مركز دراسات الوحدة العربية

الأعمال الكاملة
للدكتور سعدون حمّادي

المجلد الأول

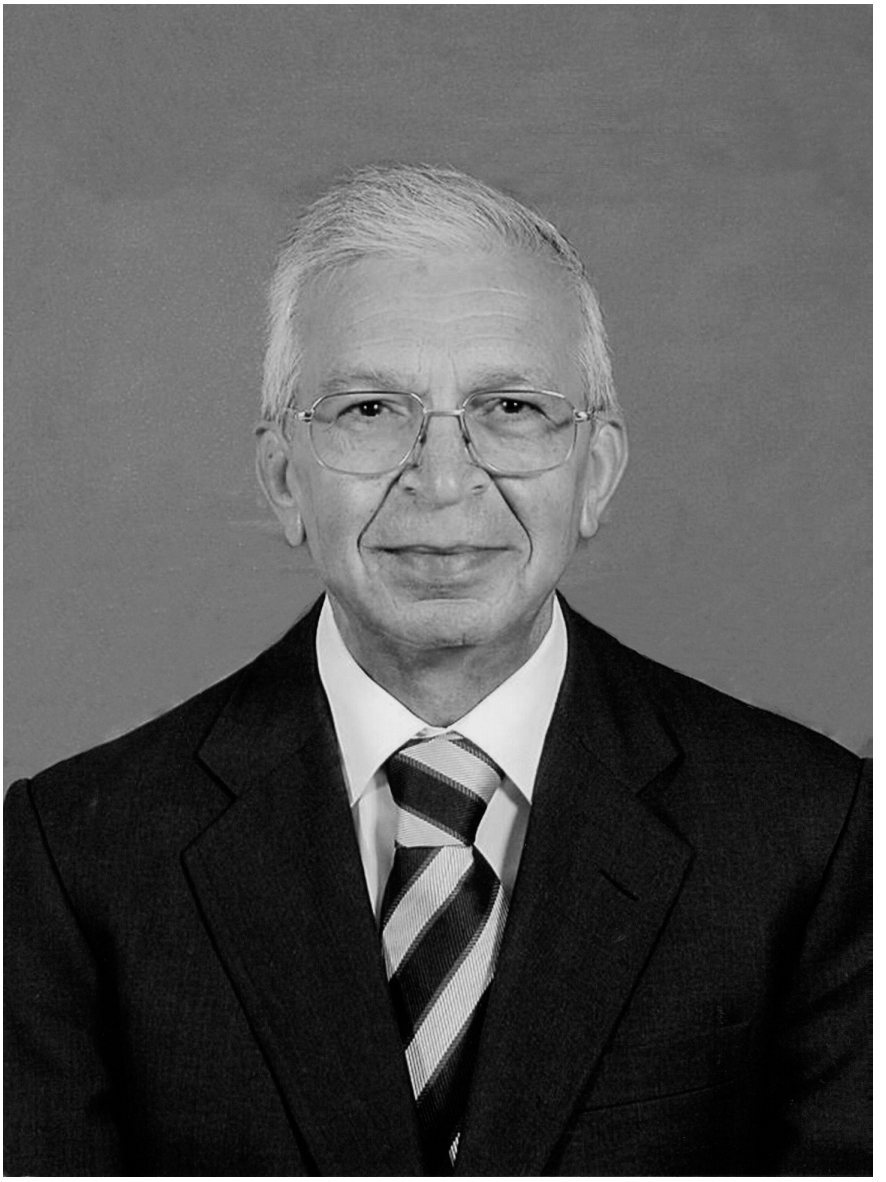

(١٩٣٠ ـ ٢٠٠٧)

الأعمال الكاملة
للدكتور سعدون حمّادي

★ **تتكون الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمّادي من مجموعتين اثنتين:**

● **المجموعة الأولى**: ثلاثة كتب، هي: «آراء حول قضايا الثورة العربية»، «في سبيل الجمهورية والوحدة العربية»، «تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة».

وقد كانت محتويات هذه الكتب الثلاثة، في الأصل، منشورة (أول مرّة) على شكل مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية، اليومية، أو كانت قد صدرت، في قسم منها، على شكل بحوث أو مداخلات (في ندوات)، أو مقابلات، في صحف ومجلات عربية وأجنبية.

ثم، استصوب المؤلّف (رحمه الله تعالى) جمع ما كان يراه من هذا المنشور، تِباعاً، وما كان مُؤْتَلِفاً ومتطابقاً في هدف المضمون، فجعل من ذلك كتاباً، بِعَيْنه.

وقد أشرنا، في توثيق هذه المقالات والبحوث، إلى كلّ مقالٍ أو بحثٍ، كان قد نُشِر، ابتداءً، ثمّ أُعِيد نشره، ثانيةً، في كتاب. وقد اعتمدنا في الإحالة علامة النجمة (★) التي تشير إلى تاريخ نشر المقال، ومكان صدوره، أول مرة، ونحدد، برقم الكتاب، موقع نشره ثانية، في أيٍّ من الكتب الثلاثة.

● **المجموعة الثانية**: أحد عشر كتاباً؛ هي: «نحن والشيوعية في الأزمة الحاضرة»، «نحو إصلاح زراعي اشتراكي»، «الإصلاح الزراعي في البلدان العربية: دراسة مقارنة»، «الاستقلالية في السياسة الخارجية: نحو توضيح أدق لمعنى الاستقلال في سياسة العراق الخارجية»، «الوحدة ومبدأ النضال ـ الوطن العربي وأفريقيا»، «مذكرات وآراء في شؤون النفط»، «ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران»، «شيء عن الموضوعية»، «عن القومية والوحدة العربية: سألني سائل فأجبت»، «العقل والضمير ـ نظرات في الإنسان والتطور»، «مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟».

وكان قد صدر كلّ كتاب منها، منفرداً، وحدَه، متضمناً موضوعاً محدداً. ولم يكن، أيٌّ من هذه الكتب نتاج جمع مقالات منشورة، سابقاً.

● أمّا ترتيب قائمة الكتب الأربعة عشر، الواردة في المجموعتين، أعلاه، فيعتمد في تسلسله وترقيمه، تاريخ صدور الكتاب، أول مرة، في طبعته الأولى.

● وقد انتهجنا في ترتيب الأعمال، كلّها، في الفصول الثمانية، وفي المجلدات الثلاثة:

ـ دَرْجَ البحوث والمقالات، التي أعيد نشرها في الكتب الثلاثة، والتي ذكرناها في المجموعة الأولى.

ـ ثم، دَرْجَ كلّ كتاب من كتب المجموعة الثانية (١١ كتاباً) في موقعه المناسب، من حيث الهدف والمضمون، من الفصول.

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
حمادي، سعدون
الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمادي / سعدون حمادي.
٣ مج.
ISBN 978-9953-82-182-5 (vol. 1)
ISBN 978-9953-82-185-6 (Set)
١. حمادي، سعدون. ٢. الأعمال المجمّعة. ٣. القومية العربية.
٤. الوحدة العربية. أ. العنوان.
320.54

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/ مارس ٢٠٠٨

المحتويـــــات(*)

مقدمـة عامـة ..... د. سعدون حمّادي ٩

تمهيـــد ٢٣

تقديـم ..... د. عبد الإله بلقزيز ٢٩

الفصل الأول
القوميـة العربيـة

● البحـوث والمقـالات

١ ـ القومية العربية: مشكلة وحلاً وأسلوباً ٣٩

٢ ـ تجديد الحديث عن القومية العربية ٥٥

٣ ـ مقدمة لكتاب: «قراءات في الفكر القومي» ٧١

٤ ـ ملاحظات على أطروحة التشاؤم ٨١

أولاً: مقولة تجديد الفكر القومي ٨١

ثانياً: العناصر الإيجابية في الوضع العربي ٨٩

ثالثاً: التقدم والإرادة ٩٣

(*) اعتمدنا ترقيمين: الترقيم **الأول** في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في المجلد الواحد. والترقيم **الثاني** في يسار ذيل الصفحة (بدءاً من المجلد الثاني)، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في الأعمال الكاملة.

٥ ـ القومية العربية والعصر: مناقشة لموضوع الأصالة والمعاصرة ٩٩
٦ ـ القومية العربية والتحديات المعاصرة ١١٥
٧ ـ القومية والعالمية الجديدة ١٤٥
٨ ـ القومية العربية والمثالية: مناقشة لموضوع «أنا» و«نحن» ١٤٩
٩ ـ الأدب والوعي القومي: آراء في ما يجب أن يكون ١٦٥
١٠ ـ التنظير للقطرية ١٨٣
١١ ـ مواضيع مقترحة للحوار القومي ـ الإسلامي ١٨٧
١٢ ـ موضوعات مقترحة لحوار قومي ٢٠٣
١٣ ـ القومية والإسلام: دعوة إلى الحوار ٢١٦
١٤ ـ عن العقل في الفكر العربي المعاصر ٢٢٢
١٥ ـ القومية في إطارها الاجتماعي ٢٢٦
١٦ ـ الاتجاه القومي المتحرر: ثورة عالمية ٢٣٣
١٧ ـ القومية والتقدم ٢٣٧
١٨ ـ انتصار جديد للقومية العربية ٢٤٠
١٩ ـ خطة الاستعمار الجديدة لمقاومة تيار القومية العربية ٢٤٣
٢٠ ـ أمريكا هي العدو الأول للقومية العربية المتحررة ٢٤٥
٢١ ـ حرب الدعاية الاستعمارية ضد القومية العربية ٢٤٧
٢٢ ـ القومية العربية هي الخطر الرئيس على الاستعمار ٢٤٩
٢٣ ـ حقيقة مشروع أيزنهاور ضد تيار القومية العربية ٢٥٣

الفصل الثاني
الوحـدة العربيـة

- **البحـوث والمقـالات**

١ ـ اليوم والغد: إمكانيات القوة والتوحيد في الوطن العربي ٢٦١

٢ ـ الوحدة والتحدي: ملاحظات حول بعض قضايا الثقافة العربية ٢٧٤
٣ ـ مكانة الوحدة العربية في مشروع النهضة العربية الحديثة ٢٩٥
٤ ـ الوحدة العربية: ملاحظات في موضوع ما العمل؟ ٣١٦
٥ ـ الغرب والوحدة العربية ٣٣٥
٦ ـ ملاحظات موجزة حول العمل العربي المشترك ٣٥١
٧ ـ النكبة وقضية الوحدة العربية ٣٦٠
٨ ـ الوحدة والثورة والعوامل الذاتية ٣٧٣
٩ ـ الوحدة العربية والأخطاء الشائعة ٣٩٣
١٠ ـ الوحدة: حديث العقل والعاطفة ٤١٤
١١ ـ الوحدة وعقدة الانفصال ٤٢٣
١٢ ـ الوحدة والتجزئة والحرب ٤٣٥
١٣ ـ الوحدة: نحو تعريف أرضي بسيط ٤٤٦
١٤ ـ الوحدة والدولة القطرية ٤٥٧
١٥ ـ الوحدة والاستقلال ٤٦٩
١٦ ـ الوسائل غير المباشرة لتحقيق الوحدة العربية ٤٨٢
١٧ ـ الوحدة العربية من منظور المشروع الحضاري ٤٩٦
١٨ ـ طريق الوحدة: ملاحظات في ضوء الواقع ٥١٧
١٩ ـ مكانة الوحدة العربية في المشروع الحضاري النهضوي العربي ٥٣٦
٢٠ ـ الوحدة ومسؤولية التاريخ ٥٥٧
٢١ ـ الوحدة والوسائل، بمناسبة انعقاد المؤتمر القومي الإسلامي ٥٧٦
٢٢ ـ وحدة الصف العربي في وجه الاستعمار ٥٨٩
٢٣ ـ الوحدة الاقتصادية: ضرورة سياسية وعسكرية واقتصادية ٥٩٢
٢٤ ـ وحدة الصف العربي تفزع الاستعمار ٥٩٦
٢٥ ـ معنى وحدة الصف العربي ٥٩٨
٢٦ ـ مقابلة مع الدكتور سعدون حمّادي حول موضوع الوحدة العربية ٦٠٠

٢٧ ـ مهمة الجامعة العربية ٦٠٧
٢٨ ـ حول ميثاق الوحدة الثقافية العربية: بداية الطريق ٦٠٩
٢٩ ـ الأخوة الأبدية ٦١٢
٣٠ ـ يد واحدة ٦١٥

● الكتب

الكتاب الأول: عن القومية والوحدة العربية: سألني سائل فأجبت ٦١٩
الكتاب الثاني: مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟ ٨٢٥

مقدمـــــة عامـــة

١ ـ الفصول الثمانية في هذه المجموعة، هي جلّ ما كتبته خلال السنين، أما مجموع ما كتبته فهو أكثر من ذلك. وأتذكر أن بداياتي في الكتابة غير المنشورة تعود إلى أيام الدراسة المتوسطة. أما المنشورة فتعود إلى أيام الدراسة في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي مجلة **العروة الوثقى**. وأول ما نشرته على نطاق عربي هو مقالة «القومية العربية مشكلةً وحلاً وأسلوباً»، نشرتها مجلة **الآداب** الصادرة في بيروت.

٢ ـ في هذه المجموعة شيء من الترتيب المقصود فقد جعلت المقالات التي تتحدث عن القومية العربية وهي محور تفكيري، في المقدمة؛ فالقومية العربية التقدمية هي العمود الفقري لمجمل آرائي وهي ما توصلت إليه منذ السنين الأولى للدراسة الجامعية في بيروت في بداية الخمسينيات، وبقيت معي. وزادتني الحوادث والسنون تعلقاً بهذه القضية ولم أشعر بقلق إزائها في أي وقت منذ البداية حتى الآن ولئن حدث تطوير في مفهومها عندي. ويسرني أن أقول بشيء من الرضى عن النفس إن هذه القناعة لم تتأثر بتموجات الصعود والهبوط التي أصابت التيار القومي عموماً تحت تأثير تتابع الحوادث الإيجابية والسلبية، لا بل أستطيع القول إنني لم أتأثر بتموجات التفكير القومي الرائج، فقد كتب لحسن الحظ عن قضية الدعوة لما سمي في حينه بـ تجديد الفكر القومي (والمقصود بذلك سلبي على الأرجح)، تحت تأثير التراجع والنكسات. وأود كذلك جلب الانتباه إلى أهمية الدعوة للحوار بين التيارات القومية بهدف تقاربها وتوحيدها من جهة، وبين التيار القومي والتيار الإسلامي من جهة أخرى، فقد كنت دوماً أرى ضرورة وفائدة تكوين جبهة واسعة تعمل من أجل تحقيق الأهداف القومية، وفي مقدمتها الوحدة العربية.

٣ ـ ولعل أبرز حدث في تفكيري القومي، هو مكانة الإسلام في القومية العربية. إن حياتي المبكرة كانت متصفة بالتدين إلى حد ممارسة الطقوس، وأتذكر أنه حدثت مناظرة عندما كنت طالباً في المتوسطة في الصف بين الوحدة العربية والوحدة الإسلامية، وكنت في جانب الوحدة الإسلامية. وخلال دراستي الجامعية لم أعد أمارس الطقوس الدينية إلا أنني بقيت متديناً بالمعنى الروحي وأشعر بروح الإسلام. وقد أعقبت ذلك فترة الرجوع إلى ممارسة الطقوس بشيء من المرونة كما أنا عليه الآن. إلا أنني وبالتدريج شعرت أن للإسلام مكانة خاصة في القومية العربية، فالإسلام ثورة اجتماعية إلى جانب كونه ديناً سماوياً، فقد أحدث بالفعل انقلاباً روحياً في نفوس المسلمين الأوائل مكّنهم من أن يقوموا بما قاموا به. وقد ازداد هذا التفكير رسوخاً عندي كلما تمعنت بمعاركهم التي كان للقوة الروحية المعنوية الأثر الحاسم في انتصاراتهم. وما زادني تعلقاً بالإسلام ـ الثورة، هو تلك المرونة والتسامح التي اتصف بها منذ نشأته بحيث مكّنته من الإقبال على ترجمة التراث الإنساني من اليونانية الوثنية، والفارسية المجوسية، والهندية الهندوسية، دون ما خوف على الدين الجديد. وكان ذلك مفتاحاً للإبداع الحضاري الذي خلقته ثورة الإسلام.

٤ ـ وفي مجال التعليق على قضية الأولويات، أوضح للقارئ الكريم أنني لا أضع هدف الوحدة العربية على قدم المساواة مع أي هدف آخر، فالقول إن المشروع الحضاري العربي مشروع تقدمي يتضمن العدالة الاجتماعية والانفتاح على حضارة العالم والحرية بمعناها الواسع والديمقراطية، لا يعني أن النهضة مزيج فيزيائي من عدة عوامل متساوية الأهمية؛ فالوحدة هي الثورة وهي نقطة البداية ومن دونها لا يصح أي شيء آخر والنضال في سبيلها يجب أن يكون له المكان الأول، وإن كان ذلك لا يعني بالطبع رفض أي خطوة تقدم في غير مجال التوحيد إذا ما سنحت. وقد سبق شرح هذا الإشكال اللفظي كما أظن سابقاً.

٥ ـ المقالات المكرسة للدعوة إلى الوحدة العربية، هي لب الموضوع وقد سُبقت بمقالات عن القومية العربية. ويلاحظ القارئ أن هذه المقالات ليس لترتيبها نظام معين، لا في ما يتعلق بالتاريخ ولا بالنسبة إلى الأحداث. إنني أعير أهمية خاصة للمقال الأخير وهو آخر ما كتبت عن الموضوع بعنوان: «الوحدة العربية من منظور المشروع الحضاري». وقد لخصت ما أراه من وسائل لتحقيق هذه الثورة الكبرى في حياة العرب. وأعتقد أنني في هذه المقالة عبّرت عن نزعة ثورية واقعية بالوقت نفسه. وبذلك تبلورت عندي نظرة خاصة لماهية الثورة من

جهة، وماهية الواقعية من جهة أخرى، والواقعية التي أقصدها في هذا المجال هي غير الذرائعية المستسلمة للواقع المراد تغييره، ومتنكرة للمثل العليا التي هي أساس حضارة وتقدم البشرية.

٦ ـ في هذه المقالات مقالة هي **المقدمة** لكتاب بخمسة أجزاء قمت بتحريره لمركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت بعنوان: **قراءات في الفكر القومي** (ولم أضع اسمي عليها، لذلك حرصت على هذا التنويه). والمقالة عرض لآرائي في هذا الموضوع رأيت من المفيد أن يطلع عليها القارئ مجدداً.

كما أود الإشارة إلى مقالة عن «التقدم والإرادة». الإرادة موضوع يتعلق بالإنسان الفرد وهي قضية معرضة للإقلال من أهميتها في خضم الإسهاب في الحديث عن العوامل المتعلقة بمحيط الإنسان أو ما يسمى أحياناً بالموضوع.

إنني أرى، كما هو مصرح به في أماكن عديدة من هذا المطبوع، أن الإنسان هو مركز العالم وهو الخليّة التي من مجموعها يتكون المجتمع، فالمجتمع ليس شيئاً آخر غير مجموعة الأفراد، وإن كان الأفراد كمجموع هم غيرهم منفردين كل لوحده. العالم يتغير عندما يتغير الإنسان الفرد وتتسع دائرة ذلك التغيير عندما يؤثر في من يحيطه من الأفراد، وجوهر ما يمكن أن يقوم به الإنسان الفرد هو إرادته. والإرادة قد تضعف إلى حد السبات وقد تقوى إلى حد تغيير العالم. إذاً فكل شيء في المجتمع يعتمد على إرادة الإنسان، لذلك فإن حركات الإصلاح والنهوض كانت دوماً تتجه نحو التأثير لإيقاظ إرادة الإنسان الفرد أولاً، وهو ما يسمى في الأدبيات المعاصرة بالانقلاب الروحي. عندما يحصل الانقلاب الروحي تظهر في الإنسان قدرات هائلة كامنة فيه لم تتح لها فرصة الظهور من قبل. في كل إنسان قوى داخلية أكبر بكثير مما يبدو له أو ربما يتصور، فهو يستطيع في حالة ظهورها أن يعمل ما كان يعتبره مستحيلاً عندما كانت كامنة، إذ لكل درجة من درجات ظهور تلك القوى وضعاً ذهنياً معيناً وتفكيراً معيناً، فالإنسان يفكر كما هو عليه وقت حصول التفكير وما درج عليه. تلك هي المفاجآت في حياة الإنسان، فقد ينشأ اعتيادياً وبعدها يتحول إلى إنسان غير اعتيادي بما يستطيع أن يقوم به مما لم يكن يتصوره ممكناً من قبل. تلك هي الإرادة. أسوق هذا الحديث للقول إنه من الخطأ الفادح أن نفكر بالنهضة من منطلق التفكير السائد وهو تفكير التخلف. بل يجب التفكير بالنهضة على أساس تفعيل الإرادة الكامنة في كل فرد منا. والخلاصة هي أنني قد تعمدت الحديث عن موضوع الإرادة بمناسبة حالة الجزر في التفكير القومي الذي تمر بها أمتنا الآن.

هناك كتابات عديدة بدأت في الظهور الآن تتناول مسألة القوى الروحية الموجودة في كل إنسان في حالة سبات، وإذا ما استطاع إطلاقها يتحول إلى إنسان أقوى مما كان عليه بكثير مما اصطُلح على أن يسمى في الأدبيات المتداولة بما وراء النفس «الباراسايكولوجي» (Parapsychology).

٧ ـ وثمة تعليق أراه مهماً على مقالة «التنظير للقطرية» هو أنني أرى أن جوهر الصراع القائم في مجتمعنا الآن هو **بين الدولة القطرية وإرادة الجماهير للتوحيد**. ولعل من أفضل ما جلب الانتباه لهذا الصراع ـ بشكل أو بآخر ـ كتاب برهان غليون: **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**؛ فالدولة القطرية وإن كانت في بداية نشوئها كانت تمثل بشكل أو بآخر نزعة وطنية للاستقلال عن النفوذ الأجنبي عثمانياً كان أم غربياً، إلا أنها قد تحولت الآن بفعل عاملين داخلي يتعلق بالفئة الحاكمة، وخارجي يتعلق بالقوى الاستعمارية ـ الصهيونية إلى قوة مضادة للأمة، فهي تعمل الآن بصورة مباشرة أو غير مباشرة ضد القومية العربية والوحدة العربية والأدلة على ذلك متيسرة ووفيرة؛ فالدولة القطرية لم تعد تمثل نزعة وطنية خيرة بل هي أنانية ـ استعمارية هدفها الرئيس تكريس الحكم وخدمة مصلحة التحالف الاستعماري ـ الصهيوني، ويتضح ذلك أحياناً بوضوح وأحياناً أخرى يكون مستوراً محاطاً بستار من التضليل الإعلامي والمناورة السياسية. ولعل الموقف من القضية الفلسطينية أوضح مثال على ذلك، لذلك هناك صراع يشمل المجتمع العربي بكامله بدرجات متفاوتة بين جماهير الأمة وسياسات الفئة الحاكمة، وهو أساس عدم الاستقرار. فلو أتيحت الآن فرصة إجراء استفتاء حر نزيه بعيد عن تأثير الأنظمة الحاكمة حول التجزئة مقابل التوحيد، فإنني لا أشك أن الأغلبية في الوطن العربي ستكون بجانب التوحيد أو بعبارة أخرى ضد التجزئة؛ فماذا يعني ذلك؟ إنه يعني أن قضية التوحيد هي أساس الصراع الاجتماعي ويعني زيف ادعاء الديمقراطية من قبل بعض الأنظمة العربية.

٨ ـ يلاحظ أن الفصل المتعلق بقضايا الثورة يتكون من قسمين. القسم **الأول** مقالات مختارة من مجموعة المقالات التي كتبتها في جريدة **الجمهورية** التي تأسست مباشرة بعد قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق، وقد دعيت لأكون رئيساً لتحريرها. وقد اخترت من تلك المقالات العدد المثبت في هذا المطبوع. وبالرغم من أن المقالات ظهرت كافتتاحيات في جريدة يومية، إلا أنها تعكس تفكيري في المواضيع التي عالجتها والتي يجدها القارئ مشروحة ومطورة في أكثر من مكان في هذه المختارات؛ فقد كان ذلك مناسبة لتقديم آرائي للرأي العام لأول مرة تقريباً؛ فقد حاولت الإجابة عن العديد من الأسئلة المتعلقة بذلك: فما هي القومية وما

علاقتها بالاشتراكية وقضايا التقدم وما موقفها من الاستعمار والرجعية الداخلية؟ وإلى جانب ذلك تؤرخ هذه المقالات للوضع الذي خلقته ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، في العراق حيث انطلقت من هذه المقالات الدعوة للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة والدعوة إلى وحدة الصف الداخلي عن طريق تكوين جبهة داخلية تضم جميع الأحزاب والاتجاهات الموجودة في صفوف الشعب، الأمر الذي عمل الحزب الشيوعي العراقي آنذاك على مقاومته، فحدث ذلك الخطأ التاريخي وضاعت فرصة قيام دولة عربية قوية. إن الصفة التاريخية لهذه المقالات التي عكست تلك المرحلة جعلتني أميل إلى تضمينها في هذه المختارات.

أما القسم **الثاني** من المقالات المتعلقة بالثورة، فتعالج قضايا الثورة عموماً وبخاصة ما يتعلق بثورة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣، وما تمخض عنها من نتائج سلبية وإيجابية.

٩ ـ في مقالة بعنوان «الثورة وبعض قضايا العلم»، أود جلب الانتباه لها واستخدامها مدخلاً لملاحظة اعتبرها مهمة. عندما كنت طالباً أدرس النظريات المختلفة حول كيفية حصول التنمية، اقتربت من الاعتقاد أن مهمتي هي أن أختار ما أراه صالحاً منها، فبضوء الدراسة المطلوبة ضمنياً من الطالب، أن يرسو على رأي بحسب ما يراه فيفضل هذه النظرية أو تلك؛ فالنظريات جميعها في النهاية محاولات فكرية من قبل واضعيها للوصول إلى الحقيقة. والنظريات بطبيعة الحال تستخدم أفضل ما لدى واضعيها من حجج وتسلسل منطقي وبراهين ووقائع. إذاً فلا بد أن تكون إحداها هي الصحيحة من دون سواها.

إن هذا الانطباع لا بد أن يتكون عند الطالب الدارس المتمعن والراغب في معرفة الحقيقة. إلا إنني وبعد التخرج ودخول معترك الحياة العملية والنظر في وقائع الأمور، وجدت الأمور ليست على هذه الشاكلة، فالمشكلة ليست في اختيار النظرية الصالحة ونبذ غير الصالحة؛ فالنظريات وجهات نظر منظمة مصوغة في إطار منطقي وذات هيكل فكري ويعالج ناحية من نواحي الحياة وليس كل الحياة. لذلك فالنظريات ـ بسبب هذه الصفة ـ محدودة الفائدة، فهي لا تعدو أن تكون وسيلة تنوير وتسليط الضوء على التركيب المعقد للواقع والمتباين من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر، الأمر الذي يجعل النظريات مجرد تدريب فكري ووسيلة استنارة تساعد على استنباط الحلول وليست هي الحلول بذاتها؛ فالحلول في النهاية لا بد أن تكون استنباطية: حالة بحالة أساسها النظرة الشاملة التحليلية للواقع لاتخاذه نقطة بداية للتوصل لما يجب أن يكون عليه كهدف أخلاقي.

إن النظريات التي تتناولها المقالة المذكورة، كلها انعكاسات فكرية منظمة لما يمكن أن يطلق عليه الروح السائدة في المجتمع في وقت معين، فتأتي النظرية مستوحية تلك الروح أو الفكرة المهيمنة، يقدمها الكاتب بقالب فكري منظم لا بد أن يدّعي العلم في النهاية كوسيلة إقناع، في حين أن جذورها لا تخلو من الغرض المسبق لذلك، فهي ليست علمية بهذا المعنى، معنى التجرد من الغرض المسبق. جميع النظريات تدعي أنها علمية وأنها توصلت إلى الحقيقة فهل يمكن أن تكون الحقيقة متعددة؟ هل هناك حقيقة واحدة أم أكثر من حقيقة؟ البديهي هو أن الحقيقة واحدة. لقد توصلت إلى هذا الاستنتاج عن النظريات المسطورة في الكتب لذلك أرى أن الرأي يجب ألا يبدأ بالنظرية، بل بالنظر في الواقع مع فائدة الاطلاع على النظريات.

١٠ ـ ولكن ما هو الهدف من الخوض في هذا الموضوع؟ الهدف هو أن أقول إنني وجدت أن القومية التقدمية هي ما يحتاجه مجتمعنا العربي الحاضر؛ فتوحيد الوطن العربي في دولة واحدة يسودها العدل الاجتماعي وتتحقق بها المساواة في الحقوق والواجبات وتزدهر فيها الحرية والمواطنية العصرية والتقدم المادي والمعنوي والحياة المدنية المنفتحة على العصر، هي الحل الذي نحتاجه إلى تحقيق النهضة؛ فالماركسية والليبرالية والإسلامية والقطرية كلها نظريات وحيدة الجانب صادرة عن مواقف مسبقة تقدم حلاً للجزء مدعية أنه حل للكل. هذه هي الأرضية التي على أساسها بنيت الدعوة لتوحيد نضال القوى القومية وتوحيده مع نضال القوى الإسلامية. إنها دعوة إلى قوى التقدم أن تتراصف وتوحد جهودها. ويخطئ من يظن أنني توصلت إلى هذا الرأي على أساس نظرية من النظريات. إنه خلاصة ما توصلت إليه من النظر في الواقع وتقييمه بصورة مستقلة. وبالرغم من حصول مد وجزر في القضية القومية إلا إنني كلما قلّبت الأمور من جميع الجوانب لم أجد حلاً أفضل من هذا الحل. إنني أشعر أكثر من أي وقت مضى بفداحة خطأ التعصب وتهافت العصبية الفكرية ومضار التطرف مهما كانت وجهته: يميناً أو يساراً، ومثال الجزائر والخمير الحمر شاهد على ذلك. في الحالتين أهينت الحياة البشرية وأبيد الإنسان باسم المبادئ، وكأن المبادئ قد وجدت لغير الحياة ولغير الإنسان.

١١ ـ إنني أؤكد على التفكير المستقل الذي يبقى مشدوداً إلى الواقع يمعن النظر فيه ويحلله ويفهم تركيبه وكيفية تفاعله ويستنبط الحل الملائم الذي يستطيع أن يرتفع بذلك الواقع في سلم التقدم ويحقق النهوض الحقيقي؛ أما ما يقوله الآخرون فهو للمعلومات، وأما ما تروجه الكتابات المتداولة فهو لمزيد من

الاطلاع والاستنارة ولكن بحذر وقدرة على تمييز الغث من السمين والعفوي من المغرض.

عندما أُلقيت عني المقالة التي أرسلتها إلى ندوة «المشروع الحضاري العربي» التي عُقدت في فاس في أوائل عام ٢٠٠١، ولم أكن حاضراً، أبديت حولها العديد من الملاحظات، وقد اطلعت عليها فلم أجد في معرض الرد عليها أفضل من التعليق الذي حرصت على إلحاقه بالمقالة المثبتة في باب الوحدة العربية، وفحواه كما هو بائن التأكيد على استقلالية التفكير القومي عن المتداول والأفعال وردود الأفعال في الوسط الثقافي العربي، فالحقيقة في النهاية واحدة.

١٢ ـ ويضم الفصل الرابع تسع مقالات عن الثقافة، وقد آثرت وضعها في قسم منفصل للأهمية التي أوليها لقضية الثقافة، فالثقافة تتعلق بموقف الإنسان وهي المحرك لتفكيره وبالتالي لعمله. والثقافة ليست الحضارة كما قد توحيه مرادفات ما نلاحظه في الكثير من الأدبيات المتداولة. وفي باب الثقافة تدخل العادات والتقاليد والمعتقدات وكل ما يحرك الإنسان كمخلوق يفكر ويعمل. وتجدر الإشارة إلى أن آرائي في موضوع الثقافة لا تنحصر في هذه المقالات، بل هي مبثوثة في مقالات أخرى، وإن لم تتخذ العنوان نفسه وبخاصة في فصل «نظرات». لذلك فالاطلاع الكامل على وجهات النظر التي قصدتها لا تتم إلا من خلال قراءة جميع المقالات وليس الاقتصار على مقالات هذا الفصل.

وأُلفت نظر القارئ الكريم إلى أنني أدعو إلى ثقافة الثورة التي تحرر الفرد من مفاهيم قديمة معيقة ومن مفاهيم حديثة يتولى الغرب المستعمر والصهيونية ترويجها عن طريق مراكز البحوث الظاهرة والمستترة التي اتسعت مؤخراً، وعن طريق وسائل الإعلام الحديثة وبخاصة المرئية منها. لذلك فالمهمة ليست سهلة.

١٣ ـ في الفصل الخامس مجموعة مقالات بعنوان «نظرات». وقد اخترت عبارة «نظرات» للمعنى الشمولي الذي تعطيه. في دراستي الجامعية لاحظت أن عندي شيء من الميل إلى الفلسفة، فقد قرأت ما استعطت أن أقرأه، كما إنني أخذت دروساً في الفلسفة لم أكن أحتاجها لتأدية المطلوب للتخرج.

ومهما يكن لم يكن لي بد من تسطير بعض الآراء عندما دخلت مجال الكتابة، وقد لا أكون في ما كتبت ملبياً لجميع المتطلبات الأكاديمية كدارسي الفلسفة، إذ إن دراستي الأساس كانت في غير هذا المجال وإن كان في عداد العلوم الاجتماعية. عندما كنت طالباً في الثانوية أتيحت لي الفرصة للاطلاع على شيء

من التراث العربي، فقد قرأت منه ما استطعت وأنا في تلك المرحلة من الدراسة، وقد جلب انتباهي أن المثقفين العرب القدامى كانوا يكتبون ويبحثون في مواضيع عديدة فالفيلسوف يهتم بالموسيقى وبالأدب وبالكيمياء مثلاً. وقد أدركت في ما بعد أن ذلك لم يحدث عن غفلة، بل إنه يعكس حقيقة أن العلوم مترابطة الجذور، ناهيك عن الترابط الوثيق بين فروع العلوم الاجتماعية. إنني في هذه المقالات لم أقصد أن أكون مختصاً في موضوع ماهية الأمور والتفكير في الكون والإنسان والفكر البشري، ما يعد في صميم موضوع الفلسفة، ولكن ذلك قد حدث حكماً إذ إنني لم أستطع تجنب التفكير في هذه الأمور. وقد تبلورت ميولي من مجرد النظرة إلى التفكير المتأمل حتى الكتابة والنشر.

١٤ ـ ويجد القارئ أن عدداً من مقالات هذا الفصل يتناول هذه الأمور. وبكلمات قليلة يمكنني تلخيص النظرة التي هي بمثابة العمود الفقري لتفكيري في هذه الناحية. أساس هذه النظرة أخلاقي في المقام الأول، وربما كان للأثر الديني الذي نشأت عليه في مسقط رأسي ـ مدينة كربلاء ـ أثر في ذلك. ولعل مقالة «العقل والضمير» تفصح عن هذه النظرة بوضوح وبشيء من الإسهاب الذي لم يكن في المقالات الأخرى. إنني أرى أن في الكون قوة أخلاقية موجهة تحكم كل شيء هي ما ندعوه في الإسلام الله. إن هذه القوة الروحية موجودة في كل إنسان بشكل قبس وهو الضمير. إلى جانب هذا الميل الروحي هناك الغرائز التي تعمل على إدامة حياة الإنسان كمخلوق، وهذا الميل الغريزي أساسه أخلاقي أيضاً، هو البقاء ولكنه لا يملك القوة الذاتية من داخلة للحفاظ عليه في حدود الدفاع عن النفس، بل بإمكانه أن يخرج عن هذا المجال فيصبح شريراً معتدياً على الآخرين وذلك هو مصدر الشر. وهكذا يكون في الإنسان قوتان واحدة تدفع إلى الخير وأخرى إلى الشر، وعملية الصراع مستمرة وكل شيء في النهاية يتقرر بحسب نتيجة ذلك الصراع. إلا أن في الإنسان قوة العقل التي هي قوة المعرفة والتحليل والاستيعاب والمقارنة، وهي قوة بإمكانها أن تكون في خدمة الضمير أو في خدمة الغريزة. والتاريخ البشري ليس إلا قصة الصراع المستديم بين القوتين ولكن في النهاية لا بد أن تتغلب قوة الخير وبذلك تتقدم البشرية. يصح ذلك على الفرد وبالتالي يصح على الأمة كمجموعة أفراد، ويصح على البشرية كمجموعة أمم.

وبعبارة أخرى التقدم حتمي وإن كان خط سيره متعرجاً ومصحوباً بالتضحيات والخسائر. وتقف وجهة النظر هذه على طرفي نقيض من الذرائعية

التي لا تعترف بغير المصالح، وغرائز الإنسان، وتنكر وجود الدافع الأخلاقي. وتتناقض أيضاً مع الواقعية المستسلمة للواقع، فالواقعية كما أراها هي عملية فهم الواقع من أجل التغلب عليه لا الرضوخ له. لذلك فالسياسة يجب أن يكون لها مبادئ؛ في المجموعة مقالات عن الوطنية والحقوق والواجبات، وقد كتبت هذين المقالين من أجل الدعوة الوطنية التي ساهمت فيها أثناء الحرب مع إيران، وقد كررت إلقاء المقالة عن الوطنية في عشرات التجمعات الشعبية في مدن العراق. وقد يحسب القارئ أنهما مقالان للتعبئة، إلا إنني أعتبر الدعوة إلى الوطنية وبخاصة في ذلك الظرف دعوة أخلاقية، فالحرب مع إيران كان يجب أن تكسب من قبل العراق وإلا لكانت النتائج مروعة في الجانب الأخلاقي إذا ما أتيحت الفرصة للتعصب أن يسود.

١٥ ـ كما لا يفوتني الإشارة في هذا الصدد إلى مقالة «السياسة العربية والعوامل الذاتية»، فقد تعمدت الحديث الصريح عن هذه القضية التي نادراً ما يتم التعرض لها. فقد اعتدنا عن رغبة أو ـ عن مجاراة ـ الحديث عن العوامل الموضوعية في تفسير ما يحدث، في حين أنني أرى للعوامل الذاتية المتعلقة بالأشخاص الحاكمين والنخب التي ينحدرون منها أثراً كبيراً على ما يحدث؛ فالغيرة والحسد والانتقام والأنانية والكسب الشخصي وحب الظهور وغير ذلك من الصفات التي تقع في إعداد الدوافع الذاتية، ذات أثر كبير حاسم في كثير من الحالات في كيفية تصرف أولئك الحكام؛ لذلك فالسياسة العربية تحتاج إلى تحليل اجتماعي أيضاً، فالجانب الاجتماعي فيها يجب ألا يهمل. وإلى حد ما أعرف، فإن هذا المنحى في التحليل السياسي لم يجرِ التطرق له في أدبياتنا كثيراً أو أنه إلى حد الآن معدوم. حبذا مثلاً لو أقدم باحث عربي على الكتابة عن الجانب الشخصي للحكام العرب: نشأتهم، تعليمهم، أصدقائهم، كيفية ارتقائهم في السلم السياسي ووصولهم إلى ما وصلوا إليه، صفاتهم الشخصية من وقائع حياتهم.. إلخ. لإلقاء الضوء على التكوين الاجتماعي لشخصياتهم على حقيقتها، بدلاً من الصورة التي يرسمها إعلام الدولة والمتداول الشفهي.

١٦ ـ أما الفصل السادس، فيتعلق بالديمقراطية والاشتراكية. وهنا يجدر التنويه بملاحظتين. الأولى هي أن الديمقراطية المقصودة ليس الديمقراطية البرلمانية الغربية وإن كانت بينهما وشائج من دون شك؛ فالديمقراطية المقصودة ذات ملامح خاصة نابعة من الواقع العربي وتتصف بالتدرج وبشيء من العلاقة والتلازم مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، أو ما يمكن أن يدعى بالديمقراطية

الاقتصادية. أما الملاحظة عن الاشتراكية فتصح عليها الملاحظة نفسها وربما بشكل أكثر تأكيداً ألا وهي الخصوصية، الأمر الذي يمكن التعبير عنها بشكل أدق بالعدالة الاجتماعية فهي ذات أساس أخلاقي قومي أكثر من أي شيء آخر.

١٧ ـ إذا كانت الحقيقة واحدة فمن المنطقي والمعقول أن يكون تحقيق الديمقراطية الحقيقية مقروناً بتكافؤ الفرص والمساواة في خط البداية؛ فقدرات الفرد متفاوتة، بعضها ما يعود إلى الفرد ذاته وبعضها ما هو مكتسب من الخارج كالصدف والطرق غير المشروعة، وذلك ما تغفله الديمقراطية الليبرالية الغربية حيث يتاح نظرياً للجميع دخول السباق بحرية ولكنهم ليسوا متساوين من حيث الإمكانيات المكتسبة فبعضهم (كما يقال) يسير على قدمين وبعضهم يركب وسائط نقل، وهذه الوسائط نفسها تتفاوت سرعتها وكفاءتها. الجميع حر في التعبير عن رأيه إلا أن وسائل التعبير عن الرأي ممركزة الملكية وهي في النهاية يتحكم فيها القوي وبخاصة في عالم المال. وقوانين اللعبة السياسية يتخللها الكثير من الطرق غير المشروعة المستترة وهكذا. وكل ذلك يجري تغطيته بجرعة غير مؤثرة وقابلة للاحتمال من حرية الحركة وإبداء الرأي. وبعبارة أخرى إنه سباق في غياب المساواة.

أما الاستقرار فمتوافر بفعل التنمية وارتفاع الدخل الذي تحصل الأقلية على أعظمه، والأغلبية على أقله، ولكن ذلك الأقل يوفر شيئاً من الحد الأدنى المعقول نسبياً. والخلاصة هي أن كلمة الفصل تقررها في نهاية المطاف الأقلية القوية في عالم المال. وإذا كان هذا الوضع محتملاً إلى حد ما في بلدان قطعت شوطاً بعيداً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي، فهو في بلدان العالم الثالث ومنها الوطن العربي يؤدي ـ كما أدى بالفعل ـ إلى التراجع وسوء الأوضاع، إذ ما لا شك فيه أن الدولة القطرية قد فشلت في أهم قضيتين هما الأمن والتنمية، فماذا بقي إذاً؟

وهنا أيضاً تقول وجهة النظر التي أدعو لها أن يصدر الحل من الفهم التحليلي للواقع وذلك هو معنى الخصوصية التي هي الصفة النابعة من القومية. إنها تقضي أن يؤدي الفكر الخلاق دوره في استنباط الحل الديمقراطي الملائم.

١٨ ـ والفصل السابع المخصص للنفط والتنمية طويل نسبياً، ولهذا الفصل أهمية خاصة، ومحوره قضية النفط كسلاح من أجل القضايا العربية، فهو القوة الرئيسة لدى الأمة العربية إزاء العالم وبخاصة الغرب، فالبلدان العربية تضم الجزء

الأعظم من الاحتياطي العالمي، إذ بإمكان السعودية والعراق والكويت والإمارات سد الفجوة المنتظر حصولها بين العرض والطلب، التي يتحدث عنها المهتمون بهذه القضية في العالم. وبالرغم من أن النفط يشكّل هذه القوة الكبيرة عند العرب، وبالرغم من استخدامها كسلاح لدعم قضايا العرب، قد جرت تجربته سابقاً بنجاح، إلا انه ولأسباب سياسية قد أسقط مؤخراً كقوة وجردت الأمة من هذا السلاح المؤثر بسبب سياسة الضغوط التي تمارسها الدول الصناعية المستهلكة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. تلك الضغوط التي استجابت لها الأنظمة في دول الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية، فاتبعت سياسة إغراق السوق وتخفيض الأسعار من دون الحد الذي يحفظ القوة الشرائية لبرميل النفط في مقابل التضخم في البلدان الصناعية الرئيسة وانخفاض سعر الدولار مقابل عملات البلدان الصناعية الأخرى. وقد أدى ذلك إلى تخفيض أسعار النفط، وإلحاق خسارة مالية جسيمة باقتصاديات جميع دول الأوبك ومنها الأقطار العربية. وتوضح المقالة المتعلقة بالخسائر الناجمة عن تخفيض أسعار النفط بصورة رقمية هذه القضية المهمة. وقد حاولت ما استطعت جلب الانتباه إلى هذه القضية عن طريق العديد من المقالات الأخرى التي يضمها هذا الفصل. ولكنني اعترف أنني لم أنجح في ذلك، فقد أسدلت وسائل الإعلام بتأثير الإعلام الغربي والخليجي التعتيم على هذه القضية الخطيرة حتى عندما اندلعت انتفاضة الشعب الفلسطيني، واتضح بصورة صارخة وقوف الولايات المتحدة إلى جانب الكيان الصهيوني. إن أطروحة استخدام النفط لدعم القضية القومية تحتاج إلى طرح أوسع وإعلام أكبر أكاديمياً وشعبياً لجعلها مؤثرة.

١٩ ـ وثمة ملاحظة عن مقالة «التنمية والأنماط الاجتماعية»، إذ فيها اهتمام خاص بالأثر الاجتماعي في عملية التنمية غالباً ما ينظر لها على أنها قضية مادية تهتم بالإنتاج والاستهلاك والتوفير والاستثمار. في حين أن دراسة أوضاع بلدان العالم الثالث والتحري عن أسباب التخلف الاقتصادي فيها، قد دللت على أهمية العامل البشري، أي أثر العوامل الاجتماعية التي هي في الغالب متوارثة؛ فالمجتمع التقليدي القديم يخضع للتقاليد أكثر مما يخضع للعقل وتؤثر فيه العلاقات المتوارثة أكثر من الحسابات الباردة للكلفة والمردود. لذلك تكون عملية إدخال نتائج التطور العلمي وأساليب الإنتاج الحديثة بطيئة نسبياً، ولا يجري قبولها بسهولة، فالفرد مقيد بقيود اجتماعية وإرادته تحدها التقاليد ويؤثر فيها الرأي الاجتماعي السائد أكثر من الاعتبارات العقلانية. كما إن لذلك سلّماً في الأفضليات يختلف عما هو عليه في البلدان المتقدمة، فالرفاه المادي لا يحتل

الأولوية أو أن التعبير عنه لا يكون بطرق مساعدة على التنمية، أي مساعد على التوفير وتراكم الثروة والاستثمار في المجالات المنتجة. وبعبارة أخرى يتضح في هذا المقالة أثر علم الاجتماع في الاقتصاد.

٢٠ ـ ويضم الفصل الثامن ست مقالات عن السياسة الخارجية، وقد تعمدت أن أخرج منها الخطب والمقالات والمداخلات، التي قمت بها خلال عملي كوزير للخارجية للسبب الذي ذكرته سابقاً، ألا هو الظرفية مع أن تلك الخطب والمقالات قد صدرت بمطبوع أثناء مسؤوليتي كوزير للخارجية. ولكن لا بد من التنويه إلى مقالة «الشرعية الدولية: ملاحظات ومناقشة» التي ألقيتها كحديث في مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد، ونشرت في العراق وعلمت أن صحفاً عربية أخرى نشرتها من دون علم مني.

إنني أعتقد أن هذه المقالة ذات أهمية، فهي تتحدث عن ضرورة إصلاح الأمم المتحدة وبخاصة ما يتعلق بمجلس الأمن، بإعطاء الدول التي تتأثر بقرارات مجلس الأمن الحق بأن ترفع الموضوع إلى جهة قضائية مستقلة كمحكمة العدل الدولية مثلاً، لتبت في ما إذا كان القرار متمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة أم لا؛ فالميثاق ينص صراحة على ضرورة أن يعمل مجلس الأمن بحسب روح ونصوص الميثاق. فإذا كان الأمر كذلك، فعلى المجلس أن يتأكد من أن قراراته منسجمة مع الميثاق من حيث النص، ومن حيث ما تؤدي إليه من نتائج عملية على الأعضاء والمتأثرين بتلك القرارات. وقد ظهرت هذه الحاجة من خلال موضوع فرض الحصار على العراق الذي أدى إلى ما أدى إليه من آثار سلبية على شعب العراق خلافاً للقانون الإنساني الدولي ولنصوص الميثاق. وقد طرحت هذه الفكرة في كثير من المحافل الدولية وبخاصة البرلمانية منها، إلى الحد الذي تضمنتها قرارات مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي انعقد في جاكارتا في إندونيسيا في عام ٢٠٠٠.

٢١ ـ موضوع هذه الأعمال الكاملة هو مجموعة، مقالات وكتب ويتضمن ذلك بالضرورة درجة من التنوع والشتات. ولكن بالرغم من ذلك فإنني أرى فيها درجة جيدة من وحدة الموضوع؛ فقد كتبتها خلال المسيرة الثقافية التي عشتها. ومسيرتي الثقافية بقيت موحدة الرأي إلى حد بعيد، فوجهة نظري بالرغم من عوامل التطور ومفعول التفاعل مع الآراء الأخرى بقيت واحدة، ويعلم الله أنني لو شعرت بداخلي بدافع للتغيير لما ترددت مهما كانت النتيجة، إلا أنني لم أشعر بذلك أبداً. بل على العكس من ذلك، فلا زلت أتذكر أن شعوري القومي

قد تأجج أكثر خلال فترة إقامتي في الولايات المتحدة، فقد ذهبت إليها وأنا قومي التفكير.

وقد أدت الحوادث الكبرى المحلية والعربية والدولية، إلى ترسيخ هذا الشعور عندي بمرور الوقت. إذاً عندما كتبت هذه المقالات ـ وإن كانت متفرقة وخلال فترة زمنية ليست قصيرة ـ كتبتها انطلاقاً من وجهة نظر واحدة الأمر الذي يجعل وحدة موضوعها متوافرة.

إنني أرى كما يرى غيري أن الكتابة ليست هدفاً بحد ذاته، كما إنها ليست بالطبع ترفاً فكرياً بل هي وسيلة للعمل، أي إحداث شيء في مجال تغيير الواقع. والكتابة المجدية هي الكتابة المقرونة بالنضال بمعناه الواسع، أي معاناة حالة الأمة والسعي المتصل من أجل نهوضها. أما الكتابة في غير هذا الإطار وعلى غير هذا الأساس فعقيمة تفقد أثرها في من تخاطبه. وربما كان ذلك من أهم ما يمكن أن يوجه من نقد لجزء غير قليل من المثقفين العرب اليوم الذين لا يعتبرون النضال أساساً للعمل الثقافي، أما عن قصور أو مجرد نقص في معرفة كيف يتغير المجتمع. إننا من دون شك بحاجة إلى ثقافة مناضلة؛ فالنضال من دون فكر إنما هو مجرد حركة فيزيائية للجسم. والثقافة غير المناضلة بفصلها السلوك عن العمل، تفقد صدقيتها وبالتالي تفقد تأثيرها وتستحيل إلى جهد عبثي.

أقول هذه الكلمات.. آملاً أن يكون بجمع هذه المقالات ووضعها موحدة بين يدي القارئ العربي، وبخاصة الجيل الجديد بعض الفائدة.

سعدون حمّادي
بغداد، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

تمهيـــــد

ـ ١ ـ

الكتابات التي أكتب لها هذا التمهيد لا تعكس سيرة ثقافية، فذلك يقع في عداد المذكرات، التي لها مجال آخر عملت على التهيؤ له منذ مدة طويلة وأقصد وضع الكتابات التي أراها مهمة وتحتوي على شيء وددت أن أقوله للقارئ العربي في مؤلف واحد. إنها عمل آمل أن يمكّن القارئ من الاطلاع على التفكير الذي أحمله وعلى القضايا المهمة التي أردت تناولها بالبحث. إن اهتمامي بأمور الفكر والثقافة يرجع إلى فترة الدراسة الثانوية، فقد قرأت الكثير مما وقع في متناول يدي في المكتبة العامة ومكتبة ثانوية كربلاء ومكتبة نادي الطلاب التي كنت مسؤولاً عنها؛ فقد شغفت بالأدب والشعر وشؤون الفكر وبخاصة المسألة الوطنية، لذلك لا غرابة إن كنت آنذاك معجباً بالشاعر معروف الرصافي، وقد تحسست في نفسي آنذاك بذور الشعور القومي.

وفي فترة الدراسة في الجامعة الأميركية في بيروت، تعزز ذلك الشعور وتبلور وازداد وضوح صورته، ما دفعني إلى الكتابة في مجلة **العروة الوثقى** في الجامعة وأصبحت رئيساً لتحريرها. وهنا أخذت الفكرة القومية عندي بعداً اجتماعياً يهتم بشؤون الطبقات الفقيرة وهموم قضية العدالة في توزيع الثروة. ثم جاءت فترة الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت فيها نمواً للشعور القومي في نفسي (على عكس ما يحدث لبعض الشباب العرب)، إذ شهدت بالملموس كيف تؤدي الوحدة في وطن كبير إلى نمو القوة واتساق التنمية وتقدم المجتمع وبناء الفرد، كما استفزني النشاط الصهيوني المعادي للعرب هناك. وقد حفزني ذلك إلى الكتابة المنظمة، حيث قامت مجلة **الآداب** بنشر بعض تلك المقالات في الخمسينيات، أولها مقالة عن «القومية العربية». وكان ذلك بداية

دخولي مجال الكتابة للرأي العام المثقف العربي. ثم تتابعت عملية الكتابة حتى كانت الصفحات التي تضمها هذه المجموعة، الأمر الذي برر جمعها بالشكل الذي يقدمه الآن مركز دراسات الوحدة العربية للقارئ العربي.

إن الذي يقرأ محتويات هذه المجموعة، يجد أن اهتمامي كان واحداً في الجوهر هو القضية الوطنية؛ فالكتابة بنظري خدمة عامة وليست عملاً فنياً من قبيل الصناعة، فالمعروف أنني لم أحترف الكتابة ولم أدعو إلى ثقافة مجردة عن خدمة الصالح العام.

ولكن مع هذه الوحدة في الجوهر هناك ثلاثة روافد كانت بمثابة المحفز لما كتبت. **الأول** هو شعوري بالقومية واهتمامي بقضية بناء كيان قومي موحد للأمة العربية. فقد بقي هذا الشعور معي منذ سنوات الدراسة الثانوية وتعزز وتبلور بمرور الوقت؛ أما الرافد **الثاني** هناك رافد الدراسة الجامعية، وهو الاقتصاد فقد كان ذلك ما درسته في الجامعة الأميركية في بيروت، وفي الولايات المتحدة الأمريكية حيث كان موضوع التنمية محوراً مهماً في اهتمامي الدراسي. ثم جاء موضوع النفط كعنصر مهم في التنمية، باعتباره مورداً رئيساً للعراق والبلدان العربية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي في التنمية؛ أما الرافد **الثالث**، فهو اهتمامي بالفلسفة وقضايا الفكر، فقد قرأت بصورة خاصة بعض المؤلفات عنه كما حضرت اختيارياً بعض الدروس في قسم الفلسفة خلال دراستي في الولايات المتحدة. ويجد القارئ في محتويات هذه المجموعة كتابات معظمها تصب في هذه الروافد الثلاثة.

ـ ٢ ـ

هناك أمور أود لفت نظر القارئ إليها من قبيل المعاونة في الاستدلال على ما أعتبره يحمل بعض الأهمية. **أولى** تلك الأمور عند قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق وقيام الجمهورية، كلّفت من قبل قيادة الثورة بإصدار أول صحيفة ناطقة باسم الثورة، فكانت جريدة **الجمهورية** التي أصبحت رئيساً لتحريرها، ما فتح أمامي المجال الواسع للإعراب عن آرائي السياسية فكتبت سلسلة مقالات افتتاحية فيها، كانت إعراباً عما كنت أراه من دون أي توجيه من أي جهة. كان التأكيد في تلك المقالات على قضية الوحدة، وكان المقصود هو الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وعلى قضية الديمقراطية. وقد أدى ذلك في نهاية المطاف إلى إخراجي من رئاسة تحرير **الجمهورية** وحدث ما حدث، فلم تتحقق الوحدة ولم تتحقق الديمقراطية. ويجد القارئ تلك المقالات في متن هذه المجموعة تعبيراً عن الأهمية التي أوليها لها.

المسألة **الثانية**، التي أود لفت النظر إليها، هي اهتمامي بموضوع قليلاً ما نال الاهتمام في الكتابات السياسية العربية، ألا وهو أثر العوامل الذاتية في السياسة العربية. وينبع اهتمامي هذا من نظرة واقعية أعتقد أنني أحملها، فقد شهدت شخصياً من الحوادث الواقعية ما يدل على أثر هذه العوامل في اتخاذ قرارات المحيط العربي؛ فقد شهدت مواقف لمسؤولين عرب في قمة المسؤولية وفي مواقف بعض الأحزاب القومية، كان دافعها ذاتي يتمحور حول الحكم والنفوذ أكثر من أي شيء آخر، وإن كان يقدم بمبررات تتعلق بالصالح العام. وقد كتبت عن ذلك ونشرت بعضه ولم أستطع نشر بعضه الآخر، ولحق بي بسببه بعض اللوم. وقد تطور ذلك الشعور إلى بحث مسألة الموضوعية التي قدمت عنها ورقة للمجمع العلمي العراقي، حرصت على تضمينها في هذا المؤلف. قلت بصدد ذلك مرة: إنني لا أدعي أنني موضوعي ولكنني أحب أن أكون كذلك.

القضية **الثالثة**، التي أود الإشارة إليها هي الأهمية التي أوليها للتجربة العملية. وهنا أيضاً أستطيع أن أقول إن تفكيري مشدود إلى الواقع، يعير ما يجري عملياً في المجتمع من يوم إلى يوم أهمية خاصة في التوصل إلى الحقيقة. التحليل المنطقي ـ أي الاستنتاج وحده لا يكفي ـ إذ لا بد من معرفة الواقع أي حقيقة ما يجري فيه. ومن هنا كان اهتمامي بالإحصاء والتأريخ فالواقع لا يسير دائماً بحسب قوانين المنطق. أقول ذلك لا بشكل عام بل بصورة محددة تتعلق بقضية الوحدة العربية التي هي محور تفكيري.

لقد مرت هذه القضية بمراحل عديدة وشهدت العديد من المشاريع وكانت هناك المعوقات التي نعرفها. الوحدة العربية بنظري هي الحل الصحيح وهي القضية الرئيسة للتقدم العربي، وإن كان حصل لها بعض الإعاقة، فذلك يعود إلى أن محاولات تحقيقها لم تستند تماماً إلى تحليل الواقع العربي. ومن هنا كان اهتمامي بقضية «ما العمل؟» أي الخطة العملية لتحقيقها. ويجد القارئ ذلك مبثوثاً في الصفحات الأخيرة من هذه المجموعة؛ فقد عكفت بعد خروجي من العراق مؤخراً على التفكير بهذا الأمر، فكتبت عنه صفحات رأيت من المفيد تضمينها، وإن كانت لم يسبق لها وأن نشرت في كتاب من قبل.

ـ ٣ ـ

الذي يقرأ صفحات هذه المجموعة، يجد أن المحتويات يخترقها خيط واحد من البداية حتى النهاية هو خيط التقدم القومي؛ فتفكيري لم يتغير منذ بذوره

الأولى في مرحلة الدراسة الثانوية بل تعزز وتبلور بمرور السنين. ولكن القول بذلك لا يعني أن تفكيري لم يتطور بل هو قد تطور فعلاً. إن جذوري الدينية الناتجة عن نشأتي في محيط مدينة كربلاء، قد تطورت من مشاعر عامة إلى موقف إيماني محدد وجدت له بعض الأسس الفكرية فكانت مقالة «الإنسان والتقدم»، ثم الكلمة القصيرة التي قدمتها في ندوة «حصيلة العقلانية والتنوير في الفكر العربي المعاصر» التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت من ٩ ـ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

وفي المجال الاجتماعي استقر تفكيري على قضية العدالة الاجتماعية التي هي تدابير تقوم بها الدولة باعتبارها تمثل ضمير المجتمع من أجل رفع مستوى الطبقات الفقيرة وإنصاف المعذبين في الأرض، من دون أن يكون ذلك فلسفة كاملة كما هو الحال في الماركسية؛ فالمبدأ المحوري هو العدالة ومسؤولية الدولة عن الرفاه الاجتماعي. وثمة تطور مهم أود لفت النظر له، ويتعلق بالعلاقة التي يجب أن تقوم بين حركة التقدم والأنظمة السياسية القائمة هو ما أطلقت عليه عبارة الإيجابية. إنني قد شهدت جزءاً من العهد الملكي في العراق ثم قيام الجمهورية والمراحل التي مرت بها، كما شهدت مرحلة الوحدة بين سوريا ومصر ونظام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ثم المراحل التي تلته. وعند الإمعان في كل ذلك والنظر إليه الآن وبعد مرور كل تلك الحقب، وجدت أن الأمور لم تكن صوراً لأسودٍ وأبيض كما كنا ننظر إليها في حينها. كان هناك الأسود ولكن كان هناك ما هو ليس بالأسود.

كان موقف الحركة التقدمية العربية قائماً على المعارضة، على أساس مقولة الأبيض والأسود، لذلك كان هناك الصراع الدائم والتناقض المتواصل وحالة الاحتراب التي عرفناها. إنني أرى الآن أن الأمور يجب ألا تقيّم على أساس مقولة مسبقة بل على أساس واقعي، موقف بموقف وقضية بقضية. أي أن يكون هناك حوار وتفاعل وتقديم مقترحات، كما يكون هناك نقد ومعارضة وضغط وتعبئة قوة على أساس كل قضية وما يناسبها، وليس على أساس موقف تلقائي مسبق. ويؤدي هذا الموقف الإيجابي إلى اعتماد الأمد الطويل والقبول بحقيقة أن التقدم الحاسم الذي ينقل المجتمع العربي إلى وضع أعلى في سلم التقدم، يحتاج إلى وقت أطول مما كنا نتصوره أو نرغب به. وقضية مشروع الوحدة هي أول ما يصح عليه ذلك.

يلاحظ القارئ أن محتويات هذه المجموعة كتبت خلال مدة خمسين سنة أو ربما أكثر، وعند قراءتها الآن بصورة منظمة لا بد أن يلاحظ القارئ العنصرين

الذين سبقت الإشارة لهما وهما الثبات والتطور. ويسرني أن أقول إن التطور الذي طرأ على تفكيري كان عاملاً إيجابياً، فهو قد بلور الأفكار الرئيسة وبذلك ساعد على زيادة وضوحها بالنسبة إلي. وبهذا الصدد أود أن أقول إن ذلك لم يحصل بدافع غير فكري أو برغبة مسبقة. إنني أعرف أن في الإنسان غريزة ودوافع ذاتية، وأعرف أن الإنسان العربي الذي يعيش في بيئة دينية سياسية وثقافية كالبيئة التي عشت بها، معرض ربما أكثر من غيره إلى الدوافع الذاتية وآثار التعصب والانحياز. ولكني لا أتردد أن أقول الآن بثقة كبيرة إني وإن كنت كالآخرين معرّضاً لذلك، إلا أنني استطعت إلى حد بعيد التغلب على تلك الميول. إنني بطبيعتي كثير التأمل في داخلي والحديث مع نفسي لمقاومة أحاسيس الغريزة وشعور الذات، وإن كانت هناك لحظات لا تخلو من ذلك، إلا أنني استطعت في النهاية مقاومتها. إنني الآن وعلى وجه التأكيد أستطيع أن أقول إنه خلال نصف القرن الذي شهدته هذه الكتابات، لو وجدت ما يدعوني إلى تغيير بعض أو كل أفكاري الواردة فيها لما ترددت أن أفعل ذلك، فالحقيقة كما أراها هي أهم شيء بنظري. إنني أعرف الأفكار المضادة وتعرفت على مناقشات التيارات الفكرية الأخرى فقد كنت منفتحاً لها في داخل نفسي. فقد فكرت وتأملت وناقشت مع نفسي تلك الأمور وخرجت في النهاية بالاستنتاج إنني لم أكن على خطأ في جوهر القضية التي كانت محور ما كتبته وضمنته في هذه المجموعة. إنني الآن وحتى بعد أن حصل ذلك أبقى مستعداً برضى وموضوعية أن أغير تلك الأفكار إن توافر عندي الدليل المقنع على ضرورة التغيير. وبعبارة محددة أقول إنه إذا كان لدى أحد أو أي جهة أدلة مقنعة واقعياً ومنطقياً على وجود بديل أفضل من الوحدة العربية فليدلني عليه.

الوحدة العربية مشروع يواجه صعوبة ويحتاج إلى وقت ليس بقصير، أما التجزئة فهي موجودة وقد اكتسبت بعض القوة. كل ذلك صحيح ولكن ذلك لا يمكن أن نستنتج منه أن الموجود هو البديل الأفضل لمجرد أنه موجود. فالموجود لا يعني بحد ذاته أنه أفضل من الذي لم يوجد بعد. . فقط لأنه لم يوجد بعد. لو كانت مقولة أفضلية الموجود صحيحة لمجرد إنه موجود لما حصل تقدم في التاريخ.

تلك سطور تمهيدية غرضها تسهيل الاطلاع على المحتويات، فهي ليست تحليلاً فذلك ما تقوم به المقدمة عادة. المحتويات كما هو بائن كبيرة الحجم وممتدة من حيث الزمن، لذلك فقراءتها وفهم محتوياتها يحتاج إلى بعض الإيضاحات المسبقة التي تفعل فعلها في جلب الانتباه لهذا أو ذاك مما قد يصعب على القارئ. وآمل أن يكون في هذا التمهيد ما يساعد على ذلك.

وأخيراً لا بد من كلمة موجزة عن هدف مركز دراسات الوحدة العربية من جمع ونشر هذه الكتابات بهذا الشكل. أعتقد أن الغرض هو وضع هذه الكتابات في متناول القارئ الذي لم يشهد كل فترة الخمسين سنة الماضية والذي يتعرض الآن إلى وضع فيه شيء من الإحباط في مشروع الوحدة العربية عن طريق الاطلاع على تفكير أحد القوميين التقدميين، وما قدمه من مؤونة ثقافية في هذا المجال. إنني أرى أنه من الضروري في الظرف الراهن أن تزداد مطبوعات الثقافة القومية وأن يتوسع تداولها والإطلاع عليها من قبل الجيل الجديد وعموم الرأي العام. وقد سبقت لي بعض المقترحات في هذا الصدد.

وأخيراً لا غنى عن القول إن مدى الموافقة على ما ورد فيها من أفكار ودرجة خدمتها للصالح العام، أمر متروك للقارئ بطبيعة الحال، فإن حصل شيء من ذلك فهو مبعث سرور للكاتب وللناشر على حد سواء.

● إيضاحٌ وإضافة

عنوان هذا المطبوع هو الكتابات الكاملة وقد سعيت إلى أقصى ما أستطيع أن أجعله كذلك وفاء للقراء. إلا أنني وفقت في بعض الأمور واضطررت أن أخرج على هذه القاعدة في بعض الأمور التفصيلية الأخرى فاقتضى التنويه.

إنني كتبت كتاب **نحو إصلاح زراعي اشتراكي** في ظرف خاص، فاعتقدت آنذاك أنه ربما يكون مساهمة مفيدة. وبعد مرور عقود وتتابع الأحداث، ومروري بتجارب شخصية في الزراعة ومشاهداتي في أقطار عربية أخرى ضعف عندي ذلك الاعتقاد باستمرار إلى حد الوصول إلى ضرورة الاستغناء عنه. ولكنني من ناحية أخرى أردت أن يطلع القارئ على مجمل تفكيري خلال السنين فآثرت الإبقاء عليه ليظهر في مجموعة كتاباتي مع أنني لا أراه مفيداً الآن. هناك عدد قليل جداً من المقالات التي كتبتها، وكنت أقصد أن تضمها هذه المجموعة، ومنها على وجه الخصوص محاضرة عن إصلاح الأمم المتحدة، ولكن ظروفي الشخصية الحالية حالت دون الوصول إليها.

إذن، فهي كتابات كاملة مع هذه التحفظات والأمر متروك للقارئ.

د. سعدون حمّادي

تقديـــــم

«الأصل في كل حركةٍ الروح التي تدفعها»

سعدون حمّادي

لا يُذكر اسم د. سعدون حمّادي إلا مقترناً بالفكر القومي وبقضية الوحدة على وجهٍ خاص، شغل مناصب رفيعة في الدولة العراقية المعاصرة منذ أوائل الستينيات[1]، ولكن لم تشغله مسألة كما شغلته قضية الوحدة، يكاد لا يبرحها ـ وتكاد لا تبرحه ـ وهو يكتب ويؤلف، وإن كتب في غيرها، ففي اتصال بها. مسكوناً بها كان في كل الأوقات، ومؤمناً صلب الإيمان في سائر الظروف والمحطات. لا يهز إيمانه بها ما كانت عرضةً له باستمرارٍ من نكسات. وحين يُطل على قضية الوحدة، يطل من خلالها على كم هائل من قضايا الوجود العربي والمصير القومي، فيدلك في نصوصه على صلات الترابط والوشائج بينها. لا يسع القارئ في نصوصه المكرسة لقضية الوحدة ولسائر القضايا القومية التي اهتم بها إلا أن يعترف بأنه أمام مثقف ملتزم، يسخّر فكره لقضية شديد الإيمان بها. يتابعها عن كثب، يعود إليها من دون أن يعود عنها، يفحص يقينياته حولها ولا تنقصه الشجاعة الأدبية لمراجعة بعض ما رسخ من تلك اليقينيات في عقله وتبين من تجربة الواقع أنه غير واقعي[2].

---

(١) رئيساً للمجلس الوطني (البرلمان) في العراق، رئيساً للحكومة، وزيراً للخارجية، وزيراً للنفط، رئيساً لشركة النفط الوطنية، وزيراً للإصلاح الزراعي.

(٢) ذلك مثلاً ما نجده، على نحو واضح، في كتابه الأخير: سعدون حمّادي، **مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

ود. سعدون حمّادي، إلى جانب ذلك، باحث أكاديمي مرموق في مجال اختصاصه: الاقتصاد واقتصاد النفط، وقد وضع في ذلك دراسات عديدة ربما كان أشملها كتابه: **مذكرات وآراء في شؤون النفط**[٣]؛ وهو مفكر شغوف بالتأمل الفلسفي في موضوعات الذات والعالم والعقل والخير والشر، على نحو ما نتبين ذلك في العديد من دراساته وبخاصة في كتابيه: **آراء حول قضايا الثورة العربية**[٤]، **العقل والضمير: نظرات في الإنسان والتطور**[٥]. وإذا لم يكن في وسع تقديم قصير لأعماله أن يحيط بمجمل ما تناوله من قضايا فكرية وسياسية واجتماعية، فإن في الوسع التركيز على أهمها، وأهمها ـ في ما نحسب ـ ما تعلق بمسألة الوحدة وما تعلق بمطالعات نظرية لدى د. حمّادي فيها.

الوحدة: في ميزان الضرورة، في ميزان النقد

يشير العنوان إلى حقيقتين تنطوي عليهما نصوص د. سعدون حمّادي في موضوع الوحدة العربية، هما النظر إليها بما هي ضرورة وجود ومصير بالنسبة إلى الأمة، ومن منطلق تصويب ذلك النظر إليها كلما قام من الواقع دليل على الحاجة إلى المراجعة والتعديل. هكذا تتحرك رؤيته إلى مسألة الوحدة بين التشديد على أولويتها وجوهريتها على غيرها من الأهداف، وبين عرض نظرية الوحدة على محكمة التاريخ والواقع لعيار درجة السلامة والصواب فيها.

قطع د. حمّادي شوطاً نظرياً طويلاً قبل أن يبدأ، منذ الثمانينيات، في مراجعة الكثير من الآراء المتعلقة بالوحدة أو المتصلة بها، التي عبر عنها في الخمسينيات وما تلاها. لم يكن موقفه إيجابياً من النظام الديمقراطي البرلماني مثلاً، شأن المثقفين القوميين واليساريين في نهاية الخمسينيات، حين اعتبر الحكم الثوري مرحلة انتقالية ضرورية قبل العودة إلى الديمقراطية[٦]. لكنه بات اليوم شديد

(٣) سعدون حمّادي، **مذكرات وآراء في شؤون النفط** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠).

(٤) ونحيل فيه خاصة إلى الدراستين الأوليتين: «في التقدم،» و«الإنسان والتقدم،» في: سعدون حمّادي، **آراء حول قضايا الثورة العربية**، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥).

(٥) سعدون حمّادي، **العقل والضمير: نظرات في الإنسان والتطور** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧).

(٦) انظر: سعدون حمّادي: «المرحلة الانتقالية ضرورية لتحقيق الانقلاب،» **الجمهورية** (بغداد)، ١٩٥٨/٧/٢٥، و«المرحلة الانتقالية ضرورية لتحقيق الانقلاب،» في: سعدون حمّادي، **في سبيل الجمهورية والوحدة العربية: مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية عند تأسيسها بعد ثورة تموز ١٩٥٨** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، [١٩٨٦])، ص ٢٢ ـ ٢٣.

التشديد عليها في ما يكتبه. ولم يكن يرى في الدعوة إلى الاتحاد الفدرالي سوى دعوة مبطنة إلى التجزئة[٧]، قبل أن يعيد الاعتبار إلى جميع الأساليب والأشكال التي يمكن أن تتخذها عملية التوحيد القومي[٨]. ولسوف يكتشف القارئ في أعماله الكاملة سيولةً في التطوير والتجديد للموضوعات التي يتناولها، وخاصة لموضوعة الوحدة، وجرأةً في مراجعة الكثير من البديهيات في ضوء الحقائق الموضوعية والتجارب. ومع ذلك كله، للرجل نصوص تأسيسية منذ شبابه المبكر تكشف عن ثرائه الفكري ورصانة رؤيته صنعت منذ نصف قرن ويزيد شخصيته الثقافية ومخزون المبادئ التي توجّ تفكيره[٩] فضلاً عن كونها كشفت عن نبوغ فكري مبكّر.

في آخر كتاب صدر له في مسألة الوحدة[١٠]، تسجل أطروحات د. سعدون حمّادي حول مسألة الوحدة انعطافتها الفكرية على أكثر من صعيد: على صعيد انفتاحها على فرضيات أخرى لم تكن مقبولة قبل عقدين أو أقل، وعلى صعيد تماسكها وترابط حلقاتها، ثم على صعيد وضوحها الفكري. أما منهج تقديمها، فبلغ من البساطة والإحكام ذروته، علماً بأن الرجل تميز دائماً بقدرة مميزة على توصيل أفكاره إلى قرائه من دون أن يتنازل عن جمالية التعبير.

تشدد المقدمة المركزية في خطاب د. حمّادي الوحدويّ على وجوب «التفريق بين القضية القومية والقضية السياسية»[١١]. وهي ترد كخلاصة نقدية للفكر السياسي القومي الذي درج طويلاً على إقامة مماهاةٍ بين الوحدة وبين المضمون

---

(٧) إن الاتجاه الذي يدعو إلى الاتحاد الفدرالي هو في نظر سعدون حمّادي: «اتجاه التجزئة... وإن اتخذ الآن شكل الدعوة للفيدرالية». انظر: حمّادي، **في سبيل الجمهورية والوحدة العربية: مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية عند تأسيسها بعد ثورة تموز ١٩٥٨**، ص ٣٥.

(٨) حمادي، **مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟**.

(٩) كان د. سعدون حمّادي في الخامسة والعشرين من عمره حين نشر مقالة مميزة بعنوان: «القومية العربية: مشكلةً وحلاً وأسلوباً،» **الآداب**، السنة ٣، العدد ١ (١٩٥٥). وأعاد نشرها ضمن كتابه: سعدون حمّادي، **تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)؛ وكان في الثامنة والعشرين حين نشر دراستين عميقتين هما: «الإنسان والتقدم،» **الآداب** (١٩٥٨)، و«نظرية الملكية في الإسلام،» **الآداب** (١٩٥٨)، وأعاد نشرهما ضمن كتابه: **آراء حول قضايا الثورة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨).

(١٠) حمادي، **مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟**.

(١١) المصدر نفسه، ص ٩. ويقول في مكان آخر من الكتاب نفسه (ص ١٥٩): «... لا بدّ من فصل قضية توحيد الأمة عن قضية بناء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي»، أي «اعتبار الوحدة قضية قومية وليست قضية سياسية».

السياسي لنظام الحكم، ووضع لها اشتراطات كثيرة تحت عنوان الوجوب: «يجب أن تكون اشتراكية»، و«يجب أن تكون ديمقراطية» و«يجب أن تكون علمانية»[١٢]. والوجوب هذا قوامه اعتقاد بوجود تلازم في الماهية بين الوحدة وبين هذه المضامين. والنتيجة «ضياع فرص سانحة لتحقيق خطوات في اتجاه الوحدة، وجعل قضية الوحدة مشروعاً أيديولوجياً خاصاً بفئة سياسية معينة، واتجاهاً معيناً بدلاً من أن تكون قضية الجميع»[١٣]، ثم تكبيل الوحدة «بشروط مقيدة لم تكن مبررة»، والحال إنه «يجب ألا تثقل بقيود ولا توضع عليها شروط ولا تخلط بسواها»[١٤]. يترتب على ذلك التمييز القول إن قضية نظام الحكم مؤجلة إلى ما بعد تحقيق هدف الوحدة[١٥]، وإن الوحدوي هو من يؤمن بهدف الوحدة كائناً ما كان خياره الفكري والسياسي[١٦].

لكن د. سعدون حمّادي لا يستسهل عملية التوحيد القومي حين يتصورها متخففة من ثقل الاشتراطات الأيديولوجية والسياسية عليها، بل يدرك مقدار ما ينتصب أمامها من عوائق أو عوامل مانعة. ربما كان يستطيع أن يقول بشكلٍ مريح في ما مضى إن «مسألة الوحدة العربية مسألة إرادية... ولا يمكن أن تتحقق بصورة آلية تلقائية»[١٧]، أي أنها تتحقق كلما حصل الوعي بها ونشأت إرادة نضالية لتحقيقها، ولم يختلف أمره كثيراً اليوم في تقديره أهمية العوامل الذاتية في تحقيق عملية التوحيد؛ فمثلما كان يعتبر أن القومية العربية «إيمان» و«شعورٌ داخلي»[١٨]، ظل ينظر إليها بما هي «في جوهرها رجوع إلى الذات لاستنهاض القوة الذاتية»[١٩]. لكنه بات منتبهاً أكثر إلى التأثير بعيد المدى للعوامل الموضوعية في تحقيق عملية التوحيد أو في إعاقتها، وعلى نحوٍ خاص إلى ثقل الموروث التاريخي وما يلقيه من تبعاتٍ وأعباء على عملية التوحيد تلك.

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨٦. ويكتب استطراداً: «مشروع الوحدة يمس مصلحة الجميع، أما نظام الحكم فقد يلائم فئة اجتماعية أكثر من فئة أخرى» (ص ٨٧).

(١٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(١٦) «فالوحدوي يمكن أن يكون اشتراكياً ويمكن أن لا يكون، ويمكن أن يكون جمهورياً ويمكن أن لا يكون». انظر: المصدر نفسه، ص ٨٨.

(١٧) حمادي، **تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة**، ص ٤٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

(١٩) حمادي، **مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟**، ص ١٣.

ينتصب أول عائق أمام الوحدة ممثلاً في الصهيونية[٢٠]، التي لا تستقيم مصالحها إلا في وجود بلاد عربية مفككة مفتتة، والتي تجهد من جهتها كي تؤدي وظيفة حراسة التجزئة العربية من خطر نقيضها: الوحدة. وتليها القوى الاستعمارية وأولها الولايات المتحدة الأمريكية[٢١]. لكن معوقات الوحدة «ليست خارجية فقط... **بل هي داخلية بالدرجة الأولى**»[٢٢]. ويذهب د. حمّادي أبعد من ذلك إلى القول إنه «لولا المعوقات الداخلية لما كان بمقدور العامل الخارجي أن يؤثر ويعمل»[٢٣]؛ ومعنى ذلك أن ثمة عوامل داخلية لمشروع الضغط الخارجي على عملية التوحيد هي التي تهيئ له أسباب نجاحه. وأهم تلك المعوقات الداخلية العصبيات الاجتماعية الناشئة عن انقسام المجتمع إلى بنى ضيقة مثل القبائل والعشائر والطوائف. وهي وإن كانت، في وجهٍ منها، تعبيراً عن نزعاتٍ وميول تصنع هذا النوع الضيق من الولاءات[٢٤]، إلا أنها قادرة على إلحاق الأذى بفكرة الوحدة[٢٥]. ما العمل إذاً؟ لا بديل من مشروع ثقافي يجري فيه تحرير المواطن العربي من ثقل «العصبيات الضيقة والعادات الفكرية والاجتماعية الموروثة من مرحلة الانحطاط»[٢٦]. لكن رؤية هذه العوامل المعيقة لعملية التوحيد والاندماج لا تكتمل إلا متى أضفنا إليها أدوار الفئات الحاكمة في البلدان العربية التي تدير سياسات تنزع إلى الانغلاق القطري، حفظاً للمصالح السلطوية الضيقة، ومنعاً لديناميات الاندماج القومي[٢٧].

---

(٢٠) «إنني أضع الصهيونية والكيان الذي أقامته في فلسطين في مكان العداء الأول لمشروع الوحدة». انظر: المصدر نفسه، ص ٣١.

(٢١) «تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في الصف الأول من القوى المعادية للوحدة». انظر: المصدر نفسه، ص ٣٢. ويضيف إليها بريطانيا وفرنسا (ص ٣٣ ـ ٣٦). انظر أيضاً دراسته القيمة المنشورة في خمس حلقات: سعدون حمّادي: «الاستعمار الغربي في البلدان العربية،» **الجمهورية**، ١٥/ ٩/ ١٩٥٨ ـ ١٩/ ٩/ ١٩٥٨، و«الاستعمار الغربي في البلدان العربية،» في: حمّادي، **في سبيل الجمهورية والوحدة العربية: مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية عند تأسيسها بعد ثورة تموز ١٩٥٨**، ص ١٧٧ ـ ٢٠٠.

(٢٢) حمادي، **مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟**، ص ٤٤. التشديد من قبل د. عبد الإله بلقزيز.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٢٥) «فالوحدة بين سوريا ومصر التي أنجزت بفعل العمل السياسي والحماس العام سرعان ما تحرك ضدها الوضع الاجتماعي فبدأت تظهر آثار العصبيات الضيقة في مستوى الدولة وفي مستوى المواطنين...» انظر: المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥١ ـ ٥٤.

على أن د. سعدون حمّادي يتوقف طويلاً ليبحث في جملة العوامل الدافعة إلى الوحدة. فإلى أن الدولة القطرية أخفقت في تقديم جواب سياسي على أهم مطلبين اجتماعيين هما: الأمن والتنمية[٢٨]، ما فرض ويفرض الخروج من حال الانسداد التي أوصلت التجزئة الوطن العربي إليه، فإن دافعاً آخر إيجابياً نحو الوحدة لا يمكن تجاهله وإعدام تأثيره هو ما يسميه د. حمّادي بـ **الشعور القومي**: هذا الذي كان دائماً «الحافظ الذي نتج منه التقدم الهائل الذي أحرزته الأمم في مختلف حقب التاريخ»[٢٩]. ويدرك د. حمّادي حيلة المناهضين للفكرة القومية بدعوى أن القومية تعصب، المستشهدين بالحروب «دليلاً» على ما ذهبوا إليه، فيرد أن «التعصب والعدوانية والحرب ظواهر يحملها من يحملها بسبب أوضاعه الخاصة، وليست نتيجة حتمية للقومية»[٣٠]. أما أن تكون القومية مقترنة بالقوة، فهذا أمر طبيعي. وكلما نجحت أمة في تحقيق وحدتها، كلما نجحت في تعظيم قوتها، إذ «القوة فضيلة» و«الضعف رذيلة»[٣١]. إن إرادة القوة، أو إرادة اكتساب القوة، هي ـ بهذا المعنى ـ حافز دافع إلى التوحيد. وبذلك تسقط مزاعم من يعتقدون أن عصر القومية انتهى[٣٢].

* * *

التأسيس لمشروعية الفكرة القومية ولضرورات التوحيد القومي يستتبع سؤالاً مركزياً: ما الطريق الأنسب إلى تحقيق التوحيد القومي؟

يعرّف د. حمّادي الطريق بأنه «القضية التي تحظى بأكبر قدرٍ من الاهتمام العام والتي تحمل لجماهير الشعب رسالة واضحة مؤثرة في موقفهم. ويعني ذلك اختيار الحافز الأفضل من بين الحوافز الأخرى الذي يستطيع تحريك المشاعر ونقل الجماهير من حالة السكون إلى حالة الحركة والاهتمام»[٣٣]. المسألة إذاً تتعلق باختيار السبيل الأكثر منفعة والأكثر جذباً وتنشيطاً للحراك الشعبي،

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٨.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٣٢) يرد د. حمّادي على هؤلاء قائلاً: «الذين ينتقصون من القومية أو يعتبرونها خارج الزمن، هل يعرفون تماماً مقدار القوة المادية والمعنوية التي يحملها تكوين كيان قومي موحّد للأمة العربية؟». انظر: المصدر نفسه، ص٦٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

وليس بالضرورة السبيل الأهم من الوجهة القيمية. وهي نظرة تستند إلى فكرة المصلحة وإلى مفهوم الأولويات. فكما إن «المستقبل لا يتحقق دفعة واحدة»[٣٤]، كذلك الوحدة لا تتحقق دفعة واحدة، بل على مراحل ومن مداخل تعظم منفعتها أكثر من أخرى. وإذ يرجح د. حمّادي المدخل الاقتصادي، فباعتباره «ليس هو الوحيد ولكنه الأهم والمعوّل عليه كاتجاه عام ونقطة بداية وصفة مميزة»[٣٥].

يأخذنا السؤال السابق إلى سؤال جديد: ما الشكل الأنسب لنظام الوحدة العربية؟

يذهب د. سعدون حمّادي إلى أن النموذج الاتحادي هو الأفضل، ذلك أن «التباين القطري ونشوء مصالح للفئات الحاكمة والمتنفذة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، يتطلب ابتداع تركيب معين للدولة يلائم هذه الظروف ويجعلها تعمل بسلاسة لخدمة الصالح العام»[٣٦]، والنظام الاتحادي في نظره هو هذا التركيب الذي يشير إليه. أما ميزته، فهو قيامه على توزيع متوازن للسلطة يستوعب ذلك التباين[٣٧].

قد يبدو النظام الاتحادي في نظر معارضيه متعارضاً مع الوحدة القومية، لأنه دون نموذج الوحدة المركزية من جهة، ولأنه يحافظ على أوضاع محلية وعلى مبدأ تقاسم السلطة من جهة أخرى، لكن د. سعدون حمّادي يعارض هذا الرأي ذاهباً إلى أن «المركزية وحدها تؤدي إلى البيروقراطية، وابتعاد المواطن عن المركز، وضعف الصلة بالأطراف، والبطء في معالجة الشؤون المحلية، والاصطدام بمصالح الفئات السياسية والاقتصادية المحلية، ما يؤدي إلى إضعاف الدولة ويعرقل عجلة التقدم فيها، وبذلك يؤدي إلى إضعاف مشروع الوحدة. أما النظام الاتحادي، فإنه **يقوم على الجمع بين التوحيد والتعدد، بين القومي والقطري، بين المركزي واللامركزي**، وبذلك **يحقق للدولة القومية القوة والتقدم**

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٣٧) يتحدث د. حمّادي عن ثلاث سلط في الدولة الاتحادية: «السلطة القومية تختص بالأمور التي تحفظ وحدة الدولة واستقلالها وتمنحها القوة والتقدم، والسلطة القطرية تختص بالحياة اليومية للقطر وتقتسم تلك السلطة مع السلطة أو السلطات المحلية التي تهتم بما دون ذلك من الشؤون المحلية». انظر: المصدر نفسه، ص ١٠٧.

ويرسخ نظامها، ويتيح المجال للاستفادة من مزايا التكامل والمنافسة»[٣٨].

تلك من أهم الأطروحات التي دافع عنها د. سعدون حمّادي وهو يتناول قضية الوحدة العربية. ولا شك سيلاحظ القارئ أنها تنطوي على مراجعات فكرية عميقة للخطاب القومي التقليدي في مسألة الوحدة. وإذ لا يسع تقديماً لأعمال هذا المفكر العربي الأصيل، والمثقف الملتزم، أن يفيَ بالحاجة إلى الإحاطة الإجمالية بجميع جوانب اهتماماته الفكرية، ووجوه مساهمته وإنتاجه، فقد آثرنا أن نُطلّ على تلك المساهمة في وجهٍ حيٍّ ومستمر منها مثلتْهُ مسألة الوحدة في تفكيره.

عبد الإله بلقزيز
بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

الفصل الأول

القوميّـــة العربيّـــة

١ ــ القوميّة العربيّة: مشكلةً وحلاً وأسلوباً(*)

ـ ١ ـ

نقطة الانطلاق في هذا البحث حقيقة لا يصعب إثباتها، هي أن القومية العربية اليوم بحاجة إلى نظرية شاملة في الحياة لم توضع بعد، على الرغم مما كتب وقيل خلال نصف قرن من الزمان. صحيح أن القومية العربية كروح قد فتحت براعم يقظة عظيمة في الوجدان، وخلقت هذا التحفز الملموس لحياة أفضل؛ وصحيح كذلك أننا قد رأينا خلل الرماد وميض فكرٍ أصيل حاول الغوص في المشكلة وحلها، ولكن الذي لا ريبة فيه أن هذه الروح لم تعبّر بعد عن نفسها بنظرية كاملة محكمة البناء تكتشف الطريق الصحيح للنهضة القومية؛ فالعمل الإيجابي المباشر هو الذي يستطيع تبديل واقعنا الفاسد بحياة سليمة صاعدة؛ ولكن ذلك يستلزم فكراً نشيطاً يكتشف قوانين الحياة ومنطق الواقع المتشابك، ليحول الحركة العمياء إلى عمل منظم يقوده الوعي، فلواقعنا الفاسد منطق يسيطر على جريان الحياة فيه، وقوى مادية تنتج نوعاً معيناً من الظواهر تحدده الأسس التي يرتكز عليها المجتمع. ويعني ذلك أن للمجتمع العربي في وضعه الحاضر مشكلة معينة ذات ملامح وحدود، وحلها لا يكون إلا بطريق معين واحد، إذ من الخطأ تصور الواقع ككومة من قطع الصفيح لا يشد القطعة منها بالأخرى أي رباط، وتتداعى إذا سحبت منها أي يد.. أي قطعة.. من أي موضع. إن ضعف الفكر عندنا هو الذي حجب مبدأ أساسياً في علم الاجتماع، وهو أن المجتمع يسير وفق نظام، صحيحاً كان أم معتلاً. إذاً، ففي إطار ظروف معينة، لا يمكن أن

(*) نشرت هذه المقالة في: **الآداب**، السنة ٣، العدد ١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥)، ص ١ ـ ٦ و٧٧ ـ ٧٩، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

يكون للنهضة إلا طريق واحد معين، هو هذا وليس ذاك. وإن دور الفكر هو اكتشاف الحل الوحيد الذي تتطلبه المشكلة، وإلا بقيت الروح القومية عمياء لا يعصمها الإخلاص والتضحية من أن يكون صاحبها كناطح صخرة. وحديثي هذا محاولة أولية لمناقشة بعض الأسس النظرية للعمل القومي.

ـ ٢ ـ

كلنا متفق على وجود مشكلة يعانيها مجتمعنا العربي الحاضر فتحت فجوة واسعة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، ويدل على الاتفاق، هذه الشكوى الاجتماعية والتذمر الشامل الذي تعكسه الصحافة والأدب والفن وتدل عليه الثورات والاضطرابات. ولكننا، ونحن المجمعون على وجود المشكلة، لسنا متأكدين من مصدرها. فتباين الأساليب وحتى الأهداف عند العاملين في الحقل القومي، يدل على اختلاف جوهري في فهم طبيعة المشكلة. ويهمني في هذا المجال أن أتناول اتجاهاً قوامه روافد متباينة في أهدافها، ولكنها مجتمعة في إطار فكري واحد.

يحدد هذا الاتجاه مشكلة المجتمع العربي، بأنها تخلّف عن نموذج حضاري تحقق في أقطار معينة في العالم؛ فهناك حضارة الديمقراطية الرأسمالية التي تمثلها أمريكا، وهناك الاشتراكية الدكتاتورية التي يمثلها الاتحاد السوفياتي، وأخيراً هناك الدولة القومية التي حققتها النهضة الألمانية والنهضة الإيطالية. كل هذه النماذج المتباينة قد انعكست مدارسها الفكرية في مجتمعنا الضعيف المناعة، الباحث عن طريق النهضة. وهذا الاتجاه الذي يجد تعريف المشكلة سهلاً بسيطاً ـ نظراً إلى وجود مقياس ملموس جاهز للرقي يستمده من أحوال تلك المجتمعات ـ يقدم حلاً بسيطاً لا يتطلب غير معرفة تاريخية لتطور تلك المجتمعات للأخذ بأساليبها واتباع خطواتها.

ونحن إذا ما فحصنا بنية هذا الاتجاه، وجدنا أن تسلسله المنطقي يحتّم استناده إلى فرضيات يتخذها قاعدة للانطلاق.

هناك الافتراض أن التطور البشري يسير بحسب قانون طبيعي أزلي قرر مصير السابق وسيقرر مصير اللاحق، بفعل حركة مستمرة معروفة النتائج. وفكرة القانون الطبيعي هذه مركزية في هذا الاتجاه على الرغم من اختلاف مدارسه على المصدر؛ فالديمقراطية الرأسمالية ترى أن الحتمية في التطور وليدة الطبيعة البشرية الثابتة في كل زمان ومكان؛ فللفرد خصائص فطرية جوهرية تحدد سلوكه،

وبالتالي نوع المجتمع الذي يعيش فيه. والإنسان بطبيعته مدفوع للمحافظة على النفس والسعي إلى نفعه الخاص، والإنسان كذلك عاقل يفضل الكثير على القليل والحسن على الرديء، لذلك فأفضل سبيل إلى التقدم هو تحرير الفرد من الحواجز الاصطناعية ليستطيع التصرف بحسب ما تمليه عليه طبيعته، أي أن يخضع للقانون الطبيعي. وعلى ذلك فأفضل وسيلة للإعمار الاقتصادي مثلاً: هي الملكية الخاصة وحرية العمل والتجارة والمنافسة بين الأفراد. والحتمية في التاريخ واضحة المعالم في الفكر الماركسي، الذي يقرر بأن مصدر القانون الطبيعي هو حركة المادة بنطاق خارج عن كيان الفرد، فالمادة في حركة دائمة بحسب نظام تناقضي يسيّر المجتمع، وحركتها الأزلية هي التي تمد عملية التهديم والبناء بالوقود حتى يتحقق الوضع المثالي. ويعترض هذا الاتجاه أيضاً أن الفوارق بين المجتمعات ليست بذات مفعول جوهري في تحديد نوعية التطور، لأنها أما عرضية مؤقتة ستطحنها عجلة التطور، وأما دائمية ليست بذات مفعول لأنها سطحية لا تمس جوهر الإنسان الثابت في كل زمان ومكان. إن العالم كوحدة قوامها أفراد هو موضوع البحث، لا الأمة.

هذا هو التخطيط العام لهذا الاتجاه ومركز الثقل في الموضوع هو أنه ينكر خصوصية المشكلة في المجتمع العربي. وبتعبير آخر أنه ينكر التجربة الخاصة للأمة العربية، لذلك فهو لا يرى ضيراً باقتباس الحل من أوضاع مجتمعات أخرى.

هذا الاتجاه الذي أرى غيره، قد ثبته في المطلع ليساعد ـ بالمقارنة ـ على توضيح الخط الذي سترسمه الملاحظات التي يدور حولها البحث. أما ردي عليه فسيكون متضمناً لا مستقلاً.

ـ ٣ ـ

لنبدأ أولاً بتحديد المشكلة كقاعدة للارتكاز. السؤال الأول المنتظر في هذا العدد هو: ما هي هذه المشكلة القائمة التي يشكو منها الجميع؟ ما هو تعريفها؟

إن التعريف العام الذي أقدمه كجواب عن السؤال هو ما يلي: مشكلة المجتمع العربي تأخر شامل عميق في حياة الشعب تراكم خلال الزمن الممتد من بداية الانحدار في الحضارة العربية ونقطة الحاضر. لقد قلبت النهضة العربية في ظل الإسلام أعماق المجتمع الجاهلي روحاً وفكراً عن طريق قلب أعماق الفرد. ولم تكن تلك الحضارة الضخمة إلا نتيجة لتوافر المجتمع القومي السليم الذي أتاح لإمكانيات الفرد أن تنفجر، والذي دام حتى أواخر العهد الأموي وصدر الدولة

العباسية. ولكن الفتح والتوسع ـ إذ أُدخل في إطار الدولة العربية شعوباً عديدة مختلفة ـ قد فكك ذلك المجتمع وأضاع عليه استقلاله وانسجامه، فدخلت المجتمع العربي تيارات فكرية غريبة، أدت إلى إضعاف قوة الدفع في النهضة، أي الروح العربية التي حركها الإسلام. لذلك فأنا من الذين يرون في العصر العباسي المتأخر عصر ضعف وانحلال، على الرغم من أن الحضارة العربية قد أعطت ثمارها فيه. والضعف الذي بذره تفكك الكيان القومي في أواخر العهد العباسي، قد أعطى ثماره في الهزيع الأخير الذي انهارت به الدولة على يد المغول، والفترة المظلمة التي أعقبت ذلك. وللمثال نورد أثر الشعوبية في تشويه روح الإسلام بما حقنت فيه من أفكار وثنية ومجوسية، لا تزال آثارها باقية حتى الآن في طقوس بعض الفرق الإسلامية وعاداتها. إن بداية الانحدار هي فقدان المجتمع القومي، نتيجة للفتح. وبطريقة متسلسلة مترابطة، أدى هذا الضعف إلى ضعف أكبر، وهذا إلى أكبر منه، وهكذا انحدر المجتمع العربي بحركة حلزونية، ينتج الجهل فيها مزيداً من الجهل، والفقر مزيداً من الفقر بشكل مشابه لحركة الدورة التجارية التي تهبط بالاقتصاد الرأسمالي من قمة الرخاء إلى قعر الأزمة. وبالرغم من كون المحرك الأول للموجات المتتابعة من الفساد خارجياً ـ بمعنى أنه لم يبدأ في الفرد بل بسبب فقدان المجتمع القومي ـ فهو، بمرور الزمن، قد نفذ إلى الأعماق. أي أن الفساد الذي انتاب نظام المجتمع ـ الإطار ينتظم فيه نشاط الأفراد ـ قد توسع وتركز حتى تسرب إلى الفرد ذاته؛ وذلك لأن المجتمع العربي، كأي مجتمع آخر، وحدة متشابكة لا يمكن منع المرض في جزء منه من الانتقال إلى الأجزاء الأخرى في الأمد الطويل، والمرض الواحد فيه يسبب أمراضاً أخرى أشد وأقوى على الانتقال إلى أجزاء الجسم الأخرى والتسرب من الجلد إلى القلب. وتقرر خاصية استمرارية الحياة في المجتمع، أن فساد الحاضر مركّب ترشّح من ظروف قديمة وحديثة. إن فساد المجتمع العربي الحاضر شامل وعميق، فهو لا يقتصر على جانب واحد من الجوانب الحياة ولا ينحصر في النظم والقوانين. إن مصدر الفساد اعتلال أصاب نفسية الفرد.

أما الخطوة التالية في البحث، فهي الإجابة عن هذا السؤال: إذا كانت مشكلة المجتمع العربي الحاضر فساداً انتاب الفرد، فما هي معالم هذا الفساد؟ ما هي معالم الضعف في شخصية الفرد العربي اليوم؟ في ما يلي توضيح عام لبعض هذه المعالم:

هناك أولاً الأنانية المتمثلة في التكالب على نفع الذات، مهما كانت الوسائل والنتائج، فالفرد في مجتمعنا بصورة عامة يعاني من هذا النزوع لجمع النفع لنفسه،

ولو أتى ذلك بطريق غير مشروع أخلاقياً وعلى حساب مصلحة المجموع، الأمر الذي تدل عليه ليس فقط حالات الاستغلال والخيانة الكبرى، بل تفاصيل السلوك الصغيرة التي لو فحصت بدقة لتكشّفت عن هذه النزعة. إن بعض ما نقوله من الخطب والتعليمات والانتقادات في اجتماع ما، لا تبرره المناسبة ولا يسنده القصد النزيه للإصلاح، بل يكمن وراء التشفي من زيد للتمتع بلذة الانتصار عليه، أو التدليل على الإخلاص والحرص على الديمقراطية أو إظهار البلاغة في اللغة، وهذا الشيء الذي يسمى أحياناً بالمجاملة، لو أزلنا عنه القشور لهبّت منه رائحة نفع الذات؛ فالابتسام لكل شيء، قبيحاً كان أو جميلاً، وعدم الاعتراض على أي رأي، خطأ كان أو صواباً، وعدم انتقاد أي شخص، مقصّراً كان أو مخلصاً، سلوك ليس وراءه غير نفع الذات عن طريق نيل رضى الجميع واحترامهم لكسب مادي أو معنوي يرجى منهم، أو لتجنب أذاهم. هذا ما يريده الفرد، في حين أن ما تريده المصلحة العامة الآن هو فصل خيط الخطأ عن خيط الصواب، وتحمل الأذى الناتج عن ذلك. ويصح الحال هذا في كثير من مجالات حياتنا إن لم يكن فيها كلها، في البيت والوظيفة والتلمذة والجمعية والمهنة والعلاقات الاجتماعية، وحتى اللهو واختيار مقعد الجلوس في السيارة، وتوزيع الطعام في نزهة. وتتوضح خطورة هذا الضعف إذا ما عرفنا أن النهضة العربية في ظروفها الحاضرة تتطلب جيلاً يضحي بنفعه الخاص ليحرك عجلاتها إلى الأمام، وأن بدايتها تتطلب أن يغذيها الفرد من دون أن تغذيه.

والفرد كذلك ضعيف الإنتاج، عاجز عن تحقيق طموحه للأهداف الكبيرة بجهده الخاص، فهو إما يحتال عليها أو يسخر لها الغير. وكثيراً يحاول التعويض عن هذا الجدب بالكلام، فيخلق حوله عالماً مستقلاً من الادعاء الذي لا يسنده عمل إيجابي، حتى لقد أصبح الكلام وسيلة للتغطية وتعليل النفس، لا وسيلة أخبار عن حركة الإرادة. هذا هو تعليل وجود من يمنح المن والسلوى للجميع، وينصر الحق والخير بواسطة اللسان، ولا يعطي الدرهم من ماله ولا الساعة من وقته في سبيل قضية حق وخير. وهذا هو تعليل كون معظم الأحزاب في الوطن العربي متشابهة البرامج من حيث تأكيدها على الحرية والاستقلال والعدل، مع أنها في الواقع مختلفة جوهرياً في صدقها وجديتها ونشاطها لتحقيق تلك المبادىء.

ويتوضح ضعف الشخصية كذلك في الرضوخ للشائع المتعارف عليه ولو كان خطأً ومضراً، فالمدرسة هي المكان الوحيد الذي يثور فيه الفرد على الواقع فيتخيل ويتحمس، ولكنه سرعان ما يهفت وينسجم مع الواقع الفاسد ويصبح

جزءاً منه عندما يترك المدرسة، بدلاً من أن ينفصل عنه ويكوّن نواة المعسكر الجديد. هو نفسه ذلك الثائر عندما كانت الثورة سهلة لا تكلّف شيئاً، تراه اليوم يدور في عجلة الفساد، وإذا ما عابه على فعله أحد، ربت على كتفه متصنعاً الحكمة وقال: «لم تصطدم بالواقع يا بني بعد!».

ويدل على ضعف الشخصية في التحقيق، التقليد في شتى نواحي الحياة، فالفرد يهاب التبديل ويكره المغامرة، ويفضل القليل الرديء إن كان مضموناً، على الكثير الحسن إن كان محفوفاً ببعض الخطر. إن في حياتنا الاقتصادية أساليب وأدوات في الري والحراثة والتسميد والبذر والحصاد والتكثير، لم يمسها التغيير منذ مئات السنين، بالرغم من أن أساليب وأدوات أكثر نفعاً قد ثبت تفوقها على القديمة، وانتشر استعمالها.

ويصح ذلك على العقلية السحرية النافرة من العلم، فهي مظهر من مظاهر الضعف الذي يدفع إلى الهروب من عالم العمل الجدي إلى آخر تتحقق فيه العظائم بالنفخ والإشارات.

ويمكن أن يقال عن شخصية الفرد العربي اليوم إنها مرتبكة حائرة، في وقت يتطلب الحسم والتقرير في أمور معاشية أساسية. إن العربي اليوم يكاد لا يعرف الهدف والوسيلة إلى النهضة إلا بصورة عامة يعوزها الكثير من الدقة والتفصيل بسبب ضعف الفكر بصورة عامة. وما يدل على قلق الفرد وارتباكه، التغييرات العقائدية التي شهدناها منذ بداية هذا القرن، تطغى الموجة الواحدة منها مدة من الزمن، ثم تتلاشى لتحل محلها أخرى تختلف عنها، وهكذا. وكثيراً ما تروج العقائد السياسية وتكسد عندنا تبعاً للموقف الدولي، كما حدث فعلاً في فترتي ما قبل وبعد الحرب العالمية الثانية.

هذه بعض نقاط الضعف في شخصية الفرد العربي، ولست أنوي تقديم بحث دقيق مفصل في هذا الموضوع القائم بذاته والذي لا تسمح به حدود هذا البحث.

إن المشكلة القائمة الآن تتمثل في ضعف الفرد روحاً وفكراً، لا في التخلف عن نموذج حضاري تحقق في مجتمع آخر. وارتكازاً على هذه النتيجة يمكننا أن نقرر ما يلي:

أولاً، إن مشكلة المجتمع العربي قومية لأنها نابعة من تجربته الخاصة. إن الإنسان يشارك الآخر في أمور عامة ومسائل فيزيائية، ولكن العيش كفرد من

أفراد أمة يطبعه بطابع خاص فريد مغاير لطابع فرد ينتمي إلى أمة أخرى. إن العالم مجموعة أمم لا مجموعة أفراد. وللأمة العربية تجربتها الخاصة في الحياة، فمشكلتها الحاضرة ليست إلا عصارة أوضاعها خلال تاريخ طويل يمتد حتى نقطة الحاضر، وما صح على غيرها لا يشترط أن يصح عليها.

أما انقسام العالم إلى مجموعات تضم الواحدة منها عدة أمم، فظاهرة يجب ألا يبنى عليها أثقل مما تطيق قواعدها؛ فالمعسكر الديمقراطي الرأسمالي قد أخذ اسمه من الصحافة ومقتضيات السياسة، فالاسم المشترك لا يعني وجود نظام ديمقراطي رأسمالي تعيشه بالتساوي كل الأمم الداخلة في المعسكر. الحقيقة هي أن نعت الرأسمالية يصح على هذه الدول إن أخذت الرأسمالية كمجموعة مبادىء نظرية مجردة، كالملكية الخاصة وحرية التجارة، ولكن الواقع يدل على أن أوضاع هذه الأمم قد قولبت هذه المبادىء وأعطتها معاني مختلفة، فاقتصاد بريطانيا مختلف عن اقتصاد أمريكا في بنائه ومشاكله وحاجاته وتطوره. والديمقراطية تختلف من بلد إلى آخر ضمن هذه المجموعة، فلا الديمقراطية الفرنسية مطابقة للديمقراطية الأمريكية، ولا هذه مطابقة للديمقراطية الإنكليزية.

ولا يخلو المعسكر الشرقي من ظاهرة الاختلاف هذه، فالدراسات الحديثة عن الصين الشيوعية تدل على اختلاف لا يمكن إغفاله في نظامها السياسي والاقتصادي عن النظم السائدة في الاتحاد السوفياتي. وكذلك لا يمكن أن ننسى أن الصين الشيوعية النظام، قد كونت كياناً خاصاً بها ولم تندمج في دولة الجمهوريات السوفياتية. ويمكننا أن نعتبر انفصال يوغوسلافيا عن المعسكر دليلاً آخر على عمق الاختلاف بين الأمم الداخلة فيه.

هكذا أرى الاتجاه الذي يحدد المشكلة على أنها تخلف عن نموذج حضاري أجنبي خاطئ في التشخيص. إن مشكلتنا قومية وليست عالمية.

ثانياً، يتعلق هذا القرار بالفصل في معنى قومية المشكلة بعد أن فرغنا من البت بأمر عالميتها. إن المشكلة في الشعب وليست في النظم والقوانين.

هناك فئات في حقل العمل القومي تركز اهتمامها على النظم التي يسير عليها إطار المجتمع العربي، فترى في فساد هذه النظم رأس الداء. هناك مثلاً من يرى في النفوذ الأجنبي المعضلة الكبرى، وفئة أخرى تراها في النظم السياسية المحلية كالدساتير وقوانين الانتخاب والمطبوعات والأحزاب، وثالثة تؤكد أنها في النظام الاقتصادي.

وأرى في اعتبار فساد النظم رأساً للداء طريقة في الفهم تضع النتيجة مكان السبب. إن النظام جهاز لتنظيم نشاط المجتمع تقرر حالة الشعب نوعيته ودرجة صلاحه أو فساده، إنه يعكس المرحلة التي وصلها المجتمع في الرقي أو التدهور لا العكس، ولتلافي سوء الفهم، أراني مضطراً إلى تثبيت هذا الإيضاح: فالقول إن فساد النظم نتيجة للمشكلة لا سبباً، لا يعني ضمناً أن الاستعمار والإقطاع مثلاً لا نصيب لهما في تكوين المشكلة، لذلك لا لزوم لمقاومتهما، فنتيجة كهذه لا يمكن الوصول إليها منطقياً بمجرد رفض اعتبار فساد النظم سبباً للمشكلة. لقد أثبتت النتائج التي توصل إليها علم الاجتماع وتطور الحضارات أن بين الفرد ونظام المجتمع تقابلاً في التأثير. لقد بنى الأفراد المجتمع وصاغوا أنظمته، ولكن النظام الذي يكونه الأفراد يخلق جواً وأوضاعاً معينة تؤثر في الأفراد أنفسهم، فالنظام الاقتصادي الظالم مثلاً يمنع الكثيرين من أن يكونوا شيئاً في الحياة، والاستعمار الذي يفسد النظام السياسي ويسمم ثقافة الأمة مساهم كبير في عرقلة نهضتها.

إذاً، إن النظم الفاسدة الحالية تغذي الواقع الفاسد، ولكن الفساد الاجتماعي العميق خالق لها.

ـ ٤ ـ

هذه هي المشكلة: مصدرها وخصائصها. أما السؤال الرئيس الآن فهو: ما الطريق إلى حلها؟ ماذا يجب أن يحدث في المجتمع العربي ليصبح سليماً صاعداً؟

من بديهيات علم الطب أن طبيعة الداء تعين الدواء، فكما إن الخدش في الإبهام لا يستدعي عملية جراحية في الأحشاء، كذلك اعتلال في الجهاز التنفسي أو الهضمي لا يبرئه تدليك الجلد بمحلول اليود. وإذا كانت المشكلة عميقة وشاملة إلى حد عكرت به صفاء النفس العربية وغطت جوهرها بالقشور، فما هو الحل الذي يناسبها؟ إنه بنظري انقلاب جذري يبدأ بهذه النفس التي تعكر صفاؤها وتغطي جوهرها بالقشور. إنه اهتزاز عنيف في نفسية الفرد يطرح عنها الأدران والقشور، يقتلع منها الأنانية والضعف والارتباك ويحيلها سامية جريئة مبدعة متفائلة. انه انقلاب روحي ينبه الوجدان ويفجر الفضيلة ويقوي الإرادة في الأمة، فتحطم واقعها بيدها وتبدأ نهضتها الجديدة، وهو فكري يكشف الغوامض ويفصل المتشابكات، كما يكشف المنشور الزجاجي حقيقة أشعة الشمس بتحليلها

لعناصرها الأولية، وبذلك يمكن للنهضة أن تسير بطريق واضح سليم. هذا تعريف عام للانقلاب لا بد من توضيحه بشيء من التخصيص والتفصيل. وفي ما يلي شرح بعض جوانب النفس التي يجب أن يدركها الانقلاب:

أ ـ كنا قد تعرضنا إلى قضية انكماش الفرد على نفسه وتكالبه على نفع الذات مهما كانت الوسيلة والنتيجة، وقلنا إن ذلك صخرة تصد تيار النهوض، فالذي على الانقلاب أن يقدمه كمقابل لهذه الأنانية هو المواطنية الصحيحة، ليتحول الفرد من مخلوق يعيش لنفسه إلى مواطن يعيش للمجتمع في هذه الفترة الانتقالية على الأقل.

لقد مضى زمن ليس بالقصير على قيام الحكم المدني في بعض أجزاء الوطن العربي، ولكن الملاحظ الملموس هو أن معنى المواطنية لا زال سطحياً عندنا وروحها باهتة ضعيفة؛ فالولاء القبلي والعائلي والطائفي والإقليمي لا زال حياً يعيش بين ظهرانينا حتى كأن الدولة المدنية لم تقم بعد، وروح احترام القانون والنظام ضعيفة، وتأدية واجبات المواطن والشعور بالمسؤولية عن المرافق العامة، والمساهمة في الشؤون القومية سلباً وإيجاباً، أمور لا تزال ضيقة النطاق. وتغوص جذور ذلك في فترة الانحدار التي ساد بها الحكم الأجنبي والإرهاب والاستغلال وفقدان الأمن والنظام.

يستطيع الفرد أن يكون مواطناً صحيحاً بنبذ العصبيات والإخلاص في عمله المهني، والمساهمة في أعمال الخير عن طريق الجمعيات والاهتمام بسياسة البلاد الداخلية والخارجية عن طريق النضال الحزبي، والمحافظة على سمعة الأمة في الخارج والعمل إلى كسب التأييد لقضاياها القومية. بإمكان الفرد أن يكون مواطناً صالحاً بأن يكون صادقاً ثائراً في سبيل عقيدة واضحة يعتنقها لأنه يرى خير أمته بتحقيقها.

ب ـ في المجتمع العربي روح محافظة تشده عن التقدم، فالفرد بصورة عامة ميّال إلى إبقاء القديم على قدمه لا لأنه يعتقد بأفضليته على ما سواه، بل لأنه لا يطمئن إلى الجديد؛ فهذه المحافظة يجب أن تنقلب إلى نزعة تقدمية لا تخشى المستقبل بل تتحداه، والخوف الذي يمنع الفرد من الخروج من نطاق الوضع القائم، يجب أن ينقلب إلى شجاعة وحب للمغامرة يدفع الفرد للخروج من الصف في مختلف الميادين. هناك التقاليد البالية من دينية واجتماعية التي يمارسها العامة، تحتاج إلى من يخرج عليها قولاً وفعلاً ليبذر الشك في نفوس الناس بصلاحها وليقود الساخط عليها الذي ينتظر فتح الباب. هناك قيم وأخلاق سائدة

ترشحت من الواقع الفاسد يجب أن يتخطاها الفرد بجرأة وصراحة، وأساليب قديمة في العيش تقيد حرية الفرد وتمنع تحقيق شخصيته وتحتاج إلى التجديد.

ج ـ والنفس العربية التي غلفتها القشور، تحوي بجوهرها خلقاً كريماً نحن بأشد الحاجة إلى بعثه وإروائه بروح العصر حتى تعود إلى الشخصية استقامتها. نحن نعيش في وقت تسربت فيه إلى الفرد نزعة السلبية والتطرف، فهناك الميل إلى السخط على كل شيء، وتسجيل الاحتجاج على الشيء بالاندفاع إلى معاكسة المتطرف، كمعارضة التزمت بالإغراق بالمجون، والمحافظة الدينية بالكفر. يجب أن يتناول الانقلاب هذه العناصر الدخيلة على النفس، الوافدة إليها من الواقع الفاسد بالتشذيب لتنبعث الأخلاق العربية من جديد؛ فالنهضة القومية بحاجة لأن تدعم بالتسامح العربي الذي تمثل قديماً بالكرم والعفو عن المسيء، والحلم والانفتاح على الأقوام والأديان الأخرى. ووضعنا الحاضر يستلزم أن يُبعث فينا حب الحق من جديد، ذلك الحب الذي تمثل عند العرب القديم بالصدق ونصرة المظلوم والثورة على الطغيان. نحن بحاجة إلى تقوية احترام الإنسان ببعث الفردية الصحيحة وروح الاعتزاز بالكرامة والثأر لها، والتضحية في الاعتبارات المادية وحتى الحياة في سبيلها. يحتاج الفرد العربي اليوم إلى إعادة الثقة بنفسه وبقواه وبفضائله، لتدب في الأمة روح الرسالة بدلاً من الشعور بالعيش على الهامش.

د ـ لأجل أن يزول الخوف الذي تلقيه أسرار الكون في النفس، يجب أن تحل العقلية العلمية مكان العقلية السحرية؛ فالفرد العربي يعاني قلقاً عميقاً من ظواهر الكون فينسج حولها الخرافات ويحاول التغلب عليها عن طريق المعجزة والسحر بدلاً من العلم. وهكذا فقدت حياتنا ركيزة مهمة توفر لها الاستقرار والوضوح؛ فالعلم الذي يوضح قوانين الطبيعة يزيل القلق ويوفر الوسائل الناجعة لإخضاعها وتسخيرها لمنفعته، ويساعد على استقامة العلاقات الاجتماعية. ويتطلب ذلك الإيمان بالعقل والطريق التجريبي للمعرفة.

هذه بعض جوانب النفس التي يجب أن يشملها الانقلاب ليكون قادراً على تغيير الحياة في المجتمع العربي.

والسؤال الذي يلي هو: إذا كان الانقلاب هو الطريق إلى حل المشكلة، فكيف يحقق هذا الانقلاب؟ أيحققه عامل خارجي كدولة أجنبية، أو التطور في الفكر العالمي؟ أيحققه تغيير في النظم السياسية والاجتماعية القائمة مثل التحرر من النفوذ الأجنبي أو تصفية الإقطاعية؟ نقطة البدء في الجواب هي: أن قومية

المشكلة وعمقها يحتمان أن يكون تحقيق الانقلاب عن طريق ذاتي لا خارجي. وعلى وجه التخصيص إنه النضال القومي الوطني لا العوامل الخارجية.

وهنا أراني بحاجة إلى مناقشة هذا الرأي لسببين: **أولهما**، أنه أمر غير مجمع عليه، و**ثانيهما**، أنه لا يخلو حتى عند بعض من يقول به من عوامل التقليد واسترضاء الشعب وروح الشعارات. ويمكننا كنقطة للبدء أن نعتبر موضوع أثر التجربة في شخصية الفرد حجر الزاوية في المناقشة. أيهما أعمق في النفس وأبقى أثراً: التجربة أم المعرفة الذهنية؟ المقصود بالتجربة هنا أن يعيش الفرد حدثاً معيناً في الحياة، مثل الفقر والحب، فتصبح نفسه كالمادة الأولية التي ينصب عليها مفعول الحدث، فهي التقاء بين الشخصية ككل وعامل خارجي هو الحدث، وبهذا الالتقاء يمتزج الاثنان. أما المعرفة الذهنية فهي التقاء أخبار عن شيء بالذهن الذي يسجل الأثر بشكل معرفة. وأنا أرى أن الانقلاب في الفرد العربي لا يمكن أن يتم عن طريق عامل خارجي كالنصح والإرشاد، أو تغيير النظم والأشخاص الحاكمين. إن المعاناة الشخصية هي التي تستطيع حفر النفوس وتعميق القيم الجديدة فيها. وبعبارة التخصيص إنه الصراع الفعلي مع الفساد الذي يستطيع تحقيق الانقلاب. ويرجع ذلك إلى مزيّتين ينفرد بهما النضال دون بقية الوسائل وهما:

أولاً، النضال كتجربة ذاتية في مصارعة الفساد يعرض النفس بكاملها للمشكلة وبذلك يستطيع قياس أبعادها بدقة، أي فهمها على حقيقتها. لذلك قيل «لا يعرف الفقر إلا من ذاقه»، ولذلك كان الشعراء الذين جربوا الحب أكثر إبداعاً فيه ممن سمعوا عنه. وما لا شك فيه أن الفهم العميق للمشكلة شرط أساسي لنجاح العمل القومي وقيادة النهضة في الطريق الصحيح.

ثانياً، النضال الذي يتطلب امتزاج النفس بالقضية وبذل الجهد في سبيلها، يخلق التقدير اللازم للمحافظة على ثمرة الجهد؛ فالحياة العربية السليمة التي يحققها العمل القومي تحتاج إلى من يقدر قيمتها ليحافظ عليها من الانحراف، وليس غير النضال ما يخلق في النفوس هذا التقدير. وقد دلت الحوادث على أن الإصلاحات التي وهبت من فوق، أو التي تحققت عن طريق مناسبات دولية، لم تلبث أن بهت أثرها بعكس ما حقق بالجهد والتعب، حيث وجد من يحافظ عليه ويقدره. وكلنا يعرف أننا نقدر ونحافظ على الدرهم الذي نحصل عليه نتيجة لعمل نقوم به، أكثر من ذاك الذي نجده في قارعة الطريق، مع أنهما متساويان في القيمة الشرائية.

ولكن ما هي الصفات التي يتحدد بها مفهوم النضال فيصبح هذا وليس ذاك؟

إن الصفة الأساسية **الأولى** للنضال هي الطوعية. ويعني ذلك أنه اختياري تحركه الإرادة الحرة لا قوة قاهرة خارجية، أي القانون الطبيعي الذي سبق أن تحدثنا عنه؛ فإذا كانت الماركسية تقدم حركة المادة كتفسير للتطور، وإذا كانت الرأسمالية تعتبر قوانين الطبيعة البشرية كما تتصورها محركاً يسير المجتمع، فنظرية القومية العربية تعتبر إرادة الإنسان الحرة القوة المركزية في المجتمع. إن الإنسان هو الآمر الناهي في الحياة، فهو الذي كوّن المجتمع بمحض إرادته واختياره، وبنى له الأنظمة السياسية والاقتصادية وحوّرها كلما دعت الحاجة. وما قصة الحضارة البشرية إلا ازدياد سيطرة الإنسان على الطبيعة والشر، وما ظهور الأديان وقيام الثورات والتقدم العلمي إلا مظاهر هذه السيطرة النامية.

والآن لنتحول إلى فكرة القانون الطبيعي، ولنأخذ المذهب الكلاسيكي في الاقتصاد الذي بشّر بهذا القانون كمثال للمناقشة. يرى هذا المذهب أن مصير البشرية هو البؤس والشقاء نتيجة إلى انخفاض مستوى المعيشة المستمر، وفكا كماشة هذه النظرية هما قانون تزايد السكان وقانون تناقص الغلة. فتحت ثقل ازدياد السكان من جهة، وتناقص الغلة من جهة أخرى يهبط مستوى المعيشة. هذا هو المصير الذي لا مفر منه لأنه مسيّر بقانون طبيعي قاهر لا سلطة للإنسان عليه. وهذا المذهب لم يستطع الصمود أمام التطور الحضاري الحديث؛ مالتوس قد استهان بمقدرة الإنسان في السيطرة على النسل، في حين أثبتت المجتمعات الغربية قدرة عظيمة على ضبطه وتنظيمه. وكذلك تنطوي نظرية تناقص الغلة على فهم معيّن للموارد لم يعد صحيحاً بعد هذا التقدم الهائل في أساليب الإنتاج ووسائله. لقد اضمحل المفهوم المادي الفيزيائي للموارد، أمام التقدم العلمي الذي جعل بمقدور الإنسان أن يعتصر من كمية ثابتة من الموارد أضعافاً متعددة من الغلة؛ فالرفاه الاقتصادي اليوم يتوقف على تقدم العلوم التطبيقية في وسائل الإنتاج أكثر من كرم الطبيعة، فالدانمرك البلد الفقير بموارده، قد تمكن بواسطة التنظيم العلمي لاقتصادياته من التمتع بمستوى من المعيشة أعلى من بلدان وسط أفريقيا التي قد تكون أغنى من الدانمارك في الموارد الخام.

والصفة **الثانية** للنضال هي الشمول. ويعني ذلك أنه موجّه ضد الواقع الفاسد كله لا ضد جزء منه، وهو يهدف إلى تحقيق حياة جديدة للعرب لا إصلاحاً جزئياً. وصفة الشمول هذه ليس مطلقة بل يفرضها الوضع الخاص للأمة

العربية، أي طبيعة المشكلة التي وصفناها بالشمول والعمق. لذلك لا يصح أن يقتصر النضال على الجانب السياسي مثلاً، إذ للأدب والفن دور فعّال في شق طريق النهضة. ولكن ذلك يتطلب التخلص من الاصطناع بإرجاع الأدب والفن إلى مجرى الحياة بعد تلك الفترة الطويلة من الافتراق التي رافقت انحدار المجتمع العربي حيث شاعت الأحاجي والألغاز وأدب (الفرح والترح) قديماً، وتقليد أدب الغرب وأجواء الخيال والبخور حديثاً. لا يستطيع الأدب أن يخدم النهضة في هذه المرحلة ـ أي أن يكون أصيلاً ـ إلا إذا رجع إلى المجتمع وبقي فيه.

والصفة **الثالثة** للنضال، الذي قلنا عنه إنه حر وشامل، هي أنه عملي؛ فبهذه الخاصية تحل معضلة طالما واجهت العاملين في الحق القومي، هي أن تأخر أفراد الشعب في شتى النواحي: الاقتصادية والثقافية، يقف حجر عثرة في سبيل مساهمتهم في النضال؛ ففي وضع متأخر كوضعنا يعم به الجهل والفقر والمرض، يصعب على الحركة التي تتصدى إلى تغيير الحياة في المجتمع العربي ترسيخ مبادئها في صفوف الشعب عن الطريق النظري، واستدرار التضحية وبذل الجهود بواسطة الدعوة لنصرة الحق والخير. إن إيصال مبادىء الانقلاب إلى الشعب أمر قد يتطلب الوقت الطويل الذي لا تسمح به الظروف الحرجة الحالية. والحل الذي تقدمه نظرية القومية العربية لهذه المعضلة هو الاتجاه العملي في النضال. ويضم هذا التعبير في محتواه مسألتين هما:

أولاً، أن يهدف النضال إلى تحقيق برنامج عملي يفصل معالم المجتمع العربي الجديد ليرسم في ذهن الشعب صورة مادية واضحة للمستقبل، الأمر الذي يسهل فهم المبادئ النظرية ويبعث على الاطمئنان. ويساعد ذلك على فهم النظرية عن طريق فهم ما ينتج عنها من تشريع يوضح للفرد مقدماً حقوقه وواجباته في المجتمع الجديد؛ فنظام استغلال الأرض والضرائب وشؤون التجارة والصناعة والعمال والتعليم والصحة والحريات السياسية ونظام الحكم والقضاء والسياسة الخارجية وأمور الدين والثقافة والمصالح العامة، أمور يهم الفرد أن يعرف ماذا سيحدث لها في العهد الجديد، قبل أن ينضم إلى صفوف الداعين له. وأرى أن الغموض في هذه الناحية من قبل بعض التكتلات السياسية يرجع إلى واحد من أمرين: إما الجهل بأهمية ذلك في إيصال النضال إلى الشعب، وإما عدم الرغبة بالارتباط بوعد صريح للشعب. وأحسن مثل على الغموض المتناهي ما ورد في مبادئ حزب معروف في سوريا ولبنان بخصوص توزيع الثروة، حيث يقول زعيم الحزب عن الثروة في المجتمع الجديد بأنها: «تقسم قسمة الأخوة القومية الاجتماعية»؛ فقضية معقدة كتوزيع الثروة تشغل

بال العالم وتوضع لحلها النظريات، لا يقال عنها غير هذه العبارة العاطفية.

ثانياً، فضلاً عن تقديم صورة مادية واضحة للمستقبل، يجب أن يتخذ النضال شكل حملات شعبية تنصب على مطاليب مباشرة محسوسة تحمل في طياتها روح المبادئ النظرية التي يراد تحقيقها في المستقبل؛ فالمساهمة الشعبية في كل قطر بشؤون الأقطار الأخرى ولو بنطاق محدود أكثر مفعولاً في ترسيخ مبدأ الوحدة العربية من التذكير بالروابط القومية. ومن الأمثلة على ذلك المشاركة القومية في الدفاع عن فلسطين والمغرب، والحملات الشعبية لتأميم الشركات الكبرى والمصالح العامة وتوزيع الأراضي وتحسين شروط العمل وتدخل الحكومة في الأسعار، أسهل في غرس روح الاشتراكية في المجتمع من التفصيل النظري لمبادئها وحسناتها. ومن الأمثلة على ذلك حملة تأميم شركة الريجي في سوريا. بهذا النضال العملي الملموس الأثر، يمكن قيادة الشعب إلى أن يكتشف بنفسه، أن قضية النهضة قضية حق وخير، فيندفع بها ويصب لتحقيقها كل جهوده. هذا الأسلوب العملي في ترسيخ المبادئ في النفوس، وإيصال موجة النضال لحنايا المجتمع، لا يشترط أن يكون الشعب مثقفاً متفرغاً، ولا يتطلب أن يفهم الكل أو الأكثرية قضية النهضة فلسفياً. وبذلك تحل المعضلة.

ـ ٥ ـ

ناقشنا في ما تقدم من البحث ثلاث ملاحظات في النظرية القومية العربية هي: المشكلة والحل والأسلوب. أما النقطة **الرابعة** والأخيرة فتتعلق بهذا السؤال: ماذا تريد القومية العربية أن تحقق؟ أتريد القومية العربية أن تحقق الوحدة العربية؟ أغايتها تحرير البلدان العربية من الغزو والاستعمار الأجنبي؟ أهدفها رفع مستوى المعيشة؟ إنني لا أرى ببعض هذا أو كله غاية بالرغم من كونها مطاليب لا شك في ضرورة تحقيقها. إنها ليست غاية القومية العربية لأنها أشكال يتجسد بها هدف أسمى.

الحق هو غاية القومية العربية. وأنا أعتمد بتقرير هذا المبدأ على اعتبار أن في الإنسان نزعة أصيلة إلى الحق، تتمثل بما تقدمه الأمة من حضارات تخدم البشرية؛ فالأمة العربية قد تمثّل نزوعها إلى الحق بسلسلة حضارات ابتدأت منذ فجر التاريخ تحسنت بها طرق عيش الإنسان، ورفعت مستواه الفكري والاجتماعي، وبأديان طهّرت النفس البشرية في فترات مختلفة من أدران الشر، وأشاعت الأخوة والعدل والفضيلة بين الناس. هذه الروح المستيقظة اليوم في

أعماق الأمة العربية، هي التي يجب أن تقود النهضة، فمبدأ الحق هو الثابت المطلق الذي يجب أن يكون غاية للقومية العربية اليوم كما كان في التاريخ. **ويوجب ذلك أن تؤدي النهضة العربية اليوم رسالتها عن طريق خلق حضارة عربية مبدأها الأعلى الحق، والشكل العملي لمبدأ الحق هو احترام الإنسان**. إن الحضارة العربية الجديدة مدعوة إلى أن تكون منسجمة مع غايتها، أي أن تعتبر الإنسان أغلى ما في الكون، تضحى في سبيله كل الاعتبارات وتسخّر لخدمته كل الطبيعة، سعادته مقياس صلاح الأنظمة ورضاه مصدر الشرعية لكل سلطة. إن في الإنسان جوهراً يميزه عن كل الكائنات والجمادات هو أخلاقيته الواعية التي ترفعه فوق كل ما يحيط به، فهو المالك الوحيد على الأرض للروح والعقل، لذلك فالإنسان أكثر من كائن فسيولوجي يولد ويعيش ويتكاثر ويموت، وأكثر من وحدة اقتصادية تستهلك وقوداً لتحول المواد الخام إلى بضائع جاهزة. وباستعمالنا هذا المنطق نصل بالضرورة إلى قرارات مهمة بشأن نوع المجتمع العربي الجديد من جهة، وعلاقته بالمجتمعات البشرية من جهة أخرى؛ فبخصوص تنظيم المجتمع العربي الجديد يقود مبدأ احترام الإنسان إلى ما يلي:

أولاً، اعتبار الشعب مصدراً للسلطة ومالكاً للسيادة؛ فالجهاز السياسي يجب أن يكون ديمقراطياً لا غاية له غير عكس إرادة الشعب بشكل منظم. ولدعم الحكم الشعبي يجب إطلاق الحريات المدنية وحرية الفكر والفن وحمايتها من التشويه والاعتداء، وتشجيع المنظمات الاجتماعية والثقافية والمهنية ليدرب الشعب فيها على الحكم الذاتي. ولحفظ حقوق الفرد ولمنع الجزء من غزو سيادة الكل، يجب تحقيق العدل عن طريق تشريع عادل يطبقه جهاز نزيه حر.

ثانياً، لحفظ كرامة الفرد وتحقيق كل ما به من إمكانيات، يحتاج إلى نظام اقتصادي سليم يمنع استثمار الإنسان، فيزيل قيود الحاجة ويمنح الفرد حق العيش الكريم لا لشيء إلا لأنه إنسان، فالعاجز يأكل على الرغم من أنه لا ينتج؛ إنه نظام يعترف بحق الجميع بمستوى من الرفاه المادي يليق بالإنسان المتحضر، وما فوق ذلك يوزع على أساس الكفاءة لا الطبقة ولا العائلة ولا الصدف العابرة. في هذا النظام يجب أن توضع كرامة الإنسان فوق كل الاعتبارات الأخرى كالربح وغيره، فلا كتل بشرية تتهرأ أجسامها في المعامل لزيادة الإنتاج، ولا نساء تبيع اللذة لتعيش، ولا جريمة تشوه وجه الحياة للحصول على ضروريات العيش.

ثالثاً، هناك التسامح الذي يجب أن يسود المجتمع العربي الجديد؛ فالتسامح

الديني والقومي عريق في النهضة العربية في ظل الإسلام، فقد تعاون العرب مع غير العرب، والمسلمون مع غير المسلمين في تنظيم إدارة الدولة ونقل تراث العالم إلى العربية، وقد اعترف الإسلام لأصحاب الأديان السماوية بحرية العبادة وحفظ لهم حقوقهم. والمجتمع العربي وريث تلك الحضارة السمحة، جدير في نهضته الجديدة بأن يعطي للقومية العربية سمواً لم تعرفه قوميات الغرب المتعصبة. لذلك يجب أن تسود المساواة في الحقوق والواجبات بين الجميع، بغض النظر عن الدين والعنصر والمذهب، وتغرس في الشعب روح المحبة والتعاون مع الأقليات الدينية والقومية، والانفتاح عليها عن طريق التعليم والتربية، وفصل الدين عن الدولة.

وفي العلاقات الخارجية يقود هذا المبدأ الأخلاقي إلى احترام الأمم الأخرى والتعاون معها للقضاء على الاستغلال والاستعمار، والمساهمة الفعلية لإقرار السلام في العالم وإنتاج حضارة تقدم لنفع البشرية.

هكذا ينتفي القول إن القومية الاشتراكية الديمقراطية ليست إلا مزيجاً من مذاهب مختلفة مستقلة، لأن الاشتراكية والحرية فيض من ينبوع القومية نفسه، إذا ما فهمت على هذا الأساس الأخلاقي، أي إذا كانت غايتها الحق.

٢ ــ تجديدُ الحديث عن القوميّة العربيّة(*)

ـ ١ ـ

الحديث عن القومية العربية بحاجة إلى تجديد ليس في ذلك شك إذا ما قارنا ما هو عليه الآن بما هو عليه في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. كان الحديث وما يزال يدور حول النهضة والتقدم. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية كان الفكر العربي إلى حد بعيد يعتبر القومية العربية هي أساس التقدم، ويعتبر الوحدة العربية الهدف الأول والأكبر. الحديث عن النهضة والتقدم لا يزال موجوداً، ولكنه يجري بشكل عام وليس واضحاً. إن المقصود به يجب أن يكون على أساس القومية. إن دعوة النهضة والتقدم تجري الآن من دون تحديد حتى وكأنها يمكن أن تتم من دون محفز ومن دون قوة دافعة، وذلك بالطبع خطأ فادح لا يجدر بالفكر العربي ـ بعد أن قطع ما قطع من مراحل ووصل إلى ما وصل إليه من نضج ـ أن يقع فيه؛ فالنهضة لا تقوم من دون محفز ولا تحدث من دون القوة الدافعة التي تخرج من أعماق الإنسان، وهو ما نطلق عليه في حديثنا العادي كلمة الحماس. في الفكر العربي الآن، وبالتالي ـ في العمل السياسي الفكري ـ هناك فتور في الحديث عن القومية، في حين أن الحديث عن النهضة والتقدم لا يزال موجوداً. فكيف يمكن أن يتم ذلك؟

إن وضعاً كهذا ينطوي على خطأ أساسي يكمن في احتمالات ثلاثة، هي: إما أن الفكر العربي لا يزال يعتبر القومية أساس النهضة والتقدم، ولكن الحديث عنها غير مجد بعد المرور بجملة الأوضاع السلبية التي شهدت النكسات في العمل

(*) نشرت هذه المقالة في: **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ٤ ـ ١٤، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

الوحدوي، وفي جهود المجابهة مع الصهيونية وهو أمر مخطئ من دون شك لأن السبب فيه ـ كما هو واضح ـ سلبي لا إيجابي، وعارض لا جوهري، وإما أن الفكر العربي لم يعد يعتبر القومية أساساً للنهضة والتقدم، وبهذه الحالة عليه أن يفتش عن الأساس البديل. والاحتمال الثالث هو أن الفكر العربي يعتبر أن النهضة يمكن أن تتم من دون حافز وهو أكثر الاحتمالات خطأ، فليس في التاريخ المعروف ما يدل على إمكانية ذلك. النهضة أمر يبدأ بالإنسان وليس بما يحيط به من أمور مادية، إذ الإنسان هو الذي يغير المحيط المادي، والإنسان لا يقوم بذلك إذا لم يتوافر فيه الحافز الداخلي لذلك وإذا لم توجد فيه القوة الدافعة للتقدم. إن مسألة علاقة الإنسان بالطبيعة، ودور الإرادة الإنسانية مقابل الجبرية هي موضوع جدل قديم معروف لا نستطيع الخوض فيه في هذا المجال، ولكن وبصورة موجزة يمكن القول: إن الإنسان هو محور النهضة والتقدم فمنه يبدأ كل شيء وإرادته هي التي تصنع التاريخ، وكل تغيير لا بد من أن يبدأ في الإنسان أولاً ومنه يخرج ويشع على ما حوله.

إن الموضوع يمكن وضعه هكذا: إذا ما اتفقنا على أن النهضة لا بد لها من محفز، فالنهضة العربية الحاضرة إما أن يكون محفزها القومية، وإما أن يكون غير ذلك. وبعبارات أخرى الأساس البديل إما أن يكون عالمياً (ماركسياً أو دينياً)، وإما أن يكون دون المستوى القومي (قطرياً أو طائفياً).

ومن مجمل ذلك نتبع أنماط الجدل المعروفة: العروبة مقابل الإنسانية، والعروبة مقابل الإسلام، والعروبة مقابل القطر أو الطائفة. في وقت من الأوقات ـ بخاصة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وبتأثير انتصارات الاتحاد السوفياتي والصين ـ قُدمت لنا الماركسية كأساس للنهضة، ووضعت بحسب هذا المنطق القومية على أساس أنها متناقضة مع العالمية. وبعد نكبة فلسطين وتردّي الوضع العربي وبسبب عوامل سلبية عديدة، قُدّم لنا الأساس الديني أو الأساس القطري أو الطائفي. وقد صاغ الفكر العربي موقفاً محدداً من كل ذلك: فالقومية العربية لا يمكن أن تتناقض مع الإنسانية، ولا يمكن أن تتناقض مع الإسلام، ولكنها متناقضة مع العالمية ومع القطرية ومع الطائفية، فالقومية رابطة روحية تنبع من عوامل معنوية ومادية، لذلك فهي روح إنسانية تنبع من النضال من أجل التحرر من الظلم والاستعمار والاستغلال، وتنبع من وشائج الحب والإيثار وشعور الجماعة الذي يتكون في الفرد، الذي ينعكس في نظرته لأبناء أمته، وبالضرورة إلى أبناء الأمم الأخرى.

أما علاقة العروبة بالإسلام فهي واضحة في التاريخ وتتجلى في الفهم الصحيح لكيفية نشوء الإسلام، ولحقيقة مبادئه ومكانته في المجتمع العربي. فالإسلام هو روح العروبة والمعبّر عن أخلاقية العرب وميولهم المثالية وحبهم لحمل القيم العليا للآخرين، وتحملهم مسؤولية ذلك؛ فالإسلام له روح ومبادئ، وله من ناحية أخرى طقوس وعبادات.

إن تكوين الدولة الحديثة لا بد من أن يكون على أساس قومي. والنهضة العربية الحديثة لا بد من أن يكون محفزها القومية العربية، فلا يمكن تصوّر قيام دولة تضم كل العالم لا في المستقبل القريب ولا في المستقبل البعيد، كما لا يمكن تصور قيام دولة تضم جميع المسلمين في العالم. ومن ناحية أخرى لا يمكن قبول ولا تصوّر أن عجلة التقدم يمكن أن ترجع إلى الوراء فتقوم الدولة الطائفية. أما الدولة القطرية فهي موجودة الآن وسبب وجودها معروف وكيفية قيامها معروفة أيضاً، وهي تعاني من علة جوهرية تتعلق بجوهر مسألة التقدم هي استحالة قيام تنمية حقيقية توصل الدولة إلى مستوى الدول الصناعية المتقدمة، الآن، من حيث مستوى المعيشة والقوة الاقتصادية والتقنية، لسبب جوهري هو ضيق السوق وعدم تكامل الموارد وضيق الرقعة الجغرافية من جهة، وغياب الحافز من جهة أخرى. وهذا موضوع لا ننوي التوسع فيه في هذا المجال. إذاً لا سبيل إلى التقدم غير الدولة القومية التي تستطيع وحدها أن توفر الحافز المشروع للتقدم، الحافز الذي يجدد الأخلاق، ويجلو الصدأ عن النفس فترتفع المهمة ويتصاعد النشاط وتزدهر قيم العمل والتضحية والإخلاص والانضباط والتفاؤل بالمستقبل، وتشيع روح الحب والتضامن والتعاون والعمل الجماعي في الأمة وفي علاقاتها مع الأمم الأخرى. والأساس القومي هو الذي يوفر السوق المحلية الكبيرة والتكامل في الموارد، واتساع الرقعة الجغرافية والقوة العسكرية، وهي عناصر أساسية للتنمية الحقيقية بمقياسها الحديث.

ـ ٢ ـ

لماذا تراجع الحديث عن القومية العربية؟ ولمثل هذه الظاهرة لا بد من أن تكون هناك أسباب، والأسباب قد تكون رئيسية وقد تكون ثانوية وهي بكل الأحوال عديدة، ولكننا في هذا المجال سنركز البحث على أهمها.

هناك **أولاً**، وقبل كل شيء الوضع النفسي الذي نتج من الإخفاق في تحقيق خطوة جدية في طريق الوحدة العربية: فالوحدة بين مصر وسوريا قد فشلت،

ومشاريع التوحيد الأخرى لم يتحقق منها شيء. وفوق كل ذلك، العلاقات بين الأقطار العربية نفسها قد ساءت، وفي بعض الأحيان كانت بالغة السوء وتقارب إعلان الحرب. ومن ناحية أخرى، لم يستطع الجهد العربي حتى الآن أن يحقق تقدماً ملموساً في مجال مقاومة العدو الصهيوني. كل ذلك قد خلق وضعاً مادياً ومعنوياً غير موات نفسياً لقيام الوحدة، أو تحقيق خطوة مهمة على طريقها. فكيف إذاً يمكن الحديث عن القومية العربية والوضع العربي على هذا الشكل؟ ذلك سبب رئيس في تراجع الحديث عن القومية العربية. وقد نشأ عن هذه الحالة وضع نفسي غير متفائل يتصف بالإحباط في مجال التحقيق الفعلي لهدف الوحدة العربية.

ثانياً، التحول الذي طرأ على النشاط العام نحو الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛ ففي البلدان العربية ـ كما في عموم العالم ـ هناك زيادة في التأكيد على أمور التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ورفع مستوى المعيشة، ومكافحة العلل الاجتماعية والاهتمام بالتنمية. إن زيادة الاهتمام بالتنمية أمر واضح في البلدان العربية وهو بحد ذاته ليس توجهاً سلبياً، إلا أنه ظاهرة يمكن تفسيرها في عديد من العوامل كالتأثير بالتيارات التي تسود العالم الآن، وزيادة العائدات النفطية بدرجة كبيرة. ولكن مهما قيل عن هذه الأسباب الإيجابية يبقى هناك عامل آخر هو الفشل في تحقيق الوحدة العربية، أي أن الفشل في هذا المجال قد نتج منه تحول في الاهتمام من الجانب القومي إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كوسيلة تعويض. كما لا يخفى أن الثقافة العامة السائدة الآن تؤكد على أهمية التنمية ورفع مستوى المعيشة والخروج من التخلف، وهي أهداف أصبحت المعرفة بها واسعة لدى الرأي العام، وإلى درجة أنه أصبح لا مناص لأي حكومة من تبنيها والاهتمام بها، لذلك نجد الحكومات في الأقطار العربية، مهما تباينت في سياستها القومية، لا مناص لها، وفي بعض الحالات لا خيار لها من تبني هذه الأهداف والسعي من أجلها ولو بدرجات متفاوتة.

وبعبارة أخرى أصبح النشاط في المجال الاقتصادي والاجتماعي شاغلاً ومعوضاً عن الفشل في المجال القومي بشقيه الوحدة العربية ومقاومة التحدي الصهيوني. وهناك نقطة تجدر الإشارة إليها، هي أن الاهتمام بالجانب الاجتماعي لم يكن مقصوراً على رفع المستوى العام للمعيشة، ولكنه يتضمن أيضاً تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل أو بآخر، ومعالجة أوضاع الاستغلال بشكل عام، وهي الأهداف التي تكمن وراء إجراءات الإصلاح الزراعي، وقرارات التأميم والتشريعات العمالية، وقوانين الضمان الاجتماعي وتحديد الملكية الخاصة، وغيرها من الإجراءات التي تقع في هذا الباب؛ فإذا ما أضيف هذا الجانب إلى موضوع التنمية

بمعناها الواسع، الاقتصادي والاجتماعي، يتضح أن هذه الأهداف إذا ما أخذت ككل تشكل ما يسمى المضمون الاقتصادي والاجتماعي للنهضة العربية الحديثة.

وهنا تتضح علامات شيء من التناقض، فهل يعني هذا الكلام أن المضمون الاقتصادي والاجتماعي للنهضة العربية قد أصبح ـ ضمن الوضع الذي أشرنا إليه ـ في تناقض مع القومية العربية عندما نقول إنه يأتي بدور الشاغل والمعوض عن الحديث عن القومية العربية؟ السؤال مشروع وذو معنى؛ فالقومية العربية الحديثة تعني توحيد البلدان العربية، ولكنها لا تقتصر على هذا الهدف، بل تؤكد أيضاً على أن هذه الوحدة يجب أن تكون ذات مضمون اقتصادي واجتماعي تتحقق بموجبه التنمية والعدالة الاجتماعية والقضاء على الاستغلال بجميع أشكاله، فهل أصبح المضمون متناقضاً مع الأصل؟ الجواب عن ذلك يعتمد على الأسس التي يوضع عليها المضمون، فالاهتمام بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والقضاء على الاستغلال بشتى أشكاله، يمكن في حالة من الحالات، أن يكون المقصود منه الانشغال عن الوحدة العربية، أو التعويض عنها، أي أن يكون بديلاً عنها. وبهذا المعنى يكون التناقض واضحاً. ولكنه إن وضع على أسس غير هذه الأسس كأن تكون الأسس التي يوضع عليها هي نفسها قومية الاتجاه، أي أنها متجهة إلى تحقيق الهدف القومي الأكبر وتأخذه في الحساب عند وضع برامجها العملية، في حالة كهذه لا يكون الاهتمام بالمضمون متناقضاً مع الجوهر أي مع هدف الوحدة العربية، فكل شيء يعتمد على الاتجاه الأساس والإجراءات العملية التي تتخذ بناء على ذلك الاتجاه.

وعلى سبيل المثال أن برامج التنمية الاقتصادية وإجراءات العدالة الاجتماعية وبناء الاشتراكية التي يراد تطبيقها في قطر عربي، تكون ذات صيغة معينة إذا كان أساسها قومياً، وتكون ذات صيغة معينة أخرى إذا لم تكن كذلك، أي إذا كانت قطرية الهدف. وعن هذا الطريق يمكن حل التناقض الذي يمكن أن ينشأ بين الهدف الأكبر والمضمون الاقتصادي والاجتماعي، أي أن يكون تحقيق المضمون بالشكل الذي يساعد على التقرب من تحقيق الهدف، والذي يؤخذ في الحساب عند صياغة البرامج العملية لتحقيق ذلك الهدف.

العامل أو السبب **الثالث** في التراجع في الحديث عن القومية العربية هو عامل خارجي وليس داخلياً ألا وهو أن الوطن العربي يتأثر بالتيارات الموجودة في العالم وبخاصة التيارات القوية السائدة فيه؛ في العالم اليوم لا يوجد حديث بصوتٍ عالٍ عن القومية كما كان الحال في القرن التاسع عشر والنصف الأول من

القرن العشرين. التيارات السائدة في العالم اليوم تتحدث عن الاشتراكية وعن الديمقراطية وعن مشاكل البطالة والتنمية والسلام والتعاون الدولي. . إلخ، ولا يوجد بينها صوت مرتفع يتحدث عن القومية. عالم اليوم يمارس القومية، ويتحدث بلغة غير لغتها، وربما كان لذلك أسباب؛ فالقومية في العالم المتقدم من الاتحاد السوفياتي إلى أمريكا الشمالية قد حققت أهدافها من حيث استكمال الوحدة السياسية فأكملت بناء الدولة القومية، وأصبحت القومية أمراً بديهياً في كيانها السياسي وحياتها اليومية فلم يعد الحديث عنها مطلوباً، فقد اتجهت نحو تحقيق أهداف أخرى تتعلق بالأمور السياسية والاقتصادية. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية، واقترنت القومية في ألمانيا وإيطاليا واليابان وبالعنصرية والحرب، الأمر الذي جعل صوتها ينخفض بعد انتهاء الحرب. كل هذه العوامل قد جعلت العالم اليوم لا يشهد تياراً فكرياً يدعو إلى القومية. ولكننا من ناحية أخرى نجد أن عالم اليوم الذي لا يتكلم عن القومية يتصرف على أساسها تماماً وبمقتضاها، ويستوي بذلك الشرق الماركسي والغرب الرأسمالي، فالجميع له دول ذات حدود ومصالح، ويعمل ليل نهار لتقوية الدولة، وحماية حدودها، وتوسيع نفوذها وزيادة قوتها الاقتصادية والعسكرية، ويكيف تصرفه الدولي في علاقاته مع الدول الأخرى على هذا الأساس.

والوطن العربي اليوم ـ كما هو الحال في بلدان العالم الثالث ـ يتصف بالتأثر بتيارات الفكر السائدة في البلدان المتقدمة، وبدل ذلك ـ إلى حد ما ـ على ضعف الفكر بوجه عام؛ فالعصر الحالي هو عصر التصرف القومي وليس عصر الحديث عن القومية؛ فالقومية في البلدان المتقدمة قد اجتازت مرحلة البحث والنقاش، وأصبحت حقيقة واقعة مجسمة في الدول القومية، والتصرف القومي، الأمر الذي جعل هذه البلدان تتحول إلى حل مشاكل جديدة هي القضايا الاجتماعية والاقتصادية وإحلال السلام. والفكر العربي المتسم بالضعف لم يستطع تحليل الحالة بصورة سليمة، فهو بصورة ضمنية ربما يتصور أن القومية قد انتهت مرحلتها، لا بل هناك من يقول بذلك الآن صراحة. إن مجرد غياب الجدل والنقاش عن القومية قد أوقع الفكر العربي في خطأ فادح هو التصور إن عصر القومية قد انتهى وحلّ محله إما عصر العالمية ـ الماركسية أو الدينية ـ وإما عصر الدولة القطرية، أو الطائفية. ولو كان في عالم اليوم تيار فكري قوي يتحدث عن القومية في الدول المتقدمة لانعكس ذلك في الفكر العربي، إذ من سمات الفكر الضعيف المحاكاة والتطلع إلى أحوال الفكر القوي ونسيان الواقع، والاهتمام بالمظاهر الخارجية أكثر من الجوهر.

ـ ٣ ـ

هذه بنظري هي العوامل الرئيسة في تراجع الحديث عن القومية العربية، وتجتمع كلها في عامل مشترك واحد هو أنها عوامل سلبية وليست إيجابية؛ فالفشل الذي أصاب خطوات التوحيد لا يمكن أن يكون مجالاً لاشتقاق مبدأ عدم إمكانية الوحدة، فالخطوات كانت محدودة والخطوة العملية التي فشلت، وهي توحيد سوريا ومصر، لا تصلح تجربتها لاشتقاق قانون عام فظروفها معروفة، والأخطاء التي رافقتها معروفة أيضاً، والانفصال الذي حدث لم يكن حتمياً، بل كان من الممكن تجنبه فهو لا يعدو أن يكون عملية فنية، وليس مسألة مبدئية. ويصح ذلك على جميع مشاريع الوحدة التي لم تخرج إلى الوجود. والمجال الآن لا يتسع لبحث هذه المسألة بالتفصيل، ولكن علينا أن نفرق بين العوامل الفنية والعوامل المبدئية. إن فشل الخطوات الوحدوية يعود إلى عوامل فنية بحتة وليس إلى عوامل جوهرية ترقى إلى مستوى الحتميات المبدئية.

من ناحية أخرى، فإن الموضوع يمكن أن يطرح بصورة معكوسة تماماً، فإذا كانت الوحدة العربية هدفاً أساسياً للنهضة العربية، وإذا كانت هي العمود الفقري لتقدم العرب وقوتهم وحل مشاكلهم، فإن الفشل في الخطوات التي اتخذت حتى الآن يجب أن يكون مبرراً لمزيد من الإصرار، وسبباً لمزيد من التمسك بالوحدة بدلاً من التراجع عنها.

الوحدة العربية ليست مستحيلة وليست بعيدة المنال ولا من قبيل الأماني، بل هي هدف قابل إلى التحقيق حتى في أحلك الظروف، لا بل إن أحلك الظروف هي أنسبها لتحقيق الوحدة، فالوضع العربي وضع رجراج لم يأخذ شكله النهائي بعد وكثير من الأمور يتحقق بشكل حلقات مترابطة. إن حدوث تطور واحد بإمكانه أن يزيل التوازن القلق الذي يشهده وضع التجزئة، فخطوة واحدة إلى الأمام بإمكانها أن تخلق خطوة جديدة أخرى إلى الأمام وهذه بدورها يمكن أن تفعل فعلها في الواقع المادي وفي الوضع النفسي إلى درجة يمكن أن ينتج عنها خطوة جديدة، وهكذا يمكن أن يتطور الوضع تصاعدياً. والوضع العربي ليس من السهل قراءة مستقبله ولا التنبؤ به على أساس معطيات الحاضر، فهو قابل للمفاجآت ومليء بالاحتمالات التي لا يوحيها ما هو موجود. وهناك أدلة كثيرة على أن الواقع العربي يتصف بهذه الصفات، فضربة فنية هنا قد ينتج عنها ما هو ليس بالحسبان الآن. الأمة العربية ككل الأمم الأخرى تكتسب خبرة وتزداد نضجاً كلما كان مرت بالتجارب، لذلك فليس من المحتم أن يكون نصيب العمل

الوحدوي اليوم كنصيبه في الماضي، وما نقوم به غداً لا يشترط أن يكون شبيهاً بما نقوم به اليوم، والأمم القوية هي التي تستفيد من حالات الفشل لا التي تستسلم لها. وبعبارة أخرى لا يستطيع أحد أن يشتق قانوناً حتمياً من تجربة الماضي القصيرة المحدودة المعروفة الظروف.

والعامل **الثاني**، كما مرّ ذكره، هو الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وهنا أيضاً يتضح العامل السلبي، فإذا كان من الممكن تحسين مستوى المعيشة في دولة التجزئة عن طريق تنفيذ البرامج التنموية، فإن تحقيق تنمية حقيقية توصل القطر إلى مستوى الدول الصناعية في العالم المتقدم، وحتى الصغيرة منها مثل هولندا وبلجيكا، أصبح الآن مستحيلاً وتزداد استحالته بمرور الوقت؛ فالتنمية من هذا النوع تحتاج إلى سوق واسع يبرر قيام الصناعة المنتجة للسلع الإنتاجية. ومن البديهي أن التنمية الحقيقة لا يمكن أن تحصل إلا بالوصول إلى مرحلة إمكانية صناعة السلع الإنتاجية بصورة اقتصادية، أي صناعة الآلات والتجهيزات الثقيلة المستعملة في إقامة المصانع لإنتاج السلع الأخرى. إن هذا المستوى من التصنيع لا يمكن أن يحصل إطلاقاً ضمن الدولة القطرية في الوطن العربي الحاضر. إن السوق غير متوافرة والموارد غير متكاملة أيضاً، فالأقطار التي تتوافر فيها اليد العاملة يشح بها رأس المال، والأقطار التي يكثر بها رأس المال تقل بها اليد العاملة. ناهيك عن عدم التكامل الموجود في شتى نواحي الاقتصاد: في الزراعة والصناعة والنقل والقدرة الفنية. إن التطور التقني نفسه قد أدى إلى زيادة الصعوبة أمام الدولة القطرية، فالوحدة الاقتصادية الدنيا في الصناعة قد ازدادت إنتاجيتها وهي في زيادة مستمرة بسبب التطور التقني، الأمر الذي يجعل السوق الضروري لهذه الوحدة أكبر. وهكذا تصبح إقامة الصناعة الحديثة أكثر صعوبة أمام الدولة القطرية المحدودة السوق. وفي عالم اليوم وضمن ظروف الوطن العربي الحالية، لا يمكن تصور إمكانية قيام تنمية اقتصادية من هذا النوع من دون قوة عسكرية لحمايتها. والقوة العسكرية من هذا النوع لا يمكن توافرها لكل قطر لوحده، وتجاربنا في مواجهة الصهيونية خير دليل على ذلك. والقوة العسكرية، كما هو واضح، ليست شراء السلاح بل تصنيعه، وليست عملية سلاح لوحده بل هي مجمل القوة الاقتصادية بأوسع معانيها، والقوة البشرية بوضعها العددي والتقني والمعنوي.

بقي أن نقول كلمة عن سلبية العامل **الثالث** وهو التأثير الخارجي. إن سلبية هذا العامل أكثر وضوحاً فالعالم المتقدم اليوم، مكون من دول قومية تتصرف على هذا الأساس، وإن قل التحدث عن ذلك. والدول المتقدمة هذه، تحاول عن طريق

قنوات الفكر، أن توهمنا أن عصر القومية قد انقضى، وغرضها الاستعماري من ذلك يجب ألا يكون صعب الفهم، فالغرب الذي وطد دولته القومية تحوّل الآن إلى مزيد من توطيدها عن طريق حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وهو حتى عندما يعمل في مجال التعاون الدولي يهدف إلى حماية الدولة القومية، وجلب المزيد من المنافع لها وبالتالي تقويتها. إن عالم اليوم، الشرق فيه والغرب، عندما يقول بالعالمية بشكل أو بآخر، يهدف في الحقيقة، لا إلى تخطي القومية أو إزالة الدولة القومية وإحلال نمط سياسي جديد محلّها، بل إلى تحقيق الرفاه لشعوبه، وتجنّب المشاكل، والاحتكاك الدولي، توفيراً لموارده القومية، وحماية لإنجازاته الاقتصادية، أي إلى المزيد من التقوية للدولة القومية، لا العكس. فلا الشرق ولا الغرب يقول بحكومة عالمية، وحتى أشد العقائد تمسكاً بالعالمية، وهي الماركسية، لم تستطع امتصاص الفروق القومية، بل على العكس فقد ازدادت وضوحاً وتبلوراً بدليل ما حصل بين الصين والاتحاد السوفياتي، وسلسلة التطورات في أوروبا الشرقية.

إن الحديث الموجه إلينا ضمناً أو علناً، من خلال قنوات الفكر والدبلوماسية، بأن عصر القومية قد انتهى، إنما هو في حقيقته حديث القصد منه التأثير على مسيرة تطورنا لجرها في غير الطريق الصحيح لها، ألا وهو طريق القومية والوحدة. إن هذا الحديث الذي يصدر بصورة خاصة عن الفكر الغربي، إنْ هو إلا حديث غير نزيه ومقصود لهدف استعماري لم يعد خافياً على أحد. إن الغرض من مثل هذا الكلام هو تسميم الفكر القومي، وإضعاف تيار القومية العربية لتضعف بالتالي مقاومتنا للاستعمار. وتبذل الصهيونية على وجه الخصوص جهوداً استثنائية في هذا النشاط بطرق ملتوية، غير مباشرة. هذه هي السمة السلبية في هذا العامل.

وخلاصة هذا الحديث هو أن تراجع الحديث عن القومية العربية لا يعود إلى أسباب متصلة بمصلحتنا المشروعة، ولا يمت بصلة جوهرية بقضية تقدمنا، بل على العكس تماماً، فالأسباب برمتها سلبية تقف على طرفي نقيض من مصلحتنا الحقيقية، وما علينا إلا تحليلها وفهمها والتصدي لها.

ـ ٤ ـ

الآن لنلقي نظرة على تاريخ النهضة العربية الحديثة منذ بداية هذا القرن لنرى دور الشعور القومي في التطورات التي حصلت خلال هذه الفترة. حقاً لقد كانت القومية العربية هي المحرك الأساس لمجمل التطورات المهمة خلال هذه الفترة. إن

مجمل الحركة المناوئة للاستعمار العثماني قد بدأت على هذا الأساس ابتداء من المطالبة باللامركزية إلى قيام الثورة العربية في سنة ١٩١٦، التي أعلنت بوضوح هدف استقلال وتوحيد البلدان العربية في المشرق. وبعد ذلك كان استقلال الأقطار العربية الواحد تلو الآخر بدافع القومية، وليس بفعل أي محفز آخر. إن الحركة الاستقلالية التي اجتاحت البلدان العربية كانت من دون شك بحافز القومية وبدافع الشعور بالشخصية المستقلة عن الدولة المستعمرة، وهكذا استقل العراق واستقلت سوريا وباقي الأقطار العربية.

نقول ذلك عموماً، ولا نقصد بالحافز القومي أن الاستقلال قد حقق الوحدة العربية، فالوحدة هدف قومي أكبر، ولكن المقصود هو أن حركة الاستقلال عن المستعمر العثماني وبعده الأوروبي كان حافزها القومية المعبر عنها بالشخصية المستقلة والكيان الخاص. إن استقلال الأقطار العربية في المشرق العربي عموماً لم يكن له غير هذا المعنى، والاستقلال لم يكن في ذهن الذين ناضلوا من أجله وحققوه، إنه يعني شيئاً غير القومية العربية، فهو لم يكن ينطوي على اعتبار كل من هذه الأقطار قومية منفصلة عن القومية العربية، بل النظرة السائدة إلى الاستقلال كانت هي أنه خطوة نحو الوحدة العربية. أقول ذلك، وبالطبع في الذهن أن ذلك كان بدرجات متفاوتة، وببعض الاستثناءات، ولكن على العموم كان هو الشعور السائد في الحركة الاستقلالية، إن الاستقلال هو خطوة نحو الوحدة وإن محفز تلك الحركة هو الشعور القومي. ثم هناك مجمل النضال الذي خاضته البلدان العربية، ذلك النضال الذي امتدّ عشرات السنين، والذي تمخضّت عنه تطورات جوهرية في الوضع العربي، ماذا كان محفزه؟ أليس الشعور القومي والقومية العربية؟ من دون شك أن النضال للدفاع عن فلسطين ضد الصهيونية كان ولا يزال العامل الجوهري في أوضاع البلدان العربية، وهي مجزأة، وسيبقى حجر الزاوية في سياستها الخارجية، وهو مؤثر مهم في أوضاعها الداخلية، وهو من دون أدنى شك منبعث من الشعور القومي.

ثم كان قيام الجامعة العربية وما رافقها حتى الآن من نشاط في مجال العمل العربي المشترك، هو الآخر دافعه قومي ومحفزه الشعور القومي وليس أي شيء آخر. وفي هذا الصدد يجب عدم التقليل من أهمية ما أنجز في هذا المجال، فهو وإن كان على العموم أقل من الطموح، إلا أنه إنجاز لا يستهان به. كذلك يجب عدم قياس الإنجازات على أساس ما أنجز في المجال السياسي، فالمجالات غير السياسية في نطاق الجامعة العربية قد شهدت عملاً مشتركاً مهماً يجب عدم

التقليل من أهميته. إن الإخفاقات السياسية وكون الذي أنجز دون مستوى الطموح، يجب ألا يرسم أمامنا صورة خادعة لحقيقة وأهمية ما أنجزته هذه المؤسسة القومية.

وفي صدد هذا البحث، تجدر الإشارة إلى ظاهرة مهمة في السنوات الأخيرة هي التفاعل المهم الذي حصل بين المغرب العربي والمشرق العربي؛ فالمغرب العربي الذي بقي معزولاً لفترة من الزمن، نلاحظ أن وشائجه بالبلدان العربية في المشرق قد قويت في السنوات الأخيرة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ودخلت بلدان المغرب العربي مجال التعريب وتوسيع نشر الثقافة العربية والحضارة العربية. إن هذا التطور المهم إنما هو دليل على أصالة الشعور القومي وأهميته كمحرك للتطورات المهمة في الوطن العربي.

إن عملية التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي نفسها التي تقوم بها الأقطار العربية في ظل التجزئة لا تخلو من الحافز القومي، فما تقوم به هذه الأقطار في مجالات التعليم والصحة والمواصلات والصناعة ومختلف نواحي العمران، إنما تقوم به على أساس قومي وهو بمجموعه يشكل جهوداً لبناء حضارة مقابل حضارات العالم المتقدم، فهو عمل أمة مقابل أمة أو أمم أخرى، وإثبات وجود مقابل وجود الآخرين؛ فمعنى الوطنية في هذه الناحية يكاد يمتزج بمعنى القومية، فجميع هذه الجهود مبنية على أساس الثقافة العربية والوجود العربي، ومستندة إلى الحضارة العربية ذات الجذور العميقة في التاريخ. إن جهود البناء والتقدم الوطني في الأقطار العربية لا يقف وراءها دافع أممي أو دافع ديني أو طائفي، ولا يوجد شعور واضح بوجود قوميات مختلفة ومستقلة عن القومية العربية فالشعور بالمصير المشترك، وترابط المصالح والمستقبل الموحد موجود، ليس من الصعب تشخصيه حتى في ظل وضع التجزئة الموجود حالياً.

والرأي العام العربي قد عبّر عن تعلقه واهتمامه بالقومية والوحدة بوسائل لا يستهان بها. فمجمل الأدبيات الجادة منذ الحرب العالمية الثانية، قد عبرت عن هذا الشعور بشكل أو بآخر، والاتجاه القومي يمكن تلمسه في الجزء الأعظم مما يخرج من وسائل الإعلام بشكل أو بآخر. كما عبّر الرأي العام عن نفسه بوسائل أخرى، فالأحزاب والجمعيات السياسية التي تنادي بالوحدة وتعمل من أجلها معروفة، وهي تمثل الجزء المهم والأكثر تأثيراً في مجرى السياسة العربية. ولا نبتعد عن الحقيقة إذا قلنا إن حركة القومية العربية بمجملها هي المحرك الأساسي لمجمع السياسة العربية وبصورة خاصة في المشرق العربي.

هذا هو وضع التراجع الذي حصل في الحديث عن القومية العربية: معناه وأسبابه السلبية، وهذه هي منجزات الشعور القومي الذي أخذ يدب في جسد الأمة العربية منذ بداية هذا القرن، فماذا نستنتج من ذلك في مجال العمل الفكري على وجه الخصوص؟

ـ ٥ ـ

البلدان العربية مجزأة ووجودها مهدد وقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مأزق. التجزئة فاشلة في الدفاع عن الوجود وذلك أمر لا شك فيه، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية غير ممكنة في ظل هذا الوضع، فما العمل؟ هل نلجأ للعالمية ـ الماركسية أو غيرها من الأفكار، أم نلجأ إلى إطار أضيق هو الطائفية أو القطرية؟ الوضع القطري قد ثبت، بنظري، فشله في هذين المجالين الأساسيين. والطائفية لا يمكن إلا أن تكون أكثر فشلاً، وتجر إلى ما هو أسوأ. أما العالمية فقد مضى على أفكارها مدة كافية وهي موجودة بين ظهرانينا فماذا يمكن أن ننتظر منها؟ هل من المنطقي أن أمة مجزأة يهددها خطر الصهيونية في وجودها، وتجاورها بلدان ذات مطامع إقليمية، وجهودها التنموية تسير في طريق مسدود، تلجأ إلى الأفكار العالمية لحل مشاكلها؟ ماذا ستوفر العالمية لأمة كأمتنا؟ هل توفر الحل السحري لهذه المشاكل الجوهرية؟ الجواب بنظري سلبي، فلا المنطق المجرد يؤيد هذا الحل ولا التاريخ يحوي من الشواهد على إمكانية نجاحه؛ فالأفكار العالمية، وبخاصة الشيوعية، موجودة في الوطن العربي منذ أمد ليس بقريب فماذا استطاعت أن تحقق؟ ما هي التطورات الإيجابية التي نتجت عنها، وما هي خطوات التقدم التي يمكن أن تنسب إليها؟ هل تستطيع العالمية أن توفر الحافز العملي الذي يشحن الهمم، ويحدث النهضة، ويوفر القوة الدافعة نحو التقدم والقوة والنهضة؟ وكيف يمكن أن يحصل ذلك، وبخاصة أن هذه الأفكار مرتبطة بدول أجنبية لها مصالحها وسياستها وأهدافها المختلفة عن مصالحنا وأهدافنا. إذا لم نلجأ إلى الشعور القومي كحافز للتقدم فلأي شيء نلجأ؟ إلى الشعور بالعالمية أو إلى الشعور الطائفي أو القطري؟

إننا بحاجة إلى تجديد الحديث عن القومية العربية، فيقوم المثقفون والمفكرون بشرحها وتوضيح عواملها، ومد الجمهور بمادة ثقافية للقراءة عنها، كما حصل بعد الحرب العالمية الثانية وبنطاق أوسع وأعمق. إن الشعور القومي بحاجة إلى دفعة ثقافية جديدة تضع هذا الموضوع أمام تفكير المواطن العربي من جديد. ثقافياً لا يتم ذلك إلا بتوفير المادة الثقافية في المكتبات، واستخدام وسائل الثقافة الحديثة

مثل الإذاعة المسموعة والمرئية، ومختلف أنواع المطبوعات، ووسائل التعبير الفني مثل المسرح والصور المتحركة، من أجل حملة ثقافية لتجديد الفكر العربي وتعبئته في الاتجاه القومي. تلك هي المخاطبة المباشرة.

أما الحديث عن محتوى القومية العربية، أي التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية، فيمكن أن تعالج على أساس قومي أيضاً، بحيث تكون الكتابات عنها تساعد على تقريب فكرة القومية العربية للأذهان، وجعلها تصب في الرافد نفسه، فحيثما يكون المجال متعلقاً بمحتوى القومية العربية، يجب تقديم الموضوع على هذا الأساس المرتبط بالقومية العربية وليس على أساس مجرد. ومن الخطأ التصور أن الاهتمام بالمحتوى بحد ذاته وبصورة مجردة يؤدي إلى تقوية الشعور القومي، إذا لم يكن ذلك الاهتمام مصمماً في الأساس على القومية العربية والوحدة العربية، فالحديث عن المضمون ليس واحداً فهو يمكن أن يكون مؤدياً إلى الشعور العربي ويمكن أن يكون معزولاً عنه، وعلينا التفريق بين الحالتين. إذاً لا غنى عن الحديث مجدداً عن القومية العربية بحد ذاتها، ولا غنى عن تصميم الحديث عن محتواها بالشكل الذي يؤكد عليها، ويرتبط بها إذ لا بد من الاهتمام مجدداً بالحافز والمحرك للنهضة. أما النهضة في حد ذاتها، من حيث كونها تجسيداً للحافز، فهي نتيجة وليست سبباً.

لقد بقي الفكر العربي متأثراً بالتيارات الخارجية تارة بهذا التيار وتارة بذاك. إن ذلك يدل على أن المرحلة هي مرحلة تحول وتفتيش عن الحلول إذا ما أخذ هذا التأثر بمعناه الإيجابي، ولكنه يدل أيضاً على سمة سلبية هي ضعف المناعة. فإذا كانت الحقيقة واحدة فيجب ألا يكون هناك مجال لترجيع صدى التيارات الخارجية المتناقضة، تارة هذا التيار وتارة ذلك التيار المناقض له؛ فالتفاعل والانفتاح شيء والتأثر السلبي شيء آخر.

الفكر هو أداة الوصول إلى المعرفة وموضوع المعرفة هو الحقيقة. لذلك نقول: إن الحقيقة واحدة، فإذا كانت كذلك فإن الفكر يحاول استكشافها ولو بالتدريج وعلى مراحل. واكتشاف الحقيقة هو ما تسعى إليه كل الأمم، وبخاصة عندما تكون في حالة انتقال من وضع إلى وضع آخر مختلف عنه، كما هو الحال في الأمة العربية الآن. والفكر في هذه العملية قد يسلك سبل الاستنتاج والتحليل المنطقي، وقد يسلك سبيل استقراء الوقائع، ولكنه بكل الأحوال يهدف إلى المعرفة، والمعرفة في حالة الأمة العربية هي معرفة المرحلة التالية من التطور وكيفية الوصول إليها؛ أي الهدف وكيفية تحقيقه. وتلك هي عملية صوغ النظرية

وتكوين العقيدة. وعلى هذا الأساس لا مجال لأن تكون الحقيقة اليوم شيئاً وغداً شيئاً مختلفاً عنه، على الرغم من أن اكتشاف الحقيقة قد لا يكون مرة واحدة، بل على مراحل. وصحيح كذلك أن عملية الوصول إلى الحقيقة قد تكون ناقصة بسبب نقص المعلومات، أو خطأ التحليل، الأمر الذي ينتج عنه أن ليس كل النظريات كاملة في تعبيرها عن الحقيقة. ولكن العملية الفكرية مستمرة، وباستمرارها تصاغ النظريات ومن خلال ذلك يتم اكتشاف الحقيقة شيئاً فشيئاً وتتراكم المعرفة شيئاً فشيئاً.

إن جميع هذه النقائص هو ما يمكن أن ندعوه بالجوانب الفنية للعمل الفكري. ولكننا إذا وجدنا الفكر يقدم اليوم حلاً لمشكلة الأمة بتأثير تيار فكري خارجي، وغداً يقدم حلاً مختلفاً عنه تحت تأثير تيار فكري خارجي آخر، فإن ذلك ما لا يمكن أن نعزوه إلى العوامل الفنية بل هو ما يمكن أن ندعوه الغرض المسبق أو التقليد الناتج عن الضعف. ونحن نسوق هذه الملاحظات للتذكير أن الفكر العربي خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، قد تأثر بالماركسية التي شهدت مداً في نفوذها، وقُدمت لنا على أنها الحل الناجع الصحيح، وبعد فترة من الزمن انحسر ذلك التيار. واليوم يتأثر الفكر العربي بتيارات أخرى مختلفة، فقد طال عمر التجزئة وقامت الدولة القطرية المستقلة في جميع أرجاء الوطن العربي وأخذ يظهر للعيان نوع من الوضع القطري المتوازن، الذي كلما حاولنا تغييره إلى وضع توحيدي فشلت المحاولة ورجع وضع التوازن إلى ما كان عليه. ومن هذا الواقع ترشحت فكرة الوضع القطري. كما إن ما حدث في قطر مجاور للبلاد العربية يرفع شعارات دينية، قد أدى إلى بعض الحديث عن الدولة الدينية.

إننا نعرف أن الدولة القطرية في وضع ضعيف وكل ما يمكن أن تدعيه من إيجابية، هو أنها موجودة. ونعرف أن الدولة الدينية ليست في مضمونها الحقيقي إلا طائفية ورجوعاً إلى الوراء. ولكن على ماذا يدل كل ذلك في ما يتعلق بالفكر؟ إنه يدل على الضعف، ويشير إلى التأثر الانفعالي تحت تأثير التخلف والأزمات الحادة. وبعبارة أخرى أن ما يقدم لنا كحلول ليس في الحقيقة من نتاج الفكر المستقل الباحث عن الحقيقة، بل هو تأثر سلبي بما يحدث في العالم. وهو في الحقيقة ما تفرزه الأزمات، التي تمر بها الأمة العربية اليوم. لذلك فهي لا تعدو أن تكون موجات لا تلبث أن تزول كما تزول فقاعات الصابون، تزول كما زال غيرها من قبل، ولن يبقى غير العمل الفكري الإيجابي الباحث عن الحقيقة بصورة مستقلة وقوية.

ـ ٦ ـ

الخلاصة هي أننا بحاجة اليوم إلى تجديد الحديث عن القومية العربية فكرة ومضموناً. والحديث عن الفكرة ذو مجال واسع، فالقومية العربية لم يستوف بحثها إلى الآن، فهناك الكثير مما يمكن أن يبحث في هذا المجال، بخاصة الأمور التي تتعلق بالجوانب المثيرة للجدل.

إن القومية العربية بحاجة إلى توضيح تفصيلي في ما يتعلق بالتعريف. والمقصود بالتعريف في هذا المجال توضيح جوهر الفكرة بحيث تصبح موضوعاً بحثياً في الوسط المثقف، ومفهوماً بسيطاً لدى عموم طبقات الشعب. والجوانب المثيرة للجدل متعددة، بعضها قد طرق من قبل وبعضها لم يطرق، والذي سبق بحثه لم يبحث بصورة وافية.

ما هي القومية العربية؟ وما هي جذورها في التاريخ العربي؟ والموضوع المثير للجدل في هذا المجال هو: هل القومية العربية قد نشأت بتأثير نشوء القومية في الغرب، أم أنها عميقة الجذور في التاريخ العربي؟

موضوع آخر مهم ومثير هو الآخر للجدل؛ هو علاقة القومية العربية بالإنسانية والتفريق بين مفهوم الإنسانية ومفهوم العالمية. إذ من الأهمية بمكان توضيح الأطروحة القائلة إن القومية هي الأساس الصحيح للعلاقات الدولية. ثم هناك مجمل موضوع القومية ونوع العلاقة الاجتماعية التي تقوم عليها لإخراج كل القضية العرقية والتعصب القومي من موضوع القومية العربية. وليس أقل أهمية من ذلك معالجة موضوع القومية والمراحل التاريخية، ذلك الموضوع الذي يكوّن الأساس للسؤال المعروف حول مرحلية القومية، أي اعتبار القومية مرحلة عابرة لا بد من تجاوزها إلى العالمية كما يدعي البعض.

القومية، والوحدة السياسية، ومعنى الوحدة السياسية، وعلاقة ذلك بقيام الدولة القومية، هي الأخرى بحاجة إلى البحث، لإيضاح الفروق بين ذلك وبين المفهوم القائم على مجرد التضامن العربي. ثم هناك قضية الطريق إلى الوحدة الذي تتفرع عنه مواضيع مهمة تتناول مسألة النضال الشعبي والتنظيم القومي وموضوع المرونة في اختيار الأساليب مقابل القانون النظري والجبرية في بحث قضية الأسلوب.

هذه كلها أمور تتعلق بجوهر الفكرة نفسها، تحتاج الآن إلى بحوث واسعة لا تتناقض، بل تكمل وتشرح الأدبيات التي صدرت حتى الآن عن موضوع القومية.

من المهم أيضاً تناول الجانب الآخر، ألا وهو موضوع المحتوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث تحتاج مسألة العلاقة بين الفكرة وبين مضمونها إلى زيادة في المناقشة والشرح. وفي هذا الصدد لا بد أولاً من شرح المضمون على وجه التحديد، كنظام اقتصادي واجتماعي لدولة الوحدة العربية. وهنا نعود إلى ذكر ما سبقت الإشارة إليه من أن المحتوى يمكن أن يكون مساعداً ومشدوداً إلى قضية الوحدة، أو أن يكون منفصلاً وغير متأثر بها. ولأجل أن يكون المحتوى مساعداً ومشدوداً إلى فكرة القومية، لا بد لهذا المحتوى من أسس ومعالم خاصة. ويثير هذا البحث مسألة الحركة والمراحل بين الوحدة والمحتوى الاقتصادي والاجتماعي، والعلاقة الجدلية التي يجب أن تكون بينهما، مقابل العلاقة الآلية الوحيدة الجانب والتأثير.

هذه أهم الأمور التي ترد إلى الذهن كمواضيع للتناول بالبحث والمناقشة، بحيث تصل الأفكار الناتجة عنها إلى مختلف شرائح المجتمع. إننا بحاجة اليوم إلى إعادة تحريك الفكر العربي في هذا الاتجاه لتعود قضية القومية العربية من جديد القضية الرئيسية التي تتصدر في الوسط الشعبي والوسط المثقف، ولن يضير ما تدعو إليه من بحث مناقشة الأفكار الأخرى المناقضة للقومية بالاستماع إليها وتفنيدها، بحسب قواعد المنطق السليم وأصول المناقشة الحرة.

إن هذه الدعوة موجهة إلى عموم المثقفين العرب، سواء أكانوا من الجيل الجديد أم الجيل الذي سبقه، وهدفها أثارة التفكير مجدداً بالقضايا الكبيرة التي تهم مجتمعنا والتي يتوقف عليها مصيره. والفكر العربي اليوم قادر بغضّ النظر عن العوائق، على الاضطلاع بهذه المهمة وتحمل مسؤوليتها. وفي النهاية فإن رائد الفكر هو الحقيقة، فإذا كانت القومية العربية حقيقة في حياة العرب فجدير بنا أن نعمل من أجلها بصبر واستعداد إلى التضحية.

٣ ــ مقدمة لكتاب: «قراءات في الفكر القومي»(*)

ـ ١ ـ

منذ بدء النهضة العربية الحديثة، ظهر الفكر القومي كحل للوضع العربي بعد أن قارب العهد العثماني على الانتهاء بحصيلة قاتمة من التخلف الاقتصادي والاجتماعي من جهة، والتعصب القومي المتمثل بحركة التتريك من جهة أخرى. ومنذ ذلك الوقت والفكر القومي يتطور حول محور جوهري واضح وبسيط هو توحيد الأمة العربية، وإن كانت بدايات النهضة قد عبرت عن نفسها بشكل أوّلي تمثّل بشعور الحكم اللامركزي والتميز عن القومية التركية.

وفي مجال تنظير أسباب القومية العربية ودوافعها، كان هناك الرأي القائل إن التيار الجديد ما هو إلا صدى للنزعة القومية الأوروبية. ولم يكن لدى هذا الرأي من الأدلة المقنعة غير التوافق الزمني وحوادث الاتصال بالغرب. ولم يكن من الصعوبة تفنيد هذا الرأي، فهناك الكثير مما يمكن أن يقال عنه في هذا المجال، ولكن ذلك وإن كان لا يقع في جوهر ما نحن فيه، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى موضوع واحد مهم، هو أن نظرية التأثر ـ إن صحّ التعبير ـ تغفل أن الأمة العربية أمة عريقة مضى على تكوينها زمن طويل، وهي في شعورها كأمة مهما كان شكل ذلك الشعور وأشكال التعبير عنه، أقدم من أمم الغرب وأطول عمراً، وأنها ذات حضارات قوية في التاريخ. ودارس التاريخ يعرف أن العرب ربما يكونون من أكثر الأمم اهتماماً بالأصول والأنساب وأقواهم شعوراً بالخصائص. أقول ذلك ولا أقصد بالطبع انعدام التفاعل الفكري بين النهضة العربية والتيارات الفكرية التي كانت سائدة في الغرب

(*) **قراءات في الفكر القومي**، سلسلة التراث القومي، ٥ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦).

وغير الغرب، فذلك من طبيعة الأشياء، فهو موجود في جميع حقب التاريخ بدرجة أو بأخرى. إن التفاعل والتأثر المتقابل وانتقال الأفكار، ظواهر لا يمكن نكرانها أو الحيلولة دونها مهما كانت الظروف، لا بل ليس من المصلحة أن يحدث ذلك.

واليوم، وبعد أن مضى على بداية النهضة العربية الحديثة هذا الزمن كله، وبعد أن مرّت القومية العربية بالمراحل التي مرّت بها، نقف في بداية مرحلة جديدة، أطلقنا عليها أحياناً مرحلة تجديد الحديث عن القومية العربية؛ وإن كان في هذا التعبير ما فيه مما يبعث على التساؤل، فهو لأن الفكر القومي قد مرّ في مرحلة انحسار نسبي في الفترة الأخيرة بسبب عوامل سياسية ونفسية أكثر منها فكرية. إن تجديد الحديث عن القومية العربية نفسه أمر تقف وراءه عوامل سياسية، هي أن الأمة العربية لم تستسلم إلى وضع التجزئة والسيطرة الاستعمارية ونشوء الكيان الصهيوني، بل رفضت ذلك الوضع واستجمعت بعضاً من قواها لهجوم معاكس. ومن هنا نشأ الشعور بأهمية النشاط الثقافي من أجل دعم هذا الاتجاه. وما قيام مركز دراسات الوحدة العربية إلا دليل على الرغبة من المهتمين بالفكر القومي أن يساهموا في هذا الواجب القومي مهما تواضعت المساهمة. وخلاصة كل ذلك هو أننا نجد أهمية للعمل الثقافي القومي.

ـ ٢ ـ

في بداية النهضة العربية، كما كان الحال في جميع مراحلها ولو بدرجات متفاوتة، كانت هناك مسألة مقوّمات القومية العربية، أي عوامل تكوين الشعور القومي. وفي هذا المجال، استمد الفكر القومي مادة غزيرة من اللغة والأدب، وكان ذلك أمراً منتظراً؛ فالفكر القومي كان مهتماً بتحليل المشاعر ووصف الأحاسيس والتفتيش عن الأسباب وشرح المقومات، فتناول اللغة والثقافة والتاريخ والمشاعر المشتركة، محققاً إجماعاً أو شبه إجماع على أهمية هذه العوامل في تكوين الشعور القومي. ولكنه سرعان ما توسع إلى عوامل أخرى كان الإجماع عليها أقل كالعنصر والمصالح المشتركة والدين. وهو في جميع ذلك كان يحاول تفسير الشعور الذي يسبق عادة التحليل والتنظير الفكري. إن الشعور يسبق التنظير، ولكن التنظير بحد ذاته يوقظ الشعور ويقويه، وهكذا كانت تلك العلاقة تفعل فعلها في وسط مثقفي القومية العربية وكتّابها.

ويلاحظ أيضاً أن هذه البداية قد اتسمت بشيء من العمومية والتشابك مع حقول المعرفة وفروع التيار الفكري في ذلك الوقت، فكانت هناك المعاجم وكتب التاريخ وإحياء التراث والحديث عن الشخصية المستقلة والتغني بفضائل الشخصية

العربية وبطولاتها، إلى جانب الشروح والكتابات الأكثر وضوحاً في موضوع عوامل القومية العربية. وبفعل عملية التطور والنضج الثقافي وتطور الأحداث، حدثت عملية الانتقال إلى مرحلة متطورة أعلى، فكان بذلك الإنتاج الفكري القومي المنظّم الذي تناول موضوع القومية العربية بحد ذاته، وأفاض في تنظيره موصلاً الموضوع إلى مختلف طبقات المجتمع ومسمعاً الصوت كل زاوية. وقد مثّلت الأحزاب القومية في الوطن العربي الدور الأول في ذلك، كما ساهم ساطع الحصري في ذلك مساهمة تجلب الانتباه.

وإذا ما استدارت العين الأخرى إلى ما حدث للمجتمع العربي سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، نجد أن شيئاً مهماً قد حدث في غير المجال الفكري، فالأقطار العربية قد حقق معظمها الاستقلال عن الاستعمار الغربي، وقامت الدولة القطرية. ومع قيامها بدأت عملية طرح المسألة الاقتصادية والاجتماعية، أي أحوال الشعب المعاشية. هذا في الداخل، وفي الخارج بدأت القضية الاجتماعية تأخذ أبعاداً حادة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبدأ الصراع بين الشرق والغرب، ووُضع موضوع التنمية وأحوال الطبقات المسحوقة على بساط البحث والاختلاف والصراع. وكانت خلاصة كل ذلك أن فكر النهضة العربية الحديثة أخذ يهتم بموضوع بناء الدولة العربية الجديدة، أي نظامها الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب موضوع بعث الشعور القومي وتفسيره.

إن هذا التطور المهم الذي حدث في الفكر القومي كان من أهم ما حدث؛ فهو قد نقل التفكير القومي من مستوى إلى مستوى أعلى هو النظرية، لأنه اعتبر المجتمع الذي يسعى إلى بنائه هو الموضوع، وبذلك كان واقعياً بمعنى مماشاته الواقع واهتمامه بشؤون الأمة والإنسان، وهو أمر لو لم يحدث لانعزل الفكر القومي عن تطور المجتمع وما يحدث في العالم، ولأدى ذلك في النهاية إلى ضموره وعزوف الجماهير عنه. وبعبارة أخرى، استطاع الفكر القومي أن يستوعب التطور فبقي حياً ملموساً وواقعياً.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان هذا التطور منطقياً من حيث تفاعله مع روح العصر، مكتسباً صفة إنسانية، ومتفاعلاً مع مشاعر الإنسان العربي في عصره الحديث.

وهنا أيضاً، وكما هو في جميع الحالات المشابهة، كان هناك تفاعل حي مع نظريات العالم في عملية واسعة من النقد والتأثير والتأثر، وفي بعض الأحيان الصراع الحاد والاقتتال الفكري وحتى المادي.

وبفعل هذا الالتصاق بقضية الشعب من خلال اهتمام الفكر القومي بالجانب

الاقتصادي والاجتماعي وتفاصيل معيشة الفرد وأوضاع المجتمع في مختلف المجالات، تولّد طبيعياً ذلك الشعور بالمسؤولية السياسية، أي الشعور أن القضية ليست قضية فكرية بحتة، بل إن الفكر نفسه وسيلة إلى تغيير المجتمع نحو الأفضل؛ وبذلك كان نشوء الحركات القومية المستندة إلى فكر قومي هدفه ليس تغيير أفكار ذلك القطاع المحدود من المجتمع ـ قطاع الفكر والثقافة ـ بل تغيير المجتمع برمته سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وهكذا تطور الفكر القومي إلى مستوى جديد آخر في بناء النظرية القومية سواء في مجال بناء المجتمع، أو في مجال بناء الحركات السياسية. وكان ذلك تطوراً مهماً تعود إليه مزية إبقاء الفكر القومي حياً ويفسّر توسيع قاعدته الشعبية، وبذلك أصبحت الثورة ممكنة، وهذا الذي كان ولو بأشكال ودرجات متباينة. وهكذا تحوّلت القومية العربية من تيار فكري إلى ثورة سياسية.

ـ ٣ ـ

في التاريخ العربي الحديث يُسجَّل حدث مهم لا يمكن إلا المرور به في مجال البحث في تطور الفكر القومي، هو القضية الفلسطينية. إن ما حدث لفلسطين من جميع الوجوه يمثل موضوعاً قومياً جديراً بالاهتمام في هذا المجال. إن تحليلاً فكرياً كاملاً لهذه القضية أمر صعب في هذا المجال، إلا أنه لا بد من إشارة موجزة إلى أهم ما يمكن أن يتضمنه الموضوع.

لقد عرف العرب الاستعمار الغربي بشكل نفوذ وهيمنة واستعمار مباشر واستغلال اقتصادي؛ كما عرفوه بشكل مسعى إلى طمس الشخصية القومية والقضاء على اللغة العربية؛ وفي حالات أشد من ذلك، بشكل محاولة الدمج والتذويب بالبلد المستعمر كما في حالة الجزائر. ولكن كل ذلك كان دون ما حدث في فلسطين، إذ إن الذي حدث هو الاستعمار الاستيطاني بكل معنى الكلمة، وبكل ما ينطوي عليه من إفراغ الأرض من أهلها وإحلال المستعمرين مكانهم، وبذلك كان يمثّل صراعاً على الوجود المادي بالنسبة إلى الإنسان المواطن. وقد أعقب ذلك تجربة واقعية لحياة فقدان الوطن والأرض من قبل اللاجئ الفلسطيني مدة غير قصيرة من الزمن. إن مواطن الأرض المحتلة الذي بقي في أرضه، قد عرف بالتجربة وضعاً اضطهادياً من قبل الاحتلال الصهيوني لم يعرفه أي عربي آخر. والحركة الصهيونية وكيانها في فلسطين تتوسع تدريجياً في رقعة ذلك الكيان على حساب الشعب الفلسطيني والبلدان العربية المجاورة. كل ذلك قد خلق حالة من الشعور بتهديد الوجود لا يقوى على وصفها من دون تجربة عملية. إن القومية العربية الآن تواجه حالة أكثر تعقيداً وحدّة من وضع التجزئة وتردّي أحوال الدولة القطرية. إنها حالة الصراع من

أجل البقاء ضد خطر مادي ملموس وليس محتملاً، وتلك مسألة واقعية من حيث السياسة، ولكنها ذات أثر فكري، فالفكر لا يمكن أن ينفصل عن الشعور.

إن القومية العربية تواجه في قضية فلسطين تحدياً معروف الأبعاد، ولكنها من ناحية أخرى تواجه، وضعاً تتجلّى فيه بالملموس اليومي بشاعة الاستعمار الغربي ولا إنسانيته وزيف ادعاءاته في التقدم واحترام الإنسان. إنها مقارنة غنية في معانيها الفكرية.

ـ ٤ ـ

من الأمور الفكرية المهمة التي واجهت الفكر القومي، مسألة العلاقة بالدين التي فحواها المحدّد العلاقة بالإسلام. إن هذه المسألة في بدايتها كانت نتيجة ذلك الوضع المتخلّف الذي ساد الفترة العثمانية، فترة العزلة عن الماضي الحي وعن روح العصر. ولعل أكبر خطأ ارتُكب في تاريخ الفكر السياسي العربي هو التصوّر، أو القول أحياناً بتناقض بين العروبة والإسلام. إن التحليل الموضوعي يشير بكثير من الأدلة إلى أنه ناشئ عن فهم خاطئ لروح الإسلام الأولى، وعلاقة الروح والجوهر بالشكل ـ أي النصوص ـ وعن ضعف في القدرة على معرفة التاريخ العربي، وعلاقة العرب بالأمم الأخرى، ودور العرب في الإسلام. ولكن الأمر لا يقتصر على قصور فكري بريء القصد، بل يتعداه إلى تأثّر غير مقصود، وفي بعض الأحيان مقصود بالشعوبية وآرائها الفكرية.

ومهما يكن، فقد حدث ذلك أحياناً، إلا أن الفكر القومي قد حقق إنجازاً مهماً في التطور، إذ نجح في مقاومة سوء الفهم هذا وصحّح العلاقة الفكرية بين العروبة والإسلام. صحيح أن هذا التصحيح لم يكن شاملاً جميع التيارات، إلا أنه حدث وأخذ يتقدم. الإسلام هو روح العروبة بمعنى أنه يعطي العروبة روح الثورة على الظلم والخطأ، وهو حافز إلى التقدم، ويعطيها كذلك النظرة الإنسانية في احترام الإنسان والمساواة بين الأمم من جهة، ويجعل وحدة الأمة العربية وقوتها وتقدمها مهمة أساسية لصالح الإسلام والمسلمين في العالم من جهة ثانية. إن نشر رسالة الإسلام يتطلب أن يكون للعرب الدور الأساسي فيه. وبذلك حقق الفكر القومي تقدماً مهماً في مجال اختراق محاولة بناء قاعدة للتناقض بين العروبة والإسلام، وإن كان ذلك التناقض قد فعل فعله السلبي في مرحلة ما وإلى حد ما.

ولكن يلاحظ في المرحلة الأخيرة ظهور بوادر إيجابية تمثلت في تصحيح مندرج في الأفكار والمواقف في التيارات الإسلامية، حيث نما الإدراك بخطأ التناقض المصطنع بين العروبة والإسلام.

ـ ٥ ـ

بعد أن توثّقت العلاقة بين البناء النظري للفكر القومي وتطور المجتمع العربي ـ أي بعد تكوين العلاقة بين النظرية والواقع ـ أصبح الفكر القومي في الوقت نفسه مؤثراً في الواقع ومتأثراً به، وذلك هو الوضع الصحيح. وقد نتج من تكوين هذه العلاقة توسيع القاعدة الشعبية للفكر القومي، متمثلاً في نشوء الحركات القومية التي أصبحت ذات أثر في الوضع السياسي بشكل متدرج، حتى بلغ مرحلة الفاعلية، فقامت الوحدة بين سوريا ومصر، وحدثت الثورات القطرية ذات الاتجاه القومي بدرجة أو بأخرى. وقد سميت هذه المرحلة مرحلة الدخول في مجال تحقيق المبادئ. إلا أن الفشل الذي أعقب ذلك في حادثي الانفصال عام ١٩٦١، وحرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، قد هزّ الوضع السياسي العربي وهزّ معه الوضع الفكري لتيار القومية العربية، فحدث الانحسار النسبي. ويلاحظ على هذه الفترة فكرياً، أن النشاط فيها قد انحصر في محاولة فهم أسباب الفشل، وهو جانب سلبي وعلى شيء من الإيجابية غير المباشرة، متمثلاً في الاهتمام بالتنمية والتضامن العربي والعمل العربي المشترك، أي الحرص على ما سمّي بالحد الأدنى. كل ذلك نشاط سياسي، بالطبع، إلا أنه لم يعدم شيئاً من التنظير الفكري المساند له. ولكن يلاحظ مع كل ذلك أن التيار القومي بقي موجوداً في الساحة ينتظر تطور الأحداث السياسية، ولم يعدم أصواتاً مصرّة وصيحات ثورية صامدة، حتى أتى الانعطاف السياسي مجدِّداً الآمال وباعثاً على الثقة بالنفس، فارتفع صوت الوحدة العربية وتحرير فلسطين من جديد، وتردّدت أصداء ذلك في ميادين الحياة كافة، ومنها الحياة الفكرية.

إن التطور عملية معقدة، وذلك أمر عليه إجماع المثقفين. والتعقيد يعني، في جملة ما يعني، تعدد عوامل الجذب والدفع وعناصر السلب والإيجاب، كما إن العلاقة بينهما ليست علاقات بسيطة من السبب والنتيجة بل مركبّة، لذلك ليس من المنتظر أن يكون خط سير المجتمع مستقيماً، بل إن صفته الأساسية هي التعرّج. وليس ذلك هو المهم، بل المهم أن يكون الخط صاعداً.

وفي هذا الصدد، لا بد من التفريق بين أمرين في بحث مسألة العلاقة بين الفكر والواقع. إن يتأثر الفكر بالواقع ذلك أمر طبيعي ومرغوب، وهو ما يجب أن يكون إذا لم يُرد للفكر أن ينعزل ويضمر. ولكن مسؤولية الفكر في عملية تقدم الواقع يجب ألا تكون تابعة، بل محركة متفاعلة وقائدة إلى تطور المجتمع. صحيح أن السياسيين غالباً ما تصدر عنهم المساهمات المهمة في التطور الاجتماعي، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود مجال للفكر، بل على العكس من ذلك تماماً. والسياسيون أنفسهم عندما تتوافر لهم القدرة على المساهمة يكونون في الغالب متأثرين بدرجة

أو بأخرى، بالنشاط الفكري الذي يبذله المفكرون في عملية التطور، كما إنهم غالباً ما يكونون سياسيين ومفكرين في الوقت نفسه.

تلك هي نقطة ضعف في الفكر العربي عموماً، وهي ظاهرة يستحق الفكر العربي عليها الانتقاد. الفكر القومي يجب أن يكون مؤثراً في الأحداث لا متأثراً بها.

وعلى كل حال، فذلك نقد صحيح ولكنه من حيث الواقع أمر نظري؛ فما حدث في المجال الفكري كان يمثل القدرة الموجودة التي تعكس درجة التطور. إن الضعف النسبي في الفكر العربي في مجال علاقته بعملية التطور، قد يرجع إلى سبب ذاتي وقصور يعود إلى أمور خارجة عن الإرادة. ولكن الأمر قد لا يقتصر على ذلك، بل يتعداه إلى الموقف الأخلاقي للمفكر العربي نفسه، أي إلى أمور تتعلق بالموقف الشخصي بكل ما ينطوي عليه ذلك من صلابة وثبات وتضحية ومتانة خلق وإخلاص للمبادئ. إن القصور الذي يمكن إرجاعه إلى هذا النوع من العوامل، أمر مختلف لا نستطيع أن نقول عنه إنه مفروض، ولا سبيل إلى معالجته، لذلك فهو يستحق النقد وإشارة التقصير.

ـ ٦ ـ

إذا كانت مقولة إن الذهن البشري يزداد حيوية وتفاعلاً، وبالتالي يزداد نشاطاً عندما يتعرّض إلى أفكار الآخرين، صحيحة، عندها يكون التنوع والاختلاف في الرأي مفيداً. إن الحقيقة مسألة فلسفية، ومهما اختلفت تعريفاتها وتعددت الأمور التي تنطوي عليها، يبقى فيها شيء مهم نستطيع أن نستعين به في هذه المناقشة، هو أن الحقيقة، مهما كان تعريفها ومحتواها، لا تنكشف للإنسان مرة واحدة. أقول ذلك لا لسبب فني هو التعقيد بل لسبب جوهري هو أن الحياة تتطور. وإذا كانت الحقيقة التي يتحدث عنها الفلاسفة تُعنى بالحياة ـ مهما كان الفهم الفلسفي لذلك ـ فإن ذلك يعني منطقياً أن الحقيقة تتكشف بالتدريج، وذلك هو معنى القول المعتاد إن المعرفة تتراكم. نسوق كل ذلك لنقول إن عملية التعلم مستمرة وإن لا أحد يستطيع الجزم أنه يعرف كامل الحقيقة الآن. صحيح أن هناك النظريات التي وضعها مفكرون رصينون ومحترمون، التي تقول بمثل هذا الادعاء (أو ربما الأغلبية تقول بذلك)، إلا أن المهم هو ليس ذلك بل القبول بوجود أكثر من نظرية، أي قبول تعايش النظريات وتنافسها أمام العقل البشري. كل النظريات مفيدة وإن كانت أقل من ادعاء معرفة الحقيقة الكاملة، إذ إن كل واحدة تجلب الانتباه إلى أمر أو أمور مهمة. لذلك، كان لتعدد الآراء أهمية، ليس فكرية فقط، بل وعملية أيضاً.

إن الفكر القومي، منذ بدايته حتى يومنا هذا، يتضمن العديد من الآراء

بدرجات متباينة من التنظيم والتنسيق والاقتراب من النظرية. ومهما كانت قضية الخطأ والصواب والقصور والكمال والفائدة والضرر والنعوت الأخلاقية جميعها، يبقى الاطلاع عليها جميعها أمراً مفيداً. إن المناقشة القديمة حول أيّهما يحقق المصلحة العامة المقياس المسبق (أي الرقابة)، أم المناعة الذاتية (أي حرية الفكر) في التعامل مع ما يعرض على الجمهور من أفكار، قد حسمت بالتجارب العملية لصالح تكوين المناعة الذاتية والقدرة الذاتية على تمييز الخطأ من الصواب، وإن كان ذلك يتضمن بعض الخسائر والأضرار، إلا أن ذلك هو الثمن وليس هناك تقدم من دون ثمن. إن شعار حرية الفكر كان وسيبقى هو الأصح وبفضله حققت البشرية التقدم عندما اهتمت به، وحصدت التخلف عندما أهملته. لذلك كان مهماً وجوهرياً أن تؤخذ جميع الأفكار والتيارات في عملية إعادة الاطلاع على الفكر القومي العربي، وهو موضوع هذا العمل الثقافي.

في الوضع العربي الآن عوامل إيجابية، ولعل أهم ما فيه هو أن الفترة الماضية، منذ بداية النهضة الحديثة، قد شهدت تحديات للفكر القومي لم تكن سهلة ولا قليلة الخطورة. كانت هناك التحديات الفكرية المتمثلة في نظريات طُرحت كبديل لفكرة القومية العربية. وقد حققت بعض تلك النظريات تقدماً لا يستهان به في حينه، كما حصل للماركسية مثلاً، إذ تبادر إلى ذهن البعض في مرحلة ما أنها هي الأمل وطريق التقدم والخلاص. إلا أن تلك النظريات البديلة سرعان ما انحسرت وبانت نقائصها واتضح قصورها، فلم تصمد طويلاً.

وكان هناك أيضاً التحديات السياسية متمثلة بالحوادث السياسية السلبية، كفشل الجمهورية العربية المتحدة. ولعل من أهم تلك التطورات السياسية السلبية ظهور الدولة القطرية كبديل للوحدة. إلا أن هذه الحوادث هي الأخرى لم تستطع القضاء على الاتجاه القومي وإن كانت أضعفته إلى حد ما، فقد عاد أمل الوحدة إلى الظهور بشكل جاد، كما اتضحت نقاط الضعف في الدولة القطرية خاصة في مجالي الأمن القومي والتنمية الاقتصادية. إننا نرى ملامح شعور واسع، بعضه صريح، وبعضه خفي، بأن لا خلاص للأمة إلا بالوحدة التي هي أساس القوة والتقدم والحرية.

إن كان هذا التقدير صحيحاً، فعلى الفكر القومي واجب يتعين أن يؤديه، هو التجاوب وتقوية خط النهوض. وفي مجال الواجب، يتبادر إلى الذهن بالدرجة الأولى أهمية الإنتاج الفكري الأصيل الذي يوسع هذا الشعور ويقويه من أجل أن تبدأ عملية التصاعد والتأثر والتأثير المتقابل بين الفكر والعمل السياسي القومي. ولكن حتى يبدأ ذلك، لا بد من البداية وإن كانت متواضعة. والبداية هنا هي محاولة بعث التراث القومي ليفعل فعله، كما فعل بعث التراث العربي فعله في بداية

النهضة العربية الحديثة. لذلك كان هذا الجمع لهذه القراءات التي حرصنا أن تكون حرّة بمعنى التنوّع والأمانة. والقصد ـ بالطبع ـ هو المساهمة المتواضعة التي نأمل أن تحقق هدفها في تقوية الشعور القومي عند المثقف العربي وعند الجمهور العربي.

ـ ٧ ـ

والآن، وبعد أن تجلّى بوضوح ابتعاد العالم الغربي عن الموضوعية في الجانب الإعلامي، بعد أن كان الاعتقاد يسود أن الإعلام الغربي يتوخى الحقيقة، وبعد أن حاول الغرب جاهداً تعميم هذه الاعتقاد بشتى الوسائل، وبعد أن أخذت تتكشف، ولو بالتدريج، العلاقة المحبوكة بين الآلة الإعلامية بشتى صنوفها، وبين مراكز السلطة واتخاذ القرار في العالم الغربي ـ تلك العلاقة التي تتكوّن من نسيج مالي واستخباري وإداري ـ نقول بعد أن حدث كل ذلك، بات لزاماً علينا ـ نحن العرب ـ أن نحاول فهم حقيقة الموقف الغربي فكرياً. وبكلمات أخرى علينا أن نعرف الجواب عن السؤال المهم، ألا وهو «هل الغرب موضوعي في المجال الفكري إزاءنا نحن العرب؟» هل هناك موضوعية فكرية في ما يتعلق بالعلاقة بنا نحن العرب؟ إن البحث عن الجواب لهذا السؤال مهم الآن، كما كان مهماً في الماضي، ولا سيما أن البعض من المثقفين العرب ربما لا يزال لديهم بقية من نظرة إيجابية إلى تلك العلاقة في مجال الفكر.

منذ مدة طويلة كنا نرى ـ وقد جاءت الأحداث لتقوي ذلك الرأي ـ أن الغرب ليس موضوعياً في الفكر، كما كان غير موضوعي في الإعلام إزاء علاقته بنا نحن العرب، وإزاء كل بلدان العالم الثالث التي تقوم بينه وبينها علاقة إشكالية، محورها النفوذ والهيمنة والتأثير الاستعماري.

إن مسألة الغرض المسبق في الفكر الغربي ليست جديدة؛ فهناك مجمل النشاط التبشيري المدعوم بالنشاط الثقافي والإنتاج الفكري الذي كان ولا يزال في جوهره يخدم الغرض السياسي للدول الغربية ومصالحها. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى مجمل الإنتاج الثقافي الذي قام به المستشرقون، والذي اتضحت أغراضه السياسية المسبقة بأدلة كثيرة جذبت انتباه عدد من الكتّاب العرب، فكتبوا عنها منوّهين ومناقشين ذلك الميل المشوب بالغرض السياسي.

والغرض من إيراد هذه الملاحظات هو التمهيد للقول إن القومية العربية والوحدة العربية كانتا دوماً ومنذ بداية النهضة العربية الحديثة الموضوع الأكبر الذي سعى الفكر الغربي والثقافة الغربية إلى مقاومته فكرياً وبشتى الأساليب الذكية وغير

الذكية أحياناً. وبالطبع، فالحركة الصهيونية تعير ذلك أهمية أولى، لذا كانت جهودها الثقافية في المقاومة تتناسب مع درجة عدائها لنا.

من يتسنّى له استعراض الجهد الثقافي المعادي، يجد العديد من المحاور التي يدور حولها البحث والنقاش، وإن كانت كلها تصبّ في النهاية في مجرى الهدف السياسي المسبق، أي: هدف إضعاف فكرة القومية العربية والوحدة العربية، فهناك محور البحث في شؤون الأقليات وإحياء لغاتها وتراثها، وهناك محور التشديد على أثر القومية في الغرب في ظهور القومية العربية، للتوصل إلى عقد صلة بين القومية العربية والأفكار النازية التي تحرر منها العالم، وهناك محور خلق التناقض بين القومية العربية والإسلام. وهناك مسألة التشكيك بأصالة الحضارة العربية الإسلامية، وتقليل أهمية ما أضافته تلك الحضارة إلى حضارة العالم. ثم هناك كل ما من شأنه أن يغذّي الانقسامات الطائفية والمذهبية، والتشكيك في الحوادث المهمة في التاريخ العربي وإضعاف الثقة بالنفس. ثم هناك مسألة العصرنة وما تنطوي عليه من نظرة عالمية تتأتّى من الاندماج بالغرب والتخلي عن الهوية باسم التقدم ومماشاة روح العصر. ولا يقلّ أهمية عن ذلك إشاعة الثقافة القانونية التجريدية في المجال القومي التي تنضح بها عبارة الشرعية الدولية، والتي تهدف في نهاية المطاف إلى إضفاء صفة الديمومة والثبوت على وضع التجزئة والدولة القطرية، تحت غطاء القانون الدولي وشرعية ما هو موجود. ويجد الممحّص شيئاً غير يسير من ذلك في النشاط الثقافي للأمم المتحدة ومؤسساتها.

والذي يعير مسألة الجهد الثقافي المعادي، الذي يبذله الغرب والحركة الصهيونية ضد الفكرة القومية والوحدة العربية، أهمية، يجد إذا ما فتّش ملياً، أن هذا الجهد قد تكوّنت له مؤسسات كثيرة العدد وواسعة النشاط، بعضها مزروع في الوطن العربي، والآخر في بلدان الغرب، ويتخذ شتى الأشكال المؤسسية، كمراكز البحوث وأقسام الدراسات العربية والإسلامية والشرقية في الجامعات الغربية.

لذلك علينا نحن العرب، ولا سيما من يعمل منا في المجال الثقافي القومي، أن نعير ذلك الاهتمام المناسب؛ فكما يكون الهجوم يجب أن يكون الهجوم المعاكس على حد التعبير العسكري. علينا أن نوسّع نشاطنا الثقافي القومي كمّاً ونوعاً، وأن يكون الهدف أولاً مخاطبة جيل الشباب. علينا أن نحسن مخاطبة هذا الجيل، كما أحسن من سبقنا مخاطبتنا خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها. ويقع مشروع هذا الكتاب في نطاق هذا الجهد الذي نأمل أن يكون مفيداً.

٤ ــ ملاحظات على أطروحة التشاؤم

أولاً: مقولة تجديد الفكر القومي(*)

ـ ١ ـ

يتكرر الحديث الآن عن الفكر القومي بصيغ مختلفة، ولكنها تجتمع في غالبيتها في موضوع ضرورة تجديد هذا الفكر، وبعضهم يتحدث عن إخفاقه وأن تفكيرنا السياسي أصبح بحاجة إلى مراجعة وإعادة بناء.. إلخ. وتستحق هذه الدعوة التي لا تقدم بشكل منظم ولكنها تتكرر شفاهاً وكتابة، وكما هو منتظر فمصادر هذه الدعوة متعددة ودوافعها متعددة أيضاً.

وتقترن هذه الدعوة بالحديث عن التطورات التي حدثت في العالم أو في الدائرة الأضيق، أي الوطن العربي. يقول بعضهم إن الأمر يتعلق بالتعامل مع المعطيات الجديدة وهو قول لا اعتراض عليه؛ فهل في الفكر القومي نقص في مسألة التفاعل مع المعطيات الجديدة عالمياً وقومياً؟ هل كان ذلك في الماضي وهل هو حاصل الآن؟

إن مراجعة تطور الفكر القومي، تدل على أنه كان دوماً متفاعلاً مع مستجدات التطور، فالبداية كانت نمو الشعور بالذات القومية، وكان التعبير عنه هو المطالبة باللامركزية ضمن الدولة العثمانية. وعندما تطورت حركة التنوير وظهرت على السطح خطط التتريك، تطور ذلك الشعور إلى المطالبة بالاستقلال وتكوين الدولة العربية. وتفاعل التفكير القومي مع مستجدات الظروف، فعندما

(*) نشرتها، في الوقت نفسه، كل من جريدة **القدس العربي** (لندن)، وجريدة **الرأي** (عمان).

ظهرت القوى الغربية في المنطقة تتصارع مع الدولة العثمانية، تحالف الاتجاه القومي معها في الحرب العالمية الأولى من خلال مراسلات مكماهون مع الشريف حسين، أملاً في موازنة كفة بكفة، ولكن عندما أخفقت تلك الإستراتيجية وظهر الاستعمار الأوروبي على حقيقته وكانت سايكس بيكو ووعد بلفور، لم يبق الفكر القومي جامداً بل تطور مع مقتضيات الوضع الجديد، فظهرت لأول مرة دعوة الحياد الإيجابي على يد الحركة القومية لأول مرة من دمشق[1] وأخذت بمرور الوقت اسم حركة عدم الانحياز، وبناء علاقات مع المعسكر الاشتراكي مقابل العلاقات التقليدية مع الغرب.

وبقيام الدولة القطرية، وتكوين الأنظمة الحاكمة في الأقطار العربية وامتلاكها الوسائل الحديثة للبقاء، من أجهزة قمعية وإعلامية وقدرات مالية، أدرك الفكر القومي أن الأنظمة القطرية الجديدة لن تسير في طريق الوحدة، إلا إذا دفعتها أو أجبرتها الجماهير على ذلك، لذا لم يبق الفكر القومي في حدود الدعوة الثقافية، بل اتجه نحو تنظيم الجماهير كأداة ضاغطة.

وتفاعل الفكر القومي مع معطيات الوضع الاجتماعي، الذي تطور في مجتمع الدولة القطرية في اتجاه التباين الشديد في توزيع الثروة والدخل وانتشار أوضاع البؤس في جماهير الريف والمدينة، وتقدم المسألة الاجتماعية في اهتمامات العالم بفعل ظهور المعسكر الاشتراكي، وهكذا تمت صياغة مفهوم القومية التقدمية على أساس قومي أخلاقي.

ولعل من أهم الدلائل على حيوية التفكير القومي هو أنه ومنذ البداية قد صاغ العلاقة مع الإسلام بشكل صحيح، فالقومية شعور العرب بذاتهم وشخصيتهم المتميزة كأمة ذات هوية وصِفات خاصة وقدرات على تأدية دور في التاريخ البشري. والإسلام هو نهضة العرب الكبرى، وأكبر جزء من تاريخهم وأكبر مصدر لمثلهم العليا، فمنذ عام ١٩٤٣[2]، صاغ الفكر القومي هذه العلاقة بوضوح لا يزال سليماً وكأنه قد كتب اليوم، فالعروبة تتمسك بجوهر الإسلام

---

(١) كانت جريدة **البعث** قد حذرت العرب من الانضمام لأي من الكتلتين المتصارعتين: **البعث** (دمشق)، ٢٣/ ٤/ ١٩٤٧، ثم ظهرت فيها مقالتا: «سياسة الحياد،» **البعث**، ٢١/ ١/ ١٩٤٨، و«الحياد الإيجابي والتعايش السلمي،» **البعث**، ١٩/ ١٠/ ١٩٥٦.

(٢) ميشيل عفلق: «ذكرى الرسول العربي،» (خطاب ألقي في جامعة دمشق، ٥ نيسان/ أبريل ١٩٤٣)، و**في سبيل البعث**، ٥ ج ([د. م.: د. ن.]، ١٩٨٥)، ج ١: **الكتابات السياسية الكاملة**، ص ١٤١.

وتنفتح على حضارة العالم تماماً كما فعل المسلمون في عصر النهضة الإسلامية.

والفكر القومي الذي جعل تحقيق الوحدة العربية بدولة واحدة هي القضية العملية المركزية، أدرك أثر مرور الوقت على الدولة القطرية وتباين أوضاعها من قطر إلى آخر، واستوعب المصاعب التي واجهت تجربة الجمهورية العربية المتحدة، لذلك أخذ بالنظام الاتحادي في الميثاق الثلاثي الذي وقع في القاهرة في ١٧/ ٤/ ١٩٦٣، بين العراق وسوريا ومصر.

لو كان الفكر القومي ضعيفاً جامداً لاستوعبته النازية ولأصبح امتداداً لها، إلا أن ذلك لم يحدث بالرغم من بعض الآثار الجانبية التي اتضحت عند فئات قومية غير مؤثرة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها. كما إنه عندما تحالف مع إحدى دول الاستعمار الغربي (بريطانيا)، سرعان ما أدرك الخطأ عندما تنكرت تلك الدولة لوعودها، فكان على درجة من الاستقلالية أدت إلى صياغة موقف عدم الانحياز. كما إن التطور التقدمي في اتجاه الاشتراكية لم ينته بالماركسية، وتحديد العلاقة مع الإسلام لم يؤدِ إلى الاستغراق بالماضي والانغلاق على العصر. وهو الآن عندما يواجه الأوضاع الصعبة والتقدم الذي أحرزته الصهيونية، لم يقبل الهزيمة ولم يستسلم لأطروحة الاستعمار المتمثلة بالشرق أوسطية؛ في جميع هذه الحالات استطاع الفكر القومي أن يحافظ على درجة من القوة مكّنته من التفاعل المستقل مع المعطيات الجديدة وتحقيق الثبات مع التطور.

إذاً ما المقصود بتطوير الفكر القومي وماذا يعني عملياً؟ إنني أعرف العبارات النظرية التي تتردد والإجابات التي لا تذهب بعيداً في التوضيح، ولكنني أبحث عن إجابة واضحة مقنعة.

من دون شك حدثت تطورات في الوضع الدولي كما هو شأن جميع الحقب الماضية، فالعالم في تطور وتلك هي قصة الحضارة البشرية، وسيبقى الأمر كذلك في المستقبل أيضاً:

هناك الحديث المتكرر عن النظام الدولي الجديد الذي كان بدايته خطاب جورج بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١. وملخص ذلك هو أنه بزوال حالة التوازن بسبب ما حدث للمعسكر الاشتراكي، أصبحت الولايات المتحدة تفكّر في تصريف شؤون العالم باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية والتقنية الأولى، باعتماد مسارين: إما عن طريق تسخير منظمة الأمم المتحدة، وإما عندما لا يكون ذلك ممكناً عن طريق مباشر، وحدها

أو مع من يقبل أن يشترك معها من دول الاستعمار القديم[٣]. وهي (بعد مجيء الجمهوريين إلى مجلس النواب والشيوخ)، أخذت مؤخراً تتحدث عن الاستغناء عن الأمم المتحدة. ولخصت الولايات المتحدة ما تريده في الوضع الجديد بحرية انتقال البضائع والأفكار في خطاب جورج بوش المذكور، معبرة عن رغبتها في الهيمنة الاقتصادية والثقافية على العالم بدعم من قوتها العسكرية.

أما لماذا يعنينا ذلك نحن العرب، فيجب ألا يكون صعب الاستيعاب، فالولايات المتحدة أصبحت الآن أكثر شراسة في معاداة النهضة العربية، وأكثر إصراراً على عرقلة قيام الوحدة العربية، وأكثر تأييداً للصهيونية. وبعبارة أخرى أكثر عداءً للأمة العربية. إنها كانت دوماً كذلك، إلا أن المنافسة السوفياتية وخطر انتشار الشيوعية، وكانا يخففان من غلوائها. نعم ذلك هو المعطى الجديد في الوضع العربي الذي على الفكر القومي أن يتفاعل معه ويأخذه في الحساب. ولنتقدم خطوة أخرى في التحليل. هناك عملية السلام وعقد الاتفاقيات مع الكيان الصهيوني وما يتبع ذلك من تطبيع.. إلى جانب ظهور التحالف العسكري المكشوف، من قبل بعض الأنظمة العربية مع الولايات المتحدة والتعبير عنه بتواجد قوات أمريكية بحرية وجوية وبرية في المنطقة. تلك أمثلة عملية على الوضع الجديد الذي يجب أن نتفاعل معه.

ولكن السؤال المهم هو في كيف نتعامل مع ذلك الوضع؟ في الماضي كان الفكر القومي يزداد قوة ووضوحاً كلما ازدادت شراسة القوى المعادية، فالرد على حركة التتريك كان الاستقلال السلمي أولاً ثم الثورة المسلحة. وعندما أمعنت الدولة القطرية في التحالف مع دول الاستعمار الغربي، كان الرد هو الحياد الإيجابي وعدم الانحياز. وعندما أمعنت الدولة القطرية في القمع، ظهر التنظيم الشعبي وفكرة الثورة، وعندما لم تنفذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الكيان الصهيوني، ظهر الكفاح المسلح ثم الانتفاضة ثم حماس. في كل هذه الحالات كان هناك تطور في الفكر القومي، وكان هناك تفاعل مع المعطيات الجديدة ولكن من موضع الثقة بالنفس وروح القتال والإصرار على الحق والمبادئ، وكان موقفاً صحيحاً وقفته كل الأمم الحية، وكان شأن جميع حالات النهوض في التاريخ. والآن وعلى النهج

(٣) لعل من أصرح ما كتب الآن عن الدعوة إلى الرجوع إلى الاستعمار القديم من تدخل عسكري مباشر وتغيير الأنظمة غير الموالية للغرب بالقوة العسكرية، ووضع الأمم المتحدة جانباً والعداء للأمة العربية والسيطرة على مصادر النفط، هي المقالة الافتتاحية الذي ظهرت في مجلة **الإيكونوميست** البريطانية بعنوان: «النظام الدولي،» **الإيكونوميست** (لندن) (٢٤/ ١٢/ ١٩٩٤).

نفسه علينا أن نتفاعل مع الوضع الجديد مع الحفاظ على الثوابت.

وعلى هذا الأساس ماذا يجب أن يكون مضمون تطوير الفكر القومي إزاء معطى الهجوم الأمريكي الصهيوني الجديد؟ إنني أجد أن الفكر القومي هو أصلح ما يمكن أن نواجه به هذا الوضع، وأتصور أننا لو لم يكن لدينا شعور قومي لكان علينا أن نخلقه. وبعبارة أخرى إزاء الوضع الجديد يجب أن نكون أكثر قومية وأكثر تمسكاً بالقومية العربية، بدلاً من أطروحة التشاؤم. إذا كان ذلك هو المقصود بتطوير تفكيرنا السياسي فهو صحيح.

إنني شخصياً قد ازداد شعوري القومي في مرحلتين: **الأولى**، أثناء وجودي في الولايات المتحدة كطالب في الخمسينيات، والسبب هو أنني كنت ألمس يومياً عداء سياسة ذلك البلد للأمة العربية واستهانتها بأمانينا القومية وعملها التفصيلي ضده ودعمها المستمر للكيان الصهيوني. والمناسبة **الثانية**، هي هذه الفترة منذ بداية ما يسمى بالنظام العالمي الجديد والعدوان على العراق والإصرار على تدمير الاتجاه القومي والوحدة العربية والإمعان في تمكين الكيان الصهيوني على حساب بلادنا وأمننا ومستقبل أمتنا. إن المنطق الذي يحكم تحليل هذا بسيط، هو أنه عندما يزداد العدو عداوة فعلي أن ازداد دفاعاً عن نفسي عملاً بقانون المحافظة على البقاء، في حين أن أطروحة التشاؤم تنتهي بالاستسلام.

ـ ٢ ـ

للموضوع محتويات تلقي المزيد من الضوء على حقيقة مقولة إعادة النظر بتفكيرنا القومي، ومن دونها لا تكتمل الصورة.

وأول تلك المحتويات هو مسألة العلاقة بالكيان الصهيوني. بعض الكتاب العرب يقولون بوجوب إعادة بناء تفكيرنا السياسي، وفي متن تلك الكتابات يذكرون المستجدات وهي اتفاقيات الصلح والتطبيع والحديث عن القدرة العسكرية التقليدية والنووية لهذا الكيان، وقوته الاقتصادية والتقنية.. إلخ، ويتساءلون صراحة أو ضمناً كيف سيكون الحال؟ فمن جهة يمضي الكيان الصهيوني في العدوان وبناء القوة وخطط إسرائيل الكبرى، ومن جهة أخرى هناك اتفاقيات سلام وحالات تطبيع.. إلخ.

إن حالة بعض المثقفين العرب بما يتحدثون به ويكتبونه، تشبه حالة الكاتب الياباني(فوكوياما) الذي اعتبر ما حدث للاتحاد السوفياتي **نهاية التاريخ**، مغفلاً أن طبيعة الأشياء لا تسمح بنهاية التاريخ، فتلك عبارة برّاقة سياسياً مثلما هي خطأ

علمي. إن كامب ديفيد وما تبعها وما يمكن أن يتبعها لن تكون نهاية التاريخ في الوطن العربي، وللسبب نفسه، أي: طبيعة الأشياء. والمقصود بطبيعة الأشياء هو أن لا الصهيونية تنازلت عن أفكار الهيمنة وإسرائيل الكبرى، ولا الدول الاستعمارية أصبحت غير استعمارية، ولا نحن يمكن أن نتنازل عن أرضنا وأوطاننا ونقبل أن نكون تحت هيمنة الاستعمار والكيان الصهيوني؛ فالتاريخ مستمر بالنسبة إلينا في دفاعنا عن حقنا وإصرارهم على باطلهم. أي أن الصراع سيستمر وكل ما سيكون هو تبدل في الصيغ والاتجاهات. إن الإكراه يولد المقاومة عاجلاً أم آجلاً لذلك كان صحيحاً القول إن العنف يولد العنف. فهل استطاعت كامب ديفيد أن تحول من دون مقاومة العدو؟ والجواب هو ما يحصل في مصر الآن، وهل استطاع اتفاق غزة ـ أريحا أن ينهي مقاومة الشعب الفلسطيني؟ والجواب كان أن ملأت حماس الساحة تقريباً. الخطأ الذي يرتكبه بعض المثقفين والسياسيين العرب، هو أنهم يفترضون أن ما يحدث على المستوى الرسمي هو كل الصورة، وذلك أمر غير صحيح؛ فالأنظمة شيء والشعب شيء آخر في عالمنا العربي.

لذلك فإن المتوقع هو أن يزداد التوتر الداخلي في نطاق الدولة القطرية بمقدار ما تؤدي العلاقة الرسمية بين الأنظمة القطرية والكيان الصهيوني إلى ممارسات يومية، في ما يسمى بالتطبيع. كما إن التحالف المباشر مع الولايات المتحدة وما يتبعه من تواجد عسكري وتبعية، سيؤدي هو الآخر إلى زيادة حدة الاصطدام والتوتر كما حدث في بدايات مرحلة الاستقلال الوطني وربما بصورة أشد. ومهما كان الوقت الذي سيستغرقه ظهور أوضاع التوتر، إلا أنها ستظهر لأن عوامل خلقها موجودة، فاقتراب القوى الاستعمارية من الوطن العربي إلى حد العلاقة التحالفية المباشرة، سيكون عاملاً مساعداً على تجلي أوضح للهيمنة والاستغلال الاقتصادي والاصطدام الثقافي وتحدي الشعور الوطني. وبذلك تزداد فرصة الاصطدام وبواعث التوتر، وتخلق الفرص لظهور حالات مادية ملموسة للقهر والاستغلال أمام الرأي العام، وليس أدل على ذلك من الصعوبات المالية التي ظهرت نتيجة لذلك في بعض دول الخليج، ولا سيما السعودية بكل ما انطوت عليه من نتائج عملية رسمت صورة جلية عن سلبية العلاقة مع الولايات المتحدة. إنني أرى أن المعطيات التي يجري الحديث عنها هي الدافع إلى تقوية الشعور القومي، ومبررات إلى زيادة التمسك بالفكر القومي لا العكس، وأن ذلك سينعكس بازدياد حدة التوتر الداخلي في الدولة القطرية وإذكاء حدة التناقض فيها وليس العكس.

ـ ٣ ـ

ويأخذ الحديث عن ضرورة إعادة النظر بالفكر القومي أحياناً شكلاً آخر هو الحديث عن أن العالم يقترب من شكل من أشكال العالمية، والعالمية تعني ـ بحسب هذه التنظيرات ـ تجاوز القومية، أي الخروج من الأضيق إلى الأوسع. والحديث عن العالمية عن طريق مناقشة الأمور الكلية والقضايا الكبرى، له دوافع لا تخلو من الأثر الذاتي فتناول القضايا الكبرى في العالم، يجلب الشعور بالأهمية وانطباعات سعة الأفق وعمق التحليل.

ويشترك في تناول هذا المنحى، بعض المثقفين والسياسيين وحتى بعض رؤساء الدول، الذين أصبحوا يفضلون الحديث عن الكليات بدلاً من الجزئيات، كمن ينظر إلى كوكب الأرض من قمر صناعي يسبح في الفضاء.

هناك مثلاً الحديث المتواتر عن الثورة المعلوماتية والمواصلات التي جعلت العالم قرية صغيرة، وهناك الحديث عن اندماج الاقتصاد العالمي والحركة الكونية لرأس المال والشركات المتعددة الجنسية، وعن تكوين نظام اقتصادي دولي واحد تذوب فيه الاقتصاديات الوطنية وهكذا.

والحديث عن الكليات يتناول أيضاً مسألة ظهور الكتل الاقتصادية الكبرى، ومناطق التجارة الحرة من السوق الأوروبية المشتركة، إلى اجتماع جاكرتا لرؤساء ٢٢ دولة في ١٥/ ١١/ ١٩٩٤. كل ذلك يوظف للتدليل بشكل أو بآخر على أفول عصر القومية.

إنني لا أختلف مع هذه الكتابات من حيث الوقائع، إلا أني أختلف معها من حيث الدلالة. إذ بالفعل هناك ثورة في مجال المعلومات والاتصال والنقل، تقربت بها المسافات وسهلت التعامل بالمعلومات بما لم يسبق له مثيل من قبل، وكل ذلك تطور إيجابي ومفيد من دون شك، ولكنني لا اعرف لماذا يجب أن يكون ذلك سبباً للحديث عن العالمية بدلاً من القومية، فهل كانت القومية العربية دعوة إلى العزلة وبعد المسافات وقلة المعلومات؟ ولماذا يكون القول إننا أمة عربية لنا شخصية ذات صفات وخصائص، ونسعى إلى تكوين دولة واحدة تحقق لنا الأمن والتنمية والاحترام والتقدم والمساهمة في بناء حضارة العالم؟ لماذا يكون ذلك متناقضاً مع ثورة المعلومات وتقريب المسافات والتطور التقني؟ إنني أرى أن العكس هو الصحيح، فكما إن هذه التطورات قد قربت الأمم من بعضها، فإنها تقرب الأقطار العربية من بعضها، وتوسع مجالات التفاعل والاندماج والسفر

وتوافر المعرفة في شتى نواحي الحياة، وكل ذلك من شأنه تقوية الاتجاه نحو الوحدة بدلاً من العكس.

أما ظهور الكتل الاقتصادية فهو الآخر لا يصح أن يكون من معطيات التخلي عن الوحدة العربية. إن جميع التكتلات الاقتصادية التي ظهرت والتي في طريق الظهور لم تكن لتظهر، لولا أن مؤسسيها وجدوا منافع في ما كانوا يقومون به والمنافع الاقتصادية في المقدمة، كما إن الاعتبارات الأمنية والرغبة في تأدية دور فاعل في الحياة الدولية وتحقيق الموازنة مع القرى الكبرى، موجودة أيضاً كدوافع لهذا الاتجاه. إذاً كيف يمكن أن تعتبر هذه التطورات سبباً لتحويل تفكيرنا من القومية إلى العالمية؟ لقد كتب شيء غير قليل وبلغة علمية مدعومة بالبيانات والأرقام عن منافع الوحدة العربية اقتصادياً، وهو أمر يكاد يكون مسلماً به حتى من قبل من هم ليسوا في عداد القوميين، كما إن أهمية الوحدة للأمن العربي بوجه الأخطار الخارجية ـ الصهيونية ودول الاستعمار ودول التخوم، أمر لا أظن أنه يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والمناقشة.

إذاً أن تجمع الأقطار العربية في كتلة اقتصادية وعسكرية وسياسية واحدة، هو في اتجاه العصر وليس العكس، وهو مصدر منافع واضحة وليس العكس. هذا كلام تكرر إلا أنه تكرار مفيد. هناك ظاهرة سعي الدول الكبرى إلى توسيع نشاطها ومد نفوذها الاقتصادي وتأثيرها السياسي وهيمنتها العسكرية لتشمل العالم. ويتضح ذلك بصورة خفية أو جلية أحياناً في عالم اليوم، يتمثل في ما تقوم به بدرجات متفاوتة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان وروسيا والصين ودول أخرى: إن مسعى الدول الكبرى إلى توسيع نشاطها من النطاق الوطني إلى نطاق المنطقة ومنه إلى نطاق العالم، ليس إجراءً جديداً إذ كان موجوداً مع الفوارق في جميع حقب التاريخ تقريباً[٤]، وهو إن اتخذ الآن شكلاً أكثر وضوحاً، فلأن الوسائل قد تطورت والمعطيات قد تغيرت، ما جعل الرغبة مقرونة بالقدرة، ولكن ذلك لا يقدم دليلاً على العالمية مقابل القومية بل على العكس. إنه صراع دوافعه المصالح الاقتصادية أو الدوافع الأمنية أو الرغبة بالهيمنة والانفراد. كان هناك دوماً تأكيد دور الأمة.. الدولة وليس ذوبان الأمة في العالم، فالاتحاد السوفياتي ينحل وتخلفه روسيا التي سرعان ما أخذت تؤكد أنها دولة عظمى، ذات

(٤) ومن جديد ما كتب عن ذلك كتاب معزز بالأرقام والمعلومات هو: بول كنيدي، **نشوء وسقوط القوى العظمى**، ترجمة مالك البديري (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤).

دور في شؤون العالم؛ وألمانيا الموحدة أصبحت تفتش عن دور قيادي ضمن الاتحاد الأوروبي، واختارت مؤخراً أن يكون لها دور عسكري خارج حدودها؛ والولايات المتحدة تتحدث علناً عن قيادة العالم، واليابان اتخذت أكثر من خطوة لتتحول من مجرد قوة اقتصادية إلى قوة عسكرية؛ والصين قوة جديدة صاعدة لا تنكر رغبتها واستعدادها لدور عالمي.

ويشهد الوقت الحاضر تطورات من نوع آخر هي الأخرى تدل على زيادة الشعور بالذات، والتأكيد على النزوع القومي، فظهرت جمهوريات جديدة على أنقاض الاتحاد السوفياتي، وظهر الصراع في يوغسلافيا وانشطرت تشيكوسلوفاكيا.

تلك من الظواهر التي تكون روح هذا العصر بعضها متجه نحو الأوسع وبعضها نحو الأضيق، وهي في كلا الحالتين لا تدل على الاتجاه نحو العالمية، بقدر ما تدل على تقوية الشعور بالذات بغض النظر عن المسألة الأخلاقية، وحتى أن بعضه في نهاية المطاف مضر بالذات نفسها، ولكنه بكل الأحوال شعور بالخصوصية وليس بالعمومية.

١٩٩٥/٤/٢٥

ثانياً: العناصر الإيجابية في الوضع العربي(*)

هناك حديث عن أطروحة تشاؤم خلاصتها تردي الوضع العربي، ولا سيما في ما يتعلق بحركة القومية العربية. ولكن إذا كان في الوضع العربي علائم تراجعية فهل أن ذلك هو كل الصورة؟ أليس في هذا الوضع نفسه الذي ننعته بالتردي، تطورات إيجابية قومياً؟ إنني أعتقد أن ذلك موجود ولن تكون الصورة تامة ولا المعالجة موضوعية إذا لم ننظر إلى الأمر من جانبيه. وإذا لم نحاول رؤية الصورة كاملة من جميع وجوهها.

خلال الحرب العالمية الثانية احتلت بريطانيا برقة وطرابلس؛ واحتلت فرنسا فزان، وكان من الممكن تجزئة ليبيا إلى دويلات، وبالفعل جرى التمهيد والحديث عن إقامة دولة مستقلة في برقة، وظهر كتاب بعنوان **برقة الدولة العربية الثامنة**، إلا أن مشروع التقسيم قد أخفق واستقلت ليبيا في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١،

(*) نشرتها، في الوقت نفسه، كل من جريدة **القدس العربي** (لندن) وجريدة **الرأي** (عمان).

ولكن بنظام اتحادي أبقى كيانات الولايات برقة وطرابلس وفزان. وفي نيسان/ أبريل ١٩٦٤، ألغي ذلك النظام وتحولت ليبيا إلى دولة موحدة. والإمارات في ساحل الخليج العربي كان من الممكن أيضاً قياساً إلى حالات أخرى، أن تتحول إلى دول مستقلة، إلا أنها توحدت في دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١.

وفي عام ١٩٧٥، جرت محاولة اتجاه التجزئة في المغرب العربي بقيام جمهورية صحراوية، إلا أنها أخفقت وتوحدت الصحراء مع المغرب. وفي ٢٢/ ٥/ ١٩٩٠، اتحدت اليمن بشطريها وعندما حصلت محاولة الانفصال في عام ١٩٩٤ أخفقت وبقيت الوحدة.

وخلال العقود القليلة الماضية حدثت تطورات إيجابية في اتجاه الوحدة، أهمها التعريب في أقطار المغرب العربي، والتقدم الكبير الذي حصل في اندماجها وتفاعلها مع أقطار المشرق، حيث توثقت الروابط في شتى المجالات بعد أن كانت تلك الأقطار شبة معزولة عن باقي الأقطار العربية. وفي مكان نظام ملكي قطري، قامت الثورة في ليبيا، وتشكّل مركز في تلك المنطقة يدعو إلى الوحدة العربية.

ولكن أهم تطور حصل في الحركة القومية العربية، هو ظهور مشروع النهضة القومية مجدداً، بالرغم مما قامت به الدول الاستعمارية في الماضي لإحباطه، متمثلاً ببناء قاعدة قومية في العراق؛ فحركة القومية العربية بصياغتها التقدمية التي انتشرت في جميع الأقطار العربية تقريباً، قد أخذت شكل حركة شعبية واسعة بين مختلف قطاعات المجتمع من المثقفين إلى العمال والفلاحين. ولكن بالرغم من التطور المتقدم الذي تحقق، بقيت الحركة في مستوى الرأي العام حتى أسست لها قاعدة في العراق القومي الحديث.

ولأول مرة ـ منذ الجمهورية العربية المتحدة ـ تتكون سياسة لدولة عربية تقوم على أساس مبادئ القومية العربية بشكل محسوم، يعالج قضية العلاقة مع الأقطار العربية الأخرى على أساس قومي لا قطري.

وترد في هذا الصدد مناقشة أمرين يشكلان العمود الفقري لهذه السياسة. **الأول**، يتعلق بالبناء الداخلي ويتعلق **الثاني**، بالسياسة ـ العربية، ففي الداخل اتجهت خطط التحديث في مجالات التنمية الاقتصادية والتقدم العلمي وبناء القوات المسلحة، على أساس قومي لا قطري. وخلاصة ذلك هو إنشاء قوة اقتصادية وعلمية وعسكرية حديثة سخّرت لها الإمكانيات المادية والبشرية وكانت

جميع البرامج التفصيلية لهذه العملية مبنية على أساس أن العراق جزء من الأمة العربية، وأنه يتحمل مسؤولية قومية، وهو أمر يختلف تماماً عن بناء داخلي محصور بحاجات القطر وحده؛ فخطط التنمية والتقدم العلمي والبناء العسكري، إذا كانت مقصودة لحاجات قطرية، تكون شيئاً وتكون شيئاً آخر في الحجم والاتجاه والغرض والنظرة إلى المستقبل عندما تكون مصممة على أساس حاجات الأمة ومقتضيات تحمل المسؤولية القومية.

وانعكست السياسة القومية في البناء الداخلي في سياسته العربية التي حفلت بسجل واسع من مواقف الدعم والتعاون في شتى المجالات للعمل العربي المشترك، وللأقطار العربية.

ورب قائل يقول إن ذلك لا يقتصر على العراق فحسب، بل هناك أنظمة عربية أخرى قد قدمت مساعدات مالية وأحياناً عسكرية وفنية لأقطار عربية أخرى، وذلك أمر صحيح من حيث الوقائع، إلا أن الحالات لا تتشابه فهناك تعاون دافعه مصلحة الدولة القطرية وهناك تعاون دافعه المصلحة القومية. الفرق هو في الدوافع والمناسبة والنتائج. وهناك أمثلة عملية؛ ففي حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، اشتركت القوات المسلحة العراقية بحجم جدي مؤثر وليس بحجم رمزي، وقطعت الدبابات مسافة ألف كيلومتر على الدواليب المجنزرة لعدم توفر الناقلات، واتجهت إلى الجبهة السورية فور وصولها وهيأت إلى هجوم معاكس، فأتى وقف النار في اليوم الذي سبق موعد الهجوم. حدث ذلك بالرغم من أن العلاقة مع النظام في سوريا كانت متوترة. وعندما أصبح الوضع في السودان حرجاً عسكرياً بسبب التمرد في الجنوب، أقام العراق جسراً من الدعم العسكري بالرغم من أن حكومة الصادق المهدي التي كانت في الحكم آنذاك، كانت تقف بصورة غير ودية إزاء العراق وتتعاطف مع إيران الخميني.

وعندما تعرضت موريتانيا إلى خطر من السنغال الجار الأقوى، مد العراق ذراعاً قوية من الدعم العسكري مكّن ذلك القطر العربي من حماية أمنه. وموريتانيا لا تجاور العراق وليس للعراق أي غرض مصلحي فيها.

وعندما عقد السادات اتفاق كامب ديفيد، تحمّل العراق مسؤولية التعبئة ضد ذلك الشرخ القومي، وعقد مؤتمر القمة العربي في بغداد من ٢ ـ ٥/ ١١/ ١٩٧٩، وبذل أقصى الجهود لتخصيص ٣,٥ مليار دولار سنوياً لمدة عشر سنوات من الأقطار العربية لدعم الجبهة الشمالية والجبهة الشرقية والشعب الفلسطيني، كان نصيب العراق منها ٥٥٠ مليون دولار. وبمبادرة من العراق وبجهود لم تكن سهلة

تم عقد مؤتمر القمة الاقتصادي في عمان الذي خصص فيه ٥ مليارات دولار لمدة عشر سنوات لمساعدة الأقطار العربية المحتاجة. إلا أنه لم ينفذ بسبب تلكؤ الأنظمة النفطية في الخليج. خلال المدة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩، بلغت المساعدات التي قدمتها الدول العربية النفطية للدول العربية المحتاجة نحو ٦٤٣٠,٩ مليون دولار أي بمعدل ١٢٨٦,٩٨ مليون دولار سنوياً، في حين بلغت المساعدات والقروض التي قدمها العراق من ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ ما مجموعه ٤٨١٠,٨٤ مليون دولار أي بمعدل سنوي هو ٥٣٤,٥٣٨٥ مليون دولار، أي ٤١,٥٦ في المئة من المعدل السنوي لما قدمته جميع الأقطار العربية مجتمعة[٥] (كل ذلك عدا المساعدات العينية العسكرية والنفطية والثقافية والفنية التي لم تكن قليلة). ومنذ عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٩٠، بلغت التحويلات بالعملة الصعبة للمواطنين المصريين العاملين في العراق ٧,٧ مليار دولار، وبتقدير ورعاية لأولئك المواطنين.

الأمر المهم في هذا الموضوع هو ليس تقديم الدعم المالي والعسكري والثقافي والنفطي بحد ذاته، بل إن ذلك الدعم قد قدم انطلاقاً من موقف قومي هو الشعور بالمسؤولية القومية، ومن أجل بناء نموذج عملي ملموس لنظام يجسد هذه السياسة، وليس بدافع تدعيم مركز الدولة القطرية كما هو الحال في المساعدات التي تقدمها أنظمة عربية أخرى، فالعراق لم يقصد أبداً أن يقدم تلك المساعدات إلى الأنظمة المؤيدة لمواقفه، بل قدمها إلى الأقطار العربية التي تحتاجها وهي الأقطار المهددة عسكرياً من قبل عدو خارجي أو حركة انفصالية داخلية. ولم يطلب مقابلاً لذلك لا بشكل مادي ولا سياسي، بل على العكس وكما سبقت الإشارة، فقد قدم العراق دعماً عسكرياً جدياً لأنظمة كان بينه وبينها خلاف عندما تعرضت إلى خطر يهدد سلامتها.

وفي مجال الموقف من القضية القومية الأولى ـ القضية الفلسطينية ـ كان موقف العراق قومياً خالصاً منزهاً عن كل غرض غير المبدأ القومي وهو أن فلسطين عربية ويجب أن تبقى كذلك مهما كانت الظروف، فتعامل مع تفاصيل السياسة اليومية المتعلقة بها على هذا الأساس. وحتى عندما أقرت القمة العربية المنعقدة في الرباط من ٢٦ ـ ٢٩/ ١٠/ ١٩٧٤، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، أصر العراق على إضافة عبارة تفيد «أن ذلك هو على طريق التحرير التام للتراب الفلسطيني». ولم يكن هذا الموقف

(٥) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩١** (القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٩١)، وتقرير الصندوق العراقي للتنمية في ٢٧/ ٢/ ١٩٩٤.

مقصوراً على الأوقات المرتاحة، فالعراق وهو في قمة وضع الحصار يقترح عليه الكاردينال أكيلي سيلفسترينى رئيس مجمع الكنائس الشرقية الكاثوليكية في دولة الفاتيكان، وباجتماع ثنائي مغلق مع الرئيس صدام حسين في ٣/ ٥/ ١٩٩٣، كمخرج لوضع الحصار، أن يجرى اتصالاً مع الكيان الصهيوني ويتفاهم معه، فما كان من الرئيس صدام حسين إلا أن رفض ذلك وتعمد نشر محضر الاجتماع في اليوم التالي في وسائل الإعلام.

إذاً، الذي نتحدث عنه هو سياسة قومية تقوم على المبدأ، وليس سياسة قطرية تقوم على حسابات المصالح. والسؤال هو من أين أتى ذلك وما مصدره؟ أليس هو الفكر القومي الذي كان من القوة والتمكن والقناعة والتأثير، بحيث إن قطراً عربياً مهماً كالعراق يبني سياسته العربية برمتها على هذا الأساس، فيكيف بناءه الداخلي الاقتصادي والعلمي والعسكري وعلاقاته العربية على أساس هذا المبدأ: القومية العربية؟ أكان من الممكن أن يحصل ذلك عملياً لو لم يكن الفكر القومي قوياً مقنعاً ومتمكناً من النفوس، وقادراً في النهاية على هذه الدرجة من التأثير الجدي في السياسة؟ من دون شك هناك الكلام وهناك الشعارات وهناك الرغبات والتمنيات، ولكن هذا شيء، وعالم التجسيد العملي للمبادئ في سياسة جادة في البناء والتصرف شيء آخر تماماً. هناك فرق نوعي بين السياسة القومية والسياسة القطرية. السياسة القطرية قد تتضمن تقديم معونات ولكنها كجزء من مقتضيات تدعيم الدولة القطرية، ولا تؤدي في النهاية إلا إلى تدعيم التجزئة.

٢/ ٥/ ١٩٩٥

ثالثاً: التقدم والإرادة(*)

من أهم ما يشغل بال البشرية في مختلف العصور هو موضوع التقدم إن لم يكن أكبر شاغل لها. ومن المنتظر أن يتضمن هذا الانشغال الإجابة عن سؤال: كيف يحصل التقدم؟ وبحث هذا الأمر لا بد أن يتسع لموضوعات فكرية تتعلق بالحتمية أو ما هو ضدها إلى آخر الجدل المعروف، والذي ليس هو المقصود في هذه المقالة. وسواء كان التقدم محكوماً بقوانين حتمية يسير بموجبها التاريخ من

(*) نشرتها، في الوقت نفسه، كل من جريدة **القدس العربي** (لندن) وجريدة **الرأي** (عمان).

الأدنى إلى الأعلى بالمفهوم الهيغلي الروحي أو الماركسي المادي. أو كان غير ذلك، حيث تؤدي حرية الاختيار الدور الأول في ما يحصل للمجتمع البشري، وبعبارة أخرى مهما كانت النظرة إلى الإطار العام لعملية حصول التقدم البشري، يبقى أمر جوهري مشترك بين جميع النظريات المتعلقة بذلك، ألا وهو أن العملية تتم من خلال الإنسان. فحتى التصور الهيغلي ـ الماركسي للحتمية التاريخية يؤكد أن التطور يحتاج إلى نضال الإنسان فرداً أو طبقة. ومن ذلك تتضح أهمية الإرادة في تطور المجتمع؛ فالإنسان هو الكائن الحي الذي يفكر ويعمل، ومن أجل أن يفكر لا بد أن تكون لديه إرادة، والإرادة صفة تتفاوت من فرد إلى آخر ومن وقت إلى آخر، فقد تضعف إلى حد العجز، وقد تقوى إلى حد الخوارق؛ ففي الاقتصاد اعتبر العامل البشري هو الحاسم في ما تؤول إليه الموارد الطبيعية التي هي عامل محايد يمكن أن تبقى جامدة ساكنة إذا كان العامل البشري ضعيفاً، ويمكن أن تكون متحركة تأخذ بعداً مفيداً إذا كان العامل البشري قوياً.

وفي كل الأحوال يبقى عامل الموارد الطبيعية عاملاً لاحقاً للعامل البشري معتمداً عليه وليس محركاً بحد ذاته؛ فهناك بلدان غنية أقل موارد إلا أنها أكثر غنى ورفاهاً تبعاً لتفاوت قوة العامل البشري أي الإرادة وهكذا. أقول ذلك من أجل تبديد الوهم الذي قد يقع به بعض الباحثين والمهتمين بشؤون النهضة العربية، فلا المعرفة الذهنية المجردة تكفي، ولا النقل الآلي للقوانين والأنظمة والمؤسسات من البلدان المتقدمة يكفي، ولا ترك الأمور لما يسمى بالتطور التلقائي الذي تقول به بعض النظريات يكفي لحدوث التقدم الذي ننشده بملامحه العامة التي ترد باستمرار في موضوع مشروع النهضة العربية. قبل كل ذلك والأهم من كل ذلك يجب أن تتوافر الإرادة والإرادة عامل غير كل ما مرّ ذكره. الإرادة هي تطوير لقوة ذاتية كامنة في كل إنسان إن هو أراد ذلك. ولا يعني ذلك بالطبع أنها عملية شكلية ترديدية ولا هي سحرية خارج نطاق البحث العلمي. إن دراسة التاريخ توضح بجلاء موضوع الإرادة كعامل حاسم في ما حصل إيجابياً وسلبياً، بما في ذلك التاريخ القريب الممتد إلى نقطة الحاضر إن صح التعبير.

إن التقدم الذي هو الموضوع الدائم الاهتمام والبحث في بلدان العالم الثالث ومنها الوطن العربي، كثيراً ما يتشعب فيه البحث إلى مجالات غير مجدية بسبب الخطأ في تحديد نقطة البداية. من أين نبدأ؟ العلم بمعنى فهم قوانين الطبيعة داخل في عملية التقدم وعلى أساسه يتم البناء إلا أنه ليس نقطة البداية. والعقل الذي هو ملكة التحليل والتميز والتقييم، لا غنى عنه في عملية التقدم في أحوال المجتمع وبناء أنظمته ولكنه ليس نقطة البداية. نقطة البداية هي الرجوع إلى الذات

الداخلية لإخراج قوة الأنا وتطويرها لتصبح قوة روحية دافعة في طريق التغيير، بكل ما تنطوي عليه من عملية هدم وبناء جديد. ذلك الوضع الروحي الذي يتحول فيه الإنسان من حال الضعف إلى حال القوة، من حال قبول الموجود إلى رفضه، وتحمل تبعات الرفض، من حال التلاؤم مع الواقع إلى تجاوزه إلى الوضع المرغوب به. وبعبارة أخرى هي الانتقال من حالة السكون إلى حالة الحركة صوب المثل العليا. تلك هي حالة تكوين الإرادة. وبعدها يأتي دور العقل في صياغة النظام ودور العلم في تكوين المعرفة وتسخير قوى الطبيعة لمصلحة النظام الجديد وبناء الحياة الجديدة. عندما لا يكون تكوين الإرادة هو نقطة البداية، فإن العقل المجرد وحده كملكة تحليل وتقييم يقود إلى قبول الواقع.

إن العقل المجرد عن الإرادة ليس إلا حسابات أرباح وخسائر ومقارنات، توازن القوى وتلك أمور في ظل الواقع الموجود تنتهي بإبقاء الموجود، فحسابات العقل لا تؤيد مقاتلة قريش في بدر على سبيل المثال، كما إن حسابات العقل التي يقع في شباكها بعضهم الآن لا تشير إلى مقاومة أمريكا والصهيونية. ذلك هو موضع الخطأ الذي يقع به بعضهم عندما يتحدث عن ضرورة إعادة النظر بالفكر القومي، والمقصود بذلك كما يبدو التخلي عن مشروع الوحدة العربية. إن علم النفس يقر بوجود قوة ذاتية كامنة في كل إنسان، لو أنه استطاع استنهاضها وتطويرها لتحول من حال إلى حال ولهاله ما يستطيع أن يعمله الآن مقارنة بما كان عليه. وتلك هي قصة حالات النهضة والتقدم المعروفة في التاريخ على يد أفراد كانوا شيئاً وأصبحوا أنفسهم شيئاً آخر، عندما حدث التغيير النوعي في نفوسهم بفعل عملية تكوين الإرادة.

في العدوان على العراق خاضت الولايات المتحدة هي وحلفاؤها حرباً بخطة كانت موضوعة لمواجهة الاتحاد السوفياتي في المنطقة، فألقت عليه خلالها ما يعادل سبعاً من قنابل هيروشيما بمعدل ٥ كيلو غرامات من المتفجرات لكل فرد، قاصدة بالفعل إرجاع العراق إلى عصر ما قبل الصناعة كما قال بيكر في اجتماع جنيف في ٩/ ١/ ١٩٩٠، ولولا الإرادة لكان العراق كما قال بيكر من دون ماء ولا كهرباء ولا هاتف ولا أي شيء أتى في عصر الصناعة، ولكن الإرادة هي التي أعادت إعمار كل شيء دمره العدوان منها على سبيل المثال ١٣٣ جسراً والقائمة طويلة. لقد أدى العقل دوراً واستعمل العلم، ولكن ذلك لم يكن نقطة البداية. لقد أدت الإرادة ليس إلى إلغاء أثر العدوان وقول بيكر، بل إلى تجاوزه بإنجاز مشاريع تنمية جديدة منها نهر ثالث طالما راود طموحات وخطط التنمية وتمنيات فلاّحي العراق بطول ٥٦٥ كيلو متراً من شمال بغداد إلى شط العرب

لإحياء ٦ ملايين دونم (الدونم ٢٥٠٠ متر مربع) من الأراضي الزراعية يمر عليه ٦٩ جسراً و٦٠ ناظماً وعبّارة، وبلغت الأعمال الترابية فيه ٩٤ مليون متر مكعب وأعمال الخرسانة ١١٠ ألف متر مكعب، كل ذلك خلال ستة أشهر فقط. ذلك مثال واحد من العديد من المشاريع الجديدة.

ومن خلال عملية الهجوم المعادي والهجوم المعاكس، حصل تطور غاية في الأهمية في الموضوع المعقد ـ موضوع التنمية الشغل الشاغل لبلدان العالم الثالث ـ ألا وهو الخروج من وضع الاعتماد على الشركات الأجنبية في عملية إقامة المشاريع في مجمل سلسلتها من الدراسات مروراً بالتصاميم والتنفيذ حتى التشغيل، فالمعروف أن عملية تنفيذ المشاريع تقوم بطريقة يتم من خلالها استنفاد موارد طائلة ووقت طويل لحساب الشركات الغربية عن طريق ما يسمى التنفيذ بطريقة تسليم المفتاح. لقد تم خروج العراق كلياً من هذه المرحلة إلى مرحلة القدرة الذاتية على إنجاز جميع حلقات السلسلة، بحيث أصبح تنفيذ أي مشروع تنموي يقتصر فقط على شراء ما هو غير متوافر محلياً من المعدات. وحتى في مجال المعدات فقد حصل دخول جريء لتصنيعها وبذلك أخذ الاقتصاد العراقي يقترب من تصنيع السلع الإنتاجية ذاتها. لقد تم بناء نقطة البداية في تقدم علمي تراكمي قادر على تلبية متطلبات إنجاز جميع أصناف المشاريع التنموية. وعندما يتضافر كل ذلك مع موارد مالية من اقتصاد يملك ثاني احتياطي نفطي في العالم (حتى الآن)، وعندما يتحرك كل ذلك بقوة إرادة من النوع الذي حرك النهضات المهمة في التاريخ، عندها يكون مشروع النهضة العربية مشروع الواقع وليس التمني.

والجدير بالذكر تجنباً للالتباس أن موضوع الإرادة الذي قلنا إنه غير موضوع العقل هو غير متناقض معه في الوقت نفسه. الإرادة هي نقطة البداية وهي أمر يتعلق بالصفات الذاتية للإنسان المتعلقة بالقوة الروحية بكل ما تنطوي عليه، ويقع في نطاقها من شجاعة وثقة بالنفس وتعلق بالمبادئ والاهتمام بالمثل العليا ومثابرة وإصرار وثبات وتحمل المشاق واختراق حاجز الخوف من التعب والمشقة والألم والموت. إن هذه الصفات هي التي تحوّل الإنسان الفرد من وضع الضعف إلى وضع القوة، من وضع السكون والتراجع إلى وضع الاقتحام والتقدم. إنه وضع نفسي يتكيف العقل بموجبه كأداة تحليل وتقييم وإيجاد الحلول وصياغة الأنظمة التي تجسد النهضة والتقدم. أما إذا حدث العكس وكان العقل بالمعنى الذي ذكرناه هو نقطة البداية، فإن النتيجة تكون قبول الواقع والتلاؤم مع التراجع؛ فالعقل في

هذه الحالة لا يعدو أن يكون عملية حساب الأرباح والخسائر، وحساب الأرباح والخسائر في غياب الإرادة لا يؤدي إلا هذه النتيجة، أي تبرير الموجود وحتى ما هو أدنى منه. إن العقلانية بالمفهوم الذرائعي لا تناسب إلا القوي المهيمن الذي يريد تبرير هيمنته على الآخرين وهكذا كانت العقلانية الذرائعية لأفكار وليام جيمس (William James) وجون ديوي (John Dewey) وآخرين، مصيدة يحاول فكر الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة أن تنشره في الوطن العربي، وهو الآن تفكير معظم الفئات الحاكمة في الدولة القطرية وحتى بعض المثقفين الذين ينظرون إلى العقل مجرداً عن الإرادة، أي العقل كحسابات أرباح وخسائر. إن عقلانية تنتهي بقبول الواقع والتعايش مع التراجع، عقلانية خاطئة ومضرة ولو قدر لها أن تسود في التاريخ لانعدم التقدم ولما كانت هناك حضارة.

في عام ١٩٦٩، قمت بزيارة إلى الصين وقابلت رئيس الوزراء آنذاك شو إن لاي وحدثته عن القضية الفلسطينية، فقال لي بلغة غير فلسفية وهو ينظر إلى خريطة للمنطقة وضعت أمامه «لولا الخوف لاستطاع العرب تحرير فلسطين ولما استطاعت الصهيونية أن تستعمر أرضكم». لم يكن شو إن لاي يتحدث من فراغ، فقد كان يتحدث عن الإرادة وهو الذي شهد كيف استطاعت فئة صغيرة توافرت لديها الإرادة وبإمكانيات بسيطة، أن تخوض المسيرة من عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٤٩، من جنوب الصين إلى شمالها، دحرت خلالها قوة تفوقها بكثير بالعدد والسلاح والإمكانيات.

إن الذي جرى ويجري في العراق الآن هو بناء الإرادة، وذلك بخلق موقف جديد للإنسان هو موقف الرسالة والمسؤولية إزاء شعب العراق والأمة العربية، حيث اقترن الإصرار على المبدأ بالعمل المتواصل لبناء القوة الذاتية معنوياً ومادياً، وحيث اقترن الإيمان بالعلم حيث تم تأسيس موقف قبول التضحية وتحمل المشقة والألم، وكسر حاجز الخوف من القوة الغاشمة وقول كلمة الحق مهما كان الثمن.

إن الذي جرى ويجري في العراق يسير في الطريق الصحيح طريق مصلحة الأمة، ومن أجل مبدأ القومية العربية ومشروع النهوض العربي. أقول ذلك لا من أجل غرض غير التوضيح لمن لم تتضح له الصورة بعد. كما إنني أورده في هذه السطور من أجل التأكيد أن ذلك حدث مهم في تاريخ العرب الحديث، ويشكل بداية صحيحة للنهضة وتطوراً إيجابياً مهماً يجب أن يوضع في كفة الميزان عندما تجري عملية تقييم ما نحن فيه الآن، والحكم على وضع الأمة الذي كثيراً ما يجري

الآن على أساس أطروحة التشاؤم من قبل بعضهم سواء في الوسط الحاكم في الدولة القطرية أو الوسط المثقف؛ فأطروحة التشاؤم رأي منحاز وفي أحسن الأحوال ناقص المعرفة لما جرى ويجري في العراق.

صحيح هناك درجة من الانحلال والتراجع في بعض الأنظمة العربية، وصحيح كذلك هناك درجة من الإحباط النفسي على مستوى الرأي العام، ولكن صحيح كذلك أن هناك شيء إيجابي يتم بناؤه في قطر عربي مهم لم تستطع القوة الغاشمة وتآمر الدول الاستعمارية بما فيها الصهيونية أن تقضي عليه كما كانت تنوي، بل على العكس فاستخدام القوة الغاشمة بالحجم الذي جرى، وممارسة القوة بالدرجة التي تجلت في صفحة العدوان العسكري وصفحة الحصار، لم تكسر عصا النهوض بل قوّتها من دون قصد.

وأخيراً لا يفوتني التنويه إلى أنني لا أقصد أن أقلل من أهمية أي عنصر آخر من عناصر النهضة، ولا أقصد إهمال أي هدف آخر من أهداف التقدم ولا التقليل من دور العقلانية، إلا أنني أرى أن الأمور ليست متماثلة ولا متساوية في الأهمية، فكل شيء لا يساوي كل شيء آخر. المهم عندي الآن هو نقطة البداية، ونقطة البداية كما أراها هي تكوين الإرادة.

١٩٩٥/٥/٩

٥ ــ القومية العربية والعصر:
مناقشة لموضوع الأصالة والمعاصرة

ـ ١ ـ

قيل لأبي تمام لماذا لا تقول ما يفهم؟ فأجاب لماذا لا يفهم ما يقال؟ وطالما اعتبرنا ذلك حواراً بين موقفين متعارضين. إنني أميل إلى اعتبار الرأيين صحيحين، فإنني إذا أردت أن أكون مفيداً في ما أقول فعلي أن أقول ذلك بواضح العبارات، وأن يكون هدفي أن أصل إلى أذهان من يستمع إليّ. إلا أنني استميحكم عذراً وأتوقع أن تعيروني أذانكم لعل في ما تسمعون شيئاً من الفائدة. إننا نجتمع الآن على موضوع الأصالة والحداثة: وهما عبارتان بينهما تعارض ـ إلا أن ذلك بعد الشرح في إطار اجتهاد شخصي ـ قد لا يكون كما يبدو تعارضاً غير قابل للتوافق.

كل ذلك يعتمد بالطبع على المقصود بالأصالة مقابل المقصود بالحداثة. لذلك لا بد من التعريف. **الأصالة** تعني المحافظة على الشخصية القومية والاستقلال وذلك بالتمسك بأسس المجتمع، فما هي أسس مجتمعنا؟ إنها القومية العربية أي أننا أمة مستقلة لنا لغة خاصة بنا، ولنا مثل عليا معظمها مستمد من الإسلام، ولنا تقاليد وعادات متوارثة خاصة بنا. تلك هي الثوابت التي تبقي المجتمع متماسكاً، موحداً، مستمراً، مستقلاً عن غيره من المجتمعات.

وصفات ذلك هي الرضا والاعتزاز والتمسك بالاستقلال. إنها تحفز التفكير وتثير الخيال والحركة والتفاعل مع العالم. إنها حافز وحماية للاستقلال ومحرك للتقدم ومنبع للأمل والتفاؤل، وأساس الصحة للمجتمع كما هو الحال بالنسبة إلى الصحة النفسية والعقلية للفرد؛ فهي التحقيق الفعلي للقومية كرابطة اجتماعية وعلاقة بين الأفراد ونظرة إلى الماضي وعلاقة بالآخرين وتطلع إلى المستقبل.

إن هذا الطموح والرغبة باستقلال الشخصية والعمل من أجل تثبيت الكيان القومي، يلقى اليوم المقاومة من القوى المجهولة على الهيمنة الطامعة بالأرض والثروة، فهي تعمل بالضد بشتى الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية. إن تاريخ الاستعمار في العالم وتاريخ الاستعمار في الوطن العربي، يوضح تفاصيل كيف حدث ويحدث ذلك وهو أمر معروف كيف أن مزيجاً من الوسائل التدميرية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية يستخدم بحذر وباستمرارية من أجل قتل الشعور القومي حيثما يوجد ومنها وطننا العربي، من أجل إخضاعه والسيطرة عليه.

ـ ٢ ـ

للأصالة جذور في المجتمع العربي وقوى تدافع عنها. وقد اتخذت الأصالة بمعنى مقاومة الذوبان بالآخرين أشكالاً عديدة؛ ففي العهد العثماني الأول كان الانعزال وتكريس الموجود وممارسة الإسلام في جانبه الشكلي في الغالب، فحق عليه تسمية «الفترة المظلمة»؛ ثم جاءت مرحلة التململ في داخل الدولة العثمانية الناتجة عن الشعور بالاستقلال، وتكوين الدولة العربية الموحدة، وظهور حركة القومية العربية.

ثم تطور شكل آخر من أشكال الدفاع عن النفس هو الاستقلال السياسي عن الغرب، إلا أنه كان مقصوراً إلى حد بعيد على المجال السياسي وضمن الإطار الذي أقامه الغرب (الدولة القطرية) وكانت النتائج كما نعرف ونحصد الآن. ثم أتى الشكل الآخر من أشكال المقاومة وهو الدعوة الإسلامية السياسية.

إن هذه الدعوة التي هي من حيث الجوهر لا تخلو من توجه صحيح، من جهة أنها تدافع عن الجانب الأخلاقي والمثل العليا والحياة الروحية للإسلام. إلا أن ما تتمسك به لا يقتصر على ذلك، بل على أمور أخرى وربما بصوت أعلى واهتمام أكثر ألا وهو اعتبار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان سائداً في صدر الإسلام، صالحاً للتطبيق الآن وفي كل وقت قادم وهو ما يمكن تلخيصه بعبارة (تطبيق الشريعة) وذلك أمر آخر لا يتلاءم مع التطور ولسنا في صدد مناقشته الآن.

وجدير بالذكر لا بل من الأهمية بمكان التنويه أن الشعور بالكيان والشخصية المستقلة ليست مسألة عاطفية أو مجرد شعور نفسي، بل أمر يتعلق بقضية المثل العليا للمجتمع وإيجاد الحلول للمشاكل المتعلقة بالتطور وبشؤون الإنسان عموماً، الأمر الذي يكون في النهاية حصيلة إسهام الأمة في حضارة العالم وثقافة البشرية، أي التفاعل مع العصر يعني الأخذ بالتطور والاعتراف به. وقد بلغ

الشعور بالشخصية المستقلة درجة النضج بظهور حركة القومية العربية التي طبعت النهضة العربية الحديثة.

والموضوع الآخر في هذه المناقشة هو **الحداثة**؛ فماذا تعني وما هو مضمونها؟ الحداثة تعني التفاعل مع العصر والتفاعل يعني الأخذ.

بالتطور الذي يحدث خلال الزمن بما يتلاءم مع اختيارات الأمة أي مع مبادئها وصفاتها القومية؛ فالتطور ظاهرة معروفة يتسم بها التاريخ، فالإنسان في تقدم مستمر في حياته المادية والمعنوية، والتقدم حصيلة إسهام جميع أمم العالم ولو بنسب متفاوتة. لذلك فهو ملك البشرية ومتاح لها جميعها. هذا كلام عام، أما الحديث الخاص فيتعلق بالعلاقة مع العالم الغربي على وجه التحديد.

وفي هذا الصدد لا بد من القول إنه حدثت في الغرب تطورات إيجابية لا بد من الاعتراف بها إلى جانب الصفات السلبية المعروفة؛ فالحضارة الغربية فيها من عوامل القوة والتقدم ما نستطيع الاستفادة منه. والصفات الإيجابية هذه هي سر التقدم الذي حصل فيه.

القضية المهمة في موضوع المعاصرة هو أنها مقرونة بالغرب، والغرب مجتمع ذو نظرة متكاملة للحياة، وله نظام شمولي. ومن صفات النظام أنه متكامل ومترابط الأجزاء ويصعب على الأمم التي لا تزال في حالة نهضة أن تتعامل معه بطريقة الاختيار، فتأخذ ما يلائمها وتترك ما لا يلائمها، بالرغم من أن ذلك غالباً ما يقال في الكلام المجرد؛ فكثيراً ما نسمع أننا يجب أن نأخذ من الغرب ما هو في صالحنا ومتلائم مع نظرتنا ومثلنا العليا، وترك ما هو غير ذلك.

إن هذه العملية ليست بالسهولة التي قد يتصورها بعضهم، فالنظام الغربي المترابط الأجزاء يحتاج من أجل أن يجزأ، أن يكون لدى الجهة المستفيدة مناعة وقدرة على أخذ بعضه وترك بعضه الآخر.

إن الذي يحدث في حالة التحديث هو الاستغراق وليس الاختيار، فالحياة الغربية ليس من السهل تفريق أجزائها كما يحلو للمتعامل معها أن يفعل وهنا تكمن صعوبة التحديث. ولنأخذ على ذلك مثالاً هو عملية التنمية؛ فالتنمية الاقتصادية تتطلب نمو صفات وعادات اجتماعية جديدة وحلول موقف محل موقف من العديد الأمور؛ فهي تتطلب أن يحل حب العمل محل حب الراحة والبطالة التي يتسم بها المجتمع الزراعي الإقطاعي الراكد؛ وأن يحل حب الدخل المادي محل الاهتمام بالمظاهر والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع الريفي

العشائري. والتنمية تتطلب ازدياد حركة السكان وانتقالهم من مكان إلى آخر بحسب توفر العمل وظروف التنمية، وقيام المشاريع بدلاً من الركود السائد في التجمعات السكانية المغلقة المعزولة القليلة التنقل، ولكن ماذا تعني كل هذه التغييرات وما نتائجها عندما تحصل نتيجة للتنمية؟ إنها تحمل في طياتها إمكانات ضعف الروابط العائلية أو زوال التكافل الاجتماعي، وتعني حب المال واضمحلال العادات الاجتماعية. ومسألة حب المال وتفضيل المتعة المتأتية عن استهلاك السلع والخدمات الجديدة على ما سواها، أمر يعني الكثير بالنسبة إلى مسألة الأخلاق العامة وسلوك الفرد وعلاقاته بأهله وأسرته وجيرانه وبعموم المجتمع، وأمر كهذا عندما يحدث في مجتمع ضعيف المناعة قليل الخبرة في التحولات الاجتماعية يتعرض إلى صدمة قيم جديدة واضمحلال قيم متوارثة، محدثاً اضطراباً واختلالاً في الشخصية والتصرف مما تعكسه المسلسلات التلفازية المصرية الآن.

إن المساوئ الناتجة عن صدمة المال وقيام عالم المادة عندما يحدث في مجتمع ضعيف المناعة يصعب إيقافها عند حد؛ فالمتلقي ليس باستطاعته السيطرة وأخذ ذلك الجزء من حب المادة الذي يحتاجه كحافز للتنمية، وترك الجزء الضار المتطرف منه. أي أنه لا يستطيع معرفة الحد الفاصل بين الضروري غير المضر، والمضر الذي ينتج عن الاستغراق والذوبان واختلال توازن الشخصية. إن هذه الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية أمر حقيقي وموضع نظر ودراسات ولعلها من أعقد قضايا التنمية.

إن تعقيد هذه القضية والصعوبة التي تكتنفها جعلت بعض المنظرين والدارسين لموضوع التنمية يصل إلى حد الاستنتاج بأنه لا مجال للانتقاء، فالتنمية يجب أن تؤخذ كما هي بكل ما فيها، وإن المساوئ التي نتحدث عنها ليست إلا الثمن الذي علينا أن ندفعه، إذ لا تقدم من دون ثمن. إن هذا الرأي إذا ما أخذ إلى أقصاه لا بد أن يوصل في النهاية إلى الاستغراق بالغرب واضمحلال الشخصية القومية والاندماج بالمجتمع الغربي.

وقد كان لبعض مصلحي الشرق شيء من تلك الآراء بدرجة أو بأخرى، وأحسن مثال على ذلك هو تفكير مصطفى أتاتورك في تركيا الذي كان كما يبدو ـ يعتقد أن النهضة تتطلب تقليد الغرب، حتى مظاهر الحياة فيه، ولا يستبعد أنه ربما كان يشكك في صلاحية الدين الإسلامي للحياة العصرية.

وتشكل اليابان المثال الجيد على حالة تحقيق النهضة مع المحافظة على الشخصية القومية والاستقلال، فقد تطور اليابان وحقق تنمية اقتصادية أوصلته إلى المنزلة التي هو فيها الآن، إلا أنه بقي محافظاً على سماته وثقافته وشخصيته

المستقلة، وكيانه القومي. ومع كل ذلك فقد كان للتواجد الطويل الأمد للقوات الأمريكية في اليابان أثر سلبي على العادات الاجتماعية، مما كانت تتوارد عنه المعلومات بين الحين والآخر، إلا أن اليابان عموماً استطاع تحقيق نهضة حديثة متوازنة مع المحافظة على ما يعتبره أصيلاً في ثقافته وسماته القومية.

الموضوع لا يتعلق بقبول أو عدم قبول التغيير في الحياة الاجتماعية، فالتنمية تحتاج إلى حدوث تغيير في ذلك، بل يتعلق بدرجة ذلك التغيير وإلى أي حد يذهب وما الأمور التي يتناولها؟ وبعبارة أخرى إنه موضوع التوازن وليس موضوع تغيير أو لا تغيير. كيف يمكن جعل المجتمع يتطور من دون أن يفقد توازنه ومن دون أن يفقد شخصيته وصفاته الجوهرية ومثله العليا، فيحقق الجوانب الإيجابية في التنمية ويتجنب النتائج السلبية المحتملة؟

ـ ٣ ـ

إن موضوع الحداثة والتطور موضوع يكتنفه التعقيد ولا يخلو من العوائق النفسية والأوهام والأخطاء الفكرية. والسبب الجوهري هو أن قضية التحديث والانفتاح على العصر مقرونة بموضوع الموقف من الغرب، والغرب عالم بيننا وبينه حواجز بدأت تتكون منذ بداية دخوله مستعمراً للمنطقة ومعادياً لأمانيها القومية حيث كانت نقطة البداية سايكس بيكو ووعد بلفور. لذلك فالموقف من الغرب مسألة يختلط فيها موقف مسبق وتؤثر فيها عملية الصراع الذي بدأ منذ ذلك الوقت ولا يزال مستمراً. لذلك أصبحت قضية الحداثة متأثرة بعامل سياسي لا يمكن تجاهله، فأصبح من الصعب على الكثيرين رؤية الجوانب الإيجابية في الحياة العصرية السائدة في الغرب الآن.

وذلك أمر غير موضوعي، إلا أن له أسبابه ومبرراته. وبكلمات أخرى إن الموقف من الغرب لا بد أن يكون مقروناً بالحذر والشك، فهو ليس بالقضية البسيطة السهلة الخالية من التعقيد. إن تحديد الموقف السياسي من الغرب أمر أسهل من تحديد الموقف الحضاري.

سياسياً الغرب هو عدونا ما في ذلك شك، وليس لنا إلا أن نقابل العدو بموقف الدفاع عن النفس؛ فالأمر إذاً واضح وسهل نسبياً. أما الموقف من حضارة الغرب كقضية التنمية مثلاً فالأمر ليس كذلك. في هذا المجال هناك ما هو سلبي وهناك ما هو إيجابي، والسلبي والإيجابي هي أجزاء من كلٍّ متماسك شكّل بمجموعه المترابط الحياة الغربية، ونحن كأمة ناهضة منفتحة على العصر لا نستطيع تجاهل ما حققته البشرية ـ وفي مقدمتها الغرب ـ من تقدم في العلوم والتنظيم الاجتماعي

والسياسي ولا سيما ما حققه في مجال التنمية الاقتصادية وإلا بقينا في وضع التخلف.

إذاً فالعصرية والنهضة تعني تلك العملية المعقدة الصعبة في تقييم حضارة الغرب لأخذ ما يلائمنا منها وترك ما لا يلائمنا. هنا تكمن الصعوبات وأول تلك الصعوبات هو القبول النفسي. إن في الحياة الغربية ما هو جيد في خضم ما قام به الغرب المستعمر المستغل إزاءنا، وعلى رأسه الصهيونية ما كوّن حاجزاً نفسياً بيننا وبينه.

في الحياة الغربية جوانب إيجابية لا بد من الاعتراف بها بالرغم من موقفه السياسي، فالغرب الذي تضعف فيه المثل العليا وتنخفض المبادئ إلى درجة دنيا في سلم أولوياته قد حقق مع ذلك تقدماً كبيراً في مجال الكفاءة والتقدم العلمي (والتقني). إن كلمة الكفاءة يجب أن تفهم بمعناها الواسع الذي ينطوي على مجموعة الصفات التي تتسم بها حياة المجتمع المتقدم في الغرب من دقة وحب العمل والإخلاص في تأدية الواجب، والسعي إلى الإبداع وتنمية القدرة على العمل المضني والمطاولة والارتفاع المستمر في الإنتاجية والانضباط والتجديد. إن التقدم المستمر لمئات المسنين الذي حققه الغرب في مجال الكفاءة والإنتاجية كان سبباً جوهرياً للتنمية التي أوصلته إلى المستوى الذي يعيشه الآن.

ولا يقل أهمية عن ذلك، لا بل مترابط معه، التقدم العلمي الذي حصل في الحضارة الغربية سواء في مجال العلوم النظرية، أو في التطبيق العملي لها ما يدعى بالتقنية.

والتقدم في هذا المجال له عوامل عديدة لسنا في صدد بحثها، ولكن المهم في ذلك هو أن ذلك التقدم قد أثر في الحياة تأثيراً مباشراً، فقد عزز مكانة العقل ودعم النزعة العقلانية التي انتشرت وتمثلت في الاتجاهات العقلانية من ديكارت إلى بنثام التي رافقت النهضة الصناعية والتقدم العلمي، وتصاعد وتأثر التنمية الاقتصادية؛ فالتقدم العلمي الذي رافق كل ذلك قد أثّر من دون شك في الحياة الغربية وفي جميع الاتجاهات. ولعل من أهم تلك الآثار هو شيوع النظرة العلمية، أي الطريقة العلمية في النظر إلى الأمور ومحور ذلك هو الاعتماد على الدليل والتجربة كوسيلة للمعرفة مقابل التقاليد والخرافة والمعتقدات المتوارثة.

إننا نحتاج ذلك، أي التقدم في مجال الكفاءة والعلوم كجزء من حاجتنا إلى التنمية الاقتصادية والقضية هي كيف يمكننا أن نفعل ذلك من دون أن نصل إلى جميع النتائج التي وصل إليها المجتمع الغربي؟ كيف نوازن موضوع الكفاءة وكيف نوازن موضوع التقدم العلمي؟ كيف نأخذ ما هو إيجابي من دون أن تتسرب إلى مجتمعنا أمراض التطرف والانحراف والنتائج المرضية الموجودة في الغرب الآن؟

لإيضاح هذا الموضوع لا بد من تناول بعض الحالات بشرح أكثر تفصيلاً.

المجتمع العربي الحالي مجتمع ورث أوضاعاً اجتماعية متخلفة منذ قرون وربما بدأت منذ انتهاء الخلافة بسقوط بغداد على يد المغول، أو حتى قبل ذلك الوقت حيث غابت فكرة الدولة المركزية والولاء للكيان الأكبر ـ كيان الدولة العربية الإسلامية ـ وأخذت بالتدريج تتكون دوائر من المجتمعات الصغيرة الضعيفة، فهناك دائرة المذهب ودائرة الطائفة ودائرة القبيلة ودائرة المدينة ودائرة المحلّة ودائرة العائلة.. إلخ. وبمرور الوقت تكونت علاقات اجتماعية وصلات وروابط وولاءات لهذه المجتمعات على حساب الولاء الأكبر للدولة.

في بعض الحالات كانت هناك دولة مركزية تضم هذه الدوائر ـ كما حصل في الدولة العثمانية مثلاً ـ إلا أن الفرد بقي ضعيف الارتباط بها وقليل الاهتمام بشؤونها، وبقي ولاؤه لها ضعيفاً وموقفه منها سلبياً. وعند قيام الدولة القطرية في مرحلة ما بعد سقوط الدولة العثمانية، لوحظ وجود موقف سلبي من الدولة بالرغم من أنها دولة وطنية بمعنى الاستقلال عن سلطة الأجنبي، ولوحظ من خلال التصرف العملي أن الفرد العربي لا يزال ولاءه للدوائر الضيقة التي ذكرناها ينافس وربما يفوق ولاءه للدولة المركزية. في داخل الدولة الحديثة هناك مجتمعات شبه منعزلة وذات روابط أقوى من روابط المواطنة بالدولة المركزية. وحتى الآن يلاحظ في مختلف الأقطار العربية ولو بدرجات متفاوتة وجود روابط المدينة والمحلة والطائفة والعرق، وهي روابط تعمل على حساب الرابطة القومية، الأمر الذي خلق المصاعب بوجه الدولة الحديثة النشوء، فولاء المواطن موزع واهتمامه بالوطن بمعنى الدولة المركزية الحديثة أقل من اهتمامه بالروابط الاجتماعية الضيقة. ويفسر ذلك الموقف السلبي الذي يلاحظ من قبل المواطن إزاء أموال الدولة والمرافق العامة، فهو أكثر حرصاً وأكثر اهتماماً بما هو موجود ضمن دوائر الولاء الضيقة الأخرى.

إننا نعرف أن الإسلام كنهضة قومية قد شخّص هذه الظاهرة، وأكد بقوة على إحلال الولاء للإسلام على حساب الولاء للقبيلة.

إن عملية التحديث والتفاعل مع العصر، تقتضي اضمحلال الولاء للمجتمعات الضيقة داخل الدولة وتركيز الولاء للكيان الأكبر ألا وهو الوطن العربي. ومن الجدير بالتنويه إنني لا أستثني من ذلك الولاء للدولة القطرية، فالولاء للدولة القطرية هو من ضمن الدوائر الضيقة التي يجب أن تضمحل

لحساب الولاء للأمة العربية وللوطن العربي؛ فالولاء القطري لا يمكن أن يكون في النهاية إلا على حساب الولاء للأمة. صحيح أن الولاء للقطر قد يكون منسجماً مع الولاء للأمة، إلا أن ذلك ليس في جميع الحالات؛ فمصلحة الدولة القطرية قد تكون وقد لا تكون متوافقة مع المصلحة القومية. والمهم هو أن التركيب الاجتماعي القديم الذي خلق مجتمعات ضيقة في داخل المجتمع الذي هو أحد أهم مظاهر التخلف، يجب أن يتطور في اتجاه العصر، عصر الدولة القومية المركزية، وبذلك تحل الرابطة القومية محل جميع الروابط الأخرى من حيث الولاء والاهتمام وتركيز النشاط. وبذلك نكون سائرين في طريق بناء مجتمع مدني حديث يقف فيه الفرد أمام الدولة المركزية بعلاقات ينظّمها القانون الحديث وتذوب فيها جميع العادات القديمة والولاءات الضيقة والعصبيات غير العصبية القومية.

إن هذا التطور المهم في مجال التحديث هو الطريق الصحيح الذي دلل عليه تطور العصر، وهو طريق تحقيق الحرية الصحيحة للمواطن وذلك بانعتاقه من قيود العادات والتقاليد السلبية القديمة، ومن قيود المجتمعات المتخلفة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذا ما أردنا تحرّي النتائج الإيجابية لهذا التطور نجدها كثيرة ومتشعبة ومؤثرة إيجابياً في المجالات كافة؛ ففي مجال التنمية الاقتصادية يؤدي هذا التطور إلى إحلال موقف محايد إزاء العمل؛ فالعمل لا يعود مقيداً بالقيود الاجتماعية المعروفة ـ كاحتقار بعض الأعمال وتصنيفها إلى لائق وغير لائق، فالعمل بجميع أنواعه نشاط اقتصادي مقياس أهميته للفرد هو الدخل المادي المتأتي عنه؛ فهو قضية اقتصادية وليس قضية اجتماعية.

كما إن الكثير من مجالات الإنفاق التبذيري التي تفرضها تقاليد الدوائر الضيقة على مناسبات الزواج والوفاة والشعائر الدينية والطائفية والمظهرية، تأخذ في الاضمحلال عندما يتحرر الفرد من قيود المجتمعات الضيقة التي يعيش في داخلها ويخضع لها. والسفر والتنقل وتغيير السكن ومكان العمل ونوعيته، تصبح أموراً أكثر يسراً، الأمر الذي يساعد عملية التنمية التي تتطلب الصفات بدلاً من الركود وتحكم التقاليد والخضوع للموروث، بدلاً من تلبية متطلبات التقدم الاقتصادي.

يرد في صدد هذه المناقشة موضوع الهجرة من الريف إلى المدينة التي حدثت في جميع الأقطار العربية تقريباً، وقد اعتبرت ظاهرة سلبية؛ فالذي حدث قد أدى فعلاً إلى نتائج سلبية منها تخلف الزراعة نسبياً. إلا أن الخطأ يكمن في اعتبار أي نوع من الهجرة من الريف إلى المدينة ظاهرة سلبية. إن الذي حدث هو أنه بسبب

تركيز مشاريع الدولة وتوسع نشاطها في المدن مع إهمال الزراعة، تكونت فرص عمل في المدن ذات مردود مادي أعلى مما هو موجود في الريف. لذلك كان من الطبيعي أن يبحث الفلاحون عن مجال عمل في المدن وترك الأرض.

إن التنمية الاقتصادية الصحيحة التي تستهدف تطوير جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بما فيها الزراعة، تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق المكننة والمخصبات ووسائل الإنتاج الحديثة. وبذلك يصبح من الممكن إنتاج الكمية نفسها من الحاصلات بكمية أقل من اليد العاملة. وبذلك يتحول الفائض في اليد العاملة إلى القطاعات العاملة الأخرى ولا سيما الصناعة وهو ما حصل في جميع حالات التنمية المعروفة في التاريخ. وهكذا تكون مثل هذه الهجرة من الريف صحية مفيدة للتنمية وضرورية لاستمرارها. والخلاصة في هذا القول هي إن المجتمعات المغلقة القديمة تتعرض للتفكيك والذوبان في المجتمع الأوسع، فتضعف الولاءات القديمة لصالح الولاء للدولة المركزية التي تضم مجموع الوطن، وبذلك تحل الرابطة القومية محل الروابط الاجتماعية القديمة.

إن عملية التطور الاجتماعي هذه وإن كانت تحدث نتيجة إلى عملية التنمية، إلا أنها يجب أن تكون جزءاً من منهاج تطور اجتماعي تشجعه الدولة وتضع له المحفزات والتشريعات المساعدة. لذلك فمن الخطأ جداً النظرة التي سادت في بعض حالات التنمية في الدولة القطرية، عندما وضعت السلطة المركزية برنامجاً سمي بخطة توزيع المشاريع الصناعية بحسب مقاييس اجتماعية وليس اقتصادية، أي أن يفرض البرنامج إنشاء هذا المعمل في هذه المنطقة بالذات بسبب وجود بطالة فيها، وليس في مكان آخر، الأمر الذي يعني أن تنتقل فرصة العمل إلى من يحتاجها في مكانه، بدلاً من أن ينتقل هو إلى المكان الذي تتوافر فيه فرصة العمل. من ذلك يتضح عدم صحة التخطيط في توزيع مشاريع التنمية على هذا الأساس، لأنه يساعد على تثبيت المجتمعات القديمة المتخلفة بدلاً من إضعافها؛ فالهجرة وحركة السكان وانتقال الأفراد في داخل الوطن، يجب أن تشجع لا العكس كجزء من عملية التحديث، أي الانتقال إلى المجتمع المدني في الدولة القومية. ويصح ذلك في داخل القطر كما يصح بين قطر وقطر عربي آخر. لذلك يجب تشجيع انتقال المواطنين العرب بين الأقطار العربية إلى أقصى الحدود.

لقد حدث هذا في الغرب حيث تم استكمال توحيد الأمم المجزأة وقيام الثورة الصناعية ونشوء المجتمع المدني والدولة القومية على أنقاض المجتمع القديم المغلق الزراعي الإقطاعي المتخلف. إذاً فالانفتاح على العصر يعني أول ما يعني هذا التوجه، فنحن في الوطن العربي يجب أن ننظر إلى ما حدث في الغرب في

هذه الناحية نظرة تقدير، وأن نقبل على ذلك وبأقصى الجهود الممكنة من أجل النهضة والتفاعل مع العصر والخروج من التخلف.

ـ ٥ ـ

المسألة الأخرى في موضوع الحداثة هي الموقف من العقل، أو ما يمكن أن يسمى بالعقلانية. وفي موضوع العقلانية هناك جانبان: **الأول**، هو الموقف من العلم، **والثاني**، يتعلق بما يسمى بالطريقة العلمية في النظر في الأمور.

العقل هو الملكة الموجودة عند الإنسان للنظر في الأمور ودراستها وتحليلها والتوصل إلى معرفة حقيقتها. ومعرفة الحقيقة تعني استنباط القوانين التي تسير بموجبها. ويشمل ذلك معرفة الطبيعة المادية المحيطة بالإنسان ومعرفة الطبيعة البشرية أي العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية؛ فالعقل كقدرة عند الإنسان للتوصل إلى المعرفة هو الذي ينظر في طبيعة الإنسان وطبيعة الكون. وعلاقة العقل بالطبيعة البشرية والكونية، هي التي أدت إلى التوصل إلى ما توصل إليه العلم الحديث من استنباط للقوانين في شتى المجالات الطبيعية والإنسانية. وهي التي تشكل بمجموعها المعرفة البشرية المتراكمة التي أدت إلى تطور حياة الإنسان إلى ما هي عليه الآن من تقدم تقني ورفاهية مادية وحضارة في شتى المجالات. إن العقل كأداة للمعرفة يجب تأكيده وتحريره من القيود التي تكبله وتمنعه من أن يؤدي هذه الوظيفة في مجال المعرفة العلمية.

في هذا المجال هناك القول إن العقل الغربي قد تحرر من القيود ووقف في علاقة مباشرة مع الطبيعة، حيث زالت الموانع القديمة، فاستطاع أن يحقق ما حققه من تقدم علمي في جميع المجالات. في حين أن الثقافة الإسلامية لا تضع العقل في علاقة مباشرة مع الطبيعة، بل من خلال أمر آخر هو الدين أو الإيمان. وبذلك خضع العقل إلى عامل آخر، وتحددت فعاليته في دراسة الطبيعة والكون، الأمر الذي أدى إلى عرقلة التقدم العلمي. كما يقال في هذا الصدد إن الثقافة الإسلامية في فترات التخلف بخاصة، نظرت إلى البحث العلمي بشيء من الريبة والشك ووضعت عليه القيود.

إن مثل هذا القول قد يصح في معنى محدد وهو أن فترات الركود والتخلف قد اتسمت بسيطرة المؤسسات الاجتماعية ومنها المؤسسة الدينية التي أشاعت التفكير المحافظ والتمسك بالقديم ومقاومة التجديد. حيث كان لها تفسير محافظ للنصوص الدينية في مرحلة انتشرت فيها الأمية وساد الجهل وضعفت روح البحث العلمي، بعكس ما كان سائداً في عصر النهضة

الإسلامية حيث ازدهرت العلوم وقوي الإيمان بقدرات العقل.

وبذا كانت مسألة الموقف من العلم من المسائل الإيجابية التي تتسم بها الثقافة الغربية اليوم، وهو أمر يجدر بنا أن نقدره حق قدره، فيجب أن تعود إلى العقل منزلته العالية في مجال المعرفة وتزول جميع القيود في مجال البحث العلمي. ومن أجل أن يتحقق ذلك لا بد من الاحتكاك بالغرب والانفتاح عليه شريطة تكوين موقف إيجابي مسبق من دور العقل ونشاطه في مجال العلم. وتلك مسألة مهمة في مجال التحديث.

إن مسألة الإقدام على العلم واحترام دور العقل ونتائج ما يتوصل إليه من معرفة في جميع المجالات الطبيعية والاجتماعية، هي من أهم مسائل التحديث إن لم تكن أهمها؛ فقضية العلم قضية عالمية وليست خاصة. إن نتائج العلم الحديث تراث مشاع لكل البشرية وعلينا أن نعتبر ذلك من أهم مسائل التقدم والباب الواسع إلى دخول العصر. وهنا لا بد من الانفتاح على ثقافة الغرب والتفاعل معه والمشاركة النشطة في عملية البحث العلمي بكل ما تعنيه الكلمة؛ فحرية البحث العلمي والاتصال بالغرب والتفاعل معه وتوفير الوسائل المساعدة على تنمية البحث العلمي في جميع المجالات، أمور لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التحديث.

الأمر الآخر في موضوع الموقف من العلم يتعلق بطريقة النظر إلى الأمور، ويعني ذلك أنه إلى جانب العناية بالمحتوى والنتائج ـ أي اكتشاف القوانين ـ هناك مسألة طريقة النظر إلى الأمور أي الموقف. ويتعلق هذا الجانب من العقلانية بالطريقة العلمية كمنهج أكثر منها كمحتوى. والمنهج يعني تحكيم العقل كأداة للتحليل والدراسة وتكوين المواقف.

يواجه الإنسان في حياته اليومية الكثير من الأمور الصغيرة والكبيرة ومطلوب منه أن يتخذ منها موقفاً. أي أن يكوّن عنها آراء تبنى عليها مواقف. إن أساس الحكم على الأمور وتكوين الرأي قد يكون العقل وقد يكون التقاليد، دينية كانت أم اجتماعية. إن التقاليد ليست إلا قوالب فكرية جاهزة تعطي أجوبة عن المواقف التي يتعرض لها الإنسان في حياته اليومية. عندما يحصل كذا تقول التقاليد إنه يجب أن يقال كذا أو أن يعمل كذا ولا يشترط في ذلك الرجوع إلى العقل. في حين أن العقلانية كمنهج تقضي أن يرجع الإنسان إلى العقل كأداة للتحليل وتكوين المعرفة. صحيح القول إن العقل لا تتعدى قدرته التحليل، وإن تحديد المواقف يتطلب في النهاية الرجوع إلى الضمير. إلا أن الضمير الذي يحدد الاتجاه يحتاج إلى العقل لصياغة الموقف.

في مجال العقلانية كمنهج، هناك أمر مهم محدد، هو أن يكون منهج تحديد المواقف هو الطريقة العلمية. والطريقة العلمية تقوم أساساً على الخضوع للبديهيات واعتماد البرهان. والخضوع للبديهيات يعني أمراً محدداً هو ذلك النمط من التفكير الذي يعتمد الحساب والمقارنة وما يقبله العقل كبديهية كاعتبار الأربعة أكبر من الثلاثة. إن مجمل علم الاقتصاد الحديث الذي فحواه حسن توزيع المواد المحدودة على الحاجيات غير المحدودة، لا يمكن أن يستقيم إلا باعتماد حساب الأرباح والخسائر في كل شيء: أي الاعتماد على مقولة إن الخمسة أفضل من الأربعة وإن الستة أفضل من الخمسة (إذا تساوت جميع المعطيات الأخرى) وهكذا.

والعنصر الآخر في هذا الموضوع هو اعتماد البرهان كطريقة منهجية في التوصل إلى الحكم على الأمور. وموضوع البرهان يعني أموراً محددة في الفلسفة ـ لسنا في صددها الآن ـ إلا أننا نكتفي بالقول إن ذلك يعني الاعتماد على الأدلة والقدرة على البرهنة على صحة ما نقول أو ما نعمل، ويعني ذلك توفر الدليل الذي يقبله العقل بحسب القواعد المعروفة في المقارنة والتحليل المنطقي.

وبذلك نستطيع التوصل إلى منهج وطريقة تقوم على أساس أخذ ما تتوافر عليه الأدلة وقبول ما يقوم عليه البرهان، بغض النظر عن أي شيء آخر بما في ذلك التقاليد أو العرف السائد والعقائد المسبقة. إن هذا الموقف هو الذي يرشد القول والعمل ويعطي للعقل دوراً في تحديد المواقف مقابل العواطف والتعصب.

فعندما تتحرر أعمالنا وأقوالنا من أثر العاطفة والانفعال والدوافع الذاتية، وعندما يضعف أثر التقاليد والأعراف السائدة والعقائد المسبقة، ويزول أثر التعصب ويحل محله الاحتكام إلى العقل واعتماد الدليل والبرهان في الحكم على الأمور، تسود العقلانية ويحدث ما يمكن أن يدعى ترشيد الأمور وتصويبها، فتحل الروح العلمية محل التعصب، ويحل العقل محل التقاليد. عندها يستطيع المجتمع أن يخطو إلى الأمام في تصحيح أوضاعه وإرساء قواعد النهوض. إن هذا النوع من العقلانية موجود في الغرب أكثر مما هو موجود عندنا، وهو أمر من الأمور التي علينا أن نوجه حياتنا في اتجاهها، فهو رافد جوهري من روافد التحديث والتقدم.

ـ ٦ ـ

ولكن بعد القول بذلك تبرز مسائل جوهرية في الموضوع لا بد من مناقشتها. القضية الأولى هي أن المعاصرة لا بد أن تؤدي إلى تغيير جذري في المجتمع، وعلينا أن نقبله وأن ننظر إليه بعين إيجابية، فالأصالة ـ أي القومية لا تعني بقاء

بنية المجتمع وطريقة تفكيره على ما هي عليه، فلن يكون هناك تطور.

التطور يعني التغيير إلى الأحسن ولكنه يعني التغيير من حال إلى حال وليس بقاء القديم على قدمه، لأن هذه المسألة غاية في الأهمية، فكثيراً ما نتحدث عن التحديث ولكننا لا نرضى عن التغيير وهو تناقض واضح.

التقدم يعني التغيير والتغيير لا بد أن يتضمن تلاشي مؤسسات وقيام مؤسسات، واختفاء نمط من أنماط المعيشة وظهور نمط جديد. ولنضرب على ذلك مثلاً. إن التقدم والتحديث يتطلب إضعاف الولاءات القديمة ذات الدوائر الضعيفة وتلاشيها ليحل محلها الولاء للدولة المركزية أي الأمة كما سبق أن أوضحنا.

ورب قائل يقول إن ذلك يعني اختفاء علاقات اجتماعية كانت نابعة من تلك الدوائر، الأمر الذي يضعف العلاقة الاجتماعية فيصبح الفرد وحيداً في المجتمع، في حين أنه كان بوجود دوائر الولاء القديمة جزءاً من القبيلة أو الحي أو المدينة أو كلها. الأمر الذي يسبغ على حياته الراحة والاطمئنان والاستقرار، ويبعد عنه الوحدة والقلق من المستقبل والتعرض إلى صعوبات الظروف الجديدة. إن التعارف والعلاقات الاجتماعية الموجودة تضعف أو تتلاشى في التحديث، وذلك ضرر وخسارة اجتماعية ذات علاقة وثيقة بالصحة النفسية للمواطن واطمئنانه وراحته، وهي أمور مهمة في نشاطه وعمله اليومي. وهذا الوصف لما يحدث نتيجة للتحديث الصحيح، فالعلاقات الاجتماعية القديمة ستهتز وربما تتلاشى ولكن ذلك لا يعني أن المجتمع الجديد عاجز عن إيجاد البدائل لتلك العلاقات. إن المجتمع المدني في ظل الدولة القومية حيث يتحرر الفرد من الروابط القديمة لحساب الرابطة الجديدة بالأمة وبالدولة، يستطيع أن يبني علاقات جديدة من خلال النشاط المدني الجديد. حيث تزدهر النوادي والجمعيات العلمية والمؤسسات الخيرية ومنظمات العمل الوطني والخدمة العامة. وحيث يزدهر نشاط الرياضة والفنون والترفيه والجمعيات التعاونية ومختلف أصناف النشاط العام الذي يرافق ظهور المجتمع الحديث؛ فالعلاقات الاجتماعية يمكن أن تكون من خلال هذا النوع من النشاط بدلاً من مؤسسات المجتمع القديم.

القضية المهمة في صدد بحث موضوع الأصالة والمعاصرة هي كيف نستطيع أن نأخذ بالحداثة من دون المساس بالأصالة؟ وبعبارة أخرى كيف نستطيع الجمع بين الأخذ بما هو مفيد من العصر، مع المحافظة على الشخصية القومية للأمة؟ كيف نستطيع تجنب الذوبان بالحضارة الغربية من جهة، وتجنب البقاء في دائرة التخلف من جهة أخرى؟ هذا هو الموضوع المهم.

وهنا لا بد من أن يكون للثقافة التي ننشدها مرجع، والمقصود بالمرجع هو الناظم الذي نزن به الأمور. إن قضية العلم والعقلانية التي سبقت الإشارة إليها ليس من اليسير الأخذ بها من دون الوقوع في المحاذير التي تنشأ عنها إذا ما أخذت بمعزل عن مكونات أخرى في الثقافة توازنها، فالعقلانية التي تؤكد دور العقل ليست وحدها كافية لتكوين موقف صحيح؛ فالعقل ليس إلا أداة وملكة في التحليل والنظر في الأمور في حين أن الضمير هو العنصر المثالي في الإنسان الذي يعبر عنه الدين بالإيمان بالله مصدر القيم والمثل العليا. إذاً فالعقل وحده لا يكفي لأنه أداة تحليل ويمكن أن يستخدم من أجل الخير كما يمكن أن يستخدم من أجل الشر. إن الأنبياء وعتاة المجرمين يستخدمون العقل كأداة تحليل وتقويم كل في اتجاه، فلا بد إذاً من عنصر أخلاقي هو المثل العليا التي مصدرها الضمير إلى جانب العقل، من أجل تكوين معرفة مفيدة، فالعقل هو أداة تكوين النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأمثل لحياة المجتمع وهو الأداة التي يستخدمها الضمير من أجل التوصل إلى ما يناسب كل مرحلة ويخدم بالتالي عملية التقدم. إن هذه الفكرة، فكرة ضرورة المثل العليا ووجود عنصر أخلاقي في الإنسان، تنسجم تماماً مع الثقافة القومية التي كان الإسلام أكبر نهضة في تاريخ نشوئها.

ثمة مسألة مهمة طالما أغفلت في بحث موضوع الأصالة والمعاصرة، هي أن الثقافة العربية الإسلامية قد أكدت فكرة التوازن وفكرة التوازن تعني نبذ التعصب مهما كان نوعه والتخلي عن التمسك بطرف من أطراف الأفكار المتنافسة أو المتقابلة. والتوازن يعني الاعتدال والأخذ بحلول الوسط والتسامح وقبول التدرج في عملية التقدم والارتقاء في المجتمع؛ فالإسلام كنهضة أخلاقية وكتنظيم اجتماعي قام على فكرة التوازن ﴿**وكذلك جعلناكم أمة وسطاً**﴾[1] فقد أكد الإسلام هذه الفكرة في مجمل حلوله للقضايا التي واجهها. ففي مسألة التقابل بين الدنيا والآخرة قال الإسلام بالجمع بين الاثنين: «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً»، في حين أكدت المسيحية على الآخرة من دون الدنيا، وأكدت اليهودية على الدنيا من دون الآخرة.

وفي الأحوال الشخصية جمع الإسلام الزواج والطلاق. وفي نشر الدعوة أكد الإسلام السلم والحرب. وفي العلاقة بالدولة أكد الحقوق والواجبات. وفي مسألة السلوك العام جمع بين الثواب والعقوبة بين الجنة والنار.. إلخ. إذاً التوازن

(١) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ١٤٣.

موقف أساسي في الفكر العربي الإسلامي، ومنه تنبع الروح التي اتسم بها روح المعقولية والاعتدال والحلول الوسط.

من المعروف أن الحضارة الغربية الحاضرة تعاني من خلل خطير، هو أنها تقف الآن وحيدة الجانب، فهي مادية تعتمد على العقل دونما توازن بين المادة والروح، ودونما توازن بين العقل والضمير، لذلك فهي حضارة عقلانية أنانية. وتتجلى في أجلى مظاهرها بالرأسمالية الحديثة التي تسودها المادة وتنقصها المثل العليا ويسيطر عليها العقل ويضعف فيها الضمير، الأمر الذي جعلها تزدهر مادياً وتتقدم في مجال الكفاءة الإنتاجية، إلا أنها تضعف روحياً وتتخلف في مجال العدالة والتصرف الأخلاقي.

إن هذا الخلل الخطير في الثقافة الغربية علينا أن نعيه جيداً ونتعرف عليه بنفاذ بصيرة لتكون عملية التحديث سليمة نتجنب فيها الاستغراق والتقليد لمجمل ما في تلك الحضارة. لذلك فعملية التحديث يجب أن تكون انتقائية يسودها التوازن بين عناصر الأصالة المستمدة من تراثنا وعناصر التحديث المستمدة من حضارة الغرب، فتحدث عملية التفاعل وبناء وضع ثقافي واجتماعي جديد يقوم على مبدأ التوازن بين الثقافتين.

لذا فإن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تأخذ مسألة الكفاءة. وأن تقوم على العلم والعقلانية إلا أنها يجب أيضاً أن تنشد العدالة الاجتماعية فتؤدي الدولة التي هي ضمير المجتمع دوراً مهماً في تحقيق العدالة ورفع مستوى الطبقات الفقيرة. والروابط السائدة في المجتمع القديم يجب أن تنحل، والولاءات لغير الدولة القومية يجب أن تضمحل، وأنماط المعيشة والتفكير الموروثة عن عهود التخلف يجب أن تتلاشى، ليحل في مكانها التفكير العلمي والتقدم الاقتصادي برفع مستوى المعيشة والدخل المادي. إلا أن كل ذلك يجب أن يحدث في إطار الإيمان بالمثل العليا والتمسك بالمبادئ الأخلاقية والروحية، فيسود الاعتدال والتوازن في المجتمع المدني الجديد.

إذاً القومية والتحديث تعني أن يكون الإقبال على العصر من موضع الثقة بالنفس والاعتزاز بالشخصية المستقلة والمحافظة على جوهر الثقافة العربية الإسلامية، حيث تتوازن المادة وينتظم المجتمع على أساس مثل عليا ليست من صنع الإنسان، بل هي فوق الجميع وتكون المقياس الموضوعي للخطأ والصواب. وحيث يكون للعقل مكان مهم في صياغة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في اتجاه التقدم الذي يمليه عنصر الخير في الإنسان، ألا وهو الضمير.

وبذلك تكون النهضة في اتجاه العصر، ومنفتحة على التطور الذي حدث في الغرب، من دون أن يستوعبها ومن دون ذوبان الشخصية القومية، وهكذا يمكن أن تكون القومية العربية عصرية.

إذاً الحضارة الغربية فيها عناصر إيجابية إلى جانب ما هو سلبي، وموقفنا من ذلك لا بد أن يكون انتقائياً لحرصنا على استقلالنا وشخصيتنا القومية ومثلنا العليا. ولكن ليس من السهل أن يحدث ذلك من دون حدوث الاستغراق في حياة الغرب، إلا إذا توافر وضع الثقة بالنفس أي الوضع القومي القوي. والوضع القومي القوي بالنسبة إلينا يتطلب في هذه المرحلة تحقيق الوحدة، أي قيام الدولة العربية ككيان دولي موحد محل الكيانات الحالية المتمثلة بالدولة القطرية؛ فالوحدة العربية كثورة تاريخية في المنطقة ستحرر قوى الأمة المادية والروحية، وتخلق الثقة بالنفس والقدرة على المحافظة على استقلال الشخصية. الأمر الذي يجعل عملية الانتقاء، ممكنة وخالية من أخطار الذوبان. لقد حدث ذلك لليابان بعد توحيدها بما سمي برجوع الميجي فوصلت إلى ما وصلت إليه الآن. وهكذا يمكن أن يجتمع للأمة الأصالة والمعاصرة ويزول التناقض، فتتوحد الأمة ويتحقق تحديثها. الثقة بالنفس وضع لا يحدث لمجرد أننا نرغب بذلك، بل لا بد من توفر وضع موضوعي وهو قيام وحدة عربية يتوافر فيها وبسببها القوة والأمن والاستقرار وروح النهضة. وعلينا ألا نقع في وهم أن الدولة القطرية مهما كانت يمكن أن تحقق ذلك. وقد دللت التجربة بصورة جلية أن الانفتاح الذي جربته بعض الأنظمة العربية قد أدى وبفترة وجيزة إلى عكس المطلوب، إذ ظهرت صعوبة المنهج الانتقائي لا بل استحالته، وحيث بدأت علائم الاستغراق بالظهور، فقد أدى انفتاح تلك الأنظمة على الغرب من وضع التجزئة وما يرافقه من ضعف، إلى ظهور ميول أعرب عنها بعض الكتاب ووسائل النشر إلى ما يعني قبول العدو والتعامل معه والدخول في مشاريعه، الأمر الذي يدلل عليه الكلام عن الصلح والتعامل مع الكيان الصهيوني والدخول في مشروع السوق الشرق أوسطية. إن مثل هذا الكلام لا يعبر عن روح المعاصرة والرغبة في الحداثة، بقدر ما يعبر عن ضعف الثقة بالنفس ومركب النقص إزاء الغرب. هناك فرق جوهري بين أن نقبل على الغرب ونختار منه ما نحتاج إليه من موقف القوة والثقة، وبين أن نقبل عليه من موقف الضعف. وليس غير الوحدة ما يحقق القوة والثقة.

٦ ــ القوميّة العربيّة والتحديات المعاصرة

ـ ١ ـ

منذ بداية النهضة العربية الحديثة ـ وفكرة القومية العربية تواجه تحديات[١]، ولم تكن تلك التحديات متسلسلة من حيث الزمن، فقد كان بعضها متواجداً جنباً إلى جنب مع تحديات أخرى، ولكن الواضح أن تلك التحديات كانت تتباين من حيث قوتها وتأثيرها. ويمكن القول بصورة عامة إنه كان لكل تحدٍّ وقته أو زمانه الذهبي، إذ كان يبرز ويشتد التأييد له لفترة من الزمن، إلا أنه سرعان ما كان يميل إلى الانخفاض والتراجع بعد ذلك. ولتلك التحديات صفة مشتركة أخرى هي أنها كانت في البداية تتمثل بتيارات فكرية تتحول بعدها إلى حركات سياسية تحاول أن تدخل مجال التطبيق العملي. إلا أن تلك الحركات السياسية كانت تأخذ النمط نفسه الذي يأخذه التحدي الفكري، فهي تكون عادة نشيطة، فيها شيء من القوة في البداية، إلا أنها سرعان ما تدب فيها عوامل الضعف والانحلال، فينحدر خطها البياني وتضعف أو تموت وتتلاشى. وسنحاول في هذا البحث مناقشة أهم هذه التحديات.

ربما كانت الماركسية من أول التحديات التي واجهت الفكرة. إذ كونت تياراً فكرياً وأحزاباً شيوعية في المجتمع العربي تدعو إلى تطبيق هذه النظرية الجديدة المولودة في الغرب. ويدعمها إضافة إلى ذلك وجود دولة كبرى هي الاتحاد السوفياتي بكل ما يملكه من قوى مادية وتأثير سياسي ومعنوي في العالم. إن هذا التحدي القوي فكرياً قد شهد أفضل مراحله بعد الحرب العالمية الثانية

(١) المقصود بالتحدي في هذه المقالة هو النظام الذي يمكن أن يطرح نفسه كبديل لفكرة القومية العربية والوحدة العربية.

مباشرة، عندما خرج الاتحاد السوفياتي منتصراً في الحرب، إلا أنه لم يلبث أن تراجع فكرياً وتراجع كحركة سياسية. وقد قيل وكتب الكثير في مجال المناقشة للفكر الماركسي، بعضه متحيز وبعضه أصيل، إلا أن الفكرة الماركسية لم تستطع أن تصمد طويلاً في المجال الفكري، بالرغم من ضعف الفكر العربي وتصوره في مجال النقاش الفكري العام. ومهما يكن فبالإمكان الإشارة إلى بعض الأمور المهمة في هذا المجال.

إن الفكرة الماركسية بمجملها كفلسفة شاملة لها تفسير خاص للطبيعة البشرية، لم تستطع الصمود طويلاً؛ فالطبيعة البشرية بنظرها ليست إلا انعكاساً للظروف المادية ـ الاقتصادية التي يعيش ضمنها الإنسان، أي أنه لا يوجد في الإنسان شيء أصيل راجع لذاته. بل إن تفكيره وعاداته وسلوكه هي في النهاية من تكوين الظروف الاقتصادية المحيطة به، وبالتالي فإن الطبيعة البشرية متغيرة بتغير الظروف، وبالإمكان تغييرها بتغيير الظروف المحيطة بها. وبحسب هذا التصور للطبيعة البشرية، فإن عادات الإنسان ونمط تفكيره، وبالتالي سلوكه، بالإمكان أن تتغير إذا ما عاش في ظل نظام ماركسي. ومعنى ذلك أن ليس في الإنسان ذات أصيلة وصفات ثابتة تجعل منه عاملاً مؤثراً في محيطه، بل إن المحيط هو العامل المؤثر في الإنسان.

وعلة الضعف في هذا التفسير للطبيعة البشرية هي أنه يخلط بين مكونات الطبيعة البشرية والأشكال التي تتمثل بها؛ فالطبيعة البشرية تتكون من عنصرين أساسيين: هما العنصر المثالي الذي يتكون من الضمير وميول الخير والجنوح إلى المثل العليا، الأمر الذي يجعل في الإنسان جانباً روحياً وفكرياً ويجعل منه عاملاً مؤثراً في المحيط، والذي كان في التاريخ أساس النهضات وحركات الإصلاح الاجتماعي بشتى أنواعها الثورية والسلمية؛ إلى جانب ذلك هناك الجانب الذاتي النابع من الغرائز، وأهمها غريزة الدفاع عن النفس وحب البقاء والاستمرار. إن هذا الجانب في أساسه ذاتي وهو منبع الأنانية، وهو في صراع مستمر مع الجانب الروحي الفكري في الإنسان، ومن عملية التوازن أو الاختلال بين الجانبين بحالات لا حصر لها من الأمثلة تتكون شخصية الإنسان.

وبذلك أصبح لكل إنسان فرد شخصيته الخاصة القائمة بذاتها، ومهما قيل في إن الجانب الذاتي نفسه نابع من قيمة عليا باعتبار أن المحافظة على البقاء بحد ذاتها قيمة عليا، فإن هذا الجانب الذي يدفع نحو تأكيد الذات حتى على حساب الآخرين، يشكّل في عملية الحركة والتجاذب بين الجانبين المثالي والذاتي، جانب

الشر في الإنسان في حالات معينة من تغلبه على الجانب المثالي. إن هذا التحليل النفسي للطبيعة البشرية لا تعترف به الماركسية وتحل محله تفسيراً مبسطاً أحادي الجانب لا يقوى على التحليل الفكري والنظر المنطقي إلى الأمور.

أما من الناحية العملية فقصور التحليل الماركسي للطبيعة البشرية واضح أيضاً، فقد مرّ على تطبيق الماركسية في الاتحاد السوفياتي زمن كافٍ لولادة جيل جديد عاش في ظل الماركسية وظروفها الطبقية التي تنادي بها، ومع ذلك فليس هناك ما يدل على حدوث تغيير مهم في الطبيعة البشرية من حيث تواجد عاملي الخير والشر والصراع القائم بينهما، وانعكاسات ذلك في تكوين شخصية الإنسان.

ومن الركائز الفكرية المهمة في الماركسية، أن القومية مرحلة من مراحل التطور تتحول بعدها البشرية إلى العالمية، فالقومية مرحلة تمثل سيطرة طبقة البرجوازية على الحكم، وبزوال هذه الطبقة تزول القومية. وبتحليل مماثل تقول الماركسية بزوال الدولة.

إن هذا النمط من التحليل القائم على التفسير المادي للتاريخ هو الآخر في نهاية المطاف قائم على أساس التحليل المادي للفرد، فهو ينكر وجود شيء أصيل في الإنسان وينكر أن يكون الإنسان عنصراً مؤثراً في محيطه، فهو متلقٍ مما حوله وليس مؤثراً في ما حوله. إن تكوين المجتمع عملية معقدة تتداخل فيها عوامل عديدة أحدها العامل الاقتصادي، لذلك كان التحليل الماركسي تبسيطياً ووحيد الجانب، يغفل أثر العوامل الأخرى في تكوين المجتمعات.

ومن الناحية الواقعية جاءت التطورات لتدلل على خطأ الاستنتاجات، فلا القومية زالت ولا الدولة تلاشت، بل على العكس تعمقت الروح القومية وازدادت المعالم القومية للأمم رسوخاً، وبرزت الاختلافات بين المجتمعات. لقد انفصلت الصين عن المعسكر الاشتراكي، ولم تستطع الماركسية تذويب شخصية ألبانيا، وبقيت دول المعسكر الشرقي على وضعها، بل تعزز استقلالها وشهد بعضها ثورات أُخمدت بالقوة العسكرية. أما الدولة فقد تعزز وجودها وتوسعت مهماتها، وأصبحت أكثر قوة مما كانت سابقاً، وأكثر قوة مما هي عليه في مجتمعات أخرى غير ماركسية.

هذه بصورة موجزة وخاطفة خلاصة لبعض المناقشات الفكرية والعملية للماركسية التي فصّلتها الكتابات النقدية لهذه الحركة، وساهم فيها الفكر العربي إلى حد جيد من العمق والأصالة؛ فهل كانت تلك المناقشات النقدية كافية لإفشال

التحدي الماركسي للقومية العربية؟ الجواب في نظري كلا، فقد كان للسلوك العملي للأحزاب الشيوعية العربية مساهمة مهمة في صنع الهزيمة لهذه الحركة؛ فالأحزاب الشيوعية العربية هي الآن في أضعف حالاتها. وقد بدأت مرحلة الفشل في عام ١٩٤٨، وهي السنة التي بدأ فيها الصراع الساخن بين الصهيونية والأمة العربية حول اغتصاب فلسطين. وفي هذه المناسبة القومية انكشف لأول مرة بعد هذه الأحزاب عن الواقع العربي وارتباطها بالأجنبي، فقد أخذت موقفاً أملاه عليها تحليلها الخاص. ولما كان التحليل الخاص هذا يوصل إلى نتيجة متناقضة مع المصلحة القومية، فضّلت هذه الأحزاب انسجام الموقف مع التحليل مضحية بالمصلحة القومية. لقد وقفت عملياً مع الصهيونية وساهمت في إضعاف الجبهة الداخلية أمام الخطر الصهيوني، وبذلك بدأ مسلسل الفشل الماركسي في البلدان العربية. وعلة هذا الموقف تكمن في مسألتين هما: إهمال الواقع والعلاقة بالأجنبي؛ فالشيوعيون العرب فضلوا انسجام التحليل على الواقع العربي بقبول تطبيق النظرية بشكل تعسفي مصطنع على واقع تصوري غير موجود، وإهمال الواقع الموجود الملموس عملياً، وهو أن الصهيونية كحركة قومية يهودية تسعى بشتى الوسائل إلى اغتصاب جزء من الوطن العربي، وأن العرب بغض النظر عن الحكومات وعلاقاتها بالشعب هم في وضع المعتدى عليه.

يضاف إلى ذلك أنهم أباحوا عملياً العلاقة بالأجنبي مهملين المشاعر الوطنية والقومية عند الجماهير، وبخاصة في وقت كانت البلدان العربية فيه لا تزال في أجزاء عديدة منها تعاني من الصلة الاستعمارية بالأجنبي. كل ذلك عمل بصورة مترابطة على عزل الأحزاب الشيوعية العربية وحصر أثرها في قطاعات هامشية من حياة الجماهير الواسعة من الأمة. إن القول بذلك لا ينفي بعض التطورات الإيجابية التي حصلت مؤخراً في مواقف بعض الأحزاب الشيوعية العربية، ومواقف عدد من الماركسيين العرب من حيث تأييدها للقومية والوحدة العربية وتعاطفها مع القضية الفلسطينية. إن هذه التطورات إن دلت على شيء فهي تدل على صواب فكرة القومية العربية من جهة، وعلى شيء من الاعتراف بخطأ الموقف التقليدي الذي وقفته الشيوعية الدولية في فترة من الزمن من جهة أخرى، ولكنه تغيير إيجابي نرحب به.

ـ ٢ ـ

هذا هو بإيجاز الواقع الفكري والعملي للماركسية العربية التي مرت بالدورة الاعتيادية من مرحلة الازدهار والإعجاب إلى مرحلة التراجع والضمور؛

فما هي مظاهر فشلها كتحدٍّ لفكرة القومية العربية؟ ولتحليل هذا الجانب نحتاج إلى أن نتناول بعض المواضيع المهمة المتعلقة بالموضوع. ولعل أهم تلك المواضيع ما يلي:

أولاً، كانت البلدان العربية في مرحلة من المراحل في معظمها خاضعة للاستعمار الغربي الذي خلف الاستعمار العثماني، فماذا كان دور الأحزاب الشيوعية في الحركة الاستقلالية والتخلص من النفوذ الأجنبي؟ الدور كان ثانوياً جداً، وفي بعض الأحيان معدوماً، فالبلدان العربية بمجملها نالت استقلالها بفضل الحركة الوطنية والقومية، ولم يكن للأحزاب الشيوعية دور مهم في ذلك؛ فالأحزاب الشيوعية كانت إما تتحدث عن أمور أخرى غير الاستقلال، وإما كانت ضعيفة جداً إلى درجة انعدام التأثير، وإما كانت في بعض الأحيان عاملاً سلبياً في الحركة الاستقلالية بتأثير التحالف بين الاتحاد السوفياتي والدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية. وعملياً ليس لدينا قطر عربي واحد تحرر من الاستعمار وكان للحزب الشيوعي دور حاسم في استقلاله.

ثانياً، تقدم الماركسية نفسها على أساس أنها حل كامل للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع العربي. وخلاصة هذا الادعاء قائم على فرضية مسبقة في إمكانية نقل الحلول من مجتمع إلى مجتمع آخر. ونظرية نقل الحلول بدورها مبنية على أساس مسبق هو التماثل في المجتمعات إذا ما تماثلت الظروف الاقتصادية المحيطة بها، فإن المجتمع يتطور بحسب قوانين ثابتة اكتشفتها الماركسية، فإذا ما تماثلت ظروف المجتمع فبالإمكان أن تتماثل الحلول لمشاكلها. وذلك هو أساس العالمية في التفكير الماركسي؛ فالفوارق الاجتماعية والفكرية والثقافية نتيجة وليست سبباً، وهي تعكس درجة التطور في عوامل الإنتاج وتعكس بالتالي ذلك التطور وتتأثر به. وهي وإن كانت تؤثر في العوامل الاقتصادية والظروف المحيطة، فإنها في نهاية المطاف ليست العامل الحاسم في نقل المجتمع من حالة إلى حالة أخرى.

لقد أدرك العرب منذ البداية مواضع الضعف في هذه النظرية، فالماركسية قد طرحت نفسها كحل يتحدّى فكرة القومية العربية، إلا أنها سرعان ما ضعف بريقها وظهر عجزها في الجوانب الفكرية والجوانب العملية؛ ففي الجوانب الفكرية لم يكن التفسير الماركسي للتباين في أحوال المجتمعات مقنعاً؛ فالمجتمع كائن معقد التركيب يتطور خلال الزمن كل بمفرده وبحسب نمط معين خاص به. صحيح هناك نقاط تشابه، إلا أن جوانب الاختلاف بين مجتمع وآخر هي الأخرى

موجودة ولا يمكن الاستهانة بها. وفي هذه القضية كما في القضايا التحليلية الأخرى تقع الماركسية في خطأ التبسيط، إذ تحاول أن تفسر التطور الاجتماعي بعامل واحد مهملة العوامل الأخرى، وهي بهربها من التعقيد الحقيقي إلى التبسيط المصطنع، تتجاوز الصواب وتنتهي بالإخفاق الفكري؛ فإذا كانت المجتمعات متباينة حقاً في أمور جوهرية، فكيف يمكن نقل نظام من مجتمع إلى مجتمع آخر، وكيف يصح تقليد تجربة مجتمع من قبل آخر؟ ومن الناحية العملية تتباين المجتمعات في ما بينها في كثير من الأمور، فهناك نقاط تشابه بين المعسكر الرأسمالي ولكن هناك مواضع اختلاف تعطي لكل بلد شخصيته وتجربته، وكذلك بين دول المعسكر الشيوعي نقاط تشابه، إلا أن بينها مواضع اختلاف ليست ثانوية إطلاقاً وتعطي لكل منها شخصيتها القومية وتجربتها الخاصة. وبين دول العالم الثالث أمور متشابهة، إلا أن بينها أيضاً أموراً مختلفة تميز الواحدة منها عن الأخرى مكونة شخصيتها القومية وتجربتها الخاصة. ولو لم تكن هذه الاختلافات أساسية لاندمج العالم كله في مجتمع واحد ودولة واحدة. ولكننا بعيدون كلياً عن ذلك ولا يبدو أن الزمن يسير في هذا الاتجاه؛ فهو وإن كان يسير نحو التعاون، إلا أن بين التعاون والاندماج فرقاً جوهرياً؛ فالتعاون بديل الاندماج وليس درجة في سلم الوصول إليه. إذ لا يوجد في العالم اليوم اتجاه لا واضح ولا خفي للاندماج في مجتمع واحد ودولة واحدة. وما نشهده من مظاهر التعاون ضمن المجموعات الدولية لا يمكن اعتباره مرحلة توصل إلى الاندماج، بل على العكس فهو في بعض الحالات وسيلة لحماية الخصوصيات القومية والمحافظة على الشخصية الوطنية بوجه القوى الكبرى.

والشيء نفسه يصح على ميول الهيمنة في عالم اليوم، فهناك ميول عند الدول الكبرى للهيمنة على الآخرين، إلا أن هذه الميول غير نابعة من مفاهيم الاندماج بدولة واحدة، كما إنها وجدت مقاومة لا بل استثارت روح المقاومة والتمسك بالخصوصيات القومية والاستقلال الوطني عند الدول الصغيرة؛ فميول التعاون وميول الهيمنة ليست إذاً دليلاً على وجود اتجاه نحو العالمية، بل ربما كان العكس صحيحاً. فهذه الميول، الخيّر منها والشرير، لا تنطلق من قاعدة فكرية ماركسية. كما إنها لا تقصد إطلاقاً تحقيق المجتمع العالمي الواحد. وهي من حيث نتائجها العملية قوّت ميول الاستقلالية والتمسك بالشخصية القومية أكثر مما تغلبت عليها، ولذلك فما قد يتصوره البعض من أنه ميول عالمية ليس في الحقيقة كذلك، بل هو ميول تعزز في حقيقتها التباين القومي وتقوي الشخصية القومية. ويخطر في البال في هذا المجال أنه لو أجرينا بحثاً ميدانياً عن مسألة التصويت على

القضايا المطروحة في جدول أعمال الأمم المتحدة وحاولنا أن نوضح الدوافع التي تقف وراء تصويت كل دولة على كل قضية مطروحة، ماذا نجد؟ لو أخذنا مواقف الدول خلال عام أو أكثر وحللنا أسباب اتجاهات التصويت على القضايا المبحوثة من قبل الدول الغربية والشرقية على حد سواء، ماذا نجد؟ إنني أميل إلى الاعتقاد بأن الدافع القومي ـ أي حماية المصلحة الوطنية ـ هو الذي يحدد اتجاهات تصويت الدول في المنظمة الدولية. وحبذا لو أن بحثاً ميدانياً يجري حول هذا الموضوع في السياسة الدولية.

وقد أدت هذه الإخفاقات إلى ضمور الماركسية كحركة فكرية في الوطن العربي بعد أن كانت تبدو وكأنها الحل الملائم لقضية المجتمع. وقد تضافرت عوامل فكرية وعوامل سياسية لخلق هذا الإحراج للماركسية، أدى إلى تراجعها إلى حركة ثانوية غير مؤثرة في تطور المجتمع العربي، فالأحزاب الشيوعية تراجعت أهميتها والإقبال على الثقافة الماركسية انحسر وخَفَت بريق هذه النظرية كبديل للفكرة القومية.

ـ ٣ ـ

ولكن الماركسية كتحدٍّ للفكرة القومية في الوقت الذي حققت فيه فشلاً في أن تكون بديلاً، لم تكن خالية من بعض التأثير في الحياة الفكرية العربية. أي أنها تركت بعض الأثر في التفكير العام ضمن ذلك التفكير القومي. ويمكن تحديد هذا الأثر في أنها زادت الاهتمام بالقضية الاجتماعية. صحيح أن فكرة القومية العربية تستمد اهتمامها بحياة الطبقات الفقيرة المسحوقة من مصادر أغلبها أصيلة ترجع إلى التراث العربي الإسلامي وإلى تطورها الفكري الخلاق في حد ذاته، إلا أنها لم تعدم تأثير ظهور الماركسية في العالم بصورة عامة، وظهورها في الوطن العربي بصورة خاصة.

إن فكرة العدالة الاجتماعية عريقة في التاريخ العربي، وقد أكدها الإسلام بصورة خاصة في صلب مبادئه وتطبيقاته العملية في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. ولكن بجانب ذلك كان للتحدي الماركسي أثر جانبي هو أنه جلب الانتباه إلى هذه الجذور في التاريخ العربي. فالمجتمع العربي ـ أو بالأحرى حركة القومية العربية ـ في معرض الدفاع عن النفس ومواجهة التحدي الماركسي، تعمد إلى الغوص في التراث والاهتمام بمبادئ وتطبيقات العدالة الاجتماعية في الإسلام وعموم فكر التراث. ولذلك، وفي هذه الحدود، كان

للتحدي الماركسي أثر في صياغة نظرية القومية العربية في وضعها الحديث القائم على أساس إقامة مجتمع قومي اشتراكي ديمقراطي حديث.

ولم يكن الأثر محصوراً في الأفكار العامة، بل كان له بعض الوجود في التطبيقات أيضاً، وإن كانت محدودة. ولذلك، ومن أجل إكمال الصورة، لا بد من التنويه بهذا الأثر الجانبي الذي هو من قبيل الأثر الذي ينتج عن التفاعل الطبيعي بين النظريات عندما تتقابل وتتنافس، وهو إن دل على شيء فلا يدل على قوة الماركسية بقدر ما يدل على حيوية فكرة القومية العربية وانفتاحها واتساع أفقها للتفاعل الحر مع الأفكار الأخرى بقصد الإغناء والاستفادة أكثر من أي شيء آخر. وكان ذلك أبعد ما يكون عن التقليد والنسخ. إن الفكرة القومية فكرة حية، والكائن الحي يتفاعل مع العوامل المحيطة به ويتطور بنتيجة ذلك التفاعل؛ فالقومية العربية ليست جامدة معزولة عن العصر، ولا هي ضعيفة متهالكة هزيلة بمقدور النظريات التي تتفاعل معها أن تستوعبها وتمسخ شخصيتها، وبالتالي تحل محلها. تلك هي صفة جوهرية من صفات فكرة القومية العربية الحديثة.

ثمة أثر عملي آخر هو أن الأحزاب الشيوعية العربية استندت إلى تراث واسع في مجال التنظيم. وكان ذلك التراث على العموم ناجحاً إذ أوصل الحركة الشيوعية إلى السلطة السياسية في عدد من بلدان العالم، وأهمها بالطبع الاتحاد السوفياتي. وقد نقلت الأحزاب الشيوعية العربية مبادئ هذا التراث وتطبيقاته إلى الوطن العربي، الأمر الذي استفادت منه حركة القومية العربية الحديثة. وهنا أيضاً كان تأثر حركة القومية العربية الحديثة بمبادئ وتطبيقات التنظيم الموجود في الأحزاب الشيوعية العربية تأثراً حياً قوامه التفاعل والإغناء لا التقليد الأعمى. وحدود هذه المسألة هي أن حركة القومية العربية في عملها في المجتمع وتصديها لقوى الواقع الفاسد المتخلف، قد طورت أساليبها في النضال. ونظريتها في التنظيم مستوحاة من مبادئها من جهة، وعلاقتها بالواقع من جهة أخرى، إلا أنها وهي تعمل ذلك كانت تواجه منافسة وتحدياً من قبل الأحزاب الشيوعية، ومن خلال عملية المنافسة والتحدي والاطلاع والمشاهدة اليومية، استفادت من التجربة التنظيمية للأحزاب الشيوعية من دون أن تقلدها أو تقع تحت تأثيرها. وتلك بنظري هي سنة التطور، وذلك هو شأن الحركات الحية ذات الشخصية المستقلة من جهة، والمنفتحة على ما يحيط بها من جهة أخرى، فتتجنب الانغلاق والتحجر، وتتجنب الذوبان في الحركات الأخرى.

هذا هو على وجه التحديد الوضع الذي انتهت إليه الماركسية كفكرة وكحركة تحدٍّ لفكرة القومية العربية، ملخصه الإخفاق كبديل مع شيء من التأثير والفائدة الناتجة عن التفاعل الحر الحي بين فكرة القومية العربية والأفكار الأخرى.

ـ ٤ ـ

ونتحول الآن إلى مناقشة تحدٍّ آخر يواجه الفكرة القومية، هو التحدي الديني المتمثل بالحركات الإسلامية السلفية. وقبل كل شيء تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن خطورة هذا التحدي لا تنبع من صفاته الفكرية، بل من تعلقه بجانب خطير من الحياة العربية هو الإسلام. ويلاحظ أيضاً أن التحدي الديني السلفي هذا يمتد وجوده إلى فترة طويلة في حياة النهضة العربية الحديثة، إلا أنه يتباين من حيث الأهمية من وقت إلى آخر. فهناك وقت ذوى فيه هذا التيار ووقت آخر انتعش بفعل تطورات فكرية أو سياسية. وفحوى هذا التحدي في الناحية الفكرية هو أن الإسلام كدين يحتوي على نظام كامل للمجتمع صالح في كل زمان ومكان. وإذا أردنا تحقيق النهضة في مجتمعنا، فعلينا تطبيقه كما طبقه السلف. والنظام هذا صحيح بصورة مطلقة لأنه من صلب الدين، وهو واجب مقدس كالواجبات الأخرى في الدين. وفي الجانب السياسي يدعو هذا الاتجاه السلفي إلى نظام حكم على غرار نظام الحكم في صدر الإسلام، وإلى رابطة دينية تحل محل الرابطة القومية، والوحدة المطلوبة تبعاً لذلك هي وحدة المسلمين بدلاً من الوحدة العربية.

وكما هو الحال في الماركسية فلهذا الاتجاه دعاة منتظمون في جماعات سياسة تعمل بشتى الوسائل للاستيلاء على السلطة السياسية لتحقيق مبادئها بدرجة أو بأخرى، ولعل شعار الإسلام دين ودولة يلخص المحتوى الفكري والسياسي لهذا الاتجاه.

إن أخطر ما في هذا الاتجاه هو أنه وضع الإسلام في مقابل العروبة كبديل، وجعل العلاقة بينهما سلبية، بعكس ما كان عليه الحال عند ظهور الإسلام عندما كانت العلاقة في منتهي الإيجابية. إن الجذور التاريخية لهذه الرغبة المسبقة بخلق عداء بين العروبة والإسلام، ترجع إلى نشوء الشعوبية في التاريخ العربي عندما أخذت الأقليات (القائمة في الدولة العربية الإسلامية) التي حطم العرب المسلمون دولتها القديمة وأزالوا نفوذها، تحاول مقاومة الدين الجديد ومقاومة الأمة التي حملته وهي الأمة العربية. وقد حاولت تلك الفئات وأهمها الفرس أن تؤدي هذا

الدور بصورة مموهة وأن تقوم به في إطار الدين الإسلامي نفسه، فأعطت لإنسانية الإسلام تفسيراً خاصاً يجعله متناقضاً مع العروبة.

وفي بداية النهضة العربية الحديثة حاول عدد من المفكرين تجديد الحضارة الإسلامية وإحداث حركة تجديدية في المجتمع العربي، مستفيدين من الجوانب التجديدية والروح التقدمية الموجودة في الإسلام لتجديد المجتمع العربي، أمثال محمد عبده الذي كان نموذجاً جيداً للفهم الصحيح لدور الإسلام التجديدي وللروح التقدمية التي يمكن أن تجدد المجتمع العربي. ولكن الاتجاه الديني السلفي لا يفهم علاقة الإسلام بالعروبة بطريقة روّاد النهضة العربية، بل يفهمها بشكل خاص آخر ينتهي بوضع الإسلام في وضع البديل للعروبة وجعل العلاقة بينهما علاقة سلبية.

وقد كتب الكثير في مجال توضيح خطأ هذا الطرح الخاص لعلاقة الإسلام بالعروبة، من ذلك وقائع الندوة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية حول «القومية العربية والإسلام»[٢]. وفي ما يلي بعض الملاحظات المهمة التي يمكن إبداؤها في هذا المجال.

مهما قيل عن مسألة إن الإسلام دين ودولة، يبقى الجانب المتعلق بالدولة هو مدار النقاش. إذ لا خلاف على دور الإسلام كدين. أي أن الخلاف هو حول هل الإسلام دولة بالمفهوم الذي يقدمه السلفيون، أي دولة على غرار الدولة في صدر الإسلام؟ ولنترك مسألة الجواب على هذه القضية بالسلب أو الإيجاب، ولنعالج الموضوع في جوهره، ألا وهو قضية التطور الاجتماعي، إذ من هذه القضية تتفرع الأدلة السالبة أو الموجبة حول الموضوع، فإذا ما قبلنا بحث الموضوع على هذا الأساس يكون السؤال المركزي هو هل المجتمع في تطور خلال الزمن أم أنه ثابت لا يتطور؟ وأمامنا التاريخ بأكمله: تاريخ العرب وتاريخ العالم. هل نستطيع أن نستنتج من وقائع التاريخ ما يدل على التطور أو على الثبوت؟ القول إن الإسلام دولة يعني بالمفهوم السلفي أن المجتمع لا يتطور بل هو كائن ثابت المعالم، وأن ما يصلح له في وقت، يصلح له في كل وقت آخر. ويعني ذلك نفي صفة التطور للمجتمع العربي والمجتمع الإنساني. هذا هو فحوى الموضوع بغض

(٢) أقيمت في بيروت ٢٠ ـ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠. ثم نشرت في كتاب: **القومية العربية والإسلام**: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨١).

النظر عن الشكل الذي يوضع فيه وبغض النظر عن اللغة النظرية التي يعالج بها. بالطبع قد لا يحبذ السلفيون طرح الموضوع بهذه الصورة، لأنه طرح محرج، إلا أن أي جدال حول مسألة كون الإسلام دولة لا يمكن إلا أن ينتهي بقضية التطور الاجتماعي. ومهما حاول البعض تعقيد الموضوع فهو في الأساس هذا. القول إن الإسلام دولة يعني بالضرورة وفي نهاية التحليل القول بعدم تطور المجتمع وإن المجتمع لا يتطور بل يبقى ثابتاً. وبوضع الموضوع بصيغته الحقيقية، تتضح لنا بساطة الأمر من ناحية التحليل والوصول إلى حكم على سلامة المقولة أو عدمها. إنني أعتقد أن التوصل إلى رؤية سليمة لمقولة الإسلام دولة، ليس من الصعوبة التي يتصورها البعض. إذ يكفي أن نسأل السؤال البسيط التالي ليتضح ذلك:

هل يعقل أن تكون مجموعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنظم حياة مجتمع ما ثابتة بمرور آلاف السنين من دون أن تتغير؟ هل يمكن ذلك منطقياً وهل حدث ذلك تاريخياً؟ عندما نضع الأمور في هذا الإطار ونعالجها على هذا الأساس تتضح بساطة الجواب. الجواب هو بالطبع: كلا، إذ لا يمكن أن تكون مجموعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تصلح لحياة مجتمع في وقت ما صالحة له بعد مرور أربعة عشر قرناً كما إنها لم تكن تاريخياً كذلك.

المعروف أن السلفيين يحاولون في بعض الأحيان أن يقولوا بالشيء ويرفضوا النتائج المنطقية التي تترتب عليه، فيقولون إن الإسلام دولة، وينكرون إنهم يدعون إلى تطبيق النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية نفسها التي كانت سائدة في صدر الإسلام، وهم في أحيان أخرى يحاولون أن يلصقوا بنصوص الدين الإسلامي تفسيرات خاصة تستوعب كل جوانب التطور التي حدثت في المجتمع البشري.. الخ، مما هو معروف في جدل السلفية كبديل للفكرة القومية. إلا أن كل هذه التبريرات لا تصمد، فسرعان ما تنكشف حقيقتها وضعفها الفكري.

أما القول إن الإسلام دين متطور وتتسع مبادئه للتطور الاجتماعي، فهو عين الصواب وهو بالضبط ما تقول به الفكرة القومية. ولكن الاعتراف بتطور مبادئ الإسلام شيء مختلف تماماً كما هو متناقض مع القول إن الإسلام دين ودولة.

وقد انتعشت السلفية بعض الانتعاش بقيام الثورة في إيران فماذا حصل؟ أول شيء حصل هو محاولة وضع الإسلام كنقيض للقومية العربية، فأطلقت تلك التصريحات العدائية للقومية العربية من قبل مسؤولي النظام الجديد ابتداء من القمة

إلى أسفل السلم، تلك التصريحات التي اتسمت بالحدّة والوضوح التام. ولكن ذلك الانتعاش للحركة السلفية سرعان ما تراجع بفعل ذلك العداء للقومية العربية عند النظام الجديد، وكذلك توجهه التوسعي خارجياً، وشوفينيته الفارسية تجاه القوميات الأخرى داخلياً ونزعته التعسفية واضطهاده حتى للقوى التي ساهمت في إسقاط نظام الشاه. ولكني اعتقد أن هذا النظام لم تنكشف مشكلته الحقيقية بعد وإن كانت قد بدت لها بدايات[٣].

لقد أتت الحرب مع العراق فاستخدمها النظام وسيلة لتغطية مشكلته الحقيقية التي ستواجهه عاجلاً أم آجلاً، ألا وهي كيفية جعل الإسلام دولة بتطبيق النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طبقت في صدر الإسلام؟ عندها سيبرز من المشاكل ما لا حصر له كمشكلة الموقف من المرأة ودورها في المجتمع ومشكلة التعامل مع غير المسلمين، ومشكلة النظام المصرفي ومشكلة الضرائب والمالية ومشكلة العلاقات الدولية ومشكلة قانون العقوبات.. إلخ؛ فالنظام الجديد إما أن ينظم المجتمع على أساس إسلامي ليكون الإسلام دولة بحسب تفسيره المتحجر للإسلام، وعندها يعلم الله أي نوع من المجتمع سيكون ذلك المجتمع، وإما أن يعترف بالتطور الاجتماعي وينفتح على العصر وعندها يفقد النظام مبرره الأساسي ويسقط ادعاؤه الكبير. إن هذا الامتحان الحرج لم يأتِ بعد بالنسبة إلى النظام الإيراني ولكن انتهاء الحرب سيضطره إلى مواجهة ذلك الامتحان.

إن المأزق الفكري للنظام الإيراني لم يأتِ بعد، وعندما يحين الوقت سيرى المثقفون العرب تهافت هذا التحدي بصورة واضحة جلية. إذ سيرون أي ضرر بليغ سيلحقه هؤلاء بالإسلام إذا ما حاولوا جعله دولة بطريقتهم وفهمهم الخاص للإسلام، وسيرون أي روح رجعية تنطوي عليها هذه الدعوة وأي ضرر ستلحقه بحركة الانبعاث والتجديد القومي في البلدان العربية إذا ما حاول أحد أن يقلدها في الوطن العربي.

إنني أرى أن الاهتمام النسبي الذي أبداه بعض المثقفين العرب بما حدث في إيران، لا يعود إلى أسباب فكرية بل إلى أسباب نفسية؛ فالمجتمع العربي يمر بحالة إحباط نفسي، ولذلك فهو معرّض لحالة التشبث حتى بالأوهام والتفتيش عن الحلول مهما كانت. وعندما استطاعت الثورة في إيران أن تقلب نظام الشاه،

(٣) إن هذا النظام يدعي أنه نظام إسلامي بأعلى صوت ولكن أزمته الحقيقية لم تنكشف بعد في ما يتعلق بجوهر موضوعه ألا وهو تطبيق شعار الإسلام: دين ودولة.

حصل هذا الأثر النفسي الذي سرعان ما تلاشى، وهو بالفعل قد تضاءل الآن كما حصل في فترة الإعجاب النفسي بغيفارا.

ـ ٥ ـ

وبعد هذه المناقشة يبرز السؤال الجوهري التالي: كيف واجهت الفكرة القومية الحديثة قضية التحدي السلفي؟ والجواب عن ذلك هو أن الفكرة القومية الحديثة لم تنفعل في هذا الموضوع، كما إنها لم تكن مقلدة، بل تعاملت مع قضية الدين بأصالة، فالسلفية قالت إن الإسلام دين ودولة، وبقولها إن الإسلام دولة وضعته في موضع التجميد، فهي مهما بررت، ففي النهاية لا يمكن أن يعني مثل هذا القول غير إلغاء التطور في المجتمع الإنساني، إذ إن هذا القول لا يستقيم إلا على هذا الأساس من الافتراض المسبق. إنها حكمت على الإسلام بالجمود والتحجر وعدم الاعتراف بالتطور. ولذلك فإن الدين من وجهة نظرها مجموعة أحكام تنظم الحياة الدنيا بغض النظر عن الزمان والمكان، فهي مطلقة ثابتة لا تتغير بمرور الوقت، ولذلك، ومن أجل إحداث نهضة جديدة، لا نحتاج إلى أكثر من إعادة تطبيق تلك الأحكام بنصوصها، ومن ذلك التطبيق تحدث النهضة؛ فبهذه الأحكام حصلت النهضة في الماضي وحدث التأخر بسبب إهمالنا تطبيق تلك الأحكام، وسترجع النهضة عندما نعود إليها ونطبقها. هذه هي خلاصة النظرة السلفية لكيفية حصول النهضة الحديثة، وبالطبع فإنك عندما تسأل عن سبب ثبوت تلك الأحكام رغم مرور الزمن يكون الجواب بسيطاً، وهو أنها نصوص مقدسة لا تقبل التغيير، فهي مطلقة وصالحة في كل وقت.

إزاء هذا الموقف السلفي لم تنفعل الفكرة القومية الحديثة ولم تأخذ موقف التطرف اللاعقلي المدفوع بالعاطفة.

ثم أتت الأفكار القومية المجردة المتأثرة بقومية أوروبا، وأهملت هذا الموضوع وركزت اهتمامها على مقومات القومية أكثر من أي شيء آخر؛ فقد أهملت قضية الدين كما أهملت المحتوى الاجتماعي للقومية العربية، ما جعلها ناقصة وعرّضها إلى كل عيوب المحاكات والاصطناع. وبالمقابل فالقومية العربية الحديثة وضعت الإسلام في مكان جليل؛ فهو مصدر القيم العليا التي تنظم المجتمع، فالحياة اليومية مزيج من القيم الروحية والتنظيمات المادية التي تحرر تلك القيم من القيود؛ فالاعتبارات الروحية لها مكان مرموق في سلم القيم التي تسود المجتمع وتكوّن المصدر الأساسي في تشريعاته وبناء نظمه السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية. ومن الإسلام تستمد الفكرة القومية روحها التقدمية واتساعها للتطور والانفتاح على التقدم الذي تحرزه البشرية وروح العصر الذي تعيش فيه. والإسلام يمتزج بالحياة القومية للمجتمع من حيث كونه يشكل الجزء الأكبر من التاريخ العربي، وهو مصدر الإشعاع والإلهام في عملية البناء والتطور الاجتماعي؛ فالحياة الثقافية مشبعة بمفاهيم الإسلام وقيمه العليا، ومنه تستمد القومية الكثير من قوتها وتأثيرها في عملية التقدم والارتقاء.

وبذلك يوضع الإسلام في اتجاه التطور بدلاً من أن يوضع في اتجاه معاكس له. ويظهر الوجه الحقيقي لهذا الدين التقدمي المليء بقيم التسامح والعدالة والتوازن الاجتماعي. وفي ظل هذا النوع من المجتمع تزدهر القيم الروحية وتقوى الاعتبارات المعنوية، وتشكّل مع الاعتبارات والتنظيمات المادية مزيجاً منسجماً ومتوازناً، فلا تطغى المادة على الروح ولا تغفل أهمية الجانب المادي في الرقي والتقدم الاجتماعي؛ فيعم التسامح وحرية ممارسة العبادات ويتقدم المجتمع محتفظاً بشخصيته ومؤكداً أصالته ومتفاعلاً مع الإنسانية في عملية أخذ وعطاء، كما حدث تماماً في تاريخ نشوء الحضارة العربية الإسلامية.

ـ ٦ ـ

إن هذا الفهم لقضية الدين الذي قدمته الفكرة القومية التقدمية منذ نشوئها، ازداد وضوحاً مع الزمن، وأضاف إلى القومية قوة إيجابية فوق قوتها، فهو قد سلحها إيجابياً وجنبها الكثير من الأخطاء. ولم تنفعل الفكرة القومية الحديثة إزاء تحجر السلفية وفهمها الخاطئ لدور الدين، فلم تأخذ موقفاً لادينياً إلحادياً، كما انفعلت الماركسية إزاء رجعية الكنيسة ووقوفها مع الطبقات الغنية المستغلة. كما إنها لم تقلد القومية الأوروبية بإهمالها موضوع الدين، إذ إن للدين الإسلامي مكانة خاصة في التاريخ العربي وحياة المجتمع العربي. وبدلاً من كل ذلك أخذت الموقف الإيجابي الصحيح فحمت الدين الإسلامي من أخطار التحجر ومن أخطار الإلحاد، وبذلك استطاعت مواجهة تحدي السلفية على الرغم من الأوضاع المؤاتية لها من حيث ارتفاع نسبة الأمية والركود النسبي للمجتمع الموروث من عصور التخلف، وعلى الرغم من الهزات التي حدثت في المنطقة المجاورة. صحيح أن التيار السلفي شهد بعض حالات الانتعاش في بعض الظروف، إلا أنه سرعان ما انحسر ورجع الفكر العربي إلى التوازن ووضوح الرؤية.

والآن نصل إلى مناقشة التحدي الثالث لفكرة القومية العربية الحديث، ألا

وهو واقع التجزئة، فهذا الواقع الذي خلقته جملة من الظروف الداخلية والخارجية يكوّن بوضعه الحالي بديلاً للوضع الوحدوي. وتكمن قوة هذا البديل في أنه موجود، أي أنه واقع لا سبيل إلى نكرانه. إلا أن الموضوع لا ينحصر في ذلك بالطبع، إذ له جوانب عديدة يمكن أن تخضع إلى المناقشة، ومن دون مناقشتها لا نستطيع إصدار حكم نهائي على هذا الوضع. والمقصود بالواقع هو واقع التجزئة الذي تعيشه البلدان العربية منذ مدة من الزمن. وهذا الواقع وإن لم يتكون له إطار نظري بعد، فإن وجوده أدى إلى تكوين أفكار عامة حوله، وهذه الأفكار بمجموعها وبمرور الوقت كوّنت شيئاً من التبرير النظري. ويلاحظ أن هذا التبرير في غالبيته تبرير سلبي بمعنى أنه قائم على عدم تحقق الوحدة حتى الآن؛ فإذا كانت الوحدة لم تتحقق حتى الآن فهناك واقع بديل عنها استطاع أن يوجد وأن يعيش كل هذه الفترة، الأمر الذي يعطيه شيئاً من قوة التبرير؛ فالوجود بحد ذاته قوة إذ لو لم يكن لهذا الواقع مبرر لما وجد، ولو لم يكن فيه بعض المزايا لما تكوّن.

ثم هناك شيء آخر يضاف إلى قوة الواقع الموجود، هو أن مرور الوقت يزيده قوة، وتلك نظرية لديها ما تقدمه من حجج وبراهين، فواقع التجزئة قد أكسبه مرور الوقت قوة أخرى تضاف إلى قوة وجوده؛ فبمرور الوقت تطورت الدولة القطرية من وضع البساطة إلى وضع أكثر تعقيداً، وذلك أمر طبيعي، فتكونت لها أجهزة سياسية وأجهزة إدارية لها مصلحة في الوضع الموجود، كما اعتادت وتكيف تفكيرها بناء على ذلك. وواقع التجزئة من خلال الوقت الذي مر، استطاع أن يحقق بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالتطور موجود والعجلة لم تكن واقفة في مكانها؛ فوضع التجزئة موجود إذاً، وبمرور الوقت استطاعت الدولة القطرية أن تحقق بعض الإنجازات بالنسبة إلى نقطة البداية؛ فالوضع العام الآن أفضل مما كان عليه قبل عقود من السنين عندما بدأت الدولة القطرية بالظهور وذلك أمر حقيقي لا سبيل إلى نكرانه.

ثم جاء ظهور ثروات طبيعية في بعض الأقطار العربية، فضاعف من قدرة الدولة القطرية على تحقيق إنجازات عمرانية واقتصادية وثقافية واجتماعية، وقد حسبت تلك الإنجازات لصالح وضع التجزئة خطأً وصواباً. ويتضح ذلك بصورة جلية في وضع الدولة العربية المنتجة للنفط التي استطاعت أن تحقق تقدماً مادياً لا بأس به خلال الفترة الماضية، ليس من الصعب إثبات وجوده بالأرقام والمعلومات. وبمرور الوقت ظهرت مشاكل إقليمية أدت إلى ظهور صراعات ثنائية بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية. لقد تخاصمت الدول

القطرية في ما بينها حول هذا الأمر الثنائي أو ذاك. وظهور الصراع واستمراره أججا العواطف المحلية وقوّيا روح العصبية القطرية عند المعتدي والمعتدى عليه، إذا صح التعبير، والأمثلة على ذلك كثيرة. ولم يكن التدخل الأجنبي، وبخاصة من قبل الدول الكبرى، أقل أثراً سلبياً من ذلك، فالدول الكبرى استطاعت أن يكون لها تأثير على هذه الدولة القطرية أو تلك، وبذلك دخل الصراع بين المعسكرين إلى العلاقات بين الدول القطرية وزادت حدة الخلافات بين هذه الدول، وبزيادة الخلافات زادت حدة الاصطدام العاطفي الذي أضاف قوة جديدة إلى وضع التجزئة.

وفي جميع هذه الحالات المتعلقة بالعلاقات بين دول التجزئة، هناك أمر مهم يتعلق بطبيعة الدولة الحديثة التي سادت في البلدان العربية، وهو أن في يد الدولة جميع مصادر القوة تقريباً، وهي القوة العسكرية والقوة المالية والقوة الإعلامية وجهاز الإدارة؛ فوجود هذه القوى مجتمعة في يد الدولة المركزية أعطى الدولة القطرية قدرة كبيرة على التوجيه والتأثير، إذ إنها تستخدم هذه القوى لتوجيه الرأي العام لدعم سياستها وتبرير تصرفها في علاقاتها مع الدول العربية الأخرى، وبالتالي جعلها قادرة على التعبئة في هذا الاتجاه أو ذاك بحسب نوعية صداقاتها وعداواتها العربية، الأمر الذي جعلها لا تتوانى عن اتخاذ أي موقف قطري تقتضيه مصلحتها أو مصلحة بقاء نظامها، حتى ولو كان ذلك ضد المصلحة القومية. وأن مجمل هذه الظروف أضافت قوة إلى قوة واقع التجزئة.

كل ذلك حصل في المجال الواقعي. أما في المجال النظري فقد حصل شيء أيضاً لصالح التجزئة. ويمكن إجمال الأمور التي ترشح منها شيء من التبرير النظري لوضع التجزئة بالنقطتين التاليتين:

النقطة الأولى، هي أن معظم البحوث النظرية في بداية النهضة العربية الحديثة كانت تدور حول العوامل المؤسسية، إن صح التعبير في تجزئة البلدان العربية، إذ كان التنظير يقول إن التجزئة هي من صنع الاستعمار والنظم الاقتصادية والسياسية التي خلقها في المجتمع العربي، وإن بقاء التجزئة مرهون ببقاء هذه العوامل المؤسسية، وبالتالي كان الاستنتاج يقوم على أساس أنه عندما يزول النفوذ الاستعماري وتزول معه النظم الرجعية القديمة التي خلقها، يزول وضع التجزئة. والذي حدث هو أن زوال النفوذ الاستعماري في معظم، أو كل البلدان العربية، وزوال النظم الرجعية السياسية والاقتصادية في بعض الدول العربية لم تكن نتيجته زوال التجزئة، أو على الأقل أن زوال هذه العوامل المؤسسية

المتعلقة بالنظم، لم يؤدِ طردياً إلى الاقتراب من هدف الوحدة. وهذا أمر واقع وذو مغزى نظري من دون شك يتعلق بتحليل أسباب التجزئة وعوامل الوحدة.

النقطة الثانية، والتي ترشح منها شيء من الاستنتاج النظري، هي فشل خطوة الوحدة بين سوريا ومصر والمحاولات التي تلتها؛ فالأثر السلبي الذي خلقه هذا الفشل لم ينحصر في الجانب النفسي، بل انعكس كذلك على البحث النظري لقضية الوحدة مقابل التجزئة، وقد كتب في هذا الموضوع شيء غير يسير حتى الآن.

هذه إذاً هي مصادر الجدل النظري الصامت غالباً والصريح أحياناً والمؤيد لوضع التجزئة الموجود حالياً. وبذلك استطاع هذا الواقع أن يحصل على قوة إضافية في قوة التبرير النظري، إلى جانب قوته في أنه موجود ومستمر واستطاع أن يعيش مدة من الزمن.

التحدي الماركسي يركز قواه في التحليل النظري المستمد من الأدبيات الماركسية، وهو في مجال الواقع ضعيف، فالذي تحقق في المعسكر الشيوعي يبقى أمراً بعيداً لأنه غير عربي، إذ لم تستطع الماركسية حتى الآن أن يكون لها وجود ملموس مهم في الوطن العربي، عدا ما يمكن أن يقال عن ماركسية اليمن الجنوبي، وهو أمر بعيد عن المثال الجيد الذي يمكن أن يبنى عليه استنتاج.

أما التحدي السلفي فهو الآخر يعوّل على الجانب النظري كثيراً، فهو على صعيد الواقع لا يملك شيئاً إلا مثال إيران الخميني، وهو مثال غير عربي ومثال فاشل ضد البديل السلفي لا معه. وأما البديل الثالث ـ بديل واقع التجزئة ـ فقوته واقعية أكثر منها نظرية، إلا أنه لم يعدم شيئاً من التبرير النظري، وإن لم يكن قد تم الإعراب عنه بصوت عال.

ـ ٧ ـ

ولكن ما هو نصيب واقع التجزئة في أن يكون بديلاً للوحدة؟ هذا هو السؤال المهم في مناقشة هذا الموضوع. ولأجل أن نكون قادرين على اتخاذ قرار وإصدار حكم لا بد من مناقشة قدرة الوضع الإقليمي الراهن على تحقيق الأهداف الرئيسة للمجتمع العربي. وفي مجال تحديد نوعية هذه الأهداف قد تختلف الآراء باختلاف الاتجاهات، إلا أن ذلك لا يعني أننا غير قادرين على أن نقول شيئاً في هذا المجال، أو أن المناقشة قد توقفت إلى هذا الحد، إذ بالرغم من اختلاف وجهات النظر، فإن هناك بعض المقاييس القريبة من الإطلاق من الصعب

الاختلاف عليها بسبب اختلاف وجهات النظر تبعاً للاختلافات الفكرية والسياسية. وفي هذا المجال أرى أخذ موضوعين ـ هما في نظري من النوع الذي يصعب الاختلاف عليهما ـ للمناقشة، وهما الأمن والتنمية. الأمن والتنمية قضيتان جوهريتان نستطيع اختيارهما كأساسين لقياس نجاح أي بديل لفكرة القومية العربية الحديثة، فما هو نصيب وضع التجزئة الحالي في هذين المجالين؟ وإلى أي حد يستطيع هذا الوضع أن يحمي الوجود العربي أرضاً وشعباً، ويحقق تنمية حقيقية ترفع مستوى العيش لوضع مقارب على الأقل لوضع الدول المتقدمة في العالم؟ بذلك المقدار يكون وضع التجزئة الراهن قادراً على أن يكون البديل المقبول. ولنأخذ كل موضوع على حدة للنقاش.

ولنبدأ بموضوع الأمن، فالأمن يعني أمن الأرض العربية بحدود الوطن العربي المعروفة، والمقصود بأمن الأرض العربية الأمن المتعلق بحمايتها من الغزو الخارجي من أي جهة كان ذلك، والأمن ينصب على أمن الأرض وأمن الشعب. فهل كان النظام الإقليمي العربي القائم على التجزئة قادراً على حفظ الأمن العربي؟ الجواب عن ذلك يأتي من القضية الفلسطينية والأجزاء السليبة الأخرى من الوطن العربي؛ فالوطن العربي معرض لخطر الصهيونية التي استطاعت أن تقتطع جزءاً من الأرض العربية وتقيم عليها دولة الكيان الصهيوني. وهذه حقيقة تاريخية ماثلة للعيان وملموسة ولا سبيل إلى نكرانها. وقد كانت القضية الفلسطينية منذ بدايتها قضية عربية، فالصهيونية صممت خططها على أساس عربي أي مقاومة البلدان العربية كلها، واعتبرت العدو الذي تحاربه هو الأمة العربية كلها لا الشعب الفلسطيني وحده؛ والعرب أنفسهم اعتبروا القضية عربية أيضاً، وأن ما يحدث في فلسطين خطر على البلدان العربية كلها، وأن العدو المتمثل بالصهيونية يحارب العرب جميعاً لا جزءاً منهم. وهكذا كانت القضية منذ البداية واستمرت وكانت النتيجة المعروفة. إذاً تاريخياً لم يستطع وضع التجزئة أن يحقق الأمن العربي التام بتعريفه الذي ذكرناه.

أما في ما يتعلق بالمستقبل فهو امتداد لهذا الماضي، فالصهيونية تعتبر عدوها الأساسي هو العرب جميعاً، وأن هدفها الأساسي هو تحطيم وإضعاف البلدان العربية إلى أقصى ما هو ممكن؛ فالكيان الصهيوني وسّع حدوده عدة مرات، وهو إلى الوقت الحاضر ليست له حدود رسمية نهائية. والأدلة تشير إلى أنه يسير على أساس التوسع في البلدان العربية إلى أبعد حد ممكن، وهدفه ليس جزءاً من فلسطين ولا كل فلسطين، بل سيتوسع بخطوات متتالية كلما استطاع ذلك، وسيبني الكيان الصهيوني قوته العسكرية والاقتصادية والسياسية والعلمية على

أساس التغلب على قوة الأمة العربية كلها لا على قوة الشعب الفلسطيني فحسب، وذلك أمر معروف ولا تخفيه الصهيونية نفسها؛ فالكيان الصهيوني يبني قوة عسكرية لتفوق القوة العسكرية العربية مجتمعة، ويبني قوة نووية ليحارب العرب جميعاً لا الشعب الفلسطيني، ويعد نفسه من جميع الوجوه ليكون القوة الغازية المهيمنة المسيطرة على البلدان العربية كلها وليس على جزء منها. وهو ينظر إلى البلدان العربية على أساس أنها مجال حيوي له يتوسع فيه كلما استطاع، ويسيطر عليه كلما استطاع، وتكون له الكلمة الفصل في شؤونه كلما استطاع. إن هذه التوجهات في السياسة الصهيونية أمور واضحة وعليها ما يكفي من الأدلة. إذاً الأمن العربي كله مهدد من قبل الصهيونية العالمية.

والدول المجاورة للوطن العربي هي الأخرى وفي حالات متعددة كانت عامل تهديد لأمن الوطن العربي، فإيران كانت دوماً وفي كل العهود قوة تهديد لمنطقة الخليج العربي، ففي عهد الشاه كان ذلك واضحاً لا يحتاج إلى دليل، من بناء قوة بحرية كبيرة إلى بناء جيش كبير إلى تحديد مواضع القواعد الجوية. وكان واضحاً أن تلك القوة العسكرية التي كانت تعد ليست موجهة ضد الاتحاد السوفياتي، لسبب بسيط هو أنها مهما كبرت لن تستطيع عمل شيء إزاء هذه الدولة العظمى؛ فالقواعد الجوية الإيرانية كانت متمركزة قرب الحدود مع العراق ومناطق تمركز القوات البرية كذلك، ومكان تواجد الأسطول الإيراني كان الخليج العربي لا أي مكان آخر. إن أطماع الشاه بالسيطرة على المنطقة كانت واضحة لا تحتاج إلى مزيد من التدليل. واستمرت السياسة الإيرانية على المنوال نفسه بعد زوال الشاه بأسماء أخرى وتحت شعارات أخرى. إلا أنها في نهاية المطاف تنتهي بمسألة اعتبار منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ وتوسع. وجاءت تطورات الحرب بين العراق وإيران لتضيف أدلة جديدة على أن أمن دول الخليج العربي من العراق إلى عمان، أمن واحد تترابط فيه الأجزاء.

هناك أخطار أخرى على حدود الوطن العربي شرقاً وغرباً لا يمكن تجاهلها أيضاً من قبل الدول المجاورة تدلل كلها على وحدة الأمن العربي وترابطه. وفي جميع هذه الحالات كانت الدول مصدر الخطر تعتبر النزاع عربياً، وتبني مواقفها على أساس مقاومة البلدان العربية كلها وليس ذلك الجزء الذي يتوجه الخطر إليه مباشرة.

هل نجح الوضع الإقليمي الراهن في حماية الأمن العربي؟ الجواب عن ذلك سلبي، فلا حوادث التاريخ القريب ولا تحليل مستقبل تلك الأخطار ونظرة

الجهات التي يصدر عنها تدل على قدرة هذا الوضع على حماية الأمن العربي بتعريفه البسيط الواضح، حماية الأرض والشعب من الغزو الأجنبي. صحيح أن هناك تفاوتاً في درجة التعرض للخطر بسبب عوامل بعضها يعود للجغرافية، إلا أنه في المدى الطويل يتساوى الجميع في التعرض لهذه الأخطار.

ولا بد في هذا المجال من التنويه بأن وجود الثروة النفطية العربية بحد ذاته كان أحد عوامل زيادة تعرض الوطن العربي للأخطار الخارجية؛ فهذه الثروة التي بإمكانها أن تكون عامل قوة، هي بالوقت نفسه، ومن ناحية أخرى، عامل سلبي من حيث تهديد الأمن العربي. وقد يكون مفيداً تناول هذه المسألة بشيء من التفصيل.

كانت سياسة الشاه في إيران في السابق تتجه نحو زيادة الموارد المالية عن طريق زيادة الإنتاج النفطي، وكان الشاه يوجه ضغوطه على الشركات العاملة في إيران لزيادة الإنتاج، ويطالبها بوضع منهاج إنتاجي توافق عليه الحكومة الإيرانية، وكان يتباهى بأنه فرض على الشركات العاملة زيادة سنوية في الإنتاج بمقدار يصل إلى ٢٠ في المئة. ولكن المتتبع لتطورات مواقف الشاه، يجد أنه تحول بعد فترة من الزمن عن هذه السياسة واتجه نحو زيادة الأسعار وأخذ يتحدث عن المورد الناضب وضرورة استخدامه في أحسن الاستعمالات، وعدم التبذير فيه. حدث ذلك بصورة متلازمة مع ورود معلومات في الصحافة النفطية عن تناقص الاحتياطي الإيراني وعدم اكتشاف حقول جديدة، كما أخذت إيران لا تنشر شيئاً عن احتياطياتها وأخذ يعرف في العالم أن الحقول الإيرانية آخذة بالنضوب فعلاً. وقد شهدت هذه الفترة نشوب صراع حاد أثاره شاه إيران ضد الأقطار العربية المطلة على الخليج العربي حول مسائل تحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية بسبب اكتشاف حقول نفطية بحرية في الخليج العربي. ثم جاء احتلال الشاه للجزر العربية الثلاث، والمعروف أن إحداها ذات احتياطي نفطي ثابت. وبدأت سياسة الشاه إزاء البلدان العربية المطلة على الخليج العربي تزداد تدخلاً وحدّة، وازدادت معها قوة إيران البحرية وأصبح واضحاً في أواخر أيامه أنه يريد أن يكون شرطياً في الخليج العربي وصاحب النفوذ فيه. إن الحقائق النفطية عن وضع حقول النفط الإيرانية كانت من دون شك وراء سياسة الهيمنة والنفوذ في المنطقة. ثم أطيح بالشاه وأتى النظام الجديد، وإذا بالأهداف تستمر وإن كانت بشعارات ووسائل مختلفة. والنظام الجديد في إيران لا يجهل الحقائق النفطية غير المشجعة في ما يتعلق بالمستقبل، وهو يتصرف من دون شك تحت تأثير هذه الدوافع. وفي البلدان العربية المجاورة لإيران تقع مصادر القوة الروحية المتمثلة في الأماكن

المقدسة في العراق والعربية السعودية. إذاً ففي المنطقة العربية المجاورة تكمن مصادر القوة المادية والقوة الروحية التي يحتاج إليها النظام الجديد في مشاريع توسعه الخارجي، وفي سعيه إلى بناء نفوذ وسيطرة في المنطقة. وذلك خطر ماثل آخر يواجه الوطن العربي.

ولنلاحظ تطورات الوضع في منطقة الخليج العربي أثناء الحرب، اتضح أولاً أن الأمن في المنطقة واحد مترابط بين كل قطر وبقية الأقطار. ولوحظ أيضاً أنه بمجرد ما حصل تهديد لأمن قطر أو أكثر من الأقطار العربية فإنها التجأت فوراً إلى المجموع، أي مجموع الدولة العربية الخليجية أولاً، والدول العربية الأخرى ثانياً، نشداناً للقوة والتأييد والتضامن. فماذا يدل ذلك؟ هل يدل على قدرة وضع التجزئة على حماية أمن هذه الدول؟ والجواب بنظري: كلا. بالطبع فإن قدرة هذه الدول على حماية أمنها كان من الممكن أن تكون أكبر لو أنها كانت أكثر تضامناً، ولو كانت البلدان العربية الأخرى أكثر تضامناً. إن حماية الأمن يتناسب طردياً مع درجة تضامن البلدان العربية في المنطقة وفي عموم الوطن العربي. ذلك أمر لا شك فيه؛ ففي منطقة الخليج العربي كان موضوع الأمن مطروحاً على الدوام وكان ولا يزال الهاجس الكبير الذي يدور في أذهان الشعب والمسؤولين. إن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة يمثل نزوعاً من هذا النوع وتقييماً لقضية الأمن يقوم على أساس الانتقال من وضع التجزئة إلى وضع الوحدة نشداناً للأمن. وقيام مجلس التعاون الخليجي يمثل نزوعاً مماثلاً إلى ذلك. ويلاحظ أنه بمجرد أن يهدد أمن بعض هذه الدول نراها تلجأ إلى صيغة العمل الجماعي الذي يتجاوز حدود الدولة والإقليم حماية لأمنها. إذاً فقضية الأمن متلازمة مع قضية الخروج من التجزئة إلى الوحدة، ومن الإقليم إلى الوطن الكبير، ومن القوة الإقليمية إلى التضامن العربي الأوسع. ذلك هو منطق الأشياء وهو تدليل على الحقيقة الكبيرة التي لا يمكن تجاهلها، ألا وهي أن الأمن العربي يكون أمنع وحمايته أكثر إمكانية بالاعتماد على مجموع قوى الأمة العربية والخروج من وضع التجزئة إلى وضع الوحدة. وقد كان ذلك صحيحاً في عموم التاريخ البشري، وفي عموم التاريخ العربي، وكل الأدلة متوافرة عليه في حاضر العرب، وسيكون كذلك في ما يخص مستقبلهم.

ـ ٨ ـ

لنعالج الآن موضوع التنمية. وكمدخل للموضوع لا بد من إعطاء تعريف بسيط للتنمية. هناك مفاهيم عديدة للتنمية إلا أننا غير معنيين باختلاف المفاهيم، بل نستطيع أن نقول إن اقتصاد أي بلد يحقق التنمية عندما يستطيع إنتاج السلع

الإنتاجية إضافة إلى السلع الاستهلاكية. والمقصود بالسلع الإنتاجية هي السلع التي تستعمل في إنتاج سلع جديدة استهلاكية كانت أو إنتاجية، والمثال على ذلك هو الآلات والتجهيزات التي تتكون منها المصانع المنتجة لسلع أخرى. إن بلوغ الاقتصاد هذه المرحلة يعني أنه قد تجاوز مراحل النمو الأولى ودخل مرحلة التنمية الحقيقية. ومن هذا التعريف يتوضّح أن هناك فرقاً جوهرياً بين التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالتقدم عموماً يعني الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أعلى منها بغض النظر عن مكان تلك المرحلة في سلم التنمية الاقتصادية.

إن بلداً من البلدان يستورد السكر للاستهلاك المحلي، فإذا ما شيد مصنعاً لتكرير السكر الخام المستورد فإنه بذلك يحقق تقدماً اقتصادياً ولكنه يصل إلى مرحلة التنمية. وإذا استطاع هذا البلد بعد ذلك أن يتقدم فيبني مصنعاً لصناعة السكر من القصب أو من البنجر، ابتداء من المادة الخام النباتية وانتهاء بالسكر المكرر الجاهز للاستهلاك، فإن بذلك يكون قد حقق تقدماً اقتصادياً آخر ولكنه لم يدخل مرحلة التنمية الحقيقية. وعندما يصبح هذا البلد قادراً على أن يؤسس صناعة لإنتاج الآلات التي تستخدم في بناء المعامل لصناعة السكر، يكون قد دخل مرحلة التنمية الحقيقية. إن مجرد إنتاج السلع الاستهلاكية لا يعني أن اقتصاد ذلك البلد وصل إلى مرحلة التنمية الحقيقية. وهكذا نرى أن الدول ذات التصنيع العالي المنتجة للسلع الإنتاجية كالآلات والتجهيزات، هي الدول التي يمكن أن تعد دولاً متطورة، وما دون ذلك يعتبر مراحل في طريق التنمية الاقتصادية. وبناءً على هذا التعريف للتنمية الاقتصادية هل يستطيع وضع التجزئة أن يحقق تنمية اقتصادية حقيقية؟ الجواب بنظري سلبي إذ ليس بمقدور أي قطر عربي لوحده أن يحقق ذلك وإن تباينت الأقطار العربية في مدى البعد أو القرب من هذا الهدف. والسبب في ذلك هو ضيق السوق الداخلي الذي تحتاج إليه صناعة السلع الإنتاجية؛ فمن دون توافر سوق واسعة يصبح إنتاج هذه السلع غير اقتصادي وبالتالي يكون المستورد منها أرخص من المصنوع محلياً.

إن صناعة السلع الإنتاجية لا يمكن أن تكون اقتصادية إلا إذا توافر سوق يستطيع أن يستوعب الحد الأدنى من الإنتاج اللازم لجعل الصناعة اقتصادية. والحد الأدنى هذا هو قطعاً أكثر مما يستطيع السوق المحلي لأي قطر عربي وحده أن يستوعبه. إن أهمية السوق لاستيعاب الحد الأدنى الاقتصادي من الإنتاج واضحة في البحث النظري، وواضحة عملياً في مجال التطبيق. صحيح أن صناعة ما، قد يكون من الممكن أن تؤسس في البداية على أساس غير اقتصادي، فتقوم

الدولة بتحمل خسائرها بقصد تحقيق هدف أمني أو اجتماعي، إلا أن ذلك لا يصح إلا إذا كانت تلك الخسارة مؤقتة، إذ إن الدولة لا يمكن أن تتحمل خسارة صناعة ما من دون تحديد زمني. وحتى لو صح ذلك على صناعة ما، فإنه لا يصح على مجموع الاقتصاد الوطني، إذ لا يمكن أن نتصور دولة من الدول تنشئ جميع صناعاتها على أساس غير اقتصادي وتقوم بتسديد الخسائر الناجمة عن ذلك لمجموع الاقتصاد وعلى الأمد الطويل. إن بلداً كهذا لا يمكن أن يحقق التنمية الاقتصادية الحقيقية مهما كانت موارده النفطية، إذ إن هذه الموارد نفسها غير دائمة وإن صناعة مصطنعة مدعومة من الدولة بهذا الشكل، لا يمكن أن تشكل قاعدة لتنمية حقيقية لسبب بسيط هو أنها لا تنتج فائضاً يمكن أن يستخدم في تمويل الاستثمارات الجديدة التي يقتضيها النمو الاقتصادي حتى لو عوّضت الدولة ذلك من مواردها النفطية، فمواردها هذه محدودة وآيلة إلى النضوب طال الزمن أم قصر.

ولكن الأمر لا ينحصر في ذلك، بل للموضوع جانب آخر مهم يتعلق بالتطور التقني المستمر، وأثره في تغيير حجم الوحدة الاقتصادية؛ فالمعروف أن الصناعة الحديثة تقوم على أساس الوحدات الإنتاجية، ولكل وحدة طاقة إنتاجية محددة. ولأجل أن يكون استخدام هذه الوحدة الإنتاجية اقتصادياً، يجب تشغيلها بالطاقة الإنتاجية المحددة لها. أما إذا أشغلت هذه الوحدة بأقل من طاقتها الإنتاجية فيكون استخدامها غير اقتصادي. ولنضرب على ذلك مثلاً، ولنفرض أن صناعة من الصناعات مكونة من وحدات إنتاجية والوحدة الإنتاجية ذات طاقة إنتاجية اقتصادية هي ٥٠ ألف وحدة من سلعة من السلع. إن هذه الوحدة من أجل أن تشغل اقتصادياً يجب ألا ينخفض إنتاجها عن ٥٠ ألف وحدة من تلك السلعة. لنفرض أن أحد الأقطار العربية يستطيع سوقه الداخلي أن يستوعب ٥٠ ألف وحدة من هذه السلعة، فتقوم الدولة وتؤسس معملاً بوحدة إنتاجية ذات طاقة إنتاجية مقدارها ٥٠ ألف وحدة كما أسلفنا، وتمنع الاستيراد فتقوم هذه الوحدة بسد حاجة السوق المحلي. وبعد فترة من الزمن حصل تطور تقني غيّر من طريقة الإنتاج فضاعفها فأصبحت الوحدة من هذا المصنع بمقدورها أن تنتج ١٠٠ ألف وحدة من تلك السلعة بالكلفة نفسها. أي أن الحد الاقتصادي للإنتاج للوحدة الجديدة ١٠٠ ألف وحدة من تلك السلعة، فالذي يحصل هو أن كلفة إنتاج هذه السلعة في خارج ذلك البلد قد انخفضت إلى النصف بالنسبة إلى كلفة إنتاج السلعة نفسها في ذلك البلد، وعندها يصبح البلد بين أمرين، فأما أن يقبل بالخسارة الناتجة عن ارتفاع كلفة الإنتاج من المصنع الموجود لديه بالنسبة إلى

المستورد من الخارج من السلعة نفسها، وذلك أمر لا يمكن أن يستمر في الأمد الطويل ولا يصح أن ينطبق على مجموع الصناعة الوطنية في البلاد، أو أن ذلك البلد يقوم بتجديد مصنعه بإحلال الوحدة المتطورة مكان الوحدة القديمة. ولكن الوحدة الجديدة من أجل أن تكون اقتصادية يجب أن تشغّل بطاقة ١٠٠ ألف وحدة من السلعة المنتجة، في حين أن طاقة استيعاب السوق المحلية هي ٥٠ ألفاً فماذا يصنع بالفائض من الإنتاج؟ ربما يقال إن هذا البلد يقوم بالتصدير ولكن هل ذلك عملية سهلة؟ هل يستطيع البلد المبتدئ بالصناعة أن يدخل سوق المنافسة في العالم ويزاحم الدول الصناعية المتقدمة ذات الإنتاجية العالية التي قطعت أشواطاً طويلة في عملية زيادة الكفاءة وتخفيض الكلفة والقدرة على التطور التقني الذي يساعد كثيراً على تخفيض كلفة الإنتاج؟ إن ارتفاع الإنتاجية وبالتالي تخفيض كلفة الإنتاج والتطور التقني السريع، أمور قد تحققت للدول الصناعية بفعل تاريخ طويل من التطور الصناعي بدءاً بمرحلة الاستعمار والسيطرة على أسواق المستعمرات، وصولاً إلى وقتنا الحاضر حيث التطور التقني على أشده لتحسين النوعية وزيادة الإنتاجية وإيجاد بضائع جديدة وطرق إنتاج جديدة أقل كلفة.

إن الدول النامية لا تستطيع بوضعها الحالي أن تمزق كل هذه المراحل وتدخل بمنافسة ناجحة في سوق التجارة الدولية، وإن هي استطاعت في بعض الحالات فذلك أمر محدود ببعض السلع ذات الخصائص المعينة والظروف الملائمة الخاصة. ذلك في سوق السلع الاستهلاكية؛ أما في سوق السلع الإنتاجية فالأمر أكثر صعوبة بكثير، فما العمل إذاً للتغلب على ضيق السوق المحلية؟ الجواب هو الوحدة العربية التي تستطيع توفير سوق واسعة نسبياً تجعل من الممكن تأسيس صناعات اقتصادية يستطيع السوق الداخلي أن يستوعب إنتاجها من السلع.

ـ ٩ ـ

إن هذه المشكلة ـ مشكلة ضيق السوق ـ أصبحت الآن من أعقد المشاكل. حتى الدول الصناعية نفسها أخذت تعاني من هذه المشكلة، فالدول الصناعية عدا الولايات المتحدة ذات السوق الواسع أخذت تفتش عن أسواق جديدة، ومن أهم ما توصلت إليه إنشاء التكتلات الاقتصادية. وأكبر مثل على ذلك السوق الأوروبية المشتركة كوسيلة لتوسيع السوق لتستطيع الدول الصناعية الأصغر أن تنافس منتجات الدول الصناعية الأكبر. إن الدول النامية نفسها عبرت عن هذه النزعة

بإنشاء التكتلات الإقليمية في محاولة منها لتوسيع السوق، فقامت بإنشاء مثل هذه التكتلات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. والبلدان العربية نفسها أنشأت السوق العربية المشتركة. صحيح أن محاولات الدول النامية لم تكن بالنجاح المأمول، إلا أن جنوحها إلى هذا النمط من التنظيم الاقتصادي يدل على وجود مشكلة تحاول حلها بهذه الوسيلة.

إن ضيق السوق الداخلي يشكل إذاً عقبة مهمة أمام الوصول إلى التنمية الاقتصادية الحقيقية كما تم تعريفها، والتطور التقني نفسه زاد هذه المشكلة تعقيداً وجعل الحاجة إلى سوق واسعة أكبر من الماضي؛ فكلما حصل تقدم تقني في أساليب وطرق الصناعة أصبح السوق الداخلي لكل بلد عربي أضيق من السابق في استيعاب إنتاج الوحدات الصناعية المتطورة إذا ما أريد تشغيلها بطاقتها الاقتصادية. ويعني ذلك أن التطور التقني نفسه يدفع في اتجاه التوحيد وخلق الكتل الاقتصادية الكبيرة. إن الجزء الأعظم من ثروة العالم اليوم وكذلك التطور التقني، ينتج في داخل الكتل الاقتصادية الكبيرة كالولايات المتحدة والسوق الأوروبية ومجموعة الكوميكون.

ثمة كلمة أخيرة في هذا المجال تتعلق بالتطور التقني. إن التطور التقني الآن من أهم أسس تكوين القوة الذاتية في المجال الاقتصادي والمجال العسكري؛ فقد زادت أهمية التطور التقني فأصبح من مفاتيح التقدم المهمة وبخاصة في مجال فتح آفاق جديدة في التقدم الاقتصادي. إن التقدم التقني والبحث العلمي الحديث يتلاءمان مع الكتل الاقتصادية الكبرى أكثر مما يتلاءمان مع الدول الصغيرة المحدودة السوق والإمكانيات المادية والعلمية، فلأجل الاستفادة من نتائج التقدم التقني الحديثة بصورة اقتصادية نحتاج إلى سوقٍ واسع، وإلا فستبقى الاستفادة من نتائج البحث العلمي محدودة وغير اقتصادية، ولعل القمر الصناعي العربي من أحسن الأمثلة على ذلك، فهذا القمر الصناعي في مجال المواصلات والبث المسموع والبث المرئي ذو فائدة استخدامية أوسع مما يحتاج إليه أي قطر عربي وحده، ولذلك كان تنظيمه على أساس عربي مجدياً اقتصادياً وممكناً من جميع الوجوه.

هذا من ناحية استخدام نتائج التطور التقني، أما من حيث الإمكانيات، فالتطور التقني يحتاج إلى موارد مالية وإمكانيات بشرية لا تتوافر في الغالب إلا في البلدان العربية كمجموعة. وبالإمكان أن نتصور ماذا يحدث لو أن الإمكانيات المادية المخصصة للبحث العلمي والموارد البشرية المؤهلة لهذا النشاط في البلدان العربية دمجت واستخدمت جماعياً من أجل تقدم المجموع. إن في وسع الإمكانيات

المادية والبشرية أن تتكامل ويحصل المجموع على منافع التنسيق والتكامل والاستفادة من الخبرة المتراكمة، ومنع الازدواجية والتبذير ودخول المجالات الصعبة التي لم يكن بإمكان كل قطر وحده دخولها.

لذلك فليس من قبيل الصدف أن نرى أن أهم الإنجازات في مجال البحث العلمي والتطور التقني قد حصلت ضمن الكتل الاقتصادية الكبيرة، وأن الدول أخذت تميل مؤخراً إلى الجهود المشتركة في مجال البحث العلمي والتطور التقني.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنني لا أقصد أن أقدم كل المبررات الاقتصادية للوحدة العربية، فالمبررات أكثر مما تعرضت له في هذا المقالة. ومعروف أن موضوع الوحدة الاقتصادية العربية مبحوث بشيء من السعة والتفصيل، ولا أقصد في هذا المجال تكرار ذلك، فهناك كل مسألة الاختناقات في التنمية الاقتصادية القطرية المتمثلة بالتوزيع غير المتوازن لعوامل الإنتاج بين البلدان العربية والآثار الإيجابية للتكامل الاقتصادي العربي. وكل موضوع في المنافع الاقتصادية الصافية الحاصلة من الإنتاج الكبير والاستفادة القصوى من مزايا الموقع الجغرافي ودمج الموارد البشرية.. إلخ، من المواضيع التي تدخل في دراسة موضوع مزايا الوحدة الاقتصادية العربية. وإنني لم أقصد خوض هذا الموضوع، وإنما قصدت أن أتطرق إلى قضية رئيسة هي أن البلدان العربية بوضع التجزئة الحالي بإمكانها، كأقطار، أن تحقق شيئاً من التقدم الاقتصادي يتفاوت من قطر إلى آخر بتفاوت إمكانياتها ومواردها، إلا أنها لا تستطيع أن تحقق التنمية الحقيقية كما سبق تعريفها، ألا وهي الوصول إلى مرحلة إمكانية إقامة صناعة اقتصادية لإنتاج السلع الإنتاجية. وما يجعل الأمر أكثر صعوبة التطور التقني المستمر الذي أدى إلى ضيق أكبر في السوق المحلية ما يدعو إلى إقامة مثل هذه الصناعات بصورة اقتصادية أكثر صعوبة. وبعبارة أخرى فإن التقدم التقني جعل وضع التجزئة أكثر حرجاً من حيث القدرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وجعل الوحدة أكثر حاجة وإلحاحاً.

هذا هو مجمل وضع التجزئة الموجود حالياً كبديل لفكرة القومية العربية من حيث الأمن والتنمية، وفي هذا المجال لا يفوتني أن أشير إلى العلاقة بين الأمرين. إنني أجد بين التنمية والأمن علاقة فيها كثير من الوضوح، ولكن لا بأس من الإشارة العابرة إلى طبيعة الترابط بينهما. إن التنمية الحقيقية من أجل أن توجد وأن تستمر لا بد أن تكون محمية، أي أن يكون الأمن متوفراً من حيث الأرض ومن حيث الشعب، إذ لا يمكن تصور تنمية اقتصادية تقوم بظل الأخطار

وفقدان الأمن. إن وسائل الحروب الحديثة من حيث قدرتها على التدمير اتسعت وزادت، وأصبح بإمكانها تدمير المنشآت الاقتصادية والعمرانية بأوسع وأسهل من السابق، ناهيك عن القدرة التدميرية للأسلحة النووية التي يمتلكها الكيان الصهيوني الآن قطعاً.

وإذا ما قلبنا المعادلة وجدنا أن العلاقة قائمة أيضاً، إذ إن الأمن بمفهومه الحديث يعتمد بصورة رئيسة على القدرة الصناعية والتطور التقني؛ فالتنمية الحقيقية هي التي تجعل من تصنيع السلاح المتطور الحديث أمراً ممكناً، وهي التي توفر الموارد المالية والاقتصادية اللازمة للحروب الحديثة، والقوة الاقتصادية والصناعية تشكّل العمود الفقري الذي تستند عليه الجيوش الحديثة في الحرب. صحيح أن بإمكان الموارد المالية أن تشتري السلاح، إلا أن الموارد المالية هذه غير متوافرة لكل الأقطار العربية من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأمن الحقيقي لا يكون مضموناً إلا عندما ينتج السلاح محلياً، فلا يكون الحصول عليه معتمداً على التقلبات السياسية الدولية وضغوط الدول المنتجة له. كما إن استخدام السلاح وإدامته يحتاجان إلى تطور بشري معين. إن الحروب الحديثة والصمود فيها يتطلب قوة ذاتية اقتصادية وصناعية وتقنية، وهو أمر لا يتوافر لكل قطر عربي لوحده، بل يصبح توفيره أكثر إمكانية في حالة البلدان العربية كمجموع.

ـ ١٠ ـ

هذه هي التحديات الثلاثة التي تواجه فكرة القومية العربية الحديثة، وكلها تحديات فيها الكثير مما يمكن أن يقال نظرياً وعملياً، وكل منها قد أخذ طوره وراج في وقت من الأوقات، وكانت الخطوط البيانية لها متعرجة فيرتفع أحدها وينخفض الآخر ثم يعود إلى الصعود ثم يهبط بحسب تقلبات الظروف. إلا أنها جميعاً تشترك في قاسم واحد هو أنها لم تستطع لا نظرياً ولا عملياً أن تكون بديلاً مقبولاً وناجحاً لفكرة القومية العربية التقدمية. بالطبع لا بد من الاعتراف أن التحدي الأخير فيه شيء من الاختلاف عن التحديين الآخرين، وهو أنه موجود في الواقع، وكما سبق ذكره فهو يستمد شيئاً من القوة من هذا الوجود. وبمرور الوقت يتكون شيئاً فشيئاً الانطباع بأن الموجود أفضل ما هو ممكن، وبالتالي فإن فكرة القومية العربية مستبعدة كحل لقضية العرب. إلا أن ذلك مجرد انطباع وأسبابه نفسية أكثر منها حقيقية، والتوازن الظاهري الموجود في واقع التجزئة العربية هو توازن قلق قابل للتغيير في أي وقت. ومهما طال أمده وساعدته العوامل النفسية المترشحة عن الإحباط وسوء الأوضاع، فإنه لا يمكن أن يكون

بديلاً نهائياً بسبب نقاط الضعف المركزية التي شرحناها سابقاً، والمتعلقة بعدم قدرة هذا الواقع على توفير الأمن ولا على تحقيق التنمية. إذاً، مهما طال الزمن، تبقى الصفات الأساسية لواقع التجزئة عائقاً جوهرياً في ثبوته كبديل ناجح. صحيح أن مرور الوقت يؤدي من بعض النواحي إلى تقوية واقع التجزئة نفسياً، كما إنه يؤدي إلى تكوين مصالح خاصة مرتبطة به تقوي مؤسسات الدولة القطرية، إلا أن مرور الوقت من ناحية أخرى يجعل توفير الأمن أكثر صعوبة بسبب تفاقم الأخطار والتطور الهائل في أساليب الحروب الحديثة وظهور الأسلحة الأكثر فتكاً.

كما إن التطور التقني من شأنه أن يجعل التنمية الحقيقية أكثر صعوبة. إن مرور الوقت يؤدي إلى زيادة توضيح مواضع الضعف في وضع التجزئة بسبب ازدياد حالات الاختبار التي يمر بها، ويؤدي بالتالي إلى زيادة المناسبات التي يظهر فيها فشله وعجزه. إذاً مرور الوقت لا يعمل باتجاه واحد. إنه يخدم وضع التجزئة من جهة، ويزيد من عيوبها ومن فرص ظهورها الجلي أمام الجماهير الواسعة من الشعب العربي من جهة أخرى. ويعني ذلك في الحقيقة أن لا مفر من الوحدة وأن العرب ليس لديهم أي خيار آخر؛ فوضع التجزئة محكوم عليه بالفشل في أخطر الأمور وسيجر، وبمرور الوقت، على الوطن العربي نكبات جديدة، وسيتضح فشله الاقتصادي. إن وضع التجزئة قد يبدو ملائماً في بعض الأحيان لتلك الأقطار العربية التي تملك احتياطات نفطية تدر عليها دخلاً غير اعتيادي، بمقدوره أن يحل كثيراً من المشاكل ولو بصورة مؤقتة، وأن يحقق نوعاً من الرفاه والراحة والاطمئنان، إلا أن ذلك غير متاح لأكثرية البلدان العربية من جهة، وهو وضع مؤقت من جهة أخرى، وسيأتي اليوم الذي ينضب فيه هذا المورد ويزول هذا العامل المصطنع الذي يدعم وضع التجزئة.

والحكمة بالطبع هي السير في الطريق الصحيح والتعجيل بذلك؛ فمن الأفضل أن نتجنب نكبات أمنية جديدة وأن نضع اقتصادنا على الطريق الموصل للتنمية بدلاً من أن ننتظر لنعمل ذلك مجبرين بعد أن نتحمل الكثير من خسائر ونكبات وضع التجزئة.

إذا كان الوضع العربي الراهن سيئاً وهو كذلك فماذا نستنتج من ذلك؟ هل الاستنتاج المنطقي يكون بتكريس وضع التجزئة أم بالبحث عن أسباب سوء الوضع؟ إن سوء الوضع العربي، إن دل على شيء، فهو يدل على فشل وضع التجزئة لا العكس. هل المسؤول عن هذا الوضع هو الوحدة العربية أم التجزئة

العربية؟ ربما قيل إن سوء الوضع العربي الحالي يجعل الوحدة العربية أكثر صعوبة، وهو قول لا يصدر عن تحليل لأسباب سوء الوضع والطريق الصحيح لمعالجته، بل عن الإحباط النفسي الذي أوجده سوء الأوضاع. والإحباط النفسي مسألة ذاتية قابلة إلى التغير بين عشية وضحاها بسبب تطور إيجابي مهم يحدث ويجر من ورائه بحلقات حلزونية متصاعدة، تطورات إيجابية جديدة وهكذا. وفي التاريخ العربي الحديث أمثلة على ذلك عندما قامت الجمهورية العربية المتحدة وقامت ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق بعد ذلك.

إذاً علينا أن نفتش عن الأسباب العميقة لسوء الوضع العربي، وأن نسلك الطريق الصحيح لمعالجته، لا أن نرضخ للآثار النفسية التي تترشح من الوضع الرديء الحالي. وبين هذا وذاك فرق جوهري. وليس في نظري غير الوحدة العربية من طريق لتحقيق نهضة حقيقية.

ـ ١١ ـ

وهنا لا بد من التنويه بأني لا اقصد بالطبع أنه بالإمكان القفز من وضع التجزئة إلى وضع الوحدة، كما قد يتصور التفكير الخيالي المفصول عن الواقع. وهنا يأتي دور أخذ الواقع بعين الاعتبار في تحقيق النهضة. عندما نقول إننا ونحن نعمل لتحقيق الوحدة العربية التقدمية علينا أن نسلك طريقاً علمياً، يكون المقصود أخذ الواقع العربي بعين الاعتبار، وأخذ الواقع لا يعني كما أسلفنا الخضوع له، بل يعني معالجة عقده وقواه التي تكونت بمرور الوقت. وإن كان هنالك شيء يمكن أن يقال في هذا المجال المتعلق بنظرية العمل، فهو أن التطور الاجتماعي لا يحصل تلقائياً وبخط مستقيم كما يقول التطوريون المعارضون للأسلوب الثوري في صنع التقدم الاجتماعي. ولكنه كذلك لا يحدث بقفزة واحدة إلى الأمام يتحقق فيها كل شيء ويزول الواقع الفاسد كلياً كما يتصور الخياليون، بل إن التطور الاجتماعي يحدث بقفزات ثورية متدرجة فيكون خطه البياني متعرجاً صعوداً. وهذا هو معنى القول إننا في الوقت الذي يجب ألا نخضع فيه للواقع، علينا ألا ننفصل عنه كلياً، بل علينا قيادته بقفزات متدرجة صعوداً نحو الأهداف العليا. وذلك بالطبع فن القيادة، إذ لا يوجد قانون رياضي مسبق نستطيع بواسطته تحديد متى تتم كل قفزة ولا تحديد ما تحتويه كل قفزة من تفسيرات في الواقع.

هناك إذاً علاقة بين التحدي الثالث وهو واقع التجزئة وفكرة القومية العربية الحديثة، وهي أن عملية تحقيق الوحدة العربية لا يمكن أن تتم من فراغ بل لا

بد أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع الموجود وهو واقع التجزئة وتتحرك منه بقفزات متدرجة نحو الوحدة. ولعل أهم ما يمكن استنتاجه عملياً من ذلك هو أن الوحدة لا تتم دفعة واحدة ولن تكون شاملة منذ البداية. والاستنتاج الآخر يتعلق بشكل نظام الحكم في الدولة العربية الموحدة، فهو كما يبدو سيكون أقرب إلى النظام اللامركزي الاتحادي منه إلى الدولة المركزية الموحدة بالتعريف المعروف في العلوم السياسية.

من ذلك تتضح نقاط القوة في الفكرة القومية التقدمية الحديثة، فهي في الوقت الذي أثبتت قدرتها على مجابهة التحديات الرئيسة، استطاعت أن تستفيد من تلك التحديات بتطوير مفاهيمها وبلورة الأفكار المكونة لبنائها النظري؛ فهي استفادت من التحدي الماركسي الذي أكد أهمية القضية الاجتماعية، كما استفادت منه بعض الشيء في الناحية التنظيمية، فجاءت حركة تقدمية ذات تنظيم شعبي لتحقيق مبادئها، وليس مجرد مدرسة فكرية. وهي استفادت من التحدي السلفي بتطوير مفهوم العلاقة الحية بين العروبة والإسلام، ذلك المفهوم الثوري الذي يضع الإسلام في منزلة عليا في الحياة القومية والاجتماعية للمجتمع العربي مع انفتاح على العصر واعتراف كامل بحقيقة التطور الاجتماعي للبشرية. وهي استفادت من تحدي التجزئة بتطوير نظرية عمل ملائمة تقوم على أساس قيادة الواقع نحو الوحدة، ولكن من دون الانفصال عن الواقع والقفز فوقه بل بأخذه بعين الاعتبار.

هذه هي وجهة نظري في مسألة التحديات التي تواجه فكرة القومية العربية الحديثة، وفي نظري أن تحدي التجزئة هو أخطر هذه التحديات.

٧ ــ القومية والعالمية الجديدة

في الكتابات العربية الدارجة ترديد لظواهر أُسيء تفسيرها. والذي يدعو إلى مناقشتها هو أنها بسبب الترديد الذي يمارسه البعض، اتسعت دائرتها الأمر الذي جعل تناولها بالمناقشة ضرورياً؛ فالمسألة الأولى هي ما يسمى في الدارج من الكتابات السياسية بـ «وحدانية القطب» الذي نتج من انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة العالمية بعد زوال الاتحاد السوفياتي. إن الذي حدث له نتائج متعددة وما يهمنا منها مسألة تتعلق بنا كأمة عربية.

الولايات المتحدة دولة استعمارية وذلك أمر لا أظن أنه بحاجة إلى إثبات. والسعي الاستعماري للولايات المتحدة في الوطن العربي بالرغم من تعدد مظاهره السياسية والاقتصادية شأن الاستعمار أينما كان، يمكن تلخيصه بالسيطرة على النفط وتمكين الكيان الصهيوني. ومن أجل تأمين ذلك، تتبع الولايات المتحدة مختلف الخطط والممارسات لأطول وقت ممكن.

وإثر ظهور الاتحاد السوفياتي وتنامي قوته في العالم وانتشار الأفكار الشيوعية في بلدان العالم الثالث، اضطر الاستعمار الحديث وعلى رأسه أمريكا إلى شيء من الاعتدال والمرونة لمقاومة انتشار الشيوعية، فانسحب في منتصف الطريق من كثير من المستعمرات واتصف موقفه في الحياة الدولية بمرونة نسبية إزاء قضايا التحرر والاستقلال. وما معارضة العدوان البريطاني والفرنسي الصهيوني (العدوان الثلاثي) على مصر إلا مثال على ذلك، ولكن بعد أن زال خطر الشيوعية رجعت الأمور إلى حقيقتها، وبدأت تظهر ميول الهيمنة وأساليب الاستعمار القديمة الفجّة، وغلب الطبع التطبع كما يقال، ودشن النظام الدولي الجديد بعدوان عسكري على العراق بأوسع وأشرس ما عرف بعد الحرب العالمية الثانية، وأمعنت أمريكا في دعم الصهيونية إلى الحدود التي وصلتها ونشهدها الآن. أما لماذا يحصل ذلك

فأسبابه هو أن مخططي السياسة الأمريكية المعروفين بالذرائعية والحسابات الباردة، يجدون بذلك الفرصة التي حجبتها الحرب الباردة، والتي من غير المنطقي إضاعتها. كما إن الولايات المتحدة هي الآن ذات قوة عسكرية وتقنية وإعلامية، تفوق كثيراً ما كانت عليه في زمن الاستعمار القديم. ومعروف أن الجريمة تكبر ويتسع نطاقها مع ازدياد قوة السلاح بيد من يمارسها، فالقوة الغاشمة تستثير الغرور وتبعث على الاستهتار والإمعان في العدوان.

والسؤال هو هل أن هذا التطور في أحوال العالم عامل مثبط أم هو عامل منشط للشعور القومي عندنا نحن العرب؟ إن الأصوات التي تقول بتراجع مرحلة القومية، تجعل من ذلك حجة للتدليل على موقفها وهو عين الخطأ. إن ازدياد التحدي وشراسة الهجوم الاستعماري الأمريكي ـ الصهيوني له عكس المفعول، ويجب أن يكون دافعاً لمزيد من التمسك بالقومية بدلاً من العكس. إن التحدي يخلق الاستفزاز ويستثير غريزة الدفاع عن النفس، بدلاً من الاستسلام لا كما يظن البعض. إن الدفاع عن البقاء ميل طبيعي في جميع الكائنات الحية. وكما يصح على الأفراد يصح على الأمم، فكما إن دخول الجراثيم للجسم يستثير المناعة ويحفز قوى المقاومة في الجسم، كذلك يفعل التحدي الأمريكي الصهيوني المباشر المتّسم بالشراسة وسعة النطاق، وذلك لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تنبيه الوعي القومي وتقوية الشعور بالذات، ويحفز نزعة المحافظة على الوجود. لذلك يخطئ من يعتقد أن العدوان الأمريكي على العراق وما تقوم به الصهيونية من عدوان على الأرض العربية ومقدساتها وكرامتها، قد أضعف الشعور القومي، إنه العكس تماماً فتجاوب الجماهير العربية في مختلف أرجاء الوطن العربي خلال العدوان وما يتشكل الآن من رأي عام معادٍ لأمريكا والصهيونية دليل على ذلك. إنني أعتقد أنه لو تتاح الآن الفرصة إلى استفتاء شعبي في كل الوطن العربي بعيداً عن تأثير الأنظمة الحاكمة، لظهر واضحاً أن الأكثرية هي مع الوحدة العربية، وضد التجزئة والسياسة الأمريكية الصهيونية.

في الحقبة الأخيرة من الحكم العثماني وصلت حركة الاتحاد والترقي للحكم، وأخذت تطبق سياسة عنصرية تقوم على التتريك والاستبداد واحتكار السلطة. ما أشعر العرب أن وجودهم ولغتهم وثقافتهم وشخصيتهم القومية مهددة، وكان ذلك من دون شك من العوامل التي قوّت الشعور القومي، وأدت إلى ظهور نزعة الدفاع عن النفس؛ فقامت الجمعيات والأحزاب القومية العربية، وظهرت الدعوة إلى الاستقلال وشهدت القومية العربية مداً قومياً.

الموضوع الآخر الذي تواترت الإشارة إليه في بعض الكتابات، يتعلق بتطور وسائل الاتصال بكل ما يرد معه من عبارات منحوتة جديدة أمثال «العالم قرية صغيرة» و«التكيف للقرن الواحد والعشرين».. إلخ. إن قضية التطور الكبير الذي حصل في وسائل الاتصالات بمختلف أنواعها، قضية حقيقية من حيث إنها واقعة. وذلك أمر مفهوم ولكن غير المفهوم هو ماهية علاقة ذلك بجدل القومية والعالمية؟ إن الكتابات التي تتناول هذه المواضيع لا تهتم بإيراد البرهان ولا بتوضيح العلاقة بين هذا وذاك، بل تكتفي بمجرد الحديث عن تطور الاتصالات، مستخدمة أسلوب الإيحاء والقفز إلى الاستنتاج من دون عناء المناقشة والتسلسل المنطقي والربط بين الظاهرة وما يبنى عليها من استنتاج. لذلك فهي كتابات ناقصة البرهان في أحسن الأحوال إن لم تكن ذات قصد تضليلي.

إنني أرى أن الأمر معكوس تماماً، فتطور وسائل الاتصال من شأنه أن يقوي الشعور القومي بدلاً من أن يضعفه، والأسباب هي ما يلي:

بواسطة وسائل الاتصال المتطورة الحديثة يستطيع المواطن العربي وعموم الرأي العام، أن يطّلع بصورة أسرع وأوضح على أحوال الوطن العربي وبذلك تتقارب الأمة ويزداد التفاعل والاندماج، ويعمل قانون الأواني المستطرقة عمله في الثقافة وفي ازدياد حركة السفر والعمل والتفاعل الاقتصادي والاجتماعي، فبواسطة برامج البث التلفازي أصبح ميسوراً للعربي في العراق أن يعرف أكثر عن السياحة في تونس والصناعة في المغرب والانتخابات في اليمن.. إلخ. إن انتشار الفنون وتوسيع رقعة الثقافة العامة واتساع آفاق المعرفة، كلها تبعث على مزيد من التفاهم والاندماج وعلى مزيد من التعرف على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي لعموم الوطن العربي، فهل في ذلك ما يضعف الرابطة القومية؟ القول إن وسائل الاتصال الحديثة تتيح فرص الاطلاع على أحوال العالم، كلام صحيح ولكن هل أن ذلك مدعاة لإضعاف الرابطة القومية؟ إنني أرى العكس، فالاطلاع على ما يجري في العالم يساعد على زيادة معرفتنا عن كيف تتصرف الأمم وكيف تتقدم وكيف تدافع عن مصالحها. إن وسائل الإعلام الحديثة تضع أمام المشاهد العربي ما يقوم به الأوروبيون وغيرهم في مناطق عديدة في العالم، من أجل التوحيد والتكتل.

هذا في الجانب الإيجابي، أما في الجانب السلبي أصبح بإمكاننا بفضل التطور الكبير في وسائل الاتصالات أن نعرف بوضوح وشمولية ما تقوم به الدول الاستعمارية من خطط وأعمال معادية. إننا الآن بفضل الشاشة الصغيرة

نرى كل يوم بالصورة والصوت وحشية الصهيونية في الأرض المحتلة، وما تنفذه من خطط عدوانية. ونشهد بالصورة والصوت الدعم اللامحدود الذي تقدمه أمريكا لهذا الكيان. إن مشاهدة ما يجري الآن في الأرض المحتلة من شأنه أن يستفز الشعور القومي بدلاً من العكس، فالمشاهد العربي يرى بصورة حية عملية الاستيلاء على الأرض العربية واستباحة حياة المواطنين العرب. أن نرى وأن نسمع عن كل ذلك من شأنه تقوية الشعور القومي، وليس التخلي عن القومية إلى العالمية.

إن الكلام المعاد عن النظام الدولي الجديد والعولمة والعالم قرية صغيرة، كلام سياسي له قصد مسبق هو أن يتخلى العرب عن شعورهم القومي لتسهيل عملية الاستعمار. إن انفراد أمريكا كحادث قد وقع، وتطور وسائل الاتصالات واقع، ولكن القول بذلك شيء، والقفز إلى استنتاج أن ذلك قد يؤدي إلى التخلي عن القومية العربية شيء غير صحيح. إنه مغالطة فيها الغرض والجهل معاً.

الدعوة إلى العالمية ليست جديدة، الإسكندر المقدوني قال بذلك ثم نابليون ثم الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، ثم الماركسية، وصولاً إلى دعوة النظام العالمي الجديد. ولكن كل ذلك ذهب مع الريح وبقيت الحقيقة.

١٩٩٧/٦/٥

٨ ــ القوميّة العربيّة والمثالية
مناقشة لموضوع «أنا» و«نحن»

ـ ١ ـ

في الإنسان علاقة بين العقل والضمير، تجعل الإنسان قائداً لعملية التقدم، فالقوة الروحية التي تدفع العالم نحو التقدم تعمل أحسن ما تعمل من خلال الإنسان عن طريق التفاعل بين العقل والضمير. وذلك تلخيص لوجهة نظري التي توصلت إليها وشرحتها في مناسبات عديدة. وقد وجدت من المفيد وضعها في المقدمة كمدخل ومرجع للمناقشة التي تسوقها هذه المقالة.

وأهم مسألة تبرز للمناقشة هنا هي موضوع المثالية؛ فالمثالية تعبير له مفهوم متداول كما له مفهوم فكري يتعلق بالنظريات؛ فالمفهوم المتداول ينصرف إلى وجود مثل أعلى يسعى الإنسان من أجل تحقيقه، فيقال هذا شخص مثالي التفكير بمعنى أنه يعمل على رفع الواقع إلى مستوى أعلى ممدد، فهو لا يقبل الواقع بل يتمسك بالأخلاق الفاضلة والمثل العليا.

أما في مجال البحث النظري، فالمثالية ترتبط أساساً بالفكر الذي يؤكد وجود إرادة تشير إلى التاريخ في اتجاه الصعود والتطور، وبالرغم من التباين في تعريف وتحديد ماهية تلك الإرادة. ولعل أهم نظرية اقترن بها هذا المفهوم هي تفكير هيغل المعروف وعموم المدرسة المثالية الألمانية، أما الماركسية فهي نقيض المدرسة المثالية من حيث تأكيدها أن جوهر الكون هو المادة التي تتطور بحسب قوانين موضوعية خارج إرادة وتفكير الإنسان والفكر، وليس إلا نتاجاً وانعكاساً لعمل في اتجاه التطور من الأدنى إلى الأعلى، وبذلك يحصل الارتقاء والتقدم البشري من العبودية إلى الشيوعية، إنها عندما تقول بذلك لا توضح السبب الذي يجعل ذلك

التطور ذا غاية أخلاقية نوعية هي الانتقال من الأدنى إلى الأعلى. إنها تدخل عاملاً أخلاقياً في موضوع التطور من دون أن تعترف به، لا بل هي تنكر كل التحليل الأخلاقي في التنظير المثالي. حركة المادة تؤدي إلى الارتقاء والتطور بفعل قوانين موضوعية، ولكن لماذا تكون الحركة ذات هدف مثالي؟ الماركسية لا تجيب بل تغفل ذلك تماماً.

على كل حال، فالذي يعنينا في هذا المجال هو التوضيح أن المثالية تعني في المجال النظري وجود قوة ذات غاية أخلاقية يسير بموجبها التطور، وبذلك تكون البشرية في حالة تطور مستمر: ما هو أدنى إلى ما هو أعلى؛ فالإنسان الأول قد ولد وعاش وحده في الطبيعة، وكانت الخطوة المهمة الأولى في التطور هي قيام المجتمع وإنشاء الدولة من أجل هدف سام هو حماية الحقوق الطبيعية بحسب منظور نظرية العقد الاجتماعي، ومهما اختًلفت نظريات نشوء الدولة فهي جميعها تلتقي في مسألة أن قيام الدولة كان بدافع تحسين الحياة ومعالجة مشاكل العيش في الطبيعة من دون دولة. إن وجود عملية التطور هذه وسيرها في اتجاه أخلاقي مهدد، أي الانتقال من الأدنى إلى الأعلى عبر التاريخ، هو الدليل الذي يمكن أن تقدمه المثالية (بالصيغة التي نقدمها الآن في هذا المبحث) على وجود إرادة موضوعية هي القوة المهيمنة العليا المسيّرة للتاريخ؛ فالأديان السماوية تدعوها بالآلة، وهيغل يسميها الروح، والماركسية تتحدث عن مفعولها وتنكر وجودها.

ويمكن تلخيص عملية التطور في مجالين هما خارج الإنسان: الطبيعة، وداخل الإنسان: الغرائز. وقد استطاعت القوة الموضوعية المثالية أن تحقق ارتقاءً وتقدماً في حياة الإنسان في مجال السيطرة على الطبيعة المحيطة بالإنسان، ومن خلال ضبط وتهذيب الغرائز في داخل الإنسان. وقد اتسمت عملية ضبط وتهذيب الغرائز في النفس البشرية بعملية توسيع الأفق والانتقال المتدرج من دائرة ضيقة إلى دائرة أوسع، أي من حالة الخضوع التام أو شبه التام لمفعول الغرائز حيث كان الإنسان محدوداً بحدود نفسه، ولا تتسع دائرة اهتمامه إلى أبعد من شخصيته، إلى دائرة أوسع ثم إلى دائرة أوسع أخرى وهكذا. وما نشوء الدولة إلا انتقال تقدمي إلى دائرة أوسع.

وهكذا كان التطور من الفرد إلى العائلة ثم القبيلة ثم دولة المدينة ثم الدولة القومية ثم الاهتمام بشؤون العالم، يمثل الانتقال المتتابع الذي تقوده القوة المثالية في صراعها مع الغرائز من دائرة إلى دائرة أوسع في مجال التقدم والارتقاء.

إن العرب في الجاهلية على الرغم من تقدم الفرد ونضجه واستعداده للتطور لم يعرف الدولة، ثم أتى الإسلام فحقق تلك الخطوة التاريخية في تطورهم حيث نقلهم من مجتمع القبيلة إلى مجتمع الدولة. ولم يحدث ذلك إلا لأن الإسلام كان يمثل نهضة عميقة في حياة العرب ويمثل فعلاً حاسماً للإرادة المثالية هذه.

ويلاحظ أن خط التطور الذي نتحدث عنه وإن كان صاعداً في اتجاهه التاريخي، إلا أنه لا يخلو من عمليات التراجع، الأمر الذي يجعله متعرجاً وليس مستقيماً؛ فعندما تضعف الأمة وتدب فيها عوامل التخلف، نراها تتراجع إلى دائرة دنيا.

وكذا كان الأمر، فالفترة المظلمة قد شهدت التراجع إلى الاهتمام الأضيق في سلم التطور، كالاهتمام بالقبيلة والمذهب والطائفة والمدينة وحتى العائلة، بدلاً من دائرة الدولة الموحدة. وبهذا المعنى وعلى أساس هذا التفسير تمثل القومية العربية حركة التقدم بأحسن صورها اليوم؛ فهي حركة نضال إرادة الخير والقوة الدافعة نحو المثل العليا ضد الغرائز وقوى القديم المتخلفة، وهي الحركة التي تسعى إلى نقل المجتمع العربي من دائرة ضيقة أصبحت متخلفة، إلى دائرة أوسع وأرقى في سلم التطور، ومن الدولة القطرية إلى الدولة القومية. وهذا هو بالضبط معنى القول إن الوحدة العربية هي الثورة الحقيقية في الوطن العربي التي تستطيع نقل المجتمع العربي من وضع الضعف الذي هو مصدر كل ما هو أدنى، إلى وضع القوة التي هي مصدر كل ما هو أعلى. ومن وضع اللا استقرار والتهديد إلى وضع الاستقرار والأمن، ومن وضع التخلف الاقتصادي والاجتماعي، إلى وضع التنمية الجذرية والرقي الحضاري.

الوحدة العربية هي الهدف الذي تناضل الأمة مدفوعة بقوة المثل الأعلى من أجل تحقيقه. كما إنه بتحقيقه سيضاعف قوة الدفع ويزيد من فعاليتها من أجل المزيد من التقدم والرقي، وبذلك تكون محركاً وعاملاً مسانداً لعملية الارتقاء والتطور. من كل ذلك يتضح أن الوحدة العربية ذات صنعة مثالية سواء بالمفهوم المتداول للمثالية أو بالمفهوم الذي تم إيضاحه في ما فات من المناقشة. ويتبع ذلك وبالمنطق نفسه، أن القومية العربية حركة روحية تنسجم تماماً مع التراث الروحي للأمة، لا بل هي من صميم ذلك التراث؛ فهي حركة مع الإيمان وتمجد الأديان السماوية، وذات علاقة خاصة بالإسلام على وجه التحديد.

ـ ٢ ـ

وبعد إيراد هذه الملاحظات، نتحول إلى موضوع الجواب عن السؤال المهم التالي: ماذا تواجه حركة الوحدة العربية من أعداء الآن؟ من يقف ضد هذه الحركة؟ في المجال العملي الشخصي ليس من الصعب الإجابة عن هذا السؤال، فقد سبق لي أن أوضحت في غير هذا المجال أن المقاومة الرئيسة لمشروع الوحدة العربية هي الأنظمة العربية (عموماً وليس إطلاقاً)، وبتحديد أكثر الفئة الحاكمة في تلك الأنظمة. ولكن الجواب في المجال الفكري أصعب. ما هي الأفكار التي تقف بوجه حركة القومية العربية اليوم وبالتالي تعرقل تحقيق الوحدة؟ العدد الفكري هو مجموعة الأفكار التي تكرس الواقع وتسعى إلى إدامته. ويمكن إجمال تلك الأفكار بعبارة يمكن أن نطلق عليها اسم الواقعية. وتتجلى الأفكار الواقعية المقصودة في هذا المجال بنظرية ظهرت في الغرب، هي ما يطلق عليه اسم الذرائعية. فكيف حصل ذلك؟ في عام ١٥١٣ كتب ماكيافيللي كتاب **الأمير** في إيطاليا، شارحاً فيه آراءه في ماهية السياسة في الوصول إلى السلطة والبقاء فيها، فجعل السياسة حزمة فنية تحكمها قوانين إذا أجادها الحاكم في التطبيق استطاع البقاء في السلطة، وبذلك فصل السياسة عن عالم المثل والأخلاق، فمن أجل الوصول إلى السلطة والمحافظة عليها، لا تهم الوسيلة بل الغاية، فكل ما يخدم الغاية صحيح وجائز وغير مبرر.

وفي القرن السابع عشر دافع توماس هوبز (Thomas Hobbs) بحرارة من خلال كتاباته عن الملكية المطلقة في بريطانيا ضد الأفكار والجمهورية، فشرح فلسفة مادية مفصولة عن الأخلاق أساسها غريزة الحفاظ على النفس، فجاءت كتاباته تبريراً لنظام الاستبداد مبرراً كل الوسائل من أجل الحفاظ على السلطة بيد الحاكم. ثم تبع ذلك في مجال الاقتصاد ظهور الاقتصاد الكلاسيكي الذي وضع مبادئ الاقتصاد الرأسمالي القائم على دافع المصلحة الذاتية؛ فآدم سميث (Adam Smith) في كتابه **ثروة الأمم** (عام ١٧٧٦) تحدث عن اليد الخفية التي تجعل السعي من أجل المصلحة الخاصة للفرد أساساً للمصلحة العامة.

وهكذا تتابعت آراء الاقتصاديين الكلاسيكيين في الاتجاه نفسه حتى كتاب **مبادئ الاقتصاد** لألفريد مارشال (Alfred Marshall) في عام ١٨٩٠، مروراً بريكاردو (Ricardo) في كتابه **مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب** في عام ١٨١٧؛ فأفكار السعي إلى المصلحة الذاتية، وفصل النشاط السياسي والاقتصادي عن الأخلاق، قد طبعت المجتمع الغربي الذي شهد مرحلة الاستكشافات ثم

الثورة الصناعية وظاهرة الاستعمار، فكان ذلك هو التمهيد لبلورة تلك الميول بشكل منظم في نظرية الذرائعية أو البراغماتية (Pragmatism). ومن أوائل واضعي هذه النظرية هو تشارلز س. بيرس (Charles S. Peirce) الذي شرح آراءه في عام ١٨٩٨، فقال إن الحقيقة ليست شيئاً موضوعياً خارجاً عن اعتقاد الإنسان، فالإنسان عندما يتوصل إلى الاعتقاد بشيء فذلك هو الحقيقة، والعالم الخارجي ليس له وجود منفصل عن ذهن الإنسان، فما أراه أنا حقاً هو الحق وليس شيئاً آخر. وكتب هولمز في مجال القانون؛ وفي كتابه **القانون العام**، شرح بوضوح أنه لا يوجد هناك مقياس موضوعي صادر عن حقوق طبيعية أو مثل عليا موضوعية، بل هناك رغبات البشر وقراراتهم التي هي أساس مقياس ما هو حق وما هو باطل وليس أي شيء آخر.

وهكذا أصبح القانون قائماً على رغبة البشر وليس مثل عليا فوق تلك الرغبة، أما جون ديوي (John Dewey) فقد اختص بموضوع التربية، حيث أكد على تطوير الغرائز الموجودة في الطفل، وجعل ذلك هو هدف التربية وليس تقديم الأخلاق وإيقاظ الضمير وغرس المثل العليا؛ فبحسب تفكير جون ديوي ليس في الإنسان عنصر مثالي بل كل ما فيه هو الغرائز. وأخيراً جاء وليم جيمس (William James) الذي فصّل النظرية الذرائعية في كتابه **مبادئ علم النفس** (عام ١٨٩٠)، وخلاصة تحليله للنفس البشرية هو أن ليس في الإنسان شيء خاص بل هناك غرائز ذاتية، وأن غاية علم النفس هي الكشف عن تفاعل وتطور تلك الغرائز والميول الذاتية. وبذلك نفى وجود الضمير أو العامل الروحي. وبعد ذلك تتابعت الكتابات والشروح في الاتجاه نفسه حيث تمّت صياغة هذه النظرية وأخذت اسماً في الوسط المثقف والجامعات؛ فالطبيعة ليست نظاماً مترابطاً، بل هي مجموعة ظواهر مستقلة الواحدة عن الأخرى، فلا توجد هناك قوانين عامة تسير بموجبها تلك الظواهر أي لا توجد حقيقة موضوعية. والظواهر تلك سواء أكانت طبيعية في خارج الإنسان أم غريزية في الإنسان، إنما هي في وضع ساكن وليست متحركة يسودها تطور بفعل قوانين موضوعية.

لذلك فالتاريخ ليس له هدف سام، والتطور لا يحكمه عامل مثالي يرفعه من مرتبة إلى مرتبة أعلى؛ فالعالم ليس إلّا تجسيداً للنشاط والفائدة البشرية، ولا توجد هناك روح إنسانية تسيّر التاريخ. إننا في نشاطنا مدفوعون بدوافعنا الذاتية، وفي كل نشاط ليس المهم نقطة البداية ولا الوسيلة بل النتيجة النهائية، فإذا كانت النتيجة ناجحة فذلك هو الحق والخير، لأن الحق والخير هو من صنع الذهن البشري وليس أمراً مشتقاً من مقياس موضوعي خارج الذهن. لذلك فقد

سميت الذرائعية بالمثالية الذاتية، أي أن المثل الأعلى هو ما تصنعه الذات البشرية، بعكس المثالية الموضوعية التي تشتق المثل الأعلى من مصدر خارج عن الذات البشرية.

ـ ٣ ـ

المسألة المهمة في هذا البحث هي مناقشة أثر هذه الفلسفة على الوضع العربي الراهن، وفي مجال الموقف من حركة القومية العربية والوحدة العربية على وجه التحديد.

وكمدخل لذلك لا بد من الملاحظة أن الفلسفة الذرائعية لم تخلق وضعاً في المحيط الذي نشأت منه، بل على العكس فقد جاءت تجسيداً لوضع ناشئ بالتراكم، فهي نتيجة أكثر منها سبب ذلك الوضع. والوضع يمكن تلخيصه بالسعي إلى المصلحة الذاتية والتحلل من قيود المثل العليا والنجاح في الوصول إلى القوة الاقتصادية والسياسية والمحافظة عليها. إن هذه الأفكار والميول كانت قد تبلورت وطبعت الحياة في المجتمع الغربي وبخاصة الأمريكي، لذلك يلاحظ أن أثر هذه الأفكار لا ينحصر في الوسط المثقف، بل هو موجود تلقائياً عند الأفراد حتى من غير المطلعين على هذه النظرية لأنها تنسجم مع رغباتهم ونمط تصرفهم.

ولا يخفى أن الغرب كان ولا يزال يسعى من أجل نشر هذه الأفكار بشتى الوسائل في مناطق العالم الأخرى بقصد التأثير فيها ومنها الوطن العربي. وليس من الصعب أن يجد المتتبع أن هذه الأفكار يمكن أن تظهر تلقائياً في مجتمعنا المعرض إلى ضغوط الغرب ونفوذه والاحتكاك به حتى من دون الاطلاع على النظرية التي تجمعها، ويصح ذلك خصوصاً على الفئة الحاكمة في الأنظمة العربية بدائرتها الواسعة التي تنظم الإداريين والفنيين.

واليوم تقوم مواجهة خفية أحياناً وظاهرة أحياناً أخرى بين جهتين في الوطن العربي: جهة الجمهور العربي بما فيه الحركة القومية، وجهة الأنظمة الحاكمة متمثلة بالدائرة الواسعة لتلك الأنظمة. ولكل جهة آراؤها ومفاهيمها أو لنقل فلسفتها. الجمهور العربي الواسع والحركة القومية الوحدوية تدافع عن تفكير مثالي بالمعنى الذي أوضحناه، والأنظمة الحاكمة تتبنى الذرائعية صراحة أو ضمناً. الحركة القومية تنادي بالوحدة بمعناها التحرري كثورة تقدمية تنقل الأمة من وضع إلى وضع أعلى منه، والأنظمة الحاكمة تتمسك بالواقع وتسعى إلى تكريسه

بكل ما فيه. ومن أجل المقارنة يمكن القول إن الحركة القومية المستندة إلى الجماهير العربية تتمسك بمثل عليا وتستند إلى إرادة الخير في الإنسان العربي التي تعمل من أجل التقدم، في حين تعتمد الأنظمة الحاكمة على الرغبات والمصالح الذاتية المرتبطة بالحكم وما يتفرع عنه. الحركة القومية تأخذ بمصلحة مجموع الأمة على المدى الطويل، في حين تدافع الأنظمة الحاكمة عن مصالح الفئة المحدودة الموجودة في دائرة النفوذ والقوة في تلك الأنظمة. الحقيقة بالنسبة إلى الحركة القومية وجماهير الشعب تكمن في المثل الأعلى، وهو الوحدة؛ في حين أن الدولة القطرية هي بالنسبة إلى الفئة الحاكمة. إذاً هناك تقابل بين جبهتين: فعلى الصعيد الفكري هناك واقعية الدولة القطرية مقابل مثالية القومية العربية، وقد انعكس هذا التناقض سياسياً في مجموع ما قامت به الأنظمة الحاكمة العربية من مقاومة لمشروع الوحدة العربية منذ نشوئها حتى الوقت الحاضر؛ فالدولة القطرية لها تفكيرها وتحليلاتها ولها نظرتها لما يجري في الداخل والخارج. وسواء أكانت تلك النظرة مستمدة من نظرية فكرية هي الذرائعية، أو مستوحاة من المصالح والتفاعل مع الظروف الداخلية والخارجية، فإنها تؤدي في النهاية إلى الموقف الفكري نفسه وإلى النظرة نفسها.

إن الفئة الحاكمة العربية عموماً تحلل الأمور على أساس البقاء في الحكم وإدامة سلطانها ونفوذها ومصالحها، فالدولة القطرية واقع موجود معترف به دولياً ويملك المتطلبات الشكلية للشرعية من تمثيل دبلوماسي وعضوية في الأمم المتحدة. كما إنها تملك قوة عسكرية وميزانية وجهاز إدارة وإعلام ومخابرات، وكل ذلك يشكل واقعاً موجوداً يوفر فرصة الحكم وخدمة المصالح. ومن طبيعة الأمور فإن الدولة القطرية القائمة على أساس المصلحة والبقاء في الحكم قد تطورت علاقتها بالدولة القطرية الأخرى إلى وضع المنافسة والتناقض.

ومن ناحية أخرى هناك الدول الغربية التي لها مصلحة في بقاء الدولة القطرية من جهة، وإخضاعها من جهة أخرى وبذلك تكوّن شعور ضمني أن مصلحة النظام في الدولة القطرية يتطلب الانسجام والخضوع للعامل الخارجي المهيمن صاحب القوة المادية الهائلة والتقدم المادي المبهر، فالغرب صاحب النظام الرأسمالي ومشروع الاستعمار القائم والقوة المادية والمصلحة الخاصة، لا يناسبه التفكير المثالي الذي يقوم على وجود إرادة خير فوق الرغبات الشخصية تشكّل المقياس الموضوعي لما هو حق وخير، وتفصل بين الخطأ والصواب، بل تناسبه النظرية الذرائعية التي تنفي ذلك تماماً وتضع بديلاً عنه الأحكام الذاتية حيث

يكون تحقيق الغاية مبرراً لنوع الوسيلة المستخدمة. إنها الفلسفة التي تناسب القوي لأنها تطلق يده من القيود الأخلاقية والضوابط المثالية. وهكذا يكون تفكير النظام الحاكم في الدولة القطرية. النظام في الدولة القطرية موجود وقائم ويتمتع بالقوة العسكرية والمالية، وبيده الأجهزة، وقد استطاع إلى حد الآن أن يلجم التوجه عند الجماهير للوحدة، كما إن مشاريع التوحيد لم يكتب لها النجاح حتى الوقت الحاضر. يضاف إلى ذلك أن النظام القطري مدعوم بحكم اشتراك المصالح من قبل الدول الغربية بأشكال وصور متعددة، تتراوح من التأييد الضمني إلى الدعم العسكري المباشر الواسع النطاق.

إذاً واقع الدولة القطرية هو واقع القوة كما يبدو للأنظمة الحاكمة، وواقع القوة هذا حقق بعض الاستمرارية خلال الزمن. وإلى جانب نمط التفكير الذي يترشح من الواقع، هناك حالة نفسية ملائمة لذلك، فالفئة الحاكمة العربية تجد في الدولة القطرية وضعاً مريحاً مألوفاً يوفر لها الرغبات والمصالح وحب الحكم من خلال تجربة زمنية لا تزال مستمرة حتى الآن.

إذاً ما تملكه موجود، تستطيع أن تراه وتلمسه بالحواس محققاً لها الرضا والراحة، فلماذا التغيير إلى مجهول لم يتحقق بعد ومحفوف بالمخاطر ويحتاج إلى التعب والمشقة، وتقاومه القوى الخارجية ويتناقض مع مصالح الأصدقاء في الداخل والخارج؟ لذلك ولكل هذه الأسباب كان من المنتظر أن يتكون النظام في الدولة القطرية على أسس النظرية الذرائعية نفسها حتى في حالة غياب الاطلاع الثقافي على تلك النظرية. الواقع هو كل شيء، هو الحقيقة النهائية وهو مصدر القيم والمثل العليا ونهاية الطموح، فالدولة القطرية هي نهاية المطاف والعلاقة مع الدول الغربية وحتى مع الصهيونية هي الوضع الصحيح والقدر الذي لا مفر منه. إن معطيات الواقع وموحيات المصالح وتفكير البقاء في الحكم تتفاعل وتنتهي في التحليل النهائي إلى نتيجة واحدة هي قبول الواقع والدفاع عنه والقيام بكل ما يقتضيه ذلك في المجال الفكري والعملي. وباختصار الأنظمة الحاكمة العربية (عموماً وليس إطلاقاً) تفكر وتعمل على أساس انعدام المثل الأعلى. ليس هناك مثل أعلى خارج الواقع نعمل من أجله. وإذا كان الأمر كذلك فالنتائج التي تترتب عليه هي حصيلة ما قامت به تلك الأنظمة حتى الآن في صراعها مع القومية العربية ومشروع التوحيد. ومن المنطقي أنه عندما يغيب المثل الأعلى تضعف الإرادة ويصبح تفكير الإنسان وفعله يدور حول الواقع؛ فالواقع هو كل الموضوع ودنياه هي كل دنيا.

ويلاحظ أن معقول العقل يصبح موضوعاً مطروحاً ويكثر ترديده والحديث عنه، فالذرائعية تكثر من الاستشهاد بفعالية العقل والإشارة إليه في نقاشها النظري. ومن هنا كانت العبارة المألوفة الكثيرة الترديد: العقل يقول هذا والعقلانية تتطلب ذاك. وليس من الصعب معرفة سبب ذلك أو تبيّن الضعف الذي ينطوي عليه؛ فالعقل ملكة وقدرة على التحليل والنظر في الأمور، وهو من عالم التركيب العضوي للجسم وموضوعه يختلف تماماً عن موضوع الضمير والعنصر الأخلاقي في الإنسان والكون. العقل ملكة يستعملها الإنسان الفاضل كما يستعملها المجرم العاتي. ويمكن أن توظف من أجل الخير كما يمكن أن توظف من أجل الشر؛ فإذا كانت الذرائعية (الواقعية الدارجة) تقول بالعقل واستخدامه، فذلك لا يشكل تزكية لها وهي التي افترضت غياب المثل الأعلى والعامل الروحي، لذلك فإن استخدام العقل في هذه الحالة لا يعدو النظر في الواقع وتحليله، والنظر في الواقع وتحليله عند الفئة الحاكمة العربية لا يوصل إلى غير التمسك بالتجزئة والانسجام مع القوى الاستعمارية المؤيدة لذلك الواقع.

إذاً فالقول بالعقل يصلح أن يكون ذريعة، ولا يوصل بحد ذاته إلى طريق الحق والخير عندما يكون المثل الأعلى غائباً، العقل لا يكون ذا معنى إلا عندما يتضافر مع الضمير في عملية النهوض والارتقاء من وضع إلى ما هو أعلى منه. ولنوضح ذلك من خلال أمثلة عملية.

ـ ٤ ـ

في دراسة قمنا بها عن الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط من عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٣، اتضح أن الأقطار العربية المنتجة والمصدرة للنفط قد تدهورت فيها القوة الشرائية للبرميل الذي صدّرته خلال هذه المدة، فقد تم أخذ الأرقام القياسية لتقلبات سعر الدولار إزاء العملات الرئيسة التسع التي تكاد تنحصر فيها واردات البلدان العربية، والأرقام القياسية للتضخم في الدول التسع والولايات المتحدة الأمريكية ومن مزيج العاملين المذكورين (أسعار سعر الصرف والتضخم)، تم حساب أثر العاملين على القوة الشرائية للدولار المستلم كثمن للنفط المصدر، وعلى أساس سنة ١٩٧٢، وبذلك تم استخراج الرقم القياسي المركب بحسب معادلة رياضية لحساب مقدار التدهور في القوة الشرائية للبرميل، ومن حاصل ضرب ذلك بمقدار الصادرات استخرجنا مقدار الخسارة التي تحمّلها كل قطر عربي مصدّر للنفط، وقد تم حساب تلك الخسارة على أساسين:

الأول، هو أسعار عام ١٩٧٤، وهي السنة التي تحولت بها الأسعار من الأسعار المعلنة التي كانت تضعها الشركات إلى الأسعار الرسمية في السوق الحرة.

والأساس **الثاني**، هو سنة ١٩٨١، وهي السنة التي وصلت بها الأسعار أعلى مستوياتها وهو ٣٤ دولاراً للبرميل. وقد اتضح أن الدول العربية المصدرة للنفط قد باعت نفطها خلال الفترة عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٣ بأسعار تقل عن الأسعار التي تحفظ لها القوة الشرائية للبرميل التي كانت عليه في عام ١٩٧٤، وبذلك خسر ما مجموعه ٤١٢٤٤٥ مليون دولار.

فتونس بلغت مجموع خسائرها خلال هذه الفترة على أساس أسعار عام ١٩٧٤ ما مجموعه ١,٦ مليار دولار، وخسرت اليمن خلال الفترة نفسها ٤,٥ مليار دولار، وخسرت مصر أكثر من ١٤ مليار دولار، كما خسرت السعودية أكثر من ١٧٨ مليار دولار، وخسرت الإمارات أكثر من ٥٨ مليار دولار[١].

والمعروف نفطياً أنه على أثر ارتفاع أسعار النفط التي بلغت ذروتها في الثمانينيات، قامت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بجهود واسعة للتأثير على الأصدقاء. ومنذ ذلك الوقت عملت السعودية والكويت والإمارات في اتجاه زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار وبذلك حدثت المقايضة بين الطرفين: الأمن مقابل تخفيض أسعار النفط والالتزام بعدم تكرار استخدام النفط كسلاح سياسي. إن مراجعة وقائع اجتماعات الأوبك وأرقام الإنتاج المنشورة عالمياً، تدلل على هذا الاتجاه الذي كان دافعه سياسياً وليس اقتصادياً بغض النظر عن الحجج التي كانت تقدم والتي ثبت تهافتها؛ إذاً فالدولة القطرية قد طبقت سياسة ذرائعية محضة، حيث حللت الأمر عقلياً فوجدت أن موضوع الأمن أي البقاء في الحكم يجب أن يدفع له ثمن مالي كهذا، وإن كان ذلك يلحق ضرراً بها وبالآخرين من العرب وغير العرب. وهكذا تكون النظرة الذرائعية المعتمدة على الواقع التي يغيب فيها المثل الأعلى والإرادة تؤدي منطقياً إلى مثل هذه النتيجة.

إن ثروة حدها الأدنى ٤١٢٤٤٥ مليون دولار قد فقدتها الأمة وهي حق عادل وطبيعي لها. وفي المجال السياسي كان تصرف الدولة القطرية إزاء الكيان

---

(١) سعدون حمّادي: «الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط العربي، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤،» **السفير**: ١٣/ ٢/ ١٩٩٣، و١٤/ ٢/ ١٩٩٣، و«الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط العربي، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤،» **آفاق عربية** (بغداد): السنة ١٨، العدد ٦ (حزيران/ يونيو ١٩٩٣). كما تم تحديث الأرقام الواردة فيها لتشمل عام ١٩٩٣.

الصهيوني مثالاً آخر للتفكير والتصرف الذرائعي؛ فالأنظمة العربية الحاكمة لم تعطِ حتى الآن تفسيراً لمواقفها على إيقاف القتال في عام ١٩٤٨، في الهدنة الأولى والهدنة الثانية، مع أن كفة الحرب لم تكن بجانب العدو. إذاً من الذي أوقف الحرب ولماذا؟ وما هي أسرار ذلك الحدث الانهزامي الجلل؟

مهما كانت الحوادث والتفاصيل، فالأمر لا يخرج عن نطاق الخضوع إلى ضغط وتهديد دول الاستعمار وفقدان الإرادة. ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن لم يخرج تفكير وتصرف الدولة القطرية عن هذا الإطار: التضحية بالقضية القومية لحساب المصلحة القطرية، أي لحساب البقاء في الحكم وأمن الفئة الحاكمة. ولا عجب فمصدر القيم هو المصلحة الخاصة ومقياس الخير والشر هو الواقع، وليس المثل الأعلى للأمة. نقطة البداية هي المصلحة الخاصة وضعف الإرادة وعدم القدرة على ذلك، فحسابات العقل لا بد أن توصل إلى هذه النتائج التي آخرها الاعتراف بالعدو والدخول بعلاقات مشتركة معه. ولو سأل أي من المشاركين في هذا العمل عن المبرر، لوردت في جوابه حتماً عبارة الواقعية. إذاً الدولة القطرية تمثل تمسكاً بدائرة ضيقة في سلم التقدم الإنساني لأنها ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ هبوط من مرتبة أعلى وتراجع إلى دائرة أضيق؛ فالتقدم الإنساني كان دائماً مقروناً بخروج الإنسان خارج ذاته وتوسيع تفكيره واهتمامه في دوائر تتسع كلما تقدمت عملية التطور. لذلك كان الرجوع إلى الدولة القطرية بدلاً من وحدة الأمة مقروناً بالضعف والتخلف في التطور التاريخي، كان التقدم قد بدأ بظهور المجتمع كما كانت عملية توحيد الأمم المجزأة تمثل صعوداً في سلم الرقي. وفي وقتنا الحاضر تعبّر نزعة التقدم والرقي في توسيع اهتمام الإنسان بشؤون العالم المحيط بالدولة القومية، حيث تظهر التجمعات الاقتصادية وتتقدم وسائل الاتصالات والتفاعل الدولي بين الأمم. في حين أن عمليات الانكفاء والتفتيت جاءت مقرونة بالتخلف والانحطاط الحضاري، حيث تتكبد البلدان التي تشهد ذلك خسائر في كل شيء، والشواهد عديدة في ما يحدث الآن في بعض مناطق العالم.

الدولة القطرية لا يمكن أن تكون في اتجاه التقدم مهما حاولت الأنظمة أن تسبغ عليها المظاهر والأشكال؛ فالاستمرار بالحكم والبعد عن المشاكل وفتات الرفاه المادي وبعض التقدم الجزئي في هذا المجال أو ذاك، شيء أقل بكثير كماً ونوعاً من التقدم الجذري الذي تخلقه الوحدة الشاملة حيث القوة والتنمية والإرادة وانبعاث الروح والحيوية. أما الروح المعنوية والشعور القومي، فقد كان شأن جميع النهضات الكبرى في التاريخ. وأساس ذلك هو المثل الأعلى؛ فعندما يكون للأمة

مثل أعلى تناضل في سبيل تحقيقه تبنى الإرادة وتتدفق الحيوية وتخرج من الفرد طاقات لا حدود لها تثير الانبهار والتعجب، فيصبح كل شيء ممكناً وكل صعوبة قابلة إلى التذليل. وهكذا يبدأ البناء القومي وتصبح إنجازات الدولة القطرية لا شيء مقارنة بما تنجزه الأمة في حالة نهوضها القومي وبناء كيانها الموحد ودولتها القوية الحديثة. وبذلك يصبح الواقع كما يجب أن يكون، نقطة بداية ومادة خام لقوة الإرادة وليس مثلاً أعلى لها. المثل الأعلى شيء آخر تماماً هو الطموح أي الضمير المستيقظ. الدولة القطرية لها محور هو «الأنا» وهو محور متخلف، في حين أن محور الوحدة هو محور التقدم، محور «نحن». وفكرة «أنا» منبثقة من الغرائز، في حين أن فكرة «نحن» منبثقة من العنصر الروحي في الإنسان. وما قصة التاريخ وتقدم الإنسان إلا قصة الصراع المستديم بين عامل الغرائز وعامل الروح والتمرد، فالنظام القطري هو نظام المصالح الأنانية، وحب الحكم والخضوع للأجنبي والاستغلال والظلم، في حين أن حركة القومية العربية تتطلب التضحية والمشقة والمجابهة والتحمل ودفع الثمن الذي يقتضيه التقدم.

ـ ٥ ـ

تلك ملاحظات تحليلية مقارنة لفكرتين متقابلتين في الساحة الفكرية والعملية، فكرة الوحدة وفكرة التجزئة؛ فكرة القومية العربية وفكرة الواقع الراهن. الفكرة **الأولى** مثالية بمعنى أنها تقوم على وجود مثل أعلى ليس من صنع العقل بل من وحي الضمير، في حين أن **الثانية** ليس لها مثل أعلى بل مثلها الأعلى هو الواقع الموجود، وهي بهذا المعنى ذرائعية عن وعي أو عن غير وعي.

فبماذا تفيدنا هذه الملاحظات؟ تفيدنا هذه الملاحظات في مهمة إلقاء الضوء على الحوادث المهمة في تطور الأمة العربية. ولعل أهم مسألة فكرية في هذا الصدد هي التفريق بين موضوع العقل وموضوع الضمير؛ فالعقل كأداة للتحليل والمقارنة لا يصح أن يكون نقطة البداية، بل هو الضمير. العقل عندما يحلل الواقع لا ينتهي بغير حسابات الأرباح والخسائر، وحسابات الأرباح والخسائر تنتهي بقبول الواقع والرضوخ إليه. أما الضمير فهو الذي يجب أن يكون نقطة البداية (أي المثل الأعلى) فهو الذي يشير إلى ضرورة الارتقاء من الواقع إلى ما هو أعلى منه مرتبة، أي التطور من وضع «أنا» إلى وضع «نحن». الوحدة العربية كمثل أعلى لا يوصلنا إليها الواقع وتحليله، بل يدلنا عليها الضمير؛ فهي الطموح وما يجب أن يكون؛ في حين أن حسابات الأرباح والخسائر والتحليل المجرد الذي

يقوم به العقل المجرد ينتهي بقبول الواقع. وهكذا سارت عملية تكريس التجزئة من قبل الدولة القطرية وتتم عملية الاعتراف بالعدو الصهيوني.

نقطة البداية يجب أن تكون المثل الأعلى وهو الوحدة، وبعد ذلك يأتي دور العقل في التحليل وصياغة الأنظمة والاستدلال على الوسائل الصحيحة، حيث يتضافر العقل مع الضمير وتتفاعل قوة التحليل مع قوة الروح في عملية خلق التقدم. وتنطبق هذه الخلاصة على الواقع العربي، الذي يظهر ملامح التناقض الذي حصل بين حركة القومية العربية من جهة، وتجزئة الدولة القطرية من جهة أخرى في حالتين: حصلت **الأولى** إزاء قيادة الرئيس عبد الناصر من قبل، وتحصل **الثانية** الآن إزاء قيادة العراق.

في الحالتين وقفت الدولة القطرية وقوى الاستعمار وفي مقدمتها الصهيونية ضد اتجاه الوحدة؛ فالأساس الفكري والدوافع العملية لذلك الموقف أصبحت واضحة الآن.

واليوم تقف قيادة قطر عربي هو العراق، موقف القومية العربية متحملة كل الأعباء المترتبة على ذلك، ومقدمة التضحيات التي تتطلبها. وكالمعتاد تقف الأنظمة الحاكمة في الدولة القطرية وحليفها الخارجي موقف الضد بالدرجة والكيفية التي نعرفها. وبصدد هذا الموضوع نورد بعض الملاحظات.

أولاً، لم يكن التقدم البشري في يوم من الأيام عملية ميكانيكية تلقائية، بل كان دوماً نتيجة لإرادة الإنسان؛ فالتقدم يجري من خلال الإنسان وبواسطته، وليس هناك من تفسير للتخلف ولنقيضه التقدم غير التباين في الوضع الذي تكون فيه إرادة الإنسان؛ فحيثما تكون الإرادة فتية قوية يكون التقدم أو التجديد، وإعادة بناء المجتمع، والعكس صحيح. إن الذي يجري في العراق الآن هو بناء الإرادة حيث يراجع الإنسان نفسه، وتتكون في داخله قوة جديدة تدفع في اتجاه المقاومة، والتغلب على الصعوبات وبناء حياة جديدة على أساس مثل عليا سامية، وما التقدم المادي في مختلف المجالات الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والثقافية، إلا مظهراً ونتيجة لهذا العامل، أي ما يحصل في داخل الإنسان. لذلك نجد فرقاً شاسعاً في الكم والنوع بين البناء المادي حيث توجد الإرادة، وبينه حيثما تكون الإرادة واهنة مستسلمة. إن إعادة إعمار ما هدمه العدوان العسكري شاهد يستحق الملاحظة. ولعل من أكبر الأخطاء الفكرية التي يمكن أن نقع بها نحن العرب هو أن نتوهم أن التقدم يمكن أن يكون تلقائياً أي من دون تكوين إرادة جديدة كما تحاول الثقافة الغربية أن توحي؛ فغياب

الإرادة لا يؤدي إلى غير الانحلال والتناقض، وبالتالي إلى التراجع.

ثانياً، هناك ما يجب أن يقال من الجانب العملي لموضوع مثالية القومية العربية. هو أن النضال في سبيل مثل أعلى يجب أن يفهم في إطار حقيقي وليس كما يمكن أن يتبادر إلى الذهن المجرد عن التجربة. النضال من أجل المبدأ لا يكون إلا عندما يكون هناك وضع فكري ومادي يراد تغييره، والتغيير يعني عملية الهدم والبناء التي من خلالها يحل وضع جديد مكان وضع قديم. وبمنظور هذا الفهم يتضح أن التقدم لا يكون إلا بثمن، فذلك من طبيعة عملية تطور حضارة الإنسان منذ أقدم العصور وستبقى كذلك. ومن ذلك يتضح أن دفع الثمن أمر عملي لا بد منه.

ولكن إضافة إلى ذلك هناك أهمية لدفع الثمن، فعملية الهدم والبناء التي يحصل من خلالها التقدم، لها ناتج مهم هو المعاناة. والمعاناة تجربة تزداد من خلالها الشخصية الإنسانية قوة، فتتصرف على حقيقتها، وذلك هو الفرق بين الشخصية الخام والشخصية المتطورة. لذلك نجد أن عملية التقدم لا تقتصر نتائجها على بناء مادي أفضل، بل ينتج عنها تحسين في نوعية الإنسان.

إن الدفاع عن مبدأ الوحدة وتحرير الأرض المغتصبة ورفع مستوى الفقراء، مثل عليا لا تتحقق عملياً إلا بدفع الثمن ودفع الثمن هذا عامل واجب وعامل إيجابي بالوقت نفسه. والجماهير العربية اليوم عندما تنظر إلى الوضع العربي وما جرى فيه من خلال المواجهة مع دول الاستعمار والصهيونية، على هذا الأساس تصل إلى نتائج مغايرة تماماً لما تحاول ثقافة القوى المعادية والأنظمة القطرية أن تشيعه من خلال موضوع الثمن. علينا ألا نقع بالوهم أن التقدم يمكن أن يكون من دون ثمن؛ فذلك، ليس من طبيعة الأمور ولم يحدث في التاريخ. والقول به لا يعدو أن يكون سذاجة فكرية في أحسن الأحوال. كما إن دفع الثمن هو طريق تحسين نوعية الإنسان التي هي أساس التقدم والقوة المحركة له.

ثالثاً، تجدر الإشارة إلى ضرورة معالجة أطباع سببها معوق من معوقات التفكير، فعلى أثر المواجهة التي حصلت مع العدوان الغربي بقيادة الولايات المتحدة، اهتزت العلاقات الرسمية العربية وتبددت حالة ما كان يبدو توافقاً بين تلك الأنظمة قبل حصول العدوان.

وقد أخذت أجهزة الثقافة المعادية ووسائل إعلامها تصوغ أطروحة متشائمة عن القومية العربية ومشروع الوحدة والنهضة. والباحث الذي يفتش عن الحقيقة

ويتحرى جوهر الأمور بعيداً عن الترديد الشفهي وغير الشفهي لهذه الأطروحة، يجد أن مادتها هو ما حصل للعلاقات الرسمية العربية وليس أي شيء آخر، حتى وكأن الدولة القطرية كانت مع الوحدة والنهضة القومية سابقاً وأصبحت اليوم ضدها. وذلك خطأ بيِّن لا تتطلب معرفته إلا التجرد من الغرض.

الحقيقة هي أن الأنظمة القطرية كانت من الأساس ضد الدولة وضد القومية العربية، أما علاقاتها التي كانت تبدو أحياناً ودّية، فلم تكن غير جهد سياسي للمحافظة على وجودها طالما أن تلك العلاقات لا تقترب من هدف الوحدة؛ ففي ١٩٥٧/٦/٣ عقدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية؛ وفي ١٩٦٤/٨/١٣ صدر قرار إنشاء السوق العربية المشتركة استجابة لاتجاه الرأي العام العربي، ولكن الأنظمة القطرية بالرغم من إقامة الهياكل والمؤسسات لتنفيذ هذا المشروع، أبقته من دون تنفيذ فعلي، وفي كل حالة ظهر مشروع جدي للوحدة وقفت ضده وضد القيادة التي تحمله. إذاً فموقف الأنظمة القطرية هذا يجب أن يكون متوقعاً وهو بالتالي لا يحمل المعنى الذي تريد أطروحة التشاؤم أن تعطيه له. لا بل على العكس فما حدث في العلاقات الرسمية العربية، يكشف الحقيقة مرة أخرى. وكشف الحقيقة عامل مساعد لا معرقل لجهود الأمة في نضالها. ولنذهب أبعد من مناقشة هذا الموضوع عن طريق سؤال إحصائي: ما هي حدود دائرة القائلين بأطروحة التشاؤم؟ أليست هي دائرة الفئة الحاكمة في الأنظمة القطرية بالتعريف الواسع الذي يشمل ليس فقط السياسيين بل بعض الإداريين والفنيين، ومن يحيط الفئة الحاكمة من ممتهني العمل السياسي التقليدي، ويضاف إليهم عدد من المثقفين والإعلاميين الذين دخلوا هذه الدائرة لأسباب مختلفة تتراوح من المصلحة الشخصية إلى التعرض لغسل الدماغ الذي تمارسه الثقافة المعادية، مروراً بمختلف أشكال العوامل الذاتية؟ فلو قمنا بعمل إحصائي لحصر عدد الداخلين ضمن هذه الدائرة في عموم الوطن العربي ترى ماذا ستكون النتيجة؟ العدد هو بضعة آلاف في أحسن الأحوال.

وفي الجانب الآخر لو أتيحت الفرصة اليوم إلى إجراء استفتاء نزيه محايد بعيد عن تأثير الأنظمة القطرية في عموم الوطن العربي بين التوحيد وبين ما هو موجود ترى ماذا نتوقع أن تكون النتيجة؟ إنني أعتقد أن الغالبية العظمى ستكون مع الوحدة. وعلينا ألا ننسى علامات هذا التوجه، فقد قامت الجماهير العربية في مختلف أقطارها وبمقدار ما أتيحت لها الفرصة بالتعبير عن رأيها قبل وخلال وبعد المواجهة مع العدوان على العراق، وكان اتجاه تلك العلامات واضحاً.

إذاً، هناك وهم شائع وغلاف جوي يصنعه البعض ويقع تحت وهمه أو إرهابه بعض من المثقفين مع الأسف، أما رأي الأمة وجماهيرها الواسعة فهي في الطرف الآخر. إن تبديد هذا الوهم لا يحتاج إلا إلى شيء من الموضوعية وشيء من الشجاعة.

الخلاصة هي أنه في الوقت الذي تقف حركة القومية العربية في اتجاه المستقبل تدافع عن مثل عليا ابتداءً من الواقع، تقف الدولة القطرية من دون مثل عليا جاعلة من الواقع مثلها الأعلى. وبذلك تكون حركة الوحدة **مثالية** (بالمعنى الذي حددناه)، وتكون الدولة القطرية **واقعية** بالمعنى الذرائعي كما أوضحناه. بالنسبة إلى القومية العربية هناك صراع، أما بالنسبة إلى الدولة القطرية هناك حالة سكون تسعى إلى المحافظة عليه. أما النتيجة فلن تكون مختلفة عن سير التاريخ الذي طبعته حركة التقدم البشري من خلال عملية ارتقاء مستمر من الأدنى إلى الأعلى، وهي أطروحة «نحن»، أما الدولة القطرية فهي الأدنى وهي أطروحة «أنا». وما لا شك فيه أن تقدم البشرية كان دائماً مطبوعاً بعملية التطلع لما هو أعلى والاتساع المستمر من مستوى «أنا» إلى مستوى «نحن» بمفهوم المرحلة السائدة في حينه؛ فكما كان خروج الإنسان من مرحلة غياب المجتمع إلى مرحلة تكوين المجتمع (بمستوى العائلة أو القبيلة أو المدينة) يمثل مرحلة تقدم، كذلك هو انتقال الإنسان العربي اليوم من الدولة القطرية إلى الدولة القومية. إنه التقدم الذي لا مناص منه.

٩ ــ الأدب والوعي القومي:
آراء في ما يجب أن يكون(*)

ـ ١ ـ

إذا كانت نقطة البداية في تكوين المعرفة هي ملاحظة الظواهر المحيطة بالإنسان، اجتماعية وطبيعية، وإذا كانت الطرق لتفسير أو تكوين رأي حول معنى تلك الظواهر وعلاقاتها بعضها ببعض متباينة، وإذا كان الإلهام أحد تلك الطرق، عندها يكون الأدب طريقاً من طرق المعرفة؛ ففي مجال العلوم الطبيعية يلاحظ الباحث الظواهر الطبيعية المحيطة به، ويتأثر بها من حيث إنه يكوّن الرغبة في معرفة معناها وارتباط بعضها ببعضها الآخر كنتيجة وسبب، ويستخدم البحث العلمي كطريقة للوصول إلى المعرفة. وفي مجال العلوم الاجتماعية يتأمل الباحث في الظواهر الاجتماعية وتتكوّن لديه الرغبة في تفسيرها. وقد يستخدم لذلك الطريقة العلمية المعروفة.

ولكن بجانب ذلك هناك طريق آخر للمعرفة هو طريق الإلهام، أو النفود إلى حقيقة الأشياء عن طريق التأمل والانفعال الداخلي والاندماج بالظواهر المدروسة، وبالتالي تكوين موقف منها أو استنباط تفسير لها. إن العبقرية وحدّة الذهن وصفاء النفس، صفات من شأنها تقريب الإنسان من الحقيقة ومساعدته على النفود إليها أحياناً. ولا يحدث ذلك بواسطة الطريقة العلمية المعروفة، أو عن طريق استخدام القواعد العقلية والاستنتاج، بل عن طريق الإلهام.

لذلك فالأدب وسيلة من وسائل المعرفة، وطريق من طرق الوصول أو

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (١٠).

الاقتراب من الحقيقة، مع الفوارق التي ذكرناها بينه وبين البحث العلمي أو البحث الاجتماعي. ولكن لا بد من زيادة إيضاح هذه المسألة.

في البحث العلمي أو الاجتماعي تكون مادة البحث هي الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية بحسب الحالة، ويكون العقل هو أداة التحليل والاستنتاج وتكوين المعرفة. أما في الأدب، فيمتزج العقل بالإحساس، ويتفاعل الوضع الذهني بالوضع النفسي في تلك العملية، أي عملية مراقبة الظواهر والانفعال بها وتكوين موقف منها. ولا تخضع عملية التفاعل هذه إلى قوانين ثابتة، كما إنها وهي تتحقق لا تمر بخطوات معروفة مكررة في كل حالة كما هو الحال في البحث العلمي أو البحث الاجتماعي. إن انفعال الأديب بما يحيطه، وتكوين تفسير لذلك، مسألة انفعالية يتفاعل فيها الأديب ذهناً وروحاً. وقد تحدث هذه العملية عند كل أديب بشكل خاص، وقد تحدث في كل عملية بشكل خاص أيضاً، أي أنها تتباين من حالة إلى أخرى عند الأديب نفسه.

ثمة مسألة مهمة لا بد من التعرض لها في هذه الملاحظات التقديمية، وهي أن الأدب، كعملية تفاعل بين الأديب والظواهر، يبحث عن مواضع الجمال في الظواهر التي ينفعل ويتأثر بها والتي تكوّن موضوعاته. والمقصود بالجمال طبعاً هو ذلك المعنى الواسع للجمال الذي يتعدى المعنى العامي المتداول المقصور أحياناً على جمال الطبيعة وجمال المرأة. إن الجمال في الأدب والفن هو قيمة عليا قوامها التلاؤم بشتى أنواعه، فهو يشمل التلاؤم بين الظواهر المادية من مقاييس وتناسق ألوان.. إلخ، كما يشمل التلاؤم في الأفكار والمواقف. هو التلاؤم الحسي من خلال الحواس، والتلاؤم الروحي من خلال الفكر.

ـ ٢ ـ

والآن ما هي علاقة ذلك بالقومية العربية؟

القومية العربية كما عرفت في الأدبيات القومية هي إيمان، والمقصود بذلك أنها شعور داخلي موجود عند الفرد العربي، كوّنه المزيج من العوامل خلال التاريخ الطويل. والشعور الداخلي هذا قد يخفت في ظرف من الظروف، ويتنبه في ظرف آخر، وذلك ما يدعى بشعور الانتماء والسمة القومية. والشعور بهذا المعنى لا يتكوّن نتيجة لنشاط الذهن، وهو ليس من نتاج البحث العلمي في الظواهر الاجتماعية، أي أنه ليس ظاهرة تجلب انتباه الإنسان فيحللها بطريقة علمية أو استنتاجية، ويتوصل إلى الاقتناع بها، بل هي شعور ذاتي داخلي موجود عند الفرد

العربي كما هو موجود عند أفراد الأمم الأخرى. وبالطبع، القول إن القومية العربية هي إيمان، يجب ألا يقود إلى المعنى الخاطئ المتداول أحياناً عند البعض، الذي يقرن الإيمان بالتعصب؛ فبين التعصب والإيمان فرق كبير لسنا في صدد بحثه الآن. الإنسان يؤمن بقيم عليا ويشعر بها داخلياً كنتيجة لفعل الضمير كالإيمان بالعدالة، والإيمان بالحرية، والإيمان بكرامة الإنسان. إن الإيمان بهذه القيم كما هو واضح لا يتكوّن بطريقة البحث العلمي أو العمل الذهني، بل هو إدراك لقيم عليا. من ذلك نصل إلى الاستنتاج أن إيمان العرب بالقومية العربية، وبالتالي إيمانهم بوحدتهم ومستقبلهم كأمة واحدة، ليس مسألة يتوصل إليها الفرد العربي عن طريق البحث العلمي، كما إن الإيمان بالقيم العليا لا يتوصل إليه الإنسان عن هذا الطريق.

إذاً، هناك شيء مشترك مهم بين الأدب وبين القومية العربية. الأدب طريق من طرق المعرفة يعتمد على الإلهام والشعور الداخلي الذي يتفاعل فيه العقل والنفس؛ والقومية العربية هي إيمان أساسه شعور داخلي. إن الأدب وسيلة ملائمة للتعبير عن مشاعر الإنسان الداخلية سواء أكانت المشاعر المتعلقة بإدراكه لهويته وانتمائه، أو إدراكه للقيم العليا، أو فهمه للظواهر المحيطة بالإنسان، طبيعية أو اجتماعية. إن الأديب كإنسان موهوب، يجتمع فيه صفاء الذهن وعمق الشعور وحساسية الروح، يستطيع أن يعبر عن أحاسيسه الداخلية بصورة أدق وأسرع من الفرد الاعتيادي. لذلك كان الأدب أقرب الوسائل للتعبير عنها، والأديب يجد بأدبه أحسن أداة للإفصاح عن مشاعره الداخلية. هذا في ما يتعلق بعلاقة الأديب بالشعور القومي.

وأخيراً لا بد من كلمة عن دور الأدب في بث الوعي القومي. عندما نقول إن الأدب وسيلة ممتازة للتعبير عن الشعور القومي، نقصد بذلك شيئاً معيناً. إن عبقرية الأديب وحساسيته تتجلى في قدرته على توضيح أبعاد ذلك الشعور، إذ المقصود بالشعور ليس الإحساس المبهم الموجز الذي يأتي كومضة غامضة لا تلبث أن تزول، وإنما ذلك الإحساس العميق الذي يحرك جميع الحواس الداخلية، ويحرك الذهن ذاته، ويساعد على رسم كامل لصورة الموضوع أو الجزء الأعظم منها؛ فهو الذي يذهب إلى رسم التفاصيل والأبعاد والألوان، ويوحي بمغزى الأمور وعلاقاتها بعضها ببعض، ويفصلها ويوحي بما يجب أن يكون. إن هذا النوع من الإدراك الذي يتكون عند الأديب، لا يتكون عند الإنسان

العادي؛ فالنفس البشرية عند الأديب تتقدم وتتأثر وتوحي بشكل مختلف عنها عند الإنسان العادي. لذلك يقال إن العبقري أو الأديب يستطيع التعبير عن روح الأمة، ويرسم صورة أوضاعها، ويتنبه إلى الأخطار التي تحيط بها، ويتنبأ بمستقبلها؛ أفضل وأسرع من الفرد العادي. ولذلك كان للأديب رسالة. الأديب الذي يتنبه عنده الشعور القومي بهذا المعنى الواسع للشعور، يستطيع أن يساعد الإنسان الاعتيادي في إدراك هذه المعاني التي لم يستطع أن يتوصل إليها بقواه الذاتية لأنه ليس أديباً ولا عبقرياً. ذلك هو دور قيادة الجمهور للتوصل إلى ما توصل إليه الأديب، لإدراك ما أدركه هو بصورة أوضح وفي وقت أقصر مما أدركه الجمهور الاعتيادي. لذلك كان الأدب سباقاً في فهم أوضاع الأمة، وتشخيص أمراضها، ورسم مستقبلها، ولذلك كانت الثورات غالباً ما تسبقها نهضة أدبية وفكرية، تدل عليها، وتقود الجماهير في طريقها، كما حدث في الثورة الفرنسية والثورة الروسية.

طبعاً ليس كل الأدب أدباً أصيلاً، كما ليس كل الأدب أدباً جيداً. ولذلك فليس كل الأدب أدباً مؤثراً في الجماهير، ولكن بمقدار ما يكون الأدب أصيلاً بمعنى الصدق في التعبير عن الشعور القومي، وبمقدار ما يكون الأدب عميقاً وجيداً في رسم أبعاد ذلك الشعور. . بالمعنى الواسع للشعور، بذلك المقدار يكون الأدب مؤثراً في بث الوعي القومي، أو تحريك الوعي القومي بعبارة أدق. وهذا هو المعنى الحقيقي للقول «إن الكلمة التي تخرج من القلب تقع فيه». وأود بهذا المجال أن أورد مثالاً مبسطاً على ذلك. أتذكر في عام ١٩٤٨، عندما وقعت كارثة فلسطين وقامت الحرب ـ سمعت ـ وكنا طلاباً صغاراً، من زميل لي في المدرسة يقول إن المطلب المهم بالنسبة إلينا الآن هو السلام، وكانت الحركة الشيوعية في العالم تقود حملة أنصار السلام بذلك الوقت.

إن تلك الكلمة لم تلامس قلبي، ولم تجد الاستجابة في نفسي، ولم أكن في ذلك الوقت منتمياً إلى حركة سياسية، ولكني كنت أشعر بالانتماء للأمة، وأفهم مغزى ما يحدث في فلسطين، فوجدت بذلك الكلام شيئاً لا يمت إلى واقع الشعور بصلة. إنها كلمة لم تكن صادرة من القلب ولم تقع فيه.

الأدب هو أفضل وسيلة للتعبير عن الشعور القومي، والعلم أفضل وسيلة لشرح ذلك الشعور.

ـ ٣ ـ

بعد تلك الملاحظات في التعريف والأمور العامة، نتحول الآن إلى صلب الموضوع، ألا وهو ما يجب أن يكون عليه الأدب[١] كوسيلة لإيقاظ الشعور القومي والوحدة العربية. ولكننا ـ كما هو منطقي ـ لا نستطيع أن نفعل ذلك من دون أن يكون الواقع الذي عليه الأدب الآن منطلقاً لذلك. وبعبارة أخرى، لا بد من أن نقول بعض الشيء عن هذا الواقع.

لم يستطع الأدب في وضعه الحالي أن يكون معزولاً عن الوضع الفكري والثقافي الذي نمر به، والوضع الفكري والثقافي الذي نمر به الآن هو وضع هابط ومتأثر، بدلاً من أن يكون في وضع الصعود والأصالة. لقد تأثر الفكر العربي بتيارات الفكر الغربي، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وما موجة ظهور الأدبيات الماركسية بالشكل الذي يلفت النظر إلا مظهراً لذلك. لم يكن إدخال الأدبيات الماركسية في الثقافة العربية بدافع الاطلاع، بل غالباً ما كان ذلك بدافع التقليد. لذلك كان دخولها بشكلٍ فج ومن دون اختيار، وبكل ما فيها من تناقضات. وقد عكس الفكر العربي إلى حد بعيد ما بداخل تلك الأدبيات، وكان مجال النقد والاختيار والتطوير والتهذيب محدوداً، ومعروف موقف الأدبيات الماركسية من القومية كقضية، ومن القومية العربية بالذات. إنه موقف يتراوح بين عدم الاهتمام والتقليل من الأهمية، إلى موقف العداء والحقد الذي تجلى في كتابات بعض قادة الماركسية من الشعوبيين في البلدان العربية، وذلك أمر معروف. صحيح أن موقف الأدبيات الماركسية قد تغير مؤخراً في بعض الأحيان، وأصبح أكثر تلاؤماً مع حركة القومية العربية، إلا أن ذلك لم يكن من الوضوح والحسم الكافي، فبقي في أحسن حالاته موقف الاستجابة للظروف أكثر من موقف الصدق مع بعض الاستثناءات.

ثم أتت الحوادث السياسية التي أدت إلى هبوط الروح المعنوية، ففشل الوحدة بين سوريا ومصر، ونكبة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، قد ساهمت إلى درجة مهمة في تكوين الجزر في الشعور بالوحدة العربية، وانعكس ذلك في الفكر السياسي. وهكذا أخذ الفكر السياسي يتحول عن المنهج، الذي بدأ

---

(١) إنني في هذا البحث أود الإيضاح إنني عندما أتحدث عن الأدب أقصد في الغالب الشعر، وربما كان ذلك قصوراً إلا أنه حقيقة أملتها علي أن معرفتي بالشعر (ورغبتي فيه) هي أكثر من معرفتي ورغبتي بأبواب الأدب الأخرى. لذلك يلاحظ القارئ أن الأمثلة التي أوردها غالباً ما تتعلق بالشعراء من دون غيرهم من الأدباء.

بالتصاعد منذ بداية النهضة العربية الحديثة، معبرة عنه الأدبيات الواسعة نسبياً في القومية العربية والوحدة العربية، إلى منهج أفرزته الظروف المحيطة، وأساس الظروف المحيطة هو الانكسار النفسي الذي ولدته التطورات السياسية التي مر ذكرها. وفي ظرف الانكسار تأثر الأدب كما تأثر الفكر السياسي. لذلك لم تعد القومية العربية والوحدة العربية والنهضة العربية ما يشغل اهتمام الشعراء، وتكوّن مواضيع شعرهم.

فمن حيث الموضوع، أصبحت القضية الاجتماعية، وترجيع حوادث العالم المحيط بنا، هي المواضيع العامة في مادة الشعر. ومن ناحية أخرى، ظهر الاهتمام بالنفس ومعالجة القضايا النفسية الخاصة، فالنفس البشرية وما يتفاعل فيها، وما يحدث بداخلها من الانفعالات، وما يتكون فيها من عقد وآراء ومواقف، أصبحت من المواضيع التي يعيرها الشاعر اهتماماً بارزاً، وبذلك ظهر ما يمكن أن يطلق عليه اسم الشعر النفسي. وجاء ذلك مقروناً بالغموض والتعابير غير المألوفة والأوصاف الغريبة.

أما شعر القضية الاجتماعية فكان أكثر اهتماماً بالأمور العامة، ولكنه هو الآخر شِعر الانكسار النفسي، والهروب من الواقع، والتعويض عن معالجة القضية الأساسية وهي القضية القومية. أما في مجال الأسلوب فقد ظهرت مدرسة الشِعر الحر، وميول الخروج من الخصوصية القومية إلى الاندماج في التيارات والأساليب العالمية. إن ظهور الشعر الحر مهما قيل عنه لا يمكن في الحقيقة إلا أن يكون مظهراً من مظاهر الانحسار في الشعور القومي، فهو ليس قضية تتعلق بالشكل أو الطريقة، بل هو في النهاية تعبير عن موقف قومي. هذه بنظري هي مجمل سمات الأدب في الوقت الحاضر، وهي التي تشكّل نقطة الانطلاق في بحث ما يجب أن يكون عليه الأدب. أقول ذلك ولا أقصد أن هذا التحليل كامل، أو أنه من دون استثناءات، أو أنه لا توجد بجانبه ظواهر إيجابية سأتعرض لها في ما بعد.

ـ ٤ ـ

في بحث ما يجب أن يكون عليه الأدب أو الشعر في مجال بث الوعي القومي، لا بد من جلب الانتباه إلى ضرورة ترسيخ النظرة إلى وحدة الوطن العربي عن طريق التأكيد على ترجيع أصداء ما يحدث في أحد أقطارها من قبل الأقطار الأخرى، وذلك هو أحد معاني تجاوز الحدود وتقوية الرابطة القومية. هل

ما يحدث في قطر من الأقطار العربية من حوادث قومية هو من شؤون ذلك القطر وحده، أم أن العرب جميعاً يجب أن يتجاوبوا مع ذلك فرحاً أو حزناً؟ الجواب في المنظار القومي معروف، وليس المقصود في هذا المجال هو ترجيع صدى الأمور الداخلية لكل قطر مما لا يعكس معنى قومياً، بل ترجيع صدى الحوادث والتطورات ذات المعنى القومي كمقاومة الاستعمار والاعتداء على السيادة، والأمور التي تتعلق بسلامة الأرض العربية وقدسية حدودها الجغرافية مع جيرانها. إن كل ما يتعلق بوحدة قطر مع قطر آخر، وكل ما يتعلق بتعاون الأقطار العربية جماعياً أو جزئياً يقع في هذا النطاق. وأود أن أقول إن ترجيع الصدى والتجاوب، يجب ألا يقتصر على النكبات والمحن، بل يجب أن يكون في الانتصارات والأفراح أيضاً. إن تجاوب الأدب مع ذلك، وتحويله إلى مادة للإنتاج، من شأنه أن يقوي الشعور بالوحدة وبالرابطة القومية، وينعش الوضع النفسي المتلائم مع القربى والانتماء الواحد والمصير المشترك، ويضعف الشعور الإقليمي الذي يتكوّن بصورة تلقائية في ظل أوضاع التجزئة، ويفتح ثغرة في جدار الحدود الإقليمية. إن أثر هذا التجاوب الأدبي على الجماهير عظيم ويجب عدم التقليل من أهميته. لقد قام شعراء بداية النهضة العربية بهذا الدور على أفضل مما يقوم به شعراؤنا الآن، فما أروع قول الرصافي عن تونس:

أَتونُسُ إنَّ في بغدادَ قوماً ... ترفُّ قُلُوبُهُمْ لكِ بالوَدادِ

ويجمعُهُمْ وإيَّاكِ انْتِسابٌ ... إلى مَنْ خُصَّ مَنْطِقُهُمْ بضادِ

فنحنُ على الحقيقةِ أهلُ قُربى ... وإنْ قَضَت السّياسةُ بالبُعادِ

إن هذه الأبيات معروفة في تونس ويحفظها الكثير، وقد أنشدت لنا في مناسبة قريبة كنا بها في زيارة إلى هذا البلد العربي. وقصيدة شوقي: «سلام من صبا بردى...» عن احتلال غورو لدمشق معروفة، ويتغنى بها الطلبة في كل مكان من الوطن العربي.

لم يكن معروفاً عن شوقي أنه قال شعراً مباشراً في بث الشعور القومي، ولكنه بترجيعه صدى ما حدث لسوريا، قد عبر عن ذلك الشعور أحسن تعبير، كما إن تخليده لاستشهاد عمر المختار على يد المستعمر الإيطالي في قصيدته المعروفة:

رَكَزوا رُفاتَك في التُّراب لواء ... يستَنْهضُ الوادي صباحَ مساء

قد أوضح للعرب وحدة في الشعور القومي من خلال تمجيد بطولة عربية

ضد محتل أجنبي. إن هذا اللون من شعر التجاوب القومي وتقوية الروابط قليل الوجود الآن.

ـ ٥ ـ

وفي مجال المضمون أيضاً مطلوب من الأدب أن يقاوم ظواهر الانقسام وحوادث الفرقة في الوطن العربي، فالقطر العربي لا يمكن أن يرفع السلاح بوجه قطر عربي آخر، ولا يسفح دم عربي من قطر بيد عربية من قطر آخر، على أساس نزاع بين قطر وقطر آخر. والوطن العربي يجب ألا تقوم به حرب انقسامية بين محور ومحور، وألا تقوم به انقسامات طائفية أو مذهبية أو دينية أو عرقية، وألا يحدث فيه أي صراع يقسم الأمة ويشرخ وحدتها.

إن مقاومة ظاهرة الانقسام أو الميول للانقسام موضوع مهم من المواضيع التي يستطيع الأدب أن يعالجها راسماً أبعادها وموضحاً المخاطر التي تنطوي عليها. إن وحدة الأمة وتلاحمها تحتاج دوماً إلى إيقاظ ضميريّ وتنبيه قومي، يكبح غرائز الانقسام والفرقة، ويقوي ميول الخير عند الجماهير. إن الميول الشريرة للانقسام، إن لم تجد تعبئة جماهيرية تقف في وجهها وتكبحها، من شأنها أن تنمو وتتسع. وهنا يستطيع الأدب أن يؤدي دوراً مهماً في الدفاع عن الكيان القومي.

إن الوحدة القومية للأمة العربية يغذيها تراث مشترك من القيم الروحية والأخلاقية التي اقترنت بالنهضة العربية، تلك القيم التي تشكل عاملاً روحياً موحداً للأمة العربية، فتراثنا الحضاري، والأخلاق التي كرسها الإسلام، والقيم العليا التي ورثناها منذ أقدم العصور، هي من أقوى الروابط المشتركة للأمة العربية، وتشكل مادة واسعة وغنية يستطيع الأدب أن يتناولها ويشرح معانيها ويقدمها إلى الجماهير بقوالب مفهومة وأسلوب ينبه فيها الميول لتلك القيم والمثل العليا. إن ما استطاع أبو تمام أن ينقله إلى العرب جيلاً بعد جيل من صورة أدبية رائعة لقيمة الشهامة والشجاعة والدفاع عن الوجود القومي، في قصيدته عما فعله المعتصم في يوم عمورية، يشكل مثالاً جيداً للمقصود في هذا المجال.

إن صياغة مشاهد من حياة المجتمع العربي القديم، والتقاط حوادث مهمة من التاريخ، وتقديمها بصياغة أدبية جذابة، تنقل بصورة لا شعورية الإحساس المشترك بوحدة التاريخ، والاشتراك بالذكريات بحد ذاته عامل من شأنه تغذية الشعور الوحدوي. إن الرواية الشعرية: أحمد شوقي عن مجنون ليلى التي مثلت في

مدارسنا الثانوية، وشاعت أشعارها بين الشباب العرب في كل مكان من الوطن العربي، قد ساهمت في ذلك الجهد الأدبي الذي قوى الشعور المشترك بوحدة التراث. إن هجرة القبائل العربية من الجزيرة إلى شمال أفريقيا، تصلح لأن تكون مادة أدبية غنية في الشعر والرواية والمسرحية والقصص الشعبية، على غرار أساطير أبي زيد الهلالي. إن رسم صورة الأصول المشتركة، واللهجات، أمور من شأنها تقوية الشعور القومي المشترك وتبديد أفكار العصبيات المحلية والعرقية التي بدأت تنشأ في بعض تلك الأقطار؛ فالتاريخ العربي غني بالمادة، ومليء بالحوادث ذات المغزى، وهو معين لم يغرف منه الأدب كما يجب بعد.

وليس أقل أهمية من ذلك تثبيت المبدأ الأساسي في الوضع القومي الذي نمر به الآن. إننا في وضع تكاد أن تهتز فيه صورة العلاقة بين القضايا العامة. لقد أصبحت القضية القومية عند بعض المثقفين قضية كإحدى القضايا الأخرى، كالقضية الاجتماعية، وكقضية تجديد الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تحشر في عدادها وتقارن بها، في حين أن ذلك أمر غاية في الخطأ وغاية في الخطورة. القضية القومية هي أساس كل شيء، ولا يمكن مقارنتها بأي هدف اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي آخر. إن وحدة الأمة العربية، وسلامة رقعتها الجغرافية، وسيادتها واستقلالها في داخل حدودها، أمر لا يمكن أن يرقى إلى أهميته أي شيء آخر، فهو الهدف الأول والرئيس الذي يجب أن يتقدم على كل شيء سواه، فالأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمور اجتهادية يصوغها العقل البشري، وهي نسبية، أي قابلة إلى التطور والتغيير بتغيير الظروف، في حين أن القضية القومية ليست كذلك. هذه المسألة المهمة تصلح أن تكون مادة للأدب يتناولها بالتوضيح.

إن تركيز هذا الفهم وتأكيد هذه المسألة هما من الأمور التي يستطيع الأدب أن يؤدي فيها دوراً مهماً. وما يؤسف له، ويدعو إلى القلق، هو أن الأدب لم يستجب لذلك، بل إنه ساهم في تشويش هذه العلاقة. المهم هو أن يؤكد الأدب على القومية العربية كأساس للحياة العربية لأنها مسألة الكيان والوجود للأمة. لذلك يجب أن تكون بعداد المقدس بالنسبة إلى الأمة؛ فهي يجب أن ترسخ وتعمق جذورها وتبعد عن كل شك وتوضع فوق كل اعتبار. والأدب كوسيلة لمخاطبة العقل، وإقناعه، والتأثير في العاطفة، وتقوية النشاط البشري، يجب عليه أن يعمل على تكوين قناعة محسومة ونهائية في العقول والنفوس. إن قضية وجود الأمة هي أعلى وأرفع قضية، وفي سبيلها يهون كل شيء آخر.

ـ ٦ ـ

لذلك، وكتفرع من هذا التحليل، لا بد أن يكون للأدب دور وموقف أساسي من قضية الدفاع عن الوطن بمعناه الجغرافي، أي رقعة الأرض التي هي الوطن العربي، فإذا جاز كل شيء في مجال السياسة، فلا يجوز أبداً التنازل عن أي شبر من رقعة الوطن، فالوطن العربي بحدوده المعروفة قضية تتفرع قدسيتها من قدسية وجود الأمة، أي من القومية العربية نفسها. وفي هذا المعنى التفصيلي، يستطيع الأدب أن يقوم بدور مهم في غرس مفهوم قدسية أرض الوطن العربي بشتى الوسائل والأساليب، وعبر قنوات المخاطبة للعقل والعاطفة عند الفرد العربي؛ فوصف الطبيعة في الوطن العربي وكشف مواضع الجمال فيها بحد ذاته مساهمة في تقوية الروح الوطنية. إننا بالفعل بحاجة ماسة لسبر أغوار النفس البشرية، ووصف ما يتفاعل فيها من عواطف وأفكار ومواقف في قضية العلاقة بين الإنسان وأرض الوطن، ولدينا بذلك تجارب غنية. إن حياة اللاجئين الفلسطينيين، عواطفهم وأفكارهم ومشاعرهم، أثناء تجربة النزوح عن الوطن، غنية بالمادة التي تصلح للإبداع من أجل إخراج تلك المشاعر ووصف تفاصيلها للمواطن العربي. ويعني ذلك أن قضية الأرض والوطن يجب أن تكون موضوعاً رئيساً لأدبنا الحديث من أجل أن يكون صادقاً ومؤدياً رسالة.

إن مشاعر الغربة وعدم الاتصال، وفقدان الاستقرار النفسي، وغموض المستقبل، ووضع الاختلاف عن الوضع الطبيعي، وفقدان الحماية، والشعور بانعدام الغاية من الحياة، والأمل في المستقبل، وغيرها من المشاعر التي تتكون عند من يفقد وطنه وأرضه، لم يتناولها أدبنا الحديث بالتصوير والتوضيح، وهو ما نحتاج إليه تماماً في ظل ظروفنا الحالية، ظروف الاضطراب والتهديد والصراع. والذي يبدو أن الاهتمام بالشِعر الاجتماعي قد خف منذ البداية الجيدة التي بدأها الرصافي في قصائده المعروفة مثل «اليتيم في العيد»، و«الأرملة المرضعة» و«السجن في بغداد».

إن الأمة العربية الآن في حالة تجزئة، وهي في حالة تهديد، وأجزاء من وطنها لا تزال محتلة ومسلوبة من قبل الأجنبي، وواضح أن الدفاع عن أرض الوطن، واسترجاع الأجزاء السليبة منه، والدفاع عن وجود الأمة وتوحيدها وبناء كيانها الجديد، إنما هي أهداف كبرى لا يمكن أن تتحقق إلا بالمعاناة والنضال. إن إعادة بناء الإنسان العربي من جديد، وبدء النهضة العربية بحد ذاته، يحتاج إلى عملية نضال ومعاناة. لذلك فلا بد من ترسيخ هذه القيم عند الإنسان العربي.

ويعني ذلك أننا بحاجة إلى غرس مُثل القتال والمواجهة، واقتحام الصعاب، وتنمية روح التحدي والتمرد على الواقع، ومقاومة العدو. إن قيم القتال، وروح الفروسية، ونظرة النضال، تحتاج إلى أن تغرس وتنمّى في الفرد العربي. ويستطيع الأدب أن يؤدي دوراً مهماً في ذلك.

بإمكان الأدب أن يتخذ من الاستشهاد والعيش الصعب والحياة الخشنة والإقبال على النضال والاستهانة بالموت وتوخي البطولة والمثل العليا، مواضيع ومادة له، بدلاً من وصف الحياة المترفة، وتمجيد اللذائذ المادية، والتعلق بمباهج الحياة، ووصف عواطف الاستقرار والركود، وتزكية مواقف المساومة والواقعية، وحلول التلاؤم ومواقف التردد. إن الأدب الذي يتجه نحو شحذ الهمم، وتجديد الحيوية، ونفخ روح الشباب، وتهيئة المواطن لمواجهة الظروف الصعبة المحيطة بالأمة، لا بد أن يمجد قيم الكرامة والرجولة والفروسية والمثل العليا، مقابل قيم المصلحة واللذة الحسية وقبول الأمر الواقع والقناعة بالموجود والتعلق بالحياة. إذ من الواضح إن مثل هذه القيم تعمل في الاتجاه المعاكس لما يجب أن يكون عليه الفرد العربي اليوم. وللأدب في كل ذلك دور: إما إيجابي وبذلك يكون أدباً متلائماً مع الثورة، وإما سلبي وبذلك يكون أدباً مشجعاً على الاستسلام.

إن أدب تحفيز الشباب يجب أن يحتل جزءاً مهماً من أدبنا الحديث، في حين أن شِعراً على غرار «أمم تجد وتلعب» للجواهري لا يزال قليلاً نسبياً عندنا الآن.

ـ ٧ ـ

وبعد بحث قضية المواضيع، لا بد من الانتقال إلى بحث أمور ذات علاقة مهمة بقضية الأدب التي نتعرض لها الآن، هي قضية الأسلوب وقضية الجمال وقضية الالتزام. وفي ما يلي شيء عن كل من هذه القضايا.

في ما يتعلق بالأسلوب، لا بد أن تبرز قضية مقارنة الأسلوب المباشر بالأسلوب غير المباشر. الأسلوب المباشر يعني ببساطة الإفصاح عن الهدف مباشرة؛ فالشاعر عندما يقصد بث الوعي القومي يعمد إلى مخاطبة المواطن العربي بلغة مباشرة على غرار «تنبهوا واستفيقوا أيها العرب» لليازجي. إن هذا الأسلوب لا بد أن يخاطب المشاعر ويتوجه إلى الوجدان العربي، وهو بذلك يستطيع أن يؤدي مهمته القومية. ولكن حتى هذا الأسلوب المباشر يجب ألا يقتصر على معانٍ محدودة، وصيغ قليلة في التعبير، فمجال الإبداع فيه متوافر، والأسلوب المباشر يجب ألا يقتصرً على موقف الخطابة، وإلا تعرض إلى الرتابة والملل والاقتراب من

الحديث العادي. إن الشاعر أو الأديب المبدع يستطيع أن يكون مجدِداً في اختيار المواضيع؛ فهناك التاريخ العربي بكل ما فيه من مواقف بطولية وحوادث، يمكن، من خلال تصويرها، إعطاء الأمثلة الجيدة، وإيصال القارئ إلى العبر التي يمكن أن تستخلص منها. إن استثارة الحماسة القومية والدعوة إلى الوحدة العربية من الممكن أن تصب في قوالب كثيرة، وأن تُطرق في سبيلها المعاني الجديدة، حتى عندما يكون الأسلوب مباشراً يسمي الأشياء بأسمائها. وهو ما يجده القارئ في شعر الرصافي من خلال قصائد عديدة في تمجيد الأمة العربية والدفاع عن وحدتها وحضارتها، كقصيدة «إلى الأمة العربية» وقصيدة «صبح الأماني» وقصيدة «في معرض السيف».

ولكن الأسلوب المباشر يجب ألا يكون الأسلوب الوحيد، وهو على كل حال ليس الأسلوب الأكثر تأثيراً في النفس، فالأسلوب الذي يعتمد المضمون الذي يوحي للقارئ بالمعنى المقصود، من دون أن يقال ذلك صراحة، لا يقل تأثيراً عن الأسلوب المباشر إن لم يتفوق عليه. وهنا لا بد أن أشير إلى أنني شخصياً أرى أن الأسلوب غير المباشر، في غالب الأحيان، أكثر تأثيراً وأرحب مجالاً للتجديد من الأسلوب المباشر؛ فالشاعر يستطيع أن يطرق مواضيع لا حصر لها، ولكنها في النهاية تخلق في القارئ تلك المحاكمة العقلية، أو ذلك الاستنتاج الذي ينتهي بأن الوحدة العربية هي الهدف الذي يجب أن نسعى من أجله، وهي طريق الخلاص للأمة. إن إيراد الأمثلة غير المباشرة، ممكن كالتعرض لضروب حالات التجمع والانضمام والتضافر، مقابل حالات التنافر والانقسام والعداء، وهي أمور يتضح مغزاها في حالات الأفراد وحالات العائلة والقرية والمدينة وجميع مستويات التجمع البشري.

إن أمثلة التعاطف القومي، والانشداد إلى الأمة، كثيرة في التاريخ العربي، وأمثلة الاعتزاز بالعروبة واللغة العربية والأدب العربي كثيرة، كما إن حالات التشابك القومي بين القبائل واختلاط السكان العرب في التاريخ كثيرة أيضاً. المتنبي لم يذكر العرب والعروبة في كل قصيدة قالها بوصف حروب سيف الدولة، أو بمدح هذا الأمير، ولكن أليست كل قصيدة قالها بوصف حروب سيف الدولة، أو بمدح هذا الأمير، تنضح بالاعتزاز بالعروبة وأرض العرب ضد الخطر البيزنطي، وتنم عن تمسكه القومي بالدفاع عن الأهل والأرض؟ ألم تنضح عبقريته بأحسن ما تجلت في وصف الحرب ضد البيزنطيين؟

لعل من أجمل ما قيل في الشعر القومي بأسلوب مجدد هو قصيدة الشاعر

القروي «تحية أندلسية» حيث يسأل مخاطباً الأندلس العربية: «خبرينا كيف نقريك السلاما»، ثم يستمر في وصف المحن التي يمر بها العرب بأسلوب مشرق، ولغة مفهومة جميلة، ويقول ما معناه إننا لا نستطيع أن نهديك السلام بسبب تلك المحن وما نزل بالأمة العربية من نكبات.

ولكنه يعود لنفخ روح الأمل فيقول:

يـا ابـنـةَ الـزهـراءِ يـا أنْـدلُـسـيَّـهْ
لَمْ يـزلْ فـيـكِ مـن المجْـدِ بـقـيَّـهْ
لمعـتْ فـيـهـا الـسُّـيـوفُ المُشـرفـيَّـهْ
ضـاربـاتٍ بـزنـودٍ عـربـيهْ
فـعـلى مـثـلِكِ لا تُـلـقَـى الـتـحـيَّـهْ
بـأكَـفٍّ لم يجـرِّدْنَ حُـسـامـا
خـبِّـريـنـا كـيـف نـقـريـكِ الـسَّـلامـا

ويستمر في أسلوب مبدع ويقول إذا ما نهضت بغداد وعادت إلى مجدها القديم، وإذا ما تحررت بيروت واستقل لبنان:

فـلـبـسْـنـا الـعـزّ أو مـتـنـا كِـرامـا
عـنـد هـذا سـوف نُهـديـكِ الـسَّـلامـا

وفي مجال الحديث عن الأسلوب المباشر وغير المباشر، تجدر الإشارة إلى أن مدى التأثير وعمقه في المخاطب لا يعتمد على كمية ما يقال، ولا على التكرار، بل النوعية، أي على القدرة في إيراد المعنى الذي يرمز إلى المعنى المقصود، أي الذي يقدح في الذهن فكرة الوحدة العربية والتعلق القومي.

إن بريقاً واحداً قد يترك في النفس أثراً يفوق الكلام الكثير والتكرار الممل، كما إن عمق التأثير قد يعتمد في أحوال كثيرة على التدرج، أي أن يكون إيصال الفكرة للقارئ على مراحل، وبدفعات، وليس بجرعة واحدة، فتبدأ العملية مثلاً برمز أو إيحاء بسيط يتعاظم تدريجياً. ويصح ذلك بخاصة في التفريق بين أدب الأطفال وأدب الشباب وأدب الكبار؛ فإيصال فكرة الوحدة وبث الوعي القومي في هذه الأنواع من الأدب، يجب ألا يكون واحداً، بل متفاوتاً بالتدرج، ومتبايناً بالأسلوب، ليكون مؤثراً ومفيداً.

إن مسألة الأسلوب غير المباشر تورد للذهن أن اختيار الموضوع، كواسطة لنقل الفكرة، هو عمل إبداعي يتميز به الأديب المبدع، فالموضوع قد لا يمت إلى الفكرة بصلة مباشرة أو ظاهرة للعيان، والأديب المبدع هو الذي يحسن اختيار المواضيع، ويملك القدرة على ابتداع المعاني الجديدة، وخلق الصور المبتكرة، وهو الذي يستطيع أن ينقل فكرته بوسائط وأواني عديدة. وقد تكون تلك الأواني بسيطة جداً لا ترد إلى الذهن الاعتيادي، على غرار ما استطاع أن يفعله إرنست هامنغواي في موضوع صياد عجوز يصطاد سمكة قرش في رواية **الشيخ والبحر**.

إن بعض المشاهد هي بنفسها تدل على المعنى المقصود، بحد ذاتها، ولا تحتاج إلى التوضيح الصريح؛ فصورة لحياة عربي يتطوع للقتال في ثورة قطر عربي آخر هي بحد ذاتها ترمز إلى الرابطة القومية، ولا تحتاج إلى التوضيح الصريح لمعنى ذلك. إن القصة التي تجري حوادثها في عدد من الأقطار العربية، بدلاً من قطر واحد، بغض النظر عن المضمون، تساعد على ترسيخ فكرة وحدة المجتمع العربي في الذهن، وهكذا.

ـ ٨ ـ

والآن نأتي إلى مسألة الجمال. ومن دون إسهاب في هذا الموضوع نقول إن الجمال قيمة عليا تتجلى في التناسق، وفي الألوان، وفي التجديد، وفي كل ما يثير الانفعال الراقي في النفس البشرية، وهو كقيمة عليا لا يستطيع إدراكها كل إنسان، أو أن الأفراد لا يدركونها بدرجات متساوية أو بسرعة متماثلة؛ فبقدر ما تكون النفس مصقولة ومهذبة، يكون إدراك الجمال، وبقدر ما تكون النفس شفافة والحس مرهفاً تكون المقدرة على التحسس بالجمال أكبر. إن إدراك الجمال والإحساس به من شأنه أن يثير في النفس نوعاً من الراحة والرضى والاغتباط، أو ما يقال عنه في اللغة الدارجة ما ترتاح له العين. والأدب ينقل أفكاره ليس عن طريق الكلام الاعتيادي، بل عن طريق قوالب جمالية، وذلك ما يفرقه عن الكلام الاعتيادي. إذاً، فالأدب يبحث عن الجمال ويتوخاه كواسطة لنقل الأفكار. وحول هذه العبارة هناك ملاحظتان.

الأولى، هي أن الجمال، كقيمة عليا عندما يستطيع الأديب اقتناصها أو تكوينها ونقلها إلى القارئ، يكون بذلك قد دل القارئ عليها، ولولا ذلك لما استطاع وحده أن يهتدي إليها. إن ذلك يعني بشكل آخر، أو بمعنى آخر، أن

الأديب يخلق للقارئ حالات الجمال، أي الحالات التي تتجلى بها قيمة الجمال، ويقدمها للقارئ بطريقة سهلة كاشفة. إن ذلك بحد ذاته يحرك في نفس القارئ شعوراً مريحاً، وانسجاماً فكرياً، واقتراباً من قيم عليا تخلق في النفس الراحة واللذة الفكرية، وتحرك بالتالي الفكر. والنفس، بتعرضها لصيغ الجمال، يحصل فيها ذلك الصقل الذي يقر بها، ويدربها على الإدراك الأفضل لقيم الجمال. وبعبارات أخرى مألوفة، إن تذوق الجمال بحد ذاته يخلق مزيداً من القدرة على التذوق، ومزيداً من رقة النفس والإحساس. وكل ذلك من شأنه أن يحرك الفكر ويزيد من قابلية الإسهام، لما للصفاء النفسي ورقة الشعور من علاقة وثيقة بصفاء الفكر وخصوبته وزيادة قدرته على التحليل والإيغال في عملية تكوين المعرفة.

والملاحظة **الثانية**، هي أن قوالب الجمال، وإن كانت واسطة لنقل الفكرة وإناء لها، إلا أنها بحد ذاتها تتخذ من الأفكار مادة لها، أي أن الجمال ليس مجرد ألفاظ، ومجرد تناسق بين أمور مادية، فالجمال قد يتجلى، وربما كان أحسن ما يتجلى به هو الأفكار. وذلك هو معنى الحديث في مجال النقد الأدبي عن التجديد في المعاني عند الشعراء، فالمعاني الجديدة إنما هي صيغ جمالية. وبهذا المعنى كما أتصور نستطيع القول إن الجمال غاية ووسيلة في الوقت نفسه.

إن الأدب لا يمكن التفكير به بمعزل عن الجمال وإلا تحول إلى وعظ وإرشاد. أردت إيراد هذه الملاحظات بقصد إلقاء بعض الضوء على النقاش التقليدي القديم حول الأدب للأدب أم الأدب للمجتمع؟ ومعروف أن حديث هل الأدب للأدب يعني في الغالب هل يجب أن يتوخى الأدب الصيغ الجمالية في التعبير ويكتفي بذلك؟ هل إن رسالة الأديب تقتصر على الاهتمام بالجمال كقيمة عليا وإيصال المجتمع لها؟ أما الجزء الثاني من النقاش فيدور حول في ما إذا كان هدف الأدب الفكرة السامية التي يريد إيصالها إلى المجتمع. الأدب جهد إنساني يقوم به بعض الأفراد من أجل تقريب المجتمع لمجالات القيم العليا أو مساعدته للتقرب منها؛ فالحق قيمة عليا كما إن الجمال قيمة عليا. القومية العربية والوحدة العربية هي عين الحق. ولكن الدعوة إلى هذه القيمة العليا في مجال الأدب يجب أن تكون قوالبها جمالية ومواضيعها من عالم الجمال. ومن الخطأ التصور أن القيم مفصولة عن بعضها بشكل جامد، فالقول إن الحق قيمة عليا، وإن الجمال قيمة عليا، يعني أن إدراك هذه القيم والاقتراب منها يتطلب صفاء فكرياً وحساسية نفسية، ويعني أن هذا الإدراك يحصل بصورة متمازجة ومعقدة.

وخلاصة هذا النقاش هي أن الأدب الأصيل، الذي يتجه نحو القيم العليا

في الجمال، لا يمكن أن يعيش بمعزل عن القيم العليا المتجسدة في الحياة الحية، وهي القومية العربية والوحدة العربية. كما إن إدراك القومية العربية والوحدة العربية، وغرسها في النفوس، وتقريب الذهن العام منها، بإمكانه أن يحصل من خلال صيَغ جمالية، ومن دون ذلك يتحول الأدب إلى مجرد وعظ كما أشرنا.

ـ ٩ ـ

القضية **الثالثة**، هي قضية الالتزام التي كانت ولا تزال مدار نقاش في أوساط الأدب والفكر. إن الأديب في عمله الأدبي يعبر عن هواجسه الداخلية، وما يدور أو يتكون في ذهنه من أفكار، فإن كان شعوره الداخلي قد نضج إلى درجة إدراك الوعي القومي، فإن ذلك الذي تكوّن في داخله سرعان ما يكون محركاً لإنتاج أدبي في هذا الاتجاه. إذا كان الأديب مدركاً للقيمة العليا التي ينطوي عليها الشعور القومي، وإذا كان قد توصل إلى ذلك شخصياً، وتفاعلت هذه الفكرة في داخله، ونضج ذلك الإحساس في نفسه، عبّر عن ذلك تلقائياً في إنتاجه الأدبي. وإن لم يكن لديه مثل هذا الشعور فيعني ذلك أن مشاعره لم تتطور بعد، وأن أفكاره لم تنضج لتبلغ هذا المستوى، وبذلك يكون تعبيره متناسباً مع ذلك المستوى، أي ما لديه من مشاعر داخلية. قد يكون ذلك الإنسان موهوباً، وقد يكون مبدعاً في التعرف على صيغ جمالية، إلا أنه قد لا يكون قد تطور في فهم المعاني الكبيرة التي تهم المجتمع وتؤثر فيه. إن الأديب يعبر عما وصل إليه داخلياً في عملية التطور في طريق المثل والقيم العليا، ويكون إنتاجه متناسباً مع درجة ذلك التطور. إن عملية التطور هذه، إن لم تكن قد حصلت أو في طريق التحقق، فلن ينفع شيء في الدعوة إلى الالتزام، وبعبارة أخرى يكون الأديب كما تكون مشاعره الداخلية.

إن توجه بعض الأدباء لمواضيع أقل أهمية لا يمكن تفسيره إلا بنقص في تطور مشاعرهم وأفكارهم، ومقارنة هذا الأديب بالأديب الملتزم هي المقارنة نفسها بين المواطن المندمج بقضية الوطن والمواطن المقصِّر بذلك، فكما إن وطنية الأفراد تتفاوت بحسب تفاوت التطور الذي يحصل في داخل كل واحد منهم، فكذلك درجة نضج العبقرية تتفاوت من أديب إلى آخر، وكما إن قمة الوطنية هي النضال إلى حد التضحية بالنفس من أجل كيان ووحدة الأمة، كذلك الأديب والشاعر. إن ذلك لا يعني بالطبع أن لا يطرق الأديب إلا موضوعاً واحداً، فالأديب المبدع هو الذي يتأثر بما حوله من ظواهر بشرية أو جمالية. المقصود هو أن يكون قد بلغ

درجة من التطور وصل بها إلى مرحلة إدراك القيمة العليا في حياة المجتمع، وهي القومية العربية. إن هذا الإدراك هو الروح التي تسري في جميع أجزاء إنتاجه الأدبي، بدرجات متباينة، وبأسلوب متباين، فهي لا بد أن تنبض بشكل ما، حتى عندما يتعرض الشاعر لوصف الطبيعة مثلاً.

وهناك أيضاً مسألة الأدب الذي أطلقنا عليه الأدب النفسي، وهو الأدب الذي يعالج خوالج النفس وعقدها، وما يدور فيها من تفاعلات ذاتية، وذلك شيء مختلف تماماً عن التفاعل الذي يصاحب الارتقاء لإدراك القيم العليا. إن أدب الاضطرابات والعقد النفسية ليس في الحقيقة إلا صدى للاضطراب، وترجيعاً للمؤثرات التي تتعرض لها النفس. إن هذا التفاعل يجري عادة في مستوى بدائي من مستويات التطور الفكري، وإن كانت فيه، بعض الأحيان، ومضات فكرية ومحاولات للارتقاء، إلا أنه يبقى في أغلبه ردود فعل من دون تطور. إن الاهتمام بالذات وتصوير تموجاتها يشكل جزءاً كبيراً من إنتاج بعض الشعراء الشباب. وغالباً ما تكون لغة هذا النوع من الشعر معقدة وغامضة. في هذين المعالجين يتضح الابتعاد عن الالتزام، وسواء في حالة المواضيع الثانوية أو في حالة الشِعر النفسي، فإن سبب التوجه واحد وهو عدم اكتمال التطور. أما أسباب عدم الاكتمال هذا فمتباينة ولسنا في مجال بحثها، وأكثر ما يمكن أن يقال عن ذلك في هذا الصدد هو أن عدم الاكتمال هذا يمكن أن يكون مؤقتاً، أي قابلاً للزوال بنضج الشخصية واغناء الثقافة وصقل النفس، كما إنه من الممكن ألا يكون مؤقتاً، بل دائماً لا مجال إلى زواله.

ـ ١٠ ـ

ولن يكون البحث كاملاً من دون بعض الاهتمام بقضية اللغة والطريقة. اللغة العربية الفصحى هي لغة الأدب العربي. والشعر العربي على وجه التخصيص يستمد من جمال هذه اللغة، وموسيقاها الخاصة، وغناء مفرداتها، الشيء الكثير من تأثيره في شعور القارئ. اللغة الفصحى هي لغة النهضة وهي لغة السمو والتقدم، هي لغة القرآن، ومعروف أثر القرآن في العرب ومجتمع الجاهلية الذي نزل فيه. والأمة عندما تكون في حالة رقي ونهضة، يعني ذلك أنها ترتفع من المعاني الاعتيادية إلى المعاني السامية، ومن حياة الركود إلى القيم العليا، لذلك فمن المنطقي تماماً أن يكون من متطلبات وشروط الأدب المبدع أن تكون لغته: الفصحى. وهذا القول لا يعني بالطبع ما هو صعب وغير متداول وغير رقيق من

الفصحى، الشعر المبدع هو الذي يحسن اختيار الكلمات، ويحسن انتقاء التعابير، ويجيد اختيار كل ما هو موحٍ ومثير للخيال ومؤثر في النفس ومحرك للفكر. إن مسألة الإبداع الجمالي نفسه تتعلق إلى حدٍّ ما، وبشكل ما، بمسألة الانتقاء في اللغة من حيث التعبير والمفردات. ويعني ذلك بالمقابل المنطقي أن العامية، وهي نتاج عصر التأخر وذوبان الشخصية القومية والتأثر بالأجنبي، لا يمكن أن تساعد الأدب في عملية الإبداع والتكوين الجمالي، بل على العكس من ذلك فهي فقيرة وضحلة ومتخلفة.

وبعد مسألة اللغة تأتي مسألة الطريقة. الشعر العربي شعر أصيل، ويعود تاريخه إلى أبعاد عميقة في تراثنا الحضاري، وله طريقة وأوزان ومقاييس، أصبحت الآن كالموسيقى مسجّلة وذات قواعد منطقية. إن القافية العربية من أروع معالم أدبنا القومي، وطريقة النظم كانت وستبقى صفة مميزة لأدبنا الأصيل. ومعروف أن قضية الشعر الحر لا تتعلق بتقييم طريقة النظم، بل هي جزء من ذلك الموج الذي انتشر في العالم المعروف باسم الفنون الحديثة. إن ظهور هذا الاتجاه في الفنون له دوافع عديدة تتراوح بين مجرد الرغبة في التغيير، وبين العجز في مجاراة الفنون الأصلية. إنني شخصياً لا أجد أي مبرر لتغيير طريقتنا القومية في الشعر التي ارتبطت بتراثنا وتاريخنا، والتي من خلالها أبدع الموهوبون من شعرائنا أيما إبداع. كما إنني لا أجد مجالاً للمقارنة بين موسيقى وجمال وأصالة طريقتنا وطريقة الشعر الحر في أحسن أحوالها. إن هذه الطريقة هي الآن طبعاً في طريق التراجع، وهي ككل حالات التقليد تأتي وتنتشر لفترة ثم لا تلبث أن تنكمش وتتلاشى. إن الذي لا يستطيع أن يلمس جمال الشعر العربي، بطريقته المعروف بها، فيما يقرأ للمتنبي والجواهري، قد فاته شيء مهم في هذا المجال. من دون شك أن الطريقة في الشعر العربي عامل مؤثر بحد ذاته في جمال هذا الصنف من الأدب.

١٩٨٦

١٠ ــ التنظير للقطرية

كانت ولا تزال قضية كيف نعرف، من أهم القضايا الفكرية وهي ما يعبر عنه في الرطانة الفلسفية بنظرية المعرفة، فهناك الاستقراء وهناك الاستنتاج وهناك الإلهام.. إلخ. ولعل أبسط ما يمكن أن يقال في هذا الخصوص هو انني قد أستطيع الشك في أي شيء إلا ما أشعر به، فكما إن مقولة أنا «أفكر لذلك أنا موجود» فيها الكثير من الصحة، كذلك وبالمنطق نفسه يمكن القول إن الشيء موجود إذا ما شعرت بوجوده في داخلي. القومية رابطة تكوّنها عوامل عديدة تتفاوت من أمة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر.

وأبلغ دليل على وجود هذه الرابطة هو الشعور بها. لذلك فالأمم تولد بالتدريج والشعور القومي يتكون معها بمرور الزمن بفعل العوامل المشتركة. أي أن الأمة تنمو كما ينمو الكائن الحي. وكما إن كل كائن حي له بداية خاصة به ويمر بظروف خاصة به ما يجعل تركيبه الجسمي والعقلي والنفسي خاص به، كذلك الأمة. لذلك لا توجد أمة تتطابق مع أمة أخرى كما لا يوجد شخص يتطابق مع شخص آخر (بغض النظر عن تجارب الاستنساخ الأخيرة) لذلك فالقومية لا تخلق بين عشية وضحاها؛ فهي لم تكن مظهراً من مظاهر الطبقات بشتى مفاهيم ذلك.

إذا كانت هناك حاجة إلى تقويم فكري فهو مطلوب في أطروحة التشاؤم التي يقول بها بعض المثقفين الآن، وليس في الخطاب القومي التقليدي عندما يكون الحديث عن الأنظمة المتعلقة بالحكم والاقتصاد والعلاقات وبناء المجتمع؛ فهي من دون شك قابلة للاجتهاد وتتطور بمرور الوقت مع التطور العام للبشرية، أما عندما يكون الحديث عن القومية فذلك أمر مختلف، فالقومية ليست نظرية لتتبدل بتبديل الأحوال، فهي من الثوابت التي يمكن أن تخضع للاعتبارات

نفسها، فالتقدم البشري لم يكن في يوم من الأيام من دون ثوابت يسعى الإنسان إلى تحقيقها. والثوابت هي نقطة الهدف ومن دون نقطة الهدف لا يكون هناك عمل ولا تقدم.

إن الذي يبدو أن الدعوات الصادرة هنا وهناك من بعض أرباب القلم قد تضافر في تكوينها عاملان: الاستعداد النفسي وغسيل الدماغ. الاستعداد النفسي مسألة ذاتية في الأساس تتعلق بتركيب الشخصية وكل ما يتعلق بذلك من صفات.

هناك فهم خاطئ للأوضاع العربية، فالقومية العربية رابطة تكونت بمرور الزمن منذ أن وجد العرب، والرابطة تعني الشعور بالانتماء المشترك غذته العوامل المشتركة. أما إذا طالب أحد بالدليل وأصبح الأمر خاضعاً للنقاش كما كان يجري قبل عقود من السنين بين الناشئين القوميين، فليس أفضل وأحكم من الدليل أن القومية موجودة هو إننا نشعر بها. أما الحوادث التي تدلل على هذه الحقيقة فكثيرة ولا أظن إننا بحاجة إلى سردها في هذا المجال.

ولعل أهم مسألة نظرية تترتب على ذلك هو أن القومية ليست نظرية والنظرية تصح اليوم كلاً أو جزءاً، وقد لا تصح غداً كلاً أو جزءاً. في حين أن ما يتكون عبر الزمن من شعور بالانتماء لا ينطبق عليه ذلك. كما إن القومية ليست تعاقداً طوعياً كما أخذ يظهر مؤخراً في بعض الكتابات، إذا كان المقصود بالتعاقد اتخاذ قرار بإنشاء كيان سياسي كما يحصل عندما تحصل الأمة على الاستقلال مثلاً.

والآن ما هو نصيب الصحة في الكلام الذي يردده البعض عن ضرورة إعادة النظر (بالخطاب القومي التقليدي) وأن ذلك الخطاب (لم يكن واقعياً).. إلخ من الأحكام التي تطلق من دون دليل مقنع؟ ماذا يقول الخطاب القومي التقليدي غير أن العرب أمة واحدة يجب أن تتوحد بكيان دولي واحد لأسباب ومزايا شرحت بإسهاب كما هو معروف؟ فهل في ذلك ما يتطلب المراجعة والتغيير؟ ما هي حقيقة الحديث عن الواقعية واللاواقعية في التفكير القومي غير الرغبة المسبقة المبتدئة من نقطة الإحباط الشخصي عند البعض، للانتقال من الدعوة إلى الوحدة إلى الدعوة إلى القطرية؟

فلا ذبذبات حركة المجتمع بين تقدم وتراجع أمر غير طبيعي، ولا الأهداف الكبرى في التاريخ يمكن أن تتحقق بسهولة وفي وقت قصير.

الاستقراء الموضوعي لما حصل في المجتمع العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يوضح وجود خطوات كثيرة إلى الأمام إلى جانب التراجعات. والوضع العربي الحالي فيه ما هو مشرق إلى جانب ما هو غير ذلك. وكل ذلك لا يدعو إلى الاستنتاج الذي يقول به أصحاب تلك النظرة، هل البشرية تسير نحو التقدم أم نحو التخلف؟ لا أظن، ولا أعرف من يقول إنها تسير نحو التخلف، فلماذا تكون الأمة العربية مثالاً على ما هو مخالف لقاعدة التقدم وفي اتجاه معاكس لسير التاريخ؟ ولكن ذلك ليس كل الموضوع. الجزء الآخر يتعلق بالتفكير الذي تنشره وسائل الثقافة الأمريكية.

التفكير الأمريكي في القومية تفكير قانوني يعتبر أن الأمة منشأها القانون بالمعنى السياسي، فعندما تستقل أمة من الأمم وتستكمل متطلبات الكيان الدولي من تمثيل دبلوماسي وعضوية في الأمم المتحدة تخلق الأمة، فنشوء الأمة مقرون بقيام الدولة المستقلة وهم يعبرون عن ذلك بلغتهم بوضوح، وهكذا قامت الأمة الأمريكية بحسب منظورهم.

إن هذا المفهوم القانوني للقومية يناسب توجهات الدول الاستعمارية، فهي تتقاسم النفوذ في المستعمرات قبل أن تستقل. وإذا ما انسحبت فيتبعها قيام الدولة ضمن حدود التجزئة التي كانت قبل الاستقلال. وقصة التجزئة وقيام الدولة القطرية في الوطن العربي معروفة، وللاستعمار والصهيونية مصلحة حقيقية في تثبيت التجزئة القائمة الآن كما تشجع كل تجزئة وتقاوم كل توحيد يمكن أن يحدث، ولكن ذلك يحتاج إلى تنظير، والنظرية هي أن الأمة توجد حيث توجد الدولة وضمن حدودها.

إذاً، وبحسب المنظور الأمريكي للقومية، هناك أمة مصرية وأمة سورية وأمة ليبية.. إلخ. ويتلاءم ذلك ضمناً مع الاستعداد النفسي للمحبطين من المثقفين العرب الذين يئسوا من الوحدة العربية.

الرافد الفكري الآخر الذي يساعد هذا النمط من التفكير، يأتي من الذرائعية الفلسفية التي تنكر وجود المثل العليا وترفض المرجعية الأخلاقية للخطأ والصواب، فلا يوجد هناك ثابت يرجع إليه بل هناك رغبات الإنسان فما ينجح هو الحقيقة ولكل مقاييسه للحقيقة. إن روحية هذه الفلسفة التي أخذت تسري ضمناً في المجتمع العربي تساعد وتبرر الانتقال من وضع إلى وضع، والتحول من هدف إلى هدف من دون خطة مسبقة وهدف ثابت. إذاً وعلى هذا الأساس فمن

الممكن التحول من هدف الوحدة العربية بعد أن واجهته الصعوبات إلى هدف التجزئة، وبذلك يصبح الموجود هو الهدف، التجزئة كبديل للوحدة هو حقيقة ما ترمي إليه تلك الدعوات المستترة بالدعوة لتجديد الفكر القومي، وبذلك يتحول الهدف الاستراتيجي إلى تكتيكات جزئية تدور حول التجزئة وتصبح جميع الثوابت متحركات ويحل الواقع محل الأهداف العليا، فهل في ذلك تجديد؟ التجديد لا يكون كذلك إلا إذا تضمن الانتقال من وضع إلى وضع أفضل، ومن مرحلة إلى مرحلة أعلى في سلم التطور، فهل يمثل التخلي عن هدف الوحدة العربية تقدماً؟ إنه ليس كذلك بل خضوع للواقع والاستسلام لما هو متخلف، ذلك بالضبط ما تريده أمريكا والصهيونية.

الذرائعية هي الفلسفة التي تناسب القوي لأنها تكرس ما هو فيه من قوة وتفوّق، وتكرس وضع الضعف عند من هو في ذلك الموقع، والذرائعية تطلق يد القوي المستعمر حيث ينعدم مقياس الخطأ والصواب الذي هو فوق الرغبات والإرادة الذاتية. التجزئة ليست تقدماً بأي مقياس للتقدم ولعل أبلغ دليل على ذلك هو ما يحدث للأمة العربية الآن حيث تتعثر جهود التنمية ويتعرض الأمن القومي إلى الخطر وتفقد الأمة دورها.

١٩٩٧

١١ ــ بمناسبة انعقاد المؤتمر القومي ــ الإسلامي
مواضيع مقترحة للحوار القومي ـ الإسلامي(*)

ـ ١ ـ

في مثل هذا الوقت تكتسب العلاقة بين القوى القومية والقوى الإسلامية في الوطن العربي أهمية خاصة، لسببين: **أولهما**، حراجة الوضع؛ و**ثانيهما**، ظهور تطورات إيجابية في تفكير كلا الجانبين. وإذا كان مشروع تكوين (أو إعادة تكوين) الجبهة القومية ملحّاً في الوقت الحاضر، من أجل معالجة الوضع العربي الحرج، فإن مسألة العلاقة بين القوميين والتيار الإسلامي هي الخطوة الأساس الأولى في هذا الاتجاه. ومهما تكن التقييمات للقوى الفاعلة في عموم الوطن العربي، على الصعيد الشعبي، نستطيع القول من دون تجاوز، إن هذه القوى الرئيسة تكاد تنحصر في هذين التيارين. ومعروف أن ماضي العلاقة بين هذين التيارين لم يكن إيجابياً، لكن حدث تطور في التفكير مؤخراً انعكس في المواقف في هذين الوسطين، وإن كان بدرجات متفاوتة. من هنا كانت أهمية البحث في موضوع الحوار الممكن بينهما من أجل تقارب أكثر وصولاً إلى علاقة ترقى إلى مستوى تكوين جبهة موحّدة.

والحوار يعني مناقشة عميقة للمواقف، وأولها موقف كل منهما إزاء الآخر. إلا أن تلك المناقشة السياسية لا بد من أن تذهب إلى أبعد من حدود السياسة. أي المناقشة الفكرية وموضوع الحوار بين الاتجاه القومي والاتجاه الإسلامي مطروح،

(*) نشرت هذه المقالة في: **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٣ (أيار/مايو ١٩٩٤)، ص ٦٢ ـ ٧٢.

وإذا لم يكن كذلك، فيجب، من أجل الصالح العام، طرحه على الرأي العام في مثل هذا الظرف المعروف بحراجته.

وقد كنت من الذين فكّروا بذلك، منذ مدة ليست قصيرة، وتكوّنت لدي بعض الآراء حول ما يمكن أن يدور حوله حوار كهذا من أجل التوصل إلى نهاية إيجابية. وبسبب ما للقضايا الفكرية من أهمية، إذ المفروض أن تنبع المواقف السياسية من البناء الفكري في نهاية المطاف، رأيت أن تكون أسسها هي البداية. فما هي القضايا الفكرية المهمة التي يمكن تصورها في حوار متصل بين الاتجاهين.

ـ ٢ ـ

المسألة **الأولى** عامة، هي علاقة القومية بالدين الإسلامي، تلك العلاقة التي يمكن النظر إليها من فرضية هي: إذا كانت القومية العربية صدى للنزعة القومية في الغرب، فمن المحتمل أن لا تكون في بعض استنتاجاتها متفقة تماماً مع التفكير الإسلامي؛ فالقومية في الغرب كانت في الأساس حركة أعادت بناء المجتمعات الغربية التي سادت في القرون الوسطى القائمة على سلطة الكنيسة وسلطة الأمراء المحليين، حيث كانت البلاد مقسّمة إلى إمارات، فجاءت الحركة القومية، فوحدتها، بعد صراع مرير، في دولة ذات حكم مركزي مدني تقلّص فيه نفوذ الأمراء والكنيسة، حتى تطورت الأوضاع إلى تثبيت سلطة الدولة القومية المدنية التي فصلت الدين عن الدولة، وبذلك نشأ ما يسمى بالعلمانية الغربية. لكن هناك ما يمكن أن يقال عن هذه الفرضية: فالقومية العربية لم تكن من تأثير الغرب، بل هي حركة نشأت بفعل إحياء التراث والثقافة العربية وتحسّس العرب الخطر الذي مثلته حركة التتريك في أواخر العهد العثماني، إذ إن الأمة العربية أمة قديمة التاريخ، وإن كانت قد مرّت في مرحلة من التخلف بعد سقوط بغداد على أيدي المغول، إلا أنها عادت إلى اليقظة في أواخر العهد العثماني بفعل العاملين المذكورين: إحياء التراث وخطر التتريك.

صحيح أن القومية العربية كحركة قد احتكّت بالغرب واطّلعت على التيارات القومية فيه، لكن ذلك شيء، وفرضية أنها صدى لتلك التيارات شيء آخر. وإذا اعتبرنا دعوة الإصلاح والنهضة التي مثلها محمد عبده والأفغاني والكواكبي بمثابة المدخل إلى ظهور الحركة القومية، فالمعروف أن دعوة الإصلاح تلك قد أتت في الغالب من الوسط الديني.

إن مراجعة الكتابات القومية منذ بداية عصر النهضة العربية لا يقدّم دليلاً على صحة الفرضية موضوع المناقشة، بل على العكس تماماً، فقد أكدت تلك الكتابات على مكانة الدين الإسلامي في تفكير القومية العربية إلى حد اعتبره البعض أحد مقومات القومية العربية، فروّاد الحركة القومية في العراق قد مجدوا الإسلام واعتبروه ركناً أساسياً في النهضة القومية، فقد جاء في الميثاق القومي الذي وضع في العراق ما نصه: «أما مقومات العرب الأساسية التي تميزهم عن غيرهم والتي يعملون على الاحتفاظ والسمو بها فهي الإسلام واللغة العربية والخط العربي والتاريخ العربي»[1].

ولعل أكثر حركة قومية اهتمت بصياغة العلاقة النظرية بين العروبة والإسلام، هي حزب البعث العربي الاشتراكي الذي أكد على دور الإسلام في الحركة القومية العربية ومكانته في النهضة العربية الحديثة في وثيقة مهمة، هي خطاب مؤسس الحزب ميشيل عفلق الذي ألقاه على مدرج جامعة دمشق سنة ١٩٤١ بعنوان «ذكرى الرسول العربي»، والذي قال فيه ما نصه: «وما دام الارتباط وثيقاً بين العروبة والإسلام، وما دمنا نرى في العروبة جسماً روحه الإسلام، فلا مجال إذاً للخوف من أن يشكك العرب في قوميتهم. إنها لن تبلغ عصبية البغي والاستعمار، وطبيعي أن العرب لا يستطيعون أداء هذا الواجب إلا إذا كانوا أمة قوية ناهضة».

لقد شرح مؤسس حركة البعث العربي الاشتراكي في هذا الخطاب المضمون الفكري للقول إن الإسلام روح العروبة، والذي بقي أثره في كل ما كتب وقال في ما بعد حتى وفاته على دين الإسلام.

وخلاصة كل ذلك، هي أن الحركة القومية العربية منذ بداياتها وحتى الوقت الحاضر أخذت موقفاً إيجابياً من الإسلام إلى الحد الذي جعل بعضها يعتبره أحد مقومات القومية.

إلا أنه يجب الملاحظة أيضاً، أنه حتى عندما لا يعتبر الدين من مقومات

---

(١) «الميثاق القومي،» **عالم الغد** (بغداد)، ١٦/ ٧/ ١٩٤٦. انظر أيضاً: جابر العمر، «محمد مبدع القومية العربية،» في: جابر العمر، **حول القومية العربية** (دمشق: مكتبة العلوم والآداب للطباعة والنشر، ١٩٤٧)، ص ٩٨ ـ ١٠٧؛ عبد العزيز الدوري، «معنى القومية العربية،» **الآداب**، السنة ١، العدد ٣ (آذار/ مارس ١٩٥٣)، ص ٨ ـ ٢٠؛ عبد الرحمن البزاز، «تحرير القومية وتعريفها،» في: عبد الرحمن البزاز، **هذه قوميتنا** (القاهرة: دار القلم، ١٩٤٦)، الباب ١، ص ٢٣١، الفقرة ٧، و Ismail R. Faruqi, *On Arabism* (Amsterdam: Djambatan, [1962-]), vol. 1.

القومية، فإن ذلك لا يعني العكس، أي أنه لا يدل على علاقة سلبية بين القومية والدين كالتي سادت في الغرب، فالنظرة الغربية للدين جاءت على أثر صراع استمر خلال القرون الوسطى لمدة طويلة، كانت المؤسسة الدينية (الكنيسة) طرفاً فيه عندما دعمت سلطة الإقطاع والأمراء المحليين ضد حركة التجديد التي تمثلت بظهور الدولة القومية المدنية. لذلك جاءت نظرة الانفصام ذات طابع سلبي من الدين، وذلك ما لم يحدث في تاريخ الحركة القومية العربية، بل الذي حدث هو العكس، كما أوضحنا عن دور حركة الإصلاح التي ظهرت في الوسط الديني؛ لذلك فحركة كحركة القوميين العرب التي لم تعتبر الدين أحد مقومات القومية لم تكن على طرفي نقيض من الدين، وبعبارة أخرى، إنها لم تكن ضد الدين وإن لم تجعله أحد عوامل القومية. ويصح الشيء نفسه عن مجمل تفكير القوميين، كساطع الحصري مثلاً، فهذا المفكر القومي المهم، الذي كتب في القومية العربية الكثير المهم، وخلّف تراثاً في الأدب القومي، كان له أثر مهم في نشر الوعي القومي لم يحمل نزعة سلبية إزاء الدين، وإن لم يجعله أحد مقومات القومية.

إذاً، فمن زاوية العلاقة الكلية، ليس هناك ما يحمل في طياته عوامل التناقض، بل العكس هو الصحيح.

ـ ٣ ـ

ولكننا، ونحن في مجال تصوّر حوار يمكن أن يحدث بين الاتجاهين، لا يمكن الاكتفاء بذلك، بل لا بد من الانتقال من الإطار الكلي إلى ما يحتويه من قضايا مهمة، فما هي القضايا الفكرية المهمة التي تصلح لهذه المناقشة؟

هناك أولاً، وقبل كل شيء، قضية الوحدة العربية التي لا تخفى أهميتها كحاضر العرب ومستقبلهم، فما هو لب هذه القضية الإشكالية بين الاتجاه القومي والاتجاه الإسلامي؟

إذا فرضنا وجود خلاف حول هذه القضية، فأغلب الظن أنه يتعلق بالبديل الإسلامي، وهو الوحدة الإسلامية. وهنا لا بد من كلمات إيضاحية حول الموضوع. ماذا تعني الوحدة الإسلامية؟ إنها يمكن أن تعني أحد أمرين: التضامن أو الوحدة السياسية في دولة واحدة. إذا كانت الوحدة الإسلامية تعني التضامن الإسلامي، فلم تكون بديلاً متناقضاً مع الوحدة العربية؟ المعروف أن الأكثرية الساحقة من سكان الوطن العربي هم مسلمون، ويعني ذلك أن البلدان

العربية تشكّل جزءاً مهماً من العالم الإسلامي، أي أن العرب يكوّنون جزءاً مهماً من مسلمي العالم. وبما أن الحركة القومية من أجل التوحيد، يقع في صميم مبادئها، التضامن مع أحرار العالم ومع المسلمين بوجه خاص لأسباب لا تخفى، فإنه من المنتظر أن يتعزز هذا التضامن بعد قيام الوحدة العربية. إذاً فالعرب، كأمة تتضامن الآن وسيزداد تضامنها قوة بعد التوحيد مع مسلمي العالم، فأين إذاً هو التناقض؟

إن مقدمات التوحيد العربي في دولة واحدة هو التضامن العربي، أي التعاون وتحقيق تنسيق وعلاقات جماعية متينة في مختلف نواحي الحياة. ومن ذلك يتضح، أن التضامن العربي إنما هو تضامن جزء مهم من المسلمين هم العرب، وبذلك يكون التضامن العربي مقدمة للتضامن الإسلامي.

وإذا كانت الوحدة الإسلامية تعني دولة إسلامية واحدة ذات كيان دولي موحد على غرار الخلافة الإسلامية، فيصح فيها المنطق نفسه، إذ من المنطقي تصور الوحدة الإسلامية تتحقق بالتدريج وعلى مراحل، كما هو المتصور بخصوص الوحدة العربية؛ فإذا كان كذلك. فلماذا لا تبدأ الوحدة الإسلامية بتوحيد العرب أولاً؟ فذلك أمر تجتمع له الكثير من المقومات عندما نقارن المتطلبات والمعطيات الموضوعية ـ ومعها الصعوبات ـ لكل من المشروعين: الوحدة العربية والوحدة الإسلامية، ولا أظن أن خلافاً يمكن أن ينشأ حول اعتبار أن الوحدة العربية أسهل وأكثر واقعية من الوحدة الإسلامية بالمعنى الذي نبحثه الآن. ثم عندما يكون النقاش على أرضية الفكر الإسلامي، ألا يجدر بنا أن نأخذ في الاعتبار ما حدث في تاريخ الإسلام؟ ألم يبدأ الرسول (ﷺ)، ومن بعده الخلفاء، بتوحيد العرب أولاً قبل أن يتوسع الفتح إلى بلدان غير عربية؟ ألم يعتبر المسلمون الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام ومصر قاعدة الانطلاق، فوحّدوا هذه الأقطار أولاً واعتمدوها نقطة للبداية؟

وبكلمات موجزة، حتى لو أننا اعتبرنا أن الوحدة الإسلامية، بمعنى الدولة، ممكنة عملياً، فما هي المبررات الموضوعية لاعتبارها نقيضاً للوحدة العربية؟ أليس العكس هو الصحيح، أي أن توحيد العرب في دولة واحدة قوية سيجعل الوحدة الإسلامية أيسر وأكثر إمكانية في مرحلة لاحقة؟ إنني أسوق هذه الملاحظات تماشياً مع مقتضيات حوار متصور بين طرفين تعقدت حججهما وصعبت مفردات تنظيرهما؛ فإنه من غير المتصور، في النهاية، ومن حيث المحتوى أن يخرجا عن هذه المعاني. إنني أرى أن عملية التلاؤم بين المشروعين أمر

ممكن، لا بل هو ميسور، إذا ما كان الحوار جاداً وصادراً من أرضية الإخلاص والتجرد والسعي من أجل الحقيقة.

لكن قد يقال إنه، حتى في حالة قبول هذا النمط من النظر إلى الأمور، يبقى هناك ما يدعو إلى التباين، لأن الموضوع لا يتعلق بالعلاقة الساكنة بين المشروعين، بل في توزيع الجهود والاهتمام وموضع التأكيد. وبكلمات أخرى، إن تركيز الجهود على مشروع الوحدة العربية، يعني أن فكرة الوحدة الإسلامية ستضمر بمرور الوقت ويصعب إحياؤها في ما بعد. ولكن هذا الرأي المفترض لا يخلو من نظرة تقدم الشكل على المضمون وتأخذ بالظاهر بديلاً من الجوهر. إن مشروع الوحدة الإسلامية لا يكتسب قوة حقيقية من كونه شعاراً يكثر ترديده والدعوة إليه، بقدر ما يكسب من قيام دولة قوية هي الدولة العربية الموحدة، والفرق بين الحالتين كبير.

إن الدعوة الإسلامية قد ظهرت في الوطن العربي والعرب هم من يمكن أن يحملوا مسؤولياتها الآن (تماماً كما كان الحال في التاريخ)، ويصعب جداً أن نتصور قيام وحدة إسلامية، بمعنى الدولة الواحدة والعرب في حالة تجزئة وضعف، والأسباب واضحة كما أظن. إنني من المعتقدين أن الوحدة العربية ستكون أقوى عامل إيجابي لصالح مشروع الوحدة الإسلامية إذا ما توافرت لهذا المشروع عوامل الدخول في مجال التحقيق.

إذاً، فالأمر لا يتعلق بطرح الشعار، ولا بدرجة الاهتمام والتأكيد، بل بالقوة المادية والروحية التي تقف وراءه.

ـ ٤ ـ

المسألة **الثانية** في هذه المناقشة، تتعلق بإشكال أكثر صعوبة، هي مسألة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يعبّر عنه بعبارة «تطبيق الشريعة»؛ فما هو بإيجاز تطبيق الشريعة؟ إنه يعني قيام مجتمع مشابه تماماً للمجتمع الذي كان موجوداً في صدر الإسلام من حيث نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهنا يتسع مجال الاختلاف والمناقشة. وفي هذا الصدد لدي الملاحظات التالية:

أولاً، من المعروف أن الحركة القومية العربية بمختلف تياراتها ومدارسها متماثلة في تأكيد مبدأ أساس في صياغة آرائها في موضوع النظام السياسي

والاقتصادي والاجتماعي، ألا وهو أن هذا النظام يعتمد الواقع العربي ويستلهم حاجاته ومصالحه المشروعة مقابل التقليد واعتماد النظريات الجاهزة.

ويعني ذلك أن النظام مسألة توكل كلياً إلى العقل العربي بصياغتها ضمن الظروف القومية وحالة المجتمع، الأمر الذي يجعل منه قضية وطنية بكل ما تعنيه الوطنية من خصوصية، في مقابل النظرية الجاهزة القائمة على تقليد ما هو موجود في أقطار أخرى. ويعني ذلك أن مسألة بناء النظام مسألة داخلية تتعلق بواقع الأمة وتراثها القومي ومعتقداتها ومجمل ثقافتها ومثلها العليا، أي أن النظام قضية خاصة وليست عامة، تختلف من أمة إلى أخرى، فالتباين والاختلاف هو سمتها، وليس العمومية والإطلاق.

إذاً، إن النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يكون غريباً عن تراث الأمة، والإسلام أكبر وأهم جزء من تراث الأمة العربية. وهكذا تتضح العلاقة القومية بين النظام وبين مجمل الأوضاع القومية للأمة.

ثانياً، الأمر الآخر المهم في موضوع النظام هو أن القومية العربية عموماً، وفي مختلف تياراتها (مع التباين في مدى الوضوح والتفصيل) تأخذ بالتطور، فترى أن الصفة الرئيسية للحضارة هي التطور، فأحوال الإنسان وظروفه المادية والروحية تتغير مع تغيّر الزمن. والنظام يماشي ذلك التغيير حيث يحصل التلاؤم المطلوب بين النظام وبين الظروف. وليس من الصعب ـ كما أظن ـ ملاحظة أن العالم قد تطوّر منذ البداية حتى اليوم. وأن سمة التطور كانت ملازمة للتاريخ. فإذا ما حدث قبول هذه المقولة من الأطراف المتحاورة يصبح من الممكن الانتقال إلى مرحلة متقدمة في النقاش، فوضع السؤال كالآتي: إذا كان التطور موجوداً على امتداد التاريخ وسيستمر في المستقبل كما في الماضي، فكيف إذاً يمكن تصور نظام سياسي واقتصادي واجتماعي كان سائداً وصالحاً لمجتمع صدر الإسلام، ألن يكون سائداً وصالحاً لمجتمع اليوم بعد ما يقارب خمسة عشر قرناً من الزمن؟ إن الصلة الوثيقة بين قضية تطبيق الشريعة وموضوع التطور لا يمكن القفز من فوقها. ثم أليس من المهم، في مثل هذا الحوار، الانتباه إلى أن المجتمع الإسلامي نفسه قد أخذ بالتطور، فنظامه السياسي قد تطور ونظامه الاقتصادي في مفاصل مهمة قد تبدّل بمرور الوقت وظهور معطيات جديدة؛ فضريبة الخراج والتصرف بالأرض الزراعية وضرائب أخماس المعادن وأعشار السفن، كلها تنظيمات جديدة استحدثها المجتمع العربي الإسلامي، لم تكن موجودة في صدر الإسلام ولا توجد عنها نصوص في القرآن أو السنّة. كما يمكن المناقش الباحث

أن يتساءل بحق عن النصوص التي تقطع بأزلية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كان مطبقاً في صدر الإسلام، إذ إن مسألة، بمثل هذه الأهمية، لا يمكن أن تترك من دون نصوص واضحة تؤيدها. والمقصود هنا بالطبع، النصوص القاطعة الواضحة غير القابلة للتأويل، وإلى حد ما أعرف، لا توجد مثل هذه النصوص.

ـ ٥ ـ

لكن مثل هذا النقاش، لا شك أنه إشكالي مختلف عليه، وإن كان له مبرر نظري فهو من الناحية العملية قابل لملاحظة تخفف من غلوائه، فمثلاً، ألا يمكن طرح السؤال الواقعي التالي: ما دامت المهمة المطروحة للإنجاز كبيرة بحجم تحقيق الوحدة الإسلامية، ألا يمكن، ولأسباب عملية، اعتبار مسألة شكل النظام مؤجلة في الوقت الحاضر؟ إنني مثلاً، أرى في مجال الفكرة القومية، أن مسألة تحقيق الوحدة يجب أن تعطى الأولوية على كل شيء آخر بما فيها مسألة النظام لأسباب عملية. ووفقاً للأساس العملي نفسه، ألا يمكن، من وجهة النظر الإسلامية، اعتبار تحقيق الوحدة العربية خطوة أولى في طريق تحقيق الوحدة الإسلامية، وأن مهمة كهذه، لجسامتها، تستحق أن توضع في مقدمة كل شيء آخر، وبالتالي تأجيل موضوع النظام إلى مرحلة لاحقة؟

إنني، عندما أقول بذلك، لا أخرج من الحساب قضية بحثها والحديث عنها، إلا أن ذلك شيء، واعتبارها مسألة إشكالية يبنى عليها موقف اختلاف بين القوميين والإسلاميين شيء آخر. وقد يرد السؤال من الجانب الإسلامي يطلب المزيد من التوضيح في معنى الأخذ بالتطور في التفكير القومي. والجواب على ذلك يمكن أن يكون كما يلي: **في الإسلام مبادئ بعضها يتعلق بالجانب الروحي والمثل العليا والأخلاق، وبعضها يتعلق بالتنظيم الاجتماعي.**

الجانب **الأول**، يتسم بالإطلاق والثبات، لذلك فهو يكوّن أساس المجتمع العربي الجديد، ويجب أن يكون التشريع والتنظيم الاجتماعي معتمداً ومجسداً لهذا الجانب.

أما الجانب **الثاني**، فيستوحى من الحاجات القومية وروح العصر، أي ما ثبتت فائدته بمرور الوقت ومن هذه النقطة بالذات، يمكن أن تتوسع المناقشة لتشمل نواحي عديدة أخرى في بناء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ـ ٦ ـ

في المجال الاقتصادي، يمكن تركيز الموضوع في ملخص ما توصلت إليه التجربة العملية إلى جانب البحث النظري التحليلي. إن تلخيصاً كهذا يشير إلى أن مسألة الحوافز الذاتية للإنسان، بما في ذلك مسألة الملكية الخاصة، لا يمكن تجاوزها في مهمة تحقيق التنمية؛ فقد دللت التجربة الميدانية، بما يكفي من الوقت والرقعة الجغرافية، أن فرضية تغيير الطبيعة البشرية عن طريق النظام إنما هي فرضية خاطئة، وقد كان ثمن ذلك الخطأ فادحاً. ولكن إلى جانب ذلك، تشير تجربة العالم أيضاً أن العدالة الاجتماعية مبدأ أساس، وأن على الدولة واجب العمل على تحقيقها إلى أقصى ما هو ممكن ضمن مبدأ الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة. تلك هي المكونات النظرية للنظام الاقتصادي صاحب المهمة الأولى بالنسبة إلى بلادنا، ألا وهي التنمية. كل ذلك مبني بالطبع، ليس على أساس محاكاة نظرية جاهزة أو فلسفة شمولية، بل هو مجرد استنباط قومي نابع من الظروف الخاصة. فهل تتناقض هذه النظرة مع أي من الطرفين المتحاورين؟ إنني لا أرى ذلك؛ فالقومية العربية ـ على العموم ومهما تباينت درجات التأكيد على أي من العنصرين المذكورين ـ تأخذ بهذه النظرة، والاتجاه الإسلامي نفسه، لا أرى فيه ما يمكن أن يؤدي إلى خلاف حولها، فالملكية الخاصة ليست محرمة في الإسلام، بل على العكس، كما إن مبدأ العدالة الاجتماعية مبدأ أساس في التراث الفكري الإسلامي وتعززه الكثير من النصوص والتطبيقات.

إذاً، بهذا التلخيص للقضية الاقتصادية، هناك إمكانية كبيرة لتلاؤم موقف الجانبين المتحاورين. هناك أيضاً ما يمكن أن يقال عن موضوع النظام السياسي. والمهم في هذا المجال، لا يتعلق بمسألة الخلافة مقابل الجمهورية أو الملكية أو أي شكل آخر من الأنظمة، بل يتعلق بمسألة الديمقراطية ـ وعلى وجه التحديد ـ التعددية، في هذا، كما في أمور أخرى، لا بد من الاستعانة بمبدأ التطور، فالتطور البشري يشير إلى خط عريض مستمر يتجه نحو الديمقراطية السياسية، بمعنى سيادة القانون وحرية الرأي والتعددية والانتخاب.

وهنا، ومنعاً للالتباس، تجب الإشارة إلى أن هذا القول لا يعني، ويجب ألا يتوسع إلى قضية الشرعية، بمعنى أن الشرعية لا تتحقق إلا عن طريق الانتخاب، إذ تبقى الثورة أحد طرق الشرعية كما كانت دوماً في التاريخ، فهي في بعض الحالات، عندما لا تتوافر للشعب إمكانية التعبير عن إرادته بطريق سلمي، تصبح

الثورة طريقاً مشروعاً ووسيلة للشرعية. المهم في هذا الموضوع هو التركيز على أن الحركة المتصدية للإصلاح الجذري للمجتمع ـ قومية كانت أو إسلامية ـ لا مناص لها من بناء نظام ديمقراطي بالعناصر التي مرّ ذكرها، وهي الانتخابات الحرة في مختلف المستويات، وسيادة القانون الذي يضمن العدالة والحرية والكرامة للمواطنين جميعاً، وحرية الرأي والبحث، والتعددية السياسية بالسماح للرأي والرأي الآخر بتعددية التنظيم السياسي في البلاد.

وهنا لا بد من الاعتبار بروح النصوص الإسلامية ودروس التجربة العملية؛ فالنصوص الإسلامية، بروحها وجوهرها، تحترم الإنسان وتحث على مبدأ الحرية وتتسع لجميع عناصر الديمقراطية المارة الذكر، ومفكرو الحركة الإسلامية يعرفون ذلك. ولا يقل أهمية درس التجربة العملية قومياً وعالمياً؛ فعلى الصعيد القومي، تطورت الحركة القومية من أفكار الحزب الواحد، حتى وصلت إلى الأخذ بمبدأ التعددية وجميع العناصر الأخرى للديمقراطية السياسية. وعالمياً، انتهت تجربة العالم الشيوعي في نظام الهيمنة وحكم الحزب الواحد ـ ممثل الطبقة العاملة ـ إلى طريق مسدود، وكان الثمن في تلك التجربة باهظاً؛ فهل يجوز بعد كل ذلك، أن يقع أحد في مثل هذا الخطأ النظري مرة أخرى؟ إنني أرى أنه من الممكن ـ إذا ما توافرت حسن النية وتجرد النظرة ـ أن يصل الطرفان المتحاوران إلى وفاق على أساس قبول الديمقراطية السياسية بعناصرها المذكورة.

ـ ٧ ـ

ولن تكون دائرة هذا النقاش مغلقة وتامة إلا بشيء من الحديث عن المسألة الاجتماعية، تلك المسألة التي يقل الحديث عنها في أدبياتنا الفكرية، إلا أنها تكتسب أهمية في هذا المجال. وخلاصة هذه المسألة هي نمط الحياة الاجتماعية الإسلامية في مقابل نمط الحياة الغربية التي أخذت تتسرب إلى مجتمعنا وبخاصة في الآونة الأخيرة؛ فالمجتمع الإسلامي يؤكد على العفة والزواج مقابل الحرية الجنسية، ويحارب وسائل اللهو الغربية وأمراض الشذوذ والقمار والجريمة والإشهار الجنسي في وسائل الإعلام.. إلخ من الأمراض الاجتماعية.

إن هذه المسألة ليست ثانوية، كما إنها لا تخلو من التعقيد؛ فالحركة القومية ـ كما تدل على ذلك النصوص والتطبيقات ـ لا تأخذ بنظرية الانفتاح التام على نمط الحياة الغربية وقبول ثقافته على ما هي عليه في المجال الاجتماعي، فالعفة وقوة الرابطة

العائلية والصحة الاجتماعية والرصانة، أمور مطلوبة وأهداف تنسجم مع الأساس القومي الذي يحترم التقاليد السامية للمجتمع ومثله العليا وأخلاقه الحميدة. هناك بالطبع علاقة دقيقة بين نظافة الوضع الاجتماعي، وبين مسألة الحرية الشخصية للمواطن، إذ ليس من السهولة رسم الحد الفاصل الدقيق بين نهاية واحدة وبداية الأخرى، ومهمة الجمع بين الهدفين والتوفيق بينهما من مهمات الدولة الدقيقة التي تتطلب الكثير من الحذق وبعد النظر.

كما إن قضية الوسيلة تحتل أهمية خاصة في مجال معالجة الموضوع الاجتماعي، فهناك حالات ينفع فيها الردع القانوني، وهناك حالات لا ينفع فيها ذلك، بل يجب أن تترك لوسيلة التوعية التي قد تكون بطيئة المفعول إلا أنها ناجعة النتيجة. هناك ما يجب أن يواجه الآن، وهناك ما يجب تركه لعملية التطور والنضج الاجتماعي للمواطن وهكذا. إلا أنني مع كل هذه الملاحظات، ومن حيث المبدأ، لا أجد اختلافاً جوهرياً بين موقف الاتجاهين من هذه القضية، وإن وجد الاختلاف، فهو في الجزء وليس في الكل، وفي الوسيلة وليس في المبدأ. وعلى العموم، إن مسألة محاربة الأمراض الاجتماعية الموجودة في المجتمع الغربي من الأمور التي لا تواجه اختلافاً، كما يبدو لي.

ـ ٨ ـ

كل ذلك، والنقاش يدور في المستوى الفكري، ولكن، هل تقتصر جذور الخلاف على ذلك؟ الجواب، في نظري، كلا، فهناك المستوى السياسي الذي يستحق النقاش والمعالجة، والذي لا أظن من الممكن أن يغيب عن حوار متصور بين الجانبين. المسألة السياسية في العلاقة بين الاتجاهين الإسلامي والقومي تعود إلى تاريخ وجود كل منهما في ساحة العمل السياسي. الأمر الذي كان منتظراً، كما هي الحالات المشابهة مما هو معروف عن وضع العمل السياسي العربي، فهناك المنافسة، وهناك العوامل الذاتية، وهناك مقتضيات اللعبة السياسية الممزوجة والمتأثرة بصفات المجتمع النامي، حيث يكون النضج السياسي في بداياته وحيث تكون الموضوعية في النظر إلى الأمور مشوبة بالكثير من الهوى والمزاج والعوامل الذاتية. وقد أدت كل تلك العوامل إلى نمو عوامل الاحتكاك والصراع بكل ما يصاحبه من احتكاك واتهامات متبادلة. ولا يخفى أن تأثير العامل السياسي في المواقف لم يكن قليلاً، فهو من ناحية، قد غذّى نفسه بنفسه عن طريق الحلقة المفرغة من الفعل وردود الفعل التي ارتفعت بشكل حلزوني، وهو من جهة

أخرى، دفع بالخلاف بعيداً إلى حد اصطناع خلاف فكري لتبرير الخلاف السياسي. حتى لقد بدا، في وقت من الأوقات، أن الاتجاهين على طرفي نقيض لا سبيل إلى التقائهما. إن حزمة الخلافات السياسية بين الاتجاهين، من الممكن تشخيص أهم محتوياتها وتحليل أسبابها بقصد النظر والمعالجة. ومن حسن الحظ أن بعضها قد تكفّل الوقت بحلها وإذابتها، والبعض الآخر لا تزال آثاره في الأذهان، وبعضها لا يزال موجوداً.

وعلى سبيل المثال، لا الحصر، هناك مسألة تهمة الكفر وتهمة التعاون مع الأجنبي، وبخاصة الولايات المتحدة، والتعاون مع بعض الأنظمة العربية الموالية للغرب وتلقّي المساعدات المالية منها، وهناك مسألة العنف الشخصي المتمثل بالاغتيال (محاولة اغتيال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، مثلاً). السؤال المهم هو، أليس بإمكان حوار رصين يجري في جو مفرغ من العصبية والهواجس الذاتية وآثار الماضي، أن ينظر إلى هذه الأمور بطريقة غير الطريقة التي اتبعت في السابق، وبالتالي التوصل إلى استنتاجات مغايرة تتوخى الحقيقة وبروح موضوعية تتوخى ما هو أكبر وأهم لحاضر الأمة ومستقبلها؟ ثم، ألم تكشف التطورات التي حدثت في الوطن العربي عن أوضاع وحقائق غير التي بنيت عليها الفرضيات الخلافية السابقة؟ أقول ذلك خاصة وأن شيئاً من التطور الإيجابي قد حصل في موقف كلا الاتجاهين، وتحديداً في الاتجاه الإسلامي الذي بدت عند بعض أطرافه نظرة غير النظرة القديمة إلى القضية القومية، كما حصل في الأردن والسودان وأقطار عربية أخرى؟

ولنقل بضع كلمات عن عناصر ما سميناه حزمة الخلافات السياسية، لندفع بالنقاش إلى مرحلة أكثر تحديداً. هناك مسألة التكفير، وخلاصتها اتهام الاتجاه الإسلامي الحركة القومية بأنها حركة كفر وإلحاد، فما هو حظ ذلك من الحقيقة؟ إنني أرى أن مثل هذا الاتهام، الذي هو سياسي بدوافعه، ليس من الصعب التثبت من صحته أو عدمها؛ فهناك النصوص وهناك السلوك، فهل في النصوص القومية ما يدل بأي شكل من الأشكال على ذلك؟ الجواب، في نظري سلبي، بل هناك ما يدل على العكس.

وخلاصة القول في هذا الموضوع، هو إن أطراف الحركة القومية تتراوح في موقفها من الإسلام من أقصاه، وهو اعتبار الإسلام روح العروبة؛ إلى أدناه في أنها ليس ضد الإيمان ولا ضد الإسلام، لذلك، فيمكن القول إنه لا يوجد طرف قومي واحد اتخذ موقفاً فكرياً ضد الإيمان أو ضد الإسلام على وجه التأكيد، كما

على الصعيد العملي في السلوك الشخصي للقوميين، فلا يوجد أيضاً ما يدل على ما هو بالضد من هذه القضية، قضية الإيمان عموماً والإسلام بوجه خاص. إذاً، أين هي المشكلة؟

في ما يتعلق بموضوع العلاقة مع دول الغرب أو بعض الدول العربية الموالية لتلك الدول، فيجب أولاً، فرز الصحيح عن غيره في خضم الحوادث الماضية، وإجراء تحليل لدوافع دول الغرب والأنظمة العربية الموالية لسياساته من إقامة ذلك النوع من العلاقات. إنني لا أرى أنه من غير الممكن توصل الطرفين إلى اتفاق حول تلك الدوافع، وفي النهاية، من الممكن أن يرسو الحوار على اتفاق الطرفين على تأكيد الاستقلال عن المؤثرات الخارجية ذات المصالح غير المشروعة في التأثير في القرار الوطني لكلا الجانبين. ثم هناك قضية الأسلوب، أي استخدام العنف متمثلاً بالاغتيال السياسي. صحيح أن هذه المسألة خلافية، إلا أنها ليست من الأهمية والخطورة بالدرجة التي يجب أن تؤثر في علاقة إيجابية تهدف إلى تحقيق إنجازات وطنية كبيرة للأمة، وهي من الأمور التي يمكن أن تناقش، إلا أنه إذا ما تعذر الوصول إلى اتفاق بشأنها، فمن الممكن أن تترك إلى اختيار كل طرف. إذ ليس من المطلوب، وليس القصد أبداً من الحوار، التوصل إلى تطابق الموقف في كل شيء. إذاً، لتكن هذه المسألة، إحدى الأمور التي يحتفظ كل طرف برأيه فيها وله، بالتالي، حرية التصرف بشأنها.

ـ ٩ ـ

ولن تكون هذه الملاحظات تامة من دون تناول بعض آثار العوامل النفسية والمواقف الذاتية لكل من الطرفين. إنني من الذي يعيرون هذه المسألة أهمية في السياسة العربية، وقد سبق أن كتبت عنها. إنها موجودة ومؤثرة، ولكن يلاحظ أن الحديث عنها قليل لسببين:

الأول، هو أنها تتعلق بالأشخاص، ويلقي الخوض فيها أضواء على جوانب محرجة في تصرفهم عندما يتناول البحث الدوافع الحقيقية مقابل الأسباب المعلنة. وعموماً إن الخوض في تحليل الدوافع الذاتية يوصل إلى حدود الأمور الشخصية للأفراد، وهو أمر حساس كما هو معروف.

والسبب **الثاني**، هو أن أدوات التحليل وما توصل إليه البحث النظري في هذه الناحية، لا يزال قليلاً لا يسعف الباحث بكثير من المعاونة، فعلم النفس لا يزال في بداياته ولم يتطور إلى الحد الذي يعين الباحث في مهمته، وهو الأمر

الذي ينعكس في الفرق الكبير بين ما توصلت إليه العلوم الطبيعية من معرفة مقارنة بالعلوم الاجتماعية.

إن فهم الطبيعة البشرية أصعب من فهم الطبيعة المادية من دون شك. ومهما يكن، فذلك هو الواقع. الحالات النفسية والمواقف الذاتية كثيرة ولا سبيل إلى حصرها أو معالجتها في هذا المجال. ولكن لا بأس من أخذ قضية من تلك القضايا النجاح المحدود، كما هو الإخفاق المحدود، قد يولد أثاراً أكبر في النفس مما يبرره حجم النجاح أو حجم الإخفاق عندما يكون الأساس نفسياً ذاتياً وليس موضوعياً. الوضع العربي الحالي، وضع خارج من أزمة الاصطدام بقوى العدوان الغربي بقيادة الولايات المتحدة والصهيونية على العراق، وعلى عموم الوطن العربي، والهدف، كان ولا يزال، ضرب أو تعطيل الأهداف السياسية والاجتماعية للنهضة العربية، وفي مقدمتها الوحدة وتحرير فلسطين. وبدلاً من أن نقيّم هذه الأوضاع على أساس موضوعي، يشخّص القوى المتصارعة ويحدد أهدافها الآتية والقادمة، ويخرج باستنتاجات يبني عليها مواقف تتوافق مع الأهداف الوطنية والقومية وعموم قضية النهضة، أقول بدلاً من ذلك، ترك بعضنا العوامل النفسية والآثار الجانبية تفعل فعلها ولم يحصن تفكيره من آثار الجهد الإعلامي الهائل الذي تقوم به القوى المضادة إلى الداخل والخارج لإضعاف النفس من الداخل. وقد أدى ذلك إلى تكوين مواقف ذاتية عند البعض أوصله إلى استنتاجات غير صحيحة تميل إلى اعتبار الحركة القومية في موضع ضعيف، ما خلق فراغاً يمكن أن تملأه الحركة الإسلامية.

إنني أرى أنه يجب مراجعة مثل هذا التفكير إن وجد، لتقصّي جذوره النفسية وآثاره السلبية على عموم قضية تلاحم القوى الحية من أجل النهوض.

ولعل أهم استنتاج نتوصل إليه في صدد مناقشة الجانب السياسي في العلاقة، هو اعتباره الجانب الأهم في الخلاف الذي حصل بين الاتجاهين، وليس القضية الفكرية على ما للقضايا الفكرية من أثر، إذ إنه، في عدد ليس قليل من الحالات، كانت نقطة البداية سياسية أدت بمرور الوقت إلى التفتيش عن تبرير فكري للخلاف. ومن ذلك يتضح أن الجزء الأكبر من الحوار لا بد من أن يدور حول القضية السياسية أولاً، فإذا ما حلّت أو قاربت على الحل، فإن حل المسألة الفكرية يصبح سهلاً أو أكثر سهولة. وتلك ليست أول قضية في تاريخنا تأخذ هذا الشكل: شكل الخلاف السياسي الذي يتطور بشكل مصطنع أو غير مصطنع إلى خلاف فكري، فقد كان ذلك هو الطابع الذي طبع ظهور وتطور الفرق

الإسلامية في التاريخ العربي، وبخاصة ظهور الحركة الشيعية التي بدأت كما هو معروف، بخلاف سياسي حول الخلافة، وتطورت إلى فقه مستقل في المجال السياسي. إذاً، لا بد من إجراء تحليل شامل ومفصّل يتناول الأوضاع السياسية في الداخل والخارج.

في الداخل، لا بد من أن ينصبّ البحث على تحليل الوضع السياسي العربي، وأهم مواضيع ذلك هو العلاقات بين الأنظمة العربية وموقف كل منها من قضية الصراع مع الصهيونية.

وفي المجال الدولي، لا بد من أن يبحث موضوع العلاقة مع الدول الغربية الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة والصهيونية العالمية، ضمن الوضع الدولي الجديد. ومن العوامل المساعدة في مثل هذا التحليل، هو أن الحوادث قد كشفت، بوضوح لا بأس به إلى حد الآن، الأهداف الاستعمارية وراء مواقف الولايات المتحدة والصهيونية ضد الأمة العربية، مقابل الشعارات الإنسانية والديمقراطية التي طرحت. كما إن اقتراباً ملحوظاً قد حصل بين الحركة القومية والحركة الإسلامية في مجال مقاومة حل التصفية للقضية الفلسطينية والموقف من الكيان الصهيوني، الأمر الذي يساعد على تقارب أكثر في وجهات النظر، فجهاد الحركة الإسلامية في الأرض المحتلة يستحق التقدير.

ـ ١٠ ـ

تلك ملاحظات عن موضوع الحوار وتقدير شخصي لما يمكن أن تكون مواضيعه. وإذا ما سألت عن إمكانية النجاح فيه، فجوابي ـ هو أنني أرى ـ أنه، إذا ما فرضنا وجود قناعة جدية عند الطرفين بضرورة اللقاء وتوحيد الموقف، وإذا ما فرضنا أن الطرفين يخوضان الحوار بروح إيجابية وعلى أساس موضوعي يتحقق فيه شيء من التغاضي عن الماضي، وشيء من الاستعداد للاعتراف بالأخطاء، وشيء من تكييف المواقف للوصول إلى موقف مشترك، أقول إنه على أساس هذه الفرضيات هناك فرصة للنجاح.

وإذا ما سألت عن الملامح العامة لمثل هذا الاتفاق، فأستطيع القول إنه من الممكن أن يحدد كل طرف قناعاته الفكرية وأساليبه في العمل بصورة محددة وبشكل مواضيع، ويجري تناول المواضيع واحداً بعد واحد للتوصل إلى ما يجري الاتفاق عليه وفرزه عما لا يحصل عليه الاتفاق.

ومن الناحية العملية، لا بد من تحديد أطراف الحوار بالاسم أولاً، بالاتفاق على إجراء الحوار في ما بينها. كما لا بد من أن يمهد لذلك إعلامياً وثقافياً، وبعدها تنعقد اجتماعات الحوار للتوصل إلى وثيقة نهائية تعتبر بمثابة ميثاق ملزم لمن يوافق عليه ويوقعه. وإن كان لي في الختام أن أقول كلمة تقويمية، فهي أنني أرى، ومن دون الإقلال من أهمية أي رأي آخر، ما يلي:

بغض النظر عن أين تكمن الحقيقة: في الحركة القومية فكرياً وسياسياً، أو في الحركة الإسلامية فكرياً وسياسياً، ألا يستطيع الطرفان الاتفاق على وحدة الأمة العربية ونهضتها، كخطوة أولى لتحقيق المبادئ الإسلامية؟ ألا يتفق ذلك مع مبادئ وسياسة كلا الطرفين؟ أليست نهضة العرب، هي في النهاية، نهضة للإسلام؟ ألا يصلح ذلك أساساً يتفق عليه الطرفان من دون أن يتنازل أحد عن مبادئه أو سياساته؟

١٢ ــ موضوعات مقترحة لحوار قومي(*)

ـ ١ ـ

إذا صحت مقولة إن التفكير يسبق (أو يجب أن يسبق) العمل، فإن عملية الحوار تصبح ضرورة لا غنى عنها في مجال إحلال التفاهم بين فئات معينة بهدف قومي كبير كهدف الوحدة العربية. وبالطبع لم يكن لهذا البحث ضرورة لو لم يكن هناك وضع يستدعي ذلك؛ فالتفكير القومي ليس موحداً وليس ذلك بأمر غريب، فصفة التفكير هي التباين إلا أنه يجب أن يكون تبايناً قابلاً للتقريب والتلاؤم من أجل أن يكون نافعاً في مجال تحقيق الهدف. الحديث عن هذا الأمر لا يعني ـ أو لا يجب ـ الخوض في الماضي، فالمهم هو تحديد مواضيع الاختلاف ومناقشتها للوصول إلى صيغ تشجع على التلاؤم بدلاً من العكس.

إن الحوار القومي الإسلامي ضروري ومفيد، إلا أنه يتطلب أيضاً أو يفترض حصول حوار في داخل التفكير القومي (وداخل التفكير الإسلامي أيضاً) نفسه.

وفي ما يأتي محاولة تلخيص لأهم المواضيع التي يمكن أن تكون ـ قياساً على ما كانت ـ موضع خلاف بين القوميين.

ولنبدأ أولاً بالخلافات التي اكتسبت بعض الحرارة تدرجاً إلى ما هو أدنى.

المسألة **الأولى**، وتتعلق بدائرة الاهتمام، وفحوى ذلك هو أن القومية كانت تعني في بدايات النهضة أفكاراً عامة تتعلق بالهوية والشعور بالذات وتنبيه الوعي، حيث جرى تلخيص كل ذلك بإعادة الكيان القومي المستقل بعد قرون

(*) نُشرت هذه المقالة في: **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦)، ص ١٨ ـ ٢٦.

الاحتلال الأجنبي وانكفاء الشعور بالذات. ولكن نقطة البداية هذه سرعان ما تطورت إلى نظرة أوسع تتعلق ببناء مجتمع عربي جديد، وبذلك ظهر موضوع النظام إلى جانب موضوع الشعور؛ فأصبحت القومية تعني الشعور بالهوية والشخصية المستقلة، إلى جانب السعي إلى بناء نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي جديد. وهكذا أصبحت القومية تقدمية وكانت فكرة الاشتراكية العربية. ولكن هذا التطور لم يحصل عند الجميع ولم تتسع دائرته لتشمل جميع الفئات القومية، فظهرت مناسبة لاختلاف الآراء. ولعل من دواعي هذا الخلاف هو أن التفكير التقدمي المهتم بأحوال الطبقات الكادحة، قد التقى على صعيد التعاون مع الفكر الماركسي. في حين أن سياسة الدول الاشتراكية لم تكن دوماً متلائمة مع القومية العربية، لا بل حدث صدام مع الأحزاب الشيوعية العربية. وقد غذى ذلك الخلاف السياسي، اختلاف المواقف في داخل صفوف الفئات القومية، والوقائع معروفة في هذا الخصوص. وهكذا وجد القوميون أنفسهم منقسمين بين اتجاه تقدمي وآخر يمكن أن يسمى محافظاً، ولكن الخلاف الذي كانت عوامله أقوى في الماضي، أصبح الآن قابلاً للحوار والتفهم الذي يمكن أن يوصل إلى التلاؤم. النقطة الجوهرية في ذلك هي أن اشتراكية القومية ـ أو الاشتراكية العربية ـ لم تكن نظرية بل اتجاهاً ـ أي موقفاً أخلاقياً، بعكس الشيوعية التي كانت خلاصة لنظرية شاملة للكون والإنسان والتاريخ. الأمر الذي تترتب عليه نتائج تتعلق بالدين والنظرة إلى القومية والاستقلال السياسي وحرية الإنسان، وكل موضوع الروح والمادة.

مقابل ذلك لم تكن الاشتراكية العربية إلا موقفاً نابعاً من القومية نفسها، أي الحرص على بناء قوة المجتمع والقضاء على أسباب الانقسام الاجتماعي وإطلاق إمكانياته في الإبداع واحترام كرامة الإنسان كمواطن، وتحقيق التوازن في حياته الروحية والمادية، أي أنها موقف وليست نظرية. كذلك فهي ليست تياراً من تيارات الشيوعية العالمية، بل تفكير قومي محلي وجميع النصوص الفكرية للحركة القومية التقدمية تدل على ذلك بما لا يترك مجالاً للالتباس. صحيح أن بعض القوميين التقدميين لم يستوعب هذا الفهم، فانزلق إلى التيار الماركسي ولكن ذلك كان محدوداً بأفراد معدودين ومن الوسط المثقف حصراً، وهو أمر لا يغير من الموضوع شيئاً. لذلك وبسبب هذا الفهم الخاص للاشتراكية، لم يكن صعباً على القوميين التقدميين أن يعبّروا عن هذا النمط من الاشتراكية بالعدالة الاجتماعية أحياناً، وبعبارات أخرى مشابهة تعكس جوهر الموقف الأخلاقي من قضية الغنى والفقر.

وعلى الجبهة السياسية انحسر الآن ما كان يسمى بخطر الشيوعية؛ فلا الأحزاب الشيوعية العربية هي الآن بالقوة والقدرة نفسهما على التأثير، ولا

الشيوعية الدولية بقيت في موضع المبادرة والهجوم. لذلك ولهذه الأسباب الفكرية والسياسية، لا أظن أنه من الصعب أن يجد القوميون التقدميون والقوميون المحافظون مجالاً للاقتراب والتلاؤم.

وإذا كان لنا أن نستفيد من تجربة البلدان الأخرى وأن نأخذ ما يجري في التاريخ بعين الاعتبار، فأمامنا تجارب التنمية الاقتصادية التي لم تعطِ لقضية العدالة الاجتماعية أهمية توازي الاهتمام بالكفاءة وزيادة الإنتاج، حيث إنها حصرت نتائج تمثلت في كل ما تشهده المجتمعات الصناعية الغربية اليوم من بطالة وتفاوت في توزيع الثروة والدخل، وكل ما نتج من ذلك من أمراض اجتماعية وصراع اجتماعي فاضطرت إلى معالجتها ولو جزئياً ولا سيما في الدول الأوروبية عن طريق برامج الضمان والمعونة والرفاهية للطبقات الفقيرة. وعندما كانت تلك البرامج لا تذهب إلا إلى جزء من الطريق، ظهرت العوارض السلبية وطفت على السطح ما تشهده الآن من أزمات تمر بها تلك البلدان. إذاً فالتنمية في نهاية المطاف سواء على أساس مبدئي أو على أساس واقعي لا بد أن تقترن بالعدالة الاجتماعية. ومن مجمل هذه الاعتبارات وعلى هذه الأسس يبدو لي تقديراً أن مسألة العدالة الاجتماعية من الممكن أن تكون موضع اتفاق بدلاً من موضع اختلاف.

ويبدو لي أيضاً أن من احتمالات الاختلاف هو التباين في وجهات النظر الفكرية في موضوع القومية نفسه؛ فالقومية التي طورت للاقتراب من النظرية، كان ذلك نفسه مدعاة للاختلاف، فالقومية العربية ذات رأي في التاريخ وعوامل تكوين الأمة والروابط القومية وتحديد ماهية تلك الروابط، تعكسه الكتابات التي تناولت ذلك عند مختلف التيارات. وقد تعرضت تلك التيارات إلى معطيات العصر وتطورات الوضع العربي، واتصلت بثقافات الأمم الأخرى من جهة، كما إنها شهدت ظهور قوميين جدد هم حصيلة تطور التيارات الفكرية الأخرى كالماركسية والدينية والقطرية، مما يمكن التعبير عنه بالقوميين من جذور ماركسية والقوميين من جذور دينية والقوميين من جذور قطرية.. إلخ. وكان من المنتظر أن يحمل هؤلاء معهم آثار معتقداتهم وثقافاتهم الأولى التي تتباين بدرجة أو بأخرى مع التفكير القومي المعروف. ولعل أوضح مثال على ذلك هو المثقف القومي الماركسي الجذور الذي يرى أن مبررات الوحدة هي المصالح الاقتصادية وليس المكونات المعروفة للقومية كاللغة والتاريخ والثقافة.. إلخ، ومثال القومي الذي يرى أن الدين هو العامل الموحد الرئيس للأمة؛ أو الذي يؤيد الوحدة العربية على أساس أنها خطوة في طريق الوحدة الإسلامية العربية؛ أو مثال الذي يؤيد الوحدة لأنها تحمل منفعة اقتصادية محددة للقطر الذي ينتمي إليه.. إلخ.

إنني أجد أن الحوار مع هذه الفئات يجب أن يأخذ في الحساب مقدماً ضرورة الاهتمام بالنتائج العملية أكثر من أي اعتبار آخر، وأن يقوم لا على أساس السعي إلى إزالة اختلافات الرأي كلياً والوصول إلى التطابق، فإن ذلك من شأنه أن يصعّب المهمة بدلاً من أن ييسرها. إنني أرى أن الحوار يجب أن يأخذ مساراً عملياً فليس المهم هو التطابق النظري في التفكير القومي، بل المهم الاتفاق على هدف سياسي هو توحيد الأمة العربية بكيان دولي واحد، أي النتيجة العملية، أما أسس القومية وعواملها والأمور النظرية المتعلقة بها فيجب أن تترك لعملية التفاعل الثقافي التي تجري بشكل طبيعي من دون أن تكون شرطاً للحوار أو من مستلزمات نجاحه. وبعبارة أخرى علينا أن نقبل الجميع، بغض النظر عن وجهات النظر الفكرية المتباينة طالما أن الاتفاق على ضرورة الاتجاه القومي وتوحيد الأمة متفق عليه كحل لأزمة الوضع الراهن؛ فلا ماضي الانتماء السياسي للشخص ولا اجتهاداته النظرية عن القومية يجب أن تكون عائقاً طالما أنه الآن يؤمن بالاتجاه القومي والوحدة العربية. إنني بذلك لا أدعو إلى محو اختلافات الرأي ولا أقر بأنها جميعها صحيحة، ولا أجري مساواة بين موقف وموقف، فذلك ليس هو المقصود. المقصود هو الاجتماع على النتيجة والجانب العملي، وفي ما عدا ذلك ليحتفظ كل صاحب رأي برأيه إن شاء.

ـ ٢ ـ

المسألة **الثانية**، التي يمكن أن تكون موضع نقاش في الحوار التصوري الذي أدعو إليه تتعلق بقضية الطريق إلى الوحدة العربية وبعبارة موجزة الأسلوب. وهذا الموضوع وارد لا بل ساخن في الظرف الحالي وإن لم يكن جديداً. وفي هذا المجال هناك عدد من المسائل التي من المتوقع أن يثار حولها نقاش وليس من قبيل الترف الثقافي الإشارة إليها ولو ببعض الإيجاز. إذ المقصود هو اقتراح الإطار وليس أن نقول ما نتوقع أن تقوله الأطراف المتحاورة في موضوع المحتوى الفكري.

هناك مسألة جوهرية كانت ساكنة حتى أتت الأحداث فحركتها خارجياً بالدرجة الأولى، وداخلياً إلى حد ما هي مسألة الشرعية. الغرب المستعمر وفي المقدمة الصهيونية ولأسباب معروفة لا داعي إلى تكرارها، تسعى إلى تثبيت مفهوم للشرعية يقوم على تكريس الدولة القطرية ليس عربياً فقط بل حتى في بلدان أخرى من العالم الثالث. ويقوم هذا المفهوم على أساس أن الحدود التي أوجدها الاستعمار القديم نتيجة لتقسيم مناطق النفوذ وتوزيع الغنيمة الاستعمارية وخلقها

بعد رحيله الرسمي وجعلها هي حدود الدولة القطرية، أن هذه الحدود هي الحدود الشرعية التي تكتسب شرعيتها من الاعتراف الرسمي من قبل الدول الأخرى والعضوية في الأمم المتحدة؛ فالشرعية لا تقوم على أساس إرادة المواطن ولا على أساس حدود الأمة، بل على أساس الموروث من عهد الاستعمار المباشر. ويصح ذلك تماماً على الدولة القطرية العربية، إذ كلما انسحب الاستعمار الرسمي من بقعة كان يحتلها، ظهرت المطالبة بقيام دولة ـ والمطالبة بدولة في الصحراء المغربية أحدث مثال على ذلك. في هذا الموضوع هناك إمكانية خلاف، فالقومية تستتبع منطقياً الاعتراف بالأمة، أما الدولة فهي تنظيم قانوني قد ينطبق على مفهوم الأمة أو لا ينطبق وهو في الحالة العربية لا ينطبق. أين إذاً هي نقطة البداية وما هو مصدر الشرعية أهو الأمة أم الدولة؟ إنني كقومي أجد الإجابة في أن إرادة الأمة هي مصدر الشرعية وليس حدود الدولة القطرية. بعض القوميين ربما ـ بقناعة أو بتأثير ـ قد يجدون هذا الفهم محرجاً سياسياً أو شخصياً، أو انه محفوف بمخاطر ومسؤولية عليهم أن يتحملوها، إذ من التناقض الواضح أن يعمل القوميون من أجل إقامة الوحدة العربية ويقرون في الوقت نفسه بشرعية الدولة القطرية. ومثل هذا التناقض لا تقتصر آثاره على الجانب الفكري بل تتعداه إلى مسؤولية سياسية وتبعات شخصية كما أسلفنا قد يستصعب بعضهم تحملها. إنني أعتقد أن البت بهذه المسألة ليس صعباً من الناحية الفكرية، بل تكمن صعوبته في المغزى السياسي والمسؤولية التي تترتب عليه. وكل ذلك يثير قضية لا مفر من التنويه بها ألا وهي: هل يستطيع القومي أن يؤدي واجبه من دون أن يكون مناضلاً، أي أن يتحمل مسؤولية النضال؟ إنني لا أعتقد ذلك؛ فقضية الوحدة ليست مهمة سهلة وهي الثورة الكبرى التي تتغير بتأثيرها المنطقة وذات أثر عالمي لذلك فهي لا تتحقق إلا بالنضال بكل ما تعنيه الكلمة من معنى. تلك قضية جوهرية لم يعِها البعض ـ وبخاصة من المثقفين ـ مع الأسف بعد.

وفي بحث موضوع الشرعية علينا أن نتذكر جميعاً أن مفهوم الشرعية الذي تحاول الدول الاستعمارية إشاعته عندنا هو غير المفهوم الذي قامت عليه الدولة عندهم؛ فأساس الشرعية تاريخياً في الغرب كان إرادة المواطنين الذين يتكون منهم المجتمع ابتداء من جون لوك في بريطانيا وجان جاك روسو في فرنسا إلى توم بين في أمريكا، تلك الآراء التي تكوّن بمجموعها نظرية العقد الاجتماعي أو النظام الطبيعي التي فحواها أن الإنسان قد ولد حراً ووجوده سابق لظهور الدولة الذي أوجدها بإرادته، وهو يملك حقوقاً طبيعية هي الحياة والحرية والملكية (وزاد عليها الأمريكيون في دستورهم السعي إلى السعادة)، وأن الدولة

ظهرت نتيجة تعاقد اجتماعي لحماية هذه الحقوق، لذلك فإرادة المواطنين واختيارهم هو مصدر الشرعية.

هناك جزء مهم من النظرية الغربية في الشرعية (العقد الاجتماعي) لا يرد ذكره في حديث الشرعية المتداول الآن وربما كان إغفاله متعمداً؛ فالدولة التي قامت على أساس عقد اجتماعي لحماية الحقوق الطبيعية للمواطن عليها واجب حماية تلك الحقوق، إلا أنها عندما تفشل في تأدية ذلك الواجب تفقد شرعيتها ويحق للمواطنين أن يثوروا عليها ويغيروها، وبذلك كان حق الثورة في صلب نظرية الشريعة الغربية وهكذا جاءت الثورة المجيدة في بريطانيا في عام ١٦٨٨، والثورة الفرنسية والثورة الأمريكية التي اكتسبتا شرعيتهما من صلب نظرية العقد الاجتماعي. إن الغرب الذي يقدم لنا نظريته في الشرعية يتحدث فقط عن أن إرادة المواطنين المعبر عنها بالانتخاب (وبحسب طريقته في كيفية ممارسة الانتخاب)، ويغفل تماماً حق الثورة عندما تفشل الحكومة القائمة في حماية الحقوق الطبيعية للأفراد وتمثيل إرادتهم.

إن الحديث عن الشرعية يأخذ الآن شكل إضفاء صفة الشرعية على الدولة القطرية أكثر من أي شيء آخر. ولعل أهم مسألة يغفلها هذا الطرح وينظر ضدها هو حق الثورة. فهو يتحدث عن إرادة المواطنين ويقصد التعبير عنها في ظل الدولة القطرية وليس الإرادة المتحررة من ضغط هذه الدولة ذات الغرض السياسي المسبق. ويتحدث عن الشرعية ويقصد بها الواقع المعترف به دولياً، أي واقع التجزئة بظل الدولة القطرية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الثقافة الغربية ومعها ثقافة الدولة القطرية، تتولى الآن مهمة تثبيت مفهوم خاص للشرعية يخدم الأغراض السياسية للغرب في منطقتنا.

إن إقامة دولة عربية تضم الوطن العربي تحقق التقدم والأمن للعرب وتدخلهم في عملية المساهمة في بناء حضارة العالم، هدف مشروع هو خلاصة آمالهم وهو أساس الشرعية لكل نظام أو حكومة. وتحقيقه يجب أن يتم بمختلف الوسائل السلمية ولكن عندما تفشل تلك الوسائل لا بد من ممارسة حق الثورة. إن طريق الثورة ليس هو الهدف بحد ذاته ولكنه حق يمكن ممارسته عندما تصبح تلك الممارسة ضرورية كخيار وحيد ومتاح.

التيارات القومية التي يمكن أن تتحاور لإيجاد أرضية مشتركة من أجل هدف الوحدة العربية لا بد أن تواجه هذه المسألة لسببين: **الأول**، مبدئي يتعلق بمفهوم

الشرعية، **والثاني**، تاريخي يتعلق بتراث النضال القومي؛ فالشرعية تقوم على أساس الإرادة الحقيقية لغالبية الجماهير العربية لتحقيق هدف بناء الكيان العربي الموحد وليس الإرادة الشكلية المعبر عنها من خلال قوالب ومؤسسات الدولة القطرية وتحت تأثيرها والمصوّبة نحو بقاء التجزئة. وعلى هذا الأساس من الفهم يكون حق الثورة جزءاً من مفهوم الشرعية.

أما تاريخياً، فإلغاء حق الثورة يعني وصم مجمل النضال القومي، إذ علينا أن نعرف أن الاستقلال الوطني من الاستعمار في أغلب الأقطار العربية جاء عن طريق الثورة ولو بدرجات متفاوتة، كما إن التحرر القطري في العراق ومصر واليمن قد حصل عن طريق الثورة أيضاً.

وعلى أساس هذا الفهم الغربي الأصل للشرعية هل يستطيع أحد أن يدعي بتأكيد أن الجماهير العربية في عموم الوطن العربي لا تريد في حقيقتها الوحدة العربية؟ إنني متأكد انه لو جرى الآن في هذا الوقت ـ وقت أطروحة التشاؤم ـ استفتاء حر نزيه بعيد عن تأثير الدولة القطرية القمعي والإغرائي والإعلامي، فإن النتيجة ستكون في الغالبية الكبيرة لصالح الوحدة العربية ربما باستثناء مجتمعات الخليج النفطية كاحتمال.

من ذلك نستنتج أن الحوار بين التيارات القومية في موضوع الشرعية لا يخلو من أساس مشترك يمكنهم أن يجتمعوا عليه بدلاً من العكس.

قضية نقاشية أخرى من المحتمل جداً أن تطرح تتعلق بمسألة الديمقراطية وهي موضوع مهم الآن. وبالرغم من أنه أمر يتعلق بالنظام الاجتماعي وليس بالمسألة القومية التي تتناول الوجود، إلا أنه موضوع رائج لا أتوقع إلا أن يكون موضع بحث. الديمقراطية كنظام هي التجسيد العملي للحرية والحرية قيمة جوهرية كما هو معروف، ولكنها مع ذلك ولأنها صيغة عملية لتجسيد مبدأ الحرية تتحمل الاجتهاد وتباين الرأي حول الأدوات الملائمة لذلك التجسيد. إلا أن الديمقراطية من ناحية أخرى وبخاصة بمعنى إطلاق حرية العمل السياسي والتعبير عن الرأي، هي الوسيلة الوحيدة لمنع أنظمة الدولة القطرية من التأثير بالرأي العام بوسائلها المختلفة لصالح فكرتها، وهي التي تحول دون تزييف الإرادة العامة للأمة والتكلم نيابة عنها خارج الحقيقة.

إنني على العموم أرى أن حداً لا بأس به من الاتفاق العلني أو الضمني يجب أن يحصل على ضرورة الديمقراطية السياسية بما ينطوي عليه من ممارسة الانتخاب والتعددية وبناء المؤسسات الدستورية وحرية الرأي بين مختلف التيارات

القومية. إلا أنني مع ذلك أرى أيضاً أن درجة من تباين الموقف ربما تكون موجودة، ومن حسن الحظ أن ذلك التباين لا يعود إلى خلاف حول الجوهر، بل يرجع إلى اجتهادات متفاوتة تتعلق بكيفية مواجهة الظروف المحلية وتقييم الأخطار المحيطة والتفريق بين الجانب النظري ومقتضيات التطبيق العملي، ووسائل مجابهة أخطار النفوذ والتغلغل الاستعماري والصهيوني وحماية الجبهة الداخلية. وأخيراً وليس آخراً محاذير تقليد الصيغ الجاهزة مقابل الاجتهاد في إبداع الصيغ العملية الملائمة بما في ذلك قضية التدرج في التطبيق. إن درجة جيدة من إمكانية الاتفاق موجودة بين التيارات القومية، وإن كانت تحتاج إلى حوار صبور مبني على الثقة واعتماد الحلول التلاؤمية المرضية للجميع.

وإن كانت هناك كلمة أخيرة يمكن أن تقال في هذا الصدد، فهي أنني أرى أن قضية الديمقراطية هي التعبير عن الحرية التي يملكها كل إنسان بمجرد ولادته، وأنها ذات وجود طبيعي لم تخلق ولم توهب من أي جهة أخرى؛ فضلاً عن ذلك فهي ذات أهمية عملية لقضية القومية والوحدة العربية في وقت تعددت الجهات التي تعمل على التأثير في الرأي العام وادعاء تمثيله وفي مقدمتها أنظمة الدولة القطرية.

ـ ٣ ـ

ولعل من أنماط التفكير الشائعة الآن هو الاهتمام بالجوانب الفكرية والموضوعية على حساب جانب مؤثر آخر، إلا أن الاعتراف بوجوده محرج أو محفوف بالمسؤولية، ألا وهو المسألة الذاتية والشخصية المتعلقة بالأشخاص بكل ما ينطوي عليه ذلك من علاقات وأحداث ماضية وانفعالات بشرية وأحاسيس تحريزية. إن الجانب الذاتي الذي سبق أن تحدثت عنه في أكثر من مناسبة وحاولت جلب الانتباه إليه، عامل له أثره الذي يجب ألا يغفل، فالتيارات القومية تتفاوت من حيث الحجم والقوة والتأثير، ويستتبع ذلك ضرورة الاتفاق على تحديد تلك الأحجام وبالتالي توزيع الأدوار والمراكز. والتيارات القومية لها ماض كان بعضه مفعماً بالخلافات والاتهامات والأفعال التنافرية والخلاف في الأقوال والردود على الأقوال مما هو معروف؛ فهل تستطيع التيارات القومية عندما تجلس إلى الحوار أن تبحث كل ذلك بروح التجرد والرغبة في العبور إلى وضع جديد؟ أو هل تستطيع أن تقلب الصفحة وتهمل الماضي وتتجه إلى المستقبل؟ وأي وسيلة ستختار؟ إنني شخصياً أعتقد أن الكلام عن الماضي غير مفيد، وأن الوسيلة الناجعة هي أن لا يطلب أحد من أحد تفسيراً أو اعترافاً بشيء، وأرى أن يعتبر كل ما حدث في

الماضي ليس إلا اجتهادات تصيب وتخطيء، وعلينا الاتجاه نحو المستقبل. طبعاً أن ذلك يفترض روحاً جديدة وموقفاً فكرياً ونفسياً جديداً. والأمل معقود على أن حراجة الموقف وخطورة القوى المضادة كفيلة بإيقاظ الضمير وتقويم النفوس وصفاء التفكير.

من المواضيع المتوقعة في حوار بين الاتجاهات القومية يتعلق بالمستقبل، هو وإن كان تبدو عليه مسحة النقاش النظري إلا أنه أمر وارد. ويتعلق الموضوع بتركيب دولة الوحدة. هل هي وحدة اتحادية أم تتبع تنظيماً إدارياً آخر؟ المعروف أن هناك عدداً من أشكال الإدارة ودرجات من التدرج من المركزية التامة إلى ما هو أدنى من ذلك. إنني أعتقد أن لهذا الموضوع أهمية قد لا تغيب عن محتويات حوار أتصور حصوله بين التيارات القومية السياسية.

المعروف أن للوحدة الاندماجية ما يدعى بالدولة الوحدوية مزايا وأحياناً هوى في نفوس الوحدويين بمقدار ابتعادها عن حالة التجزئة التي تناضل ضدها؛ فالدولة المركزية تعمل في اتجاه إذابة عوامل الاختلاف والانقسامات الاجتماعية التي خلقتها طبيعة الدولة القطرية والدوائر الضيقة، التي كرستها أي الدوائر التي هي أضيق من دائرة الولاء للأمة المعبر عنها بالدولة الوحدوية. إن هذا الأمر معروف ولا يحتاج إلى مزيد من الشرح.

ولكن من جانب آخر فإن شكل التنظيم الإداري في دولة الوحدة أمر يتعلق بقضايا جوهرية تنظيمية وحتى مبدئية لا يمكن إغفالها. وأول القضايا المبدئية هو أن دولة الوحدة كدولة ديمقراطية تحتاج أن يكون تنظيمها الإداري منسجماً مع هذا المبدأ، والديمقراطية الإدارية تتطلب حداً من حرية الأطراف ـ أو الأقطار ـ أو الوحدات الإدارية في التصرف، واتخاذ القرارات واختيار الملائم من تفاصيل شؤون النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يسود دولة الوحدة. كما إن الديمقراطية من أجل أن تكون فعّالة تحتاج إلى أدوات تدفع في اتجاهها وليس في الاتجاه المعاكس. ومن هذه الأدوات توزيع السلطة بين عدد من المؤسسات بدلاً من تركيزها في مؤسسة واحدة. والمقصود بالتوزيع هو ليس التوزيع المتساوي، إلا أن درجة من التوزيع تساعد من دون شك على شيء من التوازن وتقابل القوى الذي يساعد بدوره على تقوية الروح الديمقراطية والتصرف الديمقراطي. وقد أخذت الولايات المتحدة بهذا المبدأ عند صياغة دستورها، حيث تم توزيع السلطات واعتماد مبدأ تعددية المؤسسات وتقابل بعضها للبعض الآخر آملاً أن يساعد ذلك على منع احتكار السلطة.

الأمر الآخر يتعلق بخصوصية الوطن العربي النابعة من عاملين هما: سعة الرقعة، وخلفية الدولة القطرية، فجغرافية الوطن العربي واسعة ممتدة في قارتين، إذ تبلغ مساحة الوطن العربي ١٣٠٣٦٢٠٨ كيلومتراً مربعاً. ودولة هذه مساحتها يصعب أن تدير شؤونها حكومة مركزية تتحمل جميع تفاصيل الإدارة والعمل اليومي وتطبيق القانون وتنفيذ الخطط، بالرغم من التقدم الذي حصل في طرق النقل والمواصلات. لذلك لا بد من توزيع هذا العمل على مؤسسات عديدة هي الحكومة المركزية والحكومات المحلية. والمعروف أن الإلمام بالشؤون المحلية والإحاطة بالمعلومات والاحتكاك المباشر أمور ذات علاقة مهمة بصواب القرار وحسن الإدارة وكفاءة العمل.

ذلك ما يتعلق بالجغرافيا، أما ما يتعلق بالتاريخ فهو أن دولة الوحدة ستكون وريثة دولة قطرية لها تاريخ مهما كان قصيراً بقياس الزمن، إلا أنه تاريخ تكونت من خلاله عادات وطرق عمل وقوالب تفكير بأوضاع اجتماعية وحتى شيء من الثقافة المحلية الشائعة بين الجمهور. كما إنها طبقت خلال فترة وجودها قوانين ونفذت مشاريع وأقامت إدارات وعملت كل ما تعمله الدولة المستقلة. ومن خلال كل ذلك تكونت مصالح وعواطف وعادات تفكير وهياكل إدارية هي حصيلة تاريخ عمر الدولة القطرية. ومغزى ذلك أن دولة الوحدة لا تستطيع أو ليس من المصلحة أن تلغي هذا التاريخ، بل عليها أن تدخله في الحساب. وأفضل وسيلة لذلك هو المحافظة على جزء من واقع الدولة القطرية. إن جزءاً من هذا الواقع قد يزول بمرور الزمن، إلا أن جزءاً منه من المفيد أن يبقى كعامل منافسة وحافز على الإبداع وتحقيق الفوائد المعروفة عن التنوع في إطار الوحدة. فكما إن للتماثل مزاياه، كذلك للتنوع مزاياه أيضاً. لذلك فعلى دولة الوحدة تقع مهمة التفريق بين هذين العاملين والحفاظ على درجة من التوازن تحقيقاً لأقصى المصلحة من العاملين معاً: التماثل والتنوع.

لذلك ولكل هذه العوامل، أرى كاجتهاد شخصي أن التنظيم الملائم لوحدة الوطن العربي هو التنظيم الاتحادي القائم على فكرة الحكومة المركزية والحكومات المحلية أو القطرية، وتنظيم تلك العلاقة بصورة دقيقة وواضحة وإنشاء المؤسسة أو المؤسسات التي تضطلع بمهمة الفصل في النزاعات المحتملة بين الجبهتين، والتفسير الموضوعي لمضمون مبدأ توزيع السلطات.

إنني في كل ذلك انطلق من ضرورة تكوين كيان دولي واحد بدولة موحدة قوية، إلا أن نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي من النوع الذي يتلاءم مع

اعتبارات التاريخ والجغرافيا من دون أن يتناقض مع هدف التوحيد. تلك مهمة صعبة إلا أنها يجب أن تكون ممكنة بالنسبة إلينا كما كانت ممكنة بالنسبة إلى غيرنا. إنني أرى أن هذا الأمر يكتسب أهمية خاصة في الحوار المحتمل بسبب أنه موضوع فيه شيء من صفة الإلحاح، فهو سيبرز على المسرح في بداية عملية التوحيد وليس من الأمور التي يمكن أن تترك للزمن البعيد. فإذا جاز للاتجاهات القومية أن تختلف بعد تأسيس دولة الوحدة، فلا يجوز أن تختلف في بدايتها. إذ إن هذا الموضوع سيكون مطروحاً لاتخاذ القرار في مرحلة مبكرة أو حتى قبل إعلان قيام الدولة الوحدوية.

وخلاصة القول في هذه المسألة هي إن دولة الوحدة التي يجب أن يجري الاتفاق عليها لا بد أن تكون اتحادية، بمعنى أن يجري اقتسام السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الأقطار المكونة للدولة، ويعني ذلك عملياً هو أن تتنازل الدولة القطرية عن صلاحيات محددة بوضوح تتطلبها الوحدة وقيام الكيان الدولي الموحد، وتحتفظ بصلاحيات أخرى تتلاءم مع مهمة تصريف الشؤون المحلية. والهدف هو تكوين دولة تجتمع فيها في الوقت نفسه قوة المركز وديمقراطية الأطراف.

وأخيراً هناك الموضوع العملي، فالتيار القومي بمجموعة يتكون من جميع المسيسين في فكرة القومية العربية والوحدة والمسيسون يختلفون في درجة التنظيم، فهناك المنتظمون وهناك الأفراد، ومن الأفراد هناك المثقفون، وهناك المواطنون من غير أهل الثقافة والعلم كما يقال.

الحوار القومي بين المثقفين ممكن وربما كان من أيسر الخطوات عبر وسائل الندوات والكتابة، كما إن الحوار العام بين المواطنين ممكن أيضاً ولو بدرجة أقل من التنظيم والشمول من خلال المنظمات الشعبية ووسائل الاتصال العامة. ولكن كل ذلك وإن كان ممكناً وميسوراً نسبياً ويحقق درجة من الفائدة والاقتراب من الغاية، يبقى خارج نقطة الهدف ألا وهي التنظيمات السياسية القومية. إن حوار التنظيمات السياسية هو لب الموضوع لأسباب معروفة، فهي الأقوى تأثيراً والأوسع قاعدة والأقرب شرعية في تمثيل إرادة الأمة والأكثر قدرة على تحقيق أي عمل وحدوي حقيقي، وهي بمجموعها إذا ما ارتبطت برابط تنظيمي، تستطيع تشكيل الخط الموازي والمواجه لخط أنظمة الدولة القطرية.

لكل هذه الأسباب لا بد أن يتجه الحوار أساساً إلى ذلك، مع التسليم بفائدة أي حوار أدنى يقرب من الهدف.

وهنا لا بد من الإفادة من مسألة جوهرية أرى أن تكون أساساً لحوار

التنظيمات السياسية، ألا وهي أن الهدف يجب أن يكون من الأساس هدفاً سياسياً وليس نظرياً. ولكن ذلك يحتاج إلى شيء من الإيضاح منعاً للالتباس.

الشيء الأول هو أن يتم الحوار بين التنظيمات السياسية المتقاربة قياساً بماضي مواقفها واتجاه تفكيرها العام وليس على أساس نصوص وثائقها، فالقومية العربية والوحدة العربية ربما لا يكون التعبير عنها في الوثائق الرسمية متطابقاً بين مختلف التنظيمات السياسية، أو لا تكون الصراحة في التعبير متساوية. أي إن النصوص الرسمية يجب ألا تكون هي المعيار الوحيد بل الاتجاه العام المستوحى من التفكير والتصرف الماضي والتطور الذي حصل في الحاضر يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً. إن فهم موضوع القومية العربية قد يتباين فكرياً، لذلك فالهدف يجب ألا يكون التوصل إلى تطابق في مجال الفهم الفكري بقدر التوصل إلى الاتفاق على ضرورة بناء كيان قومي واحد للأمة العربية بحدودها المعروفة بشكل دولة عربية قومية وعصرية. إن التوصل إلى تقارب فكري عبر الحوار أمر مرغوب فيه ولكنه يجب ألا يكون الهدف الذي يجب أن يتحقق أولاً من أجل نجاح الحوار، بل يجب أن يكون الهدف هو الاتفاق السياسي على تحقيق الوحدة، وإن احتفظ كل طرف باجتهاده الفكري وخططه في ما يتعلق بنظام دولة الوحدة الذي يمكن أن يترك للزمن.

المعروف أن الدعوة إلى جبهة قومية على هذا الأساس أو ما يقترب منه ليست جديدة، فقد جرت في السابق محاولات لم تتواصل، كما إن مبادرات تمهيدية قد جرت حديثاً إلا أنها أيضاً لم تتعد خط البداية أو أنها ابتدأت بالأطراف وليس بالقلب، وكل ذلك يسهّل تجديد الدعوة الآن وإلى حد ما أعرف، فالفكرة تلقى القبول والترحيب لذلك هناك حاجة للعمل من أجل تحقيقها. والعمل يبدأ بالمبادرة، والمبادرة لكي تستمر وتبقى على طريق النجاح يجب أن تحملها جهة أو جهات مؤهلة من جميع النواحي العملية والمعنوية، وهي من دون شك ستستغرق وقتاً وتستنفد جهوداً، ولكن عندما تتوافر الإرادة يتيسر النجاح.

ـ ٤ ـ

بقي سؤال أتوقع أن يكون موضوع نقاش في بداية عمل أي جبهة قومية يمكن أن تنبثق عن الحوار القومي المقترح. ما هو البرنامج السياسي لهذه الجبهة وبعبارة أخرى أليس مطلوباً من الجبهة القومية أن تكون فعالة في المجال السياسي، فيكون لها موقف من الوضع السياسي العربي الراهن؟ إذا كان الأمر

كذلك ما هي الأولويات أو الأمور التي ينبغي أن تكون في مقدمة الاهتمام؟ إذ لا يعقل أن تقوم جبهة قومية هدفها النهائي تحقيق مشروع الوحدة من دون أن يكون لها موقف من الوضع العربي الراهن. ولكن من ناحية أخرى قد لا يكون مفيداً (أو حتى ممكناً) أن تعير الجبهة جميع القضايا الأهمية نفسها، إذاً، لا بد من تحديد الأولويات. وللجواب عن هذا السؤال يبدو لي أن الجبهة التي يكون مشروع الوحدة العمود الفقري لبرنامجها على الأمد الطويل، لا بد أن تكون لها أهداف مباشرة تتعلق بالوضع العربي الراهن.

ومن بين جميع المواضيع يمكن تصور أربعة محاور للنشاط المباشر للجبهة هي: مقاومة التطبيع مع العدو؛ ورفع الحصار عن العراق؛ وتشجيع التقارب العربي؛ والنضال ضد الثقافة المعادية.

ولمزيد من التوضيح تجدر الإشارة إلى أن هذا التحديد لمحاور البرنامج السياسي بالوقت الذي يحتاج إلى خطط عملية تفصيلية تحوله من عناوين إلى برنامج، فإنه لا يعني الدخول في تفاصيل السياسة العربية اليومية، أي لا بد من الاختيار والتركيز تلافياً للتشتت واضطراب الرؤيا؛ فالقضايا السياسية المطروحة أو التي ستطرح في الساحة السياسية ليست كلها بالدرجة نفسها من الأهمية، وإن كان التحليل المجرد يمكن أن يوصل أحياناً إلى إيجاد علاقة لكل شيء بكل شيء آخر، وبذلك تصبح كل الأمور بالأهمية نفسها، وينعدم التخطيط ما يؤدي في النهاية إلى العشوائية وتبديد الجهود. طبيعي أن البرنامج السياسي يمكن أن يكون أوسع من ذلك باحتوائه لمحاور أخرى إذا ما أخذ البرنامج على أساس أن يغطي مرحلة متوسطة الأمد تتجاوز نقطة الحاضر. ولكن بكل الأحوال لا بد من إعطاء الحاضر المباشر الاهتمام الأول، وفي هذا الصدد لا أجد أهم من المواضيع الأربعة التي مرّ ذكرها.

١٣ ــ القومية والإسلام:
دعــوة إلـى الحـوار(*)

الإسلام روح العروبة، هذا صحيح وهو العمود الفقري لمشروع النهضة العربية الحديثة، كما وضع نواته الأولى وطوره المرحوم الأستاذ ميشيل عفلق ابتداء من دعاء حركة نصرة العراق في عام ١٩٤١، مروراً بالخطاب المهم في جامعة دمشق في عام ١٩٤٣، بعنوان «ذكرى الرسول العربي»، وانتهاء بالكلمات التي ألقاها في اجتماعات باريس التي أخذت عنوان من أجل عمل عربي مستقبلي في عام ١٩٨٥وعام ١٩٨٦ فالإسلام بالنسبة إلى العرب حضارة وثقافة ومبادىء روحية ومثل أخلاقية ورابطة قومية. وبذلك كانت القومية العربية ليست كالقومية الأوروبية مجردة عن الدين، وليست تطوراً في الحياة المادية للأمة انتهى بها في البحث عن الأسواق ومصادر الثروة، حيث نشأ الاستعمار واستغلال الآخرين، بل على العكس فقد اقترنت النهضة القومية برسالة روحية محورها المثل العليا واستقامة الخلق الإنساني. والقومية العربية اليوم تستمد من الإسلام الروح الأخلاقية نفسها في مقاومة الظلم والاستعمار والفساد.

ولكن ليس ذلك هو موضوع هذه السطور، فهو أمر تضمنته النصوص وحفلت به الكتابات وتدلل عليه البراهين التي لا تقبل اللبس؛ فهو اتجاه متصل اتسمت به الحركة التي أسسها هذا الرجل التاريخي وشرحها في المؤلف الذي يضم كتاباته السياسية الكاملة في خمسة أجزاء **في سبيل البعث**. الموضوع هو هل أن هذه القضية المهمة في صياغة مشروع النهضة العربية الحديثة مفهومة تمام الفهم لدى جميع المهتمين بشؤون الفكر العربي؟ الذي يبدو أن الجواب ليس بالإيجاب تماماً، فلماذا؟

(*) نُشرت هذه المقالة بالاشتراك مع جريدة **الرأي** (عمان) (١٩٩٧).

هناك سبب فكري وسبب سياسي. ولنتناول السبب الفكري أولاً.

القومية العربية الحديثة حركة أصيلة نبعت من الواقع العربي ونمت في تربته وتجاوبت مع متطلباته وظروفه، ولم تكن حركة مقلدة مستوردة. فكما إن الإسلام قد نشأ في الظرف العربي آنذاك، وتفاعل مع ذلك المجتمع وتكوّن من خلال ملحمة اجتماعية من دعوة وتأييد ومقاومة وتضحية واضطهاد وانقسام وصراع، انتهى بانتصار الدين الجديد وإعمامه في المحيط العربي وفي خارجه، ولم يتخذ شكلاً سحرياً لا علاقة له بالإنسان والمجتمع. كذلك حركة النهضة العربية الحديثة لم تنشأ بتأثير خارجي ولم تكن فكرة مستوردة، بل نشأت من صميم الأوضاع العربية؛ فكانت أهم مميزاتها هو استقلال الشخصية والاتصال الحي بتراث الأمة وأهم ما فيه هو الإسلام.

وصفة الاستقلال والأصالة هي التي حددت مسار هذه الحركة، فكانت القومية العربية متصلة بالإسلام حضارة وثقافة ومثلاً عليا وأخلاقاً اجتماعية ورابطة قومية، وهو معنى القول إن الإسلام روح العروبة. ولكنها وهي الحركة الأصيلة المستقلة، جاءت متصلة بالعصر ومنفتحة على العالم وحضارة البشرية. وموقف فكري كهذا لا شك أنه صعب لأن الأصالة والاستقلالية تنطوي على مثل هذه الصعوبة؛ فالموقف السهل هو الموقف المقلد الذي يأخذ ما هو من صنع غيره ويتبناه كما هو الحال في تبني الماركسية أو الليبرالية الغربية أو السلفية (كما سنأتي على إيضاح ما نقصده بالسلفية)، فالعمل الفكري في هذه الحالات هو موقف الأسود والأبيض وهو موقف سهل لأنه يقوم على التقليد والتبعية التامة. أما الموقف الأصيل المستقل فهو الذي ينشد الحقيقة ويهدف إلى الصالح العام بغض النظر عن اعتبارات السهولة أو الصعوبة، الرضا أو المعارضة.. إلخ من الاعتبارات العملية.

ولكن ما معنى الانفتاح على العصر؟ الانفتاح على العصر يعني النظر إلى إرث البشرية مما توصلت إليه في مجالات التنظيم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، وما تم اختباره بالتجربة من خلال الزمن وأصبح يحظى بقبول واسع، إن مثل هذا الإرث الحضاري الذي أصبح ملكاً لجميع البشر وساهمت في تكوينه جميع الأمم بقدر أو بآخر، ومن زمن إلى آخر، إن هذا الإرث يجب الاستفادة منه وأخذ ما يتلاءم مع ظروفنا وما هو نافع مفيد لتقدمنا ونهضتنا. وموقف الانفتاح على العصر يعني التفاعل مع العالم والإصغاء إلى آراء الآخرين والاطلاع على الفكر العالمي والتعرف على تفاصيل ما تتوصل إليه الأمم الأخرى في مجال تنظيم الدولة وبناء قوانينها وإقامة مؤسساتها.

ولهذا الموقف سبب فكري، فكما تعتبر الروح هي المحرك الأساس للنهضة، ويشكِّل الإيمان بالمثل العليا نقطة البداية فيها، فإن العقل هو الذي يتولى مهمة صياغة الأنظمة المعبرة عن تلك الروح، فالإنسان روح وعقل، والروح هي الجانب المثالي فيه، أما العقل فهو ملكة ابتداع التنظيمات الملائمة، أي تكوين ما ندعوه بالأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال القانون والمؤسسات.

ولذلك كان المجتمع البشري في تطور، فمع ثبوت العامل المثالي كان هناك التغيير المستمر والإبداع المستمر في التنظيم الاجتماعي.

من ذلك يتضح أن عدم الاعتراف بالتطور يعني إلغاء دور العقل في حياة الإنسان. إن اعتماد العقل وحده من دون العامل الروحي يؤدي إلى الذرائعية (البراغماتية) والاستعمار، كذلك اعتماد العامل الروحي وحده وإلغاء دور العقل يؤدي إلى السلفية. والسلفية تعني باختصار اعتماد نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي واحد يصلح لكل زمان ومكان، وخير ما يعبر عن ذلك هو شعار تطبيق الشريعة.

لقد بنيت الحضارة العربية الإسلامية على أساس الإيمان والعقل، فالنصوص التي تؤكد على دور العقل في التراث الإسلامي بيّنة وقاطعة. والحضارة التي أشادها هذا الدين العظيم قامت على مبدأ التطور إلى جانب مبدأ الثبوت.

ففي حين ثبت الجوهر كانت النظم متطورة، فالنظام السياسي (الخلافة) قد تطور في طريقة اختيار الخليفة، واستحدثت ضرائب جديدة لم ينص عليها الإسلام كالخراج وأعشار السفن وأخماس المعادن، واللامركزية التي كانت سائدة في الدولة الأموية حلّت محلها المركزية في الدولة العباسية وهكذا. ثم هناك الأساس المبدئي للتطور ألا وهو الاجتهاد الذي أكد عليه الإسلام والذي أتاح التفاعل مع العصر والظروف.

الإسلام فيه عناصر متعددة: الإسلام كحضارة والإسلام كثقافة والإسلام كمبادئ أخلاقية ومثل عليا، والإسلام كرابطة قومية وهي الجوانب المهمة. ثم هناك الإسلام كشريعة.

إن حركة النهضة العربية الحديثة قد عززت علاقة العروبة بجميع عناصر الإسلام المهمة. أما مسألة الإسلام كشريعة فهو موضوع يجب أن يتفاعل مع روح العصر ويخضع للعقلانية.

إذاً، الموقف هو ليس الأسود أو الأبيض بل هو موقف أصيل يتوخى الحقيقة وليس الانسجام السطحي وسهولة التبني.

المجتمع العربي الجديد هو المجتمع القائم على روح الإسلام وثقافته ومبادئه الروحية ومثله العليا، ولكنه يصوغ أنظمته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على أساس ما يتلاءم مع روح العصر، وبذلك كانت الشريعة هي أحد مصادر التشريع وليس المصدر الوحيد.

لا بد من الانفتاح على العصر بهذا المعنى المحدد.

إن هذا الموقف من العصر والتأكيد على دور العقل والتطور البشري هو مصدر الصعوبة في فهم موقف القومية العربية الحديثة من قبل من يستهويهم موقف الأسود والأبيض والتبني الجاهز للنظريات؛ فالماركسيون والليبراليون لا يعيرون العلاقة الروحية بالإسلام، فهم يريدون استبداله بنظرياتهم المادية. والسلفيون لا يهتمون بأكثر من موضوع الشريعة وهكذا عمل العامل الفكري فعله في عدم الوضوح.

أما العامل السياسي فهو مشتق من الأساس الفكري مضافاً إليه كل ما يقع تحت عنوان العوامل الشخصية والدوافع الذاتية والسعي إلى النفوذ السياسي وكسب التأييد والوصول إلى الحكم ومنازعة الآخرين عليه، والمزاودة والمهادنة والتكتيك واللعبة السياسية اليومية.. إلخ. أي أن العمل السياسي بحد ذاته وبما ينطوي عليه من تصرف تفصيلي يومي قد أضاف إلى العامل الفكري شحنة أخرى من الصراع في الساحة، الأمر الذي أضاف تعقيداً إضافياً وساهم في تكوين وضع عدم الوضوح.

والآن وبعد رحيل الأستاذ ميشيل عفلق مؤسس هذا التيار، تظهر في الأفق بادرة إيجابية في مجال القراءة الصحيحة لفكر القومية العربية الحديثة، هي كتاب الدكتور محمد عمارة **التيار القومي الإسلامي**[1] فهو إلى حد ما أعرف أهم جهد يقوم به كاتب من الاتجاه الإسلامي للتعرف على حقيقة الفكر القومي الحديث بنزاهة وموضوعية من جهة، وبدراسة دقيقة موثقة من جهة أخرى. وذلك أمر يستحق الإشادة في وقت يعاني فيه الفكر العربي الراهن من الهوى وتأثير السياسة والتبعية والاختراق.

(١) محمد عمارة، **التيار القومي الإسلامي** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧).

وأود في هذه المناسبة أن أشير إلى معلومات صاحب هذا الجهد المنصف، إن في العراق الآن تطور يلفت النظر، فقضية علاقة العروبة بالإسلام تشهد الآن تأكيداً وإغناءً على يد قائد جديد ناهض في الحركة نفسها التي أسسها المرحوم أحمد ميشيل عفلق، هو الرئيس صدام حسين، فقد طور هذا القائد الناهض مفهوم علاقة الإسلام بالعروبة، بإضافة مهمة وتطوير أغنى ذلك التفكير حيث تبلور مفهوم القومية المؤمنة الذي توالى شرحه والتأكيد عليه خلال سنوات عديدة، وأدعو هذا الكاتب إلى دراسة كتابات هذا القائد المتعلقة بذلك وهي متوافرة. كما أود أن أذكر له أنه في ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٤، أصدر الرئيس صدام حسين رسالة تؤكد على ضرورة دراسة قيادات الحزب للقرآن الكريم والسنّة النبوية دراسة استبصار وفهم وفق منهج تدريسي منظم وخلال سنة دراسية كاملة بمناهج وامتحانات وتفرغ كامل. وقد تم وضع ذلك موضع التطبيق ابتداء من عام ١٩٩٥، في العراق الآن يجري بناء جديد في مجال الروح والإرادة، يستهدف تكوين إنسان ناهض يستلهم الإسلام الثوري في مواجهة الحصار والعدوان الأمريكي حيث يجري بعث روح الاعتماد على النفس ومقاومة الظلم والالتصاق بالشعب والتمسك بالمبادئ الأخلاقية والدفاع عن الاستقلال والهوية القومية، والهجوم المعاكس على الركائز المادية والمعنوية للاستعمار والظلم والتخلف.

أعود إلى كتاب الدكتور محمد عمارة، فأقول إنني من خلال قراءته وجدته على العموم ـ وبغض النظر عن بعض التفاصيل ـ سليماً في التشخيص وقراءة المعاني، فقد حدد بإيجاز أنه (بنظرة إلى التقدم ونظرة إلى الإسلام، ولدت نظرة جديدة للإسلام كثورة عربية إنسانية حضارية قابلة للتجدد والانبعاث في كل مرحلة مصيرية من حياة الأمة العربية)[٢]. نعم إن هذا التشخيص صحيح.

ولكن المهم ما جاء في آخر الكتاب، فقد حدث في الغرب تطوران: **الأول**، هو أن الغرب المسيحي قد حل نزاعه القديم مع اليهودية وكون معها حلفاً دينياً حضارياً سياسياً وهو ما نبه عنه المرحوم الأستاذ أحمد ميشيل عفلق وذكره الدكتور عمارة؛ والتطور **الثاني**، هو تراجع الماركسية وانفراد الليبرالية الغربية بالساحة وزوال العدو القديم (الاتحاد السوفياتي) وتوجه العالم الغربي إلى العدو الجديد وهو الإسلام والأمة العربية. وهكذا زال التناقضان وخرج الغرب الاستعماري موحد الجبهة يشحذ سكاكينه على الإسلام. وفي هذا الصدد يوجه الدكتور عمارة نداء إلى التيار القومي العربي وكل التيارات القومية في عالم

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

الإسلام إلى الإمساك بالخيط الذي التقطه ميشيل عفلق ـ أبرز مفكري التيار القومي العربي المعاصر[٣]. وهو نداء صحيح. ثم يواصل نداءه إلى القوميين ويدعوهم إلى (أ) الانفتاح على الإسلام من موقف الحرارة والحنين؛ (ب) الحوار مع التيار الديني. . حوار الحب والعقل[٤] ـ وإني أؤيد هذه الدعوة ـ ثم يتابع ويقول إن الدعوة موجهة أيضاً إلى التيار الإسلامي الذي وفق تصوراته للفكر القومي وتياره ومشروعه النهضوي عند الصفحات الأولى التي لم تنضج فيها الرؤيا القومية للإسلام[٥]. وبهذا الصدد هناك ما يمكن أن يقال.

الحوار كما هو معروف يقوم به جانبان راغبان ومستعدان للاتفاق على ما يتوصل إليه البحث عن الحقيقة. إنني أتفق مع ما يطلبه الكاتب من الجانب القومي، ولكنني لو كنت مكانه لكانت رسالتي إلى الجانب الإسلامي غير تلك الرسالة. لو كنت مكانه لطلبت من الجانب الإسلامي أن ينظر إلى الإسلام على أنه أكثر بكثير من قضية تطبيق الشريعة؛ فالإسلام الحضارة والثقافة والمثل العليا والمبادئ الأخلاقية والرابطة القومية وروح النهضة القومية، الإسلام الذي هو كل ذلك أهم وأكبر من قضية الإسلام الشريعة، لأن الشريعة قوانين ونظم وهي نسبية يبدعها العقل البشري ويغيرها مع التطور، في حين أن الإسلام مطلق والمطلق أهم من النسبي. إن جوهر الإسلام الثابت يعبر عنه العقل بصيغ مختلفة من عصر إلى عصر، وهكذا نمت الحضارة العربية الإسلامية. وعلى كل حال وحتى مع تباين موقف التيارين منهما تبقى مسألة اجتهادية لا ترقى إلى القضية الأساسية، بل يمكن الاتفاق مع وجودها طالما أن الاتفاق حاصل على ما هو أهم وأكبر. ثم أليس من المنطقي أن يتكاتف التيار الإسلامي مع التيار القومي لتحقيق الوحدة العربية، وهي الخطوة النواة والأيسر لهدف الوحدة الإسلامية الذي يعمل الإسلاميون على تحقيقه؟

إن الحوار القومي الإسلامي ممكن وضروري وقابل إلى التحقيق إذا ما تحقق مثل هذا التطور في موقف كل منهما.

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

١٤ ــ عن العقل في الفكر العربي المعاصر(*)

العقل هو أداة النظر في الأمور وفهمها وتحليلها ومقارنتها والاستنتاج منها، وهو القدرة عند الإنسان لدراسة الطبيعة والعلاقات البشرية. وكان نشاطه في ذلك مصدراً للعلوم الطبيعية والاجتماعية. والعقل بهذا المعنى هو الذهن البشري (Mind) وليس ما يدعوه هيغل (Reason) المنصرف لمفهوم روحي كلي يتناول التاريخ وتطور البشرية.

إذا كان العقل كذلك فهو قدرة بشرية، لذلك فمن المنتظر أن تكون تلك القدرة غير مطلقة بل محدودة بعوامل عديدة منها الاستعداد الفطري والعمر والثقافة والتجربة، الأمر الذي يعني أن قدرة العقل على معرفة الحقيقة لا بد أن تكون متدرجة. وهذا ما يدل عليه تطور العلوم الطبيعية والاجتماعية، فما نعرفه اليوم عن قوانين الطبيعة لم نكن نعرفه من قبل. إذاً فالحقيقة تتكشف بالتدريج، الأمر الذي يجعل من غير المعقول الادعاء من قبل أي فرد أو جماعة مهما بلغت القدرات الشخصية أنه يعرف الحقيقة الكاملة وهو المنطلق (الضمني) (أو الصريح) لنظرية الاستبداد.

طبعاً إن نشاط العقل البشري ليس هو الفعالية الوحيدة في الحياة، والتاريخ ليس من صنع العقل الذي مهمته معرفة الأمور الوضعية في الطبيعة والعلاقات الاجتماعية. فإلى جانب العقل هناك نزعة مثالية في كل إنسان هي الضمير، الذي كان المحرك الأساسي لظهور الأديان وحركات الإصلاح وانتشار مبادئ العدالة

(*) كلمة الافتتاح الثانية التي ألقاها د. سعدون حمّادي في: **حصيلة العقلانية والتنوير في الفكر العربي المعاصر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠٥).

والحرية، الأمر الذي جعل التاريخ ليس حركة عمياء، بل عموماً في اتجاه صاعد. وكما تكشُف حقيقة قوانين الطبيعة والحياة الاجتماعية بفعل نشاط العقل، يتم بالتدريج خلال التاريخ، كذلك فإن النزعة المثالية في الإنسان يتم إدراكها بالتدريج، لذلك فمعنى الحرية والعدالة الآن أغنى مما كانت عليه في الماضي، وهو ما عبر عنه تدرج الأديان السماوية وتتابع الرسالات الإصلاحية. إذاً فالحقيقة في بعدها الطبيعي (الوضعي) وبعدها المثالي الأخلاقي تتكشف بالتدريج، لذلك لا يستطيع أي فرد أو جماعة أن تدعي أنها تعرف وحدها ما هو الأصلح للناس نيابة عنهم.

إن الذي يلفت النظر هو أن الفكر العربي المعاصر الآن يحتدم فيه نقاش حول دور العقل، فمن السلفية ورفض التطور إلى الاندماج الكلي بالحضارة الغربية والتخلي عن الشخصية. في حين أن هذا الإشكال قد عالجته النهضة العربية الإسلامية منذ أن أسس ابن رشد رأيه في التلاؤم بين الإيمان والعلم. ولكن الذي لا يجلب كثيراً من الانتباه، أن المسلمين الأوائل قد تصرفوا عملياً على هذا الأساس؛ فمن دون كثير من الجدل تصرفوا عملياً على أساس عقلاني في تنظيم المجتمع الإسلامي. وقد عبر ذلك الاتجاه عن نفسه لاحقاً بالاجتهاد. ولكن حتى في المراحل الأولى من ظهور الدولة العربية الإسلامية كانت الأرض المفتوحة أيام الرسول (ﷺ) توزع بين الفاتحين، ولكن فتح العراق والشام أدخل موضوعاً جديداً هو الأرض الزراعية الواسعة التي تحتاج إلى العمران، فرفض الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) توزيعها، فأقر عليها أهلها وأخذ منهم الخراج وهو تنظيم ليست له نصوص في الشريعة الإسلامية. وأدخلت الدولة الأموية ضريبة أعشار السفن وأخماس المعادن التي لم تكن موجودة سابقاً. وقد تطور نظام اختيار الحاكم أيام الخلفاء الراشدين، ثم تحول إلى وراثي ضمن العائلة أو القبيلة أيام الأمويين والعباسيين. إن بعض الأحكام المنصوص عليها في الشريعة قد جرى التخلي عنها في الظروف الخاصة ـ كقطع يد السارق وزواج المتعة. ثم توسع الاجتهاد، ونشأت المذاهب الإسلامية التي دلت على قبول مبدأ التعددية.

لقد أخذت النهضة العربية الإسلامية بصورة جلية بمبدأ الانفتاح على الحضارات الأخرى، فترجمت من اليونانية ذات الديانة الوثنية ومن فارس المجوسية ومن الهند الهندوسية. ومن خلال عملية الانفتاح على حضارات الآخرين تم تكوين تلك الحضارة العتيدة، حيث تم الجمع بين المبادئ الأخلاقية في النزعة الروحية في الإسلام، وبين العلوم والمعارف التي كانت لدى

الآخرين، وهكذا حدث انتشار الدين الجديد ورسوخه. كما تمت الإنجازات في الرياضيات والكيمياء وباقي العلوم الطبيعية؛ فهل يعي الاتجاه السلفي من جهة والاتجاه الغربي من جهة أخرى ذلك؟ الأمر لا يبدو كذلك بدليل الجدل المحتدم في المجتمع العربي اليوم. والأسباب في الأغلب ذاتية انفعالية وليست عقلية موضوعية؛ فالصدمة الاستعمارية التي أحدثها الغرب في المجتمع العربي وقيام الكيان الصهيوني والاستغلال والقوة الغاشمة التي أظهرها الوجود الاستعماري، واختلال توازن القوة بين الطرفين، قد شجعت الميول السلفية كوسيلة دفاع عن النفس. وفي الطرف الآخر أدى الانبهار بتقدم المجتمع الغربي اقتصادياً وسياسياً الذي غذته الثقافة الوافدة مع الدارسين في الغرب ومختلف قنوات الغزو الثقافي، إلى نمو نزعة تعتبر الاندماج الكلي في الغرب وتقليده في كل شيء، هو طريق التقدم.

ولكن القول بذلك لا يعني أن الاتجاهين لا يملكان بعض الجوانب الإيجابية. إن الاتجاه السلفي الذي تعبر عنه حركات المقاومة الدينية لا بد أن يفهم في سياقه الصحيح، فالتوازن في القوة مفقود والوجود الاستعماري الغربي لا يتورع عن استخدام العنف المفرط، الأمر الذي أوصل إلى الاستنتاج بأن القوة لا تقابلها غير القوة.

وفي الجانب الآخر فإن الغرب قد حقق في الواقع تقدماً اقتصادياً وتقنياً وتنظيمياً كبيراً، أدى إلى تحسين حياة الفرد في كثير من النواحي. إن هذا التقدم لا يمكن لمجتمع يسعى إلى النهضة أن يتجاهله.

إن عقدة الجدل المحتدم اليوم بين الاتجاهين هي مسألة تطبيق الشريعة لتنظيم حياة المجتمع، وهي مسألة استطاع المسلمون الأوائل حلّها بروح عملية يسودها العقل من دون الاختلاف الذي نشهده اليوم؛ فالنهضة العربية الإسلامية أخضعت التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية في حياة المجتمع إلى مقتضيات العقل، فعدلت وأبدعت الجديد وفتحت باب الاجتهاد، وأخذت بمبدأ الانفتاح على العالم الخارجي.

هناك اليوم عندنا من يرفض عملياً الانفتاح على العالم ويتمسك بمبدأ الثبات ولا يقر بالتطور، متجاهلاً أن للإسلام مبادئ روحية أخلاقية تؤكد على العدل والحرية وروابط الأسرة والاستقامة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الحق والعدالة الاجتماعية وعدم الاستغلال واحترام الإنسان والسلام

الاجتماعي. إن هذا الجانب الروحي الأخلاقي في الإسلام هو ما يجب التمسك به والدفاع عنه، وإنه جوهر هذا الدين الذي يمكن أن يكون أساس النهوض والتقدم. أما جانب التنظيم الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بشؤون الحياة اليومية، فلا بد أن يتطور مع تطور المجتمع وتجربة البشرية. وقد ظهر الحل العقلاني، وهو اعتبار الشريعة أحد مصادر التشريع وليس المصدر الوحيد. إن القول بتطبيق أحكام الشريعة في تنظيم شؤون المجتمع اليومية لا يعني إلا شيئاً واحداً هو نفي التطور الإنساني، فهل يصح ذلك بمنظور العقل؟ والجواب بنظري سلبي. وفي الجانب الآخر، إن تبني الحضارة الغربية بصورة كاملة يعني ذوبان شخصية الأمة وتخليها عن المبادئ الروحية التي من دونها لا تكون هناك نهضة. إن الغرب نفسه قد دخل طريق الاستعمار والاستغلال والاصطدام بالآخرين عندما ضعفت في ثقافته المبادئ الأخلاقية لحساب المصلحة المادية، وعندما تعاظم التأكيد على الذات على حساب التأكيد على الآخرين.

إن النزعة العقلانية في الفكر العربي الحديث تتجلى في الموقف المتوازن الذي يدرك المعنى الحقيقي للنهوض على أساس مبادئ أخلاقية، ويدرك في الوقت نفسه أن المجتمع لا بد أن يتطور وأن الحياة ليست في ركود، وأن ذلك هو بناء الذات والشخصية القومية والانفتاح على العالم. إن الإيمان لا يتناقض مع العلم، والنهضة لا تحتاج إلى سلفية أو الذوبان في حضارة الغرب، وليس غير العقل ما يوصلنا إلى هذا الموقف. مع التمسك بالشخصية القومية والمبادئ الروحية للإسلام يجب الانفتاح على الحضارة الغربية لأقصى الحدود وبجرأة والاعتماد على العلم الحديث في تنظيم المجتمع. ومؤشر الخطأ والصواب في كل ذلك هو العقل.

١٥ ــ القومية في إطارها الاجتماعي(*)

ـ ١ ـ

لم تكن الأدبيات عن القومية العربية والوحدة العربية بالغزارة المنتظرة بالنسبة إلى أهمية الموضوع خلال السنوات القليلة الماضية، ويعكس ذلك من دون ريب تراجع في الاهتمام الثقافي بهذه القضية.

هناك محاور جدل متعددة حول موضوع القومية العربية، منها ما يتعلق بالقضية ككل، ومنها ما يتعلق بالأجزاء أو المحتوى الذي ينطوي عليه ذلك الجزء. ومهما يكن، فبودي في حذا المجال أن أتعرض إلى مسألة أظن أن بها شيئاً مما يفيد التفكير في هذا المجال. والقضية المقصودة منهجية أساساً.

إن النقطة المنهجية التي أود لفت النظر إليها هي أن الأمور كلما اقتربت من العمومية زاد التشابه بينها، في حين أن بحثها بعمق والتحري عن محتوياتها هما اللذان يجعلان العملية الفكرية تقترب تدريجياً من خصوصيات الأمر المبحوث، وبالتالي يوضحان خصائص الأمور والفرق بينها. أي أننا عندما نتجاوز الشكل الخارجي ونتجه نحو الجوهر، تقل أوجه الشبه ويزداد وضوح الخصوصيات.

إن مادة الفكر معقدة تعقيد الحياة ولا تتشابه أو تقترب من التشابه، إلا عندما تؤخذ بعمومياتها، أي كلما انصب الاهتمام على الشكل والمظهر الخارجي. إن فائدة هذه الملاحظة المنهجية هي جلب الانتباه إلى احد مزالق الفكر والخدع

(*) في الأصل هي «مقدمة» لكتاب: **دراسات في القومية العربية والوحدة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٧.

التي يمكن أن يقع فيها. ومعروف في البحث الفلسفي أن الفكر الإنساني معرض إلى الخداع والأوهام بإمكانها أن تحرفه عن جادة الموضوعية وتوصله إلى نتائج مغلوطة أي بعيدة عن الحقيقة. ولعل من أهم وظائف البحث المنهجي هو التعرف على تلك المزالق وتشخيصها من أجل تجنب الوقوع فيها.

إن تشابه الأشياء على السطح هو من الأمور التي توصل الباحث إلى استنتاجات خطيرة في مجال البحث، وبخاصة في العلوم الاجتماعية. وظاهرة التشابه هذه، موجودة تعرض نفسها في شتى مجالات البحث الاجتماعي، وكثيراً ما أوصلت إلى نتائج مغلوطة بسبب دخولها، بوعي أو من دون وعي، في عملية البحث العلمي وتكوين النظريات. ومن يدقق في الأدبيات في البلدان العربية وبخاصة تلك التي تبحث في المجال الاجتماعي (السياسي ـ الاقتصادي) يجد أن لهذه الظاهرة دوراً ومكانةً مهمين، فكثيراً ما تعقد المقارنات لتوضيح أوجه الشبه بين أوضاع المجتمع العربي وأوضاع المجتمعات الأخرى في حاضرها أو في مراحل سابقة من تطورها. وبناء على فرضية التشابه كلاً أو جزءاً، تبنى نظريات وتطلق أحكام حول كيفية تطور المجتمع العربي، وبالتالي تحديد طريق نهضته. وقد يقع في هذا المنزلق حتى بعض من يعرفه ويحذر منه.

إنني لا أقصد في هذا المجال أن أجذب موضوع طبيعة المجتمع والتطور الاجتماعي للبحث، ولكنني أكتفي بالإشارة الموجزة إلى أن المجتمع وجود معقد ويتطور بصورة معقدة، فكما إن الأفراد لا يشبه بعضهم البعض الآخر، وكل إنسان عالم قائم بذاته، فكذلك كل مجتمع عالم قائم بذاته، ويختلف كل مجتمع عن المجتمعات الأخرى بسبب العدد اللامحدود تقريباً من المتغيرات التي تؤثر فيه، والتي تصوغ بالتالي شخصيته، في حين أن هذا العدد اللامحدود تقريباً من المتغيرات والعوامل يعمل بشكل مختلف في حالة مجتمع آخر، فينمو ويتطور بشكل مختلف تبعاً لهذه المتغيرات المعقدة. إن عملية التكوين والتفاعل وتكوين الشخصية والتطور المستمر لكل مجتمع، سمتها الأساسية هي التعقيد والاختلاف، أما عوامل التشابه والتماثل فمجالها الشكل الخارجي والسطح أو ـ في أحسن الأحوال ـ المجالات الثانوية في عملية التكوين والتطور. كل ذلك لا ينفي وجود ثوابت أساسية مجردة في الشخصية البشرية، ولكنها ـ الثوابت الأساسية ـ لا تعمل في الفراغ بل ضمن عدد لا محدود تقريباً من العوامل المؤثرة التي تختلف من مجتمع إلى آخر.

ـ ٢ ـ

ولعل أهم ما يمكن أن يستنتج من إبداء هذه الملاحظة المنهجية في البحث الاجتماعي، هو دراسة المجتمع المقصود بذاته. إذ مهما كانت فائدة دراسات المقارنة النظرية والبحث التجريدي كبيرة تبقى محدودة الأهمية لأنها، جوهرياً، معرضة إلى خديعة التماثل الموجود على سطح الأشياء. وبعبارة أخرى، لا مناص من الطريق المعقد في البحث الاجتماعي، وهو دراسة المجتمع العربي نفسه. والمقصود بذلك طبعاً دراسة الجوهر والعمق أي دراسة المكونات في جميع حالات العلاقة القائمة بينها. إن دراسة الآخرين لا يمكن أن تكون بديلاً عن دراسة الذات، والمنهج التجريدي لا يمكن أن يغني عن دراسة التفاصيل.

وهنا ترد إلى الذهن بعض الأسئلة. ما المقصود بدراسة ذات المجتمع؟ هل هي دراسة التفاصيل الإحصائية؟ هل هي دراسة الوقائع من دون أدوات للبحث؟ الجواب عن ذلك بالنفي، فالإحصاء أداة من أدوات البحث الاجتماعي وليس هو البحث الاجتماعي، والوقائع بحد ذاتها ليست إلا أكداساً من المعلومات تفيد أن تكون موضوعاً للدراسة، ولكن ذلك يحدث عندما تتوافر أدوات لا بد من وجودها، وتلك هي علاقة النظرية بالواقع.

والخلاصة هي أن المعرفة تتكون بأفضل ما تكون عندما تكون نتيجة دراسة المجتمع نفسه بكل تفاصيله ومن جميع الوجوه. إن وجود النظرية ضروري كأداة تحليلية وإرشادية إلا أن ذلك ليس هو الأساس، بل إن الأساس هو دراسة المجتمع العربي إذا أردنا أن نكوّن معرفة مفيدة عنه. ولعل ذلك أهم استنتاج وتوجيه يمكن أن يزود به الفكر العربي، وهو يعمل من أجل فهم القومية العربية بصورة فعّالة متجهة نحو تحديد معالمها وتوضيح مسارها، فلا مناص للفكر القومي إذاً من التوجه أولاً نحو الأمة العربية في دراساته.

ـ ٣ ـ

هناك على سبيل المثال مسألة تحديد معنى القومية العربية عند العرب، بما في ذلك السؤال المتفرع عن جذور القومية العربية. إن الدراسات المقارنة والبحث النظري بإمكانهما أن يزودانا بمعرفة عامة عن الموضوع قياساً على ما نقرأه في الكتب عن حالات الأمم الأخرى وما يمكن أن نستنتجه من البحث النظري المجرد، ولكن ما هي مدى دقة أو خصوصية تلك المعرفة؟ والجواب هو أنها في الغالب معرفة عامة لا تذهب بعيداً في فهم الجوهر؛ فالقومية العربية عند العرب

قد تكون متشابهة، ببعض الوجوه، مع القومية والفهم القومي عند بعض الأمم الأخرى، وقد تشترك مع قوميات أخرى في هذا الجانب أو ذاك، ولكن كل ذلك لا يعدو مستوى ما هو عام، وما هو عام قليل المنفعة عندما تكون المعرفة وسيلة للحلول الاجتماعية وأداة للتأثير في التطور الاجتماعي.

هناك ـ مع أوجه الشبه الموجود ـ خصوصية للقومية العربية نابعة من خصوصية المجتمع العربي نفسه ماضياً وحاضراً وبكل ما فيه من خصوصيات وتعقيدات. إذ إنها قد تكوّنت بشكل خاص وتطورت بشكل خاص وبالتالي تشكل مفهومها في الذهن العربي بشكل خاص. إن فهم جوهر هذا الخاص، هو العملية المعقدة والصعبة أمام البحث الاجتماعي التي يجب أن يضطلع بها، لا أن يكتفي بالجانب المتشابه العام، وهو عادة سهل نسبياً. إن عوامل القومية العربية يجب أن تستنبط من الوضع العربي نفسه، لا من البحث المجرد والقياس بحالات الأمم الأخرى. تلك، في نظري، مسألة مهمة ألا وهي الاتجاه إلى المجتمع العربي كمجال للبحث.

لا شك في أن الإصرار على هذا المنهج قد شكل نقطة تحول في تطور التفكير القومي العربي، فهو نقطة البداية الجوهرية في التحول من بحث القومية العربية كفكرة، إلى بحث محتواها الاجتماعي والاقتصادي، وتلك مرحلة في تطور الفكر القومي.

لقد مثلت القومية العربية في جذورها الأولى نزعة الكيان العربي للتميز عن الكيان العثماني، وإن تباينت في أشكال التعبير في ذلك التميز الذي كان، بكل الأحوال، يمثل يقظة الوجدان والشعور الخاص بالذات. وقد كانت عوامل ذلك التفاعل الذي أدى إلى ظهور هذا الشعور، عربية داخلية في أساسها ولم تكن مستوردة من الخارج، أي إن التفاعل الاجتماعي والقومي في داخل المجتمع العربي هو الذي أنتجها، ولم تأتِ عن طريق البحث المجرد، أي أدوات القياس والمقارنة والاقتباس من الأمم الأخرى. وبكلمات أخرى، لقد كانت عوامل نشوء القومية العربية الحديثة داخلية، وليست خارجية بعكس ما يتصور البعض ويناقش.

إن القول بهذا الرأي لا يخرج من الحساب عوامل التأثر بما يحدث في العالم، أي إنه لا ينفي أثر المحيط الخارجي الذي هو سنّة التطور التاريخي، إلا أن ذلك شيء، والقول إن فكرة القومية العربية فكرة مستوردة من الغرب، شيء آخر مختلف تماماً.

إن التطور المهم الآخر في الفكر القومي هو الانتقال لبحث قضية المضمون الاجتماعي، وهي مرحلة تكوين نظرية القومية الغربية التي أخذت معالم واضحة نسبياً الآن، على أنها قومية تقدمية تعنى بشؤون الإنسان وتنظيم علاقته بالمجتمع وتنظيم عمل المجتمع ككل، بحيث يتحقق التوازن والتماسك والحرية والعدالة بأوسع معانيها. إن قضية المضمون برمتها لا يمكن أن تبحث بالتجريد وبأدوات القيام بل لا بد من دراسة المجتمع العربي بحد ذاته واستنباط المعرفة من خصوصياته وآليات تفاعله كمجتمع حي. وهذا هو المعنى الحقيقي للطابع الشعبي للقومية العربية أي الرجوع إلى الشعب بكل ما ينطوي عليه من معانٍ واستنتاجات.

ـ ٤ ـ

هناك الحديث عن القوانين في التطور الاجتماعي، ومنها القوانين المتعلقة بتطور القومية العربية كمحرك قومي واجتماعي في حياة العرب. هل هناك قوانين وأين توجد؟

لعل من أهم ما يفرق العلوم الاجتماعية عن العلوم الطبيعية هو مسألة القوانين، ففي العلوم الاجتماعية لا توجد قوانين واضحة قابلة للاستنباط كما هو الحال في العلوم الطبيعية، وتلك مسألة معروفة كظاهرة ومعروفة الأسباب. ومهما تشعبت الأسباب، فتعود إلى سبب جوهري وهو أن العلوم الاجتماعية تتعامل مع الإنسان الذي هو مادتها، والإنسان كائن معقد. إن الدراسات الاجتماعية لا تزال في بداياتها، وهي على الرغم من الانجازات التي حققتها لا تزال في بداية الطريق. والمعرفة المتراكمة عن الإنسان كفرد وكعضو في المجتمع، لا تزال غير كافية، وكل ما يمكن استنباطه من الدراسات هو وجود اتجاهات عامة في السلوك والتصرف الاجتماعي، هي دون القوانين المعروفة في العلوم الطبيعية من حيث الدقة والضبط، لذلك فنحن الآن نعرف عن الطبيعة أكثر مما نعرف عن الإنسان.

الجانب الثاني للموضوع هو أننا عندما نبحث عن القوانين الاجتماعية، يجب أن نبحث عنها في المجتمع العربي وليس في خارجه. ولا يوفر غير المجتمع العربي ـ في أمور اجتماعية كهذه ـ ما يوفره من مادة أولية للبحث وللدراسة، ولن تفيدنا تجارب الأمم الأخرى بشيء كثير. وحتى تجارب الأمم الأخرى فعامل الخصوصية موجود فيها، فهي حالات مستقلة وإن كان بينها أوجه شبه فبينها

أيضاً أوجه اختلاف جوهرية وهي بالتالي لا تصلح إلى استنباط قوانين عامة.

وإذا ما نقلنا هذا الحديث إلى الامثلة المحددة وأخذنا الموضوع المهم في هذا المجال، وهو موضوع الوحدة، فإن الدراسة التاريخية لكيفية تحقق الوحدة في بعض البلدان وبخاصة الغربية منها، لن تذهب بعيداً في مساعدتنا على تحقيق الوحدة العربية للسبب الجوهري الذي ذكرناه، وهو أن لكل مجتمع خصوصياته ولكل مجتمع عالماً قائماً بذاته. ثم هل إن تلك التجارب الوحدوية التي حصلت في تلك البلدان تصلح إلى استنباط قوانين عامة تشبه القوانين الطبيعية؟ الجواب في نظري النفي، فقوانين من مثل هذا النوع غير موجودة أولاً، وإذا أردنا التفتيش عنها، فما علينا إلا أن نبحث عنها في المجتمع العربي. لذلك لا مناص من دراسة المجتمع العربي بذاته، وبالتفصيل والعمق الكافيين.

ولعل أهم قضية تجدر الإشارة إليها في هذا الصدد، أي توجيه البحث الاجتماعي في الوطن العربي، هي قضية تكوين الشخصية القومية أي تكوين الشعور القومي. إن مسألة تكوين الثقافة القومية وتفاعل الفرد العربي معها والتأثير الذي يخلقه ذلك التفاعل في شعوره القومي في مجال الانتماء لأمة محددة ولوطن محدد، وانعكاس ذلك على سلوكه في جميع نواحي الحياة، وخصوصاً الحياة العامة المتعلقة بالأخلاق والقيم الاجتماعية، هي المسألة التي أرى أن يتجه نحوها البحث الاجتماعي لاستنباط معرفة أعمق عن طبيعتها، الأمر الذي يشكل نقطة البداية والمفتاح في التأثير فيها إيجابياً، أي في اتجاه الصعود.

ما لا شك فيه أن مهمة تقوية الشعور القومي، لا تقوم على الوعظ والتذكير بالماضي، وإن لم يكن ذلك معدوم الأثر، إلا أنها تتعلق بتكوين معرفة عميقة عن كيفية تكوين الشخصية العربية وتأثرها بالثقافة ونوعية تلك الثقافة، وانعكاس كل ذلك على السلوك واتخاذ المواقف. تلك عملية تتداخل فيها حقول عديدة من المعرفة كالتاريخ وعلم النفس وعلم الاجتماع والأخلاق، وتتأثر بعموم المؤسسات الاجتماعية التي يعيش الفرد في ظلها وضمن إطارها.

وقد يرد إلى الذهن في هذا الصدد تناول بعض جوانب الحياة في المجتمع العربي، التي تتطلب الدراسة. إن ما كتب عن القومية العربية عموماً لا يعتبر كثيراً، وبخاصة في الفترة المتأخرة التي يمكن أن تعتبر فترة انحسار في الكتابة في هذا الموضوع، ولكن حتى ما كتب كان يميل في الغالب إلى الاهتمام بما سمي بالعوامل الموضوعية. وليس المهم الأسباب التي أدت إلى ذلك وقد تكون عديدة،

منها اقتران هذا المنحى من الدراسة بالروح العلمية التي ازداد الاهتمام بها، وهو أمر من حيث الجوهر والدوافع إيجابي، ولكن قد يكون من بين الأسباب الميل الخفي إلى التبسيط، وعلى كل حال، فإنني أجد من المفيد أيضاً جلب الانتباه إلى أهمية دراسة العوامل الذاتية أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أنني لا أقصد بالعوامل الذاتية ما يتعلق بالأنانية بمفهومها الاعتيادي، بل المقصود أن يتجه البحث إلى دراسة شخصية الفرد العربي من جميع الوجوه نفسياً واجتماعياً.

لقد ساد اعتقاد واسع النطاق في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة، عكسته الأدبيات، أن السبب الأساسي في تجزئة الوطن العربي وتخلّفه هو الاستعمار ومؤسسات الأنظمة الرجعية التي عملت متضافرة على منع المجتمع العربي من الانطلاق في نهضته القومية. ولكن التجربة قد دللت على ضرورة إعادة النظر في مثل هذه التشخيصات، إذ لاحظنا أن استقلال البلاد العربي وزوال مؤسسات الأنظمة القديمة لم يؤديا كما كنا نتوقع، إلى الانطلاق الذي كنا نأمله، وخصوصاً في مجال الوحدة العربية. إن هذه التجربة لا بد من أن تجلب الانتباه إلى ضرورة تركيز البحث على المجتمع العربي اجتماعياً ونفسياً، أي الغوص في الأعمال ودراسة العوامل الذاتية، أي شخصية الفرد العربي من الوجوه كلها، وماهية عوامل التخلف وكيفية بدء عملية ارتقاء تنقل الفرد من وضع متخلف إلى وضع متقدم، بكل ما ينطوي عليه ذلك من تفاصيل وجوانب وتعقيدات.

١٦ ــ الاتجاه القومي المتحرر: ثورة عالمية(*)

كثيراً ما يقف الإنسان أمام هذا الصراع الضخم الدائر بين الشرق والغرب مذهولاً فتأخذه الدهشة إلى حد ينسى نفسه وينسى ما يتمخض عنه العالم من تطورات أخرى قد لا تكون أقل أهمية وخطورة من الحرب الباردة إن لم تفقها. وكثيراً ما ينعكس ذلك في الفكر عندنا فتكون المقاييس والموازين مشتقة من الأسس الفكرية التي يقوم عليها النظامان المتصارعان، فكل شيء يصنف أما مع أو ضد هذا النظام أو ذاك. والحسن والرديء يقاس بمقدار قربه أو بعده عن محاسن أحد النظامين.

إن ظهور القومية المتحررة في آسيا وأفريقيا يشكل تطوراً تاريخياً جلب الانتباه وتحولت إليه الأنظار.

فالشعب العربي الوارث لحضارات عريقة وقيم روحية عالية والذي حمل رسالات سماوية عديدة يتنبه اليوم ويخرج لنفسه حلاً لمشاكله مستقلاً عن النظم السائدة في العالم.

لقد نجحت القومية العربية ـ بعد تعثر وتردد ـ أن تقدم حلاً جذرياً ناجعاً لمشكلة الشعب العربي يقوم على أسس مشتقة من تراث وطبيعة وحاجات المجتمع العربي بدلاً من تقليد النظم التي أبدعتها أمم أخرى.

فالاتجاه القومي المتحرر يقوم أولاً على اعتبار أن القومية تنظيم اجتماعي وسياسي أصيل خالد يمتاز على ما سواه بمقدرته على تهيئة الجو الملائم لنمو إمكانيات الفرد وبالتالي إنتاج الحضارة، ويضمن للأمة أصالتها وعبقريتها ويحميها من الذوبان بالأمم الأخرى وفقدان شخصيتها ويقدم لها ضمان البقاء والدفاع عن

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١١/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

النفس ضد الاعتداء الخارجي. وعلى ذلك فالمجتمع القومي الموحد هو المجتمع الأمثل الذي يلائم حياة أمتنا ويهيئ لها أسباب النهوض والتطور ويحقق لها السلامة القومية.

لذلك فهو يضع قضية الوحدة في مقدمة القضايا العملية التي يجب انجازها بأسرع ما يمكن ومن دون أي تردد أو تأخير، فالوحدة التامة هي الحل الطبيعي المنطقي لواقع التجزئة الفاسد الذي عانينا منه الكثير من التأخير والانحلال والضعف والتناحر بين الملوك والفئات السياسية المحترفة الانتهازية، وقد حققت القومية العربية الخطوة الأولى في هذا السبيل بقيام الجمهورية العربية المتحدة التي يجب أن تتبعها الآن خطوات جدية حاسمة لإيصال الأمة لوحدة حقيقية تامة.

وأدرك الاتجاه القومي المتحرر أن القومية ليست تنظيماً سياسياً، ولا نظاماً للحكم فحسب، بل ذات محتوى اجتماعي تناول حياة الشعب بالتنظيم والتنسيق على أسس جديدة، فالقومية العربية لا ينحصر اهتمامها بالدولة كشخصية معنوية فقط بل تعتبر الشعب هو المادة الأساسية التي يجب أن تعتمد عليها، فالقومية لا تزدهر وتنسق وتنمو وتتطور إلا إذا هيأت الشروط المادية والفكرية والاجتماعية لجميع المواطنين لتتفتح إمكانياتهم وكنوز النشاط والإبداع فيهم، لذلك فالاتجاه القومي المتحرر يؤكد على ضرورة العمل المتواصل لرفع مستوى الشعب الاقتصادي وإطلاق حرياته الاجتماعية والفكرية والفنية وتنظيم علاقاته الاجتماعية بالشكل الذي يمنع الاستغلال والضغط والتسخير.

فالعلاقات في المجتمع تقوم على أساس تساوي المواطنين في الحقوق الأساسية والفرص الممنوحة وقيام منزلة الفرد لا على أساس العائلة أو المال أو المذهب أو النفوذ أو اللون أو الجنس، بل على أساس الخدمة العامة لمجموع الأمة القائمة على الإخلاص الصميمي والكفاءة في العمل.

وقد استطاع الاتجاه القومي المتحرر في البلدان العربية أن يحقق نجاحاً باهر في تنفيذ مطاليبه القائمة على التخلص من الاستعمار وتصفية الرجعية الداخلية والسير في سبيل التقدم الاجتماعي الداخلي وتثبيت أسس سياسة خارجية مستقلة محايدة.

إن أهمية الاتجاه القومي المتحرر القائم في بلادنا اليوم يمكن أن تتوضح في النواحي التالية: أولاً ـ جعل هذا الاتجاه حل مشكلة الأمة العربية من داخلها ممكناً بعد أن كاد أن يسود الاعتقاد بأن ذلك غير ممكن ولا بد من التقليد والاستعارة والاستيراد من الخارج. والحل الذي يأتي من الداخل يمتاز بكونه أكثر سلامة

واستجابة للمطاليب الحيوية للشعب وأكثر أصالة وواقعية من غيره من الحلول التي لا يمكن أن تسلم من الاصطناع والخيالية والتنافر مع طبيعة البلاد وظروفها. أي أن القومية العربية قد استطاعت أن تحل مشكلتها بنفسها فحققت لشعبنا أصالته واستقلال شخصيته. ولكن أهمية هذا الاتجاه لا تنحصر في قضية الشعب العربي نفسه بل تتعداه إلى النطاق العالمي؛ فالاتجاه القومي المتحرر قد أثبت للعالم أن القومية العربية أصيلة ومختلفة عن القومية الأوربية التي عرفت بالروح المحافظة والتعصب أحياناً، فهي متسامحة شعبية مرادفة التحرر، هذا من جهة الغرب.

وفي آسيا وأفريقيا أمم متعددة تتطلع كلها لحلول تناسب مشاكلها فالقومية العربية التي أثبتت نجاحاً ووجوداً أصبحت مثالاً واضحاً يحتذى ويستدل به؛ فقد أثبتت القومية العربية لشعوب آسيا وأفريقيا، أن الاستقلال القومي والتقدم الاجتماعي الداخلي ممكن من دون الاعتماد نهائياً على أي من النظامين المتنافسين أو الارتباط النهائي بأي من المعسكرين.

فالأمة العربية والهند وإندونيسيا تشكل الأمثلة الحية لشعوب آسيا وأفريقيا التي أصبح الجميع يتطلع إليها ويأخذ منها. وبذلك هيأ لهذه الشعوب طريق الاستقلال والرقي الذاتي، وحماها من الارتماء بأحضان الدول الكبرى المتصارعة.

ومن ناحية الحرب الباردة نفسها قدم الاتجاه القومي المتحرر نظرية جديدة في كيفية المحافظة على السلام. إذ بينما تقوم نظرية المعسكرين المتصارعين على أساس أن سلم العالم يتحقق بتقوية هذا النظام وتغلبه على النظام الآخر، يرى الاتجاه القومي المتحرر أن ذلك يتحقق عن طريق إيجاد كتلة أخرى ونظام آخر يفتح المجال أمام الأمم الناشئة الجديدة ويتيح لها فرصة أخرى غير التي تهيئها الدول الداخلة في الحرب الباردة؛ فالسلام يتحقق لا بالتكتل وتوازن القوى بل بالحياد والاستقلال.

هذه المبادئ الرئيسة التي يقدمها الاتجاه القومي المتحرر كأسس لتنظيم المجتمع وللحياة، تشكل بمجموعها تجديداً في التنظيم الاجتماعي والعلاقات الدولية، تنظيماً مستقلاً ومختلفاً عن ما هو موجود ومتعارف عليه في الحضارة الغربية. والمهم بذلك أن هذا التجديد لم يعد مجرد نظرية وأفكار بدائية فهو قد أثبت وجوده وحقق نجاحاً باهراً في التطبيق. لذلك فهو في الحقيقة ثورة عالمية.

وفي ضوء هذا الأساس من الفهم والتفسير يتوضح لنا مدى أهمية ثورتنا في العراق وأبعادها القومية من جهة، والعالمية من جهة أخرى. جاءت الثورة تأكيداً للاتجاه القومي المتحرر ودعماً صريحاً له؛ فالعراق هو القطر العربي الذي نمت

وترعرعت فيه القومية العربية، فقد كان السبّاق والمجلى في هذه التجربة فجذور القومية العربية عميقة ممتدة في أحشائه متشابكة في كيانه وهو اليوم يستفيق بعد ركود فرضه عليه الاستعمار والرجعية قسراً ويخرج من عزلة رهيبة موحشة أرادها العهد البائد له كوسيلة لضربه وضرب القومية العربية كحركة فيجد القومية العربية قد حققت بعض أهدافها ووضعت بعض أسس كيانها؛ فالجمهورية العربية المتحدة قد ولدت السياسة المتحررة المستقلة الخارجية، والتقدم الاجتماعي الداخلي قد أخذ طريقه. والعراق الذي لديه الإمكانيات الهائلة لا للمساندة والمعاونة بل للقيادة أيضاً، يجد أن ثورته قد حققت للقومية العربية نصراً حاسماً لا جانبياً وتقدماً هائلاً لا طفيفاً.

ثورة العراق هي نقطة التحول في سير القومية العربية والاتجاه المتحرر الذي بنجاحه تتحقق ثورة عالمية.

والقضية الأساسية التي تقدم نفسها اليوم بحكم الظروف والأوضاع هي الوحدة التامة التي يمكن أن تصمم بالشكل الذي يناسب الأوضاع المحلية من جهة ويطورها إلى التوحيد، ويحقق للأمة تماسكاً وارتباطاً يحقق التفاعل الشعبي العضوي من جهة أخرى.

إن تحقيق هذه الخطوة أمر من الخطورة بدرجة يتوقف عليه مستقبل القومية العربية، ومستقبل القومية العربية لا يخص العرب بل العالم أجمع فحسب ونحن الجيل العربي الجديد علينا أن ندرك ذلك فنعطي الوحدة أهميتها الحقيقية فلا نقلل من شأنها ولا نحصر أهميتها في الحدود المحلية. علينا أن نعرف ما تتطلبه مصلحة أكثرية الأمة في الأمد القريب والبعيد، ومصلحة شعوب آسيا وأفريقيا التي تتطلع اليوم إلينا وتأخذنا مثالاً يحتذى به. إن نجاح القومية العربية بتحقيق الوحدة نجاح لشعوب آسيا وأفريقيا في مسعاها إلى بناء قومياتها المتحررة.

١٧ ــ القوميــة والتقـدم(*)

الأصل في كل حركة الروح التي تدفعها.

فحركة الإصلاح التي تقف البلدان العربية اليوم على أبوابها ومن ضمنها العراق لا يمكن أن تستغني عن المحفز الذاتي المنبعث من أعماق الفرد، والذي يصهر المواطنين جميعاً ويدفعهم في موج صاعد من الحماسة للبناء والتجديد والتحسين. ومعروف تاريخياً أن حركة التصنيع والإعمار الاقتصادي التي قامت في الغرب كانت دائماً مقرونة بالحماسة القومية والشعور بضرورة تقوية الأمة وبناء دعائم الدفاع عنها.

إن الروح القومية كانت عاملاً أساسياً في نهضة اليابان الاقتصادية وفي النهضة الأوروبية كلها. وحتى في الاتحاد السوفياتي لمس الحكام أن حركة التصنيع والتقدم تحتاج إلى حرارة تدفع الناس للعمل والجد وبذل الجهود، وأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق المحفز القومي، فعملت الحكومة ما في وسعها عن طريق الثقافة والدعاية ووسائل النشر لجعل قضية التصنيع والإعمار قضية سباق روسيا مع الدول الغربية الأخرى في هذا المضمار وغرست فكرة الدفاع عن النفس ضد الاعتداء الخارجي. وهكذا أصبحت حركة التصنيع مدفوعة بشعور قومي عميق للتقدم والظهور في العالم.

إن الإنسان بطبيعته يحتاج إلى جو نفسي مريح ومحفز ليدفعه إلى العمل، فتفكيره وثقافته وإحساساته الداخلية تكوّن بمجموعها هذا الجو الذي يؤثر في نشاطه اليومي. وبمعنى آخر لا يستطيع الإنسان أن يعمل إلا إذا وجد ذلك الاعتزاز القومي والشعور بالطمأنينة للمستقبل والارتباط بمجموعة بشرية هي

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

الأمة التي لها طابعها ومميزاتها والتي تعطيه طابعاً واسماً وخصائص. الإنسان ميال لأن تكون له هوية وشخصية قائمة بذاتها تنبع من شخصية أمته، فهو لا يمكن أن يعمل كفرد واحد قائم بذاته من جهة، ولا يمكن أن يعمل كجزء من كل العالم، فهو كفرد لا يمكن أن يكون له طابع يميزه ودافع يحفزه للجد والنشاط، وهو كجزء من العالم في مثل ذلك بسبب صغره بالنسبة إلى العالم وضياعه فيه وانطماس شخصيته وأثره. الإنسان يحتاج إلى الارتباط بالأمة لأنه بذلك يكتسب شخصية ومكانة ويتوافر له المحفز على الجد والإبداع.

ولكن الشعور بالشخصية وتوافر المحفز، أمور تكمن وتضعف عندما تنعدم الثقة بين المواطن والحكومة التي تصرّف أموره، فهو عندما لا يثق بإخلاص الحاكمين ولا يطمئن إلى ما يقومون به ولا يشعر بأنهم قادرون أو مخلصون في الدفاع عن كيانه وحياته، يصبح في حالة ضمور ورجوع إلى النفس، فشخصيته تنحصر بذاته ويضعف المحفز للعمل لأن العمل يصبح في هذه الحالة عديم الجدوى، وهذا ما كان فعلاً في العهد البائد.

أما اليوم فقد تحرر العراق من الوضع الاستعماري الرجعي وحصل لأول مرة التقاء بين الشعب والحاكمين كما حصل في الجمهورية العربية المتحدة. نلاحظ أن ارتباط المواطن بالأمة قد بعث من جديد، إذ قد أصبح يشعر بأنه ينتمي إلى أمة أثبتت قدرة جبارة على تحرير نفسها من أوضاع قاسية متأخرة رجعية وأن تعكس عجلة تاريخها وتغير جذرياً اتجاه حياتها. أصبح الفرد اليوم يشعر بأنه شيء لا لما يملكه هو من قدرة، بل لأنه أحد أفراد تلك الأمة العظيمة التي استطاعت أن تتغلب على الاستعمار والتأخر ووضع التجزئة البغيض الضعيف المتفسخ المتخلف، فالفرد اليوم غيره بالأمس لا لأنه قام بشيء أكبر وأعظم مما قام به بالأمس بمفرده، بل لأنه أحد الأبناء الذين ساهموا ككل في إحداث هذه النهضة الجبارة التي تجتاح الوطن العربي اليوم. . فشعوره بقوة شخصيته وأهميته في التاريخ صادر عن ما قام به المجموع وهو الأمة، لا ما قام به هو نفسه كفرد. العربي اليوم يشعر بأنه قد وصل إلى منزلة عليا تضع أمته في مصاف الأمم القوية المتقدمة في العالم. إنه اليوم شيء يحسب له حساب ويقام له وزن وله حول وقوة في تطور البشرية بعد أن كان على الهامش في ظل الحكم الرجعي الاستعماري الخائن.

والمواطن اليوم يتدفق في أعماقه محفز قوي إلى العطاء والبذل والعمل لخدمة الأمة وبناء حياتها من جديد، والمحفز هذا لا يصدر عن رغبة شخصية أو نفع ذاتي بل من مجرد الشعور القومي، شعور الارتباط بمجموعة من الناس.

وهذا المحفز يظهر اليوم بوضوح في مساهمة المواطنين في الجمهورية العربية المتحدة في عملية النهضة، وقد بدت بوادره بوضوح بعد قيام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ الخالدة، فالناس اليوم غيرهم بالأمس.

إن الشعور القومي هو القوة الذاتية الوحيدة التي تستطيع دفع النهضة للأمام وإبقاءها مستمرة وتغذيتها دائماً بمزيد من الحرارة والطاقة. وهو الشعور الذي يبعث على الفضيلة وخدمة الصالح العام لأجل الصالح العام لا للنفع الشخصي. ومن دونه تبقى النهضة باردة فاترة لا تملك طاقة الدفع والحرارة الذاتية المنبعثة من الأعماق. ومن دونها ينعدم المحفز الذاتي للإبداع والتعبير والإنشاء. الشعور القومي هو الذي يدفع العامل والفلاح والطالب والموظف والكاسب والكاتب وسواهم من أفراد الشعب، إلى الجد والعمل والبذل وعمل كل ما من شأنه تطوير الأمة وتقدمها.

ولكن هذا الشعور القومي يحتاج إلى الرعاية والتطوير وتهيئة الظروف المناسبة. لذلك فنحن بحاجة إلى توجيه مناهج التعليم وكل وسائل النشر والثقافة بحسب خطة تستهدف تنبيه الوعي القومي وتوضيحه وبلورته وتطويره من مجرد حرارة وحماس بدائي لدافع ذاتي إيجابي به خاصية الاستمرار والمواظبة للعمل الجدي في سبيل الأمة.

إن حقائق التطور في بلادنا تدل بكل وضوح وجلاء على أن القومية العربية هي القوة الأصيلة الفعالة التي توجه التطور في بلادنا، وهي العامل الأساسي الذي يسيطر على الظروف ويوجهها الآن.

وما علينا إلا أن نطور ونركز ونبلور هذا الشعور الطبيعي الأصيل، وأن نعمل على توضيحه وتوجيهه الوجهة البناءة الصحيحة لأنه الوحيد الذي يستطيع استثارة كوامن النفس والوجدان في الفرد فيشعره بشخصيته ويبعث فيه المحفز للعمل والإبداع.

القومية العربية هي قدرنا لأنها من صميمنا وتكويننا، وهي اليوم المعوّل عليها في نهضتنا الحاضرة.

١٨ ــ انتصار جديد للقومية العربية(*)

إن اليقظة القومية التي دبت في البلدان العربية منذ الحرب العالمية الأولى، قد مرت بأدوار عديدة وقطعت مراحل تحولت بها من مجرد شعور غامض صادر من الوجدان وسخط اعتيادي على حياة الذل والهوان وتسلط الأجنبي، إلى وعي واضح مؤشر في تفاصيل المشكلة وطبيعتها وخط المستقبل الذي يريده. صحيح أن القومية العربية لم تبلغ من البلورة والتعميق حد النظرية، ولكنها قد استطاعت وضع الأسس الفكرية الكبرى لحل المشكلة القومية. والمهم في هذا الصدد هو أن نعرف أن نضوج القومية العربية وتطورها كفكرة قد تم لا في الذهن المجرد بل بالتجربة الحية: في فلسطين وثورة مصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة وثورة ١٤ تموز/يوليو وثورة الجزائر.

إن التوضيح والتطور والنمو قد حدث أثناء الثورات والصراع الطويل مع الفساد ومراحل اليأس والأمل والفشل والانتصار وكل ما رافق النضال القومي من دماء ودموع وجهود واضطراب ورجّات وقلق. النهضة العربية لا تنضج وتنمو إلا في التجربة الحية، في معاناة المشكلة والتفاعل معها. وهذا ما يضمن لها الصدق والأصالة وصلابة العريكة، ويفتح بها ينابيع الإبداع ويضعها بمصاف كبرى النهضات الإنسانية في العالم، ويصلها بنضال البشرية كله من أجل تحسين الحياة.

إن ثورة الجزائر مثال رائع للنهضة القومية التي تجتاح الوطن العربي اليوم بدليل معالمها المتميزة..

لقد استطاعت القومية العربية في الجزائر أن تستقيم بسيرها وتبني أسساً ثابتة

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٩/٢١، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

سليمة للمستقبل وتحقق انتصارات متتابعة لأنها عملت وسط الشروط المناسبة الصالحة؛ فقد هيأت الثورة تجربة كاملة الشروط للتطور السليم للقضية القومية. وبعبارة أخرى إن تجربة الجزائر تعتبر المثال الواقعي السليم للنهضة العربية.

فالثورة قد استطاعت أن تصل بعمقها ونفاد بصيرتها ووعيها النافذ لحقيقة الاستعمار وأساليبه ومراميه، إلى قرار حاسم في طريقة العمل السياسي فاختارت النضال الثوري بدلاً من المساومة والمناورات والمفاوضات وما ذلك إلا لعلمها بطبيعة المشكلة. إن مشكلة الاستعمار في الجزائر ليست سطحية بل متداخلة، والانحراف الاجتماعي لا يقتصر على المظاهر بل يتغلغل إلى أعماق الوضع الراهن. إن الثورة قد أوصلها وعيها النافد إلى اعتبار الاستعمار وضعاً اعتدائياً غاشماً مصراً على مصالحه متشبثاً بامتيازاته متعصباً متعنتاً لا يمكن التفاهم معه إلا عن طريق الثورة المسلحة. قد يبدو ذلك بديهياً الآن ولكن العمل السياسي في البلدان العربية قد دار بفراغ لسنين طويلة وأضاع كثيراً من الوقت والجهود قبل أن يصل لهذا القرار عندما كان يعتمد المناورات والعمل من فوق بدلاً من النضال الشعبي الثوري.

واختطت ثورة الجزائر لنفسها الاستقلال والاعتماد على النفس وقوة الشعب، بدلاً من المساعدات الأجنبية وتوازن القوى والمساومات الدولية.

قامت ثورة الجزائر على تعبئة قوى الشعب هناك والشعب العربي كله ضمن ظروفه الإقليمية وتطوير تلك القوى وحشدها بوجه الاستعمار الغاشم بدلاً من الاعتماد على أي مساعدة أجنبية، فحفظت لنفسها الاستقلال والحرية في العمل والصفاء من كل شائبة وتجنبت التشويه والتسميم الذي يرافق عادة الاعتماد على الأجنبي. لقد عرفت ثورة الجزائر عن حكمة ووعي أن النهضة لا تحققها إلا الأمة نفسها وأن الحرية لا يمكن الوصول إليها إلا بالجهد الذاتي والاعتماد على النفس.

كذلك نلاحظ أن ثورة الجزائر وإن كانت موجهة في خطها العام لتحقيق مطلب سياسي هو الاستقلال، إلا أنها محيطة بالمشكلة الاجتماعية وذات محتوى تقدمي يعتبر التقدم الاقتصادي والاجتماعي والعدالة ومحاربة الجهل والفقر والمرض ورفع مستوى الشعب المادي والمعنوي مطلباً أساسياً لتدعيم الاستقلال ولتفجير طاقات الشعب وبناء مجتمع سليم متوازن متطور.

وأصالة الثورة قادتها بشكل طبيعي إلى موضعها الصحيح في قضية النهضة العربية الشاملة، فعرفت بذلك هويتها وشخصيتها، فجاءت قومية عربية مدركة

تمام الإدراك أنها جزء من تيار القومية العربية المتحرر فلم تنحرف إلى الإقليمية الضيقة المصطنعة، ولم تخضع لمحاولة الغرب لفرنستها وتحويل وجهة نظرها عن الأمة العربية، وحفظتها مناعتها من كل غزو فكري أجنبي يدفعها إلى غير اتجاه القومية العربية.

والتطور النضالي لثورة الجزائر قد أثبت حقيقة مهمة عن إمكانيات الأمة العربية في العطاء والتنظيم. إن التضحيات الكبرى التي قدمها شعبنا في الجزائر وضروب البطولة المتناهية وأصناف البذل والعطاء التي قام بها، قد دللت بوضوح قاطع على حيوية أمتنا وقوتها الجبارة لقهر عوامل الضمور والفناء وأثبتت للعالم بأننا نستطيع الارتفاع فوق أنفسنا والتضحية بكل ما هو خاص في سبيل سعادة وكرامة المجموع.

ودللت الثورة على مقدرة هائلة في حقل التنظيم الدقيق والضبط النضالي والجندية العقائدية المنقطعة النظير. إن دقة تنظيم الثورة وقدرتها العظيمة على الحركة الحيوية والعمل الجماعي قد وصلت حداً أدهش العالم.

إن الثورة نمت وترعرعت ونضجت وحققت أهدافها الكبرى رغم عدم تكافؤ القوى المادية ـ السياسية والعسكرية ـ مع فرنسا لأنها تقاتل بقوة الحق والخير التي تقف وراء القومية العربية، وهذا ما يجعل النجاح مؤكداً حتمياً. إن اتصال الثورة بإرادة الخير والحق في الشعب يجعلها إنسانية المرامي والأهداف محبة للإنسان عاملة على رفع كرامته وتحقيق رفاهيته.

هذه ملامح القومية العربية المتحررة التي توضحت في ثورة الجزائر لأنها في أعماقها جزء من النهضة العربية الشاملة.

١٩ ــ خطة الاستعمار الجديدة لمقاومة تيار القومية العربية(*)

كانت ولا زالت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ترمي إلى منع قيام دولة قوية تقدمية تضم الأمة العربية كلها وتقف على الحياد في الحرب الباردة وتستغل مواردها وترفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي.

وهذا هو مصدر الأزمة بيننا وبين الغرب.

إن السياسة الاستعمارية التي فشلت في ضرب القومية العربية عن طريق التآمر والحصار الاقتصادي والعدوان المسلح وبالتالي حلف بغداد، تتجه اليوم إلى تخطيط رهيب تكشفت بوادره بعد قيام ثورتنا بقليل وتتضح اليوم بشكل سافر بعد الحملة المصطنعة المحبوكة على الجمهورية العربية المتحدة.

إن حكومة تونس قد رفضت الانضمام إلى الجامعة العربية لبضعة سنوات منذ الاستقلال، ولكنها قبلت الدخول بعد أن قامت الثورة ولم يمض على انضمامها شهر أو أقل حتى وقفت ذلك الموقف العدائي الذي لم يكن له ما يبرره حتى من الوجهة الرسمية الظاهرية، فيندد مندوب تونس بالجمهورية العربية المتحدة ويحمل عليها بكلام من نوع ما تردده إسرائيل والدول الاستعمارية، ويتبع ذلك قطع العلاقات. وتنطلق التصريحات من دالاس والأوساط الاستعمارية عن ضرورة تقوية الجامعة العربية والثقة بقدرتها على حل مشاكل المنطقة.

إن قيام الجمهورية العربية المتحدة كدولة ضخمة تقود الاتجاه القومي المتحرر، قد قلب الوضع السياسي في المنطقة بأمور أساسية، فهو قد أوجد وسيلة فعالة كفوءة لصد العدوان الاستعمار ودفعه عن البلدان العربية والعمل على إزالته نهائياً بعد أن

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

فشلت الجامعة العربية في الدفاع عن فلسطين والحد من اعتداءات إسرائيل المتواصلة وإسناد ثورة الجزائر وتسليح وتصنيع البلدان العربية، وبقيام الجمهورية أصبح التطور القومي للأمة العربية حراً طليقاً تدفعه قوة القومية العربية المتحررة ويسنده تكاتف شعبي وحماس قومي كاسح، بعد أن كانت كل الخطوات في التطور القومي التي أخذت الجامعة العربية على عاتقها تنفيذها محددة بقيود موافقة الجميع، ولما كانت الجامعة بتركيبها تضم حكومات متباينة في درجة تحررها، فمنها من استطاع أن يتحرر ومنها ما زال مستسلماً للاستعمار، أصبحت القضية القومية خاضعة لشروط الحكومات الأقل تحرراً أي إن غاية ما يمكن أن تنتجه الجامعة هو الحد الأدنى الذي ينال موافقة الجميع وكان ذلك الحد قليلاً تافهاً، هذا إضافة إلى جو التنافس والأحقاد والشك الذي جعل القيام بأي عمل مشترك صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

إن كل الخطوات التقدمية الكبرى وما حققته القومية العربية من تقدم جذري في قضية توحيد وتحرير الأمة العربية لم يأتِ عن طريق الجامعة العربية.

وبتحرير العراق من عزلته القومية السابقة والحكم الفاسد المستغل، انعدمت أهمية حلف بغداد كأداة لضرب القومية العربية والجمهورية العربية المتحدة؛ لذلك لجأ الاستعمار إلى فكرة تقوية الجامعة العربية وضم أعضاء جدد من الحكومات العربية التي لا زالت تخضع له وتأتمر بأوامره لتكوين جبهة معادية للجمهورية العربية المتحدة تشهّر بها وتحمل عليها وتحاول تشكيك الرأي العام بسلامة نظامها وصلاح قيادتها للقضية القومية.

إن الخطة الاستعمارية هذه على الجمهورية المتحدة إنما يراد بها إرجاع التطور السياسي في المنطقة إلى ربقة الجامعة العربية وخلافاتها وضعفها بعد أن تحرر منها وشق طريقه الصحيح القائم على النضال الشعبي للأمة العربية.

إن الاستعمار قد بدأ يحاول تنمية قوى تعدل وتقابل قوة الجمهورية العربية المتحدة وتنافسها وتتحداها للأغراض نفسها التي عمل العهد البائد على تحقيقها وإن اختلف الشكل والمظهر. إن الجمهورية العربية المتحدة قامت نتيجة نضال الشعب العربي المتواصل لتحقيق وحدته وتحرره وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي، ويعقد العرب اليوم عليها وعلى الجمهورية العراقية آمالهم في الدفاع عن الوطن والديار والتخلص النهائي من الاستعمار وتحقيق نهضتهم الكبرى. أما الاستعمار فتفشل خططه ومؤامراته، فالوعي القومي قد بلغ درجة من النضج اتضحت به القضية القومية تماماً. إنها قضية تحرر المجموع العربي وتوحيده لا قضية زعامات وتنافس على القيادة.

٢٠ ــ أمريكا هي العدو الأول للقومية العربية المتحررة(*)

إن قضية تحرير الأمة العربية وبناء مجتمعها الموحد الاشتراكي تصطدم بالاستعمار بشكل مباشر واضح الآن لا من الوجهة المبدئية فحسب بل بشكل عملي. إن الاستعمار عدو للوعي القومي في آسيا وأفريقيا من حيث المبدأ، لأن هذا الوعي القائم على مطالب الاستقلال وحق تقرير المصير وحكم النفس والاعتماد على ثقافة وحضارة الأمة وإمكانياتها الذاتية في بناء مجتمعها وحضارتها، يتناقض أصلاً وبشكل جذري مع الاستعمار القائم على سيطرة دولة على أخرى وتسيير شؤونها واستغلال مواردها وفرض حضارة غربية عليها. وليس من قبيل المبالغة القول إن أساس القلق والأزمات في آسيا وأفريقيا هو الصراع بين القومية المستيقظة والاستعمار.

ولكن القضية بالنسبة إلى الأمة العربية قد اجتازت مرحلة التناقض النظري الفكري لصراع فعلي صريح.

فعندما كان الوعي القومي في مراحله الابتدائية مقتصراً في أثره على التنبه والتحسس ببشاعة الواقع وضرورة التخلص من الاستعمار، وعندما كانت قوى ذلك الوعي ضعيفة مشتتة يعوزها التنسيق والنظام، لم يكن الصراع بحدته وعنفه وجذريته الحاضرة لأن الاستعمار استطاع آنذاك تنفيذ أغراضه الرئيسة عن طريق الفئة الحاكمة الرجعية دون ما جهد كبير.

أما اليوم فقد تحولت القومية العربية إلى قوة نضالية هائلة تسندها قوة عسكرية واقتصادية لا يمكن الاستهانة بها أبداً كما كان الحال في السابق. إن

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٠/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

اقتراب الوعي القومي من تحقيق أهدافه الكبرى التحررية قد فتح معركة واضحة حادة مع الاستعمار.

إن الولايات المتحدة الآن تقود السياسة الاستعمارية في هذه المنطقة من العالم وغرضها الرئيس قتل القومية العربية بشتى الطرق والأساليب. إن التطورات السياسية التي أعقبت ثورة ١٤ تموز/ يوليو، مرتبطة كلها بخيط واحد يصل في النهاية إلى الهدف الاستعماري المذكور. إن الحوادث المتتابعة كلها تشير بوضوح إلى عزم الولايات المتحدة على ضرب الجمهورية العربية بشتى الوسائل والطرق. إن حملة الدس بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية ومحاولة التفريق القائمة على قدم وساق في الدوائر السياسية وفي وسائل الدعاية والتصريحات التي يطلقها زعماء الغرب، تهدف إلى شق الصف العربي من جديد بعد أن أزالته ثورة ١٤ تموز/ يوليو.

إن التأكيد على ضرورة تقوية الجامعة العربية وهيمنتها على التطور السياسي في المنطقة يهدف بدوره إلى خلق مجال فسيح لمناصبة الجمهورية العربية المتحدة العداء من قبل بعض الحكومات العربية الرجعية المتآمرة مع الاستعمار، وتقييد النهضة القومية والتطور السياسي للأمة بقيود وشروط تلك الحكومات.

إن الدول الاستعمارية وبخاصة الولايات المتحدة، تهدف الآن إلى إيقاع الخلاف بين العراق والجمهورية العربية المتحدة بشتى الأساليب والوسائل وتحريك روح التنافس والتضارب بطرق خبيثة لئيمة، كما تتحدث صحف الغرب اليوم عن ثروات العراق الهائلة وضرورة المحافظة عليها من الغزو الناصري.. وعن هتلر النيل و.. إلخ من المسميات التي يراد من ورائها مقاومة التكتل العربي بوجه الاستعمار الغاشم المستغل. إن الولايات المتحدة تعادي النهضة العربية وتحاول قتل الوعي القومي ومنع تطور البلدان العربية في طريق التقدم والعدل والحرية والإعمار والقوة. ويتخذ الصراع هذا شكلاً حاسماً جذرياً اليوم ولو أن الأساليب المتبعة من قبل الاستعمار ملتوية خداعة وغير واضحة.

إن ثورة ١٤ تموز/ يوليو، قد وضعت حداً فاصلاً في تاريخ أمتنا، فهي قد أوجدت إمكانية هائلة لتحقيق النهضة القومية وخلقت فرصة لانتصار القومية العربية نهائياً على الاستعمار والرجعية. إن الاستعمار الغربي بقيادة الولايات المتحدة يعرف ذلك تماماً وهو يحاول اليوم تبديد نهضتنا وخنقها في مهدها وترسيخ نفوذه وسيطرته، ولكننا مؤمنون بأن الشعب أقوى من كل ذلك.

٢١ ــ حرب الدعاية الاستعمارية ضد القومية العربية(*)

يخرج إلى حيز الوجود الآن تصميم لجهاز دعائي تنظمه بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى ضد التيار القومي المتحرر الذي يجتاح الوطن العربي اليوم لتحقيق حرية ورفاه ووحدة الشعب العربي وتقدمه الاجتماعي والاقتصادي وإزالة كل آثار التخلف والضعف والتجزئة والاستعمار والاستغلال والضغط. إن نمو الوعي القومي وإخراجه قضية النهضة من الحيز النظري إلى صعيد التحقيق الفعلي بقيام الجمهورية المتحدة والجمهورية العراقية، وما تبع ذلك من صراع عنيف حاد مع الاستعمار والرجعية والخيانة، قد اقترن بتوجيه فكري واسع النطاق انطلق من سوريا ومصر وبالتالي الجمهورية المتحدة. إن هذا التوجيه الفكري يرمي إلى اقتلاع الأفكار المنحرفة والثقافة المسمومة الهزيلة التي رسخها الاستعمار والحكم المستغل الرجعي وتثبيت ثقافة جديدة تقوم على القومية العربية بدلاً من الإقليمية والعنصرية، وعلى فكرة التقدم الثوري بدلاً من التطور البطيء العاجز، وعلى الجذرية في معالجة المشاكل بدلاً من أنصاف الحلول وعقلية المساومات، وعلى ترسيخ الاعتماد على النفس والثقة بالقوة الذاتية بدلاً من روح الاستسلام والاتكال والضعف، وعلى احترام كرامة الإنسان ورفع مركزه بدلاً من إذلاله واحتقاره واستغلاله.

إن التوجيه القومي الذي تقوم به الإذاعة في الجمهورية العربية المتحدة قد أيقظ المواطن وكشف للشعب بوضوح خيانة الفئة الحاكمة الرجعية وبشاعة الواقع، وأزاح النقاب عن مؤامرات الاستعمار ومطامع الغزو الصهيوني وخطر إسرائيل وبربرية فرنسا وحقد أمريكا على القومية العربية. إن هذا التثقيف الشعبي

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٢/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

القومي قد توسع حتى وصل أثره إلى شعوب كثيرة في آسيا وأفريقيا المتطلعة مثل أمتنا المتحررة إلى الوحدة والاستقلال والتقدم.

وقد انتبه إلى خطر هذا التوجيه والتثقيف كثيرون من رجال الاستعمار الغربي مثل غلوب باشا بعد طرده من الأردن وتقارير السفارات الأمريكية المتعددة لوزارة الخارجية الأمريكية وتوصيات الساسة الغربيين الذين زاروا المنطقة.

لذلك كانت الدول الاستعمارية تصر دائماً في مفاوضاتها مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة على إيقاف التوجيه الإذاعي كشرط أساسي لكل تفاهم أو تسوية، ومشروع أيزنهاور **الأول**، تمخض عن خطوات عملية في هذا السبيل منها زيادة مخصصات مصلحة الاستعلامات. والحكم البائد عندنا أعار هذه الناحية اهتماماً بالغاً فنصب المحطات السرية ووجه الإذاعة الرسمية وقام بنشاط واسع لتنسيق وتنشيط آلة الدعاية الاستعمارية في المنطقة، ومشروع أيزنهاور **الثاني**، الذي قدم للأمم المتحدة قد نص صراحة على ضرورة إيقاف الدعاية المعادية للغرب.

إن الغرب يخشى اليقظة القومية التي أصبحت كاسحة شعبية الآن بعد الانتصارات المتتالية التي حققتها وبعد أن أصبحت مستندة على دولتين عربيتين هما الجمهورية المتحدة والجمهورية العراقية.

إن بريطانيا تعد اليوم جهازاً رهيباً للدعاية الغربية لمواجهة إذاعات الجمهورية المتحدة. إن هذا الاهتمام المتزايد بقضية الحرب الدعائية مستند على نظرة واقعية إلى الأمور وإلى التطور السياسي في المنطقة. إن الاستعمار يرى بوضوح أن القضية القومية لم تعد محصورة في نطاق الحكومات والأفراد، بل أصبحت شعبية وذلك ما يخشاه ويخافه. إن قوة الشعب إذا ما تفجرت ونُسقت وانتظمت تصبح قادرة على طرد الاستعمار إلى الأبد وسحق كل آثار الحكم الرجعي والتخلف والفساد. إن التوجيه القومي مساهم فعّال في تحويل القضية للشعب وإشراكه في المعركة بتفتح وعيه وتحريك وجدانه وتصحيح ثقافته. إن المعركة التي يواجهها الاستعمار اليوم هي مع الشعب كله بجميع فئاته وهيئاته، وليس مع أفراد قلائل أو حكومات منعزلة عن الجمهور. إن شعبية القومية العربية هي التي مكّنتها من تحقيق الانتصارات الرائعة الجبارة، وقد ساهم التوجيه القومي بذلك إلى حد بعيد، لذلك لا غرو إن حاول الاستعمار اليوم مواجهة ذلك بدعاية مقابلة، ولكن ذلك فاشل لا محالة لأنه على باطل وأمتنا على حق والحق ينتصر أبداً.

٢٢ ــ القوميــة العربيــة
هي الخطر الرئيس على الاستعمار(*)

الحقيقة الأساسية عن علاقتنا بالاستعمار الغربي هي أننا لا زلنا في حالة صراع، فالاستعمار لم يعترف بالقومية بعد ولم يقرر التفاهم معها بالرغم من بعض الحوادث الجانبية التي قد توحي العكس.

صحيح أن هناك أكثر من خطر واحد يهدد مصالح الاستعمار في البلدان العربية، ولكن من بين هذه الأخطار هناك خطر رئيس مباشر تتجه السياسة الغربية للتخلص منه في الدرجة الأولى. والواضح اليوم أن الغرب قد وصل إلى قرار نهائي بذلك، فاعتبر القومية العربية كحركة سياسية تهدف إلى بناء دولة عربية قوية ضخمة في الشرق الأوسط مستقلة في سياستها الخارجية، هو الخطر الرئيس الذي يهدد مصالحه الحيوية: الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

واستناداً إلى هذا المبدأ صممت كل مشاريع الدول الغربية وخططها تجاه البلدان العربية في العشر سنوات الأخيرة خصوصاً بعد قيام الثورة في مصر.

إن الاعتداء الثلاثي على مصر والمؤامرات المتتالية لمنع الوحدة بينها وبين سوريا والدور الرئيس الذي أداه الحكم البائد عندنا بالنيابة عن الاستعمار الغربي في طول الوطن العربي وعرضه لمنع الوحدة وتأليب الفئات الرجعية الانتهازية عليها وتشجيع اتجاهات التجزئة والتآمر المباشر على كيان الجمهورية العربية المتحدة، دلائل واضحة على ذلك.

والدول الغربية عملت ما في وسعها لوضع خطة مفصلة لمقاومة القومية

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٦/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

العربية، فمبدأ أيزنهاور الذي كان في الظاهر موجهاً ضد الشيوعية الدولية قد كشفت أغراضه الحقيقية أثناء مناقشته في الكونغرس الأمريكي، وتوضح للرأي العام العالمي بأن القصد الحقيقي منه هو تجميد الواقع السياسي في البلدان العربية والذي معناه بشكل عملي منع الوحدة.

وقامت الثورة في لبنان فكانت مناسبة كشفت عملياً حقيقة أهداف السياسة الغربية، وإذ بمندوب أمريكا في الأمم المتحدة يبرر تدخل بلاده العسكري لا على أساس وجود خطر من الشيوعية الدولية بل لحماية استقلال دولة صديقة طلبت المساعدة. وهكذا طبقت الولايات المتحدة لأول مرة مبدأ أيزنهاور على حقيقته وللغرض الذي وضع من أجله، إذ من البديهي الواضح أن مندوب الولايات المتحدة يعني بحماية استقلال لبنان منع اتحاده مع الجمهورية المتحدة.

وجاءت الثورة تأكيداً قوياً على وحدة النضال العربي ووحدة القضية القومية ونصراً كبيراً للوحدة العربية بالذات، فالعقبات الرئيسة بوجه الوحدة وهي الاستعمار والرجعية الداخلية الانعزالية، قد زالت وتهيأت فرصة تاريخية نادرة لتحقيق هذه الثورة الكبرى في حياة العرب وتاريخ المنطقة. وإزاء ذلك لا يمكننا أن ننتظر ـ إذا نظرنا إلى الأمور بشكل واقعي علمي ـ من السياسة الغربية إلا أن تتجه بعنف أكثر ضد القومية العربية وتزداد إصراراً على موقفها المعارض للوحدة. إن الغرب قليلاً ما يرتجل المواقف بل يخطط ويصمم، فمواقفه المتتابعة وتفاصيل سياسته ترتبط كلها بالهدف الرئيس الذي يكمن وراءها، وإذا ما وجدت حوادث جانبية وبعض المواقف غير المنسجمة مع الهدف الرئيس، فذلك مقصود أيضاً وضمن الخطة الموضوعة.

نقول ذلك لنلقي ضوءاً على موقفين يجلبان الانتباه. كان رد الفعل **الأول** لقيام الثورة هو المعارضة والتوتر فجمدت أرصدتنا في الخارج وحدث الإنزال العسكري في الأردن.

وقامت الولايات المتحدة وبريطانيا بإجراءات لجلاء رعاياهما، ودفعت الدول الغربية عبد المجيد عباس في الأمم المتحدة إلى عدم الاعتراف بالجمهورية الجديدة، وقامت بريطانيا والولايات المتحدة باستعدادات عسكرية في الخليج والبحر المتوسط، فتوتر الجو وبدا وكأن الغرب مقبل على مغامرة اعتداء جديدة.

ومن الجانب **الثاني** كان الجواب العربي إبرام الاتفاق الدفاعي بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية. وبرزت بوضوح ضرورة الوحدة بين الجمهوريتين.

ولكن من الملاحظ أن الغرب قد خفف من حدة ضغطه وتهديده، وإذا بالاعترافات تتوالى بسرعة مدهشة والأرصدة المجمدة تطلق، والجو يتحسن فترسل الولايات المتحدة مورفي المبعوث الشخصي لأيزنهاور لإجراء مباحثات مع حكومة الثورة. والحوادث هذه بمجموعها تعطي الانطباع أن الغرب قد اعترف بالأمر الواقع ورغب بالتفاهم والتعاون.

ولكن من جهة ثانية حدث تطور خطير في الموقف في لبنان لا يمكن إغفاله ولا يمكن أخذه على أنه مفصول عن حلقات السياسة الغربية العامة تجاه القومية العربية.

أنزلت الولايات المتحدة قواتها في لبنان وأوضحت أن هدفها من ذلك أن تجري انتخابات رئاسة الجمهورية في جو هادئ وبعدها ستنسحب تلك القوات حالاً، فأجريت الانتخابات وإذا بالقوات تبقى وتظهر الإشارات والتصريحات بأنها ستبقى حتى تتحول المعارضة المسلحة الشعبية إلى معارضة برلمانية والذي معناه تصفية الثورة بكاملها. ويتبع كل ذلك إنزال جديد بقوة كبيرة ويرافق ذلك توتر دولي بين الشرق والغرب.

هذه حلقات لا بد من ربطها بخيط واحد وتحليلها بعناصرها الأولية للوصول إلى حكم على الموقف الدولي.

قلنا إن السياسة الغربية تصدر من هذا المبدأ: الخطر الحقيقي على مصالح الغرب هو حركة القومية العربية خصوصاً بهدفها العملي لتوحيد البلدان العربية بدولة قومية واحدة. وجميع الدلائل تشير إلى أنه لم يجر أي تغيير أساسي في هذه السياسة حتى الوقت الحاضر، بل على العكس من ذلك، فالولايات المتحدة التي اختلفت مع بريطانيا وفرنسا على طريقة ضرب القومية العربية أثناء الاعتداء على مصر يبدو بأنها بدأت بالتراجع، وقبول رأي بريطانيا في البداية القائم على ضرورة العمل الحاسم العسكري لإيقاف حركة القومية العربية وسياسة الرئيس عبد الناصر بدأ بالتراجع أيضاً.

أما الجو الودي الذي خلقه الغرب عن طريق الاعترافات وإطلاق الأرصدة ففرصة تطمين حكومة الثورة وتبريد الجو وتهيئته للعمل التدريجي المتواصل لفصل الجمهوريتين عن بعضهما البعض وبالتالي منع الوحدة. لأنه لوحظ بالتجربة أن أي ضغط أو تهديد للجمهورية العراقية يؤدي بشكل طبيعي سريع للتقارب وبالتالي الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة.

أما في لبنان، فإن موقف الولايات المتحدة المماطل بسحب قواتها وتعزيز تلك القوات في الوقت الذي زال به المبرر الذي تذرعت به في البداية بانتخاب رئيس جديد للجمهورية، لا يمكن أن يفسر إلا بأنه جزء من خطة الاستعمار العامة الرامية إلى تجميد الوضع السياسي في البلدان العربية وشق أخاديد تملؤها قواته للتهديد والتآمر والضغط وبالتالي الاعتداء المسلح إذا ما اقتضت الضرورة ووصلت قضية الوحدة إلى مرحلتها الحاسمة.

قلنا في مقال سابق إن سياستنا يجب أن تخطط وترتكز على أسس علمية تعتمد على الحقائق الموضوعية لواقع المرحلة التي نمر بها، وأن لا ننخدع بالحوادث الجانبية العابرة التي قد تبدو مناقضة لتلك الحقائق.

الحقيقة الأساسية هي أن الغرب يعتبر القومية العربية الخطر المباشر الحقيقي على مصالحه وينظر إلى الوحدة العربية على أنها قضية يجب ألا تتحقق أبداً. وهو يعمل الآن على تنفيذ خطة مفصلة لضرب الوحدة في الصميم. أما مواقفه الودية وبعض تصرفاته التي تبدو غير منسجمة مع ذلك فهي من صلب الخطة ذاتها وليست غفلة أو تناقضاً.

علينا أن نعي حقيقة الموقف، فلا ننخدع بالظواهر والتغيرات العابرة السطحية في سياسة الغرب تجاه نهضتنا، وأن نغفل عن أن الجو الآن مهيأ بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخنا الحديث لتحقيق وحدة أمتنا وبلادنا، وألا نوغل في الخيال والتفكير المجرد أو نتصور موانع وهمية في طريق الوحدة وعقبات خيالية، وأن لا نبالغ في خصوصية أوضاعنا. علينا كجيل مخلص مسؤول أمام التاريخ وأمام أجيالنا القادمة أن نعي طبيعة هذه المرحلة ومتطلباتها الحيوية، فالوحدة العربية هي الثورة الكبرى في تاريخ أمتنا وتاريخ المنطقة.

٢٣ ــ حقيقة مشروع أيزنهاور
ضد تيار القومية العربية(*)

طرح الرئيس أيزنهاور مشروعاً يتضمن ست نقاط أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، غرضه كما أعلن عنه حل المشكلة القائمة في الشرق الأوسط. والواضح أن المقصود بالشرق الأوسط هو البلدان العربية التي شهدت تطورات خطيرة أصبحت اليوم بمستوى دولي في أهميتها. وبديهي أن يكون للمشروع فكرة رئيسة تقف وراءه، يهمنا جداً أن نعرفها بدقة، لما لها من أهمية في مرحلة تطور أمتنا الحاضر.

وسنحاول تحليل النقاط الواردة في المشروع.

ينص **البند الأول**، على ضرورة إنشاء قوة بوليس دولية تابعة للأمم المتحدة. والمفهوم البديهي أن قوة البوليس الدولية لا يمكن أن تكون هناك حاجة ماسة إليها لو لم تكن هناك تطورات وتغييرات منتظرة الوقوع غير مرغوب بها، فما هي هذه التغييرات المنتظرة؟

كانت الولايات المتحدة قد تقدمت إلى البلدان العربية وإلى العالم بمبدأ أيزنهاور الذي ينص على استعداد الولايات المتحدة لتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لأي دولة تطلبها في حالة تعرضها لخطر مباشر من الشيوعية الدولية. وعندما وضع المبدأ للمناقشة في الكونغرس، توضح لدى الجميع كما ورد بالنص في محاضر الجلسات أن تعريف المشروع لخطر الشيوعية الدولية فضفاض واسع غير محدد، يمكن أن يشمل الثورات الداخلية وحتى الجمهورية العربية المتحدة، الأمر

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٥/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

الذي استنتج منه المعلقون السياسيون أن المشروع في حقيقته يهدف إلى صد التيار القومي التحرري في البلدان العربية الذي يعمل الآن إلى تغيير الواقع السياسي.

وبتعبير آخر، يهدف المشروع إلى تجميد الواقع على ما هو عليه. وجاء الاعتداء العسكري على لبنان المناسبة الحاسمة التي وضحت هذه الحقيقة التي تنبأ بها المعلقون، إذ قد برر هنري كابوت لودج تدخل الولايات المتحدة بحاجة بلد صديق إلى المساعدة لحماية استقلاله. ولا يخفى أن المقصود بالمحافظة على استقلال لبنان منع انضمامه إلى الجمهورية العربية المتحدة. هذا هو الخط الأساسي للسياسة الأمريكية تجاه البلدان العربية اليوم. لذلك فاقتراح إنشاء قوة بوليس دولية منسجم، تمام الانسجام، مع الهدف الرئيسي لتلك السياسة، وهو تجميد الوضع السياسي القائم ومنع أي تغيير فيه.

وينص **البند الثاني**، على إيجاد صندوق يديره الغرب لتقديم المعونة الاقتصادية لبلدان الشرق الأوسط. وردت هذه النقطة في مشروع مبدأ أيزنهاور، وأوضحت المناقشة في الكونغرس أيضاً أن حكومة الولايات المتحدة تريد بذلك وضع مبلغ كبير من المال تحت تصرف رئيس الجمهورية، يستطيع صرفه متى شاء وعند ورود أي طلب من السفراء في الدول المعنية. وبضمن المشروع زيادة مخصصات مكتب الاستعلامات الأمريكي ومخصصات الدعاية. كل ذلك يوضح أن المساعدات كانت مقصودة لأغراض مفاجئة غير اعتيادية، لا لأغراض إعمارية يسبقها درس وتخطيط. والحلقة الثانية المتعلقة بالموضوع هي ما دار في المفاوضات المالية التي جرت في بغداد بين الوفد المالي لحكومة الأردن والمسؤولين عندنا في العهد البائد في بداية هذا الصيف. إثر إعلان الاتحاد بين العراق والأردن ظهرت مشكلة تمويل العجز في ميزانية الأردن. . فتقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا بمشروع إنشاء مصرف للإعمار في الشرق الأوسط يكون هدفه الحقيقي تقديم المساعدات إلى الأردن لسد العجز المالي فيه، وبذلك يتجنب العراق أي تضحية مالية. وقدمت حكومة العراق مشروعاً آخر لحل الأزمة، يتضمن الضغط على الكويت من قبل دول الغرب للانضمام، والاستفادة من إمكانياته المالية. وتدل هذه المفاوضات على أن الغرب يهدف من عروضه بالدرجة الأولى تقديم مساعدات لأغراض خاصة معينة تسند سياسته العامة إلى إحداث إعمار اقتصادي في المنطقة. ويتضمن مشروع أيزنهاور من جديد تقديم مساعدة مالية لدول المنطقة في القاهرة، في حين أنه يقصد بالدرجة الأولى تقديم مساعدات تساعد على إبقاء كيانات تلك الدول ومنع ارتباطها بالجمهورية العربية المتحدة.

أما **البند الثالث**، فينص على طلب وقف الحملة الدعائية من وإلى الشرق الأوسط، فما هو لون واتجاه هذه الحملة؟ تقوم إذاعات «صوت العرب» ودمشق والقاهرة وبغداد، بتوجيه الرأي العام العربي نحو الوحدة العربية وإثارة الشعور القومي وتنبيه الوعي والحذر من المؤامرات وتوضيح انحلال واستغلال الرجعية الداخلية.

فلماذا يفزع الغرب من هذه الحملة؟ السر في ذلك بسيط هو أنها موجهة لإيقاظ الوعي القومي وتوضيح أهداف القومية العربية.

وجاء في **البند الرابع**، تأكيد ضرورة السيطرة على شحن الأسلحة إلى المنطقة، فما هو الجديد في الوضع الذي يتطلب هذا التدبير بعد أن سارت الولايات المتحدة طويلاً على سياسة تسليح إسرائيل وتقويتها وجعلها بوضع متفوق على البلدان العربية مجتمع؟ الجديد هو أن مصر وسوريا قد استطاعتا كسر الطوق والتمرد على احتكار السلاح من قبل المعسكر الغربي، الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى الجمهورية العربية المتحدة عسكرياً وبروزها كقوة عسكرية لا تستطيع إسرائيل المجازفة بالاعتداء عليها أو إخضاعها بالتهديد، الأمر الذي شل دور إسرائيل الرئيس بالنسبة إلى الغرب، ألا وهو استعمالها كمعدل لقوة القومية العربية وكرأس حربة للاستعمار تستعمل في التهديد والاعتداء وقت الحاجة. ولا يخفى أن إسرائيل سبق أن هددت باحتلال الأردن إذا ما انضم إلى الجمهورية العربية المتحدة.

وثمة جانب آخر للموضوع هو أن الجمهورية العربية المتحدة، كقوة عسكرية ضخمة، قد أصبحت ضمانة قوية للحركة القومية التحررية في بقية أجزاء الوطن العربي، وقد توضح ذلك بجلاء بعد قيام الثورة عندنا وعقد ميثاق عبد الناصر ـ عارف. وبعد أن استطاعت الجمهورية العربية المتحدة أن تكون قوة عسكرية فعالة في المنطقة، تسند الحركة القومية التحررية، وتقف في وجه إسرائيل، لجأت الولايات المتحدة إلى فكرة تحديد استيراد السلاح وغرضها الأساسي من ذلك إبقاء الوضع العسكري العربي ضعيفاً ليتسنى لإسرائيل أن تلعب دور المعاكس للقومية العربية وتضعف الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية عسكرياً والذي هو في النهاية إضعاف لحركة التحرر القومي السارية الآن.

أما **البند الخامس**، فصريح في توضيح الفكرة الرئيسة وراء المشروع والتي وردت في خطاب هنري كابوت لودج في الأمم المتحدة في تبرير التدخل المسلح. هل إن لبنان معرض إلى خطر اعتداء مسلح من قبل الشيوعية الدولية

لتأخذ الولايات المتحدة على عاتقها حماية استقلاله من الخطر؟ الواضح البديهي أن الواقع هو غير ذلك، فلا لبنان ولا أي قطر عربي آخر معرض لأي شيء من ذلك، ووزارة الخارجية الأمريكية تعرف ذلك تماماً. الساسة الأمريكان يعرفون أن المعسكر الشرقي غير مستعد الآن، وغير مستعد إلى وضع يؤدي به إلى مثل هذا الاعتداء الذي يشعل حرباً عالمية؛ ففي حين أن ـ مبدأ أيزنهاور ـ قد نصّ على خطر الشيوعية الدولية وحاول تغطية القصد الحقيقي بهذا المبرر الظاهري، فالمشروع المطروح الآن أمام الأمم المتحدة لم يذكر ذلك أبداً. كما كان الحال في تبرير التدخل في لبنان، فنحن لا نحتاج إلى إمعان ذهني وتحليل عميق لنفهم أن النص على المحافظة على استقلال لبنان يعني منع اتحاده مع الجمهورية العربية المتحدة.

ومثل ذلك قد ورد في البند الأخير الذي نص على ضرورة المحافظة على استقلال الأردن عن طريق القوات البريطانية أو موظفين من الأمم المتحدة. الأردن الدولة التي يعرف كل العالم بأنها مصطنعة لا تملك المقومات الرئيسة للدولة الحديثة، يتقدم رئيس الولايات المتحدة أمام أكبر هيئة دولية وبجلسة استثنائية بمشروع للمحافظة على استقلالها.

ما هو الخطر الجديد في المنطقة الذي يهدد استقلال الأردن؟ ولماذا لم يوجد هذا الخطر قبل قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو؟ جاءت ثورتنا دعماً قوياً للقومية العربية وأحدثت تغيراً خطيراً في مستقبل المنطقة لأنها وضعت في تيار للقومية العربية قطراً قيادياً واسع الإمكانيات، يستطيع لا أن يساعد ويتمم تحرير وتوحيد البلدان العربية فحسب، بل إن يؤدي دوراً رئيسياً في ذلك وأن يكون نقطة التحول. إذن تحرر العراق من الاستعمار والرجعية ورجوعه إلى الركب العربي المتحرر، هو الذي أوجد الخطر على استقلال الأردن. المقصود بالخطر هو نمو الحركة القومية في الأردن لإخراج البلاد من عزلتها ومعاكستها للحركة القومية المتحررة.

إن الولايات المتحدة تنظر إلى البلدان العربية على أنها مجموعة دول وأمم يجب أن تكون منفصلة بعضها عن بعضها الآخر، تتعامل معها على انفراد وكل على حدى، فهي لا تعترف بالقومية العربية وترى في هذه الحركة الخطر الرئيسي على نفوذها وسيطرتها وخطتها العسكرية والسياسية في الحرب الباردة. والسياسة الأمريكية اليوم تقوم على أساس سحق القومية العربية بشتى الوسائل ومنع أي تقارب بين الدول العربية؛ فجميع نقاط المشروع الست تشترك بقاسم مشترك

أعظم، يجمعها في الجذور، ألا وهو تجميد الواقع السياسي القائم، والذي يعني منع تيار الوحدة العربية من أن يحقق أهدافه. أما التذرع بخطر الشيوعية الدولية، فدعوة مصطنعة غرضها تغطية القصد الحقيقي، وحتى هذا المبرر الظاهري لم يرد ذكره في المشروع الحاضر كما كان الحال في المشروع السابق. سياسة الولايات المتحدة عملية تتوجه إلى الشيء المباشر الحقيقي أولاً، إنها تعرف تماماً أن الشيوعية الدولية ليست الخطر الحقيقي الذي يواجه أغراض سياستها في البلدان العربية اليوم. الخطر هو القومية العربية وعلى وجه التخصيص تيار الوحدة الذي حقق الجمهورية العربية المتحدة، لذلك جاءت جميع المشاريع والخطوات الغربية مصممة على أساس تجميد التجربة السياسية القائمة وتفتيت حركة التحرر القومي. كل ذلك قد جاء لأن القومية العربية هي فعلاً الحركة الجدية الأصيلة التي تسيّر مجرى التطور في بلادنا وهي التي ستحدد خطوط المستقبل الذي تحاول الولايات المتحدة والاستعمار أن يمنعه، ولكن ذلك مستحيل لأن هذه الحركة صادرة من إرادة الأمة التي هي إرادة الحق التي لا يمكن أن تقهر.

الفصل الثاني

الوحـــدة العربيـــة

١ ــ اليوم والغد
إمكانيات القوة والتوحيد في الوطن العربي(*)

ـ ١ ـ

تعتمد الوقائعية بوصفها منهجاً على الحوادث باعتبارها قِطعاً مكدسة، تستخدمها في إقامة الدليل على ما تطرحه من آراء. لكن الوقائع، في الوقت الذي تكتسب فيه هذه الأهمية المنهجية، تقطع جزءاً من الطريق عندما تغيب قوانين النظرية.

إن مهمة النظرية هو استخراج القوانين التي تنظم من خلالها الوقائع في خيط الفهم، سواء في فهم الطبيعة أم في فهم الإنسان.

إن الوقائع توحي بالقوانين، والقوانين يجري اختبارها بين آونة وأخرى في ضوء الوقائع التي تعمل بدورها على تطوير القوانين. وهكذا تكون العلاقة بين الوقائع والقوانين متقابلة يؤثر أحدهما في الآخر.

إن الوضع العربي الراهن، كغيره من أوضاع الأمم، فيه وقائع يمكن من خلالها التوصل إلى استنتاجات ذات صفة عمومية.

إذاً لنبدأ أولاً بعملية التعرف إلى الوقائع، ومحاولة فهم ما توحي به من اتجاهات.

ما هي عناصر القوة في الوضع العربي الراهن؟ ذلك هو العمود الفقري لمحاولة التحليل هذه.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **القدس العربي** (لندن)، ١٥ ـ ١٦/ ٥/ ١٩٩٤.

إذا كان التطور صفة أزلية يصعد من خلاله الإنسان من وضع إلى وضع أفضل منه، بغض النظر عن التعريفات، فذلك يعني التغيير بداهة.

ويمكننا تصور عناصر التغيير على أنها الفكرة والإرادة والوسائل المادية. إن الشعور القومي عند العرب بأنهم أمة واحدة قديم، ولم يكن يعبر عنه بالمسمى الحديث ـ القومية ـ بل كان موجوداً في الجاهلية، كما يتبين ذلك من كلام حكماء العرب، الذين أتى بهم النعمان بن المنذر أمام كسرى إلى معركة ذي قار.

لقد جاء الإسلام، فحرر الجزيرة، ووحدها، وخرج العرب إلى العالم ينشرون الرسالة، **ففننوا** لغتهم واستكملوا عناصر ثقافتهم، فكانوا دوماً عرباً بين الأمم الأخرى التي فتحو أراضيها، أو حطموا أنظمتها القديمة، فارسية أم رومية.

ثم حدث التراجع، إلى أن استيقظ الشعور القومي من جديد، بعد انكشاف خطة التتريك، في الجزء الأخير من عمر الإمبراطورية العثمانية، فكان كتاب **يقظة العرب** و**إحياء التراث**.

وهنا أخذ الشعور القومي نعته الحديث (القومية العربية). وما يلفت النظر أن القومية العربية، ومنذ وقت مبكر، قد فهمت الفقر والعلاقة بالإسلام، فجاءت تقدمية متمسكة بالأصالة. وهكذا كانت تقدمية بجذور محلية، فكان البعث العربي الاشتراكي، وعبد الناصر وآخرون.

إن عنصر القوة في هذه الفكرة يجب ألا يكون صعباً، فالقوميون الآن وعلى العموم، هم في هذا الاتجاه، بغض النظر عن الأسماء والعلاقات والاجتهادات؛ لذلك يلاحظ أنه لا يوجد بين القوميين الآن اتجاه ذو أهمية يعارض هذا الفهم للقومية العربية، فالقومية التقدمية بدأت ونمت ولم تشهد تراجعاً منذ نشوئها.

ثم جاءت التطورات في العالم، فأضافت أدلة جديدة على صحتها، إذ إن الأنظمة العالمية عادت إلى الوضع القومي، وظهرت قضية الغنى والفقر في ساحة الاهتمام، ولم يستطع العقل البشري التغاضي عن مزايا سعة السوق، وتكامل الموارد ومنافع التكتل، مقابل مساوئ التفتيت.

وهكذا يتضح يوماً بعد يوم، أن فكرة الوحدة التقدمية تسير في اتجاه العصر، وتلك قوة لا يستهان بها.

ـ ٢ ـ

إلى جانب ما حدث للحركة القومية في الشرق العربي من تقدم وتراجع، شهد المغرب العربي تطورات إيجابية في هذا المجال، تمثلت في التعريب، وتوثيق الاتصال بالمشرق. ويلاحظ أن الإقبال يزداد على قراءة المطبوع العربي في ذلك الجزء من الوطن العربي، كما وجدت كتب التراث، والكتب الأخرى التي تطبع في المشرق، سوقاً رائجة لها هناك.

ويعني ذلك في الأمد الطويل نمو الوعي القومي وانتشار فكرة القومية العربية.

وعلى الصعيد الرسمي، بقي اهتمام الدولة القطرية في تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، قطرياً، على العموم، مع التفاوت. إلا أن هذه الدول، أيضاً، قد طورت قناعات أو مصالح وعلاقات أقوى مع المشرق العربي، فهناك استثمارات مشرقية خاصة في المغرب. ووجدت موريتانيا، بالملموس، أنها تلقت دعماً عسكرياً مهماً من المشرق في نزاعها مع السنغال. كما تتذكر الجزائر الدعم العربي الملموس الذي تلقته في معارك التحرير والتعريب. وحصلت تونس منذ وقت قريب على تعاون اقتصادي ودعم عسكري.

والاتجاه القومي في ليبيا واضح، وهو من الآثار الإيجابية لعبد الناصر، إلا أن ليبيا بوصفها قوة قومية جديدة، ظلت محصورة في حدود السكان، وتراجع الاحتياطي النفطي، وحاجة القيادة إلى مزيد من النضج، ومع ذلك فهي مركز قوة للقومية في تلك المنطقة.

أما مصر، فلها أهمية كبرى، فهي في قلب الوطن العربي، وتتمتع بكتلة بشرية كبرى، وإمكانيات تقنية، أخرجها عبد الناصر إلى المجال القومي، وأدار وجهها من أوروبا إلى البلدان العربية، إلا أن قوى الردّة عادت بعد غيابه واستدارت بزاوية أكبر نحو الغرب، فجاءت أمريكا وجاء الكيان الصهيوني، وقام نظام الدولة القطرية المغسول الدماغ، المستسلم لثقافة الغرب، وكرر خطأ الشاه عندما نسي أن دين الشعب هو الإسلام الذي يحث على الاستقلال والجهاد، ويرفض الإهانة، فحدث الاصطدام ودخل النظام في المأزق.

في مصر لم يتم حتى الآن التعرف على طاقة كبيرة موجودة لنمو الوعي القومي، ألا وهي أن إمكانية التنمية الوحيدة المتوافرة هي في العلاقة مع الوطن العربي، وليس مع الغرب، ويتحمل مسؤولية عدم استثمار هذه الإمكانية، مثقفو

مصر، الذين لم يستطيعوا الخروج من دائرة الثقافة الرائجة التي يغذيها الغرب، إلى شرح العلاقة الوثيقة بين الوحدة العربية وحل المشكلة الاقتصادية.

إن مصر التي يزداد عدد سكانها بمقدار مليون نسمة كل عشرة أشهر، والتي قاربت مواردها الاستثمار التام، لن تستطيع تحقيق تنمية حقيقية، إلا عن طريق الاندماج في الوطن العربي الكبير.

إن المثقفين القوميين، الذين يعرفون ذلك لم يستثمروا هامش الحرية الثقافية المتوافرة الآن، لتكوين رأي عام في هذا الاتجاه، الأمر الذي أبقى قوة قومية كبيرة في حالة سكون بدلاً من أن تكون في حالة حركة.

إن الإمكانية الأخرى هناك تكمن في الحركة الإسلامية التي هي الآن العمود الفقري للتحرك الوطني ضد نفوذ الغرب والصهيونية.

إن الحركة الإسلامية لا بد أن تجد في نهاية المطاف أن انشطارها عن الحركة القومية أمر مصطنع ترقد جذوره في تربة سياسية ذاتية وتشجيع خارجي، فالوضع الطبيعي هو التوحد بصيغة من الصيغ، والنضال المشترك، إذ ليس في الإسلام ما يتناقض مع العروبة، ولا في القومية العربية ما يتناقض مع الإسلام.

إن تطوراً من هذا النوع في الحركة الإسلامية في مصر لم يحدث بعد، إلا أنه إمكانية يجب السعي من أجلها والعمل على تحقيقها. والبداية التي حصلت في أقطار عربية أخرى يمكن ويجب أن تصل إلى هناك؛ لذلك ففكرة الحوار القومي الإسلامي فكرة إيجابية في كل الأحوال.

أما في السودان، فقد استطاعت الحركة الإسلامية أن تصل إلى الحكم، معربة عن تطور في التفكير في الاتجاه القومي. إن السودان الغني بالإمكانيات الزراعية يحتاج أول ما يحتاج إلى حسم موضوع التمرد في الجنوب.

في هذا القطر تكمن إمكانيات التنمية في نسج الوشائج مع أجزاء الوطن العربي، حيث تستطيع قوة التكامل أن توفر رأس المال لتطوير الإمكانيات الزراعية. والحركة الإسلامية التي استطاعت أن ترى إلى حد ما أن العلاقة الوشيجة بين العروبة والإسلام، في هذا القطر، إذا ازداد تطورها في هذا الاتجاه، فبإمكانها أن تؤدي دوراً ريادياً في تطوير عموم الحركة الإسلامية في الاتجاه القومي، إذ ليس من شك أن التطور في الاتجاه القومي والاتصال بالعصر يكسبان السودان قوة في مجال توثيق الصلة بالوطن العربي، من جهة، وإبعاد الحكم عن الطائفية والصراع الديني، من جهة أخرى.

وفي شرق السويس، هناك الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية. الشعب الفلسطيني يدرك معنى الصهيونية، وأهدافها العدوانية ويدرك أن الشر لا يقابل بالوعظ بل بالمقاومة.

أما القيادة الفلسطينية فهي تراوح بين ما أدركه الشعب من جهة، وبين نوع من الذرائعية التي تسربت إلى تفكيرها بسبب مزيج من التعرض لثقافة الغرب وضغوط الأنظمة القطرية من جهة أخرى.

الحركة الوطنية الفلسطينية بدأت قومية الاتجاه وزاد من قوتها الاضطهاد العنصري الصهيوني، إلا أنها شهدت بعض التراجع بسبب تصرف الأنظمة القطرية الإنساني إزاء القضية، ولكنها مع ذلك لا تزال قومية وستبقى كذلك، ومن المرارة الاعتراف بحقيقة سياسية هي أن قومية الشعب الفلسطيني يقويها الاضطهاد الصهيوني ويضعفها اضطهاد الأنظمة القطرية.

ويتكون الأردن من العنصر الفلسطيني ومن نظام الحكم. والعنصر الفلسطيني شأنه شأن الشعب الفلسطيني، في جوهره قوة قومية باتجاه الوحدة ومقاومة الغرب والصهيونية.

أما نظام الحكم فمحوره الموازنة كفن سياسي. ويلاحظ أن هذا النظام استطاع أن يحقق تقدماً قطرياً لا بأس به، بإمكانيات متواضعة لم يخطئ كثيراً في استخدامها، إلا أن السياسة تبقى ذرائعية قد تفيد في الأمد القصير وتضر في الأمد الطويل.

إن في الأردن الآن هامشاً من الحرية أتاح للجمهور التعبير عن مشاعره القومية، فهو يدرك أن الأمل في الأمن والتنمية والاستقرار يكمن في الوحدة العربية، ويعرف جيداً خطر الصهيونية والحاجة الماسة إلى المياه والطاقة. الأردن، جماهيرياً، قوة قومية وفيه شهدت الحركة الإسلامية تطوراً في الاتجاه القومي.

وسوريا ذات الدور الريادي في نشوء الحركة القومية منذ أواخر العهد العثماني حتى ظهور البعث العربي الاشتراكي، تقف اليوم في وضع خاص، فنظام الحكم يتصف بدرجة عالية من الماكيافيللية، حيث أصبح الحكم هو الهدف ومهارة التكتيك هي الوسيلة. وبالرغم من أن الجماهير طاقة قومية معطلة الآن، إلا أنها تبقى إمكانية يمكن أن تكون فعالة مستقبلاً. وأهمية سوريا الجغرافية هي ساحل المتوسط عندما تكون جزءاً من دولة النواة للوحدة العربية. وما عدا ذلك لا توجد

في سوريا الحالية إمكانيات قوة مهمة، فقواها الاقتصادية والعسكرية محدودة، ولم يستطع النظام القائم أن يحقق شيئاً غير العلاقة الخاصة التي كونها مع لبنان من خلال تعامله الماكيافيللي مع الحرب الأهلية.

وفي اليمن، تضافرت عوامل عديدة على دفع نظامين قطريين نحو التوحيد، فقد كان الاستنزاف والطريق المسدود الذي وصلت إليه محاولات احتواء شطر لشطر، وانهيار الاتحاد السوفياتي، وانقسامات نظام الجنوب، عوامل ساعدت على تحقيق تلك الخطوة التي كانت عملاً إيجابياً، وإن كانت عوامل حب الحكم والاستماع إلى أعداء الوحدة من الخارج، قد بدأت تتحرك من جديد، متخذة شكل أزمة. وهنا أيضاً أما أن ينسجم نظام الدولة القطرية مع مشاعر الشعب ومصالحه الحيوية فيتجاوز ذلك، وأما أن يرجع اليمن ثانية إلى الوراء. إن اليمن يكتسب أهمية في مجال القوة المادية من الموقع الجغرافي براً وبحراً، ففي البحر هناك مضيق باب المندب وخطوط تصدير النفط، وبراً هناك الجزيرة العربية بكل ما فيها.

الجزيرة العربية هي مكان القوة المادية المهمة وليس أي شيء آخر، فالاحتياطي العربي من النفط يشكل أكثر من ٧٠ في المئة من احتياطي العالم، وأوروبا واليابان تعتمد كلياً على النفط العربي المستورد، والولايات المتحدة تستورد الآن ٢٨,٥ في المئة من مجموع استيراداتها النفطية من الوطن العربي وسيرتفع هذا الرقم إلى ٥٠ في المئة في نهاية القرن العشرين.

والمتوقع أن يكون هناك نقص في عرض النفط في نهاية القرن العشرين بحدود عشرة ملايين برميل، ولن يكون بمقدور أحد غير الوطن العربي توفير هذا النقص. لكن هذه القوة المادية تسيطر عليها الآن الدولة القطرية متمثلة في أنظمة السعودية والإمارات والكويت في الدرجة الأولى. ويلاحظ أن الدولة القطرية هنا ليست غير وحدوية فحسب، بل هي في الاتجاه المضاد للوحدة لأسباب دوافعها المحافظة على الوضع الشاذ الذي تعيش فيه. وهي الآن في أقوى حالات التحالف مع الغرب، وبخاصة مع الولايات المتحدة. وليس في عُمان شيء غير مضيق هرمز، ممر نفط الخليج وعنق الزجاجة لإيران.

والعراق هو قطر أقصى الشرق يجاور إيران ذات العلاقة السلبية بالعرب منذ كسرى حتى الخميني. سكانه كتلة متوسطة الحجم قوية من حيث النوعية وفيه ثاني احتياطي نفطي بعد السعودية. ولكن الأهم من كل ذلك أن في العراق قوة شعبية في اتجاه الوحدة وقيادة تهتم ببناء الإرادة.

وقد استطاعت قوة العراق القومية صد محاولة التوسع الإيراني تحت شعار تصدير الثورة، وقبلت تقديم التضحية الكبيرة.

ـ ٣ ـ

لنعد إلى عناصر القوة في حركة القومية العربية. الوحدة العربية كفكرة قد رسخ مفهومها وتوضحت إلى حد بعيد، فهي فكرة الكيان الدولي الواحد، لها جذورها في الأرض ومطلة على العصر، تهتم بالتنمية والعدالة الاجتماعية، نظامها مدني حديث، وعلاقتها بالإسلام والتراث قوية، تتلاءم مع الحرية بوصفها جوهراً والديمقراطية العصرية باعتبارها نظاماً. وتلك هي قوة الفكرة: الوضوح واتجاه العصر.

إن الجماهير العربية، عموماً، في اتجاه التوحيد، ويمكن التأكد من ذلك بمختلف وسائل قياس الرأي العام. ويتفاوت هذا الشعور من حيث الوعي السياسي، فهو أكثر تقدماً في الجزء المشرقي الذي يضم العراق وسوريا والأردن وفلسطين وإلى حد ما لبنان وله مؤيدون، وبنسب متفاوتة في مصر والسودان واليمن وباقي أقطار المغرب العربي. وتأييد الشعب هو مصدر القوة والشرعية.

ولكن التأييد العفوي للوحدة العربية قد تطور إلى قوة سياسية ذات إرادة. والإرادة هي العامل الذي يحول الشعور والرغبات عند المواطن الاعتيادي إلى فعل يعيد تشكيل الظروف المحيطة، فيزيل ما هو ضد، ويقيم ما هو مع الأهداف.

إن الإرادة إذاً هي العمل بوحي الأفكار ومن أجل تنفيذها. وهنا يجب ألا يغيب عن البال أن الإرادة من أجل أن تكون فاعلة في التغيير لا بد أن تتناسب مع ما يحيطها، فالتوازن الموجود حالياً هو لصالح التجزئة ومن معها داخلياً وخارجياً. ومن أجل إزالة هذا التوازن، وإحلال توازن جديد لصالح الوحدة تتطلب عملية الهدم والبناء درجة عالية من الإصرار والحماسة وقوة التنظيم والاستعداد للتضحية.

وفي التاريخ العربي الحديث أمثلة بارزة على ظهور قوة الإرادة، هي استقلال الجزائر، وإسقاط عبد الكريم قاسم، وإيقاف توسع إيران الخميني، والانتفاضة الفلسطينية، ومقاومة العدوان الأمريكي على العراق، وإعادة إعماره.

كما تجلت بدايات أخرى لفعل الإرادة في الحركة الإسلامية مؤخراً في

الأرض المحتلة ومصر. ولكننا ونحن في صدد تشخيص مصادر القوة لحركة القومية العربية والوحدة، لا بد من إعطاء اهتمام خاص لعملية بناء الإرادة الجارية في العراق الآن حيث تتصاعد الروح المعنوية والثقة بالنفس والقدرة على الانجاز والتفاعل الذي يجب أن يكون بين الشعب وقيادته.

إن ما يحدث في العراق يتضح في عملية تكوين أكبر قوة فاعلة في اتجاه الوحدة والمصلحة القومية العربية. والجدير بالذكر في هذا المجال أن الثقافة العربية الحديثة لم تسلم من ميل خاطئ تكوّن بتأثير الاحتكاك بالغرب، يعطي للقوة مفهوماً إحصائياً ساكناً قوامه كمية الأشياء المادية. في حين أن الفهم الصحيح للقوة يجب أن يكون متحركاً فتؤدي الحالة المعنوية للإنسان دوراً مهماً في توسيع الكم بمقدار ما ترتفع القوة التصميمية في داخل الإنسان.

إن هناك فهماً خاطئاً للقوة بالرغم من أن تاريخ ظهور الإسلام وانتصاره، يدلل بوضوح على أن نوعية الإنسان كانت هي العامل الحاسم المتقدم على العدد والعدة، ابتداءً من معركة بدر.

وقد آن الأوان لكي يحدث التوازن في النظر إلى الأمور بين الكم المادي والنوعية الروحية. وفي العراق تجري الآن عملية مهمة لبناء الإرادة، ومن حسن الحظ أنها لمصلحة الأمة جمعاء لأنها قومية وليست قطرية.

ولا بد هنا من ورود موضوع القطر القاعدة الذي دخل مجدداً في التنظير بين مؤيد ومعارض وموفق بين الموقفين. ومهما يكن من أمر، فالذي يبدو صحيحاً ومفيداً هو البدء بالأفكار البديهية.

إن الوحدة العربية، كأي تغيير جاد في المجتمع، لا بد أن تكون لها نقطة بداية. ونقطة البداية تعني القيادة. وظهور القائد أبعد ما يكون عن الصناعة، فهو وإن كانت له مسببات وشروط، إلا أنه يظهر حيثما يظهر ومتى يظهر، والذي يجب أن يكون مهماً بالنسبة إلينا، هو أن يظهر وأن يعمل، لا أين يظهر ومن هو الذي يظهر. وعندما يظهر فالواجب يقتضي السرور والتأييد لا الخوف ولا الغيرة. إن موقفاً موضوعياً لا ذاتياً هو في صميم النظرة القومية ومنسجم مع قواعد التفكير السليم؛ في العراق الحديث فكرة واضحة للوحدة العربية وحركة قومية لها جذور في الجماهير وإرادة يجري بناؤها، وثاني أكبر احتياطي نفطي، وتلك قوة في اتجاه ما يريده كل قومي الأمر الذي يتطلب منا التأييد والإيجابية وليس التردد والمشاعر المختلطة.

ـ ٤ ـ

الحركة القومية في الساحة ذات حدود، ولكن تلك الحدود يمكن أن تتوسع وعناصر التوسع تكمن في أمرين؛ في الداخل هناك مسألة السير في اتجاه التقارب، فالائتلاف، فالتوحيد في نطاق عمل جبهوي على امتداد ساحة الوطن العربي. واستقراء للماضي ونظرة على الحاضر تدل على أن الأساس السليم للنجاح هو أن تقوم عملية التوحيد على أساس الفرز بين ما يتفق عليه، وما لا يتفق عليه. فما يتفق عليه يكون الهدف المباشر وأساس العمل، وما لا يتفق عليه يؤجل لما بعد تحقيق الهدف المباشر.

والهدف المباشر كما تشير عِبر الماضي والحكمة العملية يجب أن يكون، تحقيق الوحدة العربية بالتعريف البسيط للوحدة ألا وهو تكوين كيان دولي واحد للأمة العربية، فكل من يؤمن بالوحدة يجب أن يكون مقبولاً بغض النظر عن معتقداته الأخرى أو ماضيه.

وتجدر الإشارة إلى أن الشعور بضرورة اجتماع الحركة الوحدوية ليس جديداً وقد عاد إلى الظهور ثانية منذ مدة، فقد دعا المرحوم الأستاذ ميشيل عفلق إلى عدد من الاجتماعات في باريس ابتداء من ١٩/ ١٠/ ١٩٨٦، ضمت عدداً من الشخصيات القومية من مختلف أقطار الوطن العربي وجرت مناقشة مستفيضة للمشروع. ثم تتابع تأسيس التجمعات؛ ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ تأسس مؤتمر القوى الشعبية العربية، وعقد مؤتمره الأول في عمان ومقره الحالي في بغداد. ثم تأسس ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي في عام ١٩٨٩، ومقره في طرابلس ـ ليبيا. وفي عام ١٩٩٠، تأسس المؤتمر القومي العربي ومقره بيروت. وفي عام ١٩٩١، قام في الخرطوم المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي الذي ضم قوى قومية وقوى إسلامية.

ويتضح من ذلك أن المبدأ أصبح مقبولاً، مبدأ اجتماع القوى القومية في إطار واحد وتلك خطوة أولى. بقي العمل وهو الأصعب، فهل تستطيع القوى القومية أن تحقق في نهاية المطاف قيام جبهة بميثاق، ونظام عمل يحقق تناسق عملها في اتجاه الوحدة العربية؟ تلك مهمة ممكنة وإن لم تكن سهلة.

إن أهمية هذا العمل لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد فهي مهمة لا مناص من تحقيقها.

الأمر الآخر في عملية فتح الأبواب هو الالتقاء بين الحركة القومية والحركة الإسلامية. في الماضي كان هناك خلاف مصطنع بين العروبة والإسلام، وإزالة

هذا الخلاف كما يبدو ممكنة، فقد كانت هناك بدايات تطور في منظور الحركة الإسلامية في الأردن والسودان وربما في أقطار أخرى، إذ مهما كان التنظير عن الحاضر والمستقبل يبقى من الممكن إجراء توافق بين الوحدة العربية والوحدة الإسلامية، فالوحدة العربية يمكن اعتبارها نقطة البداية والخطوة الأولى للوحدة الإسلامية بغض النظر عن منظور الوحدة الإسلامية وتعريفها.

لقد ظهرت مؤخراً دعوات إلى الحوار بين الجبهتين وهو أمر ايجابي. والذي يبدو أن عوامل النجاح في دعوة الحوار تكمن في قضيتين: **الأولى**، حل المشكلة السياسية بكل ما تنطوي عليه من آثار العلاقة في الماضي، وقبول التعاون بدلاً من الاحتواء. أما القضية **الثانية**، فهي في المجال الفكري. والعقدة هنا هي في قبول مبدأ التطور الأمر الذي يعني التنازل عن مطلب تطبيق الشريعة. إن نظام الحكم مسألة عقلية انتقائية لها أكثر من مصدر، إذ لا بد من الإقبال على العصر إلى جانب الاهتمام بالتراث.

إذاً، هناك مهمة توحيد القوى القومية ومهمة الالتقاء بالحركة الإسلامية، واتجاه الجميع نحو هدف الوحدة العربية، وتلك مهمة صعبة ممكنة تتطلب أول ما تتطلب وجود من يقود، ومن يقود يجب أن يكون مؤمناً وقادراً ومستعداً للتضحية.

يتضح مما مر، أن عناصر القوة القومية موجودة في عموم الوطن العربي وإن لم تكن متساوية التوزيع؛ ففي الشمال الشرقي تتركز فكرة الوحدة وتوجد الإرادة وجزء مهم من الثروة النفطية، الأمر الذي يجعلها مؤهلة لأن تكون نقطة البداية. وإذا ما طرح سؤال لتحديد نقطة البداية تلك، فالإجابة يمكن أن تكون دولة وحدوية اتحادية قوامها العراق وسوريا والأردن وفلسطين، وربما لبنان بوضع خاص.

إن قيام هذه الدولة هو الإنجاز الذي يمكن أن نتصوره للحركة القومية في المستقبل القادم لا البعيد ولا الآني. إنها دولة فيها حوالى ٦٥ مليون نسمة، وإمكانيات القوة العسكرية، وثاني احتياطي نفطي عربي، وتطل على الخليج العربي، والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط وتتوازن فيها الزراعة والصناعة. تلك هي دولة النواة.

ـ ٥ ـ

هناك ما يمكن أن يقال عن علاقة دولة النواة بباقي أجزاء الوطن العربي، وبالعالم الخارجي. المناوئ الأول، عربياً، هو أنظمة النفط في الخليج، ومن المنتظر أن تكون المناوأة غير علنية ومتآمرة مع الخارج، إلا أن وزن هذه الأنظمة

سيتراجع أمام مكانة دولة النواة، فليس من المتوقع أن يتطور مجلس التعاون الخليجي إلى قوة مؤثرة، إذ ستبقى الدولة في هذه المنطقة مصطنعة ضعيفة والمجتمع التجاري يعرف أن عمر النفط قصير، ومهما سعت الأنظمة هناك من أجل الأهمية يبقى تأثيرها محدوداً متراجعاً ووجودها معرضاً لرياح التغيير.

ومصر قطر عربي مهم والحاكم فيه اعتاد فكرة القيادة بجدارة أو من دون جدارة، إلا أن أبواب التلاؤم القومي تبقى مفتوحة من خلال الاقتصاد والإسلام وتراث عبد الناصر.

في اتحاد دول المغرب العربي حد من العقلانية كما فيه بذور للتطور وإن كان بطيئاً، فمن المنتظر أن يزداد اتجاهه نحو التقارب مع المشرق حيث أخذت فرص الاستفادة الاقتصادية من أوروبا تضيق بفعل جدار التوحيد الذي سيقوم هناك. لذلك سيكون من الممكن نحت علاقة معه تفوق الصداقة، ومدخل ذلك حل مشكلة الجزائر وتطور نظام ليبيا.

ومع كل الركود الذي حدث في مؤسسة الجامعة العربية، فيجب الإبقاء على الهياكل التي تم بناؤها لتكون جاهزة عندما تبدأ مرحلة الصعود القومي من جديد، فهي شرعية موجودة، وبناء جاهز يجب أن لا يعصف به الإحباط إلى الغرض المسبق.

وفي مستوى العلاقات الخارجية تبقى الصهيونية وكيانها في فلسطين هي العدو المباشر الأول، ولا يتوهم أحد عن سذاجة، ولا يتوقع أحد عن غرض مسبق أن التلاؤم بين العرب والصهيونية ممكن مهما كان الكلام أو المشاريع، إذ لا يمكن بناء كيان جهة إلا على حساب كيان الجهة الأخرى، وعلينا أن نبقي في أذهاننا دوماً أن مقتل الصهيونية هو النفس الطويل. والغرب صاحب مشروع الاستعمار هو في نهاية المطاف عدو لدولة النواة وللوحدة العربية؛ لأن الوحدة تخلق القوة والقوة تطرد النفوذ وتمنع الاستغلال وتؤمم النفط. والغرب كان وسيبقى مستعمراً لا يغير أهدافه بل يغير أساليبه، ومن المنتظر أن يزداد وحشية الآن بعد أن اضطر إلى التخفيف منها بسبب الحرب الباردة. ولكن الغرب ليس جهة واحدة بل جهات، وفي مقدمة الجهات المعادية هي الولايات المتحدة أولاً وتأتي بعدها بريطانيا لا لأنها أكثر نبلاً بل لأنها أقل قدرة. وستكون المناوأة مستمرة في السر والعلن وعلينا أن نقاوم كل جهة بما يناسبها، فمقتل الانكليز هو في التجارة، ومقتل الأمريكيين في قتل جنودهم.

في التخوم هناك تركيا وإيران بعد تراجع إثيوبيا. وبالرغم من أن علاقة الماضي بتركيا وإيران كانت سقيمة إلا أن الأمر يبقى قابلاً للمعالجة بعد ظهور القوة العربية، فالقوة تطرد هواجس الطمع في النفوس الشريرة. هناك أبواب لعلاقة طبيعية مع تركيا، فتركيا قلبها مع الاقتصاد، وشعبها مسلم. أما أحقاد إيران فقد ردعها جيش العراق حيث تبددت أحلام تصدير الثورة. إن قوة دولة النواة والمصالح المشتركة يمكن أن تفتح طريق علاقات غير عدائية مع هذا الجار المروض في الوقت الحاضر على الأقل.

أما دول أوروبا الأخرى بما فيها فرنسا، فيمكن تكوين علاقات متوازنة معها على أساس المصالح المشتركة، إلا أنها تبقى في اللحظات الحرجة في جملة الغرب المستعمر ويصح ذلك أيضاً على اليابان.

أما الأصدقاء المحتملون فهم الصين وروسيا. إن احتمالات الصداقة مع الصين أكبر، وهي قوة صاعدة في عالم الغد بسكانها وجيشها ونموها الاقتصادي. وقد كان صحيحاً جداً أن بادر العراق إلى طرح موضوع انضمامها إلى حركة عدم الانحياز في مؤتمر قمة الحركة الذي انعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، في إندونيسيا.

أما روسيا فهي إمكانية صداقة أخرى، وإن كانت محاطة ببعض الغموض الآن. فهل ستسير روسيا على خطى القيصرية وتدخل لعبة الاستعمار كما فعلت قديماً، أم ستتطور إلى دولة ديمقراطية ببقية من روح تحررية من إرث النظام الاشتراكي؟

إذا تحقق الخيار الثاني فسيكون الطريق ممهداً لصداقة وتعاون بينها وبين الأمة العربية، سواء مع دولة النواة أو دولة الوحدة الشاملة. وما عدا ذلك فالعقلانية تشير إلى أن العلاقات الخارجية بدول العالم يجب أن تبنى على أساس المصالح المشتركة ولو بدرجات تتفاوت من حالة إلى حالة.

ـ ٦ ـ

تلك هي أهم صفات اليوم وبعض ملامح الغد، والملامح براعم يمكن أن تكبر وأن تزداد فتتكون الصورة الواضحة. ومهما يكن فقوى الوحدة العربية موجودة وخيارها هو الخيار الوحيد المضمون. وإضافة إلى حتمية التاريخ، يشير العقل إلى أن طريق الوحدة هو الطريق الوحيد الذي يوصل إلى القوة والنهضة وحل المعضلات، فالعالمية خارج نطاق المعقول والدولة القطرية قد حققت إخفاقاً

ذريعاً في حفظ الأمن وتحقيق التنمية والنهضة، ما يجعل الإصرار عليها بمثابة السير في طريق مسدود.

لذلك لم يبق غير الوحدة، وإن كانت ليست سهلة، وتحقيقها متدرج وتحتاج إلى تضحيات. ولكن هل القول بذلك يجعلها حتمية؟ الجواب: نعم، مع التشديد على ضرورة التفريق بين الحتمية والاتكالية. الوحدة العربية مثل أعلى في اتجاه التقدم وروح العصر وتحقيقها لا يتم إلا بإرادة الإنسان أي بنضال جماهير الأمة، فهي لا تهبط من السماء بل تتحقق من خلال العمل، والجهد الذي يبذله القوميون، من خلال هموم الجماهير.

إن التاريخ ليس أعمى بل مبصر، ويسير بإرادة هي إرادة الخير التي رسمت خط التقدم الصاعد، وإن كان بتعرجات، ونحن جزء منه، فذلك قانون تدعمه الوقائع. وفي النهاية لا يصح إلا الصحيح وتلك حكمة تشير إلى إرادة الخير والقوة الأخلاقية التي تسيّر التاريخ، وهي بالنسبة إلينا نحن العرب الآن تعني الصعود إلى مرتبة أعلى في سلم التطور، من وضع الدولة القطرية التي أخفقت وجلبت الويلات، إلى وضع الوحدة حيث القوة والتنمية والأمن والنهضة.

ولا بد هنا من لفت الانتباه إلى أنه في الوقت ذاته الذي بدأت قوى التوحيد تشق طريقها، سارعت القوة المضادة في الخارج والداخل إلى أقصى ما تستطيع أن تقوم به وهو العدوان، ولكن الحصيلة لم تكن الاستسلام بل المقاومة وهي حصيلة إيجابية بعكس ما تبشر به أطروحة التشاؤم المبنية أساساً على ما حدث للعلاقات الرسمية العربية حتى ولو كان موضوع الوحدة يعتمد على ما يحدث لتلك العلاقات.

الدولة القطرية (عموماً وليس إطلاقاً) لم تكن في وقت من الأوقات مع الوحدة، وفي هذا الصدد ليس هناك أفضل من حكمة «اعرف نفسك واعرف عدوك»، هناك مؤسسات تضخ مادة ثقافية في اتجاه أطروحة التشاؤم، وإن كان طبيعياً أن يسهم أعداء الخارج والداخل بها، فليس طبيعياً أن يتأثر أو يسهم بها بعض المثقفين وحتى بعض القوميين.

٢ ــ الوحـدة والتحـدي
ملاحظات حول بعض قضايا الثقافة العربية

في البدء لا بد من سؤال ما الثقافة؟ فالتعريف في موضوع الثقافة مهم ليس لسبب تنظيمي فقط، بل لتعلقه بمضمون ما سيرد في هذا المقال. للثقافة عدد من المفاهيم المتداولة وأولها المفهوم الوارد إلينا عبر الترجمة من لغات أخرى. إن الثقافة قد تعني الآداب والفنون، كما قد تعني في مفهوم متداول التراث الشعبي بكل ما فيه من صناعات يدوية وطراز البناء وأصناف الطعام واللباس والعادات الشعبية. إلا أن هذه المفاهيم تبقى محدودة ولا تطبق تماماً على حدود ما يمكن أن ندعوه بالثقافة، فالآداب والفنون بمختلف فروعها تقع ضمن الثقافة، ولكنها ليست كل الثقافة. كما إن التراث الشعبي مهما تعددت أشكاله، وإن كان يدخل ضمن الثقافة إلا أنه ليس كل ما ينطوي عليه المفهوم، فالثقافة تشمل كل ذلك إلا أنها مفهوم أوسع.

إن العلوم وجميع أصناف المعرفة وفروعها، بما فيها الفلسفة تقع ضمن مفهوم الثقافة، كما إن العقائد مهما كانت دينية أو سياسية هي مما تشمله الثقافة أيضاً؛ وبذلك يتضح أن الثقافة تعني في الحقيقة جميع معارف الإنسان سواء أكانت تلك المعارف تتعلق بالطبيعة أم بالمجتمع، وسواء أكانت معارف يتناولها المتخصصون وأصحاب الفكر أم كانت شعبية بسيطة في متناول عامة الناس.

إنها جميع معارف الإنسان في مختلف المجالات، وعلى مختلف المستويات؛ لذلك فإنها تعني الفكر بكل ما تنطوي عليه هذه الكلمة من معنى. إن الفكر كما هو معروف لا يقتصر على جانب من دون آخر، فكل ما يتناوله تفكير الإنسان هو بعداد الفكر سواء أكان ذلك في هذا المجال أم في ذاك، وسواء أكان مما يهتم به من ندعوهم بالمثقفين، أم مما يتداوله عامة الناس.

إن الإنسان لديه ملكة التفكير، وهو عن طريق هذه الملكة ينظر في جميع الأمور التي تحيطه. وللإنسان أيضاً ضمير هو ميله المثالي للأحسن والأفضل الذي يدفعه إلى التفكير في شؤون الحياة من مختلف الوجوه، وهو بكل ذلك مخلوق مفكر، وكل ما ينتج عن عملية التفكير هذه بغض النظر عن الدوافع وبغض النظر عن موضوع التفكير ومستوى من يفكر، هو ما يكوّن الثقافة.

إن المفهوم الشائع يدلل أحياناً على هذا الفهم الواسع للثقافة؛ لذلك كان هناك ما يدعى بالثقافة الجامعية، وما يدعى بالثقافة الشعبية. كما إن الفهم المتداول لمعنى المثقف هو الملم بصنوف المعرفة كمّاً ونوعاً. وعلى العموم، فالمثقف هو واسع الاطلاع وتزداد صفة الثقافة للفرد باتساع دائرة اطلاعه ومعرفته وتناوله بالتفكير لمختلف صنوف المعرفة.

وبناء على ذلك، فالثقافة العربية تعني جميع المعارف وما أنتجه الفكر العربي في مختلف المجالات في الماضي والحاضر. ويعني ذلك أن الثقافة العربية تعني الفكر العربي، كما هو موجود الآن. والموجود الآن يتكون من روافد عديدة، كما إنه في حالة تفاعل. والقول إنه يتكون من روافد عديدة يعني أنه يشمل الماضي بكل ما فيه. والقول إنه في حالة تفاعل يعني صفته الحالية، أي تفاعله داخلياً، أي تفاعل تياراته مهما كانت صفة ذلك التفاعل، سواء أكان تلاؤماً أم تكاملاً أم تناقضاً. والتفاعل يعني أيضاً الاتصال بالعصر والاحتكاك بالفكر العالمي الذي يحيطه مهما كانت صفة ذلك التفاعل سواء أكان تأثيراً أم تأثراً، تلاؤماً أم تناقضاً، المهم هو التأكيد أن الثقافة لا تعني الماضي ولا تعني الحاضر فقط بل تعني الماضي والحاضر في الوقت نفسه. وبكلمات موجزة إنها تعني الفكر العربي كما هو موجود الآن بصلته بالماضي وبتفاعله الحاضر مع نفسه ومع فكر العالم المحيط.

عند البحث في عوامل التوحيد في الثقافة العربية لا بد من الرجوع إلى الماضي لتحديد مرحلة البداية. إن لماضي الثقافة العربية جذوراً في الحضارات القديمة التي نشأت في محيط الجزيرة العربية من الهلال الخصيب إلى وادي النيل، حيث قامت تلك الحضارات أساساً نتيجة الهجرة من قلب الجزيرة العربية بسبب عوامل عديدة، من أهمها المعيشة؛ لذلك فالثقافة العربية من حيث المحتوى ومن حيث اللغة لا يمكن الجزم أنها تبدأ كلياً من مرحلة الجاهلية، بل إن جذورها تمتد لتلك الحضارات. إلا أننا لسبب علمي يتعلق بالمجال المتوافر لهذه المقالة لا نستطيع تناول هذا الجانب بلا الاقتصار على مرحلة الجاهلية التي هي أكثر وضوحاً في علاقتها بالموضوع.

للثقافة العربية كما لكل ثقافة أخرى محور رئيس يدول حول التفكير، هو العمود الفقري للمثل العليا التي يحترمها الناس ويتمسكون بها، وهو ما يسمى في لغة الفكر الفلسفي مرجع القيم التي هي في النهاية مجموع المسائل المتعلقة بما هو صواب أو خطأ وما هو حق أو باطل.. إلخ.

وعندما يكون المحور الذي تدور حوله الثقافة، وتتفرع منه مشاغلها الفكرية واهتماماتها في نواحي المعرفة ثابتاً خلال العصور، فإنه يفعل مفعوله كعامل توحيد لتلك الثقافة.

وليس المقصود بالثبات عدم التغيير المطلق، أي الجمود بل المقصود الثبات مع التفاعل مع المحيط والجديد، فإذا كان المحور متفاعلاً يستقبل ويبث يأخذ ويعطي مع المحيط ومع الجديد إلا أنه في كل ذلك يبقى بجوهره ثابتاً عندها يكون ذلك المحور عامل توحيد بالمعنى الذي نقصده.

فهل يتوافر في الثقافة العربية هذا المحور الثابت خلال التاريخ أي منذ الجاهلية حتى اليوم؟ المجتمع الجاهلي مجتمع الصحراء والفقر المادي وغياب الدولة تقريباً وشيوع نظام القبيلة والحياة الفردية وتلك صفات نعرفها عن تلك المرحلة. والذي يلاحظ أن ذلك المجتمع بالرغم من الظروف القاسية المذكورة كان متعلقاً بمثل عليا كانت محور الحياة فيه وتشكل معياراً لقيم عديدة. إن بعض من بحث في صفات المجتمع الجاهلي استنتج أن المثل العليا التي كانت سائدة فيه كالشجاعة والكرم والمروءة ونصرة المظلوم والتعلق بالحق كانت نتيجة الظروف الصحراوية التي كانت سائدة، الأمر الذي يعني ضمناً أنها تعود إلى الظروف المحيطة وليس إلى خاصية الإنسان.

إن هذا التفسير المادي، بمعنى من المعاني، لدوافع القيم الروحية إن هو إلا تفسير لا يصمد أمام البحث العقلي المحايد البعيد عن المواقف المسبقة؛ فعلى سبيل المثال هل الفقر الذي كان يطبع حياة الصحراء في الجاهلية هو سبب الكرم الذي عرف عن عرب الجاهلية؟ إنني أرى أن الفقر بحد ذاته يؤدي منطقياً إلى البخل وليس إلى الكرم، فالفقير عندما يكون كريماً لا يكون كذلك إلا لصفة شخصية تعود إليه، وتتعلق بموازين القيم عنده وليس تصرفاً تمليه حالة الفقر الذي هو فيه.

إن وضعية الفقير يجب أن تملي عليه أن يكون بخيلاً، إذ إن البخل هو وسيلة الدفاع عن النفس ضد الفقر لا الكرم. إن الدافع إذاً ليس الفقر. إذ لو كان الفقر هو الدافع لكان التصرف المنتظر هو البخل والتقتير؛ لذلك نجد العربي في

الجاهلية يحاول معالجة الفقر عن طريق إنقاص العدد (وأد البنات) ـ وليس عن طريق البخل.

ثم إن مجتمعاً قبلياً ليس فيه مؤسسة الدولة، ويفتقد بالتالي إلى الأمن والاستقرار كيف ينتظر منه منطقياً أن يكون مجتمع الشجاعة إذا لم يكن يحترم مُثلاً تدفعه إلى مقاومة الاعتداء؟

إن الإنسان عندما يواجه العدوان من الغير، إما أن يتكيف للظرف محافظة على البقاء عن طريق الاستسلام والخنوع، ويكون تصرفه بذلك استجابة مادية للظروف، وإما أن يقاوم عن طريق الشجاعة، وتكون بذلك مقاومة للظروف الجائرة انسجاماً مع مثل أعلى هو الدفاع عما هو عدل.

إذاً الشجاعة عند عرب الجاهلية مبدأ مثالي حيث يغيب الأمن. وهكذا تكون الشجاعة ليس تكيفاً فسيولوجياً للظروف بل موقفاً حافزه التعلق بمثل عليا. أمام الإنسان المهدد طريقان، فهو أما أن يختار المحافظة على البقاء، عن طريق التكيف أي الخضوع، وأما أن يختار الدفاع عن العدل عن طريق المقاومة. وبذلك تكون الشجاعة في مجتمع يفتقد الأمن تعبيراً عن مثل أعلى وليس محافظة على البقاء.

إن الذي يفحص المجتمع الجاهلي من خلال أدبه شعراً ونثراً يخرج بخلاصة هي أن المثل العليا كانت محور الحياة فيه، فامرؤ القيس يتحول من حال إلى حال يقبل فيها الموت من أجل موقف معنوي؛ وعمرو بن كلثوم يجعل من الأنفة ومقاومة الإهانة موضوعاً لمعلقته؛ وعروة بن الورد يؤكد في ما قام به، قيم العدل وإنصاف الفقراء الضعفاء. وهكذا تكون قيم الكرم والشجاعة والمروءة والعدالة والشرف أساساً لذلك المجتمع الذي طبعت حياته الثقافة ولاسيما الشعر. ولم تكن تلك القيم من صنع الظروف المادية المحيطة، بل تتعلق بصفات الإنسان التي ظهرت على الرغم من الظروف، وعملت في حالات كثيرة كوسيلة لمقاومة تلك الظروف.

إن تفاصيل الحياة في المجتمع الجاهلي تدل على صفة عامة غالبة فيه هي تعلق الإنسان بالاعتبارات المعنوية التي كانت تأتي في مقدمة ما يفضله وتنال الأولوية في تصرفه اليومي. ويخطىء من يحكم على المجتمع الجاهلي بأنه مجتمع مادي بسبب الفقر وقسوة الظروف، فقد كان على العكس من ذلك مجتمعاً تحتل القيم المعنوية المقام الأول في سلم القيم التي يحترمها ويلتزم بها.

ويلاحظ أيضاً أن مجتمع الجاهلية كان متداخلاً مع عهد ظهور الإسلام وليس

حقبة مفصولة عنه، فالحياة الروحية التي نشرها الإسلام كانت ذات جذور وتمتد في المرحلة التي سبقت ظهوره، فكان هناك الموحدون وإشارات التنبؤ بدين جديد كما في خطبة قيس بن ساعدة الإيادي. كما يلاحظ أن الرسول الكريم (ﷺ) قد مجد القيم المعنوية السامية التي كانت في الجاهلية وأثنى على من عرفوا بها في قوله: «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق».

وعندما ظهر الإسلام اكتمل البناء الروحي، وأصبحت المثل العليا التي أتى بها العمود الفقري للثقافة العربية. إن الهزة الروحية التي أحدثها الإسلام قد أدت إلى حصول تغيير جذري في شخصية الإنسان، وكانت تلك الهزة هي مصدر الحماسة والاندفاع الأول الذي فاض في ما بعد بشكل نهضة واسعة أساسها الإيمان بالله الواحد، واتباع أخلاق الإسلام والتعلق بمثله العليا. وهكذا احتلت القيم الروحية التي نشرها الإسلام المكان الأول في الحياة، ما كان له أبعد الأثر على الحياة الثقافية.

وما إن توطد الدين الجديد واستقرت دولته، حتى اتجه الفكر إلى مجال البحث في أصول الدين؛ فظهرت علوم الدين متمثلة بالفقه بمختلف فروعه كضابط ثقافي للدين الجديد الذي طبع الحياة ومعها الثقافة. ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم بقي الإسلام قيماً روحية ومثلاً عليا، هو المهيمن الأول على حياة المجتمع والمحرك الأول للثقافة.

ثمة ملاحظات لا بد من إيرادها في مجال أثر الدين الإسلامي في تفكير الإنسان العربي. يلاحظ أن الإسلام لم يقتصر على الجانب الروحي، أي تحديد المثل العليا لحياة الإنسان، بل امتد إلى تنظيم حياته الدنيوية؛ وبذلك كان أكثر شمولاً، وأوسع دائرة.

ويتبع ذلك أن أثر الدين قد امتد إلى دائرة واسعة من حياة الإنسان، فهو معه يومياً وحاضر ليس في شؤون القيم العليا، بل في تفاصيل ما يعمل يومياً، في ما ندعوه بالأحوال الشخصية، ويعني ذلك أن تأثير الدين على تفكير الإنسان المسلم أكبر وأشمل، ويتبع ذلك تأثيره على الثقافة، فالثقافة هي نتاج التفكير؛ لذلك كانت لحياة الإنسان المسلم عادات وتقاليد تطبع حياته اليومية نابعة من عقيدته الدينية.

الأمر الآخر الذي يلاحظ هو أن المجتمع الإسلامي الذي تطبعه تقاليد وعادات نابعة من الدين، وتسوده ثقافة الإسلام بكل ما تنطوي عليه من قيم ومثل عليا، أقول إن الفرد في هذا المجتمع، متأثر بثقافة الإسلام بغض النظر عن

مدى مراعاته للطقوس الدينية، لذلك فإن الثقافة الإسلامية لا يقتصر أثرها على الذين يمارسون الطقوس بل على مجموع المجتمع.

إن وحدة الثقافة العربية من حيث المحتوى تتجلى في المثل العليا التي سادت المجتمع الإسلامي، والتي تمتد جذورها إلى ما قبل الإسلام، وعندما ظهر الإسلام رسخت وسادت الحياة الفكرية في المجتمع الجديد، وامتدت حتى وقتنا الحاضر.

إن المجتمع العربي اليوم، على الرغم من التجزئة السياسية وتباين بعض الظروف التي تعاقبت على هذا القطر أو ذاك أو هذه المنطقة أو تلك، بقي مجتمعاً ذا ثقافة موحدة من حيث المحتوى؛ فهو مجتمع تتقدم فيه القيم الروحية على ما سواها وتطبع حياته اليومية بوعي ومن دون وعي، سواء أكان الفرد ملتزماً بالطقوس أم غير ملتزم.

إن الروح التي أشاعها الإسلام، والتي تبلورت بتقاليد وعادات وأثرت في الحياة اليومية، قد مدت أثرها حتى على غير المسلمين من مسيحيي البلدان العربية في مصر والهلال الخصيب. ويتجلى عامل التوحيد هذا في أن الفكر العربي كان دوماً مشدوداً إلى المثل العليا وهي إحقاق الحق وتحقيق العدالة وخير الإنسان، فقد كانت المثل العليا دوماً هي الحافز المحرك للثقافة العربية بمختلف مراحل تطورها، الأمر الذي جعل هدف الثقافة يتجه إلى تغيير نوعية الإنسان، أي أخلاقه بما ينسجم مع المثل العليا. إن القرآن الكريم أكبر كتب الثقافة العربية، والحديث النبوي، وما صدر عن الصحابة من أقوال ونصوص فكرية، قد أكدت على إصلاح الجانب الروحي في الإنسان، حتى أتت علوم الدين، ففصلت في شرح تعاليم الإسلام وأحكامه وفسرت النصوص وحولت الأفكار إلى علم قائم بذاته وبقيت علوم الدين محور الثقافة واستمرت فكرة التوحيد والتدليل على وجود الخالق الواحد حافزاً للفكر والمادة الرئيسة للثقافة.

لقد كان ذلك في عصر صدر الإسلام، وعصر النهضة الثقافية كما كان في عهد الانحطاط الذي أعقب ذلك بعد سقوط بغداد. وعندما بدأت النهضة العربية الحديثة، نشطت الثقافة العربية بفعل الحافز الأخلاقي وتأثير المثل العليا، فكانت الدعوة إلى الاستقلال والسعي من أجل التجديد والنهضة والإصلاح، فقد كان قادة الدعوة إلى النهضة العربية الحديثة إما من وسط الثقافة الإسلامية، أو من المتأثرين بالمثل العليا التي أكدتها.

وهكذا نلاحظ أن الدعوة إلى القومية العربية الحديثة المتسمة بالتقدم والانفتاح على العصر ذات جذور أخلاقية.

والذي يراجع الكتابات التي تدعو إلى الاشتراكية العربية، يجد أن الأساس الفكري للاشتراكية العربية لا يقوم على فلسفة شمولية للكون والإنسان كما هو الحال في الماركسية، بل على أساس أخلاقي، هو أن العدالة الاجتماعية كقيمة مرغوبة عميقة الجذور في الإسلام في عموم التفكير العربي، فالاشتراكية ليست نظاماً لإشباع الجائع باعتبار ذلك هدفاً بحد ذاته بل لإطلاق ما يكمن فيه من طاقات الإنتاج والإبداع.

إن إشباع الجوع وطمأنة الحاجات المادية وضمان حد لائق من المعيشة لا يقصد بحد ذاته، إنما من أجل تحرير الإنسان من ربقة الحاجات المادية؛ ليرتفع إلى مستوى الإبداع الروحي والتمسك بالمثل العليا.

ويلاحظ أيضاً أن القومية العربية باعتبارها دعوة لتوحيد العرب بدولة واحدة وتحريرهم داخلياً وخارجياً لم يكن دافعها العصبية مهما كان مصدرها أو نوعها، بل هي في جذورها ودوافعها أخلاقية أيضاً.

إن القومية العربية إنسانية بمعنى احترام الإنسان العربي وغير العربي، فهي ضد الاستعمار أينما يكون وضد الاضطهاد أينما يكون، ومع تحرير الشعوب المضطهدة حقاً.

لقد كانت الحركة القومية العربية منذ نشأتها الأولى ومن خلال تطورها، في اتجاه الإنسانية فكرياً وسياسياً. وكان هدف النظام الذي تدعو إليه الاشتراكية والديمقراطية والحرية والتقدم متجهاً نحو تحرير طاقات الإنسان من القيود وتطوير إمكانياته في الخلق والإبداع وبناء حياة روحية سامية تسودها الحرية والتسامح والوئام الاجتماعي واحترام قيمة الإنسان. وبذلك كانت الحركة القومية منسجمة مع الاتجاه العام للثقافة العربية ونابعة من الواقع العربي. وهذا هو معنى الكلام عن أصالة الحركة القومية، وانبثاقها من النسغ المتصل في تاريخ الثقافة العربية.

إنه التعلق بالمثل العليا والاهتمام بالجانب المثالي في الإنسان؛ لذا فإن القومية العربية لم تكن بحاجة إلى نظرية كما هو الحال في الماركسية؛ لأنها كفكرة تعتمد على شعور الفرد العربي. أما النظرية فهي بناء تحتاجه من أجل تكوين النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتمخض عن الشعور القومي. القومية شعور وتحسس سيظهر في الفرد العربي بصورة تلقائية بازدياد الوعي والتشبع بالثقافة العربية الموروثة.

وبالمعنى نفسه نلاحظ الصلة الوثيقة بين العروبة والإسلام، فمنذ بدايات

حركة القومية العربية الحديثة في بداية الأربعينيات، اعتبرت العروبة جسماً روحه الإسلام، وتم التأكيد على الجانب الروحي في تلك العلاقة. إن القومية العربية الحديثة في جوهرها تجديد لنفس الروح، روح الثورة على التخلف الذي أصاب العرب قديماً وحديثاً، وإن العروبة والإسلام من حيث الجوهر شيء واحد، أي من حيث التأكيد على المثل العليا والجانب المثالي في الإنسان. وكما أدى الإسلام إلى النهضة العربية، فإن القومية العربية الحديثة الآن يحفزها نفس الحافز لبناء نهضة جديدة. وهكذا تواصل تيار الحركة القومية مع التراث متصلاً بروح الأمة، ومنسجماً مع ثقافتها، وليس تأثراً بالقومية الأوروبية، كما يظن بعضهم. ولذا كان التعلق بالمثل العليا والاهتمام بالجانب الروحي هو العامل الموحد في الثقافة العربية، وهو الحافظ لمجمل التفكير السياسي العربي الحديث المتمثل بالاتجاه القومي التقدمي.

في المجال الديني هناك ملاحظات تلقي المزيد من الضوء على الأطروحة التي نحن في صدد بحثها، ألا وهي أن محتوى الثقافة العربية هو الاهتمام بالمثل العليا وتأكيد الجانب الروحي في الإنسان. وكمدخل لتلك الملاحظات لا بد من جلب الانتباه إلى الحقيقة التاريخية الجغرافية، وهي أن المنطقة العربية كانت المكان الذي نشأت فيه كل الأديان السماوية.

ولا يعقل أن يكون ذلك مصادفة بل أمر له أسبابه، كما له مغزاه، فالدين كان المهيمن على الحياة ويشكل الظاهرة الكبرى المؤثرة في ثقافة الإنسان في المنطقة العربية منذ أقدم العصور، ولاسيما منذ بداية ظهور الأديان السماوية. وإذا أخذنا ظهور المسيحية التي سبقت الإسلام بأكثر من ستة قرون، كان ذلك متلائماً تقريباً مع المرحلة الزمنية التي اخترناها لأسباب عملية، لتتبع معالم الثقافة العربية ألا وهي مرحلة الجاهلية.

تشترك المسيحية مع الإسلام في أن كلاً من الديانتين تؤكد على الحياة الروحية والجانب المثالي في حياة الإنسان. المسيحية تؤكد على الحياة الآخرة وتعتبر الحياة الدنيا ممراً للحياة الأخرى التي هي المقصود النهائي، وكذلك الإسلام.

وإن كان الإسلام يبدي اهتماماً أكبر بالحياة الحاضرة ويوازن بينها وبين الحياة الآخرة «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا»، فقد جاء ذلك لأسباب عملية هي الموازنة والاهتمام بالواقع، إلا أن الإسلام وهو يوازن بين الحياتين يؤكد أيضاً أن الحياة الدينية نفسها يجب أن تكون مبنية على المثل العليا. وكما إنه يعتبر ذلك هو المدخل الصحيح للحياة الآخرة، إذاً، فاهتمام

الإسلام بالحياة الدنيا لا يغير من الفكرة التي نحن في صدد مناقشتها شيئاً، إذ إن الفكرة نفسها موجودة: التأكيد على الجانب الروحي في حياة الإنسان.

وهناك مسألة أخرى تصلح للتنويه والمقارنة بين الإسلام والمسيحية؛ فالمسيحية تؤكد السلام هدفاً ووسيلة للتغلب على الشر وتقويم الحياة. والإسلام يؤكد السلام، على أنه يرى الحياة بمنظار أكثر واقعية، فالشر عندما يمكن التغلب عليه بالسلام، فذلك أمر جيد ومرغوب، أما عندما لا يستطيع السلام تحقيق ذلك، فلا بد من مقابلة قوة الشر بقوة الخير وهكذا كان أسلوب الإسلام في بناء الحياة الجديدة.

ولكن هذه النظرية هي الأخرى لا تغير من الموضوع شيئاً، فالهدف يبقى واحداً هو انتصار المثل العليا، وتحقيق إرادة الخير مرة بالسلم إن أمكن ذلك، ومرة بقوة الحق، إن لم يمكن ذلك.

إن اهتمام الإسلام بالحياة الدنيا ونظرته الواقعية في مجابهة الشر وكيفية التغلب عليه، لا يغير من جوهر الأمر شيئاً، إذ يبقى الجانب المثالي والحياة الروحية هما الهدف النهائي والمحور الذي يدور حوله التفكير العربي الإسلامي.

إن الإسلام ومن قبله المسيحية قد طبع الحياة الثقافية العربية بهذا الطابع، فترسخ الاهتمام بالمثل العليا والحياة الروحية عند الفرد العربي خلال كل المرحلة التي نحن في صدد الحديث عنها، حتى الوقت الحاضر. والفرد العربي اليوم بغض النظر عن الدين الذي يعتنقه وبغض النظر عما إذا كان ملتزماً بممارسة الطقوس، يميل في تفكيره عموماً في هذا الاتجاه، وينحو هذا النحو، وينعكس ذلك في تفاصيل حياته اليومية عن وعي أو من غير وعي.

ولغرض المقارنة يمكن إيراد بعض الملاحظات عن الثقافة الغربية، فبالرغم من أن العالم الغربي مسيحي الديانة، إلا أن الدين ليس هو العامل المؤثر الأول في الحياة، إذ إن المسيحية أتت إلى الغرب من الخارج ولم تخرج من بيئته؛ في حين كان الدين هو العامل المؤثر الأول في حياة العرب، وكانت الحياة المادية هي المؤثر الأول في الغرب بشقيها الرأسمالية والماركسية، وحولها تمحورت الثقافة في الغرب. قامت الرأسمالية على فكرة أن يسعى الفرد إلى تحقيق أقصى ما يستطيع من الربح المادي، وعن ذلك الطريق تحصل التنمية والرفاهة الاقتصادية للمجموع، في حين أن المبادئ الأخلاقية والحياة الروحية للإنسان لم ترق إلى المستوى نفسه من الاهتمام والتأكيد؛ لذلك نجد الغرب يتحدث عن الكفاءة الإنتاجية أكثر من العدالة، وعن التنمية أكثر من الإنسانية.

ولا يقتصر ذلك على الفكر والثقافة، بل هو السائد في الحياة العملية كما هو معروف، وبذا كان الاستعمار والاستغلال والعنصرية نتاجاً للثقافة الغربية، والطابع الذي يسود في الحياة العلمية.

وقد استطاعت الفكرة الرأسمالية أن تسيطر على الدين وتروضه ليصبح هو الآخر متكيفاً معها، بدلاً من أن يكون في الاتجاه المعاكس. كما استطاعت أن تكيف الأفكار الديمقراطية، إلى حد ما في الداخل، عن طريق الإعلام والتأثير في العملية السياسية الانتخابية. أما في الخارج فكانت سيطرة الفكرة الرأسمالية أكثر وضوحاً، فكان الاستعمار بأشكاله المتعددة، وتقدمت علاقات المصالح الاقتصادية على الاعتبارات الإنسانية. وهكذا أصبحت الرأسمالية هي العمود الفقري للثقافة الغربية، في حين بقي الدين هو العمود الفقري للثقافة العربية.

ويلاحظ أيضاً في مجال المقارنة أن الرأسمالية قد شجعت الميول العقلانية من خلال حسابات الربح والخسارة، والتصريف العقلاني في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى أن يحتل العقل مكاناً مهماً في خدمة محور الثقافة ألا وهو المصلحة الاقتصادية، أي الحياة المادية، الأمر الذي أعطى الثقافة الغربية طابعاً عقلانياً كانت له آثار إيجابية في مجال البحث العلمي وتطور العلوم، وما تبع ذلك من زيادة الاهتمام بالإحصاء والمعلومات والاتصالات، في حين أن الثقافة العربية التي أثر فيها الدين كانت مشدودة إلى الضمير ومهتمة بالحياة الروحية والمثل العليا. إلا أن ذلك لا يعني التنكر للعقل وعدم الاهتمام بالعلم، فالماضي يدل على عكس ذلك إذ ازدهرت العلوم في عصر النهضة العربية الإسلامية، وبإمكانها أن تزدهر الآن. إن الحديث عن تعارض الدين مع العلم وفعالية العقل لا يتعلقان بجوهر الأمور، وهو حديث في تراجع مستمر. إن التعارض الذي ظهر في بداية النهضة العربية الحديثة كان بسبب أن الدين أصبح بمرور الوقت ولا سيما في عهد الانحطاط مؤسسة أصابها ما أصاب المجتمع من جمود وتخلف. وعقدة هذا الأمر تكمن في عدم التفريق بين الدين كمبادئ أخلاقية وحياة روحية ومثل عليا، وبين الدين كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي.

إن الجانب **الأول** أزلي ثابت، في حين أن الجانب **الثاني** خاضع للتطور، وقد نتج التعارض من إصرار مؤسسة الدين على أن الجانبين شيء واحد؛ وبذلك ألغي التطور وأصبحت قضية النهضة تعني الرجوع إلى الدين بجانبيه الروحي والتنظيمي. ولكن بمرور الوقت اتضح موضع الضعف في هذا الرأي وأخذ في التراجع بفعل التجربة، وفعالية العقل في التمييز والمقارنة. وهكذا بدأت تتكون

صيغة جديدة للعلاقة بين الدين والتطور، تقوم على أساس المبادئ الأخلاقية والحياة الروحية، وعلى أساس نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي منسجم مع تلك المبادئ ومتطور يلبي الحاجات العملية، ومنفتح على العصر العربي الحديث يتجه إلى إرساء دعائم النهضة على أساس ثابت متصل بروح الأمة وثقافتها المتوارثة من جهة، ومتفاعل مع العصور ومنفتح على العالم من جهة أخرى. إن التسميات والشعارات قد تتباين، وفيها تكمن بذور الخلاف أكثر من أي شيء آخر. هناك الآن عوامل إيجابية تدفع في هذا الاتجاه، فتيار القومية العربية منذ البداية أعطى الدين مكانة مهمة، وحدد دور الإسلام بما يزيل أي احتمال للالتباس، كما أوضحنا، ولم ينفعل بما جرى في الساحة السياسية من مصادمات وتبادل التهم، بل بقي ثابتاً على موقفه الفكري. والحركة الإسلامية نفسها قد تطورت في اتجاه التلاؤم، وحل الخلاف الشكلي المصطنع، كما يلاحظ ذلك الآن في السودان والأردن وأقطار عربية أخرى. إن عملية التطور هذه لم تكتمل بعد ولم تشمل جميع أجزاء الحركة الإسلامية، إلا أن تغيير التطور قد بدأ ويبدو أن خطه البياني في صعود.

هناك المزيد مما يمكن أن يقال عن الفكر العربي في المرحلة الحالية مما له علاقة مباشرة بما نحن في صدده. القضية المهمة في الحياة الثقافية العربية الآن هي مسألة النهضة، ما أهدافها وكيفية تحقيقها؟ ومن دون الذهاب إلى الفرعيات يمكننا تشخيص ثلاثة اتجاهات تتنازع الحياة الفكرية والسياسية العربية المعاصرة، هي: القومية العربية، والاتجاه الديني، والماركسية، بمختلف ما في هذه الاتجاهات من اجتهادات. واليوم وبعد أن حدث ما حدث للعالم الاشتراكي، أضيف دليل عملي جديد إلى الأدلة السابقة على أن الماركسية ليست هي اتجاه المستقبل للأمة العربية، فقد تراجع هذا الاتجاه عربياً منذ مدة سبقت انهيار المعسكر الاشتراكي في الفكر والسياسة؛ لذلك فهو الآن لا يعدو أن يكون بقية نزعة تقدمية، لا يصعب التفاهم معها بشيء من التفهم والمرونة والسياسة.

والسؤال المهم الآن هو أليس بالإمكان تحقيق تلاؤم تكون نتيجته توحيد هذه الاجتهادات في اتجاه فكري واحد؟

إنني أرى أن هذه الإمكانية موجودة، وقد قرأت عن دعوات لتحقيق ذلك. وما لا شك فيه أن الحوار وسيلة مهمة في هذا السبيل، ويصلح أن يكون نقطة البداية. وإسهاماً في الحوار أود إبداء الملاحظات التالية:

أولاً، القومية العربية ليست كما يظن بعضهم أثراً غريباً في الثقافة العربية،

ولم تأتِ إلى الوطن العربي من أوروبا، بل هي شعور تنبه ونضج في الأرض العربية، منذ أن شعر العرب في أواخر العهد العثماني بوجود تآمر على وجودهم من حركة التتريك التي قادها الاتحاد والترقي الحاكم آنذاك. لا بل إن جذورها تعود إلى أبعد من ذلك متمثلة بكتابات الدعوة إلى الإصلاح والنهضة.

والفكر القومي منذ نشأته لم يرسِ القومية العربية على أساس عنصري، بل كانت مبنية على أساس أخلاقي مثالي، فالقومية حب قبل كل شيء، وقدر الأمة بفعل تراثها وتاريخها وحضاراتها ومبادئها الأخلاقية والتجسيد العملي لها في الحياة اليومية، هي احترام الإنسان والمواطنة القائمة على الانتماء والمساواة أمام القانون، فهي إنسانية ديمقراطية. وهكذا تكون القومية منسجمة مع تراث الأمة الروحي لا بل هي نتاج ذلك التراث، وبذلك تمت إزالة احتمال التناقض مع الإسلام.

ثانياً، الوحدة العربية هي التجسيد السياسي للقومية العربية، فالأمة التي تربطها العوامل المشتركة التي نعرفها عن الأمة العربية، لا بد أن تتحد بكيان سياسي واحد علاوة على جميع الاعتبارات الاقتصادية والمزايا الأخرى المعروفة عن الدولة الكبيرة التي هي سمة هذا العصر. والإسلام نفسه عندما ظهر قد وحّد الأمة العربية. أما إذا كان البرنامج السياسي للحركة الإسلامية يتسع لما هو أبعد من الوحدة العربية ـ الوحدة الإسلامية ـ فذلك يجب أن لا يكون موضوع خلاف، والإسلام نفسه قد بدأ بتوحيد العرب أولاً.

أليس من المنطقي القول إن الوحدة الإسلامية نفسها تحتاج من أجل أن تتحقق أن تكون الأمة العربية موحدة بدولة قوية واحدة؟ وبعبارة أخرى، ليس هناك سبب منطقي لاعتبار هدف الوحدة الإسلامية متناقضاً مع هدف الوحدة العربية.

ثالثاً، إن الموضوع المهم في هذه القضية يتعلق بمسألة النظام. ومسألة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مسألة تتعلق بالتطور. وعقدة الموضوع هي الجواب عن سؤال جوهري هو هل المجتمع البشري يتطور؟ والجواب: نعم. وكل التاريخ ومنه تاريخ الإسلام يدل على ذلك. فإذا كان المجتمع يتطور فنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي يجب أن يتطور تبعاً لذلك. وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار نظام معين صالحاً لكل زمان ومكان. إن النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدولة الإسلامية قد تطور، فالذي يقرأ تاريخ الإسلام يلاحظ ذلك بوضوح. وعلى سبيل المثال لا الحصر تطور نظام الضرائب في

الإسلام حيث استحدثت ضرائب جديدة لم تكن موجودة في صدر الإسلام، مثل الخراج وأعشار السفن وأخماس المعادن، ناهيك في تطور نظام الخلافة نفسه. إذاً لا بد من حسم الخلاف حول مسألة التطور، وبالتالي حسم الخلاف حول الجزء المتعلق بالنظام في الشريعة.

إن المجتمع العربي الجديد مجتمع متطور معتمد على التراث وعلى العصر لا على التراث وحده، ولا على العصر وحده. إن هذه النظرة المرنة المعتدلة تنسجم تماماً مع النزعة العملية المتوازنة في الإسلام، المتجلية في موقفه من الاهتمام بشؤون الدنيا، إلى جانب الاهتمام بشؤون الآخرة.

رابعاً، يجب التنويه أيضاً أن المجتمع العربي الجديد المبني على الثقافة العربية التي أساسها المثل العليا، والتي جعلت الحياة العربية خلال التاريخ ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ لا ينتظر أن يكون مجتمعاً تعم فيه مظاهر الانحلال، والتدني الموجودة في الغرب، الناتجة عن سيادة قيم الربح المادي وإطلاق الغرائز وشتى مظاهر العبث والجريمة. لذلك لا مجال إلى التخوف من أن يكون التطور والانفتاح على العصر والتفاعل مع العالم سبباً لمحاكاة جميع مظاهر الحياة الغربية الموجودة الآن ونقلها إلى المجتمع العربي.

تلك إشارات لما يمكن أن يدور حوله الحوار المقترح فلا هي كاملة، ولا هي بهذا الاقتضاب، فالحوار يجب أن يكون أوسع وأكثر شمولاً. كما إن العملية لا ينتظر أن تكون بسيطة ولا سريعة. إن هذا التوصل إلى فهم مشترك وبالتالي إلى حل للخلاف الفكري بين القومية العربية والاتجاه الإسلامي، يسهم إلى حد بعيد في عملية التوحيد في الفكر العربي المعاصر، ويؤدي بالتالي إلى تحويل ما هو في عداد الخلاف إلى توحيد أو في الأقل تحويله من خلاف إلى مجرد اجتهاد.

وعندما نتحدث عن التنوع في الثقافة العربية الحاضرة، فإن المقصود هو هذا النمط من تباين الآراء.

ونتحول الآن إلى الركيزة التوحيدية الأخرى في الثقافة العربية ألا وهي اللغة العربية. واللغة كما يقال مرآة الفكر، فعن طريقها يتخاطب الناس، وبواسطتها ينتقل التفكير من إنسان إلى إنسان، ومن جيل إلى جيل. واللغة العربية كانت دوماً عاملاً موحداً في الثقافة العربية، فهي لغة الدين والدولة، وهي لغة الثقافة المقروءة والمسموعة والمرئية. أما في مجال التخاطب، فهناك العامية المتقاربة إلا أنها ليست على درجة التوحيد نفسها، وإن كانت سائرة في طريق تقارب أكثر.

إن موضوع دور اللغة في وحدة الثقافة العربية مطروق، وقد كتب عنه الكثير، وإن كان هناك ما يمكن أن يقال، فهو إبداء بعض الملاحظات السريعة عما تتصف به العربية ما يجعلها عامل توحيد ثقافي.

لعل أهم ما تتصف به العربية، هو الغنى والدقة كما إنها واسعة المفردات، الأمر الذي يمكّنها من الدقة في التعبير عن المشاعر وفي رسم صورة دقيقة للموضوع الذي تتناوله. ويتجلى ذلك في اتساع ما نسميه بالمترادفات، وهي في الغالب ليست كذلك، فالمترادفات ليست تعابير مكررة للمفهوم نفسه، بل هي تعابير متعددة للصورة المتباينة للمفهوم. إن المفهوم والمسمى الذي له حالات متعددة لا يعبر عنه بكلمة واحدة، بل بمترادفات عديدة تعبر كل واحدة منها عن حالة من تلك الحالات. إن المفردة في اللغة رمز يعبر عن حالة. والرمز قد يكون متعدداً تعدد الحالات، أو موجزاً يعبر عن جميع الحالات؛ وعندها يكون الرمز أقل دقة مما كان، وإن كانت هناك رموز متعددة يعبر كل واحد منها عن حالة معينة. إن سعة العربية وغناها يجعلها أكثر دقة في التعبير عن الفكر وأبرع في نقل الثقافة من فرد إلى آخر ومن جيل إلى جيل. إن المترادفات في لغة مثل اللغة الإنكليزية التي لا ينحصر قصورها على ذلك بل يتعداه إلى أن الكلمة الواحدة قد تعني مفاهيم عديدة بعيدة عن بعضها كل البعد، فكلمة بار (Bar) في الانكليزية مثلاً تعني قضيب الحديد، وحانة الخمور، وجمعية القانون، وكمية من الذهب، وامتداد رملي معرقل للملاحة، وفاصل الموسيقي.

لذلك تكثر في الانكليزية الاستعارة بدلاً من المفردات الأصلية والتعبيرات المباشرة.

والعربية لغة قد تم ضبطها من حيث المفردات، ومن حيث قواعد النحو، فكان هناك علم النحو وعلم البلاغة، وعن طريقهما أصبح للعربية مرجع تمييز الصواب من الخطأ والبليغ من الركيك. والعربية كما هو معلوم محمية بالدين وعلى وجه الخصوص بالقرآن الكريم، فهي ليست من دون مرجع، كما إنها محروسة بقوة متمكنة من النفوس الأمر الذي أدى إلى إخفاق جميع محاولات التقليل من شأنها في الماضي. والعربية لغة تؤدي مهمة نقل الأفكار شأن كل لغة، إلا أنها فوق ذلك ذات أثر نفسي يصدر من ذاتها وهو موسيقاها الإيقاعية التي تتلاءم مع النفس العربية، وتطرب لها الأذن، فهي ليست واسطة تخاطب فحسب، بل موسيقى خاصة لها أثرها؛ لذلك كان للعربية أثر شعوري موحّد في المجتمع العربي. والعربية التي حفظت التراث الثقافي ولا سيما الأدب، ذات

أثر إيجابي موحّد، فقد استطاعت الأجيال المتعاقبة أن تطلع على التاريخ وعلى الماضي وعلى الأفكار الأولى، وأن تنتقل في أذهانهم صور ذلك الماضي والمجد الثقافي الذي ساد فيه.

إن الأدب الجاهلي يرسم صورة مجتمع الجزيرة قبل ظهور الإسلام، وكذلك أدب وتراث صدر الإسلام والعصور التي تعاقبت بعده. وبعبارة أخرى تقوم العربية بمهمة رسم صورة الماضي، وليس مجرد نقل أخباره في ذهن الأجيال المتعاقبة ورسم صورة الماضي بكل ما توحي به وتستثيره من أحاسيس يعمل مفعوله في توحيد المشاعر.

ولعل أهم ما يلاحظ على العربية هو قابلية التطور، فهي اللغة المقننة المضبوطة التي لها مرجع موثوق مجمع عليه، قد تطورت فنقلت إليها علوم وآداب الأمم الأخرى، وقدمت بلغة عربية جيدة. كما إنها استطاعت أن تكون بمرور الوقت لوناً فصيحاً من العربية الميسرة لعموم الثقافة المقروءة والعربية المسموعة، وهي اللغة المستعملة الآن في جميع الأقطار العربية في الكتاب وجميع وسائل الإعلام ودواوين الدولة. ويلاحظ أن الفروق التي كانت موجودة بين أجزاء من الوطن العربي، كالذي بين أقطار المشرق وأقطار المغرب العربي آخذة في الزوال تدريجياً، حيث أخذت لغة الثقافة الميسرة تنتشر في تلك الأقطار أيضاً، ويلاحظ أيضاً أن العامية الدارجة نفسها آخذة في التطور والارتقاء نحو لغة الثقافة الميسرة حيث اختفت كثير من المفردات التي كانت في العهد العثماني، وكثير من مفردات اللغات الأوروبية التي دخلت مع دخول نفوذ الاستعمار. إن اللغة الدارجة في أقطار المغرب العربي نفسها قد تطورت نحو الفصحى الميسرة بفعل التدريب وروح الاستقلال وأخذت لغة الثقافة الميسرة، يتوسع استعمالها في أقطار المغرب العربي وتوسع تداول المطبوع العربي وكتب التراث هناك. وتقوم المجامع العلمية العربية والمؤسسات الثقافية الأخرى بجهود كبيرة لوضع المصطلحات العربية للمفردات الأجنبية ولا سيما في مجال العلوم، وقد حصل تقدم كبير في هذا المجال.

من كل ذلك يتبين أن اللغة العربية كعامل توحيد ثقافي هي في تقدم مستمر وليس العكس، فالعرب أمة تحب لغتها وتطرب للبلاغة، وكان العرب القدماء ولا يزالوا يعتبرون التمكن من اللغة فضيلة ويعتبرون الفصاحة مزية، وقد بلغ بهم حبهم للغتهم أن جعلوا من رسم حروفها فناً وذلك ما لا نجده في اللغات الأخرى، وبذلك أصبح العربي يطرب للغته عندما يسمعها ويطرب عندما يراها.

وبعد تأسيس هذه القاعدة عن الثقافة العربية هناك موضوع قد يكون من المفيد أن نتناوله، يتعلق بقضية التنوع، فما المقصود بالتنوع؟

إذا كان المقصود الدعوات الإقليمية التي ظهرت أحياناً في بعض الأقطار العربية، فإن الموضوع كما يبدو لا يتعدى الدافع السياسي. فنحن لا نعرف عن وجود ثقافة ذات ملامح محددة وشخصية مستقلة تخص هذا القطر أو ذاك. كانت في وقت ما ميول انعزالية في مصر، كما ظهرت أفكار تخص ما يسمى بسوريا الكبرى، إلا أن تلك الدعوات كانت محدودة في مجالها السياسي وسرعان ما تراجعت، كما إنها لم تدلل على وجود ثقافة خاصة كما لم تستطع أن تخلف ثقافة مستقلة جديدة. أما إذا كان المقصود تنوع التقاليد الشعبية والفنون وأنماط المعيشة، فذلك موجود فعلاً كظاهرة طبيعية موجودة ضمن جميع ثقافات العالم، وذو صفة محلية ويوجد ضمن القطر الواحد أيضاً، كما يلاحظ على هذا التلون إنه أيضاً أخذ في التداخل والتمازج بين الأقطار العربية بفعل الاتصال والحركة الاجتماعية كما في حالة ألوان الطعام مثلاً. إن هذا النوع من التباين لا يرقى إلى مستوى الاستقلال الثقافي، بل إنه تنوع مفيد ويساعد على إغناء الحياة الثقافية وتحفيز روح الإبداع والمنافسة في داخلها.

هل المقصود محصور في مجال الأدب؟ وهل هناك فعلاً أدب قطري تصح عليه هذه التسمية؟ الأدب العربي الحديث لا يمكن تسميته أدباً قطرياً، لا من حيث المحتوى، ولا من حيث الشكل. وهنا أيضاً يجب التفريق بين معالجة المشاكل المحلية والتعبير عن هموم المواطن وبين الأدب المستقل.

إن الاهتمام بشؤون هذا القطر أو ذاك لا يعني أدباً مستقل الشخصية، كما إن اللغة المستعملة والأسلوب لا يعكس وجود أدب مستقل في هذا القطر عن الأدب في القطر الآخر. إذاً ما المقصود بالتنوع؟

التنوع كما يبدو هو الاجتهادات في الآراء، وهو الاهتمام بالشؤون المحلية، وهو التلوين في الفنون الشعبية وأنماط المعيشة. وإذا كانت هذه الأمور ضمن ما ندعوه بالثقافة، فإنها موجودة ضمن الثقافة العربية وهي ظاهرة طبيعية ووجودها إيجابي أكثر منه سلبي، ويخدم غرضاً مفيداً بدلاً من العكس. وهي بالتالي لا تشكل عامل تفريق، كما قد يحاول أو يتصور بعض الناس.

ولننتقل الآن إلى موضوع يتجاوز ذلك، والسؤال هو هل الثقافة العربية من حيث المضمون هي الفكر الوحيد الموجود في الساحة العربية الآن؟ الجواب: لا، ولكن ليس ذلك موضوع الوحدة مقابل التجزئة بل موضوع التحدي في الساحة

اليوم هو الثقافة العربية وهو ثقافة الغرب المستعمر التي أتتنا إلى حد بعيد بفعل جهد مقصود وإلى حد ما بفعل الاحتكاك بالغرب.

لقد عمل الغرب المستعمر في جبهة الثقافة الشيء الكثير، ولا سيما الجناح الفرنسي منه. وقد صبت تلك الجهود من خلال العمل الاستشراقي والتأثير في الدارسين العرب في الغرب ومراكز الترجمة والبحوث التي أقامتها دول الاستعمار تحت شتى الأسماء، داخل الوطن وخارجه.

والمحور الفكري الذي يحاول الغرب تعميمه كمنازع للثقافة العربية هو نمط من الواقعية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف روح المقاومة والقبول بالوجود الاستعماري بكل ما ينطوي عليه من نفوذ مادي وتأمين مصالح. وتشترك الصهيونية مع الاستعمار في هذا المسعى الفكري الذي يعمل في اتجاهين: سلبي هو التشكيك بأسس الثقافة العربية، وايجابي هو قبول المضمون الاستعماري للفكر الغربي.

ويقوم الغرب بهذا المسعى مستخدماً مضامين التفكير الذي أشاعته الفلسفة الذرائعية التي نشأت في الولايات المتحدة كبناء فكري لميول كانت شائعة في المجتمع الغربي. إن الغرب لا يقارع الثقافة العربية عن طريق العقلانية التي عرف بها، بل عن طريق الواقعية التي نظرتها الذرائعية (البراغماتية) في أمريكا.

لذلك فمن المفيد إيراد عرض موجز عن أهم مكونات هذه النظرية.

لقد تمت صياغة هذه النظرية من خلال كتابات وليم جيمس وجون ديوي[1]، وخلاصتها نوع يمكن أن يدعى بالمثالية الذاتية، فهي تؤكد أن ذهننا هو الحقيقة الوحيدة الموجودة، فالعالم موجود فقط في أحاسيسنا وأفكارنا، وليس في أي شيء آخر.

لذلك لا يوجد مقياس موضوعي فوق ما نفكر وما نحس يمكن أن نستعمله لقياس الخطأ والصواب، فما هو خطأ أو صواب هو ما تتوصل إليه أحاسيسنا وأفكارنا. إننا بشر نجيء ونذهب في هذا العالم وكل منا يعمل بحسب ما يراه صحيحاً أو مفيداً، والمهم ليس هو نقطة البداية ولا هو البداية ولا هو الوسيلة، بل النتيجة النهائية؛ فإن كانت النتيجة ناجحة ومفيدة لي فهي صحيحة

(١) سبق أن عرضت أفكار هذه النظرية في مقالة نشرتها جريدة **الجمهورية** بعنوان: سعدون حمّادي، «البراكماتية: الفكر في خدمة الاستعمار،» **الجمهورية** (بغداد)، ٥/ ٤/ ١٩٩٢.

ولا يهم بعد ذلك ماذا كانت نقطة البداية أو ماذا كانت الوسيلة.

وقد أسهم تشارلز بيرس في صياغة هذه النظرية، إذ قال إن الحقيقة هي الاعتقاد أو التوصل إلى عقيدة، فلا توجد هناك حقيقة موضوعية خارج اعتقاد الإنسان، فعندما يتوصل الإنسان بعد الأخذ والرد إلى الاعتقاد بشيء ما، فذلك هو الحقيقة بغض النظر عن أي شيء آخر. وقد جاء ذلك في مقالة معروفة في مجلة **العلوم الشعبية** في عام ١٨٧٨. وكتب هولمز في مجال القانون كتابه **القانون العام** الذي تحدث فيه عن أن حياة القانون ليس هي المنطلق بل التجربة، فبحسب رأيه لا يوجد مقياس موضوعي فوق الرغبات يقاس به الحق والباطل، بل كل ما هناك هو ما تقرره تجربة الإنسان. وبذلك جعل القانون قائماً على رغبة البشر، أي القائمين عليه، ونتيجة ذلك أن القانون تقرره مصلحة القوى التي هي مقياس الحق والباطل وبذلك تم نسف مفهوم العدالة.

وقد عمل جون ديوي في مجال التربية لإتمام هذه النظرية، من خلال كتابه المعروف **المدرسة الابتدائية الجامعية**، وخلاصة ما جاء به هو أنه أولاً أعتمد على نظرية فرويد الألماني الذي طور نظرية الغرائز في التربية، في ألمانيا، قبل حوالى قرن من الزمان. إن نظرية التربية التي كانت سائدة ومعروفة هي أن تعليم الطفل يعتمد على ما يأتي من خارج الطفل مثل: الكتب، الأستاذ، الزملاء وليس من الغرائز. وقد قام ديوي بقلب هذه النظرية، فجعل التربية قائمة على تطوير غرائز الطفل وقواه الداخلية، وبذلك جعل المجتمع يعتمد على الغرائز في داخل الطفل وليس على المجتمع. وقال ديوي إنه طالما أصبح التعليم عاماً للجميع، فيجب علينا التمييز بين الأقلية الموهوبة التي يجب أن تتابع التعليم الجامعي من أجل أن تقود، وبين الأكثرية غير المؤهلة للمتابعة التي عليها أن تتجه إلى تطوير غرائزها وقدراتها المهنية؛ وهكذا يكون المجتمع مكوناً من أقلية قائدة وأكثرية تعمل بأجسامها.

ولعل أهم من شرح الذرائعية هو وليم جيمس في كتابه **مبادئ علم النفس** الذي ظهر في عام١٨٩٠، وأهم ما فيه نظرية المعرفة التي تدور حول أن النفس البشرية ليس فيها شيء خاص يجب التركيز على معرفته، فتحليل النفس البشرية ليس إلا المعرفة المستمرة لتطور العوامل الذاتية المستقرة في النفس، أي الغرائز الذاتية للإنسان الاعتيادي وتفاعلها. ومغزى ذلك هو أن جوهر الإنسان ليس فيه عامل روحي، وهو ما ندعوه بالضمير؛ في النفس البشرية عامل واحد هو الغرائز؛ لذلك فرغبات الإنسان بالربح وحب الذات والتملك هي جوهر الإنسان ولا شيء غير ذلك.

لم تكن الفلسفة الذرائعية نقطة البداية في الغرب، بل التنظير اللاحق كما أصبح عليه، فالغرب فكرياً يقوم على الرأسمالية والعقلانية. ومحور فكرة الرأسمالية هو سعي الفرد من أجل مصلحته المادية، وهو في سعيه هذا يتصرف عقلانياً في حساب الربح والخسارة. لقد استطاعت هذه الفكرة أن تسيطر على جميع الأفكار الأخرى، وأن تطبع الحياة بطابعها، فقام المجتمع الصناعي الغربي بحركة الاستعمار، واستطاع تكييف الدين والديمقراطية النيابية وإخضاعها عملياً لمقتضيات هذه النظرة، نظرة المصلحة المادية الخاصة للفرد إزاء الآخرين، وللدولة إزاء الدول الأخرى. ثم أتت الذرائعية لتصنع الأسس الفكرية لهذا الوضع الذي تكوّن خلال مدة طويلة منذ نشوء الرأسمالية. إن ثقافة الغرب المتبلورة بالذرائعية هي التي تقف اليوم بالضد من الثقافة العربية القائمة على أساس الجانب المثالي في الإنسان. والجدير بالملاحظة أن النظرية الذرائعية لا يقتصر أثرها على مجال الفكر بل هي مبثوثة في التصرف والمواقف اليومية للغرب وممثليه، وهي تدخل المجتمع العربي ليس من باب الفكر المنظم فحسب، بل تتسرب من شقوق النوافذ والأبواب، من دون أن تعلن عن هويتها أو يشعر بها أحد، فهي تصرف وجهات نظر قد تصدر عن دون وعي، وهو ما نشهده يدور في الأوساط السياسية والثقافية والاجتماعية نتيجة إلى الاحتكاك بالغرب. إنه ما يدعى عادة بالنظرة الواقعية للأمور وتحكيم العقل. . إلخ، من المقولات المتداولة. إن تناقض الثقافتين العربية والغربية هذا موجود، ويحتدم الصراع بينهما في مختلف الجهات، وهو الخطر الذي يواجه الثقافة العربية، وليس الكلام المنفعل ذو الدوافع السياسية عن وجود ثقافات عربية، وليس ثقافة عربية واحدة. إن تعدد الثقافات العربية بنظري غير موجود ودافع الحديث عنه سياسي، وليس فكرياً وهو يحدث ليس أول مرة، وما له الآن لن يكون أفضل مما كان له في الماضي.

إن التناقض الحقيقي هو بين ثقافة تعتبر أن في الإنسان جوهراً مثالياً هو قبس من نور الله، على حد التعبير الديني، تمتد جذوره إلى المجتمع الجاهلي الذي احترم القيم المعنوية، ثم أتى الإسلام فوضع فكرة الله الواحد مصدر كل المثل العليا في المقام الأول، وبين ثقافة تعتبر المصلحة الذاتية المادية هي الغاية، وأن كل الوسائل إلى تحقيقها جائزة طالما تؤدي إلى النجاح، وأن مسالة المثل العليا هي في النهاية مسألة ذاتية وليست موضوعية.

إن هذه الفلسفة التي تؤدي عملياً إلى تبرير الاستعمار وسيطرة القوي على الضعيف، هي التي تتسرب اليوم ثقافياً إلى الوطن العربي، وعن طريق عربي أحياناً، متخذة من الواقعية والعقلانية أسماء لمحتوى هذا التفكير. والجدير

بالتنويه أن الصهيونية تشترك بنشاط في هذه المجابهة الفكرية، لأنها أصلاً تقوم على أفكار القوة، ولها مصلحة واضحة في إخضاع الأمة العربية للواقع الذي تخلقه القوة. وهنا تجدر الإشارة إلى مسألة ذات أهمية، هي أنه في الوقت الذي انكشف فيه انحياز الإعلام الغربي، بقيت مسألة مدى نزاهة الإنتاج الثقافي الغربي المتعلق بالعلاقة بالعرب وبعموم شعوب العالم الثالث موضع نظر وتباين وجهات النظر.

إنني أود لو يبذل المثقفون العرب جهداً أكبر في دراسة ذلك النتاج وتمحيصه؛ لنتبنى حقيقة الموقف الذي ينطوي عليه. والذي يدعى أنه ثقافة قطرية تخص هذا القطر أو ذاك، مما نسمع عنه، إن هو في الحقيقة إلا محتوى ثقافة الغرب، يجري تبنيها من قبل بعض السياسيين والمثقفين في هذا القطر أو ذاك، وهكذا تكون ثقافة الغرب هي طريق القطرية والتبعية.

إن الثقافة الغربية في الإطار الذي ذكرناه، تؤدي بصورة منطقية عندما تتعارض مع الثقافة العربية إلى التصادم مع القومية العربية والإسلام، وهكذا كانت الأمور فعلاً حيث وقف مؤيدو الغرب والمتأثرون به ضد الوحدة وضد الإسلام.

إن أوجه الخلاف بين الثقافة العربية والثقافة الغربية بصيغتها الحالية والمبلورة في أفكار الذرائعية، ليست ثانوية بل جوهرية.

إن الثقافة العربية تقوم على أساس مثالية هي وجود مقياس للخير والشر خارج عن الذهن البشري، وإن هذا المقياس نابع من قوة روحية مهيمنة تحكم مسيرة التاريخ وتشكّل المرجع النهائي للحق والباطل، والصح والخطأ. وفي الإنسان قبس من ذلك النور تجسم في ميله إلى الخير الذي هو في صراع دائم مع ميول الشر الموجودة فيه أيضاً. وبذلك تكون قوة مهيمنة تسيطر عليه وتسيّره وتشكّل المرجع النهائي لتمييز الخير عن الشر.

إن الإشكال يكمن في السؤال الجوهري الآتي: ما حدود ما تقرره القوة المهيمنة للناس. هل تقرر الاتجاه العام للحياة أو أنها تقرر شكل المجتمع أيضاً؟ وبمعنى آخر هل تقوم القوة المهيمنة بتقرير اتجاه التقدم، ويتولى العقل صياغة النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبذلك يكون المجتمع متطوراً مع تطور العصر، أو أن القوة المهيمنة تقرر كل شيء: الاتجاه والنظم معاً وعندها ينعدم التطور وتزول مهمة العقل؟

إن الجواب عن السؤال هو الطريق إلى حل الإشكال الذي تواجهه الحركة الإسلامية، فإذا ما حل على أساس الاعتراف بالعقل أو التطور البشري، فإن حركة القومية العربية والحركة الإسلامية ستجدان الأرضية المشتركة للالتحام لتكوين حركة النهضة العربية الحديثة، وبذلك تعاد صياغة المفاهيم والعلاقة بين الأفكار.

إن هناك الضمير الذي يمثل القوة المهيمنة الروحية في الكون (وهي في التعبير الإسلامي الله) التي تقرر الاتجاه العام وهو اتجاه المثل العليا والخير للإنسان، وهناك العقل الذي هو قدرة وموهبة في الإنسان للتحليل والنظر في الأمور، فيتولى صياغة النظم الملائمة لكل مرحلة بحسب ما يقتضيه التطور البشري، وبذلك تتقرر مكانة العقل ويرجع الاهتمام بدراسة الطبيعة وعلومها ويحدث الانفتاح على العالم، وبذا تكون الثقافة العربية أخلاقية وعقلانية في الوقت نفسه. إن الثقافة الغربية كما تقدمها الذرائعية تنفي وجود جانب روحي في الإنسان، وتنفي بذلك وجود مقياس موضوعي فوق رغبات الإنسان لتمييز الخير من الشر والحكم على ما هو حق وما هو باطل، وبذلك تطلق يد القوي في أحوال الضعيف، والغني في أحوال الفقير، وتنتهي بتبرير الاستعمار والاستغلال والاضطهاد. إلا أن الثقافة الغربية وهي تقوم بتجريد الإنسان من الجانب الروحي قد وضعت كل التأكيد على قوى الإنسان الأخرى الغريزية والعقلية، فأعطت للعقل أهمية للتعامل مع الطبيعة، فكانت العلوم الطبيعية، وللتعامل مع المجتمع، فكانت العلوم الاجتماعية.

٣ ــ مكانة الوحدة العربية
في مشروع النهضة العربية الحديثة(*)

ـ ١ ـ

إذا كان المقصود بعبارة المشروع الحضاري العربي، الأهداف الكبرى للأمة العربية التي تعمل حركة النهوض القومي على تحقيقها بديلاً للوضع الراهن، فإن هذا المشروع قد تكوّن على مراحل. لقد بدأ بمشاعر وتطور إلى تصور لمجتمع جديد. وكانت البداية في تحسس فساد الأوضاع وانحرافها عما يجب أن تكون عليه بمقاييس إصلاح شؤون الدين والدنيا. وبذلك بدأت بؤر التنوير بالظهور، ومنها ما ظهر في الوسط الديني حيث كرست قيم الإسلام مقياس الحكم على صلاح الموجود دينياً كان أم دنيوياً. وقد تمثل ذلك في حركات الإصلاح الديني الأولى وما قام به محمد عبده والكواكبي والآخرون، وتطورت تلك المشاعر والميول الإصلاحية إلى النظر في وضع الدولة التي كانت تشكّل المحيط الذي عاش فيه العرب مدة ليست قصيرة، أي محيط الدولة العثمانية.

وبفعل مقارنة رغبات الإصلاح بالواقع تبلورت المشاعر، بوجود فارق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، وتمحور ذلك الشعور حول قضية العرب في محيط يسوده التخلف والفساد والاستبداد وينطوي على فقدان دور العرب، وهم أصحاب رسالة الإسلام وحاملوها إلى العالم. وتفاقم ذلك الشعور تحت وطأة عنصرية الاتحاد والترقي وخطة التتريك، أي القضاء على الهوية العربية، وهكذا كانت نقطة البداية

(*) نُشرت هذه المقالة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢١، العدد ٢٣٤ (آب/أغسطس ١٩٩٨)، ص ١٧ ـ ٣٠.

يقظة الشعور بالذات بعد سبات طويل، بكل ما ينطوي عليه من أحاسيس التخلف والقهر وانعدام الدور، الأمور التي كانت في نظرهم مخالفة لروح الإسلام وتعاليمه ومنافية لمشاعرهم المشروعة كأمة لها شخصيتها المستقلة ودورها التاريخي المعروف. واستمرت تلك المشاعر بالتطور حتى أخذت شكل دعوة قومية لها محور رئيس هو أننا العرب أمة لها شخصية مستقلة مستمرة في التاريخ، أنجبت حضارات مهمة أهمها الحضارة العربية ـ الإسلامية، وهي اليوم تملك الحق والقدرة لأن تنهض وأن تؤدي دوراً إيجابياً في حضارة العالم عن طريق بناء كيان قومي مستقل.

إلا أن التطور المهم الذي حصل في المشروع الحضاري العربي قد حصل عندما اقتربت القومية العربية من الواقع، أو عندما دخلت مرحلة وضع أسس بناء المجتمع الذي تتجسد فيه. والمقصود بالأسس الشروط السياسية والاجتماعية لتقديم بديل للواقع الذي يراد تغييره. حدث ذلك عندما تحول الشعور إلى حركة. وهنا لا بد من التعرف على الضرورة التي دفعت حركة النهضة إلى إحداث هذا التطور. فإلى جانب صفة الحيوية الذاتية هناك الضرورة النابعة من صفات الظرف التاريخي والاجتماعي. إن حركة النهضة بدأت تعد القومية العربية بديلاً للواقع الموجود وليست مجرد فكرة تندرج في الجهد الثقافي الذي تمخض عن المرحلة؛ ففي حين أنها في مرحلتها الأولى لم تتعد حدود عالم الأفكار النابعة من المشاعر يتداولها الوسط الثقافي ـ أقول في حين إنها كانت كذلك ـ أصبح من الضروري أن تتخذ مضموناً جديداً عندما تترشح لأن تكون البديل عن الواقع.

ولتوضيح معالم هذا التطور يمكن إيراد المسائل الجوهرية التالية:

أولاً، كانت المسألة الأولى التي تضمنتها عملية التطور التاريخي للقومية العربية هي وضعها في اتجاه التقدم، وبذلك أصبحت ليست مجرد شعور بالذات والهوية القومية، بل أصبحت طموحاً من أجل بناء مجتمع جديد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن موضوع التقدم لا يقتصر على مجرد التحديث الذي تناولته جهود محمد علي في مصر، المقتصر على إدخال أساليب عمل الدولة وبناء مؤسساتها ووضع هياكل الإدارة ونظم ممارستها لمهماتها، بل يشمل ذلك وما هو أوسع: **مادياً** أي رفع مستوى جماهير الشعب المعاشي والثقافي والاجتماعي. و**معنوياً**: أي رفع القهر والاستغلال عنهم.

وبذلك تكونت علامة مهمة من معالم النظام الجديد. ويلاحظ أن مسألة التقدم هذه اتخذت شكل اتجاه عام أثر في مختلف نواحي التفكير وصياغة السياسات، وشهد تنظيراً تمثل في نزوع عام إلى نظرة تحررية في مختلف الشؤون

الداخلية والخارجية، ما أمكن تسميته بالتقدمية. أو هكذا أخرجت تسميته المتداولة بالتقدمية. وبذلك تم نحت عبارة القومية العربية.

ليست المهمة في هذا الصدد التوسع في تحليل العوامل أو في العرض التاريخي لمسألة تقدمية القومية العربية، إلا أن ثمة مسألة مهمة تستحق أن تورد في هذا الصدد، تنبع أهميتها من أنها كانت سبباً (أو ربما ذريعة) لفهم خاطئ.

إن تطوير المشروع الحضاري العربي من مرحلة الشعور بالذات إلى مرحلة طموح من أجل بديل للموجود، قد حققت انسجاماً وتوافقاً مع تيار التقدمية في العالم الذي قاده المعسكر الاشتراكي محققاً انجازات إيجابية مهمة لقضية الشعوب المستعمرة الفقيرة، فقد ساعد على استقلال كثير من شعوب العالم، كما إنه وضع قضية اضطهاد الفقراء واستغلالهم في صدارة الاهتمام الفكري والسياسي في العالم. إن القومية العربية تمثلت بتحسس الذات والتأمل في الثقافة الإسلامية واستذكار التاريخ والتعرف على الهوية، ومن نقطة الارتكاز هذه أخذ التفكير مداه في صياغة فكرة التقدم بمعناها الشامل، والذي تكون الاشتراكية العربية جزءاً منه، وليس كل شيء فيه. ومن هنا كان التحليل بأن الاشتراكية العربية مشتقة من القومية نفسها وليس فكرة أخرى أضيفت لها.

إن القومية تعني الاهتمام بمجموع الشعب والنزوع إلى تقدمه في الميادين كافة، والميدان الاقتصادي أحد تلك الميادين. ثم إن المغزى البعيد لمفهوم الاشتراكية العربية بقي بعيداً عن النزعة المادية، فغايته إطلاق المواهب وفتح فرصة تحقيق الذات والحرية الحقيقية للإنسان ليرتقي روحياً كما يرتقي مادياً. ثم إن القومية العربية التي امتزجت بدايتها بتجديد قيم الإسلام واستذكار تاريخه والاهتمام بمفاهيمه الجوهرية، وجدت في تراث الإسلام دافعاً قومياً في اتجاه العدالة وإنصاف الفقراء والتكافل الاجتماعي ورفض الاستغلال. وهكذا كان التطور في الاتجاه التقدمي نتيجة تم التوصل إليها عن طريق تطوير نقطة البداية، وإعادة التعرف إلى التراث والاهتمام بجوهر الثقافة العربية، وليست امتداداً للحركة الاشتراكية الدولية التي قادها المعسكر الاشتراكي، وإن كانت قد أتت منسجمة مع روح العصر الذي أوجدته تلك الحركة، وتفاعلت مع المناخ الثقافي الذي خلفته. لذلك لم يكن غريباً أن تأخذ حركة القومية العربية التقدمية موقف التلاؤم مع التقدمية العالمية من جهة، وموقف التناقض مع الأحزاب الشيوعية العربية من جهة أخرى.

ثانياً، أما المسألة الفكرية الثانية فتتعلق بالعلاقة بالإسلام. ورب سائل يستفهم عن أسباب الإشكال ومكوناته إن صح التعبير. هناك عوامل تناقضية أفرزتها ظروف

الوضع الداخلي والخارجي، يمكن إيجازها بالتالي: في الوقت الذي كان فيه نشوء بؤر التنوير وتجديد مفاهيم الإسلام وإصلاح أوضاع الدين والمجتمع نقطة البداية في النهضة، كان شكل الإسلام من ناحية أخرى هو الذي سخرته السياسة العثمانية لاحتلال أرض العرب، وإلغاء دورهم وإخضاعهم لحكم الدولة العثمانية.

وأدى غياب الدور، والحكم الأجنبي والتخلف، إلى نمو قشرة ازدادت سمكاً بمرور الوقت، حجبت جوهر الإسلام ومفاهيمه الأصلية. وبذلك أصبح للإسلام عالم من الاهتمام بالأشكال والطقوس والعادات المتخلفة وقوالب التفكير الجامد، وهو عالم مغاير تماماً لروح الإسلام الأولى ومفاهيمه التجددية المتجهة إلى التقدم والرقي والطهارة والحيوية ونكران الذات والتعلق بالمثل الروحية واستقامة الأخلاق.

وقد شكّلت مكونات هذه القشرة موروثاً اجتماعياً أصبح يشكل ثقلاً على روح النهضة وقيداً على نزوع التقدم. وهكذا أصبح الإسلام موضوعاً يرد في مجال بحث الأمور المتناقضة التي كانت الشاغل الأساس للنقاش النهضوي، فهو يرد في مجال عبودية الدولة العثمانية والتخلف الذي يكبل المجتمع العربي، كما يرد في مجال التجديد والنهضة وبعث الهوية والشعور بالذات المستقلة. وبذلك ظهرت الحاجة إلى صياغة فكرية جديدة ونضال ثقافي يستطيع حل هذا التناقض والإمساك بالحقيقة.

ولم تقتصر عملية التعقيد على المحيط العربي الداخلي، بل كان هناك في الوضع العالمي ما يبعث على تعقيد الفهم الصحيح لعلاقة الإسلام بالعروبة. وخلاصة ذلك هو أن تاريخ أوروبا شهد خلال صراع النهضة تحالفاً بين الكنيسة وقوى التخلف وهي: الملكية المطلقة والإقطاع، ذلك الصراع الذي تمخض عن حروب دينية طويلة كان ثمنها المادي والبشري باهظاً إلى أن استقر الوضع بانتصار حركة النهضة، وتم تشييد الدولة القومية بنظام رأسمالي مدني ديمقراطي يهتم بشؤون الدنيا حصراً. وانحسر دور الكنيسة بشؤون الدين، وحصل الفصل الفعلي وأحياناً الرسمي بين الدين والدولة وظهر تعبير العلمانية. ومن خلال عملية الاتصال بالغرب انعكست بعض عناصر ما حدث هناك بشكل تعقيدات في علاقة الإسلام بالعروبة.

إن مؤسسات الدين في الوطن العربي الموروثة من العهد العثماني كانت فعلاً في صف التخلف. كما إن شكل الإسلام كان غطاء الاستعمار الذي مارسته الدولة العثمانية. إن تجديد الثقافة الإسلامية، وحركة الإصلاح الديني كان عليها في الوقت نفسه أن ترفض الشكل الذي أصبح عليه الإسلام في مرحلة التخلف، كما ترفض أن يوظف أداة بيد المستعمر. ويعني ذلك التحرك ضمن مسلك متعرج وصياغة موقف من معطيات متناقضة. وفي موضوع الغرب كان على حركة القومية

العربية التقدمية أن تقاوم ميول المحاكاة، فالإسلام كان عامل قوة للحفاظ على الهوية وسلاحاً للدفاع عن الذات وتحقيق الاستقلال عن خطط الاستعمار بمختلف أشكالها، بما فيها خطط التذويب والاستيعاب الثقافي.

ولكن من ناحية أخرى، فإن حركة القومية العربية ترى إيجابيات المجتمع المدني وتأكيد الحرية وأهمية القانون الوضعي والعلاقات الديمقراطية في بناء المجتمع الجديد. وفي خضم كل ذلك تمت صياغة العلاقة لحل هذا التناقض عن طريق تأكيد روح الإسلام، أي مفاهيمه الجوهرية وهي مفاهيم الثورة على الظلم والتخلف وضرورة تجديد الحياة بالتضحية، ونكران الذات واستقامة الخلق والتعلق بالمثل الروحية وحفظ كرامة الإنسان وحريته وإقامة العدل ورفع الحيف عن الفقراء والمظلومين، ومقاومة الطغيان والاستبداد والفساد، وإقامة التسامح والمحبة والتوازن والأخذ بالتطور واحترام العقل والاهتمام بالمعرفة. إن تجديد مفاهيم الإسلام وبعث قيمه الأصلية التي كانت الروح التي حركت النهضة في الماضي هي التي ساهمت الآن في انبعاث حركة القومية العربية. وبذلك يكون الإسلام والعروبة في حالة تلاؤم حقيقية وتمت صياغة العبارة المعروفة أن الإسلام روح العروبة.

أما لماذا ظهر حديث التناقض في الساحة السياسية، فله أسباب أهمها سببان:

الأول، خارجي يتعلق بما نتج من الاتصال بالغرب ومحاكاة تاريخه.

الثاني، داخلي سياسي وقد كانت له بدايات غير ملحوظة خافتة الصوت **أولاً**، ثم ارتفع الصوت في ما بعد وهو ظهور الإسلام السياسي بشعاره **تطبيق الشريعة ثانياً**. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قضية تطبيق الشريعة أمر مختلف تماماً عن المسألة الجوهرية في الإسلام، أي بعث مفاهيمه الجوهرية التي سبق الحديث عنها.

هناك مجال آخر تطور فيه مفهوم القومية، هو التحول من محيط النخبة إلى الجمهور الواسع، وبذلك اكتسب صفة الشعبية. وأتت مصادر هذا التطور من رافدين:

الأول، تطور القومية العربية إلى نظرة تقدمية بالمعنى الواسع بما في ذلك قربها من الجمهور الواسع الذي كانت أغلبيته تعاني من الفقر والاستغلال والاضطهاد. إذاً، فمجرد الاهتمام بالقضية الاجتماعية قرّب الفكرة من الجمهور وأخرجها من محيط الاهتمام النخبوي إلى الاهتمام الشعبي.

أما الرافد **الثاني**، فهو الاهتمام بتأسيس حركة، أي دخول معترك السياسة. وبذلك أصبحت السياسة هي الوسيلة المباشرة المعتمدة لتحقيق الفكرة. وبذا تم التوصل إلى ضرورة تأسيس إطار تنظيمي بين الجماهير. وبذا دخلت القومية

العربية مجال العمل السياسي وتحولت إلى حركة ليس عن طريق جعل القضية الاجتماعية من صلب اهتماماتها فحسب، بل عن طريق قرار مقصود بذاته للذهاب إلى الشعب في الأقطار العربية جميعها ووضع قضية النهضة في يده.

ـ ٢ ـ

وبوصول المشروع الحضاري العربي إلى هذه الدرجة من التطور في المحتوى الفكري، أصبحت مسألة التأمل في المستقبل ضرورة لا بد منها. إن المشروع الحضاري العربي في حقيقته الموجزة إن هو إلا نظرة ماذا يجب أن يكون مستقبل العرب بالمقارنة بما هم عليه الآن. وطالما أن الموضوع قد وضع بهذه الصورة أصبح السؤال العملي هو كيف يتم ذلك؟ هل سيتحقق الوضع المرغوب كقطع من التقدم متناثرة أم إجراءات إصلاحية تأتي وحدها من دون نظام يحكم علاقاتها؟ الجواب: كلا، إذ لا بد من وعاء أو إطار للنهضة، والذي يمكن تسميته بالأداة. فما ذلك الوعاء أو الإطار أو الأداة؟ إنه الدولة.

إن الدولة هي التنظيم الذي ابتدعه الإنسان منذ القدم لتحقيق التقدم. قد يكون أصل الدولة هو التعاقد كما يذهب أصحاب نظريات العقد الاجتماعي، من جون لوك إلى جان جاك روسو إلى توم بين. ويعني ذلك أنها نشأت من تعاقد حر قام به الناس بعد أن اكتشفوا أن حقوقهم الطبيعية التي ولدت معهم وهي: الحياة والحرية والملكية (وأضاف لها الأمريكيون السعي إلى السعادة)، لا يمكن الحفاظ عليها بالوضع الذي ساد قبل نشوء الدولة ولذلك تعاقد الناس على إنشاء الدولة لحماية تلك الحقوق. وقد يكون أصل الدولة مشيئة إلهية نصبت في الأرض ممثلاً عنها من أجل تطبيق رسالة سماوية كلها خير وبركة لبني الإنسان. وحتى عندما يكون أصل الدولة تطور سلطة الحاكم المعتمدة على القوة من العائلة إلى القبيلة إلى المقاطعة إلى الدولة، فهي أيضاً وبحسب أصحاب هذا الرأي جاءت لحفظ الأمن والنظام والسلام في المجتمع.

إذاً مهما تباينت نظريات نشوء الدولة فهي تلتقي في اعتبار واحد هو أن هذا التنظيم السياسي يشكل الإطار لما يعتقد أنه خير المنتظمين فيه. القومية العربية معنية بالعرب كأمة ونظراً إلى أن هذه الأمة تسودها أوضاع هي غير الأوضاع المرغوبة، لذلك كان هدف تحقيق وضع أرقى في سلم التقدم هو الوحدة. ولتحقيق الوحدة لا بد من وجود الدولة كوعاء أو إطار أو أداة لذلك. الدولة موجودة في الوضع الراهن ـ بشكل دولة قطرية ولكنها غير موجودة للوضع المنشود ـ وضع الوحدة الذي يتطلب أول ما يتطلب وجود دولة الوحدة. وهكذا

كانت مسألة الوحدة العربية في صميم القومية العربية منذ بدايتها. إن جوهر موضوع الدولة هو تحقيق الإرادة.

وفي تحليل مضمون كلمة الإرادة، لا بد من تتبع مصدرها، والمصدر يوصل إلى الفرد، فهو الكائن الحي الذي يصدر منه التفكير والعمل. ومن اتحاد إرادة الأفراد في عملية تفاعل تتكون إرادة عامة هي إرادة المجتمع. من ذلك يتضح أن مفهوم الإرادة لا يقتصر على سعة الدائرة بل يتضمن أيضاً التأثير أي الفعل.

إن الفاعلية والشمولية هي العناصر التي تتكون منها الإرادة العامة. وفي مجال تحليل إرادة الفرد هناك الشعور بـ «الأنا». والشعور بـ «الأنا» يحرك قوة روحية كامنة في الفرد، وقابلة للتطور والظهور، وهي قوة يذهب فيها علم ما وراء النفس إلى أنها قوة تسمو على العقل بقدر ما يسمو العقل على الجسد، وبذلك يخضع لها كل من العقل والجسد.

إن الإنسان عندما يتأمل بعمق في ذاته يستطيع بالتدريج والتدريب أن يدرك هذه القوة والذات التي هي غير العقل. القوة هي الإرادة التي مدلولها أنا موجود كإنسان، وهي أي الإرادة تتصل بهذه القوة كما تتصل الفكرة بالعقل. وما تنامي الإرادة إلا تطور إدراك الشعور بـ «الأنا» الحقيقية[1]. ومهما كان موضوع هذا الرأي في فهم الإرادة، فإنها التصميم على العمل، عمل شيء ما.

وعندما يتوسع التصميم ليشمل إرادة المجتمع أو يقترب من ذلك تتكون الإرادة العامة، إرادة الأمة. ومن أجل هدف الارتقاء من وضع إلى وضع أفضل. كانت بداية النهضة العربية الحديثة، كما أسلفنا، هو الشعور بالذات أي التفكير بالنفس الذي تفتح بالتدريج ليكوّن الشعور القومي بالانتماء إلى الأمة واتضاح الهوية. والشعور بالذات الذي بدأ بالأقلية واتسع بمرور الوقت توصل ذاتياً وبمنطق الأشياء وبتأثير العوامل الداخلة فيه إلى أهمية العمل؛ وبذلك أصبحت الفكرة مرادفة للتغيير مكونه الإرادة العامة لبناء المستقبل.

وكان التطور في عملية الشعور بالذات حتمياً، وإلا كانت الفكرة عقيمة، فالشعور هو الذي حرك العقل والبصيرة لفحص الواقع، وهو الذي حفز المعرفة بالتاريخ وبالعالم المحيط، والذي كانت حصيلته رؤية الفرق بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون، ومنه تحركت مشاعر عدم الرضا والرغبة بالتغيير.

---

(١) وليم فالكير أتكينسون، **قوة الفكر في الحياة العملية** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٨)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

وبفعل هذا التوتر النفسي استمد التفكير بالذات والنظر بداخل النفس قوة جديدة لتكوين الإرادة. وكلما قطعت هذه العملية شوطاً اكتسبت الإرادة قوة جديدة وصولاً إلى الحسم، ألا وهو الذهاب إلى الشعب وتكوين الحركة من أجل التغيير.

ـ ٣ ـ

وكما حدث في التاريخ، توصلت حركة القومية العربية إلى أن الدولة هي الوعاء أو الإطار أو الأداة لتأدية المهمة التاريخية. وبما أن هذه الدولة غير موجودة؛ إذاً لا بد من إيجادها. وكان التعبير السياسي عن ذلك هو الوحدة العربية، بدولة واحدة ذات كيان واحد. إن الدولة هي التي تستوعب نشاط الأمة وتحوله من مجموعة عمل أفراد إلى عمل جماعي في الميادين كافة، عن طريق تنسيق الاقتصاد في مجال التنمية، وتنسيق العلاقات عن طريق العدل والأمن، وتنسيق التفاعل مع الخارج عن طريق ممارسة السياسة الخارجية.

إنها تملك السيادة المطلقة في الداخل إيجابياً في ما يتعلق بمن يخدم الصالح العام، وسلبياً على من يعمل ضده، ويخرج عن القانون، كما تملك السيادة المطلقة في التشريع لتنظيم نشاط المجتمع وحياته اليومية والسيادة المطلقة في الدول الأخرى. حقاً لقد كان نشوء الدولة أكبر تطور اجتماعي حصل لمصلحة تقدم الإنسان الذي تحول المجتمع بواسطته من وضع لا يحكمه مثل أعلى إلى وضع له هدف سام. وحتى الآن لم يأت دليل على نقيض ذلك بل بالعكس، فقد تراجعت جميع الأفكار عن مقترحات الحكومة العالمية، كما انتهت نظرية المجتمع العالمي الذي تزول به الدولة، كما قالت الماركسية، وبقيت الدولة القومية هي التنظيم الموجود والمعول عليه لتجسيد إرادة الأمة وتحقيق ما تصبو إليه.

من ذلك تتضح مكانة الدعوة إلى الوحدة العربية، بالمعنى المحدد ألا وهو قيام دولة واحدة بالمعنى الحديث للدولة في النهضة العربية.

الوحدة العربية حق تاريخي للأمة العربية فهي بحكم كونها أمة موجودة وعريقة لها حق طبيعي أن تحقق وحدتها القومية عندما تكون مجزأة.

إن مزايا الوحدة العربية ومبرراتها أمر مبحوث وفي المتناول وليس المقصود هنا التكرار أو إعادة التذكير، إلا أن الموضوع لا يخلو من بعض القضايا التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الإيضاح. الأمر الأول هو أن العلاقة بين الوحدة العربية وقيام الدولة العربية ليس موضوعاً تنظيمياً يخص شكل نظام الحكم وبالتالي يمكن أن يكون خاضعاً للاجتهاد والتلاؤم مع الظروف، أقول ذلك مشيراً إلى الظاهرة

التي تكاد تكون صفة للفكر العربي الحديث ألا وهي التبعية للسياسة اليومية بدلاً من أن يكون قائداً لها. إذ لا يجوز القبول بوضع يكون فيه الفكر العربي كبندول الساعة يذهب مرة إلى أقصى اليمين ومرة إلى أقصى الشمال تفاؤلاً أو تشاؤماً مغيراً بفعل ذلك أطروحاته بحسب الأثر النفسي الذي تخلقه تطورات السياسة اليومية.

إن الوحدة العربية لا يمكن أن يكون التعبير عنها دولة واحدة في وقت، ومجرد توافق بين الدول القطرية في وقت آخر. إن كل شيء يعتمد علينا، على إرادتنا، وإرادتنا تعتمد على ما نفكر به نحن بأنفسنا، فكما إن الفرد عندما يفكر بنفسه أنه غير قادر يصبح غير قادر، وعندما يفكر بنفسه أنه قادر يصبح قادراً وكذلك الأمة. والمقصود بالتفكير بالنفس هنا ليس المفهوم المتداول للتفكير، بل التفكير المتواصل العميق الذي يوصل الإنسان إلى القوة الروحية الهائلة الموجودة في كل منا، والتي هي في حالة كامنة إلا إذا حفزت وطورت. إن الإنسان هو ما يفكر به في نفسه بنفسه على حد تعبير الإنجيل.

إن هذه الإرادة عندما تتاح لها فرصة الظهور وتصل إلى مستوى النشاط الإنساني لا يمكن أن تحقق ما تتجه إليه إلا إذا توافرت لها الأداة، وهي الدولة. إن الشعور القومي بالذات يعني الشعور بالانتماء إلى أمة والشعور بالهوية القومية. والشعور هذا يولد الطموح للرقي وتبديل الموجود بوضع أعلى مرتبة ولن يكون لكل ذلك مجال التحقيق إذا لم توجد الدولة القومية، المجسد العملي للوحدة السياسية، ذلك أمر جوهري لا يرقى إلى أهميته أمر آخر.

ولنذهب في النقاش خطوة أبعد. من الذي يستطيع أن يجزم بأن الأمة المجزأة دولاً متعددة تستطيع أن تحقق الحد الأدنى من الوئام والسلام في ما بينها، ناهيك بالهدف الأكبر، هدف تحقيق مشروع النهضة؟

إن الواقع يدل على العكس، فطالما كان هناك شعور بوجود تناقض بين الشعور القومي بكل ما ينطوي عليه من مشروع للتوحيد وتكوين الدولة القومية، وبين واقع التجزئة؛ فإن السلام والتلاؤم لن يكون ميسوراً، فصفة التناقض هي الأقرب.

إن الدولة القطرية عندما تتصرف بشؤونها على أساس المصلحة الذاتية الضيقة لا تستطيع أن تكون دائماً في حالة تلاؤم مع المصلحة القومية. وعندما لا تستطيع ذلك فإنها لا بد أن تتناقض مع الدولة القطرية الأخرى. وهذا ما حدث ويحدث في مجرى السياسة العربية اليومية.

السلام والتلاؤم يمكن أن يحصلا بين دول لا تربطها رابطة قومية أكثر مما

هو ممكن بين دول قطرية يقوم كيانها أساساً على التناقض مع مشاعر الأمة وطموحها المشروع في النهضة، ناهيك بما تختزنه الذاكرة العامة من علاقة الدولة القطرية بأعداء الأمة. إذاً الوحدة هي الشرط العملي الأول لتحقيق مشروع النهضة وبذلك تكتسب أهمية خاصة. أما النظام فهو أمر لا يرقى إلى هذه المنزلة لأنه خاضع للتطور؛ فما صلح بالأمس ربما لا يصلح اليوم وما يصلح اليوم ربما لا يصلح غداً. إن الأمة تستطيع تحقيق نهضتها القومية عن طريق تعاون وتنسيق يجسد جهداً مشتركاً من خلال مجموعة الدول القطرية بوضعها الحالي. وبالتالي فإن القومية العربية لا يشترط أن تتخذ شكل دولة قومية بل شكل تعاون إقليمي لدول تربطها روابط ثقافية وتجمعها لغة مشتركة. القول بذلك وهم فالتعاون يصلح أن يكون نقطة بداية وليس هدفاً نهائياً.

لقد نشأت الدولة القطرية في أغلب الحالات نتيجة إلى نضال وطني وأحياناً قومي إلا أنها تعكس جانب التأثر بالمصالح الشخصية الضيقة عند النخب السياسية التي تم على يدها قيام تلك الدولة. إن بعضها الذي أتى من وسط العمل الوطني قد توهم أن الدولة القطرية يمكن أن تكون خطوة نحو الوحدة، فجاءت النتيجة غير ذلك، إذ ثبت في ما بعد أن الدولة القطرية يمكن أن تتطور إلى وضع مناوئ لمشروع الوحدة، كما حدث في حالات الاتفاق مع الدول الاستعمارية.

إن سجل الدولة القطرية لا بد أن يقرأ بوضوح وموضوعية. وعندما نفعل ذلك نجد أن هذا التنظيم أخفق في أخطر الأمور وفي مقدمتها الأمن القومي المتمثل بسلامة الأرض والشعب. والأمر في هذا الخصوص معروف وترتب على ذلك موضوع العمل التخريبي الداخلي ضد السلام والوحدة الاجتماعية والأمن بمعناه اليومي الذي نتج من الحركات الانفصالية.

ـ ٤ ـ

وهنا يصل البحث في الموضوع إلى مرحلة تثير بعض التساؤلات التي لا بد من الإجابة عنها زيادة في الإيضاح. إذا كانت الإرادة في جوهرها تعني القوة الروحية المستثارة في الفرد، وبالتالي في مجموع أفراد المجتمع بفعل العملية الاجتماعية التي تؤدي الثقافة المشتركة وذاكرة التاريخ ومجموع القيم التي تعلق بها المجتمع وحقق التقدم جراء تجسيدها في العمل، إذا كانت تلك القوة الروحية المستثارة في المجتمع والمؤدية إلى الشعور بالذات والتعرف على الهوية مكونة القوة المحركة للنهوض لا بد لها من الدولة بوصفها تنظيماً سياسياً

لتفعيل ذلك وتحويله من دائرة الشعور والأفكار إلى دنيا التحقق والإنتاج. إذا كان كل ذلك كذلك، فلم لا تكون تلك الدولة هي الدولة القطرية؟ والجواب عن ذلك يبدأ أولاً بفحص منهجية السؤال. ومنهجيته كما هو واضح تجريدية تستخدم الشكل بديلاً عن الجوهر. جوهر الخطأ يكمن في إهمال واقع التاريخ.

إن التاريخ قد شهد تطور الإنسان وبناء الحضارة بالتراكم، ولكن تلك العملية لم تقتصر على التطور الذي حصل في الإنسان فقط، وإن كان ذلك نقطة البداية. كما إنه لم يحصل تلقائياً في الطبيعة التي يعيش الإنسان في داخلها، بل حصل من خلال عملية تفاعل مستمرة بين الإنسان والطبيعة.

وكما كانت هناك علوم اجتماعية تهتم بفهم ما يجري في داخل الإنسان، هناك علوم طبيعية تهتم بفهم الطبيعة من أجل السيطرة عليها. إذاً التقدم لا يقتصر على توافر أي من هذين العاملين وحده بل بهما معاً، وذلك ما يعطي للأفكار نتائج عملية، وهو الذي يتيح لإرادة الإنسان أن تتجسد بفعل ملموس ومفيد. من ذلك نخلص إلى القول: إن ما يحيط الإنسان عامل مهم إلى جانب إرادته في حصول عملية التقدم. وموضوع المحيط يشمل كل ما يقع تحت سيادة الدولة من إمكانيات اقتصادية وموارد طبيعية وموقع جغرافي ومناخ، كما يشمل كل ما ينطوي عليه المجتمع من علاقات وإمكانيات ذات علاقة بالتقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يعني ذلك أن الإرادة القومية ومن خلال مؤسسة الدولة تستخدم المادة المحيطة بها لتحقيق ما تصبو إليه، وما يقع ضمن بناء مشروعها الحضاري. وفي هذا الصدد هناك ما يصلح ويكفي، وهناك ما لا يصلح وما لا يكفي لتفعيل نشاط الدولة من أجل تحقيق الهدف القومي؛ فهل تملك الدولة القطرية تلك الإمكانيات؟ الجواب كلا مهما اجتهدت في توفير مظاهر الدولة وطقوسها من خلال المال أو الإعلام أو العلاقات بالدول الكبرى والمؤسسات الدولية.

كما إن التطور التقني المستمر قد رفع الحد الأدنى المطلوب لبناء صناعة متطورة تستطيع المنافسة، ووسّع الفجوة بين الدول الكبرى والدول المتخلفة. لذلك فالحجم الكبير والتكامل في الموارد والقوة الاقتصادية والعسكرية أصبحت ضرورية لتأدية دور في عالم اليوم.

إن الدولة بوصفها تنظيماً سياسياً لم تظهر إلا تلبية لحاجة، بغض النظر عن الآراء المتباينة عن أصل نشوئها. والحاجة مهما تعددت التسميات هي الإسهام في بناء الحضارة وهي مهمة سامية وليست أنانية.

إن الدولة سواء كان هدفها محصوراً بمهمة حماية حق الحياة والحرية والملكية، أو بمهمة نشر رسالة السماء، أو تحقيق التنمية والرفاهية، أو مجرد استتباب الأمن والسلام والعدل في الداخل، فهي في جميع هذه الحالات تتجه إلى هدف مثالي حتى جعل منها هيغل (الدولة القومية) تجسيداً للفكرة المطلقة، أي القوة المحركة لتطور التاريخ. وبعبارة موجزة إن مهمة النهضة لأمتنا كما هو حال الأمم الأخرى هو أن تؤدي دوراً في شؤون الإنسان، وتسهم في حضارته اليوم كما حدث عند ظهور الإسلام، وذلك هو معنى الحديث عن الرسالة الخالدة للقومية العربية. وتأدية الدور والإسهام في حضارة العالم هدف كل الأمم كل بحسب درجة تطورها الروحي واقترابها من المثل العليا ونزعتها الأخلاقية ومكانتها المادية. فإذا كانت مهمة الدولة القومية بمثل هذه السعة والأهمية، فهل تستطيع الدولة القطرية أن تضطلع بها؟

التحليل العقلاني المعتمد على الأرقام المجردة والوقائع التاريخية ومعطيات العصر الذي نعيش فيه يشير بكثير من الوضوح إلى أن الدولة القطرية التي تعيش بين ظهرانينا عاجزة تماماً عن تحقيق الأمن، أمن الأرض والشعب، وعن تحقيق التنمية وبناء القوة المتكافئة لحفظ التوازن مع الآخرين، ولتكوين نقطة بداية للإسهام في حضارة العالم.

إن ما يجري في عالم اليوم من تطورات تشير إلى تحسس عام عند الدول الصغيرة العاجزة عن تأدية دور في حضارة العالم، فالدول الأوروبية تحاول عن طريق التجمع أن تعالج هذا القصور، والقوميات التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي تحاول ذلك أيضاً، والتجمعات الاقتصادية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا كلها يكمن وراء نشوئها هذا الشعور.

إن النخب السياسية الحاكمة في الدولة القطرية ترتكب خطأ جسيماً إذا ما اعتقدت أن العمل من خلال تجمع الجامعة العربية، أو التجمعات المناطقية الأخرى (على فائدة كل ذلك) يمكن أن يكون بديلاً عن قيام الدولة القومية، دولة الوحدة لتحقيق هذا الدور؛ فلا قيام الدولة القطرية ولا تجمعها هو البديل الناجح. الخيار الذي لا مفر منه هو الوحدة بدولة واحدة.

إن إمكانيات الدولة القطرية البشرية والمادية والاقتصادية والتقنية، وصفاتها الجغرافية وظروفها الموضوعية لا تؤهلها إلى حدوث التفاعل المنشود بين نشاط الإنسان والمادة التي بين يديه، ذلك التفاعل الذي يخلق الشروط الموضوعية للتعبير الكامل عن الإرادة القومية في بناء نهضة جديدة تسهم في حضارة العالم وتحقق للأمة دوراً في التاريخ. إن قيام الدولة القطرية قرار قانوني والقرار القانوني لا

يشترط (ولم يكن) متطابقاً مع المعطيات الموضوعية لمهمة الدولة التي سبق ذكرها، لذلك فإن الدولة القطرية تعيش الآن في وضع تناقضي بين الشكل والمضمون، الأمر الذي يدفع في أغلب الأحيان إلى ستر هذا التناقض بطرق مختلفة منها الاستبداد والإغراء والإعلام والتحالف مع الدول الاستعمارية، فهي موجودة ولا تستطيع أن تؤدي مهمتها الحقيقية كما تريدها الأمة.

ـ ٥ ـ

كان هدف الوحدة مطروحاً للنظر منذ بداية النهضة العربية الحديثة، وإن تفاوت ذلك من التأمل إلى البحث المقصود. ومن الطبيعي أن يتأثر تناول هذه القضية بالظرف الفكري والسياسي السائد في كل حقبة من الحقب التي مرت بها قضية النهضة. ولكن المهمة في ذلك هو أن النقلة التي حدثت في تطور القومية العربية قد أوضحت العناصر الأساسية في التكوين الفكري لموضوع الوحدة حيث تحددت بوضوح أنها تعني قيام دولة ذات كيان دولي واحد. كما لا يقل أهمية عن ذلك تحديد ما تشمله الدولة، أي تحديد حدودها الجغرافية والشكل العام لنظامها السياسي القائم على اللامركزية المعبر عنه قانوناً بالشكل الاتحادي كنظام إداري يلائم دولة كبيرة متعددة الأقاليم. والملاحظ أن التطور الفكري الذي شهدته القومية العربية، والذي نقلها من مستوى الشعور إلى مستوى الحركة، ومن حدود النخبة إلى الجماهير الواسعة، قد أثار بشكل صريح أو ضمني قضية الأسلوب، أو ما يمكن أن يدعى بالوسيلة أي الجواب عن سؤال كيف؟

يجد الباحث في الكتابات القومية عبارات تتناول موضوع الوسيلة توحي بالتوصل إلى قاعدة نظرية محددة، وأخص بالذكر مسألة النضال الشعبي والانقلاب على النفس. إني أرى أن نضال الشعب أمر مفروغ منه، فالشعب هو صاحب القضية والأمة هي مصدر الإرادة وكل موضوع النهضة يعود إليها وليس إلى جزء أو نخبة منها، لذلك إذا ما أريد للنهضة أن تتحقق، فالشعب هو المعني وهو الذي يجب أن يعمل ويناضل من أجل تحقيقها.

كما إن مسألة الانقلاب الروحي والأخلاقي، أي إحداث تغيير عميق في تفكير الإنسان العربي وسلوكه عندما يتحول من مواطن عادي إلى ناشط في حركة القومية العربية، هو الآخر أمر لا مناص منه، وشرط ضروري لذلك التحول، وإلا انعدم الفرق بين الفرد الاعتيادي والفرد الثوري.

إن تأكيد هذه المفاهيم ضروري بالطبع ويشكل جزءاً من التطور الفكري

المهم الذي شهدته القومية العربية، كما سبق ذكره إلا أنه لا يحسم موضوع الوسيلة، ولا يجيب تماماً عن سؤال كيف تتحقق دولة الوحدة بكل ما يعنيه من تحول قانوني وسياسي في وضع الدولة القطرية، والذي ينطوي على زوال كيانات وقيام كيان جديد في محلها؟

إن الحياة عموماً تتكون عوامل تفاعلها من ثوابت ومتغيرات، فإن كانت المبادئ تمثل الثوابت، فإن الظروف المادية والمعنوية الداخلية والخارجية تمثل المتغيرات، ومن التفاعل بينها ينتج عدد لا حصر له من الحالات المتباينة، وحالات التباين هذه تستدعي وسائل متباينة. لذلك فجواب كيف؟ لا بد أن يختلف من حالة إلى أخرى، وإلا اتسمت المجابهة بالجمود والقصور والإخفاق.

وبكلمات موجزة عندما يكون الصراع من أجل إقامة دولة الوحدة هناك معوقات تقف بالضد، وعلى حركة التغيير أن تجابه كل ظرف بما يناسبه، وأن تعالج كل حالة بما يحقق لها النجاح. لذلك لا بد من التنوع في الأساليب إذ لا قاعدة رياضية تحكم هذه القضية.

ولن يكون بحث هذه القضية تاماً من دون الإشارة إلى المسألة الإشكالية التي تثير بعض النقاش الآن، ألا وهي استخدام القوة. علينا ونحن ننظر في هذا الموضوع أن نضعه في إطار أشمل من الحوادث اليومية. يجب مراجعة التاريخ، ولاسيما التاريخ العربي كما يجب التعرف على الطبيعة البشرية.

إن استقراء التاريخ يشير إلى أن الثورة قد استخدمت في حالات عديدة ليس بدوافع غريزية، ومن أجل مصالح أنانية، بل بدوافع مثالية ومن أجل مصلحة عامة، والنهضة العربية الإسلامية مثال على ذلك. كما إن تحليل النفس البشرية ينم عن ازدواجية الطبيعة البشرية إذ فيها عامل روحي إلى جانب العامل الغريزي. وباستخدام لغة علم الأخلاق هناك دافع الخير إلى جانب دافع الشر والدافعان في حالة صراع متواصل، الأمر الذي يعني أن مخاطبة الضمير ربما لا تكون الوسيلة الوحيدة الممكنة في جميع الحالات للتقويم وحفز التقدم، بل لا بد في حالات أخرى من كبح ميول الشر عن طريق الثورة.

وفي صدد هذا البحث لا يغيب عن الذهن موضوع الشرعية الذي غالباً ما يبرز قضية متعلقة بالوسيلة المستخدمة لتحقيق التقدم؛ فإذا كان القرار الحر المعبر عنه بالوسائل المعروفة ومنها الانتخاب أساساً للشرعية؛ فذلك لا يمكن أخذه كحالة مبتورة عن أصولها في الفكر السياسي.

لقد بنيت الديمقراطية السياسية في الغرب على مجموعة أفكار كانت الثورة في ضمنها، فالتيار الفكري المعروف بالعقد الاجتماعي والقانون الطبيعي الذي طوره جون لوك في إنكلترا، كان أساساً للثورة المجيدة في عام ١٦٨٨م وللنظام البرلماني الذي تبعه، وكتابات جان جاك روسو والآخرين قد مهدت إلى الثورة الفرنسية، وكتاب توم بين **الفهم المشترك**، كان أساساً للثورة الأمريكية.

إن جميع تلك النظريات أكدت حق المجتمع أن يثور على الدولة إذا ما أخلت بالعقد الاجتماعي، وأخفقت في المحافظة على الحقوق الطبيعية التي قامت الدولة أصلاً لحمايتها. إذاً إن الثورة مفهوم يقع في صلب النظرية الديمقراطية، ويشكل أساساً للشرعية عندما يخفق الطريق السلمي.

المطلوب من السياسيين والمثقفين العرب الذين يتحدثون اليوم بمنطق «الوحدة لا تفرض بالقوة»، أن يتذكروا أنهم بمثل هذا الكلام يقعون في تناقض؛ فالاستقلال الوطني الذي قامت على أساسه الدولة القطرية التي ورثوا الحكم فيها الآن قام على أساس الثورة ضد الأجنبي المحتل. وفي التاريخ العربي الحديث العديد من الثورات ليس من المصلحة ولا من السلامة الفكرية استبعاد صفة الشرعية عنها، ابتداءً من ثورة عرابي إلى ثورات تموز/يوليو في كلٍ من مصر والعراق، وجميع ثورات التقدم الأخرى التي حدثت في الأقطار العربية.

حقاً أن كلام «الوحدة لا تفرض بالقوة»، إضافة إلى كونه كلاماً باطلاً أريد به باطل، فإنه عندما يحلل فكرياً ويوصل إلى نتائجه المنطقية ينكشف الخطأ الذي ينطوي عليه، فإذا كان من المنتظر أن يصدر ذلك عن حاكم الدولة القطرية بدافع المصلحة الخاصة، وعن المتأثرين بالثقافة المعادية، إلا أنه لم يكن منتظراً أن يتأثر به بعض القوميين إذ لا أظنهم يعرفون مدى التناقض الذي يقعون فيه عندما ينادون بوحدة الأمة، ويضفون صفة الشرعية على وضع التجزئة، ولا يدركون فداحة استبعاد الشرعية عن ثورات التحرر التي حدثت في التاريخ العربي وفي مقدمتها النهضة الإسلامية.

ولكن ماذا يعني ذلك، وإلى أي مدى يوصلنا في المسعى إلى حل إشكالية الوسيلة؟ ما الوسيلة إلى تحقيق الوحدة وبناء الدولة القومية؟ الوسيلة موضوع من مهمات العقل. ولجلاء هذه المسألة أود القول إن نقطة البداية كانت تنبه الضمير والشعور بالذات والتعرف على الهوية مما يمكن أن نسميه بالوعي القومي. ونقطة البداية هذه تتعلق بضمير الإنسان الذي هو موضوع المثل العليا والجانب الأخلاقي فيه.

وبعد أن يتضح الاتجاه، يأتي دور العقل كأداة للتحليل والنظر في الأمور والمقارنة واستنباط الحلول أي بناء النظام، فعندما يجري تقييم الظروف المحلية

وتحليل موقف الدول الكبرى المؤثرة في شؤون المنطقة، يظهر مدى التعقيد الذي تنطوي عليه قضية الوحدة العربية.

إن المشروع قضية مهمة للمنطقة وينطوي تحقيقه على إحداث تغييرات جوهرية في حياة العرب من جميع الوجوه. والتغيير هذا ينطوي على عملية هدم وبناء شأن كل تغيير جذري في التطور الاجتماعي. وعملية الهدم والبناء تعني نفعاً لبعض المصالح وإضراراً بمصالح أخرى محلياً ودولياً. وعندما يكون العقل هو وسيلة الحلول واستنباطها، فإنه لا بد أن يوصل إلى الاستنتاج المنطقي أن ظروف الصراع توجب تعدد الوسائل وتباينها، أي استخدام منهجية التعدد والانتقاء، أي أن يكون لكل حالة ما يناسبها. إن الإقناع وتنمية الوعي وتغيير الأفكار وكل ما يقع في مجال أثر الثقافة، إحدى تلك الوسائل. والمواقف السلمية والإقدام الطوعي والاختيار الحر معرباً عن نفسه بشتى وسائل التعبير، وسيلة أخرى. وربط الوشائج الاقتصادية والمصالح المادية ونسج العلاقات الإنسانية والاجتماعية، وكل ما يتفرع عن ذلك وسيلة من الوسائل المؤثرة لا بد من استخدامها. والضغط المعنوي والتأثير النفسي وعقد التحالفات بمختلف المستويات الاجتماعية في داخل المجتمع، وعبر حدود الدولة القطرية وسيلة ممكنة الاستخدام أيضاً. كما إن الثورة كوسيلة لكبح مؤثرات الشر ومواقف العناد والانحراف والخيانة أمر ممكن وضروري في بعض الحالات، وهكذا.

والمشروع القومي، في كل الأحوال، له روح هو الحرية واحترام كرامة الإنسان، فممارسة حق الثورة موضوع نضالي ودولة الوحدة التي يهدف إلى بنائها، دولة ديمقراطية تقوم على الإرادة الحرة للمواطنين.

وهنا لا بد من المرور بإيجاز ببعض الأمور التي من شأنها إيضاح جوهر القضية المسماة بـ «نظرية العمل». الأمر **الأول**، هو أن هذه النظرية أبعد ما تكون عن استخدام الحل الجاهز، أو القانون الرياضي فهي تبدأ من فهم الواقع على حقيقته، ورفض التبسيط الذي يميل إليه بعضهم للسهولة أو للنقاء النظري. وعوضاً عن ذلك فهي تتجه نحو الأمر المعقد، وتقبل التعامل معه على ما به من صعوبة وتعب ذهني، فالأمر المعقد يناسبه حل معقد أيضاً.

الأمر **الثاني**، هو أن موضوع الوسيلة يتطلب قدرة قيادية أكثر مما يحتاج إلى استنباط قانون رياضي، والقدرة القيادية المقصودة هي القدرة التي تستطيع وهي تستلهم المبادئ، أن تؤدي وظيفة تعتمد على قدرتها الذاتية في اختيار الوسيلة الملائمة لكل حالة محققة التلاؤم المطلوب مع ظرف الزمان وظرف المكان.

إن القدرة على الانتقاء والمرونة في التطبيقات وإجراء التغيير اللازم من ظرف لآخر، ومن مكان إلى آخر هي ما ندعوه بـ «القدرة القيادية».

ومن القضايا المثيرة للنقاش موضوع قديم جديد يتعلق بالقيادة، ففكرة القومية العربية التي تطورت إلى حركة تقدمية وصلت إلى الجماهير، وحددت الهدف ببناء الدولة القومية بمختلف الوسائل المتاحة، قد دخلت مجال العمل. والعمل يعني التعامل مع الوضع العربي المادي والمعنوي. وبذا ظهرت أهمية قضية القيادة التي هي في جوهرها قضية عملية بما تنطوي عليه من نشاط في التعبئة والتنسيق، وتوجيه القوة الفاعلة لإنجاز عملية الهدم والبناء التي ينطوي عليها التقدم الحاسم الذي ينتج عن عملية التوحيد.

إن مثل هذه السلسلة من الجهد البشري لا يمكن أن تسير عفوياً بل لا بد من عنصر القيادة، وذلك شأن كل عملية تنظيم جديد للمجتمع. لقد صاغ بعض المنظرين ذلك بمفهوم محدد أسموه **الإقليم القاعدة**، وهو موضوع عاد إلى دائرة الضوء بعد العدوان على العراق. ولا أقصد في هذا المجال تناول هذا المفهوم بما يتطلبه من تفصيل في المناقشة، فذلك ليس من صميم غرض هذه المقالة ولكن مع ذلك لا بد من بعض الملاحظات العامة عنه.

إن أفضل منهجية للنقاش هي الرجوع إلى البديهيات. وأظن إنني لا أتجاوز قواعد البحث السليم عندما أقول إن أي عمل تنظيمي يتناول مجموعة من البشر لا يمكن أن يستغني عن عنصر القيادة؛ فما دام النشاط يخرج عن نطاق جهود الفرد فكراً وعملاً إلى دائرة المجموع، وما دام هدف النشاط تحقيق ما يتجاوز الموجود أي بناء وضع جديد؛ فهو بطبيعته يحتاج إلى عنصر القيادة، أي التنسيق والتنظيم والتعبئة وصياغة القرار والإقدام والتحرك من نقطة البداية إلى نقطة الهدف. وقياساً على ذلك وبحدود هذه العمومية هل يمكن تصور العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية من دون قيادة؟

إن هدفاً بهذه الأهمية التاريخية، ووضعاً بالتعقيد الذي عليه الواقع العربي بكل ما ينطوي عليه من قوى مضادة داخلية وخارجية، مادية ومعنوية، لا يمكن أن يسير إلا بقيادة مهما كان تعريفها والمادة التي تتكون منها.

الأمر الآخر المتصل بمفهوم القيادة هو حديث القيادة الجماعية مقابل ما هو غير ذلك. وهنا أيضاً لا بد من التمسك بالبديهيات. يجب ألا يغيب عن الذهن أن الأمة لا تتحرك نحو تحقيق أهدافها القومية مرة واحدة وبصف واحد كما يتحرك طابور الجيش، فتلك صورة مصطنعة غير واقعية لتحرك المجتمع؛ فالنهضة تبدأ في

جزء من الأمة وليس كلها. وبعبارة أخرى إن صفات التقدم مثل الاستعداد والقدرة والصفات المادية والمعنوية عند الأفراد ليست متساوية، وليس ظهورها متساوياً، لذلك كان هناك من يتقدم الصفوف ومنه تكوّن مفهوم الطليعة. إذاً فتقدم الصفوف ظاهرة موجودة في كل نشاط إنساني، لا سيما النشاط المتعلق بالتقدم. وكما إن الحركة القومية بمجملها هي طليعة، كذلك لا بد أن يكون في الحركة نفسها طليعة، وحتى أن يكون للطليعة طليعة أصغر وهكذا. ومن ذلك كان مفهوم القائد. وتأسيساً على ذلك نقول إن نظرية العمل لتحقيق التوحيد العربي لا بد أن تأخذ أمراً مسلماً هو أن مسألة الطليعة تتضمن فكرة نقطة البداية. وكل عمل نضالي لا بد أن يكون له ـ في مجال التنفيذ ـ نقطة بداية، ونقطة البداية هذه تكون حيثما تكون الإمكانية والطاقة والاستعداد، وذلك أمر لا يؤدي الاختيار فيه دوراً؛ فنحن لا نختار أن تكون نقطة البداية هنا وليست هناك، فهي تظهر حيثما تتوافر شروط ظهورها.

كما إننا لا نختار أن يكون القائد هذا أو ذاك، فالقيادة تظهر عند من تتوافر فيه مؤهلات القيادة وهكذا. إذاً، الصفات الموضوعية وليس القرار الكيفي هي التي تقرر من هي الطليعة أو من هو القائد أو أين هي نقطة البداية؟ طبعاً إن شيئاً من المعرفة الذهنية يمكن أن يتكون عن الصفات الموضوعية، وبالتالي يستطيع التحليل والبحث النظري أن يلقيا الضوء على اتجاه المستقبل، أي التنبؤ بهذه التطورات. ولكن ذلك أمر مختلف عند إخضاعها للقرار الكيفي خارج حدود الشروط الموضوعية. ونقطة البداية لتحقيق الوحدة تعني مفهوماً محدداً هو الفكرة والجهد لتحقيقها. في التاريخ العربي الحديث تبلورت نقطة بداية في أربع حالات (مع الفوارق): **أولى** في مصر محمد علي، و**ثانية** في الحجاز متمثلة بالثورة العربية، و**ثالثة** في مصر عبد الناصر، وهي الآن في العراق؛ في جميع هذه الحالات كانت هناك نقطة بداية تمثلت بقيادة عبرت عن استعداد تمثل بجهود وإمكانات من أجل المشروع القومي، وفي جميع هذه الحالات لم يكن الاختيار هو الذي قرر مكان نقطة البداية أو زمانها بل الشروط الموضوعية. طبيعي أن نقطة البداية لم تكن واضحة الأهداف في جميع هذه الحالات كما لم تكن متماثلة لا فكرياً ولا مادياً. أما إلى أين يوصلنا هذا النقاش؟ فالجواب هو إن مشروع الوحدة يحتاج إلى نقطة بداية، وهو أمر طبيعي، وهو إن ظهر هنا ولم يظهر هناك أو في هذا الوقت وليس في ذاك، فيجب ألا يكون موضع اختلاف بين القوميين، وإن حدث فهو نقاش مصطنع ناتج عن خطأ في التفكير أو هوى في النفس. ولكن ذلك لا يعني شيئاً للبحث في موضوع نقطة البداية، فتصور الأفكار أمر مطلوب، وتحديث المفاهيم في اتجاه الدقة والجدوى والفاعلية مهمة من صميم العملية النضالية.

وللخروج من العام إلى المحدد ولتركيز الملاحظة على الوضع العربي الراهن، يتبين أن جوهر التناقض القائم في الوطن العربي لا يدور حول قضية الدولة القطرية، بل حول قضية الوحدة العربية والقومية العربية. كان ذلك في الماضي أيام سايكس ـ بيكو، ووعد بلفور، ولا يزال وسيبقى ما دامت المطامع الاستعمارية والصهيونية باقية. إن وجود الدولة القطرية لا يشكل بحد ذاته موضوع تناقض من وجهة نظر قوى الاستعمار والصهيونية، فهي مهما كانت وعملت تبقى في ضمن إمكانية الاحتواء، وغير متناقضة مع تلك المطامع. أما القومية العربية ومشروعها لتوحيد الأمة فهي غير ذلك تماماً. إنها حتماً تصطدم مع تلك المطامع. لذلك فهي المستهدفة مهما كان نظامها، وكائناً من يكون القطر القائد لها.

إن الفكر القومي الذي كان من القوة والفاعلية بحيث كوّن له قاعدة في العراق، قاعدة ذات إرادة وذات إمكانيات لتفعيل تلك الإرادة، هو من استهدفه العدوان، وهو أمر لا تخفيه الدول التي قامت به، ولا مؤسساتها الثقافية والإعلامية. قال جورج بوش في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، ما نصه: «إننا نسعى إلى إزالة خطر القوة العراقية من المنطقة أساساً، وإنه فضلاً عن القوة التقليدية فإننا نريد تصفية الإمكانيات العراقية المتطورة. . . وإن هذا الهدف لن يتغير حتى إذا قرر الرئيس العراقي سحب قواته من الكويت». وحتى توحيد قطر عربي واحد ـ كوحدة اليمن، قد استثار المقاومة من دول الاستعمار والصهيونية لأنه خطوة في الاتجاه القومي، لذلك تولت الدولة القطرية مهمة محاولة الإجهاز عليه بالنيابة.

ـ ٦ ـ

بقي السؤال الأهم: ماذا في المستقبل؟ الماضي هو كل الذي حدث حتى نقطة الحاضر، والمستقبل هو كل الذي سيأتي ابتداء من هذه النقطة. وبذلك يندمج الحاضر بالمستقبل ويكون بداية له، فما هي المهمات التي تتوجب علينا؟ للإجابة عن هذا السؤال ترد الملاحظات التالية باعتبارها إغناءً لما يمكن أن نطلق عليه نظرية العمل:

أولاً، على الصعيد الفكري هناك ضرورة لهجوم معاكس يبدد آثار الثقافة المعادية التي تتولى المؤسسات الغربية والمؤسسات العربية التابعة لها نشرها بشكل مادة ثقافية وإعلامية، خلاصتها الاستحواذ على الفرد العربي من داخله وإقناعه بالتخلي عن هويته وشخصيته واقتياده إلى القبول الكامل بالغرب سياسياً وحضارياً.

وقد سبق لي أن اقترحت تأسيس رابطة يتشكل منها الإطار التنظيمي للهجوم المعاكس، وتدخل فيها جميع المؤسسات الثقافية القومية الواعية إلى خطر الثقافة

المعادية، وما زلت أرى فائدة وإمكانية لتحقيق ذلك ولا سيما أن بعض المؤسسات التي عرضت عليها المقترح أجابت بالموافقة، وبعضها الآخر لم يجب حتى الآن إلا أن أيا منها لم يعارض. هناك حاجة إلى نضال ثقافي لتجديد الفتوة في الفكر القومي وتوسيع دائرة الوعي وإحباط الجهد المعادي.

ثانياً، في مجال العمل الجماهيري لا مناص من التوجه إلى مواضع الحيوية في المجتمع وقواه الحية الفاعلة. إن استقراء تاريخ النهضة العربية الحديثة يشير إلى أن مناعة الشخصية المستقلة تكمن في الحركة القومية وفي الشعور الإسلامي، ويتمثل ذلك الآن في تيارين سياسيين لم يكن من المبرر لا فكرياً ولا سياسياً أن يكونا مختلفين، ولكن الاختلاف موجود. إن صفات الحيوية، وروح الرسالة، والاستعداد إلى التضحية، وتوافر القوة المادية الروحية، صفات متوافرة الآن في هذين التيارين، وكلاهما واحد في الجوهر الفكري وإن أدى العمل السياسي إلى الاختلاف. إن حواراً صبوراً مبنياً على حسن النية، وإدراك متطلبات الواجب وعظم المهمة، وعلى المرونة والانفتاح والاهتمام بالمستقبل، إن حواراً على هذه الأسس للتوصل إلى التوافق والعمل المشترك، أمر ضروري[٢].

ومن أجل أن يتم ذلك ـ وعلى الأسس نفسها وانطلاقاً من الصفات ذاتها ـ لا بد من حوار داخلي في كل من هذين الاتجاهين للتوصل إلى الالتئام والتوافق. الحوار القومي الذي كانت له سوابق مهمة ضرورية أيضاً، وإن البدايات يجب أن تتواصل للوصول إلى الغاية نفسها: التوحيد.

والحصيلة النهائية للحوار وجهود التلاؤم في داخل كل من الاتجاهين القومي والإسلامي وما بينهما، يجب أن تكون بناء جبهة عريضة في طول الوطن العربي تجتمع فيها كل القوى الحية بما فيها الأحزاب السياسية والمنظمات على أساس هدف مشترك واحد هو العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية بغض النظر عن كل ما هو مختلف عليه عقائدياً وسياسياً، وبغض النظر عن المواقف في الماضي. إن فكرة الجبهة هذه ليست جديدة إلا أن بناءها في هذا الظرف أصبح مهمة ضرورية.

ثالثاً، وفي مجال العمل السياسي، علينا نحن القوميين انطلاقاً من حس الواجب والشعور بالمسؤولية والتجرد من الاعتبارات الذاتية، أن نتجه إلى ما هو مجدٍ في تعبئة جهودنا وتنسيق عملنا القومي. وتتطلب التعبئة والتنسيق وتجنب هدر

---

(٢) سعدون حمّادي، «بمناسبة انعقاد المؤتمر القومي ـ الإسلامي: مواضيع مقترحة للحوار القومي ـ الإسلامي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٣ (أيار/ مايو ١٩٩٤).

الإمكانية، أن يتجه عملنا إلى تقوية القاعدة القومية التي تكونت في العراق، والمهمة الأولى في ذلك هي مقاومة الحصار المفروض عليه بكل الوسائل لتحرير هذه الطاقة القومية التي تكونت من أجل الأمة ومشروعها القومي.

رابعاً، وجواباً عن سؤال من يسأل عن الخطوة الأولى في طريق الوحدة؟ أقول: إن مشروع الوحدة كوحدة تغيير عميق في أوضاع المنطقة يتأثر به كل العرب ويمتد أثره إلى العالم، لا مناص في أن يتحقق بالتدريج. والتدريج يعني الامتداد في المستقبل. ولكن المستقبل مفهوم غير محدد لأننا لا نستطيع معرفة نهايته كما نعرف بدايته.

ويعني ذلك أن مشروع الوحدة لا يكون مهمازاً للحرية والاندفاع إلا إذا اتضح جزء من ذلك المستقبل في الأقل. وبعبارة أخرى إلا إذا عرفت خطوة من خطواته في الأقل من أجل أن تكون الهدف المباشر للنضال. إنني أرى أن الخطوة الأولى هي إنشاء دولة اتحادية من العراق وسوريا والأردن وفلسطين (وربما لبنان بوضع خاص) في المستقبل لا البعيد ولا الآني[٣]. هكذا أرى الخطوة الأولى المرئية للنضال القومي كحدس له بعض المبررات. تلك هي البداية التي يمكن الإشارة إليها الآن، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا يمكن أو لا يجب أن تقوم أي خطوة أخرى في مكان آخر من الوطن العربي، فالوضع العربي متحرك وقابل لشتى الاحتمالات.

وحتى هذه الخطوة هناك ما هو أقرب منها، وهي أن تفك الدولة القطرية السجن الذي يحبس الأمة بإلغاء القيود المفروضة على نشاطه، وذلك بإطلاق حرية التنقل والإقامة والعمل والاتجار والاستثمار والدراسة، ومختلف أصناف النشاط الاقتصادي والاجتماعي، لتستطيع الأمة أن تتفاعل وأن تتكامل وأن تتقدم.

إن الإطار القانوني لكل ذلك متوافر إلى حد بعيد في الاتفاقيات والمؤسسات التي قامت ضمن الجامعة العربية، وما هو غير موجود يمكن أن يوجد، ففيه تتحقق مصلحة الجميع، ومنه تبدأ عملية حل التناقض بين الأمة وبين الدولة القطرية.

---

(٣) سعدون حمّادي، «اليوم والغد: إمكانيات القوة والتوحيد في الوطن العربي،» **القدس العربي** (لندن)، ١٥ ـ ١٦/ ٥/ ١٩٩٤.

٤ ــ الوحـدة العربيـة
ملاحظات في موضوع ما العمل؟

ـ ١ ـ

للحديث في موضوع الوحدة العربية أهمية خاصة في الوقت الحاضر، وقد يتصور بعضهم أن المقصود بذلك يتعلق بالعوائق، وهو أمر غير الذي أقصده، وإن كان للوحدة عوائق.

إن الذي أقصده هو أنها القضية المركزية في حياة الأمة أكثر من أي وقت مضى، فالأهمية كانت موجودة ولكن في مجال المنطق الصرف لا يمكن تصور حدود للأهمية كمفهوم عام.

إن هذا الحديث ليس هو المقصود ويكفي منه أن أقول إن حالة الأهمية هذه هي اليوم أكبر من أي حالة سبقت ولا أقول من أي حالة قادمة، فذلك كلام عن المجهول. لذلك، مهما كانت العوائق، إن موضوع الوحدة كهدف قومي يجب أن تتناسب مكانة الاهتمام به مع هذا التحديد لأهميته.

إن السؤال الذي له معنى لا يتعلق بالعوائق بقدر ما يتعلق بالأهمية. هل نستطيع أن نستغني عن الوحدة؟ وبكلمات أخرى ما البديل؟

الإنسان كائن مفكر ولكن تلك الملكة لا تجعله على الطريق الصحيح دائماً فهو في تفكيره قد يصيب وقد يخطئ وقد يهتدي وقد يضل كما هو معروف ولكل ذلك أسباب لسنا في صدد بحثها. إن الوضع العربي لا يصعب وصفه، وليس من العسير تحديد المخاطر الجدية التي ينطوي عليها في المجالات كلها وعلى رأسها الموضوعان المهمان وهما: الأمن والتنمية، وقد سبق أن كتبت عن

ذلك[1]. إن الخلاصة التي توصلت إليها إلى حد الآن بتفكير حاولت إلى أقصى الحدود أن أكون فيه موضوعياً هي أننا في ظل التجزئة في طريق مسدود في ما يتعلق بالأمن والتنمية، وهو وضع مستمر وذلك من طبيعة الأمور، فالموجود فيه شيء من قوة الاستمرارية. كما لا تخلو تفاصيل الحياة اليومية من بعض مظاهر الحداثة ما يوحي بالتقدم. إن الدولة القطرية في بعض الحالات، وبخاصة عندما توافرت الإمكانيات المالية التي أتى بها تصدير النفط، قد حققت بعض الانجازات وبعض خطوات الرفاهية. نجد قطراً قد حقق بعض التقدم بسبب الاستقرار النسبي وشيء من الحكمة وبعض العلاقات العامة بالنسبة إلى قطر آخر لم تتوافر فيه هذه العوامل وهكذا. ولكن الأمة لا تزال حبيسة دائرة ضيقة هي دائرة التخلف ومخاطر الأمن لم تستطع أن تخرج منها. وكل ما يسمى تقدماً وما يوحي بالعمل لا يتعدى الحركة من هذا الجدار إلى الجدار القريب الآخر وهي جدران تلك الدائرة الضيقة التي تحتجز أمتنا.

والسؤال هو ما العمل؟ إذا كان بعضهم قد توصل إلى جواب هو إبقاء القديم على قدمه بدافع الغرض أو الوهم فهو كمن يطلب من أمة عريقة عظيمة أن تموت، أما إذا كان الجواب هو الخروج من دائرة الضيق هذه نحو التقدم والتنمية والسلامة، فمعضلته ليست الموت بل الصعوبة، ولا أظنني بحاجة إلى عقد مقارنة بين هذا وذاك. لقد كان المنطق ولا يزال وسيلة مهمة من وسائل المعرفة كذلك حال التاريخ.

فماذا يقول المنطق وماذا يقول التاريخ؟ هل كانت الصعوبة يوماً سبباً يدعو إلى عزوف الإنسان عن الحياة وقبوله بالموت، وكلنا نعرف كيف نهضت الأمم، ونعرف أكثر كيف نهضت أمتنا في ظل الإسلام؟ وكم أود لو يدلني أحد على نهضة مهمة في التاريخ تمت من دون صعوبة مع الاعتراف بالتفاوت والتباين.

ـ ٢ ـ

وبعد القول بذلك لندفع الحديث خطوة أخرى في اتجاه التخصيص، أي الانتقال من العام إلى الخاص. إن نظرية إبقاء القديم (أو بالأحرى الموجود) على

---

(١) سعدون حمّادي، **القومية العربية والتحديات المعاصرة**، سلسلة كتب الدراسات؛ ٣٨١ ([بغداد]: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، ١٩٨٥). أعيد نشره في: **قراءات في الفكر القومي**، سلسلة التراث القومي، ٥ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦)، الكتاب الأول: **القومية العربية: فكرتها ومقوماتها**.

قدمه مسألة لا تقتصر المخاطر التي تنطوي عليها على ما هو موجود ظاهر للعيان الآن، وهو الكثير، ولا يصعب تحديده والوقوف عليه بل هناك شيء آخر هو أن تطور الواقع بطبيعته يحمل المزيد من تلك المخاطر، ويؤدي إلى ما هو غير موجود منها. بعضهم يذهب به التحليل المجرد والقياس النظري على أحوال العالم إلى أن الوضع العربي الحالي (أو ما يسميه بعضهم بالنظام العربي) يحمل في جوفه بذور المزيد مما هو سلبي، فما هو سيئ الآن ليس هو آخر الموجود.

إن الدولة القطرية التي تتوزع الوطن العربي الآن لا تشكل مجموعة كأي مجموعة دولية متجاورة أخرى في العالم يمكن عن طريق العقلانية، ونشدان المصالح المشتركة والاهتداء بالمبادئ الدولية المسطرة في وثائق الأمم المتحدة كحسن الجوار واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، أن تتوصل إلى وئام وعلاقات تعاونية سليمة معمرة وتقدم وتنمية تراكمية هادئة. والسبب في ذلك جوهري ينساه بعضهم، ويغفله بعضهم الآخر عن قصد، ألا وهو الحقيقة العميقة الراسخة هي أننا أمة واحدة يتناقض وضعها مع وضع التجزئة، والتي إذ أقول إننا أمة واحدة لا يصدر عن أي شيء غير القناعة التامة المبنية ليس فقط على شعوري الشخصي، بل على الأدلة التي لا أستطيع إغفالها، ولا يستطيع من يحترم الطريقة العلمية من حيث اعتمادها على البرهان طريقاً للمعرفة أن يتجاهلها.

أول هذه الأدلة هو أن جماهير الأمة العربية خلال قرون، وعلى امتداد رقعة الوطن العربي، بطريقة أو بأخرى ومن وقت إلى آخر، وكلما سنحت الظروف ودعت الحاجة وتوافر الحافز، قد عبرت في لحظات الجد عن ذلك الشعور. والذي تنقصه المعرفة أو المزيد فليقرأ وليستذكر التاريخ العربي القديم والحديث، ولن أقول المزيد عن ذلك إلا إذا كانت هناك حاجة.

الأمر **الآخر**، هو أن العالم بما قال وعلم، وبما اتخذ من مواقف ورسم من سياسات في الماضي والحاضر كان ولا يزال يعاملنا على أساس هذه الحقيقة. إنه لا يتحدث عن ذلك كثيراً أو يتحدث بوحي الغرض المسبق بالضد، إنه لا يرغب في ذلك ولا يتمناه.

كل ذلك صحيح، ولكنه في صميم تفكيره يعرف أننا أمة واحدة، ويتعامل معنا في ما يتعلق بشؤون مصالحه على هذا الأساس. وهنا أيضاً الأدلة كثيرة والشواهد متعددة، لمن يريد أن يعرف أو يريد أن يطمئن قلبه، فإنني عندما أذكر العالم أخص بالذكر الغرب (وفي مقدمته الصهيونية) المعروف بالعقلانية والأنانية.

لذلك، فإن النظرية المجردة التي تساوي الأمور إذا ما توافرت فيها مظاهر متشابهة مشتركة تصل إلى الاستنتاج بأن الأقطار العربية بإمكانها أن تعيش كمجموعة متعاونة من خلال علاقات ودية تقوم على حسن الجوار والتعاون المفيد للجميع، تماماً كما تعيش أي مجموعة دولية أخرى تقوم بينها رابطة مشتركة.

إن ذلك هو تماماً ما يقود إليه التفكير المجرد أو مجرد التمني من قبل من لا علاقة له أو لا معرفة جدية له بالموضوع. إن الدول العربية ليست أي مجموعة دولية أخرى متجاوزة للسبب الجوهري الذي ذكرته ألا وهو أنها أمة واحدة في شعور الأكثرية الساحقة من أبنائها، وفي شعور الدول الأجنبية ذات العلاقة وسياساتها.

إن هذا الوضع هو الذي يكمن في جذور التناقض العميق الذي يعبر عن نفسه بجميع الأشكال وينبثق بشتى الصور إلى حد الظهور إلى السطح والتأثير في الأحداث بين آونة وأخرى وهو مصدر أزمة الدولة القطرية التي تعيش وضع عدم الاستقرار، والإخفاق في أخطر مسألتين كما ذكرنا وهما: الأمن والتنمية. لذلك فإن الذين يعتقدون أو يتمنون أن تأثير الأحداث أو مجرد مرور الوقت سيؤدي إلى تعايش سلمي في ظل الدولة القطرية يتحقق فيه التعاون والوئام وحسن الجوار الذي تتمناه هيئة الأمم المتحدة وتخاطب به المجموعات الدولية في العالم، إنما هو مجرد وهم.

إن شعور الأغلبية الساحقة من الجماهير والمثقفين العرب بالوحدة وضرورة تحقيقها تستقر جذوره في مشاعر الأمة، ولكن تلك المشاعر لم تقف عند حد بدائي بل تطورت إلى عمل سياسي تمثل بظهور الحركة القومية العربية بمختلف تياراتها ومدارسها وتنظيماتها، سواء أكانت أحزاباً أم تجمعات جماهيرية، وتاريخ ذلك معروف والمعلومات عنه متوافرة. إن تطور الشعور القومي إلى حركة سياسية يعني شيئاً مهماً هو الانتقال من مستوى التخاطب مع الواقع إلى مستوى الاصطدام به بشتى الدرجات والصور بدءاً من النشاط الجماهيري السليم إلى النضال المسلح الذي سالت من خلاله الدماء. كما إن ذلك النضال لم يعدم المحاولات العملية ومشاريع التنفيذ أي الوصول إلى محاولات التحقيق (الوحدة بين سوريا ومصر.. إلخ). إذاً فقد حصل تطور مهم في العامل الموضوعي الذي هو السبب الجوهري الذي يسبب للدولة القطرية الأزمة الدائمة منذ أن وجدت ولا يزال.

ـ ٤ ـ

لا يفوتني أن أنوه في هذا المجال بأنني أنظر إلى هذه القضية بشكل مختلف تماماً عن بعض الآراء التي نسمعها أحياناً، والتي توظف الحوادث في ما يتعلق بتاريخ الحركة القومية ونضالها من أجل الوحدة لمصلحة أطروحة متشائمة مفادها أن الذي حدث كان إخفاقاً ويشكل بالتالي دليلاً على أن الوحدة مشروع غير ممكن وعلينا التفتيش عن البديل والاعتراف بواقع الدولة القطرية. إن نظرية التشاؤم هذه نجدها في بعض الأحيان صريحة الكلمات، وفي أحيان أخرى مبطنة خجولة تتحدث عن الوحدة لفظاً وتجعلها مستحيلة مضموناً.

والإطار الفكري لكل ذلك معروف، وهو عموماً ومن دون تخصيص النظرة الذرائعية، وفهمها الخاص للعقلانية. إنني أرى أن التاريخ الحديث للأمة العربية قد أثبت أن الدولة القطرية لا تعيش بسلام ولا تتوافر لها عوامل الاستقرار بل هي في أزمة دائمة وتناقض مستمر مع شعور الأمة الأمر الذي جعلها خائبة وغير شرعية. وإن كان بعضهم بحاجة إلى إيراد الأدلة على أزمة الدولة القطرية وإخفاقها فلا بأس من بحث ذلك، وإن كنت أراه من قبيل المعلومات العامة المعروفة التي يمكن أن نسميها باللفظة المعربة بالحصافة. ويكفي أن نلتفت إلى ما حدث مؤخراً عندما لجأت الدولة القطرية المصطنعة بشكل مباشر إلى حماية الدول الاستعمارية الكبرى من أجل البقاء.

إن مجموعة الدول القطرية التي تكوّن الوطن العربي الآن لا ينتظر أن تعيش في وئام وحسن جوار وعلاقات طبيعية كما يتوهم أو يتمنى بعضهم، والزمن لا يسير في اتجاه الوئام والتعاون المشترك بل على العكس من ذلك تماماً. والتاريخ الحديث يدل على ذلك والسبب لا يعود إلى عامل تخلف أو إلى أسباب ذاتية أو إلى عامل خارجي (وإن كانت كل تلك العوامل موجودة)، بل بالدرجة الأولى إلى التناقض بين الدولة القطرية ومشاعر الأمة أي بين السعي إلى الوحدة ووضع التجزئة.

إن الأمة العربية أمة موجودة، ولا سبيل إلى نكران ذلك، وإن تجاهل وجودها ونكرانه يقع في دائرة الخطأ الفكري في أحسن الأحوال، وهو في حالات أخرى مدفوع بالغرض السياسي المسبق. إن الدولة القطرية في أزمة، فمهما حاولت أن تكون منسجمة مع مصلحة الأمة، فهي قد تنجح في بعض الحالات ولكنها لا تستطيع ذلك دائماً. هذا من حيث المواقف ورسم

السياسات ولكن يبقى التناقض الأكبر موجوداً في كل الأحوال.

إن مجرد وجود الدولة القطرية على جزء من الوطن هو في حد ذاته مصدر دائم للتناقض ومولد مستمر للأزمة التي ينتج عنها ما نعرفه عن كل ما نشكو منه.

ومن أجل شيء من الإحاطة بالموضوع لا يفوتني أن أذكر عاملاً إضافياً للتناقض يحصل عادة بين الدول المتجاورة بعكس ما يتصوره بعضهم من أن التجاور في حد ذاته عامل إيجابي في علاقات الدول فذلك ليس صحيحاً دائماً. هناك عامل فني يفعل مفعوله في الاتجاه المعاكس أي زيادة حدة التناقض بين الدول المتجاورة وهو أمر لا يخص البلدان العربية وحدها بل يمكن ملاحظته عالمياً. إن الدول القطرية تخضع لمفعول هذا العامل الفني السلبي الذي يزيد من حدة الأزمة والتناقض في ما بينها، فهي متفاوتة من حيث الحجم ومن حيث القوة ومن حيث درجة التقدم ومن حيث عدد السكان ومن حيث الموارد الطبيعية ومن حيث الثروة المالية (وهو عامل ذو أهمية خاصة).

إن هذا التفاوت في حد ذاته لا يساعد على الوئام بقدر ما يساعد على التنافر والاصطدام.

وزيادة في الإيضاح نورد مثلاً عملياً، الأمة العربية تجابه خطراً مشتركاً عاماً وهو خطر الصهيونية، وخطر الصهيونية موجه إلى الجميع، ويتأثر به الجميع ويترتب على ذلك منطقياً أن يواجهه الجميع، إلا أن الجميع متفاوت في العوامل التي ذكرناها وبالتالي متفاوت في موقف الدولة القطرية في التعامل مع ذلك الخطر. وذلك مصدر مهم من مصادر عدم الوئام والتناقض بين مجموعة الدولة القطرية التي تتوزع الوطن العربي، وأحسب أن معنى ذلك، والشواهد عليه معروفة لا تحتاج إلى مزيد من الإيضاح. أما عندما تراجع أرقام الثروة وما يصيب المواطن العربي من تلك الثروة في هذا القطر مقارنة بذاك ومقارنة مؤهلات هذا المواطن بذاك فصورة الأزمة تزداد وضوحاً.

إذاً الوضع العربي أو ما يطلق عليه في بعض الأدبيات السياسية اسم النظام العربي الحالي لا يتسم بالتلاؤم ولا تتوافر فيه إمكانية الصورة التي تتمناها أدبيات الأمم المتحدة من حسن الجوار وتعاون مثمر وتبادل مشروع للمصالح لسبب جوهري هو وجود التناقض العميق بين مشاعر الأمة، وشعور الجماهير بالوحدة، وواقع الدولة القطرية، ذلك الواقع الذي كان دوماً موجوداً بحماية السلاح الوطني والأجنبي المباشر وغير المباشر.

وما يفوت الباحث، وهو يتناول هذه القضية المهمة أن يشير بإيجاز إلى أن التطور الفكري نفسه يؤشر في الاتجاه نفسه، فالوحدة العربية هي القضية المهمة في حياة العرب اليوم وهي اتجاه التاريخ. إذ بعد كل ذلك التنظير المنمق عن العالمية الذي بشرت به الماركسية اتضح أن أطروحة تجاهل القومية واعتبارها من النتائج العرضية للرأسمالية غير صحيحة، فهي لم تصمد للزمن، فقد انحلت جميع التكتلات التي أقامتها الماركسية تنفيذاً لنظرتها العالمية، لا بل إن الشعور القومي عندما تداخلت فيه عوامل سلبية أخرى وتدخلات خارجية ذهب إلى أبعد من ذلك إلى ما هو سلبي ضار كما نشاهده اليوم في بعض مناطق العالم. هكذا كانت نهاية النظرية العالمية.

التطور الفكري المهم الآخر حدث (أو حدثت له بداية) في داخل الوطن العربي ألا وهو تطور الحركة الإسلامية في الاتجاه القومي وتلك مسألة عليها بعض الأمثلة ولها بداية قابلة للتطور.

ومهما يكن فإن التناقض المصطنع الذي قام بين العروبة والإسلام ليس من المستحيل حله، لا بل إن ذلك ممكن في جو النضج والموضوعية والتفكير الديمقراطي. وهنا أيضاً تراجعت فكرة العالمية الإسلامية أو ما سمي أحياناً بالوحدة الإسلامية (بمعنى الدولة الواحدة).

إذاً ماذا بقي غير القومية العربية وتجسيدها العملي في الوحدة مقابل الدولة القطرية؟ الوحدة لها معوقات والدولة القطرية محكوم عليها بالخيبة فماذا نختار؟ الجواب بالنسبة لي بديهي هو أننا نناضل ضد معوقات الوحدة.

ما هي معوقات الوحدة؟ الحديث العام يفضي إلى الحديث عن مظاهر التخلف، ومظاهر التخلف أو مكوناته عديدة، وهي في النهاية وعند الاسترسال في الحديث عن العام تنتهي بكل شيء والحديث عن كل شيء يؤدي بمعنى من المعاني إلى الحديث عن لا شيء. فالأشياء ليست بالأهمية النفسها وليست من المصدر نفسه ولا تصح عليها المعالجة نفسها. لذلك فإن الحديث المفيد لا بد أن يعتمد على التصنيف والأولويات والتفريق بين الجوهري والعرضي والعرض وبين المركزي والثانوي وهكذا. إني أميل إلى تلخيص موضوع الدولة القطرية بعبارة مشكلة الحكم، الحكم هو المشكلة. ولكن هذا القول ليس بالبساطة التي تبدو فموضوع الحكم يعود إلى الكيفية التي تكونت بها الطبقة الحاكمة في الوطن العربي بكل ما يعنيه الموضوع وما يتشعب عنه. كيف أتت ومن هي؟ وما وصفها

الاجتماعي والثقافي ومركزها الاقتصادي؟ ما نظرتها إلى الحكم وما تقديرها لدورها؟ ما عقائدها السياسية وما علاقاتها الخارجية؟ ما امتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية المادية والمعنوية؟.. إلخ.

إن موضوع الحكم في الدولة القطرية يصلح لدراسات واسعة تكشف تفاصيل هذه القضية الشائكة المهمة التي أصبح لها تاريخ يبدأ في الأقل من انهيار الدولة العثمانية.

وكبداية موجزة للدخول في هذا البحث، ربما كانت الإشارة إلى أن الغرب العقلاني المستعمر قد اعتمد منذ البداية سياسة كانت ناجحة إلى حد الآن في تحقيق هدفه ألا وهي أن يسيطر على الأمة من داخلها، وذلك عن طريق خلق فئات حاكمة في كل الدول التي قام بإنشائها عندما كانت البداية في سايكس ـ بيكو. ولا تتضح خطة الغرب هذه بجلاء ووضوح القصد، بقدر ما تتضح في الكيفية التي نشأت بها الدولة القطرية في منطقة الخليج العربي، والتي هي الآن المعوق الأول للوحدة العربية. إن مراجعة تاريخ الاستعمار الغربي في هذه المنطقة الذي أدى إلى قيام الدولة القطرية الحالية غاية في الأهمية.

ـ ٥ ـ

وسيبقى بالطبع السؤال المهم هو ما العمل؟ وهنا أود أن استهل هذا الجزء من البحث بمسألة أجدها بمثابة نقطة البداية.

إننا الآن معرضون لمخاطر تفكير يطلق عليه عادة بـ «الواقعية»، أو أحياناً بـ «العقلانية» يقوم على تقويم خاطئ لمعنى العوائق. إن العوائق في سبيل الوحدة العربية معروفة الآن ولا حاجة إلى الدخول في إيضاحها من حيث المحتوى. إلا أن الموقف من العوائق هو المهم في موضوع الجواب عن سؤال ما العمل؟

إن العوائق عندما ينظر إليها في سياق التاريخ، وعلى أساس أنها جزء طبيعي من الحياة وملازمة لمسألة التطور الاجتماعي عموماً، وعندما تقارن بالبديل عند غياب الوحدة بالنسبة إلى مجموع الأمة من مختلف الوجوه، ولاسيما الجوهرية منها المتعلقة بالأمن. أقول عندما ينظر إلى العوائق على هذه الأسس وفي منظار هذه الاعتبارات يكون الموقف من موضوع ما العمل شيئاً وعندما ينظر إليها على أساس أنها واقع لا قبل لنا في تغييره يكون شيئاً آخر.

إن اعتبار الواقع حقيقة يجب التعامل معها يفرض أن نعمل ما يمكن عمله

في إطار هذا الواقع، وبما يؤدي إلى اعتبار الواقع هو نقطة البداية التي منها يبدأ التحليل والمحاكمة العقلية، ومنها تتفرع مواضيع الجواب عن سؤال ما العمل، على غرار ما قاله عبد الله الصغير آخر أمراء ملوك الطوائف ليلة سقوط غرناطة: إني أحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

إذاً، فجواب سؤال ما العمل يمكن أن يتباين من حالة إلى أخرى تبعاً للإطار الفكري الذي وضع فيه، أي نقطة البداية التي نبدأ منها. فإذا كانت نقطة البداية هي النهضة وعلى أنقاض الواقع يكون الجواب شيئاً لأن الإطار الفكري والتحليل يوصل إلى جواب معين، وعندما تكون نقطة البداية هي قبول الواقع والبدء منه في التحليل يكون الجواب شيئاً آخر تماماً.

إنني من الذين يعتقدون بأن الواقع ينطوي على أزمة ستبقى مصدراً لعدم الاستقرار ولمزيد من التأخر والتعرض إلى الأخطار، وهي بالتالي الطريق الموصل إلى العدم، وليس كما يتصور بعضهم ويتمنى.

إننا في الحقيقة ليس لنا خيار غير تغييره، لذلك لا بد من العمل في الاتجاه المضاد له وهو الوحدة. وإن كان لدى أي أحد، فرداً أو جهة، بديل يتوافر فيه حد أدنى من المعقولية والضمان فليقدمه. وليس من المعقول طبعاً ولا من المنتظر أن تستسلم أمتنا للتراخي ومأساة اليوم، وهي تعلم أن المستقبل ليس فيه إلا ما هو سلبي تصل خطورته إلى تهديد الأمن والوجود.

كل ذلك بسبب الصعوبة والجهد والتعب الذي تنطوي عليه مقاومة المعوقات ومعالجة الصعوبات. فإذا كان قانون أن لكل شيء ثمناً صحيحاً، وأن العدل أزلي في تاريخ البشرية، فالنهضة لا يمكن أن تتم إلا بالنضال ضد المعوقات، وعلينا أن نقبل ذلك ثمناً مشروعاً لا بل مطلوباً للمهمة العظيمة التي نسعى إلى تحقيقها: مهمة الوحدة العربية.

إذاً هناك مسألة فكرية يجب أن نحسمها أولاً وقبل كل شيء إلا أن ما يسمى بالعقلانية أو الواقعية أو أي من مسميات الأدبيات المتداولة يجب أن لا تعني أبداً بالنسبة إلينا وفي هذه القضية بالذات قبول الواقع.

لو قبل الإنسان الواقع لما كانت هناك نهضة في التاريخ ولما تقدمت البشرية. إننا العرب ليس لنا الآن خيار آخر غير أن نتحد على الرغم من الصعوبات الموجودة وحتى ولو كانت تلك الصعوبات ما يفوق الموجود إذ ليس هناك أسوأ من أن نخسر هذه المعركة وبأيدينا.

إن قبول الواقع الذي أتحدث عنه هو اليوم موضوع العمل الثقافي الذي تقوم به مؤسسات معادية مبثوثة في داخل الوطن وفي خارجه، يديرها أجانب وعرب، وتمولها أموال أجنبية وعربية تخوض في شتى المواضيع، إلا أنها ذات غرض مسبق خطير هو أن تمسك أمتنا من الداخل عن طريق التأثير في التفكير لأنها تعلم أن قوة السلاح وسيلة قصيرة الأمد.

ـ ٦ ـ

لنرجع إلى صلب موضوع ما العمل؟ الوحدة العربية عمل سياسي ما دامت تعني إنشاء كيان قومي واحد قوامه دولة تحل محل الدولة القطرية الموجودة، بغض النظر عن موضوع نظامها الداخلي، من حيث درجة المركزية أو اللامركزية، فذلك موضوع لا أود الدخول فيه على الرغم من أهميته وسبق أن كتبت فيه ولا أزال عند الرأي نفسه. العمل السياسي هنا يعني ما نعرفه وليس في ذهني شيء جديد، فقيام دولة واحدة مكان عدد من الدول مسألة ليس من الصعوبة معرفة ماذا تنطوي عليه من حيث العمل السياسي الذي تتطلبه. إن العمل السياسي نشاط يقوم به الأفراد وليس غيرهم، فالإنسان هو الذي أنشأ الدولة وهو الذي يغير نظامها إذا شاء ذلك. وفي هذا المجال ليس هناك الكثير مما يمكن أن يقال، فلكل إنسان وما يختار ولكل مواطن وما يعتقد أن من واجباته القيام به، كما إن لكل إنسان قدراته واستعداده وقناعاته التي تحدد بالتالي ما يقوم به سلباً أو ايجاباً.

إن القناعة هي أساس التصرف ولعل من أبسط ما تعنيه الحرية هي أن يتصرف المواطن بحسب قناعته.

ولكننا لو تركنا هذا الموضوع على ما هو عليه، ووقفنا عند هذا الحد من المناقشة وأصبح مفهوماً أن تحقيق الوحدة يحتاج إلى عمل سياسي وتركنا ذلك لقناعة كل فرد وإمكانياته، أقول لو تركنا هذا الأمر عند هذا الحد، تبقى هناك أمور أخرى تتداخل مع هذا الموضوع وتتعلق به، إلا أن لها صفات مشتركة عامة وهي في الوقت نفسه جديرة بالبحث، فنكون بذلك قد تدرجنا في البحث بما هو مفيد ولم نتجنب الموضوع السياسي كما قد يتصور بعضهم.

إن النضال السياسي نشاط إنساني، والنشاط الإنساني بدايته التفكير، والتفكير محور الثقافة. إذاً إن النضال الثقافي أمر مهم فعندما يخضع العمل السياسي للمناقشة وتستكشف فيه مواضع القوة وإمكانيات الضعف التي يجب تجنبها، أقول عندما

نقوم بذلك نكون قد أسهمنا بشكل جدي في وضع الإطار الصحيح للنضال السياسي. وفي هذا المجال هناك عدد من القضايا الجديرة بالاهتمام.

المسألة الأولى، وربما كانت هي الجوهرية هي مسألة الحكم في الدولة القطرية، أي الفئة الحاكمة. إنني أستطيع أن أرى مسألة التخلف الاجتماعي العام الذي يتصف به المجتمع العربي، وبالتالي يؤثر في مسار الأحداث، ولكنني وإن كنت أرى أن ذلك، لا يمكن التقليل من أهميته ودوره، إلا أنني وأنا الذي أؤكد على الأولويات والتفريق بين المهم والأقل أهمية، أرى أن العقبة الأولى في طريق الوحدة لا ترقد جذورها في حالة التخلف العام الذي يتسم به المجتمع العربي الآن، بل في وضع الفئة الحاكمة.

بالطبع من الصحيح القول إن نوعية الفئة الحاكمة هي من نتاج التخلف، إلا أن ذلك لا يفيدنا كثيراً في المعالجة، وإن كان بمعناه العام صحيحاً. وبعبارة أخرى إنني لا أرجع السبب إلى المواطن العربي.

إن الفئة الحاكمة العربية هي العقبة الأولى في طريق الوحدة، والذي له ذاكرة تمتد قليلاً إلى أبعد من السنوات القليلة الماضية، أي إلى الفترة التي سبقت ذلك يعرف أن الأدبيات السياسية العربية كانت تتحدث عن دور الفئة الحاكمة في تعويق الوحدة أكثر مما تتحدث الآن، وأسباب ذلك عديدة بعضها خطأ بريء وبعضها غرض غير بري. وإذا استخدمنا العبارات البسيطة الخالية من اللغة التقنية لمهنة الكتابة نقول إن الفئة التي تحكم في الدولة القطرية (عموماً وليس إطلاقاً) هي المتمسكة بالتجزئة، وهي التي تمنع قيام الوحدة بشكل مباشر أو غير مباشر، صراحة أو ضمناً حتى وصل بها الأمر مؤخراً عندما أحرجت إلى حد أنها لم تتردد باللجوء إلى السلاح الأجنبي سلاح دول الاستعمار القديم.

تلك هي المسألة المهمة وتلك هي الخطة التي توصل إليها الاستعمار القديم عندما خطا خطواته الأولى في وراثة ممتلكات الرجل المريض ودخل نفوذه إلى الوطن العربي في سايكس ـ بيكو وما تبعها.

الخطة هي أن يمسك الأمة من داخلها، هي أن يخلق فئات حاكمة تتطابق مصلحتها في الحكم في الدولة القطرية مع مصلحته في النفوذ والسيطرة على موارد المنطقة. وهكذا خلق التناقض ونشأت الأزمة المستمرة حتى اليوم. إن الفئة الحاكمة العربية لم تتردد حتى عن الاتفاق مع الأجنبي ضد الأنظمة العربية التي توجهت وعملت من أجل التوحيد، والأمثلة على ذلك معروفة في السابق واللاحق.

إن الفكر السياسي العربي قد تناول هذه القضية في مرحلة من المراحل، إلا أنه حصل بعض التراجع في ذلك يدل عليه جرد بسيط لكمية ما يكتب عن هذا الموضوع الآن، مقارنة بما كان عليه الحال في الماضي، فلم نعد نرى عنواناً لمطبوع باسم الفئة الحاكمة في طريق الانهيار مثلاً. ولا يقتصر الأمر على الكم بل إن بحث هذه القضية حتى، عندما يحدث فهو أقرب إلى الإعلام منه إلى البحث الفكري لذلك كان تأثيره محدوداً وديمومته قصيرة نسبياً.

إنني بالطبع لا أقلل من عامل الاضطهاد الثقافي الذي تمارسه الفئة الحاكمة ضد منتقديها، إلا أنني في الوقت نفسه قد تحدثت عن معوقات الوحدة، وإن تحقيقها يحتاج إلى نضال سياسي وثقافي وأنا على يقين أن عبارة النضال ذات معنى مفهوم.

إن الذي يتمعن في الأدبيات السياسية ذات الصلة بالموضوع في المرحلة الأخيرة لا يستطيع إلا أن يخرج بالانطباع بأن محور تلك الأدبيات لم يكن الدور المناهض للوحدة الذي قامت به الفئة الحاكمة في الدولة القطرية عن عمد وسبق إصرار، بل كان أموراً أخرى منها الخوض في الأمر العام، أي تخلف المجتمع العربي ومنها العامل الخارجي، أي دور الاستعمار والصهيونية.. إلخ. والذي يقرأ هذا القول ربما يتصور أنني أقلل من دور الاستعمار والصهيونية كمعوق للوحدة، الأمر الذي يحتاج إلى كلمات إيضاح. إن الاستعمار والصهيونية هما العدو الأول للوحدة العربية، فقد وضعا الخطة وخلقا أداة داخلية تسمى في بعض الأحيان وطنية لتنفيذ تلك الخطة بشكل مستديم يتفاقم مع الزمن، وذلك هو معنى القول بمسك الأمة من الداخل. الفئة الحاكمة في الدولة القطرية هي المسؤول الأول عن منع قيام الوحدة العربية، أما الاستعمار والصهيونية فهما واضعاً الخطة ومرجعيها وشريكا المصلحة، لذلك فإنني من الذين يرون أن قضية تحقيق الوحدة قضية داخلية بالدرجة الأولى بالرغم من أهمية ودور كل العوامل الأخرى بما فيها دور الاستعمار والصهيونية.

ولكن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد من الإيضاح والدخول في شيء من التخصيص، فعندما نقول يجب التركيز على الدور السلبي للفئة الحاكمة في الدولة القطرية إعلامياً، والأهم من ذلك فكرياً، ماذا نقصد على وجه التحديد؟ كيف نساعد من يرغب ويستطيع الإسهام في النضال الفكري على توجيه نشاطه في الاتجاه الصحيح؟ في هذا المجال يمكن أن نورد الملاحظات التالية: الشيء الأول هو التركيز على إخفاق الدولة القطرية من خلال كتابات واسعة كماً وموثقة مقنعة

نوعاً. أقول ذلك لسبب هو أن الدولة القطرية قد استطاعت، حيثما توافرت الإمكانيات المالية من النفط أن تحقق بعض الانجازات، وأن تتخذ بعض إجراءات الترفيه والترضية للجماهير. إن ذلك أمر يجب الاعتراف به. ومن جهة أخرى، إن الدولة القطرية قد تعلمت بمرور الوقت شيئاً من أساليب الإعلام الحديث فكونت أجهزة إعلامية وسيطرت على مؤسسات موجودة وهي الآن تسيطر على شبكة[٢] واسعة من هذه المؤسسات في داخل الوطن العربي وخارجه، وتصدر مؤسساتها الحكومية المطبوعات المتنوعة عن انجازاتها محاكية ما تقوم به المؤسسات الغربية كالمصارف والشركات في هذا المجال.

وقد تطور هذا الجهد الإعلامي إلى المجال الفكري إذ يلاحظ قيام مؤسسات جديدة وإعادة تنشيط مؤسسات موجودة تدعو إلى الأمر الواقع بأسلوب غير مباشر يستخدم لغة الثقافة والفكر السياسي. وبذلك أصبحت الدولة القطرية مدعومة بجهاز يتجه إلى تفكير المواطن أضيف إلى أجهزة الإجبار ونشاطات الإغراء والترفيه والإرضاء التي تمارسها.

يحدث كل ذلك ولا يقابله إلى الآن هجوم معاكس يوازي الصورة أمام المواطن. لقد أخفقت الدولة القطرية بصورة مأساوية ذريعة في أهم مسألتين وأخطرهما وهما: الأمن والتنمية، ولم يستطع الوحدويون المثقفون العرب حتى الآن كشف هذه القضية كما يجب إلا في حدود العموميات وبأسلوب إعلامي في الغالب.

إن الإخفاق الذريع للدولة القطرية يجب أن يكون محوراً لجهود ثقافية واسعة يبدد ادعاءاتها في التقدم والنجاح.

القضية المهمة الأخرى التي أرى أن الاهتمام بها في مجال النضال الثقافي مسألة تقويمية فحواها النظر بموضوع الوحدة من حيث الجوهر وليس كهدف من جملة أهداف أخرى. إن الحديث المتداول في الوسط الثقافي الآن هو النهضة

---

(٢) ورد في: **المنتدى** (عمان)، السنة ٧، العدد ٨٣ (آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٩ ما يأتي: «هناك خطر آخر أصبح يهدد حرية التعبير عن الرأي يتعلق بظاهرة مستجدة أخذ يعرفها الوطن العربي خلال العقد الأخير على الخصوص وهي ظهور وسائل نشر وإعلام واسعة وبوسائل ضخمة هي ملكية عدد قليل من شيوخ خليجيين. فهناك حوالى ١٤ جريدة ومجلة توزع في البلدان العربية وأوروبا وأمريكا، وهناك إذاعتان إحداهما تبث من باريس وأخرى من الولايات المتحدة. وهناك شبكتان تلفزيونيتان إحداهما تبث من لندن وتشاهد في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشبكة أخرى تشاهد في الولايات المتحدة، وهناك أخيراً وكالة عالمية كبرى هي اليونايتد برس».

والنهضة عندما تقترن بشيء من توسيع الكلمات تتحول إلى عبارة المشروع النهضوي الذي يتكون من أهداف عديدة أحدها الوحدة.

إنني أرى أن ذلك (بالمنظار النظري) أمر خاطئ فصحيح جداً أن العرب يريدون النهضة والنهضة هي المقصود النهائي، والنهضة بديهياً تعني، ببسيط الكلمات، التقدم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة، إلا أن البحث النظري المجرد قد حول هذا الكلام البديهي الصحيح إلى شيء آخر هو أنه جعل للنهضة أهدافاً، والوحدة أحد تلك الأهداف، كما إن الفكر السياسي العربي يتحدث أحياناً عن طبيعة العلاقة بين تلك الأهداف وامتزاجها ببعضها وسماه أحياناً عضوياً. وحتى ذلك إذا كان غرضه إيضاحاً نظرياً فلا غبار عليه، ولكن الموضوع لا يقتصر على ذلك، ولا يقف عنده بل إن مثل هذا التحليل قد انتهى بفعل المنطق المجرد وبفعل أثر الأدبيات الماركسية والماركسية التأثر، إلى نوع من مساواة عناصر النهضة بعضها ببعضها الآخر، فجعل المجموع شروطاً للواحد، فلا يتحقق هذا إلا إذا تحققت البقية. وهكذا تدرج البحث المجرد والتفكير المتأثر إلى نوع من التعجيزية الفكرية التي كانت نتيجتها العملية ـ سواء عن قصد أو عن غير قصد ـ عرقلة تحقيق الوحدة.

نعم الوحدة ركن من أركان النهضة ولكنها ليست كباقي الأركان. إنها عنصر من عناصر التقدم ولكنها ليست كباقي العناصر. الوحدة هي الهدف الأول الذي يجب ألا يثقل بأية شروط وتحقيقها يجب ألا يتوقف على تحقيق أي من عناصر ما يسمى بالمشروع العربي النهضوي. أما سبب ذلك في نظري فبديهي، وهو أن الوحدة أمر يمس وجود الأمة، أما الأهداف الأخرى فليست كذلك لذلك علينا أن نضع النضال من أجل الوحدة في مقدمة كل شيء وألا نثقلها بأي قيد وألا نشترط إلى تحقيقها أي شرط، وتعريفها يجب أن يكون بسيطاً ملتصقاً بالأرض خالياً من الطوباوية والكلام المنمق المجرد.

إنها تعني أن يتناقص عدد الدول القطرية حتى نصل إلى دولة قومية واحدة ذات كيان دولي واحد تضم الوطن العربي بكاملة وبحدوده المعروفة.

ولكن ماذا يعني ذلك عملياً؟ ذلك أمر مهم، إنه يعني أن يكون موضوع الوحدة أي الاقتراب منه هو مقياس الصحيح من الخطأ والعمل الوطني من غيره والحاكم الصالح من الحاكم الطالح وليس أي شيء آخر مهما كان ذلك الشيء.

إلا أن القول بذلك قد يثير الالتباس وسوء الفهم مما يقتضي التنويه. إنه لا يعني أننا يجب ألا نعمل شيئاً في أي مجال آخر من مجالات التقدم، ولا يعني أن

نعارض أي خطوة تحصل في أي من مجالات التقدم الأخرى طالما أن الوحدة لم تتحقق بعد. إن التقدم في أي مجال هو تقدم ولكن الوحدة مسألة أخرى فهي مسألة الوجود والمستقبل.

الخطأ الشائع الآخر الذي يجب التنويه به هو أن قضية تحقيق الوحدة أمر لا يتوقف على موضوع النظام ويجب ألا يتوقف تحقيقها على مسألة نظام دولة الوحدة. فالنظام مسألة داخلية خاضعة للتطور والاجتهاد ولا ترقى في الأهمية وبالتالي لا تتساوى في الأولوية مع قضية تحقيق الوحدة. وهنا أيضاً لا بد من أن أقول إن ذلك لا يعني أننا لا نبحث هذا الموضوع ولا نخوض فيه بل إن ذلك شيء ورفعه إلى مستوى الشرط اللازم شيء آخر تماماً.

هناك أمر يغيب عن البال أحياناً هو أن التطور الاجتماعي عملية معقدة خلاصتها الارتقاء المتواصل المتدرج صعوداً وهبوطاً نحو هدف ينقل الإنسان إلى وضع أفضل من الوضع الذي هو فيه. وينطوي ذلك بداهة على وجود مثل أعلى يجب التمسك به إلى جانب مرونة في العمل اليومي تقتضيها الظروف، لذلك فليس من الخطأ أن يتخذ العمل من أجل الوحدة شكل الخطوات والصعود المتدرج من البسيط ارتقاءً إلى الأفضل، وهكذا. ولكن مع القول بكل ذلك يجب أن يكون تحقيق الوحدة هو الهدف الأول والأعلى الذي لا يرقى إليه أي هدف، ولا يوضع عليه أي شرط وهو في هذا المجال المقياس الأول للخطأ والصواب.

ـ ٩ ـ

إنني في الوقت الذي أدعو فيه المثقفين العرب إلى توسيع النضال الفكري من أجل الوحدة وعلى الأسس التي مر ذكرها أود التعرض إلى قضية لا تكون مرضية للجميع. فقد يقبلها البعض وقد يرفضها البعض الآخر وربما يمتعض منها. وهي مسألة نقدية. إنني وجدت من خلال ما أقرأ وأسمع خلال فترة ليست قصيرة نسبياً من الزمن أن الفكر العربي لم يكن مستقل الموقف كما يتوقع منه. فهو في أحيان ليست قليلة كان يرجع صدى الحوادث بدلاً من أن يكون المنشئ لها.

إن التطور الاجتماعي له نقطة بداية هي الفكر ويعني ذلك أن الفكر يجب أن يكون هو البادئ في تحليل وضع المجتمع ونقده سلباً أو ايجاباً واقتراح مسار التقدم ووضع الأجوبة للأسئلة المطروحة وبذلك يكون قائداً للتقدم. لقد حدثت

في الوطن العربي تطورات مهمة منذ بداية ما ندعوه بالنهضة العربية الحديثة فهل كان الفكر قائد تلك الأحداث؟ وهل كان السبّاق في معالجتها أو أنه كان في أكثر الحالات يرجع الصدى وينفعل بما يحدث بعد أن يحدث داخلياً أو خارجياً؟

إن الذي يبدو لي أن الوصف الثاني كان الأرجح. وللإيضاح، أنا لا أورد هذه الملاحظة بدافع مسبق بل من أجل الإشارة إلى أن هذا الموقف للفكر العربي قد أسهم في توسيع موجة التشاؤم وهبوط الروح المعنوية عندما انفعل بأحداث سياسية سلبية بدلاً من أن يقوم بالعكس. وفي هذا المجال أعود إلى التنويه بدور الثقافة المغرضة التي تنشرها مؤسسات أعداء الأمة قبل العدوان الغربي الأخير وفي أثنائه وبعده والتي تتمحور الآن حول تبديد فكرة الوحدة العربية. لنأخذ مثلاً يتعلق بقضية الشرعية ولننظر كيف انفعل الفكر العربي بعبارة رئيس الولايات المتحدة السابق أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما تحدث عن النظام الدولي الجديد وكيف أصبح ذلك موضوع الساعة تقريباً في وسطنا المثقف.

عندما نطلع على ما يجري في الدول المتقدمة في المجال الثقافي نجد ظاهرة تلفت الانتباه هي أن الاهتمام الأول للوسط الثقافي هو الشؤون الداخلية وإزاء ذلك تصدر منا تفسيرات بعضها صحيح وبعضها غير ذلك. إننا غالباً ما نعتبر الاهتمام بالشؤون ذات الصفة العمومية والنطاق العالمي دليلاً على النضج وبعد النظر والاعتزاز وهو تقويم ربما لا يكون كامل الصواب. ونحن عندما نصدر مثل هذا التقويم نقيس بمقاييسنا ونصدر من اعتباراتنا. إنني أعرف أن القيمة العليا التي تحرك الغرب هي المصلحة ـ الشرعية وغير الشرعية. إلا إنني في الوقت نفسه لا أجد أن الاهتمام بالشأن الداخلي بحد ذاته وفي جميع الحالات تعبيراً عن أنانية غير مشروعة، بل على العكس عندما تكون الأمة في حالة كالحالة التي نحن فيها، فالإنسانية لا بد أن يكون التعبير عنها عملياً وهو البدء بالنفس، لذلك كانت العبارة المعروفة في أدبياتنا السياسية الإنسانية الصحيحة في القومية الصحيحة عبارة سليمة الجوهر. وتلك هي الحكمة التي ينطوي عليها القول الإسلامي المبجل (الأقربون أولى بالمعروف). أن تبدأ الاهتمام بنفسك عندما تكون نفسك بحاجة إلى الاهتمام ـ في إطار الذي نتحدث فيه عن حال أمتنا اليوم ـ هو المثالية الصحيحة في حين أن الاهتمام بالغير في مثل هذه الحالة هي العبث في أفضل الحالات. المثالية والأنانية ككل التعبيرات الأخرى ليست ألفاظاً مجردة بل لا بد أن تتلاءم مع الظروف وأن يكون التعبير العملي عنها منسجماً مع الحالة.

إننا ننادي بالوحدة العربية ونقول بأهمية النضال الثقافي في سبيل تحقيقها فهل يكفي بعد مرور كل الزمن الذي مر أن نبقى في مجال السهل الميسور من دون الدخول في دائرة الصعب الذي يتطلب العناء والعمل المجهد؟ إن الحديث عن الوحدة في دائرة العام وفي نطاق المبادئ المجردة مهمة سهلة نسبياً وهي وإن كانت ضرورية إلا أنها نقطة البداية التي يجب أن نتجاوزها لمراحل أكثر تطوراً وهي البحث في الخاص والدخول في التفاصيل والذهاب إلى الرقم والوثيقة والواقعة.

إن الوحدة لا تتحقق إلا بالتعامل مع الواقع الموجود بكل تعقيداته، والواقع الموجود يجب أن يكون على درجة من الوضوح لدى الرأي العام ولدى من نطالبهم بتحقيق الوحدة ألا وهم الفئة الحاكمة في الدولة القطرية.

لقد كان لي رأي منذ عدد من السنوات وهو أن يتناول دارسو قضية الوحدة شيئاً من التفاصيل في مجالات عملية، كالتكامل والمشاريع المشتركة وتوحيد القوانين وأنظمة الحكم في مختلف المستويات، وشؤون التنمية والعلاقات الثنائية والجماعية وخصوصيات المناطق، وما يشبه ذلك من المواضيع العملية التي تقدم العون لمن يريد أن يتخذ خطوة على طريق التوحيد. وبعبارة أخرى تهيئة الرأي العام والمعاونة المسبقة لعملية التوحيد عندما تسنح فرصها. فلو أن ظرفاً ملائماً قد تهيأ لعمل وحدوي مهما كان نطاقه فإن الجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار تحتاج إلى أن تعرف ما يمكن أن تحتويه الخطوة وما تنطوي عليه وماذا تحتاج إليه من متطلبات. كما إن الجهة المنفذة تحتاج إلى أن تعرف كل ما يتعلق بسؤال كيف يمكن تحقيق ذلك؟ وعندها لا بد من جهد الدراسة من قبل سياسيين ومختصين. إذاً لماذا لا يكون مثل هذا الجهد مهيأً منذ الآن؟ إن التهيئة المسبقة لا تخفى أهميتها فهي فنياً أكثر كفاءة وهي من جهة أخرى تعبئ الرأي العام وذات أثر إعلامي ايجابي. تلك ملاحظة فنية لها مكانة بالنسبة إلى ما نحن فيه.

ـ ١٠ ـ

ونصل الآن إلى موضوع على درجة من الأهمية، مما يمكن اعتباره بشكل من الأشكال في عداد العمل السياسي. إن الشعور القومي عموماً واسع الانتشار إلا أنه يتفاوت من حيث درجة التطور، وما نتحدث عنه الآن هو الشعور المتطور لمستوى التفكير السياسي. بعبارة أخرى إننا نتحدث عن الشعور القومي السياسي،

والشعور القومي السياسي هذا هو ما يمكن أن نطلق عليه التسمية الدارجة أي الحركة القومية.

إن هذه الحركة لها تاريخ معروف، وما يهمنا من ذلك هو أنها موزعة على منظمات عديدة، وإن تباينت في درجة التنظيم ونوعيته. إننا وإن كنا لا نقصد بحث موضوع أسباب التباين والاختلال إلا أن من الممكن في النهاية إجمالها بعاملين: ذاتي وموضوعي. العامل الذاتي موجود ومهم وقليلة هي المعالجات التي تناولته بالمفيد من البحث، وإني من المهتمين بذلك وقد سبق أن كتبت عنه[٣].

أما العامل الموضوعي، فهو كل ما يقع في نطاق اختلاف الاجتهاد والرأي وما ينتج عن ذلك من نظريات. إنه هو الآخر ليس موضوعاً نستطيع أن نتناوله بالتفصيل الذي يستحقه في مثل هذا المجال. إلا أنني لا يمكن إلا أن أشير إلى مسألة واحدة ذكرتها في ما سبق من هذه المقالة لذلك لا مناص من تناولها.

إنني لم أشك يوماً بالحق والفائدة من تباين الآراء فهو من طبيعة الأمور والطريقة الطبيعية التي تنتج عن فعالية التفكير، وهو الوسيلة للاقتراب من الحقيقة. الأمر الذي أقصد التنويه عنه لا يتعلق بذلك بل بكيفية التعامل مع اختلاف الآراء وما ينتج عنه من اختلاف الفرق والأحزاب والتجمعات البشرية. إن الأمور المختلف عليها ليست واحدة في الأهمية بل هناك الأهم وهناك الأقل أهمية، وهناك ما يأتي بعده وهكذا.

إنني أرى عملاً سياسياً مهماً نستطيع أن نقوم به ولم نقم به حتى الآن ولم تنجح المحاولات التي قامت من أجله سابقاً ألا وهو أن يتفق جميع المؤمنين بالوحدة بغض النظر عن كل شيء آخر، أي بغض النظر عن الاختلاف في أي شيء آخر. نعم علينا ـ نحن المؤمنين بالوحدة العربية ـ أن نتحد بشكل من الأشكال وبطريقة من الطرق على هدف تحقيق الوحدة وأن نقبل جميعاً أن كل شيء آخر يأتي في الأهمية التالية لهدف الوحدة. وهنا لا يفوتني أن أشير تبسطاً إلى أننا جميعاً يجب أن نقبل بعضنا بعضاً وأن نعتبر الآراء المتباينة اجتهادات مشروعة هي من طبيعة الأمور وأن نتجاوز الذاتي مما سبق أن امتزج بعلاقاتنا وفعل ما فعل فيها سلبياً.

---

(٣) سعدون حمّادي، «الوحدة والثورة والعوامل الذاتية،» **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٦٨)، ص ١٧ ـ ٣٦.

الخلاصة هي أن عملاً سياسياً مهماً بإمكاننا أن نقوم به لا يقل أهمية عن النضال الثقافي، وهو تكوين جبهة قومية تجتمع على هدف واحد أولاً وقبل كل شيء ألا وهو تحقيق الوحدة العربية خارج النظريات التي نعتنقها ومن دون شروط مسبقة وبغض النظر عن كل ما يتعلق بالماضي. وبديهي أن قولي هذا لا يعني أن يتنازل كل منا عن آرائه، فذلك غير ممكن وربما غير مفيد إلا أننا يجب أن نتفق على وضع هدف الوحدة فوق كل شيء آخر بكل ما تعنيه هذه العبارة وما تنطوي عليه وما تؤدي إليه وتقتضيه في التطبيق. تلك دعوة ليست جديدة إلا أنها لم تتحقق بعد وهي قطعاً ليست خارج إمكانياتنا فهل نحن فاعلون؟

تلك هي ملاحظاتي عن مشروع الوحدة العربية ليس في المطلق الطوباوي بل ابتداءً من الواقع الموجود الذي أسميته **الصعب**. وإذا ما أردنا أن نتحدث بلغة النظريات وعباراتها التقنية فهي ملاحظات تتمسك بالمثل الأعلى ـ هدف الوحدة ـ وتناضل من نقطة الواقع صعوداً نحو الهدف من خلال عمل صعب ممكن فهي بمثابة مثالية واقعية إن صح التعبير.

٥ ــ الغرب والوحدة العربية

ـ ١ ـ

ليس من السهل صياغة مفهوم بسيط للعلاقة الثقافية مع الغرب وذلك بسبب تداخل القضية السياسية مع القضية الثقافية. سياسياً تتسم العلاقة مع الغرب بالسلبية، فقد كان الوطن العربي من ضمن مناطق العالم التي خرج إليها الغرب مستعمراً إمبريالياً.

إن مطامعه تعود حتى إلى ما قبل سايكس ـ بيكو وبلفور، عندما وضعت الدول الغربية الاستعمارية ضمن سياستها هدف الحصول على أكبر نفوذ ممكن في إمبراطورية الرجل المريض، وفي البلدان العربية بخاصة، فنشطت بريطانيا في سواحل الجزيرة العربية المطلّة على البحر العربي والخليج العربي، وكونت ألمانيا علاقات ثنائية مع الدولة العثمانية، وهكذا حتى أتت سايكس ـ بيكو ووعد بلفور حيث اتضحت المطامع الاستعمارية وتجسدت بشكل مشاريع للتنفيذ فدخلت بريطانيا وفرنسا والصهيونية وإيطاليا وإسبانيا في عملية تقسيم واستعمار الوطن العربي، ولا تزال العلاقة قائمة على هذا الأساس بشكل أو بآخر تشتد وتفتر بحسب الظروف الدولية وتطورات الأوضاع داخل الوطن العربي. إذاً العلاقة تتسم بالعداء. وعلى هذا الأساس السياسي، فإن الغرب مرفوض.

ولكن للغرب حضارة وثقافة اتصلنا بها ودخلت محيطنا بشكل أو بآخر، وهنا لا يمكن تكوين موقف بسيط، فالغرب قد حقق نهضة وتقدماً فكرياً وتقنياً مادياً وثقافياً لا مجال للإعراض الكامل عنه.

إن ثقافة الغرب فيها عناصر إيجابية، لولاها لما حصل ذلك التقدم إلى جانب عناصر سلبية لا تراها إلا الأقلية في الغرب التي تستطيع التحرر من المصالح

والتأثير الفكري وقيود القوالب الاجتماعية والسياسية التي تعيش ضمنها. أما نحن العرب فنراها بصورة أكثر جلاء لوقوع آثارها الضارة على مجمل حياتنا في الحاضر والمستقبل. وبصورة إجمالية يمكن القول إن العناصر الإيجابية في ثقافة الغرب هي العقلانية والكفاءة الإنتاجية، أما محور السلبية في ثقافة الغرب، فهو تغليب المصلحة الذاتية على المبادئ الأخلاقية في العلاقة مع الآخرين.

إننا ونحن نبحث عن السبيل الصحيح المجدي للنهضة لا نواجه الغرب سياسياً فقط، بل وثقافياً أيضاً، وعلينا صياغة موقف دقيق يستطيع التمييز بين ما هو سلبي، وما هو إيجابي عند عدو يقف أمامنا لا كالمغول أو العثمانيين، محتل له قوة عسكرية من دون قوة ثقافية بل عدو مسلح بثقافة يجتهد في أن يغرقنا بها كما يجري الآن. إن ردود الفعل إزاء الغرب لم تكن كلها ترى هذا التعقيد، فهناك موقف الرفض الكلي المتمثل بالأصولية، وهناك موقف الاستغراق الكلي المتمثل بالتبعية التامة للغرب.

إن هذه المواقف تتسم بالسهولة والانفعال وإلحاق الضرر بقضية النهضة، لذلك لا بد من موقف يتسم بالثقة بالنفس والموضوعية والرؤية المستقلة والذي يمكن التعبير عنه بالقومية التقدمية المنفتحة على العصر. هذا ما تحاول هذه المقالة أن تساهم في إيضاحه.

إن صعوبة البحث في العلاقة الثقافية مع الغرب ترجع إلى التناقض السياسي بين الغرب، وبين أكبر قضية تهم الأمة العربية في الوقت الحاضر، قضية بناء الكيان العربي الموحد. ويرجع ذلك التناقض أساساً إلى موضع الضعف في ثقافته الذي ذكرنا أنه كان نقطة بداية الاستعمار، وهو نفسه الذي دفع الغرب إلى معاداة حركة القومية العربية ومشروع الوحدة.

كيف يقاوم الغرب الوحدة العربية ولماذا؟ المعروف أن الغرب المتمثل بالدول الاستعمارية يقف موقف العداء لتوحيد الأمة العربية في كيان دولي واحد يحقق للأمة القوة والاستقلال. وموقف الغرب هذا موقف ثابت ومستمر منذ نهاية الحرب العالمية الأولى عندما زالت الإمبراطورية العثمانية، إذ كانت الدول الغربية الاستعمارية تطمع بممتلكات ما سمي بالرجل المريض قبل قيام الحرب.

إن أول خطوة عملية لتجزئة الوطن العربي كانت عقد اتفاقية سايكس بيكو لمواجهة مشروع التوحيد الذي بدأ يظهر من خلال الثورة العربية في سنة ١٩١٦م. وبصورة متتابعة تمت السيطرة على المشرق العربي وتجزئته بين بريطانيا وفرنسا، ثم سيطرت إيطاليا على ليبيا، وإسبانيا على منطقة الريف والصحراء.

وكانت الخطوة العملية الأخرى هي وعد بلفور والمشروع الصهيوني لاستعمار فلسطين. وهكذا ومن خلال مشاريع عملية تمت تجزئة البلدان العربية وقضي على مشروع التوحيد الذي كان قائماً آنذاك. وكانت نتيجة المشروعين قيام الدولة القطرية وظهور الكيان الصهيوني. وبذلك تكون الدول الغربية قد تدخلت عملياً لمقاومة فكرة الوحدة العربية عندما دعت الحاجة إلى ذلك، وأصبح الظرف حرجاً. إن الدول الاستعمارية لم تتكلم ضد الوحدة، فمراسلات الشريف حسين مع مكماهون لا تتضمن رفضاً قاطعاً لفكرة الدولة العربية المستقلة التي كانت موضوع المراسلات، بل على العكس كانت هناك وعود وموافقات مهدت لقيام الثورة ضد الدولة العثمانية. ولكن من الناحية العملية كان الوضع مختلفاً، فبعد انتهاء الحرب كان لا بد من مواجهة الوضع الجديد في البلدان العربية المشرقية على الأقل، فقد خرجت البلدان العربية من الحكم العثماني وهناك حركة من أجل الوحدة لذلك كان لابد للدول الاستعمارية من موقف عملي لمواجهتها اتخذ شكل المشروعين المذكورين. وبعدها تحولت السياسة الغربية في مقاومتها لتيار الوحدة العربية إلى الأسلوب غير المباشر، فتركت مهمة المقاومة لتطور الدولة القطرية، وللدور الذي تقوم به الحركة الصهيونية.

إن الدولة القطرية أخذت تتبلور وتتكون لها الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلال تلك الأطر ظهرت الفئات الحاكمة على مختلف المستويات ذات المصلحة المشتركة مع مصلحة تكريس الدولة القطرية. وأدى ظهور المشروع الصهيوني إلى خلق تناقض وصراع يستنزف القوة العربية ويهددها ويعدل كفة القومية العربية إذا ما مالت نحو الوحدة والتحرر من نفوذ الاستعمار. وهكذا أصبحت مقاومة الغرب للوحدة العربية مقاومة غير مباشرة، تتولاها أنظمة الدولة القطرية بالنيابة، وبقيت الدول الاستعمارية بمثابة المرجع الأخير والملجأ عند الملمات والظروف الصعبة. وهكذا تولت أنظمة الدولة القطرية مهمة مقاومة الوحدة العربية بمختلف الوسائل، عدا حالات الطوارئ، حيث تضطر الدول الاستعمارية إلى الظهور مباشرة في الصورة ودخول الميدان بنفسها. وقد حدثت حالات طوارئ فنزلت قوات بريطانية في الأردن وقوات أمريكية في لبنان وأخيراً جاء العدوان على العراق.

إذاً هناك مستويان لمقاومة فكرة الوحدة العربية: المستوى غير المباشر الذي تولته الدولة القطرية في الأوضاع الاعتيادية، والمستوى المباشر الذي تولته الدول الاستعمارية مباشرة في حالات الطوارئ والأوقات الحاسمة. والمتتبع بالدراسة نشوء الدولة القطرية والنخب الحاكمة فيها يلاحظ أن الدولة القطرية قد نشأت

على أساس فكرة الاستقلال عن الأجنبي وفي بعض الحالات كانت نتيجة لصراع دموي وثورة مسلحة ضد الاستعمار الغربي. إن المفروض والحالة هذه أن يكون الاتجاه السائد في هذه الدولة هو تعزيز الاستقلال عن الأجنبي المستعمر والاتجاه نحو الأفكار الوطنية والقومية.

ولكن الذي حصل كان العكس، ولو بدرجات مختلفة وحالات متباينة، فقد كان الاتجاه عموماً نحو التلاؤم مع الاستعمار الأجنبي والتحالف معه، ولاسيما في ما يتعلق بسياسة مقاومة القومية العربية والوحدة العربية. وهنا لا بد من الانتباه إلى مسألة فكرية وهي أن الدول الاستعمارية وريثة ثقافة عقلانية (وإن كانت بعيدة عن المثل العليا)، كما إنها تملك خبرة واسعة في شؤون العالم الثالث، وبذلك استطاع واضعو السياسة في تلك الدول أن يروا أن الدولة القطرية تختزن بطبيعتها وبمرور الوقت الاتجاه نحو تكريس وجودها والسعي المستمر من أجل البقاء، وبذلك فإن تطورها يسير في اتجاه متناقض مع فكرة الوحدة العربية. ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى التركيب الثقافي والاجتماعي للنخب الحاكمة فالنخب الحاكمة تأتي من المجتمع، والمجتمع العربي الخارج من قرون من التخلف قد تكونت فيه بمرور الوقت ميول الانسحاب من العام إلى الخاص أي من الاهتمام بشؤون المجتمع إلى الاهتمام بشؤون النفس.

إن فقدان الاستقلال والدور الحضاري وغياب الدولة القومية وما رافق ذلك من تخلف في الثقافة والحياة الاقتصادية والاجتماعية قد أدى بمرور الوقت إلى حصول عملية تكيف في الإنسان العربي لوضع التخلف، وكان ذلك التكيف في اتجاه الانسحاب إلى الذات الفردية، فضعف الشعور بالذات القومية وبأهمية المجتمع، وضعف روح المبادئ والمثل العليا، وقويت ميول الدفاع عن النفس والسعي من أجل البقاء الذاتي. وهكذا قويت الأنانية على حساب روح التضحية. لذلك نلاحظ أن المجتمع المتخلف تقوى فيه ميول الولاء للدوائر الضيقة ابتداءً من الذات الفردية إلى العشيرة والمدينة والمحلّة والمذهب على حساب الولاء الأوسع للأمة والانفتاح على العالم والتفاعل معه من خلال تأدية دور حضاري ايجابي.

إن النخب الحاكمة التي أتت من مجتمع بهذه الصفات سرعان ما عكست ثقافتها وأفكارها ومشاعرها على الدولة، وأدى ذلك إلى نظرة إلى الحكم تدفع في اتجاه التمسك به، والاستمرار فيه عن طريق استمرار بقاء الدولة القطرية. ومن هنا وفي هذه المسألة بالذات حصل خطأ في التقييم لا يزال ماثلاً في الذاكرة، فالدولة القطرية تكمن فيها بذور التجزئة ومرور الزمن بحد ذاته يؤدي إلى تكريس

وجودها وليس العكس. إن المسؤولية لا تقع على الدول الاستعمارية وحدها بل تشترك فيها النخب الحاكمة أيضاً. وبعبارة أخرى إن الخلل ليس خارجياً فحسب بل هو داخلي أيضاً. لذلك كان من الخطأ في التشخيص المقولة التي ترددت في الكتابات السياسية عموماً والقومية بوجه خاص من أن كل ما أصاب الوطن العربي ولاسيما تجزئته، إنما يعود سببه و**مسؤوليته** إلى الاستعمار وحده. ومن هنا كان لا بد من إعادة النظر في إستراتيجية النضال القومي، فالتخلف الذي يطبع حياة المجتمع العربي، وما ينتج عنه من آثار سلبية في النخب الحاكمة وعلاقتها بجماهير الشعب أصبح أمراً لا يقل أهمية عن مفعول الدول الاستعمارية في تكريس التجزئة.

وما حدث في اليمن مثال واضح على دور النخب الحاكمة في مقاومة الوحدة أو أي خطوة في طريقها. إن النخبة الحاكمة في جنوب اليمن تمسكت بتجزئة البلاد، وأقامت دولة منفصلة عندما كانت تستطيع ذلك بمعاونة من الخارج، وعندما زالت تلك الإمكانية بزوال الاتحاد السوفياتي دفعتها المصالح الذاتية نفسها إلى التفتيش عن وسيلة جديدة للحفاظ عليها، فكانت الوحدة ولكنها بعد أن لاحت في الأفق إمكانيات جديدة للرجوع إلى الدولة القطرية، لم تتأخر عن محاولة الانفصال. كما اتضح من ذلك أيضاً أن الدولة القطرية العربية لم تخرج عن نهجها في تكريس التجزئة فعملت بشكل شبه علني على دعم محاولة الانفصال مما أصبح معروفاً.

لقد شخصت الدول الاستعمارية هذا الموضوع وبنت عليه سياستها إزاء الوطن العربي، فبعد أن اتخذت الإجراءات العملية في سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، وقامت الدولة القطرية واحتدم الصراع العربي ـ الصهيوني أصبحت مهمة تكريس التجزئة موكلة للنخب الحاكمة بدلاً من الدول الاستعمارية بصورة مباشرة، نلاحظ أن الدول الاستعمارية انسحبت إلى التخلف واقتصر نشاطها المعادي على التوجيه غير المباشر والحماية للدولة القطرية بشتى الوسائل، وبدرجات متفاوتة بحسب مقتضى الحال.

ويلاحظ أن هذه الدول التزمت التقليل من الكلام والتصريحات المعادية للوحدة العربية، ولكن استمرت مراكز البحوث في الجامعات والأفراد والمستشرقون بالنهج القديم نفسه في التنظير المبطن للتجزئة والدولة القطرية وتعميق التحسس الانقسامي عند الأقليات الطائفية والعرقية بهدوء وليس بصيغة هجوم واسع النطاق.

ـ ٢ ـ

ثم حدث تطور في اتجاه الوحدة في سوريا ومصر وتوسع المد القومي واكتسبت حركة الوحدة قوة فعالة، وبذلك بدأت حالة لم تعد الدولة القطرية وحدها قادرة على مجابهتها من دون دعم خارجي من الدول الاستعمارية. وهنا وفي هذه المرحلة من التطور قامت الدول الاستعمارية بإجراء عملي منها مباشرة، وكان ذلك قيام حلف بغداد. إن قيام هذا الحلف وإن كان في أهدافه المعلنة موجهاً إلى مقاومة ما سمي بالحركة الشيوعية والاتحاد السوفياتي، إلا أنه أدى عملياً إلى آثار سلبية على تيار الوحدة العربية إذ سلخ قطراً عربياً مهماً هو العراق من الجسم العربي وضمه إلى دول غير عربية وأصبحت علاقات هذا القطر بتلك الدول أقوى من علاقته بالأقطار العربية لا بل أصبح العراق كدولة قطرية معادياً للقومية العربية ولتيار الوحدة. وبدأ الحلف يوجه البناء السياسي والاقتصادي والثقافي في العراق في اتجاه مغاير ومعادٍ للوحدة العربية في التنسيق العسكري والبدء بإنشاء بنية تحتية ابتدأت بالطرق على أساس أن العراق جزء من منطقة غير المنطقة المعروفة في الوطن العربي.

وبدأت عملية التنسيق وفي جميع المجالات تسير في هذا الاتجاه نحو أعضاء الحلف وهم أقطار غير عربية على حساب الاتجاه نحو الأقطار العربية من خلال الجامعة العربية. يتضح من ذلك أن الإجراء العملي الذي اتخذته الدول الاستعمارية لم يكن هدفه يقتصر على الحرب الباردة أو حماية استقلال العراق من خطر الاحتلال السوفياتي كما كان يتكرر على لسان الفئة الحاكمة في العراق آنذاك وشعار نورى السعيد المعروف (دار السيد مأمونة) بل ترافق ذلك بشكل تلقائي مع مقاومة الاتجاه نحو الوحدة العربية بعزل العراق وبدء حملة مضادة للقومية العربية وقيادة جمال عبد الناصر.

أما لماذا قامت الدول الاستعمارية بهذه الخطوة العملية وكشفت عن حقيقة سياستها إزاء الوحدة؟ فالسبب يرجع إلى حرج الظرف فقد قوى التيار القومي واستطاع أن يدخل مجال الإنجاز بتحقيق الوحدة السورية ـ المصرية وأصبحت له قيادة وقواعد شعبية واسعة وصوت مسموع في كل أرجاء الوطن العربي، أي أن تيار الوحدة أصبح خطراً قائماً وليس مجرد اتجاه ثقافي.

وهنا وفي ميزان تقييم القوى بدت الدولة القطرية والنخب الحاكمة أضعف من أن تواجه الموقف وحدها وأن تدير عملية تعطيل الوحدة بقواها الذاتية وقوة استمراريتها بل أصبح لا بد من إجراء عملي مباشر يقوم به من هو أقوى منها.

وهكذا ظهرت مرة أخرى حقيقة السياسة الغربية واضطرت إلى الإفصاح علناً عن عدائها لمشروع الوحدة العربية. وكانت نتيجة ذلك الموقف ما هو معروف.

ومنذ خطوة حلف بغداد عادت الدول الاستعمارية إلى المنهج السابق نفسه حيث تركت مهمة مقاومة الوحدة العربية إلى أنظمة الدولة القطرية بالدرجة الأولى وانسحبت إلى الخلف. وخلال هذه المرحلة يلاحظ أن الغرب كان يرى في داخله أن التجزئة السياسية القائمة بحد ذاتها ستكرس التجزئة وأن الواقع الموجود فيه ـ كما كان سابقاً ـ من قوة الاستمرارية وميول المصالح الذاتية للفئات الحاكمة ما يكفي إلى تكريسه وحمايته من تيار التوحيد، فقد أدرك الغرب وجود مصلحة مشتركة بينه وبين النخب الحاكمة في الأقطار العربية في بقاء التجزئة وبمرور الوقت استطاعت تلك النخب تكوين الأجهزة التي تحتاج إليها لبقاء الدولة القطرية مستخدمة موارد الدولة والتقنية الحديثة في تكوين تلك الأجهزة العسكرية والإعلامية والاستخبارية والإدارية للدفاع عن بقاء الدولة القطرية، وهكذا أصبحت النخب الحاكمة تتولى المهمة بالنيابة.

إن ذلك لا يعني الإطلاق فلا النخب الحاكمة كلها من هذا النوع ولا كانت قد اندفعت في هذا الاتجاه منذ البداية. إن تاريخ هذه المرحلة يوضح أن موقف الفئات الحاكمة كان نسبياً أفضل من السابق إلا أنه بمرور الوقت تدهور، إذ فعل الوقت والتفاعل مع سياسات الدول الاستعمارية فعله في قولبة هذه الفئات في هذا الاتجاه.

ـ ٣ ـ

بقي الحال على هذه الشاكلة إلى أن ظهر العراق قوة وحدوية جديدة، فبعد حصول الردّة في مصر بوفاة عبد الناصر ظهرت القاعدة الجديدة، وإذا بالعراق القطر العربي صاحب الإمكانيات المادية والبشرية المعروفة تظهر فيه قيادة ذات عزم وشجاعة ورسوخ مبدئي تحمل مسؤولية البدء بتنفيذ مشروع التوحيد. عندها أدركت الدول الاستعمارية أنها حالة طوارئ جديدة وأن الدولة القطرية لا تستطيع بقواها الذاتية مواجهة الوضع الجديد، فعقدت العزم على الدخول مباشرة إلى الميدان، فكان العدوان وكان الحصار الذي أعقبه والذي اتضح من خلاله أن المقصود هو المقصود القديم عينه، ألا وهو إجهاض إمكانية التوحيد العربي من خلال إضعاف القطر الذي ظهرت فيه الإمكانية الجديدة، وبذلك كانت الدول الاستعمارية هي رأس الرمح والدولة القطرية هي المساعد.

قال جورج بوش في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ ما نصه: «إننا نسعى إلى إزالة خطر القوة العراقية من المنطقة أساساً، وإنه فضلاً عن القوة التقليدية، فإننا نريد تصفية الإمكانيات العراقية المتطورة... وإن هذا الهدف لن يتغير حتى إذا قرر الرئيس العراقي سحب قواته من الكويت».

ويلاحظ في هذه الحالة التي تعد متقدمة على الحالات السابقة من حيث العنف واحتدام الصراع والقوى التي زجت في المعركة أن الدول الاستعمارية قامت بما لا تستطيع أن تقوم به الدولة القطرية عسكرياً وسياسياً، وذلك في مجالين: **الأول**، العدوان العسكري وما تبعه من حصار، و**الثاني**، إخراج مشروع التسوية مع العدو الصهيوني إلى الوجود. وهنا يلاحظ أن الدول الاستعمارية لم تعد يكفيها إيقاف مشروع الوحدة الآن فحسب بل نراها تحاول إيقافه في المستقبل عن طريق مشروع ما يسمى بالشرق أوسطية الذي يشبه من حيث الهدف مشروع حلف بغداد وإن اختلف من حيث الوسائل، فكل مشروع وما يناسبه بعد أن اختلف الوقت واختلفت طبيعة خطر مشروع الوحدة. إن العدوان على العراق هو الإجراء المباشر ومشروع الشرق الأوسط هو الإجراء الطويل الأمد لمجابهة فكرة الوحدة العربية. وهنا تولى الكيان الصهيوني على أوسع نطاق المهمة وتقدم ليؤدي دور الشريك والقاعدة المتقدمة للسياسة الاستعمارية في المنطقة، كما سبق أن قام بذلك في الهجوم على مصر ومجمل المجهود التعاوني الذي أبداه للدول الاستعمارية لتنفيذ سياستها إزاء الوحدة العربية، وقد شرح شمعون بيريس ذلك في كتابه **الشرق الأوسط الجديد**. يقول بيريس بصراحة عن هذا المشروع: «هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوروبية»[1].

والهدف من هذا المشروع هو إقامة تجمع إقليمي من الكيان الصهيوني وبعض الأقطار العربية وأقطار غير عربية مثل تركيا وإيران. فكما إن إنشاء الكيان الصهيوني بالأساس قد شطر الوطن العربي جغرافياً، فمشروع الشرق الأوسط يشطره جغرافياً مرة أخرى ولكن على نطاق أكبر. إن بعض الأقطار العربية تخرج من الجسم العربي وتدخل في علاقة متشابكة مع العدو ومع أقطار غير عربية. إن الذي يقرأ كتاب بيريس، يلاحظ لغة الإغراء الواضحة في الحديث عن النماء والرخاء والنعيم القادم والمنافع الاقتصادية والمزايا المادية التي تأتي من المشروع

(١) شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ص ٦٤.

الجديد، والحديث يهدف إلى تغيير الاتجاه كلياً، أي تحويل الأنظار من القضية القومية إلى القضية المادية، ومن السياسة إلى الاقتصاد.

وكل شيء في هذا المشروع مبني على أساس أنه لا توجد أمة عربية بل أمم عربية. وعندما يتحدث بيريس عن القومية يكون المقصود ليس القومية العربية بل القومية القطرية، إن صح التعبير، فهو يعد الأقطار العربية أمماً قائمة بذاتها. وحتى هذه القومية القطرية يريدها العدو أن تذوب لأنها تختزن إمكانية الشعور العربي، ويريدها أن تذوب في إطار تنعدم فيه هذه الإمكانية حيث تجتمع أقطار عربية مع الكيان الصهيوني، ومع أقطار غير عربية في جسم جديد بتفكير جديد واتجاه جديد وأهداف جديدة خارج تيار القومية العربية.

بذلك يظهر أن بيريس يدعو إلى اتجاه فوق القومية هو خلاصة النزعة العالمية التي تدعو إليها الثقافة الغربية الآن في مجال الحديث عن النظام العالمي الجديد.

يقول بيريس: «يزعم البعض أن عصر القومية لم يشارف على نهايته حتى في أوروبا، وأن الشرق الأوسط الذي وصل إليه مفهوم القومية الحديث متأخراً بعض الشيء، ينطوي على تاريخ جبار وقادر على إعاقة قيام جماعة إقليمية. هل يعني ذلك أن علينا التخلي عن خطة واحدة كهذه؟ كلا، فإن لم نستطع تحقيقها بخطوة واحدة فسنتقدم على مراحل»[٢]. ويتحدث بيريس عن مراحل ثلاث لتنفيذ المشروع يبدأ بمعهد أبحاث مشترك لإدارة الصحراء ثم تجمعات مالية دولية لتنفيذ المشاريع التي تتطلب رؤوس أموال هائلة، أما المرحلة الثالثة فهي «سياسة الجماعة الإقليمية مع التطور التدريجي للمؤسسات الرسمية». ثم يقول: «لقد شهدت حقبتنا نشوء ميلين متناقضين: الانغلاق القومي والتطور فوق القومي للجماعات الإقليمية. ولكن حيث ساد الميل الأول في إقليم من الأقاليم نرى أن النظام الاجتماعي يقوّض، والعداء والعنف يضربان جذورهما عميقاً. بالمقابل حيثما ساد الميل فوق القومي نما الإحساس بالحاجات والفرص والرغبات الإنسانية المفضية إلى نظام دولي أكثر ديمومة يسعى إلى الازدهار والنمو وحقوق الإنسان، وإن أوروبا الغربية هي مثال ساطع على ذلك»[٣]. إذا كان الحديث عن مزايا التجمع مفهوماً، فالذي هو غير مفهوم لماذا يضم بعض الأقطار العربية، ولماذا يضم الكيان الصهيوني، ولماذا يضم أقطاراً غير عربية؟ وبعبارة أخرى لماذا يكون هذا التجمع الشرق

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٧٨.

أوسطي صحيحاً ومفيداً، ويكون التجمع العربي غير ذلك؟ طبعاً هذا سؤال موجه ليس إلى بيريس، بل إلى دعاة المشروع من العرب حكاماً وغير حكام. الجواب عن ذلك يكمن في الغرض السياسي المسبق ألا وهو منع تحقيق الوحدة العربية إلى جانب الأهداف الصهيونية والاستعمارية الأخرى، في حالة يكون التجمع مفيداً ويحمل كل المزايا ويجلب كل النعم التي يتحدث عنها بيريس في كتابه، وفي حالة أخرى لا يكون التجمع كذلك.

إن شمعون بيريس الصهيوني العقيدة، بالطبع، أبعد ما يكون عن التفكير العالمي كما هو حال الدول الاستعمارية، فالعالمية الجديدة المتضمنة في حديث النظام الدولي الجديد تعني أن تتخلى دول العالم الثالث عن جزء مهم من استقلالها، وأن تفتح أسواقها لبضائع تلك الدول، وعقول أبنائها لثقافته التي تبثها وسائل الإعلام الحديثة، أي خضوع الضعيف للقوي. والكيان الصهيوني كونه جزءاً من حركة الاستعمار في منطقتنا يريد أن يحقق هذه الأهداف في الوطن العربي. لقد كان الاستعمار في بدايته ذا توجه عالمي عندما خرج في حملة الاستكشافات، واستولى على معظم دول العالم الثالث، وهو الآن يعود إلى السياسة نفسها مع فارق الأسلوب والشكل.

إن الاستعمار والهيمنة تتطلب من جملة ما تتطلب الدعوة إلى نوع من العالمية تحت هيمنة القوى حيث تتحقق حرية انتقال البضائع والأفكار، على حد تعبير جورج بوش في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١.

إن أمريكا والكيان الصهيوني أبعد ما يكونا من العالمية كما هو الحال مع جورج بوش وشمعون بيريس. الهدف هو محاربة القومية في بلدان العالم الثالث، ومحاربة القومية العربية في الوطن العربي على وجه التحديد.

من ذلك يتضح أن الدول الاستعمارية قد نفذت النمط نفسه من التصرف الذي قامت به في مشروع حلف بغداد، فدخلت مباشرة بثقلها وتصدت لمهمة قدرت أنها فوق قدرة الدولة القطرية، وفي هذا الوقت بالذات، ألا وهي العدوان على العراق، وتقديم مشروع الشرق الأوسط.

ومع أن الفوارق كثيرة بفعل اختلاف الوقت والظروف إلا أنه يلاحظ أن الجهد الاستعماري المضاد للوحدة العربية يستعين بأسلحة مساندة هذه المرة، فالهجوم يتصف بالشمول والأمد البعيد، فهو ليس عسكرياً مجرداً. ومن الوسائل المساندة هو الحديث الواسع عن الاقتصاد، فالمشروع الجديد يرسم على أنه سيفتح

الأبواب لرخاء لم تعرفه المنطقة من قبل، وإن مرحلة جديدة من التطور والتنمية وارتفاع مستوى المعيشة ستحل بسبب المشروع الجديد، وهو ما عكسته وقائع اجتماع الدار البيضاء الذي انعقد بين ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر و١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، كما عكسته صحافة الأردن خلال تلك المدة ولا تزال. وما كتب وقيل عن هذا الموضوع قد ذهب بعيداً في الخيال حتى تكاد مادته تتحول إلى نشوة الشعر، كذلك كان كتاب شمعون بيريس.

وهنا كما يبدو كان الأمر مقصوداً بإدخال وهم إلى عقول أبناء الأقطار المعنية لا يصعب أبداً معرفة زيفه وبعده عن الحقيقة. إنه سلاح الإغراء بالأوهام التي سرعان ما يبددها الوقت ولكنها تكون قد أدت مهمتها في عملية الترويض الفكري وتسويق مشروع التسوية.

الفارق الآخر الذي يطبع مشروع الشرق الأوسط هو أن مقاومة القومية العربية ومشروع الوحدة تأتي مدعومة بجهد ثقافي يساند العمل العسكري والإغراء الاقتصادي. وهكذا تأسست مراكز بحوث جديدة وازداد نشاط المراكز القديمة وتكوّن جهاز ثقافي إعلامي واسع ينشر ثقافة معادية تصب في النهاية في كل ما هو بعيد عن الوحدة العربية، وقريب من الغرب والصهيونية. وما يؤسف له أن بعض المثقفين العرب قد وقعوا في الشرك، فتضافرت عوامل غسل الدماغ والإغراء المادي والهبوط النفسي والعوامل الذاتية في انجرافهم، فظهرت كتابات «عرب نعم وشرق أوسطيون أيضاً»، وتوالت الندوات والمؤتمرات (مثل مؤتمر الأقليات) ومختلف النشاطات في هذا الاتجاه.

ـ ٤ ـ

ذلك في ما يتعلق بالسياسات، أما في ما يتعلق بالمفاهيم، فقد طور الفكر الغربي مفاهيم تناسب وتنسجم مع الموقف السياسي المسبق من القومية العربية. إن الفكر الأوروبي عرف القومية من خلال تجربة النازية والفاشستية حيث القومية مقرونة بالعرق والعنف، وهو يعرف القومية الآن من خلال تفكك الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا، حيث تكون القومية مقرونة بضيق المجال والاتجاه نحو الأصغر وما صاحب ذلك من عنف وحروب أهلية في حين أن أوروبا الغربية تتجه إلى دائرة أوسع من القومية.

إن المفهوم الأمريكي للقومية يقوم على أساس قانوني هو قيام الدولة، فحدود الدولة هي حدود القومية، والقومية بمفهومهم وضع يمكن أن يخلق ويمكن أن

يختفي تبعاً لقيام الدولة أو تبعاً لاختفائها، وهو مفهوم مشتق من وضع أمريكا نفسها. وتجدر الإشارة إلى أن المفهوم القانوني هذا منسجم مع السياسة الأمريكية في الوطن العربي القائمة على أساس المحافظة على واقع التجزئة، فالدولة القطرية التي نشأت في الوطن العربي من سايكس ـ بيكو والدولة الصهيونية التي قامت بفعل وعد بلفور، كلها شرعية وكل منها يمثل قومية مستقلة، لذلك فدولتها شرعية ويجب الاعتراف بها والمحافظة عليها. والمفهوم القانوني هذا الذي يقرن القومية بالدولة هو المفهوم الصهيوني أيضاً الذي يناسب وضع الدولة الصهيونية، ويناسب السياسة الصهيونية الرامية إلى المحافظة على التجزئة العربية ومنع قيام الوحدة، وهو المفهوم الذي يتضح في كتاب بيريس.

لذلك فإن كل دولة هي أمة مستقلة قائمة بذاتها، فالوطن العربي بحسب هذا المفهوم يتكون من مجموعة أمم وليس أمة واحدة. ولو قدر للصحراء المغربية أن تقوم بها دولة لكانت الصحراء قد شهدت ولادة أمة وهكذا. يتضح من ذلك أن الغرب لم يستطع أن يفهم القومية العربية الحديثة، أو لا يناسبه أن يفهم أن العرب أمة واحدة تجمعها روابط مادية ومعنوية تاريخية وحاضرة، وإن تلك الروابط لا تقوم على أساس العرق ولا التعصب بل على روابط حضارية مشتركة قوامها الثقافة والتاريخ واللغة والمصالح الاقتصادية والتكامل والمصير المشترك، وإن الأمن والتنمية والتقدم والاستقرار والدور الحضاري أهداف لا سبيل إلى تحقيقها، إلا بقيام وحدة عربية تضم الوطن العربي بدولة واحدة. وإن الدولة العربية تقوم على الروح الإنسانية والنهج التقدمي في سياستها الداخلية والخارجية.

من ذلك يتضح أن الغرب لا يقاوم الوحدة العربية في الجبهة السياسية فحسب، بل في الجبهة الثقافية أيضاً، وهو ما تتسم به المرحلة الحالية من الصراع. والذي يفحص المادة الثقافية التي تخرج من مراكز البحوث ومؤسسات الثقافة المعادية يتعرف على الكثير من المحاور، فهناك الحديث عن مفهوم الشرعية القائم على أساس الدولة القطرية والعضوية في الأمم المتحدة وهو الأساس الفكري الذي قام عليه تبرير العدوان على العراق، وهناك محور تقادم القومية التي أصبحت جزءاً من الماضي، والدعوة إلى ضرورة إعادة النظر بهذا المفهوم وتجديده، إذ إن عصر القرن الواحد والعشرين هو عصر النظرة العالمية مقابل النظرة القومية بفعل ثورة المعلومات وتقدم وسائل الاتصال التي جعلت العالم على حد تعبير هذه الأطروحة قرية واحدة بدليل الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية. لذلك فعلينا نحن العرب أن

ننحو المنحى نفسه، فنتجه إلى تكتل إقليمي ـ شرق أوسطي ـ لا على أساس قومي بل على أساس جغرافي.

ثم هناك موضوع الاقتصاد مقابل السياسة فبعد تلاشي الصراع بين الماركسية والرأسمالية أصبح موضوع التنمية الاقتصادية بالطريق الرأسمالي، والقائم على حرية التجارة، وفتح الأسواق والاندماج بالسوق الغربي، وتكوين العلاقات مع اقتصاديات الغرب هو الموضوع المهم مقابل الاهتمام بالوحدة العربية، وتكوين كيان قومي مستقل.

حتى موضوع الاستقلال والسيادة أصبح يتعرض إلى محاولات التغيير في اتجاه يتغاضى عن التدخل الخارجي ويسمح بفرض التجانس في الأنظمة، والنمطية في البناء السياسي والاقتصادي.

إن التنمية تحصل نتيجة للاندماج في السوق العالمية (أي الغربية) وليس نتيجة لإرادة قومية تقوم على الاستقلال الوطني. إن كل موضوع التقدم أصبح يرتكز (بحسب مفاهيم الثقافة المعادية) على فتح الأبواب والاندماج بالغرب والتعرض التام لأنماطه الثقافية ومحاكاة نظمه السياسية والاقتصادية، وليس على أساس قومي يجعل لكل أمة حق بناء النظام الذي يناسبها.

إنه الاندماج بالغير مقابل الإرادة المستقلة. ثم هناك موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي يكون أحسن مثال على مقولة «كلمة حق يراد بها باطل»، إذ إنه في الوقت الذي تكون فيه الديمقراطية وحقوق الإنسان أهدافاً إنسانية لا يرقى إليها الشك، وتقع في صميم التفكير القومي التقدمي يستخدمها الغرب وسيلة لأهداف سياسية مسبقة حيث يجري استعمالها الآن لتشجيع الحركات الانفصالية ولتقوية العصبيات الضيقة في داخل الكيان القومي.

تلك أهم محاور الثقافة المعادية للوحدة العربية التي تمارسها المؤسسات الغربية وتفرعاتها في الوطن العربي التي يجري استخدامها مسانداً للسياسات الرامية إلى دعم التجزئة مقابل تيار الوحدة.

لذلك فإن أهم ما يمكن أن يقال في مجال تقييم موقف الغرب هو أنه موقف قائم على العداء التاريخي للقومية العربية والوحدة العربية. وبعد زوال الحرب الباردة اتجه الغرب إلى منظمة الأمم المتحدة لاستخدامها أداة لتنفيذ هذه السياسة، الأمر الذي أوقع هذه المنظمة في وضع الازدواجية والتناقض بين أهدافها الأخلاقية وقراراتها السياسية فضعفت صدقيتها وقل احترامها في عموم

بلدان العالم الثالث، حيث أصبحت أداة أكثر منها مؤسسة مستقلة.

بقي أن أقول، لتلافي الخطأ في التأويل، إن الغرب الذي تتسم سياسته وثقافته عموماً بالعداء للوحدة العربية لا يعبر عن ذلك بالدرجة نفسها، فهو أقرب إلى التباين منه إلى التطابق في هذا الموضوع. وبعبارة أخرى إن موقف العداء للوحدة العربية لا تتساوى فيه الدول الغربية، ويرجع ذلك إلى التباين في القدرة وفي المصالح. تاريخياً كانت بريطانيا هي رأس الحربة في مقاومة تيار الوحدة العربية ولا تزال كذلك إلا أن تناقص قدراتها وتراجع نفوذها في العالم جعلها أقل مقدرة على العمل في هذا الاتجاه، إذ تولت الولايات المتحدة الآن قيادة المعسكر الاستعماري، وأصبحت في المقدمة.

كما يلاحظ أن دولاً غربية أخرى من المعسكر الاستعماري نفسه قد وجدت مصالح جديدة في الوطن العربي، الأمر الذي جعلها أقل اندفاعاً في مجال تنفيذ السياسة الاستعمارية القديمة مثل فرنسا وإيطاليا وحتى ألمانيا. ولكن ذلك يجب ألا يؤدي إلى سوء فهم خاطئ بالمقابل، فالدول الغربية عموماً بما فيها اليابان الآسيوية المشرقية لا تتلاءم مصالحها مع قيام دولة عربية قوية في المنطقة، بل تجد في حالة التجزئة الوضع الملائم لها.

ومع ذلك فلا بد من الإشارة إلى أن الغرب واقعي عقلاني في الأمد الطويل وذرائعيته يمكن أن تجعله يقبل مشروع الوحدة، إذا لم يستطع منع قيامه، أي إذا ما فرض عليه بالقوة الذاتية العربية. وبكلمات أخرى يعتمد مشروع الوحدة علينا نحن العرب إذا ما ناضلنا من أجله وأحبطنا السياسة والثقافة المعادية له، وفرضناه على أرض الواقع، فسيأتي الغرب مذعناً ويقبله أمراً واقعياً ويتعامل معه، وسيحصل ذلك في اللحظة التي يصبح فيها التعامل مع الوحدة العربية أرجح في موازنة المصلحة من مقاومته.

ليس الغريب أن يقاوم الغرب مشروع الوحدة بل إن ذلك مشتق من مجمل موقفه في العالم، أي من مجمل تفكيره وثقافته القائمة أساساً على المصلحة الذاتية، بل الغريب هو أن يتقاعس بعض العرب عن تحقيقه، فالمشروع في صميم مصالحهم الحيوية المشروعة، وهو الخيار الوحيد المتاح أمامهم في هذا العصر بكل صفاته.

إنني أرى أن صفات هذا العصر أو صفات القرن الواحد والعشرين على حد التعبير المتداول التي يستخدمها التنظير المعادي مبررات للعزوف عن القومية العربية والوحدة العربية هي المبررات نفسها التي تدعو إلى المزيد من التمسك بهذا المشروع القومي.

ـ ٥ ـ

إن موضوع إشكالية العلاقة الثقافية مع الغرب يقوم على فرضية وجود مثل هذه الإشكالية في الوقت الحاضر وعلى خلاصة عملية. والخلاصة العملية هي كيف يكون باستطاعتنا أن نصوغ تلك العلاقة بما يخدم المصلحة القومية المعبر عنها ببناء الكيان العربي الحديث من دون الانغلاق على العصر حفاظاً على النهضة؟

ونقطة البداية في الإشكالية سياسية هي عداء الغرب بسبب مصالحه الأنانية لنهضة العرب الحديثة وتحديداً عداؤه للوحدة العربية. ومن أجل ذلك الهدف السياسي الذي يرجع حتى إلى ما قبل سايكس ـ بيكو وبلفور وظف الغرب ثقافته من اجل أن يمسك العرب من داخلهم، أي التأثير في تفكيرهم، إضافة إلى نفوذه المادي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

ويتجلى الإشكال في أنه في الوقت الذي يكون فيه رفض الغرب سياسياً أمراً سهلاً لأنه واضح، لا يكون أخذ موقف من الثقافة الغربية بالسهولة نفسها، ففي الثقافة الغربية عناصر إيجابية إلى جانب العناصر السلبية، ولعل العقلانية والكفاءة الإنتاجية هي أهم العناصر الإيجابية.

لقد استطاع العرب إبان النهضة العربية الإسلامية تكوين علاقة بثقافات الآخرين من دون إشكالية لسببين:

الأول، هو أنهم أقبلوا على تلك الثقافات بموقف متوازن مفعم بالثقة بالنفس وروح التسامح والانفتاح واحترام المعرفة التي أتى بها الدين الجديد بوحي من نصوص القرآن والحديث والسيرة هي نفسها التي تستخدم اليوم في اتجاه معاكس لذلك تماماً أي من أجل الانغلاق والاستغناء عن الآخرين ورفض عصر التعصب. وسبب ذلك هو موقف مسبق استخدم تلك النصوص بفهم غير الفهم الصحيح الذي ساد إبان النهضة.

أما السبب **الثاني** فهو أن العرب في وقت النهضة العربية الإسلامية كانوا في موضع القوة، بينما كانت أقوام الثقافات الأخرى في موضع الضعف. والتجسيد العملي لتلك القوة هو الدولة العربية الإسلامية القوية.

كان العرب آنذاك في موقف الهجوم، وهم الآن في موقف الدفاع. لم يكن هناك عامل سياسي في ثقافات الآخرين يعقد العلاقة مع تلك الأقوام ويشوش عليها بل كان الأمر معكوساً. أما الآن فإن الثقافة الغربية تختلط بالعامل السياسي

المرفوض من العرب الأمر الذي يعقّد عملية صياغة الموقف منها. لذلك فالمهمة التي علينا أن نقوم بها ثقافياً تتطلب اتخاذ موقف متوازن قائم على الموضوعية يلائم بين هدف بناء الكيان القومي وهدف الانفتاح على العصر.

وما يزيد من تعقيد العلاقة الثقافية بالغرب هو أن الغرب لم يكتف بتسخير الثقافة لخدمة الغرض السياسي عن طريق التأثير في تفكير النخبة، بل عزز ذلك باستخدام التقنيات الإعلامية الحديثة للتأثير النفسي في الجماهير، أي توظيف المفعول الذاتي بصورة يتخطى الحواجز ويصل إلى أوسع الجماهير عن طريق البث الفضائي والشاشة الصغيرة التي يمكن أن تدخل كل بيت.

ربما لا يكون كل ما قلته عن علاقة الغرب بالوحدة العربية جديداً، ولكن ليس المهم أن يكون جديداً أو معاداً بل المهم أن يكون صحيحاً، فإذا لم يكن صحيحاً فلا يستحق أن يقال ولو مرة، أما إذا كان صحيحاً فليس كثيراً أن يقال ألف مرة.

٦ ــ ملاحظات موجزة
حول العمل العربي المشترك(*)

ـ ١ ـ

للعمل العربي المشترك جانبان، جانب سياسي وجانب غير سياسي، ومن الصعب معالجة الجانب السياسي في هذه الملاحظات، فهو يتعلق بمجمل الوضع السياسي العربي الذي ينعكس بدوره على العمل العربي المشترك، ضمن مؤسسات الجامعة العربية، سلباً أو ايجاباً، وهو في حالة الوضع الراهن سلباً مع الأسف. وإذا كان الحديث عن الجانب السياسي صعباً وقليل الجدوى، فالحديث عن الجانب غير السياسي ربما فيه بعض الفائدة والجدوى.

وفي المجال غير السياسي للعمل العربي المشترك هناك هامش من الاختلاف الفني حول القضايا التي يعالجها، وهو أمر طبيعي في أي عمل مشترك، فوجهات النظر قد تختلف حول الأهداف وحول الوسائل. وفي هذا الاختلاف الفني هناك جهة مصيبة، وهناك جهة مخطئة في وجهة نظرها أو اجتهادها، أو بتعبير أكثر دقة، هناك جهة أكثر صواباً من جهة أخرى، وفي هذه الحالة الأمر ممكن الحل.

إن الاختلاف الفني كما هو معروف قابل إلى الحل بمزيد من المعرفة، وبمزيد من المعلومات، والحوار والمناقشة والتحليل. وكما إن الاختلاف الفني موجود، فالاتفاق الفني موجود أيضاً، أي أن في العمل العربي المشترك هامشاً من اتفاق الرأي النابع من اتفاق المصالح إلى جانب هامش الاختلاف الفني القابل إلى الحل.

لذلك هناك هامش لا بأس به من إمكانية العمل العربي المشترك تستطيع

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (١٠).

الجامعة العربية ومؤسساتها أن تركز اهتمامها عليه، وأن تنجزه لمصلحة جميع الأقطار العربية باعتبارها أمة واحدة، فهل هذا متحقق؟ هل هذا القدر من العمل العربي المشترك موجود الآن؟ الجواب عن ذلك، كما يبدو، سلبياً.

لماذا يكون العمل العربي المشترك أقل مما هو ممكن خارج نطاق الاختلافات السياسية؟

الجواب عن ذلك يكمن في مسألتين جوهريتين: **الأولى** هي أن العمل العربي المشترك يتأثر نفسياً بالوضع السياسي، فالإحباط السياسي لا ينحصر أثره في مجاله المتعلق به، بل يتعداه إلى المجالات غير السياسية، وهو أمر مؤسف، فبدلاً من أن يكون العمل العربي المشترك موضوعياً يفصل بوضوح بين مجالين: المجال السياسي، والمجال غير السياسي، ويحصر الاختلاف في المجال المختلف عليه فعلاً ويتصرف عقلانياً في المجال غير السياسي، نجده يخلط الأمور بعضها ببعض ويتصرف بفعل العوامل الذاتية النفسية.

إن الاختلافات السياسية ينعكس أثرها على ما هو بمصلحة الجميع في المجال غير السياسي.

إن الإحباط النفسي يفعل مفعوله، ويخلق جواً من السلبية في معالجة الأمور غير السياسية. وهذا هو ما يمكن أن يطلق عليه تعبير المعالجة العاطفية للأمور، المعالجة غير العقلية التي تؤدي إلى خسارة إضافية جديدة تضاف إلى الخسارة في المجال السياسي، ألا وهي خسارة المنافع التي يمكن أن نجنيها من العمل المشترك في المجال غير السياسي، وهي منافع لا يستهان بها إطلاقاً، إن لم تزيد ببعض الأحيان عن المنافع السياسية.

لذلك يستغرب المواطن العربي من تصرف المسؤولين العرب في مؤسسات الجامعة العربية. إنهم يتصرفون في الشؤون غير السياسية تحت تأثير الوضع النفسي السلبي الذي خلقته الاختلافات السياسية.

الجانب **الآخر** للموضوع قانوني، وهو أن معظم الدول العربية لا تعير الأهمية اللازمة لاحترام الاتفاقيات التي تعقد والقرارات التي تتخذ سواء ضمن الجامعة العربية أو ضمن مؤسساتها.

المعروف هو أن عقد الاتفاقيات واتخاذ القرارات يتم بإرادة حرة من دون أي إكراه. إذاً ما هو المبرر لعدم احترام تلك الاتفاقيات وتنفيذ تلك القرارات؟

رب قائل يقول إن الاتفاقيات التي تعقد في ظل وضع سياسي ملائم يصبح

من الصعب تنفيذها عندما يكون الوضع السياسي غير ملائم. من الممكن أن يفهم عدم توقيع اتفاقيات أو عدم اتخاذ قرارات جديدة عندما يكون الوضع السياسي غير ملائم، ولكن من الصعب الفهم أن عدم الملاءمة في الوضع السياسي ينسحب على الماضي من الاتفاقيات والقرارات التي سبق اتخاذها.

إن الدولة التي توافق على اتفاقية ما أو توقع على قرار ما يلزمها توقيعها أن تنفذ ما وافقت عليه بمحض إرادتها واختيارها الحر، فالوضع السياسي غير الملائم يمكن أن ينعكس على الحاضر، ولكن يجب ألا يكون له أثر رجعي على الماضي.

إن إيراد الأمثلة على ذلك أمر ميسور، فهناك العديد من الحالات التي من هذا النوع وهو أمر مؤسف، إن دل على شيء، فإنما يدل على ضعف البناء السياسي العربي المنعكس في ضعف المفاهيم القانونية واحترام الاتفاقيات التي توقع وجديّة القرارات التي تتخذ.

لقد تضافرت هذه العوامل ـ العوامل النفسية والعوامل القانونية ـ فكونت نسيجاً من الوضع السلبي وهبوط المعنويات والإحباط في مجال العمل العربي المشترك. وقد عمل كل ذلك على مزيد من الهبوط بصورة حلقة مفرغة يغذي بعضها بعضاً حتى وصلنا إلى الوضع الذي نحن فيه الآن. إن وضع الإحباط يؤدي إلى مزيد من التلكؤ في تنفيذ الاتفاقيات والقرارات الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة السلبية في المواقف إزاء المسائل المطروحة للنقاش في مجال العمل العربي المشترك، وهذا بدوره يخلق مزيداً من السلبية والإحباط وهكذا.

ـ ٢ ـ

يلاحظ أن الوضع السلبي النابع أساساً من الفشل في العمل السياسي المشترك قد انعكس في ناحيتين: **الأولى** هي هبوط مستوى العمل العربي المشترك وضعف عام في الإنتاجية. ولكنه من ناحية **ثانية** ساعد على ظهور محاولات للعمل المشترك على نطاق أضيق من النطاق العربي ألا وهو النطاق الإقليمي، ففي المغرب العربي تعددت المحاولات لإنعاش فكرة المغرب العربي الكبير، وفي المشرق ساعد ذلك على ظهور مجلس التعاون الخليجي.

إنني كعربي مؤمن بالقومية العربية وبالوحدة العربية لا أجد ضيراً في التعاون الإقليمي، فهو في نظري أفضل من وضع التجزئة. ومهما كانت النوايا وبغض النظر عن المقصود، فالتعاون الإقليمي أو حتى التعاون الثنائي بين قطر عربي وقطر عربي آخر هو أفضل في نظري من وضع التجزئة، ولكن القول بذلك يجب

ألا يعني أن يكون العمل الإقليمي أو العمل الثنائي بديلاً عن العمل العربي المشترك، بل رديفاً له ومضافاً إليه.

ولهذا الموضوع جانب آخر هو أن ضعف العمل العربي المشترك قد شجع اتجاهات أخرى على التعاون والعمل الجماعي، بعضها عن وعي، وبعضها بصورة لا واعية، فقد ظهرت ميول للاتجاه نحو التعاون الإسلامي أو النشاط في مجال عدم الانحياز، أو التعاون الأوروبي ضمن نطاق مسميات عديدة منها حوض البحر الأبيض المتوسط، كما ظهر ميل للاتجاه نحو التعاون الأفريقي.

إن ظهور هذه الميول لا يرجع إلى عامل واحد بل إلى عوامل عديدة ومتباينة، فبعضها أسبابه فكرية، والأخرى أسبابها عملية. وهنا أيضاً أود التنويه إلى أنه من الخطأ التصور أن العمل العربي المشترك بالضرورة نقيض للتعاون مع مجموعات دولية أخرى، ولكن هنا أيضاً يجب الإيضاح بأن عدم التعارض هذا يجب ألا يعني أن يكون التعاون مع مجموعات دولية بديلاً عن العمل الجماعي العربي.

ثمة مسألة جوهرية في هذا المجال تجدر الإشارة إليها للذين يتخذون هذا النهج سواءً كانت الأسباب فكرية أو عملية، وهي أن مجرد تغيير الاتجاه لا يعني إمكانية النجاح في العمل الجماعي المتخذ بديلاً عن العمل الجماعي العربي. ولنأخذ مثالاً على ذلك العمل الإسلامي ـ أي المؤتمر الإسلامي.

إن الذين يعتقدون أن بالإمكان تحقيق نجاح لهذه المنظمة يفوق النجاح الذي حققته الجامعة العربية إنما يقعون في وهم كبير وفي خطأ كبير، فدول المؤتمر الإسلامي هي من دول العالم الثالث وبينها من التناقضات والاختلافات الفكرية والعملية ما يفوق بمراحل الاختلافات الموجودة بين الدول العربية. لذلك لا ينتظر أن تحقق منظمة المؤتمر الإسلامي شيئاً مهماً تتفوق به على الجامعة العربية. إن منظمة المؤتمر الإسلامي أحدث من حيث نشوئها وقضت السنوات الأولى في عملية تبدو إيجابية ألا وهي إقامة الهياكل والمؤسسات النوعية، كما كان الحال بالنسبة إلى المرحلة الأولى من عمر الجامعة العربية. ولكن لا بد لهذه الفترة من نهاية، تبدأ بعدها مرحلة الجمود وظهور التناقضات الفكرية والمصلحية ويبدأ العجز في الظهور للعيان. وبالفعل فإن منظمة المؤتمر الإسلامي قد بدأت تدخل مرحلة الإحباط بالرغم من حداثة سنها، وهي الآن منظمة لا تتفوق بشيء على منظمة الجامعة العربية بل وربما هي أقل منها إيجابية.

وما يقال عن التعاون الإسلامي يصح على التعاون الأفريقي، فمنظمة الوحدة الأفريقية قد دخلت مرحلة الجمود والتناحر والانشقاق والعجز بصورة

واضحة للعيان، فالتخلف وتباين المصالح والاختلافات الفكرية قد عملت عملها في خلق حالة الإحباط والسلبية التي تمر بها هذه المنظمة التي عقد عليها البعض آمالاً وبالغ في أهميتها بوصفها مجالاً للتعاون.

ويصح الشيء نفسه على مجال عدم الانحياز، تلك المنظمة التي اتسعت دائرتها وضمت دولاً غير منحازة بالشكل، ولكنها منحازة بالمضمون، الأمر الذي دفع بالصراع بين المعسكرين إلى داخل المنظمة. كما إن اتساع العدد وتباين المصالح قد فعلت مفعولها في إضعاف التضامن، فبقيت أهمية المنظمة مقصورة على التأثير السياسي المعنوي أكثر من أي شيء آخر.

هناك بعض الدول العربية التي كانت تظن أن اتجاهها نحو أوروبا في التعاون يمكن أن يحقق لها بعض المنافع الاقتصادية المهمة، هي الأخرى أصيبت بخيبة الأمل، إذ وجدت أوروبا غارقة في حساباتها المصلحية وحريصة على مصالحها الاقتصادية إلى درجة لا تدع مجالاً لاستفادة هذه الدول، وبذلك سرعان ما اكتشفت هذه الدول أن عملية الحصول على رأس المال لتمويل مشاريعها التنموية لا تأتي من التعاون مع الغرب، بل من التعاون مع البلدان العربية، وبذلك اتضح أن ما قدمته البلدان العربية من مساهمة في عملية تمويل التنمية يفوق ما يقدمه الغرب كله مجتمعاً.

وهكذا فشل مجال التعاون هذا كما فشلت المجالات الإقليمية غير العربية الأخرى.

وغني عن البيان أن فكرة المغرب العربي وإن كانت تظهر بين الحين والآخر على السطح، إلا أنها لم تدخل مرحلة التحقيق بعد ولم تستطع أن تحقق خطوة ملموسة إلى الإمام في مجال التنفيذ. ومهما يكن فهي باعتبارها قضية مجلس التعاون الخليجي لا اعتراض عليها، ولا تشكل عائقاً في سبيل التعاون العربي بل يمكن أن تكون خطوة إيجابية على هذا الطريق.

ـ ٣ ـ

إذاً، إن العمل العربي المشترك يمر الآن بمرحلة تأزم بسبب العوامل النفسية والقانونية التي ذكرناها، فماذا يمكن أن يعمل للخروج من هذا الوضع؟ هناك **أولاً**، ميثاق الجامعة العربية الذي مضت عليه فترة طويلة من دون أن يعدل ليستوعب الأوضاع العربية الجديدة، فهو وعاء لم يعد كافياً لاحتواء تطورات الوضع العربي وروح العصر.

إن العمل العربي المشترك قد مر بتجربة اتضحت من خلالها عقبات لم تكن مواجهتها ممكنة بسبب نصوص الميثاق.

ولعل أهم هذه القضايا هو ظهور الحاجة إلى التنسيق المركزي بين المنظمات المتخصصة من جهة، وبينها وبين الأمانة العامة للجامعة من جهة أخرى. وهي المشكلة نفسها التي ظهرت في الأمم المتحدة التي بينها وبين الجامعة العربية شبه كبير في ما يتعلق بالهيكل التنظيمي والأجهزة. وقد درس هذا الموضوع لمدة طويلة من قبل مجلس وزراء الخارجية وفي لجان فنية عديدة.

والمسألة **الثانية**، تتعلق بطريقة اتخاذ القرارات ومسؤولية تنفيذها. وجوهر الموضوع هو محاولة الارتقاء بالعمل العربي المشترك عن طريق الأخذ بمبدأ القرار بالأكثرية بدلاً من القرار بالإجماع وقد وضعت صيغ متعددة لمشروع القرار بالأكثرية.

إذاً هناك حاجة ملحة إلى إجراء إصلاح شامل في تركيب الجامعة العربية في هذه النواحي، فمؤسسة الجامعة العربية لا تحتاج إلى إنشاء أجهزة جديدة بقدر ما تحتاج إلى تقوية أجهزتها الحالية وتنفيذ القرارات التي سبق اتخاذها.

ومن أجل الحقيقة لا بد من التنويه بأن الأمانة العامة الجديدة التي أتت بعد كامب ديفيد وانتقال الجامعة من القاهرة إلى تونس قد بدر منها ما يدلل على رغبتها في عملية التقوية والإصلاح المشار إليها، كما إنها قامت ببعض الخطوات في هذا المجال وإن كانت عملية الإصلاح لم تنجح بعد، فذلك أمر لا يعود إليها بقدر ما يعود إلى قضية الإرادة السياسية للدول الأعضاء.

إن الإصلاح المؤسسي للجامعة العربية وما يتطلبه ذلك من تغييرات في الميثاق أمر سياسي من دون شك والوضع السياسي كما أسلفنا يمر بحالة جزر في الوقت الحاضر، فما العمل؟

إنني أعتقد أن عملية إثارة هذا الموضوع من قبل المؤمنين بضرورة تقوية العمل العربي المشترك يجب أن تستمر ويجب ألا تؤدي حالة الإحباط وفشل المحاولات السابقة إلى التخلي عن هذه القضية الحيوية، فإثارة الموضوع في نظري يجب ألا تتوقف بل يجب بقاء الموضوع حياً وموضوعاً على جدول أعمال اجتماعات الجامعة مهما طال الوقت.

ولكن بجانب ذلك هناك ما يمكن عمله حتى قبل أن تتم عملية الإصلاح المشار إليه وتعديل الميثاق. هناك المنظمات المتخصصة والأجهزة التي تم إنشاؤها

وهي موجودة الآن وتملك الحد الأدنى من الوسائل المادية والقانونية للعمل، هذه المؤسسات التي تشكل بمجموعها إطاراً شرعياً للعمل العربي المشترك يمكن أن تستغل وتنشط من أجل هذه الغاية. هناك دول عربية مؤمنة بالعمل العربي المشترك وهناك دول غير مهتمة، وإن كان لا ينقصها الإيمان وهناك دول مصابة بالإحباط، وربما هناك من هو يائس من هذا الإمكانية، فعلى الدول المؤمنة أن تعمل ضمن الأجهزة الموجودة لدفع الآخرين للعمل والاهتمام.

إنني أدعو الدول العربية المؤمنة بالعمل العربي المشترك إلى أن تتصرف على هذا الأساس بغض النظر عن موقف الآخرين. وبعبارة أخرى أرى أن تقوم هذه الدول بتطبيق الاتفاقيات الموجودة حتى ولو لم يقم الآخرون بتطبيقها، أي أن تنفذ هذه الدول التزاماتها وما تمليه عليها الاتفاقيات المعقودة حتى ولو لم تقم دول أخرى بتنفيذ التزاماتها لإنهاء حالة الإحباط الناتجة عن المعاملة بالمثل التي تؤدي بمن يرغب بالتنفيذ أن يتوقف عن تنفيذ التزاماته بسبب أن الآخرين لا ينفذون التزاماتهم.

هناك بعض القضايا الفنية التي تستطيع هذه الدول عملها من أجل خلق جو إيجابي للعمل، أو على الأقل مقاومة حالة الإحباط السائدة الآن، فمثلاً تستطيع هذه الدول أن تتصرف بما تمليه عليها مصلحة العمل العربي المشترك بغض النظر عن تصرف الآخرين، وعلى سبيل المثال، أن تدفع مساهماتها المالية التي تعهدت بها، والتي توجبها الاتفاقيات، بغض النظر عن الآخرين سواء دفعوا أم لم يدفعوا. كما إنها تستطيع أن ترشح لهذه المنظمات أفضل عناصرها من حيث الإيمان القومي ومن حيث القدرة الفنية والنشاط بغض النظر عما يفعله الآخرون. وتستطيع هذه الدول عندما تكون مستضيفة لبعض هذه المنظمات المتخصصة أن تمد لها يد العون المادي والمعنوي بوصفها دولة مقر، وأن تنفذ التزاماتها كاملة وأن تولي عناية خاصة لفعاليات هذه المنظمات وتستضيف مؤتمراتها وتسهل عملية إقامة وعمل الموظفين فيها من الدول العربية الأخرى وهكذا.

أقول على هذه الدول أن تقوم بذلك من دون المعاملة بالمثل ومن دون أن تتأثر بما تعمله الدول المستضيفة الأخرى. هذه أمور بإمكان الدول العربية المؤمنة بالعمل العربي المشترك أن تقوم بها، وهي بذلك تكون قد وضعت حداً لحالة الإحباط وأغلقت باب المعاملة بالمثل والمحاكمات التي ربما تساهم في زيادة الإحباط في هذا العمل.

إن الموقف الإيجابي الذي تقفه هذه الدول لا بد أن يلاحظ بمرور الوقت من

قبل الآخرين الأمر الذي سيساعد من دون شك على الموازنة النفسية لحالة الإحباط، وسيبعث روح الأمل عند البعض الآخر ممن تأثروا سلبياً بحالة الإحباط، فتتسع دائرة الموقف الإيجابي، وبذلك تبدأ العجلة بالدوران وكلما دارت اكتسبت قدرة جديدة على الدوران وهكذا.

ثمة جانب أراه مهماً في هذه القضية يتعلق بالإعلام. الجانب السياسي كما هو متوقع ـ في البلدان العربية طاغ على الجوانب الأخرى من العمل العربي المشترك كنتيجة لذلك، وهذا الإحباط في الجانب السياسي قد غطى بجوه السلبي على المنجزات في الجوانب الأخرى.

إن المنجزات في الجوانب الأخرى ليست معدومة وليست قليلة كما يوحي الجو السلبي السائد، فالمنجزات في الجوانب غير السياسية موجودة وفي بعض الأحيان لا بأس بها، إلا أن التعريف بهذه المنجزات ضعيف.

أتذكر مرة أنني قرأت كراساً عن منجزات الجامعة العربية في الميدان الثقافي، فوجدتها منجزات جيدة وقد دهشت إذ لم يسبق لي أن علمت عنها من وسائل الإعلام، وقد خلقت تلك المعلومات عندي حالة من التفاؤل والراحة النفسية. لذلك أرى من المفيد جداً أن يزداد اهتمام الإعلام بشتى وسائله بمنجزات المنظمات المتخصصة والأجهزة غير السياسية في الجامعة، وأرى أن يكون الإعلام موجهاً بالدرجة الأولى إلى أصحاب القرار في الجامعة العربية والحكومات العربية، أي إلى المسؤولين في المستوى السياسي ومن دونهم من كبار الموظفين لزيادة معلوماتهم عما تم انجازه في مختلف الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفنية.

إن الإعلام عن هذه النواحي مفيد في مقاومة روح الإحباط الناتجة من العمل السياسي المتعثر، وخلق نوع من حالة التوازن النفسي وتقوية الروح الإيجابية. وعلى وجه التحديد أرى أن تقوم كل مؤسسة من هذا النوع بإصدار كراس سنوي عن منجزاتها كما أرى أن يزود المسؤولون دوماً بهذه المعلومات وأن يصار إلى نشرها في وسائل الإعلام العربية التي قليلاً ما تتناول منجزات ونشاطات المؤسسات العربية التي تزاول العمل العربي المشترك وذلك نقص كبير في نظري.

الجامعة العربية مؤسسة قومية وعملها ليس إلا حصيلة للوضع العربي. والوضع العربي إن كان في الوقت الحاضر ليس على ما يرام، فهو لن يكون كذلك غداً لأسباب موضوعية وليست عاطفية. لقد دعي العرب إلى الوحدة منذ

مدة، فقامت بعض الخطوات ولم توفق وبقي الوضع على ما هو عليه ألا وهو وضع التجزئة فهل نجحت التجزئة في أن تكون البديل؟

إنها في نظري لم تنجح ولا في أي مجال. لم تنجح في موضوع التنمية لأسباب سبق أن نوهت بها في مجالات أخرى إذ لا سبيل لتنمية حقيقية توازي حالة التنمية الموجودة في دول العالم المتقدم من دون موارد متكاملة، ومن دون سوق واسعة، ومن دون حماية عسكرية قديرة، وهي أمور غير موجودة في وضع التجزئة كما هو واضح من دون الخوض في التفاصيل. لقد فشلت التجزئة في ما هو أهم من التنمية وأهم من كل شيء آخر ألا وهو موضوع الأمن، ولا أظنني بحاجة إلى شرح مضمون ذلك، فهو أمر معروف للجميع. لذلك لا مناص من الوحدة عاجلاً أو آجلاً. المؤمنون بالوحدة سيجدون أن الأدلة المؤيدة لإيمانهم تزداد يوماً بعد يوم، والمترددون سيواجهون الشواهد التي لا بد أن تجبرهم على اتخاذ موقف، وحتى الجاحدون سوف لن يجدوا بداً من هذا الطريق لأنه في عالم اليوم لا بد من التكتل والوحدة.

إن تقوية ميثاق الجامعة عن طريق جعلها أكثر إلزاماً وبالتالي أكبر فعالية أمر لا مناص منه. وإجراء إصلاح في علاقات المنظمات المتخصصة أمر ضروري، وإن كان الوضع الحالي وضع إحباط وسلبية، فهناك ما يمكن عمله لتجاوز هذا الوضع إلى الوضع الإيجابي السليم.

٧ ــ النَكبَة وقضيَّة الوحدة العربيَّة(*)

ـ ١ ـ

الكارثة القومية التي أصابت بلادنا تستدعي الكتابة ومصدر الكتابة الصادقة دوماً هو اهتزاز الوجدان الذي يحرك بدوره التفكير. إن الوضع المتخلف لأمتنا كان دوماً يدفع إلى التفكير والكتابة عن ذلك التفكير، فالفارق الشاسع بين ما هو كائن وبين ما نريد أن يكون لبلادنا في هذا العصر كان دوماً مصدراً للألم والتوتر النفسي الذي عبرت عنه الكتابة إلى حد ما. لذلك سيبقى للكتابة مكان ودور ما دام للتفكير مكان ودور. أما الفارق بين الكتابة الآن وبينها في غير هذه الأوقات، فهو أنها لا يمكن إلا أن تكون منفعلة مشحونة بالعاطفة وبعيدة عن التعقيد. وقد يكون كل ذلك من الحسنات بعكس ما قد يظن البعض، فكل الأمور الكبيرة في التاريخ لم ينجزها البشر إلا عندما كان مشحوناً بالعاطفة، العاطفة الإنسانية النبيلة لتحقيق رسالة أو لصد عدوان أو لتوطيد العدل والثأر للكرامة. والأمور الكبيرة في التاريخ كانت دوماً بسيطة واضحة.

في سنة ١٩٤٨، حدث احتلال أجنبي لجزء من البلدان العربية وهو احتلال يختلف عن غيره كما هو معروف، فقد كان قيام الكيان الصهيوني في ذلك الوقت يعني ظهور عدو متعصب همه الأول والأخير زيادة قوته والاستعداد للتوسع. وإزاء ذلك كان الرد المناسب الوحيد هو الوحدة العربية والاستعداد للحرب ولكن ذلك لم يحدث كما يجب. وطوال كل ذلك الوقت كانت الدلائل تتوالى وكلها تشير بوضوح إلى خطر العدو من جهة وتأخر الرد المناسب الوحيد من جهة أخرى.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ٣، العدد ١٠ (آب/أغسطس ١٩٦٧)، ثم أعيد نشرها في الكتابين الرقم (٤) والرقم (١٠).

وجاء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، ضد الجمهورية العربية المتحدة. وظهرت القضية نفسها على السطح مضيفة إنذاراً جديداً ودليلاً جديداً على الخطر الموجود وضرورة الرد المناسب والسؤال الأساسي هو لماذا لم يتحقق الرد المناسب؟ لماذا لم تستطع البلدان العربية أو بعضها على الأقل أن تتحد بدولة عصرية جديدة؟ للجواب عن هذا السؤال لا بد من بعض التحليل.

للحركات القومية في البلدان العربية نظرية أصبحت معروفة عن مسألة الوحدة تفسر وضع التجزئة وأسبابه وتفسر كيفية الانتقال إلى وضع التوحيد. ويمكننا تلخيص هذه النظرية بالقول إن الاستعمار قد خلق وضع التجزئة بعد الحرب العالمية الأولى، وخلق نظماً إقليمية للحكم موالية له تضمن بقاء مصالحه. ونظم الحكم الإقليمية المتحالفة مع الاستعمار هي الأخرى قد طورت بمرور الوقت مصالح اقتصادية وسياسية قطرية تجعلها تتمسك بالوضع الموجود وتقاوم بالتالي كل اتجاه نحو التوحيد. وقد ازداد التناقض بين أنظمة الحكم الإقليمية، وبين الحركة الوحدوية وبخاصة بعد تطور الحركة القومية في اتجاه اليسار والاشتراكية. إذاً ـ وبحسب تسلسل النظرية في التفسير ـ فوضع التجزئة مرهون ببقاء هذه الأنظمة في الحكم وإن الوحدة لا بد أن تبدأ بإزالة هذه الأنظمة، ووصول الحركة القومية إلى الحكم. هذا ما تقوله النظرية القومية، وهو تفسير صحيح يرتكز على أن العقبة في طريق الوحدة عقبة موضوعية هي الأنظمة الموالية للاستعمار.

إن الاستعمار الغربي لا يقاوم في الوطن العربي حركة أكثر من حركة الوحدة لأنه يدرك مقدماً الأخطار الجسيمة على وجوده في المنطقة من جراء قيام دولة قوية. وقد جنّد لمقاومة ذلك ـ إلى جانب النشاط السياسي والاقتصادي والعسكري ـ مؤسسات الفكر والبحث العلمي للتشكيك بوحدة الشعب العربي، وذلك أمر يعرفه المطلعون على النشاط الثقافي في الغرب. لقد كانت هذه النظرية سليمة وصحيحة إلى هذا الحد في تفسير الوضع ومنسجمة مع الواقع.

ـ ٢ ـ

وحدثت بعد ذلك تطورات خلقت الارتباك في هذه النظرية وجعلتها في وضع ضعيف. لقد قامت الثورة في الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق ووصلت الحركة القومية ـ بأجنحة متعددة ـ إلى الحكم وقامت الثورة في اليمن وهي بالاتجاه نفسه، وتطورت الجزائر المستقلة بالاتجاه نفسه، إلى حد بعيد ومضى وقت ليس بالقصير ولكن الحل المناسب لم يتحقق وكلنا نعرف التاريخ القريب.

كيف نستطيع تفسير ذلك؟ النظرية القومية ببساطتها القديمة لم تعد قادرة على تفسير الوضع الجديد. كثير من الناس يرجع التفسير إلى العوامل الموضوعية كجزء من الميل العام للتفسير العلمي للأشياء ولكن ذلك من المنزلقات والمصائد الفكرية التي يجدر الانتباه إليها. إن عالم نيوتن كان عالماً ميكانيكياً موضوعياً بحتاً ولكن آراء داروين قد كشفت أيضاً عالماً للغرائز والعواطف، وتطور علم النفس الحديث قد كشف أهمية الأمور الذاتية أيضاً والتفسير الصحيح هو التفسير الكامل الذي يعتبر كل العوامل لا بعضها. التفسير الكامل تفسير أصعب من التفسير الجزئي لذلك كان هناك دوماً الميل إلى التبسيط بحذف العوامل المتحركة الصعبة الفهم والاقتصار على العوامل الثابتة الواضحة. ولنعد إلى مسألة الوحدة. كيف نستطيع تفسير بقاء الوضع العربي المجزأ على ما هو عليه بعد زوال الأنظمة القديمة ووصول الحركات القومية إلى الحكم؟ كيف نستطيع تفسير التناقضات التي ظهرت داخل الحركة القومية والتي حالت دون الوحدة؟ كيف نستطيع تفسير بقاء وضع التجزئة بالرغم من وجود خطر أكيد واضح على كيان واستقلال تلك الأقطار العربية؟

إن الأقطار العربية التي زالت منها الأنظمة القديمة كان محتماً عليها أن تتحد إن لم يكن بدفع عقائدي نابع من إيمان الأنظمة الجديدة بالوحدة العربية، فبدافع عملي بحت هو المحافظة على الوجود إزاء الخطر الأكيد القريب. ولكن ذلك لم يحدث حتى وقعت الكارثة الجديدة التي هي في حقيقتها لم تأت بأي شيء جديد ولم تظهر أي حقيقة جديدة، فالحقيقة كانت موجودة والوضع الذي أدى إلى الكارثة كان موجوداً من قبل. إن هول الكارثة وفداحة الخسارة المادية والمعنوية التي نتجت عنها ليست إلا نتائج للوضع الموجود. لذا فليس من الصعب أبداً تفسيرها. إن ضعف الوضع العربي الذي يرجع في تحليله النهائي إلى التجزئة، وكل ما يرافق ذلك وينتج عنه من تخلف وتضارب وهدر للجهود وتفتيت للقوى إزاء قوة العدو ونموه واتحاده وحشد قواه وفعاليته في استخدام الطاقات الموجودة وخلق طاقات جديدة إن هو إلا وضع لا بد أن يؤدي إلى هذا النوع من الكوارث، إذ كل ما في الأمر أن الوضع الحالي ليس إلا مناسبة ظهرت بها نتائج وضع موجود.

ـ ٣ ـ

إذاً، إن النظرية القومية القديمة أصبحت قاصرة عن تفسير استمرار التجزئة بعد زوال الأنظمة المرتبطة بالاستعمار (بصورة عامة على الأقل) ووصول الحركة القومية إلى الحكم. وعلينا الآن أن نفتش عن مواضع الضعف في الوضع الجديد أي في وضع حركة الثورة العربية نفسها. ثمة مسألتان يمكننا الإشارة إليهما في

هذا المجال: أولاً ـ إن الحركة الثورية التي استلمت السلطة في بعض الأقطار العربية ـ (العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة على الأقل) قد جابهت ما درجت تسميته بالأوضاع الخاصة لتلك الأقطار أي الأوضاع الإقليمية والمشاكل المحلية بكل ما في ذلك من مصالح ورواسب وثقافة إقليمية وتفكك وطني وطباع مختلفة ومشاكل اقتصادية صعبة. وبدلاً من أن يستطيع الحكم الثوري أن يهاجم هذه المشاكل بروح ثورية ويحطم قواها نجده في كثير من الأحوال يخضع لضغطها وينوء تحت ثقلها، فبدلاً من أن يهاجمها أصبح إزاءها في موقف الدفاع (إلى حد ما طبعاً). إن عملية الصراع مع المشاكل الإقليمية قد أخّرت مسيرة الوحدة. وما زاد الوضع سوءاً التصور الخاطئ عند البعض بأن المشاكل الإقليمية يجب أن تحل أولاً وأن أي وحدة لا تصح إلا بعد حل المشاكل المحلية والرأي هذا معروف لا يحتاج إلى مزيد من الشرح.

إن الخلط بين اختيار الأسس الصحيحة للوحدة وبين حل المشاكل القطرية أولاً قد أدى إلى تشويش فكري وإلى عرقلة السير في طريق الوحدة. والخطأ في هذه المسألة يكمن في أننا لم نستطع بصورة واضحة أن نفرق بين الوحدة باعتبارها ثورة في حد ذاتها وبين الوحدة بوصفها حصيلة نهائية. إن الوضع العربي الراهن بكل ما ينطوي عليه من أخطار تهدد كيان الأمة وسلامة الوطن يتطلب النظر إلى الوحدة على أنها ثورة في حد ذاتها. ويعني ذلك في ما يتعلق بالنقطة موضوع البحث أن المشاكل الإقليمية الطويلة الأمد (كصعوبة التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية المتحدة ومشاكل الأقليات في العراق) لا يمكن أن تحل إلا في وضع الوحدة عندما تكون الوحدة إطاراً لتجديد الثورة. إن التنمية الاقتصادية وحل مشاكل الأقليات ومواجهة الاستعمار وخطر إسرائيل وتكوين قوة عسكرية حديثة تناسب المهمات الجديدة، وتجديد مرافق الحياة للشعب والتأثير في الوضع الدولي كلها أمور أصبح من الثابت والأكيد الآن أننا لا نستطيع تحقيقها في وضع التجزئة.

ـ ٤ ـ

لكن المسألة الأكثر أهمية في تفسير استمرار وضع التجزئة هي أن الحركة الثورية العربية تعاني في داخلها من تناقضات ذاتية.

إن منابع هذا التناقضات عديدة، ولكن منابعها الرئيسة فكرة خاطئة نمت وانتشرت بين صفوف الحركة الثورية العربية بأجزائها وأجنحتها كافة، وهي في

الغالب تأخذ طابعاً عقائدياً يوحي بأنها مسألة فكرية تستند على العلم. والفكرة هذه هي أن الأهداف القومية لا يمكن أن تتحقق إلا على يد حركة واحدة من الحركات الثورية. وتستند هذه الفكرة على أنواع متعددة من التحليلات أهمها القول إن الحركات الثورية المتعددة في الأقطار العربية تمثل أنواعاً متعددة ومختلفة من البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك فهي لا يمكن أن تنوحّد في نظرتها، وبالتالي فإن فهمها للأهداف القومية لا بد أن يختلف.

لذلك إن الوحدة العربية لأجل أن تكون سليمة الأسس ومضمونة البقاء والنجاح، لا بد أن تتحقق عن طريق حركة واحدة.

إن دحض هذه الفكرة نظرياً ليس من الأمور الصعبة، فالحركات المتباينة المنشأ لا يوجد سبب منطقي يمنع اتحادها لمجرد كونها مختلفة في منشأها، وحتى الحركات المختلفة في منشأها الفكري لا يوجد منطقياً ما يمنع تطورها في طريق الالتقاء وبالتالي الاتحاد. والحركات الثورية العربية نفسها قد تطورت بأفكارها وكيف لا تتطور أفكار تلك الحركات في طريق الالتقاء، والأقطار التي نشأت وحكمت فيها أصبحت ذات مصير مشترك واحد إزاء العدو ناهيك بكل اعتبار قومي آخر؟

إن حقائق الوضع العربي وحقائق هذه الحركات كلها تشير بوضوح إلى العكس من ذلك تماماً. حقاً أن الأدبيات الجديدة عن الثورة تحتوي على مزالق فكرية كثيرة وعلى عبارات وتحاليل فارغة المعنى أصبحت الآن من الأخطاء الشائعة ذات الادعاء العلمي.

القول إن حركة واحدة من الحركات الثورية العربية وحدها قادرة على تحقيق الأهداف القومية خاطئ من الأساس. وقد أدت جميع محاولات تطبيق هذه الفكرة إلى خلق تناقضات داخل الحركة الثورية، أو ربما كان ذلك المصدر الأساسي للتناقضات التي جرّت أسوأ النتائج ولسنا في حاجة إلى سرد الوقائع فهي معروفة. أما من أين أتت هذه الفكرة؟ فهناك عوامل عديدة ساعدت على خلقها. هناك مثلاً العوامل الأيديولوجية، فالحركة الثورية وهي تعمل على صهر أعضائها وتمتين روح الانضباط وإذكاء روح النضال والحماس فيهم تنزلق بوعي أو من دون وعي إلى حقن أفكار ذاتية تنمّي في العضو روح التميز عن الآخرين وتوحي له أن أفكاره هي الأفكار الوحيدة الصحيحة وأن طريقه هو الطريق الوحيد لتحقيق أهداف الأمة. إنها روح الجندية العقائدية التي عرفتها جميع الحركات الثورية في التاريخ وجميع الأديان القائمة على أساس غرس الإيمان التام بالنفس وإزالة كل عوامل التشكيك.

إن متطلبات التنظيم تؤدي تلقائياً إلى هذه الأفكار وتخلق جواً نفسياً ملائماً لتقبلها. إذاً التنظيم الثوري نفسه يشكل أحد منابع أفكار الوحدانية هذه.

ثم هناك العوامل الذاتية والنفسية التي يدخل تحتها كل ما يسمى بالمنافسة والصراع على السلطة وصعوبة قبول الآخرين، والأنانية السياسية والجروح النفسية التي تخلفها اللعبة السياسية والمعارك مع الآخرين والإساءات الشخصية وسوء الفهم.. وما إلى ذلك مما أصبح مألوفاً في الحياة السياسية العربية. ويقف وراء هذه العوامل الذاتية والنفسية مجموع التخلف الاجتماعي، أي تخلف شخصية الفرد العربي في وضعها الحاضر. إن أمراض الحياة السياسية في بلادنا لا يمكن أن تفسر إلا على أنها البُخار المتصاعد من وضع التخلف، فالأنانية وضعف شخصية الفرد من الصفات البارزة في المجتمعات المتخلفة. إن العوامل الذاتية تكون المنبع الرئيس للتناقضات في الحركة الثورية العربية، ولكن القول بذلك لا يعني إن الاختلافات لا تأخذ شكل المسائل الفكرية أو إنها بعيدة كلياً عن الأفكار. والنظريات والتحليلات المختلفة موجودة ولكنها صادرة عن أحاسيس ذاتية في جذورها. هناك أولاً الأحاسيس الذاتية ثم تأتي بعدها الاختلافات الفكرية باعتبارها انعكاساً لتلك الأحاسيس. أما طريق تطور الوضع بالنسبة إلى تلك التناقضات فمعروف، وهو طريق حلزوني يغذي بعضه بعضاً؛ فالأحاسيس الذاتية تولد الأفكار والأفكار تولد التصرفات والأفكار المتعادية تؤجج مزيداً من الأحاسيس.. إلخ. وقد كانت مسألة الحكم المسألة الرئيسة التي تولدت عنها التناقضات.

كثيرة هي الكتابات عن العوامل الاقتصادية والسياسية في تطور الوضع العربي، ولكن مسألة أثر العوامل الذاتية والنفسية في السياسة العربية لم تدرس بعد لا بل لم تجلب الانتباه اللازم. ومرد ذلك جزئياً على الأقل هو التعلق الجديد الدارج بالأمور الموضوعية وبالطريقة العلمية في البحث، الأمور التي تولد الخشية والنفور من تقصي العوامل الذاتية والنفسية مع إنها عوامل موجودة وذلك ما يجعل البحث فيها في صميم النظرة العلمية. إن العقد النفسية والرواسب والأحاسيس البدائية الصادرة عن النزعات الفردية الأنانية الموجودة في الفرد العربي من عصور البداوة وحب السلطة لا يمكن الاستهانة بدورها لا بل كان لها الدور الأساس في خلق التناقضات داخل الحركة الثورية. صحيح أنه كانت هناك نظرات متباينة لبعض الأمور بفعل تباين البيئة والظروف التي نشأت فيها الحركات الثورية ولكن تلك الاختلافات ليست من النوع المستعصي على التطوير والحل. ولقد مر وقت ليس بالقصير على دخول الحركات الثورية مجال الممارسة والتفاعل

مع بعضها البعض، فلماذا لم تستطع تلك الحركات حل الاختلاف والوصول إلى التقاء راسخ؟ إن العالم الحديث يعرف حالات استطاع فيها البحث والتفاعل والدبلوماسية توحيد بلدان وقوى بينها تناقض عميق واختلافات جوهرية والتعاون الحاصل في أوروبا الغربية مثال واحد على ذلك.

في الحقيقة إن التجربة العملية والمعاناة وقسوة النكبات قد كونت قوة دفع في اتجاه الالتقاء ودلت حوادث التاريخ العربي الحديث على خطأ الأفكار والأحاسيس التي تولدت عنها التناقضات. وليس أدل على ذلك من ظهور فكرة أن التقاء الثورات العربية هو الحل العلمي الوحيد للوضع الذي تعانيه الثورة العربية. إن الثورة العربية تتكون من أكثر من حركة واحدة وهي وإن اختلفت بالمنشأ وحتى في بعض المناحي الفكرية ونقاط التأكيد إلا أنها وهي تنفتح على الواقع العربي والعالم العصري، وهي تتصدى لتطبيق أهدافها لا بد أن تكتشف أن الطريق المفتوح الوحيد أمامها هو طريق الالتقاء وتذويب الفوارق. لذلك فإن مسألة التقاء الثورات العربية يجب أن تعتبر مبدأً أساسياً من مبادئ الثورة العربية. ولكن الذي يدعو إلى القلق هو أن هذا المبدأ يبقى دوماً معرضاً إلى هجوم العوامل الذاتية وارتدادها عليه من جديد في الأوقات التي يظهر فيها الخطر. وعندما نصل إلى حافة نكبة ما، تزداد قوة هذا المبدأ ويضعف مفعول العوامل الذاتية. ولكن حالما يبتعد الخطر قليلاً تعود أمواج العوامل الذاتية بالارتداد من جديد وهكذا. إن هذه الظاهرة في حد ذاتها تظهر حقيقة التناقضات من جهة وصحة مبدأ التقاء الثورات من جهة أخرى. المهم هو ترسيخ هذا المبدأ ونقله إلى حيز التطبيق الثابت وغسل العوامل الذاتية وطرد سمومها من الحياة السياسية العربية بصورة نهائية.

ـ ٥ ـ

إذا كانت العوامل الرئيسة في التناقضات داخل الحركة الثورية العربية ذاتية في أساسها، فماذا نستطيع أن نستنتج بخصوص مسألة الوحدة العربية؟ هناك أمور عديدة يمكن استنتاجها من ذلك. أولاً إن ظهور الدعوة للوحدة بين الأقطار المهيأة للوحدة على الأقل على أثر النكبة الحالية ليس من قبيل ردود الفعل العاطفية إزاء الوضع الجديد كما قد يتبادر إلى الذهن بل إن الأسباب الحقيقية إلى ظهور العوامل التي أخرت توحيد هذه الأقطار في أساسها لم تكن عوامل موضوعية بل عوامل ذاتية سرعان ما طمستها آثار النكبة. إن انحسار موج التناقضات داخل الحركة الثورية العربية في هذه الأوقات وظهور خط التقاء

الثورات ما هو إلا دليل علمي على ذاتية التناقضات. وإلا فلو كانت تلك التناقضات موضوعية (بمعنى أنها تمس النظم والأمور الجوهرية في حياة القطر) لما انطمست في هذه الظروف. وهناك أدلة على تناقضات بين بعض نظم الحكم العربية لم تنطمس حتى في وقت النكبة ولسنا الآن في صدد التعرض لذلك. إن ظهور دعوة التقاء الثورات والوحدة يعكس طبيعة تلك التناقضات الذاتية النفسية التي سرعان ما طمستها هزة الضمير وعواطف النكبة. إن النكبة الحالية إن دلت على شيء فإنها تدل على خطأ مسيرتنا السابقة واستسلامنا للغرائز والانفعالات وللعوامل الشخصية والأحاسيس البدائية. إن مسألة الوحدة مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى الشعب العربي منذ عام ١٩٤٨، على الأقل ولكننا لم نستطع أن نسير في طريقها لأسباب موضوعية في البداية هي نظم الاستعمار وذاتية في ما بعد. ودعوة الوحدة إن هي ظهرت الآن بصورة أقوى مما قبل فذلك يعود إلى أن العوامل التي أخرت تحقيقها في الأصل عوامل ذاتية.

إن الوحدة ليست مشروعاً جديداً نواجه به النكبة وليست رد فعل للأوضاع المؤلمة الجديدة ولا أي شيء من ذلك. إنها الإطار الذي لا يمكن من دونه أن تنمو القوة المتوافرة لدى الشعب العربي ليبدأ نهضة حقيقية تحقق مطامحه وتحفظ له كيانه. وهي من دون ريب الهدف الذي لا يرقى إليه أي هدف آخر مهما كان والقضية الجوهرية التي تتضاءل أمامها جميع القضايا الأخرى مهما كانت.

ـ ٦ ـ

إن مسألة الوحدة كنقطة بداية وحيدة للقوة ولمواجهة الخطر الأكيد تحتاج إلى شيء من الإيضاح. إن أهمية الوحدة للشعب العربي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً مبحوثة ومعروفة وبديهية ولا نقصد تكرار أي شيء من ذلك الآن. ثمة مسألة واحدة جديرة بالتنويه. إن مسألة النكبة مهما قلنا في تحليل أسبابها ومهما تعددت التعليلات ترجع في النهاية إلى عامل جوهري واحد هو الضعف البشري، هو نوعية الفرد العربي في الوقت الحاضر (ليس المقصود بذلك طبعاً مسألة الجوهر بل الوضع الواقعي للفرد العربي الآن). إن جميع العوامل المادية مثل السلاح والفنون الحربية والأخطاء؛ وجميع العوامل الخارجية مثل الاستعمار والوضع الدولي.. إلخ. ليست إلا عوامل رديفة للعامل الرئيس وهو العامل البشري المتعلق بنا نحن الشعب العربي في وضعه الحاضر. إن الفرد العربي الحاضر (عموماً) ضعيف الشخصية يحمل في قرارة نفسه رواسب قرون من التخلف ويحمل معه كل آثار الانكسار والتأخر والهزيمة والضعف التي تراكمت خلال القرون، تلك الرواسب

والعوامل التي لا يمكن التغلب عليها إلا بهزة نفسية عنيفة في داخل الإنسان كتلك التي أحدثتها الثورات الكبرى، والتي أحدثها الإسلام وقت ظهوره. إن تلك الهزة لم تحدث بعد وهي لا يمكن أن تحدث إلا إذا استند الفرد على أمل موضوعي مقنع، وليس هذا الأمل غير الوحدة العربية، غير الشعور باليقظة والنهضة والانتماء إلى أمة منيعة كبيرة قوية. إنه فقط قيام الدولة العربية الكبرى الجديدة ما يخلق تلك الهزة العنيفة ويفتح ينابيع التفاعل والثقة بالنفس والشعور بالأهمية والرسالة. إنها الوحدة فحسب التي تفتح المجال الواسع أمام الفرد للنشاط حيث يجد الفرد مسرحاً واسعاً للعمل والإنتاج والإبداع والمبادرة في مختلف المستويات. إن أحاسيس الانكسار والفشل والهزيمة والعجز الموجودة في الفرد العربي (عموماً وبدرجات متباينة) لا يمكن طمسها إلا بمشاعر معاكسة يولدها وضع يبعث الأمل من جديد ويوفر المجال الرحب لنشاط الإنسان. إن هذه المسألة التي قد تبدو للبعض وكأنها تحليل غامض ليست في الواقع كذلك بل هي في صميم التحليل العلمي. إن مشاعر الإنسان واستعداده إلى العمل ومدى تفاؤله واندفاعه لا بد أن تستند على أساس موضوعي يبرر التفاؤل ويغرس الثقة. والوضع المجزأ الضعيف المتناحر للوطن العربي لا يمكن أن يوفر ذلك مهما كانت درجة التقدم التي يبلغها القطر. إن التغيير النفسي لشخصية الفرد العربي يحتاج إلى أساسٍ موضوعي والأساس الموضوعي هو الوحدة العربية.

ـ ٧ ـ

بقي أن نتناول خطأ فكرياً أخذ ينتشر في الآونة الأخيرة حول كيفية الوصول إلى الوحدة العربية. هناك من يقول إن مسألة الوحدة تحكمها عوامل الموضوعية تسير وتتغير وفقاً إلى قوانين علمية ثابتة، لذلك لن ينفع شيئاً الدعوة إلى الوحدة بشكل عاطفي ولن ينفع تحقيق أي وحدة إذا لم تكن تلك الظروف الموضوعية قد نضجت وتطورت. إن هذا الرأي لا يطرح بشكل نظرية واحدة بل بأشكال متعددة كما ليس من السهل تحديد الاستنتاجات التي يصل إليها بصورة دقيقة. ولكن يمكن تخمين تلك الاستنتاجات ومناقشتها. فقد يعني هذا الرأي أن الوحدة يجب إلا تتحقق إلا إذا وصلت الأقطار المعنية إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية متماثلة، لأن أي تفاوت في تطور تلك الأوضاع سيخلق تناقضات في داخل الدولة الجديدة يؤدي بالتالي إلى فشل الوحدة.

إن هذا الرأي إضافة إلى كونه قائماً على تحليل مجرد لا يدعمه أي مثل في التاريخ ولو كان واحداً فهو يغفل مسألة أساسية هي أن الوحدة العربية التي نحن

في صددها الآن ليست الوحدة الشاملة بل الوحدة بين الأقطار التي زالت فيها النظم القديمة مثل العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة والجزائر واليمن والسودان. إن الوحدة التي نحن في صددها مستندة على ثورة موجودة ومستمرة لذلك إن الوحدة لن تكون إلا مرحلة جديدة في الثورة، أي أنها ثورة جديدة في حد ذاتها، والثورة الجديدة هذه لا بد أن تتصدى أولاً وقبل كل شيء إلى تطوير الأوضاع الداخلية بصورة جذرية شطر التوحيد. كما إن تفاوت الأوضاع في الأقطار المتحدة ليس من الضروري أن يخلق التناقضات عندما يكون معرضاً لرياح التغيير الثورية. هذا إذا فرضنا أن تلك الفروق على درجة من التباين كالتي يقال عنها وهو أمر ينطوي على كثير من المبالغة في حالة الأقطار التي ذكرناها أو بعضها على الأقل.

شيء آخر ربما يستنتج من هذا الرأي ألا وهو أن قضية الوحدة رهن بتطور تحكمه عوامل حتمية خارجة عن الإرادة والرغبة. إن مثل هذا الاستنتاج ـ إن صح ـ توحي به الأدبيات الأيديولوجية التي تؤكد على القوانين العلمية في التطور الاجتماعي وأهمية العوامل الموضوعية، وهو فهم خاطئ لمسألة العلم في التطور الاجتماعي وفهم خاطئ لتلك الأدبيات.. إن مسألة الحتمية في البحث الأيديولوجي هي التي ربما توحي ـ بصورة خاطئة ـ بمثل هذا الاستنتاج الخاطئ.

إن مسألة الوحدة العربية مسألة إرادية تعتمد على نضال شعبنا ولا يمكن أن تتحقق بصورة آلية تلقائية، كما إنها ليست مسألة حتمية فهي يمكن أن تتحقق، كما إنها يمكن أن لا تتحقق، وكل ذلك يعتمد على نضالنا من أجلها. وعلينا نحن الشعب العربي أن ننتبه إلى خطأ وخطر أي اعتقاد بأن مسألة الوحدة حتمية، أو أنها مسألة خارجة عن إرادتنا.

وثمة رأي مشتق من هذا الاستنتاج هو أن النضال من أجل الاشتراكية يوصل في حد ذاته إلى الوحدة على اعتبار أن بناء الاشتراكية في الأقطار العربية المجزأة يخلق ظروفاً موضوعية متماثلة تؤدي إلى الوحدة. إن هذا الرأي خاطئ أيضاً، فالنضال من أجل الاشتراكية لا يشترط أن يؤدي في حد ذاته إلى الوحدة. إن الوحدة تحتاج إلى نضال إرادي قائم بذاته هو النضال ضد التناقضات في داخل الحركة الثورية العربية التي حالت دون تحقيق الدولة العربية المتحدة. إن النضال الاشتراكي يخلق ظروفاً مساعدة وجواً ملائماً للوحدة ولكن هذا العامل الإيجابي قد يكون أضعف من العوامل السلبية الناتجة عن تناقضات الحركة الثورية العربية،

كما إن وجود أقطار عربية تنهج نهجاً اشتراكياً ومتصارعة بالوقت نفسه، ممكن وواقع في البلدان العربية وفي العالم الخارجي. إذاً لنكن حذرين من هذه المزالق الفكرية ومن خطر هذه الأوهام. لننتبه إلى أننا يجب ألا نلجأ إلى تعليل أنفسنا أو ستر فشلنا في النضال الوحدوي بتحقيق خطوات في طريق الاشتراكية. حقاً أن النضال الاشتراكي لا يمكن أن يكون بديلاً للنضال الوحدوي.

لقد ساعدت الآثار السلبية التي خلفها فشل وحدة عام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر على تكوين مثل هذه الأفكار. إن تلك التجربة قد أوحت للبعض بأن فشل تلك الوحدة كان محتماً لأنه كان مسوقاً بفعل عوامل موضوعية لا مناص منها وذلك خطأ فادح. إن الأخطاء التي رافقت تلك الوحدة لم تكن لتؤدي حتماً إلى الانفصال. لقد كان الانفصال عملاً إرادياً تآمرياً ليس فيه من الحتمية التاريخية أي شيء كان من الممكن أن لا يحدث أبداً.

ـ ٨ ـ

ومن المسائل ذات الأهمية في قضية تحقيق الوحدة مسألة العقبات. إذا كان الوضوح الذهني يمكن أن يقوم بأي دور فيجب أن يكون في توضيح هذه المسألة. كثير من المؤمنين بالوحدة يقعون في شباك الالتباس بين أهمية الوحدة وبين أهمية العقبات التي تعترضها.

فالقول إن الوحدة ضرورية ولكن ماذا نعمل لتلك العقبات؟ إن مثل هذا القول إن دلّ على شيء فإنما يدل على عدم وضوح القضية وعدم اتخاذ قرار حاسم. إن كل تصور بأن الوحدة (أو أي هدف تقدمي آخر) يمكن أن يتم من دون تضحية، إن هو إلا تصور خاطئ يدل في أحسن الأحوال على بدائية الفكر السياسي في بلادنا. إن المهمات الكبرى في التاريخ لا تتم من دون تضحية بأشياء ربما عزيزة ومهمة.

وقد لا يكون من قبيل المبالغة أن نقول إن كل شيء في الحياة لا يمكن أن يتم من دون مقابل أو ثمن، فإذا كان التقدم يعني النضال ضد الظروف، فذلك يعني بالضرورة وجود ثمن مهما كان نوعه. إننا يجب أن ننتهي من مسألة تصنيف أهمية الأهداف القومية وفرز الأمور الأساسية من الأمور الفرعية والتفريق بين الجوهري والمهم. إن الوحدة العربية ليست مثل أي هدف آخر وليست مثل أي قضية أخرى. إنها الأمل الوحيد الموجود الآن. إذاً كيف يجوز أن ترد إلى أذهاننا

مسألة العقبات والتضحيات؟ إذا كنا حقاً قد جزمنا بأنها الهدف الأول فلا يبقى علينا إلا المسيرة إلى الأمام في طريق تحقيق هذا الهدف. علينا أن نزيل جميع العقبات وأن نقبل بكل التضحيات وأقول بكل أنواعها مهما كانت ومهما سمت وعزّت. بمثل هذا النوع من التحديد والتوضيح نستطيع أن نتقدم. أما التسليم بأن الوحدة هي الهدف الأساسي والتردد في تقديم التضحيات في سبيلها والتوقف أمام العقبات فهو في أحسن الأحوال نتيجة إلى عدم الوضوح وإلى العقل اللاعلمي الذي يصمنا به العالم المتقدم. إن التردد في التضحية والارتداد أمام العقبات ليس في دوافعه العميقة وحقيقته النهائية إلا الاستسلام لتأخرنا، لرواسب التخلف ومشاعر الانكسار المتجمعة في أعماق نفوسنا وللعوامل الذاتية التي تسيطر على حياتنا السياسية، وعلينا أن نعترف بذلك ونواجهه بشجاعة على الأقل.

ـ ٩ ـ

كل ذلك لا يعني بالطبع عدم أهمية التجربة الماضية أو عدم الاهتمام بتحليل الواقع العربي وأخذه في عين الاعتبار ونحن نبني الوحدة الجديدة. ولكن لا نستطيع أن نقول إن فشلنا في تحقيق الوحدة بين بعض الأقطار العربية ووصولنا إلى الوضع المتمزق الذي سبق النكبة ببضعة أشهر كان ضرورياً لدراسة التجربة وتحليل الواقع أو أي شيء من هذا القبيل. إن استقراء التجربة شيء وظهور التناقضات دخل حركة الثورة العربية ونتائجها على الوحدة شيء آخر تماماً. إن مسألة الاستفادة من التجربة السابقة وتحليل الواقع العربي مسألة واسعة يطول شرحها ولسنا في صددها الآن. هناك شيء واحد يمكننا أن نشير إليه في هذا المجال هو أنه يبدو أن الوحدة التي نحن في صددها اليوم لا يستحسن أن تأخذ شكلاً غير شكل الاتحاد الفدرالي القائم على أساس حكومة فدرالية واحدة تتولى بصورة مطلقة تامة شؤون الدفاع والتنمية والسياسة الخارجية وحكومات محلية تتولى ما عدا ذلك من الشؤون. إن مبررات هذا الشكل كثيرة فهو الشكل الذي يلائم الدول الكبرى الشاسعة الرقعة المتباينة في الأوضاع المحلية من جهة ويتيح الفرصة إلى التطور الذاتي للأوضاع المحلية شرط التوحيد من دون ثمن باهظ وتجنب تحريك الرواسب والأوضاع المحلية ضد الدولة الجديدة من جهة أخرى.

إن مسألة الوحدة تمر الآن بظرف مناسب هو ظرف النكبة. ونقول إنه ظرف مناسب ولا نعني إطلاقاً أن دعوة الوحدة رد فعل كما سبق القول، ولكن المقصود هو أن ظرف النكبة من شأنه أن يضعف مفعول العوامل الذاتية التي

كانت السبب الرئيس في تأخر تحقيقها فعلينا أن نستغل هذا الظرف لهز وجدان شعبنا، إذ ليس هناك دليل أكبر وأوضح من فداحة وضع التجزئة إزاء عدو بالقوة التي بانت في المعركة. إن المثقفين العرب لا يستطيعون القول إنهم قد أدوا واجبهم في كل الظروف وهم مدعوون اليوم إلى تعبئة الرأي العام وراء هذه القضية المصيرية. إن مسألة العمل لهذه الدعوة الآن لا يمكن أن تكون بمثابة عمل سياسي (بالمعنى التقليدي للعمل السياسي) بل هي عمل قومي عام وعلينا جميعاً أن نتحرر من أوهام الخوف من الاندماج بالسياسة، فما نقول به من أجل الوحدة ليس سياسة إطلاقاً. إن هذه الدعوة ليست دعوة إلى نظرية معينة أو إلى رأي معين في الثورة العربية بل هي دعوة إنقاذ بكل ما في الكلمة من معنى. إن جميع المثقفين العرب مدعوون إلى صب جهودهم في هذا المجرى لتحريك الرأي العام العربي، ودفعه نحو هذا الهدف، وكل جهد مهما صغر مهم، وكل عمل مهما صغر هو في صميم الواجب الوطني الآن. إن جميع المثقفين العرب وقادة الرأي العام والعاملين في الشؤون العامة من مختلف الآراء والاتجاهات، مدعوون إلى المساهمة في هذا المشروع القومي، مشروع التعبئة من أجل الوحدة.

٨ ــ الوحدة والثورة والعوامل الذاتيّة(*)

ـ ١ ـ

هذه المقالة مكرّسة لشرح الفكرة التي وردت في مقالة سابقة[١]: وهي أن ظاهرة الصراع هذه مسألة جديرة بأن تلفت انتباه المثقفين العرب لأسباب مزدوجة: عملية ونظرية.

وتتلخص خطورة الجانب العملي في أن هذا الصراع هو الذي عرقل قيام الوحدة بين الأقطار العربية التي وصلت فيها الحركة الثورية[٢] إلى السلطة والذي خلق بدوره حالة الضعف إزاء إسرائيل وساهم بالتالي في حصول ما حصل في الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧. أما الجانب النظري فهو أن هذه الظاهرة لم يعد من الممكن تفسيرها على أساس الأفكار الدارجة التي ترجع صعوبات الوحدة إلى نفوذ الاستعمار في الوطن العربي كما كان متداولاً في السابق، بل لا بد من دراسة هذه الظاهرة بصورة واقعية وتحليلها وإرجاعها إلى عناصرها الأولية. ويتطلب ذلك استقراءً للحوادث وملاحظة مباشرة لتفاصيل السياسة العربية في السنوات الأخيرة بعيداً عن التعميمات النظرية المجردة. وبعبارة أخرى إن وجهة النظر المعروضة في هذه المقالة، ترفض التفسيرات المبنية على القوانين المشتقة من النظريات المعروفة وتصر على ضرورة الرجوع إلى الوقائع، فالوقائع هي الوحيدة التي تصلح ـ بعد تحليلها ـ لأن تكون أساساً للاستنتاج. إذ لا

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٤، (شباط/فبراير ١٩٦٨)، ثم أعيد نشرها في الكتابين، الرقم (٤) والرقم (١٠).

(١) سعدون حمّادي، «النكبة وقضية الوحدة العربية،» **دراسات عربية**، السنة ٣، العدد ١٠ (آب/أغسطس ١٩٦٧).

(٢) المقصود بالحركة الثورية في هذه المقالة، مجموع الحركات الثورية المؤمنة بالوحدة.

يكفي أبداً أن تكون الاستنتاجات منطقية في حد ذاتها لتكون صحيحة.

أما سبب التنويه بهذه المسائل المنهجية، فهو أن كثيراً من الاستنتاجات والأحكام التي أخذت تروج مؤخراً عن مسائل مهمة مثل الوحدة والثورة والاشتراكية تبدو منطقية في حد ذاتها إلا أنها تفتقر إلى الأدلة الواقعية على صحتها.

ـ ٢ ـ

وقبل البدء في مناقشة وقائع هذه الظاهرة لا بد من أن نتناول بعض الجوانب التعريفية لتوضيح أهم صفاتها. ومن باب التعريف الأولي يمكننا أن نقول إن الذاتية التي نحن في صددها تعني كل ما يتعلق بالذات، أي كل ما ينبع من الفرد من مشاعر وأحاسيس أو من أفكار مصدرها تلك المشاعر والأحاسيس. والمشاعر والأحاسيس والأفكار الذاتية هذه تتمثل عادة بمواقف وتصرفات معينة. وهذا ما يفرقها عما هو غير ذاتي، أي ما يسمى بـ «موضوعي» أي ما يأتي من خارج الذات. ولكن ذلك يجب ألا يعطي الانطباع أن الظاهرة التي نتحدث عنها لا صلة لها بأي شيء يتعلق بالظروف المحيطة بالفرد. من الواضح أن هذه القضية تستثير المقابلة التقليدية المعروفة: هل الفرد حر أم هو مسيّر؟ هل التاريخ محصلة للقوى الموضوعية أم هو عمل إرادي من قبل الإنسان؟ وبالرغم من أنني لا أقصد الخوض في هذا الموضوع إلا أنني، احتراساً مما يمكن أن تترك هذه الفكرة من انطباعات خاطئة، أجد من الضروري التنويه إلى أن القول إن العوامل الذاتية هي التي أدت إلى قيام الصراع في داخل الحركة الثورية العربية لا يعني أنها وجدت من لا شيء، أو إنها النقطة التي ينتهي عندها التحليل. إن طغيان العوامل الذاتية في هذا المجال من الحياة السياسية العربية ليس إلا نتيجة في النهاية للتخلف الذي تعانيه البلدان العربية، التخلف بمعناه العام الشامل، وبعبارة أخرى إنه الخليفة التي تقف وراء هذه الظاهرة، إذ إن مدى قوة العوامل الذاتية بالنسبة إلى العوامل الموضوعية في العمل السياسي تتناسب طردياً مع درجة تأخر المجتمع، فكلما كان المجتمع متأخراً ازداد أثر العوامل الذاتية وبالعكس. ومن الواضح أن هذا القول يختلف عن التفسير الموضوعي الذي يحاول إرجاع ظاهرة التمزق في الثورة العربية إلى عوامل خارجة عن تصرف الأفراد والجماعات العاملة في تلك الحركات الثورية مثل الاستعمار، وتباين درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي.. والفرق بين التفسيرين يجب أن يبقى ماثلاً. القول إن العوامل الذاتية مترشّحة من واقع التخلف شيء، والقول إنها غير موجودة أو ثانوية، بالنسبة إلى العوامل الموضوعية، شيء آخر مختلف. **الأول** يضع المسؤولية على الأفراد، و**الثاني** يرفعها

عنهم، **والأول** يتضمن إمكانية الإسراع بإنهاء هذا الصراع وتحقيق الوحدة بعمل إرادي **والثاني** يترك الأمر لتطور خارج إرادة البشر.

ومن الانطباعات الخاطئة التي ربما تنشأ عن هذه الفكرة التصور بأن المقصود منها مجرد انفعالات وأحاسيس المصالح الشخصية المباشرة وبالتالي استبعاد الأفكار. والصحيح هو أن ظاهرة الصراع موضوع البحث قد رافقها شيء كثير من التحليل النظري والأفكار التبريرية التي غلّفت بها والتي ستبقى فخاً يوهم بعض المهتمين بالشؤون العامة بأن وراء هذا الصراع عوامل أبعد وأعمق من المصالح والانفعالات والأنانيات والسعي إلى السلطة. إن وجود الأفكار والنظريات التي رافقت ظاهرة الصراع ليست إلا مظهراً للعوامل نفسها. إن العوامل الذاتية قد تكون في البداية صريحة مكشوفة ولكنها سرعان ما تدفع إلى الأفكار والنظريات التبريرية. والتبرير نفسه قد يكون مقصوداً واعياً وقد لا يكون كذلك. المهم هو أن مثل هذه الأفكار ليست أفكاراً حقيقية بمعنى أن مصدرها ليس البحث عن الحقيقة بل أحاسيس ورغبات مسبقة موجودة في النفس.

كما يجب أن ننوّه أيضاً أن فرضية العوامل الذاتية لا تعني عدم وجود عوامل أخرى. فيجب مثلاً ألا يستبعد دور عملاء الاستعمار في نشوب الصراع وتغذيته، كما يجب ألا يخرج من الحساب ما للأخطاء التي ارتكبتها الحركات الثورية من أثر في نشوء الاختلاف في ما بينها أو حتى أثر الثقافات المتباينة السائدة فيها. كل أو بعض هذه العوامل موجودة وذات أثر. وإنما المقصود هنا أن هذه العوامل ليست أساسية إذا ما قورنت بالعمل الذاتي. من الخطأ مثلاً أن نتصور أن ظاهرة سياسية كهذه تنتج عن عامل وحيد، إذ لا وجود للعلاقات البسيطة النقية في البحث الاجتماعي حيث الظواهر دوماً نتيجة إلى عوامل متشابكة وحيث تتداخل الأسباب والنتائج. وهدف التحليل في العلوم الاجتماعية ليس غير النفوذ إلى حقيقة أهمية كل عامل والخروج بتصنيف لأهميتها، أي تفريق العوامل الأساسية (الاستراتيجية) عن العوامل الثانوية.

إن نظرة واحدة إلى أوضاع الحركات الثورية العربية في المشرق والمغرب وفي الشمال والجنوب وما حدث فيها من صراع وانقسامات، تظهر بوضوح أن العوامل المذكورة لا يمكن أن تكون السبب الرئيس لما حدث. والملاحظة هذه موجهة إلى أولئك الذين لديهم تفسير جاهز بسيط لكل شيء يريحهم من التحليل العميق هو الاستعمار وعملاء الاستعمار.

إن ما حدث للحركات الثورية في بلادنا قد أظهر بوضوح قصور هذا التفسير.

بقي أن نشير إلى إيضاح واحد هو أن الصراع المقصود لا يقتصر على الصراع بين الحركات الثورية بل يشمل أيضاً الصراع الذي يحصل في داخل تلك الحركات سواء أكان صراعاً بين أجنحة أو بين أشخاص، وسواء بقي ضمن الجسم التنظيمي أم انفجر بشكل انقسام أو تصفية. وهو يشمل أيضاً الصراع بين الحركات الثورية المنظمة وبين الأشخاص العاملين في الحقل القومي أو بين تكتلات الأشخاص.

ـ ٣ ـ

هناك وقائع كثيرة في الحياة العامة العربية (والمقصود هنا بالطبع الحياة العامة المتعلقة بالحركة الثورية العربية) يمكن تجميعها ووصلها ببعضها وتحليلها لنتبيّن في ضوئها ما إذا كان من الممكن إثبات أو عدم إثبات الادعاء الذي تقوم عليه هذه المقالة. والوقائع هذه مستمدة من التاريخ الحديث للحركات الثورية، ومن التجارب الماضية، ومن الملاحظات الخاصة، ومن النصوص الواردة في الأدبيات. وطبيعي أن تكون هذه الطريقة الواقعية المستندة على جمع المعلومات مجهدة في البحث من جهة وناقصة من جهة أخرى ما دام جمع كل المعلومات ذات العلاقة أمراً يكاد يكون مستحيلاً في هذا المجال. إلا أن مزيتها تبقى موجودة وهي أنها في مأمن من أخطار البحث المجرد والابتعاد عن الواقع. وفي ما يلي ملخص عام لما يمكن أن يتضمنه مسح من هذا النوع مكتفين بوصف الظواهر من دون ذكر الأمثلة التي استقيت منها.

الحس الذاتي في الفرد العربي موضوع يصلح لبحوث اجتماعية وتاريخية جيدة. ولم تخل كتب التاريخ العربي من التنويه بهذه الصفة، فالعربي ـ كما يبدو شديد التأثر بأحاسيسه الذاتية وكثير الاهتمام بما يتعلق بشخصه. ولا يهمنا في هذا المجال أن نتناول الظاهرة بشكلها العام بل سنحصر الاهتمام بنطاق الحياة السياسية للحركة الثورية. هناك أفراد ساهموا بصورة رئيسة ورائدة في بعض الأحيان في إيقاظ الوعي الثوري أو نشر أفكار جديدة عن الثورة أو تأسيس حركات ثورية جدية.

هؤلاء الأشخاص الذين ظهرت فيهم بذور الرجال المهمين في تاريخ العرب الحديث ووهبوا في بعض الأحيان حياتهم لقضية الأمة وبذلوا جهوداً نضالية تفوق الجهود التي يبذلها الآخرون، إن مثل هؤلاء الأفراد بالرغم من الجوانب المثالية في حياتهم، وبالرغم من صدقهم وإخلاصهم للقضية نجدهم في غالب الأحيان

يتطورون في اتجاه يميل إلى التعصب للماضي، فهم يأخذون بالدفاع عن أوضاعهم ومراكزهم في القضية عن طريق الدفاع عن أساليب العمل التي ألفوها وعن الأفكار التي عرفوا بها. فهم يعتبرون زوالهم بمثابة زوال لتلك الأفكار وبالتالي إلحاق الضرر بالقضية وأنه لا يمكن الاستغناء عنهم. إن مثل هذا التعصب للذات النضالية، وللكفاح الشخصي الذي خاضوه، وللعمل القومي الذي قاموا به إلى حد اعتبار ذلك أعلى وأحسن ما يمكن الوصول إليه قد خلق في الحركة الثورية العربية الحديثة تناقضات شخصية بين هؤلاء القادة وبين عناصر ناشئة، بعضهم طامع بانتزاع القيادة من الجيل القديم وبعضهم يحمل أفكاراً متطورة أو مختلفة.

إن موقف عدم الولاء المقرون بالنقد الذي يصدر عن عناصر جديدة ناشئة إزاء القادة يستثير فيهم الهواجس الذاتية وموقف الدفاع عن النفس، فتؤخذ تلك المواقف والآراء على أنها عمل شخصي موجه ضد أشخاصهم ومقصود إلى إحداث تبديل في القيادة بل في اتجاه الحركة نفسها. وسرعان ما يتطور رد الفعل إلى هجوم معاكس وتكتل وصراع غالباً ما يكون مقروناً بمواقف فكرية مصطنعة غايتها إلقاء تهم الانحراف والخروج على المبادئ. وبصورة حلزونية متصلة بتطور الصراع إلى مستويات أكثر حدة وينتهي بصورة طبيعية بالانشقاق أو التصفية، تاركاً وراءه آثاراً سلبية تصيب جسم الحركة عموماً.

وكما غذت هذه الأحاسيس بذور الصراع داخل الحركة الواحدة فإنها كذلك قد غذت صراعاً مع الحركات الثورية الأخرى، فكثيراً ما اندفع هؤلاء القادة بتأثير من هذه الأحاسيس، فجعلوا مواقفهم من الحركات الأخرى مشتقة من مواقف تلك الحركات منهم شخصياً، لأنهم ينتظرون دوماً أن يكونوا في المقدمة لا في حركتهم فحسب بل وبالنسبة إلى الحركات الأخرى أيضاً، ونجدهم ينفعلون إذا ما بدا من تلك الحركات أو قياداتها ما يتعارض مع ذلك. وعندما يحصل شيء من التشكيك بمراكزهم من قبل الحركات الأخرى تتحرك فيهم الأحاسيس الذاتية النابعة من مركزهم التاريخي في النضال القومي بشكل سلبي سرعان ما يتصاعد إلى عداء. وهنا كذلك غالباً ما يسبغ على هذه الاختلافات طابع الاختلافات العقائدية ويلجأ هؤلاء القادة إلى حركاتهم يعبئونها ضد الحركات الأخرى.

إن الحياة الحزبية نفسها بيئة صالحة في بعض الظروف لنمو التعصب، فالعمل الحزبي يتطلب التعبئة العاطفية للأعضاء بجميع الوسائل المعروفة. ولكن للتعبئة العاطفية جانب سلبي هو أنها تخلق ميولاً تقدس التجانس وتستنكر الاختلاف، الأمر الذي يخلق بالضرورة نوعاً من الحذر والتشكيك والخوف من

الحركات الأخرى لمجرد أنها جسم تنظيمي مختلف يشكل جهة أخرى بغض النظر عن الأمور الفكرية. وغالباً ما تصطنع الاختلافات الفكرية اصطناعاً لتدبير الاختلاف ولتعبئة الأعضاء ضد الآخرين.

من المعروف عن الحركات الثورية العربية أنها عموماً منغلقة على نفسها قليلة التفاعل والاختلاط بعضها ببعض في مختلف المستويات، وأن الأعمال المشتركة بينها قليلة جداً. إن كل حركة تعمل جاهدة على تحصين مواقعها وإحكام جدرانها. إن أفكار أعضاء هذه الحركة عن الحركات الأخرى تتكون في الغالب بواسطة قياداتها وليس بصورة مباشرة، فضعف الاختلاط والتماس اليومي، وقلة النشاطات المشتركة والتثقيف الموجه لأغراض التعبئة تؤدي كلها إلى تكوين الانطباعات الخاطئة وانتشار الأفكار المغرضة عن الحركات الأخرى.

والذي يحاول تقصّي أسباب المنافسة بين الحركات الثورية العربية يجدها في الغالب ذاتية، فالمنافسة بين الحركات المتقاربة الأفكار بدلاً من أن تكون موجهة إلى البناء الإيجابي وخدمة المصلحة القومية تتحول في الغالب إلى صراع وحرب. أما لماذا يحدث ذلك في بلادنا ولا يحدث في بلاد متقدمة في حياتها السياسية فيرجع سببه الرئيس في النهاية إلى تخلفنا العام. ولكن لا بد أيضاً من وجود عوامل تساعد على تحريك عوامل التخلف وحقن آثارها في العلاقات بين الحركات الثورية، ولعل قلة المعلومات الصحيحة عن بعضها البعض وضعف الروح الموضوعية من جملة هذه العوامل.

قد تنشأ حركة من الحركات بدافع غير جدي من الأساس مثل دافع المنافسة الشخصية لحركة أخرى موجودة أو لمجرد تصورات يخلقها خيال الشباب المبكر أو التأثر ببعض الكتابات والإعجاب بحركات في بلدان أخرى ومحاولة تقليدها. إن حركة تنشأ بفعل مثل هذه الدوافع غير الجدية تتحول بالتدريج إلى حركة مصرة على البقاء فيدفعها ذلك إلى اصطناع الاختلافات مع الحركات الأخرى لتبرير وجودها. ومن خلال عملية خلق الاختلافات تنتقل إلى حالة الاحتكاك بتلك الحركات، إذ إن إبراز الاختلافات غالباً ما يكون مقروناً بنقد الآخرين أو توجيه التهم إليهم وبالهجوم الفكري والشخصي والمسلكي. ثم إن هذه الحركات حتى لو اكتشفت بعد أن تتطور أنها بمبادئها وأهدافها متفقة تمام الاتفاق مع حركة أو أكثر من الحركات الأخرى، فهل تستطيع أن تتنازل عن كيانها الذي كونته وتعترف بعدم ضرورة وجودها؟ والجواب كما تدل الوقائع كان دوماً بالنفي. والحركة الجديدة لا يمكن أن تعترف بذلك بعد أن ادعت أنها جاءت لتصحيح أخطاء

الآخرين ولتحقيق الأهداف التي عجزت الحركات الموجودة عن تحقيقها، فهي قد وجدت لتبقى بغض النظر عن مبرر البقاء، وأسباب هذا التمسك بالبقاء لا شك ذاتية، فحسب طريقة التفكير السائدة يبدو أن الاعتراف بعدم ضرورة حركة من الحركات يعني الاعتراف بعدم أهمية الأشخاص الذين أسسوها.

إن الاعتراف بالخطأ صعب والتنازل عن الكيان صعب وإلغاء الحياة الاجتماعية التي خلقتها الحركة الجديدة لأعضائها صعب، ناهيك بالمركز السياسي الذي أصبح يتمتع به القادة وهو شيء يعتبر التنازل عنه أصعب.

ـ ٤ ـ

هناك عوامل مهمة من عوامل الصراع بين الحركات الثورية العربية هو دخول العنف في العلاقات في ما بينها. والعنف ـ كما هو معروف ـ يخلق جروحاً نفسية وضغائن يصعب التغلب عليها وبخاصة عندما تكون الأحاسيس الذاتية قوية. والعنف قد يكون أحياناً عنفاً معنوياً يتمثل في أسلوب الاتهام والمهاترة والتعبئة العاطفية للجماهير ضد الآخرين. المعروف عن الحياة السياسية العربية إنها في الأصل ذات أساسٍ ديمقراطي ضعيف، لذلك فهي مهيأة للانزلاق في هذا الاتجاه المهدم للعلاقات. ولكن مما زاد الطين بلّة استخدام وسائل الإعلام الحديثة الواسعة الانتشار وبناء آلة إعلام قوية واستخدامها في المعارك الدعائية.

إن اعتماد الطريقة العاطفية وفنون التعبئة النفسية الحديثة ومعاملة الجهة الأخرى على أساس أنها عدو يجوز معه استخدام جميع الأساليب بغض النظر عن أن أخلاقيتها قد تكون من أهم عوامل نشوب الصراع بين الحركات الثورية العربية. والأنكى من ذلك هو أن هذا الأسلوب آخذ في الانتشار والتعميم بدافع المحاكاة أحياناً والدفاع عن النفس أحياناً أخرى. إن دخول سياسة العنف المعنوي هذه في السياسة العربية الحديثة ظاهرة خطرة تستحق كل الاهتمام من قبل الحريصين على وحدة الحركة الثورية العربية وربما كانت أسوأ ما حصل للثورة العربية الحديثة.

ولكن العنف لم يقتصر على الجانب المعنوي بل تعداه إلى الجانب الجسدي أيضاً وبخاصة في السنوات الأخيرة. والعنف الجسدي ابتداءً من الفصل من الوظيفة والمدرسة وانتهاء بالقتل أو الإعدام قد ضرب إسفيناً في العلاقة بين هذه الحركات. والأساس الذي انطلقت منه سياسة العنف ـ المعنوي والجسدي ـ واحد

هو اعتبار الجهة الأخرى عدواً يجب تصفيته. وهو اعتبار ذاتي ولا شك لا تسنده أي أسس موضوعية.

من الملاحظ أن الحركات الثورية العربية الحديثة لا تتهم بعضها بالخيانة في كل الأوقات بل هي تعمل ذلك عندما تحاول إحداها انتزاع السلطة من الأخرى فحسب، أو عندما تهدد بذلك بل نجدها في بعض الأحيان تقول بضرورة التقاء جميع تلك الحركات الأمر الذي يدل بصورة واضحة على عدم جدية اتهامات الخيانة أو ما يشبه ذلك من الاتهامات التي وجهت من بعضها إلى بعضها الآخر بوقت أو بآخر. إن الحركة التي تستخدم العنف الجسدي غالباً ما تبرر عملها هذا بضرورة حماية الثورة وتعني بالطبع حماية حكمها هي. إن حماية الحكم بأسلوب العنف الجسدي لها ما يبررها عندما تكون الحركة التي يستعمل العنف ضدها عدواً حقيقياً للثورة أي عندما تكون في بادئها مختلفة جذرياً عن مبادئ الحكم الموجود. أما استخدام العنف الجسدي من قبل حركة ثورية ضد حركة ثورية أخرى مقاربة في مبادئها، فلا يمكن تبريره إذا كانت مسألة التقاء تلك الثورات مسألة ضرورية تعمل من أجل تحقيقها.

هناك بعض الملابسات والتشعبات لهذه القضية من المفيد التعرض لها، وإن كنا لا نستطيع الإحاطة بها كلها. قد يقال ماذا يمكن أن تعمل الحركة الموجودة في السلطة إزاء محاولة الآخرين انتزاع السلطة بالقوة؟ والجواب عن هذا السؤال ينبع من التفريق بين العمل للوصول للسلطة وبين خيانة القضية. إن الخلط بين الاثنين خاطئ لأن انتزاع السلطة من حكم ثوري ليس في حد ذاته أو بالضرورة عملاً خيانياً إلا إذا كان صادراً من حركة معادية بصورة قاطعة لقضية الوطن بتعريفها العام، لا كما تفسرها هذه الحركة أو تلك. وتعريف قضية الوطن مسألة يجب أن تكون مرتبطة بالسلامة العامة والاستقلال والسيادة ووحدة التراب لا أن تربط بوجود نظام معين.

ولهذه المسألة جانب آخر يتعلق بأسلوب الوصول إلى السلطة. هناك الأسلوب السامي المقصور على الكتابة وعقد الاجتماعات والتأليف والنشر وتقديم العرائض وإرسال البرقيات.. إلخ. وهو أسلوب لا يمكن أن يكون مبرراً لاستخدام العنف ضد حركة ثورية مقاربة للحركة التي في الحكم. بقي أسلوب العنف، وحتى في هذه الحالة يجب التفريق بين العنف المدني والعنف العسكري. إن الانقلاب العسكري هو الأسلوب الوحيد الذي يجوز للحركة الثورية الحاكمة أن تحرِّم استعماله على الحركات الثورية الأخرى. أما النضال المدني مثل التظاهر والإضراب

وشتى الأساليب الشعبية الأخرى، فهو الآخر لا يجوز اعتباره مبرراً إلى استخدام العنف الجسدي ضد الآخرين. وبعبارة أخرى إن الحركات الثورية خارج الحكم إذا ما اعترف لها بحق الوصول إلى السلطة بشتى الأساليب عدا الانقلاب العسكري، فإن أساساً متيناً للعلاقات بين هذه الحركات يكون قد وضع. من كل ذلك نخلص إلى اللقول إن الحركات الثورية التي وصلت إلى السلطة لم تمتنع عن استخدام العنف الجسدي ضد الحركات الثورية الأخرى لا عندما حاولت الحركات القيام بانقلاب عسكري فحسب بل عندما حاولت أن تقوم بأي نشاط سياسي مهما كان. إن الحركات الثورية التي وصلت إلى السلطة كانت دوماً تعتبر العمل للوصول إلى السلطة من قبل الحركات القومية الثورية الأخرى بغض النظر عن الأسلوب مساوياً للخيانة يستحق أن يمنع بالعنف الجسدي.

ولم يقتصر استخدام العنف الجسدي على الحركات الحاكمة فحسب، بل حصل بين حركات خارج الحكم بدوافع السيطرة على الشارع أو لحماية حكم صديق أو حتى لمجرد الثأر. والنتائج الآنية لذلك معروفة من حيث تصعيد موجات العنف. أما نتائجه الأخرى فقد أصبحت أيضاً معروفة إذ خلقت حقداً وخوفاً دفع الحركة المضطهدة إلى استخدام السلاح نفسه ضد خصوم الأمس بمجرد استلامها السلطة. إن ردود الفعل إزاء العنف الجسدي النفسية معروفة ولكنها إلى جانب ذلك تدفع إلى توجيه تهم فكرية وسياسية للحركة التي تمارس العنف يصعب في المستقبل التنازل عنها ويصعب بالتالي الالتقاء مع تلك الحركة.

ـ ٥ ـ

قلنا في السابق إن العوامل الذاتية لا تقتصر على العواطف وأحاسيس المصلحة الشخصية بل تتمثل أيضاً في أفكار ونظريات تحركها الدوافع الذاتية. ومن هذه الأفكار فكرة الوحدانية. إن فحوى هذه الفكرة هو أن تعتبر حركة ثورية نفسها الوحيدة المهيأة والقادرة على تحقيق الأهداف القومية. إن هذه الفكرة ذات جذور تنظيمية نشأت بدافع الرغبة في خلق الثقة بالنفس عند الأعضاء وشحد روح النضال عندهم. وعبثاً يحاول المتتبع أن يجد لهذه الفكرة أي تحليل نظري مقنع في الأدبيات السياسية الغربية. ورد في حالة واحدة القول إن الحركات الثورية العربية الموجودة ذات منشأ قطري، لذلك فهي تعكس البنى الاجتماعية المختلفة في الأقطار الأمر الذي يجعلها غير قادرة على العمل القومي أو ما يشبه ذلك. إن محاولة التفسير مبتورة لا ترينا كيف تختلف البنى الاجتماعية للأقطار وكيف تؤثر هذه البنى ـ على فرض اختلافها ـ في الحركات التي تنشأ، وكيف

يستحيل على الحركات ذات المنشأ القطري أن تتطور في المستقبل في الاتجاه القومي، وكيف يستحيل عليها بالتالي أن تندمج. إنه في نظري تفسير ذو هدف مسبق وتعوزه الأدلة ما يجعله غير علمي. لقد خلق وضع التجزئة مشاكل إقليمية آنية كالتحرر من الاستعمار المباشر، لذلك فمن الممكن أن تنشأ حركات ثورية في نطاق الأقطار مشدودة إلى أهداف محلية ولكن هذه الحركات لا يوجد ما يمنع تطورها نحو أهداف أوسع وأشمل، أي أن تتطور من الإطار الإقليمي إلى الإطار القومي، ومن هدف التحرر من الاستعمار إلى هدف البناء التقدمي. إن معظم الحركات الثورية العربية أو كلها قد تطورت فهي اليوم ليست كما كانت بالأمس من حيث نظرتها إلى القضية القومية وإلى القضية الاجتماعية.

إن اتضاح وحدة المصير العربي واتضاح التماثل الجذري في الأوضاع الاجتماعية والثقافية والنفسية وتركيب المجتمع الاقتصادي واتضاح العلاقة بين وضع التجزئة وبين القوى المعادية الداخلية والعالمية أمور لا بد أن تعمل عملها في تطوير الحركات الثورية ذات المنشأ الإقليمي شطر النظرة القومية التقدمية، وبالتالي لا بد أن تشدها جميعاً نحو نقطة الالتقاء. إن الإخلاص لقضية الشعب والتحليل العلمي إذا ما توافرا واتحدا في حركة ثورية عربية لا بد أن يوصلاها إلى هذه النقطة. لذلك فإن التقاء الحركات الثورية وحتى اندماجها أمر ممكن وقابل للتحقق علمياً.

إن فكرة الوحدانية فكرة ذاتية تنبع من أنانية نضالية ومن مشاعر الاحتكار العقائدي لذلك فهي غير صحيحة ومضرة بالقضية القومية، وأثرها السلبي على العلاقات بين الحركات الثورية العربية معروف. إنها نقطة البداية في رفض الآخرين وعدم الاعتراف بأهميتهم وبإمكانية مساهمتهم بالعمل القومي ويقود ذلك بمرور الوقت ـ وعبر الحوادث ـ إلى معاداتهم فمحاربتهم. وفكرة الوحدانية هذه منسجمة مع الأحاسيس الذاتية فهي المبرر النظري لشعور المحافظة على الكيان والهوية حتى ولو كانت المصلحة القومية مهددة والمصير العربي على مفترق خطر. إن كثيراً من التردد في التعاون مع الآخرين والتشكيك في إمكانية التقاء الثورات يكمن وراءه الخوف من أن يقود ذلك نحو الاندماج وما يجلب معه من فقدان الكيان.

أما جذور هذه الفكرة في المشاعر الذاتية فبعضها سديمي غامض في بدايته سرعان ما يتطور وبعضها واضح تصميمي منذ البدء. إن حركة ثورية تبدأ عملها في واقع توضّحت فيه حاجات نضالية ناتجة عن نواقص جدية في الحركات الموجودة مضطرة أو مدفوعة من دون وعي إلى المناداة بعدم صلاح الموجود من

الحركات وبالحاجة إلى حركة منقذة تسد النواقص. ومن المنتظر أن تدعي الحركة الجديدة أنها ـ بوصفها حركة منقذة ـ لا تشبه أي حركة أخرى موجودة وإنها الثورة المنتظرة، وربما يكون مثل هذا الادعاء ضرورياً لأسباب نفسيه لصهر الأعضاء وشحذ روح النضال وملئهم بشعور الأهمية التاريخية. وكل ذلك يقود إلى فكرة الوحدانية إذ لو كان من الممكن أن تتحقق الأهداف نفسها على يد حركة أخرى لما كان هناك مبرر لقيام أكثر من حركة.

وفي حالة أخرى قد يكون هذا الشعور واضحاً ومصمماً، فقد تعمد حركة أو قيادة ثورية إلى اعتناق فكرة الوحدانية بدوافع ذاتية ممزوجة باعتبارات عملية محلية أو خاصة. فقد تقوم هذه الحركة بتحليل الأوضاع المحيطة بها فتجد أنها لا تستطيع أن تثق بغيرها، أو أنها تجد شيئاً من المجازفة إذا هي وثقت بغيرها، أو أن الثقة بغيرها تتطلب منها جهداً للبحث والمعرفة عن الحركة التي تمنحها ثقتها. أو قد يكون ذلك بدافع الخوف مما هو غير معروف أو أنها تندفع نحو سياسة الانفراد بتأثير الغرور الذي تخلقه انتصاراتها الأولى، أو أنها تقوم بذلك بسبب انطباعات خاطئة عن الحركات الأخرى، أو معلومات مشوّهة، أو بسبب تجربة غير مشجعة في التعاون مع الآخرين. بسبب كل أو بعض هذه العوامل أو عوامل مشابهة أخرى قد تصل حركة ثورية إلى قرار بضرورة الانفراد وتحمل أعباء الثورة العربية.

ثمة جانب لهذه القضية يحتاج إلى شيء من الإيضاح إكمالاً للبحث هو علاقة فكرة الوحدانية بالأفكار الدكتاتورية. يلاحظ في هذا الصدد أن الوحدانية في التطبيق تدخل في حلقة متصلة مع الميول الدكتاتورية، فتكون سبباً ونتيجة في تكوين شكل الحكم. هناك علاقة لا تصعب ملاحظتها بين فكرة الوحدانية وأفكار ذات صفة دكتاتورية كالقول بضرورة جعل القيادة موحدة وبأهمية ذلك في مرحلة الثورة، والقول بضرورة الانسجام وعدم تصور إمكانية نجاح قيادة ثورية متعددة الآراء واعتبار ذلك معرقلاً لسير الثورة وخطراً في أوقات الأزمات. إن مثل هذه الأفكار الموجودة في الأدبيات الثورية والتي تحمل في جوهرها ميولاً دكتاتورية قد تكون هي الدافع أو المبرر الرئيس لفكرة الوحدانية. ولكن فكرة الوحدانية في التطبيق معرضة لدفع النظام في طريق الدكتاتورية أكثر فأكثر، وبهذا تكون الأفكار الدكتاتورية سبباً ونتيجة لفكرة الوحدانية. عندما تكون هناك رغبة واضحة في الذهن بالحكم المهيمن، القوي السلطة، الموحد الرأي، المنفرد القيادة، يكون الوصول إلى فكرة الوحدانية سهلاً ومجرد نتيجة منطقية. وعندما يكون الدافع للوحدانية فكرياً من دون وجود رغبة واضحة بالحكم الدكتاتوري أو ما يشبه ذلك تكون الدكتاتورية أو الميل نحوها نتيجة يوصل إليها تطبيق مبدأ الانفراد. وخلاصة

القول هي أن فكرة الوحدانية في حد ذاتها أقرب إلى الدكتاتورية من أي نظام آخر لأنها تحمل في طياتها ما يشجع هذه الميول، فهي المبرر للدكتاتورية حيناً والمسبب لها حيناً آخر.

وقول آخر على الأفكار الذاتية هو إن الصراع دليل صحة وحيوية. لقد سمعت أحد المثقفين التقدميين المعروفين يقول إن الطريقة الصحيحة لمعالجة الصراع الموجود هي في تركه يأخذ كل مداه متبعاً ذلك بكثير من التحليل. وما يتفرع عن مثل هذه الأفكار القول إن الاختلاف ضروري لرصد الأخطاء والقول بضرورة تعزيز التجارب الخاصة للثورات والاحتفاظ باستقلالها. تلك ولا شك أفكار ينقصها الدليل العلمي، وتقف وراءها أحاسيس العجز عن معالجة الصراع الموجود، فتحاول أن تجد المخرج في الطريق السهل، طريق التبرير وترك الحبل على الغارب بدلاً من ارتياد الطريق الصعب، طريق الوقوف في وجه هذا المرض القومي.

ـ ٦ ـ

إن أي تحليل لظاهرة الصراع يبقى ناقصاً من دون معالجة قضية الحكم. إن قضية الحكم بكل جوانبها ومراحلها من المسائل الاجتماعية والنفسية الخطيرة في حياة العرب السياسية ولعلها أكبر ما تتمثل به النزعة الذاتية التي تغوص جذورها في التاريخ بعيداً حتى حياة الصحراء السابقة لظهور الإسلام.

لقد وجدت الحركة الثورية العربية بكل أطرافها الآن أن استلام السلطة أمر ضروري لتحقيق المبادئ التي تنادي بها. صحيح أن بعض هذه الحركات كان في البداية يقيم وزناً مهماً للنضال في صفوف الشعب وتقويم شخصية الفرد العربي، وكان بالتالي متردداً إزاء استلام الحكم إلا أن هذه الأفكار سرعان ما تبددت وحلت محلّها فكرة ثابتة هي استلام السلطة كونها وسيلة وحيدة لتحقيق المبادئ التي تنادي بها.

ومن الطبيعي أن نلاحظ أن هذه الفكرة قد ازدادت رسوخاً بعد تجربة الحكم، أي أن استلام السلطة في حد ذاته قد زاد من قوة الرغبة في استلام السلطة من جديد. إن الحركة التي تستلم السلطة وتبقى فيها تزداد تمسكاً بها وبالتالي يزداد استعدادها للقيام بكل ما من شأنه المحافظة عليها، وهكذا يكون استلام السلطة نقطة بداية لحركة حلزونية متصاعدة.

إن تحليل الأسباب التي جعلت الحركة الثورية العربية تصل إلى هذا القرار يبين أنها متعددة، فهناك أثر النظرة العملية التي اتضحت عند بعض القيادات الثورية.

تلك النظرة التي عرفت عن طريق التجربة أن السلطة السابقة كانت موجودة لا لأنها شرعية بأي معنى من معاني الشرعية بل لأنها كانت تملك القوة، وتعلمت بالتجربة المرّة أن امتلاك السلطة من قبل الحكم الموجود هو الذي يضع تحت تصرفه جميع الإمكانيات لضرب المعارضة الوطنية، واستنتجت بالتالي أن ضرب أعداء الشعب وتصفية الذين يقفون حجر عثرة في طريق التقدم يحتاج إلى تلك الإمكانيات.

وقد يجد المحلل أن من دوافع استلام السلطة مجرد التخلص من وضع إرهابي مسلط على حركة ثورية يجبرها بالتدريج، دفاعاً عن النفس، على اتباع سياسة استلام السلطة. مقابل هذه الدوافع العملية قد نجد قناعة فكرية محضة بأن تغيير أوضاع المجتمع لا يمكن أن يتم إلا باستلام السلطة أولاً. وما لا شك فيه أن الأدبيات الثورية الماركسية المعروفة الرأي بمسألة السلطة قد دعمت هذه الفكرة. ومن ذلك يتضح أن دوافع استلام السلطة كانت كما يبدو خليطاً من عدة عوامل، فأين يتضح العامل الذاتي في ذلك؟

يتضح العامل الذاتي في أمور عديدة يمكن التعرض إليها بإيجاز. إن التحليل الماركسي لمسألة السلطة واضح، وهو أن المؤسسات تؤدي الدور الرئيس في تحديد طريق التطور الاجتماعي، فالدولة مؤسسة تسيّرها وتحكمها الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج، لذا لا يمكن تحقيق الثورة الاشتراكية إلا باستلام الطبقة العاملة لسلطة التوجيه في الدولة لتستخدمها في بناء المجتمع الجديد. ولكن ذلك يتطلب أولاً وقبل كل شيء تكوين أداة للثورة وهي الحزب. ومن ذلك يتضح بصورة منطقية أن الحزب يجب أن يتكون قبل الثورة أي قبل استلام السلطة. إن هذه النظرة ليست هي السائدة عند الحركات الثورية العربية فمنها ما رفض عملياً، وحتى في بعض الأحيان نظرياً، هذه الفكرة التي تتطلب النضال الطويل الأمد في صفوف الشعب كمرحلة سابقة لاستلام السلطة، وتبنى بدلاً عنها فكرة القفزة السريعة من الوجهة العملية على الأقل. وقد وجدنا من التجربة أن الحركة التي تستلم السلطة ويتضح فشلها في تحقيق مبادئها لا تعترف بخطأ الطريق الذي سارت به بل تزداد تمسكاً بفكرة استلام السلطة. وحركات ثورية أخرى لم تعرف مرحلة تكوين الحزب الثوري قبل استلام السلطة أصلاً. وحتى في الحركات التي لم تستلم السلطة بعد هناك بوادر تدل على أنها تسير في الاتجاه نفسه، ويدل على ذلك أن كل قضية معارضتها للحركات التي في السلطة تدور حول مسألة إشراكها في الحكم. وأسلوب المعارضة نفسه يدل على ذلك أيضاً إذ كان في الغالب مكرساً لاستلام السلطة بالقوة.

هناك شعور صريح أحياناً وغير صريح أحياناً أخرى عند الحركة الموجودة

في الحكم بالضرورة التاريخية لاستمرارها فيه. إن فحص الأدبيات والتصريحات والشعارات وما يكتب ويذاع يوصل إلى الاستنتاج أن الحركة غالباً ما تعتبر وجودها مصيراً للأمة العربية ومهماً جداً لقضية العالم الثالث، وربما لكل قضية الثورة في العالم. هناك تضخيم لأهمية الوجود في الحكم لا شك فيه إذ يبدو أن الجميع يعتقد بأن كارثة كبرى ستحل بالأمة العربية لا بل قضية نضال المعذبين في الأرض سترجع إلى الوراء إذا لم يستمر وجودها في الحكم.

وقد يتغذى الشعور بضرورة البقاء في الحكم من مشاعر وطنية مخلصة إلا أنها مبنية على أفكار خاطئة. إن الوزير الذي يجد نفسه متحمساً للإصلاح عاملاً بكل وقته وبكل جوارحه لدفع المشاريع الجديدة يجد نفسه بالتدريج ميالاً للاعتقاد بأن وجوده ضروري للمصلحة العامة لا لشيء إلا لأنه يتصور خطأ أن حماسه وإخلاصه ونشاطه لم يتوافر في من سبقه وأنه لن يتوافر عند من سيأتي بعده.

إن التصور الذي ينشأ عند بعض الشباب الثوري المخلص عندما يستلم المسؤولية بأن ما لديهم من إخلاص وحماس واندفاع شيء نادر لا يمكن أن يوجد عند غيرهم هو الذي يدعم رغبة البقاء في الحكم ويعطيها مبرراً أمام الضمير. وما لا شك فيه أن معلومات موثوقاً بها ودراسات علمية عن حقيقة درجات التطور الاجتماعي والاقتصادي التي أنجزتها أنظمة الحكم المتعاقبة في بعض الأقطار العربية يمكن أن تلقي الضوء على هذه القضية وربما أوضحت لهؤلاء الشبان المخلصين أنهم ليسوا الوحيدين في الإخلاص والحماس والنشاط من بين من استلموا مسؤوليات الحكم.

أما من أين تأتي مثل هذه الأفكار غير العلمية، فمصدرها واضح هو غياب التقييم العلمي والبحث النزيه عند الحركات الثورية، فهي لا تعرف الكثير عما أنجزه من سبقها في الحكم وهي غير مستعدة نفسياً لتقييم ذلك الحكم بصورة نزيهة وموضوعية، لذلك فهي غالباً ما تلجأ إلى تثقيف أعضائها على أساس أفكار مسبقة قاطعة فحواها أن كل شيء في الحكم السابق لا بد أن يكون خاطئاً ومضراً وأن وجه الأرض سيتغير عندما تأتي هي إلى الحكم.

إن ظاهرة التعلق بالحكم بعد استلام السلطة ليس من الصعب الدلالة عليها، فالإجراءات التي اتخذت وأصبحت سائدة تدل على وجود اهتمام كبير بمسألة الأمن الداخلي إلى حد تعاظم فيه هذا الاهتمام، فدفع إلى إجراءات وتنظيمات قد ضيقت إلى حد بعيد تفاعل الأقطار العربية وحدت من اتصالها بالخارج ووضعت قضية الحريات في موقف حرج.

إن وصول الحركة إلى الحكم ومنع الآخرين من الوصول إليه قد أصبح يستنفد جزءاً متعاظماً من نشاط الدولة إن لم يكن قد وصل ببعض الأحيان لأن يكون الاهتمام الأول. ولعل زيادة الاهتمام بالإعلام والمخابرات ما يدل على ذلك.

هناك وضع نفسي قد ساعد أيضاً على تقوية ميول الحكم هو الصعوبة النفسية المعروفة في النزول من مستوى عالٍ يصل إليه الإنسان مقابل سهولة الصعود لذلك المستوى. إن المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمركز الأدبي المرتفع الذي يحققه الوصول إلى السلطة لأعضاء الحركة الثورية يجعل من الصعب التراجع عنه في المستقبل، وبخاصة أن المستوى السائد بين أعضاء الحركات الثورية يكون عادة منخفضاً ولا سيما في الناحية المادية. أن يبدأ الإنسان بمستوى منخفض وأن يقفز إلى مستوى عالٍ نسبياً يجعل من الصعب التراجع عن المستوى الجديد بعد بلوغه. إن هذه القاعدة النفسية معروفة الأثر وقد عانت منها كل الحركات الثورية في العالم وبذلت جهوداً كبيرة لمقاومتها وتكاد لا تخلو أدبيات أي حركة ثورية من مكافحتها والتحذير منها.

وقد يكون المستوى الجديد العالي الذي يصعب التنازل عنه غير المسألة المادية والمركز الأدبي والاجتماعي بل مجرد التمتع بوضع سياسي ممتاز بالنسبة إلى الحركات الأخرى وبالنسبة إلى الخصوم، هو وضع تتوافر فيه الراحة من عناء النضال في خط المعارضة وتتوفر فيه الحماية من أضرار النضال وأضرار الآخرين. وقد يكون ذلك ممزوجاً بالراحة التي يحققها الاطمئنان من رجوع النظام الإرهابي القديم أو حتى مجرد الخوف من انتقام الذين لحقهم الأذى من النظام الجديد.

ـ ٧ ـ

هناك مجموعة أخرى من مظاهر الذاتية التي أدت دوراً في خلق الصراع في صفوف حركة الثورة العربية، تشكل صنفاً مختلفاً عن المظاهر التي سبق التعرض لها. من الطبيعي أن تعمد الحركات الثورية إلى إجراءات الفصل والتطهير كلما دعت الحاجة، وهو أمر منتظر وممكن الحدوث دوماً. ولكن ذلك في الحركات الثورية العربية يأخذ صفة خاصة هي أن الأفراد الذين يفصلون أو يستقيلون من أحزابهم في الغالب يلجأون **أولاً**، إلى إضفاء صفة الاختلاف العقائدي على قضاياهم حتى ولو لم يكن ذلك المسبب الحقيقي لفصلهم أو استقالتهم، و**ثانياً**، إلى تكوين تكتلات أو محاولة تشكيل أحزاب جديدة مناهضة للأحزاب التي خرجوا منها. قليلة جداً تلك الحالات التي نجد فيها قائداً حزبياً فصل أو استقال

ولم يَدّعِ انه قد فصل أو استقال لمعارضته الميول الانحرافية في الحزب أو في قيادته الموجودَة. قليلة جداً الحالات التي اعترف فيها قائد حزبي مفصول بأنه يستحق الفصل أو أنه أخطأ أو أنه لم يعد يستطيع مواكبة تطور الحزب أو أنه لم يعد يستطيع تقديم التضحية التي يتطلبها النضال أو أنه قد ضعف معنوياً أو أنه يرغب بالراحة أو أنه لا يستطيع تقديم الوقت أو الجهد المطلوب أو أي شيء من هذا القبيل، فالمعروف أن النقد الذاتي والتواضع والصراحة والاعتراف بالخطأ والتقصير أمور ليست واسعة الانتشار في الحياة السياسية العربية إن لم تكن معدومة تقريباً. المتعارف عليه هو العكس تقريباً، فالأفراد يخرجون من أحزابهم في الغالب حول مسائل خطيرة مثل الثورية واللاثورية والقومية والإقليمية والديمقراطية والدكتاتورية والعلمية واللاعلمية واليسار واليمين، إلى ما هنالك من محاور الجدل السياسي المعروف في بلادنا.

وفي هذا الصدد لا بد أن نقول إننا لا نقصد عدم وجود اختلافات عقائدية في جميع حالات الخروج من الأحزاب الثورية أو أن هذا العامل لم يكون موجوداً إلى جانب عوامل أخرى، بل المقصود هو القول إن هذا العامل لم يكن هو العامل الحقيقي الحاسم في غالبية الحالات.

ولا يخفى ما لهذا الأسلوب في تبرير الخروج من الحركات الثورية من أثر سلبي على تماسك تلك الحركات ووحدتها التنظيمية والفكرية. فكل حالة خروج من هذا النوع لا بد أن يرافقها نشاط تفتيتي للحركة التي يحصل فيها، يتمثل في زعزعة الثقة وخلق التشويش الفكري وخلق السوابق المشجعة لأعمال مماثلة.

والخطوة الطبيعية التالية، هي أن يعمل الخارجون من الحركة على تكوين حركة جديدة قوامها في البداية الأشخاص الذين يستطيعون التأثير عليهم من أفراد الحركة. والغرض من ذلك يجب ألا يكون صعب الفهم، فالخارجون يرغبون في ستر الأسباب الحقيقية لخروجهم وبخاصة إذا كانت تلك الأسباب معيبة. وهم يرغبون أيضاً في المحافظة على مستقبلهم السياسي بتكوين تكتلات تمنحهم القوة أو ربما يكون الدافع مجرد إرضاء غرائز الانتقام أو إنقاذ ماء الوجه أو ما يشبه ذلك من **الاعتبارات المعنوية**.

وعلى سبيل المثال لوحظ أن اتجاهاً ثورياً واحداً بالرغم من انقسام مؤيديه إلى كتل أو حركات متعددة تبقى جميع تلك الكتل أو الحركات كما كانت في السابق مؤيدة للاتجاه نفسه أو القيادة الثورية عملياً ورسمياً من دون أي تغيير في الشعارات أو المبادئ. وبذلك أصبح من الممكن في حياتنا السياسية الراهنة وجود

حركات وكتل متعددة تدين بالأفكار نفسها وتتبع الولاء نفسه من جهة ومنقسمة وربما متنافرة من جهة أخرى. أما تفسير ذلك فلا يمكن أن يكون إلا أن الانقسام في الأساس لم يحصل إلا بدوافع ذاتية.

تلك هي إحدى طرق تكوين التكتلات أو الحركات الجديدة، ولكن هناك طرقاً أخرى أيضاً. هناك حالات يؤدي فيها الأفراد الطموحون الدور الرئيس؛ في بعض الحالات يقوم الأفراد، واحداً أو مجموعة من الأصدقاء المتعاونين بتأسيس تكتل سياسي يضاف إلى الحركات الثورية الموجودة. ويتصف هؤلاء في الغالب بالثقافة وبالتمتع بنوع من الكفاءة وبالطموح السياسي الحاد وبالشغف بالحياة الاجتماعية السياسية. وقد يبدأ هؤلاء نشاطهم في الصحافة أو في النقابات المهنية أو بالصداقات السياسية أو العسكرية. وما ساعد على تحسس هذا النوع من الأفراد بأهميتهم السياسية، أن أنظمة الحكم المنبثقة عن الانقلابات العسكرية غير المعتمدة على مؤسسات شعبية قد أفسحت لهم المجال رغبة منها في الاستفادة من كفاءتهم وللحصول على ما يمكن أن يمنحوه للحكم من دعم معنوي.

كما إن نكسات الحركات الثورية قد زادت شعورهم بالأهمية. إن خليطاً من الظروف المشجعة والمطامح السياسية القوية قد دفعت هؤلاء الأفراد بالتدريج إلى تكوين تكتلات سياسية بعضها مجرد أشكال وبعضها يطمح إلى تكوين حركات ثورية جديدة، وبذلك أضيفت حركات وتكتلات جديدة إلى ما هو موجود في الميدان.

وقد يكون مصدر التكتلات الجديدة أفراداً من نوع آخر هم قادة الأحزاب السياسية المتلاشية، فهناك أحزاب قومية الاتجاه كانت موجودة في السابق إلا أنها قد تراجعت بتطور الحركة الثورية العربية وأصبحت متخلفة في التنظيم والتفكير فضعفت وذابت قواعدها ولم يبق منها إلا الاسم والتكتلات الشخصية حول القادة القدماء.

إن هؤلاء القادة رغبة منهم في أن يستمروا في العمل السياسي أو إرضاء لمطامح شخصية أو تحدياً للحركات الثورية الجديدة التي امتصت قواعد أحزابهم أو لغير ذلك من الأسباب الشبيهة نجدهم يصرون على البقاء على المسرح أما بإصرار على وجود الأحزاب القديمة وأهميتها وإنهم بالتالي ممثلوها مطالبين بإشراكهم في الحياة السياسية أو بإطلاق أسماء جديدة على التكتلات نفسها.

وفي حالات أخرى قد تتكون شخصية من دون أن تدعي تأليف منظمات سياسية فتبقى شخصية محضة إلا أنها تنشط في العلاقات السياسية الاجتماعية وفي

الاتصالات وتأخذ بالتدريج شكل الجهة المنفصلة عن الحركات الموجودة. وليس أدل على ذلك ما درج مؤخراً من النظر إلى المستقلين على أنهم كتلة وتصرف بعض الأفراد على أساس أنهم يمثلونهم.

ـ ٨ ـ

يتضح أن تعريف الصراع داخل الحركة الثورية العربية لا يقتصر على نشوب الاختلاف بين الحركات الثورية التي كانت في الأصل مستقلة عن بعضها البعض، بل يشمل أيضاً ظاهرة الانقسامات داخل الحركات الثورية بكل ما يرافق ذلك من تكوين تكتلات جديدة، وبالتالي زيادة عدد الحركات المتصارعة. وقد أدت عوامل عديدة في نشوء الانقسامات المذكورة، وقد تعرضنا لبعضها مباشرة أو بصورة غير مباشرة من ما سبق، ولكن ثمة عاملاً آخر لم يذكر بعد يتعلق بمسألة التنظيم والعلاقات الداخلية.

لقد ظهرت في الحركات الثورية العربية مؤخراً ميول تستسهل عمليات التصفية والفصل ولا تنظر إليها بالتردد والرهبة التي كانت معروفة في الماضي. لقد كانت تلك الظواهر قليلة وإن حدثت فتكون بأسلوب أقل عنفاً مما أصبح شائعاً الآن. ولعل أسباب هذا التغير في الأوضاع الداخلية للحركات الثورية تعود إلى الفشل في إيجاد طرق عملية ناجحة لحل الخلافات، إذ المعروف أن ظهور الخلافات الفكرية وحتى الشخصية أمر منتظر في جميع الهيئات والتجمعات البشرية في العالم ومعروف أيضاً أن تلك الاختلافات قد تعمر وقتاً طويلاً داخل تلك الهيئات من دون أن يؤثر ذلك عليها كمؤسسات مستمرة الحياة والفعالية. ويرجع السر في ذلك إلى وجود طرق مرضية ومحترمة من الجميع إلى حل الاختلافات بصورة سلمية. أما أسباب تلك المقدرة فتعود في التحليل النهائي إلى التفكير الديمقراطي الموضوعي، الديمقراطي الذي يقبل بوجود الآخرين، والموضوعي الذي يعمل دوماً على كبح جماح الغرائز والعواطف والأحاسيس الذاتية لصالح الأمور المتعارف على أنها مصلحة عامة. وتلك مسألة تربية وعامل بشري أكثر من مسألة قوانين وأشكال. أما الاختلافات التي تنشأ في مؤسساتنا، فسرعان ما تدفعها النزعة غير الديمقراطية والمشاعر الذاتية إلى الاتساع وتغذية نفسها بصورة حلزونية متسعة حتى نهايتها الطبيعية عندنا وهي الانفجار. ونحن قليلاً ما نعرف اختلافاً داخل حركة ثورية عربية أمكن حله بصورة ديمقراطية أو أنه لم ينته بالتصفية.

ليس من العسير على المطلع عن قرب على حالات كثيرة من الاختلافات داخل المنظمات الحزبية أن يلاحظ العامل الذاتي بصورة واضحة. إن عملية الصراع التي يدّعي الداخلون فيها عادة أنها تدور حول مسائل عقائدية سرعان ما تتحول إلى مسائل شخصية كالكرامة والهيبة وما يشابهها من الاعتبارات. وقد يسأل الإنسان المحايد إزاء صراع بين تكتلين في منظمة حزبية لماذا لا ينسحب الشخص الفلاني الذي يقود هذا التكتل من الميدان تلقائياً تاركاً لخصمه الفرصة إلى اختبار صحة ما ينادي به حفاظاً على المصلحة العامة للمنظمة؟ أو قد يسأل لماذا لا ينسحب أحد التكتلين بالرغم من أنهما يعرفان أن استمرار الصراع سيؤدي إلى كارثة تعم عليهما معاً؟ والجواب الضمني نجده دائماً في أن كلاً منهما يعتبر الانسحاب هزيمة شخصية تمس بكرامته وسمعته وهيبته، فكل منهما حريص على ألا يقال عنه إنه انهزم أكثر من أي شيء آخر. في الغالب الذين يتصارعون لا يفكرون في ما سيجلب الصراع من أضرار على المصلحة العامة أو حتى مصلحة الحركة بل يفكر كل منهما في مصلحة تكتله أي مصلحته هو كرأس للتكتل.

قد يقول البعض إن طبيعة الاختلافات التي حدثت في الحركات الثورية العربية كانت جذرية تتناول الأمور الكبرى ولم يكن من المصلحة حلها سلمياً. وقول مثل هذا يحتاج إلى تجاوز كبير على التاريخ ليكون صحيحاً، فليس جميع الاختلافات كانت في أساسها تتناول الأمور الكبرى، وحتى لو كانت كذلك فليس من الضروري أبداً ألا نستطيع حلها سلمياً. إن شعور العجز عن حل الاختلافات بصورة سلمية هو الذي يكمن وراء التبريرات التي نسمعها عادة مثل اعتبار التصفيات عامل صحة وبداية تجديد وما يشبه ذلك.

إن الانقسامات والتصفيات العنيفة شيء سيء بحد ذاته ولا يمكن أن تكون شيئاً حسناً مهما كانت الظروف، وبخاصة ظروفنا القومية الحالية. وهي إن حصلت فتدل على الفشل سواء من حيث تحمل الاختلافات والعيش معها أو من حيث حلها بصورة سلمية. وربما يقال مثلاً إن الجهة التي قامت بالتصفية كانت مضطرة، وربما يكون ذلك صحيحاً. ولكننا إذا نظرنا إلى القضية ككل وليس من ناحية جهة من جهات الصراع نجد أن التصفية العنيفة تدل على فشل بغض النظر عن الجهة المسؤولة.

ولا بد أيضاً من التنويه إلى أن أفكاراً مترشحة من الأدبيات الثورية العالمية ـ كالماركسية ـ وأفكاراً نظرية في التنظيم، قد ساعدت على تهيئة جو فكري مساعد على قبول التصفيات وربما اعتبارها شيئاً حسناً. فقد سمعت شاباً

يفسر ظاهرة الانقسامات في الأحزاب الثورية العالمية ـ الماركسية ـ التفسير الماركسي للصراع معتبراً التصفيات جزءاً من حركة التاريخ.

هناك أفكار غالباً ما نلمح ظهورها في صفوف الحركات الثورية ولا سيما عندما تكون في الحكم أو عندما تمر بظروف صعبة تمجد الانسجام ووحدة الصف في صدد العلاقات الداخلية الحزبية فتعتبر الاختلاف مهما كان شيئاً مضراً لا بد من بتره تحقيقاً للانسجام. فهذه تشبه إلى حد بعيد أفكار «الحزب وحدة صخرية» التي شاعت أثناء الحكم السوفياتي. إن الفئات التي تصفّى لا تلبث أن تشكل تكتلات مناوئة أو حركات جديدة عدوة تضاف إلى ما هو موجود في الميدان والأمثلة عن ذلك من التاريخ العربي الحديث متوافرة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأسلوب الذي تتم به عمليات التصفية ذاته قد يكون عاملاً مساعداً على زيادة الصراع، فكلما كان الأسلوب عنيفاً مصحوباً بحملة تشهير تستعمل فيها الأساليب غير الأخلاقية وتستهدف إلحاق أضرار شخصية بالخصم، كانت الآثار السلبية أشد وأقوى. إن أسلوب الاتهام وحملات التشهير والتكتل الشخصي التي ترافق الاختلافات لذاتها تجعل حل الاختلاف عسيراً وغير ممكن في النهاية. وعندما ينتهي الاختلاف بالتصفية تؤدي هذه الأساليب إلى دفع المفصولين إلى موقف عدائي شخصي مقرون بالتكتل دفاعاً عن النفس إن لم يكن للانتقام. وحتى لو فرضنا أن سياسة التصفية تنجح في تحقيق الانسجام داخل حركة ثورية معينة، . إلا أنها من حيث أثرها على مجموع الحركة الثورية العربية تبقى ذات أثر سلبي وذلك لأنها تؤدي إلى زيادة عدد الحركات المتصارعة، وبالتالي إلى إضعاف القوى المعادية للإمبريالية العالمية والرجعية الداخلية.

٩ ــ الوحدة العربية والأخطاء الشائعة(*)

ـ ١ ـ

هنالك أخطاء شائعة عن قضية الوحدة تشكل جزءاً من المصاعب التي تقف في طريق تحقيق هذا الهدف المصيري، أما أسباب نشوء هذه الأخطاء فتعود إلى عوامل متعددة. إن قضية الوحدة قد مرت بمراحل حدثت فيها تطورات فكرية وعملية انعكست في الفهم العام لهذه القضية. وأبرز ما حدث من تطورات في المجال الفكري هو نمو التفكير الماركسي. وما رافق ذلك من اجتذاب للأدبيات الماركسية وامتزاجها بتفكير الثورة العربية. وأهم ما حدث في المجال العملي هو فشل الوحدة بين سوريا ومصر التي قامت في سنة ١٩٥٨، وما تركه من آثار نفسية وتشويش فكري.

والمقصود بالأخطاء الشائعة هو الأخطاء الفكرية التي تنتشر بدرجات متباينة في أوساط أوسع من الأوساط التي تنشأ فيها، والأوساط المقصودة هنا هي أوساط الفئة المثقفة بالتعريف الواسع للثقافة، والأوساط الشعبية التي اكتسبت درجة معينة من الوعي السياسي. والسبب في محاولة التحديد هذه هو أننا نفصل بصورة واضحة بين أفكار هذه الفئات وأفكار جماهير الشعب غير الداخلة في نطاق العمل العام. إن أفكار هذه الجماهير لا تزال بسيطة نقية نسبياً، تقبل الوحدة بصورة عفوية، لأنها لبعدها عن الحياة العامة، لم تشعر بأثر الفوارق الإقليمية من جهة، ولأنها لا تزال بعيدة عن تأثيرات المصالح من جهة أخرى. نقول كل ذلك للتحذير من سوء فهم هذه العبارة، فشيوع الأخطاء موضوع البحث لا يعني أنها تعم كل أوساط الشعب.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٥ (آذار/ مارس ١٩٦٨)، ص ٣ ـ ١٦، ثم أعيد نشرها في الكتابين، الرقم (٤) والرقم (١٠).

وجدير بالتنويه أيضاً أن الوقوع في مثل هذه الأخطاء الشائعة لا يعني بالضرورة خيانة لقضية الوحدة، أو وجود سوء النية، فبالرغم من أن ذلك موجود عند بعض معارضي الوحدة، إلا أن وضع هؤلاء لا يعنينا في هذا المجال، فليست أفكارهم هي موضوع المناقشة، لسبب بسيط هو أن المناقشة هنا ليست مجدية. هناك أفكار خاطئة عن قضية الوحدة عند البعض تجعلهم يقفون موقف المتردد، أو ربما المعارض لقضية الوحدة. والأفكار الخاطئة هذه قد تأتي من مصادر سيئة النية، أو قد تأتي من مصادر مشوشة التفكير. المهم هو أن قطاعات متعددة من الشعب واقعة تحت تأثير هذه الأخطاء، الأمر الذي يجعلها رصيداً سلبياً للوحدة. لذلك فكل نضال ثقافي ضد هذه الأخطاء لتبديدها وإسقاطها في نظر المتأثرين بها يساعد ولا شك على دفع هذه القضية المصيرية إلى الأمام. ولسنا بحاجة إلى القول إن مبررات هذا البحث ليست نظرية بل عملية، خاصة في ظروف النكبة القومية التي تعيشها أمتنا الآن.

ـ ٢ ـ

ما يلاحظ في جدل الوحدة وجود اتجاه يدعو إلى العلمية في التنفيذ كتبرير لتأجيل تحقيق هذا الهدف أو أي خطوة أخرى. ويتخذ هذا الاتجاه صياغات متعددة يجمع بينها شيء واحد هو التأكيد على أن الوحدة يجب أن تتحقق بصورة علمية لا عاطفية. والمقصود بالعلمية في هذا الجدل أشياء متباينة منها أن تحقيق الوحدة يعتمد على توافر شروط موضوعية تتعلق بالتركيب الاقتصادي والاجتماعي للأقطار العربية. وما دام هذا التركيب متبايناً، فلا يمكن تحقيق الوحدة، لأن العوامل الموضوعية لم تنضج بعد لتحقيقها. ويتفرع من هذا الجدل بصورة منطقية القول بوجود قوانين ثابتة مثل القوانين الرياضية تحكم التطور الاجتماعي من المستحيل تجاوزها. والوحدة، كأي هدف آخر، لا بد أن يكون تحقيقها منسجماً مع عمل هذه القوانين ومقتضياتها. ويكثر أصحاب هذه الحجج من الكلام عن الظروف التي يجب أن تنضج لتحقيق الوحدة. والمقصود بذلك ـ في الغالب ـ زوال الفوارق في مستوى المعيشة والتطور الاقتصادي والاجتماعي، أو حصول التماثل في الأنظمة السياسية.. إلخ. ويكون المقصود أحياناً أخرى حل المشاكل المحلية المهمة مثل الحركة الانفصالية في شمال العراق مثلاً.

ومن صياغات هذا الجدل، القول إن الوحدة يجب ألا تتحقق قبل بلوغ الوعي القومي الوحدوي درجة عالية، بحيث يشمل الأغلبية العددية من الشعب، عندها تصبح الوحدة أمراً تلقائياً لا يقف في سبيله أي عائق، وأن يبلغ قطر ما

درجة الوعي الوحدوي عند القطر الآخر الذي يريد أن يتحد معه.

إن هذا الادعاء لا يوضح العلاقة بين هذا الهدف القومي وبين العلم. ومن المنتظر ألا يكون ذلك واضحاً لأنه لا يقدم تعريفاً محدداً لمعنى العلم، فهو تارة يقصد بالعلم الأسلوب في معالجة الأمور ويكون المقصود بذلك أموراً كالاعتماد على الوقائع والاهتمام بالعوامل الموضوعية دون العاطفية، ودراسة الأمور بعمق والإحاطة بها من جميع الجوانب، وما يشبه ذلك. ولكنه في أحيان أخرى يقصد المحتوى وليس الأسلوب، أي وجود قوانين رياضية تسيّر المجتمع بصورة حتمية كقوانين الطبيعة. ولنتناول هاتين النقطتين بالمناقشة.

إذا كان المقصود بالعملية هو الأسلوب في معالجة قضية الوحدة، فالمسألة سهلة وواضحة، فالوحدة كهدف قومي يتعلق بمصير الأمة ووجودها، يصبح أمر تحقيقها خارج المناقشة وينحصر الجدل في أسلوب التحقيق. ومن الأمور البديهية في التطور الاجتماعي هو أن التطور بوصفه مرحلة متقدمة على الواقع لا بد أن تتضمن بعض الصعوبات، فكل عملية انتقال من وضع إلى وضع أحسن منه لا يمكن أن تتم إلا بالتغلب على الصعوبات الناشئة من ظروف المرحلة الموجودة التي يراد زوالها. لذلك لا بد من العمل للتغلب على صعوبات المرحلة الموجودة، لنستطيع الانتقال إلى المرحلة الأحسن، أي لا بد من العمل للتغلب على مشاكل وصعوبات وضع التجزئة لنستطيع تحقيق الوحدة.

والشيء الآخر في هذا الصدد، هو أن قوة هذا العمل يجب أن تتناسب مع درجة الحاجة إلى الوحدة، أي بمقدار ما تكون الوحدة ملحة ومصيرية، وبذلك المقدار يجب أن يكون العمل جدياً وجذرياً، فإذا كانت الوحدة هي الهدف القومي الأول لأمتنا، وإذا كانت الوحدة هي الطريق الوحيد لتكوين الكيان القومي لمواجهة العدو، وإذا كانت الوحدة هي الإطار الوحيد لازدهار أمتنا وتقدمها وحل مشاكلها الإقليمية، عندها يجب أن يكون العمل إلى تحقيقها في المكان الأول من اهتمامنا ومستوعباً كل جهودنا.

إذاً، صعوبات الواقع ومشاكله، كالتناقضات الإقليمية والمشاكل المحلية والتفاوت في درجات التطور أو التركيب الاقتصادي أو التفكير السياسي، أمور يجب أن يوجه النضال الوحدوي لإخضاعها وتذويبها. أما الأساليب التي تدعي العلمية، فيجب أن تستخدم بقصد قهر هذه الصعوبات والقضاء عليها. وبالمنطق نفسه يستتبع القول إن القوى المعادية للوحدة كالاستعمار والعملاء وأصحاب

المصالح في الداخل، يجب ألا تكون سبباً للإبطاء بتحقيق الوحدة أو تأجيلها، بل يجب أن تكون هدفاً إلى الكفاح الوحدوي.

في التفكير العامي بعض التشويش، ولا شك، يتضح في أن البعض يقر بأن الوحدة هي الهدف الأول والرئيس لنضال شعبنا الآن، ويقول في الوقت نفسه إننا يجب ألا نسرع بتحقيقها، أو أن تحقيقها صعب لأن الاستعمار وأعوانه سيقفون ضدها.

إذا كانت قضية الوحدة بالنسبة إلينا قضية حياة أو موت، يصبح الكلام عن الصعوبات أمراً غير ممكن لأنه غير منطقي، لأن الموت لا يعادل الصعوبات ولا يعادل أي شيء آخر. إذاً هناك اختلاط بين أمرين في مسألة صعوبات الواقع، أمر النضال ضد هذه الصعوبات مهما كانت، وأمر استسلام لها. صحيح أنه يمكن تأجيل هدف الوحدة إذا كانت الصعوبات جمة وكبيرة، ولكن ذلك يكون ممكناً فقط عندما يكون ترتيب أولويتها يسمح بذلك، أي عندما يكون هناك ما يجب أن يتقدم عليها. أما أن نقول إن الوحدة هي الهدف الأول وهي المسألة المصيرية، ونقول في الوقت نفسه بصعوبة تحقيقها بسبب الاستعمار أو الفوارق الإقليمية، فذلك غير منطقي ولا يمكن تصنيفه إلا في جملة الكلام المشوش.

إن الكفاح من أجل الوحدة الآن يجب أن يتسلح بالأساليب العلمية، فيحسب ويعتمد على الأرقام ويضع الخطط ويستخدم آخر نتائج العلم الطبيعي والاجتماعي، وذلك أمر لا يناقشه أحد إطلاقاً. أما إذا كان المقصود بالعلمية وجود قوى موضوعية تسيّر التطور الاجتماعي في البلدان العربية وتفرض وضع التجزئة الآن، ولا سبيل إلى التغلب عليها، فيكون الأمر مختلفاً. ومناقشة هذا الرأي ترجعنا إلى مجال البحث الفلسفي.

إن مسألة الحتمية في التاريخ سواء بصيغتها الدينية أم بصيغتها المادية (الماركسية)، قضية من أضعف القضايا الفلسفية، فهي لا تكاد تملك حجة باقية لم تسقط بعد. إن الحتمية المادية التي قامت على طرف نقيضٍ من الميتافيزيقية، لا تستطيع أن تدلنا على الطريقة التي تستطيع بها أن تفترض مسبقاً وجود قوة حتمية توجّه التاريخ نحو هدف أفضل، هو مثالي في النهاية، إلا بضرب من ضروب الافتراضات الميتافيزيقية نفسها.

ومن ناحية الواقع، ليس في التاريخ ما يدلل إطلاقاً على وجود حتمية، فكل ما يوجد هو نزوع ثابت عند الإنسان إلى التقدم بكل ما في هذه الكلمة من عمومية. أما شكل التقدم وأسلوبه وطريقه، فكلها أمور لا يوجد ما يدلل على أنها

مسيّرة بفعل قوانين ثابتة. إن الوحدة العربية ليست بيد قوانين حتمية، وليست خاضعة لقوى خفية خارجة عن إرادة الإنسان، ولا يوجد شيء يسيّرها أو يؤثر فيها خارج نطاق الكفاح الإرادي من أجل تحقيقها، فهي إن كانت صعبة التحقيق الآن، فليس من المحتم أن تكون أسهل غداً، والتطور القادم لا يحمل في طياته شيئاً محتماً بخصوصها. الوحدة مثل أعلى، لا علاقة لها بالقوانين الثابتة، والقوانين الثابتة ليست موجودة إلا في الطبيعة، أما شكل المجتمع وعلاقات الناس بعضهم ببعض فهي من صنع الإنسان، أي من صنع إرادته بالتعريف البسيط للإرادة ومن دون أي تعقيد، وإذا كانت الوحدة مصيرية بالنسبة إلى أمتنا في هذا الوقت، فعلينا أن نناضل لتحقيقها الآن وليس في المستقبل، منطلقين من أساس فكري واضح هو أنه لا توجد صعوبة لا يمكن التغلب عليها. وبعبارة أخرى لا يوجد شيء غير ممكن التحقيق في أوضاع بلادنا عندما تكون هناك إرادة متجسدة بالعمل.

وفي صدد مسألة اختلاف درجات التطور الاقتصادي والاجتماعي وتباين الظروف القطرية باعتبارها مبرراً لتأجيل الوحدة، يكفي القول إن هذه الحجة تقوم على فرضية غريبة حقاً، هي أن التماثل شرط ضروري للوحدة، فهل حقاً إن التماثل ضروري للوحدة؟

إن الذين يرجعون إلى الأرقام الاقتصادية ويسردون تباين معدل الدخل الفردي ودرجة التصنيع وزيادة السكان وكمية الموارد الزراعية والمعادن والثروة النفطية، ويجهدون أنفسهم بتفاصيل الصناعات الناشئة، ليدللوا على أن الوحدة إن تحققت الآن ستؤدي إلى إلحاق أضرار اقتصادية فادحة بهذا القطر أو ذاك أو بهما معاً، يغفلون أموراً عديدة. فهم في الغالب لا يعرفون حقيقة هذه الاختلافات، إنهم يبالغون من دون إثبات بالوقائع بصورة أصبحت من الأخطاء الشائعة عند الراغبين بالتحدث في الأمور الاقتصادية. إن الأضرار ليست بالدرجة التي يتصورها أصحاب هذا الرأي، فمثلاً أن الدراسة الشاملة للأوضاع الاقتصادية في العراق وسوريا التي جرت أثناء المفاوضات لتحقيق الوحدة الاقتصادية بين القطرين بعد شباط/ فبراير وآذار/ مارس سنة ١٩٦٣، لم تظهر أن حجم هذه الأضرار كبير، بل على العكس قد أظهرت بصورة تدعو إلى استغراب أصحاب هذا الرأي، أن الوحدة الاقتصادية لا تواجه العقبات التي تشاع عنها. وذلك مثال على الانطباعات الخاطئة التي تروّج متخذة طابع العلمية.

السؤال الآخر الذي يستدرجه البحث، هو هل أن التماثل ممكن في أي

وضع كان؟ هل أن التماثل قابل للتحقيق بين هذه الأقطار قبل أن تتحد؟ ثم هل أن التماثل موجود في الدول الموحدة، أو هل هو موجود في أوضاع كل قطر عربي على حدة؟ الجواب عن جميع هذه الأسئلة لا شك سلبي.

ولسنا بالطبع في صدد تفصيل الصفات المشتركة بين الأقطار العربية وروابطها القومية، فذلك أمر معروف. المهم في هذا المجال هو الإشارة إلى أن بعض الأفكار عن الاختلافات والفوارق في التطور بين الأقطار العربية، صارت تروج في الآونة الأخيرة، وأن تلك الفوارق تمنع قيام الوحدة، وإننا يجب أن ننتظر حتى تزول تلك الفوارق.. إلخ، أخذنا نسمع عن هذه الأفكار من دون أن نعرف على وجه التحديد ما هي هذه الفوارق وأين توجد؟

ولنفرض أيضاً أن هناك اختلافات اقتصادية وإدارية، فالسؤال الذي يرد هو: هل أن هذه الاختلافات غير قابلة للحل؟ هل هناك مشاكل تنشأ عن الوحدة لا يمكن حلها؟ إن العلم والتخطيط الذي استطاع أن يوفق بين مصالح دول السوق الأوروبية المشتركة، وهي دول ذات اقتصاد متطور، ألا يستطيع تنسيق أوضاع بسيطة نسبياً كأوضاع الأقطار العربية؟ هل العلم الحديث عاجز عن توفير الأساليب والخطط التي تكفل تحقيق اندماج اقتصاديات هذه الأقطار بمراحل توصل إلى الوحدة مع تلافي الأضرار المحتملة؟ لا أعتقد أن أحداً يمكن أن يجيب عن ذلك بالنفي: بل لعل الأمر على العكس، فاقتصاديات هذه الأقطار على درجة كبيرة من التماثل والبساطة بحيث إن عملية دمجها ليست صعبة أبداً، كما إنها لا ينتظر أن تؤدي إلى أضرار جسيمة، أو إلى أضرار لا يمكن تلافيها. إن مسألة الاختلافات وخطورتها من الأخطاء الشائعة التي مصدرها ليس البحث العلمي فحسب، بل الهواجس والمخاوف والأوهام والمصالح.

ـ ٣ ـ

هناك نوع أخر من الأخطاء الشائعة عن علاقة الوحدة بالاشتراكية. لقد بدأت تظهر بعض الكتابات التي تجعل تحقيق الوحدة وتحقيق الاشتراكية شيئاً واحداً وبعملية واحدة. وأخذنا نسمع آراءً من هنا وآراءً من هناك تقول إن المهم في الوحدة هو ليس توحيد الوطن وتكوين دولة موحدة، بل المهم هو محتوى الوحدة ومن يحققها، فالوحدة إذا لم يكن محتواها النظام الاشتراكي، وإذا لم تحققها البروليتاريا، فإنها ليست وحدة. ويتوسع أصحاب هذا الرأي إلى القول إن الوحدة لا يمكن أن تحققها إلا الطبقات الكادحة ـ العمال والفلاحون ـ وأن غير هذه

الطبقات لا يمكن أن تؤمن بالوحدة، ولا يمكن أن تعمل إلى تحقيقها، وأن كل دعوة إلى الوحدة من قبل غير هذه الطبقات إما كاذبة، وإما أنها مشروع استعماري هدفه استغلال الطبقات الكادحة.

ويقول أصحاب هذا الرأي أيضاً إن الصراع من أجل الوحدة هو الصراع بين الطبقات، وإن الطبقات الكادحة هي التي تحقق الوحدة والاشتراكية في آن واحد.. إلخ. وينعت أصحاب هذا الرأي الدعوة الوحدوية في غير هذا الإطار، في أنها أفكار البرجوازية أو البرجوازية الصغيرة كما هو دارج الآن! وأنها أفكار عرقية شوفينية.. إلخ من العبارات المعروفة.

وقبل مناقشة هذا الرأي، تجدر الإشارة إلى أن هذا التحليل الماركسي لقضية الوحدة العربية جديد، فهو لا يذهب إلى أبعد من السنوات القليلة الأخيرة. إنه تحليل جديد من حيث قبول فكرة الوحدة العربية من جهة، ومن حيث ربطها بالاشتراكية الماركسية من جهة أخرى، فالمعروف تاريخياً أن الماركسية العربية كانت تقف موقف العداء الصريح من الوحدة العربية في الماضي وترفضها بصورة قاطعة على أنها مشاريع وأفكار استعمارية أو انتهازية. إلا أن التيار الوحدوي بعد أن تعاظم، ودخلت الثورة العربية مرحلة جدية جديدة بعد وحدة سنة ١٩٥٨، وثورة شباط/فبراير في العراق، وثورة آذار/مارس في سوريا سنة ١٩٦٣، وقيام محاولات الوحدة الثلاثية، وما رافق كل ذلك من صعود الوعي القومي، بعد أن حدث كل ذلك أخذت الماركسية العربية الموقف الجديد، وهو قبول الوحدة ولكن بإطار ماركسي.

هذا من حيث التاريخ وهي مسألة ليست غير مهمة في تقويم هذا الرأي. لأنه لم ينشأ بصورة طبيعية، أي نتيجة تفاعل حي مع الجماهير العربية وتحليل علمي لآمالها وأهدافها، بل قد كان نتيجة ضغط الواقع وعلى أرضية المعارضة للوحدة العربية.

ولكن بغض النظر عن هذا الجانب لا بد من إخضاع هذا الرأي للتحليل.

هل صحيح أن الصراع الذي يشهده المجتمع العربي منذ بداية نهضته الحديثة هو صراع طبقي بالشكل المجرد الذي يقول به هذا الرأي، أم أنه صراع وطني تحرري بين جماهير الشعب الواسعة من مختلف الفئات وبين الاستعمار الغربي والصهيونية، وصراع بين جماهير الشعب المضطهدة والفئات الوطنية المتحررة وبين الفئات الحاكمة المستغلة وأعوانها من الفئات المستفيدة من الحاكم والمستغلة للجماهير؟

هل كان النضال التحرري الذي خاضته الأقطار العربية ضد الاستعمار الغربي والصهيونية حتى الآن مقصوراً على طبقة البروليتاريا والفلاحين، أم اشتركت فيه فئات عديدة من الشعب؟ الجواب عن ذلك لا شك واضح. ثم لنأخذ قضية الوحدة العربية: لماذا لا يمكن أن يؤمن وأن يخلق لقضية الوحدة العربية إلا الطبقات العمالية والفلاحية؟ ما هو السر الذي يوجد في هذه الطبقات الذي يجعلها ترتقي إلى الشعور القومي والإخلاص للأمة والوطن ولا يوجد عند غيرها من فئات الشعب. هل إن نوع المهنة أو الفقر أمور في حد ذاتها تجعل من المواطن مخلصاً ومناضلاً قومياً؟ لا أعرف ما إذا كان التفكير السليم يقبل مثل ذلك؟

لو كان ذلك صحيحاً فكيف نفسر أن الحركة الماركسية العربية نفسها وهي المفروض فيها أن تكون قمة الوعي الطبقي والممثل الأكمل للطبقات الكادحة، قد وقفت موقفاً سلبياً من قضية الوحدة في السابق، ولا تزال حتى الآن مع بعض الفوارق[1]؟

قد يقال مثلاً إن الطبقات الكادحة هي الطبقات ذات المصلحة الحقيقية في قيام الوحدة، لذلك فهي تناضل من أجلها بصدق وحماس. وذلك صحيح مع الملاحظات التالية: الملاحظة الأولى تتعلق بتعريف المصلحة. ما هو المقصود بذلك؟ هل هي المصلحة المادية المباشرة للعمال والفلاحين متمثلة بتحسين مستوى المعيشة، أم المصلحة العامة البعيدة المدى متمثلة ببناء مجتمع تقدمي حر وبناء وطن مستقل قوي؟ إذا كان المقصود **الأول** فليس من الضروري أبداً ألا تكون مصلحة الطبقات الكادحة متناقضة مع الوحدة، فدمج قطرين عربيين، وما يتبع ذلك من إطلاق حرية الانتقال والعمل قد يؤدي إلى نشوء منافسة بسبب انتقال العمال من قطر فيه بطالة إلى قطر فيه نقص في اليد العاملة، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان امتيازات كان يتمتع بها عمال القطر الأخير قبل الوحدة. ويصح الشيء نفسه على الفلاحين. أما إذا كان المقصود هو المفهوم **الثاني** للمصلحة، فذلك أمر لا يتحقق إلا بالأمد الطويل، ولا يتم إلا بالتضحية الآن في سبيل المستقبل. والكفاح من أجل ذلك ليس من الضروري ألا تشارك فيه فئات الشعب الأخرى، فما زال المقصود بالمصلحة الحقيقية هو المصلحة العامة للبلاد والوطن في الأمد الطويل، فليس من الضروري أن يقتصر النضال من أجلها على طبقة معينة من دون طبقة أخرى.

---

(١) لا شك في أن هناك تطوراً إيجابياً في موقف بعض الأحزاب الشيوعية العربية إزاء قضية الوحدة لا بد من التنويه به.

ولنأخذ الجانب الآخر من القضية ولنفرض أن المقصود بالمصلحة هو المصلحة المباشرة الطبقية المتمثلة بازدياد الدخل، فهل صحيح أن الطبقات الأخرى ليست لها مصلحة بقيام الوحدة؟ إذا كانت الوحدة تحقق مصلحة مادية مباشرة للعمال والفلاحين، ألا تحقق في الوقت نفسه مصلحة مادية مباشرة للطبقة الوسطى أو للطبقة الصناعية؟ المعروف أن توسيع السوق العربية، وإلغاء الحواجز الجمركية وقيود انتقال رؤوس الأموال وممارسة المهن والحرف وإقامة المشاريع والسفر، كلها أمور تستفيد منها الطبقات الأخرى. إذاً لماذا نفترض أن الوحدة العربية ضد مصلحة الطبقات الأخرى؟

إن الطبقة الصناعية والتجارية في قطر لا ينادي بالاشتراكية قد تقف ضد الوحدة مع قطر عربي آخر ينادي بالاشتراكية خوفاً من تعميم هذه السياسة في دولة الوحدة والإضرار بمصالحها. هذا صحيح تماماً، ولكنه شيء مختلف عن التعميم النظري في أن هذه الطبقات عدوة للوحدة العربية. إن هذه الطبقات قد تعادي الاشتراكية، ولكن لا يشترط أن تعادي الوحدة أبداً. وليس صحيحاً إطلاقاً أن الوحدة من دون نظام اشتراكي لا قيمة لها. ثم إذا كان المطروح مثلاً وحدة أقطار متشابهة في سياستها الاقتصادية تقريباً، فهل صحيح أن الطبقات من غير العمال والفلاحين ستقف منها موقف المعادي؟ هل سيطرأ تغيير سلبي على المحتوى الاشتراكي إذا ما تحققت الوحدة بين هذه الأقطار؟ والجواب عن ذلك في نظري: كلا، على وجه التأكيد.

ـ ٤ ـ

هناك تحليل أخذ بالرواج مؤخراً لتفسير ظاهرة عدم قيام الوحدة بين العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة، بالرغم من قيام أنظمة ثورية في هذه الأقطار تتبنى النظرة الاشتراكية. والمقصود بهذا التحليل في الواقع ـ أو كما يبدو من بعض الكتابات عنه ـ هو تأجيل تحقيق الوحدة بين هذه الأقطار. يقول هذا التحليل إن الأنظمة القائمة في الأقطار العربية هذه تقوم على البرجوازية الصغيرة وليس على البروليتاريا والفلاحين، والبرجوازية الصغيرة هذه قد قامت بضرب الطبقات الإقطاعية والرأسمالية التي كانت تسيطر على الحكم قبلها، لا لتقيم حكم البروليتاريا بل لتقوية مركزها وتدعيم سلطتها، لذلك فهي تقف من ناحية أخرى موقف المتردد أو المعادي ضمناً للطبقات الكادحة. والبرجوازية الصغيرة هذه ذات أفكار متذبذبة في ما يتعلق بالثورة، فهي لا يمكن أن تحقق الوحدة والاشتراكية لأنها مثل الطبقات القديمة ذات مصالح متناقضة مع هذه الأهداف.. إلخ.

إن هذا التحليل، المترشح من الأدبيات الماركسية الموجزة التي أخذت تروج مؤخراً، يعاني بصورة واضحة من أخطاء التجريد والابتعاد عن الواقع العربي، وهو ليس إلا توفيقاً ذهنياً بين أفكار مجردة غرضها الانسجام المنطقي والتبرير، أكثر من تحليل الواقع العربي بروح علمية.

هناك فرضيات عديدة يجب أن تكون صحيحة أولاً من أجل أن يكون هذا التحليل صحيحاً، فلأجل أن يكون مقبولاً يجب أن تكون فكرة وجود برجوازية صغيرة متميزة عن البرجوازية الكبيرة صحيحة، وأن تكون فكرة صدور الأفكار بصورة تامة عن المصالح الطبقية المباشرة صحيحة، وأن تكون فرضية أن الأنظمة القائمة في الأقطار الثورية تقوم على البرجوازية الصغيرة صحيحة. ويتطلب هذا التحليل أيضاً أن تكون الفرضية الضمنية أن حركة البروليتاريا العربية ـ المتمثلة بالحركة الماركسية (بغض النظر عن تعريف أو تحديد هذه الحركة وع من هو المقصود بها)، ليست بأشخاصها من البرجوازية الصغيرة أو الكبيرة.

والآن يصل البحث إلى تحديد مقياس النضال الوحدوي. العدو الحقيقي للوحدة هو الاستعمار والصهيونية بوصفهما قوة خارجية، ومن يرتبط بالاستعمار ارتباط عمالة ومصلحة من الأفراد في الداخل. الاستعمار الغربي والصهيونية هما القومية الأولى المعادية للوحدة العربية، بخط ثابت مستمر لم ولن يتغير، والأدلة على ذلك واضحة وليست بحاجة إلى البيان في هذا المجال. كما إن أسباب ذلك واضحة لا تحتاج إلى مزيد من المناقشة. هذا هو المقياس الموضوعي الثابت لتحديد من هو مع الوحدة ومن هو ضدها؛ في الكتابات التي تقرن الوحدة بالاشتراكية الماركسية خلط واضح بين قضية النضال من أجل الاشتراكية وبين النضال ضد الاستعمار. هناك فرضية يصعب التدليل عليها هي أن أعداء الاستعمار الغربي هم الطبقات الكادحة فحسب وذلك خطأ ولا شك، إذ إن النضال الوطني التحرري ضد الاستعمار الغربي والصهيونية لم يقتصر في بلادنا على الطبقات الكادحة إطلاقاً من حيث التاريخ، وليس هناك أي سبب نظري مقبول يدعو إلى الاعتقاد بأن هذا النضال سيقتصر على هذه الطبقات في المستقبل.

إن الدفاع عن الوطن ليس مسألة مقصورة على جماعة من دون أخرى من المواطنين، وليس صحيحاً إطلاقاً أن دائرة الذين يقاومون الاستعمار والصهيونية في بلادنا منطبقة على دائرة الطبقات الكادحة المناضلة من أجل الاشتراكية الماركسية. إن النضال من أجل الاشتراكية ليس مطابقاً تماماً للنضال ضد الاستعمار والصهيونية.

هناك فئات كثيرة، موجودة، ومن الممكن أن توجد، تناهض الاستعمار والصهيونية من دون أن تكون مؤمنة بالنظام الاشتراكي، ومن دون أن تكون قد فكرت بالاشتراكية. والأدلة على ذلك كثيرة جداً من واقع النضال الوطني في البلدان العربية، ومن أقرب حلقات هذا النضال، ثورة الجزائر. صحيح جداً أن نقول إن حلفاء وأعوان الاستعمار لا يمكن أن يكونوا مع الوحدة، ولكن ليس من الصحيح أن نقول إن أعداء الاستعمار هم الطبقات الكادحة فقط. الاشتراكي يمكن أن يكون وحدوياً ولكن ليس من المحتم أن يكون كذلك، فليس في الاشتراكية الماركسية ما يدفع بالضرورة إلى الإيمان بالوحدة والنضال من أجلها. الوحدوي يمكن أن يكون اشتراكياً ولكن ليس من المحتم أن يكون كذلك.

والمقصود من ذلك ليس بالطبع التقليل من أهمية التفكير الاشتراكي وليس المقصود التقليل من أهمية نضال الطبقات الكادحة وليس أي شيء من هذا القبيل. المقصود هو الوضوح في الأفكار وإزالة التشويش والغموض وخلط الأمور بعضها ببعض. المقصود أن نفهم بصورة واضحة أن النضال من أجل الوحدة يجب إلا يقيد بأفكار مسبقة، وألا يزج به في مشاكل واختلافات لا تعود له، فقضية الوحدة ليست قضية الاشتراكية، وإن لم تكن متعارضة معها. فهناك فرق بين عدم التعارض وبين التماثل. فكما إن النضال من أجل الاستقلال والتحرر من حكم الاستعمار يتطلب حشد جبهة واسعة من جميع فئات الشعب المناهضة للاستعمار، بغض النظر عن التوزيع الطبقي، كذلك النضال من أجل الوحدة يتطلب حشد جبهة واسعة من جميع فئات الشعب المؤمنة بالوحدة. ليكن المقياس في تحديد من هو وحدوي ومن هو غير وحدوي مقياساً واقعياً قائماً على أساس الإيمان والنضال الفعلي من أجل الوحدة، لا على أساس أفكار مسبقة وتعريفات نظرية.

إن النضال من أجل الوحدة العربية قد تشترك به فئات واسعة متعددة من المثقفين والحرفيين والطبقات الوسطى والصناعيين، إلى جانب الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين.

ـ ٥ ـ

ولنتحول الآن إلى جانب آخر من الأخطاء الشائعة خلاصته القول بإمكانية تكوين اتحاد بين الأقطار العربية مع بقاء أنظمة الحكم الموجودة على ما هي عليه. ويقال أحياناً ببقاء كيانات الدول المتحدة على ما هي عليه.

إن هذا الرأي غير واضح بالطبع في ما يتعلق بالمقصود بأنظمة الحكم

الموجودة أو بكيانات الدول الحالية، وفي ما إذا كان ذلك ممكناً أصلاً في ظل الوحدة. وقد يصل هذا الرأي أحياناً إلى الاقتصار على ما يدعى بالكونفدرالية أو ما هو قريب من ذلك. أما مصدر هذا الخطأ فليس من الصعب التعرف عليه. إنه فشل وحدة سنة ١٩٥٨، وميثاق ١٧ نيسان/أبريل، ونشوب الصراع بين الحركات الثورية والوحدوية. إنه محاولة ذهنية للتوفيق بين هدف الوحدة وبين الواقع الذي يبدو لأصحاب هذا الرأي صعب التغيير.

إن خطأ هذا الرأي مزدوج: نظري وعملي، فنظرياً لا يمكن تجزئة سيادة الدولة إذا كان المقصود بالوحدة تكوين دولة واحدة. إن الدولة لا بد أن تكون موحدة السيادة، وذلك مبدأ أولي وأساسي في علم السياسة. الدولة يجب أن تكون مطلقة أيضاً، لا تحدها ولا تتعارض معها أي سيادة أخرى. من الممكن توزيع السلطة التي تمارس بين مؤسسات متعددة، ضمن الدولة الواحدة، ولكن لا بد من وجود مكان واحد توجد فيه السلطة النهائية عندما ينشأ التعارض بين تلك المؤسسات وبقول الكلمة الأخيرة بشؤون الدولة. وعلى ذلك إذا كان المقصود بالوحدة إنشاء دولة واحدة لا يمكن بقاء كيانات الدول المتحدة على ما هو عليه الوضع قبل الاتحاد، إذ لا يمكن تجزئة سيادة الدولة الجديدة بين حكومات الأقطار المتحدة. وبعبارة واقعية لا يمكن الاحتفاظ بأنظمة الحكم الموجودة في الأقطار الداخلة بالوحدة، بل لا بد من تكوين حكومة جديدة تملك السيادة التامة الموحدة. إذا كان المقصود ببقاء أنظمة الحكم الموجودة بقاء الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذت من أجل تقدم الشعب فذلك ممكن، وإذا كان المقصود إبقاء إدارة محلية بيد الأقطار ونوع من الحكم الذاتي فذلك ممكن أيضاً، ولكن لا بد من أن تكون السلطات المحلية وحكومات الأقطار خاضعة لسلطة أعلى منها جميعها هي حكومة الاتحاد الجديدة، أي لا بد للدول الداخلة في الاتحاد أن تتنازل عن سيادتها إلى سلطة جديدة.

ومن الناحية الواقعية، قد يظن البعض أن الصعوبات التي تواجهها قضية الوحدة والعقلية الإقليمية وفشل التجربة السابقة، تتطلب أن تكون الوحدة في مراحلها الأولى خفيفة الوطأة مقتصرة على أمور قليلة، مع بقاء أنظمة الحكم والحكومات الموجودة في الأقطار واسعة الصلاحيات. إن هذه النظرة قد تبدو منطقية لأول وهلة ولكنها تبقى تحليلاً مجرداً إذ قد يكون الصحيح هو العكس تماماً. إن المصاعب المذكورة ربما تتطلب أن تكون الوحدة قوية حاسمة منذ البداية تقطع الطريق على جميع الميول اللاوحدوية من أن تتطور. والدليل الذي يورده البعض أن السياسة الاندماجية التي قامت عليها وحدة سنة ١٩٥٨، هي التي

أدت إلى الانفصال، دليل ضعيف جداً، فلا السياسة كانت اندماجية كما يظن ولا الانفصال كان بسبب تلك السياسة بالذات.

الانفصال مؤامرة كان من الممكن أن لا تنجح أبداً، ولم يكن وقوعها أمراً حتمياً. إنني من الذين يعتقدون أن الوحدة يجب أن تكون قوية منذ البداية، وأن تعبئ بداخلها كل الجهود للقضاء على الميول غير الوحدوية في جميع مجالات الحياة وبكل الوسائل.

من الواضح أن النظرة التي نحن في صدد مناقشتها تحاول تحقيق توازن بين القوى التي يتكون منها الاتحاد، توازن قائم على أساس التكافؤ والمساواة، ويستتبع ذلك توزيع السيادة على هذا الأساس. وفي الحقيقة تلك هي الفكرة التي تقوم عليها الجامعة العربية، فكرة المجتمع المكون من كيانات ذات سيادة لها الحقوق نفسها في اتخاذ القرارات، وتتوزع بينها السيادة والسلطة بالتساوي، فكل قرار لا ينال الإجماع لا يصبح قراراً، أي لا ينفذ. ولسنا بحاجة إلى القول إن هذه الفكرة، مهما كان الشكل الذي تتمثل به، لا تصلح أن تكون أساساً للوحدة. إن الوحدة لا يمكن أن تكون أقل من تكوين دولة واحدة جديدة. صحيح هناك أقطار عربية عاشت لفترة من الزمن مستقلة، وصحيح أن لكل من هذه الأقطار تجربته وأوضاعه المحلية، وصحيح أن هناك أكثر من حركة وحدوية ثورية، إلا أن كل ذلك لا يمكن أن يبرر فكرة التوازن وتجزئة السيادة.

ـ ٦ ـ

مقابل الخطأ السابق هناك خطأ معكوس يتعلق بالفكرة المنتشرة عن الشكل الاتحادي للوحدة أو ما يدعى بالفدرالية. يعتقد كثير من المهتمين بقضية الوحدة أن الشكل الاتحادي ليس إلا درجة دنيا للوحدة، وأن الوحدة الاندماجية (أو المركزية) هي الصيغة الأكثر وحدوية. وبالتالي يحكم هؤلاء على الوحدة الاتحادية على أنها خطوة نحو ذلك. الوحدة الاتحادية يجب ألا تكون الشكل النهائي للوحدة العربية وقبولها الآن لا يبرره كون الوحدة التامة صعبة.

وسبب هذا الخطأ يكمن في النظرة الآلية التجريدية للوحدة. إن الوحدة هي التماثل والاندماج التام، وبما أن الوحدة الاتحادية تحقق التماثل في بعض الأمور ولا تحققه في بعض الأمور الأخرى (الحكم المحلي في كل قطر) إذاً فهي أقل من الوحدة المركزية. مقياس الوحدة هو درجة الاندماج والمركزية.

وخطأ هذه النظرة التجريدية هو أنها تغفل حقيقة بسيطة هي أن التوحيد لا

يمكن أن يشمل جميع شؤون الحياة أصلاً، فالأمة مهما كانت موحدة لا يمكن أن تصل إلى درجة تتماثل فيها جميع شؤون الحياة، فذلك أمر مستحيل الحصول أصلاً، فضمن كل دولة تبقى بعض الاختلافات بين منطقة ومنطقة، لا بل ربما بمرور الوقت تنشأ عن التطور نفسه اختلافات جديدة مثل التخصص في الإنتاج مثلاً. والشكل الاتحادي ليس إلا الإطار الذي يستوعب هذه الاختلافات الإقليمية، ويوجد لها الأجهزة المتخصصة بشؤونها، فما زالت الاختلافات بين المناطق في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودرجات التطور موجودة، وبدلاً من أن يتولى جهاز حكومي مركزي واحد معالجة كل هذه الشؤون المتباينة تقوم في ظل النظام الاتحادي أجهزة إدارية متعددة تعدد تلك المناطق بمعالجتها.

إن المسألة تتعلق بالتخصص وتوزيع الأعباء أكثر مما تتعلق بتجزئة سيادة الدولة والتنازع بين أجزاء الوطن الواحد.

ثم هناك الأوضاع الناشئة عن كبر حجم الدولة وتباين مناطقها ـ كما هي الحال في البلدان العربية ـ إن هذا الاتساع لا يناسبه غير النظام الاتحادي الذي يوفر لكل قطر حكومة قريبة من شعبه قادرة على الإلمام بتفاصيل شؤونه، في حين أن ذلك لو أوكل إلى حكومة مركزية واحدة لأدى الأمر إلى بعد الحكومة عن شؤون الشعب وتعقيد الروتين.

إذاً، المسألة ليست مسألة نزاع بين السلطة المركزية والسلطة المحلية، بقدر ما هي مسألة إيجاد جهاز قريب من الشعب وإحداث تخصص في العمل وإتاحة المجال أمام المواطنين ليساهموا عملياً في إدارة شؤونهم اليومية وشؤون مناطقهم. الأمر الذي يدور حوله النظام الاتحادي لا يتعلق بالمسألة القومية: هل تكون الأمة موحدة ام نصف موحدة، بل يتعلق بفن الإدارة وتوسيع المشاركة الشعبية والتخصص في الإنتاج والتلاؤم مع الفوارق الطبيعية والاختلافات التي لا بد من وجودها بدلاً من القفز فوقها.

إن النظام الاتحادي في تطبيقه في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية، قد خلق أوضاعاً قومية موحدة لا تقل أبداً عن وحدة الدول التي تتبع النظام المركزي. إن الأقطار العربية المترامية الأطراف الواسعة الرقعة المتباينة في أوضاعها المحلية، تحتاج إلى نظام يتلاءم مع هذه الظروف من جهة، ويحقق الوحدة القومية من جهة أخرى. ويبدو أن ذلك يتطلب نوعاً من الوحدة الاتحادية.

ولا بد من التنويه في هذا الصدد أن القول بتفضيل الوحدة الاتحادية يجب

ألا يوحي بوجود تناقض مع القول بوحدة السيادة التي مر ذكرها، إذ لا تناقض أبداً بين الفكرتين. النظام الاتحادي يجب ألا يعني تجزئة السيادة، فالسيادة يجب أن تكون موحدة ومطلقة بيد الحكومة الاتحادية. ولكن الحكومة الاتحادية يمكن أن توكل مهمة ممارسة بعض صلاحياتها إلى أجهزة محلية هي حكومات الأقطار. طبعاً يجب أن تكون مسألة توزيع الصلاحيات منظمة بقوانين ـ وأهمها الدستور ـ وأن تكون هناك أجهزة للبت بالاختلافات مما هو معروف في الدول الاتحادية، ولكن المبدأ الثابت هو أن إرادة الأمة ترقد في الحكومة الاتحادية، وأنه إذا ما تناقضت مصلحة الاتحاد مع مصلحة الإقليم، فالتفضيل يكون دوماً لمصلحة الاتحاد.

إذاً يمكننا أن نقول إن النظام الاتحادي ليس فيه بالضرورة ما يحتم كونه شكلاً ناقصاً من أشكال الوحدة، وبالتالي لا يشترط أن يكون خطوة مؤقتة بل يمكن أن يكون نظاماً للأمد الطويل أيضاً. ومن الخطأ أن ننظر إليه باعتباره تنازلاً عن الوحدة الصحيحة.

إن مقياس الوحدة ليس التماثل بل التفاعل الحي العضوي بين أجزاء الأمة وانصهارها في إرادة واحدة تعرب عنها خلال أجهزة متعددة. المهم هو أن تذوب الأحاسيس الإقليمية ويحل محلها شعور الانتماء للأمة بدلاً من الإقليم، وأن يقضى نهائياً على المنازعات ويحل محلها التنافس الودي من أجل تقدم البلاد جميعها. وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن الشكل الاتحادي لا يشترط أن يكون مطابقاً للتقسيمات الإقليمية الحالية، إذ يمكن إقامة نظام اتحادي على أساس آخر ـ ربما اقتصادي ـ لتنمية بعض المناطق ذات المشاكل الخاصة المشتركة أو لاعتبارات إدارية.

ـ ٧ ـ

من الأخطاء الشائعة أيضاً ما ترشح من ظروف الفشل في العمل الوحدوي. هناك من يقول إن الوحدة يجب أن تكون على خطوات اقتصادية وثقافية وعسكرية.. إلخ. فالخطوات هذه من شأنها أن تمهد في ما بعد إلى الوحدة السياسية. إن أصحاب هذا الرأي كأنهم يقولون: ما زالت الوحدة السياسية غير ممكنة أو صعبة التحقيق، فلتتجه الجهود إلى تحقيق خطوات وحدوية على الأقل مع بقاء الأقطار العربية على وضعها. والخطأ في هذا الرأي لا يكمن ـ بالطبع ـ في عدم فائدة هذه الخطوات، فهي مفيدة بحد ذاتها، ولا يرجع إلى أن هذه الخطوات لا تساعد على خلق جو مساعد على قيام الوحدة السياسية، فهي في حد ذاتها وعلى افتراض أن جميع الأمور الأخرى لا تتغير تساعد على خلق ذلك الجو.

الخطأ هو في اعتبار هذه الخطوات، إذا ما اتخذت تؤدي في حد ذاتها إلى انهيار الأوضاع الإقليمية، وجعل الوحدة السياسية تحصيل حاصل. إن التجزئة لا تنهار لمجرد قيام وحدة ثقافية أو وحدة اقتصادية أو وحدة عسكرية، فالخطوات الوحدوية هذه قد تكون مؤقتة، تنفذ الآن ويوقف تنفيذها في المستقبل بحسب تبدل الأوضاع السياسية، والأمثلة على ذلك متوافرة من التاريخ العربي الحديث.

هذا إذا فرضنا أن مثل هذه الخطوات ستنفذ. أما واقع الأمر فإن تنفيذ هذه الخطوات كثيراً ما يتعثر لأسباب عديدة **أولها**، وأهمها أن الموافقة على خطوة من هذه الخطوات قد تتم في ظرف سياسي سرعان ما يتغير حتى قبل أن تتاح فرصة التنفيذ، و**ثانيها**، أن طريقة التنفيذ تتم دائماً على أساس عدم تقديم أي طرف من الأطراف المعنية أي تضحية إقليمية، أي أن التنفيذ يكون دائماً معتمداً على إيجاد أساليب ووسائل تتفق تماماً مع مصلحة جميع الأطراف، وهو أمر صعب في الغالب. والتفتيش عن مثل هذه الأساليب يستهلك وقتاً طويلاً. كل ذلك إضافة إلى الروتين في الاتصال بين الأطراف واستخدام الطرق الدبلوماسية المعروفة بين الدول، الأمر الذي يطيل من الوقت الذي يتطلبه التنفيذ. وليس أدل على ذلك من تاريخ نشاطات الجامعة العربية، ذلك التاريخ الذي يدل على أن خطوات وحدوية كثيرة نالت الموافقة ولم تنفذ، وعلى أن الخطوات التي نفذت لم تؤدِ بشكل ملموس إلى تقارب الأقطار التي شملتها تلك الخطوات.

ولكن جوهر الموضوع في هذه النقطة هو أن أموراً مثل توحيد المناهج التعليمية، وتنسيق وسائل الإعلام، والتعاون في وسائل المواصلات، وما إلى ذلك، ليست هي الوسائل التي يمكن أن تعتمد عليها أمة بحاجة ماسة إلى الوحدة كأمتنا، فهي طرق حتى لو طبقت فأثرها بعيد المدى. إن معضلة الوحدة العربية سياسية وليست ثقافية أو فكرية، فكل قرب أو بعد عن الوحدة كان ولا يزال تقرره العوامل السياسية. لذلك فنحن لا نحقق شيئاً بالالتفاف حول هذه القضية أو القفز من فوقها، بل علينا أن نواجهها مباشرة. لا بد من حل المشكلة السياسية لتتحقق الوحدة، وكل جهد في النواحي الأخرى، وإن كان مفيداً بحد ذاته، لا يجدي، لأنه يتجاهل القضية الأساسية. ولدفع سوء الفهم أيضاً لا بد من القول إن ذلك لا يعني أبداً معارضة أي خطوة من هذه الخطوات إذا ما تهيأت إمكانية إلى تحقيقها أو عدم السعي إلى تحقيق شيء منها. كل ما هو مقصود هو أن مثل هذه الخطوات مفيد وضروري أحياناً إلا أنه ليس الطريق العلمي الذي يوصل بالضرورة إلى الوحدة السياسية.

تروج في بلادنا منذ فترة أفكار عن الوحدة تتعلق بكيفية تحقيقها من دون أضرار، وبعبارة أخرى هناك أفكار عن الثمن الذي يجب أن ندفعه للوحدة. إن الذي يستمع إلى أحاديث ومناقشات الوحدة، يلمس وجود آراء تميل إلى أن تجعل من الوحدة عملية حسابية. فهي يجب أن تتحقق من دون أي خسارة لأي جهة. وتبرير هذا الرأي يأخذ في الغالب طابع الغيرة على الوحدة، وهو أن الوحدة التي ينتج عنها أضرار تخلق عوامل فشلها بنفسها، لذلك، ومنعاً للفشل، يجب أن تصمم هذه الوحدة من حيث الشكل ومن حيث التوقيت على أساس تلافي جميع الأضرار المحتملة.

إن الذي يحاول تتبع جذور هذا الرأي يصل في النهاية إلى الرعب الذي خلقه فشل وحدة سنة ١٩٥٨، في نفوس الوحدويين، وإلى الآثار السلبية على قضية الوحدة التي خلفها جدل الانفصال وروح التذمر التي سبقته.

إذاً إن جذور هذا الرأي ليست علمية بالضرورة بل نتيجة تجربة محدودة، فالانفصال لم يحدث أبداً لأن سوريا قد تضررت من الوحدة. وجوهر الخطأ في هذا الرأي هو أنه تصور خاطئ لكيفية حصول التقدم الاجتماعي، فليس هناك مثل واحد في التاريخ على تقدم حدث من دون ثمن حتى الاختراعات العلمية. إن التغيير من حالة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية بحد ذاته يتضمن بالضرورة حصول أضرار معينة. وليس صحيحاً إطلاقاً ما قد يتصوره البعض من أن الضرر مقصور على حالات التطور الفجائية أو الثورية، فالتطور مهما كان بطيئاً لا بد أن يؤدي إلى بعض الأضرار.

الفرق هو أن الضرر قد يحدث بالتدريج وقد يحدث بصورة لا تجلب الانتباه ولكنه لا بد أن يحدث. إن اختراع آلة جديدة أحسن من آلة موجودة لا بد أن يلحق ضرراً بأصحاب الآلة القديمة وبالمجتمع ككل، ولكنه ضرر أقل من منفعة التقدم الذي يجلبه استعمال الآلة الجديدة. إن عملية التنمية الاقتصادية في حد ذاتها لا يمكن أن تتم من دون ثمن، والثمن هو منع مستوى المعيشة من الارتفاع في البداية واقتطاع الزيادة في الإنتاج لتكوين رأس مال جديد يعاد استثماره في التنمية وهكذا. إن جميع حالات التنمية المعروفة في التاريخ، الرأسمالية والاشتراكية، تضمنت دفع ثمن معين دفعته شعوب تلك البلدان في سبيل مستقبل اقتصادي أفضل.

ويكاد هذا القانون يكون عاماً وثابتاً: لا تقدم من دون ثمن، لا بد من دفع

ثمن في الأمد القصير من أجل الأمد الطويل. إن الثورة من أجل الاستقلال والحرية ليست إلا تحملاً آنياً للآلام في سبيل المستقبل المستقل الحر وهكذا. لذلك فمن الخطأ المبدئي أو نتصور أن الوحدة، وهي الهدف القومي الأول لأمتنا، يمكن أن تتحقق من دون أن ندفع لها ثمناً. إن هذا القانون أزلي وحتمي لا مفر منه، وكل محاولة لتفضيل تلافي الثمن لا يمكن أن تكون إلا على حساب الوحدة.

وطبيعي ألا يعني ذلك أننا يجب أن ندفع أكبر الثمن للوحدة، بل علينا أن نفتش عن أحسن الوسائل التي من شأنها تخفيضه إلى الحد الأدنى، وتلك مسألة فنية وليست مبدئية. علينا أن نستخدم كل العلم الحديث وأساليب التخطيط والبراعة والحكمة بحيث نجعل الثمن أقل ما يمكن. ولكن ذلك شيء ومسألة دفع ثمن للوحدة شيء آخر. هناك ثمن يجب أن ندفعه وهناك زيادة في الثمن تنتج عن الارتجال وعدم استخدام العلم وسوء التصرف يمكننا أن نتلافاها.

إن الوحدة هي فكرة المستقبل وليس الحاضر، فنحن لا نتحد من أجل أن تحصل جميع الأقطار المتحدة على منافع صافية آنية، فقد يكون ذلك من غير الممكن وعلينا أن نقبله. إننا نتحد ونعرف مقدماً أن هذا القطر أو ذاك أو حتى الأقطار المتحدة كلها قد تضطر إلى دفع بعض الثمن الآن من أجل بناء المستقبل، من أجل خلق وضع جديد يعود بمنافع أكبر في الأمد الطويل. الأمة التي تعيش وضعاً ضعيفاً وتكون غير مستعدة للتضحية في الأمد القصير من أجل الأمد الطويل لا يمكنها أن تتقدم إطلاقاً ولا أن تحقق شيئاً من أهدافها. لذلك فإن الإكثار من الكلام عن الأضرار التي قد تلحق هذا القطر أو ذاك بسبب الوحدة ليس مفيداً من حيث إنه يضعف استعداد الأمة لقبول التضحية الضرورية من أجل الوحدة.

من الممكن تقليل الأضرار إلى الحد الأدنى عن طريق التخطيط العقلاني من دون الكلام الكثير عن الأضرار، إذ إن الأمة وهي تسير نحو وحدتها يجب أن تكون عالية الروح، ذات استعداد قوي للتضحية مهما كانت من أجل أعز أمانيها.

وفي صدد هذا الموضوع ربما ينصرف الذهن إلى أن المقصود بالتضحية، التضحية الاقتصادية فقط، ولكن ذلك ليس صحيحاً تماماً، فالمقصود بالتضحية قد يتعلق بأنظمة الحكم نفسها.

في الحقيقة إن الاختلاف في أنظمة الحكم بين الأقطار العربية المهيأة للوحدة ـ كما ذكرنا سابقاً ـ لا يمكن أن يعتبر اختلافاً جذرياً، إضافة إلى أنها أنظمة لا تزال في طور التجربة، لذلك فتكييفها لتلائم وضع الوحدة يجب ألا يكون صعباً. ومهما يكن فنظام الحكم ـ من النواحي السياسية ـ لا يمكن أن يعتبر مسألة خطيرة خطورة

قضية الوحدة. إن علينا ونحن نحاول التقدم في طريق الوحدة أن نتعرف على العقبات المحتملة، والتي ربما تكون سبباً للركود الحالي الذي تعانيه هذه القضية المصيرية، فنقدم على معالجتها واضعين في الحساب إمكانية التضحية بكل شيء مهما كان بما في ذلك التنازل عن بعض آرائنا في ما يتعلق بمسألة نظام الحكم، مهما كان إيماننا راسخاً بأهميتها وبأفضليتها.

إن نظام الحكم في الدولة الجديدة لا يشترط أن يكون جامداً نضعه الآن وإلى الأبد، بل يمكن تجربة صيغ متعددة وإدخال التعديلات الضرورية. وبعبارة أخرى يمكننا أن نتبع طريقة تجريبية في تقرير شكل الحكم بدلاً من الأفكار المسبقة. والتضحية تعني أن يتنازل الإنسان عن بعض مطالبه أو أفكاره ومعتقداته في سبيل تحقيق هدف قومي تاركاً للزمن وللتجربة الحكم على صلاحية أو عدم صلاحية تلك الأفكار.

والخطأ كل الخطأ هو أن نتصور أن كل تنازل في موضوع نظام الحكم سيؤدي إلى الكارثة، أو أنه من الخطورة بحيث يودي بالوحدة نفسها؛ فأحكام كهذه ـ بما تعودنا سماعه ـ ليست إلا مبالغات غير علمية نصل إليها عن طريق التحليل المجرد. وبعبارة موجزة يجب الفصل بين مسألة الوحدة وبين مسألة نظام الحكم، فالنظام متغير والوحدة ثابتة.

ـ ٩ ـ

ثمة مسألة أخيرة من مسائل الأخطاء الشائعة تتعلق بأساليب تحقيق الوحدة، إذ ليس من الصعب أن يلاحظ من يتعرف على الأدبيات الحديثة في مسألة الثورة، أن هناك ميلاً واضحاً إلى اعتبار التطور الاجتماعي حصيلة لأسلوب واحد هو النضال الشعبي. ولكن ليس من الصعب أيضاً معرفة أسباب هذا الميل، فالثورة الجذرية في التاريخ كانت دوماً وستبقى في التحليل النهائي نتيجة لنضال الشعب. والخطأ لا يكمن في هذه القضية بل في كيفية تعريف النضال.

الخطأ هو في اعتبار النضال الشعبي مساوياً لحصول قناعة عند أكثرية الشعب العددية ومشاركتها في عملية النضال، ولعل هذه الفكرة الخاطئة مترشحة من الأفكار الديمقراطية، حيث التأكيد على إرادة الأكثرية والشرعية المنبثقة عن تلك الإرادة.

وليس القصد هنا التفصيل في شرح هذه النقطة، فالثابت هو أن نضال الشعب تقوده في البداية طليعة لا تكون أكثريته العددية ولكنها تمثل مطامحه

وأهدافه. ونضال الطليعة كلما توسع ازدادت روابطه بالشعب. إذاً إن النضال من أجل الوحدة لا يشترط أن يستوعب الأكثرية العددية من الشعب لأجل أن يكون ناجحاً.

النقطة الأخرى التي تتفرع عن هذه النقطة تتعلق بالشرعية. هل يحتاج هدف الوحدة، لأجل أن يكون صحيحاً، إلى موافقة الأكثرية عليه؟ الجواب عن ذلك: كلا. إن الوحدة باعتبارها مثلاً أعلى لا تشتق شرعيتها من موافقة الأكثرية شأنها شأن أي مثل أعلى آخر. المثل العليا أهداف للتقدم البشري قد أصبحت ثابتة ومطلقة، فلا هي نسبية ولا هي صغيرة كما قد يتصور البعض من المتأثرين بقراءاتهم عن المدارس الفلسفية الحديثة. الوحدة مثل الاستقلال ومثل الحرية، مثل أعلى لا يمكن أن تكون له مفاهيم متعددة، ولا يمكن أن يكون خاضعاً للاجتهاد، ولا يمكن أن يشتق شرعيته من موافقة الأكثرية أو الأقلية أو أي موافقة أخرى، وكل جدل حول هذه الأمور ليس ذا فائدة عملية، خاصة بالنسبة إلينا نحن العرب وفي هذه المرحلة بالذات، فبالرغم من النقاش الفلسفي الواسع حول قضية الحرية، بقي البشر في كل التاريخ وفي كل أرجاء العالم يناضلون من أجل الحرية بمفهوم موحد بسيط، ونحن لا نناضل من أجل استقلال بلادنا لأن الأكثرية تريد ذلك، فالاستقلال شيء مطلوب في حد ذاته بغض النظر عن الموافقة أو عدمها وكذلك الوحدة.

ولنعد إلى مفهوم النضال من أجل الوحدة. قلنا إن النضال لا بد أن يتجه إلى الشعب، بمعنى أن يحرك الملايين لتغيير موقف اللامبالاة إلى موقف الاهتمام والعمل والتضحية من أجل هذا المثل الأعلى. ولكن ذلك يجب ألا يعني أن أسلوب النضال واحد؛ فما زالت الوحدة مثلاً أعلى لا تنبع شرعيته من الموافقة عليه ولا تعتمد أهميته على أمور خارجة عنه بل عليه في حد ذاته، لذلك فمن الممكن أن تكون الأساليب إلى تحقيقه متعددة بحسب الظروف. إن القول إن الوحدة يحققها نضال الشعب يجب إلا يعني أننا يجب أن ننتظر حتى يتسع نضال الوحدة ليشمل أكثرية الشعب العددية، ويجب ألا يعني أن جميع الأقطار العربية يجب أن تتحد عن طريق ثورات شعبية في داخل هذه الأقطار.

إن نضال الوحدة نضال شعبي، فحركة الوحدة قد أصبحت ثورة في طول الوطن العربي وعرضه بدليل الحركات القومية التي ناضلت ووصلت إلى السلطة في بعض الأقطار، وبدليل امتداد هذه الحركات إلى الأقطار الأخرى، وانتشار أفكار الوحدة بين الشباب العربي في كل مكان. لذلك فإن مسألة شعبية هذا

النضال لم تعد موضوع مناقشة، بل هي حقيقة موجودة، والذي نحن في صدد مناقشته الآن هو هل أن شعبية النضال من أجل الوحدة تعني أن الوحدة لا يمكن أن تتحقق إلا بأسلوب واحد هو الثورة الشعبية الداخلية؟

إن تبسيطاً للأمور كهذا إذا ما أصبح أساساً لخطة عمل لا يمكن أن ينتج عنه إلا تأخير بعض خطوات الوحدة وإضاعة للفرص.

إن الأوضاع العربية والدولية ليست بمثل هذا التماثل والبساطة بحيث يمكن إخضاعها بأسلوب واحد يشبه القانون الرياضي الجامد، بل هي متباينة ومعقدة ومتغيرة، الأمر الذي يتطلب أساليب مرنة مناسبة. إن الوحدة العربية قد تتحقق نواتها الأولى عن طريق نضال الحركات الثورية في صفوف الشعب، ولكن بعض خطواتها الأخرى قد لا تتحقق بهذا الأسلوب بل بأساليب أخرى. ومن السذاجة ـ بالطبع ـ أن نتصور أن استخدام أي أسلوب آخر غير النضال الشعبي بالمعنى التقليدي يعني خروجاً عن المبادئ وانحرافاً عن العقيدة.. إلخ.

هناك ظروف مواتية لتحقيق خطوة وحدوية قد تعقبها ظروف ليست مواتية، فعلينا أن نغتنم الفرص وألا ننساق بالتفكير التجريدي الذي يقفز فوق الظروف ويعتبر كل الظروف مواتية. وأساليب النضال متعددة وعلينا أن لا نستبعد أي أسلوب ما زال يخدم قضية الوحدة؛ فالوحدة، أعلى وأنبل هدف لشعبنا يجب أن يتضاءل أمامه كل شيء آخر. علينا ألا نستبعد سلاحاً من الأسلحة إذا كان باستطاعته أن يحقق خطوة إلى الأمام. وكيف نستطيع أن نفكر بنوعية السلاح عندما يكون الهدف بمثل هذه الأهمية إلى أمتنا؟ فالأقطار العربية قد تناسبها أساليب متعددة لدخول الوحدة، والقوى المعادية في الداخل والخارج قد تناسبها أساليب متعددة للقضاء على معارضتها أو تفاديها.

١٠ ــ الوحدة: حديث العقل والعاطفة(*)

ـ ١ ـ

حديث الوحدة لا بد أن يكون حديث العقل والعاطفة في الوقت نفسه. الوحدة حديث العقل بكل ما في كلمة العقل من معنى في هذا المجال: مثل وجود روابط عديدة وقوية بيننا نحن العرب أكثر من كافية لتوحيدنا، وكاعتماد تنمية اقتصادنا كلياً على دمج اقتصاد الأقطار المجزأة الفقيرة المحاصرة المتخلفة باقتصاد متنوع واسع متكامل الموارد الأولية وواسع السوق. ولكن إضافة إلى كل هذه الأساليب العقلية والبديهية وغيرها من الأسباب، هناك سبب عقلي وبديهي واضح وضوح الشمس في رابعة النهار ـ كما يقال ـ إن لم نفهمه لا يمكن أن نفهم شيئاً بعده، ألا وهو أنها ـ أي الوحدة ـ السبيل الوحيد لدرء الأخطار عنا ورد الاعتداء عن بلادنا، وبكلمات بسيطة للدفاع عن بقائنا.

إن قضية أهمية الوحدة للدفاع عن أرضنا بوجه خطر الصهيونية وأخطار الطامعين الآخرين سهلة الفهم ولا تحتاج إلى شرح، وكان علينا أن نفهمها نحن العرب منذ أن بدأت علامات الأخطار في الظهور قبل عشرات السنين، والغريب أننا لم نستطع أن نفهمها آنذاك، ولكن الأغرب من كل ذلك أننا لم نستطع أن نفهمها حتى اليوم، بالرغم من كل ما حدث، وما يتتابع من أحداث يجر بعضها بعضاً كحلقات سلاسل الحديد.

ولكن أي وضع متردٍ نحن فيه الآن؟ وأي مرض قومي عضال نعاني منه

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ١٠، العدد ١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣)، ص ٤ ـ ١١، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

ليجعلنا غير قادرين على فهم الخطر المحدق بنا، وبالتالي يبقينا محجمين عن الطريق الوحيد المتبقي لدينا لدرء ذلك الخطر ألا وهو الوحدة؟

الوحدة حديث العقل، والعقل يعني ـ من جملة ما يعني ـ العلم والتحليل المنطقي والموضوعية في تكوين الآراء واتخاذ المواقف.. إلخ. فهل في العلم في آخر ما وصلت إليه النظريات ما هو ضد الوحدة؟ وهل يمكن لتحليل منطقي أن يوصل الباحث إلى تبرير التجزئة؟ وهل الموضوعية في تكوين الآراء واتخاذ المواقف يمكن أن تؤدي إلى تفضيل التجزئة؟ لو كان هنالك شيء من ذلك في كل ما هو مطبوع لوددت أن أطلع عليه، ولكنني لا أعرف حتى الآن نظرية علمية أو موضوعية أو تحليلاً منطقياً في تكوين الآراء واتخاذ المواقف تدلل على التجزئة، ولم أسمع حتى الوقت الحاضر من يقول بلاعلمية الوحدة أو لامنطقية الوحدة أو لاموضوعية الوحدة.

إن كل ما يكتب أو يقال، معها، والكل ينادي بها حتى من عرف عنهم أنهم غير وحدويين لم يكتبوا ضدها ما هو مهم ولم نسمع لهم صوتاً عالياً يعارضها. ولعل أقوى ما يقال ضدها هو إنها صعبة التحقيق، أما الوحدويون ـ من كل الاتجاهات والآراء ـ فلم يتركوا شيئاً لم يقولوه، فهي أساس وجودهم وهدفهم الأعلى، ولكن مع كل ذلك فهي لم تتحقق.

الوحدة حديث العقل ليس بالنسبة إلى العرب وحدهم، بل إن التصاقها بالعلم والتحليل المنطقي والموضوعية قد جلب انتباه العالم الخارجي أيضاً؛ فقيادة الصين التي تعرفت على وضع البلدان العربية مؤخراً تدعو العرب إلى الوحدة بحرارة وإخلاص، وقادة الاتحاد السوفياتي من خلال تجربة تقوية العلاقات وهموم الخامس من حزيران/ يونيو، أدركوا أهمية الوحدة العربية وأصبحوا ينصحون بها الوفود الرسمية العربية ويلحون عليها بشكل يجلب لمن يسمع ذلك الكثير من الخجل والإحراج.

جميع الأحرار في العالم المنزهين عن القصد والمتحررين من الأفكار المسبقة وغسيل الدماغ يؤيدون الوحدة العربية، ومع كل ذلك فإننا لا نتحد. العقل، كل العقل مع الوحدة ولكنها لا تتحقق. لماذا؟ إنه سؤال من دون جواب، وفي عملية التطور الاجتماعي كثير من الأسئلة التي ليس لها أجوبة واضحة.

ـ ٢ ـ

الوحدة حديث العاطفة بكل ما يمكن أن ينطوي تحت ذلك من أحاسيس خيبة الأمل لضعفنا وتخلفنا وكبر الهوة التي تفصلنا عن العالم المتقدم في كل

شيء، ومن مشاعر الذل والهوان لما نمر به من هزائم متتابعة ومن مشاعر عار الاحتلال الإسرائيلي وغير الإسرائيلي. وينطوي تحت ذلك أيضاً جميع الاضطرابات النفسية التي يخلقها الخوف من المستقبل الرهيب، الخوف على الأرض والبيت والأبناء واللغة والثقافة والدين والشخصية المستقلة، وعلى مجرد الوجود. إن الرغبات والآمال شيء، والواقع الموجود شيء بعيد عن ذلك، ومن المقابلة بين الصورتين والمواجهة بين هذه المشاعر المتناقضة تتولد يومياً عقد النفس وتتأجج العواطف. الحزن العميق وآلام النفس تتولد يومياً من النداء للاتحاد بوجه العدو من دون ما مجيب.

كيف يتلاءم العقل والعاطفة وكيف يمتزج هذان المتناقضان ظاهرياً في موضوع الوحدة؟

العقل والعاطفة، في نظري، لا يتعارضان في موضوع الوحدة بل هما متمازجان بمعنى من المعاني، ومتكاملان بمعنى آخر. ومشاعرنا نحن عرب اليوم إزاء ما وصلت إليه أمتنا من تباعد وما يحيط بها من أخطار وما يدور حولنا في العالم من أحداث وتطورات، أقول مشاعرنا نحن عرب اليوم، مزيج من الأفكار والعواطف، مزيج من الأفكار والأحاسيس، خلاصتها هي أننا نعتقد بكل تأكيد بصواب هدف الوحدة وبمزاياها الواضحة وبحاجتنا الماسة إليها من جهة، وكل ذلك يقع في نطاق العقل، ونحس أيضاً بالمرارة والخيبة وتأجج الأحاسيس لأنها لم تتحقق بعد من جهة أخرى، وكل ذلك يقع في نطاق العاطفة.

في مطلع هذا القرن بدأ الشعور القومي عند الأمة العربية بالتنبه والنمو، وقد أدى الشعر والنثر والأناشيد والرموز وصور الأبطال وإحياء التراث وبلاغة اللغة، دوراً مهماً في ذلك التنبه والنمو، وليست قصيدة اليازجي «تنبهوا واستفيقوا أيها العرب» إلا رمزاً لذلك الدور المجيد. ولكن المتعارف عليه عند بعض أصحاب القلم والتحليل أن ذلك يندرج تحت عنوان العاطفة. لكن حتى لو صح ذلك وسلمنا به فإن تلك التعبئة العاطفية لم يكن من الممكن أن تظهر لولا الحقيقة الموضوعية الراسخة، ألا وهي الروابط القومية الكثيرة التي تربط الأمة العربية بعضها ببعض، وإلا لما كان لذلك الشعور أن يتنبه وأن ينمو إطلاقاً.

ومن هذه البديهية البسيطة نخلص إلى القول إن الوحدة العربية باعتبارها هدفاً قومياً، ليست إلا استجابة لواقع وانسجاماً مع شيء موجود ملح، منه تولد الحاجة والمطالبة لتحقيق تلك الحاجة، أما التعبئة العاطفية فليست إلا نتيجة ووسيلة إلى تحقيقها.

بهذا المعنى تمتزج العاطفة بالعقل وتتشابك خيوطهما ما قد يوهم البعض أن أحدهما موجود من دون الآخر. التاريخ لا يسير من دون أساس والتطورات لا تحدث من دون سبب. حديث الوحدة كان دوماً ولا يزال حديث العقل والعاطفة. لذلك فإن نحن تكلمنا في بعض الأحيان عن الوحدة بانفعال وبحدة وبكلمات حارة تستعمل النداء وتخاطب الضمير والمشاعر، فذلك لأننا فعلاً منفعلون، ومنفعلون لما حدث لهذا الهدف القومي الكبير في وقت أصبح مجرد وجودنا معتمداً على تحقيقه.

كيف لا تتأجج عواطفنا ونحن نعلم أن الوحدة هي السبب الرئيس والأول وراء قوة الولايات المتحدة الأمريكية، والسبب الرئيس والأول الذي حرك النهضة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والقومية في اليابان، والسبب الرئيس والأول وراء قوة الصين المتعاظمة، والسبب الرئيس والأول وراء قوة ونمو الاتحاد السوفياتي وحلفائه، والسبب الرئيس والأول الذي يدفع أوروبا السوق المشتركة نحو ما وصلت إليه وما ستصل إليه في المستقبل.

نحن والجميع يعلم أنه حيثما اتحدت الأمة المجزأة بدولة كبيرة واسعة، وجدت التنمية والقوة الصناعية والعلمية والعسكرية، وارتفع مستوى المعيشة وحل الاستقرار والحرية والهيبة، وانتشر التقدم الثقافي والاجتماعي والعلمي في العالم، وحيثما حدث العكس وجد الجهل والفقر والمرض والنكبات والذل والعبودية.

إن تكلمنا عن الوحدة بانفعال وبلغة عاطفية، فليس ذلك عبثاً أو من دون مبرر، بل لأننا نعرف مزاياها ومدى حاجتنا إليها، والمعرفة كما قيل منذ القديم سبب الشقاء، أي ألم النفس. نحن نعرف قيمة التنمية الاقتصادية وأهمية الاستقرار والقوة العسكرية وارتفاع المعنويات والحماس القومي وأهمية النفط، ونعرف قيمة تجديد المجتمع وتقدمه العلمي والثقافي، وفوق كل ذلك نعرف تماماً خطر إسرائيل والصهيونية ونياتها، وخطر الطامعين المجاورين، ومطامع الاستعمار القديم والجديد، ومقابل كل ذلك نعرف أن اتحاد البلدان العربية في دولة واحدة والانتهاء من لعبة الصراع على الحكم والانقلابات وعدم الاستقرار ومهزلة دولة المدينة والانقسام المستمر في كل مجال، هو السبيل الوحيد لتغيير هذه الأوضاع.

إن أمة يوجد مثل هذا الفرق بين رغباتها وحاجاتها من جهة، وبين واقعها من جهة أخرى، لا يمكن أن تحبس فيها العواطف، والعالم ليس عقلاً فقط، كما أراد نيوتن، ولكن للعواطف والغرائز دوراً أيضاً كما دلل داروين.

بقي أن نعرف كيف يكون العقل والعاطفة أحدهما متمم للآخر. العقل ببساطة هو الأفكار، والعاطفة ببساطة هي الأحاسيس، وعلاقة التكامل هي أن

الأفكار بحاجة إلى أن تتحقق، ولا يتم ذلك إلا ببذل الجهود والاندفاع؛ وبذل الجهود والاندفاع يحتاج إلى الأحاسيس، أو بكلمة أخرى إلى الانفعال والتحمس وذلك هو دور العاطفة.

الإنسان لا يعمل إلا إذا انفعل، والانفعال هو مصدر الحركة والاندفاع، ولا نحتاج إلى كثير من التحليل لندلل على أن الفرق كبير في كمية ونوعية الجهد الذي يستطيع الإنسان أن يبذله بين حالة يكون فيها مندفعاً ومتحمساً، وبين حالة أخرى لا يكون فيها كذلك.

يصح ذلك على صغير الأمور وعلى كبيرها، ويصح ذلك في جميع ميادين العمل من تلقي التعليم في المدارس من قبل الطلبة، إلى مقاتلة العدو في الخنادق من قبل الجنود. إن وراء زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وإتقان العمل، ووراء الاختراعات والمبادرات، ووراء التقدم العلمي والثقافي، ووراء الحرص والشعور بالمسؤولية والإخلاص في العمل، ووراء الانضباط والنظام، ووراء الشجاعة والاستعداد للموت والوطنية، ووراء التمسك بالمثل العليا والأخلاق القويمة، وراء كل ذلك (وراء كل ما يمت إلى التقدم إطلاقاً) روح التفاؤل والأمل والحماس القومي والثقة بالمستقبل، ذلك الشيء غير المحسوس الذي بمقدار ما هو موجود عند كل أمة بذلك المقدار تسير نحو التقدم والقوة، والعكس صحيح تماماً. ولا يعرف ذلك إلا الذي يرى الصين وأمريكا والاتحاد السوفياتي واليابان وأوروبا الغربية، ويعيش في تلك المجتمعات القوية الناهضة. عندها يدرك الفرق الكبير بين روح الفرد هناك وروح الفرد عندنا، تلك الروح الهابطة المتعلقة بالصغائر المربوطة بالذات.

إذاً العاطفة بمقدار ما تتحرك تزداد جهود الإنسان ويزداد عمله، وبذلك تتاح للأفكار فرصة لأن تتحقق وتخرج إلى حيز الوجود. لذلك لم يكن عبثاً أبداً أن تكون جميع النهضات مقرونة بتعبئة عاطفية، لا بل إن جميع المهمات حتى الجزئية منها تحتاج إلى تلك التعبئة. وحديثاً قد توسعت المعرفة في هذا المجال حيث تتضافر جهود علم النفس والتربية والإعلام في تطوير برامج التعبئة النفسية لخدمة جميع الأغراض تقريباً.

ـ ٣ ـ

عندما نقول إن الوحدة حديث العقل والعاطفة، وعندما نضع كلمة بسيطة بدل العقل هي كلمة الأفكار، تصبح المعادلة هي أن الوحدة أفكار وعواطف.

وعندما نفعل ذلك يتصاعد السؤال المعروف عن المسببات: أيهما السبب وأيهما النتيجة؟ أو بعبارة أبسط عن الأسبقيات: أيهما السابق وأيهما اللاحق؟ تلك مسألة جديرة ببعض المناقشة.

في أدبيات التفكير القومي بعض الكلام عن ظهور القومية العربية بسبب الاحتكاك الثقافي بالغرب الذي ظهرت فيه القومية وأدت إلى قيام الدولة الموحدة على أنقاض إقطاعيات الأمراء والدويلات المحلية متمثلة بأحسن أمثالها في وحدة ألمانيا ووحدة إيطاليا.

والحديث هذا يقوم على سبب معين هو أن الاحتكاك الثقافي مع الغرب قد سبب ظهور المشاعر القومية، أي أن الأفكار هي السبب، والشعور القومي هو النتيجة. إن بحث السبب والنتيجة في العلوم الاجتماعية من المسائل المعقدة جداً، كما تشكل مسألة السببية عقدة صعبة في البحث الفلسفي لم تحلّ بصورة تامة.

من المعروف عن البحوث الاجتماعية والإنسانية أنها تميل إلى تحليل مختلف في معالجة هذه القضية، ملخصه أن التطور الاجتماعي لا يأخذ شكل القوانين الفيزياوية المستندة إلى السبب والنتيجة، بل على أساس حلقة دائرية متصلة، كل عامل فعال فيها يكون سبباً ونتيجة في الوقت نفسه، أي على أساس التأثير المتقابل.

وبكلمات أخرى في الوقت الذي تتخذ به العلاقات في العلوم الطبيعية بين السبب والنتيجة شكل الخط المستقيم، تتخذ تلك العلاقات في حقل العلوم الاجتماعية شكل الخط الدائري، فلا يمكن تحديد بداية أو نهاية له. وبحسب ما أعرف إن البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية لم يخرج بعد عن هذا النطاق، ولم يستطع أن يحقق تقدماً مهماً يقربه من علاقات الخط المستقيم الواضحة المضبوطة، كما هو الحال في العلوم الطبيعية الخاضعة للتجربة والحسابات الدقيقة. وهنا يكمن الفرق (وفي الوقت نفسه الصعوبة) بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

إن يقظة الشعور القومي ليست مسألة تأتي من قراءة الكتب أو الاحتكاك بأفكار الآخرين. وكل تفسير من هذا النوع لا شك أنه ينطوي على كثير من التبسيط والسطحية. إن الشعور القومي ظاهرة معقدة من حيث عدد العوامل الداخلة فيه حيث تتشابك الاعتبارات الروحية والمادية، اعتبارات الحرص على البقاء، والاعتزاز بالذات، والطموح إلى بناء الحضارة، والمحافظة على الشخصية

المتميزة المستقلة، والحرية في التصرف والدفاع عن المعتقدات الاجتماعية والدينية والتراث، كما تدخل فيها عوامل المصالح الاقتصادية والرغبة في رفع مستوى المعيشة والقوة الاقتصادية والعسكرية والتقدم الاجتماعي والثقافي والفني.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتسم ظاهرة الشعور القومي بأنها متصلة من حيث الزمن، فهي ليست وليدة الحاضر بل متصلة أيضاً بالماضي، فالمجتمع كائن عضوي له جذور في الماضي ويمتد إلى المستقبل.

إن مسألة بمثل هذا التعقيد الأفقي والعمودي لا يمكن أن تولد فجأة، ولا يمكن أن تحدث آلياً من مجرد التعرف على أفكار الآخرين. إن ظهور الوعي القومي العربي مسألة طبيعية ومنتظرة ظهرت كما ظهر الوعي القومي عند كل أمم العالم، وبخاصة أن الأمة العربية أمة قديمة عريقة لها جذور بعيدة الغور في التاريخ وسبق لها أن توحدت وكونت لمرات عديدة دولة مركزية وأنشأت حضارة في التاريخ، وليست نهضتها الحديثة إلا حلقة في سلسلة، وليست إلا امتداداً لحياتها الماضية.

وخلاصة هذا الحديث هو أن الشعور القومي الذي استيقظ في بداية هذا القرن عند الأمة العربية، لا يمكن تفسيره بمعادلة بسيطة قوامها العلاقة التي تعرضنا لها بين الأفكار والعواطف من جهة أو بين العقل والعاطفة من جهة أخرى.

إن اليقظة القومية شعور معقد يمتزج به العقل والعاطفة، الأفكار والمشاعر، بصورة تكميلية ومتساندة كما أوضحنا وبعلاقة دائرية متصلة.

في حياة كل أمة، في كل مرحلة من المراحل لا بد أن تكون هناك قضية رئيسة تسيطر على المشاعر وتجلب الانتباه، ويصح ذلك أيضاً على العالم كله، كما يصح على حياة الفرد أو الأسرة (مع الفروقات).

لكل مرحلة من حياة الأمم قضية رئيسة تفرض نفسها وتبقى رئيسة على الرغم من اختلاف الآراء والاجتهادات. أما من أين تأتي هذه القضية الرئيسة، وكيف تولدت تلك القضية وما هو سبب ولادتها، فذلك سؤال تصعب الإجابة عنه. القضية الرئيسة تظهر، ولا بد أن تظهر، وبظهورها تصبح هي المحرك للأفكار وهي المصدر للنظريات لا العكس. إن النظريات والأفكار لا تخلق القضايا الرئيسة في العالم وفي التطور الاجتماعي.

إن ظهور الوعي القومي وحركة الوحدة العربية لم يكن نتيجة بل سبباً للأفكار والنظريات، ولم يولد من الاحتكاك بأفكار الغير. إنها القضية الرئيسة

للأمة العربية في هذه المرحلة، نمت وأصبحت روح العصر، ومحور الحياة العامة في الوطن العربي، ومصدر التوتر والثورة. ويصح الشيء نفسه على جميع أمم العالم الأخرى. ومن يطلّع على النظريات التي ظهرت في التاريخ، ويتعرف على الظروف العامة التي نشأت بها تلك النظريات، يجد بصورة واضحة أن تلك النظريات، بشكل أو بآخر تولدت بوحي من القضايا الرئيسة التي كانت سائدة في تلك المجتمعات.

إن النظرية لا تأتي إلا تفسيراً أو تبريراً أو معارضة للقضية الرئيسة في ذلك المجتمع، في تلك المرحلة، لا العكس كما قد يتصور البعض. إن روح العصر أو اتجاه المرحلة هو محرك الأفكار لا العكس. والقومية العربية وهدف الوحدة هما القضية الرئيسة للأمة العربية في المرحلة الحاضرة، فهي روح العصر بالنسبة إليها لم تخلقها النظريات والأفكار بل عنها تولدت النظريات والأفكار.

ـ ٤ ـ

إن قضية الوحدة التي هو محور حياة العرب تمر الآن بمرحلة هبوط في الفكر والعاطفة، لذلك فهناك مسؤولية قومية تقع على جميع المؤمنين بها، ويستتبع ذلك وجود مهمة لجميع المناضلين من أبناء الشعب العربي تدعوهم إلى العمل من أجل اجتياز مرحلة الهبوط. إن قضية الوحدة العربية الآن تعاني من غموض في الأفكار وتعاني من فتور في الحماس. أما غموض الأفكار فأسبابه عديدة، ويتمثل بوجود موجة من الكتابات المؤلفة والمترجمة المتأثرة بتيارات الفكر في العالم، وبخاصة الفكر الناتج عن الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية، وما تبع ذلك من محاولات مصطنعة ضارة للمزج والتوفيق بين تلك الأفكار وفكرة القومية العربية والوحدة العربية. وبجانب غموض الأفكار، هناك فتور في العاطفة سببته عوامل متعددة، ربما كان أهمها فشل أول تجربة لتوحيد سوريا ومصر وما تبع ذلك من فشل لميثاق ١٧ نيسان/أبريل، وتتابع حالات الانقسام في الوطن العربي، والقطيعة الاقتصادية وقطع العلاقات الدبلوماسية وحتى الصدام المسلح. وقد تمثل هذا الفتور بتحول الاهتمام إلى أمور أخرى، ونمو مشاعر المرارة وضعف الأمل والركود العاطفي نحو هذه القضية المصيرية.

وليس أدل على مجمل هذا الانحسار في الفكر والعاطفة نحو الوحدة العربية من قلة ترديد هذه القضية في وسائل الإعلام وقنوات الثقافة الجماهيرية والأدب والفنون. ووضع كهذا لا بد أن يستثير جميع المخلصين المناضلين من فئات الشعب

كافة ومن جميع اتجاهاته السياسية ومن مختلف الكفاءات. إن عملاً ثقافياً مهماً لا بد أن ينجز من أجل إزالة حالة الفتور هذه، فالتفكير العربي بحاجة إلى هزة والعاطفة بحاجة إلى استثارة. إن الخطير في هذا الوضع هو أن فرصاً للوحدة ربما تظهر ـ وقد ظهرت فعلاً ـ في مرحلة الهبوط هذه، معرضة للضياع. إن الشعب العربي والقادة العرب الذين يقوّمون هذه الفرص من وضع الهبوط ومن خلال منظار العتمة معرضون إلى خطأ التقليل من أهمية هذه الفرص، ومن إمكانية نجاحها وبالتالي قد يتسببون بضياعها. ولكن للموضوع جانباً آخر لا يقل أهمية عن ذلك أبداً، هو أن جيلاً يترعرع ويثقف الآن في ظل مرحلة الهبوط هذه، والقومية العربية. وخطر كهذا بعيد الأثر ومن الصعوبة تلافيه. إن مستقبل قضية الشعب العربي المصيرية سيكون بيد جيل فاتر العاطفة ومشوش الأفكار، لذلك لا بد من مواجهة الموقف بعمل ما.

إن ما أفكر به باعتباري مواطناً عربياً الآن هو العمل الثقافي الذي قد يبدأ متواضعاً، إلا أنني آمل أن يتسع وأن يجلب انتباه الآخرين، وسأبدأ ذلك بعدد من المقالات عن آراء في قضية الوحدة العربية، وما هذه المقالة إلا مدخلاً لها.

١١ ــ الوحدة وعقدة الانفصال(*)

ـ ١ ـ

أتذكر أنني قد تحدثت مرة مع طفلة صغيرة تنتمي إلى مجتمع قوي متقدم، كانت ساقها التي كسرت في أثناء التزحلق على الجليد لا تزال في الجبيرة، وبعد أن شرحت لي كيف حدث ذلك، قلت لها بالطبع سوف لن تعودي ثانية إلى التزحلق على الجليد، فأجابتني بالنفي والاستغراب موضحة أن ساقها قد كسرت بحادث يمكن أن يحدث لأي شخص وأن ذلك لا يبرر إطلاقاً عدم عودتها إلى ممارسة التزحلق على الجليد، وإن الذي يريد أن يتعلم لا بد أن يتعرض لمثل هذه الأمور، لذلك فهي ستعود إلى ذلك على وجه التأكيد.

إن مغزى هذه الحادثة لموضوع الوحدة وعقدتها لا بد أن يكون واضحاً، خلاصته هي أن الخطوة الأولى في طريق الوحدة التي تحققت بقيام الوحدة بين سوريا ومصر وفشلت على يد الانقلاب العسكري الذي حصل في سوريا، تشكل اليوم في الوضع النفسي العربي عقدة لا تقتصر على رجل الشارع بل تتعدى ذلك إلى الفئات المثقفة والقيادات السياسية في كثير من الأحوال.

والعقدة هي التردد في اتخاذ أي خطوة وحدوية الآن خوفاً من أن يحصل لها ما حصل للخطوة الأولى المذكورة.

ولو كانت عقدة الوحدة هذه محصورة في رجل الشارع، ولو كانت مقصورة على مجرد الأحاسيس والانفعالات النفسية غير المعبر عنها أو المعبر عنها بصورة

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ١٠، العدد ٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤)، ص ٢ ـ ١٢، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

غير منتظمة، شأن العقد التي يتعرض لها الإنسان في حياته الخاصة، لهان الأمر باعتبار أنه منتظر (إلى حد ما) ولا يخلو من أسباب وسهل الفهم نسبياً، ولكنها ليست كذلك عندما تتعدى ذلك إلى الفئة المثقفة وإلى التيارات السياسية، فذلك أمر لا يمكن أن يكون (أو يجب ألا يكون) منتظراً، وليس له أسباب ولا يسهل فهمه. وقد كان لكل ذلك نتائج سلبية هي التعبير العملي عن عقدة الفكر وعقدة العمل السياسي إزاء مسألة الوحدة متمثلة في إنتاج ثقافي ومواقف سياسية.

إن تتبع أدبيات الفكر السياسي الذي أعقب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة، يظهر بوضوح وجود نمط من التحليل والاستنتاج والحكم على الأمور الوحدوية متأثر بذلك الفشل، فبدلاً من أن يقوم الفكر العربي بتحليل ما حدث موضوعياً انطلق من فكرة مسبقة هي الفشل، محاولاً تفسيره وإيجاد المبررات له وإيصاله بواسطة التحليل السطحي المصطنع إلى مستوى القوانين العلمية الثابتة، وبالتالي إلى القول بحتمية ذلك الفشل واستنتاج مقولات ليست في الحقيقة أحكاماً، وليست خلاصات التحليل السليم والفرضيات الواقعية، ناهيك بالكتابات الغامضة المغرقة في التعابير غير المفهومة، مما أصبح معروفاً ومتداولاً. ونذكر على سبيل المثال التفسيرات التالية لأسباب الانفصال: حل الأحزاب وغياب الحياة الحزبية، افتقار الدولة الجديدة إلى حزب يحمي الوحدة، التسلط الفردي والتسلط القطري، محاولة نظام مصر تعميم تجربته على سوريا، سطحية الفكرة القومية في مصر، النظام الدكتاتوري القائم على المخابرات، انفراد قيادة ثورة ٢٣ تموز/يوليو بقيادة الدولة الجديدة وعدم إشراك الحركات الثورية العربية الأخرى في الحكم، غياب الجماهير عن الساحة وتخليها عن حماية الوحدة، اصطدام البرجوازية السورية برأسمالية الدولة، الأسلوب البيروقراطي الفوقي في تطبيق الإجراءات الاشتراكية الأمر الذي أفرغ التأميم والإصلاح الزراعي من محتواهما، ثم تباين درجات التطور الاقتصادي بين القطرين.

وكما يجد المتتبع لتلك الأدبيات عبارات غامضة كتباين البنى الاجتماعية، اختلاف أسس وتطور حركة الجماهير، المفهوم الثوري مقابل المفهوم الجامد للوحدة العربية، وأمور أخرى من هذا النوع. إن كتابات **عقائدية** كثيرة قد ظهرت بعد الانفصال تحاول أن تفسر ذلك الحدث، وعلى أساس ذلك تحاول بصورة مباشرة أو غير مباشرة أن تضع أسس المستقبل، أو بعبارة أوضح، تحاول أن تضع شروطاً للوحدة. وطبيعي أن تدعي كل هذه الأدبيات أنها **علمية** وأنها **موضوعية** وأنها مبنية على **تحليل الواقع** وأنها ضد الوحدة **العاطفية**، لذلك فهي تطالب بالوحدة **المدروسة** المستندة إلى **أسس راسخة**، وهي إنما تفعل ذلك من أجل

الوحدة، ومن أجل أن تتجنب الوحدة **نكسة جديدة**، إلى آخر ذلك مما أصبح معروفاً ومتداولاً.

إن مجرد قراءة تلك الأدبيات يوضح بجلاء وبصراحة أنها تفترض نوعاً من الحتمية التاريخية، فالانفصال نتيجة طبيعية ومحتمة لذلك النظام، والوحدة التي تدوم لا بد لها من شروط معينة، وعندما تغيب تلك الشروط لا بد أن يحصل الفشل، والانفصال كان نتيجة طبيعية لغياب تلك الشروط وهكذا. وتسترسل تلك الأدبيات أحياناً إلى الحد الذي تصل فيه إلى التعميم النظري، فتجعل من هذا التحليل والاستنتاجات أساساً لا يصح على هذه الحالة وعلى هذه الفترة من التاريخ العربي فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى جميع التاريخ العربي الحديث جميعه، وإلى كل تطوره الاجتماعي.

إن الذي حدث بحسب منطق تلك الأدبيات، لم يكن إلا نتيجة حتمية لطبيعة الأوضاع التي كانت سائدة آنذاك، ولم يكن من الممكن أن يحصل إلا ما حصل. إن هذا الحكم على التاريخ على أساس الحادثة والانتقال من الخاص إلى العام في التحليل والكتابة في الفكر السياسي العربي المعاصر، إن دل على شيء فإنما يدل في الحقيقة على درجة ضعف هذا الفكر ومدى خضوعه للعوامل الذاتية، فهو محاولة لاموضوعية لتفسير ما حدث وليس بحثاً علمياً مجرداً للوصول إلى الحقيقة بغض النظر عن الرغبات.

ومهما يكن فإن التطور الاجتماعي مسألة معقدة وصعبة الاستقراء، وما ذلك إلا لأنها لا تخضع لقوانين حتمية محددة إذا ما عرفت أصبح من الممكن تفسير ما يحدث بسهولة، واستقراء ما سيحدث في المستقبل بيسر كما هو الحال في القوانين الطبيعية.

إن جميع متطلبات البحث العلمي كالبيانات والحقائق والمعلومات الصحيحة من جهة، والمنهج المنطقي في تفسير تلك البيانات والحقائق والمعلومات والاستنتاج المبني عليها من جهة أخرى، وكل ما هو معروف في أساليب البحث، إن جميع تلك المتطلبات إذا توافرت فإنها يمكن أن توصل إلى فهم جزئي لعملية التطور الاجتماعي، فكيف يكون الحال إذا لم تتوافر تلك المتطلبات أصلاً؟ من ذلك يمكننا أن نعرف مدى علمية تلك الأدبيات ومدى صحة الاستنتاجات والأحكام التي توصلت إليها. ولنقم بتمرين للمناقشة على سبيل المثال، لو جمعنا جميع الأسباب التي وردت في كل تلك الأدبيات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار بقائمة واحدة، فهل يستطيع أحد أن يقول إن أياً من هذه الأسباب إذا ما

وجد في مجتمع محدد متشابه من جميع الوجوه مع مجتمع الجمهورية العربية المتحدة آنذاك، فإن ما حصل في الجمهورية العربية المتحدة سيحصل في ذلك المجتمع حتماً؟ أو أن ذلك سيحصل حتماً إذا ما وجدت هذه المجموعة من العوامل أو أي مجموعة يمكن تشكيلها؟ لنذهب إلى أبعد من ذلك: هل نستطيع أن نقول إن كل هذه العوامل مجتمعة إذا ما وجدت في ذلك المجتمع المحدد، فإن الانفصال سيحصل فيه بصورة حتمية؟ هل يستطيع الباحث الاجتماعي أن يجعل من ذلك قانوناً يستنبط منه مثل هذه الحتمية ويكون علمياً في الوقت نفسه؟ هل تجيز قواعد البحث العلمي ذلك؟ هل يستطيع أحد أن يصل إلى هذه النتائج مهما كان المنهج الذي يتبعه في البحث، استقرائياً كان أم استنتاجياً؟

إن البحث في مجال العلوم الاجتماعية له متطلبات، وعندما تتوافر تلك المتطلبات لا تكون النتائج غير فهم جزئي لعملية التطور الاجتماعي لا يرقى أبداً إلى مستوى القوانين الحتمية. ولا نكون مغالين متعسفين إذا قلنا إن ما وصلت إليه تلك الأدبيات خاطئ: فلا متطلبات البحث العلمي فيها متوافرة، ولا القوانين الحتمية في العلوم الاجتماعية ممكنة أصلاً.

ـ ٢ ـ

إذا ما سلمنا أن ليس في البحث الاجتماعي حتى الآن قوانين حتمية كقوانين الطبيعة، فما على الباحث إلا أن يلجأ إلى فحص الوقائع وأن يستخدم قواعد الحصافة البسيطة، فشيء من الفهم يبقى ممكناً في العلوم الاجتماعية على الرغم من عدم توافر القوانين الثابتة وذلك ما يجعل البحث الاجتماعي صعباً ولكنه ليس مستحيلاً.

لذلك لا بد من الرجوع إلى الواقع وتفاصيله وفحص الحوادث وعقد المقارنات والنظر إلى الأمور من الداخل على حقيقتها إلى أقصى ما نستطيع. ومن أجل أن يستطيع الباحث الوصول إلى فهم أكثر صحة للانفصال يحتاج إلى: المادة الخام، أي البيانات أو ما يمكن أن نسميه بالحقائق، ويحتاج إلى جانب ذلك إلى موقف ذهني من تلك البيانات أو الحقائق، هو موقف الموضوعية والتجرد من القصد. وغني عن القول إن هذا الموقف الذهني هو الذي يجعل من الممكن الاستفادة من تلك المادة الخام. وغني عن القول أيضاً إن الموضوعية مسألة صعبة الادعاء ونسبية التحقق. كما إن توافر الحقائق والبيانات مسألة ليست سهلة، وبمقدار ما يتوافر كل ذلك وبحدوده يستطيع الباحث أن يفهم ما حصل.

إذا كان للقول بضرورة النظر إلى الأشياء من الداخل بدلاً من الخارج أي مغزى، فهو أن أموراً كثيرة تحدث بسبب عوامل محددة وليست عمومية أبعد ما تكون عن الحتمية، كان من الممكن أن تحدث كما كان من الممكن أن لا تحدث إطلاقاً، لا يراها على حقيقتها إلا القريب منها. أما البعيد غير المطلع على تلك التفاصيل فينقاد إلى تصورات بعيدة عن الحقيقة، كأن يتصورها مرتبطة بمجموع التطور الاجتماعي، وذات أسباب عامة كبيرة إلى آخر التفسيرات المستنبطة من الاستنتاج (وحتى من الخيال أحياناً) وليس من الحقيقة.

في الوطن العربي، عالم الأنظمة المغلقة والإعلام المقيّد والفكر الضعيف، فرق كبير بين ما يحدث وما يقال عن ذلك الحدث، بين الحقيقة والواقع، ما جعل أموراً كثيرة مهمة بقيت حقيقة تفاصيلها غير معروفة. حتى عملية توثيق الحوادث وجمع وتنظيم الوثائق يشوبها نقص كبير. لذلك فإن الوطن العربي عالم غامض بالرغم من أنه في الوقت نفسه عالم لا يحفظ الأسرار المراد حفظها.

ولنرجع إلى صلب الموضوع، ونتساءل لماذا جعل كتاب تلك الأدبيات من انقلاب الانفصال مسألة أكثر مما هو عليه بالفعل. ولماذا نجعل من انقلاب، فحواه مؤامرة دبرها عدد محدود من الأشخاص، حدثاً تاريخياً ونعطيه مثل تلك التفسيرات؟

إننا ـ وهذا أمر معروف شائع ـ اعتدنا على تسمية الانقلابات بالثورات التاريخية، وما حدث لانقلاب الانفصال مثل واضح على ذلك. إن التآمر العسكري من قبل عدد محدود من العسكريين مسألة قد درجت في الوطن العربي، ودرجت بدرجة أكبر في أمريكا اللاتينية، وبدأت تتواتر في عدد آخر من البلدان المتخلفة، وهي مسألة مفهومة وواضحة لا تحتاج إلى مثل هذا التعقيد والتأويل وإعطاء الأمور أكثر مما تنطوي عليه وتحميلها أثقل مما تتحمل.

إن انقلاب الانفصال، بكل بساطة، مؤامرة كان من الممكن جداً ألا تقع أو أن تفشل بعد وقوعها، وليس هناك أي شيء يجعل منها أمراً محتماً، وهي لا تحمل معها أياً من المعاني التي أعطيت لها. إن الأمثلة على محاولات الانفصال التي فشلت في التاريخ، قديمه وحديثه، كثيرة حصلت في ظروف مليئة بالمشاكل ومسببات التذمر وفي بظل أوضاع لا تقل سوءاً إن لم تزد على وضع الجمهورية العربية المتحدة آنذاك.

إن الجمهورية العربية كان من الممكن أن تستمر في أوضاعها آنذاك وحتى في أوضاع أسوأ منها، ولم يكن أي شيء محتماً بالنسبة إليها. إن دراسة حركات

الانفصال التي حصلت في التاريخ القديم والحديث الناجحة والفاشلة منها، ومقارنتها وتحليل أوضاعها، لا يظهر أن بالإمكان استنباط أي قانون ثابت منها، فهي متباينة إلى حد أن كل حالة قائمة بذاتها في أسباب فشلها أو نجاحها، وبالتالي لا يمكن الانتقال فيها من التخصيص إلى التعميم إطلاقاً.

وفي حالة الانفصال الذي حدث في الجمهورية العربية المتحدة، من الذي يستطيع أن يجزم أن ذلك الانقلاب لم يكن من الممكن ألا يحصل، أو لم يكن من الممكن أن يفشل بعد وقوعه؟ إن خللاً بسيطاً في سريّة تلك المؤامرة كان من الممكن أن يؤدي إلى إحباطها، والخلل في سريّة المؤامرات يمكن أن يعتمد حتى على محض صدفة بسيطة أو زلة لسان من شخص. إن ذلك الانقلاب كان من الممكن جداً أن يفشل بعد وقوعه لو كانت قيادة الدولة آنذاك مستعدة إلى دفع ثمن لإفشاله ومصممة على سحقه بقوة السلاح، مهما كانت التضحيات كما حصل في الولايات المتحدة الأمريكية أو في نيجيريا.

إن قراراً من مثل هذا النوع كان معتمداً كلياً على اجتهاد شخص ربما كان يعتقد آنذاك أن سوريا سترجع إلى الوحدة بانقلاب آخر.

من كل ذلك نخلص إلى القول إن انقلاب الانفصال قد خلق وضعاً نفسياً متشائماً وجزراً في الحماس الوحدوي. وبضمن هذا المناخ وبوحي هذا الوضع النفسي، أتت تلك الأدبيات بتحليلاتها واستنتاجاتها محاولة تفسير ما حدث بعوامل أكبر وأعم من أسبابه الحقيقية. بسبب ذلك المناخ وبتأثير ذلك الوضع النفسي أتت تلك الأدبيات متكيفة منحازة لتبرير أغراض مسبقة.

ـ ٣ ـ

كل ذلك في المجال الثقافي، ولكن أثر تلك العقدة لم يكن مقصوراً على هذا المجال بل تعداه إلى السلوك السياسي، فتأثر به القادة السياسيون أنفسهم، فانعكس على أفكارهم وبالتالي على تصرفاتهم. ليس هنالك شك بأن الحديث عن الوحدة مع أي حاكم عربي (أو معظمهم على الأقل) لا بد أن يظهر أثر هذه العقدة، فأي مسؤول في الوطن العربي الحاضر لا بد أن يكون متأثراً في أفكاره وبالتالي في تصرفه إزاء قضية الوحدة بعقدة الانفصال. وبالطبع إن درجة ذلك التأثر متباينة ولكنها موجودة على كل حال.

إن الحديث عن ضرورة التريث والدراسة وعن ضرورة التدرج وعن أهمية توافر أسس العلمية، لا بد أن يظهر عندما يتحدث المسؤول العربي عن الوحدة أو

عن أي خطوة في طريقها، فالمسؤول العربي عندما يطرح عليه موضوع الوحدة لا بد أن تقفز إلى ذهنه صورة الانفصال، ولا بد أن تراوده مخاوف تكرار ذلك الحدث، متخذاً شكل عقدة نفسية يكمن في طياتها تصور إمكانية تكرار الماضي والخوف من المستقبل. ومن منطلق العقدة هذه يصدر كثير من التصرفات والمواقف إزاء هذه القضية المصيرية متمثلاً بأشكال متباينة بحسب تباين الظروف؛ فهو إما أن يتخذ شكلاً سلبياً يضع قضية الوحدة على الرف على أساس أنها مسألة المستقبل وليس الحاضر، وأنها متروكة للظروف وغير ملحة وقابلة للتأجيل، وبالتالي الانشغال بأمور أخرى كالتنمية الاقتصادية أو التطبيق الاشتراكي. وفي حالات أخرى يوحي هذا الوضع النفسي الناشئ عن عقدة الانفصال بأهمية ما يسمى بالتضامن العربي أو التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، وما ينشأ عن ذلك من مسائل تتعلق بالوحدة الاقتصادية أو الوحدة العسكرية.

إن مثل هذه الأفكار توفر للمسؤول العربي نوعاً من الراحة النفسية وتعليل النفس، موحية بأنها خطوة في طريق الوحدة أو أنها الأسس العلمية للوحدة السياسية، أو محتوى الوحدة السياسية، وغير ذلك من القوالب الذهنية.

كثير من المسؤولين العرب ومن العاملين في الحقل العام يعتقدون أن مثل هذا النشاط الوحدوي ضروري لإقامة الوحدة السياسية، أو أنه الخطوة الأساسية في طريقها. ومحاكماتهم العقلية تدور كما يلي: ما زالت الوحدة السياسية غير ممكنة، لأنه بعد أن فشلت أولى تجاربها، فالأفضل أن يتحول العمل الوحدوي إلى مسالك أخرى مثل المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية.

ذلك هو مفعول عقدة الانفصال عند المسؤولين العرب حين تكون الأوضاع ساكنة وموضوع الوحدة مجمداً. أما في الحالات التي تظهر فيها فرص جدية لخطوة أو مشروع وحدوي، فأثر العقدة يظهر ولكن بأشكال أخرى متباينة بحسب تباين الظروف. وعندما يقوم المسؤولون في قطر عربي بطرح مشروع للوحدة على مسؤولي قطر عربي آخر بصورة ثنائية أو غير ثنائية، تكون ردود الفعل كذلك متباينة تتراوح بين عدم التصديق والسخرية الباطنية إلى التشكيك بالنيات، وفي أحسن الحالات اعتبار ما يطرح خيالاً بعيداً عن إمكانية التحقيق.

أما إذا كانت الحالة أكثر تقدماً وأشد حدة وإلحاحاً، فيكون رد الفعل الأول هو التأكد من الجدية، والاستمرارية وسلامة النية. حتى إذا ما تم ذلك تبدأ مرحلة المناقشة، وضرورة التريث والكلام عن توافر الظروف الموضوعية وضرورة عدم الاندفاع العاطفي، إلى آخر ذلك من الأحكام والنصائح. وإذا ما تطور الأمر

إلى جدية أكثر وإلحاح أكثر، تأتي الخطوة التالية، وهي الحديث عن المقدمات والخطوات، ولجان الدراسة ومجالس التخطيط الموحد وغير ذلك. وحتى عندما يدخل المشروع الوحدوي طور الجدية لا بد أن يكون صداه عند المسؤولين العرب المخاطبين هو الاحتماء وراء الخطوات الشكلية والصيغ القانونية التي تحقق التوحيد الشكلي وتبقي كيان كل دولة داخلة في الوحدة قائماً، وسيادتها تامة، ما يتناقض تماماً مع الوحدة الحقيقية.

وحتى عندما يتم ذلك، فإنه يتم بصورة تجزيئية وبمواعيد متباعدة وبمدد زمنية طويلة تحاول كسب الوقت لدفع الأمر الحقيقي إلى أقصى ما يمكن في المستقبل. فما هو سبب كل ذلك؟ أليس هو الخوف والتردد الناشئ عن عقدة الانفصال؟ ولكن تخطّي العقد ومجابهة الأخطاء الشائعة والهواجس العامية التي لا يسندها العلم ولا يوصل إليها التحليل المنطقي، لا يكون إلا عند القيادات التاريخية ذات المطامح الكبيرة التي تستطيع أن ترى المستقبل وتعمل من أجل القضايا المصيرية. وليس أقرب إلى التفريق بين قيادة وقيادة إلا تفريق الأمريكيين بين السياسي ورجل الدولة.

وبموازاة هذا الموقف المتردد الخائف من مشاريع التوحيد الجادة الساخنة، يسير خط من السلوك عند أولئك المسؤولين العرب المؤمنين بالوحدة كمبدأ عام يتمثل في التصرف الراكد غير المبادر في العمل من أجل الوحدة، ينتظر خطوات الوحدة أن تأتي إليه لا أن يذهب إليها، أن يقترحها الآخرون لا أن يقترحها هو، أن يطلبها المقابل لا أن يسعى هو إليها بصورة فعّالة، معتبراً هذا الموقف ضرباً من ضروب الحكمة لمصلحة الوحدة نفسها. وخير مثال على ذلك أن مصر، وهي قلب الوطن العربي وأكبر قطر فيه وحوله دارت كل خطوات التوحيد في تاريخ العرب الحديث، لم يحدث أن بادرت قيادتها إلى طرح أي مشروع وحدوي، وبخاصة بعد حادث الانفصال. إن تصرف المسؤولين في مصر كان دوماً متسماً بهذا الموقف الذي لا تفسير له غير الخشية من الكلام عن المطامع بالنفط والأرصدة وفرص العمل وما إلى ذلك. ولكن كل ذلك مرجعه إلى عقدة أساسية هي عقدة انفصال سوريا بكل ما صاحبها من كلام وأقاويل.

وهكذا تكون عقدة الانفصال قد امتد أثرها ليشمل قطاعات كبيرة من المثقفين العرب والعاملين في الحقل العام وحتى المسؤولين الذين يتحملون مهمة القيادة السياسية. إن أوضاعاً نفسية وثقافية هي من صميم المجتمع المتخلف قد ساعدت على انتشار هذه العقدة.

إن المجتمع المتخلف يتسم عموماً بالركود، والركود له أفكاره ومواقفه النفسية المنسجمة معه والمبررة لوجوده؛ ففي المجتمع الراكد يتكون عند الفرد ميل نحو الموجود والمألوف وخوف وريبة من الجديد، وعدد من الأمثال والحكم العامية المتداولة في مجتمعنا ترمز إلى هذا الموقف. والوحدة كشيء جديد لا بد أن تحمل في معناها شيئاً من المجازفة واحتمالات الأخطار، هذا في الوضع الاعتيادي، فكيف إذا حدث لهذا الشيء الجديد ـ الوحدة ـ أن جرب وانتهى بالفشل؟

إن ضعف الفكر وسديمية المؤسسات الثقافية قد ساهما أيضاً في انتشار عقدة الخوف هذه، فالفكر الضعيف المقلّد العاجز عن التحليل المنطقي السليم والقاصر عن استخدام الطريقة العلمية في البحث، الضعيف في أسسه الموضوعية، لا بد أن يكون معرضاً إلى التصنع والتناقض وترديد صدى الأحاسيس العابرة والرضوخ للعوامل الذاتية، والركض وراء الأحداث بدلاً من أن يتنبأ بها ويكتشف خط مسارها، أي أنه يمشي في الطريق الذي تشقه الأحداث بدلاً من أن يشق هو الطريق، وذلك هو بالضبط المناخ الملائم لنمو الأخطاء الشائعة المتداولة.

إن عدم معرفة الحقائق وضعف وسائل الإعلام وعدم وجود الصحافة الحرة النزيهة، أمور في حد ذاتها تفسح المجال للخيال أن يملأ الفراغ فيحل محل الحقائق. إن الخطأ الذي ينشأ وينتشر يكتسب بمرور الوقت، وبازدياد عدد الواقعين فيه، قوة جديدة تؤدي بدورها إلى ازدياد العدد وانتشار الرقعة، وهكذا تتسع الدائرة بشكل حلزوني حتى تصبح قوة يرهبها الآخرون وتشيع روح التقليد والتبعية، ومع كل ذلك تزداد الأدبيات المنمقة والتحاليل الجوفاء المليئة بالعبارات الكبيرة الغامضة.. إلخ.

إن وهماً عاماً قد تكوّن وانتشر حول مسألة الوحدة أرهب الغالبية، بما في ذلك بعض المؤمنين بها.

ـ ٤ ـ

ليس من الصعب معرفة الآثار السلبية لهذه العقدة، فعلى الصعيد الثقافي اتجه المثقفون وكتاب الأدبيات العقائدية في إنتاجهم، بتأثير هذه العقدة، إلى التفسير والتعليل الخاطئ، فذهبت الجهود في طريق سلبي لا طائل من ورائه، بدلاً من أن تنصب على مقاومة الانفصال ومحاصرة آثاره النفسية وتبديدها، وتحصين المجتمع العربي ضد أضرارها. ولكن المسألة لا تقف عند هذا الحد،

فالمثقفون العرب الذين وقعوا تحت تأثير هذه العقدة واندمجوا بتيارها وكتبوا بوحي منها، لم ينحصر أثرهم على المثقفين الآخرين أثناء عملية اتساع رقعة الخطأ الشائع، بل تعدى ذلك إلى جمهور الشعب، أي عموم المواطنين، وبذلك تحول الخطأ الشائع بين المثقفين إلى وهم شعبي عام.

إن جماهير الشعب كانت دوماً هي رصيد الوحدة، لقد كانت دوماً تفهمها فهماً بسيطاً نقياً صادراً من الأعماق ومعتمداً على عوامل التوحيد الحقيقية ومتشابكاً مع المصالح الحيوية المشروعة. ودور كتّاب تلك الأدبيات بدلاً من أن يكون دور المعمق لإحساس الشعب بالوحدة، ودور الطليعة الرائدة المدافعة عن معتقدات الشعب وأهدافه وأمانيه الكبرى، كان على العكس دوراً سلبياً، مثبطاً للعزيمة، ملقياً الظلال على سلامة هدف الوحدة، مظهراً للصعوبات ومجسداً للأخطار، فكان دور المثبط بدلاً من دور المحفز، مستفيداً بذلك من الاحترام العام للثقافة وهالة العلم.

ولكن لعقدة الانفصال أثر سلبي ليس فقط على الصعيد الثقافي، بل وعلى الصعيد السياسي أيضاً. إن فرصاً جدية لتحقيق خطوات وحدوية قد تظهر في وقت لا يزال فيه المسؤولون عن الحكم في الوطن العربي يعانون من هذه العقدة، وعندها تصبح تلك الفرص معرضة للضياع. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن فرص الوحدة التي تنشأ من قلب ظروف جديدة تظهر في الوطن العربي لا يحكمها هي الأخرى قانون حتمي، فهي ليست أكثر من فرص، والفرص في التطور الاجتماعي لا يشترط فيها أن تعود وليس من المحتم أن تتجدد.

إن كل ظرف شيء فريد قائم بذاته ليس من المحتم أن يتكرر. لذلك فهو عندما يمر من دون أن تستغل إمكانياته، تكون الفرصة إلى تحقيق خطوة وحدوية قد ضاعت، وهي إذا ما سنحت ثانية فقد لا تكون بالملاءمة نفسها ولا في بحر زمن قصير. إن فرص الوحدة ليس محتماً أن تتكرر، كما إن تحقيق الوحدة ليس بالشيء الحتمي إذا لم نعمل له ونحققه بالإرادة والتصميم والعمل الشاق. إن استغلال الظروف والاستفادة من الفرص السانحة هو من صميم العمل الإرادي والنضال، فإذا كان هذا التحليل صحيحاً، فإن عقدة الانفصال يمكن أن تؤدي عن طريق تأثيرها على المسؤولين العرب إلى حجب الرؤيا الصحيحة أمامهم وإضعاف إرادتهم وتكبيلهم بالقيود التي تمنعهم من الإقدام للاستفادة من فرص سانحة للوحدة. إن ضياع فرصة وحدوية بحد ذاته خسارة قومية، ولكنه إضافة إلى ذلك قد يؤدي إلى حجب ظهور فرص جديدة لخطوات وحدوية أخرى وهكذا.

ـ ٥ ـ

صحيح أن عقدة الانفصال مسألة نفسية تطورت بفعل الأدبيات العقائدية المذكورة إلى خطأ شائع ومن ثم إلى وهم عام، وليست مسألة فكرية ذات أساس، وأن خطوة وحدوية ناجحة من الممكن أن ترجع مسألة الوحدة إلى مكان الصدارة في العمل العربي العام، ولكن حتى يتم ذلك لا بد من معالجتها على الصعيد الثقافي.

إن عملاً ثقافياً واسعاً تتطلبه هذه المهمة يستهدف إزالة هذه العقدة. وإن أموراً عديدة يستطيع العمل الثقافي أن يتصدى لها بالتوضيح يمكن أن نذكر أهمها:

أولاً: إن ظاهرة الانقلابات العسكرية بحاجة إلى دراسة واقعية مرتبطة بالأرض من دون تعميمات عقائدية بقصد جلاء حقيقة علاقتها بمسألة الثورة، ولتوضيح الفرق بين هذين الموضوعين، وحادثة الانفصال كأحد تلك الانقلابات تحتاج إلى توضيح تاريخي، وذلك بسردها على حقيقتها وبأحداثها، وبالتعرض إلى أدق ما يمكن من التفاصيل لوضعها في حجمها الحقيقي. إن عملاً تاريخياً كهذا يحتاج أكثر ما يحتاج إلى سرد الحوادث بتفاصيلها ومعرفة حقيقة ما جرى عسكرياً ومدنياً، وبإمكان مذكرات الأشخاص الذين اشتركوا في الحوادث من الجانبين أن تكون ذات فائدة مهمة في هذا المجال.

ثانياً: ومن ناحية أخرى، لا بد من دراسة مواضع الضعف في نظام الجمهورية العربية المتحدة وقت الانفصال ومعالجة المشاكل التي كان يعاني منها بصورة تفصيلية لا عمومية، فيجب حصر تلك المشاكل أولاً ودراستها بالتفصيل واقتراح حلول عملية تتناسب مع الظروف الجارية الآن في الوطن العربي. وعلى سبيل المثال إن مسألة تركيب الدولة القانوني والسياسي كنظام الحكم والدستور، وعلاقة السلطات الثلاث بعضها ببعضها الآخر، وشكل العمل السياسي الشعبي، والحريات العامة، وصيانة حقوق الفرد، وتحقيق التوازن بين هذه الحقوق ووضع الدولة، كلها أمور بحاجة إلى دراسة من زاوية ما كان سائداً في وضع الجمهورية العربية المتحدة وقت الانفصال، والنقائص التي ربما أدت إلى تذمر عام من جهة، وكيفية تلافي تلك النقائص في المستقبل من جهة أخرى. وموضوع آخر جدير بالدراسة أيضاً هو مسألة التوازن بين الأقطار الداخلة في الوحدة في جميع المجالات، من المساهمة في الحكم إلى الأمور المالية والموازنة حتى توزيع موظفي الدولة، وعلى الأسس المذكورة نفسها. موضوع ثالث بحاجة إلى الدرس هو وضع القوات المسلحة: دورها وعلاقتها بالدولة وعلاقتها بالعمل السياسي بكل ما يتفرع

عن هذا الموضوع. الموضوع الرابع الذي يرد إلى الذهن هو مسألة العلاقات الاقتصادية بين الأقطار الداخلة في الوحدة وما يتسلسل عن هذا الموضوع من مسائل تتعلق بالتخطيط والتنمية والدمج الاقتصادي وتشابك المصالح وحركة المواطنين وممارسة العمل والحرف ووجوه نشاطهم الاقتصادي كافة.

ثالثاً: كما لا بد من عملية نقد لأدبيات عقدة الانفصال، تتناول عمومياتها والقوانين التي تدّعي التوصل إليها، والأسس والفرضيات التي تقوم عليها، والتحليل الذي استخدمته للوصول إلى استنتاجاتها، لتوضيح كل مسألة القوانين في البحث الاجتماعي واستخدام الخاص للوصول إلى العام.

وبجانب النقد الفكري لتلك الأدبيات من حيث البناء، هناك حاجة إلى نقد التاريخ الفكري للحركات السياسية التي صدرت عنها تلك الأدبيات بقصد تتبع آرائها في الوحدة في مختلف الفترات الزمنية ودرجة انسجامها أو تناقضها ومدى تأثيرها أو تأثرها بالحوادث والظروف المحيطة، وأثر الانفعالات النفسية والعوامل الذاتية في تكوين تلك الآراء.

إن عملاً ثقافياً كهذا ينتظر من يقوم به خدمة لتاريخ الفكر السياسي العربي المعاصر ولقضية الوحدة بالذات. وبالطبع إنني بهذا الصدد لا أنوي أكثر من تسمية المواضيع التي تحتاج إلى دراسات وعمل ثقافي، والتي يمكن بمجموعها أن تكون قوة تستطيع تبديد عقدة الانفصال في الوسط المثقف وبالتالي في صفوف الجمهور.

إن العقبة النفسية التي تواجه قضية الوحدة الآن تحتاج إلى نضال سياسي ونضال ثقافي، فهي قابلة للإزالة أما بخطوة وحدوية أو بنشاط ثقافي أو بالاثنين معاً. ولكن مهما يكن لا بد من نضال ثقافي، ولا بد من أن يبدأ من الآن.

إن أهمية هدف الوحدة لحاضر ومستقبل الأمة العربية أمر معروف، كما إن أمة عريقة في الحضارة والتاريخ الفكري كالأمة العربية لا يليق بها أن تنحدر بفعل عقدة نفسية لا أساس علمي لها، فلديها من القوة الذاتية والتصميم والإرادة ما يمكّنها من التغلب على ذلك. إن كسر الساق في حادثة لا يمنع الإنسان القوي الإرادة من أن يستأنف الحركة من جديد.

١٢ ــ الوحدة والتجزئة والحرب(*)

ـ ١ ـ

في حرب ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ظهرت علامات وإمكانيات الوحدة، كما ظهرت آثار ومساوئ التجزئة. إن الحرب وضع خاص يعيشه الناس يختلف تماماً عن وضعهم وقت اللاحرب؛ فالحرب وقت من أكثر الأوقات جدية لأنها مسألة تتعلق بالبقاء. إن البقاء في الحياة والدفاع عن النفس هما أعلى القيم وأقوى ميل موجود في الإنسان وباقي الكائنات الحية ويشكل في هذه الكائنات المحور الرئيس للعقل والغريزة. لذلك فعندما يوضع الإنسان في موضع يكون فيه بقاؤه مهدداً، فإنه يرتفع إلى أعلى مستويات الجدية والشعور بالمسؤولية.

إن الشعور بالجدية والمسؤولية يطغى على كل الأحاسيس المؤقتة والمشاعر اليومية المتضاربة، ويتحرر العقل والضمير والعواطف من الأمور الآنية ومشاعر العبث، وتتضح أمامه الأشياء وينجلي ما كان غامضاً منها قبل ذلك، وتزول الانفعالات المتناقضة التي تحجب الرؤية الواضحة والتقويم السليم للأمور.

وفي حالة الحرب، التي تقف الأمة فيها موقف الدفاع عن النفس والمقدسات وتحرير الوطن ورد اعتداء الأجنبي وعبودية الاحتلال، تتعرض الأمة إلى عملية غسل للنفس من أدران الأنانية وصغائر الحياة اليومية المتفرعة من الذات والمتعلقة بمشاغل الفرد وأحاسيسه وانفعالاته ومواقفه، فترتفع النفس إلى مستوى أخلاقي عالٍ ويصفو الذهن وتتضح الأمور التي كانت غامضة في السابق وتنقشع اللامسؤولية، فتبدو الحياة بكامل جديتها حيث المطروح للخيار هو الحياة أو

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ١٠، العدد ٤ (شباط/فبراير ١٩٧٤)، ص ٢ ـ ١١، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

الموت. في مثل هذا الجو يتعرض الفرد إلى عملية تدريب نفسي وصقل ذهني ويحصل عنده ذلك التغيير الجذري في الشخصية الذي يرفع الحياة من مستوى إلى مستوى أعلى، ومن وضع إلى وضع متقدم عليه. وكلما طالت الحرب وكثرت التضحية وازدادت المعاناة والألم والتحديات، اشتدت عملية الصقل والغسيل وتغيير الشخصية، ومعها تشتد عملية الانتقاء والتصفية. إن النفوس الضعيفة التي لا تقوى على المجابهة تضمحل وتسقط على الدرب، أما النفوس القوية فتصقل وتقوى ويحصل فيها ذلك التغيير الجذري ويتحول الأفراد من أفراد عاديين إلى نوع آخر من الأفراد، فتظهر المبادرات وتزداد البطولة وتظهر القيادات.

إن آلام الحرب الوطنية وتضحياتها وتحدياتها ووضعها الجدي ومجابهة الموت، أمور نصقل بها نفوس الأمم ويقوى عودها ويتغير فيها الفرد نوعياً، وليس أدل على ذلك من وضع الشعوب التي حصلت على استقلالها عن طريق الثورات والحروب الطويلة مقارنة بالشعوب التي حصلت على استقلالها من دون ذلك كالظروف الدولية. لا شك أن الحرب مسألة تمس أعماق الإنسان طالما طمح المفكرون إلى تحليلها وفهمها كما فعل المتنبي وإرنست همنغواي.

ـ ٢ ـ

في حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، حصل ما يمس الذهن العربي والنفس العربية. ولعل أبرز وأهم ما نبع من الأعماق وظهر إلى العيان هو الشعور القومي، الشعور بوحدة الأمة العربية ووحدة مصيرها ووحدة عدوها، وحاجة الدفاع عن النفس والكيان والوجود، فقد تأججت العاطفة القومية ونبعت مشاعر الترابط ووحدة المصير، ودب الحماس في أوساط الشعب في أطراف الوطن العربي، والتهبت المشاعر وبدأت علامات المبادرات الشعبية لدعم المجهود الحربي. كما أقدمت الأقطار العربية على أعمال لا تفسير لها غير الحماس القومي والشعور بالمسؤولية؛ فليبيا قد وضعت كل إمكانياتها في الجبهة الغربية، ودخلت الجزائر بما لديها، واشتركت المغرب في مساهمة عسكرية تثير الانتباه وقاتل أبناؤها في الشمال وواجهوا الموت من أجل قضية اعتقد البعض لفترة طويلة أنها بعيدة عن مشاعرهم، ونقل العراق قواته إلى الجبهة في عملية وصول غير اعتيادية، فقاتلت قواته ببسالة وحققت نتائج إيجابية، كما ساهم لبنان بأكثر من المتوقع، وساهمت الكويت عسكرياً ومادياً، وكذلك ساهمت أقطار عربية أخرى مادياً وبصورة أكثر جدية، وأقبلت الأقطار العربية المنتجة للنفط على استخدامه سلاحاً في المعركة بتقبل أكبر وباستعداد إلى التضحية أقوى من السابق.

إن كل ذلك الذي حصل لم يكن ليصدر لولا الشعور القومي ولولا العاطفة القومية التي حركته، وقد عكس الإعلام العربي وضعاً من التضامن والشعور المشترك ووحدة المصير لم يكن موجوداً قبل ذلك، ولم يكن متوقعاً بالقياس إلى أوضاع الانقسامات السابقة.

خلال أيام الحرب، ظهرت بوادر الوحدة الاقتصادية في الوطن العربي وعلامات التكامل في الموارد والإمكانيات، وارتفع الشعور بضرورة ذلك وازداد الاستعداد إلى التضحية عند الجزء في سبيل الكل. وكلما مرّ يوم تصاعد ذلك الشعور وارتقى إلى مستويات أعلى جديدة، حتى قفزت إلى الأذهان ضرورة القيام بخطوات توحيد لبعض الأقطار العربية وهي في خضم الحرب وسافر من أجل ذلك مسؤولون في بعض الأقطار العربية.

والوجه الآخر لتصاعد الشعور القومي أثناء الحرب، هو ارتفاع الروح المعنوية والثقة بالنفس وتنامي الشعور بالقدرة على مجابهة العدو وذوبان جليد الهزيمة وانحلال عقد العجز العسكري الناتجة عن حرب ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وما تبعها من الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية. لقد تبدلت الأيام وتغير الفرد العربي نفسياً وهو يسمع أنباء اقتحام القناة والهجوم في الجولان وخسائر الطيران الإسرائيلي وتقارير الصحافة الأجنبية ومراسليها، وردود الفعل الغربية التي جاءت هذه المرة مختلفة عنها في المرات الماضية. إن قصص الحماس وضروب التضحية والبسالة التي ظهرت عند الجندي العربي أصبحت في التداول، كما جلب الانتباه حماس الشعب وارتفاع معنوياته واستهانته بالحرب والموت وتماسك صفوفه وهدوء أعصابه في المناطق المتاخمة لجبهات القتال المعرضة لطيران العدو في سوريا ومصر. لقد دبّت روح الحرب واشتعل الحماس، وظهرت مبادرات من الشعب ومنظماته في جميع المستويات وفي كل الأرض العربية، وانتقل ذلك إلى العرب الساكنين خارج الوطن، حيث ترددت أصداء الحماس والشعور القومي والثقة بالنفس والعزم على الانتصار متمثلاً في ضروب شتى من التعبير.

إن شعوراً نفسياً كهذا ما كان ليظهر لولا عمق الشعور القومي وتمكّن العاطفة القومية من النفوس. إن الحقد على العدو والانجذاب العاطفي إلى المعركة واللهفة الشديدة إلى النصر، دليل على الشعور القومي الموحد الذي تصاعد من الأعماق بمجرد أن اندلعت الحرب، مغطياً أوضاع التجزئة والانكسار النفسي ومشاعر الضعف والانعزال التي طغت بعد هزيمة ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

إن وضع التجزئة وما ينتج عنه من مشاعر والآثار النفسية للانقسام والبعد عن التوحيد التي سادت إلى حد بعيد قبل المعركة وفي أعقاب هزيمة ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، لا يمكن أن تكون عميقة الجذور، فهي أوضاع متأثرة بعوامل نفسية طارئة. وعندما انتقلت الأمة إلى وضع المسؤولية والمواجهة الجدية للأمور، زالت تلك الأوضاع واندفع الشعور القومي العميق من الأعماق إلى السطح.

وهكذا بحلول العوامل الموضوعية محل العوامل النفسية الذاتية، تغيرت الأوضاع من وضع الانقسام إلى وضع موحد العاطفة ومشجع على التوحيد.

ـ ٣ ـ

كل ذلك من حيث المشاعر والاتجاه. ولكن هل خاضت الأمة العربية تلك الحرب بصورة موحدة؟

الجواب عن ذلك بالطبع سلبي، فمن الناحية الفعلية لم تكن الأمة موحدة مادياً بل كانت مجزأة كما نعرفها: مكونة من عدد من الدول؛ فهل يستطيع أحد أن يتصور ماذا كانت ستكون النتائج لو أننا خضنا تلك الحرب موحدين بدولة واحدة؟ ماذا كان سيحدث لو أن دولة واحدة تضم كل الوطن العربي أو على الأقل الجزء الأعظم منه قد دخلت الحرب مع إسرائيل بدلاً مما حدث؟

إن الفرق بين الحالتين ليس من الصعب تصوره، فهو في الحقيقة من نوع البديهيات الأساسية التي لا يصعب على الإنسان الاعتيادي فهمها، إذ لا تحتاج إلى أكثر من البديهية لإدراكها.

ماذا كان سيحدث عسكرياً لو أن الأمة العربية دخلت الحرب موحدة؟ الفرق بين الحالتين هو ذلك الفرق بين إمكانيات جيوش متعددة منفصلة عن بعضها وناشئة على هذا الأساس، وبين قوات موحدة نشأت موحدة تنصب فيها جميع إمكانيات الجيوش المتعددة. هو الفرق بين جيوش متعددة، ذات أفكار وتصورات واجتهادات متعددة، وبين جيش ذي قيادة مركزية واحدة، هو كل ذلك، وهو الفرق بين أن يكون الهجوم من ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، مقصوراً على قوات سوريا ومصر، وبين أن يكون هجوماً من كل القوات العسكرية العربية موحدة، وهو الفرق بين إدامة للحرب على أساس وجود كل القوى العسكرية العربية في خدمة المعركة، وبين إمدادات ومساعدات في ظل وضع التجزئة كما كانت عليه الحال في تلك الحرب.

إنه كل ذلك وسلسلة طويلة من الفروق في الناحية العسكرية بين الوضعين كانت على وجه التأكيد ستعمل الفرق بين النصر الحاسم على العدو وبين النتيجة التي حصلت.

إن أمة موحدة في دولة واحدة تندمج بداخلها كل إمكانيات الأقطار المالية والاقتصادية، وتتكامل وتتوحد بداخلها منشآت إنتاج وتوزيع الطاقة وطرق المواصلات والصناعة الحربية والتموين والتدريب والتعبئة المادية والبشرية والإعلام والمخابرات، تستطيع أن تخوض الحرب بصورة مختلفة تماماً عن الوضع الذي كنا فيه في الحرب الأخيرة حيث ظهرت آثار التجزئة بعد أيام قلائل من الحرب في جميع المجالات بشكل نقص ومواضع اختناق في عديد من المجالات الحيوية للحرب.

إن البلدان العربية كدولة واحدة تحتل مكاناً دولياً وسياسياً مختلفاً تماماً عن المكان الذي تحتله الأقطار العربية وهي مجزأة. إن قوى هذه الأمة المالية والنفطية وتأثيرها في العالم الخارجي، وعلاقات هذه الأمة السياسية بالدول الأخرى وقوى الضغط التي تتمتع بها في مختلف المجالات، من الممكن أن تؤدي دوراً مهماً في كسب الرأي العام الدولي والتأثير فيه، ويشكّل ذلك وضعاً يفوق بكثير ما تستطيع الأقطار العربية مجزأة أن تحققه في هذا المجال.

إن مجرد انتقال الأمة العربية من وضع الدفاع المهين إلى وضع الهجوم عندما بدأت الحرب الأخيرة، قد أحدث تغييراً ملموساً في ارتفاع معنويات شعبنا وإزالة العقد النفسية، كما حرك احتراماً واضحاً من قبل الرأي العام في العالم وتغيرت نظرته السابقة إلينا.

إن مجرد البدء في استخدام سلاح النفط في المعركة، قد أثر في وضع الدول الأخرى وفي موقفها من قضايا الأمة العربية، فكيف كان سيكون الوضع لو أن الأمة العربية قد دخلت تلك الحرب موحدة مستخدمة كل ما لديها من قوى وإمكانيات عسكرية ومادية واقتصادية ووسائل ضغط خارجي؟

إن الفرق بين الحالتين كبير وبديهي لا يحتاج إلى مزيد من التفصيل والتوضيح. إن تضامناً عسكرياً محدداً في الجبهة الشمالية بين الجيش العراقي والجيش السوري، قد حقق نتائج إيجابية مهمة، فكيف سيكون الوضع لو أن قوات الأقطار العربية كانت موحدة قبل المعركة ودخلتها بقيادة واحدة؟

ـ ٤ ـ

إن نقائص التجزئة ومساوئها كانت دوماً واضحة وكانت دوماً معروفة يعترف بها الجميع، ولكن ذلك شيء وظهور أثرها الملموس في وقت الحرب شيء آخر يختلف باختلاف الأوضاع من وضع اللاحرب بعقده النفسية وعبثه وتأثره بالأمور الذاتية والمشاعر المتضاربة، إلى وضع الحرب بكل ما فيها من جدية حيث يقف الإنسان في وضع المجابهة مع الفناء.

إن وضع الحرب وتحدياته المصيرية يخلق الوضوح والاقتراب من حقائق الأمور، إذ يتناسب ذلك طردياً مع درجة مواجهة الموت. عندها لا مجال إلى التغاضي عن الحقائق ولا مكان للاسترخاء والإهمال واللامسؤولية، فكل شيء من هذا القبيل يؤدي إلى نتائج خطيرة، ولا يمكن أن يمر من دون دفع الثمن. في مثل هذه الأوضاع التي بدأت تتكون في الوطن العربي أثناء الحرب بدرجات متفاوتة تفاوت القرب والبعد عن المعركة، ارتقت قضية الوحدة من وضع التأجيل الضمني إلى وضع الحاجة الملحة والقدر الذي لا مفر منه. إن هذا الوضوح وظهور جدية قضية الوحدة لم يكن إلا في بداياته ولم يظهر منه غير علاماته الأولى، لأن الحرب لم تتسع ولم تستمر، وبالتالي إن عملية مجابهة الموت والفناء لم تتسع ولم تستمر.

إن الأمة لم تتح لها فرصة كافية لتنتقل إلى وضع الجد لتتعرف عملياً على فداحة أوضاع التجزئة، ولتقرر حاجاتها الملحة إلى الوحدة. وليس غير التضحية والألم والمعاناة ومجابهة الموت الذي تأتي به حرب تحرير الوطن ما يحقق ذلك. لقد بدأت عملية الوضوح والانتقال إلى الجد بالظهور حالما اندلعت الحرب، فماذا كان من الممكن أن يحدث لو أن الحرب قد اتسعت واستمرت؟

إنني من المعتقدين أن الأمة العربية كانت ستتحد أو تتحد أجزاء مهمة منها على الأقل. إن حاجات الحرب وتحدياتها وضرورات الدفاع عن البقاء كانت ستدفع بالأمة تدريجياً نحو التوحيد والاندماج. أولاً كان سيبدأ ذلك في مجال القوات العسكرية والموارد المادية وطرق المواصلات وجميع الوسائل البشرية والمادية لإدامة الحرب، ولتحققت من جراء ذلك درجة عالية من التعاون والتكامل. إن استمرار الحرب كان سيؤدي إلى زيادة التضحيات وإلى حصول العدو على إمدادات أكبر ودعم دولي أوسع من جهة، وإلى تصاعد في ضراوة القتال وروح التضحية من جهة أخرى. وباكتشاف أهمية التعاون والتكامل في الإمكانيات والجهود في ميدان القتال واتساع ذلك إلى جوانب الاقتصاد والحياة العامة كافة، وبزوال

شوائب الشكوك وعدم الثقة والارتفاع فوق الأمور الثانوية، وبانحلال عقدة الانفصال وباندماج القوات المسلحة وبتصاعد حماس الجماهير، بحصول كل ذلك، لا بد أن تكتشف الأقطار المجزأة التي تخوض الحرب أن الوحدة السياسية هي العمل الطبيعي لمجابهة الموقف وأنها التجسيد النهائي لواقع حاصل موجود، ولرأت تلك الأقطار أن التجزئة وضع غير طبيعي لا يقوم على اختلافات موضوعية بل على عوامل ذاتية نفسية سرعان ما ذابت في حرارة الحرب وتلاشت في الاندماج الفعلي في وجه العدو، وأصبحت غير مقبولة في الوضع الجدي الذي خلقته الحرب.

إن طول أمد الحرب من شأنه أن يوسع رقعتها، فلا تعود مقصورة على سيناء والجولان. كما إن ميدان التعبئة والإعداد لها ومدها بما تحتاج إليه لا يمكن إلا أن يتسع إلى أبعد من سوريا ومصر، فيصبح العراق وليبيا والأردن والكويت والسودان والجزائر مجالاً فعلياً لذلك. إن الحرب نشاط في منتهى الجدية وتحتاج إلى فعالية وكفاءة وتكامل وتعاون، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت البلاد التي يجري فيها موحدة أو على درجة عالية جداً من التنسيق ودمج الموارد والإمكانيات. إن عملية الدمج والتكامل والتعاون كانت ستؤدي من دون شك إلى زوال المخاوف من الوحدة وإلى ذوبان عقدة الانفصال التي تقف وراء تلك المخاوف النفسية.

ـ ٥ ـ

ولكن أثر الحرب الطويلة الأمد في تحقيق توحيد البلدان العربية لا يقتصر على هذه الخطوات، بل إن أثره سيشمل البلدان العربية برمتها حتى ولو لم تتحقق أثناء الحرب الوحدة السياسية الشاملة.

إن الأقطار العربية الأخرى كانت ستدخل مرحلة جديدة في مجال التضامن والتعاون في ما بينها في جميع المجالات: العسكرية والسياسية والمالية والاقتصادية، ولكانت هي الأخرى قد تعرضت لعملية غسيل للحساسيات الأنانية ولإزالة العقد والمخاوف، ولاتضحت لها بصورة عملية. إن مسألة اختلاف أنظمة الحكم مسألة ثانوية بالنسبة إلى مسألة المصير المشترك ومجابهة العدو المشترك، ولتبين لها بصورة عملية أن مخاوف استحواذ وسيطرة قطر على قطر ومطامع قطر بقطر ليست إلا أوهاماً ترشحت من أوضاع الهبوط، وساعد الأجنبي على تغذيتها.

إن عملية تذويب الحواجز النفسية بين البلدان العربية هي بحد ذاتها خطوة مهمة في طريق الوحدة، فالتضامن العربي في وضع جدي حاسم مثل الحرب، من شأنه أن ينقل الشعب وحكوماته من وضع إلى وضع مختلف تماماً في ما يتعلق بقضية الوحدة. إن أقطاراً عربية كانت في السابق بعيدة عن قضية القومية العربية مثل المغرب كانت الحرب ستؤدي عن طريق المشاركة إلى تفجير عواطفها القومية وشد روابطها بالأمة. إن روابط العرب القاطنين خارج الوطن كانت ستتجدد وتقوى بعد أن أخذت تضعف بمرور الوقت. وبعبارة أخرى أن الأقطار العربية الأخرى، حتى وإن لم تدخل في خطوات وحدوية سياسية، فإنها من خلال المعركة من المكن أن تشهد تغييراً جذرياً في وضعها النفسي ومشاعرها القومية، وذلك بنشوء حالة من التعاون والتضامن والانفتاح واكتشاف حقيقة الرابطة القومية، تحل مكان التفكك والانشغال الإقليمي والتأثر بالعوامل الذاتية وعقدة الانفصال وكل ما يمت بصلة إلى وضع التجزئة الذي سبق الحرب. إن كل ذلك من دون شك يشكل تقدماً مهماً في مجال تقوية الشعور القومي وتوحيد المشاعر والرأي والموقف في صفوف الشعب العربي، وهو أمر غاية في الأهمية، إذ أنه الأساس الذي تقوم عليه الوحدة السياسية.

إن خطوات التوحيد السياسية التي كان من الممكن أن تتم بين عدد من الأقطار العربية لو طالت الحرب، ووضع التعاون والتكامل الفعلي بين الأقطار العربية عموماً وانفجار روح التضامن والشعور القومي في ما بينها، كانت ستؤدي بدورها إلى استثارة الفكر العربي وأوساطه الثقافية، وبالتالي تؤدي إلى ظهور تيار ثقافي وحدوي جديد وأدبيات واسعة في هذا الاتجاه، ولانطوت في النسيان والإهمال أدبيات فترة الهبوط والانفصال والتجزئة.

إن هذا الوضع الجديد على الصعيد الثقافي من شأنه هو الآخر أن يضيف إلى تيار الوحدة قوة جديدة باستثارة الحماس القومي وإيقاظ الضمير وتوضيح أهمية الوحدة وعزل الأوهام التي تكونت عنها. والنشاط الثقافي هذا عندما يقوم بمثل هذه المهمة ضمن ظروف تحققت فيها عملياً خطوات وحدوية ورسخت دعائم التضامن العربي وارتفعت الروح المعنوية وانقشعت غيوم العوامل الذاتية، تكون مهمته أسهل وأثره اكبر مما لو كانت الظروف غير ذلك، وهكذا تبدأ عملية التصاعد الحلزوني بين الإنجاز العملي والنشاط الفكري، فكل انجاز عملي في ميدان الوحدة يستثير نشاطاً ثقافياً وحدوياً، وهذا بدوره يمهد الطريق إلى إنجازات وحدوية جديدة، وهكذا.

في مثل هذه الأوضاع التي يتفاعل بها الفكر مع العمل، تظهر النظريات المؤيدة والداعية إلى الوحدة والمفندة للتجزئة، وتخرج التحليلات المفسرة للواقع. وبعبارة أخرى عندما تصبح الوحدة هي الاتجاه السائد والرأي المسيطر يتجاوب الفكر محللاً ومفسراً، وبالتالي مؤيداً لذلك الاتجاه بشكل نظريات، تماماً كما ظهرت أدبيات ما بعد الانفصال ونظريات وضع التفكك والتجزئة.

ذلك هو الوضع الطبيعي والدور الحقيقي للفكر، وهكذا كان في كل التاريخ، فجميع النظريات التي ظهرت في مجال العلوم الاجتماعية (إن صح القول) كانت تفسيراً لروح العصر السائدة آنذاك، أي أنها تفسير للواقع الذي فرض نفسه.

كل هذا التطور السريع في اتجاه التوحيد الناتج عن التطور السريع في تفكير وسلوك وأحاسيس الإنسان العربي، وبالتالي في التفكير والسلوك العام في الوطن العربي، يمكن أن يحدث في ظل حرب تحرير الوطن والدفاع عن الوجود ورفع المهانة والذل عن الشعب، وإنقاذ شرف الأمة من دولة إسرائيل والصهيونية.

إن حرب التحرير هي التي يمكن أن تقلب أوضاع الوطن العربي وتضعه في طريق الوحدة وتدفعه نحو الرقي والتقدم بكل ما تعني هذه الكلمات من أوضاع وأهمها تحقيق الوحدة القومية. إن وضع الجدية والصراع من أجل البقاء والتحديات، من شأنها أن تختصر الزمن الذي يستغرقه المجتمع في عملية التطور الاجتماعي والنضج السياسي والقومي.

إن التغييرات العميقة التي تحدث في الإنسان أثناء الحرب التحريرية تفوق بسرعتها وكثافتها ما يحصل في عملية التطور الطبيعي البطيء في وقت السلم، إذ لا شيء أكثر فعالية في غرس المثل الجديدة من التجربة الحيّة، وما عدا ذلك يكون في عداد الوعظ والإرشاد. كما إن تحديات الحرب وظروفها الجديدة هي التي تستثير في الإنسان ميول الدفاع عن الوجود والتغلب على المخاطر وقهر التحديات، تماماً كما يستثير اللقاح مناعة الجسم ضد المرض الملقح به.

ـ ٦ ـ

إذا كانت آثار حرب التحرير الطويلة الأمد هي كما مر ذكره، فكيف يجب أن تكون نظرتنا إليها نحن العرب حكومات وشعباً؟ وأين هي تلك النظرة مما هو موجود الآن كما ظهر من تصرفاتنا أثناء الحرب الأخيرة؟ إن حرب التحرير التي

ستضعنا في بوتقة الانصهار وغسيل النفس وتنقيتها من أفكار وسلوك التأخر والتجزئة والانحلال، وتضعنا في طريق التقدم والتوحيد والقوة عن طريق خلق الإنسان العربي الجديد، كيف يجب أن يكون موقفنا منها؟

إن حرب التحرير التي هي الطريق الوحيد إلى تحرير فلسطين وجميع التراب العربي والطريق الوحيد إلى تكوّن الدولة العربية الموحدة العصرية، يجب أن نتقبل ثمنها ونرتضي من أجلها ومن أجل نتائجها كل ما يأتي معها من مصاعب وما يصاحبها من آلام، فبقدر النتيجة يكون الثمن. وليس من خطأ ذهني أكثر شيوعاً في المجتمعات المتخلفة من الرغبة في النتائج الكبيرة من دون الاستعداد إلى دفع الثمن الذي يتطلبه ذلك. إن علينا أن نتحمل أعباء الحرب المادية والمعنوية، علينا أن نتحمل دماءها ودموعها وآلامها ومعاناتها، أن نتحمل الدمار والاحتلال والتشريد وتعطيل الحياة الاعتيادية وخراب المرافق العامة ونقص الغذاء والأمراض وفقدان الأمن والهدوء، والحرمان من ملذات الحياة الاعتيادية وفقدان الحرية الشخصية والتعرض إلى البشاعة والقسوة واضطراب المثل والقيم السائدة. علينا أن نتحمل كل ذلك لفترة طويلة من الزمن لنستطيع في النهاية أن نحقق ما نصبو إليه.

باختصار علينا أن نكون مستعدين تماماً لأن نضحي بكل شيء، تماماً بكل شيء، في سبيل كسب نتيجة الصراع، فلا يبقى شيء مادي أو معنوي أغلى من المعركة، ولا تبقى إمكانية لا تزج في المعركة، ولا يبقى أحد أو قطر لا يساهم في المعركة. إذاً الحرب مع إسرائيل والصهيونية هي مسألة تتعلق بمستقبل الأمة العربية لأنها الطريق الأكيد إلى وحدتها القومية وإلى نهضتها الحديثة. فهل كانت نظرة القيادات العربية (التي خاضت الحرب أو التي لم تخضها) إلى الحرب مع إسرائيل والصهيونية قائمة على هذا الأساس؟

إن الدعوة إلى الحرب الطويلة الأمد المنبثقة من اعتبارات عسكرية فحواها أن طول أمد الحرب يؤدي إلى إضعاف وانهزام إسرائيل، دعوة مقبولة، ولكن أهميتها تبقى مقصورة ومتعلقة بمدى صحة تلك الاعتبارات العسكرية وثبوتها في الواقع العملي للحرب، ولكن حرب التحرير الطويلة الأمد المقصودة في هذا المجال تقوم على اعتبارات قومية وحضارية وذلك لعلاقتها بمسألة توحيد الأمة وتبديل أوضاعها جذرياً. إن الواضح الأكيد أن الحرب الأخيرة قد صممت على أساس سياسي بحت، فأهدافها سياسية وهي جلاء العدو عن الأراضي العربية المحتلة.

إن مجرد اندلاع الحرب قد فجّر بدايات الصراع ووضع الأمة في بداية وضع الجدية والتحدي وبدأت بوارق الأمل، ولكن كل ذلك قد توقف أو كاد، بتوقف الحرب وهي لما تزل في بداية مفعولها.

وهكذا وضعت الأمة في وضع سلبي من جديد، وتعرضت إلى آثار سلبية جديدة، وأوضاع نفسية مثبطة ذات آثار معكوسة. إن التهديم النفسي الذي يمكن أن يحدثه الصلح مع العدو أو مجرد الحديث عنه كبير جداً بالنسبة إلى أمة تعرضت إلى ما تعرضنا إليه من نكبات وعوامل انحلال؛ فماذا تكون هذه الحرب السياسية قد فعلت بنا؟ إنها، **أولاً**، فرصة تاريخية مضيعة، كان من الممكن أن تكون بداية الطريق إلى وحدتنا القومية وصعودنا في التاريخ من جديد. وهي **ثانياً**، وحتى في حدودها السياسية، سكين ذات حدين، فالتهديم النفسي الذي تتعرض له الأمة من الصلح مع العدو، سيكون ثمناً باهظاً للكسب السياسي المستهدف، أي الانسحاب الجزئي من الأراضي العربية المحتلة (في حالة تحققه فعلاً).

إذاً ماذا نستنتج عن القيادة العربية من خلال كل ذلك؟ لعل أهم استنتاج هو تلك القيادات ليست ذات نظرة تاريخية، وليس لها أفق تاريخي يستهدف مستقبل الأمة العربية ويتناول قضيتها الكبرى في الوحدة القومية، فمطامحها بسيطة، وأهدافها آنية، واستعدادها إلى التضحية محدود، ونظرتها قريبة. وباختصار، إن محور نشاطها سياسي وليس تاريخياً.

١٣ ــ الوحدة: نحو تعريف أرضي بسيط(*)

ـ ١ ـ

قد يكون من الغريب أن نتحدث عن قضية التعريف في صدد قضية مهمة وخطيرة كقضية الوحدة العربية بعد كل ما كتب عنها في الأدبيات المنشورة. ولكن بالرغم من كل ذلك، فإن التعريف مهم، وربما للسبب نفسه الذي يدعو إلى الاستغراب. إن كثرة ما كتب وقيل عن قضية الوحدة هو في حد ذاته السبب الذي يدعو إلى محاولة التعريف من جديد لهذه القضية المهمة والخطيرة. إن كثرة ما كتب وقيل قد أدى إلى تعقيد الموضوع بدلاً من توضيحه، ولعل أبرز سمات ذلك الذي كتب وقيل ـ عموماً وليس إطلاقاً ـ هو الغموض والتناقض، ومسألة الغموض في الأدبيات التي تناولت مسألة النهضة العربية الحديثة مسألة تسترعي الانتباه وتتطلب الكثير من الجهد الثقافي لإزالة الآثار السلبية الناتجة عنها، إذ ليس أكثر من التعبيرات المعقدة والكلمات الغامضة في تلك الأدبيات، الأمر الذي يستحق بحثاً مستقلاً.

إضافة إلى ذلك، هناك كثير من التناقض في عموم ما كتب وقيل عن قضية الوحدة، أو لنقل الاختلاف في التعريفات، فهناك القول إن الوحدة العربية هي وحدة الوطن العربي، وهناك القول إنها وحدة الأمة العربية أو الشعب العربي، أو أنها المجتمع العربي الموحد. هناك أيضاً عبارات متناثرة كثيرة تتناول مسألة التعريف، فالوحدة هي وحدة النضال العربي، أو هي الوحدة الروحية، أو هي وحدة الشعور.. إلخ. هناك أيضاً الكلام عن الوحدة الاندماجية والوحدة الاتحادية (الفدرالية) والوحدة الكونفدرالية.. إلى غير ذلك من التعاريف التي

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ١٠، العدد ٥ (آذار/ مارس ١٩٧٤)، ص ٢ ـ ١٢، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

تتناول شكل الوحدة. ومهما يكن من أمر الغموض والتناقض في مسألة التعريفات، فإنني لست في صدد مناقشتها تفصيلاً ولا في مجلا إبداء رأي فيها بشكل مباشر، بل أكتفي بالقول إن التعريف الذي هو موضوع هذه المقالة، إنما هو تعريف بسيط من حيث إنه يتجنب التعقيد واللغة الغامضة، وهو تعريف أرضي بمعنى أنه مشدود إلى الأرض التي نحن عليها، وبعبارة أكثر وضوحاً إنه تعريف أقرب ما يكون إلى تعريفات الكتب المدرسية ودوائر المعارف.

الوحدة بكل بساطة هي اندماج دولتين أو أكثر بدولة واحدة ذات كيان دولي واحد وذات سيادة كاملة، بالضبط كما يعرف الكيان الدولي الواحد والسيادة الكاملة في كتب العلوم السياسية المدرسية. إن الدولتين أو الدول الداخلة في الوحدة يزول كيانها الدولي، ومن اندماجها يظهر كيان دولي جديد، أي دولة جديدة. إن عناصر الدولة في كتب العلوم السياسية المدرسية هي الأرض أي الوطن والشعب والحكومة والسيادة، فالدولتان أو الدول التي تتحد في ما بينها تذوب في دولة جديدة لها أرض وشعب وحكومة وسيادة تماماً كما كان الحال في كل دولة من الدول التي دخلت في الوحدة، أي أن الوحدة مسألة تتعلق بكيان الدولة.

إنها زوال لكيان الدولتين المتحدتين أو الدول المتحدة وقيام دولة جديدة مكان الكيانات التي زالت ـ هذا هو في نظري ـ التعريف الأرضي البسيط للوحدة.

ـ ٢ ـ

لكن لابد من زيادة في التوضيح عن طريق مناقشة الجوانب الأخرى للموضوع. إن قضية الوحدة كما تجري مناقشتها في الأدبيات المتوافرة، وكما وصلت إلى وضعها الحاضر عبر مراحل تطورها باعتبارها قضية سياسية، بكل ما حدث لها وما لم يحدث هي مسألة فكرية وسياسية ذات جوانب كثيرة، من خلال مناقشتها وتوضيحها تزداد القضية وضوحاً وتظهر حدودها، وفي ما يلي تعليقات موجزة على أهم هذه القضايا.

هناك مثلاً العوامل الموحدة للأمة العربية، أي الروابط القومية مثل اللغة والتاريخ والتراث المشترك والأدب والصلات الحضارية والعوامل العرقية ووحدة الأرض وترابط أجزاء الوطن، أي مجمل العوامل التي تكوّن الروابط الروحية التي تربط الأمة العربية بعضها ببعض يضاف إليها المصالح المشتركة المادية (الاقتصادية) والصراع مع الاستعمار والحركة الصهيونية وإسرائيل. إن جميع هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى خلق وحدة في الشعور بين أبناء الأمة العربية، ولكن هل من الصحيح

القول إن وحدة الشعور هي الوحدة؟ والجواب عن ذلك: كلا، فوحدة الشعور ليست الوحدة بحسب التعريف الذي أوردناه في بداية هذه المقالة. إن وحدة الشعور أمر يتعلق بالحالة النفسية والفكرية للشعب العربي، والوحدة أمر يتعلق بكيان الدولة.

إن وحدة الشعور هي الأرض التي تقوم عليها الوحدة وهي الحالة التي تهيئ للوحدة وتؤدي إلى قيامها وتدفع التطور السياسي في اتجاهها، ولكنها ليست هي الوحدة: إن وحدة الشعور شيء مستمر يسبق الوحدة عادة ويتصاعد حتى يؤدي إلى قيام الوحدة ويستمر بعدها وينمو بمرور الوقت، وطردياً مع ازدياد دولة الوحدة رسوخاً وقوة وازدهاراً، في حين أن الوحدة عمل يقع في وقت محدد يحدث بسببه تغيير في كيان الدولة أي زوال كيان دولتين أو أكثر وقيام كيان دولة جديدة مكانه، فهو عمل سياسي.

ومن ذلك يتضح بديهياً أنه بالرغم من عدم التطابق بين وحدة الشعور والوحدة، إلا أن العلاقة بينهما علاقة انسجام وتكامل. إن وحدة الشعور كما قلنا هي التي تسبق وتؤدي إلى الوحدة وتكوّن التربة التي تنبت فيها، كما إن الوحدة بدورها عندما تقوم تؤدي إلى تغذية وحدة الشعور وتقوية الروابط المادية والروحية التي تربط الأمة بعضها ببعض وهكذا. إلا أنه بالرغم من كل ذلك فوحدة الشعور ليست هي الوحدة.

ومن الكلام عن وحدة الشعور نتفرع إلى الكلام عن وحدة النضال. إن وحدة النضال ضد الاستعمار مهما كان نوعه وضد إسرائيل والصهيونية، والنضال ضد التخلف والرجعية، والنضال ضد الأنظمة الاقتصادية المتخلفة، والنضال ضد التجزئة ذاتها، لا بل أي نوع من أنواع النضال الذي يقوم أو قد يقوم في الوطن العربي، إن وحدة هذا النضال لا يمكن أن يعقد بينها وبين الوحدة أي تطابق، فبالتعريف البسيط: النضال هو المقاومة بجميع أشكالها ودرجاتها ووسائلها من قبل الشعب لعدو معين (أشخاصاً أو أوضاعاً)، ووحدة هذا النضال ليست هي الوحدة.

إن وحدة النضال هي الاشتراك في الحرب القائمة التي يشنها الشعب أو بعض قطاعاته ضد شيء موجود، مادياً كان أو معنوياً، وهي شيء مختلف بديهياً عن مسألة الوحدة التي عرفناها سابقاً.

إن وحدة النضال ضد التجزئة ومن أجل قيام الوحدة شيء غير الوحدة؛ فالوحدة هدف النضال وثمرته ولكنها ليست هي وحدة النضال. نقرأ في الأدبيات السياسية الحديثة تعبيرات وأقوالاً عديدة متناثرة هنا وهناك تقول إن الوحدة هي وحدة الشعور أو إنها وحدة النضال، وهو أمر يدعو إلى التعجب لما في ذلك من

ابتعاد عن التعريفات البسيطة التي تكاد تكون من البديهيات أو الأوليات في العلوم السياسية. وللاحتراز لا بد من التنويه بأن ذلك قد يكون ناتجاً عن عدم الدقة في استعمال الكلمات، أو أنه من المجاز في الكلام كما يقال.

ومن المسائل ذات العلاقة بموضوع الوحدة درجة التوحيد. في أدبيات الوحدة شيء غير قليل عن درجات الوحدة، فهناك من يقول مثلاً إن الجامعة العربية هي درجة من درجات الوحدة باعتبارها ميثاقاً ترتبط به الدول الأعضاء وجهازاً تتكون من خلاله خطوات وحدوية كثيرة كالوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة. والوحدة الاندمادية، والاتحاد الكونفدرالي ـ بحسب التعريف المذكور ـ ليست وحدة. إن الدول تستطيع أن ترتبط في ما بينها بأشكال متعددة من الارتباطات مثل المعاهدات أو الأحلاف أو المنظمات الإقليمية أو المنظمات العالمية، وهو أمر واسع الممارسة في عصرنا الحاضر، ولكن كل ذلك لا يعني إطلاقاً أن الدول التي تدخل في مثل ذلك قد كونت وحدة في ما بينها طالما أن الدولة بقيت على ما هي عليه ككيان مستقل ذي سيادة.

بقيت مسألة الدولة الاتحادية مقابل الدولة الاندماجية. إن الفرق بين الشكلين مشروح في كتب العلوم السياسية المدرسية، وهو أن الدولة الاتحادية تدار من قبل حكومة اتحادية وحكومات محلية أو ولائية، والسلطة والصلاحيات تتوزع بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بشكل ما، أما الدولة الاندماجية (أو الوحدوية كما هو اسمها الفني في كتب العلوم السياسية)، فتختلف عن ذلك بعدم وجود ولايات وحكومات ولائية، بل هناك حكومة مركزية واحدة.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ضرورة عدم الخلط بين وجود ولايات ذات حكومات ضمن الدولة وبين مسألة الإدارة المحلية؛ فالإدارة المحلية يمكن أن توجد في الدولة الاتحادية، أي ضمن كل ولاية من الولايات، كما يمكن أن توجد في الدولة الاندماجية (الوحدوية). إن الإدارة المحلية شيء مختلف عن وجود الولايات. الولايات كيانات أكثر تميزاً وذات حكومات قريبة في أشكالها وتنظيماتها من الحكومة الاتحادية، في حين أن الإدارة المحلية أبسط من ذلك بكثير، كما إن صلاحيات وسلطات الولاية غالباً ما يحددها الدستور الذي ينظم العلاقة بينها وبين الحكومة الاتحادية، في حين أن شؤون الإدارة المحلية لا ترقى إلى هذا المستوى، بل غالباً ما تنظمها القوانين.

إن الشكل الاتحادي والشكل الاندماجي (الوحدوي) ليس إلا أشكالاً لتنظيم الدولة، فهي تتعلق بالإدارة وتنظيم الحياة والعلاقات الداخلية، ولا تتعلق بكيان

الدولة وسيادتها. إن الدولة الاتحادية والدولة الاندماجية (الوحدوية) كلتاهما بالتعريف الوارد سابقاً دولة وحدوية، وبتعبير آخر إن الدول التي تكون دولة اتحادية أو دولة اندماجية (وحدوية) يتوافر فيها تعريف الوحدة طالما أن كياناتها الدولية السابقة قد زالت وحل محلها كيان دولي جديد. إن الدولة الاتحادية دولة وحدة، والدولة الاندماجية دولة وحدة لا فرق بينهما في ذلك إطلاقاً. إن الفرق هو في شكل الإدارة وتنظيم الحياة ليس إلا. لقد نشأ التنظيم الاتحادي مع نشوء الدولة الكبيرة المترامية الأطراف، المتباينة في الظروف المحلية، ونشأ مع نشوء الدول الجديدة التي تكونت من اتحاد دول كانت قائمة ذات استقلال تام أو ناقص، إذ وجد أن إبقاء جزء من السلطات في يد الحكومات المحلية لتنظيم الحياة ضمن الولاية أمر ضروري ومفيد.

إن الحكومة المركزية في مثل هذه الدول الكبيرة المتباينة يصعب عليها الإلمام بشؤون الولايات ويصعب عليها الوصول إلى تلك الشؤون المحلية. لذلك فقد وجد هذا التنظيم الذي يقوم على وجود حكومات للولايات تختص بتلك الشؤون، وفي أحيان أخرى، اعتمد هذا النوع من التنظيم من أجل إرضاء حكومات الولايات أو الدول التي تكونت منها الدولة الجديدة أو مسايرة لعصبيات أو لمصالح محلية معينة أو لأوضاع محلية خاصة. ومهما يكن السبب، فإن المسألة لا تعدو التنظيم الداخلي للدولة، ولا تتعلق إطلاقاً بكيان الدولة. لذلك فالدولة الاتحادية ليست أقل وحدوية من الدولة الاندماجية بحسب التعريف المذكور للوحدة. في مسألة الوحدة، ليست هناك درجات، إذ ليس من المنطقي الكلام عن وحدة أقل من وحدة أو عن وحدة تامة ووحدة ناقصة، فالوحدة تكون تامة إذا زال الكيان الدولي للدول المكونة للوحدة ولا تكون موجودة إذا بقيت تلك الكيانات قائمة؛ فالوحدة أما أن تقوم أو لا تقوم. إن الشكل الاتحادي (الفدرالي) لا يجعل من الوحدة ناقصة كما إن الإدارة المحلية لا تجعل من الوحدة وحدة ناقصة. إن تباين أشكال التنظيم الداخلي للدولة لا يحمل معه إطلاقاً تبايناً في درجات الوحدة.

ـ ٣ ـ

ولموضوع تعريف الوحدة جوانب فكرية أخرى بمناقشتها تزداد الصورة وضوحاً. وغالبية هذه القضايا لم يكن من الضروري التعرف إليها لولا التشويش الفكري الذي خلقه ما يسمى بـ «الأدبيات العقائدية» التي راجت مؤخراً بشكل

موجة كتابية، تحاول وضع فلسفة أو نظرية للنهضة العربية الحديثة.

إن معظم هذه الكتابات المرتبكة الغامضة قد نتج من دخول الأدبيات الماركسية أو المتأثرة بالماركسية وعن احتكاك الفكر العربي بها، ذلك الاحتكاك المقرون برغبة مسبقة في تكوين نظرية. وقد نتج من كل ذلك كتابات معقدة غامضة اختلطت فيها الأمور وبعدت عن التحليل العلمي.. إلخ؛ في مثل هذا النوع من الأدبيات كلام كثير عن الوحدة يمزجها بأمور أخرى مختلفة عنها تماماً متخذة شكل الشعارات والعقيدة والأفكار المسبقة. إن فوضى التعريفات لا تتضح بأكثر مما تتضح في هذا النوع من الأدبيات. إن التدقيق في ذلك يظهر أن للوحدة تعريفات كثيرة يختلف الواحد منها عن الآخر، متخذة أحياناً شكل التعريفات أو شكل الأحكام وشكل القرارات أحياناً أخرى. وبالطبع، إن مناقشة جميع هذه الأمور مسألة معقدة ولا يتسع لها هذا المجال، بل تحتاج إلى مجال أوسع لتناولها بالدقة والتفصيل، ولكنني رغم ذلك سأتعرض إليها بتبسيط وإيجاز.

المسألة الأولى هي علاقة الوحدة بالنظام الاقتصادي، وبتعبير آخر علاقة الوحدة بالاشتراكية أو بشكل سؤال: هل الوحدة هي الاشتراكية؟ هل الوحدة مع الاشتراكية أم أنها مع الرأسمالية؟

والجواب في نظري ومن دون تردد، هو أن الوحدة ليست هي الاشتراكية لسبب بسيط هو أن الوحدة كما سبق تعريفها شيء مختلف تماماً عن النظام الاقتصادي مهما كان اشتراكياً أم شيوعياً أم رأسمالياً أم أي نظام آخر، وأظن أن ذلك واضح وبديهي.

ولكن لنضع الموضوع بشكله الآخر الأكثر تحديداً: هل الوحدة مع الاشتراكية أم ضد الاشتراكية؟ والجواب في نظري ومن دون تردد، هو أن الوحدة ليست مع الاشتراكية وليست ضد الاشتراكية للسبب البسيط البديهي نفسه الذي ذكرناه، فالوحدة يمكن أن تتحقق ونظام الدولة الجديدة نظام اشتراكي من دون أن يؤثر ذلك على الوحدة، كما إن الوحدة يمكن أن تتحقق ونظام الدولة الجديدة نظام رأسمالي ومن دون أن يؤثر ذلك على الوحدة، فالوحدة لا تزداد أو تنقص ولا تختلف في معناها باختلاف النظام الاقتصادي المطبق فيها، والدول التي تتحد وتكوّن دولة جديدة واحدة لا تزداد وحدتها ولا تنقص ولا تتأثر وحدتها بشيء، ولا يختلف معناها بشيء باختلاف نظامها الاقتصادي. إن الولايات المتحدة الأمريكية دولة موحدة والاتحاد السوفياتي دولة موحدة. والوحدة إما أن توجد وتتم وإما ألا توجد، ولا يقدم أو يؤخر في

ذلك لا الاشتراكية ولا الشيوعية ولا الرأسمالية ولا الإقطاعية ولا أي نظام اقتصادي آخر.

ومن الخطأ الفادح القول إن الوحدة لا تكون وحدة إلا إذا كان نظامها اشتراكياً، أم رأسمالياً أم إقطاعياً.. إلخ.

وبالمنطق نفسه يمكن القول، من دون تردد، إن ذلك لا يعني إطلاقاً أن الوحدة ضد الاشتراكية، فكل ما هو مقصود هنا هو القول إن الوحدة مسألة غير مسألة النظام الاقتصادي، والاختلاف لا يعني في هذا المجال إطلاقاً التماثل كما لا يعني إطلاقاً التناقض.

القضية الفكرية الثانية التي يمكن أن تذكّر بها في هذا الصدد هي: هل الوحدة هي الديمقراطية؟ هل الوحدة مع الديمقراطية أم مع الدكتاتورية، أو أي شكل آخر من أشكال الحكم؟ والجواب هنا أيضاً ومن دون تردد هو أن الوحدة ليست هي الديمقراطية، وذلك لأن الوحدة بالتعريف الوارد في هذا البحث شيء غير مسألة شكل نظام الحكم. إن الديمقراطية (مهما كان نوعها وتعريفها) نظام للحكم تتحدد بموجبه العلاقة بين الشعب والسلطة ولا علاقة لذلك بقضية الوحدة. إن الدول يمكنها أن تتحد في دولة واحدة وتكون وحدتها وحدة تامة وسليمة في ظل نظام ديمقراطي أو في ظل نظام دكتاتوري، فلا الديمقراطية (بأشكالها) ولا الدكتاتورية (بأشكالها) تقدم أو تؤخر، تقلل أو تزيد في مسألة الوحدة. إن الدولة الديمقراطية ليست أكثر وحدوية ولا أقل وحدوية (بسبب النظام) من الدولة الدكتاتورية. إن الوحدة ليست مع الديمقراطية كما هي بالدرجة نفسها ليست ضد الديمقراطية، فنظام الحكم شيء والوحدة شيء آخر مختلف عنه. وهنا أيضاً ليس من الصحيح علمياً القول إن الوحدة التي تتم في ظل نظام غير ديمقراطي ليست وحدة.. إلى غير ذلك من المقولات المتداولة.

وبالمنطق نفسه وعلى الأسس نفسها يمكن أن يقال الشيء نفسه عن علاقة الوحدة بالجمهورية والملكية. إن الجمهورية بأشكالها (البرلمانية والرئاسية)، والملكية بأشكالها البرلمانية والمطلقة، وما بينهما من أشكال للحكم، لا علاقة لها بالوحدة، فلا الوحدة مع الجمهورية ولا هي مع الملكية كما هي ليست ضد الجمهورية ولا هي ضد الملكية، فلا تماثل ولا تناقض بينهما. الوحدة يمكن أن تتم في ظل أي من هذه الأنظمة من دون أن يؤثر شكل الحكم عليها سلباً أو ايجاباً.

وأخيراً لنتناول الأمور بصورة إجمالية وصفية ولنسأل هذا السؤال: هل الوحدة هي التقدمية (مهما كان تعريفها)؟ هل الوحدة مع التقدمية أم أنها مع

الرجعية؟ والجواب هنا أيضاً وللسبب نفسه وبالمنطق نفسه هو أن الوحدة ليست هي التقدمية (مهما كان تعريفها)، فسواء أكان تعريف التقدمية وبالمقابل الرجعية متعلقاً بالأمور الاجتماعية والمعتقدات والتقاليد، أم كان منصباً على الموقف من العلم ومنجزاته أم كان متعلقاً بالموقف من العدالة الاجتماعية وقضايا الاستغلال، أم منصباً على النظرة إلى أساليب الحياة الحديثة أو أي شيء آخر يمكن أن يدخل في هذا الموضوع، فالوحدة ليست مع ولا ضد أي من هذه الأمور ولا يتأثر فحواها بما هو سائد أو غير سائد في دولة الوحدة. وهنا أيضاً لا تماثل ولا تناقض بين قضية الوحدة وبين قضية التقدمية والرجعية.

بقيت بعض الملاحظات التي لا بد منها لمنع أي سوء فهم أو التباس يمكن أن يتكون لدى القارئ من هذه المناقشة.

الملاحظة **الأولى**، هي أننا عندما نقول إن الوحدة ليست مع ولا ضد هذه الأمور لا نعني عدم وجود علاقة بينهما. إن القول بعدم وجود علاقة بين التغييرات التي تحدث في المجتمع هو من قبيل التنكر للبديهيات. إن التطور الاجتماعي مسألة مترابطة يؤثر بعضها في البعض الآخر وهو يصح على كل الأمور في الحياة؛ ففي الحياة كل شيء يمكن بشكل من الأشكال أن يؤثر في كل شيء آخر وأن يتأثر به، فالمقصود هو نفي التطابق وليس نفي العلاقة، علاقة التأثر والتأثير.

الملاحظة **الثانية**، هي أن ما قلناه يجب أن يوحي للقارىء بأن المقصود أنه ليست لنا نحن الذين ندعو إلى وحدة آراء ومواقف من هذه الأمور، أو أننا لا نفضل نظاماً على نظام. وبعبارة أخرى، أن ذلك يجب ألا يعني أن يقف الوحدوي موقف الحياد من الاشتراكية أو الديمقراطية أو التقدمية أو أي نظام أو موقف آخر، أو أنه لا يكون وحدوياً إلا إذا كان محايداً في مثل هذه الأمور أو أي شيء من ذلك. إن الكلام عن الوحدة باعتبارها مسألة لها تعريف محدد شيء، وموقف الوحدوي من هذه الأمور شيء آخر.

إن المقصود على وجه التحديد هو التفريق بين الوحدة وبين نظام الدولة، فالوحدة شيء محدد المعنى، ونظام الدولة الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي شيء آخر تماماً. وهنا يجب التفريق بينهما، فلا الوحدة هي النظام ولا هي بطبيعتها وجوهرها تحمل بالضرورة موقفاً مسبقاً ضد أو مع أي من هذه الأنظمة. إن الوحدة ليست هي الاشتراكية وليست هي الديمقراطية وليست هي الجمهورية وليست هي التقدمية وليست هي أي شيء غير اندماج دولتين أو أكثر، وتكوين

دولة واحدة جديدة ذات كيان دولي يحل محل الكيانات الدولية للدول التي تكونت منها الدولة الجديدة.

ورب سائل يقول: أليس ذلك واضحاً ومن قبيل البديهيات؟ أو ربما يسأل فيقول: وما أهمية الخوض في الأمور البسيطة؟ والجواب عن ذلك هو: صحيح أن ذلك من الأمور البسيطة البديهية في كتب الأوليات في العلوم السياسية، إلا أنه ليس كذلك في بعض الأدبيات الفكرية المتداولة في الوطن العربي اليوم؛ ففي تلك الأدبيات كثير من المقولات التي تخلط بين الوحدة وبين الأنظمة، الأمر الذي خلق نوعاً من التشويش والارتباك. ولكن الأمر لا ينحصر في النطاق الفكري، بل ربما يتعداه إلى النطاق العملي. إن المواقف السياسية والتصرف السياسي إزاء هذه القضية المصيرية التي تمر الآن بمرحلة ملحة يجب ألا تكون متأثرة بأفكار مشوشة خاطئة عن جوهر هذه القضية. إن السلوك العملي إزاء قضية الوحدة لا بد أن يتأثر بشكل أو بآخر بالتفكير السائد عنها. إن مسألة الخلط بين الوحدة وبين أنظمة الحكم ليست بسيطة الأثر كما قد يتبادر إلى الذهن، بل ربما هي من الأمور الفكرية والسياسية المعرقلة لتحقيق خطوات في طريق توحيد الأمة العربية. ولا حاجة إلى التوسع في هذه المسألة المعروفة، والتي سبق التعرض لها في مقالات أخرى، والتي تستحق بحثاً أطول في المستقبل.

ـ ٤ ـ

نأتي الآن إلى الاستنتاجات العملية التي يؤدي إليها منطقياً التعريف المذكور للوحدة. وبعبارة أخرى، إن التحديد المذكور لمعنى الوحدة لا بد أن تتسلسل عنه مواقف عملية في مجال التطبيق، وهذا هو في الحقيقة المقصود النهائي من هذه المناقشة. ماذا يمكن أن نستخلص من ذلك عملياً في مجال السياسة العربية في ما يتعلق بالوحدة؟ هذا هو المهم.

الاستنتاج الأول المهم هو أن أي خطوة وحدوية بين قطرين (أي قطرين) أو أكثر من الأقطار العربية إذا ما أدت إلى قيام كيان دولة جديدة في خطوة وحدوية صحيحة، يجب الترحيب بها وتأييدها بغض النظر عن نوعية الأنظمة السائدة في الأقطار الداخلة في الوحدة أو التي ستسود في دولة الوحدة الجديدة اقتصادية كانت أم سياسية أم اجتماعية. إن الوحدة لا تشترط أي شيء غير زوال كيان الدول المتحدة، وقيام كيان دولي جديد لكي تكون صحيحة ولتستحق التأييد والدعم. إن الوحدة بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية الآن سواء

أكانت أنظمة تلك الأقطار تقدمية أم رجعية، رأسمالية أم اشتراكية، جمهورية أم ملكية، ديمقراطية أم دكتاتورية، أو أي شيء آخر، أمر يستوجب التأييد في نظري. إن أي وحدة بين قطرين أو أكثر، سواء أكانت أنظمة تلك الأقطار متجانسة أم مختلفة، خطوة صحيحة تستحق التأييد، وإن أي خطوة من شأنها أن تنقص عدد الدول العربية بدمج دولتين أو أكثر في كيان دولي واحد هي خطوة وحدوية سليمة.

المهم هو نقصان عدد الكيانات العربية وليس أي شيء آخر. لذلك فإنني أؤيد من دون تردد وحدة ليبيا ومصر إن كانت ممكنة، وأؤيد من دون تردد وحدة ليبيا مع تونس إن تحققت، وأرى في اتحاد إمارات الخليج في دولة الإمارات العربية المتحدة خطوة وحدوية تستحق التأييد والدعم. عموماً أؤيد كل وحدة تحصل في الوطن العربي بتعريفها المذكور.

وبالمنطق نفسه وبناء على الأساس نفسه، أرى من الضروري تأييد كل عمل أو خطوة من شأنها أن تساعد أو تمهد الطريق إلى قيام عمل وحدوي في المستقبل بين الأقطار العربية. إن كل ما يمكن أن يساعد على قيام الوحدة (بهذا المعنى للوحدة) يجب منطقياً أن نعمل من أجله ونرحب به إذا ما قام، مهما كان قاصراً أم ناقصاً أم ضعيفاً. وعلى ذلك فإن الجامعة العربية بوصفها مؤسسة تعمل من أجل التقارب العربي وتوحيد مواقف مؤسسة تستحق التأييد والدعم والتقوية، فالنظرة إلى هذه المؤسسة يجب أن تقوم على أساس أنها قد أنشئت بغرض التمهيد للوحدة وأن النشاط الذي قامت به مهما كان هو في هذا الاتجاه. أما نقائصها أو عدم نجاح كل مشاريعها فهو أمر آخر مختلف تماماً. وعلى الأساس نفسه فإن أي اتفاقية بين الدول العربية في نطاق الجامعة أو في خارجها لتوحيد أو تقريب أي ناحية من نواحي الحياة في البلدان العربية، يجب أن نؤيدها وندعمها كالوحدة الاقتصادية والوحدة الثقافية والسوق العربية المشتركة.. إلخ. كما إن أي تقارب أو تعاون بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية مهما كان نوعه ومهما كانت درجته، يجب تأييده والعمل على نجاحه، فالقاعدة هي أن كل ما من شأنه تقريب الأقطار العربية وكل ما من شأنه تقوية تعاونها وتماثل الحياة فيها أو توحيد قوانينها ونظمها واجب التأييد لأنه يمهد الطريق إلى الوحدة.

بقي تعليق لا بد منه حول مناسبة هذا الحديث وعلاقته بقضية الوحدة في واقعها الراهن الآن في الوطن العربي. صحيح أن كثيراً من هذا الحديث هو من قبيل البديهيات، إلا أن مناسبته في الوقت الحاضر هي أن مسألة الوحدة قد

أخذت في الآونة الأخيرة تعالج ـ فكرياً ـ بطريقة بعيدة عن البديهيات حيث اختلطت بأمور أخرى ليست من صميمها، فتم المزج بينها وبين شكل الحكم ونظام المجتمع. كما استعملت في كل ذلك لغة غامضة غير مفهومة تربك أكثر مما توضح. والأثر العملي لذلك كان سلبياً ليس من الصعب إدراكه، فهو قد وضع قيوداً على الوحدة وفرض على تحقيقها شروطاً لا لزوم لها، الأمر الذي أبعدها عن البسيط إلى الصعب بل ربما إلى المستحيل. وواضح أن إثقال كاهل هذه القضية المصيرية بقيود مصطنعة ووضع الشروط الصعبة لتحقيقها، قد ساهم إلى حد بعيد في هبوط هذه القضية المصيرية في سلم الأولويات في حياة الأمة العربية الحاضرة. إن لغة الأدبيات حول الوحدة غامضة ومتناقضة وبعيدة عن الطريقة العلمية على الرغم من الادعاءات الكبيرة بالعلمية.

إن وضعاً ثقافياً مثل هذا، قد ساهم إلى حد بعيد في خلق وضع نفسي مريض يتمثل في مواقف وآراء وردود فعل إزاء هذه القضية المصيرية تعرقل بدلاً من أن تساعد على تحقيقها؛ فقد أصبح من الموضة الفكرية أن يتكلم المثقف ضد الجامعة العربية ونشاطاتها وضد كل خطوة وحدوية لا تتفق مع جميع آرائه الخاصة في كل شيء، وأن يعتبر من قبيل مؤامرات الاستعمار أن يتحد قطران عربيان لا يوافق هو على نظام الحكم فيهما. من المؤلم حقاً أن نرى المثقف العربي وهو يتكلم عن معنى الوحدة العربية بصورة صبيانية سارحة بين الغيوم، مشترطاً لتحقيقها ما يجعلها شبه مستحيلة. لا شك أن جهداً ثقافياً واسعاً نحن بحاجة إليه لإزالة هذا التشويش، مبتدئين بالأوليات.

١٤ ــ الوحدة والدولة القطرية(*)

ـ ١ ـ

في الوطن العربي الآن أنظمة قومية المبادئ تحكم في دول قطرية. هناك مسألة النظام المنبثق من الحركة الوحدوية الذي يقود دولة قطرية. إن وضع النظام القومي المبادئ، الحاكم في دولة قطرية، يختلف بالطبع عن النظام القطري المبادئ والقطري الحكم. أو بتعبير أدق هناك أنظمة لم تنبثق من الحركة الوحدوية ولا تعتبر الوحدة من مبادئها الأساسية تحكم في إطار دولة قطرية. النوعان من الأنظمة مختلفان بالطبع من حيث الانسجام.

في الحالة الثانية الانسجام متوافر في الحالة الأولى الانسجام غير متوفر. والمقالة هذه تدور حول مسألة النوع الأول.

هناك ملاحظة تقديمية مهمة لا بد من توضيحها قبل الدخول في صلب الموضوع.

والملاحظة هي أن المقالة لا تعالج الموضوع من ناحية النيات إطلاقاً، ولا تتناول قضايا الإخلاص أو عدم الإخلاص لهدف الوحدة، فهي تقوم على أساس أن الإخلاص لمبدأ الوحدة متوافر لا غبار عليه، فالأنظمة الحاكمة في بعض الأقطار العربية القومية المبادئ، وهي موضوع هذه المقالة، أنظمة مخلصة لهدف الوحدة وراغبة في تحقيقها: ذلك هو الأساس الذي يقوم عليه البحث. أما الجانب الذي تنصب عليه المقالة فهو التفاعلات الموضوعية والذاتية التي تتعرض لها

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ١٠، العدد ٨ (حزيران/ يونيو ١٩٧٤)، ص ٥ ـ ١٦، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

الأنظمة مع الظروف المحيطة بها. أي أن موضوع البحث هو آلية التفاعل والتطور الذي يحصل لتلك الأنظمة من دون التعرض للنيات والقناعات. وبعبارة أخرى تهتم هذه المقالة ببحث ماذا يحصل للأنظمة القومية المبادئ، المخلصة في مبادئها الوحدوية، عندما تتسلم الحكم في إطار دول قطرية؟

ـ ٢ ـ

منذ تعاظم الشعور القومي وصعود الحركة الوحدوية في صفوف الجماهير بعد الحرب العالمية الثانية، تكوّن الاعتقاد الأولي بأن هدف الوحدة سيتحقق عندما تتسلم الحركة الوحدوية السلطة السياسية. ولا بد من التنويه في هذا المجال بأن هذا الاعتقاد الأولي قد ازداد قوة واتساعاً وبخاصة بعد أن تطور الاتجاه القومي السديمي إلى حركة منظمة ثورية، والمقصود بالاتجاه القومي السديمي هو التنظيمات الوحدوية الأولى التي ظهرت في الوطن العربي، والتي اتسمت بضعف التنظيم وغموض الفكرة، إذ كانت في الغالب تأخذ شكل الشعور العام والعواطف القومية، وإن هي أخذت شكل الأحزاب، فإنها كانت في الغالب ضعيفة التنظيم محدودة التأثير. إن تلك المرحلة البدائية قد أعقبها ظهور الحركة القومية المنظمة بشكلها الحديث، المتسمة بقوة التنظيم ووضوح الفكر نسبياً، والتي حوّلت العمل من مجرد الدعوة العامة إلى العمل الثوري الحاسم لتسلم السلطة السياسية.

والغرض من هذا التوضيح هو القول إن الاعتقاد بتحقيق الوحدة الذي أشرنا إليه قد ساد بعد أن تسلمت الحركة الوحدوية بشكلها الحديث المتطور الحكم في بعض الأقطار العربية. كان الاعتقاد السائد هو أن تحقيق الوحدة سيكون أمراً طبيعياً ونتيجة حتمية بمجرد تسلم الحركة الوحدوية مقاليد السلطة السياسية. وقد تكوّن ذلك الاعتقاد من التحليل المنطقي الذي لم يكن من السهل تحديد نقاط الضعف فيه، بل على العكس كان يبدو سليم التسلسل والاستنتاج. بل أكثر من ذلك، اعتبر ذلك الاعتقاد في حينه أحدث ما توصل إليه التحليل في الفكر السياسي، فمقابل النظرية القديمة التي كانت تقول بأن الوحدة تتحقق عن طريق التطور الطبيعي والتفاعل بين البلدان العربية في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.. إلخ، أتت هذه النظرية لتقول إن الوحدة لا تتحقق عن هذا الطريق بل لا بد من الاستيلاء على السلطة السياسية واستخدامها لتحقيق الوحدة؛ فماذا حصل لهذه النظرية الحديثة في كيفية تحقيق الوحدة؟ إن الذي حصل معروف، وهو أن الوحدة لم تتحقق بعد أن تسلمت الحركة الوحدوية السلطة السياسية في عدد من الأقطار العربية. وهي لم تتحقق حتى بعد مرور وقت كافٍ

هو أكثر من عشر سنوات تقريباً (مع بعض الاختلافات). فما هي أسباب ذلك؟ هل تكمن الأسباب في خطأ في النظرية أم ماذا؟

النظام القومي المبادئ الحاكم في الدولة القطرية يعيش الآن في وضع متناقض؛ فهو قومي المبادئ والميول وملتزم بتحقيق الوحدة قبل وبعد الوصول إلى الحكم، ويحاول أثناء وجوده في الحكم أن يحقق الوحدة ولكن وضع التجزئة يستمر؛ فما هي أسباب ذلك؟ وما هي العوامل التي يتعرض لها هذا النظام بحيث تجعله يستمر في حكم الدولة القطرية؟

الدولة كأي مؤسسة أخرى لها عصبية، والعصبية هي نوع من شعور التعلق المشترك بتلك المؤسسة.

والمؤسسات التي تعني في الغالب تجمعات بشرية حول أمور مختلفة لا بد لها من العصبية من أجل البقاء والاستمرار والدفاع عن النفس. إن الدين والطائفة والنقابة والجمعية والنادي والحزب والجيش كلها مؤسسات، فهي تجمعات بشرية، وكل تجمّع منها تجمّع حول مسألة معينة. والتجمع البشري حول قضية معينة يؤدي بطبيعته بمرور الوقت إلى تكوين شعور مشترك هو العصبية. لا بل إن التجمع يحتاج إلى تلك العصبية من أجل الاستمرار والدفاع عن النفس، والشعور المشترك هذا في أعماقه عاطفة مشتركة هي العصبية. لذلك نجد أن جميع هذه التجمعات البشرية قد طورت بطبيعتها نوعاً من العصبية بحكم الحاجة وبفعل العمل المشترك يعبر عنها بأشكال عديدة معروفة المظاهر، فيتكون الولاء والتعلق العاطفي وشعور الانتماء والانشداد والوحدة العاطفية. والدولة باعتبارها مؤسسة من هذه المؤسسات ومن أهمها فإن العصبية التي تكونت معها ولازمتها تعبّر عنها كل مظاهر الوطنية وشعاراتها المعروفة.

إذاً إن الدولة، كمؤسسة، عصبية معينة تشكل في حد ذاتها قوة تدفع الفرد للانجذاب لها والانضواء تحت رايتها. ويشكل ذلك بحد ذاته عاملاً موضوعياً مؤثراً على النظام القومي الحاكم في الدولة القطرية. إن الانتماء إلى مؤسسة لا بد أن يعرّض الفرد إلى عصبيتها وبالتالي لا بد أن يخلق معه درجة من شعور الانتماء والتماثل، لذلك نجد في الحياة العملية أن الفرد الذي ينتمي إلى جمعية لا بد أن يدافع عنها ويسعى إلى مصلحتها بغض النظر (إلى حد ما) عن مصلحة الجمعيات الأخرى، والذي يرأس دائرة حكومية لا بد أن يهتم بما يؤدي إلى نجاحها أولاً بغض النظر أحياناً عن مصلحة الدولة أو الدوائر الأخرى، ويصح الشيء نفسه على الوزير بالنسبة إلى وزارته وعضو النقابة والمنتمي إلى حزب معين وهكذا.

لذلك فمن المنتظر جداً أن يتعرض الفرد الوحدوي التفكير لعصبية الدولة القطرية، فيتكون عنده بمرور الوقت عندما يتسلم الحكم نوع من هذا الشعور. إن النظام القومي الحاكم في الدولة القطرية (كأي نظام آخر) مكون من عصبيات مختلفة ومختلطة. إذاً الدولة القطرية التي لها عصبية كأي تجمع بشري لا بد أن تنعكس هذه العصبية على النظام الحاكم فيها متمثلاً بأشخاصه، الأمر الذي حقن فيهم شيئاً من الولاء العاطفي، والولاء العاطفي هذا قطري بطبيعة الحال ويظهر بصورة متقطعة وممزوجة مع الولاءات والعواطف القومية التي يشعر بها الأشخاص الحاكمون.

ـ ٣ ـ

الدولة ـ كما يعرفها بعض المفكرين ـ مؤسسة من المؤسسات المتعددة. والمؤسسة بتعريفها الاعتيادي المقبول تقريباً هي عبارة عن مجموعة قواعد للسلوك والتصرف يتبعها مجموعة من الناس، هدفها تكييف سلوك وتصرف الفرد في ناحية وأكثر ليكون منسجماً مع تلك القواعد والهدف العام. إن النقابة والنادي والجمعية العلمية والحزب السياسي والدين والشركة والدولة كلها مؤسسات بهذا المعنى، فحواها الحقيقي مجموعة من القواعد أو القوانين التي تهدف إلى تكييف تصرف الأفراد بحسب مقتضيات الهدف العام للمؤسسة. والدولة كمؤسسة بهذا المعنى تتضمن مجموعة من القوانين (المكتوبة وغير المكتوبة) وقواعد السلوك والتصرف التي تعمل كلها من أجل تحقيق الانسجام بين سلوك الفرد وهدف المجتمع ومصلحته واستمراريته وتلك هي كما يقال قواعد اللعبة.

من ذلك يستنتج منطقياً أن الدولة القطرية لا بد أن تؤثر على سلوك الأفراد فيها، وبخاصة الأفراد الذين يشكلون نظامها السياسي، فالفرد الذي يحتل مركزاً سياسياً في الدولة القطرية لا يستطيع أن يتجاهل قوانين وقواعد السلوك فيها والقوانين هذه بطبيعتها قوانين منسجمة مع مصلحة الدولة.

إن النظام الوحدوي العقيدة لا يستطيع أن يحكم وأن يستمر إلا بالانسجام مع قوانين الدولة نفسها المنسجمة هي بدورها مع مصلحة القطر.

والقوانين التي تشرع والقواعد التي تتولد في المجتمع، لا يمكن إلا أن تكون منسجمة مع الدولة، أي مع مصلحتها وأوضاعها المحددة ومع استمراريتها، إذ لا يمكن تصور العكس، ولو حدث ذلك لما استطاعت الدولة أن تبقى أو أن تستمر. صحيح هناك إمكانية وجود قوانين أوسع من مصلحة الدولة،

كما من الممكن أن تتطور في المجتمع قواعد للسلوك ذات أهداف أوسع من ذلك، ولكن كل ذلك في حدود بقاء الدولة واستمراريتها، فالدولة شيء محدود وليس مطلقاً، كذلك تكون قوانينها التي لا يمكن أن تكون مطلقة وعامة، فهي بطبيعتها خاصة، بمعنى أنها تتعلق بشيء محدود خاص هو الدولة. ربما يقال أيضاً إن النظام الوحدوي يستطيع أن يغير بعض قوانين الدولة وأن يشرع قوانين جديدة، وذلك صحيح، ولكن ذلك يبقى محدوداً في نطاق معين؛ فالنظام الوحدوي يستطيع أن يشرع قوانين ذات أهداف وحدوية ولكنه في عمله هذا يبقى محدود الإمكانية بحدود بقاء الدولة واستمرارها، فهو لا يستطيع مثلاً أن يعرض وجودها واستمرارها إلى الخطر، فكلما ازدادت القوانين التي تهدف لما هو أوسع من مصلحة القطر، ابتعدت الدولة عن هدف البقاء والاستمرار، وهكذا حتى يصل في النهاية إلى نقطة الزوال، إذاً فما يستطيع النظام الوحدوي أن يفعله بقوانين الدولة القطرية يبقى محدوداً إلا إذا أراد زوالها. هناك قوانين أساسية لا يمكن أن تكون إلا قطرية، والنظام السياسي لا يمكنه تجاهلها أو إلغاؤها، وهو مضطر إلى التكيف معها، كالقوانين التي تتطلب المحافظة على حدود الدولة وسلامة أراضيها وسيادتها التامة. وهكذا يصبح النظام الوحدوي بمرور الوقت مطبقاً لقوانين الدولة القطرية ومنسجماً معها، لا بل إن الانسجام مع بعض القوانين وتطبيقها يكون واجباً وطنياً وتصبح المصلحة الوطنية (القطرية) قيمة عليا وهدفاً سامياً.

ولكن المهم في هذا الموضوع ليس الانسجام مع قوانين الدولة القطرية، وقواعد اللعبة في تسيير شؤونها، بل تناقض ذلك مع الاتجاه الوحدوي وأثره على تصرف النظام الوحدوي المبادئ. إن النظام الوحدوي وهو يحكم دولة قطرية ويطبق أنظمتها وقوانينها، لا يستطيع دائماً أن يكون منسجماً مع المصلحة القومية كما لا يستطيع أن يتحصن بمرور الوقت ضد التأثير القطري الذي يخلقه الحكم في الدولة القطرية. النظام الوحدوي مضطر بالضرورة إلى أن يتصرف قطرياً وأن ينسجم في سلوكه مع ضرورات المصلحة القطرية. كما إن ممارسة الحكم في الدولة القطرية بمرور الوقت وبالتفاعل مع الظروف، لا بد أن يترك أثراً مكيفاً للسلوك مع الظروف والأوضاع السائدة في القطر. إن مسألة التفريق بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية قد تكون واضحة سهلة المعرفة في بعض الأمور ولكنها ليست كذلك في بعض الأمور الأخرى. كما إن الآثار الإقليمية التي ترشح من الحكم القطري بمرور الوقت مسألة غير منظورة وبطيئة التكوين، لذلك ليس من السهل رصدها كما ليس من السهل مقاومة آثارها.

الخلاصة هي أن الدولة القطرية تنطوي في ذاتها على عامل موضوعي يؤدي إلى تكييف سلوك النظام الوحدوي إلى حد ما مع الأوضاع القطرية ومصلحة الدولة القطرية.

ـ ٤ ـ

لنأخذ جانباً آخر لهذه المسألة يتمثل في أن النظام الوحدوي المبادئ عندما يضطلع بمهمة الحكم في الدولة القطرية يواجه حالات من الخيار والمفاضلة بين المصلحة القطرية والمصلحة القومية، ولكن هذه المفاضلة غالباً ما تكون مفاضلة بين الملموس المباشر (وهو القطري) وغير الملموس البعيد (وهو القومي). إن الأمور القطرية تكون في هذه الحالة أموراً ملموسة يستطيع الحاكم أن يراها وهي تواجهه بشكل مباشر عملي. أما الأمور القومية فهي، في غياب الوحدة الفعلية، تبقى في عداد الأمور غير الملموسة بالنسبة إلى من يتخذ القرارات ويضطلع بالحكم؛ فهي لا تتعلق بدولة موجودة يتولى تصريف شؤونها. كما إنها في بعض الأحيان أمور المستقبل وليست أمور الحاضر. كما إن آثار القرارات ونتائجها غالباً ما تكون غير مباشرة في المسائل القومية، ومباشرة في الأمور القطرية في مثل هذا الوضع. لكل هذه الأسباب من الممكن جداً أن يؤدي الشعور بالمسؤولية من قبل النظام الوحدوي إلى أن يتخذ قرارات لمصلحة القطر الذي يحكمه قد لا تكون في بعض الأحيان منسجمة تماماً مع المصلحة القومية.

كما لا يخفى أن الشعور بالمسؤولية إزاء القطر الذي يتولى شؤونه ومقتضيات الدفاع عن النظام وحمايته وتثبيت أقدامه، من العوامل التي من شأنها أن تساعد بمرور الوقت على تطوير نظرة واقعيه تهتم بالواقع الموجود، وهو واقع القطر، أكثر من الاهتمام بمسألة الوحدة القومية. إن سقوط النظام يعني انعدام تلك الإمكانية. وإزاء ذلك أيهما أفضل: المحافظة على بقاء النظام في الحكم الآن والقيام بكل ما يقتضيه ذلك من اهتمام وجهود لتدعيم النظام وحل مشاكل القطر الذي يحكم فيه، وبالتالي المحافظة على إمكانية تحقيق الوحدة حتى ولو لم يكن الآن، أم الاتجاه نحو العمل الوحدوي الآن وإهمال المشاكل القطرية وصرف النظر عن تقوية النظام والتعرض بالتالي إلى السقوط وضياع كل إمكانية إلى تحقيق الوحدة؟ في مثل هذا الخيار لا يستطيع النظام إلا أن يختار الطريق الأول وهو اختيار عقلي صحيح. ولكن المسألة لا تكون عادة بمثل هذا الوضوح، وبدائل الاختيار لا تكون دائماً على هذه الشاكلة من التناقض والانفصال، فالأمور عادة متداخلة بعض الشيء. الصعوبة تكمن في معرفة أين تنتهي مهمة الدفاع عن

النظام وحل المشاكل القطرية، وأين تبدأ مهمة تحقيق الوحدة، وما هو الحد الفاصل بين المرحلتين، كما تكمن في كيفية تجنب استمرار مرحلة على حساب مرحلة، أي تجنب تحول الحالة المؤقتة إلى حالة دائمة، وهكذا.

إن المشاكل الداخلية للقطر قد تكون على درجة من الأهمية والخطورة والإلحاح التي تتطلب جهوداً واهتماماً كبيراً بالأمور التي قد تستنفد الجزء الأعظم من طاقة النظام وقواه للتفكير والتخطيط والعمل. وبعبارة أخرى، هناك عوامل موضوعية تنبع من الواقع اليومي والشؤون العملية لتسيير الحكم والدفاع عنه وإنجاح مهمته في حد ذاتها تؤدي بطبيعة الأمور إلى زيادة الاهتمام بالشؤون القطرية، الأمر الذي لا يمكن أن يكون في كثير من الأحوال إلا على حساب الاهتمام بالشؤون القومية بحكم كون جهود وفعالية أي نظام مهما كان، هي في النهاية محدودة.

وبالطبع إن هذا الميل إلى الاهتمام بالشؤون القطرية يتناسب طردياً مع درجة تعقيد المشاكل التي يواجهها النظام وظروف القطر الذي يحكم فيه من جميع الوجوه. كما إن هذا الميل يتطور بصورة تدريجية وغير محسوسة في الغالب حتى يصبح واقعاً. وهو واقع قد يستثير في بعض الأحيان ردود فعل معاكسة من قبل النظام لمقاومته وإرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح. إلا أنه بالرغم من كل ذلك فهو ملاحظ وموجود، وهو في حصيلته النهائية ميل نحو القطرية وقوة تضغط على النظام القومي المبادئ في اتجاه قطري.

ـ ٥ ـ

من عوامل الضغط على النظام الوحدوي المبادئ، أن تسيير الحكم عملية تؤدي إلى الانغماس، فتعقيدها والدخول في تفاصيلها من شأنه أن يخلق جواً خاصاً متشنجاً وغير مريح، وذلك بعكس الشؤون القطرية التي يراها ويسمع عنها كل يوم وينغمس فيها. إن الحواس كانت دوماً وسيلة محدودة للمعرفة، فالنظر يتعود على الأشياء التي تعرض أمامه باستمرار، والأذن تتعود على ما تسمعه باستمرار، فتتكون العادات ويتأثر الذهن ويبدأ الإنسان يتصور أن هذا الذي يراه ويسمعه كل يوم هو كل ما هو موجود في العالم، أو أهم ما هو موجود على الأقل. من الصعب على الإنسان إدراك حقيقة الأمور التي لا يراها ولا يسمع عنها ولا يحتك بها ولا يتفاعل معها حتى ولو كان وجودها حقيقياً وكان هو يعلم ذلك بالذهن المجرد. إن حجم ما هو قريب وملموس بالحواس عادة أكبر من حجم ما

هو بعيد لا تقع عليه الحواس، وتلك هي الميول الوهمية التي يكونها ذهن الإنسان بالتدريج وهي من عوامل قصوره وضعفه من دون شك. لذلك يقال إن زيارة بلد من البلدان تعطي من المعلومات أكثر بكثير من القراءة عنه، ولذلك يقال بضرورة أن يقوم الأشخاص المسؤولون عن الحكم دوماً بزيارات إلى البلدان الأخرى ليطلعوا على العالم ومن أجل أن تحصل عندهم المقارنة بين الحقيقة وبين ما كونه الذهن عندهم بالتدريج من ميول متحيزة نحو المحيط الذي يعملون فيه ويتأثرون به. إن جميع الذين أتيحت لهم فرص رؤية البلدان الأخرى المتقدمة يدركون أن النظر إلى مشاكل بلادهم وهم في الداخل يختلف عن النظر إليها عندما يعيشون في الخارج. إن الذين أتيحت لهم فرصة العيش في بلدان كبيرة متقدمة قوية يدركون أهمية الوحدة العربية بشكل أشد وأقوى مما كانوا عليه قبل أن تتاح لهم تلك الفرص.

إذاً، هناك ميل غير علمي في الذهن للانحياز نحو الوضع الذي يعيش فيه، الأمر الذي يشكل في حد ذاته قوة دافعة نحو القطرية عند النظام القومي الحاكم. وهناك الإعلام الموجه الذي يساعد بح ذاته على تكوين صورة مكبرة للقطر، وبالتالي يساعد على زيادة الاهتمام بشوؤن القطر. إن الإعلام الموجه وهو يقوم بتأدية مهمته في دعم النظام، لا يستطيع إلا أن يبالغ وأن يكبر صورة ذلك القطر. ومن خلال تلك الصورة الوردية الناصعة التي يرسمها يوحي بصورة لا واعية بالاكتفاء الذاتي وبعدم الحاجة إلى ما هو وراء الحدود، وهكذا يساهم في تقوية الانجذاب نحو الشؤون القطرية.

كما إن مصادر المعلومات مثل أجهزة الأمن التي تشكل القنوات التي يحصل النظام بواسطتها على الأخبار والحوادث التي تقع في الخارج، غالباً ما تقوم بدور مساعد لهذا الاتجاه، فهي أجهزة تبقى في أساسها قطرية مهما طعّمت بالعناصر القومية الاتجاه، تخشى المسؤولية ولا تستطيع المجازفة بأمن الدولة القطرية، وتميل إلى نقل ما تعتقد أنه مرغوب ومريح للنظام. لذلك فمن المنتظر أن تصب جهودها في الاتجاه القطري أكثر من أي اتجاه آخر.

ـ ٦ ـ

تلك هي عموماً حدود الظاهرة، فماذا يمكن أن نعمل من أجل معالجتها؟ هل يستطيع النظام القومي المبادئ أن يتخذ إجراءات وأن يقوم بأعمال من شأنها تعديل هذه الميول؟ هذا هو المهم طبعاً. هناك المبدأ القائل بضرورة معالجة القضايا

القطرية من وجهة نظر قومية (أي على أساس قومي) وهو مبدأ يبدو أنه مقصود بوصفه معادلة لحل هذا التناقض، وكان سبب وضعه من الأساس هو الإحساس باحتمال قيام مثل هذا الوضع. ومهما يكن فهو ينطوي على جانب إيجابي هو الوعي بوجود مثل هذه المشكلة على الأقل، أي التنبه لوجودها. ولكنه من الناحية الأخرى، يبقى مجرد مبدأ يصعب إيجاد الصيغ العلية إلى تطبيقه.

لذلك فالمسألة باقية من دون معالجة طالما أن التجسيد العملي لذلك غير موجود أو غير معروف تماماً.

هل هناك ما يمكن أن يعمل في هذا الخصوص؟ أي هل توجد إجراءات أو أعمال يمكن القيام بها لتحييد هذا الميل أو على الأقل لتخفيف أثره؟ الجواب على ما أعتقد ايجابي.

هناك مثلاً التربية والثقافة التي يمكن أن توجه باتجاه يغرس ويقوي الاتجاه القومي عند الشعب، بخاصة الجيل الجديد. إن التوجيه القومي للشعب بجميع أشكاله وبمختلف وسائله من الكتب المدرسية إلى التماثيل والنصب التذكارية، مسألة مهمة جداً لأنها بتكوين رأي عام قومي الاتجاه تخلق قوة معدلة للوضع القطري، وضاغطة في الاتجاه المعاكس. وبذلك يجد النظام عوناً لاتجاهه القومي ومساعداً له للتغلب على الاعتبارات القطرية، وبخاصة الزيادة والمغالاة في الاهتمام بها. إن الظروف التي تخلق في الدولة القطرية اتجاهاً منسجماً معها تجد ما يعدلها في الرأي العام القومي الاتجاه، وإلا فإن الدولة القطرية ككيان حي مستمر يصارع من أجل البقاء والدفاع عن النفس، لا بد أن تنعكس أوضاعها على الرأي العام وتحصل بالتدريج عملية التلاؤم فيتحول الرأي العام بالتدريج إلى رأي عام قطري. أما إذا كان الرأي العام قومي الاتجاه فإنه يشكل بذلك قوة معدلة لتلك الميول وربما مؤثرة فيها، عن طريق التفاعل المتقابل. من هنا كان دوماً التأكيد على أهمية التوجيه القومي وطبع جميع مظاهر الحياة العامة بالطابع القومي.

إن مسألة التربية القومية في التعليم بمختلف مستوياته تحتل أهمية خاصة في تكوين جيل قومي المبادئ، مؤمن بالوحدة من أجل ضمان المستقبل، ولا سيما بعد أن واجهت مسألة الوحدة ما واجهته من انتكاسات، وما رشح من تلك الانتكاسات من أفكار الضعف والهزيمة وهبوط الروح المعنوية.

وبالمنطق نفسه، وبدرجة لا تقل إلحاحاً عن ذلك، هناك حاجة ملحة جداً إلى التثقيف القومي في داخل المنظمات السياسية التي تضطلع بمسؤولية الحكم،

فهي الأدوات التي تقود البلاد، الأمر الذي يجعل لنوعية ميولها أهمية مركزية في تقرير النتائج. ولا يخفى أن المنظمات السياسية التي تقود الحكم في الدولة القطرية هي ذاتها معرضة لآثار الميول القطرية الناضجة من ظروف الحكم والدولة، لذلك فهي بحاجة إلى حماية من أخطار هذه الميول ومقاومتها وتعديل آثارها بالتثقيف المستمر والتربية السياسية.

وعلى العموم هناك حاجة إلى مراجعة دورية للأوضاع الفكرية والثقافية لدى الرأي العام وفي داخل المنظمات السياسية وفي مؤسسات المجتمع كافة، وإلى تنظيم حملات ثقافية معاكسة للميول التي تنشأ عن الظروف القطرية تأخذ شكل حملات منظمة واسعة النطاق تتناول وسائل الثقافة وقنوات التربية العامة بمختلف وجوهها.

هناك مجال آخر من الممكن القيام بشيء مفيد فيه للغرض الذي نتحدث عنه، وهو التقريب بين القطر الذي يقوم فيه النظام القومي وبين الأقطار الأخرى بكل ما تعنيه عبارة التقريب. إن النظام الحاكم يقود السلطة السياسية، ويسيطر عليها وبيده اتخاذ القرارات، لذلك فمن الممكن جداً أن ينهج نهجاً من شأنه أن يربط القطر الذي يحكمه بالأقطار العربية الأخرى في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وزيادة الروابط هذه من شأنها أن تخلق وضعاً من التشابك، وتبادل المصالح والعلاقات المعنوية والمادية المتقابلة التي تشكل بمجموعها قوة ضاغطة في اتجاه الوحدة أو على الأقل معدلة للميول القطرية وصمام أمان ضد ما ينتج عنها.

هناك أمور كثيرة يمكن أن تعمل في مجال تسهيل تجارة المرور وانتقال اليد العاملة وحرية عمل العمال الفنيين وغير الفنيين وأصحاب المهن والخريجين، بدلاً من معاملتهم معاملة رعايا الدولة الأجنبية كما هو متعارف عليه دولياً. هناك مسألة حرية السفر إلى البلدان العربية وحرية دخول أبناء البلدان العربية وإقامتهم وسكناهم وكل ما يتعلق بذلك من إجراءات، وهناك مسألة حرية الشراء والبيع والتملك والتجارة والبناء وتأسيس فروع للشركات والمكاتب التجارية.

وهناك كل مسائل الأمور الاجتماعية مثل الزواج وإقامة الزوجات ومنح الجنسية. وفي الناحية الثقافية والتعليمية هناك الكثير مما يمكن أن يعمل من أجل زيادة الترابط والدمج كقبول الطلبة ومنح الشهادات ومعادلتها والبعثات والزمالات والمساعدات المالية وانتقال الطلبة وإقامتهم وتوحيد المناهج والكتب المدرسية ونظم التعليم.

وفي مجال السياسة الاقتصادية، أصبح من المعروف أنه من الممكن لا بل من المفيد جداً الاتجاه نحو التكامل والوحدة الاقتصادية وإلغاء الحواجز الجمركية وزيادة حجم التبادل التجاري. كما لا يخفى أثر المشاريع الاقتصادية المشتركة في تكوين المصالح المتبادلة والقاعدة المادية للتوحيد، أي خلق ظروف اقتصادية تجبر على التوحيد وتجعل الانفصال مضراً أو حتى غير ممكن. إن المواصلات المشتركة مثل الطرق وسكك الحديد وخطوط أنابيب نقل النفط وأساطيل النقل البحري وناقلات النفط وشركات الطيران والاستثمار الموحد لأحواض الأنهار ومشاريع توليد الطاقة ومكافحة الآفات الزراعية والمصافي المشتركة، كلها أمثلة عن المشاريع التي فيها مصلحة للجميع ومن شأنها أن تخلق تشابكاً في المصالح يمتن بدوره وشائج الشعور القومي.

إن جهود التقارب والاندماج من الممكن أن تشمل أيضاً نواحي التشريع والأوضاع الإدارية والتنظيمية كافة؛ فللدولة عدد كبير جداً من القوانين والأنظمة والقرارات التنظيمية أكبر بكثير مما نعرف وما يخطر على البال لأول وهلة، ولا بد أن يكون هناك قسم منها على الأقل من الممكن إعادة النظر فيه وتعديله لجعله موحداً مع ما هو موجود في قطر أو أكثر من الأقطار العربية.

فليست القوانين الخطيرة المختلف عليها هي المقصودة هنا، بل هناك قوانين كثيرة أخرى غير مختلف عليها وليست في الانتباه العام من الممكن تعديلها من دون أن يخلق ذلك أي صعوبة قطرية، فالقوانين البحرية واستعمال الطوابع والمرور والمرافعات والعقوبات وتنظيم الأمور الحقوقية والنفوس أمثلة على ذلك.

كما توجد أمور كثيرة يمكن توحيدها بقصد خلق التماثل مع الأقطار العربية يمكن الوصول بها إلى التفاصيل مثل التقسيمات الإدارية والعملة والمقاييس والأوزان وغيرها. وعلى العموم، المقصود من كل ذلك هو العمل من أجل خلق أعلى درجة ممكنة من التماثل مع الأقطار العربية في مختلف نواحي الحياة بقصد إيجاد مظاهر حياة قومية موحدة تساعد بدورها على خلق ذهن موحد وتقاوم ميول الاختلاف القطري والشخصية القطرية.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه الفن والأدب بجميع أشكاله في تكوين الرأي العام القومي والاستفادة القصوى من مبتكرات الصناعة الحديثة في هذا المجال، مثل السينما والمذياع والشاشة الصغيرة. وحتى المؤتمرات بجميع أنواعها العلمية والفنية والمهنية والنقابية والسياسية والطلابية وغيرها يمكن أن تؤدي دوراً إيجابياً في ذلك. إن اجتماع أبناء البلدان العربية في

مثل هذه المناسبات وتعارفهم واطلاعهم على قطر عربي آخر، أمور من شأنها أن تساعد بصورة غير مباشرة على التقارب والتفاهم وتذويب الفوارق النفسية والفكرية.

وباختصار المقصود من كل ذلك هو أن يعمل النظام القومي كل ما هو ممكن وإلى أقصى حد، من أجل خلق التماثل والاندماج مع الأقطار العربية الأخرى.

وبهذا الصدد لا بد من الإيضاح أن المقصود هو أن يقوم النظام الوحدوي بذلك وحده من دون اشتراط المقابلة بالمثل، أي أن ينجز ذلك حتى ولو لم يقم القطر أو الأقطار العربية الأخرى بعمل مماثل. إن مبدأ المقابلة بالمثل كما هو معروف مبدأ يحكم العلاقات بين الدول المستقلة ولا يصلح إطلاقاً للتطبيق بين الأقطار العربية، والنظام الوحدوي منتظر منه بصورة تلقائية أن يتجاوز ذلك.

الملاحظة الإيضاحية الأخرى هي أن القول بأهمية مثل هذه الإجراءات يجب ألا يعني إطلاقاً أنها كافية أو أنها تؤدي تلقائياً إلى الوحدة أو أي شيء من ذلك. إن خلاصة هذه المقالة، هي أن النظام الوحدوي المبادئ الذي يحكم في دولة قطرية سرعان ما يجد نفسه أمام ضغط عوامل قطرية نابعة من صميم أوضاع الحكم ومقتضيات الدولة وبدلاً من أن يتركها تؤثر فيه يستطيع هو أن يعدل مفعولها بإجراءات معاكسة. أما الإجراءات المعاكسة هذه فهي لا تؤدي بذاتها إلى الوحدة، بل قد تساعد على قيامها سلبياً على الأقل، أي بإضعاف الميول القطرية. أما الوحدة فهي في النهاية عملية ثورية لا يصنعها إلا العمل الإرادي.

١٥ ــ الوحـدة والاستقـلال(*)

ـ ١ ـ

قبل أن نستهل مناقشة العلاقة بين الوحدة والاستقلال، قد يكون مفيداً أن نعرف الاستقلال وأن نحدد القضية التي تحاول هذه المقالة إلقاء الضوء عليها. القضية، التي هي موضوع هذه المقالة، هي مدى انسجام الدولة الصغيرة مع متطلبات الاستقلال في عصرنا الحديث، ومغزى ذلك بالنسبة إلى وضع التجزئة العربية الحاضرة. هل أن ظهور الدولة الصغيرة في الوطن العربي اليوم مسألة تؤدي إلى تصديع الاستقلال الوطني أم لا؟.. وفي النهاية أليست الوحدة العربية هي السبيل المضمون للمحافظة على الاستقلال إزاء العالم الخارجي؟.. تلك هي القضية التي تحاول هذه المقالة إلقاء الضوء عليها.

ونقطة البداية في البحث هي: ماذا نعني بالاستقلال؟.. الاستقلال مشتق من السيادة.. والسيادة تعني بحسب مبادئ العلوم السياسية، المقدرة الكاملة للدولة على تصريف شؤونها الخارجية والداخلية، متجسدة بالمقدرة الكاملة في اتخاذ القرارات وسن التشريعات المتعلقة بتصريف تلك الشؤون. ومن ذلك يتضح أن الاستقلال يعني ذلك الجزء من مضمون السيادة المتعلق بالشؤون الخارجية، أي العلاقة بالدول الأخرى. ومن أجل زيادة التوضيح لا بد من الإشارة إلى أهمية عبارة «المقدرة الكاملة»، أي المقدرة المطلقة. إن المقدرة يجب أن تكون كاملة أو مطلقة في تصريف الشؤون الخارجية واتخاذ القرارات المتعلقة بذلك، بما في ذلك سن التشريعات..

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ١٤، العدد ٤ (شباط/فبراير ١٩٧٨)، ص ٣ ـ ١٤، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (١٠).

ذلك هو المقياس الثابت النظري للاستقلال. والدولة تكون مستقلة بمقدار ما تقترب مقدرتها من الكمال في اتخاذ القرارات في سياستها الخارجية والداخلية، وبالعكس يكون الاستقلال منقوصاً بمقدار ما تتحدد تلك المقدرة.

ذلك من ناحية التعريف النظري للاستقلال، أما من الناحية العملية، فالسؤال المهم، بالنسبة إلى موضوع البحث، يتعلق بالتطورات التي حدثت في عالمنا الحاضر، التي تدفع في طريق الابتعاد عن الاستقلال الحقيقي. وبعبارة أخرى: هل في عالمنا الحاضر اتجاهات تبعد الدولة الحديثة عن الاستقلال؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي تلك الاتجاهات وكيف تؤثر، بصورة خاصة، على أوضاع الدول الصغيرة؟ وسؤال كهذا يبدو، للوهلة الأولى، غريباً. إذ المعروف أن عصرنا الحديث هو عصر تثبيت استقلال الدولة وحمايته بسبب نمو تأثير الرأي العام الدولي وازدياد تأثير مبادئ القانون الدولي، وظهور الأمم المتحدة، وشيوع مبادئ عامة تدعو إلى احترام سيادة جميع الدول، وعدم التدخل في شؤون الغير، واستنكار استخدام القوة في العلاقات الدولية وإلى التوازن في مراكز القوى في العالم.. إلخ. إن كل ذلك صحيح، فالوضع السياسي، في عالمنا الحاضر، يختلف عما كان عليه قبل قرون، عندما كانت العلاقات الدولية معتمدة، إلى حد بعيد، على القوة. ولكن عالمنا الحاضر على درجة عالية من تنوع الاتجاهات وتباين التيارات. فكما تنمو فيه اتجاهات معينة، تنمو فيه، أيضاً، اتجاهات مضادة لها. إن العصر الحديث يشهد تطورات أخرى معاكسة لاتجاه حماية استقلال الدول، أي أن في عالمنا الحاضر تيارات من شأنها إضعاف استقلال الدولة الحديثة بدلاً من تقويته. فما هي هذه الاتجاهات؟

قبل الخوض في موضوع الاتجاهات المضادة، لا بد من التنويه بنقطة مهمة تتعلق بصميم الموضوع. إذا كان صحيحاً أن عالمنا الحاضر قد شهد تطورات لصالح تثبيت استقلال الدولة، فذلك لا يعني إطلاقاً اختفاء الميل إلى استخدام القوة إزاء الغير اختفاء نهائياً. إن عالمنا الحاضر لا يزال يضع في حسابه، بصورة واضحة، احتمال استخدام القوة في التعامل الخارجي وتهديد استقلال الدولة، وليس أدل على ذلك من احتفاظ الدولة الحديثة بقوات مسلحة، وقليلة جداً تلك الدول التي لا تحتفظ بقوات مسلحة أو التي لا تولي عناية لذلك. فما هو السبب؟ أليس لحماية الاستقلال من تهديد محتمل؟ إذاً فالاحتمال لا يزال قائماً، وعصرنا الحديث يعرف حالات عديدة لاستخدام القوة لاحتلال أراضي الغير وتهديد الاستقلال الوطني لدولة أو لدول أخرى. لا بل إن التطور العلمي الحديث في صناعة الأسلحة قد جعل الحرب الخاطفة ممكنة، حيث أصبح من الممكن احتلال

أراضي الغير أو تحقيق أغراض عسكرية بفترة قصيرة نسبياً قبل أن يستطيع الرأي العام العالمي أو أي قوة أخرى أن تفعل شيئاً. إذاً، الدولة الحديثة، وبخاصة الدولة الصغيرة، لا تزال مهددة في استقلالها الخارجي، باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها، وذلك ليس بالظاهرة الجديدة، بل هو استمرار لظاهرة قديمة قدم ظهور الدولة، ورثها عالم اليوم من عالم الأمس.

ـ ٢ ـ

ولكن، إلى جانب ذلك، هناك اتجاهات حديثة من إنتاج عصرنا الحديث تعمل في اتجاه معاكس لاستقلال الدولة يمكننا التعرض إليها في ما يلي من البحث:

أولاً، هناك مسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد أصبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عالمنا المعاصر من مهمات الحكومة، وبعبارة أدق من مسؤولياتها؛ فعلى أثر ما أصاب الاقتصاد الرأسمالي من أزمات، بخاصة الأزمة الحادة الشهيرة في الثلاثينيات من هذا القرن، نمت في عالم الغرب بعض الأفكار التي تدعو إلى سيطرة الحكومة على الشؤون الاقتصادية حماية للمجتمع وللمصلحة العامة، بدلاً من تركها في يد الأفراد أصحاب المصالح الاقتصادية الذين يتصرفون بدافع مصالحهم الذاتية الخاصة في الربح. وبذلك ظهرت البرامج الاقتصادية العامة التي تتولى الحكومة تنفيذها، وأصبحت الحكومة مسؤولة إلى حد ما عن الشؤون الاقتصادية وازداد تدخلها من هذه الشؤون.

ولعل التطور الأهم الذي دفع في هذا الاتجاه هو ظهور الأفكار الاشتراكية، بكل ما تحمله من أفكار التخطيط واضطلاع الحكومة بمسؤولية تامة لتسيير الاقتصاد الوطني وتنظيم الحياة الاقتصادية والاضطلاع بعملية التنمية على وفق خطط اقتصادية تنفذها بصورة مباشرة. ولعل من أهم ما حققته الأفكار الاشتراكية من آثار، في عالمنا المعاصر، هو أنها قد ثبتت مبدأ المسؤولية العامة في الحياة الاقتصادية. أقول حدث ذلك بتأثير الاشتراكية، سواء أكانت أممية أم غير أممية.

وفي أقطار العالم الثالث، حيث الحاجة إلى التنمية الاقتصادية ملحة، وحيث حصلت تلك البلدان على استقلالها إثر تصفية الاستعمار القديم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، نشأ هذا الاتجاه. وحيثما قامت الدولة الحديثة، دولة الاستقلال، اعتبرت مسؤولية الحكومة عن التنمية أمراً بديهياً. وبذلك ظهر التناقض بين الرغبة والواقع. إن الحكومة مسؤولة عن رفع مستوى المعيشة للجمهور ولكن عدداً كبيراً من تلك الدول هي دول صغيرة محدودة الإمكانيات من حيث الموارد الطبيعية أو

البشرية. إن التنمية تحتاج إلى رأس المال لتمويل المشاريع لتنمية الموارد الطبيعية أو البشرية. ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من استيراد السلع الإنتاجية وحتى الاستهلاكية والخبرة الفنية. إن كل ذلك يحتاج إلى عملة صعبة أكثر مما تستطيع البلاد أن تحصل عليه من مصادرها الذاتية. وبذلك ظهرت مشكلة نقص رأس المال ونقص العملة الصعبة. وقد ازدادت المشكلة تعقيداً باضطلاع الحكومة في الدولة الحديثة بمسؤوليات الخدمات العامة التي أصبحت، بتأثير الأفكار التقدمية الجديدة التي شاعت في العالم، من مسؤوليات الحكومة أيضاً: مثل التعليم والصحة والمواصلات.. إلخ.

إذاً، إن حكومة الدول الجديدة في العالم الثالث، وهي المسؤولة عن حماية الاستقلال الوطني إزاء الدول الأخرى، والتي تضطلع بمسؤولية تصريف الشؤون الخارجية، تتحمل، في الوقت نفسه، الأعباء المالية التي تتطلبها التنمية والخدمات. وعندما يحدث أن تكون الموارد الذاتية للدولة غير كافية لسد تلك الأعباء يحصل الوضع الحرج وينشأ التناقض، وهو ما حصل الآن في أغلب حالات دول العالم الثالث. إن وضعاً كهذا لا بد أن يؤدي في الأمد الطويل إلى الضغط على الاستقلال الوطني.

ثانياً، هناك أعباء مالية جديدة نشأت عن طبيعة الدولة الحديثة. أي أن الدولة الحديثة، بحد ذاتها، غالية الكلفة، فالحد الأدنى الضروري لتسيير الدولة الحديثة قد ارتفع عما كان عليه في الماضي بسبب تطورات العصر الحديث في حد ذاتها. إن الحكومة الحديثة ذات كلفة عالية بسبب نمو جهاز الإدارة وأجهزة الأمن والشرطة. كما إن مسألة التمثيل الخارجي قد أصبحت ذات كلفة أكبر بازدياد عدد الدول وظهور العديد من المنظمات الدولية. يضاف إلى ذلك مؤسسات الدولة المستقلة التي نشأت حديثاً والتي أصبحت من مظاهر الاستقلال كإنشاء شركة طيران ومصرف مركزي وغيرها من المؤسسات، ناهيك بمصروفات المخابرات والإعلام والعلاقات العامة. وهنا يصح ما قيل نفسه عن موضوع التنمية والخدمات من حيث علاقة هذه الأعباء المالية التي تتحملها حكومة الدولة الصغيرة المستقلة حديثاً المحدودة الموارد بقضية الاستقلال، والذي ينعكس في العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى، بخاصة مع الدول الكبيرة الغنية.

ثالثاً، وفي مجال تطور العلوم التطبيقية في الصناعة، حدث تطور مهم ذو علاقة وثيقة بقضية التنمية.

التنمية، كما هو معروف، تحتاج من جهة، إلى رأس المال، كما أوضحنا

سابقاً، ومن جهة أخرى تحتاج إلى سوق واسعة لتصريف السلع والخدمات التي تنتجها مشاريع التنمية من أجل أن تكون تلك المشاريع اقتصادية. والمقصود بأن تكون اقتصادية، هو ببساطة أن يكون مردودها أكبر من كلفتها، بحيث يتولد فائض يمكن إعادة استثماره في مشاريع جديدة. وهكذا تستمر عملية تكوين رأس المال وزيادة الاستثمارات. إذاً، السوق الواسعة التي تستطيع أن تمتص إنتاج المشاريع الجديدة أمر أساسي لعملية التنمية، فأين هو ذلك في الدولة الصغيرة المحدودة السوق المبتدئة في سلّم التنمية؟ قد يقال، مثلاً، إنه يمكن تصريف فائض الإنتاج عن طريق التصدير إلى الخارج، ولكن محدودية ذلك واضحة بالنسبة إلى دولة صغيرة فقيرة الإمكانيات ذات مستويات اقتصادية وفنية منخفضة عندما تحاول أن تدخل مجال التصدير ومنافسة إنتاج الدولة الصناعية المتقدمة. السوق الوطنية لا بديل عنها في عملية التنمية، ولكن ذلك ليس هو كل المقصود.

إضافة إلى هذا الوضع الحرج بالنسبة إلى الدولة الصغيرة من حيث ضيق سوقها المحلية، فإن التطور الحديث في العلوم التطبيقية في الصناعة، قد أدى إلى تفاقم المشكلة. إن الوحدة الإنتاجية التي تمثل الحد الأدنى الاقتصادي لصناعة سلعة ما هي نفسها قد حدثت فيها تحسينات بسبب التقدم العلمي والاختراعات الحديثة، فأصبحت قادرة على أن تنتج كمية أكبر من السلع مقارنة بما كانت عليه في السابق. كما إن طرقاً إنتاجية جديدة قد ظهرت بحيث أصبحت الوحدة التي تمثل الحد الأدنى الاقتصادي قادرة على إنتاج أضعاف ما كانت تنتجه في السابق من السلعة نفسها. كل ذلك يعني أن الوحدة الإنتاجية التي كانت اقتصادية لحجم سوق معين قد أصبحت، بعد التحسين أو بعد اختراع طريقة جديدة في الإنتاج، تحتاج إلى سوق أكبر من أجل أن تبقى اقتصادية، وإلا فإن استخدامها سيؤدي إلى ظهور فائض في الإنتاج على ما تستطيع السوق الداخلية أن تمتصه. وبعبارة أخرى: إن ثمار التقدم العلمي، من أجل أن توضع في الاستخدام ويستفاد منها، لا بد أن تكون السوق واسعة وبمقدورها أن تمتص الزيادة في الإنتاج الناتجة عن ذلك، وإلا فلا يمكن استخدامها.

إذاً، إن الدولة الصغيرة المحدودة السوق عليها، والحالة هذه، أن تختار بين أن تستفيد من التقدم العلمي والفني وتستخدم الآلات والطرق الإنتاجية الجديدة ويحصل لديها فائض في الإنتاج، وبين أن تبقي على استخدام الآلات والطرق القديمة... وفي كلتا الحالتين تتحمل ضرراً اقتصادياً سببه ضيق السوق الداخلية الناتج عن قلة السكان أو ضعف قوتهم الشرائية أو الاثنين معاً.

ذلك في مجال إنتاج السلع الاستهلاكية، ولكن المشكلة تزداد تعقيداً وحدّة

في مجال إنتاج السلع الإنتاجية. المعروف أن التنمية الاقتصادية الحقيقية لا تصبح ممكنة من دون أن تستطيع الدولة النامية أن تنتج السلعة الإنتاجية نفسها، أي أن تنتج الآلات التي تنتج آلات صناعة السكر أو الأقمشة أو غير ذلك. والسلسلة تتعقد أكثر والمشكلة تزداد أكثر عندما نتحدث عن الآلات التي تنتج تلك الآلات، وهكذا. فإذا كانت السوق المحلية للدولة الصغيرة الفقيرة أضيق من أن تستوعب ما تنتجه مشاريع التنمية من سلع استهلاكية، السكر والأقمشة أو الترابة مثلاً، فإنها، بالطبع، ستكون أضيق إذا ما فكرت تلك الدولة بإنتاج الآلات التي بدورها تنتج آلات صناعة السكر أو الأقمشة أو الترابة، والتنمية الحقيقية لا تحصل من دون ذلك. إن خطأ شائعاً يرتكب عندما نتحدث عن التنمية بلغة المشاريع لسد الحاجة المحلية من السلع الاستهلاكية للحلول محل الواردات، فذلك ليس إلا بداية التنمية، والبداية ليست هي كل شيء، فالسلسلة يجب أن تستمر لتدخل البلاد في مجال إنتاج السلع الإنتاجية إذا أرادت تحقيق تنمية حقيقية.

رابعاً، هناك تطور حديث آخر يدفع في الاتجاه نفسه، هو تطور وسائل الاتصال والحصول على المعلومات في عالمنا الحديث. إن الدولة في العالم الثالث الآن أبعد ما تكون عن العزلة عن العالم الخارجي؛ فالسفر وظهور وسائل الثقافة الجماهيرية ووسائط الإعلام الحديث وظهور الإعلان التجاري، بوسائله وضخامته الحديثة التي نشهدها اليوم، كلها قد أدت إلى شيوع المعرفة عن السلع والخدمات الجديدة وعن أنماط الحياة في الدول المتقدمة الغنية. إن الجماهير في العالم الثالث، أخذت تشعر بالفرق الشاسع بين مستوى معيشتها وبين مطامحها التي ساعدت المعرفة عن العالم الخارجي في تكوينها. وقد أدى ذلك إلى تقوية الشعور بضرورة السرعة في تحسين مستوى المعيشة للوصول إلى مستوى المعيشة في العالم المتقدم، الأمر الذي يشكل ضغطاً سياسياً على حكومات تلك الدول. والمشكلة تظهر بشكلها الحاد في الدولة الصغيرة الفقيرة، حيث يشعر الجمهور فيها بالفرق الشاسع بين واقعه وبين ما يرغب أن يكون عليه. ومن الطبيعي أن تعتبر الحكومة الموجودة هي التي يجب أن تتحمل هذه المسؤولية. وما حالة القلق وعدم الاستقرار التي نشهدها في كثير من بلدان العالم الثالث إلا بسبب التناقض الذي تعيش فيه تلك البلدان. إن كل ذلك يشكل ضغطاً سياسياً على الحكومات القائمة في تلك البلدان، فالحكومة، في مثل هذه الأوضاع، تحاول مثلاً، أن تعمل أقصى ما تستطيع في مجال التنمية الذاتية، ولكنها، في النهاية، عندما لا تستطيع أن تحل المشكلة، لا بد أن تتجه إلى الخارج، فيأتي موضوع المساعدات الأجنبية. وفي غمرة عملية التفتيش والحصول على تلك المساعدات، لا بد أن تكتشف تلك

العلاقة الجذرية بين السياسة والاقتصاد، ويتضح لها أنه بين قضية الاستقلال وقضية التنمية ورفع مستوى المعيشة (بخاصة عندما يراد أن يحصل ذلك بشكل سريع تخفيضاً للضغط الداخلي) تناقض عملي واضح، فتعزيز إحداهما لا بد أن يكون على حساب الأخرى.

خامساً، الوضع السياسي الدولي، الحاضر نفسه، قد شهد تطوراً مهماً يجلب الانتباه، هو ظهور الدول الكبرى ذات النشاط العالمي؛ فالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي دول كبرى يتسع نطاق نشاطها وقدراتها ليشمل جميع أرجاء العالم. والسوق الأوروبية المشتركة سائرة تدريجياً لأن تصبح كتلة عالمية كبرى من هذا النوع. وكل من الدول الكبرى قد كوّن حوله معسكراً متحالفاً معه، وبذلك ازدادت عملية الاستقطاب وظهرت الأحلاف العسكرية والكتل الاقتصادية. المهم، في ظاهرة الدولة الكبرى، هو أن مجال نشاطها أصبح العالم كله، فهي، من حيث قوتها الاقتصادية والعسكرية، تستطيع أن تعمل وتؤثر في أي مكان من العالم. وأدى التطور الهائل في وسائل المواصلات والحصول على المعلومات، عن طريق الأقمار الصناعية والتصوير الجوي، إلى أن أصبحت معلوماتها عن الدول الأخرى عالمية وإلى حد بعيد غير محدودة، ثم ظهرت، وتطورت بسرعة، وسائل التأثير في الدول الأخرى عن طريق الإعلام والمخابرات، ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الـ سي آي. إيه (C.I.A) خير مثال على النشاط العالمي الذي تقوم به.

لقد كشفت التحقيقات الأخيرة التي ظهرت، ذلك الدور الواسع المتنوع المجالات الذي تلعبه في الشؤون الدولية، والإمكانيات الهائلة المسخّرة في نشاطها. وعندما جرت انتخابات الرئاسة لآخر مرة في حياة الرئيس ديغول في فرنسا قالت إحدى صحف فرنسا الكبرى، تعليقاً على دور لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في تلك الحملة الانتخابية، أن من الصعب الحديث عن استقلال الدول مع وجود وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية في عصرنا الحديث، حتى أصبح من الممكن تسمية هذا العصر بعصر وكالة الاستخبارات الأمريكية. إن وسائل الضغط والحصول على المعلومات والتدخل في الشؤون الداخلية والتأثير الإعلامي والنفسي والزعزعة الداخلية، كلها أمور قد تطورت وسائلها وأصبحت وسائل في يد الدول الكبرى للتأثير، بواسطتها، على الدول الصغرى. إن عملية اختراق استقلال الدولة الصغيرة، من قبل الدول الكبرى بالوسائل غير المباشرة وبالطرق التي تستهدف جوهر الاستقلال، وليس شكله، قد ازدادت في عصرنا الحديث. إن ما ظهر مؤخراً من معلومات عن نشاط وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية شيء كثير، إلا أنه من المحتمل جداً أن تكون حقيقة هذه المؤسسة من حيث السعة والقوة

واتساع النشاط أكبر من ذلك. هذه المؤسسة تعمل على نطاق عالمي في جمع المعلومات والتأثير في الأوضاع المحلية للبلدان الأخرى بما يتلاءم مع مقتضيات السياسة الخارجية الأمريكية. إن قوة هائلة، مثل قوة هذه المؤسسة، لا يمكن أن يصد تأثيرها جدار الدولة الصغيرة الفقيرة في أمريكا اللاتينية أو في آسيا أو في أفريقيا، لا بل إنها مؤثرة حتى في أوضاع الدول الأوروبية الغنية والقوية.

هذه هي صورة الوضع في عالمنا المعاصر بالنسبة إلى استقلال الدولة الصغيرة. ذلك الاستقلال الذي يتعرض إلى تأثير القوى والتيارات المشار إليها. المهم هو التنويه أن عصرنا الحديث يتسم بالحرص على مظاهر الاستقلال وشكلياته. أما الجوهر والمضمون فهو، في الحقيقة، معرض إلى عوامل التعرية والتآكل بفعل تأثير هذه القوى.

لقد نشأ، في عالمنا المعاصر، تيار خفي، وبخاصة بالنسبة إلى الدولة الصغيرة، بين المحافظة على الاستقلال شكلاً وروحاً، وبين تحقيق شيء من التقدم والتنمية والرفاهة للجماهير الفقيرة. إن الانفتاح على العالم الخارجي والاستفادة من فرص التقدم المتاحة والحصول على المساعدات الاقتصادية والفنية، أمور من الصعب تحقيقها في عالمنا المعاصر بالنسبة إلى الدولة الصغيرة، من دون تحديد إرادة الدولة في تصريف شؤونها الخارجية وتحديد مواقفها من القضايا الدولية المطروحة وتحديد نوعية علاقاتها مع الدول الأخرى.

قد يقال، مثلاً إن الاستقلال مسألة نسبية، وهو بتعريفه النظري لا وجود له في عالمنا المعاصر، عالم المصالح المتشابكة والعلاقات المعقدة، فلا توجد دولة مستقلة غير الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وحتى استقلال هاتين الدولتين، بالمقياس المطلق، محدود أيضاً، فاستقلال الولايات المتحدة الأمريكية نفسها محدود بفعل تأثير وجود الاتحاد السوفياتي وهكذا.

أظن أن مثل هذا التحليل، وإن كان ينطوي على شيء من المنطق النظري، إلا أن الاستنتاجات التي يمكن أن يوصل إليها، صعبة القبول. إن الاستقلال، بمعنى حرية التصرف في العلاقات الدولية، شيء جوهري، ولا يمكن قبول تحديده بحجة الواقع الموجود. صحيح أنه لا يوجد هناك مقياس مطلق للتفريق بين الدولة الصغيرة والدولة الكبيرة، ولا للتفريق بين ما يمس الاستقلال وما لا يمسه، ولكن كل ذلك لا يمكن أن يؤدي بنا إلى التسليم بسلامة الوضع الراهن في العلاقات الدولية. في عالمنا المعاصر وضع أصبحت فيه الدول الصغيرة الفقيرة لا تملك من الاستقلال إلا الشكل تقريباً، فهي مسلوبة الإرادة تقريباً في تصريف شؤونها

الخارجية، وأسيرة إما لمصالحها الاقتصادية الملحة، وإما إلى الضغوط الموجهة عليها والتأثيرات الخفية التي تفعل فعلها في سلب أو إضعاف تلك الإرادة. إن تحليل عملية التصويت، التي تجرى سنوياً أثناء انعقاد دورة الأمم المتحدة، توضح كيف تحدد الدول الصغيرة الفقيرة مواقفها إزاء القضايا المطروحة للبحث، وعلاقة ذلك بمواقف الدول الكبيرة الغنية. إن مسألة الحد من الاستقلال بالنسبة إلى بعض الدول الصغيرة قد وصل إلى درجة أصبحت فيه بوضع يشبه وضع الحماية غير المعلن.

ـ ٣ ـ

لنتحول الآن إلى مناقشة الموضوع بالنسبة إلى البلدان العربية. ماذا يعني كل ذلك بالنسبة إلى الوضع في الوطن العربي؟ ولنبدأ أولاً بخطر الصهيونية العالمية على استقلال البلدان العربية، أو على الأقل على جزء مهم منها.

الصهيونية حركة عدوانية ذات مصالح توسعية معروفة، وهي ترمي إلى تكوين قوة اقتصادية وعسكرية تستطيع أن تسيطر على المنطقة وأن تتوسع على حسابها، وبخاصة أنها تتجه نحو تكوين قوة نووية وقد أصبحت بالفعل كذلك. إن هذا الوضع يهدد، من دون شك، استقلال البلدان العربية ويجعل الصهيونية العالمية والدول الغربية المتحالفة معها قادرة، متى شاءت، على التدخل في شؤون البلدان العربية والضغط عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فإسرائيل سبق أن استخدمها الغرب لهذا الغرض في العدوان على مصر إثر تأميم قناة السويس، كما إن تصريحات بعض القادة الإسرائيليين حول استعدادهم لحماية مصادر الطاقة في منطقة الخليج العربي ترمز إلى التفكير بهذا الدور في المنطقة العربية.

ومن الناحية الاقتصادية فإن البلدان العربية، عموماً، بلدان صغيرة. إذ ليس في الوطن العربي الحاضر بلد واحد فيه الإمكانيات لتحقيق تنمية حقيقية بالمعنى العلمي للتنمية، لا من حيث الموارد ولا من حيث السوق. قد يقال إن دولاً صغيرة، مثل هولندا وبلجيكا وإنكلترا واليابان، استطاعت تحقيق تنمية حقيقية، وهو صحيح. ولكن ذلك حدث بالاعتماد على عامل الاستعمار الذي وفر لتلك الدول موارد من خارج حدودها ووضع تحت تصرفها أسواقاً غير سوقها الداخلية؛ ففي فترة معينة من الزمن كانت هذه الدول تسيطر مباشرة على بلدان أخرى هي المستعمرات. كما إن التنمية التي حصلت فيها كانت في وقت لم تكن فيه المنافسة في الأسواق العالمية من الشدة على ما هي عليه الآن. إن جميع الأقطار تتمتع باستقلال قانوني، ولكن هل الاستقلال الحقيقي متوافر؟ إن مسألة تحول

السلطة المحلية في أقطار الخليج العربي إلى دولة مستقلة، بعد زوال الاستعمار الغربي، مسألة تسترعي الانتباه وأغلب الظن أن المخاطر التي ينطوي عليها هذا الاتجاه قد أصبحت محسوسة، بدليل أن سكان هذه المنطقة أنفسهم بدأوا يشعرون بذلك. وما تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، بدلاً من قيام دولة مستقلة في كل إمارة من الإمارات إلى تضمها، إلا دليلاً على هذا التحسس.

ولا يقتصر الأمر على الحاضر، بالنسبة إلى بلدان هذه المنطقة، بل الأمر يتعدى ذلك إلى مستقبل البلدان المنتجة للنفط، بما في ذلك العربية السعودية. إن البلدان العربية، بمجموعها تملك ٢٩٩,٩ بليون برميل من احتياطي النفط، وفيها من الأراضي الصالحة للزراعة ما مجموعه ٤٧٠٥٢ ألف هكتار، في حين أن مجموع الاحتياطي النفطي الموجود في العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة، يبلغ ٢٢٠,٩ بليون برميل. ولكن هذه الأقطار تملك من الأراضي الصالحة للزراعة ما مجموعه فقط ٧١٣ ألف هكتار. أي أن هذه الأقطار تملك ٧٣,٧ في المئة من احتياطي النفط الموجود في كل البلدان العربية، بينما تملك ١,٥ في المئة من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة في البلدان العربية.

والأرقام هذه تدلل، بنفسها، على مدى تعرض مستقبل هذه الدول إلى الخطر، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار كون النفط مورداً ناضباً. وبالطبع فإن تصور قيام صناعة عصرية ثقيلة على أساس اقتصادي منافس في هذه الأقطار، لتكون قاعدة إلى اقتصاد دائمي، إنما هو تصور غير واقعي. وإذا ما أخذت كل هذه العوامل بعين الاعتبار، يتضح لنا مدى تعرض مستقبل هذه الأقطار إلى الخطر، وبالتالي استقلال الدولة نفسه.

والأقطار العربية الأخرى ليست في وضع مختلف جوهرياً عن ذلك، فهي إن اختلفت ففي درجة التعرض ليس إلا.

لنأخذ الوضع في اليمن الديمقراطية، كيف يمكن تحقيق التنمية في هذا البلد الفقير جداً، حيث إقامة صناعة حديثة أمر غير ممكن لأسباب موضوعية، والزراعة الحديثة، هي الأخرى، غير ممكنة لارتفاع كلفة الإنتاج فيها بالنسبة إلى المردود، ولم يبق غير استثمار الثروة السمكية، ذلك ما صرح لي به شخصياً وزير خارجية سابق لهذا البلد كان في قمة السلطة السياسية. إن ذلك هو المورد الوحيد تقريباً المتاح للاستثمار الاقتصادي، واليمن العربية، هي الأخرى، بلاد فقيرة متخلفة جبلية تعاني من عدم الاستقرار السياسي منذ قيام الجمهورية، فكيف تستطيع بلاد، مثل اليمن العربية، بأوضاعها الاقتصادية المعروفة، أن تحقق تنمية

جذرية من دون موارد ومن دون استقرار سياسي؟ والجزائر، التي تطمح في التصنيع، كيف تستطيع ذلك من دون سوق واسعة تمكنها من امتصاص فائض الإنتاج؟ وفي ليبيا، كيف السبيل إلى تحقيق تنمية حقيقية بحجم سكانها الحالي؟ ويصح، الشيء نفسه على المغرب، وبدرجة أكبر على موريتانيا. السودان، هذا البلد الغني بموارده الزراعية، يفتقر إلى رأس المال والخبرة الفنية والاستقرار السياسي. وحتى مصر، أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان، تعاني من مشكلة اقتصادية مستعصية تقريباً، هي قلة الموارد الطبيعية من جهة، وتزايد السكان من جهة أخرى. ويصح الشيء نفسه، تقريباً، على الأقطار العربية الأخرى التي لم يرد ذكرها، فكل بلد منها، بمفرده، لا يستطيع تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

ـ ٤ ـ

الاستقلال مسألة جدية لا يمكن الاكتفاء منها بالشكل. والاستقلال في عالمنا المعاصر، من أجل أن يكون حقيقياً، لا بد أن تتوافر له عناصر أساسية: أولاً أن يكون البلد المستقل متمتعاً، بدرجة جيدة، من الأمن، والأمن بتعريف بسيط، يعني عدم وجود قوة أخرى مخاصمة تطمع فيه بشكل أو بآخر، بينها وبينه تفاوت مهم في القوة. والاستقلال يتطلب أيضاً أن تكون البلاد قادرة، إلى درجة معقولة، على تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية معتمدة إلى درجة كبيرة على مواردها الذاتية، بما في ذلك توافر السوق المحلية الضرورية لقيام الصناعة الثقيلة وإنتاج السلع الإنتاجية. وهو يتطلب أيضاً أن يكون البلد قادراً على إنتاج حاجته (أو الجزء الأكبر منها) من المواد الغذائية، وألا يكون معرضاً لحاجة غذائية في مرحلة بدأت بها ظاهرة النقص الغذائي واحتمال ظهور أزمة غذاء. وليس أقل من ذلك أن لا يكون البلد معرضاً لنقص في مصادر الطاقة. وفي هذا الصدد لا بد من التنويه بأن توافر النفط في البلدان العربية لا يعني عدم تعرض الأقطار العربية لأزمة طاقة، إذ ليست كل البلدان العربية منتجة للنفط. كما إن الاستقلال الحقيقي يتطلب درجة عالية من الاستقرار السياسي الذي يغلق المنافذ أمام التدخل الخارجي وتأثير التيارات الأجنبية. وكما هو معروف، إن عدم الاستقرار يعود، بالدرجة الرئيسة، إلى فقر وضعف الدولة الصغيرة المعرضة للهزات والتأثيرات الخارجية.

هذه، بصورة موجزة وعامة، الشروط الأساسية لتوافر الاستقلال الحقيقي، وهو استقلال الشكل والجوهر معاً، فأين هذه المتطلبات من واقع الحال بالنسبة إلى الدولة في الوطن العربي، وبخاصة الدولة الصغيرة؟

إن الدولة الصغيرة الفقيرة التي تنوء أحياناً بعبء مصاريف بعثاتها السياسية في الخارج، وتعجز عن تمويل المشاريع الصغيرة لإنتاج سلع استهلاكية، لا يمكن، في نهاية المطاف، أن تكون مستقلة بالمعنى الحقيقي للاستقلال.

الوطن العربي، في وضعه الحاضر، مجزأ إلى كيانات صغيرة، وأي من هذه الكيانات لا يملك، وحده، الإمكانيات الذاتية لبناء دولة تستطيع أن تحقق درجة معقولة من الاستقلال الحقيقي ـ الاستقلال بمعنى القدرة الذاتية على تحقيق تنمية حقيقية (بالتعريف العلمي للتنمية) ـ وأن تملك وحدها الإمكانيات الذاتية لتحقيق الاستقرار السياسي والمناعة ضد عوامل التأثير والزعزعة والاختراق القادمة من وراء الحدود. إن وضع الدولة في الوطن العربي لا يختلف، من حيث الجوهر، عن وضع كثير من الدول المعرضة في استقلالها، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، مع فارق أساس واحد. إن الدولة الصغيرة المعرضة في ما يسمى بالعالم الثالث قد لا يكون لوضعها مخرج إلا تكييف استقلالها بما يتلاءم مع حاجاتها للدفاع عن النفس والتنمية ورفع مستوى المعيشة للجمهور، أما في الوطن العربي، فذلك ليس هو الخيار الوحيد المتوافر، إذ يوجد الخيار الأفضل ألا وهو الوحدة.

البلدان العربية أمامها طريق واضح للقوة والتنمية الحقيقية وهو طريق الوحدة السياسية لتكوين دولة قوية في هذه المنطقة من العالم. ومن حسن الحظ، فإن الإمكانيات المتاحة كبيرة من حيث الموارد المادية والبشرية والموقع الجغرافي. الوطن العربي، إذا كان دولة واحدة مندمجة الموارد، وموحدة القوى المادية والبشرية، يستطيع أن يكون دولة مستقلة بالمعنى الحقيقي للاستقلال، وأن يكون ذا شأن في العالم.

إن مأزق استقلال الدولة في الوطن العربي له حل، ربما هو غير متاح لدول أخرى في العالم الثالث. الوحدة هي الأساس الحقيقي للاستقلال في الوطن العربي، للاستقلال الآن وفي المستقبل، فالدفاع ضد الأخطار الخارجية، وأهمها الصهيونية العالمية، والتنمية الحقيقية والضمان في الغذاء والطاقة، أمور كلها ممكنة التحقيق في إطار الدولة العربية الواحدة التي تضم جميع الكيانات الموجودة حالياً في الوطن العربي.

إن استقلال الدولة في الوطن العربي، بوضعه المجزأ الحالي، لا يمكن أن يكون حقيقياً، بل لا بد من أن يتكيف (ولو بدرجات متفاوتة) لمواجهة ضغط الظروف، الأمر الذي يعني، في النهاية، قبول تحديد الإرادة في تصريف الشؤون الخارجية والداخلية، أي التنازل عن جزء من السيادة، كما سبق وأوضحنا علاقة

الاستقلال بالسيادة. إن ذلك لا بد أن يحصل شاءت الدولة أم أبت، فهو من طبيعة الأمور. والوحدة، من الناحية الأخرى، بالنسبة إلى الدولة في الوطن العربي، تعني التنازل عن شيء من الاستقلال، وبالتالي التنازل عن جزء من السيادة (في حالة الوحدة الاتحادية مثلاً)، مع الفارق الجوهري، وهو أن فقدان جزء من السيادة، في الحالة الأولى، يكون لحساب الأجنبي، بينما هو، في الحالة الثانية، يكون لحساب دولة الوحدة، وهو في الحالة الأولى فقدان شيء مقابل لا شيء، بينما هو في الحالة الثانية فقدان شيء مقابل قوة المجموع العربي، وقوة المجموع العربي ترجع فائدته في النهاية بشكل قوة للأجزاء التي يتكون منها. فأيهما أفضل: أن تفقد الدولة مرغمة جزءاً من سيادتها للقوى الأجنبية، وبصورة دائمة؟ أم أن تتنازل بإرادتها عن جزء من سيادتها لدولة الوحدة العربية التي في ظلها سيتحقق الاستقلال الحقيقي لكل الأمة؟.. أظن أن الجواب عن ذلك واضح.

إذاً، الطريق المضمون لتدعيم الاستقلال الحقيقي هو طريق الوحدة. وفي هذا الصدد لا بد من التنويه بأن الوصول إلى الوحدة قد يكون بالتدريج بسبب طبيعة الظروف. كذلك عملية تدعيم الاستقلال يمكن أن تكون بالتدريج، فكل تقدم يتحقق على طريق الوحدة يؤدي، بصورة طبيعية، إلى تحقيق تقدم على طريق تدعيم الاستقلال والسيادة. وهكذا يسير الاثنان في خطين متوازيين وبعلاقة طردية. وكما يصح ذلك على درجة التوحيد، من حيث الرقعة الجغرافية، يصح أيضاً على درجة التوحيد من حيث نوعية الوحدة ابتداء من أبسطها وانتهاء بالوحدة التامة، فكلما كانت الخطوة الوحدوية أقوى وأقرب إلى الوحدة التامة، كانت درجة استقلال الدولة الجديدة أعلى وأقرب إلى الاستقلال الحقيقي.

١٦ ــ الوسائل غير المباشرة لتحقيق الوحدة العربية(*)

ـ ١ ـ

ستبقى الوحدة العربية هدفاً سامياً يسعى العرب إلى تحقيقه بغض النظر عن الظروف الحالية؛ فعملية التقدم البشري كانت دوماً عملية تغيير الظروف الموجودة وخلق أوضاع جديدة. والوحدة العربية مبدأ، بمعنى أنها مشتقة من المثل العليا للأمة العربية، وهي في الوقت نفسه خطة عمل من أجل التقدم بالمعنى الواسع للتقدم الذي تسعى إليه جماهير الأمة العربية في أرجاء الوطن العربي كافة.

إن ذكر الظروف الحالية أمر يستدعي الوقوف عنده توخياً للإيضاح، فما هو المقصود بذلك؟ المقصود هو أن الظروف الحالية ظروف سياسية سلبية، فقد تعثرت حتى الآن محاولات توحيد بعض الأقطار العربية عملياً، كما إن الرأي العام المشدود للعمل السياسي قد فتر اهتمامه بقضية الوحدة، تعكسه قلة الأدبيات التي نشهدها الآن عن ذلك، مقارنة بالفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، والفترة التي صاحبت قيام أول خطوة توحيد في سنة ١٩٥٨.

كل ذلك صحيح بهذه الحدود، ولكن للموضوع جوانب أخرى لا بد من ذكرها؛ فالدولة القطرية قد ثبت فشلها عملياً في أخطر مهمة، هي مهمة الأمن

(*) في الأصل، ورقة قدمت إلى: **المواصلات في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٥). ثم أعيد نشرها في: **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١)، ص ٦ ـ ١٥، وفي الكتاب رقم (١٠).

ضد العدوان الخارجي، وهو أساساً العدوان الإسرائيلي. والفتور في الرأي العام في ما يتعلق بموضوع الوحدة ثقافياً، أساسه نفسي أكثر من أي شيء آخر، وهناك اهتمام واضح بتقوية نسيج العلاقات العربية في غير المجال السياسي، وأهم شيء يمكن أن يذكر في هذا المجال، هو التعاون الاقتصادي، الأمر الذي عكسته مقررات مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في عمان عام ١٩٨٠.

ـ ٢ ـ

يتسم الواقع العربي الحالي بصفة أساسية هي: أنه قابل للتغيير السريع أي أن الشكل السياسي الذي هو فيه الآن ليس ثابتاً ولا نهائياً، وبعبارة أخرى إنه ليس شكل الأمد الطويل، فهو مثل شكل المكعبات المتراكمة فوق بعضها البعض مكونة شكلاً هندسياً معيناً إلا أن تلك المكعبات ليست مترابطة برباط قوي يحفظ ذلك الشكل طويلاً. إن سحب قطعة واحدة من مكانها قد يؤدي إلى تداعي بقية المكعبات وتحركها من مكانها بحيث تأخذ شكلاً هندسياً جديداً مختلفاً تماماً عن الشكل السابق. إن تحقيق خطوة توحيدية بين قطرين عربيين، قد يؤدي بحد ذاته إلى انضمام قطر أو أقطار أخرى طوعاً أو بغير ذلك، والوضع الجديد قد يغير مجمل الوضع الحالي بالنسبة إلى العدو الصهيوني، والوضع الجديد قد يحدث بدوره هزة وجدانية عميقة تجتاح الوطن العربي محدثة انفجارات وتغييرات مهمة قد تؤدي إلى توسع دائرة النهضة وتسارع عملية التوحيد وهكذا. إن كل ذلك في حالة معينة وبشروط معينة قد ينتج في الأساس عن تغيير نظام محدد في قطر عربي معين. بالطبع لا يعني ذلك حتمية رياضية بالشكل المبسط القائم على أنه إذا حدث كذا سيحدث حتماً كذا، إذ ليس في التطور الاجتماعي شيء من ذلك. المهم هو القول: إن الوضع العربي بفعل تغيير واحد في قطر عربي واحد قد يؤدي إلى تغييرات متتابعة تتسع دوائرها حلزونياً مؤدية إلى نتائج لا يدل عليها المظهر الساكن للوضع السياسي العربي الموجود حالياً.

إن كانت هناك أمور عديدة هي موضع اختلاف في وجهات النظر وقابلة للاجتهادات، فإن من الأمور التي ليست كذلك، كون الوضع العربي يتصف بالترابط ووجود العلاقة بين أقطاره، فما يحدث في قطر عربي يؤثر بصورة مهمة على الأقطار الأخرى. إن الأنظمة العربية الحالية ليست نهائية. منها ما هو قومي النظرة والسياسة، وذلك ما يجعل الوضع القطري وضعاً مؤقتاً، ومنها ما يقوم داخله تناقض جوهري يعرضه إلى التغيير في أي وقت تنضج فيه عوامل التغيير وتسنح الظروف المساعدة على ذلك. وجميع هذه العوامل ليست محصورة في نطاق

القطر الذي تعمل فيه، بل تمتد إلى خارج الحدود القطرية. أما في مجال الأمن وخصوصاً في ما يتعلق بخطر العدو الصهيوني، فلا أظن أن هناك من يشك في وجود علاقة جذرية بين أمن أي قطر عربي وأمن الأقطار العربية الأخرى. إنه أمر محسوس وعليه الكثير من الأدلة. ولا يقل عن كل ذلك الشعور النفسي الذي يتجاوز الحدود القطرية، والشعور النفسي عامل مهم في التغيير السياسي، والعامل النفسي هذا من أكثر العوامل عبوراً للحدود.

والوضع العربي الحالي كأي وضع آخر لا بد له بمرور الوقت من تحقيق نوع من التوازن تتقابل فيه عوامل عديدة متباينة سياسية واقتصادية وعسكرية، داخلية وخارجية، مادية ومعنوية. ومن حصيلة التقابل والتفاعل والتأثير المتبادل، ينتج نوع من التوازن الذي يؤمن الاستمرار فترة من الزمن. لكن هذا التوازن، إنما هو توازن قلق ولا يؤمن الاستمرار إلا من يوم إلى يوم فهو غير ثابت ولا يمتد إلى الأمد الطويل. وهو بذلك يختلف عن التوازن الذي ينتج عادة بعد أن يأخذ النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي شكله النهائي أو شبه النهائي، من حيث أسسه العامة. عندما يحصل شيء من ذلك يصبح التغيير مقصوراً على التطور ضمن الأسس العامة الثابتة، أي أنه يقتصر في الغالب على أساليب التطبيق والتلاؤم مع الظروف. كذلك فإن التوازن الحالي في الوضع العربي هو توازن يؤمن الاستمرارية اليومية، أي القصيرة الأمد، ولكنه ليس ذلك التوازن الذي يحقق الاستمرارية على الأمد الطويل، إذ لا يمكن القول بصورة عقلانية إن الوضع العربي الموجود حالياً هو الذي سيكون موجوداً بعد عقود من السنين أو حتى بعد عقد واحد.

إن الوضع العربي مثل أي وضع آخر مهما بلغت حدة التناقضات فيه وقويت عوامل التغيير، فهو في الأمد القصير لا بد أن يكوّن نوعاً من التوازن، فتلك طبيعة الأشياء؛ فحتى حالة الحرب إذا ما طالت فإنها لا بد من أن يتكون فيها شيء من التوازن مهما كانت درجته وشكله بين الأطراف المتحاربة. إذاً، إن وجود التوازن في الوضع العربي الحالي لا يدل على شيء مناقض للفكرة التي نحن في صددها، فكرة التغيير من وضع التجزئة إلى وضع التوحيد؛ في الحقيقة إن التطور الاجتماعي وهو ينقل المجتمع من وضع إلى وضع آخر، يمر بسلسلة من التوازنات القصيرة الأمد، حتى يصل المجتمع إلى التوازن المستقر على الأمد الطويل، فحتى لو حصل تغيير جزئي في الوضع العربي الحالي، اقتصادي أو سياسي أو عسكري، فإن هذا التغيير سيزيل التوازن الراهن، ولكن سرعان ما

يتكون في مكانه توازن جديد هو الآخر مؤقت، وهكذا تتكون التوازنات المؤقتة القصيرة الأمد عقب التغييرات الجزئية، بالطبع فإن هذه التوازنات، لا يستغرق حدوثها فترات زمنية متساوية، ولا تتماثل من حالة إلى أخرى، فالواقع الاجتماعي معقد، وعملية التغيير التي تحصل فيه وتؤدي إلى قيام التوازنات هي الأخرى معقدة لا يحكمها قانون رياضي بسيط.

والخلاصة هي، أن الوضع العربي الحالي فيه توازن قلق قابل للزوال، وهو مترابط بصورة حية وجوهرية بحيث إنه يصبح معرضاً لحدوث سلسلة من التغييرات يمكن أن تنتج عن تغيير جزئي أو تغيير في قطر عربي واحد. وبالعبارات المألوفة فإن الوضع العربي يحمل في طياته ما هو غير منتظر اعتيادياً وقابل للمفاجآت. واستعمال عبارات «غير منتظرة» و«مفاجآت»، يأتي بمعنى خاص هو أن التوازن الظاهري في الوضع العربي لا يوحي بما يبرر استعمالها.

ـ ٣ ـ

إن التوازن القلق الموجود حالياً في الوطن العربي يمكن أن يتغير بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة. والمقصود بالصورة المباشرة هو حصول تغيير أو تغييرات من النوع الذي يؤدي إلى حصول تغييرات أخرى، والتغييرات الجديدة بدورها تؤدي إلى حصول تغييرات أخرى وهكذا. وعملية التغيير المترابط هذه من شأنها أن تفتح جداول عريضة بين الأقطار العربية تسمح للماء أن يعيد توازنه بحسب قاعدة الأواني المستطرقة. والعوامل غير المباشرة هي ذلك النوع من التغييرات الأقل حدة، وبالتالي الأبطأ مفعولاً فهي بمثابة السواقي الرفيعة التي ينساب من خلالها الماء ولكنه يحتاج إلى وقت أطول ليعيد توازنه، وهي بهذا المعنى عوامل مساعدة إلى التغير الجذري إذا ما حدث، أي أنها تساعد عملية التدفق من خلال الجداول الكبيرة عندما يحصل ذلك. وبعبارات محددة أخرى، إن عملية انتقال الوطن العربي، من حالة التجزئة إلى حالة التوحيد يمكن أن تتم بعوامل مباشرة هي تكوين الإرادة من خلال السلطة السياسية، لبدء عملية التوحيد بين قطرين أو أكثر، ولكن هذه العملية المباشرة، يمكن أن يكون هناك من يمهد لها بصورة غير مباشرة ويساعدها على الفعالية عندما تحصل. وتحت باب العوامل غير المباشرة هذه تقع جميع خطوات التقارب والتوحيد في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، التي يمكن أن تقوم بين البلدان العربية من خلال العمل العربي المشترك الذي تضطلع به مؤسسات الجامعة العربية، والخطوات الثنائية من هذا النوع التي تقوم بين الأقطار العربية. ولعل المقررات الاقتصادية التي نتجت عن

مؤتمر القمة العربي المنعقد في عمان عام ١٩٨٠، خير مثال على ذلك.

والنقطة التي نريد الوصول إليها هي أن العمل في هذا المجال، مجال العوامل غير المباشرة من أجل الوحدة العربية، يجب أن يستمر، ويجب ألا يقلل من أهميته، ويجب ألا تحول العوامل السياسية السلبية والوضع النفسي غير المواتي من دون ذلك الاستمرار، أو أن تنقص من الجهود التي يجب أن تبذل من أجله، فالنضال من أجل الوحدة هو نضال واحد في الجوهر، ويجب أن يستمر في مختلف الجبهات، فإذا كانت جبهة العمل المباشر، ساكنة في هذا الطرق، فذلك يجب أن لا يحول من دون العمل في مجال العوامل غير المباشرة لا مادياً ولا معنوياً.

ثمة كلمة من المفيد أن تقال في صدد العوامل غير المباشرة زيادة في الإيضاح. إن طبيعة هذه العوامل غير المباشرة هي أنها ذات مفعول غير محسوس بصورة آنية، فأثرها تراكمي ومفعولها لا يظهر إلا في الأمد البعيد؛ ولذلك فهي بطبيعتها هذه ليست لافتة للنظر المباشر وليست باهرة، الأمر الذي يجعل التأثر النفسي بها ضعيفاً نسبياً. ولكن هذه الجوانب المظهرية والمتعلقة بالانفعال لا تتعلق بالجوهر. وهناك حاجة ماسة إلى مزيد من التثقيف حول أهمية هذه العوامل وضرورة زيادة الاهتمام بها وعزل عملية البناء في مجالها عن أثر العوامل النفسية، وبخاصة تلك التي يفرزها التوازن المظهري الذي يعيشه وضع التجزئة في الوطن العربي الآن. ولعل من أهم ما يرمز إلى التقدم الذي حصل في هذا المجال على الصعيد العربي، هو أن مؤتمر القمة العربية، أصبح لأول مرة يناقش الشؤون الاقتصادية بعدما كانت مناقشاته مقصورة على الشؤون السياسية. إن التوسع الذي حدث في إنشاء منظمات واتحادات متخصصة عربية هو في حد ذاته دلالة إيجابية على الرغم من كل النقائص وحالات الفشل في هذا المجال. لذلك من المفيد جداً استثمار هذا الإطار الذي تكوّن، وهذه القنوات التي فتحت، وهذه الشرعية التي نشأت من أجل مزيد من العمل في جبهة العوامل غير المباشرة من أجل الوحدة العربية.

ـ ٤ ـ

ثمة أمور أساسية عن العوامل غير المباشرة موضوع البحث لا بد من مناقشتها لتكوين فكرة أوسع من مجرد عبارات العنوان، فالفكرة لا يمكن أن تتضح حتى بالتعريف، بل تزداد وضوحاً بتناول المسائل التي تثيرها أو تتعلق بها.

العوامل غير المباشرة التي نتحدث عنها ليست بحاجة إلى تعريف بالمعنى

المدرسي، وأظن أن المقصود بها قد أصبح واضحاً مما سبق من المناقشة، كما إن علاقتها بالوحدة العربية، أو أثرها على الوحدة العربية من الناحية الإيجابية واضح كذلك. هناك نقطة مهمة في هذا المجال من الجدير إيرادها، ألا وهي أن خطوات التقارب والتوحيد في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تتحقق بين البلدان العربية من شأنها أن تخلق نسيجاً من المصالح المحلية المرتبطة بتلك الخطوات؛ الأمر الذي من شأنه أن يوجد قوة محلية مؤيدة لاتجاه التوحيد أو على الأقل للخطوات التي تمت وتشكل بالتالي تياراً معاكساً لأي ميول غير وحدوية قد تنشأ قطرياً لسبب أو لآخر.

بعبارة أخرى، فإن مثل هذه الخطوات بمرور الوقت تجعل مصلحة عدد من المواطنين مرتبطة باستمرار بالخطوة التي تحققت؛ فإذا ما أراد نظام أو مجموعة من داخل ذلك القطر العمل ضد تلك الخطوات، اصطدم بمصالح مشروعة لأولئك الأفراد أو الجماعات، وبذلك تتكون قوة مضادة لميول التجزئة بالنظام الذي يختار مقاومة أو إلغاء تلك الخطوات الوحدوية التي تمت فلا يجد الأمر سهلاً بل يجد مقاومة عليه أن يحسب حسابها. وبذلك يتكون ما يسمى بـ «العالم الموضوعي» المؤيد لاتجاه التوحيد، وهو عامل المصالح المشروعة للأفراد أو الجماعات. ويتضح هذا الأمر في المجال الاقتصادي وفي المجال الثقافي وفي المجال الاجتماعي، إلا أنه بالطبع أكثر وضوحاً في المجال الاقتصادي. إن المنافذ التي تفتحها الخطوات التوحيدية في مجال العوامل غير المباشرة لانسياب المياه بمرور الوقت تتكون حولها منافع وتنسج حولها مصالح تخص أفراداً وجماعات في الأقطار التي فتحت بينها المنافذ ويصبح بالتالي إغلاق تلك المنافذ بقرار قطري أمراً ليس سهلاً حتى وإن لم يكن متعذراً. وعلينا ألا نستهين أو نقلل من أهمية عامل المصالح المشتركة في تحقيق الوحدة العربية. صحيح أن الوحدة العربية مثل أعلى، وقيمة عليا، إلا أن المصالح المشروعة هي الأخرى ليست بعيدة عن المثل والقيم العليا. وبذلك يتكون حد أدنى من العلاقات العربية يصعب على الأنظمة القطرية النزول تحته. وكلما ازدادت الخطوات التوحيدية ارتفع هذا الحد الأدنى، وهكذا، وبصورة تدريجية تراكمية، تتطور العلاقات في اتجاه التوحيد ومعها يضيق مجال التنافر والاختلاف بين تلك الأنظمة. إن هذه العملية غير المثيرة التي ربما تسير ببطء، موجودة الآن وتشكل علاقة إيجابية في الوضع العربي على الرغم من المظاهر السلبية التي ينم عنها الوضع السياسي العربي، وهو وضع الركود في موضع التجزئة.

إن خطوات التوحيد في مجال العوامل غير المباشرة لا تتم تلقائياً بالطبع، بل هي حصيلة العملية نفسها التي يتم خلالها اتخاذ أي قرار من اقتراح ومناقشة

وحسم بواسطة الإرادة السياسية للأنظمة العربية. وبعبارة أخرى فإنها في النهاية بنت الإرادة السياسية، والإرادة السياسية التي توجد هذه القرارات بإمكانها أيضاً أن تحميها وتديمها. إن الإرادة الحرة هي التي تخلق القرار المتعلق باتخاذ الخطوة. والإعراب عن تلك الإرادة يتمثل عادة بالإعلان وبالموافقة وبالتوقيع على الوثائق القانونية والتنظيمية الضرورية لإخراج تلك الخطوات إلى حيز الوجود. إن هذه العملية نفسها من الممكن أن تستخدم في مجال المحافظة على تلك الخطوة في المستقبل أي منع إلغائها أو إضعافها لأسباب سياسية ناتجة عن سلبيات الوضع العربي وتناقضات الأنظمة الموجودة فيه. ويتحقق ذلك عملياً عن طريق ما يسمى قرارات التحييد، أي تحييد العمل العربي المشترك في المجالات غير السياسية من السلبيات السياسية التي يمكن أن تنشأ مستقبلاً.

قد يقال إن قرارات التحييد هي قرارات، والقرارات في النهاية رهن إرادة الذين وافقوا عليها. وذلك صحيح، إلا أن عملية اتخاذ قرارات من هذا النوع تشكل في حد ذاتها عامل ضغط أدبي، وبذلك يكتسب قوة معنوية وقائية ضد ميول النكوص التي قد تنشأ في المستقبل، ومسألة الضغط المعنوي والأدبي مشتقة من أهمية الرأي العام في التقوية والإضعاف لهذا النظام أو ذاك. ومهما قيل في هذا المجال فالرأي العام العربي والعالمي مهم ويزداد أهمية. ومن الخطأ أيضاً التصور أن تلك الأهمية محصورة في الآثار المعنوية أو البعيدة المدى، فهي لا تخلو من الآثار المادية والمباشرة أيضاً، لذلك، أخذت هذه المسألة تفرض نفسها تدريجياً وتحتل مكانها في التصرف السياسي العربي وما تجاهلها إلا من قبيل الحماقة، وحتى الانتحار أحياناً. وبعبارة أخرى فإن القرارات التي تتخذها الحكومات العربية في ما يتعلق بتحييد العمل العربي المشترك ـ غير السياسي ـ عن تقلبات العوامل السياسية ليست غير ذات أهمية بل هي على العكس مهمة وعلينا أن نؤكد عليها بزيادة عددها ووضوحها، وما النصوص التي تؤكد على تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تضمنتها الوثائق الاقتصادية والتي أقرها مؤتمر القمة العربي في عمان عام ١٩٨٠، إلا مثالاً على ذلك وبداية جيدة. إن ذلك لا يعني بالطبع أن نظاماً أو أنظمة عربية سوف لا تخرق هذا التعهد أو سوف لا تحاول ذلك في المستقبل، فذلك محتمل، إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن الاتجاه صحيح وعلينا التأكيد عليه مهما كانت نقائضه والصعوبات التي يتعرض لها في مجال التطبيق في المستقبل. إن منهج التأكيد على زيادة التعهدات القانونية من قبل الحكومات العربية لحماية الخطوات التي تتخذ من الأثر السلبي للتنافر السياسي الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل أيضاً إنما هو منهج سليم.

والجانب الجدير بالملاحظة هو وجود الفرصة الملائمة الآن لتدعيم العمل العربي المشترك في مجال الخطوات غير المباشرة، وهي الفرصة التي خلقتها العوائد المالية من تصدير النفط. والإمكانات المالية الكبيرة التي تكونت لدى بعض الأقطار العربية من هذا المصدر يمكن أن تكون لها جوانب إيجابية في هذا المجال؛ فهي من ناحية قد وفرت القدرة على معالجة بعض المشاكل العربية التي كان من المتعذر أو من الصعب حلها في السابق، فعندما نتحدث عن ربط البلدان العربية بشبكة حديثة من طرق المواصلات يرد في المجال الأول أن ذلك يتطلب موارد مالية كبيرة ليس بمقدور بعض البلدان العربية توفيرها. إن استثمار المياه أو المعادن بصورة مشتركة يتطلب رأس مال كبير، وكذلك الحال بالنسبة إلى جميع مرافق البناء التحتي، كتوليد الطاقة الكهربائية على سبيل المثال. إن الجزء المهم من مجالات العمل العربي المشترك في المجال الذي نتحدث عنه يخص هذا النوع من المشاريع التي لا يكفي لتنفيذها الاقتناع بفائدتها، أو اتخاذ القرارات بتنفيذها على نطاق عربي مشترك، بل هي بحاجة إلى التمويل. إن توافر رأس المال، سواء أكان بواسطة صناديق التنمية أم القنوات الثنائية أم حتى السوق المالية للقطاع الخاص، من شأنه تذليل عقبة مهمة في مجال تحقيق التقدم في العمل العربي المشترك.

وثمة جانب آخر يتعلق بذلك هو أن بعض الأقطار العربية التي كانت أنظمتها مترددة في جدوى العمل العربي المشترك سابقاً، قد أصبحت الآن بعد توافر الإمكانات المالية أكثر اقتناعاً بإمكانات ذلك التعاون، ما دفعها إلى أن تكون أكثر اهتماماً وأكثر فعالية مما كانت عليه في السابق، والأمثلة على هذه الحالات موجودة. وحتى في مجال العلاقات السياسية، فلا يمكن لأحد أن يتغاضى عن أن توافر الإمكانات المالية قد ساعد على تخفيف حدة بعض التناقضات السياسية أو حتى حلها. وبالطبع فإن أموراً أخرى لا بد من الإشارة إليها في هذا المجال تلافياً لسوء الفهم، منها أن الزيادة الكبيرة في الإمكانات المالية لم تكن متساوية بين الأقطار العربية، الأمر الذي ساعد على خلق شيء من التناقض بين الغني والفقير، كما إن قنوات انسياب هذه الموارد المالية لتغذية العمل العربي المشترك من جهة، والمساهمة في معالجة مشاكل التنمية والفقر في الأقطار العربية الفقيرة من جهة أخرى، ليست على ما يجب أن تكون عليه وإن كانت في تحسن.

على كل حال، ومع وجود الآثار السلبية، هناك فرصة ملائمة خلقتها زيادة عوائد النفط بالإمكان توظيفها لمصلحة عوامل التوحيد غير المباشر وما تنطوي عليه من مشاريع وبرامج عملية. إن الوعي بوجود هذه الفرصة لم يكتمل بعد، ومن ذلك يتفرع النقص الكبير الذي لا يزال موجوداً في معرفتنا عن كيفية

الاستفادة من هذه الفرصة عملياً لتقوية تلك العوامل وتوسيع نطاقها وزيادة نسبة التنفيذ فيها وتقوية ما هو منفذ منها حتى الآن. وكل ذلك يحتاج إلى الكثير من التوعية والإقناع والدبلوماسية والابتكار والعمل الدائب، وحتى الضغط أحياناً.

ـ ٥ ـ

تلك هي القضايا الرئيسة في موضوع العوامل غير المباشرة عندما يبحث موضوعها من حيث المحتوى. بقي بعض النقاط العملية التفصيلية التي نجد من المفيد تناولها أيضاً استكمالاً للبحث.

يلاحظ أن عملية اختيار مجالات التعاون، وبتحديد أكبر اختيار المشاريع المحددة، أمر يجب أن يتم على أساس واضح في الذهن مسبقاً. والأساس هو أن تلك المجالات أو المشاريع تتباين من حيث علاقتها بالمصالح القطرية انسجاماً أو تعارضاً، ومجال الاختيار في ذلك واسع. إن أي عمل مشترك يراد له النجاح ضمن ظروف سياسية مثل التي هو موجودة الآن في الوطن العربي، يتطلب نوعاً من الحذق في الاختيار. والمسألة الجوهرية في ذلك هي أن هذا العمل المنطلق من منطلق الوحدة يراد له أن يتحقق ضمن إطار سياسي غير ملائم، لا بل هو متناقض معه في بعض الحالات. وكما أوضحنا من قبل، فإن وضع التوازن السياسي الموجود حالياً هو وضع العلاقات السياسية العربية. وفي ظل هذه الأوضاع، وفي دائرة هذا المحيط، يراد للنشاط غير المباشر أن يحقق خطوات هي في جوهرها البعيد المدى تدفع في طريق التوحيد. إذاً، فلا بد من أخذ هذا الوضع السلبي بعين الاعتبار. ويكون ذلك في حسن اختيار مجالات التعاون ومشاريعه. ويتطلب هذا الحذق السير على مبدأ في الاختيار هو البدء بالمشاريع الأكثر انسجاماً مع هذا الوضع، أي المشاريع التي تنسجم فيها إلى أقصى الحدود الممكنة، المصالح القطرية مع المصالح القومية، أو بعبارة أخرى تلك المشاريع التي لا تتناقض مع الاعتبارات أو المصالح القطرية، وهكذا تدرجاً مع التقدم في هذا العمل الوحدوي. وبالطبع فإن حسن الاختيار يتطلب أول ما يتطلب توافر المعلومات التفصيلية الصحيحة عن الوضع العربي قومياً وقطرياً، أي وجود المادة الأولية التي يتم الاختيار على أساسها أو منها، وذلك هو دور الإحصاء والدراسات عن الواقع العربي من مختلف الوجوه.

الاعتبار العملي الآخر يتعلق بالمؤسسات. والمقصود بالمؤسسات الأجهزة التي يتم من خلالها تنفيذ برامج أو مشاريع الخطوات غير المباشرة. والمؤسسات

الموجودة حالياً هي عموماً من نوعين[1]: المنظمات الرسمية المتخصصة، والمنظمات الشعبية المتخصصة، أي الاتحادات.

إن جزءاً لا بأس به من نشاط هذه المؤسسات يتعلق بالدراسات والبحوث والإحصائيات وهو أمر مهم وضروري، ولكن ثمة قضية مهمة في الاتجاه الذي يأخذه هذا النوع من العمل. إن البحوث والدراسات يمكن أن تكون على نوعين: نظري وعملي. النظري كما هو معروف يتعلق بالبحث عن المبادئ العامة والاتجاهات الرئيسة التي إذا ما استجلبت يمكن أن تساعد على استنباط نظريات أو قواعد عامة لتكوين المعرفة، وهو أمر لا يمكن التقليل من أهميته، إلا أن المهم في ذلك ليس تقرير أنه مهم أو غير مهم، بل تحديد المكان الأمثل لذلك. والبحث النظري مكانه الأمثل هو الجامعات ومراكز البحث ومبادرات الأفراد المهتمين بهذا النوع من العمل الفكري. وأما المؤسسات التي تنشأ كأدوات للعمل العربي المشترك الذي نحن في صدده، فيجب أن تكون الأولوية في عملها الثقافي إلى ذلك النوع من النشاط المساعد على تكوين البرامج واستنباط السياسات واقتراح المشاريع القابلة للتنفيذ من قبل السلطة السياسية أي الحكومات العربية المعنية، وبذلك يتحقق ما نطلق عليه عادة عبارة التنسيق مع نشاط الدولة، أو الربط بحاجات الواقع، أو وضع الثقافة في خدمة المجتمع، إلى آخر التعبيرات المتداول استعمالها في هذا الصدد. وزيادة في التوضيح لا بد من ضرب مثال على ذلك، فعندما تعقد ندوة عن دور التربية والتعليم في الوحدة العربية، يجب أن يكون هدفها

---

(١) المنظمات الرسمية المتخصصة هي: اتحاد إذاعات الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والاتحاد البريدي العربي، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومجلس الطيران المدني للدول العربية، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية، ومنظمة العمل العربية، والمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، والأكاديمية العربية للنقل البحري، وصندوق النقد العربي، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والشركات المتفرعة عن هذه المنظمات.

أما المنظمات الشعبية المتخصصة فهي: اتحاد الأطباء العرب، واتحاد الصيادلة العرب، واتحاد الصحافيين العرب، واتحاد الكتاب والأدباء العرب، واتحاد المهندسين العرب، واتحاد الاقتصاديين العرب، واتحاد المحامين العرب، والاتحاد العام للفلاحين العرب، واتحاد العمال العرب، واتحاد المؤرخين العرب، واتحاد الشباب العرب، واتحاد الطلبة العرب، واتحاد الجيولوجيين العرب، واتحاد مجالس البحث العلمي العربي، واتحاد الحقوقيين العرب، واتحاد المعلمين العرب، واتحاد الناقلين العرب، واتحاد جمعيات العلوم النفسية والتربوية، واتحادات رياضية وعمالية فرعية متخصصة.

الأساسي تقديم مقترحات تستفيد منها وزارات التربية والتعليم في البلدان العربية في عملية توحيد المناهج، كتحديد مواد بعض الكتب، أو حتى تأليف كتب لهذا الغرض. وعندما تعقد ندوة عن المواصلات في البلدان العربية مثلاً، نرى أن يتمخض عنها مقترحات لمشاريع محددة لتحقيق اتصال أفضل بين الطرق البرية الموجودة حالياً في البلدان العربية وتحديد مواصفات تلك الطرق وكيفية تنفيذها والوسائل المالية الضرورية لذلك وكيفية توفيرها.. إلخ. وبعبارة أخرى، إذا كان النشاط الدراسي والبحوث ضرورياً في عمل المؤسسات الموجودة، وبخاصة الاتحادات الشعبية النوعية، فإن ذلك النشاط من أجل أن يكون أكثر فائدة ومتجهاً صوب الهدف، عليه أن يرتبط بصورة وثيقة بعملية تغيير الوضع العربي مادياً، أي لخدمة عملية التغيير التي تتوخاها الخطوات غير المباشرة صوب الوحدة، ولا يبقى في حدود العموميات التي لا تقربنا من التنفيذ. كما إن هذه المؤسسات ليست أفضل القنوات للبحث النظري العام المشدود إلى تنمية المعرفة البشرية. وبذلك يتحقق ربط تنسيقي بين المنظمات الرسمية المتخصصة وبين الاتحادات الشعبية المتخصصة، فتكمل إحداها الأخرى وتنفتح قناة الانسياب بينهما.

وهناك جانب نفسي لهذا الموضوع يتطلب الاهتمام. والجانب النفسي المقصود مصدره منبعان: **الأول**، انعكاس الوضع السياسي العربي غير الملائم لعملية التوحيد بكل ما ينطوي عليه من تنافر وإحباط وفشل في الخطوات السياسية التي اتخذت، أو أعلن عن النية بأن تتخذ. المنبع **الثاني**، هو العقبات التي تواجه الخطوات غير المباشرة نفسها. إن العمل العربي المشترك في المجالات غير المباشرة لم يكن خالياً من حالات الفشل أو المصاعب، فقد كانت كمية التنفيذ في بعض الحالات قليلة لا تتناسب مع الحد الأدنى للمعقول، وفي حالات أخرى اعترضت تلك الخطوات أو المشاريع أوضاع سلبية كهبوط الكفاءة أو الفساد الإداري أو الأخطاء الفنية الكبيرة أو الارتداد الرسمي العلني والضمني. ومن مجموع هذه العوامل السلبية تشكل وضع نفسي هابط نسبياً إزاء هذا النشاط الذي انعكس بحالات متعددة، كنقص الثقة، أو فتور الحماسة أو التردد، إن هذا الوضع النفسي غير الملائم لا بد من معالجته.

إن مقاومة وضع نفسي سلبي وإحلال وضع نفسي إيجابي في مكانه عملية تدخل فيها عوامل عديدة، ولها متطلبات لا يصعب معرفتها، كما إننا لسنا في صدد بحثها بالتفصيل. ولكن هناك قضية مهمة واحدة من المفيد التنويه بها في هذا الصدد هي توفير المعلومات عن العمل العربي المشترك المقصود، فمن دون شك هناك نقص كبير في المعلومات عن هذه الجوانب من حياة المجتمع العربي عموماً

لأسباب قد يكون من أهمها كونها لا تتعلق بالسياسة. إن الرأي العام العربي لا يزال مشدوداً إلى الأمور السياسية ويعيرها الأهمية الأولى ولكن على حساب الأمور الأخرى غير السياسية، وبنظري إن هذا النوع من توزع الاهتمام لا يمثل ـ كما قد يظن البعض ـ ميلاً إيجابياً، بل هو على العكس من ذلك مظهر من مظاهر التخلف والفهم الخاطئ للسياسة وللتطور الاجتماعي عموماً. وقد نتج من هذا الوضع الذهني العام وعن هذا الاتجاه الخاطئ، أن أصبحت وسائل الإعلام نفسها تسير في هذا الاتجاه، فهي الأخرى تعير الأمور السياسية أهمية كبيرة ليس بجانب الاهتمام بالأمور غير السياسية بل على حسابها. أتذكر أنني عندما كنت طالباً قرأت مرة كراساً عن ما تم انجازه من أعمال في المجال الثقافي بين البلدان العربية، وقد هالني ما قرأت من أمور مهمة كثيرة لم أكن أعرف عنها شيئاً أنا المواطن الذي أهتم بالشؤون العربية العامة وأتابعها. إن الذي يسمع ويقرأ وسائل الإعلام العربية ويقارنها بوسائل الإعلام في البلدان المتقدمة من حيث الأهمية التي توليها للأخبار الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية والفنية والدينية والعسكرية والعمرانية ومختلف الشؤون الأخرى غير السياسية، يجد أن الفارق كبير جداً.

ولعل من أحسن الأمثلة على ذلك أن ما يعرفه الرأي العام العربي الآن عن مقررات مؤتمر القمة العربي الذي عقد عام ١٩٨٠ في المجال الاقتصادي قليل جداً. ويصح الشيء نفسه على نشاط مؤسسات العمل العربي المشترك بنوعيها الرسمي والشعبي. إن نشر المعلومات التفصيلية وإيصالها إلى جماهير الشعب وتحويلها من معلومات خاصة إلى معلومات عامة، سيكون له أثر مهم في معالجة الوضع النفسي السلبي الذي أشرنا إليه. ويجب ألا يتبادر إلى الذهن أن الوضع النفسي السلبي هذا مقصور على الجماهير، بل هو موجود أيضاً في دائرة المسؤولين العرب أنفسهم، لذلك فإن معالجته أمر مهم ليس من حيث الرأي العام بل في ما يتعلق بموقف المسؤولين أنفسهم من الخطوات غير المباشرة التي تطرح للبحث واتخاذ القرار في المؤسسات العربية.

ـ ٦ ـ

من كل ما ذكر نستطيع أن نتوصل من نقاط التلخيص والاستنتاج إلى ما يلي:

أولاً، إن وسائل تحقيق الوحدة العربية غير مقصورة على الوسائل المباشرة، بل هناك وسائل غير مباشرة بإمكانها أن تكون فعالة على الأمد الطويل، وذلك عن طريق تكوين حد أدنى من التعاون العربي يرتفع باستمرار مع التقدم الذي

يتحقق في هذا المجال. إن شبكة من المؤسسات الرسمية والشعبية موجودة الآن تشكل بمجموعها وسيلة متاحة إلى تعاون بنّاء بالإمكان بذل جهد جدي جديد من أجل استخدامها لتحقيق المزيد من العمل المشترك. وهذا الجهاز الموجود حالياً بحاجة إلى أن ترتفع كفايته وتعالج أخطاؤه، ويمكن أن يتم ذلك ضمن الشرعية الموجودة.

ثانياً، لعل أهم ما يساعد على زيادة النشاط في مجال هذه الوسائل غير المباشرة، هو نمو العقلانية في بحث هذه الأمور. والخطوة الرئيسة في هذا المجال هي أن نعزل هذا النوع من النشاط عن العواطف والانفعالات المتأتية عن العلاقات السياسية العربية، أي تحييدها عن العوامل السياسية، ومجرد الحديث عن هذا الموضوع مفيد، والاهتمام بنشر المعلومات وبالبحث العلمي واستخدام لغة الأرقام كذلك مفيد، ولكن ضرب المثال الجيد أكثر فائدة.

ثالثاً، وكما إن المنظمات الحكومية المتخصصة مهمة في هذا المجال كذلك المنظمات الشعبية، أي الاتحادات، مهمة، فالوحدة العربية لا تحققها إلا إرادة الأمة، وإرادة الأمة لا تتجسد في السلطة السياسية وحدها بل في المنظمات الشعبية أيضاً. إن هذه المنظمات ذات فائدة كبيرة، فهي مجال مهيأ للقيام بجزء مهم من النشاط الثقافي المتصل بالبرامج العملية للحكومات، وهي وسيلة جيدة إلى اتصال قطاعات مهمة من الشعب في مختلف الأقطار العربية. ولا يقل عن ذلك أهمية، أنها توفر الفرص للمثقفين العرب للالتقاء والتفاهم وبحث الأمور العامة. وقد كانت الحصيلة الصافية لعمل هذه المؤسسات إيجابية.

رابعاً، لا بد من الانتباه إلى العامل النفسي سلباً وايجاباً، فهذا النوع من النشاط غالباً ما يتعلق بأمور عادية غير سياسية وأثره بعيد المدى وغير مثير، إضافة إلى أنه يعمل تحت تأثير الظروف السياسية غير المشجعة. لذلك لا بد من مغالبة هذا الوضع حتى يتم كسر الحلقة المفرغة وينعكس التيار، عندها يتحول العامل النفسي من سلبي عائق، إلى إيجابي مساعد.

خامساً، ولعل من أهم الأمور العلمية التي يجب ملاحظتها هو أن يتركز هذا النشاط على أساس عملي تجريبي بعيد عن الأفكار المسبقة، فلا نحدد نطاقه بتوقعاتنا لمن سيقبل ومن سيرفض، ولا نضع شروطاً لمن يشارك أو لا يشارك فيه. صحيح أن الأنظمة الوحدوية الاتجاه هي التي نتوقع أولاً مشاركتها قبل غيرها وهي المؤهلة قبل غيرها لتلك المشاركة، ولكن الاتجاه القومي لا يتطابق مع الإعلان عن ذلك. كما إن الاتجاه القومي قد لا يكون في نقطة البداية بل قد

يتكون بعد ذلك. والعمل العربي المشترك يجب أن يكون مفتوحاً للجميع، لمن يريد المشاركة مهما كانت الدوافع ومهما كانت الحدود التي يقف عندها، وعملية تكوين نسيج قومي بين الأقطار العربية عملية مفيدة بغض النظر عن تلك الاعتبارات.

سادساً، كل ذلك يوصلنا إلى الاستنتاج المهم ألا وهو أننا من البداية أطلقنا على هذا النشاط عبارة غير المباشر، لذلك فهو ليس بديلاً عن العمل المباشر للوحدة العربية ولا يغني عنه، ويجب ألا نتوقع أنه وحده كفيل بتحقيقها. يجب أن يكون واضحاً في ذهن المناضلين من أجل الوحدة العربية أن هذا الهدف القومي الكبير لا يتحقق بوسائل غير مباشرة بصورة تلقائية، ولن يكون تحصيل حاصل هذا النوع من النشاط، بل له نضاله المباشر القائم في ذاته، والقائم أساساً على الإرادة السياسية لتغيير الواقع. لذلك فكل ما يراد قوله في هذا المجال هو أن الوسائل غير المباشرة يجب ألا تغفل بغض النظر عما هو عليه الوضع في الجبهة السياسية.

سابعاً، إن جلب الانتباه إلى هذا الموضوع مهم، فالمعلومات العامة عن ما تم وما يمكن تحقيقه في هذا المجال كما قلنا مفيدة. كما إن ظروفاً مواتية قد سنحت الآن لزيادة النشاط في هذا المجال علينا الاستفادة منها. وعملية جلب الانتباه تحتاج إلى زيادة الإعلام بالوسائل المتاحة، ولكن لا يقل أهمية عن ذلك أن الظرف الحالي يشهد جهداً لإعادة تنظيم هذا العمل ضمن الجامعة العربية. إنها فرصة جيدة لمزيد من جلب الانتباه العام موجودة الآن. ولكن هل يعني ذلك التقليل من دور الاتحادات الشعبية المتخصصة في عملية جلب الانتباه العام؟ الجواب قطعاً، لا. إن الوضع في مجال العمل المباشر لتحقيق الوحدة العربية سلبي الآن، ولكنه ليس كذلك نسبياً في مجال الوسائل غير المباشرة.

١٧ ــ الوحـدة العربيـة
من منظور المشروع الحضاري(*)

إن لموضوع كيف تتحقق الوحدة أهمية في هذه الظروف التي تمر بها الأمة، فقد مضى زمن على حركة الوحدة، تراكمت خلاله بعض التجربة التي نستطيع من خلالها استنباط بعض النتائج. كما إن للظروف الراهنة صفات ملحة على هذه القضية بالنسبة إلى العرب. والحديث عن تحقيق الوحدة العربية أمر لا بد منه في خضم الوضع الثقافي العربي الراهن الذي يدلل مرة أخرى على صفة تستدعي النقد، هي التأثر المفرط بالأحداث بدلاً من التأثير فيها، الأمر الذي يتعلق بالاستقلال مقابل التبعية.

شهدت الحقبة الماضية من تاريخ حركة النهضة العربية الحديثة تطورات إيجابية، كما شهدت تطورات سلبية، فقد اندمج المغرب العربي بجسم الوطن العربي، وتوحدت اليمن (على سبيل المثال للتطورات الإيجابية)، وفشلت الوحدة المصرية ـ السورية، وأخفقت الجامعة العربية في تحقيق الكثير من أهدافها (على سبيل المثال للتطورات السلبية). ولكن لجميع تلك التطورات، الإيجابية والسلبية، نتائج يستطيع البحث والتحليل أن يستخرج منها نتائج تفيد في تكوين الجواب الصحيح أو الأقرب ما يكون لذلك عن سؤال: كيف تتحقق الوحدة؟

ـ ١ ـ

ولنبدأ أولاً بميثاق الجامعة العربية. ميثاق الجامعة يقوم على مبدأ العمل

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ٢٠٠١)، ص ٣٧٩ ـ ٣٩٨.

الطوعي بين الأنظمة العربية بصورة متدرجة للتقارب والعمل المشترك في مختلف مجالات البناء الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي والعسكري؛ فهو عمل طوعي بين أنظمة الدولة القطرية، وهو متدرج يبدأ بالجزء على أمل الوصول إلى الكل. وكان اختيار هذا المنهج ملائماً للوضع الموجود؛ فعندما تكون نقطة البداية هي الأنظمة وليست الجماهير؛ وعندما يكون العمل بين نخب سياسية متباينة في قربها وبعدها عن هدف الوحدة؛ وعندما تكون القضية المطروحة هي التعاون وليس إقامة كيان سياسي موحد؛ عندها تكون الصيغة التي تم اختيارها تحصيل حاصل لتلك المعطيات.

وهكذا كان، فقد مضت مدة تجاوزت الآن أكثر من نصف قرن على قيام هذه المؤسسة؛ حدث خلالها عمل هو دون الطموح بكثير ودون ما كان ممكناً من دون شك. ولكن مهما كان، فقد حصل شيء. ولعل أهم ما أنجز خلال هذه الفترة هو الهيكل القانوني نفسه الذي وإن كان مجرد هيكل عظمي، إلا أنه يكتسب أهمية.

فعلى أساس بروتوكول الإسكندرية (١٠/ ٧/ ١٩٤٤)، وميثاق الجامعة العربية (٢٢/ ٣/ ١٩٤٥)، تم عقد ٤٤ اتفاقية، و٦ مواثيق، ومعاهدة واحدة، واستراتيجية للعمل الاقتصادي العربي المشترك، ودستور لمنظمة العمل العربية ودستور للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وإعلان تونس لمكافحة الاحتيال البحري، وإعلان بغداد لمكافحة الأعمال غير المشروعة. كما تم عقد ٣٣ اتفاقية بين الجامعة والمنظمات العربية والدولية والإقليمية، وتم إنشاء ٢٤ منظمة متخصصة و١٣ مجلساً مشتركاً[١].

إن إنجاز هذا العمل قد استغرق وقتاً واستنفد جهوداً، ويشكل الآن بمجموعه أداة قانونية جاهزة للتنفيذ. وأهمية هذا الهيكل القانوني الجاهز هي أنه يؤشر إلى بعض المسارات، كما إنه غني بالتجربة، سلبية أكانت أم إيجابية، ووجوده الآن يختصر مرحلة لا بد من المرور بها في كل الأحوال.

من ذلك يتضح أن الجامعة العربية ـ سواء في وضعها الحالي أو في إصلاح ميثاقها ـ والبناء القانوني الذي أنشأته، يوفران خياراً للسير نحو التوحيد. ويمكن رسم ملامح هذا الخيار كما يلي:

تعمل الأنظمة القطرية في مجال التقارب والعمل المشترك لتنفيذ الاتفاقيات الموجودة وتعقد الاتفاقيات الجديدة وتتقدم خطوة بعد أخرى، فكلما وجدت مجالاً

(١) أخذت هذه المعلومات رسمياً من سجلات جامعة الدول العربية في القاهرة.

للتعاون دخلته، فتقوم بخطوات توحيدية ذات فائدة مشتركة للجميع، وتبين الثقة بين أعضائها بصورة متدرجة تبدأ بالأسهل صعوداً إلى الأصعب. ومن خلال بناء الثقة والوئام والعلاقات الإيجابية، تكتشف الأنظمة مصلحتها المشتركة في التقارب والاندماج. ومن خلال عملية التراكم ونجاح التجارب يتطور التعاون إلى عمل مشترك، والعمل المشترك إلى توحيد العديد من مرافق الحياة، وبخاصة في المجال الاقتصادي، حيث تتكون السوق العربية المشتركة، وبعدها الوحدة الاقتصادية، فتتوحد العملة. وبفعل نظرية الأواني المستطرقة يشعر الجميع بجدوى التعاون والاندماج ويلمسون وينتفع الجميع من مزايا الحجم الكبير في جميع النواحي. وعندما تتحقق مرحلة في هذه المسيرة يترسخ مبدأ العمل المشترك، وتتوضح فوائد التوحيد، فيصبح من الصعب التراجع عنها وتزداد قوة الدفع إلى الأمام، وبصورة حلزونية تتصاعد المسيرة، فتظهر مطاليب جديدة للتوحيد، ويصبح مقبولاً في المرحلة الجديدة ما لم يكن مقبولاً في مرحلة سابقة. وهكذا وبفعل قوة الدفع وتجديد الظروف تباعاً تجد الأنظمة نفسها قد دخلت مراحل التوحيد السياسي بعد أن أنجزت مراحل متقدمة في التوحيد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. وبذلك تأتي الوحدة في نهاية المطاف كمحصلة للتطور التراكمي سواء أكانت مقصودة من الجميع في بدايتها أم غير ذلك. وما يحدث في عملية تكوين الاتحاد الأوروبي هو المثال على ذلك في الوقت الحاضر.

ومن صفات هذا المسار هو أنه يسمح بالتعاون الثنائي بحسب الحاجة والإمكانية، كما يسمح بالنشاط التعاوني المناطقي (إن صح التعبير) كما هو جار الآن في الخليج العربي؛ فما دام الخيار طوعياً من الأساس في نطاق الجامعة العربية، فهو لا بد أن يكون كذلك في المجالات التي تقع في الدوائر الأضيق.

ولمسار التوحيد عن طريق التعاون المتدرج على أساس الهيكل القانوني الموجود أو الذي سيوجد، مسوغات، كما له قوى ساندة تدفعه إلى الأمام؛ ففي الوضع العربي الحالي هناك نمو القطاع الخاص والطبقة الوسطى في بعض الأقطار العربية التي بدأ السوق القطري يضيق بحاجتها، فأصبحت تحتاج إلى توسيع سوقها إلى أقطار عربية أخرى. ويتضح ذلك بصورة جلية في الأردن ومصر وسوريا على وجه الخصوص؛ ففي هذه الأقطار التي تتبع سياسة اعتماد التنمية على نمو القطاع الخاص في الدرجة الأولى، أصبحت الحاجة واضحة إلى سوق أوسع من سوق الدولة القطرية. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض أقطار المغرب العربي التي بنت آمالاً على أسواق أفريقيا كمجال للصناعة التي نشأت فيها، لم يتحقق لها النجاح الذي كانت تتوقعه. والذي يلقي نظرة على أرقام التبادل التجاري الحالية بين العراق

وسوريا والأردن ومصر، وإلى حد ما الجزائر، يتضح له أنه حتى في ظل حصار العراق فإن التبادل التجاري حقق تقدماً مهماً؛ فقد بلغ مجموع العقود التي أبرمها العراق لجميع مراحل مذكرة التفاهم لغاية ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٠ مع مصر ١,٨ مليار دولار، ومع سوريا ٣٤٧ مليون دولار، ومع لبنان ٣١١ مليون دولار، ومع الجزائر ٣٣٣ مليون دولار، ومع الأردن ١,٥ مليون دولار. وبلغ حجم استيراد العراق من مصر في عام ١٩٩٩ حوالى ٢٢٥ مليون دولار، ارتفع في سنة ٢٠٠٠ إلى ١,٢ مليار دولار، ومن المنتظر أن يرتفع إلى ٢ مليار دولار في عام ٢٠٠١. كما ارتفع سقف الاتفاقية العراقية ـ الأردنية من ٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩، إلى ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠. وتدلل هذه الأرقام على الإمكانية الكبيرة التي كانت موجودة في السابق، إلا أنها لم تكن مستثمرة لتوسيع العلاقات الاقتصادية والتقدم في مجال الاندماج الاقتصادي بين هذه الأقطار. وتمثل الخطوة التي تمت باتفاق التجارة الحرة بين العراق ومصر، وبين العراق وسوريا، وبين العراق والأردن، نقلة مهمة في هذا الاتجاه، وهي قابلة إلى التوسع لتشمل لبنان والجزائر وفلسطين، إذ إن هذه الأقطار هي المهيأة في الوضع الراهن لتكوين كتلة اقتصادية.

إن إيجابية الطبقة الوسطى ورجال الأعمال في القطاع الخاص في سوريا والأردن ومصر، إزاء موضوع السوق المشتركة والسير قدماً في مجال الاندماج الاقتصادي، تشكل قوة ناشئة جديدة تدفع في الاتجاه الإيجابي نحو التوحيد. لذلك ومن بين جميع مسارات العمل العربي المشترك يبرز المسار الاقتصادي في المرتبة الأولى، فهو المجال الذي يمكن عن طريقه دفع الأقطار العربية نحو التقارب والتعاون والاندماج لتوسيع السوق للمنتجات المحلية أو لإيجاد فرص عمل للفائض من اليد العاملة الفنية وغير الفنية، ولتوفير رأس مال لاستثمارات جديدة أو لسد الحاجة إلى المواد الغذائية أو لتوفير المواد الخام من دون الحاجة إلى توفير العملات الأجنبية أو إلى اكتساب مزايا تنافسية في العلاقات التجارية مع البلدان الأخرى، أو إلى جميع هذه الأهداف سوية. وبعبارة أخرى إلى جني منافع التكامل والإنتاج الكبير والسوق الواسعة. لذلك فمن المنتظر جداً أن يكون هذا المسار أكثر الفرص المتاحة أمام الأقطار العربية لسلوك طريق التوحيد التدريجي من خلال الجامعة العربية.

في عام ١٩٦٤، وقع اتفاق السوق العربية المشتركة بين سبعة أقطار عربية هي: العراق ومصر وسوريا والأردن واليمن وليبيا وموريتانيا، والذي نص على التحرير الكامل للسلع من الرسوم الجمركية بحلول عام ١٩٧١. إلا أن الاتفاقية لم تنفذ وبقي الأمر محصوراً بإعفاء حصص من التجارة يجري الاتفاق عليها ثنائياً بين أقطار السوق. وفي عام ١٩٩٨، اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القرار رقم

١٠٩٢ في الدورة (٦٨) بتاريخ ٣/ ١٢/ ١٩٩٨ الذي تضمن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة وتنفيذ القرار رقم ١١٢٧. وبتاريخ ٧/ ٦/ ٢٠٠٠ في دورته الـ (٧١)، أعلن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الترحيب بقرار العراق ومصر وليبيا العزم على التطبيق الكامل لأحكام السوق العربية المشتركة، وتضمن إعلان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بدء التنفيذ الفوري بالبدء بقيام منطقة تجارة عربية حرة تتضمن التحرير الكامل لمختلف السلع من دون استثناء أو قيود من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، وذلك اعتباراً من ١/ ١/ ٢٠٠١. وقد تضمن قرار الأقطار الثلاثة، العراق ومصر وليبيا، التحرير الكامل للسلع وتقصير الفترة من ١/ ١/ ٢٠٠٢ إلى ١/ ١/ ٢٠٠١. وقد تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى في ١٩/ ٢/ ١٩٩٧ بين جميع الدول العربية، وينص على الإعفاء التدريجي بمقدار ١٠ في المئة سنوياً اعتباراً من عام ١٩٩٨ وانتهاء بعام ٢٠٠٧. وبذلك أصبح هناك اتفاقية لإنشاء منطقة تجارة عربية حرة تشمل جميع الدول العربية تنفذ بصورة تدريجية حتى عام ٢٠٠٧، إلى جانب اتفاقية السوق العربية المشتركة التي تضم سبعة أقطار، ويتم بموجبها الإعفاء الكامل للسلع من الرسوم الجمركية في عام ٢٠٠٢ بدلاً من عام ٢٠٠٧.

وإلى جانب التعاون التجاري، هناك مجال التكامل في التعامل البشري، فمصر تعرف على نطاق واسع أهمية فتح المجال لفائض اليد العاملة للعمل في العراق؛ وعلى الصعيد الدولي هناك تطور مشجع للتقارب العربي والتحول نحو وضع التكتل، فالعالم اليوم يشهد نشوء التكتلات الدولية في كل مكان بغض النظر عن مدى نجاحها في التأثير بالآخرين، ومهما يكن، هناك شعور متنام بضرورة التجمع، وإدراك يزداد لمزايا العمل المشترك ومنافع الحجم الكبير سواءً أكان الدافع إيجابياً لتحقيق منافع جديدة أم سلبياً لتوقي أضرار محتملة من الآخرين أو للاثنين معاً؛ فحتى الدولة العظمى التي تفتتت بفعل عوامل معروفة (الاتحاد السوفياتي)، سرعان ما أدركت مزايا التجمع، فكونت مجموعة جديدة وظهرت فيها بوادر خطوات التوحيد بين بعض المنتمين إليها. والدولة القطرية العربية الآن، وهي تسعى إلى تحقيق مصالحها القطرية الضيقة، قد لا تعدم الشعور بالحاجة إلى الدفاع عن تلك المصالح في وجه تكتلات العالم الأخرى التي ازدادت قوتها التفاوضية في مختلف نواحي العلاقات الدولية، وبخاصة في المجال التجاري والمالي. كما إن الاتجاه العالمي نحو التكتل قد أضاف قوة معنوية للرأي العام الوحدوي، سواء أكان مبدئياً أم مصلحياً.

ويلاحظ الآن على مسار الجامعة العربية، أنه على الرغم من الأزمات الحادة

بين أنظمة الدولة القطرية، فقد استطاع هذا الهيكل أن يبقى وأن يتجاوز تلك الأزمات، لا بل ربما هناك ما هو أكثر من ذلك متمثلاً بمحاولات تفعيل العمل العربي المشترك وبعث شيء من النشاط في هياكل الجامعة العربية؛ ففي المجال الاقتصادي تشهد الفترة الحالية شيئاً من النشاط في محاولة التغلب على جمود مشروع السوق المشتركة بظهور مشروع منطقة التجارة الحرة، وظهور محاولة جديدة لتفعيل مشروع السوق نفسه، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فيلاحظ تتابع التصريحات الرسمية من قبل النظام في مصر لصالح السوق العربية المشتركة، ووصول هذا الصوت المرتفع إلى الاتحاد البرلماني الذي أنشأ هيئة متخصصة بهذا المشروع.

إن مؤسسات الجامعة المتخصصة تشهد شيئاً من الاستمرارية، وربما شيئاً من التفعيل في مجالات عملها. إذاع هناك جواب ضمني أو صريح عن سؤال: كيف تتحقق الوحدة؟ ألا وهو السير في طريق التعاون الطوعي خطوة تلو الأخرى؛ فالعملية في حد ذاتها إذا ما استمرت يمكن أن تخلق أوضاعاً جديدة ومصالح جديدة تؤدي إلى شكل من اشكال التوحيد، فلنترك الأمور تسير في طريقها وتأخذ مداها والأنظمة لا بد من أن تتغير بمرور الوقت بأشخاصها وتفكيرها، ومزايا التجمع لا بد أن تظهر من خلال الوقت. وبذلك ستجد الأنظمة العربية نفسها في أوضاع تدفعها نحو التوحيد الطوعي والسلمي. فكما إن الدول الأوروبية قد وصلت الآن إلى ما لم تكن تقصده عند خط البداية، وكما إنها تتباين الآن في المدى الذي تريد أن تصل إليه، وبخاصة في موضوع إقامة كيان سياسي واحد يتجاوز السيادة القطرية، ولكنها مع ذلك تتابع المسيرة وتحقق ما تجد فيه منفعة مشتركة واضحة للجميع، كذلك تستطيع الأنظمة العربية أن تسلك الطريق نفسه، وميثاق الجامعة والهيكل القانوني الذي تم بناؤه يؤهلانها إلى ذلك.

وهنا أيضاً يمكن أن تختار بعض الأنظمة خطوات أسرع وأبعد مما يختاره الآخرون في المجال الثنائي أو المناطقي. وكل العملية تقوم على أساس الإرادة الحرة للأنظمة؛ فسياسيو الأنظمة القطرية لا بد أن يلمسوا مزايا العمل الجماعي من خلال الخطوات الناجحة التي سبق القيام بها، ولا بد من أن يلاحظوا ما يجري في عالم اليوم من اتجاه نحو التكتل، ويدركوا مضار التجزئة وضعف النظام القطري في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية. وبمنظور واقعي ستدخل الأنظمة مجال التعاون الطوعي المتدرج من القليل إلى الكثير حتى تصل إلى مرحلة تكون فيها الوحدة الشاملة أو الجزئية تحصيل حاصل ونتيجة طبيعية لما هو موجود من حالة اندماج وتكامل تدفع (بالإغراء أو الإجبار) إلى دخول مجال الوحدة السياسية بغض النظر عن الزمن الذي تستغرقه هذه العملية. تلك هي ملامح هذا الخيار وهذا هو

منطقه، فهو خيار قد دخلته البلدان العربية منذ أكثر من نصف قرن وتجربته موجودة بغض النظر عن الإخفاقات والنجاحات، وهيكلها القانوني موجود.

إنني أرى أنه خيار يجب ألا يستبعد، ويجب أن يستثمر إلى أقصى إمكانياته. إنني أؤيد السير في طريق تحقيق السوق العربية المشتركة، وأؤيد إكساء الهيكل العظمي بما يحوله إلى جسم حي قادر على الحركة. إن ميثاق جامعة الدولة العربية قابل إلى التعديل، ويجب أن نعمل على تعديله بتحويل عملية اتخاذ القرارات من الإجماع إلى الأكثرية، وإدخال مؤسسة مؤتمرات القمة في صلب الميثاق وإنشاء آلية لفض النزاعات ومحكمة عدل، وهي الإصلاحات التي لا تزال قيد البحث، يؤيدها البعض ويعارضها البعض الآخر. إن الجهاز الإداري لجامعة الدول العربية والمنظمات والمجالس المتخصصة بحاجة إلى إعادة تنظيم بتعبئة أفضل الكفاءات العربية من العناصر المؤمنة بأهداف الميثاق المتصفة بالكفاءة والنزاهة والحيوية والوضوح الفكري. وموارد جامعة الدول العربية تحتاج إلى زيادة مهمة تمكنها من تنفيذ برامجها ودخول مجالات جديدة من العمل المشترك. ولعل أفضل مثال يمكن الاستفادة منه هو مؤسسات الاتحاد الأوروبي وطرق عمله وبناؤه القانوني. وتأسيساً على هذا الخيار الذي يشكل الاقتصاد قاعدته، أرى ضرورة إعادة مجلس التعاون العربي وتوسيعه ليشمل سوريا ولبنان وفلسطين.

وثمة جانب يبدو ثانوياً وما هو كذلك، ألا وهو إعلام الرأي العام عن العمل العربي المشترك وتفاصيل ما يقوم به؛ فالجهد الإعلامي في هذا المجال أقل بكثير مما يجب أن يكون عليه، والإعلام يساعد على تعبئة التأييد لهذا النشاط وتكوين قاعدة شعبية له وبخاصة في مجال العمل الإيجابي والإنجازات الناجحة. وفي هذا الصدد أرى حاجة ملحة وفائدة في تأسيس فضائية عربية متقدمة تعنى بالدعوة إلى التقارب العربي وتقوية العمل العربي المشترك وتمول جماعياً من الجامعة العربية أو بعض الأقطار العربية المهتمة بهذا الموضوع.

ـ ٢ ـ

ذلك طرف واحد في المعادلة: طرف الأنظمة، أما الطرف الآخر فهو طرف الشعب، أي جماهير الأمة العربية؛ فقضية الوحدة ليست موضوعاً يعني الأنظمة وحدها، والأنظمة ليست الطرف الوحيد الذي يمكن أن يؤثر فيها. ومهما يكن، ففي نهاية المطاف المعني الأول هو الشعب الذي هو صاحب الإرادة ومصدر السلطة.

فالشعب بمجموع طبقاته وفئاته الاجتماعية والثقافية والسياسية، يعبر عن

موقفه بمقدار وعيه السياسي وتحسسه لمصالح حياته اليومية، وبحسب ثقافته العامة. ويتجسد هذا التأثير في أشكال متفاوتة تتدرج من الضغط المعنوي إلى الثورة المسلحة، ومن العمل الفردي إلى التحرك الجماهيري المنظم. ومن ذا الذي يستطيع أن يقول إن التحولات الحاسمة في التاريخ لم تكن في نهاية المطاف من صنع الشعب؟ ومن يستطيع أن ينكر أن التغييرات الجوهرية التي حصلت في الوطن العربي منذ بداية النهضة القومية الحديثة كانت بعيدة عن فعالية جماهير الشعب؟

وللدخول في هذا الموضوع، نبدأ بعلاقة العمل الجماهيري بمسار الجامعة العربية نفسه. إن عملية سير الأنظمة العربية في العمل العربي المشترك يمكن أن تتأثر إلى حد بعيد بموقف الشعب ونضال الجماهير؛ فالجمهور يمكن أن يضغط ويؤثر في عمل الحكومات، وبالتالي يمكن أن يسرع في عملية السير في طريق الاندماج، والطبقة الوسطى الناشئة في الأردن وسوريا ومصر بدأت بالتأثير في عملية إعادة تفعيل مشروع السوق المشتركة، كما سبقت الإشارة إليه. كما إن ميول الجمهور يمكن أن تحول من دون خطوات تراجعية، كما حصل في الأردن في موضوع العلاقة مع العراق في وقت سابق. الجمهور العربي الآن يمارس درجة من الضغط المباشر وغير المباشر على الأنظمة في اتجاه خروجها من وضع محاصرة العراق.

أما الصورة النهائية الكاملة التي تتجسد فيها فعالية الشعب، فهي الثورة بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه. فما هو منطق الثورة؟ ولماذا الثورة؟ لعل من أفضل ما يمكن الرجوع إليه في ذلك هو التحليل الذي أدى إلى القول بالعقد الاجتماعي الذي استعمله لوك وروسو وتوم بين، في مناقشة شرعية الثورة المجيدة في إنكلترا، والثورة الفرنسية في فرنسا، والثورة الأمريكية في الولايات المتحدة، وملخصه (كما هو معروف) إن الإنسان ولد ومعه حقوق طبيعية لم توجدها ولم تمنحها الدولة، بل هو الذي أسس السلطة من أجل المحافظة على تلك الحقوق. وعندما تفشل تلك السلطة في هذه المهمة يحق للشعب أن يثور عليها ويغيرها، وبذلك تكون شرعية السلطة مستمدة من إرادة الشعب. إذاً إن إرادة الشعب هي نقطة البداية، وهي مصدر الشرعية لكل ما تقوم به السلطة الحاكمة. إذا كان الأمر كذلك، فهل تعتبر الأنظمة الحاكمة العربية المتمسكة بالدولة القطرية، والتي تحول دون تحقيق الوحدة، معبرة عن إرادة الشعب؟

الدولة القطرية عموماً بنظامها وفئتها السياسية الحاكمة، تقف الآن ضد الوحدة وتعمل على تقوية وضع التجزئة. والبعض منها يذهب إلى أبعد من ذلك بالتعاون مع القوى الخارجية لمنع قيام الوحدة، ويستخدم الوسائل التي توفرها

الدولة الحديثة، كالقوة العسكرية والمخابرات والإعلام والمال، للحد من الاتجاه نحو الوحدة. إذاً وعلى الأساس نفسه الذي تقوم عليه فكرة العقد الاجتماعي تعتبر الدولة القطرية خارجة على إرادة الشعب، وبالتالي يجوز للشعب أن يغيرها بشتى الوسائل بما في ذلك وسيلة الثورة، والتراث العربي المتمثل بمبادئ الإسلام منسجم مع هذا المفهوم للشرعية.؛فالإسلام الذي أوجب طاعة ولي الأمر جعل تلك الطاعة مشروطة بطاعة الله، فولي الأمر واجب الطاعة ما دام في طاعة الله، وطاعة الله تعني مبادئ الدين، وهي العدل واتباع ما حلل وما حرم، وبذلك كان لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. وعلى الأساس نفسه لا طاعة لدولة في مخالفة إرادة مواطنيها؛ فالثورة في الإسلام عمل شرعي عندما تكون في سبيل الحق والعدل ومصلحة المسلمين. والتاريخ العربي الحديث شهد قيام ثورات في كل من العراق ومصر واليمن والجزائر وليبيا على هذا الأساس من الشرعية.

ويلاحظ أن الدولة القطرية تحاول الآن أن تضفي على وجودها صفة الشرعية عن طريق الشكل المتمثل بالانتخاب أحياناً، وبالاعتراف الدولي أحياناً أخرى أو بكليهما، وهو أمر لا يصعب التعرف على تناقضه مع الحقيقة. والذي يلفت النظر هو وقوع بعض المثقفين، ومنهم بعض القوميين، تحت هذا التأثير من غير أن يدرك أن نقطة البداية في التفكير القومي (مقابل التفكير القطري) هي عدم شرعية الدولة القطرية، فالقومية تعني الإيمان بالأمة العربية وبالوطن العربي مقابل الإيمان بالدولة القطرية التي تمثل الوضع غير الطبيعي الذي يجب أن يتغير. إن هذه القاعدة النظرية البسيطة في التفكير ليست مسألة كلامية بقدر ما هي قضية عملية.

هناك جانب مهم في موضوع الثورة يحسن تسليط الضوء عليه يتعلق بكيفية حصول التغيير في المجتمع. لقد شهد المجتمع عملية متواصلة لتكوين المؤسسات. والمؤسسة بتعريفها البسيط تعني مجموعة قواعد موحدة للسلوك الجماعي، فالفرد، بدلاً من أن يتصرف ويعمل وحده وبصورة معزولة عن عمل الآخرين، وجد من المفيد والضروري أن يجتمع مع عدد من الأفراد للعمل وفق قواعد موحدة يجري الاتفاق عليها بطريقة ما، وبذلك يصبح نشاطه جزءاً من نشاط الآخرين. وكلما تطور المجتمع زادت عملية تكوين المؤسسات، فالدولة مؤسسة، وكذلك النقابة والجمعية والحزب والشركة والجيش، كلها مؤسسات بأشكال وغايات مختلفة.

هكذا استوعبت المؤسسات نشاط الأفراد وعملهم، وظهرت على السطح وأصبحت في الواجهة، فهي أكبر حجماً وأكثر ظهوراً للعيان. وقد خلق ذلك شيئاً من الالتباس وضعف الرؤية التي أدت في بعض الأحيان إلى الوقوع في خطأ

جسيم، هو تصغير دور الفرد في تحليل عملية التغيير في المجتمع، إذ حل التعديل على المؤسسات بدلاً من الفرد في ذلك، فنشأ الوهم بأن المجتمع يتغير إذا تغيرت مؤسساته وليس أفراده، أي إذا تغيرت الحكومة وليس الإنسان. بسبب هذا الخطأ في التحليل جرى إحلال الظاهر في مكان الحقيقي، فالمؤسسات هي الأشكال أما الإنسان فهو الجوهر. أقول ذلك للاستنتاج بأن الوحدة العربية لا تتحقق عن طريق تغيير الأشكال بمقدار ما تتحقق عن طريق تغيير الإنسان، وذلك ما تحققه الثورة. أما تغيير المؤسسات فهو بمثابة تغيير في الأشكال، وتغيير؛ الأشكال لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير الإنسان. لذلك فتغيير أنظمة الدولة القطرية لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الوحدة ما دام الإنسان العربي لم يجر فيه تغيير. فالأنظمة القطرية يمكن أن تتغير بفعل عوامل عديدة، إلا أن وضع التجزئة يمكن أن يبقى على ما هو عليه أو أنه لا يتغير نوعياً في اتجاه الوحدة. والتجزئة العملية خلال نصف القرن الماضي من حياة الدولة القطرية قد دللت على ذلك. إن تغيير الفئة الحاكمة في الدولة القطرية لم يؤد إلى تغيير مهم في الموقف من الوحدة، وقد كان في بعض الحالات أكثر سلبية.

الثورة عمل يتجه إلى الإنسان ويحدث فيه هزة يتغير بها تفكيره، وبالتالي سلوكه وعلمه، فيتحول من وضع السكون إلى وضع الحركة، ومن حالة الخضوع للغريزة إلى الاستجابة للضمير والمبادئ، ومن حالة العجز إلى الإبداع والحيوية. وبذلك تظهر التضحية والطاقات الكامنة وتتفجر القوة الروحية، فيصبح الواحد أقوى من الفئات، بل الآلاف، ويصبح نقطة إشعاع تؤثر في الآخرين فتحدث فيهم الهزة الروحية نفسها. وهكذا تتسع الدائرة بعملية مذهلة تحقق ما كان يعتبر مستحيلاً، وتتسع إلى ما كان يعد بعيداً، فتتهاوى القوى الجبارة، وتسقط الهياكل القوية، ويحدث الزلزال، ويتحقق ما كان يحسب في عداد المعجزات. ذلك ما حدث في التاريخ، فعندما يتغير الإنسان يتغير كل شيء، ولا يتغير الإنسان كما تغيره الثورة لأن الإنسان هو الجذر، أما المؤسسات فهي الجزء الظاهر من الشجرة.

ـ ٣ ـ

والآن لا بد من بعض الإشارات الإيضاحية الموجزة؛ الفهم العام للثورة ينصرف إلى استخدام القوة المسلحة. ذلك هو الاختصار الشعبي لمفهوم الثورة؛ فالثورة يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة، واستخدام القوة المسلحة هو أحد تلك الأشكال. للثورة وجوه عديدة، وللإحاطة بمفهوم الثورة في المجال الذي نحن

في صدده ـ أي تحقيق الوحدة العربية ـ لا بد من مناقشة بعض الأفكار المهمة التي في مجموعها ترسم الصورة القريبة من المقصود.

كبداية للمناقشة، لا بد من إيضاح موضوع استخدام القوة المسلحة. لماذا القوة المسلحة؟ إن قضية جواز أو عدم جواز استخدام القوة المسلحة لا يمكن مناقشته من فراغ، أي من دون مدخل عن الطبيعة البشرية. كما لا يمكن مناقشته على أساس الشائع من المفاهيم، المترشح مما يأتينا من الخارج من تفكير تنقصه الموضوعية.

الحديث عن الطبيعة البشرية لا يعني الخوض في بحث فلسفي، ولكن حقول المعرفة الأخرى لا غنى عن الاستعانة بها عندما تكون هناك حاجة خاصة، ونحن نتحدث في موضوع في صميم العلوم الاجتماعية. الطبيعة البشرية كما يبدو لي ـ وهو رأي قد أعربت عنه في مناسبات عديدة ـ مكونة من عاملين متصارعين هما: ميول الغريزة التي تعني الاهتمام بالذات وفي بقائها، والتي لا يوجد فيها بحد ذاتها كابح يمنعها من الخروج من مجال الاهتمام بالذات إلى مجال الاعتداء على الآخرين، والتي كانت دوماً الدافع إلى كل ما هو شرير مثل العدوان والاستغلال والاستعمار والظلم. ومقابل ذلك، في الإنسان ميل إلى الخير يتمثل في الضمير الدافع نحو مبادىء الحق والعدالة والحرية. والدافعان المذكوران في صراع دائم، ووضع الإنسان يعتمد على مدى تغلب أي من الدافعين على الدافع الآخر. إذا كان هذا التحليل للطبيعة البشرية صحيحاً، فذلك يعني أن حالة تغلب ميول الشر في وضع ما واردة. وميول الشر قد تكون في وضع لا يمكن مجابهتها إلا باستخدام القوة. صحيح أن البعض يرى أن وضع الشر يمكن أن يعالج دائماً بالموعظة وعمل الخير، ولكن ذلك لا يزال موضوعاً مختلفاً عليه، والتاريخ لا يوفر أدلة تجعله حقيقة نهائية. ويبدو لي أن نظرة الإسلام كانت أكثر واقعية وأقرب إلى حقيقة الطبيعة البشرية، فهو يأخذ بالوعظ وضرب المثال الحسن في بعض الحالات، وياخذ باستخدام القوة في حالات أخرى، ويمزج بين السلوكين بنسب وأشكال تتفاوت من حالة إلى أخرى.

فما هو حال الدولة القطرية؟ هل تملك المرونة الكافية التي تجعلها تستوعب اتجاه الجماهير نحو الوحدة، فتستجيب لهذا الهدف وتسير بخطوات هادئة نحو التوحيد فتحقق الوحدة سلمياً؟ هل تعمل بإخلاص من أجل تنفيذ الاتفاقيات التي عقدت ضمن الجامعة العربية، وهل هي مستعدة للسير قدماً بصدق لبناء كيان عربي موحد عن طريق اتفاقيات جديدة تحث الخطى نحو الهدف القومي؟ هل تعتبر الحركات والاتجاهات القومية التي تعمل في صفوف الشعب شرعية

ومنسجمة مع عملها، فتفسح لها المجال وتتعاون معها وتقدم لها المساعدة في عملها اليومي؟ أم هي تعمل بالعكس من كل ذلك؟ العهد الملكي في العراق في مرحلته الأخيرة قد فرض حلف بغداد على الشعب بالقوة، وأجرى انتخابات لمجلس نيابي من الموالين له عدا عدد لا يتجاوز أصابع اليد كانت له ميول إصلاحية باهتة، فقام بحلّه وأتى بمجلس كله من الموالين، وفرض على البلاد القطيعة مع البلدان العربية والوقوف ضد مصر عبد الناصر.

الأحزاب السياسية التي كانت موجودة كانت إصلاحية وتعد بمقاييس اليوم في عداد اليمين، ولكنه اضطهدها ونكّل بها، واتبع سياسة القمع بالقوة وإنزال الجيش، وبذلك أصبح في وضع لا يمكن التعامل معه إلا بالقوة فكانت الثورة في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨. وكذلك كان الحال في أقطار عربية أخرى. هل الدولة القطرية الآن مرنة؟ هل هي منسجمة مع أماني الشعب؟ هل تمثل حقيقة مطلب الأكثرية الساحقة لبناء كيان قومي تقدمي عصري؟ لا أعتقد أن الجواب عن هذه الأسئلة أمر صعب. الذي يبدو هو أن الوضع على عكس ذلك.

الموضوع المطروح هو ليس أيهما أفضل: الطريق السلمي أم استخدام القوة؟ فذلك نقاش نظري عقيم. الموضوع هو: هل الطريق السلمي وحده كفيل بتحقيق الوحدة؟ هل الدولة القطرية مستعدة إلى السير سلمياً في طريق التوحيد أم أنها تستخدم القوة المسلحة لمنع السير في هذا الاتجاه؟ الواقعية تعني تشخيص ما هو موجود والتصرف على أساسه ولا تعني الخضوع له. إنها تشخيص الواقع لمعرفة أي طريق يجب أن يتبع لمجابهته. تلك هي الواقعية الصحيحة؛ في أدبياتنا الدارجة شيء من الضبابية في فهم معنى الواقعية، فالبعض يستخدمها في معنى يؤدي إلى قبول الواقع والتنازل عن الهدف، في حين أن الواقعية الصحيحة هي حسن تشخيص الواقع لمعرفة أفضل السبل إلى تحقيق الهدف.

وهنا أجد حاجة إلى استدعاء مناقشة مسألة أجدها مهمة تتعلق بموضوع الواقعية. إن السبب الذي يدعو البعض ـ ومنهم حتى بعض القوميين ـ إلى الوقوع في فخ هذا الخطأ في فهم الواقعية، هو أنهم يقيّمون الواقع من خلال قوالب التفكير التي خلقها ذلك الواقع، وليس من خلال تفكير مستقل. الإنسان في حالة السكون وفي ظل الواقع الراهن للدولة القطرية محدود الإمكانية، وهو إذا نظر إلى الواقع وقيّم قوى التغيير مقارنة بقوى الوضع الراهن يجد الفارق شاسعاً. إنه يجد أن تحقيق هدف الوحدة صعب إذا ما نظر إلى الأمور على أساس معطيات الوضع الراهن بما فيه المحاولات التي أخفقت.

ولكن ذلك شيء مختلف عن النظرة من خلال ما يمكن أن يكون؛ فالبناء الذي أقامه وضع التجزئة يمكن أن يتهاوى بأسرع مما نتصور، وعندها لا تعود قوالب التفكير السائدة الآن هي الأساس؛ في الجزائر قبل الاستقلال كان النظر إلى الأمور من خلال قوالب الواقع يؤدي إلى اعتبار الاستقلال أمراً بعيداً جداً، واليوم يكتشف الشعب الفلسطيني عن طريق الثورة أن قواه أكبر مما كان يتصوره. وقد اكتشف الشعب في العراق من خلال مقاومة الحصار أنه يستطيع أن يحقق ما يعتبر في منظار توازن قوى الواقع مستحيلاً. أما في التاريخ، فثورة الإسلام أفضل مثال على ذلك.

البعد الآخر للثورة هو الإشعاع، أي المثال. والإشعاع يعني أن يرى الإنسان هدفاً يتحقق أمامه، أي تحول الهدف من أمنية إلى واقع. الأثر الإيجابي لذلك هو أن الإنسان الذي يستمع إلى الوعظ من أجل الصدق قد لا يؤثر فيه قبل أن يرى مثالاً على الصدق يتحقق أمامه. كذلك الدعوة إلى العدالة، قد لا تكون مؤثرة في الآخرين بمجرد الدعوة إليها، لكنها تكون أكثر تأثيراً عندما يرى من يتلقى الموعظة أن الذي يدعو إلى العدالة يطبقها عملياً.

إن الدعوة إلى الصدق والعدالة يزداد أثرها في الآخرين عندما تقترن بالمثال والتحقيق العملي، وذلك لأن المتلقي يجد المثال دليلاً عملياً على إمكانية حصول ذلك. كما إن المثال يشكّل الدليل على صدق صاحب الدعوة، فالذي يعظ لا يكون مؤثراً إلا إذا كان صادقاً، والتحقيق العملي هو الدليل على الصدق. والموعظة لا تكون مؤثرة إلا إذا كانت ممكنة التحقيق عملياً، والمثال يشكّل الدليل على ذلك. وهكذا يؤدي خلق المثال إلى التأثير في الآخرين. الإشعاع يفعل مفعوله عن طريق مخاطبة ميول الخير عند الآخرين لتتغلب على الميول المضادة، فتتوسع نقطة البداية بدوائر تحيط بالنواة لتعم المجتمع.

وفي ما يتعلق بموضوع تحقيق الوحدة، فالتعبير المعبر عن فكرة الإشعاع هو الإقليم القاعدة. إن الحديث عن الثورة القومية في قطر وقيام ذلك القطر بدور القاعدة لتحقيق الوحدة الشاملة موضوع له جوانب لا بد من التنويه عنها. إن موضوع الإقليم القاعدة كان مثالاً اقترن بتحقيق وحدة ألمانيا ووحدة إيطاليا إلى حد ما، ويلاحظ في بعض أدبياتنا وجود نوع من النفور من هذه الأمثلة التي اقترنت ببعض السلبيات، فهي أمثلة تعود إلى الماضي، وتتعلق بأمم أخرى ذات أوضاع مختلفة. والوحدة العربية قضية تتعلق بالعرب، وما يصح على غيرهم قد لا يصح عليهم. فنحن يجب أن نستنبط طرق عملنا من ظروفنا، وأن نبتعد عن تقليد

الآخرين. كل ذلك صحيح بالمجرد، ولكنه في الوقت نفسه لا يقدم الدليل المنطقي على عدم إمكانية الاستفادة مما عمله الآخرون، كما إن عدم التقليد لا يستتبعه بالضرورة أن ما نقوم به يجب أن تكون له أي صلة بما قام به الآخرون؛ فالموضوع لا يتعلق بالتقليد أو التجديد، ولا يتعلق بالقديم والحديث، ولا بما يتعلق بنا أو ما يتعلق بالآخرين، بل يتعلق بما هو نافع وملائم لأوضاعنا.

الجانب الآخر للموضوع، هو اقترانه بتجربة هذا القطر العربي أو ذاك والموقف من تلك التجارب. التجربة التي حدثت تتعلق بوحدة سوريا ومصر وما آلت إليه من إخفاق. التقييم النهائي لموضوع الإقليم القاعدة يجب ألا يتأثر بذلك الإخفاق، كما يجب ألا يتأثر بالاجتهاد في تقييم تجربة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

ذلك ما يتعلق بالذي مضى. أما ما يتعلق بالوضع الحالي، فإنني أرى أن ننظر إلى الموضوع على أساس مقياس المصلحة القومية لتحقيق الوحدة؛ فالمجال مفتوح والمنافسة متاحة، فالقطر الذي يرغب في أن يكون قاعدة إشعاع للوحدة العربية ويستطيع ذلك، يجب أن يكون المجال أمامه مفتوحاً من دون معوقات أو أفكار مسبقة، فما زال الهدف هو توحيد الأمة، وما زال المجال مفتوحاً للجميع، وإذا كانت المنافسة المشروعة متاحة، فعلينا ألا نغلق أي باب لخدمة الصالح القومي، فالذي يرغب في أن يعمل من أجل ذلك، ويستطيع ذلك، علينا أن نؤازره.

إنني أرى أن من طبيعة الأمور أن يكون لكل عمل نقطة بداية، ولكل ثورة نواة، والأقطار العربية الآن تتباين في قدراتها واستعدادها للتضحية، وتتباين في مبادئ أنظمتها، كما تتباين في وضع الحركة القومية في صفوف الشعب فيها.

في أدبياتنا الدارجة بعض الإشارات هنا وهناك تحث على الابتعاد عن موضوع الإقليم القاعدة، ولكن بأدلة غير مقنعة وربما غير موضوعية، فهي تتحدث وكأن هدفها استرضاء الأنظمة أو عدم استفزاز أي منها وليس قول الحقيقة.

من ذلك نخلص إلى القول إنه في الوقت الذي يبقى فيه طريق العمل من خلال الأنظمة مفتوحاً، كذلك يجب أن يبقى طريق الثورة مفتوحاً أيضاً؛ فكما يبدو أن طريق تحقيق الوحدة سيكون طويلاً ومتعرجاً ومتباين الظروف، لذلك لا بد من استخدام وسائل مختلفة تتلاءم مع كل ظرف وتعالج كل حالة، إذ ما يصلح في حالة قد لا يصلح في أخرى، وما يلائم هذا الظرف قد لا يلائم ذاك. فلا وسيلة مقصودة بحد ذاتها، بل بمقدار ما تحققه من تقدم على الطريق.

والوحدة العربية كثورة، لا بد أن يكون لها فكر يخاطب ضمير الأمة ويؤثر

في تفكير أبنائها ويخرجهم من قوالب تفكير الواقع ـ أي تفكير الدولة القطرية ـ إلى تفكير الوحدة. الفكر هو البعد المهم في الثورة، فهو نقطة بدايتها، وهو الذي يهيئ لها، وهو الذي يحفظ مسيرتها في الطريق الصحيح، ويحافظ عليها من الانحراف، ويضمن استمرارها لتحقيق كامل أهدافها. لذلك لا بد من فكر ثوري، والفكر الثوري موضوع لسنا في مجال مناقشة كل ما ينطوي عليه من جوانب. ولكن هناك بعض الملاحظات التي لا غنى عنها في هذا المجال.

يلاحظ على الفكر العربي الراهن أنه على العموم يرجع صدى الأحداث بدلاً من قيادتها والتأثير فيها؛ فقد كان الأحداث في الأغلب إما من صنع الجماهير أو من صنع السياسيين. صحيح أن الثقافة كانت نقطة البداية للحركات الشعبية، إلا أن التفاعل مع جماهير الشعب هو الذي أعطى صفة النضال لتلك الثقافة. ولكن إلى جانب ذلك، هناك ثقافة الترجيع والتأثر بالأحداث سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي، والأمثلة على ذلك متوافرة. الثقافة ليست صنعة أو حرفة، بل مهمة نضالية، والنضال يعني الإصرار على توخي الحقيقة والاستعداد إلى التضحية والامتزاج بالشعب. ولعل أبلغ مثال على ذلك هو ما يتردد مؤخراً في بعض الكتابات من الحديث عن تجديد الفكر القومي، والمقصود الابتعاد عن الفكر القومي وقبول الواقع. وقد تأثر بذلك حتى البعض ممن يعتبرون في الاتجاه القومي.

كما ظهرت بعض الكتابات المرتبكة تعرب عن القلق الفكري والحيرة في ما يجب أن تعمل، فهي تتحدث عن كثير من أمور الإصلاح متجنبة الحديث عن الوحدة، فهي تخوض في العموميات وتتناول الفروع عن هذا وذاك من دون تناول هدف الوحدة، وكأنه في نظرها أصبح مستحيلاً، ويرمز إلى ذلك السؤال الذي يتردد؛ ما العمل؟

وتعاني الثقافة القومية محدودية تتمثل بالمحتوى، كما تتمثل في الكمية؛ فالكتابات التي تتناول قضية الوحدة محدودة، وحتى المؤسسات القومية لم يعد يصدر عنها الكثير الذي يعالج الموضوع بصورة مباشرة كما كان عليه الوضع سابقاً، فرجحت كفة البحث في الشؤون العربية والدولية على بحث موضوع الوحدة. وقد يقال إن الشؤون العربية والدولية مهمة ولا يمكن إغفالها، وذلك صحيح، ولكن هناك فرقاً في طريقة معالجتها، فهناك معالجة مجردة، وهناك معالجة من وجهة نظر قومية تتلاءم مع هدف التوحيد، وذلك ما يجب أن تحرص عليه مؤسسات الثقافة القومية. وخلاصة القول إن الثقافة عامل فعال في التأثير لتكوين رأي عام متجه نحو الوحدة ومناضل من أجل تحقيقها. وأهم ما يجب أن

تتصف به هذه الثقافة هو الوضوح والثبات والاتجاه نحو الشعب ومقاومة مؤثرات الانحراف وطبع جميع نواحي الحياة الثقافية؛ فالمكتبات يجب أن تمتلئ بالكتابات عن القومية والوحدة، والقارئ يجب أن يجدها حيثما ذهب، والروح القومية يجب أن تكون مبثوثة في كل قنوات الثقافة المكتوبة والمسموعة والمرئية، حتى تصبح الهواء الذي يتنفسه الفرد العربي وينشأ عليه الجيل الجديد.

تلك هي مسارات العمل على صعيد الأنظمة، وعلى صعيد الشعب، وعلى صعيد الثقافة، فما هي الأداة التي تتحمل هذه المسؤولية وتتولى العمل في هذه المسارات من أجل تحقيق الهدف؟

صحيح أن الإنسان هو في نهاية المطاف من ينفذ، ولكن ذلك يبقى في حدود الكلام العام. إن أداة الوحدة هي الشعب، والمقصود بذلك الجماهير، وفي مقدمتها الحركة التي تتقدمها لتحقيق الهدف القومي بمساندة الشعب وتعاونه. والأداة لا بد من أن تكون حركة شعبية تعمل في مجال الواقع لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى ضرورة تكوين جبهة قومية من جميع من هم مستعدون للعمل من أجل تحقيق الوحدة. ويتطلب ذلك اتفاقاً بين الحركات القومية أولاً، ثم اتفاقاً بين الحركات القومية والحركات الأخرى الإسلامية وغيرها ثانياً.

إن الشعور بضرورة تكوين الجبهة القومية من جميع الاتجاهات والحركات على أساس برنامج موحد قد بدأ منذ عقود من السنين، وأخذ النداء إلى ذلك يظهر في بعض الكتابات منذ مدة. وقد شهدت ساحة العمل السياسي العربية، شيئاً من التجسيد العملي، وإن كانت البداية بطيئة ابتداء من مشروع العمل العربي المستقبلي الذي دعا إليه الأستاذ ميشيل عفلق في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٥، والذي تمثل في الحوار الذي بدأ في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦، واستمر في ثلاث دورات في باريس حتى قيام عدد من المنظمات، كمؤتمر القوى الشعبية العربية (بيروت)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي (بغداد)، وملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي (طرابلس ـ ليبيا)، ومؤتمر بغداد (بغداد)، ومؤتمر الأحزاب العربية (عمان)[٢].

إن جميع تلك النشاطات قامت على أساس اجتماع الاتجاهات القومية في

(٢) سبق أن كتب المؤلف مقالة عن الحوار القومي ـ الإسلامي يتعرض فيها لهذا الموضوع، انظر: سعدون حمّادي، «بمناسبة انعقاد المؤتمر القومي ـ الإسلامي: مواضيع مقترحة للحوار القومي ـ الإسلامي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٨٣ (أيار/ مايو ١٩٩٤).

جسم واحد. إن تلك المحاولات كانت سليمة الفكرة، إلا أنها لم تتجاوز كثيراً نقطة البداية وتحتاج إلى قوة دفع حيوية جديدة يمكن أن تتمخض عن عقد ميثاق بين جميع الحركات والاتجاهات التي توافق على العمل من أجل تحقيق الوحدة، وإن كانت متباينة الموقف إزاء قضايا أخرى. وبعد الميثاق تأتي خطوة بناء مؤسسات التي تستطيع الجبهة من خلالها أن تعمل وتؤثر في الواقع العربي.

ـ ٤ ـ

إن الوحدة العربية ثورة كبرى تتغير بها حياة العرب من حالة الركود إلى حالة التقدم، وتتغير بها كل المنطقة التي يوجد فيها الوطن العربي بتخومه الأفريقية والمتوسطية وتركيا وإيران، وبقيامها تظهر قوة جديدة في العالم تسيطر على الجزء الأعظم من مصادر الطاقة وتحتل موقعاً جغرافياً مهماً، وبذلك يكون لقيامها أهمية عالمية. إن هذه الثورة تحول من دون حدوثها الآن قوى داخلية في مقدمتها الدولة القطرية وقوى خارجية تقودها قوى الاستعمار والصهيونية، وبمقدار أهمية هذه الثورة ومدى تأثيرها في ذلك المقدار، يكون طريقها طويلاً تكتنفه المصاعب. وعلينا نحن القوميين أن نعي ذلك ونتصرف على أساسه، فالوعي بهذه القضية يتطلب منا الصبر والمثابرة وتبديد المؤثرات الثقافية والنفسية المعادية، كما يتطلب تبديد العوائق المادية بشتى أنواعها. ومغزى ذلك هو أن يكون لنا تعريف تاريخي للزمن، أي أن نفرق بين عمر الأمة وبين أعمار الأفراد، فالنهضات الكبرى تقاس بغير مقاييس أعمار الأفراد. لذلك فإن النضال من أجل الوحدة لا بد أن يكون طويل الأمد، وعلينا أن نعمل بأقصى الجهود من مرحلة إلى أخرى مقتربين من الهدف من دون كلل، فما لا ننجح بتحقيقه اليوم نحققه غداً. الملاحظة الثانية هي أن الوحدة الشاملة هي الهدف النهائي، ولكن الهدف النهائي لا بد من أن يمر بمراحل، فالكل نصل إليه عن طريق الأجزاء، فلا نستبعد الخطوات الجزئية ـ سواء كانت ثنائية أو أكثر ـ فالأقطار العربية ليست متماثلة من حيث الظروف. ومن باب التقدير فالأقطار المرشحة من حيث الإمكانية والاستعداد لشكل من أشكال التوحيد، وكما تبدو الآن هي: العراق وبلاد الشام ومصر، أو العراق وبلاد الشام.

وباختصار، علنيا أن نبدأ حيث تتوافر الإمكانية وتسنح الظروف. المسألة الأخرى، تتعلق بتنظيم الدولة الجديدة، دولة الوحدة. وهنا أيضاً تجدر الإشارة إلى خطأ شائع يساوي بين الوحدة والنظام المركزي. الوطن العربي بلاد شاسعة متنوعة مادياً من حيث الجغرافيا والموارد، ومتنوعة بشرياً من حيث العرق ووجود

الأقليات الدينية والمذهبية، ومن حيث التطور التاريخي؛ فأوجه التباين موجودة إلى جانب أوجه التماثل. ودولة بهذه الصفات بإمكانها أن تحول التباين إلى عامل قوة مضافة عن طريق نظام اللامركزية أو ما يمكن أن يدعى بالنظام الاتحادي الذي يعطي لكل قطر حرية تصريف الشؤون المحلية، وتتولى حكومة الاتحاد تصريف الشؤون القومية. والدولة الاتحادية بإمكانها أن تكون أكثر تماسكاً واتحاداً عن طريق إبعاد تصريف الشؤون المحلية عن المركز، وبذلك يتحقق إبعاد شؤون التباين عن مركز الدولة القومية، فالتباين شأن محلي والتماثل شأن قومي. كما إنها أكثر كفاءة وأقرب إلى الديمقراطية وأكثر تلاؤماً مع جهود التنمية. وهنا لا بد من أن يأخذ الإبداع أقصى مداه في نحت الصيغ وبناء المؤسسات وصياغة القوانين التي يتم عن طريقها توزيع السلطات والمهمات على أساس معطيات الواقع العربي، أما ما عند الآخرين فهو للاستنارة فقط.

ليس هناك مشكلة لا حل لها ولا ظرف لا يمكن التغلب عليه، فإذا ما كان تحقيق الهدف هو الأساس، فبالمرونة الثورية والعقل المفتوح والإبداع في استنباط الحلول نستطيع بناء دولة الوحدة الاتحادية. وعندما تقوم الدولة وتدب الحياة في الجسم الراكد وتتفجر طاقات الشعب وتوضع الموارد في خدمة القوة الاقتصادية والعسكرية وتتصاعد الروح المعنوية عند الجماهير، عندما يحدث ذلك، تصبح سهلة جميع الأمور التي نراها بمنظار اليوم صعبة. علينا ألا نقف حائرين أمام الصعوبات مهما كانت؛ فلا تباين العلاقة مع الكيان الصهيوني، ولا توع الأنظمة بين جمهورية وملكية، ولا الأوضاع الداخلية الخاصة لهذا القطر أو ذاك، ولا تنوع الأنظمة بين جمهورية وملكية، ولا الأوضاع الداخلية الخاصة لهذا القطر أو ذاك، ولا تنوع الأنظمة الاقتصادية السائدة قبل التوحيد، يمكن أن تكون عائقاً أو مبرراً للتردد، فإذا كانت الصين قادرة على قبول مبدأ الدولة بنظامين، فنحن يجب أن نكون قادرين على المبدأ نفسه.

ـ ٥ ـ

صحيح أن تحقيق الوحدة العربية يعتمد في الدرجة الأولى على إرادة الأمة، وبالتالي فهي قضية يحسمها العمل الداخلي في الدرجة الأولى، إلا أن ذلك لا يعني أن العامل الخارجي يمكن إغفاله؛ فما هو دور السياسة الدولية في تسهيل أو عرقلة قيام الوحدة؟

المعروف تاريخياً أن الدولة الاستعمارية قد سعت وعملت من أجل تجزئة

الوطن العربي، وتلك قضية معروفة. وبما أن السياسة الاستعمارية قد بقيت تقريباً في الاتجاه السابق نفسه (مع الفوارق)، لذلك فمن المنتظر أن تبقى القوى المعادية على موقفها القديم مع اختلاف الظروف وأشكال التعبير عن ذلك.

وكما إن على حركة الوحدة ونواتها أن تعمل على مجابهة المعوقات الداخلية، كذلك عليها أن تجابه المعوقات الخارجية. ويأتي في مقدمة القوى المعادية: الصهيونية ومعها الولايات المتحدة؛ فالصهيونية تعتبر الوحدة موجهة ضد وجودها، والولايات المتحدة بتأثير الصهيونية وبدافع مصالحها النفطية وسياسة الهيمنة تقف ضد ظهور قوة جديدة في هذا الجزء الحيوي في العالم. ومع هذا العدو لا أجد مجالاً للاتفاق الرسمي أو الضمني، والوسيلة الوحيدة لمجابهته هي أن نكون أقوياء نستطيع أن نلحق به ضرراً مقابل ما يلحقه بنا من ضرر. وعندها يُجبر على أن يحسب حساباً لسياسته المعادية، فلا يبسطها من دون أن ينتظر دفع ثمن لها، والسبيل إلى ذلك هو القوة العسكرية والنفط. بريطانيا أصبحت الآن دولة تابعة، وقد انحسر تأثيرها الدولي، وأصبحت قدرتها التأثيرية في الأقطار العربية محدودة واهتمامها تجاري في الدرجة الأولى.

الدول الأوروبية تركز اهتمامها في بنك القوة الأوروبية الجديدة من خلال الاتحاد الأوروبي وبالإمكان بناء علاقة تعاون معها، وهي في النهاية قابلة للتحول إلى موقف غير معادٍ لقيام الوحدة العربية، وبخاصة عندما يكون لذلك مردود اقتصادي ويجري حل بعض المشاكل الجانبية كالهجرة وأعمال العنف؛ في أوروبا الغربية تنمو الآن ميول الاستقلال عن الولايات المتحدة، وحتى المنافسة معها في الاقتصاد والتقنية، فمن المكن أن يكون لها موقف غير الموقف الأمريكي من الوحدة العربية.

الدولة الأفريقية صديق محتمل، فهي بلاد فقيرة وتتطلع إلى مستقبل موحد، وتربطها بالأمة العربية روابط عديدة، وبإمكان الدولة العربية الجديدة أن تعود عليها ببعض التأثير الإيجابي. نظرياً أكبر حليف محتمل للوحدة العربية هو العالم الإسلامي لأسباب معروفة. إن التجمع الإسلامي الذي ظهر بشكل المؤتمر الإسلامي لم تتبلور هويته بعد، وكانت دوافع قيامه في الأغلب سلبية لمقاومة الشيوعية من جهة، وكبديل للقومية العربية من جهة أخرى. ولكن مهما يكن، في العالم الإسلامي يحمل إمكانيات هائلة في التحول لصالح القومية العربية وضد الصهيونية والاستعمار، ومن الضروري جداً أن يقترن الحوار القومي ـ الإسلامي الداخلي، بحوار مع الدول الإسلامية للاندماج بحلف مناهض للصهيونية

والاستعمار. الصين وروسيا هما قوتان من الممكن أن يكونا حليفين للوحدة العربية لأسباب تمتزج فيها المبادئ والمصالح. لذلك على حركة الوحدة أن تضع ذلك في الحساب بغض النظر عن أي اعتبار جزئي أو موقف عابر.

بقيت تركيا وإيران. لإيران مصالح وتطلعات للنفوذ في منطقة الخليج العربي، وهي تبني الآن قوة عسكرية بحرية ونووية. وعلى الرغم من أن سياسة تصدير الثورة قد انحسرت بسبب الحرب مع العراق، إلا أنها تبقى لأسباب تعود إلى الماضي وإلى الحاضر، تنظر بعدم الارتياح إلى قيام دولة كبرى في المنطقة، فقد ورد على لسان قادتها مؤخراً أن إيران أكبر دولة في المنطقة. ولكن مهما يكن، فإن درس الحرب مع العراق وظهوره كقوة جديدة توازن قوتها، سيجعل من قضية الهيمنة وتصدير الثورة سياسة مرتفعة الكلفة. إن تركيا ذات العلاقة القوية بأمريكا والصهيونية والمتطلعة إلى الانسلاخ عن الشرق والاندماج في الجسم الأوروبي، من المحتمل أن يكون موقفها من الوحدة العربية مقارباً للموقف الإيراني، وبالإمكان تحييده عن طريق منافع اقتصادية في مجال النفط والتجارة.

وخلاصة القول إن جميع القوى المعادية للوحدة بالإمكان تخفيف موقفها أو تحييده بمزيج من القوة الذاتية وتبادل المنافع، عدا الصهيونية **أولاً**، والولايات المتحدة **ثانياً**. وهذا العدو لا يمكن أن يجابه إلا بالقوة الذاتية في الدرجة الأولى.

لذلك لا مناص من أن تقوم حركة الوحدة أو دولة النواة بتحليل الأوضاع الدولية المحيطة وتقييم وضع جميع القوى المؤثرة الإيجابية والسلبية، ورسم سياسات واضحة إزاء كل منها على أساس الأمد الطويل مع تجاوز التقلبات المؤقتة والمواقف العابرة، وبناء تحالفات وإجراء تفاهم وخوض معارك في مختلف المستويات لتحويل القوى المضادة إلى جانب التوحيد أو تحييدها على الأقل. وهنا أيضاً لا بد من استخدام جميع الوسائل المتاحة وطرق مختلف السبل حالة بحالة، ولكل ما يناسبه، فالمال والتجارة والإعلام والضغط والمناورة وتبادل المنافع والقوة يجب أن تستخدم، كما يجب أن توظف جميع العلاقات الموجودة القديمة والجديدة، الاقتصادية والثقافية والدينية والسياسية في هذا السبيل.

إذاً، للجواب عن سؤال: كيف تتحقق الوحدة؟ هناك عدد من السياسات: هناك العمل من خلال الأنظمة العربية الموجودة ومجالها الجامعة العربية. وذلك أحد المسارات التي يجب ألا تهمل مهما كانت درجة التعويل عليها، فعلينا أن نسلكه ونعمل فيه وكأنه الوحيد الذي يؤدي إلى اقتناع النخبة الحاكمة بضرورة الوحدة، فتحققها بالتدريج عن قناعة أو عن مصلحة أو تحت الضغط. ثم هناك

مسار الثورة، وعلينا أن نعمل من أجله وكأنه الإمكانية الوحيدة المتاحة، فكلما سنحت الفرصة، علينا أن لا نحجم أو نتراجع أو نخشى شيئاً، وأن لا نرتبط بمقولات مسبقة يحاول أعداء الوحدة أن يفرضوها علينا. وبذلك يكون عملنا على غرار القول المأثور: «إعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً». وفي مجال العمل اليومي لا بد من تكوين الأداة، وهي الجبهة القومية، على أساس هدف الوحدة من جميع من هم مستعدون للعمل من أجل تحقيقها. ولتحقيق ذلك لا بد من تخطي الحدود القطرية، ولا بد من العمل ضمن أو خارج قوانين الدولة القطرية ورفض شرعية الدولة القطرية.

ويرافق كل ذلك اهتمام خاص بالثقافة القومية التي لا بد من أن تكون واضحة تخاطب الشعب، وحاسمة في رفض الواقع ومواجهته، يتنفسها المواطن العربي في كل شيء وحيثما وجد.

كل ذلك يكون على أساس منهجية محددة، هي منهجية التعدد واختيار الملائم والأخذ بكل الاحتمالات والسير في جميع المسارات.

أما متى وكيف ولماذا هذا المسار وليس ذاك؟ فلا يوجد قانون رياضي لتحديده؛ فالاختيار رهن بفن القيادة وبحذق من يختار. بقي أن يقال شيء عن موضوع الزمن. هنا أيضاً لا نملك معياراً مسبقاً ولا قانوناً رياضياً، وجل ما يمكن قوله إن الزمن وإن كان مهماً، إلا أن ما هو أهم منه هو تحقيق الهدف. علينا أن نبذل الأقصى وأن يكون عملنا على أساس اختصار الزمن، ولكننا لا نختصره عندما يكون الاختصار على حساب تحقيق الهدف. الثورة تختصر الزمن ليس بصورة مصطنعة مضرة حيث تتحول إلى استعجال، بل عن طريق كشف القوى الهائلة الكامنة في الإنسان، فتمكنه من تحقيق أهداف في وقت أقل بكثير مما كان يتوقع عندما كان في حالة ركود. واستخدامات الطاقات كلها وعدم استبعاد أي خيار من شأنه أيضاً اختصار الزمن، كما هو الحال في الحرص على استخدام الفرصة المتاحة التي قد لا تتاح ثانية إلا بعد زمن طويل وقد لا تتاح نهائياً. تلك منهجية الحركة مقابل الجمود، ومنهجية العقل المفتوح على كل الاحتمالات مقابل المواقف المسبقة، وهي منهجية التمسك بالمبادئ مقابل الخضوع للواقع.

١٨ ــ طريـق الوحـدة
ملاحظات في ضوء الواقع

ـ ١ ـ

كمحاولة للدخول في الموضوع، أقول إنه مما يلاحظ على التفكير العربي ومنذ مدة ليست قصيرة نسبياً أنه يعمل بوصفه ترجيعاً لصدى الحوادث السياسية بدلاً من أن يكون العكس. والذي يراجع جملة ما كتب منذ الخمسينيات، يلاحظ أن العمل الفكري العربي كان في الأغلب متأثراً أكثر منه مؤثراً في الأحداث، فهو في الغالب وراء التطورات السياسية لا أمامها. وإنني في هذا الصدد أقصد بالعمل الفكري ما يدون وما يدور شفاهاً في الوسط الذي ندعوه مثقفاً، وهي المادة التي تكون في الغالب المناخ الفكري العربي. وللتدليل على ذلك لنراجع المناخ المتفائل الذي ساد بعد الثورات ضد الأنظمة الملكية والتطورات الوحدوية: ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر وثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق وقيام الجمهورية العربية المتحدة وإنشاء مجلس التعاون العربي والانتصار بالحرب على إيران، كما يستذكر جو الإحباط الذي أعقب نكبة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان؛ في هذه الحوادث وغيرها قليلة هي الشواهد على مبادرة التفكير العربي في القيادة، بل على العكس الشواهد كثيرة على أن الفكر العربي كان صدى لاحقاً لها بدلاً من العكس. وبسبب صفة التبعية هذه كان العمل الفكري متأثراً بعامل نفسي من التفاؤل إلى التشاؤم وهي أحوال عادة ما ترافق التطورات السياسية.

لذلك حتى تلك التبعية للأحداث لم تكن متوازنة أي أنها لم تكن مساوية أو مقاربة لحجم الحدث الذي كان الفكر يرجع صداه بل غالباً ما كان الترجيع والتأثر أكبر من الحدث أو أصغر منه، الأمر الذي يمكن أن ندعوه بالمبالغة سلباً

أو إيجاباً. وبعبارات أكثر وضوحاً كان التفكير العربي يرجع صدى الحدث السياسي من خلال أثره في الجمهور، والجمهور معرض للانفعال العاطفي ولا سيما في بداية النضج السياسي والتوازن النفسي، الأمر الذي يجعله معرضاً للمبالغة في التأثر بما يجري.

المسألة الأخرى التي أقدم بها الموضوع تتعلق بالطبع البشري. والمقصود بذلك العوامل الرئيسة المؤثرة في تفكير الإنسان وسلوكه. ومن دون الانجرار لبحث فلسفي أو نفسي عن تحليل النفس البشرية، فإنني أغامر بالقول إن تلك العوامل مزدوجة. هناك من جهة ميول للخير تولد مع الإنسان كجزء من طبعه الأول وهي سابقة لظهور المجتمع وقيام الدولة، ومن جهة أخرى هناك ميول الشر التي تمتد جذورها في الغرائز. إن ميول الخير مسألة مثالية خلاصتها أن هذا الكون ليس صدفة عمياء بل تنظمه قوة كلية بغض النظر عن المفاهيم المتعددة فلسفياً ودينياً لتلك القوة. والإنسان هو المخلوق الأعلى مرتبة وعلى حد التعبير الديني فالإنسان قبس من نور الله. أما ميول الشر فترقد جذورها في غريزة البقاء والدفاع عن النفس، فهي عندما تكون فعّالة قد تبقى في حدود إذا سيطرت عليها ميول الخير، ولكن عندما تتجاوز تدخل عالم الشر والرذيلة والاعتداء على الآخرين. إن هذين العاملين في صراع دائم وعلاقة متغيرة؛ ففي الأنبياء تسيطر قوة الخير وتتضاءل قوة الشر إلى أقصى الحدود. وعند عتاة المجرمين يحدث العكس. وبين هؤلاء وأولئك تتراوح منزلة بقية الناس كل بحسب درجة تغلّب عامل الخير أو عامل الشر. ويتميز الإنسان عن بقية الكائنات الحية بأمرين هما: **أولاً** وجود قوة الخير والميل إى المثل العليا في حين أن الكائنات الحية الأخرى لا توجد فيها غير الغرائز بشكل أو بآخر. والأمر **الثاني** هو وجود العقل. والعقل في نظري قوة التمييز والمقارنة والتحليل والنظر في الأمور وهو في جوهره ملكة فنية وليست صفة مثالية.

وبعبارة أخرى إن مفعول العقل هو زيادة المعرفة عما في داخل النفس البشرية، وزيادة التعرف على عامل الخير وعلى عامل الشر أيضاً. إن الأنبياء يستخدمون العقل إلى أقصى الحدود وكذلك يفعل عتاة المجرمين، كل في اتجاه. إن علاقة ذلك بالموضوع الذي نحن في صدده هو أن المثقف العربي إنسان يستطيع أكثر من غيره أن يعرف ما في داخل نفسه، ويعرف أكثر من غيره ماذا يعني موقف الخير، وماذا يعني موقف الشر. إنه يعرف أكثر من غيره الموقف المثالي والتعلق بالمبادئ، كما إنه متحسس أكثر من غيره لغرائزه ومصالحه الشخصية المشروعة وغير المشروعة.

ـ ٢ ـ

في مجال رصد الواقع في ما يتعلق بقضية الوحدة العربية، أود الإشارة إلى تطورين أجدهما مهمين: **التطور الأول**، هو أن الذي يفحص الوضع الثقافي العربي الراهن يجد أنه يتسم من ضمن ما يتسم به بحصول الاتصال الفكري بين المغرب العربي والمشرق العربي، ذلك الاتصال الذي كان ضعيفاً في الماضي إلى حد يقرب من الانقطاع. إن مرحلة ما بعد الاستقلال في المغرب العربي قد رافقها جهد إلى التعريب، وإن تفاوتت درجته ومدى الحماس له من قطر إلى آخر، إلا أنه على العموم كان موجوداً حيث استطاعت اللغة العربية أن تعود إلى احتلال مكانها اللازم كلغة للبلاد في شتى المجالات ومنها الثقافة.

التطور الثاني الذي يلفت النظر، هو الانفراج النسبي في بعض الأقطار العربية الذي حصل مؤخراً في الحياة الديمقراطية الأمر الذي فتح كوّة، مهما كان حجمها، للرأي العام للتعبير عن نفسه وبذلك خلق مجالاً للجماهير للإعراب عن آرائها واختياراتها، وبذلك انحسر إلى حد ما ذلك الوضع المعروف الذي احتكرت فيه الحكومات عملية التعبير عن آراء مواطنيها، الأمر الذي أوجد ذلك التطابق المصطنع بين الرأي الرسمي والرأي الشعبي. وقد اتضحت علامات تدل على أن الرأي العام العربي عموماً، وبمقدار ما سمحت الظروف له بالتعبير عن نفسه، كان مع الوحدة العربية ومع التحرر من الاستعمار، ويعارض التخلف، ويعادي الصهيونية كما اتضح أثناء العدوان الأخير على العراق.

إن ذلك يكفي الآن لمزيد من التقدم في معالجة موضوع وجهة النظر التي أود تقديمها في هذه المناسبة. ومن وجهة النظر هذه أود أن أقول إنها مبنية على الرغبة في النظر إلى الأمور كما هي بغض النظر عن المؤثرات التي أسميها عوامل لا موضوعية في البحث.

هناك أولاً مسألة الدولة القطرية التي نشأت في أعقاب العهد العثماني ودخول الاستعمار الغربي، وهي ترتيب جديد فرض على منطقتنا وقصته معروفة. ولئن كان نشوؤها يمثل خطة غير نزيهة من قبل دول الغرب، فهو كان أيضاً يمثل سذاجة في التفكير السياسي العربي آنذاك عندما فضل الأمد القصير على الأمد الطويل. إن الأمة العربية كانت آنذاك تسعى إلى الخلاص من العهد العثماني المظلم، وكانت فكرة الوحدة العربية في بداية تبلورها ممثلة بأفكار القوميين ومحاولة الشريف حسين السياسية. وقد وضع العرب آنذاك أمام خيارين، إما القبول بخطوة نصفية عاجلة هي الاستقلال على أساس الدولة القطرية وإما

الاستمرار في النضال من أجل الدولة العربية الموحدة. وكانت ضغوط الدول الاستعمارية متجهة بطبيعة الحال نحو الخيار الأول، ويشكله الانتداب في بعض الحالات والاحتلال المباشر في حالات أخرى. وهكذا وقع المحظور وحصلت التجزئة ثم النضال ضد النفوذ الغربي الجديد ومن بعده قيام الدولة القطرية المستقلة بشكل أو بآخر. ويعكس ذلك إلى حد ما بدائية السياسيين العرب آنذاك وواقعيتهم المفرطة ووسطية موقفهم من نضال الجماهير وصلات بعضهم المادية والمعنوية بالدول الغربية المستعمرة، وهكذا تم إحلال التجزئة المستقلة في مكان الوحدة تحت النفوذ العثماني.

وبقيام الدولة القطرية بدأت عملية تفاعل وتأسيس فرضتها طبيعة التنظيم الجديد، وهو قيام المؤسسات للدولة الجديدة ونمو العصبية التي ترافق عادة الدولة وتنشأ عنها ومن أجلها. وبالتراكم تكوّن وضع خلاصته هو أن الدولة القطرية قد كونت عصبية تنشأ عادة من الوضع الاجتماعي والسياسي الذي تعيش فيه. والعصبية مزيج متشابك من العواطف والمصالح. وبمرور الوقت وتحت ضغط نمو الوعي الاجتماعي وبسبب موارد غير اعتيادية أتت بها الثروة النفطية في أقطار النفط استطاعت الدولة القطرية بدرجة أو بأخرى أن تقدم بعض الخدمات للجمهور بغض النظر عن درجة الكفاءة والعدالة والدوافع. أقول بغض النظر عن كل ذلك قدمت الدولة القطرية شيئاً من ذلك للجماهير التي لمست عملياً بعض المزايا للدولة القطرية مقارنة بتخلف العهد العثماني.

ولكن العقدة الرئيسة في الإشكال والتناقض تكمن في المستوى السياسي، فالسياسيون الذين تولوا شؤون الدولة القطرية أصبحوا بمرور الوقت في وضع تناقضي فهم يتولون شؤون دولة لها مصالحها ومتطلبات استمرارها التي يجب أن تلبى، ولها أمنها الذي يجب أن يحافظ عليه كأي دولة أخرى في العالم. إن الوضع الدولي الراهن يتسم بالتفاعل والتنافس والتناقض بشكل أو بآخر. إن هذه الصفات تتطلب من السياسي أن يعمل على المحافظة على مصالح الدولة التي يتولى فيها المسؤولية. ولكن ذلك التفاعل والتنافس والتناقض قد لا يكون دائماً منسجماً مع المصلحة القومية وحتى مع مصالح الدول العربية الأخرى، فماذا عليه أن يفعل؟ فهو إن كان سياسياً تقليدياً قطرياً، فخياره سهل واضح هو الالتصاق بمصلحة الدولة القطرية، أما إذا كان قومياً فخياره صعب. في بعض الأمور ربما يستطيع التوفيق بين النقيضين ولكن ذلك لا يحدث دوماً.

إن الغالب من الحالات التي حدثت حتى الآن هو أن الحاكم في الدولة

القطرية وقف مع مصلحة الدولة القطرية أو ما يظنه كذلك، إلا في بعض الحالات الخاصة. يضاف إلى ذلك أن الغرب المستعمر قد عمل بكل طاقاته إلى إمداد الدولة القطرية بقوة من عنده وفي شتى المجالات. أمدها بالسلاح ودرّب جيوشها واخترق أجهزتها الأمنية وأثر في ثقافتها وتغلغل في صفوف سياسييها ورتب لها علاقات اقتصادية معتمدة عليه، ووجه عليها إعلاماً مضللاً يرسخ أوضاعها وعمل كل ما استطاع في مجال إضفاء ما يسمى بالشرعية عليها. وكانت حصيلة كل ذلك تكوين الوضع العربي الحالي. وبذلك أصبحت الدولة القطرية من القوة إلى درجة بات فيها السياسي عندما يكون في المسؤولية عليه أن يواجه إشكالاً فهو عندما يكون ذا ميول قومية عليه أن يختار بين الحفاظ على وضع الدولة القطرية الآن على أمل أن تكون مستقبلاً منطلقاً للوحدة وبين المجازفة بمصلحة هذه الدولة الآن في سبيل الوحدة القادمة وهو في هذا الاختيار يقارن بين أمر موجود ملموس وبين هدف غير موجود يأمل أن يتحقق في المستقبل. إنه من دون شك خيار ليس سهلاً.

هذا جانب من الصورة، إلا أن للصورة جانباً آخر لا بد من تقليبه أيضاً، هو أن الدولة القطرية التي قلنا إنها حققت بعض التقدم وكونت درجة من العصبية، كان عليها أن تواجه مهمات كبرى وعندما واجهتها أخفقت فيها إخفاقاً ذريعاً، ومن هذه المهمات: التنمية والأمن، ففي مجال التنمية كان ما حققته الدولة القطرية لا يرقى لتحقيق تنمية حقيقية تنقل البلاد إلى جانب الدول الصناعية المعروفة ذات الاقتصاد المعقد القادر على إنتاج السلع الإنتاجية. وتعريف التنمية الحقيقية معروف ومتداول في أوليات علم الاقتصاد ولا أظنني بحاجة إلى الرجوع إليه. والأمر الجوهري الآخر هو أن الدولة القطرية قد أخفقت تماماً في حماية الأمن العربي والأدلة على ذلك بينة كما أعتقد من احتلال فلسطين إلى اقتطاع أجزاء أخرى من الوطن العربي إلى ظهور حركات الانفصال إلى الاعتداء والتهديد بالاعتداء من الدول المجاورة ناهيك بما تقوم به دول الاستعمار من نشاط الهيمنة والتغلغل والتدخل.

ـ ٣ ـ

ولن تتوضح القضية المهمة التي نحن في صددها إلا بنقل البحث خطوة أخرى، هي أننا بالوقت الذي نلمس فيه هذه التطورات ونتعرف على هذه الظواهر نجد أن الرأي العام العربي الواسع وفي عموم الوطن العربي كان ولا يزال وحدوياً يؤمن بالوحدة العربية. إنني أعرف أن مثل هذا التعميم قد يتعرض

إلى المناقشة من قبل البعض، إلا أنني أود التنويه بأن أسباب التشكيك لا تعود إلى أمور تتعلق بالجوهر. أولاً هناك خطأ شائع يتعلق بكيفية قياس اتجاهات الرأي العام، فبعضنا لا يزال يحكم على الرأي العام من خلال ما يتصل به هو مما يسمعه وما يقرأ عنه وما يشاهده هنا وهناك. وبسبب التكرار والتواتر يتكون لديه الانطباع أن ذلك يمثل اتجاها حقيقياً للرأي العام، وهو انطباع خاطئ. إنه خطأ إحصائي يتنافى كلياً مع القواعد الأولية في كيفية قياس اتجاهات الرأي العام المعروفة عند دارسي علم الإحصاء. الفذلكة الأخرى التي تجر إلى هذا الانطباع الخاطئ، هو أننا في كثير من الأحيان تكون انطباعاتنا من وسط معين، هو الوسط المثقف أو ما هو قريب منه. وفي الوطن العربي للوسط المثقف صفة خاصة لا بد من أخذها في الاعتبار هي ضعف الاندماج بالجمهور وضعف التفاعل معه، وبالتالي ضعف التمثيل لذلك الجمهور. إن الكثير من الوسط المثقف ومن دون إطلاق القول، له إحساس بالخاص أقوى من إحساسه بالعام.

تلك هي عناصر الإشكال في الوضع العربي/الدولة القطرية موجودة ولها بعض القوة وبعض الإنجازات إلا أنها أخفقت في الأمور الأساسية بينما الجمهور العربي عموماً وحدوي يؤمن بالوحدة إلا أنه ينفعل بالأحداث سلباً أو إيجاباً وبتركيب هذه العناصر مع بعضها يتكون الوضع العربي الراهن والتي كان حصيلته هو أن الوحدة لم تتحقق حتى الآن.

عندما بدأت الحرب الأهلية في لبنان كانت لها أسباب، وأنا هنا لا أتحدث عن أخلاقيات الأسباب بل عن مجرد وجودها، واستمرت تلك الحرب وحصل ما حصل من دمار وسفك دماء وتخلف للبلاد وآثار سلبية، واتضح بمرور القليل من الوقت أن تلك الأسباب لم تكن تستحق تلك الخسائر وأن الأفضل هو لو أن الحرب لم تحصل، كما تكونت الرغبة صراحة أو ضمناً عند الجميع تقريباً لو أنها تتوقف ولكنها بالرغم من كل ذلك لم تتوقف بل استمرت كل تلك السنين فما سر ذلك؟ إنني أسوق هذا القول التعجبي لأنني افترض أن الإنسان حر في ما يعمل وأن إرادته هي التي تقرر كل شيء. ألم تقم الحرب بعمل صدر من الأطراف المتحاربة؟ ثم من هو الذي يحارب ويستمر بالحرب؟ أليسوا هم أطراف الحرب ويتم كل شيء بواسطتهم؟ إنني أعتقد أن القناعة بعبثية الحرب وعدم جدواها قد تكونت قبل توقفها فعلاً بكثير من الوقت. إذاً لماذا لم تتوقف آنذاك؟ الحروب الطائفية في أوروبا القرون الوسطى استمر بعضها مئة سنة فهل كان صحيحاً أن الأطراف المتصارعة لم تتوصل إلى قناعة بعدم جدوى الحرب قبل توقفها فعلاً؟ الجواب في الغالب: كلا. إذاً لماذا لم تتوقف آنذاك واستمرت طوال تلك الفترة؟ إن الذي يبدو

هو أن الإنسان عندما يخلق وضعاً معيناً سرعان ما يقع تحت تأثير ذلك الوضع الذي خلقه بنفسه، وتتكون تلك الحلقة المفرغة من التأثير المتبادل. صحيح أن إرادة الإنسان هي نقطة البداية، إلا أن الأوضاع التي تنتج عن وضع معين هي في حقيقتها مركب تفاعلي يتأسس بمرور الوقت، ويمد جذوراً ويخلق مناخاً خاصاً به، فيقع الإنسان خالق تلك الأوضاع تحت تأثير ذلك، فيتكون عنده المزيد من دوافع الغريزة والتأثر لمد الأوضاع التي خلقها هو بشحنة جديدة تعمل بدورها على تقوية الجو الذي يعود ويؤثر سلبياً عليه. وهكذا تلتف الشبكة السلبية عليه وتمنعه من الحركة والتصرف الصحيح.

وتلقي هذه الملاحظات ضوءاً كاشفاً على حقيقة أوضاع التفكير البشري وعلاقته بالعمل والتصرف. إن الذي يبدو أن كل عملية التفكير والتصرف ليست بالبساطة التي قد تبدو أول وهلة، فهي ليست من قبل العلاقة الميكانيكية التي أشاعها تفكير نيوتن بل هي أعقد من ذلك، وتتعدى مسميات التفكير المنعكس فوراً في الإرادة للعمل. إن عملية التفكير وما يصاحبها من أفكار معلنة أو مضمرة تؤثر في محيط الإنسان خالقة جواً معيناً متلائماً مع طبيعتها. والجو هذا بدوره قد يساعد أو قد يعرقل عملية انعكاس التفكير في العمل، فالأفكار المرسلة تستدر أفكاراً جديدة مشابهة أو مقاربة وتلك بدورها تتفاعل وتخلق أثراً جديداً في التفكير وهكذا. وعندما تكون العملية معقدة التفاعل تخلق جواً يتأسس بالتدريج خالقاً قيوداً وربقة تضع الإنسان في فلكها، فيدور فيها وتضعف إرادته على العمل وتنفيذ ما يراه ملائماً، مقارنة بما لو كان في وضع طبيعي متحرر من ربقة الجو الجديد الذي خلقته عملية الأفكار المولدة لأفكار جديدة بصورة حلزونية يغذي بعضها البعض الآخر.

ويلقي ذلك الضوء كاشفاً على قضية طالما شغلت اهتمام المفكرين، هي قضية الإرادة وهل الإنسان حر في تصرفه أو أنه مقيد بظروفه. الإنسان هو مركز الحياة والقوة الفاعلة فيها ويتمتع بإرادة حرة في جوهرها. إلا أن ذلك لا يعني الفهم المبسط لحرية الإرادة، أي الفهم التلقائي الميكانيكي. إن إرادة الإنسان هي التي تخلق الظروف إلا أن تلك الظروف تكون وضعاً وإطاراً يقيد تلك الإرادة، فالإرادة تعمل من خلال إطار وليس في فراغ. والإطار قد يكون مساعداً وقد يكون معرقلاً لفاعلية الإرادة. لذلك إذا ما أراد الإنسان تغيير وضع فعليه أن يأخذ في الاعتبار أن إرادته يجب أن تعمل لمدة وأن نضاله يجب أن يستمر ضد الأوضاع التي خلقها هو حتى يتم تكوين إطار جديد منسجم مع إرادته. إن هذا التعقيد والصعوبة التي تجابه إرادة الإنسان هما مصدر ذلك

الخطأ الذي يقع فيه البعض الذي يقول إن الإنسان مسيّر بظرفه.

إن الدولة القطرية قد خلقت دوامة ونسجت حبالاً التفت حول إرادة الإنسان العربي معرقلة سعي تفكيره السليم وإرادته الحرة للمعقول النافع ولتلبية نداء الضمير ألا وهو الوحدة. الوحدة العربية هي الأمر الموضوعي لأنها هي فكر المثل الأعلى ونداء الضمير وتمثل الجانب الأخلاقي في الفرد العربي؛ فالجميع أو الغالبية العظمى عندما تكون في وضع سويّ طبيعي تؤيدها وتطلبها وتنادي بها ولكنها مع ذلك لم تتحقق حتى الآن. نعم هناك سبب ولكنه سبب غير موضوعي وبعيد عن الحقيقة ومجافٍ للضمير وللمثل الأعلى الموجود في أعماق الفرد العربي.

صحيح هناك أعداء للوحدة وهؤلاء هم في الطرف الذي ضعف فيه عامل الخير وقويت فيه ميول الشر، ولكن ذلك وضع من جملة الأوضاع التي تتشكل فيها العلاقة بين الخير والشر في الإنسان، وهو وضع يمكن أن يتغير لنقيضه. إن هاتين القوتين في الإنسان، وكما قلنا سابقاً، في علاقة متغيرة من حال إلى حال ومن وقت إلى وقت ولا توجد حالة من حالات العلاقة يمكن أن تعد نهائية. ثم إن حالة الخلل هذه تشمل الأقلية التي غالباً ما توجد في وسط السياسيين وبعض شرائح المثقفين المفرطي التحسس بالخاص فيهم. إن الجمهور الواسع العريض ليس كذلك، بل هو في حقيقته العميقة مع الوحدة.

إذاً ما العمل؟ هذا هو السؤال المجدي. العمل يمكن تلخيصه بكلمة واحدة بسيطة وصعبة في الوقت نفسه: الثبات على هدف الوحدة في كل الظروف وفي جميع الأحوال، ومهما كانت المتطلبات. إن الفتنة عندما تكون نائمة يكون كل شيء هادئاً، وعندما ترفع رأسها ولا يستطيع أن يطفئها عقلاء القوم، تتوسع وتخلق دوائر في الواقع حتى يتوهم البعض أن لا سبيل إلى إيقافها، ولكن بالمواجهة والإصرار ورجمها بالحجر تلو الحجر مهما كان صغيراً والبقاء في ساحة العمل والمقاومة وتحمل الأذى والتضحية والصبر، بكل ذلك لا بد أن يبدأ تيارها بالانحسار ويؤخذ تيار المقاومة بالتقدم وتبدأ الأوضاع تنقلب من حال إلى حال وبالتدريج وفي النهاية يتحقق النصر. إنني عندما أقول ذلك يجب ألا يتوهم السامع أنني أنطلق من مجرد التفاؤل القائم على العناد والعاطفة، بل على أساس هو غير ذلك، إنه هو الحقيقة وأقصد بها أن الإنسان العربي كأي إنسان آخر فيه جانب مثالي يدفعه في طريق التقدم، هي ذلك الطريق بحسب جميع قواعد التحليل ومقاييس وحسابات المصلحة المشروعة.

ـ ٤ ـ

بالطبع لن يكون الحديث تاماً من دون اقتراب أكثر من قضية الساعة وهو ما سمي بأزمة الخليج. وبادئ ذي بدء أنا أميز بين وضعين في هذه القضية. الوضع **الأول**، يتعلق بالاجتهاد، والاجتهاد من دون الخوض في التعريف أمر يتسم بتباين وجهات النظر ولكن على أرضية الإخلاص وسلامة القصد. أما الوضع **الثاني**، فيتعلق بالرأي الذي لا يقوم على المحاججة ولا يخلو من غير المقبول في اللغة بل يقوم على أرضية الغرض المسبق. إنني أتحدث عن الأمر الأول وأترك الثاني لغير هذا المقام وأمام غير هذا الجمع ممن أحترم واقدر. إذاً ففي مجال الاجتهاد الكلام جائز والأخذ والرد مقبول لكل ما يرى ويعتقد.

إن مجمل قضية الاصطدام الذي حصل مع حكام الدولة القطرية في الخليج ثم مع دول الاستعمار الكبرى، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، أقول إن مجمل هذه القضية لها في نظري مغزى مهم أود أن أورد في صدده بعض الملاحظات. لقد سبق أن قلت إن الدولة القطرية هي النظام الذي خلقته دول الاستعمار الغربي التي أرادت أن ترث ممتلكات الرجل المريض بعد الحرب العالمية الأولى. وقد قبلنا به نحن العرب بسبب مزيج من قصر النظر والاضطرار، فقد اعتبرناه خطوة متقدمة على الوضع العثماني على أساس أنه في اتجاه الاستقلال ومنسجم مع روح العصر. وهو من ناحية أخرى كان ممزوجاً بعامل الاضطرار إزاء القوة الغاشمة والتآمر في سايكس ـ بيكو (Sykes-Piko) والتنصل من رسائل مكماهون (Mcmahon) ودخول قوات المستعمرين الغربيين بسلاحها الحديث لكثير من الأقطار العربية.

وبمنظار اليوم وعلى أساس ما ترشح من التجربة ربما كان قبولنا بالدولة القطرية خطأ قومياً وقع به سياسيونا وحتى جماهيرنا على حد سواء، فبقيام هذه الدولة نصبنا بأيدينا الشرك الذي وقعنا فيه ونسجنا الحبال التي التفت علينا في ما بعد. إلا أن وضع الدولة القطرية كأمر غير مرغوب به وكتنظيم سياسي يتناقض مع أهدافنا القومية لم يكن متساوياً من حيث درجة اللامعقولية. ففي المقياس النسبي كان متبايناً من حالة إلى حالة، وأكثر حالات السوء كانت حالة الدولة القطرية في منطقة الخليج العربي حيث كان نشوء هذه الدولة يمثل حالة صارخة من الاصطناع واللامعقولية والعزلة التامة عن الشعب. فقد صنع ذلك الوضع بصورة تامة تقريباً من قبل الدولة المستعمرة بريطانيا حيث تم نحت تلك الدول واختيار حكامها على أساس المصلحة الشخصية الصرفة. ومحور كل الموضوع كان

النفط. وكما هو معروف السياسة والاقتصاد شأنان مترابطان وبناء على هذا الاقتران وبمرور الوقت أخذت قضية الدولة القطرية في منطقة الخليج العربي تأخذ وضعاً يتعدى المسألة المحلية، فقد اتسع أثرها السلبي للشأن القومي. إن الدولة القطرية في منطقة الخليج العربي لم تعد مجرد تعطيل محلي لذلك الجزء من الوطن العربي عن هدف الوحدة، بل تعدى دورها إلى التأثير السلبي على القضية القومية من خلال موضوع النفط. نشرت جريدة الـ **واشنطن بوست** *(Washington Post)* في بداية سنة ١٩٩٠ تحليلاً لتوماس ليبمان جاء فيه: يستدل من تحليل الخبراء لأرقام النفط الحالية أن ازدياد الطلب على النفط في آسيا والغرب ونضوب الاحتياطي في معظم الأقطار المنتجة للنفط سوف يضع أربع دول عربية في موضع التحكم في أسعار النفط وإنتاجه. وهذه الدول العربية في المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة».

ونشرت مجلة **مستقبل الطاقة الدولية**، الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ما يأتي: »أن المكسيك قد تستطيع أن توسع طاقاتها الإنتاجية بسهولة إلى مستويات أعلى من مستوياتها الحالية بشرط أن يكون سعر النفط الخام من الارتفاع ما يكفي لتبرير حث الإنتاج. أما خبراء النفط الآخرون فيكادون يتفقون على أن ازدياد الطلب على النفط سوف يضع قوى السوق في قبضة الدول العربية المطلة على الخليج. ويقول «مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية» في واشنطن ما نصه: «إن المفيد والحكمة أن نسترجع إلى الأذهان حظر النفط في ١٩٧٣ الذي نفذته دول في الشرق الأوسط لم تكن تزود أمريكا باحتياجاتها من النفط إلا بمقدار ٨ في المئة فقط أما اليوم، فإن الولايات المتحدة تعتمد على هذه الدول وبمعدل يصل إلى ٣٠ في المئة علماً أن وجود أكثر من ٧٠ في المئة من احتياطي العالم الحر في دول الشرق الأوسط سوف يجعل الولايات المتحدة تعتمد على هذه المنطقة اعتماداً كبيراً».

ثم يقول ليبمان في مقالة الـ **واشنطن بوست** أيضاً ما نصه: «وهكذا يتضح من الأرقام أن الولايات المتحدة سوف تصبح في غضون السنوات القليلة القادمة المستورد الصافي لأكثر من نصف النفط. وطبقاً للإحصائيات التي جمعتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعهد النفط الأمريكي ومركز بحوث الطاقة في كامبريدج ومركز الشرق ـ الغرب أصبح الموقف النفطي كالآتي: يبلغ الإنتاج الإجمالي من الدول غير الشيوعية نحو ٥٤ مليون برميل في اليوم بضمنها ٣/ ٢٢ مليون برميل لمنظمة الأوبك. ويتوقع أن يرتفع طلب العالم الإجمالي من ٦٢ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٧ إلى ٦ و٧٠ مليون برميل في

عام ١٩٩٥ ثم إلى ٥/ ٧٤ مليون برميل في عام ٢٠٠ بحسب دراسة مركز الشرق ـ الغرب. ويتوقع أن تصل الفجوة بين ما تنتجه الدول النفطية وما تستطيع أن تنتجه كأعلى حد لها إلى ١٠ ملايين برميل في اليوم الواحد. وإذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سابقاً) والمكسيك وإيران، تنتج أقصى ما لديها من طاقة فإن كل الطاقة، الزائدة تكاد تكون في قبضة الدول العربية الواقعة على الخليج»[١].

وبيت القصيد في ذلك هو أن الدولة القطرية في هذه المنطقة قد أخرجت من الحساب نهائياً بعد حظر تصدير النفط في عام ١٩٧٣، قضية استخدام النفط سلاحاً في المعركة السياسية سواء من حيث الإمداد النفطي أو من حيث الأسعار. وبذلك حرمت الأمة العربية من أقوى سلاح لديها أو ربما الوحيد في الوقت الحاضر لمواجهة الدول الاستعمارية ولاسيما الحركة الصهيونية وكيانها الاستيطاني في فلسطين. وبذلك تركت الأمة عزلاء مجردة من القوة التي تحتاجها للدفاع عن نفسها وحماية مصالحها. إن الدولة القطرية في الأجزاء الأخرى من الوطن العربي مهما كان أثرها السلبي ومهما كان الدور السلبي لبعضها في هذا الوقت أو ذاك قومياً، إلا أنها لم تبلغ هذا المدى من إلحاق الضرر بالمصلحة القومية.

وليس صحيحاً ما يقال أحياناً من قبل مسؤولي هذه الدول أنها بذلك تنطلق من المصالح المالية، فحتى سنة ١٩٩١ كان برميل النفط من أجل أن يحافظ على قوته الشرائية التي كانت عليه في عام ١٩٨٠، فإن سعره في السوق يجب أن يكون ٦٠ دولاراً كما تجمع على ذلك الأدبيات النفطية. وكانت الأوبك في عام ١٩٩٠، قد قررت بعد جهد جهيد أن يكون السعر ١٨ دولاراً، إلا أن الإصرار المستمر في هذه الدول على رفع سقف الإنتاج في الأوبك وزيادة إنتاجها حتى خارج ذلك السقف قد أوصل السعر في وقت من الأوقات إلى ٧ دولارات للبرميل. لذلك فإن السعر الحالي للنفط بجميع المقاييس هو سعر أقل من السعر العادل الذي يحافظ على القوة الشرائية لهذا المورد، فهو في حقيقته سعر منخفض لمصلحة المستهلكين الكبار وهم الدول الغربية، وتتحمل الأمة تلك التضحية المالية الكبيرة.

وبذلك دخلت الدولة القطرية في هذه المنطقة في مجال الاشتراك في تنفيذ السياسة الاستعمارية ألا وهي تصفية القضية الفلسطينية على أساس الموقف الصهيوني والمحافظة على المصالح الغربية بإبقاء الوضع الراهن ومنع أي تغيير فيه لمصلحة النهضة العربية. ومما يجب الانتباه إليه هو أن الدولة القطرية في منطقة

(١) تقرير توماس ليبمان في: **واشنطن بوست** (١٩٩٠).

الخليج العربي وبعكس ما يتراءى لبعضهم، تتبع سياسة نشيطة في هذا المسعى السلبي، فهي تحاول استخدام تقنية العصر الحديث ووسائله لهذا الغرض. وليس أدل على ذلك من اهتمامها الملفت للنظر بأجهزة الإعلام كوسيلة للتأثير في الرأي العام، فقد قرأت في مجلة **المنتدى** الصادرة في عمان النص التالي[٢]:

«هناك خطر آخر أصبح يهدد حرية التعبير عن الرأي ويتعلق بظاهرة مستجدة أخذ يعرفها الوطن العربي خلال العقد الأخير على الخصوص وهي ظهور وسائل نشر وإعلام واسعة وبوسائل ضخمة هي ملكية عدد قليل من شيوخ خليجيين. فهناك حوالى ١٤ جريدة ومجلة توزع في البلدان العربية وأوروبا وأمريكا، وهناك إذاعتان إحداهما تبث من باريس وأخرى من الولايات المتحدة. وهناك شبكتان تلفزيونيتان إحداهما تبث من لندن وتشاهد في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشبكة أخرى تشاهد في الولايات المتحدة وهناك أخيراً وكالة أنباء عالمية كبرى هي الـ **يونايتد برس**».

فما هي القضية المهمة عند هذه الدول لتحتاج إلى مثل هذه الآلة الإعلامية؟

إن **المسألة الأولى**، أن المسؤولين في هذه الدول يعرفون أن ما يقومون به ليس أمراً طبيعياً بل يقف بالضد من المصالح الحيوية للأمة الأمر الذي يحتاج إلى جهد إعلامي لتغطيته.

إن ما حدث في ما يسمى بأزمة الخليج هو اهتزاز وضع الدولة القطرية في هذه المنطقة، ووضعها على بساط البحث، فقد سارت الأمور في الفترة السابقة ولو على السطح في اتجاه خلق نوع من التلاؤم مع الوضع السياسي الشاذ في منطقة الخليج العربي، وحصلت درجة معينة من القبول الظاهري للدولة المصطنعة فيها، كما تكون شيء من الاعتياد أو عدم المبالاة على سطح الأحداث، لذلك كان من المهم قومياً كسر ذلك الجمود ووضع حد لبدايات وضع كان يسير في اتجاه مضاد للوحدة العربية. إن تحدي وضع الدولة القطرية وتوجيه إصبع الاتهام لها بالشذوذ والاصطناع وإلحاق الضرر بالأمة كان ضرورياً.

وهكذا أصبح الوضع الذي خلقته الدول الاستعمارية في تلك المنطقة ورعته خلال عقود من الزمن غير مستقر وبان بصورة عملية أن أساس بقائه الوحيد هو الحماية الأجنبية، فبعد أن كادت ميول التلاؤم والتغاضي والمصالحة الظاهرية تتم

(٢) **المنتدى** (عمان)، السنة ٧، العدد ٨٣ (آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٩.

بين هذا الوضع وتيار الوحدة العربية، رجعت الأمور إلى ما يجب أن تكون عليه ألا وهو وضع التوتر والتناقض. إن بعضهم يعد ما حدث كارثة حلت بالوضع العربي بسبب زوال حالة التلاؤم السطحية التي كانت بين الأنظمة في هذه المنطقة وبقية البلدان العربية. إنني أرى العكس من ذلك.

المسألة الثانية، المهمة هي طرح القضية الاجتماعية على بساط البحث عربياً وإلى حد ما عالمياً والتي ملخصها أن ثروة قومية هائلة شاءت صدف الجغرافيا أن توجد في مكان معين استحوذ عليها أفراد قامت بينهم وبين الأجنبي شراكة غير متكافئة وغير شرعية وحرمت الملايين من الأمة من حقها الشرعي الإنساني فيها من دون حق ولا جدارة، بل ذهب الأمر إلى أنكى من ذلك وهو توظيفها لزيادة قوة العدو.

إن مسألة التفاوت الكبير في توزيع هذه الثروة وطرق استخدامها وصورة التناقض الصارخ بين فقر الملايين وتخمة الأقلية، أمر مجمع عليه ولا يحتاج إلى إيراد الأدلة. ويكفي على سبيل المثال أن يكون معدل دخل الفرد في بلد نفطي في الخليج حوالى ٥٠ مرة معدل دخل الفرد في مصر. ومعروف أيضاً أن معدل دخل الفرد في إحدى هذه الدول هو أعلى معدل دخل في العالم كله. إن تذكير أولئك الأفراد القلائل ولو بجزء يسير من واجباتهم إزاء الفقراء والمحرومين ولاسيما في الأرض المحتلة وفي مخيمات اللجوء، أصبح عادة يضطر إليها المضطر الغيور، وإن كنت أنسى فلن أنسى ما سمعته في مؤتمر قمة بغداد الذي انعقد في ٢٨/ ٥/ ١٩٩٠ مما قاله الرئيس صدام حسين وجلالة الملك حسين والرئيس ياسر عرفات عن ذلك.

إن هذه القضية الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية المهمة التي يتقابل فيها العدل مع الظلم والحق مع الباطل، لم يكن لها من بد إلا أن تطرح وأن تفرض معالمها أمام الجمهور العربي ومنصفي العالم. إن ما يسمى بأزمة الخليج قد طرحت هذه القضية كما يجب أن يكون الطرح وأوصلت الصوت عنها إلى آذان الجميع: الثائر والمتهم والصامت والعاجز والمضطر.

أما **المسألة الثالثة**، الإيجابية فتتعلق بالعالم الخارجي الذي يحيطنا نحن العرب والمقصود به بالدرجة الأولى عالم الدول الغربية الاستعمارية: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الدرجة الأولى. إن تفكير عالم الغرب وسلوكه في ما يتعلق بالقانون ومبادئ الديمقراطية والمثل العليا وحقوق الإنسان، أمر تعرفون عنه الكثير ولا يتسع المجال للخوض فيه، ومع ذلك لا بد من بعض الملاحظات.

إن مصادر المبادئ الأخلاقية في الغرب تاريخياً هي المسيحية بوصفها ديناً والحركة الديمقراطية. والذي يدرس تاريخ الفكر الغربي بإمعان، يجد أن الفكرة الرئيسة التي أثرت في حياة الغرب لم تكن من مجال الدين ولا من مجال السياسة بل من مجال الاقتصاد، ألا وهي الرأسمالية وخلاصتها أن يسعى كل فرد إلى تحقيق أقصى ما يستطيع من مصلحة مادية لنفسه. وعن طريق العقلانية والحساب لتنظيم الربح وتقليل الخسارة يحقق أقصى مصلحة، وعندما يتحقق ذلك لكل فرد تتحقق المصلحة العامة عن طريق ما يدعوه آدم سميث بمبدأ اليد الخفية. وبغض النظر عن التفاصيل والشروحات والاجتهادات تبقى هذه الفكرة هي المسيطر الأكبر على الحياة في مختلف النواحي في الغرب، وتشكل جذور الشؤون الداخلية في تنظيم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، والخارجية في تنظيم علاقات الدول بعضها ببعض. إنها المصلحة المادية الخاصة.

ولكنكم تعرفون أن عالم الغرب ليس عالماً بدائياً بل حقق تقدماً في مختلف النواحي المادية والتقنية، فوسائله ليست فجّة وطرقه في العمل تتسم بالمرونة، كما إنه على درجة عالية من العقلانية والتبصر وبعد النظر والاهتمام بالنتائج أكثر من المظاهر. إن مجمل هذه الصفات الفنية التي تطبع الحياة في تلك المجتمعات قد جعلت مسألة السعي إلى تحقيق المصلحة المادية الخاصة تتسم باتباع أساليب تخفف من غلوائها وفجاجتها. لذلك ظهر اختصاص المجاملة والمناورة وكل ما يتبع ذلك من أساليب التمويه والترغيب، فكانت الدعاية ووسائل الإعلام والتكتيك واستخدام علم النفس وإلى ما هناك من وسائل الإغراء والتضليل، والهدف من كل ذلك هو مسك العصا من طرفيها: تحقيق المصلحة الخاصة بأقل الخسائر الممكنة، فتكونت بمرور الوقت ازدواجية في حياة الغرب ولاسيما في تعامله مع العالم الخارجي: يمكن تلخيصها بالعبارة الآتية: عمل الشر وادعاء الخير. في بداية مرحلة الاستعمار كانت هناك نظرية التمدين ونشر الحضارة، ثم جاءت عبارات القانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية وأخيراً الشرعية الدولية. والغرب في جميع تلك المراحل كان ولا يزال مستعمراً مستغلاً همه الأول تحقيق مصالحه بغض النظر عن جميع ما يدعيه من مبادئ ومثل عليا.

وفي هذا المجال أيضاً هناك فذلكة تمس حياة الشعوب ومستقبل الأمم المستضعفة، ومنها نحن الأمة العربية كان لابد من فضحها وكشف حقيقتها، وهو ما قامت به المعركة ضد العدوان. إن الازدواجية الأخلاقية في التصرف في العلاقات الدولية لم تنكشف كما انكشف أخيراً من خلال ذلك الحديث عن الشرعية الدولية واعتبار قرارات مجلس الأمن تمثل الشرعية الواجبة التطبيق من

قبل الجميع. إن إقدام الدول الاستعمارية التقليدية: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على اتباع هذا النهج المزدوج المنطوي على خداع لشعوب العالم، قد مر بمرحلتين:

الأولى، مرحلة الحرب الباردة، حيث أدت الضرورات العملية للمنافسة مع المعسكر الشرقي إلى شيء من المرونة، ومواقف الوسط والحرص على إتقان أساليب التمويه للحد مما سمي بانتشار الشيوعية.

أما المرحلة **الثانية**، هي التي أعقبت انهيار المعسكر الشرقي حيث زالت تقريباً تلك الاعتبارات، فأصبحت الدول الاستعمارية طليقة اليد في التصرف، ولم تعد بحاجة إلى جهود التمويه والمرونة في التصرف، فقويت فيها نوازع المصلحة أكثر من ذي قبل، الأمر الذي أدى إلى بدء مرحلة انكشاف لتلك الازدواجية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل. إن الغرب الآن من دون منافس تقريباً ومزود بوسائل تقنية متقدمة في التسليح والإعلام والمخابرات، لذلك قد تدفقت فيه من جديد نزعة الهيمنة والاستعمار القديمة التي عرفتها مراحل الاستعمار الأولى، فلم يعد يعير أموراً اعتيادية كان يعيرها بعض الاهتمام في السابق، فهو الآن أكثر هجومية وقسوة في علاقاته الدولية. وكادت حادثة الاصطدام به التي حدثت من خلال العدوان على العراق المناسبة الأولى لفضح هذا الوضع الازدواجي الذي ينذر بالشر والسلبية بالنسبة إلى شعوب العالم الثالث. وكانت أولى نتائج هذا الصدام وانكشاف الوضع الشاذ هو بداية الضعف لمصداقية الأمم المتحدة وتوسع النقد الجاد لوضعها الذي إذا ما استمر فلن تكون نهايتها أفضل من نهاية عصبة الأمم. والذي استمع إلى خطب رؤساء دول حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة الأخير في جاكارتا، يلمس بوضوح هذا الاتجاه، حيث اتسعت المطالبة بإصلاح المنظمة الدولية بسبب الخلل الذي أصابها بسبب تلك الازدواجية.

ـ ٥ ـ

ورب سائل يقول إن القضايا الثلاث التي ذكرت وهي المتعلقة بالدولة القطرية والقضية الاجتماعية والازدواجية في العلاقات الدولية، ليس فيها الجديد، فهي متداولة في الحديث والكتابة من قبل وقد تصدى الكثيرون لمناقشتها وتوضيح جوانبها السلبية. ذلك أمر صحيح ولكن شتان بين طرح الأمور في هذا المستوى وطرحه في المستوى الآخر لسبب جوهري هو الفرق بين القول والعمل، بين المعركة والكلام عن المعركة. إننا في حياتنا اليومية نتحدث عن أمور كثيرة،

عن السعادة والعمل والمثل العليا والكرامة والنجاح والحرية، ونتحدث عن المعاناة والألم والإخفاق والإهانة والعبودية والموت، نتحدث عن الحب والعائلة والوطن والرضا والأمان، كما نتحدث عن الحقد والفراق والتشرد والقلق والخوف، فهل الحديث عن هذه المفاهيم يتطابق مع ما نشعر به عندما نجربها عملياً؟ هل الذي يتحدث كالذي يعيش أي من هذه الحالات؟ والجواب قطعاً كلا. السبب الأول هو أن التجربة العملية تعني التفاعل والاندماج والتأثر الذي يعمر مجموع الشخصية الإنسانية ويمس أعماقها ومعروف أن التفاعل والاندماج والتأثر أمر مختلف جوهرياً عن عملية الكلام التي هي في واقعها الميكانيكي مسألة مرور خواطر في الذهن يعبر عنها اللسان، لذلك فإن تأثيرها في النفس لا يرقى إلى مستوى التفاعل والاندماج والتأثر الذي يخلقه العمل والممارسة والتجربة. إن الحرب التي يضطرب من جرائها نظام المجتمع وقوانين الحياة الاعتيادية أمر لا تعرف أبعاده إلا من خلال التجربة حيث تصبح قضية الموت بكل معانيها مرئية ملموسة، وتكون المعرفة عنها آتية ليس من خارج النفس بل من داخلها عن طريق المعاناة والتجربة الحية.

إن المعركة التي شنتها دول الاستعمار في ما يسمى بأزمة الخليج كانت لها بالنسبة إلينا بعض النتائج المادية السلبية، إلا أنها كانت إيجابية في مجال بناء الإرادة وتغيير نوعية الإنسان. لقد وضعت المعركة على بساط البحث الجاد أموراً مهمة بالنسبة إلى الوضع العربي، كما إنها أرسلت صوتاً إلى العالم مهما كانت درجة ارتفاعه اليوم، يؤشر إلى أزمة أخلاقية حاولت الدول الاستعمارية التستر عليها طويلاً. إن الدولة القطرية وهي آفة المجتمع العربي الحديث قد وجهت لها تهمة قومية ملخصها أنها العقبة الأولى في طريق نهضة الأمة ووحدتها. وقد كان من حسن الاختيار أن ذلك قد وجه إلى أسوأ حالاتها وأكثرها إمعاناً في عداء الوحدة والنهضة ألا وهي الدولة القطرية في منطقة الخليج العربي. وفي المجال الاجتماعي وضعت المعركة سوء توزيع الثروة والاستخدام الفضائحي لها في قفص الاتهام أمام ملايين العرب المحتاجين، في المخيمات وتحت الاحتلال وفي أكواخ القش وجميع المحرومين من الطعام والتعليم والصحة، وفي العلاقات الدولية هناك السيل الجارف من الحديث عن المبادئ والمثل العليا في دنيا الكلام والنقيض التام لذلك في دنيا العمل، من الصهيونية إلى الفصل العنصري إلى النهب الاقتصادي، والعالم بين منتفع وصامت ومنشغل وخائف ومخدوع. إن المعركة قد قالت للغرب المستعمر بصوت عال معمّد بالدم وموثّق بالتضحية وعلى مسمع من العالم إنكم تقولون شيئاً وتفعلون ما هو نقيض له.

ـ ٦ ـ

مضت على بداية النهضة العربية الحديثة إلى الآن عدة عقود، كما مرت حركة القومية العربية والوحدة العربية بعدة مراحل، ومن خلال كل ذلك حدث الكثير من التنظير وبعض العمل وتحققت بعض النجاحات وبعض الإخفاقات. والأمر المهم من كل ذلك هو المراجعة المنزهة والاستنتاج المفيد لأدوات فكرية تضيف إلى معرفتنا عن هذه القضية المهمة، وهنا أود الإشارة إلى أن هذه العملية يجب أن تتم لمبرراتها مجردة عن المناخ الذي يخلقه الإعلام والآثار النفسية التي تسببها الأحداث السياسية، سلبية كانت أم إيجابية.

الأمر الأول المهم هو طرح السؤال التالي: ما هي استراتيجية الحركة القومية أو ماذا يجب أن تكون؟ ومن دون التشعب في أطراف الموضوع أقول إنني أرى أن تكون تلك الاستراتيجية هي أن هدف الوحدة العربية يجب أن يكون الهدف الأول المتقدم على كل ما سواه مهما كان ذلك الذي سواه. ولأوضح الأمر أكثر: إنني شخصياً أؤمن بالوحدة وأؤمن بالحرية والتطبيق العملي لها وهو الديمقراطية السياسية وأؤمن بالتنمية والتقدم العصري وبالاشتراكية بمعنى العدالة الاجتماعية المجردة عن أي نظرية جاهزة. ولكنني في الوقت نفسه أضع هدف الوحدة في المقدمة وأعطيه الأولوية. وهنا لا بد من لفت النظر إلى أمر اتضحت أهميته لي من خلال التجربة وهو إن القول بأولوية هدف الوحدة يجب ألا يكون مجرداً ومقصوراً على الكلام الشبيه بالشعارات بل يجب أن يكون حقيقياً بمعنى أن يتجسد في المواقف المتفرعة عن النضال اليومي. إن الوحدة أمر من نوع أمر الخلاص من الاستعمار وانتزاع الاستقلال والسيادة من الأجنبي له الأولوية والمنزلة الأولى، وإليه يجب أن تتجه جميع الجهود، وتصوب نحوه كل الأقلام والبنادق إن اقتضى الحال.

ولنتحدث بتحديد أكثر. إنني وأنا أقول ذلك لا أعني ذلك التبسيط التجريدي الذي ينتهي بالاستنتاج إننا يجب ألا نعمل أي شيء من أجل الحرية وتحقيق الديمقراطية، أو بناء العدالة الاجتماعية أو تسريع عملية التنمية الاقتصادية أو أي شيء من هذا المعنى قبل أن تتحقق الوحدة. ولكنني أبقى أقول إن هدف الوحدة هو الهدف الأول ويجب أن يعطى الأولوية. أما كيفية التوفيق بين هذا القول والقول الآخر، فهو ممكن ولكن ليس عن طريق قانون رياضي ميسّر التطبيق بل عن الطريق الصعب، طريق العمل، ألا وهو فن القيادة المعقد تعقيد الحياة. إن هدف الوحدة يجب أن يعطى الأولوية في المحصلة النهائية، وفي جوهر الأمور، وفي تفاصيل النضال اليومي.

تلك نقطة البداية ومنها نتقدم خطوة توضيحية محددة أخرى هي أن يجتمع الوحدويون على هذا الخط: الوحدة قبل كل شيء. إنني عندما أقول ذلك أعرف السابق من التنظير ومحاولات العمل في هذا الاتجاه وأعرف ما حدث وما بذل من جهود ضائعة وأستطيع استرجاع جدل من المسؤول عن هذا أو ذاك، ولماذا كان هذا أو ذاك، وما أسس هذا أو ذلك؟ ومع ذلك فإنني أجد هذا القول الآن في صميم الموضوع ومناسباً للوضع. أما من حيث الأهمية، فهو كما كان مهماً وضرورياً، فإذا كنا الآن نحن معشر الوحدويين أكثر نضجاً من السابق، وإذا كنا قد استفدنا من التجربة كما كنا دوماً نحاول، وإذا كنا متفقين فعلاً على أولوية هدف الوحدة، وإذا كان واضحاً في أذهاننا ذلك التوفيق المعقد بين أولوية الوحدة وتعلقنا بالأهداف الأخرى، ولاسيما الديمقراطية، أقول إذا كنا كذلك فسيكون بمقدورنا أن نتقدم إلى الإمام في طريق توحيد الصفوف والخروج من وضع الشتات إلى وضع التلاؤم على الأقل.

في سنة ١٩٦٨، كتبت في مجلة **دراسات عربية** عن موضوع العوامل الذاتية وأثرها في العمل السياسي العربي. ومهما يكن، إن كنت مصيباً أو مخطئاً، منصفاً أو متجنياً، فإنني لا أزال أرى تلك السطور مفيدة. ولم تتوافر لدي الأدلة حتى الآن على خروجها عن الصدد. هناك ما يجب أن نفعله نحن الوحدويين لمقاومة الغريزة في داخل كل منا. إن «الأنا» البدائية المنفلتة من سيطرة الضمير لم تجلب لنا خيراً نلمسه ولم تكن نتائجها حميدة. وحدتنا يجب أن تتحقق مهما كانت الظروف ومهما كانت التضحيات. إن كانت الوحدة هي الحق، فالحق يجب أن ينتصر على قوى الباطل اليوم قبل الغد، وبكل ما يناسب من الوسائل، وبكل ما يتطلب من التضحيات، وبكل ما هو موجود من القوى، وتلك كانت منهجية الإسلام أعظم ثورة في تاريخنا وأكبر جزء من حضارتنا وأعظم رسالة عرفتها البشرية.

عندما يقول أحدنا إنه وحدوي فإن ذلك يجب أن يعني شيئاً محدداً وحالة تترتب عليها نتائج معينة في مجالات عديدة. إن الإيمان بوحدة الأمة العربية يقتضي اعتباراً تترتب عليه وتتفرع منه نتائج سياسية وقانونية، أهمها هو اعتبار التجزئة سياسياً وضعاً مؤقتاً ومتناقضاً مع إرادتنا ومعادياً لمصالحنا الحيوية وقانونياً غير شرعي. وأمر منطقي أن يكون القول بذلك هو الأساس للمواقف من مختلف الأمور الأخرى ذات العلاقة. إن العلاقة يجب أن تكون منطقية ينسجم فيها اللاحق مع السابق كما يجب أن تكون الأمور السوية في الحياة، ففي إطار التفكير الوحدوي هكذا تكون قضية الشرعية واللاشرعية وجدال الحق والباطل وقضية الصحيح والخطأ. وإذا ما نظرنا إلى الأمور على هذا الأساس ومن خلال

هذا المنظار يصبح من اليسير علينا تحديد المواقف والتوصل إلى الأحكام على ما يجري في وطننا العربي. أما التشويش والتناقض وما يجره ذلك من خلل ينتج عن فوضى العلاقة بين السابق واللاحق واختلال المنطق في علاقة المفاهيم بعضها ببعضها الآخر. ولعل أهم سبب للتناقض الذي وقع به بعض السياسيين والمثقفين هو القول بالوحدة وبشرعية التجزئة في الوقت نفسه. وسبب الوقوع في هذا الخطأ هو عدم التفريق بين التعايش مع التجزئة كوضع موجود وبين الاعتراف بشرعيتها.

إنني أعرف أنه في جمع الوحدويين هناك المرجّح وهناك غير المعترض وهناك صاحب الشروط إلى جانب المحبذ لدرجات من العلاقة تحت خط الدولة الواحدة. . . الخ، وكلهم يعدّون في الحديث الدارج في عداد جمع الوحدويين. إنني أرى أن وجود ذلك أمر طبيعي إلا أن الإيمان بالوحدة شيء غير ذلك. القول إننا أمة واحدة أمر آخر وعلى من يقول به أن يسير فيه إلى نتائجه المنطقية سياسياً وقانونياً وأن يقبل لا بل يناضل في سبيل كل ما يترتب عليه وما يتفرع عنه من مواقف. إن القول إننا أمة واحدة يترتب عليه منطقياً القول بلا شرعية التجزئة وهو موقف مختلف عن المواقف الأخرى. لقد تعمد الإسلام إطلاق نعت الجاهلية على الوضع الذي كان موجوداً قبل ظهوره، وكان ذلك حكماً وليس وصفاً والسبب هو أن الإسلام أراد أن ينفي ذلك العهد بصورة قاطعة كنقطة بداية إلى عهد جديد. لئن كانت الوحدة العربية تبدو اليوم صعبة، كذلك كان شأن المهمات الكبرى في التاريخ.

١٩ ــ مكانــة الوحــدة(*)
في المشروع الحضاري النهضوي العربي

ـ ١ ـ

لكل أمة وفي كل مرحلة من تاريخها قضية كبيرة هي الأولى في الأهمية مهما كان حجم تلك الأهمية بالنسبة إلى القضايا الماضية، أو بالنسبة إلى قضايا الأمم الأخرى. إن الأمة، أي أمة، لا بد في كل مرحلة من أن ينشدّ اهتمامها إلى هدف يفرض نفسه على الواقع ويتّجه إليه الاهتمام العام الذي هو حصيلة مشاعر الجمهور وتفكير النخب وإيحاء الظروف المحيطة، فمنذ بداية ظهور الوعي القومي دفاعاً عن النفس ضد حركة التتريك العثماني وإلى حدّ الآن كان هدف التوحيد العربي في المقدمة ولو بدرجات متفاوتة. وإذا ما سأل البعض عن الدليل، فهناك الكثير وفي جميع النواحي الفكرية والسياسية والاقتصادية ما يؤكد بصورة مجتمعة أن الرأي العام العربي كان باستمرار في اتجاه تحقيق هذا المشروع. هناك بالطبع من لا يرى ذلك أما عن قناعة أو عصبية أو مصلحة، ومع ذلك بقيت قضية الوحدة هي القضية المحورية التي تتّجه إليها روح الأمة.

وبعد مرور عقود من السنين على ظهور المشروع طرأت على الوضع العربي تطورات بسبب عوامل داخلية وخارجية. وكان من الطبيعي أن تؤثر تلك التطورات في هذه القضية من حيث الفهم العام لها، ومن حيث الوسائل والمناهج التي استخدمت لتحقيقها. وإزاء ذلك ظهرت الحاجة إلى أن يقوم العمل الفكري

(*) في الأصل مقالة أعدت بتكليف من مركز دراسات الوحدة العربية كمساهمة في المشروع الحضاري النهضوي العربي، الذي كان قيد الإعداد من قبل المركز وقدم إلى لجنة الصياغة في عام ٢٠٠٥.

بدوره في جلاء الصورة وإعادة تقديم الموضوع بصورة تحفظ الجوهر وتعيد صياغة الإجراءات والأساليب، وذلك ما يمكن أن يدعى تجديد التفكير. إن عملية تجديد التفكير لا بد أن تتناسب مع الظرف الذي يستدعيها. ويبدو الآن أن الظرف الحالي للأمة العربية يتطلب جهداً من هذا النوع. إن القوى المحافظة المدافعة عن وضع التجزئة قد حققت تقدماً في عملية تقوية الدولة القطرية وترسيخ أقدامها في الحكم. وجاء ذلك متلازماً مع تدخل خارجي معادٍ تقليدياً لمشروع التوحيد متمثلاً بالولايات المتحدة والصهيونية في الدرجة الأولى. إن عملية التجديد الثقافي لا بد أن تكون متوازنة وتتجه نحو الحقيقة مغلّبة ذلك على المشاعر الآنية والانفعال بالظروف والأحاسيس الذاتية وما تفرزه قسوة الظروف. وتلك مهمة يجب أن تشترك في تأديتها النخبة المثقفة والسياسيون.

ـ ٢ ـ

الوحدة العربية هدف قومي يصل إليه الفرد طبيعياً بسبب عوامل الاشتراك الثقافية والوجدانية مع الآخرين، فاللغة والموروث الثقافي والتاريخ المشترك ونمط العيش والعادات الاجتماعية وديانة الأكثرية والتواصل الجغرافي عوامل موجودة لا يصعب التعرف عليها. ومهما يقال عن عوامل التباين تبقى عوامل الاشتراك هي الغالبة والمرجّحة.

ومن الجدير بالملاحظة أن العوامل المشتركة قد شهدت تطورات إيجابية خلال العقود الماضية، الأمر الذي أدى إلى تقوية المشاعر التوحيدية، وبالتالي تقوية الشعور بضرورة مشروع التوحيد. إن بعض الأقطار العربية المهمة، قد شهدت حركة تعريب نقلتها من وضع العزلة إلى وضع الاندماج. وفي المجال اللغوي ظهرت العربية الميسّرة التي يفهمها الجمهور العربي في جميع أقطاره، فأصبحت وسائل الثقافة العامة المطبوعة والمرئية والمسموعة متاحة عبر الحدود، وازدادت حركة التنقل والسياحة والاتصال بين أبناء الأمة العربية في مختلف أقطارها. وربما كانت الأمة العربية من أكثر الأمم التي تملك عوامل مشتركة، مما كان له الأثر الفعال في تكوين الشعور القومي على المستوى العام وفي وسط النخب الثقافية، الأمر الذي أدى إلى ظهور الحركات القومية أحزاباً ومنظمات.

المسألة الأخرى في موضوع التجديد الفكري تتعلق بما يترشح من الظروف المحيطة والتطورات التي شهدتها البلدان العربية وما يجري في العالم. ومحور هذه التطورات صعود أهمية القضية الاقتصادية. إن العالم بمجمله، وفي مقدمته الجزء

المتقدم (بغضّ النظر عن مفهوم التقدم) أخذ يعير المسألة الاقتصادية اهتماماً أكبر، لا بل أصبحت هي القضية الأولى، فقد كانت المحرك الرئيس وبقيت كذلك في ما أعقب ذلك من علاقات دولية ونشاط سياسي وعسكري وثقافي مارسته الدول العظمى والكبرى ولا تزال في علاقاتها بالدول الأخرى. وقد تجلّى ذلك الاهتمام بالقضية الاقتصادية في ظهور هدف التنمية الذي أصبح حديثاً شائعاً، وتّمت إضافته إلى مهمات الدولة في كل مكان تقريباً بعد أن كانت مهمة الدولة قبل ذلك محصورة في الدفاع والأمن والعدالة. ولا يخلو الآن برنامج أي دولة تقريباً من تحقيق التنمية كواجب عام تقوم به، سواء أكان ذلك بواسطة الحكومة أم بالاشتراك مع الجمهور أم بواسطة مؤسسات الجمهور وحدها. وهكذا احتلت القضية الاقتصادية المكانة الأولى في عالم اليوم، فأصبحت قضية القضاء على الفقر ورفع مستوى معيشة الفرد صحياً وثقافياً واجتماعياً عامة. وكانت البلدان العربية في جملة هذا التطور الذي شمل العالم كله تقريباً، فقد اكتشفت ثروات مثل النفط جلبت ثروات كبيرة إلى الدولة وإلى بعض الأفراد، وشاهد الفرد العربي عبر السفر ووسائل الإعلام، الفرق في مستوى المعيشة واستهلاك البضائع بينه وبين ما هو موجود في دول أخرى، كما اتضحت الفوارق بين الأغنياء والفقراء.

التطور الآخر الذي حدث وجلب الانتباه هو الأمن، أي الدفاع عن الوطن ومجابهة العدوان من الخارج باستخدام القوة المباشرة أو غير المباشرة. وقد تجلّى ذلك بأوضح صورة في فلسطين والعراق.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن العدوان الخارجي قد صاحبه العديد من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية واختراق الحدود الوطنية والاتصال غير المشروع بشرائح من المجتمع أفرزت ميولاً وعصبيات عرقية ودينية وطائفية كان لها أثر سلبي في الاستقرار الداخلي، فتفاقمت إلى حدّ تكوين خطر على الوحدة الوطنية.

وثمة وضع دولي يتسم بتأثير القوى الكبرى والكتل الدولية؛ فهناك الولايات المتحدة وروسيا، وهناك الاتحاد الأوروبي وهناك ٧١ تجمعاً ومنظمة في قارات العالم، ٣٥ في أفريقيا و١٥ في آسيا و٢١ في نصف الكرة الغربي. يضاف إليها ظهور الصين والهند كقوى كبرى جديدة. إن الوضع الدولي الآن يتسم بظهور أهمية القوى الكبرى واتساع نفوذها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وإعلامياً، ما يؤدي إلى ضعف موقف الدول الصغيرة في علاقاتها الدولية. إن الوضع الدولي يتسم بالتفاوض والصراع. ومن خلال ذلك هناك مصالح ومنافع يتم انتقالها من جهة إلى أخرى بحسب القوة النسبية للأطراف ذات العلاقة. وبذلك تجد الدول الصغيرة نفسها في وضع ضعيف

يجبرها في نهاية المطاف على تقديم التضحيات وقبول التنازلات. ولا سبيل إلى معالجة هذا الخلل إلا بتوازن القوة، والوحدة كمشروع لإنشاء دولة قوية في هذه المنطقة من العالم بالموارد والمزايا التي تتمتع بها الأقطار العربية يمكن أن يعالج هذا الخلل، وهو السبيل الوحيد للدفاع عن المصالح المشروعة.

وهكذا كان لتزايد أهمية العامل الاقتصادي وظهور قضية الأمن وتطور العلاقات الدولية أثر في زيادة الشعور بضرورة التوحيد من جهة، وبالحاجة إلى التجديد الثقافي من جهة أخرى. إن المواطن العربي، أخذ يفكر بأهمية مشروع التوحيد كتدبير قومي من أجل التنمية والدفاع عن النفس والتكيف مع التطورات الدولية. إن الوحدة العربية ليست ضرورية لأننا أمة لها عوامل توحيدية فحسب، بل أيضاً لأننا نحتاج إليها من أجل التنمية ورفع مستوى المعيشة للمواطن، ومن أجل حماية الوطن والشعب والدفاع عن الوجود القومي والمصالح المشروعة. المهم في ذلك هو استيعاب التطورات الجديدة ودمجها في مجمل التفكير القومي ليكون منفتحاً على الظروف الداخلية والخارجية ومتفاعلاً معها. والمهم في الاستيعاب والتفاعل هو الأخذ بما هو جديد مؤثر مع المحافظة على جوهر القضية القومية. كان التأكيد في الماضي يدور حول الروابط القومية، وهو الآن بعد استيعاب الظروف الجديدة يجب أن يدور إضافة إلى ذلك حول مصالح الأمة في التنمية والأمن؛ فمبررات الوحدة العربية ليست الروابط القومية وحدها، كما إنها ليست المصالح وحدها، بل هذان معاً. إننا أمة واحدة ويجب أن نتحد لأننا نشترك بروابط قومية قوية، ولأن لنا مصلحة مشروعة في التقدم الاقتصادي والدفاع عن أرضنا وسلامة شعبنا.

ـ ٣ ـ

إن بحث موضوع الوحدة العربية لا يمكن أن يستغني عن بحث قضية الدولة القطرية التي تشكل الآن وضع التجزئة. إن تاريخ نشوء الدولة القطرية يعود بالدرجة الأولى وفي أغلب الحالات إلى تحويل مسميات الأقاليم والتجمعات السكانية إلى دول بفعل عوامل عديدة كان في مقدمتها خطة الدول الاستعمارية لاقتسام موروث الدولة العثمانية من جهة، ومطامح الحكام والمتنفذين المحليين لتكوين سلطة سياسية من جهة ثانية. والمعروف تاريخياً أن التفكير في العمل السياسي في المشرق العربي كان على العموم على أساس قومي، وجاءت المطامع الاستعمارية، فنشأت كيانات لدول قطرية في ظل الاستعمارين البريطاني والفرنسي في الدرجة الأولى. ومنذ التطورات التي حدثت خلال وبعد الحرب العالمية الأولى وقفت الدول الاستعمارية والصهيونية ضد مشروع الوحدة العربية.

وجاءت التطورات اللاحقة لتؤكد ذلك، فاتفاقية سايكس ـ بيكو ومقاومة مشروع محمد علي لبناء دولة قوية ذات توجّه وحدوي والعمل ضد مشاريع التوحيد ولاسيما وحده سوريا ومصر واحتلال العراق، تشكّل سلسلة في حلقات موقف مصمم يسبق الإصرار، مستخدماً جميع الوسائل المتاحة لمقاومة مشروع توحيد البلدان العربية، ومنع قيام دولة كبيرة قوية في هذا الجزء من العالم.

الموضوع المهم في هذه القضية ليس ما قامت به الدول الاستعمارية بل القضية الداخلية، أي الوضع الداخلي العربي ومحوره الدولة القطرية. إن العامل المهم في إدامة وضع التجزئة لا يعتمد وحده على القوة التي تمارسها الدول الاستعمارية، بل يعتمد على وجود الدولة القطرية التي كوّنت بمرور الوقت قوى ذاتية عسكرية وإعلامية واقتصادية واستخباراتية تستعملها من أجل البقاء ومقاومة حركة التوحيد. وقد حدث ذلك بفعل اشتراك المصالح بين القوى الخارجية والنخب الحاكمة في الدولة القطرية. واللافت للنظر هو أن الدولة القطرية قد تطورت خلال الفترة الماضية، فكوّنت لها أجهزة ومؤسسات وتفاعلت مع القوى الخارجية بتشابك المصالح، وكوّنت نوعاً من الشرعية القانونية من خلال علاقاتها الدولية، فنمت في المجتمع فئات ذات مصالح وقد أدت هذه الفئة الدور الرئيس في التأسيس للدولة القطرية مستخدمة قوى الدولة العسكرية والاقتصادية، ومستعينة بالقوى الخارجية لتحويل الدولة إلى كيان مستقر بدرجات متفاوتة من النجاح، فأنشأت أنظمة استبدادية بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق القمع والإغراء واستخدام الموارد العامة. وبمرور الوقت، وبتغير الظروف المحلية والدولية، عملت هذه الفئة على تكريس وجودها وهيمنتها على السياسة مستخدمة مختلف الأساليب لمجابهة الظروف المستجدة، فأدخلت مجال التوريث للأبناء، وأنشأت الهياكل الشكلية للدولة الديمقراطية واللجوء إلى القوة العسكرية الأجنبية في الحالات التي استدعت ذلك، وكيّفت مواقفها للانسجام مع رغبات الدول الاستعمارية، وقدمت إغراءات اقتصادية ومالية للدول والشركات الأجنبية، ودخلت في بعض الحالات في الأحلاف العسكرية للدول الاستعمارية. لقد أدت الفئة الحاكمة دوراً رئيساً في التأسيس للدولة القطرية، وبذلك ظهرت عقبة كبيرة أمام مشروع الوحدة.

إن الكفاح من أجل المشروع الوحدوي أصبح عليه أن يواجه العقبة الداخلية بالدرجة الأولى متمثلة بالفئة الحاكمة التي تهيمن على السياسة في الدولة القطرية، والعقبة الخارجية المتمثلة بالدول الاستعمارية التي تدعم الفئة الحاكمة.

إن مسألة الوحدة مقابل التجزئة مسألة سياسية، فقد كان نشوء الدولة

القطرية واستمرارها عملاً إرادياً بدأته وأسسته الفئة الحاكمة التي تولّت العمل السياسي، فهي تتحمل المسؤولية الأولى عنه. والخلاصة هي أن أسباب وضع التجزئة لا يمكن أن تعلق على العامل الخارجي، كما إنها لا يمكن أن تعزى إلى الفروق في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بل تتحمل مسؤوليتها في الدرجة الأولى الفئة الحاكمة في الدولة القطرية.

إن عمر الدولة القطرية قد ناهز نصف قرن تقريباً أو أكثر، فماذا كانت الحصيلة؟ إن سجل هذه الدولة بمجمله كان سلبياً، ففي مجال التنمية كان الفشل واضحاً تعكسه التقارير الاقتصادية العربية والدولية. إن أرقام مؤشرات التنمية المعروفة تشير بوضوح إلى أن الأقطار العربية عموماً بقيت في حدود أوضاع البلدان الفقيرة، فمعدل دخل الفرد من الناتج القومي، وحجم تجارتها مع العالم، ونسبة الأمية، والتعرض إلى الأمراض، ومدى توافر مياه الشرب الصالحة، والكهرباء، ووسائل الاتصالات الحديثة، بقيت كلها تقريباً في مستويات البلدان الفقيرة في العالم. إن معدل النمو الاقتصادي في البلدان العربية أقل من ٣ في المئة وسيبلغ معدل البطالة ١٥مليوناً في عام ٢٠١٠، ويعيش ثلث السكان على أقل من دولارين في اليوم ويبلغ معدل الأمية بين البالغين حوالى ٤٠ في المئة. هناك استثناءات في الدول النفطية التي يصعب اعتبارها مقياساً بسبب وفرة الموارد المالية وقلة عدد السكان. إن الفشل في تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي قضية أصبحت بيّنة، وجاء **تقرير التنمية البشرية** الأخير الذي أصدرته الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، معرباً عن ذلك بوضوح. إذاً، إن الكيان الجديد للدولة القطرية لم يستطع أن يحقق تنمية اقتصادية مثلما استطاعت ذلك بلدان أخرى من العالم الثالث، كما هو الحال في بلدان في جنوب شرق آسيا.

ـ ٤ ـ

إن المخاطر التي تعرّض لها الأمن القومي العربي بسبب غياب الوحدة واضحة أيضاً، فالدولة القطرية بقيت ضعيفة إزاء القوى الخارجية القريبة والبعيدة. لقد استطاعت الصهيونية بسبب توزّع الأمة العربية على دول قطرية ـ ما أدى إلى إضعافها كلها ـ أن تقوم باحتلال فلسطين في البداية واحتلال أراضٍ عربية أخرى في ما بعد. كما استطاعت أن تطلق يدها في التصرف إزاء الشعب الفلسطيني بالاضطهاد والقتل وسلب الأرض والممتلكات والاعتداء على المقدسات. واستطاعت بسبب الضعف العربي أن تتصرف من موضع القوة إزاء أقطار عربية مجاورة تحتل جزءاً من أراضيها، وأن تخضعها لاتفاقيات مهينة غير متوازنة، وأن

تبدأ بمشاريع لاختراق أمنها والتغلغل في اقتصاداتها. ثم كان احتلال العراق وتدمير دولته واستغلال ثرواته وإضعافه، لإخراجه من الاهتمام بالشأن القومي.

وكان وضع الضعف الذي عانته الدولة القطرية، قد شجّع أعداء الأمة على الاستمرار في استثمار تلك الحالة بدخول مرحلة جديدة في التفتيت. إن التجزئة الأولى التي شهدت نشوء الدولة القطرية قد أدت بالتراكم إلى التمهيد لمرحلة جديدة، هي مرحلة تفتيت الدولة القطرية نفسها عن طريق تشجيع عوامل الانقسام العرقي والديني والطائفي، فتفاقم الوضع في السودان، حيث ظهرت ميول انفصالية. ثم جاء الوضع في العراق بإدخاله في طريق التفكيك والانقسام تحت مسميات الفدرالية وحقوق الأقليات. وحدثت اضطرابات عرقية في سوريا، وبدايات إلى صراع ديني في لبنان، ونشطت قضية الأمازيغية في بعض أقطار المغرب العربي.

ومن استعراض التاريخ السياسي للدولة القطرية خلال حوالى نصف قرن يتضح أن الفئة الحاكمة في الدولة القطرية من جهة، والقوى الاستعمارية والصهيونية من جهة أخرى، قد عملت مجتمعة بتفاهم ضمني أو علني على تكريس الدولة القطرية وتثبيت أقدامها، فتحولت جامعة الدول العربية تدريجياً إلى مؤسسة شكلية عاجزة وأهملت مقرراتها، في حين كان بالإمكان استخدام هذه المؤسسة حتى بميثاقها الضعيف، لتكون أداة تعاون فعال ينمو بالتدريج وينقل الأمة إلى مراحل متقدمة من الاندماج لو توافرت الإرادة للسير في طريق التوحيد. لقد قامت تجمعات إقليمية ثلاثة. ولكن حتى هذه التجمعات قد فشلت الدولة القطرية في الاستفادة منها، فقد أُنهي مجلس التعاون العربي، وتعثّر اتحاد المغرب العربي، وبقي اتحاد واحد في منطقة الخليج العربي.

كما إن تعاون الدولة القطرية مع القوى الاستعمارية لمقاومة الوحدة بين سوريا ومصر معروفة، فقد عملت الفئة الحاكمة في العديد من الأقطار العربية على مقاومة المدّ القومي، وقدمت الدعم المادي والمعنوي للتآمر على دولة الوحدة حتى استطاعت تحقيق الانفصال. وقد حاولت تكرار ذلك في اليمن إلا أنها فشلت. كما دخلت الدولة القطرية في مجال المزيد في إضعاف العمل العربي المشترك بنقل الاهتمام من الوضع العربي إلى الوضع القطري، فظهرت مشاريع التجمعات غير العربية مثل الشراكة المتوسطية مع الدول الأوروبية، والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف الاقتصادية والأمنية والثقافية مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، من دون الالتزام بالاتفاقيات العربية التي تنظم تلك العلاقة.

ولعل أبرز مثال على ما قامت به الدولة القطرية لإضعاف العمل العربي

المشترك والتضامن القومي هو عدم تطبيق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة في عام ١٩٥٠، وتعثر مشروع السوق العربية المشتركة.

وفي مقابل الأثر السلبي للدولة القطرية خلال حوالى ٥٠ عاماً مضت، لم تكن التجربة خالية من بعض الخطوات الإيجابية، قد حققت بعض الأعمال في مجال التعاون العربي، وبخاصة في ما قامت به مؤسساتها المتخصصة، كما حصل في المجال الثقافي وفي بعض المجالات الاقتصادية. كما إن حركة التعريب في أقطار المغرب العربي حققت تقدماً ملحوظاً، ساعد على اندماج هذه الأقطار بالوطن العربي. كما حققت حركة السفر والسياحة وانتقال العمالة وقيام بعض المشاريع الاقتصادية، بعض التقدم. وقامت وحدة دولة الإمارات العربية وصمدت، وحققت اليمن وحدة بين شطريها وفشلت محاولة الانفصال فيها. وحقق المجتمع المدني تقدماً ملحوظاً، فأنشئت مؤسسات عربية من نقابات وجمعيات ثقافية واجتماعية واقتصادية، وحقق الإعلام، ولاسيما المرئي، خطوة مهمة في المخاطبة على نطاق عربي، وكذلك في مجال الفن.

ـ ٥ ـ

ولكن مشروع الوحدة بقي متعثراً، ولا بد من أن تكون لهذا التعثّر أسباب تتعلق بالمنهجية والوسائل التي اتبعت. إن مراجعة للأحداث والتطورات ضرورية، فمن خلالها نستطيع التعرف على الأخطاء ومواضع الضعف. إن الحركة الوحدوية قد اندفعت بصورة تلقائية في منهجية تقوم على فكرة الوصول إلى الحكم في بعض الأقطار العربية، والعمل عن طريق السلطة السياسية على توحيدها خلال حقبة قصيرة نسبياً. واليوم وبعدما حدث من تطورات في الوضع العربي، لا بد من مراجعة نقدية تستطيع الحركة الوحدوية من خلالها تحديد عناصر منهجية جديدة. إن نقطة البداية في صياغة مثل هذه المنهجية هو التعرف على الواقع العربي داخلياً وخارجياً لتشخيص القوى التي تقف مع مشروع التوحيد وتلك التي تقف ضده، واختيار الأساليب الملائمة للتعامل معها، فعن طريق تحليل الواقع العربي يمكن التعرف على العوامل التي يمكن أن تكون مع اتجاه الوحدة للعمل معها وتنميتها، وعلى العوامل التي تعمل ضدها للتعرف على كيفية معالجتها. وفي هذا الصدد يمكن ملاحظة العناصر التالية في صياغة مثل هذه المنهجية.

أولاً، إن الواقع العربي المعقّد يتطلب نظرة واقعية تقوم على أساس التعدد في الوسائل والأساليب، إذ لا يوجد قانون واحد لمعالجة قضية كبرى كمشروع

التوحد القومي الذي يؤدي تحقيقه إلى تغيير جوهري في وضع الأمة من جميع الوجوه. وتعدّد الوسائل والأساليب يعني عملياً التعامل مع عناصر الواقع، حالة بحالة، وابتداع الوسيلة المناسبة لتلك الحالة من دون أفكار مسبقة أو تعصب أو تبسيط. إن كل الأساليب واردة إذا كانت تناسب الحالة التي يراد معالجتها، فلا يستبعد أمر لاعتبارات نظرية أو تقليدية أو عصبية، فما فشل في التجربة لا يكرر، وما يمكن أن ينجح يعتمد وإن لم يكن مسبوقاً أو معروفاً. لذا لا بد من اللجوء إلى الإبداع في التفكير السياسي لاستنباط الوسائل المتعددة والطرق المتنوعة لمعالجة تعقيدات الواقع، فليست الأساليب المطروقة كافية وحدها، وليس المعروف من الوسائل هو المفيد في جميع الحالات، بل لا بد من الإبداع والتجديد.

ثانياً، المسألة المهمة الأخرى في تشخيص عناصر المنهجية الجديدة هي اختيار المدخل المناسب المنسجم مع روح العصر وحاجات الأقطار العربية. إن مداخل السياسة والثقافة مهمة، إلا أنها لا ترقى في تأثيرها إلى المدخل الاقتصادي الذي هو الآن روح العصر، حيث تحتل القضية الاقتصادية مركز الاهتمام الأول دولياً وعربياً، فالوحدة العربية يجب أن تقدم إلى الجمهور العربي وإلى الحكومات ليس على أساس سياسي فقط، بل باعتبارها مصدر مصلحة اقتصادية تعود بالنفع على الجميع، فهي ليست معنوية فحسب، بل مادية أيضاً. إنها ليست مصدراً للقوة فحسب، بل هي نافعة اقتصادياً أيضاً.

إن مشروع الوحدة يجب أن يجلب منفعة اقتصادية واضحة لمن يدخل فيه، فالأقطار العربية بوضعها الحالي تعاني التخلف الاقتصادي والاجتماعي بسبب تعثر مشروع التنمية، وهي يمكن أن تحقق تقدماً مهماً عن طريق الاندماج والتكامل الاقتصادي. وقد أصبحت هذه القضية واضحة لا يصعب إثباتها، فهي يمكن أن تعظم وتيرة النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بتجمع الدول العربية واندماجها في كتلة اقتصادية واحدة بفعل عوامل التكامل في الموارد ومنافع الحجم الكبير واتساع السوق والمواصلات والموقع الجغرافي المتميز. كما إنها يمكن أن تحقق منافع اقتصادية مهمة في العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

وللمدخل الاقتصادي جوانب إيجابية تتعلق بالوضع الداخلي والتعامل مع القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع. هناك طبقات وشرائح اجتماعية يمكن أن يتطور موقفها من موقف الضدّ أو عدم الاهتمام بمشروع الوحدة، إلى موقف إيجابي عندما تجد بالملموس أن مشروع التوحيد يعود عليها بمنافع اقتصادية، ويصبح ذلك جلياً في وسط القطاع الخاص، والصناعي منه على وجه

الخصوص، الذي يبحث عن سوق أوسع ويطمح إلى الدخول في مجالات استثمارية جديدة لا يتيحها وضع الدولة القطرية. إن فئة الصناعيين والتجار وعموم الطبقة الوسطى ترغب في الحقيقة في توسيع السوق وفتح آفاق جديدة للعمل وتوسيع نشاطها. ومن الواضح أن مشروع الوحدة يساعد على ذلك أكثر من وضع التجزئة. إن هذه الفئات والقوى الاجتماعية المرتبطة بها يمكن أن تكسب إلى جانب مشروع الوحدة. وهنا لا بد من أن يعتني مشروع التوحيد بالتفاصيل الضرورية لتحقيق منافع اقتصادية ملموسة للجميع ولو بدرجات متباينة. وبذلك يصبح مشروع الوحدة ليس مشروعاً سياسياً فحسب، بل مشروعاً اقتصادياً أيضاً، أو ربما كذلك في الدرجة الأولى.

وفي هذا الصدد لا بد من الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي، فقد كان الدافع الأول سياسي، وهو إحلال السلام ومنع تكرار الحروب (ولاسيما بين ألمانيا وفرنسا)، ولكن الهدف السياسي بقي ضمنياً، وتم اختيار المدخل الاقتصادي بدلاً من ذلك، حتى إذا ما عمل الاقتصاد مفعوله وترسخت عملية الاندماج وازدادت القوة الاقتصادية للمجموعة (وبالتالي القوة السياسية)، تطور المشروع فأصبح اقتصادياً وسياسياً في الوقت نفسه.

ثالثاً، ومن ضمن منهجية المدخل الاقتصادي، يبدو أنه يجب أن تكون هناك أولويات واختيار نقاط البداية، فالأفضل هو البدء بالأمور الواضحة ذات المردود الملموس والأسرع الذي يمكن أن يشعر به المواطن والحكومة في البلد الداخل في المشروع من أجل بناء الثقة وتقوية الروح المعنوية، وتكوين القناعة بجدوى المشروع الجديد. إن تحرير التجارة مثلاً يمكن أن يؤدي إلى منافع اقتصادية عن طريق توفير الفرق في نفقات النقل من بلدان أبعد، كما يمكن البدء بالسلع التي تتقارب مواصفاتها والرسوم الجمركية المفروضة على استيرادها بين الأقطار الداخلة في المشروع.. إلخ. إن الوضع النفسي الذي نشأ بتأثير الخطوات الطموحة التي تعثرت والحاجة إلى بناء الثقة وإلى إثبات الرغبة لتحقيق المصلحة المشتركة للجميع؛ كلها أوضاع تتطلب حسن الاختيار، كما تتطلب البدء بالخطوات المتواضعة كنقطة بداية.

وهنا لا بد من التأكيد أن مفهوم المصلحة المشتركة يجب ألا يتجه إلى الحكومات فحسب، بل إلى الفئات الاجتماعية والاقتصادية، أي إلى الأفراد أيضاً. لذلك لا بد لأي مشروع للتكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادي من أن يأخذ في الحساب الدور المؤثر للطبقة الوسطى من صناعيين وتجار وعموم العاملين في

القطاع الخاص إلى جانب الطبقات الشعبية وعموم المواطنين. وفي الحالات التي ربما تتعارض فيها المصالح، لا بد من أن تكون نقطة البداية هي اختيار القضايا التي تنسجم فيها المصالح قدر الإمكان. إذاً، حتى ضمن المدخل الاقتصادي لا بد من الأولويات وحسن الاختيار والتدرّج.

رابعاً، ويدخل في صياغة عناصر المنهجية الجديدة موضوع الزمن. وموضوع الزمن يتعلق بصورة جوهرية بفهم عملية التطور الاجتماعي، حيث يتحول المجتمع من وضع إلى وضع جديد أعلى منه في سلّم التقدم، فسواء أكان التطور الاجتماعي يحصل بفعل مبادرات الأفراد التلقائية أم بفعل الإرادة السياسية للدولة، فإن جوهر الموضوع يبقى كما هو في الحالتين: ألا وهو أهمية الزمن. إن التطور الاجتماعي لا يحصل في النهاية إلا إذا تطور الإنسان، أي الفرد المواطن، وتغيّر تفكيره وسلوكه اليومي، وتلك عملية تحتاج إلى عامل الزمن. صحيح أن فترة النهوض قد تتفاوت من حالة إلى أخرى، إلا أنها في النهاية تحتاج إلى زمن. والذي يبدو من تحليل الواقع العربي الذي هو وريث مجتمع قديم معقّد الظروف وقد مرّ بفترات إحباط وضعف الثقة أن طريق النهوض والخروج من الوضع السلبي سيكون طويلاً، فبعد التجارب المتعثرة في جهود التوحيد، لا بد من إجراء تعديل في النظرة، وذلك بالقبول المسبق بأن تحقيق الوحدة العربية مشروع طويل الأمد يتحقق بالتدرّج خطوة بعد خطوة وعن طريق التراكم.

وهنا لا بد من التحذير من مضار التقليد التلقائي ومحاولة محاكاة بعض الأمثلة في التاريخ، إذ لكل أمة ظروفها وواقعها الذي يجب أن يكون موضوع الدراسة الأول ونقطة البداية في تكوين المواقف. إن الدول الأوروبية، إن استطاع بعضها تحقيق الوحدة خلال فترة زمنية معينة، فإن ذلك لا يعني أن ذلك هو نفسه ما يجب أن يكون في الحالة العربية. إن نجاح مشروع التوحيد يتطلب كنقطة بداية توافر إرادة سياسية للتعاون أو التضامن ولو بحدوده الدنيا عند الفئة الحاكمة في الأقطار التي تدخل في المشروع، ولكن الإرادة السياسية لا تستطيع تحقيق المشروع من دون الفرد المواطن الذي يعتمد كل شيء في النهاية على قناعته وحماسته ومساهمته وعمله، ولا يتوافر ذلك إلا إذا حصل تطور ينقله من وضع إلى وضع أرقى في سلم التقدم، أي أن تكون خطوات التوحيد مقترنة بحصول تطور إيجابي في حياة الأفراد المواطنين خطوة بعد خطوة. وبالتراكم وبناء الثقة، يتقدم المجتمع صعوداً في مجال التوحيد، فتصبح الوحدة قضية تدعمها قناعة الناس وترفدها بعملهم ومساهمتهم في بنائها عندها يصبح السير في طريق التوحيد أمراً واقعاً تفرضه الظروف المتصاعدة من القاعدة إلى القمة.

كانت الحركة الوحدوية عموماً تعوّل على الإعلام بالدرجة الأولى في توجهها إلى الجمهور تحت الانطباع أن الخطوة الوحدوية يمكن أن تتم بعمل سياسي أولاً، ثم يتبعها جهد إعلامي لتثبيتها، وهو انطباع خاطئ لم يثبت نجاحه. فالخطوة الوحدوية منذ بدايتها يجب أن تتجه إلى تحقيق منافع اقتصادية يستطيع أن يلمسها الناس أو على الأقل شرائح مهمة منهم. وغني عن القول إن تحقيق مصلحة اقتصادية ملموسة أبلغ في تكوين القناعة وكسب التأييد للمشروع من الإعلام المجرد، فالعمل أبلغ من الكلمات كما يقال.

إن مسألة قبول الأمد الطويل ذات أهمية في صياغة المنهجية الجديدة، فهي من جهة تؤسس لحسن اختيار نقطة البداية ووضع الأولويات، فيتم البدء بالبسيط المتواضع مع الصبر على ما هو متقدم صعب، واتخاذ الإجراءات العملية لتسهيل قبول الخطوة الأولى وما يليها من جهة أخرى. إن الخطوة الأولى وإن كانت متواضعة، إلا أنها مع ذلك تتطلب إجراءات عملية تسهل قبولها وتقرّبها من أصحاب العلاقة لتعظيم منافعها وتلافي آثارها السلبية، كما تتيح فرصة كافية لشرحها إلى لجمهور وأصحاب العلاقة. ويحتاج كل ذلك إلى الوقت. والوقت الذي تحتاج إليه الخطوات اللاحقة قد يتناقص مع الزمن بفعل بناء الثقة وازدياد التفاؤل، إلا أنه مع ذلك ضروري لإيصال المنافع إلى أطراف وتجنب الخسائر التي قد تلحق بأطراف أخرى واتخاذ الإجراءات للتعويض عنها. إن العملية الفنية في الدراسة والتفاوض وإنجاز الإجراءات الإدارية والقانونية في حد ذاتها تحتاج إلى وقت إذا ما أريد لها أن تكون منسجمة مع القانون والشرعية. كما إن قبول مبدأ الأمد الطويل له أثر نفسي، وذلك بتجنب الآثار السلبية التي تنتج من التوقعات التي لا تتحقق والاتفاقيات التي لا تنفّذ.

ـ ٦ ـ

من دروس التجربة السابقة في مجال العمل الوحدوي، هو أن وضع الشروط على هذا الهدف القومي وتحميله ما لا يجب أن يحمل وتكبيله بقيود غير مبررة، كان له أثر سلبي. وفحوى ذلك كان ما اتخذ من مواقف وما ورد في بعض الأدبيات القومية من أن الوحدة يجب أن تكون أو لا تكون بنظام كذا، فقد جرى الخلط بين موضوع الوحدة وموضوع نظام الحكم، وعلى وجه التحديد كان الخلط يتعلق بموضوع الاشتراكية وبموضوع الجمهورية، فهل هذا صحيح؟ الوحدة شيء ونظام الحكم شيء آخر. الوحدة تعني قيام كيان قومي للأمة بدلاً من التجزئة، أما نظام الحكم فمسألة سياسية. الوحدة قضية قومية ونظام الحكم قضية سياسية تخضع

للظروف والاجتهاد وقابلة إلى التغيير بمرور الوقت. أما بناء الكيان القومي فهو غير ذلك. إن الكيان القومي الموحّد يمكن أن يكون جمهورياً، كما يمكن أن يكون غير ذلك، ويمكن أن يكون اشتراكياً، كما يمكن أن يكون غير ذلك، وهو يمكن أن يكون علمانياً، كما يمكن أن يكون غير ذلك.

في هذا الصدد هناك بعض الأمور التي لا بد من التنويه عنها تجنباً لسوء الفهم.

أولاً، القول بفصل القضية القومية عن قضية نظام الحكم لا تعني ترجيحاً لنظام على نظام، ولا تعني أن الوحدوي يجب ألا يكون جمهورياً أو اشتراكياً أو علمانياً، فقد يكونون جميعهم أو بعضهم اشتراكيين أو جمهوريين أو علمانيين من دون أن يؤثر ذلك في مكانتهم أو اهتمامهم أو نشاطهم من أجل الوحدة. وبالمقابل، وكنتيجة منطقية لفصل القضية القومية عن قضية نظام الحكم، فإن المؤيدين للملكية أو الليبرالية أو أصحاب التوجّه الإسلامي، يمكن أن يكونوا جميعهم أو بعضهم وحدويين من دون أن يؤثر ذلك في موقفهم من مسألة نظام الحكم.

ثانياً، كذلك إن مسألة الفصل بين المسألة القومية والمسألة السياسية لا تعني أن الوحدوي يجب أن لا يعمل من أجل نظام الحكم الذي يراه كالعمل من أجل تعميم النظام الجمهوري إذا رأى ذلك، أو تحقيق خطوات اشتراكية إذا رأى ذلك، أو تحقيق خطوات ديمقراطية إذا رأى ذلك. إن القول بأولوية القضية القومية يجب ألا يؤدي إلى الاستنتاج الساذج بوجوب الامتناع عن أي نشاط غير النشاط الوحدوي، وتأجيل كل شيء ريثما يتحقق مشروع الوحدة. إن الحياة مستمرة والقضايا معقّدة ومتشعبة، فالوحدوي يمكن أن يعمل من أجل خطوات تتعلق بنظام الحكم بحسب ما يراه، وأن يقف هذا الموقف أو ذاك من نظام الحكم الموجود بناء على قناعاته.

ثالثاً، إن مسألة توحيد الأمة وبناء كيانها القومي مثل مسألة الاستقلال من الاحتلال الأجنبي تتعلق بالجميع وليس بفئة من دون أخرى أو بحزب من دون آخر. لذلك فإن إنجازها يجب أن يحتل المكان الأول، وتكون القضية الرئيسة التي تهم الجميع، فلا تكبّل بقيود ولا تحمّل بشروط، فالوحدة أولاً (كما الاستقلال)، أما نظام الحكم فهو أمر آخر. لقد كان من الخطأ وعدم وضوح الرؤيا الكلام في الماضي على أن الوحدة يجب أن تكون اشتراكية أو لا تكون، أو جمهورية أو لا تكون.

رابعاً، إن الحديث عن هذا الموضوع ليس نظرياً مجرداً، بل له صفة عملية تترشح من الماضي. إن التجربة العملية في العمل الوحدوي في المرحلة السابقة قد

شهدت تبديد فرص سانحة بتأثير موقف خاطئ لم يستطع الفصل بين قضية الوحدة وقضية نظام الحكم مما هو معروف في التاريخ السياسي العربي الحديث. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان هذا الخطأ النظري في جذور الخلاف على الصعيد الشعبي، سواء داخل الاتجاه القومي أو بين حركات وأحزاب كان من الممكن أن تكون في الاتجاه نفسه. إن جزءاً مهماً من الخلاف بين الأحزاب والحركات الشعبية تعود جذوره إلى هذه القضية الخلافية التي كان التنظير لها مصطنعاً لا يقوم على قواعد منطقية، وينطوي على فهم خاطئ للقضايا المطروحة. إن قضية الوحدة هي نقطة البداية إلى التقدم، وهي الباب الذي تدخل منه الأمة إلى العصر الحديث، فهي التي تخلق القوة التي لا بد منها للدفاع عن النفس، وللمنافسة المتكافئة في الوضع الدولي الراهن، ولحماية الموارد وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب. إنها الهدف الذي لا يرقى إلى منزلته أي هدف آخر، وهي القضية التي يجب أن تكون الأولى وفي مقدمة جميع القضايا الأخرى في الاهتمام العام، ومن دونها لا يمكن تحقيق التنمية الحقيقية ولا حماية أرض الوطن وسلامة الشعب، ولا الحفاظ على الوحدة الوطنية، ولا الدخول الجدّي في الحياة الدولية بتوازن وكرامة. أما قضية نظام الحكم، فهي مسألة أخرى تخضع للاجتهاد والتطور. إن الوحدة القومية هي الثورة الحقيقية ومفتاح التقدم.

لعل أهم ما يتضح في عالم اليوم هو أهمية الاستقرار في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وأمن المواطنين. وتعاني أقطار الوطن العربي في ظل الدولة القطرية من عدم الاستقرار بدرجة أو بأخرى ما أدى إلى تبديد الموارد وضياع فرص التقدم واختلال الأمن وتعرض الوحدة الوطنية إلى الأخطار وفتح المجال إلى التدخل الخارجي. في حين أن الدولة الكبيرة القوية غالباً ما تكون مستقرة يسودها الأمن وتهابها القوى المعادية داخلياً وخارجياً فتحل فيها المشاكل بعيداً عن العصبيات غير الوطنية. وبذلك تكون الوحدة مدخلاً إلى الاستقرار في داخل القطر وصمام أمان للحفاظ على وحدته الوطنية وسلامة أرضه، فكثير من عوامل عدم الاستقرار التي تشهدها الدولة القطرية سواء الناتجة عن أزمة الحكم أو عن التنوع الديني والعرقي والمذهبي أو التدخل الخارجي كان من الممكن حلها لو كانت هذه الأقطار ضمن كيان دولة الوحدة.

كما لا بد من جلب الانتباه إلى أن مشروع الوحدة العربية هو بالضرورة مشروع تقدمي، فالصعود في سلم التطور من وضع التجزئة إلى وضع الكيان القومي الأوسع يعني تجاوز أوضاع اتسمت بالتأزم والفشل والنكبات، إلى وضع أرقى في سلم التطور الاجتماعي. والتقدم الذي ينطوي عليه مشروع الوحدة ينبع

من روح النهوض التي تحرك المشروع إلى جانب ما ينتج من تقدم يسببه الاندماج واتصال الأجزاء. لذلك من المنتظر أن يؤدي مشروع التوحيد إلى تفجير اتجاه تقدمي نهضوي ينقل المجتمع من وضع إلى وضع أرقى. إن الفئات الاجتماعية الضعيفة سينفتح أمامها مجال أوسع لتحسين أوضاعها وصعودها في سلم الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية. لذلك فإن الوحدة العربية لا يمكن إلا أن تكون تقدمية وفي اتجاه العصر تهتم بالعدالة الاجتماعية ورفع مستوى الطبقات الفقيرة ونصرة مهضومي الحق وتعزيز حقوق الإنسان. لذلك إن مشروع الوحدة ليس مشروعاً سياسياً يقتصر على إعادة تشكيل الدولة، بل اجتماعي أيضاً يهتم بشؤون الفئات الضعيفة في المجتمع.

ـ ٧ ـ

والآن، وبعد المرور بالتجربة السابقة، يبرز السؤال المهم: ما العمل؟ إن صياغة عناصر المنهجية الجديدة لا تكون مجدية إذا لم تعالج موضوع كيفية مواجهة الموقف ببرنامج عملي متكافئ مع الظروف الموجودة. وهنا أيضاً ما يمكن أن يستنتج من دروس التجربة السابقة من عناصر مهمة في صياغة المنهجية الجديدة. إن الموضوع العملي في معالجة المشروع الوحدوي يتعلق بإحلال موقف إيجابي محل الموقف السلبي في جوانب مهمة من الحياة السياسية العربية، أي إحلال الإيجابية مكان السلبية في الحياة السياسية العربية. لقد اتسمت الحياة السياسية العربية بظاهرة الصراع، فهناك صراع بين الحكومات، وهناك صراع بين الحركة الشعبية وبين الحكومات، وهناك صراع بين أطراف الحركة الشعبية، وهناك صراع مع دول الجوار. هناك موقف سلبي (عموماً) من المؤسسات العربية وفي مقدمتها جامعة الدول العربية، وهناك موقف عدم وضوح (وربما سلبي) من بعض خطوات الدولة القطرية، سواء في العلاقات البينية أو الدولية.. إلخ.

إن حالة الصراع هذه لها في بعض الحالات ما يبررها، ولكن ذلك يجب ألا يعني عدم وجود مجال للعمل المشترك والعلاقة الإيجابية. إن الحركة الوحدوية يجب أن تشخص القضايا التي يمكن أن تعمل فيها بالاشتراك مع الأنظمة، وأن تكون على اتصال معها، وأن تتكون بين الجانبين قنوات اتصال وتفاهم وتعاون. يجب تبديد حالة الصراع وإزالة الجو السلبي وإحلال جو إيجابي يقوم على أساس موضوعي غير منحاز وغير متأثر بموقف مسبق. إن الاتصال أو التفاهم أو التعاون مع أنظمة الدولة القطرية يجب ألا يكون في جميع الحالات مرفوضاً ومشكوكاً في صحته، فمقياس الوطنية والإخلاص للمبادئ، هو تحقيق تقدم

إيجابي على طريق المصلحة العامة دونما تأثر بمواقف مسبقة. إن مشروع الوحدة العربية يتعلق بصورة مباشرة بالدولة القطرية والأنظمة الحاكمة فيها. لذا، فإن نجاح أي خطوة في المجال الوحدوي يتطلب تفاعلاً بين الحركة الوحدوية والأنظمة الحاكمة، وليس صراعاً معها. وهنا أيضاً لا يشترط أن يكون النظام وحدوياً لقيام مثل هذه العلاقة، فالخطوات الأولى يجب أن تكون تعاونية تتحقق من خلالها مصلحة بيّنة للدولة القطرية. والعلاقة بمشروع الوحدة يجب أن تكون على أساس تحقيق مصلحة مشتركة. أما موضوع الوحدة السياسية كهدف نهائي، فلا يجب أن يكون نقطة البداية، فالمشروع يجب أن يبدأ بخطوات تعاونية وتنسيقية وتكاملية تجني منه جميع الأطراف بما فيها الأنظمة، منفعة ملموسة، لذلك يمكن أن يشترك فيها نظام لا يتبنى قضية الوحدة السياسية كهدف نهائي. إن تكوين القناعة بالوحدة السياسية يجب أن يتكون بمرور الوقت وعن طريق الإقناع وتحقيق المصلحة الاقتصادية والمنافع الملموسة. وبعبارة أخرى، إن الذي يجب طرحه في البداية هو المنافع المشتركة والمزايا الاقتصادية، أما النهاية التي يمكن أن تؤدي إليها المسيرة، فيجب تركها لمفعول الزمن والتدرج في تكوين القناعة بالنسبة إلى الأنظمة والأشخاص الذين ليست لديهم القناعة أو الحماسة لمشروع التوحيد في بدايته.

إن هذه الملاحظات تطرح قضية ذات أهمية في الحياة السياسية العربية، فالخلافات يجب أن تقيّم عموماً على أساس أنها تباين في الاجتهاد، وليس على أساس الإخلاص والخيانة، كما هو شائع في الغالب. مثلاً هناك فرق بين أن يقيّم الاختلاف بين الوحدوي وغير الوحدوي على أساس الإخلاص والخيانة، وأن يقيّم الاختلاف على أساس التباين في الاجتهاد والرؤية. إن العلاقات في السياسة نفسها يجب أن تخرج من حالة الاحتراب إلى حالة التفاهم. إن حالة نفي الآخر يجب أن يحل محلها قبول الآخر مع تباين الاجتهاد واختلاف النظرة. إن قبول الآخرين يجب أن يحل محل نفيهم ويحل التفاهم مع الآخرين محل محاربتهم، وأن يجري إدخالهم في الساحة بدلاً من إخراجهم منها، فالعلاقة مع حكومات الدولة القطرية يجب أن يستبعد منها العداء والتآمر والأساليب غير المشروعة.

وللأسباب نفسها، وعلى أساس المنطق نفسه، يجب أن تبنى علاقات تعاون بين أطراف الحركات السياسية، أي بين أطراف الحركة الوحدوية من جهة، وبينها وبين الأحزاب والحركات الأخرى من جهة أخرى. لا بد من أن تزول حالة الاحتراب في العمل السياسي وتحل محلها علاقة الحوار والتعاون، وأن يرسو العمل السياسي على قاعدة الاختلاف المشروع في المواقف والتباين الطبيعي في

الاجتهادات، وأن يجري حل الخلافات عن طريق الحوار والتفاهم والتفاوض بدلاً من العنف والاحتراب والتآمر.

وما يساعد على معالجة الخلاف مع الدولة القطرية هو حسن اختيار النظام السياسي لتركيب الدولة الجديدة. الدولة القطرية، كما سبق ذكره، كيان موجود وله مؤسسات قائمة. ودولة الوحدة كيان واسع الرقعة وذو تنوع في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية. والنظام الذي يناسب هذه الأوضاع، وكما تدل تجارب الآخرين، هو نظام الاتحاد الذي يجري في ظله توزيع السلطات بين حكومة مركزية، هي الحكومة الاتحادية، وحكومات الدولة القطرية بما يضمن تحقيق وحدة الدولة إلى جانب العلاقة الإيجابية مع نظام الدولة القطرية، ويحافظ على خصوصياتها ويستوعب التنوع الموجود في أوضاعها. كما إن نظام الاتحاد يقرّب السياسة والحكم من المواطن ويسهل تصريف شؤونه اليومية وحل مشاكله، وتحقيق التقدم المعاشي والاجتماعي. وبذلك يكون التنوع عاملاً إيجابياً والتباين عامل قوة بدلاً من العكس.

ـ ٨ ـ

من الواضح أن تحقيق الوحدة ليس مهمة سهلة، فهي لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق أداة تتناسب مع حجم المشروع الذي يراد تحقيقه، فما هي الأداة اللازمة لمثل هذه المهمة؟ هناك عناصر مهمة يجب أن تتوافر لتكوين الأداة اللازمة، وجوهر هذا الموضوع هو أولاً الاتجاه إلى الجمهور. إن الجمهور العربي هو في النهاية المرجع والوسيلة، فقضية الوحدة تتعلق بحياته ومستقبله، لذلك فإن تحقيقها يجب أن يتم بقناعته وبواسطته، فهو المرجع الأول وإرادته هي القوة المحركة، فإذا ما كان بأكثريته المستنيرة ونخبه الفاعلة وقياداته في اتجاه التوحيد، عندها من المنتظر أن تتصاعد تلك الإرادة وتعبر عن نفسها بشكل مشروع عملي يضع الخطة، ويحدد المراحل، ويتفاعل مع الأنظمة السياسية في الدولة القطرية والمؤسسات الشعبية وتجمعات المجتمع المدني، مكوناً تياراً عاماً مؤثراً في موقف الحكومات. إن إرادة الجمهور هي في النهاية القوة الحاسمة، أقصر الزمن أم طال، ولا تستطيع أي قوة أخرى داخلية أو خارجية أن تتجاهلها. إنها المصدر الحقيقي لتكوين الإرادة السياسية للدولة.

الاتجاه نحو الجمهور العربي يتطلب توحيد القوى الشعبية على أساس السير في المشروع الوحدوي، كهدف طويل الأمد يتدرج من مرحلة إلى أخرى. وهنا

يجب أن يكون تجمع القوى على أساس الجبهة التي تضم جميع القوى، والمنظمات التي تتفق على الخطوات الأولى، أو ما يمكن أن يطلق عليه نقطة البداية. المسألة **الأولى**، هي أن تتفق أطراف الحركة القومية على أساس تكوين الجبهة، فتدخل فيها بفعالية وقناعة. كما إن قيام الجبهة يجب أن يتجه إلى جميع التيارات والقوى السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تتفق على نقطة البداية بغض النظر عن الهدف النهائي في الأمد الطويل، والذي يبدو أن التيار الإسلامي مهما كانت أطيافه يأتي في أول من يجب على الحركة القومية أن تتجه إليه. وما يشجع على ذلك حصول تطور ملحوظ في التفكير العام، وقد لوحظ أنه لم يعد متناقضاً مع الاتجاه القومي كما كان عليه الحال في السابق. وقد حدثت بداية في مجال التقارب بين الحركة القومية والحركة الإسلامية بقيام حوار والبدء بإنشاء مؤسسة لذلك. كما يلاحظ أن التناقض السابق بين الحركة القومية العربية وقوى سياسية أخرى قد تراجع مؤخراً.

والخلاصة هي أن الجبهة القومية يمكن أن تقوم على أساس نقطة البداية والخطوات الأولى بغض النظر عن التباين في الموقف من الهدف النهائي. إن الحركة الإسلامية التي تعتبر الوحدة الإسلامية هدفها النهائي يمكن أن تجد ذلك غير متناقض مع هدف الوحدة العربية التي يمكن اعتبارها خطوة على ذلك الطريق. والاتجاهات التي تقول بتجمعات إقليمية يمكن أن تكون أطرافاً في الجبهة طالما أن المطروح هو نقطة البداية وليس الهدف النهائي.

إن قيام الجبهة القومية التي تضم جميع القوى المؤيدة لنقطة البداية أمر ممكن وقابل للتحقيق، وإن كان يحتاج إلى جهد وعمل. وتأسيس هذه الجبهة يجب أن يتم على أساس ميثاق واضح يتناول موضوعاً واحداً هو نقطة البداية، يتم التوصل إليه من خلال الحوار والتفاوض.

العنصر **الثاني**، في تكوين الأداة، هو الدبلوماسية التي يجب أن تضطلع بها عناصر مؤمنة بالقضية ومؤهلة للمهمة وذات قبول واسع واحترام عام. إن عملية التفاوض لتكوين الجبهة القومية والاتصال بالأنظمة القطرية للعمل معها في مجال صياغة وتنفيذ الخطوات العملية التي تتضمنها نقطة البداية والتفاعل مع المؤسسات العربية الرسمية والشعبية؛ كلها تحتاج إلى مثل هذه الدبلوماسية. إن نقطة البداية التي تتضمن تحقيق خطوات ومشاريع للتعاون والتنسيق العربي، ولاسيما في المجالين الاقتصادي والتجاري (مشروع السوق العربية المشتركة كمثال)، تتطلب عملاً مستمراً مع الحكومات وأجهزتها الإدارية والسياسية للاتفاق معها على المشاريع والخطوات العملية لتنفيذها بعد إقرارها.

العنصر **الثالث**، في تكوين الأداة، هو مؤسسة بحوث ودراسات لتهيئة المقترحات ومشاريع القرارات وتقييم النتائج وتوفير البيانات الإحصائية والمعلومات اللازمة كعمل الجبهة وجهازها الدبلوماسي لمعاونته في الحوار وإجراء الاتصالات مع الحكومات والمؤسسات الشعبية والرسمية، فنقطة البداية تتضمن خطوات عملية للتنسيق والتعاون والتكامل بين الأقطار العربية، والنهوض بذلك يحتاج إلى معرفة فنية بالقوانين والأنظمة والمعلومات والبيانات الإحصائية عن تفاصيل الاقتصادات العربية، إذ تتم على أساس ذلك عملية تقديم المقترحات وإجراء التقييم والتفاوض والحوار الذي تتطلبه مشاريع نقطة البداية.

إن معالجة موضوع الوحدة العربية الآن، وبعد المرور بالتجربة الماضية وما تضمنته من حالات التعثر، وما يحدث في فلسطين والعراق، لا بد من أن يأخذ في الحساب ما توحيه التجربة من تعقيدات الواقع الحالي داخلياً وخارجياً؛ فقد ترشحت من تلك التجربة أمور عديدة، إلا أن أمراً مهماً مؤثراً كان له أثر في قضية الوحدة، وساهم إلى حد بعيد في تعثر المشاريع التي قامت من أجل تحقيقها. لقد كان الجمهور العربي معزولاً عن العمل السياسي، فالأنظمة الحاكمة كانت في الغالب تتصرف بمعزل عن الإرادة العامة للجمهور. وبغض النظر عن أسباب قيام هذا الوضع الاستبدادي، فإن الانفصال عن الجمهور العربي قد أتاح للأنظمة الحاكمة مجالاً للتصرف بحسب اجتهادها أو بحسب مصلحتها أو مخاوفها، في حين أن مصلحة ورغبة وميل الجمهور العربي كانت ولا تزال في اتجاه التوحيد، الأمر الذي جعل الجمهور غير قادر على فرض إرادته على تلك الأنظمة. إن أي تقدم في مجال تصحيح هذا الخلل عن طريق جعل النظام السياسي أكثر ديمقراطية ضروري، وهو عامل مساعد لمشروع التوحيد. إن الجمهور العربي إذا ما وجد وسائل للتعبير عن إرادته، وعندما يكون النظام الحاكم خاضعاً للمراقبة والمناقشة، وقابلاًإ ى اللتعديل أو التبديل، وغير محتكر للسلطة؛ عندها لا يستطيع أن يفرض اجتهاده الخاص أو مصلحته الخاصة أو الخضوع إلى ضغوط القوى الخارجية. إن الإرادة العامة للجمهور العربي كانت ولا تزال مع الاتجاه إلى الوحدة، ولو كانت الفرصة متاحة للإعراب عن تلك الإرادة لما تعثرت الخطوات السابقة. لذلك، فإن أي خطوة في طريق الديمقراطية هي في مصلحة الاتجاه نحو التوحيد. لذلك، فإن بعض التطورات التي أخذت تظهر مؤخراً لاقتراب نظام الحكم من الوضع الديمقراطي، تخدم مشروع الوحدة، بغض النظر عن الهدف وعن الجهة التي تقوم بذلك.

وهنا تثار قضية ذات أهمية خاصة تجدر الإشارة إليها هي علاقة

الديمقراطية بالوحدة. الديمقراطية في جوهرها تتعلق بمبدأ أخلاقي هو احترام الإنسان وهي ملازمة لقضية التقدم الذي شهدته البشرية. ولكن علاقة مشروع الوحدة بالديمقراطية له جانب آخر هو أن الإعاقة لمشروع الوحدة في الفترة الماضية، والذي تتحمل الدولة القطرية مسؤوليته في الدرجة الأولى ما كان ليحدث لولا نظام الحكم الاستبدادي (بأشكاله المتعددة) الذي مارسته الفئة الحاكمة في الدولة القطرية، فتصرفت بحسب مصالحها هي لا بحسب مصلحة الأمة. ومن هنا كانت أزمة الحكم عاملاً رئيساً في إعاقة مشروع الوحدة. لذلك فإن أي تقدم يحصل في الاتجاه الديمقراطي يقرب الحكم من الجماهير والإرادة العامة من شأنهما أن يساعدا على إزالة هذه العقبة ويفسحا المجال لتقدم مشروع التوحيد. هكذا تظهر العلاقة السياسية العملية بين الوحدة والديمقراطية إلى جانب العلاقة المبدئية الأخلاقية.

ـ ٩ ـ

قضية الوحدة قضية مصيرية، وضرورة تحقيقها لا تقتصر على الوشائج القومية وعوامل التوحيد المشتركة التي هي قوية وبيّنة، فالأمر لا يقتصر على ذلك بالرغم من أهميته. إن مشروع الوحدة هو المدخل لبناء القوة الذاتية وحصول النهوض والتفاؤل، وهو محرك الحيوية والعمل عند الجمهور العربي، فيكون التقدم والتحديث والخروج إلى عالم العصر الحديث. ولا يمكن تحقيق النهضة وحماية الأرض والشعب وارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد العربي إلا عن طريق إنشاء دولة قوية في هذا الجزء من العالم.

إن الدولة القطرية مهما عملت واجتهدت لا تستطيع تحقيق ذلك، على الرغم من أنها استطاعت تحقيق بعض خطوات التقدم، ومهما كانت المعونات التي تحصل عليها من علاقاتها الخارجية. لقد حققت الدولة القطرية بعض التقدم، إلا أن ما حققته لا يخرج عن التقدم الطبيعي الذي يشهده العالم، وما يتحقق في جميع بلدان العالم الثالث تقريباً، لا يحقق التقدم الذي ينقل الأمة من وضع إلى وضع آخر بصورة حاسمة. إن الذي يستطيع تحقيق الانتقال الحاسم هو التحول من التجزئة إلى الوحدة القومية التي بقيامها يتغير كل شيء داخلياً وخارجياً، فالاتحاد والقوة يخلقان مزايا لا تقتصر على مزايا الأجزاء، بل تفوقها نوعياً. إن الدولة القطرية لا تستطيع أن تبرر استمرارها بتقديم ما حققته من خطوات إيجابية، فهي قد فشلت في أهم وأخطر المهمات، ألا وهي التنمية والأمن والوحدة الوطنية، فما حققته من تقدم لا يفوق نوعياً ما يتحقق الآن في أغلب بلدان العالم الثالث.

وعلى عكس ما يرد الحديث عنه في بعض الكتابات الآن، فالتجربة الماضية وتطورات الوضع الدولي (كقضية العولمة مثلاً) لا يقدمان دليلاً يقلل من أهمية مشروع الوحدة، بل على العكس من ذلك. لقد شهد الوضع الدولي الاتجاه نحو التجمعات التي شملت تقريباً جميع مناطق العالم، كما توسعت منظمات إقليمية موجودة، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، وقامت منظمات جديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن مسألة التعثر الذي شهدتها خطوات التوحيد التي شهدها الوطن العربي خلال الحقبة الماضية، قد ازداد الحديث عنها مؤخراً، ما يجعل تقويم هذه القضية ومناقشتها موضوعياً أمراً ضرورياً. إن تعثر خطوات التوحيد يتطلب عملاً إيجابياً في اتجاه الوحدة، هو المراجعة والتقويم للمنهجية التي اتبعت صياغة منهجية جديدة تتلافى نقاط الضعف والأخطاء السابقة، وتلك مهمة تقع على عاتق النخب المثقفة والقيادات الوطنية الفاعلة في ساحة العمل العام.

إن مشروع الوحدة مشروع تاريخي، وهو الثورة الحقيقية والمدخل الطبيعي للتقدم والنهضة، وليس بإمكان الدولة القطرية أن تقدم نفسها بديلاً عن ذلك. الوحدة العربية لم تتحقق بعد، ولكن ذلك لا يعني أننا يجب أن نكتفي بالموجود وهو الدولة القطرية، أو أن ما حققته هذه الدولة يستطيع أن يعوض عن ما يمكن أن تحققه دولة الوحدة، إذ لا يمكن تفضيل الموجود على الممكن لمجرد أنه غير موجود الآن. قد يكون هناك من لا يرى ذلك، فإن كان لديه بديل يحقق ما يمكن أن تحققه الوحدة، فليدلنا عليه.

الجمهور العربي يريد التنمية ورفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي، ويريد النهضة والتقدم والمكان اللائق في العالم، فهل تستطيع الدولة القطرية تحقيق ذلك؟ الجواب قطعاً سلبي. لذلك لا مناص من الوحدة، ولا طريق غير طريقها، مهما طال الوقت ومهما كانت التضحيات.

٢٠ ــ الوحدة ومسؤولية التاريخ(*)

ـ ١ ـ

لن أتطرق في هذه المقالة إلى الأمور النظرية كما سوف لن أتطرق ـ بالطبع ـ إلى الأدلة على وحدة الأمة العربية التي كان الحديث عنها شائعاً في بداية انتشار أفكار القومية العربية والوحدة العربية. كل ذلك معروف وبديهي وقديم. بل سأتحدث عن قضية الوحدة اليوم كطريق وحيد للخروج من المحنة القومية التي نحن فيها وكوسيلة وحيدة إلى القوة والتقدم.

والحديث عن هذه الأمور كذلك سينحصر في الأفكار التي كونتها الانطباعات والمعلومات. أما المعلومات فهي محدودة ومحصورة ببعض جوانب وحدة عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا وما حدث لها وميثاق ١٧ نيسان/ أبريل وفشله، وقضايا الدفع والجذب في مجال الوحدة حتى الوقت الحاضر. كما لا بد من التنويه بأن هذا الحديث سيكون مختلفاً بعض الشيء عن المقالات التي سبق أن كتبتها عن هذه القضية في مجلة **دراسات عربية** بعد نكبة حزيران/ يونيو[١]. والاختلاف هو في زيادة الصراحة وبعض الإشارات المباشرة من دون أن اقصد على وجه التأكيد التعريض الشخصي بأحد أو التشفي من نظام. كل ذلك بالطبع بحدود ما اعرف وبمقدار ما أنا متجرد؟

إن محور هذا الحديث هو الحركة الثورية العربية والأنظمة التقدمية التي

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ٨، العدد ٧ (أيار/ مايو ١٩٧٢)، ص ٢ ـ ١٨.

(١) سعدون حمّادي: «النكبة وقضية الوحدة العربية،» **دراسات عربية**، السنة ٣، العدد ١٠ (آب/ أغسطس ١٩٦٧)؛ «الوحدة والثورة والعوامل الذاتية،» **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٦٨)، و«الوحدة العربية والأخطاء الشائعة،» **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٥ (آذار/ مارس ١٩٦٨).

أقامتها في بعض الأقطار العربية: مبادؤها الأولى وأفكارها الجديدة وسلوكها إزاء هذه القضية المصيرية بالنسبة إلى مجموع الأمة العربية.

إن الذين يعتقدون أن الحركة الثورية العربية أو على الأقل الجزء المهم منها تتحمل تاريخياً مسؤولية كبيرة في انفكاك وحدة عام ١٩٥٨ بين مصر وسوريا عندما بدأت حملة التشكيك، أو قل وقفت من الناحية الفعلية مع المشككين والمنتقدين لتلك الوحدة في القطر السوري وبالتالي هيأت إلى الانفصال. والذي كان يشاهد ذلك الوضع لا يستطيع إلا أن يستنتج بوضوح أن الحركة الثورية قد قبلت الانفصال نفسياً بدافع نزاعها مع قيادة الدولة، ذلك النزاع الذي كانت دوافعه خليطاً من أخطاء تلك القيادة والعوامل الشخصية (أي الصراع من أجل النفوذ). تلك كانت بداية ظهور التناقض بين المبادئ الوحدوية والسلوك الفعلي للحركة الثورية. ولكن ذلك لم يتضح تماماً لأنه كان البداية ولأنه كان محاطاً بملابسات.

ثم جاء ميثاق ١٧ نيسان/أبريل الذي تفجر عنه الوضع العربي الذي خلقته ثورة ٨ شباط/فبراير في العراق وثورة ٨ آذار/مارس في سوريا واستلام الحركة الثورية زمام السلطة في هذين القطرين المهمين. ولكن كان واضحاً أيضاً أن الحركة الثورية قد سارت نحو ذلك الميثاق بمشاعر مختلطة، فهي من ناحية لا تزال تملك بعض الحماس الوحدوي القديم ولكنها وقد أصبحت في السلطة بدأت تتحسس مشاعر المحافظة على الذات والرغبة في البقاء في الحكم والخوف مما يمكن أن تأتي به الوحدة من تقليص لنفوذها، لذلك فهي لم تكن مخلصة تمام الإخلاص لذلك الميثاق فهي تريد الوحدة ولكن لا تريد أن تضحي من أجلها. ومن الطبيعي أن يكون ذلك بدرجات متباينة عند قادتها وأصحاب السلطة في القطرين: سوريا والعراق. وما لا شك فيه أن البعض مما كانوا في السلطة في القطر السوري كانوا غير مؤمنين بالوحدة الثلاثية عن سبق إصرار وتصميم، حتى جاءت محاولة الانقلاب في ١٧ تموز/يوليو من السماء حيث استعملت طاقتها القصوى لتهديم ميثاق ١٧ نيسان/أبريل، فاستغل أولئك القادة مشاعر الدفاع عن النفس عند الآخرين من قياديين وقواعد في الحركة الثورية.

إذ الثابت الأكيد هو أن تلك الفئة كانت على علم بالمؤامرة قبل أن تقع أولاً بأول، وهي لو كانت مخلصة للوحدة لاستطاعت إفشالها من دون معركة وبصورة سرية حفاظاً على مبدأ الجبهة الوطنية التي قام الميثاق على أساسها، لا أن تتركها بل ترعاها حتى تقع لتتخذها مناسبة لتصفية قاسية للذين يفترض فيهم أن يكونوا شركاء في الجبهة وفي نظام الوحدة الجديد. الوحدوي المخلص يضع مصلحة

الوحدة فوق كل شيء ولا يتخذ من أخطاء الشركاء ذريعة لضرب الوحدة. وبذلك انكشف التناقض بين مبادئ الحركة الثورية وسلوك القادة الذين تصدروا الحكم فعلياً مرة ثانية، ولكن بشكل أكثر وضوحاً من قبل. وعلى أنقاض ذلك قام نظام لاوحدوي في سوريا يحاول التستر بأعذار وحجج مختلفة أهمها شعار الوحدة المدروسة التي كان بها التعجيز والتناقض مع الواقع بمقدار ما كان في شعار الوحدة الشاملة التي نادى بها نظام الانفصال من قبل من تعجيز وتناقض.

ثم أتت المرحلة الثالثة في طريق اللاوحدة. فقد قامت الفئة نفسها تقريباً التي قوضت ميثاق ١٧ نيسان/أبريل في مناسبة ١٧ تموز/يوليو بالتمركز في حكم سوريا وإكمال استيلائها على السلطة بانقلاب ٢٣ شباط/فبراير مستخدمة شعارات اليسار... الخ، فعمدت إلى انشقاق على الصعيد العربي وبخاصة في العراق هادفة من وراء ذلك منع استلام خصومها[٢] للسلطة في هذا القطر المهم، إذ إن استلام السلطة في العراق من قبل الحركة الثورية يطرح بصورة طبيعية قضية الوحدة وهو أمر في نظرها محرج. وبإحداث الانشقاق المتعمد قام النظام السوري آنذاك بكل ما يستطيع للتمركز في السلطة في سوريا بعيداً عن كل احتمال للوحدة وبقي محافظاً على تلك السياسة إلى آخر أيامه متمتعاً بوضع قطري لا وحدوي. إن الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة مستبعدة لأنها تتطلب التحالف مع انقلابيي ١٧ تموز/يوليو وهي مع العراق مستبعدة أيضاً بسبب وجود نظام ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر وهكذا. ولم تأت مناسبة للإحراج إلا بنكبة حزيران/يونيو ١٩٦٧، حيث اشتعلت في الوطن العربي عواطف التوحيد كرد فوري على ما حدث. وإزاء ذلك قام النظام بمناورة لا تنطلي على عقول الأطفال عندما قام مسؤول كبير فيه بالسفر إلى القاهرة وإلى الجزائر عارضاً الوحدة، وعندما لم تقبل الفكرة بالشكل الذي عرضت فيه وبالظرف الخاص آنذاك، رجع معتبراً أن المسؤولية قد رفعت عن النظام فهو يريد الوحدة ولكن الآخرين لا يريدونها.. إلخ.

ولكن ما هي دوافع ذلك النظام لهذه السياسة اللاوحدوية؟ وما هي الأسباب الحقيقية التي دفعت تلك الفئة في هذا الطريق مع أنها صدرت في منشئها عن حركة وحدوية طويلة التاريخ؟ إن كان هنالك من يعتقد بأهمية العوامل الذاتية في رسم السياسة العربية فأنا واحد منهم. إنني أعتقد، وفي كل يوم يمر

(٢) أخبرني صديق دبلوماسي في سفارة العراق في دمشق وكان آنذاك الشخص الأول في السفارة، أن السلطات السورية قد مررت إلى السفارة معلومات تحذر من قيام ثورة ضد نظام ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في العراق يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي هناك، وأن ذلك حدث لمرتين.

يزداد ذلك الاعتقاد رسوخاً، إننا لا نحتاج إلى التعقيد في تفسير هذه الأمور بل هي على بساطتها أقرب إلى الحقيقة بكثير من التفسيرات النظرية المعقدة.

إنها بكل بساطة حب السلطة والبقاء فيها والمحافظة عليها بكل وسيلة مهما كانت، وبما أنها تعرف أن الوحدة تحمل احتمالات إخراجها من السلطة أو إضعاف نفوذها أو عدم ضمان البقاء فيها في المستقبل لذلك فهي مدفوعة بحكم غرائزها الذاتية هذه وميولها الخفية إلى الحكم إلى منع قيام الوحدة في الواقع، وإن كانت لا تقول بذلك علناً. من السذاجة بالطبع أن نتصور أن مثل هذا الشعور واضح لدى الجميع أو أنه لا يمكن أن يصدر عن أشخاص خرجوا من حركة وحدوية، فالإنسان قد يبدأ بشيء ويتحول بالتدريج إلى شيء آخر وقد يحدث ذلك من دون أن يشعر هو به ومن دون أن يكون قاصداً ذلك بالأساس. إن شعور الرغبة بالحكم والبقاء فيه شعور ذاتي خفي لا يتحدث عنه أحد بل هو محرك لتصرفات تدفع صاحبها بالتدريج إلى موضع مضاد للوحدة. والوحدويون أيام النضال السلبي ليسوا أبداً محصنين ضد مفعول هذه المشاعر الذاتية وفي واقع السياسة العربية الحالية أدلة قاطعة على ذلك.

لقد جاءت مناسبة أخرى اتضحت بها حقيقة هذه الميول ولكن أكثر فداحة ألا وهي حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، حيث اتضح كل شيء بما لا يقبل الشك، فقد سقط ادعاء اليسار إذ لم يعرف التاريخ في السابق ولا يمكن أن يعرف العالم في المستقبل نظاماً ثورياً لا يحارب دفاعاً عن أرض الوطن مهما كانت نتائج الحرب. إن حساب الأرباح والخسائر في الحرب إن جاز للمهاجم في خارج الوطن فهو لا يجوز إطلاقاً في صدد الدفاع عن أرض الوطن، فعندما يكون الموضوع هو الدفاع عن الوطن لا تبقى في الدنيا أي اعتبارات غير اعتبارات الشرف والمبدأ، وإلا لما قاومت هولندا وبولندا ويوغوسلافيا وألبانيا وسائر الدول الصغيرة الأخرى الغزو النازي المتفوق. إن حقيقة الشعور الذي دفع إلى ذلك الموقف هو المحافظة على السلطة والخوف من سقوط النظام إذا ما دخل معركة حاسمة وكل ما عدا ذلك تبرير.

هكذا دخلت الحركة الثورية مرحلة جديدة من التناقض بين أهدافها الوحدوية وواقع سلوكها اللاوحدوي، وهي مرحلة قطع الشك فيها باليقين التام فأصبح البقاء في الحكم أهم من الوحدة وأهم حتى من أرض الوطن.

إذاً إزاء هذا الوضع أين تصبح النظرية القديمة القائلة إن الاستعمار والأنظمة الرجعية هي العائق في طريق الوحدة؟ إن تكريس وضع التجزئة والتراجع عن خط الوحدة الذي تمخضت عنه مرحلة الثورات منذ ثورة عام

١٩٥٨ في العراق، لا يمكن أن يفسر إلا بالعوامل الذاتية، ألا وهي الرغبة في الحكم والبقاء فيه، تلك الميول التي ظهرت في الحركة الثورية الوحدوية وما فتئت تستفحل وتتضح حتى وصلنا إلى وضع لم تكن فيه قضية الوحدة بأسوأ مما وصلت إليه وعلى يد جزء من الحركة الثورية. ومن صفات مرحلة الجزء هذه أنها عممت واتسعت خارج أقطار المشرق الشمالية.

ولكن ذلك ليس هو الموضوع. الموضوع هو الحركة الثورية والنظم الثورية التي لا تستطيع أن تتحد. لا الأقطار التي تحكمها ثورات وحدوية تقدمية استطاعت أن تتحد، ولا حتى الأقطار التي تحكمها حركة ثورية واحدة في الأصل استطاعت أن تتحد. وبعد كل ذلك ليقل أصحاب النظريات المعقدة والتفسيرات المتشبثة بالعوامل الموضوعية وغيرها ما يشاؤون مما أصبح شائعاً متداولاً في أدبيات الثورة. إن تفسيراتهم ذهبت في مهب الريح وعلينا جميعاً أن نواجه الواقع وأن نعترف بالحقيقة المجردة البسيطة. لقد وقعت معظم القيادات الثورية تحت تأثير المطامع الشخصية بالحكم والغرائز البدائية للسلطة والدفاع عن البقاء فيها وأصبحت بذلك هي العائق الحقيقي لوحدة الأمة. ولن يضير هذا التفسير بساطته، فالحقائق الرئيسة عن الإنسان والتاريخ بسيطة لا يعقدها إلا الجهل أو الغرض في النفس أو الاثنين معاً.

ـ ٢ ـ

قرأت منذ سنوات مقالة لكاتب يساري في هذه المجلة **دراسات عربية** قال فيها ما معناه أن الوحدة العربية ضرورة لا يوجد أكثر إلحاحاً منها فحتى لو لم تكن هناك أي روابط بيننا نحن العرب لوجب علينا أن نخلقها خلقاً والقومية العربية حتى لو لم تكن موجودة في الحقيقة كان علينا نحن العرب أن نوجدها وأن نصنعها لأنها ضرورة لحياتنا وعليها يتوقف مستقبلنا. وذلك هو عين الصواب. فإذا كان ذلك صحيحاً مرة قبل نكبة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، فهو صحيح ألف مرة بعد تلك النكبة إذ إنني بصراحة أليمة أعتقد أننا العرب ليس لنا أي مستقبل إذا لم نتحد، فنحن الآن في وضع أسوأ ما يمكن أن يحل بأمة على وجه الأرض ولكن هذا الوضع سينحدر إلى الأسوأ الذي يصعب عليّ تصوره إذا لم نتحد. وإزاء كل ذلك كيف تستطيع الثورات وأنظمتها أن تحجم عن الوحدة، إذ كيف يمكننا أن نتصور تلك الأنظمة تقبل أن تصل الأمة العربية إلى وضع ما بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وما سيأتي في المستقبل نتيجة لها في سبيل أن يبقى الأشخاص في الحكم؟

ولنتحدث عن هذه المسألة أكثر. لندع جانباً الروابط التي تربط الأقطار العربية ولنترك كل المزايا والمنافع والضرورات للوحدة ولنأخذ قضيتين أساسيتين هما قضية الدفاع عن النفس وقضية التنمية.

القوة العسكرية الإسرائيلية لم تعد غير معروفة والتفوق العسكري الإسرائيلي إزاء الوضع العربي المجزأ لم يعد كذلك موضع شك عند أحد، فالفجوة في القوة العسكرية بين الجانبين كانت موجودة منذ مدة طويلة وجاءت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، فأظهرت أن تلك الفجوة قد اتسعت عما كانت عليه في الماضي، وهي على وجه التأكيد آخذة في الاتساع أكثر في المستقبل إذا ما بقي الوضع العربي على ما هو عليه. كما ظهرت في الآونة الأخيرة الأدلة على وجود مطامع جديدة لقوى أخرى يدل عليها نمو قوة إيران العسكرية وظهورها كدولة قوية في المنطقة، فماذا نستطيع نحن العرب أن نفعل دفاعاً عن بلادنا ووجودنا إذا لم نسلك الطريق الوحيد للقوة ألا وهو تكوين دولة قوية متحدة في المنطقة؟ وهل يحتاج ذلك إلى مزيد من الأدلة والإقناع والشرح؟ وهل هناك من لا يعرف هذه الحقائق والبديهيات؟

أنا لا أعرف نظاماً ثورياً من كل الموجود في الوطن العربي لا يعرف ذلك أو لا يقر بصحته. إذاً لماذا لا يحدث شيء؟ الجواب هو محور الموضوع.

جميع الكتب والمقالات العسكرية التي ظهرت في البلدان العربية عن كيفية مواجهة الخطر الإسرائيلي مجمعة من دون استثناء على ضرورة الوحدة العسكرية، أي أن يحارب العرب كقوة عسكرية واحدة، وإن هي اختلفت حول كيفية تحقيق الوحدة العسكرية. طبعاً هناك من يقول بضرورة قيام وحدة عسكرية على الأقل بين جيوش الأقطار العربية مع بقاء وضع التجزئة؛ ويرى أن ذلك ممكن. إنني اعتقد أن مثل هذا القول صادر عن خلفية اليأس من قيام وحدة سياسية يتصور أصحاب هذا الرأي أنه ما دامت الوحدة السياسية غير ممكنة فلنقم وحدة عسكرية، إذ إن ذلك ممكن واقعياً لأنه ممكن نظرياً.

إن خطأ هذا القول يدلل عليه أمران: **الأول**، هو التجربة الفاشلة، إذ لم تستطع الأقطار العربية حتى الآن وعلى الرغم من جميع المحاولات على الورق ابتداء من أشكال الجامعة العربية الأولى إلى حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أن تحقق أي نوع من التعاون العسكري مهما كان ضعيفاً.

ولكن ذلك ليس كل شيء فحتى التحليل المنطقي يرينا خطأ هذه التجربة. لماذا لا تستطيع الأنظمة الثورية أن تحقق الوحدة السياسية لتعوض عنها بوحدة

عسكرية؟ أليس لأنها متحاربة (علناً أو ضمناً) همها البقاء في الحكم يسعى كل منها إلى تقويض الآخر بدرجات تختلف بين نظام ونظام ومن وقت إلى آخر؟ إذا كان الوضع كذلك فكيف نتصورها قادرة على أن تتعاون في المعركة وأن توحد قيادتها العسكرية وأن تحارب كجيش واحد إذا علمنا أن الوحدة العسكرية الفعلية أثناء الحرب تتطلب درجة عالية من الثقة المتبادلة والاستعداد للتضحية بما هو خاص في سبيل ما هو عام كأن تقتضي الوحدة العسكرية تحويل قوات ومعدات وموارد قطر لتستعمل في قطر آخر، كما قد تحتم أن يقبل أحد الأقطار خسران معركة على أرضه في سبيل أن يربح المجموع معركة أخرى على أرض قطر آخر.. إلخ. فهل يمكن أن نتصور الأقطار العربية بوضعها المجزأ المتعادي قادرة على تحقيق وحدة عسكرية هذه متطلباتها؟ إنني لا اعتقد بذلك. لا يمكن أن تتحقق الوحدة العسكرية إلا بتوحيد الدولة، وما عدا ذلك أحلام مبعثها العجز والفشل.

الأمر **الثاني**، التي أشرنا إليها سابقاً تتعلق بالتنمية. جميع الأقطار العربية حتى أصغرها وأفقرها تتحدث عن التنمية وبرامج التنمية، وبعضها قد عمل الكثير من أجل ذلك وقطع مسافات جيدة في مجال التنفيذ ولكنها جميعاً لا تعرف أو تتجاهل الحقائق الأساسية عن العوامل التي تحكم مسألة التنمية أو أنها أحياناً تتحدث عن التنمية من دون تحديد للهدف. إن الأقطار العربية المجزأة بوضعها الحاضر تستطيع أن تحقق تحسناً نسبياً في مستوى المعيشة ولكن ذلك شيء وتحقيق تنمية حقيقية توصلها إلى مستويات المعيشة الموجودة في بلدان أوروبا الغربية (مثلاً) شيء آخر. **الأول** ممكن و**الثاني** ممتنع. إن تحقيق ارتفاع في مستوى المعيشة الواطئ حالياً أمر ممكن أما الوصول بذلك إلى مستوى المعيشة الموجود في بلدان أوروبية صغيرة مثل هولندا أو بلجيكا مثلاً، فهو أمر مستحيل في المستقبل المنظور للأسباب التالية:

لقد استطاعت أقطار أوروبا الغربية بما فيها انكلترا أن تحقق تنمية اقتصادية أوصلتها إلى مستوى معيشتها الحالي بسبب عوامل سابقة وعوامل حالية غير متوافرة للأقطار العربية المجزأة الآن. ففي الماضي كانت الأقطار الأوروبية تتمتع بوجود أسواق واسعة مغلقة لها في المستعمرات فقد كانت تلك الأقطار تسيطر على مناطق كبيرة من العالم في آسيا وأفريقيا والعالم الجديد، إذ كانت تلك المستعمرات مصادر للمواد الخام الرخيصة وأسواقاً مغلقة لتصريف المنتجات، الأمر الذي ساعد عجلة التنمية في بلدان أوروبا الغربية على أن تدور وأن تبقى تدور بسرعة متزايدة ما هيّأ المجال للتصنيع الثقيل وتراكم رأس المال وهما أساس التنمية، إذاً التنمية في أقطار أوروبا الغربية وإنكلترا قد بدأت في وقت غير هذا الوقت، في وقت كانت تلك الأقطار تسيطر على مستعمرات واسعة في العالم

وهو أمر غير موجود الآن بالنسبة إلى الأقطار العربية المجزأة. لذلك فهي لا تستطيع أن تعتمد على غير مواردها وأسواقها الذاتية. المسألة الرئيسية في عملية التنمية هي وجود السوق الواسع الذي يبرر قيام الصناعة الثقيلة، أي صناعة السلع الإنتاجية (الآلات) ومن دون ذلك (مهما كان التحليل ومهما اختلفت النظريات) لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية وذلك ما هو غير متحقق ولا يمكن أن يتحقق لهذه الأقطار الصغيرة المجزأة. إن التطور التكنولوجي الحديث قد جعل الحجم الأدنى للصناعات وبخاصة الصناعة الثقيلة أكبر مما تستطيع السوق الصغيرة المحدود لأي من هذه الأقطار أن تتحمل. صحيح أن تحسن مستوى المعيشة من شأنه أن يؤدي إلى توسيع السوق المحلية من حيث القوة الشرائية للمستهلك، وصحيح أن زيادة عدد السكان بسبب الزيادة الطبيعية يؤدي إلى توسيع السوق المحلية من حيث عدد المستهلكين، ولكن في الوقت نفسه هناك تطور مستمر وفي بعض الأحيان سريع وبشكل قفزات في الطرق الصناعية المسماة بالتكنولوجيا، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الوحدة الصناعية ذات الحجم الأدنى المبرر اقتصادياً. إن الآلة التي تنتج الكمية التي تستطيع السوق المحلية أن تستوعبها من سلعة ما بطريقة صناعية معينة وبآلات معينة اليوم، يمكن أن تزداد أضعافاً مضاعفة غداً إذا ما استعملت طريقة صناعية جديدة وآلات جديدة. وهكذا يؤدي التطور التكنولوجي إلى زيادة عدد الصناعات التي يكون فيها الحجم الأدنى الممكن قادراً على إنتاج كمية تفوق ما يستطيع السوق المحلي أن يستوعب. أو بعبارة أخرى يكون الحجم الأدنى الكافي لسد حاجة السوق المحلية فحسب حجماً غير اقتصادي. وإزاء ذلك على البلاد التي تقدم على إنشاء مثل هذه الصناعات أن تشغلها بطاقتها القصوى وعليها إزاء ذلك أن تفتش عن تصريف الفائض عن حاجة السوق المحلية في خارج حدودها، ومن ثم عليها أن تواجه مصاعب التصدير ومنافسة البلدان الصناعية التي سبقتها في مضمار التصنيع، والتي تتمتع بمميزات كبيرة من حيث كفاءة الإنتاج وانخفاض كلفته، الأمور التي تجعلها قادرة على تخفيض أسعارها.

وبديهي أن يكون أي من هذه الأقطار الصغيرة الحديثة في مضمار الصناعة والتصدير، والمثقلة بمشاكل انخفاض إنتاجية اليد العاملة، وانخفاض كفاءة الإدارة، وثقل رؤية الدولة، وبدائية البحث العلمي (وكلها أمور تؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج) غير قادرة على منافسة البلدان الصناعية المتقدمة.

لذلك فهي إما أن تعجز عن تصريف الفائض من إنتاجها وإما أن تلجأ إلى تقديم مساعدات لتلك الصناعات لتغطية خسائرها، متحملة العبء المالي الناشئ

عن ذلك. كل هذه المصاعب تجبرها على أن تقصر صناعتها على النوع الذي ينتج لسد حاجة السوق المحلي فحسب، أي الصناعات الاستهلاكية الصغيرة في الغالب. وهي حتى في مثل هذه الحالة لا تستطيع أن تستغني عن الحماية الجمركية لتلك الصناعات محمّلة المستهلك العبء الناشئ عن ارتفاع أسعارها بالنسبة إلى أسعار البضائع المماثلة التي يمكن استيرادها من الخارج. وأوضح مثال على الصناعات التي أصبحت خارج إمكانية هذه الأقطار هي الصناعات البتروكيمياوية ذات المجال الواسع جداً والتي تعتمد على النفط الخام المتوافر في الأقطار العربية. إن الجزء الأعظم من هذه الصناعات لا يمكن أن يقوم على أساس إشباع السوق الداخلي فقط، فالحجم الأدنى الاقتصادي فيها يستطيع أن ينتج أكثر بكثير مما يستطيع السوق المحلي وحده أن يستوعب. من ذلك يتضح أن باب التصنيع الثقيل في الحقيقة مغلق في وجه هذه الأقطار ومن دون التصنيع الثقيل لا يمكن أن تقوم تنمية حقيقية. وهناك سبب آخر يعرقل عملية التنمية ناتج عن هذا العامل بالذات عامل تعذر التصنيع الثقيل. إن القطر الذي لا يستطيع أن يتصنع يبقى معتمداً في تكوين رأس المال والحصول على العملة الصعبة على تصدير المواد الأولية.

ولكن الاتجاه العام الطويل الأمد لأسعار السلع الصناعية هو إلى ارتفاع ولأسعار المواد الأولية هو إلى انخفاض وهو اتجاه معروف ومعترف به في العالم. وحصيلة ذلك هو أن هذه الأقطار النامية لا تتمتع بكل الزيادة في الإنتاج التي تحققها خطط التنمية، بل إن تلك الزيادة تمتصها البلدان الصناعية المتقدمة (كلها أو بعضها) عن طريق أسعار التبادل التجاري. إن الأقطار النامية كالأقطار العربية تبذل جهوداً في مجال التنمية، وتتفاءل عندما تحقق ارتفاعاً في إنتاجها القومي، ولكنها لا تستطيع أن تحتفظ بمنافع ذلك من أجل التنمية بل يتسرب كل أو بعض تلك الزيادة إلى الدول الصناعية عن طريق ثغرة التبادل التجاري، وبذلك تتناقص سرعة تقدمها وتزداد الفروق بينها وبين الدول الصناعية. إن حركة هذه الأقطار في مجال التنمية محدودة ضمن حدود لا تستطيع بفعل هذه القيود الحديدية أن تتجاوزها فهي في الحقيقة تتحرك من جدار القفص إلى الجدار الآخر ذهاباً وإياباً كما يتحرك الجرذ في المصيدة ظناً منها أنها تتقدم وفي الحقيقة إنها تتحرك بالمكان نفسه.

وتلخيص كل ذلك هو أن على هذه الأقطار أن تواجه الحقيقة في ما يتعلق بخططها الخمسية وما تقوم به في مجال التنمية. والحقيقة عن كل ذلك هي أن تلك الخطط وتلك الجهود مصيرها الفشل المحتم في الأمد الطويل في تحقيق تنمية حقيقية. وعليها بالتالي أن لا تخدع نفسها أو شعوبها، والعالم المتقدم يعرف ذلك تماماً. التنمية الحقيقية السريعة غير ممكنة إلا في وجود السوق الكبير الواسع الذي

يجعل التصنيع الثقيل ممكناً. والتنمية الحقيقية تحتاج إلى جهود واسعة في مجال البحث العلمي وإلى تطوير التكنولوجيا لحل المشاكل الفنية والوقوف في وجه المنافسة وهو أمر غير متاح للدولة الصغيرة المتخلفة، بل يحتاج إلى تكاتف الجهود ومركزية العمل وإلى موارد مالية وبشرية وعلمية لا تتوافر إلا في الدولة الكبيرة المتكاملة. والتنمية الاقتصادية الحقيقية تحتاج إلى قوة سياسية وعسكرية لتوفير الغطاء الواقي للتنمية من مطامع الدول الأخرى، ولمقابلة نفوذ الدول القوية الأخرى في مجالات النشاط الاقتصادية مثل الحصول على الأسواق والمساعدات الاقتصادية وعقد اتفاقيات التعاون. وتلك أمور غير متوافرة طبعاً للدولة الصغيرة الضعيفة. إضافة إلى كل ذلك هناك عامل مهم للتنمية هو الاستقرار الداخلي والاستقرار الداخلي (في حالة الأقطار العربية على الأقل) يصعب توفيره في ظل وضع التجزئة إذ تدل التجربة أن الاستقرار المنشود لهذه الأقطار لا يمكن أن يتحقق إلا بتكوين دولة كبيرة قوية تخلق أوضاعاً داخلية أمتن من مطامع المغامرين والرغبات العابرة للفئات السياسية للوصول للحكم بصورة سريعة عن طريق الانقلابات. ناهيك بإنهاء حالة الصراع بين الأقطار العربية الذي كرسته حالة التجزئة، والذي لا يمكن أن يزول إلا بالوحدة وما لذلك من تأثير على التنمية الاقتصادية.

ـ ٣ ـ

وبالعودة إلى موضوع الوحدة بين الأقطار العربية التي قامت بها ثورات وحدوية الاتجاه. ماذا يقف في طريق توحيدها؟ كنت وما زلت اعتقد ويزداد اعتقادي يوماً بعد يوم رسوخاً، أن جوهر الموضوع هو العوامل الذاتية، أي تشبث الحاكم بالحكم وخوفه من أن تؤدي الوحدة إلى زواله. وكل ما عدا ذلك تبريرات لستر هذه الحقيقة. ولكن هذه الأقطار تسير الآن في طريق مسدود من حيث التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتواجه تهديداً حقيقياً باحتلال أراضيها من قبل القوى المجاورة المعادية، وخطر إسرائيل مسألة ليست بحاجة إلى شرح طويل فلماذا إذاً لا نتحد؟.

الجواب عن ذلك محير بالطبع، إذ لا يعقل أن تواجه أمة من الأمم وضعاً يتطلب اتحادها بهذا الشكل من الإلحاح من دون أن تقدم عليه.

إن بدائية السياسة العربية وانعدام النظرة التاريخية البعيدة التي تنشد العظمة، وانشدادها إلى المصالح الذاتية الآنية القصيرة الأمد المحدودة، وضعف النظرة العلمية للأمور، واللاعقلانية في الملازمة لأوضاع البلدان المتخلفة، كلها أمور متحدة ومتمازجة تشكّل الخلفية النفسية والفكرية لهذا الوضع المأساوي، الذي

تعيش فيه الأمة العربية. وليس التحليل وحده الذي يدل بصورة واضحة على ذلك بل وكذلك التجربة الواقعية التي مرت بها تلك الأقطار، ولكن لا التحليل ولا التجربة كانا كافيين لتوضيح فداحة ما نحن فيه من أوضاع، فمنذ بداية الخمسينيات والتجربة تمر آتية بالدليل تلو الدليل على فضل وضع التجزئة. سوريا لم تستطع أن تستقر كدولة بغض النظر عن الحاكم والشعار، ومصر بقيت تختنق بزيادة سكانها وندرة مواردها. وفي العراق قامت ثورة عام ١٩٥٨، ولكن الاستقرار لم يتحقق، وعجلة التقدم لم تدر كما يجب أن تدور. وفي السودان وليبيا قامت ثورات، ولكن الدلائل كلها تشير ـ على الرغم من قصر المدة ـ إلى أن الاستقرار أبعد ما يكون عنها. ولكن الأخطر من كل ذلك أن جميع هذه الأقطار الثورية لم تستطع أن توقف خطر الصهيونية إلى حد أن بعضها قد احتلت بعض أراضيه في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، والمشكلة لا تزال قائمة، ناهيك بمطامح الجيران الآخرين التي بدأت تتفتح الآن.

إذاً لماذا لا تتحد هذه الأقطار وهل بقي شيء مهم تخاف عليه من الاتحاد؟ ذلك هو السؤال الذي ليس لأحد أي جواب عنه غير الصمت المطبق. الموضوع هو عقدة الحكم ولكن لا يمكن أن نقول شيئاً مفيداً عن ذلك في البقاء في العموميات. إذاً لنفحص هذه العقدة بشيء من التخصيص. هناك فكرة مرادفة ومتشعبة من عقدة الحكم تستحق شيئاً من المناقشة، هي فكرة حكم الحزب الواحد، ولاسيما ونحن نركز في هذه المقالة على وضع الحركة الثورية الوحدوية من قضية الوحدة. إنني بالطبع اعتقد أن منشأ هذه الفكرة في الأساس هو الرغبة الخفية في الحكم التي حركها استلام السلطة في العراق وسوريا من قبل الحركة الثورية في أعقاب ثورتي شباط/ فبراير وآذار/ مارس في العراق وسوريا سنة ١٩٦٣. ولكن مما لا ينكر أن هذه الرغبة ما كانت لتأخذ شكل شعار حكم الحزب الواحد لولا التأثر الفكري بتطبيقات وأدبيات العالم الاشتراكي، الأمر الذي أضفى على هذه الفكرة مسحة من طابع النظرية، ما أدى بدوره إلى ستر حقيقة الدوافع التي تكمن وراءها من جهة ومن ثم جعل مسألة تفنيدها أصعب مما لو لم يحصل ذلك. ولا يستبعد بالطبع، لا بل من المؤكد، أن يكون القياديين وكثير من القواعد مؤمناً بحق بسلامة هذه الفكرة في حد ذاتها مجردة عن ميول الحكم، ولكن ذلك لم يكن ليفيد من جوهر الموضوع شيئاً. إن الدوافع الذاتية لهذه الفكرة ليست موضوعاً يصلح للمناقشة. بقي علينا أن نلقي بعض الضوء على الجانب النظري فيها. وللإيجاز سنقتصر على التعرض لمسألتين في هذا الخصوص.

المسألة **الأولى**، هي أن بين الثورة الاشتراكية التي قامت في روسيا وفي

الصين[٣]، وبين استلام السلطة في العراق وسوريا من قبل الحركة الثورية فروقاً هائلة، وفي كل شيء تقريباً، الأمر الذي يجعل محاكاة النظم في تلك الدول أمراً فادح الخطأ. إن الثورة الشيوعية في روسيا قد حركت الشعب وعبأته في تحرك مسلح استطاع أن يحطم النظام القائم، واستمرت في دمج الشعب في تيارها بقيادة الحرب ضد التدخل الخارجي الذي حصل بعد الثورة مباشرة، وبقيادة حرب وطنية مريرة ضد الغزو النازي في الحرب العالمية الثانية. وفي الصين قادت الحركة الشيوعية الثورة ضد الاحتلال الياباني وبعدها ضد النظام الرجعي السائد آنذاك بشكل استطاعت به تعبئة الشعب ودمجه في تيارها كلياً حتى جاء استلام السلطة حصيلة لذلك النضال. أين كل ذلك مما حصل في العراق وسوريا؟ فالحركة الثورية كان في البداية سديمية النضال، صغيرة العدد، محدودة التأثير، بدائية التنظيم، وأبعد ما تكون عن إجماع الشعب. وكحصيلة لكل ذلك وكنتيجة إليه لم تستلم السلطة عن طريق الثورة الشعبية بل عن طريق الانقلاب العسكري بواسطة الجيش.

في الاتحاد السوفياتي والصين، حركة استطاعت عبر النضال والحرب أن تدمج مجموع الشعب أو أكثريته على الأقل في تيارها وتربطه بها، الأمر الذي جعل نظام حكم الحزب الواحد بمثابة حكم لتلك الأكثرية في الواقع أو ما هو قريب من ذلك. أما بالنسبة إلى الحركة الثورية التي استلمت الحكم في العراق وسوريا فلم يحصل ذلك إطلاقاً الأمر الذي يجعل حكم الحزب الواحد المكون من أقلية صغيرة حكماً هو في الواقع حكم الوصاية على مجموع الشعب وعلى الحركات الأخرى. في الاتحاد السوفياتي والصين حركة متسلحة بنظرية تامة النظرة حاوية التفاصيل في الجوانب النظرية والتطبيقية يسهل بواسطتها تفسير الحوادث ورؤية ملامح الطريق إلى المستقبل. أين كل ذلك من فكر الحركة الثورية في المشرق العربي التي لم تخرج أفكارها عن العموميات المفتقرة بصورة خاصة لنظرية التطبيق، ما جعلها تتسع لشتى الاجتهادات المتناقضة وعرّضها بالتالي إلى شتى التيارات الفكرية، الأمر الذي يفسر إلى حد بعيد تناقضاتها وانقساماتها ونشوب الصراع المستديم في داخلها، إذ لم تستطع النظرية أن تحل تناقضاً واحداً، فكل اختلاف أدى في النهاية إلى انقسام.

باختصار وفي أحسن الأحوال، إن أي اتجاه لعقد تشابه بين الحركة الشيوعية

(٣) إن ما حدث حتى الآن في الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية يدل على الأقل أن نظام حكم الحزب الواحد لم يثبت نجاحاً قاطعاً بعد.

والحركة الثورية في المشرق العربي ليس إلا ضرباً من ضروب الوهم ومثالاً صارخاً على التبسيط والتجاوز على الحقيقة. إن كان لنظام حكم الحزب الواحد في العالم الاشتراكي مبررات نابعة من صفات وخصائص تلك الحركة فهو من دون شك ليس له أي مبرر لا نظري ولا عملي في حالة الأقطار العربية المذكورة.

المسألة **الثانية**، في هذا الموضوع، تتعلق بقضية الوحدة كهدف قومي. الوحدة قضية مختلفة تمام الاختلاف عن مسألة بناء نظام اقتصادي معين مثل النظام الاشتراكي. ولعل من أفدح الأخطاء الذهنية التي سببتها الشعارات هو جعل قضية الوحدة في مستوى قضية الاشتراكية، إذ بالرغم من بعض التوضيحات المصححة[٤] التي صدرت أحياناً، إلا أن الخطأ بقي هو الشائع وقد كرسته كثير من الكتابات المتحذلقة التي تحاول أن تربط ربطاً عضوياً ـ كما يقال ـ بين الوحدة والاشتراكية كالقول: لا وحدة من دون اشتراكية ولا اشتراكية من دون وحدة إلى آخر ذلك مما كثر وشاع مؤخراً من طباق لغوي بأسلوب عقائدي. الوحدة قضية أكبر وأهم من الاشتراكية ومن أي نظام مهما كان، وتحقيقها يجب ألا يكون مشروطاً بأي شرط مهما كان، لا الاشتراكية ولا أي شيء آخر في الدنيا. الوحدة قضية مصير الأمة وبقائها ودفاعها عن وجودها. أما الاشتراكية فهي نظام قابل للتغير والتطور. والنظام لا يرقى إلى مستوى الوجود. إن الوحدة قضية أساسية كالاستقلال من الاستعمار الذي لا يمكن أن يكون تحقيقه أو النضال من أجله متوقفاً على أي شيء فليس من المعقول مثلاً أن نقول نحن أو أن تقول أي أمة على وجه الأرض إنها لا تريد أن تستقل إلا إذا كان النظام الذي ستطبقه بعد الاستقلال هو هذا النظام أو ذاك. كذلك لا يمكن أن نقول إننا لا نريد الوحدة إلا إذا كانت على أساس اشتراكي. إن ذلك فينظري مغالطة في أحسن الأحوال. إنني بالطبع لا اقصد أن الوحدة يجب ألا تكون على أساس اشتراكي إذا كان ذلك متاحاً، كما أود أن لا يفهم من هذا القول إنني أدعو إلى الوحدة بين التقدمي الاتجاه والرجعي الاتجاه من الأقطار العربية في هذا الظرف بالذات ولا أي شيء من هذا القبيل.

المقصود هو القول إن مسألة الوحدة هي مسألة تتعلق بوجود الأمة وكيانها، لذلك فالنضال من أجلها ـ تماماً كالنضال من أجل التحرر من الاستعمار ـ يجب أن يوضع في مستوى أعلى من مستوى مسألة نظام الحكم.

إن الوحدة هدف من الأهمية بحيث يتطلب حشد جميع القوى المؤيدة له

(٤) ميشيل عفلق، **معركة المصير الواحد** (بيروت: دار الآداب، ١٩٥٨).

بغض النظر عن آرائها في قضية نظام الحكم، فكل من يؤمن بالوحدة (بالمعنى البسيط غير المعقد ألا وهو دمج هذه الأقطار بدولة واحدة) يجب أن يكون له مكان في جبهة عريضة واسعة تركز فيها جميع الجهود من أجل تحقيق هذا الهدف القومي تماماً كما هو الحال في النضال من أجل الاستقلال. وعلى هذا الأساس من الفهم يصبح من الضروري والواجب تكوين جبهة قومية واحدة لتحقيق الوحدة تضم كل من يؤمن بها بمفهومها البسيط غير المعقد، حتى إذا ما تحققت ليأخذ بعد ذلك كل طريقة ولتناضل كل حركة في اتجاهها بحسب ما ترى ولتختلف بعد ذلك على شكل نظام الحكم أو على نوع أو شكل الاشتراكية التي تريدها. لذلك وانطلاقاً من هذا الفهم لقضية الوحدة أعتقد أن دعوة حكم الحزب الواحد خاطئة ومضرة بقضية الوحدة كما دللت على ذلك بالفعل وقائع السنوات الأخيرة وما حدث للأنظمة الثورية في أقطار المشرق من ابتعاد عن قضية الوحدة، هدف نضالها الأول وأساس عقيدتها قبل أن تصل إلى الحكم. إن قضية قيام الجبهة الوطنية يجب ألا تعالج على أساس قوة الحزب بالنسبة إلى ذاك أو دوره في تقويض النظام السابق أو حقيقة قواه الشعبية كما هو دارج الآن بل على أساس أن تكوين هذه الجبهة هي الوسيلة العملية لتحقيق هدف الوحدة.

لذلك أرى أن هذه الجبهة يجب أن يسعى الحزب الحاكم إلى تكوينها حتى ولو لم تطالب بها الأحزاب الأخرى. إن الجبهة الوطنية يجب ألا ننظر إليها من زاوية الاشتراك في الحكم ونسبة ذلك الاشتراك ومداه، بل على أساس أكبر وأبعد من ذلك ألا وهو النضال من أجل توحيد الأقطار العربية المتحررة. علينا أن نجر الآخرين إلى الجبهة وأن نشركهم في الحكم حتى لو لم يطالبوا بذلك، لأن ذلك هو الطريق العقلي للوصول إلى الهدف الكبير، فلو لم يكن للجبهة الوطنية مبررات لكان علينا أن نختلق تلك المبررات، ولو لم يكن لها من مطالب لكان علينا أن نوحد تلك المطالب.

ـ ٤ ـ

كل الذي قلناه حتى الآن يتعلق بأوضاعنا حتى انبثاق فكرة ومشروع الاتحاد الثلاثي بين الجمهورية العربية المتحدة وليبيا وسوريا. وبظهور هذه الفكرة ظهر أمل جديد يخفف من الصورة المعتمة نوعاً ما التي ترسمها هذه المقالة.

إن ظهور هذا المشروع يضيف دليلاً جديداً على النزوع الدائم عند أمتنا نحو الوحدة لأسباب بسيطة يهمنا أن نذكر منها إضافة إلى العوامل الثقافية والتاريخية

واللغوية، عاملاً رئيساً هو أن الفرد العربي البسيط يستطيع أن يرى بوضوح الحاجة الملحة إلى الوحدة كطريق وحيد للدفاع عن النفس ولتحقيق التنمية الصحيحة والقوة الدولية وبخاصة بعد نكبة حزيران/يونيو ١٩٦٧، الأمر الذي لا يستطيع أن ينكره أحد حتى الفئة الحاكمة في الأقطار العربية لولا نوازعها الذاتية للبقاء في الحكم وخوفها عليه.

إن قيادة الجمهورية العربية المتحدة وحدوية النزعة (وقد صلت إلى ذلك بالتدريج) من جهة ومثقلة بمخاوف التجربة الماضية والمشاكل المحلية من جهة أخرى، ولكنها تستطيع أن ترى أن طريق الوحدة هو الطريق الوحيد الصحيح على الرغم من صعوباته، فجاءت موافقتها مشفوعة بطلبات التدرج وتمهيد الطريق. وقيادة النظام الجديد في ليبيا قد انجذبت إلى الوحدة بسبب حماسها الفطري ونقاوة كل فئة ثورية في بداية استلامها للسلطة حيث لم تتنبه فيها نوازع السلطة والمحافظة على الحكم بعد.

أما في سوريا، فقد استطاعت القيادة الجديدة أن تحدث التغيير لسبب أساسي هو أنها استطاعت أن ترى بوضوح أين يقف الشعب من قضية الوحدة، فقد انتقل الجيش إلى جانبها لأنها خاطبته بلغة الجهد العسكري العربي الموحد لمواجهة العدو، كما تحقق لها تأييد سياسي ووطني مفاجئ لأنها ألغت نظام حكم الحزب الواحد وأعلنت التزامها بالوحدة. وبذلك كشفت بوضوح عزلة النظام السابق وسياسته اللاوحدوية المراوغة، وستبقى قوة النظام الجديد ومدى التأييد السياسي الذي يتمتع به معتمداً على مدى التزامه بهذه السياسة عملياً.

أمور كثيرة يمكن أن تقال في صدد هذا المشروع من قبيل زيادة الإيضاح وتبديد المخاوف.

أولاً، علينا أن ننظر إلى هذا المشروع كفرصة من الفرص التي تتيحها الظروف لتحقيق خطوة جدية في طريق الوحدة، وما علينا إلا أن نستعمل هذه الفرصة إلى أقصى حدودها، فالوحدة لا تتحقق إلا بتوافر فرص لتحقيقها. أما حدوث تلك الفرص فأمر أبعد ما يكون عن الحتمية أو التنظيم الزمني، فهي أمور لا يمكن التنبؤ بها لأنها لا تحدث بانتظام ولا تخضع لقانون، فكما كان ميثاق ١٧ نيسان/أبريل فرصة لم نحسن استثمارها، كذلك المشروع الثلاثي فرصة علينا ألا نضيعها إطلاقاً، فهي قد تتكرر وقد لا تتكرر، وإن تكررت فقد لا تكون كما نريدها. والأمة الواعية المدركة لمصالحها الحقيقية هي التي تنتهز الفرص لتحقيق وثبة إلى الأمام، تستعملها في ما بعد منطلقاً إلى وثبة جديدة وهكذا. ويتطلب

ذلك بالطبع التخلص من الرواسب السلبية وهواجس الغرائز الشخصية وجميع الميول غير الخيِّرة مثل الحقد والغرور والخوف وحب السلطة والكبرياء الذاتي، لذلك إن الواجب الوطني يحتم استلهام مصلحة الشعب. والمحافظة على شرف الأمة تحتم علينا أن ندعمها، وأن نصب لإنجاحها جميع الجهود وأن نجمع حولها كل ما نستطيع من قوى سياسية وشعبية، وأن نضحي في سبيلها بكل ما يتطلبه نجاحها بضمن ذلك التنازل التام عن نظرية حكم الحزب الواحد.

ويعني هذا الفهم (فهم الفرصة التاريخية) أن هذا المشروع وإن كانت نوازعه العميقة هي الشعور الوحدوي، إلا أنه كأي فرصة تاريخية لا بد أن يكون مصحوباً بظروف وملابسات الواقع، ولكن ذلك يجب ألا يكون مدعاة إلى التشكيك بأهمية المشروع أو في نواياه وبما سينتج عنه أو بما سيؤول إليه من نتائج.

إن أي تقييم لهذا المشروع لا يأخذ بعين الاعتبار نقائض الواقع السائد في الأقطار المشمولة بالمشروع ومشاكلها المحلية، إن هو إلا تقييم خيالي نتيجته العملية استبعاد أي محاولة للوحدة وتضييع فرص التاريخ في سبيل أوهام طوباوية لا تنفع الأمة بشيء. أما التشكيك في النوايا الكامنة وراء المشروع وإمكانية نجاحه فهو أمر لا ينفع فيه النقاش لأنه يدخل في نطاق الرغبات الذاتية المسبقة وليس في نطاق التحليل العلمي المجرد.

ثانياً ـ ومن أجل أن ندرك أهمية هذه الوحدة، لا بد من الأخذ في الاعتبار أبعادها غير المنظورة الآن. والأبعاد غير المنظورة الآن تضيف إلى الوحدة أهمية أكبر من الأهمية التي ينطوي عليها قيام الدولة الجديدة بذاتها، فقوة الوحدة أكبر بكثير من القوة الذاتية المقصورة على الدولة التي ستنبثق عنها، فهي من ناحية غير مقصورة على التأثير في حاضر العالم العربي، بل ستفتح الطريق إلى مستقبل مختلف تماماً عن مستقبل أقطار التجزئة. لذلك ونحن نقيّم أهمية الوحدة، لا بد من النظر إلى المستقبل وعدم الاقتصار على الحاضر، وبذلك تتضاءل نواقص الحاضر وتهون جميع التنازلات والتضحيات التي نقدمها الآن في سبيل الوحدة. ومن ناحية أخرى إن قيام الوحدة بين عدد من الأقطار العربية سيخلق دولة قوية مؤثرة في أوضاع الأقطار العربية الأخرى حيث يمكن أن تنهار أنظمة موجودة كانت ستستمر في ظل وضع التجزئة، مستفيدة من الضعف والانقسام. إن التأثير في أوضاع الأقطار العربية الأخرى غير الداخلة في الوحدة مسألة معروفة الأبعاد فهي تنطوي على إمكانيات واسعة لانضمام أقطار عربية أخرى، كما تنطوي على قوة اقتصادية وسياسية لا يستهان بها.

ثالثاً، ثمة مسألة ثالثة لا بد من التنويه بها تتعلق بقضية التوازن داخل دولة الوحدة. إن هذه المسألة تكتسب أهمية خاصة بسبب المخاوف التي خلقتها التجربة الفاشلة. وفي هذا الصدد يمكننا أن نقول إنه بالرغم من أن أساس الوحدة هو الإرادة والإيمان، إلا أنه لا بد من توافر نظام يدعم تلك الإرادة بدلاً من أن يضعفها ويقوي ذلك الإيمان بدلاً من أن يبذر فيه الشكوك، لذلك إن كان للتمهل والدراسة من مبرر، فهو من أجل هندسة نظام داخلي قائم على أساس التوازن إلى أقصى ما تسمح به وحدة الدولة. والتوازن ينصرف في هذا المجال إلى توازن بين الأقطار وتوازن بين القوى السياسية لمنع انفراد قطر أو انفراد شخص أو هيئة سياسية في تصريف شؤون الدولة الجديدة، وتلك مسألة جانبها الفني بسيط، ولا يبقى غير القناعة بهذا الأساس والاستعداد إلى التنازلات التي يقتضيها مبدأ جماعية الدولة ومشاركة الجميع فيها. ولا بأس أن يشمل مبدأ التوازن أدق التفاصيل وأصغر الأمور، إذ إن ذلك من شأنه تحقيق الوضوح وتجنب الحوادث الصغيرة التي كان لها أثر مهم في خلق جو نفسي معاد لوحدة عام ١٩٥٨.

رابعاً، المسألة الأخيرة تتعلق بدور الرأي العام. نحن نعرف أن الوحدة هدف عميق الجذور في الشعب العربي ونعرف أن الوحدة هدف يخدم مصلحة الأمة الحقيقية وأن الدفاع عن وجودها وضمان مستقبلها يعتمد على الوحدة.

والمشكلة تكمن ليس في تقرير هذه المسلمات بل في كيفية تطبيقها.

هل يجب أن تقوم الوحدة ـ تطبيقاً لهذه المسلمات ـ على أساس الاستفتاء؟ وإن هي قامت على ذلك هل يجوز أن نتنازل عن الوحدة بعد أن تقوم إذا ما تحول الرأي العام عنها؟ وفي هذا الصدد لا بد من تثبيت ملاحظتين: أولاهما هو أننا إذا اعتبرنا موافقة الأكثرية وبالتصويت المباشر شرطاً أساسياً للوحدة وتطبيقاً عملياً لتلك المسلمات، نكون قد وقعنا في خطأ فادح، فمن حيث المبدأ، الوحدة مسألة أساسية في حياة الأمة كقضية الاستقلال مقابل الاستعمار وكقضية الحرية مقابل العبودية تستمد صحتها من قيم عليا ثابتة غير قابلة للاجتهاد، لذلك فهي لا يمكن أن يقررها التصويت.

إن الشعوب المستعمرة لا تستقل لأن الأكثرية فيها أعربت عن رأيها بالتصويت مختارة الاستقلال، بل يستيقظ ضميرها في أقلية من أبنائها تطالب بالاستقلال وتناضل من أجله وتحمل السلاح أحياناً، وهي بذلك تمثل ضمير الأمة وإرادتها الحقيقية، ولا يمكن أن يكون استقلالها مشروطاً أو معتمداً على تصويت الأكثرية. إن هذه المقابلة بين الإرادة الحقيقية والإرادة التي يعرب عنها التصويت،

من القضايا النظرية الصعبة في الفلسفة السياسية، ومحفوفة بمخاطر تبرير الدكتاتورية أحياناً، إلا أن التبسيط في فهمها من ناحية أخرى محفوف بمخاطر تبرير الاستعمار وأوضاع العبودية. إن الوحدة العربية من الأمور التي لا تستمد قيمتها من التصويت، فالأمة يجب أن تتحد كما يجب أن تستقل وكما يجب أن تتحرر من العبودية بغض النظر عن أي شيء آخر. من كل ذلك نستنتج أننا يجب أن لا نقع فريسة الأوهام عندما نقدم على تحقيق الوحدة.

إن الرأي العام في وضعه الخام السائد في بعض الأقطار العربية من الممكن أن يتأثر بالمصالح الشخصية الحاضرة لبعض الأفراد والجماعات، كما يمكن أن يتأثر بأنظمة التعليم والإعلام المنسجمة مع وضع التجزئة، وأن يتأثر بأفكار الأنظمة السابقة وبوسائل التثقيف الضخمة المتطور الموجودة لدى الاستعمار الغربي بما في ذلك الجامعات الغربية وأدبيات الأوساط الثقافية. إن جميع هذه المؤثرات قد تخلق في بعض (أو حتى كل) الأقطار العربية ميولاً لاوحدوية لدى الرأي العام، فهل يعني ذلك أننا يجب أن نتوقف عن خطوات الوحدة بسبب ذلك؟

الجواب القطعي عن ذلك هو في النفي، إذ علينا أن نعي هذه الحقيقة وأن نتغلب عليها بدلاً من الخضوع لها. والقيادة التاريخية كانت أبداً هي القيادة التي تستلهم ضمير الأمة وإرادتها الحقيقية في ما تقوم به من أعمال. كل ذلك من حيث المبدأ، ولكن للموضوع جانب عملي هو الخطأ الشائع في تقدير من يكون الرأي العام؟ اعتدنا في البلدان العربية أن نحكم على اتجاهات الرأي العام بواسطة ما نسمعه من معارفنا أو من نستطيع أن نتصل بهم، وذلك خطأ شائع وكبير، فمهما كانت اتصالاتنا واسعة ومهما حاولنا التوسع في استطلاع الآراء، فإن عدد من يمكننا أن نسمع رأيهم لا يمكن أن يتجاوز نسبة ضئيلة جداً من مجموع الشعب. إن عدد العاملين الفاعلين في الحركات السياسية والمنظمات الشعبية، لا يشكل في الحقيقة إلا نسبة ضئيلة من عدد السكان، فنحن نتكلم عادة عن الرأي العام ونقصد في الحقيقة رأي بضعة آلاف من القادرين على الكلام والتأثير بالآخرين المتمتعين بنوع من القوة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية التي تمكّنهم من إسماع آرائهم.

أما سواد الشعب الساكن في القرى والمدن الصغيرة والأحياء الفقيرة الذي تتكون منه الملايين، والذي يشكل الأغلبية الساحقة، فهو في الغالب خارج نطاق الأحداث وإبداء الرأي، فهو أما لا يستطيع أن يبدي رأياً أو، أنه إذا ما كان له رأي وأبداه لا يستطيع أن يسمعه للآخرين؛ فعندما نسمع مثلاً أن الرأي العام في

سوريا أصبح ضد وحدة عام ١٩٥٨ في أواخر أيامه، يكون المقصود في الحقيقة رأي بضعة آلاف على أحسن تقدير من السياسيين والمثقفين والتجار والمتنفذين في دمشق وحلب والمدن الكبيرة الأخرى. إن تقييم اتجاهات الرأي العام أصبح من المسائل الإحصائية المعقدة.

بقي أخيراً أن نقول إن مشروع الاتحاد الرباعي بارقة أمل جديدة لوضع الأمة على الطريق المفتوح الوحيد نحو الدفاع عن النفس والقوة والتقدم، وقد جاء هذا الأمل في ظروف حالكة وأوضاع مظلمة. وما علينا نحن المواطنين العرب المهتمين بمصير الأمة، إلا أن نغسل عقولنا ونفوسنا من شوائب الأنانية والحقد وحب السيطرة، وأن نقف جميعاً مهما اختلفت آراؤنا وعقائدنا السياسية وراء هذا الأمل لا لشيء إلا لأنه خطوة (مهما كانت) إلى الأمام في طريق الوحدة. إنني أتصور لو أن ما حدث لأمتنا حدث لأية أمة حية أخرى لما صبرت على التجزئة يوماً واحداً، كما إنني أتوقع أن يعمل الوطنيون من المثقفين ما يعمله أمثالهم في بلدان العالم المتقدم عندما يواجهون قضاياهم المصيرية، كأن تقوم حملة واسعة لتأييد هذه الخطوة تعبأ فيها جميع وسائل التعبير الثقافية وتحرك الشعب، مثل الندوات والمحاضرات والكتابة في شتى وسائلها وأنواعها، فتهب الجامعات بالتأييد وتنعقد المؤتمرات الشعبية والثقافية ويلتهب الحماس القومي وترتفع الأصوات من كل مكان، ولكن ذلك مع الأسف لم يحصل بالرغم من أن ذلك واجب، وأمتنا اليوم بحاجة ماسة إلى أن يؤدي كل منا واجبه ويفكر كل منا ملياً بما نحن فيه الآن من محنة ومذلة، وبعدها هل يجد أحد إطلاقاً قضية أهم وأكبر من أن نتحد بوجه الاحتلال الإسرائيلي؟

٢١ ــ بمناسبة انعقاد المؤتمر القومي ــ الإسلامي
الوحـدة والوسائـل(*)

ـ ١ ـ

ليس أقل أهمية في بحث قضية الوحدة العربية من أي شيء آخر مناقشة أساليب تحقيقها، إن لم يكن العكس من ذلك، فالوحدة العربية من حيث كونها هدفاً يؤيده الجميع، ولما لها من أهمية اقتصادية وسياسية وعسكرية لحياة العرب اليوم، ليست موضع تساؤل كما هو الحال في مجال بحث كيفية تحقيقها. والمقال الحاضرة مكرسة لتناول هذا الجانب، ولكنني وأنا أقول ذلك أرجو ألا يتبادر إلى الذهن إنني اكتشف المجهول، أو أن في ما سأقوله الحل السحري الذي تكفي معرفته وحدها ليفعل مفعوله في تحقيق الوحدة. ومهما يكن، إن المعرفة هي نقطة البداية وليس أكثر إرباكاً للعمل الإنساني أكثر من التشويش والحيرة وعدم معرفة الطريق، وذلك هو دور الثقافة المتجهة نحو تقدم الإنسان. ولم أكن لأقدم على كتابة هذا المقال عن مسألة أساليب تحقيق الوحدة لولا اعتقادي بوجود نوع من التشويش، وبوجود أمور مختلف عليها، وبعض الأخطاء الشائعة في هذه الناحية، كما هو الحال في أغلب أو كل النواحي الأخرى لقضية الوحدة العربية.

ولعل من أهم الأخطاء الذهنية التي تترشح عن البحث النظري ما يتعلق بمدى شمول النظرية، فالنظرية هي إطار فكري يحاول تفسير المجتمع البشري بصورة عامة وشاملة، ولكنها في الغالب (إن لم يكن دائماً) تكون مشدودة إلى جانب معين من جوانب الحياة البشرية، تركز عليه الاهتمام والبحث وتأخذ منه

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ١٠، العدد ٦ (نيسان/ أبريل ١٩٧٤)، ص ٢ ـ ١٢.

المعلومات. ومن هذا الجانب المعين الذي مهما كان يبقى محدوداً، تحاول النظرية استخلاص قوانين عامة شاملة لتفسير المجتمع بكل جوانبه وفي كل مراحل تطوره. وبكلمات أخرى، تحاول النظرية دائماً الوصول إلى العام عن طريق الخاص. والخطأ الذهني الذي يقع فيه طلاب البحث النظري، ولا سيما مثقفو المجتمعات المتخلفة، هو عدم إدراك محدودية النظرية. إن النظرية بالأساس مبنية على معلومات تخص وضعاً معيناً، وهي بالأساس لم تكن مقصودة إلا لتفسير ذلك الوضع المعين، والوصول إلى استنتاجات معينة. ولكن النظرية عادة لا تقول ذلك صراحة بل تحاول التعميم والشمول. إن القوانين التي توصلت إليها معظم لا بل كل النظريات لم يكن من الممكن تعميمها، وقد ظهرت محدوديتها على محك التجربة والبحث العلمي اللاحق. وخلاصة القول إن كل محاولة لاستنباط قوانين عامة صالحة لتفسير كل المجتمع في جميع مراحل تطوره كانت محاولة قاصرة تشكل منزلقاً فكرياً غالباً ما وقع فيه مثقفونا المتعطشون الراغبون رغبة مسبقة في القوانين السهلة البسيطة التي تفسر كل شيء، وبالتالي التي تريح الباحث وتوحي له بإمكانية الاستغناء عن متابعة البحث التفصيلي المعقد.

أقول كل ذلك لأخلص إلى أن مسألة أساليب تحقيق الوحدة العربية هي الأخرى شأنها شأن كثير من القضايا الفكرية الأخرى قد تعرضت إلى الأخطاء الشائعة التي ساعدت على تكوينها الأدبيات الرائجة في الفكر السياسي العربي الآن. لا يوجد هناك أسلوب واحد لتحقيق الوحدة العربية، إذ لا يوجد قانون رياضي بسيط ينتج عن تطبيقه نتائج سحرية؛ فالوحدة العربية ككل القضايا الاجتماعية قضية معقدة، وصفات المجتمع العربي الحاضر بحد ذاتها تزيد في ذلك التعقيد. لذلك إن مسألة أساليب تحقيقها يجب أن تبحث على أساس واقعي. ومن تعدد جوانب الواقع وتشابكه يجب أن تستنبط الأساليب. أما القانون الرياضي المبني على معلومات محدودة ومعطيات جانب معين من المجتمع، فلا يؤدي إلى غير التبسيط، والتبسيط يعني وضع حل دون مستوى المسألة المراد حلها. إذاً هناك أساليب متعددة لتحقيق الوحدة العربية، كلها صالحة لأن كلاً منها يعالج جانباً من جوانب المشكلة، وكل منها صالح في إطار ذلك الجانب وفي ظرف معين. إن الانتقال من جانب إلى جانب يتطلب تغيير الأسلوب، كما إن الانتقال من ظرف زمني إلى ظرف آخر يتطلب تغيير الأسلوب حتى لمعالجة الجانب نفسه. وهكذا فإن الحلول مصممة لمتطلبات ما يراد معالجته من جميع الوجوه. إن البحث النظري عامل مهم في هذه العملية إذا ما فهم على حقيقته وعرفت حقيقة أبعاده وحدوده. على هذا الأساس الواقعي سنعالج مسألة الأساليب في تحقيق الوحدة العربية.

ـ ٢ ـ

الوحدة العربية هي هدف كل الشعب العربي ولم يسبق لأي هدف آخر أن نال من التأييد والتجاوب والحماس كما نال هدف الوحدة، إلا ربما هدف الاستقلال من النفوذ الأجنبي. ومن يطلع على التاريخ السياسي للوطن العربي منذ بداية هذا القرن، أي في نهايات العهد العثماني، وبعد الحرب العالمية الأولى، وبعد الحرب العالمية الثانية يرى بوضوح أن تنبه الشعور القومي والوحدة العربية هو الظاهرة الرئيسة في الوضع العربي العام. وقد كان لإحياء التراث والأدب وما أنتجه الأدباء والشعراء أثر مهم في إيقاظ الوعي القومي عند الجمهور وعامة الناس، كما أدت المؤسسات السياسية القومية ومناهج التربية دوراً مهماً، ولاسيما قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية، كل ذلك قد أوصل ذلك الوعي إلى جمهور الشعب، وبذلك أصبحت الوحدة العربية مطلباً شعبياً.

إن الوعي لضرورة الوحدة وتحول ذلك الوعي إلى عمل نضالي منظم مستمر، من شأنه من دون شك أن يوسع دائرة ذلك الوعي من جهة، وإضعاف العقبات التي تقف بوجه الوحدة من جهة أخرى. إن وصول الوعي إلى مستوى الجمهور وتحوله إلى عمل من أجل الوحدة هو أساس النضال الشعبي. وما الأحزاب السياسية والجمعيات والنوادي ومختلف أنواع التنظيم الشعبي الأخرى، إلا الأدوات التي يتجسد بها نضال الشعب من أجل الوحدة، متخذاً أشكالاً عديدة تتراوح بين قطبي التعبير عن الرأي بشتى الوسائل إلى التحقيق الفعلي لوحدة قطرين أو أكثر. إن تغيير الوضع القومي للوطن العربي عن طريق توحيده مسألة في النهاية تتعلق بالشعب، وتحقيقها لا يكون إلا عن طريق الوعي القومي الذي يمتد عبر الحدود في طول الوطن العربي وعرضه. إن الشعور بضرورة الوحدة وفي الحاجة إلى الوحدة من جهة، وفداحة وضع التجزئة من جهة أخرى، هو الأساس في تحرك الشعب للعمل من أجل التوحيد؛ فالنضال الشعبي من أول أشكاله إلى أبعدها مضاء، ألا وهو النضال المسلح واستلام السلطة، وهو أساس إحداث هذا التغيير الكبير الذي تعنيه الوحدة ليس عندنا نحن العرب فحسب، بل عند كل الشعوب. ولسنا بحاجة إلى تفصيل أكثر حول مسألة أهمية النضال الشعبي الوحدوي. ولكن من المفيد أن نوردها في هذا الصدد زيادة في إيضاح المقصود.

أولاً، إن النضال الشعبي بطبيعته يبدأ بالنضال لتكوين الرأي أي النضال الثقافي بالمعنى الواسع للثقافة. والمقصود بطبيعته هنا هو أن النضال الشعبي لكونه متجهاً إلى الشعب يجب أن يعني، بحكم الأشياء، أن تؤدي الثقافة دوراً

رئيساً أو نقطة بداية فيه؛ فالنضال الشعبي يعني العمل الشعبي، والعمل لا يبدأ إلا عندما تتغير الأفكار. لذلك فإنني من الذين يعيرون أهمية خاصة للعمل الثقافي الوحدوي في هذه المرحلة بالذات. ثمة ملاحظة توضيح حول العمل الثقافي نفسه هي أن المقصود بذلك كل ما من شأنه أن يؤثر في الأفكار. إن الكتابة على أنواعها والأدب على أنواعه والفنون على أنواعها، تدخل في هذا التعريف، ولا يقتصر الأمر على الكتابة التحليلية كما قد يتبادر إلى الذهن. إن كافة وسائل تكوين الرأي العام عموماً تصلح لتأدية دور في العمل الثقافي لتكوين وإيقاظ وتصحيح أفكار الشعب في اتجاه الوحدة العربية. وبعبارة أخرى، إن النضال الشعبي لا يقتصر على النضال السياسي فحسب كما قد يتبادر إلى الذهن، بل هو يعني أيضاً النضال الثقافي.

ثانياً، إن النضال الشعبي في المجال السياسي يتدفق من الأحزاب السياسية ومختلف المنظمات التي تعنى بالشؤون العامة. والنضال السياسي كجزء مهم من النضال الشعبي يجب ألا يتجزأ وألا يتضارب، أي أنه بعبارة أخرى يجب أن يتجمع ويتركز بشكل من الأشكال. إن الجهد النضالي الذي تبذله الأحزاب السياسية والمنظمات الشعبية من أجل الوحدة، يجب أن يتجمع حول مسألة الوحدة بغض النظر عن الأفكار الأخرى التي تؤمن بها تلك الأحزاب وتلك المنظمات. إن مسألة الوحدة هي المسألة المركزية والمسألة الكبرى التي يجب أن يكون النضال الشعبي من أجلها ـ كأسلوب إلى تحقيقها ـ موحداً. وذلك هو أساس فكرة الجبهة القومية ومن خلال إنشائها تتحقق شعارات وحدة النضال العربي وتكوين الحركة العربية الوحدوية وغيرها من صيغ توحيد العمل.

ثالثاً، للنضال الشعبي صيغ كثيرة كانت معروفة وشائعة، إلا أنها بدأت بالانحسار وأخذ ترديدها يقل في الأدبيات السياسية مؤخراً، مثل التظاهرات وعقد المؤتمرات الشعبية وإرسال البرقيات وتوقيع البيانات وإرسال الرسائل والإضرابات وضروب التجاوب مع الأحداث على نطاق عربي، وغيرها من وسائل العمل الجماهيري والتحريض وتعبئة الرأي العام. إن ممارسة هذه الوسائل، وبخاصة على أساس عربي، من شأنه أن يعيد تحريك الوعي القومي ويرجع قضية الوحدة إلى المنزلة الرئيسة التي كانت لها سابقاً، ويعيد شحد العاطفة الوحدوية من جديد ويساعد على تلاحم وامتزاج الرأي العام العربي. إن وسائل التفاعل الشعبي على نطاق الوطن العربي التي بدأت في أواخر العهد العثماني وإثر ظهور نزعة التتريك والتي تجسدت في الجمعيات العربية السرية وظهور النوادي وما قامت به تلك المنظمات من نشاط، ما هي إلا أمثلة على بعض وسائل النضال

الشعبي الوحدوي التي نحن بحاجة الآن إلى إحيائها من جديد. إن جميع أصناف هذا النضال ذات مفعول مهم في تمتين الروابط القومية، وزيادة تفاعل الجماهير في الأقطار العربية وانصهارها في بوتقة واحدة، كما إنها أساس مهم لتكوين الرأي العام الذي يدفع في اتجاه الوحدة. إنه من المؤسف حقاً أن تنحسر هذه الأساليب كجزء من انحسار قضية الوحدة في السنوات الأخيرة.

ـ ٣ ـ

لعل من أهم الأفكار الصحيحة التي ظهرت في الفكر السياسي العربي في ما يتعلق بوسيلة تحقيق الوحدة، هي فكرة إنشاء تنظيم سياسي على نطاق عربي مقابل فكرة الحزب القطري المنادي بالوحدة العربية.

إن التنظيم السياسي القومي مسألة مختلفة جوهرياً عن الحزب القطري المنادي بالوحدة، فالتنظيم القومي هو في الحقيقة تكوين لمجتمع وحدوي مصغر ولدائرة تفاعل عربية في نطاق الحزب، وأن وجود قيادة سياسية على أساس عربي مسألة لها أهميتها. كما إن التنظيم القومي كوسيلة لتحقيق الوحدة لا يقتصر أثره على نطاق التفاعل الشعبي وصهر الآراء، بل هو أيضاً الوسيلة الصحيحة لوحدة العمل السياسي المتجه إلى تحقيق الوحدة فعلياً. وعملية التوحيد ذاتها مسألة مهمة جداً لمواجهة وضع معقد كالوضع الذي تواجهه قضية الوحدة الآن. إن التنظيم القومي هو الصيغة السليمة لحماية الحزب من تأثير العصبية القطرية، إذ من الطبيعي أن تتكون عاطفة ما نحو الكيان الذي ينتمي إليه ويعمل في إطاره التنظيم السياسي. ونظراً إلى وضوح هذه المسائل، لا أرى مبرراً للإطالة في شرحها، لذلك سأتناول الأمور المهمة المتعلقة بالموضوع.

من المسائل المهمة التي تطرح نفسها في هذا المجال هي أن التنظيم القومي قد يأخذ شكل حزب واحد له فروع في الأقطار العربية ويسعى إلى تأسيس فروع له. حيث لا توجد له فروع. إلا أن ذلك لا يعني أن ذلك هو الصيغة الوحيدة الممكنة أو الواجب اتباعها. إن الحزب المتعدد الفروع إذا كان قادراً على أن يحمل عبء تحقيق الوحدة وحده، فذلك شيء جيد ومرغوب فيه. أما إذا كان الأمر غير ذلك فإن العمل السياسي يجب أن يتخذ شكلاً تجمعياً، أي شكل الاتفاق مع الأحزاب الأخرى التي تعمل من أجل الوحدة. وبعبارة أخرى، القول إن فكرة التنظيم السياسي العربي صحيحة كمبدأ، لا يعني ذلك أن الصيغة الوحيدة لذلك هي الحزب الواحد المتعدد الفروع، بل إن ذلك قد يعني صيغة الجبهة القومية ذات

الفروع في الأقطار العربية، وإذا كان المهم هو الجواب عن السؤال المهم حول الصيغة الأفضل في هذا الوقت بالذات؟ فإنني من المعتقدين بصورة جازمة بأفضلية صيغة الجبهة القومية. إن المهمة كبيرة وعقباتها كثيرة من جهة، والأحزاب القومية العاملة من أجل الوحدة الآن هي أكثر من حزب واحد لذلك فمن المنطقي والبديهي أن تكون صيغة الجبهة هي المفضلة علاوة على مبررات أخرى لسنا في صددها الآن تتعلق بمعالجة أوضاع قضية الحكم على النطاق القطري ومشاكل الديمقراطية فيه. وإنني في هذا الخصوص أذهب إلى أبعد من ذلك، فأقول إن الجبهة القومية (وهو اصطلاح مألوف) يجب ألا تقتصر على الأحزاب القومية الاتجاه بالمعنى المعروف لتعبير **قومية الاتجاه**، فالمجتمع يجب أن لا يكون على هذا الأساس، بل على أساس العمل من أجل الوحدة العربية الآن، ويجب ألا يخفى الفرق الدقيق بين العمل من أجل الوحدة الآن والإيمان بالقومية العربية أو الاتجاه القومي، ولسنا في حاجة إلى دخول هذا الموضوع الذي لا يعني الغرض من هذا المقال بصورة مباشرة. المقصود من كل ذلك هو أنه إذا ما وجدت هيئات سياسية وأحزاب مستعدة أن تعمل بصدق من أجل الوحدة العربية، فيجب الاتفاق معها في الجبهة بغض النظر عن معتقداتها الأخرى أو فلسفتها الاجتماعية والاقتصادية أو نظرتها الفلسفية إلى الوحدة القومية. إذ قد يكون لبعض تلك الهيئات مواقف في هذه الأمور مختلفة عن مواقف الأحزاب ذات الاتجاه القومي إن صح التعبير؛ فالقاعدة إذاً هي أن تضم الجبهة كل العاملين من أجل الوحدة، وليس كل المؤمنين بالقومية العربية والاتجاه القومي.

ـ ٤ ـ

في الوضع العربي الحالي ـ وأي وضع آخر ـ تؤدي الوسائل الاقتصادية دوراً مهماً في تقرير أوضاع المجتمع وحياته السياسية. لذلك فإن العوامل الاقتصادية يمكن أن تكون وسيلة فعالة في تحقيق الوحدة العربية. وبديهي أن هذا القول لا ينصرف إلى مسألة دور التوحيد الاقتصادي والتفاعل في تحقيق الوحدة السياسية ولا إلى أهمية الوحدة الاقتصادية للتنمية ورفع مستوى المعيشة والتقدم عموماً، فتلك مسائل أخرى. المقصود هو استعمال الوسائل الاقتصادية كوسائل لدفع الأقطار العربية في اتجاه الوحدة وتحقيق خطوات وحدوية.

الأقطار العربية في وضعها الحاضر متباينة في أوضاعها الاقتصادية من حيث توافر الموارد؛ فهناك أقطار فيها موارد اقتصادية أكثر من أقطار أخرى بكل ما

تعنيه كلمة الموارد من أشكال. والأقطار العربية الآن متباينة في مسائل اقتصادية أخرى مثل وضع ميزان مدفوعاتها وعملاتها، فهناك أقطار ذات فائض كبير في موجوداتها من العملات الأجنبية ومركز عملتها، في حين أن هناك أقطاراً أخرى في أوضاع معاكسة لذلك. هناك أقطار عربية تحتاج أقطاراً عربية أخرى في أمور عديدة كاستيراد مواد خام لصناعتها المحلية أو تصريف صادراتها الصناعية، كما إن هناك أقطاراً عربية في وضع مفضل على أقطار أخرى من حيث المرور والمنافذ البحرية وخطوط المواصلات والمواقع التجارية الاستراتيجية وتوفر اليد العاملة الفنية والخبرات الفنية العالية ومرافق السياحة والخدمات. إن جميع هذه الاختلافات التي تشكل في حقيقتها سلاسل من التكامل والحاجة المتبادلة، تصلح بسبب ذلك أن تكون وسائل يمكن أن تكون فعالة لرفع تلك الأقطار نحو الوحدة. إن أقطاراً عربية مثل لبنان والأردن، تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً حاسماً في حياتها ومستقبلها، فهي إلى حد بعيد جداً إن لم يكن كلياً، تعتمد على تكاملها مع الأقطار العربية الأخرى، وكل ما لديها من مرافق اقتصادية يعتمد على وجود العالم العربي من حولها كمجال اقتصادي واسع يسد حاجياتها ويمدها بما تحتاج إليه المرافق من وسائل الاستمرار والتقدم.

ولعل أوضح وجه للمسألة الاقتصادية هو الموارد النفطية الموجودة في العالم العربي بتوزيع غير متساوٍ؛ فالنفط قد أصبح الآن مسألة اقتصادية تحتل مكان الصدارة في اقتصاد العالم وأهميته للعالم العربي لا تحتاج إلى توضيح. إن موارد النفط قد ازدادت بشكل انفجاري وأصبحت الأرقام عن ذلك مذهلة حتى تحول الاهتمام الآن إلى التفكير في إيجاد الوسائل لاستخدام كل تلك الأموال. وتلك الأرقام موجودة بحسابات متباينة في الأدبيات النفطية اليوم. ولكن هذه الموارد المالية غير موزعة بصورة متساوية بين الأقطار العربية، فهناك أقطار نفطية كبيرة وهناك أقطار نفطية صغيرة، وهناك أقطار لا يوجد فيها النفط إطلاقاً حتى الآن. ومن المفارقات التي تجلب الانتباه أن أقطاراً عربية ذات حاجة عالية جداً للمال للتنمية ولمواجهة مشاكل زيادة السكان وتحمل أعباء الحرب الباردة والفعلية مع العدو الصهيوني (مثل مصر وسوريا)، هي في الوقت نفسه ليست أقطاراً ذات إنتاج نفطي مهم، وأن أقطاراً عربية أخرى مثل ليبيا والسعودية والكويت، يتيح لها تصدير النفط موارد مالية أكبر بكثير من طاقتها على الإنفاق الرشيد النافع.

إن قطراً عربياً مثل السودان يواجه مشكلة عنصرية وتخلفاً اقتصادياً يحتاج إلى المال من أجل مواجهتها، وأن أقطاراً عربية مثل تونس والمغرب، محدودة الموارد

يمكن أن يؤدي النفط وما ينتج عنه من منافع اقتصادية دوراً مهماً في ربطها بالعالم العربي، وربما دخولها في مجال التوحيد السياسي. وأن قطراً كاليمن بشطريه لا أمل جدي له بالتنمية من دون توافر موارد مالية تجدد حياته وتزيل عنه تخلف القرون. إن الموارد المالية النفطية في العالم العربي بحجمها الآن وخلال المستقبل المباشر (مثل العشرين سنة القادمة مثلاً) تستطيع من دون شك تغيير الاقتصاد العربي جذرياً وخلق حياة عصرية جديدة وربما حل كل أو معظم المشاكل الاقتصادية الموجودة، وفرصة متاحة كهذه تستطيع أن تكون وسيلة ناجعة لتوحيد العالم العربي إن تضافرت معها جهود أخرى، واستخدمت معها أسلحة ووسائل أخرى.

هناك شيء جديد في قضية الموارد المالية النفطية لم يكن موجوداً بهذه الدرجة من قبل. إن الحجم الهائل الجديد لهذه الموارد يقابله بالوقت نفسه اضطراب في الوضع المالي العالمي؛ فالتضخم العالمي وارتباك قيمة العملات الرئيسية، قد أوجدا مشكلة إيداع بالنسبة إلى الأقطار العربية صاحبة تلك الأرصدة. إن تلك الأرصدة الهائلة قد أصبحت مهددة الآن بأن يأكلها ارتفاع الأسعار وهبوط قيمة العملة المودعة فيها، الأمر الذي يجعل الاحتفاظ بالموارد المالية بشكل أرصدة في بنوك الدول الصناعية الكبرى عملية غير اقتصادية تكتنفها المخاطر. يضاف إلى ذلك القيود والمثبطات التي بدأت تضعها الأقطار الصناعية للحد من حرية انتقال الأرصدة الساخنة. لذلك فإن توظيف هذه الأموال في عملية التنمية العربية وفي بناء القوة العسكرية الذاتية، أصبح مسألة ممكنة بسبب الوفر الكبير من جهة، وإجبارية إلى حد ما بسبب ضيق مجالات الإيداع التقليدي من جهة أخرى. ولا يخفى ما لاتجاه هذه الموارد الهائلة نحو العالم العربي من أثر فعال في تقريبه وشد أجزائه وربما توحيده.

ويجب ألا يتبادر إلى الذهن أن الأهمية الاقتصادية للنفط تقتصر على الجانب المالي، بالرغم من أن ذلك هو المظهر البارز لهذه القضية؛ فالموارد المالية المتاحة تستطيع أن تخلق صناعة نفطية ضخمة في العالم العربي، من الاستخراج إلى التصفية إلى التصنيع (باسمه المعروف الآن بالبتروكيمياويات) إلى النقل إلى أسواق العالم. إن توزيع منشآت هذه الصناعة في العالم العربي من شأنه بحكم ضرورات السوق والموقع الجغرافي والمنافع المتبادلة، أن يخلق نوعاً من التكامل العربي، وبالتالي يؤدي إلى التقارب والتوحيد السياسي. وما المشاريع النفطية المشتركة إلا مثال عملي على ذلك. إن شواطئ المتوسط والبحر العربي بإمكانها أن تكون مواضع

لإنشاء المصافي والنفط العربي المنتج من الجزيرة والخليج العربي، فنفط جنوب العراق يمكن أن ينقل عبر الأردن وسوريا، ويصح الشيء نفسه على النفط والغاز في الجزائر وليبيا بالنسبة إلى مصر وتونس والمغرب.

ثمة مسألة أخرى تتعلق بالنفط كمصدر للطاقة، هي أن أقطاراً عربية مثل السعودية والعراق وليبيا والجزائر والكويت من الأقطار الكبرى في إنتاج النفط، ولكن هناك مقابل ذلك أقطار عربية ذات إنتاج لا يكفي كمية ونوعية لسد حاجاتها الداخلية ومتطلبات حاجاتها العسكرية، كما هو الحال في مصر وسوريا. إن قطراً عربياً مثل سوريا في صدامه الأخير مع العدو، قد ظهرت حاجته العسكرية الماسة للطاقة، وأدت تلك الحاجة إلى تكوين حلقة متكاملة لإمداده بحاجياته تكونت من العراق والكويت ولبنان. والأردن لا ينتج من النفط شيئاً ويعتمد كلياً على النفط المنتج في السعودية لسد حاجياته، والمغرب يعتمد كلياً على الخارج في توفير الطاقة كما الحال في السودان واليمن بشطريه. إن الحاجة المتزايدة إلى الطاقة من أجل التنمية والحاجات الاستهلاكية اليومية وفوق كل ذلك لمواجهة متطلبات الدفاع والحرب، تجعل أقطاراً عربية معتمدة كلياً على أقطار عربية أخرى في ذلك سواء من حيث الإمدادات أو من حيث نقلها أو مرورها أو تصفيتها، وتلك وسيلة فعالة في عالم اليوم المعتمد أساسياً على الطاقة.

أما مرحلة التضخم وتفوق الطلب على السلع الإنتاجية والاستهلاكية على ما هو معروض منها في أسواق العالم، فقد خلقت أوضاعاً صعبة جديدة في وجه عملية التنمية في العالم العربي، ومواجهة إمداد السوق حتى بالحاجات الاستهلاكية وما ينتج عن ذلك من ارتفاع في كلفة المعيشة. إن صعوبات جديدة من هذا النوع يستطيع النفط أن يؤدي دوراً مهماً في مواجهتها، فإمداد الأقطار الأخرى بحاجياتها من النفط والغاز الذي تصدره بعض الأقطار العربية، يمكن أن يكون معتمداً على سد حاجة السوق العربي بما يحتاجه للتنمية وللاستهلاك. وهو الترتيب الذي بدأت بوادره بالظهور بشكل صفقات وعلاقات اقتصادية ثنائية، أو ما يمكن تسميته بالمقايضة الجديدة، وتلك قوة اقتصادية دولية جديدة بيد الدول العربية المصدرة للنفط يمكن أن تستعمل لمساعدة الدول العربية الأخرى.

وفي هذا الصدد يجدر التنويه بأن هذه القوة الاقتصادية الدولية تصلح كذلك لأن تستعمل لا لتذليل العقبات الاقتصادية التي تواجهها أقطار عربية أخرى فحسب، بل وكذلك لتذليل بعض العقبات السياسية أيضاً. إن الوحدة العربية مسألة لا بد أن تجلب انتباه دول أخرى؛ فهناك مصالح اقتصادية وسياسية لا بد

أن تتأثر بقيام الوحدة، كما إن الاستعمار الغربي عدو تقليدي ثابت للوحدة العربية لأسباب معروفة. إن عوامل سياسية واقتصادية وجغرافية واستراتيجية من شأنها أن تستثير معارضة دول أخرى بدرجات متفاوتة، الأمر الذي يضيف عقبة إلى العقبات التي تواجه عملية التوحيد السياسي للعالم العربي، ويستطيع سلاح النفط أن يؤدي دوراً مهماً في تذليل مثل هذه العقبات، أو على الأقل التخفيف من أثرها. وهو بهذا المعنى وبهذه الحدود وسيلة من الوسائل المتاحة.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن فترة العشرين سنة القادمة ستكون حاسمة من حيث الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه النفط في حياة العرب الاقتصادية وبالتالي السياسية، فالموارد المالية الهائلة المتاحة لهم في هذه الفترة قابلة لأن تستخدم بصورة رشيدة لتنمية الوطن العربي وتصنيعه وبناء قوته الذاتية، الاقتصادية والعسكرية، الأمر الذي يتيح وسيلة فعالة لتوحيد العالم العربي بدولة قوية عصرية. أما إذا لم يستطع العالم العربي الاستفادة من هذا الظرف، فإن الموارد المالية ستبتلعها زيادة أسعار السلع الإنتاجية والاستهلاكية المستوردة من جهة، وتقلبات العملات الرئيسة من جهة أخرى. كما إن النفط كمصدر للطاقة هو نفسه قد يفقد مركزه بتأثير ما يمكن أن يجلبه البحث العلمي من بدائل للطاقة.

ـ ٥ ـ

والآن يتسلسل البحث إلى موضوع آخر في مسألة أساليب تحقيق الوحدة هو القوة. لا شك أن الحديث عن القوة كوسيلة لتحقيق الوحدة من الأمور المختلف عليها والمثيرة لاستغراب أو معارضة البعض، ولكن بالرغم من ذلك فلا بد من بحث الموضوع.

الشيء الذي يمكن أن يقال هو أن المقصود بالقوة ليس فقط استعمال القوة بالمعنى العسكري المباشر؛ فالقوة مفهوم ذو ظلال مختلفة يتراوح بين مجرد الخشية من وجودها إلى استعمالها بنطاق واسع وبصورة مباشرة. وبين هذين القطبين هناك حالات عديدة لاستعمال القوة. الشيء الآخر هو أن القوة قد تعني الضغط، والضغط لا يشترط أن يكون عسكرياً، فالضغط العسكري هو أحد أصناف الضغط الذي يمكن أن يكون إعلامياً أو ضغط أجهزة أمنية أو ضغطاً اقتصادياً أو استراتيجياً أو دبلوماسياً. إن جميع هذه الأصناف من الضغط يمكن تصنيفها في عداد القوة.

الشيء الآخر الذي يمكن أن يقال في هذا الصدد هو إن استخدام القوة

كوسيلة لتوحيد أمة مجزأة، يجب أن لا يعني الاعتماد الكلي على ذلك، وأن لا يعني أيضاً استخدامها في كل مجال ولا في كل وقت ولا مع أي قطر. إن عملية تحول المجتمع من وضع إلى وضع آخر، مختلف عنه جذرياً، مسألة معقدة جداً تتشابك فيها عوامل عديدة، بعضها موضوعي وبعضها ذاتي، بعضها له مبررات وبعضها ليس له مبررات، بعضها داخلي، وبعضها خارجي، كما إن بعضها رئيس والآخر جانبي، وهكذا. ومقابل هذا التعقيد والتشابك كذلك تكون الوسائل، فوسائل توحيد الأمة العربية لا يمكن أن تكون إلا معقدة ومتشابكة ومتعددة، والقوة لا بد أن تدخل كعنصر في هذا المركب، إذ إنه في بعض الحالات وفي بعض المنعطفات من عملية التحول يصبح استخدام القوة ضرورياً. وبالرغم من كل ما يمكن أن يقال عن هذه القضية، فالتاريخ يدل على أن ما من تحول جذري قد تم إلا ودخلت فيه وسيلة القوة بشكل ما وبطريقة ما وبمكان ما. ومن البديهي أن تثار الأسئلة المعروفة عن كيف ومتى وما درجة استخدام القوة. . . الخ؟ من المؤكد أن تنظيم استخدام القوة مسألة لا تخضع لقانون بسيط، بل هي مسألة تعتمد على التقدير والاجتهاد، الأمر الذي يجعلها في الغالب تحمل معها احتمالات الخطأ وأخطار إساءة الاستعمال، ولكن مع الاعتراف بكل ذلك فالمسألة لا يمكن أن تخرج من الحساب. إن انفعالات النفس البشرية وميول الغرائز والمشاعر الذاتية والمصالح الآنية وفعالية القوى الخارجية والتحيز المحلي والخارجي، أمور في ظروف معينة لا يمكن معالجتها إلا بالقوة.

كما يجب ألا يغرب عن البال أن تحقيق الوحدة العربية من الأهمية والخطورة بالنسبة إلى حياة الأمة الحاضرة والمستقبلة، ولمجرد دفاعها عن بقائها ما يفوق في ميزان المقارنة الثمن الذي يتطلبه استخدام القوة. وبعبارة أخرى، عندما يكون الهدف كبيراً ومهماً إلى هذا الحد، يصبح الاستعداد لدفع الثمن أكبر، إذ لا شيء من دون ثمن، وتلك هي القاعدة المطلقة ـ في نظري على الأقل ـ التي لا شذوذ لها في مسائل التطور الاجتماعي والعلاقات البشرية.

إن الوضع الاجتماعي والنفسي الذي تعيشه الأمة العربية الآن إنما هو وريث قرون من الانحدار والتخلف، وخلاصة تطورات وتناقضات تولدت عنها أمراض نفسية قومية وعقد نفسية تشكل بمجموعها عقبة من عقبات التوحيد. كما إن هذه الأوضاع النفسية قد تشابكت معها مصالح ضيقة وشخصية لأفراد ولجماعات، مادية ومعنوية. وأوضاع لا موضوعية كهذه قد لا يمكن معالجتها والتغلب عليها إلا باستعمال القوة بكمية معينة وبشكل معين. المعروف تجريبياً هو

أن وضع الضعف والشعور بفقدان الهيمنة وعدم وجود إمكانية الردع، أمور من شأنها عندما توجد أن تخلق بنفسها نوعاً من المعارضة للتغييرات الجديدة الجذرية، ومعارضة من هذا النوع من الممكن أن تتلاشى باستخدام القوة أو بمجرد الشعور بإمكانية استخدامها. في المجتمع العربي الحاضر نزعة سلبية متوارثة تميل إلى معارضة الجديد الإيجابي لا يكمن وراءها سبب حقيقي يتعلق بمحتوى ذلك الجديد الإيجابي، وسلبية كهذه أيضاً يمكن أن تذيبها الهيمنة والسلطة والشعور بوجود القوة المستعدة إلى فرض ذلك الجديد الإيجابي. إن فقدان السيطرة والقوة بحد ذاته يستدر معارضة وتململاً لا مبرر موضوعياً له، ومعارضة نفسية من هذا النوع لا يمكن أن تعالج إلا بوضع نفسي مضاد، فعندما يوجد الوضع النفسي الجديد تذوب المعارضة الذاتية ولا يبقى غير الدوافع الموضوعية للمعارضة. إن جميع هذه الأمور لا تستبعد استخدام القوة أو مجرد التعريف بوجودها.

وقد يطول الحديث عن هذا الموضوع إذا ما قصدنا سرد جميع الحالات التي يصلح استخدام القوة فيها، ولكن ذلك ليس هو المقصود ولا الممكن في هذا المقال، تبقى إشارة واحدة إلى أن مسألة تحقيق الوحدة العربية بصعوباتها وباصطدامها بمصالح الاستعمار التقليدي والحديث، وربما بمصالح القوى الكبرى في العالم، لا يمكن أن نتصور واقعياً إنجازها من دون استخدام القوة بكيفية وكمية معينة بحسب متطلبات الظروف.

ولكن هذا الحديث قد يخلق التباسات كثيرة لا أستطيع حصرها في هذا المجال، ولكنني لا يمكن إلا أن أتعرض لالتباس مهم منها. إن القول بإمكانية استخدام القوة كوسيلة من ضمن وسائل تحقيق الوحدة، يجب ألا يعني إطلاقاً أن المقصود بذلك هو استخدام سياسة القوة في العلاقات العربية. إن استخدام سياسة القوة من قبل قطر من الأقطار العربية في شكل استخدام مزايا ذلك القطر في علاقاته مع الأقطار العربية، إنما هو شيء آخر لا أدعو إليه إطلاقاً، وأعتقد بضرره البليغ على قضية الوحدة نفسها. إن قطراً عربياً قد يستخدم قوته المالية في شراء الذمم والرشى والتآمر، للضغط على قطر أو أقطار عربية أخرى في سبيل تحقيق مصالح قطرية، أو أن قطراً عربياً قد يستخدم مركزه الأدبي أو قوته البشرية أو حتى موقعه الاستراتيجي والجغرافي للضغط على الأقطار الأخرى، وأن الضغط بواسطة الإعلام المأجور والمخابرات وصرف المال والتآمر وإلحاق الضرر الاقتصادي أو المعنوي بالآخرين والتشهير بهم وما إلى ذلك من مضامين سياسة القوة التي قد يلجأ إليها قطر عربي سالكاً سياسة التوسع والحصول على مناطق

نفوذ ولاعباً لعبة الدولة الكبرى. إن سياسة من هذا النوع إزاء الوطن العربي لا يمكن أن تؤدي في النهاية إلا إلى مزيد من الانقسام وإلى مزيد من التمسك بالتجزئة وإلى مزيد من صراعات الاستنزاف. إن سياسة قوة من هذا النوع لا يمكن أن تكون لمصلحة الوحدة مهما كانت الشعارات، وهي قد وضعت في التجربة وأثبتت فشلها.

خلاصة هذا المقال هي التأكيد على النظرة الواقعية في معالجة قضايا التغيير الاجتماعي، والنظرة الواقعية هذه ليست مبنية على مجرد الاختيار الكيفي بل على أساس نظري أيضاً هو تشخيص حدود النظرية كمحاولة للوصول إلى المعرفة. ونحن العرب في مرحلة تطورنا الحاضرة بحاجة ماسة إلى تعديل أو موازنة تأثر مثقفينا بالنظريات. إن الوحدة العربية تغيير جذري وثورة في هذه المنطقة لا يمكن أن تتم بتطبيق معادلة أو بسلوك وسيلة وحيدة نستنبطها من إحدى النظريات، بل لا بد من مواجهة المركب المعقد من العقبات بمركب معقد من الوسائل.

إن جميع الوسائل يجوز استعمالها بحسب ما تقتضيه الظروف، فلا توجد وسيلة لا يمكن استخدامها إطلاقاً إذا كان استخدامها يقربنا من الهدف، فالقضية أساسية والحياة معقدة والوسائل لا بد أن تتكافأ مع الأهداف.

٢٢ ــ وحدة الصف العربي في وجه الاستعمار(*)

كان الاستعمار ولا يزال ينظر إلى البلاد العربية على أنها منطقة نفوذ تصلح للاقتسام والاستثمار، وإن كانت لديه أي مشكلة فهي في تنسيق سياسات الدول الطامعة المتنفذة في المنطقة، ودفع الدول الطامحة بدخول الميدان. وقد استطاعت السياسة الاستعمارية إهمال سيادة المنطقة ومصالحها الحيوية وأمانيها القومية عن طريق نظام التجزئة والتضارب والخلافات وتمكين الرجعية من دفة الحكم الوطني الذي قام في بعض الأقطار العربية وكسب ولائها والسيطرة عليها. وكانت السياسة الاستعمارية تعمل دوماً على منع أي تجمع أو توحيد بشتى الأساليب مثل المساعدات الاقتصادية والضغط والتآمر وتشجيع المنافسة على الحكم بين الأسر الحاكمة. كان تشتت الصف العربي عاملاً رئيساً في نكبة فلسطين والاعتداء على استقلال أقطار المغرب العربي. وكانت الفترة التي سبقت الثورة مثالاً كاملاً حياً لثمرة الخطة الاستعمارية، وفي عزل العراق عن الركب العربي المتحرر وتحويله إلى قاعدة هجوم على القومية العربية.

وبسبب تفاوت التحرر بين الأقطار العربية ومدى تطورها السياسي في طريق التقدم الاجتماعي والوحدة القومية والاستقلال في السياسة الخارجية، جاءت كل المحاولات لتوحيد الصف ناجحة من حيث المظهر فحسب وناقصة من حيث الإنتاج. إن وحدة الصف قبل تحرر العراق من الاستعمار والرجعية كانت ممكنة على أساس الحد الأدنى الذي كان شحيحاً أو يكاد أن يكون معدوماً.

لقد وصل الوضع إلى درجة لم يعد بين حكومة العهد البائد والبلدان العربية المتحررة أي مجال إلى التعاون والعمل المشترك، واقتصر الأمر على بعض الأمور

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٩/٩، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

الثقافية والاجتماعية الجانبية؛ في حين وصلت العلاقات مع دول الاستعمار حداً بعيداً من التشابك والعمل المشترك.

أما اليوم وقد تحرر العراق من الاستعمار والرجعية، وزالت العقبات الرئيسة في وجه الاتجاه العربي المتحرر، فوحدة الصف العربي أصبحت قائمة على حد مشترك ضخم غني واسع الإمكانات يقارب حد الوحدة التامة؛ فمجرد التحرر من الاستعمار والرجعية أرجعنا بشكل طبيعي إلى موضعنا السليم في الجسم العربي وأرجع إلينا دورنا القومي القيادي في النهضة، الممتد الجذور في الماضي، والذي كانت ثورة ١٩٤١ إحدى مظاهره.

وحدة الصف العربي تحتاج إلى انجذاب القوى الرئيسة على صعيد واحد واتفاقها على الموقف من حيث المبدأ والتفاصيل، وهذا الذي حدث بتحرير العراق؛ فثورة ١٤ تموز/يوليو، ثبتت دعائم وحدة سليمة راسخة في الصف العربي لا يمكن أن تتزعزع لأنها لا تعتمد على العواطف والرغبات الشخصية والاعتبارات العابرة، بل تستند على تبدل جذري حدث في أوضاع البلاد ومؤسساتها السياسية. إن وقوفنا إلى جانب الجمهورية العربية المتحدة، ومن قضايا التحرر القومي في الجزائر والجنوب العربي، والاعتداء الأنكلو ـ أمريكي على لبنان والأردن، أصبح اليوم راسخاً مؤكداً حتمياً يمليه التطور نفسه. وحدة الصف العربي لم تعد مرهونة بنجاح المفاوضات وطرق الإقناع والتأثير الشخصي على الحاكمين، ولا تعتمد على المساومات والوعود والتهديد ولا أي شيء من ذلك. إنها حتمية راسخة لا يمكن أن تتزعزع وطبيعية تعرضها الأوضاع القومية الجديدة بعد الثورة.

إننا اليوم نقف أمام استعمار يحاول تجميد أوضاعنا ومنع وحدتنا وتحررنا وإبقاءنا ضعفاء متأخرين مستسلمين، ويستعمل شتى الأساليب ومنها القوة العسكرية لمنع نهضتنا وتفتيت قوتها، إلا أن فرصته في النجاح قلّت بعد قيام الثورة التي أرجعت إلى التيار القومي المتحرر قوة هائلة متطورة ستفتح إمكانيات ثورية لا حد لها في الأمة، وسيؤدي تجمعها وتناسقها إلى قهر الاستعمار وتصفية الرجعية.

إن قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، دعم أساسي لوحدة الصف العربي وترسيخ لقاعدة وحدة النضال المشترك ضد الاستعمار والرجعية بسبب هذه الحقيقة الناصعة الجوهرية ألا وهي إزالة العوائق الرئيسة العاملة ضد وحدة الصف.

في لبنان والأردن قوات أجنبية جاءت لتنفيذ جانب من خطة الاستعمار الكبرى الموجهة إلى كل البلدان العربية لمنع تحررها ووحدتها، ومشروع أيزنهاور الأخير قد كشف خطوط ذلك التصميم. إن الاعتداء المسلح على لبنان لا يقصد

تجميد الحركة القومية المعارضة فيه وبالتالي تجميد لبنان ومنعه من الالتحاق بالركب العربي المتحرر، بل هو تهديد واضح للجمهورية العربية المتحدة وتجسيد عملي لمبدأ التدخل المسلح إذا اقتضى الأمر من جانب الاستعمار. ونزول القوات البريطانية في الأردن لا يهدف إلى الاحتفاظ بالأردن من التيار القومي وانجذابه نحو الثورة في العراق فحسب، بل هو تهديد لجمهوريتنا وثورتنا وتأكيد على المبدأ نفسه.

واليوم يدور الاستعمار في أروقة الأمم وعواصم العالم مستعملاً وجود قواته في هذين القطرين العربيين كقوة مساومة وضغط للحصول على مكاسب من القومية العربية. وعلى سبيل المثال نذكر إصرار دول الغرب في كل المناسبات على ضرورة إنهاء التوجيه القومي من الإذاعات المعادي للاستعمار.

إننا الآن نقف على صخرة صلبة ونتمتع بوحدة صف حقيقية لا سطحية كاذبة للاستهلاك المحلي، كما كان الحال في العهد البائد ووراءنا قوى هائلة وتيار القومية العربية الجارف الذي يضع بين أيدينا إمكانيات نضالية عظيمة، فعلينا أن ندرك قوة وحدة الصف وحقيقة قوانا ونستفيد منها لتحقيق الجلاء التام غير المشروط عن لبنان والأردن، وتحرير كل الوطن العربي من كل لون من ألوان الاستعمار.

إن وحدة الصف العربي إيجابية اليوم لأنها حقيقة، ومجال مفعولها موجود وما علينا إلا أن نعيها لنستعملها في تحرير بلادنا من نير الاستعمار.

ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، قد أبدلت وحدة الصف الكاذبة المنافقة بوحدة صف حقيقية.

٢٣ ــ الوحدة الاقتصادية
ضرورة سياسية وعسكرية واقتصادية(*)

حققت وزارة المعارف خطوة إيجابية بميثاق الوحدة الثقافية يجب أن تتبعها خطوات في الجوانب الأخرى. . والوحدة الاقتصادية هي الجانب الطبيعي الذي ننتظر أن يحدث فيه التقارب العربي. .

وقبل بحث الأسس الاقتصادية البحتة للوحدة يجب، أن نوضح نقطة جوهرية كثيراً ما غابت عن الأذهان. الحياة ككل متشابك مترابط لا يمكن فصل جانب منها عن الآخر، لذلك فإن الوحدة الاقتصادية ليست تدبيراً هدفه إحراز نفع اقتصادي فحسب، بل في مرتبطة بوضع البلاد السياسي والعسكري.

بالرغم من أن فوائد الوحدة الاقتصادية واضحة مؤكدة لا شك فيها، إلا أنه يجب علينا أن لا ننظر إليها من هذه الزاوية فقط وألا نجعلها أسيرة هذه الاعتبارات من دون غيرها. للوحدة الاقتصادية ضرورات بحتة ولكنها بجانب ذلك ذات فوائد سياسية وعسكرية لا يمكننا أن نؤجلها أو نستغني عنها أبداً. وباختصار علينا أن لا ننظر إلى القضية من الجانب الاقتصادي فحسب، بل علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية والعسكرية.

إن تحرير العراق من الاستعمار والرجعية قد وضعه في صف البلدان العربية المتحررة ولاسيما الجمهورية العربية المتحدة، ويعني ذلك وضعه وجهاً لوجه أمام الاستعمار والرجعية التي تحالفه؛ فنحن نخوض معركة التحرير من الاستعمار وتثبيت أركان استقلالنا وحرية سياستنا الخارجية وحق تقرير مصيرنا. وهذا الهدف

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١١/٩/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

السياسي يحتاج إلى قوة اقتصادية تدعمه وتحقق له الاستقلال والمناعة التي تستطيع أن تقابل الحرب الاقتصادية والضغط المالي الاستعماري. وواضح من الواقع أن الجمهورية العربية المتحدة تقوم بدعم اقتصادها وتقويته وتنويعه وإيجاد منافذ جديدة له للتعامل في البيع والشراء وتبادل الخبرة الفنية لأغراض سياسية هي المحافظة على استقلالها وسلامتها وحيادها في العالم.

إن سلامة بلادنا واستقلالها وحريتها السياسية في الوسط الدولي، وضرورات الاستعداد إلى كل ضغط محتمل، كلها توجب تقوية اقتصادنا بتوسيعه وتنويعه وتحقيق تكامله عن طريق الوحدة الاقتصادية مع الجمهورية العربية المتحدة.

وهناك إلى جانب ذلك ضرورات الدفاع العسكري التي تتطلب أيضاً مثل هذه التقوية التي توجب الوحدة. إن طبيعة الحرب الحديثة قد ربطت الاقتصاد بالوضع العسكري ربطاً وثيقاً. المجهود الحربي الحديث لا يستقيم ولا يصبح كفوءاً قوياً إلا إذا أسنده اقتصاد قوي واسع منتج به إمكانيات التغذية المستمرة بالموارد المالية وعوامل الإنتاج اللازمة للصناعة الحربية والغذاء واللباس الكافي ومواد البناء وطرق المواصلات والمعدات والفن التكنيكي الحديث في شتى النواحي. وواضح اليوم في العالم أن القوى العسكرية القوية الكفوءة يقف وراءها اقتصاد قوي منتج، فوضعنا العسكري الذي نريده متكافئاً مع متطلبات الدفاع ضد الاعتداء والتخريب والمؤامرات والخطر الصهيوني، يتطلب بحكم الأرقام توحيد اقتصادنا مع الجمهورية العربية المتحدة.

والآن ننتقل إلى الجانب الاقتصادي البحت. وفي ما يلي توضيح لبعض النقاط الأساسية في الوحدة.

البلدان العربية كلها وحدة اقتصادية وجغرافية، ويتضح ذلك على الأخص بين العراق والإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة. هناك تكامل واضح بين أجزاء هذا الكل الذي تشلّه اليوم أوضاع التجزئة بما تفرضه من تحديدات على انتقال عوامل الإنتاج والسلع والخدمات؛ فكل قطر يحاول أن يكمل نفسه عن طريق التعامل الاعتيادي مع الخارج، الأمر الذي يؤدي إلى كثير من الهدر للجهود والتبذير والارتباك والصعوبات، في حين أن من الممكن تحقيق هذا التكامل عن طريق توحيد اقتصاد الأقطار العربية بالشكل الذي يعود بالنفع على الجميع؛ ففي ناحية الإعمار الاقتصادي نحن نحتاج إلى نمو متوازن يسند بعضه البعض الآخر، والنمو المتوازن هذا لا يتحقق إلا إذا تحققت الوحدة. إن الإنتاج الزراعي في

العراق يصطدم بعقبة التسويق والتصريف إذا ما دخلت إليه الآلة والفن الحديث واتبعت الأساليب الحديثة. إن رفع الإنتاجية الزراعية يحتاج إلى ارتفاع في الإنتاجية الصناعية ليسنده، فالزراعة تمد الصناعة بالمواد الخام والغذاء للعمال وترفع مستوى التغذية وتجلب العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد الآلات الصناعية، ورفع الإنتاج الصناعي يزود الزراعة بالآلات والبذور المحسنة والاختراعات والطرق الفنية ويوفر السوق للاستهلاك.

إن رفع الحواجز الجمركية والتوسع الصناعي يحتاج إلى توسع في القطاعات الأخرى الزراعية والتجارية ليتسنى له التصريف وبالتالي الإسناد والعكس بالعكس.

ويتضح التكامل في نواحٍ عديدة أخرى كالخبرة الفنية. لقد أكدت كل التقارير الاقتصادية التي عالجت وضعنا في العراق على وجود نقص كبير في اليد العامة الفنية، حتى أن قوانيننا قد أجازت لغير العراقيين البقاء في العراق في حالة ثبوت كونهم فنيين. والجمهورية العربية المتحدة بها من الكفاءات الفنية الكثير مما نستطيع نحن استخدامه في نهضتنا الاقتصادية والعمرانية. كان العهد البائد يحاول سد هذا النقص عن طريق الخبراء الأجانب الذين يكلفون الخزينة غالياً جداً، إضافة إلى ضعف إنتاجيتهم وعدم ضمان حيادهم في القضايا السياسية. إننا نستطيع أن نسد العجز الفني عندنا بكلفة أقل وبعائد أعلى عن طريق الوحدة الاقتصادية.

والتكامل موجود أيضاً في إنتاج وتسويق البترول. البلدان العربية تقع على خط بترولي واحد كما أثبتت أحدث النظريات الجيولوجية؛ فالإقليم الجنوبي قد وصل إلى حد الاكتفاء الذاتي بكل منتجات البترول، وفي سوريا تتابع الاكتشافات التي تشير كلها إلى وجود هذه المادة بنطاق تجاري. وبجانب ذلك يمر معظم بترولنا من خلال الإقليم الشمالي وبعضه الآخر من خلال قناة السويس. الوحدة تضمن لنا السيطرة على مسالك التسويق والتصريف، وموقفنا تجاه أي ضعف خارجي محتمل في هذه الناحية. وهناك أمثلة عديدة أخرى على ذلك.

وتبرز أهمية الوحدة الاقتصادية في توسيع السوق، العامل الذي يتوقف عليه الإعمار الاقتصادي إلى حد كبير، فالتوسع الصناعي والزراعي يحتاج إلى سوق تتوافر فيه قوة شرائية عالية تستطيع امتصاص الإنتاج بربح معقول يشجع التوسع ودخول مجالات جديدة. وسوق العراق ضيقة من حيث عدد المستهلكين ودخلهم الشخصي، الأمر الذي جعل التوسع الصناعي غير ممكن بعد حد معين؛ فالواضح هو أن سوقنا يمكن أن تشبع عن طريق معمل أو معملين

حديثين في كثير من مجالات الإنتاج. إن توسع الصناعة ووحدات الإنتاج ضروري لجني فوائد الإنتاج الكبير ونمو الخبرة الفنية والإدارية. والوحدة الاقتصادية مع الجمهورية العربية المتحدة تفتح أمام إنتاجنا أسواقاً ضخمة هائلة تمكنه من التوسع وازدياد عدد الوحدات الإنتاجية وبالتالي الحصول على منافع الإنتاج الكبير. إن الإعمار الاقتصادي يحتاج إلى ذلك النوع من الصناعات التي تنتج للملايين، والتي تبيع على نطاق واسع، وذلك غير ممكن إلا بتوسع السوق. إن رفع الحواجز الجمركية يؤدي إلى فتح آفاق جديدة أمام إنتاجنا وتشجيعه على التوسع. والوحدة ستدخل في اقتصادنا دماً جديداً وعناصر تنظيمية تفيده. إننا بحاجة إلى دخول روح المغامرة والتشبث والإبداع والتنظيم الحديث، لكسر الجمود وروح المحافظة الموجودة عندنا.

إن الوحدة الاقتصادية مفيدة للجميع في الأمد البعيد والقريب. صحيح أن الوحدة قد تصطدم ببعض العوارض التي خلقها العهد البائد والمصالح الشخصية، ولكن ذلك يصح على كل خطوة إصلاحية نخطوها. نحن نعرف أن الطريق غير ممهد وأن أمام قضية التقدم بعض المصاعب، ولكننا نعتمد بتذليلها على قوة الثورة الدافعة وروحها الوثابة. إن الوحدة الاقتصادية ضرورة قومية تمليها قضية التحرر ذاتها، لأنها مجال واسع إلى تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية تسند النهضة. وهي فوق كل ذلك تمهيد إيجابي لوحدتنا التي هي عماد حياتنا.

٢٤ ــ وحدة الصف العربي تفزع الاستعمار(*)

كان العهد البائد يعمل جاهداً إلى خلق المعسكرات والتكتلات في داخل البلدان العربية خصوصاً بعد قيام حلف بغداد. وكان الانشقاق الذي خلقه الاستعمار والحكومات الرجعية موجهاً نحو تفتيت قوة القومية العربية وضرب بعضها بالبعض الآخر، وبالتالي اقتناص تلك الأجزاء منفردة وهي بحالة الضعف والعجز. وكانت كل دعوات وحدة الصف الصادرة عن الحكم البائد الرجعي كاذبة منافقة تطلق لمجرد الاستهلاك المحلي ولا تتعدى بمفعولها الكلام. بينما كانت حكومات العهد البائد توجه سياسة البلاد كلياً لإسناد النفوذ الاستعماري ودعمه وإضعاف الجبهة العربية المتحررة والتآمر عليها، كان رجال العهد البائد لا يتورعون عن الادعاء بضرورة وحدة الصف العربي لتطمين الرأي العام وخداعه.

وجاء قيام الثورة في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ بتغيير جذري في الوضع السياسي العربي، إذ خرجت من دائرة الاستعمار كتلة هائلة من القوة العربية وأخذت موضعها القومي في جسم الأمة العربية، فعملت جادة ومخلصة لتدعيم الصف العربي وتوحيده لمواجهة الاستعمار الذي وصل بتدخله إلى حد التدخل المسلح في شؤوننا الداخلية في لبنان والأردن.

إن حكومة الثورة التي انبثقت من صميم شعبنا الذي كافح وناضل طويلاً في سبيل تحقيق الأماني القومية الكبرى في الوحدة والتحرر، والذي يقف وراءه تراث ضخم من الوعي والعمل القومي، قد أرجعت العراق إلى وضعه الطبيعي من الأمة العربية.

إن حكومة الثورة اليوم تعمل بجد وهدوء على دعم الصف العربي بالأعمال

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢١/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

لا بالأقوال فحسب. إن تحرير العراق من الحكم الاستعماري المتآمر القديم قد أظهر لمسرح السياسة العربية الإمكانية القومية الهائلة للعمل على تحقيق النهضة العربية وأهدافها الكبرى. إن حكومة الجمهورية جادة اليوم في العمل على إعادة المياه إلى مجاريها بين الأقطار العربية، وتدعيم الجبهة ضد الاستعمار ودسائسه. إن المساعي الجديدة تمتاز بالجدية والصدق الذي لم تعرفه حكومات العهد البائد، لذلك فإن احتمالات النجاح أكبر وفرصه أكثر. إن الشرط الأساسي لوحدة الصف الحقيقية هو أن تستند المساعي للتوفيق على قاعدة الإخلاص والصفاء والتجرد والعمل للصالح القومي العام بدلاً من المصالح الإقليمية الضيقة الكاذبة. وهذا ما وفرته ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، لذلك فإن المساعي المبذولة الآن لتدعيم الصف العربي تملك إمكانيات هائلة للنجاح بسبب التحرر الجذري والتغيير العميق الذي جاءت به الثورة. إن الأمة العربية التي تتطلع إلى الوحدة والتحرر والتقدم الاقتصادي والعدل الاجتماعي والتعاون والسلام، تواجه استعماراً عريقاً مسلحاً بقوى مادية وخبرة طويلة وإمكانيات هائلة؛ لذلك فهي بحاجة اليوم إلى حل مشكلتها السياسية بوحدة صف حقيقية تقوم على أساس وضع مصلحة المجموع العربي فوق الجميع وخدمة القضية قومياً لا قطرياً.

إن جهود حكومة الثورة في هذا الخصوص خدمة قومية كبرى ومساهمة فعّالة في تحقيق أماني الأمة العربية. إن الاستعمار لم يكن يخاف ادعاءات وحدة الصف التي كانت تنطلق من العهد البائد لأنه يعرف الكذب الذي تنطوي عليه ويعرف أنها لا تملك الأسس الرصينة لذلك، بسبب خضوع ذلك الحكم للاستعمار الذي لا يمكن أن يلتقي مع تيار القومية العربية المتحرر. أما اليوم فإن دعوة وحدة الصف تفزعه وتثير عنده الخوف لأنه يعرف الصدق الذي تنطوي عليه سلامة الأسس التي تقوم عليها.

٢٥ ــ معنى وحدة الصف العربي(*)

أشد ما يثير قلق الاستعمار وانزعاجه هو وحدة الصف العربي لأنه يدرك ما وراء هذه الوحدة من قوة ومناعة، لذا فإنه الآن يركز اهتماماً فائقاً لاتقاء مخاطر هذه الوحدة، وطبيعي أن كل فكرة لا بد أن تتجسد في عمل سياسي حتى تصبح خطراً فعلياً على الاستعمار، لأنها عندما تكون في طور العمل المستوفي لشروطه الاجتماعية قد تكون إثارتها بشكل معين عملاً يخدم الاستعمار، كما إن هذه الفكرة عندما تنضج ظروفها وتستوفي شروطها يكون الإرجاء أو التعثر في الإقدام على التنفيذ عملاً تخريبياً يخدم المصالح الاستعمارية، وقد شاهدنا كيف كان الانتهازيون وأذناب الاستعمار يدعون إلى الكثير من الإصلاحات لعلمهم أن تلك الدعوة غير قابلة التحقيق، لكنهم بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، تنصلوا عن تلك المطالب والإصلاحات، لأن الثورة المباركة قد هيأت ظروفاً مؤاتية لتحقيق تلك الإصلاحات، وأن الدعوة لها أصبحت مسألة جدية.

ووحدة الصف العربي لم تكن قبل اليوم تخيف الاستعمار وتثير حنقه مثلها اليوم، لذلك عمدت مؤسساته إلى شن حملة تشويشية في عدة جبهات وعلى عدة مستويات مختلفة؛ ففي صفوف الشعب في العراق بدأت بمحاولة تشكيك بقيمة عبد الناصر ولئن كان الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي وأذنابه دائبين على هذه المهمة منذ زمن طويل، ولكن فئات انتهازية أخرى وجدت في نجاح القومية العربية تهديداً لمصالحها المرتبطة بالاستعمار.

كما عمدت المؤسسات الاستعمارية في الخارج إلى تركيز حملة عنيفة للدس

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٣/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

واختلاق الاختلاف ومحاولة توجيه تيار التحرر إلى وجهة ليست من مصلحة الأمة العربية.

كانت الفئات الانتهازية في السابق تعمل عملاً مزدوجاً، إذ كانت تثبط العزائم وتشيع روح التخاذل والهزيمة لتثبيت تلك الأوضاع الاستعمارية البغيضة، ولكن ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، قد أزاحت الغطاء عن تلك الفئات فظهرت بكل بشاعتها وخزيها، وإنها اليوم بعد أن نبذها الشعب وبات مؤكداً لها سوء المصير، دأبت على العمل التخريبي بشكل سافر إذ لم تعد تملك تلك الأقنعة السحرية. كما إن المجابهة الثورية التي ووجهت بها المحاولات الاستعمارية لخلق الخلاف قد حققت للصف العربي التماسك.

إننا لا نطلب من الاستعمار أن يكف عن مؤامراته ومحاولاته لأننا بذلك نطلب منه عملاً ضد طبيعته ولكننا لن نسمح له أن يوجد ثغرة في كياننا، وذلك يتطلب منا دراية واسعة عميقة باستراتيجية الإعمار، ونظرة واعية إلى صفوفنا تظهر إلينا كل صوت نشاز، والعمل على تعميم هذا التصميم على مستوى شعبي لأن في هذا التصميم الشعبي الضمانة الوحيدة الأكيدة لمكاسبنا التي حققتها لنا ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ المباركة.

٢٦ ــ مقابلة مع الدكتور سعدون حمّادي حول موضوع الوحدة العربية(*)

يقوم الدكتور سعدون حمّادي وبعض المثقفين بحملة ثقافية من أجل إبقاء موضوع الوحدة العربية موضوع الساعة. وهذه مقابلة أجراها معه مندوبنا حول الموضوع.

□ **تقوم مجلة دراسات عربية بحملة من أجل الوحدة. وبصفتك من المساهمين في هذه الحملة، هل يمكن إعطاء فكرة موجزة عن طبيعة ومدى ووسائل هذه الحملة؟**

حمّادي: إثر عدوان الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وما نتج منه تكشفت أمور هي ليست في الحقيقة جديدة، ولكنها أصبحت الآن أكثر وضوحاً. ويمكننا إجمال ذلك بأن الأمة العربية على الرغم من وجود خطر يهدد وجودها، لم تستعد بما يكفي لمواجهة هذا الخطر. ومن الطبيعي أن تؤدي تلك النكسة إلى هز أعماق الوجدان العربي، حيث اتضح لدى الكثيرين أن الوحدة التي كان يجب أن تتحقق بمجرد قيام إسرائيل في عام ١٩٤٨، قد أصبحت الآن أكثر من مسألة عقيدة قومية، فهي إضافة إلى ذلك، أصبحت مسألة عملية هي الدفاع عن الوجود. ومن هنا نشأت مشاعر عند عدد من المثقفين والمهتمين بالشؤون العامة بضرورة القيام بعمل ما من أجل ذلك. وبعد مناقشة واسعة مع عدد كبير من المثقفين من أقطار عربية عديدة، تبلورت فكرة القيام بحملة من أجل إعادة تحريك الرأي العام العربي نحو توحيد بعض الأقطار العربية على الأقل كوسيلة ملحة لمواجهة الخطر.

وتتبع الحملة هذه وسائل ثقافية بحتة غرضها تعبئة الرأي العام والاستفادة

(*) نُشرت هذه المقابلة في: **مجلة دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٨ (حزيران/يونيو ١٩٦٨).

من الوسائل المتوافرة لدى المثقفين من أجل تكوين ضغط أدبي على الحركات القومية والحكومات، يساعد على تقريبها ودخولها في مشروع وحدوي لتكوين دولة جديدة في المنطقة.

□ **هل يعني القول إن الوسائل التي تتبعها الحملة الثقافية أن الحملة المذكورة لا علاقة لها بالسياسة، وهل يمكن فصل السياسة عن العمل الوحدوي؟**

حمّادي: إن العمل من أجل تحقيق وحدة عربية لا يمكن أن يكون معزولاً عن السياسة، إذا كان المقصود بالسياسة تغيير وضع التجزئة الراهن إلى وضع الوحدة، فمثل هذا التغيير ينطوي من دون ريب على إحداث تغيير في أوضاع قانونية ودولية موجودة. ولكن في ما عدا ذلك، فالحملة ليست سياسية بمعنى أنها لا تدخل في تقييم أنظمة الحكم المراد توحيدها ولا تقترح أي نظام جديد، ولا تتعرض للأوضاع الداخلية لتلك الأقطار. بل كل ما تقوم به هو تعبئة الرأي العام من أجل خلق ضغط أدبي على الحركات القومية والأقطار المراد توحيدها لتدخل في حوار جدي وتفتيش عن صيغة ناجحة للوحدة. لذلك يمكننا أن نقول إنها حملة قومية وليست سياسية. أما الوسائل فهي وسائل ثقافية بحتة، بمعنى أن الحملة لا تهدف إلى تكوين حركة جديدة ذات تنظيم.

□ **تقول إن الحملة تستهدف قيام حوار بين الحركات القومية للتفتيش عن مشروع للوحدة، فهل يعني ذلك أن المقصود هو الاتصال بالحركات القومية، أي القيام بنشاط دبلوماسي يهدف إلى تقريب وجهات نظرها؟**

حمّادي: قلت إن الحملة موجهة إلى الرأي العام العربي من أجل تعبئته وتحريكه، لذلك فإن النشاط الرئيس ليس هو مجرد الاتصال بل الدعوة بشتى الوسائل الثقافية. أما القيام بنشاط دبلوماسي بين الحركات القومية فهو ممكن، ولكن بعد أن تتصاعد الدعوة وتنضج إمكانية نجاح مشروع عملي للوحدة.

وعلى ذلك فإن الدعوة موجهة إلى جميع المثقفين المقتنعين بضرورة الوحدة لأسباب فكرية أو عملية، بغض النظر عن ميولهم وعقائدهم وانتماءاتهم السياسية.

□ **ما هي الأقطار التي تتجه هذه الدعوة إلى توحيدها؟**

حمّادي: إنني أتصور ـ وهذا رأي شخصي ـ إن الدعوة إلى الوحدة يجب أن تكون دعوة عملية وبخاصة في هذه الظروف؛ فالمطلوب الآن هو إنجاز خطوة عملية تستطيع أن تواجه خطر إسرائيل والصهيونية. وبناء على ذلك، لا بد من التفتيش عن ما هو ممكن وقابل للتحقيق ـ كما يبدو ـ هو تحقيق وحدة بين

الأقطار العربية ذات السياسة المتشابهة أو المتقاربة داخلياً من حيث شكل الحكم، وخارجياً من حيث الوضع العربي والوضع الدولي.

وبناء على هذا المقياس يبدو أن الوحدة بين العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة، هي الوحدة العملية والممكنة في الوقت الحاضر، وخصوصاً أن الأنظمة في هذه الأقطار تؤمن وتنادي بسياسة الوحدة.

□ **هل هناك أقطار عربية أخرى يمكن أن ترتبط بهذه الوحدة بسبب ضغط وضرورات الوضع الحالي؟**

حمّادي: إنني أعتقد أن قطراً عربياً مثل الأردن له وضع خاص في ظروف المعركة الحالية مع إسرائيل، لذلك فإنني أعتقد أن من الضروري جداً التفتيش عن صيغة معينة يرتبط بموجبها هذا القطر بالوحدة المقترحة. إنني أعتقد بضرورة عدم استبعاد الأردن بصورة قاطعة عن الوحدة. إذ هناك صيغ متعددة للارتباط والتوحيد يمكن اختيار صيغة مرنة ملائمة تضمن الغرض المطلوب وهو استكمال ضرورات الدفاع.

كما إنني أعتقد أن أقطاراً عربية أخرى من الممكن أن ترتبط بشكل من أشكال الارتباط بالوحدة المقترحة، بعد أن تقوم وتتوطد. إن قيام دولة كبرى من العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة، سيحدث تغييراً نوعياً في الوضع العربي، إذ ستجد الأنظمة القائمة في بعض الأقطار العربية الأخرى نفسها، أما مضطرة أو أن من مصلحتها أن تدخل في نوع من أنواع التحالف أو الارتباط بالدولة الجديدة، وبخاصة إذا كانت صيغ الارتباط مرنة تضمن لها بعض المطاليب الخاصة.

□ **ربما يقال إن الدعوة إلى وحدة الأقطار العربية ذات السياسة التقدمية، يعني عزل الأقطار العربية الأخرى، ويعني بالتالي إحداث انشقاق في الكيان العربي وبخاصة في الأوضاع الحاضرة، فما رأيك بذلك؟**

حمّادي: إن الدعوة إلى الوحدة التي نحن في صددها، دعوة جدية هدفها المساهمة في قيام دولة موحدة من الأقطار الثلاثة المذكورة. وذلك لأننا نعتقد أن الوحدة هي الطريق الوحيد المضمون لمواجهة الخطر. كل ذلك إضافة إلى أنها هدف الأمة العربية الأكبر ومحرك نضالها الأساسي.

فالنضال من أجل الوحدة، وهي بهذه الأهمية القومية والدفاعية للأمة، لا يمكن أن يعتمد على اعتبارات ردود الفعل عند الآخرين. هذا إذا سلمنا بأن

الانقسام غير موجود من دون الوحدة، وإذا سلمنا أن مساهمة الأنظمة المعادية للوحدة في المعركة الحالية أساسية.

إن الذي يمكن عمله في ما إذا سلمنا بصحة هذا الرأي هو واحد من اثنين، إما الدعوة إلى وحدة عربية شاملة، وهي دعوة الأمد البعيد، وليست دعوة إلى مواجهة الوضع الخطير الذي تمر به بلادنا ـ أي إنها دعوة غير عملية الآن ـ وإما عدم الدعوة إلى الوحدة، وذلك أمر يعني الاستمرار بالوضع نفسه، الحالي وهو شيء غير مقبول بالطبع.

□ **ما هي الأعمال التي تم إنجازها حتى الوقت الحاضر؟**

حمّادي: بعد إنهاء حملة الاتصالات الشخصية، قمنا بصياغة نص البيان باسم المثقفين، وقد صدر البيان يحمل عدداً كبيراً من تواقيع المثقفين في سوريا، كالكتّاب والاقتصاديين وأساتذة جامعتي دمشق وحلب والفنانين والشعراء، كما وقّع البيان عدد من المثقفين من أقطار عربية أخرى، ووقّعه عدد من رؤساء الروابط الطلابية العربية وعدد من أعضاء الاتحاد النسائي في القطر السوري. وقد أرسلت نسخ عديدة من البيان إلى أقطار عربية أخرى للتوقيع، كما وقّعه عدد كبير من الطلبة العرب في الولايات المتحدة الأمريكية ومن روابط الطلبة العرب هناك. وبعد البيان قمنا بتنظيم عدد من الندوات لمناقشة قضية الوحدة، ساهم فيها عدد من المثقفين في دمشق وحلب، حيث تم عقد أربع ندوات، كما أجريت ندوة في بيروت بالموضوع نفسه وقد نشرت محاضر تلك الندوات وسينشر الباقي. وضمن هذه الحملة قمنا بإجراء استفتاء عن موضوع الوحدة أرسل إلى عدد كبير من المثقفين في مختلف الأقطار العربية. وتم كذلك كتابة عدد من المقالات في الموضوع، نشرتها مجلة **دراسات عربية**، وأجريت اتصالات مع مجلة **المعرفة** و**المعلم العربي** في دمشق، ومع مجلة **الكاتب** في القاهرة، بقصد التعاون في تبني الدعوة والكتابة عنها. ومما تم أيضاً هو وضع مخطط لإصدار سلسلة من الكتب الشعبية عن مختلف جوانب الوحدة. ويجري الآن إعداد الكتاب الأول عن **الوحدة العسكرية**، يساهم في تحريره عدد من العسكريين العرب. وتقوم اتصالات لإقناع منظمة الطلبة العرب في الولايات المتحدة لعقد مؤتمرها السنوي حول هذا الموضوع، ويوجد التفكير نفسه بالنسبة إلى اتحاد الاقتصاديين العرب. ومن المشاريع التي يجري التفكير فيها في الوقت الحاضر ـ بناء على اقتراح من أحد أصدقاء هذه المجلة ـ إنشاء مؤسسة على غرار «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» تتولى إصدار سلسلة من البحوث عن قضية الوحدة.

□ **ما هي مجالات العمل التي يمكن دخولها في المستقبل القريب، وكيف يمكن أن تتوسع هذه الحملة؟**

حمّادي: طبعاً هناك مجالات عمل واسعة وكثيرة يمكن دخولها في المستقبل لم ندخلها بعد. هناك مسألة إجراء اتصالات بمختلف المجلات الثقافية العربية والوصول إلى اتفاق معها في الرأي حول هذه المسألة، ووضع برنامج موحّد للعمل والتعاون بقصد أن تتولى هذه المجلات قضية الدعوة إلى الوحدة وتجعل منها الموضوع الرئيس في الكتابة والحوار. هناك أيضاً مسألة المؤسسات الثقافية العربية مثل الجمعيات المهنية والعلمية (الاقتصاديون والمحامون)، . . إلخ. وبعضها له اتحادات على مستوى عربي يمكن إجراء اتصالات معها ووضع برامج تعاون واتفاق عمل مشترك. وبالمناسبة فإن بعض هذه المؤسسات يقوم الآن بعمل مشابه بمبادرات مستقلة من دون اتصال أو تنسيق؛ فمثلاً قامت النقابات المهنية في الأردن بعمل تجمع توسع في ما بعد إلى تجميع شعبي عام، وقد أصدر بياناً يتضمن المطالبة بالوحدة، كما إن اتحاد المحامين العرب يقوم الآن بنشاط عام يشمل موضوع الوحدة. إن هذه النشاطات يمكن أن تتسع وأن تنسق وتتعاون وكل ذلك يحتاج إلى نشاط في الاتصالات. وهناك الوسط الطلابي العربي وهو محيط مثقف كبير وذو إمكانيات واسعة للتأثير في الرأي العام. هذه بعض الأمثلة للنشاطات الممكنة في المستقبل.

□ **أثناء قيامكم باتصالات مع المثقفين هل تكونت لديكم انطباعات معينة عن تكوين الرأي العام في هذا الوسط؟**

حمّادي: كانت الأغلبية ـ ممن اتصلنا بهم ـ مؤيدة للدعوة بدرجات مختلفة وبأشكال مختلفة؛ ففي الغالب كان التأييد هو الأغلب والارتياح من قيام هذه المبادرة والاستعداد للمساهمة في نشاطات أوسع في المستقبل. طبعاً إن الأكثرية كانت مستعدة للمساهمة بالعمل الذي يطلب منها، ولكنني لا أعتقد بأن تلك الأكثرية مستعدة بالوقت نفسه إلى أخذ المبادرة والاستمرار بالنشاط. كان أكثر الذين وقّعوا البيان يرى أن هذا العمل هو أقل ما يمكن القيام به.

وإلى جانب التأييد كان هناك عدد قليل جداً من المعارضين، أي الذين استنكفوا عن المشاركة. وهؤلاء على الرغم من أن عددهم قليل جداً إلا أن أغلبهم قد استنكف بسبب عدم الاطمئنان إلى النتائج الشخصية التي يمكن أن تترتب على المساهمة في هذا النشاط، أي أنهم كانوا يخشون أن يلحقهم ضرر من قبل السلطة. وعدد قليل جداً من المستنكفين كان يرى أن الدعوة إلى الوحدة في هذا الوقت لم تكن في محلها إذ إنها ـ بحسب اعتقاده ـ تؤدي إلى انقسام بين

الدول العربية، وهو يرى أنْ توجه الدعوة إلى جميع الدول العربية مثلاً.

□ **هل هناك صعوبات تواجهكم في العمل، وما هي تلك الصعوبات؟**

حمّادي: الصعوبات موجودة وعديدة. أولاً هناك صعوبات من حيث صغر الجهد المخصص لهذه الدعوة، فعدد المتحمسين الذين بمقدورهم أخذ المبادرة والذين هم على استعداد لجعل هذا النشاط همهم الأول قليل وقليل جداً حتى الآن. طبعاً لا أقول قليل إلا من حيث الذين استطعنا، حتى الآن، إدخالهم في العمل. إن زيادة هذا العدد يحتاج إلى تفتيش واتصالات وجهود واسعة بالعمل التأسيسي الذي من شأنه أن يثير الحماسة عند الآخرين. هناك صعوبة في كون دعوة كهذه تحتاج إلى جهود واسعة وإلى أفراد عاملين في جميع الأقطار العربية، الأمر الذي لم يتوافر بعد.

هناك صعوبات تنبع من الوضع النفسي السيء الذي خلقته النكبة، فعدد كبير ممن نتصل بهم نلمس فيهم ميولاً إلى التشاؤم والشعور بعدم الجدوى وضعف إمكانيات النجاح، الأمر الذي يمنعهم من المشاركة والتحمس لهذا النوع من النشاط. إن أموراً نفسية كهذه تحتاج أيضاً إلى الكثير من النشاط والإقناع والأعمال المجدية الملموسة لتقوية الثقة وإنعاش الروح المعنوية.

ولكن الصعوبات لا تنحصر في كل ذلك، فهناك صعوبة حتى في إثارة حماسة الوحدويين أنفسهم، فليس كل المؤمنين بالوحدة يتحمسون لهذه الدعوة أو ما يشبهها، وأسباب ذلك عديدة يصعب في الحقيقة فهمهما إلا بصورة عامة. فبعضهم مشغول بنشاطات أخرى، وبعضهم منهك من المعارك السابقة وبعضهم لا يزال متأثراً بالشكوك والجروح السابقة وآثار الصراع السياسي. لقد كتب إليّ صديق وحدوي مؤخراً، يقول إنه قرأ مقالة لي في **دراسات عربية** عن موضوع الوحدة، وإنني استطعت أخيراً أن أزيد اهتمامه بموضوع الوحدة، الأمر الذي يدل على أن الحصول على الموافقة على هذه الحملة شيء سهل، ولكن الحصول على الاهتمام بها شيء أصعب.

□ **ما هي علاقة هذه الحملة بحكومات الدول المدعوة إلى الوحدة والدول العربية الأخرى؟**

حمّادي: العلاقة يمكن تحديدها كما يلي: ليس هناك أي علاقة بين هذه الحملة وبين أي حكومة عربية سواء أكانت حكومات الدول المدعوة إلى الوحدة أم الدول الأخرى؛ فالدعوة المذكورة كانت بمبادرة خاصة من أفراد، ونحن مصرون

على بقائها نشاطاً شعبياً محضاً لا يرتبط بأي حكومة ولا بأي شكل من الأشكال. ولا يعني ذلك بالطبع أن الدعوة موجهة ضد هذه الحكومات أو ضد بعضها، فالدعوة لا تحمل أي ميل سلبي من أي نوع كان، بل هي دعوة إيجابية بكل ما للكلمة من معنى. بل على العكس من ذلك تقوم هذه الدعوة على أساس أنها يجب أن تكون بمعرفة الحكومات المدعوة إلى الوحدة وليس بمعزل عنها. لذلك قمنا بمحاولات إلى شرح أهدافها وطبيعتها لبعض الحكومات المعنية، وسنقوم بالشيء نفسه مع الحكومات الأخرى بقصد اطلاعها. كل ذلك من أجل تبديد أي شك محتمل حول أهدافها وتذليل المصاعب التي تنتج عادة من عدم المعرفة بالأمر.

□ **هل في نية هذه الحملة أن تنشط في أوساط المثقفين في الأقطار العربية غير المشمولة بدعوة الوحدة؟**

حمّادي: نعم، فنحن ننظر إلى المثقفين العرب من وجهة نظر قومية، أي أنهم جزء من الأمة العربية، ومسؤوليتهم واحدة سواء أكانوا يعيشون في الأقطار المدعوة إلى الوحدة أم في الأقطار الأخرى. إن اقتصار الدعوة على بعض الأقطار يعود ـ كما قلنا ـ إلى أسباب عملية بحتة أي أننا نعتبر ذلك ما هو ممكن التحقيق الآن. والمثقفون العرب ـ كل العرب ـ مدعوون إلى المساهمة بهذه الحملة لأنهم يقومون بواجب قومي إزاء مستقبل أمتهم.

□ **ما هي مثلاً بعض الأقطار العربية الأخرى التي تفكرون في النشاط فيها؟**

حمّادي: هنا أوساط مثقفة في أقطار عربية عديدة يمكن أن تتجاوب مع هذه الحملة وأن تقوم بدور إيجابي فيها. هناك مثقفو فلسطين والأردن والكويت والخليج واليمن وجمهورية جنوب اليمن الشعبية والسودان والجزائر والمغرب، على سبيل المثال.

□ **إن الدعوة التي تقومون بها موجهة إلى قيام وحدة سياسية أي تكوين دولة واحدة ـ كما هو واضح من البيان ـ ولكن ما هو رأيكم في الخطوات الوحدوية كقيام وحدة عسكرية أو وحدة اقتصادية مثلاً بين بعض الأقطار العربية؟**

حمّادي: أعتقد أن الجواب عن ذلك يجب أن يكون واضحاً، فالدعوة موجهة لتحقيق وحدة سياسية بمعنى تكوين دولة واحدة جديدة، وهذا صحيح تماماً. ولكنني لا أعتقد بأن ذلك يتعارض إطلاقاً مع قيام خطوات وحدوية، لذلك فإنني من المؤيدين لقيام أي خطوة وحدوية مهما كانت درجتها، فكل تقدم إلى الأمام في طريق الوحدة شيء حسن يستحق التأييد.

٢٧ ــ مهمة الجامعة العربية(*)

استبشر الكثيرون بانضمام تونس ومراكش إلى جامعة الدول العربية، وتناقلت الصحف ووكالات الأنباء خبر عزم الكويت على الانضمام إلى الجامعة، معتبرين ذلك بداية عهد للجامعة وانصباب جهود عربية جديدة في مضمار الخدمة القومية. والحقيقة أن هذه النظرة كانت عاطفية محضة بالنسبة إلى الكثير من المخلصين، كما كانت خطة مدروسة مرسومة من قبل المستعمرين. ومن الصعب أن يقتنع أي إنسان أنه من باب الصدفة أن يأتي الحديث عن تقوية الجامعة العربية وبعث النشاط فيها لمزاولة أعمالها، في وقت غدت فيه مسألة الوحدة مسألة مطروحة بشكل عملي وبخاصة بعد تحقيقها في الجمهورية العربية المتحدة.

إن طرح شعار تقوية الجامعة العربية وإعادتها إلى الوجود، كان نتيجة تعميم مقصود الهدف لضرب شعار آخر مطروح بكل جدية يرى فيه الاستعمار خطراً كبيراً عليه. وطبيعي أن هذا لا يعني أننا لا نفكر ولا نريد تقوية الجامعة وبعث الهمة فيها، لأنها مهما تعثرت في سيرها تبقى ذات اختصاص لا تستطيع أي دولة أو منظمة عربية أخرى أن تمارسه. ومن البديهي أننا نفكر جدياً بجعل هذه الأداة فعالة وعملية. ولكن الخطأ والخطر يكمن عندما نجعل منها بديلاً لشيء آخر أكثر منها أهمية وجدية وضرورة، أي عندما تطرح كشعار بقصد صرف تيار شعبي عن وجهته الأصيلة.

والنظرة العميقة الصادقة للجامعة العربية ترينا أنها بطبيعة تكوينها تصلح أن تكون أداة فعالة لممارسة قضايا قومية على مستوى عالٍ. لأنها تمثل الحكومات ولا يستطيع احد أن يدعي أن جميع تلك الحكومات تعبر عن رغبة الشعب وتعمل إلى

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٢/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

تحقيق أمانيه. وخصوصاً وأن قراراتها غير ملزمة ما لم تلتزم بها الحكومات بالطرق القانونية التي تتبعها، ما يجعل أي قرار عديم الجدوى ما لم توافق عليه جميع تلك الحكومات التي نعلم جيداً أن قسماً منها لا يسير في اتجاه القومية العربية ولا تمثل الشعب أو تعبر عن رغباته. وإنما تسير في عملية الأحلاف الغربية وتخدم مصالح الاستعمار الغربي.

إن الخطأ والخطر يكمنان في عدم فهم طبيعة الجامعة العربية ودورها ومهمتها. إذ إن المغالاة في تقدير مهمة الجامعة العربية وإظهارها باعتبارها خطوة أولية ضرورية من أجل الوحدة أو باعتبارها أداة تصلح أن تؤدي الدور الأساسي في توجيه السياسة العربية أو باعتبارها أداة فعالة تفهم وتوجه نضال الشعب العربي من أجل الوحدة والتحرر، إن تلك المغالاة لا ينتج عنها غير الضرر والأذى، ولا تؤدي إلا إلى عرقلة النضال العربي الذي يجب أن يستند إلى أداة فعالة منسجمة متجاوبة كلياً، ومن مستوى هذا النضال نفسه.

كما إن النظرة المقابلة القائمة على إهمال الجامعة وطرحها من الوجود خاطئة بدورها وضارة أيضاً، وإنها قد تكون قد جاءت كرد فعل نتيجة فشل الجامعة في معالجة القضايا العربية في السابق، من دون إدراك أو فهم لأسباب الفشل التي تكمن في تحميل الجامعة أكثر مما تحتمل والطلب منها أكثر مما تملك. إن هذه النظرة بدورها ضارة لأننا وإن كنا لا ننتظر من الجامعة إحداث تغيرات مهمة في الوطن العربي، ولكن ذلك لا يمنع إطلاقاً أننا نستطيع أن نستفيد من الجامعة بالقدر الذي تخوله طبيعة الجامعة ما دامت تلك الجامعة موجودة فعلاً. وبديهي أن ذلك يقتضي أن نكون حذرين جداً كي لا ينظر إلى الجامعة من جديد باعتبارها بديلاً أو طريقاً إلى الوحدة، لأن كلاً منهما من مستوى يختلف عن مستوى الأخرى. كما لا ينبغي أن نحملها أو نريد منها أكثر مما تملك. وأن نعتمد من أجل إحداث التغير الأساسي في المجتمع العربي وتحقيق أهداف الأمة العربية على تنظيمات شعبية وحكومية بعد طرح كل القوى التي قد نستفيد منها في جبهات أخرى ولكنها ضارة ومعرقلة في هذا الميدان الرئيس.

إن مهمة الجامعة الرئيسة هي العمل خلف الخطوط الأمامية التي تعمل فيها قوى متضامنة ومتجانسة ومنظمة تنظيمياً متيناً.

٢٨ ــ حول ميثاق الوحدة الثقافية العربية
بدايــة الطريــق(*)

حققت وزارة المعارف خطوة ثورية في حقل الثقافة عندما أخذت المبادرة وعملت للميثاق الثقافي مع الجمهورية العربية المتحدة.

عبرت المقدمة ومتن الاتفاق عن شيء أساسي يجب توضيحه هو النظرة الثورية إلى قضية القومية الذي افتقرت له كل الاتفاقيات والمعاهدات الثقافية السابقة. كانت حكومات العهد البائد تعمل بوحي من الروح الهابطة التي تسيطر عليها والتيار البطيء المتعثر الذي كان يسيّرها، لذلك جاءت خطواتها ناقصة ومشاريعها جامدة ميتة وإصلاحاتها باهتة سطحية تعوزها الجدية والعمق. كانت الخطوات الثقافية كلها مبنية على فرضية سابقة هي بقاء التجزئة على ما هي عليه لذلك جاءت محتوياتها مقتصرة على الأمور الجانبية البسيطة التي تسمح بها الأوضاع القائمة والتي لا تمس الجوهر بشيء. وهذا هو سر عدم نجاح تلك الخطوات بتحقيق شيء جدي في حقل التعاون الثقافي لانعدام الجدية في التنفيذ، وبقي ما طبق منها تافهاً ضعيف الأثر لاقتصاره على القشور من دون الجوهر والأمور الفرعية من دون الرئيسة.

أما الاتفاقية التي توصلت إليها وزارة معارف الثورة فتختلف عن ذلك جذرياً، لأنها جاءت صادرة عن النظرة الثورية إلى القضية القومية. فقد حدت المادة الأولى لأول مرة هدف التربية والتعليم «ببناء جيل عربي واعٍ مستنير مؤمن بالله مخلص للوطن العربي يدرك رسالته القومية والإنسانية..».

وبذلك أخرجت التعليم مما رسمه له العهد البائد الذي جعله وسيلة للحصول على مهنة وإلى تثبيت الملكية الفاسدة والنظرة الإقليمية الاستعمارية الضيقة.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٧/ ٩/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

وتنفيذاً لهذا المبدأ الأعلى، نصت المادة الثانية، على أن يتعاون الطرفان تعاوناً كاملاً في ميادين العلم والتربية والثقافة وإرساء دعائمهما على أساس من التكافل والتكامل. . إلخ.

بل الواضح من هذه النصوص أنها صادرة عن نظرة قومية جذرية تعتبر الأمة العربية واحدة أبداً في التاريخ.

فالتعاون الكامل والتكافل والتكامل التامين، أمور طبيعية بديهية لا تحتمل الجدال والتشكيك والتردد على عكس اتفاقيات العهد البائد الصادرة عن نظرة التجزئة المبنية على مجرد التعاون بين كيانين منفصلين على نمط أي تعاون اعتيادي يجري في العالم بين دولة وأخرى.

وهكذا يكون الإصلاح بسرعته وعمقه معتمداً على النظرة التي تسبقه والمبدأ الذي يقف وراءه، فعندما تكون النظرة قومية ثورية تصبح الخطوات التي كانت متعذرة صعبة المنال في العهد البائد سهلة طبيعية في العهد الجديد.

وتتوضح النظرة الثورية هذه في النص على أن «هذا الميثاق يستهدف تحقيق الوحدة العربية الثقافية الشاملة، ويرحب الطرفان بانضمام الدول والبلدان العربية الشقيقة إليه. .».

فكما هو واضح، إن الاتفاق يصدر عن الوحدة العربية التامة لا مجرد التعاون بين الجمهوريتين. ويتضح من الاتفاق أنه يهدف إلى تحقيق هدف قومي سياسي، لا مجرد جني فوائد ثقافية معينة.

هذه نظرة مغايرة لنظرة العهد البائد التي كانت تقصر الهدف في اتفاقياتها مع البلدان العربية على ما تعطيه تلك الاتفاقيات من منافع ضيقة صادرة عن الاتفاق نفسه لا لتمهيد الطريق لتحقيق هدف قومي أعلى.

تتسم الاتفاقية التي نجح وزير المعارف بإخراجها إلى النور بأمور أساسية، لم يسبق أن توافرت بأي عمل من هذا النوع قامت به حكومات العهد البائد.

فهي قد وضعت مبدأ التزام الثقافة والتعليم بتهيئة جيل عربي مخلص للوطن العربي، مؤمن برسالته للعرب وللعالم؛ فالثقافة ليست مجرد تنوير للذهن أو حشو للمعلومات. إنها ليست مقصودة بذاتها لمجرد الثقافة بل لخدمة قضية الأمة: قضية حياتها ومستقبلها.

وهي تنفي الأوضاع الإقليمية الثقافية، وتضع محلها الثقافة القومية الشاملة. وتنفي التردد والبطء لتحل مكانه الجرأة والإقدام والحسم في مجالات التعاون بين

الجمهوريتين لأنها تعرف مدى فساد واقع التجزئة الثقافي وتمكنه من ذهن الجيل وامتداد جذوره، الأمر الذي يستدعي العمق والشمول في المعالجة.

وهي توضح رسالة الثقافة القومية على أنها إنسانية في مراميها البعيدة، ومثالية في أساسها عندما أقرت صفة الإيمان بالله.

ويعني ذلك أنها تنفي اللاأخلاق والمادة والإلحاد والفوضى والرضوخ لما هو بدائي في الحياة. هذه أسس رئيسة تستحق الذكر وتجعل من الاتفاقية نصراً فكرياً عظيماً للقضية القومية.

بقى علينا أن نوضح أن هذه الاتفاقية قد وضعت الحجر الأول في شق الطريق العملي للوحدة الشاملة؛ فتوحيد ثقافة الجيل وتوجيهها وجهة القومية العربية المتحررة، يشكل سنداً مهماً للوحدة السياسية وإعلاناً واضحاً للحقيقة الراسخة الكبرى في حياتنا، ألا وهي وحدة الأمة العربية. إن الاستعمار والرجعية الداخلية قد أصابت صميم الحقيقة عندما وضعت خطتها المفصلة الشاملة لتسميم ثقافة الجيل عندما حاولت ترسيخ النظرة الإقليمية وفكرة النظام الملكي والارستقراطية في الحكم والارتجال في العمل والإصلاح البطيء في معالجة مشاكل المجتمع.

وكلنا يعرف مدى تركيز التوجيه الثقافي على هدف تحويل نظر الشعب من القومية العربية المتحررة إلى الحضارة الغربية. حقاً لقد جاءت الاتفاقية الثقافية ثورة على تلك المؤامرة المخططة على حياة ومستقبل شعبنا.

ولكن هذه الخطوة يجب أن تتبعها خطوات سريعة بالشمول والعمق نفسيهما لتساند العمل الثقافي.

علينا أن نعمل بجد وتصميم على تنسيق جوانب حياتنا الأخرى مع البلدان العربية، وعلى الأخص في الجانب الاقتصادي. إننا ننتظر عملاً على مختلف الجبهات ليتم التشابك المحكم الذي يهيئ الإطار العام الذي يجري ضمنه التفاعل الحياتي بيننا وبين بقية أجزاء الوطن العربي، والذي سيكون الأساس الصخري إلى وحدة تحرر وطننا من أوضاع التجزئة والتخلف والضعف.

وزارات الاقتصاد والمالية والإعمار هي المؤسسات الحكومية التي نتوجه إليها بطلب العمل الجدي لخلق الاتصال الحي في الحياة الاقتصادية بين العراق وبقية البلدان العربية، وخصوصاً الجمهورية العربية المتحدة، وإننا على ثقة تامة من أن العمل سيكون عميقاً وجدياً وشاملاً لأنه صادر عن روح الثورة.

٢٩ ــ الأُخُـوَّة الأبديّــة(*)

من القواعد البسيطة في المعركة هي أن تستقى المعلومات الأولية من مصدرها الأول المباشر لا من خلال الوسطاء.

المعرفة المأخوذة من المنبع الصافي مباشرة أنقى وأكثر دقة مما يصل بعد أن تتناقله الألسن ويمر في مراحل عدة.

في مجتمعنا الضعيف المناعة المفكك العرى، متسع للإشاعات والأقاويل والآراء السطحية والأحكام الخاطئة. والمعلومات المتداولة هذه تصب فيها الأمراض والأحقاد والدس والتشويه.

العمل السياسي الناجح المخلص للصالح العام لا بد له من أن يعتمد المعلومات الصحيحة الدقيقة.

ونحن اليوم بحاجة إلى وحدة صفوف يلتقي فيها جميع المواطنين حول أهداف الثورة ومبادئها، ووحدة كهذه تحتاج إلى تفاهم بين الجميع، يعرف بها كل واحد نفسه وحقيقة آرائه وما يصبو إليه بصورة مباشرة صريحة من دون أي وسيط؛ فالصراحة ووضوح المفاهيم والتعرف والتوضيح هي الصخرة الصلبة التي تقف عليها الوحدة الداخلية المطلوبة. صحيح أن للعواطف ومخاطبة الضمير الحي والتوسل باسم الصالح العام أثراً فعّالاً في ذلك، ولكونه يبقى ناقصاً مبتوراً رجراجاً إذا لم يوضع في جو يسوده الوضوح والتفاهم والتعريف.

لقد نص دستورنا على أن العرق جزء من الوطن العربي، وأن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن. إن هذا النص ليحمل من الحقيقة والواقعية ما يجعلنا نرى

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٥/ ٩/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

ضرورة توضيحه في هذا المجال. لقد وضع هذا النص أرسخ أساس للوحدة الداخلية، لأنه توخى الحقائق الراسخة الثابتة التي نسجها الزمن على مرور الأجيال.

قلنا مراراً إن الوحدة الصحيحة تستلزم الاستناد إلى الحقائق الموضوعية لواقع البلاد ووضعها في الكيان العربي. وحدة الصفوف يجب أن تستند إلى الواقع والحقيقة وليس غير ذلك، ما يضع فيها قوة وتماسكاً واستمرارية. إن العراق جزء من الوطن العربي بحكم الواقع والحقيقة، ويضاف إلى ذلك مصلحة الأكثرية الحقيقية وفي الأمد البعيد.

إننا في العراق شركاء في الوطن عرباً وأكراداً، ويعني ذلك أن الأخوّة التي تكونت على مرور الأجيال، وجمعتها المصالح المشتركة ووحدة المصير، وغذتها روابط العيش سوية ووحدة الأهداف في تحقيق السلامة والعزة والحرية والرفاه للجميع، ومتّن عراها تطور التاريخ الطويل والتمازج والتفاعل والتساند في السراء والضراء، إن أخوة كهذه لا يمكن أن تغفل أبداً في وقت حاسم مثل وقتنا الحاضر، ونحن نبني مستقبلنا ونصنع قدرنا وتاريخنا.

الاعتراف بهاتين الحقيقتين اللتين نص عليهما الدستور، يوصلنا إلى نتائج عملية مهمة تدعم وحدة الصفوف التي ندعو إليها.

القومية العربية كحركة في الوقت الحاضر تتوجه إلى تحقيق أهداف واضحة معينة هي التخلص من الاستعمار وتوحيد وتقدم البلدان العربية. وأهدافها هذه مستمدة من حقائق الحياة في البلدان العربية والظروف التي تحيطها. وهي كحركة، لا تحمل غير المحبة وروح التعاون والتفاهم والتآزر مع الجميع، وهي بحكم بذورها وطبيعتها، لا يمكن أن تكون عدائية متعصبة ولا يمكن أن تنكر للغير ما تريده لنفسها، ولا أن تعارض للغير ما تطالب به لذاتها. في تاريخنا وتراثنا من التسامح والانفتاح وروح التعاون، ما يضمن تعاوننا وأخوتنا مع الجميع، الآن كما حدث في الماضي بظل الإسلام. فالأخوة العربية الكردية شيء جوهري ثمين تسعى وتعمل حركة التحرر العربي الحاضرة إلى تدعيمه وحمايته من أخطار التصدع؛ فهي لا تدعو إلى ذلك فحسب، بل تعمل له وتعتبره ضرورياً لتحرير بلادنا من الاستعمار وتحقيق وحدة الصفوف. كل ما هنالك أن البعض لا يزال ينظر إلى القومية العربية من خلال المفهوم الذي عرف بالتعصب والعداء، فيتصور بها ما هو غير حقيقي. إن تحرير وتوحيد البلدان العربية في مصلحة الجميع عرباً وأكراداً، ويخدم جميع المواطنين لأنه يوفر السلامة العامة ضد خطر الاستعمار والصهيونية ويفتح مجال التقدم الاجتماعي والرفاه العام والعزة والكرامة لكل

مواطن. هذه حقيقة تحتاج إلى الفهم والتوضيح لجميع أبناء الشعب، ليسود التفاهم وروح الثقة والمحبة. إن منطق الأمور والتطور وحقائق الأوضاع في البلدان العربية، كلها تشير بوضوح إلى صحة هذا الاتجاه الهادف إلى تحقيق مصلحة كل المشاركين في هذا الوطن وكل العاملين لرفاهه وخيره.

إن القومية العربية ليست خطراً على أحد، وليس من طبيعتها ورسالتها أن تكون كذلك. وفهم هذه الحقيقة من قبل الجميع يساهم بشكل فعّال في تحقيق وحدة الصفوف والاصطفاف الشعبي.

ومن الناحية الثانية، نحن بحاجة إلى أن نوضح أن أخواننا الأكراد مدركون لوضعهم ومنزلتهم في هذا الوطن، فقد ساهموا ببنائه وتدعيمه ودافعوا عنه جنباً إلى جنب مع أخوانهم العرب في أوقات حاسمة وحرجة، ودللوا على وعي وطني عظيم وشعور بالمسؤولية تجاه المصلحة العامة، لا يقل عن شعور أي فئة أخرى. فقد كافحوا وناضلوا معنا ضد المستعمر وضد الفساد والتأخر وحملوا الأمانة بصدق. هذه الحقيقة توجب أن لا ننساق وراء الآراء الشائعة والتقولات والأحكام السطحية، فالأكراد حريصون على وحدة الصف واستقلال البلاد ورفاهها بأشد وأقوى ما يمكن أن يكون الحرص والإخلاص. ويوجب ذلك أن يكونوا معنا شركاء بالفعل لا بالاسم، وبالحقيقة لا باللفظ. إن القومية العربية لا يمكن أن تنكر على أي إنسان حقوقه المشروعة وتغمط مكانته في المجتمع، بل العكس من ذلك تماماً فهي تقوم على المساواة بين جميع المواطنين وتعطي لكل ذي حق حقه.

الخلاصة هي أن توضيح الحقائق أمر ضروري لتحقيق وحدة شعبية متينة بين جميع المشاركين في هذا الوطن؛ فكون العراق جزء من الوطن العربي وكون الأكراد شركاء مع العرب في هذا الوطن حقائق أصيلة وأساسية، وما علينا إلا أن نعطيهما المضمون التام والمعنى الكامل.

إن كل الخطوات العملية المشتقة منهما، وكل ما بهما من محتوى، يجب أن نراعيه ونسير عليه ونحترمه. الإقرار بالحقائق يجب أن يتبعه احترام للمحتوى العملي لهاتين الحقيقتين، فالعرب والأكراد أخوة لا لأننا نريد ذلك اليوم، بل لأنه حقيقة تاريخية حيّة تفرض نفسها. والأخوة هذه تتضمن حقوقاً ومنزلة لمختلف الشركاء، ليسود التعاون والأخوة، وبالتالي وحدة الصفوف التي هي أمل الجميع وفي مصلحة الجميع.

٣٠ ــ يـد واحــدة(*)

هذا شعار نحتاج إليه الآن أكثر من أي وقت مضى في تاريخ بلادنا؛ فحتى في عهد الإرهاب والظلم والفساد لم تكن الحاجة إلى وحدة الصفوف أقوى مما هي عليه الآن. لأن غرض وحدة الصفوف في العهد البائد التطويح بعهد أسود، فالغاية على عظمها وأهميتها تبقى إلى حد ما سلبية. أما اليوم فغاية وحدة الصف تهيئة الشروط المناسبة لبناء المجتمع من جديد الذي يتمثل عملياً بحماية الثورة وتثبيت أقدامها.

وثمة فرق آخر بين وحدة الصفوف في العهد البائد وبينها في العهد الجديد، هو أنها كانت إلى حد ما مفروضة على الجميع، بينما هي الآن تتطلب أن تكون منبعثة من الصميم وصادرة من الإرادة والوجدان. كان العهد البائد سيفاً مسلطاً على الرقاب يتساوى تحته الجميع، فكلهم معرضون إلى حافته القاطعة، لذلك فهم مجبرون على الوقوف صفاً واحداً لمجرد المحافظة على الحياة، لا لأي شيء أكثر. بينما الوحدة اليوم لا تفرضها قوة قاهرة خارجية بل يقتضيها الإخلاص العميق الصافي للقضية التي قامت الثورة لتحقيقها. إذاً إن الوحدة اليوم تتطلب مستوى من الوعي عالياً، ودرجة من الإخلاص للصالح العام كبيرة، لكي تتحقق بشكل جدي صحيح.

إن عملية كسر الطوق الرهيب الذي كبّل الشعب في نواحي حياته كلها، المعاشية والفكرية والاجتماعية، قد رافقه انطلاق العواطف وكل من كان مكبوتاً في الصدور والأذهان.

فتضارب الآراء واحتكاك المبادئ أمر منتظر أن يحدث في مجتمع يمر بمرحلة انتقال من وضع متأخر إلى نهضة صاعدة. ولكن التشعب في الآراء والاختلاف

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٨/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

في المبادئ والنظريات، وتعدد الأحكام على صحة وخطأ الأمور، يجب أن يجري كله تحت المصلحة القومية العليا لا بمستواها؛ فكل ما يطرح ويقال ويعمل يجب أن يستهدف تحقيق المصلحة العامة أولاً وأخيراً. وبتعبير آخر نحن بحاجة اليوم إلى وحدة شعبية قوية لتحقيق المصلحة العامة وعلى أساس حماية ودعم القضية القومية العليا.

إن الاختلافات على كيفية خدمة الصالح العام، بحكم طبيعتها، لا يمكن أن تكون عميقة ولا أن تؤدي إلى فروق عميقة بين أبناء الشعب الواحد.

إن الانشقاق والتفرقة لا يمكن حدوثهما إلا إذا كان هنالك اختلاف على الصالح العام نفسه لا على كيفية حمايته وخدمته. لذلك إن الاختلال يجب أن يكون بين الشعب كله بأفراده وهيئاته ومنظماته وقادته، وبين أعداء الشعب ومستغليه من أذناب الاستعمار، أي أن يكون بين العهد الجديد والعهد البائد، لا بين الشعب المخلص البريء في عهده الجديد.

إننا اليوم بحاجة إلى وحدة تضم جميع المخلصين الحريصين على قضية هذا الوطن العاملين بجد لحماية هذه الثورة من كل ما من شأنه عرقلة عملها أو التأثير فيها.

ولكن بقيت في الموضوع حلقة غامضة وهي تحديد الصالح العام ليجري الاتفاق عليه. إن من شروط الوحدة الشعبية هو أن تحدد الأسس التي تجتمع عليها، أي المبادئ والأهداف التي يلتف حولها الجميع، فكلما كانت المبادئ والأهداف واضحة محددة أصبح الاتفاق أكثر سهولة.

لو نظرنا إلى الأمور نظرة عملية واعتمدنا البساطة وابتعدنا عن التعقيد المصطنع والتفكير المجرد. لرأينا أن تعريف الصالح العام ليس بالأمر الصعب الذي قد يتصوره البعض، وليس هو بالقضية المتشعبة التي تتسع إلى كثير من الاجتهاد واختلاف الرأي. صحيح أن قضية بناء مستقبل البلاد تتضمن تطوير نظام كامل ينسق ويسيّر الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يجر معه الاختلاف والتضارب في الرأي، ولكن ذلك يصح على التفاصيل والتدابير العملية فحسب، لا على الأسس العريضة؛ فالأسس أمور رئيسة كبرى لا تحتمل الكثير من الاختلاف وتشعب الآراء وهذا ما نواجهه الآن؛ فالثورة اليوم لا تزال في مرحلة وضع الأسس العامة للمجتمع، لا رسم التفاصيل والتدابير العملية. لذلك علينا أن لا نستبق الحوادث ونوغل في التفكير المجرد والتخمين بما سيكون وقراءة المستقبل قبل حينه، فنفترض أموراً لم تقع بعد لنختلف عليها.

إن الوحدة الشعبية تتطلب أن نركز على المرحلة الحاضرة التي من مصلحة الجميع أن تثبت وتركّز على أسس سليمة؛ ففي حدود الأسس العامة وفي حدود المرحلة الزمنية التي نمر بها الآن لا يصعب أبداً تحديد ما هو الصالح العام إذا خلصت النيات ووضع الجميع المصلحة القومية العليا فوق أي اعتبار شخصي آخر.

هذا من الناحية النظرية. أما عملياً فالثورة في الواقع قد حددت مبادئها وأهدافها بشكل عام على الأقل، فأصدرت بيانات متعددة، وضّحت بها موقفها من مختلف الأمور والقضايا، وبيان الثورة الأول وثيقة مهمة في هذا الخصوص، كذلك وضعت دستوراً مؤقتاً للبلاد تضمن المبادئ الرئيسة التي قامت عليها الثورة.

قامت الثورة كتعبير عملي عن الصراع العميق الذي خاضه الشعب منذ سنين طويلة ضد الأوضاع المتخلفة الفاسدة وضد الاستعمار والرجعية الداخلية، وهي مرتبطة عضوياً بتيار القومية العربية الذي يجتاح الوطن العربي اليوم، لذلك فهي ليست حادثاً صرفاً ولا مجرد تحرك جاء لمجرد تبديل جهاز الحكم، بل هي معركة ثورية تاريخية لها مبادئها التي اختمرت بالنضال المستمر والعمل المتواصل لتحرير البلاد. ونحن اليوم مدعوون جميعاً بمختلف هيئاتنا ومنظماتنا إلى أن نقف وراء الثورة، نشد أزرها وندعمها بالقول والعمل، ونضع تحت تصرفها كل ما لدينا من كفاءات وإمكانيات لخدمتها وتنفيذ برنامجها الإصلاحي، لا أن نحاول التأثير فيها وفرض آرائنا عليها.

إننا الجيل الذي قدّر له أن يشهد هذا التحول التاريخي في تاريخ أمتنا، وأن نعطي شرف خدمتها وحمل رسالتها، مسؤولون مقابل هذا الشرف أمام الله والتاريخ. إن نحن فرطنا في هذه القضية المقدسة وقصرنا في تأدية واجبنا.

الكتاب الأول: عن القومية والوحدة العربية
سألني سائل فأجبت(*)

المحتـــوى

١ ـ ما الوحدة العربية؟ ٦٢٢
٢ ـ هل سبب الدعوة إلى الوحدة يتعلق بمبدأ أو بمصلحة؟ ٦٢٣
٣ ـ هل يتطلب تحقيق الوحدة أن نقدم تضحيات؟ ٦٢٥
٤ ـ هل تبني حجتك الوحدوية على أساس القومية أو المصلحة؟ ٦٣١
٥ ـ هل هناك شروط للوحدة؟ ٦٣٦
٦ ـ مَنْ هم الذين مع الوحدة، ومن هم ضدها؟ ٦٣٩
٧ ـ هل الوحدة العربية عقيدة؟ وما علاقتها بالعقائد الأخرى؟ ٦٤٤
٨ ـ ما معنى الأمن القومي العربي؟ وما علاقة ذلك بالوحدة القومية؟ ٦٤٦
٩ ـ هل الدولة القطرية في طريق الرسوخ أو في طريق الاضمحلال؟ ٦٥٣
١٠ ـ كيف تتحقق الوحدة؟ ٦٦١
١١ ـ لماذا أنت قومي؟ ٦٦٧
١٢ ـ ماذا أفعل عندما أكون مؤمناً بالوحدة؟ ٦٧٦
١٣ ـ هل للقائد والقيادة دور مهم في تحقيق الوحدة؟ ٦٧٧

(*) صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٤ ضمن سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٣.

١٤ ـ ألا يُخشى من الأثر السلبي لدخول عوامل التباين الحالية في نطاق دولة الوحدة؟ ٦٧٩
١٥ ـ مَنْ تقصد بالوحدويين؟ ٦٨٧
١٦ ـ ماذا عمّن يسمون اليوم بالإسلاميين؟ ٦٨٩
١٧ ـ ما الأمور التي تدل على إخفاق وضع التجزئة؟ ٦٩٤
١٨ ـ ماذا ترى في أعداء الوحدة من الخارج؟ ٦٩٩
١٩ ـ ماذا عن موقف بريطانيا من الوحدة؟ ٧٠٣
٢٠ ـ ماذا عن إخفاق الدولة القطرية في تحقيق التنمية والأمن العربيين؟ ٧٠٤
٢١ ـ ماذا عن أوضاع الأقطار العربية قطراً قطراً؟ ٧٠٥
٢٢ ـ ماذا عن التفاوت الكبير في توزيع الثروة بين البلدان العربية؟ ٧٢١
٢٣ ـ ما المقصود بمفهوم القوة، وما علاقته بالوحدة؟ ٧٢٩
٢٤ ـ ما المقصود بالاستقرار، وما علاقته بالوحدة؟ ٧٣٣
٢٥ ـ ما علاقة التقدم بالوحدة؟ ٧٣٧
٢٦ ـ ما الفرق وما التشابه بين القومية والوطنية؟ ٧٤١
٢٧ ـ ما علاقة القومية بالإنسانية والعالمية؟ ٧٤٣
٢٨ ـ ما علاقة القومية بالتقدمية والرجعية؟ ٧٤٤
٢٩ ـ ما الموقف من الأقليات في مجتمع الوحدة العربية؟ ٧٤٦
٣٠ ـ ماذا نعمل بوضع التجزئة؟ ٧٤٨
٣١ ـ ماذا تريد منا نحن الذين نؤمن بالوحدة؟ ٧٥٥
٣٢ ـ كيف تريدني أن أتحدث إلى الوحدويين عن العلاقة في ما بينهم؟ ٧٦١
٣٣ ـ ما هي أهم العلل التي تراها في وضعنا العربي الراهن؟ ٧٦٣
٣٤ ـ متى تتحقق الوحدة العربية؟ ٧٧٠
٣٥ ـ ما المقصود تحديداً بالنضال من أجل الوحدة؟ ٧٧٤
٣٦ ـ مَنْ هم أعداء الوحدة في داخل الوطن العربي؟ ٧٧٦
٣٧ ـ ما هو دور كل من الطبقات والشرائح الاجتماعية في صنع الوحدة، والدعوة إلى الفكر القومي؟ ٧٨١
٣٨ ـ ماذا تقول عن القضية الفلسطينية؟ ٨١٤

في ما يأتي حوار تصورت أنه جرى بيني وبين مواطن عربي فيه بذور الخير وبداية الشعور القومي، وهو مواطن ولد في (وجدة) تلك المدينة المغربية الواقعة على الحدود مع الجزائر، وقد زرتها مع رفيق، رحمه الله، على هامش زيارتنا المغرب، بدعوة من **الاتحاد المغربي للشغل** سنة ١٩٥٩ بمناسبة احتفالات الأول من أيار/ مايو الذي يطلق عليه في المغرب **فاتح مي**. وقد نظّم لنا الزيارة إلى وجدة الصديق الحميم عبد الحميد المهري الذي كان يقيم في الرباط آنذاك ممثلاً لجبهة التحرير الوطني الجزائري. وقد استضافنا في بيته ورتّب لنا زيارة وجدة حيث قابلنا المرحوم الرئيس الراحل هواري بومدين الذي كان قائداً لجيش التحرير الجزائري آنذاك. والمواطن العربي المولود في وجدة كان يعمل صحافياً في الجريدة الناطقة بلسان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الصادرة في الدار البيضاء آنذاك. هكذا كان تصوّري.

وقد أطلقت على هذا المواطن نعت **السائل المستوضح الكريم**، فهو سائل لأنه كان يوجّه إلي الأسئلة، وأنا أجيب عنها، وهو في ذلك يقصد الاستيضاح وليس الإحراج، ويريد أن يعرف الجواب والتزوّد بالمعرفة من موقف إيجابي مستعد لاتباع ما يتبين له أنه حق وصدق. كما حرصت على أن أسميه بـ **الكريم** احتراماً له وتقديراً مني لموقفه، فالذي بيننا حوار نزيه، وليس جدالاً في جو سلبي. تلك هي أسبابي لهذا الوصف ليس غير.

كما إنني اخترت مواطناً من المغرب الواقع في أقصى الوطن العربي غرباً، لأنني بالفعل عندما ألتقي بإنسان من ذلك القطر مؤمن بالقومية العربية أجد فيه دليلاً ملموساً على وحدة الأمة وتجانس تركيبها من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، وقد تعرّفت إلى الكثيرين من أمثال هؤلاء وهم في ازدياد يوماً بعد يوم.

* * *

وقد كان الحوار الذي دار بيني وبين هذا المواطن كالآتي:

وجّه لي السائل المستوضح الكريم سؤالاً فأجبت، والسؤال واحد، إلا أنه

يحمل الكثير من الأسئلة في الوقت نفسه، وأجبته بجواب واحد، إلا أنه ينطوي على عدد من الأجوبة في الوقت نفسه. والسؤال منه والجواب مني غرضهما الإيضاح والشرح، وفي ذلك قوة للفكرة موضوع السؤال والجواب.

١ ـ ما الوحدة العربية؟

والسؤال الذي هو موضوع هذه السطور هو: ما الوحدة العربية؟ سؤال بسيط بكلمات قليلة، وكان جوابي بسيطاً وبكلمات قليلة أيضاً: الوحدة العربية هي أن تتحد الدول العربية لتكوين دولة عربية واحدة ذات كيان دولي واحد. إذاً فالهدف هو تكوين دولة عربية واحدة وليس شيئاً آخر، أقل أو أكثر من ذلك. وكلمتا الأقل والأكثر ليستا استطراداً لفظياً، كما قد يظن السائل المستوضح الكريم، بل لهما معنى محدد ومقصود سيتضح من خلال ما هو قادم من الحديث. وربما كان من المفيد إيراد تعريف للدولة، وهنا أيضاً لا بد من اللجوء إلى البسيط الواضح من التعريفات. إن الدولة كما تعرّفها الكتب المدرسية هي الكيان الذي تتوفر فيه عناصر الأرض والشعب والحكومة والسيادة. والسيادة تعني الحرية المطلقة للتصرف بالشؤون الداخلية والخارجية للدولة.

إذاً، أيّها السائل المستوضح الكريم: الوحدة العربية هي تكوين دولة عربية واحدة بالتعريف الذي أوردناه للدولة. وأنت ربما تسأل مجدداً: وما الهدف من قيام هذه الدولة الموحّدة؟ وهو سؤال بسيط أيضاً إلا أنه ليس قليل الأهمية، لذلك فلا بد من الجواب عنه وببساطة أيضاً. وكلما فكرت في الجواب الأمثل عن هذا السؤال لم أجد أفضل من القصة التي وردت في كتب المطالعة في دراستنا الأولى، التي كنا نقرأها ونفهمها في قشرتها الأولى، ولكننا لا نفهمها في ما هو أعمق من تلك القشرة. والقصة تدور على الرجل الحكيم الذي حضرته الوفاة فاستدعى أبناءه وأحضر لهم حزمة من العصي فجمعها سوية، وطلب من أي منهم أن يكسرها وهي محزومة فعجز الجميع عن ذلك، ثم فرقها وطلب من أحدهم أن يكسرها واحدة واحدة، ففعل بسهولة، فقال لهم: إن العصي لا يمكن كسرها عندما تكون مجتمعة، ويسهل كسرها إذا كانت متفرقة. وهكذا أنتم يا أبنائي سيكون من المستحيل التغلب عليكم إذا كنتم متّحدين، وتسهل هزيمتكم إذا كنتم متفرقين. إذاً في الاتحاد قوة.

وهنا استطرد السائل المستوضح الكريم ناقلاً الحديث من البسيط إلى شيء من التعقيد، فسأل: لماذا يحدث ذلك؟ فقلت له وماذا تعني بهذا السؤال؟ فقال: بعبارة أخرى لماذا تختلف الأقطار العربية عندما تتّحد عمّا كانت عليه قبل أن

تتّحد؟ فقلت له إن الفرق هو: **أولاً**، في حالة التفرّق يسهل على الكيان الصهيوني أن يضرب قطراً عربياً واحداً اليوم، ويضرب الثاني في السنة القادمة، والثالث في السنة التي تليها، ولكن الأمر يكون أكثر صعوبة عليه أن يضرب الأقطار العربية مجتمعة في دولة موحّدة، مرة واحدة. وتلك بديهية تقع في باب ما يمكن أن يدعى بالمعلومات العامة. ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك أيها السائل المستوضح الكريم، فمن معلوماتي من درس الكيمياء القديم هناك فرق بين الخليط والمركب، فالخليط ينتج من جمع عناصر متعددة من دون أن تتفاعل، إذ يحتفظ كل عنصر بخواصه التي كان عليها قبل الجمع. أما المركّب فهو جمع عناصر كثيرة يحصل بينها تفاعل، تتغير فيه خواص كل عنصر التي كان عليها قبل الجمع، وينتج من المجموع شيء جديد يختلف عن خواص جميع العناصر التي تكوّن منها. إذاً، فالوحدة العربية سوف تجمع عناصر القوة في الأقطار العربية، ولكن هذه الأقطار سيتفاعل بعضها مع بعض، ومن التفاعل تنتج قوة جديدة ومزايا جديدة لم تكن موجودة في أي من الأقطار قبل أن تتحد. إذاً فالاتحاد قوة من دون شك.

وهنا أريدك أيها السائل المستوضح الكريم أن تتنبه إلى خطأ الكلام الذي نسمعه أحياناً عن أن جمع الأصفار على بعضها لا ينتج منه غير الصفر، وهو استعمال مغالط لهذا القانون (إن صح التعبير) في الحساب. إن الأقطار العربية ليست أصفاراً، بل هي أرقام، وإن لم تكن قياساً بالدول العظمى أرقاماً كبيرة، وحاصل مجموع هذه الأرقام هو من دون شك أكبر من أي من الأرقام الداخلة في الجمع. ربما كان ذلك كلاماً مكرراً ومألوفاً إلا أنه من دون شك كلام هام يتعلق بمصير أمة كبيرة وعظيمة.

٢ ـ هل سبب الدعوة إلى الوحدة يتعلق بمبدأ أو بمصلحة؟

وهكذا أخذ السائل الكريم يتوغل في الأسئلة، فقد تحرك تفكيره وتداعت لديه الأفكار فقال: ولكن لماذا تدعو إلى الوحدة العربية أي إلى وحدة الدول العربية؟ هل السبب يتعلق بمبدأ أو يتعلق بمصلحة؟ وسؤاله بالطبع مشروع ومهم كما هو واضح. لماذا أدعو إلى الوحدة العربية؟ وقد أجبته مستطرداً أن السبب هو مبدأ ومصلحة في الوقت ذاته. المبدأ هو أن العرب تربطهم من دون أدنى شك روابط كثيرة، تجعل منهم أمة واحدة، والأمة الواحدة لا بد من أن تتحد إذا ما وجدت في حالة غير حالة الاتحاد. أما الروابط فهي معروفة عند الجميع، وقد شرحها كتّابنا وأجادوا فيها، فهي اللغة والتاريخ المشترك والثقافة المشتركة، والدين إلى حد بعيد، والمصالح المشتركة والعدو المشترك.. إلخ. إنها فعلاً عوامل مشتركة تجمع الحديث

عن العوامل المشتركة، فالعوامل المشتركة التي تجمع أمة من الأمم ربما لا تكون هي نفسها التي تجمع أمة أخرى. كما إن العوامل المشتركة التي تتوفر في أمة من الأمم ربما لا تتوفر كلها في أمة أخرى، وهكذا فلكل أمة وضعها الخاص بها. والقومية في نهاية المطاف وبمعنى من المعاني هي الخصوصية. في حالة الأمة العربية، هذه هي العوامل المشتركة التي تجمعها وتخلق عندها شعوراً بالتوحيد.

أما في ما يتعلق بالمصلحة أيها السائل المستوضح الكريم فأمر واضح أيضاً، إذ هل هناك ما هو أوضح من أن البلدان العربية في وضعها الحاضر لها مصلحة في أن تتحد في وطن يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، إذ تبلغ مساحته ١٣,٧ مليون كيلومتر مربع، ويبلغ عدد نفوسه حوالى ٢٢٣ مليون نسمة، ويقع في قلب العالم وعلى الممرات الرئيسية فيه، إذ فيه مضيق جبل طارق وقناة السويس وباب المندب ومضيق هرمز، وفيه من عناصر التكامل الاقتصادي الشيء الكثير، فهناك الأرض الزراعية البالغة حوالى نصف مليار هكتار، كما في ١٩٨٩، وهناك المياه الضرورية للزراعة. ثم هناك الثروة النفطية والغازية، إذ فيه احتياطي نفطي بلغ حوالى ٦٣٢ مليار برميل في نهاية سنة ١٩٩٠، وفيه من المواد الخام اللازمة لصناعة الأسمدة الضرورية للزراعة كالفوسفات والكبريت والمياه والطاقة.

إن عناصر الإنتاج، بتعريفها التقليدي المكوّنة من الأرض ورأس المال واليد العاملة والتنظيم وكل ما هو لازم لقيام تنمية اقتصادية متوفرة. إن توزيع عناصر الإنتاج هذه يدلل على أن الأقطار العربية متكاملة في ما بينها وتكوّن وحدة اقتصادية كبيرة عندما تتحد، وتشكل من دون شك قوة اقتصادية تنافس الكتل الاقتصادية الكبرى في العالم. لقد كتب الكثير عن المصالح المشتركة بين البلدان العربية من جميع الوجوه الصناعية والزراعية والتجارية والثقافية والسياحية والمواصلات والنقل والتعليمية والتقنية والبحثية. تلك هي المصلحة من قيام الوحدة.

قال السائل المستوضح الكريم: ولكن كل ذلك كلام معروف ومعاد وليس فيه من جديد. قلت: نعم هو كذلك، إلا أن كونه معروفاً ومكرراً لا يعني أنه غير صحيح ولا يعني أننا يجب ألا نهتم به، فالمهم ليس أن يكون الكلام جديداً بقدر ما يجب أن يكون صحيحاً ومهما. إن مزايا الوحدة العربية والأسس التي تقوم عليها قد شرحت وكتب عنها الكثير إلا أنها لم تتحقق، فلماذا؟ هذا سؤال مهم. لماذا لم تتحقق الوحدة العربية؟ هل هناك قصور فينا نحن الجمهور العربي، فلا نعي ما هو في صالحنا أم أننا نعي ذلك، إلا أننا غير قادرين على التغلب على العوامل المضادة للوحدة في داخل نفوسنا؟ علينا أن نفتش عن السبب للمعالجة، إذ لا سبيل لنا،

بل لا مناص لنا من تحقيق وحدتنا. وهكذا بدأ السؤال الواحد يتشعب إلى الكثير من الأسئلة وبدأ الموضوع ينتقل من السهل البسيط إلى الصعب المعقّد.

٣ ـ هل يتطلب تحقيق الوحدة أن نقدم تضحيات؟

قال السائل المستوضح الكريم: عندي سؤال أودّ أن تجيب عنه: هل يتطلب تحقيق الوحدة أن نقدم تضحيات معينة في سبيلها؟ إذا كان الأمر كذلك، فالوحدة إذاً لها ثمن علينا أن ندفعه أليس كذلك؟ فأجبته بالإيجاب. نعم هناك تضحيات يجب أن نتحملها وثمن علينا أن ندفعه. والسبب في ذلك يكمن في طبيعة الأشياء. أليست الوحدة تتضمن انتقالاً من حال إلى حال، من وضع معين إلى وضع أعلى منه في سلم التطور الاجتماعي؟ إذاً فالانتقال من حال إلى حال لا يتحقق وحده بل لا بد من بذل جهود معينة لتحقيقه، والجهود هي نوع من التضحية. ثم هل هناك شيء يمكن أن يتحقق في مجال التطور الاجتماعي من دون ثمن؟ إذا كنت تعرف حالة من تلك الحالات فأرجو أن تدلني عليها. إنني أيها السائل المستوضح الكريم عرفت عن طريق العقل وعن طريق التجربة أنه لا يوجد شيء من دون ثمن. إن كل حالات التقدم التي حدثت في التاريخ كانت بثمن مهما تباينت أنواع ذلك الثمن، فالاستقلال كان بثمن، وانتشار الإسلام كان بثمن، والتنمية الاقتصادية لها ثمن، والتقدم العلمي له ثمن، واستتباب الأمن له ثمن، وتحقيق العدالة له ثمن، وهكذا أكبر خطأ يقع فيه الإنسان هو عندما يتصور أن هناك شيئاً من هذا النوع من دون ثمن.

وأود أن أزيد على هذا القول فأوضح لصاحب السؤال أن دفع الثمن ليس أمراً من قبيل أن تدفع شيئاً مقابل شيء. إنه بحد ذاته ليس أمراً سلبياً دائماً، فحتى دفع الثمن بحد ذاته لا يخلو من منافع. ومنعاً للالتباس أقول إن التضحية من أجل الوحدة مهما بلغت فإنها لأقل بكثير من منافع الوحدة ولا مجال للمقارنة بين الكفتين. ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك، فدفع الثمن بحد ذاته بغض النظر عن المردود له منافع أخرى مضافة، وتلك هي المنافع في الجانب النفسي المتصل بالطبيعة البشرية. إن الشيء الذي تعمل وتكدح من أجله يلتصق بنفسك ويزداد حرصك عليه بعكس الشيء الذي لا تكدح من أجله يكون ذهابه سهلاً على نفسك وحرصك عليه أقل. إن ما تحصل عليه مجاناً لا يحتل منزلة في نفسك تقديراً وحرصاً واهتماماً مثل ما تحصل عليه بجهد وتضحية. إذاً دفع الثمن بحد ذاته تجربة تتدرب فيها النفس البشرية على صفات حميدة هي الحرص والتعلق والاهتمام والحماية، وهي صفات ضرورية للتقدم والازدهار.

ولكن هل يمكن الحديث عن التضحيات والثمن من دون أن نعرف ما تلك التضحيات وما ذلك الثمن؟ فحتى لو لم يوجه السؤال عن ذلك فإنني أتوقعه، وبالفعل انبرى ذهن السائل المستوضح الكريم ووجه لي ذلك السؤال. ما تلك التضحيات التي نتحدث عنها؟ وقد أجبته بما يأتي:

هناك نوعان من التضحيات: **الأول**، يتعلق بالحكم، و**الثاني**، يتعلق بحياة الناس. ولكن ما المقصود بذلك؟ إن الوحدة بحكم كونها انتقالاً من وضع في الحكم هو الوضع القطري إلى وضع آخر أوسع منه هو الوضع القومي، تعني بالضرورة حصول تغير في الحكم. والتغير هذا يتضمن أن تتنازل الدولة القطرية عن جزء من سيادتها إلى الدولة القومية. إن الوحدة بالمفهوم الاتحادي تعني وجود حكومة محلية قطرية تمارس بعض الصلاحيات ووجود حكومة قومية تمارس بعض الصلاحيات الأخرى. إذاً فذلك لا يحصل إلا عندما تقبل الدولة القطرية أن تتنازل عن بعض صلاحياتها لحكومة جديدة هي الحكومة القومية: أي تتنازل عن جزء من سيادتها.

إن هذه القضية ليست نظرية كما قد يتصور بعضهم بل هي مسألة عملية، فالقول بأن تتنازل الدولة القطرية عن جزء من سيادتها يعني أموراً تتعلق بالحاكم العربي، أي بالفئة الحاكمة العربية. وهنا يختلط ما هو مبدئي بما هو عملي، وما هو عام بما هو خاص.

إن الحكم في الوطن العربي مشكلة لم تتح الفرصة لدراستها والتمعن بسبب خصوصيتها وحساسيتها وتعلقها بالأشخاص. بعض المفكرين العرب يحاول أن يعزل هذا الموضوع عن المناقشة والدراسة، مدعياً أن تحقيق الوحدة يتعلق بالعوامل الموضوعية، أي بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وليس بالأشخاص. إن الأمر عندي ليس تماماً كذلك، فالعامل الشخصي مهم وموجود ومشكلة الحكم تشكل عقبة مهمة في طريق الوحدة.

أما الجانب الآخر، فيتعلق بمصلحة الجمهور، والمقصود بذلك الآثار الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الفرد والمواطن عندما تتحقق الوحدة. إن اندماج الأقطار العربية بدولة واحدة يعني بالضرورة حرية الانتقال والإقامة وممارسة المهنة وانتقال رأس المال وفتح الأسواق للتبادل التجاري وتوحيد بعض الضرائب وجزء مهم من القوانين. إن كل ذلك لا بد من أن تكون له آثار سلبية في بعض المواطنين في المرحلة الأولى من حيث المساس بمصالحهم المالية أو الاقتصادية أو الاجتماعية المباشرة. والأمثلة على ذلك موجودة، فما العمل إزاء ذلك؟ هذا السؤال لا بد من الإجابة عنه.

الجواب هو أن الوحدة في الأمد الطويل لا بد من أن تكون خيراً على الجميع، أي أن أحوال الجميع ستكون أفضل من جميع الوجوه في ظل الوحدة مقارنة بوضع ما قبل الوحدة. ذلك أمر صحيح. ولكن صاحب السؤال قد يسأل: إنني لا أسأل عن الأمد الطويل الذي قد يكون طويلاً حقاً، بل عن الأمد القصير، أي الآن وما بعد الآن بقليل مما هو عملي منظور. وهنا لا بد من الإجابة، فأجبت بما يأتي:

نعم هذا حق، ولكن هل يعدم العقل البشري الوسيلة لتنظيم هذه الأوضاع بحيث نستطيع معالجة مثل هذه الأضرار الواقعة على المواطن؟ الجواب كلا، فالتنظيم والإدارة وابتداع الإجراءات التعويضية لملاقاة ذلك أمور موجودة ومتاحة، ومن الممكن اللجوء إليها. هناك أمران مهمان في هذا المجال: **الأول**، أن جزءاً من البلدان العربية ذو إمكانات مالية كبيرة، فالمال وسيلة مهمة لمعالجة هذه المشاكل. إن الثروة عامل إيجابي نستطيع استخدامها كأداة لتسهيل الأمور ومعالجة المشاكل الجانبية. الأمر **الثاني**، هو أن العالم قد تكوّنت لديه خبرة واسعة في هذا المجال، فهناك تكتلات اقتصادية استطاعت عن طريق التنسيق العقلاني واستخدام العلم ومبتكرات الإدارة أن تلائم بين المصالح المتناقضة في الأمد القصير لمصلحة الأمد الطويل، ولعل من أهمها السوق الأوروبية المشتركة، ولا يبقى غير الإرادة والتوجه الجاد.

وبهذا الصدد أود الإشارة إلى ملاحظة ذات أهمية في هذا الموضوع، تكوّنت لديّ من خلال التجربة العملية. إن الأقطار العربية كلها أو بعضها قد مارست محاولات التوفيق والتلاؤم وإيجاد الحلول المشتركة للمشاكل، ولم تكن العقبة في هذه التجارب نقص المعلومات الفنية حول كيف نعمل ذلك؟ بل كانت في شيء آخر يتعلق بالإرادة والتوجه.

إن صياغة آليات العمل العربي المشترك غالباً ما كانت تترك للموظفين، وكان الموظفون في الغالب يتصرفون على أساس استغلال الجهات المتفاوضة الأخرى وليس التعاون معها، فيطلبون ما هو تعجيزي ويحاولون الحصول على أكثر مما يستحقون كأطراف في التنسيق، الأمر الذي يؤدي إلى إثارة الأطراف الأخرى، ويدفعها إلى اتخاذ الموقف نفسه فيصبح الاتفاق صعباً، وكثيراً ما كانت المفاوضات تخفق لهذا السبب. وواضح أن هذا الموضوع لا يتعلق بالمعرفة بقدر ما يتعلق بالموقف والإرادة. إن الإرادة إذا ما توفرت، والموقف الصحيح إذا ما تحقق فإن المعرفة الفنية بطرق التوفيق وتحقيق التلاؤم وتقليص الأضرار وتقليل الآثار السلبية

القصيرة الأمد يصبح أمراً ممكناً. وبذلك تقل الكلفة أو ربما تتلاشى. إن معالجة موضوع التضحيات التي تقع على عاتق الجمهور أمر ممكن، فقد مارسه غيرنا بنجاح ولا يوجد ما يمنع أن نمارسه نحن بنجاح أيضاً.

إن هذا الجواب وإن كان سليماً وملائماً إلا أنه يبقى للموضوع جوانب أخرى لا بد من التعرض لها. فمن هم أداة هذا التنسيق الذي نتحدث عنه؟ إنهم في الغالب موظفو الدولة وجهازها الإداري، وفي بعض الأحيان يصعب التفريق بين الموظفين والسياسيين.

إن الموظفين الذين يتولون العملية الفنية لإيجاد الحلول للمشاكل الناتجة من التوحيد في مختلف نواحي الحياة العامة يكونون في وضع خاص في أثناء عملية إيجاد الحلول والتفاوض، فهم يمكن أن يفكروا في مصالحهم الخاصة المتعلقة بأشخاصهم، أي أنهم معرضون لدفع ثمن وتقديم تضحية من أجل الوضع التوحيدي الجديد، الأمر الذي قد يجعلهم في وضع غير موضوعي.

* * *

وقال السائل المستوضح الكريم مرة أخرى: وماذا تلاحظ في مجال نظرة الإنسان إلى الأمر وقدرته على التفريق بين الأمد القصير والأمد الطويل، وبين المباشر الملموس وغير المباشر؟ قلت له: إن تساؤلاتك في محلها، فقد لاحظت من التجربة أن الإنسان كثيراً ما يوضع في موضع يطلب منه التفريق بين الأمد القصير والأمد الطويل، وبين ما هو مباشر وما هو غير مباشر. وأمر كهذا يتعلق بالقدرة على بعد النظر، أي امتداد النظر لما هو أبعد من المرئي الآن. في الموروث الشعبي مثل يعيب على المرء إذا كان لا يستطيع أن يرى الأمد البعيد، فيقال فلان لا يرى أبعد من أنفه، أي أنه لا يرى بعيداً. إن التغيير من وضع إلى وضع يحتاج إلى زمن من أجل أن يستقر الجديد، ويأخذ شكل نظام يحل محل النظام الموجود حالياً. إن وضع التجزئة هو وضع الأمد القصير، ووضع التوحيد هو وضع الأمد البعيد، وتضحيات اليوم هي الشيء المباشر الملموس، ومنافع الوحدة هي الشيء غير المباشر. الإنسان كائن يتميز بالعقل، والعقل لا يعني القدرة على فحص الحاضر بل هو القدرة على فهم المستقبل، أي الامتداد في البصيرة إلى ما هو أبعد من الحاضر. لذلك كان الإنسان الواعي هو الذي يرى المستقبل وليس الحاضر فقط.

وهناك أمر متصل بذلك، هو التفريق بين المباشر وغير المباشر. إن العقل البشري المتطور يوفر للإنسان قدرة على الفهم الصحيح لحجم الأشياء وأهميتها،

فما هو مهم ليس ما يستطيع الإنسان لمسه مادياً بالحواس المجردة الآن فقط، لأن الأهمية لا تكمن في ذلك بل في طبيعة الشيء نفسه.

إن المواطن المتطور الواعي يستطيع أن يرى منذ الآن المنافع الاقتصادية التي تنتج من الوحدة، وإن لم تكن ملموسة لديه بالمعنى المادي لأنها لم تتحقق بعد، كما إنه لا يقيم الأشياء على أساس أنها تتعلق به شخصياً دون غيره. إن المنافع غير المباشرة قد تكون أكبر من المنافع المباشرة.

لعل من الأمور التي تفرّق الإنسان الواعي عن الإنسان القليل الوعي، أو بعبارة أخرى الإنسان المتطور عن الإنسان المبتدئ في سلم التطور، هو أن الإنسان الواعي يستطيع أن يرى المستقبل بوضوح أكثر ويحسب له حساباً ويدخله في خططه، في حين أن الإنسان القليل الوعي ينصب اهتمامه على الحاضر، وفي الغالب لا يعير المستقبل اهتماماً كافياً، ولا يدخله في حساب خططه. والإنسان المتطور يستطيع أن يرى الأشياء غير الملموسة أو غير المادية، فما هو مهم ليس فقط ما هو ملموس كالحصاة التي يستطيع أن يراها ويضعها في يده. لذلك كان الإنسان المتطور أكثر فهماً لطبيعة الحياة، وتركيب المجتمع العصري الحديث حيث تتشابك الأمور، ويؤثر بعضها في بعضها الآخر وتتعقد العلاقات فيها. إن الفرد القليل التطور في الغالب يقيس الأمور بأثرها المباشر الملموس فيه شخصياً الآن، في حين أن الفرد المتطور الواعي يدرك أن الحياة العصرية أكثر تعقيداً من ذلك، فالمجتمع كل مترابط والمستقبل وليد الحاضر، ومصلحته لا تكمن في الأمور المادية الملموسة المتعلقة به شخصياً الآن. فهل كان جوابي كافياً أيها السائل المستوضح الكريم؟ آمل أن يكون كذلك.

* * *

ويبدو أن السائل المستوضح الكريم كان يريد إيضاحاً أكثر، بالرغم مما يدل على أنه وجد جوابي معقولاً، فقال متسائلاً: وهل لديك أمثلة على ذلك أستطيع أن أستدل بها، إن الشيء النظري تدلل عليه أمثلة عملية؟ قلت نعم. أنظر إلى العالم الجديد المكون من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. لقد هاجر الأوروبيون إلى هاتين القارتين، واستوطنوا فيهما وكانت غالبية المهاجرين إلى أمريكا الشمالية من دول أوروبا الغربية التي بدأت فيها النهضة الأوروبية كالإنكليز والألمان والاسكندينافيين، في حين كانت الأغلبية التي هاجرت إلى أمريكا الجنوبية من الإسبان والبرتغاليين. وقد نحتت كل من الفئتين لها كياناً في القارة التي هاجرت إليها، وبذلك خلقت الولايات في أمريكا الشمالية والجنوبية، وكانت هذه

الولايات بمثابة دول مستقلة. إلا أنه يلاحظ أن الولايات في أمريكا الشمالية استطاعت ببعد نظرها ونظرتها إلى المستقبل أن تستقل عن بريطانيا، وأن تتحد بنظام فدرالي مكونة الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاعت مقاطعات كندا أن تستقل وأن تكوّن الكيان الكندي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، عندما اختلفت بعض الولايات الجنوبية مع الولايات الشمالية حول موضوع الرقيق الأسود وأرادت أن تنفصل، شنّ الشمال عليها حرباً ضروساً استطاع من خلالها إرجاع الوحدة وبناء الولايات المتحدة الأمريكية دولة موحّدة. ومما لا شك فيه أن وحدة تلك الولايات التي كانت قبل الاتحاد مستقلة الواحدة عن الأخرى، حتى أن بعضها كولاية تكساس كان لها تمثيل دبلوماسي خارجي، هي العامل الحاسم في تكوين قوتها الاقتصادية والعسكرية، وبالتالي قوتها السياسية.

لقد كان لبعد النظر والوعي والنظر إلى المستقبل الدور الحاسم في تفضيلها الاتحاد على التفرقة، التي لو أنها سادت لما كانت تلك البلاد على ما هي عليه الآن. وبالمقابل فإن الأسبان والبرتغاليين الذين فتحوا أمريكا الجنوبية، ونقلوا نظم الإقطاع إليها، والذين كانوا أقل نضجاً ووعياً وتقدماً من شعوب أوروبا الشمالية، لم يكن لديهم ذلك النظر البعيد، فكوّنوا دولاً مستقلة وتغلبت الرغبة بالهيمنة والحكم والاستئثار بالسلطة على حكامها، ففضلوا الحكم على القوة الجماعية في المستقبل، وبقيت تلك الدول على ما هي عليه وتحولت بالتدريج إلى دول غير مستقرة تسودها الانقلابات والأنظمة العسكرية كتعبير عن الرغبات البدائية عند الحكام في مجرد الحكم والسيطرة والاهتمام بالحاضر على حساب المستقبل. لقد بقيت تلك الدول مجزّأة، ولم تستطع أن تكوّن كتلة اقتصادية واحدة تتفاعل فيها عناصر الإنتاج، وتتكامل لتحقيق النتيجة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، حتى وصلت إلى الوقت الحاضر حيث بدأت تشعر بأهمية التكتل والتكامل، فأنشأت منظمة دول أمريكا اللاتينية وقامت محاولات لإنشاء الكتل الاقتصادية والأسواق المشتركة ولكن بعد التجربة المرة.

إن أمريكا الشمالية نفسها، وبالرغم مما حققته من تقدم بسبب الوحدة التي حققتها منذ الاستقلال، أصبحت اليوم تشعر بضرورة المزيد من خطوات التوحيد، فنجدها الآن تسعى إلى تكوين سوق مشتركة بين الولايات المتحدة نفسها وكندا والمكسيك، وهو ما تم تحقيقه مؤخراً من خلال منطقة التجارة الحرة بينها. ثم هناك المثل الأوروبي الواضح، فأوروبا التي تتكون من دول وقوميات متعددة، عانت من ويلات الحروب والتناحر إذ حاولت فرنسا بقيادة نابليون الاستيلاء على الدول الأخرى، ثم قامت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية

الثانية بسبب محاولات ألمانيا الهيمنة على الدول الأخرى. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبسبب المعاناة والتجربة القاسية من وضع الصراع، دخل زعماء هذه القارة في التفكير بالمستقبل، فاستطاعوا بوعيهم ونضجهم وبعد نظرهم أن يتخيلوا ما يمكن أن تكون عليه أوروبا إذا ما اتحدت، ففضلوا التقارب والتفاهم والسير في طريق التوحيد بدلاً من المجد القطري، إذا صحّ التعبير.

وهكذا استطاعت تلك الدول، بفضل نزعتها العقلانية وبعد نظرها وخيالها الواسع وقدرتها على ضبط النفس والتغلب على سلبيات الماضي، أن تختط منهجاً جديداً هو منهج التوحيد والتعاون والسير في طريق الوحدة بدلاً من المنافسة والصراع والحروب. كما إنها استطاعت بفضل المنهج الجديد أن ترى المستقبل حيث نمت قوة الولايات المتحدة وقوة الاتحاد السوفياتي (السابق). وهكذا ما أن برزت هذه القوى والكتل الاقتصادية العملاقة حتى ظهرت أوروبا الغربية ككتلة اقتصادية جديدة (الجماعة الأوروبية) تستطيع أن تتنافس بجدارة مع الكتل الأخرى. ونراها أيضاً تتبع إنشاء الكتلة الاقتصادية بتقارب سياسي فتسير في طريق التوحيد السياسي الذي تجلّى مؤخراً في اجتماع القمة في هولندا حيث اتخذ القرار في السير في طريق الوحدة السياسية وتكوين **الاتحاد الأوروبي** من خلال ما سمي **اتفاق ماستريخت**.

إن أوروبا الغربية المكوّنة من قوميات مختلفة تماماً والتي قامت بينها أكبر الحروب العالمية وأشدها لأكثر من مرة استطاعت أن تسيطر على مخلفات الماضي، وأن تتجه إلى المستقبل بفضل النضج وبعد النظر ونفاذ البصيرة وتفضيل الأمد الطويل على الأمد القصير، فتختار ما هو صحيح ونافع بالرغم من كل شيء. أليست هذه أمثلة جيدة على صحة ما نقول؟ أظنني أيها السائل المستوضح الكريم قد أجبت الآن عن أسئلتك.

٤ ـ هل تبني حجتك الوحدوية على أساس القومية أو المصلحة؟

قال: نعم. ولكن!. قلت: ولكن ماذا؟ قال: لدي سؤال آخر. قلت: هات ما عندك. قال: هل تبني حجتك بالوحدة على أساس القومية أو على أساس المصلحة؟ ومن أجل توضيح السؤال أكثر أضعه هكذا: هل يجب تحقيق الوحدة العربية بسبب كوننا عرباً ننتمي لقومية واحدة أو أنها يجب أن تتحقق لأنها مفيدة لنا نحن العرب؟ قلت له: من أجل أن أجيب عن سؤالك، اسمح لي أن أقول بعض الكلمات عن القومية. هناك تعريفات كثيرة للقومية موجودة في الكتب، ولكنني أريد أن أقول باختصار إن القومية هي الشعور المشترك، والشعور المشترك

هذا لا بد من أن تكون له أسباب هي العوامل المشتركة. إلا أن هذه العوامل ليست واحدة بالنسبة إلى جميع الأمم، فهي قد تتباين من أمة إلى أخرى، إذ المهم هو وجود الشعور المشترك. وفي حالتنا نحن العرب، الشعور المشترك تسببه عوامل كثيرة منها اللغة والتاريخ المشترك والدين المشترك (إلى حد بعيد). . .الخ، مما سبق أن ذكرناه. المهم هو وجود شعور مشترك بالانتماء الموحّد. أليس ذلك موجوداً بالفعل؟ هل يستطيع أحد أن ينكر وجود هذا الشعور المشترك؟ وهل أحتاج إلى إيراد الأمثلة الدالة عليه؟ إنه موجود والأدلة عليه كثيرة وفي جميع حقب التاريخ. كما يلاحظ أن هذا الشعور المشترك يزداد قوة ويتسع نطاقه كلما ازداد التقدم الاجتماعي والثقافي وازداد الوعي السياسي، فهو في توسّع مستمر. إنه موجود في جميع نواحي الحياة وفي جميع الأقطار العربية، وإن تفاوت من قطر إلى آخر، إلا أنه موجود. لذلك فيكفي أنه موجود ليكفينا عناء النقاش. إن بعضنا يحب أن يبحث كل شيء وذلك أمر جيد، فالرغبة في البحث في النهاية لا يمكن إلا أن تكون عاملاً إيجابياً، إلا أن ذلك لا يمنع أن نفرق بين حالة وحالة. إن الشعور بالانتماء المشترك وبالقومية موجود، وأقوى برهان فلسفي عليه هو أنه موجود واقعياً، ويجب أن يكون ذلك كافياً لإثباته فكرياً، بالرغم من أنني لست ضد أن نبحث في ماهية القومية وعوامل تكوينها ونخوض في التفكير فيها كما اعتدنا عليه في الأدبيات القومية المعروفة.

إنني مستعد للنقاش إذا قال أحد إن هذا الشعور غير موجود، أي إذا شكك بوجوده. إذا أقرّ بوجوده فلا أظن أننا يجب أن نذهب بعيداً في تحليل ماهيته. إنني أعتقد جازماً أنه موجود مستنداً إلى الملاحظة الواقعية، وإلى ما يسمى بمعلومات الحصافة الاعتيادية. إذا كان الأمر كذلك، فالوحدة العربية يجب أن تقوم لأنها تعبير عن الشعور المشترك، فإذا كان هذا الشعور موجوداً، وإذا كان ذلك الشعور مقروناً بالنضج والوعي والتطور، فجدير بنا أن نعبّر عن ذلك الشعور بتحقيق الوحدة.

هذا من ناحية، أما من ناحية المصلحة فمن هو الذي يستطيع أن يقول إن تحقيق الوحدة لا يحقق المصلحة العامة لمجموع الوطن العربي في الأمد الطويل؟ وهنا أقصد بالطبع المصلحة العامة، أي مصلحة العدد الأكبر في التقدم الاقتصادي والتنمية والتطور الاجتماعي ورفاه الأكثرية المادي والمعنوي، وعلى الأمد الطويل. وهنا أيضاً أكون مستعداً للمناقشة إذا ما قدّم لي أحد الأدلة على عكس ذلك. هل يستطيع أحد أن يقول إن الوحدة لا تحقق المصلحة العربية العامة في الأمد الطويل؟ إنني لم أسمع ولم أقرأ عن أي قول من هذا النوع، بالرغم من وجود أعداء الوحدة العربية. إذاً، فالمصلحة موجودة، لذلك ولهذا السبب أيضاً

علينا أن نستجيب لهذه المصلحة المشروعة للأغلبية من شعبنا في الأمد الطويل. إذاً فالدعوة إلى الوحدة العربية تستند إلى الشعور القومي وإلى المصلحة في الوقت نفسه. هذا إذا جاز الفصل بين الأمرين بهذا الشكل.

وهنا أيها السائل المستوضح الكريم أودّ لفت الانتباه: إننا كثيراً ما نفصل أموراً بعضها عن بعض من أجل المناقشة، وهي ليس منفصلة، الأمر الذي قد يوحي للقارئ بأنها فعلاً منفصلة وهي في الواقع ليست كذلك. إن الشعور بوجود مصلحة مشتركة، مادية كانت أم معنوية، يقوّي الشعور القومي، أو الشعور القومي نفسه يدفع إلى تلاؤم المصالح وتهذيبها. والشعور بالانتماء المشترك تمتزج به العوامل الذاتية والعوامل الموضوعية، والعوامل المادية بالعوامل المعنوية. إن معرفة المصالح المشتركة بحد ذاتها تقرب الناس روحياً من بعضهم البعض، والتقارب يزيد انصهارهم واندماجهم وبذلك يقوى الشعور القومي، وهكذا. على كل حال ومن أجل المناقشة والبحث قمنا بتناول الأمرين، كلّ على انفراد: القومية والمصلحة. إن دعوة الوحدة العربية الحالية تقوم على الاثنين في الوقت نفسه.

* * *

وقال السائل المستوضح الكريم مستطرداً: ولكنّ هناك أشخاصاً وقادة لا نشك في إخلاصهم ومقاصدهم النبيلة لخدمة شعوبهم لم يكونوا في هذا الاتجاه. فماذا عساك تقول عنهم؟ قلت: نعم هذا ممكن، ولكن دعني أتوغل في هذا الموضوع بعض الشيء. إنني أتحدث عن بعد النظر والوعي والنضج السياسي، بحيث يستطيع المرء أن يرى المستقبل بوضوح، فيأخذ الموقف الذي يؤدي إلى الطريق الصحيح الذي يوصل إلى مستقبل أفضل. لديّ مثال جيد طالما فكرت فيه منذ أن حدث ولا أزال أعدّه حالة تصلح لشرح هذا الموضوع. كانت الباكستان دولة واحدة بشطرين: باكستان الشرقية وباكستان الغربية، وحصل أن قامت في باكستان الشرقية حركة انفصالية بقيادة المرحوم مجيب الرحمن وحزب عوامي، من دون أن أخوض في البدايات والتاريخ.

إن تلك الزعامة، لا بد من أنها تملك حججاً ومناقشات تبرر بها دعوتها إلى الانفصال. ربما أن تلك القيادة لم تكن سيئة النية عن عمد، ولم تكن تقصد إلحاق الضرر بالشعب. ربما كل ذلك كان صحيحاً، كما إنها قد بذلت الجهود وكافحت وتحملت الأذى وقدمت تضحيات. وبعبارة أخرى، كانت تلك الحركة بالقياس الاعتيادي حركة لا تنقصها الحماسة والإخلاص في العمل وجميع شروط الحركة

الوطنية. إلا أنها لم تستطع أن ترى بعيداً، ولم تستطع أن ترى المستقبل. إن قيادة تلك الحركة لم تكن بعيدة النظر في مشاعرها وهواجسها الداخلية وما يدور فعلاً في نفوسها وما يحركها في ذلك الاتجاه من الرغبة في الحكم، بكل ما ينطوي عليه ذلك من اعتبارات ذاتية واهتمام بالحاضر على حساب المستقبل واستجابة للذات على حساب الصالح العام. فكان لها ما أرادت وانفصل ذلك الجزء من باكستان وقامت دولة بنغلاديش وحصل ما حصل لها حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم. والآن يحق للباحث أن يسأل: هل حقاً كان ذلك في مصلحة شعب بنغلاديش؟ هل بنغلاديش الآن في وضع أفضل مما كانت عليه قبل الانفصال؟ إنه سؤال هام لا بد من أن يسأل. إن بنغلاديش اليوم هي بجميع المقاييس من أفقر دول العالم إن لم تكن أفقرها إطلاقاً.

هذا من الناحية المادية، أما من الناحية المعنوية، فهل أن بنغلاديش الآن أفضل مما كانت عليه سابقاً؟ من يستطيع أن يجيب بنعم عن هذا السؤال؟ إنها بلد غير مستقر في الداخل إذ لم يستطع الحكم العسكري فيها أن يستقر، ولا استطاع الحكم المدني أن يستقر، ونظامها واقع بسبب الفقر تحت تأثير الغرب المستعمر، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية. هل الفرد في هذه البلاد يتمتع الآن بحرية أوسع مما كان عليه في السابق؟ لا أظن ذلك أبداً. هل حصل تطور إيجابي في أي ناحية من نواحي حياته الروحية والمعنوية، سواء على الصعيد الخارجي أم الداخلي؟ لا أظن ذلك. إذاً لماذا قامت تلك الحركة التي قسمت بلاداً كانت موحّدة بسكانها ومواردها وقواها المادية والمعنوية؟ إن الذي يقوم بحركة كتلك الحركة، ويخوض الحرب ويقدم التضحيات، ويسبب كل الذي حدث لتلك البلاد، ألا يجب أن يكون من أجل تحقيق تقدم ما في ناحية من النواحي في الأقل؟ ألا يجب أن يكون لكل تلك التضحيات مردود؟ إنني لا أجد أن بنغلاديش الآن أفضل مما كانت عليه في السابق في الأقل، إن لم تكن في وضع أسوأ بسبب الانفصال نفسه.

إذاً فمن هذا المثال يمكننا أن نرى أن من الممكن أن يحصل في التاريخ عمل دوافعه الظاهرة وطنية، إلا أنه في حقيقته وأعماقه ليس كذلك. إن الغرائز والدعاية والعوامل الذاتية ونقص الوعي والتخلف الاجتماعي عوامل يمكن أن تخلق تحركاً يوحي بأنه في اتجاه التقدم وبأن دوافعه نبيلة مخلصة، إلا أنه يؤدي في النهاية إلى عكس ذلك لأنه كان في الأساس قائماً على قصر النظر والوقوع تحت تأثير الغرائز والرغبة في الحكم والعوامل الذاتية. ومثل ذلك كالإنسان المسجون في زنزانة يتحرك فيها من جدار إلى آخر ذهاباً وإياباً متصوراً أنه يتحرك ويتقدم، إلا أنه في الحقيقة لا يستطيع أن يذهب إلى أبعد من الجدران، فهو يدور في حدود لا يلبث أن ترده إلى ما كان عليه منهك القوى مكسور المعنويات. إنه حبيس تلك الجدران وهو لا يدرك في

البداية ذلك إلا بعد أن يرتطم بها ذهاباً وإياباً. إنه يتحرك لكنه لا يدرك في البداية أنه باق في مكانه إلا بعد أن يجرب تلك الحركة فيجدها إنهاكاً واستنزافاً، وليست تقدماً إلى الأمام. فهل أعجبك المثال؟ فإن كان الأمر كذلك فهل تستطيع أن تستعمله للقياس على أمثلة أخرى لا تزال في بداياتها؟ في عالم اليوم وفي الوطن العربي بالذات حركات انفصالية يتصور قادتها والكثير من أتباعها أنهم في طريق الحق وفي صميم الوطنية، وأن مقاصدهم نبيلة خالصة لوجه الحق. إن ما أقوله لهؤلاء هو أن يتفحصوا مشاعرهم جيداً ويختبروا دوافعهم الحقيقية، وأن يفكروا بالمستقبل قبل أن يذهبوا بعيداً في عملية استنزاف القوى وهدر الطاقات منهم ومن غيرهم، فالعاقل هو الذي يستطيع أن يرى المستقبل، والمخلص هو الذي يستطيع أن يحسب حساب مصلحة الأكثرية المادية والمعنوية الآن وفي المستقبل، ويقاوم المشاعر الذاتية ومغريات الحكم والمصالح الذاتية المزينة بغلاف المصلحة العامة عن وعي أو من دون وعي.

تحدثت أيها السائل المستوضح الكريم عن العالم الخارجي، ولدينا مثال من الوطن العربي نفسه ألا وهو انفصال سوريا عن مصر في أثناء عهد الوحدة. كان الحديث يدور في سوريا على مساوئ النظام الجديد. فكان يقال إنه فردي وغير ديمقراطي، ويحاول تعميم تجربة مصر وأوضاعها على سوريا، وإن الروح السائدة في النظام روح قطرية مصرية وليست قومية عربية، وإن المخابرات هي التي تتحكم في شؤون الدولة، إلى آخر مما عرفناه عن تلك المرحلة. إن الذي كان يقال لا يخلو من بعض الصحة، كما إن الجمع الذي كان يناهض النظام القائم آنذاك لم يكن يخلو من عناصر وطنية وعناصر قومية مخلصة فعلاً. ثم حدث الانفصال، فماذا كانت النتيجة وماذا حصل في ما بعد؟ ويحق لنا اليوم أن نسأل هل سوريا اليوم في وضع أفضل مما كانت عليه في أثناء عهد الوحدة؟ هل هي أقوى مما كانت عليه، وهل النظام الذي ساد بعد الانفصال أفضل من النظام الذي كان موجوداً؟ إنني لا أعتقد ذلك، فلا سوريا أقوى مما كانت عليه، ولا النظام أفضل، ولم تحقق سوريا شيئاً جديداً ما كانت لتحققه من دون الانفصال، هذا إن لم يكن العكس تماماً من ذلك.

ومصر نفسها لم يكن يستطيع حاكمها أن يجرها إلى كامب ديفيد، وأن يضعها في الفلك الأمريكي الذي أدى إلى ما أدى إليه في ما بعد، لو كانت الجمهورية العربية المتحدة قد بقيت موحّدة. ربما يقول من يقول: إن ذلك ليس أكيداً، فهو مجرد فرضية، وقد يكون ذلك صحيحاً، ولكننا في الوقت نفسه عندما نعتمد على المنطق البسيط والحصافة الاعتيادية يمكننا أن نقول: إن الذي حصل في مصر كان أصعب من أن يحصل في ظل الوحدة مما حصل في ظل الانفصال لأسباب واضحة تتعلق بوضع سوريا واتجاهات الرأي العام فيها.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم، بالرغم من هذا التحفظ، أستطيع أن أقول إن وضع سوريا ومصر اليوم ليس أفضل إطلاقاً مما كان عليه أيام الوحدة. لا بل هما في وضع أسوأ. إن وضع الوحدة هو وضع القوة، ووضع الانفصال هو وضع الضعف، والضعف يجر إلى كل المساوئ القومية. إذاً هل كان من الحكمة وبعد النظر والوعي والنضج أن يحصل الانفصال؟ الجواب بنظري: كلا.

٥ ـ هل هناك شروط للوحدة؟

قال السائل المستوضح الكريم: كل ذلك حق لا أستطيع أن أقول عنه شيئاً. ولكن قل لي: هل تضع الوحدة هدفاً قومياً قبل جميع الأهداف الأخرى؟ هل الوحدة قبل كل شيء آخر؟ ألا تؤمن أن الوحدة يجب أن تكون لها شروط؟ قلت: هذا حوار قديم سبق أن دخلت فيه، وكان لي فيه رأي، وكنت مستعداً لأن أغيره بمرور الزمن لو أنني وجدت الأدلة المقنعة على ضرورة تغييره، إلا أنني لم أجد تلك الأدلة حتى الآن، لذلك فإنني لا أزال أرى أنه بالرغم من وجود أهداف قومية أخرى إلا أن لهدف الوحدة خصوصيته ووضعاً خاصاً، فهي تأتي أولاً وبعدها تأتي جميع الأمور الأخرى.

وواضح أن هذا السؤال لا يأتي من فراغ بل وراءه وقائع. لقد سبق أن سنحت فرص لتحقيق وحدة بين قطرين أو أكثر، واعترض ذلك موضوع شكل النظام، هل يكون ديمقراطياً؟ هل يكون ملكياً أو يكون جمهورياً؟ سبق أن كنا نقول في صدد مشروع وحدة بين قطرين أحدهما ملكي والآخر جمهوري: إننا مع الوحدة بشرط أن يكون النظام جمهورياً، وهكذا مما هو معروف. إنني أيها السائل المستوضح الكريم أرى أن الوحدة كهدف هي أكبر وأهم من موضوع نظام الحكم، ملكياً كان أم جمهورياً، وأن الوحدة يجب ألا توضع عليها أي شروط إطلاقاً، إن كانت فعلاً الفرصة متاحة لتحقيقها أو تحقيق خطوة على طريقها. والسبب بسيط، فالوحدة باقية والنظام متغير نستطيع أن نبدله، وأن نعدله متى أردنا. إن هذا الجواب يبدو بسيطاً لا يروق الذين يحبون التعقيد اللغوي والمناقشات النظرية. إننا عندما نتّحد نزيل وضعاً كله مساوئ، ونخلق وضعاً جديداً يفتح الطريق لكل الحسنات المقرونة بالتقدم والقوة وحفظ الكرامة والدفاع عن الاستقلال وسلامة الوطن. أما قضية شكل نظام الحكم فهي مسألة ثانوية وفرعية إذا ما قورنت بقضية توحيد الوطن والأمة، فشكل الحكم رهن إرادتنا، وبإمكاننا تغييره متى أردنا، وإن لم نغيره اليوم نغيره غداً، ولا سبيل إلى المقارنة بين الأمرين، الوحدة هي الأصل ونظام الحكم هو الفرع، والفرع لا يمكن أن يوضع قبل الأصل.

إنني لا أرى حكمة في وضع شروط على قيام الوحدة مهما كانت تلك الشروط. ووضع الشروط بحد ذاته يدل على أننا لم ندرك بعد أهمية الوحدة وخطورة الدور الذي تؤديه في رسم مستقبلنا والحفاظ على وجودنا كأمة حية. إنه من قبيل الاهتمام بالفرع على حساب الأصل.

وهنا تململ السائل المستوضح الكريم قليلاً في مكانه، وبدأ يتساءل مستوضحاً: ولكن كيف نستطيع أن نكون دولة واحدة من كيانات بعضها جمهوري وبعضها ملكي مثلاً؟ الجواب عن ذلك يبدأ بالسؤال الآتي من قِبَلي، فأقول قبل أن أجيب عن سؤالك هذا أريد أن أسألك أنت: هل أن الإرادة الحقيقية للتوحيد متوفرة عند الأطراف المعنية؟ إذا كانت الإرادة الحقيقية متوفرة فإن العقل البشري لن يعدم أبداً إيجاد الصيغة التي تلائم بين الملكية والجمهورية. وهنا عليك أيها السائل المستوضح الكريم أن تعلم أن المقصود هو إبداع صيغ جديدة غير معروفة في العالم اليوم، إذ ليس من المحتم أن تقلد نظاماً موجوداً الآن، فالأنظمة الموجودة قد لا تسعفنا، لذلك علينا أن نجد صيغاً جديدة. ألم ينحت الأمريكيون نظاماً جديداً عندما ابتدعوا النظام الرئاسي الموجود عندهم الآن لأنهم لم يريدوا تقليد النظام الوزاري الشائع في العالم آنذاك؟ إن صيغ أنظمة الحكم لا حصر لها في مجال الإبداع، وهي ليست مقصورة على ما هو معروف الآن. المهم هو توفر الإرادة الحقيقية للتوحيد، فإذا كان ذلك متوفراً يهون كل شيء آخر، بما في ذلك ابتداع نظام حكم جديد ملائم.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أقول ذلك، ولا أعني أنني أقول بالاكتفاء بالوحدة، وإن الوحدة بحد ذاتها هي الهدف الوحيد الذي يجب أن نسعى إليه، فأنا أؤمن بأمور أخرى تتعلق بشكل نظام الحكم؛ وأنا أؤمن مثلاً بالحرية والديمقراطية وأؤمن بالتنمية والعدالة الاجتماعية، إلا أن جميع هذه الأهداف أمور تتعلق بنظام الحكم، وهي لا ترقى إلى مستوى الوحدة كهدف قومي. إن الوحدة تتعلق بوجودنا، وما يتعلق بالوجود لا يمكن أن يتساوى بالأمور الأخرى التي لا تتعلق بالوجود، بل بتحسين شروط الحياة وظروف المعيشة، وذلك أمر واضح، كما أظن.

سؤال استيضاحي آخر قفز إلى ذهن السائل المستوضح الكريم فطرحه عليّ قائلاً: ماذا يعني ذلك عملياً؟ هل يعني أن للوحدة أسبقية في مجال الزمن، أي وقت تحقيقها؟ الجواب نعم، بمعنى من المعاني، وهو أننا في الأحوال الاعتيادية يجب أن يتجه نضالنا وجهدنا إلى توحيد الوطن العربي. إلا أنني استدركت منعاً للالتباس، فقلت: إلا أن ذلك لا يعني أننا في هذا القطر أو ذاك عندما تسنح

فرصة لتحقيق خطوات في مجال الأهداف الأخرى لا نقوم بذلك بل ننتظر حتى قيام الوحدة. إننا في هذا القطر أو ذاك عندما تسنح الفرصة لتحقيق أي خطوة أو أي قدر في مجال التقدم، سواء أكان في مجال نظام الحكم السياسي أم الاقتصادي أم الاجتماعي، نقوم بذلك وبكل حماسة، أي أننا لا نؤجل العمل من أجل التقدم لما بعد قيام الوحدة، إلا أننا في الوقت نفسه يبقى هدفنا الأساسي هو الوحدة. وحتى خطوات التقدم في مجال القطر يجب أن تكون مصممة (عندما يكون ذلك ممكناً عملياً) على أساس اعتبار الوحدة. وبعبارة أخرى، أستطيع أن أقول إنني كقومي أؤمن بالوحدة العربية أولاً، وإنني في الوقت نفسه ديمقراطي أؤمن بالحرية، وأؤمن بالتنمية وبالعدالة الاجتماعية. إن دولة الوحدة التي أسعى إلى بنائها هي دولة ديمقراطية متقدمة يسودها الرفاه والعدالة والنماء الاقتصادي. هذه ببساطة حدود الموضوع. ولندع جانباً المناقشات اللفظية التي تدور في علاقات الألفاظ وتتعمد أحياناً التعقيد والغموض مما هو ضار في النهاية، فنحن بحاجة إلى الوضوح والبساطة في شرح المفاهيم.

إن الأقطار العربية، أيها السائل المستوضح الكريم، من الأفضل أن تكون أقرب ما تكون إلى تحقيق الأهداف الأخرى؛ أي إنها وإلى أن تتحقق الوحدة يجب أن تحقق تقدماً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، فذلك أفضل من أن تبقى في وضع الركود. لذلك يناضل الوحدويون وغيرهم في سبيل تحقيق تقدم في النظام الاقتصادي والاجتماعي بقدر المستطاع. ذلك أمر مفهوم لا جدال فيه، إلا أن هذا الأمر فيه نقطة مهمة هي العلاقة بين موضوع النضال الوحدوي والديمقراطية. قال السائل المستوضح الكريم: نعم، ما هذه العلاقة؟

وقبل أن أجيب عن هذا السؤال أود أن أورد الملاحظة الآتية: إنني أرى أن الوحدة العربية هي في مصلحة الجماهير العربية، وهي مطلبها، والجماهير العربية بتفكيرها البسيط وميولها الطبيعية مع الوحدة، ويعني ذلك أن الوحدة مطلب شعبي وهدف الجماهير. ومن هذا المبدأ أتوسع في صياغة الجواب عن السؤال. إذا كان الأمر كذلك، فذلك يعني أن الديمقراطية بمقدار ما تفسح المجال أمام الجماهير للتعبير الحر عن آرائها تقوي مطلب الوحدة وتدفع في اتجاهه. لقد ثبت ذلك عملياً بعد أن كان مجرد تحليل نظري. لقد اتضحت بمرور الوقت مساوئ التجزئة، وبان إخفاقها في تحقيق أي شيء مهم على طريق الأهداف العامة، وبدأت الجماهير تحس بذلك وتلمسه، فعندما تكون الجماهير مقيدة من قبل النظام القطري لا تستطيع التعبير عن نفسها يصبح النظام القطري هو المعبّر عن موقف القطر زوراً، وعندها يستطيع أن يأخذ المواقف التي تمليها عليه مصالحه كنظام. أما عندما يكون المجال

مفتوحاً أمام الجماهير للتعبير عن إرادتها، والجماهير ليست لها مصلحة شخصية في وضع التجزئة، بل على العكس تماماً، نجد أن الجماهير تأخذ الموقف القومي. وقد اتضح ذلك أخيراً وبشكل واضح. إذاً هناك علاقة خاصة بين هدف الوحدة ومقدار ما تتمتع به الجماهير من حرية التعبير عن نفسها من خلال النظام السياسي القائم في هذا القطر أو ذاك. الديمقراطية عامل مساعد للنضال من أجل الوحدة.

٦ ـ مَنْ هم الذين مع الوحدة، ومن هم ضدها؟

قال السائل المستوضح الكريم: والآن لدي سؤال آخر لا بد من أن أسأله. قلت له: اسأل ما تريد. قال: مَنْ هم الذين مع الوحدة ومَنْ هم ضدها؟ قلت له: إن هذا السؤال كثيراً ما أجيب عنه في الأدبيات القومية. قال: ومع ذلك أريد أن أسمع الجواب ثانية لمزيد من الوضوح والتأكيد. قلت له: الوحدة العربية تتيح لجميع أبناء الأمة أن يتفاعلوا من خلال حرية السفر والإقامة والعمل والدراسة والاستثمار وممارسة المهنة. ومن الطبيعي أن تكون الفرص أكبر عندما يكون المجال أوسع؛ أي عندما يكون الوطن كبيراً واسعاً مترامي الأطراف، فيه التنوع في المناخ والتعدد في الموارد، والتكامل في فروع الاقتصاد، مما لو كان صغيراً، ضيّق الفرص في كل شيء. والوحدة العربية هي العامل المهم في التنمية من خلال اتساع السوق وتكامل عوامل الإنتاج، والمصدر للقوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية الضرورية للاستقرار والأمن الداخلي والقومي، فيتحقق الهدوء والسلام والاستمرارية حيث تزدهر الحياة الاقتصادية والفنية والثقافية والعلمية، فيعم الرخاء وينعم الشعب بثمار التقدم والسلام. إن كل هذه المنافع وما يتفرع عنها ويتبعها من المنافع هي ثمار الوحدة التي تعم الجميع ويتمتع بها أفراد الشعب بمختلف طبقاته وفئاته، لذلك وعلى وجه الأكيد تكون الوحدة في مصلحة جماهير الشعب، الأمر الذي يحرّك مشاعرها ويستدر تأييدها. وهذا ما لمسناه قد حدث في الماضي ويحدث الآن. الجماهير الواسعة من الشعب مع الوحدة وفي اتجاهها، لأنها في مصلحتهم وتؤدي إلى خدمة أهدافهم المشروعة في الحياة. لا توجد فئة لا تستفيد من الوحدة في نهاية المطاف، وعلى الأمد الطويل، بل على العكس تماماً.

إنني أقول ذلك، وأعرف أن تحليلات كثيرة قد وردت في ما كتب في هذا الموضوع، تخوض في الطبقات وتفكيرها وما يحرك مواقفها، وكل ذلك معروف لا يغير من الأمر شيئاً، فالأمر لا يحتاج إلى تعقيد بل يمكن أخذه على أساس المنطق البسيط.

إن وحدة البلدان العربية هي في مصلحة جميع فئات الشعب وطبقاته، بغض النظر عن الدرجة، والتوقيت، إذ إن الاختلاف في درجة الاستفادة وتوقيتها أمر قابل، لأن يحصل في كل شيء تقريباً. المهم هو أن الجميع، بدرجة أو بأخرى، وعلى الأمد الطويل يحصل على منافع مادية ومعنوية من الوحدة.

بقي أن أجيب عن الشق الثاني من السؤال. من هم أعداء الوحدة، أو من هم العقبة في طريقها. الحكم هو العقدة المهمة في الحياة السياسية العربية اليوم، كما كان في الماضي. الفئات الحاكمة في الدولة القطرية هي العقبة في طريق الوحدة، لأن الحكم في الوطن العربي غالباً ما يتحول إلى ملك شخصي للحاكم. ولذلك نجد هذه الفئة تقيم الأحلاف في ما بينها، وتقاوم ظهور أي قيادة في الأقطار العربية الأخرى تدعو إلى الوحدة وتعمل على تحقيقها.

لذلك نجدها قاومت ظهور قيادة الرئيس الراحل عبد الناصر وتقاوم ظهور أي زعامة قومية جديدة في الوطن العربي الآن.

أما الحديث عن الفئة الرأسمالية المحلية كعدو للوحدة فهو أمر قابل للمناقشة. إن بعض الأفراد الرأسماليين يمكن أن يقفوا ضد الوحدة في وقت من الأوقات عندما تكون مصالحهم في الأمد القصير مع وضع التجزئة. إلا أنني أرى أنه في الأمد الطويل، وعلى أساس نظرة أوسع، فإن الوحدة يمكن أن تكون في مصلحة الفئة الرأسمالية نفسها، لأنها توسع أمامها الأسواق، وتسهل لها الحصول على عوامل الإنتاج واليد العاملة المدرّبة والمواد الخام، أكثر مما يمكن أن يوجد في ظل التجزئة.

الحكم هو العقدة وهو مصدر العداء للوحدة. والفئة الحاكمة هي عدو الوحدة، لأنها الفئة التي تتضرر من زوال وضع التجزئة.

* * *

إن الذي يوجّه السؤال الآن ليس هو السائل المستوضح الكريم الذي أجبت عن أسئلته في ما مضى من السطور، بل سائل آخر كان موجوداً في تلك اللحظة. إنه زميل الأمس وصديق شخصي كان دوماً في الصف القومي وداعية من دعاة التوحيد العربي، وكان له ولا يزال في نفسي الود والتقدير. إنني لا أشك في صدق مشاعره ومواقفه السابقة.

إذاً لماذا يتساءل هذا الصديق القديم مشككاً في موضوع الوحدة؟ ولماذا يبرز سؤاله الآن بعد ما يسمى بحرب الخليج الثانية؟ الجواب هو أن الإيمان بالمبادئ

قبل أن تتحقق شيء، ولكنه شيء آخر عندما تدخل تلك المبادئ حيز التنفيذ، وما يتطلبه التنفيذ من ثمن وما يتخلله من أزمة. إننا عادة عندما نعتنق المبادئ نتصور أن تحقيقها أمر بسيط سهل لا يتطلب دفع الثمن وتقديم التضحية، ونتخيل أن ذلك التحقيق يأتي سلسلاً خالياً من الأزمات، وذلك هو التبسيط في فهم المبادئ عند من لم تعركه التجارب.

ثم قلت له: إذاً، أظن أنك تشكك بجواز استخدام القوة كوسيلة لتحقيق الوحدة. أليس كذلك، فسكت الصديق القومي القديم لأنه لم يستطع أن يقول نعم ولم يستطع أن يقول لا. لكنني فهمت أنه يقول نعم، إن استخدام القوة لا يجوز. لذلك بقي عليّ أن أجيب عن السؤال ولو كان خفياً لم يعلن عنه، فقلت: أيها الصديق القومي القديم، الوحدة العربية هدف قومي كبير وهي القضية المهمة للأمة العربية، وتحقيقها حدث جلل من شأنه أن يغيّر خارطة المنطقة ويدخل في الساحة الدولية دولة قوية جديدة يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في وضع المنطقة وفي العلاقات الدولية عموماً، وهي تسيطر على مورد مهم هو النفط. إن فيها الجزء الأكبر من الاحتياطي النفطي في العالم. إن عملاً كهذا يقف في وجهه أعداء وتجابهه عقبات، هي الفئات الحاكمة في الوطن العربي والدول الاستعمارية الكبرى. إن هدفاً كهذا لا يمكن أن يتحقق بسهولة وبأسلوب بسيط، بل لا بد من النضال المستمر وبذل الجهود وقبول التضحيات. لذلك لا مناص من التكيف مع الظروف واختيار الأساليب بما يناسب تلك الظروف. فما يصلح لهذا الظرف لا يصلح لظرف آخر، وما يتلاءم من أساليب في هذه الحالة لا يتلاءم في حالة أخرى، وهكذا. إن التعقيد وصعوبة الظروف توجب تنوع الأساليب وتعدد الوسائل.

لذلك علينا ألا نستبعد وسيلة أو نخرج من الحساب أسلوباً، فكل شيء وما يناسبه. والقوة هي إحدى هذه الوسائل، لذلك لا يمكن استبعادها.

ولكن أشعر أن هذا الجواب ليس كافياً، فلا بد من تطويره بالمزيد من المناقشة. أيها الصديق القومي القديم، إذا كانت القوة وسيلة لتحقيق المبادئ مستبعدة بنظرك، فذلك يعني أن الثورة مستبعدة كوسيلة من وسائل النضال القومي والوطني. وإذا كان الأمر كذلك، ألا يعني أننا حكمنا على ثوراتنا الوطنية بالبطلان؟ إذا كان استخدام القوة غير جائز في النضال، إذاً كان علينا أن نقف ضد الثورات الوطنية التي تحققت في تاريخ الوطن العربي القديم والحديث، من ثورة الجزائر، إلى ثورات العراق، إلى ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر، إلى الثورات الفلسطينية والثورات الأخرى التي حققت الاستقلال للأقطار العربية.

وهنا يأتي موضوع الشرعية في المناقشة، ذلك الموضوع الذي تحدث عنه الإعلام الغربي كثيراً، وقلّده مع الأسف بعضهم في البلدان العربية، فما المقصود بالشرعية؟

وهنا اسمح لي أيها الصديق القومي القديم أن أستعرض معك قليلاً من تاريخ الفكر السياسي. ماذا يقول الفكر السياسي في موضوع الشرعية؟ مهما تعددت النظريات وتباينت، من أفلاطون إلى العصر الحديث، هناك ثلاثة مصادر للشرعية: **الأول**، هو الحق الإلهي، أي التفويض من الله وتمثيل الإرادة الإلهية، وهي نظرية استند إليها ملوك القرون الوسطى، كما إنها أساس الخلافة الإسلامية. فالحاكم هو ظل الله على الأرض، ويستمد شرعيته من التفويض الإلهي. المصدر **الثاني** للشرعية، هو الإرادة العامة المتمثلة بالثورة. وأهم من قال بذلك هم أصحاب نظرية العقد الاجتماعي بأشكاله المتعددة.

وخلاصة هذا الرأي هو أن الإنسان ولد ومعه حقوق طبيعية، هي حق الحياة وحق الحرية وحق الملكية، وهي حقوق يملكها الإنسان قبل نشوء المجتمع وقيام الدولة. وعندما وجد الإنسان تلك الحقوق قد أصبحت مهددة بالاعتداء من قبل الآخرين، أنشأ الدولة للمحافظة على تلك الحقوق. وإذا ما أصبحت تلك الحقوق مهددة من قبل الحاكم يحق للأفراد الثورة وتغيير ذلك الحاكم والمجيء بحاكم جديد أصلح منه. كان ذلك هو الأساس الذي قامت عليه الثورة المجيدة في بريطانيا في سنة ١٦٨٨، والثورة الفرنسية، والثورة الأمريكية التي حققت الاستقلال وأوجدت دولة الولايات المتحدة. إذاً فالثورة كأسلوب هي مصدر للشرعية، ويجوز استخدامها وسيلة للمحافظة على الحقوق الطبيعية للأفراد الذين أنشأوا الدولة في الأصل من أجل حمايتها. وبتطور المجتمع نشأ المصدر **الثالث** للشرعية وهو الانتخاب الحر المباشر.

إذاً الثورة هي أحد مصادر الشرعية وأسلوب يمكن اللجوء إليه عندما تصبح المصلحة العامة مهددة بالخطر. لذلك لم يشكك أحد في الثورات التي قامت في الوطن العربي التي ذكرنا بعضها في ما فات. من كل ذلك نستطيع أن نستنتج أن استخدام القوة ليس أمراً خارجاً عن الشرعية لتحقيق هدف قومي كهدف الوحدة، واستخدام القوة يبقى أحد الأساليب الممكنة في عملية النضال الوطني والقومي.

* * *

وهنا أيها الصديق القومي القديم لا بد من إيراد بعض التوضيح منعاً لسوء

الفهم والالتباس الذي كثيراً ما يحدث. إنني عندما أقول إن القوة يمكن استخدامها، لا أعني استخدامها في كل الحالات وفي كل مجال، بل أقصد أن الثورة وما يتبعها من استخدام القوة يمكن أن تستخدم في بعض الحالات، وليس في جميعها، والانتخاب الحر المباشر هو أحد الأساليب وليس الأسلوب الوحيد. إنني ديمقراطي مؤمن بحرية الرأي والانتخاب الحر المباشر وكل ما يتبع ذلك مما يقع في عداد الديمقراطية السياسية الحديثة، إلا أنني أرى أيضاً أن الثورة باعتبارها عملية تغيير جذري للمجتمع يمكن أن تستخدم أساليب متعددة ومنها القوة في بعض الحالات لتحقيق الأهداف القومية.

أما موضوع متى، وفي أي حالة تستخدم القوة، ومتى وفي أي حالة يستخدم الانتخاب والاختيار الحر، فذلك ما لا يمكن التعبير عنه بمعادلة بل هو حكم يقع في عداد المهارة القيادية، إنه أمر انتقالي تقرره ظروف كل حالة.

إنني أيها الصديق القومي القديم أعتقد أن الذي يريد أن يعرف مساوئ الوضع العربي الراهن فليذهب إلى منطقة الخليج، وأن الذي يريد أن يدرس موضوع التناقض بين الصالح العام والصالح الخاص يجد في هذه المنطقة الحقل الملائم للدراسة. فالوضع في هذه الأقطار هو الفجيعة القومية بعينها، حيث يقف العقل عاجزاً عن فهم ما هو موجود، ويعجز الخيال عن أن يمتد في تصور بشاعة وفظاعة ما هو موجود. فللبدء في فهم هذه الفاجعة يكفي أن نعرف أن الفارق في توزيع الثروة بين السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات من جهة، والأقطار العربية الفقيرة من جهة أخرى، كبير، وكبير جداً، إذ بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي بالدولار في السودان في سنة ١٩٩٠ نحو ٢,٥ في المئة من نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي في قطر، ويبلغ نصيب الفرد في اليمن سنة ١٩٩٠ نحو ٣,٤ في المئة من نصيب الفرد في قطر، أما نصيب الفرد في مصر فيبلغ ٣,٨ في المئة من نصيب الفرد في قطر في سنة ١٩٩٠[١].

إن الملكية الشخصية للأفراد الحاكمين أمر يشبه الأساطير حيث تتكدس هذه الثروة في المصارف الغربية التي تستخدمها لشتى الأغراض المالية والاقتصادية. إن الطريقة التي وصل فيها هؤلاء الحكام إلى الحكم معروفة في التاريخ الحديث لهذه الأقطار.

---

(١) احتسبت من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، الجدول رقم ٢، ص ١٣٨.

إن هذه الصورة القاتمة يقابلها فقر وحاجة ماسة في أقطار عربية أخرى، فالشعب الفلسطيني وحركة المقاومة الفلسطينية يعيشان في فاقة شديدة، وكذلك الأردن والسودان وموريتانيا واليمن. إن الذي يطّلع على تصرف هؤلاء الحكام إزاء العمل العربي المشترك يعرف بجلاء أنهم قاوموا بنشاط المؤسسات العربية بحجب المساعدة المالية عنها وعدم دفع الأنصبة التي يجب أن يدفعوها إلى هذه المؤسسات، الأمر الذي أسهم إلى حد بعيد في شل عمل الجامعة العربية ومؤسساتها. في وضع أقطار هذه المنطقة تفاصيل فظيعة، والمطّلع على هذه التفاصيل لا بد من أن يشعر بالفاجعة عندما يقارنها بالمعقول من التصرف، وبالحد الأدنى من الوطنية والنزاهة والشعور القومي والإخلاص لمبادئ الشرف والعدالة. لذلك ليس من الغريب أن نجد هذه الفئة الحاكمة عدوة لدودة للوحدة العربية ومستعدة لأن تعمل أي شيء لمنع تحقيقها.

٧ ـ هل الوحدة العربية عقيدة؟ وما علاقتها بالعقائد الأخرى؟

لقد كانت أجوبتي السابقة مادة للتفكير عند السائل المستوضح الكريم، فتحرك تفكيره وتشعّب به الحديث، والحديث ذو شجون، كما يقال؛ موجّها إلي سؤالاً جديداً: قل لي: هل الوحدة العربية عقيدة. فإن كانت كذلك، فما علاقتها بالعقائد الأخرى؟ وهنا أوضحت له أنني إذا أراد الجواب عن سؤاله، فيجب أن أقدم بعض الملاحظات مقدمة للموضوع، فرحّب بذلك.

قلت إنني لا أريد الخوض في التعريف الفني لكلمة عقيدة، ولكنني أريد أن أقول: إذا كان المقصود بالعقيدة، مذهباً فلسفياً كالمذاهب الفلسفية التي نعرفها، والتي ندرسها في كتب الفكر السياسي كالماركسية والوجودية والمذهب الديني، فالوحدة العربية ليست كذلك.

الوحدة العربية ببساطة هي إرجاع أمة إلى وضعها الطبيعي، أي توحيد وطنها في ظل دولة واحدة، بدلاً من وضع التجزئة الحالي. وقد سبق لي أن أوضحت أن الوحدة العربية هي التنفيذ العملي القومي، أي الشعور بالانتماء إلى أمة واحدة، وأن هذا الأمر ـ أي الوحدة العربية والقومية العربية أمر في جوهره واحد، فالقومي لا يمكن إلا أن يكون وحدوياً، والذي يؤمن ويناضل من أجل الوحدة العربية لا يمكن إلا أن يكون قومياً، سواء قال ذلك أم لم يقل، لأن القومية العربية ليست إلا شعوراً بالانتماء وشعوراً بالمصير المشترك. لذلك فالوحدة العربية أو القومية العربية ليست مذهباً فلسفياً، وليست مدرسة فكرية. إلا أن ذلك لا يعني أن القوميين والوحدويين ليس لهم أن يصوغوا نظرية تحدد شكل

المجتمع الجديد من حيث نظمه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهذا هو معنى القول: إن القومية العربية هي نقطة البداية، وهي روح النظرية وأساسها، ولكنها ليست هي النظرية.

قال السائل المستوضح الكريم: وهل لك أن تتحدث أكثر عن هذا الموضوع؟ قلت: لا بأس. القومية العربية كشعور بالانتماء وبالمصير المشترك قد كوّنت، بمرور الوقت، اتجاهاً فكرياً وتياراً سياسياً، وهذا الاتجاه الفكري والتيار السياسي قد تنافس مع التيارات الموجودة، كما إنه حفز ظهور تيارات فكرية منافسة جديدة. وهكذا تكوّنت صورة الوضع في الوطن العربي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وبكلمات موجزة، وعبارات بسيطة، أستطيع أن أقول إن القومية العربية قد رسمت صورة للمجتمع الجديد الذي تناضل من أجل تحقيقه، وهو مجتمع موحّد تتحقق فيه وحدة الأقطار العربية في دولة مستقلة محبة للسلام، متعاونة في علاقاتها الدولية، إلا أنها ضد الاستعمار ومع حرية الشعوب وحركات التحرر، ونظامها الداخلي ديمقراطي، واقتصادها متطور، تسوده التنمية والعدالة الاجتماعية، وتؤدي الدولة فيه دوراً مهماً في تحقيق الرفاهية والعدالة ومنع الاستغلال. إن هذه الصورة للمجتمع القومي الجديد قد تبلورت واكتسبت أفكاراً جديدة من خلال التجربة العملية، حيث استطاع التيار القومي الوصول إلى الحكم في بعض الأقطار العربية.

والمهم في ذلك، ليس الخوض في تفاصيل هذا النظام ومقارنته بنظام آخر. الملاحظ أيها السائل المستوضح الكريم أن هذا الاتجاه قد قاومه الاتجاه الشيوعي الماركسي، حيث قام صراع كان دموياً في بعض الأحيان. ولكن الملاحظ هو أن الاتجاه الماركسي الشيوعي قد أخفق في النهاية، حيث تطور جزء منه متحولاً إلى الاتجاه القومي، وإن كان بتأكيد كبير على مسألة النظام الاقتصادي وقضية العدالة الاجتماعية، فنشأ ما يسمى بالماركسية العربية التي يمثلها الآن عدد غير قليل من المثقفين والكتاب. وبعبارة أخرى، نلاحظ أن الاتجاه الماركسي قد تطور في الاتجاه القومي مخلفاً البقايا من الشيوعيين المتعصبين المدافعين عن القديم، إلى أن حدث الانهيار الشيوعي الكبير في الاتحاد السوفياتي، الذي أضعفهم كثيراً، من دون شك.

وفي جانب آخر من الحوار الفكري والصراع المذهبي، هناك الاتجاه الديني الذي كان في بدايته على طرفي نقيض من القومية العربية، ومن أشد المناوئين لها مع الأسف. إن خلق التناقض بين القومية العربية، والدين مسألة تستدعي الانتباه، فالتناقض مصطنع، وكان يجب ألا يحصل إطلاقاً، وتقع مسؤوليته إلى حد

كبير على ضيق الأفق وبدائية النضج السياسي عند الحركة الدينية، وما قام به العنصر الأجنبي المعادي للعروبة من عمل تخريبي مقصود في هذا المجال.

وهنا أيضاً استطاعت القومية العربية أن تحقق نجاحاً آخر، فقد كان موقفها من الدين إيجاباً وصياغتها للعلاقة بين الدين والقومية العربية صياغة متزنة وعقلانية. والمهم في كل ذلك أنها لم تنفعل إزاء العداء والمقاومة التي لقيتها من الاتجاه الديني، والتي تمثلت بدعوة التكفير. ومما يبعث على الارتياح والتفاؤل هو أن الحركة الدينية نفسها قد بدأت عملية التكيّف والتلاؤم والنظرة الإيجابية إلى القومية. وقد تمثل ذلك في اتجاهات مهمة في الحركة الإسلامية، فقد تخلصت بعض فروعها من ذلك التناقض المصطنع فأخذت تؤيد وتقترب من الاتجاه القومي. إن الاختلاف بين الاتجاه القومي والاتجاه الديني كان يجب ألا يحدث من الأساس. إن انتصار القومية العربية وتحقيق الوحدة لا يمكن إلا أن يكون تعزيزاً للدين الإسلامي، وللقيم الدينية عموماً، فالقومية العربية مع الإيمان وضد الكفر، ومع القيم الروحية. إن المجتمع القومي الذي تناضل القومية العربية لبنائه مجتمع مدني متطور ومنفتح على التطور العالمي ومتصل بروح العصر، يسوده القانون الحديث والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية الشخصية، وتتحقق فيه المساواة والعدل بين جميع المواطنين، ولا يتناقض إطلاقاً مع روح الدين بل على العكس، فهو التربة الملائمة لنمو القيم الروحية وازدهارها وتجديد الإسلام.

٨ ـ ما معنى الأمن القومي العربي؟ وما علاقة ذلك بالوحدة القومية؟

وقد ارتاح السائل المستوضح الكريم لتلك الملاحظات، وبدا عليه الرضا الذي هو مؤشر الاقتناع. ولكنه كمن يريد أن يطمئن قلبه، فقد تحركت في نفسه أمور أخرى، فوجّه إلي السؤال الاستطرادي الآتي: ما معنى الأمن القومي العربي، وما علاقة ذلك بالوحدة العربية والقومية العربية؟ فقلت له: إنك تسهل عليّ المهمة بهذه الأسئلة، فأراك تريد أن أتطرق إلى جميع جوانب الموضوع. قال: نعم ذلك صحيح. وابتدأت الجواب بالقول: الأمن القومي العربي هو ببساطة المحافظة على أرض الوطن العربي وثرواته، والمحافظة على الشعب العربي كأفراد. والمحافظة هذه التي أقصدها مادية ومعنوية. والمحافظة المادية هي المحافظة على الأرض والثروة والبشر من الفناء والسلب. والمحافظة المعنوية هي المحافظة على الكرامة والشرف من الانتهاك من قبل الآخرين. أما لماذا يكتسب هذا الموضوع أهميته، فالجواب بسيط وواضح. إن الأمة العربية محاطة بأعداء، بعضهم قريب يجاورها، وبعضهم بعيد يطمع فيها. فالوطن العربي يقع في قلب العالم، وعلى طرق

المواصلات المهمة، وفيه ممرات دولية حيوية، كما إنه يملك ثروات معدنية وزراعية يطمع بها الطامعون. إن الأرض العربية نفسها هي موضوع طمع من قبل المستعمرين والطامعين، فإذا ما فحصنا خارج التخوم العربية نجد ذلك واضحاً، فإيران لها مطامع في العراق وبلدان الخليج العربي والمياه الإقليمية في هذه المنطقة، وتركيا لها مطامع، وفي جنوب السودان تقوم حركة انفصالية يغذيها الأجنبي، كذلك الحال في شمال العراق. وفي موريتانيا نزاع حدودي مع السنغال، وأكبر المطامع الاستعمارية مطامع الصهيونية التي هي مطامع استيطانية في الأرض والثروة، ومطامع الصهيونية حالة من الجور وتفاقم الخطر وسوء النية والتآمر الدولي، ليس لها مثيل في العالم. وهي أكبر خطر يواجه الأمة العربية اليوم، حيث لا حدود لما يريد أن يسلبه من الأرض العربية ولا حدود للحقد والتدمير الذي يريد إلحاقه بالأمة العربية أرضاً وشعباً.

وهل تريد مني أيها السائل المستوضح الكريم المزيد من الحديث عن مدى الخطر الصهيوني ونياته الشريرة إزاءنا نحن العرب؟ هل يعقل أنك لم تقرأ ولم تسمع ولم تشاهد كل ذلك؟ ألا تعرف شيئاً عن العقيدة المتعصبة التوسعية للحركة الصهيونية التي خلاصتها السعي إلى جمع كل يهود العالم في دولة واحدة تمتد من الفرات إلى النيل والسيطرة على كل المنطقة من قبل شعب الله المختار؟ ألا تعلم أن العقيدة الصهيونية تقوم على فكرة أن تتوسع في الأرض إلى أقصى ما تستطيع، باعتبار أن هذه البلاد يقطنها متخلفون مارقون عن الدين اليهودي، يستحقون الإبادة؟ ألا تعلم أن الكيان الصهيوني هو الدولة الوحيدة في عالم اليوم التي لا حدود رسمية لها موجودة في أي وثيقة رسمية، بما في ذلك دستور الكيان، باعتبار أن الحدود الحالية ليست نهائية؟ ألا تعلم أن العقيدة الصهيونية قائمة على مبدأ القوة وتبرير كل الوسائل مهما كان نوعها لتحقيق أغراضها، لذلك قام الكيان الصهيوني ببناء قوة عسكرية نووية على أساس التفوق على كل العرب مجتمعين؟ ألا تعرف أن هذا الكيان يحتقر العرب ويزدريهم وينشر ثقافة عدائية ضدهم ويربي جيله القادم على أساس الحقد والاحتقار للعرب وضرورة إبادتهم وطردهم إلى أبعد مكان في الأرض واحتلال كل ما يمكن احتلاله من الأرض في المنطقة، وإحلال اليهود مكانهم؟ ألا تعلم أن جميع مرافق الدولة والحياة العامة في هذا الكيان مبنية على أساس الحرب والاستعداد لها، وعلى أساس القوة في كل شيء من أجل تدمير الأمة العربية واحتلال بلادها؟ كل ذلك يجري وينفّذ بأساليب متنوعة، وفي جميع المجالات، ولا توجد وسيلة، مهما كانت بسيطة، إلا وتستعمل لتحقيق هذه الأهداف.

إن الخطر الصهيوني لا يدانيه أي خطر تعرّضت له الأمة العربية في تاريخها.

وإليك أيها السائل المستوضح الكريم أقول، وبكل تأكد واطمئنان: لو أن العرب أدركوا تماماً حقيقة الخطر الذي تمثله الصهيونية، وعرفوا حقيقة ما حل بهم، وما ينتظرهم من بلاء وسوء، ولو أنهم أدركوا ما سيحل بدينهم ومقدساتهم وكرامتهم وأعراضهم وأموالهم وبلادهم وأرض آبائهم وأجدادهم وأرادوا فعلاً أن يحموا بلادهم وأعراضهم وشرفهم وأموالهم وثرواتهم من خطر الصهيونية، أقول لو أن العرب أدركوا وعرفوا كل ذلك، وأرادوا أن يقفوا الموقف الصحيح الذي تمليه هذه الأوضاع لمسحوا من أذهانهم كل شيء، ولتركوا وراءهم كل اعتبار وخرجوا من بيوتهم من الخليج إلى المحيط بصوت واحد ويد واحدة، نابذين كل ما هم عليه الآن من خلافات، ملغين كل هذه الدويلات والحدود وصغائر الدولة القطرية، معلنين بصوت واحد الوحدة التامة التي تذوب فيها جيوشهم بجيش واحد، ودولهم بدولة واحدة، واقتصاداتهم باقتصاد واحد، وقواهم المشتتة بقوة واحدة، ولمسحوا من ذاكرتهم كل شيء، عدا القضاء على هذا الكيان، ولو أطبقت السماء على الأرض، فأزالوه من وجه الأرض، ولطردوا كل فرد مستعمر هاجر إلى الوطن العربي لغاية استعمارية.

نعم لو أدرك العرب حقيقة الخطر الذي يواجههم من الصهيونية وكيانها والدول الاستعمارية المتحالفة معها، وأرادوا أن يقفوا الموقف الذي يستوجبه ذلك الخطر لتركوا كل شيء مما يعرفونه الآن، وخرجوا من بيوتهم وأماكن عملهم، واندمجوا فوراً في كيان واحد ودولة واحدة، ليس لها أي هدف قبل هدف القضاء على ذلك الخطر جذرياً ونهائياً، وإلى الأبد. وليس غير الوحدة ما يستطيع تحقيق كل ذلك. والعجب كل العجب حقاً أننا نعرف ذهنياً كل ذلك، ولا نتحد. إنني أعرف كلام التبرير وأعذار الواقعية والحديث عن الواقع والخيال والممكن والمستحيل والقريب والبعيد مما نعلمه ونعرفه واعتدنا عليه من المتداول مما نسمع ونقرأ ونرى، ولكن الحقيقة تبقى الحقيقة عن هذا الخطر الذي لا يواجه إلا بما يوازيه، ولا يقاومه إلا ما هو بمستواه، وليس غير الوحدة والتعبئة في كل شيء، والاتجاه نحو هدف واحد لا غيره وهو القضاء على العدو مهما غلت التضحيات وكبر الثمن ما يستطيع تحقيق ذلك. إذ ليس ما هو أغلى من الوجود. ربما يتبادر إلى ذهنك أيها السائل المستوضح الكريم أن في ذلك شيئاً من الزيادة والمبالغة، ولكن معاذ الله من مثل هذا الشعور، ووقانا الله من مثل هذا النوع من التفكير الخامل المستسلم المؤثر للراحة والمؤدي إلى التراخي والقبول بالوجود الصهيوني.

وهنا أيضاً، لا بد من أن أحيلك أيها السائل المستوضح الكريم إلى ما يكتبه ويقوله ويردده العدو نفسه صباح مساء، وما يثقف به جنده وأفراده وأطفاله صباح مساء، ومنذ بداية هذه الحركة الاستعمارية الشريرة حتى اليوم، لترى أن

كلامي كان مختصراً في نقل الحقيقة، ومخففاً في إيضاح أبعاد الخطر ومتهاوناً في نقل ما يجب أن يكون عليه الموقف.

ولكن ربما تريد أكثر من ذلك ليطمئن القلب، كما يقال، فإن كنت كذلك، فما عليك إلا أن تستعيد في ذاكرتك أنت وليس ذاكرة الجيل الذي سبقك، كيف تطورت رقعة الأرض التي يسيطر عليها هذا الكيان من قرار التقسيم إلى حدود ١٩٤٨ ثم إلى حدود ١٩٦٧ إلى الوقت الحاضر.

إننا الآن أمام عدو ذي صفة خاصة، إذ بالرغم من خطورة ما يقوم به، فهو لا يخفي نياته بل يقول بها علناً وجهاراً، وهو لا يقتصر على القول بل يقرن ذلك بالعمل، فهو يقول ويعمل ويعلن. كما إنه متجرد تماماً عن كل ما هو إنساني وأخلاقي. إن الإنسان السوي، ربما يحتاج إلى دليل واحد ليتأكد من الموقف، فكيف إذا كان ذلك العدو يوفر ألف دليل ودليل، وربما أدلة لا تحصى على ذلك الموقف؟ إننا العرب في وضعنا الحالي إذا لم ندرك حقيقة ذلك الخطر، وأقصد بعبارة ندرك ليس بالقول المجرد، بل الإدراك المقرون بما يناسب من موقف، أقول إننا إذا لم ندرك حقيقة ذلك الخطر، فعلينا أن ننتظر الهلاك، لا سمح الله. إن العيب لا يكمن في تقصّي الأدلة أو قلّة وسائل الإقناع بل في نفوسنا نحن، فنكون كمن يرى الخطر القادم ويستسلم للركود. إن خطراً أقل بكثير من خطر الصهيونية يكفي بحد ذاته لاتحادنا، فكيف إذا كان الخطر هو خطر الصهيونية بعينه؟

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أعلم أن هذا الكلام لا يرفضه أحد من حيث كونه كلاماً، ولا يجد أحد ما يقوله عنه بالضد فهو كلام صحيح، لأن الوحدة بحد ذاتها خير وبركة للجميع، وكلها ينتفع منها الجميع، فهي أمر جيد بحد ذاته بخطر ومن دون خطر، في السلم والحرب، في الحاضر وفي المستقبل. إذ من يستطيع أن يقول غير ذلك من دون أن يجافي الحق؟ لا أحد.

ولكن عقدة الأمر ليس في ذلك، وأن الصعوبة ليس في الكلام الذهني المجرد سؤالاً والجواب عنه، بل هي في لماذا لم يحدث ذلك؟ ولماذا لم نستطع حتى الآن أن نحقق ذلك؟ لقد حثّت السماء على الوحدة وأيدت قوانين الأرض والعقل البشري الوحدة، فلماذا لا نحققها؟ إننا لم نحققها مع أنها حق بحد ذاته، ولم نحققها مع أنه بالإضافة لذلك، هناك خطر بالصيغة التي ذكرتها يواجهنا ويهدد كياننا ووجودنا. الذي يفكر في ذلك ملياً ويستطيع أن يخرج من دوامة أوضاعنا التي نتحرك في دائرتها من دون أن نصل إلى المكان الذي نريده يدرك تماماً أننا في وضع خاص، وفي حالة غريبة. كيف نستطيع أن ننام في الليل ونتناول طعامنا

ونلبس ثيابنا ونذهب إلى عملنا خلال اليوم ولا نعمل ما يجب عمله لتغيير ما نحن فيه جذرياً فنحقق وحدة أمتنا ووطننا؟ إنه أمر يثير الدهشة. وحتى من هو خارج فلكنا من الأجانب الذين ليسوا في وضع العداء لنا استطاعوا أن يروا ذلك، فخرجوا على قوانين المجاملة وقالوا لنا ذلك بصراحة، فقد سمعته من قادة الاتحاد السوفياتي السابق، في زيارة لوفد لنا قال كوسيغن رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي سابقاً صباح يوم الجمعة ١١/ ٢/ ١٩٧٢ في أثناء اجتماعنا إليه بالكرملين ما نصّه كما دوّنته عبر المترجم ما يأتي: «إننا يجب أن نعمل لتوحيد العالم العربي. ضعف العالم العرب في تفرقته، في انشقاقه. إذا كان العرب متحدين يكونون قوة تهتز لها أوروبا لأن العرب يملكون طاقات أوروبا وغير أوروبا، وليس إسرائيل إلا قزماً حتى بمساعدة الولايات المتحدة. الاستعمار يعمل كل شيء من أجل ألا يحصل اتحاد الدول العربية. وبصراحة لقد نجح المستعمرون بعض الشيء في ذلك. في كل مكان نرى تأثيرات الاستعمار بحيث لا يسمح بوحدة العرب. إن أداة التوحيد أداة صعبة ودقيقة. وهناك أمور دقيقة في العالم العربي. على السطح هناك أمور كثيرة تدل على سهولة الوحدة، ولكن الوحدة لم تتحقق. ربما العوامل الشخصية والعلاقات بين الأشخاص تؤدي دورها في عدم الوصول إلى الوحدة. إننا لا نستطيع أن نفهم الأسباب لعدم قيام الوحدة. لا بد من الوصول إلى حل وسط من أجل الوحدة للوقوف بوجه إسرائيل». انتهى النص.

ومهما كان المقصود بالوحدة؛ هل هي الوحدة بدولة واحدة أو وحدة الموقف، يبقى الذي قيل لنا دليلاً على حرج ما نحن فيه من عدم استطاعتنا أن نرى الحقيقة الساطعة، ألا وهي ضرورة اتحادنا نحن العرب.

لاحظ أيها السائل المستوضح الكريم من يلاحق موضوع الوحدة العربية فكرياً ويجمع حولها المعلومات، ويؤلف الكتب في تفنيدها والتوجيه ضدها بطرق خبيثة لئيمة. إنه بالدرجة الأولى الحركة الصهيونية والدول الاستعمارية. والسبب واضح هو أن الصهيونية ومعها الدول الاستعمارية تخشى ظهور قوة جديدة في المنطقة تتبع سياسة مستقلة يمكن أن تقف ضد سياساتها ومصالحها في السيطرة على الثروة النفطية وطرق المواصلات والممرات المائية الدولية المهمة. إن وضع التجزئة هو الوضع الذي يبقي المنطقة ضعيفة مستسلمة للإرادة الصهيونية والاستعمارية، أما وضع الوحدة فهو وضع القوة الذي يمنع الدول الاستعمارية من تحقيق مصالحها. واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن الصهيونية والدول الاستعمارية، وإن كانت مجبولة على الشر والرذيلة إلا أنها لا تعدم الذكاء والدهاء وبعد النظر والخبث والتجربة، بل لديها من ذلك الشيء الكثير.

لذلك نجدها تعمل ضد الوحدة العربية بشتى الوسائل والطرق العملية من دون ضجيج ومن دون ظهور على السطح، لأنها تعرف أن الرأي العام العربي يزداد تعلقه بالوحدة إذا ما شاهد وسمع ولمس بشكل ظاهر عداء الصهيونية والدول الاستعمارية لها. إن الرأي العام يقيس إلى حد بعيد صلاح أي موقف على أساس موقف الكيان الصهيوني والدول الاستعمارية منه، فما يعاديه فهو جيد، وما يؤيده فهو رديء، لذلك نجد الكيان الصهيوني لم يقم ضجة إعلامية عند قيام الجمهورية العربية المتحدة بل عمل ضدها في السر وحاك ضدها المؤامرات. إنه الآن لا يصرح ضد الوحدة ولا يتكلم ضدها، إلا أنه يعمل كل شيء لمنع قيامها.

* * *

بعد هذا الشرح أراد السائل المستوضح الكريم أن يستزيد، وأن يلم بالموضوع من جميع جوانبه، ففكر ملياً ثم قال: ولكن قلت لي: الوحدة العربية هدف كبير للنضال القومي، وتحقيق ذلك الهدف قد يحتاج إلى بعض الوقت، فهل يعني ما تقول إننا يجب ألا نعمل شيئاً في أقطارنا في ميادين البناء والتقدم؟ ثم من أجل أن تتهيأ الأرضية للوحدة، أليست هناك أمور يجب أن تتم بضمن الأقطار العربية؟ قلت مجيباً: نعم، وقد سبق لي أن تحدثت عن ذلك. أولاً أن النضال من أجل الوحدة باعتبارها الهدف الأول والأساس لا يمنع أبداً أن تحقق الأقطار العربية ما تستطيع تحقيقه في مجال التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فكل تقدم نحققه في هذا المجال مفيد. كما علينا أن نرسّخ الوحدة الوطنية في داخل كل قطر. كما إن الوحدة الوطنية وحل مشاكل الأقليات ضمن الوحدة الوطنية أمر ضروري ومهم من أجل تسهيل عملية الوحدة. إن عملية البناء وعملية توحيد الصفوف في داخل كل قطر عربي يجب أن تستمر حتى قبل أن تتحقق الوحدة العربية، وحسب ما تسمح به الظروف.

إن النضال يجب ألا يتوقف، نضال البناء والوحدة الوطنية، بل يجب اعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية التوحيد القومي. ولكن الذي يجب أن يقال أيضاً هو أن هناك فرقاً جوهرياً بين البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المتجه نحو ترسيخ وضع التجزئة باعتباره الوضع النهائي، وبين البناء المقصود للتهيئة للوحدة. ويكمن الفرق، أولاً وأخيراً، في الاتجاه الذي تقوده السلطة السياسية في هذا القطر أو ذاك. أما كيفية صياغة البناء من أجل الوحدة واختلافه عن البناء من أجل التجزئة فتتبع براعة قيادة الدولة القطرية في اختيار الأساليب والصيغ لذلك البناء، وكيفية توجيهه والروح التي توضع فيه.

واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أنني عندما أقول إن العدو الأول والأكبر للوحدة هو الصهيونية والدول الاستعمارية، أستذكر ما يردد أحياناً في خضم الخصومات السياسية والمجادلات العقائدية في الوطن العربي من أن القومية العربية والوحدة العربية هي من صنع الغرب، وأنها كارثة على المجتمع العربي. إن مثل هذا الكلام تحركه الخصومات السياسية، وليس البحث عن الحقيقة. إن القومية العربية هي الشعور القومي العربي الذي بدأ يستيقظ في أواخر الدولة العثمانية عندما بدأت الدولة العثمانية تسير في اتجاه تتريك العرب، حيث خلق ذلك شعوراً بالخطر على الوجود العربي والهوية العربية. أما ما نشأ في أوروبا من حركات قومية، فذلك شأن التطور الداخلي في تلك البلدان وله ظروفه وأسبابه ومعطياته. أما قضية التأثير والتأثر المتقابل بين الأفكار والتيارات السياسية والفكرية في العالم فهو أمر طبيعي موجود في كل زمان وكل مكان، وهو شأن التطور البشري والصلة التفاعلية بين الشعوب، كان موجوداً وسيبقى كذلك في هذه الناحية، وفي جميع النواحي الأخرى من التطور. إن الأمة العربية أمة عريقة في تاريخها وعرفت الوحدة السياسية قبل أن تنشأ الدولة القومية في أوروبا.

وبعد أن قطع الحوار هذه المراحل ومرّ الوقت تململ السائل المستوضح الكريم، وبدا عليه التعب، فقال بلهجة المعتذر: إنه يجب التبسيط والتلخيص وإجمال الأمور الواسعة بكلمات قليلة معبّرة، فقلت له: وماذا تريد بالضبط؟ قال: هل لك أن تجمل ما تريد أن تقوله في مجال مزايا الوحدة بكلمات قليلة؟ قلت: نعم، ذلك ممكن، إلا أنه يحمل معه خطر التبسيط، وأحياناً سوء الفهم. فقال: إنني أعرف ذلك ومحتاط له، فقد استمعت للشرح، وأريد الآن التلخيص. وإذا ما ضاق بي التلخيص فأستطيع الرجوع إلى الشرح، خاصة وأنك قدمت الشرح على التلخيص. قلت له: إذاً أستطيع أن أورد تلك الكلمات الرمزية الآتية: للوحدة مزايا يمكن أن أجملها بما يأتي: توسيع السوق، وتحرير فلسطين، راجياً أن تفهم من توسيع السوق كل موضوع التنمية الاقتصادية التي هي أساس التنمية الاجتماعية والثقافية والتقدم العصري عموماً، بكل ما يتبع ذلك من حل لمشاكل الفقر والجهل والمرض.

وفي الناحية القومية، الوحدة هي مصدر القوة بكل أنواعها خاصة العسكرية التي نستطيع بواسطتها تحرير فلسطين والقضاء النهائي على الخطر الصهيوني، وهو العدو الأول والخطر الأكبر الذي يواجهنا. ذلك هو التلخيص، فهل تريد أكبر وأهم من هذه المزايا؟ هل تريد المزيد؟ ألا تكفي هذه المزايا للتعلق بهدف الوحدة؟ الوحدة العربية تحقق لنا التنمية، والأمن، وقد أجمل

الخالق فضله في الآية الكريمة ﴿**الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**﴾[٢].

٩ ـ هل الدولة القطرية في طريق الرسوخ أو في طريق الاضمحلال؟

ومن وضع الرضى والراحة استرسل السائل المستوضح الكريم طارحاً سؤالاً استنبطه من الحديث نفسه، فقال: إننا نحن العرب نعيش الآن في ظل دولة قطرية. وقد مضى وقت على نشوء هذه الدول، فهل لك أن تقول شيئاً عن هذه الدولة القطرية؟ هل هي في طريق الرسوخ أو أنها في طريق الاضمحلال؟ قلت له: نعم، أستطيع، كما إنني أرى في سؤالك ما هو مفيد، إذ من الضروري ونحن نبحث هذا الموضوع القومي المهم أن نحيط بالموضوع من جميع جوانبه، وحريّ بنا في هذا المجال أن نحلل الوضع الذي نحن فيه: وضع الدولة القطرية. إنني قد تحدثت عن ذلك كتابياً في مكان آخر، ومع ذلك قلت مجيباً: إن الدولة كأي مؤسسة أخرى لها عصبية، والعصبية هي نوع من شعور التعلق المشترك بتلك المؤسسة. والمؤسسات هي في الغالب تجمعات بشرية حول أمور مختلفة، ولا بد لها من عصبية من أجل البقاء والاستمرار. وتتكوّن العصبية بمرور الوقت بسبب العيش المشترك ضمن حدود وقواعد المؤسسة المعنية. والعصبية شعور عاطفي مشترك ينبع من الحاجة المشتركة والعيش المشترك في نطاق معين. إن الدولة باعتبارها مؤسسة أوجدها الإنسان قد تكونت لها بمرور الوقت عصبية، أي انشداد عاطفي وتعلق وجداني تعبّر عنه الروح الوطنية.

إن الانتماء إلى المؤسسة لا بد من أن يعرض الفرد الذي ينتمي إلى جمعية يصبح بمرور الوقت، بفعل المصلحة والحياة المشتركة، مشدوداً إليها ومعرضاً لتكوين عصبية ما لتلك الجمعية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الدولة. والعصبية تؤدي إلى الانحياز وتفضيل مصلحة تلك المؤسسة على المصالح الأخرى. والمؤسسة تعرّف بأنها مجموعة من الناس هدفها تكييف سلوك الفرد وتصرفه في ناحية، أو أكثر، ليكون منسجماً مع تلك القواعد.

والدولة كونها مؤسسة تتضمن مجموعة من القوانين والأنظمة المكتوبة وغير المكتوبة، يتكيّف بموجبها سلوك الفرد لتحقيق الانسجام بين سلوكه الشخصي وهدف المجتمع، أي مصلحته واستمراره. وبهذا المعنى، فالدولة القطرية لا بد من أن تؤثر في سلوك الفرد، فهو لا يستطيع تجاهل نظامها السياسي وقوانينها

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة قريش،» الآية ٤.

المعمول بها، وهي قوانين منسجمة مع مصلحة وجود الدولة واستمرار وجودها، ولا يمكن تصور العكس. إذ لو حدث أن قوانين دولة سارت في اتجاه مضاد لمصلحة بقائها واستمرارها لزالت الدولة.

إن المسؤول في الدولة القطرية قد يواجه حالات من الخيارين الملموس المباشر وهو الاعتبار القطري، وغير الملموس البعيد وهو الاعتبار القومي. إن الأمور القطرية تكون عادة أموراً ملموسة يستطيع المسؤول أن يراها، وهي تواجهه بشكل مباشر عملي. أما الأمور القومية فهي في حالة التجزئة تبقى في عداد الأمور غير الملموسة لأنها لا تتعلق بدولة موجودة، كما إنها تتعلق بالمستقبل، وليس بالحاضر، وبذلك قد يؤدي الشعور بالمسؤولية إلى أن يتخذ المسؤول في الدولة القطرية قراراً لمصلحة القطر الذي يتولى فيه المسؤولية، وربما لا تكون تلك القرارات منسجمة تماماً مع المصلحة القومية.

إن الشعور بالمسؤولية إزاء القطر ومقتضيات الدفاع عن الموجود وحمايته وتثبيت أقدامه عوامل تساعد بمرور الوقت على خلق نظرة واقعية بمعنى الاهتمام بالقضية القومية، أي الوحدة، وعندها يوضع المسؤول في خيار صعب: أيهما أفضل: المحافظة على بقاء النظام الموجود في الحكم الآن، والقيام بكل ما يقتضيه ذلك من اهتمام لتدعيم ذلك النظام وحل مشاكله والمحافظة بالتالي على إمكانية تحقيق الوحدة مستقبلاً أم الاتجاه نحو العمل الوحدوي الآن وإهمال المشاكل القطرية، وبالتالي التعرض إلى سقوط وضياع كل إمكانية لتحقيق الوحدة؟ وفي مثل هذا الخيار لا يستطيع المسؤول إلا أن يختار البديل الأول. ولكن المسألة لا تكون عادة بمثل هذا الوضوح، فبدائل الاختيار لا تكون عادة على هذه الشاكلة من التناقض والانفصال لأنها عادة متداخلة بعض الشيء. والصعوبة تكمن في معرفة أين تنتهي مهمة الدفاع عن النظام الموجود أو حل المشاكل القطرية، وأين تبدأ مهمة تحقيق الوحدة القومية ومعرفة كيفية تجنّب استمرار مرحلة على حساب مرحلة، أي تجنّب تحوّل الحالة الموقتة إلى حالة دائمة.

إن المشاكل الداخلية للقطر قد تكون على درجة من الخطورة والإلحاح مما يتطلب جهوداً كبيرة، الأمر الذي يستنفد الجزء الأعظم من طاقة النظام وقواه، الأمر الذي قد يصرفه عن الاهتمام بقضية الوحدة. إن الاهتمام بالشؤون القطرية يتناسب طردياً مع درجة تعقيد المشاكل التي يواجهها النظام القطري وظروف القطر الذي يوجد فيه.

ومن العوامل التي تدفع في الاتجاه القطري هو أن تسيير الحكم في الدولة

القطرية يؤدي بمرور الوقت إلى الانغماس فيه، الأمر الذي يخلق جواً خاصاً هو الجو القطري، فكل ما تنقله الحواس عن الحياة اليومية يتعلق بشؤون قطرية. والنظام قوامه أشخاص، وللأشخاص حواس تنقل إليهم المعلومات والأفعال وردود الأفعال، وعن طريقها يتفاعل الأشخاص مع محيطهم. فإذا كان كل ما يحيط بهم يومياً يتعلق بالشؤون القطرية، فمن المنتظر أن يتأثروا بذلك المحيط والتفاعل معه والتعود عليه. إن الانغماس في شؤون القطر يؤدي بمرور الوقت إلى أن يضعف تصور ما هو خارج القطر. إن الذاكرة تضعف والرؤيا تصبح محدودة والصورة باهتة لما هو خارج ذلك، بعكس الشؤون القطرية التي يراها ويسمع عنها في كل يوم. والمعروف أن الحواس كانت دوماً وسيلة محدودة للمعرفة، فالنظر يعتاد على الأشياء التي تعرض أمامه باستمرار، والأذن تعتاد على ما تسمعه باستمرار، فتتكون العادات ويتأثر الذهن، فيبدأ الإنسان بتصور أن الذي يراه ويسمعه كل يوم هو كل الموجود في العالم أو أهم ما هو موجود. إن حجم ما هو قريب وملموس بالحواس عادة أكبر من حجم ما هو بعيد لا تقع عليه الحواس، وتلك هي الميول الوهمية التي يكونها ذهن الإنسان بالتدريج، وهي ميول غير علمية للانحياز إلى الوضع الموجود، لمجرد أنه موجود. ويشكل ذلك قوة تدفع نحو القطرية.

ثم هناك الإعلام الموجه في الدولة القطرية ذاتها الذي يساعد على تكوين صورة مكبرة للقطر، ويساعد ذلك بالتالي على زيادة الاهتمام بشؤون القطر على حساب الشؤون القومية. إن الإعلام الموجّه وهو يقوم بتأدية مهمته في دعم النظام القائم لا يستطيع إلا أن يبالغ في تكبير صورة ذلك القطر، ومن خلال ذلك يوحي بصورة غير مباشرة بالاكتفاء الذاتي، وبعدم الحاجة لما هو أبعد من القطر. إن أجهزة الأمن هي القنوات التي تمد النظام القائم بالمعلومات عن الحوادث التي تقع خارج القطر، وهي غالباً ما تقوم بدور مساعد للاتجاه القطري، فهي أجهزة عادة تخشى المسؤولية، ولا تستطيع المجازفة بأمن الدولة القطرية، وتميل إلى نقل ما تعتقد أنه مرغوب ومريح من قبل النظام القائم. من كل ذلك نستنتج أيها السائل المستوضح الكريم أن وجود الدولة القطرية يساعد بمرور الوقت على تنمية الميول القطرية وتقويتها بصورة لا واعية، وبذلك يكون الوقت عاملاً مساعداً على تقوية وجودها.

وبعد أن سمع السائل المستوضح الكريم كل ذلك قال معلقاً: إنه حديث شيِّق وقد دخلنا الآن في مجال البحث النظري أو البحث العقائدي، كما درجت التسمية. قلت له: هذا صحيح، فهو ضرورة في بعض الأحيان إذا ما استعمل في مكانه المناسب وبالحدود الضرورية، وباللغة المفهومة. قلت له: وماذا تريد الآن؟ قال: أريد أن نتوسع في هذا البحث النظري، فقلت له: إنني قلت إنه

مهم في الحدود الضرورية فقط، أي عندما نحتاج إليه لإيضاح أمر من الأمور لا يتم إيضاحه إلا بإيراد شيء من ذلك البحث النظري. قال السائل المستوضح الكريم: ما فائدة النظرية بنظرك؟ هل هناك نظرية قابلة للتطبيق تماماً؟ وكيف ترى النظريات الموجودة في الكتب التي يتناقش حولها المثقفون الجامعيون وغير الجامعيين؟ قلت له: إذا كنت تقصد التطبيق الحرفي للنظرية، فجوابي أن النظرية المعدة سلفاً تفيد كاتجاه عام. أما التطبيق فيجب أن يتكيف حسب متطلبات الواقع، وبما يلائمه. وبعبارة أخرى: التطبيق يجب أن يكون انتقائياً.

قال السائل المستوضح الكريم، محاولاً إيضاح ما يرمي إليه: إنني لا أقصد الخروج عن الموضوع، فموضوعنا هو الوحدة العربية، بل أقصد السؤال عن صحة ما تدعو إليه بعض النظريات حيث تقول إننا سائرون نحو مجتمع عالمي تذوب فيه القوميات. إن الماركسية تقول بذلك والاتجاه الديني المسيّس يدعو إلى مجتمع عالمي إسلامي أو وحدة إسلامية، والدول الأوروبية وغيرها من الدول تسير نحو التكتل. قلت له: إن سؤالك وارد، وسأجيب عنه في إطار نظري أيضاً.

الشيء الأول الذي أود إيضاحه هو أننا يجب أن نفهم حدود النظرية، والمقصود الحقيقي منها. إن النظريات التي نتداولها كانت دائماً تعبيراً عن الروح السائدة في المجتمع الذي نشأت فيه، فهي تعبير عن روح العصر، كما يراه مؤلف النظرية. وقد تكون حدود العصر لذلك المفكر هي حدود المجتمع الذي يعيش فيه، وليس حدود العالم. لذلك علينا ألا نأخذ النظريات مجردة من ذلك، إذ من الخطأ الفادح أن ندرس تلك النظريات ولا ندرس الظروف التي كانت سائدة في المجتمع الذي نشأت فيه في ذلك الوقت بالذات. إننا إذا ما درسنا ذلك نجد علاقة وثيقة بين النظرية والظروف المحيطة بها، وهي في الغالب تعبير عن تلك الظروف ومتأثرة بها تبريراً أو معارضة لتلك الظروف، والانتباه إلى ذلك أمر في غاية الأهمية لأنه الوسيلة التي تحصننا ضد ميول النسخ والتقليد، فعندما نتجنب الميل الخاطئ للنسخ والتقليد تصبح النظرية مجرد عملية تنوير واطلاع وإغناء لتفكيرنا الذي يجب أن ينحت ما يناسب أوضاعنا، وننتقي ما يلائم ظروفنا، أي إن ما يلائم ظروفنا ويناسب أوضاعنا هو الأصل، وما عداه من النظريات لا يعدو أن يكون مرشداً عاماً يساعد على تفتح الذهن واتساع الأفق.

قلت للسائل المستوضح الكريم: إنني أعتقد أننا سائرون نحو عالم القوميات المتعاونة والتكتلات الهادفة لتحقيق المصالح المشتركة، وليس إلى مجتمع عالمي له حكومة عالمية واحدة، كما يقول بعضهم. إن تجربة الأمم المتحدة لا تدل على أننا

سائرون في هذا الاتجاه أبداً. وما أثبتته تجربة هذه المنظمة هو فائدة العمل المشترك، وليس ذوبان العالم في دولة واحدة. ومهما يكن من أمر العالم، فالمهم هو ما يتعلق بنا نحن العرب. ما المفيد بالنسبة إلينا؟ هل البقاء في وضع التجزئة أو الوحدة؟ هذا هو الموضوع الحيوي الذي له معنى. أما مسألة المجتمع العالمي بدولة واحدة فهي مسألة نظرية تماماً بالنسبة إلينا. وما يهمنا بحثه والتفكير فيه هو ما يتعلق بوضعنا نحن العرب، وليس أي شيء آخر. إن ذلك هو التفكير الإيجابي، أليس كذلك؟ إذ ما معنى انشغالنا بموضوع اتجاه العالم نحو الدولة الواحدة أو عدم اتجاهه، ونحن لا نزال في وضع التجزئة لم نحقق وحدتنا القومية بعد؟ وماذا نستطيع أن نفيد العالم عندما لا نكون في وضع نستطيع أن نفيد به أنفسنا أولاً التي بحاجة إلى الاهتمام قبل كل شيء؟ ألا يوضح ذلك الفرق بين التفكير الجاد والكلام النظري البعيد عن الواقع؟ لقد لقيت الماركسية مصيرها في ما يتعلق بموضوع المجتمع العالمي في الأقل، وهي بوصفها حركة أضعف اليوم مما كانت عليه بالأمس. أما فكرة المجتمع العالمي الإسلامي، أي الوحدة الإسلامية، فهي إن كان المقصود بها التعاون والتكتل وإيجاد رابطة بين دول العالم الإسلامي، فهو أمر مقبول وقابل للتحقيق. أما إذا كان المقصود تكوين دولة إسلامية تضم جميع مسلمي العالم، فهي أبعد ما تكون عن الواقع وإمكانية التحقيق. أما فكرة المجتمع العالمي الذي يتحقق عن طريق الهيمنة العسكرية والاقتصادية والسياسية لدولة من الدول، فعمل حاول القيام به الكثيرون في التاريخ، وانتهى في عداد المغامرات الخائبة، ولن يكون مصير أي محاولة جديدة تقوم بها هذه الدولة العظمى أو تلك بأحسن حالاً مما سبقها من مغامرات مدمّرة.

* * *

قال السائل المستوضح الكريم لافتاً نظري بصيغة سؤال: ألا ترى أنك قد تحدثت عن الأمور السياسية بما فيه الكفاية، ولكنك لم تتحدث بما يكفي عن أمور أخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية؟ قلت له: ربما كان ذلك صحيحاً، فنحن العرب نعير السياسة أهمية كبيرة، وأحياناً يدفعنا ذلك إلى شيء من عدم التوازن في بحث الأمور. صحيح أن المسألة السياسية ذات أهمية إلا أن ذلك يجب ألا يؤدي إلى ضمور القضايا الأخرى في البحث وعدم إعطائها النصيب الذي تستحقه من الاهتمام. إن الاهتمام الزائد بالسياسة يجب ألا ينسينا أن ما هو مهم في نهاية المطاف هو ما يهم الإنسان الفرد، أي حياته اليومية، وكيف يعيش. لذلك لا بد من الحديث عن بعض الأمور الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة الوثيقة بالوحدة العربية.

الشيء الأول الذي أود أن أتطرق إليه، هو أننا، العرب عموماً، لا نعير القضية الاقتصادية الأهمية الكافية، مع أن هذا القول يتباين من قطر إلى آخر، فهناك أقطار الاهتمام فيها أكثر من أقطار أخرى. إن القضية الاقتصادية تتعلق بمعيشة الإنسان وحياته المستمرة من يوم إلى يوم. فهي تتعلق بسكنه وأثاث بيته وطعامه وملبسه ووسيلة مواصلاته ومدى تمتعه بوسائل الراحة العصرية في البيت والاتصالات، وتتعلق بتعليم أبنائه والمحافظة على صحة عائلته، وتمتعه بالراحة والاستجمام والسياحة والقراءة والتسلية وبالعناية به في الشيخوخة والعجز والمرض. إنها الأمر الذي يتوقف عليه دخل الفرد أو العائلة، أي دخله المالي الذي هو أساس توفر أو عدم توفر تلك التسهيلات والأمور المعاشية، وذلك ليس بالأمر الثانوي، بل هو أمر أساسي، لأنه يقرر مستوى المعيشة لذلك الفرد أو العائلة.

إن توفر الحاجيات الأساسية والكمالية للفرد أو العائلة، وتمتعه بمستوى مريح ولائق من المعيشة هو الذي يحرره من قيود الحاجة بكل ما تنطوي عليه من منغصات وعوامل مؤثرة سلباً في حياته المعنوية والحفاظ على كرامته وراحته النفسية.

إن قضية مستوى المعيشة هي بالدرجة الأساس قضية التنمية، والتنمية تحتاج إلى سعة السوق والتكامل في الموارد وتوفر عوامل الإنتاج. إن أثر السوق الواسعة مسألة اقتصادية فنية، كتب عنها الكثير، وأهميتها معروفة عند دارسي الاقتصاد. إن سعة رقعة الدولة وما يتبع ذلك من ازدياد عدد السكان، وبالتالي اتساع السوق بكل ما يعنيه من عوامل مهمة لتوسيع الطلب على السلع والخدمات وتكامل الموارد وتوفير عوامل الإنتاج، أمور غاية في الأهمية لقيام التنمية الحقيقية التي يتحول فيها المجتمع من مجتمع فقير راكد تسوده الزراعة المتخلفة والاكتفاء الذاتي المحلي إلى مجتمع صناعي متطور يقوم على أساس التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل والتبادل التجاري والسوق الواسعة التي يتم من خلالها انتقال عوامل الإنتاج وتبادل السلع والخدمات والتنمية الذاتية والتطور وارتفاع الإنتاجية المستمر. إن هذه القضية المركزية، والموضوع الأساسي في علم الاقتصاد، تتعلق بشكل مباشر بقضية الوحدة السياسية للبلدان العربية، تلك الوحدة التي تزول فيها جميع القيود على انتقال السلع والخدمات وعلى اليد العاملة ورأس المال والخبرة الفنية والإدارية. ولا أود الإفاضة في هذا الموضوع بسبب كثرة ما كتب عنه في الأدبيات المتداولة، كما إنه أمر قليلاً ما يختلف عليه في الكتابات الاقتصادية التي تدرس في الجامعات.

أما الجانب الاجتماعي فلي فيه اهتمام خاص، وهو في نظري اجتماعي ـ

سياسي في الوقت نفسه. إنه اجتماعي ذو جوانب سياسية. إن النقطة المركزية في هذا الموضوع هي حرية الانتقال للسكان الذي توفره الوحدة العربية. إن حرية السفر والإقامة والعمل ومزاولة المهنة أمر غاية في الأهمية. إن الفرد العربي الذي يعيش في قطر عربي يستطيع في ظل الوحدة العربية أن يهاجر إلى قطر عربي آخر، ويختار مكاناً للعيش والإقامة الدائمة، وهو أمر مهم بالنسبة إلى مدى تمتعه بالحرية الشخصية. إن اختيار مكان الإقامة الملائم للفرد أمر يتعلق بالحرية من دون شك، فهو يستطيع أن يغيّر الطقس الذي يعيش فيه، ويغيّر المهنة التي يزاولها، ويغيّر المحيط الذي يعيش فيه ويغيّر أصدقاءه ومن يتعامل معهم من المعارف وغيرهم.

إن حريته في ذلك أوسع من دون شك في ظل الوحدة منها في ظل التجزئة. في ظل الوحدة يستطيع المواطن أن يرحل عندما يواجهه أذى وإزعاج من أي نوع كان في هذا القطر إلى قطر آخر تخلصاً من ذلك الأذى والإزعاج، تماماً كما قال الشاعر: «وفي الأرض منأى للكريم عن الأذى». ومعنى هذا القول واضح من حيث سعي الإنسان وراء الحرية والأمان والاستقرار. إن الوحدة توفر ذلك أكثر من وضع التجزئة من دون شك، فالوطن العربي رقعة واسعة شاسعة المسافات، متعددة المناخات والظروف الاجتماعية.

إن نوعاً من هذه الحرية كان موجوداً في أثناء الحكم العثماني، الأمر الذي أدى إلى انتقال الكثير من الأفراد من قطر إلى آخر سعياً وراء الوضع الأنسب والحياة الأفضل والمكان الأكثر أمناً أو الأنسب مناخاً أو الأفضل ظروفاً معاشية أو ثقافية أو اجتماعية.. إلخ.

إن هذه الحرية قد ضاقت وتقلّصت في ظل الدولة القطرية المتشددة في موضوع السفر والإقامة والعمل ومزاولة المهنة بالنسبة إلى من يأتي من خارج القطر بما في ذلك الأقطار العربية الأخرى، ومع بعض الفوارق بين قطر وآخر.

وللموضوع جانب آخر، هو إضعاف العصبيات الضيقة وإحلال الرابطة القومية والانتماء القومي محل الانتماءات المحلية التي غالباً ما تتناقض مع الانتماء القومي. الوحدة تفتح المجال أمام المواطن للتنقل سعياً وراء العمل والدراسة أو ممارسة المهنة أو الظروف الاجتماعية الملائمة أو المناخ المرغوب فيه، أو أي اعتبار آخر يرغب فيه. إن فتح المجال هذا من شأنه أن يضعف العصبيات الضيقة كعصبية المدينة أو المذهب أو العشيرة أو المنطقة أو القطر. المجتمع العربي عموماً يتصف بالركود، وهناك أنماط من المعيشة والعادات والتقاليد الموروثة، وبعض هذه الأنماط والعادات والتقاليد مقيد للحركة ولا يساعد على التنمية، ولاسيما ما يتعلق

منها بعدم احترام العمل اليدوي عموماً، وتحبيذ بعض المهن دون أخرى، وزراعة بعض المحاصيل دون أخرى. إن التنمية الاقتصادية تتطلب تحرراً من كل هذه الأنماط والعادات والتقاليد ليحل محلها استعداد عند الفرد لأن يعمل في أي مهنة تدر عليه دخلاً من دون مواقف اجتماعية مسبقة من هذه المهنة أو تلك. لذلك نلاحظ مثلاً أن بعض المهن وبعض الأعمال اليدوية التي أحجم عن ممارستها الناس في هذه المنطقة أو في هذا القطر أو ذاك لا يقدم عليها السكان المحليون، بل يعمل فيها الوافدون من مناطق أخرى أو من أقطار أخرى. يلاحظ مثلاً أن الفرد الذي لا يستطيع ممارسة مهنة ما أو عمل ما في منطقة بسبب الضغط الاجتماعي عليه يكون مستعداً لممارسة تلك المهنة في مكان آخر خارج المنطقة أو القطر المعروف فيه.

إن الوحدة بتوسيع الفرص أمام المواطنين للتنقل تساعد من دون شك على تحرر الفرد من قيود العادات والتقاليد وأنماط المعيشة السائدة في منطقته أو في قطره. إننا في الواقع بحاجة إلى تفكيك قوالب العادات والتقاليد القديمة التي ورثناها من عهد التخلف والانحطاط، وإلى إضعاف العصبيات الضيقة التي تكبل الفرد وتضعف بالتالي ولاءه القومي. إننا بحاجة إلى إحلال الرابطة القومية محل جميع الروابط الأخرى الضيقة التي تكونت خلال عهد الانحطاط، كالرابطة القبلية والمذهبية ورابطة المدينة أو منطقة السكن أو القطر، لتحل محلها الرابطة القومية التي يجب أن يتجه إليها كل ولاء الفرد وكل عواطفه وعصبيته.

ولتلافي سوء الفهم الذي كثيراً ما يحدث في وطننا العربي بين من يكتب ومن يقرأ، أود أن أوضح للسائل المستوضح الكريم أن القول بحلول العصبية القومية محل جميع العصبيات الأخرى لا يعني انعدام الشعور بتلك الروابط، فذلك أمر غير ممكن، لأن الإنسان لا بد من أن تتكون عنده عاطفة ما نحو أي مجموع يشترك معه برابط مشترك، فمنطقة السكن والمدينة والمذهب والديانة والقطر والعشيرة هي دوائر مختلفة يتوفر فيها شيء مشترك بين مجموعة من الناس، لذلك لا بد من أن يتكون نحوها نوع من العاطفة والشعور الخاص. إن الشعور البشري لا يمكن إلغاؤه، فهذه المشاعر تبقى موجودة وقد تكون في بعض الحالات وضمن حدود معينة ولأغراض معينة مفيدة لأنها مشاعر إنسانية طبيعية. المقصود هو أن تبقى هذه المشاعر ثانوية تقف عند حدود معينة، وتحفظ ضمن تلك الحدود. أما الرابطة أو العصبية القومية فهي العصبية التي لا يرقى إلى مستواها شيء، فهي التي تحسم الأمور في نهاية المطاف.

إن الوحدة العربية تتطلب أن تسعى دولة الوحدة إلى تسريع عملية الانصهار

القومي عن طريق الاختلاط وانتقال المواطنين وزيادة حركتهم لأقصى ما هو ممكن بشتى وسائل التشجيع والترغيب، كتسهيل طرق المواصلات وجميع الوسائل المشجعة على الانتقال والحركة والاختلاط. في مرحلة الانحطاط والتخلف زالت الدولة وحل محلها حكم الأجنبي، لذلك انسحب ولاء المواطن إلى دوائر أضيق من الدولة، كدائرة العشيرة والمذهب والمدينة.. إلخ. والآن يجب أن يرجع الولاء إلى الدولة القومية على حساب جميع الولاءات الأخرى لبناء شعب متماسك موحد الرأي والعاطفة، تسوده عوامل التماثل، قوي الولاء للدولة. إن هذه العملية من أهم المهمات التي تقع على عاتق دولة الوحدة، فهو واجبها، وفي الوقت نفسه هو عامل تقويتها وحمايتها من الردة والتفكك الداخلي بتأثير الولاءات الضيقة الأخرى التي تكوّنت في مرحلة الانحطاط، وعلى رأسها الولاء القطري والولاء المذهبي الطائفي.

١٠ ـ كيف تتحقق الوحدة؟

قال السائل المستوضح الكريم: إن أسئلتي السابقة كانت تهتم بمسألة الوحدة من حيث المزايا والفوائد، ولكنني أريد الآن أن أسأل في اتجاه آخر. قلت له: سل عمّا تريد أن تسأل. قال: وكيف تتحقق الوحدة؟ هل تتحقق لمجرد اقتناع الأكثرية من المواطنين بها؟ قلت له: إن الجواب عن هذا السؤال جواب مركّب. إن قناعة الأكثرية من المواطنين بالوحدة أمر مهم، ففي نهاية المطاف الموضوع يعنيهم مباشرة، فهم أصحاب القضية، لذلك فقناعتهم ورضاهم واختيارهم هو المعول عليه في هذه القضية وفي كل قضية جوهرية أخرى، إذ ليس غير إرادة الناس ما يبرر أي شيء وكل شيء. ذلك هو المبدأ الذهبي البسيط: إرادة الناس. إن هذه الإرادة هي الأساس. بقي موضوع كيفية التعبير عن تلك الإرادة. إذا قلنا إن التعبير يجب أن يكون بالإجماع نكون قد نفذنا المبدأ بحذافيره، إلا أننا نكون قد خلقنا مشكلة عملية، وهي أن الإجماع ربما لا يتوفر دائماً، فأقلية حتى لو كانت ضئيلة، إذا ما عارضت، فإنها تستطيع أن تمنع حصول أمر جوهري واتخاذ قرار حيوي بالنسبة إلى الأكثرية الساحقة. لذلك، ولسبب عملي، وليس لسبب مبدئي أصبح رأي الأكثرية يحل محل الإجماع في اتخاذ القرار. إن هذا الإجراء العملي هو الآن المعوّل عليه في العمل في الأنظمة السياسية الديمقراطية، ليس لأنه منسجم مع المبدأ، بل لأنه إجراء عملي يجعل النظام قابلاً للتطبيق. لذلك، وبناء على هذا الاعتبار نستطيع أن نقول إن اختيار الأكثرية للوحدة هو المعوّل عليه.

إذاً فتأييد أكثرية الأمة العربية للوحدة أمر مهم، وشرط يجب أن يتوفر، إنه على وجه التأكيد متوفر وحاصل وموجود بغض النظر عن جميع الاعتبارات

والظروف الموجودة الآن، فالوحدة مطلب منسجم مع المصالح الواضحة الحقيقية المشروعة للجميع. إن القول بذلك ليس من قبيل الادعاء، ولا من الفرضيات، بل هو حقيقة ساطعة في ظل الظروف الطبيعية للأمة العربية. ذلك تقديم للموضوع الذي يتضمنه الجواب. الوحدة تتطلب موافقة الرأي العام عليها، ولكن ذلك ليس كافياً، فمجرد وجود الرأي العام المؤدي إلى وحدة لا يجعل أمر تحقيقها مؤكداً، إنها تتطلب العمل الجاد المصمم لتحقيق الوحدة، أي النضال السياسي من أجل تحقيقها، والنضال السياسي يعني التنظيم مهما كان الشكل أو الصيغة التي يتخذها التنظيم. لذلك فالوحدة العربية لا تتحقق عفوياً بل بالتصميم، والرأي العام لا يصنع التغييرات الجذرية في المجتمع إذا لم يوجد التنظيم، أي الأداة لتحقيق ذلك.

أيها السائل المستوضح الكريم، لقد قيل وكتب عن هذا الموضوع ولعلك تعرف ذلك جيداً. تحقيق الوحدة يحتاج إلى الأداة، أي التنظيم، والحزب السياسي هو الصيغة العصرية المتقدمة للتنظيم، والقطر القاعدة (كما هو شائع في الكتابات السياسية عن الموضوع) باعتباره شكلاً آخر من أشكال التنظيم. وقد تكون الأداة مركبة يجتمع فيها الحزب والقطرة القاعدة. ولا أظن أنني بحاجة إلى الإطالة في شرح هاتين الصيغتين، فهما معروفتان على ما أظن، عدا بعض الكلمات عن موضوع القطر القاعدة.

المعروف عن صيغة القطر القاعدة هو أنها صيغة اتبعت في تحقيق الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية. كما جرى الحديث عنها في ما يتعلق بمصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. في أدبياتنا السياسية اضطراب فكري؛ فهناك من يقول إن ما صلح في بلدان أخرى لا يشترط أن يصلح لنا، وأن الظروف قد تغيرت، وهناك من يقول إن جعل مصر هي القطر القاعدة في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أمر لم ينجح، أو أنه كان خطأ بسبب عدم استعداد مصر لهذا الدور. إن جميع هذه المناقشات لا تعدو أن تكون اجتهادات. المهم في نظري هو أن نأخذ بما يلائم أوضاعنا، بغض النظر عن أي شيء آخر، سواء أكان جديداً أم غير جديد، استعمل في الماضي أم لم يستعمل. وإذا ما أخذنا الموضوع على هذا الأساس المتجرد، فإنني أرى أن صيغة القطر القاعدة صيغة من الصيغ الصحيحة. بقي أن أقول إن تعبير القطر القاعدة لا يشترط أن يكون متماثلاً مع الصيغة التي تمت بها الوحدة الألمانية أو الإيطالية. إن حركة الوحدة لا بد من أن تكون لها نقطة بداية، ولا بد من أن تكون لها إمكانات مادية، والأقطار العربية متفاوتة في ذلك، لذلك فاضطلاع قطر أو أكثر بمهمة أخذ المسؤولية قد يكون حالة واقعية تفرض نفسها أكثر منها نظرية مسبقة، إذ ليس من المنتظر أن نتصور

أن تهبّ كل الأقطار العربية مرة واحدة للعمل من أجل الوحدة في الوقت نفسه.

وعلى قاعدة الشيء بالشيء يذكر، قال السائل المستوضح الكريم، وبعد هذا الحديث عن كيفية تحقيق الوحدة، لا بد من أن أسال عن كيفية المحافظة عن الوحدة؟ فأجبته: إن ذلك منتظر منطقياً.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم لا أجد وسيلة للمحافظة على وضع الوحدة بعد تحقيقها أفضل من إبراز فضائلها. والمقصود بذلك هو أن نقوم بكل ما يقتضيه إظهار محاسنها عملياً في تحقيق القوة والاستقرار والتقدم للجمهور. وأرجو ألا تتصور أن ذلك أمر سهل، بل إنه يتضمن كل عملية البناء الجديد في مختلف نواحي الحياة بحيث يظهر للجمهور، وبصورة ملموسة أن الوحدة قد حققت فعلاً القوة والاستقرار والتقدم للأمة عموماً ولكل مواطن. إن عملية البناء هذه نشاط واسع يحتاج أن نجنّد له كل الإمكانات المادية والبشرية، وأن نشحذ له كل ما بوسعنا من حماسة قومية وقيم اجتماعية، بحيث تتصاعد عملية البناء بوتائر غير اعتيادية، وبأساليب مبتكرة غير تقليدية، بحيث يصبح ملموساً لكل مواطن أن الوضع الجديد هو أفضل من الوضع القديم. أظن أن ذلك أمر مفهوم ولا يحتاج إلى مزيد من التفاصيل. إلا أنني مع ذلك أود إيراد مسألة أعدها مهمة، ربما لا تكون مفهومة عند الجميع، ألا وهي أهمية الممارسة العملية.

اعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن المعرفة تعبير ليس بالبساطة التي قد يتصورها بعض الناس، فبعضنا يتصور المعرفة على أنها العلم بشيء ما، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، فهناك فرق كبير بين هذا الفهم والمعرفة التي تغيّر الحياة. إن العلم بالشيء والاستيعاب الذهني هو نقطة البداية البسيطة والخطوة الأولى في عملية تكوين المعرفة. المعرفة الحقيقية هي التي يستوعبها الذهن وتحصل فيها القناعة وتتشربها شخصية الإنسان وتدب في أعماق النفس البشرية لتهيمن عليها لتكوين تلك القناعة العميقة والالتحام الصميمي مع الذات، وعلى درجة من القوة والنفاذ، بحيث تؤثر في السلوك، فيندفع الإنسان جراءها إلى العمل والحركة والنشاط، ويتكيف سلوكه بما ينسجم مع تلك المعرفة. وبذلك تكون المعرفة الحقيقية قد حصلت.

إن هذا النوع من المعرفة هو عملية تفاعل معقدة مستمرة في النفس البشرية وليس الاطلاع الذهني العابر على معلومة ما. لذلك فإن الثقافة، كما ورد الحديث عنها في مكان آخر من هذا الحوار، هي التي يقترن فيها الاستيعاب الذهني بالتأثير في السلوك، فهي الثقافة التي يتأثر بها الذهن والعمل معاً.

فإذا كان تكوين المعرفة بالصورة التي ذكرناها، عندها تكون عملية حماية

الوحدة بعد قيامها معتمدة على حصول القناعة بها، أي حصول المعرفة الحقيقية بها من قبل الجماهير. إن الجماهير تؤيد الوحدة الآن وترغب في أن تراها تتحقق، ولكن الجماهير لا تعرف الوحدة على حقيقتها، أي إنها لا تعرف كيف تكون الوحدة في التطبيق؟ ما نوع المجتمع، وماذا يحصل في كل ناحية من نواحي الحياة العامة والخاصة في ظل الوحدة؟

إننا الآن نقول إن الوحدة ستحقق القوة والاستقرار والتقدم، ولكن القول بذلك شيء ومشاهدة ذلك يتحقق عملياً في ظل دولة الوحدة شيء آخر تماماً. إن ذلك لا يصح على موضوع الوحدة فحسب بل يصح على كل شيء آخر تقريباً.

إن هذا النوع من المعرفة الصميمية التي تدبّ في نفس المواطن فتأخذ عليه شعوره وتمسّ أعماق نفسه مكونة قناعة راسخة وتأييداً قوياً في الضمير والوجدان لا تحصل إلا بالممارسة، والممارسة تعني أن يعيش في المجتمع في ظل دولة الوحدة.

إن البحث النظري ومخاطبة العقل، وإن كان جزءاً من هذه العملية، إلا أنه لا يكفي وحده بل لا بد من الممارسة. إن الممارسة العملية هي التي تكشف صفات الوضع الجديد ومعالمه بكل تفاصيله. وحذار أيها السائل المستوضح الكريم أن تقع في الخطأ فتعدّ أن تلك التفاصيل والمعالم والصفات والحالات كان من الممكن التنبؤ بها ومعرفتها سلفاً واستنباطها من المعرفة النظرية، فذلك مستحيل وضد طبيعة الأشياء. إن الذهن البشري مهما كان ملماً، ومهما بلغ من الاهتمام والإحاطة يبقى أداة قاصرة عن فهم حقيقة الحياة قبل أن تحصل عملياً، فهو يبقى في حدود العموميات، يختصر التفاصيل ويستعيض عنها بالرموز والاتجاهات العامة. إن الحياة الواقعية نفسها لا تسير وفق قانون رياضي يستطيع ضبط تفاصيلها بل فيها من التنوع والتضارب والاختلاف ما يجعل التنبؤ بها أمراً بعيد المنال. لذلك تجدنا في حياتنا العملية، وفي كل شيء تقريباً وبعد أن نستكمل المعرفة النظرية عن الشيء نتبع ذلك بتجربته عملياً من أجل استكشاف تلك التفاصيل وتلك الحالات التي لا تستطيع المعرفة النظرية الإحاطة بها. وعموماً ترانا نجد فرقاً بين المعرفة النظرية المسبقة وما يتمخض عن وضع الأمر موضع التطبيق العملي. وبعبارة أخرى، إننا الآن مهما اجتهدنا في رسم صورة مجتمع الوحدة، فإننا لن نستطيع ذلك بالضبط، بل إن تلك الصورة لن تتضح تماماً إلا من خلال الممارسة، أي بعد أن تتحقق.

إنني في مكان آخر من هذا الحوار ذكرت أن الإنسان في المجتمع يميل إلى تكوين القوالب، ألا وهي العادات، فهناك قوالب في السلوك هي العادات المتعارف عليها، وهناك قوالب في التفكير أيضاً. وتعمل تلك القوالب الفكرية

والسلوكية على ملاءمة حياته مع قواعد المجتمع ومتطلباته وذلك ما يجعل حياته ممكنة ومنسجمة مع هدف الاستمرار والبقاء. إنها عملية التلاؤم المستمرة من قبل الفرد إزاء المحيط الذي يعيش فيه. ووضع التجزئة قد كوّن قوالبه عند الفرد؟ وفي وضع الوحدة يحتاج الفرد إلى تكوين قوالب جديدة تتلاءم مع الوضع الجديد.

إن حماية الوحدة واستمرارها يتطلب أن يكوّن المواطن قوالب جديدة متلائمة مع وضع الوحدة وليس متناقضاً معها، فبمقدار ما نستطيع مساعدة الفرد على تغيير القوالب القديمة المتكونة في ظل وضع التجزئة إلى قوالب جديدة متلائمة مع وضع الوحدة نكون قد دعمنا الوحدة وأنشأنا القاعدة القوية لبقائها واستمرارها.

يجب أن ينشأ تلاؤم صميمي قوي بين الفرد المواطن ووضع الوحدة عن طريق تكوين عادات في التفكير والسلوك متلائمة معها، أي أن يعتاد عليها بتعبير مختصر.

إن عملية التلاؤم هذه، وتكوين القوالب الجديدة في التفكير والسلوك تستطيع أن تؤدي الدولة دوراً في تكوينها بشتى الوسائل، إلا أنها مع كل ذلك تحتاج إلى الوقت، فالممارسة العملية هذا شأنها تحتاج إلى أن يأخذ المجتمع مداه فيها، فيرى ويلمس ويشهد عملياً معنى الوضع الجديد وما يتمخض عنه من نتائج وما يؤدي إليه من حالات في مختلف الشؤون العامة والخاصة. والفرد من أجل أن يتعلم وأن يتلاءم وأن يفهم فهماً صحيحاً عميقاً وضع الوحدة يحتاج إلى الوقت. ومن أجل أن أبسط الموضوع أيها السائل المستوضح الكريم، سأورد لك مثالاً عملياً محدوداً. إنك عندما تقبل على تعلم قيادة السيارة يشرح لك المدرب ذلك، فيضع أمامك قواعد سير السيارة، فتجد أن تلك القواعد غاية في البساطة تتعلق بعجلة القيادة والوقود والكابح وجهاز التغيير من الأول إلى الثاني إلى الثالث، وهكذا، فقل لي هل تستطيع أن تقود السيارة بأمان وسلامة بمجرد معرفتك بتلك العمليات، كما يشرحها المدرب؟ الجواب قطعاً كلا؟ فإنك تحتاج إلى ممارسة تلك العمليات على الرغم من أنك تعرفها نظرياً معرفة كاملة. إنك ستحتاج إلى وقت تقضيه في الممارسة العملية لتستطيع قيادة السيارة بأمان وسلامة. إنك تعرف نظرياً أن الضغط على جهاز الوقود يزيد من السرعة، ولكنك في البداية لا تعرف بالضبط، أو غير معتاد أن تضغط بما يكفي من الوقود للسرعة التي ترغب فيها، فتراك إما تضغط أكثر مما يجب، فتندفع السيارة بسرعة أكبر مما ترغب فيها، أو تضغط أقل مما يجب فيكون سيرها أبطأ مما يجب. إن رفع قدمك عن عتلة التبديل لا يأتي في البداية منسقاً تماماً مع عتلة التبديل من الأول إلى الثاني. إنك تعرف نظرياً أن تدوير عجلة القيادة إلى اليمين يدير السيارة يميناً، ولكنك في البداية لا تعرف

المقدار المضبوط لتدوير عجلة القيادة لتميل السيارة بالمقدار الذي تريده إلى اليمين إلا بمرور وقت في الممارسة، فأنت في البداية إما أن تبالغ في تدوير عجلة القيادة أو لا تديرها بما يكفي، وهكذا. إنك لا تعرف القيادة معرفة صحيحة إلا بعد الممارسة العملية حيث تقترن المعرفة النظرية بالاعتياد العملي. وهذا مثال مصغر على دور الممارسة العملية في تكوين المعرفة وتكوين الاعتياد على وضع جديد.

لذلك ففي بداية قيام الوحدة، علينا أن ننتظر حالة من عدم التلاؤم مع الوضع الجديد، فمسننات الفرد لم تتلاءم بعد مع مسننات الوضع الجديد، الأمر الذي قد ينتج منه بعض الاحتكاك والاضطراب، إلى أن يمر بعض الوقت ويتكون التلاؤم وتتناسق المسننات وتصبح آلة المجتمع الجديد تسير بسلامة وانتظام.

إنني بالطبع لا أستطيع أن أقول شيئاً عن طول تلك المدة زمنياً فهو أمر غير ممكن، إلا أنني أستطيع أن أذكر شيئين مهمين: الأول هو أن للدولة دوراً مهماً في تسريع عملية التلاؤم هذه عن طريق البناء الوطني، كما مرّ ذكره بما في ذلك عملية التشريع لتحديث النظام القانوني ليتلاءم مع وضع الوحدة، وبما يساعد عملية التلاؤم من جميع الوجوه. الأمر المهم الآخر هو أن تعمل الدولة كل شيء من أجل توفير تلك الفرصة الزمنية اللازمة لحصول التلاؤم والانسجام، ويعني ذلك أن الوحدة عندما تقوم يجب أن تحمى من الهزات، فتآمر الأعداء وارد عليها، مهما كان الثمن. وبذلك يكتسب موضوع الأمن أهمية خاصة في هذه المرحلة، فأعداء الوحدة يعرفون أن أفضل مرحلة للعمل ضد الوحدة هو هذه المرحلة التي لم يتكوّن فيها التلاؤم بعد.

إن موضوع أمن الوحدة هو القضية المركزية للدولة في هذه المرحلة، وعليها أن تسخر له كل الإمكانات، وأن تتبع في سبيله كل الوسائل الحديثة. ولا يفوتني في هذا المجال أن أؤكد أن قيادة الدولة يجب أن تكون مستعدة لتحمل المسؤولية بكاملها ومستعدة لكل احتمال، وأن يكون أمر المحافظة على الوحدة هدفاً مركزياً لا يعلو عليه أي اعتبار آخر، وأن تكون مستعدة لكل وسيلة بما في ذلك استخدام القوة بأي نطاق تتطلبه الحالة من أجل المحافظة عليها. إن المجتمع يجب أن يعطي الفرصة اللازمة لحصول الممارسة العملية لحياة الوحدة وتكوين الملاءمة والتكيف اللازمين للوضع الجديد. هكذا تكون عملية حماية الوحدة بعد أن تقوم. وحذار أيها السائل المستوضح الكريم أن تقع في الخطأ الذي يقول به بعضهم، إن الوحدة يجب أن تؤجل لأن الرأي العام لم ينضج بما فيه الكفاية ليحميها ويمارسها على الوجه الصحيح، لذلك علينا أن ننتظر حتى يحصل ذلك النضج

وبعدها نحقق الوحدة. إن هذا القول ينطوي على خطأ كبير يتعلق بكيفية حصول النضج أي تكوين المعرفة الحقيقية، فالنضج لا يتحقق إلا بالممارسة العملية لحياة الوحدة، إذ بالممارسة يتكوّن الوعي وتتكوّن المعرفة وينمو النضج فيحصل التلاؤم بين عادات الفرد الذهنية والعملية وبين متطلبات وضع الوحدة. إن النضج والوعي لا يتكوّنان إطلاقاً من دون ممارسة حياة الوحدة، فالنضج والوعي ليسا معرفة ذهنية مجردة تتكوّن خارج نطاق الممارسة بل في صميم الممارسة ذاتها.

١١ ـ لماذا أنت قومي؟

قال السائل المستوضح الكريم مقاطعاً: لديّ سؤال جديد له علاقة بالموضوع، وإن لم يكن متسلسلاً مع ما نحن فيه. قلت: لا بأس. قال: إنني أعرف أن أسئلتي وان كانت مستوحاة من الموضوع نفسه إلا أنها تأتي بشكل متداع يوحي أحدها بالآخر، وهكذا. قلت: لا داعي للاعتذار، فمهمتي هي أن أوضح ما استطعت من التوضيح. قال السائل المستوضح الكريم: لماذا أنت قومي؟ قالها هكذا، وبدا عليه بعض الحرج، لأنه سؤال مباشر، ولا يخلو من بعض الغرابة. وأنا بدوري قفز إلى ذهني شيء مباشر أيضاً، فقلت له، وعلى الفور: وماذا أستطيع أن أكون غير ذلك؟ هل أكون قطرياً؟ أو هل أكون عالمياً؟ وهل أمامي غير أن أكون قومياً؟ قلت ذلك بصيغة أسئلة إلا أنني أعرف أنها ليست الجواب الكافي عن سؤاله. قلت له بعد أن فكرت للحظات: أمامي خياران آخران، هما إما أن أكون قطرياً أو أن أكون عالمياً. ولنأخذ أولاً الخيار القطري، وهو خيار موجود وملموس الآن ونعيش في ظله. هل أستطيع فعلاً أن أكون قطرياً وأطمح في الوقت نفسه أن يكون القطر الذي أعيش فيه شيئاً مهماً في هذا العالم؟ كيف أستطيع أن أحقق تنمية حقيقية في حدود أي من الأقطار العربية الحالية حيث الموارد محدودة وعوامل الإنتاج غير متكاملة والسوق ضيقة والظروف السياسية غير مستقرة؟ هل يستطيع أي قطر عربي أن يواجه الأخطار الداخلية والخارجية المحيطة به، ولاسيما خطر الصهيونية التي تعد الأقطار العربية كلها والأمة العربية كلها عدوها الذي يجب أن تقضي عليه سواء رغبت تلك الأقطار في ذلك أم لم ترغب؟ الأقطار العربية هذه قد جربت وضع الانفصال في ظل الدولة القطرية، فماذا حققت؟ هل حققت غير الخيبة؟ وأهم النواحي التي حدث فيها ذلك هو الإخفاق في التنمية والأمن.

وهل هناك ما هو أهم من التنمية والأمن في حياة الناس ومستقبلهم؟ هل تستطيع الدولة القطرية هذه أن تؤدي دوراً حضارياً إنسانياً في عالم اليوم، عالم التكتلات الكبيرة والدول العملاقة؟ أو أننا لا نطمح في أن يكون لنا دور

حضاري في التاريخ؟ لا أظنك أيها السائل المستوضح الكريم تريد لنا ذلك، فالأمة العربية كانت دوماً ذات دور حضاري إنساني، فقد بلّغت الأديان السماوية وتحملت مسؤولية نشرها في العالم وقدمت للعالم حضارات مهمة في التاريخ. إننا لا نستطيع أن نقدم للعالم إسهاماً مهماً في مجال التحضر والتقدم الإنساني، ونحن على هذا الوضع من التجزئة والضعف والتخلف والتعرض للأخطار.

بقي أمامنا الخيار الآخر هو أن نكون عالميين، أي أن تكون رقعة اهتمامنا العالم، لا القطر، ولا الوطن العربي. ولكني أريد هنا أن أسأل: ما معنى العالمية بهذا الصدد؟ إنني لا أعرف معناها بالضبط. هل هو النضال لتحقيق حكومة عالمية، أي مجتمع عالمي على غرار التفكير الماركسي؟ إن الماركسية الآن في غروب، وهي في أوج قوتها لم تستطع تحقيق مجتمع عالمي، إذ بقيت الدول الاشتراكية على حدودها القديمة، وأقصى ما استطاعت أن تفعله هو تكوين روابط وأحلاف على غرار ما هو موجود في بقية أنحاء العالم غير الشيوعي، وقد زالت تلك الروابط والأحلاف مع الانهيار الأخير الذي لم يبق حتى الدولة التي كانت موحدة في السابق وهي الاتحاد السوفياتي.

هل نكون عالميين بمعنى بعض المتعصبين الدينيين الذين يقولون بوحدة إسلامية؟ لا أظن أن ذلك أمر واقعي، إذ لا يوجد أي دليل على إمكانية حدوثه، لا الآن، ولا في المستقبل. هل العالمية المقصودة هي ما يقول به بعض الكتّاب الحالمين المنفردين الذين يدعون إلى تطوير هيئة الأمم المتحدة إلى نوع من الحكومة العالمية؟ الواضح الأكيد هو أن هذه الدعوات في أحسن حالاتها وحتى عندما تكون صادرة عن حسن نية، لا تعدو أن تكون طموحات مصدرها الخيال، وهي أبعد ما تكون عن الواقع، ولا يدعمها تأييد ذو شأن في عالم اليوم. كما إن فائدتها غير مضمونة في أحسن الأحوال.

إذاً فهل عندي خيار آخر؟ لماذا لا أكون قومياً عربياً والأمة العربية أمة عريقة في التاريخ حققت نهضات كثيرة وبلغت رسالات مهمة للبشرية، وهي تسكن وطناً يمتد من الخليج إلى المحيط، فيه من الثروات والإمكانات المادية والبشرية ما نستطيع بواسطتها بناء حياة آمنة مطمئنة سعيدة مرفهة للجميع، وتعيش فيه أمة توفرت فيها من الروابط المشتركة ما يعد من أقوى الروابط التي تعرفها الأمم، تتكلم لغة عذبة غنية جميلة، دوّن فيها من التراث الأدبي والعلمي والفني ما يدعو إلى كل الاعتزاز والفخر ويبعث الرضى في النفس؟ وهي أمة عرفت بحميد الصفات وأحسن السجايا الخلقية، تلك الصفات التي جعلت الخالق الجليل

يختارها لتبليغ دياناته الكبرى للبشرية. فهل يعني شيئاً إذا قلت: أنا من هذا القطر أو ذاك؟ وهل يعني شيئاً إذا قلت: أنا من العالم؟ إنه يعني شيئاً هاماً من دون شك عندما أقول: أنا عربي، فمن ذا الذي لا يعرف ذلك؟ العرب يستطيعون أن يعملوا شيئاً للعالم، ولكن لا يستطيع أي قطر أن يعمل ذلك الشيء. كما لا أستطيع أن أقول: أنا من العالم، لأن العالم لا يعمل كوحدة واحدة.

* * *

أيها السائل المستوضح الكريم: هناك نقص كبير في الدولة القطرية، هو عجزها عن تحقيق رسالة، فهي من الضعف والصغر وضعف الإمكانات المادية والمعنوية ما يجعلها غير قادرة على أن يكون لها دور في شؤون العالم وحمل رسالة مفيدة للبشرية، بعكس دولة الوحدة، فهي بحجمها وقوتها وإمكاناتها المادية، والأهم من كل ذلك بإمكاناتها الروحية، مؤهلة لحمل الرسالة والإسهام في حضارة العالم وتقديم شيء نافع للبشرية جمعاء، وبذلك تكتسب أهمية ومنزلة تنعكس على الفرد المواطن في تفكيره وسلوكه. إنها، أيها السائل المستوضح الكريم، تدرك أن دولة الوحدة تستند إلى تاريخ الأمة العربية، ذلك التاريخ الموغل في القدم، الغني بالانجازات، المكلل بالبطولات، فهو تاريخ مجيد عزيز يدعو إلى الاعتزاز، ويعترف به العالم، وتعرفه البشرية. في حين أن الدولة القطرية ليس لها شيء من ذلك. وإن كان لها شيء، فهو جزء مقتطع من تاريخ الأمة العربية. إن هذا الأمر غاية في الأهمية لأنه يتعلق بدور حضاري ورسالة سامية تضطلع بها أمة عظيمة تستند إلى دولة موحدة، في حين أن الدولة القطرية مهما حاولت أن يكون لها دور، ومهما اصطنعت مهمة الرسالة تبقى عاجزة عن ذلك.

فمهما كبر شأن الدولة القطرية مساحةً أو سكاناً أو موارد مالية تبقى من دون مؤهلات حمل الرسالة، وقاصرة عن أن يكون لها دور فعال في شؤون عالم اليوم. وقد حاولت الدولة القطرية وتبقى تحاول اصطناع هذه الصفة إلا أن جهودها كانت دوماً تسير في طريق مسدود. وما محاولاتها إلا دليل على أهمية هذا الجانب. إن الدولة القطرية تشعر بالحاجة إليها في أوقات الأزمات كوسيلة لتقوية العزيمة العامة ورفع المعنويات وتقوية الروح للمواجهة، أما في الأوقات الاعتيادية، فتحتاج إليها من أجل تسريع البناء وتدوير عجلة التنمية وزيادة الحماسة الوطنية من أجل البناء والتقدم. وفي كلا الحالين كانت خائبة في مسعاها بسبب فقدان المؤهلات وقصور المتطلبات، فحمل الرسالة أمر لا يتوفر بمجرد الرغبة في أو الحديث عنه، بل لا بد له من مؤهلات ومعطيات، وهي قطعاً غير متوفرة في الدولة القطرية.

إن مسألة حمل الرسالة وتأدية الدور الحضاري في شؤون العالم من قبل الأمة ليست مسألة ثانوية بل جوهرية. ويمكننا إيضاح تلك الأهمية عن طريق ضرب مثال يتعلق بالأفراد، فهناك فرد مؤهل وطموح لأن يكون له شأن في الحياة العامة، وأن يؤدي دوراً في تقدم المجتمع، ويدخل اسمه في تاريخ بلاده في هذه الناحية أو تلك، كأن تكون علمية أو أدبية أو اجتماعية أو سياسية، فيكون بذلك في عداد النخبة القلّة ذات الدور المتميز في حياة بلاده ونهضتها. إلى جانب ذلك، هناك الفرد الذي لا يملك تلك المؤهلات، وليس لديه الطموح ولا الاستعداد لذلك، فيعيش بشكل اعتيادي، يأكل ويشرب ويشيخ ويموت على هامش حياة المجتمع من دون أن يقدّم شيئاً لمجتمعه وأمته. إنه إنسان عادي وليس إنسان رسالة. إن هذا التميز موجود وملحوظ على مستوى الأفراد، ويصح كذلك على مستوى الأمم والدول. إن الدولة القطرية هي دولة عادية، والدولة القومية هي دولة الرسالة.

ألا تعرف أيها السائل المستوضح الكريم الفرق بين شعور الفرد الاعتيادي وشعور الفرد صاحب الرسالة؟ إن الفرق في الشعور بالسعادة والأهمية والجدارة كبير جداً بين الحالتين. إن السعادة المتأتية عن الخلق والإبداع، والصادرة عن شعور الأهمية والثقة بالنفس، والنابعة من تقديم شيء مهم ومفيد للآخرين، والشعور بالدور الأخلاقي والإسهام الإنساني، إنما هي سعادة لا يعرفها الفرد الاعتيادي الذي تقتصر حياته على ممارسة المهمات الجسدية اللازمة لإدامة الحياة من طعام وشراب ويقظة ومنام.

أما السعادة المعنوية، فتتعلق بالشعور بالذات والغوص إلى أعماق النفس البشرية والإحاطة بدواخل الذات الداخلية للإنسان مقابل شعور الراحة السطحي المتأتي عن إشباع الحاجيات الجسدية المتعلقة بالغرائز عند الأكل والشرب مثلاً. إن الفرد الاعتيادي محروم من تلك السعادة العميقة الناتجة من إرضاء الذات الداخلية عندما تتحقق إمكانات الإنسان ومؤهلاته في نطاق مثالي أخلاقي يتعلق بإسعاد الآخرين، وتقديم إسهام جديد مؤثر في حياتهم مما يدخل في عداد الرسالة السامية. وقياساً على ذلك وبالمنطق نفسه، تكون الدول والأمم بعضها اعتيادياً وبعضها ذا رسالة، والدولة الاعتيادية محرومة من تلك السعادة، وذلك الشعور الغامر العميق بالأهمية والدور المليء بالرضى وراحة الضمير والثقة بالنفس والاقتراب من الإنسانية الصحيحة والمثل العليا. في حين أن الدولة القومية دولة الوحدة العربية تتمتع بهذه الصفة وتتصف بهذه الميزة.

إن نشوء الدولة من الأساس كان بدافع مثالي يتعلق بإحلال السلام،

والمحافظة على حقوق الأفراد، وحماية حياتهم وتحقيق التقدم فيها في جميع الوجوه، لذلك كانت الدولة بمختلف مراحل تطورها تمثل، بشكل أو بآخر، التجسيد العملي للمثل الأعلى الذي تطمح إليه الأمة. إن هذه الصفة المثالية للدولة تتضح في أغلب نظريات نشوء الدولة من العقد الاجتماعي بمختلف اجتهاداته إلى المذاهب الدينية والدولة المنبثقة عنها، إلى المثالية الألمانية، إلى مبدأ أعظم السعادة لأكبر عدد من الناس، إلى مثال السلطة في الدولة الاشتراكية. الدولة تنظيم ذو هدف مثالي، بغض النظر عن أهمية ذلك المثل الأعلى، وليست مجرد تنظيم مجرد عن المثل العليا. ولكن ذلك لا يعني أن الدولة، أي دولة، بإمكانها أن تكون كذلك، فذلك يعتمد على المؤهلات والمعطيات، فأنت لا تستطيع أن تصنع شيئاً من لا شيء، كما يقال، فأنت قد تطمح وقد ترغب في شيء، إلا أنك ربما لا تستطيع تحقيق ذلك الطموح وبلوغ تلك الرغبة. الدولة القطرية قد تطمح وقد ترغب، إلا أنها لا تستطيع، في حين أن الدولة القومية، دولة الوحدة تطمح وترغب، وهي قادرة على تحقيق ذلك الطموح وبلوغ تلك الرغبة. إن الأمة العربية في ظل الوحدة الشاملة تستطيع أن تكون حاملة رسالة وأن تؤدي دوراً مثالياً في شؤون العالم، ولكن عمان أو تونس أو موريتانيا لا تستطيع ذلك. وكذلك حال الدولة القطرية في عموم الوطن العربي.

أيها السائل المستوضح الكريم، إن الله قد خلق الكائنات الحية، وأعطاها القدرة على أن تقوم بالفعاليات التي تديم حياتها، ألا وهي إشباع الحاجات التشريحية الجسمانية من أكل وشرب، أما الإنسان فقد وضع فيه، بالإضافة إلى ذلك شيئاً آخر هو ما يدعى بالروح، وهو العنصر المثالي في الإنسان الذي ينفرد به عن بقية المخلوقات الحية. وهذا الجانب هو العنصر الذي يستطيع بواسطته أن يكون صاحب رسالة، وأن يؤدي دوراً، ولكن ذلك لا يعني أن كل فرد يستطيع أن يكون كذلك، فالروح أو الاستعداد للخير في صراع مع قوى مضادة في داخل الإنسان، ومدى تفوق الإنسان وتقدمه في مجال الرسالة والدور المتميز يعتمد على العلاقة والصراع بين ذلك الاستعداد والقوى المضادة له. لذلك كان هنالك الأنبياء، وكان هنالك من هم دونهم بدرجة أو بدرجتين أو أدنى نزولاً إلى أسفل السلم حيث يوجد من يتجمع فيه الشر في أقوى حالاته.

واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن مسألة الرسالة وتأدية الدور الإنساني ليست معنوية غير ملموسة بل إنها شعور وممارسة ونشاط لا يلبث أن ينعكس على الفرد المواطن نفسه، فيجعل تفكيره وسلوكه ونشاطه وحياته وشعوره الداخلي في وضع مختلف عن الفرد الذي يعيش في دولة لا رسالة لها ولا دور تؤديه

للإنسانية، بل تعيش على الهامش وتقتصر جهودها على العيش الرتيب من يوم إلى يوم. إن الفرد في الحالة الأولى أكثر تفاؤلاً، وأكثر سعادة، وأكثر نشاطاً، وأصفى نفساً، وأقرب إلى المثل العليا، وأقوم أخلاقاً، وأقوى ثقة بنفسه، وأكثر جرأة في خوض الحياة ومواجهة الصعوبات، وأغنى إنتاجاً. وبكلمات موجزة إنه يعيش حياة أغنى وأعمق من حياة الفرد في الأمة التي تعيش على الهامش في حياة العالم.

إن الأمة صاحبة الرسالة ذات روح قوية تعيش حياة مليئة بالإنجازات يسودها الشعور بالقوة والأهمية والقدرة والمثالية، فينعكس ذلك على الفرد بالمعاني نفسها، وبالاتجاه ذاته، فيكون أكثر سعادة وأقوى شخصية. أليس ذلك شيئاً مهماً في حياة الأمم؟ نعم إنه فرق كبير بين أن تشعر الأمة ومعها مواطنها بالأهمية وبين أن تشعر الأمة ومعها مواطنها بعدم الأهمية. إن الشعور بعدم الأهمية قد يدفع أحياناً صاحبه إلى الانتحار. واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن عملية التنمية والتقدم عموماً تحتاج إلى مثل أعلى وإلى حافز عند الفرد، والحافز هذا هو الشعور بالأهمية وبوجود دافع يتعلق بالأمة ومستقبلها. إن حالات التنمية في العالم كانت دوماً مقرونة بوجود دافع عام وهاجس عند الأفراد يدفعه نحو العلى والتقدم. لذلك نجد أن الدولة التي تمر بعملية تنمية ونهضة تحاول دوماً عن طريق الإعلام ووسائل التعبئة العامة أن تخلق هذا الدافع، وأن توجد مثلاً أعلى تضعه أمام الجمهور لشحذ همته وتقوية عزائمه وحث نشاطه واندفاعه لمزيد من العمل والاجتهاد والتحمل. فلماذا يكون ذلك؟ السبب هو أن التقدم يحتاج إلى مثل أعلى يحرك الاندفاع والحماسة عند الفرد. إن الدولة القطرية مهما حاولت فهي لا تستطيع خلق ذلك المثل الأعلى، بعكس الدولة القومية، لأنها تستند إلى تاريخ جيد وحضارة قوية. إن الشعور بالرسالة في هذا المجال يكون هو نفسه حافزاً إلى التقدم ومحرّكاً للنهضة.

* * *

القومية ـ أيها السائل المستوضح الكريم ـ شعور داخلي بالانتماء، وقد كان ظهور المجتمع أكبر تطور حصل في تاريخ الإنسان، والأمة هي الصيغة العليا المتقدمة لشكل المجتمع، لذلك كان الشعور بالانتماء إلى الأمة هو قمة ذلك التطور والرقي الاجتماعي. واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن الشعور بالانتماء القومي لأمة عظيمة هو نقطة البداية في التحرر من القيود، سواء أكانت قيود مرحلة التخلف أم القيود الخارجية المتأتية من الاستعمار بأشكاله كافة.

إن الشعور بالانتماء إلى أمة عظيمة هو السر في تكوين الثقة بالنفس والقدرة

على الفاعلية التي من دونها لا يستطيع الإنسان أن يحقق أي تقدم بل يقتصر نشاطه على ممارسة الفعاليات المادية التي يقوم بها كل كائن حي. والإنسان يمارس نوعين من الفعاليات: الأولى هي الاعتيادية التي يشترك بها مع باقي المخلوقات الحية من طعام وشراب وتلبية حاجات الجسم، والثانية هي التي ينفرد بها عن باقي المخلوقات الحية، ألا وهي فعاليات الخلق والإبداع وما يصطلح على تسميته بإنتاج الحضارة والتقدم. ويحصل ذلك بفعل تلك القوة الكامنة فيه التي ندعوها الروح. إن الروح هي الشعور العميق الداخلي بوجود الذات، أي وجود كائن له شخصية مستقلة، وقادر بفعل تلك القوة الداخلية أن يسيطر على ما حوله في الطبيعة، وأن يؤثر في المجتمع الذي يعيش فيه بإرادة ذاتية مستقلة. ومن غير أن نذهب بعيداً في إيضاح موضوع الروح، يكفي أن نقول إن كل واحد منا يشعر أن في داخله إنساناً مستقل الإرادة يحاور نفسه وتحصل في داخله عملية التفكير والتأمل وتكوين الأفكار، ومن ثم الاندفاع إلى تنفيذها بكل ما ينطوي عليه ذلك من رغبات وآمال ومواقف. إن هذه الذات المستقلة من أجل أن تكون فاعلة تحتاج إلى حافز ومحرك، وهذا الحافز والمحرك هو الشعور القومي، أي الشعور بالذات القومية. إن النهضة وإنتاج الحضارة ظواهر لا تحصل من دون دافع ومحرك، وقد كان الإسلام بما أوجده في النفس العربية من شعور بالرسالة، أي شعور بالذات السامية المشدودة إلى المثل العليا، كان نقطة البداية للنهوض وبناء الحضارة المادية والروحية التي حصلت في ما بعد.

واليوم لا بد للنهضة العربية الحديثة من محرك، وليس غير الشعور القومي بالرسالة ما يحقق ذلك. إن الشعور القومي بالرسالة ليس أمراً مصطنعاً وليس عاملاً غريباً على النفس، بل هو تحريك للجانب المثالي في الإنسان الموجود فيه إلى جانب الغريزة بكل ما فيها من أنانية وميل إلى الشر. وميول الخير هي في صراع مستديم مع ميول الشر في الإنسان. إن الشعور القومي بالرسالة يخلق الأمل والثقة بالنفس، ويقوّي بالتالي ميول الخير، فيخرج الإنسان إلى المجتمع مبشراً وعاملاً من أجل مثل عليا وأهداف سامية تتجاوز الواقع القاصر المسخوط عليه إلى ما هو أعلى في سلم الرقي. إن القومية هي الشعور بالانتماء والشعور بالمسؤولية التاريخية والرغبة في تغيير المجتمع والتاريخ نحو الأفضل وتلك هي الرسالة السامية.

لذلك كانت القومية أيها السائل المستوضح الكريم هي المحرك الصميمي الصادق لمقاومة التخلف والاستعمار، لأن التخلف والاستعمار ظاهرتان تقفان ضد الشعور بالرسالة وضد الشعور بالذات السامية، وهكذا كان الوضع في كل التاريخ. إن استقلال الهند ودخولها مرحلة التقدم لم يأت مصادفة، بل كان محركه في الأساس

الشعور القومي بالذات، أي بالشخصية المستقلة وتحسس ميول الخير في الإنسان، وهكذا يصح الحال على جميع حركات التحرر والنهوض في العصر الحديث.

القومية هي الشعور الذي لا يمكن أن يتلاءم مع التخلف ومع الاستعمار بفعل كونها الشعور بالذات السامية في كل فرد من أفراد الأمة. فإن كنت تفتش عن النهضة وترغب في أن تتحرر بلادنا من الاستعمار الغربي ولاسيما الصهيونية، فعليك تحريك الشعور القومي ونشر الوعي القومي والدعوة إلى الوحدة العربية. ألا تتذكر أيها السائل المستوضح الكريم ماذا حصل في بداية قيام الجمهورية العربية المتحدة من تحسس الذات القومية، وكيف بدأت بوادر النهوض للعيان وأخذت براعم الثقة بالنفس تتفتح، وكيف بدأ الأمل والتفاؤل يظهر للعيان هنا وهناك، وكيف سرى نوع من الحماسة للبناء والتقدم في مفاصل الدولة وجماهير الشعب؟ ألا تتذكر تلك المعالم؟ نعم إنني أتذكر ذلك وقد شهدته شخصياً، وما شاهدناه لم يكن إلا بداية بسيطة، إذ لم يتحقق من الوحدة غير خطوة أولى فقط لحل ما رافقها من مصاعب ونقائص، فهل تستطيع أن تتصور الحالة لو أن الوحدة العربية الشاملة تحققت؟ ماذا كان سيحصل في حالة قيام الدولة العربية الكبرى؟ إن حالة النهوض والاندفاع والحماسة للتقدم ستكون من الاتساع والقوة ما لا نستطيع وصفه الآن. لذلك تلاحظ أيها السائل المستوضح الكريم أنني كنت دائماً أقرن الوحدة بالتقدم الشامل وبالقوة وبالاستقرار، ولذلك أقول عند مخاطبة فئات الشعب المختلفة إن الوحدة ستكون مقرونة بالرفاهية الشاملة للجميع وبالتقدم في مختلف نواحي الحياة، الأمر الذي سيعود عليهم وعلى أمتهم بالخير العميم.

إن القومية العربية هي الحركة التي يستحيل أن تهادن التخلّف، ويستحيل أن تتساهل مع الاستعمار، ولن تتعايش إطلاقاً مع الصهيونية للسبب الواضح الجوهري الذي ذكرته، ألا وهو أنها شعور بالذات السامية ويقظة بالوجدان القومي المشدود إلى المثل العليا ـ مثل الأمة وتاريخها وتراثها، وذلك لأنها شعور بالذات المستقلة وبحمل الرسالة لتقدم المجتمع والعالم. فكيف والحالة هذه يمكن أن تنسجم القومية مع التجزئة، وكل ما يرافقها من تخلف في مختلف المجالات؟ وكيف يمكن أن نتصور أن تهادن القومية ما هو نقيض ذلك، ألا وهو الاستعمار والصهيونية؟

وبالمنطق نفسه والسبب نفسه، تجد أيها السائل المستوضح الكريم أن الاستعمار والصهيونية هما العدو الأول للقومية، وكذلك الأنظمة الرجعية المتخلفة المرتبطة بالاستعمار.

قال السائل المستوضح الكريم معلقاً: إذاً فأنت قومي، لا قطري، ولا عالمي، أليس كذلك؟ قلت: نعم، أنا كذلك. قال: وهل يعني ذلك أن القطر لا يعني أي شيء بالنسبة إليك؟ وهل يعني ذلك أنك لا تهتم بالعالم الذي من حولنا؟ قلت له: كلا، إنه ليس كذلك.

إن القطر شيء موجود، كما إن العشيرة والمذهب والمدينة ومنطقة السكن أمور موجودة، وربما يفوق القطر أهمية كل ذلك لأنه أساس الدولة القطرية، ففي حدوده قامت دولة ذات كيان معترف به دولياً، وحول ذلك بنيت جميع القوانين التي شرعتها الدولة القطرية. إنني عندما أقول إنني قومي لا أعني أنني نسيت كل هذه الروابط وتجردت عن جميع هذه المشاعر والعواطف التي تكوّنت بمرور الزمن أو أنها غير موجودة. إن الوضع القطري وضع موجود لا يمكن نكرانه، وفي ظل الوحدة سيتحقق نوع من التطور في وضع القطر، أي التحول من معنى إلى معنى آخر، إلا أنه في كل الأحوال سيبقى موجوداً. وهنا لا بد من التنويه بأمر مهم يتعلق بنوع الإدارة التي تصلح لدولة موحدة مكوّنة من أقطار عدة، كما هو الحال في الوطن العربي. إن المنطقي المقبول هو اختيار النظام الاتحادي نظاماً للإدارة الداخلية. ومهما قيل في تفاصيل هذا النظام تبقى المسألة الجوهرية فيه هي توزيع السلطة بين الحكومة المركزية القومية وبين الحكومة المحلية القطرية. وفي داخل القطر نفسه لا بد أيضاً من توزيع السلطة بين حكومة القطر، ووحدات الحكم المحلي في المحافظات.

إن هذا التنظيم من اللامركزية يقوم على أساس الديمقراطية التي يتم بمقتضاها تصنيف الصلاحيات بحسب أهميتها، فيتم توزيعها بمقتضى القانون بين مستويات متدرجة من الحكومات في المحافظات إلى الحكومة المركزية الاتحادية التي توكل إليها عادة الأمور الجوهرية المتعلقة بالتنمية والثروة القومية والأمن القومي والعلاقات الدولية، وما عدا ذلك يوزع تدرجاً بين الحكومات الأدنى. إن هذا التنظيم الاتحادي إجراء عملي أساسه الديمقراطية، بمعنى تقريب سلطة اتخاذ القرارات من المواطن قدر الإمكان. وكلما كانت سلطة اتخاذ القرارات قريبة من المواطن كان النظام أكثر ديمقراطية، لذلك فالأمور المتعلقة بمعيشته مباشرة وشؤونه اليومية توكل إلى السلطة المحافظة، والأمور الأكثر خطورة توكل إلى حكومة القطر، والأمور الأكثر خطورة المتعلقة بأمن الدولة ووحدتها وتنمية اقتصادها وعلاقاتها بالعالم الخارجي توكل إلى الحكومة المركزية.

إن جميع هذه الحكومات تعمل بطريقة ديمقراطية وفي ظل القانون والدستور، إلا أن قرب أو بعد المواطن عن عملية اتخاذ القرارات يتفاوت بحسب

نوعية القرار ومدى خطورته وتعلقه بأمن الدولة ككل. المهم في كل ذلك هو القول إن النظام الاتحادي ليس أقل وحدوية من النظام المركزي الاندماجي، بل هو مجرد صيغة للإدارة تلائم الدولة الكبيرة الواسعة برقعها الجغرافية المتنوعة في ظروفها المحلية. وفي حالة الوطن العربي، هناك ظرف خاص آخر يتوجب اتباع هذا النظام هو وجود دولة قطرية في كل قطر من الأقطار العربية مضى عليها وقت وتكوّنت لها عاطفة وعصبية وصار لها بمرور الوقت شخصية ووجود. إن كل ذلك يضيف عاملاً آخر إلى العوامل التي تبرر اتباع هذا النظام الذي يبقى بموجبه كيان القطر قائماً، إلا أنه يتنازل عن بعض صلاحياته لحكومة جديدة، هي الحكومة المركزية.

١٢ ـ ماذا أفعل عندما أكون مؤمناً بالوحدة؟

قال السائل المستوضح الكريم: وماذا لو أنني قبلت كل ما قلته لي حتى الآن؟ قلت: ذلك خيارك. قال: إن الذي أقصده: ماذا أفعل عندما أكون مؤمناً بالوحدة؟ قلت: ذلك أمر آخر، فهو سؤال يتطلب الجواب. الوحدة كما سبق أن أوضحت أيها السائل المستوضح الكريم لا تتحقق وحدها، بل لا بد لها من أداة، وأوضحت المقصود بتلك الأداة. ولكن، وفي كل الأحوال، الوحدة تبدأ أولاً بالإيمان، أي القناعة بها كمبدأ، والقناعة مصدر الشعور الطبيعي بالانتماء وبالهوية، أي بكوني أنا فلان بن فلان، عربي. إن هذا الشعور أمر طبيعي إلا أنه عندما يتبلور في النفس يصبح شعوراً قومياً، وعندها يكون من قبيل الوعي السياسي بالهوية والانتماء. فإذا ما تكوّن ذلك، أي إذا ما تحوّل الشعور القطري الطبيعي من أنا عربي إلى شعور قومي سياسي، أي إلى شعور بأننا نحن العرب يجب أن نتحد في كيان قومي، له دولة قومية واحدة، عندما يحصل ذلك يكون الفرد الوحدوي قد ظهر. فإذا كنت تسأل عن ماذا يجب أن تعمل عندما تكون وحدوياً؟ أقول: إن هذا السؤال مهم ويستحق الإجابة. إن التفكير هو أساس العمل ونقطة البداية فيه، وهنا يرد مفهوم الإرادة. إن كل شيء يعتمد على إرادة الإنسان، فالإنسان هو محور الكون، وهو من دون شك العامل المحرك في هذا العالم، وعلى إرادته يعتمد كل شيء، وهنا، وأنا أقول ذلك أرجو من السائل المستوضح الكريم ألا يقفز ذهنه إلى أمور لا أقصدها أو إلى أمور أخرى يستنتجها خطأ من هذا القول، وألا يزجّنا في نقاش ديني حول المقارنة بين إرادة الخالق وإرادة الإنسان، فذلك ليس هو ما أعنيه إطلاقاً.

المقصود هو أن الإنسان هو الذي يبني ويهدم، وهو الذي يغيّر مجريات

الأمور، وعلى إرادته يتوقف ما يجري في العالم، بغض النظر عن المفهوم الفلسفي الديني بخصوص الإرادة العليا التي تسيّر الإنسان أو لا تسيّره. المقصود ببساطة هو أنه بمقدار ما يعمل الإنسان يستطيع أن يغير ما حوله من أوضاع. إن الوحدة كإجراء يتغير بموجبه وضع التجزئة من حالة إلى حالة أرقى وأعلى منها لا يحققها غير الإنسان، إذ لا يمكننا أن نتصور أن هذا التحول أو أي تحول آخر يمكن أن يحصل إذا لم يتحرك الإنسان وبقي ساكناً في مكانه. إذاً هي إرادة الإنسان التي يعتمد عليها كل شيء، فما هي هذه الإرادة؟

إن نقطة البداية في تكوين الإرادة هي ما يحصل في تفكير الإنسان. إن التفكير يعني ما يدور في داخل الإنسان من نظر في الأمور التي تجري حوله، والتفكير هو القناعة التي تتكون عند الإنسان بخطأ أو صواب هذا الأمر أو ذاك. والمهم في هذا الأمر هو القناعة الداخلية مقابل المظهر الخارجي، فقد تكون القناعة الداخلية غير منسجمة مع المظهر الخارجي، كأن يقول الإنسان ما لا ينسجم مع قناعته الداخلية. إن إرادة الإنسان القائمة على قناعة داخلية راسخة هي المحرك الأساسي لعمل ذلك الإنسان ونشاطه. وفي هذا المجال، لا بد من التنويه بالدور الذي تؤديه التوعية. والتوعية تعني التبصير والتنوير عن طريق بسط المعلومات الصحيحة والمساعدة في تحريك التفكير عن طريق النقاش لحل ما ينطوي عليه من عرض المعلومات، والمحاجة وإيراد الأدلة وتفنيد الأباطيل، أي المساعدة على تحريك التفكير في الاتجاه الصحيح. وبذلك تكون للوحدة العربية حركة شعبية بمعنى اتصالها بالإنسان وبالجماهير، تخاطب عقولهم وتنبه وجدانهم وتستثير ضمائرهم على مساوئ وضع التجزئة، ومخاطرها وأهمية الوحدة وصلاحها من أجل تحقيق وضع القوة والسير في طريق التقدم والحق والخير والرفاهية لمجموع الأمة.

١٣ ـ هل للقائد والقيادة دور مهم في تحقيق الوحدة؟

ولم يستطع السائل المستوضح الكريم إلا أن يسترسل في الأسئلة المتفرعة من أصل السؤال الأول، فيقول في نفسه أولاً وعلى لسانه بعد ذلك: هل للقائد والقيادة دور مهم في تحقيق الوحدة العربية؟ وكان جوابي له بالإيجاب. إن دور القائد في التاريخ أمر معروف، ولا يحتاج إلى مزيد من الأدلة. فالقائد إنسان من نوع خاص تتوفر فيه صفات خاصة من القدرة والشجاعة وصفاء النفس ورجاحة العقل وبعد النظر والتعلق بالمبادئ، واتضّحت عنده بجلاء الهوّة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، وارتسمت في ذهنه الصورة الواضحة للتطور الجديد، والوضع الأفضل الذي يريد أن يوجده خدمة للصالح العام.

والقائد إنسان اقترنت عنده الرغبة في التغيير بالقدرة على توعية الآخرين وتعبئة قواهم وتوحيدهم والتأثير فيهم وتوجيههم في اتجاه تحقيق المبادئ. وهكذا حصلت التغييرات المهمة في التاريخ سواء أكانت سياسية أم دينية أم اجتماعية أم علمية أم اقتصادية، فمن الأديان السماوية إلى الاكتشافات الجغرافية كان للقائد دور أساسي في تغيير التاريخ والوحدة العربية، عمل يتعلق بتغير واقع الأمة الحالي من واقع التجزئة بكل ما فيه إلى واقع الوحدة بكل ما ينطوي عليه من قوة وتقدم وخير، لذلك فللقائد دور مهم في تحقيقه. ذلك أمر بديهي من دون شك.

المهم في ذلك ليس الاعتراف بالبديهية بل النظر إلى الواقع الحالي للأمة العربية. إن الواقع الحالي للأمة العربية يحفز على ظهور القائد، ولكن ذلك لا يحدث بشكل قانون رياضي. فقد مضى على الأمة وقت ليس قصيراً، وهي تعيش في وضع التجزئة، إلا أن ظهور القائد لم يحدث في كل يوم، ولا في كل مكان. إن ظهور القائد قضية يصعب تحليلها من حيث الأسباب والعوامل، ولكن المهم ليس هذا الجانب البحثي من الموضوع، بل المهم، هو أن القائد عندما يظهر، علينا أن نأخذ الموقف الصحيح من ظهوره.

إن القوّاد لا يظهرون في كل يوم، لذلك على العرب أن يعتبروا ظهور القائد فرصة تاريخية يجب التمسك بها إلى أقصى الحدود والالتفاف حولها، ووضع الإمكانات كافة في خدمتها. إن مرحلة الغزو الصليبي للبلاد العربية، والوضع المتردي للأمة من التفكيك والانقسام والضعف قد تمخض عن ظهور قيادة واحدة هي قيادة صلاح الدين الأيوبي الذي استطاع أن يواجه الوضع المتردي وأن يغيره إلى الأفضل. إن وضع التجزئة الحالي يحتاج إلى قائد تلتف حوله الأمة وتضع كل إمكاناتها في خدمة العمل التاريخي الذي يتصدى له، وهو بعبارات واضحة بسيطة تحقيق الوحدة العربية، وتحرير كامل التراب الفلسطيني، والقضاء النهائي على الصهيونية وطردها خارج الحدود. إن هذه المهمة تحتاج إلى قوى الأمة وطاقاتها، وتحتاج إلى أن تلتف الأمة بجميع فئاتها حول القائد الذي يتصدى لهذه المهمة.

إن الذي يبعث على الاستنكار حقاً أن ينظر بعض الحكام العرب إلى ظهور القائد الجديد بمنظار المصالح الأنانية ومن خلال مشاعر أساسها غرائز الغيرة والحسد والمصلحة الذاتية بدلاً من أن يرتفعوا بمشاعرهم إلى مستوى ما تقتضيه المصلحة القومية.

* * *

وهنا ظهرت على السائل المستوضح الكريم علامات محاولة التذكر، فقال مستوضحاً: ألم تقل إنك ترفض العالمية؟ فقلت: نعم، إني قلت ذلك. قال: إذاً ألا يعني ذلك أن القومية العربية لا تؤمن بالإنسانية؟ قلت له: كلا، مع أنه من المتوقع أن يلتبس عليك الأمر، فكلمة الإنسانية غالباً ما تستعمل رديفاً للعالمية، وهو خطأ شائع، إذ هناك فرق كبير بين الإنسانية والعالمية. إن الإنسانية تعني الاهتمام بالإنسان والعمل على إسعاده وتحقيق حياة حرة كريمة مستقرة له، وإزالة الظلم والاستغلال عنه. أما العالمية فهي مفهوم يتعلق بالنظام السياسي الذي يجعل من العالم دولة واحدة تحكمها حكومة واحدة، وشتان بين المفهومين. إن القومية العربية إنسانية جداً وتعمل على تحقيق الإنسانية للإنسان، فهي التي تزيل الظلم والاستبداد والاستغلال عنه، وهي التي توفر عوامل القوة والتقدم والتطور له، فتخلق بذلك حياة حرة سعيدة آمنة له وللأجيال القادمة، وهي التي تحرره من الخوف والحاجة، وبذلك تتيح له المجال لإظهار ما به من كفاءة ومهارة وموهبة وإمكانات للإبداع والعمل والإنتاج، وبذلك تساعده على تحقيق طموحاته وما في نفسه من آمال، وتلك هي الحرية بأوسع معانيها وأقوى صورها.

كما إن القومية العربية والوحدة العربية تقف موقف المساند لحركات التحرر في العالم وتناضل ضد الظلم والاستغلال والاستبداد حيثما وجد، وتناهض الاستعمار والتمييز العنصري والاستغلال الاقتصادي والهيمنة على الشعوب والتدخل في شؤونها الداخلية والتأثير في ثقافتها. وبذلك، كما ترى أيها السائل المستوضح الكريم، إن القومية العربية والوحدة العربية هما اللتان تناضلان بصدق وإخلاص، وبكل تفان من أجل تحقيق الإنسانية الصحيحة الواقعية، وهما الطريق الأمثل للإنسانية. أما قضية الحكومة العالمية، فشيء آخر تماماً، وقد سبق لنا أن أوضحنا عدم واقعية هذا المفهوم، وتعارضه مع حقيقة تكوين العالم، ولن يؤدي تطبيقه إلا إلى هيمنة الأمم الكبيرة على الأمم الصغيرة واستعبادها واستغلال ثرواتها. وقد كان ذلك دائماً حلم الغزاة الطغاة الفاتحين المستخدمين قوّتهم للسيطرة على العالم، ولن تؤدي أي محاولة لتطبيقه إلا إلى الفوضى وعدم الاستقرار والإخفاق في النهاية. هل عرفت الآن أيها السائل المستوضح الكريم الفرق؟ قال: بلى.

١٤ ـ ألا يُخشى من الأثر السلبي لدخول عوامل التباين الحالية في نطاق دولة الوحدة؟

قال السائل المستوضح الكريم: إذاً أفهم من كلامك أن الوحدة العربية تعني قيام دولة واحدة تضم جميع الأقطار العربية الحالية. قلت: نعم، ذلك هو

المقصود. قال مستوضحاً: إذاً، فذلك يعني دخول جميع الظروف والأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، الإيجابي منها والسلبي في نطاق دولة واحدة، الأمر الذي يعني دخول جميع عناصر التباين الموجودة الآن بين الأقطار العربية في نطاق الدولة الجديدة. قلت: نعم، ذلك صحيح. قال: ألا يخشى من الأثر السلبي لعوامل التباين؟ ألا يخشى من العيوب والأمراض الاجتماعية والعادات السلبية، والأوضاع المتخلفة الموجودة في هذا القطر أن تنتقل إلى القطر الآخر الذي يخلو من تلك السلبيات والأمراض؟ فقلت: إذاً أنت تخشى من عوامل الاختلاف. قال: نعم. قلت: ولكن عوامل الاختلاف يمكن أن تكون عوامل إيجابية بدلاً من العكس، فالتباين ينشط المناقشة والمقارنة.

كما إن الأمر الجيد تتضح مزاياه أكثر عندما يقارن بالأمر السيئ، والمقارنة لا تحصل إلا عندما يوجد الاثنان جنباً إلى جنب. اعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن الوحدة عملية ثورية، فهي عندما تقوم تتحقق معها ثورة في المجالات كافة، لأنها تعني ضمناً التحرك من وضع التجزئة الراكد إلى وضع أعلى منه في سلم الرقي والتقدم، وعملية التوحيد هي في حقيقتها الواقعية عملية تقدم وإحلال وضع جديد أفضل منه في مكانه، وتلك عملية تقدم جذرية في المجتمع بكامل روحها وأوضاعها النفسية والقانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وفي وضع التقدم هذا تصبح عملية وضع السيئ في جانب الحسن عملية مفيدة لأنها تعني المقارنة والتحفز من أجل تحويل السيئ إلى الحسن، وليس العكس. فهي عملية صعود وتغيير جذري تتحول من خلالها الأوضاع من حالتها الراهنة إلى ما هو أفضل منها في سلم الرقي تمشياً مع الوضع الجديد، وتنفيذاً لروح التقدم التي تخلقها عملية التوحيد. إن التباين في الأوضاع أمر يبعث على المنافسة، والمنافسة حافز للتقدم والتجديد. إن جميع القوانين والأنظمة والإجراءات والتنظيمات الموجودة في الأقطار المتحدة سيجري حتماً تقويمها وإعادة النظر فيها، لتوحيدها على أساس أرقى وأفضل مما هو موجود منها، وليس العكس، وبذلك تكون العملية عملية تقدمية.

عندما تتحد الأقطار العربية فإن التجارب الناجحة التي قامت في تلك الأقطار في مختلف المجالات الفنية والعلمية والاقتصادية والعمرانية والثقافية والاجتماعية، وفي مجالات الرياضة والشباب والمرأة والصحة والمواصلات والنقل والتخطيط والصناعة والزراعة والري والتجارة والتوزيع والشؤون الاجتماعية والبحث العلمي والتعليم ومجالات حياة المجتمع كافة، إن جميع هذه التجارب ستحصل المقارنة بين نتائجها ونجاحاتها ومشاكلها ومعوقاتها التي حصلت في ظل وضع التجزئة، وستتم عملية الاستفادة منها على أساس قانون الأواني المستطرقة،

حيث تمتد النجاحات من مكان إلى آخر، ويتم تبادل الخبرات وإكمال بعضها البعض الآخر. إن تنوع وازدياد عدد المؤسسات والجامعات والمدارس والصناعات والمشاريع بمختلف أنواعها وعموم مؤسسات المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من التقدم، وإلى المزيد من التطور في الأداء كمّاً ونوعاً.

إن ازدياد العدد والتنوّع من شأنه أن يوسع المجال أمام المواطن من أجل أن يبدع وينتج ويستغل مواهبه، وذلك يفتح فرصاً أوسع أمامه في المجالات كافة، فالجامعات عددها كبير وطرقها في التدريس متباينة وأنظمتها متعددة ومتنوعة، الأمر الذي يفسح المجال أمام الطالب ليختار ما يناسبه للدراسة. ويصح ذلك على جميع مرافق الحياة ومؤسسات المجتمع الأخرى. إن التنوّع وازدياد العدد والاختلاف عامل إيجابي للفرد والمجتمع. إنه عامل إيجابي بالنسبة إلى المجتمع، لأنه يقوّي المنافسة ويخلق الفرصة للمقارنة وتبادل الخبرات والارتقاء نحو الأفضل. وهو عامل إيجابي بالنسبة إلى الفرد لأنه يوسع مجال الاختيار أمامه ويزيد من فرص تحقيق المواهب وانتقاء الأفضل، وبذلك يتسع معنى الحرية وتتحقق إنسانية الفرد وإطلاق مواهبه وإمكاناته.

التنوع والاختلاف مصدر من مصادر التقدم والرقي والتطور الحضاري بعكس التجانس المحدود الذي يخلق الرتابة ويضعف المنافسة ويضيق الفرص ويقلل المجال للاختيار أمام الفرد. إن الصراع ليس رديفاً للتباين كما قد يُظن بل على العكس، فالتباين يمكن أن يكون عاملاً إيجابياً في وضع تسوده روح التقدم والصعود. إن وحدة الأقطار العربية التي تضم جميع أوجه التباين الموجودة في حياة مجتمعات الأقطار الداخلة في الوحدة ستكون عامل خير وتقدم بدلاً من العكس، كما قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة.

لا بل أستطيع أن أذهب إلى أبعد من ذلك أيها السائل المستوضح الكريم، فأقول إن الإبقاء على ذلك التباين والحرص عليه أمر ضروري بعد الوحدة، إذ ليس من المصلحة توحيد كل شيء، بمعنى إحلال التماثل محل التباين. لذلك فإن النظام الاتحادي ـ بنظري ـ هو الأفضل من حيث إنه يترك الحرية للأقطار لأن تتباين في تفاصيل حياتها اليومية وشكل مؤسساتها ونمط الأنظمة والقوانين التي تنظم ذلك. إن تعدد حقول التجارب وإذكاء روح المنافسة وتشجيع روح المبادرة واستمرار عملية المقارنة والتقويم أمور تسير في اتجاه التقدم وليس ضده، وهي أمور يساعد النظام الاتحادي عليها.

إن الوحدة من أجل أن تزدهر وتحافظ على حيويتها وتقدميتها، ومن أجل أن

تبقى حية متحركة وسائرة في طريق التقدم والازدهار، ومن أجل أن تعطى الفرص المتساوية للتجارب في مختلف مجالات التطور الاجتماعي، أقول من أجل كل ذلك يجب أن نحرص على درجة من التباين ونحافظ عليها ونشجعها بوسائل البقاء تعمّداً وعن وعي بعد تحقيق الوحدة.

* * *

بعد سماع كل ذلك وجدت السائل المستوضح الكريم ترتسم على محياه بعض علامات التعجب، حتى كأنه لم يكن ينتظر مثل هذا الكلام، لأنه كان يظن أن الوحدة تعني التماثل في كل شيء. إلا أنه قال مضيفاً: ولكن، ألا تستطيع المزيد من الإيضاح في هذا المجال؟ ما علاقة التنوع واتساع المجال في قضية الحرية وقضية السعادة بالنسبة إلى الفرد؟ قلت: نعم، من الممكن إعطاء تفاصيل أكثر، وضرب بعض الأمثلة. إنني أسألك أيها السائل المستوضح الكريم: هل تستطيع ممارسة هواياتك أكثر في ظل الوحدة أو في ظل التجزئة؟ إن الهوايات قد تكون السباحة أو تسلق الجبال أو رسم المناظر الطبيعية أو الاهتمام بالآثار أو إقامة المخيمات أو الكشافة أو ركوب الخيل أو الرياضة أو السياحة أو الصيد أو التصوير أو جمع الطوابع. إذا كنت هاوياً لواحدة أو أكثر من هذه الهوايات، أليس صحيحاً القول إن فرص ممارسة هوايتك تكون أكبر وأغنى وأمتع عندما تكون مواطناً في كل الوطن العربي، فتستطيع السفر والإقامة والعمل وممارسة الهواية في أقطاره كافة، من أن تكون مواطناً في قطر واحد من أقطاره؟ في الحالة الأولى تستطيع أن تسافر وتتصل بأصحاب الهواية نفسها في الأقطار الأخرى، وتستطيع أن تجد المجال الفسيح للتمتع وممارسة الهواية، في حين أنك تكون محدود الإمكانية ومحصوراً في قطر واحد في ظل التجزئة. وقد تكون ممنوعاً من دخول أقطار أخرى نهائياً، كما حصل ويحصل في ظل التجزئة.

أليس التمتع بممارسة الهوايات، والتمتع بممارسة النشاط الثقافي والأدبي والفني والاقتصادي، ومختلف أنواع النشاط الإنساني الأخرى يكون أوسع وأسهل في ظل الوحدة منه في ظل التجزئة؟ إنني لا أظن أنك تشك في ذلك. أليس لكل ذلك علاقة وثيقة بتحقيق سعادة الإنسان المواطن؟ ما السعادة؟ أليست الحرية في أن تعمل العمل الذي تحبه وتمارس الهواية التي تحبها وتطلق الإمكانات والمواهب الموجودة لديك؟ أليس ممارسة كل ذلك جزءاً مهماً من الحرية الفردية للإنسان؟

* * *

وأراد السائل المستوضح الكريم أن يتوسّع في الاستيضاح، فقال: أراك في بعض الأحيان تتحدث عن أمور مادية، وفي أحيان أخرى تتحدث عن أمور معنوية، أو ربما عاطفية. قلت: نعم هذا صحيح، وما هو الضرر في ذلك؟ قال: ولكن التأكيد في عالمنا اليوم هو على الأمور المادية الملموسة. قلت: مهما يكن من اتفاقي أو عدم اتفاقي مع هذا الرأي، أرجو أن تسمع ما يأتي: قال: أنا كليّ إصغاء. قلت له: إن الحياة بغضّ النظر عن الزمن هي مزيج من أمور مادية وأمور معنوية، أليس كذلك؟ فالطعام شأن مادي والشرف شأن معنوي وطرق المواصلات أمر مادي والكرامة أمر معنوي. والإنسان يريد الخبز مع الكرامة، والعمران مع الشرف، ويكوّن العائلة مع الحفاظ على العرض هكذا. كما إن الإنسان مكوّن من روح ومن غرائز. فهو في الوقت الذي يستعمل عقله للتمييز بين الأمور، وتكوين المواقف إزاء ما يحدث فإنه أيضاً يحتاج إلى الاندفاع والحماسة، ويتأثر ويغضب ويفرح ويحزن ويرضى ويسخط ويبكي ويضحك. إن العاطفة جزء مهم من حياة الإنسان وهي حقيقة ثابتة من حقائق الحياة. إن العاطفة مصدر مهم من مصادر السعادة البشرية، كما إنها يمكن أن تكون مصدراً من مصادر شقائه.

الوحدة تخلق القوة المادية وتسهل عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي تكون مصدراً للأمن والسلامة والحفاظ على الوطن والحرية والاستقلال وحماية الممتلكات. وبتسهيل عملية التنمية تكون الوحدة مصدراً للثروة وارتفاع الدخل والتمتع بمباهج الحياة المادية عن طريق الزيادة المستمرة في استهلاك السلع والخدمات. ولكنها، بالإضافة إلى كل ذلك تحقق سعادة معنوية وعاطفية، ويأتي ذلك من الشعور بالأمان وبصون الكرامة والشعور بالأهمية والمكانة في العالم والاحترام بين الأمم والتقدير من قبل الآخرين. كما إنها أساس الشعور بالاطمئنان للمستقبل، وأن ما نبنيه الآن سيكون مصاناً وأن أبناءنا سيكونون في أمان من الأخطار. فكما إن وثيقة التأمين تحدث في النفس راحة معينة بسبب الشعور بالاطمئنان إزاء الخطر الذي تؤمن عليه الوثيقة، كذلك الوحدة بما تخلقه من قوة ومناعة وهيبة واقتدار تفعل مفعول وثيقة التأمين، إلا أنها تأمين شامل ودائم ضد الأخطار وضد المجهول عموماً في الحاضر والمستقبل. إن هذا الأمان هو من دون شك مصدر مهم للسعادة لأنه شعور مريح يبعث على الاطمئنان والفرح والهدوء والاستقرار الذي يجلب للنفس السعادة.

إن حياة الإنسان هي مجموع مشاعره إزاء الأشياء، فإذا ما كانت تلك المشاعر مليئة بالراحة والشعور بالأمان والهيبة والاطمئنان، وكلما كانت شعوراً بالأهمية والمكانة واحترام الآخرين كانت الحياة سعيدة والعكس بالعكس. إن

الإنسان يريد أن يشعر بأنه شيء مهم في هذا العالم، وإن لديه ما يستطيع أن يفخر به، وإنه منتج ومساهم في حضارة البشرية، وإن لديه ما يقدمه لها. كما إنه يحب أن يشعر بأنه محترم مهاب الجانب. ويحب أن يشعر أنه قوي مقتدر لا يطمع به أحد ولا يقترب منه الأشرار. إن جميع هذه المشاعر التي تمرّ على الفرد كل يوم وخلال تفاصيل حياته اليومية تشكل مصدراً مهماً من مصادر السعادة. إننا نعرف مقدار الألم والضيق والتعاسة التي تنتاب كل واحد منا كلما حدث اعتداء على بلادنا من قبل الأعداء الطامعين.

إن كل اعتداء من قبل الكيان الصهيوني وكل عمل عربدة يقوم به هذا العدو المجرم يبعث في نفوسنا التعاسة والمرارة والشعور بالحزن والألم. إن الشعور بأننا مهددون دوماً من قبل بعض جيراننا والدول الاستعمارية يحقن في نفوسنا الألم ويبعث فيها شعور الخيبة، وكل ذلك مصدر من مصادر الشقاء البشري. لقد عشت في بلد كبير قوي لمدة من الزمن هو الولايات المتحدة الأمريكية عندما كنت طالباً، وأعرف مشاعر أفراده في المناسبات الوطنية، وعندما كانت تمر الأحداث؛ وكيف كان الفرد منهم، يشعر بالزهو والراحة لقوة اقتصاده وقبول عملة بلاده في كل أرجاء العالم ودرجة تطوره العلمي وقوته العسكرية ومكانته السياسية في العالم. كنت عندما أرى ذلك في عيونهم، وطافحاً على وجوههم، معبّرين عنه بشتى وسائل التعبير، كنت عندما أرى ذلك أمتلئ أسى وحزناً لأوضاعنا، ولأننا لسنا كذلك. كنت أعاني وأتألم عندما أرى الصهيونية تختال وتجلجل وتتباهى بما تقوم به من أعمال عدائية نحونا ونحن لا نستطيع أن نعمل شيئاً، أو أن نرد الإهانة، أو أن نوقف ذلك العدوان. إن الشعور بالقوة مصدر مهم للسعادة، كما إن الضعف والوهن مصدر من مصادر التعاسة والحزن والألم. ألا تتذكر أيها السائل المستوضح الكريم كيف كنا نشعر عندما تحقق أمتنا أو يحقق أحد أقطارها انتصاراً في أمرٍ ما؟ كيف كنا نمتلئ فرحاً وغبطة، وكيف كنّا نشعر ونعيش تلك الأيام؟ وبالعكس ألا تتذكر مشاعرنا إزاء النكسات والانكسارات التي كانت تحدث عندنا؟ إن الشعور بالفرح والسعادة لا تخلقه العوامل المادية فقط بل الأمور المعنوية أيضاً. والعاطفة مصدر مهم من مصادر السعادة. إن سعادة الإنسان تتكون في النهاية من مجموع مشاعره، فكما تكون مشاعره تكون درجة سعادته.

إنك أيها السائل المستوضح الكريم موجود في المجتمع، ولا أشك أنك قد تعرضت لتجارب الخيبة والنجاح، لحالات الانتصار وحالات النكسات، وتعرف المشاعر التي انتابتك من جرائها. أظنك تتفق معي أن الدولة القطرية الحالية لا

يمكن أن توفر لنا، ولا للجيل القادم أي نوع من الشعور بالاطمئنان والاستقرار والراحة النفسية والوثوق بالمستقبل، لأنها سبب الضعف والتعرض للأخطار. وتتفق معي أن النكبات التي حلّت بنا ما كانت لتحدث لو كنا أمة موحّدة قوية الجانب. هل كانت فلسطين سيحدث لها ما حدث لو كنا أمة موحّدة بدولة واحدة قوية؟ هل كانت الصهيونية تستطيع أن تعمل بنا ما عملته، وأن تعربد في المنطقة كما تفعل الآن لو كنا دولة واحدة؟ هل كانت الاضطرابات وعدم الاستقرار واعتداءات الطامعين تحدث لو كنا في وضع موحد قوي غير وضع التجزئة الضعيف الذي نعيشه الآن؟ أيها السائل المستوضح الكريم: إننا عندما نكون أقوياء لا نحتاج إلى أن نقاتل كثيراً، ولا أن نسفح دماءنا، ولا أن ندخل حروباً متتابعة مع أحد. إن المعتدي والطامع نفسه ما كان ليقترب منا لمجرد أنه يعلم أننا أقوياء، فوضع القوة نفسه يبعد الحرب والاعتداء من قبل الطامعين. إن الضعف نفسه يستهوي الأعداء ويجذب الطامعين ويشجع المعتدين، ووضع القوة نفسه يبعدهم. ذلك قانون معروف يصح على العلاقات بين الأمم، كما يصح على العلاقات بين الأفراد. إذاً فوضع القوة لا يوفر الأمن، ويقينا الاعتداء فحسب، بل يوفر الدماء والأموال والمعاناة التي تسببها الحرب عادة.

واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن القوة مصدر مهم من مصادر السعادة، فقد حدد سبحانه وتعالى النعمة بالإطعام من الجوع والأمان من الخوف ﴿**الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**﴾. إن الشعور بالسعادة هو المبتغى والهدف من كل نظام اجتماعي يُوجده الإنسان، والمشاعر التي تنتج من القوة والأمان وكل ما يتبع ذلك من مشاعر إنسانية مريحة تبعث السعادة في النفس. والوحدة العربية هي ما يوفر ذلك وليس وضع التجزئة، وضع الضعف والمهانة والاعتداء على المقدسات وعلى كل ما نعتزّ به ونحترمه ونقدسه. هل تعرف أيها السائل المستوضح الكريم مشاعر من يعيش في ظل الاحتلال الإسرائيلي؟ ماذا يسمع، وماذا يرى، وماذا يعاني، وماذا يحدث له ولعائلته ولبيته ولأقاربه ولبني وطنه تحت الاحتلال يومياً؟ إنني لا أستطيع أن أصف لك ذلك، فقد أكون أعرف بعض تلك المشاعر، ولكن ليس كلها، وقد يكون بمقدوري أن أصف لك السطح الأولي لتلك المشاعر، ولكنني عاجز حتماً عن وصفها بعمقها الحقيقي الذي تحفره في النفس.

* * *

وهنا أخذ السائل المستوضح الكريم يبدو كأنه يريد أن يتحدث عن أمور

عملية تتعلق بالأشخاص بدلاً من الأفكار، فقال: ألا يمكنك أن تقول شيئاً عن الأناس الذين تريد توجيه الكلام إليهم؟ ماذا عمّن ترى أنه يستطيع تحقيق الوحدة؟ قلت له مجيباً: نعم الوحدة يحققها البشر، والبشر هم المعنيون أولاً وأخيراً. وأقصد بالبشر بالطبع أولئك الأشخاص المهتمين بقضية الوحدة في الوطن العربي. أولئك هم الأداة التي بواسطتها يمكن تحقيق الوحدة.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أعرف الكثير منهم، وهم ليسوا في اتجاه واحد، فهم موزعون على فئات كثيرة متباينة، وعلى بعضهم أو على كلهم تقع المسؤولية. قال: هلاّ قلت المزيد؟

أيها السائل المستوضح الكريم: الصفة الأولى للوحدويين هي أنهم منقسمون، وأحياناً متناحرون، وتلك هي الطّامة الكبرى. لقد شهدتُ وأنا طالب في الدراسة الأولية في الجامعة ذلك الانقسام الذي لم يكن له مبرر منطقي، وقد ثبت ذلك في ما بعد وعرفه الذين انقسموا وربما اعترفوا به.

كان الوحدويون يتحدثون عن المبادئ وعن تباين الفلسفات وعن اختلاف النظر إلى الأمور، ولم يكن الأمر كذلك. كانوا ينقسمون على أمور لو ذكرتها لاستغرب السامع وتعجب وامتلأ غيظاً. كانوا ينقسمون على قضية الصدارة والزعامة، وعلى مَن يتقدم الصفوف، ومَن ينضم إليهم، ومَن يكون الأول، ومَن يكون الثاني، وعلى حب ذلك الشخص البارز أو عدم حبّه. كانوا يتخاصمون على الإصرار على هذا الموقف أو عدم الإصرار عليه، على هذه الكلمة أو على تلك. إنهم كانوا مناضلين مخلصين، نعم كانوا كذلك، إلا أنهم كانوا شخصيين ذاتيين أيضاً. كان فيهم قصر النظر وحب الذات والصراع المستمر بين المبادئ والمظاهر. أعرف حالة فريق وحدوي لا أشك أبداً في إخلاصه وتفانيه وإيمانه بالوحدة، إذ كان مناضلاً في مرحلة الدراسة الجامعية، اقترب من فئة أخرى ذات مركز نضالي مهم، وكادا يتلاحمان ويمتزجان، إلا أنه في النهاية تغلبت الذات فافترق ذلك الفريق الوحدوي وألّف حركة منفصلة، وبعد سنين طويلة أدرك الجميع أنهم لم يكونوا في الحقيقة على خلاف مبدئي. فيا أيها الوحدويون ارجعوا إلى ضمائركم وافحصوا ما بداخلكم وتمعّنوا بالهواجس والدوافع لتتبينوا الصحيح من الخطأ، والموضوعي من الذاتي، وأصدقوا أنفسكم القول، وضعوا مصلحة الأمة أمامكم، واعلموا أن الوحدة هدف قومي يقاومه أعداء كثيرون ذوو عدة وإمكانات، وإن أولئك الأعداء ليسوا من النوع الهين، لذلك عليكم أن تتجمعوا، وأن تنبذوا الخلاف وتطردوا هواجس الذات والمصالح الشخصية لتتحدوا في صف واحد من

أجل أعلى وأسمى وأنبل وأكبر هدف للأمة يتوقف عليه حياتها: وجودها واستمرارها على وجه الأرض.

أيها الوحدويون أنتم الفئة الأولى التي تجب عليها وحدة الصفوف وتقع عليها مسؤولية غسل النفوس من الصغائر والتوافه والأغراض. إنكم جميعكم تنادون بالوحدة وتؤمنون بها وتناضلون من أجلها، واعلموا أنكم مهما قلتم وعملتم وذهبتم يميناً أو شمالاً، ومهما حدث ويحدث، تبقى الوحدة فوق جميع الأفكار والأهداف والغايات الأخرى، فهي حياة الأمة وهي وجودها وما عداها من المبادئ والأهداف مهما سمت أو كبرت تبقى أهميتها في المرتبة الثانية، إذ لا يرقى للوحدة أي هدف، ولا يوازيها أي مبدأ آخر. إن عليكم أولاً تحقيق الوحدة، وبعدها يمكنكم أن تنظروا في ما عداها من المبادئ والنظريات والأهداف، فإن شئتم أن تختلفوا فلا بأس من ذلك، وإن شئتم أن تتنافسوا فلا مانع من ذلك، ولكن ذلك يجب أن يكون لاحقاً لا سابقاً لتحقيق الوحدة. إن جميع النظم والنظريات والأهداف أمور يوجدها الإنسان لتنظيم حياته، وتحقيق المزيد من التقدم والازدهار، ولكن كل ذلك شيء والوحدة شيء آخر مختلف جوهرياً. إن وجودنا وحياتنا يتوقف على الوحدة، ولكنه لا يتوقف على النظريات والأهداف الأخرى مهما سمت، ومهما كانت أهميتها. إنني متيقن من ذلك تيقني من وجود هذا القلم الذي أدوّن به هذه السطور، ومن أن الشمس تشرق في الصباح وتغرب في المساء. أيها الوحدويون اتحدوا، وليس لكم من سبيل غير ذلك. اتحدوا.

١٥ ـ مَنْ تقصد بالوحدويين؟

قال السائل المستوضح الكريم: ومن تقصد بالوحدويين؟ قلت له: كل من ينادي بالوحدة، كتابة أو شفاهاً، كل من يقول أنا وحدوي. وأنا أقصد بذلك الوحدويين الاشتراكيين، وغير الاشتراكيين، والوحدويين الديمقراطيين وغير الديمقراطيين، والوحدويين الجمهوريين وغير الجمهوريين، وهكذا كل الوحدويين، بغض النظر عن كل اعتبار آخر.

ومن أجل المزيد من التوضيح أود أن أقول للسائل المستوضح الكريم إنني بهذا القول لا أقصد أن يغير الوحدوي آراءه في النظرية التي يعتنقها، أو أن يتنازل عن رأيه في الأمور الأخرى أو أن يترك موقفاً اتخذ. كلا إن الديمقراطية والحرية والجمهورية والملكية والاشتراكية والعدالة والرأسمالية والإصلاحية والاندماجية والاتحادية واللامركزية.. إلخ ليس إلا آراء ونظريات لا سبيل إلى

محوها وانصهارها أو إحلال التماثل في مكانها. إن كل صاحب رأي أو نظرية يستطيع أن يبقى على رأيه ونظريته كما يرى ويرغب، ولكن المطلوب هو أن تتحد الجهود وتتوحد الصفوف وتمتزج الإمكانات وتصوب باتجاه واحد هو تحقيق الوحدة أولاً، مع احتفاظ كل ذي رأي برأيه.

فهل هناك ما يمنع ذلك؟ أليست هذه هي الصيغة التعاونية التي تسود العالم اليوم، حيث نجد في كل مكان تقريباً من الدنيا نوعاً من التعاون واتحاد الجهود بين فئات تتفق في أمور، وتختلف في أمور أخرى؟

أيها الوحدويون، صحيح أن الماضي قد شهد الاختلاف في ما بينكم، وفي بعض الحالات شهد أكثر من ذلك فاصطرع بعضكم مع بعض، واضطهد بعضكم بعضاً، وشهّر بعضكم ببعض، وقال وعمل هذا الفريق ما قاله وعمله بحق الفريق الآخر، ولكن ذلك يجب ألا يستمر، ويجب ألا يكون قيداً على الحاضر وسداً أمام المستقبل، فقد تنازعتم وتخاصمتم بإرادتكم، وتستطيعون الآن أن تتخلصوا من كل ذلك بإرادتكم أيضاً، فالخطر محدق، والظرف محرج، والهدف أسمى، والغاية أكبر من كل ذلك، وليس أسهل على من يتوفر عنده بعد النظر والغيرة على الصالح العام من أن يغسل نفسه من أدران تلك المرحلة ويجلو عن نفسه الصدأ ويزيل غشاوة البصر والقيد عن الضمير، فيحل الوئام والتعاون ورصّ الصفوف محل المشاحنة والانقسام والاختلاف. إن الخلاف الذاتي هو أسهل الخلافات لمن يريد إزالته.

ثم قلت: هل ترغب في المزيد أيها السائل المستوضح الكريم؟ قال: نعم. فقلت مخاطباً: أيها الماركسيون كنتم قد اعتنقتم هذا المبدأ بدافع حل مشاكل الشعب، كما تقولون، والكثير منكم لا أشك في أن دافعه في الأساس كان هذا التصور. إنكم كنتم تفتشون عن حل لمشكلة الوضع المتردي الموجود، فاخترتم، أو اجتهدتم، أن الماركسية هي الحل. والآن وقد اتضح من خلال تجربة أكثر من نصف قرن أن الأقطار العربية بقيت متخلفة، يسودها الفقر والجهل والمرض، ويسيطر عليها نفوذ الاستعمار والرجعية في الداخل. وأنتم وبعد كل تلك التجارب تعرفون أن هذه الأقطار بقيت في هذا الوضع بسبب ضعفها، وتمكن الاستعمار من بسط نفوذه عليها، وأن الرجعية الداخلية قد عطلت عملية التقدم أو عرقلتها فأبقتها متخلفة ضعيفة. إنكم تعرفون أن الوحدة العربية حركة تقدم إلى الأمام، فهي التي تحقق القوة وتحافظ على الوجود وتقف في وجه الاستعمار والصهيونية وتفتح المجال واسعاً أمام التنمية والتقدم الاقتصادي، وتضع ثروة

الأمة في خدمة المجموع وتحرّر المنطقة من نفوذ الاستعمار ومطامع الصهيونية. إنكم تدركون الآن أن مجال النضال الواقعي هو الوطن العربي، وتدركون أيضاً أن الماركسية اجتهاد في تنظيم حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية تقابله اجتهادات أخرى، وأن هذا الاجتهاد لم يحقق النجاح المطلوب في أكبر تجربة لتطبيقه في الاتحاد السوفياتي. إنكم تدركون كل ما حدث ويحدث في عالم اليوم، الأمر الذي يدعوكم أكثر من أي وقت مضى إلى المزيد من الواقعية والمزيد من الرجوع إلى النفس وتقويم الأمور، فإذا كنتم حقيقة تقاومون الاستعمار، فحركة الوحدة العربية هي المقاتل الأول ضد الاستعمار والصهيونية. والوحدة العربية بكل المقاييس بما فيها مقاييسكم ومنطق نظريتكم هدف تقدمي يجب تحقيقه.

إن تحقيق الوحدة لا يتناقض مع الماركسية إذا ما نظر إليها بعيداً عن الاعتبارات الذاتية والأهداف السياسية الضيقة وقيود الماضي وما حدث من صراع واقتتال. إنكم مدعوون باسم المصلحة العامة، وباسم المبادئ السامية لتحرير الشعب أن تضعوا وراءهم آثار الماضي وما أفرزته الحوادث الدامية أحياناً من آثار، فالصالح العام يجب أن يكون فوق كل شيء، ولاسيما الاعتبارات التي ثبت بطلان الأسس التي قامت عليها. لنرجع جميعاً إلى الشعب وإلى واقع الأمة، ولتنصب جهودنا على تحقيق التقدم الملموس للجماهير، بعيداً عن الأوهام وخيال النظريات. لقد تطور بعضكم بهذا الاتجاه، وهو أمر يدعو إلى الاحترام والتقدير، فظهرت عبارة (الماركسيون العرب) أو (الماركسيون القوميون). إنه تغيير يدل على البداية الصحيحة. نعم، يستطيع أي منا أن يكون ماركسياً، أو أن يكون أي شيء يريد، ولكن ضمن دائرة العروبة ومحيط الأمة العربية ومجال المبدأ القومي الأعلى: مبدأ الوحدة. إن القومية ليست نظرية بل هي مصدر النظريات. لنكن قوميين أولاً، وبعدها نستطيع أن نكون أي شيء نريد، ونعتنق أي نظرية نرغب. القومية هي وجودنا السابق على كل شيء، ويأتي قبل كل شيء إذ ما معنى أن نكون ماركسيين أو أي شيء آخر إذا لم نوجد أولاً؟

١٦ ـ ماذا عمّن يسمون اليوم بالإسلاميين؟

قال السائل المستوضح الكريم: وماذا عمن يُسمّون اليوم بالإسلاميين؟ قلت له: إن الحديث في هذا المجال مُلح، وفي وقته. إنك تتذكر أيها السائل المستوضح الكريم إنني ذكرت في وقت سابق أن الخلاف بين العروبة والإسلام خلاف مصطنع من الأساس، إذ كيف يمكن أن يكون هناك خلاف والإسلام أكبر نهضة في تاريخ العرب؟ ولكن الخلاف قد حصل إلى حدّ ما. أما إذا أردت أن أحدثك عن الأسباب،

فذلك ممكن، فأقول إن سبب ذلك الخلاف مزدوج تختلط فيه العوامل الذاتية بالتعصب وسوء فهم الإسلام أساساً. إذا كان الاتجاه الإسلامي يريد تحقيق وحدة المسلمين في العالم فكيف يمكنه أن يعارض وحدة الأمة العربية؟ أليس الوطن العربي قلب العالم الإسلامي؟ أليس العرب هم نواة المسلمين والصف المتقدم فيهم من حيث فهم الإسلام والقدرة على حمل مسؤوليته؟ إن هذه المسألة من البساطة والوضوح إلى درجة يستغرب الإنسان كيف يمكن أن تكون موضع جدل أو اختلاف.

الإسلام بوصفه مبادئ أخلاقية وروحاً ثورية تقدمية لتجديد المجتمع وتحرره من الاستغلال والظلم أمر لا خلاف عليه. ودور الإسلام في التاريخ معروف، وكونه أضخم جزء من التاريخ العربي وأكثر حضارات العرب إشراقاً أمر كذلك لا خلاف فيه. بقيت مسألة واحدة هي تطبيق الشريعة على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. إن هذه المسألة التي يحتدم حولها الجدل والخلاف هي اجتهاد يصح عليه كما على الاجتهادات الأخرى في كيفية تنظيم المجتمع، لذلك، فهي لا تصح أبداً، ولا ترقى إطلاقاً إلى مرتبة القضية الجوهرية في حياة الأمة، ألا وهي وحدتها القومية. ويستطيع أي سائل من عامة الناس أن يسأل ببساطة لماذا يتعارض موضوع تطبيق الشريعة مع الوحدة العربية؟ ألم يكن الوطن العربي موحداً في ظل الإسلام؟ ألا يتطلب الإسلام أن يتوحد العرب اليوم؟ إن مسألة تطبيق الشريعة اجتهاد يحتمل المناقشة وليس من العسير تلمس مواضع الضعف فيه، إلا أن ذلك ليس ما نحن فيه الآن. ما نحن فيه الآن هو السؤال الجوهري: لماذا وبماذا يختلف الإسلاميون عن الاتجاه الوحدوي القومي؟ هل يمكن أن يكون الإسلام ضد الوحدة العربية؟ الجواب بالطبع: كلا على وجه التأكيد.

إذاً، لماذا لا تتحد الجهود وترص الصفوف وتتحد الجبهة ضد الاستعمار والصهيونية والتجزئة لبناء الوحدة العربية؟ واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن الإسلام كان دوماً روحاً للعروبة، وكان العرب دوماً رأس الرمح في نشر الإسلام وإعلاء كلمته. إن شق الصفوف لم يكن أبداً مبرراً ولا منتظراً ولا مقبولاً ولا مرغوباً إلا من قبل أعداء الوحدة وأعداء الإسلام. إن التعصب وضيق الأفق والهواجس الذاتية واصطناع الخلافات لن تؤدي إلا إلى مزيد من الضعف والتفكك، ولا يستفيد منها إلا أعداء الإسلام، وهما الاستعمار والصهيونية. لتتحد جميع القوى أولاً من أجل الوحدة العربية، ولتكن مسألة شكل النظام اجتهاداً مفتوحاً لمن يختاره: وضمن الأمة وفي داخل إطار وحدتها يمكننا أن نجتهد، وأن نختلف، وأن نتبارى في صياغة أفضل الأنظمة التي تؤدي إلى تقدم ورفاهية شعبنا. واعلموا أن الوحدة العربية لا تتعارض مع ما تقولون به أو

تهدفون إليه. واعلموا أن أعداء العرب والطامعين في أرضهم وثرواتهم حلفاء للاستعمار ومتعاونون مع الصهيونية علناً أحياناً، وفي السرّ أحياناً، وعلينا أن نكون واقعيين في التشخيص، فلا ننخدع أو نخدع أنفسنا. إن الإسلام يمكن أن يكون ستاراً للخديعة والتمويه من قبل بعضهم من غير العرب، ممّن يدعون إلى الإسلام، وعلينا ألاّ ننخدع بذلك.

أيها الأفراد المستقلون. أيها المواطنون ممن لم تصنفوا في هذا الاتجاه أو ذاك؟ مَنْ كان منكم لديه مثقال ذرة من وعي قومي، ومثقال ذرّة من تأييد لقضية الوحدة العربية، فالواجب يدعو إلى التكاتف ورص الصفوف وتوحيد الجهود مع جميع الوحدويين من كل الاتجاهات والمذاهب والنظريات. الواجب يدعوكم إلى ذلك إذا كنتم تريدون للوحدة أن تتحقق. إنكم قد لا تتفقون مع هذا الفريق أو ذاك في هذا الشيء أو ذاك، وربما لا يعجبكم تصرف أصحاب هذا الاتجاه أو ذاك، ولكن ليس ذلك هو المهم، بل المهم أن يضع كل واحد عصاه مع عصي الآخرين ليكون الجميع حزمة واحدة يستحيل كسرها. إنك أيها الفرد المستقل قد يعجبك هذا الشخص أو الأشخاص في هذا الفريق، وربما لا يعجبك، وقد تحب أو لا تحب هذا الشخص أو ذاك، كما قد يكون لحقك أذى من هذا الشخص أو ذاك في الماضي، أذى مادي أو معنوي، صغيراً كان أم كبيراً، ولكن ذلك يجب ألا يكون عائقاً في طريق وحدة الصف وتصافح الأيدي واجتماع الكلمة.

إن جميع الخلافات المبدئية والشخصية، وجميع عواطف الحب والكره يجب أن تترك في الخلف، فنتجاوزها لما هو أرقى وأعلى في سلم العلاقات الإنسانية، فيجتمع الجميع على مبدأ الوحدة، وليحتفظ من يريد أن يحتفظ بآرائه وعواطفه وهواجسه الداخلية لغير هذا المجال: مجال النضال المشترك من أجل الوحدة، فذلك هو دليل التحضر ومقياس الشعور بالمسؤولية، والعلامة الدالة على الوطنية الحق، والمؤشر الأكيد على الإخلاص لقضية الشعب والوطن. إن المصلحة العامة فوق كل شيء، وقبل الجميع، تعلو ولا يعلو فوقها شيء. الوحدة أولاً وقبل كل شيء، وكل ما عداها مؤجل في الوقت الحاضر. إن الشعار الصحيح يجب أن يكون أيها الوحدويون، أيها المخلصون، من جميع الاتجاهات: اتحدوا، اتحدوا، اتحدوا.

* * *

والآن وبعد أن خاطبنا فئات الشعب، ألا يعتريك أيها السائل المستوضح الكريم العجب؟ قال: وما ذلك العجب؟ قلت له: لله درّ هذا الهدف القومي،

كم هو عظيم في مكانته، وكم هو سام في مراميه، وكم هو نافع في نتائجه؟ وعجبي ممن لا يستطيع أن يرى ذلك واستغرابي عمّن لم يلتفت إليه، فكيف يستطيع الفرد العربي، كائناً من يكون ومهما كانت مهنته أو الطبقة التي ينتمي إليها، أن يكون بمعزل عن الجهد العام الذي يبذله الوحدويون لتحقيق الوحدة؟ كيف يستطيع أن يكون مرتاح البال وراضي الضمير وهو يرى كل الذي يحدث لنا في وضع التجزئة وبسببه، ويعرف تماماً أن الوحدة ستغيّر كل ذلك ولا يتبعها ويذود عنها ويبذل من أجلها كل غال ورخيص؟ فالأمر لا يكتنفه التعقيد، والرؤية لا يحجبها الضباب. إن الأمر واضح وبسيط ولا يحتاج الإنسان منا إلى غير الحصافة والإدراك الاعتيادي ليرى ذلك وليتوصل إليه.

إن القومية، كما قلنا، ليست نظرية بل هي شعور ينبع من أعماق النفس، والوحدة ليست نظاماً بل هي الوضع الطبيعي لوجودنا كأمة، فذلك ما يجب أن نكون عليه بكل المقاييس وحسب كل الأحكام، وليس ما نحن فيه الآن. إنها التجزئة التي تحتاج إلى التبرير وليست الوحدة، فالوحدة هي الوضع الطبيعي، والتجزئة هي الوضع الشاذ. فلو سألني أحد لماذا تنادي بالوحدة، لقلت له: أنا الذي أسألك لماذا توجد هذه التجزئة، وعليك أنت أن تجيبني بما يقنع ولن يقنع كل ما تورده من حجج، فهي الشذوذ والمستغرب والجالب لكل ما هو ضار؟ يريدها بعضهم، ونحن لم نصنعها، بل أرادها العدو الأجنبي، فهو الذي صنعها وفرضها علينا وحماها وأمدّها بأسباب البقاء إمعاناً في الإضرار بنا واسترسالاً في تحقيق مصالحه. إن كان لديك شك بذلك فأخبرني، وإن لم يكن فمالك إذاً تجانب الانسجام مع نفسك وتعاف المنطق البسيط في الكلام؟ قل لي كيف لا أكون ولا أدعو ولا أعمل ولا أضحي من أجل الوحدة، وهي على ما ورد من المزايا، والتجزئة على ما ورد من العيوب؟

نعم أيها السائل المستوضح الكريم، الوحدة هي الوضع الطبيعي، والتجزئة هي الوضع الشاذ. وإن سألت عن السبب، أجيبك، لأن الوحدة هي الوضع الطبيعي للأمة والتجزئة هي الوضع الشاذ لها. والمقصود بالأمة هي الأمة العربية، ذلك الكائن الحي القديم المستمر في الحياة، فالحاضر كما تعلم لم يأت من فراغ بل من الماضي، والماضي غير منفصل عن الحاضر بل متصل به، وذلك شأن المجتمع الإنساني في إطار الأمة يعيش مع الزمن، فأعضاؤه متصل بعضهم ببعض وعمره متصل بعضه ببعض، كالشجرة جذورها هي الماضي وجذعها وأغصانها وأوراقها وثمارها هي الحاضر. الأمة كائن حي، لأنها مكوّنة من أفراد أحياء تربطهم مجموعة روابط ويعيشون في مجتمع معين مترابط الأجزاء يتفاعل بعضه مع

بعض مما كوّن له شخصية وملامح وصفات ومزايا وطريقة حياة وتفكير وعادات وقوالب فكرية وسلوكية جعلته بكل تلك الصفات مجتمعاً محدداً يختلف عن المجتمعات الأخرى، ذلك هو المجتمع القومي وتلك هي الأمة. وحذار أيها السائل المستوضح الكريم أن تقع في تلك الأخطاء التي تعد الحاضر من صنع القانون، فالقانون لا يخلق المجتمع ولا يوحّد الأمة بل هو مجموعة قواعد تضعها الأمة لتنظيم ناحية من نواحي حياتها، فهو نتاج إرادتها، لذلك تستطيع تغييره عندما تشاء. الأمة هي التي تخلق القانون، وليس العكس. القانون لا يخلق الأمة. إنني أقول ذلك لغرض أن أوضح أن دولة التجزئة قد اقترنت بوضع قانوني من حيث إنها ذات دساتير تنص على وجودها وحدودها، وبذلك يقال، كما يدعي أصحاب هذه النظرية، إنها اكتسبت شرعية.

إن الدولة القطرية قد خلقها قانون بالمعنى الشكلي للقانون، وأقصد بذلك أن قرار إنشائها قد تم بدستور شرّعته جهة تشريعية من نوع ما تختلف من حالة إلى أخرى، بحسب الوضع السائد في القطر المعين، وذلك هو أساس الشرعية كما يدعيها أصحاب هذا الرأي. إن الذين يقولون بالنظرية القانونية في قيام المجتمع يغفلون أمرين جوهريين:

الأول، هو أن القانون مهما كانت منزلته لا يخلق الأمة بل الأمة تسبق وجود القانون، وهي صاحبة الإرادة، وهي كائن اجتماعي موجود ومستمر في الحياة. الأمة هي التي تخلق القانون وليس العكس.

الأمر **الثاني**، هو أن أصحاب هذا الرأي لا يهمهم الجوهر بل يتعلقون بالشكل، فهم يغفلون تماماً كيف قامت الدولة القطرية والإرادة التي أنشأتها، هل هي إرادة الشعب حقاً أو إرادة الأجنبي؟ هل كانت تلك الهيئات التشريعية ممثلة عن حق لإرادة الشعب، أو أنها كانت مجرد أشكال وهياكل خارجية؟

إن الأمة العربية قديمة ومستمرة في الوجود وتضرب جذورها في أعماق التاريخ، وستبقى موجودة بالرغم من وجود الدولة القطرية التي لم تستطع أبداً طمس إرادتها وتغيير معالمها. إن الشعور القومي موجود وتاريخ العرب الحديث عليه من الأدلة والشواهد ما يكفي للتدليل على ذلك الشعور، بالرغم من كل شيء. فمن الذي يستطيع أن يقطع المجتمع من جذوره ويغير معالمه عن طريق سنّ القوانين؟ القوانين مهما كانت ومهما منحتها الدولة القطرية من قوة معنوية وقدرة مادية على التنفيذ لا تستطيع أن تغير حقيقة الأمة التي هي كائن حي لم يتكوّن اليوم ولا في الأمس القريب.

إن المهم والمشرق والغني من تاريخ الأقطار العربية، هو ذلك المتعلق بكونها جزءاً من الأمة العربية، وما عدا ذلك ثانوي باهت التأثير والمغزى. إننا اليوم بتفكيرنا وسلوكنا ومزايانا وصفاتنا ومزاجنا وعاداتنا وتقاليدنا وطاقاتنا أبناء الأمة العربية وليس أبناء الأقطار التي نعيش فيها. إن دستور القطر وقانون الجنسية فيه وجميع التشريعات المتصلة بذلك لا تستطيع أن تخلق أمة جديدة لم توجد من قبل، بل الأمر الحقيقي هو أن الأمة موجودة والقانون أحد أنشطتها ومجالات عملها، فهو إنتاجها ووليد إرادتها. إن القانون لا يعدو أثره أن يكون تعبيراً عن إرادة الأمة وليس فوقها ولا سابق لوجودها، ولا هو خالق لها، كما يحلو لأصحاب النظرة القانونية أن يتصوروا. إن الشرعية اصطلاح بشري وليس قانوناً أزلياً سابقاً لإرادة الإنسان، والشرعية لا يمكن أن يوفرها الشكل بل لا بد من توفر الجوهر أولاً وقبل الشكل. إنني أعجب كيف يمكن الإنسان العربي ألاّ يكون قومياً ولا ينادي ويعمل من أجل الوحدة العربية.

١٧ ـ ما الأمور التي تدل على إخفاق وضع التجزئة؟

قال السائل المستوضح الكريم: ولكنّ هناك فريقاً آخر من المواطنين لم يرد ذكرهم، ولم تتجه إليهم بالدعوة، وهم الذين يمكن تسميتهم بالقطريين. قلت: هل تقصد الذين يكتفون بحدود القطر، ويتمسكون بالتجزئة الحالية؟ قال: نعم، وعندها شعرت أن السائل المستوضح الكريم يريد طرح موضوع القطرية أو وضع التجزئة، ورأيت بذلك مناسبة جيدة لأن أعود إلى موضوع الدولة القطرية. قلت: إنني أدرك وأقدّر الموضوع الذي تشير إليه، وفي صدد ذلك أود أن أقول إن الدولة القطرية هي الوضع السياسي الموجود حالياً بدلاً من الوحدة، وقد مضى على هذا الوضع بعض الوقت الذي يعدّه بعضهم ليس قصيراً، فهو يعود في ما يتعلق بأغلبية الأقطار العربية إلى الحرب العالمية الأولى عندما أقدمت الدول الاستعمارية الغربية على تقسيم الوطن العربي في معاهدة سايكس ـ بيكو المعروفة، وتوزيع النفوذ فيه.

إن بعض القطريين (إن صح التعبير) يرى في الزمن الذي مرّ دليلاً لصالح التجزئة، باعتبار أن وضع التجزئة قد صمد خلال كل تلك المرحلة ولم تستطع حركة الوحدة العربية أن تغيّره. ولكني أستطيع أن أقول من جانب آخر إن الزمن الذي مرّ قد كشف مواضع الضعف في التجزئة، وبذلك يكون الوقت قد وفّر الدليل على العكس مما يقول القطريون. عندها انتبه السائل المستوضح الكريم، وأراد أن يدفع الموضوع إلى مزيد من النقاش، فقال متسائلاً على الفور: وأين

مواضع الضعف؟ **ما الأمور التي تدلل على إخفاق وضع التجزئة؟** قلت مجيباً عن هذا السؤال المهم المباشر: إن وضع الأمة العربية الحالي وضع متخلف من جميع الوجوه، ولا يستطيع أحد بمن فيهم القانعون بالتجزئة أن يقول عن تأكد وقناعة إنه وضع جيد أو مقبول، ولا أظنني أحتاج إلى أن أسرد لك الدلائل المادية والمعنوية على تردّي الأوضاع في الوطن العربي اليوم وفي جميع الوجوه وفي المجالات كافة. ومن أجل التلخيص والتحديد أود أن أقول: إن الدولة القطرية قد أخفقت في المجالات كافة، إلا أن الإخفاق كان واضحاً وأكيداً في مجالين أساسيين هما: التنمية والأمن. وهل هناك ما هو أهم من التنمية والأمن؟ قال السائل المستوضح الكريم: **وكيف كان ذلك في التنمية والحديث عن الثروة النفطية العربية يملأ الآفاق في كل مكان؟** قلت له: إن الجواب عن ذلك لا بد من أن يتضمن بعض الشرح. ألا تتذكر أنني ذكرت في معرض الإجابة عن بعض الأسئلة السابقة أن القضية المركزية في علاقة الوحدة بالتنمية هي توسيع السوق أمام التنمية؟ إن توسيع السوق عبارة تقال، إلا أنها تنطوي على أمور كثيرة تحتاج إلى الإيضاح؟ فموضوع السوق موضوع قائم بذاته في الدراسات الاقتصادية من حيث علاقته الوثيقة بالتنمية.

قال السائل المستوضح الكريم: إنني أرغب في أن أسمع ما لديك، وأرغب هذه المرة في أن أسمع جواباً فيه بعض التوسع. قلت: **إن الذي يبحث في مسألة التنمية الاقتصادية يعرف أن العوامل المهمة في التنمية هي توفر رأس المال وسعة السوق**، وربما أن رأس المال يعدّ متوفراً إذا ما أخذت البلدان العربية كمجموعة اقتصادية، لذلك تبقى مسألة سعة السوق هي الخانق المركزي.

* * *

إن مسألة اتساع السوق تكتسب أهمية خاصة لكل بلد عربي لديه خطط طموحة إلى تنمية قطاع الزراعة، في الوقت الذي يطمح فيه إلى تنمية الصناعة المدنية والعسكرية. وكمدخل إلى الموضوع لا بد من إعطاء تعريف بسيط للتنمية. بالرغم من تعدد التعريفات هناك مفهوم بسيط نستطيع بموجبه أن نقول إن التنمية تتحقق عندما يستطيع البلد إنتاج السلع الإنتاجية، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية. والمقصود بالسلع الإنتاجية هي السلع التي تستعمل في إنتاج سلع جديدة، استهلاكية كانت أم إنتاجية، والمثال على ذلك هو الآلات والتجهيزات التي تتكوّن منها المصانع المنتجة لسلع أخرى.

ومن هذا التعريف يتضح أن هناك فرقاً بين التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. إن **الأول** عموماً يعني الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أعلى منها، بغض النظر عن مكان تلك المرحلة في سلم التنمية الاجتماعية، فمثلاً: العراق يستورد السكر للاستهلاك المحلي، فإذا ما شيّد مصنعاً لتكرير السكر الخام المستورد، فإنه يحقق تقدماً اقتصادياً، وإذا ما استطاع بعد ذلك أن يبني مصنعاً لصناعة السكر من القصب أو من البنجر، ابتداء من المادة الخام المنتجة محلياً وانتهاءً بالسكر الجاهز للاستهلاك، فإنه بذلك يكون قد حقق خطوة أخرى في مجال التقدم الاقتصادي، ولكنه لم يدخل مرحلة التنمية الاقتصادية الحقيقية. وعندما يصبح قادراً على أن يؤسس صناعة لإنتاج الآلات التي تستخدم في إنشاء المصانع لصناعة السكر يكون قد دخل مرحلة التنمية الحقيقية.

وبناءً على هذا الفهم للتنمية الاقتصادية يبقى ضيق السوق في العراق عاملاً مهماً في الحدّ من إمكانية الوصول إلى التنمية الحقيقية. إن ضيق السوق الداخلي الذي تحتاج إليه صناعة السلع الإنتاجية يجعل هذه الصناعة غير اقتصادية، وبالتالي يكون المستورد منها أرخص من المصنوع محلياً. إن صناعة السلع الإنتاجية لا يمكن أن تكون اقتصادية إلا إذا توفر سوق يستطيع أن يستوعب الحد الأدنى من الإنتاج اللازم لجعل الصناعة اقتصادية، والحد الأدنى هذا هو قطعاً أكبر ممّا يستطيع السوق المحلي للعراق أن يستوعبه. إن صناعة ما قد يكون من الممكن أن تنشأ في البداية على أساس غير اقتصادي، فتقوم الدولة بتحمل خسائرها بقصد تحقيق هدف أمني أو اجتماعي، إلا أن ذلك لا يصح إلا إذا كانت تلك الخسارة موقتة، إذ إن الدولة لا يمكن أن تتحمل خسارة صناعة ما من دون حدود زمنية، وهو حتى لو صح على صناعة ما، فإنه لا يمكن أن يصح على مجموع الصناعة في البلاد، إذ لا يمكن أن نتصور قطراً كالعراق مثلاً يقوم بإنشاء جميع صناعاته على أساس غير اقتصادي، وتسديد الخسائر الناجمة عن ذلك من ميزانية الدولة إلى أمد غير محدود. إنه إن فعل ذلك، فلن يحقق تنمية اقتصادية حقيقية مهما كانت موارده النفطية، إذ إن هذه الموارد نفسها غير دائمة، كما إن صناعة من هذا النوع لا يمكن أن تشكل قاعدة لتنمية حقيقية، لسبب بسيط هو أنها لا تنتج فائضاً يمكن أن يستخدم لتمويل الاستثمارات الجديدة التي من دونها لا تستمر التنمية.

ومما زاد الطين بلّة دخول عامل جديد هو التطور التقني، وذلك بتأثيره في حجم الوحدة الاقتصادية. المعروف أن الصناعة الحديثة تقوم على أساس الوحدات الإنتاجية، ولكل وحدة طاقة إنتاجية محددة، ولأجل أن يكون استخدام هذه الوحدة الإنتاجية اقتصادياً يجب تشغيلها بالطاقة المحددة لها. أما إذا شغلت بأقل من طاقتها

القصوى، فيكون استخدامها غير اقتصادي، وترتفع بذلك كلفة الإنتاج. لنفرض على سبيل المثال، أن صناعة من الصناعات مكونة من وحدات إنتاجية، والوحدة الإنتاجية ذات طاقة اقتصادية هي ٥٠ ألف وحدة من سلعة ما من السلع. إن هدف الوحدة من أجل أن تشغل اقتصادياً يجب ألاّ ينخفض إنتاجها عن ٥٠ ألف وحدة من تلك السلعة. لنفرض أن سوق العراق يستطيع أن يستوعب هذه الخمسين ألف وحدة من هذه السلعة، فتقوم الدولة بتأسيس معمل بطاقة إنتاجية مقدارها ٥٠ ألفاً وتمنع الاستيراد فتقوم هذه الوحدة بسد حاجة السوق المحلي. وبعد مدة من الزمن يكون قد حصل تطور تقني غيّر من طريقة الإنتاج فضاعفها، فأصبحت الوحدة الجديدة من هذا المصنع بإمكانها أن تنتج ١٠٠ ألف وحدة من تلك السلعة بالكلفة نفسها، أي أن الحد الاقتصادي للوحدة الجديدة أصبح ١٠٠ ألف وحدة من تلك السلعة. إن الذي يحصل نتيجة ذلك هو أن كلفة إنتاج هذه السلعة في الخارج تنخفض إلى النصف بالنسبة إلى كلفة الإنتاج من المصنع في العراق. وعندها، إما أن تقوم الدولة بتحمل الخسارة وتستمر في الإنتاج، وهو أمر لا يمكن أن يستمر في الأمد الطويل، أو أن تقوم بتجديد المصنع بإحلال الوحدة المتطوّرة مكان الوحدة القديمة. ولكن الوحدة الجديدة المتطورة، من أجل أن تكون اقتصادية يجب أن تشغل بطاقة قصوى، وهي ١٠٠ ألف وحدة من السلعة، في حين أن السوق لا يستوعب أكثر من ٥٠ ألفاً. فماذا نصنع بفائض الإنتاج؟ وقد يكون الجواب هو التصدير. ولكن هل عملية التصدير سهلة لبلد مبتدئ بالصناعة يدخل سوق المنافسة في العالم ويزاحم الدول الصناعية المتقدمة ذات الإنتاجية العالمية التي قطعت أشواطاً بعيدة في زيادة الكفاءة وتخفيض الكلفة والقدرة على التطور التقني الذي يساعد كثيراً على تخفيض كلفة الإنتاج؟ تلك هي الحلقة المفرغة والمعضلة التي تواجه عملية التنمية عندنا وفي عموم بلدان العالم الثالث الصغيرة الحجم.

إن الارتفاع المستمر بالإنتاجية وتخفيض الكلفة والتطور التقني أمور تحققت للدول الصناعية بفعل تاريخ طويل من التطور الصناعي، ابتداءً بمرحلة الاستعمار والسيطرة على أسواق المستعمرات، وصولاً إلى الوقت الحاضر، حيث التقدم التقني على أشده لزيادة الإنتاجية وتخفيض الكلفة.

إن حرق جميع هذه المراحل بالنسبة إلينا أمر صعب من دون شك. هذا هو الحال بالنسبة إلى السلع الاستهلاكية أو معظمها في الأقل، والحال أكثر صعوبة بالنسبة إلى السلع الإنتاجية. ومن ذلك نستطيع أن نستنتج ما يأتي:

إن التقدم الاقتصادي (وفي النهاية التنمية الاقتصادية) تحتاج إلى توسيع

السوق المحلي في العراق سواء في قطاع الزراعة أو في قطاع الصناعة المدنية والعسكرية. هذا هو السبب الذي يجعل الصناعة الكبيرة ذات الإنتاج الواسع التي يتوفر لها سوق يستوعب الإنتاج بطاقتها القصوى أكثر اقتصادية، لأن سعة الإنتاج تؤدي إلى انخفاض الكلفة.

إن الصناعة الواسعة تتمتع بما يعرف بوفورات الإنتاج الكبير التي أهمها المقدرة على استخدام نتائج التقدم التقني. إن سعة السوق هي المفتاح لذلك، وسعة السوق لا يحققها بأفضل وجه غير الوحدة.

* * *

والآن أيها السائل المستوضح الكريم لا بد من أن أقول بعض الشيء عن موضوع الأمن، وهو الشق الثاني من حديث الإخفاق الذي حققته دولة التجزئة. في هذا المجال، الأمور واضحة على ما أظن، فالصهيونية قد احتلت حتى الآن كامل فلسطين، حيث توسعت من حدود قرار التقسيم إلى حدود ١٩٤٨ ثم إلى حدود ١٩٦٧، وهي تحتل بالإضافة إلى كامل التراب الفلسطيني أرض الجولان في سوريا والشريط الحدودي من الأراضي اللبنانية وتبسط نفوذها على جزء مهم من جنوب لبنان، والمسلسل مستمر. وهي تقوم الآن بعملية استيعاب اليهود السوفيات، وتهجّر اليهود أينما وجدوا في العالم إلى الكيان الصهيوني. وقد بنت إسرائيل قوة عسكرية تفوق قوة جميع البلدان العربية مجتمعة، وهي مسلحة ذريّاً، الأمر الذي أصبح معروفاً للقاصي والداني، والقوة العسكرية الصهيونية مصممة ومهيّأة ومعبّأة خصيصاً للعدوان على البلدان العربية، والمطامع الصهيونية في البلدان العربية لا يحدّها حدّ، فهي تمتد حيثما تستطيع أن تمتد. كما إن الأمن العربي مهدد في مواضع أخرى، فالحركة الانفصالية في شمال العراق ترعاها الدول الاستعمارية والكيان الصهيوني، وتشكّل مصدر استنزاف وخطر داهم للعراق. وجنوب السودان فيه حركة انفصالية على الشاكلة نفسها تقريباً. والحدود الموريتانية مع السنغال مهددة أيضا بتمرد انفصالي ترعاه السنغال. كما يشار إلى تطلع إيران إلى مناطق نفوذ في الخليج العربي، وتطلعها أيضاً إلى بسط نفوذها على المناطق المتاخمة في العراق، حيث توجد العتبات المقدسة. كما لا يخفى ما لتركيا من مطامع في المياه والموارد العربية وفي النفوذ في السوق العربي اقتصادياً. إن جميع هذه الأخطار ما كانت لتكون ابتداء، وما كانت لتنمو وتستمر لو لم يكن الوطن العربي مجزأً ضعيفاً متناحراً يضرب بعضه بعضاً، ممّا شجّع ميول الطمع ورغبات النفوذ والهيمنة عند المستعمرين والطامعين على المضي في خططهم.

إن حالة الضعف والفرقة ما كان لها أن توجد أصلاً وأن تتفاقم لو كان الوطن العربي موحداً في دولة واحدة. إن الضعف عامل مشجع على العدوان والأطماع، في حين أن القوة من شأنها كبح تلك الميول وقتلها قبل أن تولد. فهل بعد كل ذلك تحتاج إلى مزيد من الأدلة والبراهين على الإخفاق في حماية الأمن القومي العربي؟ إن إخفاق الوضع القطري في حماية الأمن القومي أمر معروف، وقد كتب عنه الكثير. إن لجوء بعض الحكومات العربية إلى توثيق علاقاتها بالدول الاستعمارية، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية هو بحد ذاته دليل على ذلك لا العكس، فالعلاقة مع هذه الدولة الاستعمارية العدوة المتحالفة استراتيجياً مع العدو الصهيوني تعني في الحقيقة تعريض الأمن القومي للخطر، لأن هذه الدولة عدو للأمة وذات مطامع في ثرواتها ومتحالفة مع العدو اللدود الذي يعمل على احتلال أراضيها وإبادة شعبها ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. إن هذا النوع من العلاقة لا يمكن النظر إليه على أنه تقوية للأمن القومي العربي إطلاقاً، إذ كيف يكون التحالف مع العدو آمناً؟ إنه في الحقيقة ارتماء في الهاوية واستسلام للعدو وتسهيل لعملية التعرض للخطر المهدّد للأمن العربي.

١٨ ـ ماذا ترى في أعداء الوحدة من الخارج؟

وكما يبدو، فقد أراد السائل المستوضح الكريم أن يتعرف إلى الجانب الخارجي للوحدة العربية، فقال بعد تأمل: وماذا ترى، في أعداء الوحدة في الخارج؟ من أعداؤها، ومن أصدقاؤها؟ قلت له: إن الحديث عن أعداء الوحدة العربية في الخارج أمر مهم من باب معرفة العدو، وهو أمر قيل فيه ما قيل، إلا أن الأمور ليست بالوضوح الكافي. إن العداء المستحكم خارجياً هو عداء المصالح، فالوحدة العربية خطر حقيقي على الاستعمار والصهيونية، ولا أقول ذلك للتفريق بين الاستعمار والصهيونية، بل هما في الحقيقة شيء واحد، فالصهيونية ربيبة الاستعمار، وهي اليوم أسوأ صورة له، لتجرّدها من الأخلاق والمثل العليا، والإمعان في الاستغلال والاضطهاد. إنها الاستعمار في أبشع حالاته. إن عداء الصهيونية للأمة العربية لا يوازيه أي شيء آخر، ولا يصل إلى درجته أي صراع آخر، فالصهيونية لا تقتصر في عدائها على استغلال العرب واضطهادهم بل هي ترمي في نهاية الأمر إلى إبادة الأمة العربية واحتلال الوطن العربي، وإزالة الشعب العربي من الوجود كلياً والحلول محله. والصهيونية تعرف أن العرب، لن يقبلوا الكيان الصهيوني في أرضهم وبين ظهرانيهم، لذلك فكل الجسور منسوفة، وكل فرص حلول الوسط مرفوضة، والصراع أبدي نهائي لا

رجعة فيه. والصهيونية تعرف أن الوحدة هي مصدر القوة للعرب، وهي نقطة البداية لانقلاب كفة الميزان ضدهم وضياع أحلامهم والقضاء على مشروعهم الاستعماري، لذلك فالصهيونية تقاوم الوحدة العربية بكل الوسائل.

وأنت أيها السائل المستوضح الكريم لا بد من أنك لاحظت أن العداء المستحكم والمقاومة من قبل العدو الصهيوني لا تتجلى بالكلام، بل على العكس، إنهم يعدّون التصريح بالعداء يقوي فكرة الوحدة عند العرب، لأن ذلك من شأنه تزكية الوحدة عند بسطاء الناس ممّن لم يصل إليهم الوعي القومي بعد، فالجمهور العربي عندما يسمع أن الصهيونية تصرح علناً ضد الوحدة العربية يزداد تعلقاً بها لشدة كرهه الصهيونية، فما تعاديه هذه الحركة الاستعمارية لا بد من أن يكون صحيحاً، لذلك تعمل الصهيونية، وبكل دهاء ومكر، ضد الوحدة، ولا تتكلم كثيراً ضدها، وهكذا كان موقفها من كل خطوة وحدوية حدثت في الوطن العربي. وتجدر الإشارة إلى أن العمل ضد الوحدة قد تضمن إجراء البحوث والتأليف والدسّ الثقافي والتشويش الفكري، فالصهيونية تقوم بالشيء الكثير من ذلك في مراكز بحوثها ووسائل الإعلام المتنفذة فيها، ولكنها عندما تقوم بذلك تقوم به بأسلوب خبيث ملتوٍ يتخذ من البحث العلمي ستاراً مخادعاً. والصهيونية في عملها المتواصل ضد الوحدة تسخر كل إمكاناتها، وتستخدم كل ما لديها من قوى لتخريب أي محاولة للتوحيد من خلال النشاط الاستخباري العسكري والسياسي والاقتصادي، وبمنتهى السرية والتستر وبالتعاون الوثيق مع حلفائها من الدول الاستعمارية، ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة. وليس أقل أهمية في مجال نشاطها المعادي للوحدة هو الاتصال بالحركات الانفصالية، وتشجيعها وتقديم العون لها في مختلف المجالات من تسليح وتدريب وغيرها من وسائل الدعم. ولاحظ أيها السائل المستوضح الكريم أن الصهيونية تحرص ألا تُظهر الفرح والرضا والتأييد العلني لإخفاق أي خطوة أو مشروع وحدوي للسبب نفسه الذي ذكرته، بل تلتزم الصمت بعد أن تكون قد سعت بكل ما لديها من حول وقوة لتحقيق ذلك الإخفاق، وهكذا يكون الخبث والدهاء في السياسة الصهيونية.

* * *

أما الدول الاستعمارية المعادية للوحدة، فهي في الدرجة الأولى الولايات المتحدة وبريطانيا. إن عداء الولايات المتحدة للوحدة العربية ذو أبعاد متعددة. هناك **أولاً** المصالح النفطية؛ فالولايات المتحدة تريد السيطرة على نفط البلدان العربية، وبذلك تستطيع السيطرة على أوروبا الغربية واليابان التي لا تملك مصادر

للطاقة. ويهم الولايات المتحدة أن تبقى هذه الكتل الاقتصادية المهمة في العالم معتمدة عليها في مجال النفط. إن قوة أوروبا الغربية في تصاعد، فهي على أبواب وحدة سياسية بعد أن نجحت في تكوين وحدة اقتصادية، كما إن اليابان قوة اقتصادية أصبحت مؤثرة في اقتصاد الولايات المتحدة عن طريق الفائض في ميزانها التجاري، وتحتاج الأخيرة إلى سوق اليابان لتعديل الخلل في الميزان التجاري. إن كلاً من أوروبا الغربية واليابان لا يملك مصدراً للطاقة، لذلك فمن مصلحة الولايات المتحدة السيطرة على أكبر مصدر للطاقة في العالم ألا وهو منطقة الخليج العربي. وقد أصبح هذا الأمر أكثر أهمية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي الذي هو مصدر مهم للنفط الخام، ذلك التفكك الذي ربما أدى إلى فقدان وحدة التوجيه في السياسة النفطية لذلك البلد الذي فقد وحدته السياسية.

كما إن الولايات المتحدة نفسها ستكون مستورداً للنفط بنسبة أكبر من استهلاكها الداخلي، إذ تدل جميع المعلومات أن نهاية هذا العقد ستشهد ازدياداً مستمراً لاعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد لسد حاجتها المحلية. وتدل المعلومات أن المصدر الوحيد الذي يملك الطاقة والإمكانية لزيادة التصدير، وإشباع ذلك الطلب هو منطقة الخليج العربي، وهي وبحسب الترتيب في الأهمية: العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات. إن المعلومات الإحصائية تشير إلى أنه عندما حصل حظر تصدير النفط من البلدان العربية في سنة ١٩٧٣ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستورد ٨ في المئة من حاجتها من النفط، أما الآن فهي تستورد أكثر من ٣٠ في المئة، علماً بأن أكثر من ٧٠ في المئة من احتياطي العالم خارج الاتحاد السوفياتي (سابقاً) والصين موجود في دول الشرق الأوسط. وبذلك يستنتج خبراء الطاقة أن الولايات المتحدة ستصبح في السنوات القادمة المستورد الصافي لأكثر من نصف حاجتها من النفط. وبحسب الإحصاءات التي جمعتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعهد النفط الأمريكي ومركز بحوث الطاقة في كمبردج ومركز الشرق ـ الغرب قد أوضحت، أن الموقف النفطي سيكون كالآتي:

يبلغ الإنتاج الإجمالي في الدول غير الشيوعية (سابقاً) نحو ٥٤ مليون برميل في اليوم، ضمنها ٢٢,٣ مليون برميل لمنظمة الأوبك. ويتوقع أن يرتفع طلب العالم الإجمالي من ٦٣ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٧ إلى ٧٠,٦ مليون برميل في ١٩٩٥ ثم إلى ٧٤,٥ مليون برميل في عام ٢٠٠٠ حسب دراسة مركز الشرق ـ الغرب. ويتوقع أن تصل الفجوة بين ما تنتجه الدول النفطية وما تستطيع أن تنتجه كأعلى حد لها إلى ١٠ ملايين برميل في اليوم. وإذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد

السوفياتي (سابقاً) والمكسيك وإيران تنتج أقصى ما لديها من طاقة، فإن كل الطاقة الزائدة تكاد تكون في قبضة الدول العربية الواقعة على الخليج العربي.

إذاً، ومن أجل أن تحقق الولايات المتحدة الهيمنة على مصادر النفط، عليها أن تبقي الوطن العربي مجزأً ضعيفاً غير قادر على تكوين سياسة موحّدة في إنتاج النفط الخام وتصديره. وقطعاً لم يكن للولايات المتحدة أن تشن تلك الحرب على العراق لولا هذا الاعتبار، اعتبار السيطرة على النفط في هذه المنطقة، ومعروف أن الوحدة العربية هي العائق الأول في سبيل تلك السيطرة، لذلك تقوم سياسة الولايات المتحدة الثابتة المستمرة على مقاومة الوحدة بشتى الوسائل والسبل.

وقد جاءت التطورات السياسية الأخيرة باضمحلال المعسكر الاشتراكي، واختلال الموازنة الدولية إلى ظهور المطامع الأمريكية بصورة أوضح للسيطرة على العالم تحت غطاء ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، الذي لم يعد قادة الولايات المتحدة يخفون حقيقة ما يقصدونه من ذلك ألا وهو الهيمنة على شؤون العالم. وإزاء ذلك فمن الطبيعي المنتظر أن تتعزز السياسة الأمريكية في مقاومة توحيد العرب وظهور قوة جديدة في هذه المنطقة من العالم، بينها وبين الولايات المتحدة تاريخ حافل بالعداء. إن السياسة الأمريكية الاستعمارية تقاوم ظهور القوى الجديدة في كل أرجاء العالم انطلاقاً من حسابات هذه الدولة الاستعمارية، ألا وهو إضعاف المقاومة للسياسة الاستعمارية أينما تكون في العالم. إن الوطن العربي منطقة حساسة من العالم، تتمتع بمزايا اقتصادية أهمها احتياطيات النفط المخزون فيها، وموقعها الجغرافي المهم، وسيطرتها على ممرات دولية حيوية. إن هذه البقعة من العالم يجب أن تظل ضعيفة، مفككة، متناحرة في نظر السياسة الاستعمارية، أما التوحيد والقوة وظهور دولة قوية جديدة، فهو أمر لا ينسجم أبداً مع السياسة الاستعمارية لهذه الدولة. لذلك فجميع تفاصيل السياسة الأمريكية في المنطقة العربية تقوم على أساس تقوية الكيانات القطرية، وتوثيق الروابط معها وحمايتها ومدها بما يسمى بالشرعية الدولية، والعمل واقعياً، وبشتى الوسائل على إضعاف أي محاولة للتوحيد مهما كانت، ومن أي جهة أتت، ومهما كان نظامها، وسواء كانت الوحدة جمهورية أم ملكية، تقدمية أم رجعية، فالاستعمار يقاومها.

إن الحركة الصهيونية قد ركزت جهودها في الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبح تشابكها مع السياسة الأمريكية من خلال المؤسسات العلنية، وغير العلنية ومن خلال الجهاز الانتخابي ونفوذ المال والشركات، لذلك أصبح من الصعب التفريق بين أهداف السياستين في المنطقة إلا من حيث اهتمام الصهيونية بالدرجة

الأساسية بالسيطرة على الأرض، في حين أن السياسة الأمريكية تهدف إلى النفوذ والسيطرة على مصادر النفط الخام بصورة خاصة. إن كلاً من الصهيونية والولايات المتحدة يعارض بصورة جذرية أي اتجاه نحو التوحيد في المنطقة أو حتى التقارب بين الكيانات العربية الموجودة الآن، ويسعى بكل الوسائل إلى تثبيت تلك الكيانات وتقويتها وحمايتها وتشجيع الاختلاف والتناحر في ما بينها.

إن كل انقسام في الرأي في البلدان العربية يلقى الترحيب والتشجيع بشتى الوسائل الخبيثة. وأنت تعرف أيها السائل المستوضح الكريم كيف تشجّع الصهيونية والولايات المتحدة الحركات الانفصالية وتمدها بالمال والسلاح والتدريب والتأييد السياسي، والأمثلة على ذلك معروفة، فحالات تزويد التمرد في شمال العراق بالأسلحة من قبل الولايات المتحدة أمر معروف الآن. ومن الحوادث التي نشرت الوثائق عنها ما أرسلته الولايات المتحدة من شحنات الأسلحة من خلال نظام الشاه في وقت رئاسة نيكسون، وعندما كان كيسنجر وزيراً للخارجية، إلى التمرد في شمال العراق. واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أنني سألت كيسنجر شخصياً في اجتماع معه في باريس، على هامش اجتماع الحوار بين الدول المتقدمة والدول النامية الذي دعت إليه فرنسا، عن سبب تورطهم بإرسال تلك الأسلحة إلى الحركة الكردية في الشمال، فأجابني معترفاً بها، بعد أن نشرت عنها وسائل الإعلام أنهم فعلوا ذلك لاعتقادهم في حينه أن حكومة العراق هي حكومة شيوعية. كما إن مسألة التدريب العسكري والتعاون الاستخباري بين الكيان الصهيوني والحركة الكردية في شمال العراق أمر معروف. ويصح الشيء نفسه تماماً على الحركة الانفصالية في جنوب السودان.

١٩ ـ ماذا عن موقف بريطانيا من الوحدة؟

وبعد هذا الشرح استطرد السائل المستوضح الكريم فسأل: وماذا عن موقف بريطانيا من الوحدة العربية؟ قلت له: إن هذه الدولة الاستعمارية العريقة لا تقل خبثاً ولؤماً في معاداة الوحدة العربية، وإن كانت أقل تأثيراً الآن في الأحداث بعد ظهور الولايات المتحدة الأمريكية. أما عندما كانت مؤثرة في بداية هذا القرن، فقد كانت الأولى في تمزيق الوطن العربي كلما وجدت الفرصة مواتية. ويكفي أن تعرف أنها أحد طرفي معاهدة سايكس ـ بيكو، السيئة الصيت، التي تم بموجبها اقتسام البلدان العربية المنسلخة من جسم الدولة العثمانية. كما يكفي أن تعلم أنها هي التي حوّلت نفوذ المشايخ في منطقة الخليج العربي إلى دول. وتفاصيل كل ذلك أصبحت الآن معلومات متداولة لمن يريد الاطلاع على تلك الجريمة النكراء التي ارتكبتها

هذه الدولة الاستعمارية الممعنة في عداء الوحدة العربية. والكل يعرف أن هذه الدولة الاستعمارية عندما امتد نفوذها إلى ليبيا بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية حاولت تكوين ثلاث دول هناك، هي طرابلس وبرقة وفزّان، إلا أنها لم تنجح في النهاية، فقد أعلنت بالفعل دولة في برقة باسم برقة الدولة العربية الثامنة. إنك تعرف من دون شك أن بريطانيا هي التي مكّنت الصهيونية من فلسطين في أثناء عهد الانتداب على هذا القطر، وهي صاحبة وعد بلفور، وهي التي فتحت باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشجّعتها بشتى الوسائل وأمدّت العصابات الصهيونية بالسلاح، وقمعت المقاومة العربية في فلسطين.

إن هذه الدولة الاستعمارية عملت كل ما كان بوسعها لمقاومة فكرة الوحدة، ولم تترك وسيلة لمنع تحقيق أي خطوة وحدوية في الوطن العربي. ولا تنسى أيها السائل المستوضح الكريم أن بريطانيا كانت أحد أطراف العدوان الثلاثي على مصر عبد الناصر التي تصدت لمقاومة الكيان الصهيوني، وتحمّلت دوراً مهماً في الدعوة إلى التوحيد العربي. كما لا تنسى أيها السائل المستوضح الكريم أن هذه الدولة الاستعمارية كانت غاية في الحماسة في تشجيع الولايات المتحدة لقيادة العدوان الثلاثي على العراق. إنه سجل متصل حافل بسياسات، وأعمال معادية للوحدة العربية في كل مجال، وحيثما مكنتها قواها ذلك.

٢٠ ـ ماذا عن إخفاق الدولة القطرية في تحقيق التنمية والأمن العربيين؟

قال السائل المستوضح الكريم: إنك تتحدث عن إخفاق الدولة القطرية في تحقيق التنمية، والأمن لعموم الوطن العربي، ونحن لدينا هذه الأقطار العربية الممتدة رقعتها من المحيط إلى الخليج. ماذا عن أوضاعها قطراً قطراً؟ هل اتسمت تلك الأوضاع بالخيبة والإحباط؟ قلت له: نعم، وهل لديك شك بذلك؟ أتريد أن نأخذ تلك الأقطار قطراً قطراً لنرى ما تواجهه من مصاعب ومعوقات؟ قال: أتمنى ذلك. قلت: ليكن، لنأخذ تلك الأقطار من أقصى المغرب. أمامك موريتانيا ذلك البلد الفقير المكونة أرضه في أغلبها من الصحراء. يبلغ عدد سكانها أكثر بقليل من مليوني نسمة، ويبلغ معدل دخل الفرد السنوي فيها ٥١٠ دولارات، فهل يحقق هذا الدخل مستوى لائقاً من المعيشة؟ ألا ترى أنه منخفض جداً وأنه كان من الممكن أن يكون أعلى بكثير لو كان اقتصاد موريتانيا جزءاً من الاقتصاد العربي الكبير المتنوع المتكامل الموارد؟ ماذا تستطيع موريتانيا أن تعمل الآن لرفع مستوى المعيشة؟ ما هي الموارد المتاحة غير المستغلة؟ ما هي إمكانيات التنمية الموجودة التي لم تستغل بعد؟ هناك ثروة سمكية كبيرة في موريتانيا، أليس بإمكان

رأس المال العربي أن يستغلها لمصلحة مجموع الشعب؟ هناك بعض الإمكانيات الزراعية على ضفاف نهر السنغال، أليس من الممكن استغلالها لمصلحة زيادة الإنتاج الزراعي في موريتانيا؟ نعم كل ذلك ممكن، ولكن ذلك يتطلب أن يكون انتقال الفلاحين والعمال الزراعيين ورأس المال حرّاً بين الأقطار العربية، وفي ظل قوانين واحدة، فينتقل الفائض من هذه الموارد من القطر الذي يوجد فيه فائض إلى موريتانيا حيث تكون فيه شحيحة.

إن جميع خدمات التعليم والصحة والنقل والمواصلات والاتصالات والثقافة والفنون والتدريب المهني من الممكن أن تكون أفضل مما هي عليه الآن لو كانت موريتانيا جزءاً من دولة موحّدة تضم كل البلدان العربية. ثم لو كانت موريتانيا جزءاً من دولة عربية تضم كل الأمة العربية، هل كان ممكناً أن تواجه مشكلة الأقلية الزنجية الحالية ومشكلة النزاع مع السنغال ومشكلة عدم الاستقرار الداخلي؟ لو كانت موريتانيا جزءاً من هذه الدولة الكبرى التي تضم كل الأمة العربية، لما كانت هذه المشاكل أصلاً، ولما تعرضت مواردها للاستنزاف، ولاستطاعت المحافظة على أمنها واستقرارها، ولعاش شعبها في أمن واطمئنان وراحة. إن موريتانيا بوضعها الحالي تحتاج إلى كل شيء تقريباً مادياً وبشرياً، ويشكل ذلك معوقاً مهماً لتطورها ورفع مستوى معيشة الشعب فيها، وهو معوق من الممكن أن يزول أو يتناقص إلى حد بعيد لو كانت جزءاً من دولة كبيرة تضم جميع الأقطار العربية.

٢١ ـ ماذا عن أوضاع الأقطار العربية قطراً قطراً؟

قال السائل المستوضح الكريم: وماذا عن المغرب؟ قلت: نعم، والمغرب يصح عليه المنطق نفسه، والملاحظات نفسها. إن المغرب يبلغ عدد سكانه حوالى ٢٥,٧ مليون نسمة، ويبلغ معدل دخل الفرد فيه حوالى ١٠٣٠ دولاراً سنوياً، وحسب المعلومات المتوفرة تبلغ الديون الخارجية على المغرب ما يزيد على ٢٢ مليار دولار. إن مستوى معيشة المغرب منخفض بالنسبة إلى ما يجب أن يكون عليه لتحقيق حد أدنى لائق من المعيشة للفرد. إن المغرب ينفق الآن جزءاً مهماً من موارده على القوات المسلحة التي يحتاج إليها لمواجهة مشكلة الصحراء ولمواجهة النزاعات المحتملة، كما هو معروف. والمغرب بلد فيه زراعة وشيء من الصناعة، ويسعى جاهداً إلى إيجاد سوق لمنتجاته الزراعية، ولاسيما الحمضيات في أوروبا الغربية، ويلقى منافسة شديدة من إسبانيا والبرتغال وإيطاليا. إن جميع هذه المشاكل المتعلقة بإيجاد الأسواق لمنتجاته الزراعية من حمضيات وزيتون من الممكن أن تحل تلقائياً لو كان المغرب جزءاً من سوق الوطن العربي الكبير الذي تقوم بعض

أقطاره الآن باستيراد هذه المنتجات من الخارج. إن المغرب يحتاج إلى رأس المال، والملاكات العلمية المؤهلة وتطوير مرافقه في نواحي الخدمات كافة، ولاسيما في مجال الخدمات الصحية والتعليم. وجميع هذه الاختناقات ما كانت لتكون لو كان المغرب جزءاً من الوطن العربي الكبير.

إن مشكلة الصحراء نفسها ما كانت لتوجد لولا وجود حالة التجزئة التي أدت إلى قيام نزاع مع الجزائر وعلاقات معقدة مع موريتانيا، وبالتالي لوفّر المغرب جميع الموارد المالية والبشرية التي استنزفتها هذه المشكلة. ألم يكن باستطاعة المغرب أن يسد حاجته من الطاقة لو كان جزءاً من الدولة العربية الموحدة؟ طبعاً، نعم. إن جميع مشاكل التزوّد بالطاقة ما كانت لتوجد في الأساس لو كان الوضع كذلك. لو كان المغرب جزءاً من دولة عربية واحدة لما اضطر أن يقتطع من موارده الشحيحة ليصرف على مستلزمات الدولة الحديثة، ولاسيما في مجال الدفاع والمخابرات والسلك الدبلوماسي، وجميع مؤسسات الدولة الحالية. صحيح أنه سيكون هناك حكومة محلية إلا أن هذه الحكومة هي قطعاً أبسط وأقل عدداً وكلفة من الحكومة الحالية.

وبعد المغرب تأتي الجزائر. هذا القطر العربي المهم يبلغ عدد سكانه حوالى ٢٥,٧ مليون نسمة، ويبلغ معدل الدخل السنوي للفرد فيه ١٩٨٠ دولاراً، وهو بلد منتج للنفط إلا أن إنتاجه من النفط الخام أخذ في التناقص ممّا سيجعله في القريب العاجل معتمداً على الغاز أكثر من النفط الخام. إن الجزائر مدينة الآن، وتبلغ القروض المترتبة عليها حوالى ٤٤,٥ مليار دولار، وتشكل أقساط الديون والفوائد المترتبة عليها جزءاً مهماً من التزاماتها السنوية التي تدفع من مواردها. لقد قامت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال بحملة واسعة للتصنيع إلا أنها واجهت صعوبة في إيجاد الأسواق لتلك المنتجات. وتعاني الجزائر نقصاً في اليد الفنية والملاكات الضرورية، ولاسيما في مجال التعليم لتنفيذ برنامج التعريب، ولديها نقص في الأطباء والخبراء الزراعيين. وتعاني الجزائر في الوقت ذاته مشكلة داخلية تتعلق بالاستقرار، واختيار نظام الحكم الملائم، ولديها مشكلة مع المغرب تتعلق بالصحراء. إن جميع هذه المشاكل ولاسيما المشكلة الاقتصادية كان من الممكن أن تحل لو كانت الجزائر جزءاً من كيان كبير يضم الوطن العربي بأكمله حيث يتوفر لها السوق الواسع لتصريف المنتجات والمصدر المهم لملاكات التعليم والصحة والزراعة ونواحي الحياة الأخرى، ولاستطاعت تجنب المشاكل السياسية مع جيرانها من الأقطار العربية، ولاستطاعت توفير الكثير من مواردها المالية التي تصرفها الآن على القوات المسلحة ومتطلبات الدولة الخارجية والداخلية، ولحلت مشكلة

التعريب. إن امتزاج شعب الجزائر مع بقية أبناء الشعب العربي، وفتح الحدود مع الأقطار العربية من الممكن جداً أن يحل الكثير من المشاكل التي خلقتها العزلة التي فرضها الاستعمار الفرنسي خلال مدة وجوده في هذا القطر العربي المسلم.

* * *

وبما أنك أيها السائل المستوضح الكريم سألت عن جميع الأقطار العربية، وأردت أن نتناولها، لذلك أظنك تريد الآن أن تعرف ماذا كان من الممكن أن يكون عليه وضع القطر الذي يلي الجزائر وهو تونس. إذا كان الأمر كذلك، فإنك تعلم أن تونس بلد صغير، يبلغ عدد سكانه أكثر بقليل من ٨ ملايين نسمة، ويبلغ معدل دخل الفرد فيه ١٥٠٠ دولار في السنة. وتونس بلد فقير الموارد، فيه إمكانات سياحية جيدة، وينتج الفوسفات وكمية صغيرة من النفط. إن هذا القطر العربي الجميل يحتاج أكثر ما يحتاج إلى رأس المال والسوق الواسعة لتصريف منتجاته، ولاسيما الزراعية واستغلال موارده السياحية. وواضح أنه لو كان جزءاً من الوطن العربي الكبير لتحقق له كل ذلك ولارتفع مستوى معيشته، ولتدفق إليه رأس المال الفائض في بعض الأقطار العربية لتطوير موارده السياحية، ولاستطاع هذا القطر إيجاد السوق اللازمة لتصريف منتجاته الزراعية. لقد عانى هذا القطر مشاكل أمنية من بعض جيرانه، وهو يصرف الآن جزءاً ليس باليسير من موارده على الجيش والأمن الداخلي، كان من الممكن تماماً أن يوفرها لو أتيح لهذه المشاكل أن تحل نهائياً. كما تستطيع تونس شأن بقية الأقطار العربية أن توفر على نفسها ما تصرفه الآن على متطلبات الدولة المستقلة كالمصروفات على الجيش والتمثيل الخارجي وعضوية المنظمات الدولية والأمن الداخلي وباقي أجهزة الدولة. إنها قطعاً ستكون أكثر ازدهاراً وأمناً واطمئناناً وعمراناً وراحة مما هي عليه الآن لو كانت جزءاً من دولة عربية موحّدة.

أما ليبيا فيبلغ عدد سكانها حوالى ٤,٧ مليون نسمة، ومعدل دخل الفرد ٦٠٨٤ دولاراً في السنة، وتعاني نقصاً كبيراً في اليد العاملة، إذ فيها إمكانات زراعية غير مستغلة في منطقة الساحل في برقة وطرابلس، وتعاني نقصاً عاماً في اليد العاملة الفنية، وغير الفنية من الممكن أن تحل بصورة نهائية لمصلحة التطور الاقتصادي لو كانت جزءاً من الدولة العربية الموحدة، حيث تتحقق حرية انتقال اليد العاملة وحرية العمل وحرية الإقامة وممارسة المهنة. تقوم ليبيا بإنشاء قوات مسلحة وتصرف عليها جزءاً كبيراً من مواردها النفطية، ولديها تمثيل دبلوماسي في الخارج، ولها حكومة فيها تضخم في عدد الموظفين، وتصرف شأنها شأن بقية

الدول على شؤون الأمن الداخلي والخارجي. وتعاني ليبيا مشكلة سياسية أمنية ناتجة من النشاط المعادي الذي تقوم به الدول الاستعمارية، ولاسيما الولايات المتحدة ضد حكومة هذا البلد. إن جميع هذه المشاكل ما كان لها أن توجد لولا الوضع القطري القائم، فلو كانت ليبيا جزءاً من دولة عربية موحّدة لما اضطرت أن تتحمل تكاليف القوات المسلحة ومصروفات الأمن الداخلي والخارجي وحدها، ولاستطاعت تطوير مواردها الزراعية واستغلالها بصورة أفضل، ولتمكنت من سد النقص الموجود حالياً في ملاكاتها الفنية والخدمية لصالح التقدم والازدهار. إن المشاكل الحدودية مع تشاد ما كان لها أن تكون بهذا الشكل، كما إن مشاكلها الحدودية الأخرى كان من الممكن ألا توجد أصلاً لو كانت ليبيا جزءاً من وطن عربي كبير واحد. إن القوة عامل رادع ومانع لكثير من المشاكل، والضعف عامل جاذب للمشاكل، لأنه يشجع الطامعين على الطمع والاعتداء، لذلك فالدول الاستعمارية ستكون في وضع غير وضعها الحالي إزاء ليبيا لأن عليها أن تواجه دولة عربية موحّدة قوية تضم كل الأمة.

* * *

أما مصر، أيها السائل المستوضح الكريم، فوضعها يمثل حالة صارخة الوضوح، فهذا القطر العربي يبلغ عدد سكانه حتى منتصف عام ١٩٩١ حوالى ٥٥ مليون نسمة، ويزداد بمقدار مليون نسمة كل عشرة شهور. ويوضح ذلك مدى الحاجة التي تخلقها هذه الزيادة الكبيرة بالسكان، وإنها تعني أن على البلاد أن تهيئ جميع مستلزمات الحياة لمليون إنسان جديد كل عشرة شهور. ويبلغ معدل دخل الفرد حوالى ٦١٠ دولارات في السنة، وتبلغ ديونها الخارجية حوالى ٤٨ مليار دولار. إن موارد مصر مستغلة للأقصى تقريباً، فالرقعة الزراعية المحدودة مستثمرة، وموارد المياه محدودة بما هو موجود الآن، ومواردها من النفط وقناة السويس وصلت تقريباً إلى حدها الأعلى، كما إن إمكاناتها السياحية مستغلة. ويعني ذلك أن إمكانات التوسّع في الموارد المتاحة أمام البلاد ليست كبيرة إزاء الزيادة الكبيرة في السكان. في مصر فائض في اليد العاملة غير الفنية وفائض بالملاكات الفنية المدرّبة، وتحتاج مصر إلى رأس المال ومجالات تصريف الفائض من اليد العاملة، وتحتاج إلى أسواق واسعة لتسويق منتجاتها الصناعية. إن كل ذلك لا سبيل إلى الحصول عليه من غير الوحدة مع البلدان العربية. تعاني مصر كثيراً قلّة مواردها من العملة الصعبة التي تحتاج إليها لاستيراد الآلات والمعدات والمواد الخام واستيراد ما يسد حاجتها من الغذاء ولاسيما الحبوب، وتطور مرافقها الخدمية والإنتاجية

ومستلزمات النهضة والحياة الحديثة، ويتوفر ذلك في البلدان العربية الأخرى. إن فتح المجال أمام مصر عربياً يعني الكثير لعملية التنمية الاقتصادية. ومثال واحد يوضح ذلك هو الأراضي الزراعية الشاسعة الصالحة لزراعة الحبوب في شمال السودان التي لو استغلت لاستطاعت تحقيق الاكتفاء الذاتي لمصر والسودان من الحبوب، ولاستطاعت مصر توفير العملة الصعبة اللازمة لذلك.

إن الدول الاستعمارية، ولاسيما الولايات المتحدة تمارس ضغطاً سياسياً كبيراً على مصر من خلال المساعدات التي تقدمها في مجال تزويدها بالحبوب. إن كل مسألة ارتباط حكومة مصر بالغرب المستعمر، ولاسيما الولايات المتحدة كان من الممكن ألا تكون لو لم يكن هناك ضغط الظروف الاقتصادية والحاجة إلى المساعدات المالية. إن كل مسألة الخروج على إرادة الأمة والتصالح مع العدو الصهيوني، وكل ما تبع ذلك من سياسات موالية للاستعمار ومتناقضة مع أهداف الأمة العربية ومصالحها الحيوية كان من الممكن أن تكون في وضع آخر لولا الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي استخدمها الحكام الموالون للغرب ذريعة لتبرر تلك السياسة غير القومية. إن مجموع تلك السياسة كانت ستكون في وضع حرج جداً لولا ضغط الظروف الاقتصادية وظروف الحاجة. ولا يخفى في هذا المجال فهم ماذا سيكون الوضع العربي لو بقيت مصر في الصف القومي ولم تتبع السياسة التي تتبعها الآن في عقد صلح مع العدو والخضوع للسياسة الأمريكية في المنطقة.

إن سؤالاً مهماً يجب أن يوجه لمثقفي مصر وقادتها: ما هو المستقبل الذي يرونه لبلد في مثل هذه الأوضاع الاقتصادية، وما هو الأمل في الخروج من حلقة الفقر المفزعة؟ هل هناك فعلاً أمل بتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في ظل هذه الأوضاع؟ إنني من المعتقدين أن الإمكانية ضعيفة جداً، إذ لا أمل في الأفق غير الاندماج بالجسم العربي، غير الوحدة مع مجموع الوطن العربي حيث يتحقق التكامل في الموارد وتنفتح الأسواق ويتدفق رأس المال المحصور في الأقطار الأخرى ليسهم في التنمية. الواضح هو أن جميع جهود التنمية تبتلعها الآن الزيادة في السكان وتبقى البلاد في مكانها، إن لم تتراجع إلى الوراء، إذ لا توجد أي مؤشرات على إمكانية الحد من زيادة السكان في الأمد المنظور، في حين على العكس، فإن التحسن في الخدمات الطبية من شأنه أن يؤدي إلى تناقص في نسبة الوفيات في الوقت الذي تبقى فيه نسبة الولادات على ما هي عليه، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم مشكلة زيادة عدد السكان. إذاً لا يوجد حل ناجح جذري غير الوحدة العربية التي يندمج فيها اقتصاد مصر باقتصاد البلدان العربية، وبذلك تتحول زيادة السكان إلى عامل إيجابي للتنمية بدلاً من العكس، حيث تستطيع

الأقطار العربية التي تعاني نقصاً في اليد العاملة حل مشاكلها باستخدام الفائض الموجود في مصر. وبذلك ينفك عن مصر هذا الخانق الاقتصادي.

* * *

ولننظر جنوباً أيها السائل المستوضح الكريم حيث نجد السودان. هذا البلد العربي الشاسع الرقعة الغني جداً بموارده الزراعية يبلغ عدد سكانه ٢٦,٦ مليون نسمة، ويبلغ معدل دخل الفرد السنوي ٤٠٠ دولار، وتبلغ ديونه الخارجية حتى سنة ١٩٩٠ حوالى ١١,٨ مليار دولار، وهو مستوى متدنٍ كما هو واضح. إن اتساع رقعة الأراضي الزراعية ووفرة المياه عوامل مساعدة جداً على جعل هذا البلد المنتج الأول للغذاء الذي يحتاج إليه الوطن العربي، إذ تبلغ الأراضي الزراعية فيه ١٥٥,٦ مليون هكتار، المزروع منها في سنة ١٩٨٩ هو ١٢,٥ مليون هكتار، أي ٨ في المئة. إن السودان بلد لا يخلو من المعادن وقد ثبت وجود النفط فيه، وفيه غابات استوائية ذات موارد زراعية ضخمة إلا أنه بلد فقير. فهو يحتاج إلى رؤوس الأموال التي تستطيع استثمار تلك الموارد بصورة حديثة، ويحتاج إلى عدد كبير من الفلاحين المهرة من نوع فلاحي مصر لاستغلال أراضيه الزراعية غير المستثمرة. إن جميع هذه الخوانق قد أدّت إلى تخلف اقتصاده، ولاسيما قطاعه الزراعي. إن أوجه التكامل الاقتصادي بين السودان ومصر كثيرة وواضحة للعيان، وقد حاول البلدان التغلب على تلك الخوانق من دون نجاح ملموس بسبب الحالة القطرية الموجودة. إن تطور السودان اقتصادياً يحتاج حتماً إلى اندماج عربي، ولاسيما مع مصر والبلدان التي فيها فائض من رأس المال. إن الوحدة العربية هي مفتاح التقدم الاقتصادي للسودان من دون شك.

ويعاني السودان مشكلة سياسية لا تقل أهمية عن ذلك في بقائه فقيراً متخلفاً، وتلك هي مشكلة عدم الاستقرار والحركة الانفصالية في الجنوب التي تغذيها دول الاستعمار والكيان الصهيوني، الأمر الذي اضطر السودان إلى الاحتفاظ بقوات مسلحة تستنزف جزءاً مهماً من موارده المالية. إن عدم الاستقرار السياسي ومشكلة الجنوب قد أدّتا إلى استنزاف موارد هذا البلد، وقلّلتا بالتالي إمكانياته في مجال التنمية والتطور. إن الأثر السلبي لعدم الاستقرار ومشكلة الجنوب في تطور البلاد أمر واضح للعيان، إلا أن البلاد ليس أمامها من خيار إلا أن تقبل ذلك حفاظاً على وحدتها الوطنية وسلامة أراضيها. إن الاستقرار والوحدة الوطنية أمور سياسية مهمة إذا ما وضعت البلاد في موضع الاختيار بينها وبين التنمية فإنها مضطرة إلى قبول دفع الثمن للوحدة الوطنية والاستقرار. ومن الواضح أنه لو كان السودان جزءاً من دولة عربية واحدة تضم كل الوطن العربي لذابت جميع هذه المشاكل وحدها،

فالعناصر الانفصالية لا يعود لها الأمل في التمرد وإبقاء البلاد في مثل هذه الحالة، كما إن مشكلة الاستقرار ما كانت لتظهر للوجود أصلاً.

ويلاحظ أيضاً أن في السودان قطاعاً من المثقفين من ذوي الاختصاص الجامعي في مختلف مجالات المعرفة، اضطر جزء كبير منهم إلى الهجرة إلى الخارج، بحثاً عن العمل، في حين أن البلاد لا تزال في حالة تخلّف وبحاجة إلى خدماتهم. إن التنمية الاقتصادية في ظل الاستقرار في دولة الوحدة تحيل جميع هذه السلبيات إلى عوامل إيجابية حيث يصبح بالإمكان الاستفادة من فائض العمالة الفنية، وغير الفنية في مجالات التنمية بدلاً من الهجرة إلى خارج الوطن العربي.

* * *

وبعد تلك الملاحظات لا بد أيها السائل المستوضح الكريم من الاتجاه شرقاً، فنتناول أوضاع الأقطار العربية الأخرى شرق السويس. لنأخذ أولاً لبنان، هذا البلد العربي الصغير المختص بالسياحة والخدمات. إن سكان هذا البلد العربي (عدد سكانه ٢,٧ مليون نسمة ومعدل دخل الفرد فيه ١١٠٤ دولارات) يعرفون أكثر من غيرهم مدى حاجتهم إلى أسواق البلدان العربية، وحرية انتقال رؤوس الأموال والبضائع والأشخاص وحرية العمل والإقامة وممارسة المهنة بالنسبة إلى حياتهم. إن لبنان كان وسيبقى معتمداً على محيطه العربي اقتصادياً، فالسياحة والاصطياف والخدمات التي يقدمها تحتاج إلى المحيط العربي، وجميع منتجاته الزراعية والصناعية والخدمات مجالها الأول للتسويق هو البلدان العربية. إن تجارة الاستيراد والتصدير والمرور والخدمات المصرفية والتأمين والخدمات الأخرى التي تتخذ من لبنان مركزاً لها تحتاج إلى المحيط العربي، أي أنها تحتاج إلى السوق العربي. إن الوحدة العربية تتيح لهذا البلد أن يندمج اقتصادياً مع اقتصاد البلدان العربية، وهو الوضع الأمثل لتطوره الاقتصادي. إن النشاط الاقتصادي المعروف عن مواطن هذا القطر سيجد مجاله للاستثمار والعمل واستثمار الفرص الاقتصادية عندما يكون بإمكانه الانتقال الحر إلى البلدان العربية الأخرى والعمل والإقامة وممارسة المهنة فيها. كما إن البلدان العربية الأخرى ستجني فوائد جمة من الخدمات الموجودة في لبنان ومن المرافق السياحية ومن الجهاز المصرفي، الأمر الذي يحقق منافع اقتصادية للجميع.

وفي الجانب السياسي مرّ لبنان بحالة عدم استقرار أدّت إلى حرب أهلية دامت أكثر من اثني عشر عاماً، وقد سبقتها اضطرابات متتالية، وكان حصيلة كل ذلك تدميراً للموارد، التي من الصعب إحصاؤها، وكان من هولها وفداحتها

وضخامة حجمها ما هو معروف للجميع. إن جميع تلك الاضطرابات وعدم الاستقرار والحروب الأهلية سببها التركيب الداخلي للبنان، وتعرضه لضغوط جيرانه، وتدخل القوى الخارجية الطامعة في المنطقة. فيا ترى هل كانت المشكلة الطائفية ستكون بالشكل الذي هي عليه لو كان لبنان جزءاً من دولة عربية واحدة تضم العرب من المحيط إلى الخليج؟ إن حالة الانقسام، وما يسمّى بالتوازن الطائفي والتوزيع الطائفي في السياسة والوظائف والفرص ليست إلا نتيجة وضع لبنان الحالي بحجمه الصغير وظروفه كقطر منفصل. أما لو كان لبنان جزءاً من دولة عربية واحدة قوية لذابت جميع هذه المشاكل، ولكان الوضع مختلفاً تماماً، إذ يصبح بالإمكان حل جميع المشاكل داخلياً من دون أي تدخل أجنبي.

وأنت أيها السائل المستوضح الكريم، ربما يتبادر إلى ذهنك ما يردده بعضهم من أن المشكلة الطائفية ستكون أكثر استفحالاً لو كان لبنان جزءاً من وطن عربي موحّد. إن هذا الكلام أيها السائل المستوضح الكريم ينظر إلى المستقبل من خلال الحاضر، أي أنه يقيم وضع الوحدة على أساس وضع التجزئة، وهو طريقة غير صحيحة في فهم الأمور. إن وضع التجزئة هو وضع الضعف، ووضع الضعف يُغري جميع الأطراف بمحاولة الكسب على حساب المجموع، ويشجع الطمع بالمكاسب، ويفسح المجال للتدخل الأجنبي ويشجع مَن في الداخل على الاتصال بالخارج وقبول المساعدات لقاء التدخل. وبعبارة أخرى، إن وضع الطائفية في ظل التجزئة هو وضع الضعيف، ويؤدي ذلك الوضع إلى مزيد من التمسك بالطائفية لأنها الوسيلة الوحيدة المتوفرة للحصول على أي شيء شرعياً كان أم غير شرعي. إن وسائل العمل في ظل الطائفية لا بد من أن تكون طائفية أيضاً، وهذا يؤدي بدوره إلى المزيد من الضعف وإلى مزيد من الانقسام الطائفي، وهكذا. في حين أن وضع الوحدة هو وضع القوة والعافية والثقة بالنفس الذي لا يسمح بتدخل الأجنبي، وبذلك تكون الوسائل مشروعة وبعيدة عن الطائفية والأمراض الاجتماعية. وبذلك يصبح ممكناً لمن يريد تحقيق مطلب شرعي، أو الحصول على حق ضائع أن يتبع الأساليب الصحيحة المقبولة المشروعة المتمشية مع القانون والصالح العام. وعندها تكون العملية صحية ولا تؤدي إلى الكوارث التي أدّت إليها عملية الجذب والدفع والصراع الطائفي في لبنان، التي لم تؤد إلى أي نتيجة مشروعة إيجابية بل أضرّت جميع الأطراف. إن وضع الوحدة ـ أيها السائل المستوضح الكريم ـ وضع آخر مختلف تماماً عن وضع التجزئة، لذلك فوسائله مختلفة ووضعه النفسي مختلف.

* * *

والآن، أيها السائل المستوضح الكريم، ننتقل من لبنان إلى فلسطين ذلك القطر العربي الجريح المحتل من قبل الصهيونية. إن حالة هذا القطر أكثر وضوحاً، كما أظن، فهو قطر ما كان ليحدث له ما حدث إطلاقاً لو كان وضع الوحدة هو الوضع السائد بدلاً من التجزئة. وحتى في الوقت الحاضر، وبعد أن حدث ما حدث وحققت الصهيونية ما حققته، هل تستطيع الصهيونية أن تبقى على كيانها الغاصب في فلسطين لو استطاعت البلدان العربية أن تتحد؟ الجواب قطعاً: كلا، على وجه الأكيد. إن اتحاد البلدان العربية بدولة واحدة سيخلق وضعاً جديداً تماماً من جميع الوجوه عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وقانونياً، وإزاءه سيتلاشى هذا الكيان وتتبدد جهود الصهيونية وتخيب كلياً خطط الدول الاستعمارية، إذ كيف يمكن أن يتصور أحد أن هذا الكيان يستطيع أن يقف بوجه دولة واحدة بقيادة واحدة، وقوات مسلحة واحدة، وموارد مالية واحدة، ووضع قانوني ودولي واحد، وسياسة دولية واحدة، وإمكانيات بشرية واحدة، مهما بلغت قوته العسكرية، ومهما بلغ دعم دول الاستعمار له؟ واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أنه ثبت، بما لا يقبل الشك، وبالدليل الملموس أن التطور التقني ليس بالأمر المحتكر من قبل العدو، وأن العرب عندما تتوفر الإرادة والتصميم والعمل قادرون على امتلاك السيطرة على التطور التقني، وحتى بأسرع وبأفضل ممّا لدى العدو. إن التسليح الحديث أمر يتوقف على الإرادة، كما إن الموارد المالية والقدرة العلمية جميعها أمور متوفرة للعرب أكثر مما هي متوفرة للعدو.

إن الأمة العربية لا ينقصها شيء غير أن تتحد إرادتها بإرادة قوية واحدة. وعليك أيها السائل المستوضح الكريم أن تفتش عن سبب ما نحن فيه، ليس في أمر يعود إلى الجوهر بل إلى ما ورد في القول المأثور للإمام علي (رضي الله عنه): «اجتماع هؤلاء القوم على باطلهم وتفرقكم عن حقكم». ترى، أيها السائل المستوضح الكريم، بكم تقدر الجهود والمال والثروة والخسائر المادية والبشرية ومجموع ما خسرته الأمة العربية بسبب احتلال الصهيونية لهذا الجزء من الوطن العربي؟ لو كنا أمة موحّدة في دولة قوية لما فكّر أحد بأن يختار فلسطين مكاناً لتحقيق هذا المشروع الاستعماري المجرم، ولوفرت أمتنا بالتالي كل ما بذلته وما ستبذله من جهود وتضحيات وخسائر بسبب ذلك؟ إنني لا أستطيع ولا أعتقد أن أحداً يستطيع فعلاً أن يحصي الخسائر التي سببها لنا هذا المشروع الاستعماري. إذاً هل تدرك الآن قيمة الوحدة والمنافع التي تنتج منها في جميع المجالات؟

* * *

قال السائل المستوضح الكريم متسائلاً: وما هو وضع الأردن؟ وكيف سيكون في وضع الوحدة مقارنة بوضعه الحالي؟ قلت له: وهذه حالة واضحة أخرى، ولأجل أن تعرف الجواب، اذهب واسأل في الأردن في طوله وعرضه وبمختلف شرائح المجتمع: كيف سيكون حالكم لو كنتم جزءاً من أمة تمتد بلادها من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي؟ هل ستكون أفضل أم أسوأ مما هو عليه الآن؟ إن اقتصاد الأردن ومن جميع الوجوه تقريباً يحتاج إلى البلدان العربية، فالأردن قطر خدمي، وقطر ينتج محاصيل زراعية فيها فائض عن حاجته، ويستورد مواد غذائية أخرى لاسيما الحبوب، ولديه أسطول نقل بري كبير يحتاج إلى تشغيل في النقل المروري عبر البلدان العربية، ولديه جالية تعمل في منطقة الخليج العربي وتشكل أحد موارد العملة الصعبة التي يحتاج إليها. إن اقتصاد هذا القطر يعتمد كلياً على العلاقة مع جيرانه من البلدان العربية وعلى منطقة الخليج العربي. في الأردن بعض الصناعات التي يفيض إنتاجها عن حاجة السوق المحلية، وتحتاج من أجل أن تستمر وتزدهر إلى أسواق البلدان العربية الأخرى. إن كل اقتصادات هذا القطر تحتاج إلى وحدة اقتصادية شاملة مع الأقطار العربية الأخرى من أجل أن تتكامل معها وتتبادل معها السلع والخدمات. إن تشابك اقتصاد الأردن مع العراق أمر واضح وازداد وضوحاً في السنوات الأخيرة.

ويعاني الأردن اختناقات أهمها شحّ المياه، فحتى مياه الشرب يجد صعوبة في توفيرها في بعض السنين، لذلك لا سبيل إلى حل هذه المشكلة جذرياً إلا بحصوله على المياه من المصادر العربية المجاورة وهي العراق وسوريا. ويحتاج الأردن إلى النفط الذي يعتمد عليه كلياً في توفير الطاقة. في الأردن فوسفات يحتاج إلى أسمدة لتصنيعها وتصديرها إلى الأقطار العربية الأخرى. إن أوجه التشابك والتكامل بين اقتصاد الأردن واقتصادات البلدان العربية لا حصر لها، فهو يحتاج إليها من جميع الوجوه. وعندما يصبح الأردن جزءاً من دولة عربية واحدة ذات اقتصاد مندمج واحد يجد الحل لجميع هذه المشاكل، ويحقق اقتصاده تقدماً وازدهاراً لا شك فيه. ففي السياحة يجد سوقاً جيدة، وكذلك في تصريف الفائض من إنتاجه الزراعي والصناعي والمعدني، وتحل مشكلة المياه وتوفير الطاقة، وتحل مشكلة إيجاد العمل لليد العاملة الفنية الفائضة لديه.

إن الأردن دولة فقيرة الموارد، لذلك يضطر إلى الاعتماد على الضرائب وعلى المساعدات من الأقطار العربية الأخرى وبعض الدول الأجنبية. وتسبب هذه الحاجة مشاكل وصعوبات لهذا البلد معروفة لدى الجميع، كما إنها تتصف بعدم الاستقرار، إذ إنها متذبذبة بحسب تقلبات الظروف السياسية. والأردن هو البلد

الآخر المتأثر كلياً بالقضية الفلسطينية حيث يشكل الكيان الصهيوني تهديداً مباشراً له. إن العبء المالي والاقتصادي الذي خلقه احتلال الصهيونية لفلسطين يدفع الأردن قسطاً كبيراً من ثمنه بشتى الأشكال، ومنها مشكلة اللاجئين وعبء الجيش وقوى الأمن الداخلي، بالإضافة إلى الآثار السلبية الأخرى. الأردن أيضاً كيان دولة بكل ما ينطوي عليه ذلك من عبء مالي واقتصادي بسبب ما يضطر لاقتطاعه من التنمية للصرف على الجيش وقوى الأمن الداخلي والتمثيل الخارجي وأجهزة الدولة الأخرى. إن جميع هذه الأعباء المالية والاقتصادية من الممكن توفيرها في ظل الوحدة الشاملة مع الأقطار العربية الأخرى.

* * *

أما سوريا (عدد سكانها ١٢,٥ مليون نسمة ومعدل دخل الفرد فيها ١٠٠٠ دولار)، أيها السائل المستوضح الكريم، فقد كانت، مركزاً مهماً للدعوة إلى الوحدة العربية، وكانت صاحبة المبادرة في قيام الجمهورية العربية المتحدة، إلا أنها أيضاً كانت مقراً لحركة الانفصال التي قوّضت ذلك العمل القومي. وهذا القطر فيه إمكانات للتطور الزراعي والصناعي، لو أتيحت له الأسواق لنما وتطور لمصلحة عملية التنمية. وتكامله الاقتصادي مع العراق والأردن ولبنان وفلسطين معروف وبين. إن ضيق السوق المحلية واضطراب الأوضاع السياسية في المنطقة قد حدّ من إمكانيات التوسّع الزراعي والتجاري والصناعي. إن هذا القطر يشكل منفذاً مهما لتصدير النفط بالنسبة إلى العراق والسعودية، ويمر نهر الفرات فيه. وتقيم تركيا عليه سدوداً وتعمل على الاستحواذ على أكبر كمية من مياهه خارج القوانين والأعراف المتبعة في اقتسام الأنهار المشتركة، مستفيدة من عدم وحدة السياسة المائية بين العراق وسوريا إزاء هذا الموضوع. وتحتاج سوريا إلى أسواق العراق، ويحتاج العراق منفذاً على البحر الأبيض المتوسط. وفي سوريا منابع بعض المصادر المائية المهمة لحياة الأردن. وتشكل أرض الجزيرة في سوريا والعراق أهم منطقة لإنتاج الحبوب لسدّ حاجة القطرين والأقطار العربية الأخرى، لو أتيح لها الاستثمار المشترك الأمثل. ويحتاج القطاع الزراعي في سوريا إلى الأسمدة التي تنتج في العراق، حيث تتوفر العناصر الأساسية لإنتاجها وهي الكبريت والفوسفات والطاقة. في سوريا إمكانات سياحية جيدة وتصلح طريقاً لتجارة المرور للصادرات والواردات عبر لبنان، وهكذا فالتشابك والتكامل الاقتصادي ملحوظ في جميع هذه المجالات. ومن المنطقي أن يكون الاقتصاد السوري أكثر ازدهاراً وتطوراً لو كان جزءاً من اقتصاد عربي متكامل في إطار دولة عربية واحدة لا تفصلها حدود.

وفي الناحية السياسية، ليست سوريا، أيها السائل المستوضح الكريم استثناء من الحالة العامة، فكونها قطراً منفصلاً عن الأمة يعيش في وضع التجزئة، أدى ذلك إلى اضطراب سياسي وعدم استقرار بعد الاستقلال، تدفع البلاد ثمنه ويتحمل الاقتصاد أعباءه المالية والاقتصادية. فلو كانت سوريا جزءاً من دولة عربية واحدة، لما مرت بكل تلك التقلبات التي شهدتها بعد الاستقلال من انقلابات عسكرية واضطرابات داخلية. كما إن التهديد الإسرائيلي قد أدى إلى تحمل البلاد أعباء مالية باهظة للصرف على القوات المسلحة والمخابرات وقوى الأمن الداخلي. إن نسبة عالية من الموارد العامة تصرف سنوياً على الأغراض العسكرية من الممكن توفيرها لأغراض التنمية والتقدم والازدهار في ظل الوحدة، حيث تتلاشى أوضاع التجزئة ومقتضيات اللعبة السياسية وكل ما ينتج من عدم الاستقرار من استنزاف للموارد. كما يمكن توفير جزء من المصروفات العامة التي تقتضيها الدولة.

* * *

وإليك أيها السائل المستوضح الكريم أقول: إن العراق (عدد سكانه حوالى ٢٠ مليون نسمة ومعدّل دخل الفرد فيه ٤٠٦٣ دولاراً)، يدفع ثمناً باهظاً بسبب وضع التجزئة الذي يعيش فيه، شأنه شأن جميع الأقطار العربية الأخرى. إن العراق من الأقطار العربية المهمة المنتجة للنفط، وهو يحتاج إلى منافذ التصدير على المتوسط، ويحتاج إلى سوق أوسع لصناعاته الناشئة، وفيه موارد زراعية كبيرة غير مستثمرة، ويحتاج إلى اليد العاملة اللازمة لذلك، المتوفرة في أقطار عربية أخرى. ويحتاج العراق إلى مزيد من اليد العاملة في مختلف المجالات لسد النقص الموجود لديه في المرافق الإنتاجية والخدمية كافة، وهي متوفرة في أقطار عربية أخرى وفائضة عن الحاجة هناك. إن النهضة الاقتصادية من الممكن أن تتضاعف وتتكامل وتزداد لو كان اقتصاد العراق موحداً مع اقتصادات البلدان العربية الأخرى.

أما في الجانب السياسي فقد اضطر العراق إلى الدفاع عن حدوده الشرقية وحده تقريباً، والحرب مع إيران كانت في حقيقتها دفاعاً عن العراق، وعن عموم منطقة الخليج العربي بوجه التدخل الإيراني، والسعي المتواصل إلى مدّ النفوذ والهيمنة على المنطقة، وقد كلّف العراق ذلك الكثير من الجهد والمال والدماء. ومن الطبيعي أن تتردد إيران كثيراً قبل أن تفكر في الاعتداء على الجناح الشرقي للوطن العربي لو كان الوطن العربي موحداً. لقد عمل النظام الإيراني السابق، ويعمل الآن على الاستفادة من وضع التجزئة عن طريق استمالة بعض حكومات

دول الخليج إليه، وتكوين العلاقات معها متبعاً أساليب عدة في التعاطي معها. لقد سعى نظام الشاه، واستمر النظام الذي أعقبه، من أجل بناء قوة بحرية كبيرة في الخليج العربي، والاحتفاظ بقوات مسلحة كبيرة، وهو يسعى الآن إلى امتلاك السلاح الذري، والهدف من كل ذلك واضح بالطبع ألا وهو منطقة الخليج العربي الغنية بالنفط. إن هدف هذا النظام هو أن يكون أكبر قوة في المنطقة كما صرح بذلك علناً، ويعني ذلك من دون شك أنه يشكل خطراً على العراق. إن الوضع يكون مختلفاً تماماً عندما تواجه إيران دولة عربية موحّدة بكامل ثقلها وإمكانات الأمة العربية أكبر ممّا هي عليه في الوضع الحاضر. إن القوة التي تخلقها الوحدة لا يشترط أن تستعمل، إذ يكفي وجودها لكي تمنع التفكير بالعدوان. إن العدوان لا يقع والحرب لا تقوم إلا عندما يكون لدى المعتدي الأمل في أنه سينجح في عدوانه، ومثل هذا الأمل يعتمد على توازن القوى. إن وضع التجزئة يشجع على الوقوع في الوهم وارتكاب الأخطاء في الحسابات ممّا يؤدي إلى وقوع العدوان والحرب وتحمّل الخسائر والتضحيات التي تسببها في النهاية.

في شمال العراق مشكلة العناصر الانفصالية التي خلقتها الدول الاستعمارية وغذتها مطامع إيران واستخدمتها ورقة سياسية خلال المرحلة الماضية. إن هذه المشكلة قد استنزفت من موارد العراق الشيء الكثير وسبّبت له وضعاً غير مواتٍ للتنمية والتقدم، وسفكت فيها دماء غزيرة، وسببت لمجموع البلاد خسائر مادية وبشرية يصعب حسابها. إن هذه المشكلة ما كان لها أن توجد أو أن تستمر لو كان العراق جزءاً من مجموع الأمة، إذ على الحركة الانفصالية عندها أن تواجه مجموع الأمة، وليس جزءاً منها، ولتوجب على القوى التي تغذيها وتستخدمها لأغراضها ومطامعها أن تفكّر بقوة الأمة وليس بقوة جزء منها. إن كل قضية الاستقرار تحل بشكل طبيعي في ظل الوحدة العربية الشاملة، والاستقرار عامل مهم في مجال التقدم والازدهار والتنمية.

العراق يتقدم اليوم الصفوف في الدعوة إلى الوحدة، ويتحمل هذه المسؤولية القومية المشرفة مقدماً في سبيل ذلك تضحيات مادية، ويتحمل أعباء هذه القضية العربية. إلا أنه مع ذلك سيكون من دون شك في وضع أفضل بكثير مما هو عليه الآن من جميع الوجوه في وضع الوحدة. إن عجلة التنمية ستدور أسرع ويتحقق الاستقرار الداخلي، وتنحل تلقائياً مشكلة الأكراد في الشمال، ويتكامل اقتصاده مع الاقتصادات العربية. وفي ظل القوة والاستقرار والموارد المالية الكبيرة والإمكانات الاقتصادية يستطيع أن يقطع أشواطاً بعيدة في البناء والعمران والتقدم والازدهار والتنمية في جميع الميادين. إنه يتحمل ثمن المبادرة والتضحيات التي

يتطلبها النضال لتحقيق الوحدة، إلا أنه سيجني منها الكثير وستكون أوضاعه من جميع الوجوه أفضل ممّا هي عليه في وضع التجزئة.

* * *

ولنتجه الآن أيها السائل المستوضح الكريم إلى اليمن، وهو البلد الذي حقق وحدته الإقليمية بين شماله وجنوبه. إن هذا البلد هو من دون شك أفضل وضعاً الآن ممّا كان عليه قبل الوحدة، فقد وضعت الوحدة حداً لذلك الصراع المرير المسلح وغير المسلح الذي استنزف مواردهما وأنهك قواهما وأبقاهما فقيرين، ففي ظل الاستقرار والسلام يستطيع هذا البلد الآن أن يتفرغ للتنمية وتحقيق التقدم الذي يحتاج إليه في شتى الميادين. إن الشطر الجنوبي كان مستنزفاً إلى أقصى الحدود، إذ كان الجزء الأعظم من موارده موجهاً نحو الحرب والصراع مع الشمال، وكذلك كان الشمال، إلا أن اليمن الموحّد نفسه لا زال فقيراً، إذ يبلغ عدد سكانه حوالى ١٣,٧ مليون نسمة، ومعدل الدخل الفردي فيه حوالى ٥٤٠ دولاراً في السنة، وهو مستوى منخفض جداً. واليمن يحتاج إلى جميع أنواع الخدمات من صحية وثقافية وتعليمية ومواصلات وغيرها. إن كمية النفط التي اكتشفت تساعد من دون شك على سدّ حاجة الاستهلاك الداخلي، ويصدّر منه القليل الذي يدرّ دخلاً من العملة الصعبة تحتاج إليها البلاد. إلا أنه سيكون في وضع أفضل من ذلك بكثير في ظل الوحدة الشاملة.

ولليمن جالية نشيطة في مجال الأعمال الحرة والتجارة كانت تعمل في السعودية وتكوّن مصدراً مهماً للعملة الصعبة، وقامت السعودية مؤخراً بتهجير هذه الجالية، الأمر الذي ألحق باليمن ضرراً مالياً كبيراً. في ظل الوحدة الشاملة ستنتهي هذه المشكلة وسيكون بمقدور أي يمني أن يعمل حيثما يشاء، وفي أي قطر عربي، وسيكون مواطناً لا يستطيع أحد تهجيره متى شاء. واليمن بلد زراعي وقابل لتطوير الكثير من موارده في هذا المجال، والسوق الطبيعي للفائض من تلك المنتجات هو الأقطار العربية الأخرى. واليمن يحتاج إلى رأس المال لتطور منتجاته، ورأس المال متوفر في الأقطار الأخرى، إلا أنه لا يستطيع أن يتحول إلى اليمن بسبب العوائق الموجودة في ظل وضع التجزئة. وبين اليمن والسعودية نزاع قديم، كان ولا يزال مصدراً لاستنزاف موارد اليمن، المضطر إلى الاحتفاظ بقوات مسلحة وقوى أمن داخلي لمجابهة الضغط السعودي والتدخل في الوضع الداخلي، وكل ذلك سيزول بالطبع في ظل الوحدة. واليمن باعتباره دولة تخصص جزءاً من

مواردها للصرف على مؤسسات الدولة من تمثيل خارجي وغير ذلك من مقتضيات الدولة الحديثة، والجزء الأكبر من هذه النفقات يمكن توفيره في حالة الوحدة. إن الوضع الاجتماعي والثقافي في اليمن لا يزال متخلفاً حتى بالنسبة إلى كثير من الأقطار العربية الأخرى، مما لا شك فيه أن الوحدة بما تؤدي إليه من امتزاج وتفاعل وتكامل الإمكانات تساعد على تطور الوضع الاجتماعي للأفضل، ويصح الحال على جميع نواحي الحياة الأخرى.

* * *

إن حادث توحيد اليمن يكتسب أهمية خاصة في مثل هذه الظروف، فقد كان حادثاً إيجابياً وسط الكثير من التطورات السلبية. وإني أيها السائل المستوضح الكريم موقن أن أقوى ما يحدد موقف الإنسان هو مدى القناعة العقلية، فمهما كانت العوامل العاطفية مؤثرة، ومهما كانت الظروف المحيطة موحية ومشجعة في هذا الاتجاه أو ذاك تبقى جميع هذه العوامل مساعدة للعامل الرئيسي ألا وهو قناعة العقل البشري، فالذي يحصل في العقل يحدد في النهاية الموقف حتى ولو كانت العوامل المساعدة الأخرى تؤثر في الاتجاه المضاد. كما إن العوامل المساعدة هذه حتى وإن أثّرت فتأثيرها يكون موقتاً، إذا لم تنسجم مع قناعة العقل. ولا أقصد بالطبع في هذه المناسبة أن أتناول موضوع تكوين المعرفة، ذلك الموضوع الفلسفي المهم والمعقد، لأننا لسنا في مجال بحثه، وإن كنت أسوق هذه الكلمات عنه فلكي أوضح أنها قناعتي في هذا المجال، والتي على أساسها أبني موقفي.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أقدم هذه الكلمات كمدخل إلى القول إن وحدة القطر العربي ـ اليمن ـ تستحق الدراسة لسببين، واحد يتعلق باليمن كجزء من كل، والآخر يتعلق بتوظيف ما تتوصل إليه الدراسة لإلقاء ضوء كاشف على مجمل موضوع الوحدة العربية الذي هو موضوعنا الرئيسي. تُرى أيها السائل المستوضح الكريم لو أن دراسة تفاصيل أوضاع هذا القطر العربي خلال فترة تجزئته، ومقارنة ذلك بما هو عليه الآن، بما في ذلك الإمكانات الجديدة التي تتيحها الوحدة قد عملت، فماذا تتوقع أن يتضح منها؟ إنه عمل ثقافي مهم من دون شك.

لقد أتيحت لي الفرصة أيها السائل المستوضح الكريم أن أستمع مباشرة إلى علي سالم البيض في اجتماع مصغر على هامش المؤتمر عن موضوع الوحدة، وكان أهم ما ورد في ذلك هو الحديث الصريح عمّا حدث بين شطري اليمن قبل

التوحيد. وأتذكر أنه قال ما معناه، إنهم في الجزء الجنوبي كانوا يعملون من أجل بناء الاشتراكية، وإن قادة الشطر الشمالي كانوا يعملون من أجل إقامة الرأسمالية، وقد فشل الجانبان، فلا نحن في الجنوب بنينا الاشتراكية، ولا هم في الشمال أقاموا الرأسمالية. كما قال ما معناه أننا أضعنا جهودنا وهدرنا مواردنا وسفكنا دماءنا، ليس من أجل بناء الوطن ولا مصلحة الشعب بل من أجل أن يزيح بعضنا بعضاً من الحكم. لقد آن الأوان لوضع حد لذلك. لقد أدركنا خطأ ذلك وضرره على بلادنا وشعبنا، لذلك قررنا الرجوع إلى الطريق الصحيح ووضع حد لذلك، فاتحدنا. قال ذلك بتفصيل أكثر إلا أن موجز ما قاله في صدد الموضوع هو هذا.

أما دولة عُمان أيها السائل المستوضح، فيصح عليها المنطق نفسه، وتنطبق عليها تقريباً الملاحظات نفسها. إن عُمان بلد يبلغ عدد نفوسه حوالى مليوني نسمة، ويبلغ معدل دخل الفرد فيها ٥٦٥٠ دولاراً سنوياً، وهو مستوى متدنٍ بالرغم من كمية النفط الصغيرة نسبياً التي ينتجها. إن هذا البلد له نزاعات حدودية مع جيرانه، ولاسيما مع اليمن ومع الإمارات التي له فيها مطالبات بأراض غنية بالنفط كما يبدو. إنه بلد فقير ومتخلف ويحتفظ بقوات مسلحة ويحاول دائماً اتباع سياسة موالية للدول الغربية، لاسيما بريطانيا، ويجامل النظام الحاكم في إيران. وإيران كانت دوماً تضغط على هذا البلد المشرف على الممر المائي المهم: مضيق هرمز. إن هذا البلد سيكون من دون شك في وضع سياسي واقتصادي واجتماعي أفضل في حالة اتحاده مع الأقطار العربية الأخرى. سيستطيع هذا البلد استيراد ما يحتاج إليه من سلع زراعية لا ينتجها من الأقطار العربية الأخرى، وسيستطيع أن يتكامل مع اقتصادات البلدان العربية لمصلحة الجميع، وسيكون بالإمكان سدّ النقص الموجود لديه في اليد العاملة الفنية وغير الفنية لتطوير خدمات التعليم والصحة وفي جميع النواحي الزراعية والصناعية والمواصلات والنقل والنواحي الأخرى. إن نزاعات الحدود ستحل تلقائياً وسيتمازج شعب عمان مع سكان البلدان العربية الأخرى لصالح التطور الاجتماعي والتقدم في العادات والتقاليد وطرق الإنتاج وفنون البناء والعمران. وسيكون بإمكانه توفير الكثير من موارده التي ينفقها الآن على أجهزة الدولة والجيش والأمن والتمثيل الخارجي. وستتفتح أبواب التقدم أمام هذا البلد الذي لا يزال في وضع متخلف نسبياً.

ولتكن الدولة التالية التي نتناولها في منطقة الخليج العربي هي البحرين. هذا البلد الصغير الذي بلغ عدد سكانه حوالى نصف مليون نسمة، ويبلغ معدل دخل الفرد فيه ٦٨٣٠ دولاراً في العام، وهو منتج صغير للنفط. إن هذا البلد الفقير بالموارد فيه رقعة زراعية صغيرة تعاني الآن قلة المياه الصالحة للري والشرب، وقد

أخذت أشجار النخيل فيه بالضمور بسبب قلة المياه وتسرب مياه البحر المالحة إلى المياه العذبة القليلة، فارتفعت ملوحتها، وهي آخذة بالتدريج إلى التحول إلى مياه مالحة غير صالحة للزراعة. ومستقبل هذا البلد هو أن يصبح معتمداً على مياه التحلية للاستهلاك البشري. إن هذا البلد كان دوماً مهدداً من قبل إيران التي طالما حاولت الاستيلاء عليه في زمن حكم الشاه، لذلك يحاول حكامه البقاء في دائرة النفوذ الأمريكي والبريطاني طلباً للحماية. إن هذا البلد يحتاج جداً إلى الاندماج في كيان أكبر، فتنفتح أمامه مجالات الاستثمار وتأدية الخدمات وتأمين الغذاء والأمن وحل مشاكله الاقتصادية والأمنية.

٢٢ ـ ماذا عن التفاوت الكبير في توزيع الثروة بين البلدان العربية؟

وهنا قاطعني السائل المستوضح الكريم قائلاً: إنكم تتحدثون عن التفاوت الكبير في توزيع الثروة بين البلدان العربية، فهل لك أن تقوم بمقارنة بين الأغنياء والفقراء؟ قلت: نعم، نحن نقول بذلك وما تطلبه سأقوم به. ومن أجل المقارنة سأعدّ المغرب وموريتانيا ومصر والسودان واليمن هي الكتلة الفقيرة، وأعدّ دول الخليج المكوّنة من البحرين والإمارات وقطر والكويت والسعودية هي كتلة الدول الغنية. وتدل المعلومات المتوفرة أن عدد سكان الكتلة الغنية من حملة الجنسية يبلغ حوالى ٦,٥ مليون نسمة، ويبلغ إيراد هؤلاء من النفط فقط بين ٧٠ إلى ٧٥ مليار دولار سنوياً، في حين يبلغ عدد سكان الكتلة الفقيرة المكوّنة من السودان والمغرب وموريتانيا واليمن والشعب الفلسطيني حوالى ٦٧ مليون نسمة. وتوصلنا إلى حساب عدد السكان على أساس أن عدد سكان الإمارات المعلن وهو ١,٩ مليون نسمة، يضم من الأجانب بنسبة الثلثين، والثلث الباقي هم الذين يحملون الجنسية. إن كون الغالبية من السكان من الأجانب هو الذي جعل حكومة الإمارات لا تعلن نتائج الإحصاء الأخير الذي أجرته في البلاد، وهو وضع أصبح معروفاً ويذكره المسؤولون في مجالسهم. ومن مجموع سكان الكويت المعلن، وهو مليون ونصف، هناك حوالى ٣٠٠ ألف يحملون الجنسية الكويتية. أما قطر والبحرين فليست لدينا معلومات عن نسبة الأجانب فيهما، لذلك افترضناها تساوي ثلث السكان. إن عدد سكان العربية السعودية لا يتجاوز في أحسن الحالات ٨ ملايين، وهناك من يعتقد أنه أقل من ذلك. ومعروف أن حكومة العربية السعودية تحرص على تكبير عدد سكانها، ولا توجد وسيلة لمعرفة الحقيقة بهذا الخصوص، فهناك أرقام متداولة بعضها يقدر عدد السكان بأربعة ملايين، وبعضها يرتفع إلى ضعف هذا العدد. إذاً هذه هي المقارنة الصارخة: حوالى ستة ملايين ونصف المليون يحصلون على دخل

من النفط فقط يتراوح بين ٧٠ إلى ٧٥ مليار دولار سنوياً، في حين يعيش فقراء العرب البالغ عددهم حوالى ٦٧ مليون نسمة في فقر معروف المظاهر، كما في السودان ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين. إن معدل دخل الفرد في الإمارات يبلغ ١٩٨٧٠ دولاراً في السنة، في حين أنه في السودان ٤٠٠ دولار، وهو في الكويت ١٤٦١٠ دولارات قبل انخفاض إنتاجها عام ١٩٩١، في حين أنه في اليمن حوالى ٥٤٠ دولاراً وفي موريتانيا ٥٠٠ دولار. (إن مصدر هذه المعلومات هو مطبوعات الأمم المتحدة ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط).

إن وجود العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات في الوضع الحالي المتسم بعدم التوازن الصارخ في الاستحواذ على الثروة العربية أمر يثير قضية أساسية في الوضع العربي الحالي، قضية عدم العدالة المتناهي مقارنة بالملايين من فقراء العرب الذين يعيشون في حالة الكفاف أو دون الكفاف. كيف يمكن قبول هذا الوضع؟ فهو إن استطاع أن يبقى لبعض الوقت، فمن المستحيل له أن يستمر طويلاً. إن حالة عدم التوازن هذا ستبقى مصدراً للتوتر ومدعاة لعدم الاستقرار، إنها مسألة الغنى والفقر في الوطن العربي.

إنه الغنى الفاحش وبكل ما يتبعه من تصرف لا ينسجم مع مبادئ العدل، ولا مع المصلحة القومية، ولا مع مبادئ الدين، ولا مع الأخلاق الفردية للإنسان العربي، ولا مع الغيرة والشهامة القومية. إن هذه القضية الخطيرة كانت ولا تزال موضع الملاحظة والمقاومة والثورة من قبل جماهير العرب، والسخط والاستهجان من قبل أحرار العالم.

* * *

وربما تكون أيها السائل المستوضح الكريم مهتماً بعض الشيء بالكلام الذي يقال في إطار القانون الدولي حول شرعية هذا الوضع؟ قال: نعم، إنني أسمع كلاماً على موضوع القانون الدولي والشرعية الدولية، ولكنني لم أفهم المقصود، ولم أر وجاهة تلك الحجّة. فقلت: أيها السائل المستوضح الكريم تصوّر أن بعض أجهزة الإعلام ومنها أجهزة بعض الحكومات العربية أخذت تتحدث لغة الإعلام الغربي. إنها تقول إن هذه الدول الغنية مستقلة (أي السعودية والكويت وقطر والإمارات)، وهي أعضاء في الأمم المتحدة، ولذلك فهي حرة التصرف بثرواتها الطبيعية، وأن لا أحد له الحق فيها غيرها. وقد استغرب السائل المستوضح الكريم ذلك وبدت عليه علامات التعجب، فقال: هل حقاً يوجد من يقول بذلك؟ هل

صحيح يوجد من يقول إن الثروة النفطية في الإمارات مثلاً هي ملك أهل الإمارات فقط، أو أن نفط الكويت هو ملك الثلاثمئة ألف الذين يحملون الجنسية الكويتية؟ قلت له: نعم، هناك من يقول بذلك، وهو بكامل قواه العقلية، إلا أنه ليس بكامل قواه الروحية والأخلاقية.

ألا يعرف من يقول بذلك أننا، مهما كان ويكون، أمة واحدة، وكل ما في باطن هذا الوطن العربي من شرقه إلى غربه هو في الحقيقة ملك لجميع الأمة؟ بالمنطق القومي، الأمة هي المالك النهائي لكل الثروات، وبمنطق الدين، الثروة ملك لجميع المسلمين.

وأنتم يا حكام الأقطار الغنية، ألا تفكرون بشيء من المصلحة العامة؟ أليس عندكم بعض الاهتمام بحاضر الأمة العربية وبمستقبلها؟ ثم ألا ترون أن المليارات التي تأتيكم سنوياً تحتاج إليها الأقطار الفقيرة ويحتاج إليها الفقراء، وتستطيع أن تسهم في التنمية العربية، وفي تقوية الدفاع العربي وحفظ الأمن العربي؟ ألا يهمكم أن يبقى السودان موحداً، وأن تستمر مقاومة الصهيونية وبناء القوة العربية لمقاومة هذا الخطر الأكيد على حياتنا ومستقبلنا وسلامة وطننا؟ هل يمكن مقارنة وضع الأمة العربية الآن بكل مآسيه وبؤسه ومهانته بوضع أمة موحّدة قوية عزيزة تمتد من الخليج إلى المحيط، يعمّ فيها الرخاء الاقتصادي والرفاهية، قوية بكل شيء، يحترمها الجميع، ويعيش فيها الإنسان كريماً معززاً مرفهاً حراً؟ هل إنكم في وضعكم الحالي مرتاحون؟ وكيف ترتاحون والجميع يشير إليكم بالاتهام والتقصير والتواطؤ مع الأجنبي، فيسخط عليكم القاصي والداني؟ إنكم تعيشون في قلق دائم، بسبب الباطل الذي أنتم فيه، وليس أصلح ولا أفضل ولا أكرم عيشاً وأهدأ بالاً وأرقى منزلة من أن تكونوا مع الحق، والحق هو أن تكون هذه الدول المصطنعة جزءاً من الأمة في وحدة عربية شاملة سيكون لكم فيها أفضل العيش وأكرم المكانة، أنتم ومن يأتي بعدكم، فتكونون ممّن يرضى عنهم الله وعباده.

وأنتم البالغ عددكم بضعة ملايين ممّن تحملون جنسيات هذه الدول المصطنعة سيكون عيشكم أفضل كرامة وعزة ودينكم أقوى وأقوم في دولة الوحدة مما هو في وضعكم الحالي، فأنتم تعرفون أن هذا المال لا يعود إليكم وحدكم لأنه مال الأمة وثروة العرب أجمعين، لذلك فما تستحوذون عليه حرام، ولا أظنكم ترغبون في أن تكونوا من مرتكبي الحرام وآكلي حقوق الآخرين. ولا أظنكم تفضلون حياة الذل والإهانة والتعرض للأخطار والقلق الذي يلف دولكم هذه، ولا أراكم ترضون أن تكونوا لعبة بيد الأجنبي والعدو يستعديكم على أمتكم

ويستعملكم لضرب وطنكم ويستخدم ثروات الأمة بواسطتكم لخدمة مصالحه. إنكم متهمون عن حق بإلحاق أفدح الضرر بقضية الأمة والوطن. إنكم مخيّرون بين وضع ووضع، وضع الوحدة الشاملة القومية المكللة بالعز والخير والرفاهية والعدالة والسعادة والتقوى التي تعمّها، وبين وضع التجزئة الذي تعيشون، ونعيش فيه الآن كل ما فيه من ضعف وهوان ومروق عن تقوى الدين وسعادة الدنيا. إن الإنسان السويّ بعقله وروحه وخلقه لا يمكن إلا أن يختار الأول: خيار الوحدة حيث السعادة في الدنيا والآخرة.

* * *

ربما يفكّر البعض منكم أن بإمكانه في النهاية وإذا ما حدثت الثورة وضاقت الحال أن يهاجر إلى بلدان الغرب حيث توجد أمواله والبيوت التي أعدّها، وأنه سيستطيع العمل في مؤسساته التجارية والمالية التي أنشأها الآن، وأن كل شيء سيكون طبيعياً في حياته الجديدة. وأنه سيكون بإمكانه بيسر وبسرعة تكوين حياة جديدة في ديار المهجر. إن هذا البعض لا شك يفكّر بذلك ويعدّ له العدّة من الآن، وبعضكم قد فعل ذلك فكان له مكانان؛ واحد في المهجر وواحد في الوطن الأم، بل ربما كان له أكثر من مكان في المهجر يتنقل بينها خلال السنة. إن بعضكم ربما ينظر إلى حياة الغرب على أنها المبتغى ومكان السعادة والمسكن الآمن والمقر الأمثل، وإن الدخول في ذلك المجتمع والاستقرار فيه هو ما يتمناه الإنسان أينما يكون في هذا العالم. ولكنه إذ يفكر بذلك كبديل متاح في يوم الضيق يقع في خطأ فادح ووهم كبير ويسير إلى إلحاق أكبر الأذى بنفسه وبأسره وبأجياله القادمة. وعقدة كل ذلك هو أنه يعدّ المال كل شيء، وأنه يستطيع أن يعوض عن كل شيء، وهو عين الخطأ وموضع الزلل. إنكم أيها الواهمون عندما تذهبون إلى بلاد المهجر لن تذهبوا سائحين أو زائرين أو لمهمة تجارية بل في وضع مختلف تماماً.

إنكم ستذهبون وأنتم فاقدو الوطن ومقطوعو الجذور، مسخوط عليكم من أهلكم ومعارفكم وبني قومكم وحكومة بلدكم، تلاحقكم الأمة بالغضب وعدم الرضى. ستكون ضمائركم مثقلة بالذنب ونفوسكم ملأى بالمنكر وأذهانكم مشوشة بالخوف والقلق وعدم معرفة المستقبل. أي أنكم ستكونون في وضع المذنب الهارب المطارد المطلوب للعدالة بكل ما ينطوي عليه ذلك من قلق واضطراب وهموم وخوف وترقب، وبكل ما يصاحبه من همّ وتعاسة وحسرة وألم. في البداية، ربما يكون أبناؤكم وزوجاتكم وأهاليكم راضين بذلك السفر ومقبلين على التفرج على بلاد أخرى ورؤية أشياء جديدة، ولكنهم بمرور الوقت ستتغير نظرتهم

وتتلاشى فيهم تلك الرغبات ويحل محلها شعور جديد هو شعور الحنين إلى الوطن والأصدقاء والمعارف والأقارب. سيحن الولد إلى مدرسته ومرابع لهوه، وستحن الأم إلى أهلها وذويها وتنمو فيهم الرغبة في معرفة أخبار الوطن وأخبار المدينة التي كانوا يعيشون فيها، وماذا يجري في محلة سكناهم والشارع الذي يقع فيه بيتهم. ستنقلب الصورة ويتغير الوضع النفسي، فكل شيء في المهجر سيصبح عادياً مملاً، ويصبح كل شيء في الوطن مرغوباً فيه وتتحرق النفس لمشاهدته. وهكذا يدب شعور الغربة في أفراد العائلة وينمو شعور عدم الانتماء وتبدأ الحسرة والألم والتعاسة تمد جذورها في النفوس. ستسمعون الإهانة هنا وهناك، وستسمعون تعليقات الازدراء في هذا المجلس أو ذاك، وستكتشفون أن المجتمع ربما يقبلكم مادياً، ولكنه يرفضكم نفسياً، وحتى وجودكم المادي قد يتعرض أحياناً للأذى، كما حدث في حالات كثيرة في بلدان الغرب.

أما مركزكم الاعتباري في المجتمع فسيكون بعيداً عن الاحترام، فلن تكونوا شيئاً مهماً ولن تشعروا أن لكم كياناً وانتماء إليه، فأنتم مهما طال الزمن ستكونون وافدين غرباء طارئين. ولا يذهب بكم الوهم أن المجتمع الجديد الذي تذهبون إليه لن يعرف قصة كل واحد منكم في بلاده، ولماذا هاجر وترك وطنه بل إنه سيعرف ذلك عاجلاً أم آجلاً، وبسبب ذلك لن يكون لكم الاحترام، بل يعدكم في داخل نفسه منبوذين مذنبين في وطنكم وأصحاب جريمة من نوع ما، وسينظر إلى أموالكم على أنها مشكوك في شرعيتها وأنكم لا تستحقونها تماماً. ستكون علاقات من تتعاملون معهم تجارياً قائمة على أساس استغلالكم لأقصى ما هو ممكن، فالواحد منكم هو ذلك العربي الغني بما يسمى بالبترودولار، وهو بنظرهم مصادفة غير مبررة حصلت عليها أنت بكل طريق عدا طريق العمل وبذل الجهد. إن نظرتهم إليكم ستكون من خلال نظرتهم إلى بلد متخلف حدثت فيه مصادفة طبيعية هي ظهور النفط حيث يمارس حاكموه، وأهله شتى صنوف الاستغلال والحصول على المال بطرق غير مشروعة، فتلك هي الصورة في أذهانهم عن الحال في الدول النفطية في منطقة الخليج العربي. ويساعد على تضخيم هذه الصورة خيال الإعلام الغربي ومبالغاته عن الشرق وما يجري فيه.

إنكم إن ظننتم أنكم ستجدون راحة البال والعيش الهادئ في بلاد المهجر فأنتم واهمون، فأبناؤكم سيكونون مشكلة لكم بسبب ما يتعرضون له من مشاكل المخدرات والجريمة والانحلال الخلقي، وبناتكم سيكون أمر زواجهن مشكلة وحياتهن الجديدة ما يحرج كرامتكم ويتناقض مع تقاليدكم ومع كل ما ترضونه وتحترمونه من قيم الشرف والعفّة. ستلفكم العزلة وستعانون وحشة الحياة الخالية

من الحياة الاجتماعية والعائلية التي تعرفونها في بلادكم. وحتى الذي يتوفاه الله سيكون أمر دفنه إشكالاً وحسرة في نفوسكم، فالوالدة المسنة المسلمة المتمسكة بدينها وعقيدتها تود لو أنها تدفن في بلادها وبين أهلها وذويها وبحسب تقاليد دينها، ولكن ذلك لن يكون ميسوراً.

إن إقامتكم في بلاد الغربة ستكون موضوعاً للأخذ والرد، ومهما حدث فأنتم لستم من أهل البلاد، ووجودكم قد يكون مقبولاً في القانون إلا أنه ليس كذلك في الحقيقة وواقع الحياة. إن مجرد شعور الواحد منكم أنه لا يستطيع أن يرجع إلى وطنه هو بحد ذاته مصدر ألم لا حدود له ومدعاة لشقاء نفسي أليم لا يعرفه إلا من جربه واكتوى بناره. ستأكل الحسرة نفوسكم وسيعتصر قلوبكم الألم كلما شهدتم أبناء وطنكم يسافرون أحراراً بجوازاتهم لكل مكان يرغبون فيه وأنهم يستطيعون الرجوع إلى الوطن متى شاءوا معززين مكرّمين ويمرون من خط الجوازات بيسر ومن دون مشكلة. ستشعرون دوماً أن وضعكم غير طبيعي، وهو شعور ينمو بالتدريج ويكبر بمرور الوقت حتى يصبح مدعاة للشقاء في داخل النفس، وهكذا تدخل حياتكم نفق الألم وتتعرض للكآبة والإحباط والشعور بالذنب والتقصير كلما مرت الأعوام وتقدم الإنسان بالسن واقترب من نهاية العمر، فيجلس في كرسيه ويسرح خياله في ربوع الوطن ويتذكر حياة العزة والانتماء التي كان يعيشها في بلاده آمنا مطمئناً مكرماً طبيعياً كأي إنسان سويّ آخر. أما هو الآن فمطرود مسخوط عليه غير مقبول في وطنه وغير مندمج في وطن المهجر، عائلته شقية تعصف بها المشاكل والهموم إذ لم يستطع المال أن يحقق ما كانوا يحلمون به. يودون لو كان بمقدورهم أن يكونوا هناك حيث الأهل والأصدقاء والوطن وكل شيء يحبونه وينعمون بالرضى واحترام النفس وراحة الضمير. إن أصغر الأمور في الوطن مما كانوا يمارسونه يصبح ثميناً الآن يتمنونه كأكبر الأشياء. ماذا عملوا بأنفسهم وأي خطأ فادح ارتكبوه عندما لم يقدروا تلك النعمة الواسعة التي كانوا يرفلون فيها في ربوع الوطن؟ وعندها سيندمون صباحَ مساءَ حيث لا ينفع الندم ولا يجنون من الندم غير المرارة وعذاب الدنيا وجزاء الآخرة، حيث لم ينفع المال في الدنيا، وقطعاً إنه لا ينفع في الآخرة.

كل ذلك يجري للأفراد العاديين، أما الحكام ومن كانوا في السلطة فشقاؤهم أضعاف مضاعفة، لأن ذنوبهم أكبر وجرائمهم أكثر، فهم معروفون في كل مكان، وحيثما ذهبوا امتدت إليهم أصابع الاتهام والتعريف، إنهم هم أولئك الذين عاثوا في الأرض فساداً، وملأوا الأرض ظلماً وجوراً، وإنهم هم أنفسهم الذين سرقوا ثروة الأمة، وكدّسوا المليارات في المصارف الأجنبية، وإنهم هم

أنفسهم أشخاص تلك القصص القريبة من الخيال في البطر والظلم والاستغلال والاستهتار، بالأمس كانوا أباطرة وقياصرة، واليوم هم أفراد عاديون في كل شيء عدا المليارات. سيكونون تحت نظر الجميع، وستجد وسائل الإعلام الغربية فيهم مادة لقصص الإثارة والتندّر. ستكون حياتهم مغمسة بالشقاء بكل ما ينطوي عليه من خوف وترقب وقلق وعذاب ضمير وحسرة على الماضي.

* * *

وبعد إبداء تلك الملاحظات عن كل قطر جواباً عن أسئلة السائل المستوضح الكريم، قال محاولاً الاستزادة من الحديث: هل لك أن تتحدث الآن عن الأمور الشاملة التي تغطي الوطن العربي كله؟ قلت له: نعم، يمكنني ذلك. ألا ترى أيها السائل المستوضح الكريم أن تلك الملاحظات توضح أموراً مهمة تتعلق بنواح كثيرة؟ ألا ترى مثلاً أن مشكلة توفير الطاقة في عموم الوطن العربي سيمكن حلها جذريا بالوحدة؟ إن الأقطار التي يقلّ فيها أو يعدم النفط الخام سيكون بمقدورها الحصول على ما تحتاج إليه من منتجات نفطية بسهولة من دون أي مشاكل، وتوفير مصدر الطاقة أمر مهم الآن، وسيكون أكثر أهمية في المستقبل. كما يلاحظ أيضاً أن البلدان العربية كلها سيكون بإمكانها توفير ما تحتاج إليه من جميع منتجات الصناعة الكيمياوية المعتمدة على النفط بسهولة، وهي صناعات واسعة وكثيرة العدد، فالبلدان العربية الآن تملك صناعات كيمياوية نفطية تجد صعوبة في تسويقها في أسواق العالم. وبإمكان البلدان العربية أن تتوسع في هذه الصناعة مستقبلاً لسد حاجة السوق الداخلي، والدخول كمنافس قوي في السوق العالمي.

ثم هناك أيها السائل المستوضح الكريم مسألة توفير الغذاء وما يدعى بالأمن الغذائي، فالبلدان العربية ككل، فيها موارد زراعية هائلة، في حين يشكو بعضها من صعوبة الحصول على بعض السلع الزراعية الأساسية كالحبوب. إن السوق الداخلي الواسع سيستطيع امتصاص كل الإنتاج الزراعي الحالي وسيوفر الإمكانية للتوسع في استثمار الموارد الزراعية غير المستثمرة في المستقبل، وبذلك تؤمن الأمة حاجتها من الغذاء ولا تضطر إلى الاعتماد على استيرادها من الخارج والتعرض للضغوط السياسية والمصاعب المالية التي تفرضها الدول الكبرى مباشرة أو من خلال مؤسسات التمويل الدولية الخاضعة لنفوذها.

ولا يقل أهمية عن ذلك حل مشكلة قلّة رأس المال الذي تعانيه عملية التنمية في أكثر البلدان العربية، الأمر الذي جعل مواردها الأولية معطلة، مما يضطرها

إلى اللجوء إلى القروض من المؤسسات المالية والمصرفية الدولية والخضوع لضغوطها وشروطها القاسية. إن رأس المال متوفر وفيه فائض على مستوى الوطن العربي، حيث يقوم بعض الأقطار أفراداً وحكومات باستثمار فوائضه المالية في الدول الصناعية الكبرى، التي تستخدمها بدورها لخدمة مصالحها الاقتصادية الخاصة بها. إن فائض رأس المال العربي سيكون بإمكانه حل الكثير من المشاكل وإزالة الكثير من المعوقات سواء في مجال التنمية الاجتماعية أم في مجال التطور الثقافي والاجتماعي للبلاد. ويعني ذلك من دون شك تحرير الأمة العربية من نفوذ الدول الاستعمارية وضغوطها وشروط المؤسسات الدولية الخاضعة لها. إن دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر والجهل والمرض والتحرر السياسي من نفوذ الدول الاستعمارية الذي تمارسه من خلال قدراتها المالية، أمور في غاية الأهمية للأمة العربية، سيكون من الممكن تحقيقها في ظل الوحدة ولا يمكن تحقيقها في ظل التجزئة.

* * *

وإن كنت تسأل أيها السائل المستوضح الكريم عن مشكلة العمالة فالأمر يسير في الاتجاه نفسه. إن توزيع اليد العاملة الفنية وغير الفنية غير متساوٍ بين الأقطار العربية، فهناك أقطار عربية فيها زيادة كبيرة في السكان مقرونة بزيادة في اليد العاملة الفنية وغير الفنية، الأمر الذي يشكّل عبئاً على اقتصادها الوطني. وهناك أقطار عربية تعاني نقصاً في اليد العاملة الفنية وغير الفنية، الأمر الذي، أعاق نموّها الاقتصادي والاجتماعي. إن هذه المشكلة سيمكن حلها في ظل الوحدة حيث يتحوّل الفائض في اليد العاملة من عامل سلبي إلى عامل إيجابي في القطر المصدّر وفي القطر المستورد لذلك الفائض. وبفعل قانون الأواني المستطرقة سيصبح من الممكن استثمار الموارد المعطلة لمصلحة التنمية القومية، وسيصبح من الممكن دفع عجلة التنمية الاجتماعية، ولاسيما في مجال الصحة والتعليم والبحث العلمي.

ومن المؤكد أيها السائل المستوضح الكريم أن الوطن العربي كله سيحقق توفيراً مهماً في نفقات الدولة وفي المجالات العسكرية والإدارية كافة، وذلك أمر بديهي، إذ إن الإنفاق على قوات مسلحة موحّدة لكل الوطن العربي سيكون أقل دون تخفيض في الكفاءة (إن لم يكن العكس)، وكذلك الحال في المصروفات على الدولة وتمثيلها الخارجي وقوى الأمن وجميع مرافق الدولة الأخرى. إن هذا التوفير هو ربح صاف في النفقات يتحقق في ظل التوحيد لمصلحة أوجه الصرف الأخرى خاصة التنمية والخدمات الاجتماعية.

ولا تنسّ أيها السائل المستوضح الكريم أن الوطن العربي عندما يكون موحّداً في دولة واحدة، فإن ذلك يعني أنه يسيطر على ممرات دولية مهمة، هي مضيق جبل طارق وقناة السويس وباب المندب ومضيق هرمز، وتمر خلال هذه الممرات التجارة الدولية بين الغرب الصناعي ومجموع آسيا وأفريقيا، بما في ذلك تجارة النفط الخام. إن موقفاً موحّداً وسياسة موحّدة في هذا المجال ستمكن الوطن العربي من الحصول على منافع مالية وتجارية واقتصادية مهمة لمصلحة مجموع الأمة، لا تتوفر في ظل وضع التجزئة حيث تتباين السياسات وينعدم التنسيق وتضعف قوة المساومة والتفاوض.

ولا يفوتك أيّها السائل المستوضح الكريم أن ترى أنه في ظل الوحدة سيكون من الممكن تنسيق وتوحيد وملاءمة جميع السياسات المشتتة المتفرقة المتضاربة أحياناً وفي جميع المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية، وفي العلاقات الاقتصادية الخارجية، وفي النقل والاتصالات والمواصلات وفي كل شيء. والتنسيق والتلاؤم وتوحيد السياسات والقوانين والأنظمة والتفاوض الجماعي، كلها أمور تؤدي إلى جني منافع جّمة تضيع على الأمة في وضع التجزئة. وأنت تعرف على سبيل المثال، أيها السائل المستوضح الكريم، ما يدعى في علم الاقتصاد بمنافع الإنتاج الكبير أو منافع الحجم الكبير، وهي منافع جديدة يمكن الحصول عليها في حالة الحجم الكبير، ولا يمكن الحصول عليها في حالة الحجم الصغير. وأود في هذا المجال أن أضرب لك مثلاً مهماً على تلك المنافع، هو المنافع المتأتية من استخدام الطرق الحديثة المتقدمة تقنيّاً. إن العمل الصغير الحجم في شتى المجالات لا يمكن معه استخدام الوسائل التقنية المتقدمة من آلات وتجهيزات وطرق عمل حديثة، في حين أن الحجم عندما يتسع يصبح من الممكن استخدام الوسائل التقنية الحديثة، وأنت تعرف أيها السائل المستوضح الكريم المزايا والمنافع التي تأتي من إدخال الوسائل التقنية الحديثة وأهميتها في زيادة الإنتاج والمردود. إذاً فالتقدم التقني مقرون باتساع الحجم بحد ذاته. وما استخدام الحسابات إلا مثل واحد على ذلك. وهكذا تكون الوحدة العربية بمثابة فتح الأبواب لتحديث الاقتصاد العربي والحياة العربية برمّتها بفعل الاتساع الهائل في الحجم.

٢٣ ـ ما المقصود بمفهوم القوة، وما علاقته بالوحدة؟

وبعد أن استمع السائل المستوضح الكريم إلى كل ذلك قال: إنه الآن يفكر في أمور أخرى أوحت بها له تلك الملاحظات وبدا وكأن الأمر قد اتسع في مخيلته، ممّا حفزه لإلقاء أسئلة جديدة في الاتجاه نفسه؛ فقال مستوضحاً: سمعتك

تذكر بعض العبارات التي وإنْ كنتُ أفهم معناها عموماً إلا أنها تحتاج إلى المزيد من الشرح لتكتمل صورة ما تعنيه. قلت وما هذه العبارات؟ قال: **إنك كررت ذكر عبارات كثيرة إلا أنني أجد بعضها على درجة كبيرة من الأهمية، لذلك رأيت أن أركز اهتمامي عليها، وهي عبارات القوة والاستقرار والتقدم. فهل لك أن تزيد في توضيح محتوى كل من هذه العبارات الثلاث.** قلت له: نعم، فذلك واجب على من يريد الإيضاح.

ولنبدأ بمفهوم القوة. إن القوة أيها السائل المستوضح الكريم تعني القوة من جميع الوجوه، وفي جميع النواحي، وليس القوة العسكرية وحدها فقط. أظن أنك تتفق معي أن توحيد البلدان العربية في دولة واحدة يؤدي إلى قوة للمجموع غير متوفرة في وضع التجزئة. إن ضمّ الأجزاء إلى بعضها البعض يعني ضم مواردها البشرية والمادية وقواها في مختلف النواحي. والضم هذا يؤدي إلى التفاعل الذي ينتج منه المزيد من القوة، أي قوة إضافية. فقوة المجموع العربي هي قوة الأجزاء زائداً القوة الناتجة من التفاعل، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من تنسيق وتكامل وتوازن. ويعني ذلك أنها قوى متنامية وليست ساكنة. إن القوة الناتجة من التوحيد تستطيع من دون شك حل المشاكل التي لا يستطيع وضع التجزئة أن يحلها في جميع الميادين. إن القوة الاقتصادية بكل ما يرافقها من سعة السوق والحجم الكبير تعني القدرة على بلوغ الأهداف الاقتصادية لمجموع الأمة كارتفاع مستوى المعيشة والتصنيع وحل مشكلة الغذاء وتنمية الزراعة والقضاء على الأميّة وحلّ الاختناقات في مختلف ميادين الحياة.

وتؤدي القوة إلى حل المشاكل السياسية التي هي الآن مصدر استنزاف لموارد الأمة، لاسيما التحرير النهائي لفلسطين ولجميع الأراضي العربية المحتلة، وحصول الأمة على حقوقها المغتصبة ورفع الغبن عنها في ميادين العلاقة مع الآخرين تجارياً واقتصادياً ومالياً. وبعبارة أخرى، تؤدي القوة إلى نتائج إيجابية لصالح الأمة في الميادين كافة، حيث أدّت حالة الضعف إلى حرمان الأمّة من تلك النتائج.

ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يتعداه إلى ناحية لا تقل أهمية ألا وهي دفع الشر المحتمل عن الأمة، فالأمة الضعيفة تغري الطامعين والأشرار بها، وتشجّع لمشاكل وعقبات تستنزف مواردها وتعرّضها للأخطار والأضرار الفادحة. إن وضع الضعف بحد ذاته جاذب للمشاكل والأخطار، ووضع القوة بحد ذاته طارد للمشاكل والأخطار، وهو بذلك يعمل جداراً واقياً من خطر المعتدين والأشرار الطامعين. وبذلك توفر الأمة الكثير من الموارد والدماء والوقت والجهود، والأمثلة على ذلك

كثيرة، فلولا حالة الضعف الناتجة من التجزئة لما تجرأت تركيا على التصرف بمياه الفرات كما تتصرف الآن، ولما استطاعت أن تقتطع لواء الإسكندرون من سوريا.

ولولا حالة الضعف لما استطاعت العناصر الانفصالية أن تسبب للعراق وللسودان ما سببته من مشاكل ومصاعب وتضحيات، ولولا حالة الضعف لما تجرّأت الصهيونية على اغتصاب فلسطين واحتلال الأراضي العربية الأخرى، ملحقة تلك الخسائر المادية والبشرية بأمتنا، التي يستحيل إحصاؤها بالدقة. ولولا الضعف الناتج من التجزئة لما استطاعت الدول الاستعمارية من الأساس أن تقتسم وطننا في سايكس ـ بيكو، وتدخل بريطانيا فلسطين والأردن والعراق وباقي الأجزاء التي احتلتها، وتحتل فرنسا سوريا ولبنان وتونس والجزائر والمغرب. ويكفيك مثالاً أيها السائل المستوضح الكريم أن تعرف مدى التضحيات في البشر والمال والجهود التي اضطرت الجزائر إلى تقديمها لمجرد إخراج فرنسا من بلادها. إن مجرد وجود القوة، حتى ولو لم تستعمل، من شأنه أن يدفع الشر ويبعد العدوان ويطرد الطامعين، وبذلك تحقق الأمة منافع، بمعنى أنها توفر الكثير من الجهود والأرواح والأموال عن طريق تجنّب المشاكل التي يخلقها الضعف عن طريق اجتذاب المعتدين والأشرار والطامعين. إن القوة وضع محمود أيها السائل المستوضح الكريم ووجودها أمر مرغوب فيه وجيد وضروري، فقد أمر الله جلّ جلاله بذلك حينما قال في محكم كتابه: ﴿**وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم**﴾[٣].

إذاً فعدو الله وعدونا من أجل أن نبعد شرّهما عنا يجب أن تكون هناك قوة. وذلك أفضل من وضع الضعف الذي يؤدي إلى اجتذاب أولئك الأعداء فيعتدون علينا، ونضطر عند ذاك إلى الدفاع عن أنفسنا فنشتبك معهم بمعارك تسفك بها الدماء وتهدر الجهود وتستنزف الأموال. إن وضع القوة يجنبنا كل ذلك، فهو وضع أفضل لنا، وهو أفضل حتى لأولئك المعتدين والأشرار لأنه يبعدهم ويجنبهم خسائر الحرب وأهوالها. ففي وضع الضعف تصبح المعارك والحرب أمراً لا مفر منه، أما في وضع القوة فتصبح الحرب مستبعدة. وهذا هو معنى القول إن القوة ضرورية لإحلال السلام في هذا العالم، حيث يوجد أشرار ومعتدون وطامعون.

ولا يفوتك أيها السائل المستوضح الكريم أن تعلم أن القوة بحد ذاتها تجلب المزيد من القوة، وبذلك تجلب المزيد من المنافع الإيجابية والمزيد من استتباب

---

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة الأنفال،» الآية ٦٠.

السلام ودفع الشر. وفي وضع القوة تستطيع الأمة أن تستفيد من جميع الفرص الجديدة التي تظهر في العالم في ميادين التجارة والاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الخارجية مع الكتل الاقتصادية الأخرى. وفي ظل وضع القوة تزداد رغبة الآخرين في التعامل معنا، وتقوية علاقاتهم معنا في الميادين كافة، الأمر الذي يؤدي بحد ذاته إلى تحقيق منافع عديدة من تلك العلاقات. الكل يريد التعامل مع القوي، كما يقال، والكل يخطب ودّه، والكل يريد تكوين العلاقة معه والتفاعل معه علمياً واجتماعياً واقتصادياً ومالياً وثقافياً، وفي كل شيء.

إن النشاط المشترك مع الآخرين يصبح أكثر سهولة، وهو مصدر لمنافع جديدة ما كانت لتكون لولا ذلك التعامل المشترك الذي شجّعت القوة على إيجاده. فالقوي إذا فتش عن تعاون علمي وجده، وإذا ما أراد الحصول على معلومات ما وجد من يتعاون معه للحصول عليها، وهكذا. إنه في طبيعة التعامل الدولي كما في طبيعة البشر أن يرغب الجميع في التعاون مع القوي. ولا يصح ذلك على مستوى الدول فقط بل يصح أيضاً على مستوى الأفراد، فمواطنو الدولة القوية يجدون تسهيلات أكثر وترحيباً أكثر وفرصاً أكثر ومجالات أوسع في التعامل والعلاقة مع مواطني الدول الأخرى، وتلك حقيقة من حقائق عالمنا الحاضر. وكل ذلك يعود في النهاية بمنافع جديدة مادية ومعنوية. إن القوة تجلب المزيد من القوة، ذلك أمر صحيح في عموم مجالات الحياة يحصل عليها القوي لمجرد كونه قوياً.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم قد فكرت في نفسي وأنا أورد هذه الملاحظات، أنك قد يتبادر إلى ذهنك ما لا أقصده، وقد تذهب في التفسير إلى ما لا أعنيه. فما زلنا نتحدث عن أمور الواقع؛ فمن الواقعية أيضاً أن أحتاط لسوء الفهم المحتمل من إيراد هذه الملاحظات. إن سوء الفهم ينتج من الحديث عن القوة، فقد يوحي لك أنني أقصد القوة المجردة عن المبادئ والأخلاق والقانون، أي القوى التي يستخدمها المعتدون الطامعون الأشرار في عالمنا اليوم. كلا أيها السائل المستوضح الكريم، فأنا لا أقصد بالقوة أي شيء من ذلك بل المقصود هو أن وضع القوة أفضل بكثير من وضع الضعف في عالم اليوم وحتى عالم الغد ما دامت نزعة الشر موجودة عند بعض بني البشر.

إن الذي أعنيه هو أن القوة التي أدعو إليها هي قوة الأمة العربية لتستعملها في سبيل تحقيق أمانيها المشروعة وتحرير أراضيها المغتصبة ودفع الشر والعدوان والطمع عنها وبناء حياتها الجديدة، حياة السعادة والرفاهية والتقدم لمجموع شعبها. ومعاذ الله أن أقصد أن تستعمل الأمة قوتها لتحقيق منافع غير مشروعة على حساب

الآخرين، فذلك لم يكن ولن يكون له مكان في تفكير أمتنا صاحبة الرسالات السماوية والمدافع الأمين عن مبادئ العدالة والحق والتحرر من الظلم والاستغلال، بل على العكس، أيها السائل المستوضح الكريم، إن الأمة العربية عندما تكون قوية تستطيع أن تكون أكثر فاعلية ونشاطاً من أجل نصرة مبادئ الحق والعدالة في العالم، وأكثر قدرة على مساعدة الأمم المستضعفة والشعوب المستغلة في العالم، وبذلك تكون القوى عاملاً إيجابياً بجانب الحق والعدالة بدلاً من العكس.

وخلاصة القول: إن وضع القوة هو الوضع الصحيح والإيجابي بالنسبة إلى الأمة، فهو الذي تستطيع بواسطته تحقيق أهدافها القومية والاجتماعية، وهو الذي يمكّنها من تجنّب شر الأشرار واعتداءات المعتدين، فالقوة مصدر خير وبركة من جميع الوجوه المادية والمعنوية. إنها مفتاح الاستقرار والتقدم.

٢٤ ـ ما المقصود بالاستقرار، وما علاقته بالوحدة؟

وبسماع عبارتي الاستقرار والتقدم، بادر السائل المستوضح الكريم للاستفهام مجدداً عن المقصود بهاتين العبارتين. **ما المقصود بالاستقرار وما علاقته بالوحدة؟** إنه استفسار وجيه لا يمكن أن يترك من دون جواب. وذلك ما فعلته حيث قلت: لا أريد أن أورد تعريفاً للاستقرار غير المألوف والمتعارف عليه، فهو ببساطة يعني الهدوء والاستمرارية في الأوضاع وعدم وجود الهزّات العنيفة والانقطاع في مجرى الحياة اليومية والتطور، وبديهي أن يكون عدم الاستقرار نقيض ذلك.

إن الذي يستعرض أوضاع الأقطار العربية قطراً قطراً، يجد أنها تعاني مشكلة عدم الاستقرار، فهناك الانقلابات العسكرية، وهناك الاضطرابات الداخلية المتسمة بالعنف، وهناك التغييرات في أنظمة الحكم واتجاهاتها، وهناك الأوضاع الانتقالية وحالة الطوارئ، وهناك التوتر بين النظام والمواطنين، وهناك مشاكل الأقليات، وهناك نزاعات الحدود، وهناك الانتفاضات المحلية، وهناك حروب الطوائف. ثم هناك وجود السلاح على نطاق واسع عند الجمهور، وهناك الجريمة الواسعة النطاق وأعمال التهريب والاضطهاد والتمييز والتهجير من قبل قطر لمواطني قطر آخر. ثم هناك حالة التوتر بين قطر وآخر، وحالة العداء، وحالة اتخاذ الإجراءات الانتقامية وتشديد الخناق على انتقال البضائع والإقامة وممارسة المهنة والسفر حتى من خلال القنوات الموجودة في ظل التجزئة، وهكذا. إن حالة عدم الاستقرار هذه التي تتفاوت من وقت إلى آخر، وبين قطر وآخر، إذ تخف أحياناً وتشتد أحياناً أخرى، وتتضاءل بين هذا القطر وذاك، ثم تعود لتتأجج، إن حالة عدم الاستقرار هذه من شأنها أن تجعل الأمور الموجودة غير نهائية، بمعنى

أنها دوماً ينظر إليها على أنها مؤقتة قابلة للزوال من لحظة إلى أخرى. وقد خلق ذلك بمرور الوقت انطباعاً لدى الناس أن الموجود اليوم ربما لا يكون موجوداً غداً، وأن الوضع الذي يعيشون فيه الآن قد يتغير غداً. إن وضعاً كهذا لا ينسجم أبداً مع التقدم والتنمية والازدهار، لأن كل ذلك يحتاج إلى الاستمرارية والثقة. إن الموجود اليوم سيستمر غداً، أو إنه إذا ما تغير فإنه لا يتغير بين ليلة وضحاها، وإذا ما أريد تغييره فإن ذلك يجري بطريقة سلمية هادئة ومن خلال العمل الاعتيادي الطبيعي للمؤسسات الموجودة وبحسب مقتضى القانون.

عندما يتكوّن الاعتقاد عند المواطن أن التغيير لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن معرفة متى يتم وكيف يتم فإنه سيلجأ إلى الانتظار واتخاذ جميع إجراءات الحماية والوقاية من الآثار السلبية للمفاجآت القادمة. إن وضعاً كهذا لا يساعد أبداً على البناء والتقدم والازدهار. إن ضعف الثقة بالمستقبل يشجّع على هجرة العقول واليد العاملة المدرّبة كلما استطاعت ذلك، ويدفع رأس المال إلى الانكماش وتجنب المخاطرة ودخول مجالات الاستثمار الإنتاجية التي تتطلب وقتاً طويلاً من أجل أن تعطي مردوداً، لذلك فهو يلجأ إلى الأعمال السريعة غير المهمة للتنمية والأمينة المردود. إن التنمية تحتاج إلى التخطيط سواء أكان ذلك على المستوى العام أم الخاص، والتخطيط يصبح غير ممكن أو صعب جداً في حالة عدم الاستقرار. إننا نعرف ذلك حتى على الصعيد الشخصي، وفي أبسط الأمور فالفرد لا يشتري أثاثاً لغرفة إذا لم يكن متأكداً أنه سيبقى في هذا البيت مدة طويلة كافية لتبرير ذلك التأثيث. إن مجرد الانطباع أن الأوضاع الموجودة هي أوضاع مؤقتة يثبط العزيمة ويمنع المغامرة والمبادرات ذات الأمد الطويل، ويشلّ الإبداع، ويعطّل التفكير، وكل ذلك من شأنه إضعاف جهود التنمية والتقدم.

وكما مرّت الإشارة إليه، إن مشكلة عدم الاستقرار لا تشمل موضوع السرعة في التغيير بل طريقة التغيير أيضاً، فالمواطن الذي يتولد لديه الانطباع أو الاعتقاد أن الأوضاع عندما تتغير، سيكون ذلك بطريقة عنيفة تتضمن استخدام القوة والعنف الذي سيتضرر منه بعضهم، سيكون خائفاً من الإقدام على العمل وبذل الجهود والدخول في المشاريع ذات الاستثمار العالي والطويلة المردود خوفاً من أن يلحقه الأذى في أثناء عملية التغيير.

إن الحل الحاسم لهذه المشكلة هو الاستقرار، والوحدة هي الطريق الأمثل لذلك. في ظل الوحدة العربية تنتهي مشكلة الانقلابات العسكرية ومشكلة المغامرة الشخصية للوصول إلى الحكم، وتنتهي كل مشاكل التوتر بين هذا القطر وذاك،

وتزول جميع احتمالات الضغط والأذى على مواطني هذا القطر أو ذاك من قبل حكومة هذا القطر عندما تتوتر علاقتها بحكومة القطر الآخر كما هو شائع في دنيانا العربية الآن.

في دولة الوحدة النظام ديمقراطي تعددي يحكمه الدستور، وفيه حكومة مركزية منتخبة حسب أحكام الدستور، وحكومة محلية منتخبة أيضاً تدير شؤون ذلك القطر. والقوات المسلحة تابعة حصراً للحكومة المركزية دون منازع ومهمتها حصراً هي الدفاع عن أمن الأمة وسلامة الوطن ووحدة أرضه.

وفي ظل دولة الوحدة تنتهي المشاكل الطائفية، فلا يعود هناك أي مجال لهذه الطائفة لتطغى على الطائفة الأخرى، ولا لهذه الطائفة أن تحصل على امتيازات غير مشروعة. إن الصراع الطائفي في أغلب الحالات يخلقه السياسيون المحترفون ويؤججونه تحقيقاً لمصالح ذاتية لهم، مستخدمين الطائفية وسيلة لذلك، وفي ظل دولة موحدة قوية تتضاءل مثل هذه الإمكانية. وفي ظل الوحدة يصبح من اليسير حل مشاكل الحدود مع الدول المجاورة من دون أن يطمع أحد بتحقيق مكاسب على حساب هذا القطر العربي أو ذاك، كما هو الحال الآن في ظل وضع الضعف والتجزئة. وبعبارة أخرى، إن فرص الهزّات الداخلية والخارجية تتضاءل عندما تتّحد جميع الأقطار العربية في دولة واحدة قوية لأن الهزّات مبعثها في الغالب حالة الضعف، وما يخلقه من أمل عند هذه الفئة أو تلك أو عند هذا الجار أو ذاك بتحقيق مكسب على حساب الآخرين.

إن الاستقرار أيّها السائل المستوضح الكريم كلمة تقال، إلا أنها ذات مغزى كبير وذات أهمية عظيمة للتقدم. الاستقرار يعني تراكم الخبرة وتراكم المعرفة، وهو يعني استمرار المشاريع التي يبدأ العمل بها الآن من دون أن تتوقف أو تنقطع. وهو يعني الانسجام والخط الصاعد الخالي من التعرجات الحادة. إنه يعني الاطمئنان وراحة البال والثقة بالمستقبل والقدرة على التخطيط والشعور بالأمان، وكل ذلك يشجّع على بذل أقصى الجهود، ويبعث على النشاط والعمل الجاد، ويشجع على المبادرة والابتكار والإبداع في كل شيء وفي شتى المجالات. إنه يشجع الاستثمار بشتى مجالاته الزراعية والصناعية والعمرانية لأن الاستثمار في المشاريع طويلة الأمد يتطلّب حداً أدنى من الثقة بأن مصادر المواد الخام ستبقى موجودة تتدفق من دون انقطاع، وأن السوق سيبقى مفتوحاً لتصريف المنتج، وأن المصارف ستبقى عاملة تموّل وتقبض وتمارس عملها من دون أن تغلق، وأن وسائط النقل ستبقى تعمل كالمعتاد وأن مصادر الطاقة ستكون متوفرة من دون

انقطاع، وهكذا بالنسبة إلى جميع ما هو ضروري لنجاح المشروع.

الاستقرار أيها السائل المستوضح الكريم ضروري لعمل أجهزة الدولة وفي المجالات كافة، فالأشخاص الذين في دور التدريب سيتخرّجون من دون مانع، والموجودون الآن سيستمرون في عملهم براحة وهدوء، والمشاريع ستنفّذ كما خُطّط لها من دون هزّة تؤدي إلى التوقف. والبحث العلمي يحتاج إلى الاستقرار، وخدمات التعليم والصحة والنقل والمواصلات والصيانة والخدمات البلدية تحتاج إلى الاستقرار. وكل شيء يحتاج إلى الاستقرار من أجل أن يزدهر.

الأفراد المواطنون أيها السائل المستوضح الكريم لا يمكن أن يقوموا بواجباتهم كما يرام ولا يتمكنون من الإسهام الحي النشيط في خدمة وطنهم وتنمية اقتصادهم من دون استقرار.

القطاع الخاص هو أكثر ما يكون حسّاساً لمسألة الاستقرار والاطمئنان للمستقبل والثقة بالسلامة والشعور بالأمان. ففي أصغر الأمور وأكبرها، ومن الفرد صعوداً إلى الحكومة، الكل يحتاج إلى الاطمئنان والاستقرار. الاستقرار هو ثمرة مهمة من ثمرات الوحدة وهو ما نفتقده الآن كما دلّت على ذلك تجربة الأقطار العربية في مرحلة ما بعد استقلالها. في ظل دولة الوحدة وبمرور الوقت يتكوّن الشعور بالاطمئنان ويتحقق الاستقرار النهائي بأن مؤسسات المجتمع مستمرة في عملها بهدوء، وإن التغيير يحصل بطريقة انسيابية هادئة خالية من الانكسارات الحادة ومن العنف واستخدام القوة، بل يجري كل ذلك بانسجام وهدوء وضمن القانون الذي يحفظ للجميع حقوقهم ويوفر للجميع الطمأنينة والعدالة.

قد يقال أيها السائل المستوضح الكريم إن عدم الاستقرار الحالي سيستمر في ظل الوحدة، أو حتى يمكن أن يقال إن عدم الاستقرار سيزداد في ظل الوحدة بسبب الصراع المحتمل من أجل النزعات القطرية ومطامع السياسيين المحليين. إن قدراً معيناً من ذلك قد يحدث في البداية شأنه شأن أي تغيير جذري يحدث في المجتمع، وتحقيق الوحدة الشاملة تغيير جذري في الوضع إلا أنه سرعان ما يزول وتتوازن الأمور ويجد جميع من في نفوسهم مطامع أو أحقاد أو نعرات من السياسيين المحليين أو غيرهم أن هذا الطريق مسدود وأن طريق التقدم في المجتمع مفتوح في مسالك أخرى شرعية وبنّاءة، وعليهم أن يتحولوا إليها بدلاً من مواجهة الأمة وتحمل مسؤولية إلحاق الضرر بأعز أمانيها القومية ألا وهي الوحدة. لذلك وبعد مرور المرحلة الأولى المتسمة بالتململ الضار عند بعض أصحاب النفوس الضعيفة التي يحركها الشر، وبعد أن يحقق المجتمع الجديد الانسجام ويدب الهدوء

في المجتمع وتسري الراحة في مفاصله وتبدأ المؤسسات تعمل بصورة انسيابية منسجمة، وتبدأ الثقة تُبنى بالتدريج بالوضع الجديد وترسخ به القناعة، ويأخذ المجتمع بالتحول، فيدب فيه الرضى وهو يرى مزايا الوضع الوحدوي ويجني ثماره يوماً بعد يوم، فيهدأ ويطمئن ويرتاح ويتفاءل. وعندها تتصاعد وتيرة النشاط والعمل والإبداع، فيؤدي كل ذلك إلى المزيد من النشاط والعمل والإبداع. وهكذا وبشكل حلزوني يزداد المجتمع رسوخاً ويتأسس الاستقرار على قاعدة صلبة راسخة.

٢٥ ـ ما علاقة التقدم بالوحدة؟

بقي أن نتناول موضوع **التقدم** أيها السائل المستوضح الكريم، فقد جاء ذلك في التفاؤل الذي طرحته في صدد موضوع الوحدة. نعم، **الوحدة باعث كبير للتقدم، فكيف يكون ذلك؟** أيها السائل المستوضح الكريم إن الوحدة لا تتحقق إلا على أنقاض التجزئة. ويعني ذلك إحداث تغيير جذري في أوضاع المجتمع العربي. إن التجزئة وضع قائم وموجود، له قوانينه ونظمه ومؤسساته ويعمل في تلك المؤسسات عدد من المواطنين بشتى الاختصاصات، وفي مختلف المستويات والمسؤوليات. وعندما نقول بالوحدة نعني زوال هذا الوضع وإحلال وضع جديد في مكانه هو وضع الوحدة الذي لا بد له من قوانين وأنظمة جديدة، ولا بد له من مؤسسات جديدة، وفي كثير من الحالات لا بد له من أشخاص جدد. إنه وضع جديد يراد له أن يحل محل الوضع القديم. وتلك عملية تقديم وتجديد جذرية في المجتمع. إن عملية التوحيد هي في حقيقتها عملية تغيير جذري في الأوضاع العربية الموجودة.

ولا أظنك أيها السائل المستوضح الكريم لا تعرف أن وضع التجزئة قد مرّ عليه بعض الوقت، وساعده ذلك على مدّ بعض الجذور، فتكونّت حوله بعض المصالح ونسجت له بعض العادات وطرق التفكير وعادات العمل. إن ذلك من طبيعة الأشياء، فكل وضع مهما كان فاسداً أو غير فاسد لا بد من أن تتكيف له أوضاع المجتمع بمرور الوقت. إن عملية التكيف هذه تحصل بدرجة أو بأخرى، سواء أكان النظام صالحاً أم غير صالح. ومن كل ذلك أريد أن أقول إن عملية تحقيق الوحدة تنطوي أساساً على إحداث تغيير جذري في هذه الأوضاع، أي تغيير الوضع الذي تكيّف نوعاً ما مع التجزئة. وتلك بحد ذاتها عملية تقدم من دون شك. إنها تفكيك وضع موجود من أجل تكوين وضع جديد مختلف عنه. فالوحدة تنطوي في جوهرها على فعل تقدمي إذا ما عرفنا التقدم بأنه انتقال

المجتمع من وضع إلى وضع آخر أفضل منه وأعلى منه في سلّم الرقي.

ولكن منبع التقدم لا يقتصر على هذه الخاصية النابعة من صميم تحقيق الوحدة، بل هناك عامل تقدمي آخر هو أن الحركة الوحدوية تقدمية في الأساس، بمعنى أنها تؤمن بتجديد المجتمع العربي والانسجام مع روح العصر في المجالات كافة. ويعني ذلك أن حركة القومية العربية هي حركة عصرية وليست حركة سلفية، فهي منسجمة مع تقدم البشرية الذي حققته في مختلف المجالات، الذي هو ملك جميع الأمم وليس حكراً على أمة أو أمم معينة. إن هذه الصفة التقدمية هي الفارق الجوهري للقومية العربية عن الاتجاهات السلفية الرافضة جوهر العصر الحديث، التي ترى أن النهضة تتحقق فقط عن طريق بعث الماضي والتمسك به بحذافيره وبصورة حرفية. القومية العربية على عكس ذلك تؤمن بالتطور، وترى ضرورة الانسجام مع روح العصر، والأخذ بما حققته البشرية من تقدم في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعمرانية والثقافية بما لا يتناقض مع تراث الأمة ولا يتعارض مع شخصيتها المستقلة ومبادئها. إن ذلك صفة تقدمية مضافة ومهمة في حركة الوحدة العربية تجعلها مع التقدم في المجالات كافة.

ولكن السائل المستوضح الكريم قال محاوراً: نعم، تلك هي منابع التقدمية للوحدة العربية، أي مصادر الصفة التقدمية فيها، وإنني أفهمها، ولكنني أريد مزيداً من الإيضاح (وأنت التي سميتني بالمستوضح) عن مكنون عبارة التقدم. أريد أن أفهم ما يدخل في هذه العبارة من أشياء. قلت له: نعم، فطلبك مقبول.

التقدم، أيها السائل المستوضح الكريم يعني الانتقال من وضع إلى وضع أعلى وأفضل منه. ويعني ذلك أمرين أساسيين:

الأول، هو ما يمكن أن نطلق عليه اسم التحديث، أي تحويل الموجود الذي هو دون الحديث في سلم الرقي إلى مستوى الحديث، وهذا هو معنى مماشاة العصر والروح العصرية. وأظن أنك تتفق معي أيها السائل المستوضح الكريم أن الكثير من أوضاعنا وفي مختلف المجالات متخلف عما هو موجود في عصرنا الراهن. إن الأقطار العربية، مع تفاوت في الدرجة، متخلّفة عموماً عن العصر الحديث. والتحديث يعني إدخال التطورات التي حدثت في مختلف المجالات الاقتصادية من زراعة وصناعة ونقل وتجارة ومواصلات، وفي مجالات الصحة والتعليم والبناء والعمران والحياة الاجتماعية. وفي هذا المجال لا بد من التنويه تفادياً لسوء الفهم الذي ربما ينتج من الإطلاق، هو أن المقصود بذلك ليس تبديل كل شيء موجود عندنا، فهناك أمور مختلف على كونها تقدمية في ذات البلدان

التي تسمى متقدمة، كما توجد هناك أمور في تلك البلدان هي من وجهة نظرنا تمثل رجوعاً إلى الوراء. إن جميع هذه الأمور لا ينبغي نسخها والأخذ بها. المقصود هو الأخذ بوسائل التقدم وطرق الإنتاج الحديثة وما مجمع عليه على أنه متقدم وحسب اختيارنا. وبعبارة أخرى، التحديث يعني الانتقال من وضع ما قبل الوضع الحديث إلى الوضع الحديث.

ولكن عملية التقدم يجب ألا تقتصر على ذلك بل تتعداها إلى ما هو أبعد، فنحن أمة عظيمة وذات إمكانات وحضارات عريقة، فلا يليق بنا أبداً أن نكتفي بما هو موجود مما أنتجته الأمم الأخرى بل علينا أن نسعى إلى التقدم، والأبعد من ذلك، فنسهم نحن بقسط من التقدم الذي تستفيد منه الأمم الأخرى، وهكذا كان شأن أمتنا في الماضي. ويعني ذلك أن نسعى إلى استخدام طاقاتنا الذاتية وإمكاناتنا في الإبداع إلى جانب ما توصلت إليه الأمم الأخرى حتى الآن ونؤسس عليه، والانطلاق منه في سبيل إضافة جديدة إلى حضارة العالم، وهذا هو الأمر **الثاني**. إذاً، فالمقصود بالتقدم هو هذا البعد الذي يجمع التحديث مع الإسهام الخاص بالتقدم الحضاري.

* * *

أيها السائل المستوضح الكريم إن حركة الوحدة العربية حركة حيّة، وهي تناضل من أجل تغيير الوضع الراهن إلى وضع الوحدة، وعندما تسعى إلى رفع المجتمع العربي إلى درجة أعلى في سلم الرقي تكتسب روحاً تقدمية قوية تشحذ الهمم وتؤسس مبدأ الإقبال على التقدم والتعلق بكل ما يدفع إلى الأمام. وهي عندما تقبل على الحديث مما توصل إليه العالم تزداد شحنة تقدمية جديدة، وهي عندما تتجه بدافع الثقة بالنفس إلى فهم التراث واستلهام مبادئ الماضي وروحه الإيجابية تزداد روح التقدم فيها قوة على قوة. وهكذا تكون حركة الوحدة حركة مشحونة بروح تقدمية واندفاع قوي نحو الأفضل وتفضيل حاسم لما هو أرقى. إن هذه الروح التي تتضافر عوامل كثيرة في تكوينها، وتمدّها بدفعات متتالية من الحماسة والقوة بمرور الوقت، هي الروح التي تطبع وضع الوحدة الجديد الذي يتسم برمته بروح التقدم وحب التقدم والسعي المتواصل إلى تحقيق التقدم. إن حركة الوحدة العربية لا يمكن إلا أن تكون تقدمية تتناول الأوضاع من جذورها لتحدث فيها تغييراً جذرياً نحو الأفضل والأحسن والأرقى والأكثر فائدة للإنسان المواطن. إن هذه الروح التقدمية هي التي ستقلب الأوضاع الراكدة الحالية وتقضي

على الجمود، وهي التي ستبعث في نفس كل فرد حمّى التجديد والرغبة الملحة القوية لبناء مجتمع جديد من جميع الوجوه، مجتمع يكون فيه الفرد مواطناً متحركاً تواقاً للعمل محباً لبذل الجهود مقداماً متفائلاً، يكدح ذهنه وجسمه من أجل إحلال الجديد الجيد مكان القديم المتخلف.

وهكذا سرعان ما يتحول المجتمع، كل المجتمع، إلى وضع متحرك يسوده النشاط والعمل والحركة وتفتح الذهن واتقاد التفكير، متفاعلاً ومتصلاً بالعالم وبالتراث، معتزاً بروح الأمة وماضيها وشخصيتها المستقلة، ومحترماً للغير ومتفاعلاً مع الأمم الأخرى والعالم الخارجي، ساعياً من أجل الرفاهية والتقدم لنفسه وللآخرين، مستفيداً مما عند الآخرين، وعاملاً في الوقت نفسه من أجل إسهام جديد من عنده لإفادتهم. كل ذلك يجري بروح الود والتفاهم والانسجام والقانون والتوازن والنضج وبعد النظر والتسامح. عندها ستجد أيها السائل المستوضح الكريم أن روح التقدم تسري في كل مكان، وتجدها في كل فرد وفي كل مؤسسة وفي أصغر الأمور وفي أكبرها. الكل يعمل من أجل التقدم، وهكذا تكون الوحدة العربية هي مبعث التقدمية وخالقتها، وهي التي بعد أن تخلقها تقويها وتديمها. والهدف هو سد الفجوة بيننا وبين الأمم المتقدمة، وعبور ذلك إلى ما هو أبعد وأعلى، وهو الإسهام الجديد في حضارة العالم وتقديم شيء إضافي جديد.

وتلاحظ أيها السائل المستوضح الكريم أن القومية العربية لا تستمد تقدميتها من اعتناق نظرية أخرى بل هي نابعة من ذاتها، أي، وكما أوضحنا، من كونها في الأساس تعمل على تغيير أوضاع متخلفة هي أوضاع التجزئة إلى وضع أعلى وأرقى وأفضل وأكثر فائدة وأسمى، هو وضع التوحيد. ومن خلال هذه العملية الجذرية الشاقة تكتسب روحاً تقدمية عالية. وهي من خلال عملية البناء الجديد والاتصال بالعالم والإقبال على العصر تزداد تقدميتها قوة وتكتسب دفعة جديدة من الزخم وروح الاندفاع. وهكذا تكون تقدمية الوحدة العربية ذاتها نابعة من ذاتها، وليست مكتسبة ولا غريبة، ولا تتطلب الأخذ بنظرية أخرى أو دفع أي ثمن أو قبول أي شروط أخرى يفرضها الأخذ بتلك النظرية، كما هو الحال في الماركسية مثلاً.

القومية بحد ذاتها هي الدافع، ومنها تنبع النزعة إلى التقدم. والمقصود بذلك على وجه التحديد هو أن الثقة بالنفس والاعتزاز بالماضي والرغبة في تعويض ما فات والسعي إلى اللحاق بركب التقدم في العالم وروح المنافسة في مجال التحضير، والعمل من أجل الإسهام في حضارة العالم، كلها أمور ترافق حياة الأمة الموحدة وانبعاث الروح القومية. لذلك يكون التقدم نتيجة عملية لهذا الموقف الروحي

والشعور الذي يعمّ الأمة عندما تنهض وتتوحد. ويلاحظ ذلك بدرجة أعلى على الأمم بعد أن تستقل حيث تكون مرحلة ما بعد الاستقلال جديدة في حياتها، وتتسم بالتفاؤل والرغبة الملحة في البناء والتقدم. كما سيحصل ذلك وبشكل أكثر وضوحاً وأوسع نطاقاً عندما تتوحد أمتنا بعد كل الذي حصل، وبعد تلك النكبات ومرحلة التراجع والتجزئة. عندما تتوحد أمتنا وتخرج إلى العالم بدولة جديدة واحدة بهذا الحجم والقوة والاتساع، وبهذا التاريخ والماضي وبهذا النضال المستمر في الحاضر، أقول: عندما يحصل ذلك، سترى أيها السائل المستوضح الكريم أي روح متفائلة ستعمّ، وأي اندفاع للبناء والتقدم ستشهد، وأي حماسة سترى تشعل النفوس وتذكي العزائم، وتشحذ الهمم من أجل تجديد مرافق الحياة وإحلال الجديد الأحسن مكان القديم المتخلّف، وسيكون شاملاً عاماً من أصغر الأمور إلى أكبرها، وعلى نطاق الفرد وعلى نطاق الأمة. سترى أيها السائل المستوضح الكريم الأمة وهي تعمل ليلاً ونهاراً كخلية النحل في اتجاه التقدم وبناء المستقبل، وعندها يحصل ذلك الانقلاب الروحي وتتفجر القوة الكامنة المكبوتة في مجالات البناء والإعمار والتجديد والتقدم كافة، وسيكون بمقدور كل فرد أن يعتصر من نفسه أضعافاً مضاعفة من القوة والنشاط والقدرة على العمل المضني والإبداع والابتكار، وسيجد كل فرد نفسه وقد أصبح إنساناً آخر كله قوة ونشاط وتفتح وعمل من أجل التقدم. إن مثل ذلك لا يحصل أيها السائل المستوضح الكريم إلا عندما تدب في الأمة الحماسة القومية النابعة من الأعماق، وعندما تهزها مشاعر الأهمية والثقة بالنفس والاعتزاز بالمكانة وتقدير الماضي والتفاؤل بالمستقبل. إنها الحرارة والحماسة التي لا يوجدها إلا الشعور القومي، الشعور بالانتماء إلى أمة عظيمة ناهضة. حقاً إن القومية هي منبع التقدم. فهل أوضحت لك الآن أيها السائل المستوضح الكريم المقصود بالقوة والاستقرار والتقدم في مجتمع الوحدة؟ قال: نعم، الأمور واضحة الآن. قلت: والحمد لله على ذلك.

٢٦ ـ ما الفرق وما التشابه بين القومية والوطنية؟

ثم قال السائل المستوضح الكريم: إنك على ما أظن ترغب في إكمال الشرح، وتحب الزيادة في التوضيح، فإن كنت كذلك، فهل عندك المزيد مما تريد أن تقوله مما لم يخطر على بالي بعد؟ قلت: ربما هناك مفاهيم وتعبيرات غالباً ما ترد مقرونة بالحديث عن القومية. وقد يساعد شرح تلك المفاهيم على إحاطة الموضوع من جميع جوانبه. قال: بارك الله ذلك المسعى، فإني مستمع لما تقول.

قلت: أيها السائل المستوضح الكريم، ألم يخطر على بالك ضرورة توضيح

الفرق أو التشابه بين القومية والوطنية؟ قال: كلا، وهل لديك ما تقوله عن ذلك؟ قلت له: القومية مشتقة من القوم، أي الأمة، وهي بهذا المعنى تعني حب القوم، أي حب الأمة. أما الوطنية فلغوياً مأخوذة من الوطن، أي الأرض، وهي بهذا المعنى تعني حب الأرض. وهنا لا يمكن تصور وجود اختلاف أو تناقض، فالعربي الذي يحب أمته لا يمكن إلا أن يحب وطن تلك الأمة، كما إن الذي يحب وطنه لا يمكن إلا أن يحب الأمة التي تسكن ذلك الوطن. وبهذا المعنى تتطابق القومية مع الوطنية. الشيء الآخر الذي يمكن أن يقال عن الموضوع هو أنه في حالة التجزئة التي تعيشها أمتنا في الوقت الحاضر ربما كان هناك فرق، فالقومية تعني الأمة بكاملها، في حين أن الوطنية تنصرف إلى القطر الواحد، فعندما يقال إن فلاناً قومي، فالمقصود هو أنه معني بالأمة العربية من الخليج إلى المحيط، وعندما يقال إن فلاناً وطني، فالمقصود هو القطر الذي ينتمي إليه. وفي التاريخ الحديث للوطن العربي اقترنت العبارتان بهذين المفهومين. وعلى ذلك فعندما تتحد الأمة وتزول التجزئة يزول هذا الفرق بين القومية والوطنية فتتطابق العبارتان.

ومن أجل المزيد من الإيضاح لا بد من التنويه بأنه في ظل التجزئة هناك فرق بين معنى القومية ومعنى الوطنية، ولكن ذلك لا يعني وجود تناقض، فالفرق واضح، كما أظن، بين وجود فرق وبين وجود تناقض، إذ بالرغم من أن مفهوم القومية لا يتطابق مع مفهوم الوطنية كما هو دارج الآن في ظل وضع التجزئة إلا أنه لا يوجد تعارض، فالقومي لا يمكن إلا أن يكون وطنياً بمعنى حب القطر الذي يعيش فيه. كما إن الوطني لا يشترط أن يكون معادياً للأمة العربية. صحيح هناك بعض أصحاب النزعات القطرية ممن يعادون الوحدة العربية إلا أن ذلك ليس شرطاً ملازماً للوطنية، أي من يحب القطر الذي يعيش فيه. وأخيراً، من المفيد أيضاً الإشارة إلى أن مفهوم القومية أكثر أصالة واتصالاً بالحياة، لأنه يتجه نحو الإنسان ويهتم بالأمة، في حين أن مفهوم الوطنية يتجه إلى شيء جامد هو الأرض.

وإن كنت مهتماً أيها السائل المستوضح الكريم بالإحاطة، فبودي أن أنقل إليك أنني عندما كنت طالباً في الجامعة في بيروت في أوائل الخمسينيات نشب نزاع بيننا، نحن الطلاب القوميين وإدارة الجامعة حول تفسير المادة الموجودة في دستور جمعية العروة الوثقى، وهي الجمعية التي كانت تضم الطلبة القوميين، إذ كانت المادة تنص على أن هدف الجمعية هو تنمية الروح الوطنية الحق، وكان تفسير إدارة الجامعة لتنمية الروح الوطنية الحق هو الاهتمام بالأمور غير السياسية كمكافحة الأمية ومساعدة المحتاجين والقيام بالنشاط الفني والأدبي.. إلخ، في حين كان تفسيرنا هذه العبارة هو الاهتمام بالقضايا القومية مما يقع في مجال العمل

السياسي. وهكذا ترى أيها السائل المستوضح الكريم أنه لم يكن هناك فرق في تفكير القوميين بين الوطنية والقومية لأن الوطن في تفكير القومي لا يعني القطر بل الوطن العربي الكبير.

٢٧ ـ ما علاقة القومية بالإنسانية والعالمية؟

وإزاء ذلك انتعش السائل المستوضح الكريم، وانفرجت أساريره، وتنشط تفكيره، فبادرني هو بالاستفهام قائلاً: وما علاقة القومية بالإنسانية وبالعالمية، وهي عبارات غالباً ما نشهد ترددها في الوسط المثقف؟ قلت: نعم، هذا صحيح.

أيها السائل المستوضح الكريم، القومية التي نؤمن بها إنسانية بالمعنى الصحيح للإنسانية، أي الاهتمام بالإنسان وجعله يعيش حياة سعيدة منتجة. القومية كما سبقت الإشارة إليه تؤمّن للإنسان العربي مجتمعاً يتّسم بالقوة والاستقرار والتقدم حيث تتحقق التنمية الاقتصادية المتوازنة ويرتفع بسببها مستوى المعيشة، ويتمكن المواطن من الحصول على الحد الأدنى اللائق من الحياة الكريمة، ويتمتع بمزايا التقدم التقني والعلمي والاختراعات الحديثة ونتاج الحضارة في الميادين كافة. كما إنها تحقق العدالة في توزيع الثروة، وتتناقص الفوارق بين الطبقات، ويقام العدل والإنصاف بين القوي والضعيف والغني والفقير، وذلك لأن للإنسان المواطن قيمة عليا يهتم بها المجتمع وترعاها الدولة. وفي ظل الوحدة يتحقق الاستقرار الذي هو أساس الاستمرارية والهدوء وسيادة القانون والاطمئنان للمستقبل والقدرة على معرفة ما سيأتي، والتنبؤ بالقادم من الأمور، ويساعد كل ذلك على الراحة النفسية والأمان. وفي ظل الوحدة يندفع المجتمع في طريق التقدم والتجديد والبناء من أجل ردم الهوة بينه وبين العالم المتقدم، ومن ثم الإسهام في حضارة العالم بشيء جديد يفيد البشرية جمعاء. في ظل هذه الظروف، أيها السائل المستوضح الكريم يتحقق للإنسان العربي وضع مادي وروحي ملائم ومتفتح ومتحرر من قيود الحاجة يتسم بالراحة النفسية والإنتاجية والفرح والتفاؤل والاطمئنان للمستقبل. وفي ظل كل ذلك تتهيأ أفضل الظروف للإنسان للإنتاج والإبداع في شتى ميادين الحياة، وبذلك يستطيع أن يحقق كل ما في نفسه من قدرات وطموحات إنسانية مشروعة في ظل الصحة الجسمية والنفسية والتفاؤل وتهيؤ وسائل العمل والإنتاج والتمتع بمباهج الحياة. إن مثل هذه الأوضاع المتسمة بالسعادة والإنتاجية هي أفضل الظروف لتحقيق إنسانية الإنسان، وبذلك يكون المجتمع القومي هو الأفضل لازدهار الإنسانية، أي تحقيق إنسانية الإنسان.

وهكذا ينمو في الإنسان العربي حب الآخرين وروح التعاون مع الأمم

الأخرى واحترامها وتقدير أوضاعها وتقديم المساعدة الممكنة من أجل تحسين أحوالها. وهكذا تكون النظرة الإنسانية المتفتحة بين أفراد المجتمع العربي هي التي تسم العلاقة بينهم وبين الأمم الأخرى، وتلك هي الإنسانية القومية.

* * *

أما العالمية، أيها السائل المستوضح الكريم، فهي إن كانت تعني الاهتمام بشؤون العالم من قِبَل الأمة العربية، أي الإسهام في التعاون الدولي وأخذ موقف إيجابي من القضايا ذات الصفة المشتركة والإسهام النشيط في منظمة هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة وأخذ موقف مؤيد لحركات التحرر في العالم ومساندة الشعوب المضطهدة ومقاومة التمييز العنصري ومقاومة الاستعمار والاستغلال أينما وجد في العالم، فذلك أمر مقبول جداً، ونؤيده نحن كقوميين، لأنه نابع من صميم نظرتنا الإنسانية. أما إذا كانت العالمية تعني تكوين دولة عالمية تذوب فيها الحدود القومية على غرار ما تخيلته الماركسية، أو ما تتخيله اتجاهات دينية أخرى فهي أمر غير مقبول لأنه تصور خيالي ومضرّ بمصلحة جميع الأمم ومبدد الجهود وغير قابل التحقيق. إن العالم مكوّن من أمم مستقلة متعاونة في ما بينها وليس من أفراد. إن فكرة الدولة العالمية فكرة لا يمكن تصنيفها إلا في عداد الخيال الفكري غير القابل للتحقيق، والمضر في أساسه ومراميه. القومية لا تتلاءم مع هذا المفهوم للعالمية.

ومن الجدير بالذكر أيها السائل المستوضح الكريم أن فكرة العالمية بهذا المعنى غالباً ما كانت من مطامع الراغبين بالسيطرة على العالم عن طريق القوة والاستعمار، وقد تكرر ذلك مراراً في التاريخ وكانت نتائجه مفعمة بالدمار وسفك الدماء والآلام والمظالم التي راح ضحيتها بشر كثيرون، وبُددت فيها الثروة، وحل من جرائها الدمار والتخريب، كما هو معروف في حقب التاريخ. إن هذا النوع من العالمية كان دوماً الستار الذي تختفي تحته نزعات الاستعمار والشر والأنانية والاستغلال ومشاعر الغطرسة وشهوة الحكم والأحلام الشريرة للفاتحين الطغاة.

٢٨ ـ ما علاقة القومية بالتقدمية والرجعية؟

وقد شعرت أن علامات الارتياح بدأت تظهر على محيّا السائل المستوضح الكريم، وابتسم راضياً، وقال: نعم، إن هذا المفهوم للعالمية لا يمكن تحققه إلا بالقوة، وإن تحقق فإلى حين، إذ سرعان ما ستقاومه الأمم المغلوبة على أمرها، ويكون مصيره الحتمي الزوال تحت نضال الشعوب والأمم المتعلقة باستقلالها وحريتها والدفاع عن شخصيتها وتراثها وحياتها التي تريد. إلا أنه بجانب ذلك

قال: وما هي بنظرك علاقة القومية بالتقدمية والرجعية، أو بعبارة أخرى، ما مفهوم التقدمية ومفهوم الرجعية عندكم أنتم المنادون بالقومية العربية؟ فأجبته: إنك أيها السائل المستوضح الكريم تتذكر أنني شرحت معنى التقدم النابع من صميم الروح القومية، المقترن بوضع الوحدة، أليس كذلك؟ قال: نعم، أعرف ذلك، فقد سبق أن شرحته قبل قليل. التقدمية تعني الرغبة والعمل من أجل التقدم بكل ما ينطوي عليه من تجديد وتحديث، وما يتبعه من خلق وإبداع جديد يقدم لحضارة البشرية إسهاماً جديداً من قِبَل الأمة العربية.

التقدمية تعني في مجال العلاقات الخارجية مع الأمم الأخرى تلك النظرة الإنسانية التي سبقت الإشارة إليها، أي التعاون والإسهام في النشاط المشترك مع الدول الأخرى والانفتاح على العالم الخارجي، كما تعني مساعدة الشعوب المضطهدة وتقديم العون لحركات التحرر ومقاومة الظلم والاستعمار والتمييز العنصري والاضطهاد أينما وجد في العالم، والوقوف مع كل ما هو خير وتقدم وحرية للشعوب الأخرى. هذه هي التقدمية بنظرنا في الداخل والخارج، فهل أصبح ذلك مفهوماً؟ قال السائل المستوضح الكريم: نعم، مشيراً بالإيجاب.

أما الرجعية فمفهوم يتعلق بالرجوع إلى الوراء، والرجوع إلى الوراء يعني شيئين: **الأول**، هو المحافظة على ما هو موجود حتى لو كان متخلّفاً عن روح العصر، ولذلك فالعبارة الأكثر ملاءمة ليس الرجعية بل المحافظة، فيقال عن الشخص الذي يتمسك بالموجود المتخلّف محافظاً، وليس رجعياً. وإن جاز استعمال عبارة الرجعية في مثل هذا الحال فهو لأنه يعني التمسك بما أصبح في الخلف بالنسبة إلى ما حققه العصر الحديث في تلك الناحية، الأمر الذي يجعله متخلّفاً. والرجعية قد تعني الرجوع إلى الماضي المتخلف وإن لم يكن موجوداً الآن، فعندما ينادي فرد أو مجموعة أفراد بإبدال ما هو مطبّق الآن في هذه الناحية أو تلك من حياة المجتمع بما كان مطبّقاً في الماضي ولم يعد الآن لأنه متخلّف تجاوزه المجتمع بما حققه من تقدم، فذلك هو المفهوم الواضح للرجعية. القومية العربية ضد التخلّف بنوعية الموجود حالياً، والذي كان موجوداً في الماضي.

القومية العربية تؤمن بالتطور وترى أن المجتمع البشري في تطور مستمر من خلال السعي المتواصل والنضال الدؤوب من أجل تحسين الحياة وتوسيع سعادة الإنسان عن طريق الإبداع والتغيير المستمر للنظم السائدة في المجتمع والتحسين المستمر لطرق الحياة وأساليبها في المجالات كافة. إن عملية التطور هذا أمر طبع التاريخ البشري منذ أن وجد الإنسان على وجه الأرض وهو عملية مستمرة.

وليس أدل على ذلك ما حققه الإنسان من تطور وتجديد وتبديل خلال العصور، حيث تكون الفارق الكبير بين حياته اليوم وحياته في أول وجوده على سطح الأرض، والعملية مستمرة ما استمرت الحياة. إن الإيمان بالتطور هو المبدأ الجوهري الذي تؤمن به القومية العربية ويطبع تفكيرها بطابع يميزها تماماً عن الأفكار المحافظة والاتجاهات الرجعية.

وهنا أجدني مضطراً أيها السائل المستوضح الكريم أن أجلب انتباهك إلى شيء مهم يتعلق بالموقف من الماضي والتراث وبمجمل ما هو موجود في حياة المجتمع العربي الآن. القومية العربية في مجال التطبيق لا تقبل الحاضر والماضي برمته، وعلى علله، ولا ترفض الحاضر والماضي برمته، بل هي تختار الأفضل فتبقيه، وترفض المتخلّف السيئ فتغيّره، وتحلّ محلّه ما هو جديد وجيد. ويعني ذلك في مجال التطبيق موقفاً انتقائياً. نعم، القومية العربية انتقائية في موقفها من الماضي والحاضر الموجود. ومن دون أن أدخل في موضوع كيف نحدد ما هو متخلف سيئ لنرفضه وما هو جيد لنبقيه، لأن ذلك يذهب بنا خارج حدود موضوعنا، ولأنه قضية معقدة تتعلق بالنظرة والأساس الفكري، مما لسنا في صدده الآن، أقول، ومن دون أن أدخل في هذا المجال: الطريقة الانتقائية هذه هي موقف التوازن والوسط النابعة من المبدأ الأساس الذي ذكرته ألا وهو الإيمان بالتطور. وبعبارات تلخص الموضوع أيها السائل المستوضح الكريم أقول: القومية العربية تقدمية، حسب ما مرّ ذكره من إيضاح، وهي ضد الرجعية والمحافظة وحسب ما مرّ ذكره من إيضاح أيضاً. وهي في كل ذلك تؤمن بالتطور المستمر للمجتمع العربي وللمجتمعات الأخرى في العالم.

٢٩ ـ ما الموقف من الأقليات في مجتمع الوحدة العربية؟

بقي أيها السائل المستوضح الكريم أن أبادر بنفسي لإيضاح قضية أتوقع جداً أن تكون راغباً في الحديث عنها ألا وهي الموقف من الأقليات في مجتمع الوحدة العربية، فقال السائل المستوضح الكريم موافقاً على ما توقعته.

أيها السائل المستوضح الكريم أود أن أبدأ الحديث بالقول إن الوحدة العربية عندما تتحقق سيتم مع تحقيقها بناء مجتمع جديد، والصفة الأولى لهذا المجتمع هو أنه مجتمع مدني قبل كل شيء تنظمه مجموعة قوانين وأنظمة يشرعها المجتمع عن طريق مؤسساته التشريعية، وهي تعتبر إرادة الشعب السلطة العليا في المجتمع، فهي التي تشرّع القوانين وتمارس السيادة في الداخل والخارج من خلال المؤسسات، وبمقتضى الدستور والقوانين والأنظمة التي تضعها تلك الإرادة.

وفي ظل ذلك تكون الرابطة القومية والوطنية هي الرابطة الوحيدة المعترف بها في المجتمع، وهي أساس علاقة الفرد بالدولة المعترف بها في المجتمع، وهي أساس علاقة الفرد بالدولة وبالحكومة. والولاء الوحيد المعترف به هو الولاء للدولة الموحدة وللأمة، ويعني ذلك أن المواطن له حقوق وعليه واجبات تحددها القوانين والأنظمة، فهو يثاب أو يعاقب بناء على تلك القوانين وبمقدار تأديته الواجبات وتمتعه بالحقوق. إن الإخلاص للوطن والأمة وتنفيذ القوانين وتأدية الواجبات التي تنص عليها القوانين هو المعيار الوحيد للتقييم بغض النظر عن كل اعتبار آخر. إن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، ويعاملون سواسية بغض النظر عن كل اعتبار، كالجنس واللون والقطر والدين والمذهب والعشيرة، أو أي اعتبار آخر، فليس لأحد أي امتياز إلا بمقدار ما يمتاز به من ولاء وخدمة للصالح العام وتأدية الواجبات وحسب ما تقتضيه القوانين، وليس على أساس آخر. كما لا يضار أي مواطن إلا بمقدار تخلفه في الولاء وخدمة الصالح العام وتأدية الواجبات حسب مقتضى القوانين، وليس على أساس آخر. هذا هو مبدأ المساواة في المواطنة.

في دولة الوحدة أقليات دينية ومذهبية وعرقية وغيرها من الأقليات. إن هذه الأقليات تتمتع تماماً بكامل الحقوق التي يتمتع بها الآخرون، وعليها الواجبات نفسها التي تقع على الآخرين. في دولة الوحدة العربية هناك الأكثرية وهناك الأقليات، وذلك واقع معروف. وفي ظل مبدأ المساواة المذكور (الجميع متساوون أمام القانون). ولكن بالإضافة إلى ذلك، هناك روح الإخاء والاحترام والودّ إزاء الأقليات من حيث مشاعرها الدينية وطقوسها وعاداتها وتراثها وتقاليدها ولغاتها وأديانها ومعتقداتها، لذلك يكون لها كامل الحرية في ممارسة كل ذلك باحترام وتقدير وحرية تامة. ويعني ذلك أن الأمر لا يقتصر على المساواة أمام القانون بل يتعداه إلى الرعاية بكل ما تعنيه هذه العبارة. إن أساس المجتمع هو المواطنة المدنية القائمة على مبدأ الولاء والإخلاص للأمة ومصلحتها القومية العليا، وأساس العلاقة في داخل الدولة بين المواطنين هو التعاون والإخاء والرعاية والاحترام من قبل الأكثرية للأقلية.

وإذا كنت تسأل أيها السائل المستوضح الكريم عن مصادر التشريع للقوانين والأنظمة فأقول: إنها (على الأسس التي مر ذكرها) متعددة وليست منفردة. التشريع عملية انتقائية في مصادرها، فهناك التراث، وهناك ما توصل إليه العصر، وهناك ما يبدعه العقل البشري تحقيقاً لكل ما يخدم التقدم والصالح العام. المهم هو أخذ ما هو صالح من أي مصدر كان.

ألم تلاحظ أيها السائل المستوضح الكريم أن قاعدة المواطنة في المجتمع العربي الجديد تقوم على أساس المساواة أمام القانون، وأن الثواب والعقاب للمواطن يحددهما مدى قربه أو بعده عن الصالح العام، أي مقدار ما يقدمه من خدمة للصالح العام؟ وكما قال الله تعالى في محكم كتابه المجيد: ﴿**إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾[٤]. كذلك، وعلى الصعيد المدني، إن أقربكم بنظر القانون أكثركم خدمة للمصلحة العامة، وبذلك لا يتمتع أحد بامتياز نابع من أي اعتبار آخر غير اعتبار الإخلاص والولاء وخدمة مصلحتها القومية العليا.

* * *

وجلب انتباهي أن السائل المستوضح الكريم كان أحياناً يتململ في أثناء الإجابة عن بعض أسئلته، وكأنه يريد أن يستوضح عن أمر ورد في أثناء الإجابة، فقلت له مبادراً وتحاشياً لاستمرار ذلك الإبهام في ذهنه: هل هناك ما يشغل تفكيرك؟ قال: نعم، أراك تستعمل عبارتين هما القومية والوحدة، واحدة مكان الأخرى، فأراك مثلاً تورد عبارة القومية وأنت تشرح المفاهيم السابقة الذكر، في حين أن موضوعنا هو الوحدة، فهل جاء ذلك مقصوداً أو أنه سهو في استخدام التعبيرات؟ قلت له: إنه ليس سهواً في استخدام العبارات. صحيح أن القومية ليست عبارة مرادفة لكلمة الوحدة، ولكن استخدام الواحدة مكان الأخرى لا يخل بالمعنى. القومية هي الشعور بالانتماء لأمة واحدة، وهذا الشعور يتطلب إحداث تغيير جوهري في حياة الأمة في الوقت الحاضر، وهذا التغيير يتناول وضع التجزئة وتغييره إلى وضع الوحدة. إذاً الوحدة هي الخطوة العملية العامة التي تقتضيها القومية في هذه المرحلة. إنها التعبير العملي عن الشعور القومي في هذه المرحلة الزمنية. وبذلك يكون مجتمع الوحدة هو المجتمع القومي، أي المجتمع الذي تسوده الروح القومية والشعور القومي. أظن أن ذلك يكفي لتوضيح الموضوع وإزالة أي التباس محتمل. قال السائل المستوضح الكريم: هو ذاك.

٣٠ ـ ماذا نعمل بوضع التجزئة؟

نعم لقد قطعنا أشواطاً مهمة في هذه المناقشة المتكوّنة من سؤال وجواب، فحصل شيء من التلاؤم والارتياح بيننا، فأخذت أحاول أن أقرأ ما يدور في نفس ذلك السائل المستوضح الكريم، وأخذ هو يبادر في كشف ما يدور في ذهنه

(٤) المصدر نفسه، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

ويتحدث إليّ بشيء من الراحة والاطمئنان، فتمطّى شيئاً في مجلسه، وقال متمتماً: ولكن ماذا نعمل بهذا الوضع: وضع التجزئة؟ إنه الواقع الذي نعيش فيه قانونياً ودولياً. قلت: إنه واقع، هذا صحيح، ولكن ماذا تريد أن تقول بناء على ذلك؟ قال: إنني لا أبرر لأحد ولا ألتمس الأعذار، ولكنني ألاحظ أن المسؤول العربي في دولة من الدول القطرية الموجودة الآن مضطر إلى العمل في نطاق الموجود، وهو الدولة القطرية، فعليه أن يحمي استقلالها ويؤمن مصالحها إزاء الغير، والغير قد يكون دولة عربية أخرى. كما إن حماية مصالح دولته إزاء الأجنبي من غير العرب ربما لا ينسجم مع مصالح قطر عربي آخر، فماذا يفعل؟ هل يضحي بمصلحة الدولة التي يعمل مسؤولاً فيها؟ ماذا ترى؟

قلت له: أيها السائل المستوضح الكريم لنبدأ أولاً من البسيط ونتدرج إلى المعقّد. هل يؤمن هذا المسؤول الذي تتحدث عنه بالوحدة العربية، وهل هو مخلص لها؟ إذا كان الجواب نعم، فمن ذلك نتدرج صعوداً في مناقشة الموضوع.

لنأخذ أولاً موضوع تلاؤم الخطط القطرية مع الخطة القومية. إنني لا أنكر أنه يجب أن تكون للدولة القطرية في وضعها الحاضر خطط للعمل، فهي يجب أن لا تتجمد عن العمل والنشاط انتظاراً لتحقيق الوحدة. كلا، ذلك أمر غير عملي ومضرّ. ولكن الخطط القطرية يمكن أن تُكيّف وأن تُرسم بطريقة لا تتناقض، بل تخدم المصلحة القطرية والمصلحة القومية في الوقت نفسه. إنها مسألة فنية لا يصعب التوصل إليها. إن عملية التلاؤم، أو ما يدعى أحياناً بالتنسيق بين المصلحتين أمر ممكن تماماً لو خلصت النية ولو كان المسؤول عن الخطة القطرية فعلاً قومي الاتجاه ومؤمناً بالوحدة العربية في النهاية، والأمثلة على ذلك ممكنة، فما زال الموضوع فنياً فهو ليس خارج الإمكان.

ولكنك، ربما تقول إن ذلك ليس ممكناً في جميع الحالات، وهو قول صحيح. نعم هناك حالات تكون فيها المصلحة القطرية متناقضة مع المصلحة القومية، أو لنقل بعبارة أخرى، إن مصلحة هذا القطر في هذا الإجراء أو ذاك تلحق ضرراً بقطر أو أقطار عربية أخرى. في مثل هذه الحالة ليس عندي أدنى شك في أن مثل هذا الإجراء يجب ألا يتخذ إطلاقاً، فما يسمّى بالمصلحة القطرية يجب ألا يكون أبداً على حساب قطر أو أقطار عربية أخرى، لسبب بسيط هو أن المصلحة القومية يجب أن تكون دوماً فوق كل مصلحة أخرى. وكيف يكون مثل هذا الإجراء الذي يلحق ضرراً بقطر أو أقطار عربية أخرى في مصلحة القطر الذي يقوم بهذا الإجراء؟ أليست الأقطار الأخرى جزءاً من الأمة؟ إن الذي تجنيه

الأمة في هذا القطر تخسره في الأقطار الأخرى زائداً ما يتركه هذا العمل من آثار سلبية على الرأي العام والشعور العام ومجمل العلاقة بين الأقطار العربية التي يجب أن تكون في أقصى درجات الودّ والتعاون والتفاهم. أما عندما ينطوي الأمر على تفاهم مع دولة أجنبية على حساب دولة أو دول عربية أخرى، فالأمر يكون أفظع وأكثر فداحة، فهو حرامٌ لا يجوز حتى تخيّله في الذهن، ناهيك عن القيام به. إن العلاقة مع الأجنبي يجب أن تخدم دوماً وفي جميع الحالات المصلحة القومية العليا، وليس أي شيء آخر.

أيها السائل المستوضح الكريم أودّ أن أبين لك أن الذهن البشري يميل إلى تكوين القوالب التي يعمل من خلالها، وهي ما يمكن أن يدعى بالعادات الذهنية، فكما إن في السلوك عادات يعمل الإنسان من خلالها، أي كلما عرضت حالة من ذلك النوع يكون تصرف الإنسان من خلال العادة، فيكون جوابه جاهزاً ورد فعله مهيئاً، كذلك الذهن البشري يميل بمرور الوقت إلى تكوين عادات ذهنية، أو ما يمكن أن يسمى عادات التفكير مقابل عادات السلوك. أما عادات التفكير فهي موجودة وإن كنا لا نتناولها عادة في الحديث إلا في البحث النفسي والفلسفي. إن عادات التفكير موجودة وهي التي تكوّن القوالب التي نفكر من خلالها ونصوغ بواسطتها الأجوبة عما يعرض علينا من أفكار. فعندما نجابه بفكرة أو قضية فكرية يحاول الذهن أن يجيب عنها، مستمداً من القالب الجاهز الموقف الجاهز. إن الدولة القطرية قد مرّ عليها بعض الوقت، وأخذ المسؤولون وغير المسؤولين يكوّنون بمرور الوقت قوالب ذهنية هي في الحقيقة الأجوبة الجاهزة عن المواقف والأفكار التي تجابهنا في حياتنا اليومية. وهذه القوالب الذهنية تقدّم لنا أجوبة مستمدة من الواقع الفاسد المتخلّف، وليس من المثل العليا المستقرة في ضمائرنا. فعلى سبيل المثال عندما يكون قطر عربي بحاجة إلى كمية من العملة الصعبة لسد بعض حاجته من استيراد الحبوب وتعرض عليه دولة كبرى تلك المساعدة مقابل أن يتبنى موقفاً يلحق ضرراً بقطر عربي آخر أو بأقطار عربية أخرى، إن هذا المسؤول الذي يواجه بهذا الموقف، إذا لم يكن قائداً يستلهم المثل العليا للأمة فإنه سيفتش عن الجواب في قوالب التفكير الجاهزة المستمدة من واقع التجزئة، فيجيء الجواب أنه من الحكمة أن يتبع المصلحة الآنية للقطر الذي يتولى فيه المسؤولية، ويقبل تلك المساعدة الضارة بالأمة.

إن رئيس مصر السابق فتش في الواقع المحيط به عن حل لقضية الاحتلال الإسرائيلي لسيناء وللفقر الذي تعانيه البلاد، فلم يجد غير المصالحة مع العدو في كامب ديفيد بدلاً من أن يفتش عن الحل في النضال مع مجموع الأمة للخلاص

النهائي من ذلك الوضع. ولا يخفى أن من يستهويهم هذا النوع من التفكير باستنباط الحلول من الواقع ينعتون تلك القوالب الجاهزة بالحكمة والواقعية.

أيها السائل المستوضح الكريم، إن ذلك ليس بالحكمة أبداً، وليس ببعد النظر إطلاقاً، وهو واقعية بمعنى التفتيش عن حلول للواقع من قيم الواقع، والواقع المتخلف لا يعطي غير حلول متخلفة. إن الحلول لمشاكل الواقع الفاسد يجب ألا تأتي من الواقع الفاسد بل من المثل العليا. إن ذلك ليس واقعية بل استسلاماً للواقع، أي الدوران فيه والغرق في مستنقعه. الواقعية الصحيحة هي ليست ذلك أبداً، فالحلول الجذرية لمشاكل الواقع لا يمكن استخلاصها من الواقع، فالواقع ليس فيه غير التجزئة بكل ما فيها من تخلّف، بل من المثل الأعلى وهو الوحدة. إن مسألة الواقعية واللا واقعية لا تأتي إلا في مجال الاختيار الفني للأساليب وفي بعض الحالات، إذ إن اختيار الأساليب يجب ألا يكون بعيداً جداً عن إمكانات التحقق في ظل الظروف الموجودة، بل يؤخذ بالاعتبار كل ذلك من أجل أن تكون عملية الصعود متدرجة. والذي يريد أن يعرف على وجه الدقة المقصود بهذا النوع من الواقعية التي أقصدها عليه أن يراجع سيرة الرسول الكريم (ﷺ)، ويرى تسلسل الأحداث وكيفية اختياره أساليب النضال. إن الرسول الكريم قد أخفى دعوته بعض الوقت ثم اختار إعلانها وتحدّى قريشاً. ثم اختار الهجرة إلى المدينة، ولكنه تعرض لقوافل قريش وجرّها عن تصميم إلى معركة بدر وانتصر فيها. وفي أُحُد انسحب في الوقت الملائم وعقد صلح الحديبية، إلا أنه فتح مكة بالحرب بعد ذلك، وهكذا. ذلك هو الاختيار النموذجي لأساليب النضال المستمدة من المثل الأعلى وهو انتصار الإسلام وليس من الواقع الفاسد. إلا أنه في بعض الخطوات المحددة فضّل التدرج والانتظار آخذاً الواقع بعين الاعتبار. تلك هي الثورية الواقعية، إن صح التعبير.

وخلاصة القول، أيها السائل المستوضح الكريم، إن ما يحلو لأولئك السياسيين أن يدعوه بالحكمة ليس حكمة إطلاقاً بل هو استسلام للواقع، ولذلك كان ما يقومون به ليس تغييراً نحو الأفضل. إنني لا أنكر أن تلك القوالب الذهنية أصبحت دارجة وأنها اكتسبت عند بعضهم هيبة زائفة واحتراماً ظاهرياً مما أوجد بعض الصعوبة في التخلي عنها. ولكنك تعلم أيها السائل المستوضح الكريم أننا لسنا في صدد أمر اعتيادي أو حديث عابر بل في صدد أخذ موقف من أمور غاية في الأهمية، لذلك لا مجال في ذلك للمجاملة أو مراعاة المألوف. إن هذه العادات الذهنية يجب أن تبدد ويحل محلها التفكير السليم المتّجه نحو الصالح العام والقضية القومية.

إن التفكير الثوري يجب أن تكون له عاداته الخاصة، وأن يخترق القوالب الجاهزة التي كوّنها الذهن الخامل المستسلم للواقع، النابع من محيطه بكل ما فيه من قيم منخفضة وروح هابطة مستسلمة. إن المسؤول صاحب التفكير الثوري مطلوب منه أن يعي هذه المسألة الذهنية ويتحرر منها، فيقول: لا، لمثل هذه الحلول التي ليست من الحكمة بشيء ولا من المصلحة بشيء، بل هي تكريس للواقع الفاسد الذي يجب أن تناضل بلا هوادة لتغييره. وأول خطوة في هذا السبيل هو تغيير تفكيره.

شعرت أن السائل المستوضح الكريم في وضع ذهني جيد، إذ يبدو أن ما قلته قد لامس الرضى في نفسه، ولعله كان ينتظر هذا الجواب، أو أن السؤال كان ملحاً على تفكيره. قال مشاركاً ومضيفاً إلى ما قلته: إن التفريق بين الواقعية بالمعنى الثوري الذي ذكرته والواقعية التي تؤدي للاستسلام للواقع أمر مهم. وأضاف، إن الواقع الفاسد له عادات تفكير علينا أن ننتبه لها. لكل مستوى من الحياة عادات تفكير وقوالب ذهنية تنسجم معه. قلت: نعم. لاحظ، أيها السائل المستوضح الكريم، أن واقعنا الذي نعيش فيه، مهما كان رأينا فيه، فهو واقع موجود مادياً، لذلك وبمرور الوقت لا بد من أن يؤثر بعض الشيء في التفكير ويحاول قولبة التفكير العام بما يتناسب معه. إن ذلك واضح من مراجعة الأمثال الدارجة. إن الأمثال الدارجة بعضها إرث من الماضي الزاهر ونضح من الحياة العربية المجيدة والحضارات المزدهرة السابقة ومن التراث الروحي للإسلام، إلا أن بعضها ليس كذلك، بل هو من صنع الواقع الفاسد نفسه، الأمر الذي يوجب علينا الانتباه والتفريق بين ما توحيه المثل العليا وبين ما يتصل بمرحلة التخلف. خذ أمثلة مثل القائل إن «الهرب ثلثين المراجل» والمثل القائل «امشِ شهراً ولا تعبر نهراً» والمثل القائل «ألف قلبة ولا غلبة»، وغيرها من نضح المرحلة المظلمة بكل ما فيها من تخلّف وتردّ.

* * *

وماذا ترى الآن أيها السائل المستوضح الكريم؟ ألا ترى معي أن وحدة الوطن العربي في دولة واحدة هو المثل الأعلى الذي علينا جميعاً أن نسعى إلى تحقيقه؟ ألا يكفينا ما حصل لنا من نكسات، وما أصابنا من ظلم، وما وقع علينا من عدوان وجور، وما حصل لنا من استغلال، وما نحن فيه من تخلّف، وما يطبع حياتنا من فقر وجهل ومرض، وما نلمسه يومياً من فقدان الأمن والتعرض للاعتداء؟ ألا ترى معي أننا الآن نواجه عدواً لدوداً مصمماً طامعاً لا يتردد في استخدام أي وسيلة من أجل إبادتنا وطردنا من بيوتنا والاستيلاء على أرضنا

ووطننا، ألا وهو الصهيونية والدول الاستعمارية المتحالفة معها؟ ألا ترى بعين اليقين أننا معرّضون لأخطار حقيقية في جميع النواحي: الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية والحضارية، بسبب وضع الضعف والتخلّف والتمزّق الذي خلقه وضع التجزئة هذا؟ وأنت أيها السائل المستوضح الكريم، ألا تريد أن يتغير هذا الوضع إلى وضع تتحد فيه أمتنا بكامل أقطارها وبجميع أديانها وطوائفها وطبقاتها وفئاتها وأهوائها في دولة واحدة ذات سيادة تتجمع فيها كل إمكاناتنا المالية والاقتصادية والعلمية والعسكرية، وكل ما نملك من موارد مادية وبشرية تدب فيها روح العمل والإنتاج والإصلاح والتغيير إلى الأحسن، فتتجدد حياتها ويتغير فيها كل ما هو غير صالح إلى ما هو أفضل، فتزدهر الحياة وتتقدم ويزول الفقر والجهل والمرض ويختفي الاستغلال وتتحقق العدالة ويتلاشى الإحباط ويحل محله التفاؤل والأمل والنظر إلى الأمام، فيحل الاعتزاز بالنفس محل القنوط والضعف ويحل الشعور بالكرامة محل المهانة وحياة الذل، وتنمو مواردنا وتعم الرفاهية والوفرة والتنمية، فيشعر الجميع بالقوة والرفعة والأهمية، وتزدهر الحياة المادية والروحية، وتسمو المثل العليا، وتتقدم الأخلاق، ويتحرر الإنسان من قيود الحاجة وجميع أشكال الاضطهاد، وتنمو شجرة الحرية، ويتمتع الجميع بذلك الشعور المنعش اللذيذ بالتحرر من القيود والإقبال على الحياة السعيدة الهانئة؟

ألا تريد أيها السائل المستوضح الكريم أن تسافر حراً متى أردت من السماوة إلى طنجة، ومن السويداء إلى أم درمان من دون قيد أو إجراءات أو عائق؟ تذهب حيثما تريد في هذا الوطن الواسع، تغرس بستاناً أو تفتح متجراً وتنضم إلى عمال مصنع السيارات الجديد أو تفتح عيادة لطب الأطفال، أن تبني بيتاً في صعيد مصر؟ أليس محبباً إليك أيها السائل المستوضح الكريم أن تستمتع بمصايف لبنان صيفاً وتنظر إلى السماء الصافية هناك، أو أن تتدفأ بشمس أسوان شتاء وتتجول في آثار وادي الملوك في الأقصر؟ وفي موسم الحج أو العمرة، ألا تريد أنت وأبوك الشيخ أو والدتك المسنة أن تحج أو تعتمر في أي سنة ومن دون جواز وسمة دخول؟ ألا تستهويك شواطئ المتوسط الساحرة برمالها ومياهها الهادئة في تاجورا في طرابلس الغرب أو حمامات تونس؟ ألا يحب الأدباء والشعراء والفنانون أن يزوروا عواصم الأمة العربية المزدهرة بالنشاط كبيروت وبغداد والقاهرة؟ وأنتم يا من تعملون في التجارة والصناعة والزراعة وسائر النشاطات الاقتصادية، ألا ترغبون في العمل والاستثمار والاستيراد والتصدير وتحويل المال وعقد الصفقات وإنشاء المشاريع من دون قيود أو حدود أو عوائق في طول هذا الوطن الكبير وعرضه؟ أنت أيها السائل المستوضح الكريم، كمواطن، ألا يسعدك أن تشعر أن

أمتك قوية، وأن وطنك مصان محترم بنظر الآخرين، وأنه ذو مكانة بين الأوطان، وأنه ذو إسهام في حضارة العالم يعرفه القاصي والداني ويحترمه الجميع؟ ألا تريد عندما تسأل في بلد آخر من أي البلاد أنت، فتقول ملء الفم وبكل ثقة وتأكد واعتزاز: أنا عربي؟ وعندما يسمع ذلك من سألك يبتسم تقديراً ويهش بوجهك احتراماً لهذه الصفة التي تنتمي إليها: إنك عربي. إنك تريد أن تسمع ذلك لا لأنك شهرت عليه سلاحاً أو وضعت في يده مالاً بل لأنك تنتمي إلى أمة عريقة ذات تاريخ مجيد أسهمت في الماضي بحضارة البشرية وتسهم اليوم بكل ما هو جليل للعالم، وتقدم كل ما تستطيع لمساعدة المحتاج ونصرة المظلوم، غذاؤها وفير وإنتاجها غزير، تمنح ولا تستجدي، قوية مهابة الجانب، شديدة بالحق، قادرة على رد صاع الاعتداء بصاعين إذا دعت الحاجة؟ ألا تريد أيها السائل المستوضح الكريم أن تكون لديك كل هذه المشاعر، وأن تكون من أمة هذه أوصافها وهذه أوضاعها، فتعتدل قامتك وتنظر إلى من يقابلك مباشرة بكامل الثقة والرضى عن النفس، تقول الحق وتنطق بالصدق، يحبك صاحب الخير ويخشاك أخو الشر، يقترب منك الصديق ويبتعد عنك العدو، فتجني ثمار الخير وتتجنب أشواك الشر، فتحفظ المال والشرف والدم من أن يراق ويهدر، فتربح مصلحتك ومصلحة العالم ولا تخسر مصلحتك ولا مصلحة العالم؟ ألا تريد وضعاً كهذا الوضع، وهل هناك ما هو أحسن منه؟ إنك أيها السائل المستوضح الكريم لن تجد أفضل من ذلك مهما سعيت وفتشت في الكتب أو في القارات الخمس.

لقد حاول من قبل ماركس أن يجد حلاً، وتعرف أنت النتيجة لكل ذلك الهرج والمرج. والغرب الرأسمالي كانت ولا تزال له ادعاءات الحل، وأنت ترى الآن بالواقع الملموس تردي أوضاعه، وتعرف لأنك من أبناء ما يسمى بالعالم الثالث مقدار الظلم والطغيان والشر والرذيلة والاستغلال والانحطاط الذي جلبه نظام الرأسمالية وممارسته دول الرأسمالية الغربية على العالم منذ أن بدأت مرحلة الاستعمار شرقاً وغرباً إلى يومنا هذا. وهذا الذي يجري على أرض فلسطين ونشاهده يومياً ليس إلا مثالاً على انحطاط هذا النظام الذي استؤصل منه الضمير بعملية جراحية كما تستأصل المرارة أو الكلية من جسم الإنسان.

الحل هو الذي تقدمه القومية العربية المتحررة لمشاكل الأمة العربية. إنه حلّ ذاتي نابع من صميم الأمة ومستوحى من داخلها. وأرجو أن تتذكر أيها السائل المستوضح الكريم أننا القوميون المؤمنون بالقومية العربية لم نقل، ولن نقول أبداً أنه حل لمشاكل العالم، فالعالم مكوّن من أمم وعلى كل أمة أن تجد الحل الملائم لمشاكلها بنفسها ومن داخلها وحسب اختيارها، وذلك هو الاحترام الصحيح

لإرادة الآخرين ولشخصية الآخرين. وهذا هو معنى القول إن تجربتنا الخاصة هي للأمة العربية أولاً، ومن أراد أن يستفيد منها فدونه ذلك، ومَن لم يُرد فهو في أتمّ الحرية ليختار ما يشاء. تلك هي المبادئ التي نعمل على أساسها. علينا نحن العرب أن نحقق وحدتنا ونبني مجتمعنا الجديد على أساس التقدم والوحدة والقوة، معتمدين على تراثنا وحاجاتنا، وعلى روح العصر، فنختار كل ما هو صالح من أي مصدر كان في سبيل التقدم والنهضة. لذلك كان صحيحاً جداً أن نطلق على هذه القومية، صفة التقدمية، فهي قومية تقدمية عصرية نابعة ومتصلة بالمثل العليا المستمدة من تراثنا الروحي، فهي مع العدالة والحق والإنصاف واحترام قيمة الإنسان والحرص على حريته والعمل من أجل الرفاهية والتقدم للجميع على قاعدة السلام والوئام في الداخل والخارج.

٣١ ـ ماذا تريد منا نحن الذين نؤمن بالوحدة؟

قال السائل المستوضح الكريم: وما تريد منا نحن الذين نؤمن بالوحدة العربية؟ قلت: هناك الكثير مما يمكن أن يقال في ذلك. إننا معشر الوحدويين لسنا في معسكر واحد، ولا نكوّن جبهة واحدة، وذلك أمر يجب أن نعيره الاهتمام الكافي. إننا نؤمن بالوحدة العربية، والوحدة هي الهدف الأعظم للأمة، وهو مثلها الأعلى وحافزها الأكبر وهاجسها الأول، وهي كما تعلم أيها السائل المستوضح الكريم ليست سهلة التحقيق، فهناك العوائق من شتى المصادر والأنواع، لذلك فالجهد يجب أن يكون بمستوى الصعوبة. لننبذ الأوهام والخرافات ولنضع المشاحنات جانباً. لنتحول من مجرد الكلام إلى العمل الجاد، والعمل الجاد أوله التفكير السليم المتجه إلى الجوهر بدلاً من القشور. وأقصد بالخرافات والقشور والكلام الأجوف هو الاهتمام الذي لا مبرر له بالنظريات المختارة من الكتب والاهتمام بالقشور دون الجوهر. وعندها قاطعني السائل المستوضح الكريم بجملة اعتراضية قائلاً: وماذا تريد أن تقول على وجه التحديد؟ قلت له: إن النقطة المهمة هي أن نفتش عن حل لمشاكلنا من داخلنا، وأن نشخص المسألة المركزية ونركّز جهودنا لحلها. قال: ما زلت أرغب في مزيد من التحديد. قلت له: حسناً، هناك أمر أود أن أطرحه عليك، وقد سبق لي أن كتبت عنه، إلا أنني لا أزال أجد في التطرق إليه فائدة. قال: إنني مستمع جيد.

قلت: أيها السائل المستوضح الكريم إنك عندما تقلب كتاباتنا في الشؤون العامة وتتحدث إلى جمهرة المثقفين والعاملين في الحقل العام تجد أننا نعير اهتماماً كبيراً للنظريات. فنحن كما يبدو نحب النظريات ونعشقها، وحتى أن بعضنا

يتصور أن ما نحتاج إليه هو نظرية متكاملة جميلة التناسق يبدو عليها المنطق السليم، تتفوق على النظريات التي يعتنقها المنافسون المتبارون معنا، ويكثر المعجبون بها بالنسبة إلى المعجبين بالنظريات الأخرى. إنني أيها السائل المستوضح الكريم أجد بذلك خطأ كبيراً إذ علينا أن نستنبط الحل من الواقع الحي وليس من النظريات. أقول ذلك ولا أعني إطلاقاً إهمال الاطلاع على النظريات ومعرفتها ودراستها. تمعّن أيها السائل المستوضح الكريم في هذا الوطن العربي الكبير، فماذا تجد؟ إنك إذا أهملت النظريات وحصرت تفكيرك في الموجود الذي يجري أمام ناظريك من يوم إلى يوم، ومن سنة إلى سنة، تجد أن الأمر الكبير هو الأمر البسيط الواضح الصارخ في الدلالة عليه: إنه التجزئة التي أوجدت الضعف الذي يزداد بمرور الوقت، والذي أوجد التخلّف وخلق كل هذا الوضع الرديء الذي أصبح لا يطاق. وبالنظرة المتجهة إلى الجوهر، المعتمدة على بساطة التحليل، تجد من دون عناء أن الحل الأمثل الجذري هو الوحدة، وليس غير الوحدة. نعم، هي الوحدة الشاملة من الخليج إلى المحيط في نطاق دولة واحدة ذات كيان دولي واحد وإرادة واحدة ذات سيادة تامة موحدة. أما النظريات فهي مفيدة وعلينا أن ندرسها، ولكن من أجل الاطلاع وشحذ التفكير وتنشيط التمعن والاستفادة في استنباط التفاصيل، ولكن ليس للتطبيق الكامل كما قد يبدو لبعض الناس.

إن النظريات أيها السائل المستوضح الكريم هي نفسها، وإن كانت تأخذ شكل الشمولية والعمومية لشؤون العالم إلا أنها في حقيقتها جاءت لخدمة أغراض محدودة محصورة ومتأثرة بظروف المحيط الذي خرجت منه أو الشخص الذي قام بصياغتها. إنك أيها السائل المستوضح الكريم يعتريك الاستغراب والذهول عندما تنقّب بعمق في جذور الكثير من النظريات بحثاً عن دوافع ظهورها، فتجد أنها لم تكن في أساسها موجهة إلى العالم بل إلى شؤون المكان الذي نشأت فيه، متأثرة بالرغبات المسبقة لأصحاب تلك النظريات وظروفهم الشخصية أو معتقداتهم وآرائهم الشخصية. إن هذه الصفة الخصوصية في كثير من النظريات لا تظهر إلا للمتمعن الذي يغوص في التفاصيل. النظريات تأخذ صفة العمومية وكأنها متجهة إلى معالجة مشاكل العالم، وأنها تصلح للتطبيق في كل زمان ومكان. إن صفة الإطلاق هذه هي في الحقيقة ادعاء أكثر منها حقيقة. وإذا كنت أيها السائل المستوضح الكريم لا تمل من التفاصيل فإنني مستعد لإيراد أمثلة على ذلك.

قال السائل المستوضح الكريم: كلا، إنني أرغب في أن أعرف المزيد عن ذلك. فما تقوله أمر مثير حقاً، إذ كيف ترى حقيقة النظريات التي نقرأها في الكتب؟ قلت: حسناً، ليكن ذلك وإليك ما يأتي:

إن خلاصة تفكير جمهورية أفلاطون يقوم على فكرة تحليل النفس البشرية إلى عناصر الفكر والجسم والروح، وتقسيم المجتمع إلى طبقة الفلاسفة وطبقة الجنوب وطبقة الصناع والتجار. إن هذه النظرية المحكمة في منطقها تؤدي في النهاية إلى الاستنتاج بأن اليونان هو بلد الحضارة، وأن كل الشعوب الأخرى بربرية. إن هذا الاستنتاج الذي لم يكن إلا انسجاماً مع الروح السائدة آنذاك في اليونان لا يمكن أن يكون حقيقة علمية بل رغبة مسبقة موجودة في نفس أفلاطون الذي عمل على إيجاد الإطار النظري لصياغتها. وتفكير القرون الوسطى في أوروبا كان يتعلق بمجمله بوضع نظرية حول أفكار **الكتاب المقدس** المسيحي، وأحسن من يمثل ذلك هو توما الأكويني، الذي لم تكن كتاباته بحثاً علمياً محايداً يتوخى الحقيقة من دون موقف مسبق، بل هو سعي جدي إلى وضع نظرية لما ورد في الكتاب المقدس الذي مثلت أفكاره روح ذلك العصر التي سادت في أوروبا.

وعندما دخل التفكير الديني في طريق الظلم، وتحالفت الكنيسة مع الملوك والحكام المستبدين وأمعنت في الخرافات والاستغلال التي ترمز إليه صكوك الغفران المعروفة وأصبح ذلك الحال واسع الانتشار، ظهرت بذور التفكير المشكك بذلك، المتمثل في الإصلاح الديني على يد لوثر. كما أصبح الإصلاح الديني الأرضية المساعدة لظهور أفكار ديكارت القائمة على الشك كأساس للوصول إلى الحقيقة، وهكذا تكون الأوضاع السائدة في المجتمع هي المحفز لظهور النظريات والموحي بها. وبذلك كانت تلك النظريات، وإن بدت عالمية مطلقة، إلا أنها في حقيقتها محدودة بظروفها والمحيط الذي ظهرت فيه. ثم جاء جون لوك الذي كتب كتاباً هو أساس الديمقراطية البرلمانية في بريطانيا القائم على نظرية العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية، فصاغ نظرية للثورة التي قامت عام ١٦٨٨ ضد الملك في بريطانيا، التي بدأت بها سلطة البرلمان في الظهور مقابل سلطة الملك. وبذلك كانت نظرية جون لوك تبريراً لواقع أوجدته تلك الثورة. وفعل الشيء نفسه توم بين في أمريكا في كتابه الموسوم **الحصافة** الذي برر الثورة الأمريكية، ووضع لها نظرية هي تلخيص شبه كامل لنظرية جون لوك. ثم جاءت الثورة الفرنسية ونتجت منها أوضاع سلبية بقيام حكم الإرهاب، ثم مرحلة نابليون ومآسي حروبها، الأمر الذي خلق جواً سلبياً متذمراً وخيبة أمل من الثورة الديمقراطية البرلمانية، الأمر الذي خلق ردود فعل رجعية تحنّ إلى الماضي. وفي هذا الجو السلبي ظهر المفكر الانكليزي هوبز ممثلاً للفكر المحافظ الرجعي، فكتب كتاباً كرّسه للهجوم على الثورة الفرنسية، يتضمن نظرية محافظة، خلاصتها أن المجتمع كائن عضوي يغوص في أعماق التاريخ ولا يمكن تغييره

بصورة إرادية كيفية، لذلك لا جدوى من كل تلك الثورات التي حدثت والتي كانت بنظره مضرّة.

وفي ألمانيا، التي سادت فيها الروح القومية التي قادت إلى قيام الوحدة الألمانية، أتت المدرسة المثالية في الفلسفة التي يمثلها هيغل أحسن تمثيل. إن فكرة الروح والتطور المتناقض الذي بواسطته تكشف الفكرة المطلقة عن نفسها عبر التاريخ تنتهي بصورة منطقية إلى اعتبار الأمة الألمانية النتيجة العظمى لذلك التطور. إن العلاقة بين نظرية هيغل واستنتاجاته عن الأمة الألمانية لا تجلب انتباه كثير من الباحثين، إلا أنها موجودة لمن يريد أن ينقّب عنها. كما إن علاقة تفكير فيخته ونيتشه بالفكر القومي الألماني معروفة، فهي في النهاية كانت تتلاءم وتؤيد القومية الألمانية وكذلك أفكار شوبنهاور المثالية، أما أفكاره المتشائمة فقد جاءت متأثرة بالنكبات التي أصابته في صغره وعلاقته بوالدته، على ما يذكره المؤرخون.

وريكاردو مؤسس مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي القائمة على حرية العمل وإقامة المشاريع والملكية الخاصة والمنافسة، جاءت أفكاره تبريراً لآراء طبقة الصناعيين في بريطانيا الذين كانوا يطالبون بحرية التجارة واستيراد السلع الزراعية بعكس ملاّك الأراضي الذين كانوا يطالبون بالحماية. وقد كان هذا الجدل موجوداً في بريطانيا عندما جاء ريكاردو. ثم أن نظريته في الريع نفسها جاءت انعكاساً لظروف بريطانيا وليست استنتاجاً علمياً يصح على كل العالم. إن نظرية ريع الأرض القائمة على قانون تناقص الغلة تقول إن ريع الأرض في ارتفاع مستمر بسبب تناقص خصوبة الأرض المستغلة والانتقال إلى زراعة أرض أقل خصوبة، لذلك فأصحاب الأراضي يجنون دخلاً غير شرعي وغير مبرر من ذلك. إن كل ذلك جاء انعكاساً لظروف بريطانيا حيث الأراضي الزراعية قليلة ومستهلكة الخصوبة، في حين ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية نظرية في الريع معاكسة لذلك تماماً، وذلك بسبب وفرة الأراضي الخصبة هناك.

كانت بريطانيا دولة سبقت العالم في التصنيع، لذلك فقد كانت حرية التجارة تلائم مصالحها، فصاغت نظرية لذلك. ولكن نجد أن ألمانيا مثلاً لا تخدمها هذه النظرية باعتبارها دولة صناعية جديدة ذات مطامح في التنمية الاقتصادية، لذلك صاغت نظرية تقول بالحماية، هي نظرية الاقتصادي الألماني لست، حيث لا يمكن تفسير نظرية الحماية التي جاء بها إلا بالرغبة المسبقة الوطنية في حماية النفس من منافسة الصناعة المتقدمة في بريطانيا وباقي الدول المتقدمة.

كما إن الذي يبحث في جذور نظرية بنتام القائمة على تحقيق السعادة

العظمى للعدد الأكبر من الناس، كما سماها، يجد أنها جاءت من وحي ظروف الاتجاهات العقلية التي سادت أوروبا الغربية حيث التأكيد على العقل وحساب الضرر والمنفعة كوسيلة للتقييم ومعرفة الخطأ من الصواب.

أما الماركسية فلم تكن خالية أبداً من الأفكار المسبقة، فهي كانت انعكاساً لأوضاع موجودة في المجتمع الذي ظهرت فيه، ألا وهي مظالم الرأسمالية وسوء أحوال الطبقة العاملة واستبداد رأس المال والهجرة من الريف، والقضاء على طبقة الحرفيين والصنّاع، وحلول الصناعة الكبيرة مكانهم، وتأييد الكنيسة تلك الأوضاع البائسة حيث اتسع استغلال الطبقة العاملة وسكان المستعمرات واشتدت وطأة رأس المال الكبير وسيطرته على الدولة. ضمن هذه الظروف نشأت الماركسية كحل لتلك الأوضاع. إن واضعي هذه النظرية تعمدوا إعطاءها طابع القوانين الحتمية في نتيجة الصراع الطبقي من أجل شحذ هِمّة الطبقة العاملة وتقوية إيمانها بالنصر النهائي. وبذلك جاءت فكرة الحتمية فيها لهذا الغرض المسبق وليس نتيجة تحليل علمي مجرد. ونظرية كينز في الاقتصاد مثال جيد على التأثر بالظروف السائدة، فهذه النظرية أتت بعد حدوث الأزمة الاقتصادية في بداية الثلاثينيات في العالم الغربي، فهي تفسير جيد لما حدث ورد فعل إزاء مشاكل الرأسمالية، ويعرف دارسو الاقتصاد ذلك؛ إنها صياغة نظرية لواقع موجود وليست نتيجة خالصة لبحث علمي مجرد. واستنتاج هذه النظرية قائم على أساس إصلاح النظام الرأسمالي من تلك العيوب وهي الروح التي كانت سائدة في العالم الرأسمالي آنذاك.

وفي الولايات المتحدة ظهرت مدرسة جون كومينز عن اقتصاد المؤسسات، وكان واضحاً أنها انعكاس للواقع الموجود في أمريكا، حيث نمت النقابات وظهرت الشركات الكبرى المعمرة والمؤسسات القانونية والدينية، وما أعقب ذلك من ظهور المساومة والتفاوض بين التكتلات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة.

وفي الجانب الفلسفي ظهرت في أمريكا نظرية صاغها عدد من المفكرين، ومنهم جون ديوي، تسمى في أدبياتنا بالفلسفة الذرائعية أو البراغماتية، خلاصتها أنه لا يوجد مقياس موضوعي للخطأ والصواب، ونفى وجود مبادئ عليا يرجع إليها، بل اعتبر النجاح هو المقياس للخطأ والصواب أو الحق والباطل. وجاءت هذه النظرية انعكاساً لأوضاع المجتمع الأمريكي، ذلك المجتمع الذي قام في الأساس على غزو المهاجرين لبلاد أخرى والقضاء تقريباً على سكانها الأصليين، وهم الهنود الحمر، والاستيلاء على أراضيهم، وقامت الدولة الأمريكية التي أصبحت قوة عظمى في العالم، وقامت فيها المؤسسات والشركات العملاقة. ففي

مثل هذه الظروف، ظهرت ميول القوة واعتبار النجاح هو المقياس، في حين أن وجود مبادئ عليا موضوعية لقياس الخطأ والصواب يقيّد القوي ويحدد تصرفه، الأمر الذي لم يكن يتلاءم مع روح ذلك المجتمع.

إن ظهور الوجودية بمختلف اتجاهاتها الدينية والعلمانية تمثل في خلاصتها النزعة التي أخذت تعم المجتمع الغربي ضد قيود المجتمع الحديث الذي انطمست فيه فردية الإنسان، وضد القيود التي فرضت عليه نتيجة انتشار الآلة وزيادة التشريعات المنظمة للحياة المعقدة حيث صغر شأن الإنسان كخلية في ذلك المجتمع، الأمر الذي بذر بذور التحسس بضرورة التحرر من تلك القيود. لذلك لم يكن مستغرباً أن يقترن ظهور الوجودية بنزعات التحلل من القيود وإشباع الغرائز وأصناف الخروج على المألوف.

وخلاصة القول هي: إن النظريات غالباً ما تكون انعكاساً لوضع سائد أو لميول مسبقة عند أصحاب تلك النظريات أو مطامح مجتمعاتهم، وليست، كما يظن بعضهم، نتيجة بحث موضوعي مجرد خالٍ من التأثر والغرض المسبق. وقد انتبه لذلك كثير من المفكرين، ومنهم الاقتصادي وسلي ميشيل، والاقتصادي جوزف شمبيتر في مقاله المعروف «العلم والعقائد» وهو الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية الاقتصادية الأمريكية عندما انتخب رئيساً لها. وقد كتب عن ذلك برتراند رسل مقالة حادة اللهجة بعنوان «ملخص لنفايات الفكر» نشرت كمقال أول في كتابه الموسوم **مقالات غير محبوبة**.

ألا ترى أيها السائل المستوضح الكريم أن النظريات التي تدّعي الإطلاق، بمعنى أنها تمثل الحقيقة النهائية وأنها صالحة لكل زمان ومكان، هي في الحقيقة ليست كذلك، فهي لا تعدو أن تكون وجهة نظر، وعلينا ألا ننظر إليها أكثر من ذلك؟ إن معرفة النظريات شيء، أما تطبيقها حرفياً وبناء المجتمع على أساسها فشيء آخر تماماً. علينا ألا نأخذ النظريات بأكثر من كونها وجهة نظر نستفيد منها. أما مسألة بناء المجتمع، فيجب أن تعتمد على تقييم واقعنا الحي واختيار الأفضل من كل ما نعرفه عن النظريات وما يلائم مجتمعنا وما نستنبطه من تجارب الآخرين. لقد لاحظت أن بعثات البنك الدولي للإعمار الاقتصادي لم تعتمد على نظرية معينة في كتابة تقاريرها النهائية عمّا يمكن أن تعمله تلك البلدان لتحقيق التنمية، بل جاءت تقاريرها معتمدة على مزيج من الأفكار مستوحاة من جميع المصادر وأهمها واقع البلد صاحب العلاقة.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم قد ذكرت ذلك عن النظريات التي

درستها وقرأت عنها في مناسبة سابقة ونشرت ذلك في مقال قديم، إلا أنني رأيت أن أعود إليها ثانية، والتذكير مفيد. إنني أعجب حقاً أننا نأخذ النظريات على محمل الجدّ أكثر مما يجب، لاسيما من قبل بعض مثقفينا، لذلك وكلما ورد موضوع صراع العقائد واختيار النظام الملائم تحضرني هذه القضية التي أجد في إعادة ملاحظاتي السابقة عنها بعض الإفادة، كما يقول المثل السائد.

٣٢ ـ كيف تريدني أن أتحدث إلى الوحدويين عن العلاقة في ما بينهم؟

وقال السائل المستوضح الكريم ملاحظاً أننا في السؤال والإجابة عنه، لم نتبع نظاماً معيناً، فنسأل ما يخطر على بالنا، ونجيب عنه، الأمر الذي أدى إلى شيء من الإعادة والرجوع أحياناً إلى سؤال سبق أن تّمت الإجابة عنه. وبعبارة أخرى، لاحظ السائل المستوضح الكريم شيئاً من عدم الانتظام إن صح التعبير. قلت له: نعم، الأمر كذلك، وهو أمر أجده أفضل من غيره، لأنه عفوي وطبيعي، وينسجم مع الكيفية التي يعمل بها ذهن الإنسان، فذهن الإنسان يعمل هكذا، يفكر في شيء يرجع إليه بعد برهة ويتناوله أكثر من مرة، يكتفي بقدر من الجواب اليوم ويعود غداً متذكراً أن الجواب لم يكن كافياً فيسأل عن التكملة، وهكذا. فما يدعى اعتيادياً بالترتيب هو العمل الفني الذي يقوم به الإنسان إزاء ما يفكر به، إلا أن ما يرد على تفكيره لا يكون كذلك في البداية، فعملية الترتيب تكون لاحقة لورود الأفكار. المهم هو تناول الأمور الجوهرية ولا يهم بعد ذلك إن تّمت الإجابة مرة واحدة أو مرتين. كما إن بعض التكرار ليس مضراً بل قد يكون مفيداً.

والآن أيها السائل المستوضح الكريم: هل يخطر على بالك أمر سبق أن تحدثنا عنه، إلا أنك تريد عنه المزيد؟ قال: بلى. قلت: وما هو؟ قال: كيف تريدني أن أتحدث إلى الوحدويين عن العلاقة في ما بينهم؟ قلت: سبق أن قلت إن واجب الوحدويين هو أن يوحّدوا صفوفهم. وأظنك تريد مزيداً من الحديث عن ذلك، فإذا كان الأمر كذلك، فأود أن أقول إن توحيد الصفوف لا يأتي بمجرد الدعوة إليه، بل لا بد من تناول أساس تلك الدعوة. إننا، نحن المؤمنين بالوحدة العربية، يجب أن يسود بيننا التسامح وقبول بعضنا بعضاً. ويعني القبول هو أن نقبل اختلاف الآخرين معنا في بعض الأمور وأن نتحمل ما نعده نقائص في الآخرين. أما أساس ذلك فهو القاعدة الجوهرية، وهي أننا جميعاً بشر ولكل منا نقائص. كما إن موضوع النقائص يتعلق بالتقييم الذاتي، فهو في نهاية الأمر حكم شخصي يحتمل الخطأ والصواب. وحتى ولو كانت النقائص صحيحة موضوعياً فعلينا قبولها وتحملها، لأننا كذلك من الممكن أن تكون عندنا أخطاء ونقائص للسبب الذي ذكرناه ألا وهو أننا بشر،

والبشري ليس معصوماً أبداً بل العصمة لله تعالى، كما يقال. إنك تعلم أنني لا أؤمن بالعصمة لأحد من البشر كائناً من يكون، فحتى الرسول (ﷺ) لم يدّع العصمة، كما هو معروف، وعدّ جميع الآراء التي تدّعي العصمة للأشخاص التي وردت عند بعض المذاهب الإسلامية خروجاً عن روح الإسلام.

أما الاختلاف في وجهات النظر في بعض الأمور، فهو ما يجب أن نقبله لأن اختلاف وجهات النظر أمر لا مفر منه، وهو موجود في كل حياتنا وهو صفة المجتمع الأزلية. إن قبول الاختلاف في وجهات النظر يجب أن يُقبل على أساس قاعدة أخلاقية ألا وهي أن الاختلاف مع الآخرين حق من حقوق الإنسان الحر، فقد ولد الإنسان حراً ومنحه الله عقلاً وشخصية مستقلة وتفكيراً مستقلاً، وإذا ما عمل ذلك التفكير وتوصل إلى موقف يختلف عن موقفي فذلك حقه الطبيعي الذي يملكه بسبب قيمة أخلاقية ومبدأ روحي هو الحرية. لذلك عدّ الضغط على آراء الآخرين وتقييد أفكارهم حالة مخالفة لشرائع الإنسان الدينية والدنيوية التي تقوم على مبدأ حرية الإنسان.

ولا يفوتك أيها السائل المستوضح الكريم أن تلتفت إلى جانب آخر غير الجانب الروحي الأخلاقي وهو الجانب الفكري الفلسفي. من الذي يستطيع أن يقول بتأكيد علمي محض أن رأيه يمثل الحقيقة الكاملة، لذلك فمن يختلف معه يكون على باطل؟ أتذكّر أنني في أول درس تلقيته في الفلسفة عندما كنت طالباً في الجامعة قرأت عن مسألة كيفية الوصول إلى الحقيقة بضرب المثال الآتي: إننا عندما نغمس قضيباً من الحديد إلى نصفه في الماء نراه معوجّاً بسبب الانكسار المرئي بين جزئه المغمور وجزئه غير المغمور. فهل القضيب هو حقيقة معوج؟ والجواب: كلا، إلا أننا نراه كذلك عند إدخال نصفه في الماء. إذاً فحواس الإنسان ومنها النظر ليست هي الوسيلة المطلقة لمعرفة الحقيقة. إن العلم الذي يقوم على التجارب واستخدام الحواس البشرية لا يشترط أن يوصل إلى الحقيقة المطلقة، فما يعد حقيقة اليوم في نظر العلم ربما لا يكون كذلك غداً، وهو بالفعل ما حصل عندما كانت نظرية كوبرنيكس هي السائدة، إلا أنها أصبحت غير ذلك في ما بعد. إذاً فحتى ما يتوصل إليه العلم اعتماداً على التجارب المختبرية لا يمكن اعتباره الحقيقة النهائية. فإذا كان الأمر كذلك علينا دوماً أن نضع في الحساب أننا يمكن أن نكون على خطأ، وأن ما نراه صحيحاً ربما لا يكون ذلك عند الآخرين. فإذا ما أخذنا هذا الموقف الذهني من آراء ومواقف الآخرين، أي موقف اعتبار أنها يمكن أن تكون صحيحة، عندها لن نأخذ الموقف الرافض المتعصب إزاءها بل موقف القابل المتسامح معها. وهكذا، وعلى أساس فكري فلسفي يمكن أن نقبل

الآخرين ونتعاون معهم. لا أحد إطلاقاً يستطيع أن يدّعي أنه يملك الحقيقة الكاملة المطلقة. والمعروف أن الأنبياء أنفسهم عدّوا أنفسهم بشراً وأنهم يمكن أن تكون لهم ذنوب، لذلك طلبوا العفو والغفران من رب السموات والأرض. إذاً، أيها السائل المستوضح الكريم، ألا يجدر بنا نحن المؤمنين بالوحدة أن يقبل بعضنا البعض الآخر ويتعاون معه، فتتوحد صفوفنا وتتكون من مجموعنا جبهة عريضة واسعة تضمنا جميعاً، مع احتفاظ كل جهة منا بما ترى وتؤمن، فيحترم كل منا موقف الآخرين ويعدّه حقاً طبيعياً، فله أن يختلف معنا في ما يرى طالما أننا جميعاً متفقون على مبدأ الوحدة العربية والقومية العربية بصدق وإخلاص، ونعمل جميعاً من أجل تحقيقها ونجاح أهدافها. إنه موقف أخلاقي وعقلي ومنسجم مع الصالح العام، وتتطلبه ظروف المرحلة، وتلح عليه الأحوال السائدة، وليس لنا غيره من طريق، طالما أننا جميعاً مخلصون للأمة ومناضلون من أجل توحيدها ومتفانون في سبيل خلاصها من التجزئة. ألا يجدر بنا، أيها السائل المستوضح الكريم، أن نلبي هذا النداء القائم على الأخلاق والعقل والصالح العام، وهل تجد لنا عذراً إن تأخرنا عنه؟ قال: بلى، والله، إنه الحق والصواب.

٣٣ ـ ما هي أهم العلل التي تراها في وضعنا العربي الراهن؟

وهنا، أبدى السائل المستوضح الكريم بعض الملاحظات معلقاً على ما قلته. قال: أما وأنك الآن قد تحدثت بشيء من التفصيل عن الوحدة كهدف قومي، ماذا تقول لو طلبت منك تحديد أهم العلل التي تراها في وضعنا العربي الراهن؟ قلت مجيباً: إن ذلك ليس بالأمر السهل، فالوضع العربي الراهن معقّد، والتعقيد يعني تعدد المعوقات وتشابكها مما يجعل فرز السبب عن النتيجة صعباً، وتلك من صفات البحث في العلوم الاجتماعية مقابل البحث في العلوم الطبيعية، ولكنني لا أريد الإيغال في هذا الباب من البحث. إنني لن أستطيع تلبية طلبك كاملاً، إلا أنني أستطيع أن أوجز بعض المعوقات التي أراها مهمة.

الشيء المهم الأول هو أن مسألة الحكم في الوطن العربي تحتاج إلى تحليل واهتمام في البحث، فقضية الحكم (أي فكرة الحكم) يبدو أنها لا تزال متأثرة إلى حد بعيد بما كان عليه الوضع في عهد الانحطاط مما نسميه بالفترة المظلمة. وخلاصة ذلك هو أن الحكم لا يزال يُعد ملكاً وليس خدمة وطنية. فالحكم هو ملك للحاكم وليس تكليفاً من الشعب لإنجاز مهمة أو الإسهام في عمل وطني. ويصح ذلك بشكل أكثر وضوحاً في أقطار الخليج العربي، وهي الأقطار التي تتركز فيها الثروة النفطية. إنك أيها السائل المستوضح الكريم لو سألت حاكماً في هذه

الأقطار، وكنت ممن يطمئن إليه ويرتاح لحديثه، أقول: إذا سألته في وضع مريح غير رسمي، فلا أظنه أبداً يجيبك بغير هذا المفهوم، فالبلاد مملكته هو شخصياً وعائلته، وكل ما فيها يرجع إليه، وثروتها هي ملكه الشخصي، وإن الحكم فيها الآن له ويجب أن يكون كذلك في المستقبل لأولاده أو أفراد عائلته الذين يختارهم. كل ما فيها هو من صنعه، وكل ما فيها يرجع إليه ومن ممتلكاته الشخصية، ولا يحق لأحد غيره وغير عائلته التفكير في أخذ الحكم منه أو مشاركته في الحكم. ولذلك فهو الحاكم الآمر والناهي والسلطة العليا وصاحب الكلمة في الصغيرة والكبيرة، وإليه يجب أن يرجع الجميع لاتخاذ القرار. إنه قد يعطي وقد يوظف الآخرين، وقد يتحدث معهم، وقد يسمع آراءهم، إلا أن كل ذلك شيء وكونه المالك للدولة والمتصرف بشؤونها شيء آخر، لذلك فالحاكم في هذه الأقطار لا يفكر بغير كيفية المحافظة على هذا الملك وصيانته وتجميله والمباهاة به وتسخير كل ما فيه لخدمة سلطانه ونفوذه وتمكين حكمه. والحكم عندهم متعة شخصية وحياة مرفّهة وممارسة للسلطان والإدارة بما يعود على الحاكم وعلى مملكته بالنفع.

لذلك نجدهم ممعنين في جمع الثروة الشخصية والتفنن في التمتع الشخصي في الداخل والخارج وتنفيذ مشاريع الأحلام والخيال في ما يتعلق بالسكن والنزهة والراحة وممارسة اللذائذ بكل أنواعها، تماماً كما تدار المقاطعات الإقطاعية من قبل الموظفين والمشرفين والمفتشين، بينما يتفرغ المالك للحاصل السنوي والتمتع والرفاهية، وقضاء الوقت في حياة الترف والراحة. إنهم يعرفون أن أوضاعهم تحتاج إلى أن تدعم بوسائل منعاً للأخطار الداخلية والخارجية، لذلك فهم يجهدون أنفسهم في جلب المنتفعين والتابعين في الداخل وتكوين أجهزة واقية إعلامية واستخبارية وأحياناً عسكرية للحماية، ويقومون بتوزيع شيء من ذلك الدخل الهائل على الآخرين، ويُحكمون السيطرة على مفاصل الدولة بواسطة الأبناء وأفراد العائلة، ولا يفوتهم استخدام ظواهر الدين وزواج المصلحة والمجاملة الشخصية وكل الأساليب المسطرة في كتاب **الأمير** لماكيافيللي حول أساليب المحافظة على الحكم. أما خارجياً، فالحل السحري عندهم هو التحالف مع الأجنبي، خاصة الدول الاستعمارية صاحبة المصالح في المنطقة، بكل ما يتطلبه التحالف من إجراءات.

ومن ذلك يتضح أن نظرة الدين الإسلامي إلى الحكم على أنه خدمة مصلحة المسلمين يتحمل عبئها من يُولّى الأمر غير موجودة عندهم. أما مظاهر الدين فهي الموجودة، والتي يجري التأكيد عليها خداعاً للرأي العام. كما إن الفكرة العصرية عن الحكم باعتباره أمانة يضعها الشعب في يد من يوليهم الثقة لخدمة المصلحة العامة ضمن القانون غير موجودة أيضاً. الحكم هو مصلحة الحاكم تماماً، كما قال

لويس الرابع عشر: أنا الدولة. إن أهم ما يجب أن يحدث في مجال النهضة والتجديد في الوطن العربي هو تغيير هذا الوضع: أي تغيير الحكم من حكم المصلحة الشخصية للحاكم إلى حكم الشعب من أجل الشعب وبواسطة الشعب. تلك هي المسألة الأولى.

* * *

قال السائل المستوضح الكريم: وما **المسألة الثانية**؟ قلت: تلك التي تتعلق بالرأي العام، وأقصد بذلك الإعلام. إذا كان صحيحاً القول إن نقطة البداية في عمل الإنسان هو ما يدور في تفكيره، يكون للإعلام أهمية خاصة في تكوين أفكار المواطنين، فالإنسان يعمل ويتصرف بناء على ما يعتقد وما يراه صحيحاً، لذلك فكيفما تكون آراؤه كذلك تكون تصرفاته وسلوكه. إن الإعلام وسيلة مهمة جداً في عصرنا الحديث للتأثير في الرأي العام، ولا أريد أن أتوسّع في شرح هذا الأمر الذي أصبح معروفاً في عالم اليوم.

قال السائل المستوضح الكريم: وما وضع الإعلام عندنا الآن في الوطن العربي؟ قلت: إن الوضع يسير في اتجاه معاكس لهدف تحقيق الوحدة العربية. إن الموجود الآن في وسائل الإعلام في الوطن العربي هو إعلام الدولة القطرية المسخّر في الغالب وفي أكثرية الأقطار العربية لخدمة أهداف الدولة القطرية بكل ما تعنيه هذه العبارة، فهو يمجّد ويمتدح هذه الدولة ويعدد ويشرح إنجازاتها، ويسكب في ذهن المواطن صباح مساء مادة إعلامية تركز على ما يجري في حدود هذه الدولة ويؤكد وجودها، وبذلك يكون هذا الإعلام خادماً لوضع التجزئة، وعاملاً في اتجاه ترسيخها. وهناك إعلام ظاهره غير قطري ويسمى في بعض الأحيان تجاوزاً بأنه عربي، وقوامه المطبوعات التي تطبع في خارج الوطن العربي. ولكن هذه الوسائل كلها أنشئت واستمرت في العمل بواسطة هذا القطر أو ذاك، أو هذا النظام أو ذاك. ويرتبط حل هذا الإعلام بمراكز المال وهي أقطار الخليج النفطية المارة الذكر. إن هذا الإعلام لا يختلف كثيراً عن إعلام الدولة القطرية فهو في الحقيقة جزء منه وليس منفصلاً عنه. أما أهدافه ومراميه فلا تختلف عن الإعلام القطري، وهو غالباً ما يعمل مجنداً للترويج لأنظمة النفط، ويعمل لخوض معاركها مع الأنظمة العربية الأخرى والدفاع عن وجهة نظرها. وبذلك يكون الإعلام العربي الحالي إعلاماً موجهاً، إما مباشرة أو بواسطة المال لخدمة أوضاع التجزئة.

* * *

ولكن أيها السائل المستوضح الكريم، هناك الأخطر في مجال الإعلام، هو الإعلام الغربي، أي إعلام الدول الاستعمارية الموجّه للرأي العام العربي. إن هذا الإعلام أكثر خطورة لسببين؛ **الأول** تقني، فهو متطور من حيث الإخراج والتغطية ووسائل الترغيب. وتمثل إذاعات لندن وصوت أمريكا ومونت كارلو والإذاعة الإسرائيلية قمة هذا الإعلام. إن هذه الأصوات واسعة التغطية وواضحة السماع وذات برامج متقنة تقنياً. أما الأمر **الآخر** الذي يجعلها أكثر خطورة هو الانطباع الذي تحاول جاهدة أن تكوّنه، وهو أنها موضوعية محايدة، وهو الكذبة الكبرى.

إن الإعلام الغربي من صحافة وإذاعة مسموعة ومرئية في حقيقته إعلام موجه مغرض يخدم أغراض الدول الاستعمارية إلى أقصى الحدود، إلا أنه يتبع في ذلك أسلوباً مخادعاً. إن الإعلام الغربي يعمل بطريقة مضللة، فهو أولاً لا يرفع صوته عالياً، بمعنى أنه لا يستخدم أسلوب التعبئة العاطفي الكلمات بل يتكلم بهدوء وبعبارات منتقاة، فيها مسحة الرصانة وتوحي بالتعقل. الشيء الآخر، هو أنه يحاول الحفاظ على شيء من التباين المخادع، فهو عندما يتحدث عن وجهة نظره يبقيها بحدود ٨٠ في المئة و٩٠ في المئة، ويترك الباقي لوجهة نظر أخرى مغايرة، فيكون قد حقق الهدف الذي يريده من جهة وحاول خداع المتلقي من جهة أخرى. إن خداع المتلقي أمر مهم في زيادة التأثير فيه لأن المتلقي إذا ما دخل في ذهنه إن هذه الصحيفة أو هذه الإذاعة تقول الحق وتنقل ما لها وما عليها يكون تأثير ما تقوله فيه أكبر مما لو اعتقد أنها منحازة وغير موضوعية، وذلك أمر معروف. كذلك نجد أن مؤسسات الإعلام الغربية تحرص على وجود الرأي الآخر سواء أكان مصطنعاً أم حقيقياً من أجل كسب ثقة المتلقي وتكوين انطباع الموضوعية عند الرأي العام، إلا أنها بالطبع لا تعطيه غير الحصة الصغرى مبقية الحصة الكبرى للموقف المُغرض الذي تريده، وهو الموقف المعبّر عن أهداف تلك الدول ومصالحها في المنطقة.

إنك أيها السائل المستوضح الكريم عندما تغوص عميقاً في جذور هذه المؤسسات وكيفية تركيبها ونوعية علاقاتها تكتشف أنها موصولة بطرق غير منظورة بأجهزة دولها كوزارات الخارجية وأجهزة المخابرات ووزارات الدفاع ومكاتب رؤساء الدول. والمتتبع ما ينشر أحياناً في الصحافة يجد بين آونة وأخرى انكشاف هذا النوع من العلاقات بين وسائل الإعلام أو الأشخاص المهمين فيها وأجهزة الدولة. إنني أيها السائل المستوضح الكريم وقفت شخصياً على حالة محددة، ففي مرحلة من مراحل الحرب مع إيران أخذ الإعلام البريطاني موقفاً معادياً من العراق، مما دفعنا إلى الحديث المباشر مع وزارة الخارجية البريطانية موضحين لهم أن ذلك قد

يهدد مصالحهم وعلاقاتهم معنا، فكان الجواب كالمعتاد أن الصحافة حرة إلا أنهم سيتحدثون مع ممثلي الإعلام خلال اللقاء الأسبوعي الذي تقوم به الخارجية لإيجاز الصحافة عن الأوضاع العامة. وقد حدث ذلك بالفعل وبعدها تغيرت لهجة الصحافة إزاءنا. الإعلام الغربي أيها السائل المستوضح الكريم إعلام موجّه تماماً، إلا أن ذلك يجري بأسلوب غير مباشر وبطريقة حاذقة وليست مباشرة فجّة.

ولن أنسى أيها السائل المستوضح الكريم الدور التخريبي المؤثر الذي لعبه الإعلام الغربي، ولاسيما الإذاعات الثلاث: لندن وصوت أمريكا ومونت كارلو في أثناء العدوان الأمريكي ـ الأطلسي على العراق. لقد كان ذلك الدور السلبي واضحاً ولا تزال هذه المؤسسات تقوم بالدور نفسه.

علينا أيها السائل المستوضح الكريم أن نحمي الرأي العام العربي من الأضرار التي يُلحقها هذا الجهاز الإعلامي الهائل المتعدد الأشكال، المتطور الوسائل، الممعن في التضليل والمخادعة، فكل مادته تنصب في مجرى تكريس التجزئة والمحافظة على الموجود والدفاع عن مصالح الغرب وتسهيل عملية تكريس سيطرته وإبقاء نفوذه. وعندما أقول ذلك، أقصد أن نعمل شيئاً ملموساً في هذا المجال. وإن سألتني ماذا يمكن أن نعمل لتحقيق ذلك؟ أقول: هناك الكثير مما يمكن أن نعمله وفي المجالات كافة. إلا أنني لا أجد ملائماً أن أتوسّع في هذا الموضوع الذي أعلم إن توسعت فيه خرجت في النهاية عن حدود الموضوع إلى موضوع آخر، لذلك أكتفي بجلب الأمر إلى دائرة الانتباه ووضعه في صميم الاهتمام العام. وإن كنت أنت مصرّاً على ذكر شيء عملي محدد فلا مناص لي من التلبية، وعندها أقول: كنت منذ أمد طويل أرى وأدعو ليكون للاتجاه المضاد لإعلام الغرب صوت واحد في الأقل. إن الناس في بلادنا العربية يجيدون السمع ويحبون الإذاعة حتى بعد ظهور الإذاعة المرئية، فالفلاح في الحقل وصاحب الدكان في دكانه طوال النهار يرغبان في أن يسمعا ما يبثّه المذياع الذي أصبح أمر وجوده ميسّراً من جميع الوجوه واستعماله سهلاً. إنني أحلم أيها السائل المستوضح الكريم بإذاعة مكرّسة تماماً لقضية الوحدة العربية، وكل ما يتعلق بتقدم الأمة العربية من جميع الوجوه، يسمعها العرب في كل مكان داخل الوطن العربي وخارجه، الوصول إليها ميسر وسماعها دائم وصوتها واضح تخاطبهم في كل مكان وكل وقت، تشرح لهم هذه القضية المصيرية، وتوضح لهم الأخطار المحيطة وأسبابها، وتنير لهم طريق الخلاص، وترصد وتحلل التضليل الذي يصدر من الإعلام المعادي. إن هذه الإذاعة القوية في كل شيء يجب أن تفوق تقنياً جميع الإذاعات المعادية، وأن تتوخى الحقيقة وتلتزم المبادئ وتخدم الصالح العربي والهدف القويم

بمنتهى الإخلاص والتجرد والثبات. من لي أيها السائل المستوضح الكريم بمشروع كهذا المشروع ليكون الصوت الآخر، صوت الحق والفضيلة والوعي القومي؟ ومن لي بمثل هذه المؤسسة تظهر وسط هذا الضجيج الإعلامي المضلّل الممعن في خدمة الباطل الذي يزين للفساد ويبرر الواقع المتخلف الذي نعيش فيه؟ أهو كثير على الأمة العربية التي لا ينقصها المال ولا تعوزها القدرة البشرية أن يكون لها مثل هذا الصرح الثقافي العتيد؟ لا، وألف لا.

إنني أعرف أيها السائل المستوضح الكريم أن الإمكانات موجودة والقدرة متوفرة، ولكن الإرادة هي التي نفتش عنها. إنني أعرف أفراداً عرباً ممّن عملوا، وربما لا يزالون، في المجال العام وممّن يؤمنون بالوحدة العربية ـ كما أظن ـ وممّن كانت لهم أيام في النضال القومي في مراحل التلمذة والشباب، وما أعقبها وممّن هم الآن في دائرة هذا النضال، وممّن توفرت لهم إمكانات مالية جيدة، فهل سيكون لهذا العمل الجليل مكان في إرادتهم؟

* * *

وأنت أيها السائل المستوضح الكريم قد تلتفت حولك فترى الدولة القطرية هي الوضع السائد بأجهزتها ووسائل إعلامها ومؤسساتها الرسمية والمتمسكين بها والمدافعين عنها، فهي تملأ الساحة، وتجد ما يدل عليها في كل مكان، فيدخل في روعك أنها قوية منيعة، وأنها القدر الذي لا مفر منه، وأنها صعبة التغيير لوضع الوحدة. إنك أيها السائل المستوضح الكريم تخطئ إذا وقعت في هذا التصور، وتجافي الحقيقية إن تكوّن لديك هذا الانطباع، فالدولة القطرية ضعيفة، فلا تغرنك المظاهر، ولا ينطلي عليك الطلاء الخارجي. إنها واقع يستقر فوق رمال متحركة وبناء هش من ورق لا يصمد أمام الهزات. وأرجو أن تتذكر أيها السائل المستوضح الكريم أن عالمنا العربي متغير تلعب فيه العوامل النفسية دوراً مهماً، وذلك عن طريق التراكم والتغيير الحلزوني الذي يغذي بعضه بعضاً، الذي بإمكانه أن يتغير في هذا الاتجاه أو ذاك، وخلال مدة ليست طويلة فتزول دنيا وتحلّ محلّها دنيا أخرى، وما كان يعدّ أزلياً يصبح زائلاً في عداد الماضي، وما كان يعد بعيد المنال يصبح هو السائد الموجود. إنه يشبه إلى حد ما لعبة الدومينو التي إذا تحركت فيها قطعة البداية سرت الحركة تباعاً مغيرة كل شيء أمامها قطعة قطعة. ألا تذكر أيها السائل المستوضح الكريم الوضع العربي أيام حلف بغداد والجو الذي كان سائداً آنذاك والحديث عن الأحلاف وكل ما رافقه من إعلام وتهويل وهرج ومرج، وكيف تغيّر كلياً بقيام ثورة ١٤ تموز/يوليو في العراق؟ إن الوضع الراهن وضع

ضعيف في أساسه ومعرّض للتغيير في أي وقت. الذهن العربي اليوم ربما تكيف مع هذا الوضع إلى حدّ، ولكنه سرعان ما سيتقولب إلى وضع جديد آخر ويحل انطباع جديد محل الانطباع الحالي، وتحلّ صورة مغايرة محل الصورة الحالية.

إن الوحدة العربية هي الحل الوحيد، وهي كالقدر الذي لا مفرّ منه، لأن أمة عريقة حية كأمتنا لا يمكن أن تستسلم للموت البطيء، ولا يمكن أن تقبل بوضع يوصلها إلى الفناء، وهو وضع التجزئة، ولا يمكن أن ترى الخطر الأكيد يداهمها وتستسلم له. إن الذي لم ير الحقيقة سيراها، والذي لم يدرك أهمية الوحدة سيدركها، إن لم يكن بالإيمان اليوم فسيؤمن بها غداً، وسيكتشف الجميع أن الأمر لا يتعلق بمبدأ يختاره العقل أو عقيدة يؤمن بها الإنسان بل يتعلق بالبقاء والمصير والمحافظة على النفس، ويتعلق بطريق الخلاص والتقدم وبناء المجتمع الجديد وتحقيق السعادة للجميع. فمن آمن مقدماً فله قصب السبق، ومن يتأخر سيجد نفسه أمام خيار لا خيار دونَه.

لذلك أريد أن أقول، أيها السائل المستوضح الكريم، إنك يجب ألا تخضع للوهم، وألاّ تستسلم للواقع الموجود، فهذا الذي تراه زائل لا محالة، وستعجب للسرعة التي يزول فيها، وكيف أنه سيتلاشى كزبد الصابون عندما يحين الوقت وتبدأ عملية التحول إلى وضع الوحدة. سترى بعينيك كيف أن تغييراً مهماً في مكان ما من الوطن العربي سيفتح الطريق لتغيير آخر، وهذا سيفتح بدوره طريقاً لتغيير آخر، وهكذا بصورة متصاعدة يتهاوى فيها هذا العالم المظهري المصطنع ليحل محله عالم جديد، وستشهد أن قيم الحاضر ستكون مذمومة ومنبوذة وستحل محلها قيم الوضع الجديد: قيم الوحدة والقوة والتقدم والعمل الجماعي، وستتغير بذلك دنيانا هذه، كما تغيرت دنيا العرب من الجاهلية إلى الإسلام، ستكون اللغة غير اللغة، وسيكون العمل غير العمل، وستكون المقاييس غير المقاييس وسيتغير كل شيء من حال إلى حال. وسترى باستغراب ودهشة أن دعاة التجزئة ومروجيها وأنصارها وأعمدتها اليوم هم أنفسهم دعاة للوحدة ومدافعين عنها ومجتهدين في نصرتها غداً. وهذا هو شأن السابحين دوماً في اتجاه التيار عندنا وعند غيرنا من الأمم. ولكنْ حذار أيها السائل المستوضح الكريم أن تصاب بخيبة أمل، فلن يتساوى الجميع، فهناك السابقون وهناك اللاحقون. ففي الدعوة الإسلامية كان هناك المهاجرون والأنصار وهناك الطلقاء الذين أسلموا بعد فتح مكّة وأطلقهم عفو الرسول الكريم. لذلك وأنت تدعو اليوم إلى الوحدة فإنك تفتش عن السابقين، والسابقون لهم مرتبة خاصة، أما اللاحقون فلا بأس عليهم، إلا أنهم ليسوا كالسابقين عند الله والأمة.

٣٤ ـ متى تتحقق الوحدة العربية؟

ويبدو أن حديثي قد حفز تفكير السائل المستوضح الكريم فأراد أن يتحول إلى سؤال مهم. إن كلمات التفاؤل والحديث الدافئ من القلب قد أثار في نفسه سؤالاً لا مناص منه، وذلك ما حدث فعلاً، فجمع السائل المستوضح الكريم نفسه كما يقال، ووجّه إليّ السؤال الآتي: ولكن متى سيحصل ذلك؟ متى ستتحقق الوحدة العربية؟ قلت له: إنني كنت أتوقع هذا السؤال. وجوابي عنه لا بد أن يكون في حدود ما يسمح به العقل، وأقصد بذلك أنني لا يمكن أن أخرج عن قواعد العقل السليم في إعطاء الجواب. إن الوحدة، أيها السائل المستوضح الكريم، ثورة بكل معنى الكلمة، ستغير كامل الوضع في الوطن العربي، وسيكون لها تأثير دولي من دون شك، وستكون نقطة البداية لمرحلة إيجابية بالنسبة إلى الحضارة البشرية، وعندما يكون الأمر كذلك، أي بهذا الحجم من الأهمية، فليس من المعقول أن يكون بمقدور أحد أن يعطي جواباً محدداً عن سؤال يتعلق بتحديد الوقت. إنك عندما تقول: متى، فإنك تقصد تحديد الوقت الذي سيحدث فيه ذلك على وجه التحديد، لذلك فهو أمر غير ممكن. ثم إنك تعرف أن هذا الأمر يتعلق بتغيير في المجتمع أي أنه أمر اجتماعي بشري وليس أمراً يتعلق بقوانين الطبيعة. وبعبارة أخرى، إنك أيها السائل المستوضح الكريم تعرف الفرق بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، فالعلوم الطبيعية تتعلق بدراسة القوانين التي تحكم العالم الطبيعي المحيط بنا، أما العلوم الاجتماعية فتتعلق بحياة البشر وتطور المجتمع البشري، لذلك كانت العلوم الطبيعية قادرة على التوصل إلى قوانين ثابتة دقيقة يمكن استخدامها في التنبؤ كقوانين الرياضيات والفيزياء والكيمياء. . إلخ، أما العلوم الاجتماعية، ولأنها تتعلق بدراسة البشر والمجتمعات فإنها لا تستطيع (أو لم تستطع حتى الآن) أن تتوصل إلى مثل هذا النوع من القوانين، بل اقتصرت المعرفة فيها على التعرف إلى الاتجاهات العامة والاحتمالات المرجّحة، وليس أكثر من ذلك. لكل ذلك فإنني لا أستطيع أن أجيبك بصورة محددة كما طلبت. وبعبارة أخرى، لا أستطيع أيها السائل المستوضح الكريم أن أحدد لذلك وقتاً معيناً تتحقق فيه الوحدة العربية.

ولكن ذلك لا يعني أنني لا أستطيع أن أقول لك أكثر من ذلك بخصوص الجواب، إذ هناك ما يمكن أن يقال أكثر من ذلك. فاعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن المهم في هذا الأمر هو ليس معرفة الوقت المحدد لقيام الوحدة بل إن نعمل من أجل تحقيقها، مع الإيمان أنها ستتحقق حتماً. علينا أن نعمل ونبذل

أقصى جهودنا من أجل أن تتحقق، وذلك هو المهم، فذلك هو الذي يحقق الوحدة وليس المعرفة الذهنية بتاريخ تحقيقها. ولا أكتمك وأنا أقول ذلك، أنني أجد أن في ما قلته أمرين بحاجة إلى مزيد من الإيضاح.

الأمر **الأول**، هو: هل تحقيق الوحدة العربية أمر حتمي؟ و**ثانيهما**، ما المقصود تحديداً ببذل أقصى الجهود؟ وفي صدد الأمر الأول، نعم إن تحقيق الوحدة أمر حتمي، والمعني بكلمة حتمي هو أنها تتحقق لا محالة، والسبب في ذلك يرجع إلى قوانين كبرى تسيّر العالم الذي نعيش فيه. فيا أيها السائل المستوضح الكريم، العالم الذي نعيش فيه ليس عالماً فوضوياً من دون إرادة عليا تسيطر عليه. فإذا كنت مؤمناً بالله، فذلك يعني بالضرورة وجود قوة تسيطر على الكون وتسيّره، وأن للعالم إرادة خير تحكمه في النهاية. إن الله قد خلق الإنسان ووضع فيه نفحاً من روحه يتجلى في ميول الخير الموجودة عنده إلى جانب الغرائز وميول الأنانية والشر. إن الكون الذي نعيش فيه لا يمكن أن يكون مصادفة عمياء، كما إن التاريخ يدلل بكثير من الأدلة على وجود اتجاه عام صاعد نحو الإصلاح والتقدم تدل عليه ثورات الإصلاح والتقدم الحضاري وظهور الأديان. الإنسان ككائن حي وكوحدة يتكوّن منها المجتمع، فيه ميول غريزية أنانية، إلا أنه أيضاً فيه ميول للخير والمثل العليا ندعوها عادة بالضمير.

هناك صراع دائم بين ميول الخير وميول الشر في العالم إلا أن النتيجة النهائية هي تغلّب ميول الخير، ومن هذه العملية تنتج الحضارة والتقدم والإصلاح. لذلك فالوحدة العربية هي في اتجاه التاريخ، فهناك قوة تدفع في اتجاهها لأن الوحدة نفسها في الاتجاه الصاعد وهي في اتجاه خير الإنسان العربي. وبعبارة أخرى، إنها مع الحق والخير والمثل العليا للإنسان العربي. إن انتصار إرادة الخير في الأمد الطويل على ميول الشر أمر حتمي، إذ إن تقدم الإنسان أمر لا مفرّ منه، وعلى ذلك فالإنسان العربي لا بد من أن يحقق التقدم الذي ينشده، المتمثل بالوحدة العربية.

* * *

ولكن الحديث عن الحتمية في التاريخ غالباً ما يستثير ذلك النقاش الذي توحيه مظاهر العبارات. فيا أيها السائل المستوضح الكريم: الحتمية التي نتحدث عنها يجب ألا توحي إليك أنني أقول بأن الوحدة ستتحقق من دون عمل وجهد وتضحيات، فذلك أبعد ما يكون عن تفكيري. إن عملية التقدم التي أقول

بحتميتها لا تتم بصورة سحرية أو بشكل ذاتي بل من خلال الصراع بين قوى الخير وقوى الشر، قوى التقدم وقوى التخلّف، القوى التي تدفع إلى الأمام والقوى التي تسحب إلى الخلف. ومن خلال هذا الصراع يبذل معسكر الخير جهوداً، وكذلك معسكر الشر، وتقع تضحيات ويمر وقت. والمهم في ذلك أن أقول إن علينا أن نبذل أقصى الجهود ونقدم التضحيات ونقبل بدفع الثمن من أجل أن تتمخض عملية الصراع عن انتصار معسكر الخير. إن بذل الجهد وقبول التضحية أمر لا بد منه، وعلينا أن نقدم عليه من أجل أن ينتصر اتجاه الخير ويتحقق الهدف الذي يسعى إليه.

وعليّ أيها السائل المستوضح الكريم أن أوضح لك أيضاً، أنك يجب ألا تتصور عملية الصراع هذه بصورة مبسطة فتتخيلها تسير في خط مستقيم صاعد من دون تعرجات وانكسارات، فذلك ليس من طبيعة الأشياء ومناقض حقيقة ما يجري في عملية التطور الاجتماعي. إن خط التاريخ وإن كان في اتجاهه العام صاعداً إلا أنه متعرّج يتضمن انكسارات هنا وهناك، وانتكاسات في هذا الظرف أو ذاك. وعلينا ألا نصاب بالإحباط وخيبة الأمل عندما نواجه ذلك بل نعدّه أمراً طبيعياً، فما من ثورة ناجحة في التاريخ أو حركة إصلاح خدمت البشرية إلا وشهدت بعض التعرّجات في خط مسيرتها بسبب نكسات موقتة وحالات إخفاق جزئية.

وعلينا أيها السائل المستوضح الكريم ونحن نفهم ذلك ـ أي حتمية الوحدة العربية ـ أن نبذل الجهود لتحقيقها. والسبب، كما ذكرنا، هو أنه كما للوحدة أنصارها وقواها الذاتية كذلك لعدوها، وهو التجزئة، أنصارها وقواها الذاتية. لذلك علينا أن نبذل أقصى الجهود ونعبئ كل ما لدينا من قوى مادية ومعنوية من أجل النصر النهائي.

وهنا ربما تسأل أيها السائل المستوضح الكريم عن تكافؤ القوى وموازينها، فأقول مجيباً: هناك أمر خفي، غالباً ما يغيب عن البال، ظاهره شيء وحقيقته شيء مختلف تماماً. إن معسكر الخير كان دائماً في التاريخ يبدأ بداية بسيطة، لذلك فقوته كانت دوماً في البداية أقل من قوة الشر. حدث ذلك دائماً في تاريخ الثورات وحركات الإصلاح: القوة لم تكن متكافئة بين الجانبين، فظواهر القوة كانت دوماً تميل إلى معسكر الشر. ولكن ماذا حصل في النهاية؟ أظن أنك تعرف الجواب. أيها السائل المستوضح الكريم اعلم علم اليقين أن الإنسان الذي يعمل من أجل الخير ويقاتل في معسكر الفضيلة، عندما يعتصر قواه الذاتية يكتشف بمرور الوقت، وبصورة لم يكن يتوقعها، أن تلك القوى غير محدودة، فهو كلما

فتش عن إمكانية جديدة للعمل وجدها، وكلما بحث عن مزيد من العزيمة لاستمرار النضال والمقاومة وجده. وهكذا، وهو يستمر في النضال يوماً بعد يوم، يجد في نفسه قوى جديدة لم يعرفها من قبل بدء الصراع. إن قوى الإنسان المناضل في اتجاه الخير لا حدود لها أبداً، والمهم في هذا الأمر هو أن هذه القوى الجديدة الإضافية لا تكون معروفة لديه أو مفهومة عنده في البداية، إلا أنه يكتشفها في أثناء المسيرة ومن خلال النضال اليومي.

إن النضال والمعاناة وبذل الجهد عندما تكون مقرونة بالشعور بالحق والمثل الأعلى، فإنها تخلق وضعاً جديداً تماماً؛ هو مصدر لمعين لا ينضب من العزم والإبداع والقدرة والتفاؤل والقوة المادية والمعنوية، وهذا هو معنى القول إن الواحدة في معسكر الخير يعادل الألف في معسكر الشر. أما في المعسكر المضاد أيها السائل المستوضح الكريم فيحدث العكس تماماً، فبمرور الوقت واحتدام الصراع يجد الفرد في معسكر الشر أن قواه في تناقص، وأن ما كان يستطيع أن يقوم به بالأمس يعجز عنه اليوم، وذلك بسبب تأثير الصراع فيه، فهو يكتشف يوماً بعد يوم أنه في جانب الشر، فتزول عن عينيه غشاوة الإعلام ويضعف أثر التعبئة ويتنبه عنده الضمير. كما إنه يشاهد ويلمس بسالة أصحاب معسكر الخير وتفانيهم وجهودهم الخيرة، وكل ذلك يضعف في نفسه العزيمة والدافع ويتزعزع الإيمان فتنهار قواه وتضعف جبهته. كما إن هذه العملية لا تحدث فجأة بل تأخذ بعض الوقت وتتبلور من خلال الصراع واستمرار النضال وسقوط التضحيات واحتدام المواجهة.

من كل ذلك أريد أن أصل إلى الخلاصة أيها السائل المستوضح الكريم: إننا في الوقت الذي نؤمن فيه أن الوحدة آتية لا ريب فيها، وأنها القدر الذي لا مفر منه، علينا أن نبذل أقصى الجهود لتحقيقها، وأن نقدم على النضال من أجلها برضى وتفاؤل، وأن نقبل بدفع الثمن ونقدم على التضحية، وعلينا أن نصبر ونجالد ونطاول ونستمر مهما كانت النتائج الآنية الموقتة للصراع، إذ إن النصر قادم في نهاية المطاف من خلاف هذا الصراع والمطاولة والصبر. فقوانا ستزداد وقوى التجزئة ستتناقص حتى تأتي لحظة النصر النهائي. وإذا سألتني عن كلمة السر في هذه المسألة فأقول لك عن تأكد إنها: **الإيمان**. نعم الإيمان بالوحدة وبحتمية انتصارها ووجوب النضال من أجل ذلك النصر.

والآن أيها السائل المستوضح الكريم لنرجع إلى أصل السؤال: متى تتحقق الوحدة؟ فأقول: إنني لا أستطيع أن أحدد الوقت بمعنى السنة والشهر واليوم، أي بمعنى الزمن الخاضع للقياس، لأن عملية التغيير الاجتماعي عملية معقدة

بذاتها لا تخضع لهذا النوع من القياس. إن الذي أستطيع أن أقوله على وجه التأكيد: هو أن الوحدة ستتحقق، وعلينا أن نبذل أقصى ما لدينا من جهود من أجل تحقيقها من خلال النضال المتواصل وتقديم التضحيات.

٣٥ ـ ما المقصود تحديداً بالنضال من أجل الوحدة؟

قال السائل المستوضح الكريم: لديّ سؤال جديد، ولكن قبل ذلك أريد أن أعود إلى موضوع سبق أن تحدثنا عنه، وهو الموضوع الذي يتعلق بكيفية تحقيق الوحدة العربية. إن هذا الموضوع على جانب كبير من الأهمية، وربما كان أهم أو من أهم الأمور المتعلقة بهذا الموضوع، ولذلك أريد العودة إليه. قلت: إني أتفق معك على أهمية الموضوع، فماذا تريد أن تقول عن ذلك؟ قال السائل المستوضح الكريم: إنك قد قلت إن تحقيق الوحدة أمر حتمي في حياة العرب القادمة، وطلبت أن يبذل الوحدوي أقصى الجهود في النضال من أجل تحقيقها. فما المقصود، تحديداً، بالنضال من أجل الوحدة؟ هل بإمكانك إعطاء المزيد من التحديد لموضوع الأسلوب؟ قلت له: إذا كنت تسأل عن النضال، فالنضال يعني العمل في شتى الميادين من أجل تحقيق الوحدة. والعمل هنا يعني الصراع، ويعني المقاومة للوضع الراهن لإزالته وإحلال وضع الوحدة في مكانه، ويعني ذلك الصراع بشتى أنواعه: الصراع الثقافي والصراع السياسي والصراع العسكري والصراع الاقتصادي، وكل نوع آخر من الصراع يقتضيه تحقيق ذلك الهدف. كل صنف من أصناف النضال يؤدي إلى تحقيق الغاية مطلوب وضروري. قال السائل المستوضح الكريم: نعم إنني أفهم ذلك، ولكني أريد وضوحاً أكثر، وتحديداً للأمور أكثر. قلت: نعم، إنني أقدّر ذلك، وأعرف هذه الرغبة عندك منذ بداية هذه العملية، عملية السؤال والجواب التي تدور بيننا.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أتسلسل معك مسترشداً بما حدث لجميع حركات التقدم في التاريخ. إن نقطة البداية في كل حركة تاريخية في الأفكار. والمقصود هنا هو الدعوة إلى فكرة الوحدة العربية. إن الدعوة إلى الوحدة العربية يجب أن تأخذ أوسع المدى الممكن وبشتى الوسائل لإيصال الفكرة إلى أوسع جماهير الأمة وأكبر عدد ممكن من المواطنين. ووسائل الدعوة يجب أن تكون متنوعة، فكل وسيلة توصل الفكرة إلى إنسان عربي يجب أن تستخدم. وإيصال الدعوة يعني كل تلك العملية الثقافية التي تتضمن شرح الفكرة وتوضيح مزاياها وشرح وضع التجزئة وتبيان مساوئها بالشكل المؤثر المقنع للإنسان العربي المتلقي الدعوة. المهمة الثقافية عملية جارية وموجودة، وإن لم تكن بالسعة والتأثير الذي نريده.

ولكنك تعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن عملية التأثير في الأفكار لا تكون مجدية إلا إذا أدت إلى تغيير في الأفعال، أي في السلوك العملي للإنسان. إن الثقافة يمكن أن تعرف على أنها تلك العملية التي تتضمن الاستيعاب الذهني والتأثير في السلوك. إن تغيير أفكار الإنسان إذا ما نتج منه تغيير في السلوك بصورة منسجمة مع الأفكار التي استوعبها الذهن تكون العملية الثقافية قد تحققت بنجاح. إن تغيير السلوك لا يتحقق من دون استيعاب ذهني للأفكار، كما إن الاستيعاب الذهني للأفكار إذا ما توقف عند هذا الحد ولم يؤدِ إلى تغيير في السلوك، فلا يعني أن عملية ثقافية قد تحققت. الثقافة الصحيحة، أي الناجحة، هي التي تتضمن هذين العنصرين: الاستيعاب الذهني وتغيير السلوك في اتجاه تلك الأفكار. هذه هي العملية الثقافية التي نقصدها في الدعوة إلى الوحدة العربية.

ومن ذلك يتضح أن المقصود النهائي هو التأثير في سلوك الأفراد، أي جعلهم يعملون كذا ولا يعملون كذا، يقدمون على هذا الشيء ويمتنعون عن ذلك الشيء، وهكذا. وتغيير السلوك هذا يعني تغييراً في مجال العمل سببه تغيير في مجال الأفكار.

العنصر الثالث في هذه العملية هو أن يتجسد العمل في حركة، أي أن يدخل عنصر التنظيم. ويعني ذلك تحديد وجوب وجود حركة سياسية تعمل من أجل تحقيق الوحدة العربية. إذاً لا بد من الحركة المنظمة. والمهم بهذا الصدد ليس التأكيد على ضرورة قيام الحركة السياسية، فهي موجودة، إلا أن المهم هو أن يتّحد الوحدويون الموجودون في الساحة.

المطلوب من جميع المؤمنين بالوحدة العربية هو أن يتحدوا في إطار شكل من أشكال الاتحاد في ما بينهم من أجل تحقيق الوحدة. ووحدة الحركة هذه التي نتحدث عنها لا يُشترط فيه شكل معين أو إطار معين، بل يمكن أن يؤخذ أي شكل يرضاه الجميع وتختاره جميع الأطراف. المهم هو أن يكون الشكل المتفق عليه فعّالاً وعملياً ومؤدياً إلى تحقيق الهدف. إن جميع الحركات السياسية والمنظمات الشعبية والتجمعات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المؤمنة بالوحدة العربية يجب أن يحدث بينها تفاهم، وأن تتجمع في إطار محدد من أجل الوحدة، وإن اختلفت في أي من الأمور الأخرى. إن الأساس يجب أن يكون توحيد الجهود والعمل المشترك لتحقيق الوحدة، أما باقي الأمور فتسعى كل جهة إلى تحقيقها بجهودها الخاصة وفي الوقت الملائم. أما المرحلة الحالية فهي مرحلة الوحدة وعلى الجميع أن يعمل الآن لإنجازها.

وقد تسألني أيها السائل المستوضح الكريم: كيف تعمل هذه الجهة؟ وجواباً

عن سؤالك أقول ببساطة: إنها يجب أن تستوحي أساليب العمل من الهدف نفسه، أي تحقيق الوحدة: فكل وسيلة جائزة ما دامت تؤدي إلى تحقيق الهدف أو تساعد على الاقتراب منه. وبتحديد أكثر، نشر الدعوة إلى الوحدة بالوسائل الثقافية، واستلام السلطة في هذا القطر أو ذاك، وتحقيق خطوة محدّدة للتقارب بين الأقطار العربية أو بين بعضها، وإصلاح مؤسسة الجامعة العربية، وتوحيد القوانين والأنظمة بين الأقطار العربية في هذا المجال أو ذاك، كلها أساليب جائزة وتقع في نطاق المقصود بالنضال من أجل الوحدة. وكذلك العمل بين الجماهير بالتحريض والدعوة وخوض المعارك النضالية من أجل الوحدة ضروري.

وبعبارة أخرى، كل عمل شعبي أو ثقافي أو رسمي يساعد على الاقتراب من هدف الوحدة جائز وضروري. وقد سبق لي أن قلت إن جميع الأساليب جائزة كالدعوة الفكرية والنضال الجماهيري بما في ذلك استخدام القوة التي يجب استخدامها في المكان الملائم والوقت الملائم. من ذلك يتضح أن اختيار الأسلوب عملية انتقائية تعتمد على قرار قيادي يصوغ لكل حالة ما يلائمها من الأساليب، ويعالج كل موقف بما يتناسب معه من الوسائل.

٣٦ ـ مَنْ هم أعداء الوحدة في داخل الوطن العربي؟

قلت: أظن أنني سمعتك تقول أن لديك سؤالاً جديداً، أليس كذلك؟ قال: نعم، والسؤال هو: كنت قد سألتك عمّن يقف في مقدمة أعداء الوحدة، وأجبت أنهم الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، **ولكنك لم تتحدث بما فيه الكفاية عن أعداء الوحدة في داخل الوطن العربي، فمن هم أعداؤها في الداخل؟** قلت له: إنه سؤال جدير بأن يُسأل، إلا أنني سأجيبك عن الرأس وليس عن التابع، وعن الأنظمة وليس عن الأفراد. إن رأس الحربة في العداء للوحدة العربية هو بعض الأنظمة الموجودة في الأقطار النفطية في الخليج العربي. إن بعض هذه الأنظمة يستحوذ الآن على الجزء الأعظم من الثروة النفطية العربية ويجني سنوياً دخلاً هائلاً من تصدير النفط الخام لا يتناسب إطلاقاً لا مع عدد سكانه، ولا مع حاجياته المشروعة. كما إن هذا الدخل ـ كما تعلم ويعلم الجميع ـ يذهب الجزء الأعظم منه إلى الأسر الحاكمة باعتباره مالاً خاصاً، والجزء المتبقي الذي يصرف على شؤون الدولة يرجع قسم مهم من أرباحه إليهم أيضاً عن طريق العمولات والمساهمات في الشركات، وكأرباح تجنيها المؤسسات العقارية والتجارية والمالية التي يملكها أشخاص الأسر الحاكمة. ويذهب الباقي إلى دائرة الأشخاص المحيطين بالأسر الحاكمة، وهكذا نزولاً إلى أصحاب الأعمال والتجار. لذلك تجد

أن الملكية الشخصية لأفراد الأسر الحاكمة قد وصلت إلى أرقام لا تصدق، وأصبحت ثرواتهم حديث العالم والصحافة.

إن هؤلاء الأشخاص المستحوذين على هذه الثروة الهائلة من دون وجه حق هم أعداء التوحيد وأشد المتمسكين بالوضع الراهن، فعلى الصعيد العربي قام هؤلاء بكل ما بوسعهم من أعمال ومقاومة للوحدة العربية أو أي خطوة في طريقها، فهم ضد تقوية الجامعة العربية، وعملوا على إضعافها وشلّ قدرتها على الحركة وتخريب مؤسساتها المتخصصة، وإضعافها مالياً عن طريق عدم دفع أنصبتهم في موازناتها. ومن أجل الإمعان في إضعافها تعمّدوا تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي بتمويل وتشجيع منهم لتكون بديلاً من الجامعة العربية، وحرصوا على بناء مؤسساتها بشكل موازٍ تماماً لمؤسسات الجامعة العربية، وأمدوها بالدعم لتكون البديل الجاهز للجامعة العربية. إنهم بالطبع لا يقصدون تحقيق أهداف المؤتمر الإسلامي المسطّرة في الميثاق من وحدة إسلامية أو تضامن إسلامي، ولكنهم يقصدون أن تتحول الأنظار والجهود إلى مؤسسة بديلة للجامعة العربية ذات أهداف بعيدة المنال لا ينتظر تحقيقها، وبذلك تتبدد الجهود وتتوزع الإمكانات وتتحول الأنظار. لقد وقفت هذه الأنظمة ضد كل خطوة وحدوية تمّت في الوطن العربي، فكانوا ضد الجمهورية العربية المتحدة، وضد الاتحاد الهاشمي، وضد وحدة اليمن. إن هذه الأنظمة تعمل دوماً على تفريق الأقطار العربية عن بعضها البعض، وزرع الفتن في ما بينها من أجل ألا تتقارب، فهي تخشى وتقاوم أي مشروع لتوحيد العراق وسوريا، وتنظر بريبة وتقاوم أي تقارب بين مصر والسودان، أو بين السودان وليبيا، وهي لم تحبذ بل تقاوم بطريقة خفية الاتحاد المغاربي بين دول المغرب العربي، وتخشى وتحارب توثيق العلاقات بين العراق والأردن، وتقاوم بشدة انشداد الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى أي قطر عربي آخر. إنها لم تعلن موقفاً مؤيداً لتوحيد الصحراء مع المغرب مع أنها ذات علاقة قوية مع المغرب. إن هذه الأنظمة نفسها قد أنشأت مجلساً للتعاون الخليجي، وهدفها ليس الوحدة في ما بينها بل تنسيق جهودها لمقاومة الاتجاه القومي المتحرر في الأقطار العربية الأخرى، أي تعبئة جهودها في هذا الاتجاه.

وقد سعت هذه الأنظمة في مجال المناورة واستخدام نفوذها المالي من أجل تكوين علاقات ثنائية مع الأقطار العربية قطراً قطراً، هدفها إبعاد تلك الأقطار عن الوحدة مستغلّة الحاجة المالية لبعض الأقطار والأوضاع الاقتصادية فيها. إن هدف هذه الأنظمة هو إبعاد إمكانية قيام أي تكتلات عربية خارجة عن دائرة

نفوذها لأنها تخشى ذلك وتعدّه خطراً على أوضاعها القائمة، مستعملةً جميع الوسائل من ضغط وترغيب. كما عملت على التأثير في الرأي العام بمختلف الوسائل كشراء وسائل الإعلام وإنشاء مؤسسات إعلامية تعمل لحسابها في داخل الوطن العربي وخارجه، كما تستعمل هذه الأنظمة الدين على أوسع نطاق كوسيلة دعاية وتضليل كبناء المساجد والصرف على رجال الدين وعقد المؤتمرات الدينية وتغذية الحركات الدينية بالمال وتكوين العلاقة الودية مع جميع العناصر الرجعية المناوئة للاتجاه القومي.

أما على الصعيد الخارجي فقد تحالفت هذه الأنظمة مع الدول الاستعمارية لاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا ونظّمت تلك العلاقة في شتى مجالات التعاون الاستخباري والعلاقات الثنائية ومنح التسهيلات العسكرية والتدريب والدراسة العسكرية، وأنشأت مؤسسات عسكرية مرتبطة تماماً بتلك الدول ومدرّبة في معاهدها وعلى أوثق العلاقات الاستخبارية بها.

* * *

وهنا التفت السائل المستوضح الكريم قائلاً: الآن اكتملت الصورة، فعدو الوحدة العربية هو الصف المكوّن من الدول الاستعمارية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصهيونية. وتعتمد هذه الدول على حلفاء داخليين، ورأس الحربة في العدو الداخلي هو أنظمة الخليج النفطية. قلت له: نعم، فذلك تشخيص صحيح.

* * *

أمّا إذا تساءلت عمّا أريد أن أقوله لأولئك الأعداء فإني أنقل إليك أن مشاعري تقول لي: إن هول ما قام به الأعداء وفظاعته لا تشرحه الأسطر ولا الصفحات، ولكن ليس لنا أن نقول كل ما نريد أن نقوله مرة واحدة، ولا في وقت واحد بل سيبقى حديث الأيام والسنين. ولكن مع ذلك فلا بد من وجود خواطر آنية تلخص مشاعر اللحظة التي نحن فيها.

فيا أيها الاستعماريون، وعلى رأسهم الصهيونية وأمريكا وبريطانيا: إنكم أنشأتم عهد الاستعمار الحديث بكل ما هو معروف عنه في الكتب وصدور المظلومين في مشارق الأرض ومغاربها، ثم قام الاتحاد السوفياتي وأتت الحرب الباردة وظن بعض الناس أنكم بانسحابكم من الكثير من بلدان العالم،

وحصولها على الاستقلال قد غيّرتم أفكاركم وخططكم وانسجمتم مع مبادئ العدل والإنصاف، وأنكم بتوقيعكم ميثاق الأمم المتحدة ومشاركتكم فيها قد آمنتم فعلاً بتلك المبادئ، وأنكم بحديثكم عن الديمقراطية وحقوق الإنسان قد اعتقدتم بها حقيقة.

إننا نقول لكم: إنكم لستم كذلك إطلاقاً بل على العكس تماماً، فأنتم في حقيقتكم اليوم أشد قسوة وأبعد عن تلك المبادئ، وأكثر رغبة في الاستغلال والظلم مما كنتم عليه في مرحلة الاستعمار الأولى. إنكم قد انسحبتم من كثير من المستعمرات التي حصلت على استقلالها ليس إيماناً منكم بالاستقلال بل لأسباب كثيرة أبعد ما تكون عن الإيمان بالاستقلال وحرية الشعوب. إنها مقتضيات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، كما إنكم أردتم التخلص من نفقات الإدارة المباشرة لتلك البلدان، وأنكم استبدلتم الاستغلال المباشر عن طريق التبادل التجاري غير المتكافئ حيث تنخفض باستمرار أسعار المواد الأولية التي تستوردونها من تلك البلدان وترتفع باستمرار أسعار السلع المصنعة التي تصدرونها لها. لقد انسحبتم من تلك البلدان لأسباب عملية وليس مبدئية، وعندما اختفى الاتحاد السوفياتي وزالت الحرب الباردة رجعتم إلى حقيقتكم الأولى ومنهجكم الاستعماري الأول، وإلى خططكم القديمة، خطط استعباد الشعوب واستغلالها، وبذلك نشأ وضع دولي جديد أردتم تسميته بالنظام الدولي الجديد.

ولكني أيها السائل المستوضح الكريم أقول أكثر من ذلك. إن دول الاستعمار هي الآن أكثر قسوة وإمعاناً في الاستغلال والاضطهاد وأبعد عن مبادئ العدالة وحقوق الإنسان ممّا كانت عليه في مرحلة الاستعمار الأولى التي سبقت الحرب الباردة. والسبب هو أنها الآن تملك قوة مادية وتقنية قادرة على التدمير أكثر ممّا كانت تملكه في تلك المرحلة. إنها في أخلاقها بقيت على ما كانت عليه في السابق مستعمرة مستغلة تضع المصالح الأنانية فوق المبادئ، ولكنها لم تبق كذلك من حيث قواها المادية والتقنية، فهي قد حققت تقدماً تقنياً وصناعياً مكّنها من تطوير السلاح الفتاك. وحققت تقدماً في مجال الدعاية والإعلام وازدادت قوتها المالية وخبرتها وتجاربها، الأمر الذي جعلها في وضع أكثر قوة مادية من السابق. ومعروف أن مقدار الإجرام الذي يقدم عليه المجرم يتناسب طردياً مع قدرته على إلحاق الأذى وارتكاب الجريمة.

* * *

قلت للسائل المستوضح الكريم: كنت حتى الآن تسأل، وأنا أجيب. ولكني الآن أريد أن أكون أنا السائل. فقال: ذلك عدل، فاسأل عمّا تريد. قلت له: هلا أعلمتني شيئاً عنك؟ قال: أنا مواطن عربي من مدينة وجدة في المغرب. قلت: أهي المدينة التي تقع على الحدود بين المغرب والجزائر؟ قال: نعم. قلت: إني أتذكرها تماماً عندما زرتها في سنة ١٩٥٩ مع زميل لي من سوريا، رحمه الله. كنا ذهبنا إلى المغرب بدعوة من الاتحاد المغربي للشغل بمناسبة احتفالات الأول من أيار/مايو، وأنتم في المغرب تقولون الفاتح من مي. وأتذكر تماماً أننا زرنا هناك قيادة جيش التحرير الوطني الجزائري، وقابلنا المرحوم هواري بومدين الذي كان قائداً للجيش، واستقبلنا في ذلك البيت المحاط بالحراس. شربنا عنده الشاي عند الغروب. وسألت السائل المستوضح الكريم عن مهنته، فقال: إنه صحافي، وقد عمل في صحيفة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية التي كانت تصدر في الدار البيضاء. قلت له: إن ما قلته لك حتى الآن لم يكن الغرض منه أن أجيب عن أسئلة مواطن، بل أود لو كان بمقدوري أن يسمعها جميع المواطنين العرب، فذلك أكثر جدوى. فقال: ولكنك لا تستطيع أن تقول الشيء نفسه لجميع شرائح المجتمع وطبقاته وجماعاته، إذ لكل شريحة وطبقة وجماعة ما تهتم به وما يتلاءم معها من الكلام. قلت: نعم، ذلك صحيح، ولكن الذي قلته لك حتى الآن يهم الجميع ويتعلق بالجميع.

إنك صحافي، والصحافيون في الوطن العربي عددهم ليس قليلاً، وإن كنت لا أعرفه بالضبط، إلا أنهم أصحاب القلم الذي يكتب للأمة يومياً، يحرر أخبارها وأخبار العالم، ويعلّق عليها ويكتب الرأي الذي يراه. فيا أيها الصحفيون، ويا رجال الثقافة في كل صباح. يا من تقدمون زاد الإعلام والتفكير لكل مواطن طوال يومه أينما يكون، ألا يهمكم أن تكونوا كتّاب صحف تقرأها ملايين الأمة من العراق إلى المغرب، فتنقلوا للمواطن في سوريا ما يجري في موريتانيا، ولربة البيت في اليمن أخبار الجزائر، تحررون صحفاً قومية توزع في جميع أرجاء الوطن العربي وصحفاً محلية تصدر في هذا القطر أو ذاك، ولكم نقابة قومية تجمعكم جميعاً، ومؤتمرات تعقد في هذا القطر أو ذاك، بالتناوب، تعالجون مشاكل الوطن العربي، وتكتبون عن الأمة العربية بماضيها وحاضرها ومستقبلها، تنتقلون بحرية في أرجاء الوطن الكبير من دون قيود، وتكتبون عمّا ترغبون في أن تكتبوا عنه من شؤون، توزع صحفكم يومياً في جميع الأقطار يقرأها الناس، ويرسلون لكم الرسائل عمّا يرونه فيها؟ ألا ترون أن الأمر الذي تعالجونه أعظم، والقضايا التي تكتبون عنها أكثر أهمية في مثل هذا الوضع مقارنة بما أنتم عليه الآن من ضيق

وقيود؟ أيهما أكثر أهمية وأعظم شأناً، أن تكتبوا عن الأمة العربية أم عن شؤون هذا القطر أو ذاك؟ أيهما أرضى للنفس وأقرب إلى الرضى والسعادة، أن تسبح أقلامكم في خضم القوة والمنعة والاستقرار والنهضة والعزة والمجد والكرامة والتحرر التي تجلبها الوحدة أم في وضع التجزئة بكل ما فيه من ضعف ومذلة واضطراب وفوضى واستغلال ومظالم وتعسف الأجنبي وعربدة الصهيونية وهوان الدول الاستعمارية؟ إنها سعادة عظمى ستشعرون بها عندما تكون مادة كتابتكم مغمسة بالعز والقوة والتقدم. الصحافي الغيور الوطني المخلص يهمه جداً أن يجد الخبر المفرح والموضوع المتفائل ليكتب عنه بدلاً من أن يضطر إلى تجرّع العلقم يومياً ليكتب في خضم النكسات ويوميات الزمن الرديء. أيها الصحافيون، إنكم جميعاً ستكونون أحسن حالاً وأكثر راحة وأغنى إنتاجاً وأكثر سعادة مادياً ومعنوياً في وضع الوحدة، فناضلوا من أجلها بكل ما تجود به أقلامكم، والقلم سلاح ماضٍ عندما يستطيع تغيير الأفكار وبالتالي تغيير الأعمال.

وقلت للسائل المستوضح الكريم: أما وأنني خاطبت الفئة التي أنت منها فدعني أخاطب فئات المجتمع الأخرى، فهم يستحقون ذلك وقادرون أن يفعلوا شيئاً كلٌّ حسب قدرته. قال: كنت أريد أن أطلب منك ذلك، إلا أنك سبقتني، فعلى بركة الله.

٣٧ ـ ما هو دور كل من الطبقات والشرائح الاجتماعية في صنع الوحدة، والدعوة إلى الفكر القومي؟

فرفعت صوتي مخاطباً العمال في كل الوطن العربي، حيثما تكونون، من هو في المعمل، ومن هو خارجه، وفي جميع أنواع الصناعة وكل صنوف الأعمال، وقلت: إنكم الطبقة العاملة المنتجة التي تُدير الآلات وتمسك المطارق، وتحوّل المواد الخام إلى بضائع، إنكم الطبقة التي تكدح وتتعب وتنتج. تعيشون اليوم في ظل التجزئة بكل ما فيه من فقر وجهل ومرض. أنتم، وإن تفاوتم في دخولكم إلا أنكم عموماً لم تبلغوا المستوى اللائق من معيشة الإنسان في العصر الحديث. إن المصانع التي تعملون فيها لا يزال الجزء الأعظم منها قديماً متخلفاً، والبضائع التي تنتجونها تفتقر إلى الأسواق الواسعة لتصريفها. تدريبكم ناقص وخبراتكم بسيطة. لذلك فأجوركم منخفضة، وظروف سكنكم ليس جيدة، وخدمات الصحة والتعليم والنقل والاتصال والثقافة والترويح والتسلية ناقصة. هذا شأن الذين لهم عمل. أما العاطلون عن العمل فليس لديهم أي شيء. وأنتم أكثر من غيركم تعرفون بؤس حياة البطالة والحرمان الذي تنطوي عليه. إن

التجزئة وعدم الاستقرار والضعف والاستغلال وتسلّط الأجنبي كلها أمور أدت إلى هذا الوضع الذي تعيشون فيه، وهو وضع الفقر والجهل والمرض، وليس لكم من سبيل إلى بناء حياة جديدة تتحقق فيها التنمية والتصنيع الواسع الحديث والتقدم الاقتصادي في جميع الميادين غير أن تتحد هذه الأقطار في دولة واحدة، ويتحقق سوق عربي واحد، وتتكامل الإمكانات الاقتصادية، فيصبح كل الوطن العربي سوقكم جميعاً، وبذلك يستطيع من لا يجد عملاً في مسقط رأسه أو القطر الذي نشأ فيه أن يذهب إلى العمل في القطر الذي يحتاج إلى اليد العاملة، تماماً كما يعمل قانون الأواني المستطرقة، ومن دون قيود ولا مشاكل ولا تعقيدات كالتي نعرفها في ما يتعلق بعمل العَمَالة العربية المتنقلة من قطر إلى قطر آخر الآن. وبالتنمية وبالتحديث السريع للآلات ووسائل الإنتاج، بالنهضة الصناعية التي تخلقها الوحدة تزدهر الصناعة وتتوسّع، فلا يبقى أحد من دون عمل، وترتفع الإنتاجية ومعها الأجور وتزداد الثروة وتتراكم وتتحسن أحوالكم المعاشية والصحية والاجتماعية.

إنكم أيها العمّال عماد الاقتصاد الوطني. والاقتصاد الوطني في هذا العصر لا يتطور إلا بوجود سوق واسعة كبيرة وموارد مالية ومواد أولية تتكامل وتتضافر لدفع عجلة التنمية إلى الأمام. إن الوحدة ستخلق نهوضاً قومياً واندفاعاً نحو التقدم والتحديث والإصلاح الجذري للمجتمع. وبذلك تتحقق التنمية ومعها تتحسن أحوالكم من جميع الوجوه. واعلموا أن الفقر والبطالة ملازمان لوضع التجزئة والتخلّف الذي تخلقه، وأن التنمية والرفاهية ملازمتان لوضع الوحدة والتقدم التي تقود إليه. إنني واثق أن لكم مصلحة خاصة ومصلحة وطنية عامة في الوحدة، فناضلوا من أجلها تناضلون من أجل خلاصكم كطبقة، وخلاص أمتكم كمواطنين.

* * *

أمّا أنتم أيها العاملون في الأرض الزراعية من فلاحين وعمّال زراعيين فلكم تماماً مصلحة خاصة ومصلحة عامة في الوحدة. إنكم في أحد الأقطار مثلاً مكتظون، عددكم كبير بالنسبة إلى الأرض المتوفرة ممّا أدى إلى بقاء الملايين منكم من دون أرض يعمل فيها، وبسبب كثرة اليد العاملة بالنسبة إلى الأرض انخفضت أجوركم كعمّال زراعيين، ومع البطالة وانخفاض الأجور انخفض مستوى المعيشة وحلّ الفقر والجهل والمرض بينكم، في حين أن هناك أقطاراً عربية أخرى فيها العكس تماماً: وفرة في الأرض الزراعية وقلة في اليد العاملة،

فبقي جزء كبير من الأرض من دون استغلال وتعطّل كثير من الأعمال الزراعية. في هذا القطر حاجة كبيرة إلى هذا المحصول أو ذاك (كالحبوب مثلاً أو المنتجات الحيوانية) فيضطر إلى استيرادها من الخارج في حين أن في القطر الآخر إمكانية كبيرة لزيادة إنتاج ذلك المحصول وتصديرها للقطر الذي يحتاج إليها، إلا أن ذلك لا يحصل.

هكذا الكثير من أمثلة عدم التكامل التي تسببها التجزئة. في ظل الوحدة تتكامل الإمكانات وتتحرك عوامل الإنتاج من رأس مال وآلات ويد عاملة وخبرة فنية من المكان الذي تكون فيه وفيرة إلى المكان الذي تكون فيه قليلة، فيزداد الإنتاج واستثمار الموارد المعطلة لمصلحة زيادة الإنتاج الزراعي، وبالدرجة الأولى لمصلحة الفلاحين العاملين في الزراعة. وعندما يصبح السوق العربي موحّداً يستطيع فلاحو القطر القادر على زيادة إنتاج الحبوب أو المنتجات الحيوانية من زيادة إنتاجه لسد حاجة القطر الذي يحتاج إليها، وبذلك يرتفع دخل الفلاحين في القطر الذي أنتجها، وهكذا. إن حرية انتقال اليد العاملة والمنتجات الزراعية ورأس المال والخبرة من شأنها أن تزيد من رقعة الأرض الزراعية المستثمرة وزيادة الإنتاج الزراعي وإدخال محاصيل جديدة وطرق إنتاج جديدة وتحديث الموجود منها، وبذلك تدور عجلة التنمية الزراعية لمصلحة الفلاحين والعمّال الزراعيين، فالذي لا أرض له في هذا القطر يستطيع أن يحصل على أرض في قطر آخر، والذي لا عمل له في هذا القطر يستطيع أن يجد عملاً في القطر الآخر، وهكذا تتطور الزراعة كمّاً ونوعاً لمصلحة العاملين في هذا القطاع، فتزول البطالة الريفية وترتفع أجور العمال الزراعيين ويزداد دخل الفلاحين المنتجين ويتطور الريف. إنها التنمية الزراعية التي تفتح أمام الفلاحين أبواب الحياة الجديدة، حياة الرفاهية والتقدم الاجتماعي.

أيها الفلاحون إن الوحدة تحقق لكم الاستقرار ولأمتكم القوة والهيبة والمَنعة، فلا يعود وطنكم محط أطماع الطامعين واعتداءات المعتدين، فيتحقق السلام وتتضاءل فرص الحروب وعدم الاستقرار فلا تسفك دماؤكم في القلاقل والاضطرابات التي يسببها المعتدون والطامعون ببلادكم. إن الأمن والسلام والاستقرار هي النعم التي ستوفرها لكم الوحدة، كما إنها ستوفر لكم العيش المرفّه الذي توجده التنمية والتقدم الذي يحصل في القطاع الزراعي. إنكم أبناء الأرض، أرض الآباء والأجداد التي تمتد فيها جذوركم، وسالت عليها دماؤكم، وضمّت رفات آبائكم، وهي اليوم بحاجة إلى أن تصان وأن يدفع عنها الشر

والعدوان، وليس غير الوحدة ما يحقق ذلك. إن واجب المواطنة والقومية يدعوكم إلى تأييد وحدة الوطن، وإنكم كأصحاب مهنة لكم مصلحة حقيقية أكيدة بالوحدة، فارفعوا أصواتكم لتأييدها.

* * *

وإزاء ذلك، علّق السائل المستوضح الكريم باعتباره صحافياً مطّلعاً، على الحياة الثقافية العربية قائلاً: أراك توجّهت بالنداء أولاً إلى العمّال ثم إلى الفلاحين، وكنت بذلك قريباً من مألوف العبارات الاشتراكية، فهل كان ذلك مقصوداً؟ قلت له: إن كنت تقصد إعطاء الأهمية للمنتجين الكادحين من عمّال وفلاحين، فالجواب: نعم، وإن كنت تقصد محاكاة شعارات معينة، فالجواب: كلا. كما أود أن أوضح لك أنني لا أقصد مخاطبة فئات واستثناء فئات أخرى، فالأمة في نظري هي المجموع بكل فئاته، والأمة هي المخاطب، وليس جزءاً منها. لذلك فإني لن أستثني الصناعيين حيثما كانوا، وفي أي نوع من الصناعة عملوا، أتوجه بالنداء فأقول: إنكم اخترتم هذا النشاط الاقتصادي المهم: نشاط الصناعة التي تمزج المواد الخام وتستخدم الآلة والطاقة والخبرة الفنية والتنظيم الإداري من أجل إنتاج سلع أو خدمات جديدة. إنكم تعملون في النشاط الاقتصادي الذي هو محور التنمية الحديثة والمنبع الأول للثروة وعماد الرفاهية الاقتصادية للبلاد. إنكم تعرفون أكثر من غيركم كم كان مضراً تجزئة السوق العربية ووضع الحواجز الجمركية والقيود على انتقال رأس المال واليد العاملة، الأمر الذي حدد نشاطكم وضيّق أسواقكم وأضعف أو قتل صناعاتكم. إن الواحد منكم يعمل ويجتهد ليقيم مصنعاً للزجاج في هذا القطر، وبعد أن ينزل إنتاجه إلى السوق يجد أن السوق لا يتسع إلا لجزء يسير من الإنتاج. وإذا ما أراد أن يتوسع أو أن يُدخل طريقة حديثة في الإنتاج ضاقت عليه السوق، وبالطبع إذا ما أراد أن يصدّر للقطر الآخر وجد الصعوبات والقيود ووجد أمامه منتجات الدول الصناعية التي سبقته بالخبرة والإمكانات فلا يستطيع أن ينافسها. إنكم تعرفون أكثر من غيركم فوائد توحيد السوق وتكامل الموارد وانتقال اليد العاملة والخبرة الفنية، وطالما طالبتم وتكلمتم في مؤتمراتكم على ذلك.

إن الصناعة من أجل أن تتطور تحتاج إلى سوق واسعة ولموارد كبيرة ولاسيما رأس المال المتوفر حالياً في أقطار، بوفرة لا مجال لاستثمارها في تلك الأقطار، وشح في أقطار أخرى لا تستطيع الحصول عليها إلا بكلفة عالية جداً وبشروط غير مقبولة، هذا إذا ما وجد ذلك المال. إنكم أيّها العاملون النشيطون في

الصناعة الطموحون إلى التوسع والإبداع وإنشاء صناعات جديدة، تكتّف التجزئة أيديكم وتحدّ من نشاطكم لمصلحة المنتجات الأجنبية والصناعيين الأجانب. إنكم من دون شك سيكون بإمكانكم زيادة إنتاجكم وتوسيع صناعاتكم الموجودة وإنشاء صناعات جديدة، فتزداد أرباحكم وتتحسن دخولكم إذا ما فتحت أمامكم أسواق الوطن العربي وإذا ما وضع الجهاز المصرفي فوائض الأموال العربية تحت تصرفكم لاستثمارها في الصناعة، وإذا ما تكاملت اليد العاملة كمّاً ونوعاً وتحركت من مكان الوفرة إلى مكان الشحّ. وبعبارة أخرى، إن عملية التنمية عندما تدور بقوة الدفع التي تخلقها الوحدة واتساع السوق وتكامل الموارد، فإنكم ستجدون الوفرة والدخل المرتفع، وتنفتح أمامكم مجالات العمل والإبداع وتحقيق الطموحات فيرتفع مستوى معيشتكم وتزدهر أعمالكم لمصلحتكم الخاصة ولمصلحة الأمة عامة، إذ ما من شك في أن ازدهار الصناعة هو ازدهار لمجمل الاقتصاد الوطني.

إن الوحدة ستخلق وضعاً جديداً تزول فيه الحواجز والحدود الداخلية وتصبح الحواجز خارجية تحيط بحدود الوطن العربي إزاء العالم الخارجي. وفي ظل سياسة اقتصادية تهدف إلى تسريع التنمية، وبناء قواها الاقتصادية والصناعية والتقنية يصبح من الممكن أن تزدهر الصناعة وتنمو من البسيط إلى المعقّد، ومن إنتاج السلع الاستهلاكية إلى إنتاج السلع الإنتاجية، وفي كل ذلك تنفتح أمامكم الفرص الجديدة، وتتاح لكم الإمكانات الهائلة غير المستغلة في الوقت الحاضر، وتصبحون فئة صناعية حديثة تبنون وتنتجون فتتصاعد رفاهيتكم ورفاهية الأمة، كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة. إنكم أبناء هذا الوطن، منه أتيتم، ومن موارده تعيشون، ولد فيه آباؤكم وأجدادكم، وسيعيش فيه أحفادكم. رفاهيتكم من خيراته، فإن كنتم اليوم تعانون مصاعب القيود والحدود وقلة رأس المال ومشاكل العملة الصعبة وضيق الأسواق وكل ما يتسم به وضع التجزئة، فإنكم ستكونون في وضع آخر أفضل وأحسن وأعلى منزلة يتحقق لكم فيه ما تصبون إليه شخصياً ممّا ترغبون فيه لوطنكم وأمتكم. وهل هناك ما هو أفضل من أن يحقق الإنسان كل ذلك فيُرضي نفسه ويُرضي ضميره، ويخدم نفسه ويخدم وطنه في آن واحد؟ إن حياتكم في الوحدة ورفاهيتكم في الوحدة وتحقيق مطامحكم في الوحدة، فاعملوا من أجلها بأيديكم أو بألسنتكم، أو حتى في قلوبكم، وذلك أضعف الإيمان.

* * *

وللتجار أيضاً أتوجه بالنداء. إن كانت بعض النظريات تعدّهم فئة غير منتجة، فذلك مجرد اجتهاد ما نحن في صدده. إنهم مواطنون يمارسون مهنة ويقومون بعمل اقتصادي في التوزيع والنقل وسائر ما يدخل في عداد ذلك. إنكم أيّها التجار تعانون من دون شك قيود التجزئة التي تعرفونها أكثر من غيركم بفعل الممارسة. إن التجارة الحديثة تتطلب سعة السوق وسرعة الاتصال وحرية السفر وسهولة انتقال البضائع والعلاقة الميسرة مع المنتجين من جهة ومع المستهلكين من جهة أخرى، كما تتطلب سهولة الاتصال والسفر والتعامل مع الخارج في قنوات الاستيراد والتصدير. إنكم تعانون وضع التجزئة وقيوده ومحدداته، وتعانون عدم الاستقرار من الهزات السياسية. إن التجارة المزدهرة لا توجد إلا في اقتصاد مزدهر، فحيثما يسود الفقر يخف النشاط التجاري. إنكم تعرفون أن الوحدة ستجعل مجال نشاطكم الوطن العربي بكامله وتجعل السوق الذي تنشطون فيه قوامه الأمة العربية برمّتها بدلاً من حدود هذا القطر أو ذاك، وتعرفون أن مهنتكم ستكون أنشط، وأرباحكم أكبر ومجال عملكم أوسع عندما يكون الاقتصاد القومي في حالة صعود وازدهار، والعكس بالعكس.

إن الوحدة ستوفر المجال الواسع وستحفز التنمية وستنشط الاقتصاد الوطني عموماً، وبازدياد الإنتاج الصناعي والزراعي وبتوسع الصناعة وبنمو جميع فروع الاقتصاد الوطني ستزداد عملية الاستيراد والتصدير وسيتوسع نشاط توزيع السلع ونقل عوامل الإنتاج وكل ما يتعلق بالتجارة عموماً. ومع ذلك، ستزداد فرص العمل أمامكم، وستتناقص القيود الإدارية، ومحددات السفر وعوائق شح العملة الصعبة، وترتفع مع كل ذلك دخولكم وتزداد أرباحكم، وسيكون مسرح نشاطكم واسعاً، ومجال عملكم كبيراً. وسيعود كل ذلك بالنفع على مجمل الاقتصاد الوطني إذ سيتحسن انسياب السلع، وستتوفر لمن يحتاج إليها بالشكل والوقت الملائم فيستفيد المنتج والمستهلك على حد سواء.

إن تحسن ظروف مهنتكم وارتفاع دخلكم وتوسع فرص العمل أمامكم أمور مفيدة لكم لا توفرها أوضاع التجزئة بل أوضاع الوحدة. سيكون بإمكان من لا يجد مجالاً في هذا القطر أن ينتقل إلى قطر آخر، ومن يضيق به قطر أن يتوسع في الأقطار الأخرى، وسيزداد اتصال بعضكم ببعض، فتزداد خبرتكم ويتعلم تجار هذا القطر من تجار القطر الآخر، وستزداد علاقاتكم بالخارج فتتعلمون وتزداد خبرتكم. ستعملون أكثر، وستربحون أكثر، وستعيشون أفضل، وستكونون أكثر أمناً واستقراراً وسعادة في ظل الوحدة. أليس كل ذلك ما يكفي لتلبية النداء والاصطفاف بجانب هذا الهدف القومي النبيل، هدف توحيد أمة عريقة مجزأة

ظلماً؟ ألا يهمكم أن تدخلوا في تجارة رابحة كهذه: ربحها مضمون أضعاف مضاعفة وأجرها مكفول عند الله والوطن، وعائدها خير ورفاهية ونعمة لكم ولأبنائكم وعوائلكم ولأبناء أمتكم جميعاً؟

* * *

ماذا ترى أيها السائل المستوضح الكريم بخصوص المهندسين في الوطن العربي؟ أليسوا من أهم، إن لم يكونوا أهم فئة في مجال البناء والإعمار؟ نعم، هم المهندسون الذين يصممون ويشيدون البناء المادي للأمة، فتجدهم في كل مكان تحتاج إليهم التنمية في كل ناحية. هذه هي الفئة التي تنتشر الآن في الأقطار العربية ولكن بصورة غير متوازنة، فهناك فائض في مكان وشح في مكان آخر، وهناك اختصاصات موجودة في مكان تحتاج إليها أقطار أخرى. هناك التنمية التي يقودها قطاع الدولة، وهناك تنمية يقودها القطاع الخاص. في الحالتين يضطلع المهندسون بالدور الأساس. إنكم أيّها المهندسون تضطرون في بعض الأحيان إلى أن تهجروا هذا القطر إلى قطر آخر بحثاً عن العمل فتصادفون الصعوبات المعروفة، وحتى إن بعضكم قد هجر الوطن العربي إلى خارج الوطن بحثاً عن فرص العمل، فتتعرضون للغربة وكل مشاكل المجتمع الجديد وتتأثر عوائلكم ويتعرّض أبناؤكم لأمراض تلك المجتمعات الغريبة وتتعرضون أنتم لتأنيب الضمير والشعور بالتقصير. إنكم في ظل الوحدة لن تضطروا إلى كل ذلك، فهناك العمل الوفير لكم وللمزيد منكم، فعندما تزال الحدود وتلغى القيود ويصبح الوطن العربي الكبير جميعه مسرحاً لنشاطكم تنتقلون وتسافرون وتستقرون وتعملون حيثما أردتم، عند ذلك ستجدون فرصاً واسعة تنتظركم وأعمالاً كبيرة تنتظر أن تنجز بأيديكم.

إن النهضة والتنمية اللتين ستعمّان الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه، ستستوعبان نشاطكم وتزيدان، وستجدون أنفسكم في غمرة عمل مثمر عزيز يعود عليكم بالنفع الحلال الوفير وعلى وطنكم بالفائدة، فتكسبون أنفسكم وتريحون ضمائركم. تنشئون عوائلكم في أمان واطمئنان وتغمركم سعادة الانسجام بين خدمة النفس وخدمة الوطن. سيكون بإمكانكم أن تعملوا كل ما ترغبون فيه، فالمصممون والمبدعون والمقاولون والمنفذون والمخططون يستغرقهم العمل المثمر حيثما يوجد في أرجاء الوطن الكبير، وبذلك ستنفتح أمامَكم فرص البروز والإبداع والتجديد لتضاهوا أفضل مهندسي العالم، وسيكون حضوركم في المؤتمرات الدولية واضحاً وإسهامكم في البحوث والدراسة مرموقاً، وفي كل

ذلك سيكون لكم شأن غير الشأن الذي أنتم عليه الآن مادياً ومعنوياً. إذاً، أليست الوحدة هدفاً نبيلاً عظيماً يستحق منكم التأييد والتضحية والعمل من أجل تحقيقه؟ إنني واثق أنكم تسمعون وتعون ما أقول وأنكم منضمون إلى صفوف التوحيد لا محالة. إنكم حتماً ستفضلون وطناً موحداً كبيراً كالوطن العربي تغمره نهضة عمرانية وتنمية اقتصادية هي ساحة عملكم ومجال نشاطكم، على تجزئة راكدة تسودها القيود والحدود وتختنق بداخلها الإمكانات ويسودها الفقر والضعف والمهانة.

* * *

وما أن أنهيت كلامي حتى سبقني السائل المستوضح الكريم قائلاً: وماذا عن الأطباء وهم الفئة ذات العمل الإنساني؟ قلت: نعم، والأطباء أيضاً لن يتخلّفوا عن الركب ولن يكونوا إلا مع الوحدة. إنكم يا من تبدأون حياتكم العملية بذلك القسم الذي يلزمكم بالموقف الإنساني ويجعل غرض مهنتكم مساعدة الإنسان وليس الكسب المادي، لن تكونوا أقل من غيركم بل في مقدمة العاملين من أجل الوحدة. إنكم تعرفون أن أقطاراً عربية كثيرة، ولاسيما الأقطار الفقيرة تعاني نقصاً شديداً فيكم، عدداً واختصاصاً، وتعرفون ما يعني ذلك بالنسبة إلى المرضى. هناك أقطار لا تستطيع مؤسساتها الطبية استيعاب كل الموجود من الأطباء ممّا اضطرهم إلى الهجرة التي كان أغلبها خارج الوطن العربي مع الأسف، ففي الولايات المتحدة وأوروبا عدد غير قليل من الأطباء العرب وبعضهم في مراكز عليا مهمة. فلماذا يحدث ذلك؟ إنه ضيق المجال مادياً وضيقه من حيث توفر وسائل العمل وإجراء البحوث والتقدم العلمي على الصعيد الدولي في مجال المهنة. إن معظمكم الآن ينتظم في نقابات للأطباء، وفي جمعيات طبية في أغلب الأقطار العربية، وهناك عمل طبي مشترك بين الأقطار العربية.

إنكم تعرفون من التجربة العملية أن الوحدة ستفتح أمامكم مجالات مقفلة الآن، وذلك فالطبيب الجديد يستطيع أن يعمل في أي قطر يشاء من دون حدود وقيود وصعوبات في القطاع الخاص، كما يستطيع أن يعمل في أي مستشفى عام في الوطن العربي، ويستطيع أن يتعاون مع غيره في إنشاء أي مؤسسة طبية جديدة يرغب فيها. إن مجال اكتساب الخبرة سيكون أوسع، ومجال إجراء البحوث والالتقاء بالآخرين من الأطباء سيكون أكبر، وبذلك ستكون فرص المنافسة والتقدم أكثر.

إن العلاقة بأطباء العالم ومؤسساته العلمية ستكون مختلفةً عندما تكون الصلة على أساس أطباء الوطن العربي لا كما هي عليه الآن في ظل التجزئة. إنكم في مهمتكم الإنسانية ستجدون المجال أوسع والفرص أكبر في الأرياف والمدن، في الأماكن المنكوبة والمعمورة، في كل أجزاء المغرب العربي وفي وادي النيل والجزيرة العربية والهلال الخصيب، في جنوب السودان وفي موريتانيا. في ظل الدولة الموحدة سيكون لكم شأنٌ أكبر ودور أهم ونشاط أوسع وفرص أكبر للعيش الكريم، والعمل الشريف والنشاط المثمر والمنافسة النزيهة والإبداع والتقدم.

إن مهنتكم ستكون أكثر شرفاً وأرفع مكانة في ظل دولة قوية عزيزة يعمّها التقدم وتسودها النهضة من الوضع الحالي الذي تعرفون معوقاته. إنكم ستكونون من دون شك في وضع أفضل إنسانياً ومهنياً ومادياً، لكم كأشخاص ولأمتكم ولوطنكم كمواطنين. إن حب الإنسان واحترام قيمته التي هي جوهر الإنسانية لا يمكن إلا أن تؤدي إلى حب الوطن والتعلق بالشعب وخدمته. والعمل من أجل الوحدة هو التعلق بالشعب وخدمة الوطن. إلى ذلك ندعوكم حيثما تكونوا في الداخل أو الخارج.

وأنتم أيّها الأطباء الذين تسكنون أوطاناً غير وطنكم، سيكون لكم في دولة الوحدة المكان المعزز والمجال الفسيح لتنقلوا خبرتكم ومعارفكم وما توصلتم إليه من حذق ونتائج علمية إلى الوطن الأم الذي سيكون بالوحدة غير ما عرفتموه عنه، سيكون قوياً ناهضاً يقدر العلم والعلماء ويجل المعرفة ويحترم الخبرة ويفتح المجال فسيحاً لكم لتعودوا مواطنين مكرّمين لخدمة أبناء أمتكم، فالحاجة إليكم قائمة ومكانكم محفوظ ومرموق. سيكون حاضر أمتكم كما كان ماضيها حافلاً بما تعتزون به وتفاخرون به أقرانكم أطباء الأمم الأخرى، فَلْننضم جميعاً إلى صف الإيمان والكرامة الإنسانية الحقة: صف الوحدة العربية الشاملة.

* * *

وعندما فرغت من تلك المخاطبة وتوجيه النداء، صعّدت نظري إلى السائل المستوضح الكريم وقلت بلهجة السؤال: وهل يصح حديث عن الوعي القومي والدعوة إلى الوحدة من دون الطلبة، تلك الفئة التي تجمع صفتين هامتين، هما الشباب وتلقي العلم؟ فقد كان الطلاب ولا يزالون هم الفئة الأكثر أهلية لتلقي أفكار التقدم والنهضة بسبب هاتين الصفتين؛ فسن الشباب هو سنّ تكوين

الشخصية، ومرحلة بداية الحيوية والطاقة والقدرة والنشاط، كما إنهم في مرحلة التعلم واستيعاب المعرفة، وبذلك يكوّنون ما يمكن أن نطلق عليه اسم الجيل المستنير. إن السن والثقافة اللتين هم فيهما تؤهلهم لحمل رسالة النهضة والدعوة إلى الوحدة والحماسة القومية. ومنذ بداية النهضة العربية الحديثة كان للطلبة دور متميز فعّال في مجال الوعي القومي، وقد تجلى ذلك بوضوح خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ممّا نتذكره نحن.

أيّها الطلبة حيثما تكونوا، وفي أي مرحلة تكونون، إنكم تتحملون مسؤولية لا أظنكم إلا متحمّلين إيّاها بجدارة. انظروا إلى أوضاعكم اليوم في ظل التجزئة: نقص في كل شيء، في المقاعد الدراسية والأساتذة وقلة في المدارس وضيق في الجامعات ونقص في كل أنواع الوسائل اللازمة للتعليم والدراسة الصحيحة. طلاب هذا القطر لا يستطيعون الانتقال إلى مدارس قطر آخر إلا بصعوبة وفي نطاق محدود جداً، وهم إن انتقلوا واجهوا أنواع الصعوبات والمشاكل بسبب اختلاف الأنظمة والمناهج وطرق التدريس. والطالب الذي يرغب في أن يدرس هذا الاختصاص ربما لا يجده في القطر الذي يعيش فيه، وعندما يريد أن يفتش عنه في جامعات قطر آخر لا يستطيع ذلك بسهولة، فهناك مختلف المعوقات، وهكذا في جميع الوجوه ونواحي العملية التعليمية.

إن مدارس هذا القطر ربما لا تجد المدرسين اللازمين في هذا الموضوع أو ذاك، فتبقى تلك الدروس شاغرة، وهكذا. إنكم يا جيل المستقبل تدركون أكثر من غيركم أن الوحدة ستزيل كل هذه القيود والمعوقات. وعندما تزول الحدود ويصبح كل الوطن العربي مفتوحاً أمامكم تذهبون إلى التعلّم حيثما أردتم، وتنتمون إلى الجامعة التي ترغبون فيها. إنكم تعرفون أن حالة النهضة والتقدم التي ستحركها وحدة الأمة ستجلب معها إمكانات جديدة وستضع في مجال التعليم وسائل وتسهيلات جديدة، وسيشهد التعليم بمختلف مراحله عملية إصلاح جذرية تعمّ فوائدها الجميع، وستتحرك مسيرة متسارعة نحو الأفضل والأكمل والأجدى في كل شيء، وخيرات كل ذلك ستعمّكم من دون شك، فستكون فرص التعليم أوسع ونوعية التعليم أفضل وكلفة التعليم أقل.

إن الذين يرزحون الآن تحت وطأة الكلفة العالية للتعليم الخاص سيخفف عنهم العبء، والذين يضطرون الآن إلى ترك مقاعد الدراسة للعمل طلباً لدخل إضافي للعائلة المحتاجة سيستغنون عن ذلك ويبقون في مقاعدهم ولن تفوتهم فرصة التعلم. إنكم أيّها الشباب تتميزون بصفاء الذهن ونقاوة الضمير وتدفق

الحيوية، لذلك فإنكم مؤهلون لحمل رسالة الأمة، فلديكم كل ما يساعدكم على الدعوة إلى الوحدة العربية. إنكم من أفضل من يحملها ومن أفضل من ينقلها إلى الآخرين. إنكم تعرفون من دراستكم التاريخ عظمة أمتنا وما بلغته من عزّ ومجد ومكانة عندما كانت موحّدة، وتدركون أثر الوحدة في الأمم التي توحّدت، وفواجع التفرقة على الأمم التي تجزّأت. إن صفحات التاريخ تنبئكم بالعِبَر والدروس البليغة، والتاريخ الحديث يفتح عيونكم على ما قامت به دول الاستعمار، وما ارتكبته الصهيونية من جرائم بحق أمتنا ووطننا، وما تنوي أن تقوم به في المستقبل القريب والبعيد، فأنتم أفضل من يدرك الأخطار المحيطة بنا، وأنتم في مقدمة من تؤهلهم الثقافة والسن لإدراك مزايا الوحدة ومساوئ التجزئة، فإليكم نتّجه بأبصارنا، وإليكم ترنو عيون التاريخ، فنقاوة ضمائركم وتدفق حيويتكم واتصالكم بتربة الوطن تدعوكم إلى هذه المهمة الجليلة، مهمة الإيمان بالوحدة والدعوة إليها والعمل من أجل تحقيقها مهما كانت التضحيات.

إنكم كونكم فئة في المجتمع ستكونون أفضل حالاً من دون شك، ومن جميع النواحي، وستكون ظروفكم أكثر ملاءمة، كما إن أمتكم ستكون في وضع أسمى ومنزلة أعلى ومكانة أقوى عندما تتحقق الوحدة من دون شك.

في ظل الوحدة أيّها الشباب سيكون نشيد بلاد العرب أوطاني قولاً ملموساً لا مجرد كلام. نعم سيكون وطنكم كل هذا الوطن المترامي الأطراف في أفريقيا وآسيا، من المحيط إلى الخليج، لا مجرد موريتانيا أو لبنان أو البحرين. سيعرف كل إنسان في العالم من أنتم وأين أنتم، إذ بمجرد أن تذكر له أنك عربي لا يتلعثم ويخلط بين الأسماء ويخطئ في المواقع، كما هو الحال اليوم. ستقول لمن يسألك بملء الفم وبكل الاعتزاز وبكامل الثقة بالنفس إنك عربي، لأن هذا الوطن الكبير صاحب الإمكانات الهائلة، وهذه الأمة العريقة صاحبة التاريخ المجيد، وهذه الدولة القوية المهابة المحترمة ستكون في ذهن وذاكرة كل إنسان في العالم، لذلك لن يخطئ أحد في التشخيص والتعرّف، كما يفعل اليوم. وستنتهي إلى الأبد ـ أيّها الشباب ـ المهانة والمذلة التي تستقبلنا في كل صباح وتمسي معنا في كل مساء بسبب ما تقوم به الصهيونية من أعمال مهينة مذلّة تجرح كرامة الحجر الأصم وتستثير حمية الجماد الذي لا حياة فيه. سيزول إلى غير رجعة أيّها الطلبة، أيّها الشباب الأعزاء، هذا الوضع الشائن من التجزئة والفرقة والنزاع، وكل ما يأتي به من ضعف وتخلّف وفساد وتردّ مادي ومعنوي، وستحل محل كل ذلك الوحدة والقوة والاستقرار والتقدم والنهضة والفضيلة والإنسانية الصحيحة، وسيحصل الجميع على الخير والكرامة، وسيعمل الجميع من أجل خير

الأمة وخير العالم. أليس ذلك هدفاً نبيلاً جديراً أن نسعى إلى تحقيقه ومطمحاً عالياً يستحق أن نعمل من أجله؟ إنكم أيّها الشباب في المقدمة، وعلى رأس مسيرة الوعي القومي، فدونكم هذه المهمة العظيمة فأدّوها، وإليكم هذا الواجب الوطني فنفّذوه، فإنكم إن آمنتم بالوحدة قلباً ولساناً، قولاً وعملاً، فإن جميع شرائح المجتمع ستكون كذلك، لأنكم اليوم طلاب، وغداً في جميع مجالات الحياة والعمل، وسيأتي غيركم إلى مقاعد الدراسة. إن أمتكم تدعوكم بعالي الصوت، فلبّوا النداء.

* * *

وقال السائل المستوضح الكريم محقاً: أما وأنك خاطبت الطلاب، أليس جديراً بك أن تخاطب معلميهم وأساتذتهم؟ قلت: نعم، فالمعلمون والأساتذة فئة مهمة جداً في المجتمع، فهم الذين يربّون ويعلمون وينقلون المعرفة من جيل إلى جيل، وعلى أيديهم ينشأ الجيل الجديد. إليكم أتوجه يا من ورد ذكرهم معظماً في أحاديث الرسول الكريم، وتغنّى بدورهم الشعراء. إنكم المربون والمعلمون، وعليكم تعتمد الأمة في نقل أحاسيسها وأمانيها إلى الجيل الناشئ الفتي الذي نعوّل عليه في كل شيء. إنكم تعرفون التاريخ العربي وتاريخ العالم وتعرفون ما نحن فيه في الوقت الحاضر وتلمسون لمس اليد ما فعلته التجزئة بوطننا وما ألحقته بنا من مذلّة ومهانة ونكبات، وتعرفون أيضاً أن الوحدة هي أساس قوتنا ومنبع تقدمنا ونقطة البداية في نهضتنا، وهي وسيلتنا للقضاء على الخطر الصهيوني وتحرير بلادنا من هذا الخطر الداهم. إنكم الذين تعرفون كل ذلك لا يمكن أن تصبروا على ضيم ولا أن تتأخروا في تأدية واجب. إن واجبكم هو الدعوة ونشر الفكرة وغرس الإيمان في قلوب طلابكم من الروضة إلى الجامعة بوحدة الأمة وضرورة تحقيقها والعمل بكل الوسائل لتحقيقها وتحمّل التضحيات مهما كانت في سبيلها. إنكم تستطيعون بثّ الوعي القومي في طلابكم وإيقاظ ضمائرهم وتنوير عقولهم وتبصيرهم بفداحة ما نحن فيه وعظمة ما يمكن أن نكون عليه في ظل الوحدة. إليكم أيها المناضلون المجاهدون نتجه لتأدية هذه الرسالة السامية، وإنجاز هذا الواجب العظيم، وهو أن يكون هذا الهدف نصب أعينكم صباحَ مساء.

إن نشر الوعي هو رسالتكم وهو واجبكم المقدس الذي يُرضي الله والضمير، وهو الوطنية الحقة والإخلاص للمبادئ. إليكم أيّها المناضلون أتوجه، ونحوكم أستدير ـ داعياً وحاثّاً، طالباً ومذكّراً أن الدعوة إلى الوحدة هي الحق

وتنوير طلابكم هو العبادة، وإن كنتم تريدون رضى الأمة وحب الشعب وبركة الأجيال القادمة، فدونكم هذا الواجب، واجب الدعوة والتبشير بوحدة الأمة، وحدة الوطن وقيام الدولة العربية الجديدة على أنقاض الوضع الراهن الذي أورثنا الضعف والنكبات والتخلف وجلب لنا خطر الصهيونية وأقام كيانها في قلب وطننا.

أيّها المعلمون، أيّها الأساتذة، إن طلبتكم هم جيل المستقبل، فعلّموهم الفضيلة واغرسوا فيهم المبادئ السامية وأرشدوهم إلى طريق الصواب، اغرسوا فيهم أنهم أحفاد الأجيال العظيمة السالفة، وورثة الحضارات الزاهية وأبناء الأبطال الذين هدموا الطغيان في ربوع العالم وأقاموا في مكانه العدل. قولوا لهم كلمة الحق: أنا عربي، وابذروا فيهم بذور الثورة على هذا الواقع الذي لا يقرّه الله ولا ترضاه المبادئ ولا ينسجم مع التاريخ ولا يتلاءم مع التقدم والرقي. إنني أدعوكم أن تعملوا وأن تناضلوا وأن تبذلوا أقصى جهودكم لتكوين ثقافة جديدة للجيل الجديد تقوم على الإيمان بالوحدة والنضال من أجل المبادئ السامية، والعمل من أجل مصلحة المجموع.

إنكم أيّها المربّون تعرفون تماماً الفرق بين الوضع الحالي الذي نعيش فيه جميعنا، بما فيهم أنتم، ووضع الوحدة الذي سنكون عليه بعون الله، حيث تضمّنا دولة واحدة ذات سيادة تزول في داخلها جميع الحدود والقيود ويسترجع الإنسان حريته في السفر والتنقل والعيش والإقامة والعمل وممارسة المهنة. وبذلك يستطيع الفرد فيكم أن ينتقل إلى العمل في القطر الذي يرغب فيه، فيذهب إلى حيث توجد الحاجة إلى خدماته، وإذا لم يعجبه الحال يستطيع أن ينتقل إلى مكان آخر. إنكم تعرفون أن تحقيق الوحدة سيكون المحرك لنهضة عميقة في شتى الميادين تستخدم فيها موارد الأمة وتصب فيها إمكاناتها، وستكون النهضة العلمية والتوسع في التعليم بشتى مراحله من أهم ما يطبع تلك النهضة، إذ لا مكان للأمية في الدولة العربية الجديدة، ولا مكان للتخلف العلمي في الوضع العربي الجديد، بل سيشهد الوطن توسعاً هائلاً في جميع ميادين التعليم، وسيكون لكم بذلك الدور الأساس فتتحسن أحوالكم من جميع الوجوه المادية والمعنوية، وتحتل مهنتكم المكان اللائق بهذه المهنة النبيلة السامية وستنالون التقدير الذي تستحقونه. إن جميع نواحي حياتكم سينالها التطور، والتقدم والرفاهية التي ستخلقها التنمية، سيكون لكم فيها نصيب كبير يتناسب مع الرسالة التي تقومون بتأديتها، وسيزول الحيف عن هذه المهنة الشريفة العالية المقام بين المهن.

أيّها المعلمون المجاهدون الشرفاء، إن تحقيق وحدة الأمة سيجلب لكم العز والمجد ورضى الله وراحة الضمير، إذ لا شيء يفوق أن يزول عن الإنسان كابوس ما نحن فيه من وضع فاسد مهين. إن حياة العز والشرف لا يعادلها شيء في الحياة، فإلى حياة أفضل أدعوكم، حياة خصبة شريفة يتحقق فيها العيش الكريم والرفاهية المادية والسمو المعنوي، فيشعر الإنسان أنه بالفعل إنسان له مكانة تحت الشمس، وشرف مصان، وكرامة محفوظة وقيم عليا محترمة. إن هذه الرفاهية المادية والمعنوية لا يحققها غير التنمية القومية، ولا توجد إلا في مجتمع الوحدة، فدونكم هذا المبتغى النبيل الشريف، فالفرصة سانحة أمامكم والطريق واضح، وما عليكم إلا أن تدخلوا المعترك بإيمان وصبر واستعداد للتضحية، والنتيجة أكيدة مضمونة، فردوس في الدنيا وفردوس في الآخرة. وكل كلمة حق تنطقونها مع طلبتكم تنقلكم خطوة إلى الإمام في هذا السبيل. اغرسوا في الشباب الشعور القومي وعلّموهم الوحدة العربية، ووجهوهم في طريق الفضيلة والخلق الكريم ونوّروا عقولهم بالمبادئ والمثل العليا، وبشروهم بالمجتمع العربي الجديد، مجتمع التوحيد والعدالة والرفاهية والتقدم وخدمة الإنسانية والتعاون النزيه مع جميع الأمم، فذلك هو الطريق القويم السليم. لتكن كلمة السر التي تنقلونها أينما كنتم من الوطن العربي: الوحدة للوطن العربي الكبير.

أيّها المعلمون في إرجاء الوطن العربي الكبير، إنكم تتولون المهمة النبيلة المهمة، مهمة تربية الجيل من بداية التعليم وحتى الجامعة. إنكم أقرب الفئات إلى مشاعر الأمة وأكثرها مسؤولية في التوجيه والتوعية، فالأمة العربية تعتمد عليكم في نشر الوعي القومي وتربية الجيل الجديد على الخلق الكريم والوطنية الحق وحب الشعب والدفاع عن الوطن. إنكم اليوم ترون أكثر من غيركم ما تلحقه التجزئة بأمتنا من أضرار وما تتعرض له من أخطار، وتدركون المهانة والظلم الواقع عليها، وتشاهدون في كل يوم عربدة الصهيونية واحتلالها الأرض العربية واضطهادها شعب فلسطين وما تقوم بتنفيذه من خطط للتوسع. أنتم المطّلعون على تاريخ أمتنا والملمون بتاريخ الأمم الناهضة، تقع عليكم أكثر من غيركم مهمة التوعية وبناء تفكير الجيل الناشئ على مبادئ القومية وحب الوطن والدفاع عن الكرامة والعمل الجاد لتحقيق التقدم والنهضة.

أيّها المعلمون، أينما كنتم في الوطن العربي، اغرسوا في الجيل الجديد الوعي القومي والتعلق بوحدة الوطن العربي وروح الجهاد والمقاومة للاستعمار والصهيونية والاستعداد للتضحية من أجل نهوض الأمة. إنكم تعلمون تماماً أن

وطننا عندما يكون موحّداً عزيزاً قوياً فإن القوة والعزة والنهضة ستعمّ الجميع بالخير والرفاهية، وأنكم ستكونون الفيلق المجاهد الذي يلقن الجيل المبادئ السامية، ويقوّم لسان الطلبة فيجعله عربياً مبيناً في الأقطار التي ينقصها التعريب، وستعلّمون طلابكم أن يكونوا مواطنين صالحين مدافعين عن مبادئ الوحدة والنهضة والتقدم ومقاومين أشداء للصهيونية والتخلف. إن الوحدة العربية كهدف سياسي تحتاج أول ما تحتاج إلى تفكير وحدوي، ونقطة البداية في ذلك هي المدرسة التي تتولون إدارتها والتعليم فيها. إن أمتنا ستكون مطمئنة على مستقبلها إذا كان معلموها مؤمنين بالوحدة، وعاملين من أجل تحقيقها في مجال نشاطهم. ألا يبعث فيكم الغبطة والرضى والسعادة اللا متناهية أن تروا أبناء أمتكم من الجيل الجديد ينشأون على مبدأ الوحدة إيماناً وعملاً؟ كم هو شعور الاعتزاز وراحة الضمير وتأدية الواجب الذي يعتريكم عندما ترون هذه الأمة المجزّأة تتحد في دولة عزيزة قوية بهذا الحجم وهذه الإمكانات؟ أمامكم سعادة لا حدّ لها عندما تتحد أمتنا وتتغلب على مصاعبها وتأخذ طريقها في النهضة والتقدم والقوة. إنه تغيير حاسم في تاريخ الأمة وحتى تاريخ العالم. ألا تطمحون أن تكونوا مساهمين فيه؟ ألا يهمّكم ويحرّك مشاعركم أن يجري هذا العمل الجبّار على أيديكم؟

أيّها المعلمون الشرفاء حيثما تكونوا في الوطن العربي من أصغر روضة إلى أكبر جامعة، اغرسوا، صباحَ مساء، في نفوس طلابكم حب الوحدة والتعلق بها والتضحية في سبيلها، وسيكون جزاؤكم المجد والرفاهية والسعادة. ليكن هذا الهدف النبيل حاضراً أمامكم في كل كلمة تعلمونها طلابكم، وفي كل حرف تخطونه على اللوح. إن أمتنا يجب أن تتحد، وعليكم تقع مهمة إنشاء جيل وحدوي جديد. إنكم أهل لهذه المهمة، وقادرون عليها، ولا عذر لمن يتخلّف.

* * *

وهنا استوقفني السائل المستوضح الكريم طالباً المزيد ممّا يمكن أن يساعد المعلم في تأدية هذا الواجب. قلت: نعم، إنك على حق، فقد يكون المعلم راغباً في تأدية الواجب، إلا أنه قد لا يعرف كيف يقوم بذلك. وقد أجبته إلى ذلك الطلب، فقلت: إذا توفرت الإرادة هان كل شيء، فإني أفترض أن الإرادة متوفرة عند المعلم للقيام بهذا الواجب، فإذا كان الأمر كذلك، فما يتبقى أمره ليس عسيراً. إنك ربما تعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن تاريخنا الحديث قد شهد

عهوداً كان الاتجاه القومي فيها قوياً في بعض الأقطار العربية، وانعكس ذلك في مناهج التعليم، كما إنك تعرف أن عدداً من المربين والعاملين في مجال التربية قد قام بجهود جيدة في التأليف في هذا الاتجاه. إن هذا التراث يجب ألا يضيع، بل علينا الاستفادة منه وهو موجود لمن يريد أن يستفيد منه.

إليك أيّها المعلم الجليل أتوجه وأقول: ليكن همّك أن تمزج كل ما تعمله وتقوله لطلابك بذرات من إيمانك القومي، ولتكن المادة التي تقدمها في عملك مشبعة بفكرة الوحدة العربية، توقظ الوعي القومي وتنبّه الشعور القومي، تخاطب الشعور النائم، وتنبّه الوجدان المستكين، فتقول للطالب بشتى الوسائل، وبمختلف الأساليب إننا أمة عربية واحدة كانت كذلك ويجب أن تبقى كذلك عن طريق الوحدة وبناء الكيان الجديد. وذلك يجب أن يكون بعبارات بسيطة ولغة مفهومة خالية من التعقيد وألفاظ النظريات. هكذا وبكل سهولة ويسر نقول للطالب: إننا عرب وعلينا أن نتحد للدفاع عن وجودنا وحفظ كرامتنا وتراثنا، وأن نبني دولة جديدة موحّدة تحقق للجميع التقدم والاستقرار، يزول فيها الفقر والجهل والمرض، وتتحقق السعادة والكرامة للجميع. ولا يهم ماذا يكون الموضوع الذي تقوم بتعليمه، فأنت تستطيع أن تبلغ هذه الرسالة البسيطة الواضحة التي كلها حق وعدل وفضيلة من خلال المواضيع، علمية كانت أم أدبية. فإن كنت تدرِّس اللغة العربية فاحرص على أن تدرسّها كما ينبغي ليتقدم بها اللسان وتحبها النفس وتعتز بها الشخصية. اغرس في طلبتك إنها لغة القرآن الكريم، غنية جميلة مشرقة، اختارها العزيز الجليل لتبليغ آخر رسالاته، فيها من القوة والبلاغة والدقة والعراقة ما يستحق الإعجاب ويتطلب منا إتقانها والحرص والعناية للحفاظ عليها. وإن كنت تدرّس التاريخ فدونك تلك الثروة الهائلة والأمجاد العتيدة والحضارات المتتابعة حيث برزت أمتنا فاعلة حية قوية إنسانية قدّمت إلى البشرية ما يبعث على الاعتزاز ويستحق التمجيد.

والتاريخ العربي تاريخ مشرف، وعلينا عندما نقوم بتدريسه أن ننقل ذلك إلى طلبتنا. التاريخ العربي، في حقيقته، تاريخ أمة وليس تاريخ أقطار، وهو في ثوابته متجه نحو الرقي والتقدم، وعلينا ونحن نقوم بمهمة التدريس أن نحرص على ألا نعطي الحوادث العابرة أو التفاصيل المتغيرة الأهمية نفسها التي نعطيها للاتجاهات العامة. كما تقضي الموضوعية أن ننقي التاريخ من الأخبار الدخيلة التي تفتقر إلى الأدلة العقلية على صحتها. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن نحترس من الدسّ والتشويه المقصود الذي ورد في كتابات من يدعون بالمستشرقين من الغربيين

الذين غالباً ما تأثرت كتاباتهم بالأغراض السياسية والمواقف المتعصبة المسبقة. إن كتابة التاريخ وتدريسه يجب أن تكون بهدف قومي ألا وهو تقوية الروح المعنوية للجيل الجديد.

وحتى عندما ندرّس العلوم الطبيعية علينا أن نعطي الحضارة العربية بمختلف عصورها حقّها، فنوضح إسهاماتها ممّا يساعد الطالب على المعرفة الصحيحة بتاريخ العلوم ودور أمته فيها. إن دراسة الجغرافيا مهما كانت، وحيثما اتجهت، يجب أن تؤدي في النهاية إلى فهم واضح لدى الطالب أن الوطن العربي وحدة جغرافية واحدة متكاملة الموارد الطبيعية. وبعبارة أخرى، إن الإرادة عندما تتوفر في المعلّم فإنه لن يعدم الوسيلة للتعبير عنها.

* * *

إنك تعرف أيها السائل المستوضح الكريم أن الكتّاب والمثقفين عموماً يسهمون إسهاماً كبيراً في تكوين ثقافة المجتمع عن طريق ما يؤلفون وينشرون، وما يصدر عنهم في مجالات الثقافة وقنواتها الأخرى. الكتّاب في كل مجتمع هم من قادته في مجال تكوين الرأي العام وبناء الثقافة العامة، فهم مؤلفو الكتب وكتّاب الصحافة والمتحدثون في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وهم المحاضرون والمناقشون في الندوات والمجالس. كل ذلك يصل إلى أذهان الجماهير وينقل لها مادة ثقافية وآراء وأخباراً ومعلومات، وكلها مجتمعة تسهم إلى حد بعيد في تكوين الثقافة العامة، لذلك فمن الطبيعي والمنتظر أن أتوجّه إليهم في هذا النداء.

إنكم أيّها المثقفون والكتّاب والمؤلفون تنتجون الزاد الفكري الذي يتغذى عليه أفراد الشعب، لذلك فالتوجيه الذي يصدر عنكم له الأثر الفعال في توجيه الأمة في طريق الصواب أو في طريق الخطأ. إنكم تعيشون في صميم ما تعيشه أمتنا اليوم وتشعرون بنبض ضميرها، فأنتم في مقدمة صفوفها في الوعي والمعرفة بالتاريخ والاطلاع على حضارتها. إنني لا أشك في أنكم تتألمون لما نحن فيه من ضعف وتخلّف، وتتوقون إلى أن يحل وضع القوة والعزة والكرامة والتقدم في مكانه. إليكم أتجه وأخاطب أن تدخلوا المعترك وتشمّروا عن سواعدكم وأن تصبّوا جهودكم في خدمة قضية الشعب والأمة، قضية الوحدة العربية الشاملة. إنكم تستطيعون أن تتصوروا مظالم الواقع وفساده وأن تشرحوا للجماهير تفاصيل هذا الواقع وتفتحوا العيون على ما يخفى على الناس. إنكم قادرون على أن توضحوا لجماهير الشعب طريق الخلاص وأن تنقلوا له وقائع التاريخ العربي المجيد

والحضارات المزدهرة التي قامت في بلادنا وأن ترسموا له معالم الطريق ألا وهو الوحدة وبناء المجتمع العربي الجديد. إنكم أيّها المثقفون والكتّاب مدعوون إلى أن تبثوا في ما تكتبون وتنشرون كل ما يستثير الوعي القومي وما يبني الثقافة الجديدة ويزيل الثقافة المتخلفة المترشحة من الواقع الذي نعيش فيه. إنها الرسالة التي تتحملون تأديتها وهي الواجب الذي ترتب على عاتقكم عندما ارتضيتم في حياتكم منهج الثقافة والكتابة والتأليف.

إن كلمة الحق هي الواجب الذي عليكم تأديته بكل أمانة، ولا أظنكم إلا مؤدّين إياها على أحسن وجه. إنكم تعرفون قبل غيركم أن الكلمة ليست مهنة بقدر ما هي رسالة، وأن الكتابة ليست حرفة بقدر ما هي تأدية واجب، والرسالة المجيدة والواجب المقدس اليوم هو نقل الأمة ممّا هي فيه إلى ما يجب أن تكون عليه، ألا وهو الوحدة الشاملة. وأنتم أصحاب الحس المرهف والقرب من المعرفة الذين تتولون نقل كلمة الحق من أفكاركم وتأملاتكم ونتائج بحوثكم إلى تفكير المتلقين من أبناء الشعب، عليكم يقع هذا الواجب المقدس، واجب النضال الثقافي في سبيل بناء المجتمع الجديد.

إنكم الآن تعيشون في أوضاع يكتنفها الكثير ممّا لا يرضي ولا يسر، فأنتم تخوضون في خضم أوضاع الأمة، فالفقر، والحاجة تلف الكثير منكم، شأنكم شأن طبقات الشعب الأخرى. ومساوئ الدولة القطرية التي يرزح تحت وطأتها الشعب يصيبكم منها الشيء الكثير، فاليوم لا يستطيع أحدكم أن يسافر لحضور مؤتمر في هذا القطر ولا يستطيع ذلك غداً، وأحدكم لا يستطيع أن ينشر في هذا القطر ولا يستطيع في قطر آخر، وهكذا تفعل الحدود والقيود والتقلبات السياسية والاضطهاد وعدم الاستقرار. وأنت أيّها الكاتب يراد منك أن تقول كذا ولا تستطيع أن تقول كذا.

وإزاء ذلك، وكما ترى أيها السائل المستوضح الكريم، لا بد من أن ينهض الكتّاب بواجبهم، فيطلقوا الكلمة المخلصة النزيهة بوجه التضليل، وأن تتضافر جهودهم في جميع أنحاء الوطن الكبير من أجل ثقافة قومية تدعو إلى الوحدة وتغرس مفاهيم العزة والكرامة وتمجّد التاريخ العربي المشرق وتبشّر بالأخلاق الحميدة، وتدعو إلى المُثل العليا السامية وتغرس الإيمان بالأمة وقدراتها وضرورة توحيدها وتحررها وحمايتها من الأخطار في نفوس أبناء الشعب بجميع وسائل الكتابة والنشر. إنكم بذلك تمهدون لدنيا جديدة تعمّكم خيراتها وتلفكم بالحرية،

فتعظم مكانتكم وتحتلون المركز اللائق بمقامكم رواداً للثقافة الجديدة، وتتحررون من الحاجة والاضطهاد، ويتحقق لكم العيش الرغيد الشريف وجميع وسائل النشر والطباعة، ويصبح مجموع الوطن ساحة عملكم من دون حدود، تسافرون إلى القطر الذي ترغبون، وتقيمون في القطر الذي يحلو لكم. موضوعكم كل الوطن العربي وكل الأمة العربية، ومادتكم النهضة والتقدم، وهدفكم الوحدة، ومثلكم الأعلى المبادئ لا المصالح. حياتكم غنية مثمرة، وجهادكم يؤتي ثماره، وأمانيكم تتحقق أمام أعينكم وتنالون بذلك عز الدنيا وثواب الآخرة، وتكونون بحق قد أدّيتم الأمانة واتبعتم طريق الحق والفضيلة.

أيّها المناضلون بقوة الكلمة حيثما تكونون في الوطن العربي وخارجه، يا مَن تحسون بالانتماء إلى الأمة العربية وتتوقون إلى يوم خلاصها، ويسوؤكم ما هي فيه الآن، إنكم مدعوون إلى مهمة لا يفوقها في النبل مهمة، ألا وهي الدعوة إلى الوحدة العربية بثبات، ولتكن كلمة الحق هذه هي رائدكم وهي حافز عملكم ومحور حياتكم، تعيشون وتموتون من أجلها وفي سبيلها، وبذلك ترضون الله وتريحون ضمائركم وتخدمون أمتكم وتنصرون الحق والعدل والفضيلة. إليكم تتوجه الأمة لتسهموا في عملية خلاصها ولتكونوا من المناضلين في معركة تحررها من قيود التجزئة والذل والتخلّف الذي يلفّها اليوم. إليكم أتوجّه بهذا النداء الحار الصادق الصادر من الوجدان، مخاطباً ضمائركم وميول الخير في نفوسكم أن تكنسوا إلى سلة المهملات ثقافة التجزئة، وأن تنسجوا خيوط ثقافة جديدة في عقول الجيل والرأي العام، تدفع جماهير الشعب إلى العمل والنضال من أجل بناء الدولة العربية الجديدة على أعمدة الفضيلة والتقدم والمثل العليا وكل ما هو خير وعدل. إنكم بذلك ستحققون السعادة الحقيقية ألا وهي الشعور بجدوى الحياة والشعور بتأدية الواجب والشعور براحة الضمير، وبذلك يكون لعملكم معنى ولحياتكم سمو يملأ النفس غبطة وحبوراً. واعلموا أن عذاب الدنيا هو تأنيب الضمير وراحة الدنيا هو رضى النفس عن صاحبها. إن غاية ما يجب أن يكون هدف كل منا هو أن يشعر بالأهمية وأن يكون لحياته معنى ولوجوده هدف سام، ولا يتحقق ذلك إلا عندما يتجه الواحد منا نحو السماء ليرفع أمته من حضيض ما هي عليه الآن إلى فردوس ما تحنّ إليه ألا وهو الوحدة والتقدم والنهضة والعزة والشرف والعيش الكريم.

* * *

إننا أيها السائل المستوضح الكريم نتحدث في موضوع الثقافة، وهو موضوع يتطلب التمعّن في بعض جوانبه المهمة. وأول هذه الجوانب هو أنني أود أن أنقل إليك أن الثقافة بنظري تختلف في مفهومها عمّا عند بعضهم، فالثقافة كما أراها تتضمن أمرين مهمين هما الاستيعاب والتأثير. والمقصود بالاستيعاب هو فهم الموضوع الذي هو قيد البحث، أما التأثير فهو أن ما يستوعبه الذهن يؤثر في السلوك. إننا عندما نقول أن نقطة البداية في العمل هي التفكير، بمعنى أن الإنسان يفكّر أولاً، أو بعبارة أخرى يقتنع أولاً، ثم يعمل بناء على ذلك الاقتناع أو يدافع عنه. إننا عندما نقول ذلك نعني أن الثقافة لا تعني مجرد الاقتناع، أي التوقف عند حد الاستيعاب الذهني للموضوع، بل إن ذلك الاقتناع عندما يؤثر في الشخصية إلى الحد الذي يدفعها إلى العمل حسب مقتضيات تلك القناعة تكون العملية الثقافية قد اكتملت.

نعم إن الثقافة عملية تجري في الإنسان، بمعنى انه يتلقى ويستوعب ويفهم أولاً، ويتأثر سلوكه وتصرفه بما تلقى واستوعب ثانياً. إنها عملية ذات شقين. وبالطبع إننا نقول بشقين، ولا نعني أن الشقين مفصولان عن بعضهما البعض، بل نقول ذلك من أجل الإيضاح، إذ غالباً ما تتداخل العمليتان، والمهم في ذلك هو تأكيد أن عملية الاستيعاب تكون مؤثرة في السلوك والتصرف العملي. إن ذلك يحدث عندما تكون الأفكار المنقولة قوية صادقة تستثير القبول، وعندما تكون النفس المتلقية مستعدة ومهيأة يرتبط فيها الفكر بمجمل السلوك وتحرك الإرادة. تلك هي الصفات العامة الرئيسية لعملية الثقافة الحق. وأملي ألا يغيب عنك أيها السائل المستوضح الكريم الهدف الذي من أجله أسوق هذا الشرح، وهو بعبارة بسيطة تنبه إلى أن للثقافة هدفاً هو تغيير الحياة عن طريق تغيير سلوك الإنسان مقابل ما قد يتبادر إلى ذهن بعضهم، أو ما نشاهده أحياناً من عمل يدّعي الثقافة وهو في حقيقته عبث، إذ ليس كل ما يوضع تحت عنوان الثقافة يؤثر في سلوك المتلقين.

الأمر المهم الآخر الذي لا يفوتني أن أتعرّض له في هذا المجال هو ذلك العمل الواسع النطاق الذي تبذله مؤسسات دول الاستعمار وعلى رأسها الصهيونية للتأثير فينا عن طريق الثقافة. إن هذا العمل الواسع النطاق الذي جنّدت له إمكانات كبيرة يعمل بأساليب مغلّفة وطرق ملتوية لاحتلال نفوسنا. والمسألة المركزية في كل ذلك هي إضعاف الروح القومية، أي إضعاف التوجه إلى الذات والالتحاق بهم فكرياً. واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن هذا العمل الواسع

النطاق متصل بالزمن ومتشعّب في القنوات من الإعلام اليومي إلى ما يسمى بالبحث العلمي. والهدف هو أن يغرسوا في الفرد منا التبعية للغرب والتخلي عن القومية العربية، فإذا ما حصل ذلك فستتبعه جميع النتائج المتعلقة به في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية من قبول الوجود الصهيوني إلى الإقبال على نمط الحياة الغربية، وبذلك يتم من داخل النفس التخلي عن الذات وتلاشي الشعور بأننا عرب لنا قومية خاصة وشخصية مستقلة.

إنك أيها السائل المستوضح الكريم ربما تعلم أن انحياز الإعلام الغربي وعدم موضوعيته قد انكشف الآن، وأن هذا الأمر أصبح من المسلّمات بعد أن توفرت الأدلة الكافية عليه، فإن كان لديك أدنى شك بذلك فإني مستعد أن أقدّم لك الأدلة. واعلم أيها السائل المستوضح الكريم أن عدم الموضوعية والانحياز إلى الغرض المسبق لا تقتصر على الإعلام الغربي بل هي موجودة أيضاً في جهده العلمي الذي يقدمه لنا، ولاسيما في مجال العلوم الاجتماعية، وعلى وجه التحديد في الكثير ممّا يسمى بكتابات الاستشراق. ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أشيد بجهود كثيرة قام بها بعض مثقفينا وكتّابنا في فضح الميل المنحاز والغرض المسبق المبثوث في الكثير من مؤلفات أهل الاستشراق.

ويتّضح الغرض السياسي الاستعماري في الثقافة الغربية الموجهة إلى العرب في الأحكام التي يطلقها الكتّاب الغربيون على الحضارة العربية والتاريخ العربي وعلى العقل العربي والشخصية العربية الموحية بالتدني واحتقار الذات والعقم وعدم القدرة على الخلق والإبداع، وبالسعي بشتى الوسائل الملتوية إلى إدخال القناعة عندنا بتلك الأحكام التي تلبس لباس البحث العلمي وهي ليست كذلك. والغرض من ذلك هو زعزعة الثقة بالنفس والغزو من الداخل.

فيا أيها السائل المستوضح الكريم، إنك تعلم أنه حتى في ظل الأوضاع غير المتكافئة التي نعيشها الآن، فالعربي قادر على أن يصل في البحث والإبداع والسيطرة على العلوم الحديثة إلى ما وصل إليه الغربيون ويتفوق عليهم، والشواهد على ذلك كثيرة في داخل الوطن العربي، وفي أبنائه الذين هاجروا إلى بلدان الغرب. هذا في الحاضر، أما أمر الماضي، فمعروف لك أين كان الغرب وأين كان العرب في أوج الحضارة العربية الإسلامية. ترى مَن هم الذين برعوا في جميع العلوم وألّفوا وبحثوا وأناروا الدنيا ونالوا إعجاب العالم وأصبحوا مركز الإشعاع فيه، ألم يكونوا أبناء هذه الأمة التي يحاول الغربيون الآن التشكيك بقدراتهم؟

ثم أين ثقافتنا من ثقافتهم في أهم ما في الحياة ألا وهو المبادئ الأخلاقية؟ لقد أعطت أمتنا للعالم الأديان السماوية. لقد خرجت أمتنا إلى العالم فأحلّت العدل والهداية في البلدان التي دخلتها، فأدخلت إليها الإسلام ولم تأخذ منها شيئاً. أما الغرب فقد خرج أيضاً إلى العالم، وأنت والدنيا كلها تعرف ماذا قدّم الغرب؛ إنه الاستعمار المباشر ثم غير المباشر. إنه الغرب الذي لم يستطع الدين أن يحد من نزعته الظالمة، ولم يكن بمقدور النظريات والمبادئ التي يروّجها أن تخفف من غلوائه والأنانية المتمكنة منه.

وعلى نقيض ذلك أيها السائل المستوضح الكريم، فإننا نحن العرب في أسوأ أوضاعنا الحاضرة، تتجه عواطف جماهيرنا نحو الخير والمبادئ، فنقف مع المظلومين في العالم ونؤيد حركات التحرر أينما تكون، وناصر العدل واستقلال الشعوب، ونقارع الظلم، فإن كانت وسائلنا ضعيفة فذلك لا يغيّر من الأمر شيئاً، إذ المهم هو أن إرادتنا الحقيقية مع المبادئ وليس مع المصالح كما هو الحال في الغرب. كما إننا لم نعدم حالات أقدم فيها قطر عربي بمجرد ما تهيأت له الوسيلة المادية على مساعدة الآخرين من فقراء العالم، وكان بذلك وبالمقياس النسبي متقدماً على الدول الغربية الغنية التي لا تعطي إلا لغرض مسبق وبالقدر الذي تقتضيه مصلحة تحقيق ذلك الغرض.

إن ثقافتنا أيها السائل المستوضح الكريم أعلى منزلة وأغنى روحاً لأنها ملتصقة بالمبادئ ومتجهة صوب السماء، تهدف إلى سعادة الإنسان وتقصد الخير والتقدم والعدالة بعكس ثقافتهم الملتصقة بطين المصالح الأنانية المصوبة في اتجاه الظلم. إن نفوسنا أنقى من نفوسهم وأرواحنا أطهر من أرواحهم، وضمائرنا حية، ومقاصدنا نزيهة، ورغباتنا مشروعة. أما ضمائرهم فقد أماتها الجشع الدنيء، ورغباتهم شريرة بعيدة عن القانون والشرع. أقول ذلك عن الغرب ولا أقصد عدم وجود أفراد فيه يتصفون بغير هذه الصفات، فذلك موجود إلا أن الاتجاه العام هو كما وصفت.

* * *

ولكني أيها السائل المستوضح الكريم، لا يفوتني في هذا المقام أن أنوّه بأن في صفوف من ندعوهم بالكتّاب هناك فئة خاصة هي أهل الأدب، وأعني بهم الشعراء والأدباء. إن الأدب جزء من الثقافة ولكنه جزء ذو أهمية خاصة بنظري.

إن العلم والأدب والفن كلها وسائل لمعرفة الحقيقة، إلا أنها وسائل مختلفة في الطريقة، فالإنسان قد يحاول الوصول إلى الحقيقة عن طريق التجربة المختبرية، وقد يحاول ذلك عن طريق العقل الصرف، وقد يستطيع ذلك عن طريق التأمل والإلهام.. إلخ. إن الأدب، شعراً ونثراً، والفن بمختلف أشكاله ووسائله يخاطب الوجدان وينفذ إلى صميم النفوس، وينقل الفكرة بأسلوب خاص يمتزج بالجمال وأحاسيس النفس والتفاعل بينها وبين الطبيعة. لذلك بإمكان الأدب والفن أن يؤثرا في الشعب تأثيراً عميقاً يهزّ الوجدان ويستثير النفوس.

إنكم أيّها الشعراء وأيها الأدباء وأيها الفنانون يقع عليكم اليوم واجب يمكن أن تؤدوه على أحسن ما يرام، وهو واجب أن تخوضوا مع جماهير الأمة وجميع فئاتها معركة الوحدة ومعركة بثّ الشعور القومي. إنكم أصحاب الكلمة الرقيقة واللوحة الموحية والقصيدة النافذة في أعماق النفس، تخاطبون الوجدان وتتوجهون إلى الشعور وتمسون أعماق الإنسان، وبذلك تستطيعون غرس الاتجاه الجديد والميل الجديد والحب الجديد. أمامكم أمجاد الأمة وسفر ماضيها المجيد، وبين أيديكم زاد غني ومادة لا تنضب لصياغة الروائع في كل مجال، تحفر في نفس القارئ والسامع والناظر الحسّ الجديد والإيمان بضرورة الوحدة والتوق إليها والعمل من أجل تحقيقها. فالأمة في وضع الوحدة والتقدم والنهضة معين لا ينضب للمعاني السامية، ومصدر غني بصور الجمال، تستطيعون أن تغرفوا منها وأن تنهلوا من معينها أعمالاً أدبية وفنية، وأن تكون موحياً ممتازاً لإنتاج يغني حياتكم وحياة الأجيال القادمة. إن حالة النهضة هي حالة التقدم في جميع نواحي الحياة، ومنها الحياة الأدبية والشعرية والفنية، فالأدب والشعر والفن لا تزدهر من دون ذلك الجو الإيجابي الذي يغمره التفاؤل والثقة بالنفس والاتصال الحي بالماضي والتطلع إلى المستقبل. إنكم الآن تعانون الوضع الذي تعيشه الأمة، ولكن بدرجة أقسى وبألم أشد لأنكم أرهب إحساساً بالواقع.

إن حياة الألم والإحباط ستنتهي بزوال هذا الوضع وبدء مرحلة النهضة عندما تحل حياة الوحدة محل حياة التجزئة. إنكم الآن تكابدون قيود الحاضر وتعانون ألم الإحباط الذي يسببه مجمل الأوضاع التي تعيشها أمتنا اليوم. أمامكم أيّها الأدباء والشعراء والفنانون المجال الفسيح للإسهام في النضال الواسع الذي علينا جميعاً أن نخوضه من أجل الخلاص بتوحيد وطننا وجمع شمل أمتنا ووضعها في المكان الذي يليق بها بين الأمم، وشق طريق التقدم أمامها. إنكم تعرفون كل ذلك، إن لم يكن عن طريق العقل الصرف فعن طريق الإحساس أو

عن الطريقين معاً. إنني أسمع قصائدكم في مناسبات النضال وأقرأ بعض إنتاجكم الأدبي وأتمعن في ما ترسمون وتنحتون وتبنون، فأجد أن الروح موجودة وأنكم تحسون بالواجب، فهل لي أن أدعوكم إلى أن تخرجوا من الهمس إلى أن يرتفع صوتكم عالياً، وأن ينتظم جمعكم حيثما تكونون في أجزاء الوطن العربي، لتدخلوا مرة واحدة وبكامل قواكم وبأعلى أصواتكم مرحلة الدعوة إلى الوحدة ومرحلة النضال من أجل أن تحقق القومية العربية أهدافها كاملة في بناء المجتمع الجديد؟

إنكم تجتمعون هنا، وهناك في أقطار الوطن العربي، ولكم منظمات في كل قطر واتحادات عربية وأنتم في كل ذلك توّاقون إلى التعبير عن هذا الواجب. إنكم في ظل الوحدة ستكونون أفضل حالاً وأعلى شأناً وأكثر حرية وأكثر وسائل ممّا أنتم عليه الآن، حيث سيزدهر الأدب ويسترجع الشعر مكانته السامية التي عرفت في حياة العرب القديمة وتتقدم الفنون وتشاد لها الصروح وتتفتح براعم الإبداع مع تقدم المجتمع والنهضة التي سيشهدها. ستزول عنكم حياة البؤس والفقر التي تلف الكثير منكم وسيصبح الأدب والشعر والفن مجالاً واسعاً لأصحاب المواهب تتحقق فيه لهم حياة حرة كريمة مرفهة متحررة من الحاجة والحرمان، بذلك يستطيع الأديب والشاعر والفنان أن ينصرف إلى الخلق والإبداع بحرية. إنكم أيّها الشعراء وأيها الأدباء وأيها الفنانون مدعوون إلى الإسهام في عمل جليل يوفّر لكم حياة العز والكرامة ويمنحكم الشرف الرفيع الذي تطمحون إليه ألا وهو خدمة المثل العليا والمبادئ السامية. وهل هناك ما يفوق توحيد أمتنا كمثل أعلى ومبدأ سام في هذا الوقت بالذات؟ إن ضمير الأمة النابض يدعوكم إلى هذه المهمة ويحثكم على دخول المرحلة الجديدة التي ستكون أغنى مرحلة في حياتكم لأنها ستكون حافلة بالعمل المثمر وخدمة المبادئ والدفاع عن مثل الأمة وحياتها الجديدة.

هل هناك ما هو أعز على نفوسكم من التغنّي بأمجاد الأمة والدعوة إلى وحدتها وغرس الروح الوطنية والشعور القومي في نفوس أبنائها؟ إنكم ستدخلون دنيا أرحب، وستنفتح أمامكم آفاق الإبداع لأن موضوعكم سيكون الأمة وليس القطر، وإلهامكم سيكون تاريخ الأمة وليس تاريخ القطر، والنهضة الجديدة المصاحبة للوحدة والناتجة منها ستكون التربة الخصبة للإبداع والتجديد وستكون الحياة الجديدة حياة عزّ وكرامة وعدالة وتقدم. وكل ذلك لمصلحة الإنسان، وبذلك ستنطلق مواهبكم مع روح التفاؤل الإيجابية والفرح الذي سيغمر المجتمع.

إنها دنيا الإبداع بالنسبة إليكم يزدهر فيها الأدب ويتجدد الشعر ويرقى منازل أرفع وتتقدم الفنون. إنكم ستكونون الرابحين من دون شك من كل ذلك، إذ ليس أهم لأديب أو لشاعر أو لفنان من أن تتاح له الفرصة لتحقيق مواهبه وإطلاق إمكاناته في الخلق والإبداع. ليس ذلك فحسب، بل حتى أحوالكم المعاشية ومنزلتكم الأدبية ستكون أفضل وأعلى في دولة الوحدة. إنني لا أذكر ذلك كثمن لما ستقومون به، فأنتم مرآة الأمة الحساسة واستجابتكم للواجب يدفعها إلى الإخلاص والوطنية الحقة والتعلق بالمبادئ. إنكم مدعوون إلى عمل كله خير وبركة للوطن والأمة.

* * *

ثم التفت إلى السائل المستوضح الكريم مخاطباً إيّاه: ألا ترى معي أن هذه المخاطبة ضرورية؟ قال: نعم، هي كذلك. وبما أنك تتحدث عن المخاطبة لفئات الشعب فلا أظنك متوقفاً عند من ذكرتهم حتى الآن، فهناك فئات أخرى لا بد من أن يتوجه إليها الخطاب أيضاً. فماذا عن العسكريين من جنود وضباط. قلت: نعم، إنها فئة مهمة جداً من فئات مجتمعنا. لهذه الفئة ـ كما تعلم ـ منزلة خاصة، فالعسكريون قطاع من الشعب معني بالدرجة الأساس بالدفاع عن أرض الوطن وحمايته من الأخطار، لذلك فهم أكثر الناس شعوراً بضرورة الوحدة وما تجلبه من قوة للأمة تدرأ عنها الأخطار الخارجية والداخلية، فمن أكثر من العسكريين معرفة بخطر الكيان الصهيوني وفداحة العدوان الاستعماري بجميع أشكاله والأخطار التي أتى بها على مجموع الأقطار العربية. أيّها الضباط الشجعان في عموم الوطن العربي إنكم تتذكرون حروب الأمة وتعرفون أن النكسات التي أصابتها ما كانت لتحدث لولا حالة الفرقة والتجزئة والانقسام بين الأقطار العربية والاختلافات السياسية بين الأنظمة الموجودة التي خلقتها التجزئة.

إنكم تعرفون تماماً أننا في حرب ١٩٤٨ مع العدو الصهيوني قد خسرنا المعركة لأننا كنا منقسمين وغير موحدين، تخضع أنظمتنا لنفوذ الدول الاستعمارية. وتعلمون حق العلم أن الكيان الصهيوني لم يكن بمقدوره أن يقوى ويتوسع لو لم نكن منقسمين ضعفاء، وأن جميع الاعتداءات التي حصلت من دول الاستعمار علينا لم تكن ممكنة الحصول لولا وضع التجزئة. إنكم كنتم دوماً تتمنون لو كانت البلدان العربية متحدة، وكان لها جيش واحد مسلح بأحدث الأسلحة جيد التدريب له قيادة موحّدة، وبذلك يستطيع هذا الجيش أن يدافع عن كيان الأمة

ويصون حقوقها ويدفع عنها الاعتداء ويحفظ وحدة ترابها الوطني ويحقق الاستقرار الداخلي ويقضي على جميع الحركات الانفصالية التي خلقها ويغذيها الاستعمار. إن ذلك هو أمنية كل ضابط عربي غيور ورغبته التي طالما تمنى أن تتحقق ولم تتحقق حتى الآن.

إنكم تعلمون علم اليقين أننا ما كان يمكن أن نخسر أي معركة مع الصهيونية أو دول الاستعمار لو كان هذا الهدف متحققاً، وأنتم تعلمون تماماً أن دماء أريقت وإمكانات هدرت وكرامة أهينت بسبب هذا الوضع الشاذ، وضع التجزئة والانقسام. إنكم المدافعون عن شرف الأمة وتراثها المجيد وعن سلامة أبنائها، لذلك فأنتم اليوم وغداً مدعوون إلى هذه الدعوة، دعوة التوحيد والتلاحم، بدلاً من التجزئة والتناحر. إنكم أيّها الضباط والقادة في مقدمة الصفوف من أجل هذا الواجب القومي المقدس.

ثم أنتم أيها الجنود المقاتلون الذين تكوّنون اليد الضاربة في القوات المسلحة العربية، يا مَن أتيتم من صميم الشعب وجماهيره الكادحة في الريف والمدينة وتلبسون بذلة الجندية دفاعاً عن الوطن والشعب، إنكم اليوم أكثر من أي يوم مضى مدعوون إلى أن تكونوا في الصفوف الأمامية الداعية إلى التوحيد. إنكم من صميم الجماهير التي لا مصلحة لها إطلاقاً في وضع التجزئة، التي كانت دوماً وحدوية بالفطرة وبصورة طبيعية عفوية. إنكم الآن تكتسبون صفة إضافية هي الجندية، والجندية تعني الدفاع عن الوطن وحماية الأمة من الأخطار. إنكم تعرفون أن التجزئة هي أساس الاختلاف والتفرقة، وهي بالتالي سبب الضعف الذي نحن فيه الآن. فلو كنا موحّدين في دولة واحدة لما كان كل الذي كان. إن وحدة الأمة العربية هي في صميم أهدافكم، ومن صلب واجبكم، لأنكم في ظل الوحدة الوطنية سيكون بإمكانكم الدفاع عن الوطن حقاً وحماية الشعب بصورة فعّالة. إنها القوة ووحدة القيادة والتخطيط والتسليح والتدريب والروح المعنوية والقتالية العالية ووقوف الشعب بكامل قواه وراء القوات المسلحة. إنها هذه المزايا التي تحققها الوحدة، ما يمكنكم من تأدية واجبكم على أكمل وجه، وهي التي بواسطتها تستطيعون تحقيق النصر في كل معركة تدخلونها.

أيّها الجنود البواسل، يا مَن ضحّيتم في كل معركة وقدّمتم الشهداء والتضحيات في معارك الأمة، عندما تتحقق الوحدة ستكون الدولة الجديدة دولة قوية متماسكة تحميها قوات مسلحة واحدة عالية التدريب والتسليح موحّدة القيادة، يقف وراءها شعب متماسك واقتصاد قوي وحالة نهوض في جميع

الميادين، وعندها ستتضاءل مطامع الطامعين وتذوب حركات الانفصال وينحسر الخطر الصهيوني وتحل مشكلته إلى الأبد بطرده خارج الوطن، وبذلك تتجنب البلاد الحروب وتحفظ الدماء ويتحقق السلام وتقفون أنتم مرفوعي الهامات يغمركم العز والفخار والمجد، تؤدون واجبكم بشرف وراحة ضمير. واعلموا أيّها الجنود البواسل أن ويلات الحروب وسفك الدماء سببها الحقيقي هو حالة الضعف التي تغري الطامعين وتشجّع أصحاب المصالح على رفع رؤوسهم ضد الأمة، وتستقطب أصحاب النوايا العدوانية للاعتداء على حقوق البلاد. أما حالة القوة فهي التي تبني السلام وتحقق الاستقرار وتتجنب مآسي الحروب.

أيّها العسكريون من ضباط وجنود في عموم الوطن العربي، إن الدعوة إلى الوحدة وبثّ الشعور القومي هي دعوتكم أولاً وقبل كل شيء. فوحدة الأمة يجب أن تعنيكم قبل غيركم، فقد كنتم دوماً في مقدمة الصفوف في تبنّيها والدفاع عنها وحملها إلى الآخرين. لتكن إرادتكم موحّدة وصفوفكم مرصوصة بشعور واحد وبكلمة واحدة هي الوحدة أولاً وأخيراً.

❊ ❊ ❊

أيّها الكَسَبة، يا مَنْ تكسبون رزقكم من عملكم في المهن التي تعملون فيها، في الدكاكين والأعمال المشابهة كافة. إنكم فئة واسعة في الوطن العربي حيث تحتل الأعمال الصغيرة والحرف بمختلف أنواعها مكاناً واسعاً في رقعة الاقتصاد الوطني. إنكم جماهير كادحة منتجة لبضائع وخدمات واسعة العدد وبذلك تشكلون فئة شعبية كبيرة. إنكم كغيركم من فئات الشعب معنيون بما يحصل في بلادنا وما يواجهها من أخطار. إن حياتكم مليئة بالمصاعب والمعوقات، فالحدود تقف في وجوهكم، تعيقكم عن التوسع والسفر والتبادل التجاري، وتعانون كما يعاني غيركم في ظل وضع التجزئة بكل ما ينطوي عليه من معوقات تشد عجلة التنمية إلى الخلف. إنكم أبناء هذه الأمة يهمّكم ما يهمها ويسعدكم ما يسعدها.

الوحدة ستكون القوة المحرّكة لعجلة التنمية والدفاع لحصول النهضة الشاملة، وبذلك سيخلق وضع اقتصادي جديد تماماً تزدهر فيه مهنكم وتتطور أعمالكم وسيفتح المجال واسعاً أمامكم لإدخال وسائل الإنتاج الحديثة والطرق الجديدة في العمل وستجنون كغيركم ثمار ذلك التقدم، وستعم عليكم الرفاهية. إن مصلحتكم الحق هي في الوحدة وحياتكم الجديدة متعلقة بها، فدونكم هذه

الفرصة الذهبية لتسهموا في هذا الحدث العظيم الذي ينتظرنا جميعاً، ولتكن لكم فيه حصة الإسهام وشرف الاشتراك لتكونوا بحق أبناء هذه الأمة وأفراداً صالحين من أفرادها. إنكم لا تحتاجون إلى الدليل على أن التجزئة جرّت الويلات على وطننا وكانت علّة تخلفنا والسبب الرئيسي لكل ما أصابنا من نكبات، وهي التي خلقت الأخطار التي نواجهها اليوم. إنكم كمواطنين تتوقون من دون شك إلى التغيير للأحسن وبناء مستقبل مشرق لبلادكم، ولا يحقق ذلك غير الوحدة في كيان واحد يتحقق في ظله التقدم والاستقرار والقوة، فأنتم كمواطنين لكم حصة ولكم دور في نهضة الوطن وعليكم واجب الإسهام في تلك النهضة. وأنتم كأصحاب مهن تعيشون منها لكم مصلحة أكيدة في إحداث ذلك التغيير الجوهري من التجزئة إلى الوحدة، ومصلحتكم هذه مصلحة مشروعة لأنها منسجمة مع مصلحة الأمة ومتفرعة عنها. فما أحسن أن يجد الإنسان نفسه في مثل هذا الوضع يعمل لنفسه ولمجتمعه في الوقت نفسه. إنكم مطالبون أن تسهموا بالجهد الوطني العام لبثّ الوعي القومي وتبصير الآخرين بأهمية الوحدة وضرورة تحقيقها. إن ذلك يتطلب منكم كل ما تستطيعون عمله باليد أو باللسان أو حتى بالقلب كأضعف الإيمان. وعلكم ألاّ تقللوا أهمية دوركم فالكلمة التي تصدر من أحدكم: نعم للوحدة، أنا مع الوحدة ولا التجزئة، إن النطق بذلك بحد ذاته مفيد.

لتكن الوحدة مطلباً جماهيرياً على كل لسان، يؤيدها الجميع، وينطق بها الجميع، ويطالب بها الجميع في الليل والنهار، في السر والعلانية. أنت يا صاحب الدكان والمحل، إرفع في دكانك أو محلك صورةً أو قولاً أو بيتاً من الشعر أو رمزاً يؤيد الوحدة مهما كان، يعلم من خلالها من يتعامل معك أنك في هذا الاتجاه وضمن هذه المسيرة، وإن سألك عن ذلك أو فتح معك الموضوع لأي سبب فقل له وحدّثه عن ضرورة الوحدة والنعمة التي ستعم علينا بسببها. حدّثه بما تعرف ومن صميم القلب وبكلمات بسيطة مفعمة بالإخلاص والصدق، فلا يتركك إلا وقد أخذ منك شحنة إيمان بهذا الهدف القومي النبيل. تحدّث ولا تسكت بما تعرف وأقدم ولا تتردد فالحق جدير بأن يذكر. إنك قد تكون عطّاراً أو بقّالاً أو نجّاراً أو حدّاداً أو بنّاءً أو صاحب أي حرفة أو أي مهنة مهما كانت، عليك واجب كما هو على غيرك ألا وهو واجب المواطنة وشرف الانتماء إلى هذا الوطن العظيم وهذه الأمة المجيدة. إنك ترى وتعرف تماماً ما تسببه التجزئة من نكبات وما تجرّه من ويلات، وتعرف أن الوحدة قوة، والقوة تجلب العز وتحفظ الكرامة. بمثل هذه الكلمات البسيطة الواضحة وبما هو بمعناها تحدّث مع

الآخرين، ولا يهم كيف تتحدث، وماذا تقول، بل المهم أن يكون معنى ما تقول مؤيداً ومدافعاً عن الوحدة.

إنكم يا أصحاب الحرف والمهن والأعمال المشابهة ستنفتح أمامكم دنيا واسعة في ظل الوحدة ولا تعودون محاصرين في نطاق الحدود الضيقة، فستكون أرض الله واسعة أمام من يضيق به العيش في هذا المكان أو ذاك، فيشد الرحال إلى مكان آخر أرحب، وسيكون بإمكان من لا يرغب بالعيش في هذا القطر أن يختار قطراً آخر أكثر ملاءمة، وهكذا تتوسع الحرية وتتعدد مجالات الاختيار. إنكم وجميع الآخرين بمن فيهم أنا المتحدث مع السائل المستوضح الكريم نحب الحرية ونكره القيود.

* * *

وبعد الانتهاء من هذه الكلمات، توجّه إليّ السائل المستوضح الكريم بسؤال يريد عنه الجواب، فقال: أتظن أن الموظفين في أجهزة الدولة في عموم الوطن العربي لهم مصلحة في الوحدة؟ قلت له من دون تردد: نعم، من دون شك. الموظفون أيّها السائل المستوضح الكريم من أبناء الشعب والوحدة خير وبركة لعموم أبناء الشعب. ولماذا تسأل هذا السؤال بهذه الصيغة؟ إن الموظفين بدرجاتهم كافة وبمختلف فئاتهم، العاملين في أجهزة الدولة في الأقطار العربية هم الآن وبصورة عامة في وضع غير جيد من جميع الوجوه، فرواتبهم نسبياً منخفضة وفرص التدريب والتطور المهني أمامهم محدودة، وأوضاعهم المعنوية ليست على ما يرام. إنهم متضررون من الوضع الاقتصادي الراكد ويعانون كل أزمة اقتصادية تمر بالبلاد. إن مستوى دخلهم لا يتماشى مع ارتفاع الأسعار ومعها ارتفاع كلفة المعيشة. وإذا ما استثنينا بعض الموظفين الكبار المنتفعين في الأقطار النفطية الخليجية المارة الذكر، فإن الباقين ليس لهم مصلحة في بقاء التجزئة. وعلى كل حال فالمواطن العربي مهما كانت الفئة التي ينتمي إليها فهو في النهاية إنسان ومواطن، والإنسان السوي لا يعدم الضمير قط، فهو مهما كان وضعه الاجتماعي والمادي لا يمكن أن يفضل وضع الضعف والمهانة وتسلط الأجنبي وعدم الاستقرار واضطراب الأوضاع على وضع القوة والاستقرار والتقدم.

إنكم أيّها الموظفون، وأنتم أيّها المتقاعدون المدنيون والعسكريون أبناء هذه الأمة، بعضكم قد خدم وبعضكم لا يزال يخدم في الإدارة وفي مختلف أجهزة الدولة، بعضكم فني، وبعضكم إداري، وإنكم جميعاً قد نلتم قسطاً جيداً من

الثقافة والاطلاع على الشؤون العامة، وقد أتيحت لكم فرصة التعرف إلى مشاكل الدولة ومشاكل الشعب من خلال الخدمة العامة، أما المتقاعدون العسكريون فيعرفون أكثر من غيرهم ما جرّته التجزئة من نكبات على الأمة، ويدرون أكثر من غيرهم أخطار الصهيونية ودور الاستعمار وحركات عملاء الاستعمار في الداخل. إنكم جميعاً تدركون بالبصيرة والفهم العام، إضافة إلى الثقافة والخبرة العملية أن حالة التجزئة هي العلّة الكبرى، وهي أم الأمراض ومنبع النكبات والمآسي وسبب الضعف الذي جرّ علينا ما جرّه من عدوان واحتلال واضطهاد وتعرّض للأخطار. إنكم كمواطنين لا يمكن أن تقروا ذلك ولا أن ترضوه، ففي أعماقكم كمواطنين صوت الحق وفي نفوسكم أخلاق الشهامة والغيرة على الوطن وكرامة الشعب. إنكم مدعوون إلى تلبية النداء مع بقية فئات الشعب وطبقاته: نداء العمل بكل الطاقة المتيسرة من أجل أن تعم فكرة الوحدة وأن تنتشر كمطلب شعبي عام.

إنكم تعلمون أن أحوالكم ستكون أفضل وسترتفع منزلتكم وتعلو مكانتكم عندما تكونون في خدمة دولة عظيمة قوية تمتد من المحيط إلى الخليج، تعيش في ظلها أمة عريقة كالأمة العربية وتتلاطم فيها أمواج التقدم والازدهار وتعم الرفاهية الجميع. إن ضمائركم لا تقول إلا ذلك وعقولكم لا ترى غير ذلك، فمزايا الوحدة مقارنة بالتجزئة واضحة كالشمس في رابعة النهار، كما يقال، وليس أسهل على الإنسان الاعتيادي من أن يرى ذلك بوضوح. إنها حقيقة واضحة للعيان ورغبة تمس شغاف القلب، فهي هدف الأمة والكلمة التي ينبض بها الضمير، فما أحراكم أن تكونوا معها، وأن تعملوا من أجلها. إنني أتوجّه إليكم أن تكونوا في هذه المسيرة العظيمة التي سيكون لها الظفر في نهاية المطاف فتبيض وجوهكم وتكتسبون شرف الإسهام في هذا الانجاز التاريخي. إنني واثق أنكم لن تتأخروا أبداً.

* * *

إنك تعلم أيّها السائل المستوضح الكريم أن لرجال الإعلام منزلة مهمة في هذا الوقت الذي أصبح فيه الإعلام سلاحاً فعالاً في توجيه الرأي العام والتمهيد لتنفيذ سياسات الدول. **فيا أيّها العاملون في الإعلام المقروء والمسموع والمرئي،** إنكم تعرفون تماماً خطورة الإعلام الاستعماري الصهيوني الموجّه ضد أمتنا لاسيما ضد القومية والوحدة العربية.

إن الثقافة التي يسعى هذا الإعلام المغرض الشرير إلى نشرها بيننا تهدف إلى التشكيك بأننا أمة واحدة وترسيخ النزعة القطرية وإخضاع الإنسان العربي للأمر الواقع بقبول وجود الكيان الصهيوني والنفوذ الاستعماري وجملة الأوضاع الراهنة بكل عيوبها، وتعرفون الطرق الخبيثة التي يجري بها تزيين ذلك بمفاهيم مزيفة عن الشرعية والحداثة والتقدم على الطريقة الغربية. إن هذه الثقافة المنحرفة الضارة لا بد من أن تقابل بثقافة صحيحة معاكسة ترسخ في الفرد العربي الثقة بالنفس والإيمان بالانتماء إلى الأمة وحتمية وحدتها ونهضتها والمقاومة الجذرية للوجود الصهيوني والنفوذ الاستعماري، ولكل أوضاع التخلف والاضطهاد والاستغلال التي ترزح في قيودها أمتنا اليوم. إنكم تملكون سلاحاً فعالاً في حملة المقاومة هذه وفي أيديكم وسيلة مهمة لبناء الثقافة الجديدة، ثقافة الإيمان بالوحدة والقوة والاستقرار والتقدم ومقاومة الاستعمار والصهيونية والتخلف. والوطنية الحق تقضي أن تحسنوا استخدام هذا السلاح وتجيدوا استعمال الوسيلة التي بأيديكم، وبذلك تؤدون رسالة سامية هي في أعناقكم. والمطلوب منكم ليس أن تؤمنوا بالوحدة كمواطنين بل العمل من أجلها كأصحاب رسالة وكصف متقدم في مسيرة الثورة القومية. إن كل كلمة تكتبونها وكل سطر تقرأونه من الإذاعة وكل لقطة تخرجونها على الشاشة يجب أن توحي بشكل أو بآخر بالتوجه نحو الوحدة فيدب الشعور القومي في نفوس القارئ والسامع والمشاهد، فيرسخ إيمانه ويزداد وعيه وتقوى عزيمته وتتصلب إرادته من أجل نهضة الأمة العربية ووحدتها.

إن الثقافة السهلة الواضحة اللغة الغنية المضمون المخاطبة للعقل والوجدان المذكرة بالتاريخ المجيد التي ترسم صورة المستقبل وتوضح معالم الطريق هي ما نحتاجه اليوم، فالإنسان كما تعلمون يتحرك عندما تحصل في داخله القناعة. والفرد العربي اليوم في حالة حركة، وواجبنا جميعاً أن نحث خطى هذه الحركة، وأنتم يا مَنْ تعملون في مجال الإعلام قادرون من دون شك على الإسهام النشيط في تدوير عجلة النهضة. حرّكوا العقول لتتحرك النفوس، وكوّنوا القناعة الجديدة ليتغير الواقع من حال إلى حال أفضل. إنني أدعوكم إلى أشرف مهمة وأنبل رسالة ألا وهي الإسهام في تكوين الإنسان العربي الجديد، الإنسان المؤمن بالوحدة والعامل من أجل تحقيقها. إنكم ـ يا رجال الإعلام ـ تستطيعون أن تغرسوا الثقة بالنفس وتغرسوا الأخلاق الحميدة وتبثوا الوعي القومي وتشرحوا مزايا الوحدة وتبصّروا بالأخطار الناجمة عن وضع التجزئة وأن تضربوا الأمثال وتناقشوا الأفكار الضارة والثقافة الاستعمارية والمفاهيم الاستسلامية وترسموا صورة المستقبل المشرق العظيم في ظل الوحدة الشاملة وتدعوا إلى المقاومة، وتغرسوا روح الثبات

وتقديم التضحيات والصبر، وتمجدوا الشعب وترفعوا الروح المعنوية، وتؤكدوا العمل والإنتاج والتنمية والعدالة الاجتماعية. وبعبارة أخرى، إنكم قادرون على تكوين ثقافة جديدة تتماشى مع الأهداف الوطنية في وجه ثقافة الاستعمار والواقع المتخلف.

* * *

وأنتم يا رجال الدين، يا مَنْ تستظلون في حياتكم في ظل خالق الأكوان، إنكم ـ كما هو حال غيركم من المواطنين ـ مدعوون إلى الإسهام بهذا الجهاد العظيم من أجل أن تتحد أمتنا في كيان واحد. إنكم تعلمون أن الوحدة مثل أعلى ينقل المجتمع من حال إلى حال أعلى منزلة في سلم التقدم والنهضة. والدين كان دوماً في خدمة الإنسان وقد رفعه إلى منزلة أعلى ممّا كان يعيش فيه. إنكم تعرفون تماماً أن القومية العربية تتمسك بالخلق الكريم وترسّخ الإيمان بالله وبالمثل العليا. إن رجال الدين من المسلمين يعرفون أن الإسلام قد وحّد العرب وحرّر الجزيرة العربية وأقام دولة موحّدة على أنقاض الانقسام القبلي والخضوع للأجنبي. ويعرفون اليوم أن وحدة الأمة العربية ونهضتها ستكون قوة للإسلام ومنعة للمسلمين وتحريراً لديار المسلمين من الاحتلال الصهيوني ونفوذ الاستعمار، وأن مجتمع الوحدة القادم سيكون مجتمعاً للفضيلة والخلق الكريم والعدالة الاجتماعية، وذلك أفضل ما يمكن أن يهيأ من رعاية للدين. إنكم تعلمون أن عزّ الإسلام كان من عزّ العرب، ونهضة الأمة ونهضة الإسلام كانا أمراً واحداً، وأنتم من دون شك تتوقون أن تروا ديار الإسلام مصونة وحياتكم حرّة وبلادكم موحّدة عزيزة قوية، وأن تروا الصهيونية تندحر إلى الأبد، ونفوذ الاستعمار ينحسر إلى غير رجعة، وأن تلمسوا العدل والفضيلة تعمّ بين الناس.

إن الله قد اختار العرب واختار بلادهم مقراً ومركزاً للرسالات السماوية ولم يكن ذلك محض مصادفة، ولا أمراً من دون قصد، بل على العكس تماماً فقد كانوا المؤهلين لحمل تلك الرسالة وقد بلّغوها على أحسن وجه وتحمّلوا من أجل ذلك التضحيات. واليوم حيث تقف الأمة العربية على أبواب نهضة جديدة، فأنتم أول من يقع عليهم الواجب في الإسهام في هذا الجهاد العظيم. إنكم من دون أدنى شك عندما تدعون إلى وحدة الأمة العربية ترضون الله وتخدمون رسالته وتبلغون كلمته عندما تبذلون الجهد من أجل ذلك بكل ما لديكم من إمكانية، تنسجمون مع الطريق الذي اخترتموه لحياتكم، طريق الهداية والصلاح، إن تحرير

أرض العرب وتوحيدها جهاد في سبيل الله، فدونكم هذا الثواب العظيم من الله ورضى الناس وخدمة الحق. لقد مجّد الله العرب وأسبغ عليهم النعمة وحررهم من العبودية والظلم، وجعل الجهاد واجباً على المسلمين وأنتم في مقدمة من يعرف واجبات الله.

* * *

وبالطبع أيها السائل المستوضح الكريم ـ لن تكون المخاطبة تامة من دون التوجه إلى النساء. بالرغم من أن المرأة موجودة في جميع الفئات والطبقات في المجتمع إلا أنها تحتل منزلة خاصة، فهي الأم والزوجة والأخت والقريبة. والمرأة في مجتمعنا يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في النهوض القومي لأنها تسهم إلى حد بعيد في عملية التربية للجيل الناشئ. إنك أيتها الأم أقرب الناس إلى المولود الجديد الذي يترعرع بين يديك طفلاً، فصبياً، فيافعاً، ثم شاباً، وهو قريب إليك كرجل إن كان زوجاً أو كان أخاً، فإليك نتوجه، ونحن نقف اليوم في هذا المعترك حيث تتصدى أمتنا لصنع غدها الجديد، غد الوحدة والتقدم والاستقرار والقوة. وبمقدار ما تكونين فاعلة ومؤثرة وساعية من أجل ذلك تكون عملية التحول أيسر وأسرع.

إنك أيتها العربية الفاضلة لم تكوني مقصرّة أبداً، فقد عانيتِ وقدّمتِ التضحيات الغالية في سبيل الوطن، وأنت اليوم مدعوة باسم المبادئ وباسم الوطنية إلى أن تخوضي غمار هذا الجهاد في سبيل الوحدة. إنك قادرة من دون شك على بثّ الوعي القومي عند الناشئين وتقوية إيمانهم بأمتهم وثقتهم بأنفسهم، وأن تعلّميهم منذ الصغر حب الوطن وحب الشعب والتعلق بالأمة وخدمة أهدافها القومية وتقديم التضحيات من أجل ذلك. إن الصغير الذي ينشأ في أحضانك يستجيب لندائك المغمّس بالحنان والعطف والرعاية، فما يتعلمه منك كالنقش في الحجر يبقى معه طوال حياته. **أيتها الأم، وأيتها الزوجة، وأيتها الأخت، وأيتها المرأة** مهما كانت منزلتك في العائلة، إنكن مواطنات وأعضاء في هذا المجتمع الذي يتأهب للوحدة والنهضة، ومن يملك القدرة على الإسهام فيه أن يمد يده ويسهم في تأدية الواجب، وأنتن اليوم قادرات على ذلك.

إنني أعرف أن المرأة لا تزال دون المنزلة التي يجب أن تحتلها في المجتمع، فما زال بعض حقوقها منقوصاً، وما زالت النظرة العامة إليها بحاجة إلى تقويم، وأن منظمات النساء الموجودة في الوطن العربي معنية بذلك، ولكن ذلك يجب أن

يكون عامل دفع وتحفيز للإسهام في عملية النهضة بالدعوة إلى الوحدة العربية، لا العكس. إنني على يقين أن المجتمع العربي الجديد الذي سيشهد نهوضاً في جميع المجالات ستكون المرأة فيه أعلى مكاناً ممّا هي عليه الآن، وأنها ستنال الحقوق المنقوصة الآن، وأنها ستتمتع بالقيمة والتقدير اللائقين بها، لذلك فإنني أدعو جماهير النساء العربيات إلى عمل تتحقق فيه مصلحة الأمة ومصلحة المرأة في الوقت ذاته. إن التجزئة مقرونة بالتخلف الاجتماعي الذي انتقص من حقوق المرأة وستكون الوحدة فاتحة مرحلة النهوض والمحفز لها، وعندها سيزول إلى غير رجعة ذلك الانتقاص من حقوق المرأة.

المرأة مخلوق حساس مرهف، وفيها تتجلى عاطفة التعلق ويتجلى الاستعداد للتضحية، لذلك كانت دوماً شديدة الالتصاق بأرض الوطن والتعلّق بالأمة. إنها اليوم وهي التي تملك هذه الصفات مدعوة إلى مهمة التوعية القومية وغرس الروح الوطنية عند الجيل الجديد وتنشئته على الخلق القويم ومبادئ العدل والحق والثقة بالنفس وضرورة توحيد الأمة والدفاع عن أرض الوطن. إن غرس المبادئ القومية في الجيل الناشئ مهمة مقدسة ورسالة سامية، للمرأة دور مهم فيها وهو الواجب الذي لن تتأخر عن تأديته. أقول ذلك لأنني أعرف أن المرأة العربية كانت دوماً مجاهدة، فقد كان لها شأن في الإسلام، وأعلم أنها مؤمنة بالله ومتمسكة بدينها وتراث أمتها، وأعرف أنها حريصة على أن ترى أبناءها يعيشون في أمن واستقرار، وأن يبقى وطنها محمياً مصوناً من الاعتداء، فقد تعلمن من أهوال الزمن الرديء أن لا شيء يعادل الوطن وسلامته ولا ما يعوض عن الأمان والكرامة، وهي تدرك ببصيرتها الثاقبة أن الأمان والكرامة وسلامة الوطن لا تتحقق إلا بوحدة الأمة التي هي مفتاح طرد الأجنبي المحتل والتخلص من نفوذ الاستعمار وتحقيق النهضة وبسط السلام وتحقيق العيش الكريم.

لذلك فإني على يقين أن بصيرتها النافذة وإحساسها المرهف ونزعة الخير المستقرة في أعماق نفسها تجعلها تدخل غمار هذه المهمة السامية، مهمة التربية القومية للناشئين وإرضاعهم مبادئ الوحدة، وإليك أيتها الأم والزوجة والأخت والقريبة، أتوجه بهذا النداء، وأملي وطيد أنك ستكونين الملبية قولاً وعملاً.

٣٨ ـ ماذا تقول عن القضية الفلسطينية؟

وإلى هنا وجدت السائل المستوضح الكريم وقد توقف عن السؤال، وسادت لحظات صمت بيننا، فقطعتها، وقلت مستفهماً: ما لنا لا نتكلم؟ فهل من سؤال

جديد؟ فخرج السائل المستوضح الكريم عن صمته وقال: إنه لم يعد يجد في ذهنه الآن مزيداً على ما صدر منه من أسئلة. إلا أنه استدرك وأشار إلى أن ذلك لا يعني نهاية ذلك الحوار، فما زالت الحياة مستمرة، لذلك فالتفكير أيضاً مستمر، وإننا في وقت آخر تحت ظروف أخرى قد نجد ما نسأل عنه فوافقته على ذلك.

إذاً ليكن ذلك هو الجولة الأولى تاركين ما سيتبعها للقادم من الوقت. وقلت موضحاً: إذاً هكذا أيّها السائل المستوضح الكريم كانت أسئلتك، وهكذا كانت أجوبتي. إنني أعرف أن في حديثنا شيئاً من التكرار أحياناً، وبعض التشتت أحياناً أخرى، وأعلم أن الذي يفحص ما قلناه بهدف التنسيق والترتيب قد يجد ما يعمله في هذا المجال. وبعبارة أخرى، تستطيع صناعة الكتابة عن طريق الترتيب والتوضيب أن تحدث بعض التغيير وربما بعض الإيجاز في كل ذلك. إلا أننا إن عملنا ذلك نكون قد أضعنا شيئاً من العفوية والصفة الطبيعية التي تطبع كلامنا لصالح الترتيب والصناعة. إننا أيها السائل المستوضح الكريم عندما نتكلم، سؤالاً منك وجواباً مني، لا نقوم بذلك بالترتيب والتنظيم الذي تقتضيه صناعة الكلام. إذاً فإما مزايا الصناعة وإما مزايا العفوية. ومهما يكن، فإنني فضّلت العفوية التي أجد أنها على كل ما بها لا تخلو من المزايا.

والآن وقد تشعب بيننا الحديث ودبّت الراحة في النفوس المتقابلة، وازداد التفاهم وقراءة الأفكار، أثار السائل المستوضح الكريم سؤالاً مهماً، وإن كان بسيطاً في جوهره. قال السائل المستوضح الكريم: إنك كقومي تؤمن بالوحدة العربية وتحررها واستقلالها التام، **فماذا تقول عن القضية الفلسطينية؟** ومن أجل ألاّ يذهب الحديث إلى ما لا أقصده، أردت بالسؤال عن رأيك بالحديث الذي يجري منذ مدة، وربما بعض القرارات التي تبنّتها الجامعة العربية وما أصبح تقريباً موقفاً رسمياً للعديد من البلدان العربية إزاء حل القضية الفلسطينية؟ قلت له: إن سؤالك في مكانه، وإن كنت قد تعرضت لذلك عرضاً في أثناء حديثنا السابق، إلا أن مثل هذه القضية الجوهرية تحتاج إلى اهتمام خاص، وإلى جواب محدد خاص.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أقف من هذه القضية موقفاً بسيطاً جوهرياً، هو الإيمان التام بتحرير كل فلسطين بكامل ترابها الوطني وبلا قيد ولا شرط وإرجاعها عربية وجزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، تماماً كما هو الحال بالنسبة إلى أي قطر عربي آخر. أما إذا ذهب بك الحديث وسألت عن الأسباب والمبررات فليس عندي إلا أن أقول إنها أرض عربية منذ الأزل، كانت وستبقى

كذلك وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، ولا أستطيع أنا ولا أي أحد في الدنيا، فلسطينياً كان أم عربياً، أن يتنازل عن أرض وطنه جزءاً أو كلاً، فالوطن لا يمكن لأحد أن يتنازل عنه مهما كانت الظروف ومهما كانت ادعاءات المبررات. الوطن أزلي وباق ما بقيت الحياة وهو ملك أهله وليس ملك آخر. إنه ملك لا يباع ولا يهمل ولا يترك ولا يتنازل عنه ولا يوهب ولا يمكن لأحد حتى لأهله أن يتصرفوا به أو يتنازلوا عن شبر منه إطلاقاً وبكامل ما تعنيه كلمة الإطلاق. إن فلسطين هي وطن أهل فلسطين، وأهل فلسطين جزء من الأمة العربية، لذلك ففلسطين هي أرض عربية وجزء من الوطن العربي كانت وستبقى أبد الدهر، ومهما قيل ومهما حصل.

ولكنك أيها السائل المستوضح الكريم تذكر ببسيط البديهة أن ذلك مجرد مبدأ، والمبدأ لا يتضح إلا بمزيد من الشرح والإيضاح والمناقشة، وقضية مهمة كهذه تستحق ذلك.

إنني عندما أقول إن كامل أرض فلسطين هي للفلسطينيين وللعرب أعني بالضرورة عدم شرعية أي اقتطاع لأي جزء منها، ويعني ذلك عملياً عدم شرعية قيام ما يسمّى بدولة إسرائيل، وأن ذلك الذي حصل لم يكن إلا استعماراً وغزواً أجنبياً واعتداءً لا يمكن إلا أن يقاوم وأن يزال عاجلاً أو آجلاً، وأن يزال كاملاً وغير منقوص. إن كامل دولة إسرائيل يجب أن تزول من الوجود وأن لا يبقى لها أي أثر في فلسطين، لا الاسم ولا المادة، ولا المظهر، ولا أي شيء يدل عليها، تماماً كما زالت دولة الصليبيين من قبل، وأن تمحى من الخارطة تماماً. إن هذا الوجود الاستعماري الغاصب الذي قام عن طريق العدوان وضد كل القوانين ـ سواء التي وضعها الخالق أو التي وضعها الإنسان ـ يجب أن يزول وأن يمحى من الوجود وأن يزول من الذاكرة تماماً وكأنه لم يحصل.

وإذا ما سألتني عن كيفية حصول ذلك فأقول: إن نقطة البداية هي إنني الآن بكامل العقيدة الراسخة والإيمان المتمكن من النفس أرى أن هذا الكيان يزول بالأسلوب الذي قام به وهو القوة المسلحة. إن الجريمة التي ربما لم يعرف تاريخ البشرية مثيلاً لها في الحجم والمحتوى لا يمكن أن تزول إلا بالطريقة التي قامت بها نفسها. أما إذا أردت التعرف ـ إن لم تكن تعرفت بعد ـ على نوعية تلك النفوس التي فكرت وعملت ونفذت وقامت بهذا العمل ـ أي قيام الكيان الصهيوني ـ نعم إذا أردت التعرف، فدونك ما كتب وهو الكثير، وستجد أنه ندر ما أظلمت ضمائر وتمكنت منها الرذيلة والقسوة والبعد عن المبادئ والخير كما

حدث لأولئك الناس الذين قاموا بتأسيس هذا الكيان. لذلك فلا مناص من أن تطوى هذه الصفحة السوداء في تاريخ البشرية بالقضاء الكامل والنهائي على هذا الكيان، والقضاء على كل ما يمكن أن يرجع له الحياة بأي شكل من الأشكال: فللبشرية مصلحة ولمبادئ الحق سمو ورفعة أن يقضى نهائياً وإلى الأبد على هذا الشر في العالم، ألا وهو الحركة الصهيونية.

كلا أيها السائل المستوضح الكريم، الموضوع ليس موضوع الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في تأسيس دولته المستقلة على ترابه الوطني، كما هو دارج الآن في الأدبيات والتصريحات كموقف من القضية الفلسطينية، فذلك يعني ضمناً ـ وأغلب الظن أنه كذلك ـ السماح بوجود دولة إسرائيل إلى جانب الدولة الفلسطينية التي يطالب بها مثل هذا التصريح. ليس في فلسطين ولا في غير فلسطين أي حق ولا أي مجال لقيام أي دولة أجنبية في الوطن العربي. إن فلسطين بلد عربي ولا مكان فيه لغير دولة عربية فقط، فلا مكان لإسرائيل ولا لغير إسرائيل أن يقوم على هذه الأرض العربية، فإسرائيل دولة اغتصاب، ووجود استعماري لا مكان له في الوطن العربي إطلاقاً، وواجبنا هو النضال المستمر لإزالته والقضاء عليه نهائياً ومن دون رجعة. هذا هو الموقف المبدئي الصحيح العادل، والذي يعرف غيره فليدلني عليه. دولة إسرائيل يجب أن تزول وأن تمحى من الوجود، رغب في ذلك من هم فيها الآن أم لم يرغبوا، رغب في ذلك مؤيدوهم في الخارج أم لم يرغبوا، ورغبت في ذلك الدول الاستعمارية أم لم ترغب، فنحن لا نهب بلادنا ولا نتنازل عن أرضنا ولا نترك أرض آبائنا وأجدادنا لأن فئة هنا أو هناك تريد ذلك، أو أن هذه الدولة أو تلك ترغب في ذلك، أو تجد لها مصلحة في ذلك.

* * *

ولكن أيها السائل المستوضح الكريم ربما تخطر على بالك خواطر شتى ممّا تسمعه وما اعتدنا أن نسمعه من كلام عن هذه القضية من شتى المصادر، العدوة والمضللة وحتى المتعاطفة أحياناً. هناك قصة اليهود وما قام به هتلر إزاءهم، وهناك كلام الوطن القومي لليهود وما ورد في التوراة.. إلخ. إن كل هذا الكلام ليس أكثر من كلام ولا معنى له ولا يتعلق بنا ولا يرتب علينا أي حقوق أو مسؤولية، وهو بكل الأحوال لا يساوي شيئاً عندما يتعلق الأمر بالوطن والأرض والمصير ومستقبل الأمة. وإن كنت تريد كلام الحق ليس أمام هؤلاء إلا أن يتركوا بلادنا ويعودوا من حيث أتوا بلا قيد أو شرط، وأن تكنس إلى الأبد

خرافات التعصب الديني والمصالح الاستعمارية التي أقامت دولة إسرائيل.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أصبحت في هذا الموضوع أضع الأسئلة على لسانك، أو أنني أتصور أنها تدور في ذهنك فأجيب عنها بدلاً من العكس. قال: نعم، وأنا لست معترضاً. قلت له: ربما سألتني هل أن ذلك موقف جديد من قبلي أم أنه كان كذلك قبل هذا الوقت؟ أيها السائل المستوضح الكريم لا بد من أن أصدقك القول إنني في داخل نفسي وخلجات ضميري كنت دوماً أرى ذلك عندما أقيس الأمور بالمبدأ البسيط وأقيّم الوضع بعيداً عن التعقيد وعندما أصغي إلى النداء الداخلي من الضمير.

لقد سمعت من بعض المسؤولين العرب الكبار كلاماً أقل من ذلك، فقد قال لي رئيس دولة من دول النفط المستسلمة لأمريكا: أليس من الأفضل المحافظة على الضفة الغربية وقطاع غزة بأي صورة كانت من أن تبتلعها إسرائيل؟ وكان يقصد بالطبع التنازل حتى عن فكرة الدولة الفلسطينية. لقد سمعت كل ذلك وأعترف لك أنني لم أنفعل، وإن لم يدخل ذلك في قناعتي. وعلى كل حال إنني الآن أرى هكذا أيّها السائل المستوضح الكريم. فلسطين جزء من وطني، الوطن العربي الكبير، ولن أقبل بأي شكل من الأشكال لا اليوم ولا في أي يوم من أيام حياتي الباقية أن أتنازل عن شبر منها لأي أجنبي، ولن أتعايش، ولن أعترف بالكيان الصهيوني مهما كانت الظروف، ولو بقيت موجودة لألف عام؛ تلك هي قناعتي الأبدية.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم أستطيع أن أحدثك مطولاً وبالأدلة والوقائع عن أن العدو الإسرائيلي أو الصهيونية ليس في نيتها أبداً، ولا في برنامجها إطلاقاً أي حل وسط ولا أي تنازل عن أي شبر من فلسطين، وأنها قطعاً تفكر وتعمل من أجل أن تحتل أوسع ما تستطيع أن تحتله من أرض الوطن العربي، وأن هدفها النهائي الأكيد هو أن تقضي على أمتنا وأن تحتل وطننا، ليس معنوياً فقط بل مادياً، أي إزالتنا من الوجود. لذلك فقناعتي، هو أننا يجب أن نقضي على إسرائيل والحركة الصهيونية نهائياً، لسببين متلازمين هما: مبدئي ـ فلسطين بلادنا ـ وعملي هو أنهم يريدون القضاء علينا، لذلك فالقضاء عليهم واجب وحق في الدفاع عن النفس.

* * *

ولا يفوتني أيها السائل المستوضح الكريم أن أذكر لك أنني أقول ذلك بعد أن مررت بمرحلة شهدت وتعرفت فيها على الحديث السياسي وصياغة المواقف

الوسطية في المؤتمرات وكل ما حدث فيها من تكييف للموقف على أساس أن ذلك التكييف حكمة مفيدة للقضية التي نعمل من أجلها، وأن ذلك سيكون له أثر إيجابي في الرأي العام الدولي، وأن ذلك سيكون في النهاية لمصلحتنا، وأظنك تعرف بقية القصة.

كما أتوقع أن تكون مطلعاً أيها السائل المستوضح الكريم على ما هو أبعد من ذلك، وأقصد به ذلك الحوار المتصل الذي تسرب تدريجياً إلى أوساطنا، ومن ثم إلى عقول بعضنا، القائم أساساً على فهم خاص للمرونة وتقدير معين لما تعنيه سياسة المراحل، وتطور ذلك في ما بعد إلى ما يسمى بالمرونة السياسية وقبول منتصف الطريق على أساس أنه الممكن الآن، وأنه أفضل من لا شيء.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم لا أؤمن إطلاقاً بأي حل وسط مع الكيان الصهيوني، فهذا الكيان يجب أن يزول من الوجود نهائياً، ولا أؤمن أبداً بأي وطن قومي ـ ناهيك بوجود دولة لليهود في فلسطين ـ ولا بأي وضع خاص لهم، ولا بأي شيء من كل ما يقال أحياناً عن دولة فدرالية أو كونفدرالية بين العرب واليهود.

وإذا ما سألتني ـ وأظنك ستسألني ـ عمّا يجب أن يكون مصير اليهود الموجودين في الكيان الصهيوني، فأقول لك بكل تأكيد، ومن دون أي تردد أنهم يجب أن يتركوا فلسطين إلى أي مكان يختارونه في العالم فعليهم أن يغادروا كما أتوا. المبدأ الذي عرفناه منذ عشرات السنين وهو أنه يجب أن يغادر الوطن العربي كل من هاجر إليه لغاية استعمارية هو المبدأ الصحيح والمبدأ العملي الوحيد الواجب التطبيق. نعم، كل من دخل فلسطين بتأثير معتقدات صهيونية بما هو معروف عنها ـ أي أفكار الوطن القومي اليهودي أو الدولة اليهودية أو أي من الأفكار الاستعمارية التي عرفت عن الحركة الصهيونية ـ فعليه أن يغادر فوراً ومن دون قيد أو شرط. الفرنسيون المستعمرون في الجزائر قد غادروها بعد أكثر من قرن من الاستيطان، والدولة الصليبية وكل ما أقامه الصليبيون في فلسطين خلال حقبة أطول بكثير من حقبة استعمار فلسطين قد زال، والكيان العنصري الذي أقامه المستعمرون البيض في روديسيا قد زال، وكذلك النظام الاستعماري العنصري في جنوب أفريقيا. وهكذا كان حال جميع حالات الظلم والاستعمار التي عرفها التاريخ، والكيان الصهيوني لن يكون الشذوذ عن مجرى التاريخ.

* * *

ومن باب تحويط الموضوع وإغلاق دائرة النقاش لا بد من أنك أيها السائل المستوضح الكريم تريد مني كلمة عن موضوع اليهود وأنا أعرف أن ذلك لا يمكن إلا أن يرد على ذهنك، فالدعاية الصهيونية الغربية ـ الاستعمارية قد نفخت في هذا البوق طويلاً وقرعت هذا الطبل لعقود من السنين وأنها ـ مع الأسف ـ قد أثرت في الكثير من أصحاب النفوس السوية والعقول المستنيرة بتأثير ذلك الإرهاب الفكري المسمى بمعاداة السامية.

إنني أيها السائل المستوضح الكريم عربي مسلم ومحور تفكيري هو أن يسترجع الضمير سلطانه على غرائز الإنسان ليسود الحق والفضيلة على الباطل وميول الشر. لذلك فإنني لا أنظر إلى هذا الموضوع من زاوية الدين إطلاقاً، وأجد أن الأديان السماوية تهدف في النهاية وإن كان بدرجات متباينة وأساليب مختلفة، إلى تغليب نزعة الخير على نزعة الشر في الإنسان وجعله يعيش حياة أكثر فضيلة في هذه الدنيا وفي مثواه الأخير. لذلك فليس في تفكيري موقف مسبق من هذا الدين أو ذاك. وبعبارة موجزة، إنني لا أحمل شيئاً سلبياً ضد اليهودية ولا اليهود، ولن أطيل في هذا الكلام لأنني لست واقعاً تحت إرهاب الخوف من تهمة عداء السامية.

أما **الصهيونية**، أيها السائل المستوضح الكريم، فهي أمر آخر تماماً، فهي عدوة العرب وعدوة المسلمين وعدوة كل ما هو خير، وعدوة البشرية جمعاء، فهي أعتى وأحلك وأجرم لون من ألوان النشاط الاستعماري عرفته البشرية، ومحاربتها والقضاء عليها ليس واجب العرب فقط ولا واجب المسلمين فقط بل هو واجب كل البشرية، فهي شكل من أشكال العنصرية بالرغم من القرار المفروض على الأمم المتحدة من قبل الإدارة الأمريكية الذي ينفي ذلك. بالطبع للصهيونية لغة منمّقة وادعاءات واسعة وحجج وكلام يطول عنه الحديث، عن الدين والنصوص وادعاءات السماء ولكنك إن وضعتها في المصفاة وحلّلت أهدافها وقرأت ما تكتب واستمعت لما تقول ورصدت ما تفعل ودخلت في التفاصيل وشاهدت شخصياً ما قامت به ورصدت ما تريد أن تقوم به، وبعبارة أخرى إنك إن عرفت هذه الحركة على حقيقتها فإنك ستتوصل حتماً إلى نتيجة حالكة ألا وهي أنها أعلى مراحل الظلم والاستغلال والشر والرذيلة والقسوة في التاريخ الحديث، إذا استعملنا جزئياً تعبيرات ماركس عن الرأسمالية. لذلك فإنني أيها السائل المستوضح الكريم ضد هذه الحركة لا كمبادئ فقط بل كأشخاص كائناً من يكون أولئك الأشخاص، ومن أي دين أو لون أو قومية أو جنس كانوا. وأظنني الآن

قد أوضحت لك ما أردت أن أقوله عن هذا الموضوع، يا أيها السائل المستوضح الكريم، أليس كذلك؟ قال بلهجة الجزم: نعم.

ولم يفت السائل المستوضح الكريم أن يسأل عمّا جرى في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٩٣ في واشنطن من توقيع على ما سمي بإعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، فقلت له: أظن أن ما قلته يكفي لتحديد الرأي أن فلسطين قطر عربي بكامل ترابه، ولا يحق لأحد، كائناً من يكون، بمن فيهم ممثلو شعب فلسطين، أن يتنازلوا عن شبر من أرض عربية لأجنبي. أما تحليل محتويات ذلك الاتفاق، فليس موضوعاً عندي لأن المبدأ الذي قامت عليه مرفوض من الأساس.

* * *

والآن، يبدو أننا قد قاربنا الانتهاء من هذا الحوار، أو لأقل إننا قد قاربنا الانتهاء في الوقت الحاضر، لأنه ليس لأي أمر من أمور الدنيا نهاية مطلقة لما يمكن أن يقال عنه إذا آمنا بالتطور وتغيير الظروف وظهور الجديد، حيث يكون لكل حادث حديث، كما يقال، بمعنى أن التطور وتغيير الظروف وظهور الجديد قد يوحي أو يوجب التغيير في الحديث زيادة أو نقصاناً، إضافة أو توضيحاً. نعم إنني أشعر بذلك الآن، فإن كنت كذلك ـ أيها السائل المستوضح الكريم ـ فأرجو أن أعرف ذلك نشداناً للتوافق المحبّب للنفس. قلت: نعم، هو كذلك، ولكنه أضاف: نعم هو كذلك إن وافقتني على إضافة واحدة هي بمثابة هامش للموضوع قد يكون بالحديث عنه فائدة لي ولك ولمن ستتاح له فرصة الاطلاع على ما دار بيننا. وإزاء هذا الحديث المنطقي لم أجد إلا الموافقة، فقلت له: قل ما تريد.

قال السائل المستوضح الكريم، وقد توثقت الآن بيني وبينه روابط الودّ التي ينسجها تواصل التفكير ووسائل الحوار بين عقل وعقل، بينهما من التقارب أكثر ممّا بينهما من التباعد، وبين ضميرهما من التوق للحقيقة أكثر من التعصب؛ قال بلغة الودّ ورقّة النفس: لو أنني أجبت عن سؤالك السابق بالنفي وأردت مواصلة الحديث، هل كنت تستمر بذلك؟ قلت له: نعم، من دون شك. قال: ألا يعني ذلك أنك مستعد للسؤال والجواب عن أمور أخرى غير التي تضمّنها حوارنا هذا؟ ألا يوجد عندك أمور لا تستطيع أو لا يمكن الحديث عنها الآن أو في المستقبل؟ فقلت، ولم أتردد في الجواب: اعلم أيها السائل المستوضح الكريم، وأيها الزميل العزيز، إن جوابي لا يمكن إلا أن يكون إيجابياً، فإنني من حيث المبدأ لا أجد أن

هناك موضوعاً لا يمكن الحديث عنه بين إنسان وإنسان. إن ذلك مبدأ جوهري لأنني ببساطة أستطيع أن أرجع إليك السؤال وأضع الكرة في ملعبك، كما يقال، وأقول، ولماذا يوجد أمر لا يستطيع إنسان عاقل أن يتحدث به مع إنسان عاقل آخر؟ ما المانع وماذا يمكن أن يكون؟ والناس ألم تلدهم أمهاتهم أحراراً، كما قال عمر الفاروق قبل حوالى أربعة عشر قرناً؟

لا، بل أود أن أقول لك ـ أيها الزميل العزيز، والسائل المستوضح الكريم ـ لقد كان من الخطأ والمضرّ أننا لم نتحدث عن بعض الأمور في حياتنا الثقافية السابقة. نعم، لقد كان ذلك خطأ ومضراً في حصيلته النهائية. ولأجل أن أسهل عليك الأمر وأوفر عليك عناء التفكير بالسؤال أود أن أقول إننا أخطأنا كثيراً عندما امتنعنا في بعض الأحيان عن المناقشة في موضوع الدين وبكامل الحرية ومن جميع الوجوه. وأخطأنا كثيراً عندما امتنعنا في بعض الأحيان عن مناقشة المذاهب في الدين وقضايا الفلسفة والفقه والشريعة وعن كل ما يمتّ للدين والفلسفة وبكامل الحرية.

ويا أيها السائل المستوضح الكريم، كان من الخطأ لمجتمعنا، ومن المضر أننا امتنعنا عن الحديث والمناقشة في الكثير من القضايا الاجتماعية كالجنس مثلاً، وكان من الخطأ والمضر أننا تحاشينا في بعض الأحيان الحديث عن العصبيات من مختلف الأنواع، وعن السحر وعن الشعوذة وعن الفساد في مختلف الطبقات ومن جميع الأصناف. وكان من الخطأ والمضر أننا لم نتحدث بتوسّع وحرية كاملة عن التقصير والإهمال والكسل والعيوب والعلل الاجتماعية والأمراض السياسية والنفسية وعن تقصير القوي والضعيف وعن مساوئ الغني والفقير، وبعبارة موجزة، عن كل ما نعتقد أنه خطأ أو تقصير أو علة مهما كانت ومن أين أتت ومهما كان مصدرها. لم نتحدث عن بعض العادات السيئة وبعض التقاليد البالية وبعض المعتقدات الدخيلة على الإسلام وهكذا. لقد أخطأنا أيّها الزميل العزيز والسائل المستوضح الكريم في كل ذلك، فإننا وإن كنا حققنا تقدماً في بعض النواحي، إلا أننا كان من الممكن أن نحقق تقدماً أكبر ونهضة أوسع لو أننا نبذنا الرأي المحافظ الذي دافعه الخوف والوهم ألا وهو أننا نكسب شيئاً عندما نسدل الستار على علة أو لا نتحدث عن خطأ أو نتجنب الحديث عن أمر نراه مضراً. وكانت النتيجة كما ترى أن معرفتنا بهذه العلل والنقائص بقيت محدودة وسطحية، وأن هذه العلل والنقائص قد طال عمرها وامتد أمدها وبقيت من دون معالجة تماماً، على عكس ما كنا نتوهم أن عدم الحديث عنها سيجنبنا نتائج سلبية أو أن

الزمن كفيل بإزالتها. الزمن وحده لا يغير الأشياء، الإنسان هو الذي يزيل هذا الشيء ويضع ذلك الشيء في مكانه.

وقبل أن أصل إلى نهاية هذه الملاحظات لا يفوتني أن أقول أيّها الزميل العزيز وأيها السائل المستوضح الكريم أننا نعاني حالة نفسية قد ساعدت على ارتكابنا هذا الخطأ ألا وهي أننا عندما نقبل على مناقشة موضوع حار أو ملتهب كالدين أو المذهب أو الجنس نلحظ انفعال الجمهور والمستمعين للموضوع، ومن ذلك الانفعال نتصور أن نتيجة سلبية قد نتجت من فتح النقاش وهو أمر نرغب في أن نتجنبه. إن ذلك أمر صحيح من حيث إنه يحدث. ولكن الإجابة عنه هي أن ذلك الانفعال يحدث لأنه موضوع جديد لم يسبق للجمهور أن ناقشه كالدين أو المذهب أو الجنس، إذ لا بد أن يحدث مثل ذلك الانفعال في البداية. ولكن ذلك الانفعال سرعان ما يتناقص ويتلاشى بالتدريج بمرور الوقت حيث يصبح الأمر مألوفاً معتاداً عليه الجمهور.

الأمر الثاني هو أننا غالباً ما نتصور خطأً هو أن عدم طرح الموضوع للنقاش العام سيمنع الجمهور من التفكير فيه والتفاعل معه. المجتمع يفكر في الأمور الإشكالية ويتفاعل معها، على كل حال، لا بل على العكس، فهو عندما يفكر فيها ويتفاعل معها في غياب النقاش المفتوح يكون عرضة للأوهام وتكوين الأحكام الخاطئة أكثر ممّا لو أن الأمر معروض لنقاش حر مفتوح للجميع وعلى ظهر الطاولة، وليس تحتها. النقاش المفتوح الحر هو الوسيلة الناجعة لسيادة العقل والمنطق والنقاش السليم وذلك هو مصدر تكوين القناعة الصحيحة وتصويب الأخطاء. وحركات الإصلاح المهمة في التاريخ لم تحدث إلا عن هذا الطريق، ومن يملك الدليل على عكس ذلك، فليقدمه. ومن المؤسف حقاً أن نهضتنا الحديثة لم تشهد حركة فكرية للإصلاح الديني ولمعالجة مسألة المذاهب على سبيل المثال.

والآن أظن أيّها الزميل العزيز، السائل المستوضح الكريم، أنك قد توصلت كما توصلت، أنا، إلى اتفاق على الختام وعلى شيء من التفاهم كما أرجو أن يكون.

الكتاب الثاني: مشروع الوحدة العربية
ما العمل؟(*)

المحتـــوى

القسم الأول

تقديم ٨٢٧
أولاً : ملاحظات نقدية للفكر القومي ٨٣١
ثانياً : الوطن العربي في ظلّ الدولة القطرية (التنمية والأمن) ٨٣٨
ثالثاً : موقف الدول الاستعمارية من الوحدة العربية (العائق الخارجي) ٨٤٦
رابعاً : القضية الاجتماعية ٨٥٥
خامساً : ضعف الإرادة السياسية ٨٦٠
سادساً : العوامل الذاتية ٨٦٣

القسم الثاني

أولاً : الدولة القومية ٨٦٧
ثانياً : القومية والتقدم ٨٦٩

(*) صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠٠٦.

ثالثاً : الوحدة والتقدم ٨٧٦
رابعاً : الطريق إلى الوحدة ٨٨٢
خامساً : الوحدة والنظام السياسي ٨٩١
سادساً : الموقف الإيجابي ٨٩٧
سابعاً : الطريق الاقتصادي ٩٠٥
ثامناً : الوحدة الاتحادية ٩١٢

القسم الثالث

أولاً : ما العمل؟ النضال الشعبي ٩١٩
ثانياً : الطليعة النواة ٩٢٣
ثالثاً : الخطوات العملية لتكوين الجبهة ٩٢٧
رابعاً : مقترحات للحوار ٩٣٠
خامساً : جهاز الاتصالات ٩٣٥
سادساً : مركز البحوث والمعلومات ٩٤٠
سابعاً : التمويل ٩٤٢
ثامناً : برنامج للعمل ٩٤٤
تاسعاً : النضال الشعبي: بعض المقترحات العملية ٩٥٠
خلاصة واستنتاجات ٩٥٤
الملحق ٩٥٨

القسـم الأول

تقديـــم

في الصفحات التالية وجهة نظر حرصت على أن أقدمها للرأي العام ولمن يهمه مشروع الوحدة العربية ويرغب بمزيد من المعرفة عن هذه القضية القومية المهمة. ووجهة النظر هذه تقوم على أساس مسألة جوهرية هي أنني أرى أن اتحاد الأمة العربية في كيان قومي موحّد هو الثورة الحقيقية وهو مفتاح النهضة وطريق التقدم. والمعروف أنني أحمل هذا الرأي منذُ مدة طويلة، لا بل كان ذلك طوال مدة دخولي العمل العام منذُ أكثر من نصف قرن. وإن كنت أقول عنه الآن إنّه وجهة نظر فالمقصود أنني توصلت إليه بالتفاعل مع الأحداث الماضية، وبالتأمل في الوضع العربي وأوضاع البلدان الأخرى التي تعرفت عليها. التفكير القومي، في الوضع الحالي، يحتاج إلى تجديد، بمعنى تصويب بعض المفاهيم وابتداع أساليب ملائمة جديدة في العمل. لذلك اخترت عنواناً يتعلق بالعمل من أجل المشروع.

وقد فكرت بذلك منذُ مدة قبل احتلال العراق، وتعزز ذلك التفكير خلال فترة اعتقالي من قبل قوات الاحتلال. وبعد خروجي من العراق ومعاودة اتصالي بالنشاط الثقافي القومي في بيروت توصلت إلى مقترحات عرضتها على بعض الأصدقاء القريبين وسمعت آراءهم فيها. وكانت الحصيلة هي مشروع كتابة هذه السطور.

هناك ما هو جديد في الرأي المطروح في هذه الصفحات. هو جديد لأنه مغاير للمألوف المتداول، ولست متأكداً أن الجميع يقبله، ولكن ذلك ليس هو المهم، فما لا يقبل اليوم يمكن أن يقبل غداً إذا ما ثبتت صحته.

المسألة **المهمة** (والمختلف عليها) في هذا الجديد هي التفريق بين القضية القومية والقضية السياسية، فالوحدة بنظري قضية قومية، أما النظام السياسي لدولة الوحدة فقضية سياسية. صحيح أن العلاقة بين هذه القضايا موجودة والتأثير

متبادل، إلا أن الدمج بين القضيتين غير صحيح. فالمبادئ شيء، ونظرية العمل شيء آخر، على حدّ التعابير السياسية الدارجة. الوحدة العربية تتعلق بمصلحة كُلّ الأمة، أو بأكثريتها الكبرى، وتحقيقها في مصلحة الجميع، أما شكل نظام الحكم ليبرالياً كان أو غير ذلك، اشتراكياً أو غير ذلك، علمانياً أو غير ذلك فهي أيديولوجيات وآراء قد يقبلها البعض ولا يقبلها البعض الآخر. ومشروع الوحدة يجب أن يجتمع حوله الجميع بشكل جبهة كما هو الحال في النضال من أجل الاستقلال الوطني، ويجب ألا يثقل بقيود وتوضع عليه شروط ولا يزج في قضايا مختلف عليها. يحتفظ كُلّ ذي رأي برأيه، وليعمل ما يشاء من أجله، ولكن المطلوب هو أن يجتمع الجميع على الهدف القومي ـ توحيد الوطن ـ كما هو الحال في تحقيق الاستقلال الوطني. وقد سبق لي أن كتبت عن هذا الرأي وناديت به علناً، واليوم أرى أكثر من أي وقت مضى أنّه صحيح.

المسألة **الثانية** التي أرى فيها ما هو جديد في التفكير هي الموقف الإيجابي في العمل مقابل الموقف السلبي. الحركة القومية كانت دوماً حركةَ معارضةٍ مصوبةً بشكل أو بآخر نحو الوصول إلى الحكم، ومواقفها من الأنظمة الحاكمة قائمة على موقف مسبق ونظرة الأبيض والأسود. إنني أرى أن الأمور يجب أن تقيَّم حالة بحالة وقضية بقضية بمقياس مدى خدمة الهدف، ألا وهو مشروع الوحدة. فكُلّ خطوة تصدر من أي جهة، بما فيها الأنظمة الحاكمة، إذا كانت تخدم المشروع يجب تأييدها والعكس صحيح. فالعلاقة بالأنظمة الحاكمة يجب أن تكون علاقة تفاعل وحوار وتعاون في حالات، وعلاقة نقد ومعارضة وضغط وتعبئة سياسية في حالات أخرى. فلكل حالة ما يناسبها.

ويتسلسل من هذا الموقف الإيجابي الموضوعي القول إن الحركة القومية يجب أن تحدد الهدف بدقة ووضوح، وهو تحقيق مشروع الوحدة وليس الوصول إلى الحكم أو تبديل أشخاصه. قضية الحكم قضية سياسية وليست قضية قومية. طبعاً الأمور يتعلق بعضها بالبعض الآخر وذلك شأن جميع الأمور في مجال البحث الاجتماعي، ولكن وجود العلاقة شيء وخلط الأهداف شيء آخر.

ومرة أخرى يتسلسل من موقف النظرة الإيجابية أن أسلوب عمل حركة الوحدة يجب أن يكون بنظري عملاً ديمقراطياً سلمياً بعيداً عن التآمر. إنه عمل شعبي يعتمد على التوعية، والاتصال، والتفاعل، والتعبئة الجماهيرية، والحوار، وتقديم المقترحات، والضغط الشعبي تنفيذاً لمنهاج يتضمن خطواتٍ محددةً يتم تحقيقها بالتتابع لتؤدي بالتراكم في آخر الشوط إلى تحقيق مشروع الوحدة.

ومن بين المداخل المتعددة للوحدة أرى أن المدخل الاقتصادي هو الأفضل في ضوء استقراء الوضعين الاقتصادي والاجتماعي لأغلبية جماهير الأمة في حالتها الحاضرة وفي ضوء التجارب الناجحة في مناطق أخرى من العالم. ويعني ذلك أن حركة التوحيد يجب أن يقوم برنامجها العملي على أساس خطوات تؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة للجمهور العربي، ويستفيد منها بصورة ملموسة كُلّ أو أغلبية الشرائح والطبقات. ويسرني أن أجد أن مسألة المدخل الاقتصادي يؤيدها غيري فقد نادى بها بعض المثقفين المرموقين وكتبوا عنها.

وفي كلمة التقديم هذه تجدر الإشارة إلى أنني كنت أنوي نشر هذه الصفحات في كتاب، وقد تمّ الاتفاق مع مركز دراسات الوحدة العربية على ذلك. وقد بدأت العمل في ظروف غير مواتية، الأمر الذي تطلب بذل جهود إضافية كان من الممكن توفيرها لو كانت ظروفي أفضل. وخلال العمل أتى مشروع طبع كتاباتي الكاملة في مؤلف واحد من قبل مركز دراسات الوحدة العربية وهو مشروع رحبت به وهيأت بعض مستلزماته. وبذلك حدث تزامن بين المشروعين، ومع ذلك بقيت حريصاً على أن تصل وجهة نظري هذه إلى الرأي العام بصورة منفصلة، مرة بشكل هذا المطبوع، وأخرى ضمن الكتابات الكاملة.

يلاحظ القارئ أن الصفحات التي أكتب لها هذا التقديم تحاول قدر المستطاع تجنب تكرار ما هو معروف، إذ هناك أمور عديدة تناولها العديد من الكتاب والباحثين وقدموا بخصوصها المعلومات الموثقة، والبيانات الوافية التي لم أجد مفيداً معاودة تناولها تجنباً للتكرار، إلا أنني مع ذلك حرصت على إيراد بعض البيانات والأرقام المهمة، بصورة موجزة، بقصد التذكير وإيضاح الصورة. وبذلك يكون هذا الكتاب كتاب رأي أكثر من أي شيء آخر. أما التفاصيل المعروفة فيمكن الرجوع إليها في الأبحاث المعروفة، وقد قام مركز دراسات الوحدة العربية بنشر العديد منها.

إنني أعرف أن هناك شعور إحباط عند بعض القوميين بسبب تعثر مشروع الوحدة، وبسبب الأحداث الأخيرة، وبخاصة احتلال العراق، ودخول الولايات المتحدة بصورة مباشرة في جهود عرقلة مشروع الوحدة لصالح ما يسمى بمشروع الشرق الأوسط. كما أعرف أن بعض الوحدويين أخذ مؤخراً يطلق بعض عبارات التشكيك، وأن بعض الأقلام أخذت تكتب في اتجاه المحافظة على الوضع الراهن، ولكنني أعرف أن دوافع ذلك نفسية يكمن في جذورها التضليل والضعف في بعض الحالات، وذاتية غير منزهة عن غرض المصلحة الشخصيّة في حالات أخرى.

إنني وبإمعان النظر في الأمور، وبتأمل وبمحاكمةٍ عقلية هادئة، توصلت إلى عكس ذلك تماماً فالوضع الحالي يتطلب أكثر من أي وقت مضى التمسك بالقومية وبمشروع الوحدة، لأن ذلك هو السبيل الصحيح للنهضة والتقدم والقوة والخروج من الحالة التي وصلت إليها الدولة القطرية، حيثُ ثبت فشلها في أهم قضيتين هما التنمية والأمن. الظروف الحالية والإعاقة التي حصلت في الماضي تتطلب المزيد من الجهود، والمزيد من الوقت، والمزيد من ضم الصفوف ووحدة الشعب، وليس التشكيك في جوهر مشروع الوحدة.

في صفحات هذا الكتاب تحدثت عن أهمية القوة ودورها في النهضة والتقدم، وحديث كهذا قد يثير عند البعض المنفعل بعض الأوهام، ويرجع عندهم صدى بعض المقولات المتعلقة بمآسي الحروب الأوروبية وميول التعصب التي ظهرت فيها. والخلط بين ذلك وأهمية موضوع القوة بالنسبة إلى الأمة العربية، كطريق لتقدمها ونهضتها، يدلّ إما على وهم أو سذاجة فكرية. فالقومية كانت دوماً حافزاً للاستقلال والتقدم ومحركاً للحيوية ودافعاً للعمل. والقوة كانت دوماً هي السبيل إلى الاستقرار والحرية والسلام الاجتماعي وكبح ميول الشرّ والغرائز، وتجنب الكثير من الأزمات والمشاكل في الداخل وفي العلاقات مع الخارج. فكيف وصلت الولايات المتحدة إلى ما وصلت إليه؟ وكيف تقدم الاتحاد السوفياتي؟ وكيف نهضت اليابان وتنهض الآن الصين وأوروبا الغربية إن لم يكن بالقومية وبالوحدة وبالقوة؟

إن الخطأ الجسيم الذي يقع فيه البعض هو الاستسلام لحالة الضعف التي خلقتها التجزئة، لا لشيء إلا لأنها موجودة، وكأن الموجود الضعيف أفضل مما لم يوجد بعد. إذ لو كان ذلك صحيحاً لما حصل تقدم في تاريخ البشرية. الموجود لا يكتسب أفضلية لمجرد كونه موجوداً الآن. لو نظر الهنود إلى أوضاعهم قبل الاستقلال بعين الموجود لوجدوا أن مشروع الاستقلال عن بريطانيا أمر مستحيل، ويصح ذلك على شعب الجزائر في عهد الحكم الفرنسي، والأمثلة على ذلك كثيرة.

في هذا الكتاب كما في جملة ما كتبته في موضوع النهضة والتقدم تكمن فكرة هي بمثابة الدافع والمحرك. إنني أرى أن الإنسان عندما يكون في حالة سكون يكون تفكيره ورؤياه للأمور على شاكلة معينة منسجمة مع حالة السكون التي يعيشها، ولكنه عندما يكون في حالة متحركة يكون تفكيره ورؤياه للأمور بشكل مختلف. في الإنسان قوة داخلية كامنة تستطيع، إذا ما أطلقت، أن تحقق ما لم يكن يتصوره وهو في حالة السكون، فالإنسان الذي ينتقل إلى حالة الحركة يجد نفسه في

وضع يثير فيه شعور المفاجأة وعدم التوقع، إذ يصبح قادراً أن يعمل ما لم يكن يتصوره من قبل. لذلك لا غرابة عندما تستطيع أمة أن تنجز ما كان يحسبه الآخرون من المستحيلات. وتلك هي حالة النهوض القومي التي تنقل الأمة من وضع إلى وضع أعلى في سلم التقدم. ويحدث ذلك ليس عن طريق المحاكاة أو المعرفة المجردة بل عن طريق التأمل العميق داخل النفس في الماضي والحاضر، أي معرفة الواقع على حقيقته. والقومية في جوهرها رجوع إلى الذات لاستنهاض القوة الذاتية. ويصح ذلك على الفرد عندما يفكر بعمق أنّه موجود، وعلى الأمة عندما تنظر إلى نفسها أنها موجودة. لذلك أقول إنني عندما أقول بالقومية والوحدة لا أصدر عن عصبية، بل عن قناعة، فقد قلت تعليقاً على قول أحد الزملاء عن مناداتي بالوحدة بصوت مرتفع، إننا يجب أن نقول ذلك ليس مرة واحدة بل مرتين.

كما أود التنويه إلى أن وجهة النظر التي أطرحها تقوم على واقعية محددة. فلا الأصوات المترددة من بعض أفراد النخبة المثقفة ولا ما يترشح من الأنظمة مما تعكسه وسائل الإعلام يمثل الواقع العربي. فالواقع العربي هو عمق القضايا مما هو غير بائن منها (كالأمن والتنمية والتقدم الاجتماعي) وهي القضايا التي ليس بمقدور أي وضع غير الاتحاد أن يعالجها. إن الاهتمام بهذه الأمور جذرياً هو الواقعية الصحيحة.

أولاً: ملاحظات نقدية للفكر القومي

ـ ١ ـ

العمل الفكري جهد تبذله النخبة لتحديد مشاكل المجتمع واستنباط الحلول الملائمة لها. والعمل كُلّه في نهاية المطاف وبمقدار ما يعتمد على التنظير والاستنتاج المنطقي لا يعدو أن يكون تقديراً يحتمل هذه الدرجة أو تلك من الصواب ما دام غير مستند إلى المعرفة التجريبية أي استقراء نتائج التجربة العملية. وواضح أن التجربة العملية في مجال العلوم الاجتماعيّة ليست سهلة، لأن الذي يجري التعامل معه هو الناس وليس الظواهرالطبيعية، والإنسان كائن معقد كما هو معروف، وفهم النفس البشرية علم لا يزال في بداياته. فإذا ما أتت الأحداث اللاحقة تدلل على فشل، أو إعاقة للحلول التي تمّ استنباطها بالتنظير الاستنتاجي ظهرت الحاجة لبذل جهد فكري جديد لمحاولة الوصول إلى نتائج أكثر قرباً من الحقيقة. فهل كان العمل الفكري العربي موفقاً في هذه المهمة؟ إن الذي يبدو هو أن النخبة المثقفة التي اضطلعت بهذه المهمة، وإن كانت قد أدركت الخلل في

بعض الاستنتاجات، إلا أنها مع ذلك لم تستطع، أو لم تتح لها الفرصة الكافية لحدّ الآن لتكوين إطار فكري جديد يستطيع تلافي الخلل السابق.

يلاحظ أولاً أن العمل الثقافي لا يزال يسلك المنهج القديم الدارج القائم على استيعاب مبتسر حتّى لعملية الاستنتاج، فهو كثيراً ما يقفز إلى استنتاجات كبيرة على أساس معطيات ضعيفة لا تتحمل قواعدها البناء الذي وضع فوقها. وسبب ذلك هو عدم التفريق بين الحادثة والظاهرة. فعندما تستخدم الحادثة أو عدد قليل من الحوادث أساساً لاستنتاجات كبيرة لا تأتي بنتائج صحيحة إلا إذا كان الأساس ظاهرة وليس حوادث، والفرق بين الظاهرة والحادثة كبير.

والتفكير السائد أيضاً غالباً ما يقع تحت تأثير العادة والقوالب الفكرية الجاهزة. فهو مثلاً عندما يقوم بتحديد صفات المرحلة يقوم بذلك، في الغالب، من واقع الأنظمة وليس من واقع الشعب. فما تقوله وما تعمله الأنظمة هو، في الغالب، أساس الحكم على الأمور، وليس ما يتفاعل في الواقع من قوى، وما يمكن أن تتولد منه من احتمالات. إن تأثير الأنظمة في الرأي العام، بما فيه النخبة المثقفة، كما يبدو، كبيرٌ، لذلك ليس من الصدف أن يزداد اهتمام الأنظمة بوسائل الإعلام حيثُ يلاحظ توسعها الكبير مؤخراً وبخاصة الإعلام المرئي.

ومن سمات الوضع الثقافي العربي أنّه يشهد موجات من الصعود والهبوط، إما بسبب تطور دولي معين، أو بسبب تقلبات الوضع الداخلي. وتأخذ انعكاسات ما يحدث في الخارج شكل موجات لا تخلو من المبالغة وعدم التوازن، فتأتي بشكل اندفاعات منفعلة بدلاً من أن تكون نتيجة دراسة وتمعن وحفظ الأمور في نصابها الصحيح. ففي مرحلة سابقة خلال وجود المعسكر الاشتراكي وانتشار الأفكار الاشتراكية كان الانعكاس في الغالب غير متوازن، فظهرت ميول التطرف والانفعال، وأصبحت الاشتراكية هي النمط السائد على ما سواها من قضايا التقدم حتّى أصبحت القضية الأولى وشرطاً لتحقيق الوحدة. وبعد زوال الاتحاد السوفياتي وتراجع الحركة الاشتراكية عالمياً ظهرت الولايات المتحدة قوةً تسعى إلى السيطرة على العالم. فرافق ذلك شعار الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي. وداخلياً تفاقم وضع أنظمة الحكم الاستبدادي في عموم الوطن العربي، الأمر الذي أضاف قوة جديدة إلى قضية الديمقراطية الليبرالية. وقد أدت هذه التطورات، وبدعم إعلامي واسع، إلى ظهور موجة جديدة تدعو إلى الديمقراطية الغربية، وأصبحت تقريباً هي القضية السائدة. في الموقف من الاشتراكية كان هناك شيء من عدم التوازن، وفي الموقف الحالي من الديمقراطية الليبرالية شيء

من عدم التوازن. فلا الدعوة إلى الاشتراكية كانت في جوهرها على خطأ، ولا الدعوة الحالية للديمقراطية الليبرالية في جوهرها على خطأ. الخطأ هو في الموازنة ودرجة الملاءمة ومدى أخذ الواقع العربي في الاعتبار وتحديد الملائم وحدوده. يلاحظ مثلاً أن الدعوة إلى الاشتراكية بالصيغة الكلاسيكية قد تطورت لاحقاً إلى صيغة العدالة الاجتماعية، والدعوة إلى الديمقراطية الليبرالية بالصيغة الأمريكية هي الأخرى لا بُدَّ من تصويبها وتحديد مفهومها وصياغة الشكل الملائم لها. أي لا بُدَّ من رسم معالمها بما يناسب الوضع العربي. فوحدة الوطن، والتماسك القومي، وسيادة الدولة، وصعود سلم التقدم بالتدريج، والإبداع في الحلول العملية، والأمن الداخلي، والاستقلال الوطني، أمور مهمة لا بُدَّ من الحرص عليها، وليست قضايا ثانوية يمكن التفريط بها.

ولكن المسألة الرئيسة في نقد الثقافة العربية الحالية هي التي تتعلق بدور النخبة المثقفة في العمل من أجل النهضة. لقد قامت هذه النخبة بدور إيجابي في عملية النهوض من خلال دورها في العمل الفكري، وتحريك الحوار، ومناقشة التيارات الفكرية المختلفة وإبداعها ما هو مبتكر. كان ذلك في بداية النهضة. ولكن يلاحظ أن دورها العملي في المرحلة اللاحقة لم يكن كما يجب أن يكون. ويرجع ذلك إلى قصور بعض المفاهيم، وأهمها مفهوم الشعب والنضال لتحقيق التقدم. فعلى العموم كانت النخبة العربية في الغالب تتحدث عن الشعب وتقصد الأقلية، وتقيّم قواه وهو في حالة السكون، وتحصر النضال في حدود التنظير الاستنتاجي. فلا مفهوم الشعب كان واضحاً ولا النضال كان مفهوماً تماماً.

ـ ٢ ـ

العقل يوفر القدرة لمعاينة الأمور وتحليلها ومقارنتها والكشف عن غير الظاهر منها بقصد الوصول إلى الحقيقة، أو تحقيق خطوة على هذا الطريق. والمقصود بالحقيقة ليس أنها قضية محددة نهائية تكمن في مكان ما، ويسعى الفكر إلى معرفتها وعندما يتحقق ذلك ينتهي كُلّ شيء، بل هي معنى القضية موضوع البحث في حدود الزمان والمكان. ولا يعني ذلك أن الحقيقة تتغير، أو أن هناك أكثر من حقيقة، بل يعني أنها وإن كانت في جوهرها مطلقة ثابتة إلا أنها تأخذ معانيَ متعددة بتغير ظروف الزمان والمكان. فالعدالة هي العدالة إلا أن مضمونها في مجتمع بدائي بسيط غيره في مجتمع حديث متطور. ففي المجتمع المتطور الحديث تظهر أمور تقع ضمن مفهوم العدالة لم تكن موجودة في المجتمع البدائي البسيط.

والعقل البشري يواجه الظرف الموجود ويكوِّن إزاءه موقفاً ما، ولكن ذلك الموقف، عندما يمرّ الوقت ويوضع موضع التجربة، قد يظهر فيه القصور، الأمر الذي يتطلب أن يعمل العقل مجدداً على النظر فيه وتعديل الموقف الذي كوَّنه في السابق أو تغييره. وبذا تكون عملية الكشف عن الحقيقة متدرجة ومستمرة. هكذا يتطور المجتمع ويتقدم الفكر وذلك ما يفسر تعدد وتتابع النظريات في جميع فروع المعرفة تقريباً في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.

في المرحلة الأولى حاولت الحركة القومية تحقيق كيان عربي موحّد، بشكل وبحدود معينة، متمثلاً بالثورة العربية بقيادة الشريف حسين. وعند التمعن في مسألة العمل الذي قام به لتحقيق ذلك المشروع لا نجد الكثير من البحث النظري إذ كانت جذوره الشعور التلقائي والاستجابة للظروف الموجودة. وعند النظر في تفاصيل ذلك الحدث وتطوراته نجد أنّه لم يكن يخلو من رأي في مسألة الكيفية. فقد كان هناك رأي صريح وضمني بأن الطريق لتحقيق المشروع يقوم على أساس التحالف مع قوة خارجية يتم تبادل المصالح معها. فهناك جهد يجب أن يبذل من أجل المشروع ـ جهد عسكري يقدم كمساعدة للقوة الخارجية والقوة الخارجية بدورها تقدم جهداً لتحقيق الاستقلال والتوحيد. وقد تبين بمرور الوقت أن نظرية العمل تلك لم تكن ناجحة، فقد حدث ما حدث واتضح أن القوة الخارجية ليست مع الوحدة بل مع التجزئة خدمة لمصالحها.

وفي مرحلة لاحقة تطور الفكر القومي فنشأت حركة وحدوية سديمية في صفوف الجماهير، وظهرت بوادر تكوين رأي عام في هذا الاتجاه. ثُمّ تطور الشعور العام إلى نشوء حركة شعبية اتخذت شكلاً تنظيمياً أحياناً، وشكل شعور كان من القوة أحياناً فاستطاع تحريك نخب عسكرية للعمل. وقد استطاعت الحركة تحقيق خطوة توحيد مهمة تمثلت بوحدة سورية ومصر. وهنا أيضاً وبإمعان النظر في نظرية العمل التي اتبعت تبين أنها كانت أيضاً عفوية إلى حدّ ما وإن كانت متقدمة على ما سبقها. وخلاصة تلك النظرية هي تكوين حركة شعبية لها فروع في الأقطار العربية. وتعمل تلك الفروع على الوصول إلى السلطة، وعن طريق ذلك تأمل أن تحقق مشروع التوحيد. وقد تلازم ذلك الموقف مع موقف يعتمد على جهد يقوم به قطر عربي مهم بقيادة قومية تخاطب جماهير الأمة في جميع الأقطار وتعبئهم في اتجاه المشروع. وفي كلا الحالين يكون طريق العمل قائماً على أساس حركة في كُلّ قطر تصل إلى السلطة بتأثير حركة شعبية أو بتأثير قيادة دولة قوية تتبنى المشروع.

وعند إمعان النظر الآن بالتفكير الذي وقف وراء تلك الاستراتيجية يتضح أن

مواضع الضعف كانت في أن الخطاب كان سياسي المدخل، وأنه اكتفى بالنخبة، وأنه اعتبر مجرد الوصول إلى السلطة كافياً لتحقيق المشروع. وقد اتضح أن المدخل السياسي وحده وبمعزل عن قضية المصلحة المباشرة المعيشية لجماهير الشعب غير كافٍ وأن مشروع الوحدة يحتاج إلى حركة شعبية تصل إلى جميع ثنايا المجتمع وتعم طبقاته وأطيافه وفئاته الاجتماعية والاقتصادية، وأنه لا بُدَّ من التفاعل مع الأنظمة الموجودة، وابتداع الحلول الملائمة للعقبات الداخلية والخارجية، وأن لا مناص من البناء التدريجي لهذه الخطوة التقدمية المهمة بكل ما يتطلبه ذلك من صبر وأمد طويل. فالوحدة يجب أن تقوم على قناعة بمزايا حقيقية ملموسة من قبل أكثرية مهمة في المجتمع، فتأتي نتيجة لعملية تفاعل نشطة بين حركة الوحدة والأنظمة القائمة، تتضمن الإقناع والتأثير والضغط لمعالجة العقبات فتكون الوحدة نتيجة طبيعية للتطور وعملاً مهماً في التقدم يتم من خلاله بناء خطوات متتابعة فيكون إنشاء الكيان القومي نتيجةً نهائيةً تأتي في آخر المطاف وليس في أوله. فلا الخطاب السياسي المجرد، ولا الأقلية العددية، ولا التأثير الإعلامي، ولا مجرد الوصول إلى السلطة في أمد قصير كافية لبناء صرح الكيان القومي الموحد.

ـ ٣ ـ

الوضع العربي الراهن له خصوصيات لا بُدَّ من استيعابها وأخذها في الحساب عند تصور خطة العمل. ولعل من أهم هذه الخصوصيات أن الدولة القطرية موجودة، ومضى على قيامها وقت، وكونت لها مؤسسات، ولها وضع دولي وقانوني. كما إن للعلاقات العربية الحالية خصوصية. فالدول القطرية قد شهدت منافسة على الزعامة وتكوين المحاور، وهي متفاوتة من حيثُ الحجم وعدد السكان، والإمكانيات المالية وتوافر الموارد الطبيعية. وتاريخ أكثر من نصف قرن مضى عرف تنافساً بين عوائل حاكمة، ومحاولات تكوين المحاور والنزاعات الصامتة والعلنية. إن وضعاً كهذا لا تناسبه زعامة واحدة ولا قيادة دولة واحدة. وحتى عندما توافرت قيادة مرموقة المركز لم يحصل عليها الإجماع، فلم يحصل التسليم الكامل بزعامتها، ولم تتكون العلاقة السلسة معها. والفكر القومي الذي تحدث عن نظرية الإقليم القاعدة لم يصل إلى هذا الاستنتاج عن تحليل للواقع وبعد نظر للمستقبل بل إنه في أغلب الظن تحدث عن نظرية تلقائية بوحي الوضع المتفائل الموجود في حينه والرغبة المسبقة في الاستفادة من الفرصة المتاحة لتحقيق تقدم في مشروع الوحدة. إن عبرة التجربة والتحليل العلمي للواقع يوصلان إلى الاستنتاج بأن هذا الموضوع يجب تأجيله وعدم وضعه في المقدمة. فالاهتمام يجب

أن ينصب على النظرة الجماعية، والعمل التعاوني والتفاعل المتعدد، والبناء التدريجي لعلاقات الاندماج، وفتح المجال واسعاً امام الجميع للمساهمة في بناء صرح الاندماج والتكامل، وترك موضوع الزعامة والمحور والقاعدة لما يتمخض عنه واقع العمل، فالجميع مدعوون للمساهمة، والأمر يعني الجميع والمجال مفتوح للجميع والساحة واسعة لجميع اللاعبين. فخطوات التطور العملي وسير مشاريع التعاون والاندماج نفسها ستفرز الأكثر نشاطاً عن الأقل نشاطاً، المبادر عن المتلقي والسبَّاق عن المتأخر. وبعبارة أخرى، يجب التخلي عن التحديد المسبق، وترك ذلك لنتائج العمل والسير الواقعي للأمور.

كما يجب ألا يغيب عن البال أن مسألة القيادة وتقدم الصفوف ليست واحدة في كُلّ شأن، بل قد تتفاوت من حالة إلى أخرى. فهذا القطر قد يكون سباقاً ومبادراً ونشيطاً في خطوة ما وقد لا يكون كذلك في خطوة أخرى. فعملية السير في طريق التوحيد تتكون من سلسلة خطوات متتابعة، فكُلّ خطوة تطرح امام الجميع، فمن يقبلها ويتبناها ويبذل الجهود للسير فيها والاستعداد لتحمل أعبائها يكن في المقدمة بطبيعة الحال. وعلى المدى الطويل، وبتتابع الخطوات والمشاريع يبرز من هو مؤهل لتقدم الصفوف وسحب القاطرة. يجب أن يغرس الشعور عند الجميع أن مسألة القيادة ليست هي القضية الأساس وأن كُلّ قطر يملك الفرصة لهذا الدور إن هو أراد وعمل من أجل ذلك بدون أي اعتبار آخر. تلك، ولا شكّ، قضية فكرية يجب توضيحها واحتواؤها في الفكر القومي كتعديل لتفكير التجارب السابقة. والمقصود هنا هو جعل موضوع (الإقليم القاعدة) موضوعاً مؤجلاً يتم التوصل إليه في آخر المطاف وليس في أوله. فعندما يتم التوصل إليه يكون نتيجة للمنافسة المفتوحة، وحصيلة للعمل والجهود التي بذلت وليس نتيجة لتحديد مسبق.

كما يجب ألا يغيب عن البال أن قضية (الإقليم أو الأقاليم القاعدة) حتّى عندما تظهر من خلال العمل فإنها يجب ألا تعني تبنياً لمؤسسات أو قوانين أو أنظمة ذلك الإقليم أو الأقاليم، ولا التمتع بأية أفضليات مادية أو معنوية. يجب أن يكون الأساس هو المساواة ومراعاة الأكبر للأصغر والتضحية من قبل القادر من أجل من هو أقل قدرة. إن الاختيار في تفاصيل العمل يجب أن يتم على أساس الأفضل وليس على أساس المصدر، وعلى أساس الأصلح للظرف الراهن لا على أساس السابق في الماضي. إن الأقطار الصغيرة يجب مراعاة ظروفها وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها وتجنب ما له أثر سلبي في وضعها النفسي ومشاعر مواطنيها.

ـ ٤ ـ

وأخيراً، لا تكتمل هذه الملاحظات النقدية من دون الإشارة إلى تقصير النخب المثقفة العربية في مواجهة حالة الإحباط. فالنخبة المثقفة قد ساهمت في تكوين هذه الحالة التي يشهدها الوضع العربي الراهن. فإلى جانب الدور الإيجابي الذي قامت به النخبة في بداية النهوض القومي بما حققته من إنجازات ثقافية ساهمت في إذكاء الشعور القومي وتطويره وفي مبادرات خلاقة، أقول إلى جانب ذلك يلاحظ أنّه من جانب آخر لم تستطع النخبة المثقفة الصمود في وجه الأحداث التي أعاقت مشروع التوحيد. كما إنها لم تستطع مقاومة إغراء وضغط الأنظمة الحاكمة التي عملت، ولا تزال، على توظيف قدرات تلك النخبة لنشر ثقافة الإحباط والسعي إلى تحويل الرأي العام نحو الدولة القطرية كبديل لمشروع الوحدة. وفي ما عدا بعض الاستثناءات لم تكن النخبة المثقفة محصنة ضدّ مصالحها الشخصيّة والإغراءات التي تقدمها الأنظمة الحاكمة في مجال المال والنفوذ. وليس من الصعب تشخيص تلك الانحرافات التي بدأت تظهر في الحياة الثقافية العربية، ومنها الانفتاح على الغرب لحدّ الاستغراق والانخراط في المؤسسات الثقافية الممولة من الخارج، والتنظير لواقعية تكتفي بالدولة القطرية كبديل للوحدة، والاهتمام غير المتوازن بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان على حساب الهوية والروابط القومية. لقد عملت بعض النخب المثقفة في كتاباتها على إغفال أهمية الجمهور، وعلى جعل موقف الأنظمة بمثابة المعبر عن الرأي العام، حتّى إنّ بعض تلك النخب أصبحت موظفة للتعبير عن آراء تلك الأنظمة، وتعكس ما يصدر من الوسط الرسمي والإعلام الخارجي بدلاً من الاهتمام برأي جماهير الشعب. لذلك لم أستغرب قول بعض المثقفين العرب عن مناداتي بالوحدة بأنها طوباوية.

وقد وردت إشارة صريحة في نقد دور النخبة المثقفة في الكتاب المهم للدكتور محمد لبيب شقير: **الوحدة الاقتصادية العربية**[1] حيثُ يقول: إن تطلعات وانتهازية غالبية أفراد فئة المثقفين مسؤولة بدرجة كبيرة عن ضعف نضال هذه الطبقات (يقصد الطبقات الشعبية). كما أشار في هامش الصفحة نفسها إلى كتاب هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**[2] الذي أشار فيه إلى فئات المثقفين

---

(١) انظر: محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ٢، ص ١١٦٥.

(٢) انظر: هشام شرابي، **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥)، ص ١٢٩ ـ ١٤٠.

العرب والدور القيادي التطويري المهم الذي لعبته في القرن التاسع عشر «والنزعة الانتهازية» التي تجعلهم بسبب عدم الأمان الذي يشعرون به يسايرون ويساومون، والنزعة التبريرية التي تجعلهم يحاولون كسب رضى أصحاب المراكز وذوي السلطان ومصادقتهم، معتمدين في إقناع أنفسهم والآخرين على ما يقومون به عن طريق التبريرات اللفظية التي يساهمون فيها في عملية «الخصي الفكري» الذي يريد النظام القائم فرضه عليه.

ثانياً: الوطن العربي في ظلّ الدولة القطرية (التنمية والأمن)

ـ ١ ـ

إذا اعتبرنا نهاية الحرب العالمية الأولى هي البداية لنشوء الدولة القطرية فذلك يعني أنّه مضى على نشوئها ما يقرب من ٨٥ سنة. فما هي أبرز النتائج الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تحققت خلال هذه الفترة؟ هناك مؤشرات مهمة يمكن الاستدلال بواسطتها على مدى نجاح أو فضل هذا التنظيم السياسي الذي أعقب وضع الوحدة الذي كان سائداً في البلدان العربية قبل ذلك والذي يمتد إلى بداية النهضة العربية الإسلامية.

تبلغ مساحة الوطن العربي ١,٤ مليار هكتار (١٤,٢ مليون كم^{٢}) وتشكل نسبة ١٠,٢ في المئة من مساحة العالم. ويبلغ عدد السكان حوالى ٣٠٠ مليون نسمة أي ٤,٦ في المئة من سكان العالم. وتبلغ نسبة احتياطي النفط المؤكد ٥٩,٣ في المئة من الاحتياطي العالمي ونسبة احتياطي الغاز الطبيعي ٣٠,٥ في المئة من الاحتياطي العالمي. بلغ مجموعة قيمة العائدات من تصدير النفط في عام ٢٠٠٣ ما مجموعه ١٧٣,٥ مليار دولار(٣).

ويقع الوطن العربي في ملتقى المواصلات في العالم ويطل على بحار ومحيطات مهمة وفيه عدد من الممرات البحرية الحيوية للتجارة العالمية وبخاصة النفطية. في مقابل ذلك، في عام ٢٠٠٣ بلغ نمو الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة

(٣) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤).

معدلاً راوح بين ٢,٢ في المئة و٥,٥ في المئة في ١٥ دولة عربية وهي معدلات أدنى من معدلات النمو في الدول النامية الآسيوية الذي بلغ ٧,٨ في المئة وبلغ في الصين ٩,١ في المئة[٤]. ويبلغ المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ككل بالأسعار الجارية حوالى ٢٤٩٢ دولاراً ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى عوائد النفط. ويقدر أن حوالى ٨١ في المئة من إجمالي سكان الدول العربية يقل متوسط نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي عن المتوسط العربي العام[٥].

ونظراً إلى أن غالبية السكان في البلدان العربية تقع ضمن شريحة الدخل المنخفض وبخاصة في الريف، وبسبب البطالة العالية، فإن المتوسط العام لنصيب الفرد لا يعكس التباين في مستويات توزيع الدخل ولا يعكس الفروقات حسب التوزيع الجغرافي بين الريف والمدن، لذلك فإن نسبة كبيرة من السكان يقل دخلهم عن المتوسطات المذكورة.

في عام ١٩٨٢ كان ١٢,٩ في المئة من سكان الوطن العربي في الأردن وتونس وسوريا ولبنان يقل نصيب الفرد منهم من الناتج الإجمالي عن ٤ دولارات في اليوم و٥٧,٦ في المئة من سكان الوطن العربي في السودان والصومال ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن الجنوبية واليمن العربية كان نصيب الفرد منهم من الناتج الإجمالي المحلي حوالى دولار ونصف في اليوم[٦]. وجاء في المشروع الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة الدول الصناعية الثماني والذي نشرته جريدة **الحياة**[٧] أن ثلث سكان بلدان الجامعة العربية يعيش على أقل من دولارين في اليوم.

ورد في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠٠٤ أن عدد الأميين في الدول العربية مجتمعة يبلغ حوالى ٦٠ مليون نسمة (الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر) في ٢٠٠١ يمثلون ٣٩,٢٥ في المئة من مجموع السكان البالغين وتشكل النساء ثلثي هذا العدد. ويمثل الأميون الشباب (١٥-٢٤ سنة) نحو ٢٣,٣ في المئة في حين يبلغ المعدل في الدول النامية ٢٥,٥ في المئة للبالغين و١٥,٢ في المئة للشبان. ويبلغ معدل القيد الصافي في الدول العربية في ٢٠٠١ نحو ٧٧ في المئة في حين

---

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٦) شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ج ٢، ص ٧٧٨.

(٧) **الحياة**، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

أنّه في الدول النامية ٨٢ في المئة[٨]. وبحسب معدلات البطالة الحالية في البلدان العربية فإنها ستبلغ في ٢٠١٠ حوالى ٢٥ مليوناً، كما ورد في مشروع الولايات المتحدة لمجموعة الدول الصناعية المذكور سابقاً.

تبلغ نسبة الصادرات السلعية (بما فيها النفط) إلى الصادرات العالمية ٤,١ في المئة وتبلغ نسبة الواردات إلى الواردات العالمية ٢,٥ في المئة. ويقل مجموع الدخل الإجمالي المحلي في البلدان العربية مجتمعة (٢٢ دولة) عن نظيره في إسبانياً. ويذكر التقرير الاقتصادي العربي الموحد (٢٠٠٤) أن الموارد المائية المتاحة في الدول العربية من جميع المصادر تقدر بحوالى ٢٥٩ مليار م^{٣} ويقدر بعضهم أن ما يهدر من الموارد المائية العربية بنحو ٥٢ في المئة تضيع هدراً وتسرباً وتلوثاً[٩].

في ٢٠٠٢ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي بالحبوب ٤٨,٢ في المئة من الطلب وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح ٤٦,٤ في المئة وبلغت قيمة الفجوة الغذائية حوالى ١٤,٧ مليار دولار[١٠]. وبقيت نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات الكلية بحدود ٦ في المئة في ١٩٧٠ وانخفضت في ١٩٨٤ إلى ٥,٣ في المئة[١١]. وتشير إحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية إلى أن الوطن العربي يساهم بـ ٣١ في المئة من هجرة الكفاءات من الدول النامية وأن ٥٠ في المئة من الأطباء و٢٣ في المئة من المهندسين و١٥ في المئة من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون وأن ٥٤ في المئة من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم ويشكل الأطباء العرب في بريطانيا حوالى ٣٤ في المئة من مجموع الأطباء العاملين فيها.

ذلك ما وصل إليه أداء الدولة القطرية في مجال التنمية ومستوى معيشة الفرد وحالته الاجتماعية وهو دون كثير من الدول النامية في حين أنّه إذا ما قورن بما حققته ماليزيا على سبيل المثال تبدو الفجوة أكبر.

---

(٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤**، ص ٢٦ و٣٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١١) فرهنك جلال، **التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتّى العام ٢٠٠٠** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، مذكور في: طارق الخضيري، «قطاع الصناعة التحويلية في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة،» ورقة قدمت إلى: **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية**، تحرير محمد محمود الإمام (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٤٥١.

ـ ٢ ـ

أما أداؤها في جانب الأمن وحماية أرض الوطن وحياة المواطنين فتدل عليه الوقائع. فقد تمّ خلال فترة عمر الدولة القطرية احتلال أرض فلسطين ولواء الاسكندرون والجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي ونصف شطّ العرب وأصبحت الجولان ومزارع شبعا وسبتة ومليلة والجزر الجعفرية تحت الاحتلال وأصبح شمال العراق وجنوب السودان مهددين بالانفصال. كما تفاقمت مشكلة المياه مع الدول المجاورة، فتركيا تقوم بتنفيذ مشاريع ري على نهري دجلة والفرات من دون أي اتفاق مع العراق وسورية على تقاسم المياه بحسب القواعد الدولية المتعلقة باقتسام مياه الأنهر المشتركة. تقوم تركيا الآن بإنشاء ٢١ سداً وعدد كبير من محطات توليد الطاقة الكهربائية، ويؤدي ذلك إلى نقصان مياه الفرات المتدفقة إلى سورية بحوالى ٣٠ في المئة وإلى نقصان المياه المتدفقة إلى العراق بنسبة عالية كما يؤدي ذلك إلى تردي نوعية المياه المتدفقة إلى العراق وسورية. وقد رفضت تركيا جميع المحاولات من جانب العراق وسورية للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن ذلك[١٢]. ولسورية أيضاً مشكلة مياه مع الكيان الصهيوني كما للعراق مشكلة مياه الأنهار المشتركة مع إيران، وهي خمسة وعشرون نهراً، أكبرها نهر الكارون الذي يصب في شطّ العرب، فإيران تقوم بإنشاء سدود وفتح قنوات لتحويل مياه هذه الأنهر، الأمر الذي يؤدي إلى نقصان المياه المتدفقة إلى العراق من دون اتفاق مع العراق على ذلك. في ١٩٨٧ طرحت تركيا مشروع أنابيب لنقل المياه إلى دول الخليج العربي وإلى الكيان الصهيوني من نهري سيحون وجيحون من كيليكيا والإسكندرون التي تحتلها باستغلال حوالى ٢٣,٧ مليون متر مكعب من مياه النهرين للري و٦,١ ملايين متر مكعب للتصدير عبر هذه الأنابيب[١٣].

وهناك خطر يهدد كمية مياه النيل المتدفقة إلى مصر والسودان بسبب المشاريع التي تنوي إثيوبيا إقامتها على منابع نهر النيل، فقد أعلنت في صيف ١٩٩٦ عن إنشاء خزانين للمياه على نهر النيل الأزرق للري وتوليد الكهرباء خلافاً للاتفاق الموقع مع مصر في ١٩٩٣ للتعاون والاتفاق على استخدام مياه النيل بحسب قواعد ومبادئ القانون الدولي[١٤]. وللكيان الصهيوني مطامع في المياه الجوفية في سيناء

---

(١٢) عبد المالك خلف التميمي، **المياه العربية: التحدي والإستجابة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

والنقب التي تقدر بحوالى ٢٠٠ مليار متر مكعب من المياه الصالحة للشرب[١٥].

إن الخطر الذي يمثله الكيان الصهيوني للوطن العربي أصبح واضحاً للعيان، وأخطر ما فيه أنّه يقوم على أساس عقيدة دينية متعصبة لها مطامعُ بأرضٍ أوسعَ من فلسطين هي الآن أساس التربية الثقافية في أوساط المجتمع الصهيوني. وتقوم هذه العقيدة على اعتبار القوة هي الوسيلة لتحقيق ذلك. لهذا الكيان الآن قوة عسكرية مبنية على أساس التفوق على مجموعة القوة العسكرية لجميع الدول العربية مجتمعة، مضافاً إليها إيران والباكستان. ويملك هذا الكيان صناعة أسلحة متقدمة، فبحسب ما ورد في الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي بلغ ترتيبها (١٢) بين الدول المصدرة للسلاح بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢[١٦]. وجاء في الكتاب السنوي المذكور أن إسرائيل تحتفظ بنحو ٢٠٠ سلاح نووي وهذا يعني احتمال أن يكون لديها ترسانة نووية أضخم من ترسانة المملكة المتحدة[١٧]. كما لديها من الأسلحة الناقلة للسلاح النووي، من طائرات وصواريخ، ما يكفي لنقل ذلك إلى أبعد نقطة في الوطن العربي.

وقد تفاقمت مشكلة الأمن في منطقة الخليج العربي بسبب نمو حجم العمالة غير العربية لدرجة أصبح السكان العرب أقلية في بعض تلك البلدان، وقد سبق أن نوقش هذا الموضوع في مجلس النواب الهندي. وقد أخذ الوضع يبعث على القلق من تكرار مثال سنغافورة التي استقلت فيها الجالية الصينية وفصلتها عن اتحاد ماليزيا.

كما تفاقم موضوع الأمن الداخلي في الدول العربية لدرجة أنْ أصبحت قضية رئيسة للأنظمة الحاكمة، الأمر الذي أدّى إلى التوسع في وسائل القمع، ونمو ظاهرة الاستبداد من جهة، وإلى ازدياد الاختراق الأجنبي والاعتماد على القوى الأجنبية، بعقد التحالفات وإنشاء القواعد العسكرية من جهة أخرى. كُلّ ذلك لأن الوضع الداخلي للدولة القطرية أصبح ضعيفاً بسبب التناقض بين الحاكم والمحكوم.

الخلاصة من كُلّ ذلك هي أن الدولة القطرية بالرغم من مرور زمن ليس

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(١٦) **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي ٢٠٠٣**، ترجمة فادي حمود [وآخرون]، إشراف سمير كرم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٧١٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٩٠.

بالقصير على بداية قيامها قد فشلت في أهم قضيتين هما التنمية والأمن. الدولة الكبيرة تتمتع بمزايا مادية ومعنوية لا تتمتع بها الدولة الصغيرة. وذلك هو أحد الأسباب المهمة لقوة وتقدم الدول الكبيرة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. فالقوة تجلب المزيد من القوة والثروة تخلف المزيد من الثروة بصورة حلزونية متصاعدة. وهذا هو السرّ في أن جميع دول العالم تقريباً تنشد الآن تكوين تكتلات أوسع، والمثال على ذلك هو الاتحاد الأوروبي الذي يضم الآن ٢٥ دولة. التقدم الاقتصادي والاجتماعي ورفاه المواطنين وحفظ أمنهم وسلامة بلادهم قضية عادلة وهدف إنساني رفيع تسعى إلى تحقيقه القوى الخيرة في العالم بعكس التفرقة والتجزئة فهي هدف التخلف والظلام الذي تسعى إليه القوى الشريرة.

ـ ٣ ـ

ولا يقلّ أهمية عن العوامل التي تدعو إلى قيام وحدة عربية، بإنشاء دولة قوية في هذه المنطقة من العالم، عامل عدم الاستقرار الذي كان دوماً ملازماً للدولة القطرية، وتفاقم بمرور الوقت. فالدولة القطرية قد تعرضت إلى أخطار أمنية جدية ولتعثر التنمية كما توضح ذلك البيانات، وكان ذلك خللاً مهماً خلق حالة أزمة وعدم استقرار، لازم حياة هذا التنظيم السياسي وتفاقم بمرور الزمن. ليست هناك دولة عربية ليس لها أزمة في الوقت الحاضر بشكل أو بآخر. وقد استخدمت الدولة القطرية وسائلَ لتخفيف أو تأجيل الأزمات، منها تقنيٌ يتمثل بأجهزة القمع العسكرية والأمنية التي كونتها بمرور الوقت وأنفقت عليها، والتي أصبحت موجهة في الدرجة الأولى إلى حفظ الأمن الداخلي وبقاء النظام الحاكم. كما استعانت الدولة القطرية بأجهزة الإعلام للتأثير في الرأي العام فتوسعت في ذلك وبخاصة الإعلام المرئي. والأرقام عن أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة التي تسيطر عليها الأنظمة القطرية كبيرة جداً وأصبحت معروفة لدى الرأي العام.

والوسيلة الأخرى ذات التأثير المعروف هي عائدات النفط التي استخدمت في جهود التأثير المحلي والعربي والأجنبي. وقد أدّى ذلك في بعض أقطار النفط إلى بعض الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن، ومع الاستخدام الواسع لهذه الوسائل للمحافظة على الوضع القائم بقيت حالة الأزمة، وفي بعض الحالات تفاقمت. فقد تحوّل عدد كبير من الأنظمة العربية (إن لم يكن كلها) إلى أنظمة استبدادية قمعية بعيدة عن حكم القانون،

وموغلة في التصرف الكيفي، وفي حالات ليست قليلة استخدمت العنف والقوة المادية للقمع وإلحاق الأذى الجسمي والمعنوي بعدد كبير من المواطنين، وهي حالات أخذت تطفو على السطح مؤخراً. كما ظهر الميل إلى تخليد السلطان وانتشرت طريقة الوراثة في الحكم.

وهناك صفة عامة أخرى تلاحظ على أنظمة الدولة القطرية هي الفساد الإداري، والتصرف غير القانوني بالمال العام ما قرَّب قضية تولي المسؤولية من (التجارة السياسية) والإثراء الشخصي. وظاهرة فساد الحكم وانتشار المحسوبية واستغلال النفوذ والكسب غير الشرعي أصبحت تقريباً عامة. ولا يخفى ما لذلك من أثر سلبي على الاستقرار واطمئنان الجمهور ورضى المواطن.

وإلى جانب عوامل عدم الاستقرار ذات الصفة العامة هناك الأزمات الخاصة التي نشأت في كُلّ قطر بسبب أوضاعه المحلية وعلاقاته بالآخرين. ولا تكاد دولة عربية واحدة تخلو من وضع الأزمة الخاصة. فالمغرب له مشكلة الصحراء الغربية، وموريتانيا لم يستقر نظامها الذي واجه صعوبات داخلية عن طريق قوة الأجنبي. والجزائر مرت بمرحلة الصدام الداخلي الذي شهد الكثير من إراقة الدماء ولا تزال تعاني آثاره حتّى الآن. وفي تونس توجد أزمة حول طبيعة نظام الحكم، وليبيا فيها نظام غير مألوف يستخدم العنف بإفراط من أجل البقاء في السلطة ما شكل أزمة يمكن أن تطفو على السطح في أي وقت. ومصر وهي أكبر دولة قطرية تعاني وضعاً اقتصادياً غاية في الصعوبة، وتوتراً داخلياً يتمحور حول قضية الديمقراطية وتداول السلطة. وفي السودان أزمة داخلية خطيرة تهدد وحدته الوطنية وتستنزف قواه. فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني بكل ما فيه من وحشية وتعصب. ويعاني لبنان عدم استقرار داخلي نتجت منه الحرب الأهلية المعروفة، ويمر الآن بوضع غير مستقر. وفي سورية أزمة متعددة الجوانب، فجزء من ترابها الوطني محتل، ونظام الحكم مختلَف عليه، وهو الآن تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية. الأردن في وضع سياسي واقتصادي حرج، ويتعرض نظام الحكم فيه إلى ضغوط داخلية وخارجية. والعراق في أزمة ظاهرة للعيان بسبب الاحتلال الأمريكي وانهيار الدولة، ويتعرض لخطر يهدد وحدته الوطنية. وتعاني اليمن حالة اضطراب داخلي ونمو اتجاهات العنف والتطرف الدينيّ.

أما دول مجلس التعاون الخليجي وهي دول الوفرة في الموارد النفطية فلا تخلو من حالة الأزمة وإنْ اتخذت أشكالاً أخرى. فالمملكة العربية السعودية تعاني أزمة حكم مختلف عليه، كما ظهرت فيه ميول العنف الداخلي والتطرف الدينيّ تسيل

من جرائها الدماء بين آونة وأخرى. وتواجه دول المجلس الأخرى أزمة يمكن أن تنفجر في أي وقت وهي مشكلة ازدياد نسبة العمالة غير العربية التي تشكل في بعض الحالات أكثرية السكان. ولهذه الأزمة مثال سنغافورة التي انفصلت عن اتحاد ماليزيا.

من كُلّ ذلك تتضح أسباب عدم الاستقرار الذي تعانيه الدولة القطرية، فجميع هذه العوامل وما خلفته من مواضع احتقان ما كان لها أن تكون لو كانت الأمة موحدة في دولة واحدة قوية. إن الضعف هو الذي يخلق المزيد من الضعف وهو الذي يخلق مواضع الاحتقان، ويشجع قوى الشرّ وأصحاب المصالح الشخصيّة على السعي إلى تحقيق مصالحهم على حساب المصلحة العامة. في وضع قومي موحّد تذوب ميول التأزم وتتلاشى عوامل الاحتقان وحتى المشاكل التي تظهر تجد حلولها بطريقة سلسة سلمية تضمن الصالح العام ووحدة الدولة.

وغني عن القول: إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي يحتاج أول ما يحتاج إليه هو الاستقرار والاستمرارية وثبات النظام والسلام الاجتماعي والثقة بين الجمهور والسلطة. وكمثال واحد على الأثر السلبي لعدم الاستقرار هو موضوع هروب المال العربي إلى الخارج. فالكتابات العربية والأجنبية تذكر أن فوائضَ ماليةً عربيةً كبيرةً قد هاجرت إلى الخارج ووظفت خارج الوطن العربي إذ بلغت على ما يذكر أحد المصادر في نهاية ١٩٨٥ حوالى ٤١١,٤ مليار دولار وهي في ازدياد مستمر منذُ ١٩٧٤. وأهم عائق في سبيل رجوع هذه الفوائض إلى الاستثمار في الوطن العربي هو ما يدعى (المخاطر غير التجارية) التي يسببها اضطراب الوضع السياسي بسبب حالة الضعف وعدم الاستقرار[١٨].

إن جميع هذه الصعوبات والمشاكل ما كان لها أن تظهر أو تنمو وتتوسع لولا وضع التجزئة المتسم بالضعف والانقسام الذي شجع القوى المعادية في الداخل والخارج على التدخل والسعي إلى تحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة الوطنية. فالوطنية الحقّة والشعور القومي والحيوية والحماس للعمل لا تنمو إلا في ظلّ الوضع المتسم بالقوة والسلام الاجتماعي، وهو ما تفتقر إليه الدولة القطرية كما ثبت خلال الحقبة الزمنية التي انقضت منذُ قيامها.

---

(١٨) محمد محمود الإمام [وآخرون]، **التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق**، تقديم سليمان الرياشي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٦٩.

ثالثاً: موقف الدول الاستعمارية من الوحدة العربية (العائق الخارجي)

ـ ١ ـ

لعله من قبيل الحديث عما هو معروف أن يتضمن هذا البحث شيئاً عن العائق الخارجي لمشروع الوحدة. فهو واقع تراكمت عليه الأدلة وشهادة الوقائع منذُ مدة طويلة تقترب من القرن حتّى إنها حفرت مكاناً في الذاكرة العامة للجمهور العربي. فلا العهد به قريب ولا الأدلة عليه قليلة. ولكن مع ذلك فلا بُدَّ من كلمات إضافية لتوضيح كامل الصورة كما هي عليه الآن.

إنني أرى أن العائق الخارجي هذا ليس متساوياً لا في الدوافع ولا في الدرجة. كما إن أطرافاً جديدة قد دخلت عليه مؤخراً. إنني أضع الصهيونية والكيان الذي أقامته في فلسطين في مكان العداء الأول لمشروع الوحدة. فالصهيونية حركة استعمارية هدفها الأرض قبل كُلّ شيء، وهدف الأرض يعني بالنسبة إليها تغيير السمات البشرية والثقافية والاجتماعية لسكانها وإيجاد مجتمع جديد يحلّ محل المجتمع الموجود. ويتم ذلك بحسب أهدافها التي لم تعدّ خافية بواسطة القوة المادية وفي مقدمتها القوة العسكرية. لذلك ليس من مصلحتها أبداً أن يتم أي تقارب عربي، بل على العكس، مصلحتها هي في الابتعاد إلى أقصى حدّ ممكن عن الوحدة. والوثائق الصهيونية تدل على ذلك بلغة لا ينقصها الوضوح، ابتداء من بروتوكولات حكماء صهيون المعروفة. ثُمّ أتت الوقائع العملية للتدليل على ما جاء في تلك الوثائق حتّى قيام دولة لها حدود متحركة تذهب حيثما تستطيع القوة أن تذهب. يقول أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل الأسبق لمجلة *(Réalité)* الفرنسية في ١٩٦٦ إن بقاء إسرائيل مرتبط باستمرار المساعدات العسكرية الأمريكية واستمرار حماية الدول الكبرى للوضع الراهن في الشرق الأوسط واستمرار الخلافات بين الدول العربية لأنها لو اتحدت لما بقيت إسرائيل[١٩].

وصرح شمعون بيريز أن كُلّ وحدة عربية هي معادية لإسرائيل[٢٠]. لقد

---

(١٩) أنيس صايغ، **ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٢ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧)، ص ٧٢.

(٢٠) جورج ناصيف، **الوحدة العربية وإسرائيل**، الدراسات السياسية (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥)، ص ١٣٧.

عارض الكيان الصهيوني قيام الجمهورية العربية المتحدة ورحب بانفصالها، ووقف ضدّ جميع أشكال التعاون العربي، فعارض قيام مجلس التعاون العربي بين العراق ومصر والأردن واليمن في ١٦/ ٢/ ١٩٨٩ وعارض اتحاد المغرب العربي، وعارض الوحدة بين شطري اليمن في ٣٠/ ١١/ ١٩٨٩. وكبديل لمشروع الوحدة العربية كانت إسرائيل سباقة في تقديم مشروع الشرق الأوسط في كتاب شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وزعيم حزب العمل باسم **الشرق الأوسط الكبير** الذي يضم إسرائيل وإيران إضافة إلى البلدان العربية.

وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في الصف الأول من القوى المعادية للوحدة العربية، فهي الحليف الإستراتيجي للصهيونية وكيانها في فلسطين، وهي الآن صاحبة أوسع وأكبر المصالح الاقتصادية والسياسية في الوطن العربي التي يناسبها وضع الضعف والتجزئة إلى أقصى ما يمكن أن يذهب إليه. فالكيان الصهيوني هو الأداة الملائمة للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة ضدّ الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها. لذلك أبرم اتفاق التعاون الاستراتيجي بينهما في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١ لمواجهة التهديدات الموجهة إلى الشرق الأوسط، وعلى حدّ تعبير ريغان رئيس الولايات المتحدة الأسبق أن إسرائيل تمثل قوة يمكن الاعتماد عليها في الشرق الأوسط لمصلحة الولايات المتحدة ولو لم تكن إسرائيل موجودة لكان على أمريكا التدخل بشكل مباشر(٢١).

ويوضح السجل أن الاستراتيجية السياسية للولايات المتحدة كانت دوماً في اتجاه تكريس التجزئة وعرقلة قيام أي نوع من التوحيد العربي، إذ كان هدفها إحلال نفوذها الاقتصادي والسياسي والعسكري في المنطقة محل النفوذ البريطاني الفرنسي المتراجع وهو هدف يتطلب ضعف المنطقة لا قوتها، والتجزئة هي مصدر الضعف(٢٢).

وقد تبلور الموقف الأمريكي المعادي للوحدة العربية في مجال العلاقة البينية العربية. فقد دعت إلى ما سمي بمشروع الشرق الأوسط الكبير بديلاً للوحدة العربية. إذ طرحت نصاً لهذا المشروع على مجموعة الدول الصناعية الثماني قبل

---

(٢١) ورد ذلك في: علي الدين هلال، **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، و Joe Stork, «Israel as a Strategic Asset,» in: Naseer Aruri, Fouad Moughrabi and Joe Stork, *Reagan and the Middle East*, AAUG Monograph Series; no. 17 (Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1983).

(٢٢) للتعرف على الوقائع، انظر: هلال، المصدر نفسه، الخاتمة.

مؤتمر قمة الثماني في ٢٠٠٤ في الولايات المتحدة للمشاركة فيه، وقد نشرت جريدة **الحياة** نصه[٢٣]. ويضم المشروع بلدان الوطن العربي وباكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة في علاقاتها بالأقطار العربية وفي تحديد سياساتها ومواقفها القانونية لا تنطلق من وجود أمة عربية، ولا من أن الدول العربية تربطها روابط قومية وأنها أمة واحدة لها مشروع للتوحيد، بل من وضع التجزئة، فالدول العربية هي أمم. كُلّ أمة قائمة بذاتها، وأن حدود كُلّ دولة هي حدود أمة تلك الدولة. فحتى التعابير التي تستخدمها في علاقاتها الدولية تقوم على أساس أن الشكل القانوني هو الذي يؤسس الأمة ويقيم الدولة، فلا توجد أمة بمعنى العلاقات التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية تضم عدداً من الدول. فالأمة العربية المجزأة التي تطمح إلى تكوين كيان قومي موحّد غير واردة عندها، فالوارد هو الدولة القطرية الموجودة. الدولة هي التي تخلق الأمة وليس العكس.

وقد تصرفت الولايات المتحدة دائماً على هذا الأساس في علاقاتها العربية، فدعمت وضع التجزئة وعملت بكل الوسائل على تكريسه بدافع الحيلولة دون نشوء قوة جديدة في المنطقة. فنشوء قوة جديدة يعني إضعاف نفوذها ومجابهة مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

ـ ٢ ـ

وقامت بريطانيا بدور نشط في عرقلة قيام أي نوع من التوحيد العربي، فهي بحكم علاقاتها الاستعمارية القديمة في البلدان العربية سعت بجميع الوسائل لخلق وضع التجزئة في المنطقة العربية بعد أن كانت موحدة إلى حدّ بعيد في ظلّ الحكم العثماني. ونفذت خطة تقسيم المنطقة بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو المعروفة[٢٤]. وارتكبت غدراً سياسياً في علاقتها بالسياسيين العرب وقادة ثورة ١٩١٦. وبعد الحرب العالمية الأولى وحصول بعض الأقطار العربية على الاستقلال، وتبلور الوعي القومي وظهور مشاريع التوحيد عملت بريطانيا بكل

(٢٣) انظر: **الحياة**، ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

(٢٤) انظر نصّ الاتفاقية في: يونان لبيب رزق، **موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥: دراسة وثائقية**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، الملحق رقم (١)، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦.

الوسائل على إعاقة أي خطوة في اتجاه الوحدة، كما اتضح ذلك في الوثائق الرسمية التي كشف النقاب عنها لاحقاً[٢٥].

وخلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي أعقبتها تبلورت مشاريع متعددة للوحدة العربية شملت معظم أقطار الوطن العربي. وكانت سياسة بريطانيا إزاءها معرقلة وسلبية انسجاماً مع سياسة التجزئة والنفوذ الاستعماري التي اتبعتها بعد الحرب العالمية الأولى. وقد اتضحت تلك السياسة تارة بالصراحة وتارة بالمناورة والأساليب غير المباشرة وهو ما استعرضته فصول كتاب خاص عن الموضوع للدكتور يونان لبيب رزق وبخاصة في الفصلين الخامس والسادس، وقد تمّ توثيق ذلك بنصوص الوثائق التي وردت في الكتاب.

وعلى سبيل المثال نورد النصّ التالي مترجماً عن الإنكليزية للوثيقة التي وضعت كموقف قبل زيارة الملك فيصل الأول لبريطانيا التي كانت مزمعة في تلك الفترة، والتي كان غرضها الأساس مناقشة موضوع الوحدة العربية على أثر عقد المؤتمر الإسلامي في القدس في خريف ١٩٣١ وعقد مؤتمر عربي في بغداد لبحث موضوع الوحدة العربية. تقول المذكرة: «ليس من الممكن تأييد أي سياسة مصممة على قيام وحدة عربية سياسية. ومن المرغوب فيه أن كُلّ فرصة يجب أن تستخدم لثني الملك فيصل عن أن يدخل أو يؤيد مثل هذا المشروع. إن عدم التشجيع هذا يمكن أن يأخذ شكل نصح جلالة الملك ـ كما فعل سير فرانسس هامفريز من قبل ـ أن بإمكانه أن يخدم القضية العربية بتركيز جهوده على التطوير السلمي لموارد بلاده ومؤسساتها وبذلك تكون حكومة العراق مصدر تشجيع للدول العربية الأخرى»[٢٦].

ـ ٣ ـ

وكان الموقف الفرنسي معادياً لمشروع الوحدة العربية، فالسياسة الفرنسية في سورية ولبنان كانت تسير على نهج معادٍ لمشروع الوحدة طوال فترة الانتداب من ١٩٢٠ ـ ١٩٤٦. وذهبت في ذلك شوطاً أبعد فقامت بعملية تجزئة للبلاد التي احتلتها. فقد قام الجنرال غورو ـ المفوض السامي الفرنسي بإنشاء دولة لبنان

(٢٥) انظر الوثيقة المعنونة «موقف حكومة جلالة الملك من قضية الوحدة العربية، ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٣٣» والموقعة من راندل (G. Rendel) في وزارة الخارجية، في: المصدر نفسه، الملحق رقم (٣)، ص ٢١٣ ـ ٢١٧.

(٢٦) المصدر نفسه، الملحق رقم (٣)، ص ٢١٧.

الكبير في ٣١ آب/أغسطس ١٩٢٠ كما أنشأ إدارة بلاد العلويين وعاصمتها اللاذقية في ٣٠ آب/أغسطس ودولة حلب في أول أيلول/سبتمبر ودولة دمشق في ٩ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، وفصل لواء الإسكندرون وألحقه بدولة حلب مع احتفاظه باستقلاله الإداري. وفي ١٦ آذار/مارس ١٩٢٢ فصل جبل الدروز عن دولة دمشق فأصبح كياناً قائماً بذاته[٢٧]. وأرسل وزير خارجية فرنسا ارستيد بريان إلى الجنرال غورو في ١٧ آذار/مارس ١٩٢١ تعليمات تعبر بوضوح عن الموقف المعادي للوحدة العربية جاء فيها بالنصّ «كانت هنالك نتائج للاتجاهات السياسية الإنكليزية نحو الأقطار العربية المختلفة كما ترجمها المؤتمر العربي الذي عقد في القاهرة برئاسة تشرشل، فمنها تعزيز الطموحات الوحدوية العربية لدى عرب سورية، وغرس عدم الثقة في نفوسهم تجاه سلطات الانتداب الفرنسية، ولذا علينا أن نسعى إلى إزالة الانطباع الذي قد يتكون عند المقارنة السريعة والجلية بين أوضاع السكان في سورية والعراق والمستوحاة من الاعتبارات التالية:

١ ـ إن استقلال لبنان الكبير الذي أعلناه في السنة الماضية (والذي يجب أن نحترمه بدقة) هو البرهان الأول على سياستنا. فهذا البلد المسيحي خليق بأن نقوده كلياً إلى ثقافتنا، وأن يعتمد علينا في ما بعد من دون أي نيات مخفية وأن يمثل في الوقت نفسه نفوذنا التقليدي في الشرق، ولا ينبغي أن نغرق هذا العنصر المسيحي في المحيط العربي المسلم الذي يفوقه كثيراً في العدد[٢٨]. وورد في مذكرات غابريل بيو المفوض السامي الفرنسي في بيروت النصّ التالي الذي يعبر بصراحة عن النهج الذي اتبعته فرنسا في سورية ولبنان. «لقد تشبعنا من خلال تربيتنا التقليدية بمبدأ (فرق تسدّ) كما إن تقسيم الطوائف والتنافس على المصالح الشخصيّة يبدو أن للفرنسي العادي فرصة ثمينة لحكم البلاد بسهولة ويسر. كان كثيرون من معاونيّ والعسكريون منهم بخاصة، يعتقدون في ذلك وكنت أعرف منهم المكيافيلي الذي لا يتورع عن إذكاء نار الفتنة والأحقاد بين الأقليات»[٢٩]. كان محور السياسة الفرنسية خلال فترة الانتداب على سورية ولبنان هو معارضة

---

(٢٧) علي محافظة، **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٠٥ ـ ١٠٦، مأخوذ من: حسن الحكيم، **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي والفيصلي والانتدابي الفرنسي، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦** (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤)، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٢٨) محافظة، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١١٥.

أي مسعى للوحدة، لأنه بنظرها يعني إضعاف سيطرتها على سورية ولبنان وإخراج نفوذها من المنطقة لصالح النفوذ البريطاني.

وفي أقطار المغرب العربي اتبعت فرنسا السياسة ذاتها في احتلال الجزائر عام ١٨٣٠، وضمتها إلى فرنسا وقامت بكل ما بوسعها لتشجيع الهجرة الفرنسية إليها واستعمار أراضيها الزراعية، واتبعت سياسة ثقافية تقوم على إحلال الفرنسية مكان العربية ودمج أقطار المغرب العربي بالثقافة الفرنسية.

ـ ٤ ـ

كانت الفترة من ١٩١٩ إلى ١٩٤٥ حافلة بالاتصالات والمشاريع الوحدوية، قدمها كُلّ من أمير شرق الأردن عبد الله بن الحسين ونوري السعيد رئيس وزراء العراق إلى الحكومة البريطانية لتحقيق نوع من الوحدة بالاعتماد على التعاون مع القوى الأجنبية، وعلى محاولة التوفيق بين المصالح الشخصيّة للحكام والمصلحة الأجنبية والمصلحة القومية. ومع ذلك فقد فشلت تلك الجهود وبقيت الدول الأجنبية بريطانيا وفرنسا (ثُمّ إيطاليا وألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية) تعمل من أجل مصالحها الاستعمارية في تجزئة البلدان العربية ومنع قيام دولة قوية في هذه المنطقة تقف في وجه النفوذ الاستعماري وتحد من مصالحه فيها، كما تدل على ذلك الوثائق السياسية في هذه الدول التي تمّ كشفها في ما بعد[٣٠].

وقد استمرّت هذه السياسة حتّى الوقت الحاضر، فالدول الاستعمارية بقيت تسير على النهج نفسه من حيثُ الجوهر، وإن كانت تلجأ إلى تغيير الشكل في بعض الأحيان بحسب ما تقتضيه الظروف. وقد عمدت الدول الأوروبية: بريطانيا وفرنسا وألمانيا إلى تطبيق السياسة القديمة نفسها بتقوية وضع التجزئة العربية وإعاقة الوحدة عن طريق العلاقات الثنائية مع الأقطار العربية وأسلوب ما يسمى بالشراكة، وتأييد الكيان الصهيوني والتعاون معه، وتقديم الدعم الاقتصادي والعسكري والتقني له. وجعلت الدول الأوروبية، لهدف تأمين مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية الأولوية، وذلك يتطلب التعامل مع كيانات ضعيفة لا تقوى على التعامل المتكافئ. وقد تصرفت مجموعة الاتحاد الأوروبية، مؤخراً، بطريقة مرنة لتأمين مصالحها، لتعطي الانطباع بوجود اتجاه جديد في العلاقة مع البلدان العربية، وهو انطباع خاطئ لا تؤيده الوقائع، إذ كُلّ ما حدث هو أن هذه

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٧١.

الدول، التي لم يعد لها نفوذ استعماري مباشر وانحسرت قوتها الدولية امام صعود النفوذ الأمريكي، فضلت تأمين مصالحها بطرق غير مباشرة، فاتخذت بعض المواقف الإعلانية التي لا يمكن تطبيقها، ولم يكن لها نتائج عملية، فالذي تريده الدول الأوروبية سياسياً في المنطقة العربية تولت الولايات المتحدة مهمة تحقيقه في عرقلة مشروع الوحدة وتمكين الكيان الصهيوني. فمشاريع الشراكات التي قامت بها ذات غايات تخدم المصالح الأوروبية وتكرس وضع التجزئة وتتعامل مع الدول العربية على هذا الأساس. وحتى ألمانيا التي أيدت البلدان العربية الوحدة بين شطريها ووسعت العلاقات الاقتصادية والتجارية معها بشكل ملحوظ بقيت على السياسة السلبية إزاء الوحدة العربية التي كانت متبعة قبل توحيد شطريها وبعده التزاماً بالسياسة الأمريكية في المنطقة العربية، وبذلك كانت سياسة ألمانيا منسجمة مع سياسة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، وهي سياسة لفظية شكلية ليس لها ترجمة واقعية تقوم في الجوهر على تكريس التجزئة ودعم الكيان الصهيوني[٣١].

ففي مقابل مشروع الشرق أوسط الأمريكي الإسرائيلي قدمت أوروبا مشروعاً أسمته (الشراكة الأوروبية المتوسطية) تبنته في مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ وشمل المشروع الدول الأوروبية: ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال واليونان والنمسا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وإرلندا وهولندا والسويد ومالطا وقبرص واللكسمبورغ وبعض الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط أو القريبة منه كالأردن ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين والجزائر والمغرب وتونس وإسرائيل وتركيا. وهو تجمّع على أسس ذات طابع سياسي واقتصادي وثقافي وأمني. وبذلك يكون المشروع بديلاً للوحدة العربية ويؤدي لتعطيل الاتفاقيات والمعاهدات العربية كاتفاقية معاهدة الدفاع العربي المشترك، والتعاون الاقتصادي، ويقيم استراتيجية أمنية واقتصادية وسياسية مختلفة عن الاستراتيجية العربية.

ـ ٥ ـ

لعل أهم استنتاج نصل إليه من التحليل والوقائع هو أن السياسة الخارجية للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة تحددها المصالح أولاً، والمصالح تتجسد في النفوذ الاستعماري سواء كان التعبير عنه يأخذ شكل الاحتلال، أو

(٣١) علي محافظة، **ألمانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٥**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٢٤٣ ـ ٢٧٤.

شكل الأحلاف العسكرية أو شكل اختراق الفئة الحاكمة، أو شكل النفوذ الاقتصادي والثقافي. ولم تتغير هذه القاعدة منذُ ظهور الاستعمار وبدء اتصال دوله بالبلدان العربية. إذا كانت هذه هي قاعدة الفهم للأمور عندها لا يصعب الوصول إلى حسم كثير من القضايا الإشكالية المتداولة.

هناك العديد من القضايا المثيرة للنقاش التي يتم تداولها في الساحة السياسية العربية الآن: هناك عوامل لها بعض الأثر على الدول الغربية إلا أن الخطأ لا يكمن في تشخيص تلك العوامل بل في المبالغة في تضخيم أثرها وتحويلها من ثانوي إلى أساسي. فمثلاً الدول الغربية تتأثر بالرأي العام عندها وهو أمر صحيح. والعمل الإعلامي العربي في تلك الدول له بعض الفائدة، ولكن الخطأ يكمن في اعتباره عاملاً رئيساً في رسم السياسة الخارجية لتلك الدول في علاقتها بالبلدان العربية. الرأي العام في تلك الدول مشدود إلى المصالح الذاتية لتلك الدول، لذلك لا يمكن تحويله بصورة حاسمة إلى الجانب العربي لدرجة يستطيع تغيير السياسة الخارجية. فالرأي العام قد تمّ تكوينه خلال أجيال بمختلف وسائل التثقيف والإعلام وتحقيق المنافع الذاتية ما جعله في جوهره مؤيداً للسياسة الاستعمارية التي تتبعها حكوماته. قد تتأثر أجزاء أو أفراد من الرأي العام باعتبارات قانونية أو إنسانية أو بعلاقات شخصية أو إعلامية إلا أن ذلك يبقى هامشياً إلى جانب الأكثرية المؤيدة للسياسة الاستعمارية. فالسياسة الاستعمارية قد جلبت منافعَ اقتصاديةً ليست فقط لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، بل أيضاً لجمهور واسع من مختلف شرائح المجتمع بمن فيهم العمال والفلاحون. لذلك فالميول الاستعمارية ليس مقصورة على العاملين في السياسة بل تشمل أيضاً الجمهور الواسع من الرأي العام المتحسس لمصالحه والمتأثر بالتوجّه الثقافي والإعلامي الممتد عبر الزمن.

إن القول بذلك لا يعني أننا يجب ألا نقوم بنشاط سياسي وإعلامي في تلك الدول، ولكن ذلك في النهاية مهمة لا يمكن التعويل على فعاليتها. وفي الآونة الأخيرة ظهر رأي يعول على الميل الاستقلالي في أوروبا (الاتحاد الأوروبي) عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية. وذلك أيضاً رأي يأخذ بالمظاهر أكثر من الجوهر. فدول الاتحاد الأوروبي نفسها ذات ماض استعماري، وهي وإن كانت تظهر فيها بعض الميول الاستقلالية الآن فالدافع إلى ذلك هو تعظيم المنافع والدفاع عن المصالح الاستعمارية في وجه النفوذ الأمريكي المتعاظم في المنطقة العربية. فإن كانت الولايات المتحدة تستخدم القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية كأدوات لسياساتها مع العرب فدول أوروبا الغربية تحاول تحقيق منافعها الاقتصادية وتنمية

نفوذها عن طريق العلاقات الاقتصادية والثقافية، الأمر الذي عبرت عنه مشاريع الشراكات ونشاط الفرنكفونية.

ثُمّ هناك المسألة القانونية ومبادئ حقوق الإنسان متمثلة بما يسمى بالشرعية الدولية من خلال منظمة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وهنا أيضاً أصبح الأمر واضحاً، فالمنظمة الدولية ومبادئ القانون الدولي لا تشكل ضمانة لحقوق الدول الضعيفة ولم تكن إطلاقاً كذلك في الحالة العربية ولا أظننا بحاجة إلى إيراد الأمثلة الدالة على ذلك. فمنظمة الأمم المتحدة هيكل قد يفيد في الشؤون الدولية الثانوية، أما القضايا المهمة فالتأثير الحاسم فيها للقوة. فالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة هي في الحقيقة القوة المهيمنة على هذه المنظمة فهي تتدخل أحياناً حتّى في تفاصيل شؤونها. أما مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية وحقوق الإنسان فهي أيضاً أداة تستعمل أحياناً وتهمل أحياناً أخرى بحسب مقتضيات مصلحة القوى المهيمنة، وبذلك أصبحت أداة ضغط سياسي أكثر منها أداة لتحقيق العدالة.

إنني أورد هذه الملاحظات لا لأنها غير معروفة، ولكنني الاحظ أن حالة الضعف والإحباط في الوضع العربي تقرّب الذهن من الميل إلى التعويل على مثل هذه العوامل كوسيلة دفاع عن النفس. وذلك وهم وخطأ شائعان عند البعض، فالسياسة الاستعمارية لها أساس موضوعي هو المصالح ولا ينتظر أن يطرأ عليها تغيير إلا إذا كان التغيير يتناول ذلك الأساس الموضوعي نفسه. إن تغيير الأساس الموضوعي (المصالح) لا يكون إلا بالوصول إلى حالة يكون فيها الثمن الذي تدفعه تلك الدول لتحقيق مصالحها أكبر من حجم تلك المصالح أي إذا جعلناها تدفع ثمناً لمواقفها منها. لقد سئل مسؤول كبير في الهرم السياسي الأمريكي عن كيفية معالجة التناقض بين تأييد الكيان الصهيوني وبين المصالح، الأمريكية في البلدان العربية فكان الجواب جلياً إذ قال: لماذا لا ونحن نستطيع أن نجمع بين الاثنين؟ ويعني ذلك أن معاداة العرب لم تؤد إلى إلحاق ضرر بتلك المصالح. فإذا كان هذا التحليل صحيحاً، فإنه يعني أن الأمة العربية لن تستطيع حماية حقوقها والدفاع عن مصالحها وتحقيق وحدتها وبناء كيانها القومي إلا بقوتها الذاتية أولاً، وكُلّ شيء آخر يأتي في المرتبة الثانية. إن مشروع الوحدة هو مشروع العرب ويتعلق بمصلحتهم القومية، وتحقيقه يتعارض مع مصلحة الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الصهيونية والولايات المتحدة وبقية الدول الاستعمارية، لذلك لا سبيل لتحقيقه إلا إذا عمل العرب أنفسهم لتحقيقه وبذلوا الجهود وناضلوا وقدموا التضحيات وصبروا وتحملوا ضغط الوقت وآلام التضحية وتعب الحياة. الوحدة العربية لا يحققها غير النضال

الشعبي وليس العمل السياسي على أهميته. إن هذه القاعدة يجب أن تكون هي الأساس المعتمد في تفكير وعمل حركة التوحيد في جميع المراحل وفي كُلّ الظروف وتبديد جميع الأوهام الأخرى وترك المسالك الجانبية العبثية المضللة.

رابعاً: القضيـة الاجتماعيـة

ـ ١ ـ

التغيير المطلوب يجب أن يتناول الفرد بتفكيره وسلوكه، فالوحدة تعني الانتقال من وضع إلى وضع مختلف في أمور أساسية في الحياة العامة. وانتقال كهذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا تغير تفكير الفرد وتغير سلوكه. فالتفكير السائد الآن عموماً هو وريث المجتمع القديم وثقافات فترة التخلف بكل ما فيه من أثر للخرافة وخضوع للعادات وتأثير للعصبيات في الحيّ والمدينة والعشيرة والطائفة والقطر والعرق وما سواها من المشاعر تحت الوطنية. إن الروح العلمية القائمة على التجربة والبيانات والموضوعية ضعيفة عموماً. فالعمل والمبادرة والحيوية والمغامرة والإبداع أضعف من ميول البطالة والركود والتقليد. وذلك هو الفرق الجوهري بين صفات الفرد في المجتمع المتقدم وبين صفاته في المجتمع المتخلف.

النضال الحقيقي هو الذي بمقدروه تحريك المجتمع ونقله من مرتبة إلى أخرى أعلى. وذلك ما حدث في جميع النهضات المهمة في التاريخ، فالنهضة لا تحدث إلا إذ حدث هذا التغيير في تفكير وسلوك الفرد. ذلك هو النضال الحقيقي الذي يتغير بتأثيره الفرد وينتقل من وضع إلى وضع أعلى منه في سلم التطور. والشعب يعني جماهير الشعب الواسعة التي تشمل الأكثرية الكبيرة من المواطنين وليس النخبة المحدودة، سواءٌ أكانت ثقافية أم اجتماعية أم مالية أم عسكرية. والرأي العام يعني رأي الأكثرية وليس رأي فئة محدودة، ممن نتصل بهم كما هو الحال الآن. والخلاصة هي أن المطلوب هو حدوث تغيير عميق في تفكير وسلوك الفرد، وأن يشمل التغيير الأكثرية العددية من أفراد الشعب. ومن دون ذلك لا يمكن تحقيق انتقال المجتمع من وضع إلى وضع أعلى في سلم التقدم. وذلك ما حدث في جميع حقب التاريخ، فالنهضة كانت دوماً نتيجة حدوث مثل هذا التغيير. فقد حدث تقدّم المجتمع نتيجة لتقدم الفرد. صحيح أن وسائل التغيير وأشكاله تتباين، من التقدم البطيء التلقائي عند الفرد إلى التغيير الذي تحدثه فعالية القيادة التي يلتف حولها الجمهور إلى الرسالة السماوية. لم يسبق أن حدثت نهضة من دون نهوض جماهيري قامت به الأكثرية من أفراد المجتمع. فلا تغيير

السلطة وحده ولا النخبة المحدودة (سياسية كانت أو فكرية أو مالية أو عسكرية) استطاعت أن تحقق نهضة من دون جماهير الشعب.

من كُلّ ذلك نتوصل إلى الاستنتاج بأن عملية النهوض العربي تحتاج قبل كُلّ شيء، وكنقطة بداية، إلى تحليل الواقع العربي، أي فهم المجتمع كما هو بوضعه الحالي، لنتبين درجة التعقيد وتداخل العوامل المؤثرة ودرجة فعالية كُلّ منها. فالمجتمع أكثر تعقيداً مما نظن، ومعلوماتنا عنه أقل مما يجب، وهو لا يتأثر بفعل عامل واحد، وحركته ليست ميكانيكية. لذلك من الخطأ اعتماد أسلوب واحد في المعالجة. هناك عوامل عديدة مؤثرة فيه. فهو لا يخضع إلى قانون رياضي بسيط. العوامل المؤثرة عديدة ولكن الأثر يعتمد على الظرف والحالة، فبعضها أكثر تأثيراً من البعض الآخر الآن، والوضع يكون على العكس في وضع آخر فلا بُدَّ من حسن الاختيار وتحديد درجة الاستخدام ومعرفة ما يلائم كُلّ حالة وينسجم مع كُلّ ظرف. وتلك هي المهمة الصعبة المعقدة للقيادة التي هي في النهاية ليست التطبيق السهل لقوانين رياضية واضحة بقدر ما هي اختيار وتبديل وموازنة وإبداع. وعلى وجه التحديد يعني ذلك أن جميع الأساليب التي استخدمت لتحقيق مشروع التوحيد صحيحة بحدّ ذاتها لو أحسن الاختيار فيها وحددت درجة استخدامها وطريقة مزجها بغيرها من الأساليب واتبعت المرونة في تطبيقها وتعديلها أو تغييرها وابتداع أساليب لتكييفها مع الظروف. فليس هناك أسلوب مستبعد وليس هناك أسلوب دائمي.

المجتمع تركيب معقد تسوده التعددية والتنوع والتباين، ففيه المثل العليا وميول الخير، وفيه ميول الغرائز ومشاعر المصالح الذاتية. وفيه الشعور بما هو عام وفيه الشعور بما هو خاص. فيه مشاعر الوطن ومشاعر الأمة والمشاعر الإنسانية كما فيه الأحاسيس الضيقة المحصورة في العشيرة والعائلة والطائفة والإقليم، فيه الخير والمثل العليا كما فيه ميول الشرّ والجريمة. لا يمكن فهمه إلا بالاقتراب منه والتفاعل معه والملاحظة المستمرة لما يتفاعل فيه فهو لا يحكمه عامل واحد، بل تؤثر فيه عوامل متعددة متداخلة مركبة. فما يؤثر به اليوم قد لا يؤثر به غداً. إن كائناً عضوياً معقداً كهذا لا يمكن فهمه بالثقافة المجردة عن بعد، بل بالملاحظة اليومية المباشرة. ذلك هو المقصود بعملية فهم الواقع وتحليله وليس التنظير المجرد. ما يريده المجتمع ليس هو ما يطفو على السطح وما نستطيع ملاحظته عن بعد، بل ما يدور في داخله، وميوله ليست ما تخمنه النخبة، أو ما يبدو أنّه منطقي، أو ترى أنّه مفيد، بل ما يعتمل في النفوس ويدور في الوجدان. لذلك، لن يكون بمقدور النخبة، أو القيادة أن تحقق مثل هذا الفهم للواقع إلا

عن طريق الاتصال اليومي والامتزاج المباشر والحوار والعمل المشترك والتواجد في الجمعيات والمنظمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني وتكوين علاقات خدمية وتقديم الخدمات الاجتماعية والتواجد في وسائل الإعلام وجمع المعلومات والبيانات عن نشاط الجمهور في الاجتماعات وإجراء دراسات عن الرأي العام، وبعبارة أخرى الدخول في تفاصيل النسيج الاجتماعي والتواجد في مختلف أوساط الشعب والاستماع إليها ومناقشتها وسماع آرائها. ومن خلال ذلك يمكن أن تتم عملية الفهم وتتكون المعرفة الصحيحة عن طبيعة الشعب وما يريده. إن معرفة تتكون عن هذا الطريق هي من دون شكّ غير المعرفة التي تستخلص من الفرضيات المسبقة والاستنتاج من خلال قواعد المنطق.

لا بُدَّ للنضال الشعبي أن يرتكز على مبدأ يكون هو المحور والمبدأ هو التوحيد مقابل الانقسام. فالتوحيد هو المبدأ الأساس ويعني ذلك أن التركيز يجب أن يكون على ضرورة الخروج من حالة الانقسام إلى حالة الوحدة، وأن يكون ذلك في كُلّ شيء من نواحي حياة المجتمع، فليس من الصعب معرفة مساوئ الفرقة والانقسام مقارنةً بالتوحيد والالتئام والاجتماع. فالتوحيد كان شعار الإسلام الرئيس وكان شعار الدين الجديد فمجرد النطق به كان ينقل الإنسان من حالة الكفر إلى حالة الإيمان. وكانت مهمته الكبرى (والشاقة في الوقت نفسه) هي توحيد القبائل وإحلال ولاء أوسع من الولاء للقبيلة فجرى توحيد الحجاز ثُمّ الجزيرة ثُمّ العرب ثُمّ جميع المسلمين. فقال الرسول (ﷺ) في كتابه بين المهاجرين والأنصار عندما دخل المدينة: «بسم الله الرحمن الرحيم: هذا كتاب من محمد النبي (ﷺ) بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، إنهم أمة واحدة من دون الناس». وفي جميع مراحل التاريخ العربي كان لَمُّ الشمل والوحدة مبعث قوة وتقدم وبعكسه كانت الفتنة والفرقة عامل ضعف وتخلف. واليوم في الحياة العربية الحالية من السهولة بمكان إيضاح النتائج السلبية للانقسام من جهة وإيضاح النتائج الإيجابية للالتئام والوحدة من العائلة إلى الأمة، وفي جميع نواحي التنظيم الاجتماعي والتجمعات البشرية.

لذلك أرى أن الدعوة إلى الوحدة يجب ألا تقتصر على الجانب السياسي المتعلق بكيان الدولة بل على جميع المستويات وفي جميع نواحي الحياة. الدعوة هي للاجتماع ولمِّ الشمل ونبذ الفرقة ومحاربة الانقسام. وبذلك تأخذ الدعوة طابع الإصلاح والتقدم وتكون الوحدة السياسية ضمن هذا الإطار العام الشامل. فهي ليست دعوة مجردة قائمة على مبدأ سياسي فقط، بل دعوة لخير عام يشمل جميع نواحي الحياة في المجتمع. وبذلك يمكن تحويل الدعوة إلى الوحدة، من دعوة

سياسية أيديولوجية، إلى دعوة قومية للخير والإصلاح العام. إن صفة الخير والإصلاح هذه تقرّب الموضوع من ذهن المواطن الاعتيادي وتوصل الرسالة إلى أوساط الجماهير الواسعة وتضع الدعوة في إطار بسيط ولغة مفهومة فتسهل مهمة الإقناع. يجب أن تعم المجتمع دعوة للتوحيد والائتلاف وجمع الصفوف يسمعها المواطن حيثما ذهب وتطرق سمعه أينما يكون، مقرونةً بالشرح وضرب الأمثلة والصبر في إيراد الشواهد من الماضي والحاضر، وتكون من الاتساع والإصرار والتواتر ما يجعلها الهاجس العام والروح السائدة في المجتمع.

ـ ٢ ـ

نقطة البداية في مشروع الوحدة هي إيضاح الأرضية التي تقف عليها حالة التجزئة الموجودة أي ما ندعوه بتحليل الواقع. وغني عن القول إن التحليل المقصود هو أن توضح معالم ما هو موجود تماماً من دون رغبات مسبقة. والسبب لذلك بسيط هو أن خطة العمل يجب أن تعالج عناصر الواقع، الإيجابي منها تستفيد منه، والسلبي منها تعالجه وتضع له الحلول. فمعوقات الوحدة ليست خارجية فقط كما يتردد في كثير من الكتابات القومية متمثلة بالمجهود الذي تقوم به الصهيونية والدول الاستعمارية لإعاقة المشروع بل هي داخلية بالدرجة الأولى. ويصح إلى حدّ بعيد القول إنه لولا المعوقات الداخلية لما كان بمقدور العامل الخارجي أن يؤثر ويعمل، فقد كان دوماً يجد اليد الداخلية التي تنفذ مآربه وتنسجم مع مجهوداته. والعامل الداخلي هو الآخر لا بُدَّ من التدقيق في عناصره التي تتكون منه. فهو يتعلق بالأنظمة السياسية الحاكمة في الدولة القطرية متمثلاً بضعف الإرادة السياسية. ولكن على أهمية ذلك هناك عنصر آخر يتعلق بالوضع الثقافي والاجتماعي للفرد العربي. وهنا أيضاً يلعب هذا العامل دوراً مهماً في تسهيل مهمة الأنظمة السياسية الموجودة، إذ إن الأنظمة السياسية المتمسكة بالدولة القطرية والمعرقلة لمشروع التوحيد تستعين إلى حدّ بعيد بالوضع الاجتماعي والثقافي للمواطن، ذلك الوضع المتخلف الذي لم يتحرر بعد من العصبيات المحلية الضيقة، أي عصبيات ما دون الدولة القومية، والذي لا يزال إلى حدّ بعيد قابلاً للإخضاع بالقوة والإغراء والإعلام المضلل. الوضع الاجتماعي والثقافي للمواطن العربي لا يزال في مجمله عاملاً مساعداً على بقاء التجزئة وقابلاً للتوظيف من قبل الفئة الحاكمة والنخب السياسية لإبقاء الموجود على حاله. وبذلك تكتسب المعوقات بعداً اجتماعياً إلى جانب البعد السياسي، الأمر الذي يضع على حركة التوحيد مهمة التوعية القومية. المواطن العربي بحاجة إلى عملية ثقافية عميقة وواسعة تكافح فيها العصبيات الضيقة والعادات الفكرية والاجتماعية

الموروثة من مرحلة الانحطاط. فالشعور العام بالانتماء القومي هو الذي حرك الذين عملوا في مشاريع التوحيد التي عرفها التاريخ والذين تمّ على أيديهم إنجازها بمن فيهم الملوك والعسكريون والمثقفون والطبقات الشعبية ومختلف شرائح المجتمع، وإن كان ذلك الشعور معبراً عنه بأشكال ودرجات مختلفة. ولكن في كُلّ الأحوال لولا ذلك الحماس والميل والاستعداد للوحدة القومية لما تكللت مشاريع التوحيد المعروفة تاريخياً بالنجاح. كان الشعور القومي موجوداً ومحسوساً عند جميع الطبقات وفي صفوف الاتجاهات السياسية والأيديولوجية، الأمر الذي سهل كثيراً خطوات التوحيد ومهد لها الطريق.

صحيح أن الفكر القومي قد تعرض لهذا الجانب وتحدث عن هذه القضية إلا أن ذلك عندما ورد كان دون المستوى اللازم. فالوحدة بين سورية ومصر التي أنجزت بفعل العمل السياسي والحماس العام سرعان ما تحرك ضدها الوضع الاجتماعي فبدأت تظهر آثار العصبيات الضيقة في مستوى الدولة وفي مستوى المواطنين وحتى في وسط القوميين الذين عملوا بنشاط لتحقيق تلك الخطوة. فالعصبية للقطر والرغبة في السلطة والسعي لاكتساب النفوذ والمشاعر الذاتية (بالإضافة إلى العامل الخارجي) لعبت دوراً في ظهور ذلك التناقض الذي انتهى بالانفصال. فلو كانت الجماهير ذات شعور قومي عميق مبثوث في مختلف الشرائح والأوساط الشعبية والرسمية لما وجدت حركة الانفصال الأداة لتنفيذها. فالحركة القومية نفسها لم تكن قد تعافت بعد من العصبيات القطرية والمشاعر الذاتية والسعي للسلطة والنفوذ، الأمر الذي يدلل على أن الشعور القومي لم يكن راسخاً، والثقافة القومية لم تكن عميقة، والفرد لم يكن قد ارتفع مستواه الاجتماعي إلى مستوى وضع المصلحة القومية فوق أي اعتبار آخر. إن حاجة الوضع الاجتماعي إلى الارتقاء والتطور إلى مستوى متقدّم قضية مهمة ومسألة واقعية لا بُدَّ من تشخيصها وأخذها في حساب وضع خطة العمل. وذلك من الأسباب المهمة التي تجعل مشروع الوحدة مهمة طويلة الأمد وتحتاج إلى جهد ثقافي وإعلامي أوسع مما عرف حتّى الآن. إنه واقع لا يمكن تجاهله بل يجب معالجته بالعمل مهما تطلب ذلك من مجهود وزمن.

إن تنفيذ مشروع التوحيد هو في النهاية عمل سياسي، ولكن هذا العمل السياسي لا ينحصر في القمة من المسؤولين والقادة، بل هو نقطة بدء لا بُدَّ أن تستند إلى قاعدة عريضة من التأييد والتعاطف والمساهمة من قبل أوساط الشعب في مختلف المجالات وإلا فإنها ستُعوَّق أو تبتسر كما حدث في التاريخ السياسي العربي الحديث. في حين أن مشاريع التوحيد الناجحة في العالم لقيت التأييد والمساهمة

والتعاطف من جميع أوساط المجتمع، فالارستقراطية ورجال الأعمال في اليابان أحاطوا الامبراطور (الميجي) لبناء اليابان الجديد. كما لعبت الارستقراطية والعسكريون دوراً مركزياً في وحدة ألمانيا وإيطاليا مؤيدة من عموم الشعب. لقد قبل الجمهور الألماني الزيادة في أعبائه المالية الضريبية نتيجة لتوحيد الجزء الشرقي مع ألمانيا الغربية، وفي كندا رفض الجمهور مشروع الانفصال في مقاطعة كيبك.

في كل مجتمع عوامل إيجابية وأخرى سلبية وتموجات صعود وهبوط وحالات تناقض بين المصلحة العامة والمصالح الخاصة، وصراع بين ميول خيرة وأخرى شريرة.

إن ما يميز المجتمع المتقدم عن المجتمع المتخلف هو وجود أرضية من الشعور الوطني والقومي والحرص على الصالح العام تشكل وسادة واقية تمنع النزول لما هو دونها. هناك خط يمكن أن تتباين فوقه الميول وتتضارب المصالح وتضطرم العواطف والغرائز. ولكن ذلك يجري فوق خط أمان لا يمكن النزول تحته. إنه خط الشعور القومي والمصلحة العامة والدفاع عن الوطن وصيانة الهوية والشخصية القومية المستقلة. إنه خط الشعور القومي الذي يحرص الجميع (أو الأكثرية الساحقة) على عدم تجاوزه فهو الجرعة الموجودة في تفاصيل تفكير الفرد وسلوكه. وقد تكونت هذه الأرضية بمرور الزمن ومن خلال جهود واسعة في التربية والثقافة والتعليم والسلوك وضرب المثل حتى أصبحت بمرور الأجيال الشعور التلقائي العفوي عند الفرد من مختلف شرائح المجتمع، من العامل البسيط إلى رئيس الدولة. إنه القوة الاجتماعية التي تحفظ تماسك المجتمع واستقراره وقدرته على التغلب على الأزمات وحمايته من الأخطار الداخلية والخارجية. إن هذه الأرضية من الشعور القومي لم تتكون عندنا بعد، الأمر الذي يفسر وضع الإعاقة الذي تعرض له مشروع الوحدة. فالشعور القومي بقي نخبوياً ولم يصبح شعبياً.

خامساً: ضعف الإرادة السياسية

ـ ١ ـ

يمثل مؤتمر القمة العربية المناسبة التي تتاح فيها الفرصة لبحث الشؤون العربية واتخاذ القرارات المناسبة لها. وهي مؤشر مهم لمدى توافر الإرادة السياسية للعمل. فالأمور العربية من الخطورة والتشعب ما يُحتاج لبحثها في أعلى مستوى في الهرم السياسي للأنظمة العربية. تشير الوثائق إلى أن من بيدهم مسؤولية اتخاذ القرارات على أعلى مستوى قد عقدوا مؤتمرات قمة منذُ قيام الجامعة العربية في ١٩٤٥ حتّى الوقت

الحاضر. ولكن ماذا كان وضع تلك الاجتماعات من حيثُ الشكل والمضمون؟ تشير وثائق الجامعة العربية إلى أنّه عقدت أول قمة في أنشاص في ٢٨/ ٥/ ١٩٤٦، وعقدت الثانية في بيروت في ١٣/ ١١/ ١٩٥٦. ثُمّ بدأت مؤتمرات القمة تأخذ أرقاماً متسلسلة فكان الأول في القاهرة في ١٣/ ١/ ١٩٦٤ حيثُ اتخذ القرار رقم (١٧) الذي ينصّ على أن يجتمع الملوك والرؤساء مرة في السنة على الأقل.

ومن مراجعة الأرقام يظهر أنّه بين ١٩٤٥ و٢٠٠٥ عقد الملوك والرؤساء إضافة إلى الاجتماعين المذكورين في انشاص وبيروت (١٧) مؤتمر قمة اعتيادياً دورياً و(٩) مؤتمرات قمة غير اعتيادية، أي بمعدل اجتماع واحد خلال أكثر من سنتين بقليل وهو أقل بكثير مما هو جار في اجتماعات الاتحاد الأوروبي ودون ما تقوم به الدول الأفريقية، الأمر الذي تعكسه التأكيدات المتكررة التي وردت في القرارات اللاحقة على ضرورة عقد مؤتمر القمة في موعده مرة في كُلّ عام كما ينصّ على ذلك القرار رقم (٥٨) المتخذ في مؤتمر القمة السادس والقرار رقم (١٠٧) المتخذ في مؤتمر القمة التاسع والقرار رقم (١٤١) المتخذ في مؤتمر القمة العاشر.

يضاف إلى ذلك حدوث هبوط في مستوى الحضور إذ بدأ بعض الملوك والرؤساء بعادة التغيب عن الاجتماع وتعيين ممثلين تدنَّى مستوى بعضهم إلى مرتبة سفير. كما إن مدة الاجتماع تقلصت وبدأت تدب في الاجتماعات ميول العجلة بشتى الأعذار وتضاءلت المدة المخصصة للبحث المباشر للقضايا المطروحة، وتوسع الاهتمام بزيارات المجاملة ومتطلبات المراسم، وتضخم الذيل الإداري المساعد للوفود إلى حدود خارج المعقول مما شكل عبئاً ثقيلاً على البلد المضيف. وقد أدّى ذلك إلى اتخاذ القرار رقم ١٧٧ في قمة عمان غير العادية في ١٩٨٧ الذي ينصّ على ضرورة عقد اجتماعات دورية لمؤتمر القمة العربي خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من كُلّ عام وأن يكون مستوى تمثيل الدول الأعضاء على مستوى رئيس الدولة وفي حالات خاصة الشخص الثاني أو رئيس الوزراء. فإذا ما قورن ذلك بما هو جار في مؤتمرات قمة دول العالم الثالث كالأفريقية مثلاً يتضح الفرق في مدى الجدية والاهتمام وبالتالي مدى توافر الإرادة السياسية عند الأنظمة العربية لمعالجة قضايا الأمة.

ـ ٢ ـ

وليس أدل على ضعف الإرادة السياسية من ظاهرة عدم تنفيذ القرارات التي تتخذ، فقد أصبح ذلك ظاهرة واسعة يمارسها البعض من دون خشية لما يترتب

عليها من نتائج، الأمر الذي سهل عملية اتخاذ القرارات لأنها لن تنفذ على كُلّ حال. في ١٩٦٤ اتخذ قرار إنشاء محكمة العدل العربية ولم ينفذ حتّى الآن.

وهناك أيضاً التباطؤ الشديد في الإنجاز والعمل، فإعداد قانون جمركي موحّد استغرق ٢٧ عاماً. ويعكس النصّ الآتي الذي ورد في كتاب الدكتور محمد لبيب شقير صورة هذه الحالة، فقد ورد فيه ما يلي:

«ويكشف غياب الإرادة السياسية عدم الاهتمام الذي يميز سلوك الأقطار العربية عند مناقشة مشروعات القرارات والاتفاقيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وتحضيرها، وأن الكثير من هذه المشروعات لا يتم إقراره بعد مناقشته، وأن الكثير مما تقره الأجهزة الجماعية المختصة من مشروعات الاتفاقيات تبقى من دون توقيع من جانب عدد كبير من البلدان الأعضاء، وأن نسباً مهمة من البلدان التي تكون قد وقعت لا تقوم بالتصديق عليها لكي تصبح نافذة، أو تتأخر في هذا التصديق مدة طويلة ما يؤدي إلى انقضاء فترة طويلة بين التوقيع على هذه الاتفاقيات وبدء تطبيقها. وحتى بعد دخولها مرحلة النفاذ فإن أغلب البلدان الأعضاء فيها لا تتخذ جميع الإجراءات التطبيقية الضرورية لتنفيذها فعلاً. وحتى بعد تطبيقها فإن استمرار هذا التطبيق كثيراً ما يتأثر بالتقلبات الطارئة في العلاقات السياسية بين حكومات الأقطار العربية الأطراف أو بالخلافات بين أشخاص من الحكام فيها»[٣٢].

وقد أدّى تفاقم هذه الحالة التي أصبحت لافتة للنظر ومحل نقد شديد خلال ما يزيد على نصف قرن من الزمن إلى طرحها للمناقشة واتخاذ القرار رقم ٢٩٣ في مؤتمر القمة العادي في الجزائر في ٢٢/٣/ ٢٠٠٥ لإنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات.

عقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٩٥٠ ولم تطبق رغم تعدد الحالات التي كانت تستوجب التطبيق. وفي المجال الاقتصادي كان العجز واضحاً فقد عقدت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري عام ١٩٥٣ على أثر عقد اجتماع وزراء المال والاقتصاد العرب وبعدها دعت اللجنة السياسية في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٩٥٤ إلى إقامة وحدة اقتصادية عربية. وفي ١٩٦٤ صدر القرار رقم ١٧ لإنشاء السوق المشتركة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واعتبر الأول من ١٩٦٥ بداية لتنفيذ السوق ولم يتحقق أي شيء.

---

(٣٢) شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ص ١١٣٧.

وبسبب تعثر مشروع السوق المشتركة طرحت أمانة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٩٦٣ مشروع إقامة منطقة تجارة عربية كبرى، وتقرر في مؤتمر القمة في ١٩٩٦ إنشاء المنطقة خلال عشر سنوات ابتداء من ١٩٩٨ وحددت بداية ٢٠٠٥ موعداً لبدء التحرير الكامل من جميع الرسوم الكمركية ولم يتحقق ذلك لحد الآن. وفي مؤتمر القمة العربي في عمان في ١٩٨٠ أُقرت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك للسنوات ١٨٩٠-٢٠٠٠ وميثاق للعمل الاقتصادي القومي وقعها جميع الملوك والرؤساء ولكن بفعل موقف بعض وزراء المال والاقتصاد العرب أوقف تطبيقها في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحولت إلى خطة مشروعات بشكل برامج للأمن الغذائي بإشراف مجموعة من المنظمات العربية وهو ما لم يتمخض عنه شيء[٣٣].

ويتضح من كل ذلك أنه خلال فترة تزيد عن خمسين سنة أدى ضعف الإرادة السياسية إلى عدم تنفيذ قرارات هامة في مجالي الأمن والتنمية.

سادساً: العوامل الذاتية

ـ ١ ـ

في سنة ١٩٦٨ كتبت مقالة في مجلة **دراسات عربية**[٣٤]، وأخرى في شباط/فبراير عن أثر العوامل الذاتية في تفكير وسلوك الفئة الحاكمة العربية إذ كثيراً ما يوضع هذا العامل جانباً في تقييم السياسات لحساب التأكيد على أهمية العوامل الموضوعية تمشياً مع ما هو شائع في الوسط الثقافي. ولكن الذي يمعن النظر في الدوافع التي تحرك السياسات العربية وتؤثر في اتخاذ المواقف يجد أن للعوامل الذاتية أثراً بائناً في مواقف الأشخاص الذين يتولون المسؤولية سواءٌ في قمة الدولة أو في المستويات الأدنى. الحكم محبب والمنصب مرغوب فيه والمسؤول الذي يشغل الكرسي يعتبره متعة وامتيازاً ويسعى إلى البقاء فيه أطول مدة ممكنة، ويسعى بكل ما لديه من قوة إلى منع الآخرمن الحلول محلّه. والحسد والغيرة ظاهرتان شائعتان ضمناً أو حتّى صراحة، وتكوين الكتل والتحالفات وبناء العلاقات الشخصيّة ظواهر يمكن ملاحظتها. كما إن الدسائس والحرب الخفية

(٣٣) الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٥١٣.

(٣٤) انظر: **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ١٠ (١٩٦٨).

موجودة. ثُمّ هناك تعظيم الأشخاص والدعاية لهم واستخدام المؤثرات النفسية والعوامل العاطفية للتأثير في الجمهور لصالح عبادة الشخصيّة، كلها أمور عرفتها السياسة العربية في مختلف المراحل.

وقد كان لذلك أثر سلبي في جهود الاندماج العربي والتقارب والعمل العربي المشترك وأخيراً في مشروع الوحدة ذاته. فالفئة الحاكمة العربية أصبحت تناوئ مشروع الوحدة ليس لأسباب موضوعية بل لأسباب ذاتية أيضاً تتعلق بمراكزها ومصالحها في الحكم والامتيازات التي تتأتى منه. فالسياسة العربية الرسمية عرفت قضية التنافس بين العائلات الحاكمة في أقطار عربية مهمة. وسياسيو الدولة القطرية ينظرون إلى مشروع الوحدة على أنّه يعني خروجهم من دائرة الحكم والنفوذ. وقد طفا هذا الموقف على السطح في أكثر من مناسبة عندما سنحت فرص لخطوات وحدوية. إن مسألة الزعامة والنفوذ والجلوس على القمة ومنع الآخرين من الوصول إليها وسعي الآخرين إلى إضعاف من هو في القمة وبناء زعامات بديلة، كلها ظواهر معروفة في مجريات السياسة العربية البينية خلال العقود المنصرمة. ففي المشرق العربي كانت هناك دوماً المنافسة على الزعامة ما كان له أثر سلبي في مشاريع لخطوات وحدوية مهمة. وبعد الاستقلال في المغرب العربي ظهرت المنافسة من أجل الهيمنة ما أعاق مشروع الاتحاد المغاربي.

إن دور العوامل الذاتية في السياسة العربية لافت للنظر فهو وإن كان موجوداً في النشاط البشري باعتباره نابعاً من طبيعة الإنسان المحدودة وتعرفه جميع الأمم وفي جميع مراحل التاريخ إلا أنّه في الحالة العربية له وضع خاص فأثره أوسع وأعمق. لذلك فدور هذه العوامل يستحق اهتماماً خاصاً فقد كان الاهتمام به على العموم أقل مما يجب. هناك من يعتبر تناول الموضوع من قبيل الاهتمام بما هو أقل أهمية على حساب ما هو أكثر أهمية ناهيك بأن تناوله مدعاة للإحراج، لأنه يتعلق بالأشخاص، وبخاصة عندما يكون الأشخاص في موضع القوة في المجتمع. وعلى العموم كنت ولا أزال أرى أن هذه الظاهرة تستحق مزيداً من الاهتمام والتحليل والصراحة. ومهما كان تشعب تحليل العوامل التي تقف وراء الظاهرة فهي في النهاية من إفرازات التخلف الذي يعانيه المجتمع العربي، التخلف في فهم مكانة الدولة ونشوء المجتمع وقضية سيادة القانون والمساواة ومعنى الصالح العام. إن قيام الدولة في الأساس لم يكن ممكناً لولا استعداد الفرد للتنازل عن بعض حرياته القديمة لصالح كيان جديد هو سلطة الدولة، أي تقاسم السلطة والقوة مع جهة جديدة هي الدولة. وكان ذلك من أهم خطوات التقدم

التي شهدتها البشرية التي تدرجت في التقدم والارتفاع من محيط الفرد إلى العائلة إلى القبيلة إلى المدينة إلى الدولة القومية.

ـ ٢ ـ

المهم في بحث الموضوع ليس التحقق من أثر العوامل الذاتية بقدر ما هو معرفة الأسباب وبالتالي المعالجة. فالعوامل الذاتية موجودة وكانت دوماً ذات أثر في توجيه المواقف السياسية وتصرف القائمين على السلطة وإن كان ذلك الأثر متفاوتاً من حالة إلى أخرى. المهم هو الأسباب ومعرفة المنابع التي تتولد منها هذه الظاهرة. والتحري عن هذا الموضوع لا بُدَّ أن يتناول موضوع النفس البشرية وهو موضوع واسع، والمعرفة فيه لا تزال في بداياتها. ومع ذلك فقد يكون ملائماً الإشارة إلى بعض الأمور ذات العلاقة، ومنها أن العرب تاريخياً أتوا من مجتمع فردي كما هو واضح في مجتمع ما قبل الإسلام حيثُ سادت العصبية القبلية بدلاً من الدولة. وحتى ضمن القبيلة كان الشعور الفردي هو الغالب، الأمر الذي تدل عليه ميول التفاخر والثأر وتمجيد الصفات الفردية. وقد بقيت آثار هذه الظواهر متوارثة عبر الأجيال. والمجتمع العربي الحالي على العموم هو مجتمع، للعادات وللتقاليد أثر قوي فيه، وتغلب فيه العاطفة والانفعال مقارنة بالنزعة العلمية العقلانية. ويغذي ذلك الحس بالذات والاهتمام بالمصلحة الفردية. وقد تضافرت الصفات المتوارثة مع حالة التخلف الثقافي والاجتماعي لتكوين هذا الميل الذي يتصاعد من وسط المجتمع إلى وسط الفئة الحاكمة. وليس من الصعب ملاحظة ذلك في جميع ثنايا المجتمع ومؤسساته وحياته اليومية. وتتجلى هذه الصفات في السلطة السياسية كجزء من المجتمع.

والعلاج الجذري لهذه الظاهرة هو التقدم وما يصاحبه من نضج وليس أي شيء آخر. فعندما يرتفع مستوى الفرد ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وعندما يعم الاستقرار والأمن ويرتفع مستوى المعيشة يمكن أن يتراجع هذا الميل للخاص لصالح الاهتمام بالمصلحة العامة. ومع ذلك فقد يكون مفيداً الإشارة إلى مسألة تتعلق بنظام الحكم وهي أن نظام الحكم السائد حالياً يشجع الميول الذاتية وليس العكس. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى ظاهرة البذخ في أجهزة الدولة والمبالغة في الإجراءات التي تنسب إلى هيبة الدولة والحصانات التي يتمتع بها الحاكم والامتيازات التي تمنح لمن يتولى المسؤولية وكون الباب مفتوحاً تقريباً لمدّة ولاية الحاكم والإعلام المبالغ فيه الذي يحصل عليه المسؤول.. إلخ. إن هذه المزايا

والمكاسب التي يحصل عليها المسؤول بحكم المنصب مقارنة بوضعه قبل توليه ذلك، ومقارنة بحالة عموم جماهير الشعب قد حببت إليه الطموح إلى السلطة والتشبث بها. في مثل هذا الوضع أصبح الصعود إلى السلطة محبباً والنزول منها صعباً. في حين أن المعروف هو أن اقتران السلطة بالامتيازات أمر لا يشجع عليه التراث الإسلامي الذي يحثّ على البساطة والزهد.

كذلك هناك مبالغة في مظاهر وإجراءات ما يسمى بهيبة الدولة، وهناك امتيازات مادية وغير مادية تفوق الحدّ الأدنى الضروري. لذا فقد يكون مفيداً إصلاح أوضاع الحكم في هذه الناحية للتقليل من طموح الساعين إلى الامتيازات وتسهيل عملية التخلي عن السلطة. على العموم النظرة الغالبة في الوضع العربي الآن هي أن الحكم مُلك وليس خدمة عامة. إنه بدرجة أو بأخرى مُلك شخصي للحاكم. لذلك فالحاكم الذي يعتبر الحكم مُلكاً والموظف الذي يعتبر المنصب محور حياته وكيانه الشخصي المادي والمعنوي، إن هذا الحاكم وهذا الموظف لا بُدَّ أن يتأثرا بالمشاعر الذاتية ويحسبا حساب مصلحتهما قبل كُلّ شيء في العمل وتحديد المواقف. فما هو السبيل لتبسيط قضية الحكم وتحويلها من ملك إلى خدمة عامة؟ هناك الكثير مما يمكن أن يعمل في مجال الرواتب والتقاعد والامتيازات والحماية والمساءلة والحصانة والإعلام ومدة الخدمة وإجراءات السفر في الداخل والخارج وغيرها.

ومن التدابير التي أراها مفيدة جعل المنصب الحكومي مؤقتاً بفترة زمنية محدودة، وبعد انقضائها لا بد من تغيير المسؤول. فالمنصب الحكومي خدمة عامة والخدمة العامة يجب ألا تنحصر في نطاق محدود، ولا يشغلها عدد محدود من الأشخاص. فرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والوزراء ورئاسة المجالس التشريعية وما يرقى إلى منزلتها في الأهمية الرسمية يجب أن يكون إشغالها محدوداً بفترات زمنية تتفاوت من حالة لأخرى. فلا تكون مفتوحة كما هو الوضع السائد الآن. ويمكن أن تحدد الفترات الزمنية بطريقة متوازنة تحافظ على مزية اكتساب الخبرة إلى جانب مزية التداول.

وليس أقل أهمية من ذلك إلغاء جميع أشكال الحصانة القانونية التي يتمتع بها المسؤول في مناصب الدولة وجعل كل ما يقوله ويعمله خاضعاً للنقد والمناقشة في وسائل الإعلام والعرض على القضاء وتحقيق أعلى درجات الشفافية في العمل الرسمي وجعل مجال السرية مقصوراً على ما له علاقة فعلية بالأمن والصالح العام.

القسم الثاني

أولاً: الدولة القومية

الإنسان مادة وروح، والمادة هي جسمه، والروح هي معنوياته. والتقدم لا يحدث ولا يستقيم إلا بمعنويات مرتفعة تولد الطموح والخيال والحماس والحيوية. وأساس المعنويات هو معرفة قوة الذات أي قوة الأنا المستترة في أعماق النفس. إن النفس الداخلية لا تتحرك إلا إذا حفزت وكان لها مثل أعلى وهدف كبير وغاية سامية عالية المنزلة في سلم الأمور العظيمة. كان ذلك شأن جميع الثورات الكبرى في التاريخ وحركات الإصلاح التي غيرت حياة المجتمع. المجتمع المتأزم الضيق المجال الضعيف تكون طموحاته عادة صغيرة. فماذا كان سرّ النهضة العربية الإسلامية؟ ألم تكن مبادئ الإسلام والهدف السامي الذي رسمه لأصحاب الدين الجديد بتغيير التاريخ وتجاوز الموجود إلى هدف سام كبير؟ فمن توحيد المدينة إلى توحيد الحجاز، إلى تحرير الجزيرة وتوحيدها، إلى دعوة الامبراطوريات القديمة المحيطة، إلى الدين الجديد، ثُمّ كانت الفتوحات ونشر الدعوة بحيث قامت دولة من الصين إلى جنوب أوروبا. كذلك كان شأن جميع الثورات الكبرى في التاريخ. ولم يحدث ذلك إلا كنتيجة لحدوث تغيير في داخل الإنسان.

في حالة الضعف وفقدان السيادة وتسلط الأجنبي واضطراب الأمن وخراب الاقتصاد يفتش الإنسان عن وسيلة دفاع عن النفس ضدّ مخاطر الأوضاع المحيطة به، فينسحب إلى القرية ليعيش وإلى العصبية القبلية لاتقاء عدوان الآخرين، وللعائلة للحماية من الجيران. فيعم الجهل وتعتل الصحة، ويضيق الأفق والمطامح، ويعم الركود والكسل، وتتحدد المعرفة بحدود المجتمع الصغير وينعزل الفرد عما يدور في خارجه. ولكن عندما تقوم الدولة وتضم جميع المجتمعات الصغيرة المنعزلة، ويحصل الاتصال بالآخرين، وتفرض الدولة الأمن وتحمي الوطن وتعتني بشؤون الاقتصاد، عندها تنشأ طرق المواصلات، وتزداد حركة السكان، فتضعف العصبيات الضيقة لحساب العصبية لما هو أكبر وأوسع، عصبية

الدولة، أي الوطن فيحصل التفاعل، ويرتفع الإنتاج والتجارة وتنتشر المعرفة والثقافة، ويحصل الانتقال من وضع إلى وضع أعلى منه مرتبة في سلم التقدم، ويطمئن الفرد من اعتداء جيرانه ومن اعتداء الآخرين. ذلك ما حققته الدولة القومية على أنقاض الإقطاعات والممالك المحلية.

عندما يكون المجتمع موزعاً على وحدات صغيرة منعزلة تفتقر إلى الأمن ويسودها الفقر والجهل، وتنعدم فيها السلطة المركزية وتغيب سيادة الدولة، وتكون الحقوق والواجبات مبنية على أساس القوة النسبية لهذا الفرد، أو لهذه العائلة، أو لهذه العشيرة إزاء الأفراد والعوائل والعشائر الأخرى، وكلٌ يحصل على المكانة والاحترام والحقوق والمنافع المادية بمقدار ما لديه من قوة مقارنة بقوة الآخرين.

وفي مجتمع تسوده القوة المباشرة يكتسب الرجل وضعاً خاصاً مميزاً عن المرأة، ويكتسب الآباء قوة خاصة بالنسبة إلى الأبناء، وبذلك يتوزع المجتمع إلى أصناف وطبقات ومراتب، أساسها القوة، فيكون التمييز واضحاً وعدم المساواة بيِّنة والعدالة مختلة. وبقيام الدولة الوطنية، بسلطة مركزية قوية، وقوانين عامة موحدة، يخضع لها الجميع، ومعايير تقوم على الإنتاج والعمل والكفاءة استطاع المجتمع دخول دنيا المساواة والعدالة والكفاءة، فالدولة القومية هي دولة القوانين الموحدة المطبقة على الجميع. وأصبح اعتبار المواطنة هو الأساس فظهرت فكرة الجنسية لتحل محل الانتماءات العائلية، أو العشائرية، أو المذهبية، أو المحلية. فالجميع مواطنون متساوون في الحقوق وفي الواجبات بغض النظر عن اعتبارات المجتمع القديم الضيق. في المجتمع القديم كانت التفرقة والتمايز يعدان أمرين طبيعيين لأنهما نابعان من القوة النسبية ومن دون القوة لا يستقيم المجتمع. أما في الدولة القومية القائمة على قانون المواطنة فالخروج على مبادئ المساواة في الحقوق والواجبات لا يعدّ أمراً طبيعياً، بل خرقاً مبدئياً يتحمل الحاكم وزره. في المجتمع القروي القديم كانت المهنة الرئيسة هي الزراعة والرعي والحرف اليدويّة، وجل الإنتاج كان يذهب للاستهلاك الذاتي، فالسوق ضيق والتبادل محدود والاكتفاء الذاتي هو العمود الفقري للاقتصاد. ولعل أهم تطور إيجابي حصل في الاقتصاد هو نشوء السوق، أي قيام التبادل، فالمنتج ينتج ليبيع الآخرين والمنتج يتخصص بإنتاج سلعة معينة، أو جزء منها وبذلك جرى تقسيم العمل لعمليات متعددة فارتفعت الإنتاجية وتوسع الإنتاج ودخلت الآلة وقامت الصناعة ونشأت الأسواق.

وأول ما كانت تحتاجه عملية التقدم هذه هو توسيع السوق واندماج المجتمعات الصغيرة وحرية انتقال اليد العاملة وتكامل الموارد. وبذلك توسعت التجارة في الداخل وازداد التصدير للخارج فنشأت الحاجة لمواصلات سريعة ومرافق إنتاجية

وبنى تحتية على مستوى الوطن وظهرت الحاجة لقوة الدولة المركزية لتسهيل التصدير والتفاوض مع الدول الأخرى وفتح الأسواق الجديدة واستيراد الموارد والمواد الخام. كان ذلك هو ما قامت به الدولة القومية التي شهدت هذا التطور ورعته وكانت لها اليد الطولى في التقدم الاقتصادي الذي حصل في العالم. وبالطبع كانت الدولة القومية كبيرة ومتنوعة الموارد وذات موقع جغرافي ملائم فاستطاعت تحقيق وتائر عالية من التقدم الاقتصادي وخلق الثروة ورفع مستوى معيشة الأفراد.

في حياة المجتمع العربي علاقات متعددة ولكل علاقة رابطة بين الأفراد المعنيين بتلك العلاقة. هناك العائلة والعشيرة والحي والمدينة والدين والطائفة والمهنة والطبقة والعنصر والقطر. ويمكن لهذه الحزمة من العلاقات والروابط أن تنمو وتتطور في اتجاه إيجابي كما يمكن أن تنمو وتتطور في اتجاه سلبي. في وضع الفرقة والضعف والخوف وفقدان الأمن والتخلف الاقتصادي والاجتماعي يتراجع الفرد للاحتماء بهذه الروابط دفاعاً عن نفسه فتقوى وتتحول من مجرد علاقات اجتماعية إلى عصبيات مشحونة بالعاطفة والتطرف وهيمنة القوى الغريزية. وعلى العكس في ظل الوحدة والقوة والنهضة وتراجع الخوف تقل الحاجة لهذه العصبيات وتتحول الروابط إلى عوامل إيجابية تدفع في اتجاه العمل والتسامح والروح الإنسانية والرغبة في البناء، فتقوى ميول التقارب والالفة والتعاون والعمل المشترك، وتحل الرابطة القومية محل جميع هذه الروابط فيتقارب الأفراد ويتعاونون ويعملون سوية ويصبح الانتماء للأمة والوطن هو الغالب على سائر الانتماءات الأخرى. وبذلك تكون الوحدة عامل تقارب وتوحيد وسلام اجتماعي. في ظل التجزئة تتحول تلك العلاقات إلى عصبيات سلبية هدامة بدلاً من أن تكون إيجابية بناءة.

ثانياً: القوميــة والتقــدم

ـ ١ ـ

كثيرة هي القضايا التي يتباين ظاهرهاً أو مفهومها الشائع مع حقيقتها. لا شيء ساكن وبخاصة في المجال الاجتماعي فكُلّ شيء يتطور والمعرفة تزداد بمرور الوقت ومن خلال التجربة. فمفهوم الديمقراطية لم يكن ساكناً بل تطور، والفهم العام للاشتراكية قد تكونت منه مفاهيم متعددة. ومبادئ العدالة والحرية والكرم والشجاعة والإنسانية لم تبق ثابتة كما كانت بل خضعت للتطور ودخلت فيها عناصر جديدة لم تكن موجودة في السابق. كذلك الحال في الوطنية والقومية والاستقلال لا بل إن مفهوم التقدم نفسه قد تطور لصيغ جديدة ناهيك بأنماط المعيشة التي شهدت تطوراً ملحوظاً لا تصعب ملاحظته.

والتطور الذي نحن بصدده الآن ليس مجرد التغيير، بل هو التغيير المقرون بالغاية والمتجه نحو هدف، وليس التغيير المجرد من الغاية والهدف. التغيير كان دوماً يتجه نحو التقدم الذي ينقل الإنسان من وضع إلى وضع أعلى مرتبة.

الغرض من هذا الحديث هو إيراد بضع كلمات عن قضية القومية. فالذي يتتبع تاريخ نشوئها يجد أنها اتخذت أكثر من مفهوم، فقد تطور مفهومها، أو ما قيل إنه مفهومها. فالتعريف والمقومات التي تنطوي عليها اتخذت صوراً متعددة خلال الزمن. ومهما تعددت المفاهيم وتغيرت الصور يبقى للقومية معنى جوهريٌ هو نشدان القوة المادية والمعنوية عن طريق تكوين كيان قومي للأمة. فقد تغيرت الصورة وتباينت المفاهيم كما تعددت الانطباعات والأفكار الشائعة عن القومية، ولكن بقي الجوهر ثابتاً ألا وهو القوة المادية والمعنوية التي يحققها الكيان الموحد مقارنةً بالتجزئة المقرونة بالضعف والانكسار المعنوي. لقد اقترنت القومية عند البعض بالتعصب وبالعدوانية وبالتوسع وبالحرب، بتأثير المثال الألماني في حربين عالميتين، وبعبارة الشوفينية التي أتت بها الأدبيات السوفياتية. فهل كان كُلّ ذلك صحيحاً؟ إنني أجد أن التعصب والعدوانية والحرب ظواهر يحملها من يحملها بسبب أوضاعه الخاصة، وليست نتيجة حتمية للقومية، أي وجود كيان قومي موحّد. فالتعصب عند الإنكليز معروف وإن كان ناعم الملمس والعدوانية، والحرب موجودة الآن عند قادة الصهيونية والولايات المتحدة وهناك أمثلة كثيرة غيرها. إن السعي إلى القوة المعنوية والمادية موجود عند جميع الدول وعند جميع الشعوب، بعضها له ظروف مواتية لتحقيقه وبعضها غير ذلك، إنني لا أعرف حالياً قيادة من القيادات السياسية في العالم لا ترغب ولا تسعى إلى تحقيق شيء ما عن طريق القوة المادية والمعنوية. هناك دول محدودة الحجم والموارد والإمكانيات ما يجعل قدرتها على تحقيق ذلك محدودة، وهناك دول إمكانياتها أكبر والفرص المتاحة أمامها أكثر.

أمام الأمة المجزأة فرصة لزيادة قوتها المادية والمعنوية، لذلك فمن الضرورة والحصافة والحكمة أن تستغل هذه الإمكانية وتلج مجال التوحيد. ويصح ذلك على الأمة العربية فهي بحجمها السكاني والجغرافي وتنوع وتكامل مواردها تستطيع أن تحقق قفزة إلى الامام في مجال زيادة قوتها المادية والمعنوية عن طريق الوحدة. فالوحدة توفر حافزاً معنوياً ودافعاً روحياً يغذيه التاريخ والتراث الحضاري. فليست القومية مرادفةً ولا محفزةً للتعصب وهي بحدّ ذاتها لا تغرس ميول العدوانية ولا تدفع إلى الحرب. إن قادة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الآن يمعنون في هذا الاتجاه بتأثير أفكار ذات جذور دينية، والولايات المتحدة بعد أن اتحدت سارت على سياسة العزلة عن العالم.

ـ ٢ ـ

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة عبارات تنتقص من القومية وأخرى تدعي أن عصر القومية قد انتهى. وليس من الصعب معرفة دوافع هذه الإشارات المنفعلة التي تدل على سذاجة في أحسن الأحوال. فالحديث عن تجاوز مرحلة القومية، أو أنها تدفع إلى التعصب لا يقوم على دليل، فحقيقة العالم كانت ولا تزال غير ذلك. فمن هي الدولة التي لا تتصرف على أساس قومي، ومن هي القيادة السياسية التي لا تعمل بدوافع قومية؟ لو أُجري تحليل إحصائي لتصويت أعضاء الأمم المتحدة في مختلف القضايا التي عرضت على المنظمة الدولية منذُ قيامها حتّى الآن من حيثُ الدوافع، فماذا نتوقع أن تكون النتيجة؟ هل كانت الدوافع غير قومية؟ ليس من الصعب معرفة الجواب. لقد كان الدافع هو المصلحة القومية عدا حالات فرعية قليلة لا تتعلق بالجوهر. طبعاً هناك فرق بين الحديث عن القومية بصوت مرتفع وبين التصرف الهادئ، ولكن في النهاية ليس هناك دافع جوهري لمجمل العمل والتصرف في العلاقات الدولية غير خدمة المصلحة القومية، أي تحقيق المزيد من القوة المادية والمعنوية للدولة المعنية.

فالذين ينتقصون من القومية أو يعتبرونها خارج الزمن، هل يعرفون تماماً مقدار القوة المادية والمعنوية التي يحملها تكوين كيان قومي موحّد للأمة العربية؟ هل بإمكانهم أن يتصوروا الأفق الرحب والفرصة العظيمة التي يحملها هذا المشروع للتقدم في بناء القوة المادية والمعنوية للأمة ولعموم أفراد الشعب؟ إنهم في الغالب واقعون تحت تأثير نفسي متراجع بفعل الإعاقة في الماضي واضطرابِ الحاضر. إنهم يعرفون الموجود ويمنحونه فضيلة لمجرد أنّه موجود، ولكن ليس بمقدورهم أن يعرفوا دنيا الوحدة إلا إذا عاشوا فيها، فالمعرفة الذهنية ليست معرفة الواقع، بل هي تصور للواقع والتصور لا يمكن أن يرقى إلى الحقيقة. إن الموجود ملموس يتفاعل معه الذهن في كُلّ لحظة فتتضح أبعاده وتتشخص محتوياته. للواقع مساوئ ونقائص، وبما أنها موجودة فهي مألوفة، وجرى التعايش معها وتم قبولها ضمنياً على خطورتها وفداحتها. وقد يكون للواقع بعض المزايا إلا أنها نسبية ومحدودة. إنها مزايا ضئيلة لا تقارن بمزايا غير موجود بعد ألا وهي حالة الوحدة. فالتجزئة قد تحقق بعض المكاسب للبعض، ولكن تلك المكاسب تتضاءل وتصبح صغيرة الحجم إذا ما قورنت بالمكاسب التي تحققها حالة الوحدة. إن تفضيل الموجود اليوم على ما يمكن أن يوجد غداً خطأ فكري. فالموجود لا يكتسب أفضلية لمجرد أنّه موجود، والذي يمكن أن يأتي لا يفقد أهميته لمجرد أنّه لم يتحقق بعد. ولو كان منطق أفضلية الموجود على ما يمكن أن يوجد صحيحاً

لاكتسبت الجاهلية أفضلية على الإسلام كمثال واحد في التاريخ.

الوحدة عالم آخر، كُلّ شيء فيه أقوى وأكمل وأحسن، فهي مفتاح تقدم يفوق كثيراً ما نتصوره الآن ونحن في حالة التجزئة والتخلف والضعف. إن القوة التي تخلقها الوحدة شيء آخر لها مدى ومحتوى ونتائجُ أوسعُ وأكبرُ مما يستطيع الذهن المجرد أن يتصوره. إننا نعرف أن الوحدة تفتح المجال للتقدم في جميع المجالات، ولكننا لا ندرك على وجه التحديد التقدم في الاقتصاد والصناعة والزراعة والتنمية، وارتفاع مستوى المعيشة، ولا التقدم في التعليم والثقافة ونشر المعرفة وازدهار العلم، ولا التقدم في الحياة الاجتماعية للأسرة وحرية المرأة، والعلاقات بين الأفراد والصحة العامة، والاتصالات وحركة الناس، والأمن الاجتماعي والتعايش السلمي والأمن والاطمئنان، والراحة النفسية وتراجع العصبيات الضيقة والتفكير الخرافي والصراع الداخلي، وهي كلها إنجازات تتحقق عن طريق الوحدة. إن القوة الناتجة من الوحدة حلزونيةُ التصاعد وذات آفاق متطورة، فالقوة تجلب قوة جديدة وهكذا. القوة المادية لا تقتصر على الناحية الاقتصادية، بل هناك القوة العسكرية والقوة الثقافية والقوة التقنية. وجميع هذه الأصناف من القوة تفتح آفاقاً جديدة وتتولد منها باستمرار دفعات جديدة من القوة. والقوة، كما لا يخفى، حالة الصحة والتقدم، وهي فضيلة كبرى بعكس الضعف الذي يجلب بدوره مزيداً من الضعف وكُلّ ما ينتج من تخلف وتراجع وبؤس بشري. القوة فضيلة إيجابية والضعف رذيلة لأنه سلبي. لذلك كان الإنسان يناضل دوماً ضدّ الضعف بمختلف أشكاله.

القوة فضيلة تنضح خيراً وعافية ورفاهاً وسعادة تفيض على الجميع. فهي التي تخلق الوفرة بالكم وبالنوع، وترفع مستوى المعيشة الاقتصادي والاجتماعي وترتقي بالحياة إلى مستويات نوعية أعلى. القوة المادية توفر الأمن في الداخل فيذوب كثير من الصراعات البينية ويتراجع كثير من العصبيات ويحل الاطمئنان والثقة في المستقبل ويتوطد السلام الاجتماعي. فبظل الدولة القوية تتراجع المطامع الأجنبية ونشاطات التدخل والاختراق، فتصبح الحدود مصونة، ووحدة الوطن محترمة، والدولة مهابة في المحيط الدولي وكلمتها مسموعة ودورها مُقدَّر ومصالحها محترمة، فيبتعد الطامعون عن المس بها. وبذلك تتجنب الكثير من الصعوبات والمشاكل التي تتولد من حالة الضعف.

الضعف رذيلة فهو يجلب الصعوبات والمشاكل ويولد عدم الاستقرار ويشجع على العدوان من قبل الآخرين، ويستثير طمع الطامعين والانتهازيين، ويجعل الأمن في الداخل والخارج في خطر مستمر بكل ما ينتج من ذلك من استنزاف

الموارد وفقدان الأمن وارتباك الدولة وانشغالها عن التنمية والتقدم والرفاه الاجتماعي. والأمثلة على ذلك في العالم كثيرة ولعل أبرزها الحالة العربية الراهنة. فالأنظمة العربية كلها الآن في وضع الأزمة والمعاناة والحالة غير الطبيعية، وهي وإن كانت تحاول، عن طريق المكاسب الجانبية التي تحققها، أن تقنع جماهيرها بصلاح الموجود وتحقيق شيء من الرضا عن سياساتها، تبقى في حقيقة واقعها تعيش أزمة وتنتقل من حالة غير طبيعية إلى حالة غير طبيعية أخرى مستخدمة الإعلام والقوة والقمع والتفاهم المذل وغير المتكافئ مع القوى الأجنبية. إنها تحاول أن تتعايش مع حالة الأزمة والبقاء والاستمرار مستخدمة لمدد طويلة (أصبحت دائمية تقريباً) قوانين الطوارئ. ويقوم بعضها بعقد المقارنات بين حالة قطر وحالة قطر آخر، لتزيين ما هي عليه وتحسين صورته متجاهلة أن ذلك أمر نسبي ومقارنة بين السيئ والأكثر سوءاً، بين حالة أزمة معينة وحالة أزمة بدرجة أقل. إن الذين يقنعهم منطق التبرير ويمنحون القناعة بوضع التجزئة لا يعرفون الفرق الكبير بين الواقع وبين ما يمكن أن يكون عليه، بين حالة الأزمة الراهنة ووضع الازدهار والتقدم والاحترام والحرية والسيادة والأمن والرفاه والسلام، وتحسين نوعية الحياة وانسيابية العلاقات والعمل والتمتع بمباهج الحياة وبثمار التقدم العلمي والتقني والوئام الاجتماعي وروح التسامح والراحة النفسية التي تتولد من وضع القوة المادية والمعنوية التي يحققها بناء كيان قومي موحّد. البعض قد يجهل ذلك والبعض قد يعرفه معرفة غير كاملة. والسبب في ذلك هو أن الواقع الراهن موجود والمستقبل العظيم لم يوجد بعد. الواقع الراهن يسير بقوة الاستمرارية والمستقبل العظيم يحتاج إلى جهد جديد وعمل جديد، أي لنضال شاق، والعمل والنضال يتضمنان الألم والمعاناة.

ـ ٣ ـ

هذا عن القوة المادية. وهناك باب آخر متداخل معه وممتزج فيه هو باب القوة المعنوية. القوة المعنوية شيء مهم جداً لأنه يتعلق بالروح المعنوية والحماس والحيوية والتفاؤل والإقدام والثقة بالنفس ومجاهدة الصعوبات التي تشكل المحفز الداخلي في الفرد وهي التي يرجع إليها في النهاية الفرق بين حالة وحالة. هناك حالة الخمول والخوف وهبوط المعنويات والشعور بالإهانة والكسل والتردد والخضوع للخرافة والعادة والتعصب والغرائز الدنيا، ثُمّ هناك حالة النقيض، وهو وضع القوة المعنوية حيثُ التفاؤل والإقدام والثقة واحترام النفس والترفع وشعور العزة والسيطرة على الغرائز والعقلانية والتوازن والتسامح والرضا والاطمئنان

والطموح والإبداع. إن العربي الذي يعيش في مجتمع أمة كبيرة قوية ويتعرف على دقائق الحياة فيها يستطيع أن يتحسس الفرق بين مشاعر الفرد في وضع القوة، مقارنةً بوضع الضعف، ففي مجتمع القوة يكون الفرد في وضع نفسي ومعنوي مختلف في بيته وعمله وسفره واتصاله بالآخرين، ولنظرته إلى الحياة وللقوة المعنوية التي تتولد من قوة الدولة الموحدة أثر كبير لا يعرفه إلا من يعيش فيه. والفرد المنتمي إلى أمة تعاني الضعف والتجزئة وغياب الكيان القومي يعرف حالة البؤس والأسى والألم والانكسار الذي يعيش فيه وإنْ كان متعايشاً معه. فهو يعرفه في حياته اليومية ويعرفه عندما يسافر إلى بلدان أخرى للعمل وللتجارة أو للسياحة ويعرفه عندما يتحاور أو يتفاوض مع الآخرين من البلدان القوية.

الذين يوجهون الآن كلمات الانتقاص للقومية يتجاهلون حقيقة الطبيعة البشرية التي تحتاج دوماً إلى الحافز. فهل هناك إنسان يعمل من دون حافز؟ الشعور القومي هو الحافز الذي نتج منه التقدم الهائل الذي أحرزته الأمم في مختلف حقب التاريخ. هذا هو معنى الشعور بالذات وهذا هو معنى وجود الهوية. إن الذي لا يشعر بذاته وليس له هوية لا يحقق شيئاً مهماً، بل يتحول بالتدريج إلى مهمة الإدامة المادية للجسم التي هي أقرب إلى حياة الحيوان.

الشعور القومي موجود عند جميع الأمم، وهو الحافز للنشاط والإبداع والتقدم وإن كان التعبير عنه يختلف من حالة إلى أخرى، وإن كان المجال المتاح للحافز متبايناً من حالة إلى أخرى. إن قوة كبيرة تتولد في الإنسان عندما يفكر بذاته ويركز على جوهره الداخلي ويتعرف على هويته. إن في تفكير (أنا موجود)، أنا أستطيع و(نحن موجودون، ونحن نستطيع) قوة هائلة يمكن توظيفها من أجل التقدم والإبداع والسيطرة على الظروف، والشعور القومي هو الذي يحرك هذا الشعور ويخلق الحافز الذي يحيل حالة السكون إلى حالة حركة.

إن أنظمة الدولة القطرية تدرك ذلك وتعرف أهمية الحافز ودوره، لذلك نجدها تحاول جاهدة خلق حافز متلائم مع وضع التجزئة عن طريق مظاهر الوطنية القطرية والاهتمام بالتاريخ القديم للقطر، والإعلام لرئيس الدولة، والتعبئة في المناسبات القطرية، ولكنها لم تستطع أن تحقق نجاحاً، فالوطنية القطرية لم تنجح بالرغم من اشتراك بعض النخب عن جهل أو مصلحة في هذا المسعى. إذن فحتى الدولة القطرية تعترف بأهمية الحافز الذي أرادت أن تجعله مشتقاً من القطر بدلاً من الأمة. فالتاريخ القطري القديم متشابك مع تاريخ الأمة والتفاعل الحضاري كان دوماً موجوداً، والأمة العربية لم تتكون من فراغ بل من حصيلة تفاعل معقد وتطور متشابك بين أقوام المنطقة أدّى إلى تكوين عوامل اشتراك وروابط تمخضت عنها

الأمة العربية بلغتها وثقافتها وديانتها وموروثها الحضاري وتاريخها المشترك. فهل يدرك أصحاب كلمات الانتقاص من القومية ما يقولون؟ هل يعرفون حقاً أن الإنسان لا يمكن أن يعيش بدون حافز وبدون أن يشعر بذاته ويدرك هويته ويتحرك عنده الطموح للتقدم؟ هل يعرفون الفرق بين ما يمكن أن يفعله الحافز القوي في حياة الإنسان والإمكانيات الهائلة التي يمكن أن يطلقها ليعمل وينتج ويفكر ويتقدم؟ هل يدركون الفرق بين فرد دنياه حدود القطر وفرد دنياه حدود الوطن العربي والأمة العربية؟ الوطن العربي بموارده وسعته وموقعه واتساعه وتنوعه، والأمة العربية بتاريخها وتراثها الروحي ولغتها وثقافتها وحضارتها، كُلّ ذلك يشكل دنيا أخرى تماماً، فشتان بين دنيا ودنيا، وشتان بين شعور وشعور.

إن الإعاقة التي شهدها مشروع الوحدة وصعوبة الظروف واضطراب الواقع والإعلام المضلل عوامل علينا أن ننتبه لدورها في إيجاد هذا التضليل وهذا الخطأ الفادح الذي يقع فيه البعض عندما يتحدث عن الوحدة والتجزئة. فالموجود ليس هو الأفضل لمجرد أنّه موجود، ولو اقتنع البشر بهذه المقولة لما كان هناك تقدم. التقدم كان دوماً وليد تجاوز الموجود لتحقيق الأفضل غير الموجود. أما الصعوبات فليس لها غير الجلَد والتحمل والتضحية والوقت الطويل، ليس لها غير الصبر والمطاولة فكُلّ شيء مرهون بإرادة الإنسان. لأولئك الذين يتكلمون بدون مسؤولية أقول:

هل يستوي الذي له دور مع من لا دور له؟ الذي له احترام مع من ليس له احترام؟ هل يستوي الذي يهابه الطامع ويخشاه المعتدي مع من لا يهابه الطامع ولا يخشاه المعتدي؟ أليس هناك فرق مهم بين من يصنع تقدمه بجهوده ويوطد أمنه بقوته ومن ينشد ذلك عند الآخرين فيضطر للتنازلات المهينة؟ أليس هناك فرق جوهري بين من يسيطر على حياته ويصنع مستقبله وبين من تكون حياته من صنع الآخرين ويكون مستقبله مجهولاً في مهب الريح؟ هل هناك غير القوة المادية والمعنوية ما يستطيع تحقيق كُلّ ذلك؟ وهل من سبيل لهذه القوة غير أن تتحد الأقطار الضعيفة وتتكامل الأجزاء المبعثرة؟ هل بإمكان من يتحدث بتأثير حالة الضعف أن يدرك ماذا يمكن أن تفعله القوة المادية والمعنوية من تغيير جذري في حياة الأمة العربية؟ وهل يدرك ما يعنيه قيام دولة قوية موحدة في هذا الجزء من العالم، وبهذا الوطن وبهذه الموارد وبهذا الموقع وبهذا التاريخ وبهذا التراث؟ القوة عامل مساعد على السلام وعلى الأمن وهي مبعث الحافز الروحي الذي يفجر الطموح ويبعث على الحيوية ويشجع العمل والنشاط والإبداع. السعادة رفاه مادي وتمتع بمباهج الحياة إلى جانب سعادة روحية مبعثها الثقة بالنفس والشعور بالاعتزاز والرضا والتفاؤل والطمأنينة والتمتع بالقيم المعنوية والتمسك بالقيم السامية والأخلاق الرفيعة. إنه عالم آخر من

الغنى والوفرة والرقي والتقدم غير هذا العالم المهين الفقير المضطرب فاقد الأمان والمعرّض للكوارث والاعتداءات، عالم السلبية والتذمر والتخلف والعبث والخوف والمهانة. لأولئك النفر من السياسيين والمثقفين أقول إن التكيف مع الموجود ليس دائماً حكمة، وقبول الأدنى ليس حصافة ولا تقدماً، والتنظير للواقع ليس نضالاً، وترجيع صدى الإعلام المعادي والثقافة المنحازة ليس تفكيراً أصيلاً، إذ لا شيء يجب أن يعلو فوق المصلحة الحقيقية للشعب.

ثالثاً: الوحـدة والتقـدم

ـ ١ ـ

من أهم المواضيع التي شغلت المعنيين بشؤون الفكر هي قضية المعرفة. كيف تتكون المعرفة أو كيف نعرف؟ هناك قواعد المنطق وأصول علم الكلام وما يرافق ذلك من عملية الاستنتاج. ثُمّ هناك استعراض الوقائع والربط بينها والتوصل إلى استنتاجات وما يرافق ذلك مما يدعى بالاستقراء. وهناك التاريخ، وهناك الإحصاء، وهناك المختبر واتباع الطريقة العلمية. ومهما تباينت الطرق إلى المعرفة فهي في النهاية تمثل سعي الإنسان المتواصل إلى معرفة ما يدور حوله أو بداخله. إننا الآن نتحدث باتساع عن التقدم وما هو السبيل إليه. ومن دون الدخول في قضية اختيار الأسلوب، أو الطريق، وبعيداً عن جدال ماهية التقدم ونوعيته، يمكن أن نقول بعبارة بسيطة إن التقدم يعني تحسين الوضع المادي والمعنوي للإنسان وما يتبع ذلك من ضرورة حلّ المشاكل التي تعترض ذلك وتذليل الصعوبات التي تقف بوجهه. وبهذا التبسيط وتوخي السهولة يمكن القول إن تحسين الوضع المادي والمعنوي للفرد المواطن يتطلب كُلّ ما ندعوه التنمية والحرية والاستقلال والعدالة والأمن والسلام الاجتماعي. أما كيف يمكننا التوصل إلى ذلك باعتبارها مكونات التقدم، فهو ما نراه من حولنا في عالم اليوم وما تعلمناه من تجربة التاريخ. في عالم اليوم وفي حقب التاريخ تعرجات فيها السلبي وفيها الإيجابي ولكن مع ذلك فالتعرجات لا تعيق عملية التوصل إلى درجة جيدة من المعرفة عن موضوع التقدم.

إذن، فمما يدور حولنا في عالم اليوم ومما أفرزه التاريخ من معلومات وأخبار نستطيع أن نعرف شيئاً عن هذه القضية المحورية في حياتنا اليوم.

التنمية الاقتصادية في عالم اليوم تحتاج إلى سوق كبيرة، والحجم بحدّ ذاته مبعث مزايا اقتصادية معروفة هي من الأمور الأساسية في مبادئ علم الاقتصاد. فالحجم يعني السوق الكبيرة والسوق الكبيرة تعني إمكانية الإنتاج الواسع النطاق

الذي تحتمه الآلة والتقنية الحديثة. طرق الإنتاج في تطور مستمر بسبب التقدم العلمي والتقني، الأمر الذي يجعل الحدّ الاقتصادي الأدنى لا يمكن المحافظة عليه في مثل هذا الوضع إلا بتوسع السوق، وهكذا. واتساع الحجم يسمح بتقسيم العمل بكل ما يحمله من مزايا لزيادة الإنتاج، تلك المزية التي تحدّث عنها آدم سميث. وتقسيم العمل يسمح بالتخصص ويسهل اندماج الموارد وتكاملها واتساق بعضها مع البعض الآخر والاستفادة القصوى من مزايا الإنتاج الكبير المعروفة. في الوضع الاقتصادي الحالي أدلة لا يمكن التغاضي عنها على الدور الرئيس الذي يلعبه الحجم في دفع عجلة التنمية. فحالات التنمية الكبرى في العصر الحديث قد حدثت في الدول الكبيرة الحجم. أما الدول التي لم يكن حجمها الوطني كبيراً فقد عوضت ذلك عن طريق المستعمرات التي وسعت سوقها الوطني وأبرز مثال على ذلك بريطانيا. إن حركة الاستعمار وجهود الاستكشافات الجغرافية كانت مدفوعة إلى حد بعيد بدوافع توسيع السوق والحصول على الموارد وجني مزايا التكامل الاقتصادي.

ويلاحظ أنّه بتقلص الوضع الاستعماري القديم امام حركة الاستقلال وبانتهاء مرحلة الاستكشافات الجغرافية ظهرت أساليب جديدة للتعويض عن ذلك. وأبرز هذه الأساليب ظهور التجمعات الاقتصادية التي عمت عالم اليوم إذ يلاحظ أنّه حتّى الدول الكبيرة والمتقدمة اقتصادياً دخلت هذا المضمار لجني المزيد من التقدم الاقتصادي كالولايات المتحدة الأمريكية في تجمّعها مع كندا والمكسيك.

والأسلوب التعويضي الآخر الذي ظهر في العصر الحديث هو الشركات العملاقة العابرة للقارات، واتفاقية التجارة الحرة، وما يدخل في باب حركة العولمة التي تهدف في النهاية إلى توسيع السوق الوطنية لتمتد إلى أسواق الدول الأخرى. لذلك نجد أن الدول المتقدمة اقتصادياً التي تعرف بالملموس مزايا الحجم الاقتصادي الكبير وأثره الحاسم في تطور اقتصادياتها تسعى دوماً إلى تحقيق هذا الهدف بشتى الأساليب، كالاتحاد وتكوين كيان وطني كبير عندما يتاح ذلك كما حدث في الولايات المتحدة أو بالامتداد الاستعماري في مناطق جديدة أو في التجمعات الاقتصادية أو بإجراءات العولمة والشركات العملاقة. وبيت القصيد في ذلك بالنسبة إلى الأمة العربية هو أن فرصة متاحة أمامها لتحقيق المزايا الاقتصادية للحجم الكبير وأن تدخل بذلك مجال التنمية الحقيقية عن طريق الوحدة دونماً حاجة للأساليب الأخرى.

إن المزايا الاقتصادية لدولة الوحدة العربية بائنة وتكاد المعرفة عنها أن تكون عامة والاعتراف بصحتها شاملاً في جميع الأوساط. وقد تناولتها بحوث وكتابات

عديدة. ولعل من أهم الدراسات الرصينة عن ذلك هو ما ورد في التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي الصادر في التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي الصادر من مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ـ الطبعة الثانية ـ شباط/ فبراير ٢٠٠٢، ص ٤٧٩-٤٩٢) بعنوان مستقبل الأمة العربية. وقد أوضح التقرير مقارنة بالأرقام بين المزايا الهامة لوضع الوحدة (بحدها الأدنى) وبين وضع التجزئة (بحدها الأعلى) في سنة ٢٠١٥ مقارنة بسنة ١٩٨٥، في مختلف حقول التقدم الاقتصادي والاجتماعي. فمستوى وفيات الأطفال ينخفض من ٨٩ بالألف إلى ما يقل عن ٦٠ بالألف، ويرتفع عرض قوة العمل من ١٢٤ مليون نسمة إلى ١٤٢ مليون نسمة، وتتناقص مستوردات الغذاء حتى تتوقف بعد ٢٠١٥ وتنخفض مستوردات السلع الرأسمالية إلى النصف أو ربما إلى الثلث، وتنخفض أعباء الدين العام فنسبة خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات تهبط من ١٣,٨ في المئة إلى ١١ في المئة ونسبة الدين العام إلى الناتج القومي الإجمالي من ٦٧,٥ في المئة إلى ١٢,٦ في المئة. ويرتفع مستوى الإدخار والاستثمار من ٤٧,٦ مليار دولار إلى ٧٧,١ مليار دولار وتنخفض نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٩,١ في المئة إلى ٢٢,٩ في المئة وترتفع معدلات التبادل التجاري مع العالم الخارجي من ٠,٩٩ في المئة إلى ١,٢٧ في المئة وترتفع نسبة الاستثمار القومي في الزراعة من ٢,٢٣ في المئة إلى ٦,١٩ في المئة وفي التعدين من ٢,٣٩ في المئة إلى ٩,٧٣ في المئة وفي الصناعة التحويلية من ٢,٩٢ في المئة إلى ٨,٠٦ في المئة وفي الكهرباء من ٣ في المئة إلى ٧,١١ في المئة وترتفع نسبة الناتج المحلي العربي القطاعي (القيمة المضافة) من ٣,٢٠ في المئة إلى ١٢,٣٠ في المئة في الزراعة ومن ٢,٧٨ في المئة إلى ٥,٣٩ في المئة في التعدين ومن ٦,٧٦ في المئة إلى ٢٢,٧٦ في المئة في الصناعة التحويلية ومن ٥,٩٨ في المئة إلى ١٨,٨٨ في المئة في الكهرباء. وتشير الدراسة إلى تحسن في مستوى المعيشة فنصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي يرتفع من ٧,٤ في المئة إلى ١١,٨ في المئة ويرتفع نصيب الصناعة التحويلية من ١٧,٨ في المئة إلى ٢٤,٨ في المئة ويرتفع معدل نمو الاستهلاك العائلي من ٤,٢ في المئة إلى ٨,٥ في المئة خلال المدة من ١٩٩١-١٩٩٥ إلى ٢٠١١-٢٠١٥ عند مقارنة وضع التجزئة بوضع الوحدة.

ـ ٢ ـ

ولكن أهمية الأمر لا تقتصر على هذه القضية المعروفة المسلَّم بها بل تتعداها إلى أمور، المعرفة عنها أقل، وهي القضايا المتعلقة بغير الأمور الاقتصادية في عملية التقدم. الاندماج العربي من شأنه أن يفجر ينابيع التقدم في جميع هذه

المجالات، وبذلك تتسق وتتكامل حركة التقدم وتدور عجلتها لتنقل الأمة من وضع إلى وضع أرقى في سلم التقدم. ولموضوع التقدم جانب آخر لا يقل أهمية وهو التطور الاجتماعي. المقصود بالتطور الاجتماعي رقي طرق عمل الأشياء وتجديد أساليب المعيشة. فالفرد يمارس مهناً معينة متوارثة ويتبع أساليب في المعيشة هي الأساليب المتداولة في محيطه. وللمتوارث والمتداول والمألوف قدرة كبيرة على إعادة إنتاج نفسه، الأمر الذي يعمل على تكوين قوالب حياة محددة يبقى المجتمع يمارسها ويدور في مقتضياتها، وتلك هي الروح المحافظة التي تبقى منغلقة على الموجود المتداول، وبذلك يبقى المجتمع في مكانه راكداً لا يتقدم. فالفرد يبقى كذلك لأن جميع الأفراد الذين حوله هم على الشاكلة نفسها يأخذون منه ويعطونه ما عندهم وما يأخذونه ويعطونه هو الموجود المتداول نفسه.

وهكذا يبقى القديم على قدمه. والسبب هو أن الفرد يعيش ضمن حلقة ضيقة مغلقة، والحلقة الضيقة قد تكون العائلة أو القبيلة أو القرية وهي الآن الدولة القطرية. الأقطار العربية فيها درجة من التباين في طرق عمل الأشياء وأساليب المعيشة، والحدود القطرية تعيق، إلى حدّ ما، الأساليب وطرق المعيشة في القطر من التفاعل مع ما هو موجود في أقطار أخرى. وقد اتضح أثر ذلك في الحالات التي حدثت فيها درجة من الاختلاط وفتح الحدود. وبمقدار ذلك الاختلاط حدث بعض التطور في طرق المعيشة وأساليب عمل الأشياء، فدخلت حرف جديدة ونباتات جديدة وحصل نوع من التجديد في أنماط الحياة. ففي مرحلة انفتاح العراق على أبناء البلدان العربية حيثُ الغيت تأشيرة الدخول والإقامة وإذن العمل، دخلت أعداد كبيرة من أبناء البلدان العربية وبخاصة من مصر ولبنان وفلسطين والمغرب العربي للعمل. وقد لوحظ أنّه على محدودية ذلك الانفتاح ومدته فقد حصل شيء من التطور الاجتماعي، فدخلت الزخرفة المغربية والحفر على الخشب في الأثاث المنزلي ونبات الملوخية وأطعمة وحلويات لم تكن معروفة من قبل.

إن اتساع المحيط وخروج الفرد من دائرة القطر إلى محيط الوطن الكبير المتنوع الجغرافية وطرق المعيشة وأساليب عمل الأشياء والمعرفة باللغات والعلاقات مع العالم يساعد على إضعاف تأثير الموجود المتوارث وعلى تفكيك الثقافة القديمة ودخول الأفكار الجديدة والانفتاح على التقدم، وهكذا لا يعود الجديد شيئاً يسمع عنه بل يصبح مرئياً ملموساً. إن تطوير عادات عمل الأشياء مسألة مهمة في قضية التقدم، فالتقدم لا يحصل إلا إذا تغير موقف الفرد وتبدلت آراؤه وتغيرت تفضيلاته بحيث يصبح راغباً في الجديد مقبلاً عليه جريئاً في إحلاله محل القديم. إننا بحاجة ماسة إلى إجراء تطوير في عمل مؤسساتنا وطرق الإنتاج وأساليب

السكن والعمران والنقل والاتصال والتعليم وجميع مرافق الحياة بإزالة العوائق امام قانون الأواني المستطرقة ليعمل عمله في التفاعل والانسياب لتجديد الحياة وبتوسيع دائرة المجتمع من مجتمع الدولة القطرية إلى مجتمع الوطن العربي الكبير. صحيح هناك الآن درجة من التفاعل والاختلاط المادي والبشري بين البلدان العربية إلا أن ذلك يبقى في حدود الدولة القطرية الرسمية وضمن قوانينها وأنظمتها وقيودها. في ظلّ دولة الوحدة الأمر مختلف فالتفاعل البشري والتمازج الاجتماعي يصبح حراً من التحديدات والقيود القطرية.

الاختلاط بين النخب المثقفة وأصحاب المهن ورجال الأعمال وعموم الجماهير الشعبية من مختلف الطبقات يطلق عملية تفاعل فكري واحتكاك ثقافي وتعرض للجديد من شأنها أن تساعد على مراجعة ما هو موجود وإدخال التحسين عليه وتقبل الجديد ودمجه في الحياة اليومية. إنها عملية توسيع للأفق وخروج من المحيط الضيق إلى المحيط الأوسع وتعريض المألوف المتداول لرياح التقويم والمراجعة.

وبذلك تضعف مقاومة الجديد وتقوى روح الإقبال على الأفضل. تلك هي عملية إطلاق عجلة التقدم لتدور ناقلة المجتمع من مكانه القديم الراكد إلى الجديد المتحرك. في محيط الأمة والوطن الكبير تتعدد التجارب وتكثر النماذج، الأمر الذي يسهل عملية اختبار الأفكار. ويصح ذلك في المجالات الاقتصادية ـ المادية، كالزراعة والصناعة كما يصحّ في مجالات الأنظمة الإدارية والسياسية. فقضايا كالمركزية والحكم المحلي والانتخابات والتعددية والأقليات وحقوق الإنسان والمرأة والشباب وغيرها يصبح مجال تكوين المعرفة المفيدة عنها أسهل. إن خبرات كُلّ قطر في مختلف شؤون الحياة المادية والمعنوية الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية والتعليمية تصبح في متناول جميع الأقطار، فالوصول إليها أسهل ومعرفة ظروفها أكثر. ففي مجال التشريع وحده هناك الكثير مما يمكن أن يكون مفيداً إذا ما أصبح في متناول الجميع ضمن الكيان السياسي الموحد.

وفي صدد موضوع التقدم لا بُدَّ من التنويه بقضية تكتسب الآن أهمية خاصة هي التقدم العلمي والتقني. الدولة القطرية في الوقت الحاضر تعتمد كلياً تقريباً على الدول الأخرى في الحصول على التقنية الجديدة التي تنتجها مراكز البحوث والمؤسسات التقنية في الدول المتقدمة. وتلك ثغرة خطيرة، فهي إضافة إلى كلفتها المالية العالية تجعل البلد المستورد معتمداً على البلدان المصدرة في مختلف شؤون التطور في هذا المجال، إذ المعروف أن الشركات الكبرى والمؤسسات التقنية المتطورة تمارس احتكاراً منظماً في هذا المجال. في الدول الصناعية الكبرى قوانين

وأنظمة تحد من انسياب التقنيات الجديدة إلى الخارج وبخاصة في مجال إنتاج السلاح والتطورات التقنية المهمة. إن الاعتماد الكلي تقريباً على استيراد التقنية الحديثة من الخارج يشكل ثغرة أمنية فهو يحد من القدرة على إنتاج وتطوير الأسلحة ويضع مصير قضايا اقتصادية وإنتاجية مهمة في أيدٍ غير وطنية.

لذلك فالبلدان العربية بحاجة ماسة إلى تجميع قدراتها وتكامل مواردها العلمية والمالية والبحثية لبداية جادة في برنامج خلق قاعدة تقنية مستقلة تقلل حالة الاعتماد على الاستيراد من الخارج والخضوع لشروط مجحفة ومقيدة.

ثُمّ هناك جانب مهم في عملية التقدم يتصل بالعلاقة ببقية العالم. فالانفتاح على العالم واستيعاب ما هو جديد عنده والتعرف على أفكاره وطرق عمل الأشياء وأساليب الحياة عنده ومعرفة كيفية التعامل معه أمور هامة لرفد عملية التقدم بزاد مستمر من الأفكار والتعلم. إننا بحاجة أن نطلع على الثقافات الأخرى وعلى تطورها العلمي والتقني والتفاعل معها في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والمالية والثقافية، ومن دون هذا التفاعل تصبح عملية التقدم محدودة.

وهنا يأخذ التفاعل شكل العلاقات بين دولة ودولة، أو دول أخرى، والمعادلة هي أن التفاعل مطلوب ولكن بحدود المحافظة على الكيان القومي واستقلال الشخصيّة وندية التعامل. وفي حالة كهذه لا بُدَّ أن تتخذ العلاقة شكل جذب ودفع فتدخل فيها المنافسة والضغط وتوازن القوى والقدرة على التأثير. إنه صراع بمعنى من المعاني وبدرجة من الدرجات، وفي الصراع يؤدي توازن القوة دوراً مهماً. إننا في الوقت الذي لا يمكن أن نستغني فيه عن التفاعل مع الآخرين والدخول في التعامل معهم، علينا أن نحافظ على مصالحنا المشروعة واستقلالنا، وهنا تلعب درجة القوة أو الضعف دوراً مهماً. فالوحدة تكسب الأمة قوة لا تستطيع الدولة القطرية مهما بلغت أن توفرها. وبذلك تكون الوحدة عاملاً مساعداً على التقدم بجعله ممكناً من دون تضحيات بالاستقلال والمصالح المشروعة والاحترام الدولي كما هو حاصل الآن في كثير من علاقات الدول القطرية مع القوى الكبرى في العالم. وذلك ما يفسر ظهور دعوات الانكفاء والرفض غير العقلاني للغرب من جهة وحالات انتقاص الاستقلال وتآكل الشخصيّة الوطنية والإهانة في حالات أخرى.

من ذلك يتضح أن الدولة القوية ذات الكيان الدولي المتقارب مع القوى المهمة الأخرى في العالم تجعل عملية التفاعل الحضاري مع العالم ممكنة وطبيعية تنساب من خلالها الأفكار وتحصل الاستفادة من تجربة الآخرين والاشتراك في عملية بناء الحضارة. وبهذا المعنى تسهّل الوحدة، بما تؤدي إليه من وضع القوة

والتكافؤ، عملية التقدم بصورة طبيعية وبتضحيات أقل وثمن هو دون ما يمكن أن يكون عليه في حالة الضعف وفقدان التكافؤ والندية.

وهكذا يكون الاندماج في العالم لا يحمل معه أخطار ضياع الشخصيّة والذوبان في الآخرين ولا يؤدي إلى الاختراق الثقافي من قبل الثقافات الأخرى واستلاب الشخصيّة، وهي الظواهر التي طالما كانت مدخلاً للتدخل الأجنبي والمس بالاستقلال الوطني والتهميش.

رابعاً: الطريـق إلى الوحـدة

ـ ١ ـ

وبناء على الفهم الذي تقدم لأهمية مشروع الوحدة في حياة الأمة ولمجمل قضية النهضة والتقدم، لا بُدَّ من تحديد معالم لطريق العمل وهو الموضوع الرئيس من بين جميع المواضيع الأخرى. الوحدة لا تتحقق إلا بنضال واسع للشعب بمجموعه أو بأكثريته الغالبة. إنه مشروع الأمة وليس مشروع فئة معينة. وهو مشروع الكُلّ وليس مشروع الجزء، فعليه يتوقف المستقبل وعلى أساسه تتخذ قضية النهضة مسارها الصحيح. إنه يتعلق بالمصلحة العامة وبحياة المجموع، لذلك، فتحقيقه عملية يجب أن يساهم فيها المجموع. ويعني ذلك أن المشروع يتطلب نضالاً شعبياً في جميع نواحي الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وهو يمس الأنظمة كما يمس الفرد المواطن.

لذلك فما يتكافأ معه هو حركة شعبية تضم الجميع وتساهم فيها جميع التيارات والمدارس الفكرية وجميع التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية وتدخل فيها جميع شرائح المجتمع وطبقاته ومختلف أطيافه. ذلك ما يميز الحركة عن الحزب ويوضح الفرق بين القضية الوطنية والقضية السياسية، بين القضية العامة والأيديولوجية المحدودة الخاصة. فالنضال من أجل مشروع الوحدة يجب أن يصل إلى كُلّ مكان ويساهم به الجميع، والشعور فيه والعمل من أجله يجب أن يعبر الحدود السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية فلا تختص به فئة من دون أخرى ولا يتحول إلى اتجاه أيديولوجي من بين العديد من الاتجاهات الأيديولوجية الموجودة. فعندما يكون الوطن محتلاً والأمة مكبلة بالاحتلال الأجنبي يكون الصوت صوت جميع الأفراد ويكون التحرك تحرك الجميع من أجل التحرير وتحقيق الاستقلال. كذلك الحال عندما تكون الأمة مجزأةً يجب أن يكون صوت الوحدة صادراً من الجميع، والعمل من أجل بناء الكيان القومي مهمة يساهم فيها

الجميع بغض النظر عن أي شيء آخر، وعبر جميع الخطوط الفاصلة بين فئات المجتمع وأطيافه وطبقاته وأحزابه السياسية. إذن، فمشروع التوحيد يحتاج إلى حركة بمثل هذا الشمول وبمثل هذا التركيز على الهدف والمعرفة الواضحة بموضوع النضال الشعبي.

والقول إن ما يتطلبه مشروع الوحدة هو حركة وحدوية قد يؤدي إلى فهم غير مقصود. فهل يعني ذلك قيام حركة جديدة تضاف إلى ما هو موجود الآن في الساحة؟ والجواب هو النفي. في ساحة العمل القومي الآن تيارات وتنظيمات واتجاهات تنادي بالوحدة بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة من الفعالية والانتشار، وإنشاء حركة وحدوية يجب ألا يعني الاستغناء عن هذه القوى. فالموجود في الساحة قوى لا بُدَّ من تعبئتها وعدم التفريط بقواها وخبرتها بل يجب تعبئة تلك القوى والاستفادة منها في الجهد الجديد. لذلك فإن المطلوب هو قيام جبهة تضم الجميع وليس إنشاء حزب جديد.

ونقطة البداية هي قيام جبهة تضم جميع التيارات والأحزاب والمنظمات التي تؤمن بقضية الوحدة على أساس موضوع رئيس هو مشروع التوحيد. فالأحزاب والمنظمات السياسية التي توافق على تحقيق المشروع يمكن أن يجري تفاوض معها لتنظيم الجبهة على أساس ميثاق واضح موجز يتناول قضية الوحدة كهدف رئيس والخطوات والمراحل والوسائل المؤدية لذلك من دون الدخول في الأيديولوجيات، فالقضية قومية تخص جميع القوميين والوطنيين والمؤيدين للتقدم والنهضة من جميع التيارات والطبقات وفئات الشعب. وبيان كهذا يمكن أن يجتمع عليه جميع القوميين والإسلاميين والوطنيين من الأطياف كافة ويكون أساساً للعمل. وأن تأسيس الجبهة مهمة عملية يجب أن تتم حسب برنامج له نقطة بداية تتوسع تباعاً. وطريقة تأسيسها تعتمد على الحوار الذي يجب أن تتولاه نواة من الناشطين المؤمنين بهذه الدعوة لتحقيق انسجام في داخل التيارات القومية الموجودة كنقطة بداية

والتيارات القومية الموجودة لا يصعب تحديدها، فمنها الأحزاب ومنها التجمعات ومنها الكتل ومختلف أنواع التنظيم الشعبي من دون أن يترك أي أحد في خارج التجمع فكُلّ من يرغب ومستعد للعمل على هذا الأساس مرحب به. وأساس الحوار هو الاقتناع بضرورة الاجتماع على قاعدة مشروع الوحدة العربية على المدى الطويل وبصورة متدرجة من دون الدخول في مواضيع مفرقة لا تخدم الغرض الرئيس، فأساليب العمل والمواقف الماضية ونوعية العلاقات البينية يجب ألا تكون عائقاً. ومن نقطة البداية هذه يتوسع الحوار إلى التيارات الأخرى القريبة التي تتوافر

فيها إمكانيات التقارب في حركة الوحدة كالحركة الإسلامية. وهنا أيضاً يجب التعامل مع هذه الحركة على أساس تقارب أطيافها المختلفة. هناك الآن اتجاهات على درجات متفاوتة من التنظيم والتأثير ذات ميول توحيدية بشكل أو بآخر كما هو الحال في ما يتعلق بسوريا الطبيعية، أو الخليج العربي، أو المغرب العربي، أو وادي النيل. فجميع هذه الفئات التي كانت تعتبر خطأً خارج دائرة التفكير القومي التقليدي يمكن عن طريق الحوار تحقيق اقتراب منها على أساس ميثاق المشروع المذكور.

ثُمّ هناك الجمعيات والمنظمات والروابط من مختلف الاتجاهات ولمختلف الأغراض كالنوادي والجمعيات الاجتماعية والمراكز الثقافية ومنظمات الخدمة العامة ووسائل الإعلام والجامعات ومراكز البحوث ومؤسسات المجتمع المدني التي تضم شرائحَ من المجتمع وأعداداً من المواطنين يمكن عن طريق الحوار الصبور تقريبها من الدعوة إلى المشروع وتعبئة قواها في هذا الاتجاه. كما توجد هناك المؤسسات الاقتصادية التي يجب أن تعار أهمية خاصة في عملية الحوار والتعبئة بسبب ما للشؤون الاقتصادية من تأثير في حياة المجتمع، كالمصارف وغرف التجارة والشركات ومنظمات رجال الأعمال. في جميع هذه المؤسسات ناشطون من رجال الأعمال والمتمولين والإداريين والتجار والمزارعين يمكن أن يكونوا عنصراً فعالاً في الدعوة إلى ما يتطلب الحوار معهم وتقريبهم من الحركة. في الوسط المالي والطبقة الوسطى أشخاص مؤثرون في المجتمع وذوو نفوذ في العمل السياسي، ومنهم يأتي جزء مهم من قيادات الأنظمة السياسية العربية. لجميع هذه الفئات مصلحة في الأمد الطويل بتوسيع السوق وإزالة الحدود القطرية ورفع الحواجز وتوسيع مجال الاستثمار والتكامل الاقتصادي وتقوية القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

إن حواراً عقلانياً يستند إلى المعلومات والبيانات يمكن بالصبر وعلى الأمد الطويل وبالتدريج أن يقربهما من مشروع الوحدة. وفي الحياة السياسية العربية الحالية أمثلة كثيرة على الإمكانية الكبيرة التي يتضمنها. وليس من الصعب التدليل على أهمية التقارب والتوحيد العربي في الناحية الاقتصادية والأثر الإيجابي الذي يمكن أن ينتج عنه لمصلحة هذه الفئات وللمصلحة العامة في الوقت نفسه. وبصورة عامة كانت هذه الطبقة في مختلف شرائحها ميالة للتوحيد العربي، فقد بادرت إلى إنشاء مؤسسات اقتصادية تعمل على نطاق عربي وحققت بذلك بعض الإنجازات. ولم يعرف عنها بشكل عام أنها كانت ضدّ أي تقارب عربي.

ثُمّ هناك القطاع المهني والعلمي والثقافي الذي يشمل الأطباء بمختلف فئاتهم والمهندسين والمعلمين والأساتذة والاقتصاديين والمحاسبين والكيمياويين والباحثين

والعاملين في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. ثُمّ هناك الجمعيات الدينيّة والجمعيات الخيريّة والجمعيات الاجتماعية والجمعيات الإنسانية والجمعيات النسائية والجمعيات الشبابية والحرفيين بمختلف فئاتهم، كُلّ هؤلاء وغيرهم من جماهير الشعب المنظمة يمكن الوصول إليهم والاتصال بهم ومحاورتهم بقصد تقريبهم من المشروع. إن هذه الفئات الخارجة من صفوف الشعب قد اكتسبت مؤهلات ثقافية وتنظيمية وإدارية تساعدها على العمل من أجل مشروع التوحيد وقد قدمت بعض الجهود في سبيل الصالح العام إضافة إلى اهتمامها بالشؤون الخاصة المعيشية والمهنية لأعضائها، الأمر الذي يمهد الطريق للوصول إليها والتفاعل معها.

ـ ٢ ـ

ويعني ذلك أن تأسيس الحركة يتضمن عملية حوار واتصالات واسعة في مختلف المستويات ومع جميع الشرائح السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. إنها عملية حوار كبيرة تستغرق وقتاً ليس قصيراً وتتطلب وجود عناصر نشيطة تتولى عملية الحوار وذات قدرات ومؤهلات. فعملية الحوار هذه تكون على العديد من المستويات، فهناك المستوى السياسي مع الأحزاب والمنظمات القومية ثُمّ على مستوى المنظمات الشعبية وعلى مستوى المنظمات الاقتصادية والمهنية والاجتماعية. إنها عملية تبدأ في حلقة ثُمّ تتوسع إلى حلقات أوسع وهكذا. وتحتاج إلى عدد ليس قليلاً من المحاورين الذين يتحملون هذا العبء. ومهما يكن الوقت الذي تستغرقه والجهود التي تتطلبها فهي خطّ البداية والمهمة الأولى التي يتطلبها بناء الحركة. ولا يخفى أنها لا بُدَّ أن تكون متدرجة وتستغرق وقتاً وتبقى دائماً في نمو مستمر.

وإلى جانب القطاع المنظم في المجتمع العربي هناك الجمهور الواسع من الملايين الذين غالباً ما تجاوزتهم السياسة وغابوا عن الاهتمام، إذ جرت العادة أن يتجه الاهتمام إلى الفئات المنظمة وهي الأقلية وإغفال الأكثرية الواسعة من المواطنين العاديين. لقد تعاملت السياسة العربية سواءٌ من قبل الأحزاب أو الحركات أو من قبل الأنظمة الحاكمة على اعتبار الجمهور كلاً غير ذي بال يُعبَّأ وقت الحاجة لكسب تأييده العاطفي والتصويتي، ولكن لا يتناوله الحوار والمشاركة والاهتمام ولا يعتبر طرفاً في العمل السياسي. إن هذا الجمهور الواسع الذي يكوِّن الأكثرية الكبرى في المجتمع العربي يجب أن تحدث بداية محكمة للتوجه إليه والاتصال به والتفاعل معه مهما كانت المهمة صعبة وطويلة الأمد وتواجهها العقبات.

فالشعب بمفهومه الواقعي الملموس هو الأساس ومصدر القوة وصاحب

القرار، وفيه تكمن القوة الحقيقية للتغيير والتقدم وتحقيق مشروع الوحدة. إن عملية اختزاله وادعاء تمثيله والتكلم نيابة عنه والانفصال العملي عنه هو نقطة الضعف التي أدت إلى الإعاقة التي واجهها مشروع الوحدة، وذلك بوضعها بيد الأنظمة الحاكمة بدلاً من سلطة الشعب. فالأقلية التي تتألف منها الأحزاب والمنظمات القومية لم تستطع أن تواجه القوة الكبيرة التي بيد الأنظمة الحاكمة التي عرقلت خطوات التوحيد في مختلف المراحل. ولعل من أهم الأخطاء التي يعانيها التفكير السياسي العربي هو أنّه لا يملك تصوراً واضحاً للقوة الهائلة التي تكمن في جماهير الشعب فقد اعتاد ذلك التفكير على اعتبار الشعب كماً متخلفاً ضعيفاً فاقداً للإرادة ومشوشاً ومكبلاً بعوامل الفقر والجهل والمرض ما جعله في أغلب الأحيان صامتاً معزولاً منفعلاً مسيّراً بدلاً من أن يكون قوة فاعلة ذات إرادة وتفكير ويختزن طاقات من الحيوية والإبداع والقدرة والكفاءة ما يجعله العامل الحاسم في التطور وصانعاً رئيساً للنهضة. فالتاريخ يعرف حالات لنهوض الشعب أعادت تنظيم المجتمع من جديد وحققت تحولات جوهرية في الحياة العامة امتد أثرها لأجيال أعقبت ذلك.

فالجمهور الذي قد يكون في حالة سكون وقلة فعالية لفترة مكنت القوى الحاكمة القوية في المجتمع من التاثير فيه وتعبئته لخدمة مصالحها نجده في حالات أخرى قد تطول فواصلها الزمنية يهبّ من هذه الحالة وتتفجر فيه قوة هائلة تكتسح ما يعترضها وتحقق ما كان يعتبر في عداد المستحيل. إن حيوية الجماهير وفعاليتها وتأثير قواها أمر يجلب الانتباه في كُلّ حقبات التاريخ. القضية المهمة هي ليس أن هذه القوة موجودة أو غير موجودة فهي موجودة من دون شكّ، ولكن القضية هي ما السبيل لتنميتها وما هو الطريق لتفجيرها. أما تفسير هذه الصفة للشعب فليس من الصعب فهمه فالشعب هو الأغلبية الكبرى عددياً وهو عماد المجتمع ومادة الدولة والمكون للنظام السائد فيه فيستطيع أن يقيمه وأن يزيله ويستبدله. فالدولة والمجتمع في النهاية قوامهما الإنسان أي الأفراد.

هذا من ناحية العدد أما من ناحية النوع فالإنسان كائن يتمتع بقوة الروح وفعالية العقل، لذلك، فهو يستطيع أن يكون في حالات معينة مصدراً لقوة هائلة تفوق بكثير حدود القوة المعروفة عنه. فقواه في الحالة الاعتيادية الساكنة شيء وقواه في حالة التنبه والوعي شيء يفوق ذلك بكثير. إن إرادة الخير وقوة العقل واندفاع الحماس تعتصر من الإنسان طاقة وعملاً وقدرة في حالة النهوض لم يعرفها من قبل. تلك هي حالة النهوض وروح التقدم التي حققت ما لم يكن متوقعاً في حالة السكون. فالذين شهدوا حالات النهوض واندفاع الجماهير في

وقت الثورات كانوا يمتلئون دهشة لما يشاهدونه من الجمهورنفسه الذي كان قبل الثورة راكداً لا يقوى على شيء ويبعث على الإحباط لمن يشاهده.

البعد البشري كان دوماً عاملاً حاسماً فالموارد الفيزياوية الساكنة لها بعد محدود، ولكنها عندما ينصَبُّ عليها العامل البشري يزداد ذلك البعد أبعاداً تفوق كثيراً البعد الساكن. إن حماس الشعب وحيويته وابتكاراته ومبادرته تخلق العجب الذي لم يكن في الحسبان حيثُ يصبح ما كان يعدّ صعباً أو مستحيلاً من الأمور الممكنة القابلة للتحقيق. وتلك هي الحالات التي تغير فيها وجه التاريخ والتي أحدثت قفزات في التقدم البشري، وما النهضة العربية الإسلامية التي أحدثها الدين الجديد إلا مثال واضح على ذلك، إذ كانت صفات الإنسان الجديد هي العامل الحاسم في ما حدث. الشعب هو القوة التي لا يحدث تغيير جوهري من دون تحريكها. لذلك فمشروع الوحدة لا بُدَّ أن يكون مشروع جماهير الشعب والقوة الوحيدة القادرة على تحقيقه هي قوة تلك الجماهير. فما هو السبيل لتحريك تلك القوة؟

ـ ٣ ـ

وبصدد هذا الموضوع أود الإشارة إلى أن الرجوع إلى الشعب كان دوماً هو شعار الأيديولوجيات من الشيوعية إلى الديمقراطية الليبرالية. وحتى النازية لم تغفل الإشارة إلى رايخ الشعب. الكتابات الماركسية تؤكد دور جماهير الشعب إلا أنها في التطبيق العملي في الدولة السوفياتية قد قننته في قوالب انتهت إلى اعتبار النخبة هي الشعب. فالشعب تمثله الطبقة العاملة، والطبقة العاملة يمثلها الحزب الشيوعي، والحزب الشيوعي تمثله اللجنة المركزية التي يمثلها السكرتير الأول. فكان ما يسمى بالحكم الشمولي الذي هو في جوهره حكم النخبة. والديمقراطية الليبرالية تعتبر الشعب مصدراً للشرعية والسلطة استناداً إلى نظرية العقد الاجتماعي (لوك وروسو) والشعب يعرب عن رأيه عن طريق الانتخاب. ولكن هذا التنظيم الذي وضع في إطار مجتمع رأسمالي قد كون بمرور الوقت أطراً وأجهزة وقواعد عمل تؤدي عملياً إلى وضع السلطة بيد الأقلية القوية في المجتمع، وهي التي تملك المال والإعلام والنفوذ، فاستطاعت بمرور الوقت ترويض الجماهير (بما فيها العمال) وقولبتهم في إطار معقد ينتهي بسلطة أصحاب القوة المالية، وبذلك اتسعت المسافة بين الناخب وبين الحاكم وأصبحت الفئة الحاكمة تتصرف حسب مصالحها واجتهاداتها. وتسعى الدول الاستعمارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعميم هذا النمط من الديمقراطية الليبرالية في البلدان النامية من أجل الوصول إلى الفئات الموالية لها من الطبقات

القديمة المتنفذة في المجتمع. وفي الوضع العربي الحالي أمثلة واضحة على ذلك.

وإزاء ذلك لا بُدَّ من التعرف على مواضع الضعف في كلا المفهومين للشعب. الشعب ليس هوالنخبة مهما كان دورها. والعقدة هي في ابتداع طريق جديد يضع الشعب في المكان الصحيح ويعتمد على قواه الحقيقية ولا يختصره إلى النخبة السياسية أوالمالية أو العسكرية. إن هذه القضية هي التي تكمن في جذور المحاولات المتعددة في دول العالم الثالث الناهضة لتطوير نظام في خطّ آخر، وبمفهوم مختلف، يجعل مسألة تمثيل الشعب في السلطة مسألة حقيقية، ويجعل النظام عاملاً وقابلاً للاستمرار.

مشروع الوحدة ليس قضية فنية يمكن أن تعالجها الإجراءات التقنية فهي ليست صناعة، بل هي عملية إنسانية تتعلق بالتعامل مع الإنسان. الاتصال بالشعب مسألة لها قصد محدد لا بُدَّ من الإشارة إليه. فالمقصود ليس تبني مطالب تبدو بالمنطق البسيط أنها تخدم الشعب، أو ما تعتقده النخبة أنّه يخدم الشعب. ذلك ليس هو المقصود. ليس المقصود المخاطبة الإعلامية والعمل التعبوي الذي يوظف قوة اللغة والإثارة ومخاطبة الغرائز والعصبيات والميول السائدة في حالة الركود. فقد دلت التجربة العملية على أن ما تعتقده النخبة أنّه يخدم مصالح الشعب ليس هو بالضرورة ما يريده الشعب، وليس تحريك الجمهور عن طريق مخاطبة مشاعره وهو في وضع التخلف والسكون يمثل إرادته الحقيقية فجماهير الشعب في مصر استقبلت الحاكم الذي اعترف بالكيان الصهيوني بما يوحي أنّه مؤيد لما جرى ولكنه قاوم في ما بعد عملية التطبيع مع العدو.

الاتصال بالشعب عمل واسع ويحتاج إلى منهجية لها مكونات أساسية، وتقوم هذه المنهجية في نظري على ركنين أساسيين: الأول هو الاستماع للشعب بكل ما تعنيه الكلمة وفي أدق التفاصيل وبصبر وروح تحرٍ عن الحقيقة، والثاني هو التوضيح والشرح للشعب أدق التفاصيل وبصبر وبكلّ المعلومات والبيانات والأدلة المتوافرة. ويعني ذلك قيام حوار حقيقي نستمع فيه ونناقش ما نسمعه أخذاً ورداً بهدوء واحترام وصبر لتكوين صلة حوار جادة ونافعة يتم من خلالها انسياب الأفكار بين الجانبين. وكُلّ منهجية أحادية الطرف تقوم على مجرد الاستماع أو على مجرد التوجيه خاطئة، ولا تؤدي الغرض المقصود. المطلوب هو حوار جدي مخلص من دون رغبات مسبقة. إنه الاتصال الواسع العميق بالشعب والوصول إلى كافة ثناياه وأطيافه بطريقة تختلف تماماً عما درجت عليه الحركات السياسية العربية لحد الآن.

ـ ٤ ـ

الاتصال بالشعب عمل واسع يحتاج إلى آلية لها مكونات يمكن تحديد عناصرها كما يلي:

هناك النواة المكونة من جبهة المنظمات السياسية وهي الأحزاب المستعدة للعمل من أجل المشروع. ثُمّ هناك شبكة من المنظمات الشعبية كالنقابات والاتحادات والنوادي، وهناك الجمعيات العلمية والثقافية والفنية والمهنية، وهناك وسائل الثقافة والإعلام كمراكز البحوث والصحافة والفضائيات ودور النشر، وهناك الجمعيات الخيريّة والاجتماعية والإنسانية والنسائية والشبابية والطلابية، وهناك الهيئات الدينيّة والإصلاحية، ثُمّ هناك المؤسسات الاقتصادية والمالية كالمصانع والمصارف والشركات والتعاونيات، وهناك المدارس والجامعات والمعاهد ومراكز التدريب، وهناك الأحياء السكنية والمدن والقرى والأرياف.

الاتصال بالشعب يتطلب الوصول إلى جميع هذه المرافق ودخول جميع هذه المجالات والتفاعل مع الناس فيها ومحاورتهم وشرح مشروع الوحدة لهم وإيضاح مزاياها وأهميتها لحياتهم الحاضرة والمستقبلية. وحتى ذلك لا يعني تماماً الوصول إلى الأكثرية الغالبة، فهناك جماهير في خارج هذه المجالات غير منتمية لهذه الأطر يجب كذلك الوصول إليها ومخاطبتها.

وكإجراء عملي لتحقيق هذه المهمة لا بُدَّ من الاجتماعات والمؤتمرات واللقاءات لتوثيق الصلة وإيجاد القناة لطرح مشروع الوحدة وشرحه. إن تحقيق هذه المهمة يتطلب بناء شبكة مترابطة الحلقات مرنة الحركة بسيطة العلاقات في ما بينها تعمل بحيوية وكفاءة وسلاسة تسودها روح الخدمة العامة والإخلاص والتضحية والحماس للعمل المنتج. فعن طريق شبكة كهذه يمكن حركة الوحدة أن تصل إلى جميع شرائح المجتمع وتدخل جميع مجالاته ويسمع بها ويفهمها جميع المواطنين، أو على الأقل الأكثرية الكبرى. وبذلك تصبح الدعوة لمشروع الوحدة هي القضية السائدة والموضوع الرئيس في المجتمع. فتكون حديث الجميع وقضية الجميع والعمود الفقري للحياة العامة وروح الشعب. فالقضية يجب أن تصل إلى كُلّ زاوية في الحياة العامة وتُعرِّف عنها كُلّ مؤسسة، وتتناولها بالحديث والمناقشة في الاجتماعات، فهي الهاجس العام وأول ما يرد للذهن عند أي حديث عن التقدم والنهضة. ويحتاج ذلك بالطبع إلى عمل إعلامي ودعوة واسعة وقدرات كبيرة للشرح والمحاورة والإقناع والتوضيح، وإلى زمن ليس قصيراً من الإصرار والصبر والمعاناة وطول النَفَس. فيكون هناك شبكة من قنوات الاتصال تنساب من خلالها عملية الحوار.

تلك هي العملية التي يتم من خلالها تحريك الجماهير وصعودها لسطح العمل القومي وإمساكها بزمام قضية الوحدة. فيدب الحماس في الجسم الراكد، وتتحرك كوامن النفوس، ويخرج ما بداخل الإنسان من قوى خارقة في العمل والإبداع وتخطي العقبات ومقارعة العوائق في وجه التقدم، والنهضة لتبديل الواقع وبناء المستقبل وإحداث النقلة التاريخية. عندها تتبدل صفات مرحلة الركود السلبية، وتحل محلها صفات إيجابية كالعمل والحيوية والتفاؤل والشجاعة والتضحية والاستقامة، وسيادة العقل على الغريزة وقوالب العادات ورجحان العلم على الخرافة. بذلك يصبح النضال الشعبي هو الطريق للنهضة والتقدم والوسيلة المضمونة لإنجاز مشروع الوحدة. وهكذا تدخل الفكرة في مشاعر الجمهور وتنغرس في وجدانهم، فيخرج من النفس أفضل ما فيها وتتضاعف القدرة وتتصاعد الروح المعنوية، ويتحول الفرد من خلية ساكنة متلقية إلى كائن فعال مؤثر وقائد في محيطه ومؤثر في قضايا المجتمع، ويصبح مشاركاً في السياسة وبذلك يصبح النظام الموجود في دائرة قدرته رهن إرادته. ذلك هو حكم الشعب حيثُ لا يوجد ما هو مفروض عليه ولا يتصرف أحد نيابة عنه.

ولكن هل تنجح حركة الوحدة لمجرد أنها تتحدث مع الشعب أو أنها تنادي بالشعبية؟ الجواب هو كلا، فقد دلت التجربة العملية أن الشعب لا يتحرك استجابة للكلام عن الشعب، ولا يتجاوب لمجرد الاتصال به والاجتماع معه. إن جميع هذه الأمور مظاهر وفي الشعب حكمة فطرية ونظر ثاقب فهو لا يتأثر إلا إذا اقتنع بداخله بما يسمعه أو يقرأ عنه. وقد كان هذا الخلل سبباً لتعثر حركات قومية وتقدمية تبنت شعار الشعبية وقامت ببعض النشاط للاتصال بالشعب. هناك أمور ثلاثة مهمة من دون توافرها لا تحصل القناعة عند الجمهور بجدية الحركة التي تخاطبه، يمكن تلخيصها في ما يلي:

أولاً: قبل كُلّ شيء ينبغي أن يكون الرأس ـ فرداً أو قيادة ـ ممثلاً حقيقياً للمبادئ التي ينادي بها، فيكون بسيطاً نزيهاً مخلصاً مستقيم السلوك يجسد المبادئ التي ينادي بها عملياً في كُلّ ما يقول ويعمل وفي حياته اليومية، وأن يكون تمسكه بالمبادئ وتجسيده لها واضحاً بائناً يراه الآخرون فهو في سرّه وعلانيته واحداً وليس مزدوجاً. فالعمل القومي يجب أن يكون رسالياً وليس مهنياً، حيوياً يهتم بالجوهر وليس إدارياً يهتم بالشكل.

ثانياً: أن تكون مبادئ الحركة واضحة مقبولة بالمنطق البسيط والبديهة الطبيعية والحصافة الفطرية، خالية من الصناعة اللفظية والتنظير المعقد، مقدمة بلغة بسيطة

واضحة بعيدة عن الرطانة وموجهة لعامة الناس خالية من الغش الكلامي.

ثالثاً: أن يكون تصرف القيادة في تجسيد المبادئ التي تنادي بها حكيماً وبروية وبأساليب متنوعة ووسائل مبتدعة للتغلب على الصعوبات الجزئية اليومية للوصول إلى الهدف المركزي. فجوهر المبادئ يجب أن يبقى حياً ماثلاً يتم التقدم نحوه بأساليب عملية وإجراءات حكيمة تتوخى المحتوى أكثر من المظهر وتهتم بالنتيجة أكثر من الشكل.

الخلاصة هي أن مشروع الوحدة يتطلب تكوين حركة وحدوية حول هدف توحيد الوطن العربي بكيان دولي واحد ويجري توضيح ذلك بتركيز وإيجاز في ميثاق تجتمع حوله الحركات الوحدوية والاتجاهات الإسلامية والوطنية والتقدمية بغضّ النظر عن تباين الأيديولوجيات والمواقف من القضايا العامة الأخرى. وترتبط بهذا التكوين للحركة المنظمات الشعبية والاقتصادية والاجتماعية وتمتد حلقاتها في شبكة شعبية واسعة تصل إلى مستوى الحيّ والقرية. ومن خلال ذلك يحصل الاتصال بجميع أفراد الشعب أو غالبيته العظمى.

والحركة الوحدوية في توجهها للشعب لن تنجح في كسب ثقته وتحريكه وتفجير طاقاته الكامنة إلا إذا كانت مجسدة لمبادئها في سلوكها العملي وحياتها اليومية وكانت مبادئها واضحة مفهومة تفهمها الجماهير وكان تصرفها المبدئي حكيماً بعيداً عن الجمود والانفعال وتكونت لدى الشعب أو غالبيته القناعة بإخلاص ونزاهة العاملين في هذه الحركة وأنهم أصحاب قضية ودعاة مبدأ وليسوا سياسيين محترفين أو هواة مناصب أو أصحاب مصالح.

خامساً: الوحـدة والنظـام السياسـي

ـ ١ ـ

هناك موضوع حيوي طالما شغل التفكير القومي، هو علاقة الوحدة بالنظام السياسي للمجتمع. فهل الوحدة أحد مبادئ النظام السياسي الذي تسعى حركة التقدم إلى بنائه أم هي قضية أخرى؟ والمقصود بالنظام السياسي هو شكل الحكم وتركيب الدولة وعلاقة الدولة بالمواطن وعلاقة المواطنين في ما بينهم. والتعبير العملي لهذه المفاهيم يتمحور حول قضيتي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وعلاقة الدين بالدولة. وقد شهد التاريخ العربي الحديث طرح هذه المسألة على الصعيدين العملي والتنظيري. وكان الحوار متبايناً من فترة إلى أخرى، فهو مرة

يتمحور حول النظام السياسي وأخرى حول النظام الاقتصادي والاجتماعي.

في إحدى المراحل كانت المسألة تدور حول الجمهورية مرة، وحول الاشتراكية مرة، وحول الديمقراطية الليبرالية مرة، كما هو حاصل الآن. هل دولة الوحدة يجب أن تكون جمهورية، وهل يجب أن تكون اشتراكية، وهل يجب أن تكون ديمقراطية ليبرالية، وهل يجب أن تكون علمانية.. إلخ؟ وحسب مفهوم هذا الحوار هناك قضية النهضة التي لها عناصر متعددة هي الوحدة والاشتراكية والديمقراطية والعلمانية، وأن هذه العناصر أهداف مترابطة بعضها ببعض حتّى تصل المناقشة إلى الاستنتاج أن الوحدة يجب أن تكون جمهورية ويجب أن تكون اشتراكية ويجب أن تكون ديمقراطية ليبرالية ويجب أن تكون علمانية. فهي لا تستقيم ولا تنجح ولا تدوم إلا إذا كانت متلازمة مع هذه الأهداف. فالوحدة جزء من تركيب النهضة وأحد عناصرها، وهي كُلّ مترابط عضوياً، لا يمكن فصل أي عنصر من عناصرها عن العناصر الأخرى. وقد برزت هذه المناقشة في أكثر من مناسبة في التاريخ السياسي العربي الحديث، فكانت مثارة بصدد مشروع الوحدة بين العراق الملكي وسورية الجمهورية، وبرزت بمناسبة تقديم مشاريع توحيدية في الجامعة العربية. وقد توسع الجدل بصددها في محور علاقة الوحدة بالاشتراكية في مرحلة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ووصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم في سورية وبعدها في العراق. ويتخذ النقاش بصددها الآن محور الوحدة والديمقراطية الليبرالية ومحور الوحدة والعلمانية. وتعود جذور هذا الحوار إلى فهم معين لقضية النهضة.

فحركة النهضة كانت في الأساس حركة تقدمية بمعنى أنها عبرت عن ضمير النخبة المثقفة والعسكرية الوطنية. والذي يبدو أن فهم قضية النهضة عند هذه الفئات كان ينطلق من صورة المستقبل التي كانت تسعى لتحقيقها، وهي صورة المجتمع العربي الموحد الذي يعمّه الرفاه الاقتصادي وتسوده العدالة الاجتماعية ويحكمه نظام ديمقراطي تُحترم فيه حقوق الإنسان ويسوده القانون. فإذا كان الهدف النهائي لحركة النهضة هو تحقيق ذلك فيكون من المنطقي أن ترتبط الوحدة بالاشتراكية والديمقراطية والعلمانية.

وهكذا يتدرج الاستنتاج إلى أن الوحدة يجب أن تكون اشتراكية، وأنها يجب أن تكون ديمقراطية ليبرالية، وأنها يجب أن تكون علمانية. فكيف تكوَّن هذا الموقف؟ هناك أكثر من تفسير وأكثر من احتمال. فهو كما يبدو يصدر من اعتبار هدف الوحدة، كأي هدف آخر، من أهداف حركة التقدم والنهوض.

فهناك التنمية، وهناك العدالة الاجتماعية، وهناك الديمقراطية الليبرالية، وهناك الانفتاح على العالم، وهناك الحكم المدني وسيادة القانون واحترام قيمة الإنسان، كما هناك الوحدة التي هي أحد هذه الأهداف. ثُمّ إن هذه الأهداف تكون بمجموعها معالم المجتمع العربي الجديد الذي تسعى حركة النهوض إلى تحقيقه. وهنا حصل الالتباس الذي هو وليد التنظير المجرد بين الصورة النهائية (وهو ما يمكن أن يطلق عليه بالاستراتيجية) وبين وسيلة التحقيق، أو ما يمكن أن يطلق عليه أحياناً بالتكتيك. وبعبارة أخرى حصل تداخل بين صورة المستقبل وبين ما يدعى بنظرية العمل للوصول إلى ذلك المستقبل. وهكذا تمت صياغة عبارة العلاقة العضوية بين الوحدة والاشتراكية، أو بينها وبين الديمقراطية الليبرالية.. إلخ.

فالوحدة لا تأخذ مداها إلا بتحقيق الاشتراكية والاشتراكية تبقى ناقصة إذا لم تتحقق الوحدة وهو ما ذهب إليه التحليل في الكتابات عن الموضوع. أما كيف ولماذا يكون ذلك فهو ما لم يتم شرحه بصورة مقنعة، فماذا كانت النتيجة؟ كانت النتيجة ضياع فرص سانحة لتحقيق خطوات في اتجاه الوحدة وجعل قضية الوحدة مشروعاً أيديولوجياً خاصاً بفئة سياسية معينة واتجاهاً معيناً بدلاً من أن تكون قضية الجميع. كما أثقل مشروع الوحدة بشروط مقيدة لم تكن مبررة، فأصبح المشروع يبدو متعلقاً بالمستقبل أكثر من الحاضر، كما أدّى إلى إبعاد قوى اجتماعية وفئات اقتصادية عن تأييده وإدخال القضية في موضوع الصراع الطبقي بدلاً من أن تكون قضية وطنية تهم جميع المواطنين.

الوحدة قضية تتعلق بالكيان القومي، ولذا فهي ليست كأي قضية أخرى، وهي هدف قومي عام وليست مسألة تتعلق بنظام الحكم. الوحدة شيء ونظام الحكم شيء آخر. فكما لا يصحّ جعل الاستقلال الوطني كأي قضية أخرى متعلقة بنظام الحكم كذلك لا يجوز جعل الوحدة جزءاً من قضية النظام السياسي كما مر ذكره سابقاً. عندما تكون البلاد محتلة من قبل قوة أجنبية فحركة الاستقلال لإخراج المحتل ليست كأي قضية أخرى كالاشتراكية أو الجمهورية أو العلمانية. لذلك في جميع حالات النضال من أجل الاستقلال الوطني كانت القضية قضية واحدة هي التخلص من الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني.

أما قضية شكل نظام الحكم فكان تناولها يتم بعد تحقيق الهدف الرئيس وهو الاستقلال. لذلك نجد أن جميع حالات النصر التي حققتها حركات الاستقلال هي الحالات التي توحدت فيها جميع قوى الشعب على هدف أساس واحد، وبذلك

حصل الفرز بين الوطني من جميع الطبقات والشرائح الاجتماعية وبين غيره من جميع هذه الفئات. فكان ذلك هو الانقسام الاجتماعي الوحيد. بينما لو تمّ دمج قضية الاستقلال بقضية نظام الحكم لتعددت عوامل الانقسام. في الحالة الأولى هناك الأكثرية الوطنية مقابل الأقلية، أما في الحالة الثانية فهناك العديد من الكتل والحركات.

الفرق بين الوحدة ونظام الحكم كبير ومتعدد الجوانب. فالوحدة قضية قومية تتعلق بكيان الأمة ووجودها، أما نظام الحكم فليس كذلك مهما كان مهماً. نظام الحكم قضية اجتهاد واختيار، فيها التجربة والخطأ، لذا فهو قابل للتغيير ويتكيف حسب الظروف، أما مسألة وحدة الأمة فليست كذلك فهي ليست قضية اجتهادية ولا خاضعة لتبدل الظروف. شكل الوحدة قد يتغير إلا أن الجوهر المتعلق بتوحيد الأمة في كيان قومي واحد ليس كذلك. مشروع الوحدة يمس مصلحة الجميع، أما نظام الحكم فقد يلائم فئة اجتماعية أكثر من فئة أخرى. قضية الوحدة كقضية الاستقلال، هي قضية الجميع، وهي الهدف الأكبر، وهي نقطة البداية، ولا يتقدم عليها أي هدف آخر. لذلك يجب ألا تثقل بقيود ولا توضع عليها شروط ولا تخلط بسواها بل يجب أن نعمل على بناء إجماع وطني عليها، وتأييد عام لتحقيقها بغضّ النظر عن أي اعتبار آخر، أو أي هدف آخر، أو مصلحة أخرى.

ـ ٢ ـ

وهنا تظهر الحاجة إلى بعض الإيضاحات منعاً للالتباس وسوء التفسير. إن الفهم الذي نقدمه لقضية الوحدة لا يرتب موقفاً معيناً من نظام الحكم بعناصره المختلفة فهو لا يعني التعارض مع الجمهورية، أو الاشتراكية، أو الديمقراطية الليبرالية، أو العلمانية، أو أي من عناصر نظام الحكم الذي تسعى حركة النهضة إلى تحقيقه، كما إنّه لا يرتب موقفاً من أي من هذه القضايا كلها أو بعضها، ولا يتطلب ممن يعمل من أجل الوحدة أن يكون مع، أو ضدّ أي منها. فالوحدوي يمكن أن يكون اشتراكياً ويمكن أن لا يكون ويمكن أن يكون جمهورياً ويمكن أن لا يكون وهكذا.. صحيح أن صورة المستقبل العربي يجب أن تكون واضحة (ومعالم الحياة العربية الجديدة) يجب أن نتعرف عليها منذُ الآن، ولكن ذلك يجب ألا يؤدي إلى خلط مشروع الوحدة بموضوع نظام الحكم. الوحدة قضية عامة يجب أن يجتمع عليها الشعب حتّى إذا ما تحققت يتحول الاهتمام إلى موضوع صياغة نظام حكم ملائم. إن ذلك لا يعني تأجيل كُلّ شيء إلى حين التحقيق الكامل لمشروع الوحدة ولا يعني أن النضال في سبيل العدالة والتنمية والديمقراطية

وسيادة القانون وحرية الإنسان يجب أن يتوقف إلى حين تحقيق مشروع الوحدة. كما لا يعني أن على من يعمل من أجل الوحدة أن يكون في هذه الأيديولوجية أو تلك، ولا يعني أن تحقيق تقدم في طريق التنمية أو العدالة الاجتماعية أو الديمقراطية لا يساعد على الاقتراب من هدف التوحيد أو أن قضايا نظام الحكم لا علاقة لها بقضية الوحدة، أو أنها غير ذات تأثير فيها.

إن علاقة الترابط بين العوامل لا تعني عدم وجود تصنيف لتلك العوامل، كما إن التأثير المتقابل لا يعني أن العوامل المتفاعلة لها الأثر نفسه. القضايا الاجتماعية مترابطة وتشكل كلاً عضوياً تدخل فيه العديد من العوامل التي يؤثر بعضها ببعض بالتقابل، ولكن ذلك لا يعني عدم وجود أولويات وعدم القدرة على تحديد العامل الرئيس فيها. فكما إن الاستقلال الوطني قضية رئيسة تتقدم على جميع القضايا الأخرى، كذلك قضية توحيد الأمة وإنشاء كيان قومي لا تساويها أي قضية أخرى وتتقدم على ما سواها على أهمية وتأثير ما سواها. يجب إمعان النظر في العبارات غير المفهومة التي تولي التنظير المنطقي أهمية أكبر من معرفة الواقع وتحديد ما هو مفيد وعلمي. إذ لا يكفي أن تكون الأشياء منطقية بحدّ ذاتها لتكون صحيحة، وعلينا الانتباه لخداع الكلمات ولتضليل رطانة التنظير.

وبهذا الصدد من المفيد الإشارة إلى أن القوميين التقدميين كانوا في الغالب حريصين على ترويج مفهوم يربط الوحدة بالاشتراكية في نقاش عرف أحياناً بتعبير العلاقة الجدلية. وكان المقصود بالعلاقة الجدلية ليس التأثير المتبادل فذلك أمر طبيعي في العلوم الاجتماعية، بل قد حمل أكثر من ذلك إلى حدّ جعل الاشتراكية شرطاً للوحدة. وبذلك تمّ تحديد طريق معين لتحقيق الوحدة نابع من أيديولوجية الاشتراكية[1].

الوحدة قضية وطنية، كما هو الاستقلال، تهم الجميع ويتأثر بها الجميع، وتفتح الباب للتقدم والنهوض مادياً عن طريق الاقتصاد والجغرافيا، ومعنوياً عن طريق الحيوية والروح المعنوية. لذلك فهي ليست قضية أيديولوجية اجتهادية من عالم الأفكار التي تخضع للتطور وتتأثر بتغير الظروف كما هو الحال في نظام الحكم. النظر إلى قضية النهضة على أنها مركّب عضوي مكون من عناصر متعددة

(١) ياسين الحافظ، «الطريق الاشتراكي إلى الوحدة،» **الثقافة العربية**، السنة ١٤، العدد ٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١).

أحدها الوحدة، ينطوي على تبسيط وصناعة نقاشية ضعيفة الصلة بحقيقة الأمور وقضايا المجتمع. إذا كان من المفيد رسم صورة المستقبل وتحديد معالم الحياة العربية الجديدة فليس من الصحيح سحب ذلك على الحاضر في ما يتعلق برسم الطريق لتحقيق مشروع الوحدة. فالمستقبل لا يتحقق دفعة واحدة، وتقييم الأمور بعضها ببعض والحديث عن أن هذا الهدف لا يتحقق إلا إذا تحقق ذلك الهدف إلى آخر ما يسمى بالعلاقة الجدلية ينطوي على خطأ في جانبيه التنظيري والعملي. فالمهم هو تحقيق الهدف وليس السعي لجعله صحيحاً نظرياً.

في مرحلة سابقة كانت القومية في مجابهة مع الأيديولوجية الشيوعية التي ترسم صورة كاملة للمستقبل المنشود وتقدم تصوراً شاملاً لشكل المجتمع المراد قيامه. وكانت الأحزاب القومية تشعر بنقص إزاء الفكر الشيوعي فسعت لتقديم نفسها في الإطار نفسه فجرى تقديم الفكرة القومية على أساس أنها مشروع كامل لنظام الحكم، فجرى الدمج بين مشروع الوحدة والقضية الاجتماعية وشكل النظام السياسي. وقد انعكس ذلك في برامجها وأدبياتها التي سعت إلى أن تكون مقابلة للبرنامج الشيوعي الذي طرحته الأحزاب الشيوعية. بعض تلك الأحزاب قام بذلك منذُ بداية تأسيسه، وبعضها الآخر تحوّل إليه مؤخراً على أثر احتكاكه بالتفكير الشيوعي، وفي حلبة المنافسة السياسية مع الأحزاب الأخرى. ولهذا التفكير بقايا حتّى الوقت الحاضر، فهناك شرائح من النخب المثقفة العربية التي لا تزال وبحسن نية تقدم مشروع الوحدة على أنّه مشروع لنظام حكم كامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وهي تقوم بذلك معتقدة أن هذا الطرح ضروري لنفي تهمة الأفكار الرجعية ومجافاة العصر والتفاعل مع الظروف العالمية. فالقومية التقدمية الديمقراطية في نظرها برنامج سياسي، لذلك فالوحدة يجب أن تكون منذُ الآن تقدمية وديمقراطية ليبرالية أو لا تكون. وقد يتطرف البعض ويذهب إلى أبعد من ذلك بتقديم قضية الديمقراطية الليبرالية على مشروع الوحدة. لقد آن الأوان لوضع كُلّ ذلك في نصابه الصحيح، والدخول في عملية تجديد التفكير بوضوح وشجاعة، وفهم صحيح للأمور بأبعادها الحقيقية. القول بوجود علاقة جدلية بين قضية الوحدة وقضية الديمقراطية وقضية العدالة الاجتماعية أمر صحيح، كما إن القول إن الإعاقة التي حصلت في السير في طريق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية قد أعاق تحقيق مشروع الوحدة هو أيضاً صحيح. إن طموح الجماهير العربية هو للعيش في دولة موحدة ديمقراطية تسودها العدالة والرفاه الاجتماعي. النضال من أجل الوحدة بسبب أنّه في جوهره نضال تحرري تقدمي إنساني فهو لا بُدَّ أن يقوم إلى النضال من أجل الديمقراطية الصحيحة والعدالة. كُلّ ذلك صحيح

ولكن مع ذلك فمشروع الوحدة قضية قومية والديمقراطية الليبرالية والعدالة الاجتماعية قضايا سياسية، والفرق بين الأمرين يجب أن يبقى واضحاً.

سادساً: الموقف الإيجابي

ـ ١ ـ

السياسة هي تصريف شؤون السلطة. وكانت في القديم تعني سلطة الحاكم الذي أطلق عليه ماكيافيللي عبارة «الأمير»، فالوصول إلى السلطة والبقاء فيها هو موضوع السياسة. وقد تطور هذا المفهوم من القضية الخاصة للحاكم ـ أي الحكم ـ إلى القضية العامة، وهي مصلحة المواطنين بحدوث التحول التدريجي أحياناً والحاد أحياناً أخرى، إلى نظام ما يدعى الآن بالديمقراطية البرلمانية. فموضوع السياسة بقي الموضوع نفسه، أي السلطة مع الفارق أن السلطة بعد أن كانت مكرسة لخدمة الحاكم أصبحت لخدمة المجموع. إذن هناك عنصران: السلطة، وخدمة المجموع، وهما عنصران ليسا على انسجام دائم، فالوصول إلى السلطة والبقاء فيها يتطلب سلوكاً معيناً، وخدمة الصالح العام تتطلب سلوكاً قد يكون منسجماً مع السلطة وقد لا يكون. فبعد أن كانت عناصر السياسة فيها الكثير من الوضوح والانسجام في المنظور القديم أصبحت في المنظور الجديد أقل وضوحاً وانسجاماً. الآن كُلّ النشاط السياسي يجري باسم وتحت عنوان خدمة المصلحة العامة. ولكن إلى أي حدّ يكون ذلك صحيحاً في الواقع؟ ذلك هو موضع الأزمة.

فالعمل السياسي أصبح له ظاهر وباطن، وأصبح له اتجاه في مرحلة واتجاه آخر في مرحلة أخرى، فليس كُلّ النشاط الذي يجري باسم الصالح العام هو في حقيقته كذلك، كما إن ليس كُلّ ما هو موجه إلى خدمة الصالح العام من حيثُ النية يؤدي في النهاية إلى هذه النتيجة. فما نعتقد أنه يخدم الصالح العام قد لا يكون كذلك، أو لا يؤدي إلى هذا الهدف، أو أنّه يكون في مرحلة كذلك ولا يكون في مرحلة أخرى، وهكذا. ذلك تعقيد يحتاج إلى رصد ومناقشة. السمة الغالبة في المشهد السياسي العربي هي السلبية والوقوف بالضد حتّى كاد مفهوم الوطنية ينحصر في موقف المعارضة والرفض. إننا مجتمع كانت السيادة فيه قروناً طويلةً للأجنبي المحتل ـ منذُ سقوط بغداد على يد المغول. فمنذ ذلك الحادث بقيت السلطة سلطة الأجنبي المحتل الظالم المكروه. وبمرور الوقت وتراكم التجارب تكونت ثقافة عامة تحبذ الرفض والمقاومة. والأنظمة الوطنية التي أعقبت فترة الاحتلال هي الأخرى كانت فيها عوامل تشجع على الموقف السلبي، فهي كانت

بدرجة أو بأخرى مخترقة من قبل القوى الأجنبية، وتمارس الاستغلال الاقتصادي والاستبداد في تصريف شؤون الحكم. وبذلك تكرست ثقافة الرفض المتوارثة ونمت في ظلّ الأنظمة الوطنية الجديدة.

ـ ٢ ـ

والفئة السياسية التي دخلت الساحة بدلاً من معالجة الثقافة السلبية والعمل على تصحيحها عن طريق السلوك الصحيح وضرب المثل الحسن استغلت ذلك الميل السلبي ووظفته لتحقيق مصالحها في اللعبة السياسية. فبدلاً من تثقيف الجمهور وتوعيته لما هو صحيح استغلت ميوله السلبية لتعبئته لصالحها وضمان تأييده. وهكذا ظهرت المزاودة ومقولة عدو عدوي صديقي وأطروحة المؤامرة، الأمر الذي عكر مجرى العمل السياسي فدخله الغموض والاضطراب.

الثقافة السلبية يجب أن يحلّ محلها موقف موضوعي يتوخى الصالح العام، فيؤيد ويعارض على هذا الأساس وليس على أساس موقف مسبق، فليس كُلّ ما يقوم به النظام السياسي تجب معارضته، فالجهة الأخرى ليست بالضرورة على خطأ دائماً. ليس كُلّ ما يقوم به الآخرون مضراً تجب معارضته. فالصحيح صحيح بغض النظر عمن يقوم به، وكذلك الخطأ. إننا بحاجة إلى نمو ثقافة وطنية بدلاً من الثقافة الذاتية المنفعلة وإلى موقف موضوعي بدلاً من الموقف الشخصي. إن قضية الكسب السياسي والحصول على التأييد مسألة وإن كانت مقبولة إلى حدّ ما في العمل السياسي إلا أنها يجب أن تكون دوماً خاضعة لاعتبارات الحقيقة وخدمة الصالح العام. إنني لست دائماً على حقّ بالضرورة بل يمكن أن أكون على خطأ أحياناً، ومقابلي ليس على باطل دائماً وبالضرورة، بل قد يكون على حقّ أحياناً.

الحقيقة الكاملة ليست حكراً على أحد ولا أحد يملك الكلمة النهائية في كُلّ شيء. إن فرضية الصواب الدائم في موقفي والضلال الدائم في موقف الآخرين هي أساس الاستبداد ونظرية الحكم اللاديمقراطي. إذن، الوطنية ليست هي المعارضة الدائمة بل هي خدمة الصالح العام بغض النظر عن الأشخاص ومن يتولى السلطة. فالصراع يجب أن يكون من أجل خدمة المصلحة العامة وليس من أجل الوصول إلى السلطة، فالوطن فوق الجميع ومصلحة الأمة قبل كُلّ مصلحة. الحياة السياسية لا تستقيم ولا تتسق إلا بمقدار الاقتراب من هذه القيم وتطبيق هذه المفاهيم.

والموقف الإيجابي هذا يجب أن يسود جميع نواحي حياتنا السياسية والاقتصادية والثقافية. فالموقف من الحكومات يجب أن يكون على هذا الأساس، أي ما تقوم به وليس على أساس موقف مسبق، والإجراء الذي يحقق خطوة إلى الامام ولا يحقق كامل الهدف يجب ألا يعارض، بل يجب تأييده مع توضيح مداه ومحدوديته، والعلاقة مع القوى الأجنبية يجب أن تقام أيضاً على هذا الأساس وبهذا المعيار بغض النظر عن أي اعتبار آخر. فما هو في مصلحتنا نقبله وما هو غير ذلك نرفضه بغض النظر عن المصدر. والموقف من الآخرين في ساحة العمل السياسي يجب أن يحدد على أساس تقييم ما يقوم به هذا الحزب أو ذاك وليس على أساس نوعية علاقتنا به. والحوادث السياسية التي مرت يجب أن ينظر إليها على الأساس الموضوعي نفسه بمعزل عن دورنا فيها وموقف الآخرين منا. وعلى سبيل المثال، ليس كُلّ ما قامت به الأنظمة السابقة كان شراً، وليست كُلّ المواقف التي اتخذتها كانت على ضلال بالضرورة، فقد يكون لذلك النظام صفات إيجابية يجب الاعتراف بها كما قد يكون له صفات سلبية يجب التأشير عليها.

وتتضح مضار الموقف السلبي في موضوع تقييم الأشخاص، فالفرد الكفي المخلص المنتج يجب أن يقدّر بغض النظر عن ميوله السياسية، فيجب وضع حدّ لعادة مدمرة بدائية عرفتها حياتنا السياسية، وهي أن يزيل الجديد كُلّ الأشخاص الذين عملوا في النظام السابق، بغض النظر عن مؤهلاتهم، ويحل محلهم المؤيّدين له بغض النظر عن مؤهلاتهم. إن روح الخدمة العامة والعمل والكفاءة والإخلاص للوطن يجب ألا تستبدل بالكراهية وروح الانتقام وحرمان الوطن من الكفاءات والخبرة والنزاهة والإخلاص للصالح العام.

إن صفة السلبية متفشية في حياتنا السياسية والثقافية، إذ حتّى الموقف من حوادث التاريخ يتأثر بالاعتبار الخاص والميول والأهواء. كُلّ ذلك يبعد حياتنا العامة عن الموضوعية ويضعف قدرتنا على فهم الواقع فهماً صحيحاً، فنحن غالباً ما نقيِّم الأمور على أساس رغباتنا الخاصة ومواقفنا المسبقة، وليس على أساس حقيقتها. لذلك جاء تفسيرنا متعدداً متبايناً، وغالباً ما يكون متناقضاً، في حين أن الحقيقة واحدة وليست متعددة. فبمقدار ما تكون نظرتنا محايدة وموضوعية ومجردة عن الهوى يكون اقترابنا من فهم الواقع، وبذلك المقدار تكون حلولنا متقاربة، في حين أننا الآن لا نتقارب في ما نراه من حلول وخطط لتحقيق التقدم. في المجتمع المتقدم الناضج تتباين الآراء وتتعدد الاجتهادات، ولكنها في

القضايا الجوهرية متطابقة، أو متقاربة، لذلك ليس من المستغرب أن نلاحظ أن السياسات في الدول المتقدمة لا تتبدل جذرياً بمجيء حكومة وذهاب أخرى، ولا نجد أن المعارضة تقف ضدّ كُلّ ما تقوم به الحكومة الموجودة. والدليل الصارخ على الموقف السلبي هو عدم تردد من هو معارض في أن يطعن حكومة بلده من الخلف في وقت الأزمة. فهو بدلاً من أن ينظر إلى الأمر على أساس وطني يتطلب وحدة الصف يجد في الأزمة فرصة سانحة للكسب السياسي، فلا يتردد في طعن وطنه في وقت الشدة. وحجته أن الحكومة الموجودة على خطأ وأن من واجبه تصحيح ذلك الخطأ بكل الوسائل حتّى وإن أدّى ذلك إلى إضعاف الوطن وتمكين العدو من تحقيق أغراض ما كان يستطيع في السابق تحقيقها. إن الروح السلبية المتفشية في حياتنا السياسية لا تحركها خدمة مصلحة عامة، بل تصدر عن دوافع ذاتية مصلحية، أو عصبيات بدائية هي تحت خطّ العصبية للوطن والأمة. أما في البلدان المتقدمة فيحدث العكس، ففي وقت الأزمة تتقارب المعارضة مع الحكومة وتتراصف الصفوف وتجري معالجة الأمور جماعياً وبالمشاركة، فتجتمع جميع الجهود لخدمة الصالح العام. وبذلك لا يجد العدو منفذاً لتحقيق مآربه.

ـ ٤ ـ

في الأدب هناك النقد الأدبي الذي يقوم بدور التقييم للكمية الكبيرة من الإنتاج التي يصعب على القارئ البسيط معرفة الغث فيها من السمين. كذلك في السياسة يجب أن يكون هناك تقييم موضوعي يساعد المواطن البسيط على تَبيّن طريق الحقيقة، وذلك، باتخاذ موقف إيجابي يؤيد ويعارض، ينتقد ويقترح على أساس ما هو موضوعي بدافع خدمة المصلحة العامة، وبذلك تكون الإيجابية عاملاً هادياً ومساعداً للجمهور بدلاً من أن تكون عامل تشويش وتضليل. وليس غير الموقف الإيجابي ما يبني الثقة ويكوِّن المصداقية التي هي أساس التقدم والنهضة. عندما تعم الروح الإيجابية وتبنى السياسة على أساس موضوعي تتغير المواقف. فالمنافسة تأخذ شكلاً آخر، والسعي إلى الوصول إلى السلطة تتغير أساليبه، والأدوات المستخدمة في العمل السياسي تتطور إلى أخرى أكثر تهذيباً وأقل انفعالاً، وتختفي كثير من كلمات السباب والتخوين والطعن الشخصي. فليس كُلّ من يختلف معي خائناً، أو متآمراً، أو عميلاً بالضرورة، وليس كُلّ ما تقوم به الحكومة الموجودة مدمراً للمصلحة العامة بالضرورة.

إن الذي يستعرض الحياة السياسية العربية يجدها مطبوعة بالسلبية، فكُلّ ما يقوم به غيري خطأ، وكُلّ الجهات الأخرى غير جهتي ليست وطنية، وكُلّ ما

عملته الأنظمة السابقة كان قاتماً مضراً بالصالح العام ويخدم مصلحة خاصة، أو مصلحة أجنبية. في حين أننا اليوم عندما نتفحص ما قامت به الأنظمة السابقة من أعمال نجد غير ذلك، فبعض ما قامت به من أعمال كان جيداً وبعضه لم يكن كذلك. والجدير بالملاحظة أن ظاهرة السلبية هذه لا تصدر من فراغ، بل هناك استعداد عام ومزاج شائع يعبر عن نفسه بالإشاعات، وتداول المعلومات الشفهية والحديث في المجالس، ويدور معظمها حول قتامة الأمور بما في ذلك المشاريع التنموية. وعلى سبيل المثال لو قام باحث مهتم باتجاهات الرأي العام ودوَّن في مذكرة عدد الذين ينقلون له يومياً القدح بالآخرين إلى جانب الذين ينقلون له مديحاً للآخرين، وصنف ذلك إحصائياً خلال مدة عام، فماذا ترى ستكون النتيجة؟ كم ستكون نسبة الذين يقدحون بالآخرين مقارنة بنسبة الذين يثنون على الآخرين؟ إنني أتوقع أن تكون نسبة الصنف الأول أكبر بكثير من نسبة الصنف الثاني. من كُلّ ذلك نخلص إلى القول إن مفهوم الوطنية والإخلاص أصبح مقروناً بالمعارضة، فأنت وطني مخلص بمقدار ما تكون معارضاً في كُلّ شيء.

أما تأييد الوطن والتأشير على العمل الجيد والموقف الصحيح فهما ليسا كذلك. وإن اضطر إليهما أحد فإنه يعرب عن ذلك بتردد وخجل ويضع لهما تفسيراً تبريرياً خوفاً من التهمة. إنني لا أعرف مثالاً لمعارضة في قطر عربي وقفت مع حكومة بلادها في قضية مهمة غير موقف الحركة الوطنية المغربية في قضية الصحراء. الموقف السلبي يجب أن يحلّ محلّه موقف إيجابي يقوم على التعاون والمشاركة ووضع مصلحة الوطن فوق كُلّ اعتبار. فالمعارضة غرضها التصحيح وتحقيق الأفضل، والعمل السياسي غايته الخدمة العامة وليس مجرد الوصول إلى الحكم. كُلّ عمل يجب أن يقوم على أساس معطياته صحيحاً أو منقوصاً وليس على أساس الجهة التي قامت به.

لذلك، وعلى أساس هذه النظرة فمشروع الوحدة يجب ألا يكون قضية داخلة في اللعبة السياسية، والموقف من الحكومات يجب ألا يكون سلبياً مسبقاً، بل يكون هناك تعاون وحوار وتفاعل حول كُلّ خطوة. فحركة التوحيد يجب أن تدرس وتقدم المقترحات وتقوم بجهد للإقناع والترويج للخطوة المطروحة مع الأنظمة الحاكمة، كما يجب أن تكون الذراع المتعاون مع مؤسسة الجامعة العربية في ما تطرحه من مشاريع تخدم قضية الوحدة مهما كانت المواضيع تفصيلية. وعندما تقوم حكومة أو عدد من الحكومات بخطوة في الاتجاه ذاته يجب التنويه بها وتأييدها وتقديم المعاونة لتحقيقها. وفي حالة التقصير أو التلكؤ يجب أن يكون النقد موضوعياً مدعوماً بالمعلومات وبلغة لائقة مع اقتراح البديل، وهكذا. إن

حالة الحرب السياسية السائدة الآن في الوضع العربي يجب أن يحلّ محلها الحوار الذي يتضمن النقد إلى جانب التأييد، والتعاون إلى جانب الضغط، والتأييد إلى جانب المعارضة. فمن خلال الموقف الإيجابي تنمو الثقة وتتكون المصداقية ويحل الاطمئنان محل الشكّ والعداء والتربص. يجب أن تطمئن الأنظمة إلى أن حركة الوحدة تهدف إلى المصلحة القومية، وأن عملها بنّاء، وأن قضيتها هي تحقيق مشروع التوحيد وليس الوصول إلى الحكم.

ـ ٥ ـ

هناك المزيد مما يمكن أن يقال في موضوع الإيجابية. حركة الوحدة حركة إيجابية، لأنها تريد أن تبني صرحاً جديداً وليست حركة سلبية، فهي حركة ذات هدف قومي يتعلق بمجموع الأمة ويتعلق بمصلحتها العليا، وليست سياسة تريد تغيير حكومة أو تبديل أشخاص. وبمعنى آخر إنها قضية قومية وليست قضية سياسية بالمعنى المتداول للسياسة. لذلك يجب أن يكون هدفها الرئيس هو البناء وليس الهدم أو مجرد التغيير. فكُلّ ما يساعد على بناء الكيان القومي الموحد تؤيده وتعمل من أجله، وبالعكس كُلّ ما يعمل ضدّ ذلك تعارضه وتعرض عنه. ليس هناك موقف سياسي وأيديولوجي مسبق، وليس هناك غرض يتعلق بالسلطة وأشخاصها أو سياساتها اليومية أو موقفها من هذه القضية أو تلك. لذلك فهي مع كُلّ ما يوحد صفوف الأمة ويقرب بين أقطارها وأديانها ومذاهبها وأطيافها العرقية والطبقية، وتدعم بشكل إيجابي كُلّ خطوة في هذا الاتجاه، ليس فقط في المجال السياسي، بل في جميع نواحي حياة المجتمع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فهي مع كُلّ حكومة تقوم بخطوة على طريق التوحيد وتؤيد كُلّ مشروع يقرِّب بين الأقطار العربية بغض النظر عن صاحب المشروع أو من هو معه أو ضده.

فمثلاً إنها تسعى ما استطاعت للمساهمة بحل مشاكل الحدود بين البلدان العربية واحتواء الأزمات التي تحدث بينها، وتؤيد كُلّ خطوة لإزالة قيود السفر والإقامة والعمل لمواطني البلدان العربية، وتشجع إقامة مشاريع الربط بين الأقطار العربية كإنشاء جسر بين السعودية ومصر عبر البحر الأحمر على سبيل المثال. إنها تؤيد تقارب الأديان والمذاهب والحوار في ما بينها والاندماج بين الأعراق والطوائف والطبقات. كما إنها تهتم بالتعريب والعناية باللغة العربية وتدريس تاريخ الحضارة العربية الإسلامية والتواصل الاجتماعي في الزواج والدراسة والسفر والسياحة، وتدعم المشاريع المشتركة ذات الصفة العربية في مختلف

المجالات، وتدعم توحيد القوانين والأنظمة والتقارب في أنماط المعيشة والزيارات المتبادلة والوفود والاندماج الثقافي، والتواصل الفني وحركة المطبوعات والبريد والاتصالات المشتركة. وبعبارة أخرى تهتم حركة الوحدة بتفاصيل العمل القومي المشترك وبكل خطوة تقرب أبناء البلدان العربية وتزيد من الاندماج والاختلاط. وبذلك تنمو كحركة إيجابية بناءة تتناول جميع نواحي الحياة وصولاً إلى أدق الحلقات وبعيدة عن الأغراض السياسية المسبقة المتعلقة بالحكم ومنزهة عن الأغراض والمصالح الشخصيّة. فهي حركة اجتماعية اقتصادية ثقافية إلى جانب اهتمامها بالسياسة القومية، الأمر الذي يساعدها بمرور الوقت على استقطاب العناصر الإيجابية النشيطة في المجتمع ذات التوجه الإيجابي البناء الراغبة في عمل الخير والمدفوعة بدافع خدمة الصالح القومي العام بعيداً عن السياسة اليومية وقضية السلطة والمناصب الحكومية. وعندها تستطيع العناصر الخيرة النشيطة في المجتمع الراغبة في تقديم خدمة مفيدة لقضية الوحدة أن تساهم كُلّ حسب قدرته وبطريقته مكونة من تفاصيل العمل الإيجابي شلالاً من العمل الوحدوي الذي يصب في النهاية في مشروع إقامة الكيان القومي الموحد.

فجميع المواطنين الحسني النية الراغبين في الخدمة العامة من ذوي الإمكانيات المادية أو الثقافية أو العملية الذين يرغبون في تقديم خدمة والمساهمة في العمل العام يصبح بإمكانهم أن يجدوا مكاناً في نشاط هذه الحركة بعيداً عن لعبة السياسة القطرية اليومية. وبمرور الوقت وبصورة متدرجة تصبح حركة الوحدة حركة العمل الإيجابي البناء المخلص والنشاط الوطني النزيه والمجال الفسيح للمساهمة في الخدمة العامة، الأمر الذي يكسبها الثقة والمصداقية والتعاطف من قبل جميع محبي العمل الوطني والخيري. إنها حركة واسعة تمتد إلى جميع الأقطار العربية وتدخل جميع مجالات الحياة وتتصل بالجماهير الواسعة، ففيها السياسي والاقتصادي ورجل الأعمال والعامل والفنان والفلاح والمثقف والمهني والحرفي ورجل الدين، وفيها الطالب والأستاذ والمدرس، وفيها الرجل وفيها المرأة، فيها الشباب وفيها الشيوخ. الكُلّ يجد مجالاً بهذا الشكل أو ذاك وكُلّ حسب طاقته مدعو لتقديم شيء إيجابي للمشروع. إنها حركة الخير والبناء التي تستثير حماس المخلصين الوطنيين المضحين من أبناء الشعب للمساهمة الطوعية النزيهة في المشروع.

ولعل أهم ما يترتب على الموقف الإيجابي هو الموقف من قضية الحكم. فحركة الوحدة يمكن أن تصل إلى الحكم ويمكن أن تساهم فيه بطريق سلمي ديمقراطي، إلا أن ذلك ليس هو الهدف الرئيس، وليس هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق مشروع الوحدة. المهم هو السير في اتجاه التوحيد وتحقيق خطوة أو خطوات في الطريق

الموصل إلى الوحدة. المهم هو السير في طريق الوحدة بغض النظر عن طريق من وبواسطة هذه الحكومة أو تلك. تلك هي صفة الإيجابية. الحركة الوحدوية حركة شعبية تتغلغل في جميع ثنايا المجتمع وتصل إلى جميع طبقاته وأطيافه وتصبح آراؤها هي الرأي العام وموقفها المعبر عن موقف أوسع الجماهير ونشاطها هو النضال الشعبي. وبذلك يصبح الهدف هو الإقناع والتوجيه والتعبئة والتأثير والضغط من أجل السير في طريق تحقيق المشروع بغض النظر عمن يحققه أكان حزباً أم طبقة أم قطراً أم نخبة أم حكومة.

إن خطوةً مهمةً تتحقق في مجال بناء الثقة في حركة الوحدة والاطمئنان إليها عندما تتأكد الأنظمة السياسية الحاكمة أن هدف الحركة ليس هو الحكم بل التوحيد، ليس هو النفوذ السياسي أو المركز الحكومي أو المصلحة الخاصة بل البناء الإيجابي على طريق مصلحة الأمة في الوحدة. عندها لا تصبح حركة الوحدة منافساً لأحد، ولا غريماً لأحد، وليس لها موقف تأييد مسبق أو معارضة مسبقة، بل هي تعارض أو تؤيد حسب الحالة المطروحة، فكُلّ قضية حسب مقتضياتها. وهي حتّى عندما تعارض أو تنتقد أو تؤيد أو تتبنى تقوم بذلك بروح إيجابية وبرصانة وبمسؤولية. وبذلك لا تعود حركة الوحدة مجرد حركة سياسية بل هي كذلك حركة اجتماعية وثقافية واقتصادية وخيرية يساهم فيها الفنان ورجل الدين والمهندس ورجل الأعمال. والجميع، كلٌ في مجاله يقدم عملاً في اتجاه التوحيد ويقرب من الاندماج القومي ويقوي الروابط ويشجع العمل المشترك ويكافح التفرقة والفتنة ويساعد على حلّ الأزمات من دون الدخول في السياسة اليومية المتعلقة بقضية السلطة وأشخاص الحكم.

وينسحب الموقف الإيجابي على العلاقات الخارجية. فكما هو الحال في الموقف من الأنظمة السياسية القائمة تكون النظرة أيضاً إلى العلاقات الدولية في ما يتعلق بمشروع الوحدة. وفي هذا الصدد يمكن التأشير على موضوعين. الأول هو أن مشروع الوحدة بما يتضمنه من تغييرات حاسمة في الوضع في المنطقة نتيجة لقيام دولة قوية بالسعة والموقع والإمكانيات المعروفة وبما يؤدي إليه من تأثير على المصالح وسياسات الدول الأخرى خاصة الكبرى ودول الجوار يستدعي درجة عالية من اليقظة والحذر والحكمة لمجابهة النشاطات المعادية للمشروع لتحييدها أو تقليل أثرها. وترجمة هذا الموقف هي أن يكون الاهتمام متجهاً لكسب الأصدقاء لأقصى ما هو ممكن وبمختلف الوسائل الممكنة المقبولة. وبعبارة أخرى أن تكون العلاقة مع الخارج قائمة على الود والصداقة ما أمكن ذلك.

الجانب الآخر هو الموضوعية وتحديد المواقف على أساس عقلاني بمعيار مدى

خدمته للمصلحة الحقيقية لمشروع الوحدة بدون مواقف مسبقة وبدون انفعال عاطفي بسبب الماضي أي الحكم على كل حالة حسب معطياتها الحالية.

ومن البديهي أن يتطلب الموقف الإيجابي هذا لغة هادئة تتوخى الدقة والوضوح والحد المقبول من الاحترام والبعد عن النبرة العاطفية الجارحة مع الآخرين مهما كان موقفهم ومدى قربهم أو بعدهم من الموقف من مشروع الوحدة. فكل ما يأتي من جهة خارجية (عدا الكيان الصهيوني) من عمل أو موقف إيجابي من مشروع التوحيد يجب الترحيب به بغض النظر عن الجهة التي يصدر عنها أو نوعية العلاقات السابقة.

سابعاً: الطريق الاقتصادي

ـ ١ ـ

في الإنسان غريزة الدفاع عن البقاء، والدفاع عن البقاء يعني أول ما يعني وسيلة للعيش قوامها الطعام واللباس والمسكن وبقية الحاجيات اليومية التي تكون المقياس الأول لمستوى المعيشة. لذلك، ومنذُ أن وجد الإنسان على الأرض كان يسعى دوماً لتوفير حاجيات البقاء هذه، وإن اختلفت الوسائل والطرق بمرور الزمن وتغيير مستوى تلك الحاجيات. وفي عالم اليوم أكثر من أي وقت مضى تتضح أهمية وسائل المعيشة في حياة الفرد. وحركة التنمية التي تصاعدت في البلدان الصناعية كانت مقرونة بتصاعد الاهتمام بتوفير تلك الوسائل وإعطاء العامل الاقتصادي المادي أهمية أكبر. وهو جلي في تلك البلدان اليوم ويطبع الحياة العامة ويكوّن العصب للسياسة ولكل نشاطات المجتمع الأخرى.

فمقياس النجاح ومؤشر المصلحة العامة والدليل على صلاح السياسة كلها تدور حول محور الحياة الاقتصادية ومستوى معيشة الفرد ابتداءً من توفير حاجاته المادية صعوداً. وقد توسع التفكير في أهمية الشأن الاقتصادي فشمل جميع أنحاء العالم تقريباً، فأصبحت التنمية هدف السياسة الأول ومؤشر نجاح أي حكومة، حتّى أصبحت هدفاً وطنياً أعلى والمسؤولية الأولى للسلطة السياسية، وثبتت عنها النصوص في القوانين صعوداً إلى الدساتير ووثائق الأمم المتحدة. فقد أصبحت التنمية هدفاً أعلى من غيره من الأهداف وواجباً رئيساً من واجبات الدولة التي كانت في السابق مقصورة على الأمن والعدالة. إن هذا الشعور شعور عام يشمل جميع بلدان العالم تقريباً وهو إن تفاوت فبالدرجة في أسلوب التعبير وليس في الجوهر.

وفي ما يتعلق بالمجتمع العربي فالنظرة الواقعية لأحوال الناس تؤشر بكثير من الأدلة على أن الفرد المواطن يعير مسألة تحسين وضعه المعيشي الأهمية الأولى وإن كانت له اهتمامات إضافية أخرى. فتحسين مستوى المعيشة وتحقيق مكاسب اقتصادية للفرد المواطن هو الطريق الصحيح والمضمون للتأثير في تفكيره وتوجيه سلوكه وبناء الثقة ورفع معنوياته وتعبئة جهوده لمشروع الوحدة. إن تحقيق مصلحة ملموسة مباشرة هو الأسلوب الذي لا يدانيه أسلوب آخر لتكوين المصداقية وتبديد الروح السلبية وميول اللامبالاة وضعف الاهتمام بالعمل العام. فمتى ما تحقق شيء من ذلك أصبح من الممكن التحضير للصعود إلى مستوى أعلى في سلم العمل لإنجاز المشروع.

لا بُدَّ لمشروع الوحدة العربية من طريق يوصل إليه. والطريق يعني في هذا الصدد القضية التي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام العام والتي تحمل لجماهير الشعب رسالة واضحة مؤثرة في موقفهم. ويعني ذلك اختيار الحافز الأفضل من بين الحوافز الأخرى الذي يستطيع تحريك المشاعر ونقل الجماهير من حالة السكون إلى حالة الحركة والاهتمام. وفي عالم اليوم الذي شهد تطوراً مادياً كبيراً تحتل القضية الاقتصادية المكان الرئيس في الاهتمام العام. فتاريخياً كانت الدول الغربية المتقدمة تضع القضية الاقتصادية في مقدمة اهتماماتها. فكُلّ ظاهرة الاستعمار بقوالبها المختلفة المتراوحة من السيطرة المباشرة على البلدان الأخرى إلى الوسائل غير المباشرة المعتمدة على نشاط الشركات والامتيازات والتجارة يكمن في جذورها السعي للحصول على أكبر قدر من المنافع الاقتصادية. وفي بلدان العالم الثالث بمختلف أطيافه تحتل القضية الاقتصادية مكان الصدارة في الاهتمام العام حتّى أصبحت قضية التنمية هي القضية الرئيس التي تتمحور حولها السياسة. وأصبحت التنمية ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للجمهور هدفاً رئيساً من أهداف الدولة.

وتكتسب القضية الاقتصادية أهمية خاصة في الوطن العربي بسبب تفاقم البطالة وتدني مستوى المعيشة كما تدل عليه البيانات الإحصائية التي سبق ذكرها.

هناك عدة عوامل ترجح الطريق الاقتصادي كمدخل لمشروع الوحدة وإن كانت الطرق الأخرى واردة أيضاً. الطريق الاقتصادي ليس هو الوحيد ولكنه الأهم والمعول عليه كاتجاه عام ونقطة بداية وصفة مميزة. فالطريق الاقتصادي ينسجم مع اتجاه العصر الذي شهد زيادة متواصلة في الاهتمام بالتطور المادي، ويمثل ذلك الخطى الحثيثة والمهمة التي شهدها تقدم الحضارة، إذ كان تعريف الحضارة يعتمد

رئيسياً على التطور المادي ـ أي الاقتصادي والعمراني وما يقع في سياقه. فقصة التقدم البشري الذي نشهده الآن تتسم بشكل رئيس بالتقدم الاقتصادي، أي ارتفاع مستوى المعيشة وتحسين الرفاه الاجتماعي. وقد أصبح ذلك الهاجس المهم لدى الفرد المواطن في كُلّ مكان تقريباً وإن كان بدرجات متفاوتة.

ويلاحظ أيضاً أن النشاط الحالي بين الدول يتجه في جوهره نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية والرفاه كُلّ لدولته. وكان هذا التشخيص هو الذي دفع البلدان الأوروبية إلى اختيار الطريق الاقتصادي كمدخل للوحدة السياسية وليس العكس. فنشوء الاتحاد الأوروبي منذُ الأساس، ولا يزال كذلك، يرتكز على تحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، الأمر الذي حرك الشعور العام وعبأ التأييد لحركة الوحدة التي كانت بدايتها اتحاد الحديد والفحم بين ست دول أوروبية في ١٩٥٠ والذي تطور حتّى أصبح الآن المجموعة الأوروبية المكونة من ٢٥ دولة متجهة نحو الاتحاد. وكان سبب هذا النجاح هو أن الخطوات التي اتبعت ولدت تحسناً ملموساً في الحالة الاقتصادية للجمهور، الأمر الذي حرك مشاعر التأييد لها.

ويكتسب الطريق الاقتصادي أهمية أخرى كونه عاملاً مركزياً في بناء القوة العسكرية والتقنية والعلمية الحاسمة في العلاقات الدولية الحالية بكل ما تعنيه وتؤدي إليه من الدفاع عن النفس وحماية الاستقلال وتأكيد الشخصيّة وتأمين المصالح في العلاقة مع الدول الأخرى.

ـ ٢ ـ

وليس أدل على أهمية القضية الاقتصادية في عالم اليوم من ظاهرة التكتلات الدولية التي عمت العالم ولا تزال في توسع مستمر. فلا يوجد بلد الآن غير منضم لتكتل اقتصادي معين أو ربما لأكثر من تكتل. فالبحث مستمر عن المنافع الاقتصادية التي يمكن أن تنتج من التجمع مقارنة بالتفرق. فالمجموعة الأوروبية تقريباً قد توسعت حتّى شملت كُلّ بلدان القارة الأوروبية تقريباً. وهناك تجمعات اقتصادية في مختلف قارات العالم بلغت ٧١ تجمعاً ومنظمة. ويلاحظ أنّه حتّى الدول الكبرى المتطورة اقتصادياً لم تهمل هذا الجانب، فقد انضمت إلى تكتلات اقتصادية حسب مقتضيات مصالحها بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا والصين.

ولنلق نظرة أوسع على موضوع التجمعات الاقتصادية الدولية: بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٢ تكونت في شرق وجنوب أفريقيا (٩) تجمعات. وبين عامي

١٩٥٩ و١٩٨٤ تكونت في وسط أفريقا (٥) تجمعات. وبين عامي ١٩٦٢ و١٩٩٤ تكونت في غرب أفريقيا الفرنكفونية (٥) تجمعات. وبين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥ تكون في غرب أفريقيا الكلية تجمعان. وبين عامي ١٩٦٤ و١٩٨٩ تكون في شمال أفريقيا تجمعان، وفي ١٩٩٨ تكون تجمّع مختلط واحد، فيكون المجموع (٢٤) تجمعاً، يضاف إلى ذلك (٦) تجمعات لوديان البحيرات والأنهار تكونت بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٧، فيكون المجموع الكلي (٣٠) تجمعاً[٢].

وفي آسيا أقيم في ١٩٥٧ تجمّع يضم دول حوض الميكونغ، وفي ١٩٥٧ أقامت سبع دول آسيوية اتفاقية بانكوك، ضمت بنغلادش وسريلانكا ولاوس وكوريا والهند والفيلبين وتايلند. وفي ١٩٦٦ انشأت المجموعة المجلس الآسيوي للتنمية الصناعية. وفي ١٩٦٣ أقيم اتحاد ماليزيا من ولايات متجاورة. ومنذُ ١٩٤٧ سعت جزر جنوب الباسفيكي المكونة من ٧٥٠٠ جزيرة إلى إنشاء تجمّع تدرج حتّى وصل في ١٩٩٧ إلى قيام جماعة الباسفيكي. وفي ١٩٦٥ بدأت أستراليا ونيوزيلندا بإقامة تجمّع يقترب كثيراً من الجماعة الأوروبية. وفي ١٩٨٠ بدأت منطقة جنوب وشرق آسيا والباسفيكي بإقامة مجلس التعاون الاقتصادي الباسفيكي الذي وصل عدد أعضائه إلى (٢٣). وفي ١٩٨٩ قام تجمّع للتعاون الاقتصادي لآسيا والباسفيكي ضم ١٢ دولة. وفي وسط وجنوب آسيا قام تعاون بين ثلاث دول منذُ ١٩٥٥، وفي ١٩٨٥ قامت منظمة التعاون الإقليمي بين إيران وتركيا وباكستان. وفي ١٩٦٧ نشأت منظمة آسيان في جنوب وشرق آسيا. وفي ١٩٤٨ نشأت منظمة الدول الأمريكية التي تضم ٣٥ عضواً. وسعت دول أمريكا الشمالية إلى التكامل الاقتصادي فعقدت اتفاقية للتجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة، وبعدها انضمت المكسيك وعقدت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.

وأقامت الأمريكات الثلاث منطقة تجارة حرة من خلال ٢٦ ترتيباً تجارياً ثنائياً وإقليمياً ضم ٣٤ دولة. وقام تعاون وتكامل في أمريكا اللاتينية بين المكسيك وعشر دول من أمريكا الجنوبية. وفي ١٩٦١ قامت رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية من ١١ دولة. وفي ١٩٨٠ أنشئت منظمة بديلة هي رابطة تكامل أمريكا اللاتينية من الدول نفسها مع كوبا. كما قام نظام اقتصادي لأمريكا اللاتينية والكاريبي ضم ٢٨ دولة في ١٩٨٨. وإضافة إلى المنظمات الكلية قامت تجمعات

(٢) محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٩١ ـ ٩٢ و٩٦.

جزئية في أمريكا اللاتينية كالجماعة الإندية من ست دول. وقام تعاون اقتصادي بين الأرجنتين والبرازيل في ١٩٨٩ وانشأت دول أمريكا الوسطى منظمة للتكامل الإقليمي بينها وسوقاً مشتركة في ١٩٥١ وأتبعته بإنشاء نظام لإطار جديد للتكامل الاقتصادي. وفي منطقة الكاريبي قامت في ١٩٦٥ منطقة التجارة الحرة الكاريبية من أربع دول، وفي ١٩٦٧ تمّ توسيع المنطقة التي انضمت إليها باقي الدول. ثُمّ تطورت الجماعة الكاريبية فأنشأت سوقاً مشتركة، وفي ١٩٦٦ قامت سوق تجارية رابعة بين دول الهند الغربية ثُمّ سوق مشتركة في ١٩٦٨.

وفي ١٩٩٢ تأسس المنتدى الكاريبي ثُمّ رابطة دول الكاريبي ثُمّ مبادرة حوض الكاريبي. وقام بين دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية مجلس المعونة المتبادلة (الكوميكون) في ١٩٤٩. وقد شهدت أوروبا الغربية اتجاهاً للتكامل والاندماج. ففي ١٩٤٨-١٩٤٩ ظهر حلف بروكسل الذي ضم فرنسا وبريطانيا ودول البينولكس الثلاث ومجلس أوروبا الذي انشأته عشر دول أوروبية ووصلت عضويته إلى ٤٥ دولة في ٢٠٠٤. ونشأت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي التي تضم ١٦ دولة في ١٩٤٨ وفي ١٩٥٠ أقيم اتحاد المدفوعات الأوروبي. ثُمّ قامت جماعة الفحم والحديد من ست دول في ١٩٥٠ وتتابعت معاهدة روما والمعاهدات المعدلة لها منذُ ١٩٥٧ فأنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي أنجزت في ما بعد مسوَّدة الدستور الأوروبي في ٢٠٠٣، فتطورت حركة الاندماج من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي إلى سوق مشتركة إلى سوق موحدة إلى اتحاد اقتصادي ونقدي تمهيداً لوحدة سياسية. ففي عام ٢٠٠٤ بلغ عدد الأعضاء ٢٥ دولة يبلغ عدد سكانها ٤٥٥ مليون نسمة بمساحة حوالى ٤ ملايين متر مربع، ثُمّ انضمت جزيرتا مالطة وقبرص وثماني دول شيوعية سابقة، وبذلك تَشَكَّل أكبر تجمّع تكاملي في العالم[٣].

ويتضح من هذا العرض أنّه لم تبق دولة في العالم إلا وهي عضو في تجمّع أوسع، وهناك عدد غير قليل من الدول انضمت إلى أكثر من منظمة كما هو الحال في أمريكا اللاتينية وأفريقيا. فما هو الدافع لهذه الحركة الهائلة التي تشكل واحداً من أهم التطورات الدولية في العصر الحديث؟ أليس هو نشدان القوة والخروج من حالة الضعف والتشرذم والتهميش إلى وضع أفضل قوة وأهمية وتأثيراً وقدرة أكبر لتحقيق منافع ما كانت لتحصل عليها في ظلّ وضع

(٣) للاطلاع التفصيلي على هذه المشاريع، انظر: المصدر نفسه، الأقسام ١ ـ ٣.

التشرذم؟ ويلاحظ وجود إصرار على الاهتمام بالتكامل والاندماج ـ إذ كلما اتضحت عيوب تنظيم معين جرت محاولة تعديله، فقد ألغيت تجمعات واستبدلت بأخرى أكثر حيوية. وكلما ظهرت عيوب في معاهدة جرى تعديلها لتلافي نقائصها. ويتضح ذلك بخاصة في حالة التجمعات الأفريقية. ولكن مهما كانت التعرجات بقي الاتجاه نحو الصعود مستمراً، فالبدايات الأولى للتجمعات الأفريقية تطورت إلى مشروع وحدة سياسية، واتفاقية الحديد والفحم في أوروبا وصلت بالتوسع الأفقي والعمودي إلى مشروع دستور أوروبي. الكُلّ يعمل من أجل زيادة قوته المادية والمعنوية عن طريق التكامل والاندماج والتوسع محاولاً تجاوز الحجم الصغير إلى الحجم الأكبر. الكُلّ في عالم اليوم يفتش عن فرص لزيادة قوته المادية والمعنوية، وحينما أتيحت له الفرصة دخل مجالها وحاول الاستفادة منها. فهل يعي أصحاب أصوات التجزئة ومنتقدو مشروع التوحيد ذلك؟ هل كُلّ العالم على خطأ وهم وحدهم على صواب؟ هل منافع التوحيد ومزاياه في بناء القوة المادية والمعنوية للأمة مسألة تحتاج إلى دليل؟ إنني أرى أن أصوات التجزئة لا تستند إلى الأدلة العقلانية بقدر ما تصدر عن وضع نفسي تكوّن بتأثير الإعاقة التي حصلت في التجربة السابقة، وعن تأثير المصالح الخاصة الضيقة التي وضعها أصحابها فوق المصلحة العامة. إنه الوضع النفسي الذي خلق الشعور بالإحباط والتعب ونشدان السهولة وقلة الصبر. إن تحقيق التقدم ليس أمراً سهلاً ولم يكن كذلك في أي وقت، والنضال عمل فيه الألم والمعاناة ويتطلب التضحية والمخاطرة.

ـ ٣ ـ

وفي نظري أن الوضع العربي الراهن يتطلب سلوك هذا الطريق لكُلّ هذه العوامل ولعوامل مضافة تتعلق بوضعه الخاص الآن. فالوضع العربي الحالي يتسم باتساع الفروق بين الأغنياء والفقراء في الداخل واتساع التباين في مستوى المعيشة والرفاه بينه وبين الدول المتقدمة وحتى المتوسطة التقدم، الأمر الذي يخلق الاضطراب الاجتماعي ويقوي دوافع الثورة وعدم الاستقرار. والوضع العربي الحالي وريث تراجعات وإحباط وهبوط في الروح المعنوية بسبب إعاقة مشروع الوحدة. ووضع نفسي كهذا يحتاج أكثر ما يحتاج إلى إحداث تغيير في تفكير الفرد المواطن يتحول به إلى وضع التفاؤل والثقة والحيوية والاهتمام بالشأن العام. ويحتاج ذلك أكثر ما يحتاج إلى توافر الدليل العملي الملموس، وليس غير التحسن في الوضع الاقتصادي ما يستطيع ذلك. الفرد المواطن

بحاجة إلى أن يرى بالملموس أن مشروع الوحدة يعود عليه شخصياً بمنفعة ويكسبه مزايا جديدة لم تكن متاحة من قبل. لذلك لا بُدَّ من مخاطبته بما هو ملموس مؤثر وتحسين حياته اليومية.

لقد طرح مشروع الوحدة العربية كمشروع سياسي اقترحته النخبة وهو موجه إلى مخاطبة النخبة. أما الجمهور فكان في الغالب مستمعاً يسمع به ولا يعرف عنه الكثير ولا يتوقع منه الكثير بصورة مباشرة. فقد كانت الحركة القومية حركة النخبة، أما الجمهور فكان مادة للتعبئة يُخاطب بالإعلام. مقابل ذلك إذا ما كان مشروع الوحدة يعني تحقيق خطوات ملموسة لتحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتحول من مستمع إلى مشارك وينتقل من الدائرة الخارجية المحيطة إلى صميم العمل والاهتمام.

إن ذلك لا يعني أن الطريق الاقتصادي يمكن أن يأتي بإنجازات كبيرة في البداية، فالعملية تتطور بشكل حلزوني. المهم هو أن تكون هناك بداية تتحقق بها إنجازات متواضعة إلا أنها مباشرة وآنية تتحسن بها أحوال الفرد المواطن. وبمرور الوقت وبالتراكم لا بُدَّ أن تُحدث الأثر النفسي الإيجابي كما تُحدثُ قطرات الماء المستمرة أثراً في الأرض التي تسقط عليها.

إذا كانت الاستراتيجية التي نقترحها لمشروع الوحدة تتضمن اتباع طريق النضال الشعبي فإن ذلك يتطلب منطقياً إحداث تأثير في تلك الجماهير. والتأثير المطلوب لا يكون ـ في ظلّ الأوضاع الحالية ـ إلا عن طريق إحداث قناعة داخلية في الفرد بأن مشروع الوحدة هو مشروع التقدم ووسيلة الخروج من الوضع المتردي الحالي إلى حالة النهوض. ويحتاج ذلك إلى بناء الثقة ورفع الحالة النفسية للمواطن لتكوين القناعة بأن مشروع الوحدة هو مشروع العمل الجاد ومشروع النية الصادقة وطريق التقدم والنهوض. ولا يتحقق ذلك إلا عندما يرى بالملموس أن المزايا المستقبلية عليها شيء من الدليل الآن مهما كان صغيراً. إنه يريد أن يرى صورة المستقبل متمثلة جزئياً في الحاضر. ذلك هو طريق العمل الجدي والصدق في التوجه.

وللطريق الاقتصادي وجه آخر هو مخاطبة فئات اجتماعية مؤثرة في المجتمع وطبقات مهمة يحركها الدافع الاقتصادي أكثر من سواه. فالصناعيون والتجار والمنتجون الزراعيون وأصحاب الحرف والعمال العاطلون عن العمل وعموم الطبقة الوسطى يهمهم اندماج الاقتصاد العربي وتوسع السوق وحرية التجارة والاستثمار والتنقل والعمل ومزاولة المهنة في نطاق عربي، فذلك يتفق مع

مصالحهم ويخلق لهم مزايا ومنافع اقتصادية بينةً مقارنة بوضع التجزئة بقيوده القانونية والإدارية. إن جميع هذه الفئات يمكن تعبئتها في اتجاه التوحيد وتحريك تعاطفها مع مشروع الوحدة إذا كان طريق الوحدة اقتصادياً أكثر منه سياسياً. فالسياسة أصبحت في الوضع الدولي الحالي أداة للاقتصاد وليس العكس. فالطريق الاقتصادي هو المعول عليه لتحقيق الأهداف السياسية، لأنه هو وسيلة القوة العسكرية والتقنية والعلمية، والقوة كما هو معروف العمود الفقري للسياسة. كانت كذلك ولا تزال بالرغم مما سوى ذلك من الادعاءات[٤].

ثامناً: الوحـدة الاتحاديـة

ـ ١ ـ

للوطن العربي مساحة واسعة كما هو معروف، وفيه ثروات متباينة من حيثُ الكم والموقع الجغرافي، وأوجه التباين الجغرافية والمناخية فيه بائنة أيضاً. وقوامه الآن عدد من الدول (٢٢) لها كيانات سياسية ذات طابع دولي وقانوني، ومرت بمراحل من التطور في التنمية الاقتصادية والبشرية والبناء القانوني والتركيب المؤسسي للدولة ونظام الحكم. إن التباين في الأوضاع المحلية في هذه المساحة الواسعة يتطلب نظاماً يستوعبها، بتحقيق هدفين في آن واحد هما: هدف الوحدة القومية، وهدف المحافظة على التباين وتوظيفه في خدمة قوة الكيان القومي ومصلحة المواطنين. فالتباين القطري ونشوء مصالح للفئات الحاكمة والمتنفذة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً يتطلب ابتداع تركيب معين للدولة يلائم هذه الظروف ويجعلها تعمل بسلاسة لخدمة الصالح العام. وفكرة النظام الاتحادي تقوم على أساس تصنيف السلطة وتوزيعها بين الجهات المتعددة في الدولة.

هناك السلطة المحلية وهناك السلطة القطرية وهناك السلطة الإقليمية وهناك السلطة القومية. فالسلطة القومية تختص بالأمور التي تحفظ وحدة الدولة واستقلالها وتمنحها القوة والتقدم، والسلطة القطرية تختص بالحياة اليومية للقطر وتقتسم تلك السلطة أو السلطات مع السلطة المحلية التي تهتم بما هو دون ذلك

(٤) ولمعرفة أكثر تفصيلاً عن نشوء الاتحاد الأوروبي والاستراتيجية التي اتبعها ابتداء من العمل الاقتصادي كنقطة بداية للوحدة الاقتصادية صعوداً متدرّجاً نحو الاتحاد السياسي يمكن مراجعة: حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً** (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ٢٠٠٤، القسم ٥، ص ٥٥١ ـ ٥٩٥.

من الشؤون المحلية. وبذلك يتم تقريب المواطن من الدولة في شؤون حياته اليومية وتسهل مساهمته في تصريفها. تاريخياً جاءت فكرة النظام الاتحادي كحل ابتدعه العقل البشري لمواجهة هذه الحالة، فكانت الأمثلة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ودول عديدة أخرى. ويقوم الآن شبه كبير بين حالة تلك البلدان وحالة الوطن العربي بوضعه الراهن، وهو وضع السعة والتباين ووجود المصالح المحلية والخاصة وما دون المصحلة القومية، لذلك، فإن النظام الاتحادي يبدو أنّه الحلّ الملائم لمشروع الوحدة. في ظله يمكن تحقيق فوائد السعة والتكامل والعدالة والقوة والاستقرار والأمن من دون أن يصطدم بمسننات التباين والمصالح المحلية والعوامل الذاتية.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى عنصر جوهري في بناء النظام الاتحادي واستقراره، هو عنصر القانون. فالقانون هو الذي يحكم العلاقات ويوزع السلطات ويبت في الخلافات من خلال قضاء متكامل مستقل. وعلى رأس البناء القانوني قانون أساس هو الدستور. ففي ظلّ نظام اتحادي تبقى مسألة التعامل مع الأوضاع القطرية من مختلف الوجوه الاقتصادية والثقافية والاجتماعية إلى حدّ بعيد بيد حكومة الإقليم، ويبقى الجهاز الإدراي والحالة الثقافية ومصالح النخب الاقتصادية والمالية والثقافية في أساسياتها محفوظة. فمجمل الأوضاع المحلية ومصالح الأشخاص ذوي العلاقات يمكن أن تبقى من دون تغير جوهري.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن النظام الاتحادي بمحافظته على الأوضاع المناطقية والمحلية، وعلى مبدأ تقاسم السلطة، لا يتناقض مع مبدأ الوحدة القومية، لأنه ليس درجة أدنى من الوحدة المركزية. إن قوة الوحدة ورسوخ قواعدها يعتمد على قوة الدولة وتقدمها وازدهارها، وذلك هدف يخدم نظام الملاءمة بين مزايا المركزية ومزايا اللامركزية. المركزية وحدها تؤدي إلى البيروقراطية، وابتعاد المواطن عن المركز، وضعف الصلة بالأطراف، والبطء في معالجة الشؤون المحلية، والاصطدام بمصالح الفئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحلية، ما يؤدي إلى إضعاف الدولة ويعرقل عجلة التقدم فيها، وبذلك يؤدي إلى إضعاف مشروع الوحدة. أما النظام الاتحادي فإنه يقوم على الجمع بين التوحيد والتعدد، بين القومي والقطري والمحلي، بين المركزي واللامركزي، وبذلك يحقق للدولة القومية القوة والتقدم ويرسخ نظامها، ويتيح المجال للاستفادة من مزايا التكامل والمنافسة.

وفي هذا المجال يجب الاستفادة من تجارب الآخرين عن طريق المعرفة

الموضوعية وجمع الحقائق والبيانات والمعلومات عن كيفية التعامل معها. في التاريخ السياسي لهذا النظام تفاصيل معلوماتية واسعة عن مختلف الشؤون السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية لا غنى عنها لبناء نظام اتحادي عربي ملائم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النظام الاتحادي المقترح يقوم على أساس الاختيار الطوعي من قبل الكيانات السياسية الموجودة حالياً معبراً عنه بوسائل التعبير المعروفة كالاستفتاء والتصويت واتخاذ القرارات القانونية من قبل المؤسسات الدستورية الشرعية. وبعبارة أخرى أن تكون عملية قيام الاتحاد اختيارية حرة تجري ضمن القوانين السائدة في الكيان السياسي المنضم للاتحاد.

كما يجدر التنويه إلى أن الاتحاد الذي يضم الأقطار يمكن أن يضم أيضاً المنظمات الإقليمية الموجودة والمحافظة على أوضاعها مع تكييفها لتتلاءم مع الوضع الجديد. كما إن الوحدات السياسية التي يتكون منها الاتحاد قد لا تقتصر على الدول القطرية بل قد تنشأ ضرورة لتكوين وحدات جديدة بين قطرين أو عدة أقطار أو بين أجزاء من عدد من الأقطار المتجاورة وحسب مقتضيات المصلحة العامة وبما يعود بالنفع على الأقطار المعنية وعلى الدولة الاتحادية.

الوحدة الاتحادية يجب أن تحافظ على خصوصيات الأقطار والمنظمات الإقليمية الداخلة فيها. فكما إن للقطر الداخل في الوحدة خصوصيات يجب المحافظة عليها كذلك يمكن المحافظة على خصوصيات المنظمات الإقليمية السابقة لقيام دولة الاتحاد. وكما يكون للقطر تنظيمه الحكومي كذلك يمكن أن يكون للمنظمة الإقليمية تنظيمها الإقليمي الموجود قبل قيام الاتحاد مع تكييف تلك التنظيمات لمتطلبات الوضع الاتحادي الجديد. وبذلك يمكن أن تكون للدولة الاتحادية هياكل تنظيمية متعددة على مستوى المحافظات ومستوى الحكم الذاتي ومستوى القطر ومستوى الإقليم الذي يضم عدداً من الأقطار وصولاً إلى تنظيم الحكومة الاتحادية.

ويتم كل ذلك على أساس اتفاق الأقطار والتجمعات الإقليمية معبراً عنه بدستور مكتوب يحدد صلاحيات جميع الأطراف ويحافظ على الأوضاع المتعلقة بالأقليات بصورة متوازنة على أساس مبدأ التعددية والمحافظة على المكتسبات الإقليمية والقطرية والمحلية والمناطقية إلى جانب مبدأ وحدة الدولة في كيان قومي واحد.

ـ ٢ ـ

وضمن قضية اللامركزية للملاءمة بين وحدة الدولة والتعددية في الظروف القطرية يبرز موضوع الأقليات في مختلف أصنافها الدينيّة والعرقية، وهو موضوع لا بُدَّ من مناقشته الآن بسبب الوضع الذي يظهر فيه في الظروف الراهنة. إن موضوع الأقليات لم يطرأ عليه شيء جديد، فهو كما كان من حيثُ الجوهر والعوامل الموضوعية التي يقوم عليها إلا أنّه يظهر الآن بصورة مسيسة مغايرة لما كان عليه في الماضي. وتسييس الموضوع يرجع إلى عاملين: خارجي وداخلي. الخارجي يتعلق باستخدامه أداة ضغط وتدخل من قبل القوى الأجنبية ذات المصالح والساعية لمد نفوذها سواء أكانت بعيدة أم مجاورة. أما العامل الداخلي فهو ضعف الوضع الداخلي بسبب غياب الكيان القومي الموحد، الأمر الذي شجع السياسيين الطامعين في النفوذ والسلطة من وسط الأقليات على النشاط والظهور على الساحة. وبطبيعة الأمور وكما هو متوقع وجدت القوى الأجنبية والفئة السياسية في وسط الأقليات مصلحة في العمل المشترك، كلٌّ لمصلحته الخاصة.

إن قضية الأقليات في الوطن العربي لا تختلف بشيء عن وضع الأقليات في جميع بلدان العالم، وليس فيها ما هو مغاير عما هو موجود في كُلّ البلدان الأخرى إذ يندر أن يوجد بلد في العالم خالياً من الأقليات بدرجة أو بأخرى. والوطن العربي ليس أشدّ تلك الحالات، بل هناك بلدان تعرف هذا الوضع بأوسع مما هو موجود في الوطن العربي. أما كون وضع الأقليات ساخناً في بلد وغير ساخن في بلد آخر فتعود عوامل ذلك ليس لسبب موضوعي يتعلق بوجود أقليات بل لحالة العلاقة مع القوى الخارجية وللوضع الداخلي في البلد المعني.

الخطأ الكبير الذي ينطوي عليه ما يتحدث به البعض عن موضوع الحقوق القومية المتساوية وحق تقرير المصير والمبادئ الإنسانية إلخ هو في أنّه يخلط بين قضيتين: قضية المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وسيادة القانون والعدالة في التعامل وهي قضية مدنية إنسانية، وبين الموضوع القومي وهو الكيان القومي المستقل. القضية المدنية مشروعة، فالعدل أساس الدولة الحديثة، والدولة تكونت في الأساس على أساس عقد اجتماعي لتأسيس سلطة لحماية الحقوق الطبيعية للأفراد التي ولدت معهم في الحالة الطبيعية قبل نشوء الدولة. فالدولة مؤسسة أقامها الأفراد المتعاقدون لحماية تلك الحقوق ومن أهمها العدالة، وعندما تُخِلّ الدولة بذلك الواجب يحقّ للأفراد المتعاقدين تغييرها بكل وسيلة.

إذن، فتحقيق العدالة واجب على الدولة وهو أساس شرعيتها. فالدولة مسؤولة عن تحقيق المساواة بين المواطنين سواءٌ أكانوا أكثرية أم أقلية، إذ لهم الحقوق نفسها وعليهم الواجبات نفسها بغض النظر عن أي اعتبار آخر. لذلك وبناء على هذا الأساس القانوني والمبدئي، فالدولة القومية لا يمكن إلا أن تقوم على العدالة والمساواة بين مواطنيها مهما كان انتماؤهم الديني أو العرقي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. وكُلّ خلل في تأدية هذا الواجب يجعل السلطة منزوعة الشرعيّة ويصبح من حقّ المواطنين تغييرها. وعلى هذا الأساس وعلى الأساس الإداري والسياسي الذي يقوم عليه النظام الاتحادي، أي توزيع الصلاحيات وتقاسم السلطة وتعددية الاختصاص، يصبح من البديهي أن تتمتع كُلّ أقلية بحقوقها القانونية في المساواة والعدالة بما في ذلك المحافظة على خصوصياتها الثقافية وعاداتها الاجتماعية تماماً كما هو الحال في المحافظة على خصوصيات الأقاليم.

وعندما تُخِلّ الدولة بواجب العدالة والمساواة وتطبيق القانون ومراعاة التعددية يصبح من الشرعي للأقلية المعنية التي تتأثر بذلك أن تعمل على إصلاح الخلل، وهو الحقّ نفسه الذي تتمتع به جميع شرائح المجتمع سواء أكانت أقلية أم أكثرية. وفي ظلّ دولة يحكمها القانون لا بُدَّ أن تجري عملية التقديم ضمن القانون، وهو عمل داخلي وقضية بين الدولة ومواطنيها. فهي قضية إصلاحية داخلية تتعلق بنظام الحكم. وهي عملية مستمرة كانت موجودة وستبقى موجودة، ولا يخلو منها أي بلد في العالم، وهي ما يطلق عليها حركة التقدم والإصلاح الاجتماعي التي تحقق الدولة من خلالها خطوات متقدمة في سلم الرقي. هذا هو مجمل قضية الأقليات من حيثُ الجوهر.

ـ ٣ ـ

أما الموضوع الآخر الذي يختلط مع هذه القضية فيدور حول قضية أخرى لا علاقة لها بذلك وهي القضية القومية. الموضوع القومي موضوع مختلف عن ذلك، فوجود الأقلية في بلد ما لا يرتب على الدولة موضوعاً قومياً، فالأقليات موجودة في جميع بلدان العالم ولم تخلُ منها أي حقبة في التاريخ. صحيح أن حدود الدول تقوم عموماً على أساس قومي، ولكن تلك الحدود ليست مرسومة على أساس أنها تدور على محيط جميع قوميات العالم. وعالم اليوم إذا ما أريد إعادة رسم الحدود فيه على أساس حدود جميع القوميات، فالله يعلم كيف سيكون ذلك العالم.

إنه سيكون عالم الفوضى ولن يستطيع العقل أن يتصور كيف ستكون الحدود فيه، إذ سيكون عالماً عجيباً خارج التصور ويسوده الاضطراب ويعود القهقرى إلى عصور التخلف. إن المسألة القانونية ـ الأخلاقية المتعلقة بالحديث عن حقّ تقرير المصير والمساواة بين الأمم لا مكان لها في هذا الصدد، فهي ليست قانوناً رياضياً صامتاً أعمى يصلح لكُلّ شيء ولكل حالة.

ونعود إلى مسألة واقعية تتعلق بحدود الدول في العصر الحديث. إن حدود الدول الحالية قد تكونت بفعل عوامل متعددة وخلال مراحل زمنية متفاوتة، وبمرور الوقت وتقادم الأجيال اكتسبت هذه الحدود حالة واقعية راهنة نالت القبول وحصل عليها الاتفاق القانوني أحياناً والضمني أحياناً أخرى. ولم تتحدد تلك الحدود على أساس حدود كُلّ أقلية في العالم. ولو أن الأمر قد حدث كذلك لكانت خريطة العالم غير الخريطة التي نعرفها الآن، فلا أحد يستطيع أن يتصور عدد الدول التي ستنشأ عن ذلك ولا أن يتصور مواقعها وأوضاعها الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية. إن تطبيق مبدأ حقّ تقرير المصير على أساس كُلّ أقلية موجودة في العالم، وإعادة تشكيل العالم على هذا الأساس سيكون أمراً غير عقلاني ولا يؤدي إلا إلى الفوضى.

أما لماذا يجري سحب موضوع العدالة المدنية إلى موضوع القضية القومية، فمسألة سياسية تستخدمها القوى الأجنبية لزعزعة الاستقرار الداخلي والضغط على أنظمة الدول الأخرى لتحقيق أهداف سياسية بالتعاون مع السياسيين المحليين من وسط الأقليات الطامعين في النفوذ السياسي والوصول إلى السلطة. والذي يرصد تموجات ظهور هذه القضية في العالم صعوداً وهبوطاً يستطيع أن يشخص الدافع السياسي والاختراق الخارجي فيها. فقد أصبحت هذه القضية اليد الخفية الممتدة من خارج الحدود للضغط على البلدان التي لا تنسجم مع سياسات الدول صاحبة المصالح الاستعمارية. فهذه اليد التي تتحرك في حالات وليس في حالات أخرى لها الظروف نفسها وتمتد في فترة وتنسحب في أخرى. وتقوم اليد الخفية بالتنظير القانوني والإنساني لقضية هذه الأقلية أو تلك بواسطة أجهزتها الثقافية والإعلامية. وفي أحيان أخرى تذهب اليد الخفية إلى أبعد من ذلك فتقدّم الدعم المالي والاستخباراتي والعسكري. إن المغالطة التي تنطوي عليها هذه القضية تكمن في تحويل قضية مدنية داخلية إلى قضية نزاع قومي مع الدولة يتناول وحدة الوطن.

وليس من الصعب ملاحظة الغرض المسبق لهذه الدعوى التي تحركها وتغذيها

القوى الخارجية، فالدول التي تمارس هذه اللعبة في بلدان العالم الثالث، ومنها الوطن العربي لا تطبق ما تتحدث عنه على أوضاعها هي، إذ لا يخلو أيٌّ منها من وجود الأقليات الساكنة منها والمتحركة. فالمبادئ القانونية والإنسانية التي تخاطب بها البلدان الأخرى لا يجري العمل بها في حالتها. والأمثلة على هذه الازدواجية عديدة. ولا غرابة، فموقف الكيل بأكثر من مكيال أصبح معروفاً وشائعاً في السياسة التي تمارسها الدول الاستعمارية.

بقي أن نشير إلى أن النخب السياسية والثقافية في الأقليات التي تدخل هذا المعترك تتحمل جزءاً من المسؤولية في النتائج السلبية التي تتمخض عنها. إن طرح المسألة بالشكل المنحرف الذي ذكرناه يؤدي من دون شكّ إلى نتائج سلبية، فهو مصدر لعدم الاستقرار، وثغرة تهدر فيها الموارد العامة البشرية والمادية ما يؤدي إلى إعاقة عملية التقدم والنهوض الاجتماعي. ومن المنتظر أن تكون النتائج السلبية عامة يتأثر فيها الجميع، بما فيهم مجتمع الأقلية ذات العلاقة. فالنخب المسيسة في الأقلية التي تدخل في هذه اللعبة تقوم بذلك على أساس مقايضة خاصة وليس لتحقيق مصلحة عامة، مقايضة للتعاون مع النفوذ الخارجي مقابل النفوذ السياسي والوصول إلى السلطة. وهي وإن كانت في السابق تشارك في اللعبة الأجنبية بصورة خفية، فهي مؤخراً قد خرجت إلى العلن مبررة ذلك بالحصافة السياسية. إن النهوض والتقدم والرفاه الاقتصادي والحرية والسلام لا تتحقق إلا بالوحدة وقوة الوطن والدولة، سواءٌ للأكثرية أو للأقلية. إنه وهم وخداع للنفس أن يتصور البعض أن الانقسام والتفرقة والضعف والتدخل الخارجي يمكن أن يجلب خيراً لأحد في الأمد الطويل سواء أكان هذا الأحد من الأقلية أم من الأكثرية. فكما إن الخير يصل إلى الجميع كذلك الشرّ يصل إلى الجميع.

إن مسألة تحويل قضية المساواة في المواطنة وسيادة القانون وتوزيع السلطات والتعددية إلى قضية قومية تمس وحدة الوطن وكيان الدولة مغالطة ليس لها مبرر أخلاقي ولا قانوني، ولا يمكن أن تعود على أحد بالمنفعة. إنها نوع من إيذاء النفس وإلحاق الضرر بالوطن وبجماهير الشعب. فبعض الأفراد من النخب قد يتحدث عن المبادئ القانونية والإنسانية بما يعني التسليم بتفكيك الوطن وتعريض وحدة البلاد للخطر. ويدل ذلك إما عن ضعف الشعور بالمسؤولية أو السذاجة.

القسم الثالث

أولاً: ما العمل؟ النضال الشعبي

مما لا شكّ فيه أن موضوع «ما العمل؟» يحتل مكان الصدارة الآن في بحث قضية الوحدة العربية. فالعمل أبلغ من الكلمات بداهة. ويكتسب العمل الآن أهمية خاصة بعد التطورات التي حدثت في الوضع العربي. وبالرغم من ظهور أصوات غير متفائلة وظهور صعوبات تجابه هذا المشروع إلا أن موضوع الوحدة بقي هو المحور الرئيس في الحياة السياسية العربية والهاجس الذي لم يفارق رغبات الجمهور واتجاهات الضمير العام. وإن كان قد حدث شيء فهو ظهور بعض الصعوبات ومعها الحاجة إلى إعادة النظر في التفكير العام وفي ضرورة ما يمكن أن ندعوه تجديد التفكير. والمقصود بالتجديد هو الجهد الفكري الذي يقيِّم وينقد ويهذب ويبتدع، فيحصل النمو في التفكير الذي من خلاله يستطيع المجتمع أن يحقق التقدم.

خلال الفترة الماضية اتُّبِعَتْ أساليبُ وطرقٌ عديدةٌ لتحقيق الوحدة العربية، ولكن المشروع لم يحقق التقدم المطلوب، الأمر الذي يتطلب جهداً لتجديد التفكير. وإن كان لنا أن نحدد أهم الأساليب التي اتُّبِعَتْ لتحقيق الوحدة، نجدها عموماً تدور حول مسألة وصول الحزب الوحدوي إلى السلطة واستخدامه أداة للتوحيد. وهناك طريق القوة الذي مارسه عسكريون عرب ذوو اتجاهات وحدوية كانوا يرون أن القوة هي الوسيلة الناجعة. وكان هناك العمل من خلال المؤسسات العربية وبخاصة جامعة الدول العربية الذي اتسم بفكرة الخطوات والتدرج. ثُمّ هناك الجهد الثقافي المتجه نحو التوعية وتكوين رأي عام في اتجاه التوحيد. وبالطبع كان هناك تشابك وتفرعات ومزاوجة، ولكن على العموم تلك هي سمات الأساليب الرئيسة التي استخدمت.

جميع تلك الأساليب كانت لا تخلو من الحديث عن جعل الشعب المصدرَ الرئيس للعمل السياسي وأنه موضوع التقدم. ولكن كان هناك فاصل بين الحديث

وما يحدث في الواقع. فمشروع الوحدة كان دوماً ينظر إليه على أنّه مشروع الأقلية، ومهمة النخبة سواءٌ أكانت النخبة عسكرية أم ثقافية أم سياسية. فالأقلية كانت تتحدث باسم الأكثرية والنخبة كانت تحل محل الجمهور، الأمر الذي جعل المشروع إلى حدّ ما مشروعاً خاصاً بدلاً من أن يكون مشروعاً عاماً. والمقصود بالمشروع الخاص هو أنّه مشروع اتجاه سياسي معين، أو أيديولوجية فكرية معينة بدلاً من أن يكون عاماً يخص الأكثرية ويتجاوز الفواصل والحدود بين الاتجاهات والأيديولوجيات، مع أنّه كمشروع لإعادة تنظيم الحياة العربية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يحقق مصلحة واضحة يستفيد منها الجميع.

جميع الكتابات المتعلقة بمشروع الوحدة تذكر الشعب والجمهور وتؤكد أهمية نضال الشعب ومساهمة الجمهور، ولكن الفحص الدقيق لحقيقة ما حدث وتقييم تفاصيل العمل يدلل على أن مفهوم الشعب لم يكن واضحاً. لذلك فنقطة البداية في تجديد الفكر تتعلق بمسألة النضال الشعبي. النضال الشعبي هو الاتجاه إلى الشعب بمفهوم محدد واعتماده وسيلة لتحقيق مشروع الوحدة. فالشعب ليس النخبة كما إنّه ليس المجموع الإحصائي العددي للسكان. والنضال ليس هو العمل النضالي نيابة عن الجمهور، كما إنّه ليس النمط المحدد الواحد للعمل. النضال الشعبي ليس هو التعبئة عن طريق الجاذبية الشخصيّة، أو المال، أو التضليل الإعلامي، أو العصبيات غير الوطنية، والعادات القديمة الموروثة. النضال الشعبي لا بُدَّ أن تكون له نقطة بداية في التفكير والثقافة هي الشعور بالانتماء القومي. ونقطة البداية هذه لا بُدَّ أن تكون مؤثرة في السلوك ومحفزة للعمل. فالجمهور يجب أن يكون مدركاً أهمية مشروع الوحدة، وأن يساهم في العمل من أجل تحقيقه. ويعني ذلك عملياً الاتجاه نحو الجمهور والتعامل معه. والتعامل يعني الاتصال والتفاعل الفعال، أي التفاعل الذي له تأثير متبادل يؤثر ويتأثر وليس التأثير الأحادي الجانب الذي يحدث بين جهة فاعلة وجهة متأثرة منفعلة. ويقود ذلك إلى فهم محدد للقيادة.

إذن هناك النضال الشعبي كطريق لتحقيق المشروع مقابل الأساليب التي اتبعت لحدّ الآن. ولكن القول بذلك يحتاج إلى مزيد من الإيضاح. فالحياة معقدة ومتشابكة والمجتمع كلٌ مترابط تتعدد أوجه الحياة فيه وتتداخل وتتبادل التأثير، الأمر الذي يجعل مسألة استخلاص قوانين رياضية ثابتة مهمةً صعبةً أو غير ممكنة في كثير من الأحيان. وبعكس الحال في مجال العلوم الطبيعية حيثُ هناك درجة أعلى من الوضوح والتفاعل، الأمر الذي يجعل مسألة استنباط قوانين محددة ثابتة أكثرَ سهولة. وذلك فرق مهم بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية إن صحت

كلمة علوم. فما هو موجود من قوانين في مجال العلوم الطبيعية تقابله اتجاهات عامة في المجال الاجتماعي. فالمجتمع لا يعالج حسب قوانين محددة كما هو الحال في العلوم الطبيعية. فسمة المجتمع هي التشابك والتقابل والتأثير المتبادل والتعدد.

من كُلّ ذلك نخلص إلى القول إن الأساليب التي اتبعت لتحقيق مشروع الوحدة لم تكن خطأً لو كان النظر إليها على أساس حقيقة المجتمع وليس كما يرغب الأشخاص أن يتصوروا تلك الحقيقة. إن القصور المهم الذي تعانيه حركة التقدم العربية هو أنّه لم يجر حتّى الآن تحليل دقيق للواقع العربي بصورة علمية شاملة. فالواقع العربي لم يجر تحليله من قبل الحركات التي تصدت للتغيير، وإن كان هناك تحليل فهو في الغالب يميل إلى محاولة العثور على قوانين ثابتة من نوع قوانين العلوم الطبيعية، أو محاكاة تجارب الآخرين وأيديولوجياتهم، وفي بعض الأحيان التأثر بإغراء السهولة والأمد القصير. الواقع ليس كما نراه بالملاحظة اليومية، وهو ليس تكراراً لما هو موجود في بلدان أخرى، وما هو ظاهر للعيان منه ليس تكراراً لما هو موجود في بلدان أخرى، فالعوامل متداخلة والتأثير بينها متقابل، والجزء الغاطس لا يقل عن الجزء الظاهر إن لم يزد عليه. الماضي متداخل مع الحاضر ومؤثر فيه والتغيير يتطلب تغيير عادات التفكير والسلوك، والاستنتاج فيه أقرب إلى الترجيح منه إلى القطع. لذلك فالاقتراب من الفهم يتطلب دراساتٍ واسعةً للحاضر وللتاريخ. إن ضعف (أو حتّى غياب) تحليل الواقع قد أدّى إلى الوقوع تحت تأثير عوامل التبسيط وإغراء الأمد القصير ناهيك بالدوافع الذاتية.

فالعمل الحزبي قد وقع في خطأ الاتجاه إلى تغيير السلطة بدلاً من تغيير المجتمع. وقاد ذلك إلى استراتيجية تقوم على أساس الوصول إلى الحكم واستخدامه وسيلة لتحقيق الوحدة. وفئة العسكريين القوميين توهمت أن القوة وحدها تستطيع أن تحقق الهدف. والنخبة المثقفة التي شخَّصت بحقّ أن تغيير الأفكار هو الأمر المهم لم تعتبره مجرد نقطة بداية. فالنخبة مهما تغيرت أفكارها في اتجاه الوحدة لا تستطيع من دون الجمهور الواسع أن تحدث التغيير المطلوب. والناشطون في العمل السياسي تَوَجَّه اهتمامهم في الدرجة الأولى إلى قمة الدولة، أي السلطة، دونما اهتمام متوازن بالمجتمع بطبقاته وشرائحه المختلفة. كما إنهم في الغالب اعتبروا رأي الأقلية المتحركة ذات الصوت المسموع هي الرأي العام بدلاً من جماهير الشعب الواسعة التي لا تصل إليها يومياً.

وبعبارة موجزة، أدّى تغليب الأمد القصير على الأمد الطويل والاهتمام بالسلطة بدلاً من المجتمع واعتبار الأقلية بمثابة الأكثرية، إلى اعتماد أساليب

وخطط عمل قاصرة أدت إلى ما أدت إليه. وعلة ذلك كانت هي الثقافة المجردة الشائعة في وسط النخبة المثقفة عموماً، وهي ثقافة التنظير القائم على المنطق بمعزل عن حقيقة الواقع. وقد أدّى ذلك إلى العزلة عن المجتمع وإن كثر الكلام باسمه حتّى وصل الأمر عملياً إلى أن أصبح العمل السياسي يدور في حدود النخبة تقريباً. فالنخبة تنظر وتحلل وتحدد الأهداف وتختار الوسائل في حدود ما تسمح به الثقافة المجردة نيابة عن جماهير الشعب الواسعة التي تضم الملايين من مختلف الأطياف والطبقات والفئات الاجتماعية. فالجماهير تؤيد وتحتفل وترجّع صدى نشاط النخبة، ولكنها لا تفعل بذاتها، فالقضية ليست بيدها، والكلمة الأخيرة لا تصدر منها، والحكم في أوقات الأزمات لا يرجع لها، بل هناك الأقلية التي تنوب عن الأكثرية في الأمور المهمة وتتكلم باسمها وتتصرف نيابة عنها. فأحكامها على المجتمع في الغالب تصورات، وتحليلها في الغالب يجري عن بعد. وهكذا حصل الانفصام الذي قليلاً ما يُشَخَّص والذي أدّى إلى ظهور فجوة بين العمل السياسي والنضال الشعبي.

لو كان العمل السياسي منطلقاً من قاعدة التحليل الدقيق للمجتمع العربي، كما هو بماضيه وحاضره، لظهر بأن الوضع على درجة أكبر من التعقيد، وأنه يتحرك بفعل عوامل ليس من السهولة تبسيطها، وأن عملية التغيير لا تتم عن طريق مقولات موجزة محددة تختصر الحقيقة، وأن العوامل المؤثرة فيه متعددة ومتشابكة، فلا القوة وحدها، ولا الثقافة المجردة، ولا المصالح المباشرة، ولا التأثير الإعلامي وحده يستطيع أن يحرك المجتمع ويدفعه إلى إحداث تغيير إصلاحي جوهري، بل جميع هذه العوامل وغيرها، مما يمكن أن يرشح من التحليل الدقيق للواقع، فهي تعمل بتفاعل معقد للتأثير في وضع المجتمع.

لذلك فالرأي العام ليس هو الرأي المتداول في وسط النخبة، وحركة النخبة لا يمكن أن تعوض عن حركة جماهير الشعب. فالعمل السياسي بحدوده الحالية والفهم السائد له يجب أن يحلّ محلّه مفهوم النضال الشعبي. وتعبير الشعب المُتَصَوَّر عن النخبة يجب أن يحلّ محلّه تعبير الجماهير الواسعة التي تشمل الأكثرية الكبيرة (على الأقل). ويتضح أثر هذا التصور في تقييم الأساليب وخطط العمل من أجل التقدم. يلاحظ أنّه كلما اعتُمِدَ عاملٌ واحدٌ كأساس ولم يحقق النجاح المطلوب جرى التخلي عنه واعتباره خطأً من حيثُ المبدأ، وتم اعتماد عامل آخر، وإذا ما تعثر اتجه التقييم إلى اعتباره المسؤول الأساس، والدعوة لبديل آخر وهكذا. كُلّ ذلك يجري في حدود النخبة، وبحدود مفاهيم الثقافة المجردة بعيداً عن جماهير الشعب وعن تحليل الواقع.

إن اعتماد النضال الشعبي والانطلاق من تحليل الواقع يعني التعقيد والتعددية واعتماد الإبداع والمرونة وتغيير الخطط، كما إنّه يتطلب العمل مع الجماهير الواسعة ومخاطبة الجميع بدلاً من التبسيط والأحادية والشعارات الجاهزة والمخاطبة عن بعد والعزلة عن المجتمع. وليس المقصود هنا أن تعابير النضال الشعبي والجماهير الواسعة لم تكن مستعملة ومتداولة بل هي كانت كذلك، ولكنها كانت تعني واقعياً النخبة، والنضال كان يعني الوصول إلى الحكم.

النضال الشعبي له هدف هو التأثير في سلوك وتفكير الأفراد الذين تتكون من مجموعهم (أو أغلبيتهم) الجماهير. وعملية تغيير تفكير وسلوك الفرد تتطلب حصول القناعة وتكوين الثقة بالمبادئ الجديدة. وتدل التجارب البشرية أن ذلك ينتج عن تمثل تلك المبادئ في تفكير وسلوك النخبة التي تقود وإشعاعها على من حولها والمثابرة والنفس الطويل وهي صفات الدعاة أصحاب الرسالة الذين يراهم ويسمعهم ويتعامل معهم الجمهور يومياً في جميع مجالات المجتمع. الشعب لا يؤمن بمبدأ جديد لمجرد كونه صحيحاً منطقياً بل إذا ما تجسد عملياً في الأشخاص الدعاة لذلك المبدأ، فالسر ليس في المنطقي المجرد بل في العملي الملموس.

ثانياً: الطليعة النواة

ـ ١ ـ

مشروع الوحدة العربية يشمل جميع أقطار الوطن العربي، ولكن ذلك لا يعني أن الجميع يستطيع أن يتحمل المسؤولية بالتساوي عن تحقيقه. كما لا يمكن أن يكون الجميع متساوين في القدرة، أو الاندفاع لإنجازه. كان هناك حديث عن موضوع القطر ـ القاعدة وهو في الأغلب مستوحى من تجارب التوحيد المعروفة في أوروبا (ألمانيا وإيطاليا) كما إن قيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد أضافت إليه اهتماماً إضافياً. إنني أرى أن مشروع الوحدة وربما أي مشروع بهذا الحجم، وبمثل هذه الظروف، لا بُدَّ أن تكون له طليعة، فذلك من طبيعة الأمور. إلا أن واقع الحياة يشير إلى أن مشروعاً جمعياً كمشروع الوحدة العربية، بحالة التباين والتفاوت في الإمكانية من جهة، وحالة الأرضية السياسية الواقعية بين الأنظمة العربية الحالية ناهيك بالتأثير الخارجي من جهة أخرى، لا بُدَّ أن تكون الريادة لتحقيقه متلائمة مع الظروف.

ففي الوقت الذي تشير حقائق الوضع السياسي والاقتصادي العربي إلى أن

مشروع التوحيد لا يمكن أن تكون درجة المسؤولية عنه والاستعداد للتضحية والقدرة على العمل لتحقيقه متساوية عند الجميع، إذ إن التفاوت أمر واقعي موجود. ولكن إلى جانب الإقرار بحقائق الواقع لا يمكن أن يكون المشروع قائماً على أساس إيجاد قطر معين، أو قيادة، أو فئة معينة لتحمل مسؤوليته نيابة عن الآخرين. الطليعة (أو القاعدة) يجب أن لا يجري تحديدها مسبقاً، وأن لا يكون تحديدها جزءاً من خطة العمل، فالاختيار المسبق غالباً ما يتعرض لتأثير العوامل الشكلية المعنوية وأثر الإعلام. فالحجم والموقع والماضي يجب ألا تكون أساساً للاختيار المسبق. إن موضوع «الإقليم القاعدة» يمكن أن ينطوي على نقاط ضعف، فالأمور الشكلية المعنوية المتعلقة بالحجم وأثر الإعلام يمكن أن تنطوي على نقاط ضعف، فالأمور الشكلية المعنوية المتعلقة بالحجم وأثر الإعلام والسوابق التاريخية لا يشترط أن تكون متطابقة مع توافر الإمكانية والحيوية والحماس للمشروع. فالإمكانيات قد تكون متوافرة في أكثر من قطر بهذا الشكل أو ذاك وبهذه الدرجة أو تلك. كما إن الأنظمة السياسية العربية تعيش الآن على خلفية نزاعات بينية، وضعف ثقة، وعلاقات متوترة، ومنافسة ذاتية، ما يجعل من الصعب أن يحصل بينها توافق رصين على قبول مسبق بقيادة قطر معين. إنَّ جَعْلَ قضية تحديد الطليعة مقدماً بحدّ ذاته مدعاة للاختلاف والتعويق.

لكُلّ هذه العوامل أرى من الحكمة العملية ترك هذا الموضوع ليتبلور من خلال العمل، فيجب ترك الساحة مفتوحة والتعامل مع الأنظمة على أساس التساوي، فالجميع يجب أن يشعر بأنه يستطيع أن يساهم وأن جهوده لا يستغنى عنها وأن قدراته مهمة، وأن تكون حركة التوحيد حريصة دوماً على غرس هذا الشعور لدى الأنظمة العربية، فالاتصالات تجري مع الجميع والدعوة توجه إلى الجميع وطلب المساهمة يوجه إلى الجميع للعمل والاهتمام والحوار، فالدعوة يجب أن تكون عامة وليست خاصةً، شاملةً وليست محدودةً فلا يستغنى عن أحد، ولا يُهمَّش أحد مهما تباينت الظروف والإمكانيات وحتى درجة الاهتمام. وبمرور الوقت يجب أن يرسخ مفهوم التساوي بين الجميع لجعل المشروع عاماً وليس خاصاً، قومياً وليس قطرياً.

ولا يعني ذلك واقعياً أن التجاوب سيكون متساوياً أو درجة الاهتمام والحماس متماثلة عند الجميع، كما لا يعني أن ما سيُقدم للمشروع سيكون متساوياً من قبل الجميع. المهم هو أن يكون العمل مع الجميع، وأن يشعر الجميع بأنه ضمن دائرة العمل وليس خارجها، وأن المشروع هو مشروعه وأنه مساهم فيه

وليس متفرجاً عليه. لتكن الساحة مفتوحةً والمنافسة موجودةً، فكُلّ ما يأتي من هذا القطر أو ذاك مرحب به مهما تفاوت حجم ما يقدم. إن موقفاً كهذا وطريقة عمل كهذه إذا ما طبقت فإنها تساعد بالتدريج على إزالة الحالة السلبية وإحلال حالة إيجابية، فيتم بناء الثقة وتكوين المصداقية.

في البداية لا بُدَّ أن يكون هناك تفاوت بين الأنظمة في درجة الاهتمام والإصغاء والدعم والتجاوب، وهو أمر يجب أن يكون متوقعاً ومقبولاً، ولكن الإصرار والاستمرارية والصبر عواملُ من شأنها أن تستثير بالتدريج الاهتمام وتحرك الإمكانيات وتُصَعِّد وتيرة المساهمة. ليترك موضوع تكوين الطليعة لعامل الوقت ولمفعول المنافسة الإيجابية، فليكن الباب مفتوحاً والمجال متاحاً للجميع، فمن يريد أن يقدم أكثر يستطيع ذلك مهما كان حجمه أو موضعه الجغرافي أو إمكانياته المادية والبشرية. إن تكوين الطليعة يجب أن يكون عملية تخرج من صميم العمل وتتكون بذاتها ومن دون تحديد مسبق وغير متأثرة بعوامل غير موضوعية. وبمرور الوقت وتطور الأوضاع لا بُدَّ أن تتبلور طليعة طوعية تتقدم الصفوف بعطائها ومساهمتها وحيويتها وقدراتها. إن طليعة تتكون بهذه الطريقة لن يشعر أحد بأنها مفروضة عليه.

الملاحظة المكملة لهذا الاستنتاج هي أن الطليعة التي تتكون من خلال العمل والتي تظهر من خضم المنافسة الإيجابية لا يبدو أنها ستكون منفردة كما توحيه فكرة (الإقليم القاعدة)، فالظروف السائدة والتجارب الماضية تدل على أن القيادة، وإن لم تكن تضم الجميع بالتساوي، إلا أنها لن تكون منفردة محصورة في قطر معين، أو في أفراد معينين. فالأقطار العربية متباينة في الحجم ودرجة التقدم ودرجة الوعي القومي وفي الإمكانيات المادية والبشرية، الأمر الذي يجعل الطليعة بحاجة إلى إمكانيات أكثر من جهة واحدة. ويقودنا ذلك إلى فكرة النواة بدلاً من الإقليم القاعدة. ففي الوقت الذي تتضح فيه صعوبة أن تكون الطليعة جماعية تضم الجميع بالتساوي إلا أنها في الوقت نفسه لا يمكن ويجب ألا تقتصر على قطر واحد وقيادة واحدة، بل مكونة من عدد من القيادات النشيطة المهتمة المضحية. وخلق هذه النواة لا يتم تحديده مسبقاً بل يتحدد واقعياً من خلال العمل فهو ظهور طوعي غير مفروض.

وللنواة صفات لا بُدَّ من أخذها في الاعتبار. فهي أولاً ذات عدد متغير قد يزيد وقد ينقص من خلال العمل وبصورة طوعية وقد يتفاوت من مرحلة لأخرى. ونظراً إلى أن مشروع الوحدة مشروع طويل الأمد ويمر بمراحل

ويتصدى لتحقيق خطوات متتابعة يتضمنها منهاج العمل، إذن، لا بُدَّ من التوقع أن يكون تركيب النواة متغيراً من مرحلة إلى أخرى، ومن موضوع إلى آخر، ومن خطوة إلى أخرى. فالمسرح مفتوح لصعود من يستطيع ويرغب، وينزل منه من تقل لديه الإمكانية أو الحماس. إن عملية الصعود والنزول هذه يجب أن تكون حرة وعملية ولا يترتب عليها امتيازات خاصة لمن يساهم فيها.

ـ ٢ ـ

ولكن هذا المنهج لا يعني أنّه عامّ ويصح تطبيقه في جميع المجالات. فالعمل الفعلي من أجل مشروع الوحدة قد يجد عددٌ من الأقطار العربية، أو عددٌ من القيادات (النواة) أنهم فعلياً يتحملون المسؤولية، ويقع عليهم القسط الأكبر من العمل، ويكون ذلك (كما ذكرنا) من خلال الواقع العملي والمنافسة والباب المفتوح، وليس عن طريق التحديد المسبق. فمشروع التوحيد يشمل أعمالاً مؤسسية إلى جانب النضال العملي في صفوف الشعب والتفاعل مع الأنظمة. هناك مؤسسة الجامعة العربية وهناك مشاريع العمل العربي المشترك ابتداء من التجارة الحرة إلى السوق المشتركة إلى الوحدة الاقتصادية. ويتطلب ذلك قيام مؤسسات تعمل وفق أنظمة وقواعد محددة. والذي يبدو أن تجربة الاتحاد الأوروبي غنية في هذا المجال، فقد قامت تلك التجربة على أساس ديمقراطي وواقعي في الوقت نفسه. والأساس الديمقراطي يتمثل في المجالس والهيئات التي تضم الجميع من دون استثناء وتناقش فيها جميع الأمور ويسمع فيها رأي الجميع المؤيد والمعارض. ويتمثل الأساس العملي في تبني نظام التفاوت في قوة التصويت، فالقرارات يتخذ بعضها بالتصويت المتساوي، لكُلّ عضو صوت، بالإجماع أو بالأكثرية، ولكن بعضها يُتَّخَذُ بالتصويت الموزون، فالأعضاء يتفاوتون في قوة أصواتهم تبعاً لاعتبارات معينة كالحجم والقوة الاقتصادية والبشرية[1]. إن مبدأ التصويت الموزون لا بُدَّ منه في بعض الأمور من أجل الكفاءة في العمل واتخاذ القرارات وتصويب مسارها، ولا بُدَّ من قبوله في نهاية المطاف شريطة أن يكون مبنياً على أسس موضوعية مقنعة بعيدة عن المصالح الضيقة والمصالح الذاتية. وكما حدث فعلاً في تجربة الاتحاد الأوروبي وتجارب تجمعات إقليمية أخرى فإن نظام التصويت الموزون يجب أن يكون قابلاً للتعديل في ضوء الظروف.

---

(١) وقد اقترح محمد محمود الإمام نظاماً لذلك في مشروعه لهيكلة العمل الاقتصادي العربي المشترك، انظر: محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٦٥٣ ـ ٦٩١.

الخلاصة هي أنّه في الوقت الذي تشير فيه حصيلة التجربة الماضية والأوضاع العربية الراهنة إلى أهمية فكرة «الطليعة النواة» المتكونة ديمقراطياً كبديل لمقولة «الإقليم القاعدة»، فإن النواة نفسها لا تعمل بأسلوب واحد ولا تطبق قانوناً واحداً بل تبتدع ما هو ملائم.

ثالثاً: الخطوات العملية لتكوين الجبهة

إن تكوين الجبهة يمكن أن يتم بصورة متدرجة تبدأ بدائرة محدودة، قوامها عدد من الأشخاص (خمسة عشر مثلاً) من الوحدويين المعروفين بالإيمان بالمشروع، وبالخبرة العملية في العمل العام، ومن ذوي العلاقات الواسعة بالوسط القومي ولهم ماض محترم. ولا بُدَّ أن يكون اجتماع هذا العدد المحدود مسبوقاً بمبادرة فردية ومشاورات من فرد، أو عدد محدود من هذه الدائرة.

وبالتفاعل يستطيع هذا العدد المحدود أن يضع تصوراً أولياً للموضوع كفكرة، وعندما يحصل التوافق ويتم القرار ببدء العمل يقوم بعض، أو كُلّ، أفراد هذه الدائرة، باتصالات أوسع (ولكنها تبقى محدودة ومنتقاة) بأشخاص من مختلف البلدان العربية لضم عدد جديد من الناشطين الفعالين المؤمنين بالمشروع لإجراء مباحثات في اجتماع لبضعة أيام في مكان ملائم في البلدان العربية. ويعمل العدد المحدود من الدائرة الأولى كلجنة تحضيرية للاجتماع الثاني الذي يضم عدداً أوسع (من ٢٠-٤٠ مثلاً) يخصص لبحث الموضوع بتفصيل أكثر، ولكن على الأسس نفسها التي اتفق عليها المبادرون الأول.

ويجري في هذا الاجتماع توسع في النقاش وسماع المقترحات والآراء الجديدة التي يمكن أن تطرح، وبذلك يجري إغناء الفكرة وتطويرها من مجرد فكرة إلى مشروع. وتكون الخطوة التالية هي أن يتوزع أعضاء الدائرة الأولى ومن يمكن أن ينضم إليهم من الأعضاء الجدد لإجراء اتصالات أوسع. وتكون هذه المرة بالأحزاب والمنظمات القومية.

وهنا يجب أن يتم اختيار الذين يقومون بهذه الاتصالات بدقة، ويفضل أن يكونوا من بين الذين لهم معرفة وعلاقة وقدرة على التوضيح والحوار للاتصال بتلك الجهات، وعرض الأسس الرئيسة للمشروع ومناقشة موضوع تأسيس الجبهة. وعند حصول التوافق تقوم لجنة منتقاة من عدد محدود من المبادرين وبعض الممثلين للأحزاب والمنظمات القومية باقتراح أولي لمشروع ميثاق للجبهة يحدد الهدف وكيفية العمل.

كما يتم وضع مسوَّدة أولى لنظام داخلي يوضح ميكانيكية النشاط والاجتماعات وكيفية اتخاذ القرارات. وهنا يجب التأكيد على بساطة تلك القواعد ووضوحها وسهولة تطبيقها وبعدها عن التعقيد الإداري. وبعد أن يتم وضع مسوَّدة القواعد (كنظام داخلي) تقوم لجنة مصغرة ممثلة لجميع الجهات المشتركة، ويتم اختيارها بالتوافق، بإعداد مشروع البيان وتأسيس الجبهة كأداة عمل. وبعد أن يتم التوافق على مشروع البيان الذي يعتبر ميثاق تأسيس الجبهة وعلى مشروع النظام الداخلي تتولى لجنة تحضيرية مهمة عقد مؤتمر قومي لجميع الأطراف الموافقة من أحزاب ومنظمات وأفراد يعرض عليها مشروع الميثاق والنظام الداخلي للمناقشة واتخاذ القرار النهائي ويتم إعلان قيام الجبهة القومية. ويُقَدَّرُ الوقت اللازم من بداية عمل اللجنة المصغرة الأولى حتّى إعلان قيام الجبهة بسنة واحدة يتم خلالها عقد ثلاثة اجتماعات للّجنة يتوسع عدد من يحضرها من الأول إلى الثالث.

وتقوم الجبهة الجديدة بتأليف وفد مصغر يختار لإجراء اتصالات بالحكومات العربية وجامعة الدول العربية لشرح الموضوع وتوضيح أبعاده وأهدافه. المهم في هذه الاتصالات التأكيد أن الجبهة ليست جبهةً معارضةً لأي حكومة، أو أي نظام بصورة مسبقة، وأنها غير معنية بالسياسة المحلية لأي قطر، وأنها لا تسعى إلى الوصول إلى الحكم، بل تأخذ موقفاً إيجابياً موضوعياً في التعامل مع الحكومات، وأنها تسعى لتحقيق مشروع الوحدة بالتدريج وبوسائل سلمية وديمقراطية وعن طريق الحوار والعمل المشترك. ويجب أن توضح هذه المبادئ في الميثاق.

وبعد أن يتم ذلك حيثُ تكون الجبهة قد تأسست وأصبح لها ميثاق ونظام داخلي، تقوم الجبهة بالدعوة من خلال لجنة تحضيرية واسعة إلى عقد مؤتمر شعبي على أوسع نطاق ممكن في أحد الأقطار العربية. وتقوم الأطراف المؤسسة وممثلون عن الأحزاب والمنظمات الداخلة في الجبهة بالدعوة إليه وإجراء التحضيرات اللازمة. ويدعى إلى هذا المؤتمر إضافة إلى الأطراف المؤسسة الذين حضروا الاجتماعات الأولى الثلاث أكبر عدد ممكن من ممثلي الهيئات الشعبية والجمعيات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والنخب الثقافية والسياسية والأفراد لشرح المشروع من جميع الوجوه والخروج بإعلان شامل لدعمه والدعوة لتحقيقه ولسماع الآراء والمقترحات البناءة لإنجاحه.

ويقدر الوقت اللازم لإنجاز هذا العمل بستة أشهر أخرى تضاف إلى سنة

التأسيس. وبعدها يمكن للجبهة أن تعقد هذا المؤتمر سنوياً ولا يشترط أن يحضره نفس أعضاء المؤتمر الأول بل يمكن إضافة أعضاء جدد.

وتجدر الإشارة إلى أن العمل في الجبهة يجب أن يتم على أساس التوافق والحوار وبصورة ديمقراطية، ولكن الهدف يجب أن يبقى ثابتاً، وهو مشروع الوحدة العربية. كما يجب أن ينصّ الميثاق على مبدأ التدرج والإيجابية والطوعية والعمل عن طريق الشعب.

وفي المجال التنظيمي لا بُدَّ من التأكيد أن حضور الاجتماع التأسيسي من ممثلي الأحزاب والحركات والمؤسسات القومية الذي تتولى الدعوة إليه النواة المتطوعة يجب أن تكون مداولاته حرة والحوار فيه متاحاً لجميع المشتركين. كذلك يجب أن يكون الانسحاب منه حراً. ويتولى هذا الاجتماع اختيار القيادة المحدودة من (١٠-١٥ عضواً مثلاً) بالتوافق. وتتولى هذه القيادة اختيار الأمين العام بالتوافق أيضاً. ويقوم الأمين العام باختيار أعضاء شبكة الاتصالات ويعرضها على القيادة للبت بها بالتوافق أو بالأكثرية.

كما تتولى لجنة الاتصالات تعيين أعضاء شبكة المندوبين والممثلين بالتوافق أو بالتصويت. كما يكون للجبهة جهاز ثقافة وإعلام وإدارة مالية. ويتولى الأمين العام اختيار العاملين فيها بموافقة القيادة. وتصدر الجبهة بيانات، منها البيان الذي يصدر عن المؤتمر السنوي العام المكون من (٢٠٠ عضو مثلاً) على أثر نقاش واسع يصدر بعدها بالتوافق. كما تقوم القيادة بإصدار بيانات حسب الحاجة والظرف وبالتوافق أيضاً. وفي ما يلي شكل إيضاحي للهيكل الذي يمكن أن تكون عليه حركة الوحدة.

وبذلك يتضح أن أداة مشروع الوحدة هو حركة وليس حزباً والحركة تيار واسع يضم الأحزاب والمنظمات الشعبية والجمعيات وجماعات المجتمع المدني والنخب والأفراد المؤثرين والمؤسسات بشتى أنواعها. فهي تيار واسع يمتد في الحياة السياسية والمدنية ويدخل شرائح المجتمع وأطيافه ويتغلغل في ثناياه ومستوياته سواءٌ في وسط الأنظمة، أو في وسط الشعب.

ويقوم هذا التيار بمخاطبة الجميع والتفاعل مع جميع الأوساط، وينشط في جميع مرافق المجتمع. لذلك يصحّ عليه نعت الحركة، وأداته العملية هي الجبهة وليس الحزب وموضوعه مجموع الأمة (الشعب والأنظمة) وليس طبقة أو شريحة معينة من المجتمع.

التركيب الهيكلي للجبهة القومية

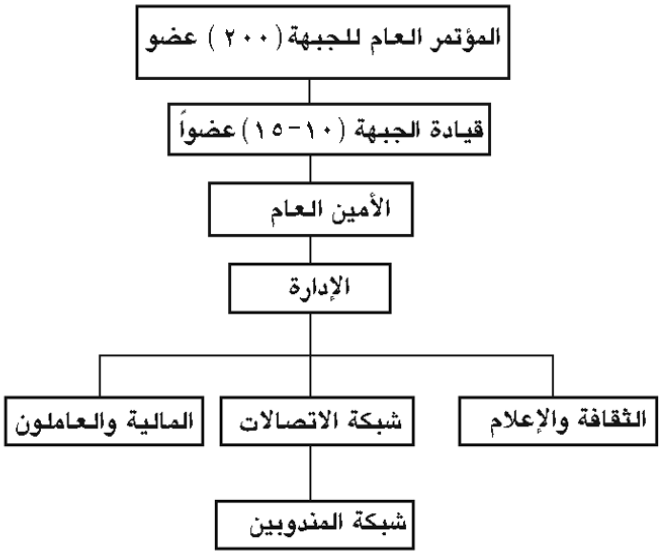

وإكمالاً للصورة يجب التنويه أن حركة الوحدة لا بد أن تكون حركة ديمقراطية، ليس في تركيبها الداخلي - أي أجهزتها العاملة الموضحة في التنظيم المذكور بل كذلك في وضع المنظمات السياسية والمؤسسات الشعبية التي تتكون منها الجبهة. فأطراف الجبهة يجب أن تكون قائمة على أساس ديمقراطي سلمي، فأهدافها واضحة مكتوبة ومعلنة وآلية العمل في داخل تنظيماتها تقوم على أساس الاختيار الحر وحرية الرأي. فقبولها بأسلوب العمل الديمقراطي يجب أن يكون حقيقياً وليس وسيلة لأغراض أخرى. فالتوجه الوحدوي والأسلوب الديمقراطي صفتان ضروريتان لضمان حد معقول من الانسجام والتماسك والتعاون والاستمرارية تحول دون ميول الانقسام والانشقاقات الداخلية، دون أن يعني ذلك وجوب تطابق الأيدلوجيات والأهداف البعيدة لمرحلة ما بعد تحقيق مشروع الوحدة.

رابعاً: مقترحات للحوار

الحوار هو الوسيلة التي يتم من خلالها تأسيس الجبهة، والجبهة تتكون من جهات هي الآن متعددة، ما بين أحزاب ومنظمات وأفراد. والجزء الأهم والأصعب في عملية الحوار هو الذي يتعلق بالتيارات السياسية الموجودة حالياً. الخطوة الأولى هي الحوار بين الجهات القومية على أساس مشروع التوحيد القومي. وبالرغم من أن حواراً كهذا قد تكتنفه بعض الصعوبات إلا أنّه في نهاية المطاف

أمر ممكن لأسباب عديدة ليس أقلها الظروف الحرجة التي تمرّ بها الأمة الآن. ومن العوامل المشجعة هو أن درجة جيدة من التقارب قد أخذت طريقها مؤخراً. هناك ـ وكما هو معروف ـ تباين في وجهات النظر حول مسألة العلاقة الفكرية بين الوحدة والقضية الاجتماعية، وهي قضية قديمة، ومهما يكن فإني أفترض أن التجربة العملية وحراجة الظروف تساعدان كثيراً على تضييق الخلاف، علاوة على أن مشروع الوحدة ـ كما هو موضح في هذه الصفحات ـ لا يتطلب من أي جهة داخلة في الجبهة تغيير اجتهاداتها الخاصة في ما يتعلق بالقضية الاجتماعية (أو الاشتراكية). الحوار القومي ليس هو المهمة الأساس بل الحوار مع التيارات الأخرى. ويأتي في مقدمتها التيار الإسلامي.

المعروف أن بين التيار القومي والتيار الإسلامي خلاف يعود إلى عقود من السنين وصل في بعض الحالات إلى وضع التأزم. من المؤسف حقاً ومما يثير الغرابة وعدم التوقع أن يكون بين القومية العربية والتيار الإسلامي خلاف، فهو خلاف لا أساس فكرياً له. كيف يمكن أن يكون بين العروبة والإسلام خلاف، وهما كما نعرفهما في التاريخ العربي؟ ماذا كان الإسلام وماذا كانت العروبة؟ والذي يتمعن في الموضوع يخلص إلى نتيجة حاسمة هي أن جذور الخلاف لا ترجع إلى قضية فكرية، بل إلى شؤون السياسة، فهو خلاف سياسي وليس فكرياً. أما المقولات التنظيمية التي ظهرت فدوافعها تبريرية لستر السبب الحقيقي.

إنه أمر مؤسف حقاً أن يحدث ذلك، وإنْ هو دل على شيء فيدل على قلة نضج وقصر نظر في أحسن الأحوال. ليس هناك علاقة أقوى من علاقة العروبة بالإسلام، وقد ظهرت كتابات ناضجة ذات أهمية كبيرة لإيضاح هذه العلاقة.

ولكن بالرغم من ذلك فالخلاف موجود الآن بغضّ النظر عن أسبابه، الأمر الذي يتطلب حواراً صبوراً لمعالجته. إنني أرى أن الموضوع يمكن أن يطرح على أساس علمي من دون الخوض الواسع في المسائل الفكرية. فيمكن أن يقوم الحوار مع التيار الإسلامي على الأسس التالية:

أولاً: إذا كان مشروع الحركة القومية هو الوحدة العربية وإذا كان مشروع الحركة الإسلامية هو الوحدة الإسلامية، أليس من المنطقي أن تعتبر الحركة الإسلامية الوحدة العربية خطوة مهمة على طريق الوحدة الإسلامية التي هي ذات دائرة أوسع؟ أين هو التناقض بين مشروعين، واحد بدائرة والآخر بدائرة تضم تلك الدائرة وتتعداها إلى دائرة أوسع؟ أليست الطريقة العملية لتحقيق الوحدة الإسلامية هي التدرج بخطواتٍ، وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا نبدأ بخطوة

توحيد البلدان العربية وبعد أن يتم ذلك يمكن الذهاب إلى ما هو أوسع من ذلك؟ أليس الطريق العملي إلى الوحدة الإسلامية هو البدء بالوحدة العربية؟

ثانياً: وفي مسألة نظام الحكم وكيف سيكون، فمشروع الوحدة العربية لا يتعارض أبداً مع ما تعمل الحركة الإسلامية على تحقيقه، ولا يتطلب منها أن تتنازل عن برامجها في هذا الصدد. لنتفق على مشروع الوحدة، ولنعمل سوية على تحقيقه، ولتبق الحركة الإسلامية على موقفها من قضية نظام الحكم. هناك مشروع مشترك يتعلق بالوحدة العربية، نعمل سوية على تحقيقه، ولتحتفظ كُلّ جهة ببرنامجها الخاص عن الأمور الأخرى التي تراها.

ثُمّ أليس تحقيق الوحدة العربية يشكل تطوراً إيجابياً مهماً في وضع جزء مهم من مسلمي العالم وهم العرب ويفتح المجال واسعاً لنهضة تحررية تعم الدائرة الأوسع وهي دائرة العالم الإسلامي؟ العرب يشكلون حوالى ٣٠٠ مليون نسمة ولهم من الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي والدور التاريخي والثقافي المعروف، الأمور التي تجعل من وحدتهم في كيان قومي في هذا الجزء من العالم قوة إيجابية كبيرة لصالح الإسلام ولصالح جميع مسلمي العالم.

والخلاصة هي أنني أقترح أن يرتكز الحوار مع التيار الإسلامي على الاعتبارات العملية أكثر من الخوض في المسائل الفكرية والجدال النظري على أهميته. كما إنني أقترح أن ينحو الحوار منحى عملياً يتوخى الإنجاز، فيتجه إلى التيار الإسلامي المنظم في أحزاب كما هو الحال الآن في فلسطين ومصر والأردن وسورية والجزائر. ومما يشجع أن لقضية العلاقة بين التيارين سوابق في مؤتمرات حوار عقدت لهذا الغرض.

الجهة الأخرى التي أرى ضرورة الحوار معها هي التي يمكن أن تطلق عليها صفة اليسارية بأطيافها المتعددة. وهنا أيضاً أرى ضرورة التوجه إلى الأحزاب والتنظيمات المؤسسة وهي، كما يبدو، الأحزاب الشيوعية والأحزاب التقدمية بمختلف أطيافها. وبالرغم من وجود شيء من الصعوبة في تحديد من هي تلك الأحزاب إلا أن الموضوع في نهاية الأمر ليس مستعصياً بل يمكن الاتفاق على اختيارها.

إنني أرى أن الحوار مع هذا التيار ربما يكون أسهل من الحوار مع التيار الإسلامي لأسباب عديدة. فالتيار الإسلامي فاعل الآن في الساحة ويحتل مكانة سياسية، في حين أن التيار الاشتراكي ليس كذلك، والمعروف أن الاتفاق مع التيار الصاعد أسهل، عادةً، من الاتفاق مع تيار ليس كذلك. الأحزاب الشيوعية

متراجعة بسبب زوال المعسكر الاشتراكي السوفياتي. وهنا كذلك يمكن أن يتمحور الحوار حول موضوع دور الوحدة العربية في حركة التحرر، فالوحدة العربية حركة تحررية، وتحقيقها من دون شكّ يؤدي إلى انحسار نفوذ الاستعمار من المنطقة بقيام دولة قوية في هذا الجزء من العالم. كما إنّه يخلق توازناً استراتيجياً مهماً مع القوى المتحالفة مع الدول الاستعمارية وفي مُقَدَّمِها الكيان الصهيوني والقوى المحافظة في منطقة الجوار. إن الدولة العربية الناشئة بثقلها السكاني وموقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية والنهضة التي يحفزها مشروع التوحيد ستكون قوةً تحريريةً مهمةً في الوضع الدولي، وستكون خطوة إيجابية على طريق تصحيح حالة الهيمنة والانفراد الأمريكي في شؤون العالم.

وعلى صعيد العمل السياسي المحلي هناك عدد من الأحزاب والمنظمات ذات الصفة التقدمية، وكلها أحزاب محدودة في نطاق القطر الذي تعمل فيه ولا تتناسب قواها مع قوة النظام السياسي الحاكم أو قوة الأحزاب الأخرى الفاعلة في الميدان. لذلك فإن هذه الأحزاب لا بُدَّ أن تجد في انضمامها إلى حركة أوسع تضم تيارات سياسية أخرى لها قوى شعبيةٌ تمتد في عموم الوطن العربي، وسيلةً عملية لزيادة قوتها وتوسيع نشاطها وظهورها في الساحة.

وعلى العموم لا بُدَّ أن تجد الأحزاب الاشتراكية (بالتعريف الذي أوردناه) أنها غير متناقضة مع مشروع الوحدة وأنها ستكون جهة رابحة في تعاونها إذا ما اعتمدت الأناة والنفس الطويل في الحوار معها. هناك تنظيمات أقرب إلى الشكل منها إلى الحقيقة يتولاها أشخاص سياسيون أو من النخبة المثقفة لا تضيف كثيراً لقوة الحركة. لذلك أرى الاتجاه أولاً للمنظمات التي لها بعض الجذور في الحياة السياسية. ومما يشجع أيضاً أن ظهرت مؤخراً بوادر لتقارب من هذا النوع فكرية وسياسية وعملية.

ومما يساعد أيضاً على حوار ناجح مع هذا التيار هو أنّه -على عكس ما كان سابقاً ـ لا يملك مرجعية سياسية الآن، وحتى المرجعية الفكرية فقد أدّى زوال الاتحاد السوفياتي إلى تراجعها عن الخطوط الأولى. ويعني ذلك عملياً أن التيار الاشتراكي الآن متعدد الاتجاهات، فقد ظهرت فيه بوادر الاجتهادات ولم يعد جسماً موحداً كما كان في السابق. إن هذه الحالة قد تسهل عملية الحوار والتوصل إلى اتفاق كما إنها يمكن أن تجعله أكثر صعوبة.

ولا يغيب عن البال أن هناك بعض الأحزاب التي تعمل في نطاق أقطارها، تصحّ عليها صفة الوطنية القطرية من حيثُ اهتماماتها، فهي تولي قضايا الإصلاح والتحرر في أقطارها الاهتمام الأول، إلا أنها قومية الاتجاه ولا تقف ضدّ مشروع

الوحدة وتؤيد مشاريع التحرر والتقدم عموماً. إن هذه الأحزاب (الوطنية) ذات علاقات مع الحركات السياسية العربية ومتفاعلة مع الوضع العربي عموماً، وهي صفات تقربها من الحركة القومية وتجعل مهمة الحوار معها والتوصل إلى اتفاق على مشروع الوحدة أمراً ممكناً. وتوجد هذه الأحزاب الآن في عدد من الأقطار العربية كالمغرب والجزائر ومصر واليمن وفلسطين والأردن.

إن ما يسهل عملية الحوار مع هذه الأحزاب هو أنها في الأساس ذات توجه قومي وأن المشروع للوحدة لا يتعارض في الأمد الطويل مع أهدافها ولا تخسر شيئاً في انضمامها للجبهة بل على العكس يكون الانضمام عاملاً إيجابياً لها.

وأخيراً هناك الأحزاب والمنظمات القطرية التي تحصر اهتمامها بشؤون القطر وتتمسك باستقلال الدولة القطرية. وقد سبق لمثل هذه الأحزاب والمنظمات أن أخذت مواقف سلبية من مشروع الوحدة العربية. وفي أغلب الحالات تقترب هذه الأحزاب والمنظمات من الأنظمة السياسية الحاكمة الآن في الدولة القطرية فتتعاون معها وتتبادل الدعم والتأييد. ولهذا التيار اتصال ثقافي ومصلحي مع العالم الخارجي وبخاصة الغربي وتشترك معه في اعتبار النظام الرأسمالي البرلماني هو الأفضل، لذلك أصبح من المتعارف عليه أن يسمى بالتيار الليبرالي. وفي هذا التيار طيفان: طيف ليبرالي يمكن أن يتعاطف مع مشروع الوحدة، وطيف أخذ تسمية الانعزالي. ومهما يكن فإن هذا التيار لا يمكن اعتباره خارج إمكانية الاتفاق على مشروع تكوين الجبهة. ومما يسهل عملية الحوار معه هو أن مشروع الوحدة يؤدي إلى توسيع المجال الاقتصادي والمالي امام هذا التيار بتوسيع السوق وبناء كتلة اقتصادية كبيرة ذات قوة تفاوضية مهمة في العالم. وإذا استثنينا العناصر ذات العلاقة المتعاونة مع القوى المعادية للوحدة خارجياً وداخلياً فإن التيار الليبرالي، بحدّ ذاته، لن يجد المبرر الحقيقي لعدم تعاونه مع مشروع الوحدة، بل على العكس، فبالبحث الموضوعي والنظر البعيد المدى لا بُدَّ أن يجد له مصلحةً مشتركةً بتوحيد الأمة العربية، حيثُ يتوسع السوق ويتسع المجال للاستثمار والعمل والاستفادة من الفرص الاقتصادية التي يخلقها وضع التوحيد. إذن فالمدخل المهم للحوار مع هذا التيار هو المدخل الاقتصادي الذي تمّ تحديده طريقاً لمشروع الوحدة.

ونظراً إلى أن مشروع الوحدة مشروع طويل الأمد يتحقق بالتراكم وليس دفعة واحدة، لذلك فسوف يجد هذا التيار أن له مصلحة في التعاون مع حركة الوحدة. فالمشروع في الوقت الحاضر ولفترة غير قصيرة سيركز جهوده على الشؤون الاقتصادية في ما يتعلق بالتكامل والاندماج وتوحيد السوق والوحدة

الاقتصادية، وتلك أمور تنسجم ولا تتعارض مع التوجه الليبرالي.

وحتى الاتجاه الانعزالي نفسه يمكن أن يدخل في مشروع التوحيد على هذه الأسس وبهذا الفهم ما دامت الوحدة السياسية ليست هي نقطة البداية. والذي يراجع التاريخ القريب للعلاقات الاقتصادية العربية يجد أن الموقف الرسمي للبنان والأردن في المباحثات العربية لم يكن ضدّ مقترحات التجارة الحرة والأسواق المشتركة وإزالة الحواجز بين البلدان العربية. وفي المغرب العربي يلاحظ أن أقطار ذلك الجزء من الوطن لم يصدر منها موقف معارض لمشروع التوحيد بدليل أنها أقدمت على فكرة الاتحاد المغاربي بغض النظر عن فعالية ذلك التنظيم. وفي اجتماعات الجامعة العربية لم يكن موقفها سلبياً بل كان متعاوناً وإن لم يكن بنشاط ملحوظ.

الخلاصة هي أن الاتجاه الليبرالي كذلك من الممكن التوصل إلى اتفاق معه أو مع جهات منه على الدخول في الجبهة القومية والاندماج في مشروع التوحيد. ويتطلب ذلك بالطبع جهداً ووقتاً، إذ يتوجب أولاً تحديد الجهات التي يجري معها الحوار ومفاتحتها وتنظيم عملية الحوار من جميع الوجوه وإجراء الحوار بصورة صبورة هادئة وعميقة.

وبجانب الحوار مع المنظمات الحزبية، هناك منظمات مهنية واقتصادية وثقافية ذات تأثير في الحياة العربية من المفيد أيضاً أن يشملها برنامج الحوار، وهي في الغالب منظمات تعمل على نطاق عربي وذات توجه قومي، الأمر الذي يسهل عملية الحوار معها والتوصل إلى نتائج إيجابية، والمثال على ذلك اتحاد المحامين العرب.

إن عملية الحوار هذه كما هو واضح متشعبة وتحتاج إلى الوقت والجهد، لذلك لا بُدَّ من إجرائها حسب برنامج يرسم مقدماً يتوخى التوصل إلى نتائج إيجابية ويوفر الوقت. فهي مثلاً يمكن أن تتم بالتداخل وليس بالتتابع. ولعل أهم عامل في نجاحها هو توافر العامل البشري، أي الأشخاص الذين يتولون عملية الحوار والإدارة الكفوءة التي ترسم لكامل العملية منهجاً تفصيلياً وتوفر له متطلبات العمل.

خامساً: جهاز الاتصالات

ـ ١ ـ

لعل أهم جناح يساند الجهد الإعلامي في تركيب حركة الوحدة هو جهاز الاتصالات الذي يتولى مهمة التفاعل المباشر مع جميع الجهات ذات العلاقة. والجهات ذات العلاقة تبدأ من قمة الدولة القطرية نزولاً إلى القرى والأحياء. إن

هذا الجهاز هو العصب الحيوي الذي يتولى نقل المقترحات ويشرح مزايا المشروع، الأمر الذي يجعل مهمته سياسية عملية تتعلق بالحكومات والدوائر الرسمية، وحواريةً للتوعية والإقناع في محيط المنظمات الشعبية والوسط الجماهيري في الأحياء والقرى. ومن أهم المهمات التي يتولاها هذا الجهاز وينشئ لها شعبة متخصصة هي التي تتولى العمل الدبلوماسي مع الحكومات وجامعة الدول العربية والمجالس الإقليمية ومختلف الجهات الخارجية حسب مقتضيات النشاط. ويقوم هذا الجهاز بدراسة واقتراح وتقديم المقترحات للحكومات والدوائر الرسمية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في كُلّ ما يتعلق بالاتفاقيات المقترحة وإصلاح ما هو موجود منها كما ويتولى حملات التوعية والشرح وحضور المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها المنظمات المتخصصة والاتحادات الشعبية والنقابات والجمعيات ليطلع ويتابع ويشرح ويقدم المقترحات ويستمع إلى الآراء والتفاعل والحوار مع الآخرين ومع الجماهير في مختلف الأوساط.

ويتكون هذا الجهاز من عدة مستويات، فهناك الجزء الذي يختص بالاتصال بالحكومات والاجتماع بالمسؤولين في الأنظمة والدوائر وتقديم المعلومات والبيانات اللازمة. وقوام هذا القسم عدد من الأشخاص من ذوي الكفاءة والمصداقية والحيوية يجري تكوينهم بمرور الوقت لتكوين علاقات عمل ودية مع الأشخاص في المواقع المهمة في الأنظمة والإدارات، فتتراكم لديهم المعلومات عن مهماتهم وتتكون لديهم قدرة على التوضيح والإقناع والقبول والسمعة الحسنة والثقة. ويجري اختيار أشخاص هذا المستوى من خلال تجربة العمل من بين من تجتمع لديهم القدرة العملية والمعرفية وحيوية العمل إلى جانب الإيمان الراسخ بالقضية. وأشخاص من هذا النوع وهذه المسؤولية يجب أن يعملوا على أساس التفرغ التام فيقوموا بالسفر والزيارات للبلدان العربية والأجنبية تنفيذاً لمهماتهم.

وإلى جانب هذا العدد من الناشطين في دبلوماسية الوحدة لا بُدَّ من وجود عدد من المحاورين والإعلاميين الذين يختصون بحضور المؤتمرات والاجتماعات للقيام بمهمة الشرح والتوضيح والتوعية وبناء التأييد الجماهيري للمشروع. إن عدداً من هؤلاء الناشطين يمكن أن يكون متفرغاً وعدداً آخرَ يمكن أن يتولى مهمات موقتة. ومن مهماتهم تكوين علاقات معرفة وعمل مع الأشخاص المهمين في المنظمات الشعبية ومراكز الإعلام ودور النشر ومؤسسات الثقافة والوحدات الاقتصادية والجمعيات بمختلف أنواعها لتأدية المهمة نفسها، كلٌ في مكان عمله. إن مثل هذه الشبكة من الناشطين يمكن أن تتكون بالتدريج أيضاً وبمرور الوقت

لتصبح أداة فعالة للاتصال بالرأي العام والتفاعل مع الوحدات الفاعلة فيه.

وإلى جانب الذين يتولون دبلوماسية الاتصال بالحكومات والأوساط الرسمية هناك مهمة ذات أهمية خاصة هي الدبلوماسية مع الوسط المالي والاقتصادي العربي، ويضم هذا الوسط عموم الطبقة الوسطى، وفيه مؤسسات فاعلة تأسست بمبادرات عامة وخاصة وهي تمارس عملاً في المجال الاقتصادي والمالي المتعلق بالعمل الاقتصادي العربي المشترك وقضايا التنمية؛ فهناك صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول واتحاد رجال الأعمال العرب واتحاد الغرف العربية واتحاد المصارف العربية، وهناك المنظمات العربية المتخصصة وغيرها من المؤسسات التي يمكن أن تكون فاعلة في جهود التكامل والاندماج الاقتصادي العربي. إن هذه المؤسسات ذات التأثير المالي يجب أن يكون لحركة الوحدة صلة قوية بها، فهي من الممكن أن تكون فاعلة في تهيئة الرأي العام والتأثير في الوسط الرسمي لصالح خطوات التكامل والتوحيد الاقتصادي العربي. فيقوم الناشطون في هذا الجهاز بتكوين صداقات وعلاقات تعاون مع أشخاص فاعلين في هذه المؤسسات يتعاطفون مع المشروع ويقومون بتنفيذ بعض المهمات. وبذلك يكون للجهاز ناشطون متحركون إلى جانب ممثلين وأصدقاء في الأوساط الشعبية المنظمة في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي.

ولهؤلاء الدعاة الذين يكوِّنون عصب الدعوة للمشروع صفات يجب أن تتوافر فيهم. فهم أولاً يجب أن يكونوا من المؤمنين بالوحدة العربية كمصير للأمة وممن يعتبرون قضية الوحدة قضية قومية وليست قضية سياسة يومية، وأن المشروع هو مشروع الجميع بغض النظر عن الأيديولوجيات والاتجاهات والأحزاب، فإيمانهم هو الإيمان الراسخ المقرون بالثقة وروح المثابرة والاستعداد للتضحية والعمل الرسالي.

ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن جهاز الاتصال هذا يجب أن يكون للناحية الاقتصادية رجحان فيه. ولأهمية هذا الجانب كما مر ذكره لا بد أن تكون المعرفة التفصيلية بالعلاقات الاقتصادية العربية والتنمية العربية والتخطيط للمستقبل والتعامل الاقتصادي مع العالم الخارجي صفات ذات أرجحية في مؤهلات عدد جيد من أعضاء جهاز الاتصال كأن يكون من بين هؤلاء الناشطين مختصون بالشؤون الاقتصادية ومطلعون على الحياة الاقتصادية العربية. وعدد من المختصين في الاقتصاد ممن كتبوا عن الموضوع يمكن أن يكونوا أعضاء فاعلين أو فخريين في هذا الجهاز.

وكما مرّ ذكره فالمهمة التي يتولاها جهاز الاتصال تتطلب بالضرورة تكوين علاقات واسعة وصداقات متشعبة فيكون لأعضائه علاقات عمل مع الأنظمة السياسية العربية والوزراء والأشخاص المهمين في الحكومات، وأن تكون لهم صلة قوية بالمنظمات العربية المتخصصة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأجهزتها، وأن تكون لهم نقاط ارتكاز في النقابات والمنظمات والاتحادات الشعبية والجمعيات على أوسع نطاق ممكن. إن مثل هذه العلاقات يمكن أن تتكون بمرور الوقت بحيث تصبح الحركة على علم وإلمام بمجريات الأمور ومطلعة على القوانين والأنظمة والإجراءات التي تتخذ مما له علاقة بموضوع العلاقات العربية. ويتطلب كُلّ ذلك تكوين شبكة من الناشطين يتم اختيارهم بالتدريج من بين ذوي الكفاية البارزين المؤمنين بقضية الوحدة من أكبر عدد ممكن من الأقطار العربية.

ـ ٢ ـ

ولا يمكن أن تستغني حركة تتولى مهمة الدعوة إلى مشروع الوحدة عن جهد ثقافي وعن نشاط إعلامي. والمقصود بالجهد الثقافي ليس الثقافة في أيديولوجية الفكرة القومية ولا البحث في الشؤون العربية عموماً بل على وجه التحديد الدعوة إلى مشروع الوحدة والخطوات التي يتطلبها ومزايا تلك الخطوات. والجهد الثقافي المقصود يجب ألا يكون تكراراً للموجود بل يتوخى المخاطبة العقلية والحوار والإقناع وتفنيد الدعوات المضادة. ومن أجل أن يكون الجهد الثقافي مؤثراً يجب أن يتوخى الإيجاز والوضوح وتقديم المعلومات والبيانات وأن تكون اللغة واضحة مبسطة بعيدة عن الرطانة التي نجدها في بعض الكتابات المتداولة. ومن أجل أن تصل إلى أوسع الجماهير وتخاطب التفكير السوي للفرد الاعتيادي وإيصاله للجمهور يجب أن تتخذ شكل مطبوعات مبسطة سهلة التداول غير غالية الثمن وبشكل كراسات ومقالات في وسائل الإعلام المكتوبة وأحاديث في الوسائل المسموعة والمرئية. وهنا لا بُدَّ من التنويه بأهمية أن يكون للحركة فضائية جيدة تحشد لها الكفاءات وتكون على درجة عالية من الكفاءة والقرب من الجمهور والتطور في أساليب الأداء بحيث تجلب انتباه الرأي العام وتستقطب شرائحَ واسعةً من المجتمع وتنال تقدير مختلف التيارات والهيئات السياسية.

ويمكن أن يصنف الجهد الإعلامي في نوعين: النوع العام الذي يتناول الموضوع ككل ويحيط به من مختلف الجوانب، ونوع خاص يعالج أموراً تفصيلية محددة، فكُلّ شريحة يمكن أن تُخاطب وحدها بوسائل مطبوعة توضح فيها المنافع التي ينطوي عليها مشروع الوحدة. فالصناعيون مثلاً: يمكن أن يخاطبوا بكراريس

تركز على موضوع الصناعة وتكاملها واتساع السوق، والمصرفيون يمكن أن يخاطبوا بشكل آخر، وكذلك المعلمون والأطباء والمحامون والتجار وأصحاب الحرف وهكذا. كما إن مطبوعات محددة يمكن أن تتولى شرح الخطوة التي هي موضوع البحث، كإلغاء التأشيرات والسوق المشتركة والإقامة والعمل والعلاقة بين الجامعات وسوق المطبوعات ومزاولة المهن الحرة والاستثمار والتملك وتوحيد القانون المدني وولاية المحاكم والترافع امام القضاء والنقل البري كالطرق وسكك الحديد والنقل الجوي والمطارات وتجارة العبور وصناعة الأدوية والتعاون بين المؤسسات الطبية كالمستشفيات والاتصالات بمختلف أنواعها وغيرها من الأمور التفصيلية التي بمجموعها تكوِّن نسيج الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

إن نسيج العلاقات العربية يمكن أن يفكك إلى أجزاء، وكُلّ جزء يصبح خطوة بذاتها، ويجري العمل على تحقيقها على المستوى القومي ليصبح المشروع هو الإطار العام والمحصلة النهائية للأجزاء، وبذلك يكون بناء المشروع قد ابتدأ من الجزء وصولاً إلى الكُلّ، أو من القاعدة وصولاً إلى القمة. وكُلّ جزء عندما يصبح خطوة بحدّ ذاتها يحتاج إلى دعوة وجهد إعلامي لشرحه وإيصاله إلى قطاع الشعب صاحب العلاقة. وهكذا تكون الدعوة ليست عامةً بل محددة، في كُلّ مرة تتناول جزءاً من أجزائها وخطوة على طريق تحقيقها. والجهد الإعلامي المحدد والمحصور في نطاق خطوة أو عمل معين يجب أن يكون مركَّزاً وواضحاً بأسلوب مفهوم وموجهاً مباشرة إلى من يعنيهم الأمر. وهكذا تكون عملية الاتصال بالشعب والحوار مع مختلف طبقاته وفئاته منصبّة على قضايا محددة يجري توضيح مزاياها وأثرها الإيجابي على حياة أصحاب العلاقة. وبذلك تجري عملية رفد شرائح المجتمع وفئاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوسائل إيضاح مركَّزة تخاطب عقولهم وتكون حصيلتها شرح الأثر الإيجابي، لمشروع التوحيد، على حياتهم اليومية، وإثارة اهتمامهم وبناء تأييدهم، فتكون القناعة بالمشروع الكلي نتيجة قناعتهم بتفاصيله وما ينطوي عليه من منافع مباشرة لهم.

وفي مجال الإعلام تبرز الآن أهمية الإعلام المرئي الذي أصبح واسع الانتشار ويستقطب اهتمام المشاهدين. وقد اهتمت الجهات ذات الأهداف السياسية والدول الاستعمارية والقوى المعادية بذلك فأنشأت الفضائيات المعروفة. إن أثر الإعلام المرئي واضح وتأثيره ثابت، الأمر الذي يجعل منه إمكانية يجب عدم إغفالها للوصول إلى جماهير الشعب وبناء قناعتهم بمشروع التوحيد. لذلك هناك حاجة ماسة لجهد في هذا المجال قوامه فضائية واحدة على الأقل تتولى مهمة المخاطبة والحوار وتقديم الأفكار وشرح الخطوات التي تصدر عن حركة التوحيد. وفضائية

كهذه يمكن أن تكون بسيطة في البداية إلا أنها يجب أن تكون رصينة تكسب ثقة المشاهد، ويتحمل أعباء العمل فيها عدد من الأفراد الذين يجتمع فيهم الإيمان الراسخ بالوحدة مع المؤهلات الإعلامية الفنية.

وبشكل أولي وكخطوة أولى يمكن التفكير بفضائية باسم التعاون الاقتصادي العربي تعتني بشؤون التنمية والتعاون الاقتصادي بين البلدان العربية في مختلف المجالات، ابتداءً من أدنى درجات التعاون وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق بحث قضايا التنمية العربية على المستوى القطري والقومي والعلاقات الاقتصادية العربية مع العالم. كما يمكن تناول مواضيع التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي والسوق المشتركة والوحدة الاقتصادية وشؤون المؤسسات الاقتصادية العربية المنبثقة عن الجامعة العربية والمؤسسات الخاصة.

إن مشروعاً من هذا النوع وبهذا التوجه الإيجابي يمكن أن يستثير اهتمام الوسط الاقتصادي العربي والمؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال وحتى الأجهزة الاقتصادية الرسمية التي يهمها تعريف الجمهور بإنجازاتها وخططها وتوسيع علاقاتها العامة والوصول لأوسع الجماهير في الرأي العام.

سادساً: مركـز البحـوث والمعلومـات

كنا قد ذكرنا سابقاً أن خطّ الشروع في مشروع الوحدة هو تحليل الواقع العربي بطريقة تختلف عما جرت عليه العادة. فالواقع العربي بجميع جوانبه الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بحاجة إلى فهم تفصيلي واقعي يقوم في الدرجة الأولى على المشاهدة المباشرة والتعرف الشخصي وجمع المعلومات الميدانية وإجراء الإحصائيات واستخدام شتى وسائل الاستقراء. هناك معلومات إحصائية متوافرة من مصادر متعددة تحتاج إلى تصنيف وتحليل ومقارنة. وهناك معلومات غير متوافرة لا بُدَّ من جمعها مباشرة وتحليلها وقراءة مدلولاتها. هناك الوثائق الرسمية والوقائع الموجودة في أجهزة الدولة والمعلومات المتوافرة من المصادر الأجنبية. هناك المنظمات العربية التي لديها معلومات وبإمكانها جمع المزيد إذا ما جرى الاتصال بها وتكليفها. وهدف المعلومات هو تكوين صورة واضحة التفاصيل إلى أقصى ما هو ممكن عن الواقع العربي من جميع الوجوه باستخدام شتى وسائل جمع المعلومات وتحليلها بما في ذلك تحليل الرأي العام والتعرف على آراء الناس في مختلف القطاعات والمترشحة من الاتصال بهم ومحاورتهم. ومنهجية العمل البحثي يجب أن تكون وقائعية تعتمد على المعلومات المباشرة أكثر من الاستنتاج القائم على المنطق المجرد.

وتجدر الإشارة إلى أن ما يقوم به المركز المقترح يجب أن يكون مصوباً نحو هدف محدد ويخدم أغراضاً واضحة هي مشروع التوحيد على وجه التحديد وليس عموم الشؤون العربية أو البحث المجرد والمعرفة غير الهادفة. من الأمور المهمة التي تحتاج إلى اهتمام معلوماتي خاص هو العلاقات البينية العربية كالاتفاقيات الموجودة وأوجه النقص فيها وكيفية إصلاحها ومدى الحاجة إلى اتفاقيات جديدة. ويصح الشيء نفسه على خطوات التقارب بين الأقطار العربية، كتسهيل التنقل والسفر والإقامة والعمل وممارسة المهن وقضايا الاستثمار والتملك ومعاملات البيع والشراء والتقاضي امام المحاكم وانتقال البضائع ونقاط وإجراءات الحدود والتفاصيل الإدارية المتعلقة بعبور البضائع والنقل الجوي وشؤون المطارات والموانئ واستخدام الطرق البرية وشؤون الاتصالات والبث الإذاعي والتلفزيوني ودراسة شؤون الطلبة والتبادل الثقافي وإقامة المعارض المحلية والاشتراك في المعارض الدولية والتعاون في تبادل المعلومات عن شؤون الإحصاء والبحث العلمي وانتقال المعلومات. . إلخ.

ومن مهمات هذا المركز اقتراح خطوات جديدة للتقارب العربي والاندماج الاقتصادي والثقافي والاجتماعي تمهيداً للاتصال بالحكومات وجامعة الدول العربية. ومن الأعمال المهمة أيضاً تشخيص ما هو غير مطبق من الاتفاقيات الموجودة كأساس للعمل مع المؤسسات ذات العلاقة والحكومات والدوائر الرسمية المعنية من أجل تطبيقها.

ويتكون مشروع التوحيد من إطار سياسي عام تملأه تفاصيل هي الخطوات التي تتوالى خطوة خطوة حتّى إذا ما امتلأ الإطار أصبح التنظيم السياسي لقيام الكيان القومي حاصلاً. ويعني ذلك أن التفاصيل المتعلقة بالعلاقات البينية ووسائل الاندماج هي نقطة البدء، لذلك هناك حاجة ماسة إلى مركز يتولى عملية البحث التفصيلي في تلك الشؤون وتهيئة المادة الأولية للمقترحات العملية التي تعمل حركة التوحيد مع المؤسسات الرسمية والشعبية لتحقيقها خلال عملية البناء التدريجي للمشروع السياسي. إن مسألة فهم الواقع العربي بالمعنى الذي سبقت الإشارة إليه يتطلب من دون شكّ التعامل مع التفاصيل العملية في مختلف نواحي حياة المجتمع العربي، وتلك المهمة بحثية واسعة لا تستطيع أي هيئة سياسية أن تقوم بها من دون إسناد بحثي من مركز متفرغ لهذه المهمة. إن مهمة هذا المركز ليست أكاديمية، بل عملية، وليست عامة تغطي جميع جوانب الشؤون العربية، بل محددة بمشروع الوحدة، وليست مكتبية، بل حقلية، وليست إطنابية، بل مركزة موجزة. ومركز بحوث كهذا يتولى هذه المهمة المساندة للحركة يتطلب توافر عدد من الباحثين الشباب ذوي الكفاية، المؤمنين بالمهمة، المعروفين بالحيوية والإنتاجية،

يعملون على سبيل التفرغ الكامل في مقر المركز تحت توجيه قيادة الحركة.

ومن الضروري، لنجاح المهمة، أن يكون لدى المركز وسيلة لطبع ونشر تقاريره ودراساته وجهاز إيصالها للجهات ذات العلاقة وللرأي العام عند الحاجة. وتجدر الإشارة إلى أن جزءاً غير قليل من المعلومات المطلوبة موجود الآن إلا أنّه مبثوث في المطبوعات والبحوث المنشورة، والحاجة ماسة إلى استخراجه وتنظيمه وتهيئته للاستخدام المفيد.

سابعاً: التمويـل

للحركة، وكما مرّ ذكره، نظام داخلي يوضح العلاقات الداخلية والهيكل الإداري، فهناك قيادة تتولى التخطيط والإشراف والمتابعة واتخاذ القرارات وتصريف الشؤون الإدارية. والقيادة هذه يجب أن تتوافر فيها صفات لضمان نجاحها في مهمتها. فهي أولاً يجب أن تمثل أوسع ما يمكن من التيارات والمنظمات التي تتكون منها الجبهة القومية، ويجري اختيارها بالتوافق والرضا من قبل جميع الأطراف المشتركة في الجبهة. أما عددها فيجب ألا يكون صغيراً ينوء تحت ثقل المهمات ولا كبيراً تتشتت فيه الآراء وتضعف الفعالية. وعدد ربما يتراوح بين عشرة وخمسة عشر عضواً يكون ملائماً، يزيد وينقص حسب الحاجة والظروف. إن بداية العمل حتّى الوصول إلى اختيار القيادة يحتاج إلى مصاريف مالية وهي مرحلة التأسيس حيثُ تكون الجبهة في بداية تأسيسها لم تتكون لديها موارد مالية بعد. إن هذه النفقات الأولى لا بُدَّ من توفيرها بطريقة غير تقليدية.

وللقيادة أمين عام يتم اختياره بالتوافق لمدّة محددة يتم بعدها اختيار بديل عنه. ويكون الأمين العام رمزاً، ومن المعروفين بالإيمان الراسخ والرصانة والعقلانية والاحترام والقبول من أوسع الأوساط. كما لا تستطيع الحركة الاستغناء عن نواة إدارية لتسيير العمل اليومي يكون منتسبوها متفرغين ومستقرين في مكان المقر. وتعمل هذه الإدارة حسب قواعد محددة وموضحة في نظام داخلي حديث. وتعقد الجبهة مؤتمراً سنوياً يحضره ممثلون من جميع الأطراف الداخلة في الجبهة يتراوح عددهم حوالى ٢٠٠ ممثل. إن الهيكل الإداري وعقد المؤتمرات وإجراء الاتصالات والقيام بنشاط ثقافي وإعلامي كما سبقت الإشارة إليه يحتاج إلى المال. صحيح أن الحركة يجب أن تعمل على أساس الحرص في الإنفاق وعلى أساس أعلى درجة من الإنتاجية بأقل كلفة ممكنة، وعلى أساس أقل عدد ضروري لتسيير العمل والتعويض عن العدد بالحيوية والكفاءة الشخصيّة للعاملين، إلا أنّه مع ذلك كُلّه لا بُدَّ من تعبئة موارد مالية كافية لتسيير العمل وإنجاز المهمات المطلوبة. كان ولا

يزال تمويل المؤسسات غير الحكومية في البلدان العربية بصورة مستقلة أمراً صعباً، فالمؤسسة العربية الناشئة المستقلة تحتاج إلى جهد واسع لتأمين الحاجيات المالية. وقد أدت العقبة المالية إلى ضعف كثير من المؤسسات أو اضمحلالها. وتشير التجارب إلى أن تأمين الموارد المالية الكافية ليس أمراً سهلاً في ظلّ الوضع العربي الحالي.

فالوفرة المالية ليست عامة، وعادات تقديم المساعدات للعمل العام لا تزال ضعيفة. ولكن بالرغم من كُلّ تلك الصعوبات فالمهمة ليست مستحيلة. وتدل تجارب بعض المؤسسات العربية الناجحة على أن المال على جانب كبير من الأهمية لاستمرار العمل، الأمر الذي يتطلب خبرة واسعة ومختصين مهمتهم الرئيسة التفكير بالوسائل والإبداع في ما هو جديد من الوسائل والمشاريع التي تدر موارد جديدة. إن مفاتيح القدرة على تعبئة الموارد المالية هي الثقة والفعالية وحسن الإدارة. وكما سبقت الإشارة إليه، فإن تأسيس الجبهة يحتاج إلى بعض المال لمجرد البداية، وهنا لا بُدَّ من توفيره بطرق خاصة من خلال العلاقات الشخصيّة. صحيح أن الموارد تنمو مع توسع العمل وبناء الثقة إلا أن ذلك لا يحدث تلقائياً، بل يلعب الجهد الخاص للأفراد دوراً مهماً فيه. وهنا تظهر الحاجة للابتكار والمثابرة والعلاقات الواسعة.

ولعل أهم عامل يساعد على جلب المال هو الثقة بالأشخاص، أي نزاهتهم وحرصهم وسلامة تصرفهم، فالثقة هي مفتاح اقتناع المتبرعين والمساهمين.

هناك عدد من الأبواب التي يمكن طرقها لتعبئة موارد مالية للحركة، وجزء كبير من تلك الأبواب قد سبق تجربته بنجاح في مؤسسات عربية مهمة، الأمر الذي يجعل المحاكاة والاستفادة من التجربة عملاً مثمراً ومقبولاً. هناك التبرعات من بعض المتمولين العرب المتنورين الذين يمكن بالحوار والاتصال الشخصي إقناعهم بالمساهمة المالية. وهناك المؤسسات المالية والاقتصادية العربية التي لها بعض الإمكانيات المالية من الممكن الاتصال بها للمساهمة في التبرع، أو تمويل بعض النشاطات المشتركة. وهناك الأطراف السياسية في الجبهة التي لها مواردها الخاصة التي تستطيع أن تقدم منها مساهمة دورية لتمويل موازنة الجبهة. وهناك مردودات المطبوعات التي تقوم الجبهة بإصدارها والإعلانات التي تقوم بنشرها في وسائلها الإعلامية.

هناك بعض المتمولين العرب في الخارج وبعض الأفراد العرب الذين يشغلون مناصب إدارية أو علمية أو اقتصادية في البلدان الأخرى يمكن بالاتصال والحوار معهم أن يقدموا جزءاً من الموارد اللازمة لتمويل بعض النشاطات. بعض المؤسسات البحثية والجامعات في البلدان الأخرى التي لها اهتمامات مستقلة في قضايا دول العالم الثالث يمكن أن تكون مساهمة في هذه الناحية.

وبسبب أهمية العامل المالي أصبح من الضروري إعارته أهمية من حيثُ توفير الأشخاص أصحاب الخبرة ومن لهم علاقات واسعة لممارسة هذا العمل بشكل دبلوماسية مالية تكون مهمتها التفكير بوسائل جديدة والتفتيش عن المصادر التي بإمكانها المساهمة في توفير المال، وربما تكون هذه الدبلوماسية مكونة من شخصين أو ثلاثة أو ربما أكثر حسب الحاجة وحسب توافر أصحاب القدرة والاستعداد لهذا العمل. وعلى سبيل المثال يمكن استخدام أسلوب الحملات لجمع المال على أساس المشروع، أي بدلاً من طلب التبرعات لمجمل نشاط الحركة يمكن أن تنظم حملات منفصلة، كُلّ واحدة لمشروع محدد. ويعني ذلك أن العمل والاتصالات ستكون متباينة من مشروع إلى آخر.

فمثلاً إذا ما طرحت الحركة مشروع التجارة الحرة، أو الوحدة الجمركية، أو السوق المشتركة، فبإمكانها تنظيم حملة تبرعات ومساهمات محددة ومنفصلة لكُلّ حملة. أي توضع موازنة لكُلّ مشروع وتحدد الوسائل والجهات التي يتم الاتصال بها والأشخاص الذين توكل إليهم المهمة الدبلوماسية في الاتصال والحوار والحصول على الموارد. فقضايا منطقة التجارة الحرة وخطواتها اللاحقة للوصول إلى السوق المشتركة تتطلب الاتصال برجال الأعمال والشركات الكبرى والأفراد الذين يمارسون الصناعة وعملية الاستيراد والتصدير.. إلخ. وهم الفئات ذات المصلحة بنجاح المشروع المطروح. وهنا يمكن حتّى التفكير بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي طالما سعت لطرح هذا المشروع وسعت لتحقيقه مع الحكومات العربية. والحملة لإلغاء التأشيرة يمكن أن يجري الاتصال لتمويلها بشركات السياحة والمرافق السياحية في البلدان العربية كالفنادق وما سواها وهكذا. الخلاصة هي أن هذه المهمة على صعوبتها لا مناص من الاضطلاع بها لأهمية عامل التمويل في نشاط واسع كالذي أوضحناه. إنه عمل طويل الأمد يحتاج للمثابرة والإبداع والابتكار، وفوق كُلّ ذلك إلى توافر العامل البشري الملائم ـ الأشخاص أصحاب الكفاءة والنزاهة الحيوية والمثابرة والعلاقات الواسعة. إن عناصر النجاح في هذا المجال هي المصداقية والحيوية والابتكار.

ثامناً: برنامج للعمل

موضوع هذا البحث هو «ما العمل؟» أي ماذا يمكن أن نعمل من أجل مشروع التوحيد؟ فهو إذن متعلق بالجانب العملي. ويمكن أن يتضمن الجانب العملي مسألتين، **الأولى** تتعلق بالأداة وهي قيام الجبهة القومية، و**الثانية** تتعلق بمادة العمل، أي النشاط الذي يجب القيام به ابتداء من نقطة البداية. وهنا لا بُدَّ

من التأكيد أن برنامج العمل يجب أن تحدد له بعض الأسس لكي يكون منسجماً مع الاتجاه العام للبحث.

الأساس الأول بنظري هو البدء بالجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي في حياة الجمهور العربي. ولا غرو فالشأن الاقتصادي هو الطريق الذي حُدِّدَ لمشروع الوحدة للأسباب التي تمّ إيضاحها. فالاقتصاد له أهمية لا نحتاج إلى زيادة التأكيد عليها. فالاقتصاد هو الوسيلة الناجعة لملامسة الوضع النفسي للفرد العربي في الظرف الحاضر، ذلك الوضع المتسم بالإحباط وضعف الثقة وتراجع الفعالية. لذلك فالسبيل العملي الناجع لمعالجة هذا الوضع يكمن في الخطوات التي يمكن أن تحرك ذلك الوضع النفسي باتجاه الصعود. وبعبارة أخرى يجب أن يلمس الفرد العربي تحسناً ملموساً في حياته اليومية من جراء تلك الخطوات لموازنة عوامل الإحباط وانخفاض الروح المعنوية عن طريق تكوين الشعور بالأمل والجدوى.

الفكرة الأساسية الأخرى في برنامج العمل هي البدء بنسيج النظام السياسي القائم وليس بركائزه، بمعنى أن تبدأ حركة التوحيد بإصلاح النظام السياسي الموجود انطلاقاً من الموقف الإيجابي، من أجل بناء حالة الاطمئنان وتقبل حركة الوحدة والمساعدة على امتدادها في المجتمع وعموم الحياة العامة. فالوحدة العربية مشروع له فكرة رئيسة يمكن التعبير عنها من خلال نشاطات تفصيلية ترمز إلى الفكرة وتقربها من الذهن العام. وبعبارة موجزة، يجب الاهتمام كنقطة بداية بالقضايا التي توضح قضية الوحدة وترمز إليها وتضع حجراً بعد حجر في صرح بنائها مع وجود الكيانات القائمة أكثر من الذهاب مباشرة إلى إلغاء الدولة القطرية. وينسجم ذلك مع مبدأ التدرج والأمد الطويل.

وتأسيساً على ذلك يمكن تأشير المواضيع التالية ليحتويها برنامج عملي لنشاط حركة الوحدة.

أولاً: المسألة الأولى التي أرى أن تتصدر نشاط الحركة هي قضية إلغاء التأشيرة بين البلدان العربية لتسهيل السفر وانتقال الأشخاص لمختلف الأغراض. إن خطوة كهذه من شأنها أن تخلق ارتياحاً عاماً وترفع عن كاهل المواطن العربي عبئاً وعائقاً هما الآن مبعث معاناة لكثير من المواطنين. كما إنها خطوة بسيطة ومعروفة وهي مطبقة الآن من قبل بعض الأقطار العربية ثنائياً، وسبق لها تطبيقها، وليس من الصعب إيجاد السند القانوني لها في الاتفاقيات العربية الموجودة. إنها خطوة بسيطة تطبقها كثير من بلدان العالم ثنائياً أو إقليمياً. كما يمكن أن يكون لها مردود اقتصادي مفيد عن طريق تشجيع السياحة وازدياد نشاط مؤسسات النقل. ومن السهل فهم حملة من

هذا النوع من قبل الجمهور ولا يصعب إيضاح مزاياها فهي معروفة لدى المواطن البسيط، كما إنها خطوة عند تحقيقها يمكن أن تمهد إلى خطوة مهمة أخرى تؤسس عليها وهي حرية الإقامة. وحرية الإقامة تعني أن تمنح الإقامة بشكل تلقائي للمواطن العربي في القطر الذي ينتقل إليه. ويمكن أن يتم ذلك بمرحلة أولى بمنح إقامة مجانية لمدّة خمس سنوات (مثلاً) وبعدها يمكن أن تلغى نهائياً.

ثانياً: القضية الرئيسة الثانية في منهاج العمل تتعلق بالمسألة الاقتصادية المطروحة منذُ مدة، وهي برنامج التكامل والاندماج الاقتصادي بدءاً من منطقة التجارة الحرة إلى إقامة اتحاد جمركي ثُمّ سوق عربية مشتركة وصولاً إلى الوحدة الاقتصادية العربية. إن هذا المشروع هو العمود الفقري للوحدة العربية، وهو مشروع طويل الأمد ويحتاج إلى جهود واسعة. لهذا المشروع تاريخ معروف في مناقشات وقرارات جامعة الدول العربية بدءاً من مؤتمرات القمة، ولا تزال الخطوة الأولى فيه، وهي إقامة منطقة التجارة الحرة قيد العمل في الجامعة العربية. فقد كان من المفروض إقامة منطقة للتجارة الحرة بالإلغاء الكلي للتعريفة الجمركية في بداية ٢٠٠٥ بالسلع ذات المنشأ العربي التي يتم تبادلها بين الدول الأعضاء في المنطقة. ويجري الاهتمام الآن بمعالجة القيود غير الجمركية، كموضوع قواعد المنشأ، وإيجاد آلية لتسوية المنازعات وتنفيذ اتفاقية محكمة العدل العربية المقررة منذُ ١٩٦٤. والذي يبدو أن التجارة البينية هي الخيار المتاح، أي توسيع السوق امام المنتجات الوطنية، وذلك بإحلال المنتج العربي محل المنتج الأجنبي ونقطة البداية لمشروع السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية.

ولعل من أهم القضايا المتعلقة بالعمل الاقتصادي العربي المشترك هي قضية وضع الأجهزة المتعلقة بذلك وبخاصة علاقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والازدواج الحاصل في المهمات. إن كُلّ هيكلة الجهاز الاقتصادي العربي تحتاج إلى إعادة نظر وإصلاح. وقد بذل بعض الاقتصاديين العرب جهوداً جيدة في دراسة هذه القضية وتقدموا بمقترحات بناءة في هذا الصدد. وتستطيع حركة الوحدة أن تستند إليها وأن تتخذ من المقترحات التي قدمت نقطة ارتكاز في عملها في هذا المجال. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مقترحات الدكتور محمد محمود الإمام[٢]. فقد اقترح إنشاء (الجماعة العربية) لتحل محل مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فوضع العمل الاقتصادي العربي المشترك في مستوى القمة، وشمل جميع الدول

(٢) الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، القسم ٦ والخاتمة.

العربية، واعتمد مبدأ التدرج بثلاث مراحل وصولاً إلى التكامل التام، وحدد الأجهزة الرئيسة وهي: مؤتمر القمة، والمجلس الوزاري، ولجنة النواب، والمفوضية، واللجنة الاقتصادية، والجمعية المشتركة، ومحكمة العدل، وأجهزة للتكامل النقدي وأجهزة معاونة، ومصرف للاستثمار وأمانة عامة، ومركز معلومات وصندوق تضامن وأجهزة تحكيم واقترح أسلوباً لاتخاذ القرارات حسب قاعدة تفاوت قوى التصويت[٣]. وجاء مشروعه مستفيداً إلى حدّ بعيد من تجربة الاتحاد الأوروبي. وتلك مبادرة تحتاج إلى أن يتكون حولها رأي عام واسع يضغط على الأنظمة للأخذ بها، الأمر الذي يجعل من الضروري بناء رأي عام حولها في الدائرة المختصة والدوائر الشعبية الأوسع، وصولاً إلى الدائرة الأوسع في الأنظمة الحاكمة، أي أنها تحتاج إلى نشاط شعبي ودبلوماسية نشيطة. وهي تصلح أن تكون مادة عمل مهمة وفقرة مهمة في برنامج حركة الوحدة.

ثالثاً: ثُمّ هناك مؤسسة الجامعة العربية ذاتها التي اتسم تاريخها بالتباطؤ والإحباط. إنني أرى من الضروري العمل لإصلاح هذه المؤسسة ومعالجة نواحي النقص فيها، لا إلغاءها. هناك في هذا الصدد عدد من القضايا تتصدرها قضية إصلاح الميثاق في ما يتعلق بطريقة اتخاذ القرارات، وهو مشروع يتعلق بجعل القرارات تُتخذُ بأكثرية الثلثين أو الأكثرية البسيطة بدلاً من الإجماع. كما إن اجتماعات القمة نفسها تحتاج إلى تنظيم من حيثُ المواعيد ومستوى الحضور ومدة الاجتماع وطبيعة المداولات. وأهم القضايا التي يجب إثارتها من جديد وتلافي الخلل الذي حدث في تناولها هما قضية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة في منتصف ١٩٥٠ والتي عُطّل تنفيذها، وقضية استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك (١٩٨٠-٢٠٠٠) وميثاق العمل القومي التي أقرها مؤتمر القمة العربية في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ ثُمّ قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتخلي عنها بتحريض من بعض وزراء الاقتصاد والمال العرب في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ما بعد. إن إحياء هذين الموضوعين ووضعهما مجدداً امام الرأي العام العربي يشكل بنداً مهماً في عملية إصلاح مؤسسة الجامعة العربية وبعث الحيوية في عملها. إن تفعيل معاهدة الدفاع المشترك وقضية إحياء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك تشكل أهم جزء من العمل الميداني الذي يجب أن تضطلع به حركة الوحدة العربية كجزء من برنامج نشاطها العملي في المرحلة الأولى. فكلا الموضوعين له من المبررات الموضوعية

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٦٨ ـ ٦٧٤ و٦٨٠.

المتعلقة بالأمن والتنمية ما يجعل طرحه مقبولاً ويلقى تجاوباً شعبياً واسعاً.

وفي الناحية المؤسسية لهيكل الجامعة العربية يدور الآن بحث عدد من القضايا المهمة، منها إصلاح وضع المنظمات العربية المتخصصة، من حيثُ الاختصاص والعلاقة بالأمانة العامة للجامعة، فهناك مقترحات لتحويلها إلى مراكز خبرة وتحويل مهماتها إلى اللجان المتخصصة التابعة للأمانة العامة للجامعة. هناك الآن خمس عشرة منظمة عربية متخصصة وخمس مؤسسات تمويل عربية بحسب ما ورد في دليل الأمانة العامة ـ الشؤون الاقتصادية، إدارة المنظمات والاتحادات العربية[٤].

وفي مجال المشروعات العربية المشتركة تمّ تأسيس مشروعات مشتركة في نطاق جامعة الدول العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وقد بلغ عدد هذه المشاريع التي توافرت عنها المعلومات الكاملة ٥٢١ مشروعاً وبلغ إجمالي رؤوس أموالها في نهاية ١٩٨٣ حوالى ٣٠,١ بليون دولار أمريكي. وتمثل رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة ٥٩,٣ في المئة من إجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة والعربية والدولية المشتركة[٥]. وتتوزع هذه المشروعات على ١٧٠ مشروعاً مشتركاً عاماً و١٧٢ مشروعاً مشتركاً مختلطاً و١٧٩ مشروعاً مشتركاً خاصاً (المجموع ٥٢١). وتجدر الإشارة إلى ظاهرة قيام عدد من الاتحادات العربية في المجال الاقتصادي والصناعي والعلمي والمهني بلغت ٢٩ اتحاداً، منها الاتحاد العربي للحديد والصلب والاتحاد العربي للأسمدة[٦].

الغرض من إيراد كُلّ ذلك هو الإيضاح بأن هناك بناءً مؤسسياً قد تمّ إنجازه في نطاق جامعة الدول العربية وبمبادرات خاصة من المنظمات الأهلية خلال الفترة الماضية، وأن هذا البناء وإن كان انعكاسه في مجال التطبيق لم يكن عالياً إلا أنّه مهما كان فهو جهد تأسيسي يمكن اتخاذه نقطة انطلاق، وتوظيف جوانبه القانونية والخبرة العملية التي ترشحت منه في عمل حيوي جديد يخدم مشروع الوحدة بدلاً من إهماله والبدء من جديد. إن بعث الحيوية والروح في المؤسسات العربية التي أقيمت على الصعيدين الرسمي والخاص يمكن أن يستند إلى البناء الموجود مهما كان ناقصاً وضعيفاً. فبدلاً من أن يبدأ العمل من نقطة الصفر يمكن

---

(٤) الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية، إدارة المنظمات والاتحادات العربية، **دليل مختصر** (القاهرة: الأمانة العامة، ٢٠٠٥).

(٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، **دليل المشروعات العربية المشتركة** (الكويت: أوابك، ١٩٨٤)، المقدمة، ص ر، ش، ظ، ع وق.

(٦) الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية، إدارة المنظمات والاتحادات العربية، المصدر نفسه.

أن يستند إلى الموجود ويتخذه مادة عمل ونقطة شروع لعمل جديد.

إن عملية بعث الروح في ما هو موجود الآن وإصلاح نواقصه وإنجاز خطوات جديدة، يحتاج إلى زخم شعبي وحملات عمل تنقل أفكار هذه المشاريع إلى أوساط الرأي العام ويُعبأ من أجله الجمهور ونخب المجتمع وطبقاته في اتجاه الإصلاح والتجديد.

رابعاً: وفي المجال العملي هناك ما يستحق الاهتمام كمشاريع عمل مشتركة ذات بعد قومي، والمثال الجيد على ذلك طرق المواصلات لربط البلدان العربية بشبكة جيدة تنمي التواصل البشري وتدعم التنمية المشتركة. وكمثال جيد على ذلك، لتحقيق التواصل بين جناحي الوطن العربي في المشرق والمغرب، إنشاء جسر بري بين مصر والمملكة العربية السعودية عبر مدخل خليج العقبة عند مضايق تيران عبر مجموعة الجزر المتناثرة هناك. وبذلك يتم الاتصال بين الخليج والمغرب العربي، وتوفير ضمانات لحرية العبور، لعقد اتفاقية ترتب حرية المرور لجميع الأقطار العربية. ثُمّ هناك شبكات نقل عربية داخلية يمكن ربطها بالأقطار الأخرى عن طريق استكمال بعض الوصلات الناقصة. فشبكة الخطوط الحديدية العراقية يمكنها أن ترتبط بالشبكة السورية عن طريق وصلة بين دير الزور والبوكمال وإحياء الخطّ الحديدي الحجازي من دمشق إلى المدينة المنورة مروراً بالأردن الذي بلغت الدراسات عنه مرحلة متقدمة ولم يبق غير موضوع التمويل.

خامساً: وكإجراء تمهيدي لمشروع التوحيد يمكن العمل لتوحيد القوانين والنظم التي تعمل بموجبها مؤسسات حكومية وشعبية لتكوين نسيج مترابط قومياً وإن كان يعمل الآن كُلّ في محيطه القطري. فهناك العديد من التشريعات التي يمكن التفكير بتوحيدها، وفي مقدمتها القانون المدني وقوانين القضاء وممارسة المهن والإقامة وقوانين الضرائب والرسوم وقوانين البلديات والإدارة المحلية وتشريعات البيئة وقوانين وأنظمة التعليم بمختلف المراحل وتنظيم السجل المدني وقوانين الجنسية. . إلخ. كما إن هناك الأنظمة المؤسسة للتنظيمات الشعبية والمهنية كالعمال والفلاحين واتحادات الطلبة ومنظمات النساء ومؤسسات المجتمع المدني والأوقاف وقوانين وأنظمة الوزارات المختلفة. إن برنامجاً مفصلاً للقيام بمبادرات وحملات شعبية ورسمية لتوحيد هذه القوانين والأنظمة من شأنه أولاً تكوين أرضية متماثلة ترتكز عليها عملية التوحيد السياسي التي يتضمنها مشروع الوحدة عندما تتهيأ له الظروف، ما يجعل المشروع يرتكز على أرض صلبة ممهدة بدلاً من أن يواجه جملة من القوانين والأنظمة المتباينة، الأمر الذي يستغرق وقتاً طويلاً

لتوحيدها. وبجانب ذلك يكون لمثل هذه الحملات أثر معنوي وإعلامي يتم من خلالها إيصال الرسالة للجمهور وإيضاح فكرة الوحدة إليها ويجعل قضية الوحدة حاضرة حية في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

إن البنود التي يتضمنها البرنامج ليست كُلّ ما يجب أن يتضمنه عمل حركة الوحدة لتحقيق مشروعها، بل هي مقترحات لمرحلة البداية، ولم يكن الغرض من إيرادها الادعاء بأنها قابلة للتنفيذ جميعها في المرحلة الحالية. فالصعوبات التي أعاقت مشروع الوحدة والمشاريع التي سبق طرحها بخصوصه ماثلة للعيان ومعروفة. الغرض من إيرادها هو أن تكون مادة لبرنامج حملات تقودها حركة الوحدة في المرحلة الأولى، محاولة تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه. ولمثل هذه الحملات مزايا عديدة فهي مجال لاكتساب الخبرة والتعرف على الصعوبات واختبار الوضع العربي الرسمي والجماهيري، كما إنها وسيلة مهمة للتوعية والدعوة إلى مشروع الوحدة وتحريك المشاعر القومية، وجعل قضية الوحدة في صدارة الاهتمام العام. فالمعروف هو أن العمل وليس غيره ما يفتح الآفاق الجديدة ويبعث الحيوية ويفجر الطاقات الكامنة.

كما لا يفوتني أن أنوه بأن بنود هذا البرنامج ليست إلا مقترحات خاضعة لمتطلبات الظروف، إذ تستطيع حركة الوحدة أن تتصرف إزاءها بمرونة وحكمة، فتقدّم ما هو أكثر ملاءمة وتستفيد من الفرص المتاحة، الأمر الذي يجعل مسألة البرنامج العملي خاضعة للحكمة واجتهاد القيادة وتوافر الإمكانيات[٧].

تاسعاً: النضال الشعبي
بعض المقترحات العملية

في هذا الصدد يرد السؤال عن كيفية ممارسة النضال الشعبي، أي تحديد الأساليب التي يتم بواسطتها ممارسة هذا العمل. وكتقديم إيضاحي يمكن القول إن الغاية من النضال هي التأثير في تفكير وسلوك المواطن، فيكون وحدوياً مؤمناً بمشروع الوحدة بدلاً من أن يكون غير ذلك، أو محايداً، ويكون فعالاً عاملاً بدلاً من أن يكون ساكناً منسحباً من الحياة العامة. تلك هي الغاية التي يتجه النضال الشعبي إلى تحقيقها في شخصية المواطن. وبما أن هذه النتيجة أو (الهدف)

(٧) لمزيد من التوضيح لخطة العمل قمت بتدوين بعض الملاحظات والمقترحات في الملحق ص ٩٥٩ التي آمل أن تكون عاملاً مساعداً على تسهيل عملية دخول الحركة في مرحلة العمل الفعلي.

لا تتحقق تلقائياً فلا بُدَّ من آليات يتم من خلال ممارستها تحقيق ذلك.

في مجال الآليات يمكن التفكير ببعض أنواع النشاطات التي تخلق بالتدريج هذه الثقافة الجديدة التي يتحول بها المواطن من حالة إلى حالة أخرى وكما يلي:

أولاً، لا بُدَّ من عمل ثقافي وإعلامي واسع يخاطب جميع فئات الشعب بلغة معززة بالمعلومات والأرقام والشواهد، فكُلّ فئة وما يناسبها. فهناك النخبة المثقفة، وهناك الفئة المتعلمة، وهناك الجماهير الشعبية الواسعة، وهناك الشباب، وهناك البالغون، وهناك النساء. هناك المهنيون بمختلف فئاتهم، وهناك الموظفون، وهناك المتقاعدون، وهناك الشريحة الغنية، وهناك الطبقة المتوسطة، وهناك الفقراء، وهناك العمال، وهناك الفلاحون. جميع هذه الفئات والطبقات يجب أن تصلها الدعوة إلى المشروع بشتى وسائل المخاطبة المرئية والمسموعة والمكتوبة، المطبوعة والشفهية المباشرة، وأن تكون اللغة بسيطة، واضحة، بعيدة عن العموميات والرطانة والتعقيد والألفاظ الغريبة. إن جهداً ثقافياً وإعلامياً واسعاً كهذا، إذا ما تواصل وتكرر بلهجة واثقة ومخاطبة ودية حوارية، توحي بالاطمئنان والوضوح والصراحة والصدق، فإنها بمرور الوقت لا بُدَّ أن تؤثر في النفوس وتغرس بذرة الثقافة الجديدة حيثُ يتغير التفكير والعمل باتجاه تحقيق المشروع. ويجب إعطاء أهمية خاصة في هذا المجال للمخاطبة المباشرة والاجتماعات الجماهيرية.

ثانياً، ويمكن غرس بذور الثقافة الجديدة عن طريق قناة عملية هي الحملات النضالية التي تتركز حول قضايا محددة، وذلك باختيار عدد من القضايا العامة ذات الروح التوحيدية وطرحها كمطاليب تسعى الحركة لتحقيقها، وتعبئ في سبيل ذلك أوسع الإمكانيات المتوافرة لديها، وتحشد من أجلها أوسع القوى الشعبية. وعلى سبيل المثال، يمكن تنظيم حملة عربية واسعة لإلغاء التأشيرة بين البلدان العربية تبدأ بوسائل الإعلام وتتوسع لتقديم الطلبات للحكومات المعنية وعقد الاجتماعات في أوساط المنظمات الشعبية والاتصال بجامعة الدول العربية لتأييد الطلب والحث على وضعه على جدول أعمال المؤتمرات العربية كمؤتمرات مجلس الجامعة ومؤتمرات وزراء الداخلية ومؤتمرات القمة والاتصال بالمنظمات ذات المصلحة كاتحاد رجال الأعمال العرب والمؤسسات السياحية. إن حملة شعبية ورسمية من هذا النوع عندما تتواتر وتستمر وتأخذ حيزاً في وسائل الإعلام وتتطور تدريجياً إلى أشكال مبتكرة كتنظيم التجمعات الشعبية عند نقاط الحدود وتنظيم المسيرات، إن حملة من هذا النوع من شأنها تبسيط فكرة المشروع الوحدوي عن طريق خطوة رمزية كجزء للدلالة على الكُلّ.

ثالثاً، هناك أيضاً تنظيمات المجتمع المدني، فالموجود منها يمكن الحوار معه

لإقناعه بمشروع الوحدة والاتفاق معه على برامج مشتركة وفقرات عملية يتولى القيام بها. كما يمكن أن تقوم حركة الوحدة بتأسيس منظمات جديدة في مختلف الشؤون العامة المتعلقة بقضية التوحيد مما لا تغطيه المنظمات الموجودة حالياً، وإقامة مؤسسات وجمعيات متخصصة عديدة على نطاق عربي، أو قطري، أو مناطقي، ذات أهداف قومية، وتمارس نشاطات تصب في مشروع الوحدة. فالعديد من المنظمات الموجودة حالياً تأسست بمبادرات خاصة، أو قامت بإنشائها مؤسسات عربية تعمل ضمن جامعة الدول العربية. ومما يلفت النظر مثلاً أن جماهير الطلبة في البلدان العربية ليس لهم منظمة قومية تجمع نشاطهم لحدّ الآن.

رابعاً، وفي مجال الآليات هناك نشاطات شعبية عديدة وأساليب متنوعة تمارس في بلدان أخرى، وأساليب يمكن أن تكون وليدة الحاجة والبيئة المحلية. فالاجتماعات والمؤتمرات والعرائض وجمع التواقيع والاعتصام والإضراب والكتابة على الجدران وغيرها يمكن أن تمارس من أجل التعبئة والضغط وتحريك الجماهير. وحركة الوحدة يجب أن تسعى لتكون حاضرة في المناسبات المحلية والوطنية فيسمع لها صوت، وتقول كلمتها، كما يمكن أن تعمل لحضور المؤتمرات والاجتماعيات التي تعقدها المؤسسات بمختلف أنواعها، وأن يكون لها تمثيل في كُلّ مجال ممكن تستطيع عن طريقه إيصال صوتها، وأن تسعى إلى المساهمة في المناسبات الاجتماعية في الأحياء والأرياف وتدخل في مختلف الأوساط الثقافية والاقتصادية والدينية والفنية والصناعية والعلمية لإسماع صوتها والتفاعل مع الجمهور وإرسال واستقبال الوفود.

خامساً، ولا يقل أهمية عن تلك الآليات النشاط الخيري والاجتماعي كالخدمات الاجتماعية بمختلف أنواعها، الصحية والتعليمية والثقافية والإعلامية والتعاونية والاقتصادية وبخاصة في المناطق الفقيرة والأوساط المعسرة وفي حالات الطوارئ والحاجات الملحة. إن دخول هذه المجالات يؤدي إلى الاتصال بجماهير واسعة ويوصل الحركة إلى أوساط لا تستطيع الوصول إليها مباشرةً عن طريق العمل السياسي. كما إن هذا النوع من النشاط من شأنه تقريب فئات شعبية واسعة وربطها في نظام علاقات يفتح قنوات للتفاهم والاتصال والحوار والتعبئة والتعرف على الكفاءات الجديدة، واكتشاف العناصر الفعالة، وتخريج البارزين، وتكوين القيادات لتولي مسؤوليات في المستقبل.

إن تحقيق منافع مادية ومعنوية لجماهير واسعة من الشعب بكفاءة ونزاهة من شأنه أن يرفع الروح المعنوية ويغرس روح التفاؤل ويبني الثقة والمصداقية والقناعة

بسلامة المبدأ الذي تحمله الحركة المؤسسة لهذا النشاط. وقد أثبت هذا النوع من النشاط الاجتماعي فعاليته وجدواه في حالات عديدة سابقة، مارسته أحزاب ومنظمات بصورة ناجحة. كما لا يخفى أن هذا النشاط وإن كان في البداية يتطلب إمكانيات مالية إلا أنّه بمرور الوقت إذا ما أحسنت الإدارة وتوافرت النزاهة يمكن أن يتطور بالتدريج إلى حالة التمويل الذاتي، وفي مرحلة تالية يمكن أن يكون مصدراً لمردود مالي للحركة.

سادساً، إن حياة الجماهير ذات أطياف متعددة تتعدد معها الوسائل والأشكال، لذلك لا بُدَّ من التوجه إلى المؤثرات المتعددة في النفس البشرية، فهناك جانب وجداني وعاطفي ومؤثرات نفسية يمكن أن تؤثر فيها بعض النشاطات والأعمال كالفنون بمختلف أنواعها كالموسيقى والمسرح والأناشيد والغناء والرسم. ثُمّ هناك الصور والرموز والرايات واللافتات والنصب والتماثيل كلها قنوات للتأثير في النفس البشرية. ثُمّ هناك النشاطات الجماعية كالرحلات والزيارات والمخيمات وحملات الإعمار والبناء ومساعدة الأحياء الفقيرة وتقديم الخدمات في القرى وتنظيم مناسبات الترفيه والأفراح الشعبية وإحياء المناسبات الوطنية والقومية وما يقترب من ذلك، بإمكانها عند الممارسة تحقيق تأثير تعبوي في نفوس الجماهير وشدها إلى حركة الوحدة.

تلك مجرد تسميات لبعض أساليب النضال المعروفة والمتداولة في أنحاء مختلفة من العالم، ولكن يبقى للمخيلة وما يبدعه الذهن نصيب كبير في إيجاد أساليب أخرى فعالة، إذ لا حدّ لما يمكن أن يأتي به الإبداع والابتكار. الغرض هو التوعية والتعبئة وتكوين رأي عام والضغط لتحقيق هدف محدد لذلك، فكُلّ ما يحقق ذلك ضمن الدائرة السلمية الديمقراطية فهو مقبول سواء أكان مقتبساً أم جديداً مبتكراً. كما تجدر الإشارة إلى أن نطاق الحملات الشعبية التي تمارسها حركة الوحدة يمكن أن يكون محلياً محصوراً في حدود المدينة أو القرية أو المحافظة، كما يمكن أن يكون قطرياً، كما يمكن أن يكون قومياً يتجاوز حدود الدولة القطرية فتشترك فيه عدة أقطار، وهكذا حسب طبيعة الموضوع والظروف المحيطة.

ولا يخفى أن الحملات الشعبية التي تمارسها الحركة لا بُدَّ أن يتولد منها ضغط، والضغط إذا ما تواصل يتعاظم وتتسع دائرته إلى حدّ التأثير في الجهة الموجه إليها. وهكذا تتطور حركة الوحدة إلى قوة شعبية مؤثرة في الرأي العام ومتفاعلة مع الأوضاع لدرجة لا يمكن تجاهلها، الأمر الذي يضطر الأنظمة ومؤسساتها للاقتراب من مطاليبها والسير في الطريق المؤدي إلى التوحيد.

خلاصة واستنتاجات

منذُ نهاية الحرب العالمية الأولى وربما قبل ذلك التاريخ والشعور القومي آخذ في النمو والتطور. ومعه ظهرت محاولات توحيد الأمة العربية. وبالرغم من أن مشروع التوحيد بقي حياً في الساحة السياسية كما في الحياة الثقافية العربية، إلا أن عملية العبور إلى مرحلة التنفيذ الفعلي واجهت إعاقة أصبحت معروفة نتج منها ما نتج من أثر سلبي على الروح المعنوية. والذي يتتبع تاريخ التفكير القومي خلال هذه الفترة يلاحظ أنّه أصبح الآن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى النقد والمراجعة لاستيعاب الظروف الجديدة ومجابهة العوامل التي أدت إلى تلك الإعاقة. وتلك عملية نقد لا بُدَّ منها في الوقت الحاضر.

ولعل أهم ما تجدر الإشارة إليه في عملية المراجعة والنقد يتعلق بالجانب العملي، ومن هنا كان سؤال «ما العمل؟». إنه سؤال لا يمكن الإجابة عنه إلا بتثبيت بعض المبادئ الرئيسة المتعلقة بالمفاهيم. وأول هذه المبادئ اعتبار الوحدة قضية قومية وليست قضية سياسية. فهي هدف يهم مجموع الأمة ويتعلق بمصالحها الحيوية وعليه تتوقف حياتها، وليست قضية سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم، تماماً كما هي الحال في قضية الاستقلال عندما كانت البلدان العربية تحت الاحتلال والنفوذ الأجنبي. ففي وضع التجزئة تكون قضية الوحدة هي القضية القومية الأولى ولا يرقى إلى مستواها أي هدف آخر مهما كان مهماً. وعلى هذا الأساس لا بُدَّ من فصل قضية توحيد الأمة عن قضية بناء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تريده في ظلّ التوحيد.

لذلك كان من غير الصحيح جعل هدف الوحدة كالأهداف السياسية الأخرى المتعلقة بشكل النظام السياسي والاقتصادي. وعندما لم يحصل ذلك التفريق بين القضيتين كانت الحصيلة سلبية. فالأنظمة الحاكمة اعتبرت مشروع الوحدة موجهاً مباشرة وبالدرجة الأولى ضدها، وبذلك أصبحت المعركة للإبقاء على التجزئة هي معركتها، والمحافظة على الوضع الراهن هدفها المباشر المتعلق بمصالحها ووجودها. إن مشروع الوحدة لا يبدأ من قضية الحكم والسلطة وليس صحيحاً أنّه من المستحيل إيجاد حلّ لقضية الأنظمة الحاكمة في ظلّ الوحدة. صحيح أن الأنظمة الحاكمة وقفت سلبياً من مشروع الوحدة وهي لا تزال كذلك، ولكن ليس صحيحاً الاستنتاج أنّه من المستحيل إيجاد الحلّ الملائم لهذه المشكلة. فهناك بلدان أخرى مرت في الحالة نفسها واستطاعت أن تجد حلاً لا يضع الفئة الحاكمة في مواجهة مباشرة مع مشروع التوحيد.

وفي مجال العمل، هناك نقطة بداية هي التوجه إلى الجماهير واعتماد النضال

الشعبي وسيلة لتحقيق هذا الهدف مقابل الأساليب التي اتبعت لحدّ الآن. فالعمل من أجل الوحدة وإن كان يجري في أحيان كثيرة باسم الشعب إلا أنّه في حقيقته كان يصدر من الأقلية ويخاطب الأقلية. فالحركة القومية توجهت بصورة رئيسة إلى موضوع السلطة والوصول إلى الحكم بدلاً من بناء رأي عام مشبع بالروح القومية ومؤيد لمشروع التوحيد ومساهم في عملية تحقيقه على أرض الواقع. وانطلاقاً من ذلك أخذت حركة التوحيد طابعاً سلبياً ودخلت ميدان العمل السياسي وحولت الموضوع إلى قضية تمزج بين الوحدة ومسألة نظام الحكم ومن يتولاه. وبدلاً من أن تكون المعارضة تدور حول موضوع التوحيد تحولت إلى معارضة تتعلق بشكل الحكم وأشخاص الحاكمين. ولم يكن هذا الموقف من دون أساس يعود إلى التفكير السائد الذي طبع تلك المرحلة. فالتفكير الذي كان سائداً (ولا يزال موجوداً إلى حدّ ما إلى الآن) يعتمد على الثقافة المجردة التي تقوم على المنطق والاستنتاج أكثر مما تعتمد على تحليل الواقع واعتماده المصدر الرئيس للمعرفة. فالواقع العربي الراهن لم يجر تحليله والاقتراب منه وفهم ما يجري فيه من اتجاهات وما يتفاعل في داخله من آراء ورغبات. وبهذا المعنى لم يكن الفكر القومي واقعياً كما ينبغي أن يكون وإن كثر الحديث عن الواقعية.

وبناء على ذلك فمشروع الوحدة يحتاج إلى حركة شعبية واسعة تستوعب كُلّ أو أغلبية جماهير الشعب وليس أقليته أو نخبته. والتجسيد العملي لهذه الحركة هو قيام جبهة تضم جميع الوحدويين من أحزاب ومنظمات وتجمعات شعبية وجميع المواطنين المؤمنين بهذا الهدف القومي. إن قيام مثل هذه الجبهة يجب أن يقوم على أساس القضية المركزية ألا وهي التوحيد بغض النظر عن أي موقف آخر يتعلق بالأيديولوجيات والنظام السياسي والاقتصادي المرغوب. ويتضح من تجربة الماضي أن حركة كهذه تحتاج إلى جهود واسعة لبناء هيكل تنظيمي يمارس التوعية والدعوة والمبادرة، وأن يكون هذا البناء متصلاً بجميع أوساط الشعب وفاعلاً في كُلّ مرافقه وفعالاً في التفاعل والحوار مع الأنظمة الموجودة، وله وجود في جميع مرافق الحياة العامة.

مضى على نشوء الدولة القطرية وقت ليس بالقليل وهو مدة كافية للحكم على مدى نجاحها أو فشلها. واليوم يظهر الجرد الموضوعي لما حدث أن ذلك التنظيم السياسي القائم على القطرية قد فشل في أهم قضيتين هما قضية التنمية وقضية حفظ أمن الوطن والأمة. والوضع الحالي يدلل على ذلك بكثير من الوضوح. فقد فشلت محاولات التنمية وبقيت أغلبية الشعب في حالة متخلفة في مستوى معيشتها ووضعها الاجتماعي رغم توفر الموارد مقارنة بأحوال الكثير من البلدان النامية. واليوم لا يوجد قطر عربي لا يعاني أزمة بشكل أو بآخر. فحالة

الضعف والتخلف قد أدت إلى نشوء الأزمات الداخلية والخارجية وشجعت قوى التخلف وأصحاب المصالح الشخصيّة على تقدم الصفوف وخلق الأزمات إضافة إلى التفاهم مع القوى الخارجية المعادية. من كُلّ ذلك لا يمكن لمن يرصد الأوضاع موضوعياً إلا أن يخلص إلى نتيجة هي فشل الدولة القطرية في أهم القضايا.

وحركة التوحيد تتمثل بجبهة شعبية واسعة تعمل على أساس إيجابي، فتتفاعل مع قضايا المجتمع ومع الأنظمة الموجودة بطريقة موضوعية بعيدة عن الاحتراب والموقف المسبق والسلبية، هدفها الرئيس تحقيق تقدم على طريق التوحيد وليس الوصول إلى الحكم أو تبديل أشخاصه.

ويقوم العمل البناء على أساس منهج تدريجي يعتمد على تحقيق خطوات متتابعة على طريق المشروع، فتكون الوحدة القومية هي الهدف النهائي وليست نقطة البداية، فتتحقق عن طريق التراكم وتتابع الخطوات. ويكون عملها ديمقراطياً مفتوحاً يخلق الاطمئنان ويبني الثقة.

وبناء على ذلك فمشروع الوحدة يحتاج إلى حركة شعبية واسعة تستوعب كُلّ أو أغلبية جماهير الشعب وليس أقليته أو نخبته. والتجسيد العملي لهذه الحركة هو قيام جبهة تضم جميع الوحدويين من أحزاب ومنظمات وتجمعات شعبية وجميع المواطنين المؤمنين بهذا الهدف القومي. إن قيام مثل هذه الجبهة يجب أن يقوم على أساس القضية المركزية ألا وهي التوحيد بغض النظر عن أي موقف آخر يتعلق بالأيديولوجيات والنظام السياسي والاقتصادي المرغوب فيه. ويتضح من تجربة الماضي أن حركة كهذه تحتاج إلى جهود واسعة لبناء هيكل تنظيمي يمارس التوعية والدعوة والمبادرة، وأن يكون هذا البناء متصلاً بجميع أوساط الشعب وفاعلاً في كُلّ مرافقه وفعالاً في التفاعل والحوار مع الأنظمة الموجودة وله وجود في جميع مرافق الحياة العامة.

يتضح أن تحقيق مشروع الوحدة إذا كان ضرورياً في الماضي فهو الآن أكثر ضرورة، تحتاجه الأمة أكثر من أي وقت مضى. وهو على الرغم من الصعوبات التي تواجهه يمكن أن يتحقق بالإصرار والعمل والتضحية والنضال الطويل الأمد في صفوف الشعب. فالأمة تحتاج إلى وضع القوة، فهو الوضع الذي يفتح أبواب التقدم والنهوض وحل المعضلات، والبداية الجدية في التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والدفاع عن المصالح الحيوية وحماية الأمن القومي وسلامة أرض الوطن. فالقوة مصدر خير وعامل إيجابي ومفتاح التقدم، والضعف شرّ، وطريق كُلّ ما هو متخلف. فلا حلّ غير قيام دولة اتحادية تضم كُلّ الوطن العربي تكون

خاتمة لعمل متواصل طويل الأمد يبدأ بخطوات متتابعة على طريق التقارب والتكامل والاندماج. وقضية كهذه ليست مقصورة على جانبها الاعتباري القومي الروحي، وإن كانت هي كذلك، إلا أنها في الوقت نفسه ذات بعد عملي واقعي يتعلق بالمصلحة الحقيقية للجميع وتعود بالنفع المادي والمعنوي عليهم في الأمد الطويل.

إن تحقيق هذا المشروع عن طريق قيام حركة وحدوية متجسدة بجبهة واسعة تستوعب جميع الوحدويين من جميع الاتجاهات والطبقات ممكنة في معطيات الوضع الحاضر. فالعمل القومي ليس في بداياته، بل هناك مؤسسات وتنظيمات وخبرات عملية يمكن اعتبارها المادة الأولية وخط الشروع لقيام هذا التنظيم القومي. وما نحتاجه الآن لبدء العمل هو خطّ بداية في التفكير يعتبر واقع الدولة القطرية واقعاً يجب تجاوزه، فهو مسؤول عن الفشل الذي تحقق في التنمية والأمن. لذلك فالموجود مدان بالرغم من أنّه موجود ماثل للعيان. أما مشروع الوحدة فلم يوجد بعد، إلا أنّه على وجه التأكيد هو الأفضل وهو الطريق المضمون للنهضة. جميع القوميين وأصحاب النيات الحسنة والمناضلين في جميع الاتجاهات ومن جميع الطبقات مدعوون إلى هذا العمل التاريخي، فللجميع مكان ودور في العمل القومي من أجل مشروع الوحدة.

إذن، فمشروع الوحدة العربية عمل قومي وليس عملاً سياسياً. ونقطة البداية هي تحليل الواقع العربي وليس التنظير المجرد، والطريق إلى تحقيقه هو النضال الشعبي الذي تساهم فيه الجماهير من جميع الاتجاهات والطبقات، ويتجسد بحركة تضم جميع الأحزاب والمنظمات القومية وجميع القوى المنظمة وكُلّ الاتجاهات بغض النظر عن تباين آرائها في شكل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتعتمد الجبهة في عملها على موقف إيجابي من الأنظمة الموجودة وفي العلاقة بالدول الأجنبية ومن جميع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع من دون موقف مسبق. وتحدد موقفها على أساس كُلّ قضية بذاتها، وليست حركةً معارضةً دائمية بل هدفها تحقيق تقدم على طريق مشروع الوحدة وليس الوصول إلى الحكم، وتتبع الأسلوب السلمي والديمقراطي بعيداً عن التآمر والعمل العسكري.

كما إنها تختار الطريق الاقتصادي كمدخل لتحقيق المشروع لجعل مشروع الوحدة مفيداً لتحسين الوضع المادي للفرد المواطن بدلاً من المخاطبة العاطفية. لذلك تضع منهاج عمل يتكون من حملات متتابعة لإنجاز خطوات على طريق

التقارب والتكامل والاندماج بين الأقطار العربية بالتفاعل مع الأنظمة وبالتوعية الإعلامية والتعبئة الشعبية. كما تضع في حسابها أن إنجاز مشروع الوحدة يحتاج إلى وقت طويل تتحقق خلاله خطوات متتالية تؤدي عن طريق التراكم في النهاية إلى الهدف الرئيس وهو الكيان القومي الموحد.

وانطلاقاً من النظرة الإيجابية تقوم حركة الوحدة على أساس قبول الجميع ومساهمة الجميع، كلٌ بما يستطيع، فقضية القيادة وتقدم الصفوف لا تقرر على أساس مسبق، بل يقررها العمل الفعلي، ومن خلال النشاط. فكُلّ من لديه الرغبة والقدرة للمساهمة في خطوات المشروع مرحب به، ومن تثبت قدرته ورغبته من خلال العمل يستطيع أن يجد الدور الملائم بغض النظر عن أي اعتبار آخر. إنها عمل طوعي ديمقراطي يتجه للجميع أو للأكثرية الكبيرة.

ومن تحليل الوضع العربي الراهن ومن النظر في تجارب دول أخرى في تنفيذ مشاريع للتوحيد يبدو أن التنظيم الاتحادي لدولة والوحدة هو الأفضل. إنه التنظيم الذي يقوم على اتفاق الدول القطرية والتجمعات الإقليمية على إقامة دولة موحدة تتوزع فيها السلطة بين المركز والأقاليم وبذلك تتحقق المحافظة على الوحدة القومية وعلى الخصوصيات القطرية والإقليمية أي تحقيق مبدأ الوحدة مع التعددية.

من ذلك يتضح أن عملية تجديد التفكير القومي وإن كانت تتضمن نقداً لبعض الأمور في المحتوى، إلا أن ذلك لا يتعلق بالجوهر، فالقومية العربية مسألة جوهرية في حياة أمتنا، كانت في الماضي ولا تزال كذلك لا بل إن أهميتها الآن أكبر من أي وقت مضى، وإن جميع ما حدث عربياً وما حدث دولياً يدلل على صواب تلك الفكرة والحاجة الملحة إليها الآن. لذلك فالذين تصدر منهم الآن إشارات متشككة وعبارات سلبية بخصوص مشروع الوحدة يرتكبون خطأً كبيراً. ويوماً بعد يوم تتكشف دوافع ذلك، فهي تراوح بين الضعف في المجابهة النفسية للأحداث، وهو أحسن الاحتمالات، والمصالح الذاتية والوقوع تحت تأثير القوى المعادية للأمة الداخلية والخارجية. وقد وقعت مع الأسف بعض النخب المثقفة في هذا الوضع غير الملائم. إذن فعملية التجديد لا تتعلق بالجوهر بل بما هو دون ذلك من مفاهيم وأساليب عمل. وفي الرأي الذي عرضته في صفحات هذا المؤلّف وجهة نظر في طبيعة ذلك التجديد وهو رأي ذُو طبيعة إيجابية لأنه يعتمد على البناء على ما هو موجو، لا على إلغائه.

الملحـــق

لا يخفى أن تأسيس حركة تأخذ على عاتقها تحقيق مشروع الوحدة ضمن الأوضاع العربية الراهنة تواجهه صعوبات عملية خاصة في البداية. وكما تمّ إيضاحه فالمشروع ذُو أمد طويل، والمعطيات الموضوعية والتجربة المتراكمة في تاريخ نشوء المؤسسات العربية والحركات السياسية كلها تشير إلى صعوبات عملية تحتاج إلى كثير من الجهود والوقت والموارد، وبخاصة في البداية. والتجربة العملية في هذا المجال غنية وبإمكانها أن تكون مفيدة في تذليل بعض الصعوبات أو تقليل آثارها. لذلك أرى ضرورة التفتيش عن نقطة ارتكاز وعن إمكانيات موجودة يمكن الاستعانة بها بدلاً من الابتداء من نقطة الصفر. لا بُدَّ من الاستعانة بالموجود قدر المستطاع وتجميع الجهود وتحاشي الهدر في الجهود والإمكانيات والوقت والاستفادة القصوى من التجارب الموجودة.

وفي هذا الصدد لم أجد أفضل من أن يكون مركز دراسات الوحدة العربية العامل منذُ تأسيسه في ١٩٧٥ في المجال الثقافي القومي هو نقطة الارتكاز والشريك المعاون في عملية تأسيس الحركة. فالعامل الرئيس المؤيد لذلك هو التلاؤم الفكري التام.

يضاف لذلك أن لمركز دراسات الوحدة العربية تجربة غنية في معرفة الأشخاص وبخاصة في مجال النخبة المثقفة، وقام بعمل قومي واسع في مجال الثقافة والتوعية ونشر التفكير القومي كما له خبرة في تأسيس بعض المنظمات العاملة في المجتمع المدني. وله معرفة جيدة في مجالات الطبع والنشر والتوزيع وتعبئة المال بطريقة مستقلة نزيهة. وخلال مدة عمله شارك في عدد كبير من المؤتمرات ونظم العديد من الندوات وكوّن علاقات مع عدد من المؤسسات البحثية المستقلة في داخل وخارج الوطن العربي. ولمزيد من الإيضاح يمكن ملامسة بعض المجالات العملية التي تؤيد مقترح التعاون والشراكة الذي أقترحه في هذا الملحق.

للمركز تجربة غنية في البحث والعمل الثقافي القومي تناول مختلف جوانب الحياة العربية بالبحث والمناقشة من وجهة النظر القومية. لذلك فالعمل الذي يجب أن يقوم به مركز البحوث والمعلومات يمكن أن يمارس في مرحلة البداية ضمن جهاز المركز الحالي وذلك بأن يبدأ العمل بصورة تخصص في العمل الثقافي الذي تحتاجه الحركة (وكما سبق إيضاحه) في داخل المركز، أي أن يستمرّ المركز بمنهاج عمله مع البدء ببرنامج خاص يتم الاتفاق عليه بين الحركة والمركز ريثما تتهيأ الإمكانية البشرية والمالية لإنشاء مركز جديد وبذلك يكون المركز الجديد ناشئاً من داخل مركز دراسات الوحدة العربية، وأن تحدث عملية الولادة بصورة متدرجة حسب توافر الإمكانية البشرية والمادية.

يمكن أن يتولى المركز مهمة طبع ونشر وتوزيع مطبوعات الحركة في المرحلة

الأولى وتجنب البدء من نقطة الصفر في هذا المجال العملي الذي لا يخلو من الصعوبات. وتصلح مجلة **المستقبل العربي** للقيام بمهمة نشر الكتابات التي تصدرها الحركة في المرحلة الأولى من نشوئها. ويمكن أن تتبع الطريقة نفسها في ما يتعلق بالمؤتمر السنوي للحركة، فهناك الاجتماع للمؤتمر القومي العربي الذي تأسس وأصبحت له قواعد تنظيمية، واكتسب خبرة وأنشأ علاقات واسعة. لذلك فبدلاً من أن تعقد الحركة مؤتمرها السنوي بصورة مستقلة، بالإمكان أن يتم العمل المراد إنجازه من خلال اجتماع المؤتمر القومي العربي الذي يمكن توسيعه وتطوير محتواه من حيثُ المشاركة بزيادة الحاضرين من ممثلي المنظمات الشعبية والمؤسسات الجماهيرية ليصبح بالتدريج مؤتمراً يضم مختلف شرائح وطبقات المجتمع العربي وبخاصة الجماهير الشعبية. أما إذا كانت الرغبة تتمثل في الإبقاء على الصيغة الحالية، عندها يمكن للحركة وبالتدريج عقد مؤتمرها بصورة مستقلة.

تحتاج الحركة إلى المال كما سبق إيضاحه وهي قضية مهمة وليست سهلةً، والحاجة أكثر إلحاحاً في البداية، وبدلاً من الابتداء من لا شيء فإن بالإمكان تحقيق درجة من التعاون المتوازن بين الحركة والمركز في تقليل هذه الصعوبة قدر الإمكان، كما يمكن الاستفادة من التجربة العملية الغنية التي اكتسبها المركز في هذا المجال خلال مدة عمله السابقة.

إن مجالات التعاون التفصيلية عديدة في مختلف المجالات من مكان الاجتماعات الأولى إلى العمل الثقافي والعمل الإعلامي والعلاقات والأشخاص والمؤتمرات إلى الناحية المالية.

إذا كان للنواة المؤسسة للحركة نقطة بداية فالمركز هو نقطة البداية الملائمة. والمقدر لنقطة البداية هذه أن تتوسع بمرور الوقت وتنمو ضمن المركز وتحقق خصوصيتها كحركة شعبية ذات هدف قومي محدد من خلال العمل المشترك بمرور الوقت. ولا بُدَّ لذلك من أن يتم حسب تفاهم واضح واتفاق فيه شيء من التفصيل يؤمّن التعاون والتكامل والنمو المتواصل للحركة الجديدة ويوضح مسار تمييزها التدريجي وتكوين جسمها المؤسسي كحركة مستقلة متعاونة مع المركز ومتكاملة النشاط والفعالية معه. ويصح الشيء نفسه على المنظمات الأخرى ذات العلاقة التعاونية مع المركز وإن كان ذلك بدرجة أدنى بسبب الفوارق بين المركز وبين تلك المنظمات. وبذلك تأخذ عملية التأسيس منحى عملياً يستفيد من الموجود ويتكامل معه توفيراً للجهود والوقت والإمكانيات.

مركز دراسات الوحدة العربية

الأعمال الكاملة
للدكتور سعدون حمّادي

المجلد الثاني

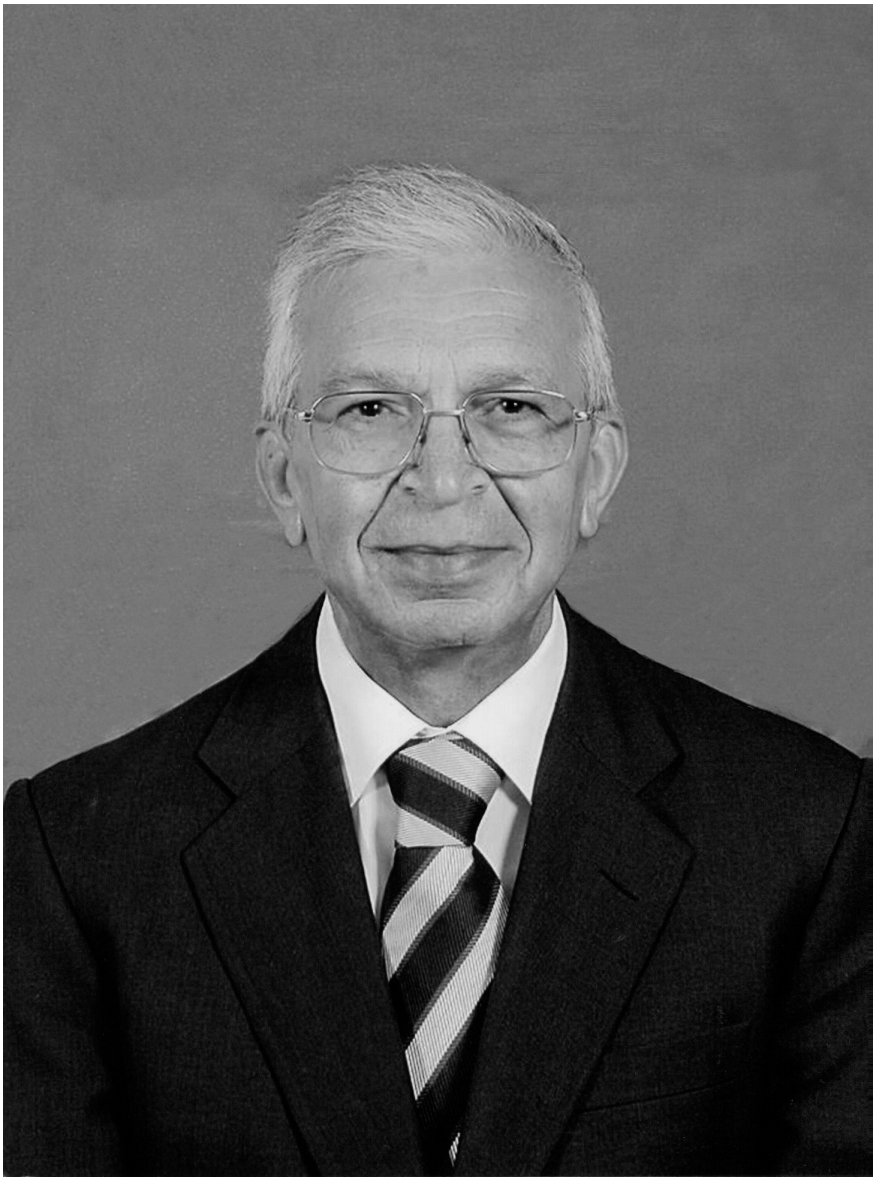

(١٩٣٠ ـ ٢٠٠٧)

الأعمال الكاملة
للدكتور سعدون حمّادي

★ **تتكون الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمّادي من مجموعتين اثنتين:**

● **المجموعة الأولى**: ثلاثة كتب، هي: «آراء حول قضايا الثورة العربية»، «في سبيل الجمهورية والوحدة العربية»، «تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة».

وقد كانت محتويات هذه الكتب الثلاثة، في الأصل، منشورة (أول مرّة) على شكل مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية، اليومية، أو كانت قد صدرت، في قسم منها، على شكل بحوث أو مداخلات (في ندوات)، أو مقابلات، في صحف ومجلات عربية وأجنبية.

ثم، استصوب المؤلّف (رحمه الله تعالى) جمع ما كان يراه من هذا المنشور، تِباعاً، وما كان مُؤْتَلِفاً ومتطابقاً في هدف المضمون، فجعل من ذلك كتاباً، بِعَيْنه.

وقد أشرنا، في توثيق هذه المقالات والبحوث، إلى كلّ مقالٍ أو بحثٍ، كان قد نُشِر، ابتداءً، ثمّ أُعِيد نشره، ثانيةً، في كتاب. وقد اعتمدنا في الإحالة علامة النجمة (★) التي تشير إلى تاريخ نشر المقال، ومكان صدوره، أول مرة، ونحدد، برقم الكتاب، موقع نشره ثانية، في أيٍّ من الكتب الثلاثة.

● **المجموعة الثانية**: أحد عشر كتاباً؛ هي: «نحن والشيوعية في الأزمة الحاضرة»، «نحو إصلاح زراعي اشتراكي»، «الإصلاح الزراعي في البلدان العربية: دراسة مقارنة»، «الاستقلالية في السياسة الخارجية: نحو توضيح أدق لمعنى الاستقلال في سياسة العراق الخارجية»، «الوحدة ومبدأ النضال ـ الوطن العربي وأفريقيا»، «مذكرات وآراء في شؤون النفط»، «ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران»، «شيء عن الموضوعية»، «عن القومية والوحدة العربية: سألني سائل فأجبت»، «العقل والضمير ـ نظرات في الإنسان والتطور»، «مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟».

وكان قد صدر كلّ كتاب منها، منفرداً، وحدَه، متضمناً موضوعاً محدداً. ولم يكن، أيٌّ من هذه الكتب نتاج جمع مقالات منشورة، سابقاً.

● أمّا ترتيب قائمة الكتب الأربعة عشر، الواردة في المجموعتين، أعلاه، فيعتمد في تسلسله وترقيمه، تاريخ صدور الكتاب، أول مرة، في طبعته الأولى.

● وقد انتهجنا في ترتيب الأعمال، كلّها، في الفصول الثمانية، وفي المجلدات الثلاثة:

ـ دَرْجَ البحوث والمقالات، التي أعيد نشرها في الكتب الثلاثة، والتي ذكرناها في المجموعة الأولى.

ـ ثم، دَرْجَ كلّ كتاب من كتب المجموعة الثانية (١١ كتاباً) في موقعه المناسب، من حيث الهدف والمضمون، من الفصول.

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
حمادي، سعدون
الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمادي / سعدون حمادي.
٣ مج.
ISBN 978-9953-82-183-2 (vol. 2)
ISBN 978-9953-82-185-6 (Set)
١. حمادي، سعدون. ٢. الأعمال المجمّعة. ٣. القومية العربية.
٤. الوحدة العربية. أ. العنوان.
320.54

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، آذار/ مارس ٢٠٠٨

المحتويـــــات(*)

مقدمـة المجلـد الثاني ١١

الفصل الثالث
قضايـا الثـورة

● **البحـوث والمقـالات**

١ ـ حقيقة قوة الرجعية الداخلية ١٧
٢ ـ وحدة الصف ونجاح الثورة ٢٠
٣ ـ المسؤولية في العمل السياسي (١) ٢٤
٤ ـ المسؤولية في العمل السياسي (٢) ٢٧
٥ ـ المرحلة الانتقالية ضرورية لتحقيق الانقلاب ٣١
٦ ـ معالم الحكم الثوري ٣٤
٧ ـ الثورة والإصلاح ٣٧
٨ ـ الثورة والوحدة ٤١
٩ ـ التخطيط في العمل السياسي ٤٥
١٠ ـ الثورة والسياسة الخارجية ٤٨

(*) اعتمدنا ترقيمين: الترقيم **الأول** في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في المجلد الواحد. والترقيم **الثاني** في يسار ذيل الصفحة (بدءاً من المجلد الثاني)، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في الأعمال الكاملة.

١١ ـ دور العراق القيادي في الوحدة العربية ٥٢
١٢ ـ وحدة الصفوف لتحقيق الوحدة ـ واجب كافة المخلصين من أبناء الشعب ٥٥
١٣ ـ الثورة والإيجابية في العمل السياسي ٥٨
١٤ ـ الثورة والمستقبل ٦٠
١٥ ـ المصير الواحد ٦٤
١٦ ـ الثورة والجهاز الإداري ٦٧
١٧ ـ علينا أن نحمي الثورة من أنفسنا ٧٢
١٨ ـ نحن والغرب ٧٦
١٩ ـ حول الاستقرار ٨١
٢٠ ـ الثورة والرسالة ٨٤
٢١ ـ الاستمرارية في الثورة ٨٧
٢٢ ـ الثورة وسياسة الإعمار ٩٠
٢٣ ـ الحرية والمسؤولية ٩٣
٢٤ ـ استراتيجية الاستعمار في البلدان العربية ٩٧
٢٥ ـ الأخلاق والسياسة ١٠٠
٢٦ ـ نحن والمستقبل ١٠٤
٢٧ ـ القيادة والنهضة القومية ١٠٨
٢٨ ـ الكادحون في العهد الجديد ١١٢
٢٩ ـ حول وحدة الصفوف ١١٥
٣٠ ـ دور العمال في المرحلة الثورية ١١٧
٣١ ـ الفلاحون والعمال في ظل الثورة ١٢٠
٣٢ ـ الثورة خلاصة تجارب الشعب ١٢٢
٣٣ ـ مستقبلنا واضح المعالم ١٢٤
٣٤ ـ الحياد الإيجابي ـ السياسة الوحيدة لخدمة السلام ١٢٦
٣٥ ـ الثورية في الإصلاح الاجتماعي ١٢٨

٣٦ ـ أساسيات الثورة ١٣٠
٣٧ ـ الثورة وبعض قضايا العلم ١٥٣
٣٨ ـ الخطأ والصواب في بعض قضايا الثورة ١٦٧
٣٩ ـ الثورة ومسألة النظام ١٨٠
٤٠ ـ أمراض الثورة ١٩٦
٤١ ـ الثورة ومشكلة الانتهازية ٢١٢
٤٢ ـ الثورة وتقليد الثورة ٢٢٩
٤٣ ـ بمناسبة مرور ثلاثة أشهر على الثورة «ما زلنا في بداية الطريق» ٢٤٢
٤٤ ـ ثورتنا سند لثورة الجزائر ٢٤٤
٤٥ ـ تزايد قوتنا يفزع الاستعمار ٢٤٦
٤٦ ـ الغرب يسلح إسرائيل ٢٤٨
٤٧ ـ الاستعمار الغربي في البلدان العربية ٢٥٠
٤٨ ـ حول تنظيم الحكومة الجديد ٢٦٧
٤٩ ـ ذكرى العدوان الثلاثي ٢٧٠
٥٠ ـ المعنى الثوري للوحدة والنظام والعمل ٢٧٢
٥١ ـ رسالة الجمهورية ٢٧٦
٥٢ ـ الاستعمار الأمريكي والأزمة في لبنان ٢٧٨
٥٣ ـ النضال في الجنوب العربي ٢٨٠
٥٤ ـ مؤامرات الاستعمار في الجنوب العربي ٢٨٢
٥٥ ـ ثورة الجنوب العربي ٢٨٤
٥٦ ـ الحرب هي أقصى درجات النضال ضد العدوان ٢٨٦
٥٧ ـ حوار مع د.سعدون حمّادي عن الحزب والتطور الفكري ٣٠٤
٥٨ ـ نحو تطوير البناء النظري لفكرة البعث العربي الاشتراكي ٣١٩

• الكتـــب

كتاب: الوحدة ومبدأ النضال «الوطن العربي وأفريقيا» ٣٣١

الفصل الرابع
عـن الثقافة

● **البحـوث والمـقـالات**

١ ـ ثقافة الثورة: ثقافة المواجهة والبناء ٣٤٩
٢ ـ آراء نقاشية في الثقافة والتقدم ٣٥٨
٣ ـ تأملات في الثقافة ٣٧٢
٤ ـ الثورة والتقصير الثقافي العربي ٣٨٦
٥ ـ الثورة والثقافة ـ كيف نستطيع حماية تطوير الثورة من الداخل؟ ٤١٢
٦ ـ وحدة الثقافة ٤١٦
٧ ـ الوحدة الثقافية ثورة فكرية ٤١٩
٨ ـ الوحدة والثقافة والتعليم ـ ملاحظات أولية ٤٢١
٩ ـ نظرة في جدلية الثقافة والقِيَم ٤٣٢

الفصل الخامس
نظـرات

● **البحـوث والمـقـالات**

١ ـ الإنسان والتقدم ٤٣٩
٢ ـ الواقعية والفكر العربي المعاصر ٤٥٧
٣ ـ محاولة في تفسير عملية التقدم ٤٧٥
٤ ـ رأي في كتابة التاريخ ٤٩٤
٥ ـ العقل والنهضة ـ مناقشة أخرى لموضوع الأصالة والمعاصرة ٥٠٥
٦ ـ معوقات التفكير ـ مناقشة لدور التفكير في النهضة العربية ٥٢٣
٧ ـ طريق النهضة: الوطنية والواجبات ٥٣٩
٨ ـ بعض الأخطاء الشائعة ٥٥٤

٩ ـ نقطة البداية ٥٥٧
١٠ ـ كلمة الحق ٥٦٠
١١ ـ يجب أن يتمسك الفكر بالحقيقة بغض النظر عن الإحباط السياسي ... ٥٦٣
١٢ ـ السياسة والأخلاق ٥٧٢
١٣ ـ السياسة العربية والعوامل الذاتية ٥٨٧
١٤ ـ الحقوق والواجبات ٥٩٠
١٥ ـ الأمس واليوم ـ العبرة المنسية ٦٠١
١٦ ـ عن موازين القوى ٦٠٥
١٧ ـ عن الإرادة والنهضة ٦٠٩
١٨ ـ البراغماتية: الفكر في خدمة الاستعمار ٦٢٠
١٩ ـ العقل والغريزة ٦٢٧
٢٠ ـ في معنى الوطنية ٦٣٣
٢١ ـ ما هي القوة المعنوية؟ ٦٤٥
٢٢ ـ شيء من الواقعية ٦٥٢

● الكتب

الكتاب الأول: شيء عن الموضوعية ٦٥٥
الكتاب الثاني: العقل والضمير: نظرات في الإنسان والتطور ٦٧٥

مقدمة المجلد الثاني

في المجلد السابق (**الأول**)، من هذه الأعمال الكاملة، أرسى الدكتور سعدون حمّادي، في كتابته عن القومية والوحدة العربية مفاهيم الانتماء إلى الوطن العربي الكبير. وأبان، بكلّ شجاعة، مواطن الخلل، ورسم، بكل مسؤولية، ووعي قومي، معالم الطريق نحو التحرّر والتقدم.

وفي هذا المجلد (**الثاني**) يكتب المؤلِّف عن **قضايا الثورة**، وعن **الثقافة**، وعمّا أراد أن يدرجه في عنوان **نظرات**.

كتب عن **الثورة**، بما لها، وما عليها. فكشف عن تجربة الرجل الملتزم حزبياً، المناضل، في كلّ يوم من عمره، من أجل تحوّل مبادئ الثورة وأهدافها إلى عمل يومي، وممارسة حياتية ناجحة، حيث تتفاعل المسؤولية بالحرية، وتتّسق الحرية بنشدان الاستقرار وممارسة الديمقراطية.

وفي هذا الموضوع، يرى المؤلف أنه مَعْنِيٌّ بالإجابة عن كثير من الأسئلة التي ترتسم في أذهان الناس، استيضاحاً، أو قلقاً، أو استزادة ممّن يعرف الكثير عن ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وما تلاها من الدعوة إلى تكوين جبهة داخلية متماسكة، أو العمل من أجل التقارب العربي ـ العربي، بدءاً بالدعوة إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة.

أسئلة كثيرة كانت تجد أجوبة صادقة من المؤلِّف ـ المخلص للثورة، الذي يعرف الكثير عن أسباب نجاح ما تحقّق، وعن أسباب ما ضاع من فرص تاريخية، وعمّا تمخض عن تجربة المشاركة في الحُكم والمسؤولية.

وبمثل ما كان الدكتور حمّادي مخلصاً لثورة العراق، وثورات العرب، جميعاً، في وجه الاستعمار، نراه بعزيمة لا تني، يستنهض الهِمَم، ويحدد معالم الطريق،

وينشر في الناس أساسيات العمل الثوري، فإذا هي، في ما كتب، تضامن، وتصميم إرادة، وصبر على الشدائد، وتسلّح بالوعي والأخلاق، ونأي عن المصالح الذاتية.

وَلَكُم شُغِفَ المؤلف بقضايا الثقافة؛ ثقافة الثورة التي تبنّاها، عقلاً وقلباً، وعمل في سبيل نجاحها، ودعا إليها في كثير من مقالاته وبحوثه ومحاضراته، كي يتحرّر الإنسان العربي من مفاهيم قديمة خاطئة، ومن مفاهيم حديثة روّج لها الغرب المستعمِر، ومن أكاذيب تولّت الصهيونية العالمية بثّها عن طريق مراكز البحوث الظاهرة والمستترة، الآخذة بالتوسّع المُريب، عبر الإعلام المعادي، ووسائله الحديثة.

فالثقافة في عقيدة المؤلِّف هي ثقافة الثورة، وثقافة المواجهة والبناء، أولاً. لذا عمل على إعلاء الدور الفاعل للمثقفين والمؤسسات الثقافية، ليكون قوة تواجه واقع التجزئة، وتتصدى للفئات المعادية، وتقارع الرأي بالرأي، فالآراء، كما يقول: «لا تطردها إلا الآراء الأقوى، طال الوقت أَمْ قَصُر. وإذا كان الرأي لا يُدحض إلاّ بالرأي فالمؤسسات الثقافية المعادية يجب أن تقابلها مؤسسات ثقافية قومية، تتولى المناقشة ووضع الرأي مقابل الرأي». كل ذلك، يستوجب، برأيه، خطة ثقافية، ترسّخ مبدأ الصالح العام محل الصالح الخاص، وتحلّ النظرة القومية محل النظرة الطائفية والقبَليّة والإقليمية والطبقية، وتحلّ النظرة العلمية محل العقلية المتخلّفة، أو «السحرية»

وتحت عنوان **نظرات** أُدْرِجَت مقالات وبحوث كانت بمثابة العمود الفقري لتفكير المؤلف، وكان أساسها النزوع الأخلاقي، في المقام الأول. وقد شكّلت في مجملها مقاربات لمسائل فكرية أساسية، كما شكلت مدوّنةً من المفاهيم العلمية والأخلاقية، التي مَهَرتْ تأملات المؤلِّف في قضايا النهضة، والتقدم، والعقل، والواقعية، والبراغماتية، والضمير، والأصالة والمعاصرة، وسواها من الموضوعات والمصطلحات الفلسفية والمنطقية والقانونية، وحتى السياسية.

ولعل من المفيد الإشارة إلى مقاربتين مهمتين، **الأولى**، مقاربته لمفهوم «النهضة»، التي لا تنحصر ـ برأيه ـ في تغيير الإطار الاجتماعي وحده، بل تتعداه إلى مفهوم أعمق يتضمن تربية مستمرة شاملة للشعب، تستهدف اقتلاع الرواسب والانحرافات في التفكير والسلوك، وتعنى بتنمية شخصية جديدة للفرد. ثم ينسحب ذلك على دور التعليم وأثره في عملية التطور. وتغدو النهضة العربية طريقاً يؤدّي بالمجتمعات المغلقة القديمة إلى التفكيك والذوبان في المجتمع الأوسع، فتضعف الولاءات القديمة لصالح الولاء للدولة المركزية التي تضم مجموع الوطن، وبذلك تحلّ الرابطة القومية محل الروابط الاجتماعية القديمة.

و**الثانية**، هي مقاربته لعّملية التحديث التي يجعلها قائمة على **التوازن** الذي يعني الاعتدال والأخذ بالحلول الوسط والتسامح وقبول التدرج في عملية التقدم والارتقاء في المجتمع، **والانتقائية** التي يسودها التوازن بين عناصر الأصالة المستمدة من تراثنا، وعناصر التحديث المستمدة من حضارة الغرب.

وتنعقد الصلة بين القومية والتحديث إذ يعنيان أن يكون الإقبال على العصر من موضع الثقة والاعتزاز بالشخصية المستقلة والمحافظة على جوهر الثقافة العربية الإسلامية، حيث تتوازن المادة مع الروح، والعقل مع الضمير، وينتظم المجتمع على أساس مُثُل عليا ليست من صنع الإنسان، بل هي فوق الجميع، وحيث يكون للعقل مكان مهم في صياغة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي باتجاه التقدم، وبذلك تكون النهضة باتجاه العصر ومنفتحة على التطور الذي حدث في الغرب من دون أن يستوعبها، ومن دون ذوبان الشخصية القومية، وهكذا يمكن أن تكون القومية العربية عصرية.

وفي **هذا المجلد** (الثاني) كتابان: **الأول** بعنوان **شيء عن الموضوعية**، حيث يرى المؤلف أن أساس الحديث هو الرغبة في التوصل إلى الحقيقة المجرّدة. وأن نقطة البداية في تقوية ميول الموضوعية تعود إلى صفات شخصية في الإنسان، إلا أنه يستطيع أيضاً أن يعمل شيئاً عملياً لتقوية استعداده الشخصي، وأن للإرادة دوراً في تقوية ميوله إلى الموضوعية. و**الثاني** بعنوان **العقل والضمير: نظرات في الإنسان والتطور**، حيث تسيطر وجهة النظر المتفائلة في ما يعرض المؤلِّف من مسائل يجعل فيها الإنسان نقطة البداية، فيتحدث عن العقل والغريزة، وما فيهما من تنازع ووحدة أضداد، ثم ينسحب ذلك على المجتمع، فيغدو التناقض سمة أساسية تتم من خلاله عملية التقدم. ويخلص إلى اعتبار هذا التناقض أو الصراع مشهداً يتراءى، كلّ يوم، بصيغ شتى. إن إرادة الخير والقوة الكلية المتجسدة في الإنسان وما يحيط به، هما ـ بنظر المؤلّف ـ أشبه بعملية تكشّف مستمر من خلال الصراع والتقابل. ومن خلال هذه العملية، وفي خضمّها، يؤدي الإنسان دوراً مهماً؛ فإرادة الخير تتجسّد فيه بأقوى صورها: الضمير. كما ان الإنسان يملك مَلَكَة العقل التي تعمل على تقوية عوامل الصراع ومساعدة ما يستطيع التغلب في النهاية، ألا وهو قوة الخير.

الفصل الثالث

قضايـــا الثـــورة

١ ــ حقيقة قوة الرجعية الداخلية(*)

قامت الثورة وهدفها إحداث انقلاب عميق في حياة الشعب يتناول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية الراهنة. وبوجه هذا الانقلاب تبرز الرجعية الداخلية كقضية حلها شرط أساس لنجاحه. فأهداف الانقلاب واضحة ـ بصورة عامة على الأقل ـ فهي مرحلة أمامنا نريد الوصول إليها بصورة ذهنية للمجتمع العربي الجديد نريد تحقيقها وتجسيدها. واتخاذ الغاية كأمر مسلم به مفروغ منه ونقطة انطلاق تعين نوعية الوسيلة. فمستوى الجدية والعمق والشمول في الوسيلة يجب أن يكون متكافئاً مع جدية وعمق وشمول الهدف ليضمن تحقيقه على الوجه الصحيح التام.

نحن نعرف أن الهدف عميق وشامل لا يقتصر على تغيير الأشكال والمظاهر والأشخاص بل يستهدف صميم الأوضاع وأسس المجتمع ومؤسساته. وبناء على ذلك وقبل أن تبدأ عملية الإنشاء والتعمير يجب أن يجري جرد دقيق لقوة الرجعية الداخلية لمعرفة مداها وأبعادها أفقياً وعمودياً في المجتمع.

فالثورة في سعيها لتصفية الرجعية الداخلية كخطوة أولية للبناء لا تستطيع إلا أن تعتمد الدقة والضبط في قياس قوة الرجعية، فهي لا تستطيع تحمل تبعات أي خطأ في هذا الصدد زيادة أو نقصاناً. فالمبالغة في تقدير قوة الرجعية الداخلية قد تنتهي بالتطرف والقسوة وإحراق نبت أخضر فيه إمكانيات النمو وإعطاء الثمر. ولكن الأهم من ذلك في صدد ثورتنا الحاضرة ليس هو المبالغة لأن احتمالها ضعيف ومجالها ضيق. فاختمار الثورة في أعماق الشعب وسيطرة الوعي لدوافعها وعمليتها وأهدافها ضمان قوي ضد التطرف والمبالغة بل تقليص مداها وعمقها

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية** (بغداد)، ١٨/ ٧/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

في النسيج الاجتماعي الراهن. ولهذا الاحتمال أسباب تتعلق بطغيان الجانب السياسي في قضية النهضة الذي يعطي لقضية النظام الأهمية الظاهرية الأولى. فحسب الظواهر الخارجية يبدو النظام السياسي ـ أي الإطار العام ـ وكأنه المصدر الأول والأخير للفساد الاجتماعي. وبجانب ذلك هناك مفعول العاطفة وتدفق الحماس الذي يرافق الثورات الحادة العميقة عادة، فانهيار البناء القديم بسرعة وانتقال السلطة الفجائي وإفلات الشعب من قيود الإرهاب والكبت كلها تساعد على ترشيح ميل خفي غير واضح لإعطاء قمة الجهاز السياسي أهمية رئيسة في الفساد والتأخر. وبعبارة أخرى فإن في الظروف العامة للثورات العميقة ما ينمي الميل إلى التركيز على الإطار السياسي العام في تشخيص الداء. ويشكل ذلك تخفيضاً مهماً في تقدير وزن الرجعية الحقيقي، الأمر الذي هو من الخطورة بمكان يستدعي اليقظة.

فالثورة تواجه الآن مهمة خطيرة هي تصفية الرجعية الداخلية، ولتحقيق ذلك لا بد من الوصول إلى جرد حقيقي دقيق لقوتها الفعلية لتكون الخطوات والإجراءات متكافئة مع ما تريد تحقيقه، وأي تقدير يقل عن الحقيقة له خطورته بالنسبة للمرحلة البناءة التي تنتظرها لا بل مستقبلها كحركة تاريخية.

فالنظرة الموضوعية للواقع الفاسد اليوم لا يمكن أن تغفل هذه الحقيقة الواضحة البسيطة، ألا وهي أن الحكم الرجعي له عمر غير قصير وإمكانيات لم تكن محدودة، مادية وغير مادية وأنه استعمل الوقت والإمكانيات وكل الفرص المواتية لتثبيت أقدامه وترسيخ بنائه وتعميق تياره، فقد دأب على التفتيش عن القوى المنسجمة والمحتمل انسجامها معه فتفاعل معها وطورها ووسعها وأحكم تشابكه بها، وسعى جهده للاستفادة من خبرة الوقت والتطور العلمي فجدد أساليبه ووسائله وآلاته في العمل كلما تطورت الظروف. ومن حصيلة كل ذلك استطاعت الرجعية أن تمتد لأبعد من الجهاز السياسي العام وأن تنفذ لأعماق المجتمع وتتسرب لخيوط النسيج الاجتماعي. هذه الحقيقة المركزية عن الحكم الرجعي لا يمكن إغفالها عندما تضع الثورة خطتها التطهيرية العامة.

من البساطة والسطحية أن نعمل على أساس فرضية أن الحكم الرجعي قد انهار إلى الأبد وأن جذوره قد تم اجتثاثها من أحشاء المجتمع نهائياً. إن الجهاز السياسي العام فاسد متفسخ، هذا ما لا شك فيه والقوانين والأنظمة كلها تعكس مصلحة الرجعية وعقليتها ـ هذا الأمر لا يقوم حوله خلاف ـ كل ذلك ظاهر في الوضع السياسي بدرجة من الوضوح تصل حد البديهيات. أما ما نحن بصدده

الآن فهو ليس البديهيات الواضحة بل ما يحتمل الالتباس والغفلة. في البلاد أوضاع خارج نطاق القمة يتمركز ويتفشى فيها الفساد والرجعية وهي بأثرها ومفعولها لا تقل عن القمة بل على العكس تشكل القاعدة التي تسندها من الأسفل. فأفقياً تحتل قمة الجهاز السياسي الدائرة المركزية تنداح بعدها دائرة السياسيين المحترفين الصغار، وبعدهم الطامحين المساهمين بضمن إمكانياتهم بدعم الحكم الرجعي وهكذا نزولاً. وتحت الطبقة السياسية بمختلف دوائرها تأتي البيروقراطية القابضة على الإدارة وجهاز الدولة التنفيذي وهي الأخرى تندرج بمصالحها ودرجة تشابكها مع الرجعية الداخلية وبذلك يمتد نسيج سياسي إداري واسع مترابط الأجزاء هو عماد الرجعية الداخلية.

وعمودياً نفذ الفساد من الجهاز والأطر والقوانين للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والفكرية للأفراد أنفسهم. فضعف شخصية الفرد وبروز النفع الشخصي الأناني وتفشي الرذيلة وضعف روح النظام والكفاءة في العمل وسيطرة الاتكالية والتخاذل وهبوط المعنويات وعقلية الخرافة والسحر والغيب كلها مجتمعة تشكل أوضاعاً فاسدة تسند الرجعية، لا عن طريق الجهاز والإدارة، بل من داخل الفرد نفسه. إذاً فالرجعية التي تواجه الثورة اليوم ليست من النوع المقتصر على انحراف وفساد بسيط أصاب قمة الجهاز بل أوسع وأعمق من ذلك بكثير.

هذه النظرة لقوة الرجعية الداخلية تضع قضية إجراءات التصفية على صعيد جديد. فهي إزاء ذلك تتطلب نوعية وشمولاً وعمقاً يمكن الثورة فعلاً من القضاء عليها.

غالباً ما يقال إن الهدم سهل والبناء صعب ولكن خصائص الرجعية في مجتمعنا اليوم تجعل من الهدم نفسه عملية صعبة تتطلب دقة في الجرد وحزماً في المعالجة وتصميماً واعياً. فمصلحة الثورة التي هي المصلحة القومية العليا تتطلب أحكاماً في خطة القضاء على الرجعية الداخلية. وأمتنا لا تستطيع اليوم دفع ثمن الوهم والبساطة والخطأ في التقدير إزاء هذه القضية الخطيرة لأن القضاء عليها جذرياً هو المرحلة الأولى والشرط اللازم لمرحلة البناء.

٢ ــ وحدة الصف ونجاح الثورة(*)

قامت الثورة في ظروف قطرية وقومية وعالمية خاصة تشترك كلها بصفة واحدة هي أنها تتطلب وحدة الصف في الداخل تحقق تماسكاً شعبياً على أسس معينة تسند الثورة وتحميها وترسخ أقدامها.

فمن الناحية القطرية يتصف الوضع الداخلي اليوم بالانحلال الشامل في كل النواحي، فالفروق الاقتصادية حادة وواضحة كالتفاوت الاجتماعي بين الريف والمدينة وبين الأقلية المثقفة والأكثرية الجاهلة وتعدد التيارات والعقائد السياسية والهوة السحيقة بين الفئة الداخلة في الجهاز الحاكم القديم وبين أكثرية الشعب المحكومة المستعبدة والتضارب الفكري بين العقلية النيرة التقدمية والنزعة المحافظة وبين أثر العلم والعقلية الغيبية والسحرية والتقليد.

وكل هذه الاختلافات قد نتجت وتراكمت خلال عهود الاستبداد والذل والاستغلال والتأخر. وساهم العهد البائد بتثبيت وتعميق هذه الفروق والاختلافات السياسية والاجتماعية والتضارب والاحتكاك بين أفراد وهيئات وجماعات المجتمع فشحنت النفوس بالحقد ونمت العقلية السلبية وروح التذمر والرغبة بالهدم لأجل الهدم.

وعلى الصعيد القومي تقف الأمة العربية اليوم بوجه اعتداء استعماري سافر على لبنان من قبل الولايات المتحدة وعلى الأردن من قبل بريطانيا والدلائل تشير بوضوح إلى وجود خطة ثنائية متفق عليها تشترك بها الدولتان الاستعماريتان لتجميد الوضع الفاسد في هذين القطرين العربيين وتطوير الموقف

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٠/ ٧/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

بعد ذلك لاعتداء مسلح على الجمهورية العراقية الفتية والجمهورية العربية المتحدة بحكم الارتباط الفعلي الواقعي بين الجمهوريتين وبالتالي ضرب القومية العربية المتحررة كلها كتيار عقائدي وككيان سياسي. هذا الخطر الذي يحدق بالأمة العربية اليوم يشكل ظرفاً قومياً خطيراً بالنسبة للجمهورية في العراق يستوجب وحدة الصفوف في الداخل.

ومن الناحية الدولية قامت الثورة في وقت اشتدت به الحرب الباردة وبلغت أوجها فالصراع بين المعسكرين قد أخذ شكلاً حاداً فاصلاً لم يسبق له مثيل إثر الانتصارات الساحقة التي حققتها القومية العربية بقيام الجمهورية العربية المتحدة أمس وبالجمهورية العراقية اليوم. فالغرب المستعمر الخائف على مصالحه الاقتصادية والعسكرية في البلدان العربية، والاتحاد السوفياتي يعتبر وجود الاستعمار الغربي في هذه المنطقة خطراً على سلامته. وازدياد حدة الصراع الدولي هذا قد تمخضت عنه خطوات ومشاريع وخطط وضعت الأمة العربية في خطر جدي منها حلف بغداد ومشروع أيزنهاور.

هذه الظروف القطرية والقومية والدولية كلها مجتمعة تتطلب في الوقت الحاضر قيام وحدة في صفوف الشعب تحقق تماسكاً داخلياً يمكن حكومة الثورة من معالجة الموقف. فالعدو الداخلي لا يزال موجوداً ومن الوهم والضحالة اعتباره قد زال إلى الأبد بمجرد قطع رأس الجهاز السياسي القديم. فخلاياه المتناثرة في جسم الشعب لا زالت موجودة لم تصلها يد التطهير بعد، وعناصر التخريب الحاقدة لم تطرح كلية من بوتقة المجتمع، وحلفاء وأذناب الاستعمار والعهد البائد الفاسد لم تخل منهم صفوفنا بعد ولن نتوقع أن يتم ذلك في وقت قصير.

ولكننا اليوم نواجه خطراً لا نستطيع تأجيله ريثما يتم التطهير الداخلي وترسيخ أقدام الثورة. علينا أن نواجه الموقف بخطة كفوءة تضمن تجنب الخطر الناشئ عن الظروف المذكورة. والذي يبدو بشكل بديهي أن ليس غير وحدة الصفوف ما يستطيع أن يحقق ذلك. ولكن قضية وحدة الصفوف قد تبدو تعبيراً عاماً لا حدود له. الوحدة التي ندعو إليها لها خصائص معينة نابعة من طبيعة الظروف الحاضرة التي يجب أن نعيها حق الوعي ونفهمها بحقيقتها لتكون خطتنا سديدة متكافئة مع عظم الهدف ومدى الخطر المحدق.

الوحدة الشعبية المطلوبة تتضمن أول ما تتضمن تركيز المطالب الشعبية على

أساس توافق عليه كل الفئات والأحزاب والهيئات السياسية في البلاد. فقضية السلامة القومية يجب أن تطرح على أنها المطلب الأساس الذي يجتمع عليه الجميع. واعتبار وحدة النضال العربي حقيقة منبثقة من صميم القومية العربية وضرورة سلامة الثورة في العراق. فالتضامن والتعاون التام بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة وباقي الأقطار العربية والعمل لتحقيق الوحدة العربية يجب أن يجري الاتفاق عليه.

وأخيراً هناك التحرر الداخلي من آثار الرجعية والفساد وبناء مجتمع متقدم سليم. ووحدة الصفوف التي نطالب بها ذات شروط وخصائص ذاتية تتعلق بالفئات والهيئات التي تتكون منها.

من شروط نجاح وحدة الصفوف الأخذ بمبدأ عدم الاستفادة من الظرف الراهن من قبل أي فئة أو هيئة أو حزب بشكل مقصود. فالجميع يصب إمكانياته وجهوده لتحقيق هدف قومي أعلى هو الدفاع عن الثورة دونما أي مكسب خاص لأحد. والأخذ جدياً من قبل جميع الهيئات والأحزاب بهذا المبدأ يجنب الثورة أخطار التصدع ويوفر عليها كثيراً من الجهود والطاقة التي تهدر عادة في غمرة التسابق للكسب الخاص في خضم التطاحن الحزبي.

والوحدة الناجحة في ظروفنا الحاضرة تتطلب أكثر من ائتلاف على النمط المعروف في الدول النيابية الذي يعقد في الظروف الاعتيادية بين الأحزاب والكتل. فالظرف من الخطورة بمكان يستدعي به تكتيلاً أقوى وأمتن من مثل هذه الاتفاقات. ومستوى التنظيم والخبرة عندنا منخفض لدرجة لا يستطيع الائتلاف على النمط الغربي أن يحقق الفوائد التي يحققها في تلك الدول.

فكل تنظيم تدخله الكتل والأحزاب والهيئات بحقوق وواجبات وتقابل وتوازن وتوزيع المكاسب لا ينتظر أن يكون ناجحاً فعالاً في مثل هذه المرحلة الثورية التي وضحنا خصائصها. الاتحاد الشعبي المطلوب يجب أن تدخله جميع الفئات والكتل، فتضع به كل إمكانياتها وطاقاتها لتحقيق هدف أعلى منها جميعها هو سلامة البلاد وحماية الثورة.

ووحدة الصفوف التي ندعو إليها ليست من النوع الذي يتسع لشتى الاجتهادات والآراء المختلفة ولشتى الفلسفات والعقائد في التنظيم والتوجيه بل يجب أن تحصر الأفكار وتركز على أسس ومبادئ صادرة عن طبيعة الظرف وحاجة البلاد الرئيسة الآن. فالتفرع والامتداد في الآراء والنظرات يوسع مجالات

الاختلاف والتضارب ويفتح أبواب التطاحن وينخر نسيج الوحدة.

ولوحدة الصف التي نحن بصددها مفعول يخص مرحلة التثبيت والبناء فهي ليست مبدأ مطلقاً ثابتاً بل سياسة غرضها إيصال المجتمع لمستوى من التماسك والوعي والقوة والازدهار الاقتصادي يكتسب به مناعة ضد أخطار الانحلال القومي ويوفر استعداداً لهضم واستيعاب شتى الآراء والفلسفات والاستفادة منها. عندها يصبح الاختلاف والاجتهاد بركة للأمة يفتح لها ينابيع الإبداع والخلق ويغني حضارتها وثقافتها ويجنبها أضرار الشطط والانحراف. ليست الوحدة الشعبية نظاماً للحياة بل خطة تهدف لإعداد الشعب وتهيئته لمرحلة قادمة، وأهميتها لا تنبع من الخلود والإطلاق والثبوت بل من كونها شرطاً أساسياً لاجتياز المرحلة الحاضرة: مرحلة الإعداد والتهيئة، مرحلة تثبيت أسس المجتمع الجديدة. وحدة الصفوف شرط أساس لنجاح الثورة في هذه المرحلة.

٣ ــ المسؤولية في العمل السياسي (١)(*)

من أهم ما يتميز به الحكم الثوري هو النظرة الخاصة التي ينطلق منها في عمله السياسي. والانقلاب المنتظر من هذا الحكم يتناول بشكل أساسي فلسفة السياسة الراهنة التي ارتكز عليها العهد البائد. فالمدرسة السياسية التي سيرت ذلك العهد تقوم على فكرة رئيسة هي الامتهان وجعل السياسة حرفة بالمعنى الكامل لذلك.

المشكلة الرئيسة في العمل السياسي هي الحذق والتنظيم والترتيب والإتقان الداخلي لا المستوى الأخلاقي والعقائدي فكل ما يشغل بال السياسي المحترف هو ضبط وإحكام المشروع الذي بين يديه وضمان تحقيق هدفه دونما أي اعتبار لمغزاه ومضمونه الأخلاقي. إنه يهتم بوصوله للحكم وبقائه فيه واستخدامه لأقصى حد للنفع الذاتي بالمال والجاه والنفوذ وعملية تحقيق كل ذلك حرفة تحتاج التدريب والإتقان ولها أصولها وطرقها ومجال الإبداع فيها.

من هذه المسلّمة تتفرع كل خصائص العمل السياسي في العهد البائد، فالغش والكذب والنفاق وتسميم الثقافة العامة وتضليل الرأي العام والاغتيال السياسي والإرهاب والمناورات والإغراء بالمال والمنصب وشراء الذمم واكتشاف العملاء والمحاسيب أساليب وطرق يستعملها السياسي المحترف للنجاح الذي هو الهدف الرئيس لكل نشاطه وعمله.

فالسلوك والتصرفات تمليها الظروف المتغيرة والتقلبات في الأحوال من يوم إلى يوم فهي دوماً استجابة وترديد وتكييف لتلك الظروف والأحوال بغض النظر عن نوعيتها وأخلاقيتها.

السياسي الناجح هو الذي يستطيع تحقيق أغراضه الخاصة في النجاح

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٢/ ٧/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

والوصول والتغلب على منافسيه بشتى الوسائل معتمداً على ذكائه وحذقه واستغلاله للظروف.

هذه المدرسة السياسية لا يمكن أن تكون مسؤولة في عملها أمام أي شيء أعلى منها، فهي لا تقيم أي اعتبار لغير النجاح ولا يحكمها غير الدافع الشخصي. السياسي الممتهن لا يرى أي مانع بتغيير موقفه إذا ما اقتضت مصلحته الخاصة ذلك بالرغم من أن القضية لم يتغير جوهرها، ولا يتردد بالمبالغة والتطرف والاندفاع يميناً أو شمالاً دونما أي اعتبار للدقة والصدق في جوهر القضية المطروحة.

ففي عهد الطغيان والفساد يتطرف السياسي الممتهن فيخدم الفساد والطغيان لأبعد وأكثر مما يتطلبه الموقف وينتظره الاستعمار والرجعية العليا، كذلك في عهد التحرر لا يتردد عن ملء الدنيا ضجيجاً عن الإصلاح والعمل لخدمة الصالح العام. وتصوير الصعب وكأنه سهل يسير، والمستحيل وكأنه بسيط ممكن. هذه المدرسة السياسية غير مسؤولة في عملها لأنها ليست عقائدية، لا تدفعها فكرة ولا تربطها مبادئ تستطيع اليوم أن تقول بفكرة وتطرحها غداً لتنادي بأخرى.

السياسة المسؤولة هي السياسة العقائدية أي التي تصدر عن مبدأ أخلاقي أعلى هو المصلحة القومية العليا.

فالسياسة ليست مبتورة سابحة في الفضاء تتقلب وتتلون حسب أغراض ومصالح ورغبات السياسي بل عمل تحركه عقيدة ويربطه مبدأ ولا غرض له غير تنفيذ تلك العقيدة وتحقيق المبدأ أي إنها المشكل العملي للعقيدة المتجسم بالنشاط الموجه لتنظيم وحصر الظروف والأوضاع بشكل تتحقق به العقيدة. هذه السياسة العقائدية لا يمكن أن تتغير بتغير الظروف الطارئة والحوادث اليومية أو تتلون حسب تقلبات أهواء وأغراض ومصالح الشخص بل على العكس، فهي تسيطر وتتحكم بتلك المصالح والأهواء وتوجهها وتضبطها حسب منطق ومقتضيات العقيدة. والعمل السياسي العقائدي يهدف إلى السيطرة على الظروف والتحكم فيها لا الخضوع والاستسلام لها. إنه يحاول قولبة وتكييف الظروف لا التكيف لها.

لذلك فالسياسة العقائدية لا يمكن أن تتطرف وتبالغ وتقول ما لا تقصد وتعد ما لا تستطيع تحقيقه الآن أو ما لا يمكن تحقيقه أبداً. إنها لا تخدع الشعب ولا تستغل عواطفه ورغباته البدائية غير المطورة.

إذاً فالشرط الأول لتوفر المسؤولية في العمل السياسي هو وجود العقيدة.

ولكن القول بوجود العقيدة قد يجلب الالتباس في الفهم. . العقيدة لا

تساوي الإخلاص الفطري الطبيعي الموجود في الفرد والنابع من إمكانيات الخير وبذور الصلاح المتوفرة طبيعياً في الناس عندما يكونون على سجيتهم وطبعهم الصافي الأصيل. صحيح أن ذلك أساسي ولكنه غير كاف لوحده. العقيدة تستلزم إخلاصاً فطرياً طبيعياً يطوره الفكر ويبني له جسماً وهيكلاً ينصب فيه. فالفكر الواضح القوي الذي ينفذ إلى دخائل الأمور وبواطنها ويستطيع تحليلها لعناصرها الأولية ويستخرج منها السبب والنتيجة. والسبب المهم والأهم ينطلق من الإخلاص الفطري ليضع أسساً رئيسة يقيم فوقها بناء يفصل معالم الحياة الجديدة بدقة وتخصيص توضح كل جوانب الحياة وملابساتها.

وبدون الفكر يبقى الإخلاص الفطري مجرد نزعة ذاتية غير واضحة ولا مطورة وبدون جسم تحل فيه، فكما إن العمل السياسي الخالي من العقيدة يقع في الخيانة كذلك العمل السياسي الخالي من الفكر يقع في السطحية. فالواضح أن الشعارات العامة والمطالب المرتجلة غير المدروسة لا يمكن أن تحل محل البرامج المفصلة الواضحة التي تتقصى جميع جوانب حياة المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي بدونها تبقى السياسة العامة تائهة لا تعرف أين تتجه معتمدة على طريقة التجربة والخطأ التي قد تكون غالية الثمن.

العمل السياسي السطحي المجرد من الفكر يمكن أن يكون ضعيف المسؤولية بالرغم من توفر الإخلاص الفطري لأنه لا يعي حدود الأشياء ولا يستطيع النفوذ إلى جوهر الحوادث، الأمر الذي يجعله عاجزاً عن تكوين مواقف سديدة وإعطاء أحكام صائبة في مواجهة الحوادث وبالتالي تنظيم حياة المجتمع.

إذاً فشروط توفر المسؤولية في العمل السياسي هي:

أولاً، أن يكون صادراً عن مبادئ أخلاقية ومرتبطاً بمثل عليا هي المصلحة العامة.

ثانياً، أن يسنده فكر نشيط نيّر يوضح جوانب المجتمع ويصوغ البرامج المفصلة لتنظيمه.

٤ ــ المسؤولية في العمل السياسي (٢)(*)

في مثل هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ أمتنا نحن بحاجة إلى الشعور بالمسؤولية في كل ما نعمل ونقول. اليوم تحرر العراق من الرجعية والاستعمار وبذلك تحرر قلب العروبة النابض وفتح الطريق أمام القومية العربية لتحقق أهدافها الكبرى في التحرر والوحدة والتقدم. علينا أن نعي ما نقول ونفكر بما نعمل، فكل كلمة نقولها تؤثر وكل حركة نقوم بها تعمل مفعولها في قضية تقرير مصير أمتنا بشكل حاسم نهائي.

إن الفترة التي نعيشها الآن هي فترة تقرير المصير وفترة رسم المستقبل للأمة العربية، فالثورة التي بدأت في مصر وامتدت إلى سوريا وصلت اليوم إلى الجناح الأيمن وحررت القلعة الكبرى للقومية العربية. ونحن الجيل العربي الجديد نقف وأمامنا مستقبل أمتنا وحياة أجيالنا القادمة، بأيدينا سلامة وسعادة شعبنا اليوم وغداً وإخلاصنا للقضية وصدق إيماننا يستوجب الشعور بالمسؤولية ونحن نعالج مشاكلنا ونرسم الطريق لمستقبلنا.

إن القضية ليست صغيرة جانبية وليست أمراً ثانوياً نستطيع أن نجازف ونقامر به بل هي قضية مصير أمة عظيمة ومستقبل شعب كافح وناضل وبذل التضحيات وصب الجهود حتى استطاع أن يحرر نفسه ويملك زمام أموره بيده، فلا يجدر بنا أبداً أن نأخذ الأمور بتساهل وتسرع وألا نخضع لعواطفنا ونستسلم للمنافع الشخصية ودوافع الكسب الضيق بشتى أنواعه.

إن العقائد والنظم السياسية ليست إلا فكراً منظماً وجد لحل مشاكل المجتمع وتحقيق سعادته ورفاهه. إنها ليست غاية أبداً بل طرق لتحقيق أهداف عليا،

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٨/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

والشعور بالمسؤولية يتطلب السيطرة والضبط على هذه الطرق وجعلها دوماً وأبداً في خدمة الأهداف القومية العليا. إن العقيدة السياسية يجب أن تكون دائماً في خدمة القضية الكبرى لا أن تصبح غاية بذاتها تعرض سلامة أمة للخطر من أجلها وتتهاون بمصلحة الشعب في سبيلها.

العمل السياسي المسؤول يبتدئ من المصلحة القومية العليا فيعرفها ويعيها أولاً ويفهم متطلبات المرحلة التي تمر بها الأمة: طبيعتها وملابساتها وإمكانياتها والأخطار التي تحدق بها، فيختار الطرق التي تضمن تحقيق الهدف بنسبة الإمكانيات المتوفرة بأقل خسارة ممكنة، فهو لا يتطرف ولا يبالغ ولا يندفع في الكسب الحزبي الضيق والنفع الشخصي الأناني بل يرتفع فوق كل ذلك ويتعفف عن كل ما من شأنه الضرر بالمصلحة القومية العليا. فالحرية تستعمل للبناء والعمل الإيجابي وتثبيت المطالب الحقيقية الملحة للشعب لا لدعاية وكسب التأييد لهذه الفئة أو تلك.

المسؤولية تتطلب أن يعرف المواطن مغزى قوله عندما يتكلم وأثر كتابته عندما يكتب ومدى واقعية وأصالة مطالبه عندما يطرحها، فهو لا يصطنع المطالب ولا يرمي الكلام على عواهنه ولا يندفع بالخيال. إن الثورة التي قامت حدث تاريخي ضخم لا يمكن التفريط به بسهولة أو التراخي في الدفاع عنه أبداً، إنها نتاج ثمين لكفاح أمة وضع جيشنا له روحه وعقدت أمتنا عليه آمالها في مستقبل قوي عزيز مشرق. إنها لا يمكن أن تتنازل عن حقيقتها ولن تسمح مطلقاً بأن تكون غير نفسها الصافية الأصيلة، ولن ترضى أبداً عن أهدافها التي أعلنتها بديلاً. . والمسؤولية تقضي علينا أن نتجنب كل ما من شأنه عرقلة طريقها ونقاوم كل ما يراد لها من تشويه ويحاك ضدها من مؤامرات.

قلنا في مقال سابق إن وحدة الصفوف ضرورية لنجاح الثورة ونقصد بوحدة الصف التماسك المخلص النزيه بين جميع الفئات والطوائف والأحزاب والهيئات لحماية الثورة وتحقيق أهدافها.

إن الوحدة التي تنجح تتطلب شروطاً معينة على الجيل المخلص من شعبنا أن يوفرها إذا أراد للثورة النجاح ولمستقبله الضمان والسلامة.

وحدة الصف الناجحة المثمرة تتطلب الصدق العميق الصافي في الدعوة والجدية في العمل والتضحية بكل الأمور الجانبية والمصالح الضيقة وكل شيء آخر في سبيلها.

والوحدة التي تضمن تحقيق أهداف الثورة ليست تائهة غامضة، بل التي تقوم على أسس واضحة ومطالب معينة تتفق كل الفئات والأحزاب والهيئات عليها. واختيار هذه المطالب ليس بالأمر العسير فمبادئ الثورة واضحة وتطور الأمة العربية في المرحلة الحالية يشير بوضوح للأهداف الرئيسة التي يجب أن نتبناها ومصلحة العدد الأكبر من شعبنا لم يعد عليها لبس. ليس من العسير معرفة المطالب الحقيقية التي تريدها أمتنا إذا خلصت نياتنا وتنزهنا عن القصد ونظرنا للأمور نظرة واقعية مجردة عن الأهواء الخاصة والمصالح الشخصية والتعصب العقائدي الضيق.

أمتنا العربية قد عانت ويلات التجزئة طويلاً.

فالضعف والتناحر والتخلف الحضاري وانقضاض المستعمرين الغزاة علينا وشل قوتنا الاقتصادية والعسكرية وتسمم ثقافتنا وتفكك شعبنا وتألب الرجعية والاستعمار علينا قد جعلت من مطلب الوحدة التامة ضرورة للبقاء وحفظ الكيان والاستمرار في الحياة بالإضافة إلى كونها هي الوضع الطبيعي لأمة واحدة عندها أقوى الروابط القومية التي عرفها البشر، فالوحدة ليست منطقية طبيعية فحسب بل ضرورة حية لمجرد البقاء.

هذا المطلب القومي العام لا يمكن أن يعتبر شعاراً خاصاً لفئة دون أخرى ولحزب دون آخر فهو مطلب الأمة العربية جمعاء.

وعلينا كجيل مسؤول أن نجمع صفوفنا ونلم كل الفئات والهيئات حول هذا المطلب الذي يتوقف عليه لا مستقبل ومصير العراق فحسب بل مستقبل ومصير الأمة العربية جمعاء.

إننا كجيل مسؤول لا نستطيع أن نضيع بالتفاصيل ولا أن نختلف على ما لا يمس الجوهر ولا أن نفترق على ما هو عرضي فالذي في الميزان ليس بالأمر الصغير الخفيف بل حياة شعب ومستقبل أجيال ومصير أمة.

المسؤولية في العمل السياسي لا تقتصر على الإخلاص فقط ولا تتطلب حسن النية فحسب بل مراقبة دقيقة لآثار التصرف والعمل والسلوك وتقييم النتائج المترتبة على ما نقول وما نعمل، فالإخلاص لعقيدة سياسية معينة، والمقرون بتصرف غير مسؤول قد يعود على القضية بضرر لا يقل عن الضرر الناتج عن التآمر والخيانة.

الجيل العربي الجديد هو جيل التحول والحسم، وهو الجيل الذي سيصنع بيده مستقبل الأمة وشكل حياتها القادمة، ولأجل أن يكون أهلاً لشرف هذه المسؤولية وكفوءاً لهذه البطولة عليه أن يكون مسؤولاً واعياً لطبيعة الظرف التاريخي الذي نمر به، متفهماً لمطالب الأمة الحقيقية، مقدراً خطورة الوضع وعظم المهمة الملقاة على عاتقه فلا يفرّط بها، ولا يقول أكثر مما يعني ويريد حقاً، ولا يبالغ ولا يندفع وراء المصالح الضيقة، ولا يتعصب لعقيدة سياسية.

مطلوب من الجيل العربي الجديد الواعي المسؤول أن يكتل كل القوى ويجمع كل الفئات في وحدة قومية متماسكة تعمل بجد وإخلاص وتفان لتحقيق وحدة لم يتهيأ لها ظرف ناضج كهذا من قبل لترجع أمتنا ثانية للتاريخ قوية عزيزة منيعة متطورة تفيض خيراً على أبنائها وعلى البشرية جمعاء.

إن آلام ومساوئ التجزئة وعظمة الوحدة وضرورتها الملحة تستحق التضحية بكل كسب حزبي والتنازل عن شؤون الذات والمصالح ونبذ الاختلافات وغسل الأحقاد.

إن الإخلاص العميق والمسؤولية الواعية لا يمكن أن تدع قضية كبرى كالوحدة تضيع أو تشوه أو تجمد. إن إخلاصه لأمته ولضميره وللحق يوجب عليه العمل الجدي لجمع صفوف كل المخلصين المسؤولين لتحقيق وحدة أمة العرب.

٥ ــ المرحلة الانتقالية ضرورية لتحقيق الانقلاب(*)

أمام الثورة الآن سؤال أساسي يتناول طبيعة الحكم الكفيل بتحقيق أهدافها.

من الحقائق الواضحة عن نظام الحكم البائد هو أنه كان مثالاً كاملاً للديمقراطية المزيفة الكاذبة.

فقد أخذ بأشكال وقوالب نظام الحكم الديمقراطي البرلماني المعروف بالغرب وثبتها على قاعدة مجتمع فاسد ضعيف متأخر فكانت النتيجة المنطقية المنتظرة هي أن الرجعية الداخلية تصاعدت قوتها من الأسفل وسيطرت على النظام واستعملته لأقصى الحدود لتحقيق منافعها الخاصة في الحكم والنفوذ والإثراء.

فالنظام البرلماني لم يستطع التأثير في الرجعية الداخلية وتطويرها في طريق الإصلاح والتقدم بل العكس هو الذي حصل فقد وقع النظام بيد الرجعية فاستغلته أسوأ استغلال واستعملته لإسباغ صفة الشرعية على الوضع الفاسد الراهن. وهكذا صار القانون وتشكيلات الحكومة ومؤسساتها السياسية جميعها تخدم مصلحة الفئة الحاكمة والجماعة التي تحيطها من المستغلين المتنفذين. وإن كانت هناك نتيجة عامة نستطيع الوصول إليها وحكم يمكننا إعطاؤه على الحكم الوطني حتى قيام الثورة فهو هذا: لقد أثبت النظام البرلماني الغربي فشله في خلق مجتمع قوي متقدم حر. فجميع مظاهر وأشكال الديمقراطية البرلمانية كالقانون والبرلمان والصحافة لم تؤد وظيفتها المنتظرة ولم تعط الفوائد التي حصلت عليها المجتمعات المتقدمة التي يسود بها هذا النظام.

نحن نعرف أن الثورة قامت لتحقيق نهضة شاملة عميقة في حياة الشعب

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٤/ ٧/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

تتناول أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية فهل يمكنها أن تنجز ذلك بواسطة الحكم الديمقراطي البرلماني المعروف بالغرب والذي جربه العراق لفترة ليست بالقصيرة؟ هناك تناقض بين الغاية والوسيلة. الغاية هي تحقيق هذا الانقلاب، والوسيلة قد ثبت عجزها وفشلها بالتجربة العملية التي مرت بها البلاد.

أمام الثورة طريقان لتحقيق أهدافها: الديمقراطية البرلمانية والديمقراطية الثورية.

إن إيجاد الحل الصحيح لهذه المشكلة لا يمكن أن يستخلص من غير مقتضيات نوعية الأوضاع الراهنة في البلاد والظروف التي يعيش بها الشعب فالديمقراطية البرلمانية كنظام الحكم تتطلب مستوى معيناً وحداً أدنى من التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي غير متوفر الآن في البلاد وإلا فإنها ستقع فريسة الرجعية الداخلية تستعملها كأداة لتحقيق مصالحها الخاصة كما حدث بالفعل في العهد البائد. وتجارب بلدان كثيرة في العالم قد أثبتت المثل ـ وما الحرب الأهلية وعدم الاستقرار الداخلي في إندونيسيا إلا مثل على ذلك والذي أدى إلى ظهور فكرة الديمقراطية الموجهة التي نادى بها الرئيس سوكارنو كوسيلة لتحقيق الاستقرار والوحدة والتقدم. .

نحن نعرف بأن لنظام الحكم الديمقراطي البرلماني منزلة عالية في نظر الناس خصوصاً المثقفين منهم وأن لكلمة الديمقراطية احتراماً كبيراً في أوساط الشعب. ولكن قضية خطيرة كتقرير نظام الحكم لا يمكن أن تخضع للآراء الدارجة والمفاهيم الشائعة السطحية بل على الدرس الموضوعي كحقائق واقع البلاد ونتائج التجربة الحية التي مرت بها.

الحقيقة الإيجابية عن الوضع هي أن مجتمعنا ما زال متخلفاً في كل نواحيه لدرجة هي دون ما يتطلبه النظام الديمقراطي البرلماني.

إذاً لا بد من مرحلة انتقالية من الحكم الثوري الذي يركز جهوده لإحداث ارتفاع محسوس في حياة الشعب اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.

والذي يبدو أن هذا الحكم الثوري الانتقالي لا يستطيع أن يراعي كل أصول الديمقراطية البرلمانية ويحقق أهدافه بنفس الوقت. فالوضع الداخلي مفكك يحتاج لتماسك وتنمية وحدة شعبية قومية متينة، ومستوى المعيشة منخفض والتفاوت

في الدخل كبير والأمية تسود أكثرية الشعب والثقافة مشوهة ناقصة مضطربة والحياة الاجتماعية متناقضة بين القديم والجديد والفكر ضعيف مجدب. كل هذه الأوضاع تحتاج لحكم قومي قوي كفوء يستطيع الاضطلاع بمهمة إحداث تغيير جذري في هذه الأوضاع للأحسن وهذا الحكم لا يمكن أن يكون اعتيادياً على النمط البرلماني الغربي بل يتطلب الكثير من الحزم والقوة وتعبئة الكفاءات لأقصى حد. والمقدرة على البت الحاسم السريع والكفاءة في العمل مما لا تسمح به طريقة الحكم البرلماني المعروف.

الحكم الثوري الانتقالي ضروري لإعادة خلق الفرد من جديد لتكوين المواطن الصالح ذي العقلية والموقف الذهني والقيم المناسبة للثورة والمنسجمة مع أهدافها، وعلى وجه التخصيص نذكر أن هذه المرحلة تتطلب توجيهاً ثقافياً وفكرياً يستهدف اقتلاع النظرة الشخصية الأنانية السائدة وغرس مبدأ الصالح العام كمقياس أعلى للخطأ والصواب.

ومتى ما تم الوصول بالمجتمع لمستوى عالٍ من التماسك الداخلي والتقدم الثقافي والرخاء الاقتصادي وتحققت الشروط اللازمة لخلق المواطن الصالح: الكفوء المنتج الأخلاقي العامل للصالح العام عندها يستطيع المجتمع التحول للديمقراطية البرلمانية دونما خوف من أي محذور.

٦ ــ معالم الحكم الثوري(*)

تعرضنا في مقال أمس لموضوع نظام الحكم الذي تتطلبه الثورة لتحقيق أهدافها، وقلنا إن المرور بفترة انتقالية من الحكم الديمقراطي الثوري ضروري لذلك. والآن نحاول توضيح بعض الأسس التي ترتكز عليها الديمقراطية الثورية.

المبدأ الأساسي لتفسير ظهور الثورة هو أنها جزء من يقظة القومية العربية كحركة سياسية كبرى وتيار شامل يرمي إلى تحقيق مجتمع عربي موحد حر. إذاً فالثورة ليست صوتاً معزولاً عن النهضة العربية والعلاقة بينهما ليست من نوع التحالف والتعاون القائم على اتفاق المصالح المشتركة بل هو أعمق من ذلك رغم أن المصالح المشتركة موجودة وواضحة فالارتباط نابع من حقيقة أصيلة هي وحدة الأمة العربية.

دلت تجربة الجمهورية العربية المتحدة ـ والثورة في مصر على وجه التخصيص ـ أن عملية النهضة تحتاج لحكم ثوري انتقالي كما هو واضح في (فلسفة الثورة) للرئيس عبد الناصر.

إذاً فالقول بأن ما يصح في بلد قد لا يصح في العراق مردود من أساسه لأنه صادر عن مبدأ محظور هو التجزئة. . والنظرة القومية تصل منطقياً وبصورة طبيعية لاعتبار أن تجربة القومية العربية المتحررة واحدة تصح في العراق كما تصح في أي قطر عربي آخر في هذا الخصوص بالذات.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٧/٢٥، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

فالحكم الثوري الذي اهتدت له القومية العربية المتحررة يتميز بأنه يهدف إلى تحرير الشعب من أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتخلفة، وشعبيته تعني انه يتناول أوضاع الشعب الراهنة من جهة وأنه يعتمد على تحشيد كافة الإمكانيات والكفاءات من مختلف فئات وأوساط وجماعات الشعب وتنظيمها لبناء مرافق المجتمع من جهة أخرى. فهو لا يعتمد على الأقلية ولا على فئة مختارة ولا على مؤسسة واحدة بل على مجموع الشعب. هذا هو مضمون شعبية الحكم لا الأشكال السياسية والمظاهر الخارجية التي يتميز بها الحكم البرلماني الغربي أي إن مفهوم الديمقراطية يتوجه لهدف الحكم ومادته أكثر من طريقته وتوازنه.

والحكم الشعبي الثوري يعطي للعلم مكانة رئيسة في تحقيق هدفه البناء فهو في تنظيمه الحياة الاقتصادية كإحداث نمو اقتصادي متوازن وعدالة اجتماعية في توزيع ثمراته وتنمية ثقافة قومية حرة مبدعة وتنظيم الحياة الاجتماعية وعلاقات فئات المجتمع ببعضها وعلاقة الفرد بالدولة والدولة بالدول الأخرى يعتمد على العلم ويستعمله لأقصى الحدود ليثبت هذه الجوانب على أسس موضوعية سليمة.

ففي مجتمع متخلف في شتى نواحي العلم والثقافة والوعي العام لا يستطيع الحكم الشعبي أن يعتمد على عملية التصويت العددي في تقرير مواقفه وخططه التفصيلية في بناء المجتمع بل على حقائق العلم الثابتة.

كذلك يتميز الحكم الشعبي الثوري بأنه يعمل على تفتيح إمكانيات وطاقات الشعب بفتح الفرص أمام الجميع بتثبيت ذلك النوع من الحريات في الفن والكتابة والإعمار وشتى نواحي الإنشاء وفي الشؤون الاجتماعية للناس وفي ربط منزلة الفرد بمقدار مساهمته في بناء المجتمع الذي يساعد على تثبيت المعنى الصحيح للحرية وغرس الاحترام لقيمة الإنسان وبذلك يتهيأ الجو للديمقراطية بشكلها البرلماني بعد الانتهاء من المرحلة الانتقالية. وبتعبير آخر يتميز الحكم الشعبي بأنه يعطي مضموناً جديداً للحرية ينبع من واقع الشعب ومقتضيات نهضته القومية الكبرى.

لنظام الحكم الثوري هدف وقصد يعمل لتحقيقه هو تحقيق النهضة العربية ولا يمكن أن يكون تائهاً لا قصد ولا غرض له. فمقياس الخطأ والصواب،

والإخلاص والخيانة والبناء والهدم موجود وصادر من قيمة موضوعية هي مصلحة النهضة القومية بعكس الديمقراطية البرلمانية التي لا تقدم معياراً غير التصويت العددي الذي قد لا يفي بالغرض في وضع متخلف مفكك كوضعنا الحاضر.

إن القومية العربية شعبية ولا يمكن أن تكون غير ذلك، وهي ديمقراطية بحكم اعتمادها على الشعب، وكل ما في الأمر هو أن شعبيتها وديمقراطيتها تنبع من تجربتها الحية وظروفها الراهنة لا من نظام سائد في مجتمعات أخرى تختلف بتجاربها وظروفها عنا. القومية العربية ترفض الاصطناع والتقليد واستيراد الحلول من الخارج وهي من القوة والخصب بحيث يمكنها أن تبدع نظاماً للحكم يكفل تحقيق أهدافها.

٧ ــ الثورة والإصلاح(*)

للإصلاح الاجتماعي طرق عديدة تختلف باختلاف الظروف التي يعيشها المجتمع.

فلكل وضع معين نظرة تصدر منه وتكون نتيجة منطقية لتفاعل ظروفه، فطريقة الإصلاح التي تصدر عن وضع اجتماعي متخلف تكون دائماً منسجمة معه وبنفس مستواه والعكس صحيح.

الوضع الاجتماعي الذي ساد وطبع مجتمعنا قبل الثورة يتصف عموماً بالفساد الشامل العميق والتخلف بمختلف النواحي: الفنية والعلمية والإدارية وكل مجالات الكفاءة الأخرى. وبشكل منطقي منتظر ترشحت منه نظرة خاصة للإصلاح وطريقة معينة في معالجة المشاكل من نفس نوعية الظروف السائدة فجاءت متشائمة شبه يائسة بطيئة غير كفوءة، تعتمد على التجربة والخطأ، مترددة، ضعيفة، وخيالية.

الإصلاح الاجتماعي حسب نظرة العهد البائد محدود بإمكانيات الواقع ولا يمكن أن يتعداه أو يزيد عليه. فالواقع موجود ليبقى كالبديهية المسلم بها ومقدار ما يسمح به هذا الواقع ويعطيه من إصلاح هو كل ما يمكن أن يعمل.

ويمكن توضيح ذلك بمثل عملي. يحاول الحكم البائد القيام بمشروع توزيع أراضي أميرية على الفلاحين فتتكلف الحكومة بحفر نهر الدجيلة ونواظمه وتصرف الأموال في إصلاح الأرض وتحويلها لأرض صالحة للزراعة ويتهيأ كل شيء للتوزيع فيأتي الإقطاعيون المجاورون ويدعون ملكية الأرض فتخضع الحكومة للضغط وتتنازل لهم عن نسبة كبيرة من الأرض مقابل سكوتهم ويستفيد

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٨/ ٧/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

أصحاب الأراضي المجاورة من الترع والطرق وكل التسهيلات التي قامت بها الحكومة دون مقابل.

وهكذا يتقلص المشروع وتبدد الموارد وينحصر في ما يسمح به الملاك الكبار المجاورون وهو شيء بسيط جانبي.

وهكذا جاءت الإصلاحات التي قام بها العهد البائد متكافئة مع الظروف الراهنة والواقع الفاسد، بطيئة جانبية مرتجلة، تهدف إلى تخفيف حدة التوتر السياسي ونقمة الشعب والترفيه السريع السطحي، لا إحداث تغيير جذري عميق في أوضاع الواقع الفاسد الذي هو نقطة الانطلاق وهو الذي يعين كمية ونوعية ومدى الإصلاح الممكن القيام به. وبما أن الواقع الفاسد مجدب ضعيف الإمكانيات متكلس لا يمكن أن يعتصر منه شيء مفيد جدياً لذلك كان محكوماً عليه بالإفلاس والفشل.

كان ذلك في العهد البائد فكيف سيكون في عهد الثورة؟

لم يكن التبدل الذي حدث في البلاد صدفة عابرة لا ارتباط لها بعملية التفاعل والتطور الجارية في بوتقة المجتمع ولا وليد ظرف مناسب خارجي فرض نفسه من فوق، بل على العكس.

فالتبدل الذي حدث لم يكن غير نتيجة منطقية للتطور الاجتماعي وتجسيداً لانتصار إرادة الخير في الشعب على الفساد والظلم والشر. أي إنه ظاهرة أصيلة لا مصطنعة.

فالنظرة الثورية للإصلاح لا تبدأ من الواقع الفاسد بل من إرادة الشعب الخيرة التي حركت الثورة، لذلك فالإمكانيات عظيمة والمجال واسع. فعملية الإصلاح لا تتكيف للواقع ولا تحاول إرضاءه والحصول على موافقته بل تلغيه من أساسه لتقيم محله بناء جديداً مؤسساً على نظرتها ومنطقها، إنها عملية تغلب مستمر على الواقع وإخضاعه لإرادة الشعب الحقيقية التي هي إرادة الحق والخير.

إمكانيات الإصلاح الثوري لا يحدها ولا يقررها غير قوة الدفع في الثورة نفسها أي الإرادة التي تقف وراءها. فكلما زادت إرادة الثورة قوة ووضوحاً وتبلوراً تفتحت أمامها آفاق جديدة واكتشفت كنوزاً ثمينة من إمكانيات الإصلاح والإنشاء والتعمير والتحسين. أما الظروف الراهنة فلا تدخل في الحساب إلا من حيث التكتيك في التغلب عليها وإخضاعها؛ فالثورة تتعرف وتدرس الواقع لا لتتنازل له وتخضع له بل لتنظم خطتها للقضاء عليه.

وبناء على هذه النظرة للإصلاح يمكننا تكوين أحكام عن بعض القضايا العملية في السياسة العامة.

كان العهد البائد يعالج قضية الوحدة العربية من خلال نظرته المذكورة فكان طريقه لها يتصف بالعجز عن تحقيق شيء جدي فكل ما يمكن عمله في هذا الحقل هو الذي تسمح به الرجعية ومصالح العوائل المالكة ومصالح الاستعمار.

أما النظرة الثورية فتوجب الجرأة والإقدام ووضع إرادة الشعب الحقيقية فوق كل الاعتبارات الشخصية والإقليمية وكل ما يسمى بالظروف المحلية والمشاكل الخاصة. عندها تبدو الوحدة سهلة في حقيقتها لأنها تستند على إرادة الأمة لا كما كانت تصورها الفئة الحاكمة القديمة، وتيارها الفكري وقيمها.

على هذا الصعيد الثوري يجب أن ننظر لقضية الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة لا من خلال قيم ومفاهيم العهد البائد الفاسد.

هناك أيضاً قضية جهاز الحكم والإدارة. تقوم نظرة العهد البائد للحكم على أنه حرفة دقيقة لا تجيد حذقها إلا الأقلية المختارة من العوائل المتنفذة فهي تتطلب كثيراً من الشروط الخاصة كالمال والجاه والسن والشكل والمجالات الكلامية والتمرس في الحياة الاجتماعية المترفة الارستقراطية تحاط بالهيبة والعظمة والفخفخة الخارجية والأسماء والألقاب.

أما الإخلاص الصافي العميق للصالح العام والكفاءة في العمل والنزاهة في التصرف وروح المسؤولية فغير مهمة وليست ضرورية.

لذلك لم يكن جائزاً ولا مقبولاً بقيم العهد البائد أن يأتي شباب من عامة الشعب لم يسبق لهم أن تسلموا مناصب كبيرة وبعيدين عن أوساط الارستقراطية المختارة الحاكمة فتوكل لهم وزارات ومناصب هامة في جهاز الدولة. أما النظرة الثورية فترى أن الحكم والإدارة واجب قومي وخدمة عامة تعطى للأكفاء المخلصين المناضلين من أبناء الشعب دونما أي اعتبار آخر. والآن والثورة تدرس قضية التصفية التامة للجهاز السياسي والإداري القديم وتوجب عليها نظرتها الانقلابية الاعتماد على كفاءة وإخلاص أبناء الشعب من مختلف الميادين فتعمد لبناء جهاز سياسي وإداري من مادة الشعب دونما أي اعتبار لغير الإخلاص والكفاءة.

كانت الإمكانيات السياسية والإدارية محصورة في نطاق فئة معينة صغيرة مما جعلها محدودة قليلة أما هي اليوم فغير محدودة تتسع لكل الشعب، غنية لا حدود لها.

ومثل ثالث للتفريق بين النظرتين هو قضية الإصلاح الزراعي.

كانت إمكانيات العهد البائد في إحداث إصلاح زراعي شامل يعيد النظر في توزيع ملكية الأرض ويوفر الشروط والظروف المناسبة لتحسين أحوال الفلاحين ورفع مستواهم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي قليلة جداً إن لم تكن معدومة، فطبيعة الجهاز السياسي وعلاقته بالإقطاع وترابط المصالح الاقتصادية مع السلطة السياسية قد جعلت من المتعذر إحراز أي تقدم في هذه الناحية فكل خطوة للحد من توسع الملكية الزراعية ونفوذ الملاك الكبار وسيطرتهم على الفلاحين وإخضاعهم للضرائب لا يكتب لها النجاح لأنها لا يمكن أن تنال موافقة الإقطاع وأصحاب المصالح.

أما إمكانيات الإصلاح الزراعي في عهد الثورة فلا تقتصر على ما يرضى عنه الإقطاع ويسمح به الواقع الفاسد، بل تعتمد على قوة إرادة الشعب التي تقف وراء الثورة، الإمكانيات الآن واسعة لأنها تقوم على أساس تغيير الواقع من أساسه لا المحافظة عليه وإبقائه والاكتفاء بما تجود به.

هذا هو الفرق بين النظرة الثورية للإصلاح الاجتماعي والنظرة الصادرة عن العهد البائد. فالأولى تصدر عن مبدأ الثورة وهو تغيير الواقع جذرياً والاعتماد على قوة الإرادة العامة للشعب. بينما تقوم الثانية على مبدأ المحافظة على الواقع الفاسد والاعتماد عليه والاكتفاء بما يسمح به.

إمكانيات الإصلاح الثوري غير محدودة في حين أنها كانت فقيرة مجدبة إن لم تكن معدومة.

٨ ــ الثورة والوحدة(*)

التاريخ لا يصنع إلا بتلك الفترات التي تنضج بها كل الظروف وتتهيأ كل المؤهلات لعمل عظيم، والأمة التي تستطيع أن تصنع تاريخاً مجيداً هي التي تعي تلك الفترات وتفهمها بوضوح فتصمم وتقدم وتعمل. وقفت أمتنا العربية في نصف القرن الأخير وأمامها هدف رئيسي نبع من أعماق وجدانها ومتطلبات ظروفها هو الوحدة التامة، وبعد تعثر طويل مر كاد أن يحيل هذا المطلب من حقيقة حية إلى مجرد حلم جميل، قامت الوحدة بين سوريا ومصر التي أخرجت قضية الوحدة من الخيال للحقيقة ومن الحيز النظري للتحقيق العملي وبذلك أحدثت ثورة كبرى في الفكر والسياسة، لا ينحصر أثرها ومداها في البلدان العربية بل يتعداها إلى العالم.

فقد وضح قيام الجمهورية المتحدة نقطتين أساسيتين في الفكر والسياسة الأولى هي أن الوحدة العربية هدف أصيل صادر من إرادة الأمة الحقيقية التي هي إرادة الحق، وإرادة الأمة لتحقيق هذا المطلب قد تغلبت على كل العقبات والمشاكل وكل قوى الشر من مصالح اقتصادية وزعامات واعتبارات قطرية ومحلية.

والنقطة الثانية هي أن وضع التجزئة لم يكن أصيلاً بل مصطنعاً فرضه الاستعمار والرجعية الداخلية وبمجرد تحرر الأمة من هذه القيود ظهرت حقيقة إرادتها وإذا بها تسير في طريق الوحدة بشكل طبيعي. فمصر التي كانت تعد بعيدة عن تيار القومية العربية أصبحت في طليعة الركب العربي المتحرر.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٣٠/ ٧/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

واليوم تقف الثورة عندنا وجهاً لوجه أمام قضية أساسية تتطلب فهماً سليماً ووعياً ينفذ إلى أعماق الظرف التاريخي الذي نعيشه الآن ليقف على الإمكانيات المتوفرة فيه لحمل ثورة الوحدة العربية إلى مرحلة أخرى.

قلنا في مقال سابق إن الثورة التي حدثت لا يمكن أن تكون مجرد صدفة عابرة وهي ليست حدثاً معزولاً عن تيار النهضة القومية الشاملة.

ليست الثورة صدفة عابرة لأنها ذات أسس وجذور تغور في أحشاء المجتمع فهي نتيجة ذلك التفاعل الداخلي أو بالأحرى الصراع بين فساد الواقع وإرادة الشعب الخيرة، ونحن عندما نقول إن الثورة نتيجة للتفاعل الاجتماعي الداخلي لا نعني أن ذلك محصور في نطاق قطري ضيق بل نقصد به التفاعل الاجتماعي الجاري في المجتمع العربي كله.

فالاستعمار والرجعية استهدفا في العهد البائد بالدرجة الأولى عزل العراق عن تيار القومية العربية المتحرر وتطوير كيان عراقي ملكي يستند في بنائه الاجتماعي على الإقطاع والأقلية المتنفذة من محترفي السياسة، ويتبع الغرب في سياسته الخارجية بشكل مطلق.

ومن أخطر ما يجب توضيحه في هذا الاتجاه هو هذا الترابط الوثيق والعلاقة المتينة بين رجعية وخيانة العهد البائد وبين معارضة تيار القومية العربية المتحررة.

ومن هذا الترابط الوثيق انبثق حلف بغداد وذلك الاتجاه العنيف ضد الجمهورية العربية المتحدة الذي طبع العهد البائد قبل الثورة.

وجاءت الثورة لترجع الشعب إلى حقيقته وتزيل كل آثار الاصطناع والتشويه والانحراف التي فرضها الاستعمار والرجعية.

واليوم ونحن نقف على أبواب عهد جديد به كل إمكانيات التحرر نطرح قضية الوحدة لا لغرض المناقشة النظرية بل للتحقيق الفعلي لأن الحواجز المصطنعة قد زالت وأصبح الوضع مهيأ لها بشكل طبيعي.

إن وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة يجب ألا ينظر لها على أنها مشروع سياسي يحتمل الخطأ والصواب ويتضمن الحسنات والسيئات كأي مشروع توحيد أو ائتلاف أو تحالف بين كيانين مستقلين اقتضته الظروف الحاضرة، بل هي التجسيد العملي لحقيقة المجتمع العربي الأساسية ألا وهي وحدته القومية.

الظرف الحاضر مهيأ بشكل لم يسبق له مثيل في نصف القرن الأخير للقيام بخطوة إيجابية لتحقيق الوحدة.

فمن الناحية القطرية زالت العقبات الرئيسية وتهيأ للبلاد أول حكم ثوري صادر من صميم الشعب ومعبر بإخلاص وصفاء عن إرادته الحقيقية، به طاقات الانقلاب الجذري العميق في جميع جوانب المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن تغلب إرادة الشعب الثورية على الظروف الفاسدة المتخلفة قد هيأ البلاد لمتابعة النهضة العربية الشاملة والمساهمة الجدية في تحقيق أهدافها الكبرى.

تهيؤ الظروف ونضجها لتحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية يصدران عن التغير الأساسي الذي حققته الثورة في التطور الاجتماعي ألا وهو وصول إرادة الشعب الثورية إلى مركز القيادة والسيطرة على الواقع الفاسد بعد أن كانت ترزح تحت ثقله وتنوء بقيوده، وبضوء هذه الحقيقة يتضح خطأ وزيف الميول لما هو أقل من الوحدة التامة كالاتحاد الفدرالي مثلاً.

إن القول بوجود ظروف خاصة للعراق تستوجب عدم الإسراع والمحافظة على الوضع الداخلي عن طريق اتحاد فدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة ترقد وراءه نظرة العهد البائد للإصلاح التي تعرضنا لها في المقال السابق، فهي نظرة ضيقة تبدأ من الأوضاع الراهنة وتأخذها كحقيقة مسلم بها ومنها تقيس إمكانيات التقدم والإصلاح.

إنها تنظر للوحدة العربية كعمل ثوري يصارع ويتغلب على أوضاع التجزئة والانحراف والمصالح الشخصية والزعامات والاعتبارات الإقليمية والمحلية وكل ما هو فاسد من آثار العهد البائد بل كعمل يجب أن يتكيف مع هذه الأوضاع ويخضع لمنطقها والذي يعني تحكم الواقع الفاسد في إرادة الأمة الحقيقية ومصلحة عددها وبالتالي قتل قضية الوحدة بتحويلها لأشكال جامدة ميتة مبتورة من الاتحادات الفدرالية وغيرها.

إن المنطق الذي يبرر به الاتحاد الفدرالي كحل يعوض عن الوحدة التامة قائم بأساسه على هذا الاعتراف الضمني بقوة الواقع الفاسد والخضوع له. وعبثاً يحاول هذا الاتجاه أن يبرر نفسه بدعوى التعقل والواقعية ومراعاة الظروف وعدم التسرع والحكمة وغير ذلك، فهو في حقيقته ينطوي على تحرك رواسب العهد البائد الفاسد ضد الوحدة. إنه اتجاه التجزئة في حقيقته وإن اتخذ الآن شكل الدعوة

للفدرالية فبسبب مد القومية العربية الطاغي الآن الذي لا يجرؤ تجاه التجزؤ التصريح بمعارضته ولا يستطيع الوقوف بوجهه.

إننا الآن في فترة تاريخية حاسمة وعلينا ألا ننساق في التفكير المجرد الذي يضخم الأمور ويبالغ في المصاعب ويصطنع المشاكل ويتوهم العراقيل ليصوغ لنفسه تبريراً كاذباً لمعارضة الوحدة.

علينا أن نعرف أن كل الحلول التي تطرح كبديل للوحدة التامة مع الجمهورية العربية المتحدة تستند إلى منطق الواقع الفاسد لا منطق الثورة وأنها تخفي وراءها مصلحة الرجعية التي حاربت الوحدة سابقاً بشكل سافر صريح وتحاربها اليوم عن طريق التشكيك وزرع الأوهام والمخاوف وتقديم المشاريع المبتورة الميتة.

إن الخطر على الوحدة العربية يكمن في حصرها بأطر جامدة تمتص حيويتها وتضعف تيار الثورة الصادرة من أعماقها كأمثال الاتحادات التي تقترح بين الآونة والأخرى. فالوحدة العربية لا تثبت ولا ترسخ ولا تصبح حقيقة واقعة إلا إذا كانت باعثاً للإبداع والبناء الإيجابي والتقدم الاجتماعي ومصدراً لزيادة قوة الأمة السياسية والعسكرية وإغناء لثقافتها ورفعاً لمستوى معيشة أبنائها، وذلك ما لا يستطيع تحقيقه غير الوحدة التامة.

أمام أمتنا الآن ظرف ناضج مهيأ لأن تصنع تاريخاً مجيداً بتحقيق وحدتها القومية.

٩ ــ التخطيط في العمل السياسي(*)

كثيراً ما نتحدث عن الفرق بين العمل المصمَّم والعمل المرتجل ونفضل الأول على الثاني. ولكننا نحتاج إلى الكثير من التوضيح لمضمون ذلك ونقل البحث من العموميات للتخصيص الدقيق.

تقف ثورتنا اليوم أمام وضع اجتماعي وسياسي واقتصادي معقد وفاسد، وبيدها سلاح الإرادة الصميمة الصادقة لتغييره للأحسن. ولكن عملية التغيير العميقة الشاملة ليست بالسهولة التي قد يظنها البعض وبالبساطة التي قد تتبادر إلى الذهن البسيط. الواقع الذي بين أيدينا مكون من قوى متعددة يؤثر بعضها ببعض وسلسلة من الأسباب والنتائج متشابكة متداخلة لا يسهل تشخصيها بالنظر المجرد ولأول وهلة، فما يبدو على السطح قد يختلف عن الباطن والعكس بالعكس.

وبجانب صفة التعقيد هناك صفة الارتباط المنطقي فالمجتمع ليس مجموعة ظواهر عابرة اجتمعت بالصدف، بل ترتبط قواه وجوانبه بمنطق إذا ما فهمناه على حقيقته أمكننا استعماله لتحليل المجتمع لعوامله الأولية وتشخيص الأسباب والنتائج فيه.

العمل السياسي المرتجل يتجاهل هاتين الحقيقتين عن المجتمع: التعقيد والترابط المنطقي، فهو لا يعالج غير الحوادث الآنية الطارئة فينفعل بها ويحاول حلها بانفراد: لا كمجموعة ممتدة في الماضي وتحدث الآن ويمكن أن تستمر في المستقبل. العمل السياسي المرتجل يعالج ما يرى أمامه الآن فقط، لذلك فهو دائماً منقاد للحوادث يتأثر بها ويردد صداها.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٣/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

وبما أن الحوادث الجارية اليومية متقلبة متناقضة غامضة، لذلك من المنتظر أن تكون السياسة المرتجلة متقلبة متناقضة غامضة.

أما العمل السياسي المخطط فهو الذي يرى حقيقة التعقيد والترابط المنطقي في المجتمع ويفهم التطور الاجتماعي كسلسلة من الحوادث ممتدة في الماضي والحاضر والمستقبل ذات اتجاه وقصد. لذلك يضع خطة مفصلة شاملة تنفذ على مراحل وتعدل كلما توضّحت معلومات جديدة وتغيرت الظروف تستهدف تغيير اتجاه الحوادث أي تغيير وجهة سير المجتمع من الهبوط إلى الصعود، من التأخر إلى التقدم. إنه يؤثر في الحوادث ولا يتأثر بها ويسعى للسيطرة عليها لا أن تسيطر عليه. إنه لا ينفعل بالحوادث اليومية، فموقفه من هذه القضية بالذات لا تقرره تلك القضية لوحدها بل كل ما يتعلق بها من قضايا أخرى وما يمكن أن يتأثر بها. العمل السياسي المخطط لا ينخدع بالظواهر ولا يغير اتجاهه لمجرد تغير حادثة بسيطة أو تبدل عابر في الأوضاع.

أمام حكومة الثورة الآن وضع داخلي معروف بفساده الشامل العميق المركز. هناك حقيقة موضوعية عن هذا الوضع هي أن الرجعية الداخلية ذات جذور ممتدة في كل زاوية من زوايا المجتمع ولها قوى وإمكانيات وأعوان وأنصار، وأنها لا يمكن أن تكون بجانب الثورة قلباً وقالباً إذا أردنا أن ننظر للأمور نظرة موضوعية علمية. الرجعية في صميمها عدوة الثورة أرادت هي أم لم ترد وأردنا نحن أم لم نرد.

بقي علينا أن نضع الخطة لتصفيتها من المجتمع دونما أي التفات لتقلباتها التي تمر من يوم إلى يوم، فقد يصدر من الرجعية تصرفات ومواقف مؤيدة للثورة بظاهرها وقد تأتي عن حسن نية من بعض الأفراد في لحظات غير اعتيادية من الندم وتأنيب الضمير، ولكن كل ذلك لا يمكن أن يغير جوهر الحقيقة العلمية التي تضع الرجعية بشكل حتمي في صف معاكس للثورة. والسياسة المخططة لا يمكن أن تنخدع بذلك أو أن تنفعل به.

وأمامنا وضع دولي يتطلب المعالجة: فهناك الاستعمار الذي يقف بصورة طبيعية ضد القومية العربية، ولا يمكن أن يكون غير ذلك إذا لم يحدث تغير أساسي بنظرة تلك الدول لنا ولنهضتنا الحاضرة.

قد يتغير موقف الاستعمار من يوم لآخر فيبدو صديقاً اليوم في حين أنه

كان عدواً بالأمس. إن التغييرات اليومية الجارية بمواقف الاستعمار يجب أن يسبقها تغيير أساسي في نظرته لنهضتنا لنستطيع تغيير نظرتنا نحن إليه وبالتالي تغيير سياستنا تجاه السياسة المصممة المخططة التي تصدر عن الحقيقة الموضوعية ولا تتأثر بالتغيرات الطارئة التي تخفي ورائها الغرض الأساسي وهو ضرب القومية العربية والقضاء عليها نهائياً.

إننا الآن أمام مهمة شاقة تتطلب التخطيط المعتمد على الحقائق الثابتة الموضوعية لا التغيرات الطارئة المؤقتة. وعن طريق التخطيط العلمي فقط نستطيع تحقيق الانقلاب الشامل العميق في أوضاعنا المتخلفة.

١٠ ــ الثورة والسياسة الخارجية(*)

السياسة الخارجية شأن جميع جوانب السياسة العامة الأخرى يجب أن تنبثق من فلسفة المجتمع والأسس الفكرية والأخلاقية التي يقوم عليها.

إن المجتمع المتحرر لا يمكن أن تكون سياسته الخارجية معارضة لقضية التحرر التي تكافح من أجلها الأمم الأخرى، كما إن المجتمع الذي يسوده الإرهاب والظلم الاجتماعي منقاد طبيعياً لسياسة خارجية متعصبة رجعية تساند الاستعمار والظلم في جميع العالم.

وبناءً على هذا المبدأ لا يمكن أن نفسر ظهور اتجاه الحياد الإيجابي كأساس لسياسة الأمة العربية الخارجية إلا بأنه انعكاس لحركة التحرر الشاملة التي تطبع النهضة العربية الحالية. كانت سياسة مصر في عهد الملكية تابعة للاستعمار رجعية المرامي خائنة لمصلحة الشعب، وكانت سياسة سوريا قبل التطور القومي التقدمي الذي حصل فيها مترددة ضعيفة عاجزة عن حفظ مصلحة الشعب والدفاع عن سلامة الأمة، وكانت سياسة العراق قبل الثورة موغلة في التبعية للاستعمار الغربي ممعنة في التعصب ضد أمم كثيرة من العالم دونما مبرر قومي، تساند كل ما هو رجعي استعماري وتعارض كل ما هو تحرري في جميع أنحاء العالم.

قامت الثورة في مصر ضد الواقع الفاسد وحدث التطور التقدمي في سوريا فأخضع الاستعمار لإرادة الشعب وقامت الثورة في العراق ضد كل الأوضاع المتخلفة الرجعية فكونت بمجموعها حركة ثورية تحررية تهدف لإحداث نهضة

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٥/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

شاملة في أوضاع الأمة العربية جمعاء انعكست في سياسة خارجية جديدة. لذلك لم يكن ظهور نظرية السياسة المستقلة والحياد الإيجابي والتعايش السلمي مع جميع الأمم صدفة ولا مجرد تبدل في رأي السلطة الحاكمة بل انعكاساً منتظراً للتبدل الداخلي الذي حدث.

فبقدر ما تكون سياستنا الداخلية تقدمية حرة بناءة تكون سياستنا الخارجية متحررة متعاونة متسامحة، فالتحرر الداخلي هو الذي يهيئ الركيزة للسياسة الخارجية المتحررة ويصنع الجو الملائم الذي ترعرع فيه.

ومعرفة خطوط السياسة الخارجية التي نريد اتباعها يعتمد على مدى وضوح وتبلور اتجاه الثورة في الداخل من حيث أهدافها الآنية والبعيدة.

والآن نحاول توضيح بعض الأسس الرئيسة التي تحقق تكوين سياسة خارجية مستقرة تنسجم مع روح الثورة وطبيعتها.

قلنا في مقال سابق إن السياسة العامة الصحيحة المثمرة هي التي تستند إلى الحقائق الموضوعية للمجتمع، فكل وضع اجتماعي له مميزات وخصائص معينة وأسس يرتكز عليها بناؤه. هذه الخصائص والأسس الراسخة هي الحقائق الموضوعية التي يجب أن تكون نقطة الانطلاق في رسم السياسة العامة.

الحقيقة الأساسية **الأولى** هي القومية العربية كحركة تهدف لتحقيق مجتمع عربي موحد حر متطور، فالدفاع عن كيان الأمة العربية والعمل على دعمه وتحقيق تكامله ونموه هي حجر الزاوية في سياستنا الخارجية. إن العراق جزء من الوطن العربي وسياسته القطرية يجب أن تستوحى من مبدأ وحدة الأمة العربية فمشاكلنا القطرية وعلاقاتنا الدولية التي قد تبدو خاصة على السطح هي في حقيقتها العميقة قومية والتطورات السياسية والحوادث التي تتابعت خلال السنوات القليلة الأخيرة كلها تشير وتدل على ذلك بوضوح وجلاء.

هذه حقيقة لم يوجدها الذهن المجرد ولم يبتدعها الخيال ولم تفرض من فوق بل هي فرضت نفسها على الحوادث وأثبتت وجودها في التاريخ وبقيت مصرة على البقاء رغم كل المصاعب التي اعترضتها كمؤامرات الاستعمار والرجعية الداخلية لإضعافها وبالتالي قتلها نهائياً.

هذه الحقيقة حتى ولو لم يستطع المنطق النظري إثباتها ـ وذلك غير صحيح ـ تبقى قائمة بحكم وجودها الحي في الواقع. إنها حقيقة أصيلة وكل تجاهل أو نكران لها اصطناع وبعد عن الواقع.

لذلك فسياستنا الخارجية المنبثقة عن الثورة ـ تتجه بشكل طبيعي لتحقيق الوحدة العربية الكبرى دون أي تردد، ولتذليل كل الصعوبات التفصيلية والتغلب على كل العقبات الجانبية التي قد تعترض تحقيق هذا المطلب القومي الملح الذي هو ثورة بحد ذاته.

الحقيقة الأساسية **الثانية** هي أن الأمة العربية ذات شخصية مستقلة وإمكانيات عظيمة للإبداع والإنتاج الحضاري، فأصالتها القومية وقدرتها على حل مشاكلها بنفسها وتكوين النظام الذي يلائمها تستدعي الوقوف من المذاهب والنظم المتطاحنة في العالم موقف المستقل الذي لا يندفع لأخذ أي نظام بحذافيره فلا يقلد ولا يتبع بل يستفيد من تجارب تلك النظم في محاولته لتطوير نظام يناسبه ينبع من حاجاته ومميزاته القومية وأوضاعه الاجتماعية. هذه الحقيقة يجب أن تكون نقطة ارتكاز للحياد العقائدي في سياستنا الخارجية فلا نندفع وراء أي نظام بشكل مقلد أعمى ولا نعادي أي نظام بشكل متحجر متعصب. ففي استفادتنا وفي تأييدنا وفي معارضتنا يجب أن نعتمد على الاستقلال والمقدرة على إبداع نظام من داخلنا والوعي الصحيح لخصائص وملابسات تلك النظم. وهذه السياسة الخارجية المستقلة تجاه النظم السياسية والاقتصادية والفلسفية المتباينة في العالم من حولنا تحمي نهضتنا من الانحراف والتشويه وكياننا من الانحلال والذوبان في خضم تلك النظم والفلسفات.

الحقيقة **الثالثة** التي تصلح لأن تكون أساساً لرسم سياستنا الخارجية هي أن مجتمعنا العربي ما زال في بداية التكوين والبناء، فأوضاعنا الداخلية تحتاج الكثير من التنسيق والتشذيب والهدم من جهة والإنشاء والتعمير من جهة أخرى، فأمامنا مهمة كبرى وعمل صعب يمكن أن يستنفد كل ما لدينا من طاقات وإمكانيات الآن ويتطلب كل ما عندنا من جهود ونشاط. لذلك فسياستنا الخارجية لا يمكن أن تنصرف لنشاط دولي واسع على حساب قضية الإنشاء الداخلي القومي، بل على العكس يجب أن يكون نشاطنا الدولي موجهاً ومصمماً بالشكل الذي يخدم القضية القومية ألا وهي بناء مجتمعنا من جديد.

إن أمتنا بوضعها الحاضر لا تسمح لها ظروفها وإمكانياتها أن يكون لها غرض دولي توجه لتحقيقه جزءاً كبيراً من جهودها ومواردها، لذلك فهي لا تستطيع أن ترتبط بالتزامات طويلة الأمد وواسعة النطاق، عسكرية أو سياسية تحدّ من حريتها وتبعثر جهودها وتصرفها عن قضيتها القومية، فمصلحتها

الحاضرة تقضي أن تكون محايدة مستقلة حرة تتعامل مع الجميع حسب ما تقتضيه مصلحة قضيتها العادلة. إن التركيز على القضية القومية يتطلب الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية.

الحقيقة **الرابعة** عن نهضتنا هي أنها تنبثق من إرادة الخير في جمهور شعبنا فهي إنسانية بمراميها وأهدافها البعيدة باتجاه العالم. القومية العربية إنسانية منذ أن وجدت وبحكم طبعها الصافي الأصيل، وانبثاقها اليوم في الوطن العربي تدفعه الرغبة الصميمة لحفظ كرامة الإنسان ورفع شأنه وتحريره من قيود الجهل والفقر والمرض وتخليصه من الإرهاب والظلم والاستغلال. هذه الصفة الأساسية لنهضتنا لا بد وأن تنعكس بسياستنا الخارجية فتكون منفتحة على الأمم الأخرى كافة محبة للسلم متعاونة مع كل قوى الخير والإصلاح لتحسين أحوال البشرية جمعاء. إن التعاون الثقافي والاقتصادي والفني مع الشعوب الأخرى كافة هو المظهر العملي لسياسة الانفتاح هذه وللروح الإنسانية التي تغذي نهضتنا الحاضرة.

١١ ــ دور العراق القيادي في الوحدة العربية(*)

نحن عندما نقول إن الثورة شاملة عميقة لا نعني مطلقاً أن ذلك محصور في حدود الأوضاع القطرية المحلية للعراق، فالثورة بجذورها متصلة عضوياً بحركة النهضة القومية الشاملة التي تقوم بها أمتنا الآن.

قامت الثورة ضد الاستعمار والرجعية الداخلية ولكنها وهي تقوم بذلك أحدثت انقلاباً في دور العراق في النهضة القومية على النطاق العربي.

إن العراق الذي جعلت منه الفئة الحاكمة البائدة قاعدة للاستعمار ومركزاً للتآمر على القومية العربية وسخرت إمكانياته وطاقاته لمعاكسة النهضة القومية وحركة التحرر العربي استعاد اليوم منزلته الحقيقية الأصيلة التي تؤهله لها استعداداته وإمكانياته لتحقيق أهداف القومية العربية في التحرر والوحدة والتقدم الاجتماعي.

فالاستعمار لم يكن مخطئاً في التقدير عندما ركز على العراق ووجه كل اهتمامه ليجعل منه عدواً ومعارضاً لحركة القومية العربية لأنه بحكم تاريخه القومي وتراثه في حركة التحرر العربي وأسبقيته للدعوة للوحدة العربية وإمكانياته المادية الحاضرة يشكل مركز ثقل إذا ما عزل وجمد وتهيأت للاستعمار فرصة ضرب القومية العربية بسهولة.

هذه الاستراتيجية التي طبقها الاستعمار قد أثبتت نجاحاً كبيراً قبل الثورة، فالعراق الرسمي قد ساهم فعلاً وبصورة مباشرة في ضرب الحصار على الجمهورية العربية المتحدة وتهيئة الظروف المعادية لحركة التحرر العربي في الأجزاء الأخرى من الوطن العربي وقارب أن يكون خطراً عسكرياً مباشراً على القومية العربية.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٧/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

هذا الوضع المعكوس الذي فرضه الاستعمار والرجعية على العراق والدور الخائن المتآمر الذي شاءت الفئة الحاكمة البائدة أن تلعبه باسم العراق قد زال اليوم وعاد العراق لموضعه الطبيعي في الوطن العربي ليلعب دوره الفعّال الإيجابي في تحقيق القومية العربية المتمثلة اليوم بحركة الوحدة.

إن وضع الانعزال عن الركب العربي المتحرر لم يكن إلا شذوذاً فرض من فوق وخروجاً على الحقائق الحية لطبيعة وتكوين العراق ودوره التاريخي في حركة القومية العربية.

كان العراق القطر العربي الأول الذي شقت القومية العربية طريقها فيه فنمت وترعرعت، والسبّاق لفكرة الوحدة قبل الحرب العالمية الأولى.

وبعد أن حصل على استقلاله قام بدور فعال لتحرير الأقطار العربية الأخرى واحتضن القومية العربية وقادها وغذاها ودعمها حتى أصبح المعقل الكبير لها والملجأ للمناضلين في سبيلها. وثوراته المتعاقبة المتتالية كانت دوماً تهدف لتصحيح وتركيز الاتجاه القومي وحركة التحرر والتي توجت بثورة ١٩٤١.

وبفشل تلك الثورة انتبه الاستعمار وحليفته الرجعية الداخلية المتمثلة بالملكية والفئة الحاكمة من الساسة المحترفين أن ضرب العراق وضرب القومية العربية وحركة التحرر الشامل لا يمكن أن يتم إلا بضرب الاتجاه القومي، لذلك دأبت السياسة الاستعمارية الرجعية منذ ذلك الوقت على غرس اتجاه التجزئة وعزل العراق فكرياً وسياسياً عن الركب العربي وتحويل أنظاره إلى الغرب.

إننا نقف اليوم وسط ثورة أصيلة مخلصة صادرة عن صميم وجدان شعبنا الحي ومن أعمق أعماق ضمير أمتنا النابض، والفرصة مفتوحة لنرجع العراق لموضعه الطبيعي في الركب العربي ونحقق للعرب نصراً تاريخياً طالما هفت له القلوب وعقدت عليه الآمال.

إن الثورة التي قامت ضد أوضاعنا الشاذة المريضة، لا يقتصر أثرها على مجرد إرجاع العراق لحركة القومية العربية بل يتعداه لأكثر من ذلك، فهناك دور قيادي ينتظرنا ومهمة كبرى علينا أن نؤديها لأمة العرب.

في العراق بلغت التجربة العربية درجة عالية من النضج والتكامل واكتسبت القومية قوة عظيمة نحتاجها لا لتحرير العراق بل لتحرير العرب بكافة أقطارهم وتحقيق الوحدة الكبرى.

للعراق دور رئيسي في النهضة العربية هيأه له تاريخه الطويل في النضال القومي وأسبقيته في الدعوة إلى الوحدة العربية ونمو ونضج الفكرة القومية فيه وامتداد جذورها في تربته وتضحياته الجسيمة في هذا السبيل وثوراته وانتفاضاته القومية المتتالية التي صدرت عن طبعه وتكوينه القومي، والعراق اليوم مهيأ لدور قيادي لأسباب أخرى فثرواته الاقتصادية وإمكانياته العسكرية وحماسة الشعب ونشاطاته والإمكانيات الدفينة في نفوس أبنائه في شتى نواحي الإعمار والبناء والتنظيم كلها مجتمعة تجعله في ظروف ملائمة جداً للقيام بدور فعال لتحرير الأمة العربية وتوحيدها وتأسيس دولتها الكبرى.

بضوء هذه الحقائق الموضوعية تبرز قضية الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة كمطلب أساسي اليوم أصبح العراق مهيأً لا لعدم معارضته أو مجرد قبوله فحسب بل للعمل له بشكل مباشر جدي، فدوره رئيسي لا ثانوي، وإيجابي لا سلبي.

أمامنا اليوم فرصة تحقيق وحدة متينة ضخمة بين الجمهوريتين العربية المتحدة والعراقية والتي بإنجازها تجتاز الوحدة العربية الكبرى مرحلة التأسيس والنمو لتدخل مرحلة الكمال والنضج فدخول العراق يجعل قضية دخول الأقطار العربية الأخرى في الوحدة طبيعياً منتظراً وسريعاً وبذلك تحل المشكلة وتزول العقدة التي كادت أن تصبح مستعصية قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة.

الوحدة العربية لم يَزُل عنها الخطر نهائياً بعد ولم تتغلب بعد على كل الصعوبات الخارجية والداخلية التي تعترضها وليس غير دخول العراق ما يستطيع دفع الخطر واجتياز الصعوبات.

إن ممارسة العراق لدوره القيادي في قضية الوحدة يزيل كل الصعوبات التي تعترض دخول الأقطار العربية الأخرى للوحدة فتتجه جميعها بشكل طبيعي للدولة القوية المتطورة التقدمية الجديدة لتحقيق الوحدة العربية.

١٢ ــ وحدة الصفوف لتحقيق الوحدة
واجب كافة المخلصين من أبناء الشعب(*)

قد يظن البعض أن الثورة قد حولت البلاد لوضع رجراج لا صيغة ولا شكل له يمكن أن يقولب بالطريقة التي نختارها ارتجالاً واعتباطاً بغض النظر عن طبيعة المرحلة التي نمر بها بالنسبة للتطور القومي العام لأمتنا.

والحق أن الثورة في تحطيمها للنظام القديم وحلها للمؤسسات التي ارتكز عليها قد تعطي الانطباع أن الوضع الذي تمخضت عنه عجينة يمكن تكييفها بشكل اختياري من دون أي اعتبار لطبيعة الثورة وجذورها والأسس التي ارتكزت عليها.

لذلك قد يتوهم البعض عن جهل أو قصد أن باستطاعتنا الآن أن نفرض على الثورة اتجاهاً ونعين لها طريقاً. إن ذلك يصح على الثورات السلبية التي لا يحركها غير الرغبة بالهدم ومجرد تبديل النظام القائم دونما هدف إيجابي بناء وطريق واضح للمستقبل.

أما ثورتنا فإيجابية غايتها تحقيق نوع معين من المجتمع ولأجل ذلك اضطرت لإزاحة النظام القديم البائد، فنقطة الابتداء هي بناء المجتمع على أسس جديدة ومنه تتفرع قضية الهدم والتصفية والتخلص من كل رواسب ومعالم العهد البائد.

وبالإضافة لإيجابيتها فهي ذات اتجاه مبدئي واضح فإيجابيتها لا تعني أنها يمكن أن تتبنى أي مشروع إصلاحي أو أي تنظيم سياسي واقتصادي واجتماعي لأنها مرتبطة بمبادئ قامت عليها منذ البداية أي قبل ١٤ تموز/ يوليو تبلورت في أذهان القادة واجتمعوا على صعيدها وارتبطوا بها وعاهدوا أنفسهم على تحقيقها،

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٠/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

وبتعبير آخر،للثورة مبادئ واضحة لم تتبنها اليوم أو بالأمس بل وجدت منذ أن بدأ التفكير بالثورة.

لذلك لا يمكن أن نفترض أبداً أن الثورة لم يتكون اتجاهها بعد ولم يتبلور لها رأي مفصل في القضايا الأساسية التي تواجهها.

بل على عكس ذلك تماماً.

وعندما نادينا بضرورة توحيد الصفوف وجمع الشمل وتكتيل كل القوى الشعبية لدعم وترسيخ مبادئ الثورة لم نكن نقصد أن تتكتل وتتجمع لنحدد نحن للثورة طريقها ونطرح عليها الشعارات والمبادئ ونقول لها ماذا يجب أن تعمل، فالثورة إيجابية وذات مبادئ وما تحتاج إليه هو الدعم والتأييد والإسناد.

إن الثورة ليست حادثاً معزولاً عن التطور القومي للأمة العربية ولا هي صدفة تاريخية بل على العكس فهي جزء من تيار القومية العربية المتحرر الذي حقق الجمهورية العربية المتحدة وهي نتيجة منطقية لتفاعل اجتماعي داخلي هو الصراع بين إرادة الشعب ورغبته في الوحدة والتحرر من الرجعية والاستعمار وأوضاع التجزئة وما يتعلق بها من تخلف وضعف وتناحر واستغلال.

ولا غرو فالثورة قامت من قلب جيشنا العريق بشعوره القومي والتطلع للوحدة العربية التامة الناجزة والتحرر من الاستعمار بشتى ألوانه.

واليوم وقد زالت العقبات الرئيسة بوجه الوحدة العربية التامة ألا وهي الاستعمار والرجعية يرجع شعبنا لنفسه يتلمس إرادته الحقيقية فيجد أن السير في طريق الوحدة طبيعي منتظر، وتقف الثورة التي تمثل إرادة الشعب الحقيقية ورغباته الصادقة، فتجد أن الوحدة هي الخطوة الرئيسة المنتظر تحقيقها والهدف الجوهري الذي يجب انجازه. إن القضية ليست معلقة أو غامضة وليست ثانوية تحتمل الحذف أو الزيادة والتأخير أو التقديم بل هي القضية الأساسية الكبرى التي بدونها لا يمكن أن يتحقق للعرب كيان قوي متين يدفع عنهم العدوان ويحفظ لهم كرامتهم ومنزلتهم ولا أن تتوفر لهم الشروط المناسبة لأي تطور اقتصادي واجتماعي وثقافي. فالدفاع عن النفس وحفظ الكيان والتقدم والتطور الاجتماعي وتحقيق الحرية الحقيقية للمواطن كلها أمور شرطها الأساسي تحقيق الوحدة التامة.

إذاً فالاتجاه القومي المتحرر أصيل في الثورة لم تتبنه الآن بل نمت وترعرعت معه وتغذت جذورها بتربته، وهي اليوم لا يمكن أن تكون أي شيء آخر، أما نحن أبناء الشعب وأفراد الأمة فواجبنا أن نوحد صفوفنا ونجمع شعبنا ونحشد

كل قوانا لتكوين جبهة متراصفة متماسكة قوية تساعد الثورة وتدعمها وتقف ورائها لتحقيق المبادئ التي قامت عليها وتنفيذ الأهداف التي جاءت من أجلها. هذا هو المعنى الصحيح لوحدة الصفوف وإسناد الثورة. إن حماية الثورة تعني صد التيارات المعادية والاتجاهات الانتهازية والميول المغرضة المسمومة عنها، لا أن نحاول نحن أن نفرض على الثورة اتجاهاتنا الخاصة وتفاصيل عقائدنا السياسية ونحاول ربطها بنا بدلاً من أن نرتبط نحن بها لنحميها ونساعدها.

وباختصار إننا ونحن ندعو لوحدة الصف وإسناد الثورة يجب أن تكون الأمور التالية واضحة لدينا: **أولاً**، إن وحدة الصف تعني الوحدة على مبادئ معينة واضحة مشتقة من روح الثورة ومبادئها. **ثانياً**، إن حماية الجمهورية وإسنادها يجب أن تعني حمايتها فعلاً من كل ما يمكن أن يشوهها ويحولها عن اتجاهها لا أن نحاول فرض آرائنا على الثورة وقولبتها حسب ما نريد مدفوعين بالتعصب العقائدي الضيق.

إن الوحدة العربية شعار عام ومطلب شعبي لا يخص فئة دون أخرى ولا حزباً دون آخر وهو أمل العرب اليوم بالخلاص وحفظ الكيان وتحقيق الرفاه الاقتصادي والتطور الاجتماعي وتثبيت الحرية الحقيقية للمواطن، والظرف الحالي مهيأ على أحسن ما يكون وجاهز بشكل لم يسبق له مثيل لتحقيق هذه الخطوة الجبارة وانجاز هذه الثورة الكبرى في تاريخ أمتنا.

ونحن مدعوون للتنازل عن التفاصيل وتأجيل الاختلافات الجانبية والتمسك بوحدة الصفوف لتحقيق الوحدة. إننا مطالبون بنبذ الأحقاد والحزازات وإحلال التفاهم والتعاون محل التنابذ والتعصب لنستطيع سوية تحقيق وحدة أمتنا ولم شعث شعبنا الذي هددت التجزئة سلامته ووجوده كما حدث في فلسطين وخلقت لنا الواقع المتأخر الضعيف المفسخ الفاسد الذي عشناه طويلاً.

والعناصر المخلصة والفئات النزيهة المناضلة كلها مدعوة لتوحيد جهودها والاتفاق على هذا المطلب القومي العزيز، فالتاريخ ينظر لنا وأجيال العرب القادمة كلها تتطلع إلينا، فبيدنا اليوم فرصة إعادة أمتنا للتاريخ من جديد ورفعها لمنزلة الأمم القوية إذا نحن أخلصنا في العمل ونبذنا الأحقاد والاختلافات واعتمدنا التفكير العلمي السليم وعزفنا عن الخيالية والأوهام. وسيكون تحقيق الوحدة المقياس الذي يحكم التاريخ والأجيال القادمة على مدى سلامة تفكيرنا وقوتنا وإخلاصنا.

١٣ ــ الثورة والإيجابية في العمل السياسي(*)

الثورة بحكم كونها تطوراً يهدف إلى تحقيق انقلاب شامل عميق في الأوضاع تحتاج عملية هدم واسعة النطاق للنظام القديم. ولكنها وهي تقوم بذلك قد تعطي الانطباع بأن الهدف أصيل ومقصود بذاته. والحقيقة أن عقلية الهدم والسلبية هي نتيجة للوضع الفاسد الذي عاشته بلادنا لأجيال.

إن الوضع المتناقض الخانق الضيق المجدب الذي فرض على الجيل قد خلق عقلية متشائمة، فالشعب الذي يصدر حكماً على فساد الواقع باسمه منقاد طبيعياً لنظرة تشمل جميع نواحي الحياة، وبمرور الوقت ونتيجة للضغط والفساد الواسع نمت عقلية سلبية متشائمة تميل للانعزال والنفور والنفي بدلاً من الانفتاح والبناء والتفاؤل.

والثورة اليوم ـ وهي تعمل لتحقيق أهدافها ـ عليها أن تقطع مرحلة طويلة في التصفية والهدم وتحطيم أسس وقواعد العهد البائد ليتسنى لها البناء على أرض نظيفة معدّة للبناء المتين السليم. ولكن الثورة وهي تهدم وتصفي لا تقصد غير الإيجابية أبداً. إن الثورة تقصد رفع مستوى الشعب مادياً ومعنوياً وبناء مجتمع سليم متطور، وتصدر عن حب عميق أصيل للشعب لا عن رغبة بالهدم ومجرد الانتقام وإرضاء أحاسيس النفس.

والثورة الصادرة عن حب عميق للشعب وتمثيل صادق لإرادة الأمة الحقيقية تحتاج أن تسندها عقلية إيجابية من المواطنين كافة وخصوصاً العاملين في الحقل السياسي العام.

إن الإيجابية تتطلب موقفاً بنّاءً يعطي الحكم فرصة العمل ويقدر الصعوبات

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٣/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

التي تواجه برنامج الإصلاح فتبني أحكامها في خطأ أو صواب وبنجاح أو فشل الخطوات الإصلاحية على أسس موضوعية محايدة، فالموقف الإيجابي لا يعارض لأجل المعارضة ولا يخلق الاحتكاك بل يحاول دائماً أن يهيئ الظروف للتقارب والتعاون وعمل كل ما يمكن لإنجاح برنامج الإصلاح وتقويمه، بينما العقلية السلبية تستبق الحوادث وتتمسك بالخطأ الصغير لتصدر حكماً قاطعاً على فشل البرنامج بمجموعه.

الإيجابية في العمل السياسي تنظر لعملية الهدم كوسيلة نضطر لها اضطراراً ونستخدمها عندما تسد كل الطرق في وجه الإصلاح الهادئ الخالي من التدمير.

فنحن الآن أمام وضع يحتاج لعملية تصفية وهدم واسعة النطاق قد تعطي الانطباع أن الهدم مبدأ في حين أنه تدبير عملي نحتاجه لإنجاز عملية البناء ذاتها.

والموقف الإيجابي في العمل السياسي يتطلب أن نقوم بكل ما من شأنه أن يوحد صفوف الشعب ويمنع حدوث أي ثغرة في صفوفه. الموقف الإيجابي يحتاج أن نتجنب الإصرار على الكسب الشخصي والتعصب العقائدي الضيق، فالتعاون الوثيق بين جميع فئات الشعب وهيئاته لمؤازرة الحكومة في شتى الميادين السياسية والفنية والعمرانية والثقافية ضروري جداً. إن النهضة التي نقف على أبوابها الآن واسعة تتسع لكافة الإمكانيات والكفاءات التي يملكها شعبنا وهيئاتنا ومنظماتنا الشعبية، فهناك مجال لكل من يريد أن يقوم بعمل بناء يفيد المجتمع، والثورة منفتحة يمكن أن تستوعب نشاط كل نشيط. ولكن صب كل هذه الإمكانيات يحتاج إلى موقف ذهني وعقلية تتصف بالإيجابية الصادرة عن الحب والشعور بالمسؤولية. علينا ونحن نقوم بمرحلة الهدم والتصفية أن نكون إيجابيين يتوجه كل نشاطنا وعملنا لذلك النوع من التصفية التي تهيئ الظروف للبناء. والمواطنون مدعوون لتطوير موقف بناء من الثورة بدلاً من النظرة المتشائمة السلبية المنعزلة التي خلقها العهد البائد.

الثورة عمل إيجابي لأنها تهدف إلى بناء مجتمع عربي متطور جديد ولكنها وهي تقوم بذلك تحتاج إلى موقف إيجابي شعبي عام يحيطها ويدعمها ويساعدها لتحقيق هذا الهدف المثالي العالي. صحيح أن الإيجابية موقف فكري ونفسي يحتاج وقتاً وجهداً ليس بالقليل ولكن ضرورة هذا الموقف وأهميته الكبرى للثورة هي التي تجعلنا نؤكد عليه.

١٤ ــ الثورة والمستقبل(*)

عمر الثورة شهر واحد ولكنه ليس بالقصير إذا ما قسنا الزمن بكمية ونوعية التطور الاجتماعي الذي يحصل به لا بمجرد الأيام والأشهر.

عاش العهد البائد عمراً زمنياً طويلاً ولكنه كان مجدباً فقيراً متأخراً تتغير به الأحوال من سيّئ إلى أسوأ بدلاً من العكس. عمر البشرية الصحيح هو حضارتها وإنتاجها الروحي والفكري والمادي الموجه لرفع قيمة الإنسان، أما الأيام والأعوام فليست غير وسيلة للقياس لا غير كما إن الأمتار وسيلة لقياس الأبعاد.

عمر ثورتنا شهر برزت به علائم تدل على الخصائص الأصيلة التي تشير إلى الملامح الشخصية لهذا الحدث الضخم في تاريخ هذا القطر العربي والأمة العربية جمعاء.

إذا كان ما أنجزته الثورة إلى حد الآن قليلاً فذلك بالنسبة لإمكانياتها الدفينة وما يمكن أن تقوم به في المستقبل لا بالنسبة للعهد البائد.

ما حققته الثورة في هذا الشهر ضخم هائل إذا ما قورن بما درج عليه الحكم الفاسد القديم الذي كان من أبرز صفاته العقم.

جاءت الثورة وجاءت الدلائل الواضحة منذ البداية على أنها في حقيقتها الصافية الأصيلة جزء عضوي من النهضة العربية الشاملة وانبثاق ثوري لتيار القومية العربية المتحرر الذي شيد الجمهورية العربية المتحدة. وإذا بالطوق الذي ضربه العهد البائد على هذا القطر العربي يتهشم وبالعزلة الرهيبة التي فرضها الاستعمار والرجعية عليه تزول ليرجع العراق لموضعه الأصيل في الجسم العربي

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٤/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

كما كان أبداً المحتضن للقومية العربية، السباق للدعوة والعمل لها المدافع المتفاني عن سلامتها والصخرة الصلبة لكيانها. والذي حدث في دمشق من اتفاق عبد الناصر ـ عارف بمجرد ظهور شيء من التهديد الاستعماري لم يكن إلا دليلاً رمزياً لهذه الوحدة العميقة الأصيلة التي لن تفصمها قوة في العالم.

وامتدت الثورة في نفس الوقت خلال هذا الشهر للوضع الاجتماعي المتخلف وبمعرفة جاءت كالبديهة الحاضرة وضعت يدها على مواضع الضعف الرئيسية ببضعة قوانين وإجراءات تشير بمجموعها للنظرة العميقة التقدمية التي تنبع من الثورة، فخفضت الإيجارات وألغت قانون دعاوى العشائر وجمدت أموال الفئة المستغلة وأحالت الطبقة السياسية المحترفة لمحكمة الشعب واندفعت نحو الجهاز الإداري تنظمه وتصفيه من جديد وألغت سياسة الإعمار السابقة وأحلت مكانها أخرى تتوجه لإعمار حقيقي يفيد الأكثرية لا مجرد برنامج ترفيه وإرضاء وشراء النفوس الضعيفة وفتح المجال أمام النهب الواسع النطاق من قبل الشركات الأجنبية والأقلية المستغلة المحلية.

هذه التدابير بمجموعها تشكل مؤشراً يدل على أن النظرة للإصلاح الاجتماعي تقدمية في مراميها تتوجه لإحداث تقدم جدي مهم في حياة أبناء الشعب يرفع قيمة الإنسان، وعميقة شاملة في نطاق مفعولها لا تكتفي بالتحسين الجزئي والترقيع الجانبي بالأوضاع الفاسدة المتخلفة جملة.

وظهرت دلائل واضحة تشير إلى النظرة القومية في التنظيم الاجتماعي، فاعتبرت الشعب كتلة متراصة واحدة متساوية في الحقوق الأساسية والفرص ونفت الطبقية والمذهبية والعنصرية وكل الفوارق الأخرى واعتبرت الأمة كمجموع هي الأصل.

وجعلت الرابطة القومية الرابطة الوحيدة القائمة بالمجتمع، فالمواطن يكافأ بمقدار عمله للصالح العام من دون أي اعتبار آخر.

هذه الملامح الرئيسية التي أشارت لها انجازات الثورة بهذا الشهر من الزمن قد حددت شخصيتها الأصيلة ووضحت معالمها بشكل متميز.

فهي ثورة قومية لا علاقة لها بأي قوة أجنبية خارجية وهي نابعة من إرادة الشعب الحقيقية وليست تخص أفراداً معينين.

وخلال هذا الشهر قامت الثورة بما يمكن أن يستدل منه على الخطوط

الرئيسية العريضة، فحققت إنجازات عديدة تدل كلها على أن الثورة تستوحي سياستها الخارجية من المصلحة القومية العليا، فصداقتها وعداؤها للدول الأخرى لا يقررهما، غير المصلحة العامة، تلك السياسة التي لخصت بهذه العبارة المركزة «نسالم من يسالمنا ونعادي من يعادينا»، فزالت التبعية المطلقة للمعسكر الغربي والعداء المتعصب للمعسكر الشرقي الذي لا مبرر قومي له، وخرجت البلاد من النطاق الضيق تتعرف على كل العالم تتعاون وتكون الأصدقاء الجدد وتبحث عن كل ما من شأنه زيادة الروابط مع الأمم الأخرى.

أسندت الثورة ميثاق الأمم المتحدة وتمسكت بمقررات مؤتمر باندونغ.

هذا هو ماضي الثورة ومدلولاته الأساسية، فما هو مستقبلها؟ مستقبل الثورة ليس غيباً مغلقاً من حيث الاتجاه ولم يعد غامضاً بعد أن بانت الخطوط الرئيسية العريضة فالمستقبل تطور لإمكانيات الثورة الكامنة في بذورها الأولى.

تقف الثورة بعد شهر من الزمن وأمامها مستقبل تريد أن تقتحمه لتبنيه حسب خطتها وبرنامجها العام.

وعندها قوة هائلة فعالة هي إرادة الشعب الحقيقية التي هي إرادة الخير. لذلك فإمكانيات الثورة في المستقبل لا تعتمد على الظروف والأموال أبداً بل على العكس هي تغلّب دائم ومستمر على الظروف.

ولكن هذه الإمكانيات المستترة الآن تحتاج إلى شروط موضوعية لأجل أن تتفتح وتتسق. تحتاج الثورة للتوضيح المفصل لأهدافها وهي تسير وتتقدم، فكلما زادت الأهداف وضوحاً رسخت ومدت جذوراً وانهال الشعب نحوها. الثورة ليست قوة تنفيذية فقط بل في أساسها حركة ذات اتجاه فكري ورأي وهي باتجاهها تمثل اتجاه الأمة وتعكس إرادتها الحقيقية.

إن الثورة هي الطليعة التي توضحت عندها هذه الإرادة قبل غيرها وسبقت الجميع في وعي المطاليب الحيوية للشعب والاستجابة لها. لذلك فإرادتها اليوم هي إرادة الأمة وأهدافها هي أهداف الأمة. إن توضيح هذه الإرادة والأهداف يساعد الشعب للارتفاع إلى مستوى الثورة والوصول إلى ما وصلت له هي بنفسها سابقاً عندها يحصل هذا الالتقاء على صعيد أعلى وأسس واحدة هي أسس الثورة، ومن الالتقاء ينتج التفاعل الذي يولد قوة الدفع في عملية النهضة. وعن هذا الطريق تحصل الوحدة الحقيقية والتماسك بين الجيش والشعب تحت قيادة الثورة. وعندها تكون الوحدة على أساس مبادئ الثورة لا على أساس أي شيء آخر. الوحدة

الحقيقية ليست ذلك الجمع الفيزيائي بين الفئات بل ذلك الالتقاء على أسس عقائدية تكفل التفاعل والصهر.

إذاً فمستقبل الثورة الذي نريده نامياً متطوراً مبدعاً يحتاج إلى توضيح مستمر وترسيخ دائم لمبادئ الثورة الأصيلة.

بقيت شروط موضوعية لازمة لعملية النمو هذه لا بد من توضيحها.

قلنا إن مستقبل الثورة هو النمو الحي لبذورها الحاضرة والتجسيد المتطور لروحها التي بانت معالمها خلال الشهر الماضي. ولكن هذه العملية تحتاج إلى إطار خارجي ينسجم معها يشدها ويسندها في تحقيق برنامجها.

تحتاج الثورة لضمان تطور مستقبلها تنمية ثقافية عامة للشعب تلائم الثورة، مكان ثقافة العهد البائد. وتستهدف الثقافة الجديدة تغيير الأخلاق السائدة والعقلية الحالية وبالتالي تغيير شخصية الفرد كلياً بالفكر والعمل والسلوك. هذه الثقافة العامة الثورية هي التي تشد الأفراد بإطار عام يضمن سير الجميع بما يقوي الثورة ويغنيها ويطورها.

وتحتاج الثورة أيضاً لأداة سياسية ثورية في تفكيرها وسلوكها تضطلع بمهمة وضع البرنامج العملي للنهضة بتفاصيله الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتشرف على تنفيذه. وهذه الإدارة السياسية يجب أن تنبثق من الثورة نفسها لتكون بمستواها في الروح والفكر والعمل.

وأخيراً تحتاج الثورة لبناء جهاز إداري مخلص كفوء ونظيف لينفذ البرنامج العملي.

ماضي الثورة قصير بالزمن وغني بما حقق وأنجز فقد توضحت به معالم شخصية الثورة التي تشير كلها بوضوح إلى ارتباطها العضوي العميق بالقومية العربية المتحررة. وهذه الملامح والخصائص هي البذور التي ينفتح أمامها المستقبل الواسع للنمو والعطاء المثمر. فالمستقبل أقوى وأغنى وأكبر من الحاضر ولكنه لا يختلف عنه طوعياً.

وهذا هو الضمان ضد أي انحراف أو تشويه. الثورة في المستقبل سوف لن تكون غير نفسها وحقيقتها الحاضرة ولكن أوسع وأغنى وأكبر مما هي عليه الآن.

١٥ ــ المصير الواحد(*)

نحن اليوم في بداية عهد جديد وأمامنا مستقبل نريد أن نصنعه بأيدينا ووفق إرادتنا، فهو ليس امتداداً مسترسلاً لحاضرنا المتخلف بل مختلف عنه جد الاختلاف. في الأحوال الاعتيادية الهادئة تسير الأمور بشكل مسترسل طبيعي، فالحاضر امتداد للماضي والمستقبل امتداد للحاضر. إن التغيير يأتي بطيئاً هادئاً تدريجياً لذلك، فالمستقبل معروف لحد بعيد ويمكن قراءته من خلال الحاضر مع بعض الاختلاف الاعتيادي الذي يخلقه التطور الطبيعي لكل البشر. لذلك فهناك شيء من الضمان بخصوص المستقبل الذي لا ينتظر أن يكون غير الحاضر الممتد ببطء في السنين القادمة.

أما الوضع الثوري فصفته الرئيسية هي أنه ينفي الحاضر ويعمل لبناء المستقبل على أسس مشتقة من الثورة نفسها. ويعني ذلك أن المستقبل لا يمكن أن يشتق من الحاضر الموجود لأنه يعتمد على مبادئ الثورة التي لم تطبق بعد والتي لم تمر بتجربة عملية.

في العهد البائد كان من السهل معرفة مستقبل العراق إذا ما أخذنا الواقع أساساً واعتبرناه مخلداً دائماً. مستقبل العراق هو التخلف والضعف وبقاؤه معزولاً عن الركب العربي المتحرر وازدياد قوة الاستعمار والرجعية في تصريف أموره.

وجاءت الثورة فنفت وألغت الواقع الفاسد من حيث المبدأ واعتبرته شذوذاً يجب أن يزول وأعربت عن تصميمها على إحداث تغيير شامل عميق في الأوضاع العامة. فما هو مستقبل العراق في ظل الحكم الثوري؟

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٨/٢٠، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

الثورة في معناها العميق محاولة الخروج من الوضع الشاذ للوضع الطبيعي، والتخلص من القشور في سبيل الجوهر. وإزالة العابر الوقتي للوصول لما هو أصيل طبيعي خالد. قام الحكم البائد على سياسة طمس الحقائق الأصيلة لهذا المجتمع وتجاهل المميزات الجوهرية له وفرض نظم وقوانين وأوضاع وخصائص كيفية اعتباطية تناسب رغبة ومصلحة الأقلية الحاكمة. وبمعنى آخر حاول الحكم الماضي أن يتجاهل الرغبة الحقيقية لأكثرية الشعب ويهمل الإرادة الصحيحة للأمة في كيفية تصريف أمورها ففرض على البلاد آراءه ونظرياته وأحكامه بدلاً من أن يرجع للشعب في كل ذلك. وكان هو مصدر الأزمة والتناقض بين الشعب والحاكمين.

حاول العهد البائد أن يرسم للعراق مصيراً من عنده وأن يفرض عليه مستقبلاً لم يختره الشعب عندما فرض عليه تلك العزلة الموحشة الرهيبة عن الوطن العربي وتيار القومية العربية المتحرر.

وكان ذلك ما أراده الاستعمار بالضبط. أراد الاستعمار وحليفته الرجعية أن يجعل للعراق مصيراً غير مصير الأمة العربية، يختلف عنه ويناقضه وكان ذلك من صميم خطة الاستعمار الغربي، الذي أراد سحق القومية العربية عن طريق جزء رئيسي عن الوطن العربي لإضعاف الباقي، وبالتالي تحويله إلى قوة معادية مهاجمة للجزء المتبقي. وهذا ما بدت الدلائل المادية تشير له من سير المحاكمات الجارية اليوم لرجال العهد البائد.

قلنا إن الثورة عمل إرادي قام به شعبنا بقصد إرجاع المجتمع إلى وضعه الطبيعي وبناء مستقبله على أساس الحقائق الأصيلة النابعة من صميمه ولأجل أن يكون ذلك المستقبل متجاوباً مع إرادة الأمة ومصلحة العدد الأكبر فيها. لذلك كان من الطبيعي المنتظر أن يرجع العراق لتيار القومية العربية المتحرر بمجرد انهيار الحكم الرجعي الاستعماري القديم وإذا بالجوهر يعود ليعلو على القشور.

وبمجرد أن بانت علامات التهديد الاستعماري للوضع الثوري انجذبت الجمهوريتان العراقية والعربية المتحدة نحو مصير واحد فعقدتا العزم على الدفاع المشترك وربط مصير الواحدة بالأخرى. فقد بان في تلك اللحظة الحرجة جوهر الوضع وتوضحت حقيقته ألا وهي أن للأمة العربية مصيراً واحداً وعدواً واحداً تقاومه وتقف بوجهه بجبهة نضالية واحدة. والمملكة السعودية ذاتها بعد تجارب عديدة منوعة جربت بها سياسات متباينة وصلت لاتفاق في السياسة الخارجية مع

الجمهورية العربية المتحدة. الذي مهما كانت إمكانياته الحقيقية يبقى يرمز لانعطاف البلدان العربية إلى الحقيقة الموضوعية ألا وهي وحدة المصير. والأردن الذي يحاول الاستعمار عبثاً إبقاءه معزولاً، يعرف الحاكمون فيه بقرارة نفوسهم أن الحقيقة لا يمكن أن تطمس.

وثورتنا المجيدة تعرف تماماً مصير هذا القطر العربي وتعرف أنه في لحظة الخطر وتعرّض السلامة للعواصف، لا يوجد على الأرض من يقف معنا بإخلاص عميق واستماتة متناهية غير الجمهورية العربية المتحدة وبقية الشعب العربي المكافح من أجل الحرية والاستقلال والوحدة.

هذه هي الحقيقة الساطعة الثابتة التي نسجها الزمن وتطور التاريخ، فإذا خف الضغط الاستعماري علينا اليوم وإذا ما توفر شيء من الاستقرار الداخلي، فذلك لا يمكن أن يكون نفياً لحقيقة المصير الواحد. فالأمن والاستقرار والضمان والاستقلال عندنا يبقى أبداً مهدداً إذا لم يدعم بقوة الشعب العربي الهائلة ويسند بالنضال الجبار الذي تخوضه القومية العربية اليوم والإعمار الاقتصادي والرخاء والتقدم الثقافي والاجتماعي يبقى دوماً مبتوراً ناقصاً مشوهاً إذا حرم من تراث الأمة العربية وإمكانياتها واقتصادها وأسواقها وإنتاجها الفكري والثقافي. وكل حياتنا تبقى ضيقة خانقة مجدبة إذا لم تغن بالحياة الواسعة الغنية المتدفقة التي توفرها القومية العربية في مجتمع الوطن العربي.

نحن لا نستطيع أن نبدل الحقائق الثابتة وليس من مصلحتنا تبديلها. بل العكس هو الذي يجب أن نعمله. علينا أن نتعرف ونعي تلك الحقائق ونوجه حياتنا وتنظيم مجتمعنا على أساسها. عندها تفتح أمامنا مجالات القوة والرخاء والسلامة والإبداع الحضاري. الحقيقة الثابتة عنا هي أننا جزء من الأمة العربية التي لها مصير واحد.

١٦ ــ الثورة والجهاز الإداري(*)

كنا قد أوضحنا في ما فات من أعداد **الجمهورية** أن برنامج الإصلاح الذي تنوي حكومة الثورة تنفيذه يحتاج إلى جهاز إداري تتوفر فيه صفتان: الإخلاص والكفاءة. فالجهاز الإداري هو البناء الذي يرتكز عليه النظام السياسي وعن طريقه تنفذ الحكومة برنامجها.

كان الجهاز الإداري في العهد البائد منسجماً مع نوعية الحكم: فاسداً وبطيئاً في عمله، فمن خصائصه الرئيسية أنه لم يكن محايداً في عمله واتجاهه كما هو المفروض في الإدارة في بلدان العالم المتقدمة بل كان مؤيداً للسياسة الرجعية الاستعمارية القائمة. والحكم البائد لم يكن مخلصاً بدعوته منع الموظفين من التدخل في السياسة بل كان يقصد في الواقع منعهم من العمل السياسي المعارض إذ في الحقيقة كان الجهاز الإداري يساهم في السياسة بجانب الحاكمين، والمحاكمات الجارية الآن لرجال العهد البائد تدل على ذلك بوضوح. كان الجهاز الإداري متحيزاً للحكومة يساندها في مشاريعها وينفذ لها سياستها الاستعمارية الرجعية ويضيق الخناق على كل محاولة للإصلاح الصادرة عن بعض الموظفين الشباب المخلصين وعلى كل ميل معارض للسياسة الراهنة.

الصفة الرئيسية للجهاز القديم هي ضعف النزاهة في تسيير الأمور، فالمحسوبية والاستغلال والنفوذ والرشوة قد توسعت لدرجة أصبحت هي الطريق الاعتيادية المعروفة المتعارف عليها لدى الجميع في تسيير الأمور وأصبح الطريق الشرعي القانوني شذوذاً أو خروجاً على تلك القاعدة. أي إن الطرق غير الشرعية

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٨/٢٢، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

قد توسع مدى استعمالها لدرجة تطورت معها أصول وطرق وأصبحت مؤسسة لها نظام وتقاليد. وباختصار حلت الطرق غير المشروعة مكان الطريقة الشرعية القانونية واعتاد كثير من الناس على ذلك.

وفي ما يخص الكفاءة فقد كانت ضعيفة جداً بسبب علل فنية أصبحت بمرور الزمن مستعصية، فعدم وجود الثقة بالموظف أدى إلى طول الروتين وتعقيده لغرض التعويض عن الثقة، وأدى ذلك بدوره إلى ضياع كثير من الجهود والأموال من جهة وعرقلة الأعمال وضياع الوقت وتكليف المراجعين العناء والتعب الكثير من جهة أخرى. وتضخم الجهاز الإداري بسبب آخر غير ضعف الثقة هو المحسوبية واستغلال النفوذ من قبل الحاكمين الذين ساروا على سياسة توظيف المحاسيب والأقرباء لمجرد إيجاد مورد دخل لهم.

وهكذا تضخم الجهاز الإداري وأصبح ثقيلاً لا يستطيع الحركة فقلّت إنتاجيته وضعفت حيويته وأصبح عاجزاً بطيئاً في تنفيذ المشاريع الموكولة له.

واتصف الجهاز الإداري أيضاً بالمركزية المتناهية وحصر السلطة والمسؤولية في القلة الجالسة على رأس الجهاز الأمر الذي أدى إلى ضعف روح المبادرة والإبداع والمقدرة على التصرف من قبل الموظفين فاقتصرت أعمالهم على الروتين الاعتيادي، وأدى ذلك بالطبع إلى ضعف الإنتاج والكفاءة وازدياد عرقلة العمل.

وبسبب ضياع المقاييس والفساد واستغلال النفوذ أصبح الموظف لا يشعر بالضمان والحماية لما يقوم به، فهو إذا ما تصرف وحاول البت بالأمور المعروضة عليه أصبح معرضاً للنقمة والعقاب، الأمر الذي غرس روح السلبية والتخلص من المسؤولية بإزاحتها لمن هم أعلى مرتبة، وهكذا أصبح الموظف لا يجرؤ على ممارسة أكثر من الحد الأدنى المضمون، الذي لا خطر فيه.

كذلك اتصف الجهاز الإداري السابق بكثرة السجلات والإجراءات الكتابية دون أن تستعمل كلها بشكل مفيد.

فكثرة السجلات بدلاً من أن تكون مصدراً للمعلومات الصحيحة المفصلة عن شؤون البلاد العامة وبالتالي مورداً للإحصائيات العلمية المفيدة أصبحت عندنا عاملاً معرقلاً للعمل تهدر به الجهود والأموال.

هذه هي صفات الإدارة في العهد البائد، فكيف يجب أن تكون في العهد الجديد؟

الشرط الأساسي الأول الذي يجب أن يتوفر في الإدارة الجديدة هو الإخلاص في العمل، فالموظف الجديد يجب أن يرى بالوظيفة خدمة عامة لا وسيلة للنفع الخاص. ويتضمن الإخلاص أمرين هما الإخلاص للبلاد ككل أي العمل لخدمة الوطن، من جهة والإخلاص في العمل الموكول للموظف من جهة أخرى، أي إن الموظف الجديد يجب أن يكون مواطناً يعي قضية البلاد والأخطار التي تحيط بها فولاؤه يجب أن يكون صافياً للأمة، وبجانب ذلك يجب أن يكون الموظف مخلصاً في نطاق عمله فيؤدي المهمة الموكولة له بكل نزاهة وإخلاص وإتقان وحسب الأصول والقوانين المرعية.

وصفة الإخلاص إذا ما توفرت أصبح بالإمكان توزيع المسؤولية وتدريب الموظفين على تحملها بإعطائهم صلاحيات تمكنهم من البت والإبداع والتصرف بضمن الصالح العام.

أي إن الموظف يجب أن يكون مبدعاً لا آلة صماء ينفذ دون أن يعي الموقف الذي هو فيه. ويساعد ذلك على تخفيف عبء العمل عن كاهل كبار المديرين ويفسح المجال أمام الموظفين الآخرين لإظهار ما عندهم من كفاءات وإمكانيات. كذلك يحتاج الجهاز الإداري لتنمية فكرة الكفاءة بالتدريج والتأكيد عنها كمقياس موضوعي محايد للتقدم.

إن عدد الجهاز الإداري يحتاج للتقليص في النواحي التي لا لزوم لها بإخراج الذين لا عمل لهم والذين وظفوا بطريق المحسوبية واستغلال النفوذ ليصبح الجهاز خفيفاً متحركاً حياً.

لقد أوضحت البحوث التي أجريت حول الإدارة عندنا أن ثلث أو نصف الجهاز الموجود يستطيع أن يؤدي نفس العمل الذي يقوم به كل الجهاز الآن.

ولكن توسع الخدمات العامة ومشاريع الإعمار والتعليم وغيرها من المرافق تحتاج إلى توسع في بعض الحقول ولاسيما العلمية والفنية.

فالجهاز الإداري عندنا يحتاج في الواقع إلى استعمال العلم الحديث حتى أبعد الحدود، فكثير من التشريعات والقوانين وطرق العمل لا تجرى عندنا حسب أحدث النظريات العلمية الأمر الذي أدى إلى ضعف وتخلف تلك القوانين والنظم وطرق العمل. فالعلم الحديث يجب أن يتوسّع في استعماله لمساعدة الجهاز الإداري في أداء عمله سواء أكان ذلك في التشريع أم التنفيذ. وبهذا الخصوص لا

بد من الإشارة إلى ضرورة ربط الإدارة بالمؤسسات العلمية كالكليات والمعاهد والمختبرات لتأمين التعاون بينهما وإيصال نتائج البحث العلمي للجهاز الإداري ليستطيع استعماله في التخطيط والتطبيق.

أما السجلات المتعددة والأعمال الكتابية الروتينية فتحتاج لتنظيم جديد يزيل منها صفة العرقلة ويربطها بجهاز إحصائي كفء يكفل استخراج المعلومات المفيدة منها ووضعها تحت تصرف السلطات لاستعمالها في التخطيط.

هذه هي الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتوفر في الجهاز الجديد ليكون بمستوى الحكم الثوري قوة وحيوية وليستطيع تنفيذ برنامجه الإصلاحي الضخم. بقي شيء أساسي لا بد من التعرض له وهو الضغط الذي يواجهه الحكم الثوري الجديد في محاولته إصلاح الإدارة.

كان فساد العهد البائد شاملاً عميقاً، لم يقتصر على الجهاز الإداري نفسه بل تعداه إلى شخصية الفرد ذاتها، فالفساد واستغلال النفوذ قد عود الناس على الطرق غير المشروعة في تسيير الأعمال. إن المحسوبية والانتقام واستغلال النفوذ قد طبعت الجهاز الإداري السابق وانعكست على المراجعين أنفسهم الذين اعتادوا على هذه الأساليب في المراجعة وتسيير المعاملات.

ولما قامت الثورة ووضع على رأس الجهاز الإداري حكام ثوريون عازمون على إحداث إصلاح عميق في الأوضاع بدا الضغط عليهم من الموظفين الموجودين في الجهاز من جهة والمراجعين من جهة أخرى. فالموظفون الذين اعتادوا على تسيير الأمور بطرق وأساليب العهد البائد هم اليوم بحاجة إلى تبديل أساليبهم وطريقة تفكيرهم ونظرهم فاقتراحاتهم ومشاريعهم التي يقدمونها يجب أن تنبثق من النظرة الثورية لا من قيم العهد البائد، فالإصلاح يدحر نفسه إذا ما استعملت الأساليب القديمة في تحقيقه.

ومشكلة الوزراء والحكومة ككل اليوم هي في كيفية إصلاح الجهاز الإداري بواسطة الجهاز الإداري وذلك ليس بالأمر الهين البسيط، بل يحتاج إلى الكثير من العناء والإشراف والمركزية والتقصي الشخصي للمعلومات.

ومن ناحية أخرى يواجه الوزراء ضغطاً من المراجعين أنفسهم به الكثير من الانتقام والمصالح الخاصة والطلبات غير المعقولة. فكثير منا لا يزال يحمل النظرة القديمة في إجراء المعاملات فيحمل للمسؤولين طلبات تعيين وفصل واقتراحات

لا تخلو من أثر العوامل الشخصية والعداوات والنفع الذاتي. وهذا الميل إذا لم يقاوم ويصحح فمعناه أن عملية الإصلاح ستقتصر على إبدال فئة بأخرى وجماعة بأخرى بنفس الأساليب القديمة بدلاً من أن يجرى التعيين والفصل والتغيير على أساس الصالح العام فقط لا غير.

إن حكومة الثورة مصممة على تصحيح الانحرافات في مجتمعنا وتثبيت المقاييس الصحيحة والقيم العالية مكان المحسوبية والمصالح والانتقام الشخصي. إنها مصممة على بناء جهاز إداري جديد يتصف بالإخلاص والكفاءة. ولكنها ستعمل أيضاً على تصحيح الميول الخاطئة عند الموظفين وتصحيح الذهنية التي غرسها العهد البائد. قامت الثورة لا لتنتقم ولا لتُحِلّ فئة مكان فئة بل لترجع للشعب حقوقه ولتقيم العدل مكان الظلم ولتضع المصلحة القومية العليا مكان المصالح الشخصية.

١٧ ــ علينا أن نحمي الثورة من أنفسنا(*)

كثيراً ما نستعمل لفظتي الثورة والانقلاب العسكري وكأن الواحدة مرادفة للأخرى دون الالتفات إلى أن بينهما فرقاً جوهرياً يجب أن نراعيه. .

الألفاظ وسيلة للتعبير عن المفاهيم المتباينة، لذلك يجب أن يكون لكل مفهوم لفظة خاصة به. للتفريق بين كلمتي الثورة والانقلاب العسكري أهمية أساسية في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخنا، لأن الفرق يتناول المضمون الذي تحتويه الكلمتان لذلك سنحاول أولاً توضيح الفرق بصورة علمية، وبالتالي استنتاج أهمية ذلك بالنسبة للمرحلة الحاضرة.

إن الانقلاب العسكري الذي حدث في ١٤ تموز/يوليو هو في الحقيقة ثورة اجتماعية كبرى في حياة هذا القطر وحياة الأمة العربية.

جاء الحادث نتيجة تفاعل اجتماعي طويل تصارعت به إرادة الشعب مع الوضع الفاسد المتأخر. وهو متصل جذرياً بالانتفاضات والثورات التي حدثت منذ ١٩٢٠ ضد الاستعمار والحكم الرجعي ومرتبط أفقياً بتيار النضال الذي يخوضه الشعب العربي في كافة أقطاره للوحدة والتحرر والذي أنتج الجمهورية العربية المتحدة.

إنه في الحقيقة حلقة من حلقات نضال شعبنا المتواصل والذي تجسد بأشكال عديدة منها الثورات الشعبية والانتفاضات الصغيرة والانقلابات العسكرية وغيرها من أشكال المقاومة والكفاح.

وارتباط الثورة بنضال الشعب يعني أنها عميقة الجذور بالواقع الفاسد المتمثل

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٤/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

بالتجزئة وسيطرة الاستعمار وفساد الحكم والاستغلال والتأخر الاقتصادي والاجتماعي. إن الواقع الفاسد بمجرد وجوده يحرك إرادة الشعب وضميره الحي فتتجمع قواه ويحاول التغلب على الأوضاع بأساليب وطرق مختلفة وتستمر عملية الصراع هذه بين الأمة وأوضاعها حتى تتم الغلبة للأمة لأن إرادتها الحقيقية هي إرادة الحق. وهذا ما يجعل الثورة حدثاً اجتماعياً أنتجه تطور المجتمع له أسبابه وجذوره في أوضاعنا السياسية والاجتماعية والثقافية. وذلك يعني أن الثورة لم تكن صدفة أو حدثاً عابراً فرضته أوضاع خارجية أو مجرد اتفاق أمور لم تكن في الحسبان ولا ترتبط بأوضاع البلاد الاجتماعية. لم تكن ثورة ١٤ تموز/يوليو حدثاً قائماً بذاته مفصولاً عن الماضي ومعزولاً عن تربة المجتمع. إنه ثورة بكل ما للكلمة من معنى جاءت نتيجة تفاعل وصراع وكفاح طويل خاضه شعبنا في العراق وبقية أجزاء الوطن العربي ضد أوضاعه الفاسدة المتخلفة الضعيفة.

إن الذي حدث في ١٤ تموز/يوليو كان انقلاباً عسكرياً فقط من حيث الأسلوب والطريقة التي استخدمتها الثورة لإزاحة الحكم الفاسد القديم ولكنه في مضمونه وفكرته وأهدافه الآنية والبعيدة يختلف جوهرياً عن الانقلابات العسكرية التي تتابع في دول أمريكا اللاتينية مثلاً، فالانقلابات هناك سطحية تمثل الصراع الفردي في سبيل القوة والحكم بين القادة، من دون أي ارتباط عميق بأوضاع الشعب وحياته. فالثورة التي قامت لم تكن فردية أبداً ولم تقم للحصول على الحكم ولم تنتجها إرادة فرد واحد، ولا تهدف لمجرد تبديل الفئة الحاكمة بأخرى بل هي ثورة عميقة تمثل انتصار إرادة الشعب على الأوضاع الفاسدة التي خلقها الاستعمار والرجعية الداخلية.

وبضوء هذا التمييز الجوهري بين الثورة والانقلاب العسكري ـ بالمفهوم الذي ذكرناه ـ تتوضح لنا حقيقة أساسية هي أن الثورة حدث له مبادئ وأسس وأهداف، بينما الانقلاب العسكري مجرد تغير في أشخاص الحاكمين لا تتعدى أهدافه مجرد الوصول للحكم وحيازة القوة والسيطرة.

لثورتنا مبادئ واضحة لأنها ليست حدثاً مفاجئاً عرضياً جاءت به الصدف، ولها أسسها الفكرية العميقة لأنها صدرت من تفاعل اجتماعي مستمر طويل الأمد بين إرادة الشعب والواقع الفاسد ولها أهدافها الآنية والبعيدة لأن وراءها إرادة واضحة تعرف ما تريد وما تصبو إليه هي إرادة الشعب الحقيقية التي تنبهت طوال مراحل النضال والكفاح المستمر.

إذاً للثورة شخصيتها المستقلة وملامحها المحددة وصفاتها النابعة من ذاتها وطبيعتها. هذه الحقيقة الأساسية يجب أن نعيها حق الوعي ونفهمها بالضبط لئلا نقع في أخطاء كبرى في ما نقول ونعمل اتجاه الثورة والحكم الذي انبثق منها. لم تكن الثورة مجرد عمل ميكانيكي انتصرت به قوة على قوة أخرى من دون غرض أو اتجاه. لذلك فمن الخطأ أن نعتبر الثورة بوضعها الحاضر تائهة لا تعرف ماذا تعمل، لا خطة لها في المستقبل القريب والبعيد.

وعلى هذا الأساس من الفهم يمكننا أن نقول إن الحماية الحقيقية للثورة تتطلب المحافظة على شخصيتها وصفاتها ومبادئها التي قامت عليها، الحماية الصحيحة هي المحافظة على استقلال الثورة من كل ما يمكن أن يشوهها ويؤدي بها إلى الانحراف.

في مجتمعنا تيارات سياسية متباينة وآراء متشعبة حول قضية الإصلاح وهناك رغبات ومصالح سياسية عديدة قد تحاول أن تترك آثارها في الثورة وتؤثر في اتجاهها وتقودها في طريق معين خاص. وهذه المؤثرات المتشابكة إذا ما سلطت على الثورة وتجاذبتها من أطراف عديدة متناقضة ولدت خطراً لا يقل عن الخطر الخارجي أو التآمر الداخلي الرجعي.

فالعاملون في الحقل القومي مدعوون لفهم هذه القضية الأساسية والعمل على أساس أن للثورة مبادئها وأهدافها التي يجب أن يعمل الجميع على دعمها ومساعدة الحكومة على تحقيقها. والفهم العميق لهذه القضية يحدد لنا الطريق الصحيح لحمايتها، فالحماية يجب أن تكون عن طريق المحافظة على استقلال الثورة ونصاعة مبادئها بالوقوف صفاً واحداً وراءها، بتنفيذ قوانينها والحرص على تهيئة كل الظروف الملائمة والمساعدة لتنفيذ برنامجها الإصلاحي ووضع كل الإمكانيات والكفاءات تحت تصرفها.

إن حماية الثورة لا تكون بالتأثير فيها وفرض الآراء والمشاريع عليها، والتكلم باسمها ووضع ما لا تريد قوله على لسانها، فذلك يؤدي إلى تشويه الثورة ومسخ شخصيتها ودفعها في غير الطريق الذي رسمته لنفسها.

علينا أن نحمي الثورة من أنفسنا كما نحميها من أعدائها المستعمرين.

علينا ألا نقول ونتصرف كما لو كانت الثورة تائهة بدون مبادئ وأهداف، وألا نفرض عليها ما هو ليس منها وألا نقول عنها ما هو خارج عن مبادئها

فالثورة ليست بحاجة لموجّهين ومسيّرين كما حدث فعلاً في بداية الثورة من أمر أولئك الذين نصبوا من أنفسهم دعاة للثورة يتجولون في المدن والأرياف باسمها، الأمر الذي منعته الحكومة في حينه ونبهت لخطره.

إننا كجيل مسؤول تهمّه مصلحة الأمة أولاً وقبل كل شيء ونعمل بإخلاص وتجرد لدعم الثورة وخدمتها لوجه الحق، علينا أن نفسح المجال أمام الثورة لتعمل بوحي مبادئها التي قامت عليها والتي اختمرت في أعماقها منذ أن ولدت فكرة الثورة، فالبيانات التي صدرت وخطب القادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف قد وضحت أهدافها وشقت طريقها وأفصحت عن شخصيتها وما علينا إلا أن نعمل متكاتفين لدعم تلك المبادئ وتثبيتها والمحافظة عليها من خطر التشويه والانحراف عنها.

لقد أعربت الثورة عن ذاتها وأفصحت عن مكنونها في الحقل القومي عندما نصت في الدستور على أن العراق جزء من الوطن العربي وعن مضمونها التقدمي عندما وضعت الشعب مصدراً للسلطة، وجعلت من قضية رفع مستواه المادي والمعنوي الهدف الرئيسي في خطتها الإصلاحية والثورة بحكم ماضيها وتراثها وطبيعتها لا يمكن أن تكون غير ذلك إذا ما تجردنا من الأغراض وابتعدنا عن الخيال والاصطناع في التفكير، وليس من مصلحة الأمة بشيء أن تكون غير ذلك. هذه هي الحقيقة الخالدة التي لا يمكن أن تطمس. وإذا أردنا أن نكون موضع ثقة أمتنا وأمناء مخلصين على مصلحتها ومستقبل أجيالها فما علينا إلا أن نقف كلنا وراء الثورة ندعمها ونساعدها لتحقيق مبادئها لا أن نفرض عليها آراءنا المتشعبة وأغراضنا السياسية المتضاربة لأن ذلك لا يخدم قضية الشعب التي يجب أن توضع فوق الجميع.

١٨ ــ نحـن والغـرب(*)

بيننا وبين الغرب عقدة أساسية يجب أن تحل بطرق عديدة تتعلق بمدى تأثيرها في حياة العرب ونهضتنا الحاضرة معاً.

للغرب في البلدان العربية نفوذ استعماري قديم يختلف بأغراضه المباشرة، فمنها اقتصادية ومنها عسكرية ومنها سياسية. الحقيقة الجوهرية هي أن الغرب ما زال يتعامل مع هذه المنطقة على نفس الأسس القديمة، أي الاستعمار. قد يظن البعض أن سياسة الغرب اتجاهنا قد طرأت عليها تغييرات جوهرية كثيرة خلال الخمسين سنة الأخيرة. ولكن ذلك لا تعززه شواهد ولا تسنده الأدلة، فالتغير الذي حدث كان في الأشكال والأساليب فقط ولم يتناول الأسس ذاتها. أما التغيير الذي تمثل ببعض السماحات والتنازلات التي قام بها الغرب كاستقلال سوريا ولبنان واستقلال تونس ومراكش وقبول خطة مصر لتسيير القنال والاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية فظاهرة لها تفسيرها أيضاً.

تعتمد سياسة الغرب الاستعمارية على النظرة الواقعية في الغالب فهي تعمل على أسس واقعية فتنظر للقوى المادية الموجودة في الميدان وإمكانيات كل منها وطريقة صراعها والظروف التي تعمل فيها، وتحاول بضوء المعلومات المتجمعة لديها إصدار حكم عن اتجاه الصراع وتحاول أن تتصرف وتوجه سياستها العملية بناء على التحليل الذي تقوم به.

الغرب يعرف أن له قوة في الميدان ولكنه يعرف أيضاً أن هذه القوة لها ما يقابلها، وأن الجذب يقابله دفع من الجهة الأخرى، وأن القوة المعاكسة لقوته فيها من الأصالة والتجاوب مع الشعب والحيوية ما يمدها بالعون يوماً بعد يوم

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٨/٢٥، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

ويضيف لقوتها قوة جديدة، وأن هذه القوة لا يمكن التغاضي عنها إلى الأبد ولا يمكن نكرانها في وقت أصبحت في موضع تستطيع أن تفرض وتسيطر وتتحكم.

لذلك فالسياسة الغربية وإن كانت في أساسها ثابتة لم تتغير إلا أنها مضطرة إلى تغيير خططها العملية المصممة لتنفيذ تلك السياسة ومجبرة على التراجع في بعض المواقف مؤقتاً أو بصورة دائمة عن بعض مصالحها. أي إن الغرب العملي التفكير لا يستطيع إلا أن يتراجع في بعض المواقف وأن يتنازل عن بعض مصالحه القديمة عندما يصبح الإصرار عليها والتمسك بها مستحيلاً ومضراً بمصالحه الباقية الأخرى.

وباختصار تقوم السياسة العملية للغرب على أساس الاحتفاظ بأقصى ما يمكن الاحتفاظ به، ولذلك فقد اضطر إلى تنازلات متتابعة وذلك لا يعود إلى حدوث تغيير جوهري في سياسته العليا بل بسبب نمو القوة المعاكسة وتجمعها واشتداد أزرها يوماً بعد يوم والخلاصة هي:

أولاً، السياسة الغربية تجاه البلدان العربية ما زالت تقوم على الاستعمار.

ثانياً، وفي التطبيق العملي فسياسة الغرب عملية لا عاطفية.

قلنا إن الغرب يعرف أن أمام قوته الجاذبة للخلف قوة معاكسة آخذة في النمو يوماً بعد يوم. وهو يعرف أن هذه القوة آخذة بالاستحكام والسيطرة على الموقف تدريجياً وتوجيه التطور في المنطقة. إن القوة الرئيسية التي تحرك الأحداث وتسيطر على مجرى التطور السياسي هي القومية العربية. صحيح أن هناك قوى أخرى تعمل في الميدان ولكنها قد أثبتت بالتجربة الحية واختيار الزمن أنها سطحية لا تستطيع النفوذ لأعماق الشعب ولا أن تستثير فيه أي دافع صميمي ولا أن تنبه إرادته لأنها غريبة عليه ولا تتجاوب مع مطالبه ورغباته الحقيقية لذا بقيت على هامش الأحداث لا يتعدى أثرها إحداث اضطرابات جانبية ضيقة. فثورة ١٩٤١ واستقلال سوريا وثورة الجزائر والدفاع عن عروبة فلسطين والإسكندرونة وثورة مصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة وثورة ١٤ تموز/يوليو كلها أحداث كبرى حاسمة تقف وراءها قوة القومية العربية الدافعة في طول الوطن العربي وعرضه لتحقيق المجتمع العربي الموحد الحر المتقدم ولهذه القوة معالم وخصائص معينة تهم السياسة الغربية وتمسها في الصميم. القومية العربية في مضمونها تقدمية متحررة تتوجه للشعب وتعمل لرفع مستواه المادي والمعنوي، وتقدميتها هذه تعني السير في سياسة اقتصادية تلغي الاستغلال والامتياز وتحارب الفقر والجهل والمرض ويعني ذلك تصفية القوة الاقتصادية للرجعية الداخلية التي يعتمد عليها الاستعمار

من جهة والحد من قوة الاستعمار الاقتصادية في المنطقة من جهة أخرى.

كذلك تتضمن القومية العربية إحلال الرابطة القومية محل الروابط العنصرية والطائفية والإقليمية والمحلية وتساوي الجميع في الحقوق والواجبات وبذلك يغلق الطريق أمام الاستعمار للاستفادة من الضعف الذي تسببه هذه الفروق. إن الضعف والتأخر الناتج عن هذه الفروق تزيلها القومية العربية وبإزالتها إضعاف مباشر للاستعمار الذي ارتكز عليها وشجعها وقوّاها طويلاً.

الصفة الثالثة هي أن القومية العربية قد اقترنت حياتها تاريخياً بالكفاح ضد الاستعمار الغربي ويعني ذلك منطقياً أن سياستها الخارجية ستكون محايدة مستقلة متحررة مفتوحة للجميع، فالدولة التي تناضل القومية العربية لتحقيقها ستكون محايدة في سياستها الخارجية وحياد العرب بالنسبة للغرب يتضمن معارضة لسياسته ومعاكسة لمصالحه في المنطقة.

الصفة الرابعة التي تمس سياسة الغرب الاستعمارية هي أن القومية العربية ثورية في أسلوب نضالها وأن صفة الثورية قد مدت جذورها وطبعت الحركة.

والأسلوب الثوري هذا قد أربك السياسة الغربية من حيث الخطط والمشاريع، الأمر الذي أجبر الغرب على بعض التنازلات السريعة المتتابعة بشكل أدى إلى رفع المعنويات وتعاظم الشعور القومي والحماس عند جماهير الشعب من جهة وأدى إلى تحريك الشعوب الأخرى الخاضعة للاستعمار في آسيا وأفريقيا من جهة أخرى.

أي إن الأسلوب الثوري بحد ذاته قد أربك خطط الاستعمار من جهة وجر إلى تحركات تحررية في مستعمراته الأخرى بأسرع مما يمكن أن يخلقه التطور الطبيعي الاعتيادي.

إن القومية العربية بخصائصها هذه تشكل القوة الرئيسية الكبرى الدافعة للتطور المسيطرة على الظروف في البلدان العربية لذلك فسياسة الغرب تتجه لها بصورة مباشرة وتقوم على أساس أنها الخطر المباشر الحقيقي الذي يعارض الاستعمار، فالقومية العربية كفكرة تقوم على أساس الأمة العربية واستقلال شخصيتها في العالم وكحركة تهدف إلى تأسيس دولة واحدة تقدمية حرة في الشرق الأوسط. وهي في جانبها النظري والعملي تتعارض بصورة مباشرة مع الاستعمار وأهدافه الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

وهذه هي أصول المشكلة: سياسة غربية قائمة على استعمار المنطقة

وتسخيرها في هذه الحقول الثلاثة لأغراضها الخاصة وحركة القومية العربية النامية المصرة على أهدافها الجذرية الرامية لإحداث تغيير أساسي في المنطقة.

والمشكلة القائمة يمكن أن تحل بطريقين، **الأول** هو أن يعترف الغرب بالقومية العربية ويوقف مشاريعه وخططه المصممة لمقاومة الوحدة والتحرر حتى إذا ما حققت الأمة العربية أهدافها وقامت دولتها الموحدة المتحررة فتح المجال لتعامل حر بين الجانبين تسمح به إمكانيات المصالح المشتركة والعمل لتحقيقها.

ففي ظل الأوضاع الراهنة هناك بعض الإمكانيات للتعاون المفيد للجانبين، فالأمة العربية كدولة واحدة قوية في الشرق الأوسط يمكنها أن تتعامل مع الدول الغربية في مجالات اقتصادية عديدة هي في صالح الجانبين، فاقتصادنا الضخم النامي سيفتح مجالات عديدة للنفع المشترك. وفي الحرب الباردة سيستطيع الغرب أن يستفيد من حيادنا في المواقف التي يستطيع أن يثبت أنها معقولة وأنه على حق فيها، فنحن في حيادنا صادقون جادون وإذا ما دلل الغرب على أنه محق في هذا الموقف أو ذاك وإذا ما اقتنعنا بذلك فليس هناك ما يدعوه لخشية جانبنا فنحن مع الحق في أي جهة كان.

وهذا هو في الواقع معنى الحياد والسياسة الحرة المستقلة. إن اعتراف الغرب بالقومية العربية ومحاولة استفادته من صداقتنا وتحقيق مصالحه المشروعة عن طريق التعاون ومعاملة الند للند. كل ذلك ذو فائدة أخرى هي أنها توفر عليه الكثير من الجهود والثروة والسمعة التي تهدر الآن في غمرة الصراع القائم بيننا وبينه.

فهو يستطيع أن يوفر لنفسه حصته من نفقات هذه الحرب التي يشنها على أمتنا وقضية توحيدها وتحريرها.

الطريق الآخر لحل المشكلة هو تنازع البقاء وبقاء الأصلح أي طريق استمرار الصراع.

ونحن نستطيع أن نقول من الآن بأنه سينتهي من المعركة فاشلاً فكل الدلائل تشير بهذا الاتجاه، فنحن لا نقاتل بقوانا المادية فقط بل بقوة الحق التي بجانبنا ونقاتل بقوى الأمم الحرة في جميع العالم وبقوى الأفراد الأحرار في كل مكان. قوانا المادية لم تعد ضعيفة كما في السابق. قوة الحق في التاريخ معنا وقوى القوميات المتحررة في آسيا وأفريقيا تقف بجانبنا والكل يكون قوة هائلة جبارة ستهزم الاستعمار لا محالة. وكل ما في الأمر هو أن ذلك قد يأخذ بعض الوقت من جانبنا وكثيراً من الجهود من جانبه.

سيفقد الغرب كثيراً من الجهود والإمكانيات المادية في هذه المعركة وسيحرم من كل فوائد التعامل الحر التي ذكرناها وسيخسر سمعة ونفوذاً في جميع أنحاء العالم.

إننا كأمة بناءة محبة للتعاون والسلم نفضل الطريق الأول لأنه في مصلحة الجانبين وجميع العالم.

بقي علينا أن نصدر حكماً على الطريق الذي سيسلكه الغرب الآن.

الدلائل تشير إلى أنه لا يزال يرفض الطريق الأول، طريق الاعتراف، فسياسته الحاضرة اتجاهنا تقوم على أساس سحق القومية العربية بوسائل جديدة نورد بصددها الملاحظات التالية:

أولاً، يحاول الغرب تجميد الواقع السياسي العربي كوسيلة لمنع الوحدة العربية. ومشروعا أيزنهاور الأول والثاني وحلف بغداد والمواقف الأخرى كلها تجمع على هذا الهدف. يريد الغرب الآن أن يبقي القديم على قدمه من الناحية السياسية، فخريطة البلدان العربية بوضعها المجزأ الحاضر هو الوضع الأمثل بالنسبة للسياسة الغربية. ولا يخلو هذا الهدف حتى من الرجوع إلى وضع ما قبل الوحدة بين سوريا ومصر.. أي تفكيك الجمهورية العربية المتحدة.

ثانياً، ومن جهة أخرى يحاول الغرب الآن الظهور بمظهر المعترف بالأمر الواقع بعد قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو وفعلاً قد يكون مستعداً لذلك. ولكنه وقد تنازل عن هدف إرجاع العهد البائد بطريق القوة المباشرة قد يحاول العمل على الفصل بين الجمهوريتين وتشجيع المنافسة وبذر الخلاف بينهما وبالتالي تجميد الوضع المجزأ ومنع أي محاولة للتقارب بين الجمهوريتين. وبذلك يستطيع صد مد القومية العربية كحركة وتهيئة عوامل ظروف الضغط والضعف للجمهورية العراقية.

علينا أن نعرف أن الغرب لا يزال في حالة حرب معنا. أما نحن فسائرون في طريقنا نحو الوحدة والتحرر، وللغرب الخيار في أحد الطريقين اليوم وقد لا يكون له خيار في المستقبل.

وأمتنا ستمضي لتحقيق أهدافها الكبرى عن طريق التفاهم إن شاء الغرب، أو عن طريق الصراع الذي لا نخشاه لأننا منتصرون حتماً لأننا على حق في ما نطلب.

١٩ ــ حـول الاستقـرار(*)

الدول المتطورة تحتاج لاستقرار داخلي يخلق الهدوء الذي يتطلبه الإصلاح، ولكن للاستقرار في الوضع الثوري خصائص معينة تختلف عن الاستقرار في مفهومه الاعتيادي المتعارف عليه.

قامت الثورة لإحداث تبديل شامل عميق في الوضع الفاسد المتخلف ويتطلب ذلك إجراءات جذرية تقلب النظام القديم.

وعملية التغيير هذه لا تجري حسب الأسس القديمة، ولا تسير على النمط الروتيني المعروف في العهد البائد، بل تقوم على مبادئ ثورية لم تجرب بعد، أي إن سلامتها تعتمد على صحتها النظرية لا على التجربة العملية. هذا هو مصدر اللااستقرار الذي يرافق الثورات العميقة عادة ولاسيما في البداية.

كان الاستقرار في العهد البائد يعني عدم الحركة وفصل الشعب نهائياً عن الشؤون العامة وخلق عالمين مختلفين هما عالم الحكم وعالم الشعب، لكل شؤونه الخاصة به ومشاغله وآراؤه.

وإذا ما حاول البعض أفراداً وجماعات ـ العبور من عالم لآخر خصوصاً إذا حاول الشعب أن يكون له رأي في الحكم لجأت السلطة للإغراء أو الإرهاب للقضاء على المحاولة وإرجاع الهدوء السابق.

فالحكم هو الجهة التي تتحكم بالتطور والتقدم الاجتماعي من دون مشاركة من قبل الشعب أو أخذ رأيه، وما على الشعب إلا الرضوخ وقبول ما يأتي من السلطة الحاكمة. هذه هي خصائص الاستقرار في العهد البائد أما في

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٨/٢٦، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

ظل الحكم الثوري فللاستقرار مضمون مختلف عن ذلك تماماً.

فمن ناحية الشعب يتطلب الاستقرار الثقة التامة بالحكومة وبحرصها على الصالح العام والوقوف وراءها صفاً واحداً منسقاً يساعد ويدعم ويتعاون. يعني الاستقرار أن يكون عمل الفئات والمنظمات والجمعيات والأفراد في المجتمع صادراً عن مبدأ أعلى هو خدمة الصالح العام. فإذا ما كان النشاط الاجتماعي والسياسي والثقافي موجهاً بوضوح للخدمة العامة ورفع مستوى البلاد المادي والمعنوي وخالياً من الأغراض الشخصية والمصالح والتطرف والتعصب قلّت أو انعدمت مجالات التطاحن والاختلاف والتضارب والاحتكاك في المجتمع بين الفئات والهيئات والأفراد، وتَوفّر شيء من الهدوء والسكينة.

يتطلب الهدوء توفر شرط أساسي آخر بجانب مبدأ الصالح العام، هو التقدم المستمر الذي يستطيع ابن الشعب أن يلمسه ببساطة لتحصل تلك القناعة والثقة لدى الجميع بجدوى وفائدة الهدوء والتضحية بالذات والتنازل عن المصالح والاعتبارات الشخصية. لأجل أن يدعم ويستمر الاستقرار نحتاج إلى تدوير عجلة التقدم الاجتماعي لتعطي ثمراً في الأمد الآني **أولاً** لكسب الثقة العامة ورفع المعنويات وغرس روح التفاؤل لدى الجميع. فالهدوء يمكن أن يتزعزع إذا لم يقترن بتحسن ملموس بأوضاع الشعب تقنعه عن طريق البرهان المادي الملموس بفائدة وجدوى تضحياته. وعلى وجه التخصيص يحتاج الاستقرار إلى تقدم ملموس يصل سواد الشعب، ولاسيما أن موقف السلبية والتشاؤم الذي غرسه العهد البائد طوال السنين والذي لا تزال آثاره ورواسبه موجودة لا يساعد على تحقيق الاستقرار بل على العكس من ذلك، الأمر الذي يزيد من ضرورة تقديم الأدلة على جدوى الاستقرار بواسطة تحسين أحوال الشعب بشكل سريع ملموس.

هذا من جانب الشعب، أما من جانب الحكم فالاستقرار يتطلب أموراً أساسية لتثبيت قواعده في الأمد القصير والبعيد.

قلنا في مناسبات عديدة إن للثورة مبادئها وشخصيتها المستقلة التي نمت وتطورت. وخرجت على الشعب في ١٤ تموز/يوليو الأمر الذي يجعل من الحدث أكثر من انقلاب عسكري.

وقلنا إن مبادئ الثورة هي خلاصة نضال الشعب منذ بداية الحكم الوطني، وإنه مرتبط عضوياً بتيار القومية العربية المتحرر. لذلك فالثورة هي الجهة الوحيدة

التي تستطيع اليوم أن تدّعي تمثيل الشعب وإرادتها هي إرادة الشعب الحقيقية، فيمكننا أن نخرج الشعب من حالة القلق والاضطراب والتضارب في المبادئ، وحالة الانقسام وتشعب الآراء بتوضيح وتعميم ونشر مبادئ الثورة للجميع، وتعريف شخصيتها للشعب بمختلف فئاته.

إن توضيح وترسيخ معالم الثورة ومبادئها يعمل على تفتيح الوعي عند الشعب ورفعه لمستوى الثورة وإدخاله لعالمها واطلاعه على حقيقتها الصافية. وعندما يتم هذا التمازج والتفاعل الواعي يرتفع الشعب ليلتقي بالثورة على أساس مبادئها وعلى صعيد تفكيرها هي وبذلك يخرج الشعب من وضعه الذهني السابق، وتذوب الاختلافات الشخصية ويسد الباب بوجه الاجتهادات والتقولات والتكهنات.

الشرط الأساسي **الثاني** اللازم للاستقرار هو التخطيط. كان لمجتمع العهد البائد خطة يسير عليها صادرة من أسسه والركائز التي تقوم عليها. وجاءت الثورة وألغت ذلك الكيان وألغت معه خطته لتقيم بناء جديداً. ولكن البناء الجديد لأجل أن يسير بخطى ثابتة ويتجه باتجاه الثورة يحتاج لخطة مفصلة تتوفر بها صفات الاستمرارية والتفصيل وطول الأمد.

إن المجتمع الذي تتحطم خطته يبقى رجراجاً، ليناً كالعجينة لذلك فهو بحاجة لقالب جديد وإطار يوضع فيه ليحافظ على سلامة اتجاهه وليضمن تطوره وتقدمه. صحيح أن أوضاع الثورة بذاتها تخلق وضعاً رجراجاً لا بد منه في البداية ولكن ذلك يجب أن يكون مؤقتاً، فسير المجتمع المخطط يضمن التحكم بالظروف المحيطة والتأثير فيها بدلاً من أن يرجع صداها ويستسلم لها. إن ثورتنا ذات نظرة بعيدة شاملة تستهدف إعادة تنظيم المجتمع على أسس جديدة لذلك فالحاجة للخطة أساسية. لا بد لنا لتحقيق الاستقرار أن ندرس مادة واقعنا بضوء أهدافها الرئيسة ونضع خطة تنمي وتشجع العوامل والقوى التي تعمل مع الثورة وتضعف وتتخلص من العوامل التي تعمل ضد الثورة الآن والتي يمكن أن تكون كذلك في المستقبل.

هذه هي شروط تحقيق الاستقرار الذي تتطلبه المحافظة على سلامة الثورة وتطوير إمكانياتها في التحرر على الصعيدين القومي العربي والداخلي الاجتماعي.

٢٠ ــ الثـورة والرسالـة(*)

الأساس العميق لثورة ١٤ تموز/يوليو أخلاقي بمعنى أنها قامت لرفع قيمة الإنسان وتحسين شؤونه وإنقاذه من الشر والفساد. والقوة المحركة لها هي إرادة الحق التي استيقظت في الشعب وصارعت الظلم والفساد طويلاً حتى انتصرت عليه في النهاية. عن هذا الطريق ترتبط الثورة بإرادة الخير في كل أمم العالم الرامية إلى تحرير الإنسان من ظروفه السيئة وقيوده التي يرسف فيها.

ولكن ذلك يصح على كل الحركات الإصلاحية في العالم ولكن ليست كل تلك الحركات مهيأة لحمل رسالة. إرادة كل الأمم في حقيقتها الصافية خيرة ومحبة للحق ولكن ليست كل الأمم ذات رسالات.

من الثورات ما هو اعتيادي يتناول تحسين أوضاع مالت نحو الهبوط قليلاً وإصلاح أخطاء جزئية وبالتالي إرجاع ذلك المجتمع لوضعه الاعتيادي المنسجم مع سير ركب العالم من دون أي بطولة خارقة أو تحقيق عمل خطير يؤثر في المجموع أو في جزء مهم منه. مثل هذه الحركات لا تحمل رسالة.

وهناك حركات جذرية بها من العمق والشمول ما يقلب أوضاع مجتمع من المجتمعات، ومن الأثر والمفعول ما يأتي بتغيير أساسي في أحوال أمة مهمة ويمتد إلى باقي العالم. لهذه الحركات رسالة في التاريخ.

الشرط الأساسي **الأول** لحمل الرسالة هو أن تكون هناك ظروف جاهزة وأوضاع اجتماعية تنتظر تغيراً أساسياً، أي أن تكون هنالك أوضاع بتغييرها

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٨/٢٧، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

يتحقق عمل عظيم وتنجز مهمة تاريخية. والعمل العظيم التاريخي يعني أنه يغير حياة أمة بشكل يستثير بها النشاط والإبداع ويفتح ينابيع العبقرية والفن والبناء لدرجة تغير حياتها كلياً وفي جميع النواحي، وأن يكون ذلك التغيير الكلي في حياة الأمة مهماً للعالم أجمع ومؤثراً فيه.

وأمتنا اليوم في وضع من هذا النوع إذ بين ما هو كائن وما يجب أن يكون فرق شاسع كبير. التجزئة السياسية والتخلف الاقتصادي والظلم الاجتماعي وخنق الحرية وتسلط الاستعمار وانحراف الثقافة وضحالتها وتفكك العرى الاجتماعية تشكل بمجموعها وضعاً فاسداً نريد أن نستبدله بدولة موحدة قوية متقدمة حرة. إذاً فمجال التحقيق واسع وفرصة إنجاز عمل عظيم ومهمة تاريخية متوفرة.

الشرط الأساسي **الثاني** للرسالة هو أن تكون الحركة المتصدية للواقع الفاسد المتخلف تحمل الإمكانيات الكافية لإحداث ذلك التغيير وأكثر من ذلك، أي أن تملك الحركة من إمكانيات الخير وطاقات النشاط والحيوية وقوة الإرادة ونصاعة وعمق الفكر ما يجعلها قادرة على حمل العبء وإنجاز العمل العظيم والمهمة التاريخية، وأن يكون بها فيض يزيد على ذلك تساعد به الأمم الأخرى لتحسين أوضاعها.

وثورة ١٤ تموز/يوليو تملك هذا الشرط، فهي من جهة خلاصة نضال طويل وكفاح ضارٍ قام به الشعب منذ ١٩٢٠ ذلك النضال والكفاح الذي تبلورت به المبادئ واختمرت به الآراء واكتسب خبرة وتجربة غنية. لذلك فالثورة لا تعتمد على حيوية وإمكانية حركة ١٤ تموز/يوليو فقط بل في حوزتها تجربة وحيوية كل الثورات والانتفاضات السابقة.

ومن ناحية أخرى ترتبط الثورة عضوياً بتيار القومية العربية المتحرر الذي يجتاح الوطن العربي كله. وذلك يضيف للثورة حيوية وقوة وطاقات هائلة، فهي كجزء من حركة القومية العربية التي هي ثورة عالمية باتساعها وشمولها وعمق أثرها.

من ذلك يمكننا أن نستنتج أن ثورة ١٤ تموز/يوليو ليست حدثاً محلياً اعتيادياً جاء لإحداث تعديل وإصلاح ثانوي في الأوضاع محدود الأثر يمر دون أن يلتفت له العالم.

إنه إذا نظرنا له كجزء من نضال طويل يمتد في أعماق التاريخ ويشمل الوطن العربي كله يحمل رسالة كبرى، فهذا النضال الجبار الواسع الذي تقوم به أمتنا والذي يتخذ أشكالاً عديدة يهدف إلى إحداث انقلاب عميق في الواقع يؤثر في الشعب وفي العالم. فحركة توحيد وتحرير الأمة العربية تقدم للعالم دولة قوية عظيمة الإمكانيات منتجة مبدعة تتغير في مجتمعها حياة الإنسان من الأساس وتفيض خيراً على البشرية جمعاء. إن الأمة العربية قد حملت مثل هذا الدور من قبل، وهي مهيأة اليوم لدور آخر. والأدلة على ذلك واضحة.

تحررت بالأمس مصر وسوريا وقامت الجمهورية العربية المتحدة، وتحرر في ١٤ تموز/يوليو العراق الذي يملك من الإمكانيات النضالية والمادية ما يؤهله لدور قيادي في النهضة. إن ثورة ١٤ تموز/يوليو ستكون نقطة تحوّل في تاريخ العراق والعرب والعالم لأنها ثورة ذات رسالة.

٢١ ــ الاستمراريــة فــي الثــورة(*)

تحتاج عملية النهضة لقوة دافعة توفر الاستمرارية في التقدم. في المراحل الأولى تعتمد الثورة على قوة الدفع الكامنة فيها، فكل ثورة ساعة انبثاقها تحمل طاقة معينة تمدها بالوقود اللازم في البداية. وهناك أيضاً الحماس العاطفي المتوقد من الانفعال النفسي للشعب في الأيام الأولى. إن قوة الدفع الكامنة في الثورة نفسها والدفع الشعبي الآني المباشر يكون تياراً يحمل القوة في خطواتها الأولى. هذا هو تفسير مقدرة الحكم الثوري على إنجاز أعمال كبرى في فترة وجيزة من الزمن.

ولكن المهم هو أن تتوفر للثورة قوة دافعة طويلة الأمد ومتناسبة مع الأهداف التي تأخذ على عاتقها إنجازها.

هناك سببان لضرورة تنمية وتطوير قوة دفع توفر للثورة الاستمرارية في العمل. **أولاً**، إن من الطبيعي أن تكون قوة الدفع الذاتية الموجودة في الثورة وقت انبثاقها متناسبة مع الأهداف الآنية وموجهة لتحقيق المراحل الأولى من النهضة، ويعني ذلك أن المستقبل بما يفتحه من آفاق جديدة للعمل وما يجلب معه من مهمات ومشاريع يحتم توفر قوة دافعة أكبر مما تحتاجه المراحل الأولى.

إن المهمات الكبرى ذات الأمد الطويل والتي من طبيعتها الاتساع والتعقيد والامتداد الزمني تحتاج لاستمرارية تناسبها ولقوة دفع تستطيع حملها إلى النهاية وتحقيقها على الوجه المطلوب. وبعبارة أخرى عندما تتجاوز الثورة المرحلة الفجائية الآنية وتنتهي من الأعمال الفورية القصيرة الأمد وتدخل مرحلة الإنشاء والبناء الحضاري الشامل العميق الأمد تظهر الحاجة لقوى جديدة تسندها وتعطيها الاستمرارية اللازمة.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٨/٢٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

وثانياً، إن الحماس العاطفي والانفعال الذي يصحب الثورة عادة في البداية لا ينتظر أن يستمر بنفس القوة بمرور الوقت، فالدفع العاطفي وحرارة الحماس تتنازل تدريجياً كلما أخذ الوضع شكلاً طبيعياً وتقدمت الثورة في التطور. ويعني ذلك أن القوة الدافعة ستفقد بعض حرارتها وطاقتها بمرور الوقت، الأمر الذي يجعل من الضروري تنمية قوى جديدة توفر الاستمرارية الطويلة الأمد.

من الواضح البديهي أن مهمات الثورة في مرحلتها الأولى ليست كمهماتها الطويلة الأمد لا في الشمول والاتساع ولا في الوزن والأهمية. ومن الواضح أيضاً أن الحماس الوقتي لا يمكن أن يستمر بنفس القوة ولا يمكن الاعتماد عليه إلى الأبد، الأمر الذي يجعل من الضروري تنمية قوة دفع تتناسب مع المهمات الجديدة من جهة والظروف الاجتماعية الشعبية من جهة أخرى.

وهذا يوصلنا إلى أمر أساسي لا بد من توضيحه هو أن الثورة كعملية نهضة طويلة الأمد واسعة النطاق وعميقة تحتاج لقوى تسندها وتساعدها على تحقيق مهماتها الجديدة في الظروف المتغيرة.

ومن الخطأ والبساطة في التفكير القول إن الثورات تحمل قوتها بداخلها ويمكنها أن تعتمد على طاقتها وإمكانياتها الذاتية وبالتالي تستطيع أن تكون مكتفية ذاتياً من دون أن تحتاج إلى القوى الشعبية الأخرى الموجودة حولها والتي لا تحتاج لغير التطوير والتنسيق لتندمج بقوة الثورة وتصبح جزءاً منها.

لذلك فالثورة تحتاج إلى تخطيط مفصل يوفر القوى اللازمة لدفع النهضة لتحقيق مبادئها وأهدافها يقوم على مبدأين: الأول هو القوى المنسجمة مع الثورة انسجاماً تاماً والمرتبطة بها عضوياً وإدخالها في نطاق الثورة من جهة والتفتيش عن قوى جديدة فيها إمكانيات الانسجام والعمل على تطويرها وبالتالي استيعابها وحشدها في دائرة القوة الثورية. عن هذا الطريق تستطيع الثورة أن تستقطب كل قوى الخير والإصلاح في الشعب وتمتص كل الطاقات الثورية وإمكانيات البناء الحضاري فيه. وبذلك تستطيع اجتذاب الغالبية العظمى من قوى الشعب وأكثريته الساحقة لمبادئ الثورة لأن هذه المبادئ هي الصحيحة والمتجاوبة بعمق مع الشعب.

الثاني هو أن تبدأ الثورة بالتعرف على القوى والعناصر المعادية عن إصرار وتصميم وتصفيتها بحزم وقوة، وتقصي القوى التي تحمل إمكانيات الوقوف بوجه الثورة في المستقبل ومنعها من النمو وقطع أسباب الحياة عليها. وبذلك تستطيع الثورة أن تضمن مستقبلها وتوجه التطور الاجتماعي في الطريق المنسجم

مع اتجاهها واقتلاع كل بذور الرجعية والانتهازية والتآمر والخيانة.

وباختصار تحتاج الثورة أن تعرف القوى التي تقف ويمكن أن تقف بجانبها فتنميها وتطورها، وأن تتقصى القوى المعادية والتي يمكن أن تكون معادية فتعمل على تصفيتها بحزم وقوة وحسب خطة منظمة.

وبذلك تستطيع أن تنمي قوتها وتوسع إمكانياتها وطاقاتها وتكتسب استمرارية دافعة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها الكبرى والسير في النهضة إلى النهاية. وهكذا كلما استمرت هذه العملية توسعت دائرة الثورة لتشمل في النهاية كل الشعب وتكتسب كل قواه ولا يبقى في الخارج غير عناصر الهدم والخيانة والرجعية التي تكلست وتحجرت وانعدم الأمل في إصلاحها. عندها تصبح الثورة سيدة قدرها وقادرة على تحقيق كل أهدافها ومسيطرة تماماً على ظروفها لأنها كل الشعب بقواه وطاقاته وإمكانياته الضخمة الهائلة.

الخلاصة هي أن ثورتنا قد بدأت تتجاوز مرحلة العمل الآني وتتهيأ لدخول مرحلة البناء الطويل الأمد. لذلك فهي بحاجة إلى تخطيط يهيئ لها لسلامة والقوة والحيوية والاستمرارية لتحقيق أهدافها القومية الكبرى.

وراء ثورتنا قوة الشعب العربي الهائلة وطاقاته الكبيرة المنظمة والمعبأة في حركة القومية العربية وليس غير هذه القوة الجبارة ما يستطيع عن إخلاص وعمق وتفهم وتجرد أن يوفر الاستمرارية اللازمة لتحقيق الأهداف القومية.

٢٢ ــ الثورة وسياسة الإعمار(*)

لعل من أبرز ما يتصف به مجتمعنا هو الفقر الشديد المتمثل بانخفاض مستوى المعيشة والدخل الفردي. وواضح أيضاً أن عامل فقر الأكثرية من الشعب يقف وراء كثير من المشاكل الاجتماعية وحالة القلق من جهة والضعف العسكري والسياسي من جهة أخرى. فقدرة الاقتصاد الوطني تقرر لحد بعيد الحالة الاقتصادية الداخلية للشعب والوضع العسكري والسياسي للبلاد كدولة. وبسبب هذه العلاقة الوثيقة أصبح من الضروري أن تختط الثورة سياسة إعمار جديدة تستطيع تحقيق هذين الغرضين، رفع مستوى المعيشة وتعزيز الموقف العسكري والسياسي للبلاد.

كانت سياسة الإعمار في العهد البائد صادرة من مقتضيات الوضع السياسي نفسه. فالإعمار الاقتصادي كان موجهاً لتخفيف حدة التوتر السياسي بين الشعب والحكومة على الصعيد الشعبي العام وتكوين فئة مثرية تتعامل مع الحكومة فتستفيد منها وتؤيدها في الحكم. وباختصار كانت سياسة الإعمار تهدف إلى توطيد دعائم الحكم والمد في عمره، وما كان يصيب الشعب من رفاه وتحسين في الشؤون المعاشية يقتصر فقط على ما يأتي عن هذا الطريق. لذلك جاءت مشاريع الإعمار تحمل هذا الطابع، ومصممة لهذا الغرض. فكثير من المشاريع كانت ضيقة محدودة الأثر إلى حد أنها تصل إلى رمزية ذات غرض دعائي. فمشاريع إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة برغم طول الوقت الذي مر عليها والمبالغ الطائلة التي صرفت في سبيلها كانت محدودة جداً لدرجة لم تتعد إسكان بضعة آلاف من الفلاحين، فعدد الذين حصلوا على أراض كان قليلاً جداً إذا ما قيس بالوقت والأموال التي صرفت، وإذا ما قورن بمشاريع مماثلة في دول أخرى في العالم.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٨/٢٩، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

وكثيراً ما كانت الأرض توزع دون أن تسند بمساعدات فنية ومالية وإدارية لتحويلها فعلاً إلى مزارع اقتصادية منتجة في حين أن هذه المشاريع قد استعملت على نطاق واسع للدعاية للحكومة ووجود مديرية للتوجيه والنشر واسعة الملاك والميزانية تقوم بالدعاية لمشاريع مجلس الإعمار دليل واضح على الأهمية الكبرى التي كان العهد البائد يوليها للدعاية.

وغالبية المشاريع كانت من النوع الإنعاشي الترفيهي الذي يهدف إلى إحداث تحسن سريع سطحي في الأحوال الاقتصادية بغض النظر عن حاجة البلاد لها ولما يقتضيه الإعمار الحقيقي الطويل الأمد. ومن الأمثلة على ذلك طريقة اختيار مواقع المصانع التي أنشئت والتي لم تُراعَ بها الأصول الاقتصادية بل جاءت موزعة لغرض الإرضاء لبعض المناطق والإسكات السياسي. وهكذا فسياسة الإعمار القديمة كانت على وفاق مع النظرة الاستعمارية الموجهة للمساعدات الاقتصادية والقائمة على أساس إحداث ترفيه سريع خاصة في القطاع الزراعي يسند الحكم القائم ويجنبه الهزات دونما أي اعتبار لمقتضيات الإعمار الصحيح الطويل الأمد.

إن الثورة بتطويحها بنظام العهد البائد وتخليص البلاد من نفوذ الاستعمار قد حققت شيئاً أساسياً هو إزالة التوتر بين الشعب والحكومة وتبديد الشك والريبة بين الجانبين، فالشعب اليوم يثق بحكومته ومستعد لإسنادها بكل ما لديه من إمكانيات. لذلك فالسياسة الإعمارية قد أصبحت اليوم حرة من القيود القديمة، فهي اليوم لا تحتاج أن توجه قسماً كبيراً من الجهود والثروة لتخفيف حدة التوتر السياسي وتجنب الهزات. والحكم الجديد لم يعد بحاجة لأساليب الإسكات والإرضاء والدعاية لأنه يقوم على أسس راسخة ومعتمد على التأييد الصميمي للشعب. إن سياستنا الاقتصادية اليوم بإمكانها أن تنطلق من قيود هذه الاعتبارات وتنطلق لإحداث إعمار اقتصادي صحيح طويل الأمد يحقق الهدفين المذكورين. وسياسة كهذه لا توفر الإرضاء التام للجميع في الأمد القصير، فهي قد تضطر لفرض قيود على الاستيراد والتصدير وتوجيه مرافق الصناعة والزراعة ومجالات النشاط الأخرى بشكل يضغط على مصالح البعض ويحد من رغبات البعض الآخر. إذ في الحقيقة لا بد للإعمار الاقتصادي من ثمن تتحمله بعض فئات الشعب ولأمد محدود معين ليتسنى للبلاد تحقيق إعمار صحيح. فالإعمار الاقتصادي عملة نمو معقدة تشترك بها كل الأجزاء والقطاعات وتساهم فيها أجهزة عديدة من الدولة وتستغرق الكثير من الوقت والجهود لتعطي ثمارها. ولغرض أن تأخذ عملية النمو هذه مجراها الصحيح وتتجنب التضارب والتبذير

تحتاج لخطة مفصلة مدروسة تنفذ على مراحل وتبني بضوء حقائق الأوضاع من حيث الموارد والخبرة الفنية ومستوى كفاءة الجهاز الإداري والوضع السياسي للبلاد ومتطلبات الدفاع والعلاقات مع الدول الأخرى.

وفي ما يلي بعض الملاحظات التي نرى ضرورة الأخذ بها في رسم السياسة الإعمارية:

أولاً، إن يتغير هدف هذه السياسة من مجرد الترفيه الوقتي السريع إلى الإعمار الحقيقي الطويل الأمد الذي يستطيع أن ينفذ إلى الأعماق، فيرفع مستوى المعيشة ويقوي مركز البلاد السياسي والعسكري.

ثانياً، إن ترسم لذلك خطة بضوء حقائق الأوضاع تعبأ لها كل الجهود المتوفرة وترتبط أجهزة الدولة المعنية بتنظيم محكم كفوء لتنفيذها، للتخلص من الارتجال الذي طبع سياسة العهد البائد.

ثالثاً، إن تصمم هذه الخطة على أساس التكامل والترابط مع الاقتصاد العربي بصورة عامة واقتصاد الجمهورية العربية المتحدة بصورة خاصة، فالتطور السياسي يشير بوضوح إلى أن العراق سائر لا محالة للوحدة العربية الشاملة، فحتى تكون الخطة واقعية ومتمشية مع الوضع السياسي لا بد من تصميمها على هذا الأساس. ومن الناحية الاقتصادية الصرفة هناك تكامل وترابط واضح المعالم بين اقتصاد البلدان العربية ككل ولاسيما بيننا وبين القطر السوري وسياستنا الإعمارية تستفيد كثيراً من ذلك لأنها تستطيع أن تجني فوائد كبرى من ارتباطها باقتصاد واسع منوع ومتوازن.

والخلاصة هي أن السياسة الإعمارية في العهد البائد قد اتسمت بالانحراف والارتجال والإقليمية، نريدها اليوم بظل الثورة أن تكون موجهة لإحداث إعمار اقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة والقوة السياسية والعسكرية للبلاد، ونريدها أن تكون مخططة تسير حسب تصميم علمي مدروس، ونريدها أخيراً أن تكون قومية ترتبط وتكمل الاقتصاد العربي وتسند الوحدة الكبرى.

٢٣ ــ الحريــة والمسؤوليــة(*)

في مثل هذه الفترة الحاسمة من تاريخنا هناك حاجة ملحة لتوضيح مفاهيم وشرح بعض الكلمات السياسية المهمة، فمفهوم الحرية كان موضع خلاف وجدل منذ أقدم العصور، ولحد اليوم.

من التعاريف الفلسفية القديمة للحرية هو أنها السير في ظلال القانون وقد يبدو هذا التعريف بسيطاً مجدياً لأول وهلة. ولكنه في الحقيقة ينطوي على معنى عميق واسع متصل بمفاهيم وقيم في الإصلاح الاجتماعي.

المقصود بالقانون هنا الحكمة المتراكمة على مر السنين والمتصلة بالحقيقة. الحقيقة هي المثل العليا التي يسير عليها الكون، والقانون تجسيد لتلك المثل العليا.

فالشعب بمرور الوقت يطور قيماً معينة يحترمها ويلتزم بتقديسها، ثم يصبها في القانون لتنظيم حياته، فعن طريق القانون يستطيع الشعب أن يجعل تلك المثل تسيطر على مجرى الحياة. وبعبارة أخرى يمثل القانون إرادة الشعب التي هي في النهاية إرادة الخير بشكلها المبلور المتجسد بتدابير اجتماعية تنظيمية.

وبما أن الحياة في تقدم مستمر وإرادة الخير في تغلب متواصل على الشر والرذيلة، لذلك فإطاعة القانون تعني في الحقيقة السير باتجاه إرادة الخير وقوى التطور في المجتمع.

إن مجتمعنا المتخلف الذي يسيطر عليه الإرهاب والفساد والاستغلال والاستعمار قد سار في طريق التحرر وتغلبت في النهاية إرادة الخير فيه على الشر

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٣/ ٩/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

والظلام بقيام ثورة ١٤ تموز/يوليو. لذلك فالسير في ظلال القانون يعني في الواقع السير في اتجاه هذه الإرادة الخيرة، ومماشاة تيار التقدم. إطاعة القانون تعني إطاعة الخير والحق. إن الثورة بوضعها الحاضر تمثل إرادة الشعب الحقيقية والتي هي إرادة الخير، لذلك فالقانون الصادر عن الثورة يمثل تلك الإرادة ويعكسها وإطاعته ليست إلا إطاعة تلك الإرادة. من كل ذلك نستطيع أن نستنتج أن الشعب الذي يطيع القانون الثوري يطيع في الواقع إرادته الحقيقية، وهذا هو المعنى الصحيح للحرية. . الحرية الصحيحة تتحقق عندما يطيع الإنسان نفسه، ويسير حسب إرادته. والفرق بين قانون العهد البائد وقانون الثورة هو أنه في الحالة الأولى لا يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، لأنه لم يصدر عن الجانب المشرق الخيِّر في الإنسان، بينما هو في الحالة الثانية صادر عن الإرادة الحقيقية النابعة من الجانب الإنساني لا الحيواني في الإنسان. إطاعة القانون في العهد البائد تعني أن يطيع الإنسان شهواته ورغباته ومصالحه الشخصية، أما في العهد الجديد فإطاعة القانون تعني إطاعة الخير والحق. إطاعة القانون في العهد البائد عبودية بينما هي الحرية بعينها في العهد الجديد.

وفي ضوء هذا التحليل لمعنى الحرية والقانون يتضح لنا أن الحرية دائماً مقترنة باتجاه وليست كما قد يتبادر إلى الذهن البسيط على أنها الانفكاك من كل قيد والخروج على كل خطة وعدم الارتباط بشيء. الحرية لا تعني أن يعمل الإنسان ما يشتهي ويريد، ويتصرف كما تمليه عليه أحاسيسه ورغباته. إن الإنسان الذي يتصرف بوحي رغباته ومصالحه الشخصية ليس حراً في الحقيقة بل أسير لتلك المصالح وعبداً لها.

ولا يكون الإنسان حراً إلا إذا التزم وتقيد بمثل أعلى وسار حسب خطة ونهج يحقق ذلك. الحرية هي الالتزام بالإنسانية والتحرر من النفعية والمصلحية، إنها التقيد بالفضيلة والانفكاك من الرذيلة. الحرية بمعناها العميق هي الفضيلة.

لذلك فنحن عندما نقول إن الحرية يجب أن تكون مقرونة بروح المسؤولية وضبط النفس لا نعني أبداً أن نحددها أو ننقص وزنها بل على العكس، فذلك يعني تصحيحها وإعطاءها المعنى الغني الحقيقي. إن الحرية غير المسؤولة ليست حرية بل فوضى والفوضى هي العبودية بعينها. الحرية هي النظام القائم على الفضيلة، وفقدان النظام يعني فقدان الحرية.

قامت ثورتنا من قلب الجيش الباسل الذي تمثلت به إرادة الشعب بأجلى معانيها لذلك فإرادتها هي الخير والحق وكلمتها هي الصالح العام.

وقد وضحت الثورة آراءها منذ اليوم الأول وصبت مبادئها في دستور ينظم شؤون البلاد وهذا الدستور هو بمثابة القانون الأعلى للبلاد لأنه رأي الثورة، لذلك فإطاعة قوانين ومراسيم الثورة هي تحقيق للحرية للبلاد ولجميع المواطنين، وإن هي كانت ضد أي شيء فهي ضد الفوضى والتأخر والفساد.

صحيح أن مجتمعنا خارج من حالة اجتماعية متأخرة ومن وضع سيطرت فيه الأنانية والاستغلال والإرهاب والمصالح الشخصية ولكن ذلك يجب أن نتغلب عليه نحن الجيل الجديد، الجيل الذي يدّعي تأييد الثورة وحمايتها والوقوف بجانبها. علينا أن نساعد الثورة عن طريق تنسيق نشاطنا وتوجيهه الوجهة الملائمة لاتجاه الثورة، لا أن نحاول نحن تسييرها والسيطرة عليها وفرض مبادئنا عليها. علينا أن نطيع القانون لأنه صادر عن إرادة الشعب لا أن نفرض قانوناً على الثورة ونحاول أن نجعلها تتبنى ما لم تفكر به أبداً، وما لا ترضاه لنفسها. الحرية في هذه المرحلة هي العمل الجدي المتكاتف المتعاون بظل القانون لا وراءه وحسب تنظيماته لا بمعزل عنه وباتجاه معاكس له.

الحرية الصحيحة الآن تتحقق في العمل للصالح العام، وليس غير الثورة ما يستطيع عن جدارة وحق تحديد هذا الصالح العام. الحرية الصحيحة لا تتحقق بإطلاق العنان للنفعية والأنانية الشخصية والكسب السياسي الضيق بل بالعمل الجدي المثمر بظل قانون الثورة ومبادئها. الحرية الحقيقية هي التي تخدم الصالح العام لا التي تعارضه، إنها ما يحافظ على الثورة لا ما يعمل على تضييعها في خضم الأغراض والمصالح الخاصة للأفراد والجماعات.

يجب ألا تنقلب الحرية إلى فوضى واستغلال وتسابق للكسب والدعاية. ولذلك نادينا بضرورة الحكم الانتقالي الذي تتوفر فيه القوة والانسجام والكفاءة المنتجة القادرة على تحقيق مبادئ الثورة، لأنه الطريقة الوحيدة لكبح جماح المصالح والأغراض وإبعاد الأغراض الشخصية عن الثورة وحمايتها من أثر الأوضاع التي تحيطها.

إن الحرية الحقيقية هي المحافظة على سلامة الأمة العربية والحرص على مستقبل أجيالها ومكانتها بين الأمم، والعمل لتحريرها من الاستعمار والضعف

والتجزئة والفساد والتخلف الحضاري. والحرية الحقيقية اليوم هي حرية المجموع العربي من قيود أوضاعه: قيود الاستعمار وأوضاع التجزئة المريضة الفاسدة، الحرية الحقيقية هي أن يتحرر العرب ليدخلوا حياة جديدة هي حياة السيادة والقوة والوحدة والتقدم الاجتماعي.

ليست الحرية في المرحلة الحاضرة إطلاق العنان للأفراد أو الجماعات للعمل الشخصي النفعي، الحرية الحقيقية تتحقق في العمل للمصلحة القومية العليا وما عدا ذلك فهو فوضى وانتهازية، وتلك عبودية ما بعدها عبودية.

٢٤ ــ استراتيجية الاستعمار في البلدان العربية(*)

استراتيجية الاستعمار في البلدان العربية مشتقة من المبدأ الأساسي ألا وهو إبقاء هذه المنطقة تحت سيطرته واستخدامها لخدمة أغراضه السياسية والاقتصادية والعسكرية. ولكن الاستراتيجية المتبعة لتحقيق ذلك ليست واحدة وليست بسيطة كما قد يبدو وليست معتمدة على الأسلوب التقليدي في الغزو المسلح والحكم العسكري المباشر.

إذ من الواضح أن قسماً كبيراً من البلدان العربية قد خرج من نطاق الحكم الأجنبي المباشر وحصل على الاستقلال الرسمي القانوني، ولكن من المؤكد أيضاً أن الاستعمار لا يزال وراء كثير من التطورات ولا يزال يسيطر على مجرى الحوادث لحد بعيد. وما المؤامرات وعدم الاستقرار إلا دليل مادي على ذلك.

إذاً لا بد للاستعمار من استراتيجية في غير الأسلوب التقليدي تعتمد على تنمية أوضاع وقوى من المنطقة ذاتها ترتبط بعلاقات معينة، من طبيعتها في النهاية دفع البلاد للاستسلام لمشيئته. وبعبارة أخرى في وقت أصبح فيه الحكم الوطني أمراً مسلماً به في العالم لا بد للاستعمار من اعتماد خطة أخرى تقوم على أساس الحكم من الداخل معتمداً على طريقة تنظيم البلاد الواقعة تحت سيطرته أي السيطرة على مجرى التطور فيها.

إن الاستعمار اليوم يحاول ضمان نفوذه على البلدان العربية بشكل رئيس عن طريق توجيه التطور السياسي بشكل يلائمه ويتفق مع خطته ويخدم أغراضه بصورة

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٤/٩/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

تلقائية محتمة، بحيث يبدو الوضع من الخارج وكأنه مستقل قائم بذاته في حين أنه مركب بشكل منسجم مع الهدف الرئيسي.

تقوم استراتيجية الاستعمار بصورة أساسية على فكرة البعثرة والتفتيت. البلدان العربية تشكل بمجموعها كتلة بشرية هائلة ضخمة الإمكانيات المادية، الأمر الذي يشكل خطراً عسكرياً واقتصادياً على مصالح الاستعمار. وما هو أهم من ذلك أن لهذه الكتلة ثقافة وإمكانيات لخلق حضارة جديدة واستعداداً لأن تؤدي دوراً في العالم وتحمل رسالة إليه، والذي يعني أن بها إمكانية إيجاد طريق مستقل بجانب الطريق الغربي أو الطريق الشرقي وطرح حل آخر للمشكلة الاجتماعية بجانب الحلول المطروحة رئيسياً في العالم اليوم، الأمر الذي قد يصرف ملايين آسيا وأفريقيا وبقية الأمم غير الملتزمة باتجاه عن اتجاه الدول الاستعمارية.

هذه الحقيقة الفكرية هي التي تجعل الاستعمار ينظر للقومية العربية على أنها الخطر الرئيسي عليه في الشرق الأوسط وفي آسيا وأفريقيا.

القومية العربية كحركة تحررية لا تزال في بداية التطبيق، وفي أول الطريق، أي إنها لا تزال حركة فاعلة عاملة لبناء مستقبلها، فالمجتمع الذي تهدف إليه لم يتكون بعد. لذلك ففكرة البعثرة والتفتيت هي الطريق المناسب في مرحلة التكوين هذه، لمنع قيام هذه الكتلة في دولة واحدة. لو كانت الدولة العربية الكبرى مكونة راسخة الأسس لكان من المحتمل أن يلجأ الاستعمار لاستراتيجية أخرى، ولكن حقيقة كونها لم تقم بعد جعلته يجد عن بعد نظر، أن التفتيت والتشتيت أسلم طريق لتحقيق هدفه.

الأدلة على هذه الاستراتيجية كثيرة: خلق إسرائيل لفصل المغرب عن المشرق العربي، فكرة الفرعونية في مصر، فكرة الحزب القومي السوري، الانعزالية المعادية للعروبة، فصل لبنان عن سوريا ومعاملته بشكل خاص، وأخيراً إدخال العراق في حلف بغداد وتكوين الجبهة المعادية لتيار القومية العربية المتحرر، المتآمرة على الجمهورية العربية المتحدة.

تقوم فكرة التشتيت والبعثرة هذه على إجراءات عملية عديدة.

أولاً: هناك منع التفاعل بين القوى العربية لقتل الزيادة والتطور في القوة الثورية الناتجة من مجرد التفاعل، فالمعروف أن حصيلة تفاعل قوى معينة بشكل

حي جذري يولد طاقة تفوق مجموع طاقة العناصر الداخلة في التفاعل.

ثانياً: إخراج بعض القوى خارج نطاق التفاعل لإنقاص مجموع القوة الكلي.

و**ثالثاً**: تطوير القوى الخارجية لقوى معادية للقوى الباقية وزرع العداء وإيجاد مناسبات المعارك بينها. إن منع التفاعل وتشذيب القوى وضرب بعضها بالبعض الآخر يؤمن للاستعمار لا تجميد القومية العربية ومنعها من التطور والنمو فقط، بل يبذر فيها إمكانيات الضمور والموت. وبذلك تكون استراتيجية البعثرة بمستوى الغزو العسكري من حيث الأثر لا بل أقوى منه.

إن قيام الجمهورية العربية المتحدة وقيام ثورة ١٤ تموز/يوليو لم يبدل من استراتيجية الاستعمار شيئاً ولا يوجد مبرر منطقي ولا دليل واضح على ذلك.. بل على العكس تماماً، فالاستعمار يعمل بأقوى وأشد من السابق على تفتيت قوة الأمة العربية وتهيئة أسباب تلاشي القومية العربية وموتها. وعلينا نحن أن نعي هذه الحقيقة الراسخة عن سياسة الاستعمار تجاهنا وألا ننخدع بالظواهر إذا لم يتوفر الدليل المقنع على العكس وألا نوغل في التفكير المجرد. علينا أن نفهم أن القومية العربية هي الحركة التي يستهدفها الاستعمار باستراتيجة التفتيت. وعلينا أن نقابل هذه الاستراتيجية بأخرى تقابلها وتقتلها تقوم على التكتل والتفاعل والجمع وإزالة كل العقبات في طريق ذلك. يحاول الاستعمار اليوم منع التحرر عن طريق منع الوحدة.

٢٥ ــ الأخـلاق والسياسـة(*)

وضعت نظرية ميكيافيلي حداً واضحاً في موضوع علاقة الأخلاق بالسياسة عندما اعتمدت على أساس تسخير الوسائل لخدمة الغايات المحددة. هناك هدف معين محدد للسياسة العامة يضعه من يرسمها أولاً ثم يسخر كل الوسائل المتوفرة من دون تمييز لتحقيق ذلك الهدف.

إن صحة أو خطأ الوسائل يقررها لا نوعيتها بل مدى مساعدتها لتحقيق الهدف. إن هذه النظرة المادية الصارمة الظالمة لا تخرج من الحساب استعمال شتى الأساليب والوسائل مهما كان نوعها ومشروعيتها وتلاؤمها مع ما هو مقبول ومتعارف عليه لتحقيق هدفها.

إن هذه النظرة القديمة التي رافقت الحكم الفردي الملكي المطلق في أوروبا قد خدمت أغراضها في ذلك الحين عندما كانت السياسة تعتمد على المناورات والنشاط الفردي وتقتصر على الملوك والأمراء والأسر الحاكمة وتتناول قضايا القوة والنفوذ والسيطرة.

إن السياسة في الوقت الحاضر تختلف من جميع الوجوه عما كان سائداً في ذلك الوقت، فهي اليوم تعتمد على النضال الشعبي الواعي المنظم بدلاً من المناورات والمغامرات والنشاط الفردي، وهي اليوم تعتمد على الشعب المنظم في طليعة مركزة قائدة وجماهير ملتفة حولها تسندها وتدفع تيارها بدلاً من الأسر الحاكمة والأفراد الطامحين، وهي اليوم تتناول تطوير المجتمع والتغلب على مشاكله ونقله لحياة الوحدة والقوة والرفاه والحرية والعدل بدلاً من إرضاء شهوة الحاكمين وطموح المغامرين.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٨/ ٩/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

إن السياسة اليوم عمل نضالي منظم يهدف إلى تطوير المجتمع للأحسن، لذلك فهو لا يمكن أن يكون مفصولاً عن المثل العليا. وكيف يمكن أن ينفصل عن المثل وهو بمادته وموضوعاته وأهدافه موجه لتحقيق إرادة الشعب الحقيقية التي هي إرادة الخير والحق؟

إن طبيعة العمل السياسي اليوم تجعله مثالياً أخلاقياً وثيق الارتباط بما هو خير وحق.

العمل السياسي اليوم لا يجري بمعزل عن الشعب وتطوره الاجتماعي بل على العكس، فهو منصب عليه ومتمازج معه بعملية تفاعل حية.

إن العمل السياسي الصحيح يهدف إلى تحقيق تقدم ورفاه المجتمع لا من فوق وبالفرض الخارجي بل عن طريق تربية الشعب وتطوير الإمكانيات والظروف التي تهيئه لتحقيق ذلك الرفاه. أي إن العمل السياسي يحدد الأهداف البعيدة أولاً ويفتش عن القوى والإمكانيات التي بتطويرها تدفع المجتمع بشكل طبيعي إلى ذلك المستوى، وذلك ما يجعله تربوياً قيادياً توجيهياً. لهذا السبب الجوهري لا يمكن فصل الوسيلة عن الهدف. إن الهدف السامي لا يمكن تحقيقه بأساليب ليست من نوعه، فدائماً الأهداف العالية تحققها أساليب عاليه مثالية لأن الأسلوب يطبع الشعب ويعوده على أوضاع معينة ويركز ذهنيته باتجاه معين.

الأسلوب البعيد عن الأخلاق والمثل المنافي للقيم الإنسانية المتناقض مع مبدأ الحرية واحترام قيمة الإنسان يترك أثره في المجتمع ويتقطر على الشعب ويدفعه في طريق لا يوصل للهدف السامي المثالي. العمل السياسي يجب أن يكون أخلاقياً لكي ينجح ويحقق أهدافه.

إن الأخلاقية واجبة لا لمجرد القيمة النظرية للأخلاق ـ وإن كان ذلك مهماً وجوهرياً ـ ولكن حتى للنجاح نفسه، ففي الأمد الطويل وبصورة عامة العمل السياسي الناجح يجب أن يكون أخلاقياً.

إننا اليوم في فترة انتقال ومرحلة حاسمة من تاريخ أمتنا. أمامنا ثورة مباركة قام بها جيشنا الباسل لإنقاذ مجتمعنا من الذل والعبودية وبراثن الفقر والجهل والمرض، ولتحطيم مؤامرة الاستعمار الرهيبة على حركة القومية العربية وإرجاع العراق للركب العربي المتحرر ليعمل وليقود لتحقيق أماني الأمة القومية في

الوحدة والتحرر والتقدم الاجتماعي. إن ثورة جبارة عميقة كهذه لهي أثمن من كل كسب شخصي وأي دعاية أو زعامة أو منصب أو مصلحة. إنها أثمن من كل اعتبار مصلحي نفعي وأي كسب حزبي ضيق، وقد التزم الجميع بتأييدها وإسنادها والوقوف صفاً متراصاً وراءها لتحقيق مبادئها.

وها قد بدأت الثورة تسير في طريقها وبدأت الفئات والجماعات والأفراد تعمل في الحقل السياسي.

فعلينا جميعاً أن نتفهم هذا الارتباط الوثيق بين الأخلاق والسياسة، بين نبل الوسيلة ونبل الهدف.

إن مجتمعنا الآن كالعجينة اللينة فكل ما نقوله ونعمله وكل ما يصدر منا يترك أثره ومفعوله في قولبة هذه العجينة وتعيين شكلها في المستقبل.

وبما أننا متفقون جميعاً على أهداف الثورة، فما علينا إلا أن تكون أساليبنا في العمل السياسي منسجمة مع نبل تلك الأهداف ومن النوع الذي يهيئ الجو ويمهد الطريق لتحقيقها في المستقبل القادم.

إن نوعية الأساليب التي نتبعها الآن سيكون لها أثر فعال في قولبة المجتمع وبالتالي مدى استعداده لتحقيق تلك الأهداف، فنحن الذين نعمل لتحرير الإنسان يجب أن نكون أحراراً بعملنا السياسي أي أن نكون مسؤولين منضبطين ندلل بالفعل لا بالقول على احترام مبدأ الحرية.

إننا، نحن الذين نعمل لرفع قيمة الإنسان يجب علينا أن نتبع أساليب منسجمة مع هذا المثل الأعلى، تحترم الآخرين.

إننا، نحن الذين نريد رفع مستوى الشعب الخلقي والمادي يجب علينا أن نبدأ من الآن بتعويد الشعب وتربيته على الخلق القويم والطرق الصحيحة في التفكير والعمل. علينا أن نغرس في الشعب روح النظام والعمل والمسؤولية والانضباط والمطالبة بما هو معقول ممكن وأن نعمق فيه روح التعاون والبناء مكان ترسبات الفوضى واستعدادات السلبية والهدم والتشفي والأحقاد الشخصية.

إن عملنا السياسي إذا لم يعكس أثناء سيره وتطوره المبادئ التي يرتكز عليها وإذا لم تتراء خلاله الأهداف السامية التي يعمل لها بتفاصيل العمل اليومي لا يكون عملاً ناجحاً. والعمل السياسي الذي تتناثر منه الفوضى والهدم

والتفرقة والأحقاد والتشفي لا يمكن أن يحقق ـ مهما ادعى وقال وأعلن ـ أي هدف شعبي سام لأنه يهيئ الجو ويطبع الشعب بما لا ينسجم مع ذلك.

المدرسة الجديدة في السياسة لا تفصل الوسيلة عن الهدف بل تجمعهما سوية وتربطهما بالمبدأ الأخلاقي الأعلى وهو تحقيق الخير والحق للإنسان.

الهدف النبيل تحققه أساليب نبيلة والعكس بالعكس. ثورتنا المباركة تحتاج للدعم والتأييد الواعي لا اللفظي، العملي والحقيقي لا الاسمي. العاملون في الحقل السياسي مدعوون لفهم هذه الحقيقة ووضعها أساساً لنشاطهم لتهيئة الجو الصحيح الملائم لتحقيق مبادئ الثورة السامية.

٢٦ ــ نحـن والمستقبـل(*)

قد يظن البعض أن المستقبل غيب مقفل لا نعرف عنه غير التكهنات والاحتمالات، وأن ما سيأتي مرهون بوقته وظروفه وما علينا إلا الاهتمام بالحاضر لأن المستقبل سيحل قضاياه بنفسه.

يقوم هذا الرأي على اعتبار الظروف القوة التي تسيطر على التطور، والإنسان وسط هذه الظروف مسيّر بقوتها ومدفوع بتيارها والنتيجة المنطقية التي يصل إليها في العمل السياسي هي الخضوع للواقع الحالي والتكيف معه والعيش حسب متطلباته، أي خضوع المواطن للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

وخطأ هذا الرأي هو أنه يقلب الحقيقة، فالإنسان هو الذي يصنع ظروفه ويقرر هيكل أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو الذي قرر حاضره وسيقرر مستقبله، فعليه أن يهتم بالمستقبل كما يهتم بالحاضر وأن يعمل ليجعله خاضعاً لإرادته ومشيئته.

قامت ثورتنا كتعبير عملي عن تغلب إرادة الشعب على الظروف والأحوال الجارية، لتعكس تنبه القومية العربية المتحررة في هذا الجزء من الوطن العربي. وهي من هذه الزاوية لا تختلف عن الثورة في مصر والتطور الثوري في سوريا، وقيام الجمهورية العربية المتحدة وثورة الجزائر وغيرها من الانتفاضات القومية التحررية في طول الوطن العربي وعرضه. وكون ثورتنا صادرة من إرادة الشعب الحرة ورغبته الحقيقية هو الذي جعلها تختط بشكل طبيعي سياسة خارجية حرة

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٠/٩/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

مستقلة تقوم على الحياد الإيجابي تعتبر التعامل مع الشرق أو الغرب لا يقوم إلا على أساس مقتضيات المصلحة القومية العليا. وهذه الاستجابة الواضحة لمطالب الشعب والأماني القومية تعبير داخلي آخر عن حرية الإرادة التي دفعت الثورة والتي لا تزال تقف وراءها.

إن تطور أمتنا الحاضر مدفوع بإرادة شعبنا من دون ضغط أو إكراه. إنها إرادة إيجابية حرة لا ترتبط بأي قوة خارجية أو إرادة قاهرة.

فإذا كان الحاضر من صنع الشعب ومن صميم وجدانه وإرادته، فالمستقبل سيكون كذلك أيضاً. مستقبل الأمة لا تصنعه غير الأمة ولا يقرره غير الشعب، والشعب وحده، ممثلاً بطليعته القيادية التي صممت ونفذت الثورة.

وهذا ما يوصلنا لنقطة جوهرية في الوضع السياسي القائم الآن ألا وهو الاستعداد والعمل للمستقبل. إن المستقبل متشابك مع الحاضر ومتصل به ولا يوجد في الحقيقة حد فاصل حادّ بينهما ولا يوجد مقياس مطلق يفرق الواحد عن الآخر. وهذا ما جعلنا نؤكد على ضرورة العمل للمستقبل من الآن، فإذا أردنا شجرة قوية يانعة في المستقبل علينا أن نبذر بذورها الآن لأن الحياة نمو دائم لا قفزات متقطعة مفصولة عن بعضها. إن المستقبل ليس رهن إشارة اليد ولا يولد بالسحر ومجرد الرغبة، إذا لم نعدّ له منذ الآن.

إن وضعنا السياسي والاجتماعي والاقتصادي الحاضر إذا ما ترك يأخذ مجراه الاعتيادي وينمو حسب ما تمليه الظروف والصدف والحوادث اليومية غير المنظمة، فإنه سيأخذ بالتدريج شكلاً يكتسب تكلساً وتجمداً بالتدريج وعندها يصبح من الصعب تغييره عند الطلب وبرمشة عين.

جذور المستقبل هي في الحاضر وما سيأتي غداً يعتمد على ما نعمله اليوم، لذلك فنحن لا نستطيع إلا أن نهتم ونعمل له منذ الآن إذا نظرنا للتطور نظرة موضوعية علمية لا خيالية مصطنعة.

إن مقتضيات التثبيت والأمن وإرجاع الوضع الطبيعي والحياة الاعتيادية للبلاد وتدعيم وحدة الصفوف وتضامن جميع الشعب تأخذ شيئاً من الوقت، ولكن ذلك سينتهي بعد مرور فترة من الزمن ليست طويلة لأن الشعب كان مهيأً للثورة وهو يسندها اليوم بكافة فئاته ويثق بحكومته ثقة مطلقة تامة ويتجاوب معها. وكل ذلك يجعل فترة التثبيت قصيرة. وبعدها سيواجه الشعب هذا السؤال: ما هو شكل المستقبل؟

وثورتنا القيادية سيتحول اهتمامها من التثبيت إلى التخطيط والتنهيج وشق طريق ما سيأتي. قد يقال إن المستقبل واضح لا يحتاج لخطة وعمل منذ الآن. إنه تقدم وعدل وحرية وإخاء. ولكن ذلك عموميات لا تتعدى العناوين وما هو مهم ليس الأسماء بل المحتوى بتفاصيله الدقيقة، فالأمور ليست بسيطة وواضحة إلى مثل هذا الحد الذي قد يتصوره البعض.

وفي ما يلي ملاحظات أولى على محتوى المستقبل الذي نريده، نستنتجها من حقائق أوضاعنا من حيث الواقع والأماني، ما هو كائن وما يجب أن يكون.

إن الاستعمار في العالم لم يتلاشَ بعد فهو لا يزال يحلم بالسيطرة على البلدان العربية وإبقائها تحت نفوذه، وكل فترات الانفراج وخفة الضغط لا يمكن أن تدل على تبديل جذري بسياسته تجاهنا. ويصح ذلك على الصهيونية بشكل خاص، فهي في حالة حرب معنا بحكم الذي حدث وبحكم خطتها وطبيعتها، فموقفها وسياستها قد تحددت وانتهت، ألا وهي تحقيق مطامعها العدوانية التوسعية. والواضح أن الاستعمار يواجه البلدان العربية ككل ويخطط مناهجه على هذا الأساس ويعامل المنطقة على اعتبار أنها كل مترابط واحد وخطته لها واحدة ومصممة على هذا الأساس. إن موقفه من قطر معين قد يكون الغرض منه التأثير في قطر آخر وهكذا، ودور العهد البائد في جعل العراق قاعدة الاستعمار ضد القومية العربية معروف وواضح.

إن الحقائق المجردة لواقع بلادنا الحاضر وحقائق السياسة الاستعمارية وطبيعة خطتها كلها تشير بوضوح إلى أن مستقبلنا يجب أن يكون سائراً نحو الوحدة إذا نحن أردنا البقاء والمحافظة على كياننا وحياتنا وسلامتنا. نحن لا نستطيع إلا أن نكون واقعيين في رسم مستقبلنا والعمل له منذ الآن. نحن لا نستطيع أن نندفع بالخيال ونتعامى عن حقائق الحياة الراسخة وأرقامها التي لا تبدلها الرغبات والأهواء. للبلاد العربية مصير واحد ولا سبيل لها للسلامة والمحافظة على الكيان وصد الاعتداء والغزو الأجنبي والوقوف بوجه الاستعمار والصهيونية إلا بتوحيد مصيرها.

ومستقبل أحوالنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يجب أن تبذر بذوره الآن ليثمر في المستقبل، فنحن كقطر عربي يرتبط اقتصادياً بعلاقات تكامل، وتبادل مصلحة، وتشابك مع اقتصاد البلدان العربية الأخرى، ونحن لا نستطيع أبداً أن نغفل هذه الحقيقة. إن الإعمار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي الذي

نحلم به يبدو من الأرقام والحقائق وقفاً على الوحدة الاقتصادية التي وحدها تستطيع أن تخلق اقتصاداً ضخماً واسعاً متكاملاً نامياً متطوراً، وليس غير هذا الاقتصاد الضخم المتكافل المتكامل ما يستطيع تفتيح الإبداع واستثارة الحماس للعمل والإنتاج في الشعب ومواجهة الضغط الاستعماري الاقتصادي والكتل الهائلة في العالم.

ومستقبلنا يتطلب عدلاً اجتماعياً يساوي المواطنين أمام القانون ويحقق الألفة والمحبة بين جميع الفئات ويحفظ كرامة الإنسان ومستوى أدنى من المعيشة يليق به ويمنع الاستغلال ويقضي على الفقر والجهل والمرض. وقضية العدل الاجتماعي لا تتحقق في المستقبل إلا إذا كانت تشريعاتنا وخطواتنا وخططنا الحاضرة تدفع في هذا الاتجاه وتمهد له الطريق.

هذه بعض ملامح مستقبلنا استخلصناها من حقائق أوضاعنا وتجارب العالم إن نحن أردنا تحقيقها في المستقبل وجب علينا أن نعمل لها الآن. وإننا واثقون من النجاح لأن ما يقرر النجاح هو إرادتنا الحرة لا أي شيء آخر.

٢٧ ــ القيــادة والنهضــة القوميــة(*)

النهضة تطور ينقل المجتمع من وضع إلى آخر أحسن منه ويحمله على تيار صاعد تتكامل فيه المؤسسات وتنمو الإمكانيات في كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. والنهضة في الوضع الطبيعي تختلف عنها في الوضع الفاسد المنحرف الشاذ من حيث طريقة التحقيق. في الوضع الصحيح السليم تكون النهضة بشكل امتداد للواقع وتطوراً تدريجياً فيه. أما في الوضع الفاسد المعوجّ فالنهضة لا تصبح ممكنة إلا بعد تغيير ثوري عميق يقلب المؤسسات ويدير العجلة إلى الأمام بدلاً من الخلف. وهذا هو معنى الثورة العميقة. وبعد أن توضح الأسس الجديدة وترسخ ويقف المجتمع على ركائز صالحة يصبح النمو والتطور طبيعياً تلقائياً نتيجة الأوضاع القائمة. الأساس في كل نهضة كنهضتنا هو تحقيق الخطوة الأولى: وضع أسس المجتمع الجديد. وهنا يأتي دور القيادة في النهضة.

إن المجتمع العربي عامة والعراق خاصة يمر الآن في مرحلة انتقال تثبت بها الأسس الجديدة التي ستقرر التطور الاجتماعي لأجيال قادمة.

إننا نمر الآن في دور تأسيسي نحاول به رسم المستقبل على أسس مختلفة عما هو موجود في محيطنا وهذا ما يجعل العملية صعبة تحتاج الكثير من الجهد والفكر الثاقب والاستفادة القصوى من تجربتنا الخاصة وتجربة العالم عامة.

إن دور القيادة في النهضة لا ينحصر ـ كما قد يتبادر إلى الذهن البسيط ـ في مجرد تدوير دفة الحكم واستثارة الهمم ورفع المعنويات وتحقيق التماسك

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٩/٢٣، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

الاجتماعي بين المواطنين وتحقيق التفاف الشعب حول حكومته بل يذهب لأبعد من ذلك. إن القيادة السليمة المتناسبة مع مستوى النهضة ومتطلباتها تقوم بكل ذلك ولكنها لا تقف عند هذا الحد بل تحتاج أن تعمل لشق طريق جديد في أرض وعرة. إن الواقع الفاسد معقد غاية التعقيد والظروف السياسية القومية والدولية المحيطة سريعة ومتراكمة وكلها متفاعلة مؤثرة في الوضع العام. كل هذه القوى الداخلية والقومية والعالمية تحتاج إلى التقييم العلمي والكشف عن حقيقتها وآثارها ووضع الخطة لتوجيهها بما يحقق للنهضة مكاسب وانتصارات يوماً بعد يوم.

مهمة القيادة في النهضة إعطاء أحكام في المواقف والأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوجيه العمل والتصرف بناء على تلك الأحكام. مهمة القيادة أن تنفذ ببصيرتها للمستقبل فتعيّن الطريق السليم من بين الطرق المتعددة الذي يضمن للأمة حياة الرخاء والعدل والاستقرار والطمأنينة والمحبة والمناعة بأقل خسارة ممكنة. إن ظواهر الأمور وما يبدو على السطح في دور التكوين والثورة قد لا يدل بوضوح على الطريق السليم بل قد يشير لعكسه ومهمة القيادة اكتشاف ما هو صحيح من بين الضباب وتوجيه الشعب نحوه.

إن النهضة العربية لم تعدم قيادة ما في كل أدوارها من حيث وجود الأشخاص في هذا المركز ولكن نوعية تلك القيادة وبالتالية مدى نجاحها مختلف من دور لآخر. إن قضية النهضة القومية العربية كانت لها قيادة على الصعيد الرسمي من نوع معين قبل قيام الثورة في مصر، ولكنها كانت شخصية لا موضوعية بمعنى أنها كانت تقوم على الأشخاص لا الأفكار. فمقياس الخطأ والصواب والخيانة والخير والشر كان هو الشخص نفسه. القيادة لم تكن تبدأ من الفكرة والعمل النضالي المخلص للقضية بل من شخص يرتفع بقوى المال أو النفوذ أو الجاه أو القبيلة أو الحي وبعد ذلك يتبنى ذلك الشخص القضية العامة ويدخل العمل السياسي، فهو الذي يتبناها لا هي التي تخلقه وتكونه. الأساس هو الزعامة الشخصية التي يقوم عليها العمل السياسي.

لذلك غالباً ما استعملت القضية العامة ومصلحة الشعب والقضية القومية ككل وسيلة لتقوية وتغذية وتدعيم الزعامة الشخصية والمركز الاجتماعي لذلك الزعيم أو السياسي. أما الذين يعملون مع هؤلاء القادة فهم أتباع يتعلقون

بالشخص على نفس المصلحة الخاصة لذلك فحكمهم على صحة أو خطأ تصرفاته وأعماله لا يقوم على المقياس الموضوعي وهو المصلحة القومية العليا.

هكذا استغلت القيادة القديمة قضية الشعب لمصلحتها الخاصة تارة عن طريق التآمر مع الأجنبي وتارة عن طريق التبني الكاذب للقضية في سبيل الدعاية الشخصية واستغلال الشعب وتضليله.

وبقيام الثورة في مصر تغيرت نوعية القيادة فقد وصل للحكم أشخاص عن طريق الفكرة لا عن الطريق التقليدي من جاه ونفوذ ومال وعشيرة. إن الانتصارات القومية الجبارة التي حققتها قيادة الرئيس عبد الناصر هي التي رفعته إلى هذه المنزلة الرفيعة في الوطن العربي. وبذلك تحول المقياس من شخصي إلى موضوعي. فإخلاص القيادة اليوم يقرره مدى نجاحها في تحقيق تقدم اجتماعي للشعب وظفر جديد على الاستعمار والرجعية. إن مدى المساهمة في النهضة القومية هو المقياس الآن لنجاح القيادة ومنزلتها في الجماهير وليس أي شيء شخصي آخر.

إن تبدل النظرة للقيادة قد دعمه تبدل واقعي بقيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو التي حملت للحكم أشخاصاً ارتفعوا بنظر الشعب ونالوا الاحترام والتبجيل والتأييد التام لا بسبب جاه أو عشيرة أو مال بل بسبب ما قاموا به من أعمال جليلة جبارة، بسبب قيادتهم لثورة جبارة طوحت بالملكية والعهد البائد ورجعيته وفساده وظلمه وفتحت الطريق لتقدم اجتماعي في حياة الشعب في كل النواحي. إن مجرد القضاء على العهد البائد الاستعماري الرجعي كاف لإعطاء القيادة الجديدة تأييد الشعب واحترامه وثقته فكيف بها وهي تخطو اليوم خطوات إيجابية جريئة في دفع قضية النهضة إلى الأمام.

إن ثقة الشعب وتأييده للحكم قائم اليوم على أساس تحقيق مطالبه الحيوية: تحرير الوطن العربي من الاستعمار والرجعية وتحقيق مجتمع موحد حر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية محب للسلام متعاون مع جميع الأمم.

إن تطهير جهاز الحكم وتحقيق الإصلاح الزراعي وإلغاء قانون العشائر وتخفيض الإيجارات والتوسع في حقول التعليم والتربية ووضع برنامج إعماري واسع سليم كلها خطوات جبارة في حقل البناء الداخلي قامت بها حكومة الثورة فأشاعت الأمل والثقة والطمأنينة وروح التعاون بين جميع المواطنين. وفي

الحقل القومي حققت حكومتنا علاقات متينة مع الجمهورية العربية المتحدة خصوصاً في الوحدة الثقافية ووقفت مع الصف العربي المتحرر ضد الاعتداء الاستعماري على الأردن ولبنان وساهمت بشكل فعال في مشروع القرار العربي في الأمم المتحدة.

وأخيراً أقدمت على خطوة قومية جبارة باعترافها الفوري بجمهورية الجزائر الحرة. كل ذلك قد أثبت للشعب العربي وللعالم أن القيادة الجديدة لا تصدر إلا من المصلحة القومية العليا ولا تعتمد إلا على مصلحة الأمة. وعلى الصعيد الدولي أعلنت القيادة الجديدة حيادها واستقلال سياستها الخارجية عن التطاحن الدولي وبرهنت عن استعداد صادق أصيل للتعاون المحب مع جميع الأمم المحبة للتعاون والسلام وخير البشرية، الأمر الذي أكسبها ثقة واحترام العالم أجمع.

إن قيادتنا الجديدة تقوم على أساس وطيد ثابت هو مصلحة الشعب العليا لا الاعتبارات الشخصية.

٢٨ ــ الكادحون في العهد الجديد(*)

كان موقف العهد البائد من جمهور المواطنين من حيث حياتهم المعاشية ومنزلتهم الاجتماعية واضحاً ومشتقاً من النظرة الارستقراطية القائمة على الاستغلال لجهود الآخرين والغض من كرامتهم. كان العهد البائد يرى بالشعب مجموعة تعمل وتخدم وتكدح لمنفعة ورفاه الأقلية الحاكمة المتنفذة وتبقى أبداً منخفضة المنزلة في السلم الاجتماعي ومحرومة من حقوق المواطن الأساسية ولاسيما في المساهمة بالحكم وإتاحة الفرص للتقدم في المجتمع. ومن الطبيعي أن يقف ذلك العهد من الجماهير الكادحة هذا الموقف الظالم المستغل المستعبد فهو بأساسه قائم على الظلم والاغتصاب والتآمر مع الأجنبي لا على ثقة الشعب التي هي المبرر الوحيد لكل حكومة وسلطة.

وكانت نتيجة تلك السياسة عزل الأكثرية من الفلاحين والعمال والكسبة والحرفيين وأصحاب الدخول المنخفضة بكتلة منفصلة لا رأي لها في الحكم ولا مجال في التقدم والرفاهية تستغل جهودها وتهان كرامتها وتستلب حرياتها وتحكم بالنار والحديد والتزييف والغش لتبقى أبداً كالقطيع الحلوب المسير لمصلحة ولهيبة وتسلط الأقلية المتجبرة الحاكمة.

إن العهد الجديد قد قام على فكرة أساسية في التطور البشري هي إرادة الشعب الحقيقية التي هي إرادة الحق. قامت الثورة لترجع للشعب حقوقه المسلوبة ولتحقق العدل بين الجميع. الكادحون في مجتمعنا هم في مقدمة المواطنين الذين يجب أن يتوجه إليهم الحكم ويعتمد عليهم لأنهم مادة المجتمع الأساسية وسنده الحقيقي.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٩/٢٤، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

يعيش الكادحون عندنا بمستوى من المعيشة هو دون الحد الأدنى اللائق بكرامة الإنسان المتمشي مع روح العصر وتطور الحضارة الحديثة. إن الحد الأدنى هو ما يضمن للإنسان استمرار حياته فيحفظ له صحته ونشاطه وطاقته ويمكنه من مزاولة عمله ـ من طعام وكساء ومأوى ـ ويوفر له ثقافة صحيحة ترفع مستواه وتطور تفكيره ويوجد له الضمان في المستقبل له ولعائلته ضد العجز والشيخوخة والعطل والحوادث والمرض، ويوفر لهم الراحة والمتعة في الحياة وتطوير الشخصية، ويساعده على الإبداع وإظهار الكفاءات. هذه هي المكونات الرئيسة للحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق بكرامة الإنسان الحديث. ولا نحتاج للأرقام والتدليل العلمي لنثبت أن الأكثرية الساحقة من شعبنا الكادح تعيش بمستوى هو دون ذلك بكثير، بمستوى لا يضمن حتى استمرار الجسم بقوته وصحته. وأرقام الأمم المتحدة عن مقارنة التغذية عندنا والتغذية في البلدان المتقدمة الأخرى معروفة وواضحة في هذا الصدد.

إن الدولة الحديثة التي تريد أن تنهض وتحقق حضارة إنسانية تفيد البشرية جمعاء لا يمكن إلا أن تتوجه للجمهور الكادح فترفع مستواهم وتضمن حقوقهم وكرامتهم وتهيئ لهم فرص العيش المريح اللائق وكافة الظروف المشجعة للإنتاج والنشاط والإبداع.

كان مفهوم الحضارة في العهود المظلمة والحكم المطلق المستبد قائماً على قوة الدولة من حيث جيوشها ونفوذها في العالم ومظاهر الترف والبذخ المحيطة بأسرتها الحاكمة.

الحضارة بمفهومها الجديد إنسانية تقوم على رفع مستوى الإنسان المادي والمعنوي لتفجير ما به من كفاءات وإمكانيات وعبقرية تصب في مجرى الإنتاج الاجتماعي وحضارة المجموع. الحضارة الحديثة شعبية بمعنى أنها تقاس بمقدار التقدم والسمو والفضيلة والتنظيم والإنتاج المادي الذي يقوم به مجموع الشعب. ولأجل أن يستطيع الشعب القيام بذلك يجب أن توفر الدولة الشروط المادية والمعنوية والنفسية الملائمة والمشجعة لذلك. الحد الأدنى من مستوى المعيشة لجماهير الشعب الكادحة شرط أساسي أول للرقي والنهضة.

وتوفير العيش المرفه الكريم للعامل والفلاح ضروري لا للإبداع الحضاري فحسب بل لمجرد السلامة العامة نفسها. الدولة التي تريد المحافظة على كيانها وأمنها وسلامتها من الاعتداء الخارجي والتي يهمها تحقيق الاستقرار والأمن

الداخلي لا بد لها من ثقة الجماهير وولائها، التي لا يمكن أن تتم إلا بالقضاء على عوامل التذمر والاضطراب ألا وهي الفقر والجهل والمرض والخوف والقلق. إن الإنسان الذي يحرم من مقومات الحياة الأساسية والكرامة والاحترام يقوم بينه وبين المجتمع تناقض وحقد. إن ولاء المواطن ودفاعه عن أرضه وبلاده وشعبه يحتاج أن يكون بحالة معاشية واجتماعية تؤهله لذلك. إن الجماهير الكادحة من عمال وفلاحين هم دعامة البلاد وسندها الحقيقي في الملمات وهم الذين دافعوا وكافحوا وناضلوا في سبيلها في أوقات المحن والشدائد وهم الذين يكوّنون مادتها العسكرية ودرعها الحصين، لذلك فهم الذين يجب أن يتوجه إليهم الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق الحياة الحرة الكريمة اللائقة بهم.

وتوفير الحد الأدنى من المعيشة للكادحين ضرورة اقتصادية أيضاً فالنهضة والعمران والإعمار في الزراعة والصناعة وباقي القطاعات تحتاج لقوة عاملة في الحقول والمعامل والمكاتب صحيحة البنية مرتفعة المعنويات موفورة الكرامة مضمونة الحقوق مؤمنة بالمستقبل لتستطيع أن تعمل بجد ونشاط وإخلاص لبناء اقتصاد البلاد وتنميته وتوسيعه. إن العلاقة بين المستوى الصحي والمعنوي للعمال والفلاحين وبين مستوى الإنتاجية واضحة معروفة فكلما كان المستوى مرتفعاً زادت الإنتاجية وتوسعت.

كذلك هناك التجربة الغنية التي عاشتها هذه الفئات الكادحة والتي لا يمكن الاستغناء عنها أبداً في حل مشكلاتنا الاجتماعية. إن قضية القضاء على الفقر والجهل والمرض تحتاج لمساهمة الفئات التي عانت هذه الآلام واكتوت بنارها لأنها بمرورها بهذه التجربة قد اكتسبت حساً مرهفاً وعمقاً في الإدراك ومقدرة على تفهّم حقيقة هذه المشكلات.

إن النهضة القومية التي نريد تحقيقها لا يمكن إلا أن تعتمد على رفع مستوى الشعب الكادح وخلق الظروف الملائمة لمساهمته الفعالة في بناء المجتمع الجديد. إن ثورتنا المباركة جاءت لتحقيق هذه النهضة لذلك فقد توجهت بشكل طبيعي لتحقيق مصلحة الأكثرية الكادحة بحكم الروح التي تصدر منها. وكل ما هنالك هو أن هذا الاتجاه يحتاج لبرنامج جذري يرفع جمهور الشعب وفئاته الكادحة للمستوى اللائق من المعيشة وللحياة الكريمة الهانئة.

٢٩ ــ حـول وحـدة الصفـوف(*)

في هذه المرحلة من الثورة يترتب على جميع الفئات التي قد تختلف في ما بينها في بعض التفسيرات والاتجاهات أن تتعاضد وتتعاون وتكون يداً واحدة للمحافظة على المكاسب التي حققتها الثورة حتى الآن. . ولكي لا تتعطل الثورة في مرحلة هي أحوج ما تكون فيها إلى الاستمرار.

إن أهم قضية يجب أن يفهمها الكل هي أن يتفق الجميع على مبادئ ومشاريع أساسية تكون هي المبادئ والمشاريع التي تلتزمها الثورة وتنفذها في هذه المرحلة. وهذه الحاجة الشديدة إلى وحدة الصف تحتمها الأوضاع الداخلية والخارجية معاً، ففي الداخل يجب علينا أن نفهم تماماً أن أعداء الثورة من رجعية وعملاء وغيرهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي لمدة طويلة بعدما حل بهم من هزائم كبيرة. فالثورة قد أربكتهم في البداية وقطعت عليهم الطريق أمام أي نشاط يهدف إلى تقويضها. . إلا أن مرور الزمن قد يتيح لهذه الفئات أن تعود وتنظم صفوفها من جديد من أجل القضاء على الثورة بشتى الطرق. والاختلاف الكبير في هذه المرحلة الحرجة يعطي لهذه الفئات ثغرات عديدة قد تنفذ منها وتحقق أغراضها. ويجب أن نعلم أن هذه الفئات لن تأتينا اليوم أو غداً بوجه عدائي مكشوف، وإنما هي ستعمل على التلبس بأشكال مزيفة عديدة لتخفي نياتها الحاقدة. وإن أفضل طريقة يمكننا بها أن نكون يقظين أقوياء تجاه هذه الفئات هي أن نكون صفاً واحداً. . لأننا جمعاً لا يمكن مطلقاً أن نتخلى عن الاستعدادات الكبيرة التي حققتها ثورتنا المباركة في هذه الفترة القصيرة من الزمن، ولا يمكن مطلقاً أن نسمح لهؤلاء الأعداء أن يقوضوا ما حققته الثورة من مكاسب، ويعرقلوا ما تهدف الثورة إلى القيام به.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٩/٢٥، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

هذا من الناحية الداخلية. أما من الناحية الخارجية، فإن الاستعمار الذي خسر بقيام ثورتنا ركناً أساسياً من أركان بقائه، واستمراره في الوطن العربي، والعالم، والذي انهار كثير من مشاريعه وخططه العدوانية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يسلّم بإرادتنا نحن. فهو سيأتينا بأشكال متعددة، ليحاول أن يسلب منا نصرنا، ومكاسبنا، وليسيطر علينا كما كان يفعل في السابق. ويجب علينا أن نكون يقظين، واعين تجاه كل محاولة يقوم بها الاستعمار تجاهنا سواء بدت عليها ملامح الطيبة أو العدوان. إن الاستعمار لن يسلم لنا إلا إذا أرغمناه على ذلك. ونحن لا نستطيع أن نرغمه إلا إذا توفرت لنا القوى والإمكانيات. ومن أهم مقومات هذه القوى والإمكانيات هي أن تكون جبهتنا الداخلية قوية متراصة متحدة، فلا نسمح بذلك لتصرفات فئة من الناس ـ عن قصد أو عن حسن نية ـ في صالح الاستعمار وخططه ومشاريعه للقضاء على حريتنا.

والاستعمار يقظ دائماً يتربص بنا ويلاحظ كل بادرة أو حركة تظهر فينا ليرى مدى ما فيها من إمكانيات وثغرات قد يستطيع النفوذ منها إلينا. . فإذا نحن تناسينا هذه الحقيقة، وحاولنا أن نشق طريقنا كلاً على حدة دون أن نلتفت إلى التخطيط العام للثورة فإننا نكون قد أتحنا للاستعمار هذه الفرصة. وإذا تعددت جبهاتنا داخل البلد فإن بإمكان الاستعمار أن يغتنم فرصة انشغالنا بها ليربكنا بخطة جديدة لا نكون مهيأين لها. فيستطيع أن يحقق أغراضه بصورة أسهل.

لهذه الأسباب، ولكي نحقق انتصارات أكبر، ونصل إلى مكاسب أعظم يتحتم علينا جميعاً أن نكون يداً واحدة وصفاً واحداً لمقاومة أعداء الثورة في الداخل والخارج وللمحافظة على الثورة والعمل على استمرارها.

٣٠ ــ دور العمال في المرحلة الثورية(*)

يمر العراق الآن في مرحلة تتطلب حشد جميع الإمكانيات والجهود من أجل البناء والعمل، فطبيعة المرحلة الحاضرة هي طبيعة التغلب على وضع استشرى فيه الفساد إلى أبعد الزوايا في تكوين البناء الذي قامت ثورة تموز للقضاء عليه. وتغلبنا على مثل هذا البناء الفاسد يتطلب منا الإخلاص والجد إلى أبعد الحدود لكي نتمكن من إزالة بقايا الكيان المتداعي وإشادة كيان متين وسليم يحقق الرفاهية والطمأنينة لجميع أفراد المجتمع. والكيان الجديد الذي تعمل الثورة من أجل بنائه وإبرازه لا يمكن أن يتحقق بمجرد إعلان الثورة على النظام المتداعي، وإنما في العمل والإخلاص. ووضعنا الثوري الذي نعيشه الآن يحتم أن تتضح معالم طريق المستقبل ودور جميع الفئات في بناء بلادنا. وإيضاح الطريق والخطوط التي تقودنا للمستقبل، لا تحدد واجبات الأفراد والجماعات في الإنشاء، بل تحدد أيضاً حقوق الأفراد والجماعات.

وأول الفئات التي يقع عليها واجب خطير في بناء المستقبل الذي ينتظر بلادنا هم العمال. وهذه الفئة الضخمة من أفراد مجتمعنا عانت طويلاً شتى صنوف الإرهاب والتشريد والتجويع. وقد عانى العمال كثيراً من البطالة والمطاردة والاستغلال، حتى وصلت الحالة بهذه الفئة التي لها دور كبير جداً في حياة شعبنا، أن عُزلت عن المشاركة الجدية في تقرير مصير شعبنا. وأذناب الاستعمار عمدوا إلى هذا الأسلوب الوحشي بمعاملة الطبقة العاملة من أبناء شعبنا لكي يعزلوا مختلف الجهات ويبعدوهم وليخلوا لهم الجو ليحققوا أطماعهم واستغلالهم. وقد تحمّل هذا الوضع الشاذ جميعُ أفراد الشعب بما فيهم العمال، وحملوا مشعل النضال لتحطيمه والقضاء عليه.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٩/٢٦، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

يضاف إلى كل هذا أن العمال كانوا محرومين من أبسط مفاهيم التنظيم المهني والسياسي وكانوا معزولين ومطاردين في هذه المجالات. كثيراً ما زيفت إرادتهم وفرضت عليهم تنظيمات بعيدة كل البعد عن مصالحهم وإنما كانت تساير العهد البائد وتدعم وجوده.

والثورة التي فتحت مجالات العمل الشريف أمام جميع أبناء الشعب اهتمت جدياً بقضية العمال كقضية واحدة من مجموع المشكلات التي عاناها الشعب منها كثيراً في العهد البائد.

وكما بيّنا فإن العمال لهم دورهم الكبير والأساسي في تعمير بلادنا وإشادة الصرح المتين الذي تقوم عليه نهضتنا المقبلة. وهذه الجماعة يجب أن تستفيد من خيرات هذا البلد وسيفسح القانون المجال أمامها لتنظيم نفسها بنقابات تهتم بشؤون العمال وتحفظ لهم حقوقهم وتعمل في سبيل تحقيق مطالبهم. وبالتالي يترتب على الثورة والعمال على السواء العمل من أجل تحقيق مساهمة جدية في المشاركة في بناء مستقبل مجتمعنا. أول ما يجب إدراكه في هذا المجال هو أن العمل من أجل تحقيق مطالب العمل هو ليس من باب التفضل والتخدير وإنما يجب أن ندرك أنه يلعب دوراً خطيراً في مشاركة جميع فئات الشعب الأخرى في حياتنا. وعليهم وحدهم تقع مسؤولية كبرى في بناء أهم جانب من جوانب نهضتنا الحديثة، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المستوى الحياتي للعمال إنما هو في الحقيقة تهيئة الفرصة لهم لكي يساهموا جدياً في بناء حضارتها. ومطالبة العمال أن يبذلوا أقصى الجهد في مجالات عملهم يجب أن يقابلها ما يحقق لهم مطالب الحياة ويضمن مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

نحن نؤمن بأن الثورة سائرة في هذا الطريق ولا بد أنها ستعمل من أجل تحقيق مطالب العمال لكي يتاح لهم المجال في أداء واجبهم الخطير والمقدس في تعمير بلادنا ورفع مستوى صناعاتنا. وهي تعمل من أجل القضاء على أساليب الاستغلال التي كان العهد البائد يمارسها.

والثورة تؤمن بأن الوضع الشاذ الذي كان مبنياً على أساس استغلال أفراد الشعب قد انتهى وحل محله العهد الذي يوفر لكل مواطن فرص الحياة الكريمة الشريفة.

الواقع الذي يجب أن يُلتفت إليه في هذه المرحلة الثورية التي نمر بها الآن، هو أن العمال ـ وهم المنتجون في مجتمعنا ـ يعانون ظروفاً سيئة في معيشتهم وفي وضعهم العملي، والثورة تحتم أن تغير هذه الظروف، وتحقق للعمال من وسائل

العيش ما يكفل لهم رفع مستواهم المعاشي والصحي والعملي. إن العمال محرومون من جميع الضمانات التي تكفل لهم تهيئة شروط حياتية، وعلى الثورة أن تضع الحلول لذلك بأقرب ما يمكن. وهم بالإضافة إلى كونهم العنصر الأساسي في الإنتاج، يشكلون ركناً أساسياً في مجتمعنا وحل مشاكلهم يعنى فتح المجال أمامهم للمساهمة الجدية في بناء مجتمعنا. والعمال أحسوا بالواقع الفاسد وأثبتوا بطولة رائعة في صمودهم أثناء النضال لتحطيمه وبناء مستقبل شروطه أفضل من واقع الاستغلال في العهد الإرهابي الأسود.

إن تلبية المطالب المعاشية للعمال، ليس هو المقصود بذاته بقدر ما سيحققه رفع المستوى المعاشي من مشاركة إنسانية للعمال في بناء مجتمعنا وتحقيق نهضة أمتنا القومية، وقد اتسم نضال العمال بطابع النضال القومي والذي يعتبر ركناً أساسياً في نضال شعبنا للتخلص من الاستعمار والرجعية والاستغلال.

ونحن نلمس الآن الرغبة الأكيدة الصادقة التي أبداها عمالنا لدعم الوضع الثوري والدفاع عنه، ونلمس كذلك الاستعداد الأكيد لديهم لمشاركة الشعب ـ وهم جزء كبير منه ـ في بناء مستقبلنا الأفضل الذي يستمد نزوعه للخير والإبداع من المفهوم الثوري الذي انطلقت ثورتنا منه.

والكادحون والعمال ينتظرون من ثورتنا انجازات ملموسة تهدف إلى رفع المستوى المعاشي والاجتماعي. وكإجراء عملي يشد هذه الجماهير الغفيرة إلى الثورة شداً عميقاً واعياً، يجب الإسراع في تحقيق الانجازات التي قامت في سبيلها الثورة والتي تهدف إلى القضاء على جميع أنواع العبودية والاستغلال.

إن تأمين شروط أفضل للعمل ورفع المستوى المعاشي والصحي والاجتماعي وفسح المجال للتنظيم النقابي المهني مطالب ملحة في هذه المرحلة تريدها الثورة.

٣١ ــ الفلاحون والعمال في ظل الثورة(*)

مما لا شك فيه أن الفلاحين والعمال يشكلون قسماً كبيراً مهماً من الشعب، بالإضافة إلى أنهم يقومون في كل قطر بتوفير الإنتاج الزراعي والصناعي، فزيادة هذا الإنتاج منوطة بما تؤديه هذه السواعد من عمل مثمر.

وقد كانت جماهير الفلاحين والعمال في عهد الطغيان آلات مسخرة تعمل لتوفير الرفاهية لفئة قليلة، وكانت هذه السواعد تكدح وتتمزق من أجل تلك الفئة. وبهذا كانت الثروة القومية مبعثرة بالإضافة إلى قلتها وسيطرة القلة المستغلة عليها.

ولكن الثورة أرادت أن تطبق المبادئ التي أعلنت عنها وهي تحقيق العدالة الاجتماعية، فخطت بذلك الخطوة الثورية الجدية حينما بدأت بتطبيق تلك الأهداف. وكان قانون الإصلاح الزراعي أحد تلك المبادئ، وقد كان إصداره عملاً ثورياً إصلاحياً لأنه تناول المشكلة الحقيقية القائمة وهي مشكلة الإقطاع، فمهد بذلك للحياة الجديدة التي تتحقق فيها العدالة الاجتماعية.

لقد كان الفلاحون يشعرون بأن الصلة التي تربطهم بهذا الوطن لم تكن على درجة من الحب والإخلاص. وكل ذلك بسبب ظلم الإقطاع وقسوة الحياة اللاإنسانية التي كانوا يعيشونها هم وأبناؤهم ومن قبلهم آباؤهم. . . لقد شعروا بأنه فرض عليهم أن يذوقوا هم والعمال مرارة الجوع والمرض والحرمان، فنفروا من حياة الجوع والفاقة والمرض هذه، وبذلك أصبحوا ينظرون إلى الحياة في هذا الوطن على أنها عقاب وقع عليهم لأنها حياة الألم والأحزان والاضطهاد.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٣/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

ومن خلال ذلك الألم وتلك الأحزان أبصروا النور وكان إعلان قانون الإصلاح الزراعي التجسيم العملي لمنطق الثورة.

والحقيقة أن الثورة لم تغفل وجود هذا القسم الكبير من الشعب الذي يتمثل بالفلاحين والعمال وأدركت بأنهم العنصر المهم الذي يتوقف عليه نمو ثروتنا القومية، فلم تهمله وهذا يعني أن الثورة جاءت على أسس متينة لأنها آمنت بالشعب وعملت من أجله وفي طليعة الشعب هذه الجماهير الكادحة المعذبة التي قاست الآلام والويلات. وإننا واثقون أن الفلاحين والعمال متجاوبون مع الثورة لأنهم أدركوا أنها تعمل من أجل الشعب.

ولا يمكن أن تظهر نتائج الأعمال بصورة سريعة ولكن الدلائل تشير بكل جلاء إلى أن الفلاحين والعمال سيكونون في ظل الثورة في وضع لم يمارسوه قبل الثورة. وسوف يلمسون النتائج شيئاً فشيئاً حينما يسمح لهم بتنظيم أنفسهم في نقابات وهيئات تكون حلقة الوصل بينهم وبين الحكومة. والحكومة جادة في معالجة المشاكل معالجة جذرية.

٣٢ ــ الثورة خلاصة تجارب الشعب(*)

حينما انبثق صباح يوم ١٤ تموز/يوليو كانت قوى الجيش الباسل تطبق على صروح الفساد والخيانة وكانت في اللحظة نفسها قد اندفعت الأفواج المتلاحمة من جماهير الشعب تزحف مع قوى الجيش لتطهر أرضنا الطيبة من رجس المارقين، وكأن الشعب والجيش كانا على موعد. ولا شك فإن الجيش جزء من هذا الشعب الذي ذاق الظلم وعاش حياة البؤس والإذلال ولكنه لم يصبر على الذل والبؤس فثار، وكان الجيش المعبّر الحقيقي عن إرادة الأمة لأنه جزء منها.

إن التجزئة التي عاشها الشعب بكافة فئاته تجربة واحدة مشتركة، فقد كان ظلم الحكام الطغاة قد شمل كل جوانب حياتنا وقسا على كل فرد منا سواء كان هذا الفرد طالباً أو عاملاً أو فلاحاً أو عسكرياً أو موظفاً.

كان الشعب كله في جانب والطغمة الحاكمة في جانب آخر، وقد انصهرت قوى الشعب كلها لتكون قوة واحدة تعمل لهدف واحد هو إزاحة الكابوس البغيض الذي خيم على صدورنا.

لقد تفاعل الشعب وعاش التجربة.. تجربة الحياة القاسية.. حياة الآلام والمآسي.. الحياة حوربت فيها الحريات وخنقت فيها الأفكار وزُيفت فيها القوانين وخيمت عليها سحب الخوف والقلق والإرهاب والشك.

لقد جرد الشعب من الحياة الإنسانية فأصبح أشبه ما يكون بالآلات التي تعمل من أجل أن تترفه فئة الطغاة وأعوانهم.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٨/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

ولذلك آمن الشعب بحقيقة لا تتغير وهي أن وجوب التغيير يتطلب العمل الحاسم وكانت الثورة أوضح الأعمال الحاسمة وأصدقها وأسماها غاية لأنها كانت خلاصة التجربة.

لقد كانت الثورة التعبير السليم عن إيمان الشعب بالحياة الإنسانية الكريمة. وقد كان هذا الإيمان ممتزجاً بالآلام، ولذلك فقد كان صادقاً كل الصدق قوياً كل القوة.

لقد كانت الثورة تتغذى بتذمر شعب العراق والشعب العربي كله وقوى التحرر العالمي، فكانت الرجعية تحس بأنها تعيش في جو يخنقها ولذلك فقد شدد الخونة قبضتهم على الأحرار.. بل على كل الشعب وحاربوه بكل وسيلة تؤمّن لهم استمرار حكمهم البغيض.

وكانت الثورة التطبيق العملي لتجربة الشعب. إن التجربة التي تنتج من الألم والحرمان هي أصدق التجارب. والثورة أصدق تجاربنا. وإن الشعب الذي آمن بالثورة وحققها قد أقام النظام الجمهوري الجديد الذي يعتبر أكثر انسجاماً مع حياتنا وأكثر واقعية في تحقيق أهدافنا في الحرية والكرامة والعدالة والاستقلال.

٣٣ ــ مستقبلنا واضح المعالم(*)

هناك حقيقة خالدة على الدهر وهي بقاء هذه الأمة العربية، فبالرغم من تقلبات الظروف واختلاف العصور وتوالي الغزاة والمستعمرين، فإن كيان الأمة العربية لم يصبه عطب أو تدهور. والدليل الملموس على صحة هذا الرأي هو وجود هذه الأمة واستمرار حياتها واستمرار مساهمتها مع الإنسانية.

إن الأمة العربية لم تكن في يوم من الأيام إلا عاملاً يساعد على تقدم الركب الإنساني نحو المستقبل الأفضل ونحو الخير والسلام لكل البشر. وهي ما زالت تعمل في هذا السبيل وما انتفاضاتها بين آونة وأخرى على الظلم والفساد والاحتلال إلا تعبير عن تلك الحقيقة الخالدة. لقد اتضحت في نضال أمتنا المستمر معالم المستقبل الذي نسعى إلى تحقيقه كلنا، سواء كنا عسكريين أو طلاباً أو عمالاً أو فلاحين.. المستقبل الذي يؤهلنا لأن نعيش الحياة الحرة مع الإنسانية المتحررة لا أن نكون عالة على المجتمع الإنساني. إن الدلائل كلها تشير إلى أننا مقبلون على حياة زاخرة بالعمل وإن عبقريتنا لا يمكن أن تتفتح إذا لم يكن هناك هدف نعمل من أجله.. ولما كان هدفنا واضحاً وهو خدمة الإنسانية فإننا لا يمكن أن نكون مخطئين في ما نعمل ونقول.

إن المستقبل الذي أشارت إليه ثوراتنا التحررية المستمرة ولاسيما ثورة ١٤ تموز/يوليو الخالدة هو مستقبل زاخر بالخير والبناء...

وإننا حينما ندرك أن مستقبلنا واضح المعالم يحمل كل الخير والأمل، فإننا مطمئنون إلى أن كيان أمتنا يزداد تماسكاً وقوة لأنه يستند إلى دعائم سليمة.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٠/١٠/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

إن إرادة الحياة والبقاء أقوى الأسلحة التي تسند وجودنا ولذلك فإننا لم نلتفت إلى المحاولات التي يحوكها الاستعمار للنيل من كياننا الراسخ.

إن كياننا الذي تحميه جماهير الشعب كلها لا يمكن أن تزعزعه حراب الاستعمار أو أساطيله أو مؤامراته.

وإننا حينما نقول إن مستقبلنا واضح المعالم، فإننا واثقون من أن الأعمال الشريفة تكون أسلم الأعمال وأرسخها كياناً وعملنا ممتزج بالصدق والصراحة والصفاء والشرف ولذلك فإنه سيؤدي حتماً إلى مستقبل زاهر بالحياة الكريمة.

لقد عبرت أمتنا عن إيمانها بالحق فحققت إرادتها يوم ١٤ تموز/يوليو حين استيقظ ضمير الأمة في أعماق أبنائها المخلصين فهبوا هبة عارمة اكتسحت الخيانة والتحلل والفساد والظلم وأقامت من جديد صرح العدالة والحرية.

إننا نؤمن أن إرادة الحياة التي لا تقهر تكمن في ضمير أمتنا وفي أعماق كل فرد من أبنائها ولذلك فلا خوف علينا وعلى مكاسبنا في ثورتنا وأن المستقبل الذي ينتظرنا هو المستقبل الزاهر بالخير والعدالة والسلام.

٣٤ ــ الحيـاد الإيجابـي
السياسة الوحيدة لخدمة السلام(*)

إن الطليعة العربية عندما نادت بسياسة الحياد الإيجابي بين الكتلتين اللتين انقسم العالم إليهما منذ انتهاء الحرب العالمية لم تقصد من ذلك اتباع الحلول الوسطية، لأن تلك المواقف والحلول قد تكون ضارة وخادعة ولكنها قصدت سياسة قائمة بذاتها مستمدة من واقع الأمة العربية ومصالحها السياسية والاقتصادية. وقد كان هذا الشعار هدفاً لهجوم متواصل وعلى جبهتين ولكنه لأصالته وسلامة منطقه استطاع أن يصمد حتى أقرته الدول الآسيوية والأفريقية في مؤتمر باندونغ واعتباره السياسة الرسمية للدول المتحررة الممثلة في ذلك المؤتمر. وبعد هذا الامتحان التاريخي الذي أثبت واقعية هذه السياسة أصبحت تلك السياسة الطريقة الوحيدة الفعالة لخدمة السلام. وطبيعي أن يعادي المعسكر الغربي باعتباره معسكر الحرب والاستعمار هذه السياسة لأنها تنطوي على مساهمة فعالة لإبعاد شبح الحرب كما إنها تضمن الإجهاز على النفوذ الاستعماري سياسياً واجتماعياً واقتصادياً في الوقت الذي بدأ فيه المعسكر الشرقي يتفهم جيداً هذه السياسة ويدرك أنها لا تناقض أهدافه السياسية ما دام حريصاً على السلام، خاصة وأن الشعوب التي اتبعت هذه السياسة تكنّ لجميع الشعوب في العالم حباً وتقديراً عظيمين وأنها لا تريد سوى أن تعود إلى التاريخ لتسهم في بناء الحضارة الإنسانية. وأنها لذلك لا تتوانى عن سحق كل المحاولات للوقوف في سيرها التحرري، ولكنها تتعاون وتتعاطف مع كل الدول الصديقة والمحبة للسلام.

وقد بدأت حكومات المعسكر الشرقي تتفهم هذا الموقف وتتعاون مع دول

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٤/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

الحياد على هذا الأساس، وقد كان السيد خروتشوف صريحاً ومنسجماً مع السياسة السوفياتية عندما صرح في الحفلة التي أقيمت تكريماً للمشير عامر عندما قال إن اختلاف الوضع الاجتماعي بيننا لن يؤثر في علاقاتنا.

وطبيعي أن يقابل هذا الموقف من الاتحاد السوفياتي وبقية دول المعسكر الشرقي بما يستحقه من صداقة وتقدير، دون أن يغير ذلك من سياستنا القائمة على الحياد الإيجابي، لأن أي ارتباط خارج حدود الصداقة والمصالح المتبادلة إنما هو خروج على تلك السياسة وعمل لا يخدم قضية السلام.

وعندما ننظر إلى التصريح الذي أدلت به الثورة وحددت فيه اتجاهات سياسة الجمهورية العراقية القائمة على أساس الحياد الإيجابي، نجد أن الثورة المباركة كانت خدمة فعالة من أجل السلام، إذ إن تلك الجبهة العربية القوية التي تتعاون مع الجميع لما فيه خير الإنسانية والتي تقف موقفاً ثورياً حازماً من جميع المحاولات الاستعمارية التي تهدف إلى جرنا للأحلاف، ستجعل موقف دعاة الحرب حرجاً جداً.

إن تعميم هذه السياسة وتركيزها خطوة قوية وأداة فعالة لتعزيز السلام العالمي. وإن كل محاولة للتقليل من أهمية السياسة أو التشكيك في واقعيتها عمل لا يخدم قضية السلم فضلاً عن كونه عملاً موجهاً بصورة مباشرة ضد المصالح والأهداف القومية.

٣٥ ــ الثوريــة في الإصـلاح الاجتماعـي(*)

من أهم العوامل التي خلقت النقمة على العهد البائد وحركت بالتالي روح الثورة ضده هو الفساد والاستغلال والركود الذي ترك البلاد متخلفة في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية. إن الفقر والجهل والمرض هي الثالوث الذي يسيطر على حياتنا من قَبل الثورة وجعل بلادنا تصنف في عداد المناطق من العالم.

إن ثالوث التخلف هذا كان واسع النطاق لدرجة أنه شمل الغالبية العظمى من شعبنا، الأمر الذي جعله معزولاً عن الحياة الحديثة وعاجزاً عن إنتاج الحضارة والإبداع الإنساني وتحقيق شخصية الفرد وتفجير إمكانياته. وجاءت الثورة تأكيداً لإرادة هذا الشعب في حياة اجتماعية واقتصادية وثقافية أفضل ونقضاً لذلك العهد المستغل العاجز المتخلف الراكد.

لقد قامت الثورة في بدايتها بخطوات جذرية هامة مدفوعة بروحها المتحمسة المندفعة للإصلاح كإلغاء دعاوى العشائر والإصلاح الزراعي وتخفيض الإيجارات وتطهير جهاز الدولة وغيرها من الإجراءات. إن الخطوات التي تم ذكرها تحتاج استمرارية ثورية تكفل تنفيذها والسير بها إلى آخر خطوة ومرحلة لتحقيق كل ما بها من إمكانيات تحسين حياتنا ورفع مستوى شعبنا في كل النواحي. أي إن مرحلة التنفيذ تحتاج لوقت وعناء وجهد لا يقلّ عما اقتضته مرحلة التقرير.

كذلك نحن بحاجة إلى المزيد من الإجراءات الجذرية وموجات متتابعة من الإصلاحات تطغى على جميع جوانب الحياة تجددها وترفع مستواها وتزيل عنها آثار الفساد والتخلف وروح المحافظة والركود لتوفر الشحنة والنشاط في الشعب

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

وتبعث فيه روح الثقة والأمل والتطلع إلى المستقبل ليندفع باقتناع ذاتي بأصالة الثورة وصدقها وصفائها وتجاوبها مع إرادته ورغباته ومصالحه المشروعة. إن هذا الاندفاع الصميم من الشعب بكافة فئاته وهيئاته هو المنتج الحقيقي للتقدم والمعين الذي ينضب للإبداع والحضارة. إن التقدم الاجتماعي لا تنتجه الحكومة بل الشعب نفسه. إن دور الحكومة هو التحفيز والتنشيط والتوجيه والتنظيم وتهيئة الظروف الملائمة المشجعة للشعب ليعمل ويبدع، وإزالة كل العقبات التي تقف دونه وتعرقل عمله ونشاطه. إن المجتمع السليم هو الذي تتوفر فيه المساهمة الحرة الواعية من قبل جميع الشعب في بناء وتحسين الحياة.

إن الرجعية الداخلية التي دفعتها الثورة إلى الوراء وأزاحتها عن إدارة المجتمع وحكمه لم تتلاش بعد فهي بأشخاصها وتفكيرها ما زالت موجودة ومستعدة للارتداد على الثورة من جديد بعد مرور فترة من الوقت. إن حرارة الثورة يجب أن تبقى متأججة وروحها الدافعة مستمرة لا بل تزداد يوماً بعد يوم لتستطيع اقتلاع جذور الرجعية نهائياً وتثبيت أسس التقدم الاجتماعي. إن السهر على تنفيذ الإصلاحات التي تقررت بالشكل الذي يضمن فوائدها للمجتمع ويمنع فشلها والعمل على تخطيط برامج إصلاحية جذرية متتابعة لإحداث تحسين ملموس في حياة الأكثرية ضرورية لا فقط لفوائدها الذاتية المباشرة بل لأنها تثبت أركان الحكم الثوري وبالتالي تمكّنه من تحقيق أهدافه الكبرى البعيدة.

إن الإصلاح الاجتماعي يجب أن يكون من العمق والجذرية والاتساع لدرجة تصل بها خيراته وفوائده للغالبية العظمى من الشعب ويجب أن يكون سريعاً ليكون ملموساً لدى الجميع. إن روح الثورة يجب أن تزداد قوة واندفاعاً بمرور الوقت لتستطيع فعلاً قلب أسس حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إننا نؤكد على ذلك بسبب تجربة كثير من البلدان التي قامت بها ثورات مماثلة إذ لوحظ أن روح الثورة تخف تدريجياً مما يفسح المجال للرجعية للارتداد على الثورة والتغلب عليها تدريجياً وتذويب الإصلاحات التي جاءت بها. وذلك بسبب أن العقلية الرجعية وروح الركود والتخلف ذات جذور في الوضع.

إن ثورتنا يجب أن تستفيد من تجربة الأمم الأخرى وخبرتها فتعمل باستمرار على دفع الثورة للأمام بتعميق الإصلاح وتوسيعه وإزالة العقبات عن طريقه.

٣٦ ــ أساسيـات الثـورة(*)

ـ ١ ـ

إن موضوع «الثورة» واسع ولا يعود ذلك لأسباب نظرية فحسب بل لأن ظاهرة «الثورة» قد دخلت الآن طور التطبيق في بعض أجزاء البلدان العربية. وليس من قبيل المبالغة القول إن تجربة التطبيق العملي على محدوديتها هي التي أظهرت تشعب واتساع هذه القضية بصورة لم تعد القوالب النظرية نفسها قادرة على تفسيرها واستيعابها. أي إن الثورة في التطبيق قد أصبحت أوسع من نظرية الثورة (أو ما هو متوفر منها) إن صحّ هذا التعبير. وإزاء ذلك يستطيع العمل الفكري أن يؤدي دوراً مهماً ومزدوجاً، فهو يستطيع جمع الظواهر والمشاكل التي أثارتها الثورة في التطبيق وتصنيفها وربطها بصورة منطقية بقصد استخلاص استنتاجات جديدة وبالتالي استخلاص مبادئ جديدة تضاف إلى النظرية فتزيدها وضوحاً وكمالاً، وتلك مهمة نظرية. ومن ناحية أخرى يمكن أن يساعد ذلك على حل بعض المشاكل العملية التي تواجه الثورة في التطبيق وتلك مهمة عملية. ذلك دور البحث النظري في مسألة التقدم الاجتماعي. وسنحاول في هذا المقال شرح أساسيات الثورة بصورة مبسطة ونظامية.

مهما تشعبت الآراء في أسباب قيام الثورات فإن جميع تلك الأسباب تجتمع في سبب عام واحد هو التناقض بين أوضاع موجودة وبين رغبات تتجاوز تلك الأوضاع، ففي كل وقت معين وفي كل مكان معين هناك وضع اقتصادي وسياسي واجتماعي وثقافي معين. وعندما تكون رغبات الناس تفوق ما يقدمه

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (٤).

ذلك الوضع بكثير ينشأ التذمر وعدم الرضا الذي هو بذرة الثورة الأولى. وبعبارة أخرى يمكننا أن نقول إن منبع الثورة هو التناقض بين الرغبات وبين الموجود. إن هذا التفسير يمكن أن يستعمل لتفسير الثورة بشتى أشكالها وبمختلف مستوياتها من الأمة إلى الأسرة إلى الفرد. فحيثما يوجد عدم الرضا على وضع معين وحيثما يوجد الطموح لوضع أحسن منه (من وجهة نظر صاحب الرغبة) توجد بذور الثورة. ولوضع التعبير بعبارات المبادئ يمكننا أن نقول إن بذور الثورة تنشأ من الاختلاف بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون (أو ما يجب أن يكون بنظر الناس ذوي العلاقة على الأقل). ولنتناول هذه العبارة بشرح أكثر.

والسؤال هو كيف ينشأ الفرق بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون؟

أو بعبارة أخرى: كيف يصبح «ما يجب أن يكون» متقدماً على «ما هو كائن»؟

وكيف يصبح «ما هو كائن» متأخراً عن «ما يجب أن يكون»؟

ولنتناول الجزء الأول من السؤال.

هناك نظريات كثيرة تفسر تكوين الطموح لما هو أحسن من الموجود بعوامل غير ذاتية: إما مادية أو تكنيكية أو علمية.. إلخ. فمثلاً يقال بأن التقدم العلمي نفسه قد يكشف آفاقاً واسعة جديدة من إمكانيات التقدم لم تكن مقصودة من البحث العلمي في الأساس. فالبحث العلمي يحاول دوماً تحقيق تقدم نظري للإجابة عن بعض الأسئلة النظرية التي لا تزال غامضة أو لإيجاد حلول لمشاكل عملية موجودة. وهو في كلا الحالين يعمل لتحقيق أهداف معروفة لدى الباحث ولكنه وهو يسير في هذا الطريق قد يكتشف آفاقاً جديدة وتظهر له إمكانيات جديدة للتقدم البشري. واكتشاف هذه الإمكانيات بدوره يثير الرغبة في بضائع أو خدمات أو نظم اجتماعية أو سياسية متقدمة على ما هو موجود، ففي هذه الحالات يكون الطموح إلى ما هو أحسن من الموجود لاحقاً لا سابقاً للأشياء نفسها. إن اختراع قوة البخار مثلاً لم يكن مدفوعاً بالرغبة في وسائط نقل أحسن من التي كانت موجودة آنذاك بل إن اختراع قوة البخار نفسه هو بفتحه المجال للاستفادة من القوة الجديدة قد استثار الرغبة في وسائط نقل أحسن وهكذا.

وربما يحدث نفس الشيء بسبب عوامل اقتصادية، فقد شهد العالم ظهور كثير من السلع والخدمات الجديدة بمبادرة من المنتجين أنفسهم قاموا بإدخالها إلى

السوق بواسطة الإعلان مستثيرين في المستهلك رغبات جديدة لم تكن الموجودة في السابق. إن الطلب على مثل هذه البضائع لم يكن هو الدافع لظهورها لأنه لم يكن موجوداً بالأساس بل يتكون في ما بعد أي بعد ظهورها. إن أثر الإعلان التجاري في تكوين وتوجيه الطلب على بعض السلع والخدمات الجديدة أمر معروف الآن.

وقد تنتشر أفكار التقدم وتتكون المطامح إلى ما هو أحسن من الموجود بسبب عوامل التقليد كمحاولة البلدان ذات المستوى الاقتصادي المنخفض تقليد نمط الاستهلاك في البلدان المتقدمة أو ما يقال عن انتشار الأفكار القومية والديمقراطية في البلدان المتأخرة بسبب الاحتكاك بالغرب.

في جميع هذه الحالات وفي غيرها يكون «ما يجب أن يكون» متقدماً على «ما هو كائن».

ـ ٢ ـ

ولكن مهما قيل عن أهمية العوامل الخارجية غير الذاتية في تكوين مطامح التقدم يبقى العامل الأساسي في نهاية المطاف إنسانياً ذاتياً ينبع من أعماق الإنسان نفسه ويصدر عن جوهر كامن فيه هو نزعة الخير. إن الذي يستعرض تاريخ البشرية بالتفاصيل والذي يرصد أفكار الإنسان وتصرفه وسلوكه إزاء مختلف الأوضاع والحالات يتبين له بصورة واضحة وجود ميل ثابت مستمر في الإنسان إلى الخير متمثلاً بكل ما هو أحس وأكمل. إن مشكلة النقاش التقليدية في هذا الموضوع هي القول بعدم وجود مقاييس ثابتة للخير وما يتفرع عن ذلك من آراء تجعل الخير شيئاً نسبياً خاضعاً للاجتهاد وللتفسير الكيفي مما يجعل تحديده أمراً غير ممكن. وليس المقصود ـ بالطبع ـ في هذا المجال التصدي لهذه المناقشة لأنها خارج الصدد ولا تناسب طبيعة هذا المقال، ولكن لا بد من التنويه بصورة عامة إلى أن قضية نسبية الخير مسألة تدور في الغالب حول تعدد الأشكال أكثر من تعدد الجوهر. إن سبب هذا الالتباس في ـ أحسن الحالات ـ هو وجود أشكال متعددة ومتطورة للخير، الأمر الذي يوحي ـ خطأ ـ بتعدد وبتطور المضمون.

فإذا ما أهملنا الأشكال ونظرنا للأمر بصورة شاملة وعامة فإننا نجد من الممكن الاتفاق على مضمون عام لما هو خير، كما نجد أن هناك جوهراً مشتركاً يملأ الأشكال المتعددة والمتطورة التي يتمثل بها الخير عبر التاريخ.

حقاً إن مسألة وجود قيم أخلاقية ثابتة تتعلق بصميم مسألة العدالة والحق والاستقرار والتقدم الصحيح للبشرية بعكس الحال عندما تصبح القيم الأخلاقية والمثل العليا خاضعة للاجتهاد وللحكم الكيفي.

في الإنسان جانب أخلاقي روحي هو ميله المستمر لما هو عموماً خير وحق مهما اختلفت الأشكال والمضامين. أما الدلائل على هذا الميل فكثيرة جداً وما كفاح البشرية منذ أن وجدت في سبيل التقدم بشتى أشكاله إلا دليل على ذلك. إن التقدم العلمي والفكري والفني وحركات الإصلاح الاجتماعي والأديان والثورات والعمل الدائم لإخضاع الطبيعة، كلها أشكال متعددة لكفاح الإنسان من أجل الأحسن.

في الإنسان دافع ذاتي لتحسين الحياة بصورة مستمرة ومنه تنبع أفكار «ما يجب أن يكون» وفي ضميره تنمو أحاسيس الحق والعدالة وفي مخيلته تترعرع رغبات التقدم. وكل ذلك ليس له إلا تفسير واحد هو الجانب الأخلاقي في الإنسان. إن مثالية الإنسان هذه هي حقيقة رئيسية في تفسير الطبيعة البشرية والقوة المحركة للتطور الاجتماعي. إن المثل العليا ليست من صنع المجتمع إذا فهمنا المجتمع على أنه شيء مختلف عن الأفراد، وهي ليست وليدة الأوضاع الخارجية المحيطة بالإنسان من اقتصادية أو اجتماعية.. إلخ. إذا فهمنا تلك الظروف على أنها غير خاضعة لإرادة الإنسان وأنها ليست من صنعه. إذا كان المجتمع هو نفسه مجموعة الأفراد وليس شيئاً ميتافيزيقياً آخر وإذا كانت النظم والأوضاع الاقتصادية من صنع الإنسان وليست شيئاً مستقلاً خارجاً عن إرادته عندها لا يكون للقول بأن القيم من صنع المجتمع أو الأوضاع الاقتصادية أي معنى مستقل عن الإنسان. إن الإنسان وحده هو محور المجتمع وهو محور الحياة فهو الذي صنع المجتمع وهو الذي صنع الظروف والنظم وكل ما يحدث في المجتمع وفي التاريخ من صنع إرادته التي هي القوة المحركة لكل حركة والدافعة لكل تطور. إذاً نستنتج من كل هذه المناقشة: أولاً: أن هناك قيماً أخلاقية ثابتة، وثانياً أن هذه القيم الأخلاقية تنبع من الإنسان.

إن معرفة «ما يجب أن يكون» تنشأ عند الإنسان ومصدرها أخلاقي هو الميل الثابت عنده للخير. هذا هو العامل الرئيسي أما العوامل الأخرى الخارجة عن الإنسان من علمية واقتصادية وتقليدية التي مر ذكرها فهي عوامل ثانوية وليست أساسية.

ـ ٣ ـ

ونتحول الآن للشق الثاني من السؤال ألا وهو العوامل التي تجعل ما هو كائن وراء «ما يجب أن يكون». إن المقابلة المنطقية البسيطة تجعل من جواب الشق الأول جواباً للشق الثاني ولكن ذلك لا يهمنا كثيراً.

هنا أيضاً توجد أجوبة متعددة عن هذا السؤال كما هو الحال في الشق الأول، فهناك من يقول بأهمية العوامل غير الذاتية، فالتقدم العلمي في أحد الفروع قد يضع المقياس العام لما يجب أن تكون عليه كافة الفروع وعندها تصبح الفروع التي لم يحصل فيها التقدم المطلوب متخلفة نسبياً. ويصح نفس الشيء عندما يحصل تحسن في بعض نواحي الحياة الأخرى مما يجعل النواحي الراكدة تبدو غير منسجمة مع النواحي المتطورة. فمثلاً عندما يحصل تقدم في الأوضاع الاقتصادية أكبر مما يحصل في الحياة الاجتماعية (وهو في الغالب ما يحصل) تبدو الحياة الاجتماعية بالنسبة للحياة الاقتصادية أو العمرانية، متخلفة بمقياس ما يجب أن يكون.

وهنا أيضاً نجد أن العامل البشري هو الأساس، فكما إن في الإنسان ميلاً مثالياً للخير كذلك في الإنسان غرائز ونزعات أنانية وميول شريرة تجعل بعض الأفراد يتمسكون بالوضع الراهن لأنه يشبع تلك الغرائز أو لأنه ينسجم مع الأغراض الأنانية. والغرائز كمصدر لتكوين العادات في السلوك تساعد على مقاومة التغيير. إن العادات والتقاليد تجعل الإنسان متمسكاً بما هو موجود ومقاوماً إلى حد ما لتغيير ذلك بسرعة، فالمعروف عن العادات أنها بطيئة التغيير. إن طرق الحياة المبنية على العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية المنحازة لمصالح بعض الطبقات والمنسجمة مع مصالحها الشخصية والأوضاع الاجتماعية الملائمة للوضع النفسي لبعض الناس والأوضاع التي اقترنت بوجود وكيان بعض الأفراد وأصبح وضعهم الأدبي معتمداً على استمرارها. كل هذه الحالات تؤدي بالفرد وبالأفراد إلى التمسك بما هو موجود والدفاع عنه ومقاومة كل محاولة لتغييره. والدوافع المذكورة بمجموعها تشكل قوة جاذبة إلى الوراء بوجه القوة الدافعة إلى الأمام التي مر ذكرها. إذاً فمسألة التطور الاجتماعي هي مسألة صراع بين قوتين واحدة لتغيير الموجود والأخرى للإبقاء عليه، وبين اتجاهين واحد يدافع عن «ما يجب أن يكون» وواحد يدافع عن «ما هو كائن». ذلك هو التناقض الرئيسي في الحياة وهو القوة المولدة لكل التناقضات الأخرى، فهو الأصل وما عداه فرع. إذاً

فمسألة التقدم هي مسألة صراع بين الجديد وبين الموجود. والصراع هذا لا يرجع إلى عوامل غير بشرية، ولا يصح تفسيره بعوامل خارجة عن الإنسان بل هو صراع في الإنسان أولاً وقبل كل شيء. إن العوامل غير الذاتية كالتي ذكرنا بعضها يمكن أن تكون ذات أثر وليس من الصحيح تجاهلها ولكن مهما قيل عنها ومهما وضع حولها من نظريات منمقة وفلسفات معقدة تبقى في حقيقتها البسيطة ثانوية وليست أساسية، مشتقة وليست رئيسية. هذا هو مصدر الثورة، وهذا هو تفسير ظاهرة الثورات في التاريخ. فالثورة لا تنشأ إلا من قلب التناقض في ذهن الإنسان بين ما هو كائن وما يجب أن يكون.

ـ ٤ ـ

ربما يقلل البعض من أهمية مسألة المثالية في الثورة وربما يسيء البعض الآخر فهمها. إن نشوء الثورة من التناقض بين «ما هو كائن» وبين «ما يجب أن يكون» ونشوء هذا التناقض من التناقض الأزلي بين ميول الخير وميول الشر في الإنسان ـ وبالتالي في المجتمع ـ وما يتبع ذلك من نشوء الكفاح من أجل تجاوز «ما هو كائن» نحو «ما يجب أن يكون»، إن هذا التفسير لظهور الثورة في التاريخ يتبعه فهم معين لكثير من الأمور الأخرى وتترتب عليه استنتاجات مهمة في جوانب عديدة من مسألة الثورة. إن الثورة بهذا المعنى ليست قضية ميكانيكية تنشأ من الاصطدام بين قوى خارجة عن الإنسان وإرادته بل على العكس فهي تنبع من الإنسان وتمثل إرادته أصدق تمثيل لذلك فليس في الثورة شيء حتمي مرسوم سلفاً، مفروض على الإنسان وتفكيره ورغباته.

في الحقيقة ليس في الكون شيء حتمي غير التقدم نحو الأحسن أما أشكال التقدم، أما قوالبه، أما النظم التي يتمثل بها والمراحل التي يقطعها فكلها أمور خاضعة لإرادة الإنسان، لذلك فهي متغيرة ومتباينة من وقت لآخر ومن مجتمع لآخر. هذا هو معنى القول بأنه لا يوجد نظام واحد للعالم ولا يوجد شكل واحد لتحقيق العدالة أو التقدم أو الاشتراكية. إن استقراء التاريخ بصورة موضوعية بدون أفكار مسبقة وغايات أيديولوجية يدل بصورة واضحة على أن الشيء الوحيد الثابت في التاريخ هو نزوع الإنسان لتحسين أوضاعه، هو كفاحه من أجل بعض المثل العليا العامة المشتركة كالعدل والاستقلال والحرية وتحسين مستوى المعيشة والكرامة، أما النظم الاقتصادية والاجتماعية، أما أشكال المجتمعات، أما الوسائل لبلوغ ذلك فكلها متغيرة دوماً ومتباينة دوماً بصورة لا يمكن أن نستدل منها على أي شيء من حيث قوانين التطور أو حتمية التاريخ

وغير ذلك مما تقول به نظريات الحتمية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من توما الأكويني إلى ماركس.

وعلى أساس هذا الفهم لمنشأ الثورة نستطيع أن نستنتج أموراً أخرى لا تقل أهمية عن قضية اختيار نظام الحكم منها أهمية الحرية في النضال والعمل الثوري ودورها في التنظيم الحزبي وما يستتبع ذلك منطقياً من أهمية المبادرة والإبداع من قبل الفرد في صفوف الثورة. ولكن القضية الأساسية التي نود التأكيد عليها في هذا المجال هي مسألة الأخلاق ومسألة المثل العليا في الحركة الثورية. إن السلوك المثالي والحرص على الأخلاق والتزام المثل العليا هي العمود الفقري للثورة وهي بمثابة الحياة في الجسم، بدونها تصبح الثورة عملية هدامة عمياء تدفعها الغرائز ولا تلبث أن تصبح جزءاً من تيار الشر وكل ما هو متأخر منحط. أما لماذا نستطيع أن نستنتج ذلك فهو لأن الثورة في أساسها مسألة طموح جزء من الشعب لتحقيق تقدم عام أي تحقيق مثل عليا ولأن الأفراد الثوريين يحركهم في الأساس شعور مثالي أخلاقي نحو الأوضاع المحيطة بهم. فإذا كانت الثورة في الأساس تحركها ميول الخير عند الإنسان، فمن المنطقي والطبيعي أن تعتمد في نجاحها على استمرار الأفراد المنضوين تحت لوائها في هذا الاتجاه، وعلى مدى إصرارهم على هذه المبادئ ومدى سعيهم بتوضيح هذه الميول في نفوسهم وجلاء كل ما يحاول تعكيرها ومقاومة جميع الميول المعاكسة والإغراءات والضغوط الخارجية والداخلية الرامية لطمسها وتشويهها.

وقد يساء فهم مثالية الثورة فتقرن عند البعض بالنظريات المثالية المعروفة (هيغل مثلاً) وعندها توضع هذه المسألة في خضم المنازعات الفلسفية كالمثالية والمادية والمثالية والواقعية.. إلخ. وذلك أمر لا بد من التنبيه له في هذا الصدد. إن القول إن المحرك العميق للثورة هو ميول الخير عند الإنسان التي تدفعه للعمل على تغيير «ما هو كائن» ولتحقيق «ما يجب أن يكون» لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ننسبه للفلسفة المثالية، فهذه النظرية تفسير كامل للتاريخ والحياة وتحتوي على استنتاجات أوسع بكثير من مسألة لماذا يثور الإنسان. ويكفي أن نشير إلى أن الفلسفة المثالية نفسها فلسفة حتمية ليتضح الفرق بينها وبين الرأي الذي قصدناه. وقد يقول البعض بأن هذا الرأي يحتوي على جانب ميتافيزيقي لا يمكن تفسيره بصورة علمية. صحيح إن القول بوجود جانب مثالي في الإنسان لا يمكن أن نعرف جوهره الذاتي (أي كنهه) ولكننا نستطيع أن نستدل على وجوده من استقراء التاريخ ومن دراسة سلوك الإنسان. إننا لا نقصد في هذا المجال هدفاً فلسفياً كتفسير الكون والإنسان... بل نقصد

معرفة السبب الأساسي لقيام الثورة. ولهذا الغرض المحدد يكفي أن نعرف أن في الإنسان ميولاً خيرة ونزوعاً مثالياً تدفعه للثورة وللتفكير في الأحسن. لذلك لا نحتاج أن نخوض في مسألة جوهر هذه الميول أو أي شيء من هذا القبيل بل يكفينا أن نعرف أنها موجودة.

ـ ٥ ـ

إن نشوء الثورة لا بد أن يأخذ شكلاً معيناً، أي لا بد لها من أداة والأداة هي الحركة الثورية. والذي يحوّل الثورة من مجرد شعور ومن مجرد أفكار إلى حركة ثورية هو التنظيم. إذاً فالحركة الثورية هي مثل الثورة زائداً التنظيم. فما هو التنظيم؟

التنظيم شيء فني من حيث كونه مجموعة قواعد وأصول للعمل والتصرف أي لضبط حركة العاملين ويصح ذلك على كل نوع من التنظيم: النقابة والجمعية والشركة والحزب والدولة، فالتنظيم بحد ذاته ليس إلا عاملاً مساعداً في الثورة وليس إلا وسيلة عملية فهو ليس مبدأ ولا مثلاً أعلى وهو بالتالي ليس هدفاً. إن لجوء الثورة للتنظيم ليس له إلا سبب عملي أو فني هو تحقيق أقصى القوة الممكنة من عدد ـ محدد من الأفراد ـ بكل ما ينطوي عليه ذلك من مزايا التنسيق والتفاعل والتعاون. إن دور التنظيم في الحركة الثورة ينطوي عليه ذلك من مزايا التنسيق والتفاعل والتعاون. إن دور التنظيم في الحركة الثورية هو نفس دور التنظيم في النقابة أو الجمعية أو الشركة أو الدولة، ألا وهو زيادة المردود إلى أقصى الحدود وإنقاص الكلفة إلى أقصى الحدود مع الفارق في نوعية المردود ونوعية الكلفة في كل من هذه الحالات.

في الحركة الثورية يقوم التنظيم على دعامتين هما المبادئ والعصبية. والمقصود بالمبادئ هو أهداف الثورة والغايات التي قامت من أجلها، البعيدة منها والقريبة. ولكل ثورة أهداف ومبادئ مهما كانت درجة الوضوح ودرجة الشمول في تلك الأهداف وتلك المبادئ. والفرد المواطن ينضم لصفوف الحركة الثورية عندما يتقبل تلك المبادئ، أي عندما يقتنع بها ويؤمن بها وبذلك تستقطب الحركة الثورية العناصر الثائرة في المجتمع أو التي فيها بذور الثورة أو الميول الثورية. صحيح أن عملية اليقظة الوجدانية التي تدفع الأفراد للانتماء إلى الحركة الثورية مسألة معقدة لا يمكن تبسيطها بشكل معين محدود إلا أن ذلك لا يغير من جوهرها شيئاً.

أما العصبية فهي العاطفة التي تربط الفرد بالتنظيم. والعاطفة هذه تأخذ شكل الانشداد الروحي للمنظمة بكل ما ينطوي عليه ذلك من أحاسيس وانفعالات نفسية، وبمرور الوقت يزداد هذا الرباط قوة، فالفرد يجد في التنظيم مجتمعاً وتتكون له صداقات وعلاقات إنسانية وكلما زاد هجوم القوى المعادية لحركة الثورة أو اشتدت مقاومة الحركات المنافسة ازدادت الرابطة العاطفية هذه قوة بين أعضاء التنظيم فهو مجتمع واحد وكتلة واحدة بينهم علاقات وصداقات ولهم فيه ذكريات، هدفهم واحد وتفكيرهم متقارب وعدوهم واحد، وهم يشتركون في الانتصار وفي الفشل وأوقات الاضطهاد تغذي روابطهم كما تغذيها أوقات البهجة والانتصار. وبمرور الوقت تصبح حياة الفرد جزءاً من حياة المنظمة وكيانه متوقف إلى حد بعيد على ما يحدث لها. وهو كعضو فيها ارتبط بمواقف إزاء الآخرين ومر بتحديات متقابلة من الآخرين. إن هذا الرباط العاطفي هو الذي يخلق العصبية أي التعلق والانتماء. والعصبية هذه التي أساسها العاطفة ضرورة للحركة الثورية تماماً كضرورتها في الجيش فهي التي تخلق الانصهار والتماسك وهي التي تستدر التعاون وروح التضحية والاستماتة في الدفاع عن النفس والكيان. وتستعمل الحركة الثورية، تماماً كما يستعمل الجيش، الأساليب النفسية. وسائل التعبئة العاطفية من أناشيد وشعارات وطقوس. وتستعمل وسائل الانضباط ونظام الدرجات والتسلسل وأصول المكافأة والعقاب لمقاومة التصرف الشاذ وميول الراحة والفوضى ولتوفير الأمن والحركة المنتظمة ولشحذ النشاط والمحافظة على روح معنوية عالية.

إن هذه العصبية ضرورية في كل عمل جماعي. إنها السياج الذي يحمي تماسكها واستمرارها ولأنها العصب الذي يحرك النشاط ويشحذ الهمم وبدونها تتحول الحركة الثورية إلى مجرد رأي عام. إن هذه العصبية هي التي تحول مجموعة الأفراد إلى مجتمع له حدوده وله شخصيته، له أعداؤه وله أصدقاؤه. وبضمن هذا المجتمع يجد العضو راحة نفسية ونوعاً من الاطمئنان كالذي يوفره مجتمع القبيلة أو الطائفة أو العائلة أو الأمة. إن الفرد في الحركة الثورية يجد حياة اجتماعية ويجد نوعاً من الحماية وشعوراً بالكيان وهذه كلها أمور تزيد من قوة الرابطة وتؤجج عاطفة الانتماء للتنظيم.

ولقضية العصبية الحزبية جانبان إيجابي وسلبي. الجانب الإيجابي هو ـ كما ذكرنا ـ أنها ضرورية لتماسك التنظيم ولجعله قادراً على الحركة المنظمة وعلى النضال الجماعي. وهي ضرورية أيضاً لأنها تضاعف نشاط الأفراد مرات عديدة وتزيد من طاقتهم على العمل وتحمّل المشقات والآلام وتشحذ هممهم وترفع

معنوياتهم وتنفخ فيهم روح التضحية والإقدام والبطولة. ولكل هذه الأسباب نجد أن كل المنظمات على اختلاف أنواعها تلجأ إلى هذه العصبية وتعمل على تنميتها بأشكال وأساليب مختلفة.

أما الجانب السلبي فهو أن لها مساوئ أي عصبية أخرى، فالعصبية كشعور نفسي مرتكز على الغرائز تعني تكوين قواعد محددة للسلوك تخضع للعادة أكثر مما تخضع للعقل. وقوالب السلوك هذه تؤثر بدورها في التفكير الذي يتأثر بها فتضعف القدرة على تمييز الحق من الباطل والخطأ من الصواب. إن العصبية الحزبية كعاطفة تسلط ضغطاً على التفكير الموضوعي وروح الإنصاف وتساعد على الجمود والانحياز والتفكير الذاتي وذلك هو محور الانتقاد التقليدي للحزبية.

ولا بد من التنويه في هذا الصدد إلى أن التنظيم الحزبي بحد ذاته يمكن أن يتباين من حيث مدى ديمقراطيته واحترام إرادة العضو والتأكيد على ضرورة التعبير عنها وتشجيع المبادرة الفردية واحترام أسلوب النقد وفسح مجالات المشاركة في القيادة وغيرها من معالم الديمقراطية في التنظيم. ومن الواضح أنه كلما ازدادت ديمقراطية التنظيم خفّت حدة الجانب السلبي المذكور وأدى ذلك، بنفس الوقت، إلى ضعف الجانب الإيجابي، والعكس بالعكس. وعلى كل حركة ثورية أن تقرر المدى الذي تريد أن تذهب إليه في تغليب جانب على جانب والذي يبدو هو أنه لا يمكن البتّ بصورة نظرية بمزيج أمثل لهذين الجانبين، كما لا يوجد قانون واحد صحيح لذلك بل لا بد من التجربة والخطأ في ذلك كما لا بد من مراعاة ظروف كل حركة وأوضاع المجتمع الذي تعمل فيه. وما صيغة «الديمقراطية المركزية» التي قال بها لينين إلا وصفة، وإن كانت غامضة إلى حد بعيد، من تلك الوصفات المتعددة. إن مدى صرامة التنظيم ومركزيته تتفاوت ليس من مجتمع لآخر بل من ظرف لآخر، فالحركة الثورية نفسها قد تمر بأوضاع مختلفة تتطلب درجات مختلفة من الديمقراطية أو من المركزية. إن ظروف الاضطهاد ـ مثلاً ـ هي غير ظروف الانفراج، وظروف العمل السري هي غير شروط العمل العلني.. وصرامة التنظيم والمركزية تبدو أكثر إلحاحاً في الظروف الصعبة والاضطهاد والعمل السري.

ـ ٦ ـ

وينبغي الانتباه إلى مسألة أخرى تتعلق بالعصبية. قلنا ـ في ما سبق ـ إن مقومات الثورة هي المبادئ العصبية (أوالعاطفة والتنظيم) فماذا يحدث عندما

يضعف أحد هذه المقومات؟ ماذا يحدث للثوري عندما تضعف العصبية الحزبية فيه أو عندما تضعف مبادئه؟ عندما تضعف العصبية الحزبية عند الثوري تضعف فعاليته كعضو في الحركة الثورية، فيقل نشاطه وعمله وتضعف مشاركته في حياة المنظمة وتفاعله معها وبالتالي تضعف مبادراته ويتجه نشاطه لخارجها ويبدأ بالابتعاد عنها بالتدريج حتى يصبح خارجها عملياً وإن كان لا يزال عضواً فيها رسمياً. ومن الظواهر التي تنتج عن ضعف العصبية ضعف الانضباط وتنفيذ الخطط والانسجام مع العمل العام الذي تقوم به الحركة، فتكثر حوادث الاصطدام بين التصرف الشخصي والرأي الحزبي وتكثر حوادث الخروج عن النظام. وتكون حصيلة كل ذلك أن مسننات هذا العضو تخرج عن مسننات عجلة الحزب فيصبح عنصر اصطدام بدلاً من انسجام ويصبح نشاطه مستقلاً ومتعارضاً مع نشاط المنظمة بدلاً من أن يكون جزءاً منه. وتكون نتيجة ابتعاده عن الحزب تنظيمياً واحداً من عديد من الاحتمالات. فأما الابتعاد والخروج الفعلي من المنظمة بصورة سلمية أو الخروج بمعركة تكون نهايتها الفصل والاتهام المتقابل أو الابتعاد عن مركز النشاط بدون الخروج من الحزب كالبقاء في نطاق الدوائر الخارجية المحيطة بالحزب حيث يبقى العضو يمارس بعض النشاط ويؤدي بعض الخدمات للحزب ولكن بصورة غير منتظمة ولا يمكن إدخالها في الخطة العامة أي أن يتحول العضو إلى صديق أو مؤازر. ولكن هذه الظاهرة ليست ذات خطورة بالغة على المنظمة الثورية فهي لا تعدو كونها مسألة ابتعاد العناصر الضعيفة المقدرة عن التنظيم عن مركز النشاط إلى الخارج ولكنها تبقى في غالب الأحيان مرتبطة فكرياً وبشيء من العاطفة بالحزب وتشكل بذلك قوى احتياطية ذات فائدة غير مباشرة بشكل رأي عام صديق حول الحركة وبشكل الخدمات التي يمكن أن تؤديها والاستفادة من خبرتها الفنية في تكوين الأجهزة في المرافق التي تستلم الحركة إدارتها. . إلخ.

أما ما هو خطير فهو الحالة الثانية عندما تضعف المبادئ بالنسبة للعاطفة وهي حالة متوقعة لأن المحافظة على المبادئ والالتزام بالمثل التي تقوم عليها المنظمة في الغالب أصعب من المحافظة على الولاء. كما إن عصبية الانتماء أبقى على الدوام من الالتزام بالمبادئ، فالعصبية وما يرافقها وينتج عنها من عادات وروابط عاطفية تكون عادة أصعب على التغيير. عندما يحدث ذلك نلاحظ أن العضو في الوقت الذي يضعف تعلقه بالمبادئ والتزامه بمثل المنظمة وأخلاقها يستمر بولائه وانتمائه للحزب بحكم الاستمرار والعادة وبحكم العصبية وبحكم اندماج شخصيته وكيانه بكيان المنظمة. في هذه الحالة يكون العنصر قد ارتبطت حياته بحياة المنظمة وترتبت كل حياته ومستقبله على هذا الأساس وتكونت فيه عصبية صعبة

الانفكاك. إن هذا الوضع المتناقض ينطوي على خطورة بانت آثارها عملياً في الحركات الثورية العربية الحديثة، فقد يتمثل هذا الوضع في بعض القياديين الذين يتحولون إلى ثوريين ممتهنين مرتبطين بالحركة مصيرياً ولكنهم في الوقت ذاته أفراد غير منسجمين مع مبادئ الحركة. وخلاصة النتائج ظاهرتان سلبيتان هما: التناقض الفكري والشذوذ الأخلاقي. فالضعف العقائدي عند هؤلاء الأعضاء يؤدي بمرور الوقت ـ وخاصة عندما تصل الحركة الثورية مرحلة استلام السلطة والتطبيق العملي للمبادئ ـ إلى ظهور آراء غريبة متناقضة في كثير من الأحيان مع المبادئ أو حتى مع أولياتها. ويؤدي هذا الضعف العقائدي إلى ظهور الاجتهادات الشخصية والى طوفان الترسبات المختلفة كالطائفية والإقليمية والعشائرية وشتى أنواع عصبيات المجتمع القديم، تلك الترسبات التي طمستها المبادئ إلى حين في قعر النفس حتى إذا ما ضعفت المبادئ عادت لتطفو على السطح. وخطورة هذه الظاهرة تكون أشد عندما تبرز في صفوف القياديين وهم في الغالب المتفرغون الممتهنون للعمل الحزبي. ويكون هؤلاء عادة في مراكز حزبية قوية لصلتهم بالقواعد ولمراكزهم التي رسخت بمرور الوقت.

أما الوجه الثاني لهذه القضية فهو الضعف الأخلاقي الذي يظهر عند مثل هؤلاء الأعضاء متمثلاً بشتى أنواع التجاوزات على الأخلاق المعروفة كالاستقامة والتجرد عن المصالح والصدق والأمانة والإخلاص في العمل والروح الإنسانية وحب الشعب واحترام كرامة الإنسان. إن هذا الضعف الذي عرفته الحركات الثورية الخاصة عندما استلمت السلطة قد أصبح معروفاً وقد سبب نتائج سلبية، فمن جهة أدى ظهوره عند بعض القياديين إلى انتشاره بصورة حلزونية في صفوف المناضلين فأضعف الثقة الداخلية وخلق جواً من الشك الخانق ومن جهة أخرى أضعف الثقة العامة بالثورة وأعطى القوى المعادية سلاحاً ماضياً للهجوم وتجريح الثورة كلها.

وليس أقل أهمية من كل ذلك أن الضعف في المبادئ والأخلاق يكون عادة المناخ الملائم لاضطراب العلاقات الحزبية الداخلية والتربة الخصبة لنمو اللعبة السياسية على حساب العلاقات الحزبية الثورية المبنية على الكفاءة والصراحة والصدق. إن المناورة في داخل الحزب واستخدام الأساليب غير الحزبية كتشويه الانتخابات وخرق النظام والاحتيال عليه والخروج على التقاليد الحزبية وكافة الأساليب اللاأخلاقية أمور تنام في فراش الضعف الخلقي. وخطورة ذلك على كيان المنظمة الثورية واضحة تتلخص في تحويل المنظمة بالتدريج من منظمة حية إلى منظمة شكلية.

ـ ٧ ـ

ومن الأساسيات المهمة في مسألة الثورة كيفية تكوين الثوري. كيف يتكون المناضل في الحركة الثورية؟

قلنا سابقاً إن محرك الثورة في الفرد هو يقظة الضمير وتغلّب نزعة الخير على النزعات المعاكسة ولكن ذلك لا يكفي لتكوين المناضل، لأن ذلك مجرد بذور للثورة، أما المناضل فهو شيء أكثر من ذلك، إنه ثوري متطور. إن النضال حالة متطورة لبذور الثورة أي إنه يحصل عندما تنبت تلك البذور وتنمو وتترعرع، فميول الخير لا تساوي الثورة كما إن البذرة لا تساوي الشجرة، فكيف يتكون الثوري إذاً؟ في هذه القضية تتفق النظرية والتطبيق في أن المناضل لا يتكون إلا بالمعاناة والألم. إن الألم هو الذي يفجّر سيول الإنسانية في الإنسان، وهو الذي يحرر ميول الخير من ربقة الغرائز والأحاسيس الشريرة وقيود الأنانية فتنجلي منها النفس كما ينجلي الحديد من الصدأ. والذي يبدو أن الإنسان مهما بلغ في معارفه النظرية ومهما تقدم في المعرفة عن طريق التحليل والاستنتاج والمنطق يبقى عاجزاً عن الفهم بدون التجربة. إن التجربة طريق للمعرفة لا يدانيه أي طريق آخر وتلك مسألة يعود تفسيرها إلى علم النفس أكثر من أي شيء آخر. إن طرق المعرفة المتعددة كالمنطق (والرياضيات) والاستقراء والطريقة العلمية والإشراق لا يبدو أنها تستطيع أن توصل الإنسان إلى الإدراك التام للأمور بقدر ما تستطيع التجربة، فأمور كالفقر والحرية والكرامة والخوف لا يمكن أن يدركها من يعرف عنها مهما بلغت تلك المعرفة كما يدركها من عاناها وجربها. إن اللغة مهما بلغت من الدقة تبقى رموزاً مختصرة للأشياء تماماً كالأسماء بالنسبة للأشخاص: عبارة عن رموز وعناوين.

أما حقيقة ما ينطوي عليه الفقر أو الحرية أو الكرامة أو الخوف، فأمور لا يمكن أن تنقل الكلمات ـ مهما بلغت ـ مضمونها الحقيقي الكامل. إذاً بمعاناة الألم يستطيع الإنسان أن يفهم معناه الصحيح وفهم الألم يكشف للنفس البشرية القضية الأساسية في هذه الحياة، قضية الصراع مع قوى الشر في سبيل سعادة الإنسان وخيره.

هذا جانب لقضية المعاناة. أما الجانب الآخر فيتعلق بالخبرة في النضال. إن النضال ليس مجرد ميول للثورة كما قلنا، فالمناضل شخص اجتاز المرحلة السديمية واكتسب الخبرة والمعرفة واكتسب المهارة في مواجهة الظروف الصعبة والمقدرة على العيش والاستمرار في ظروف النضال. ويمكننا توضيح هذه القضية بمثال

الجندي، فالجندي الذي يتطوع للدفاع عن بلاده عندما يحصل اعتداء عليها لا يصبح مقاتلاً لأن ذلك مرحلة متطورة لاحقة لا يصلها إلا بعد أن يدخل الحرب الحقيقية وبعد أن يصبح جزءاً منها. إن الشجاعة والدفاع عن الوطن لا ترسخ وتتمكن من النفس إلا بعد خوض المعركة، كما إن مهارة القتال والخبرة في مواجهة الظروف لا تتكون إلا بخوض المعركة. لذلك نجد أن التدريب العسكري الحديث يقوم على فكرة إمرار الجندي المتدرب في أقسى الظروف الاصطناعية الممكنة ليشتد عوده ولتتنبه فيه كل ملكات الدفاع عن النفس، ومن أجل أن تتكون لديه المقدرة على مواجهة الظروف الصعبة. وكذلك المناضل لا بد له من أن يتدرب، وبدون الألم لا تتطور بذرة الثورة. إن أهوال الحياة الصعبة وآلامها الجسمية والنفسية لا تستطيع مواجهتها إلا النفوس المعرّكة المتمرسة التي قاست وتألمت وواجهت الصعاب.

أما النفوس الخام فتقف مرتبكة مندهشة أمام القسوة والألم. إن ما ندعوه الصبر والشجاعة وقوة الإرادة والروح المعنوية ليست صفات طارئة ولا موروثة بقدر ما هي نتيجة للتجارب الناجحة في الانتصار على المصاعب.

وعلى أساس هذه المناقشة تترتب بعض الاستنتاجات المهمة في تحديد أحسن مواد الثورة. إن مسألة الأصل الطبقي كأساس لتحديد من هو مناضل ومن هو غير مناضل لا يمكن أن تكون صحيحة إذا ما أخذت بشكلها الفج وإذا ما فهمت بصورة ميكانيكية.

إن بذور الثورة لا تختص بها طبقة دون طبقة لمجرد أنها تحصل على دخلها بشكل يختلف عن الشكل الذي تحصل به الطبقة الأخرى على دخلها. إن الخير والشر أمران لا يعتمدان على طريقة أو شكل العمل أو كمية الدخل. . إلخ، فالثورة مسألة مثالية أساسها يقظة الضمير في الإنسان وليست مسالة كيف يعمل أو ماذا يكسب. وقضية كهذه لا ينفع في إيضاحها أكثر من الوقائع والأرقام والمعلومات، فلو أخذنا جميع الثوريين في التاريخ وأصحاب الثورات والمصلحين والمدافعين عن الحق والعدالة ورواد التقدم ومقاومي الظلم والاضطهاد وجنود الحرية في كافة المجالات لا نجد إطلاقاً أي علاقة ـ ولو حتى ضعيفة لذلك بالأصل الطبقي. من ضمن ذلك الحركة الشيوعية في العالم منذ نشوئها كفكرة وحتى هذا اليوم.

ما هو صحيح هو أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للطبقات الغنية المسيطرة على مراكز القوة في المجتمع يكون قيوداً على ميول الخير فيطمسها،

فتصبح الشخصية أسيرة هذه الأوضاع. وما هو صحيح أيضاً عن الطبقات الفقيرة هو أن ضميرها لا يرزح تحت ثقل أوضاع اقتصادية واجتماعية كتلك التي تكبل ضمائر الأغنياء. كما إن الألم والحرمان والاضطهاد تشحذ في الفقراء روح الخير وتنبّه الميول المثالية وتفجّر ينابيع الشعور الإنساني. والألم هو الذي ينمي المواهب الثورية ويعرك الثوريين في هذه الطبقات. إذاً فأثر الطبقة على نشوء الثوريين ينحصر في العرقلة ولا يتعلق بجوهر الثورة. إنه يمكن أن يعوق أو ربما يطمس روح الثورة. ولكن المؤكد هو أن بذور الثورة توجد بصورة مستقلة عن الوضع الطبقي والحالة الاقتصادية للفرد. أما لماذا حاولت الماركسية أن تقرن الثورة بطبقة معينة وأن تقصر أعلى الفضائل فيها وتعطيها كل المستقبل فالسبب واضح وهو أيديولوجي، قصد منه الدعم المعنوي تماماً كما ميزت الأديان أتباعها عن العالم ووعدتهم بالجنة. إذاً فالثوري ليس العامل لمجرد كونه عاملاً أو الفقير لمجرد كونه فقيراً.

مسألة أخرى تقودنا إليها المناقشة هي هل الثقافة مصدر الثورة؟ من الاعتقادات الشائعة في اعتبار المثقف بثقافة الثورة النظرية ثورياً بالضرورة وذلك أمر خاطئ أيضاً. إن المعرفة النظرية لا تكوّن الثورة وليست كافية لتكوين الثوري. إن الثقافة النظرية إذا لم تقترن بالمعاناة والألم وإذا لم تمتزج بالنضال الفعلي اليومي تبقى مجرد ثقافة عامة. إذ ليس ما يعادل التجربة في تكوين المعرفة الصحيحة.

ومصدر هذا الالتباس في تمييز الثوري الصحيح من المثقف بالنظريات يعود في الحقيقة إلى خديعة الشكل واللغة إذ يظن البعض ضمناً أن ما هو صحيح لا بد أن يكون معقداً ولا بد أن تكون لغته خاصة في حين أن الفهم الصحيح لا يشترط ذلك بل ربما على العكس إن أغلب الأمور المهمة هي أمور بسيطة وبديهية. إن الثوري الذي يناضل، الذي جرب النضال، يتكون لديه فهم عميق ولكنه بسيط للأمور الأساسية وتصبح المحاكمات العقلية عنده ممزوجة بالتجربة ومشدودة للحقيقة مما يجعل استنتاجاته أقرب للصواب. إن مسألة الثقافة النظرية كشرط للمناضل قد أصبحت من الأخطاء الشائعة التي لا بد من تفنيدها وإزالة المضر على التفكير.

إن النضال لا يشترط الثقافة النظرية، فالحس الثوري المقرون بالتجربة يستطيع أن يخلق عند المناضل ـ وإن كان أمياً ـ مقدرة عالية على الفهم العميق والتحليل الصحيح. إذاً فالمثقف ليس ثورياً بالضرورة، أي لمجرد ثقافته.

ـ ٨ ـ

إن من يستعرض تاريخ الحركة الثورية في البلدان العربية يجد أنها شهدت مرور تغيير مستمر في مادتها، أي في الأشخاص المناضلين فيها، متخذاً ذلك أشكالاً متعددة تتراوح من الخروج الطوعي من صفوف الثورة إلى حملات التصفية. ويمكن تشبيه الحركة الثورية بالناعورة الدائمة الدوران يدخل الماء أوانيها من جهة ويخرج منها من جهة أخرى.

ولتفسير هذه الظاهرة لا بد من الرجوع إلى تحليل جانب آخر من مسألة الثورة هو طبيعة الحياة فيها. هناك فرق نوعي بين الحياة الاعتيادية الطبيعية وبين الحياة الثورية، فالحياة الاعتيادية تدور حول تطوير شخصية الفرد وتحقيق مواهبه ومطامحه والتمتع بالحياة المادية والروحية الطبيعية وإتاحة الفرصة للطبيعة البشرية للتعبير عن نفسها. وبكلمة موجزة الحياة الاعتيادية هي الحياة حسب الطبيعة البشرية. إن الإنسان بطبيعته يحب أن تكون له حياة اجتماعية هادئة وأن يمارس هواياته، أي إنه ينشد تحقيق سعادته بنشاطه وطريقته الخاصة. أما الحياة الثورية، فهي حياة معاكسة للطبيعة البشرية، فهي حياة الحرمان والمخاطر وعدم الاطمئنان والألم وانقطاع الجذور الاجتماعية. إنها حياة غير طبيعية يتحملها الفرد المناضل لا لأنها جميلة بحد ذاتها بل لأنها الوسيلة لتحقيق أهدافه العامة ولأنها الثمن الذي يجب أن يدفعه في سبيل مبادئ سامية. أما مدى قبولها ومدى تحملها من قبل الفرد المناضل، فيعتمدان على منزلة الأهداف التي يعمل من أجلها عنده وعلى مدى تمكّن المبادئ من نفسه.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتمد تحمّل حياة النضال على التركيب النفسي للمناضل ونوعية شخصيته من حيث الصفات الخاصة كالمقدرة على تحمل الألم والمرونة ومقدرة التكيف والثبات وقوة الأعصاب وتوازن الشخصية وبعد النظر والشجاعة وغير ذلك من الصفات الشخصية. لذلك يجب استبعاد جميع الآراء التي تصور حياة النضال على أنها فردوس المناضل والتي تنسب لها السعادة والبهجة.

إن كل ذلك يبدو من قبيل الدعم المعنوي للمناضلين وإحلال الرضى في نفوسهم أكثر منه حقيقة علمية. إن حياة النضال ليست جميلة بحد ذاتها وليست ما يطمح إليه الإنسان وليست ممتعة كما يحلو للبعض أن يصورها، فهي بعكس ذلك تماماً. إنها حياة شاذة يقبلها الإنسان في سبيل حياة سعيدة طبيعية في المستقبل. إنها في الحقيقة تضحية بالحاضر في سبيل المستقبل. في كل إنسان

مرشح لدخول الحركة الثورية شحنة نضالية معينة يمثلها مدى استعداده لتحمل حياة النضال وكمية ما يستطيع أن يتحمله. إن هذه الشحنة النضالية قد تكون في بعض الأفراد كبيرة جداً تستنفد كل حياتهم وقد تكون قليلة عند أفراد آخرين بحيث لا تكفي لاستمرارهم في النضال أكثر من مدة محدودة، بضع سنوات أو أقل أو أكثر حسب كميتها. ومما يدل على كون حياة النضال حياة غير طبيعية ما نلاحظه على المناضلين من اندفاع قوي للتمتع بالحياة الطبيعية ومباهجها عندما تنتهي فترة النضال تماماً كما يحصل للجنود العائدين من ساحة الحرب. إن شحنة النضال عند الفرد المناضل هي التي تقرر مدى استمراره في النضال فكلما قاربت على الانتهاء ضعفت مقاومته للظروف الشاذة التي يعيشها وازداد تعلقه وحنينه للحياة الطبيعية، حتى إذا انتهت تلك الشحنة عاد الفرد إلى وضعه الطبيعي، وضع أي إنسان آخر.

إن عملية الخروج من الحركة الثورية تأخذ أشكالاً متعددة وتمتزج فيها عوامل متعددة منها مباشرة وأخرى غير مباشرة إلا أنها في جوهرها لا تعدو مسألة نفاد الوقود الثوري. في بعض الحالات يأخذ الفرد نفسه ـ تحت تأثير عوامل نفسية مصدرها الضعف الذي بدأ يدب فيه ـ بتهيئة الظروف المؤاتية لخروجه من الحركة الثورية كخلق المعارك الداخلية أو اصطناع الخلافات العقائدية أو الخروج على قواعد الانضباط.. إلخ. وهو قد يقوم بذلك عن وعي وقد يقوم به عن غير وعي، بدافع واضح أو بتأثير انفعالات نفسية غير مفهومة لديه يحركها الضعف والشيخوخة الثورية. ومهما تكن الطريقة فمن هذا الباب تخرج قوافل الثوريين من ساحة النضال مستهلَكين متعبين ومتشوقين للعيش الطبيعي. وتمثل شخصية بابلو في رواية همنغواي **لمن تدق الأجراس** هذه الظاهرة أصدق تمثيل.

ونحن نسوق هذا التحليل من أجل الوصول إلى بعض الاستنتاجات المهمة التي تصلح لأن تكون جزءاً من أساسيات مسألة الثورة، فمثلاً يجب اعتبار خروج بعض المناضلين أمراً طبيعياً تدفعه قوة موضوعية هي تعلق الإنسان بالحياة الطبيعية، أي إن ذلك تغوص جذوره في أعماق الطبيعة البشرية مما يجعله منتظراً بصورة مستمرة. ويترتب على ذلك أيضاً وعلى أساس نفس التحليل نفي اعتباره أمراً شريراً ومن قبيل الخيانة.. فهو ليس كذلك (إلا في حالة الانتقال لصفوف أعداء الثورة وتلك حالة لسنا بصددها) وما دام الأمر كذلك فما على الحركة الثورية إلا أن تسلّم بوجود هذه الظاهرة وأن تتجه بالتالي إلى الشعب كمصدر لمادة ثورية جديدة. فالثورة لا يضيرها أبداً تغيير أشخاصها وقياداتها ولا يضيرها أبداً خروج مناضلين معروفين من صفوفها عندما تنضب روح الثورة فيهم.

وعليها أن تعتبر التغيير أمراً طبيعياً ولازماً لبقاء الحركة الثورية ولنموها. كما عليها أن تتجنب استدعاء الخارجين من صفوفها وفتح معركة معهم (إلا في الحالات التي تستوجب ذلك لأسباب أخرى) ما داموا ليسوا خونة بل مجرد متعبين. ويستدعي ذلك أيضاً أن تعير الحركة الثورية مسألة التربية الحزبية والتوجيه المستمر ورعاية الأوضاع المعنوية عناية خاصة لمقاومة الضغوط على قدرة النضال عند الأعضاء.

ـ ٩ ـ

للثورة في المناطق المتخلفة صفات خاصة مصدرها وضع التخلف الذي تعيش فيه، والحركة الثورية العربية لا تشذ عن ذلك. وخصوصيات الثورة في المناطق المتخلفة مسألة تحتاج إلى بحث واسع فهي معقدة متشعبة الجوانب. ومصدر التعقيد فيها هو التأثير المتقابل بين وضع التخلف بكل ما ينطوي عليه من أوضاع اجتماعية وعلاقات اقتصادية وعقد نفسية وعادات فكرية ومسلكية وبين قوة الثورة المشدودة نحو تحقيق أوضاع متقدمة عصرية. إن علاقة التأثير بين هذين العاملين ليست بسيطة ولا ميكانيكية بل عضوية معقدة. المهم هو أن لحصيلة هذا التفاعل خصوصيات وملامح تتميز بها ثورة البلدان المتخلفة. ومن الطبيعي ألا تكون هذه الملامح والخصوصيات متشابهة في ثورات البلدان المتخلفة بسبب تباين الأوضاع الاجتماعية والظروف المحيطة بها. ولا يهمنا في هذا المجال بحث هذه القضية بصفة عامة ولا تناول جميع جوانبها بل ما يهمنا مقصور على ناحية معينة من خصوصيات الحركة الثورية العربية. والصفة التي نعنيها في هذا المجال هي أنه في الوقت الذي استطاعت الحركة الثورية التأثير في الأوضاع الاجتماعية الراهنة استطاعت تلك الأوضاع المتخلفة أن تؤثر في الحركة الثورية أيضاً، أي إن الحركة الثورية العربية اليوم تحمل بعض آثار المجتمع المتخلف الذي نمت فيه وربما يفسر ذلك إلى حد بعيد كثيراً من المشاكل والصعوبات التي تعانيها الآن.

إن الانفصال عن أوضاع التخلف لم يكن تاماً (وربما لا يمكن أن يكون)، فالثوريون العرب قد حملوا معهم من محيطهم بعض ترسبات التخلف إلى الحركة الثورية من جهة وتعرضوا لتأثير أوضاع التخلف بعد دخولهم من جهة أخرى. إن الحركة الثورية في تفاعل مستمر مع المجتمع المحيط بها ومن خلال هذا التفاعل تنتقل بعض أمراض المجتمع وأفكاره وعاداته إلى جسم الحركة الثورية. وتصح هذه الظاهرة على الحركات السياسية الأخرى في الوطن العربي، فالحركة الشيوعية العربية نفسها تحمل بصورة واضحة آثار تخلف الوسط الذي صدرت منه. فعلاقتها

الوشيجة ببعض الأقليات العنصرية الحاقدة قد أدت إلى نقل تلك العواطف والأحاسيس لسياستها العامة الأمر الذي يتضح بعض الشيء في الميول اللاقومية فيها. كما إن ميول الإرهاب والانتقام والجمود والتّزمت التي ظهرت فيها في بعض الأقطار العربية لا بد أن تكون من آثار ظروف التخلف الاجتماعي التي عاشت فيها. ومثال آخر على ذلك هو الحركة الدينية الإسلامية. إن الفروق الجذرية بين حركة الإسلام عند ظهورها وبين الحركة الإسلامية اليوم لا يمكن تفسيرها إلا بعامل التخلف الذي تعيشه بلادنا الآن. إن رجعية هذه الحركة وتعصبها الأعمى ودعوتها الطائفية تمثل إلى أقصى الحدود أمراض المجتمع العربي الحاضر في حين أن ظهور الإسلام قد رافقه تحقيق ثورة تقدمية عظمى في حياة المجتمع العربي، أدت إلى توحيده وتحريره وبناء حضارة جديدة له.

تعاني الحركة الثورية العربية الآن مصاعب كثيرة ولا شك أن جزءاً من هذه المصاعب يعود إلى عامل التخلف الاجتماعي. فظاهرة التجزئة التي تعانيها هذه الحركة مثلاً لا يمكن تفسيرها بصورة كلية بوجود اختلافات عقائدية أبداً. إننا نعرف مثلاً أن حركة تنادي اليوم بتوحيد المجتمع العربي وتحريره من الاستعمار وبناء الاشتراكية قد نشأت في الأساس بدافع المنافسة الكلامية بين مؤسسي هذه الحركة عندما كانوا طلاباً وبين أعضاء حركة أخرى تنادي بنفس المبادئ في نفس الجامعة. إن الذي يقرأ ما يصدر عن الحركة الجديدة من كتابات وشعارات ومواقف لا يمكن أن يصدق أنها نشأت في الأساس بسبب تنافس طلابي محض وإن كان ذلك هو الحقيقة. كما إن الاقتتال الذي وقع بين القوى الثورية العربية لا يتلاءم إطلاقاً مع الدرجة العالية من التلاؤم العقائدي الذي تدل عليه الأدبيات والشعارات. إن ضيق الأفق والأحقاد الشخصية والميول السياسية البدائية كفكرة تفتيت الآخرين والمهاترات، والأهم من كل ذلك الفشل في تحقيق حد أدنى معقول من التعاون مما أصبح معروفاً عن علاقات القوى الثورية العربية أمور لا يفسرها إلا وجود سموم مَرَضية في هذه القوى ترشحت إليها من المجتمع.

ولكن ظاهرة الانقسامات في الحركة الثورية الواحدة هي أوضح ما يمثل هذا الوضع. إن ظاهرة الانقسام في الحركة الثورية العربية التي اشتدت مؤخراً لا يمكن تفسيرها بعامل واحد إذ لا شك أن هناك عوامل متعددة ومتشابكة وراءها. وفي الوقت الذي لا يمكن نكران مفعول العامل الفكري، وفي الوقت الذي لا يمكن نكران أن هذه الظاهرة قد تفاقمت عندما دخلت الثورة مرحلة التطبيق، وفي الوقت الذي لا يمكن نكران أثر هذه العوامل الموضوعية، لا

يمكن اعتبار تفسيرها مقصوراً على ذلك. فهناك أثر للعوامل الذاتية أيضاً مهما صعب قياس درجته. إن العوامل الذاتية موجودة يدل عليها تطور الأزمات منذ بداية بذور الانشقاق. فالعلاقات الشخصية والارتباطات العاطفية ورواسب الإقليمية والعشائرية والطائفية والنزوع للسلطة والانفراد بالقيادة والتكتل والمزايدة وتغيير المواقف الفكرية والحب والكره في العلاقات الحزبية كلها أمور موجودة بدرجات متفاوتة ولكن بصورة واضحة في الحركة الثورية العربية.

ولقد ساهمت هذه الرواسب في حالات عديدة في إضعاف العلاقات الحزبية الموضوعية وظهور الاختلافات وتطويرها إلى انقسامات حادة.

ربما يقال إن العوامل الذاتية موجودة في الإنسان ولا سبيل إلى نكرانها وإنها موجودة في كل مكان، وما علينا إلا أن نسلّم بوجودها. إن هذا القول ينطوي ـ ولا شك ـ على شيء من المبالغة وعدم الدقة. إن العوامل الذاتية موجودة في الإنسان، هذا صحيح ولكن ذلك لا يعني أنها حتمية. إن مدى أثرها على الإنسان مسألة تتوقف على مدى تحرره من رواسب التخلف الاجتماعي وذلك أمر يمكن معالجته. إن العوامل الذاتية موجودة في الحركات السياسية في البلدان الناضجة المتقدمة ولكنها قد خضعت للتهذيب ولسيطرة الإرادة والوعي مما حصر مفعولها في نطاق ضيق غير مضرّ بقضايا الأمة الكبرى. أما عندنا فهي نسبياً فجة وحادة ومنفلتة العنان وتكاد تطغى، أو أنها طغت بالفعل، على الاعتبارات الموضوعية وأصبحت مضرة بالقضايا المصيرية للأمة. وإلا فكيف نستطيع تفسير وجود حكم ثري وحدوي اشتراكي في قطرين عربيين دون أن يستطيعا الاتحاد في ما بينهما أو كيف نستطيع تفسير انسلاخ مناضلين ممتازين من جسم حزب ثوري بدون قضية؟

ـ ١٠ ـ

إن تجربة الثورة في البلدان العربية قد أوضحت ـ من جملة ما أوضحت ـ مسألة مهمة في مجال التطبيق هي الهيمنة. والمقصود بذلك هيمنة حكم الثورة من جميع الوجوه. فالقول بأن الثورة هي تحرك شعبي لتحقيق تقدم في أوضاعه قد يفسر بصورة ساذجة بأن الثورة لا تقوم إلا بعد حصول التأييد الكامل من جميع قطاعات الشعب، الأمر الذي يوفر لها الرسوخ والاطمئنان من البداية. إن مثل هذا التفسير لشعبية الثورة خاطئ، فالثورة قد تستولي على السلطة في وقت لم يتوفر فيه بعد تأييد كل قطاعات الشعب. الأمر الذي يجعل الأمن في البداية غير

متوفر. ويرادف هذا التصور الساذج تصور آخر هو الاعتقاد بأن الثورة من أجل أن ترسخ لا تحتاج لأكثر من تحقيق إنجازات أساسية للشعب، وذلك خطأ أيضاً. فليس بالإنجازات وحدها ترسخ الثورة. صحيح أن الإنجازات هي الأساس الموضوعي للاستمرار في الأمد الطويل ولكن مسألة المحافظة على الثورة تمتد لأوسع من ذلك. إن الثورة لا بد أن تدافع عن نفسها بوسائل سلبية أيضاً هي إفشال الثورات المضادة وتصفية القوى المعادية موضوعياً. لذلك فللأمن دور مهم في المحافظة على الثورة وترسيخها ويقع ضمن ذلك كل ما يتعلق بتركيز القوات المسلحة لجانب الثورة وببناء جهاز أمن كفوء حديث وجهاز إعلام فعال وعلمي الأساليب.

ولكن ذلك ليس إلا جانباً من مسألة الهيمنة التي أشرنا إليها. إن الثورة عملية شاقة وطريق صعبة بسبب ما تنطوي عليه من تضحية وثمن اجتماعي لا بد من دفعه، الأمر الذي يخلق بصورة تلقائية نوعاً من المقاومة والنفور لدى قطاعات متعددة من الجمهور (نحن لا نتكلم هنا عن المقاومة من قبل الفئات المعادية للثورة). ومما يزيد من حدة ذلك الوضع النفسي الذي يعيشه شعبنا، ذلك الوضع الذي تكون خلال السنين المتسم بالملل والشك والضعف المعنوي والسلبية. إن مثل هذا الوضع النفسي لدى الجمهور يخلق بصورة مسبقة وضعاً سلبياً إزاء الثورة يجعله أميل إلى المقاومة منه إلى التجاوب. لذلك فلا بد من مرور بعض الوقت من أجل أن يزول هذا الشعور وأن يتحول إلى شعور إيجابي. إن المرحلة الأولى ـ في بلادنا على الأقل ـ تتسم في الغالب بالمقاومة من قبل الجمهور تلك المقاومة التي تتخذ أشكالاً عديدة ودرجات متفاوتة من القوة. لذلك نلاحظ أن الثورة في البداية تكوّن معزولة تقريباً، فصوتها غير مسموع وبرامجها غير مصدقة من قبل الشعب والثقة العامة فيها ضعيفة وحججها غير مقبولة في حين أن حجج خصومها أكثر رواجاً والتجاوب مع مشاريعها وخططها ضعيف. وتلك مرحلة تتسم بكثرة الانتقادات والإشاعات وبكثرة التهم ومحاولات التشكيك والحرب النفسية. وكجزء من هذه السلبية يكون الجهاز الإداري عادة بوضع منفصل عن الثورة أي إنه غير متجاوب معها بل على العكس مشدود لخصومها أو سلبي في أحسن الحالات.

أما المؤسسات الخاصة فتكون عادة أكثر سلبية وعداء. إنه وضع تكون فيه الثورة غير مهيمنة بعد. ويفعل هذا الوضع مفعوله في تشجيع التآمر على الثورات وتهيئة المناخ الملائم للثورة المضادة. كما إنه يتغذى من جو التآمر واحتمالات الثورة المضادة، أي إنه ذو مفعول حلزوني متبادل فهو يشجع أعداء الثورة على

التآمر من جهة كما تآمر هؤلاء الأعداء، وبقاء احتمال الثورة المضادة موجوداً ينمي هذا الوضع ويشجعه من جهة أخرى. إنه وضع ضعف الهيمنة وهو وضع يشجع الطامعين بالسلطة ويقوي ميول التردد ويشحن الوضع السلبي بالقوة، فتظهر ميول المقاومة والسلبية في كل مكان وتزداد الجبهات في مجال الأمن ومجال الانجازات والمجال النفسي والمعنوي. ولا بد من أن تحقق انتصارات متتالية على محاولات الردة وأن تصمد بوجه العواصف والهزات قبل أن يبدأ الموقف بالتحول لصالحها. أي لا بد لها من بناء الهيمنة والثقة العامة بالتدريج. إن رسوخ الثورة يحتاج إلى تكوين قناعة عامة بأن الثورة باقية وبأنها منيعة وبأنها بناءة ومخلصة كما لا بد من أن تتكوّن القناعة بعدم جدوى مقاومتها وباستحالة الارتداد عليها. عندما يحصل ذلك يبدأ الجو السلبي بالتحول إلى جو إيجابي وتبدأ العزلة بالانفكاك ويبدأ التجاوب. عندها تبدأ الأجهزة الإدارية بالانسجام مع الثورة كذلك المؤسسات الخاصة، وهكذا تمتد الهيمنة على أجهزة الدولة وقطاعات الشعب حتى يحصل التسليم الكامل بالثورة والقبول بوجودها والتعايش معها. إن كثيراً من المترددين والسلبيين وأنصاف الأعداء والنافرين يأخذون بتغيير مواضعهم فيتقربون من الثورة وينسجمون معها.

إن هذه الهيمنة هي الجو الذي يبدأ به الإنجاز والعمل والتطبيق الفعلي للبرامج، وهو الجو الذي تبدأ فيه القناعة الاختيارية بالثورة بالنمو، وهو الجو الذي يتكون فيه التأييد المخلص الحر من قبل الشعب. إذاً فالشعب لا يؤيد الثورة بمجرد قيامها أو لمجرد مناداتها بشعارات ممتازة، فالشعب أكثر حكمة من ذلك وأقوى من أن يستجيب لأول دعوة، فهو لا يؤيد إلا بعد أن تمر الثورة بالامتحان وإلا بعد أن تثبت جدارتها بنفسها وتلك مزية عظيمة في الشعب وليست عيباً كما قد يبدو لأول وهلة. إن مقاومة الثورة في بدايتها ليست ضعفاً، بل على العكس إنها دليل على القوة، فليس هناك ما يوازي التجربة العملية كطريق للمعرفة الصحيحة كما سبق أن ذكرنا.

إن هذه الظاهرة المستقاة من الواقع العلمي للثورة في بلادنا لها أسبابها النفسية والواقعية العميقة وهي تتمثل في نواح كثيرة أخرى من الحياة. إن الهيمنة ضرورية للعمل والإنتاج لأنها توفر السلام النفسي والانسجام الداخلي وبها يقضى على القلق والتردد. إن كل وضع جديد نحاول تطبيقه في المعمل أو المدرسة أو البيت مثلاً إذا ما كان يتضمن بعض الزيادة في المشقة والعمل لا بد أن يلقى عدم الرضى والمقاومة في البداية، وطالما بقي هذا الموقف النفسي يكون الإنتاج مشلولاً والعمل متعثراً والكل مشغول بمحاولة تغيير الوضع الجديد والتخلص منه. ولكن

في الوقت الذي يزول فيه أمل التغيير تنهار المقاومة وتحل محلها الاستجابة والقبول بالوضع الجديد وبالتالي الاتجاه نحو العمل والإنتاج. والهيمنة ضرورية للثورة وبدونها لا تستطيع أن تدخل مرحلة الإنتاج الجدي والعمل المثمر. من ذلك نستنتج أن رصد هذه الظاهرة الملازمة للثورات في بدايتها ضروري كجزء من مجهود البناء الثوري، فمن الناحية السلبية لا بد من الانتباه إلى أن وضع المقاومة للثورة الذي يرافق بدايتها ليس دليلاً بالضرورة على وجود خطأ جوهري في مسيرتها ولا داعي للقلق والارتباك.

إن هذه التجربة لا تزال حية في أذهان المناضلين العرب، فهناك من الثوار أنفسهم من دهش لتجمع معارضة واسعة النطاق للثورة وارتبكوا من جو العزلة الذي أحاطها، الأمر الذي دفعهم إلى التشكيك بوضع الثورة بدلاً من اعتباره أمراً طبيعياً.

ومن الناحية الإيجابية نستطيع أن نستنتج أن مثل هذا الوضع الذي يرافق الثورة في مرحلتها الأولى يحتاج إلى معالجة مجدية وعلمية من حيث عدم الاكتفاء بالمظاهر بل رسم البرامج العملية لتحقيق الانجازات التي ينتظرها الشعب وتهيئة كل ما يحتاجه ذلك من إمكانيات بشرية ومادية وعلمية، من حيث العمل على أساس الواقع، واقع القوى المعادية واحتمالات الثورة المضادة وواقع الثقافة الراهنة للشعب ومصادر معلوماته.. وغير ذلك مما يتعلق بمسائل التربية والإعلام والأمن.

ويجب في هذا المجال التنبيه إلى احتمال الخلط بين المقصود بالهيمنة وبأمور أخرى كالدكتاتورية والتسلط.. إن أي اختلاط بين هذه المفاهيم ينطوي على خطأ فاحش، إذ ليس المقصود بالهيمنة فرض نظام دكتاتوري أو عدم الاهتمام بالشعب أو أي شيء من هذا القبيل. إن المقصود هو أخذ الوضع النفسي للشعب بعين الاعتبار أثناء التطبيق الفعلي للثورة، فالثورة كشيء جديد وكطريق يتطلب التضحية لا بد أن تستثير المقاومة بالإضافة إلى ما للمؤسسات القديمة من سيادة على التفكير العام. إن الهيمنة هي تصفية للعوائق النفسية للثورة وتحقيق الانسجام العام على أساس مبادئها فهي جزء من عملية الترسيخ والبناء الثوري وليس لها أي علاقة بمسألة الدكتاتورية.

٣٧ ــ الثورة وبعض قضايا العلم(*)

ـ ١ ـ

سنبحث في هذا المقال بعض جوانب العلم ذات العلاقة بقضية الثورة. أما اختيار هذه الجوانب فقد أملته التجربة التي مرت بها الحركة الثورية العربية في السنوات الأخيرة إذ حدث أثناء تلك التجربة أن أثيرت قضايا تتعلق بالعلم في مجال التطبيق لمبادئ الثورة. لذلك رأينا أن نتصدى لمناقشتها لعل في ذلك بعض الفائدة العملية.

هناك أولاً القضية الكبيرة وهي علاقة التطور الاجتماعي بالقوانين العلمية. هل التطور الاجتماعي مسيّر بقوة قوانين حتمية تشبه القوانين الطبيعية؟ إن أكمل مثال على هذه العلاقة هو الماركسية التي سميت بالاشتراكية العلمية.

حقاً إن دراسة تاريخ الفكر البشري مفيدة، خاصة عندما تكون تلك الدراسة مقرونة بالتعرف على الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي خرجت فيها تلك النظريات، أي عندما تكون دراسة الأرضية الاجتماعية جزء من تاريخ الفكر. ولعل أهم من أكد على ذلك هو وسلي ميتشل الاقتصادي الأمريكي المعروف. فلو جردنا تاريخ الفكر البشري في الفلسفة والسياسة والاقتصاد، وهي أساس العلوم الاجتماعية، هل نجد حقاً أن تلك النظريات كانت خلاصة مجردة للبحث العلمي الصرف بالمعنى المعروف للطريقة العلمية غير متأثر بأفكار مسبقة أو ميول أيديولوجية أو ظروف اجتماعية تحيط بالمجتمع أو بالمفكر نفسه؟ هل جاءت الاستنتاجات النظرية خالية من آثار الميول الأيديولوجية؟ لقد بحث هذه القضية

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (٤).

بعض المفكرين ومنهم الاقتصادي شمبيتر في خطاب أمام الجمعية الاقتصادية الأمريكية عند انتخابه رئيساً لها.

نلاحظ في الفكر اليوناني أن جمهورية أفلاطون قائمة على فكرة تحليل النفس البشرية إلى عناصر الفكر والجسم والروح وتقسيم المجتمع على هذا الأساس إلى طبقة الفلاسفة وطبقة الجند وطبقة الصناع والتجار، ونجد أن هذه النظرية الرائعة في أحكامها المنطقية تؤدي في النهاية إلى الاستنتاج بأن اليونان هي بلد الحضارة وأن كلّ الشعوب الأخرى بربرية. إن هذا الاستنتاج الذي تصل إليه بصورة منطقية متسلسلة نظرية أفلاطون لا يمكن إلا أن يكون ميلاً مسبقاً وليس حقيقة علمية مجردة، فهو يمثل انسجاماً من قبل المفكر مع الروح التي كانت سائدة آنذاك في المجتمع اليوناني المعتز بحضارته المتحسس بتفوقه على الشعوب الأخرى. إن مثل هذا الشعور كان سائداً في المجتمع الذي نشأ فيه أفلاطون والذي لم يعمل أكثر من أن برره بشكل نظري.

إن الجزء الأعظم من الفكر النظري في العصور الوسطى كان يدور حول الكنيسة والدفاع عن المسيحية وإثبات فكرة الله ووضع قاعدة نظرية لأفكار الكتاب المقدس، ويمثل هذا العصر أحسن تمثيل توما الأكويني الذي وضع نظرية كاملة للدفاع عن المسيحية والدين. إن كلّ أفكار توما الأكويني لم تكن نتيجة للبحث العلمي أو التأمل النظري البحت بل تبريراً لأفكار مسبقة عنده ودفاعاً عن معتقدات موجودة، فهي انعكاس لروح ذلك العصر وهي المسيحية. ولكن مظالم الكنيسة وتحالفها مع الحكام والنبلاء وإمعانها في الخرافات والطقوس التي ترمز لها صكوك الغفران قد خلقت بالتدريج تذمراً عاماً وردود فعل انتقادية تكللت بالإصلاح الديني الذي أخرج لأول مرة أفكار التشكيك بالمسلمات الدينية وباحتمال خطئها وتحدي السلطة الفكرية التي كانت تفرضها الكنيسة. كلّ ذلك قد كوّن خلفية مساعدة لظهور أفكار ديكارت التي وضعت الأساس للتفكير العلمي. إن نظرية البدء بالشك كطريقة للوصول للحقيقة عن طريق الفكر المجرد فقط لم تكن إلا ثمرة ذلك الجو المتذمر المشكك بالمعتقدات المتوارثة الذي سببته مساوئ الكنيسة من جهة وإحياء التراث العقلي القديم من جهة أخرى.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهر مفكر في بريطانيا هو جون لوك الذي وضع كتاباً يعتبر أساساً للديمقراطية البرلمانية في الغرب وقد وضع لذلك نظرية الحقوق الطبيعية المستمدة من النظام الطبيعي السابق لظهور المجتمع ونظرية العقد الاجتماعي التي فحواها أن المجتمع قام نتيجة لاتفاق اجتماعي بين

الناس لحماية حقوقهم الأساسية في الحياة والحرية والملكية، لذلك فشريعة الدولة مستمدة من موافقة المتعاقدين الذين لهم الحق في سحب موافقتهم وبالتالي الثورة إذا ما خرجت الدولة على العقد الاجتماعي. إن هذه النظرية قد جاءت بعد قيام ثورة ١٦٨٨ ضدّ الملك في بريطانيا وقد جاءت لتبريرها ليس إلا. لقد كان الجدل حول حقّ الثورة وحقوق الفرد والحكم المستمد من موافقة الناس قائماً في بريطانيا آنذاك ونظرية جون لوك لم تأت إلا لتبرير الموجود. وقد فعل نفس الشيء في أمريكا توم بين الذي وضع كتاباً معروفاً هو **الحصافة** لتبرير الثورة الأمريكية ضدّ الإنكليز وكتاب **الحصافة** تلخيص شبه تام لنظرية جون لوك في العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية.

لقد كان من جملة ما أدت إليه الثورة الفرنسية الأوضاع السلبية المتمثلة بالإرهاب والفوضى وقيام حكم نابليون والحروب التي رافقت ذلك. إن هذا الجو السلبي والتذمر وخيبة الأمل قد خلقت ردود فعل رجعية تحن إلى الماضي وتفضله على ما حدث. إن ويلات الإرهاب والفوضى والحروب قد غذت الأفكار المحافظة والميول المتذمرة من الأفكار الديمقراطية الجديدة. وبضمن هذه الظروف ظهر هوبز الممثل الأكبر للفكر المحافظ، فكتابه المكرس للهجوم على الثورة الفرنسية يتضمن نظرية محافظة فحواها أن المجتمع كائن عضوي يغوص في التاريخ ولا يمكن تغييره بصورة كيفية.

وبعبارة أخرى إن نظرية هوبز المحافظة لم تأت من فراغ بل إذا ما نظرنا إليها بضمن إطارها الاجتماعي نجدها ممثلة إلى حد بعيد لروح العصر أو لروح المحيط الذي نشأ فيه الكاتب.

أما المدرسة المثالية الألمانية في الفلسفة فتمثل أحسن تمثيل روح عصرها، فهي قد أتت بضمن الروح القومية الألمانية وبضمن المشاعر الوطنية المتصاعدة في ذلك المجتمع. إن نظرية هيغل القائمة على فكرة الروح والتطور المتناقض الذي بواسطته تكشف الفكرة المطلقة ـ الروح ـ عن نفسها عبر التاريخ تنتهي بصورة منطقية إلى اعتبار الأمة الألمانية النتيجة العظمى لذلك التطور والممثل الأعظم لتكشف الفكرة المطلقة. إنَّ هذه العلاقة بين نظرية هيغل واستنتاجاته عن الأمة الألمانية لا تجلب انتباه كثير من الباحثين فهي غالباً ما تهمل. إن علاقة تفكير فخته ونيتشه بالفكر القومي الألماني معروفة ومعروف كذلك أن نظرية هيغل كانت كلها تتلاءم في النهاية مع القومية الألمانية حتّى إنَّ الحكم النازي قد اتخذها النظرية الرسمية للدولة. إن أفكار شوبنهاور المثالية تنسجم مع هذا الخط أما أفكاره

المتشائمة فقد جاءت متأثرة ـ على حدّ قول المؤرخين ـ بالنكبات التي أصابته في صغره وعلاقته بوالدته.

ولنلق نظرة على تاريخ الفكر الإنكليزي مبتدئين بآدم سمث. يلاحظ على أفكار هذا الكاتب الذي مزج الفلسفة بالاقتصاد أن أفكاره الاقتصادية عن كيفية تكوين ثروة الأمم كالتخصص وتقسيم العمل جاءت انعكاساً لعصر الاختراعات العلمية وظهور الآلة الحديثة والانتقال من المجتمع الزراعي إلى عصر الصناعة الذي كان قد بدأ في بريطانيا.

ولكن أفكاره عن قيمة العمل وفائضها وجعل العمل هو العامل الرئيسي في الإنتاج التي اعتمدت عليها النظرية الماركسية في ما بعد ذات علاقة وثيقة بميوله الدينية ومبادئه الأخلاقية. لقد نشأ آدم سمث نشأة دينية تؤكد على احترام العمل والمبادئ الخلقية والإنسانية.

أما ريكاردو الذي يعتبر رأس المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية القائمة على أفكار حرية العمل وإقامة المشاريع والملكية الخاصة والمنافسة فقد جاءت نظريته تبريراً كاملاً لحجة الصناعيين الذين كانوا يطالبون آنذاك بحرية التجارة واستيراد السلع الزراعية بعكس أصحاب الأراضي الذين كانوا يطالبون بالحماية. لقد كان هذا الجدل قائماً في بريطانيا عندما خرج ريكاردو بأفكاره. لقد كان هناك اتجاه جديد يمثله الصناعيون الناشئون يطالب بحرية التجارة وإلغاء نظام الحماية القديم. وحتّى أجزاء نظرية ريكاردو كانت أيضاً انعكاساً للظروف، كنظرية في ريع الأرض القائمة على قانون تناقص الغلة.

إن ريع الأرض في ارتفاع مستمر بسبب تناقص خصوبة الأرض المستغلة لزراعة أرض أقل خصوبة، لذلك فأصحاب الأراضي يجنون دخلاً غير شرعي أي غير مبرر بسبب ذلك. إن هذه النظرية ليست إلا انعكاساً لظروف بريطانيا نفسها حيث الأراضي الزراعية قليلة ومستهلكة الخصوبة. إن نظرية في الريع معاكسة لذلك تماماً قد نشأت في أمريكا مثلاً وهي نظرية متفائلة بعكس نظرية ريكاردو والسبب لا شكّ يرجع إلى أن كميات الأراضي الخصبة في أمريكا آنذاك لم تكن محدودة ولا مستهلكة الخصوبة.

إن نظرية حرية التجارة كانت تلائم مصالح بريطانيا كدولة سبقت العالم في التصنيع ولكن هذه النظرية لا تتلاءم مع مصالح دولة صناعية جديدة كألمانيا ذات مطامح وشعور قومي حادّ لذلك فقد جاءت نظرية الاقتصادي الألماني (لِست) لتؤكد على الحماية كأساس للتنمية الاقتصادية. إن نظرية (لِست) كلها لا يمكن أن

تفسر إلا كنتيجة للشعور القومي الألماني وللرغبة في حماية النفس من الصناعة المتقدمة في بريطانيا وتلك مشاعر عامة كانت موجودة في ألمانيا ولم تكن أفكار الكاتب إلا جزءاً منها ونتيجة لها.

إن الاتجاهات العقلية التي سادت أوروبا الغربية والتأكيد على العقل وحساب الضرر والمنفعة كوسيلة للتقييم ومعرفة الخطأ من الصواب هي الأرضية التي ظهرت فيها المدرسة الحديثة في الاقتصاد، كما إن هذه الأفكار والنزعات الديمقراطية التي انتشرت في بريطانيا هي التي تقف وراء نظرية بنثم القائمة على تحقيق السعادة العظمى للعدد الأكبر من الناس.

والماركسية نفسها لم تكن خالية من آثار الأفكار المسبقة، فهي لم تأت إلا انعكاساً لأوضاع موجودة هي مظالم الرأسمالية، فبعد قيام الانقلاب الصناعي في انكلترا وأوروبا الغربية ونشوء الصناعة الكبيرة ساءت أحوال العمال الذين هاجروا من الأرياف إلى المدن فلم تكن هناك نقابات ولا قوانين عمل والأجور منخفضة وظروف العمل سيئة والسكن رديء في الأحياء المزدحمة بالقرب من المصانع. وساءت كذلك أحوال الحرفيين والصناع الصغار الذين قضت عليهم الصناعة الكبيرة ودخول الآلة وبذلك تجمعت ظروف بؤس وشقاء للطبقة العاملة الوافدة من الأرياف ومن المستعمرات فخلقت تذمراً اجتماعياً كبيراً. كما أخذ الاستعمار شكلاً جديداً هو استثمار موارد المستعمرات وجعلها أسواقاً للمنتجات ومصدراً لليد العاملة الرخيصة أو العبيد. لقد برزت مساوئ الرأسمالية بشكل حادّ وشرس حيث كانت مطلقة اليد لا حدود لسلطتها على الطبقات الكادحة وسكان المستعمرات. بضمن هذه الظروف خرجت النظرية الماركسية. إن نظرية الصراع الطبقي والمادية الديالكتيكية المعتمدة عليها والتي خلاصتها أن الصراع الإقليمي والتطور تحكمه قوانين موضوعية تشبه القوانين الطبيعية لا تخلو أبداً من الرغبات المسبقة وهي شحذ همة الطبقة العاملة وترسيخ إيمانها بالنصر وتحطيم همة أعدائها وذلك بجعل النصر حتمياً. إن فكرة الحتمية هذه ليست مشتقة من العلم بل من اعتبارات عملية.

وظهور نظرية كينز في الاقتصاد أحسن مثال على أثر الواقع والظروف على البحث النظري. إن نظرية كينز قد أتت بعد حدوث الأزمة الاقتصادية المعروفة في بداية الثلاثينيّات. وتمثل هذه النظرية ردّ الفعل إزاء مشاكل النظام الرأسمالي التي تفاقمت بشكل أزمة عالمية حادة في تلك الفترة. إن تلك النظرية لم تكن نتاجاً للبحث العلمي المجرد بل كانت تفسيراً للواقع الذي حدث وتحليلاً للنظام

الرأسمالي الذي وصل لتلك الأوضاع، فهي تعكس روح ذلك العصر ومحاولة المفكرين الغربيين إصلاح ذلك النظام بدلاً من تغييره.

وفي تاريخ الفكر الاقتصادي الأمريكي أمثلة مهمة على التأثر بالواقع الموجود. إن نمو الحركة النقابية في أمريكا وظهور الشركات الكبرى المعمرة والدور الكبير الذي تلعبه ونمو المؤسسات القانونية والدينية الأخرى في الولايات المتحدة وما أعقب ذلك من ظهور أسلوب المفاوضة والمساومة بين التكتلات قد كوّن ظروفاً موحية لظهور مدرسة اقتصادية تؤكد على دور المؤسسات، سميت اقتصاد المؤسسات، ومؤسس هذه المدرسة جون كومينز في جامعة ويسكانسن. إنَّ هذه الطريقة الجديدة في التحليل قد جاءت متأثرة بخليط من العوامل كتركيب المجتمع الأمريكي والنزعة العملية السائدة في أمريكا وواقعية جون ديوي. وجون ديوي نفسه يمثل خلاصة الاتجاهات الواقعية لأحوال المجتمع الأمريكي. إن نظريته الفلسفية التي تنفي وجود مقاييس موضوعية مجردة لما هو صحيح وحق وتربط ذلك بالنجاح الواقعي ليست انعكاساً لروح المجتمع الأمريكي، ذلك المجتمع الذي قام على غزو بلاد غريبة والتخلص من سكانها الأصليين وإهمال المعايير الخلقية الثابتة واستبدالها بمعايير النجاح.

إن الدولة القوية الناشئة ذات النفوذ العالمي الطامعة في السيطرة تميل إلى تبرير هذه الميول بأفكار فلسفية، فأوضاع كهذه لا يناسبها التفكير الذي يقوم على أساس وجود معايير أخلاقية ثابتة وموضوعية لتمييز الحق من الباطل لأنها تحد من حرية التصرف. لذلك فهي تميل إلى التفتيش عن معايير مرنة أخرى للحق كالنجاح العملي مثلاً. لذلك فقد اعتبرت أفكار جون ديوي تبريراً للاستعمار. إنّها أفكار تلائم مطامح المجتمع القوي المتطلع إلى نفوذ عالمي.

وتراث القرن العشرين أيضاً لا يخلو من هذه الميول. فالوجودية مهما تباينت اتجاهاتها، الدينية منها والعلمانية، ومهما تباينت الآراء حولها تمثل في خلاصتها النزعة التي بدأت تعم المجتمع الغربي ضدّ قيود المجتمع الحديث التي أخذت تمس فردية الإنسان وتقيده بقيود ثقيلة. إنَّ التقدّم في استعمال الآلة وزيادة التشريعات المنظمة للحياة وتعقيد المجتمع وصغر شأن الفرد إزاء ذلك قد بذرت بذور التحسس بضرورة التحرر من هذه القيود لذلك لم يكن من الغريب أبداً أن يقترن ظهور الوجودية العلمانية بموجات التحلل وإشباع الغرائز وأصناف الخروج على المألوف في المجتمع.

والنزعة الإنسانية عند برتراند رسل وجهوده من أجل السلام، أليست

تعبيراً عن روح هذا العصر الذي شهد فواجع السلاح الذري، ويعرف هولَ الفواجع التي يمكن أن تجرها حرب ذرية جديدة؟ إنَّ الأرقام التي تنتشر في العالم عن قوة التدمير للسلاح الذري وتطور البحث العلمي في هذا المجال قد خلق خوفاً عميقاً يمثله برتراند راسل أحسن تمثيل. إن تأكيده على ضرورة مقاومة التعصب الفكري والأيديولوجيات ليس إلا جواباً على شيوع هذا التعصب سواء من اليمين أو من اليسار كما يقول هو في مقدمة كتابه **مقالات غير محبوبة**. إن مقالته الأولى في هذا الكتاب مكرسة لتلخيص ما سماه بنفايات الفكر عرض فيه جميع الأفكار والنظريات المدفوعة بأغراض غير علمية في تاريخ البشر الفكري، كما إنّه كرّس مقالاً آخر عن كيف يستطيع المثقف أن يعرف إذا كانت أفكاره علمية مجردة أو مغرضة.

ـ ٢ ـ

إن أهم ما يمكن استنتاجه من دراسة تاريخ الفكر هو أنَّ النظريات المختلفة لم تكن بالضرورة من نتاج البحث العلمي المجرد بل إنّها جاءت بوحي عوامل أخرى ذاتية أو اجتماعية فهي تعكس روح العصر والميول الشائعة آنذاك وليس من الضروري أن يكون ذلك مقصوداً من قبل المفكر بل قد لا يكون الأمر كذلك، ففي بعض الأحيان وربما في الغالب يكون البحث العلمي المجرد بحدّ ذاته غير ممكن إذ يصعب جداً على الفكر أن يتجرد مما يعرف ومن ثقافته ونوازعه وظروف مجتمعه والأفكار السائدة فيه. إنَّ اختيار مواضيع البحث بحدّ ذاته يمثل أثر العوامل المسبقة، فهو لا بدّ أن يأتي متأثراً بعوامل غير علمية وإلا فكيف يختار الباحث موضوعه في الأصل لو لم يكن لديه تفضيل ما أو رغبة ما؟ وذلك التفضيل والرغبة عاملان غير علميين ولا شكّ.

ويتبع هذا الاستنتاج أيضاً أنَّ من تلك النظريات ما لم يكن من المقصود أو لم يكن من الممكن أن يمثل الحقيقة كلها ما دامت انعكاساً لأوضاع معينة. لذلك نجد أن تلك النظريات غالباً ما تكون مكملة لبعضها، أي إن بعضها يسدّ النقص في البعض الآخر. فَكُلّ نظرية تؤكد على جانب من الحقيقة وتمثل اهتماماً بقضية من القضايا. صحيح أن كلّ نظرية تتضمن الادعاء بأنها تمثل الحقيقة المطلقة إلا أن هذا الادعاء لا يمكن أن يؤخذ على أنّه مقبول فدوافعه في الغالب عملية، أي تقوية معنويات أتباع تلك النظرية وقطع دابر الشك في نفوسهم أو ربما الغرور الشخصي للكاتب نفسه.

ولكن ما هو مغزى ذلك بالنسبة لقضية الثورة العربية التي نبحث أحد جوانبها في هذا المقال؟ المقصود بذلك هو القول إن المثقف الناشئ والشباب العربي عندما يحاول الاطلاع على تلك النظريات يتعرض لنوع من الوهم بأن نظرية من تلك النظريات تمثل الحقيقة المطلقة التي تصلح للتطبيق في كلّ زمان ومكان. إنَّ هذا الوهم والخطأ هو الذي يفسر مثلاً التحليلات المصطنعة لتطور المجتمع العربي والتحليل المتحيز البعيد عن الواقع لقضايا الثورة والتطور الاجتماعي الذي نجده هنا وهناك في الأدبيات وعند بعض الحركات السياسية، والمدارس الفكرية.

إنَّ كلّ نظرية من تلك النظريات لم تكن إلا انعكاساً لروح العصر الذي ظهرت فيه، لذلك فهي مشدودة إلى ذلك العصر وإلى تلك الظروف وإلى ذلك المجتمع ولا تصلح للتطبيق بصورة تامة في عصر آخر وظروف أخرى. إنَّ الكيفية الواقعية لظهور تلك النظريات هي أن روحاً معينة تسود واتجاهاً معيناً وميولاً معينة تعم في أحد المجتمعات كالتذمر من نظام أو الطموح لوضع جديد أو الرغبة بإصلاح معين. ثمّ بعد ذلك تظهر النظرية كتلخيص منظم لتلك الأفكار العامة والميول الشائعة فتقدّم تحليلاً لأفكار عامة ينقصها التحليل وتبريراً لأوضاع تنتظر ذلك التبرير وليس العكس. أي إن النظريات لا تظهر في الفراغ ولا تنشأ من العدم وليست هي التي تغير المجتمع. صحيح أن ظهور النظرية يؤثر في التطور الاجتماعي من حيث إنّه يقدم السلاح الفكري للاتجاه الجديد ويضيف قوة جديدة لقواه ويوضح الطريق أمامه ويدله على الإمكانيات الخفية والقوى المهملة إلا أن النظرية لا تخلق شيئاً من لا شيء.

إن ظهور تلك النظريات لم يكن المقصود فيه أبداً أن تطبق في كلّ زمان ومكان وادعاء كلّ منها أنّه يمثل الحقيقة المطلقة أمر لا يمكن أخذه بصورة جادة أبداً. ليست هناك نهضة من نهضات العالم المعروفة اعتمدت على نظرية واحدة جاهزة طبقتها حرفياً. والأمم الحية لا يمكن أن تعتمد نظرية وحيدة للتطبيق الكامل. إن دراسة الظروف الواقعية واستخدام التحليل العلمي أدوات أساسية في بلوغ حلول للمشاكل، أما النظريات فهي ليست أكثر من دليل يوضع في الخلفية. والاطلاع على النظريات ومعرفتها أمر مفيد جداً ولكن ليس للتطبيق الكامل بل لتوسيع الأفق وتوفير مجال المقارنة وللمساعدة في التحليل وما إلى ذلك. وبعبارة أخرى يلعب ذلك الاطلاع دور المساعد والدليل ليس إلا. ولنأخذ على ذلك بعض الأمثلة. لنفرض أن أمة من الأمم في حالة حرب ومهددة بالاحتلال الأجنبي وهي

أثناء تفتيشها عن حلّ تواجه به هذا الوضع وجدت أن النظريات والتحليل العلمي يوصلانها إلى ضرورة الاستسلام للعدو، فهل على تلك الأمة أن تستمع للنظريات أو للعلم وتقبل بالاحتلال؟ لو أن الجزائر مثلاً قبل قيام الثورة أرادت أن تقبل بنظرية كفاح الطبقة العاملة الجزائرية والفرنسية ضدّ الرأسمالية الفرنسية والجزائرية بدلاً من كفاح الجزائر ضدّ فرنسا أو أنّها رضخت للتحليل والأرقام والمقارنة بين قواها وقوى العدو فهل كانت ستستقل؟ الجواب على ذلك معروف هو أن الجزائر كانت على صواب عندما رفضت أحدث النظريات ورفضت ما تقوله الأرقام وتمسكت بالواقع ألا وهو أنّها جزائر مستعمرة من قبل فرنسا ويجب أن تستقل.

مثال آخر هو القضية الكبرى للأمة العربية اليوم ألا وهي الوحدة. إن الوحدة ليست هدفاً كأي هدف، وليست قضية كأي قضية بل الهدف الأوّل والقضية الأولى لا لأنها الأساس المادي للقومية العربية فحسب، بل لأنها الوسيلة الوحيدة للبقاء والدفاع عن النفس ضدّ الخطر الصهيوني. هذه القضية هل يمكن تقييمها على أساس النظريات مهما كانت؟ هل يمكن أن نجعل الإيمان بها متوقفاً على التحليل العلمي أو أي شيء آخر؟ الجواب على ذلك بنظري كلا. إنّها إذا ما تعارضت مع أي نظرية أو مع جميع النظريات المعروفة فعلينا أن نرفض النظريات، وأنها إذا ما تعارضت مع العلم فعلينا أن نرفض العلم لا أن نرفضها. إن قضية الوحدة لا تحتاج إلى أساس نظري ولا بحث علمي إلا من أجل حسن تطبيقها وليس من أجل أن نقرر قبولها أو رفضها. إن البحث العلمي والجهد النظري يجب أن يكونا مشتقين منها فهي روح العصر بالنسبة لنا نحن العرب ـ وخاصة الآن بعد الخامس من حزيران/ يونيو. وكل نظرية جديدة أو قديمة تنتهي بالتعارض معها لا بدّ أن يكون الخطأ في النظرية وليس في الوحدة لأن التعارض مع الوحدة معناه الابتعاد عن واقع الشعب العربي.

قد يبدو هذا الكلام تعصباً، وهو كذلك. إنّه إصرار على قضية وتعصب لمبدأ ولكن هذا المبدأ ليس من اختراع فرد أو حصيلة نوازع عابرة بل هو تلخيص لمطامح أمة عريقة في كلّ عصرها الحديث. والإصرار على القضايا الأساسية للبشر كان دوماً في صالح قضية الإنسانية، فالإصرار على الاستقلال والإصرار على الانعتاق من الظلم والحكم المطلق والإصرار على التقدّم والعدل والإصرار على الوحدة والدفاع عن الوجود تشكل كلّ قضية التقدّم في التاريخ ولقد خدمت مصلحة الإنسانية. إن العالم ليس علماً كلّه بل هو الأخلاق أيضاً والوحدة مبدأ خلقي كالاستقلال.

ـ ٣ ـ

ومن قضايا العلم الأخرى ذات العلاقة بقضية الثورة العربية مسألة الديمقراطية. والمقصود بالديمقراطية هنا ليس النظام السياسي أو الاجتماعي بل ما يمكن أن نطلق عليه الروح الديمقراطية أو الاتجاه الديمقراطي أو النظرة الديمقراطية في العلاقات والموقف من الآخرين. هناك أشكال متعددة للعلاقات كالعلاقات في داخل الحزب الثوري والعلاقة بين الأحزاب الثورية والعلاقة بين الحكومة والشعب والعلاقة بين الحكومات. ما هي علاقة العلم بقضية الديمقراطية بهذا المعنى؟

لعل أهم ما يميز الطريقة العلمية في البحث هو تقصي الحقيقة والتجرد في ذلك، أي محاولة التخلص من جميع الميول المسبقة والتوجيهات الذاتية وكافة أشكال التحيز. ويتطلب ذلك عدم التسليم بأي شيء قبل أن تتوفر الأدلة العلمية عليه. ولكن كيف تتوفر الأدلة العلمية؟ إنّها تتوفر عن طريق التجربة. والتجربة تعني استخدام الحواس كالسمع واللمس والنظر والشم والذوق. ولكن هل الحواس وسيلة كاملة للتعرف على الحقيقة؟ هل الحواس لا يمكن أن تخطئ أو أن تضلل صاحبها؟ الجواب المعروف في الفلسفة على ذلك سلبي بالطبع، فالحواس يمكن أن تخطئ ويمكن أن تضلل، والأمثلة التي تعطى على ذلك معروفة أيضاً وهي رؤية السراب بشكل ما، ورؤية العصا الموضوعة للنصف في الماء على أنّها منحنية وهي ليست كذلك. إذاً فالعين يمكن أن ترى غير ما هو صحيح. وعلى ذلك يقوم الاستنتاج بأنه حتّى التجربة العلمية لا يمكن أن تكون خالية من الخطأ. لذلك فإنه حتّى نتائج التجارب العلمية لا يمكن اعتبارها نهائية بالنسبة للحقيقة. إن النظريات العلمية التي اعتبرت نهائية في وقتها كتسطيح الأرض وكونها مركزاً للكون نسختها نظريات علمية أخرى في ما بعد. كما إن أبحاث الذرة الحديثة قد نسخت كثيراً من الآراء السابقة عن طبيعة المادة ووجود نظام ثابت في الكون، كانت تعتبر علمية في السابق، وهكذا.

إذاً فالتفكير العلمي الصحيح يقتضي أن يقف الإنسان دائماً موقف الحذر المحتاط الذي لا يدعي أنّه يعرف الحقيقة التامة. إنّه يستطيع أن يرجح ولكنه لا يستطيع أن يقطع، فهو دائماً يضع في الحساب إمكانية كونه على خطأ مهما كانت تلك الإمكانية صغيرة. إن هذه الروح تكون أساساً متيناً للديمقراطية في العلاقات لأنها تحول دون الانفراد في السلطة داخل الحزب الثوري والتكتل والتعصب واستعمال العنف في التصفيات والأساليب اللاأخلاقية. فلو أن الجميع يضع في الحساب أنّه من الممكن أن يكون على خطأ وأنه من الممكن أن يكون الرأي الآخر

على صواب وأنه من المفيد الاستماع للرأي الآخر والتسامح معه وفسح المجال له ليسمع لكان الأساس لتعايش الآراء المختلفة موجوداً ولتوفرت وسيلة حلّ الاختلافات بغير أساليب العنف والخروج على القواعد والنظم واستخدام الطرق اللاأخلاقية كالاتهامات الكاذبة والتشهير والتنكيل. لو أن مثل هذه الروح موجودة في داخل الحزب الثوري لأصبح العمل الجماعي والقيادة الجماعية أموراً ممكنة ولنمت روح المبادرة عند الأعضاء وروح المسؤولية عند القيادات. أما عندما يسود العكس وهو الجزم بصحة الرأي ونهائيته والجزم بأن كلّ ما عداه على خطأ تام وأنه لا يمكن أن يكون غير هذا الرأي على صواب، عندما تسود مثل هذه النظرة المخالفة للروح العلمية تصبح أساليب الانفراد بالسلطة وعدم الاستماع للرأي الآخر ومنعه من التعبير عن نفسه واعتباره مضراً بالمصلحة وبالتالي تصفيته بشتى الطرق، تحصيل حاصل.

ويصح نفس الشيء في مجال العلاقات بين أطراف الحركة الثورية. إن الحركة الثورية العربية لم تكن في وقت مشتتة كما هي في هذا الوقت، ولم تكن في وقت تحتاج للعمل المشترك كهذا الوقت. إن جذور هذا الوضع معروفة تغوص بعيداً في أحاسيس ذاتية وصراع على السلطة ومحاولات التخلص من بعضها لسنا بصددها الآن. ولكن الأحاسيس الذاتية تقود إلى موقف غير علمي هو موقف اعتبار رأي واحد هو الرأي الصحيح بصورة تامة واعتبار جميع ما عداه على خطأ تام. عندما يسود وضع تعتبر فيه كلّ حركة أنّها تمثل الحقيقة المطلقة وتمثل الاتجاه الأمثل وما عداها بعيد عن الحقيقة ويمثل الاتجاه الخاطئ يصبح أمر الصراع في ما بينها منتظراً. إن الحركة الثورية عندما تخرج من الحساب احتمال أن يكون في موقف الآخرين أي شيء من الصواب وتخرج من الحساب أنّه من الممكن أن تكون بعض آرائهم أو بعض مواقفهم صحيحة عندها تصبح مدفوعة لموقف التفرّد ورفض الآخرين بصورة طبيعية. وهذا هو واقع ما حدث.

إن الحركات الثورية العربية مثلاً لا ترى أن التباين ليس من الضروري أن يكون مطابقاً للصراع، ولا تستطيع أن تتصور مثلاً أنّها يمكن أن تكمل بعضها وأنها يمكن أن تكون جميعها مفيدة فيما لو تعاونت وأن بينها جوانب اتفاق كما بينها جوانب اختلاف. غريب حقاً أن تقوم الحركات الثورية بتثقيف أعضائها ثقافة تقوم على التعصب وليس على غرس النظرة العلمية. ولعل ذلك يرجع إلى الرغبة في تحقيق الاندفاع والانسجام عند الأعضاء وذلك أمر مطلوب ولكن لا بدّ من الانتباه إلى أن غرس الروح اللاعلمية سيكون مردوده على المدى الطويل، مضراً جداً لأنه يخلق ميولاً متعصبة مغرورة انفرادية تقف حائلاً في طريق أي تعاون مع

الآخرين وأي عمل جبهوي تحتاجه المصلحة العامة. من الخطأ من أجل رفع معنويات الأعضاء أن نقول لهم ما معناه إن مبادئ وسياسات حزبنا هي الحق المطلق وكل ما لدى الآخرين خطأ وباطل. لأن المردود في المعنويات أقل بكثير من فشل الحركة الثورية العربية في تحقيق الوحدة بين الأقطار التي تحكمها أطراف هذه الحركة. وبنفس المنطق يمكننا تقييم العلاقات بين الحكومات خاصة في الأقطار العربية التي وصلت فيها الحركة الثورية إلى السلطة.

ـ ٤ ـ

شهدت السنوات العشر الأخيرة جهوداً في التطبيق الثوري في أكثر من قطر عربي وأثناء ذلك تراكمت تجارب جديرة بالملاحظة حول كثير من الأمور. والقضية الرئيسيّة التي نحن بصددها الآن تتعلق بكيفية اتخاذ القرارات وعلاقة العلم ـ كطريقة للوصول للمعرفة ـ بذلك. هناك كثير من الآراء المتخذة شكل مسلمات مفروغ من صحتها درجت حركة الثورة العربية ـ بكافة أطرافها ـ على الاعتماد عليها واستخدامها أساساً لاتخاذ قرارات مهمة. وأغلب الظن أن هذه الآراء مترشحة من المعلومات العامة الدارجة والشائعة بين الجمهور. والغريب في ذلك أن هذه الآراء التي اتُخذت أساساً لاتخاذ القرارات لم تُقوَّم صحتها من أحد بل بقيت دارجة حتّى الوقت الحاضر. وجميع هذه الآراء تبدو صحيحة إذا ما أخذت على أساس المنطق المجرد، ولكن صحتها على أساس تجريبي لم تثبت بعد أو ربما في التجربة دلائل على عدم صحتها. ولا أظن أن من الممكن إيضاح هذه القضية بدون ضرب بعض الأمثلة ولتكن متعددة ومتنوعة زيادة في الإيضاح.

هناك رأي يقول مثلاً: إن على الثورة في بداية قيامها أن تقدّم بعض المكاسب للعمال أو للطلاب أو لبعض الفئات الأخرى في المجتمع لكسب تأييدها كزيادة أجور العمال أو تخفيف بعض الضرائب أو تخفيض الإيجارات أو تسهيل الامتحانات أو توظيف الخريجين العاطلين عن العمل. ويقول أصحاب هذا الرأي بضرورة اتخاذ مثل هذه الخطوات بصورة سريعة وخارج أي خطّة اقتصادية أو اجتماعية وفي الأيام الأولى من أجل كسب تأييد هذه الفئات للحكم الجديد. إنَّ هذا الرأي يبدو صحيحاً إذا ما نظرنا إليه على أساس المنطق المجرد، فالعمال الذين ترتفع أجورهم لا بدّ أن يؤيدوا الحكم الذي قام بذلك والطلاب المهددون بالرسوب لا بدّ أن يؤيدوا الحكم الذي يساعدهم على اجتياز الامتحانات.. إلخ. وفي تاريخ السنوات العشر الأخيرة من التطبيق الثوري أمثلة عديدة على اتخاذ خطوات من هذا النوع. ولكن السؤال المطروح الآن هو: هل يكفي أن يكون

الرأي منطقياً بصورة مجردة ليكون صحيحاً؟ أليست التجربة العملية في مثل هذه الأمور أكثر صحة كمقياس لتقييم أثر مثل هذه الإجراءات؟ هل يستطيع القائلون بهذا الرأي أن يثبتوا بالأرقام أن مثل هذه الإجراءات قد أدت بالفعل بعد اتخاذها إلى خلق تأييد لحكم الثورة؟ وبمعنى آخر، هل يستطيع أصحاب هذا الرأي أن يستخدموا الطريقة العلمية التجريبية في إثبات صحة رأيهم؟ هذا ما تدور حوله الشكوك وما أردت جلب الانتباه إليه. إن هذا الرأي لأجل أن يكون صحيحاً لا بدّ من وجود فرضيات مسبقة وشروط متوفرة فهو يفترض أن الرأي العام في وضع سوي طبيعي من حيث التكوين والتأثر والتغيير ومن حيث الوضع النفسي لهذه الفئات. كما إنّه يفترض أن هذه المكاسب العاجلة لن تتلاشى بسرعة تاركة آثاراً سلبية على أوضاع تلك الفئات ربما تكون حصيلتها خلق أوضاع أسوأ من الأوضاع السابقة. ولكن هل افتراض وجود هذه الشروط صحيح؟ إنني أميل إلى الاعتقاد بغير ذلك، فمثلاً إن زيادة أجور العمال كإجراء لكسب تأييدهم للحكم الثوري تفترض أن الأوضاع الاقتصادية والمالية لن تتدهور نتيجة للارتجال وعدم المسؤولية وأن ذلك لن يؤدي إلى زيادة حدة ارتفاع الأسعار وبالتالي إرجاع الطبقة العاملة إلى وضع أسوأ من الأوضاع السابقة.

هناك مثل على حكم لم يترك وسيلة في مجال تحقيق هذا النوع من المكاسب لم يطرقها هو حكم عبد الكريم قاسم في العراق ومع ذلك حظي الحكم بكره عام يندر له مثيل، علاوة على أنّه لم يستطع البقاء فلماذا؟ لقد قيل مثلاً إن إلغاء تعديل قانون الأحوال الشخصية الذي شرعه حكم عبد الكريم قاسم القاضي بمساواة الرجل والمرأة في الإرث سيجلب تأييد الرأي العام المحافظ والأوساط الدينية في العراق ولكن أحداً لا يستطيع أن يثبت عملياً أن إلغاء ذلك التشريع قد أدى إلى شيء من ذلك بعد أن اتُخذ.

وهناك مثل آخر لا بدّ من التعرض له. لقد قيل ويقال حتّى اليوم إن زيادة رواتب العسكريين وزيادة رواتبهم التقاعدية ومنحهم الامتيازات من شأنه أن يؤدي إلى منع تذمرهم وإبعادهم عن السياسة، وبالتالي تحقيق الاستقرار. وقد طبقت هذه السياسة أول ما طبقت في عهد الحكم الملكي بالعراق بعد ١٩٥٠ وطبقت في كافة الأقطار العربية التي قام بها حكم ثوري (ربما عدا الجزائر) ولكن أحداً لا يستطيع أن يثبت أن هذه السياسة قد نجحت في تحقيق أهدافها بل هناك أدلة كثيرة على عكس ذلك تماماً. إذاً لماذا لا تخضع مثل هذه الآراء لمحك التجربة العملية؟ ولماذا لا يعاد النظر في الآراء التي استندت عليها؟ ألا يمكن تطبيق طريقة التجربة العملية المتبعة في العلوم الطبيعية في مجال العلوم

الاجتماعية؟ لماذا تستبعد الثورة هذا الأسلوب العلمي في التقييم وتعتمد على المنطق المجرد والمعلومات العامية الشائعة في اتخاذ القرارات؟

إن دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية تشير بصورة قريبة من التأكيد إلى أنّه لا يوجد حلّ سريع كما لا يوجد حلّ جزئي لتلك الأوضاع بل لا بدّ من الخطّة الطويلة الأمد. كما إن الذين يُعنون بدراسة الرأي العام في بلادنا لا بدّ أنهم يعرفون بأنه أكثر تعقيداً مما يفترض أصحاب هذا الرأي، ففيه تتفاعل عوامل نفسية وتنصب رواسب قديمة ويخضع لعوامل وقوى متعددة بعضها غريزي وبعضها عقلي. لذلك فالتأثير فيه مسألة أعقد وأكبر من تحقيق مكاسب جزئية سريعة. متى كان الرأي العام في بلادنا عقلانياً يستخدم طريقة حساب الضرر والمنفعة ومتحرراً من قيود التخلف الماضي ورواسبه ليكون قادراً على تقييم هذه الإجراءات بصورة صحيحة؟ من كلّ ذلك لا بدّ أن نستخلص أنّه لا بدّ من دراسة الرأي العام وكيفية تكوّن الثقافة العامة بصورة حديثة فذلك لا غنى عنه للحكم الثوري.

إن هذه المناقشة تقودنا للاستنتاج بأن الحكم الثوري لا يستطيع أن يعتمد على المنطق الرياضي المجرد في الحكم واتخاذ القرارات بل لا بدّ له أيضاً أن يستخدم طريقة الاختيار أي طريقة التجربة العلمية. ويتطلب ذلك توفر وسائل إجراء تلك التجارب واختيار أثرها. إن استخدام الطريقة التجريبية في البحث الاجتماعي أصعب وذلك أمر معروف ولكن ذلك لا يعني أنّه لا يمكن أن تستخدم إطلاقاً أو أنّها كطريقة للتقييم يجب أنْ تخرج من الحساب. هناك تجارب قد أجريت ونتائجها قد ظهرت ولم يبق غير جمع تلك المعلومات وتقييمها. وبعبارة أخرى يمكننا أن نستفيد من الماضي على الأقل، فمثلاً يجدر أن تسود في أوساط الحكم الثوري ميول التشكيك بصحة تلك المسلمات التي اعتبرت صحيحة لمجرد أنّها منطقية بحدّ ذاتها، ميول تسأل هل تؤدي مثل هذه الإجراءات بالفعل إلى النتائج التي نريدها؟ وهل أدت إلى ذلك في الماضي؟ في مثل هذه الأمور لا بدّ من الاستفادة من الطريقة العلمية كموقف ونظرة على الأقل إن لم يكن تطبيقها ممكناً على نطاق واسع. إنني لا أقصد بالطبع جعل المجتمع حقلاً للتجارب بل المقصود أن نستفيد من تجارب الماضي وتجارب البلدان ذات الأوضاع المشابهة. لذلك لا بدّ من جمع المعلومات عن تجارب البلدان الأخرى ولا بدّ من تحليل الماضي القريب ولا بدّ من توسيع مؤسسات البحث الاجتماعي وتحليل الرأي العام والإحصاء.

٣٨ ــ الخطأ والصواب في بعض قضايا الثورة(*)

هناك أخطاء شائعة كثيرة حول مفهوم الثورة، تكشفت الآن بشكل واضح بعد أن دخلت الثورة العربية مرحلة التطبيق. وكان من الطبيعي ألا تظهر هذه العقد الفكرية قبل ذلك، أي عندما كانت قضية الثورة لا تزال في مرحلة التحضير، وما يرافق ذلك من عمومية في الشعارات. وظهور هذه الأخطاء الشائعة من جهة أخرى ليس إلا دليلاً على نقص البحث النظري الذي رافق النهضة العربية الحديثة. والمهم الآن هو رصد هذه النواقص النظرية، وإيجاد الأجوبة عليها، الأمر الذي يشكل جزءاً من عملية التطور المستمرة في تفكير الثورة العربية الحديثة، وأية ثورة أخرى. وجدير بالتنويه أن الكفاح الفكري المطلوب اليوم من الثوريين العرب، يجب ألا يهدف لغير توحيد النظرة، وترسيخ دعائم الوحدة الفكرية. تلك الوحدة الضرورية لاستمرار الثورة وترسيخ جذورها.

ـ ١ ـ

لقد أثارت القرارات الاشتراكية التي طبقت في بعض الأقطار العربية، خاصة في ما يتعلق بسيطرة القطاع العام على الصناعة الكبيرة والتجارة الخارجية مناقشات سببها خطأ أصبح شائعاً في فهم معنى الاستقلال. من هو المستغل وما هو الاستغلال؟ هناك من يظن أن الاستقلال مقصور على العلاقات الاقتصادية في الصناعة والزراعة والتجارة، أي ذلك النوع الذي يحدث عندما يستغل مالكو المصانع عمالهم، أو عندما يستغل ملاك الأرض فلاحيهم، أو عندما يستغل التجار المحتكرون المنتج الصغير أو المستهلك. وذلك خطأ ناتج عن أن الاستغلال

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية** (شباط/ فبراير ١٩٦٦)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

في هذه الحالات يكون عادة صارخاً وواضحاً، الأمر الذي جعل البعض يعتقد بأنه الوحيد الذي تقوم الثورة الاشتراكية لإزالته من المجتمع. إن الاستغلال لا يقتصر على هذه الحالات، بل يتعداها إلى علاقات اقتصادية واجتماعية متعددة وكثيرة. ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة:

إنَّ الدولة في المجتمع المتخلف الذي تسيطر عليه الطبقات المستغلة القوية (كمجتمع البلدان العربية) هي نفسها أداة استغلال، فالنظام الضرائبي المعتمد أساساً على الضرائب غير المباشرة (والتي يقع عبؤها النسبي على الفقراء أكثر من الأغنياء) تقوم باستعمال هذه الموارد لمصلحة فئات معينة من الشعب، وليس كلّ الشعب. إن الدولة التي تجبي الموارد وتستعملها في تقديم خدمات طبّية تتركز في المدن الكبيرة، تمارس الاستغلال. إنَّ سكان المدن الكبيرة الذين يتمتعون بخدمات طبّية يمولها سكان المناطق الأخرى، يمارسون استغلالاً بواسطة الدولة. يطبق نفس الشيء على خدمات الدولة الأخرى كالإسكان والمواصلات والتعليم والتطبيب.. إلخ. والمثل الصارخ على هذا الاستغلال هو مشاريع تموين الخبز للأسعار المنخفضة في المدن دون الأرياف الموجودة الآن في كثير من البلدان العربية، حيث تقوم الدولة بتخفيض سعر الخبز لسكان المدن، وتدفع الفرق من الميزانية التي يمولها كلّ الشعب.

وهناك مثل عملي آخر على الاستغلال هو من سياسة التعليم. تقوم الدولة، في البلدان العربية عموماً، بتأسيس جامعات للتعليم العالي مجانية ولكن هذه الجامعات في الغالب، تقوم بتخريج فنيين لخدمة القطاع الخاص. فالمحامون والذين يتعلمون بأموال الشعب لا يستفيد المجتمع من تدريبهم، بقدر ما يستفيدون هم من الشهادة التي يحصلون عليها. وكذلك الحال بالنسبة إلى خريجي التجارة والصيدلة والآداب وحتّى الهندسة والطب.. إلخ. إنَّ الجامعات في البلدان العربية لا تصرف أموال الشعب على عناصر بشرية تحتاجها الدولة في خطتها الإنمائية (في الغالب)، بل هي تقوم بعملية التعليم والتدريب لأجل تخريج فنيين ومثقفين بصورة عامة. إنَّ هؤلاء الذين يدرسون بأموال الشعب ولا يعملون لسد حاجة ملحة في خطّة المجتمع للتقدّم، إنما يمارسون في الحقيقة استغلالاً، فهم يحصلون على منافع وامتيازات شخصية بأموال عامة.

طبعاً هناك شواذّ لهذا التعميم، لا يمكن إغفالها، كما إنّه يمكن التعميم فيها. وعموماً نستطيع أن نقول إن التعليم العالي الذي لا يرتبط بخطّة التنمية للمجتمع ليس إلا استغلالاً تمارسه فئة قليلة لمجموع الشعب. وفئة الموظفين في

البلدان المتخلفة، تمارس نوعاً من أنواع الاستغلال، فهي بأوضاعها الحالية تتمتع بامتيازات من حيث شروط العمل وعدد ساعاته، وبحصانات وبخدمات طبّية وتسهيلات في تحصيل القروض والاستفادة من مشاريع الخدمات الحكومية الأخرى، لا تتمتع بها طبقات الشعب العاملة الأخرى. إنَّ ما تحصل عليه هذه الفئة من المال العام والمركز الاجتماعي والمنافع الأخرى لا يتناسب مع ما تقدّمه (عموماً) من إنتاج، لذلك فهي تمارس استغلالاً لمجموع الشعب الكادح والمختصون في فروع علمية نادرة والفنيون في مجالات مطلوبة يمارسون أيضاً نوعاً من الاستغلال لأنهم ينتفعون من قلة عددهم وشدة الحاجة إليهم فيحصلون على دخل عال نسبياً.

وهناك استغلال في الحياة الاجتماعية نفسها، ففي الحياة الدينية كثير من الاستغلال للجماهير الفقيرة، وأمر ذلك معروف في الأرياف. كما إن العلاقات العائلية وما تنطوي عليه من تسلط الآباء على الأبناء، والكبير على الصغير، والرجال على النساء، وما توجبه الأعراف من التزامات نحو الأقارب تنطوي في حناياها على مصالح اقتصادية، ومنافع استغلالية معروفة يمارسها البعض على البعض الآخر مغلفة بأشكال غير اقتصادية.

إن جميع هذه الحالات تنطوي على استغلال اقتصادي غالباً ما تغيب عن الذهن، في حين أنّها لا تقل خطورة عن حالات الاستغلال المعروفة في الصناعة والزراعة والتجارة.

ومغالطة الاستغلال تؤدي بنفس المنطق إلى اعتبار الاستغلال مقصوراً على الأغنياء أو الأقوياء في المجتمع. فيعتقد البعض مثلاً أن الاستغلال لا يمارسه إلا الرأسماليون والإقطاعيون والتجار الكبار الأغنياء، وذلك تحديد ناقص بالطبع. فالاستغلال لا يقتصر على استغلال الأغنياء للفقراء فقط، بل من الممكن أن يستغل الأغنياء بعضهم بعضاً، ومن الممكن أن يستغل الفقراء بعضهم بعضاً، أو أن يستغلوا الآخرين. إنَّ ظاهرة الاستغلال قد توجد في طبقة العمال أنفسهم فيستغل بعضهم بعضاً، كما هي في حالات الاستغلال الذي يمارسه رؤساء العمال أو النقابيون أو الفنيون على بقية العمال. وصاحب الدكان الصغير قد يمارس استغلالاً للمستهلكين عندما يستغل وجوده في حيّ بعيد عن مركز المدينة فيرفع الأسعار، أو عندما يغش المستهلكين أو يغش الدولة، وهكذا. إن أصحاب المهن القليلة العدد حتّى ولو كانوا فقراء فإنّهم يمكن أن يستغلوا الآخرين عن طريق الاستفادة من ندرتهم أو من جهل المستهلك.. إلخ. وبإيجاز، إن ممارسة

الاستغلال ليست مقصورة على حالة استغلال الأغنياء للفقراء، بل إن الفقراء أنفسهم يمكن أن يمارسوا الاستغلال في ظل النظام الرأسمالي. إن التجار الصغار وأصحاب الحرف اليدوية والسماسرة مثلاً قد يمارسون استغلالاً لغيرهم بالرغم من أن دخلهم ليس كبيراً. إن آفة النظام الرأسمالي هي أنّه يفتح الأبواب للجميع لممارسة الاستغلال وإلا فعليه أن يخرج من اللعب، وهكذا يقوم هذا النظام بإفساد ضمائر حتّى الجماهير الكادحة الفقيرة.

أما سبب التعرض لهذه المناقشة فهو تصحيح الانطباع الخاطئ الموجود لدى البعض بأن الثورة الاشتراكية هي ضدّ فئة معينة من الناس، هي فئة الأغنياء فقط، أما الفقراء ومحدودو الدخل فهم اشتراكيون بالطبع، ولا يمكن أن تتعرض لهم الثورة الاشتراكية. هذا فهم سطحي وغير صحيح لئن كانت الثورة الاشتراكية ضدّ الأغنياء والإقطاعيين والتجار الكبار، فذلك بسبب أن هذه الفئات تمارس الاستغلال لمجموع الشعب الكادح، ولأنها تقبض على مواضع القوة في المجتمع، وتستعملها لمنع قيام الثورة، وليس لأي سبب آخر.

إنَّ الثورة الاشتراكية ضدّ الاستغلال بحدّ ذاته، وهي بالتالي ضدّ من يمارسه كائناً من يكون. من الطبيعي أن تتسم بداية الثورة الاشتراكية بتصفية الطبقات القوية أولاً لأسباب مفهومة، ولكن ذلك لا يعني أبداً أن الثورة وهي تسير لن تمس العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، أو أنّها لن تتعرض للأعمال والنشاطات الاستغلالية السائدة التي اعتادت الطبقات الأخرى أن تمارسها. إنَّ الثورة ضدّ الاستغلال سواء مارسه الغني أم الفقير. إنَّ مهمة الثورة هي إعادة تنظيم كلّ العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ومن ضمنها علاقات الاستغلال الصارخة بين الأغنياء والفقراء. لذلك فَكُلّ من يتصور أن الثورة الاشتراكية يجب أن تقتصر على تصفية علاقات الاستغلال بين الإقطاعيين والفلاحين بالإصلاح الزراعي، وبين أصحاب المصانع والعمال بالتأميم، يكون خاطئاً تماماً. لأن كلّ ذلك جزء من مهمة الثورة وليس كلّ المهمة، ولأن ذلك هو البداية وليس نهاية المطاف.

ـ ٢ ـ

ومن الأخطاء الشائعة أيضاً خطأ يتعلق بمفهوم العدالة. ما هي العدالة في مرحلة التحويل الثوري للمجتمع؟ هل تعني العدالة أنّه يجب ألا يعتدي الإقطاعي على الفلاح، وألا يعتدي الفلاح على الإقطاعي؟ هل تعني العدالة أن تقف الدولة

حكماً بين الطبقات لتمنع اعتداء إحداها على الأخرى؟ إنَّ العدالة في ظلّ الثورة الاشتراكية ليست من هذا النوع إطلاقاً، بل هي في إزالة الظلم التاريخي، في القضاء على حالة الاستغلال الطبقي من جذورها، الأمر الذي لا يتحقق إلا بإزالة الطبقات، وإزالة النظام الذي تمخضت عنه.

إن العدالة في ظلّ الثورة الاشتراكية لا يقتصر معناها على مجرد منع اعتداء شخص على شخص آخر بالمعنى الحقيقي للاعتداء، بل هي أوسع وأعمق من ذلك. إنّها بعبارة موجزة تغيير النظام القديم، وبناء الاشتراكية. إنَّ قضية العدالة ليست قضية تقييم العلاقات الشخصية بل قضية تقييم النظم. ليست هناك عدالة بين الإقطاعي والفلاح أبداً، ولا بين ربّ العمل والعامل، ولا بين التاجر والمستهلك. إنَّ العدالة الحقيقية هي في تحقيق النظام الذي لا يبقى فيه إقطاع ولا رأسمالية ولا تجارة. إنَّ مجرد منع اعتداء الإقطاعي على الفلاح ليس عدالة، ومنع أرباب العمل من التعسف في معاملة العمال ليس عدالة، ومنع الغش والتلاعب بالأسعار وزيادتها من قبل التجار ليس عدالة. إنَّ كلّ ذلك إجراءات تقوم بها الثورة عندما تستلم الحكم كإجراءات أولية هدفها تخفيف الظلم الصارخ الواقع على الطبقات الكادحة، ولكنها لا تحقق بذاتها العدالة التي تهدف الثورة الاشتراكية تحقيقها. إنَّ الثورة الاشتراكية لا تقوم، لأن الإقطاعيين يأخذون حصة فاحشة من محصول الأرض، أو لأن أرباب العمل يدفعون أجوراً منخفضة للعمال، أو لأن التجار يجنون أرباحاً فاحشة من المستهلكين. كلا بل تقوم الثورة الاشتراكية بسبب وجود أرباب عمل، وبسبب وجود الإقطاع بحدّ ذاته، وبسبب وجود أرباب عمل، وبسبب وجود تجارة حرة. إنَّ الظلم الاجتماعي الحقيقي هو في وجود هذا النوع من العلاقات لا لأن هذه العلاقات قد أخذت شكلاً ممعناً في التعسف، وموغلاً في الجشع واللاإنسانية. إن الوهم الكبير الذي يقع فيه البعض ـ حتّى من المثقفين ـ هو في التصور أنّه يمكن أن يوجد شيء اسمه عدالة في توزيع حاصل الأرض بين الإقطاعي والفلاح، أو في وجود شيء اسمه الأجر العادل أو السعر العادل أو الربح العادل. إلى ما هنالك من التسميات المتداولة. إن التفكير بإمكانية وجود شيء من ذلك وهم وخطأ، إذ لا يمكن أن يوجد إيجار عادل أو أجر عادل أو ربح عادل.

إن الملمّ بنظرية توزيع الدخل يعرف أن النظرية الرأسمالية نفسها لا تستطيع تبرير الربح الصافي والريع الصافي، وتعترف بأن الربح الصافي والريع الصافي، ليس لهما من مصدر غير الاحتكار أو الصدف أو مجرد ملكية وسائل الإنتاج، ويعرف أيضاً أن نظرية الإنتاجية الحدية في تحديد الأجور غير واقعية، إذ إنّها

تفترض ـ لأجل أن تكون صحيحة ـ فروضاً كثيرة عن المنافسة الكاملة في أسواق البيع والشراء ليست موجودة، ولم تكن موجودة في أي وقت، بسبب عوامل الاحتكار المتحكمة في الأسعار.

إن أهمية هذه النقطة تتضح في إلقاء ضوء على مناقشات تحدث عادة أثناء تطبيق السياسة الثورية، وفي اتخاذ مواقف من الطبقات في مرحلة التحويل الاشتراكي. وتبرز أهمية هذه المسألة بصورة عملية في دوائر الإصلاح الزراعي، وشؤون العمل حيث تعرض يومياً قضايا حسم الخلافات بين الطبقات. إن الثورة الاشتراكية لا تقوم لحسم المنازعات، وتسوية الخلافات ومنع الاعتداءات بين طبقات المجتمع، بل لقلب النظام القائم بحيث لا تعود هناك طبقات تتنازع. وكل ذلك لا يعني بالطبع إلغاء المراحل في تحقيق الثورة، أو نفي أهمية التكتيك في خدمة إستراتيجية الثورة.

ـ ٣ ـ

ويرافق التحويل الاشتراكي انتشار خطأ ثالث يتعلق بمسألة الديمقراطية، فمثلاً يقول البعض: ما دمنا نقول بديمقراطية التحويل الاشتراكي، وما دمنا نعتبر الحرية هدفاً من أهداف الثورة، فلا بدّ أن تتجنب الثورة أن تختار دوماً أساليب الترغيب في تحقيق أهدافها. فمثلاً إذا كنا نريد زيادة الإنتاج فعلينا أن نزيد الأجور، وإذا أردنا أن نحتفظ بالفنيين عندنا فعلينا أن ندفع لهم ما يمكن أن يحصلوا عليه في الخارج، وإذا أردنا أن نطلب من الموظف أن يعمل بعد الظهر فعلينا أن ندفع له ساعات إضافية، وإذا أراد المواطن أن يسافر للخارج للسياحة فعلينا أن نسمح له، وإذا أردنا أن نقضي على الأمية فعلينا أن نفتح المدارس، وأن ندفع للمعلمين الأجور الاعتيادية. . إلخ من الأمثلة الكثيرة على ذلك. إن هذا الفهم الخاطئ لديمقراطية التحويل الاشتراكي لا يقتصر بالطبع على النواحي الاقتصادية بل يتعداه لشؤون الفكر والثقافة كالقول بأن يترك المواطن حراً يقرأ ويسمع ويطالع ما يشاء.

والمهم في هذا الصدد هو أن نوضح أن مثل هذه الأخطاء تنتج عن خطأ سابق أكبر يتعلق بصميم قضية الحرية التي لسنا بصدد بحثها الآن. ولكننا نقتصر هنا على القول إن عملية التقدّم ـ أي تقدّم ـ لا بدّ أن تنطوي على شيء من الإجبار، إجبار الذين تتضرر مصالحهم من التقدّم. فَكُلّ وضع ـ مهما كان ـ لا بدّ أن يلحق تغييره ضرراً بمن يستفيدون وعلى ذلك يصير الأمر خياراً بين

تحقيق التقدّم وتجنب إلحاق الضرر بالمستفيدين من الواقع الراهن.

إن فكرة «المؤسسة» نفسها تقوم على أساس وجود مجموعة من القواعد أو الأصول والعادات الموحّدة لتكييف سلوك الأفراد، بحيث يصبح موحّداً ومنسجماً مع المصلحة العامة، فالعائلة مؤسسة، والجمعية التعاونية مؤسسة، والشركة مؤسسة، والدين مؤسسة، والدولة مؤسسة. كلّ هذه المؤسسات تقوم على مجموعة قواعد وأصول أو قوانين، هدفها ضبط تصرفات وسلوك المنتمين إليها، بحيث تصبح موحّدة ومنسجمة مع المصلحة العليا، للعائلة أو للجمعية التعاونية أو للشركة، أو للديانة أو للدولة. وفي كلّ ذلك نوع من الإجبار للأفراد. إن الأخلاق نفسها والتقاليد والعادات مؤسسات بمعنى من المعاني، وتفرض نوعاً من الانضباط والإجبار على الأفراد. إذاً فضبط سلوك الفرد ونشاطه مسألة موجودة في كلّ نواحي الحياة، وهي مظهر للتقدّم الإنساني لا العكس. إن الإجبار ليس نقيض الحرية، ولا هو مرادف للعبودية كما قد يتصور البعض.

إنَّ الخطأ الشائع بصدد الثورة الاشتراكية هو في هذا الخلط بين الإجبار القائم على ضبط وتكييف سلوك الفرد ونشاطه لينسجم مع التقدّم، وبين العبودية والدكتاتورية. إنَّ حالة التخلف ـ مهما كانت ـ تولد بمرور الوقت قواعد وعادات في السلوك وفي العلاقات وهذه العادات والأوضاع المألوفة تصبح بمرور الوقت مناقضة للتقدّم، الأمر الذي يوجب إزالتها. وأثناء هذه العملية لا بدّ أن يحدث شيء من الإجبار. إنَّ الفرد الذي تكبله سلاسل الأوضاع المألوفة، والذي تشده أوضاع الحاضر لا يمكن أن يترك أمر التقدّم لاختياره. إن الثورة تتطلب تغيير الأوضاع المألوفة والقضاء على المصالح التي تكونت في الماضي وتبديل جميع العلاقات في المجتمع، وتلك مسألة لا يمكن أن تترك لخيار الأفراد، فعادات الكسل والغش والتهرب من المسؤولية والأنانية والاستغلال لا بدّ من تغييرها. وتغييرها لا بدّ أن يكون مصحوباً بألم ومعاناة من قبل الأفراد.

إنَّ عملية التقدّم الثوري إن كانت ترتكز على أي قانون أزلي فهو هذا القانون: التقدّم السريع عن طريق التضحية، إذ لا تقدّم بدون ثمن، ولا تقدّم بدون إجبار من لا يريدون التقدّم على العمل من أجله. لذلك فلا بدّ للثورة الاشتراكية من أن توجه التعليم والفن والثقافة، ولا بدّ من أن تزيد ساعات العمل وأن تفرض سياسة التقشف في جميع النواحي، ولا بدّ أن تخوض المعارك في الداخل والخارج، وأن تدفع ثمناً للمستقبل الزاهر الذي تعمل لتحقيقه. صحيح أن الثورة لا يمكن أن تستغني عن وسائل التوعية والإقناع ـ وبعض

وسائل الترغيب، ولكن ذلك ليس أساس سياستها. الأساس هو تعبئة الشعب لتنفيذ خطّة للتقدّم السريع تتناسب مع إمكانيات البلاد الظاهرة والكامنة، الموجودة والممكنة. وبعد تكوين تلك الخطّة تعمل على دفع الشعب وتعبئته لتحقيقها، مستعملة كلّ وسائل الشرح والإقناع والترغيب الممكنة لتسهيل عملية التنفيذ. ولكن عندما يتوقف مفعول الإقناع والترغيب لا بدّ للثورة من الإجبار. إن الترغيب والإقناع هي الأساليب المفضلة بالطبع، ولكن الثورة لا تتوقف في المواضع التي تعجز فيها هذه الأساليب بل عليها أن تستمر ولو بأسلوب الإجبار. كما تجدر الإشارة إلى أن أساليب الترغيب في مرحلة الاندفاع إلى الأمام قد تكون غالية الثمن، بحيث تعجز الثورة عنها. إن الثورة قد لا تملك الإمكانيات لذلك.

قد يظن البعض أن الإجبار من أجل التقدّم مسألة تختص بها الثورة الاشتراكية وحدها، وأن أشكال التقدّم الأخرى التي حدثت في التاريخ كانت بأسلوب آخر خالٍ من الإجبار. إن التقدّم الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل الثورة الاشتراكية لتحقيقه يتطلب التضحية، ولتحقيق تلك التضحية لا بدّ من حدّ معين من الإجبار، الأمر الذي يصحّ على جميع حالات التقدّم التي أحدثت في التاريخ، إذ يخطئ من يظن أن التطور الاقتصادي الذي حصل في البلدان الصناعية في الغرب واليابان قد تمّ بأسلوب الاختيار، فذلك ما يدحضه التاريخ. إن عملية التنمية التي تمت في غرب أوروبا والولايات المتحدة واليابان قد استهلكت تضحيات كبيرة اعتصرت من الأفراد بواسطة الإجبار. إن تلك التضحية قد دفعها العمال الذين كانوا يعملون بأجور منخفضة، وبشروط عمل قاسية في بداية الثورة الصناعية، عندما لم تكن هناك نقابات وتشريعات عمالية بعد، ودفعها الفلاحون الذين هجروا قراهم وزادت ضرائبهم، ودفعها المنتجون الصغار والحرفيون الذين سحقتهم الصناعة الحديثة، ودفعها الزنوج في أمريكا ودفعتها الشعوب المستعمَرة. أما أساليب الإجبار التي استعملت فكانت متعددة مارستها في الغرب الشركات الكبرى الجديدة والمصارف والحكومات بشكل قوانين حماية الصناعة وملاك المزارع التجارية، ومارستها الدكتاتورية العسكرية في اليابان ومارستها السلطات الاستعمارية في المستعمرات. إن التنمية الاقتصادية بحدّ ذاتها كانت دوماً مصحوبة بالتضحية، وبالإجبار لتحقيق تلك التضحية، سواء أكانت التنمية رأسمالية أم اشتراكية. أما الفرق فهو في أن الأولى لمصلحة فئة قليلة، تملك وسائل الإنتاج، والثانية لمصلحة المجموع.

إن مفهوم التقدّم في الاشتراكية مختلف عن مفهومه في المجتمع البورجوازي.

في النظام البورجوازي لا يحصل تقدّم في شيء إلا نتيجة للدفع والجذب بين مصالح الطبقات والكتل المتصارعة في المجتمع، أي إنّه حصيلة التسويات التي تتم بين الطبقات، وهي تسويات لا يمكن أن تتم إلا إذا حصلت منها الطبقات القوية على نصيب الأسد. وبعبارة أخرى إن الطبقات الضعيفة لا تحصل على أي مكسب، إلا عندما تحصل الطبقات القوية على مكاسب أكبر، فيأتي المكسب للطبقات الضعيفة كثمن لمكاسب الطبقات القوية. أما التقدّم في ظلّ الاشتراكية، فيتم عن طريق تصميم جماعي لدفع المجتمع ككل إلى الأمام، بإرادة عامة، فهو لمصلحة الجميع، لا لمصلحة فئة دون أخرى. هناك ثمن يدفعه الجميع، وهناك ثمرة يتقاسمها الجميع.

ـ ٤ ـ

ويرافق الثورة ـ في مراحلها الأولى ـ خطأ شائع من نوع آخر يتمثل في الفهم الناقص لمهمة الثورة. يتعرض بعض الشباب لخطأ اعتبار مهمة الثورة مقصورة على اتخاذ إجراءات حاسمة في مجال تأميم وسائل الإنتاج فحسب، وإهمال التركيب المتخلف للمجتمع والدولة. إنَّ مسالة نقل وسائل الإنتاج ليد المجتمع قد تكون المسألة الرئيسيّة (وربما الوحيدة) في مجتمع صناعي متقدم، تقوم به ثورة اشتراكية، ولكن الأمر مختلف تماماً عندما تقوم الثورة في مجتمع قديم متخلف كالمجتمع العربي مثلاً. إن الدولة في الحالة الأخيرة تكون كالخزان الذي تنصبّ فيه عصارات التخلف من مختلف العصور. يتجمع في الدولة كلّ ما هو متناقض وقديم ومتأخر، فهي إذاً ليست مؤسسة متخلفة فحسب، بل ومعقدة أيضاً، وذلك ما يجعل مهمة الثورة الاشتراكية أوسع وأصعب. إن قضية الثورة في هذه الحالة هي قضية القضاء على تخلف العصور والأجيال، وبناء دولة عصرية، وخلق مجتمع مرن تقدّمي، أما مسألة نقل عوامل الإنتاج ليد المجتمع ـ كالإصلاح الزراعي وتأميم الصناعة والتجارة، فهي أسهل المهمات نسبياً. أما مسألة القضاء على التخلف فهي أصعب وأطول مدى. والخطأ الشائع ينتج عن التقليل من أهمية الثانية لحساب الأولى.

إن الاشتراكية تعني الإصلاح الزراعي والتأميم، هذا صحيح، ولكنها لا تقتصر على ذلك في بلد كبلادنا. إنّها من جملة ما تعنيه الاشتراكية. فعلينا أن ننتبه إلى خطر الانزلاق في السطحية والانجراف بالمظاهر. فالثورة العميقة يجب أن تتناول بنية المجتمع وتركيب الدولة من الجذور، وأن تؤدي إجراءاتها بالنهاية لزوال المجتمع القديم وخلق مجتمع جديد. علينا أن نلتفت مثلاً إلى أن إحداث

ثورة في المواصلات، وفي الري، وفي أساليب الزراعة، وفي الخدمات الصحية، وفي التمثيل الخارجي، وفي عمل المنظمات الشعبية، وفي النشاط التعاوني، وفي التموين، وفي معاملات الحكومة وروتينها، أمور لا بدّ أن تقوم بها الثورة الاشتراكية. علينا أن نلتفت إلى أهمية تحديث القوانين الناظمة لشؤون السير والصيد والأحوال المدنية والنفوس والهجرة والجوازات والإرث والقضاء والأمن والبناء والخدمة في الجيش والسجون والمستشفيات والآثار وغيرها مما يتعلق بتقدّم المجتمع.

إنَّ الثورة الحقيقية لا يمكن أن تهمل مسألة جمع القمامة من البيوت مثلاً، فالثورة لا تكون حقيقية إلا إذا تناولت كلّ نواحي الحياة، وأحدثت تقدّماً محسوساً فيها. وفي حياة الشعب لا يوجد شيء يمكن أن يهمل. ومن هذا الأفق الواسع تتضح صعوبة مهمة الثورة، ويتضح الأمد الطويل الذي تحتاجه من أجل أن تثمر وتنتج. لذلك لا يوجد ما يمكن أن يسدّ مسد العمل الثوري المخطط المتواصل لتجديد كافة نواحي الحياة صغيرها وكبيرها، وذلك عمل يستغرق السنين، ولا يمكن أن يتم في أيام. لذلك فليس لدى الثورة وقت تضيعه، وليس أمامها متسع من الوقت للتردد أو الانتظار أو المناقشات العقيمة، بل لا بدّ من العمل المتواصل. إنَّ الثورة اختصار للزمن، فإذا لم تختصر الزمن لم تعد ثورة.

إن خطر الوقوع في الخطأ الذي نحن بصدده واضح، هو أن الثورة عندما تقتصر على إجراءات الإصلاح الزراعي والتأميم، وتهمل مهمة القضاء على التخلف، لا تلبث أن تجد نفسها مطوقة بقوى التخلف في المجتمع. إن تأخر الدولة وعجزها ومساوئها لا تلبث أن تمتص الحياة من تلك الإجراءات. إنَّ المجرى الذي تشقه إجراءات الإصلاح الزراعي والتأميم لا تلبث أن تسده رمال التخلف الاجتماعي، لذلك لا بدّ أن تكون الثورة شاملة وعميقة من أجل أن تنجح.

ـ ٥ ـ

وليس أقل أهمية من ذلك الخطأ الذي يتعرض له الثوريون عادة بعد تسلم الحكم في تحديد وجهة المعركة، إذ يتصور البعض أن تصميم قيادة الثورة على بناء دولة اشتراكية حديثة، يكفي بحدّ ذاته للنجاح في هذه المهمة، وأن مصدر التناقض الحقيقي هو بين هذه القيادة والقوى المعادية الخارجية ألا وهي الاستعمار والصهيونية. إنَّ هذا التحديد لوجهة المعركة ناقص ولا شكّ، إذ إنَّ

كفاح القيادة يجب أن يتجه إلى إعادة تثقيف الجماهير لاقتلاع جذور الثقافة القديمة، وأفكار المجتمع القديم، أي لإعادة تكوين المواطن من جديد. إن التناقض الحقيقي ـ إذا ما أخذ من أفق شامل ـ هو بين أفكار الثورة، وأفكار المجتمع، بين أفكار الثورة التقدّمية وأفكار وعادات القرون الوسطى التي تسود المجتمع خاصة في الوسط الفلاحي.

لذلك لا بدّ من إعطاء مسألة الثورة الثقافية أهمية غير الأهمية التي تعطيها الثورة العربية اليوم لهذه القضية. إن الإهمال أو التقليل من أهمية هذه المسألة يؤدي إلى رجوع الصخرة إلى الوراء، بدلاً من دفعها إلى قمة الجبل. إن العدو الحقيقي للثورة هو الفكر القديم، ومن هذه الثغرة تنفذ في النهاية قوى الاستعمار والصهيونية، ومنها تنفذ الطبقات المعادية للثورة في حروب الردة التي تشنها. إن توجبه الإذاعة والتلفزيون والتعليم والفن والتأليف والمسرح وجميع وسائل الطبع والنشر والإعلام، أمر في غاية الخطورة، وبدونه لا يمكن أن تستقيم الثورة، ولا يمكن خلق المواطن الجديد. إن السبب الذي يدعونا للكتابة عن هذه الناحية هو التقصير الكبير في تلافيها في الوقت الحاضر، الأمر الذي يكمن وراء جميع المصاعب التي تواجه الثورة العربية اليوم، والأدلة الواقعية على ذلك كثيرة لا مجال لذكرها الآن.

ومن الجدير بالملاحظة لإكمال البحث أنّه حتّى التوجيه الثقافي الذي تمارسه الثورة معرض لخطأ يضيّع القصد المرجو منه، ألا وهو خطأ الاكتفاء بالشعارات والعموميات دون النزول إلى محتوى الشعارات وللتفاصيل التي تملأ تلك العموميات، فمثلاً إن التوجيه الثقافي لا ينجح في مقاومة الاستعمار عندما يكتفي بالشعارات المعادية للاستعمار، وبالتعبئة العاطفية، بل بالشرح التفصيلي لسلوك الاستعمار من خلال الحوادث وبالتوضيح المستمر لأفكار الاستعمار ولتحليلاته ولاقتراحاته. والرجعية مثلاً لا تقاوم عن طريق العموميات المعادية لها، بل عن طريق شرح أفكارها وحججها وتفنيد جميع الأفكار التي تساعد على تمكينها. لقد اكتسبت البلدان الاشتراكية خبرة واسعة في تثقيف الجماهير، وكونت تراثاً مهماً في الوسائل والأساليب علينا أن نستفيد منه.

إن أفكار المجتمع القديم ليست كلها ظاهرة وليست كلها معروفة، وليست كلها مقرونة بالطبقات المعادية، بل هي مبثوثة في المجتمع ومتراكمة مع العصور، ومن المؤكّد أن قلب تلك الأفكار مهمة أكبر مما تستطيع تحقيقه الأساليب العمومية وترديد الشعارات.

ـ ٦ ـ

وهناك فخّ خفي يتعرض له الثوريون بعد تسلم الحكم، وأثناء المراحل الأولى من التطبيق، بسبب ضعف الخبرة، وعدم الوضوح الفكري ألا وهو الخضوع لقوة المألوف. إن الأوضاع الراهنة لا تكتسب قوتها من وجود طبقات ذات مصلحة تتمسك بها، وتدافع عنها فحسب، بل بالإضافة لذلك من مجرد كونها موجودة. إن المثل القائل «الإنسان عدو ما جهل» إن كان له أي معنى فهو أن للمألوف قوة بحدّ ذاته، وأن الإنسان يميل بطبعه لقبول ما هو معروف. وبنفس المعنى يكون للجديد رهبة تولد الخوف والحذر والشك وبالتالي التردد. إننا لا نريد بالطبع المبالغة بأهمية هذا العامل فنجعله حاسماً، ولكنه موجود على كلّ حال. ومن هنا يتعرض الثوريون أثناء مسيرة الثورة ـ وخاصة في المراحل الأولى ـ إلى خطر التباطؤ والتردد الناتج عن الأثر الرادع الذي يصدر عن الموجود ليمنع التغيير

لذلك نجد الثوريين في بعض الأحيان يترددون في اتخاذ بعض الخطوات اللازمة لتجديد المجتمع، لا لشيء إلا لأن تلك الخطوات غير مألوفة لديهم، وغير متعارف عليها، في حين أن الموجود مألوف ترتاح له النفس. وعلى الثورة أن تنتبه لهذا العائق النفسي وتتغلب عليه. إن الموجود حتّى ولو استمر قروناً لا يكتسب الصحة، ولا يستحق أن يحافظ عليه، لمجرد أنّه موجود في بلدان أخرى. في هذا التفكير تكمن بذور المحافظة التي لا تنسجم مع العقل الثوري إطلاقاً. إن الأساس النظري للفكر المحافظ الذي يمثله الإنكليزي (برك) أحسن تمثيل، هو أن الموجود الراهن يمثل خلاصة حكمة الأجيال وتجربتها، لذلك لا يمكن تغييره بسرعة، ولا تتحكم به الإرادة لأنه نمو عضوي للمجتمع. إن الثورة يجب أن تحترس لهذا الانحراف الذي يمكن أن تقع فيه، فالشيء لا يكون صحيحاً لأنه موجود. إن العلم لا التقاليد يجب أن يكون مقياس التفريق بين الخطأ والصحيح.

إن تأثير هذا العامل السلبي ليس تصوراً نظرياً بل هو حقيقة واقعية لا بدّ من رصدها من أجل تلافيها، فمن الملاحظ مثلاً أن عرض القوانين الجديدة يصحبه في الغالب ردّ فعل عفوي، هو الانكماش منها والشك في سلامتها، والتخوف من نتائجها، بدون أن يكون لذلك الشك والتخوف مبرر موضوعي، بل لمجرد عدم الارتياح النفسي الذي ينتج عن عرض شيء غير مألوف من قبل. إن أثر هذا العامل النفسي المحافظ يتباين بالطبع من حالة لحالة، كما يتباين بتباين

تركيب الأشخاص الثوريين، فهو في بعض الحالات يأخذ شكل التردد والبطء في قبول الإجراءات الجديدة المقترحة، ويكون مفعوله مقصوراً على ضياع شيء من الوقت كان من الممكن توفيره لحساب الثورة. وفي حالات أخرى يكون أثره سلبياً على العلاقات في ما بين الأشخاص المختصين باتخاذ القرارات، وذلك عن طريق نشوب المناقشات العقيمة، وسوء الفهم أو التوتر النفسي والنفور بين الأشخاص، أو حتّى الاتهامات. وفي حالات أخرى يمكن أن يؤدي هذا العامل إلى آثار سلبية قوية عندما يولد تشكيكاً وتخوفاً من إجراءات الثورة يضعف مركزها ويزعزع الثقة بها خاصة عندما يتفشى ذلك في صفوف الثوريين أنفسهم الأمر الذي قد يؤدي إلى التكتل أو حتّى إلى الانقسام.

إن بعض الثوريين يتعرضون نتيجة لضعف الوعي لحقيقة هذا الشعور عندهم إلى خطر الانزلاق في طريق محافظ يناقض الثورة. ومما يزيد خطر هذا الوهم اقتران ذلك بتبريرات نظرية مزيفة، تصور النزعة المحافظة على أنّها حكمة وحرص على التفكير العلمي والتخطيط المدروس، لتجنب الأخطاء ولتقليل الخسائر. حقاً إن مسألة أثر العوامل النفسية في التفكير وفي مسيرة الثورات لم تدرس بعد كما يجب، ففيها يكمن سرّ كثير من مصاعب الثورات وأوهامها.

٣٩ ــ الثـورة ومسألـة النظـام(*)

ـ ١ ـ

ينصب هذا البحث حول قضية حاجة الثورة إلى النظام ـ ولاسيما في مرحلة البناء الثوري. ولكن ذلك يتطلب ـ بالطبع ـ تقديماً يتناول مسألة النظام.

إن تعريف النظام بصورة مبسطة لا يعدو أن يكون مجموعة قواعد لضبط سلوك الأفراد وتوجيهه نحو غاية معينة هي عادة مثل أعلى تؤمن به الجماعة. والحاجة لمثل هذه القواعد والأصول لضبط السلوك الفردي تنشأ دوماً من سبب واحد هو تحقيق التلاؤم ما بين سلوك كلّ فرد وما بين مقتضيات تحقيق الهدف الأعلى للجماعة مهما كان ذلك الهدف ومهما كانت تلك الجماعة. لو كان سلوك كلّ فرد في كلّ الظروف منسجماً مع هدف الجماعة في ذلك الوقت لما ظهرت الحاجة للنظام، لذلك كان نشوء الأنظمة مرافقاً لظهور المجتمع. إذاً فحيثما يوجد مجتمع وحيثما يكون هناك تضارب بين سلوك الفرد ومصلحة المجموع يكون هناك حاجة لنظام. ومن هذا الأساس ـ البديهي لحد بعيد ـ ننتقل لبحث قضية نشوء الحاجة للنظام في الحركة الثورية.

إن الحركة الثورية لا يمكن أن تستغني عن النظام ولا توجد حركة ثورية واحدة في التاريخ نجحت بدونه. تقوم الحركة الثورية عادة على أساس أقلية من الأفراد تتصدى لتغيير النظام القائم. إن توازن القوى بين الجانبين معدوم بالطبع خاصة في بداية الثورة. فالنظام الراهن يملك من القوى المادية والمعنوية ما يفوق قوى الثورة بكثير. إنَّ هذا الفرق الشاسع في القوى لا يمكن التغلب عليه إلا

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (٤).

بالنظام، فالأفراد الذين تتكون منهم الحركة الثورية لا يمكن توحيد جهودهم وصبها في اتجاه واحد إلا بالنظام.

إنَّ فقدان التوازن في القوى لمصلحة القوى المعادية للثورة لا بدّ أن يعوض عنه بالنظام الصارم الذي يستطيع تحقيق الطاقة القصوى لمجموع قوى الأفراد. إنَّ حصيلة قوى الأفراد بغياب النظام قد تكون أقل من المجموع الحسابي لها وذلك بسبب التناقض بين جهد وجهد وبين عمل فرد وعمل فرد آخر، التناقض الذي يستهلك جزءاً من جهد الجميع. كما إن جهوداً قد تذهب هدراً لانصبابها في مجارٍ غير مجدية. وغير ذلك من الاحتمالات السلبية. في حين أن مجموع قوى الأفراد عندما تندمج في نظام معين تتحول إلى قوة جديدة مختلفة عن المجموع الحسابي لقوى الأفراد المكونة لها وتفوقها بكثير. إن التنسيق والتفاعل والتوجيه كلها من عناصر التنظيم الأساسية وكلها تؤدي إلى زيادة هائلة في القوى والى إنقاص متناه للتبذير. إن الحركة الثورية التي تتصدى لقوى تفوقها بكثير لا تستطيع أن تحقق النصر إلا بالنظام لتعويض الفارق. والحركة الثورية التي تمتلك عناصر الحماس وروح التضحية والطاقة للعمل والدافع الذاتي لا تستطيع أن تستفيد من هذه العوامل الإيجابية في المعركة إلا بالنظام الذي يتيح لهذه العوامل أن تتجسد بأعمال ومبادرات في مختلف مجالات الكفاح الثوري، وبدون النظام يأخذ التعبير عن هذه العوامل شكل المغامرة الفردية.

إن حاجة الحركة الثورية للنظام لا تنبع فقط من المزايا الإيجابية المذكورة ـ القدرة على جعل الطاقة الكلية للمجموع أكبر من مجموع طاقات الأفراد ـ بل تنبع أيضاً من ضروريات الوضع الخاص للمعركة. إن المعركة الحاسمة ضدّ نظام موجود ودفاع ذلك النظام عن بقائه، تخلق وضعاً خاصاً يشبه تماماً الوضع الخاص الذي تخلفه الحرب. إن طبيعة الحرب الجسدية بين الجيوش هي التي تحتم أن يخضع المقاتلون إلى نظام عسكري صارم وهي التي تبرر حالة الطوارئ وكل ما يتبعها من إجراءات تنظيمية معروفة تطبق في البلدان المتحاربة. كذلك الحال في وضع الحركة الثورية فهي في الحقيقة تخوض حرباً مع النظام الموجود وتمر بحالة طوارئ مما يوجب عليها استعمال النظام كأداة لحفظ تماسكها وضبط أعمالها وتوجيه جهودها نحو الهدف الموحّد.

إن الأدلة على أهمية النظام في نجاح الحركات الثورية في التاريخ القديم والحديث متوفرة وكثيرة لا حاجة للتعرض لها في هذا المجال. بقي أن نشير إلى احتمال سوء فهم هذا التأكيد على أهمية النظام. إننا لا نقصد بالطبع أن مسألة

النظام هي التي تقرر وحدها النجاح أو الفشل للحركات السياسية، ولا نقصد أن مبادئ الحركة الثورية شيء ثانوي أو أن نعقد أي مقارنة بين أهمية هذين الموضوعين: العقيدة والتنظيم. المقصود هو توضيح أهمية التنظيم لحركة ثورية قابلة للنجاح من حيث مبادئها وعقيدتها. إن التنظيم وحده لا يخلق ثورة لأنه ليس إلا قواعد لضبط السلوك وتوجيهه.

ـ ٢ ـ

لعل من أهم الظواهر التي تلفت النظر في بداية مرحلة البناء الثوري، أي بعد دخول الثورة مرحلة التطبيق، ظهور عوامل مساعدة على إضعاف النظام ودفع الحركة الثورية، ومعها المجتمع، في طريق الفوضى وانطلاق السلوك من الضوابط.

إن ظهور هذه الميول يرجع إلى عوامل عديدة كلها وليدة التخلخل الاجتماعي الناتج عن تحطيم النظام القديم في وقت لم يتم فيه بعد بناء نظام جديد. إن هذه الفترة الانتقالية هي أخطر فترات الثورة، فالحركة الثورية لا تواجه أخطر مراحلها أثناء المقاومة للنظام القديم مهما كانت حدة الإرهاب الذي تلاقيه بل على العكس، فإن شدّة الإرهاب من شأنها زيادة تماسك الحركة الثورية وصلابة عودها. إن مرحلة الخطر الحقيقية هي بداية مرحلة التطبيق، وذلك بالضبط ما خبرته الحركة الثورية في العراق وسوريا. إنّها بالضبط هذه الفترة التي تكون فيها ضوابط النظام الجديد غير مكونة بعد. في مرحلة انعدام، أو ضعف الضوابط يجد الفرد أن سلوكه سائب حرّ، لا تقيده أي قواعد فينطلق في التخريب والإساءة للثورة.

في بداية مرحلة البناء الثوري ينمو بين الجماهير فهم خاطئ هو أن انتصار الثورة على عبودية النظام القديم يجب أن يعني التحرر من القيود وتحقيق حرية فورية في التصرف. إن هذا الفهم الخاطئ للحرية يتبع عادة انتصار الحركات الثورية ضدّ العبودية وضد التقاليد القديمة الفاسدة وضد الضغط الاجتماعي يكوّن لدى الجماهير ـ وحتّى عند بعض جماهير الثورة نفسها ـ فهماً خاطئاً هو أن انتصار الثورة يجب أن يعني تحقيق حرية آنية وفورية في التصرف والسلوك، الأمر الذي يأخذ شكل تحلل من قواعد السلوك المتعارف عليها، وشكل نفور ومقاومة لِكُلّ نوع من قواعد السلوك باسم الحرية! إن ضعف الوعي لدى الجماهير من جهة والعوامل النفسية التي تخلقها ظروف الكفاح ضدّ النظام القديم بِكُلّ ما يرافق

ذلك من كبت وحرمان وألم وميول طبيعية عند الإنسان للراحة والركود وتفضيل المكاسب الآنية على المكاسب البعيدة من جهة أخرى، كلّ هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى جنوح نحو التحلل من النظام واندفاع في التمتع بالحرية بمجرد انتصار الثورة على النظام القديم. إن هذا الفهم الخاطئ القصير المدى للثورة يؤدي عادة إلى ظهور ميول تحللية عند الجماهير أصبحت معروفة تأخذ أشكالاً متعددة منها الاندفاع نحو المكاسب المادية وخرق القوانين والحرية الجنسية والانتهازية والوصولية، فبدلاً من أن تفهم الحرية على أساس أنّها حرية إيجابية بعيدة المدى للمجموع تصبح ميالة لفهمها بصورة محدودة سلبية قصيرة المدى.

وهناك عامل آخر مساعد على إضعاف النظام هو العامل السياسي. إن الحركة الثورية التي تستلم الحكم وتواجه مقاومة خارجية وداخلية وتواجه مصاعب تؤدي إلى إضعاف مركزها تضطر إلى انتهاج سياسة لكسب تأييد الجماهير. وفي حنايا ذلك تكمن عوامل إضعاف النظام. ويصح ذلك بصورة خاصة على الثورات التي تستلم الحكم في ظروف خاصة وهي لا تزال ضعيفة في بنائها الداخلي وغير موطدة المركز في المجتمع. هناك ظروف خاصة في بلدان العالم الثالث تضطر الحركات الثورية إلى استلام السلطة عن طريق القوة العسكرية ـ الجيش ـ في وقت لا يزال فيه تنظيمها الشعبي ضعيفاً وغير متغلغل في قواعد الجماهير. إن الحركة الثورية في بعض الظروف الخاصة قد تضطر لاستلام السلطة عندما تتاح الفرصة لذلك ـ بالرغم من ضعف قاعدتها الشعبية، وهي قد تكون بذلك مصيبة، إلا أنّها مقابل ذلك لا بدّ أن تتحمل المشاكل الناجمة عن هذا الاستلام المبكر. ومن هذه المشاكل مشكلة كسب تأييد الشعب التي قد تتناقض مع متطلبات النظام. وقد تضطر الحركة الثورية إلى استلام السلطة في ظرف غير ملائم من حيث وضع تنظيمها الشعبي، كأن تكون تعاني مشاكل تنظيمية داخلية أو أن تكون خارجة من انقسام خطير أدى إلى ضعف تنظيمها.. إلخ.

إن الحركة الثورية التي تستلم السلطة وتواجه بوضع غير ملائم من حيث ضعف تنظيمها الشعبي ومن حيث تجمّع المعارضة الخارجية والداخلية ومن حيث انبثاق الصعوبات في وجهها، إن الحركة التي تواجه بمثل هذه الظروف تميل عادة إلى محاولة كسب قطاعات الشعب وفئاته بطرق سياسية سريعة كتحقيق مكاسب مادية وتنازلات متعددة الأنواع وتسامح عن الأخطاء وغير ذلك مما هو معروف من أساليب الكسب السياسي. إن مثل هذه المواقف قد يكون لها مبرر سياسي في بعض الأحوال وفي حدود معينة، ولكن جانبها السلبي موجود أيضاً وهو

إضعاف النظام الذي تكون الثورة بأشد الحاجة إليه. إن مقتضيات الكسب السياسي قد تضطر الثورة إلى التساهل في أعمال مخالفة لخط الثورة ومصلحتها تصدر عن فئات سياسية واجتماعية أو عن هيئات شعبية كالنقابات. إن الخطر في هذا الوضع يكمن في أن بعض التنازلات وعدم المحاسبة يكون ماساً بمبادئ الثورة نفسها وبقضية المثل العليا التي جاءت من أجلها، الأمر الذي يؤدي إلى بذر الشك في سلامة الثورة وإضعاف الثقة العامة بها عندما يلمس الجمهور أن الثورة تغض النظر عن مثل هذه الأعمال الفظيعة بنظره. وخطر ذلك يكمن أيضاً في أن من طبيعة هذه الأعمال أنّها تتحرك في حلقة حلزونية، أي إن القليل منها يجر إلى الكثير والكثير إلى الأكثر وهكذا بزيادة مستمرة. إنَّ التساهل إزاء حادث غير نظامي أو غير أخلاقي يؤدي إلى خلق الانطباع بأن المزيد ممكن، الأمر الذي يشجع أولئك الواقفين على حافة الفساد لأن يخطوا الخطوة الأخيرة ليدخلوا مجال الفوضى والاستغلال والإساءة للثورة. إنَّ الأمثلة على ذلك ليست غير معروفة بضوء تجربة البلدان العربية.

إن المسألة التي تواجه الحركة الثورية في مثل هذه الظروف الصعبة هي الموازنة بين مزايا الكسب السياسي الآن وبين كسب الشعب في الأمد الطويل، بين تحقيق التقدّم الجذري الحقيقي للشعب ومواجهة الصعوبات السياسية الآنية وبين تخفيف تلك الصعوبات الآن على حساب إضعاف النظام الثوري. إن إعطاء حكم قاطع على هذه القضية ليس موضوع بحثنا الآن بل جلّ ما نهدف إليه هو إيضاح أن ذلك عامل مهم في إضعاف النظام في مرحلة البناء الثوري، وإضعاف النظام في مرحلة البناء الثوري إذا ما استمر واستفحل يؤدي حتماً إلى اغتيال الثورة كما دلت على ذلك كلّ تجارب العالم بدون استثناء.

ـ ٣ ـ

وبعد هذه المناقشة لعوامل إضعاف النظام نتحول الآن إلى قضية محتوى النظام في مرحلة البناء الثوري. ماذا يعني النظام هذا؟ إنّه بِكُلّ بساطة يعني تكوين قواعد جديدة للسلوك تتناسب مع مهمات الثورة. إن مهمات الثورة موضوع منفصل ومتشعب، ولكننا نستطيع إجمال ذلك بالقول إن مهمة الثورة التي تتفرع عنها كلّ المهمات الأخرى هي تحقيق تقدّم جذري سريع في المجتمع، والقول بأنه جذري وسريع يعني أنّه يتم بطرق غير اعتيادية ـ بطرق غير طرق التطور الطبيعي البطيء. ومن ذلك يتضح أن الحاجة للنظام أشد

وأكبر من حاجة المجتمع الذي يسلك سبيل التطور الطبيعي. إن التطور الاجتماعي في جميع الأحوال يحتاج للنظام لا بل إن النظام شيء ملازم للمجتمع مهما كان وضعه فكيف الحال إذا كان المجتمع يمرّ في مرحلة ثورة يطمح فيها إلى تحقيق تقدّم أكبر مما يحققه في وضع اعتيادي؟ إذاً فحاجة الثورة للنظام تكون أشد خاصة وأن ظروف الثورة بطبيعتها تحرّك القوى المضعفة للنظام كما سبق أن ذكرنا. إذاً فمرحلة البناء الثوري هي المرحلة التي تبرز فيها الأهمية الكبرى للنظام والحاجة الماسة إليه.

إن الثورة تقوم للقضاء على الظلم الاجتماعي بشتى أنواعه خاصة على أوضاع استغلال بعض أفراد المجتمع للبعض الآخر المتمثل بالامتيازات الاقتصادية والقوانين المجحفة وعدم المساواة في توزيع الثروة والدخل وفرص التقدّم. إن مثل هذا الوضع الذي تمارس فيه الفئة الحاكمة والطبقات القوية استغلالاً لمجموع الشعب وتتمتع بالجزء الأعظم من دخله وثروته، إن مثل هذا الوضع الذي تناضل الثورة الاشتراكية ضده يتطلب بالضرورة تكوين قواعد جديدة لسلوك الفئة الحاكمة بعد تحطيم النظام القديم، تقوم على أساس نكران الذات ومحو الامتيازات وإلغاء جميع مظاهر الترف والاستغلال.

إن مسألة إلغاء امتيازات الفئة الحاكمة وتبسيط معيشتها ومقاومة الميول إلى الراحة والعيش المرفه واستغلال النفوذ، وبكلمة أخرى فرض التقشف عليها، إن هذه المسالة ليست قضية اقتصادية هدفها توفير أموال على الدولة وليست قضية رومانتيكية وتصوف، بل هي من صميم قضية النظام؛ أي تثبيت قيم جديدة محل القيم القديمة. إن مسألة استغلال الطبقة الحاكمة للشعب مسألة أساسية في الثورة وإزالتها تشكل حجر الزاوية في البناء الثوري، ونقطة البداية في ذلك هي تقشف الفئة الحاكمة الجديدة. لذلك يخطئ من يظن أن أموراً كتخفيض رواتب الحكام وإلغاء السيارات الحكومية وقوانين تقاعد الوزراء وجميع مظاهر البذخ في دوائر الدولة وتقنين الحفلات العامة وغيرها من إجراءات التقشف من قبيل النزوات المثالية الممزوجة بقلة الخبرة في الحكم، وما إلى ذلك مما يردده عادة أصحاب حجة المحافظة على هيبة الدولة.

إن قضية وضع الفئة الحاكمة في مرحلة البناء الثوري غاية في الأهمية وغاية في التأثير سلباً أو إيجاباً على نجاح الثورة. وليس هناك من مرض أخطر على الثورة من انفلات السلوك وانطلاق غرائز التمتع والكسب واستغلال النفوذ عند الفئة الحاكمة وذوي المراكز القوية في النظام الجديد. إن تجربة الحركة الثورية في

العراق وسوريا تشير بوضوح تام إلى خطورة هذه القضية على معنويات الشعب وعلى ثقته بالثورة وموقفه منها.

إنَّ انحلال النظام في هذه الناحية ينتج عادة عن سببين هما التعمد والخطأ. والمقصود بالتعمد هو وجود أفراد ضعاف النفوس قلقي التفكير يفقدون السيطرة على غرائزهم ورغباتهم الأنانية عندما يتعرضون للإغراء، أي عندما يجدون أنفسهم في موضع القوة بدون رقابة. إن الأفراد الذين يضعون أقدامهم في أرض الاستغلال والفساد عن قصد وتصميم يمكن أن يوجد منهم في كلّ ثورة، وأمرهم لا يهمنا كثيراً فهم انتهازيون ليس للثورة إلا تصفيتهم بصورة فورية وبكُلّ قسوة. ولكن الأهم من ذلك هو الخطأ الذي قد ترتكبه الثورات في معالجة ظاهرة الانحلال هذه، وهو التساهل مع الفساد والتستر عليه خوفاً من تصديع سمعة الحكم والانتقاص من هيبته. إن مثل هذا الموقف معروف عادة عن النظم الدكتاتورية التي تجعل من مسألة هيبة الحكم صنماً يُعبَد وتتصرف بناءً على ذلك. إن ظهور حالات فساد في أجهزة الحكم الثوري ليست الخطر الذي يهدد الثورة، فذلك أمر طبيعي لا بدّ أن يظهر بفعل الظرف الثوري نفسه الذي يعقب تحطيم كلّ نظام. ولكن الخطر الحقيقي هو في السكوت عن هذه الحالات أو التستر عليها خوفاً من أثر الفضيحة أو حفظاً لهيبة الدولة أو لاعتبارات سياسية. إن هذا الموقف سرعان ما يؤدي إلى زيادة هذه الحالات وانتشارها بسرعة لدرجة يصبح أمر معالجتها أصعب مما كان في السابق وحتّى يصبح جزءاً من تقاليد النظام الجديد ومظهراً مألوفاً بالنسبة له.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أي تصور بأن حوادث الفساد يمكن حجبها عن الشعب إنما هو تصور خاطئ جداً فالحوادث من هذا النوع لا بدّ من أن تظهر وبصورة مضخمة أيضاً مما يزيد من التأثير السلبي على مركز الحكم الثوري.

ـ ٤ ـ

وتتضح أهمية قضية النظام أيضاً في وضع الطبقات الشعبية الكادحة في النظام الجديد. إن الثورة في الأساس لا تقوم إلا لتحقيق تحسين جذري في وضع الطبقات الشعبية الكادحة، ولكن الخطأ الفادح الذي يمكن أن يرتكب في هذا الصدد هو أن نفهم بأن ذلك يجب أن يتم في الأمد القصير وبصورة خارجة عن مصلحة المجتمع وظروفه القومية ومشاكله الخاصة ومقتضيات سلامته. إن الطبقات الشعبية معرضة لمثل هذا الخطأ الفادح في فهم أهداف الثورة، كما إن الحكم

الثوري معرض للخطأ نفسه، الأمر الذي يضع قضية التنمية الاقتصادية في وضع متناقض. حقاً إن مرحلة البناء الثوري تتسم ببروز مشاكل الطبقات الشعبية صديقة الثورة وذلك غالباً ما يغيب عن الذهن عندما يتصور بأن مشكلة الحكم الثوري الأساسية هي الطبقات القديمة المعادية للثورة. إن معالجة قضية الطبقات المعادية للثورة أسهل من معالجة قضية الطبقات الشعبية المؤيدة للثورة. إن الخطأ كلّ الخطأ أن نتصور بأن الطبقات الشعبية لا يمكن أن تكون مشكلة بالنسبة للحكم الثوري وأنها لا يمكن تحت ظروف معينة أن ينشأ بينها وبين الثورة أي تناقض. إن مجرد تحطيم النظام القديم واستلام السلطة يحلّ جزءاً من التناقض في المجتمع أو أنّه يحلّ تناقضاً قائماً ليبرز في مكانه تناقض جديد. إنَّ انتهاء مرحلة الكفاح السلبي لا ينهي التناقض الاجتماعي بل يحوّل اتجاهه فقط. في مرحلة الكفاح السلبي يكون التناقض بين قوى الثورة والنظام القائم المتجسد بسلطة وأجهزة وقوى مادية وعسكرية ومعنوية، وبانتصار الثورة وباستلام السلطة تزول تلك الأجهزة والمؤسسات وتتفتت قوى النظام القديم. ولكن الأفكار والقيم والعادات التي كان النظام القديم يعتمد عليها لا تزول بل تبقى موجودة.

لذلك فالتناقض الجديد الذي ينشأ بعد استلام السلطة هو بين الحكم الثوري وأفكار وقيم وعادات النظام القديم التي لا تزال في المجتمع. وهذه الأفكار والقيم والعادات لا توجد فقط عند الطبقات المعادية للثورة بل عند الطبقات الشعبية أيضاً. ومن هنا تنشأ المشكلة. إن الطبقات الشعبية المؤيدة للثورة (من حيث الاستعداد والموقف النهائي) تنمو في صفوفها ميول غير منسجمة مع خطط الثورة العملية لبناء المجتمع الجديد. إنَّ كيفية معالجة ذلك في بداية مرحلة البناء ـ وخاصة عندما يكون مركز الحكم ضعيفاً ـ هي المشكلة التي يحتاج حلها إلى مزيج دقيق من الحكمة والتوعية والحزم. ومن ذلك يتضح أن معالجة الموقف إزاء الطبقات المعادية أسهل لأنه أوضح وأبسط، أما معالجة موقف الطبقات الشعبية فهي أصعب، لأنه معقد ودقيق.

وفي بحث هذا الموضوع لا بدّ من التعرض لقضية فكرية هامة تساعدنا كنقطة بداية على فهم الموقف الثوري الصحيح من هذه المسألة. يتصور البعض أن الطبقات الكادحة لا يمكن أن يتناقض سلوكها مع خطط الثورة. ويمكن وضع القضية بعبارات أخرى: الفرد الفقير هو الفرد الاشتراكي: إنَّ مجرد الفقر وصفة الكدح هو الذي يجعل الفرد فرداً اشتراكياً ثورياً. إن هذا الفهم الخاطئ ناتج عما تتركه الشعارات غير المشروحة من انطباعات خاطئة في أذهان الجمهور. إن اقتران

الثورة الاشتراكية بالطبقات الكادحة الفقيرة هو الذي يجعل البعض يعتقد أن الفقر مساوٍ للاشتراكية وأن كون الفرد عاملاً أو فلاحاً يجعله بصورة أوتوماتيكية في عداد الثوريين والاشتراكيين. إن مثل هذا الاعتقاد يلغي أهمية النظرية الاشتراكية ويلغي بالتالي أهمية تكوّن حزب اشتراكي ثوري. وقد واجهت الحركة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي هذه القضية في بداية انتصار الثورة. إن الطبقات الشعبية هي المادة الخام للحركة الثورية الاشتراكية ولكنها ليست مساوية لها. إن الكادحين من أبناء الطبقات الشعبية لا يصبحون اشتراكيين لمجرد كونهم فقراء يعملون عمالاً في المصانع وفلاحين في الأرض بل يصبحون اشتراكيين عندما يعتنقون نظرية الثورة الاشتراكية، عندما تصقلهم النظرية وتطوّر أفكارهم وسلوكهم ومن خلال عملية التطوير هذه ينشأ الحزب الثوري. الحزب الثوري يساوي طبقات شعبية كادحة تعتنق نظرية الثورة.

إذاً فالطبقات الشعبية الكادحة ليست هي الحركة الثورية بل المادة الخام التي تخرج منها الحركة الثورية. ومن الطبيعي أن تكون المادة الخام في منزلة أقل من المادة المطورة. إذاً هناك فرق واضح بين الطبقات الشعبية والحركة الثورية، فرق كبير في التطور الثوري وفي الوعي وبالتالي في التفكير والسلوك. وبما أن هذا الفرق موجود لذلك فمن المنتظر أن ينشأ تناقض بين الحركة الثورية التي تستلم السلطة وبين تفكير وسلوك الطبقات الشعبية. صحيح أنّه تناقض يمكن أن يحلّ سلمياً ولكنه تناقض على كلّ حال. إنَّ الطبقات الشعبية ليست محصنة بفطرتها ضدّ الأفكار الرجعية وليست معصومة عن السلوك المتناقض مع مصلحة الثورة الاشتراكية. إن أفكار الاستغلال والربح والاحتكار يمكن أن تنمو بين الفقراء والعمال، والفلاحون يمكن أن يصدر منهم ما يتعارض مع مصلحة الشعب الحقيقية وما يضر بقضية البناء الثوري فهم يمكن أن يكونوا قصيري النظر مدفوعين بالأنانية والمصلحة الخاصة ويمكن أن يفضلوا الكسل ويلجأوا للغش والإساءة للاقتصاد الوطني.

إنَّ الطبقات الشعبية تحتاج إلى كثير من التربية والتثقيف الاشتراكي وإلى كثير من الانضباط والحزم لأجل أن يحلّ هذا التناقض بينها وبين مصلحة البناء الثوري. وتلك مهمة الحزب الثوري القابض على السلطة.

إن تحقيق تنمية اقتصادية سريعة هو المهمة الصعبة التي يواجهها الحكم الثوري، وتحقيق هذه المهمة يتطلب التضحية بالحاضر في سبيل المستقبل ـ بالضبط

كما كان في جميع حالات التقدّم الاقتصادي التي حدثت في التاريخ. إن التنمية تحتاج لزيادة العمل والتعب والنشاط وتحتاج للصبر والتحمل والمعاناة لمصلحة تكوين رأس المال وتجديد مرافق الاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاج وتنمية الثروة القومية. وفى كلّ ذلك تحتاج الطبقات الكادحة لكثير من الانضباط ولنظام صارم يعبئ الجهود ويحشّد الطاقات لتحقيق هذه المهمات. إن الحكم الثوري يجد نفسه في مرحلة البناء الاشتراكي في وضع غير منسجم مع الطبقات الشعبية المندفعة لتحقيق مكاسب آنية ضيقة والغارقة في أفكار وعادات المجتمع القديم كالكسل والأنانية والانقسام وضعف الأخلاق. ومن أجل التغلب على ذلك لا بدّ من تكوين قواعد جديدة للسلوك مشتقة من متطلبات المرحلة والأهداف البعيدة، أي لا بدّ من تكوين نظام جديد تستطيع الثورة بواسطته أن تقضي على أفكار وقيم وعادات المجتمع القديم المغروسة خلال التاريخ في الطبقات الشعبية كما في غيرها. إن النظام الجديد هو الإدارة بيد الثورة للكفاح ضدّ القديم المترسب في أعماق الأفراد.

إن قضية الثورة هي تطوير هذه الطبقات ورفع مستواها وتحريرها من قيود ومخلفات الماضي ورفعها إلى مستوى الثورة. وعملية التطوير هذه تحتاج لنظام صارم من التربية والإجبار الثوري. إن الطبقات الشعبية حليفة الثورة وقاعدتها لا يمكن أن تترك سائبة تتصرف كما يحلو لها ولا يمكن أن تعتبر مطالبها الآنية مطالب الثورة لمجرد أنّها صادرة من طبقات فقيرة كادحة. إن العامل مثلاً لا يمكن أن يترك حراً بتصرفاته في المعمل لا لشيء إلا لكونه عاملاً والفلاح لا يمكن أن يترك طليقاً في الزراعة، لأنه فلاح فحسب. إنَّ النظام لا بدّ منه لضبط السلوك وتوجيهه وقمع الميول الشاذة والأنانية والغرائز الضارة، ففي ظلّ الرأسمالية يعمل العامل حسب نظام معين مصمم لتحقيق مصلحة رأس المال وفي النظام الاشتراكي لا بدّ من وجود نظام أيضاً، نظام للدوام والترفيع والعقاب مصمم لمصلحة توسيع الصناعة وتطوير الاقتصاد الوطني. إنَّ اعتبار العقاب شيئاً يجب ألا يوجد في ظلّ الاشتراكية إنما هو اعتبار خاطئ ومضر ويصدر عن ميول انتهازية لا يستطيع الحكم الثوري إلا أن يقمعها بحزم. إن الحكم الثوري لا يمكن أن يتطور في البناء إلا بتكوين نظام دقيق وصارم يضمن ضبط سلوك الطبقات الشعبية ويقمع ميولها المضرة ويوجهها في طريق الاشتراكية. إن للعنف الثوري دوراً حاسماً في مرحلة البناء الاشتراكي حيثما تعجز التربية والتثقيف عن استئصال الميول المضرة والعادات المعادية لمصلحة الاشتراكية.

إنَّ الحكم الثوري لا يمكن أن يتردد في استخدام العنف والإجبار لمصلحة البناء حتّى لو كان ضدّ من ينتمون إلى طبقات شعبية كادحة من عمال وفلاحين. إن اتباع هذا الطريق يحتاج لجرأة وشجاعة وبعد نظر. إن الحكم الثوري الضعيف المركز يكون في وضع أصعب عندما يدخل هذا المجال. وعلى كلّ حال فالصعوبات والظروف الخاصة تزيد الصعوبة ولكنها لا تجعل الخطأ صواباً. إن مسألة النظام في مجال ضبط سلوك الطبقات الشعبية خطيرة إلى حد بعيد إذ عليها يعتمد النجاح في خطّة التنمية وعليها تتوقف قدرة الحكم الثوري على التصرف إذ بحلها يصير طريق التنمية أسهل واستقلال الحكم في رسم السياسة أكثر.

ـ ٥ ـ

ويقودنا بحث مسألة النظام في مرحلة البناء الثوري بصورة منطقية إلى قضية الحوار بين الإجبار والاختيار كأسلوب للتقدّم. إنَّ المفاضلة بين الاختيار والإجبار قديمة وتبرز في عديد من المناقشات الفكرية وبصورة خاصة في صدد البناء الاشتراكي الثوري. هل يجب ترك الأفراد يتصرفون كما يحلو لهم ويعملون ما يرونه هم سليماً أم يجب إجبارهم على العمل ضمن خطّة الثورة؟ وإذا كان الإجبار لازماً، فإلى أي حدّ؟ وهكذا تتشعب هذه القضية الفكرية المهمة. ومن الطبيعي أن تبرز أهمية هذه القضية بصورة أوضح في المناطق المتخلفة في العالم السائرة في طريق الاشتراكية. إن الغرب يقاوم نظرية الإجبار لأسباب معروفة إذ يعتبر قضية الاختيار مساوية لقضية الديمقراطية، ولكن ذلك ليس موضوع البحث. وإننا في بحث هذه القضية لا نتناولها من الجانب المثالي والأخلاقي كما لا يمكن أن نتناولها من الجانب الميتافزيقي. نقطتان نوردهما في هذا المجال، يمكن أن تلقيا ضوءاً على حقيقة هذه القضية: الأولى نظرية، والأخرى عملية.

هل تعتبر قضية الإجبار جديدة؟ وهل هي خاصية من خصائص الاشتراكية الثورية دون غيرها؟ وبعبارة أخرى إذا ما اعتبرنا وجود المجتمع أمراً ضرورياً فهل يمكن أن يعيش الفرد ـ كعضو في المجتمع ـ بدون إجبار؟ إن ظهور المؤسسات وتطورها مع تطور المجتمع يدلّ على العكس تماماً وظهور المؤسسات كان أمراً طبيعياً ومنسجماً مع الظروف الجديدة التي أوجدها ظهور المجتمع من قلب الحياة الفردية. والمؤسسات هذه كالدين والعائلة والأخلاق والتقاليد والعادات والشركة والنقابة والحزب والجيش والنادي والقانون والدولة نفسها أليست في جوهرها النهائي قائمة على إجبار الأفراد المنتمين إليها على تكييف

سلوكهم وفق نظام معين أو وفق مجموعة من القيم أو وفق مجموعة من الأهداف التي تعتبر ملخصة للمثل الأعلى لتلك المجموعة من الناس؟ أليست المؤسسات عبارة عن وسائل لضبط السلوك وتكييفه وتحقيق الانسجام في داخله ليتوافق مع المثل العليا؟ هذه هي حقيقة المؤسسات الاجتماعية التي بمجموعها تمثل المعنى الحقيقي للمجتمع. وظهور المجتمع نفسه ألا ينطوي على نوع من الإجبار للأفراد على تكييف سلوكهم بما ينسجم مع مصلحة البقاء والتقدّم للمجتمع؟ إن جميع نظريات ظهور المجتمع تتفق على مسألة واحدة هي أن العيش ضمن المجتمع يفرض على الفرد سلوكاً معيناً متوافقاً مع مصلحة البقاء والاستمرار، سلوكاً مختلفاً عما يمكن أن يكون عليه تصرف الفرد في المرحلة السابقة لظهور المجتمع، أي مرحلة الحياة الفردية أو ما تسميه نظريات علم السياسة بالحالة الطبيعية مقابل الحالة الاجتماعية.

إن تقدّم البشرية مثل أعلى متفق عليه وقيمة لا يمكن الاختلاف عليها، والتقدّم يعني بالضرورة الانتقال من الحياة البسيطة إلى الحياة الأكثر تعقيداً. ويتطلب ذلك بالضرورة مزيداً من القوانين والأنظمة ومزيداً من العادات والتقاليد وباختصار مزيداً من النظام. إن المزيد من النظام يعني التوسع في إجبار الفرد على عمل هذا الشيء والامتناع عن عمل ذلك الشيء وهكذا. لينظر أحدنا إلى حياة الفرد في مجتمع صناعي حديث، وفي مدينة كبيرة ويفحص عدد القوانين والأنظمة والأصول التي يفرضها التكنيك الحديث في العمل والمسكن والنقل والتي تفرضها البلدية والحكومة والتي تفرضها المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ليعرف العدد الهائل من الأوامر والنواهي والضوابط التي يخضع لها في حياته اليومية. إن الحضارة الحديثة لا يمكن أن تستمر والعيش بظلها لا يصير ممكناً إلا بالمزيد من التنظيم والتقنين لمنع التضارب ولتحقيق الانسجام بين متطلباتها وبين سلوك الفرد.

إن مسألة الإجبار ليست جديدة ولا هي مقصورة على النظام الاشتراكي أبداً. لقد حقق الاتحاد السوفياتي تنمية اقتصادية عن طريق الإجبار المفروض من الدولة وحققتها اليابان عن طريق الإجبار المفروض من الحكم الدكتاتوري العسكري وحققها الغرب عن طريق الإجبار الذي فرضته الشركات الكبرى والمصارف وأصحاب الصناعة الآلية على العمال الذين توافدوا للعمل بشروط سيئة جداً وعلى المزارعين الذين اضطرتهم التنمية إلى ترك الأرض وعلى أصحاب الحرف الذين أخرجتهم الصناعة الآلية من مهنهم.

خطأ شائع يجب التنبيه إليه في هذا المجال هو الخلط بين الإجبار والدكتاتورية. إن الإجبار لا يساوي الدكتاتورية التي هي نظام سياسي يتسلط فيه أفراد أو بضعة أفراد على مجموع الشعب ويسخرونه بالقوة لتحقيق أفكار نابعة من مطامحهم الشخصية ـ مادية أو معنوية.

النقطة الثانية الجديرة بالذكر تتعلق بتجربة العالم. هل صحيح أن الإجبار لا يمكن أن ينجح في تحقيق التقدّم وأن التقدّم لا بدّ أن يكون اختيارياً؟ إن تجربة العالم لا تدلّ على ذلك أبداً. لنأخذ مثلاً على ذلك التقدّم العلمي. إن الاختراعات الناتجة عن تقدّم العلم تؤدي في المجال الاقتصادي إلى إبطال مفعول آلات وأساليب وطرق إنتاجية موجودة. والآلات والأساليب والطرق التي يبطلها الاختراع الجديد يملكها أفراد وتقوم عليها صناعات ونشاطات اقتصادية واسعة يعيش عليها الكثيرون. هل نستطيع أن نرفض الاختراع الجديد والأساليب المتفوقة الجديدة ونمنع بذلك التقدّم من أجل ألا نجبر أصحاب الآلات القديمة والعاملين في الصناعات ذات الأساليب القديمة على ترك أعمالهم؟ أليس التقدّم العلمي بحدّ ذاته أحد عوامل الإجبار الرئيسيّة؟ ألم يجبر التقدّم العلمي أجيالاً من البشر على ترك أعمالهم وتحمّل أضرار جسيمة تصل حدّ الكوارث؟

ثمّ هناك مثل حيّ في التاريخ الحديث على مجتمع استطاع أن يتحول في أقل من نصف قرن من مجتمع زراعي متأخر إلى مجتمع صناعي حديث هو الاتحاد السوفياتي. وقد تمّ ذلك عن طريق الإجبار أي عن طريق النظام. وقد حطمت هذه التجربة جميع النظريات الغربية التي تقرن التقدّم الصناعي والتنمية بمسألة حرية النشاط الاقتصادي[1].

ولنأخذ مثلاً عملياً من واقع البلدان العربية. قام في كلّ من سوريا ومصر والعراق إصلاح زراعي وتضمن البرنامج تشكيل جمعيات تعاونية من الفلاحين المنتفعين بصورة إجبارية فهل نستطيع أن نقول إن التعاون الإجباري هذا قد فشل أو إنّه كان أقل نجاحاً من التعاون الاختياري في القطاع الزراعي؟ لا يوجد أي دليل قاطع على ذلك بل على العكس فقد حققت التجربة بعض النجاح ويمكن القول بأنها قد بدأت تتغلغل في الوسط الفلاحي كما إن المقارنة بين وضع التعاونيات الاختيارية والتعاونيات الإجبارية يدلّ ـ في سورية على وجه التأكيد ـ على أن التعاون في الإصلاح الزراعي أقوى وأسلم منه في القطاع

(١) لعل من أحسن من عالج هذه القضية بارنكتون مور في كتابه **دور العقيدة في التطور الاجتماعي**.

الحر بالرغم من الفارق الزمني الكبير بين الاثنين حيثُ إنَّ التعاون الاختباري قد سبق الصنف الآخر بسنين كثيرة.

وأخيراً لا بدّ من إتمام البحث في التعرض للعوامل المساعدة على تقوية النظام. ولا نعني بذلك ـ بالطبع ـ مناقشة عوامل تكوين النظام بالأساس بل نقصد ما يساعد النظام، عندما يوجد، على الرسوخ. إن مسألة وجود النظام أو عدم وجوده في مرحلة البناء الثوري هي مسألة مبدأ، فإما أن تكون الثورة ناضجة وواعية لهذا المبدأ الرئيسي فتضع الخطّة لخلق نظام صارم تستطيع من خلاله أن تتقدم وتزدهر وإما أن تكون بدائية غامضة التفكير فتغفل هذا المبدأ وتقع بالتالي في الفوضى التي قد تؤدي إلى ضياع الثورة كلياً. فإذا فرضنا أن الثورة واعية لهذا المبدأ ومصممة على تكوين نظام صارم للبناء الثوري فما هي العوامل المساعدة على ذلك؟

أولاً، وقبل كلّ شيء يجب أن تعير الثورة قضية توجيه التربية والثقافة العامة والإعلام الأهمية القصوى. فلا بدّ من توجيه التعليم وكافة سبل التربية العامة بصورة علمية تهدف لترسيخ مبادئ الثورة وأفكارها واقتلاع جذور أفكار مجتمع التخلف برمتها. إن الاهتمام الزائد بالتربية من شأنه أن يقلل الحاجة للعنف الثوري لأنه يخلق عند الجيل الجديد انسجاماً ذاتياً مع خطط الثورة من شأنه أن يقلل الحاجة لاستعمال العنف لتحقيق ذلك الانسجام. لذلك تتعلق هذه القضية بصميم ديمقراطية البناء الثوري إذ إنّه بمقدار ما تنجح الثورة بإحداث تغيير ثقافي لصالح الثورة بذلك المقدار تستطيع أن تتجنب العنف وأساليب الإجبار الفوقية والعكس بالعكس. إن الثورة التي تفشل في إحداث الثورة الثقافية ولا تعير أهمية كبيرة لإعادة تثقيف الشعب تضع نفسها في طريق صعب إذ عليها أن تختار بين استخدام العنف الواسع أو التخلي عن الثورة كلياً لأنها في كلّ خطوة تود أن تخطوها تصطدم بأفكار المجتمع المتخلف ورواسب التفكير الرجعي. إن ظاهرة تفاقم المقاومة للثورة في صفوف الجماهير في بداية مرحلة البناء الثوري إن دلت على شيء فإنما تدلّ على الفشل في مهمة التربية والتثقيف لجماهير الشعب. إنَّ بعض أصحاب الأفكار الساذجة يحاولون استخدام ظاهرة المقاومة للثورة كدليل على زيف الثورة أو لا ديمقراطيتها. وما إلى ذلك من التفسيرات السطحية والمغرضة مما أصبح شائعاً في الأقطار العربية التي قامت فيها ثورات.

ثانياً، ويستطيع التشريع أن يؤدي دوراً في المساعدة على تكوين النظام. إن

القانون ـ بمختلف درجاته ـ يكون إطاراً ناظماً يساعد على تعيين حدود التصرف وكيفية العمل. لذلك فمن الخطأ الفادح أن تسلك الثورة في مرحلة البناء طريق التصرف خارج القانون الموجود. إن كلّ تغيير في العمل يجب أن يقترن بتغيير في القوانين. إن تعطيل القوانين الموجودة وعدم تكوين قوانين جديدة لتحل محلّها أمر مسيء لقضية النظام. لا بدّ أن تقترن جميع الإجراءات والأعمال الجديدة التي ترغب الثورة فيها بتغيير تشريعي يضبطها ويوضح معالمها. في مرحلة البناء الثوري تظهر مجالات جديدة للتشريع لتنظيم أمور لم تكن موجودة من قبل أو لتلبية حاجات لم تكن موجودة من قبل. إنَّ هذه القطاعات المستجدة لا بدّ أن تضبط بقوانين وأنظمة لتقليل احتمالات الأخطاء والفوضى والمحاذير التي تنشأ عن غياب القانون الناظم. والأمثلة على ذلك قوانين المنظمات الشعبية والعمل الشعبي والعقوبات الاقتصادية والرقابة الشعبية.

نقول ذلك لأن أفكاراً ساذجة عن الثورة قد تنشأ في مرحلة البناء الثوري، أفكاراً تعتبر احترام القانون صفة محافظة أو رجعية. إن مثل هذه الآراء السطحية ـ والانتهازية أحياناً ـ يجب تصحيحها لمصلحة النظام.

شيء آخر يمكن أن يقال عن دور التشريع في دعم النظام هو جعل إجراءات التشريع ثورية، أي تبسيطها. فالقانون ليس إلا أداة بيد الثورة. ويجب نزع جميع الأفكار الميتافيزيقية التي تجعل من القانون إلهاً مقدساً. ولكن ذلك يجب ألا يعني إطلاقاً ألا يكون التشريع مدروساً بل على العكس تماماً فلا بدّ أن يستند تغيير القوانين إلى إحاطته بكافة الظروف وبجميع الاحتمالات والتفاصيل ذات العلاقة ـ إذ إنَّ الأثر التشويشي للقوانين الارتجالية معروف لا يحتاج إلى إثبات.

ثالثاً، وتلعب مهمة المحاسبة والتفتيش أهمية في دعم نظام الثورة، فالمحاسبة على الأخطاء يجب أن تكون فورية ومجردة عن العوامل السياسية والأغراض الخاصة وأن تكون صارمة ـ أي أشد من المحاسبة في غير ظروف الثورة. إن إيجاد تقاليد راسخة في محاسبة كلّ من يسيء مهما كان نوع الإساءة ـ مالية، خلقية، معنوية، حزبية، سياسية.. إلخ ـ وكائناً من يكون مرتكب الإساءة ـ في الحزب، في المنظمات الشعبية، في الجيش، في الجمهور، في القيادات، في القواعد، في الحكم، في خارج الحكم.. إلخ ـ يساعد ولا شكّ على قمع الميول الانتهازية والشاذة عند الأفراد ويحقق الانسجام بين الجميع على أساس مبادئ الثورة.

إن رسوخ مبدأ المحاسبة الصارمة من شأنه أن يبني في الأمد الطويل، الثقة العامة بالثورة بعكس ما يعتقد دعاة التستر خوفاً من الفضائح. وظروف البناء الثوري تتطلب ليس محاسبة عادية بل صارمة، أي أشد من المحاسبة في ظروف طبيعية، وما ذلك إلا لسبب بسيط هو أن مرحلة البناء الثوري، وخاصة بدايتها ـ لا تتحمل كما تتحمل الظروف الطبيعية أخطاء الانحرافات والتصرف الشاذ المناقض لخط الثورة لذلك يجب أن تكون العقوبة أشد. إن القضية الأساسية في هذه المرحلة هي ضمان مصلحة بناء الثورة أكثر من تحقيق العدالة الفردية المطلقة.

وكإجراء تنظيمي للمحاسبة تحتاج مرحلة البناء الثوري إلى جهاز تفتيش متين من نوع خاص. لقد دلت التجربة على أن نقد الأخطاء وكشف حوادث الفساد من قبل قواعد الحزب الثوري ومنظمات الشعب بالأسلوب التقليدي ـ أسلوب التسلسل الحزبي ـ غير مجدٍ في ظروف الحكم. لذلك لا بدّ من إيجاد أسلوب جديد لذلك. في ألمانيا الديمقراطية جهاز شعبي للتفتيش تلتقي فيه أجهزة الحزب والمنظمات الشعبية وكافة الهيئات الأخرى وله فروع في كافة المناطق والدوائر ووحدات الإنتاج يرأسه مدير يكون عضواً في مجلس الوزراء. إن هذه التجربة جديرة بالاهتمام لصياغة نظام قريب من ذلك ومتناسب مع الأوضاع المحلية.

ولا بدّ من التنويه أيضاً إلى أن الحزب الحاكم في مرحلة بناء الثورة لا يمكن أن يستغني عن نظام للمراقبة والتفتيش بسبب ضخامة وخطورة المهمات التي يضطلع بها.

٤٠ ــ أمــراض الثــورة(*)

إن مبرر الثورة معروف وهو أن أوضاع الأمة من جميع الوجوه قد أصابها خلل جذري لا تمكن معالجته إلا بالثورة لبناء المجتمع على أسس جديدة. وبعد أن يتم ذلك تأخذ الأمة طريق التطور الطبيعي فتتقدم بدون ثورات شأنها في ذلك شأن الأمم المتقدمة في العالم. إن الثورة طريقة معينة لتحقيق التقدّم تقتضيها الظروف. واليوم بعد أن نال واقع المجتمع العربي قسطاً جيداً من التحليل العلمي والذي كانت خلاصته هذا الاستنتاج وحصل شيء من الاتفاق بين الحركات التقدّمية في الوطن العربي على هذا التحليل وبعد أن دخلت البلدان العربية تجربة العمل الثوري ظهرت حاجة جديدة لتحليل المشاكل التي تنطوي عليها الثورة أي رصد إفرازاتها المرَضِيّة. وبعبارة أخرى إننا الذين عرفنا أمراض المجتمع العربي علينا أن نعرف أيضاً أمراض الثورة على هذا الواقع.

أما ضرورة هذه المعرفة فبديهية لأن الفشل الذي تسببه أمراض الثورة لا يختلف عن الفشل الناتج عن خطأ الأسلوب من الأساس (الأسلوب الإصلاحي). للعمل الثوري مشاكل ذاتية خاصة إن لم يعرفها الثوريون وينجحوا في معالجتها فعليهم أن يتوقعوا نتائج الفشل وتلك قضية واقعية أصبح أمر معالجتها ملحاً في الوقت الحاضر.

الثورة والعنف

من المشاكل الخطيرة التي تنشأ عن العمل الثوري مشكلة العنف،

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية** (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

فالمؤسسات الرجعية تستعمل العنف كوسيلة لحماية بقائها ولقمع المعارضة. وإزاء ذلك تتكون في الحركة الثورية بالتدريج قناعة تستند إلى الواقع، هي أن الطبقات المدافعة عن الوضع الراهن لا يمكن أن تفهم غير لغة العنف للوقوف بوجه العنف الذي توجهه للشعب. أي إن قضية التقدّم تصبح بحاجة إلى استعمال العنف فالثورة تصل لهذا الاستنتاج عندما تواجه الواقع الذي يضطرها لذلك اضطراراً (كالقرار الذي اتخذته الثورة الجزائرية لمواجهة النظام الاستعماري) أي إن استعمال العنف يصبح ضرورياً لنجاح الحركة التقدّمية. ولكن العنف يخلق مشاكله الخاصة التي على الثورة أن تعالجها. إن استعمال العنف يضع الحركة الثورية دائماً أمام مشكلة التمييز بين العنف الضروري والعنف غير الضروري، أي التفريق بين العنف الثوري والإرهاب الذي لا مبرر له. فمن هم الذين يجب أن نمارس ضدهم العنف؟ وما كمية العنف التي يجب أن تستعمل؟ وبأي الحالات يجب أن تستعمل؟ كلها أسئلة تطرح نفسها على الحركة الثورية عندما تمارس العنف لتحقيق أهدافها.

إن هذه الأسئلة تطرح نفسها بصورة جدية لسبب بسيط هو أن استعمال العنف يخلق ميولاً للتطرف في استعماله ولتعميم استعماله إذا لم يتحكم الوعي والعقل الثوري فيه. كما إن استعمال العنف يخلق ردود فعل عند الذين يمارس ضدهم هدفها الدفاع عن النفس ومقاومة الإهانة للكرامة البشرية والانتقام. إن مثل هذه المقاومة التي يخلقها استعمال العنف ليست كالمقاومة التي تبديها الطبقات المسيطرة دفاعاً عن مصالحها الأنانية وامتيازاتها. أي إن استعمال العنف بحدّ ذاته يؤدي إلى تحريك مقاومة جديدة عنيفة غير المقاومة التي جاء العنف الثوري بالأساس لمقاومتها. يضاف إلى ذلك أن استعمال العنف من قبل الحركة الثورية يخلق جواً عاماً من الفزع النفسي والخوف لا عند الذين يوجه ضدهم فقط بل عند الفئات الأخرى التي تحيط بهؤلاء أو ترتبط بهم بشتى أنواع الروابط الاقتصادية والاجتماعية والفكرية. وقد يولد جو الفزع والخوف عند هذه الفئات نوعاً من التململ أو المقاومة السلبية أو حتّى الانفجارية في حين أن الحركة الثورية لا تقصدهم إطلاقاً وهم ليسوا هدفها المباشر من استعمال العنف.

وهكذا يؤدي استعمال العنف إلى توسيع نطاقه أفقياً وعمودياً. وكلما ازداد العنف من الجانبين توسعت دائرته بصورة حلزونية. في مثل هذا الوضع لا مناص للحركة الثورية من أن تكون مسلحة بفكرة واضحة عن قضية العنف في الثورة

تساعدها على تجنب النتائج السلبية التي يولدها. وبتعبير آخر تكون الحركة الثورية معرضة لأخطار إساءة استعمال العنف وكل النتائج السلبية المترتبة على ذلك إذا لم يكن لديها نظرية تعرف بواسطتها متى تستعمل العنف وضد من وبأي مقدار، وما هو الفرق بين العنف الثوري والإرهاب، وما هو الفرق بين المقاومة التي تبديها الطبقات المسيطرة دفاعاً عن مصالحها وبين المقاومة التي تبديها فئات الشعب الأخرى بسبب الذعر والخوف الذي تخلقه الثورة، وبسبب التطرف في العنف وإساءة استعماله من قبل الحركة الثورية. أما الإجابة عن مثل هذه الأسئلة فلا يمكن أن نحصل عليها من التحليل النظري المجرد بل من التجربة العملية التي يتكون من خلالها عند الثوريين حس التمييز بين الخطأ والصواب في هذه الأمور. إن الخطأ الذي يتعرض له الثوريون الذين لم تتكون لديهم هذه التجربة العملية بعد ولم يكتسبوا حس التمييز الدقيق يؤدي إلى أحكام وتصرفات تطعن الثورة بدلاً من أن تحميها. من جملة هذه الأحكام الخاطئة الاعتقاد بأن العنف علاج سحري لِكُلّ أنواع المعارضة للثورة وأنه كفيل بحل العقبات التي تواجهها بمجرد استعماله وأنه صالح للاستعمال في كل وقت ومع جميع فئات المعارضة.

إن العمل الثوري بطبيعته يقود إلى مثل هذه التصورات الخاطئة لأن الثورة التي تشق طريقها بالعنف تميل عادة لاعتباره الوسيلة الناجحة الوحيدة للدفاع عن الثورة. ويغيب عن بال الثوريين أن العنف وسيلة تلجأ إليها الثورة عندما يتأكد لها بما لا يقبل الشك أن الفئات المسيطرة لا يمكن أن تسمح بالتقدّم إلا إذا أرغمت على ذلك، وأن نجاح الثورة لم يكن سببه استخدام العنف كوسيلة بحدّ ذاته بل لأن الثورة تكافح من أجل أهداف تقدّمية تدعمها بذلك كلّ قوى التقدّم وميول الخير في الشعب وفي العالم. إن ذلك هو السبب الذي يجعل العنف الذي تستخدمه الفئات المسيطرة لا ينجح في القضاء على الثورة. ويغيب عن بال الثوريين أيضاً أن استخدام العنف يترك جروحاً في النفس البشرية ويولد انفعالات نفسيه تستثير الكرامة والغريزة الطبيعية للدفاع عن النفس عند من يمارس ضدهم ويخلق جواً من الذعر والتوتر العام، وتلك أمور تولّد بذاتها مزيداً من المصاعب للثورة وبتالي تدفعها بصورة لا إرادية للمزيد من العنف وهكذا. فإذا لم يع الثوريون أنّه لا بدّ من إيقاف العنف وتقليصه حتى يتلاشى ولا بدّ من العودة بأسرع ما يمكن إلى وضع طبيعي يسوده النظام والاطمئنان والراحة النفسية لتستطيع الثورة أن ترسخ أقدامها وأن تشق طريقها في البدء، إذا لم يع الثوريون ذلك فإنّهم يسيرون في طريق مسدود. إن العمل الثوري الذي لا يملك التجربة

والذي لم يستفد من التجارب الثورية في العالم معرض للوقوع في مثل هذا الخطأ في استخدام العنف حيث يتحول إلى إرهاب واسع أعمى سرعان ما يستثير المقاومة من جميع فئات الشعب ويجر الثورة إلى خسائر أقلها تحميل الشعب تضحيات جسيمة وتأخير عملية البناء.

ومن مزالق العمل الثوري المتعلّقة بذلك الاستنتاجات النظرية المجردة التي يحاول الثوريون تطبيقها عندما يخيل إليهم أنّها تغني عن التجربة العملية. ولعل أوضح مثل على ذلك هو الخطأ الذي يحصل في تحديد الطبقات المعادية للثورة والطبقات المؤيدة لها. إن التفكير المجرد يقود إلى الاعتقاد بصورة سهلة أن أعداء الثورة الاشتراكية الذين يجب أن يستعمل العنف ضدهم هم كلّ الذين يملكون وسائل الإنتاج بدون تمييز وأن الطبقات المؤيدة للثورة هي الطبقات الكادحة بدون تمييز.

إن القانون النظري صحيح ولكن ليس بصورته الجامدة، فالطبقات الكادحة لأجل أن تكون مع الثورة لا بدّ من توعيتها بصورة مستمرة ولا بدّ من تقديم الأدلة الملموسة على أن الثورة جاءت لرفع الاستغلال عنها ولتحسين أوضاعها، وتلك أمور لا يمكن أن تحصل بمجرد قيام الثورة، لذلك فتأييد هذه الطبقات لا يأتي تلقائياً وفورياً. كما إن الطبقات المسيطرة التي تملك وسائل الإنتاج لا يشترط أن تختار كلها بدون استثناء المقاومة الواضحة للثورة، فهناك من لا يريد قيام الثورة ولكنه غير مستعد لمقاومتها وتحمّل نتائج ذلك، كما إن البعض يستطيع أن يتكيف مع الأوضاع الجديدة وأن يستفيد منها بطريق أو بآخر، والبعض الآخر يفضل أن يترك البلاد بدون معركة، وبعضهم يختار السكوت لأنه يفضل أن يستفيد من الفترة الانتقالية قبل أن يصبح بمقدور الثورة أن تستغني عن جميع الصناعيين وفئات البرجوازية فيستمرّ بالعمل ليحصل على أقصى نفع ممكن وهكذا. إذاً فالتحديد النظري المسبق للطبقات المعادية والطبقات الصديقة للثورة يجب أن يكيف بضوء الواقع ليصبح دليلاً صحيحاً. والاختيار الواقعي لا يكون إلا من خلال طرح المناهج التطبيقية ومن خلال عملية البناء الجديد حيث تتضح الفئات المعادية لتلك البرامج والفئات المؤيدة لها. وبعبارة أخرى يرتكب الثوريون خطأ فادحاً عندما يكتفون بالتحديد النظري المسبق ويحددون مواقفهم بناء على ذلك. لا بدّ أن تطرح الثورة برامجها أولاً أو أن تبدأ عملية البناء وترصد ردود الفعل عند الشعب، وبناء على ردود الفعل الواقعية تحدد موقفها. قد تجد الثورة ببعض الحالات عناصر عمالية وفلاحيّة كادت تقف ضدّ الثورة لنقص في وعيها

أو بدافع من فئات أخرى كما قد تجد عناصر من الطبقات البرجوازية تسلم بالأمر الواقع أو ترضى بتخفيض امتيازاتها لأنها تخشى عواقب أسوأ من ذلك فيما لو اختارت المقاومة.

ومن الأخطاء التي يتعرض لها الثوريون عدم التفريق بين استعمال العنف لتوطيد الثورة وتطبيق العدالة، فيعتبرون أن تحقيق العدالة يأتي عن طريق استعمال العنف ضدّ الطبقات التي استعملته في السابق ضدّ الشعب وذلك خطأ فادح. إن العدالة في الثورة الاشتراكية هي تغيير أسس المجتمع من وضع تكون فيه هذه الأسس لمصلحة الأقلية إلى وضع تكون فيه هذه الأسس لمصلحة مجموع الشعب الكادح. وذلك هو عقاب الطبقات المستغلة التي مارست الإرهاب على الشعب. إنّه إلغاء امتيازاتها وإخراج عوامل الإنتاج من أيديها وتصفية سيطرتها على الحكم. أما استعمال العنف في الثورة فقضية أخرى لا تدخل في مسألة تحقيق العدالة بين الطبقات.

إن تحقيق العدالة الثورية لا يكون إلا ببناء المجتمع الجديد وليس باستعمال العنف ضدّ الطبقات التي استعملته في السابق انتقاماً منها. وبعبارة أخرى إن العنف وسيلة اضطرارية يجب أن تستعمل فقط للمحافظة على الثورة وهدفه شل المقاومة عند العدو. أما تحقيق العدالة فشيء آخر، هو بناء مجتمع جديد لمصلحة الشعب. إن هناك حالات خاصة يكون استعمال العنف فيها ضدّ بعض الأفراد الذين تمادوا في مقاومة الثورة واضطهدوا الشعب بشراسة وأراقوا دماءه. إن استعمال العنف في مثل هذه الحالات بعد انتصار الثورة مبرر لإنصاف ضحايا الشعب وآلامه. ولكن ذلك لا يصحّ إلا في حالات خاصة قليلة. أما مجموع الطبقات التي قامت الثورة ضدّ مصالحها فممارسة العنف المادي ضدها لا يمكن تبريرها بدعوى تحقيق العدالة. إن قانون العين بالعين لا يصحّ أن يطبق في العمل الثوري فالثورة ليست عملية انتقام سلبية بل بناء لمجتمع جديد تتحقق فيه العدالة بشكلها الإيجابي.

الثورة والأخلاق

ومن مشاكل العمل الثوري أنّه بطبيعته يساعد على تحريك الغرائز البدائية إن لم يتوفر الوعي العميق لضبط تلك الغرائز. إن ظروف النضال السري الصعبة والحرمان الشديد الذي يتعرض له المناضلون والإرهاب الذي يتعرضون له من قبل الفئات الحاكمة وفقدان الحياة الطبيعية السوية التي تسمح بتوازن الشخصية

وانسجامها وإشباع متطلباتها العاطفية والمادية كلها ظروف تساعد على شحذ الغرائز البدائية وتفجيرها خاصة بعد أن تزول ظروف الإرهاب والضغط والحرمان عن المناضلين. إن الثورة تعني تحطيم الضوابط الاجتماعية ومقاييس الخطأ والصواب المتعارف عليها وتعطيل القوانين والأنظمة التي تسيّر المجتمع الذي تقوم فيه الثورة ويساعد كلّ ذلك على انفلات الغرائز الأولية في الناس وحتّى عند الثوريين فيحصل ذلك الاندفاع المعروف في الثورات الذي تحدث فيه أنواع التطرف في إشباع الغرائز. إن هذا الخطر الذي يذر قرنه في الثورات، خطر التفسخ الخلقي واستغلال النفوذ والمحسوبية والاندفاع في طريق الإشباع المادي للغرائز وما يرافق ذلك من تجاوزات على الأخلاق والقيم الإنسانية والمبادئ الخلقية. إن هذا الخطر يجب أن يحسب الثوريون له حساباً ويستأصلوا جذوره حالاً عند أول بداية وإلا فالبداية تتوسع وتكثر الحوادث وتنمو موجة غريزية لا أخلاقية ما تلبث أن تهدد الثورة من داخلها بما تخلقه فيها من تفسخ وتناقضات وفقدان الثقة، علاوة على المردود السلبي الذي تخلقه في أوساط الشعب الذي يندهش لهذه الظاهرة غير المنتظرة. ويجب ألا يغرب عن البال أن ضعفاء الأخلاق الذين لا يملكون الشخصية المتوازنة والضوابط الذاتية لغرائزهم الذين يضعفون أمام إلحاح رغباتهم الأنانية وميولهم البدائية، إن هؤلاء يحاولون في مثل هذه الظروف أن يفلسفوا تحللهم الخلقي وخروجهم الشائن على المبادئ الإنسانية والأخلاقية البسيطة بتبريرات زائفة كالتفريق بين الأخلاق والثورة وبين الأخلاق الشخصية واعتبار هذه الأعمال اللاأخلاقية جائزة لأنها موجهة ضدّ الطبقات التي استغلت الشعب واضطهدته إلى آخر ما هنالك من تبريرات تهدف لستر ضعفهم الأخلاقي وعجزهم عن السيطرة على أنانيتهم وغرائزهم. إن على الثوريين أن ينتبهوا لذلك فليس يهدم الثورة من داخلها قدر تفسخ الأخلاق والاستهتار بالمبادئ المثالية البسيطة التي كانت ثمرة تقدّم الإنسانية بمجموعها. ولعل ما يلفت النظر أن هذا الشعور بالتحلل من الضوابط الاجتماعية والأخلاقية لا يقتصر على الجمهور بل يظهر عند بعض القادة الثوريين أنفسهم وهؤلاء أكثر تعرضاً لذلك من الجمهور بسبب مراكزهم القوية ونفوذهم الجديد في المجتمع وقدرتهم على ستر الفضائح التي يرتكبونها وضعف المراقبة عليهم.

إن ظاهرة التفسخ التي تظهر عند بعض الثوريين في الفترة الأولى لقيام الثورة يمكن إرجاعها لسببين، فهي ترجع إما إلى ضعف في أخلاقهم من الأساس لم يتح له الظهور في الظروف الصعبة، فعندما زالت تلك الظروف وأتيحت

الفرصة ظهر وعبّر عن نفسه، وذلك نوع من الانتهازية التي تساعد الثورة على ظهوره. وقد لا يكون السبب أخلاقياً بل نفسياً مرده عدم توازن الشخصية وقلة تجربتها فترتبك بسبب الانتقال الفجائي من حالة إلى نقيضها من حالة الحرمان إلى حالة الرفاه، ويشبه ذلك لحد بعيد السلوك الشاذ المعروف عن أغنياء الحرب الذين انتقلوا بصورة سريعة من حالة الفقر إلى حلة الغنى الفاحش.

إن ظروف الثورة تفكّ قبضة النظام القديم وتضع المجتمع في وضع انتقال تزول فيه هيبة القيم المتعارف عليها دون أن تحل محلّها قيم جديدة وتشتد الحملة على القوانين المعمول بها دون أن يتاح الوقت لتغييرها، فيشهد المجتمع قيام حملة التصفية للنظام القديم وطبقاته التي كان يقوم عليها بصورة ثورية بعيدة عن الطرق القانونية المعروفة المتعارف عليها. في مثل هذه الظروف تبدأ الغرائز البدائية عند الجمهور بالانفلات من عقالها إذا لم تتدارك الثورة الأمر وتقبض بيد قوية على الزمام لتفرض النظام والأمن وتمنع بوادر التجاوز والتطرف بقوة وشجاعة. إن غرائز الحسد والحقد والانتقام لا بدّ أن تبدأ بالظهور في الظروف الثورية خاصة عند الجمهور الذي لم يُتَح للثورة فرصة تثقيفه وتوعيته بعد. كلّ ذلك يضع أمام الثوريين مهمة ضبط الجماهير ومعاقبة الاندفاعات الغريزية العاطفية والحدّ من ميول التطرف والمصالح الأنانية والرغبات البدائية وإلا فسرعان ما تطغى على الجمهور موجة من حبّ الانتقام وتحقيق المصالح الأنانية والاندفاع في الملذات، واستباحة القوانين الخلقية والأنظمة الاجتماعية التي تحفظ تماسك المجتمع وتطوره. ومصدر الصعوبة في مقاومة هذه الاتجاهات الغريبة عن الثورة هو أنّها تحاول أن تمتزج بالثورة وأن تحتجب وراءها فتتستر بأعذار ظاهرها ثوري كالقضاء على القيم البالية والأنظمة الرجعية والقوانين التي سنتها الطبقات المستغلة.. إلخ من الأعذار المعروفة. وبعبارة أخرى تضطر الثورة وهي تحاول أن تقمع هذه الميول البدائية المخربة إلى كبح الجماهير ومنعها من تحقيق بعض رغباتها، الأمر الذي يظهر الثورة وكأنها تدافع بذلك عن القديم الذي قامت ضده. ويكون الموقف أكثر صعوبة عندما تظهر هذه الأعراض عند بعض قادة الثورة أنفسهم فتصرف هؤلاء القادة يفعل مفعوله في تشجيع الجمهور على إطلاق العنان للغرائز وتقليدهم. في مثل هذا الوضع لا تستطيع الثورة أن تحد من هذا الاتجاه الهدام في الجمهور قبل أن تحد منه عند القادة المنحرفين، الأمر الذي يبذر التناقض في داخلها فهي إما أن تسكت عن كلّ ما يجري أو تتعرض للاصطدام الداخلي، أي أن تبدأ بمحاسبة أولئك القادة وبالتالي احتمال تصفيتهم.

الثورة والديمقراطية

لقد ظهر من التجربة العملية أن قضية الديمقراطية في العمل الثوري تشكل المعضلة التي حملت في أحشائها كثيراً من الصعوبات والمتاعب. فالعمل الثوري من جهة يتطلب مستوى عالياً من الانضباط والطاعة وروح التضحية والسرية، الأمور التي لا يمكن أن تتحقق بدون تركيز السلطة وتحديد المسؤولية والاختبار الطويل للأعضاء وبدون الحذر الشديد. ومن جهة أخرى لا بدّ للحركة الثورية لأجل أن تتقدم وتحافظ على مبادئها ولأجل أن تمنع الاستبداد بالرأي والإرهاب والدكتاتورية من تحقيق درجة معينة من الديمقراطية في تنظيمها. إنّها تحتاج لكلا هذين العنصرين، والمشكلة التي تواجهها كلّ حركة ثورية هي كيفية المزج بينهما دون التفريط بأحدهما على حساب الآخر. وكانت فكرة الديمقراطية المركزية أو (الديمقراطية الدكتاتورية) التي طورها لينين هي أول محاولة لإيجاد نظرية في التنظيم تتوفر فيها هذه الشروط.

والذي يبدو أن البحث النظري وصياغة النظم الداخلية لا يكفي لحلها، فَكُلّ جهد من هذا النوع مفيد إلا أنّه لا يقدم للثوريين عوناً كبيراً لحلّ هذه المشكلة. فلا بدّ إذاً من التجربة العملية والمعاناة واستخراج الاستنتاجات الصحيحة من قلب التجارب العملية التي تمر بها كلّ حركة بذاتها. أي لا بدّ لِكُلّ حركة ثورية أن تدرس تجاربها الخاصة وأن تضع نتائج تلك التجارب في إطار الظروف الاجتماعية والسياسية للوسط الذي تعمل فيه لكي تتوصل للصيغة الملائمة التي تحقق الحدّ المطلوب من الانضباط والسلامة العامة والحدّ من حرية الانتخاب والنقد والمناقشة لتمنع الفوضى من جهة والدكتاتورية من جهة أخرى.

ولنتوغل أكثر في مناقشة الديمقراطية في العمل الثوري. لو أخذنا الحركة العربية الثورية في الوقت الحاضر نجدها بصورة عامة ترفض الاعتماد على الديمقراطية البرجوازية (الغربية) كطريق لتحقيق الأهداف التي تعمل من أجلها. هذا على الأقل مؤكّد بغض النظر عن أشكال الحكم البديلة التي تحاول تطبيقها عندما تصل إلى الحكم. والمهم في هذه القضية هو أنّه في الوضع الثوري الجديد الذي ينتج عن الوصول إلى الحكم عبر النضال الثوري العنيف يكمن خطر الانزلاق التدريجي في الدكتاتورية بدون إرادة الحركة الثورية التي تهدف بإخلاص لتحقيق ديمقراطية صحيحة، الأمر الذي يتطلب الوعي العميق لهذا الخطر واتخاذ الخطوات الجريئة الواقعية لمجابهته. وسنتعرض لجانب واحد من هذا الموضوع هو

الديمقراطية في داخل الحزب الثوري. إن وقاية الحكم الثوري من خطر الدكتاتورية لا تكون إلا ببناء الديمقراطية الشعبية أي بتحقيق حكم الشعب المنظم المتحرر من سلطة رأس المال والإقطاع. ومن جملة ما يتطلبه تحقيق الديمقراطية الشعبية أن يكون الحزب الثوري الحاكم ديمقراطياً في علاقاته الداخلية. وتحقيق الديمقراطية في حزب ثوري تعرّض لقساوة واضطهاد ولظروف العمل السري ليس بالأمر السهل، وقد ثبت ذلك عملياً من التجارب الأخيرة للحركة الثورية العربية. إن تحقيق الديمقراطية، بعكس ما قد يتصور البعض، غير متوقف على وجود المؤسسات الديمقراطية، أي الانتخابات والمؤتمرات وحق النقد.. إلخ. فهذه المؤسسات لا تصبح فعالة وناجحة إلا إذا وجد بجانبها التفكير الديمقراطي وذلك لا يوجد إلا إذا توفرت النظرة العلمية. وخلاصة النظرة العملية التي تقوم عليها الديمقراطية هي أن يعتبر الإنسان معتقداته احتمالاً للحقيقة وليس الحقيقة المطلقة. فيبقى احتمال خطئها وارداً دوماً باعتبار أن الآراء لا تتحول إلى حقائق علمية إلا إذا قام عليها الدليل العلمي، أي إذا مرت بمراحل البحث المعروفة في الطريقة العلمية.

إن النظرة العلمية توجب ألا نقطع بصحة حتّى نتائج العلوم الطبيعية، فالعلوم الطبيعية نفسها في تطور، فما اعتبر قانوناً علمياً قبل قرون ثبت خطؤه اليوم وما يعتبر اليوم حقيقة علمية قد يتغير في المستقبل. إن النظرة العلمية هي وحدها التي تمنع الإنسان الثوري من الجزم الكامل بصحة آرائه، خاصة التي لم تتعرض للبحث العلمي ولم تتوفر عليها الأدلة القاطعة. إن الإنسان العلمي التفكير يكوّن آراء ومعتقدات بعد أقصى ما يستطيع من البحث، ولكنه مع ذلك لا يجزم بأنها الحقيقة الكاملة وأن ما سواها خطأ كامل.

إن هذا الموقف هو الذي يجعل الحركة الثورية منفتحة على التراث العالمي وتجارب الأمم الأخرى وهو الذي يقيها أخطار التقليد الأعمى لتجارب الغير بدافع التعصب المذهبي وهو الذي يقيها بنفس الوقت خطر الانغلاق على النفس ورفض كلّ تجارب الآخرين. إن العلم وتراكم المعرفة والبحث الموضوعي هو الذي يقرر خطأ أو صواب أي تجربة أو أي فكرة أو أي نظام بغض النظر عن أي اعتبار فلا تعود العصبية القومية الضيقة ولا الجمود المذهبي ولا التقليد الأعمى أموراً تقرر ما نأخذه وما نرفضه من الغير. وعلى صعيد العلاقات الداخلية في الحركة الثورية تؤدي النظرة العلمية إلى موقف ديمقراطي، فتحترم الأكثرية رأي الأقلية وتعتبره مفيداً لأنه يحمل احتمالات الحقيقة مهما كانت

تلك الاحتمالات ضعيفة. وبهذا تصبح المعارضة مقبولة لا بل ضرورية في داخل الحزب الثوري لأن آراءها مفيدة لكشف جوانب من الحقيقة غير واضحة للجماعة التي بيدها القيادة. وعلى أساس هذه النظرة العلمية تصبح المؤتمرات والمناقشة الحرة وسماع الآراء المتباينة وعدم الاستخفاف بأي رأي كائناً من يكون صاحبه أموراً حية وجدية في داخل الحزب لأنها تساعد على زيادة توضيح الحقيقة التي لا يمكن أن يدعي فرد قائد أو جماعة قيادية معرفتها بصورة مطلقة مهما بلغت منزلتهم وتجاربهم وماضيهم في الحزب. إن فكرة القيادة الجماعية ذاتها تقوم على هذا الأساس، أي اعتبار أنّه كلّما زاد عدد المشتركين في الرأي زادت احتمالات صوابه وتكامله.

ولعل أخطر ما تتعرض له الحركة الثورية هو أن طبيعة العمل السري ومتطلبات الانضباط والطاعة وقسوة الظروف تدفع بالتدريج فرداً أو بضعة أفراد قياديين إلى الاعتقاد بأنهم وحدهم يعرفون ما هو صحيح وما هو خطأ وأنهم وحدهم يعرفون ما هو مفيد وما هو مضر للحزب، فيدفعهم غرورهم هذا وتفكيرهم إلى ارتكاب أبشع التجاوزات على ديمقراطية الحزب وعلى نظامه الداخلي وتقاليده. إن أسوأ ما يمكن أن يحصل للقائد في الحركة الثورية هو أن يصل إلى وضع يعتقد فيه بأنه يعرف الحلّ الصحيح للأزمة وبأنه يجب أن يفرض هذا الحلّ بِكُلّ الوسائل حتّى باستعمال القوة لأن ذلك في مصلحة الحزب ومصلحة القضية العامة. إن مثل هذا التفكير هو المدخل الطبيعي للدكتاتورية وجميع المستبدين الدكتاتوريين في التاريخ كانوا يعتقدون أن ما يقومون به صحيح، وبما أن معارضيهم لا يعرفون ما هو صحيح لذلك يجب إسكاتهم حتّى بالقوة.

من الطبيعي أن ننوه أن ذلك لا يعني عدم وجود مقاييس مطلقة للخطأ والصواب وأن كلّ أنواع المعارضة سليمة وصادقة ومفيدة، وأن كلّ شيء يجب أن يطرح للتصويت. . . وغير ذلك من المنطق الديمقراطي البرجوازي، وأن ننوه أإننا لا نعني تعميم هذا المنطق على قضية نظام الحكم في كلّ مراحل تطور المجتمع بل المقصود شيء محدد بالذات هو أن الحركة الثورية التي تحتاج للمركزية وللانضباط والطاعة تحتاج أيضاً لأن تحترس من الدكتاتورية والاستبداد والانفراد بالرأي عن طريق غرس النظرة العلمية التي هي وحدها تجعل المؤسسات الديمقراطية في الحزب الثوري فعالة وجدية ليحفظ الحزب التوازن بين هذين العاملين.

لقد دلت تجارب الحركة الثورية العربية على أن النتائج كانت في كلّ

الحالات التي وقع بها القائد أو القادة في مزالق التفكير اللاعلمي وخيمة بالنسبة للحركة الثورية وبالنسبة للقضية. ويصح نفس الشيء عن علاقة الحزب الثوري بالجماهير الكادحة. إن الحزب الثوري الذي يشقّ طريقه للحكم عبر الكفاح الدامي معرّض للوقوع في أخطاء التفكير المتعالي على الجماهير الرافض لرأيها معتبراً أن تجربته كافية وأنه قادر وحده على تمييز الأمور وحل المشاكل الصعبة. فكما إنَّ القائد الذي يثبت جدارة في النضال والذي ينجح في تحقيق خطوات مهمة في طريق انتصار الحزب الثوري معرّض لمزالق الاعتقاد بأنه قادر على أن يستغني عن آراء الآخرين وبأنه يجب أن يفرض رأيه لأنه بذلك يخدم المصلحة العامة، كذلك الحزب الثوري الذي يثبت في الساحة ويحقق الانتصارات لقضية الشعب معرض بسبب ذلك إلى مزالق التفكير الدكتاتوري فيهمل الجماهير ولا يعمل على إشراكها الفعلي في الحكم ويبعدها عن إطار النظام الجديد. إن مثل هذا التفكير يصدر غالباً عن السذاجة في معرفة التطور الاجتماعي وعن سطحية في فهم الثورة الحقيقية، فهو في الغالب يعتبر أن الجماهير الجاهلة المشوشة الغارقة في التفكير الرجعي عاجزة عن إعطاء الحلول الصحيحة لمشاكل المجتمع وأن تلك المشاكل لا يمكن أن يحلها إلا الذين حملوا السلاح أو الفنيون المختصون وذلك في منتهى الخطأ. صحيح أن الجماهير تحتاج لتطوير وتنظيم وتوعية وتثقيف وتحتاج أن تكتسب الخبرة في العمل العام ولكن ذلك يجعل اشتراكها في الحكم وفسح المجال أمامها لتعمل وتفكّر أكثر إلحاحاً، لا العكس. إن دور المنظمات الشعبية في ظلّ الحكم الثوري يجب أن يكون مختلفاً عن دورها في ظلّ الديمقراطية البرجوازية، فلا يكفي أن تكون هذه المنظمات حرة لا تتدخل الدولة في شؤونها ولا تتدخل هي في شؤون الدولة كما هو الحال في ظل الديمقراطية البرجوازية التي لا يحكمها إلا البرلمان، بل يجب أن تكون هذه المنظمات حرة لا تتدخل الدولة في شؤونها ولكنها تتدخل هي في شؤون الدولة بمعنى أن تشترك في الحكم بأشكال متعددة. إن عمل المنظمات الشعبية ليس ذلك النوع الخيري والاجتماعي ولا الدفاع عن المصالح الخاصة للفئات التي تمثلها كما هو الحال في ظلّ الديمقراطية البرجوازية بل هي جزء من نظام الحكم وأجهزته التشريعية والتنفيذية وتهتم بشؤون البلاد العامة.

إن الحركة الثورية الحديثة بحاجة اليوم إلى ترسيخ النظرة العلمية كأساس للعلاقات الديمقراطية في داخلها وللعلاقات الديمقراطية مع جماهير الشعب المنظمة. وقد علمتنا التجارب أنّه حيثما وجد هذا الضعف في الجانب الديمقراطي في الحركة الثورية كانت النتائج وخيمة، أقلها أضرار جسيمة داخلية وقومية ـ

ومحاولة سترها بواسطة توسيع أجهزة الإعلام ـ أو عزلة شعبية وارتباك، وأقصاها الفشل وانهيار الحكم الثوري.

الثورة وقضية «اليسار واليمن»

ولكن أكبر مشكلة تواجه الحكم الثوري هي كيفية المحافظة على الثورة بعد استلام الحكم. ومصدر الصعوبة في هذه المشكلة هو عدم وجود حلول بسيطة تصلح في كلّ الحالات أي إن النقل والمحاكاة والقياس لا تذهب بعيداً في مساعدة الحكم الثوري الجديد في معرفة الطريق الذي يجب أن يسلكه ليحقق أهدافه التي ناضل من أجلها. فالثورات وإن كانت تشترك في بعض الأمور إلا أنّها ولا شكّ تختلف في أمور أساسية أخرى فلكل حالة ظرف خاص. وهنا يلعب الوعي الثوري دوره الفعال.

يواجه الحكم الثوري الجديد وضعاً تتجاذبه ميول متناقضة ولكن جميعها مضرة وخطرة. فمن جهة يظهر ذلك الميل الذي يبسّط الأمور، فيعتبر التحويل الثوري للمجتمع يتم بمجرد تغيير القوانين الموجودة، فالإقطاع يتلاشى بمجرد إصدار قانون الإصلاح الزراعي والعلاقات الرأسمالية في الصناعة تزول بمجرد التأميم، والرجعية تتلاشى بمجرد وضع بضع مئات من الرجعيين في السجن، وأن المجتمع قابل للتغيير دفعة واحدة، ويكفي لتحقيق ذلك تغيير جميع القوانين المعمول بها حالياً. إن الخطأ في هذا ليس في أن هذه الخطوات ليست مهمة في تحقيق التحويل الاشتراكي بل في عدم إدراك أن هذه الخطوات لكي تنجح لا بدّ أن يتابع الحكم الثوري تطبيقها وأن يكون مستعداً لاتخاذ كلّ الإجراءات الأخرى الضرورية لنجاحها. إن الإصلاح الزراعي كتشريع مثلاً لكي ينجح لا بدّ له من تنظيم الفلاحين ولا بدّ من توفير الأجهزة الإدارية والفنية اللازمة، ولا بدّ من إصلاح النظام المصرفي ليستطيع توفير الأموال اللازمة للتمويل الزراعي وهكذا. إن خطر النظرة السطحية المظهرية التي لا تذهب عميقاً في تحليل جذور المشكلة الزراعية مثلاً يكمن في أن الحكم الثوري الذي يصدر تشريعات تقدّمية ولا يقوم بما يلزم لتنفيذها على الوجه الصحيح يعطي أعداء الحكم الثوري أسلحة لطعن هذا الحكم متخذين من فشل تلك الخطوات ذريعة لهجومهم.

ومن نمط هذا الميل المضر ذلك الهوس اللجوج الذي يريد تغيير المجتمع في يوم وليلة بدون مراحل ولا مناورة على العدو وبدون استعداد وبمعزل عن العلم.

فَكُلّ تأجيل لأية قضية بنظره انحراف، وأي نوع من المناورة على العدو باعتقاده تخاذل، وأية هدنة مع فئة ليست في صميم الثورة بحكمه خيانة. وهكذا مما أطلق عليه لينين اسم ـ مرض اليسار الطفولي ـ والصعوبات التي يسببها هذا الاتجاه الطفولي على السطح وتبدأ ذلك السباق الانتهازي في المزايدة الثورية لتستطيع أن تتقدم الصفوف وأن تحرج ـ وبالتالي أن تهدم ـ قيادة الثورة. وهكذا تخلق اليسارية الطفولية الجو الملائم لظهور اليسارية الانتهازية.

كلّ ذلك يجذب الحكم الثوري إلى جهة ولكن الحكم الثوري معرض بنفس الوقت لقوة تجذبه إلى جهة معاكسة هي تسرب التفكير المحافظ إلى صفوف الثورة. إن ينابيع التفكير المحافظ الذي يمكن أن يتسلل إلى الثورة عديدة. فمنها الوسط الاقتصادي والاجتماعي المتأخر الذي تعيش فيه الحركة الثورية كالسمكة في البحر، مما يجعلها معرضة لتفكيره ومقاييسه وقيمه المحافظة. والفئة المثقفة الثورية التي تلعب دوراً مهماً في قيام الحركة الثورية في المناطق المتخلفة، خاصة في بدايتها، قد أخذت ثقافتها في الغالب من مصادر غريبة كالجامعات وغيرها من المصادر، ولا بدّ أن يترك ذلك أثراً في تفكيرها، فالمثقفون في هذه المناطق غير مطلعين بصورة متوازنة على جميع مصادر الثقافة في العالم فثقافتهم عن العالم الاشتراكي في الغالب لا توازي إطلاقاً ما يعرفونه عن الغرب، الأمر الذي يجعلهم بصورة غير واعية يميلون لقيم الثقافة الغربية واستنتاجاتها فيقعون في تناقض بين الشعارات التي يرفعونها وبين المضامين الفكرية التي أخذوها من الغرب، الأمر الذي يدفعهم بالتدريج ـ خاصة بعد استلام الحكم وتحمل المسؤولية ومجابهة مشاكل المجتمع وجهاً لوجه ـ نحو التفكير المحافظ وحتّى الرجعي أحياناً. وثمة حالة أخرى تنمو فيها بذور التفكير المحافظ هي عندما تستلم الحركة الثورية الحكم قبل أن ينضج وعيها الثوري وتتضح ثقافتها التقدّمية وتتضح أهدافها بصورة جلية في أذهان القادة. في مثل هذه الحالة غير المتوازنة تتعرض قيادة الثورة لوضع مرتبك، فهي تحاول في بداية الثورة أن تطبق بعض الشعارات التي كانت ترفعها ولكنها عندما تصطدم بالعقبات وعندما تستثير الإجراءات التي تقوم بها معارضة الطبقات المتضررة وتواجه المصاعب التي تخلقها تلك الطبقات بوجه الثورة، عندما تواجه قيادة الثورة وضعاً كهذا نراها ترتبك ويخامرها شعور مختلط، فهي من جهة ترغب بتحقيق إنجازات ثورية وهي من جهة أخرى تستغرب قيام الصعوبات والمشاكل بوجه تلك الإجراءات فتلتبس عليها الأمور وتفقد ذلك التأكيد البسيط والقطعية الساذجة التي كانت تعيشها قبل

الثورة. فهي بدلاً من أن تعتبر الصعوبات أمراً طبيعياً والمعارضة للتقدّم وضعاً منتظراً وتعد العدة للتغلب عليها نراها تبدأ تشكك بصحة الأفكار الثورية التي كانت تنادي بها وترتاب بصواب الشعارات التي كانت ترفعها، فيحدث ذلك التراجع المحزن عند أولئك القادة نحو المحافظة على الموجود والاكتفاء في أحسن الحالات ـ بتحسين الأوضاع تطويرياً بعيداً عن الثورة الجذرية. إن هذا الوضع المرَضي يخلق التناقض في قلب الثورة، ذلك التناقض الذي إذا ما استمر وتفاقم يفرز صديداً ساماً من التشكيك وضعف الثقة والانقسام. وانقسام الحركة الثورية يكون مفيداً لا خطر منه عندما تكون الثورة راسخة الجذور أما إذا حدث قبل أن يتم ذلك فنتائجه سيئة مضرة أحسنها تجميد الثورة وأسوأها انهيار الحكم الثوري. إن خطر هذه الرجعية الجديدة النابعة في صفوف الثوار الزاحفة في الخفاء من مسالك عديدة هو ما يجب أن تحتاط له الثورة فهو يشكل قوة جذب معاكسة تحاول أن تزحزح الثورة عن موضعها.

كيف تستطيع الثورة أن تمنع هذه التيارات المتناقضة من أن تعصف بها؟ ذلك ما لا يستطيع علم الاجتماع أو علم السياسة أن يعطي عليه جواباً قاطعاً. ولكن ذلك لا يعني أن الثورات متساوية في مدى نجاحها في مقاومة قوى الدفع والجذب الضارة كهذه، فالثورات تختلف في ذلك حسب درجة وعيها ودرجة استفادتها من تجاربها ومن تجارب الآخرين وحسب مدى اهتمامها بالتثقيف العقائدي لقياداتها وكوادرها ومدى رصدها للانحرافات الفكرية في بداية ظهورها ومقدرتها على التصحيح. إن الأمر المؤلم حقاً هو أن الحركة الثورية العربية الآن ينقصها الكثير من ذلك، فاستفادتها من تجاربها غير أكيدة واستفادتها من تجارب الثورات الأخرى لم تكن حتّى الوقت الحاضر كما يجب أن تكون، بل كانت دوماً منفعلة، فهي أما رافضة كلياً أو مقلدة كلياً لتلك التجارب. كما إنّها تعاني نقصاً كبيراً في الثقافة العقائدية ومن الاطلاع على علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة ومن نقص المعرفة الكاملة بأوضاع المجتمع العربي وتعقيداته. وخطر هذه العيوب يزداد أكثر عندما تكون القيادات نفسها تعاني ذلك أكثر من القواعد. إن ظروف الحركة الثورية العربية، خاصة في المشرق، قد سمحت بصعود قياديين ينقصهم الكثير من هذه الشروط، الأمر الذي بذر بذور تناقضات داخلية كانت حصيلتها سلبية حتّى الوقت الحاضر. هناك أمور أساسية لا بدّ من الأخذ بها كوسيلة وقاية ضدّ تيارات اليسار الطفولية من جهة والعقلية الرجعية من جهة أخرى نذكرها بإيجاز.

أولاً، لا بدّ من اعتبار مسألة تنظيم الحزب وتقوية أجهزته ورفع مستواه الثقافي والتنظيمي المسألة الأولى التي يجب أن يلتفت إليها الحكم الثوري. إن هدفه يجب أن يكون تقوية الحزب كجهاز شعبي ليصبح أقوى من أجهزة الحكم، كلّ ذلك لينتقل الحكم بالفعل ليد الحزب بدلاً من أن يبقى في يد البيروقراطية. إن إدارة الحكم بالطريقة التقليدية والتشكيلات الجديدة التي تجيء بها الثورة كمجالس الثورة. . .الخ، كفيل بذاته بتعريض الحكم لنفوذ اليمين الرجعي بصورة لا إرادية وذلك بحدّ ذاته يهيئ الظروف المناسبة لظهور اليسار المريض. إذاً يجب أن نعمل على نقل الحكم بالفعل ليد الحزب الثوري.

والحزب الثوري نفسه يبقى معرضاً لأخطار هذه الميول الانحرافية إذا لم يشرك الجماهير المنظمة في الحكم ويستوعبها في عمليات التشريع والتنفيذ والمراقبة. إن دور المنظمات الشعبية يجب أن يكون رئيسياً في بناء حكم الديمقراطية الشعبية وكل تقليل من دور هذه المنظمات لا تكون نتائجه إلا مضرة. على الحكم الثوري أن يهرع إلى هذه المنظمات تفتيشاً عن الكفاءات والقيادات الجديدة التي يجب أن تحل محل القيادات التقليدية في المجتمع ومنها يجب أن يطلب الدعم والعون في حلّ المشاكل الصعبة ومنها يجب أن يستخرج الطاقات الهائلة للبناء والتجديد. فلا شيء يحمي الحزب الثوري من الانحراف والتأثر بالميول المحافظة والأفكار السطحية والتيارات المضرة كالالتصاق بالجماهير والتفاعل معها. إن هذه النظرية سهلة القبول بالكلام ولكنها ليست سهلة القبول بالعمل، فبعض الثوريين نراهم ينكمشون منها ويستصعبون تطبيقها عملياً ولا يحملونها محمل الجد.

ثانياً، ومسألة أخرى مهمة هي قضية الثقافة الثورية. لا بدّ من توسيع العمل الثقافي داخل الحركة الثورية من حيث النوع والكم على السواء، فيجب زيادة الاطلاع والمعرفة عن الحركات الثورية في العالم وأن تكون مصادر المعلومات ليست غربية منحازة وأن يكون الموقف منها موضوعياً خالياً من أي أفكار مسبقة. ولا بدّ أيضاً من دراسة التجارب الذاتية باستفاضة، والشجاعة في تحديد المواقف منها واستخلاص النتائج ووضعها تحت تصرف الحزب الثوري كدليل في عمله القادم. ولا يقل أهمية عن ذلك معرفة الواقع العربي بتفاصيله ورفض التعلم عن طريق السماع والمعلومات الشائعة الشفهية والآراء الغامضة المشوبة بالأغراض والمصالح. وبعبارة أخرى لا بدّ من دراسة المجتمع العربي بِكُلّ ما تعنيه هذه الكلمة. ويحتاج القادة أكثر من غيرهم لِكُلّ ذلك. إن الحزب الثوري

لا يمكن أن يستغني عن معرفة علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة وقوانين الطبيعة البشرية والتطور الاجتماعي.

إن مفعول التوعية العقائدية والثقافية واضح فهو الذي يكشف للثوريين تعقيد المجتمع وصعوبات تغييره والمشاكل المنتظرة من التحويل الاشتراكي. عندها لا تصيبهم الدهشة والاستغراب عندما تهب في وجوههم المعارضة وتنتصب أمامهم المشاكل، وبالتالي لا يتعرضون للشك والريبة بسلامة مبادئهم ولا يضعفون أمام حملات التشكيك والإرباك التي تشنها الطبقات المعادية للثورة. وبنفس الوقت يزودهم ذلك بالعدة التي تكشف لهم الخطأ والانتهاز الذي تنطوي عليه اليسارية الطفولية ويدركون أخطار المزايدة الثورية. ولكن كلّ ذلك يتطلب نوعية خاصة من القيادة، على الحركة الثورية أن تبذل المستحيل لتكوينها. إن أحسن مجال لتكوين القيادة الثورية الناجحة هو ظروف النضال السلبي. ويبدو أن الحركات الثورية التي نجحت في خلق هذا النوع من القيادات قبل أن تستلم الحكم كانت بوضوح أفضل من الحركات الثورية التي لم تستطع ذلك. إن مهمة تكوين القيادات التي يتطلبها نجاح الثورة بعد استلام الحكم صعبة ومعرضة لكثير من الأخطار. وبعبارة أخرى إن الحركة الثورية التي لم تستطع أن تهيئ القيادة اللازمة قبل استلام الحكم والتي عليها بالتالي أن تعمل في ما بعد معرّضة للمشاكل والصعوبات التي مرّ ذكرها أكثر من غيرها. وما النكسات التي أصابت الحركة الثورية العربية، خاصة في المشرق، إلا بسبب وضعها الصعب، وضع تكون فيه قيادة الثورة دون المهمات الجديدة بعد استلام الحكم. وهكذا نشهد حالة سقوط حكم ثوري لا في معركة مع العدو بل مع مشاكله الذاتية التي خلقها ولم يستطع السيطرة عليها.

٤١ ــ الثورة ومشكلة الانتهازية(*)

في البداية، لا بدّ من تعريف موجز بسيط للانتهازية كمدخل للموضوع. من الممكن تعريف هذه الظاهرة بأنها اتخاذ الفرد مواقف سياسية أو فكرية لا يؤمن بها، في سبيل تحقيق أو حماية مصالح أنانية شخصية. وبعبارة أخرى تعني الانتهازية أن يغير الفرد مواقفه السياسية وآراءه العقائدية حسب تغير الظروف، ومن أجل أن ينسجم مع الظروف الجديدة أملاً في أن يحصل على مصلحة شخصية، أو أن يحافظ على مصلحة شخصية موجودة دون أن يكون مؤمناً بالمواقف التي يتخذها أو الآراء التي يبديها.

وهنا لا بدّ من التفريق بين الانتهازية، وبين الطبقات الرجعية المعادية للتقدّم والثورة. إن الطبقات التي تدافع عن القديم، وتعتقد بأنه صواب، أو عن الواقع الراهن عادة، يكون لها موقف صريح واضح، تدافع عنه، وتعتقد بأنه صواب. أما الانتهازية فليس لها موقف صريح، ولا تعتقد بصواب أو صحة مواقفها، بل هي غير صريحة في عملها السياسي، أي إن مواقفها وآراءها لا تنبع من معتقداتها.

إن الطبقات التي تقاوم الثورة ـ كالبرجوازية مثلاً ـ قد صاغت لها مذهباً سياسياً، وعقيدة مستمدة من شكل المجتمع الذي تقوده، والذي تقول اليوم ما تنقضه غداً وتقول غداً ما تتخلى عنه بعد غد. كما إنّها تعرب عن آرائها لا بشكل عقيدة متكاملة، بل بشكل مواقف سياسية يومية. قد تتبنى الانتهازية عقيدة معينة، ولكن تبنيها هذا ليس إلا موقفاً سياسياً، وليس فكرياً لأنها سرعان ما تتخلى عن

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية** (كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٦٥)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

كلّ المذاهب دفعة واحدة إذا ما تغيرت الظروف وإذا ما اقتضت مصلحتها الشخصية ذلك. كما لا بدّ من التنبيه إلى أن الطبقات المعارضة للثورة، عندها ما تقدّمه للمجتمع، أو أنّها سبق أن قدمت للمجتمع شيئاً، فالبرجوازية قد قادت التقدّم في مرحلة من المراحل، وحتّى الإقطاع ذاته يقدم نظاماً محدداً للإنتاج الزراعي يمكن أن يكون تقدّمياً إذا كانت المرحلة التي سبقته هي مرحلة الرق. أما الانتهازية فليس عندها ما تقدّمه للمجتمع، ولا يمكن أن تكون عاملاً إيجابياً في مرحلة من المراحل، ولا تطرح نفسها كنظام بديل لأي شيء وإن كانت تطرح نفسها، كطبقة حاكمة. إنّها لا تهتم بتنظيم المجتمع، ولكن ذلك يكون من خلال نظام كلي، فيه بعض المزايا في مرحلة من مراحل التطور وتلك المزايا يستفيد منها المجتمع ككل وليس الطبقة القائدة (البرجوازية) وحدها. إن هذا الشيء غير موجود عند الانتهازية. كما لا بدّ أن نلاحظ في معرض التفريق هذا أن الانتهازية ليست طبقة اجتماعية ولا مهنية ولا تشكل أي قطاع محدد من المجتمع. إنّها تجمّع من كلّ الطبقات وجميع المهن. إن الانتهازية غير مقصورة على طبقة معينة أو مهنة معينة أو قطاع معين بل يمكن أن تترشح من جميع فئات المجتمع وأن تخرج من جميع المذاهب والعقائد والأحزاب السياسية. إن الشيء الذي يجمعها ليس انتماؤها لطبقة أو مهنة أو حزب بل تصرفاتها العملية.

جميع طبقات المجتمع وفئاته يمكن أن يخرج منها أفراد من هذا النوع. وبمعنى آخر الانتهازية ظاهرة فردية أي صفة تخص التركيب الأخلاقي للفرد. صحيح أن الأفراد الذين تتجلى فيهم هذه الصفة الشخصية يمكن أن يتجمعوا في ما بعد بشكل هيئة أو حزب أو تكتل ولكن ذلك لا يجعل منهم طبقة أو مهنة. إنّهم ليسوا طبقة اجتماعية أو فئة عقائدية بل اجتماع مؤقت تقتضيه الظروف.

فكما إنَّ مواقف الفرد الانتهازي من الأوضاع السياسية والتيارات الفكرية شيء مؤقت قابل للتغيير كذلك اجتماع الأفراد الانتهازيين في هيئة أو حزب أو تكتل شيء مؤقت يزول بزوال الظروف التي اقتضته ويرجع ثانية بنفس الشكل أو بشكل آخر إذا ما استجدت ظروف أخرى، وهكذا. إذاً فمن صفات الانتهازية، أنّها في تكتلها وتحالفاتها متلونة من وقت لآخر، وذلك شيء منطقي مشتق من الصفة الرئيسيّة الأولى ـ صفة التلون ـ في الموقف والرأي حسب مقتضيات المصلحة الشخصية. إن الانتهازي الذي يغير موقفه من الأوضاع السياسية والآراء العقائدية حسب تغير مصلحته الشخصية، مستعد لتغيير موقفه من الآخرين حسب تغير تلك المصالح أيضاً. هذا هو القانون الذي يحكم علاقات الانتهازيين بعضهم ببعض.

وبتجريد أكثر يمكننا أن نقول، إن أهم صفات الانتهازية، لا بل الصفة الأولى، هي التغير وعدم الثبوت والتلون، الانتهازي لا يعرف غير التغيير، التغيير في كلّ شيء، وأكره ما يكره الثبوت والاستقرار. الشيء الثابت الوحيد عند الانتهازي هو مصلحته الشخصية الأنانية، وكل ما عدا ذلك متغير. إنّه يغير مواقفه وآراءه وأشكال معيشته وصداقاته وعلاقاته بالآخرين، وكل حركاته وعمله وحياته من وقت لوقت أو حتّى من يوم ليوم، أو من ساعة لساعة، إذا ما اقتضت مصلحته الشخصية.

ولكن ما هي المصادر التي تنبع منها هذه الظاهرة؟ أو بعبارة أخرى من أين يأتي الانتهازيون في المجتمع؟ قلنا سابقاً إن الانتهازي يمكن أن يأتي من أي مكان في المجتمع، ومن أي طبقة أو فئة ولكن بالرغم من ذلك، فهنالك منابع رئيسيّة يخرج منها الانتهازيون، هناك بعض الأوساط التي تترشح منها مادة الانتهازية، أكثر من غيرها بفعل عوامل سنأتي على ذكرها. ويمكننا تلخيص المنابع الرئيسيّة للانتهازية كما يلي:

أولاً، من المعروف أن الطبقة الوسطى في المناطق المتخلفة، ليست ذات حدود معروفة، بل تشمل أصنافاً متعددة من الناس، فالبرجوازية ذات حدود متموجة، كما إنّها ذات ظلال مختلفة. في الطبقة الوسطى (في البلدان العربية مثلاً) أناس يعيشون بطرق غير مشروعة، تقوم على الاحتيال، واقتناص الفرص التجارية، والاحتكار والصفقات المشبوهة والسمسرة والوساطة والمحسوبية والصداقة مع الشركات الأجنبية وغيرها من الوسائل. إن هذه الفئات التي تعمل في التجارة والمقاولات والتهريب والمضاربة بالأراضي، والتوكل عن الشركات الأجنبية، تحاول دائماً أن تلتصق بالطبقة السياسية الحاكمة، وأن تكون معها علاقات حسنة بشتى الوسائل غير المشروعة، كالترغيب والرشوة أو الإقناع.

هذه الفئة من الأشخاص الأذكياء (عادة) والمحتالين يدخلون الحياة السياسية لتحقيق أو لحماية مصالحهم الخاصة. إن هذه الفئة ليست هي البرجوازية الصرف أي أصحاب الصناعة والمصارف والتجارة، بل هي تعيش على حافة هذه الفئات، إنّها لا تمارس النشاط الاقتصادي بأشكاله وطرقه المعروفة، بل تخلط نشاطها الاقتصادي بالأساليب غير المشروعة. إن هذه الفئة معروفة في بلادنا بشكل زعماء أحياء، ومقاولين نافذين، ورؤساء عصابات من الأشقياء، ومفاتيح الانتخابات الذين ينشطون في المهرجانات السياسية والانتخابات لصالح الطبقة الحاكمة، وفي إضرابات الدكاكين، وبث الإشاعات الاقتصادية والسياسية وغير

ذلك، مما هو معروف في بلادنا. إن هذا الوسط يشكل مصدراً مهماً لظهور الانتهازيين بالشكل البدائي أو العامي أو نصف المتطور. إن هؤلاء الناس يشتركون في الحياة السياسية، فيؤيدون هذا الحزب أو ذاك السياسي المحترف، أو ذلك الزعيم، ويغيرون مواقفهم غداً إذا ما تغير ميزان القوة السياسية في البلاد. وإنّهم يؤيدون عادة كلّ من هو قوي في الحكومة. وقد لا يقتصر نشاط هؤلاء على التأييد للأشخاص السياسيين في الانتخابات بل قد يمنحون تأييدهم للأفكار السياسية وللمذاهب العقائدية، رغم أن ذلك يكون عادة بدون فهم، وبشكل عام سطحي، عشائري (مثال ذلك تأييد اليسار في بعض الفترات بدون فهم) وبصورة عامة إن هذا القطاع من الطبقة الوسطى ـ الذي يسعى للمصالح الاقتصادية بأساليب غير مشروعة ـ يتسم عادة بأنه قليل الثقافة، وبأنه بدائي إلى حدّ، وبعدم تطور أساليبه. ويتسم أيضاً بأن هدفه الرئيسي هو المصالح الاقتصادية، والنفوذ العائلي أو المحلي أو القبلي، وأهدافه السياسية ضعيفة. إن القوة التي تدفع هذا النوع من الانتهازية، هو الرغبة في تحقيق مصالح اقتصادية (أو معنوية) عن غير الطريق الطبيعي. كطريق الأساليب غير المشروعة التي تحتاج لحماية من السياسيين.

ثانياً، وفي المناطق المتخلفة، يشكل الوسط المثقف مصدراً هاماً لمادة الانتهازية. فالفئة المثقفة في هذه البلدان كثيراً ما تخرج منها تلك النوعيات التي تحاول أن تستغل ثقافتها لتحقيق مصالح أنانية شخصية. إن الثقافة العالية، في مجتمع يغلب عليه الجهل والأمية، وتقلّ فيه الخبرات النادرة، تساعد أولئك الأفراد ذوي الاستعداد الانتهازي في الأصل على استغلال سلاح الثقافة الموجود بأيديهم، لتحقيق مصالح شخصية على حساب الآخرين من مجموع الشعب. إن الثقافة العامة، ليست هي العنصر الذي يخلق الانتهازية، بل هي العامل المساعد لمن تتوفر فيه روح الانتهاز. إنّها عامل مشجع لظهور تلك الروح. والفئة الانتهازية من المثقفين، مؤهلة ـ بحكم ثقافتها ـ لأن تنشط في السياسة، فهي تستطيع أن تلم بالمبادئ السياسية والاتجاهات وبرغبات السياسيين، لذلك فهي تحاول أن تحقق مصالحها بواسطة دخول النشاط السياسي، فتؤيد هذا الاتجاه، وتتخلى عنه غداً، وتتبنى هذا المذهب وتنساه غداً، لتتبنى مذهباً آخر حسب مقتضيات المصلحة الخاصة. والانتهازية في صفوف المثقفين يمكن أن تتوزع على جهات عديدة. هناك مثلاً فئة الموظفين الذين يلتفون حول كلّ حكومة، ويؤيدون كلّ وزير، ويتملقون كلّ حاكم، وهؤلاء يسعون دائماً وراء الترقيات والمنافع المادية والرواتب والمخصصات ويحاولون تحقيق ذلك عن طريق التقلب السياسي، وخدمة الحاكم

الموجود. كما إن هناك أيضاً فئة المهنيين الذين يسعون لتحقيق مصالحهم عن طريق الانتهاز السياسي، وتكثر هذه الظاهرة، عادة، في وسط المحامين، إذ من هذا الوسط يتخرج الانتهازيون الطامحون للمجد السياسي من نيابة أو وزارة، ومنهم يتخرج السياسيون المحترفون، كما نجد أيضاً أن بين هذه الفئة فريقاً من محترفي الفكر كالشعراء والكتاب الذين يدخلون خضم السياسة، ويتقلبون من يوم لآخر، مستعملين ثقافتهم وأقلامهم لفلسفة هذا المذهب أو تفنيده، ولتأييد هذا الحزب أو معارضته. جميع هذه الفصائل من الانتهازيين المثقفين، تتخذ من العمل السياسي وسيلة لتحقيق مصالحها الشخصية. ومصالحها الشخصية لا يشترط أن تكون اقتصادية بحتة، بل قد تكون معنوية أيضاً كالنفوذ والشهرة. ومن مميزاتها أن أساليبها متطورة ووسائلها حديثة ولبقة، وليست فجة بدائية، كما هو الحال في الفئة السابقة.

ثالثاً، ولكن ينابيع الانتهازية لا تقتصر على ذلك بل إن الحركات الثورية نفسها، تشكل أحد مصادر الانتهازية. والمقصود بالحركات الثورية، ليس الأحزاب السياسية بل أيضاً المنظمات الشعبية الأخرى كالنقابات وغيرها. إن العنصر الأساسي الذي يكمن وراء هذه الظاهرة هو الضعف الأخلاقي، والضعف الأخلاقي يعني اختلال التوازن في الفرد بين الفكر وبين الغريزة، أو بين الشيء الروحي المثالي، وبين الذات الأنانية. عندما يكون التوازن بين هذين الجانبين مختلاً لمصلحة الغرائز، أو الذات الأنانية، يكون الفرد انتهازياً أو أميل للانتهازية. وبعكس الانتهازي هو الفرد الذي يتغلب فيه جانب الفكر أو الروح، أو المثالية أو الخير (سمّه ما شئت) على جانب الغريزة أو الأنانية أو الشر. إن هذا الفرد يكون دائماً أميل للخير ولتغليب المصلحة العامة وعدم الانتهاز بالمبادئ الأخلاقية، والمثل العليا، لذلك فهو لا يغير موقفه إلا بناء على مقتضيات المصلحة العامة، ولا يبدل رأيه السياسي إلا بناء على قناعة ضميره.

إن الفرد الذي يتوفر فيه العنصر الأساسي في الانتهاز، قد يوجد في حركة ثورية، أو في نقابة، أو جمعية فلاحية، أو اتحاد طلبة، أو جمعية خيريّة بدون أن يعرف هو بذلك، أو بدون أن يعرف الآخرون. فالفرد نفسه قد لا يكون على علم بذلك الضعف الأساسي في شخصيته، لأن هذا الضعف وهذا الاختلال في التوازن لصالح الأنانية، قد يكون في حالة سكون لفترة من الزمن، حتّى إذا وضع ذلك الفرد في ظروف جديدة، ظهر عنده ذلك الضعف. وغالباً ما يظهر ضعف الشخصية هذا في حالات الانتقال الفجائي من حالة لحالة أحسن منها كثيراً. فالفرد عندما تتحسن أحواله ـ مادياً أو معنوياً ـ بشكل فجائي وعندما

يكون لديه في الأصل ضعف خلقي كامن، يفقد توازنه، وتضعف سيطرته على غرائزه وأنانيته، فتظهر بصورة فجة صارخة، تدفعه أحياناً إلى تصرفات شاذة، والمثل على هذه الحالة، هو أثرياء الحرب. إن القصص المتداولة شعبياً عن التصرفات الشاذة التي تصدر عن الإقطاعيين الذين أثروا أثناء الحرب الأخيرة في البذخ والصرف مثال حيّ على هذه الظاهرة. إن الحركات الثورية عندما تنتقل من حالة المعارضة والاضطهاد، إلى حالة النصر والحكم، تكون معرضة لانبثاق الميول الانتهازية الكامنة في بعض الأفراد الذين ناضلوا في صفوفها. إنّه بالطبع ليس الانتصار الذي يخلق ذلك كما قلنا، بل الضعف الخلقي، وعدم توازن الشخصية الذي كان كامناً في بعض الأفراد، هو الذي يسبب ذلك.

إن الانتقال الفجائي للحكم وللنصر، ليس إلا عاملاً محركاً ومثيراً لذلك الضعف المستتر الذي لم يكن معروفاً حتّى من قِبَل صاحبه. وإن الأمثلة على الأفراد المنحدرين من طبقات فقيرة الذين عملوا في صفوف الحركات الثورية، وأصبحوا غاية في الانتهازية، بمجرد أن أصبحوا وزراء، عديدة ومعروفة. كما إن الحركة النقابية نفسها وسط تنبع منه الإمكانيات الانتهازية، فالعمال المعدمون الذين يكمن فيهم الضعف الخلقي المستتر، سرعان ما يتحولون إلى أفراد انتهازيين بيروقراطيين، يناورون على العمال ويندمجون في اللعبة السياسية عندما يرتفعون إلى مناصب القيادة، حيث النفوذ والمؤتمرات الدولية والرواتب بدون عمل.

أنواع الانتهازية

بحثنا في ما فات منابع الانتهازية، أي عن الأوساط التي تخرج منها، ولكن ذلك لا يحدد بالضبط أنواعها، فالانتهازية أنواع يمكن تصنيفها حسب أسس متعددة. إن الصفات المشتركة في الانتهازية، هي أنّها جميعها تستعمل السياسة والمبادئ وسيلة لتلك الغاية، وهي أخيراً تتلون، وتغير مواقفها السياسية وآراءها العقائدية حسب مقتضيات تحقيق ذلك الهدف، أي إنّها تفصل بين قناعة الضمير والموقف الذي تتخذه في عملها السياسي. أما أوجه الاختلاف في ما بينها، فيمكن أن تكون على أساس نوعية المصلحة الذاتية التي تسعى لتحقيقها. هناك فئات انتهازية تسعى لمصالح اقتصادية أكثر من أي شيء آخر. وهناك فئات تسعى للاثنين معاً. كما يمكن أن تختلف الانتهازية في نوعية الأدوات التي تستخدمها، فمنها ما يستخدم الثقافة العالية، ومنها ما يستخدم الملكات الشخصية في الخداع والبراعة في المناورة والإقناع، ومنها ما يستخدم التكتل السياسي وتشكيل الأحزاب، وحتّى صياغة النظريات العقائدية. هناك انتهازية بدائية فجة ذات

أهداف محدودة مباشرة، وهناك انتهازية متطورة، تستخدم الأساليب الحديثة في التنظيم والدعاية والفكر، وذات مطامع واسعة بعيدة المدى، تصل حدّ السيطرة على الحكم. هناك انتهازية مباشرة قصيرة النظر، تسعى لتحقيق غاياتها عن أي طريق مهما كان نوعه، فتتحالف مع كلّ من يساعدها على تحقيق ذلك، حتّى ولو كان الاستعمار المباشر، ويصدر منها أي نوع من العمل مهما كان ما دام يساعدها على تحقيق أهدافها، ولكن هناك انتهازية بعيدة النظر، يهمها أن يكون الأسلوب مبطناً ومعمّى وغير مباشر فتحاول أن تكسب سمعة وطنية، فهي إذا احتاجت أن تتحالف مع الاستعمار، اختارت لذلك أسلوباً لبقاً ومخفياً، واختارت التعامل غير المباشر. وهي إن احتاجت أن تقدم على عمل يستنكره الرأي العام قامت به بأسلوب خفي، فتدفع لذلك غيرها، أو تحرّك عملاءها بدلاً من أن تقوم به هي بنفسها. وهذا النوع الحديث من الانتهازية قد تطور بفضل تطور العصر، ويمثل قابلية هذه العناصر لمماشاة التطور الذي حدث في أساليب الاستعمار من استعمار السفن الحربية التي ترسو وتحتل البلاد وتحكمها بالقوة المباشرة، إلى الاستعمار الجديد: استعمار النفوذ الاقتصادي والحكومات الوطنية الصورية.

وأخيراً لا بدّ من التفريق بين الانتهازية في المجتمع المتخلف الراكد، والانتهازية في المجتمع المتقدم المستقر. في جميع مراحل التطور الاجتماعي، يمكن أن توجد الانتهازية، لأنها كما قلنا تصدر عن ضعف الضمير الاجتماعي والوازع الخلقي، وتلك أمور يمكن أن توجد في كلّ المراحل وفي كلّ المجتمعات. دائماً يوجد هناك أفراد ذوو أنانية قوية، تسيطر عليهم، فتدفعهم للسلوك الانتهازي. من هذه الناحية لا يوجد هناك فرق بين المجتمع المتقدم والمجتمع المتخلف، أو المجتمع في مرحلة الانتقال. طبعاً عندما يكون المجتمع متقدماً، تسيطر فيه قيم اجتماعية مستقرة يكون المجال أمام الانتهازية أضيق مما هو عليه في المجتمع المتأخر. كما إن فرص الانتهاز ذاتها، تختلف في هاتين الحالتين، عنها في حالة الانتقال الثوري. للانتهازية في حالة المجتمع الذي يمرّ بثورة طابع خاص، وتشكل بحدّ ذاتها مشكلة تواجه الثورة، بالإضافة إلى المشاكل الأخرى التي تخلقها الطبقات المعادية للتغيير. وبحث الانتهازية في مجتمع الثورة هو الذي يعنينا أكثر من غيره، لأنه يتعلق بصميم أوضاعنا الحاضرة، أوضاع المجتمع العربي.

الانتهازية في مرحلة الانتقال الثوري

إن ظروف الثورة هي أحسن تربة لنمو الانتهازية، إنّها تشتد في هذه المرحلة وينفتح أمامها المجال واسعاً، بصورة لا يماثلها شيء في المجتمع الراكد، ولا في

المجتمع المتقدم المستقر. لذلك فالانتهازية في مرحلة الثورة لم تعط هذه الظاهرة حقها بعد من التحليل والبحث، ولم تتضح أمامها بعد السبل السليمة لمقاومتها، ولحماية الثورة من شرورها. إن مشكلة الانتهازية في مرحلة الثورة أخطر على المجتمع مما تكون عليه في الحالات الأخرى، وذلك للأسباب التالية:

إن المجتمع المتأخر الراكد له مقاييس معروفة للخطأ والصواب، وللخير والشر، وإن كانت تلك المقاييس متخلفة. ومن خصائص المجتمع المتأخر الراكد أنّه صارم في مراقبته للتقيد بالقيم السائدة، والأخلاق المتعارف عليها، فهو لا يتسامح مع من يخرج عليها، ويحكم عليه بصرامة، حتّى إنّه يكبل حرية الفرد، ويخنق مبادراته ونزعات التجديد فيه. إن مثل هذه الخصائص، وإن كانت تمنع التقدّم، إلا أنّها تضيّق الخناق على الانتهازية أيضاً التي لا يحلو لها شيء كالتلون وعدم مراعاة مقاييس متعارف عليها. إن قيم المجتمع الراكد المتأخر، تناسب جداً مصالح الطبقات الرجعية والمحافظة، ولكنها لا يشترط أن تناسب مصالح الانتهازية في كلّ الأحوال.

والمجتمع المتقدم المستقر من جهة أخرى، ذو قيم مستقرة نوعاً، وذو مقاييس ثابتة إلى حدّ ما، وهي إن تغيرت، فتتغير ببطء، وليس بين يوم وآخر. وهنا كذلك يكون مجال الانتهازية أضيق مما تريده هي أن يكون. إن قيم ومقاييس المجتمع المتقدم المستقر (الذي اجتاز مرحلة الثورة، وانتقل لمرحلة التطور الطبيعي) تناسب الطبقات والفئات الراغبة في التقدّم المستقر الطبيعي، ولكنها لا تنسجم تماماً مع مصالح الفئات الانتهازية التي تريد أن تتلون في مواقفها، وأن تغير آراءها وعقائدها حسب مقتضيات الظروف والأحوال. وبعبارة موجزة، إن أي استقرار في القيم والمقاييس، سواء أكان في مجتمع متخلف، أو في مجتمع متقدم من شأنه أن يتعارض مع طبيعة الانتهازية، ولا يخدم مصالحها في كلّ الأحوال وبالتالي يضيّق الخناق عليها.

أما مرحلة الانتقال الثوري، فهي المرحلة الذهبية، والفرصة المثلى للانتهازية. والسبب هو أنّه في مثل هذا الوضع، تكون القيم القديمة قد بدأت تفقد سيطرتها، في حين أن القيم الجديدة لم تترسخ بعد. لذلك فمرحلة الثورة ـ بهذا المعنى ـ هي مرحلة الانفلات الاجتماعي، مرحلة الخروج على النظام القديم، في وقت لم يتكون به النظام الجديد بعد. ووضع كهذا يفسح المجال واسعاً للانتهازية، لتزدهر وتترعرع. ولنضرب على ذلك مثلاً. في مرحلة الثورة تحاط القيم القديمة بالشك لأنها بشكل عام قيم التأخر، الأمر الذي يفسح المجال أمام الانتهازيين

للتشكيك لا بالقيم المتخلفة فقط، بل بالقيم الروحية، وبالتراث الروحي للأمة، وبالمبادئ الخلقية السامية أيضاً، فيحاولون خلط الغث بالسمين منتهزين فرصة عدم الثقة بالقديم لطعن كلّ القيم، مستهدفين بصورة خاصة القيم الأخلاقية، والمثل الرفيعة التي سادت الماضي المتقدم، والتي يشترك فيها تراث البشرية جمعاء بقصد التخلص من قيودها الثقيلة، والتحرر من الالتزامات الصعبة التي تفرضها تلك القيم.

إن الانتهازية عندما ترفع شعار التجديد في مرحلة الثورة، ترفعه بدون تمييز، وبقصد أن تحرق الأخضر مع اليابس، لتبرر بالتالي تحللها وتقلبها ولاأخلاقيتها. لذلك نراها تنعت الأخلاق السامية بالصوفية واللاواقعية وتنعت الثبات على المبدأ بالجمود وهكذا. والذي يساعد الانتهازية على ذلك، هو أن المجتمع في هذه المرحلة، لم تتكون لديه بعد فكرة واضحة عن معنى التقدّم، وكيفية التفريق بين القيم المتخلفة الواجبة الزوال، وبين التراث الروحي الذي يجب المحافظة عليه.

وتتسم مرحلة الثورة أيضاً بتغيرات حادة في مواقع الطبقات وفي ميزان القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فيساعد ذلك على ظهور الانتهازية، وتحريك الكامن منها، فالطبقات القديمة المسيطرة آخذة بالاضمحلال ومهددة، الأمر الذي يدفع بعض الأفراد منها إلى محاولة المحافظة على تلك المصالح، عن طريق المقاومة الصريحة المفتوحة. إن حالة الخطر والتهديد التي تسيطر على الطبقات القديمة، تحرّك ميول الانتهازية فيها. كما إن الطبقات المسحوقة الضعيفة تكون في حالة صعود فتنتقل بصورة فجائية من حالة إلى حالة أحسن منها كثيراً، فيصاب بعض الأفراد فيها بحالة الاختلال، وبروز ميول الانتهازية بشكل مَرَضي كما سبق أن أوضحنا.

ومما يساعد أيضاً على ظهور الانتهازية في مرحلة الثورة الحالة العصبية التي تلازم المجتمع الثوري وتغلّب العاطفة الأمر الذي يجعل المجتمع في حالة من الهياج وعدم الاستقرار يصعب عليه معها تمييز الخطأ من الصواب في بعض الأمور ويصعب عليه تحكيم العقل في المحاسبة وإصدار الأحكام. وتلك أوضاع تناسب الانتهازية لأنها تضعف رقابة المجتمع ومقدرته على التدقيق في الأمور وتمييز الخير من الشر. إن الوضع الثوري يجعل المجتمع في حالة دوران وهياج وانشغال، فتستغل الانتهازية ذلك.

إن الأوضاع الثورية قد يرافقها في بعض الأحيان صراع حاد بين قوى

التقدّم نفسها، وقد يحدث ذلك قبل المعركة مع قوى القديم أو بعد ذلك، عندما تكثر التقلبات السياسية ويسود المجتمع عدم الاستقرار والفزع، وعندما تنشب المعارك بين قوى التقدّم نفسها. عندما يسيطر على الناس الملل والجزع والتعب من الصراع في أوضاع كهذه، بكون المجال مفتوحاً أمام الانتهازية فرداً أو أفراداً أو كتلاً سياسية للظهور واغتنام الفرصة والسيطرة على مقاليد الأمور. وما ظهور نابليون في أعقاب الثورة الفرنسية إلا مثال على ذلك.

ولنتوسع أكثر في بحث خصائص هذا النوع من الانتهازية. إن الانتهازية في هذه المرحلة تأخذ عادة شكلاً متطوراً أو معقداً وحديثاً.

فهي قد تكون متمثلة بالأفراد المندسين في الإدارة الحكومية والمحيطين بالسلطة وبالحزب الحاكم. وهدف هؤلاء الأفراد يكون عادة محدوداً، ينحصر في تحقيق مصالح شخصية مادية ومعنوية عن طريق تأييد السلطة وطاعة الأوامر والتلون السياسي وأصناف التملق المعروفة. ولكن هذه الانتهازية أقل خطراً من الانتهازية الواسعة المطامح التي تسعى للاستيلاء على الحكم والتي تطرح نفسها كبديل للحكم الثوري، محاولة استغلال الأخطاء الثانوية التي يرتكبها الحكم، أو استغلال الصراع بين قوى التقدّم نفسها. إن هذه الانتهازية هي أشد خطراً على الثورة، لذلك سنحاول التوسع في بحث معالمها وصفاتها.

إن هذا النوع من الانتهازية ـ وهو النوع الخطير الذي يصاحب ظهوره الأوضاع الثورية عادة ـ قد ينشأ بشكل فرد أو مجموعة أفراد ذوي طموح شخصي قوي للحكم مقروناً بصفات شخصية معينة وببعض الكفاءات. إن هذا الفرد (أو هؤلاء الأفراد) يكون عادة واسع المطمح، وذا غاية بعيدة، ورغبات شخصية غير محدودة في الحكم والنفوذ والسيطرة والجاه المادي والمعنوي. أي إن المصالح الشخصية التي يعمل لتحقيقها ليست قصيرة الأمد، وليست محدودة كما هي الحالة عند الموظف الانتهازي مثلاً.

إن مصالحه الشخصية تكون واسعة إلى حد الحكم وحتّى يمكن أن تتسع للوطن العربي. وعمله لتحقيق ذلك طويل الأمد ومتواصل، قد يستنفد سنين عديدة أو حياته كلها. إن هؤلاء الأفراد الانتهازيين بعد أن يظهروا قد يجتذبون إليهم عناصر انتهازية أخرى ذات مصالح اقتصادية أو سياسية أو الاثنين معاً، لأن العناصر الجديدة تجد العناصر الأولى فرصة سانحة وقوة موجودة تأمل أن تحقق مصالحها عن طريقها. وهكذا يتكون التجمّع الانتهازي. والانتهازيون قد يعملون أفراداً ـ كما قلنا ـ ولكنهم في مرحلة الانتقال الثوري يميلون عادة إلى

التكتل وتأليف «الأحزاب»، لأن ذلك من روح العصر الثوري المتسم بقيام الأحزاب. إن طبيعة العمل السياسي في مرحلة الثورة تتطلب من العناصر الانتهازية أن تعمل بصورة متكتلة. والتكتل الانتهازي الذي يهيئ نفسه لاستلام الحكم في مرحلة الثورة، يجد نفسه أيضاً مضطراً لاستخدام العقائد والنظريات. لذلك نجده في الغالب يحاول أن يطرح برامج بديلة، ويركب نظريات بديلة، يجعلها عادة غامضة لأبعد الحدود. إن دساتير ونظريات التكتلات الانتهازية، تكون غامضة عادة لسبب واضح، هو من أجل أن تكون قابلة لشتى التفاسير، ولتكون بالتالي قابلة للتغير، ولتسمح بالتلون، وليكون التكتل بالتالي حراً في تصرفاته ومواقفه. وبرامج التكتلات الانتهازية تكون عادة طنانة رنانة، فيها كلّ شيء وتعد بِكُلّ شيء: الممكن وغير الممكن، السهل والصعب وحتّى المستحيل لتستطيع أن تجذب سذّج الناس، ولتستعمل ذلك مادة للدعاية. إن الانتهازية لا يهمها أن تكيل الوعود ولا يهمها أن تكذب على الشعب لأنها تهدف للكسب السياسي المؤقت، وليس لتحقيق تلك الوعود.

وتتسم هذه التكتلات عادة بالواقعية الانتهازية في علاقاتها السياسية، ومواقفها الفكرية، فهي تنطلق من واقع التيارات السياسية الموجودة، ومن واقع المذاهب الفكرية المتصارعة، وهي في ممارسة اللعبة السياسية لا تتجاهل هذه القوى والأفكار حتّى ولو كانت أعدى أعدائها. إن الانتهازية الحديثة مثلاً يمكن أن تتبنى اليسار إلى أبعد الحدود، وأن تدعمه إلى أبعد الحدود، إلى أبعد مما يذهب إليه اليساري نفسه. والانتهازية الحديثة قد ترفع شعارات غاية في الغرابة والتطرف، وقد تتبنى أفكاراً سابقة للعصر بمراحل. إنّها تؤيد بسرعة وتسحب تأييدها بسرعة. وإذا أيدت فقد تذهب إلى أبعد من المطلوب، وقد تتراجع عن ذلك لتؤيد النقيض التام لذلك. وهكذا تلعب الانتهازية هذه اللعبة في مرحلة الثورة بصورة خاصة مع التيارات السياسية التقدّمية، وإزاء الأحزاب العقائدية اليسارية. والأمثلة على ذلك من التاريخ السياسي العربي الحديث كثيرة.

ومن صفات الانتهازية في هذه المرحلة المرونة المتناهية، والقدرة الفائقة في تكوين الصيغ المختلفة للعلاقات مع الغير. إن الأشكال التي يمكن أن تأخذها علاقات التكتل الانتهازي بالقوى السياسية الموجودة في مرحلة الثورة، لا حصر لها، ولا يمكن تحديدها بعدد محدود. فللانتهازية أشكال من العلاقات تختلف من يوم لآخر. وهي قديرة على اتخاذ مواقف لا حصر لها، وكل موقف مختلف عن الآخر. ولنأخذ مثلاً قضية الموقف من اليسار واليمين. تستطيع الانتهازية الحديثة أن تكون مع اليسار إلى أبعد الحدود، وضد اليمين إلى أبعد الحدود، أو مع اليسار

لأبعد الحدود، ومهادنة لليمين أو مع اليسار ومع اليمين، أو مع اليسار شكلاً، ومع اليمين فعلاً، أو مع اليمين في الظاهر والباطن بدون مهاجمة اليسار، أو تحت شعارات يسارية، أو مع بعض اليمين وضد البعض الآخر، ومع بعض اليسار. وغير ذلك من الصيغ التي لا حصر لها.

والانتهازية في مرحلة الثورة حديثة في أساليبها، وتحاول استخدام نفس الأساليب التي تستخدمها الحركة الثورية، فتحاول أن يكون لها تنظيم (ولو بصورة شكلية) وتستخدم الكتابة وأساليب الدعاية السياسية والاتصال بالأوساط الشعبية، واصطناع النظريات والعقائد... وتحاول أن تستفيد من الظروف فترفع الشعارات الملائمة لِكُلّ ظرف وتحاول أن تتعرف على رغبات الشعب والشعارات التي تستهويه، لتستطيع استغلال ذلك في الكسب السياسي. فهي مثلاً ترفع بوجه الحكم الاشتراكي الثوري شعار الديمقراطية وحرية النشاط الحزبي، وترفع بوجه الحكم الرجعي شعارات التقدّمية إذا لم يعطها ما تريد، لتعود فتهادنه من جديد إذا حقق لها بعض مصالحها لترفع بوجه المعارضة شعار الاستقرار والهدوء. ولغرض الكسب السياسي تطالب بالعمل وبالإنجاز، ولكنها تعارض الحكم التقدّمي الكفء السائر في طريق العمل والبناء بِكُلّ الوسائل لتعرقل مسيرته، ولتمنعه عن العمل، حتّى إذا تمّ لها ذلك اتهمته بالعجز والفشل، وهكذا. وكل ذلك منطقي بالنسبة للانتهازية لأنها تريد أن تكسب سياسياً، وأن تصل للحكم بِكُلّ الطرق والوسائل. إنّها لا تختلف عن الانتهازية الفجة البدائية (التي مرّ ذكرها) من حيث المقاصد والدوافع بل تختلف عنها فقط في سعة المطامح وحداثة الأساليب.

ولعل أبرز مواهب الانتهازية الحديثة هذه، فن اللعبة السياسية، وذلك أقوى ما لديها من أسلحة. إنّها تعول كثيراً على هذا السلاح، وتحاول استخدامه في كلّ مجالات نشاطها. إن المهارة في اللعبة السياسية، وكل ما يستتبع ذلك من تلون ذكي، وقدرة في التزوير والمناورة وخداع الخصم و«بلف» الناس، وكسب المؤيّدين، وتنويع الاتصالات وما إلى ذلك، هي عدة هذه الانتهازية وزادها الذي تعيش عليه. ولقد أدت النجاحات الجزئية التي حققتها أو يمكن أن تحققها هذه الأساليب، إلى زيادة اعتماد الانتهازيين عليها، وزيادة ثقتهم بجدواها حتّى الغرور أحياناً. إن الانتهازية الحديثة قد وقعت في بعض الأحيان في مزالق التفكير اللاعلمي. إذ توهمت أنّه بالذكاء وحده، وبالمناورة وحدها، يمكن أن تصل للحكم، وأن تقود البلاد. وربما حدث ذلك بسبب تورطها بسلوك طريق قطعت فيه شوطاً بعيداً، ولا تستطيع أن تتراجع عنه. ومهما يكن فإن محاولاتها المستمرة

المتسمة باليأس والاستماتة لتحل مكان الثورة، تدلّ على هذا التفكير اللاعلمي. وعلى كلّ حال، فالنشاط البشري الذي تسيّره الغريزة وتدفعه الأنانية والذاتية لا يستبعد أن يقود صاحبه إلى البعد عن العقل.

وليس أقل خطورة من هذه الخصائص الماكيافيللية المتناهية التي تتبعها الانتهازية الحديثة، أي استعدادها للتعاون مع أي قوة كانت، وعقد التحالفات مع أي جهة مهما كان نوعها، وبدون تردد، إذا ما اقتضت مصلحة اللعبة السياسية ـ أي مصلحتها الشخصية ـ ذلك. ومن هنا كانت الانتهازية الحديثة مستعدة بدون تورّع للتفاهم مع قوى الاستعمار، ولعقد الأحلاف بدرجات متباينة مع قوى الرجعية الداخلية. ولكن يجب الانتباه إلى أن ذلك لا يعني أن الانتهازية تقوم بذلك بأساليب فجة مباشرة، كما يفعل العملاء المكشوفون، والوكلاء الذين يتعاملون علناً وبالأساليب التقليدية. كلاّ فذلك ليس من صفات الانتهازية الحديثة. إن أساليبها غير مباشرة ومبطنة، تبتدع لتغطيتها شتى الصيغ والأساليب، فتفاهمها مع الاستعمار لا يأخذ عادة الشكل المباشر الصريح بل قد يكون ضمنياً ومفهوماً من الجانبين بدون تفاهم بالكلام، وقد يكون مهرباً تحت دخان كثيف من الشعارات المعادية للاستعمار وهكذا.

إن الانتهازية التي تواجه الثورة العربية الآن، تحاول أن تستغل أوضاع الثورة ذاتها، فهي تحاول أن تستفيد من التعب الذي يعانيه المجتمع من التغييرات السياسية، ومن التذمر الذي يصحب الثورات عادة والناتج عن التضحيات التي تتطلبها الثورة، وهي تحاول أن تستثمر رغبة الجمهور بالاستقرار، وهي تحاول أن تستفيد من تناحر القوى الثورية نفسها، ومن إنهاك بعضها لبعضها الآخر لتقفز هي بديلاً عن الجميع. إنّها تحاول أن تضرب الجميع بدلاً من أن تنضم لطرف ضدّ طرف آخر. وذلك هو موضع الخطورة. إن الانتهازية التي تواجه الثورة العربية اليوم خطيرة للأسباب التي ذكرناها. إنّها خطيرة لأن مطامحها سياسية، ولأن تلك المطامح واسعة، تتسع للاستيلاء على الحكم، ولأنها متكتلة، ولأنها حديثة الأساليب، وأخيراً تستثمر ظروفاً مواتية أهمها صراع القوى الثورية نفسها. لذلك فمثل هذه الانتهازية، تشكل مشكلة جديدة، على الثورة أن تواجهها، تضاف لمشاكل الثورة الناجمة عن صراعها مع القوى الرجعية والمحافظة.

موقف الثورة من الانتهازية

إن موقف الثورة من الانتهازية لا يكون سليماً بالطبع إلا إذا كان متناسباً مع اعتبارات عديدة منها خطورتها، وسعة مطامحها، ونوعية كفاءتها، وظروف الثورة

الخاصة في كلّ مرحلة، فالانتهازية غير المتكتلة المتمثلة بالأفراد الطامعين بالترقي وصعود السلم الاجتماعي من موظفين أو برجوازيين صغار، يجب أن تعامل بصورة مختلفة عن الانتهازية المتكتلة الطامحة في الحكم التي تطرح نفسها كبديل للثورة. كما إن الانتهازية المنبثة في صفوف الحركة الثورية، ومنظمات الشعب، شيء مختلف عن الاثنين معاً، الأمر الذي يتطلب موقفاً آخر، وهكذا. ويمكننا تحديد الموقف إزاء الانتهازية كما يلي:

أولاً، الانتهازية في داخل صفوف الحركة الثورية ومنظمات الشعب: إن هذا النوع من الانتهازية يكون عادة كامناً لا يكشفه إلا تغير الظروف المادية والمعنوية التي تحيط بالفرد، ولا تحرّكها إلا الفرص الجديدة السانحة للكسب والانتفاع. إن طريقة كشف هذا النوع من الانتهاز تكون عادة طبيعية، لا تحتاج لجهد أو خطّة، فالحركة الثورية، عندما تتسلم الحكم، تحتاج لإطارات وكوادر للسيطرة على الدولة ومرافقها. ومن خلال هذه العملية تنكشف العناصر التي تملك بذور الانتهاز. وما على الحركة الثورية في هذه الحالة إلا تصفيتها بشكل حاسم، وبدون تردد. وفي هذا الصدد لا بدّ من إيضاح قضية هامة طالما أسيء فهمها، وثار الاختلاف حولها. إن الطبيعة البشرية ذات صفات محدودة لا بدّ من فهمها أولاً، والانطلاق من ذلك الفهم في تحديد المواقف إزاء الأفراد الذين تظهر فيهم هذه الميول الانتهازية. إن الفهم العلمي لذلك يجب أن يكون أساس الحكم الأخلاقي. إن الإنسان تتنازعه ميول الغريزة والشر. وهذه الميول المتناقضة تكمن في كلّ إنسان، والفرق بين إنسان وآخر هو في مدى سيطرة جانب على الجانب الآخر.

لذلك فبمقدار ما تكون مؤسسات المجتمع وقوانينه ونظمه وأحواله من جميع الوجوه مساعدة لميول الخير، يكون الأفراد أخلاقيين والعكس بالعكس، أي إن نوعية الظروف (بما فيها النظم والمؤسسات) التي يعيش بضمنها الفرد ذات أثر في تغليب هذا الجانب أو ذاك، وبالتالي ظهور أو انطماس الميول الانتهازية. من كلّ ذلك نريد أن نخلص إلى القول إن الحركة الثورية عندما تستلم الحكم يجب أن تعرف كيف تستخدم أعضاءها في ملء مراكز الدولة، واستلام مرافقها، بحيث لا تستثير فيهم ميول النفعية والأنانية. إن حماية أعضاء الحركة الثورية من المغريات، والأثر السيئ الذي ينتج عن تغيير ظروفهم المعاشية بشكل فجائي وصارخ ضرورية. وعلى الحركة الثورية أن تدخلها في الحساب عند ملء مراكز الدولة واستلام وظائفها. وبنفس المنطق على الحركة الثورية أن تقمع بصورة فورية كلّ

ميل يظهر عند العضو للانتفاع والانتهاز من جراء المركز الجديد الذي استلمه، وذلك بإجراء تصفية عاجلة، واتخاذ إجراءات فورية، تعلن من خلالها لجميع الأعضاء الآخرين شجبها لمثل هذه الميول، ومقاومتها لها. أما إذا تغاضت الحركة الثورية عن حالة أو حالتين فإنها بذلك تكون قد أعلنت موافقتها الضمنية على الانتهازية وتكون قد شجعتها، وعليها أن تنتظر زيادة الحالات شيئاً فشيئاً، حتّى يصبح الانتهاز هو القاعدة. طبعاً لسنا بحاجة إلى توضيح الآثار التدميرية المجرمة التي تنتج عن انزلاق قيادات الحركة الثورية نفسها في طريق الانتهاز والانتفاع من الثورة، فالأثر السيئ لذلك يكون أوسع وأقوى. إن قيادات الحركة الثورية في ظروف الانتصار تكون أيضاً معرضة لتأثير أفكار تبرر الانتهاز، وتدعو للتسامح معه. منها مثلاً القول إن العضو الفلاني قد قاسى كثيراً في فترة الاضطهاد، ومن الإنصاف أن يرتاح الآن، أو القول إن المهمة التي أوكلت إليه لا يمكن أن يقوم بها إلا إذا تمتع بِكُلّ امتيازات المنصب، أو القول إن عضو الحركة يستحق تلك الامتيازات، لأنه مناضل، وإن الشخص الآخر الذي كان يشغل المنصب من قبل لا يستحق تلك الامتيازات، إلى آخر ذلك من التبريرات التي تقوم بتركيبها الانتهازية لتبرير موقفها.

الخلاصة هي أن بوادر الانتهازية في الحركة الثورية، ومنظمات الشعب الأخرى، يجب أن تقمع بصورة فورية حال ظهورها: حالة بحالة بدون أحكام مسبقة، ولكن بدون تردد عندما تظهر.

ثانياً، إن الانتهازية غير المتكتلة المحدودة المطامح التي تظهر عند بعض الموظفين أو المهنيين أو الأفراد العاديين الذين يلتفون حول السلطة الثورية ويمنحونها التأييد الكاذب طمعاً بالترقي والوظائف والمكاسب، إن هؤلاء لا يشكلون خطراً على الثورة، فهم كالطفيليات التي تحاول امتصاص بعض غذاء النبات، ولكنها لا تستطيع ولا تطمح لقتله. إن تجارب الثورات والاعتبارات الاستراتيجية في تثبيت ركائز الحكم الثوري، تدلّ على أن الثورة تستطيع أن تتغاضى عن هذا النوع من الانتهازية في البداية، فلا تفتح عليه النار حال استلام الحكم، بل تستطيع أن تنتظر حتّى تتكون لديها الكوادر الفنية التي تستطيع أن تحل محل الكوادر الانتهازية. إن هذه الانتهازية قد تبتلع جزءاً من أموال الشعب، وقد تحصل على منافع مادية ومعنوية لا تستحقها، ولكن يبدو أن ذلك أمر لا مفرّ منه في المرحلة الأولى من الثورة. إن قيادة الثورة تستطيع أن تتمهل، وحتّى أن تستخدم هذا النوع من الانتهازية في قضاء بعض الأمور شريطة أن تضع في

الوقت نفسه خطّة للاستغناء عن هذه العناصر في أقرب فرصة ممكنة، وشريطة أن توضع هذه العناصر تحت المراقبة، وأن تقمع بشدة عند أول بادرة تخريب أو نشاط سياسي معادٍ للثورة.

ثالثاً، أما الانتهازية المتكتلة ذات المطامع السياسية فيجب أن تقوم الثورة بتصفيتها بدون تردد. إن هذا النوع من الانتهازية التي قمنا بتحليل خصائصها يشكل خطراً لا بدّ من القضاء عليه. أما لماذا تشكل هذه الانتهازية خطراً على الثورة، فتعود الأسباب لما يلي:

١ ـ إن الانتهازية السياسية المتكتلة ذات الأساليب الحديثة ـ كما سبق أن أوضحنا ـ تطرح نفسها بديلاً للثورة، وتعمل على أساس أن تستلم الحكم، ولا تقنع بتحقيق مطامع اقتصادية أو معنوية محدودة. ويشتد خطرها خاصة عندما تدخل قوى الثورة في صراع في ما بينها. إن هذه الانتهازية تراقب الصراع الاجتماعي، فهي تعرف أن القضاء على القوى القديمة المعادية للثورة أمر محتم، ولكنها تعلم أيضاً أن ذلك إذا ما تمّ فإنه ينهك قوى الثورة أيضاً ويستنزف جزءاً كبيراً من طاقاتها. أي إنّها تنتظر حتّى يحين الوقت الذي تشرف به قوى القديم على الانتهاء وتضعف به قوى الثورة من جراء الصراع، وتنتظر أيضاً حتّى ينشب الصراع بين القوى الثورية ذاتها، ليضعف بعضها البعض الآخر، عندها تطرح نفسها هي كبديل عن الجميع، وكمنقذ للبلاد من اللااستقرار ومن مشاكل الثورة وأخطائها وأوضاعها العصبية المتوترة.. إلخ. في مثل هذه الأوضاع يكون الخطر الأوّل على الثورة الرجعية، فهي قد ماتت أو قاربت على ذلك، ولكن الانتهازية التي استراحت طيلة الفترة الماضية، واستجمعت قواها، وتكتلت ورصدت الأخطاء. يكون الخطر أشد عندما تكون هذه الانتهازية ذكية، فتطرح نفسها لا بشعارات الرجعية التي ماتت، ولكن بشعارات تُزايد على الثورة نفسها. وهي بذلك تكون كمن يقول للشعب انظر إننا سنعطيك كلّ ما عند الثورة لا بل أكثر من ذلك ولكن بدون أخطائها التي أصبحتَ تعرفها، وبدون ثمنها الذي دفعَته.

وليس أدل على ذلك من شعارات الانتهازية السياسية التي تواجه الثورة اليوم في بعض الأقطار العربية، حيث تزايد تلك الشعارات على الثورة من جهة، وحيث تطالب بالديمقراطية البرلمانية من جهة أخرى. لِكُلّ هذه الأسباب المارة لا مناص أمام الثورة من تصفية الانتهازية جذرياً. إن التحليل العلمي (كيف تحدث

وتنجح الثورة)، يوصل لهذا الاستنتاج . . . وبناء عليه تستطيع الثورة أن تصفي الانتهازية السياسية (ذات الخصائص المارة الذكر) أي حال استلام الحكم وكل الدلائل قد توفرت اليوم بأن الثورة العربية لم تنجح في جميع محاولاتها لتجنب هذه المعركة. لقد مضت الانتهازية السياسية في مخططها واستغلت تسامح الثورة، وسعة صدرها، لتزيد من قوتها واستعداداتها لاستلام السلطة بديلاً عن الثورة ذاتها. حقاً لقد ارتكبت الانتهازية السياسية من الأعمال التخريبية والإجرامية بحق الشعب وقضيته ما يكفي لوضع مجموع الشعب ضدها.

ثمة نقطة أخيرة لا بدّ من التأكيد عليها، هي أهمية التصفية الفكرية للانتهازية. إن الانتهازية ـ خاصة النوع السياسي الحديث منها ـ قد قامت بتخريب ثقافي وفكري، يجب عدم الاستهانة به، فقد حاولت تركيب نظريات مصطنعة، وإشاعة أفكار مضللة، وبث آراء معرقلة للثورة، إن كلّ هذه الشعارات تحتاج إلى نضال فكري، ولحملات ثقافية. إن التصفية الفكرية، يجب أن تصاحب التصفية السياسية، وتسير معها جنباً إلى جنب لحماية الرأي العام من التلوث بالأفكار الانتهازية، فيجب مثلاً كتابة التاريخ السياسي للانتهازية بصورة مفصلة، وتعميمه على الرأي العام. ويجب تعرية وتفنيد جميع أدبياتها مهما كانت تافهة، كما يجب كشف التاريخ الشخصي للانتهازيين، خاصة الكبار منهم، ليحاط الشعب علماً بنوعيتهم وماضيهم وارتباطاتهم، وجميع ما صدر عنهم من تخريب ضدّ قضية الشعب. قد لا تكون المعركة لتصفية الانتهازية ـ سياسياً وفكرياً جميلة، وقد لا تكون معركة بطولة، إلا أنّها ضرورية لأن حماية الثورة اعتبار لا يرقى إليه أي اعتبار آخر.

٤٢ ــ الثـورة وتقليـد الثـورة(*)

ـ ١ ـ

في البلدان العربية حديث عن الثورة ولكن هذا الحديث لم ينته بعد بسبب بعض الأمور الأساسية التي تحتاج لوضوح عام. ومما يلفت النظر أن الالتباس الموجود عن قضية الثورة ليس من العسير فهمه بل هو في الحقيقة على درجة كبيرة من البساطة. ومحور هذه المسألة هو القول إن الثورة تحتاج لأداة هي الحركة الثورية أو الحزب الثوري. كثيرون هم الذين يعتبرون ذلك من المسلّمات ولكنهم أنفسهم يختلط عليهم الأمر عندما ينظرون للموضوع من خلال التطبيق، أي عندما أتيحت لهم فرصة التطبيق. ولسنا هنا في مجال مناقشة النوايا وصدقها بل في صدد مناقشة الأفكار مفترضين حسن النية.

الثورة تحتاج لوجود حركة ثورية ولكن هل يمكن تحقيق الثورة إذا لم تكن الحركة الثورية مكتملة بعد أو إذا لم توجد أصلاً؟ هذا السؤال هو موضوع هذا البحث.

في الصين قامت حركة ثورية رسخت في نفوس جزء من الشعب وقامت هذه الحركة بخوض معارك عديدة عانت أثناءها المشقة وقدمت من التضحيات الشيء الكثير. ومن خلال ذلك تكوّن الإنسان الجديد المختلف تماماً عن بقية المجتمع، هو إنسان ثوري تختلف أفكاره وسلوكه وأعماله ومطامحه وأخلاقه اختلافاً جذرياً عما هو سائد في المجتمع، وبذلك تكونت الطليعة. والطليعة هذه من خلال حرب أهلية طويلة استطاعت أن تزحف للسلطة من خلال القتال

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (٤).

والنضال وبذلك تركت أثراً في جميع أبناء الشعب وهو أثر إيجابي، أثر الإعجاب والثقة والأخوة.

وبعد أن استلمت السلطة قامت بجهد واسع لإعادة تثقيف الشعب أي تغيير ثقافته المتوارثة بشتى الوسائل، وصلت لحد إلغاء العائلة لفصل الجيل الجديد عن الجيل القديم. وما الثورة الثقافية الحالية إلا دليل على الأهمية التي تعيرها الثورة لهذه المسألة. لا يمكن بناء مجتمع جديد إلا بإنسان جديد والإنسان الجديد لا يمكن تكوينه في مجتمع متخلف قديم إلا بجهود واسعة ثورية الأساليب. هذه هي خلاصة ما تقوم به الصين وما تقوم به جميع الأقطار ذات الحكم الثوري ولو بدرجات وأشكال متباينة، فهل حدث ذلك في البلدان العربية أو في الأقطار التي قام بها حكم يطمح للثورة؟ والجواب على ما أظن سلبي، فبعض الأقطار لم تكتمل الحركة الثورية فيها بعد، وأقطار أخرى لم تقم فيها أصلاً.

إذا كانت الثورة تعني تحطيم المجتمع القديم وبناء مجتمع جديد، فإن ذلك لا بدّ أن يصطدم بالمصالح المتكونة الموجودة، ولا بدّ أن يصطدم بالمألوف من التفكير وبالعادات التقاليد، ولا بدّ أن يتطلب التضحية والمعاناة والألم، فكيف يستطيع أي حكم ثوري أن يصمد بوجه ذلك من دون حركة ثورية تكونت من خلال المعاناة والألم والمشقة؟ في الصين استطاعت السلطة الثورية أن تحقق أكبر إصلاح زراعي في التاريخ بقانون موجز. ولو راجعنا التعليمات والنظم التفصيلية الصادرة لوجدناها بسيطة. إذاً كيف استطاعت تلك البلاد أن تحقق ذلك الإصلاح الزراعي بقوانين موجزة وتعليمات قليلة إذا ما قيست بما هو معروف في بلدان أخرى؟ السر هو وجود الحركة الثورية.

في كلّ منطقة وفي كلّ قرية من الصين هناك أفراد من نوع جديد، أمانتهم تامة وإخلاصهم مطلق ووعيهم متطور يفهمون كلّ حرف مما تقوله السلطة المركزية، ويستطيعون أن يطبقوا كلّ قانون تصدره، تفكيرهم ومطامحهم وسلوكهم لا تختلف كثيراً عن سلوك وتفكير من هم في المركز؛ لذلك فتطبيق القانون لا يحتاج لتفتيش ولا مراقبة ولا طعون قانونية. ليس هناك مشكلة اختيار الأشخاص ولا مراقبتهم ولا كلّ ما هو معروف في بلادنا من مشاكل الإدارة في الإصلاح الزراعي. موظفو الأجهزة الأخرى ذات العلاقة بالإصلاح الزراعي ليست هناك مشكلة مصالحهم المتعارضة مع الإصلاح الزراعي ولا مشكلة ضمان تعاونهم. والفلاحون الذين يطبق عليهم الإصلاح الزراعي منشدّون للسلطة

وعيهم مرتفع وفهمهم للقانون غير فهم الفلاحين في بلادنا.. إلخ. إذاً أين تطبيق الإصلاح الزراعي في بلد فيه حركة ثورية، من مشاكله في بلادنا حيث الحركة الثورية غير مكتملة أو غير موجودة. وقس على ذلك في جميع المجالات الأخرى. في بلادنا يقوم حكم ثوري يطمح لتحقيق ثورة ويواجه مشكلة إيجاد وزراء أكفاء وحتّى عندما يجدهم يضطر لمراقبتهم والوزير يواجه مشكلة ملء الإدارات بالعناصر الكفوءة المنسجمة مع الثورة وحتّى عندما يجدهم لا يضمن حسن تصرفهم أو نجاحهم أو حتّى نزاهتهم في بعض الأحيان وهكذا إلى أسفل السلم. وعندما يكون الوضع كذلك يضطر الحكم إلى التفصيل بالقوانين والأنظمة لضبط سلوك الموظفين وبذلك ينشأ الروتين وتصبح الدولة غير ثورية بالرغم مما تقوله في القمة.

إن الحركة الثورية لا تتكون إلا قبل استلام السلطة، أي من خلال الألم والتضحية، فليس غير الألم والتضحية ما يصقل الإنسان ويغير تفكيره وسلوكه. والإنسان الجديد لا يتكون بدون نضال وذلك هو المقياس الدقيق لمدى ثورية أي حركة، فبمقدار ما تكون الحركة الثورية قد ناضلت وتعرضت للمشقة والألم قبل استلام السلطة بذلك المقدار تكون قد تكوّن فيها الإنسان الجديد وبذلك المقدار تكون قادرة على استلام السلطة، وتحقيق الثورة من خلالها.

إن الحركة الثورية لا يمكن أن تتكون بعد استلام السلطة بحكم قانون حديدي لا يقهر بل على العكس تماماً. إن كلّ محاولة لتكوين حزب بعد استلام السلطة تكون فاشلة ولا يوجد مثل واحد في التاريخ يكذب ذلك. إن تكوين حزب بعد استلام السلطة لا يمكن أن يعني غير جمع العناصر الانتهازية المندفعة لتحقيق مصالحها الخاصة خالقة جواً من الكذب والمزايدة يبعد العناصر الشريفة ذات الإمكانيات الثورية.

ومحور هذه القضية أن الحكم الثوري في البلدان العربية لا يعتمد على حركة ثورية مكتملة، ولكنه بالرغم من ذلك يتداول تقليد الحكم الثوري بتطبيق أسلوب حكم الحزب الواحد. وذلك هو لب القضية ومصدر المصاعب. لماذا نأخذ بأسلوب حكم الحزب الواحد كما هو موجود في البلدان الثورية مع أن الحركة الثورية في بلادنا لم تكتمل بعد أو أنّها غير موجودة أصلاً؟ كيف يجوز تطبيق أسلوب حكم الحزب الواحد بدون وجود حزب ثوري صحيح مرّ بالمراحل اللازمة لتكوينه؟

الحركة الثورية العربية مجزأة من ناحية وكل جزء منها غير مكتمل التكوين

بالمعنى الذي ذكرناه من ناحية أخرى. ومع ذلك عندما يتاح لطرف من أطراف هذه الحركة الاستيلاء على السلطة بواسطة الجيش يعمد لتطبيق حكم الحزب الواحد على غرار ما هو موجود في البلدان ذات الأنظمة الاشتراكية الثورية.

أما لماذا انقسمت الحركة الثورية، وأما لماذا لم يتطور أي من أطرافها لحد بلوغ مرحلة الثورة الشعبية كما حصل في الصين أو كوبا فذلك من الأمور الصعبة التفسير، لأن التطور الاجتماعي نفسه من الصعب تفسيره بقوانين محددة. لماذا قامت ثورة شعبية في فييتنام ولم تقم في بلادنا؟ هل هو اختلاف في الظروف وما هو ذلك الاختلاف ولو أن نفس الظروف الموجودة في فييتنام توفرت في بلادنا؟ هل كان من المحتم أن تقوم ثورة مشابهة؟ تلك أمور يصعب الإجابة عنها، فالذي يبدو أن العلوم الاجتماعية لا تستطيع أن تجيب عن ذلك. ولكن ذلك ليس هو المهم. المهم هو أن نهضتنا الحديثة تأخذ طريقاً معيناً، فلماذا نتجاهله ونفترض أنّها تأخذ طريقاً آخر؟ لماذا نفترض أن الثورة الشعبية قد قامت وهي لم تقم بعد؟ وإلا فكيف نستطيع تبرير أخذ الأنظمة الثورية. كلها أو بعضها ـ بأسلوب حكم الحزب الواحد. ألا يتطلب ذلك وجود حزب ثوري حقيقي أشعل ثورة شعبية واستلم من خلالها السلطة؟

ـ ٢ ـ

ولننظر الآن إلى النتائج العملية المترتبة على الأخذ بأسلوب حكم الحزب الواحد بالشكل أو الأشكال المعروفة التي تمّ بها في بعض الأقطار العربية. وفي ما يلي تلخيص لأهم معالم هذا النمط من الحكم:

أولاً، إلغاء حقّ النشاط السياسي لأطراف الحركة القومية الثورية الآخرين واعتبار أي نشاط عملاً غير شرعي وتخريبياً يعاقب عليه وبذلك تبذر بذور الانقسام والصراع. والنتيجة التي تتبع ذلك عادة هي تربص الطرف الحاكم بالأطراف الأخرى حتّى إذا ما تجمعت أو قامت ببعض النشاط المعارض للحكم اعتبرت متآمرة ونظمت ضدها حملات إرهابية وجرت إلى محاكم أمن الدولة كلّ ذلك مصحوباً بالإرهاب وربما التعذيب المقصود للتصفية. ولذلك يدقّ الإسفين بين الحاكم وبين الذي خارج الحكم ويستحكم العداء والصراع ويتحقق الانقسام الوطني ويصبح الطرف الموجود في الحكم لا هم له غير تصفية الأطراف الأخرى وتصبح الأطراف الأخرى لا همّ لها غير الإطاحة به.

إن نتائج هذا الانقسام في صفوف الحركة الثورية العربية واسعة وتصل

كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأخلاقية ولكن خطورتها العظمى كانت في مجال الوحدة العربية. فالانقسام في داخل القطر كان غالباً ما ينعكس في العلاقات بين الأقطار العربية نفسها ويؤدي بالتالي إلى دخولها معارك المهاترات ونشاطات التآمر على بعضها وبالتالي نسف إمكانيات الوحدة. إن جميع ما قيل عن فشل ميثاق ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣ يمكن أن يوضع جانباً وتبقى حقيقة رئيسيّة هي أن فشل أطراف الحركة الوحدوية في الاتفاق كان العامل الرئيسي في نسف تلك الخطوة الجبارة التي كان من الممكن أن تتحقق.

ثانياً، ومن خلال الحرب التي تنشب بين الطرف والأطراف الأخرى ينشأ وضع التآمر والخوف من التآمر، تآمر من هو خارج الحكم وخوف من هو في الحكم. ونظراً لأن الطرف الذي في الحكم لا تحميه قاعدة شعبية واسعة وغير متغلغل في كافة أوساط الشعب ولا يضمن تأييد كافة أجهزة الدولة، فإن هذا الوضع الضعيف والخوف من سقوطه سرعان ما يدفع إلى اتخاذ إجراءات الدفاع عن البقاء وذلك هو طريق الإجراءات الدكتاتورية، فتسود الأحكام العرفية ومراقبة التلفونات والرسائل وتحديد حرية السفر وإطلاق يد أجهزة الأمن في التوقيف وتعطيل إجراءات القضاء والاعتقال السياسي وغير ذلك مما أصبح معروفاً. وبذلك تصاب الحريات المدنية العامة بأذى وكل ذلك يجري باسم المحافظة على الثورة. والمقصود هو بالطبع المحافظة على الحكم. وبالتدريج تصبح تلك الحريات مرهونة بتعقل الحكم ومراعاته للرأي العام وميوله للتسامح أكثر من اعتمادها على ضمانات قانونية واضحة تقيد الحكم. وأوضح مثال على شذوذ هذا الوضع هو أنّه حدث في بعض الحالات أن نظاماً من أنظمة الحكم يوغل في استخدام هذه الأساليب بدون أن تكون هناك أي ثورة لا واقعياً ولا حتّى رسمياً بالكلام، الأمر الذي يثير السؤال لماذا ترزح البلاد تحت وطأة أوضاع شاذة والحكم ليس اشتراكياً حتّى ولا بالشعارات؟

ثالثاً، وفي مجال الحياة النقابية والمنظمات العلمية يحدث نفس الامتداد، فالحكم رغبة منه في السيطرة على هذه المؤسسات يقوم عادة بحملة إعادة تركيب هدفها إزاحة فئة وإحلال فئة جديدة مكانها هي في الغالب موالية للحكم. ومن خلال ذلك تتضعضع الأسس والقواعد النقابية ويسود التذمر وتخلق الانقسامات ويفسح المجال لظهور الانتهازية وتضعف ثقة القواعد بالتنظيم النقابي وتنعزل العناصر المخلصة وتصبح النقابات مجرد أشكال بدلاً من أن تكون مؤسسات

حية. وإذا ما اقتضى الأمر فتجرد حملات إرهابية في صفوف النقابات فيخرج من يخرج ويعتقل من يعتقل ويسود الخوف من السلطة بدلاً من التعاون.

ويلاحظ أن إعادة النقابات قد تستعمل لخدمة هدف آخر غير مجرد السيطرة إذ يعمد النظام لهذا العمل كوسيلة المناورة على الرأي العام وذلك بجعل النقابات بديلاً عن المنظمات السياسية. لقد شهدت تجربة السنوات العشر الأخيرة محاولات عديدة لمحاولة إشراك النقابات في المجالس الوطنية المعينة أو إعطائها نوعاً من المشاركة في تشريع القوانين كوسيلة لإضفاء صفة الحكم الشعبي المشترك على النظام كبديل لإشراك الأطراف الأخرى للحركة الثورية العربية. ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض الشباب كان يعتقد عن إخلاص أو لا يزال أن ذلك بالفعل يمكن أن يشكل قاعدة ديمقراطية للحكم. فقد سمعت أحد المسؤولين في أحد الأنظمة الثورية الموجودة يقول عندما سئل عن كيفية مساهمة المثقف في مسؤولية البلاد أن المحامي يستطيع أن يعمل ذلك عن طريق نقابة المحامين والمهندس عن طريق نقابة المهندسين وهكذا. إن هذه الوسائل وغيرها كحث المواطنين على إرسال الرسائل لمناقشة بعض القوانين ليست إلا أساليب لتغطية الحكم المنفرد، ولا يمكن في بلد متخلف أن نضيف للحكم أي روح ديمقراطية حقيقية.

ولزيادة الإيضاح لا بدّ من ضرب مثال على ذلك. يقوم الإصلاح الزراعي مثلاً على أساس تكوين جمعيات تعاونية زراعية ويقوم بجانب ذلك على تكوين جمعيات فلاحية. إن هذه المنظمات تحتاج لوقت ولجهد كبير من أجل ترسيخها في الريف المتخلف في بلادنا. ويحصل مثلاً أن يعمد النظام الثوري إلى توجيه انتخابات الجمعيات التعاونية لوضع مؤيديه في هيئاتها الإدارية ويعمل نفس الشيء في الجمعيات الفلاحية. وعندما يعمد النظام إلى محاولة إشراك هذه المنظمات في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي مثلاً، وذلك بإعطاء سلطة التوزيع بصورة فورية وبدون أن يسبق ذلك مرحلة إعادة تثقيف وتوعية وبدون حذر كوسيلة لإقناع نفسه أو لإقناع الآخرين أنّه نظام ديمقراطي، نجد أن ذلك النظام قد واجه مشكلة خطيرة هي أن هذه المنظمات الناشئة المنبثقة عن واقع متخلف تسوده الرواسب القبلية والعائلية والطائفية والشخصية لا يمكن أن تمارس هذه المهمة الجديدة على الوجه الصحيح بدون توجيه وإشراف. وانعدام هذا التوجيه والإشراف قد أدى إلى أن تسيء هذه المنظمات استخدام مشاركتها في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي فأخذت تتحيز للبعض ضدّ البعض الآخر، وأدى ذلك إلى حصول مظالم كبيرة على بعض الفلاحين وانقسمت كلّ قرية على نفسها، فجانب

مؤيد للهيئة الإدارية للتعاونية يحظى بالامتيازات، وجانب معارض يقع عليه الإجحاف. وبذلك تعطلت التعاونية وضعفت وأصبح تنفيذ القانون ممزوجاً باعتبارات سياسية محلية ضيقة وقع ضحيتها الفلاحون الفقراء الضعفاء الذين لا يحظون بتأييد من الأقوياء الموجودين في الهيئات الإدارية أو من النافذين في اتحاد الفلاحين.

وعلى فرض حسن النية فإن كلّ تصور بإمكانية بناء مشاركة ديمقراطية صحيحة من قبل جماهير الفلاحين ببلادنا بهذه الصورة ليس إلا تصوراً ساذجاً وطوباوياً وبالتالي ليس اشتراكياً. إن كلّ طباخ لا يستطيع أن يساهم بالحكم كما قال لينين. إن دوافع مثل هذا الاتجاه ليست كلها السذاجة بل قد تكون ممزوجة أحياناً بانتهازية لا تفكّر إلا بالكسب السياسي المؤقت.

إذاً، فتحويل المنظمات التعاونية في الريف إلى أداة سياسية للحكم لا يعود على الريف إلا بالمشاكل ولا يعود على الحركة التعاونية إلا بالضعف ولا تكون حصيلته ديمقراطية.

أما الجمعيات العلمية فالأضرار التي تصيبها أشد عندما تتعرض هي الأخرى لإعادة التركيب بقصد أن تكون مؤيدة للحكم وتلك أمور معروفة لا تحتاج لمزيد من الإيضاح.

رابعاً، ويتعرض الجهاز الإداري إلى عملية إعادة تركيب ولكن بشكل معين، فالعملية تستهدف السيطرة بمفهوم إعادة البناء. ويحصل ذلك عن طريق إحلال الموالين وأعضاء الحزب في المراكز الكبيرة في الإدارة بغضّ النظر عن الكفاءة وخارج القوانين المرعية وقد تتسع العملية لتشمل المراكز الدنيا في الجهاز حسب توفر الأشخاص. وتحصل العملية بالشكل التالي: في المرحلة الأولى يقوم النظام الجديد بمبادرة منه بإجراء بعض التعيينات الجديدة في بعض الأجهزة المهمة كالأمن والجيش وبعض الأجهزة الاقتصادية الكبرى وتلك عملية مبررة وسلمية لا بدّ منها. ولكن المرحلة الثانية هي المرحلة الخطيرة. في المرحلة الثانية يقوم كلّ عضو أو نصير أو من له نفوذ في النظام بشكل أو بآخر، كلّ في مكانه، بالمناورة والضغط لإزاحة رئيس دائرته ليقفز هو في مكانه. وعندما تستجيب السلطة لأول أو ثاني أو ثالث حالة تتوسع الدائرة بشكل حلزوني حتّى تعم الجهاز أجمعه. والتبريرات التي تقدّم عادة مختلفة منها أن الموظف الموجود غير مخلص، غير نزيه، تعاون مع النظام السابق، معادٍ للثورة، سيئ الأخلاق. غير كفء.. إلخ. طبيعي

أن يكون جزء من ذلك صحيحاً ولكنه يكون ممزوجاً بجزء آخر غير صحيح أيضاً. إن الآثار السلبية لذلك كثيرة وقد أصبحت معروفة تقريباً. إن تعيين الأشخاص على أساس الضغط والنفوذ السياسي يعني إمكانية تعيين بعض الأشخاص غير الأكفاء وحتّى غير النزيهين أحياناً. كما إن إخراج الموظفين على أساس الولاء السياسي الصرف قد يعني أحياناً إخراج بعض الأكفاء والنزيهين وفي كلا الحالين ضرر للمصلحة العامة. كما يؤدي ذلك إلى إحلال روح التذمر عند كلّ الموظفين بسبب إهمال مقاييس العدالة في الارتفاع في السلم وبالتالي إضعاف روح الحماس لديهم. إضافة إلى حصول حالة عدم استقرار وخوف لدى الموظفين تضعف فيهم روح المبادرة وتحمّل المسؤولية والعمل الإيجابي، وكذلك تعريض الموظفين الجدد لمغريات تضعف أخلاقهم بسبب حصول تغيير كبير وفجائي في مركزهم المادي والأدبي. وفوق كلّ ذلك لا تكون تلك الإجراءات مفيدة البتة في إصلاح الجهاز الإداري. إن إصلاح الجهاز الإداري لا يمكن أن يحصل إلا بخطّة واسعة تطبق لمدّة طويلة تتناول جميع المشاكل القانونية والتدريبية والإنتاجية ومسائل الروتين والعلاقة بين الأجهزة والمستوى المعنوي والأخلاقي.

هذا ما يحصل للجهاز الإداري. أما ما يحصل للجمهور فذلك شيء آخر. إنَّ وضع الموالين للحكم في مراكز الجهاز الإداري بصورة ارتجالية وسريعة وخارج القوانين يفقد الجهاز الإداري صفة الحياد وينعكس ذلك على علاقته بالشعب وهنا كذلك تضعف روح المساواة في تقديم الخدمات للشعب وتمشية أموره اليومية. إن تقديم الخدمات العامة بدلاً من أن يكون محايداً ومتاحاً لجميع أبناء الشعب يصبح متأثراً بالمسألة السياسية فتزداد المحسوبية السياسية والوساطة على حساب أبناء الشعب الفقراء الضعفاء النفوذ في النظام الجديد. والآثار السلبية لذلك معروفة أيضاً فهي تضعف روح العدالة والمساواة في العلاقة بين أجهزة الدولة والشعب وتشجع الميول الانتهازية وتخلق تذمراً لدى الفئات المسحوقة.

وفي مثل هذه الظروف ينفتح المجال أمام الفساد الإداري، فالموظفون الجدد معرضون لإغراء الفساد وبذلك يسقط منهم ضعفاء الأخلاق وتبدأ إساءات البعض واستغلال النفوذ والإثراء وإلحاق المظالم بأبناء الشعب وحتّى ارتكاب جرائم فظيعة في بعض الأحيان. أما الظروف المساعدة على ذلك فهي أن هؤلاء الذين عينوا بصورة سريعة وارتفعوا بصورة فجائية على السلم عندما يكونون بنفس الوقت محميين من قبل السلطة وغير مراقبين من قبل الصحافة لا بدّ أن يتعرضوا لخطر السقوط عندما تقترن كلّ تلك الظروف بضعف خفي في

شخصياتهم في الأصل. وكلما ضعف الحكم قلت قدرته على محاسبة المسيئين والأمثلة على ذلك أصبحت معروفة.

خامساً، ويلاحظ أن مثل هذه الأوضاع غالباً ما تقترن بالارتجال في النواحي الاقتصادية، فالحكم ضعيف وخائف وداخل في صراع مع الهيئات السياسية الأخرى وغير متمكن في أوساط الشعب؛ لذلك فهو يلجأ إلى اتخاذ خطوات مرتجلة لكسب التأييد السياسي على حساب إلحاق أضرار بالاقتصاد الوطني. وتتخذ هذه الإجراءات أشكالاً متعددة منها المكاسب العمالية والفلاحية والاستجابة لمطالب الطلبة على حساب المستوى العلمي وتخفيف أعباء العمل عن الموظفين وإعطاؤهم امتيازات جديدة أو زيادة رواتب بعض الفئات وهكذا. وغالباً ما يحاول النظام أن يضفي على هذه الإجراءات صفة التقدّمية والاشتراكية. وقد يكون البعض ممن هم في الحكم يقصد ذلك بالفعل عن حسن نية ولكنها في الغالب تكون ذات أهداف سياسية بحتة هي الكسب السياسي. ومهما تكن الدوافع سواء عن حسن نية أو المزايدة فإن لهذه الإجراءات المرتجلة أضراراً اقتصادية كبيرة على اقتصاد البلاد. ومما يجعل هذه الإجراءات مغرية أن آثارها السلبية ليست مرئية ولا تظهر في الأمد القصير. إنَّ الحديث عن نوعية الأضرار قد يكون إطناباً لا مبرر له في هذا المجال ولكن يمكن القول بصورة موجزة إن مثل هذه الإجراءات متعارضة مع أهداف التنمية الاقتصادية السريعة التي يجب أن تكون هدف كلّ حكم ثوري ولكن خطورتها قد ازدادت بعد الخامس من حزيران/يونيو، فهي إضعاف أكيد للمجهود الحربي. كلّ ذلك بالإضافة إلى الأضرار المعنوية.

سادساً، ويحدث في حقل الإعلام والثقافة شيئان هما: اتّساع الأجهزة والتوجيه الضيق، فالحكم الذي وصفناه يتعرض لتأثيرات تدفعه لإعارة الإعلام اهتماماً زائداً غير مبرر في كثير من الأحيان. ويحدث ذلك بدافع الرغبة في التأثير العقائدي في الشعب وتعميم أفكاره ونشرها وكسب التأييد المحكم عن طريق الدعاية ومقاومة الدعاية المضادة من قبل الفئات السياسية الأخرى والدعاية للحكم في الخارج. ولتحقيق ذلك لا بدّ من توسيع أجهزة الإعلام فتنشأ أجهزة جديدة وتكثر المجلات والصحف والنشرات تماماً كما تفعل الدول الكبرى. ويعطي الحكم اهتماماً زائداً للدعاية الخارجية كإرسال الوفود واستقبال الوفود والاشتراك بالمعارض وشراء الصحف في الخارج وتوسيع برامج البث الخارجي ودعوة المؤتمرات الدولية للانعقاد في البلاد والمشاركة بالمؤتمرات أينما تنعقد ومن

أي نوع كانت. كلّ ذلك على حساب موارد البلاد البشرية والمالية التي تحتاجها البلاد للتنمية والدفاع.

ومن ناحية أخرى يعمد الحكم إلى توجيه ما يكتب وينشر ويذاع ليعبّر عن وجهة نظره فقط، فتتوطد الرقابة على جميع وسائل الثقافة العامة. والملاحظ أن الرقابة في البداية تكون عامة ولكنها سرعان ما تضيق بحيث لا تسمح حتّى بالاجتهادات المخلصة بضمن الخط العام ولا تسمح إلا بوجهة نظر الحكم التفصيلية في كلّ شيء. إن الوحدة لا يمكن مناقشتها إلا من وجهة نظر الحكم أو الحزب الحاكم. ونفس الشيء بالنسبة للاشتراكية وكل شيء آخر وتصبح الكتب خاضعة لرقابة خانقة بحيث لا يدخل منها إلا ما لا يتعرض لأي شيء سياسي. والسياسي منها الذي يدخل لا يتعدى الدعاية للحكم. كلّ ذلك يجري باسم المحافظة على الثورة أو بمعنى أصح بدافع تقليد ما تقوم به الدول الاشتراكية مع الفرق طبعاً، وهو أن في تلك الدول ثورة يتولى النظام حمايتها أما هنا فلا توجد ثورة بل الرقابة مقصودة لحماية الحكم ليس إلا. إن أضرار التوجيه الثقافي والإعلامي الضيق معروفة ولا حاجة للتفصيل في شرحها.

وتجدر الإشارة إلى أن كلّ هذا التوجيه يجري بشكل بدائي وبعيد عن فنون الإعلام الحديثة فهو توجيه للدعاية السياسية وليس لإعادة تثقيف الشعب. فبدلاً من أن يتركز التثقيف الاشتراكي مثلاً على ترسيخ روح العمل الجماعي والتعاون والمبادئ الإنسانية في عدم الاستغلال يتجه إلى الشعارات السياسية أي إن آلة الدعاية تردد الشعارات الجديدة وتترك القيم والثقافة القديمة على ما هي عليه.

ومن الأمور الخطيرة التي يتمخض عنها التوجيه الإعلامي هذا ضياع الحقيقة عن شؤون البلاد العامة فيصبح المواطن غير قادر على معرفة ما يحدث لبلاده حتّى في أخطر الأمور وتصبح حتّى الأرقام الإحصائية التي تنشرها الدولة عن الأوضاع الاقتصادية والمالية غير موثوق بها ويصبح البحث العلمي والتقييم غير ممكن للمواطنين وغير المواطنين.

سابعاً، وأخيراً تتجمع حصيلة كلّ ذلك في تكوين وضع ضعيف عموماً إزاء الأخطار التي تحيط بالبلاد وأهمها مسألة الدفاع الوطني. إن الحكم المنفرد القائم على أساس دكتاتورية حزب واحد أو فئة واحدة، المهدد بخطر الإطاحة به من قبل الهيئات السياسية الأخرى المتشبث بالبقاء يصبح بحكم الظروف منجراً لوضع الدفاع عن النفس بِكُلّ وسيلة. وعندما تتراكم المشاكل وتسوء الظروف ويضعف الاستقرار وتتعمق الجروح السياسية تصبح مسألة البقاء في الحكم هي الهدف

الأوّل وكل ما عدا ذلك ثانوياً. في مثل هذه الظروف تتحول أخطر مؤسسات الدفاع الوطني وهي الجيش والمخابرات إلى أجهزة لحفظ الأمن الداخلي بدلاً من التصدي للعدو. وبذلك تضعف وتبتعد عن مهمتها الأصلية على غرار ما حصل بالفعل في بعض الأقطار العربية وانكشف بعدوان الخامس من حزيران/ يونيو. إن حكم الحزب الواحد أو الفئة الواحدة في بلادنا وبظروفها الحالية حكم ضعيف غير مستقر، لذلك فهو مضطر للدفاع عن بقائه ولو على حساب سلامة البلاد العامة وذلك أخطر ما في الأمر.

ـ ٣ ـ

ذلك هو ملخص عام لمعالم الحكم الذي تمخض عن فكرة حكم الحزب الواحد أو الفئة الواحدة كما أوضحت التجربة العملية. فما هو الحلّ البديل لذلك؟ الحلّ البديل هو أن يتكون حكم وطني مشترك فيه كافة أطراف الحركة الثورية العربية وتتحمل مسؤوليته. من الخطأ أن نتصور أن ذلك من الأمور السهلة إذ هناك صعوبات عديدة تواجه مثل هذه المهمة، ولكن ما نريد أن نقوله هو أن هذه الصعوبات ليست مستعصية من جهة وأن جميع الحلول البديلة لم تستطع أن تنجح من جهة أخرى.

هناك مثلاً الصعوبة الناشئة عن الصراع وحملات الإرهاب المادي والمعنوي التي تركت آثارها السلبية، ولكن ذلك كلّه يجب ألا يكون من المستحيل تجاوزه. إن العمل السياسي لا يبنى على الحقد ولا تصلح العوامل الذاتية أن تكون أساساً له، بل يبنى على حسابات المصلحة العامة. والقضية في الوقت الحاضر ليست كما كانت قبل الخامس من حزيران/ يونيو بل أكبر من ذلك ألا وهي قضية الدفاع عن الوطن والوجود فهل يعقل أن تكون مثل هذه العوامل الذاتية أكبر وزناً من قضية الدفاع عن الوجود عند أي من أطراف الحركة الثورية العربية؟ العمل السياسي يختلف عن مسألة العدالة الشخصية القائمة على المحاسبة والعقاب والثواب إذ لا يصحّ إطلاقاً المحاسبة على الإساءة التي يلحقها طرف بطرف آخر أثناء عمليات تقلّب الحكم بل لا بدّ من النظر لمصلحة البلاد بوضعها الحالي بغض النظر عن هذه الأمور.

هناك صعوبة أخرى قد تذكر في هذا الصدد هي تعدد الأطراف الأخرى وانقساماتها وبالتالي صعوبة تحديد من هي تلك الأطراف. إنَّ هذه الصعوبة لا يمكن أن تكون جدية للحد الذي تمنع تكوين حكم وطني مشترك إذ يمكن مثلاً

إشراك جميع الأطراف والأجنحة أو اختيار الأكبر منها في المرحلة الأولى. كما يمكن أن يقال إن بين الأطراف الأخرى وأجنحتها اختلافات لا تخلو من الأهمية من حيث الاتجاه وذلك صحيح، ولكن ذلك هو الآخر ليس خطيراً، فَكُلّ عمل جبهوي يفترض من الأساس وجود اختلافات بين الأطراف المشتركة ولكن تلك الاختلافات بغضّ النظر عن جديتها في الأصل من حيث الدوافع يمكن تجاوزها، إذ هناك من الأمور المشتركة ما يكفي لقيام حكم مشترك كما إن الاختلافات موجودة حتّى بضمن الحزب الواحد.

إذاً لا بدّ من إعادة صياغة مسألة العلاقات بين الثورة والتركيب الراهن للحركة الثورية العربية كما يلي: إذا كانت تجربة حكم الحزب الواحد أو الفئة الواحدة قد أثبتت فشلها خاصة في ما يتعلق بأكبر أهداف الشعب وهو الوحدة، فهل من الضروري الاستمرار في تقليد أسلوب الحكم في الدول الثورية وتحمّل جميع صفاته السلبية بدون أن تتحقق الثورة؟ الجواب المنطقي عن ذلك بالطبع سلبي. ثمّ لماذا نحاول تحقيق مطمح كبير كالثورة بتقليد الأشكال دون أن تكون إمكانية الثورة الحقيقية قد تهيأت؟ أليس من الأصح تكوين حكم وطني تقدّمي بدون أن تكون لديه ادعاءات الثورة أو مطامحها الواسعة؟

إن تكوين حكم وطني تقدّمي تشترك فيه كافة أطراف الحركة العربية الثورية على أساس ميثاق يحدد أهداف البلاد بالتحرر من الاستعمار والوحدة والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي وضمان الحريات المدنية الأساسية للشعب أمر ممكن بل يبدو بضوء التجربة وبضمن الظروف الحالية المخرجَ الوحيد.

ولكن تكوين حكم مشترك من الفئات القومية التقدّمية له مبرر آخر هو أخطر جميع قضايا بلادنا في الوقت الحاضر وهو مبرر كافٍ حتّى لو لم تكن هناك أي مبررات أخرى. إن قضية تحقيق خطوة جدية في طريق الوحدة قوامها دولة قوية تواجه الخطر الصهيوني أصبحت هي المسألة الأساسية والمخرج الوحيد المتبقي لدينا بالإضافة إلى كون الوحدة هي الأساس الرئيسي لنهضة الأمة العربية الحديثة. إن قضية الوحدة التي أصبحت بمثل هذه الضرورة والإلحاح تتطلب نوعاً من الاتحاد بين أطراف الحركة الوحدوية إذ بدون ذلك يبقى هدف الوحدة معطلاً ومثقلاً بمشاكل الصراع وعدم الاستقرار. وقد دلت على ذلك نصوص ميثاق ١٧ نيسان/أبريل التي قامت على هذا المبدأ الأساسي الذي لو حرص عليه الجميع لما كنا بوضع كوضعنا الحالي. لقد تضمن ذلك الميثاق اعترافاً رسمياً من

الجميع بضرورة العمل المشترك إلا أن ذلك الاعتراف الرسمي لم يكن مقروناً باعتراف واقعي.

إننا بوضعنا الحالي بحاجة إلى نظرة بعيدة تحدد، ولو بصورة عامة، معالم المستقبل الذي يمكّننا من مواجهة الأخطار. والذي يبدو أن ذلك لا يمكن أن يقوم إلا على أساس تكوين دولة موحّدة في المنطقة قوامها العراق وسوريا والجمهورية العربية المتحدة على الأقل، تنتهي بقيامها حالة عدم الاستقرار وظاهرة الانقلابات والصراع السياسي بتكوين دولة ذات حكم اتحادي تتحمل مسؤوليته جميع الأحزاب والفئات المؤمنة بالوحدة. وبضمن تلك الدولة المستقرة يمكن تكوين حكم تقدّمي يضطلع بمهمات البناء الثوري الجديد ولكن قيام هذه الدولة بحدّ ذاته لا يمكن أن يتم بدون الوحدة الوطنية بين أطراف الحركة القومية الثورية.

تبقى مسألة صيغ الحكم وأشكاله في المرحلة الانتقالية في كلّ قطر. وهي ليست أصعب المسائل. إن الاتفاق هو أصعب المسائل وهذا صحيح ولكن صعوبته ناتجة بالدرجة الأولى عن ضعف الثقة. لذلك لا بدّ من إعادة بناء الثقة وذلك بتنفيذ خطوات متعاقبة تشكل بمجموعها خطّة تؤدي للاتفاق. ويمكننا أن نتصور مثلاً إطلاق حرية العمل السياسي لأطراف الحركة القومية بما في ذلك حرية الصحافة وإشراكها في التشريع والحكم وتكوين أداة للدبلوماسية النشيطة المقبولة القادرة على تنشيط الإمكانيات ومحو آثار الصراع الماضي.

٤٣ ــ بمناسبة مرور ثلاثة أشهر على الثورة
«ما زلنا في بداية الطريق»(*)

حينما انبثق صباح ١٤ تموز/يوليو كان هذا اليوم الخالد حداً فاصلاً بين عهدين، عهد الفساد والظلام وعهد الخير والعدل والنور، وقد تم إعلان الجمهورية العراقية وألغي النظام الملكي البائد المتفسخ، ولكن الذي واجهته الثورة بعد هذا الإنجاز العظيم في تغيير الحكم من نظام ملكي إلى نظام جمهوري هو فساد شمل كل نواحي الحياة، فكان على الثورة أن تحقق الأهداف التي جاءت بها. وتحقيق أهداف الثورة لا يمكن أن يتم بين ليلة وضحاها، ذلك لأن التفسخ الذي دبّ في كيان المجتمع وعاش عشرات السنين لا يمكن أن يزول بفترة قصيرة. وقد انطلق الشعب من فرط ابتهاجه في يوم النصر العظيم وارتفعت الأصوات من كل الجهات، تطالب بالإصلاح وبإزاحة آثار الظلم إزاحة تامة وبتحقيق العدالة الاجتماعية في يوم أو أسبوع أو شهر. والشعب الذي ذاق مرارة الحرمان والظلم أدرك أن الحياة الكريمة قد بدأت يوم ١٤ تموز/يوليو، وقد أدرك قادة الشعب أن هناك أعمالاً ضخمة تنتظرهم وأن القيام بها يتطلب وقتاً طويلاً. وبالرغم من كل العقبات فقد بدأ العمل بسرعة لم يتوقعها أحد، وكان فاتحة العمل القيام بالإجراءات الفورية الخاصة بطغاة العهد البائد وإعلان الدستور الجديد، ثم إصدار قانون الإصلاح الزراعي، وقد تمكنت الثورة أن تثبت أمام الخطر الخارجي بعد أن قصمت ظهر الخيانة في الداخل في الساعات القليلة الأولى من صباح ١٤ تموز/ يوليو المجيد.

وسارت الثورة بخطى حثيثة نحو تحقيق أماني الشعب، فتنفس الصعداء

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٤/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

وشعر لأول مرة بمعنى الحياة الإنسانية. وهذا الإنجاز، وهو إرجاع إنسانية الفرد المهانة إليه، يعتبر من الانجازات العظيمة التي حققتها الثورة.

إننا لا نريد أن نحصي ما قامت به الثورة من أعمال مجيدة، بل نقول إن العمل الحقيقي لتحقيق العدل والرفاة للشعب ما زال في البداية، وأن إزاحة أدران الفساد تتطلب وقتاً ليس بالقصير، ذلك لأن عمر الفساد الذي خيم علينا كان طويلاً، وقد تغلغل إلى أعماق مجتمعنا وشوّه شخصيتنا وأشاع المرض والفقر والجهل والخوف في ربوعنا، لذلك فإن إزالة آثاره لا يمكن أن تتم في وقت قصير.

وإن ثورتنا التي مضى عليها حتى هذا اليوم ثلاثة أشهر ما زالت في بدايتها، لأنها ما زالت تعمل من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي جاءت بها. وإن المستقبل الذي ستكون عليه بعد الثورة سيكون أروع مما نحلم به، وأكثر إشراقاً مما نتصور، لأننا تمكنا الآن أن نقدم ما عندنا من إبداعات وإمكانيات للمساهمة في بناء المجتمع العراقي والعربي الحديث الذي سيساهم في بناء المجتمع الإنساني المتحرر.

٤٤ ــ ثورتنا سند لثورة الجزائر(*)

لم يكن خافياً على أحد ما كانت تدّعيه حكومات العهد البائد من أنها تساند الجزائر وتقف بحزم وراء الثورة الجزائرية، فقد كانت سياسة الخداع والتضليل السياسة الوحيدة التي تتمكن بواسطتها الفئة الخائنة من ستر خيانتها، وقد كانت تتستر بدعوى مساندتها لثورة الجزائر، وكانت تطبّل وتزمّر دونما عمل.

ولم يكن يفيد الجزائر تطبيل وتزمير الحكام الفاسدين، بل بالعكس كان ذلك عاملاً معرقلاً لتحرر الجزائر بعد أن أدرك الاستعمار أن الحكام غير جادين في دعواهم. ولكن الاستعمار الفرنسي أدرك الآن أن رجال العهد الجديد في العراق هم القادة المخلصون في دعواهم، المؤمنون بحق تحرر الجزائر والعاملون من أجل تحريرها. ولم يكن إيمان قادة الثورة في العراق بوجوب تحرير الجزائر إيماناً بسيطاً بل هو إيمان عميق، لأن الرابطة التي تربط العراق بالجزائر هي أقوى الروابط لأنها رابطة الحياة المشتركة والأهداف المشتركة، ولذلك كان الإيمان حقيقة عملية ملموسة تجسمت بعمل المخلصين الأبرار حين خصصت الجمهورية العربية مئة ألف دينار للجزائر. فعملها هذا لم يحمل في جوهرة معنى عميقاً فحسب، بل يرفع من معنويات جيش التحرير الجزائري الباسل بالإضافة إلى أنه يسند الثورة في الجزائر بقوة المادة بعد أن سندها بقوة العقيدة، ذلك لأن انتصار الاتجاه السليم في العراق كان نصراً لثورة الجزائر.

لقد أحس الأحرار في الجزائر أن انتصار الحرية في العراق هو انتصارهم، ذلك لأننا في الحقيقة يد واحدة وقلب واحد سواء كنا في العراق أم الجزائر أم أي أرض عربية... إن ثورة الجزائر هي ثورتنا، وإن ثورة العراق هي ثورة

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٦/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

الجزائر وثورة كل أحرار العرب بل ثورة الحرية على العبودية وثورة العدالة على الاستغلال وثورة الحق على الباطل، ولذلك فإن قوى التحرر العربية والعالمية اعتبرت ثورتنا ثورة الحرية والعدل فساندتها وتفاعلت معها.

وإذا كانت معركة البقاء التي تخوضها أمتنا اليوم مستمرة، فذلك لأنها لم تكن معركة واحدة، بل معارك عدة، والمعركة التي يخوضها شعبنا في الجزائر هي من معارك البقاء التي تخوضها الأمة العربية بأسرها.

وإذا كانت ثورتنا قد عملت على إسناد ثورة الجزائر والمساهمة مع أبطالها في تحقيق النصر الكامل لهم في معركة الحرية والاستقلال، فإنها تبرهن بكل وضوح بأنها لم تكن ثورة ضيقة بل ثورة آمنت بوحدة المصير المشترك والهدف المشترك الذي يجمع كل العرب. وعملها في إسناد الجزائر تدليل على حقيقتها وجوهرها وسلامة اتجاهها؛ وقد أوضحت ثورتنا بأنها سوف تساهم مساهمة فعالة في دفع ركب التحرر العربي، بل هي في الحقيقة تتحمل مسؤولية كبرى في رسم تاريخنا وتطوير نضال إخواننا وفي تثبيت دعائم حريتنا وكياننا وبقائنا. وكانت أول مساهمة قامت بها الثورة هي الاعتراف الفوري بحكومة الجزائر الموقتة الحرة، لأن الاعتراف يحمل في طياته خطوط العمل من أجل إسناد ثورة الجزائر المباركة والمساهمة في تقريب أجل النصر الساحق على الاستعمار الفرنسي البغيض.

٤٥ ــ تزايد قوتنا يفزع الاستعمار(*)

منذ أن تمكن الاستعمار من تثبيت وجوده في الوطن العربي بدأ ينفذ خطته في استغلال ثرواتنا وإضعافنا مادياً ومعنوياً والكل يعلم محاولات الاستعمار المتعددة في إضعاف جيشنا وتسليحه بأسلحة مستعملة قديمة. وكان الغرض الوحيد الذي يرجوه الاستعمار من إضعافنا هو استمرار بقائه الذي يعني الاستغلال والتحكم واستخدام الثورة لأغراضه واستخدام أرضنا وكراً لمؤامراته ودسائسه وسواء ضد الأقطار العربية المتحررة أم ضد الدول المجاورة الصديقة.

وقد أدرك الاستعمار أن تزايد قواتنا يعني تهديد وجوده وتهديد إسرائيل التي تعتبر الصورة المجسمة للاستعمار الحديث، ولذلك فقد سلك الاستعمار سبيلاً للاستنتاج أن ضعفنا هو سبب رئيسي لبقاء الاستعمار، وأن قوتنا هي سبيل تحررنا وتحرر أقطار العروبة كلها، بل إن تحرر الشعوب المستعمرة متوقف على مدى قوتها وإيمانها. فكلما زادت قوة هذه الشعوب المادية والمعنوية اقتربت من ساعة تحررها وانتصارها التام.

ولذلك فقد كان الاستعمار واقعياً في نظرته، لأن قوتنا مادياً ومعنوياً تعتبر العامل الرئيسي لتحررنا ولمساهمتنا في تحرير إخواننا المبتلين بالاستعمار.

وقد نقلت الأنباء أن بريطانيا احتجّت على جمهورية العراق بسبب وجود طائرات من نوع ميج في العراق، وهذا الأمر يعني أن بريطانيا أو الاستعمار أخذ يحس تمامَ الإحساس بأن تزايد قوة العراق يعني إضعاف مركز الاستعمار

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٧/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

ويعني تزايد قوى التحرر العربي، ذلك لأن العراق يتحمل مسؤولية تاريخية بالنسبة إلى إخوته العرب، فقوته قوة لهم، كما إن دور العراق في التحرر العربي دور له أهميته الكبرى في المرحلة التي تجتازها الأمة العربية بل الإنسانية جمعاء.

ومن هنا كان الاستعمار يدرك أن تزايد قوة العراق يعني تزايد قوى التحرر، ويعني أن عليه أن يعدّ العدة لمجابهة القوى الجبارة التي لم تعد تتمثل في قطر عربي واحد بل تتمثل في كل قطر عربي متحرر. فنحن اليوم بعد ١٤ تموز/ يوليو الخالد غيرنا قبل هذا اليوم الأغر... إننا اليوم أقوى بكثير مما مضى، فنحن اليوم نحمل بذرة الحرية التي ستنمو في أرضنا كلها من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، وإن هذه البذرة ستحميها السواعد القوية والدماء... والسلاح. لقد فزع الاستعمار الغربي من القوة التي تتزايد والتي تحمل في جوهرها عقيدة مرتبطة بالحياة، مؤمنة بها، متفاعلة معها، ولذلك فإن هذه العقيدة تشكل قوة مع قوة السلاح... قوة لا توقف مدَّها الأساطيل أو المناورات العسكرية أو مساومات السياسة...

إننا واثقون أن تزايد قوتنا المادية يخيف الاستعمار لأنه منسجم مع تزايد قوتنا المعنوية...

ونحن واثقون أيضاً من أننا حينما قاومنا الفساد والاستغلال بنضال عنيف سوف نحافظ على مكاسبنا بنضال لا يقل عنفاً وضراوة عن ذلك.

٤٦ ــ الغرب يسلح إسرائيل(*)

ليس بجديد أن نسمع كل يوم عن اتفاق بين إسرائيل والدول الغربية وبالأحرى بينها وبين الاستعمار الغربي الممثل في أمريكا وبريطانيا وفرنسا، وقد نقلت إلينا الأخبار أن هناك رسائل متبادلة بين أيزنهاور وبن غوريون، وأن هذه الرسائل تتناول قضية تسليح إسرائيل وتقوية جيشها، وبالأحرى تتناول تثبيت كيان إسرائيل واستمرار بقائها. وقد أعلنت أمريكا على لسان رئيسها أيزنهاور بأنه ـ يؤكد لرئاسة وزارة إسرائيل أن الولايات الأمريكية تعلق أهمية كبرى ـ وهذه سياسة ثابتة دائمة ـ على سلامة وازدهار إسرائيل ـ وقد استمرت المشاورات بين الدول الثلاث وإسرائيل حول توريد الأسلحة وإرسال القروض لغرض إبقاء الكيان الشاذ في الشرق العربي.

لقد أدرك الاستعمار أن هناك حقيقة بدأت تتضح وتتثبت وتقوى يوماً بعد يوم، هذه الحقيقة هي وجود القومية العربية التي تعني وجود هذه الأمة الواحدة التي بدأت تخوض معركة بقائها.

والواقع أن معركة البقاء التي تخوضها أمتنا اليوم لا تزال مستمرة، وأن الذي أفزع إسرائيل والاستعمار هو انبثاق ثورة ١٤ تموز/يوليو المجيدة، ومن حق إسرائيل أن تقلق على مصيرها، ومن حق الاستعمار أن يخاف ويفزع لأن وجوده أصبح في خطر. . لقد انطلقت القوى الحقيقية التي حاول الاستعمار وأذنابه أن يخنقوها. .

إن الوجود الطبيعي للعرب لا يمكن أن يتزعزع أمام الوجود الشاذ الذي يتمثل بإسرائيل. .

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٥/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

وإن تسليح إسرائيل لا يعني إلا حقيقة واحدة وهي أن الثقة بالغرب لم يعد لها مكان في نفوسنا وأن الموقف الذي يجب أن نقفه من جميع تصرفات الغرب يجب أن يكون موقف الحذر، فقد عوّدنا الغرب، وعشنا تجارب عديدة معه علمتنا كيف يكون موقفنا منه. وإن تسليح إسرائيل هو في الحقيقة محفز لنا لنكون أشد حرصاً على وجودنا، وأقوى شكيمة في موقفنا، وأكثر يقظة لكشف المؤامرات المستمرة التي سيبقى الاستعمار يحوكها ما دام له في أرضنا وكر هو إسرائيل.

إن الإرادة التي حققتها أمتنا في ثورة ١٤ تموز/يوليو المباركة أثبتت للعالم أن هناك قوة أقوى من أسلحة الاستعمار، إنها قوة العقيدة المعبرة عن إرادة البقاء. إنهم يسلحون إسرائيل كل يوم، ونحن ندرك أن ذلك يعني تهديداً لبقائنا ووجودنا، ولكننا ندرك أيضاً أن إسرائيل لا تملك غير الحديد والبارود، وبذلك فإن كيانها قلق مزعزع. أما نحن فإننا لا نملك الحديد والبارود فقط، بل نملك المبادئ وإرادة البقاء أيضاً.

إن الغرب بالرغم من أنه يدرك حقيقة الموقف يحاول أن يغير تلك الحقيقة، ولذلك فإنه يحرص على بقاء إسرائيل، لأن بقاءها يعني بقاء أمل الاستعمار الذي يريد تحقيقه رغم كل الظروف وضد كل القوى التي برزت ونمت ووقفت أمامه.

إن تسليح إسرائيل يعني بالنسبة إلى الاستعمار بقاءه، وبالنسبة إلى العرب تهديد كيانهم. ومن هنا تكون فكرة إزاحة الاستعمار حقيقة قائمة في كل الأذهان وكل القلوب، وإذا قلنا الاستعمار فإنه لا يمكن أن نفصل عنه إسرائيل. . . إن الحدود العربية حدودنا. . سواء كنا في العراق أم في الجمهورية العربية المتحدة أم أي قطر عربي آخر، لأن القضية بالنسبة إلينا جميعاً ليست قضية تضامن ومواثيق، بل هي قضية الحياة المشتركة والمصير المشترك والهدف الواحد.

٤٧ ــ الاستعمار الغربي في البلدان العربية(*)

تدور هذه الدراسة حول توضيح نشوء وأهداف خطة الاستعمار الغربي في البلدان العربية منذ الحرب العالمية الأولى حتى الوقت الحاضر، وهدفها الرئيس كشف الخطة التي يواجه الاستعمار بها ثورتنا الحاضرة على وجه التخصيص.

ـ ١ ـ
منذ الحرب العالمية الأولى حتى الثورة في مصر(**)

تختلف الدول الاستعمارية من حيث تاريخ وأصول دخولها لميدان السياسة في البلدان العربية. فعلاقة بريطانيا بالمنطقة قامت أصولها الأولى على المصالح الاقتصادية التي كانت بدايتها وعمودها الفقري المحافظة على طريق الهند.

وفرنسا دخلت الميدان بشكل رئيسي للحصول على مستعمرات تسيطر عليها اقتصادياً وثقافياً في المغرب ثم في سوريا ولبنان وبقيت سياستها قائمة على أساس الحصول على مستعمرات وارتبطت في النهاية بهدف البقاء في الجزائر. أما الولايات المتحدة الأمريكية فيرجع دخولها بالدرجة الأولى لمقتضيات الحرب الباردة وما يتبعها من أحلاف عسكرية وقواعد بالرغم من تطور الأهداف وشمولها للمصالح الاقتصادية والبترولية على وجه التخصيص.

وكانت أول مرة تقدمت بها الولايات المتحدة للمنطقة بمشروع سياسة عامة، عندما تقدمت هي وبريطانيا وفرنسا وتركيا بمشروع الدفاع المشترك لحكومة الوفد في مصر قبل الثورة.

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (٩).

(**) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٥/٩/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

وبالرغم من التباين في التاريخ والأغراض الأولى لسياسات الدول الغربية الثلاث بمرور الوقت وبفعل التطور السياسي والاجتماعي في المنطقة من جهة والتبدلات الدولية من جهة أخرى، فقد بلورت اتجاهاً واحداً تقاربت بضمنه أهدافها الآنية، الأمر الذي عمل على توحيد خطتها إلى حد كبير. وقد استطاعت تلك الدول، بقواها الدبلوماسية وما تتصف به من نظرة عملية إلى الأمور ومن مقدرة على التنسيق والتعاون والمرونة. إن تطور خطة موحدة مدروسة إزاء المنطقة، تقودها اليوم الولايات المتحدة بشكل رئيسي، لما لديها من إمكانيات عسكرية واقتصادية.

وتتميز الخطة الموحدة بصفة أساسية بأنها بالرغم من اتجاهها الموحد الهادف لتنمية نوع معين من القوى وتفتيت نوع معين آخر ـ تستطيع تأمين الأغراض التفصيلية المتباينة للدول المذكورة، أي إنها تحاول إيجاد مفتاح واحد مشترك تصل عن طريقه كل دولة لأغراضها المعينة دونما اصطدام أو تنافر.

وهذا ما يجعلنا نقول بوجود سياسة غربية واحدة، لا عدة سياسات، وهو الذي يتطلب منا مواجهة الموقف بحل موحد ينطبق على الخطة التي نريد تفكيك أجزائها وبالتالي إحباطها وتجنب مفعولها.

ترجع جذور السياسة الغربية إلى الحرب العالمية الأولى، مثّلها في ذلك الوقت بريطانيا بالدرجة الأولى وبعدها فرنسا.

وحجر الزاوية في التطورات السياسية آنذاك هو نكث الوعود التي قطعها الحلفاء بتوحيد البلدان العربية وإعطائها الاستقلال التام، وأعقب ذلك التجزئة السياسية التي تمت بحسب معاهدة «سايكس ـ بيكو». إن هذا الموقف الذي صدر آنذاك منسجم في الحقيقة مع السياسة الغربية الحالية، وذلك ما يدعونا لمراجعته واتخاذه نقطة الابتداء.

لقد استطاعت السياسة الغربية آنذاك أن ترصد وجهة التطور في البلدان العربية، وأن تحلل القوى المتفاعلة فيه وتستشف المستقبل من خلال الحاضر، وأصدرت حكمها على ما يجب أن تقوم به.

وبعدها احتلت قضية فلسطين مسرح السياسة، فأقدمت بريطانيا على تأييد الصهيونية ومعاونتها بشكل فعال لإقامة دولة يهودية في فلسطين. وبعدها أخذت الولايات المتحدة مهمة الدعم السياسي والاقتصادي للصهيونية حتى انتهت بإقامة إسرائيل بوضعها الحاضر.

وكثير من الناس يفسر اندفاع الغرب بتأييد الصهيونية بعوامل جهل الرأي العام هناك بقضية العرب وضعف دعايتنا من جهة، وقوة الحركة الصهيونية في تلك الدول من جهة أخرى، كل ذلك صحيح بذاته ولكنه ينسى نصف الحقيقة، إذ إن مركز الثقل في الموضوع لا يكمن في هذه العوامل لوحدها بل بوجود التقاء حقيقي بين مصلحة الغرب ومصلحة الصهيونية. وهذا ما يفسر إصرار الولايات المتحدة، لحد الوقت الحاضر، بالرغم من أن القضية واضحة، على مؤازرة إسرائيل بشتى الوسائل ولأبعد الحدود.

إن السياسة الغربية منسجمة بأهدافها مع الخطة الصهيونية لإقامة إسرائيل بهذه النقطة: إيجاد معدل للقومية العربية يستهلك قواها في الأوقات الاعتيادية ويهددها في الأوقات الحاسمة الحرجة. وهذا ما حدث بالفعل، وبقيام إسرائيل دخل طرف آخر للميدان وشريك جديد في الخطة. فمنذ قيام إسرائيل وجدت الصهيونية، وهي التي عرفت بالتخطيط والسياسة العملية ـ أن لها مكاناً وموضعاً بضمن الاتجاه الغربي، فعملت وسعت لتنسيق أوضاعها وسياستها حتى استطاعت الدخول والانسجام النهائي بحيث تعمل بضمن الخطة العامة وتتحمل قسطها في التنفيذ وتستطيع تحقيق أهدافها الخاصة بها عن هذا الطريق.

وفرنسا، في المغرب، عملت جهدها لمحو الثقافة العربية ودمج الشعب بثقافة فرنسا وتحويل وجهته نحوها بدلاً من البلدان العربية. وكانت بذلك منسجمة تمام الانسجام مع الخطة العامة حتى ولو لم يجر ذلك بحسب اتفاق وتشاور. وقامت بنفس الدور في سوريا ولبنان، فجزأت البلاد وحاولت إزالة طابعها العربي.

وكانت هذه المواقف للدول الغربية متناسقة لأنها كلها كانت تتصرف بناء على التشخيص الذي تصل إليه منفردة للقوة التي تهدد نفوذها وسيطرتها، وكلما دخل طرف جديد في الميدان وصل لنفس التشخيص وصب جهوده في المجرى المشترك، وهكذا استقطبت الجهود والتقت وجهات النظر في تحليل الموقف في البلدان العربية واتجاه التطور فيها ونوعية مستقبلها. وذلك ما يدعونا للقول بوجود الخطة الموحدة بالرغم من أن بعض المواقف قد اتخذت بصورة منفردة وبالرغم من اختلاف عدد الدول المشتركة في الخطة منذ الحرب العالمية الأولى لوقتنا الحاضر وتبدل القيادات. إن مقدرة الجميع على رؤية حقيقة الموقف هو الذي أوصلهم للخطة الموحدة اتجاه نهضتنا.

إن الغرب قد استطاع أن يعرف أن تطور البلدان العربية سائر نحو التجمع والتكتل والتحرر والبناء الاقتصادي والاجتماعي بفعل يقظة الشعور القومي. إن المقدرة على التحليل والرصد وتقييم العوامل المتفاعلة هو الذي مكن الغرب من التنبؤ بالنهضة القومية العربية بالرغم من أنها كانت آنذاك في مرحلة سديمية ووضع بدائي يعوزه الكثير من التوضيح والتركيز والتنظيم والبلورة.

وثمة نقطة هامة لا بد من تثبيتها زيادة في التوضيح ولمنع الالتباس. إن القول بوحدة الاتجاه والخطة اتجاه التطور السياسي في البلدان العربية لا يعني تماثل المواقف العملية أبداً لأن الأخيرة ليست إلا تطبيقات تتخذ لمواجهة الموقف ونوعيتها تعتمد على مدى قوة الجبهة المعاكسة، إنها تتباين شدة ولياناً، اتساعاً وضيقاً بحسب وضعية القوة المعاكسة في الوقت.

فالوعي القومي قد مرّ بأدوار ومراحل متدرجة ومختلفة من حيث القوة والعمق والشمول، لذلك فالتدابير العملية التي خرجت بها السياسة الغربية في كل دور ومرحلة جاءت متباينة.

لذلك وبالرغم من وحدة الهدف النهائي، فالتدابير والمواقف التي جابه بها الغرب الوعي القومي في البلدان العربية قبل الثورة في مصر هي غيرها بعد الثورة.

ـ ٢ ـ

منذ الثورة في مصر حتى ثورة ١٤ تموز/ يوليو(*)

تعرضنا في مقال أمس لتطور السياسة الاستعمارية في البلدان العربية منذ الحرب العالمية الأولى لحد قيام الثورة في مصر. قد يتبادر إلى الذهن أن قيام الثورة في مصر قد غير أسس السياسة الغربية في المنطقة في حين أنني أميل للاعتقاد أن الذي تغير هو التطبيقات العملية لتلك السياسة التي بقيت ثابتة في أسسها الرئيسية. إن الدول الغربية قد رأت منفردة ومجتمعة أن المصلحة الرئيسية لسياستها يجب أن تكون مقاومة الوعي القومي الذي يحمل إمكانيات تطوير نظرية كاملة للقومية العربية. كان قيام الثورة في مصر إشارة واضحة إلى صحة

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٦/ ٩/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

هذا التشخيص، فالوعي القومي الذي هزته نكبة فلسطين وخيانة الفئة الحاكمة في قضية السلامة العامة وبشاعة فساد وتأخر الواقع الاجتماعي، قد استطاع الانبثاق والتجسد بثورة قام بها الجيش. والتفت الغرب لذلك لأنهم يعرفون جذور وطبيعة الثورة ونتائجها العملية في المجال العربي والدولي. ولذلك وضعوا مزيداً من المشاريع واتخذوا تدابير جديدة لتطبيق السياسة القديمة، فحاولوا عرقلة الجلاء عن مصر والالتفاف على الثورة وتوريطها بتعقيدات نظرية مجردة حول قضية نوعية الحكم، وحاول جدياً عزل الثورة عن قضية التحرر العربي. ولكن أصالة الثورة وأسسها الثورية قد استطاعت بعد تعثر وتردد الخروج بانتصارين رئيسيين هما:

أولاً، حل قضية نوعية الحكم بإقرار الفترة الانتقالية والحكم الثوري.

ثانياً، الاهتداء للمصير الواحد مع الأمة العربية ورجوع مصر لموضعها الصميم في الجسم العربي، وارتباطها نهائياً بقضية القومية العربية. وبتبلور هذين التصحيحين ازدادت السياسة الغربية التقليدية رسوخاً وتأكداً، فضاعفت نشاطها السياسي، فبدأت حصاراً اقتصادياً وعملاً دبلوماسياً معادياً، وانطلقت في طول البلدان العربية وعرضها تفتش عن القوى الرجعية تجمعها وتنسقها وتطورها وتجرها بشتى الوسائل للوقوف ضد الثورة، وزادت تسليح إسرائيل. وحكومة الثورة، من عندها، انطلقت في تحطيم الحصار الاقتصادي واحتكار السلاح ودعم التطور الاجتماعي الداخلي وانتهاج سياسة الحياد الإيجابي، وهي بكل ذلك صادرة من روح الثورة وطبيعتها لا كردّ فعل للسياسة الغربية.

وقامت أزمة السويس التي خطت الثورة بتأميمها القناة خطوة سياسية واقتصادية جبارة، عندها وصلت السياسة الغربية لحكم حول الموقف: هو ضرورة التدخل العسكري لضرب الثورة نهائياً. واشتركت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل مباشرة في الاعتداء. لقد وصل الغرب لهذا القرار بناء على تطور الوضع بالنسبة لقضية التحرر العربي ككل. فهو قد رأى بشكل واضح أن الثورة بجذورها العميقة متصلة بالقومية العربية وبمجال تطورها السياسي قد استطاعت التغلب على العقبات والتعثر وتوضيح معالمها ومداها العربي. فقضية الثورة في الجزائر مرتبطة بتغذيتها وإسنادها المادي والمعنوي واستمراريتها ببقاء وقوة الثورة في مصر. ووضع إسرائيل المعاكس لتيار القومية العربية، ومطامحها التوسعية أصبح له ما يعدله وما يحمل بطياته إمكانيات التغلب عليه وتصفيته نهائياً،

والنظام الملكي في البلدان العربية أصبح مهدداً يقابله حل جديد، والبلدان العربية ما زالت تحت سيطرة الاستعمار المباشرة ولا سيما في الجنوب العربي، وجد لها السند القوي في كفاحها للاستقلال والتحرر، ووضعية الحكم الوطني الرجعي الاستعماري خاصة في العراق أصبح ضعيف الأسس بتوفر الصورة المقابلة للحكم الوطني الشعبي الصحيح.

وقد صرحت دوائر الحكومة البريطانية علناً عن رأيها في الموقف، فقد رأت في ثورة مصر بقيادة الرئيس عبد الناصر خطراً عربياً لا مصرياً من ناحية النطاق وثورياً من ناحية النوعية، والذي يعني بالتالي دفع قوى التحرر القومي وتيار القومية العربية خطوات كبرى للأمام. وبسبب هذه الخصائص بالذات عمدت بريطانيا وحلفاؤها للمحاولة العسكرية لسحق الثورة. ونحن لا نقول جديداً عندما نؤكد بأنه من الجائز لا بل من المتوقع المنطقي أن الغرب كان مستعداً للتفاهم مع الثورة لو أنها قبلت لنفسها التخلي عن خصائصها: قوميتها وثوريتها، واقتصرت على تطوير حكم تقدمي تطوري في مصر فقط. وقد حاول الغرب ذلك فعلاً.

كان الاعتداء العسكري يهدف لما يلي:

تطويق الثورة في الجزائر وخنقها وقتلها نهائياً وذلك ما يخص فرنسا. وأراد كذلك تفتيت القوة السياسية والعسكرية النامية بجانب إسرائيل والتي أصبحت تشكل الخطر الفعلي عليها، وبالتالي إرغام العرب على الصلح والإقرار بالأمر الواقع.

وأراد الغرب تفتيت النواة المشعة القوية الجاذبة للبلاد العربية حولها والتخلص من الدولة القائدة للتحرر العربي والوحدة. وأراد أيضاً تثبيت أركان الحكم الرجعي المستسلم للاستعمار في الأقطار الأخرى كالعراق، وإثبات أن المحاولة الجديدة لا يمكن أن تنجح. وفي الحقل الخارجي أراد الغرب إعادة الطوق الاقتصادي والعسكري الذي كسرته سياسة حكومة الثورة الحيادية المستقلة.

ولو استطاع الغرب أن ينجح في اعتدائه لتأخر التطور القومي الثوري في سوريا، وبالتالي الوحدة مع مصر، ولطعنت ثورة الجزائر التي تحمل إمكانيات تحرير وتوحيد المغرب والاتصال العضوي بتيار القومية العربية المتحرر.

إن السياسة الغربية بأساسها تريد سحق القومية العربية وتفتيت الاتجاه نحو الوحدة والتحرر، وبتطبيقاتها تتوجه للقوة القائدة الثورية في المحيط العربي المتمثل

في مصر آنذاك ولا سيما بعد أن استطاعت الثورة اكتشاف جذورها وحقيقتها القومية ومداها العربي.

والولايات المتحدة قد عرفت بموقف معارض للتدخل العسكري على الصعيد الرسمي، ولكن حقيقة الموقف قد لا تكون كذلك، فالموقف يحتمل أمرين إما أن الولايات المتحدة قد اختلفت مع حلفائها على الأسلوب فقط، وهو لحد الآن نوعية التعليمات التي صدرت للأسطول السادس في أثناء العدوان، وقد يكشف التاريخ الدبلوماسي أموراً رهيبة عن الموقف. على كل حال، فحتى ذلك غير مهم الآن ما دامت الولايات المتحدة قد عادت وانسجمت في الخطة العامة حتى بلغ بها الاندفاع لقيادتها كما هو حاصل اليوم.

جاء بعد ذلك قيام الجمهورية العربية المتحدة، وإذا بالغرب يندفع بشكل تلقائي لمعارضتها ومحاولة منع قيامها بشتى الطرق، والانسجام والسرعة التي اتسم بها موقف الدول الغربية يدل بوضوح على وجود سياسة سابقة وهي السياسة التقليدية التي نحن بصددها والمحاكمات الدائرة الآن تدل بوضوح عل أن الخط الرئيسي لنشاط الغرب في المنطقة كان منع تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا. كل جهود حكومة العهد البائد كانت موجهة لطعن الجمهورية العربية المتحدة وصرف الرأي العام عنها وتثبيت الاتجاه الإقليمي ووضع التجزئة لا في العراق فحسب بل في كافة الأقطار العربية الأخرى التي وجدت مجالاً، وبقيام الجمهورية وتطور الثورة في مصر يوماً بعد يوم، وتوضح رسالتها القومية والانتصارات التي أحرزتها كلها قد أكدت للغرب سياسته التقليدية. إنها لم تبدل تلك السياسة بل على العكس تماماً. وطبعاً لبريطانيا قصب السبق في أنها استطاعت أن ترى المستقبل منذ الحرب العالمية الأولى، وتشخيص الخطر الحقيقي على مصالحها ومصالح دول الاستعمار ووجدته في القومية العربية، لذلك نكثت بعهودها وجزأت البلدان العربية في معاهدة سايكس ـ بيكو. ومنذ قيام الثورة في مصر رأت تطورات المستقبل وارتباط هذه الثورة العضوي بالوعي القومي العربي وأدخلت معها دولاً جديدة تشاركها الرأي.

وجاءت الولايات المتحدة فوجدت نفسها بحكم مصالحها الاستعمارية السياسية والاقتصادية في نفس المنطق وبضمن الخطة، فتبنتها وهي تقودها اليوم. منذ الحرب العالمية الأولى حتى قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو سارت سياسة الدول الاستعمارية الغربية لهدف واحد هو سحق القومية العربية.

ـ ٣ ـ

دور حلف بغداد ومشروع أيزنهاور(*)

ناقشنا في مقال أمس تطبيقات السياسة الاستعمارية لمواجهة الثورة في مصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة والآن نتحول للجناح الثاني من البرنامج المصمم لتنفيذ السياسة الاستعمارية التقليدية هو حلف بغداد. قد يقال إن إنشاء حلف بغداد يدل على سياسة جديدة للغرب في منطقة الشرق الأوسط، ولكنني أرى خطأ ذلك، فحلف بغداد هو أيضاً ليس إلا مشروعاً من المشاريع السياسية التي صممتها الدول الغربية لتنفيذ السياسة الثابتة التقليدية اتجاه البلدان العربية. وأما لماذا قام هذا الحلف في الوقت الذي قام به دون غيره فلا يفسره غير تطور قضية الوعي القومي والنهضة ذاتها لا أي شيء آخر. فالقومية العربية التي ثبتت قواعد رئيسة للانطلاق في الجزائر وفي الجمهورية العربية المتحدة قد قلبت توازن الوضع في المنطقة وأصبحت سياستها القديمة ومشاريعها بالية عتيقة لا تقوى على مواجهة الموقف الجديد، عندها تحرك الغرب وأنشأ حلف بغداد كمشروع تعديل جديد وكقاعدة أخرى للانطلاق ضد القومية العربية. وحلف بغداد في حقيقته العميقة مشروع مقاومة جديد للوعي القومي النامي في البلدان العربية والمصطدم بمصالح الغرب السياسية والاقتصادية والعسكرية، خصوصاً وقد أصبح هذا الوعي ممثلاً باتجاه متبلور واضح المعالم يقترب يوماً بعد يوم من النظرية التامة في تنظيم المجتمع العربي وتحديد علاقاته بالمجتمعات الأخرى. فمهما قيل في الظاهر من توجه الحلف لمقاومة التوسع العسكري والفكري للمعسكر الشرقي، تبقى الحقيقة الراسخة المؤيدة بالشواهد العملية تدل بوضوح على أن الحلف كان موجهاً ضد التغير في داخل المنطقة لا خارجها، وهو تحول الوضع العربي المتخلف المجزأ الضعيف إلى وضع تقدمي موحد قوى حر. لذلك كان الحلف يدور حول العراق بالرغم من أنه لم يكن أكبر الدول المشتركة فيه في الإمكانيات العسكرية والمادية ولا أكثرها توغلاً في النشاط الدولي. لقد حوّل الحلف العراق، البلد العربي، إلى قاعدة استعمارية تهاجم القومية العربية المتحررة. ولعب حلف بغداد دوراً تطبيقياً لسياسة الغرب التقليدية في النواحي التالية:

أولاً، عزل عن الكتلة العربية جزءاً مهماً ذا إمكانيات مادية وقيادية، كان من الممكن أن يساهم بشكل جدي في تطوير النهضة العربية والتعجيل بنضجها.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٧/ ٩/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

ثانياً، اتخذ منه مجالاً صبت به الدول الاستعمارية مصالحها وأغراضها وجعلت منه وسيلة لتنفيذها في البلدان العربية ككل. فالعراق هو الذي يهدد سوريا لتخضع للغرب ويهدد مصر لترضخ للغرب، وعن طريقة تحبط بريطانيا طلب عمّان الانضمام للجامعة كدولة مستقلة، وبواسطته يتجنب الغرب اتخاذ موقف موحد حازم من قبل البلدان العربية اتجاه إسرائيل، وخلال أجهزته الدعائية يطعن الغرب بفكرة القومية العربية ويسمّم نهضتها وثوريتها وإنسانيتها، وبواسطته يلعب الغرب لعبته في إحباط أي محاولة من قبل البلدان العربية للتفاهم مع دول المعسكر الشرقي لفك الحصار الاقتصادي واحتكار السلاح الذي فرضته الدول الغربية.

ثالثاً، استطاع الغرب عن طريق هذا الحلف شق البلدان العربية على أساس جديد. كان التطاحن والتكتل، في نطاق الجامعة العربية بين الهاشميين ومصر أيام حكم فاروق قائماً على أساس المصالح الشخصية والمنافسة بين الملوك والأمراء على العروش والمناصب، في حين أن الجهتين كانتا متساويتين من حيث التبعية للاستعمار. وبقيام الثورة في مصر وتصفية الوضع الرجعي هناك وتطور الوضع في سوريا نحو التحرر القومي لجأ الاستعمار إلى شق الصف ثانية عن طريق آخر هو مقابلة التحرر بالرجعية والوحدة بالإقليمية، فانبرى الحكم البائد في العراق لمعارضة التيار العربي المتحرر عن طريق حلف بغداد.

أما المواقف العملية التي مارس الحلف بها مهمته الحقيقية فمتعددة، منها الضغط التركي على سوريا، المؤامرات التي دبرها العهد البائد ضد سوريا والجمهورية العربية المتحدة، وقوف دول الحلف ـ خصوصاً العراق ـ موقف المتعاون بالاعتداء الثلاثي على مصر، استعمال بترول العراق كوسيلة لتهديد الجمهورية العربية المتحدة عن طريق مشاريع تحويل الأنابيب لتركيا وغيرها من المواقف.

ولكن السياسة الغربية لم تكتف بمشروع حلف بغداد لتطبيق خطتها العامة في المنطقة، بل تقدمت بمبدأ إيزنهاور الأول لملء ما سمي بـ «الفراغ». إن هذا المشروع قد جاء عقب الانتصارات التي حققتها القومية العربية في الجلاء عن مصر وفشل العدوان الثلاثي وتوسع رسالة الثورة في مصر وتزايد الوعي القومي في سوريا والأردن الذي أجبر الملك هناك على طلب الجلاء وتطهير الجيش من الإنكليز. والواضح من نظرية الفراغ هو اختلال التوازن بين قوة القومية العربية من جهة وقوة الاستعمار الغربي من جهة أخرى بسبب هذه الانتصارات، وإلا

فمن ناحية الشعب العربي، لا يوجد فراغ بل على العكس قد حقق شيئاً من التطور والتماسك والقوة شأنه شأن كل البلدان الأخرى في العالم. ولم يعد خافياً أبداً في أثناء مناقشة المشروع في الكونغرس الأمريكي أنه موجه بالدرجة الأولى ضد أي تبدل في خارطة المنطقة ووضعها السياسي العام، والذي يعني في الحقيقة أنه موجه ضد القومية العربية، ووزارة الخارجية الأمريكية تعرف تماماً أن احتمال خطر الاعتداء العسكري من قبل الاتحاد السوفياتي على المنطقة ضعيف جداً. وفي الواقع جاء مبدأ أيزنهاور بمثابة إقرار من قبل الولايات المتحدة بسياسة بريطانيا في أثناء العدوان على مصر، فالأخيرة قد قالت بضرورة تصفية الثورة في مصر وتيار القومية العربية بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر حتى عن طريق القوة. وجاءت الحوادث تدل على هدف المشروع الحقيقي، فكان مجال تطبيقه الأول هو لبنان. فالولايات المتحدة تعرف تماماً أن المعارضة ترتبط بطريق ما بتيار القومية العربية، وهي قد ثارت وحملت السلاح احتجاجاً على سياسة كميل شمعون الاستعمارية المتآمرة على الجمهورية العربية المتحدة. هكذا ظهرت الدعوة للمحافظة على استقلال الدول العربية ولا سيما الأردن ولبنان، والتي تعني في الحقيقة منع تيار القومية العربية من تبديل أوضاع التجزئة والتخلف والضغط التي تعيشها المنطقة.

وأعقب مشروع أيزنهاور الأول مشروع ثانٍ بنفس الأسس ولنفس الغرض. فجاء الأخير واضحاً بنقاط ست تهدف كلها منفردة ومجتمعة لتجميد الواقع العربي ومنع أي تغيير في أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما سبق وأوضحنا في مقال سابق. واليوم تدور الدول الغربية للحصول على تنازلات وتعهدات من قبل الدول العربية المتحررة، تدور كلها حول نفس القضية مقابل انسحاب قواتها من لبنان والأردن.

كل هذه التطورات تكوّن سلسلة مترابطة الحلقات من المشاريع التطبيقية لتنفيذ نفس السياسة التقليدية القديمة. وإن هي تدرجت في قواتها وعنفها وتباينت في مواعيد توقيتها والجهات التي توجهت لها، فما ذلك، إلا بسبب تطور الوعي القومي نفسه، لا تغيّر السياسة الغربية. إن الذي يتغير ذاتياً هو الوضع العربي، أما الاستعمار الغربي فيندفع كلما حققت القومية العربية انتصاراً جديداً وازدادت قواها واتساعها لتدبير جديد ومشروع جديد يناسب الوضع الجديد. ونحن عندما نقول إن للغرب سياسة تقليدية ثبتت منذ الحرب العالمية الأولى، نعني أنها بقيت تنتج المشاريع المتتابعة وتحفز لتدابير جديدة كلما تغيرت الظروف لتحقيق نفس الغرض ألا وهو منع التحرر العربي وتفتيت القومية العربية.

ـ ٤ ـ

منذ ثورة ١٤ تموز/ يوليو(*)

وقيام ثورة ١٤ تموز قد أدى إلى اختلال التوازن بين مستوى خطة الاستعمار وتطور الوعي القومي. كانت التطبيقات العملية لسياسة الغرب قبل الثورة تدور حول مشروع أيزنهاور والمؤامرات المباشرة ودور العراق في حلف بغداد المعاكس لتيار القومية العربية المتحرر. وبتحرير العراق من الحكم الرجعي الاستعماري اختلت استراتيجية التآمر على الجمهورية العربية المتحدة وأفلتت من فلكه قوة هائلة كانت مجندة ضد الجمهورية العربية المتحدة، وانفصمت أقوى حلقة في حلف بغداد. كل ذلك جعل الخطة الاستعمارية الموضوعة لمواجهة الموقف دون المطلوب وأقل مما يستطيع تعديل كفة الوعي القومي. إذاً فمن المنطقي أن نتوقع خروج الدول الغربية بتدابير جديدة لمواجهة الموقف الذي نتج من الثورة.

ومفيد جداً بهذا الصدد أن نوضح تطور الوضع منذ قيام الثورة لحد الوقت الحاضر. استقبل الاستعمار الغربي الثورة برد فعل معادٍ تمثل بالحشود العسكرية في قبرص والخليج والإنزال في الاردن والحملة الصحافية ضد حكومة الثورة، خصوصاً خطوتها الكبرى بإلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية. وقد لاحظ الغرب أن تدابير قد اتخذت من قبل الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية تلتقي في اتجاه واحد، وتشير إلى وجهة واحدة هي التقارب والتكاتف والدفاع المشترك. فالرئيس جمال عبد الناصر كان جاداً عندما أعلن للعالم أن أي اعتداء على الجمهورية العراقية اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة، ثم تبلور الموقف لأبعد من ذلك عندما التقى الرئيس عبد الناصر بالعقيد عبد السلام محمد عارف وأعلنا سوية الاتفاق الدفاعي المشترك. ولا نقول تكهناً إذا قلنا إن ازدياد الضغط والتهديد للجمهورية العراقية كان سيؤدي بشكل طبيعي حاسم إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، والغرب يعرف ذلك تماماً، يعرفه كمبدأ وعرفه بالتجربة. لذلك فهو بعد أن عرف عملياً أن الضغط سيدفع الجمهورية العراقية إلى علاقات متينة مع الجمهورية العربية المتحدة، وبعد أن توضح له إجماع الشعب على تأييد الثورة ومساندتها أرخى القبضة قليلاً فتواترت الاعترافات بالجمهورية الجديدة وأطلقت

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٨/ ٩/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

الأرصدة المالية المجمدة وظهرت تعليقات إطراء على الوضع الهادئ في الداخل في كبريات الصحف الغربية المطلعة عادة على خفايا السياسة، وأتى مورفي بزيارة ود واستطلاع إلى بغداد.

إن الموقف الغربي اللين يمكن تفسيره بالنظرة العملية التي يتبعها الغرب. فهو يعرف مدى فساد الأوضاع في العهد البائد وإجماع النقمة الشعبية عليه، وعرف أن الثورة قد استقبلت بتأييد شامل من الجميع وأنها تتمتع بثقة الشعب من جهة وبإسناد الجمهورية العربية المتحدة من جهة أخرى وكل أحرار العالم، وإزاء هذه القوة وصل الاستعمار الغربي للإقرار بأن أي محاولة لضرب الثورة عسكرياً، بشكل مباشر الآن، سيكون مصيرها الفشل والخسارة الجسيمة. لذلك فهو قد وجد نفسه مضطراً للاعتراف بالأمر الواقع واستبعاد أي تدبير عدواني مباشر في الوقت الحاضر.

ولكن هل يعني ذلك أن الغرب قد تنازل عن سياسته التقليدية وغيّر موقفه من البلدان العربية؟ ليس من المنطقي ولا من الواقعية أن يكون ذلك، إذ لا يوجد سبب نظري ولا دليل عملي يؤيده. إذاً فما هي التطبيقات الجديدة التي ينوي الغرب الخروج بها لمواجهة الموقف؟ هناك طرق عديدة لضرب القومية العربية، والاعتداء المسلح واحد منها فقط.

كتبت روز اليوسف مقالاً في عددها الأخير عن محاولة الغرب لإيجاد خلاف بين القاهرة وبغداد أبرزت فيه الكثير عن حقيقة الموقف. إن الغرب مستعد للتسليم بواقع الثورة وقبول الحكم التقدمي. فالولايات المتحدة طالما ادعت بأنها تؤيد الإصلاح الاجتماعي وترغب برفع مستوى المعيشة في المنطقة، واليوم، وبعد أن ثبتت الثورة أقدامها وحظيت بالتأييد الكافي، تنبري دول الاستعمار الغربي لموقف مرن يقر بالأمر الواقع ويعترف به، ولكن الموقف المرن ذاته مصمم بالشكل الذي يؤدي في الأمد الطويل إلى نفس النتائج التي تصر عليها السياسة الاستعمارية التقليدية، أي إن المفتاح يكمن في الموقف المرن هو الذي نلمحه اتجاهنا.

فهو من ناحية أنزل جيوشه في لبنان والأردن محاولاً تجميد الوضع السياسي لهذين القطرين من جهة، وتأسيس مبدأ التدخل العسكري عند الحاجة من جهة أخرى، وليفهم الرأي العام أنه جاد في تهديداته ومواقفه العدائية. ومن ناحية أخرى يحاول تخفيف الضغط عن الجمهورية العراقية الجديدة ليحول دون تقربها من

الجمهورية العربية المتحدة، وليوحي للناس أن العلاقة الحالية بين الجمهوريتين لا داعي لتبديلها بشيء.

والاستعمار يعرف تماماً أن مرور الوقت يطوّر معه مصالح وارتباطات وعلاقات تجمّد الواقع الموجود وخارطة المنطقة. إن مجرد مرور الوقت بحد ذاته عامل مساعد على تثبيت وضع التجزئة الموجودة حالياً.

وبجانب عامل الزمن والتطور الطبيعي يحاول الاستعمار أن يقوم بدور إيجابي في تثبيت هذا الواقع، فيمد يد المساعدات الاقتصادية، ويوجه دعايته المغرضة، ويعمل على الصعيد الدولي لتثبيت دعوة عدم التدخل من قبل أي دولة بشؤون الأخرى وفكرة الاستقلال والحرية من السيطرة الخارجية، ويكون قاصداً من كل ذلك تجميد الوضع السياسي الحاضر في البلدان العربية ومنع أي تغيير قومي في خارطة المنطقة، وبالتالي سد الطريق أمام حركة القومية العربية.

إن التطبيقات الاستعمارية الجديدة لمواجهة الموقف قد عرفت خطوطها العريضة بسبب قصر المدة التي مضت على الثورة. إنها تقوم على التطمين وتخفيف الضغط والتوجيه الثقافي وتحبيب فكرة الاستقلال الإقليمي من جهة، والتلويح باحتمال التدخل العسكري عن طريق ضرب الأمثلة من جهة أخرى. وقد يخرج بمشاريع جديدة إذا ما ثبت قصور الإجراءات المتخذة عن مجابهة الموقف الجديد.

ـ ٥ ـ

نظرية التفتيت في السياسة الاستعمارية(*)

كشفنا في المقالات السابقة النقاط التالية عن قضية الاستعمار في البلدان العربية.

أولاً، للغرب سياسة تقليدية ثبتت منذ الحرب العالمية الأولى من حيث المبدأ، لذلك فمن الخطأ القول بوجود سياسات متعددة من وقت لآخر. ومهم أن نذكر أن سياسة الاستعمار لم تتغير بقيام ثورة ١٤ تموز بل على العكس قد ازدادت إصراراً.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩/٩/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

ثانياً، ترتكز السياسة التقليدية هذه على فكرة منع قيام نهضة قومية في هذا الجزء من العالم وتصريف التيار القومي المتحرر وامتصاص حيويته وطاقته وتحويله لغير وجهة التكتل والتجمع والتحرر.

ثالثاً، أما الخطط والمشاريع التي صممها الاستعمار في فترات التطور السياسي للمنطقة، فمتنوعة بحسب نوعية الظروف الموجودة. فكلما حققت القومية العربية تقدماً في قضية النهضة واختل التوازن خرج الاستعمار بتطبيقات جديدة تناسب المستوى الجديد للقضية.

رابعاً، ليس العدوان المسلح الوسيلة الوحيدة لتحقيق هدف السياسة التقليدية بل هو أحد الأساليب.

وعلى ذلك فإن كان التدخل المسلح مستبعداً في الوقت الحاضر بالنسبة إلى الثورة فلا يشترط أن يعني ذلك بالضرورة تنازل الاستعمار نهائياً عن أهدافه البعيدة، بل العكس من ذلك.

إن الخطة الاستعمارية بعد ثورة ١٤ تموز/يوليو قد لا تضم مشروعاً للاعتداء المسلح الآن، ومع ذلك فهي مصممة على مقاومة تيار القومية العربية.

عندما طبّق الغرب معاهدة سايكس ـ بيكو وقسم البلدان العربية وقام الحكم الوطني في العراق، وبعدها في مصر وسوريا ولبنان نمت فكرة الانصراف للإصلاح الداخلي في كل من هذه الدويلات على انفراد، وأخذ الحاكمون والملوك ينادون بضرورة الأخذ بالأمر الواقع والعمل على تقوية وترقية الأوضاع المحلية وجعل الحكم الوطني مستعداً لحمل عبء النضال العربي لتحرير وتوحيد البلدان العربية. أي إن قضية الوحدة والتحرر العربي بدلاً من أن يحققها نضال شعبي على الصعيد القومي يشترك فيه كل العرب كأمة واحدة، يواجهون الاستعمار ككل كما كان الاتجاه سائراً قبل الحرب وأصبح بعدها يقوم على فكرة العمل عن طريق الدويلات التي قامت بتصميم الاستعمار الغربي. لقد أخذت الفئات الحاكمة تدعي أن الملكية والفئة الحاكمة في العراق مثلاً بعد عام ١٩٢٠ تقول بفكرة تقوية العراق وإصلاح أوضاعه، وأن ذلك إذا ما تم سيجعله قادراً على حمل قضية التحرر والوحدة العربية. ولكن التاريخ والتجربة الحية قد دللت على خطأ تلك الفكرة بدليل فشلها في تحقيق ما كان يؤمل منها.

إن التجزئة بذاتها وضع موضوعي استقطب الجهود والنشاط والاهتمام

وامتص حيوية النضال وطاقته وأحدث تحولاً ذهنياً. وبمرور الوقت استمر وضع التجزئة في التفاعل والتأثير في مجرى العمل الشعبي والنضال حتى استطاع تحويل التيار الوحدوي. إن حلول وثبوت وضع التجزئة لا يمكن تفسيره بخيانة الفئات الحاكمة والمصالح الشخصية للعوائل المالكة فقط، على الرغم من أن ذلك موجود، ولكن وضع التجزئة بحد ذاته قد شجع الميول المصلحية وهيأ الجو المشجع لنمو الوضع وترعرعه.

إن القومية العربية لم تستطع أبداً أن تحقق أهدافها عن طريق التجزئة، بل على العكس قد نجح الاستعمار بإيجاد المعسكرات والتطاحن والتنافس الذي زاد وضع التجزئة ثبوتاً وأدى إلى ضعف وتأخر الأمة ككل، وبالتالي تمكن الاستعمار منها.

وحتى قضية الإصلاح الداخلي والتقدم الاجتماعي لم يستطع وضع التجزئة أن يخدمها بشكل جدي كما ثبت بالتجربة.

إن التطور الاجتماعي لا يتوقف على الرغبات الشخصية للحاكمين وإرادتهم كأفراد، بل على نوعية الظروف الموضوعية المحيطة. إن الذين حكموا العراق منذ عام ١٩٢٠ حتى الآن لم يعدموا بعض الأفراد المخلصين الراغبين في الإصلاح الحقيقي، ولكن إصلاحاً جذرياً لم يحدث، وتاريخنا السياسي عرف الكثير من المنادين بالوحدة، ومن بينهم من كان مؤمناً بها عن صدق وإخلاص، ولكنها لم تتحقق. إن ظروف وأوضاع التجزئة التي فرضها الاستعمار علينا قد ساهمت إلى حد بعيد بجرف هؤلاء وتحويل اهتمامهم للوضع القائم بدلاً من الوضع الذي تريده إرادتهم. إن التفاعل الاجتماعي يقولب الأفراد أنفسهم ويخلق وضعاً جديداً يجبرهم ويجرهم لقبول منطقه ونتائجه.

إن وضع التجزئة الذي فرضه الاستعمار لم يستطع تحفيز التقدم الداخلي والإصلاح لضعف إمكانياته من جهة ولضياع كثير من الجهود في المنافسة والتطاحن بين الدول العربية نفسها ولاندفاع الفئة الحاكمة نحو المصلحة الشخصية بعد أن قبلت بها وتبنتها عندما قبلت وضع التجزئة نفسه. إن العائلة المالكة الهاشمية قبلت وضع التجزئة وعرش العراق لمصلحتها الخاصة، وعملت على إبقاء البلاد متخلفة بنفس الدافع. إن الفئة الحاكمة التي تمسكت بالتجزئة هي نفسها الفئة المستغلة الفاسدة الطاغية التي عاثت في البلاد فساداً.

كان الاستعمار يعرف خطوط التطور في المستقبل عندما فرض التجزئة من

الناحيتين القومية والإصلاحية. فداخلياً فشل الوضع بتحقيق أي إصلاح جذري بالرغم من بعض الاندفاعات والهبّات للإصلاح التي سرعان ما خمد أوارها واستنفدت حيويتها ورجع التيار هابطاً إلى مستواه الأول. وقومياً أدت التجزئة إلى وضع ضعيف متخلف مستسلم للضعف والفساد وعاجز عن رد الاعتداء الاستعماري والصهيونية الغازية.

إن نظرية التفتيت للحركة القومية العربية قد طبقت منذ سايكس ـ بيكو، ونجحت فعلاً في إبقاء البلدان العربية ضعيفة متخلفة، وهي اليوم تحاول أن يكون مفعولها أقوى من قوة التيار التحرري الذي بدأ بالثورة في مصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة، وأخيراً ثورة ١٤ تموز/يوليو. إن السياسة الاستعمارية لا تزال تعمل بنفس النظرة وإن اختلفت الأساليب والتطبيقات.

ويمكننا توضيح مفعول التفتيت والتجزئة في النقاط التالية:

أولاً، إن التقدم الاجتماعي والنهضة لا ينحصران في الإجراءات والتدابير الإصلاحية في الزراعة والإعمار والصحة وتطهير جهاز الدولة وما يشبهها من التدابير التفصيلية بل يحتاجان إلى قوة فاعلة مولدة تخلق المزيد من الطاقة والنشاط والحماسة للقيام بمزيد من الإصلاح، وهكذا تنداح الدائرة وتتعاظم قوتها كلما سارت إلى الأمام. إن النهضة المتسقة النامية المتعاظمة لا يخلقها غير التفاعل القومي واجتماع القوى الهائلة للأمة وتكاملها وترابطها وتفاعلها. إن النهضة الصحيحة تحتاج لحماسة قومية ولإمكانيات وطاقات لا تتوفر إلا بوضع التكتل والتجمع.

إن وضع التجزئة بطبيعته يطوّر مصالح محلية مرتبطة به ومتضاربة أحياناً مع المصلحة العليا. وأحسن مثال على ذلك محاولة العهد البائد إثارة نوازع المصلحة القطرية في موضوع توقف ضخ البترول في أثناء العدوان على مصر بحجة أن ذلك كلف الخزينة العامة خسارة مالية.

إن الاستعمار الغربي مستعد للإقرار بالأمر الواقع وقبول الحكم التقدمي الثوري عندنا كما قبله في الجمهورية العربية المتحدة، لكنه يحاول ضرب النهضة لا عن الطريق العسكري المباشر بل عن طريق التفتيت واستبعاد التكتل العربي الذي من شأنه جمع القوى الثورية والتحامها وانصهارها بتيار جارف يحقق النهضة ويطرح الاستعمار خرج الحدود إلى الابد.

إن الاستعمار يعرف أن مجرد تجزئة القوة الثورية من شأنه أن يبذر فيها عوامل الركود تدريجياً، ويزرع بينها أسباب التضارب والتنافس، ويسهل للاستعمار الالتفاف عليها وخنقها بالتدريج.

لذلك فإننا عندما نقول بضرورة التكتل والتجمع العربي للقوى الثورية لا نصدر عن مجرد عاطفة أو تعصب أو رغبة مجردة بل عن وعي لإمكانيات التكتل الهائلة في النهضة. إننا نعرف تماماً أن خطة الاستعمار لا تزال تقوم على فكرة التشتيت والتجزئة لأن الوضع المشتت المجزأ هو الذي يستطيع استقطاب الرجعية والمصلحية وتأليبها على الحكم التقدمي ووضعها في جبهة معاكسة له. فكل حكم تقدمي في قطر عربي تقابله رجعية ذلك القطر وقوى الاستعمار الواقفة وراء الحدود. إن تكتيل القوى الثورية في البلدان العربية ضرورة قومية تمس صميم السلامة العامة والمحافظة على الحكم التقدمي نفسه. إن الاستعمار لا يضره أن يقوم في السودان حكم قومي إذا لم يستطع تلافي ذلك، ولكنه يبقى مصراً على بقاء السودان لوحده وتطوير ظروف التنافس والتضارب والتقابل بينه وبين الإقليم الشمالي للجمهورية العربية المتحدة مثلاً.

إن ثورة ١٤ تموز/يوليو قوة ثورية هائلة تحتاجها القومية العربية فهي بالتكتل والتراصف تدفع قضية النهضة العربية إلى الأمام وتحافظ على نفسها بنفس الوقت. إن المثل القديم البسيط «فرّق تسد» لا يزال مقولة يستعملها الاستعمار ويقوم عليها في تعامله مع البلدان العربية، وعلينا أن نعي ذلك خصوصاً في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ أمتنا وبلادنا.

٤٨ ــ حول تنظيم الحكومة الجديد(*)

قامت الوحدة بين سوريا ومصر بفعل تيار القومية العربية المتحرر الذي أصبح اليوم القوة الأولى المحركة للتطور السياسي والاجتماعي في الوطن العربي.

ولم تكن هذه الخطوة التاريخية ممكنة لو أن الأسلوب التقليدي الذي درج عليه الساسة المحترفون استُعمل في تحقيقها. تحققت الوحدة بسبب النظرة الثورية التي قامت عليها الحركة القومية خصوصاً بعد الثورة في مصر.

واجهت عملية التوحيد صعوبات جمة خلقتها الرجعية الداخلية بالاشتراك مع الاستعمار، وأثيرت حولها شكوك من الأوساط المحافظة الانعزالية التي تكيفت مع وضع التجزئة واستفادت منه. وبالرغم من كل ذلك قامت الوحدة باستفتاء شعبي كاسح لم يسبق له مثيل في التاريخ. كل ذلك لأنها اعتمدت النظرة الثورية القائمة على تخطي الصعوبات وتذليلها، وكسر الجمود، والخروج الجريء من الواقع الفاسد الضعيف.

الفرق الجوهري بين الأسلوب القديم في معالجة القضية القومية والنظرة الثورية الجديدة هو هذا: تقوم الطريقة القديمة على اعتبار أن مدى النجاح في تحقيق الوحدة يعتمد على الظروف، وما يمكن تحقيقه هو ما تسمح به تلك الظروف، بينما النظرة الثورية ترفض أن تبتدئ من الظروف بل تعمل لتغييرها بدلاً من التكيف معها. يحوي واقع التجزئة الموجودة الكثير من أوضاع التباعد وعدم التجانس والفروق التي خلقها الحكم الرجعي الاستعماري بمرور الزمن ولا سيما في مصر قبل الثورة، وبه الكثير من المصالح الشخصية والاعتبارات

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٩/٢٩، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

الخاصة ببعض الأفراد والجماعات؛ ولأجل أن تتحقق وحدة صحيحة يجب أن تكون جريئة حاسمة لخلق ظروف الدمج والتفاعل الاجتماعي بين القطرين، أي إن الإجراءات المتخذة يجب أن تكون قوية وجذرية لحد تستطيع أن تتغلب على وضع التجزئة وقواه ومصالحه وارتباطاته، ولذلك اتبعت طريقة تحقيق الربط أولاً وحل المشاكل وتنسيق الأوضاع وتنظيمها في داخل الوحدة وفي ظلها لا خارجاً عنها.

ولكن النظرة الثورية لم تشأ إلا أن تتيح الفرصة لاستعمال التجربة وإعطاء النظرة البطيئة فرصة تختبر بها مدى صلاحها وإمكانيات النجاح التي تحملها، لا لشيء إلا لتصل إلى ما هو في صالح القضية. فقام تنظيم الحكومة بشكل أعطى وضع التجزئة بعض الوزن والأهمية بتأسيس مجلسين تنفيذيين وضعت بيد كل منهما صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة لإدارة شؤون كل قطر على حدة، واقتصرت المركزية على رئاسة الجمهورية فقط.

ومر الوقت فإذا بهذا التنظيم الضعيف يعجز عن مغالبة وضع التجزئة وتياره، ويتوضح به البطء في تحقيق الدمج والتفاعل الاجتماعي، وظهر الضعف في كفاءة الجهاز في تنسيق وتنظيم المرافق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس الوحدة. كل ذلك قد حفز الاتجاه نحو إعادة النظر في التنظيم القديم والرجوع إلى منطق الثورة واعتماده من جديد أساساً لبناء جهاز الدولة. وأعلن في القاهرة ودمشق أن النية معقودة على الاتجاه نحو المركزية أكثر من السابق بتأسيس وزارة مركزية واحدة تضع الخطط والقوانين وتشرّع الإجراءات والبرامج وحصر مهمة المجالس أو الوزارات الإقليمية بالتنفيذ فقط، وإحالتها بالتالي إلى جهاز موظفين توكل إليه مهمة تطبيق الخطة العامة التي تضعها الوزارة المركزية.

إن الاتجاه نحو المركزية بعد تجربة التنظيم القديم المار الذكر قضية مهمة يجب الالتفات لمغزاها الفكري والسياسي العملي.

ففي الناحية الفكرية دللت هذه التجربة على صحة النظرة الثورية وجدارتها في معالجة القضايا القومية إذ قد تبين أن الحلول الضعيفة والإجراءات اللينة تبقى دون قوة الواقع الفاسد، وتعجز بالتالي عن تغيير تياره والتغلب عليه. وهكذا تكون هذه القضية دليلاً آخر يضاف للأدلة الكثيرة على سلامة النظرة الثورية التي تميز القومية العربية المتحررة الحديثة.

وفي الناحية السياسية العملية تدل تجربة الحكم في الجمهورية العربية المتحدة على أن التنظيمات التي تستطيع تحقيق الوحدة العربية الصحيحة يجب أن تكون دائماً من نوعية معينة وأن تكون قوية حاسمة جذرية تتناسب مع قوة وضع التجزئة الذي تريد تغييره.

إنها تدل على أن الثورة القومية تحتاج إلى سياسة ثورية في تطبيقاتها وإلا تخلفت السياسة عن الفكرة وعجزت عن تحقيقها. إن واقع التجزئة يحتاج إلى أن يخضع لوضع قوي تتوافر فيه المركزية في التوجيه والتنظيم والإدارة ليستطيع تذويب ارتباطات التجزئة ورواسبها ومؤسساتها. لا يعود العرب إلى الوحدة إلا إذا عاشوا وضع الوحدة وتفاعلوا بإطارها.

وأخيراً، تدل هذه التجربة الحية في الحكم القومي على رحابة صدر القومية العربية واتساع افقها واستعدادها لتجربة أفكار أخرى تخالف نظرتها ما دامت القضية في حدود الصالح العام ولأجل تحقيق وضع أحسن لمجموع الأمة، ودللت على الأهمية المعطاة للتجربة كوسيلة للوصول للمعرفة المفيدة عن نظام الحكم.

ومن الواضح الجلي أن الاتجاه الجديد يعكس النظرة الثورية للقضية ويشير لسلامة القضية ولاتجاهها في الطريق الصحيح. إن الفكر القومي المبدع والوعي القومي السليم جعل من الممكن إدراك موضع الضعف في التنظيم والاهتداء لطريقة علاجه. إن تجربة الجمهورية العربية المتحدة مفيدة وغنية لكل الأمة العربية في كفاحها الحاضر في سبيل حياة حرة سعيدة موحدة مبدعة.

٤٩ ــ ذكرى العدوان الثلاثي(*)

في مثل هذا اليوم قبل عامين غزت قوات عدوانية أرضنا العربية في الكنانة وغزة، وما كان هذا العدوان بالحدث الذي يبقى بعيداً عن التفاعل الحي مع التطورات والتحولات الجارية داخل أمتنا العربية، وإنما هو مرتبط بها ارتباطاً حياً. لم يكن هذا العدوان نتيجة لتأميم قناة السويس، لأن هذا الحدث التاريخي كان بدوره، نتيجة لسبب أوضح وأعمق، وما كان تأميم القناة إلا تأكيداً لتوافر الشروط الموضوعية لهذا السبب كي يعطي نتائجه كاملة، لذا فإن التأميم، بهذا المعنى، يمكن اعتباره السبب المباشر لهذا العدوان، والمقاصد أو المكاسب التي توخاها المعتدون من عدوانهم أوسع وأكثر من إعادة اغتصاب القناة.

كان العدوان محاولة لخنق القومية العربية التي أصبحت تشكل الخطر المباشر على الاستعمار الغربي، بعد أن تمثلت بمبادئ واضحة المعالم بينة الحدود، وتجسدت بأشخاص تلخصت فيهم حياة الأمة العربية في طورها التاريخي الآن. فكان قصد الاستعمار القضاء على هذه المبادئ وأولئك الأشخاص، لأن ذلك وحده يحقق للاستعمار مصالحه. كان هدف الاستعمار القضاء على الرئيس عبد الناصر وعلى المبادئ والأهداف التي يسعى عبد الناصر من أجلها.

وقد أدرك الاستعمار فظاعة العمل الذي هو مقدم عليه، ولكن الاستعمار وجد أن الثمن يرجح ويبرر تضحيته الضخمة. كما كان يستوجب إجماع كافة دول الاستعمار الغربي على هذا العمل، لذا فإن تلك الدول كلها أيدت في السر أو في العلن هذا العدوان، وإن حاول بعضها أن يخفي علاقته بهذا العدوان وأن يظهر

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

نفسه بمظهر غير الراضي عنه، ولكننا نستطيع أن نجد أكثر من دليل يدفع تلك الدول إلى العدوان، وما كان موقفها حينذاك سوى أنه نتيجة لسوء التقدير. إذ لم يدر في خلدها أن يصمد الشعب العربي أمام العدوان، ولكنها تحسب أنها جولة ويركع الشعب، لذا فإن أمريكا أرادت أن تتنصل ظاهرياً من العدوان، لأن ذل الموقف لن يؤثر في نتائجه.

وإننا اليوم في العراق نحتفل بذكرى هذا اليوم، فنحن جديرون بهذا الاحتفال، ونشارك فيه للمرة الأولى مشاركة حية. إن هذه الذكرى ليست ذكرى لحدث اعتيادي في التاريخ، وإنما هي ذكرى تعبير الأمة العربية عن ذاتها ورسالتها، وما كانت الثورات والانتفاضات السابقة إلا إرهاصاً عن هذا الحدث.

وطبيعي أن يكون لهذا التكشف آثاره العميقة في حياة الأمة العربية في كافة أفكارها، وما ثورة ١٤ تموز/يوليو وانتفاضات عمّان ولبنان وإعلان الوحدة بين سوريا ومصر، إلا نتيجة للانتصار الباهر الذي أحرزته الأمة العربية في المعركة لصد هذا العدوان.

إن هذا اليوم يوم انتصف فيه العرب من الاستعمار، وقد كان نصرنا هذا بفضل تجسيد حياة الأمة العربية في مرحلتها الحاضرة في شخص أبنائها المخلصين الأبرار.

٥٠ ــ المعنى الثوري للوحدة والنظام والعمل(*)

كثيراً ما ننادي بهذه المبادئ دون تثبت من معانيها الصحيحة المنبثقة من الوضع الثوري الذي نعيشه الآن.

فالثورة بوضعها مقاييس جديدة للأمور تفيد من محتوى هذه المبادئ، فهي في وضع طبيعي هادئ متطور تختلف في مضمونها وما تنطوي عليه في وضع ثوري يحاول بألم وجهد التخلص من أوضاع شاذة مريضة والخروج منها إلى وضع سليم متطور بناء. فالوحدة في العهد البائد تختلف بمعناها عن الوحدة في العهد الجديد، وهكذا.

كانت الوحدة تعني تغطية المشاكل والتغاضي عنها وجمع الناس بالمساومة والإغراء وحتى الإكراه، وجمعهم باللفظ والمظهر لا بالقلب والضمير. كانت الوحدة تعني عدم وجود من يخرج على القاعدة الموجودة الدارجة ـ أي النظام الراهن ـ ولو كان ذلك في الظاهر فقط. لذلك سعى العهد البائد إلى الظهور بمظهر المتماسك المتفاهم مع جميع فئات وهيئات الشعب، وإعطاء صفة الهدوء والاستقرار ولو عن طريق ملء السجون بالأحرار وكمّ الأفواه وملء بعضها بالذهب، وعن طريق الدعاية الكاذبة المنافقة المفروضة من فوق على الصحافة والإذاعة وكل وسائل النشر. وكان الغرض من الوحدة هو مجرد تسيير الأمور من يوم لآخر، مجرد المد بحياة الأوضاع الراهنة لا غير.

ليست الوحدة مفروضة من فوق بل تنبع من صميم الشعب، وهي ليست لمجرد تسيير الأمور من يوم لآخر، بل لتحقيق أهداف قومية معينة. فثورتنا تقف اليوم في ظرف داخلي ودولي يتطلب بشكل أساسي مثل هذه الوحدة، فالرجعية

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٢/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

الداخلية لا يمكن أن تذوب وتتلاشى بمجرد تحطيم قمة الجهاز السياسي. فتصفية الطبقة السياسية المحترفة القديمة والجهاز الإداري الفاسد الذي استندت إليه خطوات مهمة، ولكنها لا يمكن أن تكون كافية لوحدها من جهة، ولا ينتظر أن تجري بالسهولة التي قد تتبادر إلى الذهن، فالتطويح بالنظام القديم يحتاج إلى وحدة شعبية تقف وراءه تشد أزر الثورة في خطواتها، وتسد كل ثغرة يمكن أن تنفذ منها سموم التفرقة والدعايات الكاذبة والأقاويل ومؤامرات الاستعمار الأجنبي. والحاجة إلى الوحدة الشعبية ملحة في وضع كوضعنا. فواقعنا الذي نعيش به يتصف بالضعف والتأخر والتخلخل والثورة التي تنبثق في وسط كهذا تحتاج إلى وحدة شعبية متينة إذا أرادت تحقيق برنامج إصلاحي جذري. إذاً فضرورة الوحدة الشعبية تنبع من هاتين الحقيقتين: **أولاً**، إن الوضع الاجتماعي الذي يحيط الثورة ضعيف فاسد. **وثانياً**، إن الثورة مصممة على إحداث إصلاح عميق جريء في هذه الأوضاع، فهذا التقابل بين ضعف الواقع وضخامة الهدف المراد تنفيذه هو الذي يفرض وجود وحدة شعبية متماسكة وقوية لدرجة تصد كل ارتداد تقوم به الرجعية الداخلية ضد الثورة وكل مؤامرة يحوكها الاستعمار للقضاء عليها، وتقف بوجه كل بلبلة وتضارب واحتكاك داخلي يضعف قوة الشعب وموقف الحكومة، ويهدد الجهود والطاقات، ويعرقل برنامج الإصلاح. والوحدة الشعبية المطلوبة الآن موجهة لتحقيق أهداف عامة هي تثبيت أقدام الثورة وترسيخ دعائم الحكم الجديد ليتسنى تهيئة حكم قوي كفوء يستطيع الاضطلاع بأعباء السير بالنهضة إلى النهاية.

ولنأخذ المبدأ **الثاني**، النظام، لتوضيح معناه الثوري. كان مفهوم النظام في العهد البائد يعني السير مع الروتين المتعارف عليه ومعالجة الأمور بالشكل الراهن الذي خلقه الوضع الفاسد. والنظام يعني أن يعمل المواطن بالطريقة التي يسمح بها الواقع والوضع العام، فما تقول وما تعمل نظامي إذا تمشى مع الأصول المرعية والقوانين الجارية المنبثقة من ذلك الوضع. والواقع الفاسد الفقير المنحل لم يكن يسمح بالكثير فهو متعصب متحجر بطيء فوضوي، لذلك فتمشي نشاط المواطن معه كان يعني في الواقع خنق إمكانياته وقتل روح النشاط والإبداع فيه. وباختصار كان النظام يعني الخنق والكبت والقتل النفسي للمواطن النشيط.

في الوضع الثوري الحاضر نحن بحاجة إلى نظام بمفهوم جديد، فالثورة تحتاج اليوم إلى أن تعبئ كل الكفاءات الموجودة لدى المواطنين بجهاز ضخم تتمثل فيه صفات الإخلاص والكفاءة لتنفيذ برنامج الإصلاح، وبهذه العملية نحتاج إلى النظام الذي يكفل الانسجام بين هذه الكفاءات ويوجهها في العمل. فنشاط

المواطنين في شتى النواحي: العمران والبناء والدفاع والخدمة المدنية والتأييد وحتى في الأفراح، نحتاج أن يجرى كل ذلك بنظام يمنع التضارب والاحتكاك وتبذير الجهود والتنافر، ويحقق الانسجام والتوجيه الصحيح. والنظام في عهد الثورة يختلف بأسسه، فهو موجّه لتفتيح الإمكانيات عند المواطنين وتنميتها وتطويرها لا خنقها وكبتها.

فالنهضة تفتح مجالاً واسعاً للمواهب والكفاءات والنشاط والحماسة، فكل مواطن يستطيع أن يصب ما عنده في هذا النهر الغزير المتدفق الذي يغذي النهضة.

ويأتي دور النظام في تفتيح واستخراج هذه الكفاءات وتنسيقها وتحقيق الانسجام والتوافق في توجيهها لخدمة الصالح العام. إذاً فالنظام الثوري هو تفتيح للكفاءات بطريقة تخدم الصالح العام.

فبدلاً من أن يكون نشاط الفرد تائهاً لا غرض له، فردياً يخرج للمجتمع، يصطدم ويهدم ويتعارض مع نشاط الأفراد الآخرين على حساب المصلحة العامة، نريده اليوم أن يصدر من الفرد لينسجم مع نشاط الآخرين ضمن خطة عامة مفصلة لخدمة الصالح العام.

والمبدأ **الثالث** ـ العمل ـ يختلف مضمونه في العهدين. فالعمل في العهد البائد كان يعني العمل الشخصي لنفع الذات من جهة ويعني الحد الأدنى الذي يتطلبه الوضع. فعمل الموظف كان يعني تأدية الروتين بشكل سلبي يحقق فقط الحد الأدنى المطلوب من الموظف الذي تضمن تأديته البقاء في الوظيفة دونما أي اعتبار للإيجابية والكفاءة ونوعية العمل والحرص الصميمي الذاتي على الصالح العام. والعمل بالنسبة إلى الفرد الاعتيادي كان يعني الانصراف إلى شؤون الذات وتحسينها والسهر على المصالح الخاصة، بغض النظر عن المجتمع وما يتعرض له من نكبات وما يقاسي من محن وآلام. وباختصار كان العمل يعني أن تخدم لنفسك بأقل ما يمكن من العمل.

هذا المعنى الهزيل للعمل لا ينسجم مع روح الثورة ولا يساعدها على النجاح. إن وضع الثورة يحتاج إلى أن ينمو ويترعرع في كل مواطن الحب العميق للعمل لأجل الصالح العام، ذلك الحب الذي يشعر الفرد أنه يعمل لا لنفع نفسه فقط، بل لكل الشعب، وأنه يقوم به لا لأنه مجبر على ذلك، بل بدافع داخلي هو ضميره الحي. نحن نحتاج إلى أن نطور موقفاً نفسياً وفكرياً يجعل من العمل الجدي الكفوء فضيلة يصبو الجميع إليها، ويحاول كل مواطن أن

تتمثل فيه، وأن نغرس في الجميع النشاط والجد ونقضي عل الكسل والتقاعس.

إن تطوير هذه الروح ذو أثر كبير جداً في تنمية اقتصاداتنا واستغلال مواردنا والاستفادة القصوى من إمكانيات شعبنا في شتى نواحي الإبداع والفن والعمران والبناء. والمعنى الثوري للعمل ينصبّ على المصلحة العامة بدلاً من الخاصة، أي إنه يحوّل وجهه، وهو في العمل، من الذات إلى المجموع. أي إن خدمة الذات يجري تحقيقها عن طريق خدمة المجموع. فالجيل المضطلع بمهمة بناء المجتمع الجديد الذي قامت الثورة لتحقيقه يتطلب أن يتوجه لخدمة الصالح العام ونكران الذات وتنمية نوع من الجندية العامة المتقشفة. فمرحلة البناء الأولى تحتاج إلى كبت نداء الذات والتوجه لخدمة المجموع.

وثمة نقطة أخرى لا بد من توضيحها. إن العمل المثمر البناء الذي تحتاجه الثورة لا ينحصر في نطاق واحد ولا يقتصر على ناحية معينة. ليس العمل السياسي هو المجال الوحيد للخدمة ـ رغم أنه في مقدمتها اليوم. الفلاح والعامل والتلميذ والموظف والكاسب والمهندس والطبيب وربة البيت كلهم يستطيعون المساهمة في بناء المجتمع الجديد كل في نطاق اختصاصه. هذا لا يعني أبداً التقليل من الاهتمام في الشؤون العامة، بل على العكس من ذلك تماماً.

تحتاج المرحلة الثورية الحاضرة إلى وعي جماهيري عام يصل كل حنايا المجتمع بكافة فئاته وهيئاته بالشؤون العامة والتطورات السياسية ومجرى السياسة العامة للبلاد. وبضوء هذا الوعي والتفهم لقضية الوطن الكبرى يساهم كل فرد في مجال اختصاصه بدعم وبناء المجتمع الجديد وتنفيذ برنامج الحكومة الإصلاحي. وبعبارة أخرى تتطلب الثورة العمل الجدي في مختلف الحقول المستند إلى وعي صحيح لشؤون البلاد العامة ووضعها السياسي الداخلي والخارجي ليكون عمله ورأيه صادرين عن تفهم واطلاع.

هذا المفهوم الثوري للنظام والعمل مختلف تمام الاختلاف عن مفهوم العهد البائد. وتفسير ذلك بسيط. خلق العهد البائد الفاسد قيماً ومفاهيم من نفس نوعيته، فجاءت فاسدة هزيلة. وقامت الثورة ضد ذلك العهد لبناء مجتمع سليم جديد متطور ولذلك جاءت قيمها منسجمة مع روحها تدفع للتقدم والرقي الاجتماعي.

٥١ ــ رسالــة الجمهوريــة(*)

تراكمت عوامل التأخر في الأوضاع بشكل شامل عميق وصل أجهزة الحكم ومؤسساته السياسية والاقتصادية والفكرية متجسداً بإدارة فاسدة مفسخة غير كفوءة وإرهاب سياسي خانق استهدف القضاء على كل معارضة للوضع، وتسميم منظم لثقافة الشعب ورأيه العام، واستغلال لثروات البلاد وموارد الدولة من قبل الأقلية المتنفذة، وسياسة خارجية تخدم مصالح الاستعمار الغربي وتعاكس الاتجاه القومي المتحرر في الوطن العربي، وتتآمر على الجمهورية العربية المتحدة. هذا التخلف والفساد الشامل العميق قد حرك إرادة الخير في الشعب ونبه وجدانه الحي، فقامت الثورة تلغي ذلك العهد وتستهدف إحداث تغيير جذري في أوضاع البلد يدفعه نحو الوحدة العربية والتحرر والإصلاح الاجتماعي. وقامت الثورة بخطوتها الأساسية الأولى فألغت النظام الملكي وأعلنت الجمهورية، وابتدأت بتصفية الطبقة السياسية المحترفة التي ارتكز عليها العهد البائد.

هذه الصفة الرئيسة للثورة هي المنطلق الفكري لفهم اتجاه الحكم الجديد وأسسه التي يتفرع منها مضمونه في الحكم والإدارة والسياسة العامة. فالانقلاب الذي قام ليس إلا ثورة عميقة في حياة الشعب، لأنه نبع من آلام ومآسي الفساد العميق الشامل ونفذته إرادة الشعب الصميمية. فهو ليس مجرد محاولة لتغيير الأشخاص الحاكمين حركتها عوامل شخصية ونفذتها قوة السلاح المادية المجردة عن قوة إرادة الحق في الشعب.

من هذا المعنى العميق في المصدر والأهداف للثورة تنبثق رسالة الجمهورية،

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٧/ ٧/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

فهي تستهدف بشكل رئيس مساندة عملية النهضة الشاملة التي نقف على أبوابها اليوم عن طريق خلق وتطوير ثقافة قومية شعبية مضمونها الوحدة العربية والتحرر والتقدم الاجتماعي والاقتصادي والقيم الإنسانية العليا.

للعهد البائد أسسه الفكرية التي يجب أن توضح وتفصل مضامينها وكيف أنها غذت الواقع الفاسد وربطت أجزاءه، والثقافة العامة بها الكثير من ترسبات الفساد وقيمه ومفاهيمه تحتاج إلى المعالجة والتصفية. وعملية النهضة القومية البائدة تحتاج إلى فكر نشيط يستطيع تحليل النسيج الاجتماعي والمنطق الذي ينظمه، والذي بدونه تبقى عملية النهضة تائهة تعتمد على التجربة والخطأ بدلاً من التخطيط المنظم الواعي.

هذا هو محتوى رسالة الجمهورية.

أما أسلوبها فمرتبط وصادر عن أهدافها. فهي في خدمتها للنهضة القومية المتحررة لا تعتمد غير البحث عن الحقيقة لأن الثورة ليست إلا توضيحاً لحقيقة الشعب الأصيلة.

أي إن أسلوبها ملتزم بقضية النهضة لا الأحوال الطارئة العابرة السطحية. وفي نطاقها تتسع لجميع الراغبين بإخلاص بخدمة هذه القضية والعاملين فعلاً لتدعيمها وبنائها، فهي بذلك منفتحة في خدمتها للنهضة لا ضيقة منغلقة.

ورسالة الجمهورية البناءة تحدد أسلوبها الإيجابي وتنفي عنها السلبية التي تحركها العوامل الشخصية وهواجس الهدم والتشفي والضغائن ومجرد النشاط الكلامي.

هذه هي رسالتنا وأسلوبنا واتجاهنا، نعرضها للشعب بثقة وإخلاص وصراحة، تحركنا رغبة أكيدة صميمة في العمل والتعاون والتساند لخدمة النهضة القومية المتحررة.

٥٢ ــ الاستعمار الأمريكي والأزمة في لبنان(*)

لا يخشى الاستعمار شيئاً في هذه المنطقة قدر خشيته من تنبه الوعي القومي المتحرر المندفع بروح ثورية والقائم على نظرة جذرية للأمور.

ففي آسيا وأفريقيا يدب الآن وعي قومي واضح المعالم، يهدف إلى الاستقلال والسيادة التامة والتحرر والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والجمهورية العربية والجمهورية العراقية والهند وإندونيسيا أمثلة رائعة لذلك.

إن الاستعمار الغربي استطاع بنظرته الواقعية التوصل إلى تشخيص الخطر الحقيقي المباشر على مصالحه ونفوذه في المنطقة، ألا وهو القومية العربية. لذلك لجأ إلى كل الأساليب، حتى الاعتداء المسلح، لتشتيت هذا التيار وخنقه في بدايته.

إن الأزمة في لبنان واضحة من حيث أسبابها، فمهما قيل من تعليلات تبقى الحقيقة الواضحة هي أن الاستعمار بقيادة الولايات المتحدة قد لاحظ تخلخل الوضع في لبنان بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة وانهيار المبررات لكيانه المصطنع، لذلك وقف بكل أسلحته وقواه وراء كميل شمعون ونظامه وضد المعارضة التي تمثل الاتجاه القومي المتحرر.

إن معسكر شمعون وشارل مالك والرجعية الداخلية والاستعمار الأمريكي يعرفون لماذا يقاومون المعارضة، إنهم يقاتلون باسم المحافظة على استقلال لبنان من التدخل الأجنبي المزعوم ويعرفون في صميمهم أن ذلك يعني منع التقاء لبنان مع الجمهورية العربية المتحدة، ودخوله حظيرة الوحدة العربية الشاملة.

وبعد انهيار عهد شمعون لجأ الاستعمار إلى خطة رهيبة فتاكة تقوم على

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٦/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

تسليح الرجعية وإشعال نار الفتنة الطائفية. إن الجيش الأمريكي قد سلح الكتائب وأمدها بالمال ووعدها بالمساندة والتأييد ضد حكومة السيد رشيد كرامي منعاً لأي خطوة قد تتخذها الحكومة في سبيل التكتل العربي وتحقيق الوحدة الشاملة. إن الاستعمار الأمريكي يحاول مقاومة القومية العربية عن طريق تحريك المصالح الإقليمية والادعاء بالدفاع عن مصالح وحقوق قسم من المواطنين ضد القسم الآخر وتشجيع الطائفية واستخدامها وسيلة لشق الصف وإشعال الفتنة. إنه يحاول ضرب فكرة الوحدة العربية بالمصالح الرجعية والإقليمية والطائفية ومختلف العصبيات الضيقة، لأن فكرة الوحدة تقدمية، ترفع مجموع الشعب العربي فوق الأنانيات والعصبيات والفروق الزائفة المصطنعة، وتنقل ولاءهم لكيان كبير قوي ولمجموع الأمة، ولأنها ثورية في أسلوب نضالها ضد الاستعمار والرجعية، وجذرية في نظرتها إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. إن تحقيق الوحدة العربية هو القضاء النهائي المحتم على الاستعمار في هذه المنطقة واقتلاع الجذور القبلية والإقليمية والطائفية.

تعكس الأزمة في لبنان الصراع بين الشعب من جهة، والاستعمار وحليفته الرجعية من جهة أخرى، بين الشعب الذي عرف مصيره العربي الموحد وحقيقة وضعه في الوطن العربي ومصلحته الحقيقية الأصيلة وبين الاستعمار الذي يقاتل في سبيل نفوذه وامتيازاته وسيطرته ومصالحه الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

وهكذا تتوضح حقيقة الوضع المضطرب غير المستقر في البلدان العربية. إن عدم الاستقرار في المنطقة نتيجة لتدخل الاستعمار ووجوده بدرجات متباينة في الأقطار العربية، الأمر الذي يخلق الاصطدام والاختلاف في السياسة العربية.

إن الاستقرار لا يتم إلا بتحرير الوطن العربي بشكل نهائي من كل آثار الاستعمار بشتى ألوانه وأشكاله، عندها يتحقق الانسجام والوحدة في السياسة، وتتوافر عوامل الازدهار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. إن الأمة العربية ذات أهداف موحدة ومصير واحد، أما التضارب والاختلاف في سياسات الأقطار العربية فليس إلا مظهراً لتدخل الاستعمار. إن الاختلاف سطحي سيزول بزوال الاستعمار بشكل نهائي.

٥٣ ــ النضال في الجنوب العربي(*)

يعتقد الكثيرون خطأ أن تأخر الوعي في الجنوب العربي قد سبب تأخراً في النضال الشعبي وأن الثورات التي حدثت في السابق في البعض من المحميات كانت نتيجة لنزاعات على الحكم والرئاسة أكثر منها نزوعاً إلى التحرر والاستقلال. . ولكن الحقيقة التي يجهلها الكثيرون من المعنيين بالسياسة تغاير الظن الخاطئ. إذ إن الشعور الوطني هناك حادّ وواسع ومنظم، وما حوادث البحرين حين أضرب الشعب العربي هناك إضراباً رائعاً تجلى فيه التنظيم والاستجابة الكلية من قبل كافة أفراد الشعب إلا دليل على عمق الحس الوطني وابتعاده عن كونه نضالاً في سبيل استرداد الحكم والنفوذ.

وطبيعي أن ينال هذا الوعي العربي نصيبه من قوة الدفع التي هيأها له مولد الجمهورية العربية وقيام ثورة العراق. . وفي الحقيقة، إن هذا النضال يحتاج إلى تنظيم عربي أكثر من أي شيء آخر. . لأن فشله في السابق يعود بالدرجة الأولى إلى بعثرة النضال وعدم قيامه على أساس جبهة واحدة وقيادة واحدة في كافة المحميات والمشايخ في الجنوب.

وقد علمتنا التجربة في شرقنا العربي وفي المغرب أهمية هذه الجبهة ودورها الخطير في تحقيق الأغراض والمطاليب الوطنية. إن توحيد هذا النضال لا يعني جمع نضال شعب عُمان إلى نضال البحرين إلى نضال بقية الأقطار العربية، وإنما يعني إيجاد نوع جديد من النضال يختلف في النوع والدرجة ويقضي على كافة احتمالات استغلال أي ثورة في أي قطر لمنافع جزئية وسطحية يحصل عليها قطر

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٩/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

آخر. بالإضافة إلى القوة التي يهيئها مجرد الجمع من ناحية الكمية وسعة الجبهة التي تفتح ضد الاستعمار بحيث يصعب عليه توقع زمان ومكان الضربة.

إن إيجاد نوع من التنظيم العالي بين أجزاء الجنوب كافة أمر غدا ضرورياً جداً للإجهاز على الاستعمار البريطاني من دون أن ينال فترة استراحة يستعيد فيها قواه. كما إن هذا التنظيم لا بد أن يؤسس ارتباطاً وثيقاً مع الحكومات الثورية في الجمهوريتين، يحث على تأمين كافة احتياجات الثورة في الجنوب. إذ إن تلك الثورة يجب أن تكون لاهبة منظمة تحمل كل متطلبات الاستمرارية المتزايدة.

إن الاستعمار البريطاني نظراً إلى طول خبرته الاستعمارية قد شعر بخطر متزايد منذ قيام الثورة في عمان، كما شعر أن الخطر المباشر الذي يتهدده يكمن وراء توحيد النضال، فسعى بدوره إلى عمل مضاد يعتقد أنه يضعف هذا التوحيد، لذا فقد لجأ إلى تحقيق نوع من الاتحاد بين الفئات الحاكمة، يؤمن لها بقاءها عن طريق تعاونها على ضرب الثورات ومطاردة الأحرار مطاردة جماعية. إن مجرد تفكير الاستعمار بذلك يوجب علينا القيام بالخطوة المقابلة، على أن تكون حازمة وجدية ومتناسبة مع التطور التاريخي وأوضاع الاستعمار الجديدة. وقد تستفيد الثورة في الجنوب حتى من هذه الأوضاع الجديدة إذا ما جاءت بشكل منظم على مستوى عال.

٥٤ ــ مؤامرات الاستعمار في الجنوب العربي(*)

إن وحدة النضال العربي ضد الاستعمار، لم تكن تقتصر على جزء من الوطن العربي من دون آخر، ولم تكن الحركة القومية التحررية، في ثوريتها وعنفها عاجزة عن الوصول إلى جزء من شدة الوطأة الاستعمارية ومهما بلغ تعنّت الرجعية أو مظاهرها من فقر وجهل ومرض.

وكان جنوب الجزيرة العربية من أول أجزاء وطننا التي بليت بالاستعمار بصورة مفضوحة صريحة، وكان دخوله تلك الأجزاء وسيطرته عليها ـ مثلاً تاريخياً من أمثلة السيطرة الاستعمارية ـ ففي الجنوب العربي نشاهد تآلفاً كاملاً بين الاستعمار الذي يحكم فعلاً وبين الرجعية المحلية التي تبنت كل أساليب الاستعمار ومظاهره. وحتى هذا الحكم الاسمي أو المظهر المحلي لم يكن ثابتاً، بل كان بحاجة إلى دعم أدبي وقانوني، وكان ذلك بشكل اتفاقيات للحماية ومعاهداتها التي تمت في أحلك فترة مظلمة في تاريخ شعبنا العربي، والتي جعلت لبريطانيا حجة تحاول بها التمويه أمام العالم لستر احتلالها واستغلالها المكشوف لذلك الجزء من وطننا العربي على الرغم من رغبات شعبه.

والحركة التحررية العربية التي كان أول أعمالها كشف التناقضات الموجودة بين مصالح الاستعمار وحليفته الرجعية المحلية من جهة، ومصالح الشعب العربي ومطامحه في الحرية والعدالة وإزالة الحواجز المصطنعة بين أجزاء الوطن الواحد من جهة أخرى، لعبت دوراً رئيسياً في شحذ مقاومة الشعب العربي في جنوب الجزيرة ضد الاحتلال الأجنبي والسيطرة المحلية التي تسانده.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

وحركة الجنوب العربي الاستقلالية، لم تكن حركة منفصلة في أهدافها ومطالبها عن حركة النضال العربي التي تعم جميع أجزاء وطننا، ولذلك فإنه على الرغم من تردّي الأحوال وانعدام الثقافة عند الغالبية العظمى من أبناء ذلك الجزء من الوطن، فإننا نجد في حركة المقاومة التي شنها ضد الاستعمار نفس الصلابة والشدة التي شهدناها في معارك الشعب في بور سعيد والجزائر وكل جزء آخر من وطننا.

إن هذا الترابط بين النضال العربي جعل من ثورة مصر عوناً كبيراً لحركة التحرر العربي، وكان قيام الجمهورية العربية المتحدة دعامة قوية توجهت نحوها أنظار المكافحين من أبناء الجنوب العربي، لأن في تأسيسها خرجت آمال العرب في الوحدة الشاملة والتحرر من دور التخطيط إلى مرحلة البناء، كما إن ثورة العراق الجبارة لعبت وستلعب دورها التاريخي في دعم ذلك النضال وتوجيهه نحو النصر المحتم.

إن هذا الصراع وصرامته من جانب المكافحين من أبناء شعبنا تقابله قوى الاستعمار والرجعية متحدة، فقد شهدناها في لحج مهزلة كبرى مثلها الاستعمار، وذلك في قراره يمنع سلطان لحج من الرجوع إلى وطنه، واليوم يقوم البريطانيون وعملاؤهم بتمثيل الفصل الأخير من هذه المهزلة وذلك بمحاولة تنصيب سلطان جديد على لحج.

ولكن هذه العملية حتى وإن نجحت اليوم، فإنها لا بد لاقية المصير نفسه الذي لقيته العروش التي أوجدها الاستعمار، والشخصيات التي خلقها لتكون له صنائع وخدماً. لقد كانت ثورة مصر العربية حافزاً لاستمرار روح المقاومة في الجنوب العربي، وقد كانت الأحداث التي تلت الثورة في مصر والتي تتمثل في تأميم القناة والعدوان الثلاثي ثم بالأخير إعلان الجمهورية العربية المتحدة قد أعطت للنضال في الجنوب غذاء روحياً زادت جذوته اشتعالاً ثم انبثق صباح ١٤ تموز/ يوليو الخالد فكانت ثورة العراق الظافرة. فازداد الكفاح العربي في الجنوب قوة وتفاؤلاً بالنصر وحماسة للجهاد. وهكذا ترابطت حلقات النضال العربي في كل أرض العروبة.

أما الاستعمار فإنه ينتظر الآن نهايته.

٥٥ ــ ثورة الجنوب العربي(*)

إن الأنباء الواردة من عدن تشير إلى أن الجنوب العربي كله على أبواب ثورة شعبية شاملة لا تختلف في جوهرها عن ثورة شعبنا في الجزائر.

فالإضرابات في عدن ما زالت مستمرة والمظاهرات لا تزال في الشوارع تطالب بحرية الشعب واستقلاله عن مستعمريه.

ولن يقتصر ذلك على عدن، بل إنه سيمتد ليشمل كل المناطق الواقعة تحت النفوذ البريطاني في الجنوب العربي والخليج، ولن تخمد ثورة هذا الشعب حتى يحقق أهدافه كاملة في التحرر والوحدة. وإن القومية العربية التي حققت انتصاراتها الهائلة في بور سعيد وفي الجمهورية العربية المتحدة، وفي العراق لا بد أنها ستحقق انتصارات أخرى مكملة في كل منطقة يخيم عليها الاستعمار، ولسوف يكون الجنوب العربي والخليج مسرحاً لبطولات جديدة في معارك الحرية كتلك البطولات التي خلدها شعبنا في الجزائر طوال الأربع سنوات الماضية.

وبريطانيا التي ما فتئت، عن طريق الوسائل والأساليب كلها، تعمل على أن تخضع هذا الشعب لإرادتها وتسيير أموره ومقدراته، لصالحها سوف تضطر، أمام بسالة العشب وتصميمه على الاستقلال، أن تخضع هي نفسها لإرادة هذا الشعب في أن يحيا حراً تحت ظل القومية العربية التي يؤمن بها إيماناً عميقاً ويناضل من أجل تحقيق أهدافها.

من المعلوم أن بريطانيا، بعد فشلها المستمر في السويس وفي العراق، حين تحطم حلفها التعيس بقيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو، وبعد انسحاب جيوشها من

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٥/ ١١/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

الأردن، هي الآن تركز على المناطق التي تسيطر عليها سيطرة كاملة في الجنوب العربي والمحميات. ومن الناحية الاستراتيجية تعتبر بريطانيا مستعمرة عدن نقطة شديدة الحساسية، وبخاصة أن قبرص لم يعد الاعتماد الكامل عليها ممكناً نظراً إلى الثورة الملتهبة فيها ضد الاحتلال البريطاني.

وبالإضافة إلى أن أهمية قبرص كقاعدة استراتيجية للهجوم على الشرق الأوسط، بدأت تضعف بعد أن تحررت أكثر دول هذا الجزء، والبعض الآخر في طريقه إلى التحرر في وقت قريب.

وعدن من جهة أخرى تحتل مكاناً بارزاً في استراتيجية بريطانيا كمركز حساس يشرف على المستعمرات البريطانية في أفريقيا من جهة، والمحميات ودول الخليج من جهة أخرى. هذا زيادة على الأهمية التجارية التي تتمتع بها عدن بالنسبة إلى بريطانيا وبخاصة وجود مصفى النفط الذي يزوّد الناقلات البريطانية بالبترول الضروري على مدخل البحر الأحمر. ثم إن هناك كثيراً من الأسباب التي تشد بريطانيا بقوة إلى المنطقة ولذلك فهي، لحماية مصالحها الاستعمارية، ستتكالب على البقاء ولن تتورع في استخدام أي وسيلة مهما بلغت وحشيتها لإبقاء الجنوب العربي ودول الخليج تحت نفوذها. وفعلاً، حاولت في الماضي ولا تزال تحاول إقامة اتحاد فيدرالي بين مشايخ لمحميات الهدف منه خلق جهاز مركزي يخضع مباشرة للحاكم البريطاني في عدن. ولم تتردد بريطانيا في خلع سلطان لحج عندما عارض هذا الاتحاد وعبّر عن رغبته ورغبة شعبه في الاستقلال.

إن الاتحاد الفدرالي وحده لن يفيد، فهو في طريقه إلى الفشل قبل أن يبدأ، ولكن مهما كان نوع المحاولات التي ستتبعها بريطانيا لتحكم تلك المنطقة، فإن الشعب لن يخدع، ولسوف يثور بعنف وقوة ليحقق للجنوب العربي النصر ضد أي محاولة للتلاعب بمستقبله. وإن القومية العربية التي تغلغلت عميقاً في نفوس الشعب العربي في الجنوب سوف تنتصر وتحقق أهدافها في الوحدة والحرية لأبناء شعبنا المناضل هناك.

٥٦ ــ الحرب هي أقصى درجات النضال ضــد العــدوان(*)

في البداية يسرني أن أعبر عن بالغ الشكر باسم مجلة «آفاق عربية» على موافقتكم على إجراء الحوار على الرغم من ضيق الوقت وكثرة المسؤوليات. ويجري هذا الحوار بمناسبة عيد ميلاد حزبنا المناضل، حزب البعث العربي الاشتراكي في السابع من نيسان/ أبريل. واحتفالاتنا لمناسبة عيد ميلاد السيد الرئيس القائد المناضل صدام حسين. ولقد آثرت المجلة ألا يكون الحوار مباشراً، وإنما في أجواء المناسبة. ومن خلال ما تفجره هذه المناسبة من تطلعات وآمال وفي ضوء الأحداث الجسام التي يمر بها قطرنا المناضل في مواجهة العدوان الإيراني والمخاطر التي تهدد أمتنا العربية.

آفاق عربية:

■ أبدأ بالسؤال الأول وهو يتعلق بنظرة الحزب إلى العلاقة بين الشخصية العربية الجديدة والنضال: فلقد أولى حزب البعث العربي الاشتراكي بشكل خاص اهتمامه لمسألة بناء الشخصية الجديدة للفرد العربي كمنطلق، إلى جانب منطلقات أخرى لتحقيق نهضة أمتنا العربية وتجديد عطائها الحضاري وبلوغ هدف إقامة المجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد. واعتبر أن الشرط الأساس لبناء هذه الشخصية ولتفجير طاقات الإبداع لدى الأمة هو النضال.

كيف تنظرون إلى هذه المسألة في ضوء انتصار العراق وصموده بوجه البربرية الخمينية طيلة ست سنوات من الحرب؟

د. سعدون حمّادي:

ـ أنا في الحقيقة مسرور أن أتحدث إلى هذه المجلة المهمة، المجلة الملتزمة

(*) نُشرت هذه المقالة في: **آفاق عربية**، السنة ١١، العدد ٤ (نيسان/ أبريل ١٩٨٦).

بالدعوة إلى فكرة القومية التقدمية ذات المحتوى الاشتراكي، ويسرني أن أتحدث إليها عن أمور فكرية متعددة وعن أمور فكرية خاصة تتصل بالمرحلة التي نمر بها.

في ما يتعلق بهذا السؤال، حزب البعث العربي الاشتراكي منذ بداية تأسيسه بالرغم من أنه لم يكن يقصد تأسيس مدرسة فكرية أو فلسفة لكنه كان يهدف إلى تأسيس حركة سياسية ذات أهداف قومية، وقد خاض في مجال الفكر وأوضح العديد من الأسس الفكرية التي تقوم بها نظرية البعث العربي الاشتراكي.

من هذه الأسس أن البعث قد اهتم بإرادة الإنسان. واعتبر أن إرادة الفرد؛ وإرادة الإنسان هي عامل أساسي وجوهري في تطور التاريخ.

هذا يصبح ذا معنى عندما نقابله ونقارنه بفكرة الجبرية التاريخية التي قالت بها الماركسية. . . الماركسية تعتبر أن فكر الإنسان انعكاس لظروف خارجة عنه، هي ظروف الإنتاج. وأن هناك تطوراً حتمياً لا دخل لإرادة الإنسان فيه، يتطور المجتمع بفعله من مرحلة إلى مرحلة أخرى.

هذه النظرة رفضها الحزب من الأساس ولم يعتبر أن هناك أي شيء حتمي غير النزعة الخيّرة في الإنسان للتقدم، أما كيف يحصل هذا التقدم؟ وما هي الصور التي يتشكل بها؟ ما هي المراحل التي يأخذها؟ فهذه من صنع إرادة الإنسان الحر.

ولذلك تحدث حزب البعث العربي الاشتراكي منذ البداية عن فكرة الانقلاب وكان يقصد بالانقلاب إحداث انقلاب فكري ونفسي في شخصية الفرد العربي لأنه اعتبر أن عوامل التأخر في المجتمع العربي ليست عوامل مؤسساتية أصابت المؤسسات فحسب، وإنما اعتبر أن تلك العوامل أصابت الفرد كذلك.

ونظرة البعث العربي كما تعلم من الأساس اعتبرت أن النضال الذي يعني مغالبة الواقع والصراع مع الواقع الفاسد وتحمل المعاناة التي تتطلبها مقاومة هذا الواقع، اعتبرت النضال هو الوسيلة لتجديد فكر الفرد وإحداث الانقلاب المطلوب في داخله.

من هذا الأساس. . النضال كذلك يتفاوت في صوره وفي حدته وقوته ومداه، فلذلك اعتبر البعث العربي الاشتراكي النضال في المرحلة السلبية أو المرحلة السرية أقوى على تغيير الفرد من المرحلة الإيجابية، فإذا ما أتينا إلى الحرب التي هي أقصى درجات النضال حدّة حيث يقترب الإنسان في أتونها من الموت، وليس من التعذيب أو الحرمان أو الألم أو التعب، وإنما يقترب من الموت. فإن الحرب ضد العدو هي أقصى درجات النضال. وعليه وبسبب طول هذه الحرب وقسوتها فإني

شخصياً أعتبر، (ولو أني اعتبر أن الحرب هي عامل سلبي لأن فيها خسائر مادية وخسائر بشرية وإعاقة للتطور) أن الحرب لا تخلو من جوانب إيجابية. والجانب الإيجابي فيها هي أنها عرضت شعبنا لهذه التجربة، لتجربة النضال لأقصى وبأقصى صوره، لذلك فأنا أعتقد بأن الفرد في العراق قد صهرته الحرب وقد غيّرت من تفكيره وغيرت وضعه النفسي، وبالتالي سلوكه، وهو الآن أكثر شعوراً بالوطنية وأكثر شعوراً بقيمة الأرض، وأكثر التصاقاً بالمبادئ منه عمّا كان عليه قبل الحرب. لهذه الأسباب فإني أعتبر أن الحرب ضد العدوان الفارسي هي ضرب من ضروب النضال التي تعرّض لها شعبنا ومارسها، وأعتقد أن الفرد وبمقدار ما ساهم ويساهم في هذه الحرب بشتى الأشكال، بذلك المقدار، يكون قد حقق بنفسه هذا التغيير الجذري الذي تحدث عنه الحزب إلا وهو تحقيق الانقلاب.

الذي يبدو أن هناك ميلاً في التاريخ عموماً إلى التقدم نحو زيادة سيطرة عامل الخير في الإنسان، وهذا هو الذي يفسر النهضات التي حدثت في التاريخ، وهو نفسه الذي يفسر ظهور الأديان، وظهور المخترعين والمفسرين وكل حركات الإصلاح الجماعية والفردية.

هذه الظاهرة لا تبدو لي قانوناً، ما عدا ذلك هذا الميل الذي هو غير مستمر وغير متصل إنما به انقطاعات وبه صعود. . . وهبوط. لكن الخط البياني لهذا الصعود والهبوط كما يبدو من استقراء التاريخ هو خط صاعد. هذا بنظري هو الشيء الحتمي الوحيد، فالإنسان حر وإرادته الحرة هي التي تقرر ما عدا ذلك، . . . نعم الطبيعة فيها قوانين ولو فحصنا الطبيعة المجردة الفيزياء والكيمياء وغيرها من مظاهر التطور الموجود بالطبيعة وخارج الإنسان لوجدناها لا تخلو من ميول خير وميول شر بنفس الوقت.

على كل حال التطور العلمي في مجال الطبيعة قطع شوطاً كبيراً، واكتشفت قوانين إلى حد بعيد في الطبيعة، ولكن فهم الطبيعة البشرية لا يزال لحد الآن في بداياته. ولحد الآن لم يقطع العلم مرحلة طويلة وكبيرة في مجال اكتشاف القوانين التي تتحكم بالطبيعة البشرية، ولا تزال الطبيعة البشرية غير مفهومة فهماً كاملاً أو على الأقل ليست مفهومة بنفس مستوى ودرجة فهم العالم المادي أو عالم الطبيعة المادية.

آفاق عربية:

■ دكتور سعدون، تحدثتم الآن عن قانون التطور والتغيير كقانون يحكم حركة التاريخ البشري، وفعلاً أكدت مسيرة البشرية أن هذه سمة ثابتة في تاريخها

من أقدم المراحل حتى الوقت الحاضر. ماذا عن الجدل كقانون أيضاً يحكم نفس الحركة التاريخية وبالانطلاق من الإنسان.. الجدل ليس بالمعنى الماركسي وإنما بمعنى التشابك والتأثيرات المتبادلة بين مختلف الظواهر؟؟

د. سعدون حمّادي:

ـ أنا أعتقد، أنا قلت إنه إذا كان المقصود بالجدل هو الصراع فالصرع قطعاً موجود بين عاملي الخير والشر في الإنسان وكذلك في الطبيعة. فموضوع التناقض والصراع هذا موجود، بين الإنسان والطبيعة أيضاً، فالإنسان يحاول أن يسيطر على نفسه ويحاول أن يسيطر على الطبيعة.

هذا الصراع من صفاته بأنه غير منقطع أي غير محدود وإنما متصل ومستمر في كل التاريخ. لكن هذا شيء مختلف عن الفكرة الجدلية عند هيغل أو عند ماركس التي هي شيء آخر. أنا ألاحظ نحن في أدبياتنا أيضاً نستخدم هذه الكلمة الجدلية والعلاقة الجدلية، إذا إن المقصود فيها الصراع داخل الإنسان وفي الطبيعة وبين الإنسان والطبيعة، فهذا سليم وكلمة الجدلية في الفكر الفلسفي أخذت معنى معيناً أي معنىً اصطلاحياً، ومن الصعب علينا أن نستخدمها ولا نقصد بها ما درج عليه الفكر الفلسفي عندما يستخدمها. فإذا كان المقصود بالصراع فأنا أعتقد أنه السمة الأساسية في الكون والمجتمع.

آفاق عربية:

■ أنتقل الآن إلى السؤال الثاني.. في كتاباتكم الأخيرة دعوة على نحو خاص إلى تجديد النضال من أجل الوحدة وتعزيز حركة النضال القومية ما يعني ضمناً أن هناك انحساراً في الحركة القومية الثورية على الأقل مقارنة بسنوات الخمسينات والنصف الأول من الستينات. من جانب آخر شهدت السبعينات وأواخرها بالتحديد وإلى الوقت الراهن من يروّج لمقولة فشل الخيار القومي وعجزه عن تحقيق أهداف النضال العربي المعاصر.

والسؤال أين تكمن أسباب الفشل؟ في الخيار القومي ذاته أم في تجارب قومية بعينها؟ بمعنى آخر، ما هي تقديراتكم... لمستقبل الخيار القومي في النضال العربي المعاصر؟

د. سعدون حمّادي:

ـ أنا أعتقد أنه من الصحيح القول إن هناك انحساراً في الفكر القومي، بدليل أن الكتابات عن هذه القضية كماً ونوعاً قد أصبحت قليلة. السبب هو أن

الفكر العربي عموماً، وهذا مما يؤخذ عليه، أنه درج على أن يعكس الوضع العربي بدلاً من أن يؤثر فيه. فعندما يكون الوضع العربي صاعداً سياسياً وقومياً، ينشط الفكر في مجال بحث قضية القومية العربية والوحدة العربية.

وعندما يحدث انحسار سياسي ينحسر تبعاً لذلك الفكر في حين أن العكس يجب أن يكون. نلاحظ انه بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة نشط الفكر القومي وكثرت الكتابات القومية. بعد فشل هذه التجربة انحسر الفكر القومي. أنا أعتقد أن هذا الوضع مخطوء ولا يدل على شيء غير ضعف في الفكر العربي يحوّله إلى مجرد ترجيع صدى الحوادث السياسية بدلاً من أن يكون هو المحرك لها والمسيطر على توجيهها.

القضية القومية، قضية الوحدة أولاً؛ أنا أعتقد أنها هي القضية المصيرية الأولى وهي أهم قضية تواجه العرب الآن. فبالإضافة إلى كونها التعبير السياسي عن الوجود القومي الموحد للأمة، فإن أمرين أساسيين يعتمدان عليها هما الأمن القومي العربي والتنمية الاقتصادية العربية. وبدون الوحدة القومية لا يمكن أن يضمن الأمن القومي العربي، ولا يمكن للوطن العربي أن يحقق تنمية اقتصادية صحيحة لأني أنظر إلى التنمية ليس على أساس أنها تحسين لمستوى المعيشة بشكل ما وإنما حصول ذلك التطور الاقتصادي الذي بموجبه يستطيع الاقتصاد أن ينتج لا فقط السلع الاستهلاكية وإنما السلع الإنتاجية، أي السلع التي تستخدم لإنتاج سلع أخرى. يعني ليس إنتاج السكر بل إنتاج المصانع التي تنتج السكر.

إن الوضع العربي المجزأ عاجز عن ذلك، وهذا واضح لا يحتاج إلى دليل. بعد مرحلة معينة لا يمكن تأسيس صناعات أخرى بسبب ضعف وصغر السوق المحلية. هذا في مجال صناعة السلع الاستهلاكية، أما في مجال السلع الإنتاجية فالقضية أصعب بكثير، إذ لا يود الآن قطر عربي تستطيع سوقه أن تتحمل تأسيس صناعة لإنتاج السلع الإنتاجية. لأن هذه السوق صغيرة وضعيفة جداً ومعروف الآن أن التقدم المهم في العالم المعاصر يحصل ضمن الكتل الاقتصادية الكبيرة.. يحصل ضمن الولايات المتحدة.. ضمن السوق الأوروبية المشتركة.. وضمن الدول الاشتراكية... حتى دول العالم الثالث كلها متجهة بدرجة أو بأخرى نحو التجمع والتكتل، ولو أنها لم تنجح تماماً في ذلك لكنها تريد ولا تستطيع. فدول آسيا كوّنت تكتلاً.. دول أفريقيا كونت تكتلاً، دول أمريكا اللاتينية كونت تكتلاً، البلدان العربية كونت تكتلاً، ولكن لم تستطع هذه الدول في العالم الثالث أن تتغلب على أوضاعها إنما نشوء هذه التكتلات دليل إضافي على أنها تعرف هذه

الحقيقة وتسعى إلى بلوغها وهو اعتراف بأن التجميع وإنشاء الكتل الكبيرة هو الوسيلة الصحيحة للتقدم الاقتصادي.

في السنين الأخيرة هناك عوامل سلبية حديثة في الوضع القومي، الحوادث السلبية أهمها فشل وحدة ١٩٥٨ بين سوريا ومصر، واتفاقيات كامب ديفيد. هذه الأحداث أدت إلى حصول إحباط نفسي عربي، يضاف إلى ذلك الوضع العربي الحالي والصراع بين الأنظمة العربية والانقسامات العربية والعوامل السلبية الأخرى، كلها أدت إلى خلق جو من التشاؤم يعكسه الفكر العربي مع الأسف بالصورة التي ذكرناها، ولو أني أعتقد أن الوضع العربي الحالي لا يخلو من بعض الإيجابيات القومية.

فإذا ما قارنا وضع تونس والجزائر والمغرب قبل عشرين سنة بوضعها الحالي من حيث تفاعل هذه الأقطار مع المشرق العربي لوجدنا أنه حصل تقدم في هذا المجال لمصلحة الفكر القومي. فهذه الأقطار كانت معزولة عن الجسم العربي بينما هي الآن أكثر تفاعلاً، كذلك فإن زوال نظام السادات الذي كان يهدد بإخراج مصر ليس فقط سياسياً وإنما بشرياً من الجسم العربي، فالآن مصر بالتدريج وبدرجات متفاوتة هي اقرب إلى البلدان العربية والقضايا القومية مما كانت عليه في عهد السادات.

فالفكر العربي الحالي يعاني هذا الوضع، بوصفه فكراً مرجعاً صداه، وفكراً منفعلاً أكثر منه فاعلاً ولذلك أعتقد أن هناك واجباً ومسؤولية على كل القوميين والمؤمنين بالفكرة القومية التقدمية أن يقاوموا هذا الوضع الشاذ وأن يحاولوا تحريك الاهتمام بفكرة الوحدة العربية وفكرة القومية العربية من أجل مقاومة هذا الوضع السلبي.

هل احباطات الوضع العربي الراهن ونقائصه وفشله دليل على فشل الوحدة أم دليل على فشل التجزئة؟

أنا أعتقد أنه دليل على فشل التجزئة، إذ كيف ولماذا تحمل الوحدة احباطات الواقع العربي؟ على العكس الوضع العربي الحالي مترد وهو لم يحصل بوضع وحدوي بل هو نتيجة التجزئة. وهو الدليل على فشل التجزئة وليس دليلاً على فشل الوحدة.

الفشل في جبهة مقاومة الصهيونية، استمرار الحرب العراقية الإيرانية، اعتداءات إيران على البلدان العربية واستهتارها بالوضع العربي، الفشل في مجال التنمية الذي تشهده بلاد عربية كثيرة. المشاكل العربية الداخلية.. هل سببها الوحدة أم سببها الواقع العربي المجزأ؟

أنا أعتقد أن مسؤوليتها هي دليل على فشل التجزئة أكثر مما هي دليل فشل الوحدة.

آفاق عربية:

■ دكتور سعدون، ألا يثير هذا الحديث الذي تفضلتم به حول طبيعة ودور الفكر العربي القومي المعاصر وكونه انعكاساً للوضع العربي المتردي والمتدهور، ألا يمكن أن يثير استنتاجاً بطريقة معكوسة، كأن نقول: لماذا لا يكون الوضع العربي المتدهور هو في أحد جوانبه أو في بعض أسبابه نتيجة لقصور الفكر القومي المعاصر، وهو قصور متأتٍ كما يذهب إلى ذلك بعض الكتّاب القوميين، أولاً من عدم امتلاك تصور نظري، وثانياً، عدم اتفاق التيارات القومية على وحدة تصور سواء في ما يتعلق بتشخيص الواقع أو في ما يتعلق بالصورة المنشودة للواقع، وبالتالي نستنتج أن عناصر الضعف أو القصور في بناء الفكر العربي المعاصر القومي هي أيضاً ساهمت في تفاقم حالة التدهور في الوضع العربي بدل أن نقول فقط إن الفكر العربي انعكاس للوضع العربي المتدهور؟

د. سعدون حمّادي:

ـ الفكر العربي ضعيف ومحدود التأثير... **أولاً** ضعيف للسبب الذي أنت ذكرته وهو أن الفكر العربي لم يستطع أن يقدم حلولاً مفصلة للتصور الذي يمكن أن يكون عليه مجتمع الوحدة وكيف تتحقق هذه الوحدة.

كونه محدود التأثير، كذلك هذا صحيح، فالفكر العربي الحالي **أولاً** بسبب اتساع نطاق الأمية. المجتمع العربي الآن لا يقرأ كله، وهذا له علاقة بالمسألة.. نحن لدينا في الوطن العربي مجتمعان في الحقيقة... مجتمع يقرأ ويكتب ويتأثر بالفكر، ومجتمع خارج هذا النطاق نهائياً.. ولا يصله أساساً من الفكر القومي إلا الشيء البسيط عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، أما الفكر المكتوب فأثره محدود جداً على هذا الجزء من مجتمعنا العربي.

ثانياً: لا تزال وسائل الإعلام في البلدان العربية إلى حد ما مشدودة إلى الأمور والأحداث السياسية اليومية ومشدودة إلى التسلية إلى حد ما، وكذلك هي إلى حد ما مقيدة. لذلك ما يدخل بقنواتها من الفكر القومي قليل. إذاً كل هذه العوامل صحيحة، لكن العامل الأساسي أن المفكرين العرب ترتفع معنوياتهم وتنخفض مع ارتفاع السياسة وانخفاضها بينما ينبغي أن يكون العكس هو الصحيح، فالمؤمن بفكرة الوحدة يفترض ألا يتأثر بأوضاع التجزئة والتدهور، وإنما على العكس من ذلك، يجب أن تعمق هذه الأوضاع إيمانه بالوحدة وبالفكر القومي وأن تضاعف من حماسته واندفاعه لمقاومة الوضع المجزأ الراهن.. لأنه سبب كل الشرور ومصدرها..

آفاق عربية:

■ السؤال الآخر يتعلق في أن التجربة الخمينية وضعت ظاهرة الإسلام في مواجهة العروبة، واستندت إلى هذا الموقف في تبرير سياستها العدوانية تجاه العراق والأمة العربية. هل يمتلك هذا الموقف أسساً موضوعية؟ بتعبير آخر، هل يؤدي هذا الإصرار المتعنت إلى غير تشويه الإسلام؟

د. سعدون حمّادي:

ـ يسرني أن أقول إن هذا الموضوع بحث إلى حد ما في الوسط الفكري العربي مؤخراً، وأقيمت عنه العديد من الندوات.

أولاً، لا بد من التأكيد أن الخمينية بالذات تحمل مشاعر في موقفها هي من دون شك نتيجة لموقف مسبق من العرب، هو موقف عدائي. وهذا ما ندعوه بالشعوبية ويعني الموقف العدائي من العرب وهو موقف غير ودي، موقف ترجع جذوره القديمة إلى الأسباب التي تعرفونها وهي أن العرب قد حطموا عندما أتوا بالإسلام، الإمبراطورية الفارسية القديمة وانتقل طبيعياً النفوذ والحكم إلى الدولة العربية بدلاً من الأنظمة القديمة.

الشيء الآخر هو الفهم الخاطئ لدى الخمينية للإسلام، الإسلام ليس ككل الأديان.. الإسلام دين اقترن بنهضة امة. فالإسلام طقوس وروح الطقوس معروفة، لكن المهم هو معرفة روح الإسلام وجوهره... روح الإسلام هي النهضة، نهضة العرب ونهضة الأمم الأخرى التي اعتنقت الإسلام، فأي وضع للإسلام مقابل لموقف عدائي من العرب والعروبة معناه أن التشديد على الطقوس وليس على روح الإسلام وجوهره.

فالفكرة الخمينية أو الفكرة التي تدعو إلى إقامة مجتمع على أساس الطقوس وباسم الدين وبذريعة بناء المجتمع كما كان قبلاً في صدر الإسلام هي في الحقيقة فكرة ليس من الصعب تفنيدها، بل تُفنّد بكل سهولة.

تفند بالسؤال البسيط التالي: هل يعقل أن مجتمعاً من المجتمعات أو المجتمع البشري يمر عليه أربعة عشر قرناً ولا يتطور في تفاصيل نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ هل يوجد شيء من هذا النوع؟

إذاً كيف يمكن بناء مجتمع الآن على غرار مجتمع كان موجوداً قبل أربعة عشر قرناً؟

كيف؟ كذلك الفكرة التي تحملها الخمينية هي محاولة إيجاد تفسير بشكل قسري ومصطنع لكل ما موجود في العصر الحديث على أساس أنه موجود في النصوص القديمة.. هذه ناحية. الناحية الأخرى الادعاء بأن تركنا وابتعادنا عن النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كانت سائدة قبل أربعة عشر قرناً، هو سبب تأخرنا وبمجرد الرجوع إليها ستحدث المعجزة والعمل السحري وستنقلب أوضاع مجتمعنا من حالة التأخر إلى حالة التقدم.

هذه عموماً التبريرات التي تقف وراء الفكرة الخمينية.

وأجدني أقول بهذا الصدد إن الإسلام نفسه لم يقل ولا بأي مكان بمسألة ثبوت نظام اجتماعي واقتصادي بعينه وبشكل مطلق. والعصور الإسلامية كلها شهدت تطوراً مستمراً في الأنظمة. فهناك شيء يؤخذ في وقت من الأوقات ويترك في وقت آخر.. وشيء غير موجود يؤخذ بعد اكتشافه، ولذلك إن بناء المجتمع العربي الجديد أو المجتمع الجديد على أسس عصرية هو أمر سليم وصحيح ولا يتناقض إطلاقاً مع روح الإسلام.

الإسلام فيه قيم وله روح وله محركات روحية أساسية. هذه شئنا أم أبينا تبقى ولا تحتاج إلى تأكيد، لأنها موجودة وموحية ومؤثرة في المجتمع العربي بغض النظر عن أي اعتبار آخر ولا تحتاج إلى دعوة خمينية لتؤكد وجودها وديمومتها. وأنا أعتقد أنه لولا الحرب، وهذا ما سيحدث بعد الحرب، إذ عندما تنتهي الحرب، ستوضع الخمينية في موضع غاية في الحراجة، ستكون بين أمرين، إما أن تطبق ما كانت تقول به وبالتالي تخلق مجتمعاً يعلم الله كيف سيكون شكله وستخلق لها شتى المشاكل والاضطرابات أو أنها تتلاءم مع العصر وبالتالي يسقط الادعاء كله ويسقط المبرر لكل هذا الهرج والمرج الموجود مع الخمينية... إن الذي أنقذها وأجّل هذه المحنة هو الحرب. فلذلك إن مسألة وضع العروبة ضد الإسلام والإسلام ضد العروبة، هذه عملية غير نزيهة بالأساس لأن فيها شعوراً مسبقاً وهو شعور عدائي ضغين شعوبي على العرب، وبها كذلك فهم مغلوط لمعنى الإسلام ومعنى المجتمع المسلم.

فمن دون شك البعث العربي الاشتراكي يريد إقامة مجتمع عصري أسسه الروحية الإسلام والأديان السماوية والقيم الروحية المتوارثة التي هو موجودة في المجتمع العربي.

هذه النظرة، نظرة فيها حل أساسي للمشاكل وهي تقوم على فكرة المجتمع القومي المستمر المتصل بالماضي المنفتح على العصر.

أما الفكرة الخمينية فهي في مأزق إذا كانت تقول يجب تطبيق المجتمع الإسلامي كما كان قبل أربعة عشر قرناً، فمعناه أنه لا حد للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عليها أن تُوجِدَ لها حلولاً ولكنها لن تستطيع أن توجد لها الحلول. أو إنها تقول لا؛ نأخذ بالعصر الحديث، ونأخذ بهذا وذاك من عناصره ثم نطورها وعندها يسقط الادعاء نفسه.

إذاً ما هي المسألة التي يثار حولها الجدل؟ إذا كان بالإمكان تطوير النظام نفسه وقبوله بشكله الحديث. إذا كان مسألة أخذ الجزية من غير المسلم أمر لا يجوز وإنما أخذ فكرة المواطنية، المواطنة الصحيحة والمساواة بين المواطنين ككل، وإذا كان الأخذ بفكرة أن المجتمع الدولي مقسوم إلى دول على أساس قومي وأن هذه الدول يجب أن يقوم بينها حسن جوار وعدم تدخل بالشؤون الداخلية وحرية اختيار أنظمتها. إذا أخذ بكل هذه الأمور إذاً ماذا بقي للخمينية؟ أما إذا كانت تريد أن تأخذ جزية وتلغي النظام المصرفي وتحجّب النساء وتمنع التعليم عن المرأة وتأخذ بفكرة «تصدير الثورة» مثلما خرج المسلمون في السابق لجعل كل العالم إسلاماً فإن على إيران خميني أن تخرج لكل العالم وتجعله إسلامياً. بمعنى آخر إذا أُخذ بالنظام الذي كان قائماً في صدر الإسلام اجتماعياً واقتصادياً، وكذلك في العلاقات الدولية، فماذا سيكون عليه الوضع في إيران؟

عليها أن تغزو الاتحاد السوفياتي، تغزوه وتغزو كل من هو غير مسلم، وأن تنشر الإسلام في كل العالم بالقوة.

الإسلام في ذلك الوقت شيء، والآن الإسلام شيء آخر بعلاقاته الدولية.

فهذا الغلط الفظيع، وأقصد المأزق الذي ستجد الخمينية نفسها فيه لن يتضح تماماً إلا بعد الحرب لأنه آنذاك تزول مبرراتها الحالية وتوضع أمام الأمر الواقع وتصبح مطالبة بوضع الصيغ التفصيلية التطبيقية التي زعمت أنها جاءت تبشر بها.

أنا أذكر حادثة أنه أيام ما كان رجائي رئيساً للجمهورية قدم مشروع قانون عقوبات إلى مجلس الشورى الإيراني يقوم على أساس القصاص، والمشروع نشرته صحافة العالم، ويقضي إذا جرح شخص شخصاً آخر، فيجرح الجارح بنفس طول وعرض وعمق الجرح. قدم هذا المشروع وأخذته صحافة العالم فوجدوا أنفسهم أنهم سيتعرضون لفضيحة لا حد لها واضطروا أن يغضوا النظر عنه.

مثل هذه الموضوعات ستنفتح عندما تنتهي الحرب وستثار بوجههم تساؤلات من داخل نظامهم ومن بين شعوبهم تقول إما أن تكونوا كحركة خمينية تحققون

ادعاءكم أو لا مبرر لكل هذه الضجة. . وإذا كان المقصود بناء مجتمع عصري على أساس ما يلائم الناس فهذا شيء مقبول وعندها لا مبرر للخمينية. أو إن الخمينية تصر على تطبيق المبادئ التي تعلن عنها ويحصل لها ما يحصل من مأزق وإشكالات لن تقوى على تحملها وحلها.

تعقيب ـ دكتور، بالإضافة إلى ما تفضلتم به فإن الرغبة الخمينية أو التطلع الخميني إلى بناء مجتمع على الطريقة السلفية، قد واجه الاختلافات والتناقضات حتى في إطار القيادات البارزة لنظام خميني. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الموقف من قانون الإصلاح الزراعي، فهناك تيار يطالب بمصادرة أراضي الإقطاعيين، وخصوصاً أعوان نظام الشاه والحاشية والهاربين وكبار الملاك من منطلقات إسلامية وعلى أساس أن الأرض لمن يزرعها، بينما مجلس حماية الدستور يعارض ذلك، ورفض المصادقة على القانون وأيضاً زعم أن رفضه من منطلقات إسلامية.

معنى ذلك أنه حتى في إطار الصيغة السلفية التي يطمحون إلى تحقيقها وفي إطار قيادتهم ذاتها تخضع القضايا إلى مختلف الاجتهادات والتأويلات التي تسبب لهم عدم الاستقرار والعجز عن تقديم تصور واضح وموحد للمجتمع الذي يبشرون ببنائه، وهذا يفتح الباب لنوع من الصراعات والتكتلات والاجتهادات لا حدود لها وبالتالي من الصعب القول إن هناك تصوراً أو تفسيراً موحداً حتى داخل الفئة الخمينية عن الإسلام على مستوى التطبيق ما يعمق المأزق فعلاً.

آفاق عربية:

■ دكتور، ننتقل إلى سؤال آخر. . . في أحد أحاديث السيد الرئيس القائد صدام حسين أشار إلى أن العمى الإيراني التقى بالعيون الصهيونية. فما هو في تقديركم حجم العامل الخارجي للإصرار الخميني على مواصلة الحرب؟ وأقصد بالعامل الخارجي البواعث والتأثيرات غير الإيرانية؟

د. سعدون حمّادي:

ـ نظام الخميني نظام متشبث بالحكم إلى حد بعيد جداً، وعندما نقول هذا الكلام يجب أن نضيف إليه أنه لأول مرة تتاح لفئة رجال الدين الفرصة لتسلم الحكم في بلد كإيران. وفئة رجال الدين في إيران فئة من وسط متخلف كما هو واضح ومتعطشة للسلطة، وهذه العوامل كما يبدو تدفع هؤلاء الناس عندما تقتضي مصلحة بقائهم في الحكم لعمل كثير من المحرمات التي يتورع عنها غيرهم، ويبتعد عنها.

فعلى الرغم من كل هذا الحديث عن الدين والإسلام نجد أن النظام مثلاً لا يتورع عن استخدام الكذب المشتط الواسع.. في إعلامه الخارجي وفي إعلامه الداخلي. ألا تعيّن هذه الظاهرة شيئاً ما؟ ألا تلفت النظر؟ فهل يجيز الدين الإسلامي الكذب؟ لو أخذت الإعلام الإيراني على أيام الخميني، ليس فقط هو بمستوى أي نظام آخر، بل هو يكذب بمستوى آخر لم يعرفه أي نظام آخر، لا نظام الشاه ولا كثير من الأنظمة في العالم.

طيب.. كيف استطاع هذا النظام أن يلائم في داخل نفسه بين مبادئ الدين المعروف موقفها من الكذب وبين هذه الجرأة في استخدام الكذب على نطاق لم يعرف له مثيل ولا نعرفه في كل المنطقة؟ إذاً هذا النظام يعني انه ذرائعي إلى درجة يبدو معها انه على استعداد لاتخاذ المواقف والسياسات التي يحرمها الدين أو التي تكون متناقضة تماماً مع ادعاءاته إذا تطلّب بقاؤه في السلطة ذلك. وعليه فإن انكشاف قضية التعاون العسكري والتسليحي بينه وبين إسرائيل، أنا شخصياً، لم تكن مفاجأة لي. أنا أعتقد أن هذا النظام في داخله قام بعملية تبريرية وانتهى منها، وهي أنه في سبيل القضاء على خصمه وهو النظام في العراق يبيح لنفسه ويقنعها بأن كل ما يتخذه من سياسات بما في ذلك التعاون مع الكيان الصهيوني هو شيء صحيح.

هذا يذكرني بموضوع، أن الوسط الديني في إيران نمت في داخله منذ قديم الزمان فكرة التقية وهي تبرير الكذب وهي أن تبيح لنفسك أن تكذب وأن تدّعي وأن تؤيد حاكماً وأن تظهر خلاف ما تعتقد وما تبطن. هذا عبارة عن رغبة عملية في الوصول إلى الهدف بطرق غير منسجمة مع الدين ومع المبادئ. فلذلك انا أعتقد أن النظام الإيراني يقدم على تبرير التعاون التسليحي بينه وبين الكيان الصهيوني داخل نفسه على أساس أن هذا يجوز وهو نمط من أنماط التقية وأنه في سبيل الحصول على النصر على العدوّ الذي هو بنظره العراق يجوز له أن يتعاون مع إسرائيل. وأعتقد أن هذه العملية التلاؤمية قد أجراها النظام الإيراني داخل نفسه ووصل إلى أنها ممكنة ومباحة.

العامل الخارجي في النظام الإيراني عامل مضاف، انا لا أعتقد أنه هو العامل المركزي، العامل المركزي هو رغبة النظام في التوسع والخروج إلى الخارج وتحقيق فكرة تصدير الثورة، والعوامل الشخصية الذاتية لشخص خميني وعلاقته معروفة بالعراق وبنظامه وبحزب البعث، فهناك عامل فكري وهو تصدير الثورة وعامل ذاتي يتعلق بشخص خميني وانفعالاته الذاتية. فالعامل الخارجي عامل

إضافي تلعب الصهيونية فيه دوراً مهماً وتلعب فيه الأنظمة العربية المتحالفة معه دوراً كذلك، دوراُ تشجيعياً ودور مساعدة مادية وتسليح ودور تقديم النصح والإرشاد وإعطاء الآمال والمعلومات المضللة عن مدى قوة النظام في العراق.

فهو على العموم عامل إضافي وليس عاملاً أساسياً في استمرار الحرب، فاستمرار الحرب عامله الأساسي هو رغبة هذا النظام في التوسع وفي تصدير أفكاره وقواته إلى المنطقة.

● **تعقيب:**

صحيح أن النظام مدفوع باعتباراته الخاصة لشن العدوان على العراق ولمواصلة الحرب ضده، لكن أعتقد أن القوى الإقليمية غير العربية وفي المقدمة إسرائيل، ثم هناك بعض القوى الأخرى إضافة إلى القوى الدولية، المعروف أن لديها أهدافاً كما يبدو من مجرى الأحداث، تشترك مع النظام الإيراني في الاتفاق على ضرورة شن الحرب ضد العراق والعمل على استمرارها بأقصى فترة ممكنة. ومن جملة هذه الأهداف التي يمكن اعتبارها قواسم مشتركة بين مجموعة القوى الإقليمية والقوى الدولية المعادية للأمة العربية، تعطيل التنمية التي بدأ العراق يحققها على نطاق واسع، والتي تفتح آمالاً معروفة على مستويات مختلفة وتحجيم، إن لم يكن إلغاء، دور العراق الذي برز اعتباراً من مؤتمر قمة بغداد في دعم القضية الفلسطينية.

وهناك هدف آخر مثلاً، هو الحيلولة دون بروز العراق كمركز قوة إقليمي عربي بما يعنيه بروز هذا المركز من معانٍ كثيرة أقلها انه يشكل الدولة القاعدة أو الإقليم القاعدة بحسب بعض التعبيرات. ثم ما يترتب على ذلك من حالة نهوض في الحركة القومية وبالتالي إلغاء الفرص المتاحة للمصالح وللنفوذ الأجنبي في هذه المنطقة.

إضافة إلى ذلك إن المنطقة بحد ذاتها تشكل أحد المواقع الحيوية جداً في الاستراتيجيات الدولية.

كل هذه العوامل، ربما، تشكل تفسيراً وراء اندفاع الخميني للعدوان والاستمرار بالحرب، وبالتالي لا يمكن إيجاد تفسير لاستمرار النظام بالحرب خارج نطاق العوامل الخارجية؟ السبب أنه كنظام جاء في أعقاب نظام قمعي هو النظام الشاهنشاهي وتنتظر هذا النظام باعتباره نظاماً بديلاً لنظام الشاه، تنتظره الكثير من المهمات الوطنية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

من وجهة نظر المنطق السياسي، العلم السياسي، حتى من وجهة نظر فن الثورة، إذا سلمنا بأن هذا النظام كان يمثل ثورة الشعوب الإيرانية ضد الشاه،

يفترض أن ينجز المهمات الوطنية ويبني البيت من الداخل، ثم ينطلق بعد ذلك إلى الأهداف التوسعية، ولكنه تخطى هذا المنطق وباشر العمل على تحقيق أهدافه بالتوسع. من هنا يمكن أن يتقدم العامل الخارجي خطوة أكثر من كونه عاملاً مضافاً، أو عاملاً إضافياً.

د. سعدون حمّادي:

ـ أنا متفق تماماً بأن هناك قوى خارجية لها مصلحة في استمرار الحرب قطعياً وهذا الذي ذكرته أنت صحيح. أنا فقط أجبت عن دور العامل الخارجي في قيام الحرب وفي استمرارها. أنا أعتقد أن نقطة البداية في قيام الحرب واستمرارها هي أولاً فكر نظام خميني، يعني خصوصيات خميني، لكن خميني ونظامه وجدا عاملاً رديفاً ومشجعاً ومقوياً آخر في العامل الخارجي ولم يجد ضيراً في استخدام هذا العامل الخارجي والتعاون معه على الرغم من تناقضه مع ادعاءاته الإسلامية والوطنية. العامل الخارجي في قيام الحرب ليس هو العامل الأول وإنما نظام خميني بذاته يمثل فكرة عدوانية ذات هدف توسعي من الأساس معبر عنها بفكرة تصدير الثورة والاستيلاء على المنطقة.

طبعاً هذه الفكرة ليست جديدة، إنما أخذت شكلاً آخر. الحقيقة أن نظام الشاه كان كذلك يتطلع إلى الخارج وكان يعتبر العراق ومنطقة الخليج العربي هي منطقة الأراضي المنخفضة التي ينساب فيها الماء، منطقة النفوذ، ولذلك هذا واضح من بنائه للأسطول في الخليج العربي، ومن وضعه مستودعات الأسلحة والقواعد والمطارات والمناطق العسكرية قريباً من الحدود العراقية زائداً كل تحركاته في المنطقة، واصطدامه المتكرر بالعراق واحتلاله الجزر الثلاث الخ. .

نظام الخميني هو أيضاً يتطلع إلى الخارج بأساسه، ولو أنه استخدم غطاءً آخر وفكرة أخرى. الخميني طبعاً يرى أن المنطقة هي مخزن الإمكانيات المادية والروحية التي تمكنه من هذا التوسع المتمثلة بالنفط في المنطقة العربية إذ لا بد من أن تأخذ بالاعتبار هذه المسألة لأن احتياطيات إيران من النفط هي احتياطيات بدأت بالنضوب وبدأت بالجفاف ولم تكتشف إيران حقولاً جديدة.

هذه الحقيقة يعرفها الشاه منذ أواخر أيامه وأن المنطقة العربية هي منطقة الاحتياطي بالنسبة إلى إيران، والأماكن الروحية المقدسة بالنسبة إلى الخميني معروفة، هي في العراق وفي المملكة السعودية. ففكرة التوسع وتصدير الثورة الإيرانية لها أسس إذاً في صلب البناء الفكري والسياسي للخميني كما كانت كذلك لدى الشاه.

● **تعقيب:**

بعض التقارير النفطية تشير إلى أن إيران ستبدأ من أواخر الثمانينات بالتوقف عن كونها بلداً مصدراً تدريجياً وأن احتياطياتها تنتهي خلال ثلاثين سنة إذا استمرت بالإنتاج بمعدلات ١٩٧٥.

آفاق عربية:

■ ننتقل إلى سؤال آخر قريب من اختصاصكم المباشر وهو أنه في فترات الحروب القومية والوطنية والتي تعتبر فترات استثنائية في حياة الشعوب وبوصفكم رئيساً للمجلس الوطني، كيف تقيّمون التجربة الديمقراطية في العراق في ظروف الحرب؟ وهل أثرت الحرب في الحيلولة دون أن تأخذ هذه التجربة مدياتها على نطاق أوسع؟

د. سعدون حمّادي:

ـ المؤسسات الديمقراطية التي كانت موجودة قبل الحرب، وهي المجلس الوطني لم تتأثر بالحرب، فمؤسسة المجلس الوطني كمؤسسة نيابية تمثيلية ذات صلاحيات تشريعية ورقابية كما نص عليها قانون المجلس الوطني في خلال الحرب لم تتقلص صلاحياتها ولم يحدّ من نشاطها بعد قيام الحرب. بل على العكس، التجربة أعطيت كامل مداها خلال الحرب، فمن هذه الناحية وبخلاف ما هو معروف في التاريخ من أنه عندما تقوم الحروب تجمد المؤسسات التمثيلية الديمقراطية ويتركز الاتجاه حول تصليب الوحدة الوطنية من أجل مواجهة الموقف، نجد أن المجلس الوطني مارس دوره في إطار الصلاحيات الممنوحة له بشكل كامل.

لكن لولا الحرب لكان بالإمكان تطوير المسيرة الديمقراطية أكثر، فالمسيرة الديمقراطية في العراق حديثة عهد ولم تكتمل بعد، وهي لا تقتصر فقط على قيام المجلس الوطني.

أنا أعتقد أنه بعد انتهاء الحرب ستشهد بلادنا تطوراً في مجال بناء مؤسسات ديمقراطية جديدة أو توسيع صلاحيات المؤسسات الموجودة.

هذا الشيء، هذا التطور الجديد، أنا أعتقد أن الحرب قد أعاقته، وربما لو لم تكن لشهدت التجربة الديمقراطية في العراق ثراء أكبر مما هي عليه الآن.

آفاق عربية:

■ دكتور، ألا تعتقد أن الحرب هي أحد العوامل التي حدّت من نقل جلسات ومناقشات المجلس الوطني بشكل علني؟

د. سعدون حمّادي:

ـ لا أعتقد أن هذا هو السبب الأساسي، الآن نحن قد بدأنا بنقل مناقشات بعض الجلسات، ولا أعتقد أن الحرب هي السبب الرئيسي، لكن السبب هو أننا نريد أن تنمو تقاليد في عمل المجلس، ونريد أن يرتفع ويبنى نضوج أعضاء المجلس الوطني بالتدريج، بحيث تتطور مناقشاته إلى النوع الذي يصبح نقله مفيداً إلى الرأي العام ولا أعتقد أن الحرب هي السبب في هذا الموضوع.

طبعاً نحن لا نتصور أن كل جلسة من جلسات المجلس ستذاع على الرأي العام لو لم تكن الحرب قائمة، لأن الجلسات اليومية تستغرق طويلاً، وحتى من الناحية الفنية يبدو نقلها غير عملي أو غير ممكن. لكن عدد الجلسات التي تنقل للرأي العام ستكون أكثر أو المقتطفات من كل جلسة ستكون أوسع، الآن نحن ننقل بعض الجلسات لأهميتها. وربما بمرور الوقت تكثر هذه الظاهرة.

آفاق عربية:

■ دكتور سعدون، السؤال الأخير يتعلق بالجامعة العربية ولا سيما أن ذكرى صدور ميثاق الجامعة قد مرت قبل أيام...

المعروف أن الجامعة واتفاقية الدفاع العربي المشترك وضعت أساساً من منطلق رابطة الانتماء القومي التي تربط بين أبناء الأمة في أقطارها المختلفة، والانتماء القومي في أبسط تعبيراته ومظاهره هو أن يتحمل العربي مسؤولياته في مواجهة أي عدوان أو تهديد يقع على الأمة أو جزء منها في قطر من أقطارها، وقد وجدنا حكاماً من العرب... خلال سنوات العدوان الإيراني على العراق، ليس فقط أنهم لم يتحملوا مسؤولياتهم القومية، بل تنكروا لها ووضعوا قدراتهم المدنية والعسكرية في خدمة العدوان الإيراني لتمكنه من احتلال العراق العربي... السؤال كيف تتمكن الجامعة العربية من أداء مسؤولياتها في هذا الصدد؟ وهل تعتقدون أنه قد آن الأوان لإعادة النظر في الجامعة العربية كمؤسسة قومية؟ أم إن هناك صيغاً لإعادة الحياة والفعالية إلى الجامعة؟

د. سعدون حمّادي:

ـ أولاً: نحن لم نكن نتوقع أن يطبق ميثاق الدفاع العربي المشترك بنصوصه

كاملاً، لا لأن عدم تطبيقه هو الشيء الصحيح بل لنظرة واقعية إلى الوضع العربي الحالي.

فالوضع السليم الصحيح هو أن ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك يجب أن تطبق في حالة العراق وفي كل حالة أخرى. الجامعة العربية هي انعكاس للوضع العربي وهذا الوضع ضعيف مع الأسف. . صحيح كانت هناك حالات اعتداء على أقطار عربية سابقة وهناك حالة الاعتداء الآن على قطر عربي هو العراق.

الحالة الراهنة ليست كالحالات السابقة، في الحالات السابقة عندما يقع عدوان على قطر عربي كان الذي يجري تضامن عربي جزئي لحد أو لآخر، مع ذلك القطر. . . تضامن معنوي، مساعدات مادية محدودة لكن لم يكن يحصل في السابق أن وقف بعض العرب مع العدوان وقدم له المساعدات. ولذلك نحن نقول إن الذي يحصل الآن هو شيء لم يحصل في السابق في العلاقات العربية.

فبعض الأنظمة العربية، وهي نظام سوريا ونظام ليبيا، يقدم دعماً عسكرياً مادياً للعدو الإيراني. وهذه سابقة لم تكن موجودة. أما الدعم العربي الحالي للعراق، فإنه لا يتم في النطاق الرسمي للجامعة وإنما بصورة ثنائية ليس تطبيقاً للميثاق. المهم من الناحية الواقعية هناك دعم عربي موجود هو أقل مما يجب أن يكون عليه ويجري بشكل ثنائي، ويجري متفاوتاً بين آونة وأخرى، من ناحية ثانية هناك شيء آخر مهم من حيث التعاطف الشعبي العربي. أنا أعتقد أن في الأقطار العربية وعلى مستوى شعوبها توجد حالة تعاطف وتأييد للعراق.

أما الذي يقف مع العدو فهي أنظمة معينة وأنا متأكد أن عواطف الجمهور في كل الأقطار العربية هي واضحة لأنه ليس من المنطقي أن تتعرض ارض عربية للعدوان والاحتلال من دون أن يثير ذلك غضب الجماهير العربية.

موضوع المستقبل، العراق طالب بإحداث تغييرات وإصلاحات في ميثاق الجامعة العربية. مع الأسف هذه المقترحات لا تزال تدور في مؤسسة الجامعة العربية وهناك معارضة لها ولا يبدو أن هذه التعديلات أو الإصلاحات التي اقترحها العراق ستأخذ طريقها إلى التعديل. لأن قسماً من بعض البلدان العربية لا يريد أن يلتزم بمقررات الجامعة، ولا يريد أن يجعل الجامعة مؤسسة ذات نفوذ على الدول الأعضاء، يريد أن يبقى مطلق اليد وحراً في التصرف.

هذا طبعاً وضع مؤسف وغير سليم، وأود أن أشير إلى أن المبادئ الثمانية

التي أعلنها السيد الرئيس القائد صدام حسين قبل الحرب والتي جاءت في صيغة «الإعلان القومي» كانت تتضمن تلخيصاً ممتازاً للعلاقات العربية، وكيف يجب أن تكون عليه. وقد أيدتها الأكثرية الساحقة من البلدان العربية.

ولا بد أن يأتي وقت لتدرك فيه البلدان العربية أنها يجب أن تتضامن فعلياً وتحقق نظاماً دفاعياً فعالاً عن كيانها في أثناء الأزمات. وهذا غير موجود في الوقت الحاضر.

آفاق عربية:

■ دكتور، هناك في الحقيقة مسألة خطيرة جداً في ما يتعلق بسلبية أو عجز الجامعة في اتخاذ موقف تجاه النظامين السوري والليبي في ما يتعلق بما يمكن أن نسميه بالمحافظة على هوية الانتماء القومي، لأنه عندما يكون الانتماء بمعناه البسيط العفوي الفطري هو أن يشارك العربيُّ العربيَّ في همومه وأفراحه، في أتراحه وانتصاراته، وحينما لا يكون قادراً على المشاركة الإيجابية، فإن عليه أن يمتنع عن ممارسة أي عمل سلبي أو على الأقل يأخذ الموقف المحايد. وللأسف كما تفضلتم هذه الحالة الأخيرة وقعت، وانحاز النظامان الليبي والسوري إلى جانب العدوان الإيراني، وبالتالي إذا قبلت الجامعة بقاء هذين النظامين في إطار مؤسستها وبدون أن تتخذ إجراءات رادعة لهذه المسلكية وتدينها، إذا لم تفعل ذلك فستكون السابقة وخيمة العواقب، أو على الأقل لم يعد هناك تمييز بين العربي وغير العربي، وهذه البادرة خطيرة تفتح المجال لمواقف لاحقة، لن تكون حصيلتها إلا مزيد من الإيذاء للأمة العربية ومزيد من الضعف إلى حد تلاشي الجامعة العربية.

د. سعدون حمّادي:

ـ إن مؤسسة الجامعة العربية تمر في فترة ضعف كبير جداً، هذا الوضع صحيح، أنا لا أختلف معك أيضاً في ما تقوله، لكن هذا ما ندعوه بالوضع العربي السيئ الحاضر، وهذه أهم مظاهره. إن البلدان العربية لا تتضامن في موضع الأمن وهو أهم مطلب، ويشكل الوضع الحالي أخطر ثغرة في الأمن القومي.

٥٧ ــ لمناسبة ذكرى ولادة حزب البعث العربي الاشتراكي
حوار مع د. سعدون حمّادي عن الحزب والتطور الفكري(*)

يحرص حزب البعث العربي الاشتراكي على أن تكون أفكاره، والمبادئ التي تستند إليها هذه الأفكار مفتوحة على التطور، متفاعلة مع الحياة، انقلابية في تعاملها مع المتغيرات مستوعبة لها، متصدية لبعض اتجاهات التغيير، مستوعبة للأخرى.

ولعلها هذه الروح التي تجعل من حزب البعث العربي الاشتراكي حزباً «طليعياً» وجماهيرياً. وجاءت قيادة الرفيق المناضل صدام حسين متممة لمنجزاته في إعادة تنظيم الحزب وشده، وتهيئته مجدداً لممارسة دور أكثر تصدراً وجماهيرية. وكان أن برزت هذه القيادة مبدعة ومضيفة ومحفزة ومستقطبة، ناقلة الأفكار إلى مرحلة متقدمة في تحفيز التغيير، واحتواء شروطه، ومسبباته، مطلة على الواقع، مستخلصة منها شروط التعامل، وجاعلة منها في جوانب أخرى عوامل فرض على الوقائع باتجاه التغيير.

* * *

وفي هذا اللقاء يتحدث الرفيق الدكتور سعدون حمّادي عضو القيادة القطرية، أمين سر المكتب المهني المركزي، نائب مسؤول مكتب الثقافة والإعلام القومي، بمناسبة ذكرى ميلاد حزب البعث العربي الاشتراكي، فيقول:

لقد وضع الحزب مبادئ أساسية انطلاقاً من وعيه للواقع العربي المعاصر، ومستلزمات بناء مجتمع قومي اشتراكي.

(*) نُشر هذا الحوار في: **آفاق عربية**، السنة ٩، العدد ٨ (نيسان/أبريل ١٩٨٤)، وقد حاوره عبد الرزاق ابراهيم.

وهذه المبادئ تشكل بمجملها، والعلاقة بينها، اتجاهاً فكرياً وسياسياً يمكن أن يقارن بالاتجاهات الأخرى، وأن يتميز عنها بتقديم وجهات نظر جديدة في النهضة العربية.

وهذه المبادئ لارتباطها بالواقع وتعبيرها عن تطلعاته وأهدافه تظل مرتبطة بتطوراته، والوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي العربي في تطور مستمر، وهذه التطورات تتطلب أن تكون التطبيقات متطورة من مرحلة إلى أخرى باتجاه المبادئ، وأن تكون المبادئ مستوعبة لها، ومتواصلة معها، ومحفزة لها على الاستمرار. وهذه العلاقة بين المبادئ والتطبيقات في الوقت الذي تستند فيه إلى المرتكزات الأساسية الفكرية للحزب، فإنها تضيف لها باستمرار أدلة عملية ملموسة، وتعمق العلاقة بين الفكر والممارسة باستمرار أيضاً.

وإضافة إلى ذلك، فإن من الضروري جعل التطبيقات أكثر تفصيلاً في مرحلة معينة لاحقة من المراحل السابقة، وأن تواكب، وتكون مستوعبة للتطورات الحاصلة في المجتمع العربي.

وعلى سبيل المثال، إن الحزب وضع مبادئ أساسية للاشتراكية، ولكن هذه المبادئ نتيجة دخولها مرحلة التطبيق حصلت لها إضافات وتطويرات كبيرة من الرفيق القائد صدام حسين أمين سر القيادة القطرية للحزب في العراق، أصبحت فيها التطبيقات ملائمة للواقع، ومتطابقة مع المبادئ ذاتها.

وهذه إضافات وتطويرات مهمة ومتميزة حصلت في ميدان التطبيق الاشتراكي، كما حصلت في ميادين أخرى.

وإنني أعتقد أن التطورات في الأفكار تصبح ضرورية أيضاً إذا ما تحقق حكم للحزب في أقطار عربية معينة، أو تحققت وحدة بين قطرين عربيين تحت قيادة الحزب، وهذه التطورات تكون ضرورية عندما تتوافر ظروف جديدة، وعندما يكون فكر الحزب أمام ضرورة استيعاب هذه الظروف بالمستوى الذي يعبر عن قدرة على وعيها، وفهمها، وطرح المواقف والممارسات الملائمة لها.

وماذا تعني التفصيلات، هل هي إضافات للمبادئ أم توضيح لها؟

هناك ترابط بين عملية الإضافة والتوضيح. فوضع تفصيلات تطبيقية للمبادئ يوضحها، ويزيد من عمقها ورسوخها، كما يؤدي ذلك إلى توسيع قدرتها على الاستيعاب والإجابة عن الأسئلة التي تطرحها المتغيرات والظروف الجديدة.

وربما أدى ذلك إلى إعطائها طابعاً جديداً بتجسدها عملياً، وامتلاكها وجهات نظر أغنى وأكثر تفصيلاً مما كانت عليه في السابق.

وذلك يؤدي أيضاً إلى تطوير المبادئ ذاتها، وانتقالها من العام إلى الخاص، ومن العمومية إلى تحديد ومواجهة حالات خاصة.

وعلى أساس ذلك، فإن التفصيلات التطبيقية تطور المبادئ، بمعنى جعلها متطورة وغنية على صعيد التطبيق.

تطورات عالمية

ويقول الرفيق سعدون حمّادي: لقد أردت في الإجابة عن السؤالين الأولين أن أقدم أمثلة على تطور فكر حزب البعث في مواجهة وتطورات محلية وقومية.

وعندما نسأله: ما هي ضرورات مواكبة هذا الفكر للتطورات الفكرية والسياسية والعالمية؟

يجيب: إن الواقع العالمي شهد تطورات بارزة وملموسة، فقد تبلورت حركة عدم الانحياز، واتضحت مبادئ الاستقلال الحقيقي في العلاقات الدولية، وعدم الانتماء للمعسكرات الدولية، كما تعمق مبدأ الاستقلال، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان معينة من قبل بلدان أخرى.

وهذه التطورات يمتلك الحزب مواقف واضحة إزاءها، كما تستدعي التطورات المحلية والقومية والعالمية اتخاذ مواقف تجاهها، وذلك أمر يقود إلى تطوير المبادئ وجعلها أكثر غنى واتساعاً أيضاً.

ولكنك تشير بذلك إلى تطورات سياسية، فهل تقصد بها تطورات فكرية واقتصادية معينة؟

من دون شك، فأنا لا أعني فصل التطورات السياسية عن التطورات الفكرية والاقتصادية.

فعلى الصعيد الاقتصادي يمر العالم بمرحلة الكتل الاقتصادية الكبيرة، فالتنمية الحقيقية لا يمكن حصولها إلا ضمن كتل اقتصادية كبيرة تتوفر فيها الأسواق، وتتكامل فيها المواد مع التقنية الحديثة والمعقدة.

ومثل هذه التطورات تعكس نفسها على وضعنا القومي، وتحتاج منا إلى تعميق مبادئنا وأفكارنا باتجاه ممارسة التطبيقات الملائمة لها، والملائمة لواقع العصر.

وإضافة إلى ذلك فإن بعض التطورات العالمية تتطلب منا أن نضع تفصيلات جديدة، والبعض الآخر يؤكد صحة المبادئ التي وضعها الحزب، والتزمها طوال مسيرته النضالية.

هل ينبغي أن نتعامل مع التطورات الفكرية والاقتصادية والسياسية العالمية على أنها تحديات أم أنها مرتبطة بسياق مسيرة وفكر الحزب؟

نحن لا نتعامل مع التيارات والتطورات العالمية على أساس ردود الأفعال، لأننا ننطلق من قيم ومبادئ راسخة ومتميزة، ونؤمن بالطابع القومي للتطور الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وهذا يعني في مجمل ما نعنيه، أن هناك خصوصية لكل امة في أن تتطور في الطريق الذي تختاره، والذي ينسجم مع خصائصها وظروفها وعبقريتها وإرادتها في الحياة.

ونحن لا نؤمن بسياق تطور واحد يحكم كل العالم! ونتعارض مع التقليد واستعارة التجارب والمبادئ.

ولا نطور المبادئ على أساس أي تطور في العالم، وننساق وراء أي تجربة، ولكننا نعيش في هذا العصر، والحزب يؤمن بالتفاعل مع العالم، وان الحضارة العالمية في تطور مستمر.

والتطورات قد تعكس نفسها على فكر الحزب من دون فتح النوافذ والاستعدادات لكل ما تنطوي عليه، وما تهدف إلى تحقيقه، ذلك لأننا ننطلق من خصوصيتنا وإرادتنا وظروفنا في التعامل مع التطورات، ولا نستجيب لأي تجربة فيها من دون وعيها، وفهمها والإحاطة بها، واستجابتها لخصوصيتنا.

علاقة صراع

لنرجع إلى المراحل الأولى من مسيرة الحزب: فقد كانت العلاقة بين فكر الحزب وبعض التيارات الفكرية والسياسية العربية والعالمية قائمة على الصراع.. ترى ما رأي الرفيق الدكتور سعدون حمّادي بذلك.. وما هو منظوره لواقع هذه العلاقة؟

لقد أعلن حزب البعث العربي الاشتراكي من الأساس أنه يهدف إلى بناء وحدة عربية تقدمية اشتراكية، وعبّر عن ذلك بمبادئ الوحدة والحرية والاشتراكية.

وهذا الموقف الإيجابي اصطدم بتيارات متناقضة معه، وهي تتمثل ببعض التيارات العالمية مثل الشيوعية، والليبرالية والتيار الديني السلفي والتيار الإقليمي.

فالتيار الأول كان يرى أن المسألة القومية عرضية وليست جوهرية، والثاني يعتقد بتطور المجتمع من دون تدخل الدول، ونقل التجارب البرلمانية الغربية إلى الوطن العربي.

ويريد التيار الديني السلفي بناء الدولة على أساس النصوص الدينية، كما يريد التيار الإقليمي الحفاظ على القطرية، وبناء الدولة ضمن القطر الواحد إضافة إلى تناقضه مع الوحدة العربية.

ولنقف عند التطورات، كي نرى وجهة نظرك.

فالمعسكر الاشتراكي حصلت فيه تطورات متعارضة مع موقفه من المسألة القومية، حيث انفصلت الصين عن الاتحاد السوفياتي، وحصلت أحداث في داخل هذا المعسكر وشبه ثورات في العديد من دوله، في المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، وانفصلت يوغسلافيا عنه من الأساس، ولم تندمج دول أوروبا الشرقية بالاتحاد السوفياتي.

وفي أوروبا الغربية ميزت فرنسا نفسها عن حلف شمال الأطلسي.

والتطورات الأخيرة أكدت أن الاشتراكية ليست لها طريق واحد، وأنها ينبغي أن تتكيف مع الخصائص والظروف القومية وأن من حق كل أمة أن تختار الطريق الملائم لظروفها وخصائصها، وأن يتم الابتعاد عن تماثل النماذج، والطريق الواحد.

ومن ناحية أخرى فإن أوروبا الغربية قد واجهت بمرور الوقت أزمات اقتصادية كبيرة، أكدت أن من الضروري اتخاذ إجراءات لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لمنع حدوث الأزمات ودورانها والتذبذب الاقتصادي، كما شددت على تدخل الدولة لحل مشاكل البطالة والتضخم، وتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين والعناية بالطبقات الكادحة والمسحوقة، والحد من الاستغلال الذي تمارسه الطبقات الغنية.

ووصلت في أوروبا الغربية إلى الحكم تيارات، ليست هي التيارات التقليدية القديمة، وحصل تطور في مواقف بعض الأحزاب الشيوعية فيها، وبالذات في إيطاليا واسبانيا.

وهذه الأحزاب أكدت أنها لا تقبل بفكرة التضحية بالديمقراطية السياسية من أجل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ورفضت فكرة دكتاتورية الطبقة العاملة، ووقفت إلى جانب ديمقراطية الانتخاب، كما انفصلت على التكتل الشيوعي العالمي.

وفي جنوب آسيا أكدت فييتنام بعد استقلالها أنها دولة مستقلة، وأنها تختط طريقاً سياسياً مستقلاً.

وهذه التطورات مؤشرات على أن المبادئ التي وضعها الحزب في النظرة إلى القومية وإلى القضايا الاقتصادية وقضايا الحرية والديمقراطية صحيحة، وأن التطور يقف إلى جانبها.

وأنا أعتقد أن مواقف التيارات الشيوعية والليبرالية أصبحت وجهات نظرها أضعف مما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتوفر آنذاك الظروف والمجالات الكافية لاختيار مبادئ وأفكار الحزب، وصحتها في التطبيق والتطور العالمي.

وبالنسبة إلى التيار السلفي الديني الذي يريد بناء الدولة على أساس النصوص الدينية، فإنه يتعارض مع التراث العربي نفسه، فلا يشدد هذا التراث على النصوص التي توجد في عصر ما ينبغي تطبيقها على كل العصور. فتشريعات ومواقف الخلفاء الراشدين والدولة العربية في تطورها تدل على أن التطور معترف به ومأخوذ به، وأن التشريعات والمواقف تخضع لخصوصية كل عصر وظروف ومشكلات المجتمع فيه.

وتجربة أوروبا الغربية في بناء الدولة على أساس النصوص الدينية، معروفة، وهي تجربة مأساوية، وأدت إلى حروب وسفك دماء وانتهاك حريات أساسية طوال القرون الوسطى، وتخلى عنها الغرب والعالم لفشلها وإنني أعتقد أن أكبر ضربة توجه إلى الدين الإسلامي، وأن أكثر ما يضر به، أن يحشر في هذه الزاوية، وأن يتم استغلال نصوصه أساساً لبناء الدولة في هذا العصر لتمرير أهداف وأغراض معادية له.

وذلك أمر ينسجم مع وجهة نظر الحزب تجاه الدين، وهي معروفة بوقوفها إلى جانب الدين والإيمان، كما تعتبر الدين الإسلامي ركيزة أساسية في التراث العربي، والتاريخ العربي.

والإنسان في دولة البعث العربي إنسان يمارس حريته في الإيمان بالدين، ولكن حزب البعث العربي الاشتراكي لا يؤمن بالارتكاز على النصوص الدينية في بناء الدولة والمجتمع، فالدولة تستلهم الدين، وتستوعب روحيته وجوهره، ولا تتعامل معه على أساس النصوص والاتجاه. ذلك لأن التراث نفسه متطور من عصر إلى آخر.

فنحن ندعو إلى بناء مجتمع يستلهم التراث ويستوعب قيمه الأصيلة، ولا نريد التطابق الحرفي مع النصوص.

لقد توصلنا إلى الاستشهاد بأمثلة هامة وكبيرة في علاقة الحزب بالتيارات الفكرية والسياسية العالمية.. وهي أمثلة بحاجة إلى دراسات وأبحاث لإبراز دلالاتها وأبعادها.

هذا ما أقصده وأدعو إليه من أجل دراسة تفاصيل التجارب العربية وتفاصيل التجارب العالمية لإغناء المبادئ.

فالمبدأ عندما تتوفر له أدلة ملموسة في التجارب والتطورات العالمية يصبح غنياً وعميقاً، ويمتلك قوة ورسوخاً.

ويزيد في ذلك أن هذا المبدأ قد سبق هذه التجارب والتطورات بمراحل سابقة، ولم يكن مقترناً بها، أو لاحقاً عليها.

من الأمثلة على ذلك أن الحزب شدد على الوحدة العربية منذ بداية تأسيسه، وأعقبت هذا التشديد تجارب كثيرة في الدولة القطرية ضمن إطار التجزئة، ولم تحقق نجاحاً على الصعيد الاقتصادي والسياسي.

وعلى صعيد العالم، فإن التقدم في العالم غير العربي محصور أغلبه تقريباً في الكتلتين الغربية والشرقية، فالكتلة الغربية اختارت السوق الأوروبية، لأنها وجدت بتكوين كتلة كبيرة أنها تستطيع أن تحقق تقدماً اقتصادياً وتقنياً كبيراً، وأن تحقق استقلالها السياسي واستقراراً أكثر بكثير من حالة الانفصال عن بعضها.

ونفس الطريقة اتبعتها الكتلة الشرقية، حيث قامت بتأسيس كتلة اقتصادية كبيرة.

وظهرت بوادر للتكتل أيضاً في العالم الثالث حيث بادرت الدول الأفريقية بعد استقلالها إلى تشكيل منظمة الوحدة الأفريقية، كما مارست دول شرق جنوب آسيا الاتجاه نفسه.

وقد جاءت هذه الاتجاهات والتطورات بعد مرور سنوات طويلة على تأكيد الحزب ودعوته إلى الوحدة العربية، ونضاله من أجل تحقيقها، وهو مبدأ أكدت صحته هذه الاتجاهات والتطورات، كما إنه صحيح بالمقارنة مع الواقع الراهن للوطن العربي، وليس واقعه في المراحل السابقة فقط.

الحزب والفكر السياسي

يرتبط فكر الحزب بالمشكلات السياسية والقومية العربية.. ترى ما هو تأثير ذلك في مسيرته؟

إن الحزب له طابعه الفكري المتميز منذ بداياته الأولى، ولكن هذا الفكر لا يمكن اعتباره فلسفة، لأن الحزب لم يهدف إلى إيجاد فلسفة، ولم يكن ذلك من أهدافه، وإنما كان هدفه وما يزال تطوير المجتمع العربي وتحقيق نهضة عربية جديدة.

وهو من الحركات الفكرية التي وجدت لها طريقاً فكرياً متميزاً.

وربما كان النتاج الفكري للحزب لا يتسم بالاتساق في جميع مراحله، ولم يكن متساوياً في كل هذه المراحل، ولكنه يظل محافظاً على خصائصه، وعمق علاقته بالمبادئ الأساسية له.

وهذا الفكر يمتلك خصائصه من خلال انشداده إلى هذه المبادئ، وارتباطه بالممارسات النضالية والتطبيقية لها، وتعامله مع التيارات الفكرية الأخرى على أساسها، وهذه الخصائص توضحت منذ البدايات الأولى.

وماذا أردت من دعوتك في دراسة نشرت لك في عدد سابق من «آفاق عربية» عن تطوير البناء النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهي دعوة إلى إقامة بناء نظري متسلسل لفكر الحزب؟

لقد كان لي شرف جمع محتويات كتاب **في سبيل البعث** للرفيق القائد المؤسس ميشيل عفلق، وهو عبارة عن أحاديث ومقالات قيلت وكتبت في مناسبات وظروف متعددة، داخلية وخارجية، وكتبت مقدمة لأول طبعة من هذا الكتاب، حاولت فيها أن أرتب الأفكار الواردة في محتوياته على شكل نظري متسلسل.

وقد استفدت في ذلك من الفلسفة، فقد أخذت دروساً فيها، ولي اهتمام بها، وأعرف كيف تتسلسل النظرية من حيث المقدمات والفرضيات والنتائج.

وعملت على ترتيب الأفكار الواردة في كتاب **في سبيل البعث** على شكل نظرية متسلسلة بقدر المادة الموجودة في محتوياته، ومع أنها ليست كاملة إلا أن من الممكن إيجاد تسلسل نظري لها وربط الأفكار مع بعضها فيها، لأنها تستند بالأساس إلى مبادئ مترابطة مع بعضها، وإلى الترابط بين أفكارها.

وقد أعدت المحاولة نفسها في دراسة نشرت لي في **آفاق عربية** عن تطوير البناء النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهي تتشابه تقريباً مع مقدمتي للطبعة الأولى من كتاب **في سبيل البعث**.

وأنا أعتقد أن أدبيات الحزب ليست مرتبة على شكل نظرية، بحيث تتسلسل في تنظيمها وفي العلاقة بين أفكارها، ولكن الذي يقرأها بوعي وفهم يستطيع أن يجد العلاقة بين فكرة وأخرى، والترابط بين الأفكار فيها.

أي أن يبدأ بالواقع العربي، تحليله، كيف تحدث النهضة فيه، فكرة الانقلاب، فكرة الطليعة، المبادئ، تجسيد المبادئ، في المبادئ، الوحدة والحرية والاشتراكية.

لقد كتبت دراسات معينة تهدف إلى إقامة بناء نظري متماسك للحزب بالاستناد إلى أدبيات الحزب الأساسية. . فما هي ملاحظاتك عليها؟

صحيح. . لقد كتبت عدة دراسات، وأعتقد أنها مفيدة وجيدة، فهناك حاجة ماسة إليها.

وأرى أن مسألة الترتيب والتنسيق تشكل بحد ذاتها أهمية كبيرة، وهي مهمة حتى وإن لم تحصل فيها إضافات جديدة، كما إنها مفيدة وضرورية.

وأعتقد أن كتابات الرفيق الدكتور إلياس فرح والرفاق الآخرين مهمة وضرورية، وهي تصب في هذا الاتجاه الصحيح.

الفكر والعلوم

يهتم الرفيق الدكتور سعدون حمّادي بالعلوم الاجتماعية، وتفاعل فكر الحزب معها.

وقد أشار في إحدى دراساته إلى ضرورة الاستفادة من هذه العلوم في دراسة العوامل الذاتية للمجتمع العربي. . ترى كيف نستفيد من هذه العلوم؟ هل ينبغي أن نتخذ مواقف معينة منها؟ هل نستفيد منها في تكوين مواقف، أم نعمل باتجاه إيجاد مناهج علمية اجتماعية خاصة بنا؟

يجيب الرفيق الدكتور سعدون: إنني أهتم بالفرق المهم بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، فالعلوم الطبيعية هي استنباط لقوانين تسير بموجبها الظواهر الطبيعية والعلاقات بين الأشياء في الطبيعة.

وهذه القوانين تبرهن: أننا عندما نضيف مادة فلانية ما إلى مادة أخرى، فإن المادتين تتفاعلان، وتنتج منهما مادة ثالثة.

ومن هذه القوانين، قوانين الفيزياء والكيمياء وغيرهما من العلوم، وهي تتسم بصفة القوانين الثابتة.

وقد ادعى ماركس أنه أوجد نظرية علمية لها قوانين مشابهة لقوانين الفيزياء والكيمياء، ولكنها تستخدم في التطور الاجتماعي، ولذلك أطلق صفة «الاشتراكية العلمية» على الماركسية، وذلك أمر لا يستند إلى الفرق الكبير بين الظواهر الطبيعية والظواهر الاجتماعية، وهو ادعاء.

ذلك أن العلوم الاجتماعية لكونها تتعامل مع الطبيعة البشرية والنفس البشرية، والواقع الاجتماعي لم تستطع أن تتوصل لحد الآن إلى قوانين ثابتة مشابهة لقوانين الفيزياء والكيمياء.

وربما كان ذلك يرجع إلى عدم تطور هذه العلوم، أو أن السبب الأساس يرجع إلى أن الطبيعة البشرية والواقع الاجتماعي لا يخضعان على الإطلاق للقوانين الطبيعية، ولا تتشابه قوانينهما مع هذه القوانين.

وفي العلوم الاجتماعية هناك اتجاهات واحتمالات تقول: إنه إذا توفر كذا وكذا فمن المحتمل أن يحصل كذا في الاستنتاج، ولا يمكن القول: إن من المحتم أن نوفر كذا وكذا إذا حصل كذا.

ذلك أن الطبيعة البشرية تكون فيها النتائج في بعض الأحيان معاكسة تماماً لما هو متوقع، ولا تكون فيها النتائج متطابقة مع التوقعات، ومن ناحية أخرى فإن مواكبة البلدان العربية لواقع عصرنا الراهن، ودخول المنجزات والروح العلمية العصرية فيها قد أوجد رغبة كبيرة بين صفوف المثقفين في الإقبال على العلوم الطبيعية، والتعامل معها باحترام كبير.

وكان اهتمامنا بالعلوم الطبيعية يفوق اهتماماتنا العلمية الأخرى، وعدم اهتمامنا الكافي والضروري بالعلوم الاجتماعية قد جعلنا نهتم أساساً بالعوامل الموضوعية في التحليل السياسي، أي العوامل التي ليس لها علاقة صميمية بالذات البشرية، وما تحمله، وما يحدث فيها.

وأعتقد أننا لم نعط الاهتمام المطلوب والكافي ببحث العوامل الذاتية في الإنسان.. فالثورة كيف تحدث.. ولماذا الوطن العربي في حالة تجزئة إلخ.. أسئلة لها محفزاتها ودوافعها الذاتية، وهي لا ترجع إلى العوامل الموضوعية فقط.

ونحن كنا دائماً نميل إلى التفسير الموضوعي، ونحاول اعتماد هذا التفسير للظواهر والمشكلات السياسية.

ولعلك تتذكر التحليلات السياسية السابقة التي ترجع أسباب تجزئة وتأخر البلدان العربية لسبب موضوعي، هو وجود النفوذ الاستعماري في هذه البلاد، ووقوف الدول الاستعمارية ضد التوجهات والمشاريع الوحدوية. ومثل هذه التحليلات على الرغم من استنادها إلى سبب ملموس وموضوعي، إلا أنها مريحة بسبب سهولة تشخيص العوامل والأسباب فيها.

وهي تمنح راحة نفسية للمتلقّي والمحلل، وتدفعهما إلى الإحساس، بأن المشكلات ستحل، وأن الوضع سيتغير بمجرد زوال هذه العوامل والأسباب.

ولكن التجارب دلت على أن الأمر ليس بهذه السهولة، وإنما هو أكثر تعقيداً من ذلك، فأخذت تبرز أهمية العوامل الذاتية إلى جانب العوامل الموضوعية، وقد آن الوقت لتحليل الواقع على أساس الترابط بين هذه العوامل، وإعطاء العوامل الذاتية ما تستحقه من الاهتمام في الدراسة والتحليل. ومن الصحيح القول: إن علم النفس بحد ذاته غير متقدم، ولم يحقق انجازات كبيرة جداً في مجال محاولات اكتشاف وتفسير الذات البشرية، ولكن ذلك لا ينبغي أن يدفعنا إلى تأجيل استفادتنا منه، وأن لا يكون تحليلنا السياسي مبنياً على العوامل الموضوعية فقط.

فعلينا أن نبحث ونبرز العوامل الذاتية، ونحاول فهم الطبيعة البشرية، والتوغل إلى داخلها، كما يمكننا على الأقل أن نستفيد مما حققه علم النفس في التحليل السياسي، وأعتقد أننا لم نستفد من هذه الناحية أيضاً.

لقد حصلت محاولات من خارج فكر الحزب للتوفيق بين الفرويدية والفكر القومي وأدت إلى نتائج لا تخدم هذا الفكر.. فما هو رأيك بذلك؟

إن الكاتب السياسي القومي لا ينبغي أن يستفيد من الفرويدية فقط، وإنما أن يستفيد من تطورات علم النفس باتجاه إيجاد تفسير علمي صحيح وملائم

لتصرفات وسلوكيات الإنسان العربي، وأساليب تطويره وعياً وممارسة.

صحيح أن القضية معقدة وصعبة، وأن المحاولات التي أشرت إليها أثبتت أنها قاصرة، ولكن علينا أن نضع هذه القضية أمامنا، وأن نواجهها بصعوبتها وتعقيدها وصولاً إلى النتائج المتوخاة.

وكيف يتم ذلك؟

إن الأمر يعتمد على نقطة البداية عند الكتّاب والمفكرين الذين يتعاملون مع علم النفس والأهداف التي يرتكز عليها في التعامل معه.

ولا أعتقد أن الكتّاب الذين يتوصلون إلى نتائج قطرية من خلال تعاملهم مع علم النفس ينطلقون من نقطة بداية ذات مبادئ وأهداف قومية.

ولعلهم بدأوا من لا نقطة أو أنهم يتعارضون مع الأهداف القومية من الأساس.

ولكن الكتّاب والمفكرين القوميين الذين ينطلقون من نقطة البداية التي هي قومية في الأساس، يتعاملون مع معطيات وتطورات علم النفس على أساس أهداف ومبادئ محددة، ويفتشون فيه بعيونهم وعقولهم، ولا ينساقون إلى كل شيء فيه بسهولة.

الفكر والمواقف

يقول الرفيق الدكتور سعدون حمّادي: إن قضية الفكر، هي قضية الموضوعية وعدم التحيز والذهن المفتوح، وقبول الحقيقة بغض النظر عن النتائج المتعارضة معها.

وقد جاء ذلك في سياق إجابته عن هذا السؤال:

لقد لاحظت أنك تتعارض في دراسة منشورة لك عن «الوحدة وعقدة الانفصال» مع الكتابات السياسية التي تتعامل مع الأحداث والمواقف المرحلية في ضوء أسباب وعوامل مرحلية.. فكيف تريد من الكاتب السياسي أن يتعامل مع هذه الأحداث والمواقف؟

ويضيف: إن هناك فرقاً بين التأثر بالحدث السياسي، وبناء موقف عليه، وبين التعامل مع الحدث على أساس منظور بعيد المدى، وضمن اتجاه التطورات الكبيرة.

خذ مثلاً، الجو الذي حصل بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة وثورة الرابع عشر من رمضان المجيدة في العراق، فقد كان الجو يوحي وكأن الوحدة العربية أصبحت قريبة وأنها ستتحقق بعد الانتصارات المتحققة على الصعيد القومي آنذاك.

وأنا أعتقد أن هذا الاستنتاج الذي كان سائداً آنذاك، لو أخذ على أسس موضوعية وعلى أساس نظرة استراتيجية بعيدة المدى، لتغيّر، وبات بخلاف ما كان عليه، ولَوُضِع ضمن إطار التطورات القادمة.

وبالعكس من ذلك، فإن الجو الذي أعقب الانفصال في سوريا كان يوحي وكأن الوحدة العربية مستحيلة.

ولم يكن الموقف الأول صحيحاً، ولا الموقف الثاني صحيحاً في اعتقادي، وكلاهما يرجعان إلى استنتاجات قائمة على أساس أحداث ومواقف مرحلية سياسية.

والموقف القومي الاستراتيجي خلاف ذلك، إنه مشدود إلى المبادئ والتطورات الكبيرة، وليس إلى الاستنتاجات الجزئية القائمة على ما هو مرحلي.

والآن يدفع الواقع العربي السائد، وهو واقع مفكك وضعيف، البعض إلى الاعتقاد أن الوحدة العربية مستحيلة في هذا الواقع وغير ممكنة التحقيق.

وأنا أعتقد شخصياً أن هذا الاعتقاد غير سليم، وهو قائم على ردود الأفعال.

وأعتقد أيضاً أن أي حدث كبير ومتطور في الوطن العربي يمكنه أن يقلب هذا التفكير وأن ينقضه.

وعلى أساس ذلك فإننا ينبغي أن لا ندع أفكارنا، ترسمها الأحداث والتطورات المرحلية، وإنما أن تكون محكومة بتطورات ومبادئ استراتيجية وبمواقف مرتبطة بها.

فالبلدان العربية عاجلاً أو آجلاً ستكشف، أرادت أو لم ترد أن وجودها في ظل التجزئة والانفصال إلى كيانات سياسية قطرية، لن يقودها إلى نتائج إيجابية.

وسيتم ذلك سواء بفعل الإيمان بالمبادئ والأهداف القومية، أم بفعل الضرورة.

فاتحادها ينبغي أن يتم، وإن الأدلة على ضرورته وتحقيقه كثيرة وكبيرة جداً.

فإضافة إلى التاريخ والعوامل التي تجمعنا وتربطنا ببعضنا في إطار العروبة، فإن تطور العالم نفسه وما يحصل في الوطن العربي يدفعنا إلى الاتحاد، وأن نتحد لمقاومة التحديات والأخطار، وأن نعبر عن طاقاتنا بوحدتنا، ومن الخطأ الانسياق وراء أحكام وانطباعات ومواقف تتعارض مع سياق التاريخ، وتبنى على ما هو مرحلي وموقت بالتعارض مع الأهداف والمبادئ والتطورات الاستراتيجية.

فالتزام هذه الأهداف والمبادئ والتطورات موقف ينسجم ومصالح الأمة وتطورها في المستقبل.

لقد تطرقت إلى المرحلة الراهنة من حياة الأمة العربية.. فكيف نصفها ونتعامل معها في ضوء أيديولوجيا الحزب؟

إن المرحلة الحالية ليست مرحلة مشرقة، ولكن فيها الكثير من المؤشرات التي تدل على أن الوضع العربي يحتمل تطورات، وأن هذه التطورات ستكون بغير الاتجاه الراهن للمرحلة ذاتها.

وفي الحقيقة هناك تطورات مهمة، ولكنها لم تنل الاهتمام الذي تستحقه، فقد حصلت تطورات في العمل العربي المشترك، منها استخدام الثروة النفطية في التنمية وتطوير القوى العاملة العربية، وهي تطورات لها أهميتها في مواجهة تحديات معينة، وفي مواكبة التطورات الحضارية.

وأعتقد أن الأقطار العربية التي لم تأخذ بالبناء الاشتراكي قد برزت فيها مشاكل وتطورات، تدل على أنها ستجد نفسها مدفوعة بالضرورة إلى أن تنحو المنحى الاشتراكي.

كما أعتقد أننا بعد أن فشلنا في مواجهة الصهيونية قد أخذنا نتأكد من أن العرب يجب أن يواجهوا الصهيونية من موقع الأمة الواحدة وليس من موقع الأقطار المنفصلة عن بعضها، وهذا مبدأ أكده الحزب من البداية.

وعلى العموم فإن الوضع العربي الراهن قابل للتطور، وأن يخرج بنتائج إيجابية، كما إن فيه الكثير من المؤشرات التي تؤكد أن وجهات نظر ومواقف الحزب صحيحة، وإن المستقبل معها.

وماذا عن نشاطك الفكري؟

إنني أعمل الآن، وفي هذه المرحلة لدراسة مسألتين، القضايا القومية، وبالذات الوحدة العربية، وأكتب عنها باستمرار، والمسألة الثانية: الحرية والاشتراكية، وأحاول أن أساهم في إيجاد ودراسة التطبيقات العملية للحرية والاشتراكية.

وأرى أننا يجب أن نعمل باتجاه استثارة الحماسة والعمل من أجل القومية العربية والوحدة العربية، وأن تحتلا موقع الصدارة كما هو الحال بعد الحرب العالمية الثانية، وأن تعودا إلى المواقع الأساسية في الثقافة العربية والعمل العربي، واهتمام وحياة الجماهير العربية.

إنه عمل ضروري فعلاً، وخصوصاً أن القضايا القومية بدأت تقل في اهتمامات وكتابات المثقفين العرب في المرحلة الراهنة.

هذا صحيح، فهناك قلة اهتمام بهذه القضايا لا يتناسب مع أهميتها.

٥٨ ــ نحو تطوير البناء النظري لفكرة البعث العربي الاشتراكي(*)

١ ـ ما قبل العرض

لحزب البعث العربي الاشتراكي تراث فكري آن الأوان لأن يدرس بعناية. . فالحزب قد مضى على تأسيسه أكثر من ثلاثين عاماً. . ونشوء الحزب قد سبق تأسيسه، كما هو معروف، إذ إن تاريخ التأسيس هو تاريخ إقرار دستوره في المؤتمر الأول. . أما نشوء الحزب فيعود لسنوات سبقت ذلك.

إذاً، فمن حيث المدة، هناك حقبة زمنية ليست قصيرة تخللتها أحداث مهمة من حيث أثرها في الأمة العربية حاضراً ومستقبلاً. . وليس أقل أهمية من العمر الزمني أن الحزب قد دخل الآن مرحلة جديدة هي مرحلة تحقيق مبادئه، باستلامه قيادة السلطة في العراق، وبناء النظام الموجود حالياً. وأخيراً لا بد من التنويه بالتطورات الفكرية والعملية، ذات المغزى الفكري التي حدثت في العالم خلال هذه الفترة والتي لا يمكن، بل لا يجوز، أن يكون الحزب معزولاً عن آثارها.

إذاً، هناك مبررات جديدة لدراسة تراث الحزب الفكري لغرض جوهري هو تقييم مدى حاجته إلى التطوير ليستوعب المغزى الفكري لكل هذه التطورات. . وذلك هو معنى نمو النظرية بمرور الوقت.

ومهما يكن، فحزب البعث العربي الاشتراكي يقول باستمرار إنه يأخذ بمنهجية النظرية النامية التي تتكامل بالتفاعل مع الواقع مقابل منهجية النظرية الجاهزة المسبقة التي تعالج الواقع، إما بمحاولة تكييفه قسراً أو بمجرد إهماله.

(*) **آفاق عربية**، السنة ٣، العدد ٨ (نيسان/ أبريل ١٩٧٨).

إذاً، لا بد من بذل جهد خاص في الناحية الفكرية، وبخاصة أن النظام الذي بناه الحزب في العراق قد حقق درجة جيدة من الرسوخ والاستقرار، ولكن عملية التطور هذه لا بد لها من مدخل طبيعي هو دراسة الأدبيات الموجودة أولاً، وعملية الدراسة هذه لا بد أن تتضمن مراجعة تلك الأدبيات وتلخيصها، وربط أجزائها، بقصد تكوين تسلسل منطقي يستطيع القارئ من خلاله، التعرف على ملامح النظرية التي تفصح عنها.

إن عملية التلخيص والتنسيق، بحد ذاتها، تساعد على توضيح المواضيع التي هي بحاجة إلى تطوير لسد الثغرات أو ملء الفراغات إذا صح التعبير. . وفي ما يلي محاولة لتلخيص نظرية الحزب تمهيداً للعمل اللاحق. والعرض الملخص هذا يتضمن، في الوقت نفسه، عملية تنسيقية وربط الأجزاء ببعضها وتحليل العوامل الداخلة فيها، بحيث تعرض المقالات والأحاديث المتباينة التي تشكل الجزء الأكبر من تلك الأدبيات بشكل نظري متسلسل.

٢ ـ اليقظة الروحية وشخصية الفرد العربي

الفكرة العربية هي الروح العربية المستيقظة الآن. هناك الاستعداد للخير الكامن في الأعماق والنزعة للحق والإرادة للتقدم التي تستيقظ في الأمة العربية، كلما هبط تيار نهضتها، ساءت أوضاعها وتخلفت عن ركب حضارة العالم. واليقظة الروحية هذه هي التي تفسر ظهور النهضات المتعاقبة التي ظهرت في تاريخ العرب. والنهضة العربية الحاضرة لا يمكن تفسيرها إلا بتنبه هذا الجوهر الذي تراكمت عليه أدران التخلف خلال القرون الماضية. وانبعاث الروح العربية اليوم لا يأتي عن طريق الدراسة وأخذ المعلومات بل هو تحسس داخلي ويقظة وجدان يدركه الفرد عن طريق الإيمان. . وعن طريق هذا الإدراك الداخلي يتكون الحس السليم الذي يميز بين الخطأ والصواب، وتظهر تلك العفوية التي تقود إلى معرفة الذات.

في التراث الفكري عدد من المقالات الأولى تطفح بالتأكيد على العوامل الروحية ويقظة الوجدان، وتؤكد الصفاء الأخلاقي والمثالية في السلوك والثورة على أدران التخلف المتراكمة على النفس، وبعث الاستقامة والنزاهة والتحرر من المصالح والعصبيات، والارتفاع بالإنسان العربي إلى مستوى عال من الأخلاق ونقاء النفس.

هناك اتجاه واضح لتحقيق ثورة داخلية في الفرد العربي وتأكيد المثالية في السلوك.

القومية العربية هي حركة الأمة العربية لتحقيق نهضتها الحديثة

هناك اختلاف بين الأمم، فالأمة العربية هي مجموعة من الأفراد تعيش في مجتمع معين تطور خلال الزمن، وتفاعل بعضه مع البعض الآخر ومع العالم الخارجي، فتكونت له، نتيجة لذلك وبمرور الزمن، صفات محددة ومميزات خاصة به. القومية العربية الآن هي حركة تحقيق إرادة الأمة العربية في النهضة المتجسدة في نظرتها إلى الحياة والمجتمع والمستقبل، والتي تكونت من تفاعل استعدادها الأصيل للخير مع مميزاتها الخاصة.. وبعبارة أخرى، القومية العربية الآن هي انبعاث لما يتفاعل في داخلها.

هذه هي نظرة الحزب إلى القومية، وهي نظرة تختلف عن المفهوم الذي يحصر القومية في المظاهر المشتركة كاللغة والآداب والتقاليد.. القومية العربية لها كل هذه المظاهر والعوامل المشتركة والصفات الخارجية.. ولكنها، قبل كل شيء، هي تحقيق لفكرة الأمة وتجسيد لإرادتها.

للأمة العربية رسالة خالدة، هي تحقيق فكرتها التي ستفيد العالم، لأنها تجربة غنية في كيفية النهوض بالإنسان وحل مشاكله ورفع مستواه.. لذلك فهي ليست مرحلة عابرة في التاريخ.. إنها تتطور، ولكنها لا تتلاشى.

القومية العربية أخلاقية في أسسها، فهي متصلة بنزعة الخير والحق عند الإنسان العربي وليست وليدة التطور الاقتصادي، وليست تعبيراً عن إرادة ومطامح بعض الأفراد للعيش سوية وتكوين مجتمع خاص بهم، بل في حب التقدم والنهضة والتسامح والتعاون.. فالإرادة ليست اعتباطية ناتجة من تصميم كيفي واتفاق لا أساس له، بل تقوم على حقيقة.. أي إنها تستند إلى اعتبار الاستعداد للخير حقيقة موضوعية في الكون، واعتبار يقظة الإرادة هي يقظة ذلك الاستعداد الحتمي. ثم إن الإرادة تستند إلى الواقع العربي الذي تكون من خلال تفاعل تاريخي خلال الأجيال، ولا يستطيع أحد أن يغيره الآن بعمل إرادي اعتباطي. القومية العربية قدر محتوم للفرد العربي لأنها تكوّن شخصيته التي لم يخترها بنفسه.

ومفهوم القومية في البعث العربي الاشتراكي مفهوم حي، أي إنه يبتدئ بالأمة العربية وواقعها. ومن ظواهر اليقظة القومية والواقع القومي يشتق المبادئ والأحكام.. وذلك عكس المفهوم الأوروبي للقومية الذي يعتمد على المنطق المجرد، فيعتبر أن تطور القوميات يجري بحسب قواعد مشتركة ثابتة تصح على جميع الأمم. وبذلك جاء مفهوم البعث مفهوماً جديداً، فهو منبثق من التجربة العربية، ويرفض استخدام تجربة القوميات الأخرى لأكثر من الاطلاع والاستنارة

وإغناء الثقافة والتجربة. كما إنه يختلف عن المفهوم الحقوقي القائم على فكرة المواطنية السائد في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص. فالمواطنية مشتقة من الرابطة القومية ونتيجة لها، لا العكس.

٣ ـ في النظرية القومية

تلك هي الفكرة القومية. أما النظرية القومية فهي المحتوى الفكري للقومية العربية في الوقت الحاضر، أي إنها تحديد شكل المجتمع الذي بقيامه تستطيع القومية العربية تحقيق فكرتها.

وتعتمد النظرية القومية هذه على ركائز أساسية، هي الوحدة العربية والحرية والاشتراكية، والتي منها، مجتمعة، تنبثق النظرة الشاملة لكيفية تنظيم المجتمع العربي. النظرية القومية متغيرة من وقت لآخر وقابلة للتطور. الوحدة العربية تعني وحدة الشعب العربي العضوية بكيان سياسي مستقل واحد، وتكوين إرادة موحدة للأمة تتجسد في الدولة العربية. الوحدة، من حيث المبدأ، تستند إلى حقيقة موضوعية هي وحدة الأمة العربية. . وهي في أثناء تحقيقها تعتبر الضمانة الوحيدة للمحافظة على الخطوات التقدمية في الاستقلال والتقدم الاجتماعي، وذلك لأن الوحدة تعني توحيد القوى الثورية العربية.

والوحدة ليست الوحدة السياسية فقط، وان كانت هذه ضرورة أساسية، ولكنها، في الأساس، وحدة الشعب ووحدة المجتمع بشكل عضوي منصهر، تتوافر فيها وحدة الشعور والاتجاه والنظرة إلى الحياة، وتتحقق فيها وحدة الاقتصاد ووحدة القوى العسكرية والتنظيم الشعبي.

تعني الحرية تحقيق حرية الإنسان العربي، أي إطلاق إرادته الحقيقة. . فهي حرية داخلية صميمة تتناول تحرير النفس من كل القيود النفسية والاجتماعية والسياسية والفكرية والوصول بالفرد إلى الحالة التي يستطيع فيها أن يظهر جوهره ويطلق الإمكانات الخيرة الكامنة فيه.

ومن هذا المفهوم الداخلي العميق للحرية تتفرع فكرة التحرر من الاستعمار كقيد خارجي، ومن الظروف الاجتماعية كالفقر والجهل والمرض والخرافات كقيود داخلية، ومن الإرهاب والتعسف والاستبداد من قبل السلطة الحاكمة.

والجدير بالملاحظة أن مفهوم الحرية هذا أخلاقي مرتبط بمبدأ أعلى. . لذلك فحرية الفرد تعني حرية الجانب الإنساني فيه وكبحاً وتحديداً ومقاومة لميول الشر والفساد والرذيلة والأنانية وكل ما هو منخفض. لذلك فحرية الفرد لا يمكن أن

تكون على حساب المجموع وضد الصالح العام. . إنها لا تعني انفلات الغرائز والتحلل من القانون الأخلاقي وتحكيم الأنانية. . وهذا ما يميز هذا المفهوم للحرية من المفهوم الغربي.

والاشتراكية أخلاقية من حيث الأساس، فهي تنظيم اقتصادي يمنع فيه الاستغلال، وتحترم كرامة الإنسان، ويزول فيه الفقر والجهل والمرض، ويتوفر فيه للجميع حد أدنى من المعيشة. وهي عربية، بمعنى أنها التنظيم الملائم للنهضة العربية والطريق الضروري لتحقيق القومية العربية. . فهي بتحريرها الأفراد من قيود الحاجة والضغط، وبمنع الاستغلال وبتوفيرها الحد اللائق من المعيشة، تزيل كل العقبات التي تمنع ظهور الكفاءات وتحقيق عبقرية الأمة وتحقيق رسالتها.

إن الحضارة العربية والنهضة العربية تحتاجان إلى مثل هذا التنظيم الذي يجد لهما الطريق. ويتم تحقيق هذه الاشتراكية بواسطة نضال الجماهير المتجسد بالدولة الممثلة للإرادة العامة التي هي إرادة تلك الجماهير الشعبية الواسعة التي تضم كل الفقراء من العمال والفلاحين والمثقفين، وكل العناصر التقدمية النيرة في المجتمع. . ويتم تحقيق الاشتراكية بواسطة التخطيط الذي تقوم به الدولة وتدعمه وتشارك فيه القاعدة الشعبية المنتظمة في الحزب والنقابات والجمعيات، وأشكال التنظيم الجماهيري كافة.

وتختلف هذه الاشتراكية عن الاشتراكية الماركسية في أمور أساسية، وهي أنها ليست نتيجة آلية للحتمية التاريخية، بل نتيجة لنضال إرادي تقوم به الجماهير، وهي واقعية منبثقة من الواقع العربي وغير مرتبطة بفلسفة ذات نطاق عالمي، كما إنها لا تقتل حرية الفرد.

إن هذه الأهداف الثلاثة ليست منفصلة عن بعضها، وتعدادها بشكل منفصل ليس إلا من أجل الاستيعاب والدراسة، فهي متممة لبعضها ومتمازج بعضها ببعض لتكون نظرة موحدة للمجتمع، هو المجتمع القومي التقدمي المتحرر. . وتعليل هذا الترابط هو النظرة العضوية للمجتمع. فالمجتمع كائن حي مترابط الأعضاء وليس جسماً ميكانيكياً. إنه بتطوره يتغير ككل، ولا يمكن تجميد جانب وتحريك جانب آخر. فالمستقبل ثمرة تبذر بذورها الآن، لذلك فملامحه يجب أن توضح في الحاضر. إن الماضي مؤثر في الحاضر، والحاضر مؤثر في المستقبل، وشكل التغيير الاجتماعي يتحدد بتفاعل الإرادة العامة للشعب مع الظروف المحيطة. وعندما يحدث التغيير، ويتغير تركيب وشكل المجتمع، يصبح الفرد، أو الحكومة، في عجز عن تغيير وجهة التطور بصورة اعتباطية.

٤ ـ الواقع العربي والانقلابية

تلك هي صورة المجتمع العربي، كما يجب أن تكون، أما الواقع العربي الراهن فمن التحليل يتضح أن الصفة الأساسية التي تطبعه هي شمول وعمق الفساد فيه. فالضعف في المجتمع العربي لا تقتصر أسبابه على العوامل الخارجة عن إرادة الأمة كالاستعمار، ولا ينحصر في المؤسسات كالنظم والقوانين والأوضاع الاقتصادية والعادات، بل يشمل، إلى جانب ذلك، الضعف الذي أصاب شخصية الفرد العربي نفسه. فقد تغلغل الفساد إلى أعماق الفرد، فأثر في أخلاقه وثقافته وتفكيره ونظرته إلى الحياة، وموقفه من قضية المجتمع. . لذلك فحل مشكلة هذا الواقع لا يكون إلا بالانقلاب.

الانقلاب هو تغيير الواقع العربي جذرياً. . ويشمل هذا التغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمؤسسات التي يقوم عليها المجتمع كالتقاليد والعادات وجهاز الحكومة ونظام الحكم. . وما هو أهم من كل ذلك، هو الانقلاب في داخل النفسية العربية الذي يهز أعماق الفرد ويغير نظرته إلى الحياة وقيمه وأخلاقه. والقوة المحركة للانقلاب هي الحقيقة، حقيقة الأمة، أي إرادة الخير فيها. وليس أدل على هذا التحديد من القول «الانقلاب هو مغالبة الحقيقة للواقع» إذ إن «للأمة حقيقة على الرغم من تأخرها وعلى الرغم من تشوهها». والانقلاب لا يحدث بشكل آلي بل بعامل الإرادة، فإرادة الأمة هي التي تتنبه وتتحرك وتحقق.

والانقلاب نقيض التطور البطيء. فالتطور في المستقبل هو حصيلة التغيير الذي يحدث في المجتمع نتيجة لتفاعل العوامل الداخلة في تركيبته الآن. إنه امتداد مختلف للحاضر. فإذا كان الحاضر سليماً قوياً مستنداً إلى مؤسسات صحيحة، جاء التطور زيادة في التقدم، وإذا كان الحاضر مريضاً ضعيف الأسس، جاء التطور زيادة في الضعف. ويحصل ذلك بفعل عملية التراكم والتغيير الحلزوني حيث تغذي العوامل المتفاعلة بعضها بعضاً، وتنتج المزيد من الآثار الحسنة أو السيئة بحسب نوعية تلك العوامل، لذلك فالواقع العربي إذا ما ترك لوحده ولعامل التطور التلقائي، فإنه سيزداد فساداً وتأخراً. إذاً لا بد من الانقلاب الذي يحول التطور ويغيّر منطقه. لا بد من إحداث رجة عميقة في النفس العربية، تطلق فيها قيم الحق والفضيلة وتغالب عوامل الفساد وميول الضعف، حتى تتغلب عليها وتحولها لقوة تصب في تيار الانقلاب. عندها يصبح التطور هو الشيء الطبيعي، وتستطيع الأمة أن تتقدم دونما حاجة إلى الانقلاب، إذاً فالانقلاب يعني السيطرة على الزمن، يعني عدم ترك الزمن يسيطر على مقدرات الأمور.

ويستثير هذا الموضوع بعض الأسئلة التي لا بد من الإجابة عنها زيادة في الإيضاح. هل يعني الانقلاب قطع الصلة نهائياً بالماضي والتخلص من التراث العربي..؟ الماضي هو «الوقت الذي تحققت فيه الروح العربية». لذلك فالقول ببعث الروح العربية اليوم ينفي قطع العلة بالماضي، بل عل العكس، فالروح العربية التي تحققت في التاريخ، بشكل نهضات متعاقبة، تكون تراثاً يجب التشبع به لتحريك النهضة العربية واستثارة التحفز والاستعداد للخير والتقدم، ولفهم الشخصية العربية ومعرفة حقيقتها والاستدلال على عبقريتها وإمكاناتها. إن الروح العربية التي يراد بعثها اليوم ستكون ارتقاء بالنسبة إلى الماضي، أي إن المستوى الحضاري والفكري الذي ستخلقه النهضة سيكون حتماً أرقى من مستوى الماضي، لأن الأمة العربية في نضج وتكامل مستمر، ولأنها تستفيد الآن من تجربة العالم المتراكمة. إن التمسك بالماضي لا يعني المحافظة على الحاضر ولا يعني القبول بنفس المستوى والقناعة بذلك القدر من التقدم.

السؤال الآخر هو ما هي أداة الانقلاب؟.. إن تفتح إرادة الخير يحدث في كل أفراد الأمة، وليس بدرجة متساوية، لأنه يتطلب استعداداً فكرياً ونفسياً. هناك أفراد تستيقظ فيهم روح الأمة قبل غيرهم فيكونون الطليعة الانقلابية. إن أداة الانقلاب هي مجموعة الأفراد الذين سبقوا غيرهم في التنبه للواقع الفاسد ولإدراك حقيقة الوضع، وفي التصميم على تغيير حياة المجتمع. وهذه المجموعة من الأفراد لا يشترط فيها أن تكون الأكثرية العددية في الشعب، بل هي في غالب الأحيان أقلية ثورية تخرج من وسط الشعب، ولكنها تنفصل عنه في أخلاقها وتفكيرها وسلوكها، وتكوّن مجتمعاً جديداً تسوده قيم الثورة وتتمثل فيه معالم المجتمع، ولكنها، وهي كذلك، لا تنفصل عن الشعب، بل تبقى معه وتتفاعل معه، وتناضل لرفع مستواه وإيقاظ إرادته وكشف حقيقته.

ولإدارة الانقلاب قوى تعمل معها، فهي في اتجاه حقيقة الأمة وتلك قوة جبارة.. وهي تمثل المصلحة الحقيقية لأكثرية الشعب واتجاهها منسجم مع اتجاه تقدم البشرية ونضال التقدميين في جميع أنحاء العالم. تلك هي فكرة الطليعة في البعث العربي الاشتراكي.

٥ ـ مؤشرات في أسلوب العمل

تلك هي الخطوط الفكرية الكبرى للقومية العربية. ولكن الغرض من وضع هذه الأفكار لم يكن بدوافع فكرية محضة، أي إنها لم تكن عملاً فكرياً بل عملاً سياسياً. الغرض هو تأسيس حركة سياسية تحقق هذه الأفكار. لذلك فلا بد من

أسلوب للعمل السياسي. وفي مجال الأسلوب يقول البعث العربي الاشتراكي بالأفكار التالية:

أولاً: الاعتماد على الشعب في تحقيق أهداف القومية العربية. إن بذور الخير تكمن في نفس كل عربي، لذلك فالإرادة التي تحقق النهضة هي إرادة الشعب. ولكن عمل هذه الأقلية يجب أن يبقى مع جمهور الشعب الواسع لإيقاظ إرادته وتحريره من التخلف. إن العمل مع الشعب هو الطريق السليم لتهيئة الانقلاب العميق، والمقصود بالشعب هنا الجمهور الواسع الذي يعاني ويتألم من فساد الأوضاع كالعمال والفلاحين، وفقراء الناس من مختلف الفئات، وجميع الثوريين من المثقفين وفئات الشعب الأخرى. إن هذا الجمهور المتألم لوضع أمته مهيأ، أكثر من غيره، ليكون أداة للانقلاب. إن النظرة الواقعية هي التي تجعله يقرر أن الجماهير المظلومة المتألمة من فساد الواقع أكثر استعداداً للثورة من غيرها، لذلك يجب الاتجاه نحوها.

ثانياً: والفكرة الثانية، في نظرية الأسلوب، هي التجسيد. إن الطليعة الانقلابية لا تستطيع إيقاظ ميول الخير في الجماهير وتحقيق الانقلاب فيها، إلا بتجسيد قيم الانقلاب في مجتمعها الصغير. فالشعب الذي يحيط الطليعة الانقلابية، لا يستطيع أن يصل إلى الإيمان الحقيقي بالمبادئ والقيم إلا إذا رأى أمامه تجسيداً لتلك المبادئ والقيم. إن التجسيد يعني أن الفئة التي تنادي بالانقلاب إنما هي فئة صادقة مخلصة في ما تنادي به. إن الفكرة التي تنادي بها الطليعة صحيحة لأن نجاح الأفراد، في تجسيدها، يعني أنها واقعية متصلة بالحق. . والحق هو القيمة الوحيدة التي تنجح وتنتصر. على الفئة الانقلابية أن تحقق في نفوس أعضائها، الانقلاب على القيم القديمة والأخلاق الرائجة والمصالح والأنانيات السائدة في المجتمع. فأخلاقها وقيمها ونظرتها وسلوكها يجب أن تكون مشتقة من الفكرة ومنسجمة مع المثل الأعلى الذي تناضل من أجل تحقيقه. إن الحياة العربية الجديدة لا يمكن أن تتحقق في المستقبل، إذا لم تتحقق لها صورة مصغرة منذ الآن في مجتمع الطليعة الانقلابية. وبعبارة أخرى، إن تجسيد الفضيلة هو الوسيلة الوحيدة لإيقاظها عند الآخرين.

ثالثاً: إن تحقيق الانقلاب وبناء المجتمع الجديد لا يتم بواسطة التطور التدريجي البطيء ولا بواسطة الدعوة الفكرية العامة والدعاية والتكرار في الدعوة، بل بالصراع العميق بين الجديد والقديم. ولا يقتصر الصراع هذا على محيط الفكر بل هو أيضاً، وبالدرجة الأولى، صراع في الشعب، بين الفئة المستغلة القديمة

المتشبثة بالوضع الفاسد، وبين الطليعة الانقلابية. إن الصراع والاحتكاك هو الذي يكشف زيف الواقع الفاسد ويهدمه ويظهر سلامة النظرة الجديدة وصحتها وقدرتها على تحقيق التقدم. الوحدة الشعبية الحقيقية ليست وحدة عددية بل وحدة في الفكر والاتجاه. وفكرة الصراع القومي هذه تختلف عن فكرة الصراع الطبقي الذي تقول به الماركسية.. فهو ليس صراعاً بين طبقات بالمعنى الفني للطبقة، (أي الاقتصادي)، بل هو صراع بين التقدمية والرجعية، بين جمهور الشعب من عمال وفلاحين وتقدميين من مختلف فئات الشعب من جهة، والأقلية الرجعية من الإقطاعيين والتجار والرأسماليين والرجعيين من مختلف الفئات من جهة أخرى.

رابعاً: ومن المبادئ الأساسية في أسلوب العمل ربط الغاية بالوسيلة. إن علاقة الوسيلة بالغاية من المشاكل الفكرية العملية الخطيرة. فالنظرية الشيوعية في العمل تفصل بين الغاية والوسيلة استناداً إلى نظرتها الخاصة في الأخلاق. أما البعث العربي الاشتراكي فحركة تقوم على مبدأ أخلاقي مثالي هو الحق، وكل عمله متجه لتحقيق هذا المبدأ وبعث إرادة الخير في الإنسان العربي. وأسلوبه لتحقيق هذا المبدأ الأخلاقي هو تجسيده في المجتمع المصغر الذي يسبق الأمة.. لذلك فنضاله وعمله السياسي أخلاقي لا العكس. فالسياسة أخلاقية مرتبطة بمبدأ الحق. إن الوسيلة جزء من الغاية، فالغاية الأخلاقية لا يمكن أن تتحقق إلا بأسلوب أخلاقي.

خامساً: وهناك أيضاً فكرة الموقف الحاسم من الجيل القديم. ومضمون هذه الفكرة هو أن الطليعة الانقلابية يجب أن يكون حكمها على الواقع الفاسد حاسماً وحاداً، يفصل بين القديم والجديد ويمنع كل تردد وتشكيك، وينفي كل مواقف الوسط. فالواقع فاسد بأسسه الرئيسية، لذلك يجب قلبه والحكم عليه بالفناء بالرغم من أنه قد يحوي بعض الجوانب التفصيلية الإيجابية. فنحن بحاجة إلى تكوين موقف مشحون بالعاطفة والرفض لكل الواقع لنستطيع شحن الإرادة وحشد كل ما في الإنسان من حماس واندفاع لخدمة الانقلاب، في هذه الفكرة تأكيد لدور العاطفة في أسلوب العمل، العاطفة التي تخلق الحماس وتؤجج روح الثورة وتعطي الفكرة حساً وعصباً وتمدها بالحرارة.

٦ ـ النظرة التحليلية وفكرة البعث العربي الاشتراكي

هذا هو العرض الملخص لفكرة البعث العربي الاشتراكي، كما وردت في أدبياته.. فماذا يمكن أن يقال عنها تحليلياً؟.. الملاحظات التالية ربما كانت ذات أهمية:

أولاً: مضامين القومية العربية

إن فكرة البعث العربي الاشتراكي هي، من دون شك، أول محاولة لإعطاء مضمون للقومية العربية الحديثة، أي الاهتمام بشكل المجتمع الذي تريد بناءه. . وبذلك قد تطورت القومية العربية من مجرد حركة توضيح وتأكيد لشخصية الأمة العربية بوجه الغزو الاستعماري ومحاولات طمس الشخصية العربية إلى حركة إيجابية تعير اهتماماً لملامح المجتمع الذي تسعى إلى تحقيقه، ألا وهو مجتمع الوحدة والحرية والاشتراكية. وواضح أيضاً أنها بذلك قد تبنت الصفة التقدمية للقومية العربية من خلال الاهتمام بالقضية الاجتماعية إلى جانب القضية القومية. ويعني ذلك أن حركة القومية العربية أصبحت أساساً لنظام اقتصادي واجتماعي يتناول حياة المجتمع كله، فيعيد تنظيمه من جديد. ويستتبع ذلك، بالضرورة، إدخال الظروف الموضوعية للمجتمع في الحساب.

ثانياً: من الخاص إلى العام

إن فكرة البعث العربي الاشتراكي تكشف عن ملامح نظرة شاملة للكون والحياة والإنسان. . فالنظرة التي تقف وراء الفكرة هي أن في الكون إرادة للخير تتفتح في الإنسان وتقود التطور البشري. . . وتلك هي فكرة الكون وإرادة الإنسان الحقيقية التي تصارع عوامل الفساد والتأخر والتي تنتصر في النهاية. الإنسان مكون من إرادة الخير وحصيلة التراث التاريخي وآثار الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها. . لذلك فهو يحتوي على شيء أصيل مشترك بين البشر كافة هو الاستعداد للخير، وعلى صفات مكتسبة من ماضيه وظروفه الحاضرة يختلف بها عن الآخرين.

يبدأ الفلاسفة عادة بقضية الكون والحياة، لينتهوا باستنتاجات عن هذا المجتمع أو ذاك. . أي إنهم يبدأون بالعام لينتهوا بالخاص، في حين أن البعث العربي الاشتراكي قد بدأ بالخاص ـ أي القضية العربية ـ ليصل إلى ما هو عام.

ثالثاً: جدل التجربة الثورية

وفكرة البعث العربي الاشتراكي لا تستمد قوتها من كونها قد حققت تقدماً في الفكرة العربية على صعيد الفكر فقط، بل من كونها قد أثرت في الواقع العربي تأثيراً يتجسد بحركة شعبية واسعة، والمفعول العلمي الذي أنجزته في حياة الأمة العربية الحديثة. . وذلك ما أتاح لها فرصة الاختبار، وهيأ لها تجربة تزيدها قوة عن طريق كشف مزاياها ونقائصها على السواء.

لقد مضت على فكرة البعث العربي الاشتراكي مدة ليست قصيرة كفكرة وكحركة فاعلة في المجتمع العربي. . فالفكر العالمي والعربي قد تطور خلال هذه الفترة، كما إن التجربة والاختبار لا بد أن يكونا قد أوضحا مواضع النقص. . . وبعبارة أخرى، إن فكرة البعث العربي الاشتراكي قد تحتاج في بعض جوانبها إلى تطوير لتكون أكثر استيعاباً للتطورات الجديدة وأكثر شمولاً واقتراباً من النظرية، وذلك هو معنى الإغناء عن طريق التفاعل مع المعطيات الجديدة. فما هي مواضيع التطور هذه؟

هناك مثلاً مفهوم الصراع في البعث العربي الاشتراكي، المختلف عن مفهوم الصراع الطبقي في الماركسية. في أحيان كثيرة يظلل أحدهما الآخر في الأدبيات، الأمر الذي يستدعي عملاً نظرياً مضافاً لتطوير مفهوم البعث العربي الاشتراكي وتوضيح الفرق بينه وبين المفهوم الماركسي وجلب الانتباه لذلك الفرق، وعلى وجه التخصيص توضيح النتائج النظرية والعملية التي تترتب على ذلك الفرق.

في البعث العربي الاشتراكي تأكيد واضح لأهمية العوامل الموضوعية في التغيير الاجتماعي وتحقيق الثورة، ولكن هذا الاهتمام بالعوامل الموضوعية ربما جاء وحيد الجانب في فهم الطبيعة البشرية. . لذلك هناك حاجة ماسة لزيادة الاهتمام بدور العوامل الذاتية وإلقاء ضوء كاف على دور العاطفة في سلوك الإنسان. فالغرائز وما يتبعها من عاطفة بتأثير داروين قد أصبحت ذات دور مهم في إكمال نظرية الطبيعة البشرية التي سيطرت عليها نظرة العقل البحت بتأثير أفكار نيوتن. لقد تطورت بحوث علم النفس مؤخراً ملقية ضوءاً جديداً على جوانب في طبيعة الإنسان لم تكن معروفة في السابق. إن الاهتمام بالعوامل الذاتية في السياسة العربية أمر مهم، إلا أنه لم يطرق بجدية، لحد الآن، لسببين: الأول ـ قلّة الاهتمام بعلم النفس في الوطن العربي. . والثاني ـ تعلق الموضوع بالأشخاص، وبحث الأشخاص في العالم العربي مسألة حساسة يصعب الخوض فيها.

من الأمور التي تحتاج إلى زيادة في البحث هي مسألة حقيقة العلاقة بين أهداف الوحدة والحرية والاشتراكية، والغوص إلى أعمق من العبارات الشكلية التي تردد حول ذلك، وربط البحث بالنتائج المنطقية التي تستتبع ذلك في مجال التطبيق. كما إن مفهوم الحرية بحد ذاته بحاجة إلى البحث أكثر من الناحية النظرية، ولكن في ضوء واقع التجربة، بعد أن دخلت الأفكار مجال التطبيق في قطر مهم ولمدة زمنية جيدة، ما هو المعنى النظري؟ وما هو التطبيق العملي لفكرة

الديمقراطية الشعبية؟.. هناك بداية في مجال تطوير فكرة الطريق الخاص للاشتراكية، إلا أن ذلك ليس أكثر من بداية يجب أن تستمر لصياغة مفهوم واضح نظرياً، وقابل للتطبيق.

ومن مواضيع البحث التي تحتاج إلى التطوير، توضيح مسار القطر القاعدة، الذي يضطلع بمهمتين بنفس الوقت: مهمة ترصين الثورة في ذلك القطر وحماية استقلاله وتوكيد سيادته من جهة، والعمل لتحقيق الوحدة العربية من جهة أخرى.

ما هي نظرية العمل التي يسترشد بها الحزب القومي الذي يحكم في جزء من الوطن العربي؟.. إن التلاؤم بين المهمتين لا يأتي تلقائياً بل بعمل إرادي مخطط.. والعمل الإرادي المخطط يحتاج إلى دليل نظري.

إن تجربة العمل من أجل الوحدة والتعرف الموضوعي على معطيات الواقع العربي تستدعي عناية خاصة بنظرية الأسلوب لتحقيق الوحدة العربية. هل تكفي فكرة واحدة أو معادلة بسيطة لتحقيق الوحدة أم إن نظرية الأسلوب يجب أن تكون معقدة تستوعب أفكاراً عديدة وأساليب عديدة لمواجهة تعقيدات الواقع وتناقضاته؟.. ذلك من الأمور التي تتطلب جهداً وفكراً جديداً.. فالواقع العربي يصعب التنبؤ به، فهو قد يتمخض بأي لحظة، عن فرص وحدوية تحتاج إلى أن تواجه بنظرية متطورة تساعد على إيجاد الحلول السليمة. الواقع المجزأ العربي ليس بسيطاً، لذلك لا يمكن مواجهته بمعادلة بسيطة بل بنظرية متطورة، وتحقيق الوحدة العربية هو أكبر مهمات الثورة العربية[1].

(١) لقد كرس هذا البحث لتلخيص وتنسيق نظرية البعث العربي الاشتراكي وتحديد بعض المواضيع القابلة للتطوير. أما البناء التطويري نفسه فهو يحتاج لبحوث آخرى.

كتـــاب: الوحـدة ومبـدأ النضـال «الوطن العربي وأفريقيا»(*)

ـ ١ ـ

بين أفريقيا والوطن العربي أوجه شبه وأوجه اختلاف، وقد ازدادت أخيراً العلاقات بين هاتين المنطقتين. وتهمنا بالطبع دراسة هذه العلاقة إلى أقصى ما هو ممكن، وبما له علاقة بمواضيع بحث مفيدة، من حيث إنها ذات علاقة بالقضايا الرئيسية المطروحة. وما يهمنا الآن هو بحث جانب من جوانب قضية الوحدة في الوطن العربي وفي أفريقيا السوداء، من حيث علاقتها بقضية النضال الشعبي.

عوامل الوحدة بين أجزاء الوطن العربي كثيرة ومعروفة، وتشكل بمجموعها أساساً قوياً للتوحيد السياسي في إطار كيان دولي واحد. عوامل الوحدة في أفريقيا السوداء متوفرة أيضاً ولكن لأسباب مختلفة. أفريقيا لم تعرف في الماضي قيام الدولة الواحدة، ولم تعش في ظل كيان سياسي موحد، كما هو الحال بالنسبة إلى الوطن العربي. كما لم يكن لأفريقيا لغة واحدة وحضارة واحدة واضحة المعالم، ولم يوحدها دين سماوي معروف، أي إن مقومات الأمة الواحدة المعروفة لم تكن متوفرة فيها في يوم من الأيام في التاريخ الماضي. ولكنها أيضاً لم تعرف عوامل التجزئة، إذ لم تكن في أفريقيا حضارات متباينة ولا لغات متطورة متباينة، أي إن عوامل تفرقة عميقة الجذور لم تكن هي الأخرى موجودة. وبعبارة أخرى، إذا لم

(*) صدر عن وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الإعلام الداخلي العامة في بغداد عام ١٩٧٩، ثم أعيد نشره في: **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ١٠ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩)، ص ١٠٣ ـ ١١٣، وفي الكتاب رقم (١٠).

تكن أفريقيا في الماضي أمة واحدة فهي أيضاً لم تعرف قيام الأمم المختلفة. فلم تكن هناك أمة واحدة، بل كانت هناك القبلية. إن الفروق الدينية واللغوية والثقافية والقبلية ليست عميقة، الأمر الذي يجعل ذوبانها لتكوين أمة واحدة أمراً ممكناً. إن أفريقيا السوداء وإن لم تكن أمة واحدة في الماضي إلا أنها قابلة لأن تصبح أمة واحدة الآن. والعرب كانوا أمة واحدة في الماضي وبإمكانهم أن يصبحوا كذلك الآن.

ـ ٢ ـ

إن التعبير السياسي المهم الذي طرأ على أفريقيا بدأ بدخول الاستعمار الغربي الذي قسمها، فتكونت الحدود نتيجة للإدارة الاستعمارية ولمقتضيات التنافس واقتسام النفوذ بين الدول التي دخلت هذه القارة للاستعمار. لذلك فقد رسمت الحدود على أساس هذه الاعتبارات وليس على أساس اعتبارات قومية، أي إن الوحدات السياسية التي نشأت في ظل الاستعمار لم تكن تمثل حدوداً قومية. والوطن العربي هو الآخر قد شهد التقسيم على أيدي الدول الاستعمارية، وعلى أساس المنافسة بين الدول المستعمرة وتقسيم مناطق النفوذ في ما بينها، كما هو معروف تاريخياً. وقد نشأت حركة القومية العربية والوحدة العربية، وأصبحت أقوى حركة سياسية مؤثرة في تطور الأحداث حتى يومنا هذا، وتتجلى اليوم في النضال من أجل الوحدة والنضال ضد الصهيونية.

أما في أفريقيا السوداء، فلم تنشأ حركة لتوحيد أفريقيا بالمعنى الذي نعرفه، وربما كان سبب ذلك هو أن أفريقيا لم تعرف التوحيد والمجتمع القومي من قبل، ولكن هناك إمكانية لظهور حركة الوحدة. هنالك مؤشرات لبداية تكوين اتجاه وحدوي، فقد نشأت منظمة الوحدة الأفريقية في ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٣، وجاء في المادة الثانية من ميثاقها الموقع في أديس أبابا أن أهداف المنظمة هي دعم وحدة دول أفريقيا وتضامنها، فقد ورد في المادة الثانية، الفقرة الأولى، أن أهداف المنظمة هي:

«أ ـ دعم وحدة أفريقيا وتضامنها.

ب ـ تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا.

ج ـ الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها.

د ـ القضاء على الاستعمار، بجميع أشكاله، في أفريقيا.

هـ ـ تشجيع التعاون الدولي، آخذين بالاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

وفي المجال الواقعي ظهر نوع من التضامن بين الدول الأفريقية في مقاومة الأنظمة العنصرية في روديسيا وجنوب أفريقيا، كما ظهر نوع من الاهتمام بالثقافة الأفريقية.

إن أفريقيا السوداء التي لم تعرف الشخصية القومية في الماضي هي في الحقيقة ذات مجتمع واحد، ليست فيه وحدات اجتماعية غير القبائل، فاللغات هي أقرب إلى اللهجات المحلية والحدود هي، في الحقيقة، حدود إدارية صنعها الاستعمار لتلبية أغراضه في الحكم، وصنعتها عملية التنافس واقتسام النفوذ ومقتضيات السياسة العملية التي تحكم علاقات الدول المستعمرة بعضها ببعض. لقد بقيت الحدود حدوداً على السطح وبقي المجتمع تحت تلك الحدود موحداً في حقيقته إلى حد بعيد. هذا المجتمع الذي تتوفر فيه أوجه شبه كثيرة، وتربطه علاقات مشتركة جمة أصبح تربة خصبة لنمو حركة الوحدة من خلال الاصطدام بالاستعمار الغربي.

إن وجود الاستعمار بأجلى صوره وأقسى أنواعه قد حفز بشكل طبيعي ظهور الميول الاستقلالية، ومعها نشأت اتجاهات الكفاح المسلح من أجل الاستقلال. لقد تطورت الحركة الاستقلالية في المراحل السلمية مستخدمة الإعلام والمحافل الدولية إلى بدايات في مراحل العنف واستخدام السلاح. والمثال على ذلك ظهور حركة «الماو ماو». في هذا المنعطف وعند هذه النقطة والأمور لا تزال في بداياتها، أدرك الاستعمار الغربي مسألة غاية في الأهمية، أدرك أن الميول الجديدة في أفريقيا هي في اتجاه التاريخ وتطور العالم، وأنه من الأفضل لمصالحه أن يلتقي مع تلك الاتجاهات، وهي لا تزال ضعيفة وفي بداياتها غير المتطورة، بدلاً من أن يصطدم بها ويساعد بذلك على تطورها في اتجاهات خطرة عليه في المستقبل.

كان الاستعمار الغربي ـ كما يبدو ـ مدركاً أن الوقوف بوجه الحركة الاستقلالية سيؤدي إلى تحولها من المراحل السلمية إلى مرحلة الكفاح المسلح. وقيام الكفاح المسلح سيخلق حالة من النهوض واليقظة الوجدانية تتوسع لتشمل أفريقيا

السوداء. ومن خلال ذلك النهوض ستضعف الفوارق وتقوى العوامل المشتركة، وتتغلب عوامل التوحيد على عوامل التجزئة، وبذلك تنشأ حركة الوحدة الأفريقية. إن قيام حالة الصراع المسلح من شأنه أن يهز المجتمع الأفريقي من الأعماق فتتهاوى المؤسسات القديمة وتضمر القبيلة لتتكون في مكانها الأمة، وتجد الشعوب الأفريقية نفسها في حالة دفاع عن النفس، تدفعها بالتدريج وتحت ضغط ضرورة البقاء في اتجاه التضامن أولاً والوحدة بعد ذلك.

إن للمعركة ظروفاً خاصة ووضعاً مادياً ونفسياً خاصاً يدفع الإنسان لتجاوز ظروف الحياة الدارجة إلى ظروف حياة جديدة تتناسب مع ظروف المعركة. والاستعمار كان يدرك عن بعد نظر أن المجتمع الأفريقي، إذا ما طال الصراع المسلح معه سيتحول بالتدريج إلى حالة جديدة لا يكون المرفوض فيها الوجود الاستعماري فقط، بل يقود ذلك إلى رفض أفكاره ومؤسساته ومبادئه، وبعبارة أخرى، إلى رفض الرأسمالية الغربية ومجمل أفكارها ومؤسساتها، وبذلك يمهد الطريق لنمو الأفكار الاشتراكية. أي إن الصراع المسلح إذا ما تأجج بين أفريقيا السوداء من جهة، والاستعمار الغربي من جهة أخرى، فإن الحصيلة في النهاية هي نمو الأفكار التي يسميها إعلام الغرب الأفكار المتطرفة. والأفكار المتطرفة تعني أفكار التغيير الجذري، والتغيير الجذري يعني توحيد أفريقيا وبناء مجتمع اشتراكي جديد، ويعني ذلك بالنسبة إلى الغرب ليس خروجاً مؤقتاً ولا نهاية للوضع الاستعماري بوصفه نظاماً، بل رفضاً لثقافة الغرب ونظرياته وشكل مجتمعه، وبالتالي حدوث انفصال عميق بينه وبين أفريقيا يمتد للأمد الطويل.

لذلك فقد فضّل الاستعمار أن ينسحب والنضال الاستقلالي في بداياته والأفكار الجديدة لم تنمُ بعد. وقد قام بذلك بشكل منسق، وبناء على تفكير منسق، واستطاع بهذه العملية أن يحقق أمرين أساسيين ليسا لصالح الشعوب الأفريقية.

الأمر **الأول** هو أن دولة الاستقلال التي نشأت على أثر انسحابه تكونت من الرقعة الجغرافية التي كانت الدولة الاستعمارية تديرها، فنشأت دول أفريقية في مكان **الإدارة الاستعمارية** وبحدودها، فحيثما قسم الاستعمار الأرض ووضع الحدود قامت دول جديدة، وبذلك مزقت القارة بدلاً من أن تتوحد.

الأمر الخطير **الثاني** هو أن الدولة المستقلة الجديدة قد تسلمتها الفئات

الوسطية لا الطبقات الشعبية. لقد نشأت في أفريقيا السوداء أربعون دولة أغلبها صغير الحجم من حيث السكان، وقليل الموارد، وذو دخل فردي منخفض جداً.

من بين الأربعين دولة في أفريقيا السوداء هناك ٣٤ دولة موزعة من حيث عدد سكانها كما يلي:

أقل من ١٠ ملايين	١٠ دول
أقل من ٥ ملايين	٧ دول
أقل من ٣ ملايين	٦ دول
أقل من مليون	١١ دولة

وهناك ٣٥ دولة يبلغ معدل الدخل الفردي السنوي فيها كما يلي:

أقل من ٥٠٠ دولار سنوياً	١١ دولة
أقل من ٣٠٠ دولار سنوياً	٦ دول
أقل من ٢٠٠ دولار سنوياً	١٢ دولة
أقل من ١٠٠ دولار سنوياً	٦ دول

إن الاستعمار كان يعرف ماذا يعني قيام الدولة، وماذا يتطلب الاستقلال الحقيقي من إمكانات بخاصة في العصر الحاضر. إن أكثر هذه الدول ضعيف من حيث الإمكانات الاقتصادية، فهي تقريباً في مراحل بدائية من التطور الاقتصادي. إن مجرد قيام الدولة الجديدة وإدامتها يشكل بحد ذاته عبئاً مالياً جديداً.

ولما كانت الحركة الاستقلالية في مراحلها السديمية، كان من الطبيعي أن تتسلم الفئات الوسطية زمام الحكم في الدولة المستقلة الجديدة، وهي في الغالب الفئات المكونة من المثقفين ثقافة غربية والوطنيين الانتهازيين ورؤساء القبائل وخريجي المدارس التبشيرية وأصحاب النفوذ المحلي. وكانت الحركة الوطنية في بداياتها مكونة في عمومها من هذه الفئات، إذ لم تكن الطبقات الشعبية قد دخلت الحركة بعد. إن الكفاح المسلح لم يستمر ولم يتوسع، والطبقات الشعبية لم تتح لها الفرصة لتصعد في سلم الهرم السياسي. إن الفئات التي كانت في قيادات الحركة الاستقلالية، وإن كانت ضد البقاء المادي للإدارة الاستعمارية، إلا أنها لم تكن

ضد أفكار الاستعمار ومؤسساته ونظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل على العكس كانت في الغالب معجبة بتلك النظم والأفكار، حتى إنها كونت أنظمة تحاكي أنظمة الدول الاستعمارية حتى في التفاصيل أحياناً. لقد خرج الاستعمار القديم وخلف وراءه أفكاره ومصالحه ومؤسساته الاقتصادية والثقافية. والدولة الجديدة، بعد خروجها إلى الواقع الدولي، وجدت نفسها في وضع اقتصادي ضعيف ووضع مالي محتاج، وتحت ضغط الواقع والحاجة وجدت الحل الملائم لمشاكلها في إعادة الارتباط بالدول الاستعمارية القديمة. وهكذا حصل الالتقاء من جديد بين الدولة المستقلة وبين الاستعمار بشكل صيغة جديدة هي صيغة **الاستعمار الاقتصادي والثقافي**، الذي قاد بصورة طبيعية إلى نوع من التبعية السياسية الخفية.

طبعاً لم تكن تلك حالة مطلقة دون استثناء، كما إنها عندما وجدت لم تكن بدرجة واحدة، فهناك الاستثناء وهناك التفاوت، ولكن على العموم كانت هذه هي الصفة الغالبة.

ولكن، وبمرور شيء من الوقت على الاستقلال بهذه الصورة، بدأت مساوئ الوضع الجديد بالظهور، فهناك مسألة التنمية الاقتصادية الصعبة، أو حتى المستعصية، في ظل مثل هذه الظروف، وهناك صراع الدول الكبرى الذي بدأ ينفذ إلى داخل القارة بصورة غير مباشرة، وهناك نفوذ الاستعمار الذي بدأت تتضح آثاره أمام جماهير الشعب، وفوق كل ذلك هناك الأنظمة العنصرية في روديسيا[1] وأفريقيا الجنوبية وبقايا الاستعمار الاستيطاني في هذه المناطق. وهكذا ظهرت بداية التناقضات الجديدة، فقامت بعض الانقلابات العسكرية وتعددت حالات النزاع بين الدول الأفريقية نفسها.

تلك هي على العموم الصورة في أفريقيا السوداء. أما في الوطن العربي فقد حدث شيء مشابه لذلك تقريباً، وإن سبقه في الوقت. لقد سارع الاستعمار الغربي إلى تلبية مطالب الحركة الاستقلالية القطرية عند ظهور أول بادرة لكفاح مسلح يؤمن بفكرة الوحدة العربية بقيام الثورة العربية في سنة ١٩١٦، فقامت الدول القطرية ووصلت الفئات الوطنية الوسطية إلى الحكم، وتكونت العلاقات الجديدة مع الدول الاستعمارية المنسحبة، وظهرت القضية الاقتصادية لتفعل

(١) كتبت هذه المقالة قبل استقلال زمبابوي (روديسيا سابقاً).

مفعولها. بالطبع كان هناك عنصر مختلف هو اكتشاف النفط، الذي جعل أوضاع بعض البلدان العربية الجديدة قابلة للاستمرار. ثم نشأت الجامعة العربية باعتبارها تلبية جزئية للشعور القومي. وظهرت بدايات التناقض الجديدة في وضع ما بعد الاستقلال، فقامت بعض الانقلابات العسكرية، وحصلت نزاعات بين البلدان العربية نفسها.

ـ ٣ ـ

المسألة الجوهرية في الوضع الأفريقي والوضع العربي هي مسألة النضال ضد الاستعمار الاستيطاني. في أفريقيا الجنوبية وروديسيا، استعمار الأقلية البيضاء يشكل نظاماً عنصرياً يستخدم القوة الغاشمة إلى أقصى الحدود ضد سكان البلاد الأصليين. وقد تصاعدت حدة الصراع إلى مرحلة الكفاح المسلح والإيغال في استخدام القوة الغاشمة وشتى وسائل البطش والتعسف. وبذلك بدأت أفريقيا تشعر بوضع جديد وتتحسس أفكاراً جديدة أهمها التحسس بوجود خطأ أساسي في الأوضاع الراهنة. لقد بدأت أفكار التضامن بالظهور من جديد، وبدأت تنمو أحاسيس الروابط المشتركة والأفكار الثورية، وبمرور الوقت وباستمرار عملية الصراع والكفاح المسلح بدأت عملية الاستقطاب: الشعوب الأفريقية في معسكر والاستعمار الاستيطاني والفئات الرجعية ومؤسسات الاستعمار الجديد في معسكر مقابل. لقد تطور الصراع إلى درجة دخل فيها الاستعمار الاستيطاني مرحلة التسليح النووي تحسباً للطوارئ. وبذلك حانت الفرصة مجدداً لتوحيد أفريقيا وبناء المجتمع التقدمي الجديد، أي لتحقيق الاستقلال الحقيقي عن الاستعمار.

وهنا للمرة الثانية يحاول الاستعمار أن يعالج الموقف بالنظرية نفسها عندما تحاول الدول الغربية الاستعمارية أن تجد بأسرع ما يمكن، حلاً ينهي الكفاح المسلح ويقطع تياره، وهو لمّا يزل في البداية، ليمنع أفكار الثورة والوحدة من أن تنبت من جديد. ومن هنا كان اهتمام الدول الغربية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بإيجاد حل سلمي للوضع الحالي إزاء الأنظمة العنصرية. إلا أن محاولات الحل السلمي هذه، التي تمثل جهود واتجاهات الاستعمار الجديد، تصطدم بالاستعمار الاستيطاني القديم الذي أصبح قوة قائمة بذاتها ومستقلة إلى حد ما عن الدول الاستعمارية، فهو ذو مصالح خاصة به ليست بالضرورة متطابقة مع

مصالح تلك الدول. لقد كوّن الاستعمار الاستيطاني قوة مادية عاتية من نوع قوة المستعمرين الفرنسيين في الجزائر (وأقوى من ذلك) عندما اصطدمت بديغول. الاستعمار الجديد يفكر بكل أفريقيا، ويفكر بالمستقبل البعيد المدى، ويهتم بالدرجة الأولى بالمصالح الاقتصادية ويرى أن المجابهة والصراع المسلح يؤديان في النهاية إلى نمو أفكار الثورة والوحدة، وبذلك يخسر الكل، وبدلاً من ذلك، من الأفضل له أن يجد حلاً وسطاً سلمياً الآن، وقبل أن يأتي ذلك الوقت، ففي حساباته، من الأفضل له إبقاء أفريقيا بأنظمة مستقلة شكلاً ومعتمدة عليه فعلاً، اقتصادياً وتقنياً وثقافياً، من أن تعم أفكار الثورة ويحصل الانفصال النهائي. أما الاستعمار الاستيطاني القديم فيرى أن مجابهة أفكار الثورة والوحدة لا تتم عن طريق مقابلتها في منتصف الطريق، بل عن طريق مقاومتها مادياً وتصفيتها بالقوة وقهرها معنوياً ومحقها من الوجود، بكل الوسائل ومهما كانت الأحوال. هذا هو موقف نظامَيْ روديسيا وجنوب أفريقيا.

وفي الوطن العربي هناك استعمار استيطاني هو الصهيونية، والصراع العربي الصهيوني هو التربة لنمو أفكار الثورة ولظهور فرصة لتحقيق الوحدة العربية. لذلك ارتبطت حركة القومية العربية منذ البداية بالنضال ضد الصهيونية. وقد فشلت جميع الحركات الثورية التي حاولت لسبب أو لآخر أن تتجاهل هذا الصراع أو أن تقف منه موقفاً غير واضح، كما هو الحال في أغلب الأحزاب الشيوعية العربية.

إن الغرب يدرك بالطبع أن حركة القومية العربية والوحدة العربية هما في وضع متقدم على أفريقيا، فالأمة العربية ليست حديثة التكوين، وهي ذات حضارة عريقة، وقد عرفت المجتمع القومي الموحد من قبل، وروابطها القومية قوية من جميع الوجوه. إن الدول الاستعمارية تدرك مغزى استمرار الصراع العربي الصهيوني، بخاصة بعد وصول الحركة الثورية العربية الحديثة ومعها الطبقات الشعبية إلى الحكم في بعض الأقطار العربية. إن النضال من أجل الوحدة العربية سيخرج من قلب النضال ضد الصهيونية، وقيام الثورة العربية وظهور أفكار المجتمع الجديد سيولد من خلال هذا الصراع القومي، وهو صراع من أجل الوجود. إن الاستعمار الغربي يرى ذلك في قرارة نفسه أيضاً، لذلك فهو مهتم بإيجاد حل ما للقضية الفلسطينية، وتضطلع بذلك الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة الاستعمار الجديد. كانت الدول الاستعمارية تحاول دوماً إيجاد ذلك الحل،

ولكنها لم تقدم عليه إلا عندما سنحت الفرصة بتوافر الركيزة من داخل الوطن العربي، تماماً كما وجدت الركيزة من داخل روديسيا مؤخراً. إن اهتمام الدول الغربية الاستعمارية بإيجاد حل للصراع العربي الصهيوني نابع أساساً من اهتمامها باستباق الثورة، ومنع حدوثها أو تعطيل تطورها إلى أبعد مما تطورت، لإبقاء الوطن العربي على ما هو عليه حالياً ولأطول فترة ممكنة، حفاظاً على مصالحها الاقتصادية. فالوحدة العربية ستجرف مصالح تلك الدول، وتخرجها من المنطقة نهائياً، وستزيح الأنظمة الوسطية المتفاهمة معها.

أما الصهيونية فقد كونت قوة ذاتية مستقلة إلى حد ما عن قوة الاستعمار. فهي تريد الأرض والتوسع قبل كل شيء. وهي ترى أن مقاومة القومية العربية لا تكون بلقائها في منتصف الطريق، بل بالقضاء عليها بقوة السلاح التقليدي والنووي، وتصفيتها اقتصادياً وثقافياً وجسدياً. ذلك هو موقف الصهيونية التي كونت لها قوة ضاغطة على دول الاستعمار لتنفيذ آرائها، تتمثل في قوة الضغط الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ـ ٤ ـ

النضال حالة خاصة في الحياة البشرية، لأنها حالة الصراع من أجل البقاء، بكل ما يعنيه ذلك من مواجهة للموت والفناء في كل لحظة. ومواجهة الموت حالة خاصة مؤثرة في حياة الإنسان، وبالتالي مؤثرة في تغيير صفاته من وضع إلى وضع آخر. فكما إن للحياة الطبيعية آثارها كذلك لحياة الصراع ومواجهة الموت آثارها على الإنسان في الحياة الاعتيادية تبرز الذات وتقوي أحاسيس الأنا، بكل ما ينطوي عليه ذلك من حالات نفسية وفوارق، وما يتبعه من سلوك ومواقف، فهناك المصالح الذاتية والمنازعات والفوارق المختلفة، وهناك الغرائز والعوامل النفسية. أما النضال ولاسيما النضال المسلح، حيث يصبح البقاء نفسه مهدداً، فهو يزيل الأدران التي تعلق بالنفس، فتنجلي النفس وتتحرر الميول المثالية وتنطلق إمكانات الأخلاق والمبادئ. المعروف هو أن الإنسان يزداد قرباً من الجدية كلما اقترب من الموت، والاقتراب من الموت وممارسة حياة الصراع الذي يتناول البقاء من شأنهما إحداث تغيير في الطبيعة البشرية باتجاه المثل العليا والمبادئ. إن الطبيعة البشرية لا تتغير نحو الأكثر صلابة والأقوى والأثبت والأنقى بقدر ما تتغير في خضم الكفاح المسلح والإقبال على الموت.

في غمرة الكفاح المسلح تبدأ حالة في التكوين تتغلب فيها المبادئ على المصالح، وتصفو النفوس، وتذوب الفوارق، وتضعف الأنانية، وَيَضمُر الشعور بالذات، وتتغلب روح الجد والتضحية والأخوّة والنقاء الخلقي، وبذلك يتاح للإنسان أن يرى الأشياء على حقيقتها، خالية من الشوائب وبعيدة عن عوامل التشويش. في مثل هذه الحالة الجديدة يستطيع الإنسان أن يرى عظمة الوحدة وأهميتها، ومن النتائج الطبيعية للوضع الجديد الذي يخلقه النضال حدوث تغيير نوعي في الوضع السياسي. إن الطبقات الشعبية تبدأ بدخول ميدان العمل السياسي، فتتقدم إلى مقدمة الكفاح وتتكون المصفاة الطبيعية، وتبدأ عملية الانتقاء الدقيقة حيث تسقط القيادات الضعيفة وتتكون قيادات جديدة تحل مكانها. إن النوعية الجيدة من الأفراد تأخذ بالحلول محل النوعية الرديئة، وبمرور الوقت وباستمرار النضال ومعه عملية الانتقاء، تتابع موجات الطبقات الشعبية، ويبدأ المجتمع الجديد بالتكون، أي مجتمع الثورة المختار المنسجم، صاحب الأفكار الجديدة والسلوك الجديد، فيمسك بالقيادة ويصبح هو الموجه. وبذلك تنهار هياكل المجتمع القديم وأنظمته ومؤسساته وتتلاشى أفكاره وتضمحلّ قيمه، ويحدث التحول في المجتمع وتتكون القيادة الجديدة. ومن خلال النضال يخلق الفرد الثوري الجديد الذي يعادل المئات بل الآلاف من أفراد المجتمع القديم حيوية وقوة ومقدرة على العمل واستعداداً للتضحية. وبذلك تتوحد الأمة تلقائياً على مستوى القاعدة الشعبية، وتذوب التجزئة والاختلافات الشكلية من فوق. وكلما تقدمت الثورة إلى الإمام احترقت أطر المجتمع القديم، وتهدمت الأنظمة القائمة وزال عالم التجزئة وذابت الفوارق وبرزت عوامل التوحيد.

إن بدايات بسيطة من هذا الوضع الفكري والنفسي شعرنا بها في بداية حرب تشرين الأول/أكتوبر ضد العدو الصهيوني، ومنها يمكننا أن نتصور كيف كان يمكن أن تتطور لو أن حالة الكفاح المسلح ضد العدو استمرت لسنوات. تلك هي بالضبط الحالة التي تكوّن بظلها الإنسان المسلم عند ظهور الإسلام، عندما استطاع مجتمع الأقلية أن يقوّض العالم القديم، ويبني عالماً جديداً مكانه ويوحد العرب وينشر الإسلام في بقاع العالم وينشئ الحضارة التي نعرفها.

ـ ٥ ـ

إن أفريقيا السوداء قد فتّتها الاستعمار الغربي، وقام بالتعاون مع الفئات الوسطية التي قسمت الحكم في الدول المستقلة بعملية خطيرة تستهدف منع النضال من أن يستمر ويتطور، فتتوحد القارة وتنشأ الوسطية التي استلمت الحكم

في الدول المستقلة بعملية خطيرة تستهدف منع النضال من أن يستمر ويتطور فتتوحد القارة وتنشأ منها حركة وحدوية تنفصل على يدها القارة نهائياً عن الغرب لا فقط سياسياً بل فكرياً أيضاً. إن هذه العملية الخطيرة التي نفذها الاستعمار الغربي عن وعي، وتعاونت معه الفئات الوسطية الأفريقية في الغالب دون وعي، يحاول الفكر الغربي وساسة الغرب أن يعطوها طابع التحرر والموقف الإنساني، وهي في الحقيقة أبعد ما تكون عن ذلك، فهي، في حقيقتها صادرة عن ذات الموقف الاستعماري، ولخدمة المصالح الأنانية ذاتها، وكل ما هنالك هو أنها أسلوب لمواجهة الظروف المستجدة، أي إن الاستعمار بقي كما هو لم يتغير، وإن يكن الآن في موقف يختلف شيئاً ما عن موقف الأنظمة العنصرية في روديسيا وأفريقيا الجنوبية، فإن ذلك يعود إلى أن الاستعمار الغربي تهمه المصالح الاقتصادية، في حين أن الأنظمة العنصرية تهمها الأرض والاستيطان. وعلاقته بهذه الأنظمة هي علاقته بالصهيونية نفسها.

إن الاستعمار الغربي صاحب تجربة ومسلّح بالتحليل العلمي، وذو نظرة عميقة لطبيعة القوانين التي تحكم التطور الاجتماعي. إن علاقة الوحدة بالنضال تشكل أحد القوانين المهمة التي اكتشفها الاستعمار قبل أن يكتشفها حتى بعض الشعوب الأفريقية وبعض الحركات الوطنية العربية. لذلك نجد أن الاستعمار الغربي قد وضع خططاً على ذلك الأساس، نفذها في أفريقيا وفي الوطن العربي. إن الوحدة التي تتم عن طريق النضال هي **الثورة الحقيقية** لأنها تتحقق نتيجة تغيير عميق في أوضاع الناس، حيث يتكون ذلك الإنسان الجديد القادر على تغيير المجتمع. إن في أفريقيا بؤرة صراع صالحة لتأجيج هذا النضال هي الأنظمة العنصرية، وفي الوطن العربي بؤرة مماثلة هي الكيان الصهيوني.

إن إدراك الاستعمار الغربي لهذا القانون يجب أن يقابله إدراك مماثل من قبل الحركات الثورية، فالشعوب الأفريقية مطلوب منها أن تعي أسباب محاولات الحلول السلمية التي تبذلها الدول الغربية لمشكلة الأنظمة العنصرية، والأمة العربية، مطلوب منها أن تعي أسباب الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد حل للصراع العربي الصهيوني. ومن ذلك يتضح أن الأنظمة العنصرية والكيان الصهيوني يوفران، من حيث لا يقصدان، فرصة للثورة الحقيقية. وعلى العرب والأفارقة أن يروا الجوانب الإيجابية في ذلك، كما يعني ذلك في الوقت نفسه أن الذين يتعاونون مع الاستعمار الغربي لإيجاد حلول تجهض الثورة وتضيع فرصة النضال المسلح لا يتآمرون على فلسطين وروديسيا

وشعب جنوب أفريقيا فحسب، بل إنهم يلحقون بشعوبهم أضراراً أفدح تتعلق بإجهاض الثورة الكبرى، ثورة الوحدة.

سؤال مهم يمكن أن يستنبط من هذا الحديث هو: هل تستطيع أفريقيا السوداء أن تتقدم دون الوحدة؟ والدافع إلى هذا السؤال هو قول من قد يقول: إن الأوضاع الأفريقية التي تشكلت بعد انسحاب الاستعمار هي أوضاع موجودة الآن، وهي أمر واقع لا سبيل إلى نكرانه. فهل تستطيع أفريقيا أن تحقق التقدم الذي تريده مع وجود هذا الأمر الواقع؟ هناك مسألتان لا بد من التعرض لهما في صدد الإجابة عن هذا السؤال.

المسألة **الأولى** مادية بحتة، تتعلق بالحقائق الاقتصادية، فالقارة الأفريقية قد تفتّتت إلى وحدات سياسية أغلبها صغير الحجم سكاناً ومساحة وموارداً، وذات أوضاع اقتصادية وثقافية وعلمية متخلفة جداً. إن هذه الوحدات الاقتصادية لا تستطيع قطعاً أن تحقق تنمية اقتصادية جذرية، لأسباب كثيرة لا محل لمناقشتها في هذا المجال، وهي معروفة في مناقشات وبحوث التنمية الاقتصادية ويعرفها الاقتصاديون. وإن كنا نريد ذكر شيء من العوائق فنذكر عائقين مهمين:

الأول تقني هو أن السوق المحلية لهذه البلدان صغيرة جداً لقلة عدد السكان ولانخفاض الدخل الفردي. وصغر السوق المحلية معناه عدم إمكانية قيام صناعات حديثة معتمدة على تلك السوق، ولاسيما أن التقدم التقني السريع قد وسع من حجم الوحدة الاقتصادية الدنيا لكثير من الصناعات، فالوحدة الاقتصادية الدنيا التي تحتاج لسوق معينة في توسع مستمر بسبب التقدم التقني، الأمر الذي يجعلها تفيض عن حاجة تلك السوق. وأسواق التصدير أمام هذه البلدان محدودة جداً بالطبع، بسبب المنافسة الشديدة والحواجز الجمركية. هذا في مجال الصناعات الاستهلاكية، أما في مجال صناعة السلع الإنتاجية فالأمر أصعب من ذلك بكثير.

العائق **الثاني** هو أن الخلل المستمر في شروط التبادل التجاري بين صادرات هذه البلدان التي هي في الغالب مواد خام، وواردتها التي هي في الغالب سلع مصنعة، يؤدي باستمرار إلى استنزاف أي زيادة في الناتج القومي تأتي بها خطط التنمية. كل ذلك، ناهيك بعوائق التمويل وقلة الخبرة الفنية... إلى آخر العوائق المعروفة.

الخلاصة هي أن هذه البلدان الصغيرة الفقيرة إن كانت تستطيع أن تحقق تحسناً نسبياً في الأوضاع الراهنة، فهي لا تستطيع حتماً تحقيق تنمية حقيقية تنقلها إلى وضع المجتمع الصناعي الحديث. تلك هي المسألة المادية.

المسألة الأخرى تتعلق بالإنسان. إن التقدم الاجتماعي وهو عملية معقدة وصعبة لا تحدث لمجرد تغيير الأوضاع القانونية، أي بإصدار القوانين وتقليد المؤسسات الموجودة في المجتمع المتقدم. كان هناك شيء من هذا الوهم في بلدان العالم الثالث، إلا أن التجربة قد دللت بأدلة كافية على خطأ ذلك. ومهما كان التحليل ومهما كانت النظرة، يبقى في النهاية موضوع التقدم متعلقاً جوهرياً بنوعية الإنسان. كيف يمكن تحقيق التقدم إذا لم يحصل تغيير نوعي في الفرد المواطن؟ الأنظمة السياسية القائمة في أفريقيا الآن تؤمن بالواقع الموجود وتسعى للمحافظة عليه من جميع الوجوه، وهي تنظر إلى مسألة التقدم نظرة مادية ونظرة محافظة بعيدة عن مسألة تغيير الإنسان. لذلك فهي قد توصلت إلى علاقات تفاهم، بعضها واضح وبعضها ضمني، مع الدول الاستعمارية أملاً بتحقيق شيء من التقدم المادي وضمن المؤسسات والأوضاع الموجودة. هذه هي آلية الأوضاع القائمة الآن من حيث علاقتها بقضية التقدم، وهي آلية لا تؤدي قطعاً إلى تحقيق تقدم جذري، لأنها في الأساس غير متجهة نحو إحداث تغيير جذري في الإنسان.

إن التغيير الجذري في الإنسان لا يحدثه التعليم ولا الصحة ولا زيادة الدخل المادي، إذا كان المقصود بالتغيير الجذري ذلك الذي يتعلق بالأخلاق والسلوك والشخصية الإنسانية من جميع النواحي، أي ذلك التغيير الذي يشبه التغيير الذي أحدثه الإسلام في الإنسان العربي، والذي يحدثه النضال المسلح الطويل من أجل الوطن والكرامة والاستقلال والحرية. إن أوضاع أفريقيا الحالية وكما هي، لا تؤدي بشكل تلقائي لتقدم جذري. صحيح أن تقدماً ما قد يحصل في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن الصحيح أيضاً أن هذه الأوضاع الضعيفة غير المستقرة الممزقة المعرضة للفساد ولتأثير الاستعمار الجديد وتخريبه الثقافي، لها إفرازات سلبية على الإنسان المواطن.

إن تحرير أفريقيا يكمن في توحيدها من خلال النضال ضد الأوضاع التي أعقبت الاستقلال. والمحرك المباشر لهذا النضال موجود وهو الأنظمة العنصرية، فإن كان الاستعمار الجديد غير واضح للجماهير في بعض الأحيان، فإن

الاستعمار القديم واضح كالشمس يستفز الإنسان الأفريقي في كل يوم.

وفي الوطن العربي يصح التحليل نفسه وتصح الاستنتاجات نفسها، فالتنمية غير ممكنة في ظل التجزئة حتى بوجود النفط عند بعض الأقطار العربية، لأن التنمية الحقيقية غير ممكنة دون تكوين كتلة سياسية واقتصادية كبرى، قوامها الوطن العربي، تندمج فيها الموارد وتتكامل الإمكانيات ويخلق السوق الواسع الكافي لقيام الصناعة الحديثة. والتقدم النوعي غير ممكن في ظل التركيب السياسي القائم، فهو شيء مختلف عن مسألة التعليم والصحة والدخل الفردي. إن النضال ضد أوضاع ما بعد الاستقلال قد بدأ وقطع أشواطاً مهمة، ومحرك هذا النضال موجود ما وجد الكيان الصهيوني. إن حركة القومية العربية تملك فرصة سانحة لتوحيد الأمة العربية وبناء المجتمع الجديد، فالخطر موجود ومليء بالحقد وذو أساليب عاتية فيها الكفاية من الاستفزاز والتحدي.

في ضوء هذا النوع من العلاقة بين الوحدة والنضال تتضح لنا خطورة دعوة الدول الاستعمارية **للسلام** في أفريقيا وفي الوطن العربي، فهي تعني بالسلام التلاؤم مع الأمر الواقع من خلال الحلول التي تستطيع إلغاء الحاجة للنضال، فهي تريد أن توقف الاتجاه نحو النضال الملح عند الجماهير، لأنها تعرف أن النضال الذي يبدأ ضد الكيان الصهيوني والأنظمة العنصرية ينتهي بإخراج الاستعمار الجديد كلياً من أفريقيا والوطن العربي. وهي تعلم أن الأنظمة الوسطية التي جاءت بعد الاستقلال لن تستطيع البقاء أمام صعود الطبقات الشعبية في سلم الحياة السياسية.

وللأسباب نفسها تتضح فداحة ما يقوم به المتعاونون لإنجاح **خطط السلام** الاستعمارية من داخل أفريقيا والوطن العربي. إن الدعوة للسلام هي في الحقيقة دعوة لقيم منخفضة، قيم وقف التقدم وإجهاض الثورة وحجب المستقبل وتكريس الوضع المتخلف للفرد. إن ما يقوم به هؤلاء لا يتعلق بمستقبل فلسطين وناميبيا وزمبابوي بل بقضية الوحدة والثورة.

ـ ٧ ـ

وأخيراً ماذا يمكن أن نستنتج من كل ذلك؟ في المجال السياسي العملي يتضح لنا أن الوطن العربي قابل للتوحيد من حيث الجوهر ومجزأ من حيث الشكل والأوضاع الخارجية. إن هدف الاستعمار هو أن تستمر الأوضاع الخارجية ـ

أوضاع التجزئة ـ لأطول فترة ممكنة، أملاً في أن تمتد جذورها لتستطيع في النهاية أن تكون هي الجوهر وأن تصبح هي الحقيقة النهائية. ومن أجل أن يتحقق ذلك لا بد من **السلام**. والسلام هو غياب النضال المسلح، وذلك بإيجاد الحلول السلمية للمشاكل الموجودة أو التي يمكن أن توجد، بغض النظر عن المبادئ والعدالة. تلك هي خلاصة موقف الاستعمار الجديد في الوطن العربي وفي أفريقيا. وهو يطبق هذا الموقف بشكل خطط تفصيلية في الحالتين اللتين بينهما كثير من التشابه. الاستعمار مدرك لهذه الأفكار، وبقي علينا أن ندركها نحن.

وفي المجال النظري يمكننا أن نستنتج أن قضية الثورة وتحقيق الوحدة لمجتمع مجزأ تدخل في مجال قضية البحث الاجتماعي عموماً. ومن أجل تكوين معرفة مفيدة له، لا بد من محاولة اكتشاف القوانين التي تحكمه، فكما إن المعرفة عن الطبيعة تتراكم عن طريق البحث العلمي المتجه نحو اكتشاف القوانين العلمية التي تسير بموجبها الأشياء في عالم الطبيعة كالكيمياء والفيزياء، كذلك الحال في البحث الاجتماعي، علينا أن نكتشف العلاقات السببية التي تحكم عملية التطور الاجتماعي، التي هي في حقيقتها النهائية علاقة الإنسان بالإنسان. صحيح أن عملية اكتشاف القوانين في المجال الاجتماعي أصعب منها في مجال الطبيعة، وصحيح أن القوانين نفسها في علاقات الناس بعضهم ببعض ليست من النوع القاطع الكثير الوضوح، إلا أن ذلك لا يمنع بذل الجهد من أجل معرفة ما وراء الظواهر الاجتماعية. إن محور قضية التطور الاجتماعي هو معرفة كيفية تغيير الإنسان. هناك معرفة نظرية، وهناك شواهد واقعية تشير إلى أن النضال هو محرك التغير الجذري في الإنسان.

الاستنتاج الثالث الذي يمكن أن يتسلسل من التحليل هو أن المؤسسات السياسية والقانونية الموجودة حالياً في أفريقيا والوطن العربي لا يمكن من خلالها تحقيق الوحدة. إن هيكل التركيب السياسي القائم قد تكوّن بعد الاستقلال وبالشكل الذي ذكرناه، أي إنه لم يقم نتيجة لنضال شعبي ضد الاستعمار القديم، بل جاء في الغالب نتيجة حلول الفئات الوسطية مكان الإدارة الاستعمارية، وكجزء من خطة الاستعمار التي نفذها تلافياً لقيام الثورة الحقيقية. إن هذه الهياكل غير قادرة على تحقيق الوحدة، ويتجلى ذلك بوضوح في أفريقيا السوداء وفي الوطن العربي. وتثير هذه النقطة كل موضوع العلاقة بين المؤسسات والأفراد الذين يعيشون في ظل تلك المؤسسات. إن المؤسسات مهما

كانت أهدافها لا تستطيع أن تحقق شيئاً إذا كانت نوعية الفرد غير منسجمة مع تلك الأهداف. المؤسسات تتغير وتصبح فعالة عندما يتغير الإنسان، الذي هو في نهاية الأمر أساس المجتمع. لهذا السبب لن تستطيع الجامعة العربية أن تحقق الوحدة العربية ولن تستطيع منظمة الوحدة الأفريقية أن تحقق الوحدة الأفريقية. إن مثل هذه المؤسسات لا تخلو من فائدة ولكنها لا تستطيع أن تحقق أموراً جوهرية كالوحدة. لذلك علينا نحن العرب (وعلى الأفارقة) أن ننظر لها نظرة واقعية تدرك حدود الدور الذي يمكن أن تؤديه، وتدرك الحد الذي لا تستطيع أن تتجاوزه.

إن قضية الوحدة هي قضية الثورة الكبرى في الوطن العربي وفي القارة الأفريقية، الثورة التي تتضمن تغيير كل البناء السياسي القائم، وتغيير البناء السياسي القائم لا يتم إلا من خلال تغيير الإنسان. وهذه هي على وجه التحديد علاقة الوحدة بالشعب ومنها تنبع تقدميتها. الوحدة العربية لا تتعلق بالأنظمة والهياكل السياسية الموجودة، لذلك فهي لا يمكن أن تكون محافظة بل تتعلق بالجماهير التي تتغير من خلال النضال، ولذلك فهي تقدمية بأعلى درجات التقدمية، إذ لا تقدمية تفوق الالتصاق بالشعب.

الفصل الرابع

عـن الثقافـة

١ ــ ثقافــة الثــورة:
ثقافة المواجهة والبناء(*)

يقدم الفكر القومي مشروعه في مستوى الثقافة على نحو كبير الوضوح:

فهو يقدم فيه منظوره لِكُلّ من الواقع والإنسان ضمن ما يمكنه أن يؤخذ في إطار من تاريخية التقدّم، في سياق عملية التطور الحضاري للمجتمع العربي.

وهو في الوقت نفسه يحمل فيه «سمات التكوين» ويؤكّد خصائصه الموضوعية: يحمل عمق التغيير نزوعاً نحو بديل تكوين ثقافي: يفارق التقليدية والتقليد ويرسي قيم التجديد والحداثة.

وفي هذا الحوار مع المفكر القومي الدكتور سعدون حمّادي، محاولة إلى استقصاء عدد من القضايا الجوهرية المتصلة بهذا الفكر: رؤية وموقفاً، والعمل على ربطها بما هو مشترك وجوهري في تكوين وعينا الثقافي الذي ينبغي أن نعطيه ـ في هذه المرحلة بالذات ـ ما هو جدير من الاهتمام، خصوصاً ونحن نواجه «عودة الاستعمار» إلى المنطقة، وهي عودة تتطلب مواجهة محكمة تؤكد فيها الأسس الحقيقية لثقافتنا وفكرنا، ونرسخ بناءاتنا عليها.

وإذ نثير كلّ هذا الموضوع ـ الذي يتناوله الحوار ـ في هذه المرحلة من حياتنا، بما يسودها من تيارات فكرية متصارعة، وبما تشهد من هجمة على الفكر القومي والمشروع القومي معاً. إنما لنؤكد أمرين:

أولهما، التحول العميق الذي بشّر به الفكر القومي، وفتح أبوابه الثقافية واسعة على الغد، من أجل وضع أساسيات التفكير العربي السليم، وبناء الفكر، وتوضيح مساراته.

(*) نشر هذا الحوار في: **آفاق عربية**، السنة ١٩ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤).

و**ثانيهما**، تحقيق أساليب المواجهة لِكُلّ القوى والاتجاهات والتوجهات العاملة على/ والهادفة إلى تفتيت معاني تصوراتنا القومية التي حملها وبشّر بها هذا المشروع.

ولعلّ ما يقوله الدكتور حمّادي، في هذا الحوار هو بقدر ما يؤصل الكثير من الأفكار ـ التي علينا أن نلتزمها وندافع عنها من موقف قومي واضح ـ فإنه يؤكّد ما تتضمن من توجهات ـ هي نفسها التي تثير من الآراء ما يلتزم العمق، وتحمل الدعوة إلى حوار مسؤول: يثري الواقع، ويغني رؤية الإنسان فيه.

● **حبذا لو نبدأ الحديث انطلاقاً من «الثورة»، بما هي موقف ثوري، وعمل ثوري باتجاه المستقبل. فأسأل: على أيّ نحو فكّرت بها بالأمس، وعلى أي نحو تفكّر بها اليوم/ للغد؟**

حمّادي: الثورة أسلوب من أساليب تحقيق التقدّم وليست الأسلوب الوحيد، إذ هناك التطور السلمي كطريق إلى تحقيق التقدّم. والخطأ الذي يرتكب، أحياناً من وقت إلى آخر هو اعتبار الثورة الأسلوب الوحيد، أو اعتبار التطور السلمي هو الأسلوب الوحيد. وأصل هذا الخطأ في الميل البسيط الناتج عن أثر النظرية في التفكير. النظرية غالباً تميل إلى تحويل الخاص إلى عام؛ فعندما يسود وضع من الأوضاع يتميز بأهمية عامل مهيمن، تميل النظرية إلى صياغته وإعمامه بشكل قانون عام، فتحوّل الخاص إلى عام؛ في مرحلة من مراحل التطور سادت بها الثورات اعتبرت الثورة هي الأسلوب الوحيد.

وفي وقت آخر ساد تفكير التطور السلمي فجعله المنظرون الأسلوب الوحيد، وكلا الموقفين خطأ. والصحيح، في نظري هو أن للثورة ظرفها المناسب، كما للتطور السلمي ظرفه المناسب؛ فالثورة تكون ضرورية عندما تكون مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية جامدة، مصرة ومتحجرة، بحيث لا تسمح لمرور التطور السلمي الهادئ، ويكون ذلك مقروناً عادة، باستخدام العنف لمنع قوى التطور من التعبير عن نفسها، وهكذا يصل المجتمع إلى قناعة: أن التقدّم لا يمكن أن يحدث إلا عن طريق الثورة. والثورة تكون عادة مطبوعة بطابع التغيير الجذري واستخدام العنف لإزالة العقبات أمام التقدّم.

● **لقد شكل هذا الموقف نسيج معظم كتاباتك، إن لم أقل كلّها على مدى أكثر من خمسة وثلاثين عاماً. وكنت وما تزال تقرر الثورة والعمل الثوري بالقضية القومية في الوجود العربي؛ ففي أي أُفق، للفكر والعمل، تضع هذا كلّه اليوم؟**

حمّادي: إن تفكيري بالثورة الذي سبق تلخيصه لم يتغير من حيث الجوهر،

إلا أن مفهوم الثورة قد تطور بفعل التجربة، أي بعد أن حدثت الممارسة وشهدتها ابتداءً من ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، حتّى الوقت الحاضر، قطرياً وقومياً. وأقصد بالتطور هنا أن المفهوم قد طورته وأغنته أمور نضحت من التجربة العملية، ولعل أهم تلك الأمور هو دور القيادة وأهمية الوقت، ومفعول الممارسة. وببسيط العبارات يمكننا القول: إن الثورة كأسلوب تعني العنف، وكهدف تعني النتيجة، وإنّني مهتم بالنتيجة أكثر من أي شيء آخر. وقد كانت قناعتي منذ مدّة طويلة، وتعززت بمرور الوقت، أن الوحدة العربية هي الثورة الحقيقية وكل ما عداها يأتي بعدها. إذ يكفي أن نتصور ماذا سيكون حال القطر وحال المنطقة وحال الوضع الدولي، وماذا سيحدث في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن وللأمة عندما تتحقق وحدة الوطن العربي بكيان دولي واحد! الفرق بين الوضع الآن والوضع عندما يحصل ذلك كبير جداً، إلى الأفضل بالطبع. وذلك هو معنى القول: إن الوحدة هي الثورة الحقيقية وما عداها يأتي بعدها. أما الاستفسار عن الأفق الذي أضع فيه ذلك اليوم فأقول: إذا كان اليوم كالأمس، فقناعتي بالوحدة اليوم هي كقناعتي بالأمس، أما إذا كان المقصود ضمناً أن اليوم هو من دون الأمس فقناعتي اليوم بالوحدة أقوى من قناعتي بالأمس. وهنا أكرر ما قلته في غير هذا الموضع: من كان لديه حلّ آخر لما نحن فيه الآن فليقدمه. أما إذا كان الحلّ هو بقاء الموجود (القديم على قدمه) فذلك ما أرفضه كمواطن عربي تقدّمي.

● **كأني بك تضع أمام المثقفين العرب ما تدعوهم به إلى العمل بصيغ جديدة وإن كانت انطلاقاً من تلك الأسس الأولى؟**

حمّادي: الحقيقة لا تتجلى دفعة واحدة بل تتكشف بالتدريج من خلال العمل وملاحظة الواقع بوسائل الحوار والتفاعل مع النفس ومع المحيط، لذلك فمن الطبيعي أن تزداد المعرفة عن مواضيع مهمة كالثورة والوحدة خلال الوقت؛ فنحن نعرف عن هذه الأمور الآن أكثر مما كنا نعرف عنها في الماضي، ولا أدري إن كان تعبير الصيغ الجديدة الوارد في السؤال صحيحاً أم لا.

على كلّ حال، هناك ملاحظات يمكن أن ترِد في مجال تراكم المعرفة؛ فالمثقفون العرب عموماً، وليس إطلاقاً، مارسوا الالتزام بمعتقداتهم بشكل يمكن أن يوصف بالجمود العقائدي، فبقوا أسرى القوالب الفكرية بكل آثارها السلبية، ولعل أكثر من تعرض إلى هذا الخطأ هم المثقفون الماركسيون، فبدلاً من البحث عن الحقيقة انشغلوا بتعبئة التأييد لقضية سياسية.

ثمّ هناك مثقفو المهنة الذين يعيشون في دائرة الثقافة ويمتهنونها بعيداً عن

الاتصال بالواقع والتفاعل مع الجماهير. وقد تعرض هؤلاء إلى سلبيات الانقطاع ومعوّقات اللغة والابتعاد عن الواقع الحيّ. هناك أمر مهم نتج من تراكم المعرفة، هو أنّه من أجل أن يستقيم التفكير لا بدّ من الرجوع إلى الواقع والتفاعل معه، وأن يجري تخطي حدود النظرية ومحددات الوضع الخاص للمهنة، وبذلك يكون المثقف مناضلاً، ويعاد تعريف الثقافة، فيدخل عامل تأثر السلوك إلى جانب عامل الاستيعاب في تحديد التعريف.

● **ولكن هل تَعْتَبر المثقفين العرب ما يزالون اليوم تلك القوة القادرة على القيام بدورها كما يجب في ظلّ الواقع العربي الراهن؟ أردت القول، بعبارة أخرى: ما الذي يمكن للمثقف العربي أن يقوم به، ويؤديه، ويكون به فاعلاً ومؤثراً في واقعنا الحاضر؟**

حمّادي: نعم، يستطيع المثقفون العرب أن يؤدوا دوراً إيجابياً، لا بل إن ذلك واجب عليهم كمواطنين. والمدخل إلى ذلك هو الرجوع إلى الشعب، بمعنى الاتصال بالجماهير والتفاعل معها واعتبارها مصدر الحقيقة. إن الفرد يمكن أن يكون على خطأ، كما إنَّ المجموع في لحظة ما يمكن أن يكون على خطأ، ولكن المجموع على الأمد غير أمد اللحظة لا يمكن أن يكون على خطأ. الشعب في الأمد الطويل هو مصدر ما هو حقّ وعدل، فعلينا أن نعي ذلك تماماً. وإن أردت أن أضرب على ذلك مثلاً أقول: إنني أسمع في الوسط المثقف من يتحدث بتشاؤم عن الوحدة لعربية، إلا أنّني أسمع من الجمهور العربي، أينما ذهبت، تعلقاً قوياً بهذه القضية القومية، فما هو تفسير ذلك؟ الخطأ هو أن المثقفين يصوغون أفكارهم بمعزل عن الجماهير، في بيت زجاجي مصطنع الطقس تصنعه عملية التنظير المجردة والتأثر بالثقافة المعادية بدلاً من الخروج إلى الشعب.

● **تتداخل اليوم في الخطاب السياسي العربي مفهومات فكرية وسياسية متعددة: فهناك الفكر القومي العربي بصيغتيه: التجديدية النهضوية، والتاريخية؛ وهناك الفكر الإسلامي السياسي؛ وهناك الفكر المادي التاريخي؛ وهناك الفكر الليبرالي الذي يعود اليوم بصيغ أخرى: كالتأكيد على الحرية، والديمقراطية، والمجتمع المدني؛ فهل ترى من موقعك الفكري، في مثل هذه التداخلات ما يطرح على المثقف العربي قضية الصراع الفكري من جديد، في المجتمع العربي؟**

حمّادي: صحيح هناك مفاهيم سياسية وفكرية متعددة، ودعني أقول بضع كلمات عن كلّ من هذه التيارات. بتلخيص شديد، وإذا تركنا جانباً العوامل النفسية وما توحيه الظروف وما ينتج سلبياً من الاحتكاك بالغرب، وحاولنا

تلخيص أهم أفكار الاتجاه الإسلامي نستطيع أن نقول: إنّها مسألة تطبيق الشريعة ومسألة الوحدة الإسلامية. تطبيق الشريعة، في نظري، أمر غير ممكن لأنه يعني ببساطة إلغاء التطور، والتطور مسألة تحكم التاريخ ولا يمكن إلغاؤها. وإنّني شخصياً، أعجب كيف يجري الحديث عنها، ومبررات عدم قبولها في غاية البساطة، موضوعياً وتاريخياً في نصوص الإسلام نفسه. أما الوحدة الإسلامية فهي أمر مقبول وإيجابي في حدود التضامن والوشائج الثقافية والروحية. ولكن التيار الإسلامي ليس من دون إيجابيات كفكرة وكحركة سياسية. ولعل أهم مسألة في هذا الخصوص هي أنّني أرى أنّه لم يكن في الأصل ولا يوجد أي مبرر إلى تناقض الحركة الإسلامية مع الحركة القومية، وأن الاتفاق بينهما ممكن وضروري.

وكلمتي عن التيار الماركسي، هي أن الحركة الشيوعية العربية قد انتهت بحكم ما حدث للاتحاد السوفياتي، إلا أن الفكر الماركسي كان له أثر إيجابي على العالم من دون شكّ، تجلى في تقوية موضوع العدالة الاجتماعية والتحرر من الاستعمار، لذلك فالموجود من الحركة الماركسية عربياً لا يزال مفيداً في هذه الحدود، والماركسيون العرب الذين استطاعوا أو سيستطيعون أن يعترفوا بالواقع القومي يمكنهم أن يكونوا عاملاً إيجابياً، وذلك بالاتفاق مع الحركة القومية بدلاً من الاختلاف القديم معها. أما الفكر الليبرالي فأمره مختلف، فهو الآن في حالة انتعاش مع تقديم موضوع «النظام العالمي الجديد» الذي لخصه جورج بوش في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحرية تصدير البضائع والأفكار. والليبرالية العربية ـ إن صحّ التعبير ـ يكتنفها الآن تعقيد ينطوي على خطورة لا بدّ من رصدها بدقة، والتعقيد هو أن الغرب لا يقدم للعرب ولبلدان العالم الثالث عموماً ـ الحرية والديمقراطية والمجتمع المدني، بل يقدم لهم الالتحاق بالغرب والاندماج به من موضع الأدنى ـ أي رجوع الاستعمار بصيغة جديدة ـ إنّ هذا الهدف السياسي الأناني يتولى الغرب الترويج له من خلال وسائله السياسية والاقتصادية والعسكرية، ولكنه أضاف وسيلة جديدة هي المؤسسات الثقافية التي أخذت تنتشر مؤخراً، والفئة العربية الحاكمة (بالمفهوم الواسع) تتبنى بالطبع هذا المسعى وتعمل من أجله.

إذاً الحرية والديمقراطية بمعنى التعددية وسيادة القانون والانتخاب والمجتمع المدني ليست أموراً يُعترض عليها، بل على العكس من ذلك. ولكن الأمر ليس ذلك، بل العلاقة مع الغرب، والعلاقة مع الغرب تعني قبول الكيان الصهيوني وتفاصيل العلاقة غير المتكافئة (الاستعمارية) التي بدأت منذ «سايكس ـ بيكو» واستمرت حتى اليوم. المطلوب من الفكر الليبرالي أو من الليبراليين ـ إن صحّ التعبير ـ أن يفصلوا

تماماً، وبوضوح، بين مسألة الديمقراطية ومسألة العلاقة مع الغرب.

الحركة القومية حركة ديمقراطية مدنية عصرية تقدّمية، ولكنها على طرفي نقيض مع الغرب طالما بقي الاستعمار. هناك دعوة ديمقراطية نزيهة، وهناك دعوة إلى غير ذلك، المطلوب هو الفرز بين الاثنتين. أما مسألة العلاقة بين الاتجاه الليبرالي والاتجاه القومي، فتدور جوهرياً حول هذه المسألة. ويجب ألا يغيب عن البال أن هذه المسألة تتضمن، في مضمونها، الموقف من الدولة القطرية أي التجزئة، والغرب من دون أدنى شكّ عدو للوحدة.

● **هل ترى أن هذا يطرح على الثورة والفكر الثوري ـ في إطارهما القومي ـ مهمات جديدة في النضال والعمل القومي؟**

حمّادي: إنني أرى (بعكس ما أسمعه أحياناً) أن الفكر القومي قد تعزز الآن وأن الحوادث ـ قومياً وعالمياً ـ قد أضافت أدلة جديدة على صواب التفكير القومي، فالفكر القومي يقف الآن قوياً ويقدم الحلّ الصحيح لقضية التقدّم العربي. إن التحدي الذي يواجه هذا الاتجاه ليس في الحركة الإسلامية ولا في الفكر الماركسي، بل هو في الغرب المستعمر وامتداده داخل المواطن العربي. هذا هو التحدي. فكرياً، إنني لا أجد ما يمكن إضافته، إلا إنّني أجد أن أموراً عديدة يمكن أن تعمل في المجال السياسي، وفحوى ذلك هو كيف تستطيع الحركة القومية صياغة التآلف والاتفاق مع التيارات الفكرية الأخرى التي تتفق على موضوع الوحدة. وهنا أرجع وأقول: إن المسألة المهمة الأولى هي إعطاء تحقيق الوحدة العربية الأولوية على كلّ ما عداها، من دون أن يعني هذا أو يؤدي إلى التناقض مع ما عداها في المجال الإسلامي أو الماركسي أو الديمقراطي. وسياسياً أرى ضرورة إسدال الستار على الماضي في العلاقات السياسية وقبول كلّ من يؤمن ويعمل من أجل الوحدة بغض النظر عن آرائه الأخرى أو ماضيه. إنّه تلخيص لمهمات يعني الكثير.

● **بعض المثقفين العرب وهم ينظرون اليوم إلى الواقع العربي، يجدون الاستعمار قد عاد إليه، برأيك، ومن موقعك كمثقف قومي ثوري، ما هي المهمات التي ترى أن على المثقفين العربي أن يأخذوا بها أنفسهم وعملهم لمواجهة عودة الاستعمار هذه؟**

حمّادي: القول إن المرحلة الحالية تشهد عودة للاستعمار في المنطقة صحيح، وقد ساهم في ذلك زوال الحرب الباردة ـ وما عملته الأنظمة العربية. وعندما نتحدث عما يستطيع المثقفون العرب عمله لمواجهة ذلك، دعنا نبدأ

بالأوليات، الشيء الأوّل هو مقاومة الثقافة المعادية التي تتولى المؤسسات الثقافية المشبوهة الترويج لها في الوقت الحاضر بدلاً من الوقوع تحت تأثيرها أو حتّى الاندماج بها، كما هو حاصل الآن مع الأسف. إن المؤسسات الثقافية المعادية يجب أن تكشف وتُشرّح وتعزل لطردها من الساحة أو طرد تأثيرها.

● **وهناك أيضاً مهمات هؤلاء المثقفين في مواجهة واقع التجزئة في الحياة العربية، والذي يشهد اليوم تعميقاً وتأكيداً، تدعمه «عودة الاستعمار» هذه.**

حمّادي: صحيح أن للمثقفين دوراً في مواجهة واقع التجزئة، وهو دور كبير في مقياس الواجب النضالي، أي أن المثقف إذا كان مناضلاً فهناك الكثير مما يستطيع أن يعمله أو عليه أن يعمله، ولكن لنبدأ الأمور بأبسطها، فأبسط الأمور نجدها مع الأسف في بعض الحالات غير مستوفاة، أي أن بعض المثقفين لم يقوموا بأبسط ما هو مطلوب منهم، وأبسط الأمور، في نظري هو أن يقولوا كلمة حق على الأقل إزاء ما يحدث، أي أن يرفعوا أصواتهم مع الحق عندما يحدث أمر يتطلب ذلك. وقول كلمة الحق يعني مقاومة التأثير بدافع المصلحة أو الخوف؛ فما يلفت النظر أن العدوان الأخير على العراق قد كشف أن بعض المثقفين كانوا معرضين لمثل هذا التأثير، حيث فقدوا استقلالهم فلم يستطيعوا أن يقولوا كلمة الحق ناهيك عن ترديد كلمة الباطل. أما إذا كان السؤال ينصرف إلى ما يمكن أن يعمله المثقف كمناضل، فهناك الكثير، وأنا لا أرى لماذا لا يستطيع المثقف أن يقوم بما يقوم به أي مناضل آخر، بدءاً من قول كلمة الحق حتى الاستشهاد في سبيل تلك الكلمة؟

● **هل ترى أن هذا كلّه يفتح أفق مواجهة تاريخية حاسمة في مستوى الفكر كما في مستوى الواقع؟**

حمّادي: إن كنت قد فهمت السؤال بصورة صحيحة، فأستطيع أن أقول إن المواجهة تقوم على مستويين، سياسي وثقافي، والمواجهة الثقافية هي موضع اهتمامي الخاص في الوقت الحاضر، وإزاء ما تقوم به المؤسسات القديمة والجديدة التي تتولى نشر الثقافة المعادية ـ ثقافة القديم على قدمه والالتحاق بالغرب ـ الأمر الذي يتطلب هجوماً معاكساً لم يقم بعد وإنّني أدعو المثقفين القوميين إلى هذه المهمة.

● **وهل ما تتحدث به اليوم، وتدعو إليه: من تجديد الحديث في القومية، وفي الفكر القومي الوحدوي، وفي الوحدة العربية. هو من أفق هذه المواجهة؟**

حمّادي: كلا، إن الدعوة القومية التي أساهم بها ليست من وحي الظرف، فأنا

قومي منذ بداية حياتي وإن ما حدث ويحدث الآن عالمياً وقومياً قد عزز عندي هذه القناعة ووفر أدلة جديدة على أن الوحدة العربية هي الحلّ وهي طريق النهضة والتقدّم، وإن كنت أزداد نشاطاً في هذا المجال الآن، فالسبب يعود إلى هذه القناعة، في حين أجد، مع الأسف، أن الهجوم المعاكس لم يبدأ بعد في الجبهة الثقافية.

● **وهل ترى أن هذا «الحديث» يمكن أن يبلور قضايا الصراع في المجتمع العربي ويحسمها؟**

حمّادي: إنني أرى أن يطرح المثقفون القوميون هذه القضية على أوسع نطاق، فالظرف ملائم لذلك. بعض المثقفين يتحدث عن دور النخب العربية في تكريس التجزئة ومقاومة الاتجاه نحو الوحدة، وإنني أسمي النخب الأنظمة أو الفئة الحاكمة. ويلاحظ أيضاً أن الجهد المعادي للوحدة الذي تقوم به أنظمة النفط في منطقة الخليج العربي، لم يكن بالوضوح الكافي في المرحلة السابقة، وهو الآن أكثر وضوحاً. إن دور هذه الأنظمة هو دور رأس الحربة.

● **وهذا لا يكون، بطبيعة الحال، إلا من موقف الاختيار الثوري والعمل الثوري خصوصاً ونحن نواجه اليوم زمنين: زمن عودة الاستعمار ـ لبسط نفوذه وهيمنته علينا من جديد ـ وزمن استمرار التأخر العربي؟**

حمّادي: إن عودة الاستعمار ليست ظاهرة عربية فحسب، بل ذات نطاق عالمي بعد أن حدث ما حدث للاتحاد السوفياتي. ومن المنتظر أن تكون هذه العودة أكثر قسوة مما كانت عليه في بداية مرحلة الاستعمار، بسبب القوة المادية التي يملكها الغرب الآن. ولكن ليس ذلك هو المهم، بل المهم هو العامل الداخلي، أي دور الأنظمة الحاكمة وفي مقدمتها أنظمة النفط. تلك هي المسألة الداخلية. ونقطة البداية هي معرفة هذا التناقض الذي لن يحسم إلا بالصراع، ونظراً إلى أن الحوار السابق يعطي أهمية خاصة لدور المثقفين في النظر والتصرف في القضية القومية الآن، فإن من الضروري إبداء بعض الملاحظات الإضافية حول الموضوع.

منذ مدّة وأنا أكرر الحديث عن نشاط مؤسسات ثقافية مغرضة تنشأ هنا وهناك في الوطن العربي، وخطر هذه المؤسسات لا يكمن في الغرض المسبق الذي تتولى الترويج له، فذلك أمر واضح، ولكن ما يجب الاهتمام به هو أنّها تلقى بعض القبول وبعض التسامح من قبل بعض المثقفين من ذوي النوايا الحسنة، ويعود ذلك إلى الأسلوب غير المباشر الموغل في الحذق ومهارة التمويه؛ فالمؤسسات الثقافية هذه لا تتحدث مباشرة، بل يتجه جزء مهم وكبير من نشاطها إلى مواضيع يصعب الاختلاف على أهميتها؛ فهي تتناول حياة المجتمع العربي من

شتى الوجوه، ولكنها تمرر جزءاً صغيراً من النشاط الثقافي لخدمة أغراضها التي هي، في النهاية، قبول واقع التجزئة والالتحاق بالغرب. أقول ذلك بالرغم من أن من يتولى إدارة هذه المؤسسات قد غلبه الطبع على التطبع أحياناً، وطغى على السطح كاشفاً حقيقته كما حدث لمركز بحوث ابن خلدون ومشروع مؤتمر الأقليات الذي كثر الحديث عنه مؤخراً. لقد كنت مهتماً بظاهرة هذه المؤسسات ودعوت إلى مقاومتها، وقدمت بعض المقترحات العملية لإيجاد تجمّع مضاد يتولى عملية توعية الرأي العام بما تقوم به تلك المؤسسات الثقافية المعادية، ولا أزال أرى ضرورة عمل شيء في هذا المجال.

ويلاحظ أيضاً ـ ولا أزال في مجال المثقفين الحسني النية ـ أن بعض المثقفين العرب، بدافع الموضوعية وتحت تأثير الرغبة بالإنصاف والاعتدال، يصلون إلى استنتاجات توصل للهدف نفسه الذي تسعى إليه الثقافة المعادية. إن كلّ فكرة إذا ما أخذت من دون موازنة وإذا ما نظر إليها بتجرد عن معطيات الظروف، فإنها يمكن أن تؤدي إلى الاستغراق، والاستغراق يعني فقدان التوازن والوصول إلى استنتاجات خاطئة بالرغم من أن نقطة البداية كانت صحيحة؛ فالموضوعية رأي صحيح تماماً، والاعتدال موقف لا غبار عليه، ولكن التجربة والتأثر بجانب من دون الجانب الآخر من الأدلة والمعلومات وإعطاء وزن للظاهر أكبر من الباطن، كلها أمور منهجية يمكن أن تقود إلى الاستنتاج الخاطئ. وأهم مسألة يتجلى فيها ذلك، هي تحديد الموقف من الغرب.

إنني لا أعتقد أن كلّ أو أغلبية المثقفين العربي قد كوّنوا موقفاً واضحاً من الغرب في وضعه الحاضر، إذ يلاحظ وجود ذبذبة، في حين أن الغرب، على العموم، لم يتغير في الأهداف وإن تغير في الأساليب. ولا أظن هناك أوضح من أمثلة تغيير المواقف عند بعض المثقفين العربي ناهيك عن السياسيين، من أقصى موقف إلى أقصى النقيض للتدليل على هذا الارتباك الفكري. وربما ستكون لي عودة أوسع إلى هذا الموضوع.

٢ ــ آراء نقاشية في الثقافة والتقدّم

ـ ١ ـ

بالبسيط من الكلمات يمكن تعريف الثقافة بأنها الاستيعابُ والتأثير. وهنا يجبُ جلب الانتباه إلى أن **العنصرَ الثاني** في التعريف أي التأثير أمرٌ مُختلفٌ عليه، بعكس **العنصر الأوّل**.

فالثقافةُ في كثير من الأحيان ينصرفُ تعريفُها إلى استيعابِ المعلومات، فالمثقفُ هو الذي يعرفُ بعكسِ الجاهلِ الذي لا يعرف. أما العنصُر الثاني فهو الذي بنظري يعطي التعريف الأهميةَ ويجعلَه ذا معنى: فالمعرفة ليست معرفةُ أي شيء ولا المعرفةُ أمرٌ ساكنٌ محايدٌ لا يضر ولا ينفع.

التأثيرُ يعني أن يُحدِث استيعابُ المعلومات تأثيراً في السلوك وبذلك يتحولُ الإنسانُ من الجهلِ المضرِ إلى المعرفةِ المفيدةِ، ويكتسبُ الصفاتَ التي تدفعُ في اتجاه التقدّم. لذلك إن الثقافة التي لا تُحدثُ تغييراً في السلوك عمل ناقص؛ فعندما يتوافر العنصران تكون المعرفةُ مؤديةً إلى التقدّم، وهي الثقافة التي تسعى إليها المجتمعات البشرية المتطلعة إلى التحولِ من حال إلى حال أفضل.

وعن عنصرِ الاستيعاب، أود الإشارة إلى أن المقصود مفهوم يشمل جميعَ المعلومات وفروعِ المعرفة النظرية والعملية في العلوم والآداب والفنون، في حين أن المفهوم المتداوَل يقصرُ الثقافة على جزءٍ من الاجتماعيات محصورٍ في الفنون في غالب الأحيان، كما يدل على ذلكَ ضمناً اسم «المنظمةِ العربية للتربية والثقافة والعلوم» حيث جُعلت الثقافة معرفة لا تدخل فيها التربية ولا العلوم، في حين أن أدبيات المنظمةِ تُوسع المفهوم أحياناً ليشملَ جميع المعارفِ الإنسانية.

وعلى ذلك فالمفهوم الذي نتناوله في هذا المجال يقترب كثيراً من المفهوم المتداول للثقافة والمثقف.

ومن أجلِ تعريف بسيط أيضاً للتقدّم، نقول إنه من حيث المحتوى ومهما تباينت الآراءُ والمذاهب لا يعدو أن يكون التقدّم الروحي في تقويم الأخلاق والسلوك الاجتماعي، ويكتمل من حيث النتائج بتقدّم مادي بارتفاع مستوى المعيشة من حيث كمية السلع والخدمات التي يحصلَ عليها الفرد. ويشكل التحول من الاهتمامِ بالذات إلى الاهتَمام بالآخرين نقطة البداية في التقدّم الروحي حيث تحل صفاتُ محفزة إلى التقدّمِ محل صفات معوقة له.

من ذلك يتضحُ أن المقصودَ هو التعريف الواسع للثقافة، فالاستيعاب يشملُ استيعاب المعلومات من شتى المصادر ومختلفِ الأنواع، فالتعليمُ برمتهِ يدخل في ذلك إلى جانب الفنون التي غالباً ما اقتصَر عليها التعريف الضيق للثقافة. إذاً الثقافة تعني استيعابَ المعلومات من جميع مصادرها وبمختلف قنواتها العملية والنظرية؛ فثقافة شعب من الشعوبِ تعني عملية استيعاب المعرفة من مختلفِ المصادر وبشتى الوسائل والمجالات، كما تعني مدى تأثر ذلك الشعب بما يستوعب من المعرفة.

ـ ٢ ـ

في عام ١٧٧٦م، صدر كتاب **ثروة الأمم** لآدم سميث، ومن الأفكار المحورية فيه فكرةُ تقسيم العمل، وهي فكرةٌ بسيطة إلا أنها غيرت وجهَ التاريخ، وخلاصتها: هي إذا كانَ لدينا عشرة عمال يقومُ كلُ منهم بجميع عمليات إنتاج الحذاء ابتداءً من الجلد حتّى آخر عملية، ويحتاج في ذلك مدةَ أسبوع، فيكونَ إنتاج العمال العشرة عشرةَ أحذيةٍ في الأسبوع. مقابلُ ذلك إذا قسمنا أعمالَ إنتاج الحذاء إلى عشرة أجزاء واختص كلُ عامل بممارسة عمليةٍ واحدةٍ فقط من العمليات العشر، نجد أنهم في نهاية الأسبوع ينتجون أكثرَ من عشرة أحذية بالمواد واللوازم نفسيهما، وبذلك تكون الزيادة الصافية في الإنتاج بسبب تقسيم العمل، وكان ذلك مصدر الثروة التي تراكمت بمرور الوقت وكونت قاعدة التنميةِ، وبذلكَ حل الخط الإنتاجي محلَ دكان الحرفي وحدث التحول للصناعة الحديثة الواسعة. وقد كان للفكرةِ الجديدة مفعول مدهش أدى إلى إعمامها، فشملت جميع المجالات ومنها الثقافة والتعليم والبحث العلمي وكان ذلك أصل

التخصص، والتخصصِ ضمن التخصص مما هو معروف اليوم. ولكنَ التخصصَ الذي أدى من دون شك إلى ارتفاع في الكفاءة الإنتاجية وإلى تقدّم كبير في الابتكار والاختراعات، قد أدى بالوقتِ نفسه إلى عدم توازن في الثقافة العامة التي يحتاجها المواطن، الأمر الذي تعكسه ظاهرة من يعرف الكثير في مجال صغير جداً ولا يعرف شيئاً في المجالات الأخرى، والذي كان من نتائجه اختلالَ التوازنِ بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، ومن ثم بين هدفِ زيادة الإنتاجية وهدفِ تكوين صفات المواطنة والروح الإنسانية؛ فضعفت ميول الخيرِ والاهتمام بالآخرين، وقويت ميول الواقعية وقبول ظواهر الاستغلال والظلم الواقع على الضعفاء في الداخل والخارج، الأمر الذي يفسر واقع التقدّم العلمي الهائل، إلى جانب الاستعمار والاستغلال والطغيان على الآخرين الذي يتسمُ به مجتمع الغرب الآن.

وقد أدى هذا الخللُ إلى بداية أزمة في الثقافة جراء التناقضِ الذي يعيشه الوسط المثقف حيث لم يستطع أن يحفظ التوازن بين الإنتاجية والروح الإنسانية، وبين ما هو فني وما هو أخلاقي.

كانت الثقافة اليونانية تؤكد على الترابط بين فروع المعرفة وكذلك فعلت الثقافة العربية الإسلامية، حيث كان العلماء العرب يجمعون صنوفاً متعددةً من المعرفة؛ فالعالم يجمع بين الفلسفة والموسيقى والطب والرياضيات.. إلخ، وخلفية ذلك هو النظرةُ الصائبة للثقافة التي هي في النهاية معرفة الإنسان ومعرفة الطبيعة بالوقت نفسه. وقد بدأ الغرب يشعر مؤخراً بعدم التوازن محاولاً تصحيحه، فنجد بعض اختصاصي العلوم الطبيعية يحاول دراسة العلوم الاجتماعية، كما يلاحظ ذلك في الدراسات العليا حيث يتطلب بعض الجامعات اختصاصاً ثانوياً إلى جانب الاختصاص الأوّل. وما يلفتُ النظر أن هذا الخلل الثقافي قد أصاب مجتمعات الدول الاشتراكية على غير توقع. إذ من المفروضِ في هذه المجتمعات أن تعير الاهتمام الأوّل للروح الإنسانية. إلا أنها نفسها قد وقعت في المحظور، فهي في تنظيرها قامت على التفويض حيث فوضت المثل الإنسانية إلى الطبقة العاملة، بدلاً من مجموع الشعب؛ والطبقة العاملة فوضتها إلى الحزب الشيوعي الذي فوضها بدوره إلى الدولة أو رأس الهرم في الدولة.

وبذلك حلت المسألة حلاً شكلياً، فما دامت الدولة هي الموكولة بالمثل العليا، فلينصرف الشعب إلى الإنتاج والتخصص والإتقان المهني، بدلاً من تكوين

المواطنِ الصالح الواعي المثقف ثقافة إنسانية صحيحة. وهكذا جرى التأكيد على التعليم المهني والتقني والتدريب الفني، بدلاً من إشاعة ثقافة تُعنى بالمواطن والإنسان ومكانته في المجتمع وحقوقه وواجباته ونوعيةِ علاقتهِ بالآخرين. وهنا أيضاً حصل اختلال بين العلوم الطبيعية وبين العلوم الاجتماعية، وأصبح هدفُ الثقافة صناعة الإتقان بدلاً من تكوين المواطن.

وما يجلب الانتباه، أن نظرية جون ديوي (John Dewey) المربي الأمريكي المعروف تقترب من هذه النظرة، حيث أكد ديوي في كتابه **المدرسة الابتدائية الجامعية**، أن التربية يجب أن تتجه ليس إلى الاستيعاب الآتي من الخارج، بل إلى تطوير ما هو بداخل الإنسان. وما بداخل الإنسان بحسب رأيه، هو الغرائز والقدرات الذاتية. وبما أن القدرات الذاتية العالية موجودة في عدد محدود من الأفراد، لذلك فإن التعليم الجامعي والثقافة الواسعة يجب أن تقتصر على هؤلاء، أما الباقون فيجب أن يقتصرَ تعليمهم على تطوير المهارات التقنية ليكونوا عمالاً ماهرين لا غير، الأمر الذي يضعف ثقافتَهم كمواطنين. وكجزء من المدرسة الذرائعية المنكرة لوجود عامل روحي في الإنسان، توصل ديوي إلى أن هدفَ التربية هو رعاية غرائز الإنسان ليس غير.

وهنا لا بدّ من استدعاءِ قضية نقاشية أخذت دوراً في وضعنا الثقافي تتعلق بمفهوم البحث العلمي. كان لي صديق مهندس من أيام الدراسة يقول إنه لا يؤمن بغير الهندسة. عندما نسأله عن السبب يقول إنها تستطيع بناء الجسر والجسر شيء نستطيع أن نراه ونلمسه، فكل ما لا نستطيع أن نراه ونلمسه غير مهم. إن هذه النظرية إن صحّت التسمية تعني شيئين: **الأول** هو أن ما لا تدركه الحواس غير موجود، و**الثاني** هو أن ما لا تدركه الحواس غير مفيد.

وتلك أحكام فكرية لسنا بصدد مناقشتها. المهم هو إعادة التذكير بما يؤكّد عليه الفكر البشري من الإغريق إلى العرب وحتى الغرب، من أن المعرفة تتجه أولاً إلى فهم كليات الأمور عن الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه والكون الذي هو جزء منه؛ فقد كان ذلك دائماً هو موضوع الفلسفة التي يطلق عليها اسم أم العلوم.

إذاً، نقطة البداية هي المعرفة الواسعة والثقافة الشمولية، وضمن هذه الدائرة الواسعة تقعُ دراسة العلوم الطبيعية والاجتماعية حيثُ يكون البحث النظري في الرياضيات والفيزياء والطب والاقتصاد.. إلخ.

وضمن دائرة أضيق بضمن الثقافة النظرية في العلوم، يكون هناك البحث العلمي التطبيقي في الصناعة والزراعة والنقل والاتصالات.. إلخ؛ فإذا أردنا أن يزدهرَ البحث العلمي التطبيقي، فلا بد أن يزدهرَ البحث العلمي النظري، وهذا لا يزدهر إلا ضمن التقدّم الأوسع في الفكر. وبذلك يكون التقدّمُ الثقافي متوازناً، حيث يقترن التقدّم في الإنتاجية والتنمية بالتقدّم في تكوين المواطن وازدهار المثل العليا والميول الأخلاقية. إذاً ليس صحيحاً أن الجسر وحده هو الموجود والمفيد، فالعدالة والمساواة والحرية والاستقلال والدور التاريخي لا ترى بالعين المجردة.

ولن يفوتَني في هذا الصد أن أشير إلى الخطأ الذي ينطوي عليه القول الذي يتردد أحياناً بتقليل أهمية البحث النظري مقابل البحث التطبيقي؛ فتقدّم البحث التطبيقي يسبح في حوض تقدّم البحث النظري في العلوم الطبيعية، فالجسر والقنبلةُ الذرية تطبيقان لم تأتيا من فراغ، بل من التقدّم النظري الذي سبق أن حصل في العلوم الطبيعية. والخلاصة من كلّ ذلك هي أننا إن أردنا تقدّماً ثقافياً، علينا أن نسعى إلى ازدهار الفكر عموماً وفي مختلف الفروع والمجالات، منتبهين إلى مزالق التفكير والأخطاء التي أصابت غيرنا من المجتمعات شرقاً وغرباً. الاهتمام بالتدريب الفني وتطوير المهارات والاهتمام بالبحوث التطبيقية نشاط مهم تقتضيه متطلبات التنمية وزيادة الكفاءة الإنتاجية، إلا أن ذلك لا يأتي من فراغ ويجب أن يكون متوازناً مع التطور في الجانب الإنساني.

ـ ٣ ـ

وللذهابِ بهذه المناقشة خطوة أبعد، أجد من المفيد القول إن قضيةَ الشمول مقابل المحدودية في الثقافة تتعلق بالمفاهيم المتباينة للطبيعة البشرية. إذا كان الإنسان كائناً مادياً قوامه مجموعة من الغرائز والقدرات الجسمية والعقلية، يكون منطقياً أن تقتصر مهمته الثقافية على تطوير تلك القدرات عن طريق التدريب الفني تماماً كأي عملية إنتاجية في محيط المادة؛ أما إذا كان في الإنسان عامل روحي خاص يميزه عن باقي المخلوقات الحية حيوانية ونباتية إلى جانب العنصر المادي، عندها يكون الأمر مختلفاً. إذا كان الإنسان مادة وروحاً فالتقدّم الذي ينشده المجتمع لا يحصل إلا بالتوازن بين العاملين. أي لا بد من تطور روحي شخصاني من أجل أن يحصل التطور في القدرات الإنتاجية، لذلك كانت العلوم الاجتماعيةُ وكان الأدب والفن من العوامل المهمة في تطوير الجانب

الروحي في الإنسان. وبتعبير سياسي تكوين المواطن في الدولة الحديثة.

وفي هذا الصدد يمكن إبداء بعض الملاحظات النقاشية. الملاحظة الأولى تتعلق بالجدل القديم حول مهمة الأدب والفن: هل هو للفرد أم هو للمجتمع؟ وأغلب الظن أن ذلك الجدل كان في حقيقته يدور حول السؤال هل للفن والأدب رسالة أخلاقية، أم تقتصر مهمته على إبراز الجمال كقيمة عليا بحد ذاتها؟ إنني أجِد كمناقش أن الجمال قيمة عليا فعلاً، وأن الأديب أو الفنان إذا استطاع أن يبرز أو يخلق لمحةً من الجمال مهما كانت الوسيلة سواء كانت الشعر أم النثر أم الموسيقى أم النحت، ونجح في جعلِ القارئ أو المشاهد يتصل (أو لنقل يستمتع) بالجمالِ، يكون بذلك قد قام بعملٍ ثقافي مهم، تاركين جانباً اختلاف الرأي حول معنى ذلك الاتصال أو الاستمتاع. وعلى ذلك يكون الجمال قيمة عليا فعلاً. ولكني أرى أيضاً أن الجمال بعكس الفوضى التي يعكسها القبح والسطحية عندما يكونُ واسطة لمخاطبةِ الجانب الروحي في الإنسان يستطيع أن يكون محفزاً ومحاوراً للمثل العليا والمبادئ الأخلاقية التي توجد في كلّ إنسان بذرة منها. أقولُ عندما يكون العمل الأدبي أو الفني بهذه الصفات، يكون ذلك الأدب أو الفن ملبياً لعنصري الجدلِ القديم أي المتعةِ والفائدة.

إذاً، الفنون والآداب يمكن أن تؤدي مهمة تهذيب النفس الخشنة الفظة وترقيق حاشيتها ـ كما يذهب التعبير الأدبي ـ فيكونا بذلك مساعدين على سموها لما هو أرقى من الغرائز ومتطلبات الجسم، مؤدية بذلك مهمة التطور الروحي الذي نتحدث عنه.

ولكن الفنون والآداب تستطيع أن تذهب إلى أبعدِ من خطوة التهذيب والترقيق عندما تخاطب الجانب الأخلاقي ودخول عالم المثل العليا، راسمة بطريقتها الخاصة صورة الخير مقابل صورة الشر، عارضة أو بتعبير أدق موحية بالفارق بين ما هو أخلاقي وما هو غير ذلك مما درجت تسميته بالالتزام. والالتزام قضية اجتماعية تتناسب مع مرحلة التطور البشري، إذ لكل مرحلة قضيتها. وبذلك يتضح التطور الذي حدث في مفهوم أرسطو للفن؛ فأرسطو قال إن الفن هو المحاكاة وأغلب الظن أن مفهومَه ينصرف إلى **العنصر الأوّل**، أي العنصر الجمالي الذي يؤدي وظيفة التهذيبِ والترقيقِ. أما **العنصر الثاني**، عنصر الارتفاع بالنفس التي حصل فيها التهذيب والترقيق إلى دنيا المثلِ والأخلاق عن طريق الالتزام بقضية المجتمع، فهو التطور الذي حدث على مفهوم أرسطو. إذاً

الأدب والفن يكونا ناقصين في تأدية دورهما الثقافي في التقدّم، إذا افتقرا إلى أحد هذين العنصرين؛ فالأدب والفن إذا اقتصرا على العنصر الجمالي يُقطع جزء من الطريق، وبالعكس إذا اقتصرا على الالتزام لوحده يتحول إلى وعظ لم يمهد له الطريق، لذلكَ كانت المقولة المعروفة إن الفن والأدب كلّما كانا مباشرين ابتعدا عن تأدية مهمتهما.

بقيت ملاحظة في الموضوع نفسه، هو ما درجت تسميته بالثقافة الشعبية. ولا بأس أن نقدم ذلك بتعريف موجز. الثقافة الجماهيرية هي مجموع المعتقداتِ والمعلوماتِ التي تتجمع لدى جمهور الناس من مختلفِ المصادر، من العائلةِ إلى إعلام الصوت والصورة. المعتقدات هي الحلول للمشاكل، والمعلومات هي صور الأشيَاء في الذهن مجردة عن الموقف منها. ويلاحظ أن هذه الثقافة موجودة عند كلّ شعب وفي كلّ زمن؛ فالذهنُ البشري لا يمكن أن يكون خالياً من صور الأشياء، والإنسان لا يمكن أن يكون محايداً إزاء كلّ شيء، بل لا بدّ له أن يكوّن موقفاً أكان فعالاً أو غير فعال، ظاهراً أم مستتراً. لذلك فالمهم في موضوع الثقافة الشعبية ليس وجودها أم عدمه، كميتها قليلة أو كثيرة، بل نوعيتها، والنوعية تعني مدى مساعدتِها أم عرقلتِها لتقدّمِ المجتمع، أهي مع التطور أم ضده؟ لذلك الثقافة بإمكانها أن ترتقي بفعل توسيع التعليم وزيادة الاتصال بالعالم والتثقيف المستمر بشتى الوسائل الحديثة.

والمسألة المهمة في ذلك هي أن الثقافة الشعبية ذات أهمية بالغة، لأنها في النهايةِ هي العامل المؤثر في التفكير وبالتالي في سلوك الأكثرية من المواطنين والذي هو أساس عملية التقدّم سلباً أو إيجاباً. ويشكل ذلك موضوعاً واسعاً للبحث لسنا في صدده عدا الإشارة إلى أهميةِ إعلام الصوت والصورة الذي أصبح قريباً من كل فرد. وعن هذا الموضوع هناك ملاحظتان واحدة إيجابية وأخرى سلبية.

الملاحظة الإيجابية، هي أن بإمكان الشاشة الصغيرة أن تفعل مفعولاً كبيراً في التوجيه وهو ما يلاحظ مؤخراً من خلال أعمال مأخوذة من التاريخ العربي بهدف إيقاظِ الشعور القومي وتحفيز النهوض وهناك مجال كبير للتوسع فيها. كما يلاحظ أيضاً المعالجة الإيجابية لقضيةِ أثر المالِ على الأخلاقِ العامةِ والروابط الاجتماعية التي تعكسها المسلسلات المنتجة في مصر مؤخراً استجابة إلى حالة اجتماعية أخذت تتكون هناك بسبب سياسة الاتصال بالغرب.

أما في **الجانب السلبي**، فيلاحظ التوسع الهائل في مجال الغناء بسبب توافر السوق. والذي يتمعن في الكلمات يجد رجحان مواضيع ليست إيجابية في الغالب؛ فهناك أولاً طغيان موضوع الحب العاطفي على حساب مواضيع الجمال والعواطف الإنسانية الأخرى. وفي موضوع الحب العاطفي يحتل الإخفاق وخيبة الأمل والخيانة والحزن المكانَ الأوّل، على حساب الأمل والتفاؤل والنجاح وقوة الاحتمال، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى كتّاب الأغاني الذين يعكسون موقفهم الشخصي وما يعتقدون أنه يروق للجمهور.

ـ ٤ ـ

عندما ظهر الاستعمار على أثر الاكتشافات الجغرافية وظهور الصناعة الحديثة في الغرب، كانت الوسيلة المستعملة هي القوة العسكرية والبحرية منها بوجه خاص. وبعد قيام الحرب الباردة، اضطرت الدول الاستعمارية التقليدية إلى تلطيف وسائلها فدخلت مجال التنافس مع مبادئ التحرر التي نادى بها المعسكر الاشتراكي، فانسحبت تدريجياً من الاستعمار المباشر إلى الاستعمار غير المباشر، وأسست عصبة الأمم وبعدها هيئةَ الأمم، وبذلك دخل الغرب مجال الفكر والاهتمام بالثقافة كمقابل للفكر الماركسي والسياسة السوفياتية. وبانتهاءِ الحرب الباردة وتراجع المعسكر الاشتراكي، رجعت مجدداً مطامح السيطرة على العالم التي كانت عالية الصوت واضحة التعبير في مرحلة سياسة القوة العسكرية القديمة. وفي مجالِ الوسائل ظهر الاهتمام الخاص بالثقافةِ كوسيلة سيطرة من داخل الإنسان، إضافة إلى وسائلِ الإجبار والضغط العسكرية والاقتصادية. إن سياسةَ القوة الغاشمة عندما كانت تستعمل لوحدِها تقريباً، أدت إلى ظهور المقاومة عند الشعوب والطبقات التي مورست ضدها، وأدى ذلك إلى ظهور حركات التحرر والتي كانت الماركسية أبرزها. والآن، والهدف القديم هو هدف اليوم نفسه، تلجأ دول الاستعمار إلى استخدامِ ثقافتها لملء الفراغ الذي حدث.

وهكذا جرى التأكيد على دور الثقافة في إخضاع المعذبين في الأرض عن طريق محاولة تشكيل قناعاتهم الذاتية عن طريق التأثير في ثقافتهم، وكان التعبير العملي عن ذلك هو التوسع الكبير في مراكز البحوث ووسائل الإعلام وبخاصة المرئية منها الذي نشهده الآن. وذلك عامل من عوامل التأثير السلبي على الثقافة العربية اليوم ولكنهُ ليس العامل الوحيد. أما العامل السلبي الآخر فداخلي صادر عن الذات. وهناك علاقة بين العامل الخارجي والعامل الذاتي. والآخر يتخذ الآن

موقف الازدواج؛ ففي حين أن الثقافة العربية تنطوي على عناصر إيجابية هي قيم الحرية ودور العقل والاهتمام بالواقع والتأكيد على الكفاءة الإنتاجية وأهمية الجانب المادي في التقدّم، نجد الغرب في تعاملهِ مع الخارج يشكل عموداً فقرياً آخر هو الاستعمار؛ فالحرية والعقل والواقعية والإنتاجية أصبحت في الخارج لها معانٍ مغايرة، فبدلاً من خدمة التقدّم لعموم الشعب وُظفت لخدمة قضيةِ الأقلية المرتبطة بنفوذه في بلدان العالم.

وعنصر الأزمة يتمثل في رد فعل الذات بنمو ظاهرة التطرف في البلدان الواقع عليها الاستعمار. والتطرفُ موقف تحركه العاطفة الغريزية للدفاع عن النفس، فيختل التوازن ويضعف دور العقل والبصيرة في تحديد الخط الفاصل بين الخطأ والصواب، وينتهي عادةً بموقف الرفض الكلي تقريباً لمجمل الثقافة الغربية وليس لظاهرة الاستعمار فحسب. ولعل أَهم النتائج العملية لموقفِ الرفض المتطرف هو الانغلاق على النفس ورفض معرفة العالم والتاريخ كجواب على دعوة الغرب للتخلي عن الذات والقبول الكلي لثقافته والاندماج فيها. وكنتيجة لذلك أصبحت مواجهة الثقافة الغربية ليست بالسهولة التي يصورها بعضهم والقائمة على الرفض القاطع؛ فالانغلاق على النفس وعدم الاستفادة من التطور الإنساني وضع سلبي يعرقل عملية التقدّم. صحيح أن بيننا وبين الغرب الآن تناقض، إلا أن ذلك يجب ألا يؤدي إلى مثل هذه النتيجة وعلينا أن نحسن صياغة الموقف الذي يستطيع أن يوفق بين رفض الاستعمار والاستفادة من تقدّم العصر. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك هو بالضبط ما فعله العرب إبان النهضة العربية الإسلامية، فقد كان بينَهم وبين العالم الخارجي تناقض حاد هو التناقض الديني بين الإسلام وأديان الحضارات القديمة المحيطة بالبلدان العربية، ولكنهم استطاعوا حفظ التوازن فحاربوا الإمبراطورية الفارسيّة والإمبراطورية البيزنطية، وقاموا بالوقت نفسه بترجمة التراث الثقافي القديم واطلعوا على أحوال الحضارات السابقة.

وجرى ذلك من موضع الثقة بالنفس الذي كانت له نقطة بداية هي تأكيد الثقافة الذاتية التي تمثلت في الجهودِ الواسعة التي بُذلت في مجال علوم الدين والفقه لترسيخ عقيدة دينهم الجديد، كما تعكسها جهود ضبط اللغة العربية في النحو والمعاجم لحماية لغتهم وبذلكَ تمّ تكوين نقطة البداية وهي الإسلام والعربية. والنهضة العربية الحديثة لم تكن خالية من بعد النظر هذا، حيث حدثَ شيءٌ من التلاؤم الطوعي بين محاربة الاستعمار والانفتاح على العناصر الإيجابية في ثقافة العصر.

ولا تتضح أبعاد العامل الذاتي من دون مناقشة مفهوم الإيمان. ومحور هذه القضية هو أن الدين له جوهر يُعبر عنه القرآن والسُنَّة النبوية، ولكن مرور الوقت أدى (كما هو الحال في جميع الأديان الأخرى) إلى أن يصبح للدين دائرة أوسع من ذلك، فهو كمؤسسة يحتوي ليس على الجوهر فقط بل أصبح يضم أيضاً المتراكم من التقاليد والظواهر المترشحة عن الاجتهاد ونشوء المذاهب وأثر الأديان والثقافات الأخرى، والمنحول من الحديث والتاريخ وعادات مراحل التخلف؛ فأصبح كلّ ذلك جزءاً من تراث الدين وبذلك أصبحَ الدين يحتوي على الجوهر وعلى التراث معاً. ولعل من أهم مواضع اختلافِ الرأي في هذا الموضوع ما يتعلقُ بالفرق بين الموقفِ من الجوهرِ والموقف من التراث. ولا بدَ من التنويهِ في هذا المجال أن العاملَ الخارجي في الأزمة نفسها قد ساعد على نمو العامل الذاتي كمظهر من مظاهر الدفاع عن النفس وبذلك توسعت دائرة الإصرار على اعتبار الجوهر والتراث كلاً لا يتجزأ، وأن الإيمان يعني ويتطلب الأخذ بكليهما ومعاملة أي منهما بدرجة معاملة الآخر. وهنا أيضاً وبالطريقة نفسها، فعل التعصب فعله في إضعاف موقف التوازن، وحدث الانزلاق للموقف السهل برفض التطور والانغلاق على الذات.

ولا بدّ في هذا الصدد من التذكير بأن النهضة العربية الحديثة المتمثلة بظهور حركة القومية التقدّمية، قد عالجت هذه القضية منذ البداية بصياغة موقف متوازن من الغرب ومن علاقة الإسلام بالعروبة، فأكدت في عملِها السياسي على محاربةِ الاستعمار بشتى أشكاله، وتحرير الوطنِ العربي من النفوذ الأجنبي بصورة ناجزةِ ولكنها أكدت بالوقت نفسه ضرورة الانفتاح على العصر، والمقصود بذلك هو العناصر الإيجابية في ثقافته من موقع القومية العربية. وفي موضوع الإيمان كان لها الموقف الذي تتضح الآن معالم صوابه بصورة جلية، بالرغم من أن صياغته حدثت قبل أكثر من نصف قرن في حفل أحياء ذكرى الرسول العربي (ﷺ) في جامعة دمشق. وبذلك تمّ تبني الموقف الأصيل: موقف الأصالة والجدية والتوازن.

ـ ٥ ـ

إننا الآن نشهد ظهور عناصر أزمة ثقافية قوامها تراجع أخذت معالمه تتضح ليس عن خطّ النهضة العربية الإسلامية فحسب، بل حتّى عن بدايات النهضة العربية الحديثة. وعناصر الأزمة هي الانحراف عن موضع الصواب بفعل قوى

الجذب والدفع الآتية من الآخر المستعمر والنابعة من الداخل المشوب بالتعصب وضعف الرؤيا. ومهما يكن، فإنّني أرى أن أثر الآخر المستعمر هو الأخطر الذي يجب أن تتجهَ إليه أنظارنا بالتمعن وتصوب نحوه جهودنا بالمقاومة؛ فهل هناك حكمة عملية تفيدنا في ذلك؟ الجواب: نعم.

المسألة تتعلق بالموقف من الكم الكبير من ثقافة الآخر المستعمر التي تصوب نحونا، بعضها بقوالب مخادعة ذات ادعاء علمي عبر مراكز البحوث، وبعضها الآخر عبر وسائل جذابة أهمها الإذاعة المرئية. ومهما كان الجدل حول أنجح وسائل الدفاع عن النفس، يبقى صحيحاً أن الرأي ـ أي رأي ـ عندما يُطرح لا بدّ من مناقشته برأي آخر بغض النظر عن القصد؛ فالرأي الذي يطرح سواء أكان بحسن نية أم بغيرها وسواء كان مفيداً أم ضاراً، يبقى موجوداً في الساحة ويبقى يدور في الساحة الثقافية ويطرق الآذان سمع أم حُجب. لذلكَ لا يمكن اعتباره غيرَ موجود؛ فإذا كان كذلك لا بدّ إذاً من مقابلته برأي آخر، وعندها فقط يمكن أن يضعفَ أو يتلاشى؛ فالفكرة لا تتلاشى من ذهن الإنسان إلا إذا كان هناك موقف رافض لها، والموقف لا يُخلق إلا إذا كان هناك رأي مقابل. وخلاصة القول هو إن الآراء لا تطردها إلا الآراء الأقوى طالَ الوقت أم قصر. لذلك ومهما كان الجدل المعروف حول ضرورة أو عدم ضرورة حجب الثقافة المعادية، يبقى العلاج الناجع في الأمد الطويل هو مناقشتها، والمناقشة تتطلب بداهة الاطلاع وتلك هي حكمة القول المأثور «اعرف عدوك».

وإذا أردنا نقل هذا النقاش خطوة أخرى، نقول إن الاطلاع على الثقافة المعادية له أثر عرضي مفيد هو تكوين المناعة عن طريق التعود، فكما إنّ التعرض إلى عوارِض الطبيعة من حرّ وبرد، وإلى حالات معينة من الجراثيم يكسب جسم الإنسان مناعة، كذلك الحال بالنسبة إلى الذهن البشري؛ فالصراع وما ينطوي عليه من تحدٍ يولّد الفعالية ويبعث على النشاط والكفاءة في فعالية الذهن، الأمر الذي ينمي المناعة بمرور الوقت. وقد عرفت النهضة العربية الإسلامية الكثير من الإبداع والتقدّم الثقافي نتيجة الاحتكاك والصراع الفكري الذي نتج من التصدي لثقافات الآخرين المناهضة لثقافتهم. وخلاصة ذلك هو أنه مهما يكن للحجبِ من مزايا في بعض الظروف وإلى حد معين وبوقت معين، يبقى الاطلاع هو مفتاح الحل الناجع في الأمد الطويل.

الملاحظةُ الأخرى تدور حول التقدّم الذي عرفناه في بداية هذه الملاحظات،

ويتعلق الأمر بمحاولة تصويب بعض الناقشات الخاطئة المتداولة أحياناً، التقدّمُ كعملية ارتقاء بنوعية الإنسان تحصل أولاً عندما تتغير مواقفه ويتبدل سلوكه من وضع يكرس التخلف إلى وضع يدفع باتجاه الارتقاء. والمعروفُ أن الإنسان لا يغير مواقفه وسلوكه إلا إذا تغيرت آراؤه التي تتكون في داخله؛ في الإنسان قوة روحية كامنة تدفع دوماً في اتجاه التقدّم، عندما تُحفّز[1]، وهو ما ندعوه بالضمير وتلك هي قضية القوة الروحية في الإنسان.

أما لماذا نتعرض إلى هذه المسألة، فهناكَ سبب هو أن عملية التقدّم في جوهرِها لا بدّ أن تحدّث في داخل الإنسان الفرد أولاً، وهو ما ندعوهُ بالانقلاب الروحي. إذاً، التقدّم لا يحصل بمجرد حصول الاستيعاب للمعلومات أي التحصيل العلمي أو التدريب الثقافي، فهو ليس العملية الفنية التي ينطوي عليها الاستيعاب كما سبق ذكره. لذلك فلا الوطنية ولا القومية ولا الخلق الرفيع ولا الإيمان أمور تتحقق تلقائياً بمجرد حصول الجانب الفني من الثقافة. والأدلة على ذلك كثيرة في الأشخاص الموجدين في الحياة العملية.

ثمةَ خطأ متداول آخر يحتاج إلى تصويب، وهو الالتباس بين الثقافة والحضارة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الحضارة في مجملها تعني التجسيد المادي الناتج عن عملية التقدّم، أي أنها ليست عملية التقدّم بحد ذاتها؛ فالتقدّم بالعمران ـ على حدّ تعبير ابن خلدون ـ واستخدام البضائع الجديدة ووسائلِ الرفاه المادي، هي نتيجة نقطةِ البداية التي يجب أن تحدثَ أولاً. صحيح أن النتيجة ونقطةَ البداية تشكل كلاً مترابطاً، إلا أن التفريق بينهما أمر مهم من أجل الفهمِ الصحيح لحقيقةِ ما يحصل وكيف يحصل.

كثيراً ما يحصل الالتباس. نتحدث عن الحضارة كمرادف للثقافة ونجمل ذلك بالتقدّم، في حين أن التفريق بين نقطة البداية وبين نتائجها العملية أمر مهم وتكمن أهميته في التأكيد على أن استيراد الوسائل المادية الحديثة ووضعها في الاستعمال لا يؤدي بالضرورة إلى التقدّم، وإن كانت تلك الوسائل مساعدة وذات فائدة عملية؛ فالتقدّم لا يحصل تلقائياً لمجرد استخدامها والأدلة على أهمية هذا التفريق بين نقطة البداية ونتائجها العملية موجودة في واقع بلدان العالم الثالث المستوردة لأنماط المعيشة من البلدان الصناعية المتقدمة. في النهضة العربية

(١) سعدون حمّادي، **محاولة في تفسير عملية التقدم** (بغداد: مطبعة المجمع العلمي، ١٩٨٢).

الإسلامية كانت نقطة البداية هي الدين الجديد وما أحدثه من رقي روحي في الفرد، وأتى بعد ذلك التقدّم بالعمران الذي بلغ أوجه في الدولة العباسية والدولة الأموية في الأندلس.

ولتجنبِ الالتباس لا بد من التنويه إن القول بذلك لا يعني العزوف عن العمران الحديث ووسائلِ الرفاه المادي لحين اكتمال مرحلة تكوين نقطة البداية، فذلك إن حصل يؤدي إلى الانغلاق على العصر والحرمان من وسائل عملية مساعدة وحرمان الجماهير من رفاه شرعي متاح.

ـ ٦ ـ

بقي أن أقول بضع كلمات عن المؤسسات والأشخاص في مسألة الثقافة.

إذا كان الرأي لا يُدحض إلا بالرأي، فالمؤسسات الثقافية المعادية يجب أن تقابلها مؤسسات ثقافية قومية، وعلينا ألا ننظر إلى العدد الكبير من المؤسسات المعادية كسبب للإحباط، إذ ليس المطلوب أن يكون العدد متماثلاً بسبب الإمكانيات المادية والبشرية الكبيرة والخبرة المتراكمة في الجانب الآخر، ولكن لا بدّ من وجود مؤسسات ثقافية قومية تتولى المناقشة ووضع الرأي مقابل الرأي، فهي تستطيع أن تقوم بهذه المهمة حتّى ولو كان عددها أقل وإمكانياتها أصغر. والذي يعوض عن الفجوة هو الفارق المعنوي وقوة موقف الحق على قاعدة «لا يصح إلا الصحيح». إذاً علينا ونحن نهيئ الهجوم المعاكس، أن نعمل على زيادة مؤسسات الثقافة القومية وتنشيط الموجود منها على الصعيدين: الحكومي وغير الحكومي. وهنا لا بد من التنويه إلى الجهد الجيد الذي بذل في هذا المجال في العراق، حيث تم إنشاء الهيئة العليا للعناية باللغة العربية، وتجديدِ نشاط المجمع العلمي العراقي، وتأسيسِ دار الحكمة. كما يوجد في الجزء الغربي من الوطن العربي المجلس القومي للثقافة العربية الذي قام بعمل ثقافي مفيد في الاتجاه القومي.

وفي المجال غير الحكومي تجدر الإشارة إلى دار الطليعة للطباعة والنشر، ودار الآداب، ومركز دراسات الوحدة العربية، ومؤسسة شومان، ومؤسسات أخرى. إن هذه المؤسسات قد مرّت بحالات نشاط وحالات صعوبة، والواجب القومي يتطلب مدها بالعون لتستمر في مهمتها بنشاط. وقد سبق لي أن اقترحت على عدد منها تأسيس رابطة للتعاون والتنسيق، وأن تفتتح نشاطها بإصدار

مطبوع إيضاحي عن مؤسسات الثقافة المعادية المنتشرة الآن في الوطن العربي وخارجه، وقد لاقى المقترح التأييد من أكثرية من عُرضت عليه، إلا أنّه لا يزالُ من دون تنفيذ.

الملاحظةُ الأخيرة، هي أن المثقفين العرب بحاجة إلى مزيد من الرعاية، وذلك أمر لا أشك فيه. صحيح أن أكثر الأقطار العربية فيها قوانين لتكريم العلماء، وهناك بعض الجوائز للمبدعين، إلا أن الأمر يتطلب المزيد من الرعاية المادية والمعنوية. إنني عندما أدعو إلى ذلك لا أقول جديداً؛ فالثقافة كانت دوماً موضع تكريم في التاريخ العربي، والشاعر كان دوماً ذا منزلة رفيعة قبل الإسلام وبعده، والنصوص القرآنية التي تكرم الذين يعلمون معروفة. أما اهتمام الخلفاء والأمراء والحكام بالعلماء وأصحاب الثقافة مادياً ومعنوياً فحوادثه متواترة في تاريخ النهضة العربية الإسلامية، ومجالس الخلفاء كانت تعج برجال العلم وأهل المعرفة، وتلك تقاليد مجيدة تستحق الإحياء من جديد.

٣ ــ تأملات في الثقافة

في حوار أجراه الأستاذ ماجد السامرائي رئيس تحرير مجلة **الأقلام** ـ بغداد مع الدكتور سعدون حمّادي، طرح عليه الأسئلة التالية:

١ ـ ما الأسئلة الجديدة التي تجدها مطروحة عليك والأخرى التي ترى ضرورة إعادة طرحها وإثارتها من جديد؟

٢ ـ ومن أين ترى بدء/ أو استئناف حالة تعميق الوعي التاريخي للإنسان العربي وفي ما يعتمد من أساليب التفكير وتوجيهات الإبداع؟

٣ ـ وماذا ترى أن على المثقف العربي أن يرفض اليوم، وبالمقابل ماذا ينبغي أن يؤسس/ أو يدعو من موقعه مثقفاً وعن طريق الفعل الثقافي إلى تأسيسه؟

٤ ـ وهل يقترن هذا كلّه عندك بالدعوة إلى ثقافة عربية جديدة، وعلى أي نظام معرفي ينبغي أن تتأسس؟ وأين تتحدد آفاقها عندك؟

٥ ـ والسؤال الأخير هو عن دورك، أنت مثقف العصر، في هذا كلّه كيف تراه؟ وكيف تجد علاقة الثقافة بالسياسة؟

وبالجواب عن ذلك كانت التأملات التالية:

ـ ١ ـ

كمدخل للموضوع الذي كثر الحديث عنه وازدادت أهميته في الجهتين: التي مع والتي ضدّ، أجد أنه من المفيد الإشارة إلى أهمية اللغة في الثقافة والأهمية التي أقصدها مقصورة على جانب معين قد لا يعيره البعض أهمية كبيرة بالرغم من أثره على الثقافة من حيث الأثر والنتائج. والمقصود على وجه التحديد هو أن التخاطب في موضوع الثقافة غالباً ما يجري عندنا وعند غيرنا بلغة لا تراعي الوضوح ولا

تيسر المهمة للقارئ ـ مهمة الفهم والاستيعاب ـ بل يجرى بلغة فيها الكثير من عدم الوضوح غير المتعمد والمتعمَّد أحياناً.

وغير المتعمَّد ينتج عن الميل الموجود في مختلف كتابات المعرفة نحو اكتساب الصفة العلمية، وبعبارة أوضح تحويل كلّ شيء إلى علم. إذ من سمات العلم كما هو معروف استخدام المفردات الخاصة والتحليل المفضي إلى قوانين رياضية على نحو يقترب من لغة الفلسفة؛ فللاقتصاد لغته الخاصة بمفرداتها وتحليلها واستخدام الإحصاء والرياضيات والأشكال البيانية.. إلخ، وقد أدت هذه الظاهرة إلى نحت كلمة تعبر عن ذلك في اللغة الإنكليزية هي (Jargon) أي الرطانة. إن الميل إلى تحويل كلّ فروع المعرفة إلى علوم لا يخلو من الإيجابية، إلا أنّه لا يخلو من السلبية أيضاً؛ فهو بتصعيب عملية الاستيعاب على القارئ يقلل من الأثر العملي للمعرفة في عملية حوار الأفكار للوصول إلى الأفضل، ولكنه قد يذهب إلى أبعد من ذلك في السلبية عندما تكون الرطانة غطاءً لعدم الوضوح عند الكاتب نفسه، أو حتّى قناعاً لخديعة المتلقي، إني أرى أن للثقافة هدفاً إيجابياً في عملية حوار الأفكار، لذلك كلّما كانت اللغة واضحة ميسرة والكلمات محددة المعاني والأدلة المستخدمة قريبة إلى الذهن، كلّما كان الهدف الإيجابي متحققاً أكثر. وهكذا في كلّ ما يتعلق بمساعدة المتلقي على المتابعة والاستيعاب.

فأصل اللغة كان التفاهم، ونشوء اللغة كان من أجل تيسر انتقال الأفكار وليس العكس. إن الأمثلة على حواشي الكتابات موجودة، وعلى تعريف الغامض بالغامض موجود، وبناء استنتاج كبير على دليل صغير والقفز إلى الأحكام التي لا يسبقها تحليل موجودة لمن يريد أن يتقصى. إن وضوح اللغة لو توافر لساهم إلى حد لا بأس به في عملية تكوين الوعي وحوار الأفكار والصعود على سلم الرقي الثقافي. صحيح أن عملية التطور الثقافي بطبيعتها تتطلب الوقت، إلا أن صعوبة اللغة بحدّ ذاتها تضيف عائقاً آخر أمام ذلك التطور.

ومن أجل تحاشي سوء الفهم، أقول إنه ليس المقصود وضع شرط مسبق هو أن يفهم الجميع عددياً ما يكتب أو يقال فذلك قد يكون مستحيلاً، ولكن لا بد من توافر حدّ أدنى معقول من الوضوح والتحديد والاقتراب من فهم الأكثرية بحيث تتحقق درجة جيدة من الاستيعاب وانسياب الأفكار. وربما يتساءل القارئ هل أن ذلك هو السبب الوحيد لطرح هذه القضية، وجوابي هو: كلا، فهناك جانب آخر لا يتعلق بالمتلقي بل بالكاتب أيضاً، ألا وهو أن هذا النوع من الإنتاج

الثقافي يميل إلى تحويل العمل الفكري إلى حرفة سريالية تولي جلّ الاهتمام إلى المظهر والشكل دون المضمون؛ فالقارئ لا يستطيع أن يقرر ماذا يمكن أن يكون الغرض والهدف مما يتلقى، إذ ليس بين يديه غير عمل معقد عن قصد يتم تداوله دون أن يكون له أثر إيجابي في أحسن الأحوال.

ـ ٢ ـ

نقطة البداية في هذه الملاحظات هي أنّني أرى أن التطور هو الحقيقة المهمة التي تتسم بها حياة الإنسان وحياة التجمّع الذي ندعوه المجتمع، وأرى أن ذلك يرجع إلى أن الحقيقة لا تتكشف دفعة واحدة بل هي عملية تكشّف مستمرة؛ فالفكر البشري يسعى دوماً إلى الأفضل، فكلما تقادمت مؤسسات المجتمع وفُقد التلاؤم بين القوالب السائدة وبين ما هو جديد، نمت ميول الصراع وظهرت الحاجة إلى التجديد. والحياة يجتمع فيها العاملان: عامل الثبات وعامل التغيير. **عامل الثبات**، هو عالم المثل العليا والمبادئ الأخلاقية؛ و**عامل التغيير**، هو عامل الفكر وتكوين مؤسسات المجتمع أي النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تنظم الحياة اليومية للإنسان. إذاً التطور عملية موجودة ومستمرة، وإذا كان التاريخ سجلاً لحياة الناس، فالجزء الأعظم من مادة هذا السجل هو تغيير مؤسسات المجتمع سواء أكان التغيير سلساً متدرجاً أم «حاداً فجائياً». إنها باختصار عملية تفاعل الفكر مع الأوضاع المحيطة: بشرية وطبيعية. إذاً الحديث عن الأسئلة الجديدة حديث وارد فهناك دوماً أسئلة جديدة ما دام هناك تطور وحركة في أوضاع المجتمع.

أود في هذه المناسبة، أن ألفت النظر إلى أننا في خضم البحث والتفكير في شؤون الثقافة، علينا ألا نبتعد عن المسألة الجوهرية ألا وهي أن الإنسان يسعى في جملة ما يعمل ويفكر إلى تحسين أحواله، أي إلى التقدّم، بغض النظر عن الاجتهادات في تعريف المقصود به. وهو في هذا المسعى المتواصل يستخدم الملكة المتوافرة لديه، أي العقل استجابة إلى ميوله الروحية الداخلية التي أدعوها الضمير. ولكن حجم المواضيع التي تتشكل حولها الأسئلة الجديدة ليس متساوياً بل يتناسب مع عملية تراكم المشاكل والصعوبات الناجمة عن نمو أو تكشف التناقض بين المؤسسات السائدة وبين ما يتوصل إليه الفكر البشري من آراء وتصورات لما يجب أن تكون عليه تلك المؤسسات. صحيح أن عملية ظهور التناقض مستمرة استمرار التاريخ، إلا أنّها ليست نمطية ولا متساوية الدرجة والنوع؛ فالتاريخ لا

يتكوّن من حقب متماثلة كما هو معروف. كما إن الفكر البشري ليس من الكمال بحيث يتوصل إلى الحلول دفعة واحدة، فلا بدّ من هامش من الخطأ في صياغة محتويات الجديد الذي يجب أن يطرأ على المؤسسات الموجودة. كلّ ذلك يجعل عملية التقدّم الاجتماعي متعرجة المسار وغير سلسلة. ومهماً يكن، فهناك دوماً أسئلة جديدة ما دامت الحياة في تطور مستمر.

السؤال الجديد الأوّل الذي أراه ملائماً الآن يدور حول مدى استقلال التفكير العربي وبالتالي الثقافة العربية؟ وفي مكان آخر وفي مناسبة أخرى تحدثت عن أثر قوالب التفكير على الموضوعية، وقلت إن الفكر الإنساني يميل دوماً إلى العمل من خلال قوالب تتكون بمرور الوقت وتفعل تلك القوالب فعلها في التأثير السلبي على موضوعية التفكير؛ فالقوالب توفر الراحة وتمنح السهولة في عملية التفكير، إلا أنّها وهي تعمل ذلك تؤدي إلى الابتعاد عن توخي الحلول الصعبة وبالتالي إلى الانحراف عن الحقيقة[1].

السؤال الجديد الذي أجده مطروحاً الآن يتعلق بالموضوعية في التفكير. هل إن استقلال الفكر وجعله يؤدي وظيفته بصورة طبيعية مستقلة عن المؤثرات الداخلية والخارجية مسألة سهلة ميسورة؟ إنني في السابق كنت أعتقد أنها أسهل مما أجدها الآن. وفي كلتا الحالتين، الموضوعية ممكنة إلا أنّني أجدها الآن أصعب مما كنت أراها في السابق؛ فلماذا؟ وما هي الحالات التي تدلل على ذلك؟

إن أثر العقائد والأفكار المسبقة كان دائماً موجوداً في تفكير الإنسان وما يتوصل إليه من نظريات تتخذ صفة القوانين وادعاء الحقيقة النهائية. وقد لاحظت ذلك ما حداني إلى كتابة فصل[2] استعرضت به هذه الظاهرة ابتداءً من جمهورية أفلاطون؛ فقليل من يعرف أن نظرية أفلاطون التي تقوم على تحديد دوافع الإنسان الفكرية والمادية والحماسية، وتقسيم المجتمع إلى طبقات ثلاث هم: الفلاسفة والصناع والجنود، وضرورة أن تحكم الجمهورية من قبل الفلاسفة، أقول قليل من يعرف أن أفلاطون قد خلص في نظريته إلى اعتبار أهل اليونان في مقدمة البشر وما عداهم برابرة!

ولكن ذلك يتعلق بتاريخ الفكر فما هو الموقف الآن؟ إن مسألة أثر الأفكار المسبقة على التفكير وصياغة النظرية الاجتماعية لم يكن مقصوراً على حالات التبني

(١) سعدون حمّادي، **شيء من الموضوعية** (بغداد: مطبعة المجمع العلمي، ١٩٨٧).

(٢) سعدون حمّادي، **آراء حول قضايا الثورة العربية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨)، ص ٧٨.

الكامل لهذه النظرية أو تلك بدوافع ذاتية غير علمية، بل يتعداه إلى محيط التفكير المستقل أو الذي عرف عنه ذلك. لقد اتضح الآن بعد انجلاء غبار العديد من المعارك الاجتماعية التي مرّ بها الوطن العربي، أن التيارات الفكرية التي عرف عنها الاستقلال والتنبيه إلى مخاطر الأفكار المسبقة وقوالب التفكير لم تكن سالمة تماماً من آثار النظريات التي رفضتها سواء كانت تلك النظريات مصنفة في اليمين أو في اليسار؛ فالأنظمة العربية الوطنية التي هي فوق خط التبعية لأحد والمعروفة بالاستقلال، لم تكتمل فيها تماماً عملية الخلاص من أثر الأفكار المسبقة.

وفي هذا الصدد يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أولاً، إن الأثر لا يعود إلى قصد مسبق، بل هو نتيجة طبيعية إلى أن عملية الجهد الفكري لصياغة المؤسسات الجديدة التي تلائم التطور لم تكتمل تماماً، فجاء فيها الكثير من الجديد إلى جانب شيء من آثار النظريات الجاهزة المتداولة؛ فعملية النقاء الفكري عملية مضنية ومستمرة شأن كلّ عملية تطور في المجتمع. كما إن التفاعل مع العالم والتأثر المتقابل ظاهرة موجودة في التاريخ، إذ ليس من السهل التخلص من أثر الآخرين تماماً. لذلك فإن أثر النظريات الأخرى قد لا يكون محسوساً في البداية بل يتضح بمرور الوقت.

ثانياً، الشيء الآخر الذي يمكن أن يقال هو إن أثر القوالب الجاهزة غالباً ما ينحصر في مجال التطبيق للتعبير عن المبادئ المستقلة نفسها، والتطبيق يعني اختيار الوسائل والأساليب التي يظن أن بتطبيقها تتحقق المبادئ. والوسائل عديدة ومتباينة والكثير منها له آثار متباينة أو متضادة أحياناً تماماً كالأعراض الجانبية التي تنتج عن بعض العقاقير الطبّية، فالعقاقير هي بمثابة الوسائل والأساليب لتحقيق هدف صحي هو بمثابة المبدأ. لذلك فإن عملية تحسين واستبدال العقاقير مستمرة في ضوء التجربة العملية.

والخلاصة من كلّ ذلك هو أننا الآن وبعد التجربة واختبار الظروف بحاجة إلى عملية تنقية جديدة في تفكيرنا لإخراج الآثار الضارة للأفكار المسبقة وإحلال ما يناسب أوضاعنا. وتلك هي عملية نخل للأفكار وتقويم للتفاصيل ومراجعة للأساليب وتنقية ثقافية نستعيد من خلالها التوازن. إنني أشعر أن أموراً مهمة مثل العلاقة بين الحرية والعدالة، وبين ما هو مادي وما هو معنوي، وبين ما يرجع إلى الضمير وما يرجع إلى الفكر، وبين مكانة الفرد وأهمية المجتمع، وبين الدولة والأمة، تحتاج إلى مراجعة لا من حيث المبادئ بل من حيث الأساليب والتطبيقات العملية التي إذا ما استقامت وأحسن اختيارها وتطوير المتخلف منها،

تتحقق عملية بناء علاقة صحيحة بين المفاهيم المبدئية التي تسعى الثقافة والمثقفون إلى تحقيقها.

إذاً هي عملية تنقية وغوص جديد في الحقيقة ليس في المجال المتأثر المقلد الذي حصل رفضه وحكم عليه بعدم الملاءمة، بل في الوسط المستقل الذي أسس ثقافة الاستقلال والإبداع الذاتي والتمحور حول الواقع القومي والوطني للأمة. والسبب هو أن عملية تنقية الأفكار مستمرة ومهمة اختيار الأساليب متواصلة واختبار التطبيقات العملية تحتاج إلى الوقت وتخضع للتجربة والخطأ. وكمثال على هذه المسألة هو أنّه قد ثبت عملياً أن الديمقراطية الاجتماعية لا تعوض عن الديمقراطية السياسية، وأن المعادلة التي تجعل تحقيق الديمقراطية السياسية تركيب نظري غير صحيح، بل إن التقدّم يجب أن يحصل في المسارين في آنٍ واحد، فالعلاقة ليست تعاقبية تتحقق واحدة ثمّ تتحقق بعدها الأخرى، بل هي بناء مزدوج في آن واحد. أما كيف وما هي الصيغة المثلى فذلك أمر يتعلق بالمهارة التي تحتاجها العملية السياسية والقيادة التي تتولاها.

ـ ٣ ـ

ثمة سؤال جديد آخر يطرح الآن ويتعلق بجانب من عملية التقدّم البشري. كنت دوماً أرى أن التاريخ يمثل عملية متصاعدة يتقدم من خلالها الإنسان من وضع ما إلى ما هو أفضل منه بغض النظر عن تعريف ما هو الأفضل والأدنى، أي أنّني كنت (ولا أزال) أرى أن للتاريخ غاية وأقول بوجود قوة روحية تتجه نحو الخير والمثل العليا هي سرّ تطور المجتمع البشري، وإن التطور لا يأخذ شكل خطّ مستقيم صاعد بل هو متعرج ينطوي على صعود وهبوط، انتصارات ونكسات، إلا أنه مع ذلك في اتجاهه العام في صعود. ولعل من أهم ما حققته البشرية من تقدّم خلال التاريخ هو في مجال حرية الفكر حيث اعتبر ذلك حقاً طبيعياً يولد مع ولادة الإنسان وهو سابق لِكُلّ سلطة نشأت في ما بعد. وحرية الرأي هي في جوهرها حرية معرفة الحقيقة من خلال وجود الرأي والرأي الآخر. والسؤال الجديد الذي أجده مطروحاً الآن هو أن العصر الحديث بقدر ما هو حصيلة تراكمية لحرية الرأي يشهد ظهور خطّ منكسر تراجعي؟ وما يلفت النظر أن هذا التراجع قد حصل تماماً بفعل تطور إيجابي في مجال آخر هو التطور التقني في الاتصالات متمثلاً بظهور إعلام الصورة والصوت العابر للقارات والمتخطي لِكُلّ الحدود.

خلال تجربتي لمدّة ليست قصيرة في حضور الاجتماعات السياسية الثنائية والمتعددة الأطراف، لمست في كثير من الحالات أن ما كان يقال في وسائل الإعلام عما حصل في تلك الاجتماعات لا ينطبق على الحقيقة. وروى لي أحد المعارف أنّه ذهب في مهمة إعلامية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تعاقدت مع مؤسسة علاقات عامة لتنظيم جولته، فدهش للمقالات والمقابلات والتصريحات والمعلومات والخطب التي نشرتها وسائل الإعلام حيثما ذهب، بإعداد وترتيب من شركة العلاقات تلك ولا أحد يعرف إلا هو أن كلّ تلك المادة الإعلامية قد أعدت مسبقاً من قبل الشركة.

ونشرت مجلة **المنتدى العربي** معلومات جمعها كاتب معروف في الأردن مفادها: «هناك خطر أصبح يهدد حرية التعبير عن الرأي ويتعلق بظاهرة مستجدة أخذ يعرفها الوطن العربي خلال العقد الأخير على الخصوص وهي ظهور وسائل نشر وإعلام واسعة وبوسائل ضخمة هي ملكية عدد قليل من شيوخ خليجيين؛ فهناك أربع عشرة جريدة ومجلة توزع في البلدان العربية وأوروبا وأمريكا؛ وهناك إذاعتان إحداهما تبث من باريس وأخرى من الولايات المتحدة؛ وهناك شبكتان تلفزيونيتان إحداهما تبث من لندن وتشاهد في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشبكة أخرى تشاهد في الولايات المتحدة؛ وهناك أخيراً وكالة أنباء عالمية كبرى هي يونايتدبرس».

وتنشر صحافة العالم بين آونة وأخرى معلومات عن التجمعات الصحافية والإعلامية المرئية والمسموعة التي تملكها شركات أو أفراد (وسيلفيو برلسكوني مثال واحد). وأعرف عن تأكد أن خبراً عن محاولة انقلاب واصطدام عسكري تنشر تفاصيله كبريات وسائل الإعلام في العالم بتواتر لفترة زمنية وهو عارٍ عن الصحة جملةً وتفصيلاً؛ وأن مؤسسة مثل الـ سي. إن. إن (C.N.N) بفروعها ومساحة ما تغطيه وانتشار الاستماع إليها وتخطيها حدود الدول والقارات، ليست إلا شركة أمريكية تدار من ولاية جورجيا. وعندما أشاهد ساعات البث وأساليبه وتقنيات التأثير وجلب الانتباه، عندما أعرف كلّ ذلك أجد أن سؤالاً جديداً يتعلق بالثقافة لا بدّ من طرحه هو أي تراجع يمثله كلّ ذلك في نضال البشرية عبر التاريخ من أجل حرية الرأي والوصول إلى الحقيقة؟ قال الجنرال ديغول أثناء انتخابات الرئاسة عما شهده من تدخل للمخابرات الأمريكية فيها إنّه يصعب القول في هذا العصر باستقلال أي بلد في عصر المخابرات المركزية.

كذلك وعلى المنوال نفسه يصعب عليّ أن تصور معرفة الحقيقة في عصر

وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية التي تسيطر عليها مؤسسات الدول الاستعمارية. صحيح أن هذه الظاهرة ليست جديدة ولكنها أصبحت صارخة وبدأ مفعولها السلبي بالظهور؛ فكيف يستطيع المثقف (ناهيك عن الإنسان الاعتيادي) أن يعرف الحقيقة وأن يحافظ على استقلاله الفكري في عصر الـ سي. إن. إن؟ والمعضلة في هذا الوضع هي أن معالجته بالحَجب صعبة وربما غير مقبولة، وأن مقابلة الرأي بالرأي وإن كان هو الأصوب إلا أنّه صعب أيضاً.

هناك سؤال جوهري قد طرح منذ بداية النهضة العربية الحديثة إلا أنه لم يكن الوحيد، بل كان ضمن أسئلة متعددة متباينة، الأمر الذي ساعد على عدم وضوح معناه تماماً. كما إنه لم يجلب الانتباه الذي كان يرغب به واضعوه؛ فالمعروف أن الكلمة التي تطرح ضمن مجموعة كلمات والتي تحاط أحياناً بجو نفسي غير ملائم في بعض المراحل، أقول إن هذه الكلمة وإن كانت هي كلمة الحق إلا أنّها تبدو اليوم عندما يعاد قولها جديدة وهي ليست بجديدة. إن كلمة الحق هي استقلال النهضة العربية، والمعروف أن استقلال النهضة العربية كان سؤالاً طرح منذ البداية وإن لم يتخذ الطرح درجة الوضوح أو الحسم نفسها في جميع المراحل. نعم منذ بداية النهضة العربية الحديثة طرحت مسألة أن النهضة العربية يجب أن تكون مستقلة عن الشرق والغرب وعن جميع التيارات العالمية، أي أنها يجب أن تكون قومية بمعنى الخروج من صميم الوضع العربي فتكون متلائمة معه وملبية لحاجاته.

إن مثل هذا الموضوع قد قيل وجرى التأكيد عليه في مختلف المراحل ولم يكن هذا الاختيار مجرد تمسك غير مبرر بالذات ولا هو ردّ فعل سلبي لوضع الاستعمار وتسلط الآخرين بدءاً من المغول إلى العثمانيين حتّى الغرب، بل كان نتيجة نظرة صائبة إلى حقيقة وضع العالم وفهم واقعي لعملية التطور الاجتماعي بالرغم من بعض المظاهر التي كانت تشير إلى العكس أو يستخدمها البعض للتدليل على العكس وأعني بذلك عالمية الحلول. بالفعل أدت الحرب الباردة إلى تصور خاطئ سببه الإعلام والدعاية السياسية والنشاط التكتيكي، إلى انطباع سطحي عند البعض أن الحلول عالمية إما شرقية ماركسية أو غربية رأسمالية. ولكن سرعان ما تبين خطأ ذلك الانطباع؛ فالماركسية قد توزعت على مدارس واجتهادات منبعها محلي مرتبط بالظروف الخاصة، كما إنَّ الرأسمالية حدث فيها الشيء نفسه. ثمّ تراجعت الماركسية وظهر الحديث عن الانفراد ونهاية التاريخ حيث يتردد الآن الحديث بالسطحية نفسها عن الرأسمالية كحلٍ عالمي.

ـ ٤ ـ

ثمة سؤال مشتق من الموضوع نفسه إلا أنّه أكثر تحديداً ويتعلق بالواقع الراهن من حيث البناء المادي والمعنوي. وقبل الإفصاح عن هذا السؤال الذي يجب أن يطرح مجدداً بقوة، أكثر مما طرح في الماضي، هناك ملاحظة منهجية تناسب الموضوع. المعروف في العلوم الطبيعية إن صحة الأمور يمكن البرهنة عليها من خلال التجربة المختبرية، لذلك فإن وسيلة المعرفة محددة. وعندما نتحدث عن التفكير العلمي في مجال العلوم الاجتماعية علينا ألا نستبعد ذلك، أي استقراء الواقع بما يشبه التجربة المختبرية وإلا كيف يكون التفكير علمياً إذا أهمل ذلك؟ فالواقع العربي قد مرّ بتجربة جرى فيها اختبار العديد من الحلول خلال فترات يمكن أن تعتبر كافية وملبية للحد الأدنى من شروط الطريقة العلمية في الاختبار فماذا كانت النتيجة؟ فالماركسية قد جربت بشكل أو بآخر، ورأسمالية الغرب قد جربت أيضاً في مجال البناء الاقتصادي والاجتماعي، كما تجرب تجربة بناء الدولة على أساس الدين بشكل أو بآخر؛ فهل يستطيع أحد أن يقول إن الحلول العالمية النظرة قد نجحت أو حققت حداً مقبولاً من النجاح أو حتّى إنها وضعت البلاد في بداية طريق التقدّم؟ ولا يفوتني في هذا المجال أن أشير إلى المحاولة التي تجري الآن من أجل إقناع الرأي العام بعالمية حلّ بمفهوم الدولة القطرية يقوم على التسليم بالواقع المحلي والدولي والاندماج معه وقبول الاستعمار والصهيونية والتجزئة والتبعية وكل ما ينطوي عليه الواقع. ويتخذ هذا المنحى أسماء عديدة و«الشرق أوسطية» و«المتوسطية» من بينها. وخلاصة كلّ ذلك في نهاية المطاف، هي التخلي عن القومية العربية والوحدة العربية. ذلك هو موضوع السؤال القديم الذي يجب أن يطرح مجدداً بقوة أكبر مما طرح به في الماضي لأسباب قوية مقنعة.

السبب الجوهري **الأوّل** هو أنّه قد ثبت بنظري أن الحلول الأخرى البديلة لم تعد مقبولة ليس لسبب استنتاجي فحسب، بل لسبب استقرائي أيضاً، فهي بشكل أو بآخر قد جربت وثبت فشلها.

والسبب **الرديف الآخر** هو ظهور الجهد المعادي بالشكل الذي يظهر به الآن، وهو جهد ينطوي على تصميم أكبر ويستخدم أسلحة جديدة؛ فعلى الجهة السياسية هناك مشاريع قبول العدو الصهيوني كما إنَّ الثقافة يجري استخدامها الآن بنطاق أوسع كسلاح يضاف إلى الجهد العسكري والسياسي والاقتصادي. والمعروف أن سلاح الثقافة يهدف إلى الإمساك بالإنسان العربي من داخله إضافة

إلى قهره من الخارج. لذلك فمن حسن التكتيك أن تزداد قوة الهجوم المعاكس لتتناسب مع قوة الهجوم المعادي. وبعبارة موجزة أرى أن يكون طرح مسألة القومية العربية والتجسيد العملي لها اليوم بصورة أقوى مما كان عليه الحال في الماضي، فهي الحلّ الوحيد الذي يضع الأمة على طريق التقدّم.

ـ ٥ ـ

إن نقطة البداية في تعميق الوعي التاريخي للإنسان العربي هي الشعور بالاستقلال في التفكير والذهاب بذلك إلى أقصى نتائجه المنطقية، ما يجعل النظريات وأحوال الآخرين مادة استنارة فحسب وليس أكثر من ذلك. وكشاهد تاريخي أرى أن تاريخ النهضة العربية الإسلامية لم يفهم الآن على حقيقته، فالعرب المسلمون اتخذوا موقف الانفتاح على الثقافات الأخرى ولكن ليس دون نقطة بداية، أي أنهم فعلوا ذلك وهم مسلحون بموقف وبرأي حول ما يجب أن تكون عليه حياتهم ومجتمعهم، وفحوى ذلك هو شعور التكوين الذاتي والأهمية والثقة بالنفس والأهلية إلى دور عالمي. وكان ذلك هو السر الذي جعل النهضة العربية الإسلامية تتجنب الآثار السلبية للثقافات الأخرى وتستفيد من العناصر الإيجابية فيها. إننا اليوم نحتاج إلى نقطة بداية هي القومية العربية، وإلى حرية الرأي والاطلاع والتفاعل مع ثقافة الآخرين من دون تعصب مهما كانت وجهة ذلك التعصب. والتعبير العملي عن ذلك إعادة دراسة التاريخ العربي لمعرفة حقيقة ما جرى إبان النهضة في مجال التفاعل مع الثقافات الأخرى. ولعل أهم مسألة في أساليب التفكير هي التفكير العقلي وإشاعة الطريقة العلمية والتأكيد على أهمية البرهان والرقم والدليل على الاستنتاج الذي تتوصل إليه عملية تكوين المعرفة.

ـ ٦ ـ

أرى أن المثقف العربي يجب أن يرفض الثقافة الرائجة التي تنتجها مؤسسات الثقافة المعادية، وأن تكون نظرته إلى هذه المؤسسات واقعية تهتم بالجوهر وليس شكلية خارجية. لماذا تؤسس مثل هذه المؤسسات ولماذا تقوم بما تقوم به؟ فكون هذه المؤسسات تقوم بأعمال ثقافية بعضها مفيد ويراعي الشكل العلمي يجب ألا يحجب الحقيقة وألا يلغي موضوع الهدف الحقيقي؛ فالثقافة الرائجة فيها الكثير من الحذق والمهارة وأحياناً الإغراء والمصالح الذاتية، وفيها الكثير من الاستخدام الناقص للأساليب العلمية في استخدام المعلومات وتسخير الأدلة والأرقام. وما لا

شكّ فيه أن تشخيص ذلك ليس سهلاً بل يحتاج إلى كثير من الجهد في التدقيق. هناك فرق بين الغرض المسبق وبين تباين الآراء وتعدد الاجتهادات وكثيراً ما يلتبس هذا الفرق أو يغيب. إن أساس الثقافة العربية بنظري يجب أن يؤسس على قاعدة تلاؤم حقيقي بين العقل والضمير، وقد كتبت عن ذلك مقالة مطولة لم تنشر بعد، ضمنتها خلاصة رأيي؛ فالضمير عامل روحي هو مصدر الميل للمثل العليا والأخلاق، أما العقل فهو ملكة للتحليل.

الضمير هو أساس تحديد الاتجاه، أما العقل فهو وسيلة صياغة الأنظمة العملية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتعبير عن الاتجاه نحو المثل العليا. ومع إيضاح هذا الأساس الفكري أرى أن المرحلة الحالية تتطلب أن يعالج موضوع العقلانية بشكل خاص، وأول خطوة في ذلك هو تحديد معناها. والسبب في هذا قديم وجديد. إنه قديم بمعنى أن مجتمعاً خارجاً من عصور الظلام والتخلف وترتفع فيه نسبة الأمية، يحتاج إلى العقلانية التي تكشف مساوئ التخلف وتبدد الخرافة والمعتقدات الشائعة المتناقضة مع العلم. إلا أنّه إضافة إلى ذلك، هناك سبب جديد وهو أن المرحلة الحالية تشهد نوعاً من التراجع عن العقلانية التي شهدتها المرحلة الأولى من النهضة الفكرية العربية، والسبب في ذلك يعود للانتعاش النسبي لمواقف التعصب والرجوع إلى الغيبية كرد فعل سلبي لمشاعر الإحباط التي تتسم بها هذه المرحلة. إن مسألة الإيمان والتسليم بقواعد ومعتقدات لم يختبرها العقل ولم يدل عليها العلم، أعمق مما تبدو عليه على السطح؛ فالإيمان مسألة معقدة يمكن أن تنطوي على عناصر روحية إيجابية، كما يمكن أن تنطوي على فهم عكس ذلك ما ينتهي إلى الخرافة والتعصب المفضي لمعاداة العلم. إن التراجع النسبي في الاتجاه التنويري في الوسط الثقافي العربي عامل جديد يضاف إلى العامل القديم الذي يتطلب التأكيد على دور العقلانية كمنهج معرفي في تناول شؤون المجتمع العربي.

ويرتبط القول بالمنهج العقلاني بموضوع أساسه فكري وله امتداد سياسي وهو موضوع الاعتدال كمقابل للتعصب، والمقصود بالاعتدال تحديداً هو الموقف الوسط بين طرفي التناقض. والذي يبحث في هذا الموضوع يصل في النهاية إلى أنّه وثيق الصلة بالتراث العربي الإسلامي؛ فالسيرة النبوية بقدر ما تعكس التمسك بالمبادئ تعكس أيضاً الاعتدال في التصرف العملي ونبذ التعصب؛ فالإسلام دين الدنيا والآخرة وتحميل الإنسان بقدر طاقته والاتجاه لما هو معقول وقابل للتطبيق.. إلخ. باختصار إنه التقدّم الممكن وليس المستحيل. لذلك فإن كان لي أن أقول شيئاً عن أساس معرفي للثقافة التي أراها، فهو تركيز التقدّم على

أساس العقل، وعلى أساس أن العقل يعني تحديداً الطريقة العلمية في البحث والانفتاح على العصر وثقافات الآخرين من موقع التصميم على التقدّم والنهضة. ويضع ذلك قضية التقدّم في إطار تعريف محدد يختلف عن تعاريف أخرى؛ فالتقدّم ليس مسألة نظرية جاهزة كما كان الحال بالنسبة للماركسية ولا هو (بالمنطق نفسه) بالنسبة للرأسمالية. كما إنّه ليس قضية إيمانية صرفة وإن كان الإيمان هو نقطة البداية وعنصراً مهماً كروح محفزة. لا بدّ من دور مهم للعقل بالمعنى الذي ذكرناه والتأكيد على هذا الدور يكتسب الآن أهمية خاصة للسبب الذي سبق ذكره.

إنني لا أعتقد أن الفكر القومي وهو أساس الثقافة العربية بحاجة إلى تجديد بالمعنى الذي يقول به البعض ولا يحدد معناه. لذلك فإن الثقافة العربية ليست بحاجة إلى تجديد بمعنى إعادة النظر بالأسس، ولكنها تحتاج إلى تأكيد أكبر على مسألة العقلانية والانفتاح والاعتدال في تقييم المتناقضات.

بقيت المسألة الأهم ألا وهي إعمام هذه النظرة، أي جعلها في دائرة التطبيق، وهنا يتحمل المثقف نفسه المسؤولية الأولى وليس غيره.ولنترك جانباً مسألة الظروف التي يعيش بداخلها المجتمع ككل، ولنترك أيضاً موضوع دور العامل الخارجي ـ الآخر المستعمر على أهمية وخطورة كلّ ذلك. نقطة البداية في التطبيق هي الفرد المثقف نفسه، أي أن يؤدي الدور الذي يجب عليه أن يؤديه بغض النظر عما هو كائن. لذلك ومنذ مدّة وفي أكثر من مناسبة، كنت أردد تعريفاً للثقافة يتجاوز مسألة الاستيعاب الذهني للمعلومات إلى مسألة التأثير في السلوك؛ فعملية استيعاب المعلومات مسألة فنية أما التأثير في السلوك فمسألة روحية شخصانية. الثقافة الصحيحة هي التي يجتمع فيها العاملان: الاستيعاب الذهني للمعلومات، وتأثيرها الإيجابي في سلوك المثقف، فقول كلمة الحق من قِبل من يعرفها هي مقياس الثقافة الصحيحة وليس أي شيء آخر.

وعن علاقة الثقافة بالسياسة، أقول إني أعرف أن مجرد طلب قول كلمة الحق ينتهي بالسياسة والسياسة قضية شائكة في المجتمع العربي، وذات علاقة من دون شكّ بقضية الثقافة. وكمدخل للجواب عن هذا السؤال أود أن أقول إن السياسة نشاط إنساني ذو مستويين:

الأوّل، هو مستوى المبادئ والمثل العليا وهي بهذا المعنى تدخل في كلّ شيء، أي في جميع نواحي المجتمع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.. إلخ. لذلك قيل هناك سياسة اقتصادية وسياسة اجتماعية.. إلخ. والسياسة بهذا

المستوى تتعلق بالمثل العليا والأساس الأخلاقي الذي قامت من أجله الدولة في الأساس.

أما المستوى **الثاني** للسياسة، فيتعلق بفن البقاء في الحكم حتّى خارج إطار المبادئ والمثل العليا، وهي بهذا المعنى حرفة أو صناعة قوامها الإجراءات التي يقوم بها السياسي أو الحاكم (أو الأمير بتعبير ماكيافيللي) من أجل البقاء في الحكم. وأحسن مثال على هذا التفريق بين المستويين هو الشائع الآن في الولايات المتحدة حول تسميتين وعبارتين هما: رجل الدولة والسياسي؛ فرجل الدولة هو الذي يتصدى إلى تحقيق أهداف استراتيجية ذات صلة بالمثل العليا؛ أما السياسي هو الذي يجمع الأصوات ويرضي الجميع بشتى الوسائل حتّى غير الأخلاقية منها.

المطلوب هو تحرير الثقافة من السياسة بالمستوى الأدنى وليس بالمستوى الأعلى؛ فالسياسة بالمستوى الأعلى متداخلة في الثقافة وتشكل عمودها الفقري، أما في المستوى الأدنى فالعلاقة في الغالب علاقة صراع وتناقض ينتج عنها أثر سلبي على الثقافة. لذلك فالقول بضرورة إبعاد الثقافة عن العملية السياسية بمعناها الأدنى قول صحيح، وأغلب الظن أن القول المتداول أن السياسة ما دخلت أمراً إلا وأفسدته ينصرف إلى هذا المعنى. المثقف العربي اليوم يعاني من هذا النوع من السياسة أي الإجراءات بما فيها من قيود وجذب ودفع وإرهاب وإغراء، ما أثر سلبياً على قدرته على البحث عن الحقيقة والوقوف معها. ولا ينكر أن التصرف السلبي الذي نتج من ذلك عند البعض من المثقفين العرب قد ساهم في ما يسمّى بأزمة الثقافة العربية.

بقيت ملاحظة في صدد الموضوع الذي نتناوله هو ما درجت تسميته بالثقافة الشعبية. ولا بأس أن نقدم ذلك بتعريف موجز. الثقافة الجماهيرية هي مجموع المعتقدات والمعلومات التي تتجمع لدى جمهور الناس من مختلف المصادر، من العائلة إلى إعلام الصوت والصورة. المعتقدات هي المواقف والحلول للمشاكل، والمعلومات هي صور الأشياء في الذهن مجردة عن الموقف منها. ويلاحظ أن هذه الثقافة موجودة عند كل شعب وفي كل زمن، فالذهن البشري لا يمكن أن يكون خالياً من صور الأشياء والإنسان لا يمكن أن يكون محايداً إزاء كل شيء، بل لا بد له أن يكوّن موقفاً مهما كان فعالاً أو غير فعال، ظاهراً أو مستتراً. لذلك فالمهم في موضوع الثقافة الشعبية ليس وجودها أو عدمه، كميتها قليلة أو كثيرة بل نوعيتها، والنوعية تعني مدى مساعدتها أو عرقلتها لتقدم المجتمع، هل هي

مع التطور أم ضده؟ لذلك فالثقافة الجماهيرية بإمكانها أن ترتقي بفعل توسيع التعليم وزيادة الاتصال بالعالم والتثقيف المستمر بشتى الوسائل الحديثة.

والمسألة الهامة في ذلك هي أن الثقافة الشعبية ذات أهمية بالغة لأنها في النهاية هي العامل المؤثر في تفكير ـ وبالتالي ـ سلوك الأكثرية من المواطنين، والذي هو أساس عملية التقدم سلباً أو إيجاباً. ويشكل ذلك موضوعاً واسعاً للبحث، لسنا في صدده، عدا الإشارة إلى أهمية إعلام الصوت والصورة الذي أصبح قريباً من كل فرد. وعن هذا الموضوع هناك ملاحظتان: واحدة إيجابية وأخرى سلبية.

الملاحظة الإيجابية هي أن بإمكان الشاشة الصغيرة أن تفعل مفعولاً كبيراً في التوجيه وهو ما لوحظ مؤخراً من خلال أعمال مستلة من التاريخ العربي بهدف إيقاظ الشعور القومي وتحفيز النهوض وهناك مجال كبير للتوسع فيها. كما تلاحظ أيضاً المعالجة الإيجابية لقضية أثر المال على الأخلاق العامة والروابط الاجتماعية التي تعكسها المسلسلات المنتجة في مصر مؤخراً استجابة لحالة اجتماعية أخذت تتكون هناك بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادي والاتصال بالغرب.

أما في **الجانب السلبي**، يلاحظ التوسع الهائل في مجال الغناء، بسبب توفر السوق. والذي يتمعن في كلماته يجد رجحان مواضيع ليست إيجابية في الغالب، فهناك أولاً طغيان موضوع الحب العاطفي على حساب مواضيع الجمال والعاطفة الإنسانية الأخرى. وفي موضوع الحب العاطفي يحتل الفشل وخيبة الأمل والخيانة والحزن المكان الأول على حساب الأمل والتفاؤل والنجاح وقوة الاحتمال، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى كتّاب الأغاني الذين يعكسون مواقفهم الشخصية وما يعتقدون أنه يروق للجمهور. إن الثقافة الحالية للغناء العربي على العموم ليست إيجابية وتحتاج إلى معالجة من خلال النقد النشيط لهذه الظاهرة.

٤ ــ الثورة والتقصير الثقافي العربي

ـ ١ ـ

ليس غريباً أن يوجه شيء من النقد للمثقفين، فالثقافة هي ميدان الحوار واختلاف الآراء. والفئة المثقفة تتصدى لدور وتملك قدرات وبالتالي تتحمل مسؤولية. في ما يكتب في وسائل النشر العربية الآن ما هو مفيد وصحيح أو مقارب لذلك، ولكن ذلك لا يصحّ عليه الإطلاق فالقارئ يجد هنا وهناك ما يستحق النقد وفيه بعض الخروج عن الحقيقة ولكن ذلك إذا كان في حدود معقولة ومدعوم بوجهة نظر مشروحة فمن الممكن المرور به بدون تعليق. ولكنني وجدت أن بعض الأمور هي غير ذلك ويتطلب بالتالي ـ تحت إلحاح المسؤولية ـ أن يقال عنه شيء مما يجب أن يقال.

منذ مدّة ليست قصيرة يتواتر القول الذي يأخذ أحياناً شكل أطروحة أخذت تتكرر حتّى إنَّ البعض ممن يمارسون الكتابة أخذ يعتبرها أمراً مسلماً به وخلاصة هذه المسألة هي الحاجة لتجديد الفكر القومي وقد سبق لي أن كتبت عن ذلك أكثر من مقال. والأمر الملفت للنظر أن القائلين بذلك لا يقدمون مناقشة للموضوع بل يكتفون بعبارات تأخذ شكل القرار. البعض يتحدث عن فشل الفكر القومي هكذا وبدون توضيح الأسباب والمعطيات والحجج التي بني عليها. وأتذكر أنّني تحدثت مع صديق قديم عزيز ومن الأشخاص المعروفين عربياً عن ذلك فكنت كلّما سألته عن مضمون هذا القول وأقصد الأدلة عليه كان يجيبني بكلام غير مفهوم لا يختلف عن معنى القول الأوّل إلا بالعبارات فكان يصحّ على حوارنا القول المعروف يفسر الماء بعد الجهد بالماء. الفكر القومي قد فشل فلماذا فشل؟ الفكر القومي يحتاج لتجديد فما هو التجديد هذا الذي

نتحدث عنه؟ إنّني أعرف أن الوحدة العربية لم تتحقق وأن الخطوة الأولى بتوحيد سوريا ومصر قد انتكست. إنني أعرف ذلك فهي حقائق تاريخية ولكن هل يكفي ذلك أن يكون دليلاً علمياً على صحة هذا الادعاء؟ والجواب كلا، فالوحدة العربية قضية كبيرة وتحقيقها ثورة تهز هذا الجزء من العالم لا بل إنّها ذات تأثير عالمي والزمن الذي مضى على المناداة بها لا يزال غير كافٍ لمثل هذه الحكم فأوروبا لم تقترب من الوحدة التي نشهدها الآن بمدّة أقل من خمسين سنة رغم إنّني لست في مجال الخوض في التاريخ وشواهد توحيد الأمم. لماذا فشل الفكر القومي ولماذا هو بحاجة إلى تجديد؟ إنني لا أطرح السؤال من منطلق أن التفكير لا يتطور فالفكر يتطور حتماً ولا أقصد أن أقول إن أحداً يستطيع أن يعرف الحقيقة كاملة وبمرة واحدة وبوقت واحد فذلك ليس من مكونات تفكيري. ولكنني استغرب من طرح أقوال بهذه الأهمية دون تقديم الدليل المقنع والاستعاضة عن المناقشة بإصدار الأحكام وجميع ما قرأته عن هذه المسألة الذي استفزني لكتابة هذه السطور هو من قبيل الأحكام وليس المناقشة حتّى من بعض من لهم مكانة ثقافية وأسماء محترمة. ورب قائل يقول وأنت يا كاتب هذه السطور ألست تمارس نفس المنهج فتستعيض عن المناقشة بإصدار الأحكام؟ وللإجابة على كلامه أود إبداء بعض الملاحظات.

إن الذي يبدو أن القائلين بهذه الأطروحة هم أحد نوعين: الأوّل هو النوع المصاب بالإحباط، فهو لا يعرف غير العموميات والعناوين. الفكر القومي ينادي بالوحدة العربية وبما أن الوحدة لم تتحقق وفشلت أول خطوة لتحقيقها إذاً فالموضوع يجب إعادة النظر به من منطلق التشكيك وقد تمّ اختيار عبارة «تجديد» من باب تلطيف الموضوع وتجنب سمعة الانهزامية. وتلك بنظري نفسية وليست فكرية والمثقف هو أول من يجب أن يلتفت إليها ويدرك دوافعها. والمثقفون العرب ـ وأقصد البعض وليس الكل ـ مطلوب منهم من باب الأمانة والموضوعية أن يتذكروا ويعترفوا بأنهم في كثير من مراحل التاريخ العربي الحديث كانوا وراء الأحداث ومرددين لها بدلاً من العكس إذ مطلوب منهم أن يتذكروا ما كتبوا وناقشوا وأطنبوا خلال فترة ما يسمّى بالمد القومي في الخمسينيّات. أقول كتبوا وناقشوا وأطنبوا في التنظير والكتابة الفكرية وليس في مجال الدعوة والتعبئة. والمثقفون العرب ـ وأقصد بعضهم وليس كلّهم ـ مطلوب منهم كذلك أن يتذكروا ما كتبوا وناقشوا وأطنبوا في التنظير للأفكار الاشتراكية والتقدّمية في فترة سابقة. ثمّ عليهم أن يقارنوا ذلك مع هذا الذي يكتبون عنه اليوم. وجلهم

من دون شكّ كان في كلّ ذلك مردداً لا رائداً ورسالة الثقافة ليست كذلك كما يعرف الجميع.

الملاحظة الثانية هي أن البعض الآخر من المرددين لهذه الأطروحة لا يعاني من عامل نفسي بقدر ما يعاني من نقص في الاطلاع. فقد قرأت مؤخراً كلاماً مكتوباً يتحدث عن الفكر القومي على أنّه أيديولوجية والأيديولوجية القومية شأنها شأن الأيديولوجيات الأخرى التي مرت على الساحة العربية قد فشلت. هكذا كان يتسلسل الحديث وهنا يكمن الخطأ فالقومية العربية ليست أيديولوجية بل هي ببساطة شعور الفرد العربي بأنه عربي ينتمي لأمة واحدة لها تاريخ ولها لغة وثقافة وعوامل مشتركة. وذلك ليس أيديولوجية أبداً والذي يريد أن يعرف بتجرد وبدون مواقف مسبقة عن ذلك اقترح عليه أن يقرأ كتابات المرحوم الأستاذ ميشيل عفلق مؤسس حركة البعث العربي الاشتراكي ففهم القومية هذا مبثوث في جميع ما قاله وكتبه وعلى وجه الخصوص مقالاته المنشورة في كتابه **في سبيل البعث** خاصة «في القومية العربية ـ ١٩٤٠» ومقاله «القومية العربية والنظرية القومية ١٩٥٧».

إن القول إن القومية قدر محبب وإنها حبّ قبل كلّ شيء ليس عبارات عاطفية بل تعبير بليغ أن القومية العربية هي شعور موجود وليست أيديولوجية لتنجح أو تفشل كما يحدث للأيديولوجيات. أما أنّها تصوغ نظاماً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً في هذه المرحلة وتطوره في مرحلة أخرى فذلك صحيح ومنتظر وهو مجال الأيديولوجية. أما القومية العربية ـ شعور العرب بذاتهم كأمة ـ فهو ليس أيديولوجية لتنجح أو تفشل، لتكون الآن على صورة ما وتتغير في مرحلة أخرى. الموضوع أوسع من ذلك بالطبع والذي يريد أن يعرف قبل أن يحكم كما تتطلب الموضوعية والروح العلمية وواجب الأمانة مطالب بتقديم الاطلاع على إصدار الأحكام. أما إصدار القرارات من البعض وتقليد إصدارها من الآخرين بلا تدقيق فلا يقع في نطاق الفكر بل هو على الأغلب في نطاق الدعاية.

فإلى الذين يبحثون عن الحقيقة في نطاق الأيديولوجيات، فيعتريهم الارتباك ويضطرون إلى الانتقال من موقف إلى نقيضه بدون مسوغات علمية أو الذين يتركون العوامل النفسية تقرر مواقفهم بغض النظر عن القرب أو البعد عن الحقيقة. لِكُلّ هؤلاء أود أن أقول بهادئ الكلمات إن الحري بهم أن يتوجهوا إلى

من يعنيهم الأمر أولاً وأخيراً ألا وهو الجمهور العربي ويحاولوا معرفة مشاعره الحقيقية. فما هي قيمة الأيديولوجيات وقوة النظريات إلى جانب ما يشعر به الإنسان؟ والمقصود بالشعور هنا التفكير بالمعنى الاعتيادي للتفكير. فما قيمة هذا وما قيمة ذاك وما هو الخطأ وما هو الصواب إذا ما وضع كلّ ذلك إلى جانب أن العربي السوي الخالي من الغرض وفي حالته الطبيعية وعندما يخلو لنفسه يشعر وبالتالي يفكر بأنه من هذه الأمة التي نسميها الأمة العربية؟ هل هناك حقيقة يمكن أن تكون أقوى من هذه الحقيقة؟ ألم يكن التفكير بداخل الذات منطلقاً لمعرفة الحقيقة في واحدة من أبرز نظريات المعرفة إن لم يكن أبرزها (المتمثلة بمقولة ديكارت المعروفة؟).

أقول ذلك إلا إذا كان هناك من يشكك بأن الأكثرية الساحقة في الوطن العربي في وضعها الطبيعي لديها الشعور الذي ذكرته وعندها يكون التباين في الرأي مبرراً إلا إنّني أعتقد أن ذلك موجود عند أحد حتّى أصحاب أطروحة تجديد الفكر القومي التي نحن بصددها.

إذا كان ذلك صحيحاً ـ كنقطة بداية ـ فما قيمة أن مشروع الوحدة العربية لم يتحقق خلال خمسين عاماً وأن أول خطوة لم يكتب لها الاستمرار؟ إن الخمسين عاماً قد تكون زمناً طويلاً في حياة الأفراد ـ وحتّى أنّها ليست كذلك في بعض الحالات ـ فكيف تكون في حياة الأمم آخذين في الاعتبار عظمة وخطورة ما نتحدث عنه ألا وهو الوحدة العربية؟ ثمّ من الذي قال إن النضال في سبيل الأهداف الكبرى في التاريخ كان يسير في خطّ مستقيم صاعد وهل هناك دليل واحد على ذلك بما في ذلك الرسالات السماوية وظهور الإسلام؟ بشيء من القوة الروحية لمغالبة تموجات النفس وبمنهج الثقافة الجادة التي توجب المعرفة والدراسة قبل إصدار الأحكام نستطيع تجنب هذه المزالق التي لا تقتصر على كونها لا تليق بالمثقف بل تتعداه إلى الأثر السلبي من حيث النتيجة بغض النظر عن القصد[1]...

البعض يتحدث الآن عن قوة الدولة القطرية، فيصفها بأوصاف المنعة والرسوخ واكتساب الشرعية...الخ، مستعملاً ذلك كدليل سلبي على ابتعاد

(١) كتبت ثلاث مقالات عن أطروحة التشاؤم أولها بعنوان «مقولة تجديد الفكر القومي» في آذار/ مارس ١٩٩٥. انظر: سعدون حمّادي: «مقولة تجديد الفكر القومي،» **القدس العربي** (لندن)، ـ/ ٣/ ١٩٩٥، و«مقولة تجديد الفكر القومي،» **الرأي** (عمان)، ـ/ ٣/ ١٩٩٥.

هدف الوحدة العربية. فهل هذا صحيح؟ من حيث المظاهر اكتسبت الدولة القطرية اسماً دولياً عن طريق العضوية في المنظمات العالمية والمساهمة في النشاط الدبلوماسي الدولي ـ الزيارات وتبادل الوفود.. إلخ. والدولة القطرية قد بنت مؤسسات إعلامية دبلوماسية وأجهزة أمن.. إلخ. ولكن أليس كلّ ذلك محصوراً في نطاق مظاهر الدولة وليس الدولة في حقيقتها كتنظيم أقامه الناس لحماية مصالحهم كما هو مشروح في نظريات نشوء الدولة المسطّرة في كتب العلوم السياسية؟ نعم في المظاهر هناك شيء من ذلك ولكن هل تكفي المظاهر دليلاً على قوة الدولة؟ الدليل الرئيس على قوة الدولة هو الاستقرار وتحقيق التقدّم الذي قامت الدولة أساساً ولا تزال من أجله؟ فأين هو الاستقرار الذي تتمتع به الدولة القطرية في الوطن العربي؟ هل نحتاج لسرد الأدلة والحوادث على عكس ذلك؟

وبناء المؤسسات الإعلامية والأمنية بحدّ ذاته هل هو دليل على توفر الاستقرار أم على ضعفه؟ والنشاط الدبلوماسي والمبالغة في اصطناع ممارسة الدور الدولي أليس هو بحدّ ذاته دليل على شعور داخلي بضعف الثقة والخوف وعدم الاستقرار؟ الدولة القطرية في الوطن العربي لم تحقق تقدّماً ولم تكتسب قوة بل العكس هو الصحيح، فهي مرتبكة وخائفة وغير مستقرة وتعاني من الكثير من عوامل الزعزعة والضعف. عندما تزداد ظواهر اللجوء للقوى الكبرى وتواجد القوات الأجنبية وعقد التحالفات الأمنية هل يمكن أن يعد ذلك علامة قوة أم علامة ضعف؟ أظن أن الجواب واضح، فالذي يتحدث عن تنامي قوة الدولة القطرية عليه أن يورد الأدلة على ذلك، الأدلة المتعلّقة بجوهر الدولة ووضعها الداخلي وقوة نظامها وتماسك شعبها وقوته المادية والمعنوية وليس بالمظاهر التي لا تدلّ على القوة بل على العكس. الدولة القطرية وبالأدلة المشهودة دللت على الضعف المستمر إزاء الأخطار الخارجية (الكيان الصهيوني أبرز مثال) وعلى مواضع ضعف جدية (المياه مثال على ذلك). فأين هي القوة التي يجري الحديث عنها؟ ولا أريد سرد الأدلة عن هذه الدولة أو تلك فهي أمور معروفة. هل استطاعت الدولة القطرية أن تحقق تنمية حقيقية مع المحافظة على استقلال البلاد؟ والجواب معروف.

أما إجراءات الرفاه التي تقوم بها أنظمة النفط في الخليج فلا هي في عداد التنمية ولا تصحّ أن تكون دليلاً على ما نحن بصدده. الدولة القطرية هي سبب عدم الاستقرار لأنها موضوع التناقض مع مطامح الجماهير. الجماهير لا تريدها ولم

تخترها ـ كما هو معروف تاريخياً ـ وكثيرة هي الشواهد على رفضها وما توسعها في مظاهر الدولة وإقامة مؤسسات القوة والإعلام إلا دليل على ضعفها.

ـ ٢ ـ

علاقة المثقف بالجماهير إشكالية ليست جديدة، فالثقافة يمكن أن تكون عامل علاقة إيجابية كما إنّها يمكن أن تكون عامل علاقة سلبية، فالثقافة نقطة البداية في الوعي وتفتح باب الاطلاع كما إنّها مؤهل يسهل عملية التفاعل وكل ذلك في عداد العامل الإيجابي تحت ظروف وشروط معينة، كما إنّها يمكن أن تولد مشاعر الانعزال والتعالي والشعور باحتكار المعرفة والتحسس المفرط بالذات، وكل ذلك يدخل في عداد العامل السلبي تحت ظروف وشروط معينة أخرى. وعلاقة المثقفين (عموماً وليس إطلاقاً) بالجماهير في الوطن العربي وإن كانت لا تخلو من الإيجابية إلا أن فيها من السلبية ما يجلب الانتباه. والمثقفون الذين كانوا رواداً في حركة النهضة وأصحاب المساهمة الإيجابية هم الذين حسموا مسألة علاقتهم بالجماهير في جانبها الإيجابي أي الذين جعلوا الجماهير نقطة بدايتهم وحرصوا على بقاء تلك الصلة وعملوا عن وعي لإدامتها.

المعروف أن رواد النهضة العربية الحديثة كانوا من الوسط المثقف حيث وفرت لهم الثقافة الوعي والاتصال بالعالم فنفذوا إلى حقيقة ما تعاني منه الأمة وحددوا عن طريق استقراء مشاعر الجماهير أهدافها ومطامحها القومية. ولكن في الجانب السلبي كان هناك مثقفون وقفوا في الخندق المعاكس فكان لهم حضور في النكسات ومراحل الانحسار، فكان هناك مثقفون في خدمة ثقافة الاستعمار بشكل أو بآخر، فكانوا مع الأنظمة الرجعية ومع الانفصال ونظّر بعضهم للتجزئة والشرق أوسطية وصولاً إلى أطروحة التشاؤم وما يتصل بها من حديث عن فشل الفكر القومي والثورات وحكمة السياسة الذرائعية (البراغماتية)، وما يتصل بذلك من موضوع العولمة والاندماج بالغرب.. إلخ.

انطلاقاً من هذا التقديم أود القول إن العدوان الذي قادته أمريكا ضدّ العراق ابتداء من ١٩٩١ ولا تزال كان له ما يميزه عن الحروب الاستعمارية المعروفة في التاريخ ألا وهو أنّه كان مقروناً بحملة ثقافية واسعة اشتركت فيها مؤسساته المباشرة والمؤسسات المتفرغة والموالية لتلك المؤسسات، فالملاحظ أن مراكز البحوث المعنية بالشؤون العربية قد ازدادت في دول الاستعمار وفي الوطن العربي أيضاً وقد يكون من المفيد حقاً إجراء مسح لذلك.

الحملة الثقافية ـ الإعلامية التي رافقت العدوان العسكري والحصار على العراق لها العديد من المحاور. ولعل أهم هذه المحاور هو تشويه سمعة الثورة للنيل من مبادئها ومن أشخاصها. ومفتاح هذا التضليل الثقافي يكمن في عدم الفصل بين موقف الجماهير وموقف الأنظمة، فهناك قضية الشرعية حتّى وكأن الوضع الرسمي للتجزئة شرعي. لذلك تتواتر عبارة «غزو الكويت» وهناك قضية التضامن العربي والتباكي عليه والتعبير العملي عن ذلك عدم اجتماع القمة.

وهناك الحديث عن فشل الوحدة العربية والترويج لمشاريع استعمارية بديلة كالشرق أوسطية. . إلخ. إن هذا الخلط بين وضع الأنظمة ووضع جماهير الأمة واستبدال الشعب بالفئة الحاكمة واعتبار حال الأنظمة هو حال الأمة قضية إعلامية تضليلية واضحة لكن الملفت للنظر هو أنّه لو كان الترويج لها مقصوراً على الأنظمة لكان الأمر مفهوماً ومنتظراً ولكنه لا يقتصر على ذلك، فبعض المثقفين من أصحاب القلم يشتركون في هذه المغالطة. إن المثقف القومي الذي يتحدث عن الشرعية نسي مغزى كلامه أو ربما تناساه إذ كيف يمكن أن يكون قومياً ومسلّماً بشرعية التجزئة (التي يعرف كيف حصلت ومن أوجدها) بنفس الوقت؟ والذي يتحدث عن الفرقة العربية وضعف التضامن العربي ينسى أو يتناسى أن العمود الفقري لتحليل المجتمع العربي يقوم على مسألة الهوة الشاسعة التي تفصل الأنظمة عن جماهير الشعب. والحديث السلبي عن الوحدة العربية حديث يقوم على مغالطة جلية هي أن الأمة مع الوحدة وتريدها اليوم قبل الغد. فقد استمرت تعرب عن موقفها هذا بِكُلّ الوسائل وبجميع المناسبات التي أتيحت. إنني لا أجازف بالقول أبداً بأنه لو أتيح للأمة العربية في جميع أقطارها اليوم أن تستفتى بصورة نزيهة بعيدة عن تأثير الأنظمة لأيدت بأكثريتها الساحقة الوحدة.

إن الذين يتحدثون عن الابتعاد عن الوحدة ترى عن ماذا يتكلمون؟ إنّهم يتكلمون عن الأنظمة نيابة عن الجماهير، فالأنظمة عموماً متباعدة وبعضها متخاصمة، هذا صحيح ولكن ذلك أمر مختلف تماماً عن الأمة، عن جماهير الأمة التي تكررت المناسبات التي خرجت بها من الخليج إلى المحيط تؤيد الثورة في العراق وتقف إلى جانب العراق وتشجب العدوان وتطالب بوحدة الموقف إزاء أمريكا والصهيونية. القمة العربية لم تجتمع وما يسمّى بالمصالحة العربية لم تتحقق ولكن ما هو المقصود بذلك؟ المقصود ليس الشعب العربي بل الحكومات العربية إذ متى كانت الحكومات ممثلاً حقيقياً لموقف الأمة في الوطن العربي؟ هذه مسألة

بسيطة وجوهرية بنفس الوقت إلا أن بعض المثقفين الذين يكتبون بتباكي عن التضامن ويرسمون صورة سوداء للوضع العربي قد غاب عنهم هذا الفرق واختلطت عليهم الأمور كما يبدو.

نعم إنَّ الثورة في العراق قد أحدثت انقساماً على المستوى الرسمي العربي أي مستوى الحكومات، فهل إن ذلك ظاهرة سلبية؟ الثورة أية ثورة أصيلة لا بدّ أن تحدث انقساماً. والانقسام في هذه الحالة وضع صحي بدلاً من العكس. إن الثورة تعني الخروج من حالة التوازن الراكد إلى توازن جديد أرقى في سلم التقدّم وهكذا كانت جميع الثورات وحركات الإصلاح في التاريخ والإسلام خير دليل على ذلك، فالانقسام على مستوى الحكومات يقابله توحيد على مستوى الجماهير، فقد حدث تقدّم أكيد في وعي الجماهير من خلال صراع الثورة في العراق مع العدوان الأمريكي ـ الصهيوني وجماهير الأمة الآن أكثر اقتراباً من التوحيد في الموقف والمشاعر ووضوح الرؤيا مما كانت قبل ذلك. جماهير الأمة الآن أكثر من أي وقت مضى تدرك أهمية الوحدة والقوة والاستقلال والنضال والمقاومة والتمسك بالمبادئ مما كانت عليه سابقاً بفضل النضال الذي خاضته الثورة في العراق وحركات التحرر العربية الأخرى.

ثمّ لنأخذ الموضوع من جانب آخر. هل كان الوضع السابق عندما كانت القمة تجتمع والمصالحة العربية موجودة وعلاقات الأنظمة بعضها ببعض أقوى مما هي عليه الآن؟ هل استطاعت تلك الأنظمة أن تحقق شيئاً إيجابياً لم تستطع تحقيقه الآن؟ هل كانت لها إنجازات جوهرية في القضايا الهامة كالتنمية والأمن ومقاومة الصهيونية والدفاع عن الاستقلال وحماية الحقوق العربية وتوقفت بعد أن حصل الانقسام الرسمي؟ هل استطاعت ردع الصهيونية وحماية فلسطين وتحرير الأراضي العربية المحتلة وحماية حقوق العرب في مياههم وتحقيق الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة؟ محاضر اجتماعات القمة فيها الكثير من القرارات التي نالت الإجماع، فهل نفذت الأنظمة تلك القرارات؟ عجز الأنظمة العربية موجود قبل وبعد الانقسام وتخاذل تلك الأنظمة وضعفها وخضوعها لإرادة الدول المستعمرة كان موجوداً قبل وبعد الانقسام. الفرق هو أن القرارات التي كانت تتخذ كانت هناك أقلية تريد بصدق تنفيذها وأكثرية غير ذلك، الأمر الذي عطل تنفيذها كلياً.

المثقفون أصحاب أطروحة التشاؤم الذين نحن بصدد مناقشتهم قد وقعوا

في خطأ جسيم ولكن لا بدّ لذلك من أسباب إذ لا ظاهرة بدون سبب. فما هي العوامل التي خلقت هذا التناقض؟ السبب واحد إلا أنّه ذو وجهين، واحد خارجي وآخر داخلي. الخارجي هو أثر الحملة الثقافية ـ الإعلامية التي رافقت العدوان الأمريكي ـ الصهيوني على العراق ولا تزال مستمرة، فالذي يرصد الساحة الثقافية ـ الإعلامية العربية يلاحظ وجود مادة هائلة مقروءة ومسموعة ومرئية تبث ثقافة معسكر العدوان بشكل مباشر أو غير مباشر وبأحدث الأساليب، حتّى أنّها كونت في نهاية المطاف نوعاً من القالب الذي يصعب الخروج منه وشكلت إرهاباً خفياً خضع له البعض بدرجة وبأخرى، فنجد أن البعض يفتعل حشر عبارات التعاطف مع هذا القالب حتّى بدون مناسبة. بالطبع إذا ما دقق الإنسان في ذلك يجد أن الدوافع متعددة ومتباينة، منها المال والوظيفة والأمن الشخصي وإرضاء النظام والبقاء في مجرى التداول في الندوات والدعوات.. إلخ. والوجه الآخر للموضوع هو الوقوع الفعلي تحت تأثير المفاهيم التي تقوم المؤسسات الثقافية ـ الإعلامية الغربية بنشرها بعد الحرب الباردة والتي نسمع صوتها في غالبية النشاطات الدولية ابتداءً من الأمم المتحدة نزولاً، فالشرعية وحقوق الإنسان والديمقراطية بعض عناوينها الرئيسة. إن بعض المثقفين العرب فعلاً قد وقعوا تحت تأثير هذه الحملة وفعلاً صدقوا أن الولايات المتحدة تهمها هذه المفاهيم قبل مصالحها الأنانية الضيقة. إن كلمات الحق هذه التي أريد بها باطل يحقّ للجميع أن يتحدث بها ويطالب بتحقيقها إلا الدول الاستعمارية والصهيونية، فهي آخر من يحقّ له أن يتحدث عن هذه المبادئ السامية.

ولكن كما يقال لا يصحّ إلا الصحيح فقد بدأت الأمور تنكشف تدريجياً وبدأت أخطاء بعض المثقفين العرب تتراجع، فموقفهم من الحصار الآن غير موقفهم في الأمس ورؤيتهم للتآمر الرسمي العربي مع العدوان أكثر وضوحاً، فأخذوا يقتربون من موقف الثورة في العراق، فلم نعد نسمع أو نقرأ تلك التحليلات التي رافقت العدوان الأمريكي في بدايته. والسر في هذا التطور الإيجابي يعود بالدرجة الأولى لصمود الثورة في العراق والأدلة العملية التي قدمتها على إمكانية مقاومة القوة الغاشمة في كافة المجالات ومنها البناء والصبر والتحمل والتكيف. كما أثبتت الحوادث أن مواقف قيادة الثورة كانت صحيحة وقدمت الحوادث اللاحقة الأدلة على ذلك ومنها قضية العدوان على يوغوسلافيا. إن الأنظمة غير المحاصرة الموالية للعدوان لم تحقق شيئاً إيجابياً بل على العكس هي في

مأزق وبعضها ـ خاصة التي بدأت تعيد تجربة القوات والقواعد الأجنبية ـ في قلق على مستقبلها بينما الثورة في العراق راسخة موحّدة القيادة والشعب صامدة موفورة الكرامة وتحظى بتأييد الأكثرية الساحقة من أبناء الأمة العربية والمسلمين والأحرار في العالم. إذاً أين هي القوة وأين هو الضعف؟

قلت إن الثورة تحدث تحرّكاً في التوازن الراكد وبذلك تحدث في المجتمع هزة ينتج عنها الأزمة والانقسام، والثورة في العراق في معركتها مع العدوان الأمريكي ـ الصهيوني المستمرة منذ حوالى تسع سنوات قد أحدثت ذلك ومن جملة تلك الهزة ما أصاب بعض المثقفين العرب من اختلال توازن أخذ بعضهم يخرج منه ولا يزال البعض الآخر واقعاً فيه. وأم العلل في المؤتمرات السلبية التي يتعرض لها المثقفون هي الانفصال عن الشعب أي الابتعاد عن النضال. إن المثقف لكي يبقى مع الحقيقة محصناً ضدّ الزلل ومقاوماً لاختلال التوازن مطلوب منه أن يهتم بالشعب لا بالمفاهيم المجردة. والاهتمام بالشعب يعني النضال بشتى أشكاله. والخطأ كلّ الخطأ أن يتصور البعض أنّه عندما يمارس مهمة (قل كلمتك وامش) قد أصبح معفياً من النضال من أجل تلك الكلمة، فتأدية الواجب لها أشكال متعددة حسب الحالة. إن كتابة مقال قد تكفي لتأدية الواجب في حالة ما، إلا أنّها في حالتنا العربية ليست كذلك. ومطلوب من المثقفين العرب أيضاً أن يفرقوا بين النضال ومجرد الإعلام على أهميته. كان برتراند رسل يجلس على الرصيف محتجاً على ما يراه خطأً رغم تقدّم سنه ووقف أمام المحكمة بسبب نشاطه الاحتجاجي.

تحليل الوضع العربي الحالي وبدون الدخول في الجزئيات يمكن أن يوصلنا إلى تحديد القضايا الرئيسة والقضايا الرئيسة هذه لا بدّ أن تكون فيها أولويات فما هي القضية الأولى؟ القضية الرئيسة الأولى هي رفع الحصار عن العراق، فالعراق فيه ثورة أصيلة تتقدم الصفوف وتلتف حولها جماهير الأمة. والعراق ذو إمكانيات مادية وبشرية معروفة. إن رفع الحصار عن العراق هو الذي سيغير الوضع العربي الراهن ويقلب المعادلة ويفشل خطّة العدو. هناك أمور مهمة أخرى وهناك أهداف سامية أخرى ولكنها لا تحتل مكان الأولوية الأولى والخطأ كلّ الخطأ إحلال الهدف الصحيح الثاني محل الهدف الصحيح الأوّل.

القضية الأولى الآن هي رفع الحصار عن العراق.

ـ ٣ ـ

الذين يتحدثون عن تراجع الفكر القومي وفشل الثورة العربية الحديثة هل يتحدثون عن حقيقة أم عن غير ذلك؟ هل هذا الادعاء الذي يظهر في بعض الكتابات ويردده البعض صادر عن تحليل موضوعي للواقع أم أنّه وليد أفكار مسبقة أو تأثيرات ذاتية؟ فقد قرأت في مكان ما عن (فشل الفكر القومي) وعن (القوميين عندما كانوا قوميين) والسؤال هو كيف يمكن لمثل هذه الأحكام أن تستقيم مع إغفال كامل للواقع العربي؟ في الواقع العربي اليوم ثورة شقت طريقها بنضال معروف بجميع مراحل النضال الذي عرفته الثورات الهامة في التاريخ هي الثورة في العراق التي قادها حزب البعث العربي الاشتراكي، الحركة التي منذ بداياتها في أواخر الثلاثينيات وخلال الأربعينيات من هذا القرن صاغت مبادئ ووضعت أسس تفكير أثبتت تطورات الوضع العربي والعالمي أنّها بقيت هي الصحيحة من بين جميع الأفكار الأخرى، فقد أتت أفكار وذهبت، واستوردت أيديولوجيات وتلاشت وبقيت فكرة هذه الحركة صحيحة اليوم كما كانت في بداياتها.

إن موضوع الأمة العربية لم يظهر ويختفي كما حصل للأيديولوجيات والسبب بسيط هو أنّها أخذت الوضع العربي نقطة بدايتها وموضوع تفكيرها وعملها، الأمر الذي أعطاها سمة القومية الحقة. الواقع العربي ـ ما هو كائن وما يجب أن يكون كان دوماً هو موضع اهتمامها بالرغم من كلّ عملية التفاعل مع الأفكار الأخرى والانفتاح على النظريات وتطورات الفكر العالمي. إن هذا القول الذي يبدو بسيطاً له ما يجعله جوهرياً ألا وهو أن النظر في الواقع العربي قد جرى بجدية وتجرد وإخلاص من جهة وبفهم صحيح للماضي ونظرة صحيحة للمستقبل فحدث التوازن وتحقق السير في طريق الحقيقة. وهكذا تجنبت في تفكيرها وعملها التعصب وأثر ما هو غير موضوعي وابتعدت عن التقليد وتجنبت ما هو طارئ. وبعبارة أخرى اتجهت في اهتمامها نحو المجتمع العربي والجماهير العربية في أرجاء الوطن العربي، وجعلت ذلك هو موضوعها. منذ البدايات الأولى وضعت هذه الحركة حداً فاصلاً بين مجرد التفكير وبين النضال، فالفكرة يجب أن تقترن بالنضال من أجل تحقيقها.

إن الذي يريد أن يعرف تاريخ هذه الحركة فالأمر متاح وميسور أما الذي لا يريد ذلك تحت تأثير ما فأمره مختلف وربما كان ذلك هو السبب الذي يقف وراء

تلك الإشارات التي ترد أحياناً هنا وهناك تتحدث وكأن الثورة العربية غير موجودة أو أنّها بدأت وفشلت.. إلخ.

الفكر القومي ليس فقط أنّه لم يفشل بل أنّه حقق إنجازاً كبيراً بقيام الثورة في العراق التي وقفت مواقفها المعروفة وحققت إنجازاتها المعروفة وأصبحت الآن محط أنظار الجماهير العربية في عموم الوطن العربي وأحرار العالم.

صحيح أن الحقائق تتحدث عن نفسها إلا إنّني مطالب بمنطق ما أطلبه من غيري بالأدلة. فالبرهان من أهم طرق المعرفة إن لم يكن أهمها. الدليل الذي أقدمه في هذا المجال هو الذهاب إلى جوهر موضوع الثورة. الثورة لا تكون حقيقية فتنجح وتستمر إذا لم يتغير الإنسان فالإنسان هو مركز المجتمع وهو مركز العالم وكل شيء يعتمد على صفات ذلك الإنسان سلباً أو إيجاباً. وقد شرحت حركة البعث العربي الاشتراكي موضوع الانقلابية في العديد من المناسبات لا بل إنّها عرفت بهذا الموضوع. القضية الجوهرية هي تكوين الإرادة، تحويل الإنسان من مخلوق عاجز مهزوز الثقة بالنفس قليل العمل والإبداع تحكمه الغرائز البدائية ضعيف المثل إلى إنسان قوي شجاع واثق مبدع متجه نحو المثل العليا متين الأخلاق مسيطر على نفسه وعلى ظروفه. إنّها مسألة تكوين الإرادة، وتلك هي في النهاية العلة الرئيسيّة في المجتمع العربي الراهن وإليها ترجع جميع المعايب وأسباب التخلف.

الثورة في العراق مشت في طريق تكوين الإرادة وقطعت في ذلك أشواطاً بعيدة والأدلة على ذلك ليست الكلام بل الوقائع التي صارعت من خلالها الأمراض الداخلية والعدو الخارجي واستطاعت أن تحقق الظفر. والذي يعرف ماذا كانت تعني الحرب مع إيران وكيف سارت وكيف تحقق فيها النصر يتعرف على معنى ما أقوله أي معنى تكوين الإرادة. المتتبع للمجابهة التاريخية التي حدثت لطغيان الولايات المتحدة والصهيونية كيف حدثت، وماذا حدث بعد العدوان، وكيف تمت معالجة الظروف الصعبة يقترب كثيراً من فهم معنى السير في تكوين الإرادة. مثل واحد من بين العديد من الأمثلة هو إعادة البناء وإزالة آثار العدوان الثلاثيني الذي جلب انتباه العالم قبل انتباه مروجي أطروحة التشاؤم من العرب. ثمّ هناك الصهيونية هذا العدو المعلن النوايا الذي عمل بالشعب الفلسطيني والعرب ما عمل لم تكن هناك إرادة عربية للوقوف بوجهه إلا عند ثورة البعث في العراق وعند الشعب الفلسطيني.

لقد بنت الثورة بعرق وعقول وموارد أبنائها قوة عسكرية لموازنة الشر المبيت عند عدو أسود النوايا فقامت أمريكا وحلفاؤها بتدمير تلك القوة وقامت بعض الأنظمة العربية ولا تزال بالمساهمة في ذلك مع الأسف، فلماذا؟ لأنها مسلوبة الإرادة. وكان الحصار الذي لم يعرف مثيل له في العالم، فوقف شعب الثورة صفاً موحّداً مع قيادته صامداً وقدم ولا يزال التضحيات التي لا يعرفها ضعيف الإرادة. لقد بقيت الثورة على مبادئها بل قويت شكيمتها وارتفع صوتها وتماسكت صفوفها، عندما كانت الأنظمة العربية في مؤتمرات القمة واجتماعات وزراء الخارجية تتناقش بخصوص القضية الفلسطينية ومشاريع التسوية مع العدو، وقال العراق كلمته القومية الرافضة. قال لي أحد وزراء الخارجية العرب إن موقفكم هذا لا يكلفكم أكثر من بيان في الإذاعة. كان قوله بالطبع مجافياً للحقيقة، فقد توالت السنون وأتى حصار أمريكا وحلفائها وأتت مناسبة الامتحان، فوزير خارجية الفاتيكان يجتمع بالسيد الرئيس صدام حسين في ٣/ ٥/ ١٩٩٣ ويعرض عليه صفقة رفع الحصار مقابل الالتحاق بركب التسوية، فكان الجواب الفوري هو لا، وأمر خلافاً للعادة أن ينشر المحضر في اليوم التالي على الرأي العام. ويزور العراق موفد أحد الرؤساء العرب بصورة غير معلنة ويعرض الموضوع نفسه ويكون الجواب نفس الجواب، وعلمت أن الموضوع تكرر ثانية فهل رفع الحصار بيان من الإذاعة؟ إذا كان أحد يعرف مبدئية توازي هذه المبدئية فليدلني عليها. أسوق ذلك للكاتب الذي خطّ مرتاحاً في مطبوعه الذي اطّلعت عليه مؤخراً عبارة (عندما كانوا قوميين) وأن الفكر القومي قد فشل.. إلخ.

إذا كان أصحاب أطروحة التشاؤم بحاجة إلى المزيد من الأدلة والوقائع والأرقام فذلك أمر يسير. التقرير الاقتصادي العربي يذكر أن معدل ما قدمته حكومة الثورة في العراق خلال عقد من السنين من مساعدات للبلدان العربية المحتاجة يصل إلى حوالى ٤٥ في المئة من مجموع ما قدمته الأقطار العربية المنتجة للنفط مجتمعة. أين هي نسبة إنتاج العراق إلى مجموع إنتاج تلك الأقطار وأين هي حاجات العراق للموارد بالنسبة لحاجات تلك الأقطار؟ وفي تاريخ العرب الحديث لم يسبق لنظام عربي أن استقبل أكثر من مليوني عربي بدون تأشيرة وبدون إقامة وبدون إذن عمل وبتحويل خارجي بالعملة الصعبة لمن يعمل ومن لا يعمل. موريتانيا ذلك القطر العربي في أقصى جناح الوطن العربي تتعرض وحدة أرضها وشعبها لخطر جدي من جار أكبر وأقوى فتمتد يدّ الثورة بعون عسكري جدي فيدفع عنها البلاء. وحكومة السودان برئاسة الصادق المهدي التي لم تكن صديقة

للعراق ولا لحركة البعث تقدّم لها حكومة الثورة عوناً عسكرياً في وقت تتعرض فيها وحدة السودان وأمنه إلى الخطر.

إن كان أحد يعرف عن حرب قامت مع العدو الصهيوني لم يشترك فيها العراق بثقل جدي فليذكر لي ذلك. وقضية حرب تشرين ومسيرة الألف كيلو متر على السرفة معروفة لا تحتاج لإعادة. فإذا لم تكن القومية العربية كذلك فكيف يمكن أن تكون؟ بعض المثقفين العرب يسلكون الطريق السهل فبدلاً من التفريق بين الغث والسمين ووضع حدّ بين الحق والباطل يجملون الأمور، فالأنظمة العربية كلها قطرية وكلها غير قومية وكلها مقصرة. إنّه موقف السهولة والأمان فموقف كهذا لا يعرضهم لدفع ثمن، فالكل مسؤول أي لا أحد مسؤول وذلك هو موقف الذي يفضل شأنه الشخصي على كلمة الحق.

في العراق استطاعت الثورة أن تبدأ ببناء مختلفٍ عن المتعارف عليه عربياً ودولياً. عربياً انتهت الاشتراكية المستوردة في أحد الأقطار بمأساة لم تغن من جوع ولم تحقق ما يمكن أن يذكر بل زادت الفرقة وسفكت الدماء بدلاً من تحقيق الأمن وانتهت بدخول دائرة من ادعت أنّه عدوها الأوّل ـ الاستعمار وتلك كانت تجربة النظام في اليمن الجنوبي حيث استوردت نظاماً وفصلت البلاد على مقاييسه. وفي طرف القطب الآخر قامت أنظمة الليبرالية حيث الديمقراطية مقصورة على عملية الانتخاب والانفتاح يعني السماح لدخول أمراض الغرب من المخابرات إلى المخدرات حتّى أخذت قضية الاستقلال الوطني تذوب بالتدريج وعن طريق الترديد الإعلامي أصبح التطبيع مع العدو حكمة ووطنية. وفي حالة أخرى هناك أنظمة النفط التي تعتبر الدولة وما فيها ملكاً شخصياً أو عائلياً وهي الآن تعيد التجربة المأساوية السابقة في موضوع الأحلاف والقواعد الأجنبية دونما اعتبار بالتجربة المرة التي حدثت في الأمس القريب. وبذلك انتهت الدولة القطرية التي يتحدث البعض عن قوتها بوضع الفشل في أهم قضيتين: الأمن والتنمية.

في مقابل ذلك أقامت الثورة في العراق بناءً وطنياً على دعائم راسخة وانفردت بإنجازات لم يقترب نظام عربي آخر منها، فالعوائد النفطية وضعت في خدمة التنمية وارتفع البناء في جميع المجالات وارتفع مستوى المعيشة وحققت أعلى معدل في القضاء على الأمية وتم كلّ ذلك بجهود وطنية صرفة ووصل التطور إلى حدّ القدرة التقنية على تنفيذ أي مشروع تنموي وغادرت البلاد طريقه تسليم المفتاح في تنفيذ المشاريع.

وفي مجال البناء البشري حققت في الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية ما لم يتحقق في أي قطر عربي آخر، فأصبح حصول المواطن على أي من هذه الخدمات بمتناول اليد مجاناً أو ما يشبه ذلك. وأخذت الاشتراكية تطبيقاً وطنياً إبداعياً متلائماً مع الموروث الحضاري وحاجة الواقع فاتجه إلى قضية العدالة والوقوف مع الطبقات الفقيرة المسحوقة وأخذت التطبيقات هامشاً واسعاً من المرونة والتنوع والإبداع بدلاً من القوالب الجاهزة، فلكل حالة ما يتلاءم معها وما يثبت فشله يبدل بما هو أفضل وهكذا.

وإلى جانب البناء والعمل الإيجابي استطاع نظام الثورة أن يفتت جميع محاولات التآمر والتخريب والتجسس وأن يبني قدرة على الصمود لم يستطع أحد أن يصل أو يقترب منها. تلك بعض أهم الإنجازات وليست كلها والمهم هو إيراد أمثلة على نظام أقامته حركة القومية العربية الحديثة التي يتحدث البعض بِكُلّ بساطة عن فشلها دون أن يكلف نفسه معرفة الحقائق.

هناك إشارات متناثرة هنا وهناك في ما يكتبه بعض أصحاب القلم العربي عن الزعامة والقيادة والنموذج والإقليم القاعدة وهي إشارات بعضها صريح وبعضها تلميحي والمقصود بها قطر العراق ونظام الثورة في العراق وقائد العراق وبصدد ذلك أورد الملاحظات التالية:

الزعامة ظاهرة معروفة في التاريخ. وتاريخ البشرية مليء بِكُلّ أنواع الزعامات. والزعامة تعني ببساطة الريادة وتقدّم الصفوف وتلك ظاهرة طبيعية، فالبشر ليسوا سواسية في أفكارهم وقدراتهم ومواهبهم وقواهم، فالذي يملك قدرات أتيحت لها فرصة الظهور لا بدّ أن يظهر في الساحة ويبرز على المسرح شئنا أم أبينا، فهو أمر طبيعي معروف في كلّ أحقاب التاريخ وفي جميع الميادين. والعمل القومي ليس استثناء من ذلك. هذا من جهة ومن جهة أخرى أليس من المصلحة العامة ظهور القائد عندما يوجد في الساحة لينتفع الناس بقدراته ومواهبه وقواه؟ وهل هناك ضير أو ضرر من ظهوره؟ لا أعتقد أن الجواب على ذلك صعب. إذاً فظهور القائد ظاهرة إيجابية وليست سلبية.

ثمّ إن عملية ظهور القائد بطبيعتها عملية أبعد ما تكون عن الصناعة، فالقائد لا يصنع فجميع محاولات صنع القائد من دون أن تتوفر فيه شروط القائد انتهت بالفشل وأحياناً بالفضيحة. أما في الحالة السوية فظهور القائد يكون تلقائياً طبيعياً لا دخل في ذلك لأحد فيه، فلا أحد يستطيع صنع صفات

غير موجودة ولا يستطيع أحد منع صفات موجودة من الظهور.

ثمّ أليست القيادة مسألة ضرورية في كلّ نشاط إنساني وإلا كيف يمكن أن تسير الأمور وتتقدم. فالمجتمع كمؤسسة والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع من أكبرها لأصغرها هل يمكن أن تعمل من دون قيادة أو من دون قائد؟ فإذا كانت القيادة ضرورية وإذا كانت مفيدة وإذا كان ظهورها طبيعياً عندما تتوفر شروطها إذا كانت القيادة كذلك، فما معنى تلك الإشارات والتلميحات؟

وعن حديث الإقليم القاعدة الذي فشل أو نجح، يكون أو لا يكون ما هي ضرورته وفائدته ومعناه الآن؟ أليست الأقطار العربية متباينة في قدراتها ومواردها المادية والبشرية ومتباينة في المبادئ التي تحملها، وفي مدى استعدادها للتضحية، وفي تطور الوعي القومي فيها وفي قدرتها أو قبولها لتحمل المسؤولية؟ ما الضير أن يكون هناك قطر يريد أن يقدم أكثر من غيره وأن يتحمل مسؤولية يتردد الآخرون عن تقديمها وأن يبني من أجل الأمة وأن يتقدم الصفوف للدفاع عن أمنها ويضع موارده في خدمة تنمية اقتصادها ويقدم بما يعود عليها بالخير؟ هل أن ذلك مفيد أم مضر؟ هل هو خطأ أم صواب؟ ما الذي يمنع أن يكون قطر توفرت فيه الإرادة والقدرة قدوة للآخرين ومثالاً يستثير نوازع الخير عندهم؟ القدوة والريادة عندما تكون مبنية على أساس التضحية والعطاء والعمل من أجل مصلحة الأمة وخدمة قضاياها ليست أمراً مفيداً فقط بل هي ضرورية أيضاً. وفي صددها يرد نفس ما قيل بصدد القائد، فالنموذج يظهر وحده عندما تتوفر الشروط وتظهر الدلائل التي لا تصنع اصطناعاً ولا تفرض فرضاً ولا تشترى شراء، فمن أراد أن يكون القدوة على أساس التضحية والعطاء والعمل من أجل الآخرين فليتفضل والمجال أمامه مفتوح على مصراعيه ولن يلقى غير الترحيب. إذاً ما معنى الحديث عن الفشل أو النجاح أو يكون أو لا يكون.

وبإيجاز، القائد يظهر وحده عندما تتوفر فيه الشروط الصحيحة والقدوة تظهر عندما تتوفر فيها الشروط الصحيحة والمجال مفتوح ومن يريد ويستطيع أن يتقدم الصفوف فليفعل والإخلاص يملي علينا تأييده بالطبع. أنا أعرف أن حديث الإقليم القاعدة قد ظهر بصدد مصر عبد الناصر وأن الحديث عنه الآن يعني عراق الثورة. ولكن لماذا هذه الأحكام المتسرعة المسبقة وما مناسبتها وما هي فائدتها؟ هل كان هناك حدث هام في التاريخ بدون قائد؟ وهل تحقق عمل جماعي بدون قدوة؟ والمثال الذي يورد عن مشروع الوحدة الأوربية ألا يشكل

تحالف ألمانيا وفرنسا فيه القدوة وبذلك يقترب من مفهوم الإقليم القاعدة؟ مطلوب من بعض المثقفين العرب أن يغادروا الأفكار المسبقة والعصبيات وأن يهتموا بالحقيقة التي هي أثمن شيء.

ـ ٤ ـ

ولكن لماذا هذه الظاهرة الملفتة للنظر. إنّه منذ ظهور القائد الرئيس صدام حسين في الساحة العربية وغالبية المسؤولين العرب تناصبه العداء وتتحين الفرص وتختلق الأسباب لإضعافه وإلحاق الأذى به؟ مسألة ملفتة للنظر حقاً مع أنّها لا تحدّث لأول مرة إذ لها سوابق في التاريخ السياسي العربي الحديث والأقل حداثة. عندما ظهر صلاح الدين الأيوبي كانت البلدان العربية مكونة من إمارات متعددة وعندما ظهرت أفكاره في مقاومة الصليبيين وقف الكثير من حكام تلك الإمارات ضده مما اضطره أن يبدأ بهم فحاربهم وأخرجهم من الساحة. والمرحوم الرئيس جمال عبد الناصر حدث له ما حدث من المسؤولين العرب وكلنا لا نزال نتذكر الموقف العدائي لأولئك الحكام منه مما اضطره إلى مقاومتهم بشتى الوسائل ومنها وربما أهمها مخاطبة الجماهير وتحريضها عليها. واليوم يتكرر الموقف نفسه من القائد الرئيس صدام حسين حيث تستخدم كلّ الوسائل ضده بما فيها التآمر مع أعداء العرب من دول الاستعمار والصهيونية. هل يحدث ذلك بدون أسباب؟ الجواب كلا بالطبع إذ لا شيء بدون أسباب والظواهر لا بدّ من وجود ما يخلقها. الأسباب كما أراها موضوعية وذاتية.

السبب الموضوعي هو أن المبادئ التي ينادي بها الرئيس صدام حسين تتناقض مع صميم مصلحتهم المشتركة مع الدول الاستعمارية والصهيونية ألا وهي مبدأ الوحدة العربية. والمقصود بذلك ليس مجرد المناداة بالمبدأ، فذلك أمر لو اقتصر على المناداة لما كان موضع هذا الاهتمام إلا أن الأمر هو أن المناداة بالمبدأ مقرونة بالإرادة والعمل لوضعه موضع التطبيق. إنني بما أعرفه عن تفكير هذا القائد ومن قراءة دقيقة لكلماته (وهو حريص على منتهى الدقة) أعرف أنّه يدرك مدى الخوف الذي يشعر به أولئك الحكام من المناداة بمبدأ الوحدة العربية، فهم (والكلام عن الأغلبية) يعرفون أن الوحدة تعني زوال الدولة القطرية بشكلها الحالي وبالتالي زوالهم من المراكز التي هم فيها الآن. في هذا الأمر هناك تطابق بين موقف هؤلاء الحكام وموقف دول الاستعمار والصهيونية سواء تكلّموا عن ذلك التطابق أم لم يتكلموا. المسؤولون العرب أصحاب موقف معاداة الرئيس صدام حسين يفرقون

جيداً بين مناداة ومناداة، فالمناداة بالوحدة العربية موجودة منذ بداية النهضة العربية الحديثة، والأغلبية الساحقة من المستنيرين العرب ومناضليهم وأحزابهم ومنظماتهم تقول بذلك. هناك الكثير من الوثائق والنصوص الدستورية والكتابات التي تدعو لتحقيق هذا الهدف القومي ولكن كلّ ذلك لا يستثير الحكام كثيراً لا بل إن بعضهم يشارك فيه بشكل أو بآخر. والسبب هو أنهم يعرفون طالما أن كلّ ذلك غير مقرون بالقدرة ولا تدعمه الإرادة فلا خطر منه لا بل يعتبره البعض من الحاذقين في التكتيك ضرورياً للتنفيس وإفراغ الشحنة والوصول إلى اليأس عندما يمرّ الوقت ولا تتحقق الوحدة.

أما عندما تكون المناداة مدعومة بالإرادة وبالقدرة المادية والمعنوية وفي قطر عربي مهم ورائد كالعراق فالأمر مختلف. هذه القضية هي صلب الموضوع القومي. ولكن للموضوع ما يتعلق به بالصميم وهو الموقف من الأمة العربية واستقلالها والدفاع عن أرضها ومقاومة عدوها ـ الاستعمار والصهيونية. لهذا الجانب قضايا عديدة إلا أن أبرز مثال عليها هو القضية الفلسطينية. قبل كامب ديفيد كان موضوع من هو مع ومن هو ضد نظرياً فلاءات الخرطوم قد خرجت فوافق عليها من يقصدها فعلاً ومن لا يقصدها ولكن ما الفرق فالأمر كلّه بنظر من لا يقصدها لا يعدو الكلام. إلا أن الأمر أصبح مختلفاً بعد كامب ديفيد وكلنا نعرف ما قام به الرئيس صدام حسين لجمع القادة العرب في بغداد في مؤتمر القمة حيث أتى بعضهم طوعاً وبعضهم أتى مكرهاً وأنا أعرف شخصياً أن الملك فهد (وكان أميراً آنذاك) لم يكن يريد الحضور، فطلب مني الرئيس صدام حسين أن أسافر للسعودية ووجهني أن أقول له إذا وجدته متردداً إننا ـ العراق ـ سنكون مضطرين للاتصال بدول أخرى مؤيدة للحق العربي (الاتحاد السوفياتي) وهذا بالضبط ما حصل عندما اجتمعت به في الطائف يوم ٢١/ ١٠/ ١٩٨٧ وبعد أن أتى ذكر الاتحاد السوفياتي تغيرت اللهجة ووافق على الحضور. ثمّ توالت حلقات مسلسل التصفية والرئيس صدام حسين ثابت على موقفه المبدئي لا بل إنّه قام بما لم يحدث من قبل ببناء قوة عسكرية لموازنة الترسانة الصهيونية وضرب الكيان الصهيوني بالصواريخ وبذلك تجلت صورة المقارنة بأجلى ما تكون عليه وظهرت مسألة الإحراج.

موقف مستسلم يريد تصفية القضية الفلسطينية بأي ثمن وعلى أي شكل بالعمل السياسي غير المدعوم بالقوة حتّى وصل الأمر في الإهانة القومية إلى ما وصل إليه مما نشهده الآن يومياً. يقابل ذلك موقف قائد راسخ الموقف يرفض

الالتحاق بالركب حتّى في مقابل رفع الحصار وأثبت بالعملي الملموس أن لدى العرب القدرة على مقاومة قوة الاستعمار والصهيونية لو توفرت الإرادة. وذلك هو قمة الإحراج لموقف أولئك المسؤولين أصحاب الكلام الطويل العريض والادعاءات الكثيرة. أليس ذلك مدعاة للإحراج الذي يكشف الضعف وانعدام العزيمة وضعف الإرادة والتفريط بالحقوق وقديماً قال المتنبي قوله المعروف عن نقص القادرين على الكمال. إذاً هناك أسباب موضوعية للموقف العدائي من هذا القائد.

ولكن للموضوع جانب آخر طالما أغفل في الأدبيات السياسية العربية وهو الجانب الذاتي. إننا في مرحلة الإعجاب بالعوامل الموضوعية (وذلك لا يعني بالضرورة إننا نتصرف كذلك) وهو شيء جيد بحدّ ذاته. وقد كثر الحديث واتسعت الدعوة للتفتيش عن العوامل الموضوعية في التحليل السياسي بفعل الاهتمام بالعلم وسمعة التقدّم التقني. ولكن الملاحظ أن التحليل الموضوعي يفشل أحياناً في التوصل إلى حقائق الأمور ويعطي تفسيراً ناقصاً لما يراد والسبب يعود إلى الطريقة الأحادية الجانب التي تبسط الأمور وتحاول ـ من أجل السهولة ـ التفتيش عن العامل الأوحد في تفسير الظواهر في حين أن الأمور ليست بسيطة هكذا بل معقدة، وليست أحادية بل متعددة ومتفاعلة. فطالما أن الموضوع يتعلق بالإنسان فلا بدّ من وجود موضوع الذات بدرجة أو بأخرى وعند المسؤولين العرب تكون هذه الدرجة عالية. كان ولا يزال لدي اهتمام بمسألة أثر العوامل الذاتية في السياسة العربية وقد كتبت عنه[٢].

نعم هناك عوامل ذاتية في صميم العداء للقائد الرئيس صدام حسين تعبر عنه كلمات كالحسد والغيرة. . .الخ، فالرئيس صدام حسين وجه جديد ظهر فجأة، فهو لم يكن متوقعاً كما هو الحال في الظهور الوراثي والرئيس صدام حسين لم يكن سياسياً محترفاً تسلق السلم بالمناورة والتكتيك أو التآمر أو العلاقة مع هذه الجهة (أو تلك) ليكون معروفاً بعد أن يصبح رئيساً. الرئيس صدام حسين شاب خرج من صفوف الشعب كعضو مناضل في حزب سري وخلال فترة ليست طويلة رأوه يتقدم الصفوف ويتحمل المسؤولية الأولى في قطر بأهمية العراق

(٢) سعدون حمّادي، «الوحدة والثورة والعوامل الذاتية،» **دراسات عربية**، السنة ٤، العدد ٤ (شباط/ فبراير ١٩٦٨).

ويأتي بما لم تستطعه الأوائل. ذلك أمر قد استثار في نفوس أولئك الحكام الحسد والغيرة والرئيس صدام حسين صاحب قيادة متحركة وليست ساكنة تقتحم جميع الميادين وتعمل في كافة الجبهات الأمر الذي جعل التوازن الراكد الموروث تدب فيه عوامل التحرّك للانتقال لوضع جديد.

وبعبارة أخرى بدأ التوازن يختل ومعه أخذت الجماهير تتحول في أنظارها عن الوجوه القديمة الأمر الواضح للعيان الآن، فاسم صدام حسين في كلّ مكان من الوطن العربي وخاصة عند جماهير الشعب وبسطاء الناس وصورته في البيوت والمحلات في أقصى أرجاء الوطن العربي ويعرف اسمه القاصي والداني عربياً وإسلامياً وعالمياً. إذاً فقد تحولت أضواء المسرح وتحول الولاء وجاء موضوع جديد للحديث وبذلك تحرّكت مشاعر الأنا عند الكثير من أولئك المسؤولين. إنّه هو وليس أنا. أولئك الحكام يعرفون تحول الأنظار والأمر لا يحتاج للرجم بالغيب فهو ظاهر للعيان خاصة في فترات المد الجماهيري والحكام العرب يملكون اليوم الكثير من وسائل المعرفة عما يدور حولهم والكيفية التي تتشكل بها عواطف جماهيرهم.

ربما يفكر البعض أن ليس من المعقول ولا المتوقع من مسؤولين في مثل هذه المراكز الكبيرة الاسم وأصحاب الادعاءات الطويلة العريضة أن تكون عندهم مشاعر الحسد والغيرة إذ المفروض أن يكونوا كمسؤولين في المواقع الأولى قد تجردوا من أحاسيس الغرائز هذه وترفعوا عن مثل هذه الدوافع البدائية. ولكن الواقع هو غير ذلك تماماً، فهم لم يصلوا هذه الدرجة من مغالبة الذات والسيطرة على الغرائز. ولو أن ذلك كان موجوداً عندهم لما وصلت الأمور إلى ما هي عليه الآن. نعم هناك غيرة وهناك حسد عند المسؤولين العرب وإن تفاوتت درجاته ولكنها بالنسبة للرئيس صدام حسين قد بلغت الذروة وغطت على الموجود من سواها. إنّني أعرف العديد من الشواهد فمن خلال الاتصال بالمسؤولين العرب تراكم في ذاكرتنا الكثير من القصص وأقوال الدس والتحريض والوقيعة والعداء من البعض على البعض الآخر.

تلك مسألة نفسية تستحق الدراسة فعلاً. إن علم النفس لا يزال أولياً في ما توصل إليه من معرفة عن الطبيعة البشرية كيف تعمل وبماذا تتحرك. والموضوع النفسي لأولئك الحكام يصلح أن يكون موضوعاً لدراسة تتناول أصولهم وصفاتهم وطفولتهم وتفاصيل حياتهم قبل وبعد الوصول للحكم والطرق التي

وصلوا بها إلى ما وصلوا إليه وظروفهم المعاشية ونوعية ثقافتهم.. إلخ. إن دراسة اجتماعية نفسية كهذه ضرورية وإن كانت صعبة. هؤلاء الحكام بدلاً من أن يكونوا في فرح واستبشار لظهور قائد عربي يملك مبدئية وشجاعة الرئيس صدام حسين وضعوا أنفسهم في الوضع المعاكس تماماً وهم بدلاً من أن يعتبروا ظهوره فرصة تاريخية لتقدّم أمتهم وخروجها من التخلف يعملون كلّ ما بوسعهم لمقاومته. وهم بدلاً من أن يضعوا أيديهم بيده ويتحدوا معه سوية لتحقيق الأهداف القومية يناصبونه العداء.

إن غليان الحسد والغيرة قد يطفو أحياناً على السطح بشكل الكلام غير اللائق الذي يحرج المبادئ الإنسانية ومنها مبدأ حفظ الجميل.

وهنا أيضاً يتضح تقصير من الوسط الثقافي العربي، فبعض المثقفين العرب قد خضع للإرهاب الفكري الذي مارسه المسؤولون في الدولة القطرية الذين جعلوا من معاداة الرئيس صدام حسين قضيتهم الأولى وبذلك أسدل الستار على الموقف اللاقومي الذي يقفه أولئك المسؤولون والضرر البليغ الذي يلحقونه بالقضية القومية. وأنا هنا أيضاً لا أتحدّث عن أقلام الشتم التي هي رهن الإشارة لتقوم بدورها مقابل ثمن بل عن من هم ليسوا في عداد هذا الصنف. إن هناك من يؤثر السلامة بالتفرج وهناك من يحرص على تجنب المواضيع الخلافية وإن كانت جوهرية واضعاً نفسه خلف الجماهير العربية التي أعطت القائد الجديد الرئيس صدام حسين تأييداً صميمياً وقالت فيه كلمة الحق بشجاعة لم يعرفها بعض المثقفين.

ـ ٥ ـ

قبل سنين اصطحبني صديق في القاهرة لزيارة صديق مشترك وهو كاتب سياسي معروف، فتحدثت معه شارحاً أهمية الاهتمام بالقضية القومية، فقلت له إن في مصر الآن هامش من حرية الكتابة والنشر، وإنه كاتب مقروء فلماذا لا ننتهز هذه الفرصة نحن المؤمنين بالوحدة العربية ونكتب عن تعميق الوعي القومي خاصة في مصر بعد رحيل عبد الناصر من منطلق اقتصادي فالتنمية في مصر تحتاج للإمكانيات العربية سوقاً وموارد.. إلخ. وكان الجواب سلبياً وبحجج غير مقنعة. واليوم وبعد أن بدأ القطاع الخاص بالتوسع ظهرت الحاجة الملحة لسوق أوسع من سوق مصر فظهرت مجدداً قضية السوق العربية المشتركة عند المسؤولين في مصر وعلى أعلى المستويات. إنني بالطبع أعتبر ذلك تطوراً إيجابياً يجب أن

يدعم. والمهم في ذلك هو أن أقول كيف أن بعض المثقفين العرب لم يكونوا في الريادة المركزية بل تخلفوا عن رجال الأعمال والفئة الحاكمة، يكتبون بدون تركيز، يتناولون هذا الموضوع أو ذاك عدا الموضوع المركزي. إن الذي كان يجب أن يكون هو أن يكون المثقفون في المقدمة ويستفيدوا من التطورات الإيجابية لتعميق التوجه نحو الأهداف القومية.

إن مسألة عدم التركيز على القضايا الجوهرية والاستجابة لعوامل التشتيت بدوافع ذاتية أو الوقوع تحت تأثير الثقافة المعادية مسألة تستحق المزيد من الاهتمام عن ماذا يكتب المثقفون العرب الآن وما هو سلم أولوياتهم وما هي حقيقة القوة المؤثرة فيهم. تلك أمور من المفيد تناولها بالتقييم الموضوعي لإيضاح السلبي والإيجابي فيها. في المغرب مؤسسة باسم المجلس القومي للثقافة العربية طبعت كتاباً بعنوان **البربر عرب قدامى** وقد أثار المطبوع إعجابي ليس من حيث المحتوى فقط بل من مجرد اختيار الموضوع، ففي أقطار المغرب هناك قضية الأقلية البربرية التي كانت دوماً موضوعاً تحاول الدول الاستعمارية توظيفه لمصلحتها. إن مجرد اختيار الموضوع يدلّ على التركيز في الاتجاه الصحيح. واطّلعت مؤخراً على رسالة تتحدث عن مركز أكاديمي صهيوني في الجيزة بمصر ينشر كتباً لتقوية النزعة الانفصالية في مصر وأن العرب قد احتلوا مصر احتلالاً وفقدت مصر بذلك استقلالها.. إلخ. إنه أيضاً تركيز صحيح في خدمة الهدف الذي أنشئ المركز من أجله.

هل يجد الذي يستعرض الإنتاج الثقافي العربي الآن تركيزاً على القضايا الجوهرية للأمة؟ إنني أميل إلى الاعتقاد بأن التركيز ضعيف. إنني لا أتكلّم عن المؤسسات المشبوهة بل عن المؤسسات التي يفترض أن تكون فوق خطّ الوطنية لا تحته. وذلك لا يعني أن هذا الإنتاج خالٍ مما هو إيجابي بل هناك مواضيع هامة يجري تناولها وهناك معالجة مخلصة لبعض القضايا ولكن التركيز غير كافٍ كما يبدو لي. بالطبع لو جرى مسح دقيق لكانت الأرقام هي المعول عليها في الحكم النهائي. إنني لم أصل لهذا الاستنتاج بسرعة بل هو نتيجة ملاحظة لعدد من السنوات. الجزء الأعظم من الإنتاج الثقافي يتناول الشؤون العربية كخليط من الركام المكرّس من دون منهجية تحدد الهدف والقضية الأساسية التي يتم على أساسها بحث ذلك الخليط الذي يتكون منه الواقع. إنّه بحث من دون منهجية إن صحّ التعبير.

قبل سنوات تحدثت مع عدد صغير من أقرب الأصدقاء حول ذلك وضربت

مثلاً على ما أقول. والآن أعود لذلك المثل للحديث مجدداً فهو صورة صارخة عن ضعف التركيز وإحلال المهم في مكان ما هو أهم.

ما هي أكبر قوة مادية لدى العرب. أليست هي النفط؟ فالوطن العربي فيه حوالى (٧٠ ـ ٧٥ في المئة) من احتياطي نفط العالم وفي ١٩٧٣ حدث لأول مرة تحت ضغط الجماهير العربية أن استخدم هذا السلاح عندما جرى تخفيض الإنتاج في ١٧ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٣، وحظر تصدير النفط للولايات المتحدة وهولندة في ٤ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٧٣ واقترح العراق وقتها تأميم النفط ولم يقبل الاقتراح. وبالرغم من أن مدّة استخدام ذلك السلاح كانت قصيرة إلا أن آثاره كانت معروفة، فقد هزت العالم وخاصة دول الاستعمار وثبت على وجه اليقين أن ذلك السلاح كان فعالاً، فما الذي حدث بعد ذلك؟ ذلك ما توضحه محاضر اجتماعات الأوبك، فالذي يراجعها يجد أن حكومة السعودية منذ أن ضغطت لإلغاء تلك الخطوة بدعوى أن الولايات المتحدة قد غيرت سياستها إزاء الكيان الصهيوني اتبعت سياسة الضغط المستمر لزيادة الإنتاج وإغراق السوق تحت ذرائع وحجج متعددة وأخذت الأسعار بالهبوط. كانت السعودية دوماً تضغط لزيادة إنتاج النفط فرفعت إنتاجها من ٣,٤ مليون برميل في ١٩٨٧ إلى ٥,٨ مليون برميل في ١٩٩٠ وعندما توقف التصدير من العراق بسبب العدوان رفعت السعودية إنتاجها إلى ٧,٤ مليون برميل للحيلولة دون ارتفاع الأسعار. وفي نفس الوقت الذي هبطت فيه الأسعار في الربع الأخير من ١٩٩٨ إلى حوالى ١٠ دولارات للبرميل ضغطت السعودية مرة أخرى في اجتماع الأوبك في جاكارتا بإندونيسيا فزادت سقف إنتاج الأوبك بمقدار مليونين ونصف مليون برميل ووصل إنتاجها حوالى ٨,٨ مليون وهبطت الأسعار إلى أقل من عشرة دولارات.

وهكذا ومنذ تجربة ١٩٧٣ أصبح السوق سوق المشتري بعدما كن سوق البائع كما يقال وقامت الولايات المتحدة بتكوين خزين إستراتيجي من النفط الرخيص المعروض في السوق وأصبحت في موضع القوة. فعلى أساس القوة الشرائية لأسعار ١٩٧٤ وخلال الفترة من ١٩٨٦ ـ ١٩٩٨ خسرت البلدان العربية المصدرة للنفط أكثر من ألف مليار دولار فقد خسرت السعودية حوالى ٤٥٥ مليار دولار وخسر العراق حوالى ٥٥ مليار دولار وخسرت الإمارات حوالى ١٣٧ مليار دولار وخسرت الكويت حوالى ١٠٧ مليار دولار وخسرت ليبيا حوالى ٨٤ مليار دولار وخسرت الجزائر حوالى ٤٧ مليار دولار وخسرت مصر حوالى ٣١ مليار دولار وخسرت عمان حوالى ٤٩ مليار دولار وخسرت

قطر حوالى ٣١ مليار دولار وخسرت سوريا حوالى ١٨ مليار دولار وخسرت اليمن حوالى ١٥ مليار دولار وخسرت تونس حوالى ٥ مليار دولار (الأرقام مدورة). فلماذا اتبعت السعودية وهي المنتج الأكبر والمسؤول الأوّل هذه السياسة ولمصلحة من؟ السبب هو الاتفاق السياسي الذي أبرم بالأحرف الأولى أثناء إدارة الرئيس الأمريكي فورد ووقع أثناء إدارة كارتر الذي ينصّ على تلبية حاجة الأسواق من النفط بأسعار سمتها الاتفاقية (معقولة) ونصت على استثمار العائدات من المبيعات للولايات المتحدة في سندات الخزينة الأمريكية وقد نشرت الاتفاقية مجلة إنكليزية مختصة هي *International Currency Review* وكتبت عنها الصحافة النفطية باتّساع. وهكذا تمّ إسقاط سلاح النفط من أيدي العرب بالإضافة إلى تكبيدهم خسائر مالية هم بأشد الحاجة إليها مما اضطر الكثير منهم إلى زيادة الرضوخ للسياسة الأمريكية وارتفعت أرقام الديون الخارجية العربية.

أليس من الملفت للنظر أن حدثاً سياسياً بهذه الأهمية والخطورة لا يأخذ حيزاً هاماً في الوسط الثقافي العربي فلا ندوات ولا مقالات ولا تصريحات، فقد أسدل عليه الستار تقريباً، وهكذا فقد العرب أهم سلاح مادي في مواجهة أمريكا والصهيونية حتّى جاءت حكومة الثورة في العراق وحركت الموضوع ابتداء من المقال الهام الذي نشره الرئيس صدام حسين في صحافة العراق[٣] عن تذبذب أسعار النفط وتبع ذلك ما قدمته وزارة النفط في العراق من مقترحات لخفض الإنتاج. وبعد أن أعيد وضع الموضوع على بساط البحث وتنبه الرأي العام اضطرت السعودية إلى قبول تخفيض الإنتاج فعادت الأسعار إلى التحسن قليلاً، فإذا كان تخفيض الإنتاج سياسية صحيحة وناجحة في رفع الأسعار فلماذا أصرت السعودية في اجتماع جاكرتا وعملت المستحيل لإجبار الأوبك على زيادة الإنتاج بمقدار مليونين ونصف مليون برميل؟ الوسط الثقافي العربي لم يسأل نظام السعودية لماذا قام بذلك من الأساس؟ لماذا إغراق الأسواق ولماذا تمّ تجريد العرب من أقوى سلاح مادي لديهم لمواجهة الغطرسة الأمريكية ـ الصهيونية؟ السبب واضح هو الخضوع للسياسة الأمريكية. إن عملية تصفية القضية الفلسطينية مستمرة والعراق محاصر والجزائر في محنة داخلية. أليس غريباً أن يصمت المثقفون العرب عن ذلك؟ ما هي اهتمامات المثقفين العرب الآن وهل تحتل هذه القضية المصيرية حيزاً فيها؟ الجواب كلا. كيف جرى إخراج هذا الموضوع من دائرة

(٣) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٣/ ١/ ١٩٩٩.

الضوء والاهتمام وحلت محلّه مواضيع أخرى لا ترقى لنفس الأهمية والخطورة.

مقابل هذا التعتيم على المهم الأوّل هناك الحديث عن الشرعية الدولية وحقوق الإنسان.. إلخ. ولكن لا يوجد حديث عن تجريد العرب من أقوى سلاح مادي سبق أن ثبتت فعاليته للدفاع عن مصيرهم وسلامة أرضهم وحماية وجودهم بوجه أمريكا والصهيونية. وبذلك أصبحت الأمور في القضية الفلسطينية على ما نشاهده يومياً على الشاشة، فالرئيس ياسر عرفات (على حدّ تعبير رئيس مجلس نواب دولة إسلامية صديقة) يطرق الأبواب مستجدياً أرض آبائه وأجداده ولا من ناصر ولا معين. لنراجع ما يطبع من كتب وما يكتب في الصحف والمجلات وما يخرج من قرارات في شتى أصناف التجمعات للمثقفين، هل نجد مكاناً لقضية النفط كسلاح في المعركة وما عمله النظام السعودي بالعرب عن طريق السياسة المتعمدة المستمرة بإغراق الأسواق وجعل سعر النفط أقل من سعر الماء المعبأ في القناني؟ المثقفون تحت خطّ الوطنية ليسوا موضوع المخاطبة فهم من عالم آخر أما المثقفون من غير ذلك فإليهم يوجه الخطاب والمناقشة. فما نحتاجه ليس تجديد الفكر القومي، فالفكر القومي كان ولا يزال وسيبقى صحيحاً، فكوننا أمة عربية لنا الحق في كيان مستقل حر متقدم أمر بديهي بِكُلّ المقاييس فلا ذلك أيديولوجية تصحّ اليوم ولا تصحّ غداً ولا تقنية تنفع اليوم ويأتي ما هو أفضل منها غداً. إن الذي نحتاجه هو التحول من الخاص إلى العام ومن الذات إلى المجموع. مطلوب من المثقف أن يكون مناضلاً.

إن الشرعية ليست أمراً غير مهم وحقوق الإنسان ليست مسألة غير صحيحة، وإنّني شخصياً من المؤمنين بِكُلّ ذلك ولكن ذلك شيء وإحلال القضية المهمة رقم (٢) في مكان القضية المهمة رقم (١) شيء آخر فهو خلل منهجي.

قرأت في مجلة **المنتدى** الصادرة في عمان النص الآتي[٤]: «هناك خطر أصبح يهدد حرية التعبير عن الرأي ويتعلق بظاهرة مستجدة أخذ يعرفها الوطن العربي خلال العقد الأخير على الخصوص وهي ظهور وسائل نشر وإعلام واسعة وبوسائل ضخمة هي ملكية عدد من شيوخ خليجيين، فهناك حوالى ١٤ جريدة ومجلة توزع في البلدان العربية وأوروبا وأمريكا وهناك إذاعتان إحداهما تبث من باريس وأخرى تبث من الولايات المتحدة. وهناك شبكتان تلفزيونيتان إحداهما تبث

(٤) **المنتدى** (عمان)، السنة ٧، العدد ٨٣ (آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٩.

من لندن وتشاهد في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشبكة أخرى تشاهد في الولايات المتحدة. وهناك أخيراً وكالة أنباء عالمية كبرى هي **اليونايتد بريس**» هذا في ١٩٩٢ أما الآن فالوضع قد توسع كثيراً.

قبل سنوات اقترحت على بعض الأصدقاء فكرة تجمّع المؤسسات الثقافية التي هي فوق الخط الوطني في رابطة لمواجهة المد الثقافي المعادي وقد تحدثنا أولياً عن أسماء بعض هذه المؤسسات وقد كتبت لبعضهم رسائل شخصية عن الموضوع وكان ردّ الفعل إيجابياً واقترحت أن تكون باكورة نشاط الرابطة الجديدة تعريف الرأي العام العربي بالمراكز المعادية وإيراد الأدلة من نصوص ما تقوم به من نشاط ثقافي ولا تزال الفكرة بنظري مفيدة رغم أنّها لم تخرج للتطبيق.

في العراق الآن نشاط ثقافي واسع فقد اتخذت حكومة الثورة إجراءات هامة في هذا المجال، فالمجمع العلمي الآن غير ما كان عليه نشاطاً وفعالية وتم تأسيس بيت الحكمة الذي دلل خلال فترة ليست طويلة على حيوية تستحق التقدير. والمهم في كلّ ذلك أن النشاط الثقافي في هذا له منهجية فهو يقوم على التركيز وليس التشتيت.

٥ ــ الثــورة والثقافــة
كيف نستطيع حماية تطوير الثورة من الداخل؟(*)

هناك طرق كثيرة لحماية الثورة يكمل بعضها بعضاً. . هناك المجهود العسكري المنظم بجيش مدرب مسلح حديث يحمي استقلال البلاد ونظامها الجمهوري. وهناك قوة الأمن الداخلي تقف بوجه عناصر التخريب والتآمر وتقتلع جذور الخيانة. هناك التطهير الشامل العام لجهاز الدولة والمؤسسات والمنظمات الرسمية والشعبية وهناك المقاومة الشعبية التي تكمل المجهود العسكري العام في حالات الطوارئ، كل هذه الطرق المتكاملة تشكل جهازاً واقياً يدفع العدو المهاجم من الداخل والخارج.

ولكن بجانب ذلك تحتاج الثورة لعمل متواصل طويل الأمد على جبهة أخرى هي ذاتية الفرد نفسه.

وبعبارة أخرى تحتاج الثورة لتطوير عقلية وذهنية وثقافة منسجمة مع الثورة لإزالة التناقض الموجود بين الثقافة السائدة والثورة.

انتبه العهد البائد لقضية أساسية لترسيخ أقدامه هي ثقافة الشعب ورأيه العام فوضع خطة مفصلة شاملة لتطوير ذهنية وخلق قيم ومنطق يساند الواقع الفاسد وحاول تنفيذها عن طريق السيطرة على كل مصادر المعلومات العامة كالإذاعة والتعليم والصحافة والكتب وغيرها من ينابيع الثقافة.

وبصورة عامة استهدفت هذه الخطة ترسيخ الأنانية الفردية والتكالب على نفع الذات وتفسخ الأخلاق وتنبيه الإحساسات البدائية والغرائز والتعلق بالنظام الملكي

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١/٨/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

والارستقراطية في الحكم، وتأسيس النظرة الطائفية والإقليمية والطبقية ونشر قيم الحضارة الغربية ونظرتها الاستعمارية المعتدية وروح العداء لما يتبقى من العالم بشكل لا إنساني متعصب.

هذه الحملة المنظمة التي قادها العهد البائد استهدف منها غزو ذاتية الفرد والتمكن من الشعب من الداخل، أي قتل روح المقاومة فيه نهائياً بقولبة الشخصية بشكل متفق مع الواقع الفاسد الراهن.

وتأتي الثورة اليوم بقيم ونظرة جديدة بينما يقف أمامها مجتمع تراكمت عليه رواسب التأخر والفساد والانحراف والتفسخ لقرون عديدة فتكونت لديه ثقافة مناقضة لقيم الثورة ونظرتها.

هناك تناقض فكري بين قيم الثورة وقيم المجتمع السائدة يجب أن تزول بخطة شاملة مدروسة تنفذ على الأمد الطويل تستهدف تطوير ثقافة جديدة منبثقة عن روح الثورة وقيمها.

ومهمة كهذه تحتاج لاستمرارية ودرس عميق وتعاون بين أجهزة الدولة المعينة بالأمر ووضع مخطط مفصل ينفذ على الأمد الطويل وهنا يبرز الدور الرئيسي الذي يجب أن تقوم به وزارتا المعارف والتوجيه.

ولنوضح الآن بعض الأسس النظرية التي يجب أن تقوم عليها الخطة الثقافية هذه.

تحتاج ثقافتنا لترسيخ مبدأ الصالح العام محل الصالح الخاص. من الواضح أنه بالرغم من كثرة الكلام عن المصلحة العامة وضرورة خدمتها هناك ميل قوي في العقلية السائدة للحكم على الأمور من الزاوية الشخصية وبالتالي التصرف لخدمة الذات فمقياس الخطأ والصواب والخير والشر السائد في مجتمعنا بصورة عامة غالباً ما يصدر من الاعتبارات الشخصية، لذلك اختلفت وتعددت الموازين. إن تعريف المصلحة العامة يختلف من شخص لآخر ومن فئة لأخرى والاختلاف والتعدد الواسع النطاق ليس إلا المظهر الخارجي للنظرة الشخصية التي تقف وراءه.

نحن بحاجة لتثبيت النظرة الموضوعية المطلقة في الحكم على الخطأ والصواب والخير والشر أي أن يكون الحكم صادراً من شيء أوسع من رغبات ومصالح الفرد هو مصلحة المجتمع العليا هذه النظرة الموضوعية توفر مقياساً مطلقاً لا يخضع للتأويل والتفسير الشخصي ولا تحركه الدوافع الشخصية الأنانية.

نحن بحاجة إلى تثبيت مبدأ خدمة الصالح العام ووضع قضية مصلحة الأمة فوق كل الاعتبارات الأخرى، فمتى ما أصبح العامل والفلاح والموظف والطالب والوزير والتاجر والمثقف يقول ويتصرف ويعمل لخدمة الصالح العام ويقيس الأمور بهذا المنظار تجمعت جهود الجميع وانصبت لخدمة المجتمع بدلاً من أن تكون ضده.

إن تأسيس وتعميق هذا المبدأ ضروري لتناسق وتماسك وانتظام المجتمع وحمايته من العوارض الداخلية والخارجية ومن كل الانحرافات والأخطار التي يتعرض لها.

وثقافة العهد الجديد تحتاج لإحلال النظرة القومية محل النظرة الطائفية والقبلية والإقليمية والطبقية.

فكل القيم والأخلاق الصادرة من محيط القبيلة والطائفة والإقليم والطبقة تحتاج للصهر والتذويب لتحل محلها الرابطة القومية التي يجب أن تكون الرابطة الوحيدة القائمة بالمجتمع وبذلك نستطيع التخلص من كل التضارب والاختلافات الناتجة من هذه الروابط اللاقومية.

وعن طريق القضاء على هذه العصبيات نستطيع تحقيق وحدة داخلية وتماسك قومي يحفظ للأمة كيانها وشخصيتها ويجنبها أخطار وأضرار الانشقاقات الداخلية والصراع بين الجماعات والكتل.

فالإيمان بوحدة الأمة العربية وشخصيتها المستقلة وحضارتها وتاريخها ولغتها وقابليتها للإبداع والإنتاج الحضاري ضروري لازم لبناء مجتمع قومي سليم متطور.

كذلك تحتاج الثورة أن تؤكد على قيمة الإنسان وكرامته واقتلاع النظرة المتعسفة التي كانت تعتبره خلية ميكانيكية تتغذى وتنتج كما هو الحال في الآلة أو الحيوان. الإنسان كائن أخلاقي له إرادة وذاتية وجوهر يجب أن يحترم وبذلك تستطيع الثورة أن تقضي على التعسف الاجتماعي والإرهاب وخنق الفكر وتكون المواطن الحر المنتج وتهيئ الجو الفكري المشجع للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لتوفير العيش اللائق للجميع وبالتالي تطوير مجتمع متحرر من قيود الضغط والحاجة والاضطهاد.

هذا في ما يخص التنظيم الداخلي للمجتمع أما في ما يخص العالم فنحن بحاجة لترسيخ نظرة إنسانية تحارب التعصب والحقد والانغلاق وتشجع التعاون مع بقية الأمم ضمن الإمكانيات القومية بكل ما ينفع البشرية ويدفع عنها

الكوارث والانفتاح على كل الثقافات والحضارات الأخرى للإفادة والاستفادة منها وإحلال التسامح محل التعصب والتحجر، والحب محل الكره، وسلامة النية محل الشك والريبة. هذه النظرة الإنسانية تساعد على إغناء حضارتنا وفسح المجال أمام أمتنا لتساهم على نطاق عالمي في خدمة المثل العليا. وبعبارة أخرى تحتاج إلى ثقافة تؤكد على ضرورة التعاون بين الأمم الحرة لنفع البشرية جمعاء.

وأخيراً لا بد من إحلال النظرة العلمية محل العقلية السحرية لنستطيع بناء مجتمعنا على أسس سليمة وقواعد علمية راسخة.

فالعقلية السحرية التي تفسر الظواهر والحوادث بالقدر والصدف العمياء وتقود للخيالية والطوباوية تحتاج لأن يحل محلها تفكير علمي يعتمد على التحليل والتفسير المنطقي الباحث عن الأسباب الحقيقية والعلل الواقعية للظواهر. عن هذا الطريق يمكننا تهيئة برنامج إصلاحي شامل لإعادة تنظيم حياتنا الاقتصادية والاجتماعية على أسس سليمة متطورة.

هذه بعض ملامح الثقافة التي تحتاجها الثورة لتستطيع كسب قلوب الناس وخلق ذاتية وتفكير وأخلاق وقيم منسجمة مع منطقها ونظرتها تدفع في طريقها وتنظم كل الجهود والإمكانيات لتحقيق أهدافها. وهذه المهمة تشكل ثورة ثقافية فكرية بعمقها وشمولها لأنها تستهدف إحداث انقلاب في القيم والمقاييس الاجتماعية من أساسها.

فالحياة الخارجية ـ من عسكرية وغيرها ـ مهما كانت من القوة والتنظيم لا يمكن أن تسد مسد الحماية من الداخل عن طريق الثقافة.

٦ ــ وحـدة الثقافـة(*)

بمناسبة مجيء الوفد الثقافي للجمهورية العربية المتحدة.

لم يقتصر الغزو الأجنبي للبلاد العربية على الجانب العسكري بل تعداه لغزو الفكر في صميمه، فمحاولة الحكم العثماني لتتريك العرب والقضاء على ثقافتهم ولغتهم وطابعهم القومي معروفة، وسياسة فرنسا التي طبقت في سوريا ولبنان والمغرب والقائمة على إحلال الثقافة الفرنسية محل الثقافة العربية واضحة لدى الجميع.

ففي سوريا ولبنان عمل الاستعمار الفرنسي على جذب قسم من المواطنين عن طريق الثقافة للغرب، وضرب الحصار الفكري على الجزء الآخر.

وفي مصر ركز الاستعمار جهوده على تطوير ثقافة محلية مشدودة الأواصر للتاريخ القديم تبعد الشعب عن القومية العربية. وكانت نتيجة ذلك عزلة مصر عن البلدان العربية التي استمرت حتى قيام الثورة التي حطمت الطوق الاستعماري الرجعي سياسياً في البداية وبالتالي ثقافياً.

وفي العراق تعود محاولة تسميم الثقافة لما بعد ثورة ١٩٤١ التي بانتهائها بدأ الحكم الرجعي الاستعماري يضع خطة تطوير ثقافة محلية تؤمن عزل العراق عن تيار القومية العربية. وجرى كل ذلك بناء على تصميم وتخطيط يقوم على اعتبار الغزو الداخلي للنفوس والأفكار أساساً يسند الغزو الخارجي في الميادين السياسية والعسكرية. أي أن الحكم الرجعي الاستعماري لم يغفل عن قضية إسناد حكمه بتغلغل ثقافي ينفذ لصميم الشعب ويستهدف تفكيره. وكان التعليم المجال الرئيسي الذي توضحت به هذه المؤامرة الاستعمارية على ثقافة الجيل، فالملاحظ أن مناهج

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٨/٢١، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

التعليم عندنا بعد ١٩٤١ بدأت تخفف التأكيد على تاريخ الأمة العربية وجغرافية بلادها ووضعها السياسي وعلاقاتها بالعالم وتركز على العراق ككيان مستقل ذي خصائص وملامح تميزه عن غيره. وازداد التركيز على صلاح الحكم الملكي وتقدميته وأمجاد العائلة المالكة بشكل يصل إلى حد عبادة الأشخاص.

وأخيراً ظهر الاتجاه للتأكيد على الدروس العملية على حساب البحث النظري كمحاولة لجعل الثقافة مجرد وسيلة للحصول على مهنة بدلاً من أن تكون مجالاً لتنشيط الفكر وتقويم الشخصية وتطوير ذهن حاد يستطيع معالجة مشاكل المجتمع والوصول لحلول ناجعة. وهكذا اجتمعت خطوط هذه السياسة لتكون تصميماً كاملاً لتكوين ثقافة محلية تحول تفكير الشعب من القومية العربية المتحررة إلى النظام الملكي الرجعي وحضارة الغرب، وتعزل العراق عن البلدان العربية. لذلك فمن الطبيعي أن نرى اليوم مجيء وفد ثقافي من الجمهورية العربية المتحدة لإجراء مباحثات مع وزارة المعارف الثورية حول التعاون الثقافي بين الجمهوريتين. ولا غرو فالموانع الرئيسية بوجه الوحدة ـ الاستعمارية والرجعية ـ قد زالت وزالت معها خطة العزل الثقافي المفروض.

لتوحيد المناهج الدراسية في الجمهوريتين أهمية قومية كبرى في هذا الظرف المهيأ للوحدة الذي تتوفر فيه كل الإمكانيات لإنجاز هذه الثورة الكبرى في تاريخ العرب وتاريخ العالم. إن أهمية التوحيد الثقافي تصدر من ضرورة إيجاد تفاعل فكري يوحد القلوب والأذهان من جهة ويحدث التفاعل الفكري الخلاق الذي يستطيع مواكبة النهضة القومية وتوضيح طريقها من جهة أخرى.

والآن نحاول توضيح بعض الخطوط التي نراها ضرورية لتوحيد المناهج.

أولاً ـ هناك ضرورة حيوية للاتفاق على مناهج الدروس الاجتماعية خصوصاً التاريخ العربي الذي يجب أن يدرس في الجمهوريتين بطريقة تؤكد وحدة الأمة العربية وترابط النضال السياسي بين الأقطار العربية وتوضح حقيقة الإنتاج الحضاري العربي وارتباطه بالحضارات الأخرى. ويجب أن يشمل التوحيد تدريس الجغرافية بالشكل الذي يعطي للطالب فكرة واضحة عن الوطن العربي وثرواته وتقسيماته السياسية وتضاريسه. وبجانب ذلك لا بد من تزويد الجيل بثقافة سياسية عامة عن أحوال البلدان العربية ومشاكلها ومراحل نضالها في سبيل التحرر والوحدة. ويجب أن يحوي الباب إلماماً تاماً بتطور قضية فلسطين ودور الصهيونية العالمية والاستعمار الغربي في غزوها، وقضية اقتطاع لواء الإسكندرونة، والثورة الكبرى في الجزائر.

كذلك تحتاج نهضتنا الحاضرة أن تؤكد على النظام الجمهوري ومزاياه والحكم الديمقراطي الشعبي الصحيح ودراسة الثورات التحررية الكبرى والحركات القومية في العالم.

أما في الناحية العملية فنحتاج لتطوير وتنسيق التعليم المهني والفني بشكل يضمن تغذية النمو الاقتصادي في البلاد من جهة والتكامل بين الجمهوريتين من جهة أخرى. أي أن توحيد الدراسة الفنية يجب أن يجري على أسس التكامل والتناسق الاقتصادي بين الجمهوريتين بحيث يؤمن الحاجة للفنيين وتبادلهم.

هذا في ما يخص تفصيل المناهج، أما أسس الوحدة الثقافية فيجب أن تصدر من المسلمة الكبرى ألا وهي القومية العربية، فثقافة الجيل تحتاج للتأكيد على وحدة واستقلال شخصية الأمة العربية ودورها الحضاري الإنساني في التاريخ ورسالتها الخالدة للعالم.

هذه بعض الملاحظات نوردها بمناسبة وجود الوفد الثقافي للجمهورية العربية المتحدة عندنا، فنحن اليوم نقف على أعقاب نهضة كبرى تحتاج لاتخاذ كل الخطوات المؤدية لها والتي تشق الطريق أمامها. وبعد العزلة الرهيبة التي فرضها العهد البائد علينا، وبعد المؤامرة التي استهدفت تسميم ثقافتنا وتفكيك روابطنا القومية نحتاج اليوم لإزالة الموانع والحواجز التي وضعها العهد البائد بيننا وبين الشعب العربي في أجزاء الوطن الأخرى وخاصة في الحقل الثقافي. إن وحدتنا السياسية لا تستطيع الاستغناء عن التمازج والتجانس في اتجاه التفكير والتفاعل الفكري الموجه الذي يصهر الجيل ويدفعه في اتجاه الوحدة والتقدم.

٧ ــ الوحدة الثقافية ثورة فكرية(*)

يصل بغداد اليوم السيد كمال الدين حسين وزير التربية في الجمهورية العربية المتحدة ليوقع على اتفاقية الوحدة الثقافية التي تمت بين الجمهوريتين كخطوة تمهيدية للوحدة التامة التي هي مطلب الشعب وإرادة الأمة. إن الوحدة الثقافية بين الجمهوريتين قد جاءت نتيجة طبيعية للثورة التي حطمت الأغلال والقيود وأخرجتنا من العزلة الرهيبة التي فرضها علينا العهد البائد مع الاستعمار والرجعية. وجاءت الوحدة الثقافية بمثابة ثورة فكرية على الثقافة المسمومة المشوهة المنحرفة التي عمل الحكم البائد على ترسيخها في عقلية الجيل الجديد ورأيه العام.

وبجانب ذلك حققت الوحدة الثقافية الظرف المساعد لتفاعل الفكر وتمازجه واحتكاكه بين الأقطار العربية وفتح النوافذ على الفكر عندنا الذي خنقه العهد البائد وسممه لتدخل عليه تيارات منشطة مما أبدعته الأمة في الأقطار الأخرى في شتى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعلمية.

إن الوحدة الثقافية بين الجمهوريتين قد حققت هدفين: قومي وعلمي، فهي تمهيد لتحقيق أمل العرب الكبير في الوحدة القومية ورفع لمستوى الثقافة عندنا وتفتيح آفاقها عن طريق التفاعل.

إن زيارة السيد كمال الدين حسين حدث قومي مهم ومناسبة كبرى تتجلى فيها حقيقة الأمة العربية الأساسية ألا وهي وحدتها. إن هذه الخطوة المباركة الجريئة جديرة بأن تحتذى، فتتحقق الوحدة الاقتصادية والوحدة العسكرية وهكذا حتى تلتحم جميع نواحي الحياة في كيان موحد قوي متطور يسوده العدل والحرية والرفاه للجميع.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

إن هذه المناسبة ذات مغزى قومي ولا غرو، فالقادم لبغداد وزير للرئيس عبد الناصر ورفيقه في الثورة وسنده في النضال المتواصل البطولي ضد الاستعمار والرجعية.

لقد انبثق كمال الدين حسين من قلب الشعب البريء الصافي الزاخر بالخير والحق ومن صميم الجيش الباسل المخلص الذي حمل رسالة تطهير أرض الكنانة من الملكية الفاسدة والاستعمار البغيض والرجعية المستغلة؛ لذلك فلا غرو إن كان في صفوف الطليعة العربية المناضلة في سبيل تحرير وتوحيد وتقدم الأمة العربية. والرسالة الثقافية التي يحملها كمال الدين حسين كوزير للتربية في الجمهورية العربية المتحدة هي رسالة الثورة التي طهرت مصر وحققت انتصاراتها الرائعة ضد الاستعمار والتجزئة. إن رسالة التحرر الفكري وتوجيه الجيل الجديد في الجمهورية العربية المتحدة لا بل في الوطن العربي كله في يد قيادة سليمة وأياد قوية مؤمنة هي قيادة الثورة وأيادي رفاق البطل جمال عبد الناصر. إنك يا رفيق عبد الناصر وممثله تزور اليوم جزءاً من وطنك الكبير الذي عزله عنك الاستعمار وحكم نوري السعيد. إنك تزور القطر الذي حمل لواء القومية العربية وناضل وكافح وقدم أكبر التضحيات على مذبحها، والوحدة الثقافية التي قدمت لتوقيعها ليست إلا خطوة أولى ولبنة واحدة في بناء مجتمعنا الكبير المتحرر. إن الحواجز التي وضعها الاستعمار ستزول والفوارق التي اصطنعتها دعاية الاستعمار وثقافته المسمومة ستتلاشى بيقظة الوجدان العربي. عندها سترجع أمتنا لحقيقتها التي لا يمكن لقوة في الأرض أن تطمسها ألا وهي وحدتها في الحياة والمصير.

إن قلوب الشعب تخفق وعيونهم تترقرق بالدموع بهذه المناسبة القومية العظيمة عندما تحل أنت لتوقع صك وحدتنا في الثقافة التي ستتبعها خطوات وخطوات حتى يتم النصر وينتصر الحق وتتحقق وحدة أمة العرب.

٨ ــ الوحدة والثقافة والتعليم
ملاحظات أولية(*)

إن جذور حركة الوحدة العربية تغوص في أعماق النهضة العربية الحديثة التي بدأت بشكل دعوة لتجديد المجتمع العربي وإجراء إصلاح جذري في أوضاعه من جميع الوجوه. وكان ظهور هذه الميول نتيجة لبعث التراث العربي ولاسيما الآداب العربية بما في ذلك اللغة العربية، فنمو الوعي القومي كان ملازماً لانتشار الثقافة العربية واتساع رقعة المطلعين عليها وازدياد عدد المثقفين العرب. إن الآداب والثقافة العربية ـ خاصة الشعر العربي ـ كانت تحمل لجيل المثقفين العرب روح الماضي بكل أمجاده وعظمته وتنقل لهم المثل العليا التي سادت المجتمع العربي أيام تحقق تلك الأمجاد والعظمة.

إن مفعول الأدب والثقافة هو مقارنة الماضي بالحاضر بكل ما يصاحب ذلك من مقارنة توقظ الضمير، وهو نقل الأفكار التي أدت إلى التجديد في الماضي وهي أفكار المثل العليا والإصلاح الاجتماعي الجذري. تلك هي العلاقة المباشرة بين ظهور الوعي القومي وبعث التراث العربي. صحيح أن العلاقة بين هذه المسألة وفي عموم مسائل البحث الاجتماعي هي علاقة متقابلة يكون كل طرف فيها سبباً ونتيجة في الوقت نفسه، إلا أن حقائق التاريخ والتحليل المنطقي تتفق تماماً على أن ظهور الوعي القومي كان في الأساس نتيجة لتجديد الثقافة العربية وآدابها. ومن علاقة من هذا النوع بين القومية والثقافة تتضح مكانة التعليم.

لعل من أكثر المواضيع تعقيداً في البحث هو تحديد العلاقات السببية أي معرفة الأسباب والنتائج، والمعرفة في هذا المجال ـ كما هو واضح ـ مقصودة

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (١٠).

لأهداف عملية، لأن تشخيص الأسباب والنتائج هو الخطوة الأولى والمهمة في عملية رسم البرامج العملية للتغيير المطلوب في الأوضاع السائدة. إن ظواهر الأمور في الغالب توحي بأن الأسباب والنتائج متقابلة العلاقة ولكن تلك هي وظيفة البحث العلمي ـ الغوص إلى ما وراء الظواهر لمعرفة الحقيقة. وفي هذا المجال حققت العلوم الطبيعية أشواطاً أكبر في عملية اكتشاف القوانين التي تحكم الأشياء مما حققته العلوم الاجتماعية، الأمر الذي جعل الأولى أقرب إلى العلم من الثانية.

نقول ذلك لنستخلص: إذا كان صحيحاً أن علاقة سببية موجودة بين تجديد الثقافة العربية، وبعث التراث القومي العربي وبين نمو الوعي بالقومية العربية، إذاً فالنتيجة العملية لذلك هي أن نهتم بالتعليم كوسيلة لتقوية نمو الوعي القومي وتسريع عملية النهضة، وبذلك يكون هذا الاختيار للوسائل علمياً وليس كيفياً.

ـ ٢ ـ

خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة كانت المكتبة العربية مليئة بالأدبيات المنمية للوعي القومي، منها بشكل غير مباشر ككتب ومجلات الأدب والشعر والسيرة والتاريخ، ومنها بشكل مباشر كالكتب التي تبحث في مقومات وأهداف القومية العربية والوحدة العربية. ومن دون شك كان لتلك الأدبيات أثر واضح في تكوين الجيل، ومن قلب ذلك الجيل خرج الاتجاه السياسي الداعي إلى الوحدة العربية. وقد أدى التعليم دوراً مهماً في تكوين ذلك الاتجاه. وكلنا يتذكر الوعي القومي الذي كان يطبع مدارس العراق ومدارس البلدان العربية عموماً ولو بدرجات متفاوتة، فقد كانت مادة التعليم في المدارس بكل ما تنطوي عليه من توجيه تغرس فكرة الوحدة العربية، كما كان المحيط الثقافي العام خارج المدارس منسجماً مع ذلك الاتجاه. صحيح كانت هناك اتجاهات فكرية مضادة أهمها الاتجاه الأممي المختلط بالميول الشعوبية، إلا أن تلك الاتجاهات السلبية لم تكن تخلو من آثار إيجابية غير مقصودة، فهي بتشكيلها قوة للتحدي قد ساعدت على زيادة اليقظة وتقوية التمسك بالقومية العربية. تلك كانت بداية نمو الوعي القومي وظهور الدعوة للوحدة العربية، وكان ذلك الوعي وتلك الدعوة بطبيعة الحال مجرد شعور عام، أي مجرد فكرة عامة تسندها العاطفة القومية، ويقظة الوجدان العربي، وخلاصتها الحرص على الكيان العربي والرغبة في توحيده وتقويته.

وعندما عبر ذلك الشعور عن نفسه سياسياً بشكل منظمات وأحزاب استطاع

أن يؤدي دوراً اكبر ولكن إلى حين، إذ سرعان ما ظهرت الحاجة لوضوح الفكرة. إن التنظيم السياسي عمل يقصد منه تحقيق المبادئ، وتحقيق المبادئ يعني تحمل مسؤولية بناء المجتمع الجديد عن طريق الحصول على السلطة السياسية. وهكذا ظهرت الحاجة إلى نظرية القومية العربية. وبتحقيق تقدم مهم في هذا المجال انتقل الفكر السياسي العربي إلى مرحلة أخرى جديدة. وهنا أيضاً أدت الثقافة، وأدت مؤسسات التعليم من مدارس وكليات دوراً مهماً في ذلك.

ـ ٣ ـ

ولكن الاتجاه الوحدوي وإن كان في خط صاعد إلا أن ذلك الخط لم يكن مستقيماً، فقد شهد الوعي من أجل الوحدة العربية بعض الهبوط خلال السنوات القليلة الماضية، وكان ذلك بسبب عوامل داخلية وعوامل خارجية، وأهم العوامل الداخلية هو فشل الوحدة بين سوريا ومصر ونكسة الخامس من حزيران/ يونيو. أما العوامل الخارجية، فكانت نتيجة للاحتكاك بثقافات الدول الكبرى. إن ثقافة الغرب بطبيعة الأمور تقاوم الوحدة العربية، وتحاول إبقاء الواقع على ما هو عليه بشتى الطرق، وجهود الغرب الثقافية في هذا المجال معروفة تؤكد دوماً على إبقاء واقع التجزئة والتخلف والتبعية للغرب لأطول ما يمكن من الزمن. أما ثقافة الشرق وأعني بها المعسكر الاشتراكي، فهي الأخرى لا تصب في تيار الوحدة العربية من حيث تأكيدها الأممي من جهة واعتبار القضية الاجتماعية ـ لا القضية القومية ـ هي القضية الأولى. وبتضافر العوامل الداخلية وما أفرزته من أدبيات مع العوامل الخارجية وما أفرزته هي الأخرى من أدبيات ـ ولاسيما الأدبيات الماركسية ـ تكون اتجاه لا يؤكد على أهمية الوحدة العربية بل يجلب الانتباه لما هو معاكس لتيارها. إن الجيل الجديد الذي ينال التعليم الآن في المدارس لا يجد في المكتبات الثقافة القومية وأدبيات الوحدة العربية كما كان الحال في الماضي، كما إن التعليم في المدارس على العموم قد انشد بسبب عوامل متعددة للعناية بواقع التجزئة بدلاً من تفنيده لصالح الوحدة العربية.

إن ملاحظة نبديها عن الميول اللاوحدوية ليست خارج الصدد. هناك ميول قطرية تترشح من وجود الدولة القطرية بحد ذاته، فالدولة تنظيم اجتماعي يحتاج من أجل أن يستمر ويدافع عن بقائه إلى عصبية، أي تعلق الشعب به خاصة في عالمنا المضطرب الحالي حيث أصبحت قضية المحافظة على الاستقلال من المهمات الشاقة. الدولة القطرية تحتاج إلى العصبية، وإن لم تكن العصبية موجودة عند

قيامها، فهي تعمل تلقائياً وبمجرد مرور الوقت على خلقها. إن الزمن وحده يخلق العصبية للدولة وكيفما تكون الدولة تكون عصبيتها، فإن كانت قومية كانت عصبيتها قومية، وإن كانت قطرية كانت عصبيتها قطرية.

ولكن هناك نوع آخر من الميول القطرية هو النوع الناتج عن تصميم مسبق وأفكار لا قومية تعتنقها الدولة وتسعى إلى غرسها ونشرها بين جماهير الشعب. إن هذه الأفكار المسبقة تستعمل الدولة بمختلف مؤسساتها وإمكانياتها ـ ومنها التعليم ـ من أجل نشرها وتعميمها.

في الحالة الأولى الميول اللاوحدوية توجه الجيل في خط غير الخط القومي، ولكنها لا تدفعه في خط معادٍ للخط القومي، أما في الحالة الثانية، فالقضية ليست قضية خط مختلف بل قضية خط معادٍ. وبالتالي يترتب على ذلك أن معالجة النوع الأول من الميول اللاوحدوية عن طريق التربية والتعليم مهمة أيسر من معالجة النوع الثاني. تلك كانت علاقة التعليم والثقافة فيها بالوحدة إيجابياً وهذه هي علاقتها الآن سلبياً.

ـ ٤ ـ

عن طريق التعليم نستطيع غرس الإيمان بفكرة الوحدة، والفكرة هي نقطة البداية في العمل. ويحتاج هذا القول إلى شيء من التوضيح، إذ مما قد يتبادر إلى الذهن أن غرس الأفكار عن طريق التعليم طريقة تنطوي على الفرض وعدم فسح المجال لحرية الاختيار، وتدخل في هذا المجال أمور عديدة معقدة كتعريف الحرية وتطبيق التعريف في الواقع وعلاقة ذلك بالتقدم الاجتماعي وكل مسألة العلاقة بين البحث النظري المجرد والبحث العلمي المفيد. وبالرغم من كل هذه التعقيدات بإمكاننا أن نشير إلى مسألة جوهرية هي أن التعليم المتجه لغرس المثل العليا في ثقافة الجيل لا ينتقص من حرية الاختيار بل على العكس فهو عن طريق تقوية المجتمع وتحقيق نهضته وبناء الجيل يؤدي إلى تعزيز الحرية. إن المجتمع الذي يحقق النهضة والتقدم هو المجتمع الذي يمتلك حرية الاختيار والعكس صحيح. إن غرس المثل العليا في الجيل إن هو إلا إيقاظ للجانب المثالي الروحي في الإنسان، والوحدة العربية كمثل أعلى بالنسبة إلى أمة مجزأة كأمتنا تعتمد نهضتها ومستقبلها لا بل وجودها على تحقيق تلك الوحدة.

إن غرس الإيمان بالوحدة هو كغرس الإيمان بالحرية وبالاستقلال، وهي

كغرس الإيمان بقيم العدالة واستقامة السلوك وبقية القيم الروحية. من ذلك يتضح أن غرس الإيمان بهذه القيم إن هو إلا عملية إيقاظ للضمير وتغليب للجانب المثالي في الطبيعة البشرية على الجانب الحيواني، لذلك فغرس الإيمان بالوحدة ليس فرضاً على الإنسان بل هو في الحقيقة تحرير له، وبين ذلك وبين التعصب فرق شاسع. إن تحقيق الوحدة العربية ليس من قبيل الأهداف السياسية اليومية بل هي مثل أعلى وهي في حياتنا الحاضرة أعلى تلك المثل.

إن هجوم الثقافات الأجنبية ـ والمعادية في اغلب الأحيان قد أدى ـ من جملة ما أدى إليه ـ إلى شيوع مفاهيم خاطئة عن قضايا دور التعليم والثقافة وحرية الفكر، إذ يتصور خطأ ـ ويقول البعض الآخر عن غرض ـ إننا يجب أن نترك الجيل الجديد ينشأ بدون توجيه ليختار هو بنفسه بعد أن ينمو ما يشاء لنفسه من أفكار واتجاهات. إن مثل هذا الفهم الخاطئ (أو المغرض) لحرية الفكر يقود إلى أن الجيل يجب أن ينشأ بدون مثل عليا، فهل تعني حرية الفكر ذلك الفهم الميكانيكي المجرد الذي يقضي بأن يؤجل تكوين الثقافة إلى ما بعد سن معينة أو مرحلة دراسية معينة؟ إن التعليم كما قلنا إن هو إلا عملية غرس الإيمان بالمثل العليا وإيقاظ الجانب الروحي في الإنسان، فهل يجب تأجيل ذلك واعتباره عملاً محدداً لحرية الفكر؟ والجانب العملي في ذلك مهم أيضاً. هل هناك مثل واحد في الماضي أو الحاضر على تطبيق حرية الفكر على هذا النحو بما في ذلك المجتمعات التي تنتمي إليها هذه الأفكار؟ إن الفكر الغربي يعكس أوضاع الغرب. وهي أوضاع تكونت على أساس أهمية الجانب الفردي في الإنسان، ومن هنا كانت الرأسمالية ومن هنا كان الاستعمار. المصلحة الذاتية، والمادية منها على وجه التحديد، هي القيمة العليا ومنها تتفرع كافة الاعتبارات والأفكار الأخرى. لذلك كان الغرب في الأساس معادياً للنهضة العربية التي انبثق تيارها في وجه نفوذه في هذا الجزء من العالم. فهو يمثل القديم ويقف إلى جانب الأوضاع القائمة، لذلك فثقافته لا تنبع من أساس موضوعي بالنسبة لنا بل من أغراض مسبقة.

وثقافة المعسكر الاشتراكي هي الأخرى تحفر في اتجاه مضاد، فهي بدعوتها للأممية وباهتمامها فقط بالقضية الاجتماعية تصرف الانتباه عن القضية القومية وتضعف تيار اليقظة القومية. أما الميول الشعوبية التي اختلطت بها فهي ميول معادية بشكل مباشر وواضح. إن ازدياد الأدبيات الأممية في الوطن العربي يتم في الوقت الذي تتراكم فيه الأدلة يوماً بعد يوم على أهمية الاعتبار القومي في الحياة الدولية، إذ لم يشهد العالم وقتاً ازدادت فيه أهمية الاعتبارات القومية في

تصرف الدول وعلاقاتها بعضها ببعض، كما هو عليه الوضع في الوقت الحاضر. في الأمم المتحدة وفي كل عام يتم بحث القضايا الدولية برمتها تقريباً وبالتفصيل ويجري على كل من تلك القضايا تصويت، وواضح من اتجاهات عملية التصويت هذه كم هي قوة الاعتبارات القومية مقارنة بالاعتبارات الأخرى. والعالم الاشتراكي نفسه يتطور في اتجاه يؤكد أهمية الشخصية القومية وليس العكس، بدلالة عدد من التطورات والأحداث بما في ذلك حوادث الانقسام والنزاع.

تلك هي حالة الثقافة الغربية والثقافة الشرقية، وهي حالة تنعكس في بلادنا بشكل أدبيات مطبوعة في متناول الجيل الجديد، ناهيك بالثقافة التي تنتقل عن طريق السمع والبصر التي شاعت وقوي أثرها مؤخراً. مطلوب من التعليم أن يؤدي دوراً مزدوجاً في خدمة قضية النهضة: دوراً إيجابياً يتمثل في بث الروح القومية وغرس فكرة الوحدة العربية ودوراً دفاعياً في تفنيد الثقافات المضادة وتوضيح أخطائها وأغراضها معاً.

ـ ٥ ـ

قبل ظهور الاتجاه الوحدوي كنا في حالة جزر في الثقافة القومية ونحن الآن أيضاً في حالة انحسار. وكما أدى التعليم ومؤسسات الثقافة دوراً مهماً في إيقاظ الشعور القومي وغرس فكرة الوحدة العربية يجب أن يقوم التعليم ومؤسسات الثقافة بدور مهم في ذلك الآن. والسؤال الذي قد يسأل هو كيف يمكن أن يتم ذلك؟ هل يجب أن يتم ذلك الآن كما تم في السابق؟ الجواب الصحيح لا يكون بنعم أو لا بل بالاهتمام بالمحتوى.

في بداية النهضة العربية كان هناك اهتمام كبير بإحياء الأدب العربي وبعث التراث وتعميمه والاهتمام بالشعر العربي القديم فهل يفيد ذلك الاستمرار بهذا النوع من النشاط الثقافي؟ والجواب على ذلك نعم يجب زيادة الاهتمام ببعث التراث العربي وتعريف الجيل به وشرحه وتيسير الاطلاع عليه من قبل النشء الجديد وإبراز مواضع العبقرية والتجديد فيه.

كثيراً ما تثار مسألة في صدد بحث قضية إحياء التراث تتعلق بالغرض من ذلك الإحياء. هل المقصود هو تحليل محتوياته العلمية وتقييمها بضوء أحدث ما توصلت إليه حضارة البشرية من نظريات في مختلف فروع المعرفة؟ أم الغرض هو بناء الثقة بالنفس عند الجيل الجديد؟ إنني أميل لمعالجة هذه المسألة على الشكل

التالي: إن تحليل محتويات التراث أمر مقبول ولا مانع فيه ولكن ذلك ليس هو الغرض الأول في عملية إحياء التراث، بل الغرض الأول هو أن تتكون القناعة الداخلية العميقة عند الجيل الجديد أن الأمة العربية أمة مبدعة ومتحضرة وقادرة على المساهمة الإيجابية في تكوين حضارة العالم. إن تكوين هذه القناعة الداخلية ليس بالأمر الهين ولا يمكن أن تتم بعملية تلقين تعصبية فارغة بل لا بد لها من أساس حقيقي، لذلك لا بد من بعث التراث وعرضه على الجيل الجديد بالأدلة والوثائق والآثار لتكوين تلك القناعة الداخلية التي نقصدها. إن الهدف هو بنظري بناء الثقة بالنفس. وخطأ قد يتصور البعض منا أن تلك مسألة ثانوية في تحقيق نهضات الشعوب. إن نقطة البداية كانت دوماً هي الثقة بالنفس، الثقة العميقة وليس التعصب. إنها تلك الثقة التي تخرج الإنسان من حياة الفراغ واللامبالاة إلى حياة العمل والجد وهي التي تجعله يعرض عن التقليد والاستعارة ويسلك طريق الإبداع الذاتي وخلق الأشياء الجديدة.

علينا أن نثير الاهتمام بالأدب العربي وخاصة الشعر منه وتعميمه في الحياة الثقافية العامة وبالمدارس. كما علينا أن نعير اللغة العربية اهتماماً أكبر من جميع الوجوه وجعل قضية سلامتها وتنقيتها وتعليمها ونشرها والاعتزاز بها في أعلى درجات سلم الاحترام الاجتماعي والتقدير الثقافي.

إن تياراً فكرياً واسعاً قد انصرف في بداية النهضة القومية الحديثة إلى تعريف مفهوم القومية العربية وتوضيح مقوماتها وشرح الفروق بينها وبين القوميات الأخرى وتميزها عن الإقليمية وعن الأممية، ومؤلفات ساطع الحصري مثال جيد على ذلك. إن مثل هذه الدراسات كانت من دون شك مفيدة في تكوين الثقافة القومية فهل استنفدت أغراضها وأصبحت عديمة الفائدة الآن؟ والجواب على ذلك أيضاً كلا، فعلى العكس لم تكن تلك الدراسات كاملة ولم تطرق جميع المجالات ولم تذهب إلى التفاصيل، وتحتاج إلى كثير من الدراسات التاريخية والإحصائية وبحوث الأمثلة. إن مجالاً واسعاً في هذا النوع من البحث لم يطرق بعد وعلينا أن نمد جهودنا الثقافية إلى آفاق أوسع مما حصل في الماضي.

إن الحاضر العربي نفسه يصلح لأن يكون أساساً لإنتاج ثقافي واسع في اتجاه الوحدة العربية. إن الواقع العربي لا تجدي دراسته بشكل مجرد خال من وسائل التوثيق كالمعلومات والأرقام والحوادث، فالبحث بهذا الشكل غير مفيد علمياً وضعيف الإقناع وهو بالتالي ضعيف التأثير. ومن ناحية أخرى البحث الموثق

المنصب على الواقع كما هو وبدون هدف يعزز واقع التجزئة ويرسخه عملياً وثقافياً. لذلك فنحن بحاجة إلى البحث الموثق المتجه نحو الوحدة. جميع نواحي المجتمع العربي قابلة للدراسة في إطار الوحدة العربية كالمواصلات ومصادر الطاقة والثروات الطبيعية وأنظمة التعليم ووسائل البحث العلمي والمشاريع المشتركة والتكامل الاقتصادي وانتقال البضائع والأفراد.. إلخ. في كل هذا مجال للبحث لا يزال بكراً والإنتاج الثقافي فيه إذا ما كان في إطار الوحدة بإمكانه أن يدعم التيار السياسي للوحدة العربية عملياً كما يدعمه ثقافياً ونفسياً.

لقد كانت الوحدة العربية منذ الأساس متجهة نحو الجماهير العربية، فقد نشأت فكرتها في قلب النهضة الثقافية وتجسدت في شكل حركات وجمعيات سياسية علنية وسرية واقترنت في جميع مراحلها بمعارضة الأوضاع الراهنة. إن التأكيد على دور التعليم في الوحدة العربية إن هو إلا دليل على اتجاهها الجماهيري واهتمامها بالشعب، فالتعليم في عموم البلدان العربية لا ينحصر في النخبة بل يتجه نحو عموم الشعب.

عندما نتحدث عن دور التعليم في نشر الوعي الوحدوي كثيراً ما يرد الحديث عن وحدوية الجماهير، وإن الجماهير وحدوية بطبيعتها وفطرتها. إن هذا القول بحاجة إلى توضيح. إن نظرية القومية العربية مبنية من الأساس على فكرة الاهتمام بالأمة ـ الأمة العربية ـ فالأمة العربية هي الموضوع وليس الفرد أو النخبة أو الطبقة. ومن هذه المقولة تتفرع مقولة الديمقراطية، أو ترتبط بها، ألا وهي أن الشعب هو مصدر الحقيقة وأن الإنسان هو محور التغير الاجتماعي. ولكن الجماهير لا تتقدم بدون أفكار، أي لا تتقدم بدون عقيدة، فالجماهير وحدوية من حيث الإمكانية وليست وحدوية بشكل تلقائي موجود حالياً. الجماهير العربية بوضعها الحاضر ليست وحدوية وليست معادية للوحدة بل فيها الإمكانية لأن تكون وحدوية، لذلك يمكن أن يلعب التعليم دوراً مهماً في ذلك. لو كانت الجماهير وحدوية من حيث واقعها الحالي لما كان هناك حاجة للتعليم. للتعليم دور هو تحويل الإمكانية إلى واقع.

وفي بحث موضوع الأساليب هناك مسألة عملية لا تخلو من أهمية هي الطرق المباشرة مقابل الطرق غير المباشرة في تنمية الوعي القومي ونشر أفكار الوحدة العربية بين الجيل الجديد. فإذا ما اتفقنا على ضرورة التوجيه الثقافي يبقى علينا أن نحدد وسيلة التوجيه. وبالطبع لكل من الطريقتين المباشرة وغير المباشرة

مؤيدون ومعارضون وتدور مناقشات المفاضلة حول مدى فعالية كل طريقة في تحقيق الهدف وأثر كل طريقة على المناخ الاجتماعي والثقافي وعلى الصحة الفكرية للجمهور الذي يتعرض للتوجيه. ومهما يكن فنحن لسنا الآن في مجال اختيار طريقة وتفضيلها على الطريقة الأخرى، فقد تكون لواحدة أفضلية فعلاً وقد يكون من المفيد استعمال الطريقتين كل في مجال معين وشروط معينة. كل ما نريد أن نقوله في هذا المجال هو أننا في عملية الاختبار أو التقييم بحاجة إلى بحوث نفسية واجتماعية تحدد الشروط والمجالات التي تتفوق بها كل من الطريقتين أي أن يكون الاختبار مبنياً على دراسات ميدانية وتحليلية تجري في بلادنا والاستعانة بدراسات مماثلة جرت في ظروف مقاربة في بلدان أخرى. حقاً لقد مرت بالعالم العربي بعض التجارب التي لم تقيّم بعد، ولعل تجربة التوجيه التربوي القومي الذي شهده العراق قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية وتجربة الإعلام التوجيهي المباشر الذي طبقه نظام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من أبرز الأمثلة على ذلك.

إن دور التعليم في بث الوعي الوحدوي لا ينحصر في مرحلة معينة من مراحل التعليم بل يتجه إلى جميع المراحل من أدناها إلى أعلاها. طبيعي أن تختلف اللغة ووسائل الإيضاح من مرحلة إلى مرحلة، إلا أن الفكرة تبقى في جوهرها واحدة. من ذلك نستنتج طبيعياً أن دور التعليم لا ينحصر في سن معينة بل يجب أن يخاطب جميع الأعمار. وأن أساليب المخاطبة هي التي يجب أن تتباين وليست الفكرة التي تتوخاها الأساليب.

طبعاً هناك سؤال يمكن أن يطرح ببساطة هو هل بإمكان التعليم أن يحقق الوحدة العربية؟ الجواب بالطبع كلا. التعليم والوسائل الثقافية لا تستطيع تحقيق الوحدة العربية لأن الوحدة عملية سياسية تتناول تغيير واقع مادي وسياسي له مؤسساته وقواه. التعليم يستطيع أن يساعد في تحقيق الوحدة أي أن يكون عاملاً ظهيراً لعملية سياسية، تقودها حركة الوحدة العربية. ولا أظننا نحتاج إلى مزيد من التوضيح لذلك.

هناك ثلاثة أمور تستحق أن يجلب الانتباه لها باعتبارها خلاصة لهذه الملاحظات:

أولاً، إن الجيل الذي يتعلم في المدارس بكافة مراحلها من الروضة إلى الجامعة يجب أن يتلقى ثقافة من شأنها إيقاظ الروح القومية فيه، أي أن تغرس في

تفكيره ضرورة الوحدة العربية وضرورة العمل من أجل تحقيقها بشتى وسائل التعليم والإيضاح. ونقطة البداية في ذلك هي إعطاء الجيل معلومات كاملة عن التاريخ العربي وجغرافية الوطن العربي وأن يعرف بصورة جيدة اللغة العربية، وتؤدي الكتب المدرسية دوراً مهماً في ذلك.

ثانياً، أن يكون المحيط الثقافي الذي ينشأ فيه هذا الجيل محيطاً مشبعاً بالروح القومية وبالإيمان بالوحدة العربية في كافة المجالات. لذا يجب ترميم الآثار وتوضيح محتوياتها وتعميم النصب التذكارية ونشر وسائل الثقافة الأخرى وفي مقدمتها المكتبة. والمهم في كل ذلك أن تكون الأدبيات المطبوعة والثقافة المنقولة سمعاً وبصراً مؤكدة على شخصية الأمة العربية وتعزز الانتماء القومي وتؤكد على الوحدة العربية من جهة وتتصدى للثقافات المعادية من جهة أخرى.

ثالثاً، العناية الفائقة بالمعلم، ولاسيما في مراحل التعليم الأولى، فالمعلم يجب ألا يكون ناقلاً للأفكار بل مؤمناً بها. يجب أن يكون المعلم مؤمناً بالوحدة العربية إيماناً قوياً ومليئاً بالشعور القومي والحس بالمسؤولية العامة ومتفانياً في تأدية هذا الواجب. الفرق شاسع بين العمل الصادر عن الإيمان، والعمل الصادر عن التكليف وتلك مسألة جوهرية. كما يجب العناية بالمعلم من كافة النواحي الأخرى، أي أن يكون اختياره سليماً وإعداده الثقافي وتدريبه جيداً ووسائله في العمل كاملة ولا يقل أهمية عن كل ذلك أن تكون أحواله المادية مريحة وتقديره المعنوي عالياً.

ـ ٦ ـ

التعليم في الوطن العربي مهمة تضطلع بها في الغالب الدولة، الأمر الذي يجعل الإصلاح مرهوناً بالإرادة السياسية، فحيثما تتوفر تلك الإرادة يصبح من الممكن إصلاح النظام برمته وحيثما لا تتوفر تلك الإرادة يتعطل الإصلاح برمته تقريباً. ولكن ذلك لا يعكس كل جوانب الموضوع، فالحقيقة هي أن الإصلاح حتى عندما تتوفر الإرادة السياسية لا يمكن أن يتم تلقائياً أو بصورة سحرية بل يؤدي البحث والمناقشة والتفكير دوراً مهماً في رسم خطط الإصلاح أي تحديد محتواه.

طبعاً هناك مسألة الإصلاح الشامل لنظام التربية من جميع الوجوه بما في ذلك مجال محو الأمية، فهل أن ذلك يعني بالتطابق توجيه نظام التربية لخدمة النهضة العربية والوحدة العربية؟ هل هناك علاقة بين المسألتين وهل لأي منهما

أثر مباشر أو بعيد المدى على الأخرى؟ هذه أسئلة مهمة لا بد أن ترد عندما نتناول قضية دور التعليم في القضية القومية. المهم هو تحديد المقصود بالضبط لنتجنب الخطأ الكلامي الذي قد نتعرض له عندما نتحدث عن الإصلاح الشامل في معرض بحث دور التربية في نشر الوعي القومي، أو عندما نتحدث عن دور الوعي القومي في إصلاح نظم التربية.. إلخ. ولنعط أمثلة أكثر تحديداً على مثل هذا النوع من الأسئلة زيادة في الإيضاح. هل القضاء على الأمية بحد ذاته يؤدي تلقائياً إلى توسيع الإيمان بالوحدة العربية؟ إنني أميل إلى الجواب بالنفي إذا كان السؤال يدور حول العلاقة المباشرة والأثر الملموس في المستقبل المنظور. بالطبع بالإمكان نظرياً القول إن إصلاح نظام التعليم والقضاء على الأمية والتنمية الاقتصادية تؤدي في الأمد البعيد إلى خلق جو ملائم لنشر الوعي القومي ولكننا لا نبحث عن مثل هذا النوع من العلاقات بل عن علاقات السبب والنتيجة المباشرة، والتي تقع ضمن الفعل البشري وآثار الإرادة الإنسانية. إن عملية نشر الوعي القومي قضية سياسية مستقلة وقائمة بحد ذاتها وتحتاج إلى خطة خاصة محددة وإلى عمل مستقل محدد.

تلك ملاحظات عامة قصدت منها جلب الانتباه إلى أفكار عامة تتعلق بقضية الوحدة العربية وبالموضوع المحدد لهذه الاجتماعات، وقد أتت كلها بهذا الشكل العام لأنها لم ترد في الأساس لغرض إعطاء الأجوبة النهائية على أي شيء بقدر ما قصدت منها إثارة الأسئلة وتحريك النقاش. والحكمة كما قال أرسطو تكمن في احتكاك رأي الجماعة.

٩ ــ نظرة في جدلية الثقافة والقيم(*)

ـ ١ ـ

لعل من أهم ما تتسم به النهضة العربية الإسلامية وثقافتها هو أن اهتمامها الأول كان بالمبادئ الروحية ومكارم الأخلاق متمثلاً بالإسلام والموروث الثقافي. وقد كان في المجتمع الجاهلي وما سبقه جانب من ذلك حافظ عليه الإسلام وتمثله في نهضة أخلاقية أوسع وغرس مبادئ روحية جديدة أدت إلى ذلك الرقي الفردي والاجتماعي الذي كان نقطة البداية للازدهار السياسي والعمراني والثقافي الذي ندعوه الآن الحضارة العربية الإسلامية.

وعند إمعان النظر والفحص الدقيق لكيفية حصول ذلك التطور الهائل خلال القرون والتعامل المباشر مع الشعوب الأخرى وثقافات العالم القديم المعروفة (اليونانية والفارسية والهندية والصينية) يتبين أن الحضارة العربية الإسلامية أدركت أولاً إن الهوية والدولة أساس سياسي ـ اجتماعي لازدهار القيم الروحية والأخلاقية. كما أدركت بصورة ضمنية أو صريحة أن الظروف تتغير ومع التغيير يجب أن تتكيف المفاهيم وتتلاءم الاطر السياسية والاجتماعية التي تسير عليها السياسة وتحكم سير المجتمع. وقد حدث ذلك بالرغم من قدسية وحاكميه بعض النصوص الدينية. فترجموا وتعاملوا مع الثقافة اليونانية الوثنية ومع الثقافة الفارسية المجوسية ومع الثقافة الهندية ومع الثقافة الصينية. وبذلك تطور النظام السياسي والاجتماعي فاستحدثوا جبايات جديدة لم ينص عليها القرآن أو السنة كالخراج وأخماس المعادن وأعشار السفن وطوروا نظام الخلافة وتسامحوا مع أصحاب

(*) مداخلة قدمت في الندوة التي أقامها المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث في قطر، ٢٢ ـ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ في الدوحة.

الديانات الأخرى واستخدموهم في تصريف شؤون الدولة. لقد عرفت النهضة العربية الإسلامية تعاملاً مرناً في بعض النصوص الدينية عندما كان الأمر يتعلق بالشؤون الحياتية والتنظيم الاجتماعي معتبرين أن القصد من تلك النصوص كان معالجة ظرف معين ولم يكن القصد أنها صالحة لكل ظرف آخر. وهكذا استطاع المجتمع العربي الإسلامي أن يؤسس لذلك الازدهار في المبادئ الروحية وأن يسير في طريق التطور الثقافي والسياسي وأن ينشأ بالتالي تلك الحضارة بدون شعور بالتناقض والخروج عن الدين. وتلك مزية في الفكر العربي الإسلامي في عصر النهضة، وليست هي السائدة اليوم وهو الوضع الذي نشأت عنه الصعوبات التي تواجه مجتمعنا الآن.

ـ ٢ ـ

أنني أعتبر ظهور الحركة الإسلامية بحد ذاته حدثاً إيجابياً فهو يشكل دعماً للحفاظ على الهوية ومقاومة العدوان الخارجي من جهة وزخماً في اتجاه المبادئ الروحية والأخلاقية التي أتى بها الإسلام من جهة أخرى.

ولكن ذلك الظهور لم يكن مبرئاً من إفرازات سلبية ليست قليلة التأثير على عملية النهضة وتقدم المجتمع. ولعل أخطر ما في ذلك هو رفض مبدأ تغيير الظروف وما يؤدي إليه ضمنياً أو صراحة من مقاومة التطور وتجميد حركة المجتمع والأداة الفكرية والسياسية التي عبرت عن هذا الاتجاه هي شعار تطبيق الشريعة الذي لا يمكن أن يعني في نهاية المطاف غير رفض التطور.

جوهر الإسلام هو المبادئ الروحية وإلى جانبها هناك تنظيمات اجتماعية لأحوال الناس في وقت ظهور الدين الجديد. المبادئ الروحية هي الثابتة وهي أساس النهضة لأنها مبعث رقي الإنسان. أما التنظيمات الاجتماعية فتعامل عقلاني مع الظروف السائدة آنذاك. والظروف السائدة تتغير. والتعامل العقلاني لابتداع الحلول يوجب أن تتكيف تلك التنظيمات أو إيجاد تنظيمات جديدة لتبقى عجلة النهضة في حالة حركة. الإنسان يتقدم بفعل المبادئ الروحية أما ظروف حياته اليومية فتتطور لتتلاءم مع الظروف ـ ولتخدم بالتالي التقدم الروحي والأخلاقي.

أنني أجد بجهود الدعاة الإسلاميين في المجال الروحي والأخلاقي ومناهضة العدوان أمراً إيجابياً وأجد عكس ذلك في الحديث عن قضايا تطبيق الشريعة.

ـ ٣ ـ

والغرب متمثلاً بقواه الكبرى ماذا يعمل الآن فيما يتعلق بنا وبالعالم؟

المبادئ الروحية أتت للغرب من خارجه فالمسيحية ليست حركة نبتت في أرضه. أتته من الخارج فكان لها بعض الأثر ولكن ليس الأثر الحاسم. الأثر الحاسم في الغرب هو القوة المادية: الاقتصادية والعسكرية. وبذلك كانت حركة جمع الذهب والاكتشافات الجغرافية والاستعمار والنهضة الصناعية ونشوء الرأسمالية: جميع الحروب الكبرى التي شنها الغرب كانت بدافع الحصول على المزيد من القوة المادية وصولاً للحرب الباردة التي انتهت بانتصار الرأسمالية. وخلال كل ذلك بقي الهدف نفسه: زيادة القوة المادية بهذه الطريقة أو تلك. كان لزاماً أن يصوغ العقل الغربي أسلوباً جديداً لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. فظهرت حركة العولمة. وبغض النظر عن التفاصيل فالعولمة تعني توسيع سوق الرأسمالية فبعد أن كانت محصورة بجزء من العالم خلال الحرب الباردة أصبح المجال مفتوحاً لتشمل كل العالم. وبالواقعية المعروفة عن التفكير الغربي تقدم العولمة بعض المزايا الاقتصادية للدول الأخرى مقابل فتح أسواقها للبضائع ورؤوس الأموال.

وهنا ظهرت العقبة الرئيسية هي الهوية الوطنية والاستقلال. كان وجود المعسكر الاشتراكي بمثابة هوية وكانت تلك الهوية عقبة أمام الغرب الرأسمالي حيث أغلقت بوجهه إلى حد بعيد السوق وحدت من نفوذه السياسي. والآن تقوم حركة العولمة بهذا العمل ذي الإطار الاقتصادي لتفح العالم عن طريق فتح أسواقه واختراق حدوده الوطنية. وقد صاحب الإطار الاقتصادي جهد ثقافي واسع لانتقال الثقافة والأنماط الاجتماعية وطرق المعيشة أي انتقال الأفكار إلى جانب البضائع ورؤوس الأموال. وتم توظيف الأمم المتحدة لهذا الغرض من خلال قرارات مجلس الأمن ومشاريع القوات الدولية والحديث عن إعادة تعريف السيادة الوطنية. وصاحب ذلك توسيع مراكز البحوث ووسائل الإعلام ونقل المعلومات. والهدف يبقى نفس الهدف هو الحصول على المزيد من القوة المادية. وكان من المنتظر أن يتطلب ذلك أضعاف عوامل المناعة عند الشعوب المستهدفة ومنها العالم العربي الإسلامي. وعوامل المناعة عندنا هي المبادئ الروحية الإسلامية والهوية الاستقلالية التي عبرت عنها الدولة العربية قديماً والنزوع لإعادة بناء الكيان العربي حديثاً. وبعبر الغرب عن هذا الصراع عن طريق مناهضة الإسلام والقومية العربية.

المنافع الاقتصادية والاتصال بالعالم ودخول العصر الحديث والإقبال على التقدم أمور هامة يجب الإقبال عليها بثقة ودمجها في عملية النهوض. يجب إدراك الفرق بين ذلك وما تؤدي إليه حركة العولمة في نهاية المطاف. وتلك مهمة فكرية وسياسية. ومطلوب من النخب العربية والسياسيين والناشطين في العمل العام تشخيص القضايا الجوهرية وتصويب الاتجاه نحوها بغض النظر عن الصعوبات والتناقضات.

ـ ٤ ـ

وإن كان لي الحديث عن تشخيص أولي لتلك القضايا فهي بنظري ما يلي:

أولاً، ازدهار المبادئ الروحية التي قامت عليها النهضة العربية الإسلامية واعتبارها الثابت في الدين واعتبار بعض التنظيمات الحياتية المنصوص عليها في الشريعة مما لا يتلاءم مع التطور قابلة للتغيير حسب مقتضيات الظروف.

ثانياً، إن قضية الهوية ليست لفظية معنوية بل هي أساس موضوعي للنهوض المستقل الذي يتجلى فيه الإبداع وخلق الحضارة. فالعالم الذي يتقدم مكون من وحدات هي الأمم ذات الشخصيات المستقلة وليس السوق الرأسمالية الواحدة. من هنا يكتسب النزوع إلى بناء كيان عربي مفصليته في قضية النهضة.

ثالثاً، إدراك العرب منذ البداية أن القوة المادية في الإطار العام الذي ينمو في داخله الرقي والتقدم الاجتماعي، لذلك جعلوه نقطة التصويب في جميع المراحل. والعولمة هي الأسلوب الجديد لنفس الغرض القديم الذي يتناسب مع ظروف ما بعد الحرب الباردة.

والنهضة العربية الإسلامية لا تتاح لها الفرصة إلا في إطار مجتمع تتوفر فيه القوة المادية أي التنمية الحقيقية وقوة الدفاع عن النفس وليس غير الكيان العربي والدولة المدنية ما يحقق ذلك.

النخب المثقفة والسياسيون والناشطون في العمل العام بإمكانهم ـ لا بل مطلوب منهم ـ أن يتجاوزوا تعقيدات الواقع ويستوعبوا التناقضات ويقاوموا التأثير الثقافي القادم من الغرب والصعوبات المحلية وأن يصوبوا الفكر والعمل نحو هدف عام هو بناء نهضة عربية ـ إسلامية أساسها روحي هو الإسلام وأخلاقه وتكوين مجتمع يعيش في ظل دولة مدنية عصرية تقدم للحضارة الإنسانية مساهمة هامة كما فعلت في الماضي.

في الواقع العربي الراهن معوقات عن إفرازات مرحلة التخلف وتراجع تأثير المبادئ الروحية تنعكس بما نشهده من ظواهر سلبية كالفهم الذاتي لقضية الحكم والقول بتطبيق الشريعة والعنف التكفيري ثم النزاع بين الحركة الإسلامية والحركة القومية.

واجب النخب والسياسيين والناشطين هو القيادة والتصويب نحو المبادئ الروحية ونحو قضية الأمة والوطن ونحو التآلف السياسي ونحو الانفتاح على التطور في العالم. في إطار الدولة المدنية القومية يزدهر الإسلام وتنتعش روحه الأصيلة وليس في وضع الفرقة وتطبيق الشريعة والانغلاق على العالم.

يخطئ من يظن أن العولمة تعكس اتجاه الغرب للخروج من الخصوصية إلى العالمية بل هي مسار جديد يتلاءم مع ظرف جديد لتحقيق نفس الهدف القديم. إننا المجتمع العربي الإسلامي عندما نستلهم حكمة التاريخ ونقيم حاضرنا نجد من دون لبس أن القوة في إطار المبادئ الأخلاقية فضيلة. المؤثرون في مجتمعنا مدعوون إلى تشكيل الرأي العام على هذا الأساس وما عدا ذلك فللاطلاع.

الفصل الخامس

نظـرات

١ ــ الإنسـان والتقـدّم(*)

ـ ١ ـ

تواجه العلوم الاجتماعية صعوبة في البحث ناتجة عن كون السببية متصلة، الأمر الذي يجعل عملية التحليل معقدة صعبة الاستعمال كأداة لتكوين المعرفة؛ فمن المعروف عن الأوضاع الاجتماعية أن العوامل المتفاعلة بها متقابلة بالتأثير. والنتائج تختلط بالأسباب ما يجعل الوصول إلى معرفة صحيحة عن الظاهرة المدروسة صعباً. ومصدر هذه الصعوبة هو أن موضوع البحث هو الإنسان نفسه، والإنسان كائن معقد يصعب ضبط سلوكه بقانون معين.

وتتوضح هذه الصعوبة في السببية عندما نحاول بحث قضية التطور الاجتماعي التي هي موضوع هذه المقالة. السؤال المركزي هو كيف نفسر التطور الاجتماعي؟ في التاريخ اندفاعات حضارية معروفة، فما هو تعليل ظهورها، في حين بقيت أجزاء أخرى من العالم متخلفة؟ في العالم اليوم تفاوت كبير في التقدّم الاقتصادي، فكيف نستطيع تفسيره، ولماذا حدثت النهضات في بعض الأقطار ولم تحدث في أقطار أخرى؟ المجتمع العربي الحاضر متخلف بشكل عام، فكيف يمكننا أن نحدث نهضة شاملة فيه؟

نحن نعرف بشكل بدائي أن في التطور الاجتماعي عنصرين: الإنسان بِكُلّ قواه، والطبيعة كمادة تحيط به، وأن الإنسان يعيش ضمن أوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية وفكرية بينه وبينها علاقة ما، وأن مادة الطبيعة مترابطة بفعل قوانين معينة تنظمها وتعين العلاقة بينها، وأن بين الطبيعة كمادة منظمة بقوانين

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الآداب**، السنة ٦، العددان ٩ ـ ١٠ (١٩٥٨)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

وبين الإنسان ضمن مجتمعه ومحيطه، علاقة ما، ومن مجموع هذه العلاقات تنتج أوضاع معينة تقرر المرحلة الحضارية للإنسان بصورة عامة، أي أن درجة التقدّم ونوعيته تتوقف على نوعية هذه العلاقات. ولكن كلّ هذه المعرفة عامة إلى درجة لا يمكن أن يستخلص منها حكماً مفيداً عن قضية التطور، إذ لا بدّ من اعتماد التخصيص وتحديد العوامل الداخلة في الموضوع والعلاقات القائمة بينها، أي تحليل القضية إلى عناصرها الأولية، وتوضيح طريقة تفاعلها من خلال التشابك والتقابل في التأثير.

هذا هو موضوع البحث: محاولة إيجاد تفسير للتطور الاجتماعي بصورة عامة، والوصول عن طريق ذلك إلى تفسير التطور في المجتمع العربي.

ـ ٢ ـ

كخطوة أولى في التحليل يمكننا أن نفصل القوى المتفاعلة في التطور إلى ثلاثة عناصر: الفرد، المجتمع، الطبيعة، هذا التقسيم كيفي اخترناه لا لشيء إلا لأنه يساعد على توضيح نقاط تهمنا في البحث.

أولاً، الإنسان كفرد يشكل بما لديه من فكر وقوى عقلية وجسمية وإرادة وحاجيات ورغبات وآمال تعمل كحوافز للنشاط، وحدة فاعلة ذات علاقة بما حولها. ويمكن أن نقول عن هذا الإنسان كفرد إنّه الإنسان بحالته الطبيعية، بصفاته وخصائصه الأولى، ليس به غير ما يعود له في الأصل، أي أنّه الإنسان بوضعه المجرد عن كلّ ما هو دخيل عليه من الخارج سواء أكان ذلك من المجتمع أم من الطبيعة، يجب الانتباه إلى أن هذا الإنسان لا يطابق الإنسان الحقيقي الموجود، لأن الإنسان بوضعه الموجود متفاعل مع قوى أخرى، لذا فإن صفاته وقواه تختلف عن الإنسان الذي لا يملك إلا ما يعود له، أي صفاته الأصيلة البدائية.

ثانياً، هناك الأوضاع الاجتماعية التي تشكل الإطار الذي يعيش بداخله الإنسان كفرد. والمقصود بالأوضاع الاجتماعية مجموعة النظم والقوانين والتقاليد والعادات والمؤسسات، وكل ما تفرضه العلاقات بين الناس وضرورات العيش في مجتمع ما. وأصل هذه الأوضاع محاولة الناس تنظيم العيش وتسييره ضمن ضوابط وقوانين. وتشكل هذه الأوضاع الناتجة عن تصرف الأفراد ونشاطهم قوة تنظيمية تؤثر في الفرد نفسه وتضع حدوداً لنشاطه.

و**ثالثاً**، هناك الطبيعة بكل ما فيها من قوى ومواد أولية وتفاعلات. كذلك

الطبيعة تتكون من مادة خام مرتبطة بقوانين معينة، فهي بمواردها وعوارضها وقواها، تشكل قوة تؤثر في الفرد والمجتمع وتترك أثراً في نوعية التطور.

هذه القوى الثلاث: الإنسان كفرد والمجتمع والطبيعة، تتفاعل ويؤثر بعضها في بعضها الآخر، وترتبط بدائرة مغلقة من التأثير والتقابل في التأثير. ومن ذلك ينتج التطور.

بين الإنسان كفرد والقوى المحيطة به الاجتماعية والطبيعية، تقابل في التأثير، فالإنسان هو الذي أقام المجتمعات في الأصل وصاغ النظم والقوانين وطور بالتدريج العادات والتقاليد وأقام المؤسسات. كلّ هذه التنظيمات الاجتماعية لا يمكن أن ترجع إلى غير الإنسان في مصدرها الأول. لو أخذنا أي جزء من الأوضاع الاجتماعية وحاولنا إرجاعه إلى أصله، لما وجدنا غير أنه من صنع الإنسان، بصرف النظر عن الدوافع والأساليب، ولا يمكن أن يكون من صنع أي شيء آخر. ولكن هذه الأوضاع الاجتماعية لا توجد إلا لتنظيم نشاط الإنسان، وهي بذلك لا يمكن إلا أن يكون لها أثر فيه. النظم والقوانين والمؤسسات تطبع الإنسان باتجاهها وتساهم في قولبة تفكيره ونشاطه. والبحوث الاستقرائية الحديثة في علم تطور الحضارات، قد أثبتت هذا التقابل بالتأثير بين الفرد والأوضاع الاجتماعية التي يعيش داخلها، وبين الإنسان والطبيعة تقابل في التأثير أيضاً؛ فأثر الإنسان في الطبيعة واضح بالمجهود العلمي المتواصل لتعديلها وتسخيرها لخدمته، وجهود الإنسان في النمو الاقتصادي قد غيرت شكل الطبيعة وتضاريس الأرض وتوزيع النباتات والحيوانات، وتغلبت على كثير من العقبات الطبيعية. ولكن من ناحية الأخرى، نجد أن للطبيعة أثراً واضحاً في الإنسان يتوضح بأثر الحرارة والرطوبة وتوزيع الأمطار في الزراعة مثلاً، وأثر كمية الموارد الطبيعية في درجة النمو الاقتصادي ونوعيته، وأثر المناخ في نشاط الإنسان وحتّى تركيبه الفسيولوجي.

هناك تقابل في التأثير بين هذه العوامل الثلاثة، أي أن السببية في التطور متصلة على هذا الصعيد من التحليل والفهم. وإذا ما جمعنا القوى الاجتماعية والطبيعية وأسمينا المجموع: الظروف، أصبح بالإمكان وضع المسألة على الصورة التالية: هناك الإنسان وهناك الظروف، كلّ منهما قوة متفاعلة مؤثرة في الأخرى، والتطور نتيجة تقابل هاتين القوتين ونوعية العلاقة القائمة بينهما. وبفحص وتحليل هذه العلاقة، نجد أن السببية المتصلة موجودة وواضحة.

ولكن ذلك لا يعني أن التطور الاجتماعي لا منطق له، أي لا أسس فكرية

يسير عليها، ولا يعني بالتالي أنّه من المستحيل أو العبث محاولة تكوين معرفة مفيدة عن طبيعته، أي إرجاعه إلى أسباب ونتائج.

والآن نحاول وضع فكرة أولية عن القوة المركزية في التطور، ونحاول تطويرها كلّما تقدّمنا في المناقشة.

يبدو أن الإنسان يحتل المركز الرئيس في عملية التطور؛ فهو الجهة الأولى التي تصدر منها قوة موجهة إلى الظروف المحيطة. قوة الإنسان إيجابية بمعنى أنّها تخلق أثراً جديداً ملموساً في الظروف لا ينحصر في الوقاية والتخفيف والتقليل. لقوة الإنسان أثر مباشر حقيقي، إضافة إلى مقدرته على اتقاء آثار الظروف المحيطة به أو تخفيف حدتها؛ ففي الاقتصاد مثلاً، كان من نتائج هذا الأثر الإيجابي تغير مفهوم الموارد من فيزيائي جامد إلى مرن متطور؛ فكمية الموارد الآن لا تعتمد على الكمية الفيزيائية للمادة الأولية فحسب، بل على العلم المطبق المنصب عليها، لا بل أصبح مفهوم الموارد اليوم أقرب إلى العلم المطبق منه إلى الفيزياء وطبقات الأرض، أي أن العامل البشري لا الطبيعي هو الذي أصبح يقرر كمية الموارد الاقتصادية. والأمثلة على أثر الإنسان الإيجابي في الطبيعة كثيرة ومتعددة وكلها توضح أن الإنسان هو القوة المركزية الكبرى في التطور ومنه تبدأ حلقة التأثير. ولكن هذا المبدأ يحتاج إلى بعض التطوير. الآن ننتقل إلى تحليل نشاط الإنسان بتقسيمه لمركباته الأساسية.

يمكننا أن نقسم نشاط الإنسان إلى قسمين: خاص وعام؛ فالنشاط الخاص هو ما يقوم به الإنسان عادة لمواجهة الظروف الجارية من يوم إلى آخر. إنه الفعاليات التي يقوم بها تجاه العوامل المحيطة به والمتعلّقة بالجوانب الاعتيادية في حياته ككسب العيش واتقاء العوارض الطبيعية والمشاكل والأزمات والعقد الاجتماعية، وتكون بمجموعها التفاعل مع تفاصيل الحياة اليومية. ومن صفات هذا النشاط أنه مشتق من الظروف المحيطة ومنسجم معها من حيث إنّه دائماً استجابة أو تكيف أو ردّ فعل لها؛ ففي الاقتصاد هناك البناء الاقتصادي العام بنظمه وقوانينه ومؤسساته وتقاليده وظروفه من حيث الموارد ودرجة استغلالها ومستوى الإنتاج وطريقة التوزيع والاستهلاك وغيرها، ما يكون بمجموعه ما يسمّى بالنظام الاقتصادي الراهن. والفرد الموجود ضمن هذا الإطار، يقوم بنشاط معين بحدود الإطار والأوضاع ويتصل بها لأنه ردّ فعل لها. هناك المنافسة بين الأفراد للحصول على أكبر ربح ممكن، أو بين البائعين للحصول على أعلى سعر ممكن وبين المشترين للحصول على أقلها، وسعي الفرد إلى تبديل عمله أو

استثماراته أو مهنته لزيادة دخله أو تحسين شروط عمله الأخرى، وكل محاولات زيادة الربح وتجنب الخسارة وما يتعلق بذلك من العمل لكسب العيش. كذلك العمل السياسي ضمن الوضع السياسي الراهن والنشاط الفكري بمستوى الأحوال المحيطة من حرية وحصانة وتقدير وتوافر الإمكانيات المادية، ووجود الرأي العام المثقف المقدر، والاجتماعي الصرف بقدر ما تسمح به التقاليد والعادات ومفاهيم الخطأ والصواب المتداولة بين الناس. كلّ هذا النشاط المتعلق بالأوضاع الراهنة والعاكس لضرورياتها والهادف إلى تكييف الإنسان لها قدر الإمكان، خاص وينصب على العلاقة العادية الظاهرة الممتدة من يوم إلى آخر بين الفرد وظروفه المحيطة به.

ويمكننا أن نقول إن المحرك لهذا النشاط هو المحافظة على الحياة بمفهومها الضيق المقتصر على المحافظة عل النفس والسعي إلى تحسين الشؤون الخاصة وتجنب كلّ ما من شأنه تهديدها. أي أن الإنسان بنشاطه اليومي الجاري مدفوع بالرغبة للمحافظة على النفس والحياة وكل ما يتضمنه ذلك من سعي وراء العيش وزيادة الرفاه وتحسين الحال وتجنب الأذى والمخاطر وتقليل الألم وزيادة السعادة قدر الإمكان وما إلى ذلك مما نسميه بالأمور الخاصة. وكون هذا النشاط يتعلق بالنفس، لا يعني أن ممارسته تكون فردية منعزلة عن الآخرين؛ فالفرد بعمله اليومي يدخل في علاقات اجتماعية عديدة وضمن منظمات، ويتشابك مع المجتمع بسلسلة من الالتزامات والمصالح والعلاقات المتقابلة.

كذلك لا يشترط أن يكون السعي إلى المصلحة الخاصة مباشراً حاداً، إذ قد يأتي ذلك خلال أعمال أخرى وبطريق متسلسل غير مباشر وغير واضح لأول وهلة؛ فنحن عندما نقول إن الحافز وراء هذا النشاط هو الصالح الخاص، نعني الذي يرقد في جذور الأعمال حتّى ولو لم يكن مباشراً أو ظاهراً ملموساً. وبمعنى آخر نحن نريد إيجاد تفسير نهائي لهذا النشاط، لا أن نعرف السببية المباشرة التي تربطه. وبحث العلاقات المتعددة القائمة بين أجزائه قد تظهر أسباباً يصعب القول إنها فردية خاصة مقصودة. كثير من الأعمال والتصرفات اليومية يقوم بها الفرد بفعل العادة والصدف والاعتبارات الاجتماعية والالتزامات نحو الغير والمجاملات. وكلها إذا ما أخذت بذاتها يصعب القول إن وراءها سعياً واعياً إلى المصلحة الخاصة. الخلاصة هي أن هذا الرأي يهدف إلى التعرف على الدوافع العميقة النهائية وراء مجموع التصرف اليومي بصورة عامة، وإلى أمد طويل من الزمن.

والآن ننتقل إلى مناقشة الأساس الأخلاقي لهذا النشاط. السؤال المطروح للبحث هو علام يدل هذا النشاط من الناحية الأخلاقية، وهل يدلّ على طبع شرير أصيل في الإنسان كما قال توماس هوبز (Thomas Hobbs)؟

وللمناقشة يمكننا أن نقسم هذا النشاط إلى ثلاثة أنواع بحسب علاقته بالجانب الأخلاقي. قلنا إن النشاط الخاص هذا يهدف أخيراً إلى المحافظة على استمرارية حياة الفرد، ولكنه في تحقيق ذلك يختلف في أثره على الآخرين، فهو إما أن يكون مفيداً للفرد وللآخرين معاً، أو أن يكون مفيداً للفرد ومحايداً بالنسبة إلى الآخرين.

النوع الأول، من النشاط ممكن ويمكن إيراد أدلة على وجوده؛ فالفرد الذي يستثمر ادخاراته في تأسيس مشروع صناعي مربح يقدم نفعاً لنفسه وللمجتمع في الوقت نفسه. كثير من المهن والأعمال إذا ما مورست بصورة طبيعية اعتيادية وبحسب ما تقتضيه أصولها يمكن أن تخدم الصالح العام والخاص معاً؛ في هذا الصنف من النشاط يتوافر الجانب الأخلاقي، أو على الأقل لا يوجد ما ينفيه.

النوع الثاني، من النشاط هو الذي يعود بالنفع على الذات ولا يؤثر في المجتمع لا سلباً ولا إيجاباً. صحيح أنه من الصعب تصور أعمال لا ترتبط بمصلحة المجموع، إذ لا بدّ أن يكون لها أثر ما ولو بشكل بعيد، ولكن لغرض المناقشة، سنترك الآثار البعيدة ونفترض وجود أعمال لا أثار اجتماعية مباشرة لها. هذه الأعمال الموجهة لخدمة الصالح الخاص أقل ما يمكن أن يقال عن أخلاقيتها هو أنها ليست منافية للصالح العام ولذلك تنتفي عنها اللاأخلاقية. وبجانب هذه الأخلاقية السلبية يمكننا أن نقول إنّها أخلاقية إيجابية ولكن بنطاق محدود جداً هو ذلك الفرد بالذات باعتباره جزءاً من المجموع. إذاً فهذه الأعمال أخلاقية بمعنى أنها لا تناقض مصلحة المجموع من جهة، وتخدم مصلحة جزء صغير منه من جهة أخرى.

النوع الثالث، من النشاط الفردي هو الذي يخدم الصالح الخاص ويضرّ الصالح العام. إنّه الحالة التي ينطلق منها الاختلاف الأساسي في الحكم على الطبيعة البشرية. والأمثلة على هذا النوع كثيرة؛ فقد يستطيع الفرد خدمة نفسه عن طريق خرق القانون والاعتداء على حقوق الآخرين وإلحاق الضرر بالمجتمع. والضرر بالمجتمع قد لا يكون مباشراً آنياً بل قد يكون غير مباشر وبالأمد الطويل وقد لا يأتي عن وعي وتصميم، بل نتيجة منساقة مع عمل معين؛ في الاقتصاد أمثلة كثيرة، منها: سعي مستأجر الأرض إلى الحصول على أكبر مردود منها خلال

فترة التعاقد حتّى ولو أدى ذلك إلى إرهاقها واستهلاك خصوبتها. ورغبة صائد السمك بإخراج أكبر كمية ممكنة من هذا المورد الحيواني الآن، ولو أدى ذلك إلى تقليل كميته في المستقبل أو إفناء جنسه نهائياً، ورغبة المزارعين في رفع أسعار محصولاتهم إلى أقصى ما يمكن، بصرف النظر عما يلحقه ذلك من ضرر في مستوى معيشة العمال وسكان المدن من الفقراء، وميل صاحب رأس المال إلى استثمار ماله في المشاريع التي تدر أكبر ربح مضمون حتّى ولو لم تكن تلك المشاريع من النوع الذي يحتاجه النمو الاقتصادي في مرحلته الحاضرة.

ولنأخذ مثلاً من نوع آخر هو اهتمام البعض بمصالحهم وانصرافهم إلى شؤونهم الخاصة في وقت تجتاز به البلاد محنة خطيرة تتطلب التضحية والعمل من كلّ فرد، وتحتاج أن يضحي الجميع بقسط من راحتهم وأموالهم وجهودهم وسعادتهم في سبيل إنقاذ مستقبل أجيالهم. في مثل هذه الحالة يكون الفرد ساعياً وراء مصلحته الآنية على حساب مصلحة المجموع في المستقبل. في كلّ هذه الحالات هناك تناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

ولتقييم هذا النوع من النشاط التفصيلي، يمكن تقديم ملاحظتين:

تتعلق الملاحظة **الأولى**، بقضية الدافع. والدافع، كما قلنا في بحث النشاط الخاص، هو المحافظة على الحياة. ويجب ألا ينظر إلى قضية المحافظة على الحياة على أنّها توفير الحد الأدنى من الضروريات اللازمة لبقائها، بل يجب أن تؤخذ بشكل أوسع وعام يصدر عن مجموع النشاط لا جزء معين منه، أي أننا عندما نقول إن المحافظة على الحياة هي الدافع وراء النشاط الخاص ـ بنوعه الثالث ـ نقصد استنتاجاً عاماً ولأمد طويل من الزمن، لا من خلال حادثة معينة أو حالة خاصة، أو مثل واحد أو بعض الأمثال القليلة. صحيح أنّه في كثير من حالات النشاط الخاص يعمل الإنسان لا للحصول على الحد الأدنى من الضروريات لبقاء حياته فحسب، بل للجمع والتكديس والزيادة التي لا يحتاجها للمحافظة على حياته. وأن الكثير من أعمال الشر والظلم وما هو مضر بمصلحة الآخرين دافعها الحقد والانتقام والسيطرة إذا ما اتخذنا نظرة قياسية تقارن مقدار الحاجة ومقدار ما يقوم به الإنسان لتأمين تلك الحاجة، وإذا ما حكمنا بطريق استقرائي خلال حوادث معينة بالذات وإلى أمد قصير.

صحيح أن في النشاط الخاص المناقض للمصلحة العامة الكثير من الزيادة فوق ما هو ضروري للمحافظة على الحياة، وأن بعضه غير مرتبط بهذا الدافع مباشرة، ولكننا في الوقت الذي نرى كلّ ذلك، لا يمكن أن نغفل أن الإنسان

الذي قد يكون مبالغاً ومخطئاً بالتقدير، وقد يكون دافعه المباشر القريب غير المحافظة على الحياة مثل الثأر والحقد وحب السيطرة وما شابه، ولكنه يقوم بِكُلّ ذلك بدافع رئيس عام هو المحافظة على حياته وتحصينها ضدّ الأخطار ورفع مستواها. وكونه في هذه العملية يبالغ ويخطئ وينحرف وينفعل لا يغير من الجوهر الأساسي للدافع.

الملاحظة **الثانية**، هي أن الإنسان المدفوع للمحافظة على حياته والذي يقوم بنشاط ضار للمجتمع، لا يقوم بذلك وسط فراغ بل بتفاعل مع الإطار الاجتماعي العام، مع النظم والأوضاع الراهنة من سياسية واجتماعية واقتصادية، هذه الأوضاع بمجموعها تكوّن جهازاً يحدد بصورة عامة نشاط الأفراد ويقولب أعمالهم. لذلك فنوعية هذا الجهاز الاجتماعي لا بدّ وأن تكون ذات علاقة وثيقة بنوعية النشاط الخاص للفرد؛ فالجهاز السليم المتماسك المؤسس على مبادئ من خدمة المجموع بشكل نيّر متمدن، يؤثر في النشاط الخاص للفرد بناحيتين. فهو من جهة لا يسمح للفرد بالقيام بنشاط يضرّ الصالح العام ويوجد له طرقاً أخرى لتحقيق المصلحة الخاصة دونما ضرر بالمصلحة العامة، أي أنه يعمل على تنظيم النشاط الخاص وقولبته بالشكل الذي يؤدي إلى خدمة الصالح الخاص والعام في الوقت نفسه. والجهاز الاجتماعي السليم يعمل على تعويد الفرد على خدمة نفسه بطرق سليمة، كأن يعوّده على التضحية بالمصلحة الخاصة الحاضرة في سبيل خدمة المجموع والذي يؤدي في النهاية وبالأمد الطويل إلى خدمه مصلحته، ومن جهة أخرى يعمل الجهاز الاجتماعي السليم على تغيير عقلية الفرد نفسه وقولبة طبعه بشكل يلائم المصلحة العامة، أي تطوير موقف وذهنية تخدم الصالح العام ولا يصدر عنها ما هو نقيض ذلك؛ فالتربية والتعليم والجمعيات والفكر والثقافة ومظاهر الحياة الأخرى ونشاط المؤسسات مثل الحكومة والدين والعائلة والتقاليد والعادات والمنظمات الكبيرة، كلها يمكن أن تنمي عقلية الشعب وتطور سلوكه بشكل يخدم الصالح العام.

وبالعكس، فإن الجهاز الاجتماعي الفاسد المتأخر، يعمل على تنمية الاتجاه المعكوس وتعميق النظرة المنفعية الضيقة في الفرد، وتوسيع التناقض بين تحقيق مصلحته ومصلحة المجموع وتطوير عقلية تدفع في اتجاه واحد هو النفع الخاص عن أي طريق. وعلى ذلك فإن النشاط الخاص يعتمد في أثره الاجتماعي على نوعية الجهاز الذي يدور ضمنه، لذا فهو بهذا المعنى مفروض لا طوعي؛ فالفرد في محاولته المحافظة على الحياة تأخذ أعماله طابعاً واتجاهاً منسجماً مع الأوضاع

الاجتماعية السائدة، ونوعية سلوكه تعكس تفاعله مع المحيط، والضرر الاجتماعي نتيجة منطقية لنوعية المحيط. الإنسان المعني بنشاطه الخاص من يوم إلى آخر والملتصق بالذات للمحافظة عليها، لا يُنتظر منه إلا أن يتكيف مع أوضاعه الاجتماعية، وإذا ما استعملنا التصنيف الذي شرحناه سابقاً نقول إن العامل أو القوة الثانية (المجتمع) تقرر العامل أو القوة الأولى (الفرد).

كذلك تبقى العلاقة بين النشاط الخاص والطبيعة (العامل أو القوة الثالثة) علاقة تكيّف يتضمن معنى الخضوع؛ فالفرد بنشاطه العادي وسعيه اليومي إلى العيش، لا يستطيع أن يغير من الطبيعة شيئاً مهماً، ولا يقدر أن يقولبها بحسب رغباته، بل يبقى يعمل ضمن النطاق الذي تبيحه الطبيعة بالمستوى العلمي الدارج الموجود، أي أننا إذا فرضنا مستوى علمياً وفنياً معيناً، فنشاط الإنسان الخاص يتكيّف بالنسبة إلى أحوال الطبيعة ويكون متناسباً معها؛ فالفلاح الذي يزرع الأرض في العراق من دون تصريف المياه مثلاً، تتناقص غلته على مرور الزمن بسبب تراكم الأملاح. وضعف الإنتاجية هذا يمثل سيطرة الطبيعة، فالنشاط الخاص لذلك الفلاح يعتبر خضوعاً لها وانسجاماً مع مقتضياتها وشروطها.

والآن يمكننا أن نستنتج مما مر من البحث ما يلي: للإنسان نشاط خاص دافعه العام المحافظة على الحياة، ونوعيته من حيث انسجامه أو تناقضه مع الصالح العام (أي أخلاقيته) تتوقف على الظروف المحيطة بذلك الإنسان الاجتماعية والطبيعية. وبصورة تخصيصية أكثر، يمكننا أن نقول إن الأوضاع الاجتماعية هي التي تقرر بشكل أساسي نوعية نشاط الفرد. وعلى ذلك فإن سلوك الفرد بهذا المجال مفروض من الخارج وليس اختيارياً يصدر من الداخل.

ـ ٣ ـ

لكن نشاط الإنسان لا ينحصر بالخاص العادي، فهناك العمل التوجيهي العام في التطور يقوم به الإنسان بين آونة وأخرى في التاريخ. وسنطلق على هذا النوع اسم النشاط التوجيهي. وسنتناول الآن بحث مضمونه.

من خصائص هذا النشاط أنّه يتناول المحيط بشكل عام، أي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يجري ضمنها النشاط الخاص، وهو يحدد لا كيفية التفاعل مع الظروف المحيطة بل نوعيتها. موضوع هذا النشاط هو النظم السياسية والاقتصادية القائمة والبناء الاجتماعي والتقاليد والعادات والمؤسسات الفكرية والدينية والمستوى العلمي والفني العام، لا الظواهر الجزئية الناتجة عن

سعي الفرد اليومي إلى المحافظة على الحياة. ومن صفاته أنّه يأخذ شكل تغيرات حادة في مجرى التاريخ بعكس النشاط الخاص الذي هو تفاعل مستمر مع الظروف متقارب الوتيرة. والنشاط التوجيهي يتمثل بانبثاقات عميقة الأثر وواسعة النطاق تقطع الجريان الهادئ للتطور الاجتماعي. صحيح أن بذور الانبثاق تكمن في ذلك الجريان الهادئ الذي يسبقه، وأن القوى المحركة تتراكم وتتجمع تدريجياً خلال مدّة طويلة سابقة. ولكن التغيير الواسع النطاق يأخذ شكلاً حاداً بارزاً في خطّ التطور الاجتماعي يمكن تمييزه بسهولة.

ومن خصائص هذا النشاط أيضاً أن الانبثاقات الكبرى هذه تفصلها فترات زمنية طويلة نسبياً، أي أنها لا تحدث بين يوم وآخر، أو بين شهر وآخر، أو بين سنة وأخرى، بل غالباً ما تحدث خلال فترات طويلة الأمد. لذلك فإن حوادث هذا النشاط البشري في التاريخ قليلة نسبياً.

ومن أهم ما يتميز به النشاط التوجيهي أنه صادر عن إرادة الإنسان ويمثل نزعته للسيطرة على الظروف. والدافع العميق لذلك أخلاقي مصدره نزعة الخير في الإنسان التي هي جزء من إرادة الحق المطلق المجرد في الكون. يعيش الإنسان ضمن ظروف اجتماعية وطبيعية قررها هو، تمثل درجة تنبه إرادة الخير فيه. وبمرور الزمن تزداد تلك الإرادة إفصاحاً عن نفسها ويقظة عن ذاتها، فتتحرك ويبدأ التناقض بين متطلباتها الجديدة والأوضاع الاجتماعية والطبيعية الراهنة، ويظهر بالتدريج الفارق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون والذي يعني جمود وتخلف الأوضاع الراهنة. وبتحرّك إرادة الخير في الإنسان، يبدأ القلق والشك بالقيم والأوضاع الدارجة، وبتوضيح التخلف والانحطاط تدريجياً يزداد القلق والشك. عندها يبدأ الإنسان بمحاولة الخروج من الظروف وتغييرها إلى وضع جديد لا ينسجم معها، فتصده وتمنعه وتلحق الضرر به، بل تحطمه أحياناً، أي أنها تبقى مصرّة على مقاومة التجديد والاستمرار بما هو موجود.

وبهذه العملية يتولد التذمر والمقاومة والمناوشات، وبالتدريج تتراكم القوى الجديدة وتتجمع وسط نصر وفشل وبناء وتهديم وأمل ويأس، حتى تتقوى وتتماسك وتبدأ الأوضاع الفاسدة المتخلفة بالانحلال والتفسخ التدريجي. عندها تحدث الانبثاقة ويجري التغيير العميق وتظهر القوة الجديدة، فتضع أسساً جديدة للحياة وتنظم علاقة الفرد بالمجتمع وبالطبيعة من جديد، فيزداد الانسجام بين النشاط الخاص ومصلحة المجموع، أي بين الصالح الخاص والصالح العام، وتزداد سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة فتقل قسوتها وتحكّمها فيه. وبإتمام وضع

الأسس الجديد في سلوكه أولاً وبالتالي في تفكيره وعاداته، ويستمرّ المجتمع في وضعه الجديد حيث الانسجام بين اتجاه الفرد واتجاه المجتمع من جهة، وبين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة من جهة أخرى، فتتدفق الإمكانيات وتتفتح طاقات الإبداع والنمو، وتزدهر الحضارة ويعم الانسجام والاستقرار حتّى تستنفد المرحلة الجديدة ما بها من حيوية وإمكانية للتقدّم. وبينما الإطار الاجتماعي العام ثابت لا يتغير طيلة هذه الفترة، تزداد إرادة الخير تنبهاً ويقظة، فيبدأ التطلع إلى الأحسن والأكمل مما هو موجود وما تسمح به المرحلة الحاضرة.

وبذلك نغرس بذور الأزمة الجديدة، وينمو التناقض بين إرادة الحق المتقدمة، وبين الإطار الاجتماعي الثابت الجامد، فتبدأ الأوضاع باتخاذ صفة التخلف الذي يزداد بمرور الزمن بازدياد يقظة إرادة الحق، وتبدأ بالدفاع عن نفسها والاصطدام مع الروح الجديدة المتفتحة عند بعض الأفراد. وهكذا ينمو الصراع الاجتماعي من جديد. والجهاز الاجتماعي الذي أصبح متخلفاً الآن، يعكس أثره على الأفراد الذين يعيشون في ظله، فتبدأ عملية تكييف الفرد ـ عن طريق نشاطه الخاص ـ للأوضاع المتخلفة بسلوكه وتفكيره، وبذلك ينفد التخلف إلى أعماق المجتمع، ويمد جذوره في تفكير وعادات الناس، الأمر الذي يجعل عملية التجديد والنهضة أصعب. وبنمو الاختلاف والانشقاق وتجميع القوى والمناوشات والمعارك تحدث انبثاقة جديدة تقوم بتغيير جذري يقوم به قسم من الناس تنبهت بهم إرادة الحق قبل غيرهم، وعن طريق هذا النشاط التوجيهي يستطيع الإنسان تغيير أسس المجتمع والسيطرة على ظروفه من جديد.

من ذلك يتوضح أن النشاط التوجيهي طوعي صادر عن إرادة الإنسان؛ وأخلاقي تحرّكه إرادة الخير المستيقظة فيه. وليس به من الجبرية أكثر مما تقتضيه حتمية تحقيق إرادة الخير لنفسها في الكون خلال التاريخ؛ فالتقدّم الحضاري العام للبشرية محتم، ولكن الشكل الذي يتحقق به ذلك طوعي يصوغه الفكر. الإنسان لا يختار أن يكون نزاعاً إلى الخير تواقاً إلى الحق محباً للتقدّم، وليس من معنى الحرية أن يختار ذلك، لأن الحرية الحقيقية لا تتوافر بشذوذ الإنسان، بل بانسجامه مع حقيقة الكون وجوهرها. ومهما يكن من أمر الحرية في هذا المجال يبقى الإنسان حراً في اختيار شكل المجتمع الذي تتحقق به إرادة الحق.

في مجال النشاط التوجيهي تنعكس السببية، فالإنسان قوة مسببة، والأوضاع الاجتماعية والطبيعية قوى متكيفة.

ناقشنا في ما مر، النشاط الخاص والنشاط التوجيهي العام ووصفنا نوعية

السببية في كلّ منهما. بقي علينا مناقشة العلاقة بين الاثنين، لكي نخلص بنتيجة عن السببية في التطور الاجتماعي بصورة عامة.

قلنا إن النشاط الخاص هو ذلك الذي يتكيف به الإنسان بسلوكه وتفكيره للإطار الاجتماعي العام الذي يعيش ضمنه. ولكننا وضحنا كذلك بأن للإنسان نشاطاً توجيهياً يغير به الإطار الاجتماعي نفسه بين فترة وأخرى من التاريخ، وعندها يبدأ الإنسان بتكييف سلوكه وتفكيره بشكل جديد يلائم الأوضاع الجديدة، من ذلك يتوضح أن النشاط التوجيهي يحتل المركز الأساسي في التطور الاجتماعي لأنه عملية تجديد عميقة واسعة النطاق يقوم بها الإنسان نفسه بين آونة وأخرى. وبالرغم من أنه وبعد أن يقوم بذلك، يصبح تحت تأثير ما صنعه لفترة من الزمن، إلا أنه أثبت بمرور التاريخ قدرته على التحرر ثانية وتبديل نظمه وقوانينه وأوضاعه كلية. صحيح أن الإنسان في تطوره يتراوح بين خضوع للظروف مرة، وسيطرة عليها أخرى، إلا أن هذا الازدواج ليس من النوع الذي يجعل السببية تحتمل الاتجاهين.

بين النشاطين الخاص والتوجيهي، اتحاد جوهري وإن اختلفا في التعبير. الحقيقة الأصيلة في الحياة هي نزعة الحق (المتمثلة بحب المحافظة على الحياة وشروط استمرارها وتحسينها) ولكن الإنسان قد يسلك في تحقيق ذلك طرقاً مختلفة، تارة عن طريق تغيير أسس المجتمع الراهنة، وتارة أخرى بالتكيّف معها. ولكن لاختياره مغزى يوضح الاتحاد في الجوهر. إنّه يريد المحافظة على الحياة وتحسينها، ولكنه في الأمد القصير يهتم بحياته العادية من يوم إلى يوم، وعندما يكون خلية في بناء اجتماعي مختلف، لا يستطيع أن يقوم بذلك عن طريق تغيير المجتمع ككل، بل يضطر إلى الرجوع إلى نفسه والارتداد نحو ذاته والاهتمام بالمحافظة عليها عن طريق الالتئام والتكيّف مع المحيط. والأفراد يختلفون في ما بينهم ومن وقت إلى آخر بمقدار رجوعهم إلى أنفسهم وارتدادهم من العام إلى الخاص من مصلحة الجماعة إلى مصلحة الذات؛ فبعضهم تكون رجعته قوية وتكيّفه شديداً إلى درجة تضعه في مكان معاكس لمصلحة المجموع، وبعضهم يحاول الاعتدال وهكذا. إذاً، الجوهر واحد وإن اختلفت المسالك؛ في النشاط الخاص يحاول الإنسان المحافظة على الحياة ولكن بنطاق ضيق محدود قد لا يتعدى نفسه. وفي النشاط التوجيهي يحاول ذلك على نطاق واسع عام يشمل الأمة أو حتّى الجنس البشري. القوة الأصيلة في التطور هي إرادة الخير، ما يقوم به الإنسان لتجديد الحضارة كلّما تحجرت أسسها وتخلف البناء الاجتماعي.

هذا النشاط لا يمكن أن يحدث من يوم إلى يوم ولا يناسب تفاصيل العيش الخاص لفرد أو عدة أفراد، بل هو عملية طويلة الأمد عميقة الأثر واسعة النطاق تشمل المجتمع كلّه. إنّها القوة الإيجابية الوحيدة، في حين أن الظروف، أي الأوضاع الاجتماعية، قوة سلبية تفرض على الإنسان التكيّف مع تأثيرها في سلوكه وتفكيره. إنّها تعمل كعائق وكصعوبة بوجه النزعة للمحافظة على الحياة وتحسينها التي هي الدافع وراء كلّ نشاط الإنسان الخاص والعام. من ذلك يمكننا أن نستنتج أن الإنسان هو القوة التي تخلق وتسيطر على التطور، جوهره الأصيل نزعة الخير، هذا هو اتجاه السببية في التطور الاجتماعي.

والآن لا بأس من إعطاء بعض الملاحظات عن بعض المدارس الفكرية المعنية بقضية التطور؛ فالاقتصاديون الكلاسيكيون (آدم سميث (Adam Smith) وجيريمي بنثام (Jeremy Bentham) مثلاً) قد قصروا نشاط الإنسان على الخاص وأعطوا حكماً على التطور الاجتماعي. هناك الطبيعة البشرية الثابتة القوانين، وهي أن الإنسان فردي يعمل لنفع ذاته، وعاقل يحاول دائماً زيادة السعادة وتقليل الألم إلى أقصى ما يستطيع، وبفعل المنافسة يتحقق التوازن الاقتصادي وتصل الكفاءة حدها الأقصى. والمجتمع ينمو كما تنمو الشجرة بشكل تدريجي طبيعي، فيزداد عدد السكان ويزداد الادخار وتكوين رأس المال، وهكذا يتصاعد النمو الاقتصادي ويزداد تقسيم العمل والإنتاج بشكل مستمر؛ وفي كلّ هذا التطور يتصرف الإنسان بحسب ما تقتضيه قوى السوق الخارجة عن سيطرته، وبفعل اليد الخفية يتطور المجتمع عن طريق تصرف الفرد، أي السعي وراء مصلحته الخاصة. إذاً، إن التطور عملية تسيّرها قوانين طبيعية تنبع من الطبيعة البشرية الثابتة، وليس بمقدور الإنسان تغيير ذلك. ولكن بجانب كلّ ذلك فإن التطور الاجتماعي يصدر عن الإنسان لأن أسس القانون الطبيعي تكمن في الطبيعة البشرية.

أما الفلسفة الماركسية فبالرغم من تأكيدها على ما يشبه النشاط التوجيهي الذي هو عندها الصراع الطبقي والسير الحتمي إلى التاريخ نحو هدف أصلح، إلا أنها قد أغفلت الاثنين معاً، وعزت التطور إلى قوة خارجة عن الإنسان هي حركة المادة، فليس للإنسان دور إرادي ذاتي في التطور، بل إرادته وفكره انعكاس لتطور الأوضاع المادية ـ عوامل الإنتاج ـ المحيطة به!

هناك بعض التقارب بين فكرة النشاط التوجيهي ونظرية جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter) المبنية على دور المنظم في التجديد والاختراع وتحسين الإنتاج. فقد أكد شومبيتر على دور الإنسان في تغيير المجرى الهادئ لاقتصاد المنافسة

الحرة الذي تصوره الكلاسيكية، وإحداث رجة عميقة في التوازن الاقتصادي؛ فالتطور الاقتصادي عنده ليس إلا حلقة متتابعة من التحسينات الكبرى التي يدخلها المنظمون والتي تعيد تنظيم الاقتصاد من جديد، حتّى إذا ما هضمت وتمثلت، ظهر تحسين جديد بشكل انقلاب في طرق ووسائل الإنتاج.. إلخ. وبذلك أعطى للإنسان دوراً إرادياً ذاتياً في عملية التطور الاقتصادي. ولكن هذه النظرية على الرغم من كلّ هذا التقارب بينها وبين فكرة النشاط التوجيهي، تبقى مقتصرة على تفسير النمو الاقتصادي فحسب، ومحصورة في نشاط الفرد المنظم. أي أنها لم تتعرض للعمل الجماعي. كذلك لم تكن نظرية شومبيتر مرتبطة بمبدأ خلقي يشدها إلى حقيقة الكون كما هو الحال في ارتباط النشاط التوجيهي بنزعة الحق المطلقة.

ـ ٤ ـ

تمّ لنا الآن توضيح الخصائص الأساسية للتطور الاجتماعي بشكل عام، وسنحاول في الجزء التالي من المناقشة استعمال ذلك في تفسير التطور في المجتمع العربي الحاضر.

يتصف المجتمع العربي الحاضر بأنه متأخر يعمّه الفساد والانحراف؛ فهو فاقد لوحدته السياسية، وحريته في الداخل والخارج غير تامة بعد، واقتصاده متخلف تسوده الفوضى في التنظيم والتوزيع، أي أن الإطار الاجتماعي العام متخلف متناقض مع ما يجب أن يكون. ولكن مشكلة التخلف لا تنحصر في الإطار الاجتماعي العام، بل تجاوزته إلى الفرد نفسه؛ الفرد العربي، بنشاطه الخاص قد بدأ بالتفاعل مع الإطار الاجتماعي والتكّف معه، فنمت فيه عقلية وسلوك وعادات منسجمة مع فساد ذلك الإطار، وبالتدريج بدأ التقارب بين الإطار والمحتوى وبين النظام والفرد يزداد. وبذلك تسرب الفساد إلى الفرد نفسه، أي أن المشكلة أصبحت اجتماعية وفردية في الوقت نفسه، لأنها تشمل الأوضاع الاجتماعية العامة والأفراد أنفسهم. والمغزى المهم لذلك هو أن المشكلة أصبحت أعمق وحلها أصعب، وأن هذه الصعوبة تزداد بمرور الوقت. ولنأخذ مثلاً وضع التجزئة الحاضر في الوطن العربي.

نلاحظ أن هذا الوضع قد أخذ بالتجمد والتكلس بمرور الوقت وهو سائر في هذا السبيل إن لم يُغيّر بشكل جذري، فقد أخذ التفكير يألف الوضع ويتفاعل ويتكيّف معه. وظهرت حركات إقليمية وآراء تمثل التجاوب معه، وبدأ الفرد

الاعتيادي يتصرف ويفكر على أساس التجزئة. وقامت مصالح واعتبارات اقتصادية وسياسية مرتبطة بهذا الواقع تتبناه وتدافع عنه، وأصبح وضع التجزئة مستنداً إلى قواعد مصلحية في الحكم والنفوذ والمصالح، وتطورت معه بعض العادات والاعتبارات، وانعكس في الفكر والفن والتقاليد الشعبية، أي أنّه حدث شيء من التكيّف للفرد مع الإطار العام، عن طريق النشاط الخاص.

قلنا إن مشكلة التخلف في المجتمع العربي الحاضر لا تنحصر في الإطار الاجتماعي بل تتعداه إلى شخصية الفرد ذاتها. وذلك يعني أن المشكلة اجتماعية وفردية في الوقت نفسه. ولكن ماذا يترتب على هذا الحكم بعد أن وصلنا إلى تلك النتيجة عن السببية في التطور الاجتماعي؟ يتضمن هذا الحكم الأمرين التاليين:

أولاً، إن الحل يمكن أن يكون عن طريق إصلاح الفرد قبل إصلاح النظام، أي أنّه يجب أن يستهدف تغيير الإطار الاجتماعي العام الذي يعيش ضمنه الأفراد عن طريق نشاط توجيهي يسيطر به الإنسان على الظروف العامة ويُغيّر أسس المجتمع.

و**ثانياً**، إن النشاط التوجيهي هذا يجب ألا يقتصر على ذلك، بل يتعداه إلى تغيير سلوك وتفكير الفرد نفسه. وبكلمات أخرى إن مهمة النهضة إحداث نظام صالح للمجتمع وتربية صالحة لأفراده. من ذلك يبدو أن القول بشعبية المشكلة لا يتضمن تحديداً في موضع حلها، بل إلى نوعية الإجراءات الواجب اتخاذها بعد إحداث التغير في الإطار الاجتماعي العام. ولنناقش هذه النقاط بشيء من التفصيل.

هناك ميل عند الرأي العام وحتّى عند بعض المثقفين إلى إغفال جانب الفرد في تحديد مشكلة المجتمع العربي، وحصرها في فساد وتخلف النظم والقوانين والأوضاع العامة التي تشكل إطار المجتمع. ويبدو أن مرد ذلك إلى عاملين، هما الضعف الفكري العام الذي سبب هذا الانحياز إلى جانب واحد لا لشيء إلا لأنه واضح ملموس لا يحتاج إلى تعمق وإمعان، إذ من صفات الفكر الضعيف أنّه لا يستطيع الغوص في مضاعفات المشكلة والتعرف على أوجهها المتعددة ومتشابكاتها والنفود إلى جوانبها العميقة الخفية، بل يقتصر على الظاهر منها الذي يقع تحت سيطرة الحواس الاعتيادية. وبجانب ذلك هناك ميل خفي للتخلص من المسؤولية وخوف من مجابهة الحقيقة، يدفع إلى وضع اللوم كلياً على الأوضاع العامة التي تدعى الظروف مثل الاستعمار والإقطاع. هذه النظرة المنحازة في تشخيص الداء هي نتائج ضعف الجيل الحاضر وخوفه من مصارحة نفسه بحقيقة الواقع ليتسنى له

وضع الحل الصحيح. الجيل الحاضر لا يريد أن يعترف بأن الفرد نفسه قد وصل إليه الفساد والتخلف، فانحرف خلقه وضعفت شخصيته، فأصبح سلوكه ودوافعه وتفكيره منسجمين مع الواقع الفاسد. وإزاء هذا الغموض في تحديد المشكلة، أصبح من الصعب على الفرد العامي أن يتصور أنه بسلوكه وتفكيره الحاضر مساهم بالتخلف والفساد ومساعد له، وأنه بذلك سيصبح معرقلاً للتقدّم إذا ما حدث تغير فجائي بالنظام القائم.

ولكن الاعتراف بتسرب الفساد إلى شخصية الفرد لا يعني تحديداً للحل؛ فإصلاح الفرد بنشاطه الخاص واقع تحت تأثير الإطار الاجتماعي ومسيّر به إلى حد بعيد. وإصلاح الفرد صعب، إن لم يكن غير ممكن، إذا بقي الإطار العام كما هو. هذا هو سرّ ضعف أثر الوعظ والنصح والإرشاد والدعوات التي تخاطب الفرد وتحثه إلى تعديل سلوكه. وتتجسد هذه الفكرة في ظاهرة الصعوبة التي يجابهها البيت والمؤسسات الدينية في التربية وتقويم الأخلاق. إذ إنَّ التربية البيتية والوعظ الديني يبتلعهما المحيط الفاسد الذي يعيش فيه الفرد، وتطغى عليهما الآثار المعكوسة التي يفرضها الإطار المتخلف للمجتمع، وبذلك يتضح خطأ الرأي الذي يردد أحياناً أن مشكلة المجتمع تحل إذا ما أصلح كلّ منا نفسه وقام بواجبه خير قيام.

إذاً، إن حل مشكلة المجتمع العربي يحتاج إلى عمل توجيهي عام يصدر عن صميم إرادة الأمة الحقيقية ليتغلب على الظروف الفاسدة، إنّه عمل غير منسجم مع الظروف الموجودة بل منفصل عنها، مصدره وأساسه إرادة الخير المتحركة في الأمة، لا قيم الواقع الفاسد.

وقوة هذه الإرادة المتفتحة في بعض الأفراد تحتاج إلى تجميع وتنظيم وبلورة مستمرة تحيلها من قطع متناثرة إلى كتلة متراصة منسجمة مترابطة عضوياً بعضها ببعضها الآخر، تبقى تعمل على هز أعماق الوجدان في الأفراد الآخرين وتقاوم الفساد والتأخر حتّى تستطيع تحريك العجلة وإحداث تغيير أساسي في إطار المجتمع. وبكلمات أخرى يحتاج الحل إلى عمل جماعي منظم.

لكن هذا العمل التوجيهي يجب ألا يقتصر على تغيير إطار المجتمع، بل إن يتعداه إلى محاولة إحداث تغيير في الأفراد أنفسهم ليتم الانسجام. وكنا قد أوضحنا أن النشاط الخاص للأفراد يعتمد على نوعية الإطار الاجتماعي، وأن الفرد في نشاطه الخاص يتكيّف مع نوعية الأوضاع العامة الراهنة، ولكن ذلك يجب ألا يستنتج منه أنه بمجرد تغيير الإطار الاجتماعي والمؤسسات ستبدأ عملية

تفاعل جديدة بين الفرد والإطار يتكيّف بها الفرد مع الأوضاع الجديدة، وبذلك يصلح سلوكه وتفكيره بشكل طبيعي هادئ؛ فالمحافظة على التغيير في الإطار الاجتماعي تعتمد على مدى النجاح في تغيير النشاط الخاص للأفراد. وهذه مهمة واجهت الكثير من التغييرات السياسية الكبرى في التاريخ، إذ لوحظ أن نجاحها في المرحلة الأولى يعقبه عادة دور صراع مع التخلف الداخلي تبدأ به العقلية الرجعية ورواسب الفساد في الأفراد بالارتداد على الوضع الجديد، كما هو واقع الآن فعلاً إزاء الاتجاه القومي المتحرر في الوطن العربي. وقد أدى هذا الميل إلى الردة، إلى فشل بعض الثورات التي لم يستطع القائمون بها رؤية المدى الحقيقي للتغير الذي يجب أن يقوموا به عندما قصروه على إحداث التغيير في الإطار فقط، أي مجرد تمهيد الطريق.

إذاً، إن قضية النهضة لا تنحصر في تغيير الإطار الاجتماعي وحده، بل تتعداه إلى مفهوم أعمق يتضمن تربية مستمرة شاملة للشعب تستهدف اقتلاع الرواسب والانحرافات في التفكير والسلوك، وتنمية شخصية جديدة للفرد. ويبرز في هذا المجال دور التعليم الرئيس في عملية التطور. كذلك توضح هذه النقطة أن دور الدولة ليس سلبياً ينحصر في تهيئة جو ملائم صديق للنشاط الفردي كما يقول آدم سميث، بل هو إيجابي يساعد على النهضة عن طريق تغيير النشاط الفردي نفسه. هذا هو الأساس الفكري للمفهوم الاشتراكي للدولة. ولكن هذا التغير لا يمكن المحافظة عليه وتثبيته والارتقاء منه لما هو أوسع وأكثر، إلا إذا أخذت الثورة اتجاهاً انقلابياً، وركزت جهودها على تحقيق تغير عميق في أوضاع الشعب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتبديل في شخصية الفرد ذاتها، لتجعل نشاطه الخاص منسجماً مع الصالح العام. ولتحقيق ذلك لا مناص من الأسلوب الثوري والمرحلة الانتقالية. أما إذا اقتصرت على التغيير في الإطار العام وأهملت التناقض الموجود بين النشاط الخاص للفرد وإطار المجتمع، فهناك خطر تحرّك الفساد الداخلي وارتداده عليها.

وبالمنطق نفسه نتوصل إلى ملاحظة مهمة في وضع كثير من أجزاء الوطن العربي، إذ لا يزال الإطار الاجتماعي العام متخلفاً في هذه الأجزاء، ويتفاوت التخلف من قطر إلى آخر، فهو في بعضها آخذ في التركز، بينما هو في دور الاضمحلال في البعض الآخر. الأقطار التي يسير التخلف فيها إلى التمركز معرضة إلى خطر يجب الالتفات إليه، ويكمن في تكيف الفرد التدريجي له؛ فالفرد الذي يعيش ضمن إطار اجتماعي متخلف منقاد بسلوكه الخاص للتفاعل معه والانسجام مع نوعيته، ويؤدي ذلك بدوره إلى عرقلة النهضة في ذلك القطر

وبالتالي في الأقطار الأخرى لما بينها من ترابط عضوي. وتوضح تطورات السياسة العربية ذلك بكثير من الجلاء. إن ذلك لا يعني تغير مجرى التطور الحتمي وإبعاد النهضة نهائياً عن ذلك القطر، لأن ذلك متناقض مع حقيقة الكون. ولكن هذا التفاؤل يجب ألا يؤخذ بشكلٍ مبسط سطحي، فالنهضة ليست عملية هادئة المجرى تسير بحسب خطّة حتمية بِكُلّ تفاصيلها. إن وراء النهضة العربية الحاضرة إرادة الحق في التاريخ، ولكن تنبه هذه الإرادة لا يجري بشكل ميكانيكي رياضي رتيب مستقل عن الظروف، بل هو عملية بشرية يؤدي الاختيار والتصميم والتنظيم دوراً مهماً فيها. وهي مرتبطة بالظروف بأخذ ورد وجذب ودفع. إن النهضة التي تكون قواها مشتتة وغير خاضعة لجهاز تنظيمي ينسقها ويعتصر كلّ ما بها من طاقة، والتي لا تتخذ دوراً إيجابياً في اكتشاف وتطوير قوى جديدة في حين أن الواقع الفاسد الذي تريد التغلب عليه متماسك القوى ودائب على تطوير قوى وأوضاع تساعده على البقاء، ومصمم على الدفاع بل الهجوم.

إن نهضة هذه خصائصها قد لا تستطيع تحقيق أهدافها في الوقت المناسب، إذ للزمن أهمية لا يمكن إغفالها. ولعل أحسن من عبر عن أهمية عامل الزمن هو كينز بقوله المعروف «في الأمد الطويل سنكون كلنا أمواتاً». إن الاطمئنان إلى حدوث النهضة ذات يوم من المستقبل في هذه الأجزاء من الوطن العربي لا يعني شيئاً إذا لم يكن لذلك المستقبل حدود وارتباط بالحاجات. والخلاصة هي أن تكاثف الفساد وازدياد التخلف، يسببان تأجيل النهضة الشاملة، وإن لهذا التأجيل أهمية لا يمكن إغفالها[1].

(١) يود الكاتب تقديم الشكر إلى الإخوان الذين ناقشوا هذه المقالة قبل نشرها وساعدوا بما قدموه من ملاحظات على تقويم بعض جوانبها.

٢ ــ الواقعية والفكر العربي المعاصر(*)

ـ ١ ـ

الهدف الرئيس لهذه المقالة هو وضع خطّ أساسي للنظرية القومية العربية هو الواقعية كمبدأ منهجي. وقد جرى توضيح ذلك بحسب التسلسل الفكري التالي:

١ ـ الفكرة الرئيسة الأولى تتعلق بنظرية المعرفة، وخلاصتها أن الفكر هو الوسيلة الوحيدة لتكوين المعرفة، بطريقيه العقل والإحساس، وأن المعرفة المكونة عن الكون ليست تامة لأنها غير مباشرة بل من خلال الأشكال التي يصنعها الفكر ويفرضها على الجوهر، وأن هذه المعرفة غير المباشرة هي غاية ما يستطيع الإنسان الوصول إليه. وذلك يعني أن النهضة العربية الحاضرة حتمية في حدوثها وطوعية في تحديد اتجاهها.

٢ ـ تنتج عملية التطور في التاريخ عن تغلب تدريجي لقوة الحق المطلق المجرد الصاعدة عن قوة الاضمحلال والفساد النازلة. وقوة الحق المطلق المجرد هذه هي الجوهر الذي لا يستطيع الفكر إدراكه إلا عن طريق الإشكال، وهي التي تحرّك النهضة العربية الحاضرة.

٣ ـ الفكر الذي تنحصر مهمته في تحديد اتجاه النهضة لا يستطيع أن يكون واقعياً إلا بالاعتماد على العوامل الإيجابية الداخلية في صياغة الأهداف وتقييم الأوضاع المتأخرة، وبذلك يتجنب الخيالية والانهزامية على السواء.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الآداب**، السنة ٥، العدد ٣ (١٩٥٧)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

٤ ـ وبضوء هذه النظرة الواقعية، يبرز الاتجاه الجديد في السياسة العربية كظاهرة طبيعية منسجمة مع التطور لأنها جزء من النهضة الحتمية الكبرى التي تنتظر المجتمع العربي. لذلك وجب التفاؤل في استقبالها والعمل على تقويتها.

يمكننا أن نعرّف الفكر، بشكل عام، بأنه وسيلة اكتساب المعرفة، وبكلمات أخرى أنّه أداة الوصول إلى حقيقة أي شيء من الأشياء. في السياسة والاقتصاد والكيمياء يحاول الإنسان عن طريق الفكر التوصل إلى معرفته عن الطبيعة والبشر بشكل تجزيئي مفصل، وهو بالتالي يحاول فهم معنى الكون ككل بضم تلك الأجزاء. والمعرفة تختلف بسهولة الوصول إليها، فهناك أمور يسيرة الإدراك لبساطتها ولتراكم المعرفة عنها خلال الأجيال، وهناك أمور معقدة متشابكة العناصر تحتاج إلى كثير من التأمل والتفكير المنظم. والفكر الذي هو عملية تكوين المعرفة يسلك طريقين مختلفين في تحقيق ذلك هما: الإحساس والعقل. وهنا لا بدّ من توضيح موجز لهاتين الكلمتين.

الإحساس هو الطريق اللاعقلي أو السابق للعقل. إنّه تلك المقدرة في الإنسان على الوصول إلى المعرفة عن طريق الشعور الذي يتطلب مستوى معيناً من الإرهاف والاستعداد النفسي، وبكلمة أخرى هو طريق الإلهام. الفرد الحاد الإحساس الذي بلغ درجة عالية من الاستعداد النفسي والتأمل والاندماج بموضوع تأمله، يستطيع أن يرى أحشاء الحوادث ويدرك حقائق الأشياء. عن طريق الإحساس يستطيع الفرد المهيأ أن يرى شكل المستقبل عن طريق الحاضر؛ فالتطور الاجتماعي ليس مجرد صدف عمياء بل تبدل منطقي في الحياة، أي أن له أسبابه ومراميه، يستطيع الفرد الممتاز أن يستشفه من خلال نسيج الحاضر، كما تستطيع الأبصار القوية رؤية طلائع النور خلال ظلام السحر. وما النبؤة إلا درجة عاليه من هذه المقدرة على إدراك حقيقة الكون والحياة، وما الوحي إلا الصورة المادية المجسدة لعملية الوصول إلى المعرفة عن هذا الطريق.

أما طريقة **العقل**، فأهم ما يميزها هو التنظيم في التفكير الذي يتضمن عمليات متعددة كجمع المعلومات الأولية وتنسيقها وتصنيفها، ثمّ إخضاعها للتحليل، ثمّ استنباط النتائج وجمعها لتكوين قانون أو نظرية. كذلك تتميز هذه الطريقة بالاختصاص، أي محاولة الوصول إلى حقائق الأشياء عن طريق الفهم التام المتسلسل للأجزاء بتقسيمها إلى مواضيع متعددة تدرس كلّ منها على انفراد. وباختصار ليس المقصود بطريقة العقل هنا غير النظرية التي هي جهاز للتحليل، أي لمعرفة نوع العلاقات القائمة بين العوامل المكونة للموضوع، ومعرفة نوع

العلاقات تعني: معرفة السبب والنتيجة، والسبب المهم والأهم، والنتيجة الأولى والنتيجة الثانوية، والعوامل الأصيلة والعوامل الدخيلة، والتفريق بين المؤثرات الإيجابية والمؤثرات النفسية، ومعرفة المقابلة في التأثير بين العوامل، وغير ذلك من العلاقات التي تتضمنها الظاهرة المطروحة للدرس. واختلاف النظريات في اعتماد بعضها على الاستقراء المباشر والبعض الآخر على الاستنتاج المنطقي لا يغير شيئاً من جوهرها المشترك، هو كونها أجهزة لاكتشاف نوعية العلاقات القائمة بين الظواهر. والنظرية، لذلك، جهاز مجرد ومستقل عن موضوع الدراسة؛ فنظريات الفلك لم تتكون إلا بانصباب النظرية كجهاز مجرد على مادة معينة للدرس هي الأجرام السماوية؛ ونظرية المنافسة الحرة ليست إلا نتيجة إخضاع العلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي للنظرية أو العلم النظري.

وبعد شرح طريقتي تكوين المعرفة على انفراد، لا بدّ من توضيح العلاقة بينهما. ليست العلاقة بين الإحساس والعقل علاقة منافسة، لأن أي واحد منهما لا يمكن استبداله بالآخر ولا أن يسدّ مسده؛ فلا مفاصلة ولا مقارنة تقييمية تصحّ في بحث العلاقة بينهما. العلاقة القائمة بينهما تكميلية وليست تفضيلية، أي أن الإحساس والعقل يكمل ولا ينافس أحدهما الآخر. عن طريق العقل يحاول الفكر تفسير ذلك الشعور وإبراز منطقه ودراسة تفاصيله بشكل منظم. كذلك الإحساس والعقل يعدل أحدهما الآخر؛ فالإحساس الذي يوفّر شعوراً ذاتياً عاماً باتجاه التطور، يضع الأسس الرئيسة لبناء النظرية ويحدد جوهرها. ولكن عملية تكوين النظرية بذاتها وما تنطوي عليه من استقراء للحقائق وجمع للمعلومات وإخضاعها للتمحيص والتنسيق والتحليل، قد تعدل بعض جوانب الصورة التي عكسها الإحساس. وهكذا سيكون التأثير المتبادل مساعداً على تنقية النظرية من الأخطاء.

الصفة الأخيرة، هي أن المعرفة عن طريق الإحساس غالباً ما تسبق المعرفة عن طريق العقل، الأمر الذي تدلّ عليه التغييرات الكبرى في التاريخ مثل الثورة الفرنسية، والانقلاب الصناعي، وظهور الإسلام.

بناء على هذا التحديد لمضمون الكلمات الثلاث: الفكر والإحساس والعقل، يتوضح لنا **أولاً** أن الفكر والعقل ليسا شيئاً واحداً كما هو متعارف عليه، لأن الفكر يشمل العقل ولكنه لا يساويه، و**ثانياً** أن الإحساس والعقل لا يناقضان بعضهما بل يتمم أحدهما الآخر. لذلك تفقد المقارنة التقليدية بين العقل والإحساس أو بين العلم والإيمان معناها. الفكر هو عملية تكوين المعرفة عن

طريق الإحساس بشكل شعوري عام، وعن طريق العقل الذي يصوغ نظرية لتفسير وتوضيح ذلك الشعور بشكل تفصيلي منظم. الإيمان والعلم شيئان مختلفان في طريقة الوصول للمعرفة فقط، ومتحدان في الجوهر وهو: تكوين المعرفة.

بذلك تنتهي هذه المقدمة التي كان غرضي منها أن أقول إن القومية العربية كحركة تاريخية قد اجتازت مرحلة المعرفة عن طريق الإحساس، أي مرحلة تفتح الوعي ويقظة الروح، وإنها اليوم بحاجة إلى دخول مرحلة العقل لتكوين نظرية تفصح عن الروح بتحليل الواقع العربي وتوضيح تفاصيل المجتمع الجديد ووسائل تحقيقه، أي أن تكون للقومية العربية نظرية.

ـ ٢ ـ

في هذه المقالة سنحاول وضع الأسس لخط واحد في نظرية القومية العربية هو واقعيتها. الواقعية كمبدأ منهجي تحتاج، أول ما تحتاج، إلى تحديد نظري. وأرى أن التحديد المطلوب لا يمكن إنجازه قبل تحليل ظاهرة النهضة العربية التي هي موضوع النظرية. فلنبدأ بالتحليل.

العنصر **الأول** في ظاهرة النهضة مثالي يعبّر عنه الحكم على الأوضاع الراهنة على أنّها باطل يجب تبديله بما هو حقّ؛ فالنهضة كعملية تبديل جذري في حياة المجتمع العربي يقف وراءها مبدأ خلقي يعطيها اتجاهاً وغرضاً، بدلاً من أن تكون حركة عمياء غرضها الحركة فحسب والتبديل الذي لا صفة له. نحن لو سألنا أياً من العاملين في حركة الإصلاح عن المبرر إلى تبديل الوضع الراهن، وصلنا في النهاية إلى جواب جوهره الرغبة في إزالة الهوة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون: كلّ الفئات السياسية أو أكثرها تبرر وجودها ـ إن هي سئلت عنه ـ بأنها تريد إحلال العدل محل الظلم، والحرية محل العبودية، والكرامة محل الذل والوحدة محل التجزئة، والاستقلال محل الاستعمار.. إلخ، من المتعاكسات التي تفترض وجود مثل أعلى وهدف سام بينه وبين الوجود فرق يجب أن يزول، والنزعة للحق التي تحرّك النهضة عندنا ليست في مصدرها غير جزء من كلّ عام وواسع يشمل الكون هو الحق المطلق المجرد.

ويمكننا أن نعرّف الحق المطلق بأنه القوة التي تسري في الكون باتجاه صاعد للإصلاح والتعمير والرُقيّ والتجميل والتنظيم، يعاكس التيار النازل للإفساد والتهديم والانحراف والتدهور والتشويه والفوضى. هذه القوة، الخيّرة، مطلقة، بمعنى أنّها شاملة وأزلية لا تخضع لمنطق السبب والنتيجة بذاتها، أي أنها ليست

نتاج قوة أخرى. وهي مجردة، بمعنى أنّها عنصر واحد متماثل، عندما يملك القوالب يتحول إلى عدل وحرية ومساواة. وغيرها من مفردات ما نطلق عليه اسم المُثُل العليا.

الفكر بطريقيه، الإحساس والعقل، لا يستطيع معرفة هذا العنصر بذاته، أي أننا لا نستطيع إثبات وجوده، وإن كنا نعرف عنه شيئاً فذلك خلال الأشكال التي يتخذها. ومعرفة كهذه ليست مباشرة ولا تامة لأنها ليست عن كنه الشيء بل خلال الأشكال التي يتقمصها الشيء. نحن إن فحصنا الحياة لا نستطيع أن نجد الحق المطلق المجرد بل ما يدلّ عليه.

أينما التفتنا في الكون وجدنا ظواهر طبيعية واجتماعية تكوّن بمجموعها قوة مساعدة. أشعة الشمس تقتل الجراثيم وتزيل العفونة وتساعد النبات على النمو والتغذي، ومعدة الجمل وأقدامه تتكيف مع ظروف الصحراء، والسمكة تكيّف جهاز التنفس فيها لتستطيع العيش في الماء، والشجر في المناطق الباردة يحمل أوراقاً إبرية تقاوم الصقيع. والريح تحمل مواد اللقاح من نبتة إلى أخرى ليتم الاتحاد، ودم الإنسان يحوي كريات بيضاء تقاوم الجراثيم الداخلة للجسم، والجهاز الهضمي مزوّد بغدد تفرز مواد تساعد على هضم الطعام، وحيوان ضعيف كالغزال يملك حاسة للسمع قوية ومقدرة على العدو عظيمة ليحمي وجوده، والقنفذ يختبئ داخل جلده الإبري حيث لا تستطيع الأفعى لسعه، والمياه التي تغور في الأرض تنفجر ثانية ينابيع وآباراً، والغابات التي تطمرها الزلازل تظهر ثانية بشكل فحم ينفع الإنسان، والهواء يحوي أوكسجيناً ينقي الدم الفاسد في عملية التنفس، والإنسان يملك العقل والإحساس ليكتسب معرفة عن الحياة وليميز الخطأ من الصواب، وتاريخ البشرية مليء بالثورات على الظلم والاستغلال والحركات الإصلاحية لتعديل الخلق كلّما انحرف، وتقويم السلطة كلّما شذّت، والحد من تمادي الأفراد والجماعات في الاستغلال والربح الحرام.

والتراث الحضاري ليس إلا تراكماً لدفعات تقدّمية في الأخلاق والاختراع والتنظيم وزيادة الإنتاج ومكافحة الأمراض وتخفيف آلام الإجهاد العضلي والعقلي في العمل والتصنيع، وإيجاد بضائع وخدمات جديدة ومسلّيات وألعاب للترويح ورفع مستوى المعيشة والتوسع في التعليم والثقافة، والإبداع في الفن والأدب وإصلاح أو تبديل النظم السياسية والاجتماعية والمؤسسات الفكرية، وتطوير العادات والتقاليد إلى الأحسن؛ في سير التاريخ اتجاه واضح للحق، فالأمم المجزأة تكافح لتتحد، والأمم المستعمرة تتحرر، والنظم الاقتصادية تتطور باتجاه العدل،

والحريات المدنية والاجتماعية تزداد تأكيداً ورسوخاً واتساعاً. الخلاصة هي أن تركيب الكون يحوي ظواهر تدلّ على الحق المطلق المجرد هي: النظام الفيزيائي في الطبيعة وتكييف التركيب الفسيولوجي في الإنسان والحيوان والنبات للظروف، وملكة الفكر في الإنسان والتقدّم الحضاري.

بقي أن نوضح نقطتين لإزالة الالتباس. **أولاهما**، إن القول بوجود الحق المطلق المجرد في الكون لا يعني أنّه الاتجاه الوحيد، أو أن الطبيعة البشرية تامة الصلاح ولا أي شيء من ذلك، إذ من الواضح أنّه بجانب الحق هناك باطل متمثل في الذبول والاضمحلال والقسوة في الطبيعة، وبجانب نزعة الخير في الإنسان هناك الظلم والاستغلال والأنانية والخمول. إنني بالطبع لا أقصد في هذا المجال خوض موضوع الخير والشر في الكون، فكل ما يهمني قوله هنا هو إن الكون يحوي، ضمن ما يحوي، اتجاهاً واضحاً للخير.

و**ثانيهما**، أنه يجب التفريق بين قضية وجود الحق المطلق المجرد وبين كونه قانوناً طبيعياً وقدراً يحكم الكون. الحق المطلق المجرد محتوم فقط من حيث وجوده وفعاليته وتفتحه في الإنسان والطبيعة وحفزه التقدّم، ولكنه ليس قانوناً طبيعياً يحدد نمط التطور، لأن ذلك يتطلب حتمية في الشكل. وجود الحق المطلق المجرد يقرر التقدّم لا شكل التقدّم، فالمجتمعات تتقدم حتماً ولكن ذلك لا يعني أنّها سائرة نحو نظام سياسي واقتصادي واجتماعي واحد.

إذاً، **العنصر الأول**، في النهضة العربية الحاضرة أخلاقي مستمد ومتفرع من الحق المطلق المجرد الموجود في الكون. إنّه الطريق الذي يربط هذه النهضة بالإنسانية؛ فنحن عندما نقول إن القومية العربية إنسانية، نعني أنّها مظهر للحق المطلق المجرد وشكل من أشكاله. عن هذا الطريق ـ لا غيره ـ ترتبط الأمة العربية بالعالم ارتباطاً له معنى وأهمية.

العنصر الثاني، في النهضة هو الشكل. قلنا عن الأشكال إنّها القوالب التي عندما ينصب بها الحق المطلق المجرد يتحول إلى مبادئ وأهداف اجتماعية كالعدل والحرية والمساواة.. إلخ، وقلنا كذلك إنّها الظواهر التي نتعرف من خلالها على ذلك العنصر. والآن نتفرغ لبحث هذا الموضوع بشيء من الاستفاضة.

تشكّل صياغة هذه الأهداف عنصراً أساسياً في عملية النهضة، إذ بها يتحدد بالضبط التغيير الذي يتطلبه الانتقال من الوضع المتأخر إلى الوضع السليم، ومن دونه تبقى النهضة مجرد شعور بضرورة التغيير دونما معرفة بماذا يجب أن يعمل ليتم ذلك. وبصياغة أهداف النهضة تتحدد الأعمال الواجبة التنفيذ لتحقيق

النهضة، وتتوضح المواضع الاستراتيجية لصب الجهود. ولكن كيف وعن أي طريق تتحدد الأهداف؟ هذا سؤال لا شك مهم.

وأرى أن أهداف النهضة تتحدد عن طريق الفكر. يستمد الفكر مادته لصياغة الأهداف من التجربة التاريخية التي عاشتها الأمة؛ فنحن إن رجعنا إلى التاريخ وجدنا أن الفكر في عملية تكوين قوالب مستمرة نتيجة إلى تفاعله مع الظروف والحوادث. وهذه القوالب تتبلور وتصقل بمرور الزمن وتتراكم على شكل تقاليد وعادات فكرية ومقاييس وقيم وطرائق في السلوك، ترسخ في النفوس وتنطبع في الأذهان. لذا كان لِكُلّ أمة عاداتها وتقاليدها ومقاييسها الخلقية ومُثُلها العليا، التي ليست في الحقيقة غير أشكال صاغها الفكر بمرور الزمن لتعبر عن رأي الإنسان في السلوك الحسن والذوق السليم والخلق الرفيع.. إلخ. النهضة بما تتضمنه من تنشيط الفكر، تجلو الصدأ عن هذه القوالب والأشكال وتغوص عليها في أعماق النفس، فيبدأ التذكر للماضي ومحاولة إدراكه، وبذا ترجع الأمة تدريجياً للاتصال الحي بتاريخها وينساب إليها تراثها حتّى تلتحم به؛ فهدف الوحدة العربية مثلاً ليس غير شكل فكري مستمد من الشعور التاريخي بالانتماء إلى أمة معينة.

إضافة إلى التراث القومي، هناك الظروف الحاضرة التي تكوّن مصدراً آخر مكملاً يستمد الفكر منه مادة يصوغ منها الأهداف. والعملية هنا ليست إحياء وتذكراً، بل هي تحليل موضوعي للظروف لتوضيح السبب والنتيجة في علاقاتها واستخلاص بعض الحكمة؛ فلنأخذ قضية الوحدة العربية كمثل للتوضيح: إن الفكر العربي يستطيع أن يرى ـ بعد التحليل وعلى صعيد عملي ـ مساوئ التجزئة وأثرها المباشر في إضعاف الأمة سياسياً بتحويلها إلى دويلات صغيرة لا يملك أكثرها المقومات الأساسية للدولة، تترعرع فيها عوائل مالكة وفئات سياسية محترفة ترتبط مصالحها في المال والحكم والنفوذ بالوضع، فتدافع عنه وتكلّسه وتخلق لتبريره النظريات، فيؤدي ذلك إلى ضعف سياسي يصل حدّ العجز عن الدفاع عن الكيان، وتدهور اقتصادي كبير. كذلك يستطيع الفكر أن يتبين بالتحليل الموضوعي الأضرار العملية لضعف الحرية في العمل السياسي والنشاط الاجتماعي والفني، وتكبيل الفرد بقيود قانونية واجتماعية ثقيلة مثل هدر الجهود والطاقات الفردية وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وضياع الثقة بين الشعب والحكومة.

العنصر الثالث، في صياغة الأهداف، تجربة العالم وخبرته. لقد قامت في العالم فلسفات بنيت على أسسها نظم اقتصادية وسياسية وقوانين طبقت وأعطت

نتائج معينة يمكن أن يعتصر الفكر العربي منها معرفة عن التطور الاجتماعي وملابساته ومشاكله. لنأخذ النظام الرأسمالي مثالاً. فإن الباحث يستطيع اليوم أن يصل إلى نتائج على درجة عالية من الصحة العلمية، فهو عندما يدرس تجربة النظام الرأسمالي في الغرب، يجد أن هذا النظام قد أدى إلى زيادة كبيرة في الإنتاج وتقدّم هائل في الاختراع والتنظيم وارتفاع في مستوى المعيشة، ولكنه إلى جانب ذلك نتج منه استغلال وإرهاق الطبقات الفقيرة كالعمال والفلاحين في البداية، وتفكيك المجتمع وتدهور الخلق وازدياد الجرائم والأمراض العقلية والانقسام الاجتماعي والتفاوت الكبير في توزيع الثروة والاضطراب الاقتصادي نتيجة إلى الدورات التجارية. والباحث يلاحظ كذلك أن المجتمعات الغربية قد بدأت محاولة إصلاح هذه العيوب عن طريق تشريع قوانين للترفيه عن الطبقات الفقيرة، وإعادة توزيع الثروة والإشراف والتنهيج الاقتصادي.

إن الفكر العربي اليوم لا غنى له عن هذه التجارب في تحديد هدف النهضة في الناحية الاقتصادية.

إذاً، هناك التراث القومي للأمة ومقتضيات الظروف العملية وتجارب الأمم الأخرى كلها مجتمعة تكوّن مصادر المادة التي يصوغ منها الفكر الأشكال ويقدمها كأهداف للنهضة، وسلامة تلك الأهداف تتوقف على مقدرة الفكر على فهم التراث القومي وتحليل ظروف الأمة الحاضرة وتقييم تجارب الأمم الأخرى.

العنصر الأخير، في هذا التحليل هو مجموعة الأوضاع الفاسدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية التي تعيشها الأمة. لنبدأ مناقشة هذا الموضوع بتوضيح علاقة المؤسسات بالأوضاع الاجتماعية.

المؤسسة نظام يحدد تصرف مجموعة من الأفراد بناحية من نواحي الحياة. وهذا النظام قد يعتمد على قانون مشرع أو تدبير اجتماعي طوعي أو مجرد وضع فكري معين؛ فالدولة مؤسسة تحدد بعض أسس العلاقات والتصرف لأفرادها، وكذلك النقابة والشركة والجامعة والعائلة والدين والنظام الاقتصادي والنظام السياسي. وضمن المؤسسة تتحدد حقوق وواجبات الفرد ونوعية علاقته بالآخرين وطريقة تصرفه في هذا أو ذاك الموقف. باختصار إن المؤسسة جهاز لتنظيم فعالية الأفراد. والذي يهمنا من أمر المؤسسات هو علاقتها بالتطور الاجتماعي، وهو الموضوع الذي ازداد الاهتمام به حديثاً حيث برزت في أوساط الفكر قضية دور الحكومة في الإعمار أو الاستقرار الاقتصادي والعمالة التامة؛ وقضية علاقة

إصلاح نظام استغلال الأرض وإصلاح الجهاز الإداري بالإعمار الاقتصادي؛ وقضية أثر نقابات العمال ومنظمات أرباب العمل والفنيين على الاستقرار الاقتصادي؛ ثمّ قضية استعمال الدولة كأداة لتثبيت فلسفة معينة كما هو الحال في الاتحاد السوفياتي.

تدلّ نتائج البحوث في علم الاجتماع وتطور الحضارات أن المؤسسات، وإن كانت بأصولها نتاج الفكر، إلا أنّها بعد أن تؤسس وتثبت تصبح ذاتها مؤثراً اجتماعياً، أي أن المؤسسات تشكل قوى اجتماعية إيجابية إذا كانت لا تقرر التطور كلياً فإنها تؤثر فيه. إن المؤسسات بوضعها إطاراً للسلوك تؤثر في السلوك نفسه، وبتحديدها قواعد لفعالية الأفراد تؤثر في نوعية الفعالية. وبتقريرها الجو الذي يجري فيه التفكير تؤثر في التفكير. وبفعل هذا التقابل في التأثير بين الإطار ومحتوياته يستمرّ الاثنان يعدل أحدهما الآخر حتّى يتحقق وضع من الانسجام بين اتجاه المجتمع ومؤسساته؛ فمن المعروف أن التقدّم الاجتماعي الصاعد من الأعماق إلى فوق يؤدي إلى إصلاح المؤسسات، والمؤسسات الصالحة بدورها تساعد على زيادة التقدّم. كذلك الفساد الاجتماعي العميق يؤدي إلى فساد المؤسسات، والمؤسسات الفاسدة بدورها تولد المزيد من الفساد.

إذا ما انتقلنا من البحث العام إلى التخصيص، وفحصنا الأوضاع السائدة في المجتمع العربي اليوم، وجدنا أن هناك نسيجاً سميكاً من الفساد الممتد أفقياً ليشمل كلّ نواحي الحياة، وعمودياً ليشمل التفكير والسلوك الفردي كمحتوى والمؤسسات كإطار. وبما أنّني لست معنياً هنا بموضوعات أسباب الفساد، لذلك سأتابع البحث على اعتبار أنّه موجود، لأوضح نوعية ارتباطه بعملية النهضة.

الذي يهمنا معرفته عن هذا الوضع الفاسد هو:

أولاً، إنه كان منسجماً مع نفسه، إلا أنّه متناقض من حيث علاقته بحركة الحق المطلق المجرد المتبلور بأهداف النهضة. أي أن الأوضاع الفاسدة الحالية تشكل قوى إيجابية منسجمة مع بعضها ولكنها بمجموعها معاكسة للنهضة، وهي قوة تسحب إلى الخلف، ونسيج اجتماعي متخلف عن مقتضيات التطور.

و**ثانياً**، إنه وضع يدور بحسب نظام، أي أنّه ذو منطق معين، لذلك فهو يمكن أن يخضع للدراسة الموضوعية التحليلية. هذا هو المجال الثاني لنشاط الفكر؛ فالفكر عن طريق العقل يتخذ من هذه الأوضاع الإيجابية مادة يخضعها للبحث النظري المجرد ليربط قطعها بخيوط المنطق، ويكسبها معنى بتوضيح نوعية

العلاقات القائمة بينها، وبكلمات مختصرة ليكوّن معرفة عن السبب والنتيجة والأهم والمهم، كما بيّنا. ومهمة كهذه تتطلب دراسات موضوعية لمختلف نواحي المجتمع العربي في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والنفس والتربية والتعليم والصحة، تعتمد على الأرقام والمعلومات الدقيقة المفصلة.

هكذا يكون الفكر معرفة عقلية مفيدة عن الوضع الراهن، ويكون بذلك قد أدى مهمته الثانية في عملية النهضة. وبذلك ينتهي هذا التحليل الذي قلنا عنه في بداية هذا القسم إنه ضروري لتمهيد الطريق إلى تحديد مضمون الواقعية في الفكر العربي المعاصر، الموضوع الذي سنبحثه مباشرة في القسم التالي من هذه المقالة.

ـ ٣ ـ

يمكننا أن نلخص نتائج التحليل السابق بنقطتين: **الأولى**، هي أن النهضة العربية الحالية تعبير عن نزوع الأمة العربية إلى الحق المطلق المجرد، و**الثانية**، هي أن دور الفكر ينحصر بتحديد أهداف النهضة وتحليل الوضع الاجتماعي المتأخر. ومن ذلك يتضح أن مناقشة الواقعية كمبدأ منهجي ستنصب على النقطة الثانية، أي على الجزء الفكري من عملية النهضة.

الواقعية في الفكر تعني كركنٍ **أول**، أن يستند تحديد الأهداف إلى كشف للرغبات الأصيلة في الأمة، والتعرّف على العوامل الأساسية في تكوين تلك الرغبات، أي أن تكون صياغة الأهداف محكمة الاتصال بالتراث العربي ومقتضيات الظروف الحالية للأمة وتجارب الأمم الأخرى، لا بمعزل عن ذلك. أما الركن **الثاني**، في الواقعية هو التعرف التحليلي على الظروف الاجتماعية القائمة والتقييم الصحيح لأثر هذه القوى الإيجابية في عرقلة النهضة.

وبجمع هاتين النقطتين في إطار واحد يمكننا أن نقول إن الواقعية تعني أن يجري تكوين نظرية القومية العربية بضوء العوامل الإيجابية المتعلّقة بالنهضة.

تبدأ نظرية القومية العربية كأي نظرية أخرى بفرضيات يستخلصها الفكر من الصورة العامة التي كوّنها عن حقيقة المجتمع العربي بطريق الإحساس. وبقدر ما تكون هذه الصورة واقعية تكون النظرية التي تستند إليها؛ فلأجل أن تكون نظرية القومية العربية واقعية يجب أن تستوحي فرضياتها الأولى من حقائق المجتمع العربي لا الخيال الشارد في الفضاء، أو مجرد الاعتقاد المصنوع بمعزل عن الحقائق الاجتماعية. ونظرية القومية العربية يجب أن تكون واقعية لا بفرضياتها فقط بل

بمنطقها أيضاً، الأمر الذي يتطلب استقراء مستمراً للواقع للمحافظة على معقولية النتائج، لأن البحث المنطقي بذاته قد يوصل إلى نتائج منحرفة إذا جرى بمعزل عن حقائق المجتمع. ولتجنب ذلك لا بدّ من الاستعانة بالاستقراء كمعدل ومصحح للاستنتاج. من المعروف في تاريخ الفكر أن هوبز يحتل مكاناً عالياً من حيث الضبط المنطقي لنظريته، ولكن هوبز قد وصل عن طريق الاستنتاج المنطقي البحت إلى اعتبار الدكتاتورية الفردية النظام الأمثل للبشر، وهي نتيجة منحرفة أثبت التاريخ خطأها. ومن المعروف كذلك أن نظرية جون لوك (John Locke) في القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي دون نظرية هوبز منطقاً وانسجاماً لاحتوائها على بعض الفجوات وحتّى المتناقضات، ولكن المؤرخين يفسرون ذلك بأن لوك كان على علم بتلك المتناقضات، وأنه اضطر إلى التضحية بالانسجام المنطقي في بعض الأحيان، ليبقى وثيق الاتصال بواقع الحياة ما ساعد كثيراً على خروجه ببعض النتائج المعقولة الصحيحة.

واعتماداً على هذا التحديد النظري، سنحاول مناقشة بعض الأمثلة مما يُكتب ويُقال في المجتمع العربي اليوم لنبرز بالضبط مضمون الواقعية.

الاتجاه الذي نطرحه للمناقشة لا يتجسد بنظرية معينة، بل يتخذ شكل نمط في التفكير تشترك به فئات مختلفة وأفراد موزعون منهم السياسي والصحافي والتلميذ والكاتب. هناك الميل عند البعض إلى تبسيط قضية القومية العربية لدرجة تصبح بها مجرد نيّة صادقة وإرادة قوية لتحقيق بعض الأهداف مثل التحرر من الاستعمار وتوحيد الوطن العربي واسترجاع فلسطين مثلاً. هم يتكلمون وكأن الأهداف محددة والمشكلة واضحة والطريق معروف. النهضة العربية اليوم لا تعني أقل من تغيير حياة العرب بكاملها، وحياة العرب ـ ككل الحياة ـ معقدة ومتشابكة العناصر، تتفاعل فيها تجربة وتراث التاريخ الطويل مع مجموع الأوضاع الراهنة، ومع كلّ ما ينتج من علاقتها بباقي العالم. لا الواقع العربي اليوم ولا عملية تغييره ولا ما سينتج عن التغيير أمور واضحة لا تحتاج إلى التفصيل، ولا هي بديهيات لا تحتمل المناقشة والاختلاف، بينما الأهداف التي حددها الأستاذ شرارة ليست إلا أسماء فحسب لتغييرات أساسية يجب إحداثها في المجتمع العربي: إن كنا قد عرفنا صلاحها بصورة مبدئية فنحن لا زلنا نجهل محتوياتها وتفاصيلها. إن النهضة العربية الحاضرة تتطلب معرفة تتناسب ومستوى القضية في التعقيد، وذلك يفوق كثيراً، في الاتساع والدقة، تلك الكلمات القليلة العامة.

كذلك هناك خطأ في فهم التسلسل في التطور الاجتماعي. إذ ليست النهضة حدثاً يقع خارج نطاق الإنسان حتّى إذا تحقق انعكس في الفكر البشري وحرّكه لإنتاج مذهب فلسفي أو أدب أو فن، بل العكس، فالنهضة تغيير صاعد في الحياة ينتج عن تحرّك الحق المطلق المجرد خلال الإنسان حيث يحدث الانقلاب الفكري. لا المنطق وحده بل التاريخ يثبت ذلك؛ فالحضارة العربية في العهد العباسي تقف وراءها الثورة الفكرية التي أحدثها الإسلام، وحضارة الغرب اليوم تمتد جذورها في الإصلاح الديني، والثورة الفرنسية وإحياء التراث اليوناني والرُقيّ الفلسفي والأدبي والفني الذي بدأ في القرن السادس عشر. صحيح أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السليمة الناتجة عن النهضة، تهيئ الجو وتحفز على النمو الفكري، ولكن ذلك يبقى بطبيعته نمواً لمتابعة النهضة ومعالجة المشاكل التي تنتج عن الأوضاع الجديدة. أما عملية النهضة كدفعة أولى من وضع راكد فتحتاج ـ كشرط سابق ـ إلى انقلابٍ فكري.

هناك من يتجاهل تركيب الواقع الاجتماعي تماماً ويسقط مفعول القوى الإيجابية المعرقلة للنهضة من الحساب؛ فرئيس الجمهورية يصدر بياناً يدعو فيه إلى اتحاد وطني يدخل في إطاره جميع العاملين في الحقل السياسي، ليقفوا جبهة مرصوصة أمام المطامع الاستعمارية والصهيونية العالمية، ويضمن للوطن ما يعوزه من «استقرار دائم وحكم نزيه وطيد ووضع شرعي سليم»[1] سياسي عربي كبير يريد أن يحقق أهدافاً كبرى كالوقوف بوجه الاستعمار والصهيونية والاستقرار الداخلي والحكم النزيه والوضع الشرعي السليم، بتدابير ووسائل عاطفية ضعيفة «كتناسي الماضي وسخائمه والاعتبار بعبره». هذا الرأي الواضح في طول مجلة **الصياد**[2] اللبنانية وعرضها، يمكن تلخيصه بثلاث نقاط:

أولاً، إن تعدد الأحزاب في سوريا مشكلة خطيرة.

ثانياً، إن سبب ذلك هو اختلاف رجال الأحزاب لتنافسهم على الحكم والنفوذ.

ثالثاً، الحل هو تصافي رجال الأحزاب ورجوعهم إلى رشدهم ونبذ الأنانيات وتناسي الأحقاد ووضع المصلحة العامة فوق المصالح الخاصة.

لنستهل المناقشة بهذا السؤال: هل يمكن اعتبار ظاهرة الاختلاف الحزبي في

---

(١) بيان السيد شكري القوتلي الصادر في آب/ أغسطس ١٩٥٤.

(٢) يمكن قراءة هذا الرأي في التعليقات عن الوضع في سوريا في أعداد **الصياد** المرقمة: ٥٩٨، ٥٩٩، ٦١٠، ٦١٢، ٦١٤، ٦٢٢.

سوريا اليوم شذوذاً في إطار الأوضاع الحاضرة؟ إنّني أميل إلى السلب في الجواب؛ فإن وجود أكثر من حزب في سوريا ليس ظاهرة واقفة في الهواء من تلقائها منفصلة عن أديم الأوضاع الاجتماعية، إنّها ليست اختلافاً وسط انسجام، وانشقاقاً سياسياً في مجتمع متماسك، بل ظاهرة ذات رصيد مادي ملموس في المجتمع، هو الأزمة الحادة المتولدة من سريان تيار النهضة في وضع متأخر راكد، حيث يولد القلق الفكري والانقسام والصراع في صفوف الشعب. في المراحل الأولى من التقدّم تصبح قضية الجديد والقديم الشغل الشاغل، فتختلف عليها الآراء والتفسيرات، وتولد التجمعات الشعبية من مدافع عن القديم لمصلحة أو اعتقاد، ومبشر بالجديد ومتوسط يحاول الجمع بين الاثنين. إذاً فالأصح هو أن ننظر إلى الخلاف الحزبي الموجود كنتاج مشكلة اجتماعية ترقد خلفه، لا كمشكلة مستقلة بذاتها. إن الرأي المطروح للمناقشة يحتمل أحد تفسيرين:

الاحتمال **الأول**، هو أنّه يرى الاختلاف الحزبي على أنّه شذوذ لا مسبب له غير اختلاف آراء ورغبات رجال الأحزاب في ما بينهم، وعندها تكون لا واقعيته ناتجة عن إغفال كلي لعملية النهضة الجارية الآن. ونظرة سياسية كهذه، تعتبر أن المجتمع العربي الحاضر سليم الصحة متقدم لا نقص فيه ـ غير أن هذه الظاهرة النشاز ـ تصل بنظري إلى حدّ السطحية.

الاحتمال **الثاني**، هو أن هذا الرأي يرى وجود الأزمة الاجتماعية وراء الاختلاف الحزبي، ولكنه حتّى في هذه الحالة يبقى ضعيفاً. إذا كان اختلاف الأحزاب مظهراً لأزمة اجتماعية عميقة، فهل من المعقول أن يكون علاجها مجرد الدعوة إلى التصافي ونبذ الأنانيات ونسيان الماضي؟ وهل ينفع اللوم والبكاء شيئاً في حالة كهذه؟ أنا لا أعتقد بذلك. ويجب الملاحظة هنا بأنني لا أعني أن الاتفاق الحزبي غير ممكن ـ فهو قد تحقق الآن في سوريا ـ ولا غير نافع، كلّ ما أريد أن أقوله هو الاتفاق الحزبي لا يمكن أن يحقق الأهداف الكبرى التي يتوقعها ويتحدث عنها أصحاب هذا الرأي.

في كلتا الحالتين ينطوي هذا الرأي على لاواقعية في التفكير تتمثل إما في التشخيص، أو في العلاج.

وهذه جريدة **بيروت** تنشر افتتاحية بقلم الأستاذ محيي الدين النصولي جاء فيها: «قلنا منذ أشهر إن الغربيين يعدون لنا خططاً لحل قضايا الشرق الأوسط، وفي طليعتها قضية فلسطين، ورغبنا إلى المسؤولين العرب أن ينبذوا خلافاتهم، وأن يشنوها حملة تصاف لا مثيل لها تعيد المياه إلى مجاريها في ما بينهم، واقترحنا

اجتماعاً عاماً ينتظم فيه عقدهم، ويتدارسون مشاكلهم، ويبحثون بروح الأخوّة والتعاون. ولكن المسؤولين العرب، سامحهم الله! انقسموا إلى قسمين مختلفين! قسم اجتمع في القاهرة، وقسم اجتمع في مكان ما من الحدود العراقية الأردنية»[٣].

كثير من الناس يقرأ ذلك فيرتاح لحرارة هذه الدعوة الخيرة لوحدة الصفوف ونبذ الخلافات ومواجهة العدو بيد قوية واحدة، ويبدي إعجابه وتقديره لإخلاص الكاتب وغيرته على المصلحة القومية، لأن ما يريده الأستاذ النصولي يريده كلّ عربي مخلص. ولكننا لو تأملنا قليلاً بهذا المقطع وسألنا أنفسنا، أو سألنا الأستاذ النصولي السؤال التالي: هل المهم في السياسة العربية الحالية، أن نعرف أن وحدة الصفوف لمواجهة الأخطار الخارجية أمر نافع محمود، أم كيف يمكن أن تتحقق تلك الوحدة؟ أيهما أهم: أن نعرف أن الخلاف بين الحكومات العربية موجود أم نعرف أسباب ذلك الخلاف؟ إنّني أرى بأن وجوب وحدة الصف أمر يثبته المنطق البسيط وتجربة السنين الماضية، ولذلك لا حاجة ولا نفع من جعله القضية الأساسية، الأمر المهم هو أن نفهم تعقيدات وتفاصيل وملابسات وحدة الصف، أي أن نفهمها كقضية لا كمجرد كلمة. الخلاف بين الحكومات العربية ليس بالأمر الجديد ولا هو عارض سببته الصدف أو تقلبات أهواء ورغبات الأشخاص الحاكمين، بل هو نتاج المشكلة العميقة في المجتمع العربي: مشكلة التخلف. وحدة الصف الصحيحة مرهونة بقضية النهضة، لا يحققها اجتماع المسؤولين العرب في مكان واحد، ولا يؤخرها اجتماعهم في مكانين. وإن رأي الأستاذ النصولي يتضمن لاواقعية يدلّ عليها ـ ضمناً ـ نظرته إلى الخلاف بين الحكومات العربية على أنّه ظاهرة فردية لا اجتماعية، وإغفاله أثر القوى الإيجابية المعرقلة للنهضة التي يتصاعد منها الخلاف.

بقي علينا الآن أن نتطرق إلى الحلقة الأخيرة في هذا البحث، وهي المفهوم الشائع للواقعية؛ فكثيراً ما نسمع أن هذا السياسي واقعي في تفكيره، وذاك خيالي مثالي ويكون المقصود ـ غالباً ـ أن **الأول** لا يتصلب في مطالبه ويقبل بحلول الوسط، وأن **الثاني** لا يجزّئ المطالب ولا يتساهل في المفاوضة. يقال هذا الكاتب واقعي، إنّه يعترف بوجود الاستعمار وقوته وسيطرته ويرى التأخر الاجتماعي من فقر وجهل ومرض، لذلك فهو لا يؤمن بالطفرة ولا يطلب الكثير. والواضح من ذلك هو أن كلمة الواقعية في هذا المفهوم تأخذ معناها من الواقع الذي يعني

(٣) محيي الدين النصولي، «يتفقون علينا ونحن لا نتفق،» **بيروت**، ٦/ ٥/ ١٩٥٦.

مجموعة الأوضاع الاجتماعية الراهنة؛ فالواقعية في السياسة تعني ـ على هذا الأساس من الفهم ـ العمل ضمن إمكانيات الواقع وحدوده.

ونحن لو نظرنا إلى هذا الرأي في ضوء التحليل السابق لعملية النهضة أي التحديد النظري للواقعية، اتضح لنا أن هذه الواقعية الشائعة ترتكز على فهم ناقص لقضية النهضة؛ فالنهضة كعملية تغيير تجري الآن في المجتمع العربي وتتركب ـ كما بينا ـ من: الحق المطلق المجرد، والأشكال التي تبرز بشكل أهداف، وقوى إيجابية تكوّن الواقع الفاسد أي أن للنهضة جانبين: الواقع الفاسد من جهة، وإرادة الحق من جهة أخرى. الواقعية الشائعة لا ترى بالنهضة غير الجانب الأول، أما الأهداف فليست إلا ما يمكن تحقيقه ضمن الواقع، أي أن الجانب الثاني مشتق من الجانب الأول، ما يجب أن يكون، مشتق مما هو كائن.

نحن نعرف الآن مما مر من المناقشة، أن الواقع الفاسد مكوّن من قوى إيجابية تعمل باتجاه معاكس للنهضة، وأنها بمفعولها العام تزيد الواقع فساداً إن أخذت بمعزل عن تأثير التيار المعاكس الجديد. الواقع بحدّ ذاته فقير لا يسمح إلى تقدّم مهم، لذلك فإن اتخاذه نقطة الابتداء لا ينتج عن غير إصلاحات سطحية طفيفة سرعان ما يبتلعها فساد الواقع المتزايد. إن هذه الواقعية التي تحاول أن تجعل قضية النهضة مجرد درس علمي للواقع الفاسد، تصل منطقياً إلى الانهزامية لا لشيء، إلا لأنها تستمد منه المقاييس.

ـ ٤ ـ

تمّ لدينا الآن تحديد نظري للواقعية عموده الفقري تكوين معرفة صحيحة ومفيدة عن العوامل الإيجابية الداخلة في عملية النهضة: تلك التي تتعلق ببلورة الأهداف وتلك التي تكوّن النسيج الاجتماعي المتأخر.

في هذا القسم من البحث، سنحاول كشف الجانب العملي للواقعية، أي استعمال التحديد النظري في مناقشة السياسة العربية الحاضرة. وعلى وجه التخصيص سينصب البحث على ظهور الجبهة العربية المتحررة.

شهد العام الأخير بروز بعض معالم الاتجاه الجديد، بشكل ملموس، فقد توضح أن هناك محاولة جدية إلى إحداث: تغيير أساسي في السياسة الخارجية والعلاقات العربية والأوضاع الاجتماعية؛ فبرزت قضية الحياد الإيجابي، والوحدة العربية، وإصلاح الأوضاع الاجتماعية. وتضمنت هذه التغييرات صفقة السلاح

مع الاتحاد السوفياتي والاعتراف بالصين الشيوعية وتأميم شركة قناة السويس والإصلاح الزراعي في مصر، والتقدّم في الصحة والثقافة والتصنيع وتقوية الجيش في سوريا ومصر، وتوحيد القيادة العسكرية بينهما، ثمّ بين مصر والسعودية واليمن، والاتفاق العسكري بين الأردن ومصر، والوحدة الاقتصادية بين سوريا والأردن، وإلغاء جوازات السفر بينهما، ثمّ مشروع الاتحاد بين مصر وسوريا. وأخيراً اتفاقية التضامن العربي للأردن.

السؤال الأول الذي نريد الإجابة عنه هو: كيف أتيح لهذه الخطوات أن تتحقق؟ منذ بداية هذا القرن والتسلسل التاريخي يدلّ على وجود عملية تكوين تدريجي لخطوط المجتمع العربي الجديد. إذ من الملاحظ على التطورات والأحداث والأفكار التي برزت خلال السنوات الأخيرة، أن البعض منها فاقد للارتباط متناثر، في حين أن البعض الآخر يكوّن مجاري واضحة يمكن متابعتها في التسلسل التاريخي؛ فنحن نلاحظ أنه بالرغم من كلّ العقبات المادية والتشويش الفكري الذي أحدثته النظرية العالمية والأفكار الإقليمية والدينية الأوتوقراطية، بقيت النزعة إلى الوحدة العربية ثابتة مصرة على البقاء، تحاول دوماً إيجاد المخارج من الأزمات وتزداد قوة ووضوحاً بمرور الزمن، في حين انحسرت أمواج الاتجاهات العالمية والإقليمية والدينية الأوتوقراطية، بعد أن كانت قد طغت بوقت من الأوقات وآمن البعض بأصالتها وازدهار مستقبلها. يوماً بعد يوم نلاحظ أن الاتجاه نحو الوحدة العربية يفرض نفسه في مجالات الحياة المختلفة: الأحزاب القومية، والجمعيات التي تؤسس على نطاق عربي في الداخل والخارج، والصحف والمجلات والكتب ووسائل النشر والاتصال، تعمل في نطاق قومي، والفن والسينما والأدب أصبحت عربية في نشاطها، والاتفاقات الاقتصادية لتخفيض الرسوم الجمركية وإلغائها بالتدريج، وزيادة حرية العمل والاتجار والاستثمار في كلّ البلدان العربية، وإلغاء السمات والجوازات، وتأسيس اتحاد غرف الصناعة والزراعة والتجارة العربية والمساهمة السياسية في شؤون كل قطر من قبل الأقطار الأخرى، والمهرجانات والاجتماعات والمؤتمرات العربية وازدياد السياحة والاختلاط والزواج بين أبناء الأمة العربية؛ في هذه المجالات وكثير غيرها يتضح وجود تيار يدفع نحو الوحدة.

ومن الملاحظ على تطور الفكر العربي أيضاً أنّه يعتبر الحرية مطلباً أساسياً مرتبطاً بالوحدة؛ ففي الحقبة التاريخية نفسها التي تبلور بها هدف الوحدة العربية، تتابعت حوادث وتطورات تدلّ على أصالة مطلب الحرية؛ فالشعور القومي العربي

في الهزيع الأخير من عمر الدولة العثمانية، قد رافقه المطلب السياسي الذي تمثل بالمطالبة بالدستور. وتاريخ الحكم الوطني في سوريا والعراق والأردن ومصر وبقية أجزاء البلدان العربية، حافل بحوادث الإصرار على مطلب الحرية. الإصلاح البرلماني في سوريا الذي جعل الانتخابات على درجة واحدة وإسقاط مشروع تحديد حريات الانتخابات والكتابة والصحافة المسمّى بمرسوم رقم (٥٠)، وفشل تجربة الحكم الدكتاتوري والعسكري، والتقدّم في توسيع حريات الانتخاب والكتابة والصحافة الذي أحرزته سوريا في السنوات الأخيرة؛ وحركة الإصلاح السياسي في الأردن لجعل الوزارة مسؤولة أمام البرلمان؛ ومقاومة قانون الدفاع والتدخل في الانتخابات؛ ونمو حركة المطالبة بالحكم الدستوري في البحرين وحتّى المملكة السعودية، كلها حوادث تشكل بمجموعها خطاً عريضاً يشير إلى أصالة هدف الحرية في عملية النهضة. ومن الملاحظ في هذا الصدد اختلاف تطور الفكر العربي عما حدث في الغرب؛ إذ بينما اقترن ظهور الدولة القومية في الغرب بالنظام الملكي المطلق الذي قام على إخضاع النبلاء والإكليروس والأمراء لحكومة مركزية واحدة، نلاحظ أن الاتجاه نحو الوحدة العربية يرافقه ميل واضح إلى الحكم الديمقراطي الجمهوري.

الرافد الثالث الذي يغذي الاتجاه الجديد في السياسة العربية، هو الشعور العميق بضرورة تحقيق ازدهار اقتصادي وإخضاع ثماره للعدل. هذا الاتجاه له ما يدلّ عليه في تاريخ السياسة العربية الحديثة؛ ففي سوريا اليوم كما في لبنان وتونس، حركة عمالية ذات وزن وهي آخذة في التبلور والنمو؛ وفي مصر تحقق نوع من الإصلاح الزراعي وضع حداً أعلى لملكية الأرض؛ وفي البلدان العربية ككل تنمو اليوم فكرة جعل الدولة مؤسسة للترفيه عن الطبقات الفقيرة والسيطرة على النمو الاقتصادي بتقديم الخدمات والمساعدات مجّاناً في حقول الثقافة والصحة والإسكان والتدريب الفني والمهني، وتولي الدولة شؤون المصالح العامة مثل المواصلات والماء والكهرباء والبريد والبرق والإذاعة والري والصناعات الحيوية وتأميم موارد الثروة الكبرى، هذا إضافة إلى نمو رأي عام متمثل بأحزاب سياسية أصبح لبعضها كيان شعبي وسياسي.

الخلاصة هي أنني ـ وإن كنت لا أستطيع الاستفاضة في هذا الاستقراء التاريخي ـ أرى أن تطور النهضة العربية الحاضرة يسير على هذه الخطوط الثلاثة. وأعتقد أن سبب ظهور هذا التطور أصيل لأنه صادر عن إرادة الحق المطلق المجرد، وأن اتخاذه هذا الاتجاه المعين ناتج عن واقعية الفكر في صياغة أهداف

النهضة. كلّ ذلك يعني أن الاتجاه الجديد مستند إلى قاعدة اجتماعية قوية؛ فهو ليس صدفة تاريخية أوصلت إلى الحكم أفراداً ذوي إخلاص ونزاهة، ولا مجرد اتفاق آراء ورغبات حاكمين. إنه حلقة في التطور لها ما يسبقها وما سيأتي بعدها، إنه نتيجة طبيعية إلى تطور المجتمع العربي بالاتجاه الذي حددنا خطوطه العريضة، وانكشاف بدء تغلب القوة الدافعة على القوة الجاذبة في عملية النهضة. نحن نعرف أن هذا التطور الجديد لم يولد إلا بعد حدوث تغييرات أساسية في عدد من الأقطار العربية.

بقي علينا أن نحدد النتائج العملية التي تترتب على هذا التفسير الواقعي لظهور الاتجاه الجديد، وأعتقد أن التفسير الذي قدمناه يوصل إلى نتيجتين:

أولاً، نظراً إلى أن التطور المذكور طبيعي وأصيل لأنه بداية وجزء من النهضة المنتظرة لا مجرد صدفة عابرة، وجب على الفئة الواعية أن تنظر إليه بتفاؤل وثقة، وتعمل على توضيحه للشعب واستغلال كلّ ما به من إمكانيات تطورية وحمايته من أمواج الواقع الفاسد المحيط به، وأن تجعل من ذلك المقياس للحكم على صلاح أو فساد الحكومات.

ثانياً، رفض النظر إليه كانقسام في الصفوف وتفريق للكلمة، لأنه ليس ذلك الانقسام الذي يحدث في وضع سليم، بل نتيجة حتمية للنهضة لا يمكن اجتنابها؛ فالوحدة الحقيقية ليست ذلك الجمع الفيزيائي للجديد والقديم والحق والباطل، بل التي تنتج عن تغلب الجديد وانتصار الحق حيث يتوافر الانسجام الحقيقي.

٣ ــ محاولة في تفسير عملية التقدّم(*)

ـ ١ ـ

في الأدبيات السياسية المتداولة الآن، لغة فيها شيء من الاختلاف عن لغة الكتابة السياسية قبل عقود من السنين، ويتضح ذلك في التعابير والكلمات الجديدة التي أدخلت وأصبحت متداولة، ولكن ذلك وإن كان أمراً طبيعياً، إلا أن فيه شيئاً من الصعوبة التي تستحق الملاحظة. ومصدر هذه الصعوبة هو أن العبارات والكلمات غير محددة المعاني، ويعود ذلك إلى عامل الاقتباس من دون المحافظة على معاني الكلمات في مصادرها الأصلية واستخدامها في معانٍ أخرى مختلفة عن قصد أو سوء فهم.

كما يوجد هناك عامل شكلي أساسه إما الرغبة في التجديد بالألفاظ أو عدم وضوح المعاني عند الكاتب نفسه، وقد يكون أحياناً بسبب التقليد. ومهما يكن الأمر في ذلك، فهناك حاجة ماسة إلى ضبط معاني الكلمات التي تستخدم، وتحديد معانيها بصورة دقيقة وبلغة واضحة، ليكون ذلك بمثابة المفتاح إلى فهم ما هو غير مفهوم في المادة المقروءة، لمنع الالتباس بين معنى ومعنى آخر، أو لمنع مجرد الغموض. وتلك هي وظيفة تعريف الكلمات التي كثيراً ما يستهين بها البعض معتبراً ذلك عملاً ابتدائياً لا يستحق الاهتمام.

الكتابة وسيلة إلى نقل الأفكار، ونقل الأفكار يجب أن يكون لغرض إيجابي هو في النهاية المساعدة في زيادة المعرفة، أو ما يسمّى في الأدبيات المتخصصة التوصل إلى الحقيقة، وإذا لم يتحقق هذا الهدف تصبح الكتابة عديمة الجدوى أو

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (٤).

حتّى ضارة؛ فالتشويش الذي ينشأ عن الالتباس، ضار بحدّ ذاته من حيث إنه يزعزع أموراً اكتسبت شيئاً من الاستقرار في الذهن بِكُلّ ما ينطوي عليه ذلك من إضعاف الثقة ونمو الشك.

يقال أحياناً إن غرض الكتابة هو أن تكون سبباً لإثارة النقاش وليس التوصل إلى نتائج محددة. أن ذلك قد يكون صحيحاً وقد لا يكون، إذ في جميع الأحوال يجب أن تكون الكتابة واضحة من حيث تحديد المعاني وضبط المقصود، والكتابة الغامضة لا تساعد على التفكير ولا تحرّك نقاشاً ذا معنى، بل تخلق الشك والحيرة، وهي أمور تبعد ولا تقرّب الإنسان من الحقيقة.

المسألة المنهجية الأخرى الجديرة بالعناية، تتعلق بدور النظرية في تكوين المعرفة المفيدة، والمقصود بالمعرفة المفيدة، المعرفة التي تساعد على إيجاد الحلول لقضايا الإنسان والمجتمع. هناك فهم خاطئ وشائع لدور النظرية في عملية التقدّم، فكثيراً ما تعتبر النظرية على أنّها كشف كامل للحقيقة بشكلها المطلق، وبذلك تكون قابلة للتطبيق المطلق، أي في كلّ زمان وفي كلّ مكان.

ويستند هذا الرأي إلى أساس وجود حقيقة كاملة مطلقة تفسر الكون والمجتمع والطبيعة البشرية، وكل ما نحتاجه هو كشف هذه الحقيقة من خلال العمل الفكري، ومتى ما تمّ ذلك أصبح لدينا الحل لِكلّ شيء. وبما أن الحقيقة مطلقة وتامة، لذلك فإن الحل للمشاكل هو مطلق وتام. إن هذا الميل ناتج في الغالب عن التبسيط للأمور وعن الرغبة في إيجاد معادلات جاهزة وتامة لتفسير المشاكل الاجتماعية وإيجاد الحلول لها.

وهناك ملاحظتان عن النظريات المتداولة المحتوية على مثل هذه الحلول. هناك **أولاً** عامل العقيدة المسبق، والمقصود بالمسبق، هو أنه سابق للبحث العلمي وما يمكن أن ينتج عنه، كأن يكون للمفكر عقيدة ما يؤمن بها خارج نطاق البحث العلمي موجودة لديه قبل أن يدخل مجال البحث، وتكون ذات أثر في النتائج التي يتوصل إليها، أو بالأحرى يكون البحث العلمي وسيلة إلى إثباتها بدلاً من أن يكون محايداً غير متأثر بموقف مسبق؛ فماركس كانت لديه رغبة مسبقة إلى إثبات حتمية انتصار الطبقة العاملة، عندما وضع كتاباته، ويصح الشيء نفسه على عموم النظريات التي اتخذت شكل المذاهب؛ ففي هذه الحالة تكون النتيجة معروفة مسبقاً قبل بدء عملية البحث العلمي. والموقف المسبق قد لا يتخذ شكل العقيدة، بل قد يكون بشكل فكرة سائدة تمثل روح العصر؛ ففي حقب التاريخ المختلفة

وفي المجتمعات المختلفة تظهر أحياناً أفكار تسود المجتمع وتصبح ما يصحّ أن نطلق عليه روح العصر، وفكرة روح العصر هذه قد تكون ذات أثر في النظريات التي تصاغ، أي أن تأتي النظرية كتفسير لروح العصر، فالفكرة القومية كانت هي روح العصر في المجتمع الغربي وقت ظهور هيغل وعموم المدرسة المثالية على سبيل المثال.

والملاحظة **الثانية**، تتعلق بعامل التبسيط، والمقصود بالتبسيط هو أن المفكر قد يجلب انتباهه ظاهرة معينة ويبحث عنها فيجدها عاملاً مهماً في تفسير الكون وفي فهم الطبيعة البشرية فيثار اهتمامه بها، وبدلاً من أن يستمرّ في تقصي العوامل الأخرى المعقدة يميل إلى التبسيط فيجعل منها الأساس في بناء نظرية كاملة عن الكون أو الطبيعة البشرية. فقد حاول الاقتصادي شومبيتر أن يجعل من قضية الاختراعات العلمية والاكتشافات، القضية المركزية في تفسير التقدّم الاقتصادي وحدوث الدورات الاقتصادية، في حين أن هذا العامل وإن كان عاملاً مهماً وذا أثر، إلا أنه ليس العامل الوحيد في ذلك؛ وهيغل جعل من العامل الفكري العام الأساس في التقدّم وتفسير التاريخ؛ وماركس في مقابل ذلك جعل من العامل الاقتصادي، العامل الأساس في ذلك. إن جميع هذه النظريات تنطوي على التبسيط الذي أشرنا إليه.

لذلك فإن النظريات يجب أن ينظر إليها على أساس أنّها عمل فكري مهم وضروري، وبإمكانه أن يزيد من المعرفة، ولكنه يجب أن يبقى في حدود توسيع الأفق والتبصير ولفت الانتباه إلى بعض الأمور وشحذ التفكير وتحريكه، وليس من أجل التطبيق الفعلي كما يتصور البعض. وبعبارة أخرى إن النظرية، وإن كانت مفيدة في عملية توسيع الأفق وتزويد القارئ بالأدوات اللازمة للتفكير، لا تقدّم حلولاً جاهزة قابلة إلى التطبيق الحرفي كما يدّعي البعض أو يتصور. إذاً النظرية كعمل فكري هي في الأساس ذات فائدة عامة لتوسيع الأفق والإدراك، ولكنّ ذلك أمر، وإيجاد حلّ مطلق لمشكلة المجتمع البشري أمر آخر.

لذلك فلا مناص من الطريق الصعب، أي الطريق الذي لا يستبعد البحث النظري، ولكن لا بدّ من دراسة حالة كلّ مجتمع كحالة محددة في الزمان والمكان، والإحاطة بتفاصيل أوضاعه وإيجاد النظرية الملائمة لتلك الحالة، أي أن يصوغ الفكر نظرية لِكُلّ مجتمع ولكل مرحلة تجمع التعميم والتخصيص في الوقت ذاته.

ـ ٢ ـ

المجتمع مركب معقد، وليس خليطاً آلياً لا علاقة تفاعلية بين عناصره؛ في الخليط تبقى خواص كلّ عنصر على ما هي عليه، أما في المركّب فبفعل عملية التفاعل تتغير خواص وصفات العناصر المكونة للمركب؛ فالمجتمع مركب تدخل فيه عناصر عديدة تتفاعل بطرق مختلفة وتخضع لمؤثرات مختلفة باختلاف الزمان واختلاف المكان. صحيح أن هناك عوامل متماثلة في الطبيعة البشرية، إلا أن هذه العوامل بخضوعها لمؤثرات مختلفة تنتج مركباً يختلف من حالة إلى أخرى. إذاً هناك عامل التشابه وهناك عامل الاختلاف. ولنبحث هذين الجانبين كلّ على حدة.

لنبدأ بالجانب العام المتماثل في الإنسان أي الذي يوجد في جميع البشر. هناك العامل الذاتي الذي قوامه الغرائز التي تعمل في النهاية من أجل المحافظة على البقاء، أي المحافظة على الذات؛ فالإنسان يأكل ويشرب وينام وتعمل أجهزته بطريقة مشدودة بهدف المحافظة على الذات، وهذا العامل المادي الذي قوامه الغرائز هو مصدر الأنانية بهذا المعنى، معنى الدفاع عن النفس. ويشترك الحيوان والنبات بدرجات مختلفة وأشكال مختلفة مع الإنسان في هذا العامل، فكما إن في الإنسان دوافع ذاتية مادية للبقاء، كذلك في الحيوان وإلى حد ما في النبات، وإن هي تنازعت مع الآخرين فمن أجل البقاء والاستمرار. وكون الإنسان وحدة حية ولكنها متناهية أي محدودة، يجعله يتضمن عنصراً ذاتياً هو مصدر ما يسمّى بالأنانية أي الاهتمام بالذات بِكُلّ ما ينطوي عليه ذلك من الدفاع عن النفس.

ومن المهم التنويه إلى أن الميل الأناني في الإنسان لا يتعلق بموضوع الأخلاق، فهو قد يكون مبرراً وقد لا يكون، أي قد يكون مقبولاً في المجتمع يقرّه القانون، أو قد يأخذ شكلاً متطرفاً لا يقره المجتمع ولا القانون، ومهما يكن سواء كان شرعياً أم غير شرعي فدافعه واحد هو الحس بالذات. وبعبارة أخرى إن قضية الشرعية أو عدمها قضية أخلاقية أخرى تبحث بصورة مستقلة عن موضوع الدافع نفسه. والمقصود بالميل الأناني هذا، هو كلّ ما يحركه الشعور بالذات، أو ما يكون سببه الأنانية سواء أكان شرعياً مقبولاً من المجتمع والقانون أم لم يكن كذلك؛ فالمقصود هو الدافع وليس الموقف الأخلاقي منه. والمقصود هو كامل المدى الذي يتخذه الدافع بغض النظر عن الحدود التي تصنعها الأخلاق أو المجتمع أو القانون.

إن الأدلة على وجود هذا الميل الأناني عند الإنسان كثيرة، ولا يصعب إيراد

الأمثلة عليها. إن البحث عن الطعام وكل قضية كسب العيش تقع ضمن هذا النطاق، وكل النشاط الذي يقوم به الإنسان من أجل المحافظة على ذاته أو من أجل ذاته يقع ضمن ما نحن في صدده. إن بحث الإنسان عن عمل يكسب من ورائه عيشه هو من أجل الذات، وضمن حدود معينة وبمواصفات معينة يعتبر هذا النشاط مشروعاً. والحروب التي تقع بين البشر هي أيضاً دوافعها في النهاية ذاتية، وهي كذلك يمكن أن تكون مشروعة ويمكن أن تكون غير مشروعة، فهي يمكن أن تكون تحريرية ويمكن أن تكون استعمارية. ولكنها مهما اختلفت دوافعها فهي تقوم من أجل الذات. والدافع الذاتي الذي نتحدث عنه قد يكون مادياً وقد يكون غير مادي؛ فالذي نقصده هو أن يكون مشدوداً للذات، أي إلى ذات الإنسان.

في الإنسان ميول للشر والأنانية والكسل والحيازة، كلها من حيث الدافع متشابهة في أنها ميول ذاتية، إن هذه الميول الذاتية لا يوجد لها حدود من ذاتها، أي من داخلها، بل الحدود تأتيها من الخارج، أي من دنيا الأخلاق والمجتمع والقانون، ويعني ذلك أن هذه الميول في حدّ ذاتها وكما هي غير محدودة وإن وقع عليها شيء من التحديد فهو بسبب عوامل خارجية أخرى لا تعود إلى طبيعة تلك الميول وماهيتها، هذا هو الجانب الغريزي في الإنسان والغريزة كميل لا يوجد ما يحددها إلا ما يحيطها وليس من داخلها، أي إذا تفاعلت مع عامل آخَر.

ولنتحول الآن إلى بحث العنصر الثابت في الإنسان، وهذا العنصر هو العنصر المثالي؛ في الإنسان ميل إلى الخير يمثله ما يسمّى بالضمير؛ ففي الإنسان ميل طبيعي إلى الاعتدال والإنصاف والعدل والمساواة والتقدّم، إلى آخر ما نعرفه من الصفات الحسنة. وهذا العنصر المثالي هو ما يمكن أن نعبّر عنه بعامل الخير في الطبيعة البشرية، وبالتعبير الديني أنه أثر الله في الإنسان. يلاحظ أن الإنسان في الوقت نفسه الذي توجد فيه ميول أنانية تدفع باتجاه الشر فيه ميل معاكس لذلك أيضاً؛ فالإنسان يثور على الظلم ويضحي بنفسه من أجل الوطن ويعمل من أجل سعادة الآخرين؛ في الإنسان نلاحظ وجود سعي متواصل في التاريخ من أجل التقدّم تدلّ عليه الثورات وجهود المصلحين، وما ظهور الأديان ونشوء الحضارات إلا الدليل على هذا الميل؛ فحيثما يوجد الظلم تتحرك أيضاً في الإنسان ميول العدل، وحيثما يوجد الفقر تنمو في الإنسان الرغبة والسعي من أجل إزالته، وحيثما يوجد الفساد تنمو ميول الإصلاح الاجتماعي وهكذا؛ في الإنسان جانب خيّر يتنبه ويفعل مفعوله بدرجات متباينة بحسب الحالة والظروف. وما النضال

المستمر في البشرية من أجل المثل العليا، إلا التعبير العلمي عن هذا الميل الأصيل في الإنسان.

إذاً، هناك ميول الشر وهناك ميول الخير في الإنسان، والصراع قائم ومستمر بينهما، ذلك الصراع الذي يتجسد في جميع حقب التاريخ ويطبع المجتمع بطابعه، ويلاحظ أن عملية الصراع المستمرة في التاريخ تأخذ أشكالاً متعددة، فهي صراع الإنسان مع الطبيعة، وصراع الإنسان مع الإنسان. إن صراع الإنسان مع الطبيعة، هو من أجل إخضاعها لمتطلبات حياته أو توقي أضرارها، وصراع الإنسان مع الإنسان هو من أجل التقدّم في ناحية ما، أو تجنب الضرر الواقع في ناحية من النواحي، وبصورة عامة فعملية الصراع هذه مستمرة، وقد تعددت النظريات حولها، إلا أنّها في النهاية ليست إلا نتيجة إلى التعارض بين الميول المختلفة، الخير من جهة، والشر من جهة أخرى. والصراع قد يكون في داخل الإنسان نفسه مرة يميل به نحو الخير وأخرى يميل به نحو الشر، وقد يكون بين إنسان وإنسان آخر، أحدهما باتجاه الخير والآخر باتجاه الشر. كما قد يكون بين جماعات، بعضها بهذا الاتجاه وبعضها بالاتجاه الآخر وهكذا.

إن عملية التلاؤم والتوازن بين هذين الميلين المتعارضين هي التي تقرر أين يقف هذا الإنسان، أو أين تقف هذه الجماعة من مجمل الأمور، الشيء الأساس هو وجود هذين الميلين المتعارضين، فتارة يحصل بينهما نوع من التلاؤم، فتخف حدة التناقض، وتارة يزول أو يقل التلاؤم فتزداد حدة الصراع وتتوسع الفجوة القائمة بينهما.

ـ ٣ ـ

لكن هذا التناقض بين ميول الخير وميول الشر في الإنسان يخضع بدوره لعوامل مؤثرة عديدة، أي أن عملية التفاعل بينهما تجري تحت متغيرات وظروف عديدة تؤدي إلى اختلاف في النتيجة، أي أن عملية التقابل بين الميلين لا تجري بصورة مبسطة، وبمعزل عن عوامل التأثير الأخرى الوراثية والمحيطية، أي ما يتعلق منها بالوراثة وما يتعلق منها بالمحيط، بالمعنى الواسع لعبارة المحيط، أي بِكُلّ ما يشتمل عليه من تأثيرات كالثقافة والتربية والخضوع للقانون والعيش في المجتمع. والأمر في هذا يشبه عملية إجراء التجارب في العلوم الطبيعية كالكيمياء والنبات.

إن عملية التفاعل بين عنصرين يمكن إجراؤها مع تثبيت المتغيرات الأخرى كالحرارة والرطوبة وضغط الهواء، أما إذا أجرينا التجربة وسمحنا للمتغيرات ألا

تكون ثابتة، أي جعلناها متغيرة، عندها بإمكاننا الحصول على نتائج مختلفة باختلاف تلك المتغيرات، وكذلك الحال في عملية التفاعل بين ميول الخير والشر في الإنسان، فإنها تجري تحت متغيرات عديدة مؤثرة في النتيجة، لذلك فإن عملية التفاعل هذه إنما هي عملية معقدة جداً ولا يمكن أن تأخذ نمطاً محدداً ولا يمكن التنبؤ بنتائجها على وجه الدقة.

ولعل أهم عامل في التعقيد هو أن الإنسان نفسه كائن معقد، نتيجة أوضاعه الجسمية والنفسية ومدى تأثره بعوامل المحيط الذي يعيش فيه، لذلك فلا حصر للأشكال التي يمكن أن تنتج عن عملية التفاعل هذه بين ميول الخير وميول الشر الموجودة فيه. إن علم النفس لا يزال في بداياته ولا يزال قاصراً عن فهم الطبيعة البشرية وكيفية تصرف الإنسان بسبب هذا التعقيد. إن البحوث النفسية التي أجريت قد أوضحت أول ما أوضحت مدى هذا التعقيد.

ولنستعن على شرح هذه الفكرة بالعلوم الطبيعية. إن جسم الإنسان يختلف من فرد إلى آخر ولا يوجد جسم إنسان مطابق لجسم إنسان آخر من حيث مقاومة الأمراض والاستجابة للمؤثرات أو أداء المهمات الوظيفية لأعضاء الجسم، فردود فعل الجسم للمؤثرات والأمراض تختلف من إنسان إلى آخر، ومدى تكيّفه لظروف المناخ وإلى باقي المؤثرات كالجراثيم والأمراض، كذلك يختلف من إنسان إلى آخر. إن القدرة على التحمل تختلف، ودرجة التكيف للظروف تختلف، لذلك لا يموت اثنان بوقت واحد حتّى لو أصيبا بالمرض نفسه وبالوقت نفسه، ولا يتجاوب جسم لدواء كما يتجاوب جسم آخر، وتلك حقيقة طبّية يعرفها الأطباء في معالجتهم لمرضاهم. إذاً إن كل جسم حالة قائمة بذاتها لا تشابهها أي حالة أخرى، ويلاحظ أيضاً أن لِكُلّ إنسان شكل وجهه الخاص وصوته الخاص ومشيته الخاصة وطبع أصابعه الخاص، ويرجع ذلك إلى وجود عوامل كثيرة بصورة معقدة وتحت ظروف متباينة تؤثر في تكوين هذه الصفات الجسمية.

ومن الناحية النفسية والفكرية كذلك كلّ إنسان حالة قائمة بذاتها، وذلك لا يعني عدم وجود عوامل مشتركة بين إنسان وإنسان آخر، ولا يعني انعدام إمكانية التشابه في بعض الأمور، بل المقصود هو أن الإنسان يشترك مع آخرين بأمور معينة ويختلف بأمور أخرى. والمجتمع تركيب عضوي متفاعل تتكون له شخصية معينة نتيجة إلى عوامل عديدة، وهي العوامل المشتركة في الماضي والحاضر، ولذلك تكون فيه عوامل تماثل وعوامل اختلاف. والإنسان كما قلنا مركب معقد وكذلك المجتمع مركب معقد فهو يتفاعل مع الظروف المحيطة به، وكما إنَّ تفاعل

الإنسان مع الظروف يختلف من إنسان لآخر كذلك المجتمع بتفاعله مع الظروف يختلف عن المجتمعات الأخرى. ولذلك كانت هناك عوامل تمثل التشابه بين الأفراد، وإلى جانب ذلك هناك عوامل اختلاف نابعة من أن عملية التفاعل تجري بصورة مختلفة من مجتمع إلى مجتمع آخر.

لِكُلّ مجتمع تاريخ لا يمكن أن يتماثل مع تاريخ مجتمع آخر، كما إنَّ حاضر مجتمع ما ليس هو تماماً كحاضر المجتمعات الأخرى، وطريقة التأثر بالماضي والحاضر تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر. الخلاصة هي أن المجتمع مركب عضوي وليس خليطاً آلياً، ولذلك كانت هناك الأمم والمجتمعات ذات الملامح والشخصية المستقلة الواحدة عن الأخرى. وهذه هي جذور نشوء القوميات في علم الاجتماع. والمجتمع في ناحية اختلافه عن المجتمعات الأخرى لا يقتصر على ذلك، فالمجتمع الواحد يختلف من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى لدرس الأسباب، أي أن المجتمع يسير في تطور تاريخي وهو يتفاعل تحت ظروف ومتغيرات متجددة دائماً، لذلك فعندما يقارن بمجتمع آخر نجده يختلف عنه في الشخصية التي يكونها. ومن هنا وبالرغم من وجود عوامل تشابه بين مجتمع ومجتمع آخر وبين مرحلة ومرحلة أخرى للمجتمع نفسه، نجد هناك عوامل الاختلاف. والحصيلة من كلّ ذلك هي أنه لا يوجد مجتمع يشبه مجتمعاً آخر والمجتمع نفسه لا يمكن أن يكون في مرحلة مشابهاً تماماً لما كان عليه في مرحلة أخرى من تاريخه. والسبب الأساسي في عامل الاختلاف هو عدم إمكان تثبيت العوامل المتغيرة وإخضاعها إلى ظروف متماثلة كما نستطيع في حالة إجراء التجارب في المختبر في مجال العلوم الطبيعية.

ـ ٤ ـ

قلنا إن هناك عوامل ثابتة متشابهة في الإنسان بجانب العوامل المتغيرة، والعناصر الثابتة في الإنسان هي الميل إلى الخير مقابل الميل إلى الشر، والصراع قائم بينهما دوماً. إن ظهور الأديان وحركات الإصلاح والتقدّم البشري والحضارة تشكل دليلاً على وجود العنصر الثابت في الإنسان وهو العنصر المثالي، والعامل المثالي هذا ليس وضعاً نفسياً أو شيئاً يصنعه كلّ إنسان، أي أنّه ليس نسبياً بل مطلق مستمد من قيمة عليا في الكون تعبيرها الديني هو الله. لذلك فهناك مقياس ثابت مطلق للخير والشر.

إن قضية الخير ليست نسبية، بل هي مطلقة وفوق الجميع، ولا تخضع لإرادة

الفرد؛ فالضمير ظاهرة أزلية في الإنسان لذلك وبغض النظر عن التفاصيل والتفسيرات بقيت على العموم القيم الأخلاقية العليا مطلقة فوق الاجتهاد وإرادة الفرد. إن جعل القيم الأخلاقية نسبية كما هو الحال في بعض الفلسفات، يهدف في النهاية إلى غرض مسبق هو التحلل من المقاييس المطلقة وإحلال مقاييس نسبية مكانها تخضع للاجتهاد وبالتالي لإرادة الإنسان، وتكون النتيجة أن يصبح الحق هو ما يقرره الإنسان، أي الإنسان القوي أو الناجح.

إن القول بنسبية القيم العليا كان دوماً رغبة الذين يريدون تبرير استغلال الإنسان للإنسان واستعمار أمة لأمة. إن القول إن القيم هي من صنع الإنسان يهدف في النهاية إلى الرغبة في أن يتحلل الحاكم من قانون أعلى منه تقاس بموجبه أعماله وتصرفاته وجعل ذلك القانون خاضعاً لمشيئته، أي تحويله من مطلق إلى نسبي؛ في كل مجتمع هناك مقياس مطلق للخير والشر تُقَوَّم بموجبه تصرفات الأفراد وتحدد بموجبه العلاقات في ما بينهم وبين الحاكم. وبين كلّ مجتمع وآخر هناك مقياس مطلق للخير والشر تقاس به تصرفات كلّ أمة وموقفها من الأمم الأخرى وتُقَوَّم بموجبه تصرفاتها في الحياة الدولية. والموقف الأخلاقي هذا من شأنه أن يُحل النظام محل الفوضى، والضبط محل التحلل، وبذلك تستقيم الحياة في داخل المجتمع وفي العالم. للإنسان حقوق أساسية لا يمكن السماح لفرد آخر بالتجاوز عليها وهذا هو أصل العدل الاجتماعي؛ وللفرد حقوق أساسية إزاء الحاكم وهذا هو أساس التنظيم الديمقراطي، وفي العالم هناك حقوق أساسية لِكُلّ دولة لا يجوز الاعتداء عليها من قبل أي دولة أخرى، وهذا هو أساس التعايش السلمي والعلاقات الدولية السليمة.

إن بحث قضية إرادة الخير عند الإنسان وفي الكون تمتد إلى حقل البحث الفلسفي، وتتعلق بصورة وثيقة بذلك الجدل التاريخي القائم بين المدارس المثالية وغيرها، وتتعلق ببحث مسألة الطبيعة وما وراء الطبيعة. ومهما يكن الأمر وحتّى لو تركنا موضوع ماهية الشيء، أي بحث جوهر وجوده، فإننا لا نعدم وجود الأدلة الواضحة عليه في الإنسان وفي ما يحيطه. إن الأدلة على ميول الخير عند الإنسان كثيرة ولعل أكبرها هو النضال المستديم من أجل التقدّم في مختلف النواحي الذي قادة الإنسان بمفاهيم إلى حد ما ثابتة خلال العصور من حيث الجوهر وإن اختلفت في الأشكال، إن الاهتمام بالأدلة على الشيء بدلاً من بحث الشيء نفسه، قد لا يكون طريقة منهجية تامة في البحث، إلا أنّني لا أجد المبرر إلى القفز من هذا البحث للاستنتاج العكسي، أي بعدم وجود هذا الميل، وبالتالي إلى نسبية القيم.

- ٥ -

يولد كلّ إنسان وفيه ميول للخير وميول للشر، ويتفاعل هذان العاملان تحت تأثير متغيرات منها ما يتعلق بالوراثة، ومنها ما يتعلق بالمحيط، وبذلك تختلف علاقة ميول الخير بميول الشر من إنسان إلى إنسان آخر، كما سبق إيضاحه. هناك صفات تحملها الوراثة من الآباء إلى الأبناء بطريقة ليست ميكانيكية بالطبع، ولكن العلاقة موجودة وتدلل عليها نظريات علم الوراثة والبحوث التي أجريت على ذلك، ومهما يكن من أمر ذلك فالمهم هو أن الصراع موجود في كلّ إنسان.

هناك حالات معينة تكون فيها ميول الخير قوية ومتحكمة بميول الشر إلى درجة عالية جداً، يصل الإنسان فيها إلى حدّ النبوة، وما الأنبياء والمصلحون إلا من هذا النوع، حيث يتمتع هؤلاء الأفراد بحالة نفسية خاصة من الصفاء والتركيب الملائم بحيث تكون ميول الخير قوية، والقدرات على التعبير عنها قوية وبوضع خاص. إن مثل هؤلاء الأفراد القلائل في التاريخ بالنسبة إلى مجموع البشر ليسوا إلا حالات خاصة من العلاقة بين العاملين المذكورين. وهناك في الطرف الآخر عدد من الأفراد الأشرار الذي تكون فيهم العلاقة معكوسة حيث تقوى ميول الشر على ميول الخير إلى درجة كبيرة جداً. إن هؤلاء الناس بفعل عوامل وراثية، وعوامل تتعلق بالمحيط تضعف عندهم ميول وتقوى ميول، إلى حدّ السيطرة التامة تقريباً لميول الشر، الأمر الذي يطبع شخصيتهم، ويحولها باتجاه واحد تقريباً. ثمّ هناك الأغلبية الكبيرة من الأفراد الذين يقعون بين هذا القطب أو ذاك، حيث توجد عندهم علاقات بين العاملين مختلفة من حالة إلى حالة أخرى، فكلما كانت ميول الخير أقوى اقترب من القطب الأول والعكس بالعكس. إن هؤلاء الناس هم الأكثرية الساحقة، لذلك قيل إن الناس ليسوا ملائكة، وليسوا شياطين، فهم بين هذا وذاك.

ومن هنا يتضح أن الفرد الذي من هذا النوع، والذي تتأثر علاقة عامل الخير بعامل الشر فيه، بما يحيطه من ظروف، يصبح من الممكن التأثير فيه، عن طريق التأثير بتلك الظروف، وهذا هو دور التربية ودور القانون في تقويم الإنسان المواطن.

إن التربية البيتية والمدرسية تؤدي دوراً مهماً في تكوين شخصية الفرد، لذلك فإن إصلاح نظام التربية وعناية الأسرة بالطفل ذات أهمية في تقويم

الأخلاق وخلق المواطن الصالح. إن عملية التقويم هذه وخلق المواطن هي في الحقيقة لا تعدو عملية تقوية ميول الخير، وإضعاف ميول الشر عند الطفل، وليست عملية غرس جديدة، أو اقتلاع شيء موجود؛ فالخير والشر موجودان في الطفل، وهما في حالة صراع، عن طريق التوجيه العائلي والتربية المدرسية بِكُلّ ما تعنيه من نشاط، وأن نُغَلِّب ميلاً على ميل، ونقوّي جهة على جهة، إننا لا نغرس الصفات الحسنة وروح المواطنة في الفرد، كما قد يتصور البعض، ولا نقتلع جذور الفساد والأنانية وكل ما هو شرير من الإنسان بهذه العملية، بل نقوّي جانباً ونضعف جانباً آخر. لذلك فإن التربية لا تستطيع أن توجد إنساناً ملاكاً ولا أن تخلُق نبياً. إنّها عملية تحسين لوضع وليست عملية خلق جديد من لا شيء.

إن التوجيه البيتي والتربية المدرسية وغير المدرسية بِكُلّ ما تنطوي عليه من تزويد بالحقيقة وضرب المثال الحسن، وتحليل للأمور وتقوية للفكر وتوسيع للمدارك، وتدريب على ضبط النفس وتهذيب الغرائز وكبح لجماع الرغبات المفرطة وتدريب على الفضيلة، تؤدي هذا الغرض الذي نقصده، ألا وهو تقوية ميول الخير وكبح ميول الشر، وجعل الأولى تتغلب على الثانية.

وليست التربية بشقيها المدرسي وغير المدرسي هي الوسيلة الوحيدة، لتقويم الشخصية وبناء المواطن الصالح، إذ لا بدّ من وجود نظام للعقاب والثواب في المجتمع، يُعاقب بموجبه المسيء، ويُثاب بموجبه المحسن، وهو النظام الذي تطبقه المحاكم، والذي يمكن أن تعبر عنه مجمل القوانين والأنظمة والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع. ويشكّل ذلك طريقة أخرى للغرض نفسه، فيها عامل الترغيب وعامل القسر، فالجريمة تعاقب بموجب القانون، والعمل الحسن يثاب من قبل المجتمع، أي أن يرجع على صاحبه بمنفعة إما مادية أو معنوية أو بالاثنين معاً. إن مثل هذا النظام يساعد أيضاً بما يغرسه من أثر تربوي، وعلى الأمد البعيد، في تشجيع ميول الخير وكبح ميول الشر.

صحيح أن الذين تكون ميول الخير قوية فيهم إلى حد بعيد، لا يحتاجون للثواب من أجل أن يقوموا بالأعمال الحسنة، بل هم يقومون بها بدوافع أخرى صادرة عن ذاتهم أو عن تربيتهم، أي أن يكون مصدرها إما الوراثة أو التربية، كذلك هناك بعض الأفراد الذين تكون عندهم ميول الشر أقوى من ميول الخير، قد لا ينفع معهم العقاب ولا يكون مانعاً لهم لارتكابه، فمثل هؤلاء هم أقرب إلى القطب الثاني الذي تحدثنا عنه، والمثال على ذلك هم محترفو الجريمة وذوو

السوابق من المجرمين. إن هؤلاء لا ينفع معهم العقاب شيئاً، إلا أن الأغلبية من الناس الذين يتراوحون بين القطبين لا بدّ من أن يكون للعقاب أثر ما في تقويم سلوكهم، وإن تباين من شخص إلى آخر، ومن حالة إلى أخرى.

ولذلك نجد أن المجتمع، أي مجتمع، لا يستطيع أن يستغني عن نظام للعقاب والثواب ونظام للعدالة، ويعود ذلك إلى حقيقة أن أغلبية أفراد المجتمع، هم ليسوا مجرمين بالطبيعة كما يقال، بل فيهم إلى جانب الشر ميول للخير، ومن المفيد معاقبة ميل وتشجيع ميل آخر. عند هؤلاء يكون للعقوبة أثر تقويمي عندما تطبق بعدالة وعلى الجميع، وعلى المدى الطويل.

وقد تتخذ الوسائل لتشجيع ميول الخير شكلاً آخر غير التربية وغير العقاب والثواب، وهو طريق خلق الظروف للتلاؤم بين سلوك الفرد ومقتضيات المصلحة العامة، أي أن تشجيع ميول الخير قد يأتي عن طريق الحوافز فزيادة الدخل كمكافأة لزيادة الإنتاج، والضمان الاجتماعي في حالات الوفاة أو العجز كمشجع للدفاع عن الوطن، ومنح المكافآت المادية والمعنوية لتشجيع الإبداع والابتكار، كلها وسائل من وسائل التشجيع لميول الخير من أجل أن تتغلب على ميول الشر، أي أن تتغلب ميول العمل على ميول الكسل، وميول الدفاع عن الوطن على ميول التقاعس، وميول الإبداع على ميول الخمول.. إلخ.

في جميع هذه الحالات تقوم التربية والقانون والتنظيم الاجتماعي بمهمة تحفيز ميول معينة وتثبيط ميول معينة أخرى، وبذلك تؤدي دور التقويم لسلوك الفرد كمواطن في المجتمع. وعندما نتحدث عن بناء الإنسان الجديد، علينا أن نتوجه إلى جميع هذه النواحي، فبناء الإنسان الجديد ليس عملية وعظ، بل هو توجه لمعالجة الميول الموجودة في الإنسان، بحيث تخلق عملية تغليب واحدة على الأخرى من خلال بناء مستمر تتضافر فيه جميع الجهود، فحيثما كان المواطن كانت هناك قوى دافعة باتجاه معين هو اتجاه الخير في البيت والمدرسة والمحيط ومكان العمل وكل مكان. هذا ما هو موجود في المجتمعات المتقدمة التي تعنى بصورة جوهرية بشؤون التربية والتعليم والإصلاح الاجتماعي القانوني وغير القانوني، من أجل تكوين ما يسمّى بالمواطن الصالح.

ـ ٦ ـ

إن هذا التحليل يقودنا إلى بحث جانب آخر هو قضية الصراع الاجتماعي. في المجتمع صراع دائم بين القديم والجديد، أو بين الحق والباطل. وهذا

الصراع ليس إلا صراعاً جذوره في الصراع الموجود في داخل كلّ إنسان. وفي هذا المجال، لا بدّ من بحث مسألة مهمة هي الأشكال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعبر عنها بالنظم. إن الصراع الموجود في كلّ فرد بين ميول الخير وميول الشر قد يتخذ أشكالاً متعددة، وهو كصراع لا بدّ له من موضوع أو قضية، فما هو الموضوع وما هي القضية؟ هناك مواضيع وهناك قضايا في المجتمع. قد يكون موضوع الصراع هو النظام السياسي بين الملكي والجمهوري، بين الديمقراطي والمستبد على سبيل المثال. وفي المجال الاقتصادي قد يكون الصراع حول توزيع الدخل بين الطبقات، وحول رفع مستوى المعيشة للمواطنين حول أمور تفصيلية ضمن ذلك، كزيادة الأجور، أو زيادة أو تخفيض الأسعار.. إلخ. وفي المجال الاجتماعي قد يكون الصراع حول حرية المرأة، أو محو الأمية أو مجانية التعليم، أو الصحة العامة، أو الضمان الاجتماعي أو الأحوال المدنية.. إلخ. المهم هو أن الصراع يتجسد في مواضيع تخص حياة المجتمع المادية أو المعنوية صراع بين المؤيد والمعارض، والمطالب والممتنع، هذه هي جذور الصراع في المجتمع وهذا هو تفسيره.

صحيح أن جذور الصراع في النهاية ترجع إلى الفرد الذي هو وحدة المجتمع الأساسية، إلا أن ذلك لا يستبعد تكوين الجماعة أو الطبقة؛ فالأفراد وإن تباينت أحاسيسهم ومواقفهم الفكرية والنفسية من قضايا الخطأ والصواب، والحق والباطل، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود إمكانية للتقارب بين مجموعة من الأفراد، بينها عوامل تماثل إلى جانب عوامل الاختلاف، إذاً، فتكوين الجماعة أمر ممكن على أساس العوامل المشتركة، فهناك أفراد تكون بينهم علاقة مشتركة فكرياً أو مهنياً أو طبقياً، فيحصل التقارب بينهم ويكوّنون جماعة معينة، والطبقة هي إحدى أشكال هذه التكوينات، الأمر الذي يعني إمكانية قيام الطبقات في المجتمع. وقد تتجمع عدة تجمعات وتكوّن رابطة في ما بينها كما يحصل في التنظيمات النقابية أو الهيئات العلمية أو الطلابية. المهم هو أن هذا التحليل يسمح بتكوين الجماعة مهما كان نوعها أو مهمتها، والحزب السياسي هو نوع من أنواع التكتل الاجتماعي.

إن صراع ميول الخير مع ميول الشر في المجتمع يمكن أن ينظم من الناحية العملية، فهو ليس تضارباً مبهماً يختلط بعضه بالبعض الآخر، من دون حدود ولا فواصل. إن عملية التنظيم وتوضيح العوامل المشتركة وعزل العوامل الرئيسة عن العوامل الفرعية، وتوضيح المهم عن الأهم، بإمكانها تصفية الصراع الاجتماعي

وتنظيمه في قوالب تساعد على زيادة الفهم وتسهل الأمور العملية. لذلك فإن الصراع الاجتماعي يميل عادة نحو الاستقطاب والتصنيف حول أمور أساسية كأن تجمل جميع القضايا التقدّمية التي عليها نوع من الإجماع أو ما يقاربه، وتصاغ بشكل مبادئ أساسية، وكذلك الحال بالنسبة إلى ما هو عكس ذلك. ومن عملية التنظيم والتصنيف هذه، ينشأ معسكر رجعي ومعسكر تقدّمي. وكلمة معسكر معبرة في هذا المجال، عن أنه اجتماع لأفراد توجد بينهم عوامل اختلاف، ولكن تجمعهم بعض عوامل التشابه. وهكذا يتضح الصراع الاجتماعي بين ما اصطلح على تسميته بتقدّمي، وبين ما اصطلح على أنه رجعي، وكلاهما قد يضم أفراداً أو تجمعات من أنواع مختلفة.

- ٧ -

إذاً، الصراع في المجتمع موجود منذ وجد الإنسان فيكف كان تطوره؟ إن العملية التنظيمية التي تتكون من خلالها الشعارات المعبرة عن المبادئ، وتتحدد بناء عليها القضايا التي يدور حولها الصراع، ليست إلا عاملاً مساعداً، وليست إلا بلورة للأمر الجوهري الموجود شيء منه في كلّ فرد. إن عملية الصراع هذه تأخذ في البداية شكل اختلاف الآراء ولكن بمرور الوقت يأخذ هذا الاختلاف شكلاً أكثر حدة بسبب ما ينتج عنه من نتائج عملية في المجتمع. إن اختلاف الرأي بمرور الوقت يزداد حدة فيتحول إلى تناقض.

والفكر هو محرك الإنسان، لذلك فاختلاف الفكر ينتج عنه اختلاف مادي بين الأفراد أنفسهم. بالطبع إن اختلاف الآراء بالتفاصيل قد يزول بمرور الوقت، وقد يُحل نتيجة إلى التفاهم، ولكن الآراء التي تعبر عن قضايا اجتماعية متناقضة ليست من هذا النوع، والآراء التي تعبر عن مواقف يزداد التناقض بينها حدة، والنقاش يساعد على زيادة توضيح التناقض بين الأفكار. وتظهر عملية الاستقطاب والتضارب. وعندما يظهر الجانب الآخر جموداً أو إصراراً على موقفه تزداد حدة الصراع ويتحول من شكل فكري إلى شكل مادي يهدف إلى إزالة الأشخاص الذين يمثلون الأفكار المراد تغييرها؛ فإن كان هؤلاء الأفراد طبقة اجتماعية، أصبح الهدف إزالتها، وإن كانوا في السلطة أصبح الهدف تغيير تلك السلطة.

ويأخذ الصراع أشكالاً ووسائل متعددة منها فكري ومنها مادي، منها من خلال المؤسسات الموجودة، ومنها خارج تلك المؤسسات، ومنها العلني ومنها السري، وهكذا ينمو الصراع ويزداد قوة. إن عملية الصراع الفكري والمادي يكون

لها أثر في الفرد بناحيتين: الناحية **الأولى**، تربوية وتتعلق بإحداث تغيير في شخصية الفرد نفسه؛ فالصراع بين المعسكر التقدّمي والمعسكر الرجعي، بِكُلّ ما ينطوي عليه من تثقيف ودعوة وشرح ونضال يومي، يساعد على تشجيع ميول الخير عند الآخرين، ويكبح ميول الشر عندهم، وبذلك تبدأ عملية الوعي بالتوسع ويتنبه الضمير العام إلى جمهور الشعب، فيزداد عدد أفراد المعسكر التقدّمي تباعاً، وهكذا يتكوّن المناضلون. في البداية يكون عدد أفراد المعسكر التقدّمي قليلاً، وبمرور الوقت واشتداد الصراع يزداد العدد وتلك هي فكرة الطليعة التي تقود المجتمع في الطريق الصحيح.

أما القناة **الثانية**، فهي الاستيلاء على السلطة السياسية؛ فالسلطة بما تنطوي عليه من قدرات مادية ومعنوية، وبما تمتلكه من وسائل التربية والتوجيه العام والقدرة على إصلاح القوانين، يمكن أن تكون عاملاً مساعداً على استنهاض ميول الخير عند المواطنين، وتغليبها على ميول الشر، عن طريق إعادة بناء الإنسان وتوجيهه في الطريق السليم.

وبذلك يحصل التقدّم في المعسكر التقدّمي، والتراجع في المعسكر الرجعي الذي يأخذ بالتآكل بمرور الوقت، حتّى يتحقق انتصار المعسكر التقدّمي، عندها يبدأ بعملية إعادة البناء للمجتمع بحسب أفكاره وشعاراته التي تبلورت منذ بداية النضال وخلال مسيرته. ولكن ذلك ليس نهاية المطاف؛ فالأشكال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الملائمة لهذا الوقت، والتي تعتبر تقدّمية ليست كذلك في الأزمنة القادمة، بل هي أيضاً تصبح بمرور الوقت بحاجة إلى إصلاح أو تبديل، وهنا يصبح لا بدّ من عملية الإصلاح أو التبديل، وهي إما أن تتم من داخل النظام وعلى يد المعسكر نفسه، أو من خارجه، وعلى يد معسكر تقدّمي آخر، مارة بعملية الصراع نفسها بمراحلها التي ذكرناها. ولا يغرب عن البال في هذا المجال أن عملية التغيير التي يأتي بها الصراع قد تكون تدريجية تراكمية، وقد تكون حادة وفجائية. ويعتمد ذلك على موقف المعسكر الرجعي؛ فإذا كان المعسكر الذي يتمسك بالموجود سمحاً ومؤسساته مرنة تسمح من خلالها لعملية التغيير أن تتم، جاءت عملية التغيير متدرجة وتراكمية، وإن كانت على عكس ذلك متحجرة ومصرة، كانت النتيجة الاصطدام والتغيير الحاد.

إن عملية الصراع مستمرة في التاريخ، بعضها يأخذ الشكل المنظم المعبأ بمعسكرين، وبعضها يأخذ أشكالاً أخرى؛ فالاختراعات العلمية والاكتشافات الجغرافية، أشكال أخرى لإحداث التغيير، كما إنَّ نظريات الإصلاح الاجتماعية

ذات الأثر البطيء مثال آخر. وفي مقابل ذلك هناك الثورات الكبرى والأديان السماوية وحركات الإصلاح الرئيسة.

ويجب ألا يتبادر إلى الذهن أن عملية الصراع هذه عمياء تجري من دون هدف وليس لها غرض، بل العكس من ذلك، فهي عملية هادفة ذات اتجاه، فعملية تنبه الضمير ويقظة الوجدان مستمرة، ويعني ذلك أن الاتجاه العام هو في صالح التغلب المستمر لميول الخير على ميول الشر، وإن كان ذلك لا يأخذ خطاً مستقيماً صاعداً، بل هو متعرج أحياناً. إن عملية التقدّم في التاريخ ليست بسيطة بل معقدة. ولكنها ذات هدف؛ فالبشرية في تقدّم مستمر، وإن كان للتقدّم جوانب سلبية. إن الوعي البشري آخذ في التوسع بفعل عملية التكشف المستمر لحقيقة الكون والإنسان. ولكن القول بذلك شيء، والقول بالحتمية التاريخية شيء آخر. إن عملية التقدّم تجري من خلال الإنسان فهي بفعل إرادته الحرة وليست خارجة عن ذلك، فالقوة التي تحرّك التاريخ ليست خارج الإنسان، كما هو الحال في الماركسية، بل إن تفاعل قوى الدفع والجذب يتم داخل الإنسان حيث تعمل الإرادة عملها؛ فالذي يعمل هو الفكر البشري، والذي يتنبه هو الضمير البشري، والذي يعمل هو الإنسان، ومن ناحية أخرى، القول بالإرادة الحرة للإنسان، لا يعني انعدام وجود إرادة في الكون. هناك إرادة في الكون يمثلها العنصر المثالي، ولكن ذلك موجود في كلّ إنسان بوضعية ما، وبشكل ما، وهو في صراع مع عامل معاكس، هو أنانية ذلك الإنسان، ومن حصيلة التفاعل ينتج تقدّم في طريق انتصار إرادة الخير التي هي جزء من الإرادة العامة للكون.

وبهذا المعنى يكون الإنسان هو مركز الكون والعنصر المهم فيه، لذلك كان خلق الظروف الملائمة لجعل عملية التفاعل فيه تتم لصالح قوة الخير من الأمور الضرورية، وهو واجب الفرد، وواجب المجتمع بالوقت نفسه. ومن هنا كان التأكيد على كرامة الإنسان التي هي تعظيم للأثر الروحي الموجود فيه وكان التأكيد على الحرية. وهذا هو معنى خلق الظروف المساعدة للإنسان، لإطلاق إمكانياته، وتحرير قوى الإبداع في.

وبكلمات مختصرة هذا هو معنى العناية بالفرد والعناية بالمجتمع، ومن خلالها يتضح التوازن بينهما؛ فالفرد بحد ذاته قادر على خلق ما هو ملائم لإطلاق إمكانياته وتحرير إرادة الخير فيه، والمجتمع أيضاً قادر على خلق الظروف المساعدة على ذلك، لذلك فإن المجتمع الصحيح هو المجتمع الذي ينال فيه الفرد والمجموع العناية، فالتأكيد ليس على الفرد وحده، وليس على المجموع وحده، بل

على الاثنين معاً. المجتمع ليس هو مجموع الأفراد بل هو المركب الذي ينتج عن تفاعل الأفراد خلال الزمن، لذلك فهو شيء مختلف وإن كان مشتقاً من الأفراد. (أي كانت مادته الأولية من الأفراد). إذاً الفرد مؤثر والمجتمع مؤثر، وعندما نقول المجتمع نعني من ضمن ما نعني الدولة، وهي التنظيم الذي يعمل المجتمع من خلاله كجسم حيّ، له وظائف وله خصائص، وبذلك يكون معنى الحرية معتمداً على الفرد وعلى المجتمع، فهي ليست حرية الفرد بالمعنى الرأسمالي الغربي، وليست حرية المجتمع بالمعنى الدكتاتوري، بل هي حرية متوازنة.

ـ ٨ ـ

يتبين مما سبق، أن العالم في حقيقته مكون من أفراد منتظمين في مجتمعات؛ فالفرد هو مركز الكون، ولكنه لا يعيش منفرداً، لذلك كانت هناك المجتمعات. والأمة هي مجتمع تفاعل فيه الأفراد مع العوامل المشتركة كاللغة والتاريخ المشترك.. إلخ، وهي مجتمع له شخصية مستقلة عن شخصية الأمم الأخرى. وتكون الأمة في حالة أقوى عندما تعيش في ظل دولة واحدة، فالدولة الواحدة تضيف عوامل مشتركة جديدة، تقوي الروابط الموجودة، وتضيف إليها روابط أخرى. إن المتغيرات التي تتفاعل في ظلها أمة، لا يمكن أن تكون هي المتغيرات نفسها التي تتفاعل بظلها أمة أخرى؛ فتفاعل الأمة مع ظروفها أمر فريد، كما إنَّ تكوين الفرد نفسياً وفكرياً وجسمياً يتم بصورة فريدة، بسبب تعقيد المتغيرات، فكذلك الأمة، لذلك لا يوجد هناك أمة تتطابق بصورة تامة مع أمة أخرى. قد يكون هناك تقارب وبعض التشابه إلا أن ذلك يبقى دون التطابق، لكل أمة شخصيتها الفريدة وهويتها الخاصة بها.

العالم يتكون من أفراد، ولكن الأفراد يعيشون ضمن أمم، والأمم تعيش بعلاقات معينة في ما بينها، قد تكون علاقات تعاون وقد تكون غير ذلك. إن خلق الظروف الدولية الملائمة لصحة حياة كلّ أمة شيء ضروري، كما هو الحال بالنسبة إلى وضع الفرد داخل المجتمع. لذلك كان من الضروري إيجاد علاقات دولية صحيحة تقوم على التعاون والسلام والمرونة، بحيث تستطيع عملية التجديد أن تمر بسهولة من خلال الأشكال والتنظيمات الموجودة من دون اصطدام، وبذلك تكون عملية الصراع سليمة وهادئة بدلاً من أن تكون غير ذلك.

إن نظام الحكم في الأمة الواحدة يجب أن يكون، هو أيضاً، مرتكزاً على هذه الاعتبارات وعلى هذا الفهم لماهية الفرد ودوره في عملية التقدّم، لذلك كان

للمجتمع دور في تقوية ميول الخير في الأفراد من خلال التربية ومن خلال القانون، وبذلك تؤدي الدولة دوراً لا يمكن إغفاله، فعملية التقدّم لا تتم بواسطة الأفراد كلّ على حدة ولوحدهم، كما تقول النظرية الرأسمالية. لذلك فإن دور الدولة ليس سلبياً ومقتصراً على حفظ الأمن، بل هو إيجابي أيضاً في تنمية الثقافة والاضطلاع بدور التعليم والمحافظة على الصحة العامة وتنفيذ المشاريع ذات النفع العام وقيادة التقدّم.

وللدولة دور مهم في الحياة الاقتصادية، هو دور التنظيم، فالحياة الاقتصادية بإمكانها أن تكون مساعداً أو معرقلاً لعملية التقدّم، بالمعنى الذي ذكرناه؛ فحسن توزيع الثروة وإلغاء الاستغلال، والتأمين الاجتماعي وتوفير العمل للجميع ورفع مستوى المعيشة وزيادة الرفاه الاجتماعي وتوفير الخدمات، أمور من شأنها أن تخلق الظروف الملائمة لعملية التقدّم من خلال الصراع الذي يدور في داخل الفرد وداخل المجتمع.

إن تغليب إرادة الخير فردياً واجتماعياً مسألة تحتاج إلى ما يساعدها على ذلك، وعلى العكس من ذلك يكون مفعول سوء توزيع الثروة والاستغلال والفقر والجهل والمرض. لذلك فإن للدولة دوراً في بناء نظام العدالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي بناء الاشتراكية، وبهذا المعنى فلكل أمة بفعل شخصيتها المستقلة وحاجياتها وظروفها الخاصة، نظامها الخاص اقتصادياً واجتماعياً، أي لها اشتراكيتها الخاصة.

ويتضح من كلّ ذلك أن مسألة النظم الاقتصادية والاجتماعية هي مسألة خاصة بِكُلّ أمة ولا يوجد هناك نظام يصحّ لجميع الأمم، وبذلك تنتفي الأممية بهذا المعنى. من المفيد أن تطلع الأمم على أنظمة الأمم الأخرى من أجل توسيع الأفاق والمقارنة والتبصر، ولكن عملية بناء النظام هي في النهاية عملية خاصة بِكُلّ أمة، إذ لا توجد أمة تتطابق بظروفها وحاجاتها من جميع الوجوه مع أمة أخرى. التشابه قد يوجد، أما التطابق فهو معدوم؛ وفي هذا الإطار من الفهم للطبيعة البشرية، تتضح أهمية الأمور غير المادية مثل الكرامة والحرية والمثل الأخلاقية، فالإنسان في جوهره يحمل جزءاً من إرادة الخير في الكون وذلك أمر مثالي من دون شكّ، وهو الذي يجعل للإنسان قيمة بحدّ ذاته بغض النظر عن جوانبه المادية مثل الثروة والقوة والصفات الجسمية.

هناك فرد موهوب بمعنى أنّه يملك صفات خاصة تؤهله إلى البروز في ناحية من النواحي، وسبب ذلك هو أن حالة من التفاعل الخاص قد نتج منها علاقة

متقدمة، بين الجانب المثالي وبين الجانب الأناني، بحيث تغلب الأول على الثاني إلى حد بعيد، وظهور هذه الحالات أمر من الصعب التنبؤ به أو السيطرة عليه، لا عن طريق الوراثة ولا عن طريق التربية. وذلك لأن مثل هذه العلاقات تكون عادة معقدة، ولا يوجد قانون رياضي كامل لضبط مفعولها. إلا أن حالة التقدّم العام والنهوض الشامل للمجتمع من شأنها أن تؤثر في توجيه الفرد، فتقوي فيه الجوانب الخيرة على الجوانب الرديئة، وبمرور الزمن يتضافر عامل الوراثة والعامل الاجتماعي، فيلاحظ ارتفاع في مستوى الأفراد من جميع الوجوه، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة ظهور المصلح أو القائد الملهم تاريخياً. إن عملية ظهور المصلحين أو الأنبياء أو القواد لا تخضع لقانون محدد، وإن كانت الظروف التي يعيشها المجتمع يمكن أن تؤثر في ذلك بعض الشيء، إلا أن هذا لا يعني وجود قاعدة رياضية صالحة للتطبيق في جميع الحالات.

إن عملية التقدّم الاجتماعي بحسب هذا المفهوم عملية روحية في أساسها النهائي، وإن كانت العوامل المادية تمتزج بها وتؤثر فيها ومحورها هو الإنسان الذي هو خلية المجتمع ومحوره. لذلك كانت العناية بالإنسان تحتل المركز الأول، وهذا هو معنى القول إن الإنسان هو وسيلة النهضة وهو هدفها؛ فالنهضة التي تتخذ شكل الثورة تبدأ بالإنسان فهو وسيلتها وهو هدفها لأن تغليب الجانب الخيّر فيه هو الهدف ليتغلب على الجانب الرديء ويؤدي ذلك بدوره، إلى خلق قوة جديدة تدفع باتجاه التقدّم.

٤ ــ رأي في كتابة التاريخ

ـ ١ ـ

هناك آراء عديدة في كيفية التاريخ، وما سأقوله في هذه السطور ليس إلا أحد تلك الآراء، أما مدى صحة ما أقول فأمر متروك لحكم الآخرين. صحيح أنّني أرغب في أن أكون موضوعياً، إلا أن ذلك لا يعني أنّني حتماً كذلك، إذ للموضوعية متطلبات تتعلق بطريقة البحث وبشخص الباحث قد لا يستطيع تحقيقها كاملة حتّى من يرغب ومن يبذل الجهد من أجل ذلك.

إن نقطة البداية في الرأي الذي سأطرحه هي أنّني أعتبر الحاضر أهم من الماضي على غرار اعتبار الأحياء أهم من الأموات بمعنى من المعاني. لقد فضّل الله تعالى الحي على الميت، واعتبر خدمة مصلحة الأحياء أهم من الأموات. إننا الآن أمة تعيش حاضراً ذا صفات معينة وتجاهد من أجل تطوير هذا الحاضر إلى مستقبل أفضل، ويسمي كتّاب الفكر السياسي ذلك بالنهضة.

إن لهذه النهضة مصلحة، بمعنى أن لها متطلبات وشروطاً وبمقدار ما تتوافر نستطيع خدمة النهضة والعكس صحيح. وغني عن القول إن مصلحة الأحياء من خلال هذه النهضة، هو المقصود المحدد للمصلحة التي أعنيها. إذاً السؤال المهم هو هل يجب أن تكون طريقة كتابة التاريخ منسجمة مع مصلحة التقدّم؟ الجواب في نظري نعم.

إن التاريخ يمكن أن يُكتب بطرق مختلفة وبمناهج متباينة، وتتباين تبعاً لذلك درجة قربها من هذا الهدف أو بعدها عنه. ورب سائل يسأل: ما هو على وجه التحديد المقصود بخدمة مصلحة التقدّم؟ ماذا يحتاج التقدّم من التاريخ من أجل أن

تتحقق هذه الخدمة؟ الجواب عن ذلك بسيط من جهة، وجوهري من جهة أخرى. إنه بسيط لأنه يمكن أن يلخص بكلمة (معنوي)، أي متعلق بالروح المعنوية للأمة. ونحن نستعمل عبارة معنوي مقابل مادي والروح المعنوية مقابل المستلزمات المادية. ولكن كلمة معنوي المعروفة ليست ذات مضمون بسيط مفهوم، فنحن نعرف القليل عن معناها الحقيقي؛ فعلم النفس لا يزال في بداياته ومعرفة الإنسان على حقيقته لا يزال بعيداً، لذلك فنحن غالباً ما نطلق على كلّ ما هو غير مادي عبارة معنوي من دون أن نعرف بالضبط محتويات هذه العبارة، تماماً كما يفعل الأطباء عندما يعزون الكثير مما لا يعرفون له تفسيراً إلى العوامل النفسية.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن التفكير الدارج يميل إلى اعتبار ما له علاقة بالنفس البشرية خارج نطاق العلم المعروف،ومن هنا نشأت هاتان التسميتان التي درجت عليهما الجامعات في العالم وهما: العلوم والآداب؛ فالعلوم تتناول القوانين الطبيعية، والآداب تتناول ما هو سوى ذلك. إن هذا الاعتقاد الشائع لا يوجد الدليل المقنع عليه. إن عدم تقدّم البحث في مجال معين بالنسبة إلى ما تحقق في مجال آخر ليس بحدّ ذاته دليلاً على أن هذا الأمر نهائي، إذ ليس من المستبعد أن يتحقق في مجال معرفة الطبيعة البشرية تقدّم بكشف قوانينها تماماً كما حصل في الفيزياء مثلاً. ومهما يكن فتلك ملاحظة نسوقها عرضاً. والمهم من ذلك هو التأكيد أن عبارة (معنوي) قد تكون أغنى وأعمق مما نتصور أو مما هو شائع عن ذلك.

وعلى كل، يكفي للتدليل على أهمية الجانب المعنوي في عملية التقدّم هو الأثر الأكيد للروح المعنوية على عمل الإنسان واندفاعه. إذا كان التفكير يسبق العمل، أي أن الإنسان يفكر أولاً وبناء على ذلك يعمل (والمقصود بالتفكير في هذا المجال عملية أشمل من المفهوم المتداول)، فإن الوضع المعنوي للإنسان أمر في غاية الأهمية لعملية التقدّم. ومحور المسألة المعنوية هو هذا السؤال الأزلي الذي يدور في نفس الإنسان بأشكال وأوقات لا حدود لها: هل أستطيع أو لا أستطيع؟ هل أستطيع أن أعمل هذا الشيء أو لا أستطيع؟ إذا كان الجواب في داخل النفس نعم، فإنه سيستطيع حتماً أن يحقق الهدف، وإذا كان الجواب بالنفي فإنه سوف يفشل من دون شكّ.

إنني عندما أقول ذلك أرجو ألا يؤخذ هذا الكلام بصورة بسيطة، فالمقصود بنعم أن يكون الجواب متمكناً من النفس ومستحوذاً على جميع قوى الإنسان،

الأمر الذي يستنفر جميع قواه العقلية والروحية للاندفاع نحو الهدف. ومن دون الاسترسال في هذا المجال، يكفي أن أسوق الأدلة من التاريخ البعيد والقريب. لقد كانت مجمل الحروب تربحها الجيوش ذات الروح المعنوية العالية، حتّى ولو كان عددها وعدتها المادية أقل، وتخسرها الجيوش ذات الروح المعنوية المنخفضة، حتّى ولو كان عددها وعدتها أكثر. وفي الحياة اليومية من حولنا شواهد لا تحصى على نجاح الأفراد المتمتعين بالروح المعنوية العالية المصممين ذوي الإرادة القوية، وفشل خائري العزيمة ضعفاء الإرادة. إذاً، قضية التقدّم والنهضة تحتاج إلى روح معنوية عالية، فهل تستطيع كتابة التاريخ أن تقوي هذه الروح؟ الجواب نعم.

التاريخ يستطيع أن يقوّيها، كما يستطيع أن يُضعفها تبعاً لكيفية كتابته. إن خدمة قضية التقدّم هدف سام وقيمة عليا من دون شكّ، فقد كان ذلك هدف الأديان السماوية وحركات النهضة وأعمال المصلحين في التاريخ.

إذا كان ذلك كذلك يتحول السؤال الآن إلى كيف؟ كيف يستطيع التاريخ أن يخدم قضية التقدّم عن طريق تقوية الروح المعنوية؟ الجواب يرجعنا إلى العبارة التي سبق أن ذكرتها وهي أن فحوى الروح المعنوية هو ذلك الشعور الداخلي في أعماق كلّ إنسان المتعلقط بـ «هل أستطيع أو لا أستطيع»؟ إن إيضاح هذا القول أمر ميسور فهو يعني ببسيط الكلمات ما يلي: إننا الآن كأمة في وضع لا نرضاه ونريد أن نتجاوزه إلى وضع النهضة، فهل نستطيع ذلك أم لا نستطيع؟ (متجاوزاً مسألة أهداف النهضة «من وحدة وتنمية وديمقراطية.. إلخ»، إذ إنني افترض ذلك أمراً أصبح مفهوماً الآن). إننا كأفراد في هذا المجتمع نعيش المشاكل ونتعرض إلى مظاهر التخلف، ويدور في نفس كلّ واحد منا هذا السؤال يومياً بشكل أو بآخر، ونقلّب في أعماقنا هذا الأمر. إن هذا التناقض موجود في أعماق كلّ واحد منا بدرجة أو بأخرى، ولا شكّ أن هذا التناقض الحاد يولّد التوتر في نفوسنا.

إن عوامل تغذية هذا التناقض موجودة لا مفر منها في واقعنا وواقع غيرنا، فواقعنا يقدم يومياً الأدلة الملموسة على قسوة الواقع وتناقضه مع مُثُلنا العليا، وواقع الغير من العالم المتقدم يقدم لنا من خلال الاتصال المقارنة الصارخة بين حالين، واحد متخلف وآخر متقدم. السؤال المهم هو هل نستطيع تحقيق النهضة؟ إن علاقة الروح المعنية بالجواب الإيجابي على هذا السؤال الجوهري تتضح أننا استطعنا في الماضي، لذلك فنحن نستطيع الآن كذلك: إنه الدليل على أن عملية النهضة ليست أمراً مجهولاً وليست مغامرة جديدة نسجتها

المطامح الفارغة المنبعثة من الرغبات المجردة. إنّها مسألة قديمة سبق أن تحققت في التاريخ، لذلك فهي قابلة إلى التحقيق الآن. هذا هو المعنى التبسيطي لمسألة علاقة التاريخ بالروح المعنوية.

- ٢ -

إذاً كيف يجب أن يكتب التاريخ من أجل أن يحقق هذا الهدف السامي؟ الجواب هو أن تُعتمد الحقيقة؛ فما معنى ذلك؟ هل المقصود بالحقيقة نقل الصورة بكامل تفاصيلها لما كان في الماضي إلى الحاضر تماماً كما تنقل آلة التصوير تفاصيل ما يراد تصويره؟ إنّني أرى أن الجواب عن ذلك هو: نعم، إذا كان ممكناً ومن أجل أن يتحقق الهدف السامي فإنه يحتاج إلى التحليل والتقديم للقارئ. إن طبيعة الأشياء وحقيقة ما هو متوافر لدينا من المادة التاريخية نقول إن نقل الماضي بِكُلّ تفاصيله بالشكل الذي ذكرته غير ممكن فما لدينا من أخبار التاريخ أقل من ذلك.. وربما أقل من ذلك بكثير. أن ذلك لا يعني عدم وجود تفاصيل صغيرة فذلك موجود إلا أنه ناقص.

في تاريخ كلّ عصر، وعصور تاريخنا منها، هناك الاتجاهات الكبرى العامة التي تسمى في بعض الأحيان تجاوزاً بروح العصر. وهناك إلى جانب ذلك تفاصيل الحياة اليومية. المهم في نظري هو أن نحرص على أن تعكس كتابة التاريخ الاتجاهات الكبرى العامة معززة بأكثر ما يمكن من تفاصيل الحياة اليومية إن وجدت. وهذا هو معنى الموضوعية في كتابة التاريخ، أو ما نسميه بتوخي الحقيقة.

وفي ما يتعلق بتاريخنا، أرى أن يُكتب تاريخنا بطريقة موضوعية تتوخى الحقيقة، ومعنى ذلك أن نتوخى نقل الاتجاهات الكبرى العامة أولاً. إنّني متأكد من أننا لو كتبنا تاريخنا على هذا الأساس، نكون قد خدمنا قضية التقدّم في الوقت نفسه. إن الكتابة الموضوعية لتاريخنا كفيلة بتوفير الدعم المعنوي لنهضتنا الحديثة، والسبب هو أن ماضينا كان في حقبات متعددة منه قد شهد تحقيق نهضات مهمة. ولكن هذا القول يحتاج إلى مزيد من المناقشة ليكون واضحاً. في تاريخنا فترات تحققت فيها نهضات وأهمها النهضة العربية الإسلامية. إن هذه النهضة حادث حقيقي في التاريخ قام على أسس ومبادئ ليس من الصعب معرفتها إذا ما رجعنا إلى مبادئ الإسلام وقيم الخلق الفردي عند العرب وسيرة القادة، والأعمال التي أُنجزت في تلك الفترة. إن هذه النهضة تشكل خطاً

صاعداً واتجاهاً عاماً طبع مرحلة مهمة من تاريخنا لا يمكن إلى أي أحد نكرانه. إذاً، هي نهضة حقيقية سبق أن تحققت. هل يستطيع كاتب التاريخ مهما كانت طريقته أن يتجاهلها؟ والجواب بالطبع: كلا.

ولكن في موضوع طريقة كتابة التاريخ، هناك بعض الأمور تتعلق بتفاصيل الحياة اليومية لعصر تلك النهضة. لو كنا نملك جميع تفاصيل تلك الحياة لكان تدوينها وجعلها جزء من التاريخ أمراً مرغوباً، إلا أن ذلك كما هو واضح غير ممكن لا بالنسبة إلينا ولا بالنسبة إلى غيرنا. إن ذلك في حد ذاته يشكل عاملاً مضاداً للموضوعية إذا ما استخدمت بعض تلك التفاصيل طريقة التوصل إلى استنتاجات تتعلق بالاتجاهات العامة؛ فطبيعة ما هو موجود من التفاصيل تستطيع أن تؤثر في موضوعية الكتابة. ولكن ما هو أخطر من ذلك هو أن تلك التفاصيل قد كتب أغلبها في الوقت الذي حدثت فيه، الأمر الذي يجعل لعامل التحوير المقصود وغير المقصود أثراً في موضوعية تلك التفاصيل. إن مجيء الدولة العباسية على أنقاض الدولة الأموية، وظهور المذاهب والفرق الإسلامية، والصراع مع الأمم التي فتح الإسلام بلادها، تشكل من دون شك عوامل مهمة بالتأثير في تدوين تفاصيل التاريخ.

إن الموضوعية في مسألة التفاصيل تحتم علينا أن نهملها، بل ننقلها إلى أقصى ما هو متوافر منها. ولكن لا بدّ من إبداء بعض الملاحظات في هذا الصدد:

الأولى، تتعلق بوجود تفاصيل من الحوادث والأخبار يحتاج إلى الشرح والإيضاح محافظة على الفهم السليم من قبل القارئ. إذا كانت النهضة العربية الإسلامية حقيقة تاريخية من حيث كونها اتجاهاً عاماً، فمن المنطقي أن تأتي تفاصيل الحياة اليومية لذلك المجتمع منسجمة معها وليس العكس. إذ هل يعقل أن يكون المجتمع في نهضة وتكون تفاصيل الحياة اليومية للناس متناقضة مع ذلك؟ إن منطق الأشياء البسيط يقول: كلا.

الأمر **الثاني**، الذي يجب أن يقال في هذا المجال هو إن حكمنا على الحوادث الماضية من حيث تقييمها سلباً أو إيجاباً يجب ألا يكون بمنظار الحاضر، فذلك خطأ منهجي طالما وقع به الكثير من المؤرخين أو الذين يتناولون حوادث التاريخ بالتقييم، ويصح ذلك بخاصة عندما يتعلق الموضوع بمفاهيم مثل الوطنية والقومية، أو الحرية، أو الإخلاص للشعب.. إلخ. إن استخدام مفاهيم العصر الحديث للحكم على حوادث الماضي وبخاصة في مجال التفاصيل، يؤدي في كثير

من الأحيان إلى خطأ في الفهم ما يؤدي بدوره إلى أحكام خاطئة على تلك التفاصيل. إن هذا الميل موجود في عقولنا ويعمل بصورة تلقائية. علينا ونحن نتناول الماضي أن نحترس من هذا الميل غير الموضوعي توخياً للدقة وخدمة للحقيقة.

الأمر **الثالث**، في موضوع التفاصيل، هو أن بعض تلك التفاصيل لا بد من إخضاعها لمحاكمة عقلية. إن نقطة البداية في التقييم هو الإقرار بأن مجرد ورود الحادث في كتاب تاريخي لا يعني بالضرورة أنه صحيح. لذلك لا بدّ من دراسة ما يتعلق به، أي معرفة الكاتب والوقت الذي كتب فيه وحياته الشخصية والظروف التي أحاطت به.. إلخ. كما يجب تقييم الخبر على أساس من البديهيات العقلية والقواعد السلمية للقبول أو الرفض، فهل يمكن تصديق أخبار متواترة عن مجون واستهتار وتسيّب خليفة عباسي كانت في زمانه الدولة في أقوى مراحلها مثلاً؟ وهل يعقل مثلاً أن يُقدم خليفة أموي على شرب الخمر على سطح الكعبة وجلد المصحف أثناء الحج؟ هناك تفاصيل خارج حدود المعقول وغير منسجمة مع الاتجاهات العامة للعصر الذي تتعلق به، لذلك لا بدّ من تنقية كتب التاريخ منها.

ـ ٣ ـ

قد يقول سائل: إنّك تقول إن كتابة التاريخ يجب أن تخدم هدفاً سامياً هو تقوية الروح المعنوية. وتقول إن ذلك يتحقق عن طريق الاهتمام بالحقيقة، أي كتابه التاريخ بطريقة موضوعية. ويسترسل فيقول: صحيح إن في تاريخنا فترات تقدّم ولكن في تاريخنا فترات تخلف أيضاً فكيف نتعامل معها؟ وهل يجب أن نحذفها خدمة للهدف الذي ذكرت؟ الجواب: كلا؛ فالموضوعية التي نتحدث عنها لا توجب ذلك أبداً، فالتاريخ لا يقتصر على فترات النهضة، بل يتضمن أيضاً الفترات المظلمة. إن هذه الفترات يجب أن تدوّن وأن تكون جزءاً من كتابة التاريخ، ولكنها يجب ألا تدوّن بطريقة النقل المجرد، تماماً كما تنقل آلة التصوير محتويات الصورة. وهنا يأتي دور الرأي والتحليل، فالتاريخ ـ في نظري ـ لا يقتصر على نقل حوادث الماضي فحسب، بل يجب أن يتضمن التحليل وإبداء الرأي أيضاً. التاريخ هو الحادث والرأي بذلك الحادث.

إن التخلف كما هو الحال في التقدّم له أسباب وله صفات يجب أن تحلل وتقيم؛ فكما يهتم المؤرخ بمعرفة أسباب النهضة وتحليل القوى التي أوجدتها،

وتوضيح المبادئ التي تقوم عليها واستنتاج الخير الذي سببته للإنسان في مختلف نواحي حياته؛ كذلك على المؤرخ أن يهتم بتحليل وتقييم فترات التخلف لتتضح صورة المقارنة بين عصر وعصر وبين وضع ووضع. إن تحليل فترات التخلف وتقييمها لمقارنتها بفترات النهضة، لا ينقص من موضوعية المؤرخ أبداً. إن الموضوعية لا تعني النقل المجرد ولا تعني غياب الرأي، كما إن القول إن كتابة التاريخ يجب أن يكون لها هدف خدمة التقدّم، لا يعني أننا يجب أن نحذف فترات التخلف من تاريخنا. إن الموضوعية ـ في نظري ـ منسجمة مع وجود الهدف وتتحقق عن طريق النقل الأمين للحادث والتحليل وإبداء الرأي بذلك الحادث. في الأدبيات المتداولة الآن شيء من الارتباك والخلط بين متطلبات الموضوعية ومتطلبات التقدّم؛ فهناك من يقول إن الموضوعية تتناقض مع وجود الهدف المسبق، ومن هذا القول تخرج المقولات الكلامية المعروفة: هل الفن للفن أم للمجتمع؟ هل يجب أن تكون كتابة التاريخ مجردة أم موجهة؟.. إلخ.

إن الأخطاء التي تنطوي عليها هذه المناقشات يجب أن تكون واضحة وليس من الصعب تشخيصها؛ فالحقيقة التاريخية لها تعريف خاص في مثل هذه المناقشات، هي النقل التصويري للحادثة من دون الاهتمام بمساعدة القارئ على تجنب سوء فهمها؛ فالمعروف أن المعلومات يمكن أن تكون في خدمة الحقيقة ويمكن أن تكون مضللة، بحسب أمور عديدة تتعلق بكميتها وتوازن توزيعها وعلاقتها بالاستنتاج والظرف الذي جاءت فيه، إضافة طبعاً، إلى الأمر الجوهري الأول ألا وهو مدى صدقيتها.

إن فترات التخلف يجب أن تكون جزءاً من التاريخ، ويجب أن تدوّن تفاصيلها تماماً كما هو الحال بفترات التقدّم، ولكن يجب أن يكون ذلك مقروناً بالتحليل والتقييم، أي إبداء الرأي كما هو الحال بالنسبة إلى فترات التقدّم. والغرض من ذلك مساعدة القارئ في الوصول إلى الحقيقة. إن التقدّم كما قلنا، له مبادئ وأسباب ومتطلبات عندما وجدت تحققت النهضة. وعلى المؤرخ أن يهتم بهذا الجزء التحليلي في كتابة تاريخ فترات التقدّم. وعليه أيضاً وبالمسؤولية نفسها وهو يدون فترات التخلف، أن يتناول غياب تلك المبادئ والأسباب والمتطلبات التي أدت إلى وضع التخلف وتلك هي عملية إبداء الرأي. يجب أن يتضح لقارئ التاريخ مثلاً، أنه عندما يكون القادة أصحاب مبادئ سامية ومستعدين إلى العمل والتضحية في سبيلها، وعندما يكونون مهتمين بأحوال الناس ومصالحهم، ويتصفون بالعزم والشجاعة ونكران الذات والتضحية والخلق الرفيع، ويتقدمون الآخرين في العمل والتضحية والعزيمة، ويسيرون أمامهم في مجابهة الصعاب،

عندما يكون الحال كذلك تحصل النهضة، وعندما يحصل العكس يحلّ التأخر. إن فترات التخلف هي جزء من التاريخ لا يمكن إغفالها وليس من المصلحة إغفالها. إنني أرى أن طريقة كتابة التاريخ لا تخدم قضية التقدّم عن طريق الاقتصار على فترات النهضة، بل إن معرفة فترات التخلف نفسها، إذا ما اقترنت بالتحليل وإبداء الرأي يمكن أن تكون عاملاً مساعداً على النهضة. وبعبارة أخرى، إن طريقة كتابة التاريخ بإمكانها أن تخدم قضية التقدّم عن طريق الموضوعية، والموضوعية تعني الحقيقة، والحقيقة تعني الوقائع الصحيحة وإبداء الرأي بتلك الوقائع. وبذلك يكون المؤرخ قد أدى واجبه وساعد المتلقي على الفهم الصحيح وجنّبه أخطار التحيز وسوء الفهم.

إذاً، دراسة التاريخ تشبه إلى حد ما دراسة العلوم الطبيعية. وبعبارة أخرى إن دراسة الإنسان تشبه دراسة الطبيعة من حيث الهدف النهائي؛ فدراسة الطبيعة كانت ولا تزال ذات هدف سامي مسبق ألا وهو اكتشاف القوانين التي تسيّرها، والهدف السامي هو تقدّم الإنسان، وهنا كما هو واضح لم يكن هناك تناقض بين الموضوعية ووجود هدف مسبق. إن دراسة الإنسان من خلال دراسة التاريخ تهدف أيضاً إلى اكتشاف القوانين التي يسير بموجبها الإنسان قدر الإمكان. إن كون دراسة الإنسان أصعب من دراسة الطبيعة لا يغير من الأمر شيئاً جوهرياً.

دراسة التاريخ تهدف إذاً، إلى اكتشاف القوانين البشرية والهدف السامي هو أيضاً خدمة الإنسان. لذلك فإن الموضوعية لا تتناقض مع وجود الهدف المسبق، لأن الدراسة هنا وهناك ليست من أجل الدراسة فلا يوجد شيء من دون هدف. إن اكتشاف القوانين البشرية من خلال دراسة التاريخ يتطلب الوقائع الصحيحة ويتطلب التحليل، سواء أكانت الحالة حالة تقدّم أم تخلف.

إن دراسة الموضوعية للتاريخ العربي تنطوي من دون شكّ على تحقيق شيء من ذلك؛ فحالات النهضة موجودة كحقائق لا سبيل إلى نكرانها وهي قد تحققت بسبب مقومات لا يصعب معرفتها. إن غياب تلك المقومات كان مصحوباً بفترات تخلف وذلك واضح أيضاً، فعن ماذا يدل كل ذلك؟ إنه يدل على أن دراسة التاريخ بإمكانها أن تنقل إلينا صورة الاتجاهات الجوهرية والمقومات لتلك الاتجاهات.

إن الدراسة الموضوعية للتاريخ، تدل على أن النهضة أمر ممكن لأنه حصل فعلاً، وتشير على أنه قد حصل بفعل مقومات معينة. أليس في ذلك شيء من اكتشاف ملامح لقوانين الإنسان؟ ثمّ أليس في هذه المعرفة ما يساعد على عملية

التقدّم التي نسعى إلى تحقيقها الآن؟ القول إذاً إن كتابة التاريخ يجب أن يكون لها هدف مسبق لا علاقة له بقضية الموضوعية واللاموضوعية هو قول غير صحيح. إن الموضوعية في النهاية تعني اكتشاف القوانين الثابتة سواء في ما يتعلق بالطبيعة أم في ما يتعلق بالإنسان.

وبناءً على هذه الملاحظات، تتضح الفائدة العملية من كتابة تاريخنا بطريقة تخدم قضية النهضة لا العكس. ويعني ذلك عدة أمور عملية، من أهمها مسألة تكييف الكتابة بحسب نوعية الجهة المتلقية. هناك من دون شكل المختصون في التاريخ، وهناك جمهور المثقفين الأوسع، وهناك القاعدة الأوسع من عموم المواطنين كمثال واحد على التصنيف الممكن للمتلقين. ولكل من هذه الفئات ما يلائمه من الكتابات التاريخية؛ فدرجة التفصيل واتجاهات الاختيار ومدى المناقشة والحاجة إلى الإيضاحات أمور لا بد أن تتباين في الكتابات التاريخية الموجهة إلى هذه الفئة الاجتماعية أو تلك. إننا من دون شك بحاجة ماسة إلى ثقافة تاريخية للجمهور الواسع من المواطنين، يتضح من خلالها سير النظام في جميع المجالات، وحالات تجسيد المبادئ السامية وانتصار مبادئ الخير وسيادة الأخلاق الحميدة، والأمثلة العملية على كلّ ما هو حقّ وخير وتقدّم. إن الأثر الإيجابي للمادة التاريخية من هذا النوع جلي لأنها تدلل على التجسيد العملي للمبادئ في حياة الناس، وذلك أبلغ دليل على إمكانية حصول ذلك الآن.

ـ ٤ ـ

هناك عدد من القضايا المتعلّقة بكتابة التاريخ من المفيد التعرض لها، لأنها ذات علاقة بالموضوع ومتفرعة عنه من جهة، كما إنّ تناولها يساعد على زيادة إيضاح ما نحن في صدده من جهة أخرى.

هناك **أولاً**، الحديث عن تاريخ الحكام مقابل تاريخ الشعوب، وهو حديث يروج أحياناً ويتراجع أحياناً أخرى وغالباً ما يجري على أساس فهم مسبق، هو أن الأمر متفرع من النظرة التقدّمية مقابل النظرة المحافظة للتاريخ على اعتبار أن الاهتمام بأحوال الشعب هو من مقتضيات النظرة التقدّمية بعكس الاهتمام بأحوال الحاكم. إن هذه المناقشة المألوفة لدينا تحتاج إلى شيء من إمعان النظر. وأغلب الظن أنها تحترم وتُجلّ من يساهم فيها عندما تبقى في حدود العموميات، وهي واحدة من تلك المفاهيم المترشحة إلينا من خصوصيات واقع التخلف التي يراد استخدامها للحكم على عصر آخر. إن التناقض بين الحاكم والشعب مسألة تخص

عصر التخلف بالذات، وليست حقيقة مطلقة تصحّ على كلّ عصر. ومن ناحية أخرى إن الاهتمام بأخبار الحاكم لا ينفي أو يمنع الاهتمام بأحوال الشعب؛ كما إن الاهتمام بأحوال الشعب لا ينفي بحدّ ذاته الاهتمام بأحوال الحاكم. وكتابة التاريخ من الناحيتين معاً أمر مطلوب وضروري؛ فالذي يؤرخ لأحوال الناس لا يلزمه أن يهمل أخبار الحاكم من أجل أن يكون تقدّمياً.

ثمّ من هو الذي يستطيع أن ينكر أن الحاكم باعتباره قائداً للمجتمع يشكل العامل الرئيس في تكوين التاريخ؟ أليس التاريخ من صنع الإنسان بالدرجة الأولى وخاصة عندما يتعلق بموضوع القيادة؟ إن الحوادث الكبرى في التاريخ وقيام الدول وتقدّمها وما تؤول إليه من قوة أو ضعف أو زوال، كانت دوماً مقرونة بقواد تلك الدول أو الحركات. كيف إذن نستطيع أن نؤرخ من دون معرفة دور قواد الدول التي نؤرخ لها؟ إن التاريخ هو تاريخ كل الناس ولكن الناس ليسوا متساوين من حيث تأثيرهم في الحوادث، فدور من يقود ليس كدور من يُقاد.

أما إذا كان الجزء الأكبر من كتب التاريخ عندنا يتعلق بأخبار الحكام والخلفاء والملوك، فذلك أمر يمكن أن يناقش في غير إطار هذا مقابل ذاك. إن اهتماماً أكثر بتاريخ أحوال الناس يمكن أن يبذل بقدر ما هو متوافر أو ما يمكن أن يستنبط من معلومات. وبذلك يتضح أن الأمر يتعلق بنقص يجب أن يكمل وليس بهذا بدلاً من ذاك.

الظاهرة **الثانية**، هي أنه يجب إلا يغيب عن بالنا، أننا نعيش في مرحلة تخلف. ومرحلة الضعف هذه من شأنها أن تخلق جواً سلبياً مؤثراً في ميولنا عندما نكتب، وهو ما يسميه البعض بالميل إلى جلد النفس ولوم الذات، وهو ميل يتجسد بالرغبة عند مؤرخينا في زيادة الاهتمام بأخبار المثالب والسلبيات في تاريخنا. إن الدوافع لذلك متعددة إلا أنها تشترك في كونها نفسية. أنا لا أتحدث هنا عن ما يفعله البعض عن قصد مسبق بدافع الحقد على العرب من الشعوبيين والمؤرخين الغربيين المعادين، بل ما يصدر من بعض كتابنا بدوافع نفسية غير مقصودة. إن هذا الميل للاهتمام بالسلبيات، أمر قابل للمعالجة بمزيد من الاهتمام والتوضيح والثقة بالنفس.

والظاهرة **الثالثة**، هي الكلام الذي يتخذ شكل النصيحة والحرص؛ فنسمع من يقول إن الحديث عن الماضي يجب ألا ينسينا الحاضر، وإننا يجب أن نهتم بالمستقبل. كفانا فخراً بأمجاد الماضي، فإن الإيغال بذلك عامل مخدر يضعف

عزيمتنا للنهوض من جديد.. إلخ، وقد عبر الرصافي عن ذلك بقوله:

وهل إن كان حاضرنا شقياً نسود بكون ماضينا سعيدا؟

إنني على وجه التأكيد أرى أن محور عملنا ونشاطنا يجب أن يكون من أجل تغيير الحاضر وبناء المستقبل، ولكنني لا أرى كيف أن الحديث عن الماضي سيعرقل جهودنا هذه؟ إن الكتابة عن تاريخنا وإعمام معرفته لدى أوسع جمهور، أمر لا يمكن أن يكون معرقلاً لجهودنا لتغيير الحاضر إلى الأفضل، بل على العكس من ذلك، فالإنسان من أجل أن يعمل يحتاج إلى مثل أعلى وإلى روح معنوية تدفعه إلى العمل على تحقيق ذلك المثل الأعلى، ومعرفة التاريخ عامل مساعد على ذلك من دون شك.

إذا كان حاضرنا يتسم بالتخلف، وإذا كنا لم نستطع حتى الآن تغيير واقعنا كما نرغب، فهو أمر قد حدث ليس بسبب اهتمامنا بالتاريخ وتمجيدنا للماضي، بل لأسباب أخرى تماماً.

تلك هي ملاحظات غير مختص عن قضية كتابة التاريخ، حرصت على تدوينها في سبيل المناقشة مع من له رأي آخر، عسى أن يكون فيها، أو في مناقشتها بعض الفائدة للصالح العام.. صالح قضية النهضة والتقدّم.

٥ ــ العقـل والنهضـة
مناقشة أخرى لموضوع الأصالة والمعاصرة

ـ ١ ـ

قيل لأبي تمام: «لماذا لا تقول ما يُفهم؟»، فأجاب: «لماذا لا يُفهم ما يقال؟»، وطالما اعتبرنا ذلك حواراً بين موقفين متعارضين، فإنني أميل إلى اعتبار أن الرأيين صحيحان. فإذا أردت أن أكون مفيداً في ما أقول، فعلي أن أقول ذلك بواضح العبارات، وأن يكون هدفي أن أصل إلى أذهان من يستمع إلي. إلا أنّني كذلك أتوقع أن يبذل المتلقي بعض الجهد لفهم ما أقول. وبذلك يكون على كلينا مسؤولية تحقيق الهدف مما نقول أو نكتب. وعلى أساس هذا الفهم يكون جواب أبي تمام وسؤال من سأله صحيحاً.

والآن لنبدأ بالتعاريف؛ ما المقصود في هذا الصدد؟

إيجابياً يعني التعريف، العقل كملكة تحليل الأمور المتشابكة أو المختلطة أو المتفاعلة، أي فصل الظاهرة إلى عناصرها الأولية، ويعني ذلك استخراج علاقات السبب والنتيجة بأشكالهما البسيطة والمعقدة كلها، والمتصلة بخط مستقيم، وبدائرة مغلقة. ويعني أيضاً التقييم بحسب قواعد البديهيات والفهم المشترك، أو ما يمكن أن يطلق عليه الحصافة عن طريق المقارنة الكمية أو النوعية. ومن حاصل عمليات توصيف الأشياء وتحديدها كظواهر ومعلومات، وتحليلها إلى عناصرها الأولية، واستخراج العلاقات السببية فيها ووضعها في ميزان المقارنة الرقمية أو الوصفية، يستطيع العقل التمييز وإصدار الأحكام على الصالح ودرجة الصلاح، وعلى غير الصالح ودرجة غير الصلاح، أي التمييز بين الأمور.

العقل يعني، بحسب هذا التعريف، العقل الذي يتوافر لدى الإنسان

السوي كقدرة على التحليل والتمييز والحكم على الأمور الاعتيادية اليومية في المجالات كافة.

وبعبارة أخرى، إنه العقل بالتعريف الاعتيادي البسيط الذي يفهمه الإنسان الاعتيادي السوي عندما ينطق هذه الكلمة؛ فعندما نقول إن الأربعة أكبر من الثلاثة، نقول ذلك بفاعلية العقل، وعندما نقول إن الصحة أفضل من المرض، نقول ذلك بفاعلية العقل، وهكذا في فعاليات العقل جميعها في حياتنا اليومية الاعتيادية.

وبدرجة أكثر تعقيداً وارتقاءً، يعني العقل كلّ ما تنطوي عليه الطريقة العلمية من شروط وأحكام وفعاليات من أجل تكوين المعرفة، أي استخدام الدليل والاسترشاد بالمعلومات والبيانات وقواعد المنطق والمحاكمة العقلية في الاستنتاج، والاعتماد على التجربة العملية ومراعاة القواعد المتفق عليها في الإحصاء.. إلخ، وهو ما يقترن عادة بطريقة البحث العلمي. ومن ذلك يتبين **أن المقصود بالعقل إنما هو طريقة ومنهج أكثر منه محتوى، أي أنه طريقة النظر إلى الأمور والمنهج الذي نتبعه في تكوين المعرفة والتوصل إلى الأحكام على الأمور موضوع البحث.**

ولزيادة الإيضاح، يوصلنا ذلك إلى موضوع ما هو ليس مقصوداً بعد أن أوضحنا ما هو المقصود. ليس المقصود بالعقل ذلك المحتوى الروحي الذي تحدث عنه هيغل وأسماه أحياناً بـ «الروح» أو بـ «الفكرة المطلقة»، وجعل منه عن طريق التناقض الجدلي القوة المحركة للتطور في الكون، والذي قلبه ماركس من قوة روحية فكرية إلى قوة مادية. كما إنه ليس العقل المجرد الذي تتحدث عنه الذرائعية عندما نفت وجود عامل روحي في الإنسان، واقتصرت على العقل كقوة عضوية بمقدورها تمييز ما هو في مصلحة الذات ومنسجم مع أهدافها، وما هو غير ذلك، حيث توصلت في النهاية إلى ما يسمّى بـ «المثالية الذاتية».

ـ ٢ ـ

ذلك عن تعريف العقل، **فما المقصود بالأصالة، وما المقصود بالمعاصرة؟**

تعني **الأصالة** المحافظة على الشخصية القومية والاستقلال، وذلك بالتمسك بأسس المجتمع، فما هي أسس مجتمعنا؟ إنها القومية العربية، أي إننا أمة مستقلة، لنا لغة خاصة بنا، ولنا مُثُل عليا معظمها مستمد من الإسلام، ولنا تقاليد وعادات متوارثة خاصة. تلك هي الثوابت التي تبقي المجتمع متماسكاً

موحّداً، مستمراً، مستقلاً عن غيره من المجتمعات. أما آثار ذلك فهي الرضا والاعتزاز والتمسك باستقلال الشخصية والدولة. إنها تحفز التفكير وتثير الخيال والحركة والتفاعل مع العالم، وتجعل المساهمة في تقدّم البشرية ممكنة، وبذلك تخلق الشعور بالأهمية. إنها حافز وحماية للاستقلال، ومحرك للتقدّم ومنبع للأمل والتفاؤل، وأساس الصحة للمجتمع، كما هو الحال بالنسبة إلى الصحة النفسية والعقلية للفرد؛ فهي التحقيق الفعلي للقومية كرابطة اجتماعية، وعلاقة بين الأفراد، ونظرة إلى الماضي، وعلاقة بالآخرين وتطلّع إلى المستقبل؛ أي الأمور التي تخلق الشعور التاريخي.

إن هذا الطموح والرغبة في استقلال الشخصية والعمل من أجل تثبيت الكيان القومي، يلقى اليوم المقاومة من القوى المجبولة على الهيمنة الطامعة في الأرض والثروة؛ فهي تعمل بالضد بشتى الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية. إن تاريخ الاستعمار في العالم وتاريخ الاستعمار في الوطن العربي، يوضحان تفاصيل كيف حدث ويحدث ذلك، وهو أمر معروف كيف أن مزيجاً من الوسائل التدميرية الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، يستخدم بحذق وباستمرارية من أجل قتل الشعور القومي حيثما يوجد، بما في ذلك في وطننا العربي من أجل إخضاعه والسيطرة عليه.

للأصالة جذور في المجتمع العربي وقوى تدافع عنها. وقد اتخذت الأصالة بمعنى مقاومة الذوبان بالآخرين أشكالاً عديدة؛ ففي العهد العثماني الأول، كان الانعزال وتكريس الموجود وممارسة الإسلام في جانبه الشكلي في الغالب، فحق عليه تسمية الفترة بـ «المظلمة»؛ ثمّ جاءت مرحلة التململ في داخل الدولة العثمانية والشعور بالاستقلال وتكوين الدولة العربية الموحّدة وظهور حركة القومية العربية. ثمّ احتل الغرب معظم الأقطار العربية، فتطور شكل آخر من أشكال الدفاع عن النفس، هو الاستقلال السياسي عن الغرب، إلا أنه كان مقصوراً إلى حد بعيد على المجال السياسي وضمن الإطار الذي أقامه الغرب (الدولة القطرية)، وكانت النتائج كما نعرف ونحصد الآن؛ ثمّ أتى الشكل الآخر من أشكال المقاومة، وهو الدعوة الإسلامية السياسية.

إن هذه الدعوة التي هي من حيث الجوهر لا تخلو من توجه صحيح من حيث إنها تدافع عن الجانب الأخلاقي والمُثل العليا والحياة الروحية للإسلام، إلا أن ما تتمسك به لا يقتصر على ذلك، بل على أمور أخرى، وربما بصوت أعلى واهتمام أكثر ألا وهو اعتبار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي

كان سائداً في صدر الإسلام صالحاً للتطبيق الآن وفي كل وقت قادم، الأمر الذي يعني إلغاء التطور البشري، وذلك أمر آخر لا يتلاءم مع النهضة ولسنا في صدد مناقشته الآن.

وجدير بالذكر، لا بل من الأهمية بمكان، التنويه بأن الشعور بالكيان والشخصية المستقلة ليس مسألة عاطفية أو مجرد شعور نفسي، بل أمر يتعلق بقضية المُثُل العليا للمجتمع، وإيجاد الحلول للمشاكل المتعلّقة بالتطور وبشؤون الإنسان عموماً، الأمر الذي يكون في النهاية حصيلة إسهام الأمة في حضارة العالم وثقافة البشرية، أي التفاعل مع العصر، ويعني ذلك الأخذ بالتطور والاعتراف به، وقد بلغ الشعور بالشخصية المستقلة درجة النضج بظهور حركة القومية العربية التي طبعت النهضة العربية الحديثة.

المفهوم الآخر في هذه المناقشة هو **المعاصرة** أو **الحداثة**، فماذا تعني وما مضمونها؟

تعني الحداثة التفاعل مع العصر، والتفاعل يعني الأخذ بالتطور الذي يحدث خلال الزمن بما يتلاءم مع اختيارات الأمة، أي مع مبادئها وصفاتها القومية؛ فالتطور ظاهرة معروفة يتسم بها التاريخ، والإنسان في تقدّم مستمر في حياته المادية والمعنوية، والتقدّم حصيلة إسهام جميع أمم العالم ولو بنسب متفاوتة. لذلك فهو ملك البشرية ومتاح لها جميعها. هذا الكلام عام. أما الحديث الخاص فيتعلق بالعلاقة مع العالم الغربي على وجه التحديد.

وفي هذا الصدد لا بدّ من القول إنه حدثت في الغرب تطورات إيجابية لا بدّ من الاعتراف بها إلى جانب صفاته السلبية المعروفة؛ فالحضارة الغربية فيها من عوامل القوة والتقدّم ما نستطيع الاستفادة منه. والصفات الإيجابية هذه هي سرّ التقدّم الذي حصل فيه.

القضية المهمة في موضوع المعاصرة، هي أنها مقرونة بالغرب، والغرب مجتمع ذو نظرة متكاملة للحياة وله نظام، ومن صفات النظام أنه متكامل ومترابط الأجزاء، ويصعب على الأمم التي لا تزال في حالة نهضة أن تتعامل معه بطريقة الاختيار، فتأخذ ما يلائمها وتترك ما لا يلائمها، على الرغم من أن ذلك غالباً ما يقال في الكلام المجرد. كثيراً ما نسمع أننا يجب أن نأخذ من الغرب ما هو لصالحنا ومتلائم مع نظرتنا ومُثُلنا العليا، وترك ما هو غير ذلك.

إن هذه العملية ليست بالسهولة التي قد يتصورها البعض؛ فالنظام الغربي

المترابط الأجزاء يحتاج من أجل أن يجزأ إلى أن يكون لدى الجهة المستفيدة مناعة وقدرة على أخذ بعضه وترك بعضه الآخر. ويحتاج ذلك إلى مناعة ودور للعقل مهم.

إن الذي يحدث في حالة التحديث هو الاستغراق وليس الاختيار؛ فالحياة الغربية ليس من السهل تفريق أجزائها كما يحلو للمتعامل معها أن يفعل. وهنا تكمن صعوبة التحديث. ولنأخذ على ذلك مثالاً هو عملية التنمية؛ فالتنمية الاقتصادية تتطلب مواصفات وعادات اجتماعية جديدة، وحلول موقف محل آخر في العديد من الأمور، وهي تتطلب أن يحل حب العمل محل حب الراحة والبطالة التي يتسم بها المجتمع الزراعي الإقطاعي الراكد، وأن يحل حب الدخل المادي محل الاهتمام بالمظاهر والعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع الريفي العشائري. والتنمية تتطلب ازدياد حركة السكان وانتقالهم من مكان إلى آخر بحسب توافر العمل وظروف التنمية وقيام المشاريع، بدلاً من الركود السائد في التجمعات السكانية المغلقة المعزولة القليلة التنقل. ولكن ماذا تعني كلّ هذه التغييرات وما نتائجها عندما تحصل نتيجة إلى التنمية؟ إنها تحمل في طياتها إمكانيات ضعف الروابط العائلية والتكافل الاجتماعي، وتعني حب المال واضمحلال العادات الاجتماعية. ومسألة حب المال وتفضيل المتعة المتأتية من استهلاك السلع والخدمات الجديدة على ما سواها، أمر يعني الكثير بالنسبة إلى مسألة الأخلاق العامة وسلوك الفرد وعلاقاته بأهله وأسرته وجيرانه وبعموم المجتمع، وأمر كهذا عندما يحدث في مجتمع ضعيف المناعة قليل الخبرة في التحولات الاجتماعية، يعرّض هذا المجتمع إلى صدمة قيم جديدة واضمحلال قيم متوارثة، محدثاً اضطراباً واختلالاً في الشخصية والتصرف، وهو ما تعكسه المسلسلات التلفازية المصرية الآن.

إن المساوئ الناتجة من صدمة المال وقيام عالم المادة في مجتمع ضعيف المناعة يصعب إيقافها عند حد؛ فالمتلقي ليس باستطاعته السيطرة وأخذ ذلك الجزء من حب المادة الذي يحتاج إليه كحافز للتنمية، وترك الجزء الضار المتطرف منه، أي أنه لا يستطيع معرفة الحد الفاصل بين الضروري غير المضر، والمضر الذي ينتج من الاستغراق والذوبان واختلال توازن الشخصية. إن هذه الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية أمر حقيقي وموضع نظر ودراسات اجتماعية، ولعلها من أعقد قضايا التنمية.

إن تعقيد هذه القضية والصعوبة التي تكتنفها جعلت بعض دارسي موضوع

التنمية يصل إلى حدّ الاستنتاج بأنه لا مجال إلى الانتقاء، فالتنمية يجب أن تؤخذ كما هي بكل ما فيها، وأن المساوىء التي نتحدث عنها ليست إلا الثمن الذي علينا أن ندفعه، إذ لا تقدّم من دون ثمن. إن هذا الرأي إذا ما أخذ إلى أقصاه، لا بد من أن يوصل في النهاية إلى الاستغراق في الغرب واضمحلال الشخصية القومية والاندماج في المجتمع الغربي. وقد كان لبعض مصلحي الشرق شيء من تلك الآراء بدرجة أو بأخرى، وأحسن مثال على ذلك هو تفكير مصطفى أتاتورك في تركيا الذي كان ـ كما يبدو ـ يعتقد أن النهضة تتطلب تقليد الغرب حتى مظاهر الحياة فيه.

وتشكل اليابان المثال الجيد على حالة تحقيق النهضة مع المحافظة على الشخصية القومية والاستقلال؛ فقد تطورت اليابان وحققت تنمية اقتصادية أوصلتها إلى المنزلة التي هي فيها الآن، إلا أنها بقيت محافظة على سماتها وثقافتها وشخصيتها المستقلة وكيانها القومي. ومع ذلك فقد كان للوجود الطويل الأمد للقوات الأمريكية في اليابان أثر سلبي في العادات الاجتماعية، مما كانت تتوارد عنه المعلومات بين الحين والآخر. إلا أن اليابان عموماً استطاعت تحقيق نهضة حديثة متوازنة مع المحافظة على ما تعتبره أصيلاً في ثقافتها وسماتها القومية. الموضوع لا يتعلق بقبول التغيير في الحياة الاجتماعية أو عدم قبوله؛ فالتنمية تحتاج إلى حدوث تغيير في ذلك، بل يتعلق الموضوع بدرجة ذلك التغيير وإلى أي حد يذهب، وما الأمور التي يتناولها؟ وبعبارة أخرى، إنه موضوع التوازن وليس موضوع التغيير. كيف يمكن جعل المجتمع يتطور من دون أن يفقد توازنه، ومن دون أن يفقد شخصيته وصفاته الجوهرية ومُثُله العليا، فيحقق الجوانب الإيجابية في التنمية ويتجنب النتائج السلبية المحتملة؟

ـ ٣ ـ

إن موضوع الحداثة والتطور موضوع يكتنفه التعقيد ولا يخلو من العوائق النفسية والأوهام والأخطاء الفكرية. والسبب الجوهري هو أن قضية التحديث والانفتاح على العصر مقرونة بموضوع الموقف من الغرب، والغرب عالم بيننا وبينه حواجز بدأت تتكون منذ بداية دخوله المنطقة مستعمراً ومعادياً لأمانيها القومية، حيث كانت نقطة البداية اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور. لذلك فإن الموقف من الغرب مسألة يختلط فيها موقف مسبق وتؤثر فيها عملية الصراع الذي بدأ منذ ذلك الوقت ولا يزال مستمراً. لذلك أصبحت قضية الحداثة متأثرة بعامل سياسي لا يمكن تجاهله، فأصبح من الصعب على الكثيرين رؤية الجوانب الإيجابية في

الحياة العصرية السائدة في الغرب الآن. وهنا يجب أن يؤدي العقل دوراً حاسماً. وبكلمات أخرى، الموقف من الغرب لا بدّ أن يكون مقروناً بالحذر والشك، فهو ليس بالقضية البسيطة السهلة الخالية من التعقيد. إن تحديد الموقف السياسي من الغرب أمر أسهل من تحديد الموقف الحضاري. سياسياً، الغرب عدونا، وما في ذلك شك، وليس لنا إلا أن نقابل العدو بموقف الدفاع عن النفس، فالأمر إذاً واضح وسهل نسبياً. أما الموقف من حضارة الغرب، كقضية التنمية مثلاً، ليس كذلك؛ ففي هذا المجال هناك ما هو سلبي وما هو إيجابي، والسلبي والإيجابي هما جزءان من كلّ متماسك يشكل بمجموعه المترابط الحياة الغربية. ونحن، كأمة ناهضة منفتحة على العصر، لا نستطيع تجاهل ما حققته البشرية ـ وفي مقدمتها الغرب ـ من تقدّم في العلوم والتنظيم الاجتماعي والسياسي، ولا سيما ما حققته في مجال التنمية الاقتصادية، وإلا بقينا في وضع التخلف. إذاً، فالعصرية والنهضة تعنيان تلك العملية المعقدة الصعبة في تقييم حضارة الغرب لأخذ ما يلائمنا منها وترك ما لا يلائمنا. هنا تكمن الصعوبات، وأولى تلك الصعوبات هي القبول عن طريق العقل بأن في الحياة الغربية ما هو جيد في خضم ما قام به الغرب المستعمر المستغل إزاءنا وعلى رأسه الصهيونية، ما كوّن حاجزاً نفسياً بيننا وبينه.

في الحياة الغربية جوانب إيجابية لا بدّ من الاعتراف بها على الرغم من موقف الغرب السياسي؛ فالغرب الذي تضعف فيه المُثُل العليا وتنخفض المبادئ إلى درجة الدنيا في سلّم أولوياته، قد حقق مع ذلك تقدّماً كبيراً في مجال الكفاءة والتقدّم العلمي (والتقني). إن كلمة «الكفاءة» يجب أن تفهم بمعناها الواسع الذي ينطوي على مجموعة الصفات التي تتسم بها حياة المجتمع المتقدم في الغرب من دقة وحب العمل والإخلاص في تأدية الواجب، والسعي إلى الإبداع وتنمية القدرة على العمل المضني، والمطاولة والارتفاع المستمر في الإنتاجية والانضباط والتجديد. إن التقدّم المستمر لمئات السنين الذي حققه الغرب في مجال الكفاءة والإنتاجية، كان سبباً جوهرياً للتنمية التي أوصلته إلى مستوى المعيشة الذي يعيشها الآن.

ولا يقل أهمية عن ذلك، لا بل مترابط معه، التقدّم العلمي الذي حصل في الحضارة الغربية، سواء في مجال العلوم النظرية أم في التطبيق العملي لها، مما يدعى بـ «التقنية». وللتقدّم في هذا المجال عوامل عديدة لسنا في صدد بحثها، ولكن المهم في ذلك هو أن ذلك التقدّم قد أثّر في الحياة تأثيراً مباشراً، فقد عزز مكانة العقل ودعّم النزعة العقلانية التي انتشرت وتمثلت بالاتجاهات العقلانية من ديكارت إلى بنثام التي رافقت النهضة الصناعية والتقدّم العلمي وتصاعد وتأثر

التنمية الاقتصادية؛ فالتقدّم العلمي الذي رافق كل ذلك قد أثّر من دون شك في الحياة الغربية وفي جميع الاتجاهات.

إننا نحتاج إلى ذلك، أي التقدّم في مجال الكفاءة والعلوم كجزء من حاجتنا إلى التنمية الاقتصادية، والقضية هي كيف يمكننا أن نفعل ذلك من دون أن نصل إلى جميع النتائج التي وصل إليها المجتمع الغربي؟ كيف نوازن موضوع الكفاءة، وكيف نوازن موضوع التقدّم العلمي؟ كيف نأخذ ما هو إيجابي من دون أن تتسرب إلى مجتمعنا أمراض التطرف والانحراف والنتائج المرضية الموجودة في الغرب الآن؟

ـ ٤ ـ

لإيضاح هذا الموضوع لا بدّ من تناول بعض الحالات بشرح أكثر تفصيلاً. المجتمع العربي الحالي ورث أوضاعاً اجتماعية متخلفة منذ قرون، وربما تبدأ منذ انتهاء الخلافة بسقوط بغداد على يدّ المغول أو حتّى قبل ذلك الوقت، حيث غابت فكرة الدولة المركزية والولاء للكيان الأكبر، كيان الدولة العربية الإسلامية، وأخذت بالتدريج تتكون دوائر من المجتمعات الصغيرة الضعيفة، فهناك دائرة المذهب، ودائرة الطائفة، ودائرة القبيلة، ودائرة المدينة، ودائرة المحلّة، ودائرة العائلة.. إلخ. وبمرور الوقت تكوّنت علاقات اجتماعية وصلات وروابط وولاءات لهذه المجتمعات على حساب الولاء الأكبر للدولة.

وفي بعض الحالات، كانت هناك دولة مركزية تضم هذه الدوائر ـ كما حصل في الدولة العثمانية مثلاً ـ إلا أن الفرد بقي ضعيف الارتباط بها وقليل الاهتمام بشؤونها، وبقي ولاؤه لها ضعيفاً وموقفه منها سلبياً. وعند قيام الدولة القطرية في مرحلة ما بعد سقوط الدولة العثمانية، لوحظ وجود موقف سلبي من الدولة على الرغم من أنها دولة وطنية، بمعنى الاستقلال عن سلطة الأجنبي، ولوحظ من خلال التصرف العملي أن الفرد العربي لا يزال ولاؤه للدوائر الضيقة التي ذكرناها ينافس، وربما يفوق ولاءه للدولة المركزية. هناك داخل الدولة الحديثة مجتمعات شبه منعزلة وذات روابط أقوى من روابط المواطنة في الدولة المركزية. وحتى الآن يلاحظ في مختلف الأقطار العربية ـ ولو بدرجات متفاوتة ـ وجود روابط المدينة والمحلّة والطائفة والعرق، وهي روابط تعمل على حساب الرابطة القومية، الأمر الذي خلق المصاعب بوجه الدولة الحديثة النشوء، فولاء المواطن موزع، واهتمامه بالوطن ـ بمعنى الدولة المركزية الحديثة ـ أقل من

اهتمامه بالروابط الاجتماعية الضيقة. ويفسر ذلك الموقف السلبي الذي يلاحظ من قبل المواطن إزاء أموال الدولة والمرافق العامة، فهو أكثر حرصاً وأكثر اهتماماً بما هو موجود ضمن دوائر الولاء الضيقة الأخرى. المعروف أن الإسلام كنهضة قومية قد شخّص هذه الظاهرة، وأكد بقوةٍ إحلال الولاء للإسلام على حساب الولاء للقبيلة.

إن عملية التحديث والتفاعل مع العصر تقتضي اضمحلال الولاء للمجتمعات الضيقة داخل الدولة، وتركيز الولاء للكيان الأكبر، ألا وهو الوطن العربي. ومن الجدير بالذكر أنني لا أستثني من ذلك، الولاء للدولة القطرية، فالولاء للدولة القطرية هو من ضمن الدوائر الضيقة التي يجب أن تضمحل لحساب الولاء للأمة العربية وللوطن العربي؛ فالولاء القطري لا يمكن أن يكون في النهاية، إلا على حساب الولاء للأمة. صحيح أن الولاء للقطر قد يكون منسجماً مع الولاء للأمة، إلا أن ذلك ليس في جميع الحالات؛ فمصلحة الدولة القطرية قد تكون وقد لا تكون متوافقة مع المصلحة القومية. المهم هو أن التركيب الاجتماعي القديم الذي خلق مجتمعات ضيقة داخل المجتمع الذي هو أحد أهم مظاهر التخلف، يجب أن يتطور باتجاه العصر، عصر الدولة القومية المركزية، وبذلك تحل الرابطة القومية محل جميع الروابط من حيث الولاء والاهتمام وتركيز النشاط، وبذلك نكون سائرين في طريق بناء مجتمع مدني حديث، يقف فيه الفرد أمام الدولة المركزية بعلاقات ينظمها القانون الحديث وتذوب فيها العادات السلبية القديمة والولاءات الضيقة والعصبيات غير العصبية القومية.

إن هذا التطور المهم في مجال التحديث هو الطريق الصحيح الذي دلل عليه تطور العصر، وهو طريق تحقيق الحرية الصحيحة للمواطن، وذلك بانعتاقه من قيود العادات والتقاليد السلبية القديمة، ومن قيود المجتمعات المتخلفة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإذا ما أردنا تحري النتائج الإيجابية لهذا التطور نجدها كثيرة ومتشعبة ومؤثرة إيجابياً في المجالات كافة؛ ففي مجال التنمية الاقتصادية يؤدي هذا التطور إلى إحلال موقف إيجابي محايد إزاء العمل، فالعمل لا يعود مقيداً بالقيود الاجتماعية المعروفة ـ كتفضيل البطالة واحتقار بعض الأعمال وتصنيفها إلى: لائق وغير لائق ـ فالعمل بجميع أنواعه محترم كنشاط اقتصادي يقاس بالدخل المادي المتأتي منه، وبالرضى عن النفس والشعور بالأهمية، فهو قضية اقتصادية شخصية، وليس قضية اجتماعية تتعلق بالمظهر والمنزِلة.

كما إنّ الكثير من مجالات الإنفاق التبذيري التي تفرضها تقاليد الدوائر الضيقة على مناسبات الزواج والوفاة والشعائر الدينية والطائفية والمظهرية، تأخذ في الاضمحلال عندما يتحرر الفرد من قيود المجتمعات الضيقة التي يعيش داخلها. والسفر والتنقل وتغيير السكن ومكان العمل ونوعيته، تصبح أموراً أكثر يسراً، الأمر الذي يساعد عملية التنمية التي تتطلب هذه الصفات، بدلاً من الركود وتحكم التقاليد والخضوع للموروث وعدم تلبية متطلبات التقدّم الاقتصادي.

ويرد في صدد هذه المناقشة موضوع الهجرة من الريف إلى المدينة التي حدثت في جميع الأقطار العربية تقريباً، وقد اعتبرت ظاهرة سلبية؛ فالذي حدث قد أدى أحياناً إلى نتائج سلبية منها تخلف الزراعة نسبياً، إلا أن الخطأ يكمن في اعتبار أي نوع من أنواع الهجرة من الريف إلى المدينة ظاهرة سلبية؟ إن الذي حدث هو أنه بسبب تركيز مشاريع الدولة وتوسع نشاطها في المدن مع إهمال الزراعة، تكوّنت فرص عمل في المدن ذات مردود مادي أعلى مما هو موجود في الريف، لذلك كان من الطبيعي أن يبحث الفلاحون عن مجال عمل في المدن وترك الأرض؛ فالتنمية الاقتصادية الصحيحة التي تستهدف تطوير جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، بما فيها الزراعة، تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق المكننة والمخصبات ووسائل الإنتاج الحديثة، وبذلك يصبح من الممكن إنتاج الكمية نفسها من الحاصلات بكمية أقل من اليد العاملة، وبذلك يتحول الفائض في اليد العاملة إلى القطاعات العاملة الأخرى، ولا سيما الصناعة، وهو ما حصل في جميع حالات التنمية المعروفة في التاريخ. وهكذا تكون مثل هذه الهجرة من الريف صحية مفيدة للتنمية، وضرورية لاستمرارها.

الخلاصة في هذا القول هي إن النهضة تؤدي بالمجتمعات المغلقة القديمة إلى التفكيك والذوبان في المجتمع الأوسع، فتضعف الولاءات القديمة لصالح الولاء للدولة المركزية التي تضم مجموع الوطن، وبذلك تحل الرابطة القومية محل الروابط الاجتماعية القديمة.

إن عملية التطور الاجتماعي هذه، وإن كانت تحدث نتيجة إلى عملية التنمية، إلا أنها يجب أن تكون جزءاً من منهاج تطور اجتماعي تشجعه الدولة وتضع له المحفزات والتشريعات المساعدة. لذلك فمن الخطأ جداً النظرة التي سادت في بعض حالات التنمية في الدولة القطرية، عندما وضعت السلطة المركزية برنامجاً سمي بخطّة توزيع المشاريع الصناعية بحسب مقاييس اجتماعية وليس اقتصادية، أي أن يفرض البرنامج إنشاء هذا العمل في هذه المنطقة بالذات

بسبب وجود بطالة فيها، وليس في مكان آخر، الأمر الذي يعني أن تنتقل فرصة العمل إلى من يحتاج إليها في مكانه، بدلاً من أن ينتقل هو إلى المكان الذي تتوافر فيه فرصة العمل. من ذلك يتضح أن التخطيط في توزيع مشاريع التنمية على هذا الأساس مخطئ لأنه يساعد على تثبيت المجتمعات القديمة المتخلفة بدلاً من إضعافها؛ فالهجرة وحركة السكان وانتقال الأفراد داخل الوطن يجب أن تشجع، لا العكس، كجزء من عملية التحديث، أي الانتقال إلى المجتمع المدني في الدولة القومية. ويصح ذلك داخل القطر، كما يصحّ بين قطر وقطر آخر، لذلك يجب تشجيع انتقال المواطنين العرب بين الأقطار العربية إلى أقصى الحدود.

لقد حدث هذا في الغرب، حيث تمّ استكمال توحيد الأمم المجزأة، وقيام الثورة الصناعية ونشوء المجتمع المدني والدولة القومية على أنقاض المجتمع الزراعي الإقطاعي المغلق المتخلف. إذاً، فالانفتاح على العصر يعني أول ما يعني هذا التوجه؛ فنحن في الوطن العربي يجب أن ننظر إلى ما حدث في الغرب من هذه الناحية نظرة تقدير، وأن نُقبل على ذلك وبأقصى الجهود الممكنة من أجل النهضة والتفاعل مع العصر والخروج من التخلف. وذلك استنتاج عقلاني.

ـ ٥ ـ

المسألة الأخرى في موضوع الحداثة هي الموقف من العقل، أو ما يمكن أن يسمّى بـ «العقلانية». وفي موضوع العقلانية هناك جانبان: **الأول**، هو الموقف من العلم، و**الثاني**، يتعلق بما يسمّى بالطريقة العلمية إلى النظر في الأمور. العقل هو الملَكة الموجودة عند الإنسان للنظر إلى الأمور ودراستها وتحليلها والتوصل إلى معرفة حقيقتها. ومعرفة الحقيقة تعني استنباط القوانين التي تسير بموجبها، ويشمل ذلك معرفة الطبيعة المادية المحيطة بالإنسان، ومعرفة الطبيعة البشرية؛ فالعقل كقدرة عند الإنسان للتوصل إلى المعرفة هو الذي ينظر في طبيعة الإنسان وطبيعة الكون. وعلاقة العقل بالطبيعة البشرية والكونية هي التي أدت إلى التوصل إلى ما توصل إليه العلم الحديث من استنباط للقوانين في شتى المجالات الطبيعية والإنسانية، وهي التي تشكل بمجموعها المعرفة البشرية المتراكمة التي أدت إلى تطور حياة الإنسان إلى ما هي عليه الآن من تقدّم تقني ورفاهية مادية وحضارة في مختلف المجالات؛ فالعقل كأداة للمعرفة يجب تأكيده وتحريره من القيود التي تكبله وتمنعه من أن يؤدي هذه الوظيفة في مجال المعرفة العلمية.

في هذا المجال هناك من يقول إن العقل الغربي قد تحرر من القيود، ووقف

في علاقة مباشرة مع الطبيعة حيث زالت الموانع القديمة، فاستطاع أن يحقق ما حققه من تقدّم علمي في جميع المجالات؛ في حين أن الثقافة الإسلامية لا تضع العقل في علاقة مباشرة مع الطبيعة، بل من خلال أمر آخر هو الدين أو الإيمان، وبذلك خضع العقل لعامل آخر، وتحددت فعاليته في دراسة الطبيعة والكون، الأمر الذي أدى إلى عرقلة التقدّم العلمي. كما يقال في هذا الصدد، إن الثقافة الإسلامية في فترات التخلف بخاصة، نظرت إلى البحث العلمي بشيء من الريبة والشك ووضعت عليه القيود.

إن مثل هذا القول قد يصحّ في معنى محدد، وهو أن فترات الركود والتخلف قد اتسمت بسيطرة المؤسسات الاجتماعية، ومنها المؤسسة الدينية التي أشاعت التفكير المحافظ والتمسك بالقديم ومقاومة التجديد، حيث كان لها تفسير محافظ للنصوص الدينية في مرحلة سادت فيها الأمية والجهل وضعفت روح البحث العلمي، بعكس ما كان سائداً في عصر النهضة الإسلامية، حيث ازدهرت العلوم وقوي الإيمان بقدرات العقل.

من ذلك يتضح أن مسألة الموقف من العلم هي من المسائل الإيجابية التي تتسم بها الثقافة الغربية اليوم، وهو أمر يجدر بنا أن نقدره حقّ قدره، فيجب أن تعود إلى العقل منزلته العالية في مجال المعرفة، وتزول جميع القيود في مجال البحث العلمي، أي أن تتحقق حرية الفكر بأشمل معانيها. ومن أجل أن يتحقق ذلك، لا بدّ من الاحتكاك بالغرب والانفتاح عليه، شريطة تكوين موقف إيجابي مسبق من دور العقل ونشاطه في مجال العلم. وتلك مسألة مهمة في مجال التحديث.

إن مسألة الإقدام على العلم واحترام دور العقل ونتائج ما يتوصل إليه من معرفة في جميع المجالات الطبيعية والاجتماعية، هي من أهم مسائل التحديث، إن لم تكن أهمها على الإطلاق؛ فقضية العلم قضية عالمية، وليست خاصة، ونتائج العلم الحديث تراث مشاع لكل البشرية، وعلينا أن نعتبر ذلك من أهم مسائل التقدّم، والباب الواسع إلى دخول العصر. وهنا لا بد من الانفتاح على ثقافة الغرب والتفاعل معه والمشاركة النشطة في عملية البحث العلمي بكُل ما تعنيه الكلمة؛ فحرية البحث العلمي وتوفير الوسائل المساعدة على تنميته في جميع المجالات أمور لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التحديث.

الأمر الآخر في موضوع الموقف من العلم يتعلق بطريقة النظر إلى الأمور أو ما يسميه المنظرون بـ «المنهجية». ويعني ذلك أنه إلى جانب العناية بالمحتوى والنتائج ـ أي اكتشاف القوانين ـ هناك مسألة طريقة النظر إلى الأمور، أي

الموقف. ويتعلق هذا الجانب من العقلانية بالطريقة العلمية كمنهج أكثر منها كمحتوى. والمنهج يعني تحكيم العقل كأداة للتحليل والدراسة وتكوين المواقف.

يواجه الإنسان في حياته اليومية الكثير من الأمور الصغيرة والكبيرة، ومطلوب منه أن يتخذ منها موقفاً، أي أن يكوّن عنها آراء تبنى عليها مواقف. إن أساس الحكم على الأمور وتكوين الرأي قد يكون العقل، وقد يكون التقاليد دينية أكانت أم اجتماعية. والتقاليد ليست إلا قوالب فكرية جاهزة تعطي أجوبة عن المواقف التي يتعرض لها الإنسان في حياته اليومية. عندما يحصل كذا، تقول التقاليد إنه يجب أن يقال كذا أو أن يعمل كذا، ولا يشترط في ذلك الرجوع إلى العقل، في حين أن العقلانية كمنهج تقضي أن يرجع الإنسان إلى العقل كأداة للتحليل وتكوين المعرفة. صحيحٌ القول إن العقل لا تتعدى قدرته التحليل، وإن تحديد المواقف يتطلب في النهاية الرجوع إلى الضمير، إلا أن الضمير الذي يحدد الاتجاه يحتاج إلى العقل لصياغة الموقف.

في مجال العقلانية كمنهج، هناك أمر مهم محدد، هو أن يكون منهج تحديد المواقف هو الطريقة العلمية. والطريقة العلمية تقوم أساساً على اعتماد البديهيات والبرهان. واعتماد البديهيات يعني أمراً محدداً، هو ذلك النمط من التفكير الذي يعتمد الحساب والمقارنة كاعتبار الأربعة أكبر من الثلاثة. إن مجمل علم الاقتصاد الحديث الذي فحواه حسن توزيع الموارد المحدودة على الحاجيات غير المحدودة، لا يمكن أن يستقيم إلا باعتماد حساب الأرباح والخسائر في التقييم، أي الاعتماد على مقولة إن الخمسة أفضل من الأربعة، وإن الستة أفضل من الخمسة (إذا تساوت جميع المعطيات الأخرى).. إلخ.

والعنصر الآخر في هذا الموضوع هو اعتماد البرهان كطريقة منهجية في التوصل إلى الحكم بالأمور، وموضوع البرهان يعني أموراً محددة في الفلسفة لسنا في صددها الآن، إلا أننا نجمل ذلك بالقول إن ذلك يعني الاعتماد على الأدلة والقدرة على البرهنة على صحة ما نقول أو ما نعمل، ويعني ذلك توافر الدليل الذي يقبله العقل بحسب القواعد المعروفة في المقارنة والتحليل المنطقي. وبذلك نستطيع التوصل إلى منهج وطريقة تقوم على أساس أخذ ما تتوافر عليه الأدلة، وقبول ما يقوم عليه البرهان، بغض النظر عن أي شيء آخر، بما في ذلك التقاليد أو العرف السائد والعقائد المسبقة. إن هذا الموقف هو الذي يرشد القول والعمل ويعطي العقل دوراً في تحديد المواقف مقابل العواطف والتعصب والمعتقدات الموروثة؛ فعندما تتحرر أعمالنا وأقوالنا من أثر العاطفة والانفعال

والدوافع الذاتية، وعندما يضعف أثر التقاليد والأعراف السائدة والعقائد المسبقة، وبزوال أثر التعصب ليحلّ محلّه الاحتكام إلى العقل واعتماد الدليل والبرهان في الحكم بالأمور، تسود العقلانية ويحدث ما يمكن أن يدعى ترشيد الأمور وتصويبها، فتحل الروح العلمية محل التعصب، ويحل العقل محل التقاليد، عندها يستطيع المجتمع أن يخطو إلى الأمام في تصحيح أوضاعه وإرساء قواعد النهوض. إن هذا النوع من العقلانية موجود في الغرب أكثر مما هو موجود عندنا، وهو أمر من الأمور التي علينا أن نوجه حياتنا باتجاهها، فهو رافد جوهري من روافد التحديث والتقدّم.

ـ ٦ ـ

لكن بعد القول بذلك تبرز مسائل جوهرية في الموضوع لا بد من مناقشتها.

القضية الأولى، هي **أن المعاصرة لا بد من أن تؤدي إلى تغيير جذري في المجتمع**، وعلينا أن نقبله وأن ننظر إليه بعين إيجابية؛ فالأصالة، أي القومية، لا تعني بقاء بنية المجتمع وطريقة تفكيره على ما هي عليه، وإلا فلن يكون هناك تطور. التطور يعني التغيير إلى الأحسن، ولكنه يعني التغيير من حال إلى حال، وليس بقاء القديم على قدمه. إن هذه المسالة غاية في الأهمية، فكثيراً ما نتحدث عن التحديث، ولكننا لا نرضى عن التغيير وهذا تناقض واضح. التقدّم يعني التغيير، والتغيير لا بدّ من أن يتضمن تلاشي مؤسسات وقيام مؤسسات، واختفاء نمط من أنماط المعيشة وظهور نمط جديد. ولنضرب على ذلك مثلاً، بأن التقدّم والتحديث يتطلبان إضعاف الولاءات القديمة ذات الدوائر الضيقة وتلاشيها، ليحل محلّها الولاء للدولة المركزية ـ أي الأمة، كما سبق وأوضحنا. ورب قائل يقول إن ذلك يعني اختفاء علاقات اجتماعية كانت نابعة من تلك الدوائر، الأمر الذي يضعف العلاقة الاجتماعية، فيصبح الفرد وحيداً في المجتمع، في حين أنه كان بوجود دوائر الولاء القديمة، جزءاً من القبيلة أو الحي أو المدينة أو كلها، الأمر الذي يسبغ على حياته الراحة والاطمئنان والاستقرار، ويبعد عنه الوحدة والقلق من المستقبل والتعرض إلى صعوبات الظروف الجديدة.

إن التعارف والعلاقات الاجتماعية الموجودة تضعف أو تتلاشى في التحديث، وذلك ضرر وخسارة اجتماعية ذات علاقة وثيقة بالصحة النفسية للمواطن واطمئنانه وراحته، وهي أول مهمة في نشاطه وعمله اليومي. وهذا الوصف لما يحدث نتيجة إلى التحديث صحيح، فإن العلاقات الاجتماعية القديمة

ستهتز وربما تتلاشى، ولكن ذلك لا يعني أن المجتمع الجديد عاجز عن إيجاد البدائل من تلك العلاقات، فالمجتمع المدني في ظلّ الدولة القومية، حيث يتحرر الفرد من الروابط القديمة لحساب الرابطة الجديدة بالأمة وبالدولة، يستطيع أن يبني علاقات جديدة من خلال النشاط المدني الجديد، حيث تزدهر النوادي والجمعيات العلمية والمؤسسات الخيريّة ومنظمات العمل الوطني والخدمة العامة، وحيث يزدهر نشاط الرياضة والفنون والترفيه والجمعيات التعاونية ومختلف أصناف النشاط العام الذي يرافق ظهور المجتمع الحديث؛ فالعلاقات الاجتماعية يمكن أن تكون من خلال هذا النوع من النشاط بدلاً من مؤسسات المجتمع القديم.

القضية الثانية، المهمة في صدد بحث موضوع الأصالة والمعاصرة، **هي كيف نستطيع أن نأخذ بالحداثة من دون المساس بالأصالة** (بالمعنى الذي أوضحناه)؟ بعبارة أخرى، كيف نستطيع الجمع بين الأخذ بما هو مفيد من العصر مع المحافظة على الشخصية القومية للأمة؟ كيف نستطيع تجنب الذوبان في الحضارة الغربية من جهة، وتجنب البقاء في دائرة التخلف من جهة أخرى؟ هذا هو الموضوع المهم. لا بدّ من أن يكون للثقافة التي ننشدها مرجع، والمقصود هو الناظم الذي نزن به الأمور.

إن قضية العقلانية التي سبقت الإشارة إليها ليس من اليسير الأخذ بها من دون الوقوع في المحاذير التي تنشأ عنها، إذا ما أخذت بمعزل عن مكونات أخرى في الثقافة توازنها؛ فالعقلانية التي تؤكد دور العقل ليست وحدها كافية لتكوين موقف صحيح؛ فالعقل ليس إلا أداة وملكة في التحليل والنظر في الأمور، في حين أن الضمير هو العنصر المثالي في الإنسان التي يعبر عنه الدين بالإيمان بالله كمصدر للقيم؛ إذاً العقل وحده لا يكفي لأنه أداة تحليل، ويمكن أن يستخدم من أجل الخير، كما يمكن أن يستخدم من أجل الشر، فالأنبياء وعتاة المجرمين يستخدمون العقل كأداة تحليل وتقويم، كلّ باتجاه. إذاً لا بد من عنصر أخلاقي هو المُثُل العليا التي مصدرها الضمير إلى جانب العقل، من أجل تكوين معرفة مفيدة، فالعقل هو أداة تكوين النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأمثل لحياة المجتمع، وهو الأداة التي يستخدمها الضمير من أجل التوصل إلى ما يناسب كلّ مرحلة، ويخدم بالتالي عملية التقدّم. إن هذه الفكرة ـ فكرة ضرورة المُثُل العليا ووجود عنصر أخلاقي في الإنسان ـ تنسجم تماماً مع الثقافة القومية التي كان الإسلام أكبر نهضة في تاريخ نشوئها.

ثمة مسألة مهمة طالما أُغفلت في بحث موضوع الأصالة والمعاصرة، هي **أن**

الثقافة العربية الإسلامية قد أكدت فكرة التوازن. وفكرة التوازن تعني نبذ التعصب مهما كان نوعه والتخلي عن التمسك بطرف من أطراف الأفكار المتنافسة والمتقابلة. والتوازن يعني الاعتدال والأخذ بالحلول الوسط والتسامح وقبول التدرج في عملية التقدّم والارتقاء في المجتمع؛ فالإسلام كنهضة أخلاقية وكتنظيم اجتماعي قام على فكرة التوازن: ﴿**وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً**﴾[1]، فقد أكد الإسلام هذه الفكرة في مجمل حلوله للقضايا التي واجهها؛ ففي مسألة التقابل بين الدنيا والآخرة، قال الإسلام بالجمع بين الاثنين: «اعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً»؛ في حين أكدت المسيحية على الآخرة دون الدنيا؛ وأكدت اليهودية على الدنيا دون الآخرة. وفي الأحوال الشخصية، جمع الإسلام الزواج والطلاق، وفي نشر الدعوة أكد الإسلام على السلم وعلى الحرب، وفي العلاقة بالدولة أكد الحقوق والواجبات، وفي مسألة السلوك العام جمع بين الثواب والعقاب، بين الجنة والنار، وهكذا. إذاً، **التوازن موقف سياسي في الفكر العربي الإسلامي**، ومنه تنبع الروح التي اتسم بها، روح المعقولية والاعتدال والحلول الوسط.

من المعروف أن الحضارة الغربية الحاضرة تعاني خللاً خطيراً هو أنها تقف الآن وحيدة الجانب، فهي مادية تعتمد على العقل دونما توازن بين المادة والروح، ودونما توازن بين العقل والضمير، لذلك فهي حضارة عقلانية أنانية. وتتجلى في أجلى مظاهرها بالرأسمالية الحديثة التي تسودها المادة وتنقصها المثل العليا ويسيطر عليها العقل ويضعف فيها الضمير، الأمر الذي جعلها تزدهر مادياً وتتقدم في مجال الكفاءة الإنتاجية، إلا أنها تضعف روحياً وتتخلف في مجال العدالة والتصرف الأخلاقي.

إن هذا الخلل في الثقافة الغربية علينا أن نعيه جيداً ونتعرف إليه بنفاد بصيرة، لتكون عملية التحديث سليمة، نتجنب فيها الاستغراق والتقليد لمجمل ما في تلك الحضارة. لذلك **فعملية التحديث يجب أن تكون انتقائية يسودها التوازن بين عناصر الأصالة المستمدة من تراثنا، وعناصر التحديث المستمدة من حضارة الغرب**، فتحدث عملية التفاعل وبناء وضع ثقافي واجتماعي جديد يقوم على مبدأ التوازن بين الثقافتين.

لذا فإن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تأخذ مسألة الكفاءة

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ١٤٣.

وأن تقوم على العلم والعقلانية، إلا أنها يجب أيضاً أن تنشد العدالة الاجتماعية، فتؤدي الدولة التي هي ضمير المجتمع دوراً مهماً في تحقيق العدالة ورفع مستوى الطبقات الفقيرة. والروابط السائدة في المجتمع القديم يجب أن تنحل، والولاءات لغير الدولة القومية يجب أن تضمحل، وأنماط المعيشة والتفكير الموروثة عن عهود التخلف يجب أن تتلاشى، ليحل مكانها التفكير العلمي والتقدّم الاقتصادي برفع مستوى المعيشة والدخل المادي، إلا أن كلّ ذلك يجب أن يحدث في إطار الإيمان بالمُثُل العليا والتمسك بالمبادئ الأخلاقية والروحية، فيسود الاعتدال والتوازن في المجتمع المدني الجديد.

إذاً القومية والتحديث يعنيان أن يكون الإقبال على العصر من موضع الثقة والاعتزاز بالشخصية المستقلة والمحافظة على جوهر الثقافة العربية الإسلامية، حيث تتوازن المادة مع الروح، والعقل مع الضمير، وينتظم المجتمع على أساس مُثُل عليا ليست من صنع الإنسان، بل هي فوق الجميع، وتكون المقياس الموضوعي للخطأ والصواب، وحيث يكون للعقل مكان مهم في صياغة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي باتجاه التقدّم. وبذلك تكون النهضة باتجاه العصر ومنفتحة على التطور الذي حدث في الغرب من دون أن يستوعبها، ومن دون ذوبان الشخصية القومية، وهكذا يمكن أن تكون القومية العربية عصرية.

الحضارة الغربية فيها عناصر إيجابية إلى جانب ما هو سلبي، وموقفنا من ذلك لا بدّ من أن يكون انتقائياً لحرصنا على استقلالنا وشخصيتنا القومية ومثلنا العليا. ولكن ليس من السهل أن يحدث ذلك من دون الاستغراق في حياة الغرب، إلا إذا توافر وضع الثقة بالنفس، أي الوضع القومي القوي. والوضع القومي القوي بالنسبة إلينا يتطلب في هذه المرحلة تحقيق الوحدة، أي قيام الدولة العربية ككيان دولي موحّد محل الكيانات الحالية المتمثلة بالدولة القطرية؛ فالوحدة العربية كثورة تاريخية في المنطقة ستحرر قوى الأمة المادية والروحية، وتخلق الثقة بالنفس والقدرة على المحافظة على استقلال الشخصية، الأمر الذي يجعل عملية الانتقاء ممكنة وخالية من أخطار التحجر أو الذوبان. لقد حدث ذلك لليابان بعد توحيدها بما سمي بـ «رجوع الميجي»، فوصلت إلى ما وصلت إليه الآن.

وهكذا يمكن أن تجتمع للأمة الأصالة والمعاصرة ويزول التناقض، فتتوحد الأمة ويتحقق تحديثها. الثقة بالنفس وضع لا يحدث لمجرد إننا نرغب في ذلك، بل لا بد من توافر وضع موضوعي، هو قيام وحدة عربية تتوافر فيها وبسببها القوة والأمن والاستقرار وروح النهضة، وعلينا ألا نقع في توهم أن الدولة

القطرية مهما كانت يمكن أن تحقق ذلك. وقد دللت التجربة بصورة جلية على أن الانفتاح الذي جربته بعض الأنظمة العربية، أدى وفي فترة وجيزة، إلى عكس المطلوب، إذ ظهرت صعوبة المنهج الانتقائي، لا بل استحالته، وبدأت علائم الاستغراق بالظهور، وقد أدى هذا الانفتاح لتلك الأنظمة على الغرب، من وضع التجزئة وما يرافقه من ضعف، إلى ظهور ميول أعرب عنها بعض الكتّاب ووسائل النشر إلى ما يعني قبول العدو والتعامل معه والدخول في مشاريعه، الأمر الذي يدلل عليه الكلام عن الصلح والتعامل مع الكيان الصهيوني، والدخول في مشروع السوق الشرق أوسطية. إن مثل هذه الكلام لا يعبّر عن روح المعاصرة والرغبة في الحداثة، بقدر ما يعبر عن ضعف الثقة بالنفس ومركب النقص إزاء الغرب.

هناك فرق جوهري بين أن نُقبِل على الغرب ونختار منه ما نحتاج إليه من موقف القوة والثقة، وبين أن نُقبل عليه من موقف الضعف. وليس غير الوحدة ما يحقق القوة والثقة؛ في حالة الانغلاق على الذات، كما في حالة الاستغراق في الغرب، يكون دور العقل ضعيفاً؛ فالجمود على الماضي يتناقض مع العقل، لسبب واضح يمكن إجماله أنه معيق للنهضة، والاستغراق في الغرب يتناقض مع العقل لأنه يتناقض مع القومية التي هي روح النهضة ومحركها، أما وسائل الغرب فهي التأثير الذاتي وغسل الدماغ بوسائل الإعلام الحديثة.

سياسياً، الغرب عدو، والموقف من العدو هو الرفض؛ أما حضارياً، فيجب أن يكون الموقف عقلانياً انتقائياً.

٦ ــ معوقـات التفكيـر
مناقشة لدور التفكير في النهضة العربية

ـ ١ ـ

يتعرض التفكير العربي الآن إلى معوقات طبيعية ولغوية ونفسية. بعض هذه المعوقات عامة يتعرض لها كل مجتمع وبعضها خاصة تتعلق بالوضع العربي الحاضر. وتتضافر عوامل عديدة في الوضع العربي داخلية وخارجية على توظيف هذه المعوقات لخدمة هدف مضاد للنهضة. والنهضة تعني بموجز العبارات إنشاء كيان عربي موحّد على أساس العدل والحرية والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي على أنقاض الوضع الحالي المعروف الصفات.

والخطوة الأولى في معالجة ذلك هي التعرف على تلك المعوقات:

كثيراً ما نسمع القول «إننا نتعلم الكثير من الحياة»، ومعنى ذلك ببسيط الكلمات هو أننا نفكر كما يفكر الآخرون، وتفكيرنا وتفكير الآخرين الذي نطلع عليه، لا بد أن يختبره الزمن عاجلاً أو آجلاً، في هذا المكان أو ذلك. وبذلك يحصل في العلوم الاجتماعية ما يحصل في العلوم الطبيعية، أي إخضاع الأفكار للتجربة العلمية (مع الفارق)، وبذلك تزداد معارفنا ويزداد اقترابنا من الحقيقة. وتلك مزية من مزايا الوقت وربما كان ذلك هو معنى القول الدارج «إن الزمن حلال المشاكل»، أي أنّه يؤدي إلى إيجاد الحل لما يبدو مشكلة في حينه.

ومن الأمور المهمة التي رصدتها وارتقت بنظري إلى مستوى ما يقرب من الحقيقة، هو أن الإنسان مجبول على النسيان. ومثل هذا القول يحتاج بالطبع إلى شرح تلافياً لسوء الفهم.

المقصود بالنسيان هو أن تتناقص بالتدريج أهمية الأمر في نظر الإنسان بمرور الوقت، بمعنى الاهتمام والإدراك وما يتبع ذلك من حرص وقلق مشروع للمحافظة عليه والدفاع عنه. وبكلمات أخرى إن صورة الأمر التي تكون في البداية ناصعة قوية الملامح مؤثرة في النفس، تميل بمرور الوقت إلى أن يقل بريقها. ويحدث ذلك لا إلى خلل في الأمر نفسه، بل إلى الميل الموجود في الذهن البشري إلى الخمول والتدرج في طريق النسيان.

ولنأخذ على ذلك أمثلة من الواقع؛ فالصحة عندما تكون موجودة يعرفها الذهن المجرد وعندما يسأل عنها يعطي الجواب الصحيح عن أهميتها، إلا أنها بمرور الوقت تصبح عند صاحبها أقل أهمية فيقل الاهتمام بها وتتناقص بالتالي درجة الانتباه لها، فيتعامل معها صاحبها على أنها أمر مفروغ منه، حتى إنه ربما يتوهم عملياً أنها دائمة.

ومثل آخر نضربه هو الأمان، فهو عندما يكون متوافراً وباستمرارية كافية، يحصل له في الذهن البشري ما يحصل للصحة؛ فالأهمية النظرية تبقى على ما هي عليه إلا أن الأهمية بمقياسها العملي تأخذ في التناقص وللسبب نفسه: النسيان.

فمن مقولات علم النفس المعروفة، إن الإنسان يميل إلى الركود إلا إذا حُفز. وهناك أقوال تراثية معروفة عن ذلك «الصحة تاج على رؤوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى».

إنني أورد هذا الكلام ليس من أجل الخوض في مواضيع الحكمة العملية، بل من أجل موضوع مهم هو محور وضعنا الحالي، وهو بنظري أهم قضية نواجهها الآن. ولكل طرف قضيته، إذ ليس من طبيعة الأمور أن تكون كل الأمور بالأهمية نفسها في نقطة زمنية محددة؛ فالأوليات موجودة دائماً وقضية المهم والأهم لا سبيل إلى تجنبها.

المسألة المهمة التي أسوق هذا الحديث من أجلها هي مسألة الوطن والانتماء القومي؛ فالوطن ذو أهمية كبرى في حياة الإنسان والمعرفة النظرية عنها وافرة الآن، وما لا يقل أهمية عن ذلك هو المعرفة العملية. سمعت لاجئاً سياسياً خارج وطنه يقول يوماً ما معناه: إنني أعرف الآن ما معنى أن يكون العالم مكوناً من أمم مستقلة لكل منها وطنها وحدودها وجواز سفرها وما يتمتع به مواطنها وما لا يتمتع به من هو غير ذلك. هذا كلام تفصيلي بالطبع إلا أنّه ذو دلالة رمزية على معنى أن يكون للإنسان وطن وأهمية أن يكون له انتماء إلى أمة.

إن هذه القضية مهمة في كل وقت، إلا أنها ذات أهمية خاصة جداً بالنسبة إلينا نحن العرب في هذا الوقت بالذات. وتحدث عن أي موضوع مهم إن شئت، ولاحظ أن نقطة بدايته تكون مسألة الوطن والانتماء إلى أمة. ذلك صحيح صراحة أو ضمناً؛ فإذا كان ذلك كذلك فكيف يجوز أن يتعامل معها الذهن كما يتعامل مع الأمور الأخرى بالصفة نفسها؟ صفة النسيان التدريجي بِكل ما ينطوي عليه من نتائج عملية في التفكير والتصرف واتخاذ المواقف؟ إن ذلك يحدث مع الأسف ولو بدرجات متباينة وصيغ متعدد، لذلك كانت السياسة نشاطاً مهماً لِكل مجتمع بغض النظر عن تعريف السياسة. المهم هو أن السياسة بمعنى التوعية المستمرة بقضية الوطن والقومية، نشاط مهم ويجب أن يكون دائمياً لتعديل الميل السلبي في الذهن البشري للنسيان، أي اعتبار الموجود أمراً مفروغاً منه من الممكن أن توازيه أو ربما تفوقه أمور أخرى في الاهتمام وبذل الجهود والعمل.

إن الفرق بين المواطن الاعتيادي والمواطن الواعي (المسيّس) هو في هذه المسألة المهمة بالذات. المواطن الواعي يضع قضية الوطن والانتماء إلى الأمة في مقدمة كل شيء ولا تغيب عن باله أهميتها، فهي لا تبهت ولا تتناقص ولا تغيب، بل هي ماثلة أمامه دوماً في هاجسه الأول، والشعور المسيطر على كيانه. لذلك تجده يعمل دوماً من أجلها في كل مجال متاح، فإن غاب مجال بَحَثَ عن آخر، وهكذا. عندما تكون قضية الوطن والقومية هي المسيطر فَكل شيء آخر يتفرع عنها وبخاصة في أوقات الأزمات، من أصغر الأمور إلى أكبرها، من نظافة الشارع إلى الاستشهاد. لذلك فمن العجب المثير للغرابة وعدم المتوقع أن يقدم أي أحد مهما كانت الظروف على التخلي عن الوطن والأمة.

ـ ٢ ـ

ولكن لموضوع النسيان جانباً آخر يمكن أن يكون إيجابياً، فالذهن البشري ميال أيضاً إلى أن تتناقص فيه فداحة الخطوب ومرارة الأوقات الصعبة.

فكما تميل صورة الإيجابي لتناقص البريق، فكذلك تميل صورة السلبي إلى التراجع. إذاً للذهن البشري صفة عامة لا تقتصر على جانب دون آخر، ولا تتأثر بماهية الصورة، بل هي تنتج كما أسلفنا ـ من الجنوح المتأصل في الطبيعة البشرية للركود بمرور الوقت، لذلك فغير المرغوب معرض أيضاً للنسيان التدريجي، والذي يعبر عنه في الكلام المتداول بالتعود.

إن ما يكرهه الإنسان من حوادث مثل المرض والموت والحوادث المؤلمة

الأخرى، هي الأخرى لا يكون لأثرها وقت وقوعها الآثر نفسه بعد مرور الوقت حتّى تصبح في عداد المقبول تقريباً. وذلك ما نلاحظه يحدث في حياتنا العملية إزاء ما يحدث لنا من حوادث شخصية مؤلمة، ذلك في المجال الشخصي، أما في المجال العام فيصح الشيء نفسه.

إن آلام الحرب وويلاتها أمر في عداد ما لا نرغب فيه وتسبب لنا في حينها الألم وعدم الرضا، إلا أن ذلك يتعرض لمفعول النسيان بمرور الوقت حتى يصل مرتبة الذكريات التي وإن كانت أليمة عند التذكر، إلا أن أثرها الفعلي في النفس ليس هو ذلك الأثر الذي حدث وقت وقوعها. وفي حديثنا اليومي نقول عنها «إنها قصص الماضي». إن هذا الميل في الذهن البشري إلى النسيان إيجابي، بمعنى أنه يعدل مفعول الألم وعدم الرضا الذي تسببه الحوادث السلبية، ولولا هذه الصفة لما استطاع الإنسان أن يبقى وأن يحافظ على كيانه، فلو أن حدة الألم التي يسببها الحادث المؤلم وقت وقوعه تستمر على ما هي عليه من دون أن تتناقص لكان العبء ثقيلاً وفوق ما تستطيع النفس البشرية احتماله نفسياً وجسدياً، ولأصبحت الحياة حالة لا تطاق، واقتربت من الفناء.

إن الحرب مع إيران قد تكللت بالنصر، وبدأت صورة ما كان مؤلماً فيها تخف وتصبح في عداد الذكريات؛ فقد خرجنا منها وعودنا صلب وتحملنا أقوى. واليوم تمر بلادنا بحصار هو امتداد للعدوان، وللحصار سلبياته طبعاً. وهناك فرق شاسع بين أن ننظر إلى مصاعب اليوم على الأساس الذي ذكرناه، وبين أن نتوهم أنها آخر الدنيا. إن درجة تحمل الإنسان لا حدود لها عندما تكون هناك إرادة قوية، والتاريخ مليء بالشواهد على ذلك؛ فالإنسان هو محور الحياة ولكل شيء حوله يعتمد على ما يدور في داخله. إن سلبيات الحصار هي أقل من قوة إرادتنا من دون شك، وهي إلى زوال حتمي، وسنرى بمرور الوقت أنها ستكون كغيرها من الحوادث معرضة إلى النسيان والدخول في عداد الذكريات وما نسميه بقصص الماضي؛ فالحكمة هي التحمل والمبدأ الذي لا يخطئ هو أن إرادة الإنسان تستطيع أن تعمل أي شيء في شؤون المجتمع، وسنرى بعد حين وبعد أن يزول الظرف أن الألم أخذ يتناقص وعدم الرضى يزول وترجع الحياة إلى مجراها الطبيعي. عندما يحدث ذلك نكون قد حققنا النصر وصنعنا حالة أخرى من حالات تغلب إرادة الإنسان على الظرف.

إن صفة النسيان في الذهن البشري في جانبها الإيجابي هي سبب من أسباب البقاء والمحافظة على الحياة، ومن دونها لن تستطيع البشرية أن تصمد للظروف

القاسية وللحوادث المؤلمة، فلو أن ألم تلك الظروف بمفعوله النفسي والجسمي قد استمر عبر الأجيال على ما كان عليه وقت وقوعه، لعم الأسى وانطفأت شعلة التفاؤل وضمرت بالتالي إرادة الإنسان للاستمرار والتقدّم.

ـ ٣ ـ

إذا كان حال الذهن البشري هكذا معرضاً إلى ميل طبيعي لاإرادي للنسيان بمرور الوقت بمعنى الخمول وتناقص اليقظة والتذكر، فماذا يجب أن نعمل لمعالجة هذا النقص؟

هل هو غير قابل للمعالجة، وبالتالي على الإنسان أن يقبل النتائج سلباً أو إيجاباً؟ الجواب: كلا. هناك ما يمكن أن يعمل لمعالجة الموضوع على الأقل للتقليل من أثره غير المرغوب.

هناك دور للتربية والإعلام وتوسيع دائرة الوعي القومي. ودور التربية والتعليم ليس هو إزالة هذا الميل في الذهن البشري، بل توجيهه باتجاه تقوية ما هو إيجابي وإضعاف ما هو سلبي، أي أن الدور يجب أن يكون انتقائياً دقيقاً مصمماً بعناية لا يلغي الطبيعة البشرية بل يعالج ميولها باتجاه الصالح العام. وفي هذا الصدد هناك ما يمكن أن يقال.

في مجال التربية والتعليم مجال واسع للبحث والحوار والاجتهاد. والتربية حقل اختصاصي معروف في الجامعات وقد تعددت فيه الآراء. ولكن تعدد الآراء وتباين الاجتهادات بِكل ما يتبع ذلك أو ما يتسبب عنه من نظريات ليست أمراً لا سبيل إلى مناقشته ومحاولة الاقتراب من مواضع الخطأ والصواب فيه؛ فعلى جانب البحث المجرد كوسيلة من وسائل المعرفة، هناك التاريخ، أي التجربة العملية التي عن طريق دراستها والتأمل فيها وتحليل ما حصل فيها ورصد نتائجها، يستطيع الباحث في هذا المجال كما هو الحال في كل مجال آخر تقريباً أن يزيد معرفته وأن يقترب من الحقيقة. أمامنا بلدان العالم مكانياً، وأمامنا تاريخ الحوادث زمانياً، ومن خلال هذا وذاك جُرّبت الكثير من نظريات التربية وطُبّقت الكثير من البرامج المستندة إلى تلك النظريات فماذا كانت النتائج؟ تلك مسألة بحثية مهمة وهي من مهمة الباحثين المتخصصين، إلا أننا مع ذلك لا نعدم القدرة على التعرف إلى خلاصة النتائج.

هناك ما يمكن أن يقال في موضوع التربية والتعليم مما له علاقة مباشرة بالموضوع المطروح للمناقشة. يلاحظ أن الاهتمام بموضوع التنمية قد أخذ مكان

الصدارة وهو اتجاه صحيح، إلا أنّه كأي موضوع آخر يجب أن يعالج بتوازن، وأن يكون الاهتمام الذي نوليه يحقق الهدف بأقل الخسائر الممكنة. إن الاهتمام بالتنمية قد أدى إلى شيوع آراء فيها شيء من التطرف الضار الذي يستحق الانتباه، فقد ساد رأي يرى أن التعليم يجب أن يرتبط كلياً بهدف التنمية وأن يسخر لخدمته. وكان من نتيجة ذلك زيادة التأكيد على التعليم المهني والتقني على حساب التعليم العام، ومن هنا نشأت فكرة أن التعليم الجامعي يجب أن يقتصر على النخبة العليا من الطلبة، أما الباقون فيجب أن يتجهوا نحو التعليم المهني والتقني. وقد وجد هذا الاتجاه سنداً في آراء جون ديوي (John Dewey) في التربية الذي أكد على أن مهمة التعليم هي تطوير الغرائز الذاتية الداخلية في الإنسان، أي تنمية مهاراته عن طريق التعليم المهني، أما التعليم الجامعي العالي فيجب أن يقتصر على النخبة.

إن التعليم المهني من شأنه تطوير المهارات التقنية للفرد، إلا أنه لا ينمي ثقافته العامة، وبالتالي لا يساعد على تنمية الوعي السياسي والإلمام بشؤون المجتمع والاهتمام بالعمل العام، وبعبارة أخرى لا يساعد على تسييس المواطن بل يجعل منه بالتدريج عاملاً ماهراً يعمل بيديه وباختصاص تقني ضيق يبتعد به عن الثقافة العامة التي يحتاجها المواطن المهتم بالشؤون العامة للمجتمع. إن هذا الاتجاه التقني في التعليم قد أكدت عليه الدول الاشتراكية لأسباب مزدوجة، فهو يخدم قضية التنمية من جهة، ويبعد جمهور المواطنين عن الشأن السياسي في البلاد.

إنني في الوقت الذي أرى أهمية أن ينسجم نظام التعليم مع متطلبات التنمية، أرى من الخطأ أن يكون ذلك عن طريق هذا التطرف في موضوع التعليم المهني، كما إنني أرى أنه من الممكن جداً إيجاد صيغ يتلاءم فيها الهدفان: التنمية والاهتمام بالشوؤن العامة. إن مسألة نشر الوعي الوطني والقومي وغرس روح المواطنة والاهتمام بالشؤون العامة، يجب ألا يتم التضحية بها لحساب تنمية المهارات الجسمية بل يجب إيجاد صيغ تعليمية توفق بين الاثنين.

المسألة الأخرى المتعلّقة بهذا الموضوع تتعلق بالموازنة بين دراسة العلوم الطبيعية ودراسة العلوم الاجتماعية، وهنا أيضاً يلاحظ أننا في الوقت الذي يجب التأكيد فيه على دراسة العلوم الطبيعية، يجب ألا يحدث ذلك بشكل غير متوازن تكون نتيجته التراجع المخل في دراسة العلوم الاجتماعية. إن دراسة العلوم الاجتماعية كاللغة والتاريخ والتربية الوطنية.. إلخ، تنمي روح المواطنة وتسهل نشر الوعي القومي وتقوي الاهتمام بالشؤون العامة أكثر من العلوم الصرفة؛ فالتعليم يجب أن يصمم من أجل تكوين المواطن إلى جانب الاختصاص العلمي.

إن مهمة تكوين المواطن الواعي المطلع والمهتم بشؤون العامة، يجب ألا يُضحّى بها لحساب الاختصاص الضيق والبروز في ناحية محددة؛ فالثقافة العامة هدف ضروري للمجتمع المدني الحديث الذي يؤدي فيه المواطن دوراً مهماً في تقرير الشؤون العامة. وهنا أيضاً بالإمكان إيجاد الصيغ التي يمكنها أن تلائم بين المهمتين. لذلك نجد أن الكثير من الجامعات توجب على طلبتها دراسة فروع أخرى إلى جانب فرع الاختصاص، كما نجد نظماً تعليمية تقضي بأن ينال طلبة العلوم الطبيعية قسطاً من التعليم في مجال العلوم الاجتماعية.

والخلاصة من كل ذلك هو أن نظام التربية والتعليم يمكنه أن يؤدي دوراً مهماً في مجال نشر الوعي الوطني والقومي وتوسيع الثقافة التي يحتاجها المواطن في الدولة الحديثة كوسيلة لتعديل الميول الكامنة في الإنسان نحو النسيان والابتعاد التدريجي عن قضايا المجتمع.

وفي مجال الإعلام هناك ما يمكن أن يعمل من أجل تنمية الثقافة العامة وتقوية الوعي القومي وإعمام الشعور بالمواطنة والاهتمام بالشؤون العامة؛ فوسائل الإعلام يجب أن تهتم بالتعبئة الحديثة من أجل هذا الهدف؛ فشعار «يجب ألا ننسى» يجب أن يكون مطبقاً وسائداً، فيتم إحياء المناسبات الوطنية والقومية وإعادة استعراض الحوادث وسرد التاريخ وتوفير جميع الوسائل التي تساعد المواطن على المعرفة العامة بما حدث، وتوفير المعلومات عن تلك المناسبات. والمعالم الأثرية والمتاحف بشتى أنواعها يجب أن يجري الاهتمام بها وجعلها في متناول الجمهور؛ كما يجب الاهتمام بالمشاهدة المباشرة إلى جانب التعليم النظري إلى أقصى ما هو ممكن. وبعبارة أخرى يستطيع الإعلام والنشاط الذي تقوم به المؤسسات العامة والخاصة أن يضطلع بمهمة التعريف ونشر المعلومات والمشاهدة والتذكير وتنمية الثقافة العامة بالشؤون الوطنية والقومية، وبذلك يساهم في مهمة مقاومة ميول النسيان والابتعاد الذي يمكن أن يتعرض له المواطن بمرور الوقت.

فالمشاهدة المباشرة لها دور مهم في يقظة الفكر، فهي تقوم بتنبيهه إلى ما يمكن أن يغفل عنه عندما تقتصر المعرفة على الجانب النظري. لذلك إن البرامج التعليمية يجب أن تتضمن المشاهدة المباشرة التي تتيح للمتلقي أن يرى كيف تتجسد الحالات التي يدرسها نظرياً في الواقع، لذلك كان من الأهمية بمكان زيارة الطلبة إلى المعامل والمستشفيات والمتاحف والمزارع وغيرها، فالمشاهدة العملية تفعل مفعولها في تقريب الذهن البشري من الحقيقة المهمة التي لا يستطيع التعليم النظري تحقيقها. ولذلك كان من المهم دوماً أن يكون لدرس التربية الوطنية دور

مهم في البرامج التعليمية، وأن يكون من واجب المؤسسات الثقافية والإعلامية التذكير المستمر وبمختلف الأساليب، بموضوع الوطن والانتماء القومي.

ولعل أهم مسألة نستطيع أن نستخلصها من التجربة العملية في مجال التربية، هي أنها في الوقت الذي لا تستطيع تغيير جوهر الطبيعة البشرية تستطيع أن تتعامل مع نتائجها ـ السلبية والإيجابية ـ ومعنى ذلك بكلمات أوضح هو أن تعمل التربية على رسم البرامج العملية لتقوية العوامل الإيجابية وتثبيط العوامل السلبية.

لعل أكبر خطأ فكري انطوت عليه الماركسية هو أنها اعتبرت صفات الإنسان وأفكاره ورغباته أموراً ليست جوهرية فيه بل مكتسبة من المحيط ـ أي الظروف الاقتصادية التي يعيش ضمنها ـ لذلك فليست هناك طبيعة بشرية ثابتة بل صفات مكتسبة قابلة إلى التغيير عن طريق تغيير الظروف المحيطة؛ فالأصل هو النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد وليس الإنسان بصفات جوهرية أصيلة فيه. لذلك استنتجت الماركسية في التطبيق أن الطبيعة البشرية قابلة إلى التغيير، وبالتالي بالإمكان بمرور الوقت أن يتحقق مجتمع «من كل بحسب طاقته، ولكل بحسب حاجته» طوعاً واختياراً من الفرد نفسه، دونما حاجة إلى الدولة. إن هذه النظرية أخفقت نظرياً في البداية وعملياً في النهاية. وأصبح واضحاً أن للإنسان طبيعة لها جوهر علينا أن نتعامل معه، وأن السبيل الصحيح المتقدم هو تقوية الميول الإيجابية وإضعاف الميول السلبية، وتشجيع ميول الخير وكبح ميول الشر.

إننا الآن لا نتحدث عن هذا الموضوع بدافع ترفي، بل لعلاقته الوثيقة بالظرف العام الذي تمر به بلادنا؛ فمسألة الوطن والقومية هي محور الأمور وجوهرها في الوقت الحاضر. وخلاصة الأمر هو أن تكون مسألة التذكير بأهمية الوطن والقومية هي محور كل شيء. ولا أقصد بالتذكير مجرد الكلام بل التوضيح بِكل ما تعنيه هذه العبارة. والتوضيح لا يقتصر على ما هو نظري بل يشمل (وربما هو الأهم) ما هو عملي أيضاً. علينا أن نعمل كل في مجاله وعلى مختلف المستويات وفي جميع الاتجاهات، على إثارة الروح الوطنية وتوعية من تنقصه التوعية أن الوطن هو أهم ما في الوجود، وأن القومية هي القضية الأولى وكل ما عداها يأتي بعدها.

ومنعاً لسوء الفهم، فإنني لا أقصد أن يكون الأسلوب مقصوراً على ما هو مباشر ولا هو مجرد حديث، فلنا وللعالم تجربة واسعة في أساليب تقوية الوعي القومي، وتقنياته يمكن توظيفها لهذا الغرض. ويجب إلا يتوهم البعض أننا ما دمنا قد مسكنا بالمبدأ وعملنا بموجبه، فليس مهماً ماذا تكون الأساليب وما نوع

التقنيات، فذلك خطأ فني يقلل من النتيجة الإيجابية التي نتوخاها، فهناك المستساغ وهناك الممجوج، وهناك المقبول وهناك ما هو غير ذلك، وهناك القريب من النفس وهناك ما هو عكس ذلك إلى آخره، مما تراكمت الخبرة العملية فيه في مجال الدعاية والإعلان والتأثير في الجماهير.

ـ ٤ ـ

والتفكير وثيق الصلة باللغة، فقد قيل «إن اللغة مرآة التفكير» وذلك قول صحيح إلا أنّه بحاجة إلى إيضاح ومناقشة. التفكير هو ما يدور في داخل الإنسان وعندما تكون هناك حاجة إلى نقل ذلك إلى الآخرين يجري ذلك من خلال اللغة، إلا أن اللغة ليس إلا اصطلاحات طورتها الأمم بمرور الزمن كل بطريقتها وبحسب ظروفها ورغباتها، فوضعت لِكل حالة من حالات التفكير كلمة أو عبارة عندما تكون مكونة من مجموعة كلمات. والكلمة مهما كانت فهي في النهاية اصطلاح، وهي بالتالي رمز يعبر من خلالها الإنسان عن شيء يدور في تفكيره، وهكذا رمز العرب مثلاً إلى ذلك الحيوان النافع الجميل القسمات السريع العدو مثلاً بكلمة حصان، وعن حالة نفسية تغمر النفس البشرية في حالة ما ولسبب ما بكلمة الفَرَج، وهكذا حال جميع مفردات اللغة وعباراتها. إذاً اللغة عبارة عن مجموعة مصطلحات، وهي بالتالي مجموعة رموز للتعبير عن التفكير. والرمز لا يمكن أن يكون التعبير الكامل عما يدور في الذهن لذلك أسميناه بالرمز، أي أنه اختزال للحالة المراد التعبير عنها؛ فاللغة إذاً هي رموز التفكير، أو بعبارة أخرى الصورة الشبحية للتفكير وليست التفكير بكامله. وهكذا تكون عبارة «إن اللغة مرآة التفكير» صحيحة إلى حدّ ما وليست الحقيقة الكاملة.

ويتبع هذا الفهم للغة هو أنّها كلما كانت واسعة كلما كانت أقرب إلى التعبير عن التفكير والعكس بالعكس. والاقتراب من الكمال ليس أمراً جمالياً فحسب، بل إنه أساس مهم لسلامة التفكير نفسه، لأن التفكير الذي ينقله الإنسان إلى الآخرين كلما اقترب من الكمال ازداد التفاهم وتقلّصت إمكانية الخلاف، وكان ذلك عاملاً إيجابياً لصالح نشر معرفة الحقيقة التي هي أساس التقدّم الإنساني. إن سوء الفهم والابتعاد عن الحقيقة كانت ولا تزال سبباً مهماً من أسباب الخلاف بين الناس ونشوب النزاعات وتضاؤل فرص التقدّم.

المسألة المهمة التي تتبع هذه الملاحظات، هي أن الأمة عندما تنشأ لغتها لا تقوم بذلك من فراغ، بل هو شيء يخرج من نفوس الناس لذلك، فهو انعكاس

لنوعيتهم وصفاتهم وطريقة تفكيرهم، إذ لِكل أمة أفكارها وظروفها وممثلها وسلم القيم العليا التي تسود فيها، لها عاداتها وتقاليدها وما تحترمه وتفضله، لها نظرتها إلى العالم ورأيها بما هو خير وبكيفية تعامل الناس مع بعضهم البعض وهكذا. وبعبارة أخرى لكل أمة تفكيرها في ما يجب أن تكون الحياة المثلى بالنسبة إليها. وطريقة التفكير هذه المتجسدة في التقاليد والعادات والمُثُل العليا لا بد أن تعكسها الرموز التي تطورها بمرور الزمن ـ أي مفردات اللغة للتعبير عن ذلك التفكير ـ لذلك فإن اللغة ليست رموزاً مجردة بل هي تعبير عن تفكير الأمة، والتعبير عن تفكير الأمة يجعل من اللغة ركناً مهماً من أركان الترابط بين الناس، لذلك كانت اللغة المشتركة من أهم مقومات القومية. إن دقة اللغة ونوعية مفرداتها تحدد مدى الاستعداد والرغبة في الاقتراب من الحقيقة، أي محاولة التعبير عن النفس وما يدور فيها، أي التفكير.

ماذا يعني ذلك بصدد الموضوع الذي نعالجه في هذا الحديث؟ إنه يعني أن التفكير الإنساني يبقى معرضاً للمعوق الناتج عن النقص في إدارة التعبير. إن اللغة العربية، من اللغات الواسعة المتسمة بدقة كبيرة، ولكنها مع ذلك لغة من اللغات، ولذلك علينا ألا نقع في الوهم أن ما يبدو لنا أو ما ندعوه أحياناً بالمترادفات إنما هو زيادة لا فائدة منها، إذ ليس كل المترادفات تعبر عن المفهوم نفسه، والرجوع إلى المعاجم يوضح ذلك، فعلى سبيل المثال المائدة التي عليها طعام معد للأكل ليست كالفارغة من الطعام، لذلك اقتضى أن يكون لكل حالة كلمة خاصة تعبر عنها ويترتب على ذلك بعض الاستنتاجات التي تجدر الإشارة إليها.

إننا عندما نتحدث أو نكتب يحسن بنا أن نعير تعاريف الكلمات أهمية، فعندما نتحدث عن القومية أو النضال أو الاستعمار، علينا أن نعرّف الكلمات تعريفاً دقيقاً، ولذلك كان الاهتمام باللغة ذا أهمية خاصة في تقويم الحياة الفكرية وفي تقوية الشعور القومي ونشر الوعي والاقتراب من حقيقة الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نعالجها. إن قضية سلامة اللغة ليست مسألة عاطفية كما قد يظن بعضهم، بل هي مسألة جوهرية في حياة المجتمع من أجل أن يفكر بشكل صحيح وأن يعالج قضية تقدّمه بشكل صحيح؛ فالتقدّم وتطور المجتمع هما في النهاية قضية الاقتراب المستمر من الحقيقة. والاقتراب المستمر من الحقيقة يتطلب الدقة في التعبير عن تفكير الأمة في أوضاعها: كيف تشخص ما هو فاسد في تلك الأوضاع وكيف تجد الحلول الملائمة لذلك.

إن المحافظة على سلامة اللغة العربية هو في النهاية دفاع عن الكيان وحماية

للنفس ووقاية لعملية النهوض، وعلى العكس من ذلك فتعريض لغتنا إلى غزو اللغات الأخرى يفعل ما هو ضدّ ذلك. نجد الدول وبخاصة الاستعمارية منها الساعية نحو الهيمنة تبذل الجهود إلى نشر لغتها في أوساط الآخرين. حقاً أن اللغة مرآة التفكير (بالحدود التي أشرنا إليها)، ويعني ذلك أنها تفعل مفعولها في نقل الأحاسيس والأفكار التي تريد الأمة الساعية إلى الهيمنة نقلها وأشاعتها في صفوف من يراد الهيمنة عليه. إنها عملية طويلة الأمد وغير محسوسة الأثر إلا أنها فعالة بمرور الوقت.

من كل هذا نخلص إلى استنتاجين مهمين؛ **الأول**، هو أن العناية باللغة وحسن استخدامها وتوسيع المعرفة بها مسألة تساعد على تقويم التفكير كلما كان تعبير الأمة عن نفسها دقيقاً، كل ما اقتربت من الحقيقة وتلافت النقص وعالجت الخلل الناتج عن الرمزية في التعبير، والشبحية في نقل صورة ما يدور في داخل النفس البشرية، إنها مسألة تخص الإصلاح الثقافي.

الاستنتاج **الثاني**، هو حماية اللغة من الاختراق والغزو اللغوي من قبل الآخرين. ويعني ذلك تحصين تفكير الأمة. ومنعاً لسوء الفهم، أقول إن ذلك لا يعني أبداً العزوف عن معرفة لغات الآخرين بل على العكس فمعرفة لغات الآخرين يساعدنا على معرفة تفكيرهم، ولكننا ونحن نعمل ذلك يجب أن نعرف لغتنا أولاً. علينا أن نعرف لغتنا ونتعلم بلغتنا ونترجم للغتنا كما نقرأ في اللغات الأخرى. عندها لا يحصل الخلط المشوش بين تفكيرنا وتفكير الآخرين ويكون ميسوراً لنا مقارنة تفكيرنا بتفكيرهم، الأمر الذي لا يحدث عندما تتراجع لغتنا بالتدريج عن مجال الثقافة فتصبح اللغات الأخرى هي واسطة الثقافة بدلاً من لغتنا القومية.

ـ ٥ ـ

التفكير معرض لمعوق ثالث أصبح في هذا الوقت ذا أهمية خاصة. ما يلاحظ أن ذهن الإنسان معرض إلى الوقوع في الوهم وما يتبعه من تصورات خاطئة عندما يحاط بغلاف جوي مصطنع، فالتفكير لا يجري بمعزل عن المحيط بل لا بد أن يتأثر بما حوله. يلاحظ مثلاً أن في الاجتماعات التي تضم عدداً كبيراً من الحاضرين، يستطيع قلة من المتحدثين إذا ما تحدثوا باتجاه واحد أن يوهموا الآخرين أن ما يتحدثون عنه هو الرأي السائد عند الحاضرين، وبذلك يحدث ما نسميه بخلق الجو (غلاف جوي). إنهم يخلقون جواً معيناً لصالح اتجاه معين، والجو

المعين هذا لا بدّ أن يؤثر في بعضهم فينساق معه؛ في حين أن ذلك قد لا يمثل الحقيقة. وقد يحدث أن فرداً أو عدة أفراد يختارون مقاومة ذلك الانطباع الخاطئ، ويتحدثون باتجاه آخر، ويبذلون جهداً في التوضيح والاتصال بالآخرين، فتكون النتيجة حدوث تغيير بالاتجاه، ويتضح أن ما كان يبدو هو الرأي السائد لم يكن كذلك. إنه وهم أساسه انطباعي ناتج عن قصور في فاعلية الذهن البشري.

ومن هذه القضية نتحول إلى موضوع مهم لعله من أهم تطورات الوقت الحاضر، وهو تطور الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري وما يعبّر عنه أحياناً بوسائل العلاقات العامة. إن مسألة التواتر والتعدد في المصادر والتنوع في الأساليب واستخدام نتائج البحوث النفسية في التأثير، قد أصبحت الآن سلاحاً فعالاً في التأثير بالرأي العام، وتشكل بالتالي معوقاً خطيراً من معوقات التكفير في الوقت الحاضر؛ فرأي من الآراء أو موقف من المواقف تريد جهة ما نشره وإعمامه، فتقوم بذلك عن طرق مؤسسة علاقات عامة كبيرة كعمل تجاري، وإذا بالرأي العام يشهد نشاطاً متنوعاً متواتراً منتشراً في الرقعة الجغرافية، يؤيد ذلك الرأي بأساليب مؤثرة متنوعة لا توحي بالاصطناع والترتيب المسبق. وهكذا يقع تحت تأثيرها ذهن المتلقي وبنطاق واسع وهو لا يعرف أن كل ذلك عمل مرتب تقف وراءه جهة غير ظاهرة قامت به لسبب تجاري لا علاقة له بجوهر الموضوع. ويلاحظ أن عالماً من المؤسسات والأجهزة البحثية والإعلامية والتدريبية، ودنيا كبيرة من عالم المال والتجارة، يقوم الآن ويعمل في هذا المجال والإنسان الاعتيادي لا يعرف عنه الكثير أو لا يجلب انتباهه. والغرب الآن ولا سيما دول الاستعمار الكبرى فيه، هي مصدر ذلك ونحن في هذا الجزء من الوطن العربي قد شهدنا عملياً ومنذ وقت ليس ببعيد ولا نزال ذلك بصورة جلية.

تلك مؤثرات في التفكير هي عبارة عن ميول إذا ما تركت تعمل فمن المنتظر أن تؤثر في الذهن البشري، وهي ميول تشترك بصفة واحدة هي الابتعاد عن الحقيقة بقدر أو بآخر، والابتعاد عن الحقيقة مؤشر سلبي على التفكير وعلى عملية التقدّم في نهاية الأمر. ولكن ذلك لا يعني أن هذه الميول حتمية الأثر ولا سبيل إلى معالجتها لصالح عملية تقدّم المجتمع. ذلك هو دور الفكر والحياة الفكرية عموماً، ويؤدي التعليم والتربية والإعلام دوراً خاصاً في ذلك. إن هذه الثغرات التي يمكن أن ينفد منها الوهم إلى الذهن البشري والتأثير في تفكير الإنسان، من الأمور المهمة في مجمل موضوع تقويم الثقافة وما يجب أن يضطلع به المجتمع عن طريق الدولة والمؤسسات المعنية بالثقافة، ويتطلب ذلك إجراءات مصممة لسد هذه الثغرات، أو في الأقل التقليل من أثرها السلبي.

وما تجدر ملاحظته هو أن مسألة الوعي الوطني والقومي مسألة يجب ألا تقتصر على أوقات الأزمات، بل يجب أن تكون مستمرة لتعديل الميل المستتر في الذهن البشري لما أسميناه بالنسيان.

ـ ٦ ـ

والآن نأتي إلى مسألة كانت أهم ما في هذا الحديث هي مسألة السعي عن طريق الثقافة الذي تقوم به قوى الاستعمار وفي مقدمتها الصهيونية إلى التأثير في التفكير العربي لصالح موقفها، أي موقف الاستعمار والهيمنة والاستغلال الاقتصادي.

إن الثغرات التي مر الحديث عنها في الذهن البشري عموماً، أمر تعيه تلك القوى المتقدمة علمياً وصاحبة التجربة الطويلة في مجال السيطرة على الآخرين منذ بداية ظاهرة الاستعمار. إن وسائل هذا السعي هي استغلال المعوقات الموجودة في تفكير الإنسان عموماً، والاستخدام الواسع للمبتكرات التقنية والإعلامية في عملية التأثير الفكري. والذي يجري مسحاً لوسائل الثقافة الموجهة إلى الرأي العام العربي، الآن يلمس ذلك بوضوح. هناك هدف تسعى تلك القوة عن طريق الثقافة إلى تحقيقه.

إذا كانت مقولة «إن الإنسان هو محور الحياة» صحيحة، فإن تقويم التفكير هو نقطة البداية في إصلاح الأوضاع والنهضة. لذلك كان الاهتمام بالحياة الثقافية لما لها من أثر إيجابي أو سلبي في ما يحصل للمجتمع وفي ما يراد تحقيقه من أهداف.

لو نظرنا حولنا فماذا نجد في المجال الثقافي؟ إذا ما جمعنا الركام وصنّفنا أجزاءه وربطنا بعضها ببعضها الآخر، وحللنا العلاقة في ما بينها، واستكشفنا الهدف البعيد منها، نجدها في النهاية منّسقة ومصممة لغرض مسبق وليست قطعاً عشوائية من الأفكار التي تنقلها الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية. إنها ثقافة الجهة المعادية التي تريد في جوهرها أن تقنع العقل العربي بنظرة معينة إلى الأمور درجت التسمية المتداولة على تسميتها بالواقعية؛ فماذا تعني واقعية ثقافة معسكر العدوان؟ إنها تعني ببسيط الكلمات أن تجعل من الواقع الحقيقة النهائية، وبالتالي التخلي عن المُثُل العليا التي يعمل المجتمع العربي من أجل تحقيقها. الموجود هو الحقيقة التي يجب أن نُقرّها ونعمل على أساسها، ويجب بالتالي التخلي عن الأهداف القومية التي يجب أن يرتفع إليها الواقع عن طريق النضال.

ليس بالإمكان أفضل مما كان، فالموجود هو نهاية المطاف وما عداه خيال. هذه هي الفكرة المركزية في ثقافة قوى العدوان وفي مقدمتها الصهيونية، وقد كانت في الأساس محور ثقافة القوى الاستعمارية في بداية عهد الاستعمار، إلا أنها خففت بعض الشيء وحدثت تعديلات في صياغتها وتنازلات عن بعض مضامينها عندما ظهرت قوة التوازن الأخرى وهي المعسكر الاشتراكي، إلا أنها الآن رجعت إلى ما كانت عليه في البداية بعد أن زال ذلك الاعتبار العملي الذي نتج من مقتضيات الحرب الباردة. إن ثقافة الاستعمار الآن في دور انتعاش جديد والوطن العربي من أهم مناطق العالم التي تتعرض لها لأسباب معروفة. فالغرب ذو أهداف اقتصادية، والصهيونية ذات أهداف جغرافية ـ اقتصادية؛ فماذا تعني الواقعية في مقابل المُثُل العليا للمجتمع العربي؟ المُثُل العليا للمجتمع العربي قد تمثلت في التاريخ بالنهضة الإسلامية التي كانت نقطة البداية فيها المُثُل الأخلاقية والحياة الروحية التي أكدها الإسلام، والمشتقة أساساً من الإيمان بالإله الواحد. والمُثُل العليا تتمثل اليوم بالمبادئ الأخلاقية والروحية نفسها المتجسدة كجوهر لحركة سياسية هي القومية العربية التي تناضل من أجل توحيد الأمة العربية وبناء مجتمع تقدّمي له نظرة إنسانية في علاقاته الداخلية والخارجية. وخلاصة كل ذلك هو وجود مثل عليا أرقى من الواقع الموجود ومتناقضة معه يناضل الإنسان العربي من أجل تحقيقها، أي رفض الواقع؛ في حين أن ثقافة الجهة الأخرى تقول وتعمل من أجل قبول الواقع وبالتالي التخلي عن تلك المُثُل العليا وبذلك جاء التعبير السياسي عن هذه النظرة في ما أخذنا نسمعه مؤخراً من طوباوية الوحدة العربية، إلى ضرورة الاعتراف بالكيان الصهيوني، إلى الانسجام مع مسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهيمنة على العالم.

إن هذا الجهد الثقافي المعادي تتولاه الآن مؤسسات بعضها كان موجوداً بوضع غير نشيط، إلا أنه قد نشط الآن، ومؤسسات جديدة أخذت تظهر هنا وهناك في داخل الوطن العربي وفي خارجه. إن إدارة هذا النشاط وتمويله يقوم به عرب وغير عرب، إلا أن مرجعيته واحدة هي قوى الاستعمار وفي مقدمتها أمريكا والصهيونية. لذلك هناك حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى إلى جهد ثقافي معاكس.

يلاحظ من يتتبع النشاط الثقافي الذي يعالج شؤون الوطن العربي سواء ما يتم في الداخل أم في الخارج من خلال الندوات وحلقات البحث والمؤتمرات، وما ينشر ويسمع ويرى، أن ذلك النشاط يبحث مختلف الشؤون العامة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ويذهب في تلك المعالجات إلى التفاصيل التقنية،

ويورد المعلومات والبيانات الإحصائية، الأمر الذي يعطي الانطباع العام إلى الناظر من الخارج أنه نشاط علمي بريء يهدف إلى الصالح العربي العام. إن هذا النشاط في تفاصيله الداخلية قد لا يخلو من استخدام المنطق وأدوات العلم الحديث وحتى من المعقولية، إذ إن الخطأ الجسيم الذي ينطوي عليه لا يكمن في التفاصيل الداخلية بل في نقطة البداية.

إن نقطة البداية هي بقاء الوضع العربي الحالي في ما يتعلق بالتجزئة على ما هو عليه، أي إبقاء الدولة القطرية؛ فالمعالجة التي نشهدها من خلال هذا النشاط تعترض ذلك ابتداء وبالتالي فهي تنتهي بإقرار الموجود ضمناً حتى لو لم تقل ذلك صراحة. وعندما تكون نقطة البداية هي إبقاء الموجود على حاله واستبعاد مشروع الوحدة فإن كل الحديث عن التقدّم والإصلاح يصبح غير ذي معنى، بل مجرد صرف الذهن عن أمر جوهري ألا وهو وحدة الوطن العربي. إنه نشاط ينتهي بلا شيء إيجابي، ويكون تأثيره غير المباشر هو إضفاء صفة الديمومة وبالتالي الشرعية على وضع التجزئة. ويجب ألا يغيب عن الذهن أن القوى المناهضة لمشروع الوحدة العربية لا تعارض أن يقوم ضمن الدولة القطرية شيء من التقدّم ومماشاة العصر، ولكنها تعارض بشدة العمل السياسي من أجل قيام كيان عربي موحد قوي البناء مستقل الإرادة في هذه المنطقة من العالم، فذلك أمر آخر تماماً. وعلينا ألا نتوهم أن الدول الاستعمارية والصهيونية تعارض الوحدة بناء على العقيدة السياسية التي تقوم عليها كأن تعارض الوحدة إذا كان نظامها جمهورياً يسارياً، ولا تعارضها إذا كان ملكياً محافظاً فذلك خطأ كبير.

إن أعداء الوحدة يقاومون المشروع حتى ولو كان نظامه ملكياً يمينياً، لأن جوهر الأمر لا يكمن في النظام، بل في قيام كيان موحّد قوي في المنطقة. إنهم يعرفون أن الوحدة هي طريق القوة والاستقلال والإرادة الحرة، وهو ما يعرض مصالحهم إلى الخطر، وليس النظام الذي يأتي ويذهب وما هو عليه اليوم قد لا يكون غداً. إنه خطأ وقع به بعض الوحدويين في الماضي عندما اشترطوا على الوحدة شروطاً تتعلق بنوعية النظام، أما الدول الغربية المعادية للوحدة فلم تقع في مثل هذا الخطأ، فهي تعرف مصالحها وتعرف الخطر الذي يمكن أن يهددها.

الواقعية كلمة مشتقة من الواقع، والواقع يجب أن يكون نقطة التحرّك صوب المُثُل العليا وأهداف التقدّم التي يسعى المجتمع من أجل تحقيقها. لذلك لا بد من معرفة تفاصيل هذا الواقع وتحليله من أجل استنباط الحلول وتصميم الخطط وإيجاد الوسائل. ولكن كل ذلك من أجل الصعود به إلى مستوى أعلى وليس إلى قبوله

والتسليم بشرعيته. إن واقعية الثقافة المعادية تقوم على أساس التسليم بالواقع، ومتى تم ذلك يصبح يسيراً جر الأمة إلى ما تريده قوى الهيمنة الاستعمارية. لو قبل المصلحون وحركات الإصلاح في التاريخ، الواقع الذي كان سائداً في مجتمعنا آنذاك لما كانت هناك نهضة.

القومية العربية الحديثة هي حركة التقدّم والإصلاح، وهي اتجاه التاريخ، والوحدة العربية أمر لا مناص عنه ولا بديل منه. أما الصعوبات فلا تصلح أبداً أن تكون دليلاً إلى قبول الواقع، وموقف الأنظمة لا يصلح قطعاً أن يكون دليلاً في بحث قضية الوحدة، فالوحدة تخص الأمة وليس الحكومات، فموقف الحكومات العربية لا يمكن أن يعتبر دليلاً في بحث إمكانية الوحدة كما يرى المتشائمون بل موقف الجماهير.

في المؤتمر الاستثنائي للقوى الشعبية العربية الذي انعقد في بغداد في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، حضر أكثر من ألف شخص منهم ممثلو ٦٩ حزباً من ١٧ قطراً عربياً، وممثلو ٢١٤ منظمة شعبية من ١٦ قطراً عربياً، وشخصيات سياسية من مختلف الأقطار العربية حضروا جميعهم على حسابهم الخاص وبالطريق البري من عمان إلى بغداد، وصدر عن المؤتمر بيان جاء فيه النص التالي:

«إن جماهير الأمة العربية في كل أجزاء الوطن العربي ما زالت تتطلع إلى تحقيق وحدتها القومية وستظل تناضل من أجل إنجاز هدفها الأسمى وهو تحرير الوطن العربي ووحدة الأمة والوطن، وستظل ترفض التجزئة وتدين منهجها مهما كانت طبيعة التجزئة وظروفها».

إذاً ثمة صراع يحتدم الآن بين تفكير الوحدة والنهضة العربية من جهة، وبين هدف إبقاء الموجود لصالح قوى الاستعمار من جهة أخرى، ويجري ذلك بوسيلة ثقافية إلى جانب الوسائل الأخرى. ولا يكفي أن يكون اتجاه الوحدة والنهضة على حق وباتجاه التاريخ لينتصر في النهاية، بل لا بد من العمل أيضاً، وتلك دعوة إلى جميع القوميين والفئة المثقفة على وجه الخصوص.

٧ ــ طريق النهضة: الوطنية والواجبات

في كل بحثٍ بشؤون المجتمع هناك دوماً نقطة بداية هي معرفة الإنسان، أي معرفة الطبيعة البشرية. وقد كان ذلك الموضوع الرئيس في الفلسفة قديماً وحديثاً، كما أصبح الموضوع الرئيس لعلم النفس حديثاً. وبالرغم من كل تلك الجهود لا تزال المهمة قائمة، إذ بقيت مسألة المعرفة في هذا المجال محدودة وبقيت المقولة القديمة: «اعرف نفسك» قائمة حتى الآن.

ولكن ذلك لا يعني أننا لا نعرف عن الإنسان شيئاً، فهناك بعض الأمور التي وصلت مرحلة حصل عليها شيء من شبه التوافق والقبول في ما يتعلق بالعناصر المحركة للطبع البشري.

وأنني ـ خطأ أم صواباً ـ من الذين يرون أن الطبيعة البشرية ليست أحادية الجانب بل مزدوجة، وأن هذا الازدواج في صراع دائم، وأن العلاقة بينهما ليست على نمط واحد. وبعبارة أوضح تنطوي الطبيعة البشرية على عنصرين أساسيين محركين هما، ميول الخير وميول ما يمكن أن نطلق عليه الشر. إن ميول الخير هي التي نطلق عليها عادة الضمير، أي نزوع الإنسان إلى المُثُل العليا وتعلقه بالمبادئ الأخلاقية.

إن تعريف وتحديد المُثُل العليا والمبادئ الأخلاقية قد يختلف من وقت إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر، إلا أن ذلك ليس هو المهم. المهم هو نزوع الإنسان إلى الأفضل عموماً والذي يمكن التعبير عنه بما يعتقده الإنسان عبر التاريخ عدالة وحقاً وفضيلة. إن جوهر هذه المثل واحد إلا أن صيغ التعبير عن ذلك الجوهر قد تختلف من مجتمع إلى آخر ومن وقت إلى آخر، بسبب تباين الظروف المادية والوضع الاجتماعي. إن الأدلة على وجود هذا العامل في الإنسان عبر التاريخ وفيرة، أهمها أن خط التاريخ كان دائماً في صعود، وبذلك حقق الإنسان التقدّم

الذي وصل إليه الآن، فقد كان التقدّم وظهور الأنبياء والمصلحين متواصلاً، كما قامت الثورات كلما ركد المجتمع وسادت فيه أوضاع تتناقض مع المُثُل والأخلاق التي يحترمها الناس ويطمحون إليها؛ في كلّ فردٍ هاجس وإحساس داخلي يميل إلى المُثُل ويتعلق بالأخلاق هو ما نسميه بالضمير، لذلك قيل إن في الإنسان قبس من نور الله. إن الحديث عن هذا الجانب المثالي في الإنسان قد يطول ويكفينا في هذا المجال أن نقول عنه إنه موجود وإن قوة رئيسة تحرّك الإنسان وتؤثر في تفكيره وسلوكه.

والعامل الآخر المؤثر في الطبيعة البشرية هو عامل الشر، الذي يمكن التعبير عنه بكلمة الأنانية التي هي ما يكمن وراء كثير مما ندعوه بتفكير وسلوك الشر والرذيلة. ومنبع هذا العامل هو الغريزة، وجذور الأنانية هي الدفاع عن النفس والسعي من أجل البقاء، وتلك غريزة يشترك فيها الإنسان بشكل ما مع الكائنات الحية الأخرى. ولكن التصرف الغريزي هذا عندما يبدأ مفعوله لا يعرف حدود الدفاع عن النفس ولا يكتفي بمجرد المحافظة على البقاء، بل غالباً ما يتعداه ملحقاً الضرر بالآخرين مكتسباً صيغة الشر والرذيلة.

إن هذين العاملين ليسا في حالة سكون، بل في حالة حركة دائمة وصراع مستمر، فتارةً يتغلب عامل الخير وتارة يتغلب عامل الشر. وتتباين درجة التغلب من حال إلى حال فتكون درجة تغلب الخير على الشر عند الأنبياء كبيرة جداً، إلى حد لا يعود لعامل الشر أي أثر واضح، ويتغلب عامل الشر على عامل الخير عند عتاة المجرمين إلى حد لا يعود لعامل الخير أي أثر واضح. وبين هذا القطب وذاك يكون موضع بقية الناس بدرجات متفاوتة. وقد رمز الإسلام إلى الخير بالرحمن، وإلى الشر بالشيطان.

هناك نظريات عديدة عن كيفية ظهور المجتمع وقيام الدولة، وأغلب تلك النظريات يميل إلى الأخذ بفكرة ملخصها أن الإنسان قد ولد وفي نفسه ميول معينة إلى الخير يسميها البعض بالحقوق الطبيعية كحق الحياة وحق الحرية.. إلخ. وقد وجد بمرور الوقت أن هذه المُثُل العليا قد أصبحت مهددة من قبل البعض، أي بفعل ميول الشر فيهم، لذلك ومن أجل حماية تلك الحقوق اتفق الناس في ما بينهم ضمناً أو صراحة على إنشاء الدولة لحماية تلك المُثُل العليا، وكان ذلك خطوة مهمة أولى في طريق التقدّم وكان دافعها مثالي أخلاقي. ومنذ ذلك الوقت والدولة تتبنى مسؤولية ما يسمّى بالمصلحة العامة وخدمة الناس وتحقيق آمالهم وتجسيد مُثُلهم العُليا بشتى وسائل، ما يعرف بالتقدّم الاقتصادي والاجتماعي

والأمني والثقافي. . إلخ. إذاً الدولة هي التجسيد العملي للمثل العليا للمجتمع. وبناء على هذا الفهم لكيفية قيام الدولة وأسباب ظهورها، أعطى الإنسان لنفسه الحق بالثورة على السلطة الحاكمة عندما تفشل في تحقيق الهدف الذي قامت من أجله الدولة، وبذلك كانت شرعية الثورات في التاريخ. وكما فعل عامل الشر فِعله في داخل المجتمع مهدداً المصلحة العامة متمثلاً بالأقلية التي تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة مهددة بذلك المثل العليا للمجموع، كذلك فعل عامل الشر فعله بين مجتمع ومجتمع آخر، فقام المجتمع القوي بالعدوان على المجتمع الضعيف وظهرت أوضاع الاستغلال والاستعمار والعدوان في العالم.

الصراع بين دافع الخير ودافع الشر في الإنسان مستمر عبر التاريخ قبل نشوء الدولة وبعد نشوئها، وما نشوء الدولة إلا إجراء توصل إليه الإنسان من أجل الحد من آثار الشر في المجموع. وضمن التنظيم الجديد، استمر الصراع فكانت هناك مصلحة خاصة ومصلحة عامة. وكانت المهمة الأساسية دوماً هي خلق التوازن بين المصلحتين بما يؤدي إلى تقدّم عموم المجتمع ومنع المصلحة الخاصة من أن تسود على المصلحة العامة. وهكذا حُددت الحقوق وحُددت الواجبات ونُظمت العلاقة بينهما، من أجل تحقيق التوازن مع التقدّم الذي يخدم المُثُل العليا. ومن الطبيعي أن تكون منظمة الحقوق والواجبات بسيطة في بدايتها، إلا أنها ازدادت تعقيداً بمرور الوقت وبتطور الحياة فهي مختلفة من مجتمع إلى آخر ومن ظرف إلى آخر.

الحقوق نوعان: نوع بديهي سابق لظهور الدولة ولد مع الإنسان هي الحقوق الأساسية مثل حق الحياة وحق الحرية، وحقوق مكتسبة من المجتمع نشأت معه وتطورت بتطوره، مثل حق التعليم وحق الصحة وحق العمل، وجملة الحقوق الأخرى التي يعرفها العصر الحديث. إن التمتع بهذه الحقوق هو الذي يشكل العمود الفقري لحياة المواطن الحديث والأساس لتمتعه بالسعادة. ولكن ذلك ليس هو نقطة الإشكال في الموضوع. إن القضية المهمة هي كيفية المحافظة على هذه الحقوق؟ إن الوسيلة الوحيدة الممكنة في ظلّ الدولة الحديثة هي أن تكون هناك واجبات على المواطن تأديتها من أجل المحافظة على هذه الحقوق، وأن لا تعرض المجتمع لفقدان الحقوق والفوضى. إن تحديد الواجبات وتأديتها على أفضل وجه وبحسب ما ينظمها القانون والعرف الاجتماعي، هي الوسيلة الحديثة المضمونة للتمتع بالحقوق واستمرار المجتمع. لنأخذ مثلاً حق الحياة في المجتمع الحديث. لا يستطيع المواطن التمتع بهذا الحق، أي ضمان عدم اعتداء الآخرين على حياته إلا

إذا أدى هو واجب المحافظة على حياة الآخرين، أي أن يمتنع هو عن العمل الذي يريد من الآخرين أن يمتنعوا عنه حفاظاً على حياته. وكما إن تمتع المواطن بالحرية لا يمكن ضمانه في المجتمع الحديث إلا إذا أدى سلسلة من الواجبات تجاه حرية الآخرين، وهكذا.

إذاً المجتمع الحديث هو مجتمع التوازن والتقابل بين كل مواطن والمواطنين الآخرين. إن جميع حالات الاختلال تحصل عندما يحاول فرد أو مجموعة أفراد أن يحصلوا على حقوق دون أن يؤدوا واجبات، وهذا هو معنى القول إن الحرية في المجتمع الحديث لا تتحقق إلا في ظل القانون، والقانون هنا يعني أن يؤدي كل واجباته مقابل تمتعه بحقوقه.

إن معادلة الحقوق والواجبات ليست واحدة، فهي تختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً إلى مدى تطور ذلك المجمع، وتبعاً إلى المُثُل العليا التي تسوده كما تختلف من وقت إلى آخر. إن المراحل الأولى من التنمية تعطي للمواطن حقوقاً مادية أقل مما تعطيه المراحل المتقدمة حيث تزداد الثروة ويعم الرخاء. كما إنَّ العلاقة بين الحقوق والواجبات تختلف في وقت السلم والأوضاع الطبيعية عنها في وقت الحرب وأوضاع الأزمات. إن حبّ الوطن مثل أعلى، ومصلحة المجموع هدف مقدس، كما إن المستقبل مهم إلى جانب الحاضر. ولذلك فعندما يكون المجتمع في وضع مهدد بالخطر ومعرض إلى العدوان، فإن جانب الواجبات يكون أقوى وأهم من جانب الحقوق، حيث يصبح للوطن وللمجموع حقوق على الفرد هي واجباته في الدفاع والمقاومة والتضحية والتحمل.

إن سلسلة هذه الواجبات تبدأ من البسيط صعوداً إلى القمة، ألا وهي التضحية بالحياة نفسها من أجل حياة المجموع وسلامة الوطن ودفاعاً عن المثل العليا التي يؤمن بها. لذلك كانت الشهادة قيمة عليا ومن كبرى الفضائل، كرّمها الدين ومجّدها القانون والعرف الاجتماعي.

التاريخ مرآة النشاط الإنساني وهو سجل أعمال البشر، إلا أن دراسته يمكن أن تكون بأشكال مختلفة وباتجاهات مختلفة بحسب الهدف من الدراسة وبحسب قناعات أو رغبات الكاتب. وإذا ما نظرنا إلى التاريخ من زاوية عناصر الطبيعة البشرية كما حاولنا تلخيصها في ما مضى من القول، فإننا نجد أن التاريخ بمجمله كان القصة المتواصلة لعملية الصراع بن الخير والشر في داخل الإنسان.

ونظراً إلى أن الإنسان قد كوّن المجتمع وأقام الدولة، وبسبب تباين الظروف، كان هناك مجتمعات لا مجتمع واحد وتكونت أمم لا أمة واحدة وأقيمت

دول لا دولة واحدة، وبذلك أصبح تصرف الإنسان موجوداً في مجالين واحد داخل المجتمع، وآخر بين مجتمع ومجتمع آخر.

إن عملية الصراع بين ميول الخير وميول الشر في الإنسان في داخل المجمع، قد أدت إلى ظهور النضال الاجتماعي المستمر من أجل تحقيق العدل والحرية وبناء الحياة الحديثة المرفهة للمواطنين، فكلما تغلبت ميول الشر عند الفرد أو مجموعة أفراد واستبدت بهم الغرائز ودفعتهم إلى الاعتداء على حقوق الآخرين، تنبه الضمير عند من يقع عليهم الظلم، وقام صراع ينتهي بانتصار ميول الخير سلماً، أو عن طريق الثورة.. إلخ.

إن قيام الدولة بعناصرها كان مقروناً بتكوين الوطن، والوطن ببساطة هو مكان التواجد والعيش، وهو أحد الأركان الأربعة للدولة وهي: الشعب والوطن والحكومة والسيادة. ويلاحظ أن ظهور الوطن يرجع إلى عوامل تتعلق بغريزة الإنسان كما تتعلق بمُثُله العُليا، فمكان السكن ومحل العيش قد اختاره الإنسان بدافع المحافظة على البقاء والدفاع عن النفس. ويلاحظ أن هذا الميل موجود عند سائر الكائنات الحيّة بشكل أو بآخر بسبب الدافع الغريزي نفسه ألا وهو حبّ البقاء والدفاع عن الوجود. إن ضرورات العيش والمصالح المشتركة والدفاع عن الوجود ضد الأخطار، تتطلب وجود الوطن لمجموعة الناس الذين تكوّن منهم المجتمع أو الأمة.

ومن ناحية أخرى كان تكوين الدولة بدافع مثالي هو حماية المثل العليا للإنسان التي ولدت معه والتي هي حقّ الحياة وحق الحرية وحق التمتع بثمار العمل. إن الإنسان قد ولد وفيه تعلق بمُثُل عليا سعى إلى المحافظة عليها بواسطة التنظيم الذي أقامه ألا وهو تكوين الدولة.

فالوطن هو أحد الأركان الأربعة للدولة، وقيام الدولة نفسه كان بسبب سعي الإنسان إلى الدفاع عن الحقوق الطبيعية، أو المُثُل العليا التي ولدت معه والتي أحسها في نفسه بشكل طبيعي، وهو ما سمّيناه بميول الخير الموجودة فيه.

ومن ذلك يتضح أن الوطنية شعور تمتد جذوره في تكوين الطبيعة البشرية بجانبيها الغريزي والمثالي. وبمرور الوقت ازداد ذلك الشعور قوةً، فالعيش المشترك والألفة والتكيّف والتعود وتتابع الأجيال واتصال الذاكرة، كلها أمور تؤثر في عواطف الإنسان فتجعله أكثر تعلقاً وأقوى حباً للمكان الذي يعيش فيه حيث يوجد ويعيش الآباء والأجداد، وتكوّنت فيه حضارته وما يفتخر به وجرت على مسرحه حوادث تاريخه.

إن الزمن في حد ذاته وبكل ما ينطوي عليه من العوامل المذكورة، يؤدي إلى تقوية الروح الوطنية. وبعبارة أخرى إن الوطنية شعور غريزي وموقف أخلاقي وعاطفة كوّنها الزمن عند الإنسان، لذلك كان تعلق المواطن السوي بوطنه يدفعه إلى تقديم شتى صنوف التضحيات من أجل الدفاع عنه.

أيها الرفاق، أيها الزملاء، كيف نستطيع استخدام التحليل الذي قدمناه عن الطبيعة البشرية في فهم الوضع الحالي الذي تمر به بلادنا اليوم؟

في الداخل تلاحظون أن ميول الشر وسيطرة الغرائز البدائية عند البعض كان وراء ما حدث في صفحة الغدر والخيانة، حيث طغت على السطح ميول الجريمة وتحطيم منشآت المجتمع ومرافقه ووسائل التقدّم والثقافة فيه بدوافع الحقد والأنانية والرذيلة، فكان ما كان مما تعرفونه ومما اتضح في ما بعد من علاقة من قاموا بذلك بالعدو من وراء الحدود، حيث طُمست في نفوسهم ميول الخير وحب الوطن وقدسية الواجب واعتبارات الإنسانية.

أما خارجياً فقد كان مسلسل العدوان من قبل قوى الاستعمار المعروفة في العالم، فما هي حقيقة دوافع ذلك العدوان؟

المجتمع الغربي مجتمع معقّد، تتصارع فيه ميول وتيارات فكرية مختلفة، ولكن الذي يتفحص ذلك المجتمع الأمس واليوم، يجد أن التعقيد الذي يظهر على السطح تقف وراءه مسألة واحدة هي القوة الرئيسة التي طبعت الحياة فيه ألا وهي الرأسمالية. والرأسمالية فكرياً تقوم في الأساس على تحقيق المصلحة الاقتصادية الذاتية للإنسان، والتي يعبر عنها بتعظيم الربح وتقليل الخسارة إلى أقصى الحدود؛ فإذا ما سعى كلّ فرد إلى تحقيق مصلحته الذاتية تتحقق تلقائياً مصلحة المجتمع عن طريق ما يسمّى باليد الخفية. أما الدولة فيجب أن يقتصر دورها على أقل ما يمكن من النشاط والتدخل. لذلك سمي هذا النظام بنظام السوق الحرة والاقتصاد الخاص؛ فكل ما يحقق مصلحة الفرد الذاتية يحقق مصلحة المجموع في الوقت نفسه. ذلك هو الملخص الفكري للرأسمالية، فما هو نصيبه من الصحة؟

لنستشير التاريخ أولاً؟ **داخلياً**، يشير التاريخ إلى ظهور الطبقات واستغلال بعضها للبعض الآخر، وقيام أوضاع الفقر والبطالة وشتى صنوف الاضطهاد والقهر، ما أدى إلى قيام الثورات الاجتماعية واضطرار الدولة إلى التدخل بدرجةٍ أو بأخرى.

أما **خارجياً**، فقد أدت هذه النظرية إلى ظهور الاستعمار بأشكاله المتعددة مثل الاستعمار الاستيطاني حيث تقوم الدولة المستعمرة بإزاحة سكان البلاد الأصليين والحلول محلّهم بالإبادة أو الطرد. كما قام الاستعمار الاستغلالي بالاستحواذ على ثروات البلاد المستعمَرة وامتصاص ثمار جهودها لمصلحة الدول المستعمِرة. وقد شكلت تلك الأوضاع حقبة طويلة من الزمن لا تزال ذيولها موجودة حتى الآن. إن مجمل فكرة الرأسمالية تؤدي عملياً إلى تشجيع ميول الشر وإطلاقها وتحويلها إلى نظام.

إن الذي يفحص تفاصيل الحياة في مجتمعات الاستعمار، يصل في النهاية إلى نتيجة واحدة هي أن المصلحة الذاتية الاقتصادية هي أساس كل شيء وهي المغذي لمجمل تفرعات الحياة والتصرف في تلك المجتمعات.

أقول إن الدول الاستعمارية قد حولت الدافع الغريزي إلى نظام، ويعني ذلك بناء هيكل تنظيمي في مختلف نواحي الحياة يخدم ذلك الدافع في نهاية الأمر.

ففي السياسة الخارجية وفي العلاقات الاقتصادية وفي الحياة الثقافية وفي التصرف الاجتماعي والبناء العسكري وفي كل شيء، هناك نظام وقواعد ومواقف وقوانين وأنظمة، وهناك تنظير واسع، كلها تصب في النهاية في خدمة الفكرة الأساسية تلك؛ فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى، تنبهت دول الاستعمار إلى وجود الثروة النفطية في الوطن العربي، وتعرفت على أهميته الجغرافية وموقعه الاستراتيجي وسط القارات، حيث توجد فيه الممرات الدولية المهمة لآسيا وأفريقيا، فعملت على الاستيلاء على ما سُمّي آنذاك بممتلكات الرجل المريض ـ الدولة العثمانية ـ فكانت اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور واتفاقية الخط الأحمر، لاقتسام النفوذ النفطي بين الإنكليز والأمريكان. واستمر المسلسل وتتابعت حوادث التاريخ الذي تعرفونه والذي اتسم بالعمل من قِبَل تلك الدول، بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، على تقسيم الوطن العربي إلى دول صغيرة ضعيفة لا تتجاوز قوة أي منها حداً معيناً هو الحد المسموح به. والحد المسموح به هو الحد الذي لا يُسْمَح إلى أي منها بتغيير الوضع الراهن.

وفي الجانب القانوني، عملت دول الاستعمار على إعطاء الوضع الموجود الطابع القانوني عن طريق العضوية في الأمم المتحدة وتبادل التمثيل الدبلوماسي وعقد المعاهدات الثنائية. إذاً، الهدف هو السيطرة على الوطن العربي بإبقاء الوضع الموجود على ما هو عليه ومنع تغييره. ويعني ذلك باللغة السياسية، منع قيام الوحدة العربية، ومنع قيام قاعدة لتلك الوحدة. وبالطبع فإن الدول الاستعمارية

تسعى إلى تغطية هذا الهدف الشرير الذي يحرك مواقفها وسلوكها وقد نحتت لذلك التسمية الدارجة في الوقت الحاضر ألا وهي الشرعية الدولية. فلنتفحص ذلك بشيء من التأني.

ما هو المقصود بالشرعية الدولية؟ إن أغلب الظن هو أن الوضع الدولي الراهن شرعي طالما أنه معترف به من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وأن القرارات التي يصدرها مجلس الأمن واجبة التنفيذ لأنها تمثل الشرعية. هذا على نطاق العالم، أما على نطاق الوطن العربي فالمقصود هو أن الوضع العربي الراهن وضع شرعي للأسباب نفسها، وأن المحافظة عليه واجب، وأن قرارات الأمم المتحدة تجاهه واجبة التطبيق لأنها تمنحه الشرعية.

وهنا لا بدّ من التفريق بين أمرين، **الأول** نظري، و**الثاني** تطبيقي.

الأمر **النظري**، ويتعلق بميثاق الأمم المتحدة كنص، وهنا لا بدّ من التأكيد أن ذلك النصّ يتضمن مبادئ صحيحة لا يرقى إليها الشك. ونعود بالذاكرة إلى القول إن العراق كان من الموقعين الأوائل على ذلك الميثاق عندما وُضِعَ لأول مرة، وقد أكد في كل مناسبة سنحت تأييده لذلك الميثاق نصاً وجوهراً. في هذا الجانب لا يوجد إشكال.

أما الجانب **التطبيقي**، فهو الجانب الإشكالي الذي يثير الاختلاف، وفحواه وضع تنظيمي خاص يتعلق بمن يتخذ قرارات مجلس الأمن وكيفية تطبيق أو مدى تطبيق تلك القرارات؛ في أعقاب الحرب العالمية الثانية أعطيت السلطة اتخاذ القرارات في مجلس الأمن للدول التي انتصرت في الحرب، والتي تشمل جميع القوى الكبرى في العالم آنذاك. وبسبب الخلاف بين المعسكر الشرقي، أصبحت الدول الغربية هي القوة المهيمنة واقعياً على عملية اتخاذ القرارات. والمطلوب الآن وفي ظل هذا الوضع هو أن تعتبر قرارات المجلس هي الشرعية الدولية التي يجب على جميع الدول إطاعتها وتنفيذها.

إن قرارات مجلس الأمن لا يمكن أن تكون شرعية إلا إذا كانت عادلة، فالشرعية لا تكون كذلك بمعزل عن العدالة. وأول متطلبات العدالة هو المساواة بين الجميع، أي بين جميع الدول صغيرها وكبيرها، قويّها وضعيفها، غنيّها وفقيرها، وإلا كانت الدول التي بيدها اتخاذ تلك القرارات هي نفسها ملتزمة بالمبادئ التي تدعي التمسك بها. وكلنا يعرف أن من أهم المبادئ التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، هو احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية؛ فهل كان ذلك حقاً هو السائد في عالمنا منذ أن قامت الأمم المتحدة ووُقّع ميثاقها حتى اليوم؟

هل كانت الدول صاحبة حقّ النقض المسيطرة الآن على مجلس الأمن تحترم هذا المبدأ بالنصّ والجوهر؟ إذا كان الأمر كذلك، فهناك حقاً شرعية دولية، وإذا لم يكن كذلك عندها لا مناص من الاستنتاج أن الكلام عن الشرعية ليس في حقيقته إلا ذريعة للمحافظة على المصالح غير الشرعية، مصالح الاستعمار ومطامع الصهيونية؟

لنفحص السجل وعلى وجه التحديد سجل الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت الحديث عن الشرعية الدولية في خطاب جورج بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة عام ١٩٩١.

فماذا نجد؟

١ ـ في عام ١٩٦٢، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدوان مسلح على كوبا عرف باسم معركة «خليج الخنازير»، وخاضت معركة مع القوات المسلحة الكوبية انتهت بالفشل؛ فهل يجوز في عرف القانون الدولي أن تقوم دولة بعدوان مسلح على دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة؟ ومعروف أن مجلس الأمن لم يقم بعمل أي شيء إزاء ذلك.

٢ ـ وفي عام ١٩٦٢، أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية قواتها المسلحة بقرار رسمي معلن لغزو غرينادا، فاحتلت ذلك البلد وغيّرت حكومته الشرعية تحت سمع ونظر العالم والأمم المتحدة، ولم يعمل مجلس الأمن شيئاً إزاء ما حدث.

٣ ـ وفي عام ١٩٩٠، أرسلت الولايات المتحدة قواتها المسلحة إلى باناما، واحتلت واعتقلت رئيسها وأخذته موقوفاً إلى فلوريدا وقامت بمذابح ذهب ضحيتها عدد كبير من المدنيين، اكتشفت مقابرهم الجماعية مؤخراً، ونشرت وسائل الإعلام المعلومات عنها ولم يعمل مجلس الأمن أي شيء إزاء ما حدث.

كل ذلك عدا مسلسل التدخل العسكري والاستخباراتي غير المعلن من قبل الولايات المتحدة في دول أمريكا اللاتينية، لم تسلم منه تقريباً أي دولة في تلك المنطقة، ما أصبح معروفاً ومألوفاً سماعه، وما فضيحة الكونترا إلا مثالاً على ذلك.

وأخيراً قدمت نيكاراغوا شكوى إلى محكمة العدل الدولية ضدّ تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في شؤونها الداخلية، وحصلت على قرار من المحكمة يدين ذلك التدخل ولم يعمل مجلس الأمن شيئاً عن هذه القضية بعد صدور قرار المحكمة.

٤ ـ في تموز/يوليو ١٩٧٤، قامت تركيا بغزو مسلح علني لجزيرة قبرص، وهي دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة، واحتلت جزءاً من أراضي الجزيرة، وأقامت عليها دولة منفصلة وأنشأت لها كل مؤسسات الدولة، ولم يقم مجلس الأمن بعمل أي شيء، والسبب واضح هو أن تركيا حليفة للولايات المتحدة وغزوها لقبرص لا يمس مصلحة جوهرية للدول الاستعمارية.

ثمّ هناك القضية الكبرى التي تمثل أكبر مظلمة عرفها هذا القرن هي قضية استعمار فلسطين من قبل الصهيونية، حيث تمّ الاستيلاء على وطن كامل وطرد شعبه ومصادرة ممتلكاته.

إذا لم يكن ميثاق الأمم المتحدة قد انتُهك بشكل صارخ في هذه القضية، فهو لم ولن ينتهك في أي قضية أخرى إطلاقاً، فماذا كان موقف الشرعية الدولية إزاءها؟

المعروف إحصائياً أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت ٥٨٦ قراراً، وأن مجلس الأمن أصدر ١٩٠ قراراً، بشأن القضية الفلسطينية واحتلال الأراضي العربية إلا أن جميع هذه القرارات لم ينفذ منها أي شيء فلماذا؟ السبب هو أن الدول الاستعمارية المهيمنة على مجلس الأمن وعلى رأسها الولايات المتحدة لا تريد ذلك، ولأن بقاء إسرائيل وتقويتها وتأييد عدوانها ينسجم مع مصالح تلك الدول في المنطقة.

أصدر مجلس الأمن قراراً يفرض بموجبه الحصار على العراق، وقرار الحصار هذا لا يتضمن لا بنصوصه ولا بنصوص ميثاق الأمم المتحدة ولا بنصوص جميع محتويات ما يسمّى بالقانون الدولي، أن يشمل الغذاء والدواء، فلماذا كان التطبيق العملي لذلك القرار شاملاً الغذاء والدواء؟

إن نص قرار فرض الحصار الجوي الذي أصدره مجلس الأمن باعتراف تصريحات بعض المسؤولين في دول العضوية الدائمة لا يشمل الطيران المدني، فلماذا كان التطبيق العملي شاملاً لذلك؟

وأخيراً وعندما نفدت جميع الوسائل والذرائع لاستخدام مجلس الأمن كوسيلة لصنع القرارات، لم تتورع دول الاستعمار عن اتخاذ قرارات من عندها من دون الرجوع إلى المجلس وفرضها بالقوة كما حدث بقرار ما يسمّى منع الطيران تحت خطّ العرض ٣٢. ذلك هو سجل الشرعية الدولية التي يجري الحديث عنها الآن.

ولا يفوتنا في هذا الصدد التنويه إلى أنه يجري الآن تطوير مفهوم جديد لخدمة مصالح تلك الدول يقوم على أساس إعادة تعريف السيادة وإشاعة فهم خاص لموضوع حقوق الإنسان، تماماً كما فعلت تلك الدول في مراحل الاستعمار الأولى عندما طورت مفاهيم المجال الحيوي ورسالة التمدين التي استخدمتها ستاراً لنشاطها الاستعماري آنذاك.

فحقوق الإنسان قضية في العراق وليست قضية في أمريكا حيث يُضطهد الزنوج منذ قرون، وهي ليست قضية في جنوب أفريقيا وهي ليست قضية في الأراضي العربية المحتلة.. إلخ.

وقد وصلت الماكيافيللية والغرض المسبق إلى الحديث عن اضطهاد الشيعة في العراق، وأنهم بحاجة إلى حماية دول الاستعمار: أمريكا وبريطانيا وفرنسا. إن ذلك يمثل بحق منتهى الاستخفاف بأوليات الأخلاق السياسية وبعقل الإنسان السوي.

هذا هو الوضع: الدول الاستعمارية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تقول للعالم إن نظاماً دولياً جديداً قد تكوّن الآن يقوم على أساس سيادة القانون الدولي الذي يطبقه مجلس الأمن بحسب نصوص وروح ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق العدالة وحماية استقلال الدول وسيادتها ومنع التدخل في شؤونها الداخلية. ومقابل ما تدّعيه هذه الدول الاستعمارية، هناك سجلها بالوقائع في الماضي والحاضر؛ فالقانون الدولي يطبق مرةً ويهمل مرات، ومجلس الأمن والأمم المتحدة يُلجأ إليها مرة وتُترك مرات، وقرارات مجلس الأمن يُطبق ما تنص عليه وما لا تنص عليه.. إلخ، فهل يمكن أن يكون الادعاء بتكوين نظام دولي جديد صحيحاً؟ هل تخدم الولايات المتحدة والدول الاستعمارية الأخرى الشرعية الدولية بالعدل والحياد والنزاهة التي يتطلبها تطبيق العدالة؟ هل هذا الترديد المتواتر لمسألة حقوق الإنسان صادر عن إخلاص واحترام حقيقي لقيمة الإنسان وقدسية حقوقه وحماية حريته؟ إن الإنسان السوي لا يستطيع أن يقبل هذا الادعاء قبل أن يجافي ضميره أو يفقد عقله.

التاريخ يصنعه الإنسان. ومنذ الأزل كان الإنسان مركز الكون، أما محيطه الخارجي فهو عامل محايد يمكن أن يكون باتجاه التقدّم، ويمكن ألا يكون بحسب ما يقرره الإنسان.

وما يقوم به الإنسان يعتمد على ما يدور في داخله من تفكير وتصميم وإرادة، وما ينبثق عن ذلك من نشاط وعمل. إن ميول الخير في الإنسان لا

حدود لها، كما إن قوة غرائزه لا حدود لها، فإذا ما تغلّب ضميره على غرائزه أصبح بالإمكان توجيه قوة الخير وقوة الغريزة معاً باتجاه واحد هو اتجاه النهضة والتقدّم. وبعبارة موجزة أخرى، كل شيء يعتمد في النهاية على الروح المعنوية للإنسان، فعندما تكون هذه الروح قوية يصبح كل شيء ممكناً والعكس بالعكس. أمامنا صفحات التاريخ وكلها تدلّ بتواتر وانسجام أن الروح المعنوية كانت دوماً هي العامل الحاسم، ولم تكن الإمكانيات المادية إلا عاملاً مساعداً وذلك ما يفسر انتصار حركات التحرر والثورات الإصلاحية في التاريخ، حيث كانت إمكانياتها المادية في البداية أقل بكثير من إمكانيات الوضع الذي تصدت إلى تغييره.

في الإنسان قوى داخلية خارقة هي في حالة سبات، فإذا ما حُررت وحُفزت وطورت وأُطلقت، كان بالإمكان أن تصنع ما نسميه بالمعجزات. إن القول بوجود هذه القوى لم يعد من قبيل التفاؤل والرغبات، بل هو حقيقة علمية تزداد الأدلة عليها بمرور الوقت، إضافة إلى شهادة التاريخ.

إن الوضع الذي تمر به بلادنا الآن معروف لديكم، وهو بالضبط الوضع الذي يدعونا إلى الاتجاه أولاً وقبل كلّ شيء إلى قوانا الداخلية، قوى الإرادة الذاتية لمقارعة الصعوبات والتغلّب عليها. إننا شعب عريق وجزء من أمة عظيمة كانت دوماً تقابل الأزمات بالمقاومة وليس بالخضوع كما يأمل الأعداء. إن تحرير قوانا الداخلية له نقطة بداية هي أن يؤمن كل فرد منا أنه يستطيع أن يعمل ما يجب أن يعمله إزاء الوضع الراهن والتغلب عليه. ليرجع كلّ منا إلى ذاته الداخلية ويركز تفكيره عليها ليتعرف في النهاية على قوى الإرادة الكامنة فيه الموجودة في حالة سبات، ليوقظها ويحررها لتخرج بشكل نشاط وكفاح يومي ضد الصعوبة ومظاهر الأزمة.

وقد يتصور البعض أن مرجع هذا الكلام هو العاطفة، أو ما ندعوه عادة بالحماسة، ولكن ذلك ليس صحيحاً وإن كان مصحوباً بشيء من ذلك. إن الوطن ضرورة تكوّنت خلال التاريخ ولا يستطيع الإنسان ولم يستطع في الماضي أن يعيش من دون وطن، ومن دون أن تتعرض الحياة نفسها وما يدعى بالحقوق الطبيعية إلى الخطر. إن الوطنية موقف وجداني وشعور داخلي مبعثه ـ كما ذكرنا ـ المُثُل العليا التي ولدت مع الإنسان، كما إن مبعثه غريزة البقاء والدفاع عن النفس، وفوق هذا وذاك أضاف عليها الزمن ومرور الوقت قوة عاطفية جديدة

مبعثها الألفة والاعتياد والتكيّف. إن مثل هذا الشعور القوي الذي يتشابك نسيجه مع الحياة نفسها، هو أعز شعور وأغلى ما يملك الإنسان، فهو أساس الحياة وبوتقة التقدّم وباب النهضة. لذلك فإن الدفاع عنه ليس مسألة عاطفية بل هي عقلية أيضاً. لذلك كان لكل إنسان وطن، وكان لكل كائن حيّ وطن بمعنى من المعاني يدافع عنه بطريقته الخاصة، فعندما يرتفع صوت الوطن يجب أن يسكت كلّ صوت آخر؛ فالوطن عندما يتعرض إلى صعوبات تفقد جميع الأمور الأخرى معناها، إذ لا حياة ولا وجود لشيء إلا في الوطن الحر.

لقد اقترن إنشاء الدولة بمنظومة من الحقوق تقابلها واجبات، والعلاقة بين الحقوق والواجبات كما سبق أن ذكرنا ليست واحدة في كل الظروف، فعندما يكون الوطن في أزمة لا بدّ أن يكون للواجبات الأرجحية على الحقوق ومن دون ذلك لن تكون هناك حقوق أصلاً، إذ لا يمكن تصور تلك الحقوق عندما يتعرض الوطن إلى الخطر.

وقد يتساءل البعض ما هي نقطة البداية في تأدية الواجبات؟ والجواب هو الرجوع إلى الذات، إلى داخل الضمير لا من أجل التأمل المجرد بل من أجل التصميم القاطع على المقاومة ودحر قوى الشر والعدوان ودفع الخطر. إن الترجمة العملية لذلك هي العمل في كل الاتجاهات من أجل حماية الوطن في مختلف المجالات وبحسب ما تتطلبه الأحوال والظروف. إن تأملاً عقلياً بسيطاً يوصلنا إلى معرفة ما يجب وما لا يجب أن نفعله في ظروف الحصار، وما يجب أن نقوم به وما يجب أن نمتنع عنه لمقاومة العدوان بأشكاله كافة. إن ما يستطيع كلّ فرد منا أن يقوم به كبير وأكبر مما يتصور. إننا ندخل مرحلة النهضة الآن بعد مرحلة طويلة من الركود والتخلف، لذلك فقد تكون أفكارنا عن قدراتنا لا تزال متأثرة بأفكار تلك المرحلة.

إن مرحلة التخلف التي طالت قد خلقت بمرور الوقت تفكيراً منسجماً معها، وهو تفكير يتسم بهبوط الروح المعنوية والعيش على الهامش وركود الحياة، وبذلك صغر دور الإنسان وضمرت روحه وانكمشت قدراته الداخلية. إن هذا التفكير الموروث عن مرحلة التخلف علينا أن نعيد النظر فيه، وذلك بأن يحلّ تفكير «أستطيع» محل تفكير «لا أستطيع». لا بد أن كلاً منا شهد حالات كانت مفاجئة له من حيث ظهور قدرات عالية عنده إلى إنجاز مهمات معينة. إن ذلك لم يكن صدفة بل هو تعبير عن قوانا الذاتية التي انكمشت في مرحلة

التخلف وعلنيا الآن تحريرها من جديد. إن قدرة كل منا على العمل والإبداع والانضباط وتحمل المسؤولية والدقة والتجديد أكبر بكثير مما نتصوره. كما إنّ قدراتنا الجسمية على التحمل والتكيّف وزيادة العمل أكبر بكثير مما اعتدناه. إن عملية تحرير قوانا الداخلية ـ في داخل كل فرد منا ـ هي المدخل الحقيقي إلى قهر العدوان والتغلب على الحصار وتحقيق الانتصار النهائي على العدو. وتلك هي النهضة الحقيقية.

إن العدو نفسه يعرف أهمية الروح المعنوية عندما يشنّ عدوانه علينا، لذلك نجده قد سخّر آلته الإعلامية الهائلة المرئية والمسموعة والمقروءة، بطرق فيها ذكاء وخبث للتأثير في نفوسنا. وكلنا يعرف أثر تلك الإذاعات المعادية خلال فترة العدوان الساخن. وهو يقوم الآن بأعمال ويتخذ خطوات تهدف في النهاية إلى إضعاف روحنا المعنوية بشتى الوسائل، والتأثير في وحدتنا الداخلية، إذ كل شيء يعتمد على ما يدور في داخل الإنسان.

إنني أخاطب الآن جمعاً له خصوصية هي أنه ذو قسط جيد من الثقافة، لذلك فإن اطلاعه على التاريخ وأحوال العالم وتفاصيل الواقع قد يكون أكثر من غيره من أبناء الشعب. إن الثقافة مؤهل يشحذ العقل ويوسع القدرة على الإدراك، لذلك يمكن أن تكون عاملاً مساعداً على عملية النهوض التي نريدها لبلادنا ولشعبنا في مثل هذه الظروف. إنكم بتأثير الثقافة قادرون أكثر من غيركم على معرفة ما يدور في داخل نفوسكم. وما يدور في داخل نفوسكم هو الصراع الذي يدور في نفوس الجميع، ألا وهو صراع قوى الخير مع قوى الغريزة، التي يمكن أن توصل إلى الشر إذا ما أفلتت من سيطرة الضمير. إن الثقافة يمكن أن تعمل لصالح قوة الخير في النفس البشرية، إلا أنها يمكن أيضاً أن تفعل غير ذلك عندما يصبح إحساس المثقف بذاته متجهاً إلى الجانب الغريزي. وحالة كهذه يمكن أن تؤدي إلى ابتعاد المثقف عن الوطن ونكوصه عن تأدية الواجب، فتقل تضحيته ويزداد اهتمامه بذاته الغريزية على حساب ذاته المثالية.

إن الثقافة كمؤهل وكسلاح بإمكانها أن تجعل من المثقف طليعة فاعلة في المجتمع تُعبأ وتنظم وتنشر الوعي وتوسع الإنتاج، تبدع وتبني، تقاوم وتقاتل العدو في كل مكان، تستنهض الهمم وتعيد تنظيم الحياة اليومية باتجاه التقدّم والنهضة.

إننا الآن نشهد نهوضاً واسعاً في حياتنا وما إعادة إعمار ما دمره العدوان

بهذا الشكل وبهذه الكلفة وبهذا الوقت، إلا مثالاً جيداً على الدور المركزي الذي تؤديه الروح المعنوية في المقاومة والنهوض. وتجري الآن عملية إعادة تكييف حياتنا الاقتصادية وأوضاعنا العامة بهذا الاتجاه، فعلينا جميعاً ومن دون استثناء أن نعيد تكييف حياتنا اليومية، وأن نعيد النظر بما اعتدنا عليه في التصرف اليومي، فكل شيء يجب أن يتجه صوب المقاومة والوقوف في وجه العدوان.

إن ما تشهده بلادنا الآن من عمل لردع العدوان وإفشال التآمر الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، سوف لن تقتصر آثاره على هذه المهمة فحسب، بل سيكون نقطة تحول مهمة في تاريخ العراق وتاريخ الأمة العربية. سيكون ذلك بداية نهضة حقيقية يمتد أثرها لما بعد دحر العدوان، والسبب هو أنها نهضة اتخذت من الإنسان نقطة بداية واعتمدت جوهرياً على بناء روحه المعنوية.

إن روح القتال وموقف المقاومة والثقة بالنفس والاستعداد إلى التضحية والنفس الطويل والإيمان القاطع بالنصر، تشكل في مجملها الموقف الصحيح الذي يجب أن نقفه من الأزمة، ولا موقف سواه. إن قوة المبادئ السامية وفاعلية المُثُل العليا التي تتمسك بها وتقاتل دونها قيادة الثورة وفي مقدمتها الرفيق المناضل صدام حسين، هي التي تؤشر الطريق الصحيح الذي يجب أن نسير عليه في هذه الظروف؛ فلتتراص جميع الصفوف ولتتحرر أقصى الطاقات وراء هذا القائد التاريخي وهذه القيادة المناضلة، في سبيل العراق والأمة العربية. تلك هي الوطنية الصحيحة والواجبات الصحيحة كطريق إلى النهضة.

٨ ــ بعض الأخطاء الشائعة

هناك بعض الأخطاء الشائعة تحتاج إلى تصويب. أول هذه الأخطاء هي أن الاستعمار والصهيونية (وهو ما ندعوه بالعدو اختصاراً) لا يعادي كل العرب بل بعضهم فحسب، فهو مع هذا القطر وضد ذاك، ويساعد هذا ولا يساعد ذاك ويؤيد هذا ويقاوم ذاك.. إلخ. وذلك خطأ من دون شك، فالعدو عدو لكل العرب وليس لبعضهم، ويعمل ضدّ العرب وليس ضدّ بعضهم البعض، وإلا لما كان استعماراً بالمعنى الصحيح للاستعمار. والمعنى الصحيح للاستعمار هو العدوان والاستغلال والهيمنة ونهب الثروة وتحقيق المنافع غير المشروعة، متبعاً كلّ الوسائل؛ فإذا كان هذا هو معنى الاستعمار وكان العدو مستعمراً حقيقة وليس افتراءً، فالمنطقي هو أن يعادي كل العرب وليس بعضهم، وأن يعمل على كل ما يلحق الضرر بهم من دون تفريق، لا يوفّر أحداً ولا يستثني فريقاً.

كيف يكون العدو مستعمراً من دون أن يفعل ذلك ويتصرف هكذا؟ إلا إذا لم يكن العدو عدواً ولم يكن المستعمر مستعمراً. العدو معروف بعقلانيته وحساباته الباردة وتجربته الطويلة، لذلك فليس من المنتظر ولا من المعقول بالنسبة إليه أن يكون مع جزء من دون الجزء الآخر.

الصهيونية لا تفرق بين عربي وعربي فالكل في حساباتها سواء، وتسعى إلى قهرهم وتدمير قواهم بشتى الوسائل وإلى أقصى ما تستطيع، لا فرق بين قطر وقطر وفئة وفئة، صحيح هناك أولويات ولكن في النهاية كل العرب مستهدفون لا فرق بين قطر وقطر ونظام ونظام. المعروف أن الكيان الصهيوني يرصد تطور نسبة التعليم في جميع الأقطار العربية ويعتبره مؤشراً يجب السعي إلى مقاومته.

وذلك ليس من قبيل الافتئات ولا بدافع عاطفة الرفض، بل ما يقوله المنطق

السليم والتبصر العقلي المحض. إذا كان من نتحدث عنه مستعمراً فهو لا بدّ أن يكون كذلك.

الخطأ الآخر يتعلق بموقف العدو من الإسلام. وهنا أيضاً قد يتبادر إلى الذهن أو قد يتوهم البعض أن العدو يعادي ما يدعى بالإسلام المتطرف (أو ما يطلق عليه أحياناً كلمة الأصولية)، وأنه يحترم الإسلام الآخر ويرى فيه المزايا الإيجابية التي يتحدث عنها، وذلك خطأ أيضاً، فالعدو يعادي الإسلام جملة ويراه خطراً عليه. وهنا أيضاً هناك أولويات، فهناك الخطر وهناك الأكثر خطورة، ولكن في النهاية الكل في سفينة واحدة كما يقال. المنطق هو الذي يقول بذلك، فالعدو مجبول على السيطرة على الآخرين واستغلالهم والهيمنة على قدراتهم وإلا لما كان؛ فكيف تتلاءم هذه الصفات مع قبول دين آخر وثقافة أخرى وتفكير آخر بكُل ما ينطوي عليه ذلك من استقلال وتعايش سلمي وعلاقة ودية نزيهة؟

خلال الحرب الباردة كانت هناك الشيوعية وكان الاستعمار غارقاً في توظيف ذلك العدو من أجل التعبئة وتوجيه الرأي العام والإمعان في التسلح وصرف الأنظار عن الداخل إلى الخارج. وبعد زوال ذلك الخطر، لا بدّ من إيجاد خطر آخر يوظف للأغراض نفسها. كانت الشيوعية تمثل بديلاً لعالم الاستعمار لذلك يجب أن تُقاوم، ويمثل الإسلام اليوم بديلاً لجزء مهم من العالم لذلك وللسبب نفسه وبالمنطق نفسه يجب أن يقاوم. وعلى هذا الأساس ليس من المعقول أن يكون هناك إسلام مقبول وآخر مرفوض. وبالطبع ليس المقصود هنا أن العدو يعرب عن عدائه للإسلام بلهجة متماثلة، أو أنه غير حاذق في ما يقول ويفعل، بل هو على العكس من ذلك حاذق وصاحب خبرة طويلة في المخادعة، مع أن بعض أصحاب القلم في الغرب لم يتورعوا حتى عن التصريح بذلك، فألّفوا مؤلفات تحمل أسماء أصبحت معروفة.

العداء للعرب والإسلام يتم عبر أساليب حاذقة وليس بصورة فجة؛ فالعدو يدّعي أنه ضد بعض الأقطار العربية ومع بعضها الآخر ومن خلال ذلك تزرع الفتنة وتشجع الانقسامات ويحرّض البعض على البعض الآخر، وتُنمّى المشاعر الذاتية عند البعض، ويتم إدخالهم في لعبة الصراع والمحاور، وبذلك يتم إضعاف الجميع. أليس الحصار الذي تفرضه أمريكا الآن على العراق والسودان وليبيا، عامل ضعف للموقف العربي عموماً في قضاياه المصيرية مثل الصراع العربي ـ الصهيوني؟

أليس التركيز على مظاهر التطرف عند بعض الحركات الإسلامية ما يشوه اسم الإسلام عموماً، وثم أليس دعم فريق ضدّ فريق آخر ومدّه بأسباب تساعد على استمرار الصراع، إضعاف للجميع كما يجري الآن في أفغانستان؟

هناك مسألة قد يتحرج البعض من تناولها، وهي أن العدو ذو نوايا شريرة تجاهنا، إلا أنه لا يعمل من دون تفكير، بل على العكس يستخدم العلم والتجربة المتراكمة إلى أقصى الحدود ويمتد تفكيره إلى الأمد الطويل، كما إنه يحسن الإخراج والمخادعة، لذلك نراه ينفق موارد مالية وبشرية واسعة على مراكز البحوث والنشاط الثقافي. والعدو له موقف ظاهر وموقف غاطس، وسياساته المعلنة لها جذور غير منظورة، فله عالمان عالم خفي مستتر، وأخر ظاهر معلن. أقول ذلك للتأكيد على أن هذا العدو المفكر المجرب يعرف أموراً قد تغيب عن بعضنا نحن أصحاب العلاقة. فهو يعرف أن القومية العربية والإسلام لا يمكن أن ينفصلا، وأن قوة العرب هي قوة للإسلام، ونهوض الإسلام نهوض للعرب، لذلك فهو يعمل على إضعاف الإسلام وإضعاف مادته: العرب؛ في حين أن البعض منا لم يتوصل إلى هذا الفهم بعد، فتوهّم أن القومية شيء والإسلام شيء آخر، وأن الغرب والصهيونية ليستا ضد كل العرب بل ضد بعضهم، وليست ضد الإسلام بل ضدّ المتطرفين منهم، وهكذا يتم تصديق الجزء الظاهر من موقف الاستعمار والصهيونية.

٩ ــ نقطـة البدايــة

لِكُلّ نشاط إنساني نقطة بداية، هي الموقف، وبعد أن يتحدد الموقف يأتي العمل كثيراً أو قليلاً، سريعاً أو بطيئاً بحسب مقتضيات الظروف، ولكن قبل كل ذلك لا بدّ من تكوين الموقف. الموقف الذي علينا تكوينه هو أن نتجه نحو الوحدة، وما يأتي بعده تحدده الظروف والمعطيات، فإذا ما تكوّن الموقف الإيجابي إزاء هذه القضية المصيرية اتجهت قوانا الروحية والمادية نحوها، فوضع القطار على السكة في الاتجاه الصحيح، يعني تكوين الموقف. أما سرعة مسيرته وأماكن توقفه وكل ما يحدث حتّى يصل الهدف المطلوب، فأمر تابع لا يتم قبل إنجاز الأمر الأول وأهم سمة لهذه القضية أنها قضية مبدئية لا يمكن التنازل عنها.

أما ما يأتي بعدها من أمور وما يستتبعها من مواضيع، فهي ليست كذلك بل تقررها الظروف والمعطيات. نقطة البداية ليس أمراً تقرره الظروف والمعطيات بل هي المبدأ الثابت، في حين أن الأمور الأخرى تكون قابلة إلى النظر والاجتهاد والمرونة.

نقطة البداية تحتاج إلى إرادة، وهو موضوع لم نتطرق إليه كثيراً في كتاباتنا؛ في حالات عديدة يدخل الإنسان في تجارب فيكتشف مستغرباً ومن دون توقع أنه يستطيع أن يقوم بما لم يكن يفكر بأنه قادر عليه. والذي يبدو أن الإنسان لا يستطيع قياس قدراته من دون تجربة؛ في الوضع الاعتيادي طاقات الإنسان وقدراته اعتيادية قابلة إلى القياس، ولكن في حالات معينة أخرى يجد الإنسان نفسه أنه قادر أن يعمل أكثر من ذلك بكثير إلى حدّ الخوارق، فمثلاً بالنسبة إلى الإنسان الاعتيادي الذي يشاهد ألعاب السيرك، يجد أن شخصاً اعتيادياً مثله يستطيع أن يقوم بأعمال هي بالنسبة إليه خارقة فكيف يحدث ذلك؟ إنه يحدث عن طريق التدريب المستمر. ولكن التدريب المستمر لا يؤدي إلى إتقان العمل إلا إذا

كان الإنسان الذي يمارسه مؤمناً أن الفشل مرة أو مئة مرة، لا يعني أنّه لا يستطيع القيام به، بل إنه إذا ما استمر سيتمكن من القيام بتلك العملية. والإنسان المطارد المستغرق في شعور إنقاذ النفس، يستطيع أن يجتاز عوارض طبيعية لا يتصور أنه يمكن أن يجتازها في حالته الاعتيادية، وكل ذلك يرجع إلى القوة المعنوية في داخل الإنسان وهي قوة موجودة عند الجميع، لو استطاع الجميع التعرف عليها واستخراجها. المهم هو أن الإنسان خلال تلك العملية النضالية داخل النفس، إذا بقي مؤمناً أنه قادر على ذلك فإنه سيتسمر حتى لو أخفق ألف مرة. أما إذا حدث عنده انكسار في منتصف الطريق فإنه لن يستطيع استخراج القوة المعنوية الهائلة الموجودة في داخله. والأمثلة عن دور القوة المعنوية في التقدّم والحروب والتغلب على الصعوبات كثيرة في التاريخ.

إننا نخطئ كثيراً عندما يتصور بعضنا أن قوانا المنظورة هي كلّ ما لدينا من قوة، وأن القوى العدوة التي تفوق قوانا المنظورة غير قابلة للقهر. القوة المادية شكل لا يعمل إلا إذا توافرت فيه الإرادة، لذلك فإن الإرادة التي تقوى في جانبنا وتضعف في جانب العدو بمرور الوقت وعبر المعارك والمعاناة، لا بد أن تقلب ميزان القوى في النهاية.

إن قطرات الماء المتساقطة على الصخر الصلد بمرور الوقت تحفر فيه أثراً، والسر في ذلك هو المثابرة.

الوضع العربي الحالي ليس وضعاً قاتماً كما يراه البعض من المتشائمين، طالما أن عملية تكوين الإرادة قد أخذت طريقها وما علينا إلا أن نبقى في الميدان نكرر المحاولة، نعمل ونستمر في العمل، نحاول ونثابر في كل ميدان.

الإرادة هي التي تمكّن الإنسان من أن يسيطر على جسمه، فيحوله من اعتيادي إلى ما هو خارق، ويستطيع أيضاً وبالمبدأ نفسه أن يسيطر على نفسه، فتزخر بالشجاعة والتفاؤل وحب العمل والإيمان بالمستقبل والثقة بالنفس، فيقبل على ما كان يظن أنه في عداد المستحيل وينجح فيه. القوة المعنوية شيء مهم في الحياة الإنسانية، وعلينا أن نتعرف على المفاتيح التي توصلنا إليها، إنني شهدت ذلك يحدث أمامي شخصياً، في أثناء الحرب مع إيران وخلال العدوان الأمريكي وما بعده.

إن ما عمله الإسلام في العرب هو هذا الشيء، فكانت نقطة البداية أولاً وبعدها أتى وتحقق كلّ ما لم يكن في الحسبان. ومما يلاحظ أن موضوع القوة المعنوية هذه، أخذ مؤخراً يجلب انتباه الباحثين، وإن كان ما كتب عنه لا يزال في

بداياته، ومهما يكن فهو أمر ليس ببعيد عن العلم، فالإنسان كائن لم تكتمل معرفته بعد وبخاصة في مجال النفس وقواها الكامنة.

في العراق كما في جميع الأقطار العربية، هناك أعمال مادية تنجز وإن تفاوتت في الحجم. الذي يحدث في العراق شيء آخر هو بناء الإرادة الوطنية من خلال عملية تدريب واسعة النطاق يدخلها جميع المواطنين تقريباً للسيطرة على الجسم والنفس، وتكوين موقف روحي يقوم على الإيمان بالقدرة الذاتية للتغلب على الصعوبات ومقاومة العدو ودحر القوى المضادة وبناء حياة جديدة. وبكل المقاييس الاعتيادية، إن الذي أُنجز كان كبيراً جداً لا يمكن تحقيقه أبداً من دون إرادة وموقف إيجابي. إن النهضة ليست عملية بناء مادي، فالبناء المادي يأتي كنتيجة وليس كنقطة بداية. نقطة البداية هي الموقف الروحي الذي نسميه الإرادة، ولم يحصل أن نهضت أمة من دون ذلك.

لذلك وعلى هذا الأساس من الفهم، ليس الإيمان مسألة شكلية خارجية مبعثها العناد وضيق الرؤية كما يتصور البعض، بل هي الاتجاه نحو القوة الكامنة في كل إنسان وإخراجها من حالة السبات، ويستطيع الإنسان الذي ينظر إلى داخل نفسه ويدخل عملية تدريب لها، أن يصل إلى تلك القوة. إن هذه العملية التي تتم فردياً عند البعض يمكن أن تصبح واسعة النطاق في أوقات التحدي والاستفزاز كما هو حال أمتنا الآن. طبعاً لا بدّ أن يكون هناك من يبدأ، وهنا تؤدي القيادة دوراً خاصاً في جلب الانتباه والتحضير للمعاناة الروحية التي يحتاجها الشعب. عندها تدخل الجماهير تباعاً وتتسارع العملية كما حدث في انتشار الإسلام.

وهكذا ينكشف مدى الخديعة التي يحاول الغرب والصهيونية تمريرها على الأمة العربية، عن طريق التأكيد على الحضارة المادية المنقولة في خطّ أنابيب ما يدعى بالنظام العالمي الجديد، الذي يقصد به إعمام الرأسمالية الغربية. إن التأكيد على مظاهر التقدّم المادي بالشكل الذي يقدمه لنا الغرب والصهيونية الآن، من شأنه ملء حياتنا واهتمامنا وتفكيرنا في هذا الجانب، على حساب القوة المعنوية وبناء الإرادة القومية التي تخشاها هذه القوى الشريرة لأنها بداية النهاية لنفوذها.

١٠ ــ كلمة الحق(*)

عندما كانت كلمة الحق هي العليا، كان كل شيء في الطريق الصحيح. وحدث التقدّم العظيم إبّان النهضة العربية الإسلامية. ولكن قول كلمة الحق اليوم ليس كذلك. قرأت مقالة لكاتب عربي معروف الاسم جاء فيها ما معناه: إن المنادين بالقومية العربية أصبحوا قطريين مغرقين بالقطرية، فهل ذلك صحيح؟ في جو تشاؤمي متأثر بالعوامل الذاتية حيث تغيب المعلومات الصحيحة وتبتعد الذاكرة عما حدث من تفاصيل الأمور وتتلاطم أمواج الإعلام المغرض بالتشويش، في جو كهذا يمكن لمثل هذه الأحكام أن تمر من دون أن يلحظها أو يناقشها منصف.

بقيام الثورة عام ١٩٦٨، قام في العراق نظام قومي عربي، والذي يعرف تفاصيل سياسته الخارجية الصغيرة والكبيرة، يعرف إن مثل هذا القول فيه الكثير من التجني والبعد عن الحقيقة. وإذا أراد قائل ذلك القول أو سواه برهاناً فالسجل حافل يملأ كتباً. لم يكن للسياسة الخارجية العراقية شاغل على توحيد الكلمة وتحقيق المصلحة للجميع، ومع ذلك لا بدّ من بعض الأمثلة لئلا يكون الكلام على عواهنه من دون برهان.

في الاقتصاد والمال لم يكن العراق في أي وقت من الأوقات من بلدان الفائض، بل كانت دوماً حاجته أكبر مما لديه للتنمية، ومع ذلك قدم خلال ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ من المعونات للبلدان العربية المحتاجة ما بلغ ٩/ ٦٤٣٠ مليون دولار، أي بمعدل بلغ حوالى ٥٣٦ مليون دولار سنوياً، عدا المساعدات العينية العسكرية والنفطية وهي كبيرة. واستقبل حوالى مليونين من المواطنين العرب من دون تأشيرة ولا إذن عمل ولا رخصة إقامة، ودفع لهم ثمن عملهم عملة صعبة

(*) نُشرت هذه المقالة في: **القدس العربي** (لندن)، ٣/ ٧/ ١٩٩٧.

حولوها إلى بلدانهم وبلغت المليارات، وعاملهم باحترام وتقدير موجه من رئيس الدولة شخصياً.

وقاد العراق مشروع عقد للتنمية العربية في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في عمان في ٢٥ ـ ٢٧/ ١١/ ١٩٨٠، وكافح من أجل إقرار مشروع بخمسة مليارات دولار، تقدّم خلال خمس سنوات للأقطار العربية المحتاجة، وساهم في الصندوق بنسبة أعلى من قدرته وباندفاع كأنه المستفيد وليس المساهم، وقامت الوحدة بين شطري اليمن وزار نائب الرئيس اليمني آنذاك بغداد، وكان العراق في ضيق شديد بسب العملة الصعبة بعد انتهاء الحرب مع إيران، وعلى الرغم من ذلك، قدم العراق لذلك الحدث عشرة ملايين دولار ذهباً من سبائك البنك المركزي، حملها الضيف بطائرته إلى اليمن وحدث الأمر نفسه تماماً مع السودان.

في عام ١٩٩٠، كان الصادق المهدي رئيساً للوزراء في السودان، وعندما تعرض الجيش السوداني إلى وضع محرج في الجنوب، مد العراق يد العون العسكري الفعال الذي عرفه شعب السودان وقواته المسلحة آنذاك. وعندما تعرضت موريتانيا إلى خطر من السنغال، وصلت المساعدة العسكرية الجدية لذلك القطر حماية لاستقلاله وسلامة أراضيه، ولم يكن العراق في كلّ ذلك ينشد جزاء ولا ينتظر مصلحة قطرية. والأمثلة المشابهة كثيرة.

ولكن الأمثلة لا تشمل الماضي القريب بل هي في صميم الحاضر.

العراق محاصر منذ حوالى سبع سنوات بطريقة وحشية لم يسبق لها مثيل، وتحملت البلاد وشعبها ما يصعب وصفه من الصعوبات. وما إجراء العمليات من دون مخدر، وما وفاة الأطفال الرضّع بسبب نقص الغذاء والدواء، إلا أمثلة وعليها يمكن قياس الأمور. في وقت كهذا يحاول الاستعمار والصهيونية استثمار الفرصة فتعرض المساومة الشريرة: القضية الفلسطينية مقابل رفع الحصار، فيقول النظام (القومي المغرق في قطريته، كما يقول ذلك الكاتب) بوضوح: كلا. في ٣/ ٥/ ١٩٩٣، زار العراق وزير خارجية الفاتيكان أكيلي سلفستريني (Achille Silvestrini)، واجتمع بالسيد الرئيس صدام حسين، وعرض عليه صفقة رفع الحصار مقابل الدخول في مشروع التسوية مع العدو الصهيوني؛ فما كان من السيد الرئيس إلا الرفض الواضح وأمر بنشر محضر اللقاء في اليوم التالي في وسائل الإعلام، وكذلك كان جواب السيد الرئيس إلى مبعوث عربي زار بغداد من دون إعلان عارضاً المشروع نفسه. كيف إذاً تكون القومية إذا لم تكن كذلك؟ ثمّ ما معنى هذه المجابهة التاريخية بين قوى الاستعمار والصهيونية بكامل قواها

وأنصارها، وبين العراق، ولماذا يستمرّ الحصار بعد أن انتهت قضية الكويت طيلة هذه السنين؟ نحن مهما ذهبنا شرقاً وغرباً في التحليل والتنظير، أليس فحوى القضية هي أن العراق بقيادته وثورته يمثل المشروع العربي للتوحيد والنهضة وتحرير فلسطين؟ ولو كان العراق بثورته وقيادته قطرياً لما حدث ذلك قطعاً بل لكان العكس. إن الذي بين العراق وبين أمريكا والصهيونية أمر عربي وليس بعراقي.

إن الكلام بلغة «الكل مسؤول إذاً لا أحد مسؤول» لا يجدر بالمثقف صاحب المسؤولية الوطنية قوله، وخلط الأمور بعضها ببعض، حيث لا غث ولا سمين، فهي طريقة مشوشة ولكنها لا يمكن أن تحجب الحقيقة. صحيح أنه ليس سهلاً قول كلمة الحق في هذه الظروف الصعبة، ولكن تبقى كلمة الحق واجب أخلاقي، وأول من يجب أن يلتفت إلى ذلك الواجب هو صاحب القلم. السلبية ليست صفة محمودة، وجلد النفس من ظواهر المرض السياسي، والموضوعية تعني أول ما تعني أن نرى الأمور على حقيقتها من دون رغبة مسبقة. وقيل قديماً «آفة الرأي الهوى».

في الحياة الثقافية العربية الآن ظواهر تستدعي النقد، فقد نالت السياسة نصيباً من ذلك إذا ما قورنت بالثقافة. ونقد المثقفين ليس كنقد السياسيين، فما ينتظر من هذا لا ينتظر من ذاك. وكم من مرة شعرت بالواجب في أن أقول ما أراه في أمر، ولكنني ترددت لأسباب، وبالرغم من أن نقد الحياة الفكرية موضوع واسع ويحتاج إلى التأني، إلا أن التواتر أصبح ملحاً. وسأكتفي هنا بالقول إن الثقافة الإيجابية والفكر القائد للتقدّم لا يكون الركض وراء الأحداث بل أمامها، يستشفها ويتنبأ بها، يقوّم السياسة ولا يرجّع صداها.

عندما كانت السياسة باتجاه الصعود القومي رجع الفكر الصدى، وعندما حدث العكس بدأ يبشر بالتشاؤم. ليس ذلك فحسب، بل إن بعض المثقفين لم يعودوا محصنين من الهوى وهواجس الذات، محولين كلامهم الخاص إلى نظريات عامة، فبدلاً من مقاومة التراجع نجدهم يساهمون في زيادته.

١١ ــ يجب أن يتمسك الفكر بالحقيقة بغض النظر عن الإحباط السياسي(*)

أين الفكر القومي العربي؟ ما هي مواقفه مما يدور في الساحة العربية من قضايا ومشاكل فكرية وعملية؟

بماذا يجيب عندما يسأل عن تقصير ينسب إليه في موضوعين أساسيين هما موضوع الإسلام وموضوع الأقليات؟

ما هو موقف الفكر القومي من دعاة الدولة الدينية، وتحديداً موضوع الدولة الإسلامية؟ ما هي العلاقة بين العروبة والإسلام؟ أي دور للإسلام في حياتنا المعاصرة؟

حول هذه الأسئلة دار الحوار بين **الحوادث** والدكتور سعدون حمّادي، رئيس المجلس الوطني في العراق، ورئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية، الذي يضطلع منذ تأسيسه قبل عشر سنوات بدور قومي وفكري. وقد عرف الدكتور سعدون حمّادي دوماً كمفكر قومي بارز وله كتب وأبحاث عدة تتناول قضايا الفكر وقضايا الواقع معاً.

وقد بدأ حوارنا بالسؤال التالي:

■ **أين الفكر القومي العربي؟ كيف ينظر الدكتور سعدون حمّادي إلى الوضع العربي الحالي؟ كثيراً ما يقال إننا نحن القوميين العرب قصرنا في علاج موضوعين هامين وخطيرين هما موضوع الإسلام وعلاقته بالعروبة، وموضوع الأقليات وكيفية التعامل السوي معها.**

حمّادي: أنا أعتقد أن الوضع العربي الحالي يعاني من إحباط ليس سببه فكرياً

(*) أجرى هذه المقابلة جهاد فاضل، ونشرت في مجلة: **الحوادث** (بيروت) (٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٧).

وإنما هو إحباط سببه سياسي خلق أوضاعاً نفسيه متصفة بالإحباط. إحباط سببه سياسي ونفسي جعل البعض يفكر بأن هناك نقصاً أو مشاكل فكرية. أنا لا أعتقد أن هناك فجوات فكرية في الفكر القومي يجب معالجتها. على أن هذا لا يعني أن الفكر القومي قال لك ما يمكن أن يقال. ولا اعتقد أن هناك مشكلة فكرية لا بالنسبة إلى قضية الإسلام ولا بالنسبة إلى قضية الأقليات.

لو عدنا إلى النصوص وجدنا أن الفكر القومي قد عالج هاتين القضيتين بما يكفي وبشكل واضح. لكن الفشل السياسي، أو الإحباط السياسي الذي حصل، جعل البعض يعيد طرح هذه الأمور وكأن القضية قضية فكرية.

الوضع العربي وضع مترد، ووضع من الناحية السياسية شهد فشلاً. ثمّ جاء نظام في إيران استطاع أن يقلب نظام الشاه باسم الإسلام، فمن الطبيعي أن يحدث لهذا النظام، بسبب هذا العمل الذي قام به، نوع من الهيبة والبريق؛ فلو كنا نحن العرب في وضع سياسي متقدم، ونحقق انتصارات، ووضعنا النفسي مرتفع، لما أثر فينا ذلك، لكن لأننا في وضع محبط، فمشكلة لبنان من دون حل؛ القضية الفلسطينية لم تتقدم؛ البلدان العربية لم تستطع أن تتقارب، لم تستطع أن تكون جبهة موحّدة إزاء إسرائيل أو إزاء كل عدو آخر. النزاعات العربية هذه، إلى جانب النجاح الذي حققه النظام الإيراني في الجانب السلبي وهو تحطيم نظام الشاه، كلّ هذا جعل العرب يؤخذون ببريق هذه المسألة، فأعيد طرح مسألة الإسلام والعروبة، والعروبة والإسلام. في حين أن هذا الموضوع مبحوث، وأنا أعتقد أن هذا الموضوع من الناحية الفكرية، على درجة كبيرة من البساطة، ولا يحتاج هذا الفزع وهذا التأثير النفسي الذي صاحبه.

الأمم عندما تكون في حالة إحباط، تبهرها التطورات الخارجية، لكنها عندما تكون في حالة تقدّم وثقة بالنفس لا يكون لهذه التطورات الخارجية الأثر نفسه.

العرب الآن يحاولون أن يلتمسوا الحلول من خارج الوطن العربي بسبب الوضع النفسي، ولكن وهذه الحلول لا يمكن أن تكون ناجحة وصحيحة.

■ **ما هي علاقة الإسلام بالعروبة؟**

حمّادي: تاريخياً العلاقة معروفة. الإسلام يشكل الجزء الأكبر والأعظم من تاريخ العرب المشرق القوي. الإسلام الآن دين العرب، ومؤثر كبير في حياتهم

الاجتماعية وحياتهم اليومية وهو دينهم، دين الأكثرية. ما عدا ذلك الموضوع الذي يطرحه نظام الخميني والفئات الإسلامية في الوطن العربي، يطرح موضوعاً آخر: الإسلام دين ودولة وتطبيق الشريعة الإسلامية إلى آخره. هذا الأمر مناقشته ليست صعبة. مناقشته فكرياً في غاية السهولة. لو أعدنا طرح السؤال بشكل: هل المجتمع البشري يتطور خلال القرون أم لا يتطور؟ أنا اعتقد أنه ليس من الصعب الجواب عن هذا السؤال. ليس هناك مجتمع في العالم لم يتطور، لا نظرياً ولا واقعياً، ولو فحص تاريخ البشرية جميعها، لا يمكن لأحد أن يثبت أن المجتمع لا يتطور. ليس من مجتمع في الدنيا لا يتطور.

إذاً عندما نقبل هذه المقولة البسيطة الواضحة وهي أن التطور سنّة المجتمع وسنّة الحياة، كيف يمكن أن نتصور مجموعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي كانت سائدة قبل أربعة عشر قرناً صالحة لما بعد أربعة عشر قرناً؟ بأي منطق بسيط يمكن أن يتحدث شخص عن تطبيق معاصر لأنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كانت موجودة قبل أربعة عشر قرناً؟ أصلاً غير ممكن. طبعاً الفئات الإسلامية تتحايل على هذا الموضوع بالحذلقة.. بالكلام. مرة تقول إن الإسلام يحوي كلّ شيء بالتفسيرات الكيفية الاصطناعية الاعتباطية لنصوص القرآن. عندما تتحدث معهم حول أي شيء يقولون لك: نصوص القرآن تحوي هذا الشيء. أنا اعتقد أن هذا الكلام طفولي، ويسيء إلى الإسلام ويسيء إلى القرآن ويسيء إلينا.

الإسلام كان ديناً ودولة في نشوئه. الآن الإسلام دين ولا يمكن أن يكون ديناً ودولة. وهو الإسلام نفسه بتاريخه لم يصرّ على أن يكون دولة في كلّ العصور بدليل أن الدولة الإسلامية نفسها قد طوّرت أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خارج النصوص. لنأخذ مثلاً: الضرائب، النصوص الأصلية تقول إن الضرائب في الإسلام هي الزكاة. أين هي النصوص التي تنص على أعشار المعادن وأخماس السفن؟ أو ضريبة الخراج؟ أين هي النصوص في القرآن أو في الإسلام التي تنص على أخذ أعشار معادن وأخماس سفن؟ لا توجد هناك إطلاقاً أي نصوص في الإسلام توجب هذه الضرائب. ولكن هذه الضرائب أوجدها المجتمع العربي الإسلامي في الدولة الأموية والدولة العباسية لأنها تلائم العصر. في صدر الإسلام لم يكن يوجد معادن أو سفن ولا في أرض العراق، السواد فُتح وأرض زراعية كبيرة من أجل أن توجد أعشار

معادن وأخماس سفن وخراج؟ لكن عندما وجدت، طورت لها الدولة الإسلامية ضرائب جديدة.

إذاً، المسلمون أنفسهم لم يكونوا يقولون إن مجموعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أتى بها الإسلام قبل أربعة عشر قرناً يجب أن تحكم هي نفسها المجتمع بعد أن يتطور.

لنأخذ مسألة الخلافة في عهد الرسول (ﷺ)؛ الرسول (ﷺ) لم يوصِ لأي أحد بعد وفاته، ترك الموضوع لاختيار المسلمين. على ماذا يدلّ ذلك؟ يدل على أن الرسول (ﷺ) ترك الأمر للتطور، لاختيار الناس في الخلافة. في بدايتها، كلّ خليفة انتخب بصورة مختلفة عن انتخاب الخليفة الآخر. بعد ذلك أتت الدولة الأموية وجعلت العملية وراثية، ثمّ جاءت الدولة العباسية وجعلتها حيناً وراثة وحيناً آخر اختياراً.

إذاً الكلام بأن الإسلام دين ودولة الآن هو كلام في غاية التبسيط ومتهافت، إن القول إن الإسلام هو الآن دين ودولة قول من أسهل الأشياء الرد عليه. الآن عندما يأتي أحدهم ويقول: نريد أن نطبق الشريعة الإسلامية ماذا يعني ذلك عملياً؟ يعني قطع يد السارق وجلد الزاني، ويعني أخذ جزية من غير المسلم. أليست هذه نصوصاً موضوعة؟ هل يمكن الآن ونحن نريد تطبيق الشريعة كاملة، أن نلجأ إلى الأخذ بهذه النصوص؟ أي نوع من المجتمعات الإنسانية سيكون هذا المجتمع، وكيف نتعامل مع النظام المصرفي والصناعي؟ كيف تكون نظرتنا إلى المرأة وحقوق التعليم والحجاب والسفور؟ وكيف نعامل غير المسلمين المقيمين في المجتمع؟

طبعاً الفئات الإسلامية تحاول أن تجد تخريجات لكل هذه الأمور. للتوفيق ما بين المعاصرة والتطور، وما بين الأفكار الدينية القديمة. لكن هذه التخريجات غير منطقية ولا تصمد إلى العصر. والشيء الصحيح الواضح البسيط هو أن الإسلام في بدايته كان ديناً ودولة وقد أتى بمجموعة قوانين وأنظمة اقتصادية واجتماعية وسياسية لذلك الوقت. ولكن ذلك الوقت تطور والمسلمون أنفسهم طوروا أنظمتهم، وفي العصر الحديث لا بدّ لنا من أن نأخذ بالتطور، وأن يكون نظامنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي ملائماً للعصر. نأخذ من تراثنا ما يلائم العصر فقط، وما لا يلائم العصر لا نأخذه، نأخذ من جهات أخرى. والشريعة تكون هنا مصدراً من مصادر التشريع، ولكنها لا يمكن أن تكون المصدر الوحيد.

نحن بلد مسلم، دين الناس هو الإسلام، لكن النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هي نظم عصرية قائمة على روح العصر، الدولة ليست ملحدة، ولا تدعو إلى الإلحاد، ولا تحبذ الإلحاد ضد الإيمان، ولكنها دولة الجميع، والجميع متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون والديانة والتدين للفرد بحسب اختياره وبحسب رغبته، بحسب نصوص الإسلام بقدر ما هو متدين يجازيه الله. وبقدر ما هو غير متدين يعاقبه الله.

هذه هي خلاصة النظرة إلى موضوع العلاقة بالإسلام، وأنا اعتقد أن الفكر القومي صاغها على أفضل وأحسن ما يمكن أن تصاغ العلاقة ولا أعتقد أن هناك أي خلل فكري. لكن هذا التشويش أتى من الإحباط السياسي. الناس تتصور أن الفشل السياسي الذي نعانيه يمكن أن يُحل عن طريق وسائل أخرى، تفتش عن حلول في الخارج. لقد فتش البعض عن الماركسية، وظنها البعض هي الحل. غيفارا كان في بعض الفترات موضع إعجاب.

إن النجاح الذي حققه النظام الإيراني، بجانبه السلبي، بإسقاط نظام الشاه، أحدث شيئاً من البريق ولكن هذا البريق بدأ يخفت ويزول، والنظام الإيراني الآن في امتحان ولكن مع الأسف أتت الحرب فأجلت هذا الامتحان. لو لم توجد الحرب لوُضع هذا النظام الذي يدعي أنه يريد أن يطبق الشريعة الإسلامية أمام الامتحان. ما هو قانون العقوبات؟ كيف يحلّ مشكلة الصناعة والزراعة والمرأة والثقافة؟ ما موقفه من غير المسلمين؟ ما هي علاقاته الدولية؟ وعندها هو مخير إما أن يكون عصرياً ويأخذ بالتطور، وعندها تسقط جميع إدعاءاته، وإما أنه يريد أن يطبق تطبيقاً حرفياً نصوص الشريعة الإسلامية، وعندها يعلم الله أي نوع من المجتمع سيكون هذا المجتمع!

في حينه، عندما كان محمد علي رجائي رئيس الدولة الإيرانية أرسل مشروع قانون للبرلمان تنص إحدى مواده على أن أحداً إذا ضرب شخصاً آخر على رأسه وجرحه، تأتي الدولة بالضارب فتقيس طول الجرح وعمقه ثمّ تأتي بالمضروب ليضرب الضارب بنفسه وبمقدار الجرح الذي أصابه. كانت هذه هي فكرة القصاص عند محمد علي رجائيّ وعندما تسرب الخبر إلى الصحافة الأجنبية، اضطروا أن يسحبوا مشروع القانون هذا!

أتت الحرب فأجّلت هذا الامتحان، لكن الامتحان القادم. سوف يأتي وقت يقول فيه الناس: تعالوا أنتم الذين تقولون بتطبيق الشريعة وأن دين الدولة

الإسلام، كيف تطبقون ذلك وتفرضون ضريبة على غير المسلم؟ هل هناك من يؤمن بضرورة دفع المسيحي العربي، أو الذمي للجزية؟ ما هو الموقف من كلّ النظام المصرفي الموجود؟ ما هو الموقف من العلاقات الدولية الآن؟ العلاقات الدولية الآن قائمة على أن كلّ دولة حرة ومستقلة،ولا يجوز لأي طرف خارجي أن يتدخل في شؤونها الداخلية. الخميني يرفع شعار تصدير الثورة الإسلامية إلى الآخرين بالقوة على أساس الجهاد. أي نوع من العلاقات الدولية التي يمكن أن تقوم على مثل هذه الأسس؟

■ **وأي دور للإسلام إذاً في حياتنا المعاصرة؟ الإسلام ليس مجرد دين كالمسيحية أو البوذية، إنه نظام أيضاً، نظام فكري؟**

حمّادي: الإسلام نظام فكري بلا شكّ. ولكن هل يمكن أن يكون دولة الآن؟ هل المقصود ببناء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الحالي التي أتت وطبقت في صدر الإسلام؟ الإسلام مع التطور ولا يفقد الإسلام شيئاً منه ولا المسلم يفقد أي شيء عندما يكون متطوراً. أنا أتكلم عن بناء الدولة. عن أمور عملية في بناء الدولة. كيف تبنى الدولة على نصوص النظم الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في صدر الإسلام؟

إذا أخذنا بالتطور فلا يكون لِكُلّ هذا أي معنى. حتّى الأشياء التي نطبقها الآن قد لا تطبق بعد خمسمائة سنة إذا أخذنا بالتطور كما فعل المسلمون الأوائل. إذاً الإسلام دين، لكن إذا لم نأخذ بالتطور، إذا أردنا أن نأخذ بمقولة «الإسلام دين ودولة» إلى أين سنصل عندما نقول «الإسلام دولة»، ماذا نعني؟ هل نعني غير النصوص المعروفة: الخلافة وجلد الزاني وقطع يد السارق والجزية على الذمي والخراج. أليس ذلك العودة إلى مجموعة النظم الاقتصادية التي كانت سائدة أيام الرسول (ﷺ) أو الخلفاء الراشدين؟ هل هذه يمكن تطبيقها الآن؟ إذا لم نطبقها وأخذنا بالتطور فالدعوة هذه لم يعد لها معنى. إذاً أصبحنا متطابقين بالرأي لأن هذا هو ما نقوله. المجتمع يتطور، وما هو في ناحية الدين وديانة الإنسان وعلاقته بربه فإن هذا لا يتطور، هذه علاقة ثابتة. كيف يمارس المسلم طقوسه، نظرته إلى الله، موقفه من الله، كلّ هذا لا يتطور، لكن مسألة كيف تبنى الدولة، فهذه مسألة تتطور وهي في تاريخ الإسلام تطورت ولم تكن ثابتة؛ فإذا كان الموضوع موضوع بناء الدولة، فالدولة يجب أن تكون مبنية على التطور. وعندها فإن القول «إن الإسلام دين دولة» لا يكون له معنى.

■ **نعود إلى موضوع الفكر القومي. أنت لا تجد خللاً أو اضطراباً فيه، ولكن الكثير من القوميين أنفسهم يراجعون اليوم هذا الفكر فيرون أنه قد تخلف في أمور كثيرة. خذ مثلاً موقف هذا الفكر من مسألة الوحدة. ظلّ الفكر القومي إلى وقت قريب يتحدث عن «وحدة اندماجية» وعن يقظة في الوجدان القومي تزيل جميع الفروق بين أبناء الأمة. وتبين مع الوقت أن هذه الوحدة الاندماجية غير عملية وغير مقبولة وغير ممكنة، وأنه لا بد، إذا واتت فكرة الوحدة ظروف ملائمة من صيغ سياسية ودستورية أخرى كالفدرالية والكونفدرالية، أي مراعاة الفروق والتمايزات وخصائص كلّ قطر، وما إلى ذلك؟**

حمّادي: إذا كان الموضوع يتعلق بالهدف النهائي، فأنا اختلف مع هذا الرأي. إذا كان الموضوع يتعلق بالهدف، فأنا أؤمن أن الهدف النهائي يجب أن يكون وحدة بدولة واحدة عربية من كلّ العرب. إذا كان الموضوع يتعلق بالطريق وبالخطوات وبالعمل للوصول إلى هذا الهدف، نعم نحن نتفق. قد يكون صحيحاً أن القوميين العرب في الأربعينيات كانوا يقللون من أهمية الصعوبات. لم يكونوا مدركين طول الطريق. ربما كانوا يتصورون أن الطريق أقصر، هذا ما أعترف به وأعتقد أنه صحيح. لكن مجابهة شيء من الصعوبات والاعتراف بأن الطريق صعب شيء، والتخلي عن الهدف النهائي شيء آخر.

هناك وجود تباين، هذا صحيح. وجود خصوصيات محلية، هذا صحيح أيضاً وسليم. ولكن من الذي قال إن أي دولة موحّدة في العالم ليس فيها خصوصيات؟ النظام الفدرالي الذي تقوم عليه الولايات المتحدة والنظام السوفياتي قائم في الأساس، على أساس الاعتراف بوجود الخصوصيات المحلية واستيعابها. ولكن هناك فرق كبير بين الفدرالية والكونفدرالية. الكونفدرالية اسم لا يعني شيئاً الآن. أنّه يُبقي كيان الدول موجوداً ولا يوحدها في دولة واحدة. هذا شيء لا يؤدي إلى الهدف النهائي. الفدرالية تؤدي إلى الهدف النهائي وهو الدولة الموحّدة والإرادة الموحّدة، ولكن تعتبر بالخصوصيات المحلية وتحاول أن تبقيها، ولكن بمرور الوقت تتطور هذه نحو التقارب. أعتقد أن دعاة الوحدة العربية في الأربعينيات لم يكن في ذهنهم أن الطريق طويل وكانوا قد قللوا ـ لا عن قصد ولكن بطبيعة الأمور ـ من الصعوبات. كانت الصعوبات بذهنهم أقل من الواقع، كانوا يتصورون أن الصعوبات أقل مما يجب.

أنا أرى أن هناك تبايناً وأن هناك صعوبات، ولكن في الهدف النهائي أعتقد

أن القومي هو الذي يعمل من أجل الوصول، في نهاية الشوط، إلى دولة عربية واحدة، وأنا أعتقد أن الدولة العربية الواحدة يجب أن تكون فدرالية، وفدرالية لا كمرحلة للاندماج، وإنما كنظام نهائي لأن كلّ دولة كبيرة متكونة من كيانات كانت قبلاً موجودة، لا بدّ أن تبقى دولة فدرالية. الفدرالية ليس مرحلة، وإنما نظام مفصل تماماً للدولة الكبيرة التي تضم خصوصيات محلية.

الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أحسن الأمثلة على ذلك وما عدا هذا الأمر فأنا أرجعه إلى الإحباط. لو حدث تطور إيجابي مهم في الوطن العربي، لاختلف الأمر. تطور سلبي يؤدي إلى تطور سلبي آخر، وهذا مثل موجات الماء التي تتكون بنتيجة رمي حجر في الماء. تكون دوائر التطور الإيجابي يؤدي إلى تطور إيجابي آخر، ثمّ نرى المعنويات والوضع النفسي يرتفع إلى فوق. لو هذا حدث الآن لرأيت أن الذين يتحدثون عن القصور الفكري في وضع آخر ولتحدثوا بتفاؤل آخر.

مع الأسف فكرنا العربي فكر ضعيف، إنه فكر يتبع الوضع النفسي والسياسي السائد. الفكر يتفاعل عندما يرتفع الوضع النفسي، وهو يتشاءم عندما يكون في انخفاض، وهذا غير صحيح.

الفكر في بحثه عن الحقيقة يجب أن يتمسك بالحقيقة بغض النظر عن الأوضاع النفسية والسياسية السائدة. الوضع النفسي والسياسي لألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى كان منخفضاً. لكن الفكر لم يعكس هذا التشاؤم ولم يشكك في الأمور الأساسية بتأثير الوضع السياسي والنفسي السائد. عندنا مع الأسف دائماً يحصل هذا. عندما ينخفض الوضع السياسي، يشكك المفكرون بالأسس الفكرية ولا يقولون نحن متأثرون بالوضع النفسي الحالي، إنهم يبحثون في الأمور الفكرية نفسها، وهذا غير صحيح.

■ **وكيف تتخلص الأمة من الإحباط النفسي السائد الآن؟ وأين نقاط الضوء في حاضرها؟**

حمّادي: ما من حل سوى أن نثبت، أن نصبر، أن نجالد، أن يكون عندنا استمرارية، طول نفس، جلد. ما هو الفرق بين المفكرين وعامة الناس؟ ألا يفترض أن يقود المفكر عامة الناس؟ عندنا العكس هو الحاصل. المفكرون يرجعون صدى، في حين أن على المفكرين أن يبنوا الأمة، لا أن يرجعوا صدى أبنائها.

وهناك شيء في منتهى الأهمية ولا ينتبه إليه أحد. هناك صعوبات على طريق الوحدة. لماذا لا يبحث المفكرون في الفشل الذريع الذي حققته التجزئة؟ التجزئة العربية الحالية حققت فشلاً ذريعاً في أهم قضيتين تهمان الشعب العربي أولهما التنمية، وقد حققت فشلاً كاملاً تقريباً. وأصلاً التنمية الحقيقية ـ ما عدا مناطق من البلدان العربية التي فيها إمكانيات نفطية تساعد ـ والتنمية العربية في مأزق. لا مصر ولا الأقطار العربية الأخرى في وضع التجزئة قادرة على أن تحقق تنمية توصل البلدان العربية إلى المستوى الصناعي الموجود في أوروبا الغربية.

١٢ ــ السياسة والأخلاق

ـ ١ ـ

موضوع السياسة هو الدولة، وموضوع الأخلاق هو المثل العليا؛ فسقراط قال بوجود الخير كقيمة موضوعية يمكن معرفتها؛ وأخذ أفلاطون في **جمهوريته** الفكرة نفسها، فقال إن ما هو خير قيمة موضوعية يمكن معرفتها عن طريق البحث العقلي والمنطقي، لذلك وضع الفلاسفة في قمة الهرم الاجتماعي، وأعطاهم حق الحكم وإدارة الدولة. ويتعلق الخير بالصالح العام لمجموع المجتمع المقسّم إلى فئات الجنود والصنّاع والفلاسفة، والصالح العام يكمن في تقسيم العمل والتناسق بين المهمات وتحقيق الانسجام وتأدية كلّ فئة لمهماتها على أحسن وجه. إذاً، الدولة مرتبطة بمبدأ الصالح العام الذي يستطيع الفلاسفة معرفته.

وأوضح أرسطو في كتابه **السياسة**، وبخاصة **الكتاب الثالث** أن العامل الحاسم في الدولة هو القيم الأخلاقية التي يهدف اجتماع المواطنين في ظل الدولة إلى تحقيقها؛ فالغرض الأساس من العيش المشترك للمواطنين في الدولة هي الأهداف الأخلاقية، فهي العامل المشترك الذي يجمع بينهم، وهي بالتالي المبرر للعيش في الدولة. وبكلمات أخرى أنها المثل الأعلى أو الصالح العام الذي يدفع المواطنين إلى تأسيس الدولة والعيش في ظلها؛ فالدولة إذاً ذات هدف أخلاقي.

ثم كان الفكر الديني الذي يمثله توما الأكويني (Thomas Aquinas)[١] الذي أضفى مسحة مسيحية على جوهر أفكار أرسطو؛ فالحكم أمانة من أجل كلّ

(١) Thomas Aquinas (Saint): *Summa Theologica*, (English translation) ([s.l.: s.n.], 1911), p. 22, and *Commentary on Aristotle's Politics*, books I, II and III, chaps. 1-6.

المجتمع والحاكم له كامل السلطة لأنه يستمدها من الصالح العام ولأن سلطته مستمدة من الله من أجل سعادة البشر، لذلك فهي خدمة مدين بها إلى كل المجتمع الذي يرئسه. لذلك كانت الغاية الأخلاقية للحكومة مبدأ جوهرياً في تفكيره.

والمعروف أن أفكار توما الأكويني كانت الأساس الذي قام عليه حكم الكنيسة وعموم التفكير السياسي الديني لعدة قرون في أوروبا. ثمّ جاءت أفكار القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعي والتي كانت أساساً لنظرية جديدة في طبيعة الدولة وبواعث نشوئها وواجبات الحاكم والتي أصبحت في ما بعد أساساً للديمقراطية النيابية في الغرب. وأفضل من مثّل هذه الأفكار هو جون لوك في كتابه **مقالتان عن الحكومة** الذي كتب في عام ١٦٨١، وخلاصة نظريته أن الإنسان سابق بوجوده على المجتمع، فقد ولد ومعه حقوق طبيعية هي حقّ الحياة وحق الحرية وحق الملكية، وأن هذه الحقوق جزء من وضع طبيعي لم يخلقه القانون ولم تخلقه الدولة. وقد وجد الإنسان أن هذه الحقوق قد تتعرض إلى الاعتداء من قبل الآخرين، لذلك فقد اتفق أو تعاقد الأفراد بصيغة عقد اجتماعي على تأسيس الدولة لحماية هذه الحقوق، وعندما تفشل الدولة أو الحاكم في هذه المهمة، يحق للأفراد تغيير الحاكم حتى بالثورة، لأن حماية تلك الحقوق هي الدافع إلى قيام الدولة، وهي حقوق مستمدة من النظام أو الوضع الطبيعي للإنسان وهي فوق كل اعتبار آخر.

وكانت آراء جون لوك هي التبرير النظري للثورة المجيدة في بريطانيا في عام ١٦٨٨، التي أجبرت الملك على توقيع وثيقة الصك الأعظم: الماغنا كارتا (Magna Carta) التي تنازل بموجبها لسلطة المجلس التمثيلي الذي كان يضم النبلاء والذي تطور إلى الديمقراطية النيابية.

من ذلك يتضح بجلاء أن نظرية العقد الاجتماعي تعتبر أن أساس الدولة هو الصالح العام للأفراد، أي حماية حقوقهم الطبيعية، وبذلك يكون الجوهر الأخلاقي للحكم واضحاً. وهكذا كانت أفكار العقد الاجتماعي بمختلف تشعباتها ومدارسها تصب في هذا المنحى؛ فجان جاك روسو قد أكد على الجانب الأخلاقي في الإنسان؛ ففي كتاب **العقد الاجتماعي** عام ١٧٦٢، قال إن المجتمع عبارة عن توافق له شخصية أخلاقية جماعية؛ ففكرة الإرادة العامة التي تحدث عنها روسو ذات صفة تتعلق بصالح عام يختلف عن المصلحة الشخصية المنفردة لكل فرد في المجتمع.

ومعروف أن أفكار روسو ومجمل المفكرين في تيار العقد الاجتماعي، قد مهدوا إلى الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩، حيث كانت البداية للديمقراطية النيابية على حساب الملكية المطلقة. ثمّ جاء توم بين في كتابه **الفهم المشترك** يؤكّد في أمريكا الشمالية على نظرية العقد الاجتماعي التي طورها جون لوك، وكان بذلك الأساس النظري للثورة الأمريكية ودستور الولايات المتحدة.

في جميع هذه الحالات كان التفكير ينصب على اعتبار الدولة ذات هدف أخلاقي هو الصالح العام، بغض النظر عن مختلف الاجتهادات في ذلك. لذلك فإن السياسة كنشاط إنساني يتعلق بقيام الدولة وممارستها لمهامها، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعالم الأخلاق والمُثُل العليا.

ـ ٢ ـ

وفي مقابل الصفة الأخلاقية للدولة، شهد الغرب تيارات فكرية تناقض ذلك وتؤسس من أجل فصل السياسة عن الأخلاق وفصل الدولة عن المثل العليا. وحدث ذلك في البداية على يد نيكولو ماكيافيللي (Niccolo Machiavelli) صاحب كتاب **الأمير** عام ١٥١٣، فقد جعل ماكيافيللي من السياسة صناعة أو حرفة تتقن كما تتقن الفنون أو الحرف الأخرى، والمهم في هذا الفن هو النتيجة النهائية وليس الوسيلة، فالسياسة هدف بحدّ ذاته، لذلك كان ماكيافيللي أول من فصل بين نشوء الدولة ومبررات قيامها، وبين عمل الدولة اليومي أي نشاط القائمين عليها، وبذلك ركّز اهتمامه على عنصر الحكومة أكثر من عناصر الدولة الأخرى. وتستند نظرية ماكيافيللي إلى اعتبار أن الإنسان بطبعه أناني، فالحاكم يعمل بدافع أناني هو المحافظة على السلطة، والأفراد يتصرفون بدافع الحفاظ على أمنهم، والإنسان بطبعه أيضاً عدواني ويسعى إلى الحصول على الأشياء، أي المحافظة على ما عنده والسعي إلى زيادتها ولا حدود لدوافع القوة والحيازة عنده، لذلك فمن المنتظر أن تحصل الفوضى بين الأفراد إذا لم يردعها الحاكم بالقوة؛ فالطبيعة البشرية شريرة وعلى الحاكم أن يبني نظامه على هذا الأساس. وقال ماكيافيللي بازدواجية المقاييس الخلقية، واحدة للحاكم وأخرى للمحكوم، ومقياس الأولى هو النجاح في المحافظة على الحكم وتقويته. وبما أن الحاكم ليس جزءاً من المجتمع لذلك فهو غير مقيد بمقاييس أخلاقه.

وركز ماكيافيللي اهتمامه على شرح مختلف الوسائل التي يستطيع الحاكم بوساطتها البقاء في الحكم وتقويته، وفي هذا المجال كلّ شيء جاهز طالما أنه

يؤدي إلى النتيجة بغض النظر عن المعايير الأخلاقية، وبذلك جعل من الحكم فناً وليس مهمة أخلاقية يؤديها الحكام من أجل مثل أعلى، طالما أن البقاء في الحكم وزيادة قوة الحاكم هي هدف في حد ذاته.

وتأثر المجتمع الغربي في موقفه من موضوع علاقة السياسة بالأخلاق بعامل آخر وهو الأهم، هو التطور الاقتصادي الذي حصل فيه نتيجة إلى نشوء الرأسمالية التي نظر إليها الاقتصاديون الكلاسيكيون الذين أكدوا على الملكية الفردية وحرية النشاط الاقتصادي والمنافسة الحرة، ابتداء من آدم سميث في كتابه **ثروة الأمم** عام ١٧٧٦؛ إلى ريكاردو في كتابه **مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب** عام ١٨١٧؛ إلى كينز في كتابه **النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود** عام ١٩٣٦. وكذلك كانت أفكار الاقتصاديين الغربيين في بقية القارة الأوروبية وأمريكا. والفكرة المركزية في هذه الآراء هي أن الإنسان يجب أن يكون حراً في السعي إلى تحقيق مصلحته الذاتية، ونظراً إلى أنه يملك قدرة على أن يحسب عقلياً تلك المصلحة، لذلك فهو سيسعى إلى تحقيقها، ومن تلاقي وتفاعل هذه المصالح تتحقق المصلحة العامة عن طريق ما يسمّى باليد الخفية، وبذلك يؤدي سعي كل فرد إلى تحقيق مصلحته الخاصة في النهاية لتحقيق المصلحة العامة الذي يدعوها الاقتصاديون بالتوازن العام الشامل بين مختلف القوى والمتغيرات الاقتصادية.

وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن الفكر الاقتصادي النظري لم يكن هو المنشأ للرأسمالية، بل العكس هو الصحيح؛ فالتطور الاقتصادي الذي شهده المجتمع الغربي إثر الثورة الصناعية والاختراعات العلمية والاكتشافات الجغرافية، هو الذي شكّل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي عمل الفكر الاقتصادي في إطارها بصيغة التفاعل والتأثير المتقابل؛ فالمجتمع الغربي كان يتطور باتجاه الرأسمالية واستعمار البلدان الأخرى، ومع هذا التطور العملي وضمنه كان الفكر يصوغ الأطر النظرية لما كان يجري في الواقع العملي. فكل شيء يسير ويتطور على أساس فكرة المصلحة الخاصة للفرد إزاء الآخرين في الداخل والخارج ممهداً الطريق لظاهرتي الاستغلال والاستعمار. وهكذا تطور المجتمع الغربي على أساس غني وفقير وقوي وضعيف وحاكم ومحكوم ومستعمِر (بكسر الميم) ومستعمَر (بفتح الميم) وقام الصراع المستمر بين هذه التناقضات.

في ظلّ هذه الأوضاع وبدوافع من ضروراتها، نمت أفكار الذرائعية التي كانت في الحقيقة تنظيراً لاحقاً للأوضاع السائدة وليس المنشأ لها أو المسبب في قيامها، فهي نتيجة وليست سبباً لأوضاع الاستغلال والاستعمار التي نشأت عن

الرأسمالية. وقد بدأت الذرائعية في الولايات المتحدة بأفكار تشارلز بيرس الذي قال بعدم وجود حقيقة موضوعية خارج اعتقاد الإنسان، فعندما يتوصل الإنسان بعد الأخذ والرد إلى شيء فذلك هو الحقيقة، بغض النظر عن أي شيء آخر، وقد نشر شرحاً لهذه النظرية بمقالة في مجلة **العلوم الشعبية** في أمريكا عام ١٨٧٨.

وفي مجال القانون كتب هولمز كتابه **القانون العام** الذي قال فيه إن أصل القانون ليس المنطق بل التجربة. فلا يوجد مقياس موضوعي فوق الرغبات وقرارات البشر يقاس به الحق والباطل والخير والشر، بل هناك ما يقرره الإنسان، أي تجربته الشخصية، وبذلك يكون القانون رهناً برغبة البشر،أي القائمين عليه، في حين كان القانون يعتبر تقليدياً تجسيداً لمُثُل عليا فوق الرغبات وإرادة الحاكم لأنه مستمد من الحقوق الطبيعية للإنسان التي قالت بها نظرية «العقد الاجتماعي» وهي حق الحياة وحق الحرية وحق الملكية، وأضاف عليها الدستور الأمريكي حقّ البحث عن السعادة. وهكذا وبحسب آراء هولمز يكون ما يلائم القوي أو الحاكم هو مقياس الحق والباطل وأساس القانون، فالذي يملك الميزان ليس معصوب العينين بل مبصراً يرى ويحكم بحسب خبرته ورغبته وما يرى فيه مصلحته.

ومن أهم من شرح الفلسفة الذرائعية هو وليم جيمز في كتابه **مبادئ علم النفس** عام ١٨٩٠، وتقوم نظريته على أن ليس في النفس البشرية شيء خاص (كالجانب الروحي)، فتحليل النفس البشرية ليس إلا المعرفة المستمرة لتطور وتفاعل العوامل الذاتية المستقرة في النفس بشكل مجرد، أي الغرائز الذاتية للإنسان الاعتيادي، وبذلك يكون جوهر النفس بشكل مجرد، أي الغرائز الذاتية للإنسان الاعتيادي، وبالتالي يكون جوهر النفس البشرية فسيولوجي غرائزي وليس بروحي والذي هو أساس الضمير في الإنسان. لذلك فرغبات الإنسان بالربح والمنافسة وحب الذات والتملك في جوهره، هي التي تكون أصل المجتمع.

إن خلاصة النظرية الذرائعية هو وجود وضع مكون من وقائع ومعلومات بغض النظر عن علاقتها بالمُثل العليا والأخلاق؛ فهناك أفراد يعملون ضمن الواقع كل بحسب ما تمليه مصلحته، فمن ينجح فهو على حقّ ومن يفشل فهو على باطل، إذ إن الحق والباطل أو الخير والشر هما في ما نعتقده نحن وما يستقر في نفوسنا وهو ما ينجح في النهاية، وما عدا ذلك أوهام ميتافيزيقية. ليس في

التاريخ ميل صاعد يسير بموجبه الإنسان نحو الخير والتقدّم. كل شيء يعتمد على ما يعمله الإنسان بجهوده ووسائله مدفوعاً برغباته ومصلحته. وبما أن النجاح هو مقياس الحق والباطل والصحيح والخطأ، لذلك لا يوجد مقياس موضوعي فوق الجميع مستمد من قيم أخلاقية موضوعية، بل هناك الأحاسيس والرغبات الشخصية، لذلك فمن الطبيعي أن يكون موضوع الأخلاق منفصلاً تماماً عن موضوع السياسة كنشاط إنساني. إن مقياس الأخلاق بحسب هذه النظرية ذاتي وليس موضوعي، ونابع من المصلحة الذاتية، أي الغريزة وليس من عامل روحي هو المُثُل الأعلى.

وجدير بالتنويه أن هذه النظرية التي مثلت استجابة الفكر للواقع الذي تطور إليه المجتمع الغربي وبخاصة في الولايات المتحدة في ظل الرأسمالية وما يرافقها من استقلال واستعمار، أصبحت هي الرأي السائد في مجتمع الغرب والمعبر عن تصرفه سواء عن وعي وإطلاع أم من دون ذلك. إذ نجدها تنعكس بالتصرف وتفسير الأمور اليومية عند الساسة ورجال الأعمال والمتأثرين بهم، حتى ممن لم يطلعوا على هذه الفلسفة. والتعبير الدارج الشعبي لهذا النوع من التفكير هو الواقعية، إشارة إلى دور العقل في التحليل وحساب الأرباح والخسائر وتحديد المصلحة الذاتية وابتداع الوسائل إلى تحقيقها. الخلاصة من كل ذلك هي أن الفكر الغربي يحتوي على موقفين واحد يربط الدولة بالمُثُل العليا من حيث نشوئها وغاياتها وواجباتها إزاء من يعيش في ظلها، وبالتالي يربط السياسة بنظام أخلاقي مستمد من تلك المُثُل العليا، وقد تسلسل هذا الموقف من الفكر اليوناني إلى الفكر الديني المسيحي، وصولاً إلى العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية كأساس للديمقراطية النيابية. مقابل ذلك يقف تيار ماكيافيللي الذي جعل من السياسة صناعة تدور حول موضوع إتقانها كفن الوصول إلى الحكم والبقاء فيه، حيث تحول التأكيد والاهتمام من موضوع أصل الدولة إلى موضوع عملها اليومي، أي ما يقوم به حاكمها بالدرجة الأولى.

إن الاتجاه إلى فصل السياسة عن الأخلاق، وإن كانت أفكار ماكيافيللي قد وضعت له الأساس، إلا أنه قد تطور في الغرب بفعل نشوء الرأسمالية وتطورها وسيطرتها على التفكير والسلوك العام داخلياً وخارجياً، والذي ترشحت منه أفكار الذرائعية، وبذلك تكامل الوضع بتلاحم الفكر مع السلوك العملي، وتضافرت النظرية مع تطور وضع المجتمع فحصل الانسجام بين الفكر والواقع.

ولمنع سوء الفهم أود الإشارة إلى أن ذلك لا يعني عدم وجود اتجاهات غربية

بالضد من ذلك سواء في المجال الفكري أم العملي، فالدعوة إلى ربط السياسة بالأخلاق موجودة، والسعي من أجل إرساء الدولة والسلطة على أساس المثل العليا موجود تمثله الأصوات الداعية إلى العدالة والحرية والديمقراطية الحقة واحترام قيمة الإنسان والتخلي عن الاستغلال والاستعمار ونبذ استخدام الوسائل غير الأخلاقية في العمل السياسي. كلّ تلك الاتجاهات موجودة، إلا أنها في نهاية المطاف ليست القوى الحاسمة.

ـ ٣ ـ

ذلك ما عند الغرب فماذا عندنا نحن؟ التراث الفكري العربي تراث متصل ومتطور في آن واحد شأن كل فكر آخر. ولعل أهم صفة يمكن استخلاصها من المراجعة هي الاهتمام الذي يوليه للعوامل الروحية وما يتصل بها. تلك صفة مهمة لهذا الجزء من العالم الذي تميز بقوة العامل الروحي في حياته، حيث كان مهد الرسالات والأديان السماوية.

ورد في ديباجة شريعة حمورابي ملك بابل (١٧٥٠ ـ ١٧٩٢) قبل الميلاد النصّ التالي عن الإله مردوك:

«عندما أمرني مردوك أن أعطي العدالة لشعب البلد وأن أدعه يتمتع بحكم صالح، نشرت الحقيقة والعدالة في جميع أرجاء البلد جعلت الشعب يزدهر».

ويتضح من ذلك أن الحاكم بنظر حمورابي له غاية تتعلق بالصالح العام ورفاه المحكومين وليس مجرد الحكم والتمتع بالسلطة. وكون هذه الإشارة قد وردت في أعلى وثيقة لتلك الدولة وأول شريعة قانونية عرفتها البشرية، يعكس الأهمية التي كان الحاكم يوليها إلى مبدأ الصالح العام وعلاقته الوثيقة بقضية الحكم.

لقد عرفت الدولة القديمة التي قامت في مختلف أرجاء الوطن العربي الإصلاحات والمشاريع العامة والأعمال ذات النفع العام، إلا أن ذلك شيء وأن يدون هذا الهدف من قبل رأس الدولة في وثيقة قانونية مهمة مثل شريعة حمورابي شيء أكبر. وفي الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام كانت السلطة متمثلة بالقبيلة في غياب الدولة، فرئيس القبيلة هو صاحب السلطة. ويلاحظ أن رئيس القبيلة في الجاهلية لم يكن يستمد سلطته من قوة مادية في الإجبار، بل من الصفات الحميدة الشخصية التي يتمتع بها ويعترف بها طوعياً أفراد القبيلة؛ فرئيس القبيلة كان الذي يتمتع بالشجاعة في الحرب دفاعاً عن القبيلة، وبالعدل في تصريف شؤونها، والكرم وباقي الصفات الحميدة التي كرمها مجتمع الجاهلية. وتجتمع تلك

الصفات الحميدة في موضوع خدمة الصالح العام لأفراد القبيلة وهي بالتالي مرتبطة بنظام أخلاقي. والشعر الجاهلي وحوادث التاريخ مليئة بالشواهد على العلاقة الوثيقة بين سلطة زعيم القبيلة، وبين توافر الصفات الحميدة وممارستها من قبله في تصريف شؤون تلك السلطة، الأمر الذي جعل من سلطة زعيم القبيلة مهمة تتعلق بالصالح العام، وليس مجرد نشاط إلى تحقيق المصلحة الشخصية النابعة من الغرائز مثل حب الحكم والتمتع بالقوة.

فالسلطة لم تكن قائمة على القوة ولا تُمارس بواسطتها على أفراد القبيلة. إن اهتمام مجتمع الجاهلية بالأخلاق الحميدة أمر لا خلاف فيه وملفت إلى النظر ودليل قوي على أهمية العامل الخلقي في ممارسة السلطة. لذلك إن المجتمع الجاهلي وإن كان أقرب إلى الفردية بسبب غياب الدولة، إلا أنه لم يكن أنانياً أبداً، فالصفات الحميدة كانت تعلو على كلّ شيء آخر بما فيها الحياة نفسها.

ثمّ أتى الإسلام ليتمم مكارم الأخلاق، فوضع التفكير بصورة تامة باتجاه المُثُل العليا، فالخالق المهيمن على كلّ شيء هو مصدر كل المُثُل العليا. لقد مارس الرسول الكريم (ﷺ) السلطة الدنيوية كضرورة مشتقة من السلطة الدينية الروحية وتابعة لها، فكان نبياً ومصلحاً أولاً ثم حاكماً دنيوياً ثانياً. ثمّ تطورت مؤسسة الخلافة إلا أنها بقيت قائمة على أساس المبادئ الروحية والمُثُل العليا المستمدة من القرآن والشريعة، وبقيت كذلك وإن كان مدى اهتمامها بشؤون الدنيا قد تطور وتزايد بمرور الوقت. وفي نظام الخلافة الذي أعقب وفاة الرسول (ﷺ) كان الفهم العام هو أن الغاية والوسيلة منسجمة تماماً في ممارسة سلطة الدولة، فكلاهما يجب أن يكونا على أساس المُثُل العليا التي أتى بها الإسلام، وكانت ردّة الفعل عنيفة عند ظهور أول بادرة للفصل بين الغاية والوسيلة متمثلة بمقتل عثمان (رضي الله عنه). ومهما يكن ومهما حدث في ما بعد بخصوص الممارسة العملية للحكم، بقيت نظرية الخلافة قائمة على الفكرة نفسها، وهي الربط القوي بين الدين والدولة، أي بين الأخلاق والسياسة. إن أبا جعفر المنصور يقول في خطبته عندما تولى الخلافة إنه ظلّ الله على الأرض، قاصداً أن أساس الدولة هو الدين الإسلامي.

ولكن ما إن بدأ التراجع في النهضة العربية الإسلامية، حتّى بدأت عملية تحول تدريجي في هدف الدولة ومهمة السلطة، من المُثُل العليا إلى الغرائز، أي من الصالح العام إلى الصالح الخاص للحاكم، وبذلك حصل الافتراق بين السياسة والأخلاق.

الواقع العربي الراهن تتنازعه عوامل مختلفة في مجال العلاقة بين السياسة والأخلاق؛ فهو وريث قرون الانحطاط والتراجع الحضاري التي نمت فيها ميول فصل السياسة عن الأخلاق، حيث أصبحت الدولة أداة إلى تحقيق رغبات الحاكم، وليست مؤسسة تعمل من أجل مثل أعلى كما يفترض فيها أن تكون. ثم جاء العامل الخارجي القادم من الغرب المستعمر الذرائعي والاتجاه المزدوج المعايير، يتحدث بالمُثُل العليا، ويعمل على أساس المصالح غير المشروعة. وقد تضافر العامل الداخلي مع العامل الخارجي فتكوّن الميل نحو اعتبار السياسة حرفة أكثر منها نضالاً، والدولة وسيلة إلى إشباع الغرائز وليس إلى بلوغ مثل أعلى.

إن في الوطن العربي الآن اتجاهين في موضوع العلاقة بين السياسة والأخلاق. **الأول** يعكسه واقع السياسة في الدولة القطرية، و**الثاني** يعكسه موقف حركة النهضة المتمثلة بتيار القومية العربية؛ في الدولة القطرية الآن ما يمكن أن نسميه بمعضلة الحكم، فالحكم هو الآن مشكلة تفصح عنها الأزمة في مستويين: مستوى غاية الدولة ومستوى عمل الدولة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ضرورة تصحيح الخطأ الشائع الذي يعتبر ضمناً وليس صراحة، أن السياسة تعني الممارسة اليومية في عمل الحكومة وليس أكثر من ذلك، فعندما يذكر موضوع السياسة ينصرف الذهن خطأ إلى التطبيقات العملية أكثر من الهدف الذي تسعى إليه (أو يجب أن تسعى إليه) تلك التطبيقات، أي إلى الوسيلة وليس الغاية، لذلك فهو يتعلق بالحكومة أكثر مما يتعلق بالدولة. والحكومة كما هو معروف إحدى عناصر الدولة الأربعة وليست كل عناصرها. وتصحيح هذا الفهم الشائع هو التأكيد أن مفهوم السياسة لا يقتصر على الوسيلة بل على الغاية والوسيلة معاً، ولا ينحصر في نشاط الحكومة بل يشمل جميع عناصر الدولة.

ويمكن تلخيص عناصر أزمة مفهوم الدولة القطرية للعلاقة بين السياسة والأخلاق بالأمور التالية:

أولاً، مسألة الشرعية، والشرعية تعني بإيجاز الأساس المبدئي للدولة. إن قيام الدولة بالأساس كان بسبب حصول تفاهم ضمني أو معلن من أجل حماية المصلحة العامة لأفراد المجتمع والذي عبرت عنه أفكار العقد الاجتماعي. إذاً، الدولة ذات هدف أخلاقي وليس مجرد وسيلة بيد الحاكم من أجل مصالحه الشخصية. وشرعية السلطة في الدولة تقوم على أحد أساسين، إما الانتخاب في الأحوال الطبيعية، أو الثورة في الأحوال غير الطبيعية إذا وضعنا جانباً موضوع

الحق والاختيار الإلهي الذي اعتبر في مرحلة ما أساساً للشرعية؛ فهل تتوافر الشرعية في جميع حالات الدولة القطرية القائمة الآن؟ الجواب: كلا.

ثانياً، ورب قائل يقول: ولكن الدولة القطرية تعمل من أجل مُثُل عليا وأهداف نبيلة هي تحقيق التقدّم والمصلحة العامة لمواطنيها وبذلك يكون العامل الأخلاقي قد توافر ولم يحصل الفصل بين السياسة والأخلاق؛ فالسلطة الحاكمة في الدولة تعمل من أجل الصالح العام للقطر ومرتبطة بالتزامات قانونية ودستورية لتحقيق أهداف المجتمع والتي هي أهداف عامة وليست خاصة. قد يكون ذلك صحيحاً وقد لا يكون بحسب ما تنطوي عليه وما تؤدي إليه سياسة الدولة القطرية. وهنا وقبل مناقشة هذا الرأي، لا بد أن أضع الأساس الذي تنطلق منه المناقشة، والأساس هو أنني أبدأ من الاعتبار القومي، والاعتبار القومي يعني أنني أعتبر الوطن العربي بلاداً واحدة والعرب أمة واحدة، وأن لهذا الوطن ولهذه الأمة مصلحة قومية. إذا كان هذا الاعتبار مسلماً به من قبل ذلك القائل فالنقاش ممكن. وهنا أقول إننا إذا بدأنا من هذه المسلمة، عندها يمكن أن نتدرج ونقول إن سياسة الدولة القطرية تكون مرتبطة بالصالح العام فقط عندما تكون منسجمة مع المصلحة القومية وتصب باتجاهها، ولا تكون كذلك عندما تتعارض مع المصلحة القومية، أي أن كل سياسة قطرية لا تخدم المصلحة القومية لا تحقق مثلاً أعلى، وهي بالتالي لا يتوافر فيها العامل الأخلاقي. وبعبارة أخرى لا تكون تلك السياسة منسجمة مع الأخلاق بل مفترقة عنها. فكما إن سعي الفرد الحاكم أو المجموعة الحاكمة من أجل مصلحة شخصية، تتعارض مع مصلحة المجتمع، يشكل سياسة متناقضة مع المبادئ الأخلاقية، كذلك وبالمنطق نفسه تكون سياسة الدولة القطرية المتناقضة مع المصلحة القومية فاقدة الأساس الأخلاقي بغض النظر عن الكلام عن مصلحة الدولة القطرية، لأن المصلحة القطرية في هذه الحالة هي مصلحة الجزء المتعارض مع مصلحة الكل، وعندما يقوم الجزء بعمل يحقق له مصلحة على حساب مصلحة الكل، يفقد ذلك العمل أساسه الأخلاقي، فالدولة قامت في الأساس من أجل تلافي مثل هذا الوضع ـ تعارض مصلحة الجزء مع مصلحة الكل ـ إن حالات التناقض بين السياسة القطرية والمصلحة القومية موجودة وليس من الصعب التدليل عليها.

ثالثاً، العنصر الثالث في أزمة السياسة في الدولة القطرية يتعلق بأساليب التطبيق. والسؤال هو هل الأساليب التي تستخدمها الدولة القطرية الآن منسجمة مع الغاية الأخلاقية، أي مع الصالح العام؟

إن هذه المسألة معقدة ومشبعة بالتناقض واختلاف الحالات، ولكن مهما يكن من أمر فذلك بسبب أساليب متبعة في السياسة العربية في الدولة القطرية ليست منسجمة مع المبادئ الأخلاقية ولا حتّى قريبة منها في كثير من الحالات. والعوامل التي سببت هذا الافتراق داخلية وخارجية كما سبق ذكره، تعود إلى التخلف وإلى التأثر بالغرب المستعمر. من المعروف أن الأساليب التي تحدث عنها ماكيافيللي من أجل الوصول إلى حكم والبقاء فيه يمكن أن يصل إليها الحاكم تلقائياً بفعل الإصغاء إلى غرائزه عندما يكون الوازع الأخلاقي الداخلي والقيد الخارجي المجتمعي غائبين أو ضعيفين، أي من دون حاجة لأن يكون قد قرأها في كتاب. فماكيافيللي قد وصف ما يحدث في الواقع الموجود وأطره بشكل نظرية وكذلك الحال في الذرائعية، فالسياسي في الدولة القطرية يمكن أن يصغي إلى أحاسيسه الذاتية الصادرة عن مصالحه الشخصية ويستخدم عقله في حساب الأرباح والخسائر ويستنبط الوسائل المؤدية إلى النجاح بغض النظر عن الوسيلة أخلاقية كانت أم غير أخلاقية. أنه يستطيع أن يكون ذرائعياً من دون أن يقرأ عن جيمز وهولمز وديوي، وهذا ما هو واقع فعلاً. إن تفاصيل سياسة الدولة القطرية فيها الكثير من ممارسات تصح عليها مقولة الغاية تبرر الوسيلة مما هو معروف. وهنا أيضاً في مجال التطبيق تفقد سياسة الدولة القطرية مزيداً من الأساس المبدئي ويزداد ابتعادها عن الأخلاق.

ـ ٤ ـ

في الوطن اليوم أزمة في السياسة ذات جانبين. الجانب **الأول**، يتعلق بمفهوم الدولة في بعض أجزاء الوطن العربي، فهناك حالة لا يزال الحاكم يعتبر الدولة ملكاً متوارثاً خلقه الجهد الشخصي لفرد أو لعائلة، وليست مؤسسة خلقها المواطنون تحقيقاً لهدف نبيل. أقول إن هذا الفهم للدولة لا يزال موجوداً بشكل ضمني وإن لم يكن بشكل رسمي.

أما الجانب **الثاني**، فيتعلق بعنصر من عناصر الدولة ألا وهو الحكومة، أي الممارسة العملية اليومية للسلطة حيث تتظافر عناصر متوارثة مع اختراق ثقافي غربي لتكوين مفهوم واسع لما يمكن وما لا يمكن أن يتبعه الحاكم من أساليب للبقاء في الحكم. العامل المتوارث يعود إلى تخلف الفترة المظلمة عندما ضمر المفهوم الأخلاقي للدولة، وانسحب الفرد من دائرة المجتمع إلى دائرة ذاته الضيقة، وأصبح الدفاع عن الذات والانقياد إلى الغرائز الشخصية هو المحرك الأساس

للسلوك، فشاعت المناورة والدسيسة والإكراه والإغراء، وشتى أساليب اللعبة السياسية الشخصية ذات الجذور الماكيافيللية في الحياة السياسية، حيث بلغت ذروتها في فترة ملوك الطوائف وحكم المماليك.

وفي الحياة السياسية العربية المعاصرة أضيف عامل جديد هو أثر الاختراق الثقافي الغربي القادم بشكل فكري هو الفلسفة الذرائعية، وبشكل عملي هو التصرف السياسي الدارج في الغرب؛ ففي الولايات المتحدة أدت هذه الظاهرة إلى التفريق بين رجل الدولة والسياسي، فرجل الدولة هو الذي يربط السياسة بالمبادئ فيعمل على أساس تحقيق أهداف نبيلة للمجتمع بأساليب تتناسب مع ذلك، أما السياسي فهو المحترف الذي يعتبر السياسة مهنة هدفه منها الوصول إلى الحكم والبقاء فيه مستخدماً كل الأساليب التي تمكنه من ذلك وإن كانت غير أخلاقية. وقد انعكس ذلك في النظام السياسي الأمريكي القائم على موازنة تأثير السياسيين المحترفين في الكونغرس بمنصب رئيس الجمهورية المنتخب مباشرة من الشعب، وإعطاء دور مهم للمحكمة العليا ووضع دستور مكتوب، إلا أن كل ذلك لم يعصم أعلى مناصب الدولة من التدهور الخلقي الذي كشفته الحوادث المتعلّقة بمنصب الرئيس خلال السنوات الأخيرة، وقد عبرت حالة الفساد الواسعة التي بدأت تتكشف مؤخراً في الوسط السياسي الغربي، عن تدهور الأساليب والممارسات العملية للسياسيين المحترفين، حيث دخل المال والجريمة المنظمة في أساليب العمل، وهكذا امتزجت أفكار ماكيافيللي مع الذرائعية لتكوّن منظومة تفكير غير معلن يوجه سلوك السياسيين المحترفين في الغرب ويقوم على أساس المصلحة وليس المبدأ. ويمثل هنري كيسنجر مثالاً جيداً على ذلك.

بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ بين مصر والكيان الصهيوني، قال كيسنجر لوزير خارجية مصر، إننا الآن نتكلم معكم وذلك لأنكم حاربتم فماذا يعني ذلك؟ صحيح أن على المظلوم أن يحارب، ولكن هل يعني ذلك أن المظلوم إذا لم يستطع أن يحارب يصبح استعمار بلاده من الصحة أخلاقياً؟ وبحسب تفكير كيسنجر، نعم فإن الحق ليس قيمة مطلقة في حد ذاته، بل ما يثبت نفسه وتلك بالضبط ذرائعية وليم جيمز. وقد سئل كيسنجر إن كان لحكومة الولايات المتحدة خطّة كدولة عظمى تسير عليها؟ فقال: كلا نحن ليس لدينا خطّة طويلة الأمد، بل هناك واقع موجود نعالجه وننتقل من حالة إلى حالة أخرى بحسب ما تقتضيه المصلحة. إنه تعبير بليغ بلغة غير فلسفية عن الذرائعية.

الملاحظ أن هذا النمط من التفكير يلقى هوى عند كثير من السياسيين العرب لأسباب عديدة، فهو إضافة إلى كونه يتجاوب مع الموروث المتخلف لمعنى الدولة وأهداف السياسة، فإنه أيضاً ينسجم مع أحاسيس المصلحة الذاتية للسياسي المحترف، أي مع غرائزه في حب الحكم والسلطة. وما يزين هذا المفهوم للبعض من السياسيين الناشئين وحتى بعض المثقفين، أن عملية الفصل بين السياسة والأخلاق تتم من خلال العقلانية المجردة القائمة على حساب الأرباح والخسائر، والعقلانية اتجاه له هوى في النفس. العقلانية منهجية صحيحة عندما يكون العقل متحداً مع الضمير، أما عندما يكون العقل مفصولاً عن الضمير يكون مفعوله مجرد التحليل وحساب الأرباح والخسائر، وهي مَلَكَة موجودة عند الجميع: الإنسان الخير والإنسان المجرم.

ـ ٥ ـ

ويلاحظ أن عملية الافتراق ما بين السياسة والأخلاق في الوطن العربي التي كانت موجودة، قد أصبحت الآن أكثر وضوحاً، فقد تفاقمت أزمة السياسة العربية وازداد انحدار الخط البياني. فهناك الآن ظواهر في التصرف السياسي لم تكن موجودة في السابق؛ ففي المراحل الأولى من النهضة العربية الحديثة كان هناك نوع من الفهم الضمني بوجود شيء من قواعد السلوك الملزمة، وحد أدنى من التصرف الخلقي لا بد من الوقوف عنده من قبل السياسي العربي. ويلاحظ مع الأسف أن ذلك لم يعد معمولاً به في الوقت الحاضر، إذ تجري عملية التجاوز والتخلي عن محرّمات السلوك. والأمثلة على ذلك متعددة، فالاستعانة بالأجنبي التي كانت تجري بصورة غير مباشرة أصبحت تمارس الآن من البعض بشكل علني فيها الكثير من التحدي للشعور العام؛ والتعاون مع الحركات الانفصالية من أجل مكاسب سياسية التي لم تكن معروفة أصبحت الآن تمارس وأحياناً من دون تردد دونما اهتمام بسلامة الوطن العربي ووحدة أرضه.

والتحريض الطائفي والفئوي في الإعلام من قبل عربي على عربي آخر لم يعد نادراً. وأخيراً حدث ما هو أعظم وأدهى، عندما وقف الحاكم العربي بالسلاح مع الأجنبي في العدوان على العربي، وعندما عمل العربي مادياً ومعنوياً لفك الحصار عن العدو الصهيوني وإحكامه على القطر العربي المحاصر ـ ما هو معروف للجميع، وهكذا تتوسع عملية الفصل بين السياسة والأخلاق لما هو أدنى لتمسّ الأهداف القومية العليا.

والجدير بالتنويه أن أزمة السياسة هذه تشكل جانباً مهماً من عملية التناقض التي تتسم بها حياة المجتمع العربي الآن، ذلك التناقض الذي تدور رحاه بفعل قوتين متضادتين، قوة الواقع الراهن بجميع عناصره الموروثة والمستجدة الداخلية والخارجية، مقابل قوة النهضة المتمثلة بالقومية العربية التقدّمية ومشروع النهوض الذي تناضل من أجله؛ فحركة القومية العربية منذ نشوئها وتركيز مبادئها، نادت بمفهوم أخلاقي مبدئي للدولة هي دولة الوحدة، وجعلت هذا المفهوم هو المقياس الأخلاقي للسياسة في جميع دوائرها الفردية والقطرية، فالدولة ليست ملكاً شخصياً وليست مؤسسة قمعية بل هي تجسيد لإرادة الأمة في النهوض وتحقيق دور إنساني ومساهمة في بناء الحضارة البشرية. وفي مجال العمل والتطبيق أكدت بنصوص واضحة قاطعة أن الوسيلة جزء من الغاية، وأن الغاية النبيلة لا تتحقق إلا بوسائل من نوعها في النبل والمبادئ الأخلاقية.

السياسة ليست حرفة ولا صنعة قوامها فن الإتقان، ولا غايتها الوصول إلى حكم والبقاء فيه، بل هي نضال ومسؤولية أخلاقية وعمل باتجاه المبادئ. لذلك فإن الصفات الحميدة للسياسي أمر لا بد من توافره، والسلوك الأخلاقي لا يمكن التساهل فيه. وبذلك يكون السياسي مناضلاً يتحد فيه الضمير مع العقل، ومن دونه يتحول إلى محترف تسيطر عليه الغرائز. وهكذا كان الصراع بين مفهومين ومدرستين في السياسة، وبين فئتين من المتصدين إلى العمل السياسي، فئة الحكم والمرشحين له، وفئة المناضلين في صفوف الأمة.

الذي يقرأ بعض الكتابات التي صاحبت الانحدار في علاقة السياسة بالأخلاق، يلاحظ الكلام الكثير عن التطور الذي حدث في العالم وعن القرن الواحد والعشرين وعن التحولات التي طرأت، متخذاً من كلّ ذلك مادة للتدليل على ضرورة تغيير المفاهيم وإعادة النظر في الفكر العربي، وعلى أهمية الخروج من القديم إلى الجديد والتكيف مع الظروف وما المناداة بتجديد الفكر القومي إلا أحد شعارات هذا الاتجاه. ويلاحظ على هذه الكتابات نقاط ضعف عديدة منها أن غالبيتها سردية تكتفي بالحديث عن التطورات التي حدثت في العالم، فتذكر ثورة المعلومات وانتهاء الحرب الباردة وتوسع الاهتمام بالرفاه الاقتصادي، وتتحدث عن الواقعية والعقلانية.. إلخ، ولكنها لا تقول كيف أو لماذا يجب أن تؤدي هذه التطورات إلى ضرورة تغيير ثوابت النهضة العربية والتحول إلى الذرائعية في السياسة والاندماج في تفكير الغرب وطريقة حياته. وهي في حالات أخرى تهتم بالشكلية الكلامية في دمج المتناقضات على غرار

مقولة «عرب نعم وشرق أوسطيون أيضاً»، لذلك تتخذ هذه الكتابات طابعاً إعلامياً يستخدم التأثير النفسي وخداع الكلمات أكثر من البحث الفكري الرصين.

أما عن علاقة الحديث عن هذا الاتجاه بموضوع علاقة السياسة بالأخلاق، أرى أن العلاقة وثيقة. إن هذا الاتجاه يمثل في جوهره اختراقاً ثقافياً يقوم به الغرب بوسائل شتى لإعمام طريقة في التفكير تقوم على أساس الالتحاق بالغرب. والالتحاق بالغرب مسألة لها أوجه عديدة سياسية واقتصادية وثقافية؛ فإلى جانب قبول مشاريع الغرب السياسية، يهدف هذا الاتجاه إلى إحلال مفهوم ذرائعي للسياسة بدلاً من المفهوم الثوري النضالي. وهنا تؤدي الصهيونية دوراً فعالاً في ذلك، حيث عرفت منذ نشوئها بالفصل التام بين السياسة والأخلاق. وهكذا يعمل الغرب على بناء مفهوم جديد للسياسي يعير الاهتمام بالواقع أكثر من المُثُل العليا، ويتجه نحو التكيف أكثر من التغيير الجذري؛ فالاندماج بالغرب والتفاهم مع الصهيونية لا يمكن إلا أن يؤدي إلى تبني مفهوم غير أخلاقي للسياسة.

١٣ ــ السياسة العربية والعوامل الذاتية(*)

نتحدث عن الذاتية بمعنى أنها نقيض الموضوعية، والذاتية تعني ما يصدر عن الذات من عواطف وأحاسيس تتصارع مع العوامل الموضوعية النابعة من حيثيات الموضوع خارج النفس.

وقال أكثم بن صيفي في الجاهلية «آفة الرأي الهوى»، قاصداً أن ما يعكّر الرأي الصواب هو الخضوع لهوى النفس، ما تحب وما تكره.

في الفكر العربي حديث كثير عن العوامل الموضوعية وهي سمة حسنة تدلل ولو بالشكل ما على الاهتمام بالحقيقة النابعة من الموضوع مقابل الهوى النابع من النفس.

ولكن هل أن كل ما يجري في السياسة العربية مصدره الموضوع؟ ذلك ما نتمناه، ولكن ما نتمناه ليس ما هو حاصل، فالعوامل الذاتية ذات دور كبير في السياسة العربية. صحيح أن العوامل الذاتية موجودة في كلّ مكان طالما أن المتعاملين هم بشر، والبشر من لحم ودم كما يقال، ولكن الأمر يتوقف على مدى فاعلية اللحم والدم، فعندما تكون العوامل الذاتية عاملاً محدود الأثر وغير حاسم في عملية اتخاذ الموقف شيء، ولكنها عندما تكون هي العامل الأكبر والحاسم والعوامل الموضوعية ملحق أو غطاء يكون الأمر شيئاً آخر.

الحديث عن أثر العوامل الذاتية قليل في الكتابات العربية، فالمحلل العربي يرغب أن ينال سمعة الموضوعية، فحديث الموضوعية هو سمة العلم والناس ترغب عادة بسمة العلم. ولكن للأمر جانب آخر. التحليل في العوامل الذاتية لم تتوافر له بعد الأداة العلمية الكافية والأداة هي علم النفس، وعلم النفس لم

(*) نُشرت هذه المقالة في: **العرب اليوم** (عمان)، ٧/ ٧/ ١٩٩٧، **والثورة**، ٧/ ٧/ ١٩٩٧.

يتطور كما يبدو إلى الحد الذي يستطيع تقديم معرفة مفيدة في هذا المجال؛ فعلم النفس لم يستطع حتى الآن أن يسعف المحلل بوسائل تمكنه من معرفة كيف يتصرف الإنسان وما هي عناصر عملية التفاعل التي تتم في داخله عندما يواجه بهذا الموقف أو ذاك. وبكلمات أخرى لم يستطع التوصل إلى قوانين علمية لعمل النفس البشرية. إن هذا العامل يخص كلّ البشرية وليس السياسة العربية وحدها. يضاف إلى ذلك أن الحديث عن العوامل الذاتية في السياسة العربية سرعان ما يصل إلى الأشخاص، والحديث عن الأشخاص في السياسة العربية أمر محرج كما هو معروف.

ورب سائل يسأل عن أهمية ذلك؟ والجواب هو وجود فرق مهم بين أن تكون الظاهرة السياسية الفلانية قد سببتها عوامل موضوعية، وبين أن يكون سببها الحقيقي ذاتي وإن كانت مغلفة بالسبب الموضوعي، فمعالجة العوامل الموضوعية يختلف عن معالجة العوامل الذاتية، والخلط بين العاملين يؤدي إلى تشويش وعدم وضوح في الرؤية. إذ هناك فرق جوهري بين أن نذهب لإجراء تغييرات في الاقتصاد أو التعليم لنعالج مشكلة من المشاكل، في حين أن علّتها لا تكمن لا في الاقتصاد ولا في التعليم، بل سببها رغبات شخصية لأفراد والعكس هو صحيح.

لننتقل إلى أمثلة ملموسة. كان للرئيس الراحل جمال عبد الناصر خصومات من بعض الأنظمة العربية أثرت في المصلحة العامة كما هو معروف، فهل كانت كل تلك الخصومات مبعثها موضوعي يتعلق بتباين الاجتهادات حول أفضل السبل لخدمة الصالح العربي؟ أم أن ذلك يصح على بعض الحالات وبعض الأوقات ولا يصح على حالات وأوقات أخرى؟ إن الذي يبدو أنه كان للعوامل الذاتية أثر وأثر غير جزئي في الحروب التي شنها بعض الحكام العرب على الرئيس الراحل.

والآن عندما يظهر قائد جديد في العراق لم يصل إلى القيادة عن طريق الوراثة، ولا عن طريق الانقلاب العسكري، ولا عن طريق اللعبة السياسية، بل خرج من صفوف عامة الشعب بالنضال والعمل والاجتهاد، ودلل بالقول والعمل إنه نصير كل قضية عربية ومدافع عن مصلحة الأمة اليوم وغداً، وواضعاً إمكانيات العراق في خدمة ما هو وطني وقومي، ومكرساً وقته وحياته برمتها للخدمة العامة شاقاً الطريق أمام مشروع النهضة القومية، أقول عندما يحدث ذلك، أليس جديراً على كل من يتبوأ المسؤولية من العرب أن يكون فرحاً مستبشراً أن الله وأن الظروف قد هيأت وتمخضت عن ظهور قائد جديد يشد الأزر

ويضيف قوة إلى قوة؟ إنني كمواطن قومي أسعى من أجل الوحدة وتحرير فلسطين والنهضة العربية والتحرر من الاستعمار، أجد ذلك حدثاً إيجابياً تفرض علي وطنيتي وواجبي أن ألقاه بالتأييد والمؤازرة ورص الصفوف لا العكس.

ألم نكن نحن العرب دوماً ننتظر ظهور القيادة القادرة على شق طريق النهوض والوقوف في وجه التخلف والتراجع؟ فما لنا عندما يحدث ذلك تتغير أحاسيسنا وتتحرك الأهواء في نفوسنا وتتغلب علينا مصلحة الذات بدلاً من الصالح العام؟ إن القائد الجديد الذي ظهر في العراق ليس في معجمه كلمات المحاور ولا رغبات المجد الشخصي ولا قطعاً أهواء المال أو الجاه أو لذة الحكم، وليس في ما يحركه هوى هذا أو كره ذاك، فلماذا لا يستطيع بعضنا أن يرى ذلك فيكبت في نفسه أهواء النفس غير المبررة؟

إننا بحاجة إلى نظرة صادقة إلى النفس وصريحة في تفسير ما نحن فيه إيجاباً أو سلباً، فعلينا أن نعرف من دون مبالغة فضائلنا وعيوبنا على وجه سواء، فنحن مقابل مزايانا العديدة (ولعل من أهمها اهتمامنا بالمثل العليا) فينا عيوب كما هو حال جميع الأمم. إننا نتساوى مع بلدان العالم الثالث في أن الحكم مشكلة.

لئن كانت النهضة تؤدي إلى إرساء الحكم على قاعدة المصلحة العامة وخدمة المجموع، فإن التخلف يعني ويؤدي إلى جعله مسألة شخصية تدور في فلك المصلحة الذاتية بكل ما يتبعها من منافع مادية ومعنوية. والوطن العربي اليوم لا يخلو من هذه الظاهرة الواضحة حيناً والمستترة حيناً أخر إلا أنها موجودة؛ فكما إن هناك لعبة بين الأمم بتأثير مصالحها، هناك لعبة الأشخاص بدافع المصالح.

إن الغيرة والحسد والتشبث بالمكانة والسعي إلى الدور والظهور في الإعلام والخوف على الكرسي، عوامل لا يمكن استبعادها في تفسير هذه الحالة أنه كلما ظهر قائد وطني يعمل من أجل المصلحة القومية، ناصبه بعض الحكام العرب العداء تحت شتى الأعذار ومختلف التبريرات، وجدير بنا أن نعالج ذلك وأول العلاج هو التعرف عليه.

١٤ ــ الحقـوق والواجبـات

ـ ١ ـ

لعل أهم ما حدث في تاريخ تطور الإنسان، هو انتقاله من العيش المنفرد إلى العيش في مجتمع. قد لا يكون ذلك قد حدث مرة واحدة بل بالتدريج.

إن قضية الحقوق والواجبات المتعلّقة بالفرد يمكن بحثها نظرياً في مرحلة ما قبل نشوء المجتمع، إلا أن فائدتها العملية ومعناها المفيد بالنسبة إلينا لا تتجلى إلا عند بحثها في مرحلة نشوء المجتمع. والسبب في ذلك واضح هو أن الإنسان في المجتمع أصبح ذو علاقة بالآخرين، فما يعمله الفرد لا تنحصر أثاره بذلك الفرد بل تتعداه إلى الآخرين، وبذلك أصبح الفرد مؤثراً في حياة الآخرين وأصبح كل من الآخرين مؤثراً فيه، فنشأت شبكة معقدة من العلاقات المتقابلة بين كلّ فرد وبين من يعيش معهم.

ولنلق الآن نظرة أولى على موضوع الحقوق. الحقوق في نظري نوعان: أساسي ثابت واجتماعي متحرك. الأساسي الثابت ينبع من حقائق بسيطة إلا أنها جوهرية عن الإنسان هي أنه وُجد في البداية لوحده، أي من دون مجتمع، فكان يعيش وسط الطبيعة. إن هذا الإنسان في حالته الأولى وبمجرد ولادته لا بد أن تكون له حقوق أساسية مشتقة من ضرورة المحافظة على البقاء كحق الحياة، أي أنه وجد وله حقّ المحافظة على ذلك الوجود. وتتضح أهمية هذا الحق ليس من الملاحظة البسيطة فحسب، بل من مسألة عملية أيضاً ألا وهي أن الحياة برمتها لم يكن من الممكن استمرارها لو لم يكن هذا الحق محفوظاً للفرد. لذلك ومنذ أن وجد الإنسان كان القتل جريمة بغض النظر عن القدرة على مقاومتها. إن مجرد استمرار حياة الإنسان كان يعتبر منذ أن وجد شيئاً جيداً والمطلوب المحافظة عليه.

كما إن الإنسان الأول قد ولد ومعه حقّ الحرية، أي انعدام القيود وهو ما يُعبّر عنه بالقول المأثور «ولدتهم أمهاتهم أحراراً»، وهنا أيضاً يلاحظ أن حقّ الحرية نابع من الملاحظة العقلية البسيطة وهي أن الإنسان الأول ولد في الطبيعة لوحده فهو حرّ. إضافة إلى ذلك، فإن حق الحرية ضرورة عملية لأنه وسيلة البحث عما يبقي الحياة من طعام وشراب ومأوى؛ فالإنسان ولد حراً من دون قيود يسعى ويعمل كما يشاء إلى المحافظة على حياته وتحقيق أقصى ما يستطيع مما يعتبره سعادةً أياً كان مفهومها.

وبشيء من التطور، أدرك الإنسان حقاً جديداً هو حق التمتع بثمار عمله الشخصي محافظة على وجوده وتعبيراً عن عدالة بسيطة إلا أنها جوهرية؛ فالإنسان وهو يسعى إلى المحافظة على حياته، يحتاج إلى العمل ولهذا العمل ثمار مهما كان نوعها ومن حقّه هو أن يتمتع بتلك الثمار لا أن يستحوذ عليها الآخرون.

تلك هي الحقوق الأساسية. صحيح أن الإنسان الحديث قد حمل هذه الحقوق معه من حياته البدائية الأولى، إلا أنّه قد تطور حتّى وصلنا إلى المجتمع الحديث.

لقد جلب التطور حقوقاً أخرى نمت وازدادت بمرور الوقت تتعلق بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية. لذلك فنحن نتحدث الآن عن حقّ التعليم والحقوق السياسية وحق الحد الأدنى اللائق من مستوى المعيشة.

وقد تجسدت هذه الحقوق الجديدة بعملية التشريع وتراكم التقاليد في المجتمع الحديث. وأهم سمة لهذه الحقوق هي أنها متحركة نشأت وتطورت مع نمو الوعي العام وبفعل التقدّم المادي والمعنوي الذي حصل في المجتمع. إن مفهوم المحافظة على الحياة قد تطور، ومفهوم تحقيق السعادة قد تطور، فنشأ مفهوم الرفاه ونشأت مع ذلك حاجات جديدة لازمها تقدّم مادي وثقافي في المجتمع. ولعل الازدياد الهائل بالسلع الاستهلاكية الذي نعرفه في عصرنا الحديث المظهر المهم لهذا التطور.

إذاً نشأت حقوق جديدة مصدرها التقدّم من جهة، والوعي من جهة أخرى؛ فكلما ازداد التقدّم وازداد وعي الإنسان بذلك نشأت حقوق جديدة تضاف إلى الموجود. إن البداية تكون بشكل مطالبة تتوسع بمرور الوقت لتصبح حقوقاً بالشيء الجديد وهكذا.

ـ ٢ ـ

ولكن عملية ظهور الحقوق: الأساسية منها والاجتماعية لم تكن ظاهرةً بسيطةً في حياة الإنسان، بل إن ممارستها قد أظهرت أن للموضوع جانباً آخر هو ظهور حاجة جوهرها دوافع ومبررات الحقوق نفسها ألا وهي المحافظة على الإنسان واستمرار المجتمع، وذلك هو الواجبات. إن ممارسة الحقوق لا بدّ أن يقترن بتحمل واجبات معينة من أجل أن تصبح تلك الحقوق ممكنة وقابلة للممارسة. ولعل أوضح مثل على ذلك يمكن أن يضرب عن حقّ الحياة نفسه. إن الإنسان من أجل أن يتمتع بحق الحياة لنفسه عليه أن يعترف به لغيره أيضاً، فهو إذا أراد حقه بالحياة عليه أن يقرّ بأن لكل فرد آخر هذا الحق نفسه. ويعني ذلك أن حقّه بالحياة يعني ترتيب واجب على الآخرين في المحافظة عليه. وبالمعنى نفسه أن اعترافه بحق الآخرين بالحياة يرتب عليه واجباً هو المحافظة على حياة الآخرين. إن الحقوق لا يمكن المحافظة عليها إلا بواجبات يلتزم بها الآخرون، إلا في الحالة الفرضية عن إنسان فرد يعيش لوحده في جزيرة نائية، أي في حالة غياب المجتمع. إذاً حيثما يوجد المجتمع فالحقوق لا بدّ أن تقابلها واجبات. ومن ذلك يتضح أن مصدر الواجبات هو المجتمع، أي حقيقة كون الإنسان يعيش في مجتمع وليس وحده.

لذلك فإن مسألة نشوء الواجبات ليست لاحقة بل مصاحبة للحقوق. فطالما أن وجود الإنسان في ضمن مجتمع هو حقيقة قائمة، لذلك فإن مسألة الحقوق مقرونة بنشوء الواجبات لسبب جوهري بسيط هو أن ممارسة الحقوق في ظلّ المجتمع تصبح غير ممكنة إذا لم يلتزم الأفراد بواجبات متقابلة بعضهم إزاء بعضهم الآخر. إن الأدلة على اقتران الحقوق بالواجبات في مجتمعنا الحديث بيّنة للعيان. إن حقّ استخدام الطريق لا يصبح ممكناً إلا بوجود واجب مراعاة قواعد المرور التي تحفظ حقوق الآخرين.. إلخ. وهذا هو معنى القول إن الإنسان الحديث هو الذي يأخذ ويعطي، هو الذي يطالب بحقوقه ويؤدي واجباته. والأدوات المنظمة لهذه العملية هي القانون أو العرف.

وهنا أيضاً يمكن تصنيف الواجبات إلى واجبات أساسية وواجبات اجتماعية متحركة؛ فالحقوق الأساسية تقابلها واجبات من نوعها تترتب على الآخرين. والحقوق الاجتماعية المتحركة تقابلها واجبات اجتماعية متحركة تترتب على الآخرين. وإذا أردنا التفتيش عن القيمة العليا أو المحرك الأساس لكل هذه العملية، نجده في النهاية أخلاقي يمكن تلخيصه بالمحافظة على الحياة وتحقيق سعادة الإنسان بغض النظر عن تشعب الآراء والنظريات حول ذلك.

ـ ٣ ـ

بعد هذا الإيضاح لنشوء وطبيعة الحقوق والواجبات، يبرز سؤال مهم هو هل أن هذه العملية تجري دائماً بصورة منتظمة وخالية من الصعوبات؟ والجواب عن ذلك: كلا؛ فما هي دوافع الإنسان لمحاولة الحصول على زيادة في حقوقه خارج ما يقرّه القانون أو العرف؟

إن أهم ما يعرّض المجتمع للاضطراب هو عندما يأخذ فرد أو بعض الأفراد بالعمل للحصول على أكثر من حقوقهم. ويمكننا أن نتصور دافعين أساسيين لهذه الحالة.

الدافع **الأول**، هو غرائز الإنسان، فالإنسان مكون من غريزة وفكر، والغريزة هي مصدر سعيه إلى الحصول على ما يديم حياته، إلا أن هذه الغريزة ليس فيها بذاتها ما ينظم حركتها، فهي اندفاع لا يحده إلا الفكر أو ما يدعى بالضمير. ولكن العلاقة بين الغريزة والضمير ليست متوازنة دائماً وعند جميع الأفراد، فهناك من يستطيع ضميره أن يحد من غرائزه ويحفظ اندفاعها ضمن ما يقره القانون أو العرف، وهناك من لا يقوى ضميره على ذلك فتتغلب غريزته على ضميره. كما إنّ التوازن بين الغريزة والضمير قد يكون موجوداً في وقت ولا يكون موجوداً في وقت آخر.

إذاً عندما لا يستطيع الضمير أن يكبح جماح الغرائز يندفع الإنسان إلى الحصول على أكثر مما يستحق قانوناً أو عرفاً، أي أنه يحاول الحصول على حقوق أكثر من حقوقه المتوازنة مع حقوق الآخرين. وذلك مصدر جزء كبير من أنواع الجريمة والخيانة والخروج عن قواعد المجتمع.

وبجانب العوامل الذاتية هناك **ثانياً** عوامل خارجية أيضاً. إن وسائل الدعاية الحديثة للسلع الجديدة وأنماط الاستهلاك الذي يمارسه الآخرون وعامل المحاكاة، قد تعمل على تنبيه الغرائز فتخلق حالة التوتر وبداية السعي إلى الحصول على حقوق أكثر.

ـ ٤ ـ

إذا كانت الحقوق مقرونة بواجبات لا تستقيم من دونها، وإذا كانت الواجبات هي الوجه الثاني لقضية الحقوق، وإذا كانت الممارسة الفعلية للحقوق والواجبات هي الصفة الجوهرية للمجتمع الحديث، فما هو السبيل إلى تحقيق

أقصى درجات السعادة بالنسبة إلى الإنسان؟ الجواب عن ذلك هو التوازن بين الحقوق والواجبات. ولكن ما هو معنى التوازن؟

الشيء الأساس الأول في شرح معنى التوازن هو الاقتران. إن أول شيء يعنيه التوازن هو أن كل حق مقرون بواجب؛ فمهما قيل عن الحقوق الطبيعية أنها موجودة مع الإنسان، تبقى ممارسة تلك الحقوق غير ممكنة في المجتمع إلا بوجود واجبات كما سبق إيضاحه؛ فحق الحياة لا يمكن أن يكون له معنى إلا بالتطبيق، والتطبيق في ظلّ المجتمع لا يمكن أن يحصل إلا إذا اقترن بواجبات تترتب على الآخرين في المحافظة على حياتي. وممارسة حقّ الآخرين في المحافظة على حياتهم لا تصبح ممكنة في المجتمع إلا بترتيب واجب عليّ هو إن امتنع عن كلّ ما يهدد حياتهم. إذاً لا يوجد أحد ليس عليه واجب إذا أراد الجميع ممارسة حقّ المحافظة على الحياة. ويصح الشيء نفسه على مختلف الحقوق الأخرى الأساسية والاجتماعية.

بعبارة موجزة: إن الحقوق مهما كان نوعها إذا ما أريد لها أن تمارس في ظلّ المجتمع فإنها يجب أن تقترن بواجبات.

إن هذا الكلام قد يبدو بديهياً إلا أن تجاهله كان دوماً من أهم أسباب الاضطراب في المجتمع. إن كلّ محاولة من فرد أو من مجموعة من الأفراد إلى ممارسة الحقوق من دون تأدية الواجبات التي ترتبها تلك الحقوق، يعني الاندفاع بفعل الغريزة وخارج سيطرة الضمير للحصول على حقوق أكثر مما تتطلبه عملية التوازن في علاقات الأفراد بعضهم ببعضهم الآخر وبالمجتمع. وإلى جانب الاقتران، فإن التوازن يعني إدراك مرحلة التطور زمانياً ومكانياً.

إن الإنسان يقرأ التاريخ فيطلع على أخبار الزمان، ويقرأ ويسمع عن المجتمعات الأخرى ويسافر إليها فيطلع على أخبار المكان، ومن خلال كل ذلك تتكون لديه الآمال والرغبات. وبذلك تبدأ عملية السعي والمطالبة إلى تكوين حقوق جديدة. إلا أن هذه العملية بإمكانها أن تكون متوازنة، وبإمكانها أن تكون غير ذلك بحسب درجة الوعي والنضج والحكمة وبعد النظر الذي يسود الأفراد؛ فكلما استطاع الأفراد تكوين معرفة دقيقة عما أصبح ممكناً وقابلاً للتحقيق من الحقوق الجديدة، وكلما كان استعداد الأفراد إلى تأدية الواجبات التي تتطلبها ممارسة الحقوق الجديدة متوفّراً، كانت عملية خلق الحقوق الجديدة متوازنة والعكس صحيح؛ فقد تكون معرفة الأفراد بكل هذه الاعتبارات ناقصة عندما تكون عملية التحرّك للحصول على حقوق جديدة خارج نطاق التوازن.

إن التحرّك خارج نطاق التوازن يعني حصول اضطراب اجتماعي لأن الآمال والرغبات في مثل هذه الحالة ستصطدم بمحدودية الإمكانية؛ فالفرد أو الأفراد الذين يحاولون الحصول على حقوق جديدة ليس في الزمان ولا في المكان إمكانية لتحقيقها من دون اضطراب اجتماعي يمارسون بذلك عملاً سلبياً بحق أنفسهم وبحق المجتمع. إن الأمثلة على هذه الحالات كثيرة سواء تمثلت بالسعي والمطالبة أم بالتحقق الفعلي. هناك أمثلة كثيرة على قوانين تنشىء حقوقاً لم يحن الوقت بعد إلى إنشائها، أو أنها تحاكي حقوقاً موجودة في مجتمعات أخرى من دون مراعاةٍ لتفاوت الظروف بين المكانين. وتوجد أنواع من الحقوق الجديدة تصبح ممارستها صعبة بسبب ضعف استعداد الأفراد لتأدية الواجبات التي تتطلبها تلك الحقوق.

إن عملية اختيار الزمان الملائم والمكان الملائم مسألة معقدة لا توجد لها معادلة بسيطة أو وصفة جاهزة، فهي تتعلق ببصيرة المجتمع ومدى نضجه وغنى تجاربه. إذاً، **التوازن يعني أولاً الاقتران بالواجبات، ويعني أيضاً حسن اختيار الزمان والمكان.** إن المجتمعات تتفاوت بالطبع من حيث قدرتها على تحقيق هذا التوازن الدقيق في عملية ممارسة الحقوق وتأدية الواجبات. وعلى درجة الدقة في هذه العملية، يتوقف الاستقرار والسلام الاجتماعي وخلو عملية التقدّم من المعوقات والاضطراب وتبديد الجهود.

ـ ٥ ـ

إن هذه الملاحظات لا تكفي لتحديد مفهوم التوازن، فهناك بعد آخر للموضوع يتعلق بالسؤال المهم: من أجل أي شيء نريد التوازن؟ قد يأتي الجواب: لتحقيق سعادة الإنسان، ولكن السؤال يبقى عن حدود ومعنى سعادة الإنسان.

المسألة الأولى، الذي تحتاج إلى إيضاح هي تحديد معنى السعادة من حيث الهدف. إن أهداف حياة الإنسان مزيج من أهداف مادية وأهداف معنوية. إن سوء الفهم لا يتعلق بالأهداف المادية فهي في الغالب معروفة، ألا وهي مجموع السلع والخدمات التي يحصل عليها الإنسان إذا أردنا التحدث بعبارات الاقتصاد. إن سوء الفهم ينشأ عادة من جعل أهداف الإنسان مقصورة على ذلك، في حين أن الأهداف الروحية والمعنوية هي الأخرى موجودة ولا تقل أهمية، وبغيابها تتحول حياة الإنسان إلى حياة الحيوان. إن الإنسان يسعى إلى الكرامة والحرية والمحافظة

على الشرف والعرض والمقدسات الدينية وتحقيق إمكانياته في الخلق والإبداع.

إن هذه الأهداف جزء لا يتجزأ من مفهوم السعادة، لذلك كانت السعادة لا تتحقق إلا بتحقيق مزيج من الأهداف المادية والروحية، وبغياب أحد هذين العنصرين يختل المفهوم.

المسألة الثانية، هي أن الإنسان الحديث من أجل تحقيق سعادته لا يستطيع أن يستغني عن الآخرين. ومفهوم الآخرين هنا يعني كل ما هو خارج عن ذات الفرد. لذلك فكلمة «الآخرون» قد تعني المجتمع أو الشعب.

إن وجود الإنسان الحديث مقرون بوجود المجتمع فلا يمكن تصور الإنسان من دون مجتمع.

إن مفهوم سعادة الإنسان لا يمكن فصله عن علاقة تلك السعادة سلبياً أو إيجابياً، تأثيراً أو تأثراً بالمجتمع أو الشعب.

لذلك لم يكن من الصدف أن تكون حياة الإنسان الحديث حياة اجتماعية، وأن يتوزع العالم على مجتمعات بحسب تفاوت العوامل الفاعلة في تكوين الشخصية القومية المستقلة لكل مجتمع عبر التاريخ. إن الإنسان الذي يتصور أنه يستطيع أن يمارس حقوقه (أي أن يحقق سعادته) من دون اعتبار للآخرين، أي تأدية الواجبات نحوهم، إنما هو في أحسن الأحوال حلم وخيال وفي أسوأها موقف لا أخلاقي يقود إلى الجريمة والخيانة، ولا بدّ في النهاية من أن ينتهي بخسارة تلك الحقوق بسبب استحالة ممارستها. إن التشريع أو العرف الذي يسود المجتمعات الحديثة يعكس هذه العلاقة؛ ففي كلّ حالة ينشأ فيها حق ينشأ فيها واجب، وممارسة كل حق تكون مقرونة بتأدية واجب.

المسألة الثالثة، في تحديد محتوى السعادة، هي أن الإنسان الحديث الذي لا يستطيع أن يستغني عن الأهداف الروحية ولا يستطيع أن يستغني عن الآخرين لا يستطيع أن يستغني أيضاً عن المستقبل مقارنة بالحاضر. ويعني ذلك أن السعادة الحقيقية أو المصلحة الحقيقية للإنسان لا يمكن أن تكون مقصورة على الحاضر من دون المستقبل، لسبب بديهي هو أن المجتمع لا ينتهي وجوده الآن بل هو كائن مستمر الحياة؛ كان موجوداً في الماضي وهو موجود في الحاضر وسيستمر في المستقبل. إن الاهتمام بمصير المستقبل قيمة أخلاقية من دون شك، فمصلحة الأجيال القادمة ومستقبل الأمة والوطن، أمور لا يمكن إلا أن تؤخذ في الاعتبار إلى جانب الحاضر في تحديد مفهوم المصلحة أو السعادة. إن المستقبل متصل

عضوياً بالحاضر ومن الصعوبة تحديد حد فاصل بين الحاضر والمستقبل؛ فالمستقبل هو غداً وهو بعد سنة وهو بعد مائة سنة وهو بعد ألف سنة. ذلك كله مستقبل، لذا لا يمكن النظر إليه بصورة بدائية تبسط الأمور كالقول إن المستقبل بالنسبة إلى الفرد هو ما يعقب انتهاء حياته. إن هذه النظرة في جوهرها أنانية غير أخلاقية، كما إنها غير صحيحة، فما هو مستقبل لفرد ما، ليس هو المستقبل لأبنائه، كما إنه ليس المستقبل لأبناء وطنه وأمته. إن أخطاء هذا المفهوم لا يقتصر على كونه أنانياً ولا أخلاقياً، فهو إضافة إلى ذلك قول مرفوض عملياً. إذ في كلّ مرة أهمل الإنسان المستقبل واقتصر على الحاضر، كانت النتيجة النهائية إلحاق الضرر بالحاضر نفسه، والشواهد العملية على ذلك كثيرة.

من كلّ ذلك نخلص إلى القول إن سعادة الإنسان ومصلحته الحقيقية تعني تلبية متطلباته الروحية إلى جانب متطلباته المادية، وتعني مراعاة حقوق الآخرين، أي تأدية الواجبات التي تتطلبها حقوق المجتمع إلى جانب حقوقه الشخصية، وتعني ضمان مصلحة المستقبل إلى جانب مصلحة الحاضر. إن التوازن في هذه الجوانب الثلاثة يشكّل قاعدة المجتمع الحديث وهو الضمان إلى تحقيق السعادة الحقيقية للإنسان، وهو الذي يؤدي إلى التقدّم الصحي في مختلف المجالات المتعلّقة بالفرد وبالمجموع، وهو الذي يضمن استمرار المجتمع على أسس أخلاقية متينة وعلى أسس عملية قابلة للبقاء والديمومة. إن الخروج عن هذه القاعدة يؤدي في النهاية إلى نتيجتين غاية في الخطورة، هما تحطيم المجتمع، وتحويل حياة الإنسان إلى ما يشبه حياة الحيوان.

إن عدم تأدية الواجبات التي تتعلق بالآخرين وعدم الاهتمام بالمستقبل، يعني قيام الفوضى والتعرض إلى الخطر الذي يهدد في النهاية وجود المجتمع نفسه.

كما إن الاقتصار على الأهداف المادية من دون المعنوية، يحوّل الحياة الإنسانية إلى حياة حيوانية تسودها الغريزة. إن وضعاً كهذا لا يصعب تصور مدى تدهوره، وليس من العسير فهم ما ينطوي عليه من مخاطر على الإنسان وحضارته والتقدّم المادي والروحي الذي حققه خلال العصور. لذلك نجد أن الإنسان الحديث يناضل ويجتهد بشتى الوسائل لمقاومة العوامل التي تؤثر سلباً في تحقيق التوازن، فيقاوم الجريمة والخيانة والانحطاط الأخلاقي والأنانية والكسل، ويمجّد الفضيلة والوطنية والعمل النشيط والشعور بالمسؤولية وحب الآخرين والاستقامة وتمجيد الشعب والاهتمام بالمستقبل تحقيقاً للتوازن الذي تحدثنا عنه، متوسلاً جميع الوسائل القانونية والتربوية والعملية لتقويم السلوك وإيقاظ الضمير.

ـ ٦ ـ

نحن كشعبٍ أخلاقي عرف بالجدية، وكجزء من أمة عريقة في الحضارة، لا يمكن إلا أن نكون على هذا الطريق؛ فما هو واجبنا في ظلّ ظروف الحاضر الذي نعيشه؟

إن نقطة البداية هي أن يصاغ التوازن بما يناسب الوضع الذي يطبق فيه، أي وضع الزمان والمكان.

وبتحديدٍ أكثر إذا أردنا بحث مسألة الحقوق والواجبات فعلينا أن نبحثها ليس بصورة مجردة عامة، بل بصورة محددة خاصة تتعلق بمجتمعنا الذي نعيش فيه وببعد زمني يربط الحاضر بالمستقبل. وهنا تتضح القدرة على المعرفة المفيدة واتخاذ المواقف المجدية المؤدية إلى التقدّم. علينا أن نعرف ماذا يبرر وضعنا الحاضر من حقوق من جميع النواحي، وماذا تتطلب ممارسة تلك الحقوق من واجبات. وعلينا ونحن نبحث بنوعية وكمية تلك الحقوق والواجبات أن نفكر بالمستقبل وعلاقته بالحاضر، لا أن ننظر إلى مجتمع آخر أو إلى زمن آخر ونقيس على ذلك، فنطلب هذه الحقوق أو تلك، أو نتحدث عن هذه الواجبات أو تلك.

إن أبرز ما يطبع مرحلتنا الحالية هو أننا في حالة حرب. حالة الحرب حالة خاصة ترجح عوامل على عوامل، لسبب جوهري واضح هو أن الموضوع لا يعود متعلقاً بمصلحة أو سعادة فردٍ أو مجموعة أفراد، بل بحياة المجتمع ذاته، أي بوجوده المادي والمعنوي الآن وفي المستقبل. إن مجرد البقاء يصبح هو الموضوع، أي المحافظة على الكل بكل ما يعنيه ذلك من مضمون.

بعبارة أخرى، إن الوطن هو الذي يصبح معرضاً إلى التهديد، لذلك فإن العلاقة بين الحقوق والواجبات تصبح من نوع آخر غير النوع الذي تتطلبه أوضاع السلم. في وقت الحرب لا بد من صياغة علاقة جديدة بين الحقوق والواجبات تضمن حماية المجتمع وإزالة الخطر المحدق بالوطن. إن عملاً كهذا يعني الكثير في ما يتعلق بنوعية وكمية الواجبات التي يرتبها الوضع على الفرد مقارنة بحقوقه التي كان يتمتع بها في أوقات السلم. لذلك كانت ظروف الحرب هي ظروف توحيد الصفوف والتركيز على الواجبات كمّاً ونوعاً، وتقليص الحقوق كمّاً ونوعاً.

إن الواضح البديهي، هو أن حقوق الفرد وسعادته ومصلحته أمور ليس لها معنى ويستحيل وجودها في الأمد الطويل إذا لم يكن الوطن محمياً والمجتمع مصاناً من الأخطار. لذلك يمكننا القول ـ منطقياً ـ إن قضية التضحية وقضية

تأدية الواجبات والتنازل عن الحقوق ليست قيمة أخلاقية فحسب، بل هي مسألة عملية أيضاً. بمعنى إن الحرب تجعل تحقيق السعادة والمصلحة للفرد أمراً ممكناً فقط عن طريق التضحية وتأدية الواجبات والتنازل عن الحقوق. إن القول بذلك يعني قبول الفرد للتضحية في سبيل المجموع، وقبول التضحية بالحاضر في سبيل المستقبل، وقبول التضحية بما هو مادي في سبيل ما هو معنوي. وتاريخ البشرية برمته لا يدلنا على غير هذا الطريق ولا يثبت غير صحة هذا الموقف في وقت الحرب.

إذاً، لكل وضع علاقة بين الحقوق والواجبات تناسبه، ونحن لنا وضع خاص في الوقت الحاضر. لذلك فإن المصلحة الحقيقية والمبادئ الأخلاقية توجب علينا أن نعيد ترتيب العلاقة بين الحقوق والواجبات بما يتلاءم مع هذه الخصوصية. الحقوق ليست أمراً مطلقاً والواجبات ليست أمراً مجرداً عن الزمان والمكان والظروف؛ فالحقوق قد تُختزل أو تُؤجل، والواجبات قد تزداد وتتقدم على الحقوق إذا اقتضت الظروف والعكس بالعكس. إن إنسان المجتمع الفاضل يستطيع عن طريق الضمير والمحاكمة العقلية أن يدرك العلاقة التي يجب أن تقوم بين الحقوق والواجبات في الظروف الخاصة.

ولولا هذا الإدراك لما استطاعت الأمم في مختلف حقبات التاريخ اجتياز الأزمات والظروف الصعبة والسير في موكب التقدّم والمحافظة على الحضارة.

إن بلادنا اليوم تواجه عدواً لا يخفي نواياه، فقد قال وعمل ما يدلل بكامل البرهان إنه يريد القضاء على استقلالنا واحتلال أراضينا وإهانة شعبنا، ومن خلال كل ذلك ينوي أن يبدأ مرحلة الهيمنة على ما يستطيع الهيمنة عليه من الوطن العربي، وفرض إراداته ونظامه عليه، والاستحواذ على مصادر القوة المادية والروحية فيه.

إنكم أيها الرفاق والإخوان تعرفون جيداً أن هذه الثورة قد حققت لشعبنا قبل الحرب وبعدها إنجازات مهمة، وأضافت إليه حقوقاً جديدة في مختلف نواحي حياته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، لفتت الانتباه الواسع في منطقتنا وفي ما هو أوسع من ذلك.

إن الحرب ظرف خاص فحواه أن الوطن برمته معرض إلى الخطر، الأمر الذي يتطلب منا نظرة جديدة لمعادلة الحقوق والواجبات تلائم الوضع الجديد. كما إنكم لا بد أن تلاحظوا أن جماهير شعبنا قد أدركت ذلك بصورة عفوية ومن دون

كثيرٍ من التحليل، فقبلت إجراءات التقشف وقدمت المال والجهد وزيادة العمل، وتحملت كل ما يترتب على ذلك من معاناة، ولكنها فوق كل ذلك قدمت الدماء فأقبلت على الاستشهاد في ساحات القتال دفاعاً عن الوطن ومستقبله.

إن عمل الإنسان انعكاس لتفكيره، لذلك فنحن في هذه الظروف بحاجة إلى تغيير تفكيرنا بما ينسجم مع الوضع الخاص الذي نمر به. إن الخطأ الجسيم الذي يمكن أن نقع فيه يكمن في أن يبقى تفكيرنا من دون تغيير بعد أن تغيرت الظروف، فنبقى نفكر في وقت الحرب بتفكير ما قبل الحرب.

علينا أن نتجه إلى الواجبات فنعطيها الأولوية وأن نزيدها كماً ونوعاً، فتلك هي الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامنا للمحافظة على الحقوق. إن تقديم الواجبات على الحقوق إذا ما انعكس في عملنا وسلوكنا اليومي فإنه يعني الكثير من التغيير في ما اعتدناه. كما إن ذلك أمر لا يعني فرداً دون آخر ولا فئة دون أخرى، بل يعني الجميع من الطالب إلى المقاتل، ومن الطفل الصغير إلى الشيخ الكبير، لأن الوطن للجميع وواجب حمايته يقع على الجميع.

إن ما قامت به أمم أخرى لمواجهة أوقات الحرب معروف لنا جميعاً ونحن لسنا أقل منهم حباً لوطننا وتمسكاً بمبادئنا ودفاعاً عن شرفنا وكرامتنا واستقلالنا.

علينا جميعاً أن نتنازل الآن عن أكبر قدر من الحقوق، وأن نتحمل أكبر قدر من الواجبات كل في مجاله، فتلك هي الوسيلة الوحيدة المضمونة بشهادة التاريخ لحماية حقوقنا الآن وفي المستقبل.

١٥ ــ الأمس واليوم
العبرة المنسية(*)

في التاريخ السياسي العربي القريب أحداث تستحق الرصد؛ فالفئة الحاكمة في أغلب الأقطار العربية لم تتبع سياسة المرونة والسماح للتغييرات السياسية والاقتصادية التي كانت الجماهير الواسعة تطمح إلى تحقيقها بهدوء وإنسانية، وبذلك منعت التطور من أن يأخذ طريقه، فالفئة السياسية الحاكمة في العراق في العهد الملكي ألغت الحياة الحزبية وحلّت المجلس النيابي، وأجرت انتخابات جديدة فاز فيها أكثرية النواب بالتزكية، وفرضت بالقوة حلف بغداد، ووضعت العراق بالقوة ضد القومية العربية.

وبذلك أدخل سياسة القوة إلى الحياة السياسية. ومعروف ماذا حصل في مصر إذ فعلت عوامل فساد القصر وشراسة الإقطاع وتواجد القوات البريطانية فعلها؛ وفي ليبيا كانت هناك القواعد البريطانية في برقة وقاعدة الملاحة للأمريكان في طرابلس.

على مستوى الوطن العربي كانت هناك مشاريع الأحلاف من حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور، إلى بقية قصة الأحلاف العسكرية. كل ذلك كان يجري بالضد من رغبات الشعب ومطامح الحركة القومية والوطنية فماذا كانت النتيجة؟ كانت النتيجة أن الفئة الحاكمة المعنية قد وضعت الوطن العربي في حالة عدم استقرار، فأدخلت سياسة العنف لفرض موقفها، وتصلبت في مواقفها، وأغلقت منافذ الحوار والتفاعل مع تيار النهضة القومية والوطنية حتّى أوصلت الشعب وقواه

(*) نشرتها، في الوقت نفسه عام ١٩٩٧، كل من جريدة **الثورة** وجريدة **القدس العربي**.

الوطنية إلى الاستنتاج الصعب وهو أن القوة لا تقابلها إلا القوة، وأن الاستبداد لا ينفع معه إلا العنف، وبذلك بذرت بذور الثورة فكانت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو١٩٥٢ في مصر، و١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق، وثورة ليبيا في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩.

دفن حلف بغداد وخرجت قوات الإنكليز والأمريكان، وصفيت القواعد، وانتهت سياسة الأحلاف العسكرية. حدث ذلك بالثورة ولكن ليس من دون ثمن، حصل ذلك لأن الفئة الحاكمة كان ينقصها الكثير من المرونة وبُعد النظر، فقد كان التحرر من نفوذ الاستعمار المتمثل بالقوات الأجنبية والأحلاف رغبة شعبية وهدفاً قومياً قامت الثورات من أجل تحقيقه؛ فماذا يحصل الآن؟ إن أهم ما حصل دولياً هو تفكيك المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي.

في مرحلة تنافس القطبين، اضطر الغرب إلى تليين موقفه إزاء الحركات الوطنية في بلدان العالم الثالث تحسباً من انتشار الشيوعية، فانسحب من كثير من الأقطار المستعمرة، وخرجت قواته من كثير من البلدان. ولكنه وبعد أن زال القطب المنافس ولم يعد تحت ضغط الخوف من انتشار الشيوعية، رجع إلى حقيقته الأولى، حقيقة الاستعمار والهيمنة والاستغلال بصورته القديمة وربما بأشد من ذلك، فهو الآن يملك السلاح والتقنية والإعلام الذي يفوق ما كان يملكه أيام الاستعمار القديم.

ومع هذا الرجوع إلى الخلف، بدأت عملية التفاعل من جديد بينه وبين أوساط عديدة من الفئة الحاكمة العربية، وانطلقت أساليب الترغيب والتهديد وغسل الدماغ وتبادل المنافع تفعل فعلها، وإذ بتلك الفئة تنسى ما حصل في الماضي القريب فتصاب مجدداً بقصر النظر والغرور فأخذت تتحدث، ومعها إعلام واسع، عن التطورات في عالم اليوم والمتغيرات الإقليمية والدولية والعولمة والعقلانية ومراجعة التفكير والتكيف للظروف. ومع هذا التنظير والإعلام الموجه، دخلت القوات الأجنبية من جديد، وأعطيت القواعد العسكرية وتتالت المناورات المشتركة وسلسلة الاتفاقيات العسكرية الثنائية، وكل الحديث عن الأمن المشترك والإجراءات الأمنية.. إلخ.

فهل تدرك الفئة الحاكمة العربية التي تدخل هذا الباب من جديد ماذا تفعل وماذا يعني ذلك وماذا ستكون النتائج، هذا هو المهم؟ إن الذي يبدو

أنها لا تعرف أجوبة عن هذه الأسئلة بالرغم من التجربة المرة في الماضي القريب.

إن الذي يبدو أمر مؤسف ومأساوي، إذ إن العبرة لم تؤخذ من الماضي والدرس لم يصل إلى من يجب أن يصل إليه؛ فكما أدت المصالح والخضوع لإرادة الأجنبي إلى إهمال مطامح الشعب وعدم التفاعل مع حركته القومية في الماضي القريب إلى سلسلة من الهزات الاجتماعية، فستؤدي ـ ما تقوم به تلك الفئة الحاكمة ـ اليوم إلى النتيجة نفسها، ألا وهي إدخال الأقطار العربية من جديد في الطريق نفسه بكل ما ينطوي عليه ذلك. لقد تصلبت الفئة الحاكمة العربية في السابق وأهملت مطامح الشعب وأهدافه القومية، فبدلاً من أن تسمح بالتطور سلماً قاومته بالعنف حتّى أزاحها العنف المضاد.

الذي لا شكّ فيه، أن الفئة الحاكمة العربية المصابة بقصر النظر، قد قللت من قوة الشعب وعظمت من قوة الاستعمار، فظنت أن القواعد العسكرية حماية دائمة وأن الحليف حليف في كل وقت.

إن سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية مع عدو الأمس واليوم التي تعود بعض الأنظمة العربية إلى ممارستها من جديد، لا يمكن أن تؤدي اليوم إلى غير ما أدت إليه بالأمس.

فهل في منظور من يروج لهذه السياسة أن العالم يتجه مجدداً نحو الاستعمار وهيمنة البعض على البعض الآخر؟ هل هذا هو اتجاه البشرية حقاً، وهم الذين يتحدثون عن الواقعية والعقلانية؟ أم تراهم مهتمون باليوم وبعد ذلك ليأتِ الطوفان؟

إن إرجاع العجلة إلى الخلف لن يؤدي إلى غير ما أدى إليه بالأمس، وربما بشكل أشد قسوة وأغلى ثمناً، فقد تفكك الاتحاد السوفياتي ولكن ذلك ليس نهاية التاريخ كما قيل، بل لا بد أن تنمو من جديد قوى المقاومة وتظهر الأقطاب الجديدة وهي بالفعل بدأت بالظهور، عندما ينادي الرئيس الروسي والرئيس الصيني بتعدد الأقطاب. ولكن الأهم من ذلك هو أن جماهير الشعب في كل مكان من الوطن العربي لم تتخل عن هدف النهضة والتقدّم، وهي من دون شك ستبدأ بمقاومة التواجد العسكري الاستعماري من جديد، وسيحدث ما في الحسبان وما ليس في الحسبان، والبوادر قد بدأت هنا وهناك مما هو معروف. ألم يكن جديراً بالفئة الحاكمة العربية المعنية أن تأخذ من الماضي عبره،

وأن تمد بصرها إلى أبعد من المصلحة الذاتية الآنية، وتجنب البلاد والعباد أهوال العنف الذي تتحدث ضده صباحاً مساءً؟ أليس من يزرع الشر يحصد في عواقبه ندامة؟

عندما يحصل الطوفان ستزول الدنيا المبهرجة الحالية المحاطة بالمال والأعوان والجدران، أما الاستعمار وقواته فسيخرج على رؤوس أصابعه كما دخل على رؤوس أصابعه كما يقال، فذلك أمر يسير سهل وهو العملي الذرائعي، فقد دخل عندما كان الدخول نافعاً له وسيخرج عندما يصبح الخروج أكثر نفعاً من البقاء. أليس من المأساة أن يلدغ الإنسان من جحر مرتين؟

١٦ ــ عن موازين القوى(*)

الواقعية مشتقة من الواقع ولكن الأمر أعقد من ذلك. ما هو الواقع؟ هل هو جامد أم متحرك؟ هل هو غاية أم مرحلة؟ هل يتغير تلقائياً أم بفعل فاعل؟ هذه أسئلة أخرى يثيرها الموضوع.

التقدّم يتضمن في مجمله وضعاً راهناً وهدفاً أعلى منه، والمهمة هي رفع الوضع الراهن ليبلغ ذلك الهدف، وبهذا المعنى يكون الواقع متغيراً متحركاً وليس جامداً أزلياً. ولولا ذلك لما كان هناك تقدّم. إذاً ما هي المشكلة؟ نعم هناك مشكلة عند البعض من دعاة الواقعية ضمناً أو صراحة، المقصود بالواقعية عند البعض هو قبول ما هو موجود والاستسلام له عن طريق تحليل تجريدي جامد لكفتي الميزان، وحساب لقوى في طرفي الصراع، بين قوى النهضة والتحرر وقوى التخلف والاستعمار.

المقارنة بين قوى الطرفين تظهر ولا شك الفارق الكبير، ولكن في ذلك خطأ ليس في الحساب المجرد بل بالتقييم والاستنتاج. وجوهر الخطأ يكمن في أنه لا قوى النهضة المحدودة بحدود الواقع ولا القوة المعادية ممتنعة لا سبيل إلى قهرها. ورب سائل يسأل وكيف يكون ذلك؟

الواقع العربي فيه قوى قابلة إلى التطوير والنماء، وقابلة إلى التوحيد والتجميع والتنسيق، وجماهير الأمة عندها الاستعداد إلى التضحية والبذل في سبيل الصالح القومي. والفرد العربي فيه من الصفات الشخصية القوية ما يؤهله إلى القيام بالواجب القومي. والأمة العربية بثرواتها وجغرافيتها وقواها العددية المادية والروحية تستطيع أن توجد القوة المطلوبة للمجابهة والتصدي للقوى

(*) نُشرت هذه المقالة في: **العرب اليوم**، ٣٠/ ٦/ ١٩٩٧، **والثورة**، ٣٠/ ٦/ ١٩٩٧.

المضادة. والذي يقول إن الواقع العربي الراهن هو أقصى إمكانيات الأمة، لا يقترب من الحقيقة. والأدلة المنظورة وغير المنظورة القريبة والبعيدة متوافرة تشير إلى خطأ ذلك؛ فقوى الأمة قابلة إلى التطوير والاستخدام والتقدّم للمجابهة، كما إنها قابلة إلى التبديد والتعطيل والإضعاف لجهل أو مصلحة أو خوف. إن ميزان القوى يمكن أن يحسب مرة على أساس متحرك يستخرج كل ما في الأمة من قوى، كما يمكن أن يحسب على أساس جامد معطل، والحساب في الحالتين مختلف من دون شك.

في الجانب الآخر، فإن لقوة العدو أكثر من طريقة لحسابها وحساب طريقة مجابهتها، طريقة تجريدية عمومية تؤخذ بالظاهر وتتخيل المجابهة مع قوى الاستعمار والصهيونية على غرار حلف وارسو مقابل حلف شمال الأطلسي، مهملة الخصوصيات ونقاط الضعف وتجارب المقاومة التي تراكمت في موروث الشعوب التي كافحت من أجل الحرية. الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ليست من دون نقاط ضعف، ونقطتا ضعفها هما النفط وقتل جنودها.

إذاً، عندما يؤخذ الواقع على أنه الموجود الحالي بضعفه وتشتته، ويؤخذ العدو على أنه حلف شمال الأطلسي، فالنتيجة الحسابية لميزان القوى تكون مرجحة لاستنتاج الاستسلام. أما عندما تكون النظرة إلى الواقع على أساس متحرك يعبىء جميع قواه ويفجر كل إمكانياته، وتكون النظرة إلى العدو على أساس مقاومته في نقاط ضعفه واعتماد الصبر والمطاولة وقبول التضحية والإبداع في التكتيك، عندها فقط تكون النتيجة الحسابية لميزان قوى التقدّم وليس إلى قوى الاستسلام للموجود. وهكذا يكون التقدّم صعوداً وليس مراوحة أو تراجعاً. الواقعية في الحالة **الأولى**، تعني الخضوع للواقع، وفي الحالة **الثانية**، تعني استخدامه والانطلاق منه لتغييره مهما كانت درجة التغيير. والتقدّم الحقيقي هو الذي يتغير به الجوهر، أي الإنسان، أما التقدّم الخادع فهو الذي يستعيض عن الجوهر بالشكل، ويترك أمراض الواقع تمعن تخريباً أكثر في شخصية الإنسان، تفكيراً وسلوكاً، وهو ما يحصل الآن في بعض الأقطار العربية.

هنا نصل إلى قضية مهمة في تناول هذا الموضوع، هي كيف يحصل التقدّم؟ الواقعية الاستسلامية تنتهي بالقول إن الواقع الذي قبلته على علاته يتغير وحده بفعل عوامل التقدّم في العالم، أي بتأثير حوافزه الذاتية والأفكار التي تترشح إليه مما يجري في العالم، وتلك هي أفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين الأُوَل، الذين قالوا إن التقدّم يحصل تلقائياً في نقاط تبرز هنا وهناك في المجتمع.

الواقعية المتداولة حالياً تبدو في صميم هذا التفكير، فالواقع كل الواقع هو هذا الذي نراه ونلمسه، لذلك علينا أن نقبله على علاته؛ أما التقدّم فحاصل لوحده تلقائياً بفعل ما يسمّى بسنّة التطور، فهل كان ذلك صحيحاً في التاريخ العربي القديم أو الحديث؟ لنقل شيئاً عن التاريخ الحديث.

كان في الجزائر قبل الاستقلال واقع لحسابات موازين القوى المنظورة فيه توصل إلى نتيجة الاستسلام، في حين أن الحساب بالمنظور الآخر أدى إلى الاستقلال. شعب الجزائر كان يقابل فرنسا بكل قواها المادية وكل حلفائها في الداخل والخارج، فماذا كانت النتيجة لو أن الثورة قبلت المنظور الاستسلامي للواقعية؟ هل كان هناك تكافؤ في القوى المادية المنظورة؟ هل كانت هناك أدلة ظاهرة ملموسة على التكافؤ قبل الثورة أو حتّى في مراحلها الأولى؟ الجواب معروف، فما هو إذاً السر الذي جعل الواقع في الجزائر يتطور من الجامد إلى المتحرك ومن المحدود إلى المتفجر؟ ما الذي حول الجماهير من التفرج والابتعاد، إلى دخول معترك الجهاد من أوسع الأبواب، ومكّن الثورة أن تتحول من أفراد معدودين إلى جيش واسع يقاتل لسنين ويكبد العدو الخسائر؟ هل حصلت الجزائر على الاستقلال تلقائياً أم بفعل فاعل؟ والجواب على ما أظن واضح.

والمثل الآخر من تاريخ أكثر حداثة هو العدوان على العراق. كيف استطاع العراق أن يقف ضد تلك القوة المادية الهائلة، وكيف استطاع أن يقف على قدميه بعد كل ذلك التدمير الذي شمل كلّ شيء؟ فمن الجسور الكبيرة فقط دمر العدو ١٣٥ جسراً والقائمة طويلة لا سبيل إلى حصرها. كيف استطاع بلد صغير كالعراق خارج من حرب الثماني سنوات ضدّ التوسع الإيراني، أن يتحمل متفجرات تعادل سبع قنابل ذرية من طراز هيروشيما، فيقوم بجميع مرافقه وبنيته التحتية ويستمرّ قوياً ناهضاً متفائلاً، يصل إلى كل فرد يسكن على أرضه مواطناً وغير مواطن في نهاية كلّ شهر حصة من المواد الغذائية بنظام محكم قلما عرفه أي بلد آخر دقة وعدالة، لا يطأطئ لغير الخالق ولا يساوم على مبدأ ولا يتنازل قيد أنملة عن قضية النهضة العربية التي نهض من أجلها؟ هل كانت موازين القوى توحي بذلك؟ أم أنه طوّر الواقع واستخرج من طياته قوى لم تكن منظورة، واستطاع تطوير القوى الكامنة فيه؟ إنها الإرادة التي جعلت من الواقع نقطة بداية وليست نقطة نهاية، وحولته إلى جسر وليس إلى هدف، وبقي العراق على دعوة النهضة العربية نفسها بكل ما تعنيه وتهدف إليه. هل كانت حسابات الأرقام توحي بذلك؟ هل كانت الواقعية بمنظورها الاستسلامي

ستؤدي إلى هذه النتيجة لو أنها اعتمدت قاعدة إلى التصرف؟ قطعاً لا.

إذاً، هناك واقعية وهناك واقعية. واقعية تأخذ بالأشياء وتهمل الإرادة، وأخرى تبدأ بالإرادة، فتحول الأشياء من حال الضعف إلى حال القوة. هل يعرف التاريخ حالة تقدّم حصلت من موضع الاستسلام إلى الواقع؟ هل نجحت الثورات التي نقلت البشرية إلى ما هي عليه الآن من غير مغالبة الواقع وتطويعه بدلاً من قبوله والاستغراق فيه؟ الواقعية الاستسلامية تتحدث عن أهمية التكتيك وتورد الأمثلة من دنياه لتدلل على صحة موقفها مع تفريق ظاهري بين ما هو استراتيجية وما هو تكتيك. ولكن ذلك حديث شكلي، فالتكتيك الذي لا يكون على طريق الهدف النهائي ليس إلا عبثاً خادعاً؛ فهو من أجل أن يكون جاداً لا بد أن يقطع جزء من طريق الهدف النهائي وهو بهذا المعنى ضروري ونافع. الواقعية الاستسلامية ليس لها هدف نهائي والواقع هو كلّ هدفها، لذلك فإن التكتيك لا يعدو أن يكون لعبة داخل جدران الواقع، فيتحول إلى لعبة مخادعة.

١٧ ــ عـن الإرادة والنهضـة

كيف تحدث النهضة؟ ذلك سؤال جوهري تصعب الإجابة عنه. وإلى حد ما أعلم لا يوجد جواب يحظى بالحد الأدنى من الاتفاق بالرغم من كثرة ما كتب وقيل عن الموضوع. كيف تحدث النهضة في هذا الوقت وليس في وقت آخر، وفي هذا المكان وليس في مكان آخر؟ هل هناك عوامل إذا ما توافرت يكون حصول النهضة أمراً أكيداً؟ هل عملية النهضة عملية مسيطر عليها وواقعة ضمن قدرة الإنسان على التحكم؟ كيف ظهرت النهضة في اليونان في ذلك الوقت ولم تظهر ثانية في تلك البلاد؟ كيف ظهرت النهضة العربية الإسلامية؟ وبعبارة أخرى كيف نستطيع أن ننهض نحن الأمة العربية في الوقت الحاضر؟ إنني بالرغم من قناعتي بعدم وجود أجوبة كاملة عن هذه الأسئلة، يبقى البحث في الموضوع ضرورياً ومجدياً لسبب بسيط هو أن الموضوع يتعلق بأهم شاغل لنا نحن العرب في الوقت الحاضر، والبحث في ذلك، مهما كانت درجة اقترابه من الحقيقة يبقى مفيداً.

ـ ١ ـ

الإنسان هو مركز الكون والقوة المحركة للمجتمع ـ من دون الدخول في مناقشات ميتافيزيقية ـ فكيفما يكون الإنسان يكون ما يحيط به في المجتمع وفي المجال الطبيعي. لذلك كان العامل البشري مقارنة بالعوامل الأخرى هو العامل المهم والمركزي في التقدّم سواء كان التقدم اقتصادياً أم اجتماعياً أم ثقافياً. إن موضوع النهضة والتقدّم في النهاية، هو موضوع نوعية الإنسان أي صفاته، فعندما يكون الإنسان قوياً في صفاته كذلك يكون المجتمع، والعكس صحيح؛ ففي التنمية الاقتصادية مثلاً يؤدي العامل البشري الدور الأول مقابل الموارد الطبيعية والعلوم التطبيقية (التقنية)، فهذه العوامل في نهاية المطاف تبقى جامدة

ومحايدة إذا لم يكن هناك إنسان يستثمرها لصالح عملية التنمية؛ فالبعد البشري للموارد وللتقنية هو الذي يجعلها مفيدة أو يبقيها جامدة لا فائدة منها. لذلك قيل إن الموارد التقنية يمكن أن تعتبر عوامل متحركة وغير محدودة إذا ما توافر العامل البشري، كما يمكن أن تعتبر محدودة وجامدة وبالتالي غير مفيدة إذا لم يتوافر ذلك العامل، أي إذا ما أخذت كما هي بذاتها مجردة من ذلك.

إن مجرد وجود الموارد والتقنية لا يؤدي تلقائياً إلى التنمية، إذ هناك بلدان تتوافر فيها الموارد الطبيعية، كما إن التقنية يمكن أن تشترى وبذلك فهي متوافرة، إلا أن تلك البلدان بقيت متخلفة فقيرة، في حين هناك بلدان أقل موارد وأقل تقنية استطاعت بسبب قوة العامل البشري من تحقيق تقدّم اقتصادي يفوق النوع الأول من البلدان.

إن المقصود بالعامل البشري هو مجموع صفات النشاط والقدرة على العمل والتحمل والمبادرة والدقة والحرص والشعور بالمسؤولية والرغبة بالتقدّم والنظرة العلمية والثقة بالنفس والاستعداد إلى التضحية والشجاعة والقدرة على المثابرة والاستمرارية والفاعلية والتحرر من الخرافة وقوالب السلوك والتفكير المتخلف والانضباط والنظام إلى آخره، من الصفات الباعثة على التقدّم والنهضة مقابل ما يناقض ذلك من الصفات الشائعة في المجتمعات المتخلفة.

إذا كان العامل البشري هو العامل المركزي في قضية التقدّم، إذاً كل شيء يعتمد على ما يدور في داخل الإنسان، فكيفما يكون داخل الإنسان يكون بالتالي سلوكه وتصرفه، وكيفما يكون سلوكه وتصرفه يكون حال المجتمع الذي يعيش فيه وحال ما يحيط به من عوامل طبيعية. لذلك يحتل موضوع فهم الطبيعة البشرية المكان المهم في البحث الاجتماعي وفي الفلسفة وعلم الاجتماع. وقد حاول الباحثون الاجتماعيون ـ كل بحسب قدرته وبحسب توجهه ـ أن يكون قاعدة لفهم الطبيعة البشرية. وعلى أساس تلك القاعدة كان يبني نظريته وموقفه من مختلف الأمور الأخرى، وبمقدار ما يكون فهم الطبيعة البشرية مقترباً من الحقيقة تكون النظرية التي تبنى عليها أكثر واقعية وأقرب إلى احتمالات النجاح. وهكذا فالذي يقرأ النظريات في مختلف ميادين المعرفة، يجد أنها جميعها في النهاية تعتمد على نظرة في طبيعة النفس البشرية، أي أنّها تبدأ من نقطة محاولة فهم كيف يفكر الإنسان ويتصرف.

ومن دون التوغل بعيداً في هذا الموضوع الفلسفي من ناحية، والنفسي من ناحية أخرى، أود الإيضاح أنني أستطيع أن أغامر في القول بوجود عامل أصيل

غير مكتسب مستقر في النفس البشرية هو عامل البقاء، أي الدفاع عن النفس. وسواء أكان تفسير وجود وأزلية هذا العامل فلسفياً يرجع إلى مبدأ أخلاقي هو بقاء البشرية واستمرار الإنسان، أم أنه يعود إلى فهم غريزي يرجع إلى أهمية الغريزة في تكوين الإنسان إلى جانب العقل الحسابي، ذلك المزج الذي حصل من جمع عامل العقل الميكانيكي الحسابي الذي أكد عليه فكر نيوتن في الفيزياء، مع عامل الغرائز الذي أكد عليه داروين في **أصل الأنواع**. أقول بغض النظر عن التفسير أن هذا العامل موجود وأزلي ومستمر في النفس البشرية يمكن التدليل عليه نظرياً عن طريق قواعد المنطق العقلي المجرد، وعملياً عن طريق التجربة والملاحظة الحية. نعم في الإنسان ـ أي إنسان ـ دافع إلى البقاء ورغبة في استمرار الحياة وإن اختلفت طريقة التعبير عن ذلك وتباينت الوسائل. إذ إن الطرق والوسائل أمور ثقافية ـ حضارية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن وقت إلى آخر، إلا أن الدافع يبقى واحداً هو الشعور الداخلي بضرورة البقاء والاستمرار في الحياة. ونظراً إلى أن هذا الشعور أمر داخلي في الإنسان، لذلك كان كل شيء يعتمد على روحه المعنوية، أي على مدى شعوره بالقوة الداخلية وليس الوسائل المادية المحيطة به، سواء كانت موارد طبيعية أم تقنية. إذاً النهضة ليست عملية تلقائية تحدث خارج الإنسان بفعل الصدف أو ما نسميه بالعوامل المحايدة، أي توافر الموارد الطبيعية أو التقنية، بل هي عملية تبدأ بالإنسان ومن داخله على وجه التحديد.

إن نقطة البداية هي تفكيره وقناعاته وما يعتمل بداخله، كيف يرى وكيف ينظر وكيف يقيّم الأمور، وما هي قناعاته بما هو صواب أو خطأ وما هو حق أو باطل، وبالتالي ما يجب أن يعمل وما لا يجب.. إلخ. ذلك هو ما ندعوه في كتاباتنا بالروح المعنوية. وآمل أن ينتبه القارئ الكريم إلى أن المقصود بالمعنوي ليس ما هو عكس المادي، بل ما يجري داخل الإنسان مقابل ما يوجد في خارجه. وخلاصة ذلك هو أن ما يدور في داخل الإنسان هو نقطة البداية في عملية النهضة.

وإذا كان ذلك كذلك فهو يظهر السؤال العملي الملح ألا وهو كيف نستطيع تحريك ما بداخل الإنسان باتجاه التقدّم والنهضة؟ صحيح أن علم النفس لم يتطور بعد إلى حد الفهم الكامل أو شبه الكامل للطبيعة البشرية (وذلك شأن العلوم الاجتماعية عموماً) إلا أننا كما قلت سابقاً نستطيع مع ذلك أن نبحث وأن نحاول.

وإذا كان التاريخ مفيداً وملاحظة الشواهد مجدياً، أمكننا القول إن في حوادث التاريخ مادة عندما تجمع وتنسق وتحلل مؤشراتها يمكن أن تكون مفيدة

في الاستدلال واستنتاج بعض المؤشرات العامة التي تمهد الطريق إلى استنباط القوانين الثابتة. إن استعراض التاريخ يشير إلى أن النهضة كانت دوماً تحتاج إلى حافز معنوي، لا بل إن جميع نهضات التاريخ قد تحققت لها مقدماً تلك الحوافز المعنوية، فالحافز المعنوي كان نقطة البداية في حدوثها. إن خلاصة ذلك الحافز المعنوي كان الشعور بالأهمية، أي الشعور بالذات والمقصود بذلك ليس تجسيداً عملياً محدداً لذلك الشعور، كما إنَّ المقصود بعبارة (الذات) ليس المعنى الشائع المتداول القريب من الأنانية. إن الشعور بالذات والأهمية قد يكون «رسالياً»، أي تبليغ رسالة يعتقد أصحابها بمثاليتها وصلاحها للبشرية، وقد يكون «سامياً» بمعنى آخر ينبع من الشعور بضرورة تحقيق أمانٍ قومية لأمة مجزأة أو ضعيفة أو مستعمرة. أنه الشعور بضرورة تحقيق حالة متقدمة على الوضع الموجود سواء أكان نطاق ذلك التقدّم الأمة أم المنطقة المجاورة أم العالم، وسواء أكان الهدف محدوداً أم واسعاً. إن النهضات الكبرى في التاريخ كانت نقطة البداية فيها الحافز المعنوي، أي الشعور بالأهمية وبالوجود والذات.

إن الحضارة العربية الإسلامية بكل ما تجسد فيها من تقدّم روحي ومادي وعمراني كانت نقطة بدايتها ذلك الشعور بالرسالة والأهمية وتحسس الذات الذي خلقه الإسلام عند العرب. إنه تلك الحماسة الملتهبة التي حركت النفوس وحفّزت التفكير وغيرت صفات الفرد من حال إلى حال، فكان الجهاد والعمل والتقدّم والنهضة.

لقد كانت الفلسفة هي العمود الفقري لنهضة اليونان. والذي يتمعن جيداً في التراث الفلسفي اليوناني نجده في النهاية يصل إلى استنتاج عام هو سيادة الفكر: فالفلاسفة هم قمة المجتمع المقسم إلى طبقات ثلاث في **جمهورية** أفلاطون، وهم الفلاسفة والجند والمهنيون، وكذلك العالم فيه اليونان، وما عداها مكون من البرابرة خارج نطاق الحضارة. إن هذا الشعور العام بالأهمية وتحسس الذات (مهما كانت درجة صحته ودرجة مشروعيته) كان موجوداً ويوفر الحافز والحماسة إلى التقدّم والنهضة.

إن مجمل المدرسة الفلسفية المثالية في ألمانيا وعلى رأسها هيغل، تدور حول مفهوم الفكرة المطلقة التي تنكشف خلال التاريخ عن طريق التناقض الديالكتيكي والتي هي في النهاية الدولة القومية الألمانية: وحدتها ونهضتها وتقدّمها. وقد أدى هذا الشعور الذي كان سائداً في الوسط الفكري دوراً مهماً في إعمامه وسط الجمهور، والذي كان له أبعد أثر في سلوك الفرد وتصرفه تجاه التوحيد والنهضة.

المعروف أن حركة التصنيع الثقيل الذي حدثت في بداية الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، كانت تدور عجلتها بفعل تلك الحماسة التي نتج منها تحرير جماهير الفلاحين من الإقطاع وخلاص عموم المجتمع من مظالم العهد القيصري، وانتشار شعور جديد ببناء دولة كبرى عصرية ذات أهمية في العالم، وتحقيق مُثُل عليا لم يعرفها المجتمع القديم، مثل المساواة والعدالة ومنع الاستغلال. وتكون اليابان مثالاً جيداً على أهمية الحافز الداخلي والشعور بالأهمية في تحقيق النهضة الحديثة؛ فمنذ ما يسمّى برجوع الميجي وتوحيد اليابان في دولة واحدة في ظل الامبراطورية وتأجج الشعور القومي بضرورة بناء كيان قوي جديد له أهمية في العالم، بدأت النهضة وتصاعدت. إن الذي يدرس التاريخ الحديث لهذا البلد يجد بوضوح أن النهضة الحديثة قبل الحرب العالمية الثانية وعملية بناء اليابان مجدداً بعدها، قد أدى الحافز القومي والشعور بالأهمية والإصرار على البقاء دوراً حاسماً في تحريك الإنسان ودفعه في مجال التقدّم وتكوين الصفات الملائمة لعملية النهضة. لذلك نجد أن البلدان التي تسعى في طريق النهضة، والتي تحاول في عالم اليوم إعادة بناء اقتصادها الوطني وتحقيق التنمية، نجد أن هذه البلدان تهتم كثيراً بوسائل توفير هذا الحافز المعنوي وغرس الشعور بالأهمية وتحسس الذات، فنجدها تعير نظام التعليم أهمية خاصة، وتوجه الإعلام باتجاه يخدم هذا الهدف، وتحاول بجميع وسائل التعبئة الجماهيرية بثّ روح الحماسة القومية للنهضة، فتخلق الرموز القومية وتبعث صور البطولة من الماضي وهكذا.

ـ ٢ ـ

أرجو ألا يتصور القارئ الكريم أن هذا الحديث عن الحافز الداخلي أمر من قبيل الافتراضات التي لم تصلها قواعد البحث العلمي بعد، أو أن الأدلة عليها مقصورة على شواهد التاريخ، فالأمر بالعكس تماماً. ليس التاريخ وحده يدلل عن أن النهضة تبدأ من داخل الإنسان، كما إن البحث الفلسفي مهما تشعبت الآراء واختلفت، هو في النهاية يمر من خلال الإنسان، سواء أكان الإنسان هو مركز القوة الأزلية أم أن القوة الأزلية مصدرها الخالق، إلا أنها تمارس من خلال الإنسان، يبقى الإنسان هو نقطة البداية عملياً، إذ لا شيء يحدث لوحده من دون تدخل الإنسان. سواء أكان مختاراً أم مجبراً، وسواء أكان هو المصدر أم هو الواسطة.

كما تجب الملاحظة أن البحث العلمي نفسه أخذ يتجه مؤخراً إلى محاولة

استكشاف القوى الخفية في الإنسان، قوة تفكيره وكيف أن في الإنسان، كل إنسان، قوة فاعلة هائلة هي في حالة سبات إلا إذا حركها وطورها وأطلقها الإنسان. إن مفعول هذه القوة الخارقة يتضح عند الأفراد الأقوياء ذوي التأثير في ما يحيطهم الذين يستطيعون توجيه النشاط الإنساني وعامل الطبيعة المحيطة لتحقيق نتائج عظمى في مختلف المجالات، الأمر الذي جعلهم قادة ومبدعين. إن هذه القوة موجودة عند كلّ فرد ومن أجل أن تُحرَرَ وتنطلق تحتاج إلى تنبيه. وأساس ذلك هو الشعور بقوة الأنا، أي قوة الذات ووجودها وأهميتها. وبديهي لا يمكن أن يحصل ذلك الشعور إلا بحافز يستثير كوامن النفس بالأهمية والتحسس بالوجود المهم في هذا العالم. إن الشعور القومي ومهمة الرسالة وتأدية الدور التاريخي والتعلق بالمُثُل العليا وإنجاز المهمات الكبرى، هو مفتاح عملية تنبيه كوامن النفس واستثارة قواها.

إن القول بذلك يجب ألا يفهم على أساس غير عملي، فالحافز الذاتي الذي نتحدث عنه لا يأتي من فراغ، بل يجب أن تحصل القناعة الداخلية في الإنسان بإمكانيته وقابليته للتحقيق. والمقصود بهذا الاستدراك هو القول إن شعور الرسالة والأهمية وتحسس الذات، لا يمكن أن يحدث من دون قناعة الإنسان داخلياً بذلك، والقناعة هذه لا تتحقق داخلياً إلا إذا توافرت المعطيات. إن الإنسان يستطيع أن يقول وأن يتظاهر بحصول ذلك، إلا أن ذلك ليس هو المهم بل المهم قناعته الداخلية. إن شعور الرسالة والأهمية والثقة بالنفس مثلاً لا يمكن أن تحصل إلا إذا كان قد توافر حد أدنى مقنع يستطيع أن يخلق الرضا والقناعة والإيمان بداخل الفرد بإمكانية ذلك. لذلك لا يستطيع أي فرد أن يقول إنّه صاحب رسالة ويكون فعلاً كذلك. كما لا تستطيع أي دولة أن تدّعي في عالم اليوم إنها ذات رسالة ودور تاريخي لمجرد إنها ترغب في بذلك.

إننا اليوم في الوطن العربي نقف على أعتاب مرحلة النهوض، فالنهضة قد بدأت جذورها تمتد ونحن أحوج ما نكون إلى متابعة المسيرة ووضع ما بدأ على الطريق الصحيح. والطريق الصحيح هو العمل على تغيير الإنسان بالدرجة الأولى، وبيت القصيد في ذلك هو توفير الحافز المعنوي، أي رفع معنويات الإنسان العربي. ولا أقصد برفع المعنويات غير إعادة البناء الذي يحوله من حال إلى حال من تفكير وتصرف متناقض مع النهضة، إلى تفكير وتصرف منسجم معها ويخدم أغراضها. ومهما قيل ويقال من اجتهادات في موضوع هذا الحافز فإنني لا أجد غير القومية العربية وهدف الوحدة العربية ما يمكن أن يوفر ذلك الحافز، ويشعل ذلك الحماسة في النفس من أجل النهضة.

إن الدولة القطرية مهما كانت لا تستطيع أن توفر هذا الشعور مهما حاول المسؤولين ذلك والسبب هو عدم توافر المعطيات كما سبقت الإشارة.

إن الحافز القومي لا يعني الترديد المجرد الجامد للقومية والانتماء للأمة العربية، بل يعني أول ما يعني الثقة بالنفس والإيمان بالقدرة على تغيير الواقع والقوة على مجابهة الأعداء في الداخل والخارج، وتحدي الصعوبات والالتصاق بالمبادئ والاستعداد إلى التضحية بِكل شيء في سبيلها.

ـ ٣ ـ

رب قائل يقول أليست هذه الصفات متوافرة الآن في المجتمع العربي؟ وجوابي عن ذلك: نعم كبداية، وكلا كاتجاه عام شامل. وإذا ما أردنا التعبير بكلمات أوسع وبشرح أوفى لما ينطوي عليه الحافز القومي، أقول إن الشعور القومي وحافز الثقة بالنفس والشعور بالأهمية وتأدية الرسالة يتطلب روحاً قتالية مقابل ميول الاستسلام، واستعداداً إلى التحمل والتعب والعمل المضني، مقابل الراحة والركود. ويستوجب التعلق بالمبادئ السامية في كل الظروف والأحوال، والاستعداد إلى التضحية بأغلى ما لدى الإنسان وهو حياته مقابل الخوف من الموت والتعلق بالراحة والمتعة المادية. يجب أن يكون الإنسان قوياً بروحه المعنوية، يقول نعم عندما يقتنع، ويقول لا عندما لا يقتنع مهما كانت الظروف المحيطة، وبغض النظر عن موقف الآخرين مهما كانت قوتهم وعددهم. إن روح القتال والتحدي والتعلق بالحق والجهاد في سبيل المبادئ لا تُغرس في الإنسان إلا إذا كان واثقاً مستقراً في داخله، مؤمناً بحتمية انتصار الحق والعدل والتقدّم. إن الأمة العربية اليوم تشهد صراعاً بين هذه الميول وبين ما يناقضها من ضعف وانهزام وإحباط وخوف من التضحية، وتعلق بالمادة والمجد الزائف والراحة المهينة والأنانية والتخلي عن الأخلاق والمُثُل العليا وقبول الإهانة وهدر الكرامة والعبودية للأجنبي وللغرائز البدائية. إن هذا الوضع غير المحسوم بعد يجب أن يكون موضع تبصر وإدراك ونظر من قبل المخلصين القوميين في مجال المسؤولية وفي أوساط الشعب. وهدف ذلك الإدراك والتبصر والنظر الذي يجب أن يكون لتقوية قوى الرسالة والخير والنهضة على الميول التي تناقضها.

إن روح النهضة بالمعنى الذي شرحناه قد ظهر في بعض الأحيان وفي بعض المواضع من الوطن العربي؛ فقد ظهر في بدايات النهضة العربية الحديثة متجلياً بالثورة للتخلص من الحكم العثماني والمطالبة باستقلال ووحدة البلدان العربة،

وظهر بشكل سديمي محدود في الحركة الاستقلالية في مختلف الأقطار العربية، وتجلى في ثورة الجزائر والثورات الفلسطينية وثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر، وثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق. وهو يتجلى الآن في المقاومة الفلسطينية، ولكنه لم يظهر بأجلى وأوضح وبشكل أكثر تطوراً كما ظهر في العراق ابتداء من الحرب ضدّ العدوانية الإيرانية، وما يجري الآن من مقاومة لعدوان الغرب بقيادة الولايات المتحدة والصهيونية. إن الثابت من التجربة الحية الحديثة العهد هو أن النصر الذي تحقق للعراق على العدوان الإيراني، لم تكن أسبابه خارجية، بمعنى أنها لا تعود إلى عامل الموارد طبيعية كانت أم تقنية، بل إلى عامل داخلي يعود أولاً وأخيراً إلى الإنسان وما يدور في داخله. إنه الروح المعنوية للإنسان سواء أكان في جبهة القتال أم في صفوف الشعب؛ فالإنسان هو الذي حصل فيه ذلك التغيير الحاسم والنجاح على العدو. إنّها الروح المعنوية والحافز الجديد الذي ضاعف طاقات الفرد وأطلق الكامن منها. ثمّ أتت المعركة ضد عدو أكبر وأقوى هو أمريكا والصهيونية وحلفائهما، فتأجج ذلك الحافز وازداد قوة ورسوخاً وتأثيراً في النفس، فكانت تلك الروح القتالية المتحدية المتعلّقة بالمبادئ الرافضة لدنيا الذل والعبودية والاستسلام، بغض النظر عن حجم التضحيات. وتصاعدت تلك الروح في وجه الحصار بكل ظروفه المادية والنفسية، فكانت حملة الإعمار والتنمية والتحدي ومزيد من البناء الجديد للإنسان باتجاه النهضة. إن الذي جرى في العراق منذ بداية الحرب مع إيران وتصاعد خلال العدوان الأمريكي ويتصاعد الآن بوجه الحصار، هو في صميم قضية تكوين الحافز المعنوي في داخل الإنسان من أجل التقدّم، وهو بالضبط المقصود بخلق الروح المعنوية المؤاتية للنهضة؛ ففي هذا الحافز شعور عميق بالأهمية وبالرسالة والتعلق بالمبادئ.

ـ ٤ ـ

بغض النظر عما يسمّى بالظروف المحيطة: الموارد والتقنية، فالأمة العربية في وضعها الحالي أمة مجزأة ضعيفة الأجزاء عموماً وتقع كثير من أجزائها تحت ضغوط المستعمرين، وتتعرض يومياً إلى الإهانة من الصهيونية وخطرها المحدق، كما يتعرض استقلالها وسيادتها إلى الاعتداء والانتقاص. ومادياً تعيش الأمة العربية وضعاً تناقضياً لا يخفى على أحد من حيث تباين الثروة بين أنظمة النفط والأقطار العربية الأخرى، حيث يصل معدل دخل الفرد في مكان النفط إلى حوالى ٥٠ مرة معدل دخل فرد عربي آخر في مكان آخر، وتتصرف أنظمة النفط في الخليج بثروة الأمة بشكل فضائحي. إن مثل هذا الوضع الذي لا يرضاه أحد

أحوج ما يكون اليوم إلى ذلك العمل المعنوي الذي تحدثنا عنه ـ الحافز الذي يغير ما بداخل الإنسان من حال إلى حال ـ وتراثنا يؤكّد بأشكال عديدة على مبدأ ﴿**إن الله لا يغير ما بقوم حتّى يغيروا ما بأنفسهم**﴾[1].

إن الاهتمام بمسألة الروح المعنوية ليس جديداً ولا هو من قبيل الرغبات، فالتاريخ العربي لا بل تاريخ العالم مليء بالأمثلة العملية، وتراثنا العربي الديني والثقافي مليء بالتأشير الواضح إلى أهمية ذلك. ذلك معروف. أما الذي هو غير معروف تماماً فهو اهتمام البحث العلمي في وقتنا الحاضر به وما نتج من ذلك من بحوث علمية.

جاء في كتاب وليم فالكر أتكينسون (William Walker Atkinson): **قوة الفكر في الحياة العملية** ما يلي:

«لقد تعود الكثيرون التحدث عن «الأنا» الشخصية كجسد جسماني فحسب، هذه وجهة نظر مادية. وبالفعل إن «الأنا» تسمو على العقل بقدر ما يسمو الأخير على الجسد. ولكن كلّ من العقل والجسد يخضعان لها. كلاهما أدواتها ويستخدمان لأداء عملها عندما يبدوان لها ملائمين للاستخدام. نحن جميعاً عشنا بعض مراحل حياتنا نشعر «أناتنا» الحقيقية، ولكننا فوتنا فرصة استيعاب معناها الكامل. إن ما نعنيه من مدلول لكلمة إرادة إني موجود كإنسان. والإرادة تتصل بالإنسان بصلة سببية شأن الفكرة بالعقل. وحين نتحدث عن تنامي الإرادة، فإنما نقصد في حقيقة الأمر قضية تطور العقل بمعنى الاعتراف بالإرادة كقوة مسيطرة عليه»[2].

إن الأفكار الصادرة من الإنسان ذات تأثير وهي قوة جبارة. ويستشهد أتكينسون بآراء برينتس ملفورد أن «الأفكار جوهر الأشياء، الفكرة ليست قوة دينامية فحسب، بل إنها أيضاً شيء ملموس شأن أي مادة صلبة أخرى. الفكرة ما هي إلا الشكل الأرق للمادة، أو أنها الشكل الأغلظ بعض الشيء للروح. في الطبيعة توجد على العموم مادة واحدة ولكنها تتخذ أشكالاً مختلفة ابتداء من الحالة الصلبة وانتهاء بالشكل الأثيري جداً للروح»[3].

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الرعد،» الآية ١١.

(٢) وليم فالكر أتكينسون، **قوة الفكر في الحياة العملية** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٨)، ص ٥٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٣.

ثمّ يقول عن الأفكار وتأثيرها:

«حين نفكر نرسل في العالم الخارجي ذبذبات بأعلى درجات المادة (الجوهر) رقة وأثيرية والتي توجد تماماً كما يوجد البخار والأجسام السائلة الصلبة؛ فنحن لا نستطيع مشاهدة الأفكار كما لا نستطيع رؤية الغاز. وكما هو حال الهواء النقي ليس بوسعنا أن نشم أو نذوق الفكرة. ولكن بوسعنا أن نحس الفكرة، وهي عبارة عن ذبذبات تفوق الذبذبات المغناطيسية. الضوء والحرارة كذلك عن طريق ذبذبات أقل درجة من الأفكار بيد أن المبدأ يبقى كما هو: فلإثبات وجود أي شيء مادي أو أي قوة ليس ضرورياً أن ندركهما بأحاسيسنا الخمس»[٤].

ويورد أتكينسون أيضاً رأياً للعالم البروفسور إليزيه غريه في كراسه **معجزات الطبيعة** ما يلي:

«أن ما يوجد في الأفكار من موجات صوتية لا تستطيع أي أذن بشرية سماعها، ومن موجات لونية ضوئية لا تستطيع أي عين رؤيتها، ليعطي مسوغات كثيرة للتفكير بين ٤٠ ألف و٤٠٠ ألف مليون ذبذبة في الثانية فضاء واسع مظلم أخرس وحسب بالنسبة إلى حواسنا الخارجية»[٥].

ويستشهد أتكينسون أيضاً بما ورد في مؤلّف م. وليامز الموسوم **فصل واحد موجز عن العلم** ما يلي:

«لا يوجد أي معبر بين أسرع الموجات الميكانيكية أو الباعثة على حسن الصوت بتذبذب الهواء من جهة، وبين إبطاء الذبذبات التي تبعث فينا عن تحسس أكثر الحرارة اعتدالاً من جهة أخرى. بينما توجد قوة كبيرة يستطيع العالم الثاني للحركة أن يجد فيها مكاناً. هذا العالم كلّه قائم بين عالمنا للصوت وعالمنا للحرارة والضوء ليس من أدنى مسوغ للافتراض أنه لا يوجد أي شيء بمقدوره أن يثبت أحاسيس وسطانية لو كانت قد وجدت أعضاء لإدراك هذه الأحاسيس ولتصور الحركة»[٦].

ثمّ يقول: «إن كل فكرة قوية كانت أم ضعيفة، سيئة أو جيدة تثير عند نشوئها أمواجاً تذبذبية تمس بدرجة كبيرة أو صغيرة كل من يمت إلينا بصلة، أو

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٤.
(٥) المصدر نفسه، ص ٨٤.
(٦) المصدر نفسه، ص ٨٤.

يتواجد في مجال دائرة أفكارنا. بالإمكان مقارنة أمواج الأفكار بالدوائر المتكونة على سطح بركة ماء حين يرمى فيها حجر.

بيد أن الأفكار لا تخضع بتأثيرها الآخرين وحدهم. وإنما تخضعنا نحن أنفسنا أيضاً»[٧].

وخلاصة كل ذلك هو أن في الإنسان قوة جبارة بإمكانها التأثير في عالمه الخارجي لو استطاع تنميتها. ولما كانت الأمة في النهاية مكونة من مجموعة أفراد، لذلك ففي الأمة ما في أفرادها من قوة داخلية هائلة يمكن تطويرها وإطلاقها. إن الاسم المتداول لذلك هو الروح المعنوية.

إن الذي جرى أو يجري في العراق اليوم هو من دون شك لصالح قضية النهضة، لأنه يتعلق بالإرادة ويعمل باتجاه تغيير ما بداخل الإنسان وليس ما يحيط به فحسب. إن الذين يقيّمون الأمور بصورة مادية فحسب، والذين يعبأون بالنتائج المادية الآنية فقط وليس بالأسباب البشرية، لا يستطيعون إدراك ذلك كما يجب، الأمر الذي يجعلهم معرضين إلى مخاطر الإحباط الروحي. ولو أدرك الجميع أن النهضة لا تحدث إلا نتيجة إلى قوة الروح المعنوية للأفراد، لعرفوا أن ما يجري في العراق هو بداية النهضة الحقيقية، ولوقفوا بالتالي معه.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٠.

١٨ ــ البراغماتية: الفكر في خدمة الاستعمار(*)

كان في مكتبتي منذ أيام الدراسة كتاب اسمه بالإنكليزية: **البراغماتية فلسفة الإمبريالية** لهاري ويلز[١]. كنت أعرف عن وجود هذا الكتاب في مكتبتي ولكني لم أجد الوقت للرجوع إليه. إن اهتمامي بهذه الفلسفة الأمريكية قديم، وتعمدت أن أحضر درساً لفلسفة جون ديوي عندما كنت طالباً في أمريكا. كنت اعرف عن هذه الفلسفة أموراً عامة، ولكني عندما درست تاريخ الفكر السياسي كجزء من متطلبات الدكتوراه في الجامعة كاختصاص ثانٍ بعد الاقتصاد. رجعت إلى هذا الموضوع وإلى هذا الكتاب بالذات. يقع هذا الكتاب بـ (٢٢١) صفحة وهو كتاب مهم ويلفت النظر وهو سهل اللغة.

يقول مؤلّف الكتاب في **الفصل الأول** المعنون «جذور البراغماتية» ما يلي: إن التفكير البراغماتي هو طريق الوصول إلى النتائج بغض النظر عن الوسائل المستعملة. إذ لا يوجد فيه مقياس موضوعي لقياس الحقيقة، لذلك فالمقياس الوحيد هو النجاح؛ فكل شيء مقبول من دون قيود طالما أنه يعمل (أي ينجح) والسؤال المهم الوحيد هو هل يعود علي بالفائدة؟ فإن كان كذلك، فهو صحيح وجيد وإلا فهو خطأ وسيئ.

إن الشائع عن هذه الفلسفة التي تسمى أحياناً في أدبياتنا بالذرائعية هو هذا بالفعل، وما نجده في الكتب هو المعنى نفسه وإن كان بلغة متحذلقة معقدة أحياناً شأنها شأن الكتابات الفلسفية الأخرى. إن مؤسسي هذه الفلسفة الرئيسين هما وليم جيمس وجون ديوي وهي مشروحة في كتاباتهم المعروفة، ومن التعابير المهمة التي

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ٥/ ٤/ ١٩٩٢.

(١) Harry Wells, *Pragmatism, Philo-Sophy of Imperialism*, Essay Index Reprint Series (Freeport, NY: Books for Libraries Press, [1971]).

تزيد من توضيح هذه الفلسفة، هي أنها نوع من المثالية الذاتية والتي تؤكد أن ذهننا هو الوحيد الموجود حقيقة، أي أن العالم الطبيعي والاجتماعي موجود فقط في أحاسيسنا وأفكارنا. ويعني ذلك عملياً أنه لا يوجد مقياس موضوعي فوق أفكارنا وأحاسيسنا نقيس به ما هو خطأ أو صواب؛ فالخطأ والصواب هو ما يتكون في أفكارنا نحن،أي ببسيط العبارات ما يتكون عندنا نحن، وتلك هي نظرة الرأسمالية العالمية التي تبلورت في الولايات المتحدة. ولنوسع الكلمات حول هذا المفهوم للعالم وبلغة مبسطة: إننا بشر نجيء ونذهب في هذا العالم وكل منا يعمل بحسب ما يراه صحيحاً أو مفيداً والمقياس هو ليس في نقطة البداية وليس في الوسيلة بل في النتيجة النهائية لي أنا صاحب العمل، فإن كانت النتيجة ناجحة ومفيدة لي فهي صحيحة ولا يهم بعد ذلك ماذا كانت نقطة البداية، ولا يهم ماذا كانت الوسائل طالما كانت النتيجة ناجحة.

إن هذه الفلسفة بالطبع ومن خلال أفكار آدم سميث في **ثروة الأمم** تفلسف وجود يد خفية تنسق أعمال الأفراد فتلائم بينها وتجعلها غير متضاربة، فما هو مفيد لي مفيد للمجتمع، ومن مجموع الأعمال الناجحة المفيدة لي وللآخرين تتحقق مصلحة المجتمع ويحصل التقدّم. هذا هو ملخص النظرية التي لا يصعب أبداً تشخيص المغالطة فيها والخطأ الفادح فيها. إن مصلحة العدد الناجح بمشاريعهم في أمريكا غير متلائم أبداً مع الملايين الذين يعيشون تحت خطّ الفقر، والذين يبيتون في عزّ الشتاء في الأنفاق والعراء، ولا في مصلحة الزنوج ولا مدمني المخدرات والمرضى النفسيين، ولا سكان السجون ولا غيرهم، ناهيك عن سكان المستعمرات في طول العالم وعرضه الذين حصل لهم ما حصل، إنهم يتحدثون عن التلاؤم الذي يحصل في الأمد البعيد بنظرهم ولمصلحة الأقلية، وفي الأمد البعيد جداً نحن كلنا أموات، كما يقول الاقتصادي كينز.

لذلك ففي العقل الأمريكي أن إبادة الهنود الحمر وسلب أراضيهم وفرض حياة المسيجات عليهم، ليس جريمة طالما أن مشروع الولايات المتحدة نجح بشكله المادي الحالي. وبالعقل الأمريكي استعمار فلسطين من قبل الصهيونية بكل مآسيه وما ينطوي عليه من جرائم قلما عرف مثيلها التاريخ، مقبول طالما أنّه قد نجح حتّى الآن. وهكذا.

أتذكر مرة أنّه بعد حرب عام ١٩٧٣، بين مصر والكيان الصهيوني، سمعت أن كيسنجر قال لوزير خارجية مصر: إننا الآن نستطيع أن نتكلم معكم وذلك لأنكم حاربتم. إن هذا القول فيه جزء من الحقيقة وليس كلّ الحقيقة. صحيح أن

المظلوم يجب أن يحارب وصحيح أن الحرب واجب علينا، ولكن السؤال المهم هو هل لو أننا لم نستطع أن نحارب يكون استعمار بلادنا على يد الصهيونية يصح أخلاقياً؟ في العقل الأمريكي الجواب يكون: نعم.

ـ ٢ ـ

في عقلنا نحن العرب كلا. الحق حقّ والباطل باطل. صحيح أن صاحب الحق يجب أن يحارب من أجل حقّه ولكن ذلك وحده لا يقلب الحق باطلاً ولا العكس. هذا هو الفرق بين تفكيرنا نحن ورثة الأديان السماوية، وبين ورثة الرأسمالية. الحق هو الحق ولا بدّ أن ينتصر عاجلاً أم آجلاً، أما الباطل فهو باطل وإن انتصر موقتاً. إن مؤسسي هذه النظرية قد صاغوها ضمن جو معين هو جو نشوء الرأسمالية في أمريكا ونجاحها الاقتصادي في التوسع بكُل ما أوحته وكوّنته من أجواء ومعتقدات وآراء.

فجارلس بيرس قد ساهم في صياغة هذه النظرية، فحل مشكلة التفتيش عن الحقيقة بأن قال إن الحقيقة هي الاعتقاد أو التوصل إلى عقيدة. لا توجد هناك حقيقة موضوعية خارج اعتقاد الإنسان، فعندما يتوصل الإنسان بعد الأخذ والرد إلى الاعتقاد بشيء ما، فتلك هي الحقيقة، بغض النظر عن أي شيء آخر. وقد نشر شرحاً لهذه النظرية في مقالة نشرها في مجلة **العلوم الشعبية** الشهرية في عام ١٨٧٨. أما فيسك، فقد تخصص بالدراسات التاريخية في عام ١٨٩٨، وكتب في عام ١٨٨٥، كتيباً باسم **الأفكار السياسية الأمريكية**. يقول فيسك في هذا الكتاب ما نصه:

لم تأتِ حكومة الولايات المتحدة نتيجة إلى خلق خاص بل نتيجة إلى التطور، لكن التطور الاجتماعي هو تطور باتجاه هدف مثالي أعلى. ثم يقول: إننا لا نقيّم نجاح أو فشل الأمم على أساس الجانب السياسي، ولكننا نقيّم نجاح أو فشل الأمم سياسياً على أساس نجاحها أو فشلها في تحقيق هذا الهدف السامي الأعلى.

ولكن من أين يأتي هذا الهدف السامي الأعلى، هل يأتي من التحليل العلمي للتاريخ؟ هل يأتي من القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي؟ كلا إنّها موجودة في جوهر المصير الأكيد للعنصر (الأنكلوساكسوني). هذا بالضبط هو ملخص نظرية بيرس المؤسس التاريخي للنظرية البراغماتية. ويستطيع القارئ أن يتصور ماذا يترتب عن هذا الكلام الصريح من استنتاجات عنصرية توصلت إليها هذه النظرية في جميع نواحي الحياة العملية.

ـ ٣ ـ

في مجال القانون تصدى هولمز لصياغة نظرية مكملة لهذه الفلسفة؛ ففي حين كان الفكر القانوني السائد في بريطانيا وفرنسا وحتى في الولايات المتحدة إبان ثورة الاستقلال، هو أن أصل القانون هو القانون الطبيعي، أي أن الإنسان ولد ومعه حقوق طبيعية هي حق الحياة وحق الحرية وحق الملكية، وأضاف إليها الدستور الأمريكي حق البحث عن السعادة، وأن هذه الحريات سابقة لكُل قانون يضعه الإنسان، وأن الإنسان أتى بها قبل أن تتأسس الدولة، وأن الحكومة التي تعتدي عليها تفقد شرعيتها ويجوز للمواطنين الثورة عليها؛ في الوقت الذي كانت نظرية الحق الطبيعي هي السائدة، أتى هولمز بنظرية مخالفة تماماً، ففي كتابه **القانون العام**، يقوم هولمز بنفي وجود حقوق طبيعية ومبادئ موضوعية سابقة لرغبات الإنسان، فقال جملته المشهورة في مطلع هذا الكتاب «إن حياة القانون ليست المنطلق بل التجربة». وقد شرح وفصّل هذه النظرية.

لذلك وبحسب رأيه لا يوجد هناك مقياس موضوعي فوق الرغبات وقرارات البشر يقاس به الحق والباطل، الشر والخير، بل كل ما هناك هو ما يقرره الإنسان أي تجربته الشخصية، وبذلك جعل القانون رهينة رغبة البشر أي القائمين عليه. وقد كانت النتيجة المنطقية لذلك أن القانون تقرره المصلحة وليس المقياس الموضوعي للحق والباطل. إذاً ما هو ملائم وما هو في مصلحة القوي أو الحاكم في النتيجة هو مقياس الحق والباطل. لذلك فإن الذي يمسك الميزان ليس معصوب العينين كما يظهر في شعار العدالة، بل إن الذي يمسك الميزان مبصر ويرى ويحكم بحسب خبرته وما يرى فيه المصلحة، وهكذا نسف الأساس الذي تقوم عليه العدالة.

ثمّ أتى جون ديوي بنظرية في التربية ـ ومن المؤسف أن بعضاً من المعنيين بالتربية عندنا معجبون بهذا الكاتب والكثير منهم مهتمون به من دون تمحيص ودراسة عميقة ـ هذا الكاتب الذي عمل في جامعة شيكاغو لمدّة عشر سنوات منذ عام ١٨٩٤، قد طور الجانب التربوي لهذه النظرية خصوصاً من خلال كتابه المعروف **المدرسة الابتدائية الجامعية**، أن خلاصة مساهمة ديوي في صياغة البراغماتية أمر غاية في الخطورة.

الأول، هو أن ديوي اعتمد على نظرية فروبل الألماني الذي طور نظرية الغرائز في التربية قبل ديوي بحوالى قرن من الزمان في ألمانيا. إن نظرية التربية التي كانت سائدة ومعروفة هي أن تعليم الطفل يعتمد على ما يأتي من خارج

الطفل: الكتب، المحيط، الأستاذ، الزملاء.. إلخ، وليس من الغرائز والفعاليات الآتية من داخل الطفل نفسه. قام ديوي بقلب هذه النظرية رأساً على عقب وجعل التربية قائمة على غرائز الطفل وانفعالاته وقواه الداخلية فقط، لذلك فمهمة التربية هي رعاية ما في داخل الطفل وتطويرها وبخاصة ما يتعلق بالغرائز، فماذا يعني ذلك؟ يعني إنها تجعل المجتمع يعتمد ويدور حول الغرائز الموجودة في الطفل، وبذلك تكون التربية عملية داخلية وليس خارجية تتعلق بالمجتمع والجهد العام.

العنصر **الثاني**، في نظرية ديوي هو أنه طالما التعليم أصبح عاماً ودخل فيه الجميع فيجب علينا التمييز بين الأقلية الموهوبة التي يجب أن تتابع التعليم والمعرفة الجامعية من أجل أن تقود، وبين الأكثرية غير المؤهلة للمتابعة والتي عليها أن تتجه إلى تطوير غرائزها وقدراتها المهنية التقنية، وبذلك يكون المجتمع في النهاية مكوناً من أقلية موهوبة قائدة مفكرة، وأكثرية تعمل بأجسامها وتمارس مهناً يدوية، وهذا هو أساس المجتمع الرأسمالي.

ـ ٤ ـ

لعل أهم مؤلّف يفلسف ويشرح النظرية البراغماتية هو كتاب وليم جيمس **مبادئ علم النفس**[٢]. وهو كتاب من جزأين ظهر في عام ١٨٩٠، والفكرة الأساسية في هذا الكتاب هي التفسير الخاص للنفس البشرية أو لما يسمّى بنظرية المعرفة. والمسألة المركزية في نظرية جيمز في تحليل النفس البشرية هي أن النفس البشرية ليس فيها شيء خاص يجب التركيز على معرفته وتحليله، فتحليل النفس البشرية ليس إلا المعرفة المستمرة لتطور وتفاعل العوامل الذاتية المستقرة في النفس بشكل مجرد في الإنسان عموماً، والتحليل النفسي ليس إلا ذلك التكشف المستمر للميول المستقرة في النفس البشرية، أي الغرائز الذاتية للإنسان الاعتيادي. وبعبارة أخرى أن الذي موجود في الإنسان هو الميول والدوافع والرغبات الذاتية الاعتيادية التي مصدرها الغرائز. والمغزى المهم في كلّ ذلك أن جوهر النفس البشرية فسيولوجي غرائزي، وليس فيه العامل الروحي الذي يدعى اعتيادياً بالضمير، حيث تكون النفس البشرية فيسيولوجية تتعلق بالغرائز، وروحية تتعلق بالضمير، والصراع قائم بين العاملين ومهمة التربية هي تغليب الجانب الروحي على الجانب الغرائزي، أما وليم جيمز فيقول بعامل واحد هو الجانب الغرائزي، لذلك فإن رغبات الإنسان بالربح والمنافسة وحب الذات والتملك هي

(٢) William James, *Thes Principles of Pcychology*, 2 vols. (New York: Holt and Company, 1890).

جوهر الإنسان، ولذلك يجب الاعتراف بها واعتبارها أصل المجتمع.

إن هذه النظرة في علم النفس هي أساس الفلسفة البراغماتية التي يعكسها تنظيم المجتمع الرأسمالي وبخاصة المجتمع الأمريكي.

ـ ٥ ـ

تلك هي بإيجاز الأسس الفكرية لهذه النظرية التي تمت صياغتها تاريخياً بصورة غير موضوعية، فهي ليست نتاج مفكرين فكروا بالحقيقة ودرسوها وتوصلوا إلى أنها أفضل ما يجب أن يكون عليه المجتمع، بل العكس تماماً: المجتمع الرأسمالي الأمريكي نشأ أولاً بِكُلّ ما فيه من طبقية وظلم وتعسف واستغلال، ثم أتى هؤلاء المثقفون وصاغوا الفلسفات لتبريره ووضع الأسس النظرية للدفاع عنه وتنظيره. إنها حقاً أكمل نظرية وأصرح نظرية لتبرير الاستعمار والظلم والاستغلال. خلاصتها هو وجود واقع مكون من وقائع ومعلومات بغض النظر عن علاقتها بالمثل والأخلاق. وهناك أفراد يعملون في هذا الواقع كل بحسب ما تمليه مصلحته، فمن ينجح فهو على حق، ومن يفشل فهو على باطل.

والحق والباطل والخير والشر، هي في ما نعقده نحن وما يستقر في نفوسنا وهو ما ينجح في النهاية، وما عدا ذلك أوهام ميتافيزيقية. ليس في التاريخ خط سير منطقي يسير بموجبه الإنسان صعوداً نحو الخير والتقدّم. والحق ليس من الأكيد أنّه سينتصر والباطل ليس من الأكيد أنه سيندحر في النهاية؟ كلّ شيء يعتمد على ما يعمله الإنسان بجهوده وبوسائله. أتذكر أنني قرأت مرة أن كيسنجر قد سئل إن كان لحكومة الولايات المتحدة خطّة كدولة عظمى تسير عليها من أجل خير البشرية؟ فقال: كلا، نحن ليس لدينا خطّة طويلة الأمد بل هناك واقع موجود نعالجه على الأقل من حالة إلى حالة أخرى بحسب ما تقتضيه المصلحة. إنه تعبير ممتاز بلغة غير فلسفية عن هذه الفلسفة التي يمارسها المثقفون والسياسيون والأفراد العاديون بدرجات متباينة وأسماء مختلفة. في الخمسينيات كان في أمريكا زعيم نقابي لنقابة سواقي الشاحنات اسمه جيمي هوفا، وهذه النقابة وجيمي هوفا نفسه معروفون بعلاقتهم بمجتمع الجريمة والخروج عن القانون، سئل هذا الزعيم النقابي عن ما يمكن أن يفعله الزعيم في النقابات وشرعية ما يقوم به؟ فقال كلمته الشهيرة: «اعمل ما تشاء بشرط إلا يمسكك القانون».

إنني كعربي شرقي استغرب أحياناً من هذا التأييد الأعمى من قبل أمريكا للصهيونية في ما تفعله في فلسطين والبلدان العربية، فأقول في نفسي ترى أليس هؤلاء الأمريكان بشراً فيهم حد أدنى من الشعور الإنساني؟ ألا يرون الأمور واضحة كالشمس: الشعب الفلسطيني صاحب البلاد يطرد من أرضه علناً ويعيش في الخيام لأكثر من أربعين سنة على خمسة سنتات في اليوم صدقة من الأمم المتحدة، ويأتي يهود من كل أنحاء العالم حتى من سيبيريا ويحتلون بلادهم ويسكنون مدنهم وبيوتهم ويستولون على أملاكهم ويعملون بهم ما لم يعمل في التاريخ، ولا يتحرك في هؤلاء الأمريكان أي ضمير ولا يحركون ساكناً؟ إن عجبي ناتج عن كوني عربياً مسلماً لي قيم مختلفة في الحق والخير. أما هم أي الأمريكان فقيمهم تختلف.

قد يرون الحق بالعين المجردة إلا أنهم مستعدون أن يقبلوا بالباطل والظلم، طالما أنه يبدو قوياً قادراً على تحقيق أغراضه. تلك هي الفلسفة الظالمة الممعنة في تبرير الجريمة: البراغماتية الشائعة في أمريكا والتي لا تعدم من يدافع عنها.

لذلك فإن الفرق بيننا نحن العرب المسلمين، وبين أولئك الذين تمكن الشر من نفوسهم وعقولهم، كبير جداً. هذا هو التفسير الحقيقي. لذلك ألاحظ أنني عندما أتحدث معهم عن هذه الأمور أجدهم يصمتون ولا يقولون شيئاً. إن ذلك لا يصح على الجميع فهناك من هو ليس كذلك.

١٩ ــ العقــل والغريــزة(*)

ـ ١ ـ

كمقدمة للموضوع لا بدّ من شيء من التعريف لبعض الكلمات. وأهم كلمة تحتاج إلى إيضاح هي كلمة العقل، إذ غالباً ما يكون هناك عدم تفريق بين العقل بمعناه الواسع، وبين العقل بمعناه التقني الضيق؛ فالعقل المقصود هنا ليس هو القدرة على المقارنة والتحليل وتمييز الأمور عن بعضها البعض، إذ إنّ تلك القدرة الفنية على المحاكاة الذهنية يعبّر عنها عادة وفي الكلام الدارج «بواحد زائد واحد يساوي اثنين»، كطريقة في النظر إلى الأمور وكمنهج إلى تقييمها. إن هذا الجانب الفني هو مظهر من مظاهر العقل وليس العقل، ونتيجة لفعالية العقل وليس هو الجوهر. المقصود بالعقل في هذا المجال هو الجانب الروحي الذي ينظر إلى الأمور ليس بدوافع ذاتية نابعة من الشعور الخفي والواضح أحياناً بضرورة البقاء والدفاع عن الذات بالمعنى المادي، أي البقاء على قيد الحياة. إن العقل هو الجانب الروحي في الإنسان ومصدر القيم والمثل العليا والتعلق بكل ما هو جيد يؤدي في النهاية إلى تقدّم البشرية عموماً! وذلك بتحسين حياتها المادية والمعنوية. وبكلمة أخرى إنه ما يدعى أحياناً بالضمير.

إن التعبير الدارج الذي يقول إن الله قد ميّز الإنسان عن الحيوان بأن وهبه العقل، تعبير صحيح فلسفياً وإن كانت ألفاظه غير منمقة؛ فالذي يميز الإنسان عن الحيوان ليس هو التصرف القائم على طريقة أن واحداً زائداً واحداً يساوي اثنين، فتلك مسألة فنية قد لا يخلو وجودها حتّى عند بعض الحيوانات بدرجة أو بأخرى. ولكن ما يميز الإنسان عن الحيوان هو ذلك الإدراك الواسع بأهمية الخير

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩/ ٤/ ١٩٩٢.

مقابل الشر، وبأهمية الصحيح مقابل الخطأ، وبضرورة التقدّم العام لبني الإنسان مقابل ما يؤدي إلى التخلف والانحطاط، إن قضية الحضارة والثقافة وتقدّم البشرية عموماً هو في النهاية قصة ذلك الصراع الأزلي بين هذين العاملين وهذين الدافعين الموجودين في الإنسان: العقل بهذا المعنى، والغريزة.

ـ ٢ ـ

الحديث عن التقدّم المطلق في الغرب أمر شائع، ويكاد يعده البعض بديهياً لا يحتمل النقاش، ولكني لست مع هذا الرأي، صحيح أن تطور المجتمع الغربي لا يخلو من بعض التقدّم، ولكنه على العموم وفي اتجاهه العام لم يخل أيضاً من ميول التخلف ومظاهر الرجوع إلى الوراء في أمور ليست ثانوية في نظري. ولكي يكون الحديث أكثر تحديداً، فالمقصود عندي في هذا الحديث هو المجتمع الأمريكي على وجه الخصوص كمثال على المجتمع الغربي. إن هذه المقالة ليست مكرسة لشرح مظاهر التقدّم التي حدثت في المجتمع الأمريكي، ولكنها مكرسة للإلقاء الضوء على مواضع التخلف فيه، إني لست الوحيد الذي يقول إن المجتمع الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً قد حقق تقدّماً في الجانب الفني، إلا أنه حقق تخلفاً كبيراً في الجانب الخلقي خلال تاريخه الحديث، فكيف حصل ذلك؟ إنني لا أتكلّم عن الاستعمار وكيف حدث وإلى ماذا أدى، وما هي أبعاد مأساته وآثامه بحق البشرية، فذلك أمر واسع يطول الحديث عنه وليس بمقدوري أن أحيط بجميع جوانبه، ولكن لنأخذ أموراً حياتية أخرى. المهم هو الميل المستمر في هذا المجتمع إلى قبول ظاهرة الشر واستيعابها وجعلها جزء من حياته اليومية، ما جعل ميول الشر تحقق قبولاً عند المجتمع، في حين أن العكس هو الذي يجب أن يحصل. إن ظهور ميول الشر أمر مستمر بشكل أو بآخر. ومصدر ذلك هو الإنسان نفسه بما يكتنزه في نفسه من غرائز وميول أنانية شريرة.

إن هذه الميول تتفاعل في داخل النفس أولاً، ثمّ سرعان ما تظهر عندما تجد المجال إلى ذلك، وظهورها في البداية يكون محدوداً ومتردداً وخجولاً، فيلقى شيئاً من المقاومة من ميول الخير عند عموم الناس، ولكن الذي يلاحظ في المجتمع الأمريكي، هو أن ظاهرة الشر سرعان ما تقوى، وروح المقاومة لها سرعان ما تضعف، حتى يصل الوضع إلى مرحلة قبول الظاهرة واستيعابها تدريجياً؛ في الحياة العامة، حدث ذلك على سبيل المثال في موضوع المشروبات الكحولية في التاريخ الأمريكي والقصة معروفة، ثمّ أتت قضية البغاء والتجارة بالجنس، فحصل الأمر نفسه، حتّى وصلت الآن إلى مرحلة القبول العلني الضمني. وبعد

الجنس، أتت مسألة الشذوذ الجنسي. والذي يتتبع تطورها يجد أيضاً أن الخط البياني إلى قبولها في صعود أيضاً: في شذوذ الرجال وشذوذ النساء وشذوذ الأطفال إلى شذوذ الحيوانات، ثم الإعلام الجنسي ومطبوعاته والقصة هي القصة نفسها تقريباً. ثمّ أتت مسألة المخدرات وتطورها التطور نفسه، وأتذكر أنني سألت زميلاً أمريكياً كان معي في الجامعة عندما التقيت به في إحدى السنوات في نيويورك وهو متزوج وله ولد واحد، وقد حدثني بصراحة أن ولده يتناول الماريغوانا، وقد سألته لماذا لم نعد نسمع شيئاً في الإعلام الأمريكي عن الماريغوانا؟ فكان جوابه منسجماً مع ما نتحدث عنه الآن، قال لي بالضبط أن الماريغوانا أصبحت واسعة الانتشار وشائعة ومن المستحيل تقريباً مقاومتها، لذلك وجدنا أنه من الأفضل قبولها والاتجاه إلى مقاومة ما هو أخطر منها، ألا وهو الهيروئين، وكان جوابه مثالاً نموذجياً لموقف المجتمع الأمريكي من قضايا الرذيلة، والمخدرات ليست أقل الرذائل والأخطار الاجتماعية كما هو معروف ويصح الشيء نفسه عن القمار. فالقمار كانت له عاصمة واحدة هي لاس فيغاس، وبسبب الأرباح التي كانت تدرها هذه الآفة الاجتماعية، عمد السياسيون، والمقصود بهم رجال الكونغرس في المنطقة الشرقية من أمريكا وبمختلف وسائل التبرير والحجج العملية إلى إنشاء عاصمة ثانية هي اتلانتيك سيتي على الساحل الشرقي للولايات المتحدة، والحبل على الجرار.

أما قصة الجريمة وامبراطوريات المافيا الكبيرة والأصغر منها فمعروفة أيضاً، إن تجارة السلاح نفسها تمثل في حد ذاتها جريمة، فكيف تتغلب اعتبارات المصالح المادية الضيقة المدفوعة بميول الغرائز ومصالح منتجي وتجار السلاح إلى مثل هذا الوضع الغريب الذي هو دون شكّ من أهم أسباب انتشار الجريمة؟

ـ ٣ ـ

إن مسألة السرعة في قبول الخطأ والتكيف مع الشر واستيعابه والتعايش معه، تلفت النظر حقاً في المجتمع الأمريكي، والتي يحلو للبعض أن يسميها بالعملية وربما يعطيها صفة إيجابية وهي قطعاً ليست كذلك، إن قبول الخطأ والتكيّف له ومعه، ليس روحاً إيجابية، بل هو ضعف خلقي ويدلل على قوة ميول الشر في صراعها مع ميول الخير في داخل الإنسان. والآن لنأت إلى شيء من التحليل لموقف المجتمع الأمريكي قبل حصول العدوان وموقفه الآن. قبل حصول العدوان كانت هناك مقاومة واضحة في صفوف الرأي العام للحرب ولسياسة البيت الأبيض فماذا كانت الدوافع؟

إني لا أشك في أن بعض تلك الدوافع كان خيّراً ونزيهاً ونابعاً عن الرغبة بمقاومة العدوان ومنع العدوان على الآخرين، ولكن ذلك لا يبدو أنّه التفسير الكامل للموضوع. إن الذي يبدو هو أن جزءاً مهماً من تلك المعارضة كانت بسبب الخوف من تقديم التضحيات، أي الخوف من الموت والخوف من الضرائب، أي الخوف من الثمن المادي والمعنوي للحرب، والعامل المحرك طبعاً في كلّ هذا الوضع كان ولا يزال هو الإعلام الموجه، صاحب الدور الكبير في التأثير في الرأي العام بهذا الاتجاه أو ذاك. ثمّ حدث العدوان ورسم الإعلام للرأي العام أن الولايات المتحدة قد حققت نصراً عسكرياً بانسحاب القوات العراقية من الكويت، وإذا بالكونغرس ـ الذي كان الاتجاه المعارض للحرب فيه قوياً ـ ينقلب إلى مدافع عن الحرب ويوجه اللوم إلى البيت الأبيض على عدم ذهابه حتى آخر الشوط في العدوان، وثم أتت الأموال من الشركات والمؤسسات الصهيونية لإجراء الاستعراضات العسكرية ابتهاجاً بما حدث. وهكذا.

ثمّ أتت قضية المقاطعة بكل تفاصيلها، وأذيعت المعلومات عن فظاعتها من مصادر أمريكية، ثمّ توالت تقارير بعثات الأمم المتحدة وكلها تشير إلى مأساة إنسانية وإلى بشاعة آثار ذلك الموقف الشرير، فحدث شيء من رد الفعل وارتفعت أصوات بعض أحرار الضمير ضدّ ذلك، ولكن الميل الذي سبق الحديث عنه قد عمل مفعوله أيضاً، إذ بالرغم من التسليم بأن ما قامت به حكومة الولايات المتحدة كان عدواناً، وبالرغم من الاعتراف الواسع والضمني أن قرارات مجلس الأمن لم يسبق لها مثيل، وأنها ليست منسجمة مع نصوص الميثاق، وأنها في التطبيق قد تجاوزت حتى نصوصها، وبالرغم من أن آثارها الإنسانية في الشعب العراقي كانت مجافية للضمير الحي، وآثارها في الأطفال والنساء والمعوقين والمرضى تقشعر له الأبدان، على الرغم من كل ذلك فقد حدث الشيء نفسه، تحدث البعض وارتفعت بعض الأصوات هنا وهناك، ولكن بمرور الوقت، بدأ الرأي العام بفعل قوة الآلة الإعلامية ووسائلها وتقنياتها وأثر المناورة وأساليب التضليل، أقول بسبب كلّ ذلك، بدأ الرأي العام عموماً يتعايش مع هذه الجريمة البشعة التي تقترفها حكومة دولة ذات ادعاءات واسعة في الديمقراطية وحقوق الإنسان، لقد بدأت عملية قبول الشر في هذه القضية الخارجية، كما تمّ قبوله في القضايا الداخلية مما سبقت الإشارة إليه، والسر في كل ذلك هو السر نفسه، المجتمع الأمريكي مكوّن من مجموعة من البشر ككل مجتمع آخر، فيه ميول للخير وميول للشر، وبدلاً من أن تعمل مؤسسات هذا المجتمع، وبخاصة مؤسسة الإعلام وأجهزة الدولة على رعاية ميول الخير

وتقويتها، ومقاومة ميول الشر وكبحها، فهي تعمل العكس تماماً، وبذلك وجدت في هذا العالم دولة الشر الأكبر، كما أسميناها في مقالة أخرى، دولة ميول الشر في نفوس أفرادها (على العموم وليس بالإطلاق)، أقوى من ميول الخير، توجهها مؤسسات ذات هدف مسبق هو هدف الشر، وهذا العامل البشري مدعوم بقوى مادية كبيرة متمثلة في الإمكانيات الاقتصادية والتقنية، وهي مسخّرة بعمومها للهدف الشرير نفسه.

ولذلك فإنني أعتقد أن الذي حدث في أمريكا وفي عموم الغرب، هو تقدّم مادي من جهة، وتخلف أخلاقي من جهة أخرى، وبما أن المادة هي دوماً وسيلة في يد الإنسان فقد ازدادت ميول الشر قوة، بسبب القوة المادية التي أوجدها التقدّم الاقتصادي والتقني، فوظفها في خدمة ذلك الإنسان المتجه عموماً نحو الشر وليس نحو الخير. إنني بالطبع لا أقول ذلك على سبيل الإطلاق ولا أعني أن هذا القانون كان من دون استثناءات، إذ إن التقدّم الاجتماعي عملية معقدة وفي المجتمع الأمريكي أفراد وجماعات تناضل ضدّ هذه الميول، وأنه قد حدثت تطورات لصالح عملية التقدّم لخير الإنسان، نعم أمور من ذلك قد حدثت فعلاً ولكن الاتجاه العام لم يكن كذلك. وتجدر الإشارة إلى أن القول بذلك لا يعني عدم إمكانية عمل شيء، بل على العكس فميول الخير موجودة في كلّ إنسان وهي قابلة إلى الاستيقاظ إذا ما عُمل على إيقاظها، إن الذي أريد أن أقوله، هو أننا نحتاج إلى بذل المزيد من الجهود من أجل ذلك.

ـ ٤ ـ

ثمّ لماذا نتحدث عن هذه القضية بالذات؟ أهو لمجرد المناسبة، أي مناسبة العدوان الأمريكي وموقفه الحالي من المقاطعة وكل ما يقوم به تجاهنا من أعمال عدوانية؟ نعم ذلك جزء مهم من الموضوع ولكنه ليس كل الموضوع، القضية التي أريد أن ألفت إليها النظر، هي أن وهماً كبيراً يدور في عالم اليوم وبخاصة في عالمنا نحن، فحواه هو أن التقدّم البشري قد حدث في الغرب وفي أمريكا على وجه الخصوص. هذه خدعة كبرى ووهم كبير، فالتقدّم لم يحصل في الغرب ولا في أمريكا، بل على العكس تماماً، إن الذي حصل في الغرب وفي أمريكا، هو نمو القدرات المادية المستخدمة أساساً من أجل الشر وليس من أجل الخير، فكيف نستطيع أن نسمي ذلك تقدّماً؟ ومثال بسيط واحد على ذلك يدلل على زيف ادعاء التقدّم هذا، هل حدث تقدّم في تقنيات السلاح التدميري كما حصل في معالجة السرطان والأمراض القاتلة الأخرى وفي حلّ مشكلة شحة

المياه في العالم؟ الجواب عن ذلك: كلا؛ أما الاستعمار والتمييز العنصري واستغلال العالم الثالث وكل مسلسل الظلم القائم الذي جره الغرب وأمريكا على العالم فأمره معروف.

إنني أعرف بالطبع أن لهذا الوهم عن تقدّم أمريكا أسباباً وأنه لم يأت من فراغ، هناك قضية الإعلام وهي في عصرنا الحديث أخطر مزيف للحقيقة. إن مظاهر التقدّم المادي في حد ذاتها، أمر مبهر في العمران والبنية التحتية والاختراعات، ثم إننا كأفراد عندما نذهب إلى تلك المجتمعات، مهما بلغ اهتمامنا العلمي وتقديرنا للإحصاء، لا بد أن نثابر بتجاربنا الشخصية ونحكم من خلال ما نراه، فماذا نرى نحن عندما نذهب إلى أمريكا غير الطبقة الوسطى المرفهة نسبياً في مظاهرها المادية؟

إن العقل البشري في عمله اليومي يبقى قاصراً عن الوصول إلى الحقيقة التي هي من أصعب المشكلات الفكرية. هناك عدد غير قليل ممن تعرفوا على هذه المسألة وقالوا وكتبوا عنها: مسألة التدهور الخلقي للغرب عامة وأمريكا بخاصة.

بقي أن أقول ومن أجل تجنب سوء الفهم، أنني إذ أؤكد على أهمية الجانب الروحي والتقدّم الأخلاقي، لا أعني أننا يجب أن نهمل التقدّم المادي، إن التوازن أمر مهم والتقدّم يجب أن يحصل في الجانب الروحي للإنسان كما يجب أن يحصل في الجانب المادي، عندها تصبح القوة المادية الاقتصادية والتقنية، سلاحاً إضافياً بيد الإنسان من أجل الخير لا من أجل الشر.

٢٠ ــ في معنى الوطنية(*)

ـ ١ ـ

الوطنية مأخوذة من الوطن، والوطن يعني ببساطة الأرض التي يعيش عليها شعب من الشعوب؛ فهو المكان أو بقعة الأرض التي يعتقد الجميع أو الأكثرية الغالبة أنه المكان الذي عاش ويعيش فيه الآن. إذاً، الوطنية هي التعلق بهذا المكان، فما معنى التعلق؟

التعلق يعني ارتباط الإنسان عملياً وفكرياً وعاطفياً بذلك المكان. ومهما اختلفت الآراء حول ما يتكون منه الإنسان وتفسير سلوكه وتحديد القوة الكبرى الفاعلة فيه، يبقى هناك أمر أقرب ما يكون إلى التفسير الحقيقي لمكونات الإنسان، هو أنه مكوّن من عاملين أساسيين هما الغريزة والفكر؛ في الإنسان غريزة طبيعية للدفاع عن بقائه هي غريزة البقاء، وغريزة البقاء هذه هي أساس الطعام والشراب والمحافظة على الجسم ودرء الأخطار بجميع أنواعها التي تهدد ذلك البقاء. وفي مسألة وجود هذه الغريزة يشترك الإنسان مع المخلوقات الحية الأخرى من حيث جوهر هذه الغريزة وإن اختلفت بدرجة وضوحها؛ ففي الحيوان وفي النبات إلى حد ما قوة دافعة نحو المحافظة على البقاء بالتفتيش عن الطعام والشراب واتقاء الأخطار. . إلى آخر ما هو ضروري للمحافظة على البقاء.

وقد قال بعض المفكرين إن الغريزة هي القوة الرئيسة في الكائنات الحية بما فيها الإنسان، فتصرف الإنسان فردياً وتصرفه جماعياً دافعه الأساس هو غريزة حبّ

(*) محاضرة ألقيت في عدد من الجامعات والمنظمات المهنية والشعبية والكليات، وفي عدد من محافظات العراق في أثناء الحرب مع إيران.

البقاء والدفاع عن النفس. وبالمقابل يرى مفكرون آخرون أن الفكر هو أساس تصرف الإنسان، فهو القوة الفاعلة الأولى فيه. ومهما يكن من أمر فإن الذي يبدو هو أن الإنسان لديه غريزة يشترك بها مع باقي المخلوقات الحية، إلا أنه يمتاز عليها بقوة الفكر. إذاً الفكر والغريزة كلاهما قوتان موجودتان في الإنسان.

فما هي علاقة التعلق بالوطن أي الوطنية بهاتين القوتين؟

ـ ٢ ـ

إن أساس الغريزة هو المحافظة على البقاء، وبسبب ذلك يسعى الإنسان بالدرجة الأولى إلى التفتيش عن مكان يسكن فيه ويختص به. وابتدأت عملية التفتيش عن المكان في ظل الشجرة والمغارة لإيواء الفرد، ثمّ إلى مكان أوسع لإيواء العائلة، ثمّ إلى منطقة أوسع لإيواء القبيلة، حتّى تكوّن الوطن، وأخذ بمرور الوقت يتحدد من حيث الرقعة وتحديد الحدود.

إن وجود الوطن ما هو إلا حاجة نابعة من صميم غريزة الإنسان للمحافظة على وجوده واستمرار حياته. وعلى نطاق أضيق وبأشكال أقل وضوحاً نجد أن الحيوانات قد كون كل منها أو كل مجموعة منها مكاناً محدداً يعيش فيه، وكذلك الحال في النبات إلى حد ما.

أما كيف يوفر تحديد المكان للكائن الحي متطلبات المحافظة على الوجود فأعتقد أنه أمر واضح. إن تحديد المكان تتطلبه ضرورات توفير الطعام والشراب وضرورات الاجتماع والعيش المشترك وضرورات الدفاع الجماعي ضدّ الأخطار التي تهدد الوجود مهما كان نوعها. لذلك نجد أن لكل إنسان في هذا العالم وطننا مهما كانت درجة تطوره؛ فمن الشعوب البدائية إلى أعرق أمم العالم في الحضارة هناك الوطن لكل منها تعيش فيه، تكون بفعل الميل الغريزي إلى البقاء. إن حدود الوطن ووضوح فكرته ودرجة التعلق به قد تطورت ـ بمرور الوقت ما في ذلك من شكّ ـ إلا أن الظاهرة موجودة عند الجميع.

أما في ما يتعلق بقوة الفكر، فهي موجودة في الإنسان بغض النظر عن مركزها ونوعية علاقتها بالقوى الأخرى الموجودة فيه. وفي هذا المجال نرجع إلى واحدة من أبرز نظريات نشوء الدولة، ألا وهي نظرية العقد الاجتماعي. إن خلاصة هذه النظرية تقول إن الإنسان قد ولد ومعه حقوق طبيعية أهمها حقّ الحياة وحق الحرية، وهو متعلق بهذه الحقوق ويسعى إلى المحافظة عليها. وقد عاش الإنسان في بداية نشوئه من دون دولة إلا أنه وجد أن عدم وجود دولة، قد أدى

إلى تهديد هذه الحقوق الطبيعية وإلى تعرضها للأخطار، لذلك وبدافع عقلي وجد الإنسان نفسه بحاجة إلى إنشاء تنظيم جديد لحياته يحمي هذه الحقوق ألا وهو إنشاء الدولة، وبذلك حصل العقد الاجتماعي الذي يقول بعضهم إنه ضمني، ويقول بعضهم إنه صريح.

ولكن ما هي مكونات الدولة؟

مكونات الدولة معروفة في مبادئ العلوم السياسية، وهي أربع مكونات: الشعب، الوطن، الحكومة، والسيادة. إذاً فالوطن هو أحد الأركان الأربعة للدولة ألتي أسسها العقل البشري، ومن ذلك نستنتج منطقياً أن الإنسان من أجل أن يحمي حقوقه الطبيعية، قد أنشأ الدولة. والوطن أحد أركان هذه الدولة. إذاً، الوطن ركن من أركان المحافظة على هذه الحقوق. وبالتالي فإن غياب هذا الركن سيؤدي بدوره إلى غياب أركان أخرى مثل الحكومة والسيادة، ويؤدي كل ذلك إلى استحالة قيام الدولة الذي يؤدي بدوره إلى تهديد هذه الحقوق.

إذاً، الوطنية التي هي حب الوطن مسألة تتعلق بالإنسان بجانبيه الغريزي والفكري؛ فالكائنات الحية التي تسعى إلى تكوين وطن لكل منها بشكل من الأشكال بفعل الغريزة، يقابلها الإنسان الذي تدفعه الغريزة والفكر معاً، إلى تكوين الوطن والتعلق به. ومن ذلك نستطيع القول إن الوطن يتعلق بالإنسان كلياً وليس جزئياً، يتعلق بغريزته ويتعلق بفكره.

ـ ٣ ـ

مهما كان تاريخ نقطة البداية في نشوء الوطن، فما حصل في ما بعد من تطور، مهم أيضاً. لقد كونت كلّ مجموعة بشرية ـ أي كلّ أمة ـ وطناً لها منذ أقدم العصور. ولا يعني ذلك بالطبع أن جميع الأوطان قد تكوّنت في وقت واحد بسبب تباين الظروف المتعلّقة بالبشر أنفسهم وبمحيطهم الطبيعي وبدرجة تطور تفكيرهم.

المهم في هذا المجال هو معرفة أثر الزمن ـ أي التطور في مسألة الوطن.

لقد عمل الزمن على تقوية فكرة الوطن، إذ بمرور الوقت توضحت معالم الوطن وثبتت حدوده وحلت المشاكل المتعلّقة بعملية النشوء الأولى. وعمل الاستقرار عمله في تنمية الشعور بفوائد الوطن. لقد اندفع الإنسان بفعل غريزته وبفعل عقله إلى تكوين الوطن، ومرور الوقت قد أضاف قوة جديدة لتلك المشاعر

والقناعة العقلية ألا وهي قوة المزايا الملموسة عملياً؛ فالمعروف أن الإنسان قد يشعر بضرورة شيء ما وقد يقتنع بتلك الضرورة عقلياً، إلا أنه يحتاج أيضاً أن يلمس فوائد ذلك عملياً، وليس غير الزمن والتجربة العملية ما يحقق ذلك. إن مرور الزمن قد قوّى ذلك الشعور وتلك القناعة، إذ بدأ الإنسان يلمس فوائد الوطن واستجابته إلى حاجاته.

لمس عملياً أن وجود الوطن عامل جوهري في تحقيق الاستقرار وتلبية حاجات الحياة المادية وتحقيق الراحة والاطمئنان، كما لمس أن كل ذلك قد ساعده عملياً على التطور والتقدّم وتحسين حياته من جميع الوجوه. وكلما مر الوقت تراكمت التجارب العملية التي تدلل بالملموس على أهمية وفوائد وجود الوطن من جميع النواحي. وبذلك تعززت مشاعر الغريزة وقويت قناعات الفكر بضرورة وأهمية الوطن.

ولكن لمرور الزمن جانب آخر غير جانب التجارب العملية، ألا وهو نمو الشعور العاطفي. إن مرور الوقت يؤدي إلى الألفة ويفتح ينابيع المحبة، وذلك أمر معروف في العلاقات سواء أكانت بين الأفراد، أم بين الأفراد والوطن.

فالمعروف أن مرور الوقت على صداقة بين صديقين ينمي الود بينهما، ومعروف أيضاً أن مرور الوقت يقوي عاطفة الحب بين الحبيبين. وكذلك الحال بين الأفراد كشعب وبين وطنهم. إن مرور الوقت يؤدي إلى نمو العواطف وتقوية الروابط وازدياد الألفة والمعرفة والتمتع بالمزايا وتراكم الذكريات؛ فالزمن وتقوية المشاعر العاطفية أمران متلازمان.

إن للتاريخ أثره في تكوين الروابط الاجتماعية، وهو عامل أساس في الشعور القومي والوطني بكل ما ينطوي عليه من عوامل روحية ومادية مشتركة من شأنها تقوية الروابط بين البشر وبين وطنهم. إن مسألة أثر التاريخ كعامل من عوامل تقوية الروح الوطنية معروفة في البحوث عن نشوء القومية، وهناك من يعتبر التاريخ أكبر تلك العوامل وأهمها.

لذلك كان الاهتمام بتدريس التاريخ الوطني في المدارس، والاهتمام بنشر المعرفة عنه بين جماهير الشعب بمختلف وسائل التعليم والإعلام.

ويستطيع الإنسان أن يلمس أثر الزمن في رصد الفرق بين الأمم العريقة والأمم الحديثة التكوين؛ فالروح الوطنية أقوى عند الأولى منها عند الثانية بصورة عامة.

ـ ٤ ـ

إذا كانت العلاقة بين حياة الإنسان وحريته وبين الوطن على النحو الذي ذكرناه، فماذا يحصل إذا أصبح الوطن مهدداً؟ إذا كان الإنسان في بداية ظهوره على وجه الكرة الأرضية قد وجد سواء بشعوره غريزي أم عن طريق العقل أم بهما معاً، أن المحافظة على وجوده وصيانة حريته وحقوقه يتطلب إنشاء وطن يعيش فيه، فكيف يكون الحال في العصر الحديث وقد تشعّبت مصالح الإنسان وتعددت حاجاته الضرورية إلى إدامة حياته وتحقيق سعادته؟ وكيف يكون الحال بعد أن عرف نعمة الوطن وجرّب فضائله وعرف مزاياه عملياً، وبعد أن ألفه وارتبط به عاطفياً؟ لقد عبّر الإنسان الحديث عن موقفه المتعلق بالوطن والواعي إلى كل هذه المشاعر بصورة صريحة؛ ففي مجال الدفاع عن الوطن قام الإنسان الحديث بالثورات وخاض الحروب وقدم أغلى التضحيات في سبيل الدفاع عن الوطن؛ وفي مجال بناء الوطن بذل الإنسان الحديث الجهود وتحمل المشاق في سبيل تعمير الوطن وبنائه وتنمية موارده وتحسين الحياة فيه. ويدلل ذلك من دون شك على قوة إدراكه إلى أهمية الوطن، ذلك الإدراك الذي تغوص جذوره في جميع ما في الإنسان من قوى محركة غريزية وفكرية، إضافة إلى قوة التاريخ.

هذه هي خلاصة قضية الوطن والوطنية كما نشأت وكما تطورت وكما هي عليه الآن. إنها أقوى حقيقة في حياة الإنسان لأنها لا تتعلق بغريزته ولا تتعلق بعقله فحسب، بل بهما معاً، ولا تتعلق بأمسه مفصولاً عن حاضره ولا بحاضره مفصولاً عن أمسه، بل بهما معاً.

فهل هناك ما هو أقوى وأكثر أصالة وخلوداً من هذه الحقيقة؟ الجواب في نظري: كلا. إذاً، الوطنية ليست مسألة عاطفية كما قد يتبادر إلى الذهن بسبب ما يصاحبها من مظاهر العواطف. والوطنية ليست مجرد مصلحة محددة يمكن التخلي عنها بموازنتها بمصلحة أخرى. المصالح والعواطف موجودة ولكنها ليست بالمعنى الدارج الذي قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة؛ فالمصالح شاملة عميقة تشمل حياة الإنسان بِكُلّ ما تنطوي عليه هذه العبارة. والعاطفة ليست الانفعال الذي هو مظهر ونتيجة وليس السبب. والعاطفة تعني التعلق الذي ينسجه الزمن أي التاريخ. ويكفينا أن نعرف معنى تهديد الوطن أن نلقي نظرة خاطفة على الحالات التي غاب فيها الوطن في عصرنا الحديث. ما هو عدد الأشخاص في عالمنا الحديث الذين لا وطن لهم يعيشون فيه أو يناضلون من أجله؟ العدد قليل جداً يكاد لا يذكر بالمقارنة بعدد سكان العالم اليوم، وهم مسجلون في الأمم المتحدة،

وإنني أميل إلى الاعتقاد بأنهم غير مرتاحين إلى هذا الوضع، ولو أنهم خيروا بين أن يكون لهم وطن أو لا يكون فلست أشك في أنهم سيختارون أن يكون لهم وطن. ذلك ما يتعلق بالأفراد فما هو حال الشعوب؟ أمامنا الشعب العربي الفلسطيني الذي اغتصبت الصهيونية العالمية بمعاونة الاستعمار وطنه (فلسطين) فما هو شعوره وموقفه الآن؟ إنه كما تعرفون يناضل منذ عشرات السنين في سبيل استعادة وطنه، كما إنكم تقدرون الآلام والمعاناة التي يعيشها والتضحيات التي قدمها وسيقدمها بسبب ما حدث لوطنه، ولو أنني لا اعتقد أن أحداً يستطيع تقدير ذلك الشعور على حقيقته غير من يعانيه فعلاً.

إنكم تعرفون التضحيات بالأرواح التي بلغت الملايين، وبالعمران التي قدمتها شعوب دول الحلفاء دفاعاً عن استقلالها خلال الحرب العالمية الثانية؛ فالشعب البريطاني قدم التضحيات الجسام بالأرواح وتحمل قصف لندن المعروف؛ والشعب الفرنسي استرخص الموت بالجملة وقدم التضحيات الكبيرة؛ كما تعرفون تهديم ثلثي وارسو بالكامل؛ وإن خسائر الشعب البولندي بلغت ستة ملايين دفاعاً عن وطنه؛ ومسجلة في التاريخ تضحيات الشعب اليوغوسلافي في مقاومة الجيوش النازية وأنهار الدماء التي سالت منه دفاعاً عن وطنه؛ كما تعرفون أن الشعب السوفياتي قدم عشرين مليون ضحية دفاعاً عن وطنه بوجه الاجتياح النازي. ومثل ذلك كان حال جميع شعوب أوروبا الشرقية والغربية التي احتلت النازية أوطانها.

وهنا أود التنويه إلى مسألة أراها مهمة، هي أن الإنسان في دفاعه عن الوطن منذ أقدم العصور حتى الوقت الحاضر، كان دوماً مستعداً إلى التضحية القصوى، أي التضحية بالحياة نفسها من أجل الوطن. إن ظاهرة الاستعداد للموت من أجل الوطن كانت موجودة في كل حقبات التاريخ، الأمر الذي يدل على شيء مهم ألا وهو عظم الأهمية التي يوليها الإنسان للوطن؛ فلو لم يكن وجود الوطن يتعلق بصميم مسألة الحياة، لما أقدم الإنسان على مثل هذه التضحية أي بحياته نفسها. وليس صحيحاً إطلاقاً أن الإقدام على الموت مسألة عاطفية، بل عقلية أيضاً. إن الإنسان يعرف تماماً أنه في جميع الحالات التي أصبح فيها الوطن مهدداً أصبحت الحياة نفسها مهددة، لذلك فلا بد من تقديم أقصى التضحية في سبيل ذلك.

إن الإنسان يدرك بعقله أن تضحيته بحياته إنما هي تضحية محدودة في سبيل هدف أكبر وهو حياة المجموع في الأمد الطويل. إن الموت دفاعاً عن الوطن يعني

تضحية محدودة لأنها تتناول جزء من المجتمع وليس كله، وهي تتضمن الحاضر فقط وليس الحاضر والمستقبل. إن التضحية في سبيل الوطن تعني التعلق بمثل أعلى والتعلق بالمثل الأعلى ليس مسألة عاطفية، إن الذي يستشهد يفقد جسمه للفترة ما بين استشهاده وما يقدره الله له من موت طبيعي. ولكن الإنسان ليس غريزة فقط بل غريزة وفكر، مادة وروح. والروح تعني المبادئ والمثل العليا التي يحيا الإنسان في سبيلها ومن دون المبادئ والمُثُل العليا، لا يستقيم المجتمع ولا يمكن أن يعيش ويستمرّ ويتقدم، فالحق والعدالة والإخلاص للشعب والوطن وكل المُثُل العليا التي نعرفها، أساسية في حياة المجتمع وبقائه واستمراره وتقدّمه، ومن دونه لا توجد حياة ذات معنى يختلف في حياة الكائنات الحية الأخرى.

ولمسألة الاستشهاد جانب آخر لا بد من التعرّض له في هذا المجال. إن الاستعداد إلى التضحية بالحياة لا يأتي دفعة واحدة بل ينمو ويتدرج بالظهور. إن لهذه الظاهرة خصوصية ناشئة تتعلق بالحياة؛ فالملاحظ أنها لا تظهر إلا بعد حدوث أمرين هما: الوعي بأبعاد الخطر الذي يهدد الوطن، وكسر حاجز الموت. المسألة الأولى تتعلق بإدراك الفرد إلى حجم الخطر وآثاره في حياته وحريته وما يحترمه من مبادئ ومثل عليا. وعملية الوعي هذه كأي عملية وعي أخرى تتطور مع الوقت، فقد يكون الوقت قصيراً وقد يكون طويلاً بحسب الظروف وبحسب مدى اتضاح نوايا العدو ومدى التبصير تربوياً وإعلامياً بحقيقة وحجم الخطر المهدد للوطن.

إن عملية الوعي قد تكون لحظة وقد تكون أياماً وقد تكون أطول من ذلك. ولكنها عندما تحصل يدرك الإنسان أن الخطر يهدد الوطن حقاً، وأنه إذا ما حصل فستكون حياته وحريته ومبادئه مهددة، عندما تتضح الصورة بضرورة المقارنة بين التضحية بالجزء في سبيل الكل، وتضحية الأمد القصير في سبيل الأمد الطويل. وبحصول هذا الإدراك، تتحرك القوى الكامنة في الإنسان الغريزية والفكرية وقوة العاطفة، لتكون سبيلاً جارفاً من الشعور الوطني بضرورة الدفاع والاستعداد إلى التضحية مهما كان نوعها. هذا ما يحدث في ناحية الوعي.

ولكن لا بدّ من أن يحصل شيء آخر لتعزيز هذا الشعور والاستعداد، وهو كسر حاجز الموت الذي تكون بمرور الزمن. إن المحافظة على الحياة مسألة عميقة في الإنسان لذلك فمن الطبيعي أن تتكون لها مكانة خاصة في النفس ويكون بالتالي للموت حاجز نفسي. إن حاجز الموت مسألة نفسية لا أكثر تتعلق بالمألوف والعادة. لقد اعتاد الإنسان الحياة وأَلِفَها، لذلك تكونت عنده عادة الرهبة من

الموت مهما كان نوع تلك الرهبة. لذلك فمن المنتظر أن يواجه الإنسان الذي بدأ يظهر فيه الاستعداد إلى التضحية بحياته دفاعاً عن الوطن نوعاً من الرهبة، لذلك فهو يحتاج إلى كسر حاجزها النفسي والإقدام على ما لم يعتاده.

إن الوقت والتوعية وتفاقم الخطر والأمثلة التي يضربها الآخرون في الإقدام على الاستشهاد، تعمل متضافرة على كسر هذا الحاجز وفتح الباب لأن يمارس الإنسان التضحية ويجسّد ما يشعر به في الواقع. وهنا أيضاً تتفاوت سرعة كسر حاجز الموت بحسب تفاوت التركيب الجسمي والنفسي والفكري بين فرد وآخر، والكيفية التي تتفاعل فيها عوامل الجذب والدفع في داخل نفسه في مسألة الإقدام على الموت. من ذلك نرى أن عملية الإقدام على الاستشهاد ليست عملية اندفاع بالعاطفة كما قد يتصور البعض، بل هي استعداد تشترك في تكوينه كل القوى الفاعلة في الإنسان: قواه الغريزية وقواه الفكرية. إنها حصيلة القناعة الداخلية بأن الوطن أصبح مهدداً بكل الوضوح الذي يعنيه ذلك من تهديد الحياة المادية والروحية للإنسان الآن وفي المستقبل. إن تكوين هذه القناعة قد لا يكون بالشكل الذي يحصل في حالات الهدوء ومعالجة القضايا الاعتيادية في الحياة، ولكنه هو الذي يحصل وإن كان حصوله بطريقة تتناسب مع الظرف الطارئ والحالة غير الاعتيادية التي يخلقها تهديد الوطن وقيام الحرب.

إن التعبئة والإعلام في وقت الحرب، تكون عادة مقرونة بلهجة عاطفية وتستخدم عوامل التأثير لجلب الانتباه وتحفيز ذهن المواطن ودفعه إلى التفكير في الوضع الذي يخلقه تهديد الوطن. ولكن بغض النظر عن الأسلوب واللغة واللهجة والوسائل التأثيرية الترغيبية، يبقى الأمر هو توعية المواطن بجوهر الموضوع، ألا وهو الدفاع عن الوطن لأن العدو يهدد الحياة برمتها مادياً وروحياً الآن وفي المستقبل. هذا هو محتوى التعبئة فهل في ذلك شيء غير الحقيقة؟ إن هذا المحتوى للتعبئة ليس محتوى عاطفياً أبداً، إنما أسلوبه ولغته تتجه إلى العاطفة والاستفزاز من أجل لفت النظر وتنشيط الذهن وتسريع عملية الوعي بما يحصل. لو كان محتوى الدعوة للموت دفاعاً عن الوطن عاطفياً بالمعنى الدارج للعاطفة، لما كانت ظاهرة ثابتة مستمرة في جميع مراحل التاريخ ولما توسعت مع تطور المجتمع البشري وازدياد رُقيّه وتقدّمه الحضاري. إذاً، الإنسان في الحقيقة يقدم على الاستشهاد في سبيل الوطن نتيجة تفاعل القوى الحقيقية فيه: الغريزية والفكرية، أي بإدراك من كامل كيانه، وليس نتيجة انفعال في جهازه العصبي كما قد يتصور البعض.

إذاً، عندما يصبح الوطن مهدداً يتحرك ذلك التعلق به الذي نسميه بالوطنية بفعل العوامل التي مر ذكرها، وتبدأ عملية الدفاع عن الوطن التي هي في حقيقتها دفاع عن النفس بالمعنى الواسع العميق. إن تحرّك الروح الوطنية في الفرد المواطن يؤدي إلى نشاط إنساني، والنشاط الإنساني يتضمن بذل الجهد في شتى الميادين.

إن كمية ونوع الجهد الذي يبذله المواطن في عملية الدفاع عن الوطن تتطور مع تطور الوعي بالخطر؛ فكلما تفاقم الخطر وكلما ازداد وعي المواطن به، ازداد استعداده إلى بذل الجهد كمياً وتطور نوعياً صعوداً نحو الاستشهاد. وفي هذا الصدد هناك مسألة مهمة تجدر الإشارة إليها تبديداً لمفهوم خاطئ عند البعض. للإنسان ككائن حي قدرة كبيرة على تكوين العادات سواء أكان ذلك في السلوك أم في الرأي. إن الإنسان عندما يعيش حالة معينة لفترة طويلة من الزمن يألفها بالتدريج ويعتادها وتتكون عنده عادات في التصرف والتفكير متلائمة مع السلم. وعندما ينتقل الوضع إلى حالة الحرب يحمل الإنسان معه عادات السلم نفسها وتبقى معه لمدّة حتى تتكون لديه عادات جديدة منسجمة مع الوضع الجديد. وما يهمنا في هذا الصدد هو معالجة وضع الفترة الانتقالية التي يكون فيها المجتمع في حالة الحرب، في حين أن عادات السلوك والتفكير الموجودة لا تزال هي عادات السلم.

في هذه الفترة يحصل شيء من الارتباك الذي يتطلب المعالجة وفي ما يلي بعض الملاحظات عن ذلك.

أولاً، في هذه الفترة يبقى الفرد يتصور أن الجهود التي يستطيع أن يبذلها من أجل الدفاع عن الوطن هي الجهود نفسها تقريباً التي كان بمقدوره أن يبذلها قبل قيام الحرب. ويشكل ذلك قيداً على نشاطه. وهنا يقع الفرد بتصور خاطئ حول ما يستطيع أن يبذله من جهود، فيقع بالوهم أن ما كان يبذله في وقت السلم هو أقصى ما يستطيع أو ما يقرب من ذلك. إن عملية تبديد هذا الوهم عند الفرد تساعد من دون شك على الإسراع في تكوين عادات سلوك وتفكير جديدة منسجمة مع حالة الحرب.

إن الثابت من استقراء تاريخ البشرية، هو أن الإنسان ذو مقدرة هائلة على التكيّف مع الظروف ولو لم تكن هذه الصفة موجودة فيه لما استطاع الاستمرار في الحياة والمحافظة على الوجود. إنه يستطيع أن يتكيّف لتحمّل الجوع والعطش

والتعب والألم، أكثر بكثير مما يتصور في حالة ما قبل حصول الجوع والعطش والتعب والألم. لو سألناه وهو في حالة السلم عن مدى قدرته على تحمل هذه الصعاب، لكان تقديره حتماً أقل مما يستطيع فعلاً أن يتحمله. إذاً، الجهود التي يستطيع المواطن أن يبذلها من أجل الدفاع عن الوطن أكبر بكثير مما يبذله قبل قيام الحرب. حتى ما يتصوره الإنسان من حقائق طبّية عن عمل أجهزة الجسم البشري قد يكون خاطئاً، عندما يتحدث عنها في حالة السلم؛ فلو سألنا طبيباً هل يستطيع الإنسان أن لا ينام لمدّة تسعة أيام؟ لربما أجاب بالنفي، في حين أن قائد الفرقة الحادية عشر في الفيلق الثالث لم ينم النوم الاعتيادي لمدة تسعة أيام متتالية، أثناء معركة الحصاد الأكبر!

إن مقدرة الإنسان الكبيرة جداً على التكيف للظروف ومعها، تجعله قادراً على بذل جهود أكبر بكثير مما يتصور عندما يكون في الوضع الجديد بكل ما ينطوي عليه من تحد وتحفيز واستثارة للقوى الكامنة فيه.

إن وعي هذه المسألة يساعد كثيراً على تقصير فترة الانتقال لتكوين عادات جديدة تلائم وضع الحرب، ويؤدي ذلك بالتالي إلى مضاعفة الجهود التي يستطيع كل فرد أن يبذلها من أجل الدفاع عن الوطن.

ثانياً، إن عملية تكوين عادات جديدة ملائمة للحرب تحتاج أيضاً إلى ضرب الأمثلة العملية.

عندما يتغير فكر الإنسان يتغير عمله، وذلك ما يميزه عن الكائنات الحية الأخرى. وقد قلنا سابقاً إن المواطن عندما يبذل جهداً ما في سبيل الدفاع عن الوطن يعمل ذلك بفعل تكوين قناعة. وعندما نقول له إنه قادر على زيادة تلك الجهود كمّاً ونوعاً، يحتاج أيضاً إلى تكوين قناعة. إن عملية تكوين هذه القناعة قد تكون عند بعض الأشخاص أسهل وأسرع مما هي عند البعض الآخر. لذلك كان هناك المبادرون الذين يتقدمون الصفوف، أو ما نسميهم بالطليعة في البذل والعطاء. إن ما يقوم به المبادرون من ضرب الأمثلة من شأنه أن يسرّع عملية تكوين القناعة عند الآخرين، وبذلك يساعدونهم على زيادة الجهود التي يبذلونها. إن ضرب الأمثلة يعني في الحقيقة توفير الدليل العملي على إمكانية ذلك.

وبذلك تتصاعد عملية تفجير الطاقات وتزداد المبادرات ويدخل الشعب في عملية تسابق في البذل والعطاء من أجل الوطن. وجدير بالتنويه هنا أن تأثير ضرب المثال والمبادرة، يكون أكبر في عملية تفجير الطاقات عندما يأتي من القادة والمسؤولين في المجتمع. وهذا هو تفسير ارتفاع معنويات الجنود عندما يكون

الضابط أمامهم لا وراءهم. إن ضرب الأمثلة يعني توفير أدلة عملية ملموسة تساعد على الإسراع في تكوين القناعة عند الآخرين، أن المزيد من الجهود في سبيل الدفاع عن الوطن أمر ممكن وقابل إلى التحقيق. إن الطليعة القائدة تحتاج إلى قناعة تكونها المحاكمة الفكرية، إلا أن الجماهير الواسعة من المواطنين قد تحتاج إضافة إلى ذلك، إلى أدلة عملية ملموسة على إمكانية ذلك. لذلك فإن الدعوة إلى التضحية ليست كافية لظهورها بل لا بد من ضرب المثال العملي، وهكذا كان الحال في جميع المثل العليا التي انتشرت في التاريخ، فقد كان للتجسيد العملي الذي قام به رواد تلك المثل، الأثر الكبير في إيمان الجمهور بها وبذلهم الجهود في سبيل تحقيقها.

ـ ٦ ـ

إن الأفكار التي تمّ شرحها لها ما يناسبها في وضع بلادنا الآن. إننا شعب العراق جزء من أمة عريقة في التاريخ عرفت معنى الوطن منذ آلاف السنين. وكوّنت مشاعر وثقافة قوية في ما يتعلق بمعنى الوطن وأهميته، ونسجت حوله أقوى العواطف من خلال الزمن. كما إنها اكتسبت من التاريخ الطويل تجربة غنية عرفت من خلالها عملياً ماذا تعني الحرية وسلامة الوطن، وبالمقابل ماذا يعني حكم الأجنبي وما يجلبه الغزاة معهم من ويلات.

إننا اليوم في حالة حرب دفاعاً عن الوطن، وكلنا يعرف من هو العدو وما هو ماضيه وماذا يريد الآن، فقد قال وعمل ما يكفي ويزيد، إلى تكوين القناعة الكاملة لدينا بأنه يريد الشر لوطننا بكل ما تنطوي عليه هذه العبارة من معنى، فما هو واجبنا؟

إن واجبنا هو أن نتكيف تماماً للحالة الجديدة، والتكيف يعني أن نبذل الجهود التي تتطلبها عملية الدفاع وإفشال ما يريد العدو تحقيقه. وفي هذا المجال أود أن أذكر ما يلي:

١ ـ ليس هناك من هو معفي من هذا الواجب، فعلى الجميع وأقصد الجميع فرداً فرداً حتى آخر فرد من مجموع شعبنا، أن يعمل ويصب الجهود في المجرى العام: مجرى المجهود الحربي بالمعنى الواسع لهذه العبارة، أي المجهود العسكري وما يساعد على المجهود العسكري.

يجب أن يعمل كلّ منا شيئاً جديداً لم يكن يعمله في وقت السلم من أجل الدفاع عن الوطن.

٢ ـ علينا جميعاً أن نعرف أن ما يستطيع كل منا أن يقوم به، إنما هو في الحقيقة أكبر بكثير مما يتصور. إن زيادة العمل ومضاعفة الجهود لا تكون مضنية إلا في البداية، فمع مرور الوقت سنتكيف معها ونعتادها، فلا تعود مضنية كما كانت.

٣ ـ إن حياة الإنسان ليست كحياة الكائنات الحية الأخرى، بل تحتل المثل العليا والمبادئ مكانة مهمة فيها. إن التضحية بالنفس بالإقدام على الاستشهاد، مبدأ سام وقيمة عليا لحماية الوطن من الأخطار. إن واجب الوطن على المواطن لا يحده شيء، يبدأ بأقل الأعمال ولا ينتهي إلا بالاستشهاد.

لننظر ماذا كانت نتيجة جميع حالات الاستشهاد في التاريخ من أجل المبادئ؟ كانت النتائج دوماً إيجابية متمثلة بغلبة تيار المبادئ وانتصار جبهة الحق واضمحلال دنيا الباطل. أليس في ذلك أقوى دليل على سلامة مبدأ الاستشهاد في سبيل ما هو حقّ؟ ناهيكم عن ذكر من استشهد في سبيل الحق، مقارنة بذكر من مات على فراشه على حد قول خالد بن الوليد.

إننا نملك اليوم جميع مقومات النصر. إننا شعب عريق وريث حضارات عظيمة وفي ذاكرته أمجاد. قواه المادية واسعة وحياته منتظمة ليس فيها خلل. صفوفه موحّدة، وله تجربة طويلة في الشجاعة والتضحية. قواته المسلحة كبيرة العدد واسعة العدة جيدة التدريب مقدامة وذات خبرة في القتال ومؤمنة بالوطن. وفوق كل ذلك قيادتنا فذة في الكفاءة والشجاعة والإخلاص إلى المبادئ، وبعكس هذه الصورة هو حال عدونا.

إن الجهد في سبيل الوطن واجب، والاستشهاد في سبيل الوطن واجب عندما يكون الوطن مهدداً. ذلك هو معنى التعلق بالوطن أو ما نسميه بالوطنية.

٢١ ــ ما هي القوة المعنوية؟(*)

ـ ١ ـ

قديم هو الحديث في الوسط الفلسفي عن الروح والشكل. ولكننا لسنا في صدد ذلك وإن كان الموضوع هو ذاته. صحيح أن ما نعرفه عن موضوع الروح قليل بالنسبة إلى ما نعرفه عن المادة التي يتكون منها العالم، لذلك كانت معرفتنا في الفيزياء والكيمياء والفلك أكثر من معرفتنا في علم النفس، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية الموضوع. وأساس هذه القضية هو أن الإنسان كائن حيّ وليس آلة مجردة، الآلة المجردة تركيب ميكانيكي لا فرق بين داخله وخارجه، فقوتها تعتمد على تركيبها فكيف ما تكون العناصر والمواد المكونة منها وعلاقاتها ببعضها البعض، تكون الآلة من حيث القوة والفاعلية. أما الإنسان فهو غير ذلك فمركزه في الداخل وكيفما يكون الداخل يكون الخارج في النهاية. إن المظهر قد يوحي بغير ما في الداخل، ولكن في النهاية الداخل الذي يقرر كلّ شيء، وبغض النظر عن ماهية ذلك الداخل، إذ إن ذلك يذهب بنا إلى غير ما نحن فيه، فإن ذلك الداخل هو ببساطة النفس الداخلية بِكُلّ ما تنطوي عليه من إحساس وتفكير واتخاذ قرارات وتصرف بنّاء على أساس تلك القرارات.

إن الإرادة الإنسانية أثبتت أنها قادرة على أن تفعل أكثر بكثير مما يتصور الإنسان أنه قادر أن يفعله. لذلك كانت الإرادة الحازمة المصرة قادرة على تحقيق ما هو أبعد وأكبر بكثير مما يمكن تحقيقه من قبل أصحاب الإرادة الضعيفة والعزم الخائر والمعنويات المنخفضة، إن ذلك أمر معروف في الحياة اليومية الاعتيادية ولا يحتاج إلى كثير من التدليل عليه.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الثورة**، ٢٨/ ٢/ ١٩٩١.

الشيء الأول في هذا الموضوع هو تنبه الضمير. ويعني تنبه الضمير الإحساس بالمثل الأعلى والإحساس بإرادة الخير، فالإنسان عموماً فيه عنصر خير وله مثل أعلى مهما كان ذلك المثل الأعلى. إن يقظة الضمير وحصول حالة الوعي بأهمية ذلك المثل الأعلى يجعل الإنسان مندفعاً إلى تحقيق ذلك المثل الأعلى والدفاع عنه عندما يتعرض إلى الخطر.

إن اكتشاف قوى الفاعلية في الإنسان أمر معروف خلال التاريخ؛ فبشكل مستمر عرف تاريخ البشرية أن في الإنسان قوى عظمى للعمل والإبداع والصمود والتكيف مع الظروف ومواجهة الصعوبات، كانت تظهر تباعاً كلما سنحت الظروف. إن تلك القوى لم تكن معروفة من قبل ولم يكن يتصور الإنسان وجودها فيه قبل أن تُكتشف. إن الموارد الاقتصادية والطبيعية موجودة في محيط الإنسان وهي عامل محايد يمكن أن تستثمر لصالحه، ويمكن أن تبقى معطلة مهدورة حوله من دون استخدامها تبعاً لحالة الإنسان، فإذا كان نشيطاً مبادراً فعالاً، استطاع استخدامها وتطويعها لصالحه، وإذا كان خاملاً مهملاً غير فعال، بقيت على حالها دونما استخدام وربما كانت وبالاً عليه. إن الجهد البشري هو العامل الحاسم الفعال الذي يقرر مدى استخدام تلك الموارد. والتاريخ كله كان حصيلة عمل الإنسان وحركته وفاعليته وتأثيره في المحيط الذي يوجد فيه وليس العكس.

ولكن الموضوع لا يقتصر على القوى المعروفة عند الإنسان، أي قواه العقلية والعضلية، بل هناك قوى كامنة للعقل البشري غير معروفة تماماً، إلا أنها تظهر فاعليتها بين الحين والآخر، وتظهر الدلائل على وجودها من دون أن نستطيع حتى الآن فهمها تماماً.

إن النفس البشرية لها مركز هو الشعور بالوجود والتفكير بالوجود، فكل إنسان يشعر في داخله أنه كائن حيّ مفكر وموجود ويتحرك في محيطه ويستطيع التأثير بالآخرين وبالمواد التي تحيطه، كما إنه يتأثر بالآخرين وبالمواد التي تحيطهم.

إن هذا الإحساس بالوجود بإمكانه أن يكون قوياً أو ضعيفاً أو على درجة معينة من القوة أو الضعف، وبناء على ذلك تتوقف فاعليته وكمية ونوعية عمله ودرجة تأثيره في محيطه.

إن هذه القوة الداخلية هي التي تسمى أحياناً بالروح المعنوية.

لعل أهم ما يؤثر في هذه الروح المعنوية هو الشعور بمدى الانسجام مع

الهدف الأعلى، أي الشعور أن الإنسان على حق، لذلك كانت في داخل المظلوم قوة جبارة تدفعه إلى مقاومة الظلم الذي لحق به، وتلك هي قوة الثورات التي قام بها الذين اضطهدوا وظلموا في التاريخ، ضد الطغاة والحكام الفاسدين.

يلاحظ في جميع هذه الحالات، أن الذي قرر النتيجة وهي انتصار المظلومين على الظالمين، هي تلك الروح المعنوية، أي العامل البشري وليس القوى المادية المحيطة، أي الشكل؛ فالأسلحة والمال والأجهزة والإدارة وكل الماديات الأخرى كانت في يد الظالمين والفاسدين بمقدار يفوق كثيراً ما في يد المظلومين الثائرين، إلا أن الهزيمة كانت دائماً تلحق بالظالمين، أي بما لديهم من وسائل، في حين كان المظلومون الثائرون ينتصرون في النهاية، والسر هو القوة المعنوية التي بداخلهم المستمدة من يقظة الضمير وشعور الانسجام مع المثل الأعلى؛ في حين أن الظالمين مهما كابروا وتحدثوا عن أن الحق إلى جانبهم، ومهما أمعن المنافقون الانتهازيون في التنظير لهم، يبقى ما في داخلهم مزعزعاً ممتلئاً بالشكوك؛ فالظالم يعرف في داخله أنه ظالم مهما كابر وأنكر، لذلك كانت التوعية مهمة جداً في كلّ معركة، والمقصود بالتوعية هو جلاء الحقيقة وتنوير الإنسان بطبيعتها وأسبابها ومواقف الأطراف الداخلة فيها، ويعني كل ذلك توضيح المثل الأعلى، أي الجانب المبدئي، فمتى ما عرف الإنسان حقوقه والاعتداء الواقع عليه وماذا سيكون عليه الحال عندما ترجع إليه تلك الحقوق ويرفع عنه الظلم، كلما تنبه ضميره واتضحت صورة المثل الأعلى واقتربت منه؛ فالتوعية عامل مهم في عملية إيقاظ الضمير الذي هو أساس تقوية الروح المعنوية.

عندما يعرف الإنسان حقوقه تماماً يعرف كيف يدافع عنها، وعندما تكون الصورة مشوشة يحصل عنده الشك، والشك لا ينتج غير القلق والتردد وبذلك تُشل إرادته وتضعف عزيمته.

لكن هناك عوامل أخرى تؤثر إيجاباً أو سلباً في الروح المعنوية، ولعل أهم عامل في هذا الباب هو التركيز في الجهود.

إن التركيز يعني عكس التشتيت؛ فالتركيز يعني تجميع الجهود والجهود عندما تجتمع تتفاعل. والتفاعل فيزيائياً يعني أن تنتج عنه قوى تفوق مجموع قوى العوامل الداخلة في التفاعل، فالتفاعل في حد ذاته تنتج عنه قوة جديدة، فالعناصر التي تدخل في التفاعل إذا كانت قوتها العددية مجتمعة تعادل الرقم (٥)، فإنها عندما تتفاعل تنتج قوة تفوق الرقم (٥) والإضافة الجديدة هي نتيجة للتفاعل بحد ذاته. لذلك معروف في أدبيات علم ما وراء النفس الجديد، أن التركيز وسيلة مهمة

لتقوية الروح المعنوية للفرد، أي تقوية إرادته الداخلية؛ ففكر الإنسان فيه قوى غير التي نعرفها يمكن أن يزداد التعرف عليها وشحذها واستخدامها عن طريق التركيز الذي يشبه أحياناً قطرات الماء المتساقطة في مكان واحد على الصخر، لا بدّ بالاستمرار أن تحفر فيه. كذلك الحال في المجتمع فتركيز جهوده باتجاه واحد من شأنه بالإصرار والاستمرار أن يتفاعل وتنتج عنه قوة هائلة جديدة هي حصيلة قوى الأفراد الذين يتكوّن منهم ذلك المجتمع، وهذه القوة الجديدة بإمكانها أن تفعل ما لم يكن بالحسبان أن تفعله، قبل أن تجتمع وتتفاعل وتتركز على هدف واحد؛ لذلك وفي وقت المعركة يجب التركيز في كل صغيرة وكبيرة على المعركة، ومن هنا كانت عبارات اقتصاد الحرب، وشعار كل البنادق نحو العدو، وكل شيء من أجل النصر، وهكذا بقي أن يتحقق تطبيق هذه الشعارات في الواقع وبكل دقة وشمولية.

كلّ ذلك حديث عن الجانب النظري في مسألة الروح المعنوية، ولنتحول الآن إلى الجانب العملي.

ـ ٢ ـ

في الناحية العملية الإيمان هو نقطة الارتكاز في القوة المعنوية. والإيمان يعني القناعة الراسخة بعدالة القضية التي يدافع عنها الإنسان واتخاذ القرار النهائي بالعمل من أجل تلك القضية. والعمل يعني الجهد في سبيلها بكل الوسائل. إن الإيمان هو أساس اتخاذ القرار، لذلك إن الإنسان يتخذ قراره في داخله ونتيجة إلى تفكيره هو وقناعته هو، لا نتيجة إلى تفكير الآخرين وما يقوله الآخرون. وبعد اتخاذ ذلك القرار وتكوين تلك القناعة الداخلية، أي بعد تكوين ذلك الإيمان، يتحرك الإنسان بناء عليه بغض النظر عن أي شيء آخر يجري حوله.

إن هذا النوع من الإيمان القائم أساساً على ما يُعتقد أنه الحق والصواب، يخلق عند صاحبه التصميم والاستمرارية والقطع في الأمور، فيزول التردد ويتركز النشاط ويتصف بالاستمرار والمثابرة وبذل أقصى الجهود؛ في حين أن التردد والتشكك والازدواج بين الظاهر والباطن أمور تضعف العمل وتثبط العزيمة وتؤدي إلى الركود. إن الإيمان ضروري للمقاتل في المعركة.

ولعل أهم مسألة عملية في ترسيخ الإيمان وتقويته، هي أن الإيمان الذي يتكون في داخل الإنسان يجب ألا يتأثر بأي اعتبار آخر، أي بما يجري في خارج الإنسان، ويعني ذلك عملياً أن تتكون تلك المناعة الذاتية عند الإنسان المؤمن أن

ما يقوله الآخرون مهما تواتر ومهما اتسعت دائرته لا يعني شيئاً ولا يغير من الحقيقة شيئاً، وهذا ما تحاول أساليب الدعاية الحديثة أن تفعله في مجال التأثير في الروح المعنوية للجهة المقابلة، فكثرة الأصوات الإعلامية مثل الإذاعات والتعليقات وما ينشر ويذاع عند إثارة موضوع معين باتجاه واحد، يقصد منه التأثير في الإيمان الداخلي للإنسان في الجهة الأخرى، والإيحاء إليه أن ما توصل إليه من قناعة داخلية بعدالة القضية التي يقاتل من أجلها قد يكون غير صحيح تمهيداً للتخلي عن ذلك الإيمان وقبول موقف الجهة المعادية. الإيمان يعني القرار النهائي المتكون من القناعة الداخلية بغض النظر عما يردده الآخرون.

لذلك فمن الأمور العملية في مجال حماية الروح المعنوية هو التقليل إلى أقصى الحدود الممكنة من مفعول هذا النشاط الفني الذي يمارسه الإعلام المعادي بترديد متواتر وكبير العدد لأفكار وشعارات معاكسة لإيمان المقاتلين في جبهة الحق، ولعل من أهم تلك الوسائل الفنية هو مقابلة التواتر بتواتر، أي الشرح المتواصل والتوعية المتواصلة والتذكير المستمر، والمسألة الفنية في هذا المجال هي أن يكون الإعلام متنوعاً يتناول الجوهر نفسه بأساليب مختلفة وطرق متعددة ومصادر متعددة وبأساليب مشوقة مقبولة للنفس من حيث التلقي.

أما الأمثلة في التاريخ فجميعها تثبت هذه الأفكار، فجبهة الحق في التاريخ كانت دوماً أقل عدداً وعدّة ولكنها كانت أقوى في روحها المعنوية، واستطاعت بقوتها الذاتية وتركيزها وثبات موقفها أن تخلق قوة تفوق قوة جبهة الباطل، وبذلك كانت الغلبة للروح على الشكل، لقد انتصر المسلمون على قريش رغم تفوق قريش بالمال والسلاح والوسائل المادية، أي التفوق بالشكل، وانتصر المسلمون في معاركهم في الجزيرة وأطرافها وفي العراق والشام وفي الفتوحات، بفضل تلك القوة الروحية القوية؛ واستطاعت المسيحية في النهاية أن تنتشر في العالم وتغلب قوى الوثنية وجبروت الدولة الرومانية بسبب القوة المعنوية هذه؛ واستطاعت قوى الشعب في الثورة الفرنسية الانتصار على النظام الملكي القوي مادياً بسبب ذلك؛ واستطاعت ثورة ماوتسي تونغ أن تنتصر على جيش جان كايشك على الرغم من تفوقه بالعدد والسلاح؛ واستطاعت حركة غاندي أن تنتصر في النهاية على الاستعمار البريطاني الذي حكم الهند لقرون؛ واستطاعت كلّ الثورات التحررية وحركات الاستقلال الوطني أن تنتصر في النهاية على القوى المعادية التي كانت دوماً تفوقها عدة وعدداً ووسائل مادية.

إن الوسائل المادية نفسها كانت تتحرك من جانب الباطل إلى جانب الحق

بشتى الوسائل تبعاً لقوة الروح المعنوية في الجانبين، أي تبعاً للعامل البشري، أي قوة الإنسان.

إن الأمور في هذه المعركة على أوضح ما تكون، فلا تداخل ولا تشويش ولا مواقف وسطية مزيج من هذا وذاك، فالألوان أبيض وأسود. هنا جبهة الحق الواضح الجلي، وهناك جبهة الباطل الصارخ بكل ما عرف عن الباطل في التاريخ. هنا تجتمع عناصر النهضة والثورة والتحرر من أجل وحدة الأمة العربية وتقدّمها وبناء حياتها الجديدة على أساس العدل والمساواة والحرية، وهناك تجتمع قوى المجتمع القديم وأوضاع التأخر والانحطاط والظلم والفساد والكفر والخيانة بأبشع صورها. هنا قوى الثورة في العراق والتقدّميون العرب والمؤمنون والمناضلون.

ويلاحظ أن جبهة الباطل تعمل في إعلامها ونشاطها على أساس التشتيت لمنع تركيز جبهة الحق على ما هو جوهري، فهم يتحدثون عن القانون الدولي والشرعية والتقنيات في السلاح وقوة المال، ولا يتحدثون عن الحق والباطل أو العدل والظلم أو التحرر والاستعمار.

إن كل فرد في جبهة الحق يجب أن تكون هذه الحقيقة ماثلة أمامه، وهي أنه يقاتل من أجل قضية غاية في العدالة والحق، والمهم في ذلك هو أن نعرف ذلك وأن نردده ونقوله بأعلى صوت، فصوت الحق والعدالة يجب أن يرتفع ليسمعه الآخرون في الوطن العربي وفي كل البلاد الإسلامية وفي كلّ العالم، وترديد ذلك يكون في القول والعمل معاً، المقصود بالقول هو الشرح والتوعية والترديد والإعلام الواسع ليصبح الموضوع الماثل أمامنا والشاغل للذهن والتفكير في كل زاوية، ولنعلم أن الترديد يرسخ القناعة الداخلية ويقويها التي هي أساس الانطلاق والفاعلية. والعمل المقصود بالترديد هو الشرح بشتى الأساليب والطرق والوسائل، والترديد عن طريق العمل هو أن يكون كل ما نعمله موجهاً في هذا الاتجاه، أي تجسيداً لذلك المبدأ. والعمل في هذا المعنى يشمل كل شيء من أصغر الأمور في تنظيف الشارع إلى تقنين الوقود إلى حمل السلاح فالاستشهاد في سبيل المبادئ، إنه العمل، ثم بالعمل عن هذا الطريق تبنى الروح المعنوية وتقوى وتتغلب الروح على الشكل الموجود عند العدو المتمثل بالمال والسلاح والتقنيات. إننا لا نعدم الشكل إذ لدينا أيضاً من الوسائل المادية الشيء الكثير، ولكن الأهم من ذلك هو الروح القوية التي نملكها والتي ستهزم من دون أدنى شك الشكل. إن الروح المنبعثة من حقنا ستهزم بإذن الله الشكل المنبعث من باطلهم.

في حياتنا اليومية وفي صفحات التاريخ الأمثلة كثيرة عن المقارنة بين

الإنسان المؤمن والإنسان الفاقد للإيمان، كيف يتصرف هذا وكيف يتصرف ذاك في مواجهة المصاعب؟ الإنسان المؤمن يرى الحياة مسألة أسمى وأشرف وأنبل من مجرد استمرار المعيشية، فالحيوان الذي يتصرف بدافع الغريزة هو الذي يسعى إلى امتداد أمد الحياة المعيشية إلى أقصى ما هو ممكن، أما الإنسان فهو مخلوق أكثر سمواً، وفيه وميض من روح الله وفي داخله ضمير، ويحركه المثل الأعلى ولا تكون الحياة عنده مجرد امتداد للعيش، لذلك كان الإنسان المؤمن مستعداً للتضحية من أجل المثل الأعلى، أما الإنسان المزعزع الإيمان فهو أقرب ما يكون من الحيوان في هذا المعنى.

الإنسان المؤمن يجاهد، وعندما يصطدم بالعقبات يقوم على قدميه ويندفع ثانية وثالثة ورابعة إلى ما لا نهاية، لأنه مؤمن وعلى حق أنه سينتصر في النهاية، فلا ييأس من أول إخفاق ولا يتعب من أول محاولة، أما الإنسان الضعيف الإيمان فينهزم من أول إخفاق ويتعب من أول صعوبة، لسبب بسيط أيضاً هو أنه يعد أول محاولة وأول خطوة هي النهاية. الإنسان المؤمن يعمل ويفكر بقوة ويعمل بقوة فيؤثر ويحقق أهدافه كاملة، أما الإنسان الضعيف الروح فهو ضعيف التفكير وضعيف العمل ولا يحقق أهدافه. الإنسان المؤمن ثابت منسجم مصر على موقفه، أما الإنسان الضعيف فهو متردد متخلف متناقض في القول والعمل، وليس غير المعركة ما تمتحن به قوة الإيمان أي قوة الروح.

مهمتنا الآن القتال بكل معانيه وبكل ما يحتاجه دفاعاً عما هو أغلى من الحياة ألا وهو الوطن؛ فإلى القتال.. فإلى القتال باسم الله وباسم الوطن وبقوة الشعب التي هي أقوى بكثير مما يظن الكثير.

٢٢ ــ شيء من الواقعية(*)

في العلوم الطبيعية يمكن تكرار تجربة ما ضد قانونها العلمي، فتفشل وتخسر المواد الداخلة فيها، أما في العلوم الاجتماعية حيث يكون المختبر هو المجتمع، فالخسارة أكبر من ذلك. لذلك مطلوب من أولي الأمر أن يعتبروا بالذي مضى وأن يقرأوا التاريخ صحيحاً ويحرصوا على قوانين المنطق. الوحدة العربية هي طريق التقدّم والنهضة وحماية النفس، وما يدلل على هذه المقولة ليس فقط الجدل المنطقي الاستنتاجي، بل الدليل الاستقرائي أيضاً. وإذا كان هناك من يرى أنني مغال فسأكون مسروراً لو أرشدني إلى البديل الذي يحقق للعرب التقدّم والنهضة، ويحميهم من الأخطار من دون الوحدة.

وأغلب الظن أنّه لا توجد وجهة نظر واضحة ضدّ الوحدة إنما الموجود هو حديث عن صعوبة تحقيقها، إذا استثنينا الكتابات التي تنشرها الثقافة الاستعمارية الصهيونية عبر مراكز البحوث التي ازداد عددها ونشاطها في الآونة الأخيرة. الوحدة صعبة التحقيق على أساس وليست كذلك على أساس آخر. الوحدة العربية لا تتحقق تلقائياً كأي شيء في التاريخ وهي ثورة بالمعنى الحقيقي للثورة تتغير بها حياة العرب جذرياً وتنقلب بسببها موازين القوى وتتبدد خطط الاستعمار والصهيونية، وثورة كهذه تتحقق حتماً إذا توافرت الإرادة، كما مرّ ذكره. في مقالة. إن حصيلة قوى الجذب والدفع اليومية التي نشهدها على الساحة وحدها لا تكفي لتحقيق ثورة بهذا العمق، بل لا بد من روح جديدة وإرادة جديدة، حيث يمسك العرب بزمام مصيرهم ويوجهون حياتهم كما يرون، لا أن تترك الأمور إلى قوى الجذب والدفع السائدة الآن والمتحكمة في أوضاعهم.

(*) عن جريدة **الرأي** الأردنية.

كثير هو الحديث عن الواقعية، فلنتحدث قليلاً عن ذلك. أليست الواقعية تتطلب عدم التغاضي عن حقيقة ما هو موجود في الساحة؟ أليس من الواقعية الاعتراف بوجود صراع حقيقي بين قوى التقدّم والتوحيد بمختلف فصائلهما المعروفة والمستترة، وبين الأنظمة الحاكمة (أو معظمها على الأقل)؟ وإلا كيف نفسر الانتفاضات ومختلف أنواع النشاط الشعبي العامل من أجل هذه الأهداف؟ أليست مظاهر التأييد الشعبي التي ظهرت خلال وبعد العدوان على العراق دليلاً على ذلك؟

أليس التعاطف الواسع مع قضية الشعب الفلسطيني في كلّ مكان من الوطن العربي شاهداً على ما نقول؟ إذاً هناك صراع سياسي قومي يضيق ويتسع، يطفو على السطح ويستتر ولكنه موجود؛ فالشعب العربي يدرك فشل الدولة القطرية وتقصيرها ويود ذهابها اليوم قبل الغد، وسيبقى هذا الصراع مصدراً للتوتر وعدم الاستقرار، إذ بالفعل أصبحت هذه الدولة ضدّ الأمة كما شرح ذلك كاتب عربي معروف.

إذا كان هذا التحليل صحيحاً، فالسؤال الذي يتبع يتعلق بكيفية التعامل مع ذلك وتلك مسؤولية الأنظمة القطرية. إن الدولة القطرية قد اتخذت موقف التصلب والمكابرة واستخدمت العنف في عدد من الأقطار العربية، ولم يكن لديها المرونة وبُعد النظر بجعلها تسمح بدخول التطور بصورة سلمية انسيابية؛ فتسببت بقيام الثورات في العراق واليمن ومصر وليبيا. والأنظمة العربية قد جربت السياسة اللاقومية ومعاداة الوحدة العربية وسياسة الانقسام العربي، وحصدت الويلات والفشل. حدث ذلك على يد نوري السعيد وبعده على يد عبد الكريم قاسم.

بعض الأنظمة القطرية ـ كما يبدو ـ أخذت تتصرف على أساس أن النظام القطري باقٍ وأن الوحدة العربية مجرد حلم، متجاهلة الصراع الموجود في مجتمعاتها. الأنظمة القطرية العربية مدعوة إلى سياسة أكثر واقعية تسمح بالسير قدماً في طريق التوحيد حتى ولو ابتدأ ذلك بالبسيط من الأمور تدرجاً نحو ما هو أكبر. المهم هو أن تشعر الأمة أن الأنظمة الحاكمة فيها هي بهذا الاتجاه لا في غيره، وأن الطريق مفتوح وليس مغلقاً، وأن الخطوات الممكنة تأخذ طريقها إلى التطبيق. إن سياسة مرنة واقعية كهذه من شأنها أن تفتح المجال لنوع من التلاؤم مع حركة القومية العربية. وكمثال على ذلك هناك العديد من خطوات العمل المشترك التي سبقت دراستها بالإمكان الدخول فيها. إن تفعيل ميثاق الجامعة العربية وتنشيط أجهزتها والبدء بتنفيذ الاتفاقيات المعقودة في نطاقها، يمكن أن يكون بداية جيدة.

المعروف أن الأغلبية العظمى من الدساتير والقوانين العربية، تؤكد على الرابطة القومية وتؤكد على الالتزام بالسير في طريق التوحيد. والبلدان العربية قد وقّعت العديد من المعاهدات والاتفاقيات بالمعنى نفسه، ولكن تلك الأنظمة كما يبدو تتصرف على أساس أنه من الممكن أن تقوم بكل ذلك رسمياً ولا تطبقه عملياً، أي الكيل بمكيالين على حدّ ما تتصرف به الولايات المتحدة، فهي من ناحية تريد أن تكتسب اسم الوطنية والسمعة القومية، ومن ناحية أخرى لا تريد أن تنفذ ما تلتزم به.

وقد حدث مؤخراً ما جلب هذا الموضوع إلى صدارة الاهتمام من قبل الرأي العام العربي، وهو الحديث عن الشرق أوسطية والمتوسطية.. إلخ؛ فإذا كانت هذه الأنظمة تبحث عن مزايا التكتل، فالتكتل العربي أهم وأكثر أماناً وأوسع فائدة، وإذا كانت تبحث عن ما هو واقعي قابل للتطبيق، فليس من المعقول أن يكون التكتل العربي خيالياً والتكتل مع الكيان الصهيوني وتركيا غير خيالي.

كلّ ذلك ناهيك عن اللاواقعية عندما يتصور أحد أنه يمكن أن يجني العرب من التعامل مع الصهيونية منافع اقتصادية.

الواقعية الصحيحة هي الاعتراف بالصراع الموجود في المجتمع العربي بين الاتجاه القومي والاتجاه القطري للأنظمة؛ فهو صراع حقيقي ومصدر التوتر والباعث على أزمة الثقة. والذي يريد أن يتجنب التجربة المرة لنوري السعيد وعبد الكريم قاسم وغيرهم من دعاة التجزئة، أن يبدأ بسياسة واقعية بناءة تفتح الطريق إلى التوحيد العربي حتى ولو كان ذلك ابتداءً من الشاطئ وبأبسط الأمور.

بالطبع أن هذه السياسة لا بد أن تكون متماسكة وقائمة على الصدق المبدئي، فلا يتوهم أحد أن بإمكانه أن يكون ذكياً فيقول ولا يعمل أو يجمع الشيء وضده. لا يمكن تطبيق سياسة قومية مع محاصرة للعراق صاحب النظام القومي والقوة العربية التي لا يمكن تجاهلها، والذي كان دوماً في المقدمة في التطبيق القومي. كما لا يمكن تطبيق منهج قومي والوقوف متفرجاً على عملية العدوان على وحدة أراضي السودان، ولا يمكن أن تكون السياسة القومية متماسكة مع عدم الاكتراث للموقف الكيفي المتعسف من قبل أمريكا إزاء ليبيا ومحاصرتها.

القومية العربية تعني أول ما تعني التضامن ووضع الصالح العربي العام فوق كل اعتبار.

الكتاب الأول: شيء عن الموضوعيـة(*)

ـ ١ ـ

الموضوعية تعبير شائع، وقبل البدء بمناقشة هذا **الجزء** من الموضوع، لا بدّ من مقدمة تتناول التوضيح لهذا التعبير فما هي الموضوعية؟ الموضوعية مأخوذة من الموضوع، والمقصود هنا أن الموضوع المعني يقع خارج الإنسان أي خارج النفس. فالشيء عندما يكون موضوعياً يعني أنه يقع خارج النفس وليس نابعاً منها؛ فالموضوع عندما ننظر إليه أو نحاول أن ننظر إليه كما هو موجود خارج عواطفنا ورغباتنا ومشاعرنا، أي خارج نفوسنا، تكون نظرتنا إليه بهذا المعنى موضوعية. والموضوعية بالتعبير الشائع في البحث تقابل الذاتية، أي ما هو نابع من داخل النفس وممتزج بعواطفها ورغباتها ومشاعرها. إذاً، الموضوعية مأخوذة من الموضوع والموضوع مكانه خارج النفس أي كما هو موجود في الحقيقة المجردة إن صحّ التعبير، وليس خارجاً عنها وممزوجاً بعواطفنا ورغباتنا وكل ما يصدر عن النفس من أحاسيس.

وتبعاً لهذا الفهم، فإن درجة الموضوعية تعتمد طردياً على درجة انفصالها أو خلوها من العواطف والرغبات والأهواء الصادرة عن الذات البشرية، فكلما ابتعد الموضوع عن الذات كان موضوعياً وكلما اقترب منها كان ذاتياً.

إن هذا التعريف البسيط للموضوعية لا يتضمن أي ادعاء يتعلق بإمكانية أو درجة تحقق هذا التجرد عن الذات، فذلك موضوع آخر فهو مقصور على تحديد المقصود بغض النظر عن درجة النجاح أو درجة الإمكانية لتحقيق ذلك.

ولزيادة الإيضاح أقول إن الموضوعية بهذا المعنى ـ أي التجرد عن الذات

(*) صدر عن المجمع العلمي العراقي عام ١٩٨٧.

البشرية ـ أمر طالما ورد في البحوث الفكرية، ودرجة الاهتمام به كما هو معروف كبيرة لسبب بسيط، هو أن غاية البحث في النهاية هي التوصل إلى الحقيقة من دون الخوض في جوانب هذا الموضوع فلسفياً، أي بغض النظر عن ماهيته الحقيقية وجوهرها. ونظراً إلى أن العواطف والرغبات والأهواء الصادرة عن النفس البشرية قد تحجب أو تجعل من الصعب على الفكر البشري معرفة الحقيقة، لذلك جاء الاهتمام بقضية الانفصال عما يصدر من داخل النفس من عواطف وأهواء ورغبات. وبعبارة أخرى، من أجل الوصول إلى الحقيقة، لا بدّ من تحرير الفكر من كلّ ما يمكن أن يشوش عليه أو أن يحيط الصورة بالضباب فيطلقه حراً لينفد إلى حقيقة الموضوع المبحوث.

إذاً، الحديث عن الموضوعية في أساسه هو الحديث عن الرغبة في التوصل إلى الحقيقة المجردة.

إن هذا التحديد المبسط لعلاقة النفس البشرية بالحقيقة المجردة، يقوم على فرضية مسبقة هي أن في النفس البشرية رغبات وأهواء وعواطف، إذا ما امتزجت بعملية البحث فإنها تشكل عاملاً سلبياً معرقلاً للوصول إلى الحقيقة المجردة فهي بهذا المعنى وفي هذا المجال علاقة سلبية. لذلك قيل إن عملية البحث عن الحقيقة يجب أن تتجرد عن الأهواء والعواطف والرغبات، فتتجه إلى الموضوع وتبتعد عن الذات.

الجزء الثاني، من العنوان يعني أن المقصود هنا هو البحث في شيء أي جزء من قضية الموضوعية وليس كلها، فالقضية واسعة، والمجال أو حدود معرفتي لا تسمح بالادعاء بأنني في هذه المقالة سأستطيع معالجة كامل القضية ومن جميع جوانبها. إذاً، فالحديث هنا يتناول الجزء وليس الكل. ومرد ذلك هو أنني قد فكرت بالأمور التي سأتناولها لفترة طويلة من الزمن، وتفاعلت في ذهني نتيجة للعمليتين المستمرتين مدى الحياة: عملية القراءة وعملية التجربة. وبعبارة أخرى إنني طالما فكرت في هذا الموضوع وبحدود ما قرأت عنه وبحدود ما لمسته من تجارب، قد تكونت لدي عنه انطباعات ثمّ أفكار رأيت في مرحلة لاحقة تدوينها. لذلك فهي محدودة بهذه الاعتبارات. إنها بحدود قدرتي على الاقتراب من الحقيقة وبحدود ما أتيح لي واقعياً من بحث نظري وتجربة عملية.

لكل ذلك وتوخياً للأمانة رأيت أن يعبر العنوان عن هذه الحدود فاخترت لذلك عبارة **شيء** تعبيراً عن المحدودية التي قصدتها.

ـ ٢ ـ

قلنا إن الغرض من الموضوعية هو معرفة الحقيقة، وهنا أجد من المفيد أن اشرح بكلمات أكثر المقصود وبدرجة أعلى من التحديد.

الحقيقة في المجال الفلسفي تعني شيئاً واسعاً وأموراً متعددة بتعدد المذاهب الفلسفية. أما المقصود بالنسبة إلي فهو الحقيقة المتعلّقة بفهم عملية النهضة العربية. كيف تتحقق النهضة وما هي قوانينها، كيف تبدأ وكيف تسير وكيف تتصاعد؟ ما هي القوانين التي تحكم التطور العام في الوطن العربي كمجال موحّد لأمة محددة الصفات والشخصية؟ كيف نكتشف تلك القوانين وما هو الموقف منها، وكيف تجري عملية التلاؤم بين تحرّك الواقع ومسار تلك القوانين لئلا تتعثر النهضة ولكي لا تعترضها أي عقبات ولا تضيع في تلك العملية أي إمكانيات؟

إن معرفة قوانين النهضة وتطورها هو من دون شك الخطوة الأولى لا بل الخطوة الأهم في عملية النهضة. إن تكوين هذه المعرفة يتوقف على درجة تحرر تفكيرنا مما هو ذاتي ليستطيع أن يرى الحقيقة مجردة عن كل ما يمكن أن يحجبها أو يشوش صورتها من عوامل نابعة من الرغبات والأهواء والعواطف، وبعبارة أخرى إننا نحتاج إلى الموقف الموضوعي في عملية التفكير لمعرفة الحقيقة عن النهضة. ومعرفة الحقيقة المجردة في هذه القضية كما في أي قضية أخرى أمر مهم للوصول إلى الهدف الذي نسعى إليه ويسعى إليه الإنسان في كلّ مجال آخر من مجالات التقدّم الآن وفي كلّ زمان ومكان. إذاً، النظرة الموضوعية من هذه الناحية وبهذا المعنى ضرورية لعملية النهضة.

إذا قبلنا المقولة المتعلّقة بمعنى الموضوعية وبهدفها بالشكل المبسط الذي أوردناه، يصل بنا البحث إلى السؤال عما إذا كانت الموضوعية صعبة التحقيق، فهل هي صعبة؟ الجواب نعم هناك صعوبة تواجه التفكير الموضوعي. الإنسان كما تصوره بعض المفكرين عقلاً صرفاً، والكون تحكمه قوانين عقلية مجردة. ذلك هو عالم نيوتن صاحب نظرية الجاذبية. ولكن هذه النظرة العقلية للإنسان قد تغيرت إلى حد ما باكتشاف أهمية ودور الغرائز في الإنسان وبالتالي في العالم، وقد اتضح ذلك بشكل جلي في ما أضافه داروين إلى معرفة البشرية في نظريته عن أصل الأنواع وكيفية تطور الإنسان. إذاً هناك العقل وهناك الغريزة، وكلاهما قوتان مؤثرتان في تفكير وسلوك الإنسان؛ في الإنسان جانب فكري وجانب عاطفي، أي جانب موضوعي وجانب ذاتي. ومنشأ الغريزة في الإنسان كما هو في جميع الكائنات الحية الأخرى هو البقاء والدفاع عن النفس؛ فالحيوان لديه

غرائز تساعده على تأمين مستلزمات الاستمرار والبقاء والدفاع عن الوجود ضد الأخطار التي تهدده من الخارج. ولديه شيء من العقل يتفاوت من فصيلة إلى أخرى، يستعمله للغرض نفسه ألا وهو تأمين مستلزمات الحياة والدفاع عن الوجود. وفي الإنسان غرائز متطورة للغرض نفسه، إلا أنه يملك إلى جانب ذلك عقلاً متطوراً بالنسبة إلى ما عند الحيوان، الأمر الذي خلق هذا الازدواج في وجود العقل والعاطفة.

ويتضح من ذلك أن الغرائز الموجودة في الإنسان ذات هدف وتخدم غاية محددة هي تأمين البقاء والاستمرار ومواجهة المخاطر. إذاً فهي صادرة عن الذات وملتصقة بها. والغرائز في خدمتها للذات لا تعرف التوازن بحدّ ذاتها وليس فيها حدود من داخلها بل هي مطلقة لا حدود لها؛ فالحدود التي نلحظها على الغرائز عند الناس بدرجات متفاوتة، إنما مصدرها ليس الغرائز نفسها بل العقل أو الجانب الروحي في الإنسان.

فهي بهذا المعنى قوة أخرى وجانب آخر في النفس البشرية. أما الغريزة بحدّ ذاتها وبجوهرها فليس فيها ميزان ضبط ولا تملك آلية للتوازن من أجل التفريق بين ما يجب وما لا يجب من أجل التمييز بين الحد المسموح به للغريزة وبين الحد غير المسموح. أي أن الغريزة بحدّ ذاتها لا تعرف أين يجب أن تقف. إن عملية التوازن في الغريزة لا تأتي من داخلها بل من توازنها مع الجانب الروحي في الإنسان. لذلك وبهذا المعنى فما ينتج عن الغريزة هو الأنانية بمعنى الاهتمام بالذات. ويلاحظ هنا أننا لا ينبغي أن ننظر إلى الاهتمام بالذات في حد ذاته وبكُلّ حالاته على أنه شرّ أو شيء غير مرغوب فيه، لأنه في دافعه الأول متجه إلى الدفاع عن الوجود واستمرار الحياة وهو أمر في جوهره أخلاقي وهذا هو معنى الموقف القانوني الذي يجيز القتل دفاعاً عن النفس. أما ما يوصم باللاأخلاقية، فهو عندما تنطلق الغرائز وتتمادى من دون أن يستطيع الجانب الروحي في الإنسان ضبطها والسيطرة عليها إلى حد الاعتداء على وجود الآخرين. وبكلمات أخرى يمكننا القول إن الأنانية (أي الاهتمام بالذات) في بدايتها مشروعة، ولكنها في نهايتها تصل إلى درجة اللامشروعية. والوضع الصحيح هو أن يوازنها الجانب الروحي في الإنسان في مرحلة ما، فتحقق هدفها المشروع في الدفاع عن الذات وتتوقف عند حدود الاعتداء على وجود الآخرين.

وكما أوضحت في البداية، أن الاهتمام بالذات له مظاهر هي الأهواء والرغبات والعواطف التي تحرّكها غرائز الإنسان بغض النظر عن المرحلة التي

وصلت إليها قبل أو بعد نقطة المشروعية. أي أن الأنانية والحس الذاتي يكون دائماً مصحوباً بتحرّك المشاعر والرغبات والأهواء الخاصة، وتحرّك هذه المشاعر والرغبات والأهواء يحصل باستمرار وكلما دعت الحاجة. والحاجة هنا تعني كلما تعرض الإنسان إلى رأي أو موقف أو عمل؛ ففي جميع هذه الحالات هناك نوع من الفعل ورد الفعل من الأثر والإثارة، فعندما يتعرض الإنسان إلى حالة تتطلب منه أن يتخذ موقفاً معبراً عنه بالقول أو الفعل، تثار هذه المشاعر بصورة تلقائية أي تثار أنانيته في الاهتمام بالذات وتحقيق المصالح بغض النظر عن مشروعية ذلك ومقياسه الخلقي. أي إن الإنسان عندما يواجه أي موقف له علاقة به، يبدأ الجانب الغريزي فيه بالعمل فتثور أنانيته ويحس بالمشاعر المصاحبة لذلك وهي مشاعر الرغبات والأهواء. إن النتيجة النهائية لموقف ذلك الإنسان تتقرر بالطبع من حصيلة توازن القوى في عملية الجذب والدفع بين أنانيته وأخلاقياته، بين ذاتيته ومبادئه. ولكن المهم في هذا المجال هو أن نقول إن عملية استثارة الجانب الغريزي في الإنسان موجودة دائماً وتحصل كلّما تعرض الإنسان إلى موقف له علاقة (أو كما يتصور هو) بمصالحه الخاصة.

الإنسان في عملية تفكير مستمر تطرح أمامه يومياً الآراء من مختلف المصادر في ما يقرأ ويسمع ويرى.. إلخ، وفي كلّ مرة يشعر فيها أن الرأي المطروح أمامه له علاقة بذاته ومصالحه تثور فيه هذه الانفعالات الداخلية بفعل تحرّك العامل الغريزي هذا. وبالطبع تتناسب حدة تلك الانفعالات مع درجة علاقة ما يطرح أمامه من آراء بذاته أي درجة تصوره للخطر، الذي يمثله الرأي المطروح على ذاته.

إذاً، هناك عامل قد يدخل في عملية تكوين الموقف إزاء الرأي الذي يطرح على الإنسان هو عامل تحرّك الذات أي تحرّك الأهواء والرغبات والأنانية. وبدلاً من أن يتناول الإنسان الرأي الذي يطرح أمامه بصفاء وتجرد ويأخذ العقل مجاله الكامل في تقييم الرأي المطروح وتكوين موقف حوله على أساس ما في ذلك الرأي بحدّ ذاته من عناصر القوة أو الضعف، يدخل عامل مشوش يدفع في اتجاه محدد سلفاً هو اتجاه الذات والأنانية. وبكلمات أخرى بدلاً من أن تكون عملية تكوين الرأي موضوعية بحتة أساسها جوهر الموضوع المطروح، تصبح مشوبة بعامل الذاتية الآتي من الغرائز. ولعل أحسن من عبر عن ذلك هو أكثم بن صيفي في قوله «آفة الرأي الهوى»؛ فإذا كانت البلاغة هي الإيجاز وإذا كانت الحكمة هي النفوذ لحقيقة النفس البشرية في واقعها الموجود، فإن هذا القول يجمع الحكمة والبلاغة معاً. هذا هو المصدر **الأول** في اللاموضوعية إن صحّ التعبير.

ـ ٣ ـ

المصدر **الثاني** للاموضوعية، هو قوالب التفكير، فما هي قوالب التفكير؟ المفروض أن العقل البشري يعمل بصورة حرة ويتناول الموضوع المطروح عليه بشكل مجرد وبحرية تامة، فيتناوله مباشرة دون أن يمر بوسيط أو بمرحلة تقف بينه وبين الموضوع، ولكن الواقع يدل على أن العقل البشري بمرور الوقت يميل إلى تكوين قوالب يعمل من خلالها ويتحرك ضمنها. والقوالب هي عادات تفكير. وكما توجد عادات في السلوك هناك أيضاً عادات في التفكير. وعملية تكوين القوالب هي في حقيقة الأمر عملية تأطير بطيء خلال الزمن تتكون من خلالها أطر وقوالب لحالات لامتناهية من العمليات العقلية. وبتكوين هذه القوالب يصبح العقل بصورة لا واعية يعمل ضمن تلك القوالب عندما يتناول الأمور المطروحة للتفكير. وبذلك تتكون الأجوبة الجاهزة أو المواقف الجاهزة أو ما هو قريب من ذلك لمختلف الأمور التي تكونت عنها قوالب تفكير. وبذلك تصبح قوالب التفكير هذه حائلاً بين العقل وبين النظر للأمر المطروح للنقاش بصورة حرة ومجردة. عندها لا يستطيع العقل أن ينفد إلى جوهر الموضوع المطروح، ولا التفريق الدقيق بين الحالات المتقاربة، الأمر الذي يجعل جواب العقل واحداً على قضايا هي في حقيقتها ليست واحدة، بل هي وإن كانت متقاربة إلا أنها ليست متطابقة؛ فلو كان العقل يعمل من دون هذه القوالب لاستطاع تكوين معرفة أكمل عن كلّ قضية بأبعادها وحدودها وحقيقة جوهرها، وصاغ لها الموقف المناسب لها. أما عندما توجد هذه القوالب تضعف قدرة العقل على التفريق بين الأمور؛ فتنقص الدقة في تحديد الأمور ويحل الموقف الجاهز مكان الموقف المحدد الدقيق. وبذلك يكون العقل قد قارب الموضوع في أحسن الأحوال، ولم يستطع الوصول إليه، أي أنه كوّن شيئاً من المعرفة عنه بدلاً من محاولة النفاذ إلى كامل حقيقته.

إن عملية تكوين قوالب التفكير ذات بعد زمني وذات بعد اجتماعي؛ فمرور الزمن بحدّ ذاته يساعد على تكوين قالب فكري عن قضية من القضايا بفعل تكرارها ومرور الزمن على تناولها في عملية التفكير. كما إن العيش في مجتمع وضمن جماعة بشرية بكل ما ينطوي عليه ذلك من تكوين الدولة ونشوء مؤسساتها وتطور تلك المؤسسات وبخاصة في مجال الإعلام يساعد أيضاً على تكوين تلك القوالب. وبعبارة أخرى إن المجتمع بمرور الزمن يميل إلى تكوين قوالب التفكير هذه بفعل العاملين المذكورين المتحدين: الزمن والجماعة؛ فالعقل البشري في نقطة زمنية محددة يتعرض إلى قضية، فيعمل إلى تكوين موقف إزاءها مهما كان

ذلك الموقف، وعندما يتعرض ثانية للقضية نفسها (أو ما يتصوره أنه القضية نفسها)، فإنه ميال إلى استذكار الموقف الذي كونه سابقاً إزاءها. وبتكرار هذه العملية زمنياً يصبح ميالاً بالتدريج إلى تكوين قالب أو عادة فكرية، وبذلك تتحول عملية التفكير تدريجياً إلى عملية شبه آلية بسبب وجود القالب أو العادة التي تكونت من خلال الزمن.

كما إن العيش ضمن الجماعة والاتصال بهم وظهور ما يسمّى بالرأي العام بجميع أنواعه وأقسامه، وظهور وسائل الاتصال الحديثة ووسائل الإعلام المتطورة التي تنقل آراء الآخرين ومواقفهم الفكرية إزاء مختلف القضايا، يساعد على تكوين هذه القوالب. والحصيلة النهائية للعمل من خلال القوالب هي تبسيط عملية التفكير؛ فالعقل البشري عندما يتناول الموضوع المطروح عليه بذاته وبصورة مجردة، عليه أن يمر بمعاناة وإجهاد ناتج عن الفحص والتدقيق ومحاولة الوصول إلى ذلك الشيء، في حين أن هذه المعاناة وهذا الجهد يكونان أقل عندما تجري عملية التفكير من خلال قوالب أصبحت بمرور الوقت ومن خلال المجتمع جاهزة. إن قوالب التفكير تسهل عملية التفكير إلا أنها تقلل من دقتها. إن تكوين المواقف الفكرية يكون أسهل على الإنسان عندما تجري من خلال قوالب التفكير.

ولعل أساس تكوين هذه القوالب في الأصل هو ذلك الميل الطبيعي عند الإنسان إلى الركود المعبر عنه أحياناً بالراحة، فقد قيل إن الإنسان بطبيعته يميل إلى الركود إلا إذا حفز. ومهما يكن من أمر ذلك، فالسبب لا يعنينا بقدر ما يعنينا وجود هذه الظاهرة: ظاهرة تكوين قوالب التفكير. إن عملية التفكير يمارسها كلّ الناس وخلال امتداد الزمن، وهي تحدث للفرد الواحد في أغلب أوقات يومه تقريباً، لذلك فمن المنتظر أن يظهر عنده الميل إلى تسهيلها وتبسيطها عن طريق تكوين هذه العادات. وعلى سبيل المثال في مجال السلوك، نلاحظ أن الإنسان أخذ بمرور الزمن بتكوين عادات، وسلوك. وعادات السلوك تحدد ماذا يجب أن يعمل الفرد عندما يتعرض إلى موقف معين، فبغياب العادات على الفرد أن يصوغ موقفاً في التصرف لكل حالة تحصل له، وتلك عملية أكثر مشقة؛ في حين أنّه بتكوين العادات أصبحت عملية اتخاذ القرار بماذا يجب أن يعمل إزاء هذا الموقف أو ذاك أكثر يسراً وذلك بلجوئه إلى العادة التي تدله على ماذا يجب أن يعمل. إذاً إن ممارسة العادات في مجال السلوك من شأنها أن تسهل على الإنسان عملية التصرف إزاء ما يحدث له. والشيء نفسه يصحّ في مجال تكوين

الآراء، فالعقل البشري أخذ بمرور الوقت يكوّن قوالب للتفكير تعينه في عملية التفكير وتكوين الآراء. إنني أسوق هذا التفريق بين عادات التصرف وعادات التفكير من أجل الإيضاح فحسب، إذ إن الأمر في حقيقته واحد، فالتصرف لا يحدث بمعزل عن التفكير وعملية تكوين العادات أو القوالب في حقيقتها واحدة ولا تتضمن مثل هذا التفريق الذي أسوقه كوسيلة إيضاح ليس إلا. إذاً، فعقل الإنسان الذي يعيش ضمن المجتمع وبمرور الوقت ميال إلى تكوين قوالب يعمل من خلالها.

الأمة التي تعيش في الدولة تكوّن بمرور الوقت قوالب للتفكير خاصة بها متأثرة إلى حد بعيد بماضيها وظروفها الحاضرة ونوع علاقاتها بالأمم الأخرى. الأقلية الدينية أو العنصرية التي تعيش ضمن أمة أخرى، تكون بفعل ظروفها الحاضرة وماضيها ونوعية علاقاتها بالأمة التي تعيش ضمنها، قوالب للتفكير خاصة بها. الفرد يكون قوالب للتفكير من خلال أمته أو أقليته الدينية أو فئته الاجتماعية أو مهنته أو مدينته أو أي تجمع آخر ينتمي إليه. وتكون قوالب التفكير بفعل تطور عالمي معين؛ فالاكتشافات الجغرافية والثورة الصناعية والاستعمار والحروب العالمية والتطور التقني وحركات التحرر والتسلح النووي والتطور في مجال المعلومات، تطورات عالمية من شأنها أن تدفع الإنسان إلى تكوين قوالب تفكير معينة إزاءها؛ في المجتمع الديني عادات تفكير، وفي المجتمع القبلي عادات تفكير؛ في مجتمع الدولة الصغيرة الفقيرة عادات تفكير، وفي مجتمع الدولة الكبيرة ـ الغنية عادات تفكير؛ في المجتمع المتخلف المغلق عادات تفكير تختلف عن عادات التفكير في المجتمع الحديث المتطور. وقوالب التفكير هذه قد تخص الفرد إزاء فرد آخر أو إزاء المجتمع أو إزاء مجتمع آخر وهكذا. وليس مفعول قالب التفكير هذا هو أن يجعل الفرد يفكر إزاء قضية ما على أساس حقيقة تلك القضية بعد التأمل فيها ودراستها والنفاذ إلى جوهرها، بل على أساس ما اتخذه من موقف إزاءها في المرات السابقة وعلى أساس ما يتخذه الآخرون الذين يعيش معهم من موقف إزاءها. ذلك هو البعد الزمني والاجتماعي للعادة سواء كانت في السلوك أم التفكير.

وذلك هو الفرق بين أن يعمل العقل البشري بحرية وبعلاقة مباشرة بينه وبين الموضوع، وبين أن يعمل من خلال قوالب تكونت بمرور الوقت ومن خلال الجماعة.

قلنا إن بين عادات السلوك وعادات التفكير علاقة جوهرية؛ فالإنسان في

مجال السلوك عندما يواجه حالة تتطلب تصرفاً معيناً يلجأ إلى العادة الموروثة لمعرفة ماذا يجب أن يفعل من أجل السهولة، وبذلك يتجاوب مع الموقف بشيء من التلقائية والسهولة بدلاً من أن يصوغ موقفاً خاصاً محدداً لكل حالة بعد فحصها. كذلك في مجال التفكير يلجأ العقل البشري إلى العادة المتكونة بمرور الزمن التي تساعده على تكوين رأي بدلاً من تمحيص كلّ حالة بحالتها وصياغة رأي محدد لكل منها. إن مفعول عادات السلوك والتفكير هو تكييف المواقف وخلق نوع من النمطية والتقارب في ما بينها بدلاً من اتخاذ موقف محدد لكل حالة محددة. وبذلك تؤثر سلبياً على الموضوعية، أي القدرة على الاتجاه إلى الحقيقة بذاتها.

إن قوالب التفكير هذه تخدم غرضاً قد يكون إيجابياً إلى حد ما، ألا وهو التيسير، أي تسهيل عملية التفكير لعموم الناس وتخفيف المعاناة التي تصاحبها. إلا أنها إذ تسهل عملية التفكير، تُدخل عليه درجة من عدم الدقة فلا يستطيع الفكر إدراك الحقيقة بل يقاربها أو ربما يبتعد عنها بدرجات تتفاوت بحسب تفاوت التقدّم الفكري في المجتمع. إن قوالب التفكير التي يصوغها العقل بفعل الزمن والعيش في المجتمع، تعمل على التقليل من درجة الموضوعية. في المجتمع المتخلف تضعف القدرة على التفكير المستقل المتحرر من العادات والقوالب الفكرية الموجودة المتوارثة. وفي المجتمع المتقدم تزداد القدرة على التفكير المستقل المتحرر من هذه القوالب، إلا أن القوالب تبقى موجودة وذات تأثير. لذلك يلاحظ على المجتمع المتخلف أن قدرة الفكر على الخروج عن المألوف والذي يعني بمعنى من المعاني القوالب موضوع البحث، تكون أقل مما هو الحال في المجتمع المتقدم والفرق بالطبع نسبي.

وهنا لا بدّ من التنويه إلى أن عملية التقدّم قد تؤدي إلى زوال قوالب تفكير معينة، إلا أن قوالب جديدة تبدأ بالظهور بمرور الوقت وبفعل الظروف الجديدة. وبذلك تكون عملية التقدّم مصحوبة بإحلال قوالب جديدة مكان قوالب قديمة. وبذلك تبقى عملية تكوين القوالب مستمرة طالما بقي الميل الطبيعي للراحة موجوداً في الإنسان.

إلا أن الفارق هو أن الفكر النشيط الذي يصاحب عملية التقدّم وازدياد وعي الإنسان لما يحيط به وفهمه للمجتمع والحياة الجديدة، أمور من شأنها أن تجعله أكثر تحسساً لهذه الظاهرة ووعياً لأثرها السلبي. وتلك هي الصفة المتحركة المتفاعلة النشيطة للمجتمع المتقدم مقارنة بصفة الجمود والكسل التي تطبع عادة

المجتمع المتخلف؛ في المجتمع المتخلف قوالب فكرية تحجب الموضوعية، وتتدخل فيها، وفي المجتمع المتقدم قوالب فكرية ربما من نوع آخر تحجب الموضوعية وتتدخل فيها، إلا أن قدرة الفكر في المجتمع المتقدم أكبر على معرفة ذلك والتحسس به والعمل على تقليل أثره. ولكن سرعان ما تتكون قوالب فكرية جديدة وهكذا. إن عملية ذوبان قوالب فكرية وتكوين قوالب فكرية جديدة أكثر سرعة في المجتمع المتقدم منها في المجتمع المتخلف، إلا أن الظاهرة موجودة في الحالتين.

إذاً إن قدرة العقل البشري على التفكير المستقل المتحرر من المؤثرات تحدها عوامل ذاتية بعضها ينبع من المصلحة الخاصة وما يمكن أن ندعوه بالأنانية وبعضها ينبع من ميول الراحة والتبسيط والتيسير التي يجنح لها العقل على شكل قوالب يعمل من خلالها، بدلاً من أن يعمل بصورة حرة مجردة. وفي كلا الحالتين يتعرض العقل إلى مؤثرات تحاول إبعاده عن رؤية الحقيقة وبذلك تفعل فعل العوامل المشوشة التي تمنع التركيز والرؤيا الواضحة. وفي مجال توضيح الفروق بين الحالتين، يمكن القول إن الإنسان في الحالة الأولى يكون أكثر تحسساً ومعرفة لما يمنعه من التفكير الموضوعي من الحالة الثانية. وهنا أيضاً لا بدّ من التنويه بأن مسألة الوعي مسألة نسبية وليست مطلقة؛ فالإنسان في أغلب الأحيان يدرك أسباب لاموضوعيته المتأتية عن أهوائه وأنانيته أكثر من تلك المتأتية عن القوالب والعادات الفكرية. وبعبارة أخرى إن درجة الوعي بالأولى في أغلب الحالات تكون أكبر من الوعي بالثانية.

ـ ٤ ـ

السؤال المهم الآن هو كيف نكتشف ميول اللاموضوعية تمهيداً لمقاومتها؟ ذلك هو السؤال العملي الذي بالإجابة عنه نستطيع تقديم بعض الفائدة المنهجية في تقويم عملية التفكير. وغني عن البيان أن أي جهد يبذل في سبيل مقاومة الميول اللاموضوعية إنما هو جهد في اتجاه صحيح يصب في الجهد العام للبشرية لمعرفة الحقيقة وتقويم الحياة على أساسها. هل يستطيع الإنسان فعلاً أن يفعل شيئاً من أجل مقاومة ميول اللاموضوعية في نفسه، وبالتالي الحيلولة من دون انحراف عملية التفكير؟ إنني أعتقد أن شيئاً من ذلك ممكن.

الخطوة الأولى في سبيل ذلك هي المعرفة بوجود ميول اللاموضوعية أي تحسسها في داخل الإنسان؛ فالإنسان قد يكون راغباً فعلاً في معرفة الحقيقة

المجردة وأن يعالج الموضوع المطروح عليه بتجرد وتكوين الرأي الصحيح، إلا أنّه يجابه بميول انحرافية ودوافع مشوشة. فهل من سبيل إلى مقاومتها أو على الأقل تقليل أثرها؟ الخطوة الأولى هي المعرفة بوجودها من دون شك؛ فالإنسان قد يكون مدركاً لميول اللاموضوعية إلا أن علاقتها بعملية التفكير قد لا تكون مفهومة لديه؛ وفي ما يلي بعض الملاحظات التي ربما تكون مفيدة في هذا الخصوص:

أولاً، على الإنسان الراغب في مقاومة ميول اللاموضوعية أن يفحص انفعالاته الداخلية ومشاعره عندما يعرض الموضوع عليه. إن عوامل اللاموضوعية التي تعرضنا لها لا تفعل مفعولها إلا من خلال الإنسان. إذاً على الراغب بالتعرف على مدى قربه من الموضوعية في تناول أي موضوع أن يتولى فحص مشاعره الداخلية. ومن المؤشرات المهمة في ذلك هي أن يرى في ما إذا كان الرأي المطروح أمامه يثير في نفسه انفعال الغضب[1].

إن الغضب انفعال عاطفي وظهور هذا الانفعال دليل على أن صاحبه أخذ يتعامل مع الرأي المطروح عليه عاطفياً لا عقلياً. إن الحقيقة يجب ألا تغضب أحداً إلا إذا كان لديه ميل إلى عدم قبولها. إن التعامل الموضوعي مع الرأي يعني منطقياً أن الإنسان يجب أن يرى الرأي المطروح عليه بحياد تام، فإذا كان صحيحاً عليه أن يقبله لأنه يمثل الحقيقة. وعندها لا مجال للغضب، لأن الغضب يستتبع منطقياً ميول الرفض ورغبة عدم القبول؛ ولماذا يغضب الإنسان عندما يطرح عليه رأي إذا لم يكن يشعر تجاهه بعواطف ذاتية؟ إن انفعال الغضب في أغلب الأحيان مؤشر لمن يريد أن يتعرف على حقيقة مشاعره الداخلية وفحص طريقة تفكيره، إنه يتعامل مع الموضوع من منطلق الميول المسبقة لعدم القبول، في حين أن الحقيقة ليست موضوعاً قابلاً للقبول أو عدمه، فهي الحقيقة. والإنسان الموضوعي لا بدّ أن يقبلها تلقائياً إذا كان يتوخاها حقاً.

ثانياً، هناك مؤشر مفيد جداً في بعض الحالات ألا وهو التعرف على علاقة الرأي بالذات، فإذا أراد الإنسان أن يعرف مدى موضوعيته في بحث موضوع ما عليه أن ينتبه أولاً إلى السؤال التالي: هل إن الموضوع المبحوث عندما عرض عليك أثار في نفسك المقارنة بين حالة نفسك وحالة الموضوع المطروح؟ هل إنّك

---

(١) لبرتراند راسل ملاحظة مهمة حول ذلك. انظر: Bertrand Russell, *Unpopular Essays* (London: G. Allen and Unwin, [1950]), pp. 116-117.

عندما كونت الرأي فكرت بأثره على مصالحك الخاصة؟ هل فكرت عندما كونت رأيك بالمنفعة مهما كان نوعها التي سيجلبها لك أو بالضرر مهما كان نوعه الذي سيجنبك إياه؟ وإذا كان ذلك قد حدث فهل حدث بسرعة أم ببطء؟ وبعبارة أخرى كلما كان تكوين الرأي مقروناً بتفكير سريع بالمنفعة أو الضرر الشخصي الذي ينتج عنه بذلك المقدار يتعرض الرأي إلى اللاموضوعية.

إن الإنسان يستطيع التعرف على مدى موضوعيته في تكوين الرأي عن طريق معرفة ماذا دار في نفسه وبماذا فكّر؟ فكلما كان حضور الذات قوياً وسريعاً كلّما كان الرأي متأثراً بعوامل أنانية، وبهذا القدر تكون موضوعيته قد تأثرت سلباً. إن هذا القول لا يعني بالطبع الاستنتاج الساذج وهو أن الرأي لا يكون سليماً إلا إذا كان ضد مصلحة الذات. إن هذا الاستنتاج خاطىء ولا يصلح أن يكون مقياساً. المقصود هو: بما أن الموضوعية تتطلب البحث المجرد عن كلّ ما لا يتعلق بجوهر الموضوع وبمعزل عن المؤثرات الأخرى بما فيها الذات، فإن اقتران تكوين الرأي بحضور المشاعر الذاتية من شأنه أن يعرض الرأي إلى احتمال اللاموضوعية. إن الذات هي منبع الأهواء والرغبات والعواطف كما أسلفنا، لذلك فإن النظر إلى الأمور من خلالها يعرض الرأي للابتعاد عن الموضوعية.

ثالثاً؛ هناك أيضاً مؤشر الخوف. إن الرأي الذي يثير في النفس الخوف من أي نوع كان، يعني أنه قد مس الذات وحرك الشعور بما هو خاص. والخوف في حد ذاته وبما يخلق من انفعالات عاطفية واستثارة للعاطفة، يعني أن الأمر المطلوب اتخاذ رأي بشأنه يتعلق بطريقة ما بالكيان الذاتي؛ فالإنسان قد لا يشعر بتحرّك الجانب الذاتي فيه بشكل مباشر صريح عند طرح موضوع يتطلب اتخاذ رأي بشأنه، وبالتالي لا يشعر بأنه متعلق بمصالحه، إلا أنه قد يفعل ذلك بشكل غير مباشر وذلك باستثارة شعور الخوف. وشعور الخوف كما قلنا في أساسه متصل بشعور الذات. إن للخوف أنواع، فهناك الخوف المادي وهناك الخوف إزاء قيم المجتمع أو الدين أو الأخلاق، وهناك الخوف من فقدان شيء أو الفشل في الحصول على شيء، وهناك الخوف من مجرد الخطأ.. إلخ. ومهما يكن نوع الخوف فإن مجرد ظهوره في النفس عند طرح موضوع يتطلب اتخاذ رأي، دليل غير مباشر على تحرّك الذات. وهنا أيضاً كلما كان الشعور بالخوف قوياً وكلما كان مباشراً سريعاً، كان احتمال الابتعاد عن الموضوعية أكبر.

وفي التجارب العملية في الحياة غالباً ما يؤدي الخوف دور المشوش في تحقيق الصواب في الرأي في العمل، فكما إن الخوف عند المقاتل يزيد من

احتمالات الخطأ في التصويب على الهدف، كذلك يفعل الخوف مفعوله السلبي في تكوين الرأي. إن الوصول إلى الحقيقة في التفكير يتطلب موقفاً ذهنياً مجرداً ومحصناً من المشاعر الذاتية سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة.

هذه بعض المؤشرات التي تساعد من يتوخى الموضوعية على معرفة موقفه الفكري، والمعرفة هي الخطوة الأولى في طريق معالجة الانحراف وتوازن التفكير. لذلك فمن كان يتوخى الموضوعية والتجرد في تفكيره عليه أن يفحص ما بداخله أولاً ليتعرف على حقيقة وضعه الفكري، هل هو مؤات أم غير مؤات لتكوين رأي موضوعي. هل أنه في وضعه الحاضر وبناء على ما يحس به من مشاعر وانفعالات متجه نحو الحقيقة، أم أن التيارات الموجودة في نفسه الآن تدفع في اتجاه الابتعاد عن رؤية الحقيقة المجردة؟

ـ ٥ ـ

السؤال الذي يرد عادة بعد الحديث عن التشخيص هو هل هناك ما يمكن عمله لمقاومة ميول اللاموضوعية؟ هل يستطيع الإنسان الراغب بالحقيقة أن يعمل شيئاً إزاء ميول اللاموضوعية بعد أن يتعرف على وجودها؟ في ما يلي مناقشة أولية لبعض الأفكار التي ربما تكون نافعة في هذا المجال. وسأتناول مسألتين هما الاستعداد الشخصي والعمل الإرادي. وفي ما يتعلق بالمسألة الأولى، سأتناول أمرين هما:

أولاً، بادئ ذي بدء علينا أن نسلم بأن قضية الموضوعية التي تعني التعلق بالحقيقة والرغبة في الوصول إليها في نهاية الأمر مشتقة عند كلّ إنسان من الصفات الشخصية التي يتسم بها، بغض النظر عن مناقشة من أين تأتي وكيف تأتي تلك الصفات وكيف تتطور؟ والصفة الشخصية المقصودة هنا أخلاقية وهي مبدأ العدالة والإنصاف واحترام الحقيقة؛ فالأفراد من دون شكّ يتفاوتون في مدى احترامهم للعدالة والإنصاف وإحقاق الحق وقول الحقيقة، وتلك صفات خلقية تعتمد على مدى قوة الجانب الروحي في الفرد. أقول ذلك لأن الوصول إلى الحقيقة يتطلب أولاً وقبل كلّ شيء أن يكون الإنسان راغباً في ذلك، أي أنه يحترم الحقيقة ويضعها كقيمة عليا فوق اعتبارات ومصالح الذات. إن نقطة البداية هذه إذا لم تكن موجودة فلا يصح بعدها أي شيء. أي أن الإنسان لا يتوخى الموضوعية إلا إذا كان يريدها حقاً ويسعى من أجل تحقيقها، لذلك نجد في الحياة العملية أن الفرد الذي يكون هذا الجانب الروحي فيه قوياً، هو الفرد الذي يقوى

على قول الحق لأنه يمتلك قوة داخلية تعينه على مقاومة ميوله الذاتية ومصالحه الخاصة، وتساعده على مقاومة مشاعر الخوف من النتائج. وبذلك تعمل هذه القوة الروحية الداخلية على ضبط النفس وموازنة انفعالاتها والتغلب على العاطفة. تلك هي نقطة البداية التي يستند إليها كل جهد لمقاومة ميول اللاموضوعية توخياً للحقيقة أو الاقتراب منها على الأقل.

ثانياً، في تاريخ الفكر صراع مستمر بين موقفين في المعرفة، موقف التعصب الذي يُخرج الخطأ من الحساب ويدعي معرفة الحقيقة الكاملة دفعة واحدة؛ وموقف يرى أن الحقيقة تعرف بالتدريج لذلك فاحتمال الخطأ أو النقص موجود. وبغض النظر عن ماهية الحقيقة، فإن كلاً من النظرتين يسعى إلى معرفة الحقيقة، إلا أن **الأول**، يأخذ موقف الجزم والكمال وإمكانية المعرفة مرة واحدة. لذلك يؤدي هذا الموقف منطقياً إلى رفض احتمال وجود، الخطأ أو النقص طالما أن الحقيقة قد عرفت بكاملها لذلك فلا مجال أو لا جدوى من سماع آراء أخرى. أما الموقف **الثاني**، فطالما أنه يرى أن المعرفة تكتسب بطريقة منهجية كالطريقة العلمية المعروفة، وأنها عملية مستمرة تتكشف من خلالها الحقيقة بالتدريج، وأن التطور البشري هو التجسيد العملي لذلك، فإن ما يبدو الحقيقة اليوم قد لا يكون كذلك غداً، لذلك فإن احتمال الخطأ دائماً موجود، الأمر الذي يتطلب التأني والانفتاح على الآراء الأخرى وسماعها والوقوف منها موقفاً إيجابياً نظراً إلى أنها تحتمل وجود شيء من الحقيقة فيها. ومن ذلك يتضح أن الموقف الأول لا يساعد على التوخي الموضوعي في البحث، في حين أن الموقف الثاني يساعد على ذلك؛ فبمقدار ما يكون الموقف الفكري للإنسان قائماً على أساس هذه النظرة بذلك المقدار يكون أقرب إلى موقف التروي والتأمل في تكوين المواقف.

إن النظرة العلمية إن صحّ التعبير القائمة على الأخذ بالتطور البشري وعدم القطع بمعرفة كامل الحقيقة، من شأنها أن تسلح الإنسان بصفات تساعد على توخي الموضوعية، فهو مثلاً لا يحكم على الأشياء بمظاهرها أو كما تبدو إليه لأول وهلة لأنه يعرف أن النظرة العلمية تضع في الاحتمال أن تكون حواس الإنسان قاصرة من رؤية الحقيقة، كما هو حال الناظر إلى عصا مغطس نصفها في الماء فيراها معوجة في حين أن حقيقتها غير ذلك. والنظرة العلمية تسلّح الإنسان بمعرفة مفيدة عن مزالق العقل البشري وإمكانيات الخطأ في تقييم الظواهر، الأمر الذي يستتبع عملية الاختبار وشروطه ومنهجيته.. إلخ مما هو معروف عن الطريقة العلمية في اكتساب المعرفة. كما إن النظرة العلمية تضع في الحساب أن

التطور عملية مستمرة، لذلك فما يبدو أنه الحقيقة اليوم من نظريات، قد لا يكون كذلك في المستقبل كما حدث فعلاً في تطور العلوم.

ورب سائل يسأل، وما هو السبيل إلى تكوين هذا الموقف المساعد على الموضوعية؟ والجواب عن ذلك هو أن بعضه يأتي من الاستعداد الشخصي وبعضه من اكتساب المعرفة ذاتها. إن احترام العلم وتقدير المنهج العلمي في البحث يتفاوت من شخص إلى آخر بسبب عوامل عديدة لا مجال لبحثها الآن، أو بالأحرى ليس بالمقدور تماماً معرفة الأسباب التامة لتفاوتها من فرد إلى آخر. المهم هو القول إن شيئاً منها يعتمد على الاستعداد الشخصي الذي تغوص جذوره في التركيب النفسي والروحي والثقافي للفرد ذاته.

ولكن بجانب الاستعداد كنقطة بداية، فإن المعرفة العلمية أو المعرفة بالنظرة العلمية نفسها أمر يساعد على تكوين هذا الموقف، أي أن اكتساب المعرفة بحد ذاته عامل يغذي نفسه. وهو أن الإنسان إذا وضع في حسابه دائماً عندما يكوّن رأياً أنه من الممكن أن يكون على خطأ، فإنه يكتسب استعداداً للتسامح وقبول آراء الآخرين وعدم الجزم بأنه يعرف الحقيقة الكاملة. إن هذا الموقف في حد ذاته وعن طريق الاستعداد لسماع الآراء الأخرى والنظر إليها على أنها من المحتمل أن تكون صائبة، يساعد على الموضوعية. إن مجرد تهيؤ الفرصة للآراء الأخرى للنظر فيها، ومجرد قبول النظر بالاحتمالات الأخرى في حد ذاته يشكل مدخلاً إلى النظرة الموضوعية، وبعكسه يكون الإنسان قد حبس نفسه في حدود آرائه وحجب عن عقله النظر في الآراء الأخرى الأمر الذي يدفع في اتجاه اللاموضوعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الموقف العلمي هذا عامل يساعد على الشعور بوجود قوالب التفكير والتعرف على مفعولها في حجب الحقيقة أو الانحراف عنها.

ـ ٦ ـ

وبعد الحديث عن الاستعداد الشخصي والموقف الذهني والأخلاقي للفرد، لا بد من إيراد بعض الملاحظات حول ما يستطيع الإنسان أن يفعله لمساعدة نفسه عملياً ليتجنب ميول اللاموضوعية أو التقليل من آثارها على الأقل. ماذا يستطيع الإنسان الراغب في معرفة الحقيقة أن يعمل لمساعدة نفسه في هذا المجال؟

أولاً، يجب أن نعرف أن الخطوة الأولى تتم داخل النفس، وبعدها يأتي

الموقف الخارجي. أولاً علينا أن نعرف أن ما يجب عمله يتعلق بالنفس في داخلها. والشيء المهم في هذا المجال هو أن يتحدث الإنسان مع نفسه ويحاورها وبذلك يجعل عملية تكوين الرأي تتم بالحوار بين جهتين، بين الإنسان ونفسه، أي أن يجعل من نفسه جهتين متقابلتين لا جهة واحدة. إن هذا الفصل والتقابل بين الإنسان ونفسه من دون شك يساعد على تقوية الميل إلى الموضوعية؛ فإذا ما عرض علينا أمر لتكوين رأي، علينا أن نشجع الحوار الداخلي والتقابل بين جهتين، لا أن ندمج النفس بجهة واحدة تندفع لتكوين رأي سرعان ما تلقيه إلى الخارج على أنّه الموقف النهائي من الموضوع المطروح. وفي الحقيقة إن عملية تشجيع الحوار بين جهتين في داخل النفس، يعني في النهاية الحوار بين ميول الذات أو انطباعات الذهن الأولى، وبين استعداد الفرد إلى الموضوعية الصادر من صفاته الشخصية وموقفه العقلي. أي بين ميول اللاموضوعية وميول الموضوعية.

إذاً علينا أولاً أن نحدث أنفسنا عن الموقف الذي تعمل أهواؤنا أو انطباعاتنا على تكوينه، هل هو مجرد يتوخى الحقيقة؟ هل هو نزيه خالٍ من الرغبات والأنانية؟ هل يمثل الحقيقة بذاتها أم أنه ما يبدو لنا كذلك، أو ما اعتدنا على اعتباره كذلك أو ما اعتاد المجتمع على اعتباره كذلك؟ ومهما يكن فالحوار مع النفس والكلام معها مفيد كإجراء وقائي.

أما عندما يغيب الكلام مع النفس والحوار الداخلي تصبح عملية تكوين الرأي معرضة أكثر إلى غلبة ميول اللاموضوعية، وتصبح شبيهة بلعبة كرة المضرب، يأتي الموضوع من الخارج فيجيب عليه الإنسان بموقف سريع من جهة واحدة هي النفس من دون حوار داخلي، وعندها يكون من المنتظر أن تفعل الميول الذاتية وقوالب التفكير فعلها في تكوين الرأي تقذفه النفس إلى الخارج كجواب على الموضوع.

ثانياً؛ وفي مجال التطبيق العملي لكيفية تكوين الرأي في داخل النفس هناك أيضاً ما يمكن أن يقال. ومن الوسائل المساعدة على جعل الحوار الداخلي مفيداً، هو إجراء محاكمة عقلية يضع الإنسان فيها نفسه في مكان الجهة الأخرى، ويحاول أن يتخيل ما يمكن أن يحصل له أو ما يشعر به في تلك الحالة. إذا أردت أن تختبر مدى موضوعيتك أو عدالتك في موضوع ما فعليك أن تناقش الموضوع مع نفسك وتقول لها: لو كنت أنا في مكان الشخص الآخر فماذا كنت سأفعل

أو ماذا كنت سأقول أو كيف كنت سأتصرف. وحاول تركيب الموقف إلى أقصى ما تستطيع واستمع جيداً إلى نفسك وهي تجيب عن هذه الأسئلة. إن الذي يساعدك في مثل هذه التجربة الداخلية هي أنها تجري بصمت ومن دون معرفة الآخرين، فهي مجرد حوار مع نفسك وليس أمام الآخرين. إن سماعك جيداً إلى إجابات نفسك عن هذه الأسئلة عندما تكون في وضع تخيلي، يساعد من دون شك على فهم موقف الآخرين ويعطيك شيئاً من القوة الداخلية لمقاومة ميول اللاموضوعية في نفسك. قد تكون عملية التركيب التخيلي هذه صعبة وهي من دون شك لا يمكن أن تعكس كامل الحقيقة لسبب واضح هو الفرق بين الحقيقة والتخيل، إلا أنه على الرغم من وجود هذا الفرق، فالتجربة مفيدة ويجدر استخدامها كوسيلة من وسائل تحقيق التوازن الداخلي وزيادة الوعي بميول اللاموضوعية الموجودة في النفس وفي الذهن.

ثالثاً، هناك أيضاً عامل الوقت الذي يجب أن نستفيد من مفعوله الإيجابي. السرعة في تكوين الرأي عموماً وفي أغلب الحالات لا تساعد على الموضوعية. إن مجرد مرور شيء من الوقت في عملية تكوين الرأي يساعد من دون شك على هدوء العاطفة وهبوط الانفعالات الذاتية الناتجة عن الصدمة الأولى أو التماس الأول بين الموضوع وبين النفس والذهن. إن الحوار الداخلي نفسه يحتاج إلى الوقت، كما إن الذهن البشري قد يعمل بطريقة ما عندما يلامس الموضوع للمرة الأولى، ولكنه قد يعمل بطريقة أخرى بعد مرور شيء من الوقت. إن عملية التفكير بذاتها وبكل ما تنطوي عليه من حوار وتذكر ومقارنة وتحليل تتطلب الوقت. إن شكل استجابة الجهاز العصبي للمؤثرات الخارجية يطرأ عليه تغيير كلما مر وقت على لحظة التماس الأولى.

ونحن في تجاربنا العملية نعرف أن لهذه القاعدة شيئاً من الصحة، فكثيراً ما يحدث أن نكون رأياً بقضية ما عندما تواجهنا، ولكننا عندما نسمح لشيء من الوقت أن يمر نجد أن موقفنا الداخلي يطرأ عليه تغيير أو تعديل؛ فضلاً عن أن عملية الحوار الداخلي وتقمص موقف الجهة الأخرى وفحص المشاعر والتعرف على الدوافع الذاتية والقوالب الفكرية كلها أمور تحتاج إلى شيء من الوقت. لذلك ولجميع هذه الأسباب، يستحسن لمن يرغب في مقاومة ميول اللاموضوعية في نفسه أن يعطي عملية تكوين الرأي شيئاً من الوقت، وألا يعتبر السرعة في هذا المجال حسنة.

رابعاً، هناك مسألة لا تقل أهمية في مساعدة النفس على مقاومة الميول

اللاموضوعية، هي ما يمكن أن يطلق عليه الخبرة ببعديها الزماني والمكاني. والمقصود بالخبرة الزمانية هي معرفة التاريخ التي من خلالها يستطيع الإنسان أن يطّلع على تجارب الماضي. والاطلاع على تجارب الماضي أمر يساعد من دون شك على توسيع الأفق والمدارك والمعرفة بما حصل للإنسان خلال الزمن في عملية مواجهة المواقف، وكيفية التصرف إزاءها وبخاصة في مجال التفكير وتكوين الرأي؛ فمن خلال التاريخ نستطيع أن نعرف ماذا حصل للنظريات التي ادعت كل منها في حينه أنها قد توصلت إلى كامل الحقيقة. والتاريخ يوضح لمن يريد أن يعرف ماذا كانت نتيجة المواقف اللاموضوعية التي وقفها الأفراد أو الأمم، وبعكسه ماذا كانت نتائج المواقف التي حاول فيها الأفراد أو الأمم مقاومة تلك الميول وتوخي الحقيقة المجردة عن الأهواء وعن عادات التفكير السائدة. لذلك كان لدراسة التاريخ أهمية خاصة في تقويم الحاضر. ولعل من أهم النواحي التي تبرز فيها هذت الأهمية هي مجال التفكير.

ولا تقل أهمية عن الخبرة الزمانية، الخبرة المكانية، أي معرفة تجارب الآخرين في الوقت الحاضر في البلدان الأخرى؛ فالعملية الفكرية مستمرة في سائر أرجاء العالم، وللإنسان في هذا المجال تجارب مفيدة لمن يريد أن يطّلع ويساعد نفسه للاستفادة منها. إن الإطلاع على أحوال المجتمعات الأخرى من خلال السفر والاختلاط والتفاعل الحي، لا شكّ مفيد في توفير مادة لصور متعددة من المعاناة البشرية في مجال التفكير وتوضيح معالم الصراع المستمر بين ميول الموضوعية وميول اللاموضوعية. إن الاطلاع على الحالات المتعددة في البلدان الأخرى ومعرفة نتائجها وما تمخضت عنها وحالات الفشل والنجاح، كلها أمور توفر مادة للمقارنة وأمثلة ومعلومات مفيدة عن نشاط الفكر البشري، لذلك فإن الفرد عندما تتاح له فرصة الاطلاع على أحوال بلدان أخرى نجد أن نظرته إلى مشاكل بلاده تأخذ شكلاً في بعض الأحيان مغايراً لنظرته لها من داخل بلاده.

إن العقل البشري من أجل أن يعمل بنشاط، يحتاج إلى الاستثارة والتحفيز والاحتكاك بأفكار الآخرين عن طريق التعرف والاختلاط. إن عملية التعرض للأفكار الأخرى من خلال الاطلاع على التطور الزمني ـ التاريخ أو من خلال البعد المكاني ـ أي التعرف على البلدان الأخرى، يوفر فرص التعرض للنشاط الفكري للآخرين في الماضي والحاضر. ومن خلال عملية التعرض يستطيع العقل البشري أن يحصل على عملية التفاعل والاستفزاز حيث تحصل عملية المقارنة وتوسيع المدارك والاطلاع على الأمثلة ودراسة الحالات. وحصيلة كل ذلك هي

الاطلاع والنشاط، ومن كليهما يستطيع الإنسان الراغب في مقاومة ميول اللاموضوعية الناتجة في الغالب عن المحدودية والانغلاق في إطار القوالب في التفكير، أن يجد الأدوات المساعدة على اختراق جدران تلك القوالب والنفاذ إلى حقيقة الأشياء. إن ظاهرة تعمد المؤسسات العلمية في البلدان المتقدمة أن تقوم بنشاط واسع في مجال المناقشة والاحتكاك بأفكار الآخرين في البلدان الأخرى، تكمن وراءها في الغالب الرغبة في تنشيط الفكر واكتساب الخبرة وتوسيع المعرفة، أكثر من تحقيق أهداف عملية مباشرة. إن عملية توسيع المعرفة وتنشيط الفكر قد تعتبر هدفاً في حد ذاته، ألا وهو مقاومة الحدود التي تضعها قوالب التفكير المحلية على الرغبة في الوصول إلى الحقيقة المجردة أي الموضوعية.

وفي الختام يتضح من كلّ ذلك أن ميول اللاموضوعية النابعة من الأنانية ورغبات الذات ومن القوالب التي يكونها العقل البشري بفعل الزمن والعيش ضمن الجماعة، يستطيع الإنسان أن يعمل شيئاً لمقاومتها أو للحد منها على الأقل. صحيح أن نقطة البداية في تقوية ميول الموضوعية تعود إلى صفات شخصية في الإنسان، إلا أنه يستطيع أيضاً أن يعمل شيئاً عملياً لتقوية استعداده الشخصي، أي أن للإرادة دوراً ما في تقوية ميوله إلى الموضوعية.

إن قوة المقاومة للموضوعية بعضها طبيعي ولكن بعضها الآخر مكتسب تؤدي الإرادة فيه دوراً في تدريب العقل وتطويعه في اتجاه يساعد على تقوية ذلك الاستعداد. والمسألة المركزية في عملية التدريب الإرادية هذه هي إجراء حوار داخلي مع النفس وإعطاء العقل شيئاً من الوقت وزيادة خبرته في البعدين الزماني والمكاني. وبالطبع فإن جميع ما يمكن أن يعمله الإنسان لا يكون نافعاً إذا لم يكن هو في صفاته الشخصية راغباً في معرفة الحقيقة، أي راغباً في أن يكون موضوعياً.

الكتاب الثاني: العقل والضمير
نظرات في الإنسان والتطور(*)

ـ ١ ـ

نقطة البداية في المعرفة هي النظر في داخل الإنسان ثمّ النظر في ما حوله. والمقصود بالنظر التفكير والفحص وبالتالي المعرفة، والمعرفة هي التوصل إلى الحقيقة، أعني جوهر الأشياء. وقد تباينت طرق المعرفة وتعددت نظمها مما نجده مشروحاً في الكتابات المعنية، أي ما يسمّى بنظريات المعرفة. وفي هذا الصدد لا بدّ من القول إن قدرة الإنسان على التفكير هي التي تمكنه من القيام بهذه المهمة التي ينفرد بها عن سائر الكائنات الحية الأخرى. لذلك وبهذا المعنى فالعقل هو الأداة التي مكّنت الإنسان من التفكير، أي من النظر في الأمور ومحاولة فهمها.

وغنيّ عن البيان أن النظر في داخل النفس أو النظر في ما يحيطها ليس كما قد يتبادر إلى الذهن من حيث المدى والحدود بل الدائرة أوسع؛ فموضوع النفس البشرية وما يدور في داخلها والقوى الموجودة فيها وكيف تعمل ليس بالأمر البسيط، بل هو أمر معقّد وينطوي على أمور واسعة لم تزل الفلسفة منذ أقدم العصور تحاول تفسير جوهرها، ويحاول علم النفس، على حداثته، أن يتوصل إلى شيء من الفهم لذلك الجوهر؛ فالموضوع واسع والمهمة ليست سهلة، ومع ذلك تبقى الجهود في هذا السبيل مطلوبة.

والإنسان الراغب في هذا النوع من البحث ربما لا يجد في البداية ما يوحي

(*) صدر عن دار الطليعة في بيروت عام ١٩٩٧.

له بأهمية النظر في الأمور الكلية وفهم الجوهر، إلا أنه بتوسيع الاطلاع وتراكم المعرفة، يقترب شيئاً فشيئاً من الشعور بأهمية النظر في الأمور من هذه الزاوية، زاوية الفهم الكلي من أجل التوصل إلى الحقيقة. وهناك دوافع أخرى للبحث والتقصي؛ فقد يكون الدافع فهم الجزء لسبب من الأسباب، وقد يكون الدافع أيضاً عملياً يتعلق بالحياة اليومية. إن مثل هذه الدوافع قد توجد عند الكثيرين من طلاب العلم إلا أن ذلك يبقى دون ما نحن في صدده وأقل مما نقصده وهو الفهم الكلي.

إنني بالطبع أعرف أن وجهات نظر كثيرة أبداها مفكرون معروفون، ونظريات عديدة عن موضوع الفهم الكلي لم يكن بعضها خالياً من الغرض العقائدي المسبق. وقد سبق لي أن كتبت عن ذلك، كما وجدت هناك من التفت إليه وعالجه من الكتّاب. ولعل أفضل ما قرأت في هذا المجال هو مقالة للفيلسوف الإنكليزي برتراند راسل بعنوان «تلخيص لنفايات فكرية»،أوضح فيه أن دوافع جميع الأمثلة التي أوردها من النظريات لم تكن متطابقة مع الادعاء والظاهر، بل كانت وراءها أهداف خاصة هي دون ذلك. إنني بالطبع لا أقصد هذا النوع من الجهود الفكرية.

إننا كأفراد لا بدّ من أن ننظر في داخل نفوسنا بشكل أو بآخر؛ فالإنسان لا يمكن إلا أن يخلو إلى نفسه ويفكر فيها وينظر في داخلها من وقت إلى آخر وبطريقة معينة. إن عملية النظر في داخل النفس موجودة ومستمرة، إلا أنّها تتباين من حيث الدافع والعمق والقدرة على الفهم وتفسير ما يدور فيها.

وفي هذا الصدد، لا يفوتني أن أنوه بأن ذلك قد أصبح الآن موضوعاً نفسياً مهماً يدور على عملية التركيز التي كما يبدو بإمكانها أن تذهب بعملية النظر في النفس عميقاً في أغوارها، وتؤدي بالتالي إلى اكتشاف الكثير مما هو غير مكتشف عن ذلك العالم الذي لا يزال مجهولاً تقريباً. إن التركيز نشاط له قواعده التي إذا ما اتبعت فإنها تؤدي بمرور الوقت إلى زيادة المعرفة عن الذات البشرية. ويتحدث بعضهم الآن وبطريقة علمية عن أن تلك المعرفة مقرونة باكتشاف قوة هائلة كامنة في النفس هي الآن في حالة سبات عند عامة الناس، وأن اكتشاف تلك القوة وتطورها واستخدامها يعني الشيء الكثير عملياً من حيث قوة الإرادة والقدرة على السيطرة على المحيط بشرياً ومادياً وتغييره. وأود هنا التنويه بأنني أورد هذا الموضوع عَرَضاً، إذ المقصود هو عملية التفكير وليس ما ينتج عنها من اكتشاف قوى النفس.

الكلمة الأخرى التي تتبع ذلك تتعلق بالمحيط؛ فالنظر في داخل النفس جانب والنظر في المحيط خارج النفس جانب آخر. ويعني ذلك النظر في المحيط سواء أكان بشرياً، أي المجتمع، أم مادياً، أي الطبيعة. إن التفكير في ما يحيط الإنسان هو أيضاً أمر طبيعي؛ فالإنسان لا يستطيع أن يحصر تفكيره بما يدور في داخله، بل لا بدّ له أيضاً من أن ينظر في ما يحيطه في المجتمع والطبيعة؛ فهو في علاقة مع الآخرين، كما إنه في علاقة مع الطبيعة، ولا مناص من النظر في ذلك والتفكير فيه. وهنا أيضاً يكون المقصود الذي نحن في صدده هو ذلك النظر المتصف بالصفة الكلية، أي أنه ليس نظراً تفصيلياً يتعلق بجزء، وليس عملياً يتعلق بحادثٍ يومي.

الإنسان مهما كان لا بدّ أن ينظر في ما حوله بغض النظر عن درجة العمق ومدى القدرة على الفهم والاستنتاج بصدد جوهر الأشياء. الكل ينظر ويفكر في ما يحيط به في المجتمع والطبيعة، وإن كانت نتائج ذلك النظر والتفكير تختلف من فرد إلى آخر.

إذا كان ذلك صحيحاً فهو نقطة بداية الفكر البشري، وبهذا المعنى أرى أن الإنسان هو محور الكون. وكما سيتضح في ما بعد من خلال المناقشة، فإن هذا القول لا يعني أن الإنسان هو جوهر الكون والقوة الكلية فيه. كلا، فذلك شيء آخر. المقصود هو أن الإنسان بسبب قدرته على التفكير والنظر في الأمور وملكة تكوين المعرفة لديه، هو نقطة البداية في ما هو مفيد ومهم في الكون على فرضية أن المفيد والمهم هو الارتقاء نحو الأفضل بغض النظر عن تعريف المقصود بالأفضل. إذاً فالبحث لا يكون مجدياً ولا يكون مفيداً ولا يؤدي إلى نتيجة، إلا إذا ابتدأ من النقطة التي توجد فيها ملكة التفكير والقدرة على النظر في الأمور ألا وهي الإنسان. وإلا كيف يكون الأمر إذا لم نبدأ من الإنسان؟

من أين نبدأ إذا لم نبدأ من الإنسان والأمر يتعلق بالوصول إلى الحقيقة وتكوين المعرفة عنها، أي فهم جوهر الأشياء؟ هل نبدأ من المجتمع، والمجتمع من دون الأفراد ليس له وجود، وبالتالي، ليس فيه ملكة التفكير. والطبيعة لا تصلح أيضاً، فهي لا تفكّر، لذلك فأخذها كنقطة بداية أمر عبثي كما هو واضح. إذاً بهذا المحدد، ولهذا الغرض الذي ذكرناه، الإنسان هو نقطة البداية.

ـ ٢ ـ

كيف ينظر الإنسان في داخل نفسه؟ إنّه يقوم بذلك بذاته أو بدافع، والدافع هو الحوادث التي يتعرض لها. ويقوم بالتفكير بذاته أيضاً بسبب تلك الوحدة الصعبة الفهم بين التفكير وداخل النفس. إن مَلَكَة التفكير ملكة فعالة متحركة وليس من صفاتها السبات، لذلك فهي لا بدّ أن تنظر في ما يختلج في داخل النفس من ميول ورغبات ومواقف ودوافع. إنني هنا لا أقصد بالطبع وجود مكانين منفصلين مادياً واحد للتفكير وواحد لداخل النفس، بل المقصود هو التفكير في شؤون الذات وذلك الحوار الدائم والصلة المستديمة وعملية التفاعل تلاؤماً أو تصادماً بين التفكير والنفس.

إن اللغة قد تعبر عن ذلك بعبارات واضحة أحياناً وتعكس ذلك النوع من العلاقة؛ فيقال مثلاً إن نفسي تقول كذا وعقلي يقول كذا. وهكذا. إنّه تعبير تبسيطي عن تلك العلاقة وذلك التفاعل. ولعل أهم وسيلة تحليلية للتعرف على تلك العلاقة ومعرفة كيف تتم هي تحليل دوافع النفس وميولها وتصنيف تلك الدوافع. إن عملية التصنيف هذه تعني التعامل مع عددٍ لا يحصى من الدوافع والأحاسيس، إذ إنها متباينة لا يتكرر أحدها، فكما إنَّ وجوه الناس لا تتكرر وبصمات أصابعهم لا تتكرر، كذلك الأحاسيس فهي قد تتقارب إلا أنها لا تتكرر. وبالرغم من ذلك وتوخياً للسهولة والعملية، يمكن تصنيف المشاعر مجموعات وجمعها في حزم لِكُلّ منها عنوان. والعنوان قاسم مشترك بينها وصفة عامة تصحّ على مجموع ما في الحزمة الواحدة؛ فيقال مثلاً: الشعور بالفرح والشعور بالحزن. إن حالات الفرح لا تتطابق، إلا أنها يمكن أن تُجمع في حزمة واحدة تطلق عليها صفة الفرح. وهكذا، وكذلك الشعور بالعدل أو الشعور بالظلم.

أما النظر في المحيط الاجتماعي والمحيط الطبيعي فيقوم به العقل البشري أيضاً؛ فالإنسان في علاقة يومية مع شؤون المجتمع وظواهر الطبيعة. وهو في هذه العلاقة، عليه أن يأخذ موقفاً بالقبول أو الرفض أو التدخل، وهو في كلّ ذلك لا بدّ من أن ينظر ويفحص ويعطي حكماً. كذلك ظواهر الطبيعة، فهي على تماسٍ يومي مع الإنسان، وتضع عليه بالتالي مسؤوليات العلاقة.

وهنا نصل إلى نقطة مهمة في البحث، وهي أن كلّ ما هو موجود يسير طبقاً لنظام محكم؛ فهناك التنسيق والترابط وعلاقة السبب والنتيجة والجدوى والأهمية والفائدة وتحقيق الغرض. وبعبارة أخرى، هناك علاقة منطقية بين

الأشياء، لأنها إذا ما نظرنا إليها ككل موجود نجدها تكوِّن وحدةً منسجمة؛ فالموجود في محيط الإنسان ليس فوضى بل نظام. إن البرهان على وجود النظام أمر ممكن سواء بنظرة العالم المتفحّص الدارس، أم بالنظرة البسيطة المباشرة أي نظرة الإنسان العادي.

هناك نظام بِكُلّ ما في كلمة النظام من معنى وليس فوضى. إن الفرق بين النظام والفوضى يكمن أساساً في وجود قواعد الحركة وهو ما ندعوه بالقوانين. وأهم صفة لتلك القواعد هي الثبات والتكرار، أما الفوضى فهي حالة انعدام القواعد للحركة، فلا يوجد شيء ثابت ولا شيء يتكرر والغاية غير متوافرة.

هناك نظام يحكم محيط الإنسان. وفي المجتمع هناك أيضاً نظام أنشأه البشر بغض النظر عن الدوافع وعن درجة الكمال. وفي الطبيعة هناك نظام بغض النظر عن درجة فهمنا له ومدى اكتشافنا لكامل مكوناته. والنظام يعني السببية في العلاقة أو المنطقية في العلاقة. والمقصود بالمنطقية هو أن العلاقة لها هدف وغاية منسقة أي متلائمة. وهي أيضاً ذات هدف ينتج عن ذلك التنسيق؛ إنه نظام يعمل ويتكرر فيه التلاؤم وفيه الغاية المتجسدة في النتيجة العملية. وليس هناك أدل وأكبر من النتيجة العملية لذلك النظام من وجود الحياة نفسها، الحياة بِكُلّ ما فيها على هذا الكوكب في حدود ما نعرف حتّى الآن.

وموضوع النظام في داخل الإنسان يحتاج إلى مزيد من المناقشة والإيضاح. الملاحظ عن النظام الموجود في داخل النفس هو أن الإنسان عندما يواجَه بموقف سواء أكان من داخل النفس أم من خارجها، فإنه يقوم بعملية النظر في الأمر ويحدث في داخله صراع وتقابل، وفي النهاية يحدث الموقف، فيتكون الرأي أو يصدر الفعل إزاء ذلك. إن عملية التقابل والتفاعل، أو عملية الصراع والجذب والدفع، تؤدي إلى اتخاذ موقف معين من الحادث أو الخاطر. وكما سنرى في ما بعد، فإن النتيجة لا تكون متشابهة بل مختلفة من حال إلى حال، كما إنَّ ميكانيكية خروج الموقف تختلف من حال إلى حال. المهم هو أن عملية موازنة أو تقويم تجري في داخل النفس إزاء كلّ أمر يتعرض له الإنسان، وينتج عن ذلك موقف قد يكون ظاهراً وقد يكون مستتراً، وقد يكون هذا أو ذاك، إلا أنه موقف على كلّ حال. إن معالم النظام تتمثل في عملية الجذب والدفع، وفي عملية الصراع والتقابل بين قوتين لِكُلّ منهما أسبابها ومبرراتها التي تقدّمها للنفس دليلاً على صحة ما تريد.

ونتحول الآن إلى خطوة متقدمة في مجال البحث، فنقول إن النظام الكلي الموجود في الوجود، أي الإنسان ومحيط الإنسان، له غاية وهدف، وهو بالتالي ذو بصيرة. والغاية هذه تتمثل، أول ما تتمثل، بالاستمرار والمحافظة على الوجود؛ فالوجود هو الغاية الأساسية في الكون؛ فغاية الإنسان هي أن يوجد، والأشياء المادية التي تحيط به غايتها أن توجد. ذلك ما يفصح عنه النظام الكلي المتمثل في كلّ شيء. والوجود هذا بحدّ ذاته غاية ذات صفة أخلاقية. إن الوجود غاية مثالية، بمعنى أنها في اتجاه الخير، وعلى هذا الأساس يكون الكون موجوداً لسبب مثالي أخلاقي.

إن الغاية المثالية لنظام الكون تعني أن في هذا الكون قوة كلية مسيطرة، وهي وراء القوانين والمحرك للعلاقات والقوة الدافعة لعمل النظام وحركة قوانينه. والقوة هذه ذات غاية أخلاقية تبدأ من السعي إلى الوجود والبقاء والاستمرار؛ فالذي ينظر في قوانين الطبيعة وحركات مكوناتها يجد أنها تسير وفق نظام معين، وأن هذا النظام يرمي في النهاية إلى هدف، والهدف هو البقاء والمحافظة على الوجود. ولعلّ أهم ما يتضح فيه ذلك هو سعي الحيوان وسعي النبات إلى البقاء بمختلف الوسائل التي تؤدي إلى الحصول على وسائل البقاء من طعام وغذاء وهواء. كلّ شيء في الطبيعة من الكائنات الحية يعمل من أجل الحصول على ما يديم به حياته ويضمن استمراره وبقاءه.

وفي الطبيعة نظام لحصول تلك الكائنات على وسائل حياتها، الأمر الذي خلق وضعاً رائعاً من التوازن والترابط والتناسق، يؤدي في النهاية إلى بقاء تلك الكائنات واستمرارها. والأمثلة على ذلك كثيرة.

وليس ذلك فحسب، بل إن النظام الموجود في حياة الكائنات الحية، الحيوان والنبات، يعمل ليس من أجل البقاء فحسب، بل من أجل التطور أيضاً، أي لزيادة الموجود كمّاً ونوعاً عن طريق التلقيح من أجل خروج أصناف جديدة فيها مزايا الآباء والأجداد، إلى جانب مزايا جديدة ولّدتها عملية التلاحم والتزاوج نفسها. وهكذا تتوالى أجيال الحيوان والنبات، بعضها يتعرض للفناء، وبعضها يولد من جديد؛ بعضها يغير صفاته بسرعة، وبعضها ببطء شديد.. إلخ.

إن باطن الأرض نفسه هو في عملية تفاعلية حركية دائمة حيث تتكوّن المعادن، وحيث تتولد المواد الجديدة، وحيث تنطمس وتخرج المواد من الباطن إلى السطح وبالعكس. إنّها حركة دائمة، والحركة الدائمة هذه الموجودة في الجماد

والموجودة في حياة النبات والحيوان، تعمل في اتجاه معين وبحسب غاية معينة هي البقاء والتغيير المتجدد الذي يخلّد البقاء.

إن كلّ ما في الطبيعة مما هو حيّ وما هو جامد له حقيقة هي جوهره وماهيته، وإن تلك الحقيقة هي في عملية تكشف مستمر وظهور تدريجي متواصل من خلال الحركة وعدم السكون. ومن خلال كلّ ذلك تؤكد الحقيقة وجودها وتدلل على ماهيتها بوصفها موجودة وفاعلة وقادرة على البقاء والتجدد. من كلّ ذلك يتضح أن عملية المحافظة على الوجود لا تعني الركود في شكل واحد والسكون على حالة واحدة، بل إن صفتها الأساس هي الحركة، والحركة فيها التغيير والتباين، إلا أن الغاية النهائية هي البقاء من خلال إظهار التجدد عن طريق الحركة؛ فالبقاء يتضح من خلال التجديد، لذلك فإن كانت هناك معادن تنضب بسبب استخدام الإنسان لها أو بسبب حركة الكلّ، فهناك أيضاً ظهور البدائل عن هذا الطريق أو ذاك، الأمر الذي يجعل الحصيلة النهائية ليست اختفاءً بل وجوداً، وليست سلباً محدداً بل إيجاباً محدداً.

إن كلّ ما في الطبيعة من حيوان ونبات في حركة دائمة، والحركة الدائمة هذه حركة هادفة وليست عمياء، بل لها قصد محدد هو التطور. وأول ما يعني التطور هو التكيف مع الظروف غير المؤاتية وتطوير الوسائل للبقاء والدفاع عن النفس. لذلك كانت معدة الجمل متلائمة مع قلة الماء في الصحراء، وأقدامه متلائمة مع المشي على الرمال، ولذلك كانت لدى بعض الحيوانات القدرة على تغيير ألوانها من أجل الاختفاء وسط محيطها، وكانت لِكُلّ حيوان طريقة ما للدفاع عن نفسه سلباً أو إيجاباً. والمقصود بالسلب هو اتقاء الخطر القادم، وبالإيجاب هو تحقيق الهدف نفسه عن طريق مهاجمة الآخرين. لذلك كانت هناك حيوانات غير مؤذية وأخرى مؤذية، والكل المؤذي وغير المؤذي يهدف إلى الدفاع عن نفسه والسعي من أجل البقاء ولكن بصيغ ووسائل مختلفة.

حقاً إن دراسة علم النبات وعلم الحيوان تظهر بجلاء كم هو رائع ذلك النظام المفصل الواسع الذي ينظمها جميعاً في كلّ شيء من الولادة حتّى الممات! وكم هو مفصل ومعقد ذلك النظام الذي يحكم أجسامها! وكيف تتكيف وكيف تتطور وكيف تتفاعل وكيف تعمل لتؤدي واجباتها من أجل الهدف الأكبر، ألا وهو البقاء واستمرار الحياة! إنّه تبسيط متناهٍ، وسطحية مفرطة أن نعتبر القول بوجود ذلك النظام متناقضاً مع ظواهر الموت والصراع في عالم النبات والحيوان، حيث يهاجم بعضها بعضاً ويؤذي بعضها بعضاً وحيث يختفي بعضها من الوجود.

إنّه تبسيط لأننا عندما نقول بوجود النظام والغاية الأساسية، لا نعني السكون كما أوضحنا ولا نعني الجزء، فالنظر يجب أن يكون على أساس الكل وعلى أساس النظر إلى الأمور بحسب نتائجها النهائية. إن النظام موجود وله هدف سام وغاية مثالية هي البقاء والتطور.

ولا يشذ الإنسان عن ذلك باعتباره جزءاً من الكون، لا بل إن وجود النظام يتضح بأحسن حالاته في الإنسان. إن معرفة أولية بعلم التشريح تُظهر من دون لبس دقة النظام الذي يعمل بموجبه جسم الإنسان ككائن حيّ. إن صفات الدقة والتعقيد والانسجام والفعالية والتناسق، التي تتجلى في تشريح جسم الإنسان بما في ذلك العقل تدلل بما لا شكّ فيه على أن هذا الكائن يعمل بحسب نظام دقيق من لحظة التكوين إلى لحظة الفناء. وتلك حقيقة يعرفها الطبيب بأحسن ما تكون المعرفة.

كما إنَّ هذا النظام ليس موجوداً فقط، بل إن تناسقه وبنيانه وطريقة عمله تدلّ كلها على وجود الغاية: البقاء والاستمرار. إن النمو والمناعة وطريقة عمل مختلف الأجهزة وعلاقتها بعضها ببعضها الآخر، تبين وجود الغاية وتدلّ على الهدف؛ فهو نظام يعمل من أجل غاية، وليس مجرد علاقات ميكانيكية تكرر نفسها بصورة عشوائية فوضوية. تلك حقيقة مادية يبرزها علم التشريح بصورة جلية للملاحظ الاعتيادي، وبصورة أوضح وأدق للمختص.

ـ ٣ ـ

ولتنتقل المناقشة خطوة أخرى، نقول إن النظام الذي شخصنا وجوده في الكون ومحتوياته المهمة يعمل بطريقة التقابل، بمعنى وجود الازدواجية وليس الانفراد. ولعل أفضل وسيلة لإيضاح المقصود هو الإنسان الذي قلنا عنه إنّه نقطة البداية.

في جسم الإنسان قوتان هما العقل والغريزة؛ العقل هو أداة التمييز والنظر في الأمور وتقويم معانيها وفهمها وبالتالي اتخاذ الموقف إزاءها؛ والعقل ملكة فنية للنظر في الأمور وتكوين المعرفة عنها وبالتالي تزويد الإرادة، أو كامل الشخصية الإنسانية بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرار. إنّه باختصار أداة تكوين المعرفة عن الأشياء سواء أكانت داخلية تتعلق بداخل النفس أم خارجية تتعلق بالمحيط.

أما الغريزة فهي دوافع ومحفزات داخلة في التركيب الجسمي للإنسان ومندمجة في أجهزة جسمه، وظيفتها تدوير عجلة النظام الجسمي؛ فالطعام والشراب والتكاثر والنمو وما يتصل بذلك من مشاعر عاطفية ورغبات، مصدرها الغرائز الموجودة في الإنسان والتي تشكل جزءاً من النظام الذي يعمل الجسم بموجبه مؤدياً واجباته اليومية وصولاً في النهاية إلى هدف البقاء والاستمرار.

والغرائز موجودة في الحيوان أيضاً وتشكل القوة المحركة للأجهزة الجسمية التي تسيّر الحياة وتدفع في اتجاه المحافظة على الوجود من طعام وشراب وتكاثر.. إلخ؛ وفي النبات أيضاً توجد تلك الدوافع التي تفعل المفعول نفسه تقريباً، ألا وهو الحصول على الطعام وتأمين البقاء والنمو والتكاثر.

إذاً، ثمة في الإنسان والحيوان والنبات قوة مادية مندمجة في التركيب الجسمي تؤدي وظيفة الدفاع عن النفس والمحافظة على البقاء وضمان النمو. ووجود هذه القوة في جميع الكائنات الحية، إن هو إلا دليل ملموس على وجود الغاية لدى هذه المخلوقات، ووجود الغاية يعني وجود اتجاه معين، الأمر الذي ينفي العشوائية والفوضى وعدم الجدوى. إن مجرد وجود قوة ذاتية داخلية في التركيب الجسمي التشريحي للكائنات الحية ابتداء من الإنسان حتّى النبات تقوم بمهمة محددة ذات هدف هو النمو والتكاثر والمحافظة على البقاء، إنما يدلل على الهدف والغاية وينفي الفوضى والعشوائية والعبث. وبهذا المعنى، فهو هدف سام أخلاقي يعود إلى عالم المثل العليا لأن البقاء والاستمرار والدفاع عن النفس قيمة عليا وهدف مثالي أخلاقي، عكس الفوضى والعشوائية والعبث.

إن هذا المسعى الذي تتسم به حياة الكائنات الحية إنما يجري بشكل تفاعلي وليس بصورة ساكنة، ويعني ذلك أنّه متحرك وليس جامداً؛ فكلما وُجد النقيض حصل خلق الظروف الملائمة لمقابلة النقيض بنقيضه، أي موازنته بما يُذهب مفعوله ويُبطل أثره الضار، وذلك ما ندعوه بقابلية التكيف ومجابهة الظروف. إن سعي الإنسان عن طريق الغريزة، وسعي الحيوان والنبات عن الطريق نفسه إلى التكيف مع الظروف غير المؤاتية ومجابهة الصعوبات التي تؤثر في الحياة بصورة سلبية، أي التأثير السلبي على الهدف السامي الذي ذكرناه: المحافظة على الوجود. أقول كلّما حدث ذلك تحرّكت قوة الغريزة وأعادت تكييف أوضاع الجسم لمقابلة تلك الظروف وإبطال مفعولها. إن ذلك أمر معروف أيضاً في علم التشريح وعلم الحياة، فقد تطورت أجهزة الجسم البشري بما يلائم الظروف، وكذلك تطورت أجسام الحيوان

وحتّى النبات، والدافع إلى ذلك هو غريزة المحافظة على الوجود وضمان البقاء.

إن القول بذلك لا يعني أن هذه القوة متساوية في جميع الكائنات، أو إنها تعمل بالطريقة نفسها عند الجميع، إلا أنها موجودة في كلّ الأحوال. ولا يفوتني في هذا الصدد أن أذكر أن القول بذلك يجب ألا يوحي بأن المحافظة على الوجود تعني خلود ذلك الكائن، بمعنى تجنب الموت إلى الأبد؛ فليس ذلك هو المقصود، فالمحافظة على الوجود لا تعني انعدام الموت، إذ لِكُلّ كائن حدود لحياته لا بدّ أن تنتهي، ولكن ضمن مرحلة الحياة هذه تعمل قوة الغريزة للمحافظة على الذات والدفاع عن الوجود.

كما إنَّ مسعى هذه القوة يتمثل أيضاً في عملية تكرار النوع؛ فالإنسان الذي يموت قد يولّد إنساناً آخر، والحيوان الذي تنتهي حياته تعمل غريزته على إكثار نوعه قبل الموت وكذلك النبات. بعبارة أخرى، إن طلب البقاء موجود والقوة المحركة لذلك موجودة، وإن كانت تعمل في حدود دوائر معينة تنتهي عند حدودها حياة الكائن الحي ليحلّ محلّه كائن حيّ آخر. وهكذا يكون مجرى الحياة اليومية متسماً بالتفاعل والتناقض والتقابل بين الأضداد، كما يتسم بالتعرج هبوطاً وصعوداً. إلا أن الحصيلة النهائية تُظهر وجود الدافع للبقاء والمحافظة على النفس والاستمرار.

إنني أتجاوز في هذا المجال التعرض للسؤال الذي ربما يخطر على البال في مجال التفكير الاعتيادي الذي يحاول أن يتصور شكل العالم لو كان خالياً من عملية الموت بالنسبة إلى الكائنات الحية: كيف سيكون وضع العالم لو كانت جميع الفعاليات الحية مستمرة من تكاثر وغيرها،إلا أن فعالية الموت غير موجودة؟ إنّه حديث ظاهره البساطة إلا أن مغزاه ليس كذلك لأنه يعني ـ لو أنه حصل فعلاً ـ الدخول في بداية طريق الفناء، ولأصبح بالتالي دليلاً ليس على وجود الغاية والهدف السامي، بل دليلاً على عكسهما.

فالموت ـ بمعنى من المعاني ـ يؤدي عملياً إلى جعل الحياة ممكنة، وعدم وجوده يعني عكس ذلك. وذلك تناقض في الظاهر، إلا أنّه ليس كذلك في الحقيقة. وهكذا يكون الموت عامل توازن، وهو بهذا المعنى عامل إيجابي بدلاً من أن نتصوره على العكس من ذلك. ولكن الغريزة التي تعمل في الإنسان وبقية الكائنات الحية إنما هي قوة محركة في اتجاه محدد، وليس لهذه القوة إمكانية التوازن بمعنى أنها لا تعرف دائماً حدود ما يجب أن تقف عنده، وليس من صفاتها الموازنة الذاتية. إن الموازنة الذاتية التي تحفظ الغريزة ضمن الحدود المرغوب

فيها غير موجودة في جوهر الغريزة، لذلك فهي في عملها قد تكون ضمن الحدود وقد تكون خارج الحدود. فهي عندما تكون داخل الحدود يكون أثرها العملي إيجابياً، ولكنها عندما تكون خارج الحدود يكون أثرها سلبياً وإن كانت غايتها إيجابية. إن الغاية، في الأساس، هي المحافظة على الوجود، ولكن هذه الغاية في تأثيرها العملي تختلف من مرحلة إلى أخرى ومن حالة إلى أخرى. وهنا يمكن أن تتكون حالة تكون الغاية فيها هي المحافظة على الذات، إلا أن أثرها العملي يمكن أن يكون غير ذلك، ألا وهو تحطيم الذات عندما تتجاوز الغرائز حدوداً معينة وتدخل مرحلة الاصطدام بالآخرين.

إن الدافع هو حفظ الذات، إلا أن النتيجة العملية يمكن أن تكون تحطيم الذات؛ ففي الإنسان غرائز تدفعه إلى السعي إلى الحصول على وسائل العيش من أجل البقاء والاستمرار، إلا أن الغريزة ـ بسبب فقدان قوة التوازن في جوهرها ـ يمكن أن تدفع ذلك الإنسان إلى أبعد مما يحتاجه فعلاً لتحقيق تلك الغاية، فيخرج نشاط الغريزة عن نطاق الحدود، فيصطدم بالآخرين ويقف موقف الضد من القانون والعرف الاجتماعي، فيؤدي ذلك إلى نتائج سلبية بالنسبة إليه أو بالنسبة إلى الآخرين، وهذا هو معنى الجريمة.

وفي الحيوان، تدفع الغريزة في اتجاه المحافظة على الذات في المسعى إلى الحصول على الطعام والشراب واتقاء عوارض المناخ واعتداء الحيوان الآخر. ويلاحظ أن هذا المسعى يأخذ في بعض الحالات شكلاً سلمياً، وفي بعضه الآخر شكلاً غير سلمي؛ وهو في بعض الأحيان غير مؤذٍ للآخرين وفي بعضها الآخر غير ذلك. وهكذا.

ومن ذلك يتضح أن الدافع واحد، إلا أن الوسائل تختلف والشكل يتباين، وسبب ذلك هو نفسه، ألا وهو أن الغريزة عمياء تفتقر إلى قوة التوازن الذاتية. إن صفة الافتراس في بعض الحيوانات ليست مسألة تمت إلى الجوهر، بل هي حالة من حالات فقدان البصيرة في الغريزة، وهي في هدفها النهائي لا تختلف عما يقوم به الطير الوديع في مجال التفتيش عن طعامه، إلا أنها صورة مختلفة من الصور المتعددة لعمل الغريزة ونشاطها. لذلك يلاحظ أن صفة الافتراس والتوحش عند الحيوانات المفترسة قابلة للتغيير، ما يدلّ على أنها لا تمت إلى الجوهر، بل هي صورة من صور تحرّك الغريزة ونشاطها الأعمى؛ فالمفترس يمكن أن يُدجَّن، وطباع الحيوان المؤذي يمكن أن تتغير برعاية من الإنسان. إن الكثير من الصفات غير المرغوب فيها في الحيوان والنبات أصبحت قابلة للتغيير

عن طريق التدجين، ومؤخراً عن طريق ما يسمّى بعلم الهندسة الوراثية. إن جهود التدجين والتطوير الوراثي تهدف إلى إبدال حالة بحالة أخرى في مجمل حالات الغريزة المتعددة؛ فالغريزة في حركتها تتخذ حالات متباينة ومختلفة لأنها قوة عمياء غير مبصرة، لذلك فبإمكان الإنسان الذي يملك العين التي يستطيع أن يبصر بواسطتها، وهي العقل، أن يغير الحالات غير المرغوب فيها إلى حالات مرغوب فيها في الحيوان والنبات.

ولعل أهم ما يمكن أن نستنتجه من ذلك هو التوصل إلى جواب منطقي عن طبيعة ما نجده في الكائنات الحية من حالات الأذى والاعتداء والافتراس والأوضاع غير المرغوب فيها كافة.

ـ هل وجود صفات الافتراس وصفات الأذى والحالات السلبية في الكائنات الحية، دليل على اتجاه يتعلق بالمثل العليا؟

ـ هل يدلّ عالم الحيوان والنبات على اتجاه شرير؟

الجواب: كلا. إن ما نلاحظه من حالات سلبية مثل الافتراس في بعض الحيوانات واعتداء بعضها على الإنسان وعلى بعضها البعض، والأضرار الناتجة عن الحيوان وبعض أصناف النبات كالأدغال الضارة مثلاً، لا تدلّ على اتجاه غير أخلاقي يلقي ظلاً قاتماً على طبيعة الكون ومغزى العالم الموجود. إن هذه الصفات ليست إلا إحدى الحالات التي تخلقها دوافع الغريزة في سعيها من أجل البقاء. إلا أنها بسبب فقدان البصيرة وانعدام قوة الموازنة الذاتية، قد تخرج عن نطاق حدود النافع وتدخل نطاق المضر. وهي لو توافرت لها العين المبصرة، كما توافرت للإنسان، لأمكن تجنبها؛ فالإنسان الذي يملك العين المبصرة يستطيع أن يزيل أو يعدل الكثير من هذه الحالات.

ـ ٤ ـ

الخطوة التالية في البحث هي أن نتناول وضع الإنسان في الكون؛ فالإنسان جزء من الكون، إلا أنّه جزء خاص بمعنى أنه الجزء المتطور من الكون، لذلك فهو نقطة البداية.

إن المحيط الذي نعيش فيه يشفّ عن أهم ما يتسم به الكون ألا وهو النظام. والنظام له غاية سامية، ويتضح سمو الغاية في عالم الحيوان والنبات في مسعى الغريزة إلى البقاء والاستمرار، أي إلى المحافظة على الوجود. وهذا الدافع عينه

موجود في الإنسان، ولكن بصورة متطورة ومركبة؛ ففي الإنسان غريزة يشترك فيها مع باقي المخلوقات الحية؛ فهي قوى تسيّر الأجهزة وتديم الحياة وتحقق الاستمرار، ولكن ثمة في الإنسان، إلى جانب ذلك، إحساساً مثالياً هو الميل إلى الخير، وهو ما ندعوه الضمير.

في الإنسان إحساس بالمثل العليا والمبادئ الأخلاقية بغض النظر عن موضوع تلك المثل والمبادئ. وبعبارة أخرى، أياً كان التعريف وما يتصل به، ومهما كانت العلاقة وما ينتج عنها ويترتب عليها مما يكوّن مادة علم الأخلاق. . نقول بغض النظر عن ذلك، هناك ميل في الإنسان يدفعه في اتجاه الأفضل والأحسن، وهو ما ندعوه بالضمير. إن الأدلة على وجود هذا الميل متوافرة، فتاريخ البشرية عامة يؤشر إلى خط بيانيً في التقدّم وتحسين الحياة وتقويم الاعوجاج، ويتجسد في ظهور الأديان وحركات الإصلاح والثورات التحررية والاكتشافات والاختراعات والأعمال والجهود التي عملت على تحسين حياة الإنسان وجعلها أفضل وأسهل وأكثر عدالة.

إن أهداف العدل والحرية والرفاهية والتقدّم كانت دوماً في مقدمة مساعي الإنسان بشكل أو بآخر. إن جميع تلك المساعي هي التي نقلت الإنسان من شكل الحياة الأولى قبل ظهور المجتمع إلى الوضع الذي هو عليه الآن، ولا يزال المسعى مستمراً والجهود متواصلة للارتقاء إلى ما هو أفضل؛ فنضال الإنسان عبر التاريخ كان بشكل أو بآخر مشدوداً إلى مبادئ الحق والعدل والحرية والتقدّم والإنصاف، وإن اختلفت المفاهيم وتباينت الطرق ونتائج تلك المساعي. المهم هو أن هذا المسعى كان دوماً موجوداً. والذي يفسر ذلك هو وجود ميل في داخل كلّ إنسان يدفع في اتجاه الخير. إن الإنسان قد يفهم هذا الدافع بأشكال مختلفة، وقد يعبر عن ذلك بوسائل مختلفة، إلا أن جوهر الدافع يبقى هو نفسه دافع الضمير. إن قوة الضمير موجودة في كلّ إنسان وإن تباينت من وقت إلى آخر ومن إنسان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى؛ فالشعور بالمثل العليا والدافع الأخلاقي يكون في أقوى حالاته عند الأنبياء، وفي أضعف حالاته عند عُتاة المجرمين. أما بقية الناس فتتراوح مواقفهم بين هذين القطبين، ويعني ذلك أنّه حتّى كبار المجرمين لا تخلو نفوسهم من الضمير مهما كانت درجة فعاليته وقوته في السيطرة على مجموع الشخصية.

إن دراسة التاريخ في مجال العمل وفي مجال الفكر، توضح أن هدف المصلحين جميعاً كان التوصل إلى حالة يعتقدون أنّها أفضل من الحالة الموجودة. والغرض الأساسي من جميع النظريات والأفكار التي صاغها المفكرون والمصلحون

هو إرشاد البشرية إلى ما هو أفضل وأحسن وأقوم. ويلاحظ أن هدف الثورات كان الإصلاح ونقل المجتمع من وضع إلى وضع أفضل منه، وكذلك الحال بالنسبة إلى الاختراعات والاكتشافات والإنجازات الفكرية والعلمية كافة. إن الاجتهادات تختلف حول ما هو الأفضل، إلا أن القصد كان دوماً الارتقاء مهما كان الشكل الذي يتخذه.

إذاً، الاتجاه نحو الخير موجود في التاريخ ويتمثل في تفكير الإنسان وتصرفه. إلا أن الاتجاه نحو الخير يقابله اتجاه آخر موجود أيضاً، هو الاتجاه نحو الشر. والاتجاه نحو الشر يتمثل في الأنانية واستغلال الإنسان للإنسان الآخر، كما يتمثل في الجريمة والظلم والقسوة وفي جميع أشكال الاعتداء على الآخرين، وجميع أصناف التصرف والأعمال التي يعتبرها المجتمع والعرف خارجة على ما هو مقبول. وهذا الاتجاه نحو الشر هو في حقيقته خروج الغريزة عن الحدود.

والذي يلاحظ في التاريخ كاتجاه عام، هو أن اتجاه الخير في حالة صراع دائم مع اتجاه الشر، والعلاقة بينهما كانت دوماً علاقة تناقض ومحاولة كلّ اتجاه التغلب على الاتجاه الآخر؛ فكلما ساد الظلم واضطرب المجتمع، ظهر اتجاه الخير بفعل يقظة الضمير عند فرد أو مجموعة أفراد، مناهضاً لاتجاه الشر وقام الصراع بينهما. إن عملية الصراع ليست مبسطة بل معقدة تعقيد الحياة؛ فالشر قد ينتصر في البداية وتضطر إرادة الخير إلى التراجع، إلا أنّها سرعان ما تعود ثانية أقوى مما كانت عليه في الجولة الأولى ويحصل الاصطدام ثانية. وهكذا في عملية كر وفر متواصلة وصعود وهبوط متصلة، إلى أن تنتصر إرادة الخير في النهاية. وتعبّر إرادة الخير المنتصرة عن نفسها بشكل نظام جديد ووضع جديد للمجتمع. وبمرور الوقت وبفعل التطور، يصبح ذلك النظام أو الوضع قديماً وتظهر فيه العيوب وتنمو في جسمه الأمراض، فيتحفز الضمير ثانية لمقاومته بشكل اتجاه جديد لتغيير الموجود إلى الأحسن. وهكذا تستمر العملية، عملية الصراع بين الأوضاع الموجودة وضمير الإنسان الذي يدفع دوماً نحو الارتقاء والتقدّم.

إن عملية التناقض هذه صفة عامة وأساسية من صفات التقدّم الاجتماعي. وهنا أيضاً لا توجد صفة واحدة أو شكل واحد تتجسد فيه بل تتباين الأشكال، فهي قد تكون نظاماً كلياً للمجتمع وقد تكون أقل من ذلك مكتفية بجزء منه. وقد تجري سلمياً، كما إنها قد تتخذ شكل الثورة، وقد يقوم بها فرد مصلح أو مخترع، وقد يقوم بها أفراد قلائل، كما قد تندمج فيها الأكثرية. ويلاحظ أيضاً أن عملية التطور قد تكون حاسمة ظاهرة إلى العيان تتخذ شكل تغيير حاد في وضع

المجتمع كالذي ينتج عادة عن الثورات المسلحة، كما قد تتخذ شكلاً هادئاً غير محسوس يتكون من خلال التراكم البطيء الذي لا تتضح آثاره إلا بعد مدّة طويلة من الزمن، كما هي الحال في تغيير العادات والتقاليد وأنماط المعيشة.

المهم في كلّ ذلك ليس الشكل المحدد الذي تنطوي عليه النظريات المختلفة في عملية التطور، بل المهم هو أن التطور يحصل وقد حصل فعلاً خلال حقبات التاريخ. إن مجرد حصول ذلك التطور نحو الأحسن لدليل على وجود اتجاه إلى الخير يتمثل في نزوع الإنسان المستمر بدافع قوة الضمير نحو الأفضل لتحقيق مثل عليا. وهذا ما يهمنا في هذا الصدد، أما شكل النظام فهو موضوع النظريات. إذاً، الصراع والتناقض صفتان عامتان ملازمتان للتاريخ، ومن خلالهما تتم عملية التقدّم الاجتماعي. والمحرك لهما هو اصطدام إرادة الخير مع دوافع الغريزة الخارجة عن الحدود التي ندعوها «الشر».

وفي هذا الصدد أود أن أتناول قضية تتعلق بمحتوى ما ينتج عن الصراع بين الاتجاهين. إن إرادة الخير وإرادة الشر عندما تتقابلان في حومة المجتمع، يحدث ذلك بأفكار محددة أي بنظم محددة؛ فلكل اتجاه نظامه الذي يدافع عنه، ولكل فكرته التي ينادي بها. بعبارة أخرى، إن الصراع يجري في الحقيقة بين الأفكار، فللخير فكرته كما للشر فكرته، وكل يرى أو يدعي أن فكرته هي الحق بغض النظر عن نوع تلك الفكرة وتفاصيلها. المهم أن الاصطدام يحدث بين موقفين إزاء شأن ما من شؤون المجتمع سواء أكان مادياً أم معنوياً، ملموساً أم غير ملموس.. إلخ. المهم هو أن الصراع يتم بين فكرتين أو موقفين.

إن عملية الصراع هذه لا تأخذ شكلاً واحداً في التاريخ، بل تتباين من وقت إلى آخر؛ فقوة التوازن بين الاتجاهين متباينة أيضاً. إن مركّباً من الاعتبارات والعوامل يقرر في النهاية نتيجة الصراع وبالتالي ما يتمخض عنها. والمركب هذا ليس واحداً في كلّ زمان ومكان، بل لِكُلّ زمان ومكان مركب خاص به، ولذلك تكون النتائج متباينة هي الأخرى.

إلا أن الذي تجب الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن الاتجاه العام لعملية الصراع يشير إلى أن النتيجة تكوّن نوعاً من التلاؤم بين الاتجاهين. والمقصود بالتلاؤم ليس بالضرورة السلم والصلح، بل المقصود به هو أن النتيجة تكون حاوية لعناصر في الاتجاه الجديد وعناصر من الاتجاه القديم، وذلك ما يدعى في اللغة السياسية الدارجة بالحلول الوسط. إن القول بذلك لا يعني نقطة الوسط في المسافة بين الاتجاهين، ولا يعني التراضي الواعي بين أصحاب الاتجاهين، بل

يعني أن اتجاه الخير الذي ينتصر في النهاية، لا بدّ أن يأخذ بعين الاعتبار بعض سمات ما هو موجود، أي الاحتفاظ ببعض عناصر الوضع الذي ثار عليه. إن مقدار ذلك ومداه يتباينان من حالة إلى أخرى، إلا أن عملية التلاؤم النسبي بين الجديد والقديم تحصل عندما يصطدمان. لذلك لا نجد حالة تغير فيها المجتمع كلياً من وضع إلى وضع بعملية اصطدام واحدة؛ فالجديد عندما ينتصر يغير أموراً أساسية في المجتمع، إلا أن بعض بقايا القديم تبقى متلبثة حتّى تأتي عملية اصطدام أخرى أو عمليات اصطدام متعددة لتغييرها. . وهكذا.

المهم في كلّ ذلك هو التنويه بأنه ليس من قبيل الإخفاق أن يقبل اتجاه الخير بالحلول الوسط في عملية التقدّم الاجتماعي؛ فالمجتمع كيان معقد لا يمكن تغييره كلياً بعملية اصطدام واحدة. إن فكرة الحلول الوسط ليست فكرة رديئة كما قد يتصور بعضهم، وليست مخرجاً تراجعياً يبعث على الإحباط، بل يجب النظر إليها على أنها أمر يمكن قبوله وعلى أنها من صميم عملية التقدّم. والسبب هو أن الحقيقة ليست أمراً يستطيع الإنسان أن يكتشفه دفعة واحدة ومرةً وإلى الأبد، ليستطيع الادعاء بأنه يمثل الحق بكامله، بل إنّها تتكشف بالتدرج من خلال التاريخ، لذلك وجب الاحتراس والتحفظ في مسألة الموقف وترك هامش للرأي القادم. إن الحل السليم لِكُلّ أزمة هو الحل الذي ينطوي على عناصر من كلا الاتجاهين المتقابلين اللذين جرى الاصطدام بينهما بشكل أو بآخر؛ فالثورة الشيوعية في روسيا أحلّت نظاماً جديداً محل النظام القديم، إلا أن أحداً لا يستطيع القول إن المجتمع القديم قد زال تماماً، وإن جميع صفات الوضع القديم ومعالمه قد تغيرت، بل بقي من القديم شيء إلى مدّة من الزمن طالت تلك المدّة أم قصرت. كما إنَّ اختراع آلة جديدة لا يستطيع أن يزيل استخدام الآلة القديمة كلياً ودفعةً واحدة، بل لا بدّ أن تبقى الآلة القديمة في الاستعمال لمدّة من الزمن طالت تلك المدّة أم قصرت. وبين هذين المثالين تقع الحالات الأخرى من التغييرات التي حصلت وتحصل في التاريخ نتيجة الصراع بين القديم والجديد.

ومثلما يصحّ ذلك على نطاق المجتمع، يصحّ أيضاً على نطاق الأفراد عندما يخوضون عمليات صراع بين إرادتين واحدة للخير والأخرى لما هو ضده. ودعونا نتوغل أكثر في مناقشة موضوع إرادة الشر الموجودة في التاريخ. إن هذا الميل موجود في الإنسان كما أوضحنا سابقاً، ويلاحظ وجوده أيضاً في الكائنات الحية الأخرى؛ فالحروب والاستغلال والجريمة وجميع أصناف الاعتداء وُجدت بين البشر في كلّ حقبات التاريخ، وهي موجودة في الكائنات الحية؛ فهناك صفة الافتراس عند الحيوانات بعضها لبعضها الآخر، وهناك صفة الأذى والضرر الذي

تلحقه بعض الحيوانات بالإنسان وبالبيئة وبعضها ببعضها الآخر؛ وفي النبات هناك ما هو مضر وما هو مؤذٍ للآخرين وما هو مؤذٍ لنباتات أخرى. . إلخ. إن جميع الصفات تكوّن بمجموعها اتجاهاً معاكساً لاتجاه الخير الموجود في الكون الذي يتمثل بأنصع صوره في ضمير الإنسان. وقد قلنا سابقاً إن الذي يديم الحياة في عالم الحيوان والنبات هو الغريزة. ولكن من صفات الغريزة أنها غير مبصرة، وليس فيها ما يوقفها عند حدّ معين إلا الضمير الموجود في الإنسان.

إذاً، الغريزة عندما تعمل من أجل إدامة الحياة تكون ذات صفة مثالية، أي أنّها تعود إلى عالم المثل العليا وتمثل بشكل من الأشكال إرادة الخير الكلية الموجودة في الكون. إلا أنها عندما تتجاوز ذلك وتخرج عن حدودها بسبب فقدان البصيرة والقدرة على التحكم بذاتها، تصبح خارج حدود إرادة الخير وتدخل في مجال الشر. وهكذا، فإن اتجاه الشر هو في حقيقته إرادة محركها الأول إرادة الخير أي إدامة الحياة. إلا أنها بسبب فقدان البصيرة تخرج عن الحدود وتصبح مضرة تلحق الأذى بالآخرين مكونة اتجاهاً جديداً معاكساً لاتجاه الخير. وعلى ذلك يمكننا تعريف الشر بأنه غريزة سائبة خرجت عن حدود غايتها الأولى: إدامة الحياة؛ فهي وإن كان دافعها الأصلي الخير، إلا أنها أصبحت في عداد اتجاه الشر بسبب فقدان البصيرة والخروج عن الحدود؛ لذلك فإن الطمع والاستغلال والسرقة، وكل ما يدخل في عداد ذلك، ما هو إلا رغبة في الحياة والتملك خارج حدود معينة. إن الحصول على الأشياء من أجل إدامة الحياة أمر مشروع وعمل من أعمال الخير عندما يكون في حدود عدم الإضرار بالآخرين، إلا أنه عندما يتجاوز ذلك ليلحق الضرر بالآخرين يصبح في عداد الشر. وهكذا تكون الغريزة في بدايتها ودافعها الأول عاملاً من عوامل الخير ودليلاً على هذا الاتجاه في الكون، إلا أنها يمكن أن تتحول إلى الشر إذا لم تحكمها إرادة الخير وتسيطر عليها بصيرة المثل العليا لتبقيها في دائرة الخير وتمنعها من الخروج عليها. وهكذا، وعلى هذا الأساس، فإن الكون في أساسه يحتوي على إرادة مثالية هي إرادة الخير التي يمثلها السعي الموجود لدى جميع الكائنات الحية إلى الوجود والبقاء والاستمرار. إن هذه الإرادة الكلية المثالية تعبّر عن نفسها بأشكال شتى؛ فالغريزة شكل من أشكال التعبير، إلا أن الضمير هو الشكل الناصع الذي تتمثل به، وهو موجود في الإنسان.

إذاً، الكون نظام وليس فوضى، ويتصف بالغاية وليس بالعبث، وفيه إرادة كلية تقف وراء هذا النظام وعنها تنتج الغاية. ويتمثل ذلك بإرادة الخير الموجودة في جميع الكائنات الحية بشكل غريزة وبشكل ضمير. إن النظام والغاية لا يمكن

أن يوجدا من دون مسبب، والمسبب هو القوة الكلية المهيمنة الشاملة.

لقد أدرك الإنسان ذلك عبر التاريخ بدرجات متفاوتة، وعبّر عن ذلك بأشكال عديدة، وليست الأديان إلا صياغات لذلك الفهم المتباين من دين إلى دين ومن زمن إلى زمن؛ ففي المراحل الأولى كانت هناك الأديان الوثنية حيث لم يستطع الإنسان آنذاك إلا مجرد الالتفات إلى حالة الكون، فكان فهمه جزئياً ناقصاً وبسيطاً. وفي الأديان التي تقدّمت على ذلك، ازدادت المعرفة فتطور الفهم ومعه تطورت الصورة التخيلية لوضع الكون، وهكذا صعوداً حتى أتى الإسلام. إن الذي يقرأ أسماء الله الحسنى، يدرك الفهم التفصيلي المتطور والواضح لطبيعة إرادة الخير الكلية التي تنظم الكون وتسيره بإرادتها، ومفهومها في الإسلام هو الله.

إن النظام الذي تحدثنا عنه لا يتجلى في حالة كما يتجلى في الإنسان؛ ففي الإنسان يتمثل النظام بأجلى صوره، وتتضح الغاية المثالية بأكمل وضعها، ذلك لأن في الإنسان غريزة وفيه الضمير ولكن فيه العقل أيضاً. إن الضمير هو إرادة الخير التي توجد في كلّ إنسان بشكل أو بآخر، وهي إرادة الخير والسبيل نحو المثل العليا بغض النظر عن تحديد تلك المثل.

ـ ٥ ـ

لكن الإنسان الذي تتجلى فيه ومن خلاله إرادة الخير على هيئة الضمير، يمتلك خاصية أخرى غير الضمير هي العقل؛ فالضمير إرادة في اتجاه معين وميل محدد مشتق من إرادة الخير الكلية؛ أما العقل فهو مَلَكَة فنية وليس صفة مثالية. العقل وضع جسمي يعود إلى تركيب الجسم، في حين أن الضمير وضع يعود إلى النفس، إلى داخل النفس أي إلى الأحاسيس التي تتكون فيها. والعقل هو القدرة على النظر في الأمور وفحصها وتقليبها وقياس مدى صحتها أو خطأها بحسب المتوافر من مقاييس الخطأ والصواب التي مصدرها الضمير. العقل، إذاً، هو القدرة على فحص الأمور، لذلك فإن التحليل والدراسة والاستيعاب والاستنتاج والاستقراء هي فعاليات تعود إلى تلك المَلَكَة التي نسميها العقل ومقرها الدماغ.

إن إرادة الخير هي في صراع مستمر مع إرادة الشر الناتجة عن تطرف الغريزة وخروجها عن دائرة المسموح به. ويسعى الضمير إلى ضبط الغريزة بوضع القواعد لنشاطها وضبط مسارها وتقنين حركاتها. والإنسان في هذا المسعى يخلق القوانين والأنظمة الاجتماعية، ويضع قواعد التصرف والنواميس الخُلقية. إذاً، الغريزة تعمل ضمن الضوابط التي يمليها الضمير ويصوغها العقل للمحافظة على التوازن ولضبط

المسار من أجل تحقيق أقصى ما يخدم الصالح العام والصالح الخاص للإنسان. لذلك قيل إن القانون يمثل ضمير المجتمع، وإن الأخلاق تمثل ميول الخير في الناس.

ولكن الصراع بين الضمير وشذوذ الغريزة يبقى مستمراً؛ فهناك دوماً ميل عند الغريزة للخروج عن الحدود، كما إنَّ هناك حالات مستجدة لا تحكمها نصوص القوانين ولا قواعد الأخلاق المعروفة مما يتوجب معه على الإنسان أن يتخذ موقفاً إزاءها. إذاً، ثمة حالات عديدة للصراع بين الخير والشر في الإنسان لأسباب عديدة متباينة عليه أن يتخذ من كلّ منها موقفاً معيناً، مع الخير أو مع الشر، أو أي موقف بين هذا وذاك. المهم هو أن الإنسان في جميع هذه الحالات مطالب بأن يتخذ موقفاً، وهنا يؤدي العقل دوراً مهماً.

فالعقل هو أداة الفهم ومَلَكَة تقييم الأمور، وفيه تكمن القدرة على الاستيعاب والإحاطة والنفاذ إلى الدقائق ومعرفة الدواخل وتكوين المعلومات. وبعبارة أخرى، إنّه أداة التنوير التي تكشف للإنسان ملامح الأمور وصفاتها، وتجسم أمامه معالم المواضيع المطروحة، تماماً كما يفعل النور الكاشف في الظلام يشخص ما هو موجود أمام السائر فيه، وهو الذي يختار الصحيح ويقترح الحلول والأجوبة.

وكما إنَّ الإنسان يتباين في قدراته الجسمية في شتى النواحي، كذلك يتباين في قدراته العقلية التي هي في النهاية من مواضيع الجسم. لذلك كانت القدرة العقلية عند شخص ما أكبر من القدرة عند شخص آخر، كما يتباين الذكاء الفطري عند الأشخاص. إن التجربة العملية تعني القدرة المكتسبة من قِبَل العقل من الحالات السابقة والمعرفة المتراكمة منها، بِكُلّ ما ينطوي عليه ذلك من قدرة على القياس والاستنتاج والاستقراء والمقارنة.

والقدرة العقلية هذه وهي تؤدي وظيفتها تتفاعل مع الأفكار الأخرى وتتعرض إلى عوامل وتأثيرات شتى بعضها مساعد وبعضها معرقل لعملية التفكير. ويثير كلّ ذلك قضية مهمة هي قضية الموضوعية، أي سلامة عملية التفكير وتحصينها من المؤثرات. إن العقل كأداة للتفكير معرض لعوامل مؤثرة تجعل عملية التفكير معقدة ومعرضة للانحراف والتشويش. إن العاطفة التي مصدرها الغرائز عامل سلبي، فالرغبات المسبقة والاندفاع العاطفي وكل ما يصدر عن الخضوع المفرط للأنانية، يؤدي إلى وضع العراقيل أمام عملية التفكير، أي الرؤية الصافية للأمور. إن العقل كأداة للبصيرة عندما يتعرض للرغبات والعاطفة والميول الأنانية، تضعف قدرته على التشخيص والتمييز وتحديد الأسباب وتعليل الظواهر.

وقديماً عبّر عن ذلك أكثم بن صيفي في قوله أمام كسرى: «آفة الرأي الهوى».

ولا تقتصر المؤثرات السلبية على العوامل الخارجة عن العقل ذاته، بل إن العقل وهو يعمل يميل إلى تكوين القوالب، والقوالب ليست إلا أنماطاً من الحلول، والنظرة إلى الأمور تساعد العقل على إيجاد الحلول السريعة للمشاكل المتشابهة أو المتقاربة. إن قوالب التفكير هي، في الحقيقة، عادات نمطية تتكون بمرور الوقت. ويميل العقل البشري إليها بفعل الميل الطبيعي إلى إيثار الراحة عند الإنسان.

فالموقف الذي يكوّنه العقل إزاء قضية من القضايا عندما يتكرر، يشكل قالباً جاهزاً؛ فكلما عرضت قضية متشابهة أو متقاربة يسارع العقل بفعل عامل إيثار السهولة، إلى استدعاء ذلك القالب الجاهز كجواب عن المشكلة المطروحة. ونظراً إلى أن قضايا الحياة نادراً ما تتطابق، بل لا بدّ أن تختلف مهما كانت درجة الاختلاف، لذلك فإن القالب الجاهز لا يوفر الجواب الكامل الحقيقي لها. وهكذا يميل العقل إلى استعمال قالب واحد أو حلّ واحد لقضايا ليست متطابقة بل متقاربة على حساب الدقة والموضوعية. إن مسألة القوالب أو عادات التفكير من القضايا المنهجية المهمة، فهي موجودة وتكوّن عاملاً مهماً من العوامل ذات التأثير السلبي على تفكير الإنسان. لذلك، فإن سلامة الاستقلال التام في التفكير ليست مسألة سهلة كما قد يتصور بعضهم؛ فالتأثير في التفكير إن سَلِم من التأثير المباشر فهو ربما لا يسلم من التأثير غير المباشر، تأثير قوالب التفكير المتكونة عبر الزمن؛ ففي كثير من الحالات نتصور أننا ننظر إلى الأمور باستقلال وحرية تامة بسبب غياب التأثير المباشر، في حين أننا ننسى أن نظرنا إلى الأمور يجب أن يكون متحرراً أيضاً من العادات الموجودة في التفكير. إننا نعتاد بمرور الوقت على التفكير في هذه المسألة بشكل معين، فإذا ما عرضت علينا قضية نعتقد أنها متطابقة وهي ليست في الحقيقة كذلك ـ إن لم يكن لأي شيء فلاختلاف الوقت على الأقل ـ سارع تفكيرنا إلى استدعاء ذلك القالب الجاهز أو تلك العادة واستخدمها للنظر والتقويم.

والعقل، وهو يقوم بوظيفة النظر في الأمور والتبصر بالظواهر، يمرّ بخطوات. والخطوة الأولى في عملية النظر في الأمور هي الإحاطة بالمعلومات، أي تمثل الحقائق المتعلّقة بالموضوع، وتلك مسألة ابتدائية يتم فيها نقل الحقائق المهمة عن الموضوع إلى العقل، وهو ما يسمّى بـ «التعريف». والتعريف ليس إلا استيعاب حدود الموضوع ووصف معالمه. فإذا كان أمراً مادياً يكون المطلوب معرفة أوصافه الفيزيائية أولاً والأمور الأخرى المتعلّقة به. وإذا كان أمراً غير مادي يسعى العقل

إلى معرفة الصفات والملامح والخواص التي من شأنها تعريفه واستيعابه. تلك هي عملية امتصاص المعلومات عن طريق تعريف الموضوع. وبعد ذلك يسلك العقل البشري الناظر في الأمور الطرق المعروفة من استقراء واستنتاج واختبار علمي.

إن عملية تركيز النظر في داخل النفس وإخضاع الجسد والسيطرة على الغرائز، تنقل النفس البشرية من وضع إلى وضع. ولعل أهم ما يتصف به الوضع الجديد هو الراحة والهدوء الناتج عن التخلص من تضارب الأفكار ودوافع الغريزة وفعالية الأعصاب. والهدوء هذا من شأنه مساعدة العقل على تأدية واجبه كوسيلة للنظر في الأمور، إلا أن ذلك شيء والتوصل إلى الحقيقة شيء آخر. إن ما ينتج عن التركيز والسيطرة على الغرائز من هدوء وسلام داخلي، لا يكفي بحدّ ذاته للتوصل إلى الحقيقة، بل يجب أن يقوم العقل بمهمة أخرى هي الاستقراء أو الاستنتاج أو التجربة؛ فتلك هي أدواته ووسائله لتحقيق ذلك.

والمعرفة لا تقتصر على الاتجاه الذي هو بمثابة الروح لها، في حين أن جسمها يتكوّن عن طريق العقل، فمثلاً إذا ما شعر الإنسان أن وضعاً من أوضاع المجتمع قد أصبح مختلفاً ويحتاج إلى تبديل للأحسن، فإن ذلك يكون بدايةً لا تكتمل إلا إذا قام العقل من جانبه بصياغة معالم ذلك الوضع الأحسن، أي صياغة نظام له.

أقول ذلك للتنبيه إلى أن القول بدور الإحساس يجب ألا ينصرف إلى الآراء التي تجعل من الإحساس كلّ شيء وبالتالي تُلغي دور العقل. إن العقل عندما يؤدي دوره يقوم بكامل عملية النظر في الأمور. ومادة البحث هنا هي الحوادث والمظاهر المستقاة من التاريخ والطبيعة؛ فالمادة المستقاة من ذلك يستخدمها العقل تلخيصاً ودراسةً ومنها يستدل على ما يقف وراءها وما تدلّ عليه. وبذلك تكون إقامة الدليل واللجوء إلى البرهان وسيلة العقل للتوصل إلى النتيجة: إنّها ملاحظة الظواهر وتنسيقها واستنباط مغزاها التي يقوم بها العقل بما يؤدي إلى المعرفة المفيدة، وليست تلك الصلة الباطنية التي يقال إنّها تحدث بين الفرد والحقيقة عن طريق ما يدعى بالتجلي أو الكشف.

ـ ٦ ـ

عندما ننظر إلى التاريخ بعد مدّة طويلة من الزمن ونفحص محتوياته ونتتبع خطوط اتجاهاته، يتبين لنا أن فيه إرادة تخترق حوادثه وتجذبها نحو غاية. وتتجسد تلك الإرادة ليس بشكل قوة غامضة كما تتصورها بعض المذاهب، بل من خلال

إرادة الإنسان؛ فإرادة التاريخ هي إرادة الإنسان المشدودة إلى هدف سام والمنتظمة في حبل متصل يقود النشاط الإنساني في اتجاه معين. لذلك، فمن بين جميعً طرق المعرفة يحتل التاريخ منزلة خاصة في عملية التعرف على الحقيقة لأنه سجل ما حدث.

ولكن لكي تكون دراسة التاريخ مفيدة في مجال التوصل إلى الحقيقة، لا بدّ من ملاحظة بعض الأمور المنهجية؛ فالتاريخ كمٌّ كبير من الحوادث المتباينة من حيث الأهمية ومن حيث التناسق والانسجام، إذ فيها من التباين والتعارض وعدم التناسق وأحياناً التناقض، ما يجعلها غير مفيدة إذا ما أُخذت على ما هي عليه كمادة خام. لذلك، ينبغي أن تكون دراسة التاريخ بحسب منهج يميز بين المهم والعارض، بين الصحيح والمنسوب والمشكوك فيه، بذلك وبذلك فقط يمكن تحويل الحوادث إلى اتجاهات عامة. ولعل أكبر صعوبة تجابه دراسة التاريخ هي تكييف العقل البشري الموجود الآن والفعال في ظروف الحاضر، لدراسة عقل بشري عمل في الماضي بظروف ذلك الماضي وفهمه. إن لِكُلّ عصر قوالب تفكير خاصة به، ولكل مرحلة وضعاً مؤثراً في فهم الأمور وتفسير الظواهر، وتلك صعوبة ملموسة؛ فكثيراً ما نقف على أحداث صدرت في إطار الخير في وقت سابق، إلا أن النظر إليها في إطار الحاضر لا يصنفها كذلك. والسبب في هذا التباين يعود إلى تباين القوالب والمناخ الثقافي السائد، وتباين الصيغ المعبرة عن قيم الخير أو قيم الشر من مرحلة تاريخية إلى مرحلة تاريخية أخرى. وذلك هو أثر التطور؛ فالتطور يعني أساساً التباين في الشكل والصيغة مقابل الثبات في الإرادة وأزلية المثل الأعلى. إن المثل الأعلى أزلي، أما صيغ التعبير عنه فتتباين من وقت إلى آخر تبعاً إلى التطور. إذاً، التاريخ يحتوي على عنصري الثبات والتغيير في الوقت نفسه.

إن الإرادة الكلية التي ينتظم كلّ شيء في إطارها، تحتوي على عنصر الثبات المتمثل في المثل العليا. وفي ذلك الثبات ضمانة للحق أن يتحقق وللعدالة أن تسود، حيث تصبح قضية الحق والعدل والحرية، قضية أزلية فوق الجميع وتشكل مقياساً ثابتاً لقياس المواقف، وتمنع بالتالي دوافع الشر من أن تسود وأن تتحكم في موازين الحياة والمجتمع. وذلك هو عنصر الثبات والضمان والأزلية. إلا أن إرادة الخير هذه، إنما هي روح تحتاج من أجل أن تتحقق إلى شكل تتجسد فيه. والشكل هذا هو من وظيفة العقل البشري المتفاعل مع الروح المتحفز بدافع الخير والفضيلة والتقدّم. والعقل البشري ينظر في الموجود في وقته، ينظر في أحوال الناس والمجتمع والطبيعة، فيبتدع ويقارن ويختار ويقوّم ويعدّل، إلى أن يتوصل إلى الشكل الأفضل للتعبير عن تلك الروح. وبمرور الزمن تتغير أحوال الناس والمجتمع والطبيعة. لذلك عندما يقوم العقل بتأدية مهمته في خلق صيغة جديدة

للتقدّم ولإيجاد شكل جديد تتجسّد فيه الروح، لا بدّ له أن يبتدع صيغاً مغايرة للصيغ الموجودة، وذلك هو معنى التطور. وهكذا، عندما نحلل التاريخ إلى عناصره الأساسية نجده ينطوي على عاملي الثبات والتغير في الوقت نفسه.

التاريخ، إذاً، ليس مجموعة أفكار الإنسان المنبعثة من رغباته والمنبثقة من عقله بدوافع الغرائز والتأملات الشخصية والهواجس الذاتية. والتاريخ بالتالي لا يعتمد على إرادة الأفراد التي تحرّكها تصوراتهم الشخصية عما هو صحيح وغير صحيح، ومقاييسهم للخير والشر كما تقول الفلسفة الذرائعية وتنتهي إليه من انعدام المقياس الأعلى والحقيقة الموضوعية التي تقاس بواسطتها المواقف، والتي تؤدي في النهاية إلى إطلاق يد القوي في أحوال الضعيف، وتبيح له أن يعمل ما يتصوره صحيحاً من دون مقياس موضوعي للحكم والتمييز. ومن ناحية أخرى، التاريخ ليس إرادة كلية شاملة تقرر كلّ شيء، أي الاتجاه العام والشكل الذي تتجسد فيه، فيكون التاريخ بذلك سلسلة من الحوادث المقررة مسبقاً، المرسومة بأدق أجزائها، وما الإنسان إلا شكل تحرّكه تلك الإرادة من دون أي دور للعقل، وبذلك يتحول الإنسان إلى شيء من جملة الأشياء، وكل ما يصدر منه مقرر سلفاً ومرسوم بدقة. وفي هذه الحال، لا تكون الإرادة الكلية تقرر الروح فحسب، بل والشكل أيضاً، أي النظام، وبذلك ينعدم التطور. إذ إن الصورة بكامل تفاصيلها مقررة ومرسومة سلفاً؛ فالخير يحصل كلّما اقترب المجتمع منها ويحصل الشر بمقدار ابتعاده عنها. في إطار هذا التصور للتاريخ، لا يوجد تطور بل مجرد اقتراب أو ابتعاد عن حالة من حالات العلاقة بين الروح والشكل. الروح متجسدة بشكل محدد وتكون بذلك الحالة المثالية للعلاقة، وهي الصورة المرسومة، وعلى أساسها تقاس جميع الأمور، فلا تطور ولا دور للعقل، وواجب الإنسان هو الرجوع إلى تلك الصورة كلّما انحرف التاريخ عنها. وذلك هو أساس التفكير السلفي؛ في **الحالة الأولى**، تبرير لميول الغريزة ومعها إرادة الشر، وفي **الحالة الثانية**، نظرة الجمود وتوقف المجتمع وإلغاء التطور. التاريخ ليس هذا ولا ذاك. ولو رجعنا إليه ونظرنا فيه بموقف الحياد والصدق، لوجدناه ينطوي على عنصري الثبات والحركة في الوقت نفسه كما مرّ توضيحه.

سمعت مرة من يقول إن الضمير نابع من العقل، أو هو العقل باسم آخر. وذلك في نظري خطأ؛ فالضمير شعور ينبع من ذات الإنسان، والإنسان يحس بذاته عندما يتوجه إلى داخل نفسه فيشعر أنّه موجود بكيان مستقل وإرادة مستقلة قائمين بذاتهما. وشعور كهذا لا يتأتى عن طريق العقل الذي تنحصر فعاليته في عملية التفكير. أما الإحساس فهو شيء آخر. إن العقل، أي التفكير، يمكن أن

يعمل في اتجاه الشر كما أوضحنا. إذاً ما الذي يجعله يعمل في اتجاه الخير؟ إنه شيء آخر؛ إنه إحساس داخلي في اتجاه معين نسميه الضمير. الضمير هو الهاتف الداخلي الذي يدعو إلى عمل هذا الشيء وليس ذاك بسبب صفة معينة لهذا الشيء (الخير) مناقضة لصفة ذاك (الشر). إن هذا الهاتف الداخلي إحساس بالوجود القائم بذاته. وعلى ذلك، فإن الضمير ليس جزءاً من جسم الإنسان، بينما العقل جزء من هذا الجسم. الضمير ينتج عنه الإحساس، والعقل ينتج عنه التفكير، والإحساس شيء مختلف عن التفكير. لذلك فعلم النفس يجب ألا يقتصر على دراسة ما يتعلق بالدماغ وباقي جسم الإنسان، لأن النفس ليست ذلك بل هي شيء أوسع. إن الإحساس بالذات وإن كان يمرّ من خلال الدماغ إلا أنه ليس عملية تفكير؛ فالإحساس بالذات أمر يرقى عن التفكير كما يرقى التفكير عن الجسم.

إن عملية الاستدلال على الحقيقة تدعى بـ «المعرفة». والمعرفة تتناول جوهر الأشياء وليس مظهرها فحسب. إن الحقيقة كما قلنا لا سبيل إلى معرفتها إلا عن طريق ما تتمثل به، أي ما تعبر به عن نفسها، أي دراسة الظواهر التي تتمثل بها. أما مجال تلك الظواهر فهو التاريخ. والتاريخ لهذا الغرض هو التاريخ العام الذي يشمل تاريخ الإنسان وباقي الكائنات الحية وتاريخ الطبيعة، أي أنه يشمل جميع الحوادث وليس الحوادث المتعلّقة بالإنسان وحده. لذلك كان صحيحاً وجود تاريخ طبيعي للنبات والحيوان، وتاريخ لتطور علم الأرض، وتاريخ لتطور الكون. إن جميع ما حدث للطبيعة والإنسان والحيوان والنبات، يقع ضمن ما يشمله التاريخ. والتاريخ يمتد من أبعد ما يستطيع الإنسان معرفته مما هو مدون أو غير مدون حتّى أقصر نقطة زمنية في الحاضر. والنقطة الزمنية هي النقطة المتناهية الصغر، وهي تصور ذهني يشبه النقطة الهندسية، والنقطة هذه هي التي تفصل الماضي عن المستقبل؛ فكل ما قبلها يقع في عِداد الماضي، وكل ما بعدها يقع في عِداد المستقبل. لذلك لا يوجد هناك حاضر؛ فالحاضر إذا كان قد وقع قبل هذه النقطة فهو جزء من الماضي، وإذا كان يقع بعدها فهو جزء من المستقبل. إن كلمة الحاضر تعبير اصطلاحي يقصد منه تبسيط الأمور ولا سبيل إلى تحديد حدوده بدقة.

إن التاريخ بمعناه الشامل الواسع الممتد إلى النقطة الفاصلة بين الماضي والمستقبل، يوفر المادة الأولية للاستدلال على الحقيقة؛ فمنه نستطيع معرفة اتجاه التطور الذي شهده الجماد والنبات والحيوان والإنسان. إنّه وعاء كلّ ما حدث في الماضي، وما حدث في الماضي عندما يتناوله العقل بالدراسة والتنسيق والتحليل والجمع، مستخدماً الاستقراء والاستنتاج والتجريب، يدل على النظام وليس على الفوضى، وعلى اتجاه محدد للخير وليس على انعدام أي اتجاه. وهكذا يكون العقل

أداة المعرفة، فعن طريقه نستطيع دراسة الظواهر التي تتمثل بها الحقيقة على امتداد الماضي بمعناه الواسع. إنها عملية ملاحظة الظواهر وجمعها ودراستها وإخضاعها للتحليل واستنباط الأدلة على وجود تلك القوة الكلية أو النظام الشامل للوجود.

ونظراً إلى أن العقل ينظر في ما تتمثل به الحقيقة وليس الحقيقة بذاتها، فإن ما يتوصل إليه عن طريق الاستقراء والاستنتاج والتجريب ليس إلا مقاربة للحقيقة واقتراباً منها، لأنه جزء محدود من كلّ، يحاول معرفة الكل عن طريق ما يدلّ عليه. ومهما كان مدى الاقتراب، فإن العقل وليس غيره ما يقوم بدور تكوين المعرفة؛ فالمعرفة لا تحصل من خلال عملية سرية بين الفرد والوجود، أو وفق ذلك الادعاء المبهم عن حصول تجلٍ للحقيقة أو الكشف عن سرّ الوجود الذي تقول به بعض المذاهب الفكرية ومنها الصوفية.

ـ ٧ ـ

والآن يصل بنا البحث إلى موضوع المعرفة.

إن موضوع المعرفة هو التطور، أي الارتقاء من وضع إلى وضع أفضل منه. والقوة المحركة للارتقاء، كما أوضحنا سابقاً، هي تحرّك الضمير، ويتم ذلك عن طريق الإنسان ومن خلال الإحساس وليس العقل. والإحساس هو الشعور بموقف أخلاقي إزاء هذا الأمر أو ذاك، أي شعور الخطأ أو الصواب، شعور العدل أو الظلم، شعور الحق أو الباطل، شعور الجمال أو القبح.. إلخ، ما ندعوه بالمثل العليا. إذاً، إنه بمجرد ما يحصل الشعور بالموقف إزاء أمر ما، تكون عملية تكوين المعرفة قد بدأت. إن الشعور يتعلق بأعماق النفس، وأعماق النفس ليس لها مكان فيزيائي في الجسم كما هي الحال في العقل الذي له مثل ذلك المكان وهو الدماغ. إن الإحساس بموقف أخلاقي من أمر من الأمور منبعه الضمير، والضمير غير العقل، وإن كانت الصلة بينهما قوية تتسم بالتفاعل. وبعد أن تكون البداية لتكوين المعرفة قد حصلت، يقوم العقل بدوره ويأخذ مداه في النظر والتعريف ثمّ التحليل والاستنتاج وصياغة الموقف.

إذاً، الإحساس يوفر بداية لتكوين المعرفة وليس كلّ المعرفة؛ فعن طريق الإحساس يعرف الإنسان اتجاه الأمور وليس الأمور بِكُلّ ما تنطوي عليه. إنه العقل الذي يصوغ الشكل الملائم لذلك الاتجاه، لذلك يؤدي العقل دوراً مهماً في تكوين المعرفة.

إن الوجود الذي نلاحظه من خلال دراسة التاريخ بمعناه الواسع، فيه مادة

تتمثل في صور متعددة من جماد ونبات وحيوان وإنسان. ويلاحظ أن هذه المراحل تمثل المادة الأساسية متصلة، وتتسم بالتطور والارتقاء؛ فاتصال حلقة الإنسان بالحيوان كانت موضع دراسات علم الأجناس من قبل داروين وعلماء آخرين، كما يلاحظ اتصال حلقة الحيوان بالنبات؛ فبعض الكائنات البحرية فيها صفات الحيوان وصفات النبات في الوقت نفسه، كما إن معالم الحياة في بعض أصناف النباتات تتضاءل إلى حدّ بعيد، الأمر الذي يقربها من الجماد.

كما إن صفات الحركة والتناقض موجودة في جميع هذه الحلقات، فهي في تغير مستمر سلباً وإيجاباً، إلا أنّها في الحصيلة النهائية ذات خطّ صاعد في سلّم الرقي والتطور بدءاً بالجماد وانتهاءً بالإنسان. كلّ ذلك موجود ويقدمه التاريخ وعاءً لظواهر العقل البشري للملاحظة والدراسة وتكوين المعرفة. وإذا كان لِكُلّ حدث سبب، فلا بدّ أن يكون لِكُلّ ذلك مسبب. إلا أن أوضح ما تتمثل به الحقيقة هو الإنسان الذي يشكل أرقى حلقات التطور. والسبب هو أنه كائن حيّ فيه غريزة كما في سائر الكائنات الحية، إلا أن فيه قبساً من الحقيقة يتمثل في الضمير، كما إنَّ فيه ملكة العقل. لذلك، فإن الحقيقة تتمثل فيه بأجلى صورها؛ فاتجاه الخير يتضح بأقوى ما يتضح به من خلال نشاط الإنسان عبر التاريخ؛ فهو الذي أقام المجتمع وأسس الدولة وأبدع الحضارة ونشر الدين ونقل الحياة من وضعها البدائي الأول إلى ما هو عليه الآن، لذلك تتضح فيه إرادة الخير بأقوى صورها. إن التطور العام وبمفهومه الواسع هو الصورة التي تدلّ على الحقيقة. وقد قام الإنسان بالدور الأهم في ذلك التطور. إنّه بهذا المعنى محور الكون وأقوى جزء يتحرك فيه بفعل ما يتميز به عن كلّ شيء آخر، ألا وهو وجود الضمير المتحد مع العقل. إن قوة الضمير المتحد مع العقل هي القوة الفاعلة في التطور، فهي المنظم له والمسيطر على الغريزة وبواسطتها يُحفظ كلّ شيء في حدوده ويصاغ نظام المجتمع.

ـ ٨ ـ

ما هي مواضيع التفكير؟

مهما تعددت مواضيع التفكير، فهي في النهاية تتوزع على قطبين رئيسين هما: ميول الخير (الجانب المثالي)؛ وميول الشر (الجانب الغريزي).

إن العقل ينظر في كلّ شيء ويتناول جميع الأمور التي تمر من خلاله أو تعرض عليه. والذي يهمنا في هذا الصدد هو أن نتناول مسألة التوضيح الذي

يقوم به العقل في مجالين اثنين: مجال الخير ومجال الشر. إنني أفرق بين الضمير والعقل؛ فالضمير هو الإحساس بالميل نحو الخير والتعلق بالمثل العليا والسعي إلى إحقاق الحق ونصرة العدل وتحقيق الأفضل والأرقى للإنسان. إن هذا الميل المثالي عند الإنسان لا يصدر عن العقل بل يشع من ذلك النظام الكلي وتلك الإرادة الكلية للكون. ورّبّ مناقش يقول: لقد قلت إن العقل لا يقبل غير النتائج التي يتوصل إليها عن طريق أدواته هو، فما الاستنتاج والدليل على وجود هذه القوة الكلية المثالية في الكون؟ الدليل هو ما تتمثل فيه هذه القوة. ألم أقل من قبل إن في النبات والحيوان والإنسان غريزة للبقاء والاستمرار؟ وهذا الميل الواضح للبقاء والاستمرار ألا يدلّ على اتجاه محدد بغاية مثالية؟ إنّه ميل ليس إلى الفناء بل إلى البقاء والاستمرار والحياة. ثمّ ألا ترى كيف أن الإنسان منذ أن وجد أول مرة على هذا الكوكب يناضل ويعمل من أجل الارتقاء والتقدّم ويثور ويعمل ويكدح من أجل الحق والعدل، وهو في كلّ ذلك قد حقق تقدّماً وارتقاء نقلاه من الحالة البدائية إلى الحالة الحاضرة؟ إن تطرف الغرائز وخروجها عن المقبول المتمثل بالأنانية والظلم والاستغلال والقسوة، يقابله نضال مستمر قام به الضمير الإنساني المتفاعل مع العقل من خلال الأديان والثورات وحركات الإصلاح والتقدّم العلمي، ولا يزال هذا الصراع مستمراً. إن قوة الطبيعة، ووحشية بعض الحيوانات، وأضرار بعض النباتات، هي أيضاً في تناقض بفعل الجهود الخيرة التي يبذلها الإنسان. أليس كلّ ذلك دليلاً كافياً على إرادة الخير والميل المثالي المتجسد في الكون ومكوناته؟

هذا الكون الذي نعيش فيه، كيف يمكن تعليل النظام الدقيق الذي يسير عليه وقد بدأنا نكتشف ولو جزءاً صغيراً من محتوياته؟ إن أقرب شيء إلى الإنسان هو جسمه، فكيف يمكن أن نعلل وجود هذا التركيب الدقيق المثير للدهشة في عمله وتأدية واجباته وتناسقه وترابط أجزائه؟ إذا كان القول إن لِكُلّ فعل مسبباً يشكل قانوناً منطقياً، فلا مناص عندئذ من القول إن كلّ الذي نشاهده في الكون لا بدّ أن يكون له مسبب، وأنه من قبيل العبث اعتبار أن ذلك كان من دون مسبب.

إن وظيفة العقل هي التنوير والشرح وكل ما يؤدي إلى توضيح الأمور خيراً أو شراً تسهيلاً لاتخاذ القرار. إن ميول الخير عند الإنسان متفاوتة، فهي قوية عند بعضهم وضعيفة عند البعض الآخر. كما إنَّ ميول الشر متفاوتة، فهي قوية عند بعضهم وضعيفة عند الآخرين. وكما سبق أن ذكرنا، فإن الأنبياء أفراد بلغت قوة الخير عندهم حداً عالياً جداً، بينما ضعفت عندهم ميول الشر إلى أقصى الحدود. أما المجرمون وأشرار التاريخ فهم على العكس منهم، ويتوزع بقية الناس بين

هذين الطرفين. لذلك كان كلّ إنسان حالة قائمة بحد ذاتها من حيث نوعية العلاقة بين ضميره وغرائزه، بين ميوله الخيرة وميوله الأنانية الشريرة. وفي داخل كلّ إنسان هناك صراع دائم بين هاتين القوتين.

إن الله هو التعبير الإسلامي عن قوة الخير الكلية، وفي الإنسان قبس من نور الله هو ضميره. أما الشيطان فهو الصورة المادية لأحاسيس الشر والأنانية الموجودة في الإنسان والنابعة من غرائزه، والصراع أبدي بين الضمير ووساوس الشيطان. والعقل كأداة للتنوير والنظر في الأمور، قد يساعد الضمير عندما يوضح للنفس مزايا الخير وحسنات المثل العليا، وبذلك يكون عامل هداية وإرشاد يقوي الضمير ويشد أزره، لذلك كان أقوى الإيمان هو الإيمان المدعوم بقوة العقل. وتتضح قوة العقل هذه عند الأنبياء والمصلحين وجميع الذين قادوا عملية التقدّم البشري. إلا أن العقل قد يوضع في خدمة الغريزة أيضاً، عندما تكون قوة الغريزة هي السائدة. وهكذا وجدنا عتاة المجرمين ورؤوس الشر في التاريخ يستخدمون العقل لخدمة الشر. إذاً، العقل قد يساعد اتجاه الخير كما قد يساعد اتجاه الشر، بناءً على القوة المسيطرة التي تستخدمه، وذلك لأن العقل مَلَكَة فنية وجزء من الجسم وليس صفة أخلاقية. إن الميل الأخلاقي في الإنسان ليس مصدره العقل بل مصدره القوة الكلية في الكون المتمثلة في الضمير.

هذه الأطراف الثلاثة: الضمير، الغريزة، والعقل، تتفاعل في ما بينها؛ فالضمير في صراع مستمر مع الغريزة، والعقل يتفاعل مع الاثنين، ومن هذا الصراع وهذا التفاعل تنتج حالات لا حصر لها من الأحكام والمواقف من خلال عملية معقدة مستمرة في النفس البشرية. إن ميول الخير ليست ميولاً ساكنة بل متحركة، بمعنى أنها قابلة إلى الضعف والقوة ومعرضة إلى التنبيه والتحفيز، كما إنها معرضة إلى الخمول والركود. وغرائز الإنسان وأنانيته وميول الشر فيه، هي أيضاً متحركة وقابلة للتغيير قوةً وضعفاً. والعقل هو الآخر لا يتخذ وضعاً ثابتاً بل إنه قابل إلى النمو والتطوير، فهو ينمو مع نمو الجسم ويتطور من خلال التعليم، وينطوي على درجة معينة من الذكاء، ويكتسب مهارة من خلال التجربة. وبعبارة أخرى، إنّه مَلَكَة متطورة وقابلة إلى النمو وزيادة الفعالية. وهذه المَلَكَة الفنية والقدرة على الإيضاح قد يستعين بها الضمير وقد تستعين بها الغرائز، وهي في كلتا الحالتين تعمل في نطاق فني؛ فهي إن ساعدت الضمير، فعن طريق التنوير والتوضيح. كما إنَّ الغريزة وميول الشر يمكن أن تستفيد من العقل كوسيلة معرفة فنية ليس إلا.

ـ ٩ ـ

قلنا إن الصراع بين الخير والشر مستمر، والعقل الإنساني أداة يمكن أن تستخدم من قبل أي من القوتين المتصارعتين. ولكن لماذا يكون الصراع مستمراً؟ الصراع مستمر لسبب جوهري هو أن الحقيقة الكلية التي تتجسد في الكون لا تتكشف مرة واحدة، بل بصورة تدريجية؛ فكيف يتم ذلك؟

إن الحقيقة الكلية التي تتجسد في الكون ومحتوياته ليس بالإمكان التوصل إليها مرة واحدة. في الإنسان جزء أو قبس من تلك الحقيقة هو الضمير والميل نحو المثل العليا. والعقل كمَلَكَة فنية هي الأداة المستخدمة لتكوين المزيد من المعرفة والاقتراب من الحقيقة. وبلغة عملية، يقوم الإنسان بدافع من ميله إلى التقدّم باستخدام عقله من أجل التوصل إلى معرفة أكبر بما يؤدي إلى التقدّم ويخلق مزيداً من الرقي لحل المشاكل ولإزالة المعوّقات من طريق ما هو أفضل. إنه نضال مستمر يتفاعل من خلاله العقل مع الضمير من أجل المزيد من التقدّم، تارةً عن طريق الهدم أي إزالة آثار الغريزة وما يبنيه الشر، وتارةً عن طريق البناء أي تشييد كلّ ما يؤدي إلى خير الإنسان وتحقيق سعادته.

إن أحاسيس الخير وميول الفضيلة وحافز المثل العليا أمور موجودة في الإنسان، وهي موجودة في الجزء، لأن الإنسان جزء من الوجود وليس الوجود كلّه. كما إنَّ العقل البشري مَلَكَة محدودة للسبب نفسه، أي لكون الإنسان محدوداً. وصفات المحدودية هذه تجعل ما بمقدور الجزء من الكون ـ الإنسان ـ أن يقوم به في مجال استيعاب الحقيقة والتوصل إلى كامل الحقيقة، محدوداً في كلّ نقطة زمنية. وعليه فإن النتيجة المنطقية لذلك هي أن تكون عملية الوصول إلى الحقيقة عملية متدرجة ومستمرة. وبالتالي، وعلى الرغم من أن الحقيقة مطلقة، فإن التوصل إليها لا يأتي إلا بالتدريج. ومن هنا إن الصراع من أجل الحق والعدل والتقدّم لا يزال مستمراً.

إن السمة الأساسية للمجتمع هي التناقض الذي من خلاله تتم عملية التقدّم؛ فالصراع موجود اليوم بهذه الصيغة وغداً بصيغة أخرى. وكلما انتهى صراع تولّد صراع آخر. وهكذا، إن إرادة الخير والقوة الكلية المتجسدة في الإنسان وما يحيط به، هما في عملية تكشف مستمر من خلال الصراع والتقابل. ومن خلال هذه العملية وفي خضمّها، يؤدي الإنسان دوراً مهماً؛ فإرادة الخير تتجسد فيه بأقوى صورها: الضمير. كما إنَّ الإنسان يملك مَلَكَة العقل التي تعمل على تقوية عوامل الصراع ومساعدة ما يستطيع التغلب في النهاية ألا وهو قوة الخير. وبعبارة أخرى، إن عناصر عملية الصراع موجودة في الكون، إلا أنها

تتجلى كأوضح ما يكون التجلي في الصراع الذي يخوضه الإنسان للأسباب المذكورة. وبهذا المعنى، يمكن تكرار القول إن الإنسان هو مركز الكون، إذ من خلاله تحدث أوضح عملية صراع وأوضح حالة تناقض بين الخير والشر، بين الضمير والغريزة.

إن المعنى الحقيقي للصراع يجب ألا يؤخذ بمنظار الانطباع الشائع المتسم بالسلبية؛ فالصراع يعني في الحقيقة التفاعل والاندماج والتأثير، وذلك عمل إيجابي وإن كان يتضمن نشاطاً سلبياً يتمثل في إزالة شيء موجود. إن عملية إزالة الشيء الموجود لا تتم إلا لضرورة الشيء الجديد الذي يحلّ محلّه، لذلك فهي من حيث النتيجة عمل إيجابي.

يمكن أن تتجه عملية الصراع هذه إلى ما هو خارج الإنسان، وما هو خارج الإنسان يمكن أن يكون المجتمع، ويمكن أن يكون الطبيعة المادية المحيطة بالمجتمع. وقد اصطُلِحَ على تسمية المعارف المتعلّقة بعملية تغيير المجتمع بالعلوم الاجتماعية، وتسمية المعارف المتعلّقة بعملية تغيير الطبيعة بالعلوم الطبيعية. وفي كلتا الحالتين تنبع قوة التغيير الدافعة إلى الصراع من المصدر نفسه: ضمير الإنسان وميله إلى التقدّم المتحد مع العقل كأداة للمعرفة. وهكذا تتضافر النية مع العلم والإرادة مع العقل، فتتكون قوة التقدّم التي تندفع لتفعل في الموضوع الذي يمكن أن يكون للمجتمع، أي نظامه وأوضاعه، أو للطبيعة، أي مواردها وقواها الفيزيائية.

إن القوة المتكونة من تفاعل الضمير مع العقل، تقف في طريقها قوة أخرى متكونة من تفاعل الغريزة الخارجة عن الحدود مع العقل أيضاً، مكونة قوة المقاومة، فتتصارع القوتان على مسرح التاريخ إلى أن تتغلب في النهاية قوة الخير ويحصل التقدّم.

الإنسان هو الجزء الأكثر تعقيداً في الكون؛ فالضمير أو الميل إلى الخير مستمد من الحقيقة الكلية والمثل الأعلى الذي يتجسد في كلّ شيء. ولكن هذا القبس لا يوجد بصورة نمطية في جميع الناس. والغريزة التي هي قوة الدفاع عن النفس والمحرك للتركيب الفيزيائي للإنسان لا توجد بنمط واحد في جميع الأفراد؛ كما إنَّ مَلَكَة العقل ليست واحدة عند الجميع. إن العلاقة بين هذه العوامل الثلاثة لا تخضع لقاعدة نمطية واحدة، بل هي في تفاعل وعلاقة متغيرة دوماً، تنتج عنها في كلّ حالة نتيجة معينة لا تشبه النتيجة الحاصلة من شكل آخر من أشكال التفاعل. وتلك هي حال المجتمع. أما الطبيعة فقوانينها نمطية قابلة للتكرار، وتفاعلاتها أقرب إلى الثبات منها إلى التغيير. لذلك، فإن اكتشاف قوانين عملها

أسهل من اكتشاف قوانين العلاقات الاجتماعية، ولعل ذلك ما يفسر كون العلوم الاجتماعية أكثر تعقيداً وأصعب من العلوم الطبيعية. إن المعرفة المتراكمة حتّى الآن عن الإنسان هي من دون شكّ أقل من المعرفة المتراكمة عن الطبيعة.

ـ ١٠ ـ

يتضح مما تقدّم أن الحقيقة ليست ما هو موجود في أذهاننا نحن، بل منفصلة عنا، وإن كان قبس منها موجوداً في كلّ واحد منا متمثلاً في الضمير.

إن الحقيقة الكلية هي موضوع المعرفة الذي يسعى العقل البشري إلى التوصل إليها بالتدريج من خلال التقدّم في المجتمع وفي العلاقة مع الطبيعة. إن العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ما هي إلا معرفة يحاول الإنسان التوصل إليها من خلال تفاعل ضميره الحاث على التقدّم مع عقله، كأداة فنية لخدمة الضمير. هناك إذاً ما هو موضوعي. والمثل العليا ليست كما تقول الذرائعية أنها مجرد لتصوراتنا ورغباتنا نحن لما هو حقّ وعدل، بل الحق والعدل هما الحقيقة المنبثة في كلّ شيء بما في ذلك الإنسان. إن مقياس الحق والعدل مقياس لا يخضع للاجتهاد؛ فما هو حقّ بقي حقاً خلال التاريخ، وما هو باطل بقي باطلاً خلال التاريخ بالمقياس الموضوعي المنفصل عن رغبة كلّ واحد منا، وهو المرجع النهائي والحكم الفصل في الأمور. ما هو حقّ ليس أمراً يستطيع العقل أو تستطيع الغريزة أن تقرره وبالتالي يكون مختلفاً من حالة إلى حالة ومن إنسان إلى إنسان.

ولكن ماذا يعني ذلك بالنسبة إلى قضية الحرية؟ إن الحرية تتعلق بقضية صيغة التقدّم الاجتماعي وشكل النظام الذي يختاره الإنسان في كلّ حقبة من أحقاب الصراع بين قوى الخير وقوى الشر. وهنا يكمن معنى التطور؛ فالمثل العليا والحقيقة الكلية لا تتكشف مرة واحدة بل بالتدرج كما أوضحنا، لأن الإنسان جزء محدود والمحدود لا يستطيع الإحاطة بالكل مرة واحدة. إن العقل الذي هو مَلَكَة التفكير يخلق الشكل الملائم لمرحلة من مراحل التقدّم، ويعني ذلك أنّه يبتدع الصيغ أي الأنظمة والقواعد التي تنتظم بموجبها العلاقة بين الإنسان والمجتمع، وبين الإنسان والطبيعة. بعبارة أخرى، إن العقل يوجد الأنظمة ويسن القوانين ويخلق الصيغ التي تتطلبها المرحلة، ويقرر لِكُلّ حالة ما يناسبها ولكل مرحلة ما ينسجم معها من أشكال التقدّم. أما الضمير فهو الدافع والمحفز والباعث، ولكنه لا يقوم مقام العقل في تكوين الصيغة الملائمة للمرحلة. ومن ذلك يتضح وجود حتمية في عملية تقدّم الإنسان، بمعنى أن المثل الأعلى لا بدّ أن ينتصر في

النهاية، أي أن التقدّم حتمي ونتيجة الصراع معروفة، إلا أن الشكل الملائم بِكُلّ ما ينطوي عليه مما يقع في عداد النظام الاجتماعي غير حتمي، بل هو من صياغة العقل البشري. وهنا تتجلى الحرية بمعنى حرية العقل في اختيار النظام.

إن الخطأ الذي تقع فيه الأفكار الجبرية بشتى مدارسها، يكمن في عدم التفريق بين الضمير والعقل؛ فهي تقول بوجود إرادة واحدة تقرر ما يحدث وشكل ما يحدث، أي إنها تفرض التغيير والصيغة التي يحدث فيها؛ في نظرها هناك إرادة واحدة مسيطرة ترسم كلّ شيء وتقرر كلّ صغيرة وكبيرة في المجال الاجتماعي أو الطبيعي. وهي بذلك تلغي دور العقل وتجعل الإنسان مجرد خلية في الكون تسيّرها تلك القوة المهيمنة كما تسيّر غيرها. إن هذه النظرة متناقضة كما هو واضح مع القول بحرية الاختيار وقدرة الإنسان على التحكم بشكل التقدّم الاجتماعي، إذ ليس للعقل بموجبها دور فاعل في التاريخ. إن التقدّم وصيغة التقدّم (النظام الاجتماعي) حتمية مفروضة.

ـ ١١ ـ

لكن ما الحرية؟

الحرية قانونياً حقّ بمعنى الفكر السياسي المتمحور حول القول بفكرة العقد الاجتماعي. وقبل ذلك أكد الفكر الإسلامي على ذلك من خلال القول المأثور لعمر بن الخطاب (رضي الله عنه) «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً»، بمعنى أن الإنسان ولد هكذا حراً، وبالتالي فَكُلّ شيء غير ذلك إنما هو طارئ مصطنع ومن ثمّ غير جائز.

لكن لا بدّ لذلك الاعتبار من حيثيات. ويمكن التعرف على تلك الحيثيات عبر إيضاح العلاقة بين العقل والضمير من خلال عملية التطور الاجتماعي. قلنا إن العقل يقوم بدور التنوير والإيضاح. والتنوير يعني إضاءة الطريق وإلقاء الضوء الكاشف على الأمور التي يتناولها الضمير والداخلة في عملية الصراع من أجل التقدّم. ويتعلق الأمر في هذا الصدد بالجواب عن سؤال مهم: كيف يتنبه الضمير؟ إن قوة الخير موجودة في كلّ إنسان، فكيف تستيقظ وكيف تعمل؟ إن الإنسان يستطيع بتفكيره البسيط أو بمعلوماته العامة أن يرى الحق من الباطل وأن يميز ما هو ظلم. إن بداية رؤية الحقيقة ممكنة عند كلّ إنسان في إدراكه لما حوله. ويكون ذلك بشكل إحساس داخلي، ولكن ذلك الإحساس سرعان ما يستجيب إليه ويتفاعل معه العقل الذي يجلب المعلومات ويحلل الحوادث ويستذكر التاريخ

ويختار الوسائل وينظم الصراع ويدير المعركة ضدّ القوة المضادة، ويصوغ البدائل ويقترح شكل التغيير. إنه وهو يقوم بهذا الدور لا يقوم به بمعزل عن الضمير بل بالاتصال به ويحدث ذلك التأثير المتبادل؛ فمجمل ما يقوم به العقل من شأنه إلقاء المزيد من الضوء على الوضع المراد تغييره، فيضع أمام الضمير معلومات جديدة عن الواقع المراد تغييره من فساد وظلم وتخلف، وهو بذلك يقوم بدور خلق المزيد من التحفيز والتنبيه في الضمير. إذاً إن ضمير الإنسان ـ أي نزوعه إلى التقدّم والخير الموجود ابتداءً ـ بإمكانه أن يزداد قوةً بفعل ما يقوم به العقل في مجال التنوير وكشف الأمور. وبذلك تزداد يقظة ميول الخير في الإنسان، وهذه بدورها تؤدي إلى المزيد من فعالية العقل. وهكذا تتصاعد عملية التفاعل والتأثير المتبادل.

بهذا المعنى، يكون العقل الذي هو من حيث الجوهر مَلَكَة فنية، قد أدى مهمة مثالية أخلاقية من حيث النتيجة العملية. إن تفاعل الضمير مع العقل يؤدي إلى تنبيه الضمير كميل مثالي، وإلى تقوية فعالية العقل كملكة فنية. لذلك، فكما إنَّ الحرية قيمة أخلاقية في الأساس، فإنها عامل مساعد على التقدّم وقوة دافعة في اتجاه الخير ومسألة تتعلق بالمثل العليا في الجانب العملي أيضاً. ولذلك أيضاً، فإن ممارسة الحرية لا تقتصر على موضوع الاستجابة للمثل العليا وعلى تطبيق مبدأ أخلاقي، بل تتعدى ذلك إلى كونها وضعاً ضرورياً لحصول التقدّم نفسه. ومن هنا تكتسب حرية الرأي بجميع أشكالها أهمية خاصة، لأنها هي التي تفسح في المجال أمام العقل ليتفاعل مع الضمير، ذلك التفاعل الضروري لعملية التقدّم.

إذاً، الحرية، في معناها الواسع، تعني العملية الكبرى الجارية في التاريخ لتحقيق المثل العليا والتوصل المستمر إلى الحقيقة، أي حرية أن تتم عملية التقدّم بأحسن ما يمكن أن تكون عليه.

وهي في المجال العملي تعني حرية العقل في تفاعله مع الضمير، ونشاطه في إبداع أشكال التطور ـ أي بناء النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ـ في مختلف مراحل التاريخ؛ فإذا كان الإنسان هو الجزء المحدود من الكل، وإذا كان ضميره ليس إلا حزمة من نور الحقيقة الكلية، وإذا كان عقله مَلَكَة محدودة بحدوده ككائن. إذا كان كذلك، فإن اتساع دائرة الإنسان يعني اتساع دائرة المحدود.

إن ميول الخير والنزعة إلى المثل العليا تكون أفضل وأقوى وأوضح عندما تتسع الدائرة من فرد واحد إلى مجموعة أفراد؛ فإرادة الخير في المجموعة لا بدّ أن تكون أوضح وأقوى من إرادة الخير في الفرد الواحد من تلك المجموعة. لذلك، فإن العقل عند الفرد الواحد لا يكون بالفعالية والقوة اللتين تتأتيان من تفاعل

عقول مجموعة من الأفراد. إن العقل يزداد مضاءً وقوةً ونشاطاً عندما يحتك بعقول الآخرين، تماماً كما يحصل عندما يجتمع أصحاب مهنة واحدة يتبادلون في ما بينهم ما يعرفونه وما اكتسبوه من قدرة ومعرفة فنية بتلك المهنة.

إن الاجتماع بحدّ ذاته عامل إيجابي بالنسبة إلى مفعول الضمير وقوة العقل. وذلك أمر يلاحظ عملياً في الحياة اليومية؛ فحالة الضمير وحالة العقل لا توجدان في وضع واحد عند الأفراد بل في وضعيات متباينة كما هو معروف في الواقع. والاجتماع من شأنه أن يولّد الاحتكاك كما تفعل المقارنة فعل المنشّط، فيحاول المستوى الأدنى الارتفاع إلى المستوى الأعلى، ويسعى الذي في حالة سبات إلى التنبه والارتقاء إلى مستوى النشاط والعمل. وهكذا، إن الحقيقة أقرب إلى الظهور في حالة الجماعة، وكشف الحقيقة أكثر احتمالاً عند العدد الأكبر. وكلما اتسعت الدائرة ازدادت هذه الاتجاهات قوةً. ومن هنا كانت الحكمة المعروفة عن مزايا الشورى وفوائد المناقشة واجتماع الآراء؛ فالمجموع أقرب إلى الحقيقة من الفرد، وذلك لأن الحقيقة ليست معلومة محددة وساكنة في مكان ما فيأتي الإنسان ليلتقطها دفعة واحدة وينقلها من مكان إلى آخر. ذلك فهم ميكانيكي سطحي لعملية التقدّم وسيرورة التاريخ. إن الموجود في التاريخ هو عملية متحركة معقدة من التقابل والتأثير المتبادل والالتقاء والاحتكاك بين حالات يغلب عليها التباين، فتحدث تلك العملية المتحركة المتعرجة من الجذب والدفع والتأثير والتأثر التي تنتج عنها عملية التقدّم التراكمي المستمر، حيث يقوم الضمير والعقل بالدور الرئيس، وتتفاعل فيها الأخلاق مع العلم لتدفع الحياة نحو الرقي. إن دائرة هذه العملية هي الإنسان، أي البشرية، وإن بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة. ومن هنا يتضح أن موضوع التقدّم ليس هو الفرد بل مجموع الأفراد؛ إنه المجموع المعني بالتقدّم؛ إنّه المجموع المتأثر به. ومن هنا، فإن الحرية مسألة تقع في صميم قضية التقدّم وليست على هامشها. وعلى وجد التحديد، إنها الحرية المتجهة إلى نشاط المجموع ضميراً أو عقلاً، فما المقصود بذلك؟

ـ ١٢ ـ

إن البحث في موضوع الضمير يمت إلى ما يمكن أن نسميه بـ **الأخلاق**، أي البحث المتعلق بالمثل العليا والحقيقة الكلية للكون والإنسان والحياة. وفي هذا المجال يدور البحث حول مسألة المثل العليا: هل مصدرها الإنسان (أي العقل البشري)، أم مصدرها من خارج الإنسان؟ وهل هناك قوة مسيّرة للكون أو أن ما هو موجود وُجد من دون سبب؟

أما موضوع العقل فمجاله التوصل إلى معرفة القوانين التي تعمل بموجبها محتويات الوجود: الإنسان والطبيعة. وبعبارة أخرى، يتناول موضوع الضمير قضية الكل وماهيته، بينما يتناول موضوع العقل ما يدور ضمن ذلك الكل أي محتوياته، وهي القوانين التي تعمل بموجبها تلك المحتويات. إن الإنسان ـ كما سبق ذكره ـ جزء محدود من الكون، وفيه شيء من الحقيقة الكلية، أي فيه نزوع إلى الخير وميل إلى المثل العليا. ويعني ذلك أن ما به من هذا الجانب إنما هو جزء من كلّ لذلك فهو محدود. والعقل البشري كمَلَكَة فنية هو أيضاً محدود. وعلى ذلك، فإن القدرة الناتجة عن تفاعل الضمير مع العقل تبقى محدودة. لذلك، فإن عملية التقدّم عملية مستمرة ومعرفة الحقيقة عملية تتسم بالتدرج ولا تتم دفعة واحدة.

إن ضمير الإنسان مهما كان لا يستطيع إدراك الحقيقة مرة واحدة. ولو حصل ذلك لحصل التقدّم دفعة واحدة وتوقف بعدها، ولما كان هناك بالتالي تطور في التاريخ. إن ما يدركه الإنسان عدلاً في وقت من الأوقات ليس هو كل العدل، وما يجده حقاً في مرحلة من المراحل ليس هو كل الحق. . وهكذا. والعقل في نشاطه لاكتشاف القوانين التي تسير بموجبها محتويات الوجود (الكائنات الحية وما يحيط بها) يبقى محدوداً بحدود القدرة الفنية لعقل ذلك الإنسان. إن الحقيقة كل الحقيقة لا تتكشف دفعة واحدة. لذلك لا يستطيع أحد أن يدعي أنه يعرف كامل الحقيقة، وعليه دوماً أن يضع في حسبانه أنه قد يكون مخطئاً أو قاصراً، وعليه أن يحاول زيادة معرفته عن الحقيقة بتوسيع الدائرة بالالتجاء إلى الآخرين، أي بالذهاب إلى نشاط المجموع بدلاً من الاقتصار على نشاط الفرد.

ومن ذلك يتضح إن القول ـ أو الميل إلى القول ـ إن أحداً يستطيع أن يعرف كامل الحقيقة إنما هو قول متناقض مع المثل الأعلى ومتناقض مع العقل؛ أنّه يجافي الضمير ويجافي العقل في الوقت نفسه. إن الموقف الذي يقر بإمكانية الخطأ ويأخذ في الحسبان أن ما يتوصل إليه الفرد يبقى قابلاً للتحسين يؤدي منطقياً إلى الالتجاء إلى الآخرين، وبالتالي إلى موقف الحرية. والعكس صحيح.

التاريخ يتكون من حوادث بغض النظر عن مصدرها أو تعلقها بالإنسان أو الكائنات الحية الأخرى أو بالمحيط، أي الطبيعة. والحوادث، في حقيقتها، ليست إلا أفكاراً وحركة. ومصدر الأفكار هو العقل البشري، أما الحركة فهي

الفعل الذي يكوّن مع الفكرة الحادث. يقال: هناك تاريخ للحوادث وتاريخ للأفكار، في حين أن حقيقة الأمر هي أن الحوادث لا تكون إلا بوجود الأفكار؛ فكل حدث يبدأ من الفكرة التي هي نقطة البداية في الحادث التاريخي. ومن ذلك يتضح أن الفصل بين الحوادث والأفكار ليس إلا أمراً اصطلاحياً ذا غاية عملية. إن الحوادث في النهاية ليست إلا امتزاج الفكرة بالحركة، ولذلك فأي فصل بين الفكرة والحركة ليس حقيقياً بل هو تصور ذهني يقصد منه تسهيل مهمة الباحث. إذاً، نقطة البداية في التاريخ هي الأفكار، أي نشاط العقل المتحفز بقوة الروح.

إن نقطة البداية هذه هي ما يمكن أن ندعوه بـ **الثقافة**؛ فالثقافة ليست مجموعاً مجرداً من التصورات التي ينتجها العقل مفصولة عن حركة التاريخ أو غريبة عن الروح التي تحرّكه. لذلك لا يمكن أن تكون الثقافة نشاطاً عبثياً لا هدف له، فأفكار الإنسان مهما كانت فهي، في نهاية الأمر، نتاج فعالية العقل. ولكن العقل لا يتحرك إلا بدافع أكان الدافع خيراً أم شراً.

إن العقل وهو يقوم بدوره في عملية التفاعل مع الضمير أو مع الغريزة، يكتسب فعالية ويمارس نشاطاً يتصف بالتعقيد الذي يخلقه التفاعل. ويعني ذلك أنه من خلال التأمل والنظر في الأمور يتجول العقل بعيداً، ويقوم بمسح واسع لحوادث التاريخ والتفاصيل المستمدة من الواقع. ومن خلال ذلك التجوال والحركة المستمرة، يخلق أشكالاً ويبتدع نماذج من الحلول عديدة. ومن مجموع كلّ ذلك الخليط المتباين من الأفكار والأنماط والحلول، يختار العقل الأصلح والأمثل. ويعني ذلك أن العقل وهو يمارس مهمته لا يتوصل إلى الصيغة المثلى مباشرة، بل يبتدع الكثير من الصيغ التي يستعملها، ويتولد عن عملية التفكير الكثير من الأفكار التي لا تحتوي على الجواب. إن ما ينتج عن عملية التفكير لهو أكثر مما يتطلبه إيجاد الحل للمشكلة التي يعالجها العقل. وكل ما ينتج عن عملية التفكير الموظفة لخدمة التقدّم يقع في عداد الثقافة؛ فالصيغ والأفكار التي تنتج عن عملية التأمل وتجوال العقل فيها، ما يدخل في النهاية في تركيب الصيغة التي يتوصل إليها العقل كحل للمشكلة التي يعالجها، وفيها ما لا يدخل في ذلك. والثقافة هي كلّ ذلك الإنتاج العقلي سواء تضمن شذرات الحقيقة المبحوث عنها أم لم يتضمن ذلك، لأنه نتاج العقل الباحث عن الحقيقة أي المتجه إلى خدمة ميول الخير في الإنسان. فعملية التفكير وهي تعمل على خلق الصيغ يتكون منها ناتج يمكن أن

ندعوه ناتجاً عرضياً ولكنه ناتج لا بد منه، وتلك هي الطريقة التي يعمل بها العقل. فالحقيقة لا تكشف لوحدها بل في خضم الأفكار. ومن ذلك نستنتج أن الثقافة هي الأفكار التي ينتجها العقل لتجسيد الحافز الروحي أي تحقيق التقدّم. ويعني ذلك أن صفة الثقافة لا تشتق من علاقتها المجردة بالعقل، بل من علاقة ما ينتجه العقل في مجال التقدّم والارتقاء إلى الأفضل.

وفي هذا الصدد، يرد موضوع العلاقة بين التفكير والسلوك، أي العلاقة بين الفكر والعمل. الإنسان يتحرك ويعمل، إلا أن نقطة البداية في حركته وعمله هي التفكير؛ فالتفكير الذي يؤثر في السلوك هو التفكير الذي حقق ذاته، وهو التفكير الفعال. وما تأثيره على السلوك إلا الدليل على الصدق وصدوره عن الإرادة والاتصال بالجانب المثالي في الإنسان. أما التفكير الذي يحدث ولا يؤثر في السلوك فهو تفكير غير مكتمل الصلة بالإرادة وبالجانب المثالي في الإنسان. لذلك كانت الأفكار التي تستطيع تغيير سلوك الإنسان هي الأفكار الناجحة في التاريخ والمؤثرة في التطور، وهي أساس التقدّم للبشرية. إذاً ما يأتي في مقدمة الثقافة هي الأفكار المؤثرة وليست الأفكار الفاقدة لقوة التأثير في عمل الإنسان. وما النهضات الكبرى في التاريخ إلا أفكاراً تجسدت في سلوك المؤمنين بها. وهكذا كان الإسلام وجميع النهضات الكبرى في التاريخ.

ـ ١٣ ـ

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الفن والأدب بمختلف أنماطهما وصورهما ليسا إلا مظهرين من مظاهر النظام الدقيق الموجود في الكون؛ فالنظام لا يقتصر معناه على المعنى المتداول في حياتنا اليومية المتصل بالقانون وتقنين الحياة، بل يتعدى ذلك إلى موضوع التناسق والتوافق وروعة الجمال التي تشع من الإنسان وما يحيط بالإنسان.

فالجمال جزء من قيمة عليا هي النظام والتوافق والتناسق في المقاييس والإبداع في ترتيب علاقة الأشياء بعضها ببعض. ولما كان الجمال، وكذلك الفنون بمختلف أنماطها، مشتقة من الصورة المنتظمة المتناسقة للكون وتعكس حالة الترتيب الموجودة فيه، فإن ذلك الجزء من الثقافة الذي تمثله الفنون الجميلة يجب النظر إليه على أنه مقصود لأن فيه قبساً من الغاية الكلية للوجود. إن جمال الجسم البشري ما هو إلا نمط من أنماط النظام، كما هي الحال في دقة الأنظمة التي تسيّر جسم الإنسان وتجعله يحيا بصورة طبيعية، وكما هي الحال في النظام

الذي تسير بموجبه المجموعة الشمسية. إن الروعة التي تشع من النظام والتناسق والتناسب ودقة العلاقات، يمكن أن تتجلى بأشكال مختلفة، وليس الجمال إلا إشعاعاً لذلك النظام بشكل من الأشكال، وليست الفنون الجميلة إلا نمطاً من أنماط الروعة.

إن الجمال وروعة الفنون هي التي تخلق الغاية وتكسب العمل الفني بحدّ ذاته قيمة؛ فالجمال الموجود في الطبيعة مثلاً غاية بحدّ ذاته لأنه إشعاع من إشعاعات نظام الكون. ولما كان نظام الكون غاية عليا، لذلك فإن جمال الطبيعة غاية بحدّ ذاته لأنه يؤدي مهمة ألا وهي إجلاء مظهر من مظاهر ذلك النظام المحكم وإظهار محدد للحقيقة. بعبارة أخرى، إن إظهار الجمال غاية في حد ذاته سواء أكان ذلك في مشهد طبيعي أم في قطعة موسيقية أم في لوحة تصويرية. إن إحقاق الحق وخلق التقدّم وإبراز الجمال، ليست إلا تجليات متعددة للحقيقة الكلية؛ فالفن لا يكون فناً إلا بمقدار ما يقترب من تلك الحقيقة، أي بمقدار ما يعكسه من روعة وتناسق يؤثران في النفس ويخلقان فيها الشعور بالرضا والسعادة.

ثمّ إن الإنسان جزء من الكون، وفيه قبس من حقيقة الكون، ألا وهي ميله إلى الخير ونزوعه إلى المثل العليا. لذلك نجده يشعر بالراحة والسعادة عندما يتحقق العدل في قضية معروضة، وتتدفق في نفسه مشاعر الرضا والروعة عندما يتكلل سعيه من أجل التقدّم بالنجاح. كذلك وللسبب نفسه نجده يرتاح عند مشاهدة عمل فني رائع؛ فالسعادة التي يشعر بها هي السعادة نفسها لأن مصدرها واحد هو حصول التوافق والانسجام بين ما في داخله من قبس الحقيقة، وما يشع من العمل الفني من جمال وروعة. إنه الاتحاد أو التوافق الذي يُحدث ذلك الرضا والراحة والسعادة.

ويحدث العكس عندما يقف الإنسان أمام حالة من حالات الظلم والقسوة أو البشاعة؛ فهو في مثل هذه الحالات يتعرض إلى مشاعر الألم والتعاسة وعدم الرضا. والسبب هو التناقض الذي ينتج عن تقابل الوضعين إلا إذا كانت الغريزة فيه قد وصلت إلى مرحلة الشر بطغيانها على الضمير الذي انطمس. لذلك، وفي هذه الحالة، يحدث توافق بين الشر المسيطر على النفس والمشهد الذي يتجلى فيه الشر ـ مشهد الظلم والقسوة أو البشاعة ـ فتحدث تلك الحالة من النشوة الغريزية التي تشعر بها النفس الظالمة عندما تشهد حالة من حالات الظلم. وذلك هو تفسير

ارتياح بعض النفوس الشريرة إلى مشاهد القسوة والبشاعة. إن التناقض يخلق الألم، والتوافق يخلق الرضا في حالتي الشر والخير كلتيهما.

وقد يكون للأدب والفن موضوع بائن وربما لا يكون؛ فالمنظر الجميل من الطبيعة ليس له موضوع بائن، في حين أن اللوحة قد يكون لها موضوع بائن هو ما يراه المشاهد. والقطعة الموسيقية ليس لها موضوع بائن يستطيع أن يسمعه السامع، في حين أن للقصيدة موضوعاً بائناً هو ما تقوله كلماتها. وعلى ذلك، ففي حالة الفن البائن، يكون بالإمكان أن يؤدي الموضوع في حد ذاته دور القرب من المثل الأعلى، أي نزعة الخير والتقدّم. وفي هذه الحالة يؤدي الفن دوراً مزدوجاً، فهو يعكس الانسجام مع نزعة الخير مرتين: مرة عن طريق نقل الروعة والانسجام، ومرة عن طريق الدعوة إلى الخير؛ وبعبارة أخرى: مرة عن طريق البنية، ومرة عن طريق الموضوع. وذلك بالضبط ما يحدث في حالة القصيدة الرائعة في بنائها والاجتماعية في مضمونها، وفي حالة التمثيلية واللوحة.. إلخ. إن القصيدة أو التمثيلية أو اللوحة، يمكن أن تكون رائعة في بنائها ولا يكون موضوعها اجتماعياً، وعندها تبقى في عداد الفن، وإن كانت تؤدي وظيفة الفن عن طريق واحد لا عن طريقين، شأنها شأن الجمال الذي يتجلى في الطبيعة أو الروعة التي تتضح من القطة الموسيقية. أما في حالة القصيدة أو التمثيلية أو اللوحة التي يكون لها موضوعها الاجتماعيً غير أن الروعة الفنية ضعيفة أو معدومة فيها، فهي من حيث المضمون تقع في عداد المجهود الإنساني من أجل التقدّم لكنها لا تندرج في عداد الفن؛ فالفن لا يكون كذلك إلا إذا انعكست فيه روعة البنية. أما الأعمال التي لا تتوافر فيها روعة البنية ولا الهدف الاجتماعي فهي عبث لا طائل منه، حركة من دون هدف. وبالنسبة إلى الأعمال التي تحرّكها الغرائز فهي ليست خارج دائرة الفن فحسب، بل إنها ذات ضرر بمقدار ما تضيفه من قوة لقوة الشر واتجاه التخلف.

بناءً على هذا الفهم، يكون العدل صورة من صور تجلي الحقيقة؛ فالعدل في جوهره توافق وانسجام مع الحقيقة، إنه انعكاس لحالة النظام الذي يطبع الكون، لذلك فهو مثل أعلى. إن قوله تعالى ﴿**فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره. ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره**﴾[1] تعبير بليغ عن علاقة العدل بالنظام الذي تتسم به الحقيقة. فالنظام والروعة والانسجام والتناسق، كلها نعوت لحالة واحدة تتسم بها الحقيقة

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الزلزلة،» الآيتان ٧ ـ ٨.

الكلية. إن النظام في المجتمع إنما هو في الواقع أحد مظاهر الحقيقة؛ فالنظام يخلق التناسق والانسجام ويزيد من فعالية النشاط الإنساني ويساعد عل حفظ الحقوق والواجبات، وعن هذا الطريق يخلق الوضوح في العلاقات الاجتماعية. إن النظام في الجيش ينطوي على الروعة. والنظام في الحياة المدنية وفي مختلف المجالات ينطوي على الروعة والتناسق والانسجام، ويمثل نوعاً من التقدّم البشري وينطوي على شكل من أشكال الجمال الذي يخلقه التناسق والتوافق بعكس حالة الفوضى. لذلك كان الانضباط منزلة متقدمة في سلم الرقي البشري لأنه صادر عن التدريب والتهذيب اللذين يحولان حركة الفرد من حالة الفوضى إلى حالة الغاية. وهو بذلك، وبمعنى من المعاني، اقتراب من الحقيقة. من ذلك يتضح أن الحقيقة تعبر عن نفسها بأشكال متعددة؛ فالمثل العليا والنزوع إلى الخير والجمال والعدل والحرية والنظام والحق، ليست إلا بعض تلك الأشكال. ومن ذلك يتضح أن المثل الأعلى هو في الحقيقة واحد، وإن كانت هناك تقسيمات، فهي ترجع لا إلى جوهر الحقيقة بل إلى مقتضيات الدراسة والتصنيف لتبسيط الأمور؛ فالحق والخير والنظام والجمال تسميات لجوهر واحد هو الحقيقة التي تتجسد بمسميات متعددة وتتجلى في غاية الوجود ككل. إنه نظام الكون والقوة الفاعلة فيه وجوهر الأشياء؛ فالروعة التي يشعها الجمال هي من حيث الجوهر ما ينبعث من حالات الحق والعدل والحرية نفسها. وبكلمات موجزة، إنه الصعود نحو الأفضل، وكل ما ينتجه العقل متجه إلى محاولة الاقتراب من فهم تلك الحقيقة عن طريق ما تتمثل به من مظاهر وتلبية نزعة الخير في الإنسان في صياغة النظم الملائمة لتلك النزعة.

إذاً هناك وحدة وليس تعدد في الحقيقة، ويلاحظ تاريخياً أن الحضارة العربية في عصر الإسلام قد عبرت عن وحدة الحقيقة هذه، لذلك نجد أن المفكرين العرب كانوا في الغالب يبحثون في حقول علمية وفنية متعددة؛ فالواحد منهم يجمع بين الطب والفلسفة والموسيقى والتاريخ والشعر.. إلخ. أما في الغرب في العصر الحديث وبدافع عملي ومن أجل الحصول على مزايا تقسيم العمل، فقد أخذ مفكروه بالتخصص وأمعنوا فيه، ولكنهم سرعان ما أدركوا خطأ ما قاموا به حيث أصبح المتخصص قاصر الفهم في نواحي الحياة الأخرى، وأصبح التخصص عاملاً سلبياً في مجال توسيع مدارك الباحث عن الحقيقة. لذلك بدأ الرجوع ثانية إلى التعدد، حيث اتضح إن الفصل بين حقول المعرفة ليس حقيقياً، بل إن القوانين التي تنظم عمل الطبيعة وسير الكون وحياة الإنسان ليست إلا تعبيراً متعدد الأشكال عن الحقيقة الكلية.

ـ ١٤ ـ

ومن الأمور المهمة في البحث عن الحقيقة، قضية **الاختلاف** و**التشابه** أو **الاختلاف** و**التطابق**؛ فنحن عندما ندخل ميدان البحث والنظر في الأمور، لا بدّ أن نسأل: لماذا تتشابه (أو تتطابق) بعض الأمور، ولماذا تختلف أمور أخرى؟

بعبارة توضيحية أخرى، هل يمكن اعتبار الاختلاف دليلاً على غياب النظام واعتبار التشابه (أو التطابق) دليلاً على وجوده؟ هل التشابه دليل على وجود قانون ثابت يؤدي إلى تكرار حدوث الأشياء كحالة الآلة التي إذا ما تحرّكت بشكل معين أنتجت سلعة معينة، وإذا ما تكررت الحركة نفسها أنتجت السلعة نفسها. وبذلك يمكن إنتاج سلعة بشكل نمطي يكرر نفسه، أما إذا تغير نظام تحريك الآلة في كلّ حالة، فتكون السلعة التي تنتجها مختلفة في كلّ حالة عن الحالة التي سبقتها وبذلك ينعدم التكرار والتطابق؟

إن التباين والتشابه موضوع يتعلق بالتفاعل وكيفية التقاء العوامل الداخلة فيه. والتفاعل هو التقاء العديد من العوامل. والعوامل عندما تلتقي يؤثر كلّ منها في العوامل الأخرى، فتحدث شبكة من التأثيرات. وبما أن لكل عامل قانوناً أو طريقة في التأثر والتأثير، أي التأثير في العوامل الأخرى واستلام تأثيرات كلّ من تلك العوامل، لذلك فإن الذي يحدث عند ذلك الالتقاء هو التقاء قوانين متعددة. والمقصود بالقانون هو كيفية تأثير العامل في كل عامل آخر تحت كلّ ظرف من الظروف. والظرف يعني كلّ شيء آخر له علاقة بعملية التأثير، فقد يكون الظرف الوقت وقد يكون المكان وقد يكون وجود عامل مؤثر آخر من دون سواه.

إذاً، فعندما تلتقي عوامل عديدة تتفاعل كلها بحسب قانون تفاعلها مكونة عملية تفاعل مركبة تنتج عنها نتيجة ما؛ فعوامل التأثير الداخلة في التركيب تؤثر في بعضها من حيث الكمية أو النوع أو أي من الخصائص والصفات الأخرى. والتركيب المعقد للتفاعل هو الذي يخلق التباين. ولنضرب على ذلك مثلاً: الإنسان. الإنسان ككائن حيّ فيه عامل تشابه عام، إلا أن دارسي الطب يعرفون جيداً أنه بالرغم من التشابه الظاهري والتكرار العام هناك اختلاف في التركيب؛ فكل مولود يولد له جسم مختلف عن الآخرين من حيث المناعة والذكاء وكفاءة الأجهزة وغيرها من الصفات. الأمر الذي يجعل كلّ مخلوق حالة قائمة بذاتها من حيث الكفاءة الفيزيائية، بما في ذلك مَلَكَة التفكير. إن لهذا الاختلاف سبباً ولا شكّ. وقد حاول دارسو الوراثة إلقاء الضوء عليه وحققوا بعض التقدّم، كما حاول علماء

التربية وعلماء النفس معرفة أسباب التباين في السلوك والطباع والوضع النفسي للإنسان منذ نشأته الأولى؛ وبالرغم من محدودية التقدّم الذي تحقق حتّى الآن في هذه المجالات، تبقى مسألة التباين غير معروفة الأسباب تماماً. ولا يرجع ذلك إلى انعدام النظام في الكون، بل إلى نقص في معارفنا نحن عن ماهية العوامل التي تدخل في التركيب وتؤدي إلى تحديد خصائص كلّ إنسان يولد.

ويبدو لنا أن تشابه الظروف التي ينشأ فيها الطفل لا تؤدي تلقائياً إلى تماثل الشخصية؛ فالتوائم الذين ينشأون في بيت واحد ويدرسون الدراسة نفسها لا يتماثلون تماماً. وسبب عدم التماثل يفسره عدم تماثل تركيبة العوامل المتفاعلة التي تقرر كامل الصفات الجسمية والعقلية للإنسان. إن التوائم التي تتماثل بعض ظروفها لا تتماثل بعض ظروفها الأخرى حتّى عندما تنشأ وسط ما يبدو لنا أنها ظروف متماثلة. إنه تعقيد العوامل الداخلية في التفاعل؛ فالمعروف مثلاً أن الطفل التوأم الذي يولد بدقائق أو حتّى بلحظات قبل التوأم الآخر لا بدّ أن يختلف عنه في شيء من الأشياء. إن تاريخ البشرية لا يعرف حتّى الآن حالة تطابق كامل بين مخلوقين توأمين، لذلك كان بين البشر صفات تشابه وصفات اختلاف في الوقت نفسه؛ فهناك ما هو مشترك وهناك ما هو خاص. وبذا كان لِكُلّ إنسان جسمه وعقله الخاص به. وحتّى العنصر المثالي في الإنسان الذي هو قبس من إرادة الخير الكلية في الكون، لا يوجد بشكل واحد عند الجميع، لأن عملية الصراع المستمرة بين الضمير والغريزة لا تكون واحدة عند الجميع، بل تتباين من إنسان إلى إنسان، لذلك كان لكل فرد وصفه الخاص في هذا الجانب. إذاً، الجسم والعقل والضمير عناصر لا تتماثل بين الناس، بل تتباين من فرد إلى فرد، وهذا هو معنى القول إن لِكُلّ إنسان شخصيته مهما كانت صفات التماثل الأخرى الموجودة فيه مع بقية الناس.

السؤال الذي يرد في هذا المجال هو هل باستطاعة الإنسان أن يزيد من عوامل التماثل؟ وبصياغة أخرى: هل بإمكاننا إزالة التباين ـ إلى حدّ ما على الأقل ـ في الوضع الجسمي والعقلي والخلقي الموجود بين مجموعة من الناس؟ الجواب: نعم، وتلك هي مهمة التربية؛ فما هي التربية؟

التربية هي التقدّم باتجاه الأفضل، وعن هذا الطريق يمكن تضييق الاختلاف أو زيادة التماثل. والتربية أصناف؛ فهناك التربية الجسمية وهناك التربية العقلية وهناك التربية الخُلُقية (أو ما يمكن أن نسميها بـ التربية السلوكية).

التربية الجسمية، تهدف إلى تحسين الصحة، وهي في حقيقتها تعني تحسين صحة الضعيف ليتماثل مع صحة القوي أو يقترب منه، أي تقليل الفرق بين صحة هذا وذاك؛ إنه التقارب من خلال الارتقاء. ووسائل هذا النوع من التربية معروفة في مجالي الوقاية والعلاج، بِكُلّ ما يقع في عدادهما من أساليب تقوية الجسم وتعويض النواقص فيه وحمايته من الضعف والمرض. و**التربية العقلية**، تتولى مهمة زيادة مَلَكَة التفكير قدر الإمكان، أي بقدر ما يسمح به الذكاء الفطري، أما وسائلها فهي مختلف وسائل التدريب وتطوير المَلَكَة العقلية وتدخل فيها أيضاً صحة الجسم ككل وصحة الدماغ بوجه خاص. وأخيراً هناك **التربية الخلقية**، وهي تقويم السلوك وتنبيه الضمير وتحفيز ميول الخير ومقاومة ميول الشر واندفاعات الغريزة. ويتمثل نضال البشرية في هذه الحقول الثلاثة في ما تحقق في علم الطب والتربية وعلم النفس. إن تقدّماً ما قد حصل في جميع هذه الميادين وإن لم يكن متساوياً في كلّ منها. وبمقدار ما يتحقق من تقدّم يستطيع الإنسان أن ينجز أكثر في مسعاه من أجل تحقيق المزيد من التماثل عن طريق الارتقاء. ويقع ذلك في صميم مجمل قضية النضال الإنساني عبر التاريخ من أجل التقدّم.

ويجب ألا يغيب عن البال أن السعي من أجل تقليل عوامل التباين إنما يُقصد منه على وجه الدقة التقارب وليس التماثل أو التطابق؛ فالتربية الصحية مهما بلغت، وعلم الطب مهما حقق من تقدّم، لا يمكن أن يزيلا التباين الدقيق بين الناس من حيث الصحة والتركيب الجسمي. كما إنَّ التربية العقلية مهما بلغت لا يمكن أن ينتج عنها تطابق في المَلَكَة العقلية بين الناس، إذ المقصود منها هو تقليل الاختلاف وتحقيق التقارب ليس إلا. ويصح الشيء نفسه على التربية الخلقية. وخلاصة القول إن الجهد الإنساني بإمكانه أن يكون مؤثراً في اتجاه تقليل الفوارق، ولكنه مهما كان لا يستطيع خلق حالة التطابق، وهكذا تبقى الاختلافات بين إنسان وإنسان قائمة.

هناك جانب آخر في موضوع التباين والتشابه، يتعلق بالمجتمع. تناولنا في ما سلف الموضوع من ناحية صفات الإنسان الفرد. إلا أن الفرد ليس هو الكيان الوحيد بعد ظهور المجتمع. المجتمع كيان آخر له شخصية وصفات وعلاقات بالكيانات الأخرى. وكان ظهور المجتمع لسبب جوهري، هو أن الإنسان بعد مرور مدة على وجوده، رأى من خلال التجربة أن العيش كأفراد غير ممكن لذلك أوجد كياناً آخر هو **المجتمع**.

المجتمع وحدة بشرية فيها عوامل التماثل إلى جانب عوامل التباين. وكان

تكوين المجتمع نتيجة تفاعل بين مجموعة بشرية ضمن ظروف متشابهة. وقد استمرت عملية التفاعل بمرور الزمن، وكانت نتيجة عوامل التماثل ظهور اللغة المشتركة وتكوين التاريخ المشترك والعادات والتقاليد المشتركة. وكلما مرّ الوقت وتقادم الزمن، استمرت عملية التفاعل وازدادت معها عوامل التماثل. وهكذا تكونت الأمة. وبما أن عملية التفاعل في كلّ مجتمع تتم بفعل عوامل تخص ذلك المجتمع، وهي عوامل تختلف عن عوامل التفاعل في مجتمع آخر، لذلك بدأت شخصية كل مجتمع تأخذ طابعاً خاصاً، وأخذت السمات القومية تتكون لدى كلّ أمة ضمن ظروفها وبحسب عوامل التفاعل الداخلة فيها.

إن ظروف كلّ أمة لا يمكن أن تتكرر تماماً في أمم أخرى؛ فظروف الأمم قد يتقارب بعضها ولكنها لا يمكن أن تتطابق، لذلك كان لِكُلّ أمة صفاتها الخاصة بها. ومهما ظهر على السطح من سمات التشابه، فإن عوامل التباين ترقد في أعماق كلّ مجتمع. صحيح أن هناك صفات مشتركة، إلا أنّه بجانب تلك هناك عوامل التباين. إن عملية التفاعل التي تجري في كلّ مجتمع خلال التاريخ لا يمكن تكرارها تماماً في أمة أخرى، لذلك لا توجد أمة تتطابق في صفاتها مع أمة أخرى، مثلما لا يوجد فرد يتطابق مع فرد آخر في كلّ شيء. إن خاصية التباين هي الصفة الأساسية لوضع الأمم في العالم.

وهكذا كان نشوء المجتمع يمثل نزوع الإنسان إلى التقدّم لأنه وجد أن صيانة حقوقه، بما في ذلك الحقوق المتعلّقة بالحياة من جميع الوجوه تتطلب تنظيماً غير ما هو موجود، أي تتطلب الارتقاء إلى وضع جديد دفاعاً عن الحياة. وهكذا كان الحافز هو النزوع إلى ما هو أفضل. إن مجمل عملية التطور من الوضع الفردي إلى ظهور الأمة إن هو إلا نزوع مثالي تحرّكه إرادة الخير في الإنسان. وهكذا كان نشوء الأمة عملاً من أعمال التقدّم والارتقاء تحرّكه الروح وتحفزه إرادة الخير؛ فالأمة تنشأ وتتكون مكونة لنفسها صفات محددة، وتتضح بمرور الوقت إرادتها وأهدافها وترسم لنفسها دوراً في الحياة. وهي عندما تسعى إلى رفاهية أبنائها ورفع مستواهم وتحسين أحوالهم من جميع الوجوه، ونقلهم من الحياة البدائية إلى مرتبة أعلى في سلم الرقي، إنما تعمل ذلك بدافع مثالي وتؤدي دوراً مثالياً. وتستطيع الأمة التي تتوافر لها عوامل الرقي المؤاتية، أن تذهب إلى أبعد من ذلك بالإسهام في رقي الأمم الأخرى عن طريق ما تقدّمه في مجال الإبداع والتقدّم المفيدين للآخرين وبذلك يكون لها دور إنساني. ويعني ذلك أن لقيام الأمة من الأساس مغزى مثالياً، ويمثل في حقيقته تجسيداً للمثل الأعلى واستجابة إلى ضمير الإنسان.

ومهما تباينت الآراء في كيفية نشوء الدولة، فإن الثابت هو أنها قامت بدافع الرغبة في الانتقال من وضع إلى وضع أفضل منه. إنها عملية تفاعل تستغرق وقتاً طويلاً وتدخل فيها عناصر متعددة حيث تجري عملية التفاعل بين الأفراد من جهة، وبينهم كمجموع وبين الظروف المحيطة الطبيعية والبشرية من جهة أخرى. ومن خلال ذلك التفاعل المعقد المستمر على امتداد الأجيال، تتكون الأمة بشخصية محددة، لها لغتها وتاريخها ووطنها، ولها اقتصادها وطريقة معيشتها، ولها عاداتها وقوانينها، ولها دولتها ونظامها، ولها أهدافها، ولها ضميرها، ولها إرادتها. وكما إنَّ الفرد وحدة حية، كذلك تصبح الأمة، بمعنى من المعاني، وحدة حية مختلفة عن الأمم الأخرى تجمعها صفات تماثل إلى جانب صفات التباين.

من ذلك يتبين أن هذا المستوى من التقدّم الذي تحققه إرادة الخير في نشوء الأمة وقيام دولتها المستقلة، والذي يمثل مرحلة متقدمة على مرحلة الفرد، إنجاز تحرص الأمة عليه. لذلك، فَكُلّ حالة تتناقض مع هذا الوضع تعتبر تقهقراً إلى الوراء ووضعاً شاذاً تسعى الأمة إلى معالجته وإزالته؛ فعندما تقع أمة تحت سيطرة أمة أخرى أو تحت أي نفوذ يحد من حريتها وينتقص من سيادتها تتحرك إرادتها لتصحيحه عن طريق تحقيق استقلالها التام. وعندما تتجزأ أمة وتفقد وحدتها يحصل فيها ذلك الشعور نفسه، فيتنبه ضميرها وتتحرك فيها إرادة التقدّم فتبدأ تناضل من أجل تصحيح أوضاعها بإزالة التجزئة والرجوع إلى الوحدة. إن نضال الأمم عبر التاريخ ضدّ الأوضاع التي تنتقص من الحرية ومن الوحدة ومن سلامة أرض الوطن لم يكن في دوافعه غير ذلك. وقد شكّل ذلك النضال جزءاً مهماً من تاريخ البشرية، وهو بحدّ ذاته يقدم الدليل على نزوع الخير المتأصل في الإنسان وعلى وجود تلك الإرادة الكلية في الكون.

وتترتب على هذا الفهم لوضع الأمة ككيان اجتماعي نتائج مهمة. ولعل أهم ما يمكن أن يستنتج منه هو أن الانتقاص من حياة الفرد وحريته، هو كالانتقاص من وحدة الأمة وحريتها وكالانتقاص من وحدة الوطن الذي تسكنه الأمة من حيثُ إنَّ كلاً من هذه الحالات تمثل وضعاً يتناقض مع إرادة الخير في الإنسان والكون، وهي بالتالي حالات تقف بالضد من اتجاه التقدّم وتتعارض مع الوضع الأخلاقي لما يجب أن تكون عليه أوضاع البشرية، وبعبارة موجزة، هي أوضاع غير شرعية. ومن الناحية العملية فإن هذه الأوضاع، بسبب تناقضها

مع الإرادة الكلية في التاريخ، لا يمكن أن تبقى بل هي زائلة عاجلاً أم آجلاً. إن النتيجة العملية للصراع بين إرادة الخير وإرادة الشر هي في نهاية المطاف لصالح إرادة الخير حتماً مهما طال الوقت ومهما كانت التضحيات التي تسببها عملية الصراع.

وكما إنَّ مقومات الفرد هي الجسم والعقل والضمير، كذلك الأمة فإن فيها الجسم الذي هو قواها المادية المتكونة من مجموع أجسام أفرادها ومحيطها وطبيعة بلادها بما فيها ثرواتها الطبيعية. وفيها أيضاً العقل المتكون من التفكير العام، وفيها الضمير الذي هو إرادتها. الجسم هو قوة العمل وثروة الطبيعة، أما العقل فهو الثقافة العامة للأمة من علوم وآداب وفنون، وأما الضمير فهو المبادئ الأخلاقية والمثل العليا. وفي هذه المجالات تحتاج الأمة، ولا سيما عندما تكون سيادتها أو وحدتها منتقصة، تحتاج إلى تقويم هو بمثابة التربية في حالة الفرد. فكما إن هناك تربية على نطاق الفرد، هناك أيضاً تربية على نطاق الأمة. وكل ما يصلح قوة العمل فيها ويطور مواردها الطبيعية يشكل تقويماً مادياً لها. وكل ما يطور ثقافتها إنما هو تقويم للعقل فيها، وكل ما يقوي إرادتها ويحفز ميول المثل العليا فيها إنما يقوّم ضميرها وروحها.

وفي حالة الأمة، تقوم الثقافة بدور الكاشف والموضح لعمل الضمير وفعالية الإرادة. إن الثقافة بمختلف فروعها هي نتاج العقل، وبإمكان ذلك النتاج أن يكون في خدمة إرادة الخير كما يمكن أن يكون في خدمة الشر، كما هي الحال مع الفكر التحرري الوحدوي التقدّمي في مقابل الفكر الذي تنتجه دنيا الاستعمار وتنشره بين الشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار والأمم المجزأة الفاقدة لوحدتها القومية.

إن عملية النهضة هي تلك الحركة المعقدة التي تجتمع وتتفاعل فيها جميع الجهود في مختلف النواحي وعلى مختلف الجبهات لتحسين الأوضاع المادية والعقلية والأخلاقية.

ـ ١٥ ـ

إن الواقع الذي تجري فيه عملية التقدّم من خلال التناقض بين وضع ووضع لهو أكثر تعقيداً وأكثر خصوصية مما ذكرنا. قلنا إن الذي يطبع التقدّم الإنساني هو التناقض بين الموجود والمرغوب فيه، أو بين ما هو كائن وما يجب أن يكون،

ولكل من الجانبين محفز. ما هو كائن محفزه دوافع الشر والغريزة، وما يجب أن يكون محفزه إرادة الخير. وكل جانب يستخدم المَلَكَة العقلية أي التفكير كوسيلة إيضاح، فتدور تلك العملية الواسعة على نطاق المجتمع من التأمل والنظر في الأمور والتفكير في الأوضاع وتكوين المواقف وصياغة الحلول وتركيب النظريات بكل ما يتبعها من إنتاج علمي وأدبي وفني مما ندعوه بالثقافة. وبذلك تدخل عملية التفكير بِكُلّ نواحيها وبجميع اتجاهاتها في خضم هذا التناقض، كلّ لمصلحة ما يدعو إليه ويسعى من أجله: الخير أو الشر. إن نشاط العقل في هذا المجال إنما هو دنيا واسعة متشعبة من الفعالية والإنتاج تستغرق الناس والوقت وتتسع لتشمل دوائر واسعة من المجتمع ويشترك فيها عدد كبير من أفراد المجتمع، وتستغرق الزمن الطويل مكونة ما ندعوه بدنياً العقل والتفكير.

ودنيا العقل، كما سبقت الإشارة إليها، هي دنيا القوالب الفكرية والنظريات المنسقة المتكاملة. ويكوّن كل ذلك وضعاً بإمكانه أن يستغرق الفرد ويطغى عليه. وكما إنَّ ذلك يحدث في جانب الخير، فهو يحدث أيضاً في جانب الشر. إن جانب الشر يتمسك عادة بالموجود، والموجود له قوة إضافية ناشئة من كونه موجوداً. والموجود يكتسب بمرور الوقت قوة الاستمرارية ويمد بعض الجذور، فالمصالح تتشابك وأفكار الغرائز والأنانية تتفاعل مع بعضها البعض، ويقوي بعضها البعض بصورة حلزونية متبادلة التأثير.

ولعل أهم قوة إضافية يكتسبها الموجود تأتي من الخارج، أي من الجهات التي تسعى بدوافع المصالح الشريرة، وهي دنيا الاستعمار والاستغلال والعدوان على الآخرين. وهكذا وبفعل هذه الصفات، تكون القوى التي تساند الوضع الموجود أكبر وإمكانياتها أوسع. وفي هذا الخضم تظهر ثقافة الوضع الموجود ببريق وعلائم قوة وتكوّن مناخاً وغلافاً جوياً خاصاً يؤثر في من يقع تحت تأثيره. وهكذا تبدو دنيا الموجود وكأنها هي المنتصرة ولا سبيل إلى تغييرها، فهي الأبدية والقدر المحتوم الذي لا يقهر ولا مفرّ منه. هكذا كان الوضع في حالات الاستعمار عندما كان في أوج قوته، وهكذا كانت أوضاعه تبدو آنذاك. وكل حالة من حالات الاستعمار التي تلاشت وانهزمت أمام إرادة الخير، كانت في وقت من الأوقات تبدو أزلية غير قابلة للتغيير، ولم يكن العقل المجرد آنذاك يشير إلى إمكانية تغييرها. العقل الذي كان يشير إلى ذلك كان في الحقيقة واقعاً تحت تأثير دنيا الواقع الموجود ومتأثراً بثقافته. وتلك مسألة مهمة من مسائل النظر في قضية التفريق بين العقل والضمير.

إن العقل ليس إلا أداة وملكة فنية ويجب أن نرجع إليه على هذا الأساس ونستخدمه لغرض محدد معروف مسبقاً هو الإيضاح والصياغة لما يقوله الضمير. إن الضمير هو الذي يفصل ويقول الكلمة الأولى، وهو الذي يصدر الحكم في ما يجب وما لا يجب، في صلاح الموجود أو عدم صلاحه، أي في مجمل قضية التقدّم للإنسان. أما العقل فوظيفته فنية هي ابتداع الوسائل لتحقيق الحكم الذي يصدره الضمير؛ إنه تنفيذ كلمة الضمير وليس الحلول محلّه. إن الخطأ الكبير الذي يقع فيه بعضهم ـ عن وعي أو من دونه ـ يأتي من إحلال العقل محل الضمير، بالرجوع إلى العقل بدلاً من الرجوع إلى الضمير، عندما يكون الأمر يتعلق بإصدار حكم تقويمي لوضع الإنسان على نطاق الفرد أو على نطاق الأمة.

عندما يكون الموجود قوياً ذا دفاعات متينة مادياً ومزوداً بثقافة براقة، يتكون بمرور الوقت ذلك الغلاف الجوي الخاص بالوضع الموجود، فيصبح المجتمع كلّه تقريباً يعيش في جو مصطنع أشبه ما يكون بالبيت الزجاجي الذي تربى فيه بعض النباتات. كلّ شيء في ذلك الجو يشير باتجاه الوضع الموجود ولا سيما الثقافة وما ينتجه العقل. في مثل هذا الوضع يتنبه الضمير وتتكون نقطة البداية إلى التناقض. ولكن الذي يتقابل الآن هما طرفان غير متكافئين من حيث القوة المادية، فشتان بينهما في ذلك. وهنا تتكون المغالطة، وهي أنه بدلاً من أن يتكلم الضمير يأتي الرد بطلب الاحتكام إلى العقل. ولما كان العقل بمجمله في وضع كهذا قد وُضع في خدمة الواقع الموجود فصاغ له المبررات وركّب له النظريات في سبيل بقائه واستمراره، فإنه والحال هذه لا يصلح أن يكون الحَكَم والمرجع. الحَكَم أو المرجع يجب أن يكون الضمير وليس العقل؛ فالضمير هو مصدر معرفة الخطأ من الصواب والخير من الشر، وليس العقل الذي قلنا إنّه مَلَكَة فنية لتوضيح المواقف وليس لخلقها. وإذا ما جرى تحكيم العقل في مثل هذا الوضع، فلن يكون لديه غير أن يحسب الأرباح والخسائر، أي حساب ميزان القوى. وعلى هذا الأساس، لا بدّ أن يكون الحُكم لصالح بقاء ما هو موجود، أي بقاء القديم على قدمه. هكذا كانت نظرة العقل إلى البدايات الأولى للثورات الكبرى في التاريخ. إذاً، الذي يجب اللجوء إليه لإصدار القرار هو الضمير. وبعد أن يصدر الضمير قراره نلجأ إلى العقل ونستخدمه لخلق ثقافة الموقف الجديد، أي أن نوجد ثقافة لمعسكر الخير تقابل ثقافة معسكر الشر؛ فعندما يكون الفرد مظلوماً مثلاً فعليه أولاً أن يلجأ إلى داخل نفسه، إلى ضميره. وكذلك الأمة عندما تكون مستعمرة أو محتلة من قبل قوة غاشمة أو مجزأة فاقدة لوحدتها، عليها أن ترجع إلى ضميرها وتقارن

ما هو كائن بما يجب أن يكون وبعدها تعبئ قواها، وأولها قواها العقلية من أجل تحقيق ما يريده ضميرها.

في البداية من المنتظر أن تكون عملية نشوء قوة معسكر الخير بطيئة ومتعثرة، إلا أنها بمرور الوقت وبالإصرار والثبات تكتسب قوة تراكمية نامية ويبدأ تأثيرها بالظهور. تماماً كما تؤثر قطرات الماء في الصخر الذي تسقط عليه باستمرار. وفي هذا المعنى، غالباً ما نسمع كلاماً عن الإيمان، والإيمان في الحقيقة ليس إلا الرجوع إلى الضمير والاستماع إليه والتمسك بموقفه. وبذلك لا يكون الإيمان مجرد تعصب بلا أساس، بل هو في الحقيقة يستند إلى أقوى الأسس، ألا وهي وجود النزوع الأبدي إلى الخير في الإنسان.

وربّ سائل يسأل: وكيف تتم عملية نمو قوة الخير ويتحقق النصر في النهاية لمعسكر هذه القوة مع أنها تبدأ صغيرة ضعيفة؟ الجواب هو: أن النزوع إلى الخير موجود في معسكر الخير كما إنه موجود في معسكر الشر نفسه. والفرق بين المعسكرين ليس في أن الخير موجود في واحد ومفقود في الآخر، بل في درجة قوة وجوده؛ فهو في معسكر أقوى منه في المعسكر الآخر، أي أن الفرق نسبي؛ فحيثما تكون الغريزة أقوى، تستطيع أن تسيطر ولكنها لا تستطيع القضاء على الضمير. الضمير عند عتاة المجرمين والخونة يكون في حالة سبات، إلا أنه مع ذلك موجود. وليس كلّ الذين ينخرطون في معسكر الشر متساوين في درجة السبات الذي تكون فيه ضمائرهم؛ فالصراع يلقي مزيداً من الضوء على الأمور بمرور الوقت، فيتضح الغامض منها وتختبر كثير من الفرضيات وتتجلى نتائج كثير مما لم يكن معروف النتائج. وهذا الذي يحدث يفعل فعله في كلا المعسكرين؛ ففي معسكر الخير تقوى الثقة بالنفس وتتبدد الشكوك ويتضح زيف الادعاءات وتنكشف المعلومات المضللة، فتزداد قوة الإنسان واطمئنانه وتزداد المؤشرات على صحة موقفه، فيحصل عنده الرضا بما يفعل والراحة والطمأنينة ويقوى في داخله الحافز على السير قدماً وقبول التضحية وتحمل المشقة؛ أما في معسكر الشر فيحصل العكس تماماً، حيث يظهر الضعف وزيف الادعاء وضلال المعلومات، فتهبط المعنويات وتثار الشكوك وتضعف الثقة، فيزداد الألم والشعور بالندم ويتكون اليأس من المستقبل. وهكذا يدب فيه الضعف كلّما احتدم الصراع وطال الوقت. إن الصراع ينبه الضمير النائم ويوقظ الإرادة المستكينة، وبذلك تنشأ في معسكر الشر بذور للخير تفعل فعلها في هبوط الروح المعنوية وحصول الانهيار في نهاية المطاف.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى دور **المثال** في عملية يقظة الضمير. والمقصود بذلك هو أن الإنسان عندما يستمع إلى الكلام تحصل لديه مراجعة للنفس بما سمع، وبذلك يكون للكلام أثر. ولكنه عندما يرى مثالاً عملياً على يقظة الضمير، يكون الأثر أقوى وأفعل. وبكلمات أوضح: عندما تكون الأمة مجزأة، فالكلام عن ضرورة الوحدة يمكن أن يكون له أثر في إيقاظ الوعي القومي، ولكن التضحية في سبيل الوحدة من قبل فرد أو أفراد ولا سيما التضحية بالحياة، لها أثر أقوى من أي أثر للكلام. إن الإقدام على التضحية هو الدليل العملي على الصدق والالتصاق بالحقيقة. إن مجرد الكلام عن الوحدة قد يكون صادقاً وربما لا يكون. وهو عندما يكون صادقاً لا بدّ أن يكون مؤثراً وصادراً عن موقف وجداني إلى الدرجة التي تبعث على الإقدام على التضحية. إلا أن الكلام ربما لا يكون كذلك، فقد تكون علاقته بالضمير ضعيفة إلى درجة لا تقوى على تحريك الإقدام على التضحية. أما حصول التضحية فيقدم الدليل الدامغ على الصدق والقوة في الموقف، وهذا ما يحرك الضمير ويدفع في اتجاه المُثُل العليا.

إن الإنسان الموجود لسبب أو لآخر في معسكر الواقع ـ معسكر التجزئة ـ لا يتأثر بالكلام عن الوحدة بقدر تأثره بالتضحية في سبيلها؛ فهو عندما يرى الصدق والإقدام على البذل عند أفراد معسكر الوحدة، يهتز عنده الضمير وتتحرك الأحاسيس ويبدأ عنده شعور داخلي يقول لضميره: لو لم يكن أولئك المضحون في سبيل الوحدة على حقّ لما أقدموا على التضحية. وهكذا ينمو الشك وتتزعزع الثقة ويقوى تحرّك الضمير والتعاطف مع المعسكر المقابل. إن تحول القول إلى عمل وتجسيد الموقف بالتضحية يفعل فعله في إيقاظ الضمير وتقوية الموقف الأخلاقي للمدافعين عن الحقيقة، وبذلك يتطور التناقض إلى موقف الجد، وموقف الجد هو الذي يجلب الانتباه ويهز أعماق النفس.

ـ ١٦ ـ

واليوم ماذا نرى في واقع الأمة العربية؟

نرى أن الأمة التي توحدت وأنشأت مجتمعاً واحداً، وعاشت مدّة طويلة في وضع الصحة والتقدّم، وحصلت على مكانة عالية بين الأمم، وأبدعت في مجال الحضارة والرقي، نرى هذه الأمة قد حصل لها كلّ ذلك نتيجة ليقظة ضميرها وتحرّكه في اتجاه المثل العليا. وليس الإسلام إلا مثالاً عملياً وحالة محددة من

حالات التقدّم الإنساني بفعل النزوع إلى الخير الموجود فيها كما هو موجود في غيرها. والإسلام كحدث تاريخي يقدم دليلاً ملموساً على اتجاه التاريخ ونزوع الإنسان المتواصل في اتجاه الخير والحق. إن توحيد الأمة العربية يمثل يقظة الروح التي فعلت فعلها في العرب وفي أمم كثيرة في العالم. لقد كان ذلك خطوة مهمة إلى الأمام في تاريخ البشرية.

ثمّ كان وضع التجزئة الذي نحن فيه، فماذا يمثل هذا الوضع غير أنه النقيض الروحي؟ إن تحليل دوافعه العميقة يصل بنا إلى رؤية المصالح الأجنبية والمصالح المحلية، وكلها تعود لدينا إلى الشر وسيطرة الغرائز. إنّها المصالح الأنانية المحلية المتوافقة والمتعاونة مع المصالح الأنانية الأجنبية. لذلك لا ينطوي وضع التجزئة على أي فضيلة، بل على العكس فهو من دنيا المعسكر الآخر، معسكر الشر والتخلف.

وكما هي الحال في كلّ حالة أخرى، لقد بدأ التناقض بالظهور وأخذ الانقسام إلى معسكرين، وطريقه: معسكر التوحيد ومعسكر الواقع القائم. إن الصراع الذي يقوم الآن بين المعسكرين ليس إلا أحد الأمثلة الواقعية على العملية الأزلية في التاريخ التي من خلالها استطاع الإنسان أن يتقدم.

وكما مرّ ذكره، فإن اتجاه الخير قد استخدم العقل في مسعاه إلى التوضيح والتنوير، فتكونت ثقافة الوحدة والتوحيد. واتجاه الشر قد عمل مثل ذلك فأوجد ثقافة التجزئة والمحافظة على الوضع الراهن. وسخّرت كل جهة ما لديها من إمكانيات مادية وقدرات فنية وملكات عقلية لدعم موقفها والصراع مستمر. والفرد العربي في هذا الخضم معرض لتأثير كلتا القوتين: قوة الخير المتمثلة في الضمير، وقوة الشر المتمثلة في الغرائز. ويتفاوت مدى تأثير أي من القوتين من فرد إلى آخر ومن وضع إلى آخر بصورة معقدة متداخلة تتصارع فيها القوتان مخلفة آثاراً متباينة وحالات لا حصر لها من مدى التأثير ونتائجه؛ فبعضهم قد استيقظ فيه الضمير مبكراً فكان في المقدمة، وبعضهم كان بحاجة إلى مزيد من الأدلة لحصول اليقظة لديه، كما إنَّ بعضهم تمكنت منه الغرائز وسيطرت عليه تقريباً، في حين أن بعضهم الآخر كان تأثيرها عليه أقل.. وهكذا.

ولا يخفى أن عملية الصراع هذه تستغرق وقتاً وليس من اليسير التنبؤ بموعد انتهائها. كما إن خط سيرها متعرج، ففيها الكر والفر والصعود والهبوط. ومع كلّ ذلك، فإن النتيجة النهائية لا يمكن إلا أن تكون بتغلب نزعة الخير وانتصار

الحقيقة بتحقيق الوحدة. وبذلك تتحقق خطوة مهمة جديدة لصالح الأمة ولصالح الأمم الأخرى كذلك، فتحقيق الوحدة العربية في حقيقته عمل روحي وليس بعمل مادي؛ وهو تطور تحرّكه الحوافز الأساسية نفسها التي تحفز التاريخ الإنساني؛ وهو ليس إلا أحد مظاهر ذلك الصراع الأزلي الذي يمكّن الوجود كلّه، بما فيه الإنسان من الصعود إلى مرتبة أعلى في سلم الرقي. وهذا هو معنى القول إن الوحدة العربية هي في اتجاه التاريخ، أما النقيض لها فهو في اتجاه معاكس. التاريخ يسير بفعل قوة كبرى مهيمنة تتمثل في نظام محكم له غاية مثالية. فكيف يتسنى لوضع التجزئة الذي يحاول إعاقة مسيرة التاريخ أن ينتصر وأن يبقى؟ ذلك أمر مستحيل.

وقد يخطر في البال أننا حتّى الآن كنا نبحث في نطاق الضمير ومنطق الروح وقلنا إن العقل ليس إلا مَلَكَة فنية. ولكن العقل ـ وكما سبق بيانه ـ يستطيع وهو يؤدي مهمته الإيضاحية أن يصوغ الأفكار، ومن هنا كانت العلوم الاجتماعية والطبيعية. والعلوم تتضمن القوانين والنظريات التي تبحث في شؤون الإنسان والطبيعة. والسؤال هو: هل في مقدور العلوم هذه أن تقدّم الأدلة على صواب هدف الوحدة؟ إن الأخلاق والمثل العليا تدلل على ضرورة الوحدة، فهل تستطيع العلوم أن تؤدي المهمة نفسها؟

الجواب هو أننا عندما نبحث الوحدة بمقاييس العلوم ماذا نجد؟ الذي نجده هو استخدام الحسابات العقلية المجردة، أي حسابات المنافع والمضار، فلو استخدمنا هذه الأداة في التقويم ما هي النتيجة التي نخرج بها؟ والسؤال يمكن أن يوجَّه إلى صاحب السؤال من الأساس. هل تستطيع عملية تقويم المنافع والمضار أن تثبت أن التجزئة هي الأفضل؟ ما منافع التجزئة وما مضار الوحدة؟ إن حصيلة هذا النوع من البحث لا تدلّ على نتيجة إيجابية لصالح الواقع القائم، بل على العكس. وأغلب الظن أن التجزئة لا تُبحث من قِبل أنصارها على أساس المنافع والمضار، بل على أساس آخر هو الصعوبة والسهولة. وهنا لا بدّ من جلب الانتباه إلى أن البحث على هذا الأساس أمر مختلف، فهو لا يتعلق بقيم المحاسن والمساوئ. إذاً، فالأمر لا يتعلق بمقارنة الحسن بالسيئ أو المفيد بالمضر، بل يعود إلى موضوع ميزان القوى بين اتجاه التوحيد واتجاه الواقع القائم. وبذلك ينكشف ضعف الحجة وتهافت الأساس العقلي للواقع.

إن كلّ عملية صراع حدثت في التاريخ قد اتسمت بهذه السمة وشهدت

وضعاً مماثلاً. نسمع مؤيدي التجزئة كأنهم يقولون: صحيح أن الوحدة مفيدة وأن التجزئة مضرة، إلا أن وضع التجزئة أقوى من اتجاه الوحدة لذلك نحن مع الأقوى. إن هذا القول هو ما قاله ـ صراحة أو ضمناً ـ مؤيدو الوضع القائم في حالات الصراع الكبرى في التاريخ التي انتهت كلها بانتصار اتجاه التقدّم على اتجاه بقاء القديم على قدمه. إذاً لا جديد في هذا الموقف، فهو القول الذي يقوله اليوم مؤيدو التجزئة كما قاله مؤيدو التخلف عبر التاريخ. والنتيجة معروفة ولكن لِكُلّ حالة خصائصها، فالنهضات الكبرى في التاريخ لا تتطابق وإن كان دافعها نفسه.

يتضح من ذلك أن قوانين العقل في مجال الإيضاح والتنوير لا توفر دليلاً لصالح التجزئة، إذ حتّى في مقياس المنافع والمضار لا يتوافر للتجزئة المسوغ الذي يؤيد بقاءها. إن معسكر التجزئة يتحدث بلغة ميزان القوى، وميزان القوى كما سبق إيضاحه لا يصلح لمثل هذه المهمة لأنه يفتقر إلى عامل الثبات. إن ميزان القوى متحرك دوماً لصالح معسكر الخير، وغير صالح لمعسكر الشر بفعل اليقظة الحتمية للضمير، تلك اليقظة التي لا توقفها قوة بل هي القوة المطلقة.

وإذا بدا للفرد أن ميزان القوى في الوقت الحاضر هو لصالح معسكر التجزئة، فلذلك أسباب أولها أن الناظر قد يلتفت إلى القوى الظاهرة لا إلى القوى المستترة؛ فالواقع الراهن له قوى مادية ظاهرة وقدرة على إظهار تلك القوة، في حين أن قوى التوحيد ـ وهي في وضع مضاد للواقع الراهن ـ إنما تكون في الغالب مستترة غير ظاهرة للعيان.

والسبب الآخر هو الفرق بين النظر إلى ميزان القوى على أساس تاريخي والنظر إليه على أساس محدود بتصور الإنسان الفرد؛ فالإنسان الفرد له مقاييس عادية مشتقة من حياته اليومية ينظر على أساسها إلى الأمور، ومداها في الغالب لا يتعدى مدى حياته الشخصية، وهو مدى قصير، في حين أن الأساس التاريخي ينظر إلى ميزان القوى على أساس كلّ التاريخ. وعندها يتضح أن الوضع القائم لميزان القوى الذي قد يمتد إلى عشرات السنين خلال حياة الفرد ليس هو نهاية الأمر، إذا ما نظر إلى الأمور من منظار ما حدث في التاريخ. ومن هنا جاء القول المعروف «إن عشرات السنين ليست شيئاً في حياة الأمم». إن حياة الأمم ليس كحياة الأفراد.

ـ ١٧ ـ

يجب ألا يغيب عن البال أن **عملية التفاعل التاريخي** التي تعبر من خلالها إرادة الخير عن نفسها وتقود بالتالي سير التقدّم، لا تتم إلا من خلال الإنسان حيث يتفاعل العقل مع الضمير وتمتزج فيها جهود الفرد مع إمكانيات المحيط وذلك ما يعطيها الصفة الواقعية. والصفة المهمة لهذا التفاعل هي التناقض والصراع الذي ينتهي بنتيجة تمثل رتبة أرقى في سلم التقدّم، وبذلك تتحقق درجة جديدة من درجات الوضوح والاقتراب من الحقيقة.

إن عملية التناقض والصراع تتضمن ما هو سلبي وما هو إيجابي في الوقت نفسه، بمعنى أنها تجمع ما بين الهدم والبناء. إذ في الوقت الذي يكون هناك شيء جديد يبنى يكون هناك شيء يهدم ويزول؛ فالعقل هو الذي يخترع الصيغ من نظم وهياكل، والضمير هو الذي يوجه العقل إلى ذلك. والتناقض والصراع لا يكونان إلا بين نقيضين متعارضين كلّ يحاول التغلب على الآخر؛ واحد موجود هو الواقع وآخر في طريق التكوين هو الهدف. لذلك، فإن عملية ولادة الجديد لا تكون إلا بتلاشي ما هو موجود بدرجات متفاوتة. ولكون ذلك يتم من خلال الإنسان وواقعه، لذلك العملية لا تأخذ شكلاً مصطنعاً كما قد يتصور بعض الناس. وبعبارة أخرى، إن القول بحتمية انتصار اتجاه الخير لا يعني أن ذلك يتم بصورة مبسطة تشبه ما يقوم به الإنسان في المختبر؛ فالإنسان الفرد ربما لا يستطيع أن يرى إلا جزءاً صغيراً من معالم هذه العملية بسبب محدودية حياته بالنسبة إلى امتداد التاريخ.

ولكن الأمر لا ينحصر في ذلك؛ فعملية الصراع بين القوى التي تتم من خلالها عملية تكوين التاريخ لا يمكن أن تؤثر وأن تفعل فعلها إلا إذا انطوت على عملية البناء من خلال الهدم. ويعني ذلك أنها لا بدّ أن تتضمن الإخفاق والتراجع إلى جانب النجاح والتقدّم. وبذلك يكون سير خطّ الصراع متعرجاً وليس مستقيماً. إن الأفكار المتجسدة في أعمال تؤثر في النفس وتستثير القوى الموجودة في الإنسان من خلال حالات الهبوط والارتفاع هذه. والمثال العملي هو الذي يحرك الإنسان وليس مجرد اللفظ الذي يطلقه اللسان؛ فالتضحية والعمل المضني والألم والمعاناة والتوتر.. إلخ، تضع أمام الإنسان الدليل العملي على عمق ما يدور حوله الصراع وعلى جدية المعركة التي يخلقها التناقض. ومن دون هذه الأدلة العملية لا تستثار كوامن النفس ولا ينفعل العقل ويقدح زناده. إن تنبه

الضمير يشتد، عندما توضع على مسرح التاريخ الأمثلة العملية على وجود الصراع وجديته.

ومن ذلك يتبين أن حتمية انتصار الحقيقة يجب ألا تقودنا إلى امتلاك فهم خاطئ عن كيفية جريان التاريخ؛ فالحتمية هنا لا تعني أن الحوادث تجري بصورة مصطنعة. إن التاريخ يحدث من خلال الهدم والبناء، المتضمن كلّ احتمالات المعاناة والإخفاق والألم والتضحية للأسباب نفسها التي ذكرت. والفرد عندما ينظر إلى عملية الصراع على أساس مقاييس مشتقة من حياته هو، فإنه يراها بشكل مختلف عما لو نظر إليها على أساس التاريخ؛ فعندما تحصل حالة خيبة ما ويحكم على ذلك من خلال مقاييس حياته، يصل إلى استنتاج خاطئ، تماماً كما يخطئ الفرد عندما ينظر إلى الأرض التي يسير عليها ويراها مستوية فيظن أن الأرض مستوية في حين أنها كروية. إن السبب الذي يحجب عنه رؤية كروية الأرض هو أنه نظر إلى الأرض على أساس مقاييسه هو كفرد، أي ما يمتد إليه بصره هو، في حين أن ذلك المدى لا يشكل إلا جزءاً بسيطاً من الحقيقة.

هكذا يجب أن ننظر إلى عملية التناقض القائمة الآن في المجتمع العربي حيث يقوم صراع بين وضع التجزئة وهدف الوحدة، الوحدة في اتجاه التاريخ، والتجزئة في اتجاه معاكس، ولكن كلّ ذلك بمنظار التاريخ وليس بمنظار الفرد.

ـ ١٨ ـ

وبناءً على وجهة النظر هذه فإن أموراً مهمة في حياتنا تصبح أكثر وضوحاً.

إن **القومية** تعني من جملة ما تعنيه حبّ الأمة، أي أن يحبّ المواطن أمته. والحب يتصل بعاطفة الإنسان التي تنبع من الغريزة. إن حبّ المواطن لأمته بالشكل العاطفي ضروري لتحقيق الترابط الاجتماعي والانصهار في وحدة المجتمع، كما إنه باعث على العمل والحماسة والتضحية.

إن الانتماء إلى الأمة لا بدّ أن يكون عاطفياً متمثلاً بالحب والتعلق. وحب الأمة لنفسها ضروري ونافع للأسباب التي ذكرناها. إلا أن الغريزة التي تغذي هذا الحب إذا ما بقيت ضمن حدود معينة تكون انعكاساً لاتجاه الخير كما هي الحالة لدى الفرد، ولكنها عندما تخرج عن تلك الحدود تتحول إلى عالم الشر، وذلك عندما يتطرف حبّ الأمة لذاتها إلى درجة عدم احترام الأمم الأخرى أو الاعتداء عليها. وهنا يجب أن يؤدي الضمير المتفاعل مع العقل دوره في إبقاء

الغريزة ضمن حدود الخير. الأمة إذاً التي تسيطر فيها الغريزة على الضمير، تكون معرضة للخروج عن دائرة المثل العليا والمبادئ الإنسانية، فتكون القومية في هذه الحالة متعصبة معتدية فتجلب الضرر على الآخرين وبالتالي على نفسها.

أما **القومية الإنسانية**، فهي القومية التي يؤدي فيها الضمير المتفاعل مع العقل دور الكابح لتطرف حبّ الذات النابع من الغريزة، فيُبقي حبّ الأمة لنفسها ضمن الحدود النافعة التي ذكرناها. وهكذا تؤدي الغريزة دوراً إنسانياً في نهضة الأمة وتماسكها وفعالية أفرادها، فتخدم التطور من دون أن تخرج من دائرة الخير إلى دنيا الشر. وبذلك تكون القومية الإنسانية هي القومية التي تتوافر فيها هذه الصفات، حيث تقوم الغريزة بدورها ويقوم الضمير المتحد مع العقل بدوره.

إذاً القومية إنسانية وليست غريزة بلا حدود. كما إنها ليست ضميراً مجرداً أو عقلاً مجرداً. إنّها العلاقة المحددة بين الغريزة والعقل والضمير. وعليه، فإن المجتمع العربي المتطور لا يمكن أن يكون خالياً من الروح القومية، من دون الحب (حبّ المواطن لأمته ووطنه) الذي يوفر العاطفة التي تستثير فيه روح المواطنة والعمل والإبداع والتقدّم، وتخلق لديه الاستعداد للتضحية من أجل سلامة الأمة وأمن الوطن.

إن علاقة المواطن بالأمة ليست علاقة قانونية مجردة قائمة على مبدأ توزيع الحقوق والواجبات؛ فأنا مواطن في هذا المجتمع طالما يضمن لي المجتمع حقوقاً معينة وأؤدي لقاء ذلك واجبات معينة تجاهه. كلا ليس ذلك هو الأساس الاجتماعي للمواطنة، بل الأساس هو أنّني مواطن في هذا المجتمع لأنني أنتمي إلى الأمة؛ فأنا عضو فيها وأحبها وأنتمي إليها وأدافع عنها وأقدم من أجلها التضحية وأعمل على تقدّمها. صحيح أن القانون يحدد حقوقي وواجباتي، ولكنني لا أنتمي إليها لأنها تمنحني هذه الحقوق فحسب؛ وفي الوقت نفسه يحثني ضميري ويدلني عقلي على أنّني يجب أن أحترم الأمم الأخرى ولا أعتدي على أي منها. إن عقلي بوحي من ضميري يدلني على نمط من العلاقات الدولية يقوم على أساس الاحترام والتعاون والسلام مع الأمم الأخرى. عندما نجد خللاً في الاتجاه في العلاقات الدولية، فإنما يكون سببه غياب أثر الضمير حيث تعمل الغريزة من دون كابح. ولكن عندما يتاوفر اتجاه الخير ويحصل خلل فني في صياغة علاقات محددة مع الأمم الأخرى، يكون السبب غياب دور العقل. الضمير دوره

في تحديد الاتجاه، أما العقل فدوره فني في صياغة النظام المعبر عن الاتجاه.

وفي المجال الاجتماعي، تلقي وجهة النظر هذه ضوءاً كاشفاً على قضية مهمة تتعلق بالنظام الاقتصادي. ثمة في الإنسان حبٌ للتملك، والملكية الخاصة جزء من الطبيعة البشرية ويرجع ذلك إلى الغريزة. إن إيثار الملكية الخاصة كان طوال التاريخ حافزاً للتقدّم في جميع مجالات النشاط الاقتصادي؛ فالتنمية والعمران واستثمار الموارد الطبيعية وكثير من النشاط الإنساني في مجالات الاختراع والإبداع العلمي والاكتشافات الجغرافية، كان باعثها غريزة التملك وإيثار الملكية الخاصة.

إن الحافز الذاتي في النشاط الاقتصادي واضح جلي على امتداد التاريخ. وقد توافر مؤخراً دليل مهم عليه عندما أخفق النظام الذي قام على إلغاء ذلك الدافع في دنيا المعسكر الاشتراكي؛ فالغريزة في هذا المجال تؤدي دوراً في اتجاه الخير عندما تكون حافزاً إلى التقدّم والتنمية والرفاهية. ولكنها وبعد حدود معينة يمكن أن تتحول إلى دنيا الشر عندما تكون باعثاً على استغلال وتوسيع الفوارق الطبقية بِكُلّ ما ينطوي عليه ذلك ويتبعه من شرور تطرف الحرية الاقتصادية. إن نظام الحرية الاقتصادية يتجه في اتجاه الخير إلى حد معين، وبعد ذلك الحد يتحول باتجاه الشر عندما تكون الغريزة مطلقة التصرف؛ فالغريزة ـ كما قلنا ـ عمياء لا تبصر، فهي تعمل وتتحرك وبإمكانها في ذلك العمل وتلك الحركة أن تكون في خدمة الصالح العام إذا ما أُبقيت ضمن حدودها، كما بإمكانها أن تكون ضدّ الصالح العام إذا تُركت سائبة من دون ضوابط.

لذلك، ومن أجل تجنب خروج الغريزة عن حدودها، ومن أجل حفظ نظام الحرية الاقتصادية في حدود الصالح العام، لا بدّ من تدخل الضمير المتحد مع العقل. إن العقل الذي يحركه الضمير لا بدّ أن ينظر في الأمور ويفحصها ويحللها ويحدد مواضع الخلل ويقترح الوسائل لمعالجتها ويصوغ الحلول للمشاكل. إنّه بذلك يقترح سبل تدخل الإرادة العامة (الدولة) ويصوغ تفاصيل النظام الاقتصادي القائم على العدالة. وهكذا تكون التنمية الاقتصادية مقرونة بالعدالة الاجتماعية. إن العقل لا يقوم بذلك إلا بوحي من الضمير وبتحريك من إرادة الخير في الإنسان. وهنا أيضاً يتضح أن العقل المتحد مع الضمير يشكل أداة تنظيم العلاقة مع الغريزة. والغريزة التي ينظمها العقل المتفاعل مع الضمير ينتج عنها نظام اقتصادي يحقق التطور والارتقاء كما يحقق العدالة؛ فعندما تنطلق الغريزة في نشاطها ويكون

دور الضمير غائباً لا يستطيع العقل أن يسدّ مسده، بل على العكس قد يوضع العقل في خدمة الغريزة فيقوم بالتنظير لها ومساعدتها في ما تقوم به. وعندما يقوم الضمير بدوره في توفير الاتجاه للخير ويحصل خلل، فيكون ذلك راجعاً إلى أن العقل لم يقم بدوره الفني كما يجب، ألا وهو صياغة النظام الذي يحقق التنمية والعدالة في آن. إذاً، غياب كلّ من الضمير والعقل ينتج عن خلل، إلا أن خلل الضمير جوهري وخلل العقل فني.

ـ ١٩ ـ

ولمزيد من الإيضاح أود تقديم ملاحظات في باب المقارنة بين وجهة النظر هذه وبين آراء أخرى ذات علاقة اقتراباً أو ابتعاداً. أولاً أود أن أتناول موضوعاً طالما تناوله البحث وكان موضع اختلاف في وجهات النظر.

إن **المُثُل العليا** تتباين من حيث الصياغة، إلا أن ذلك لا يمكن أن يستعمل مسوّغاً لنفي موضوع المثل العليا من أساسه؛ فهناك من يقول مثلاً إن ما أعتبره أنا مثلاً أعلى قد لا يعتبره كذلك الآخرون، وبالتالي فإن مسألة المثل العليا مسألة رأي. ومن ذلك يستنتج القائلون بهذا الرأي إن المثل العليا قضية نسبية وليست مطلقة، وهي بالتالي غير موجودة خارج تصوراتنا. إن هذا الرأي الذي يلخص تقريباً الفلسفة الذرائعية التي نشأت في الولايات المتحدة، يصل في النهاية إلى استنتاج مفاده أن المثل الأعلى إنما هو رغبة شخصية وتصور ذاتي، لذلك فهو قابل للتباين من شخص إلى آخر؛ فأنا لي مُثُلي العليا وأنت لك مثلك العليا وللآخرين مثلهم العليا، والكل صحيح إذا ما حقق ونجح. لذلك لا يوجد مقياس مطلق موضوعي خارج تصوراتنا لقياس الخطأ والصواب. هذه الفلسفة التي رشحت من وضع مجتمع يسوده شعور القوة ويهيمن فيه الاستغلال والتسلط، مجتمع كان يفتش عن تبرير نظري يمنحه الحرية في التصرف ويطلق يده في التعامل مع الآخرين في الداخل بين طبقة وطبقة، وفي الخارج بين أمة وأمة. والقول بوجود اتجاه مطلق للخير هو فوق إرادتنا ورغباتنا ووجود مثل عليا هي المقياس الموضوعي لما هو حقّ وما هو باطل، لا يناسب مثل هذا الوضع ولا يلبي تلك الرغبات، لأنه يقيد يد القوي ويمنعه من التصرف بشؤون الضعيف بسبب وجود المقياس الموضوعي لما هو حقّ وما هو باطل. الذرائعية تؤدي إلى النسبية؛ فالمثل العليا مسألة نسبية وليست مطلقة؛ نسبية بمعنى أنها نابعة من التصور الشخصي الذاتي للإنسان وليس من قوة مهيمنة كلية في الكون. الحقيقة هي ما

أتصورها أنا حقيقة والحق هو ما أعتقده أنا حقاً، لذلك فأنا مطلق اليد وحر التصرف إزاء الآخرين. هذا ما تنتهي إليه الذرائعية وما تريده فلسفة النسبية في موضوع المُثُل العليا.

ولننظر ملياً في أحداث التاريخ لنرى كيف كانت الأمور؟ إن قضية الحرية كانت في جوهرها قضية واحدة؛ فقد ناضل الإنسان من أجل حريته منذ أقدم العصور ولا يزال، وكان عندما يسأل عن المسوغ يجيب بالقول البسيط إنما الجوهري: الإنسان ولد حراً والحرية هي من حقوقه، لذلك يجب أن يتمتع بها طوال حياته.

إن مفهوم الحرية إذا ما أخذ من حيث الجوهر لم يكن قط محلاً للاجتهاد بل كانت الوحدة والثبات واضحين فيه. إن موضوع ما هو حقّ لم يكن يوماً موضع اختلاف أو خاضعاً لوجهات النظر؛ فالإنسان عندما يعمل له الحق بأن يتمتع بثمار عمله هو، لا أن يستحوذ عليها الآخرون، لذلك كانت السرقة شراً ورذيلة في جميع حقبات التاريخ وإن اختلفت الصيغ العملية للسرقة. إن السرقة في مجتمع بدائي يكون موضوعها عادةً محدوداً بحدود المقتنيات البسيطة المتوافرة، إلا أنها في المجتمع الصناعي المتطور تكون مواضيعها معقدة ومتعددة، وهكذا تتباين الأشكال المادية التي تتجسد بها القيمة.

حقاً، لقد اعتبر الإنسان الكذب والسرقة والاعتداء على الآخرين من الشرور، واعتبر الصدق والأمانة والسلام واحترام الآخرين من الفضائل بغض النظر عن الزمان والمكان. إن القيم الجوهرية مثل عليا ثابتة مشتقة من إرادة الخير الكلية التي هي أساس النظام في الكون وغايته المثلى. لذلك نجد أن بين الأديان الكبرى أموراً مشتركة وهي غالباً ما تدخل في مجال القيم والمثل العليا، وإن اختلفت في موضوع تنظيم المجتمع.

المعروف أن الماركسية تبنت نظرية هيغل (Hegel) الجدلية: الديالكتيك (Dialectical Process) إلا أنها حولتها من صراع فكري إلى صراع مادي يقوم بين الطبقات، والذي يسيّر الصراع هو تغيير الأوضاع الاقتصادية من خلال تغيير وسائل الإنتاج. الملاحظ أن الماركسية تقول إن للتطور اتجاهاً هو التقدّم نحو الأفضل: من الصيد إلى الشيوعية. إذاً، التاريخ يسير في اتجاه التقدّم وله غاية سامية، ولكنها لا تبين السبب الذي يجعل التاريخ يسير على هذا النحو. أما نحن فنقول إن التطور لا يمكن أن يسير في هذا الاتجاه إلا إذا توافر عامل مثالي في التطور، يختار الخير وليس الشر، الجيد وليس الرديء. إن هذا الجانب تغفله

الماركسية تماماً وتقفز عنه. إن القوى المادية بإمكانها عن طريق الصراع والاصطدام أن تؤدي إلى تغيير الأوضاع، ولكن من أجل تغيير الأوضاع إلى الأحسن والأفضل لا بدّ من وجود فكرة مثالية هي فكرة المثل الأعلى، وذلك عنصر غير مادي. إن الماركسية التي هاجمت المثالية لم تستطع التخلص منها، فهي تعطي التطور صفة مثالية من دون أن تورد سبباً لذلك، بل قفزت عن هذا الموضوع تماماً.

إن أهم ما أختلف فيه مع الماركسية، هو أن الماركسية جبرية تنتهي بجعل التطور من صنع قوى خارجة عن إرادة الإنسان؛ فالتطور بنظرها حتمي وليس للإنسان أي قدرة على تغييره أو مقاومته. إن تفكير الإنسان نفسه يتشكل بفعل الظروف الاقتصادية التي يعيشها، فأفكاره لا تعود إلى ذاته بل إلى الظروف الاقتصادية المحيطة به، فكيفما تكون الظروف تكون أفكار الإنسان. وبذلك تلغي الماركسية موضوع الضمير برمته وكل قدرة تفكيرية للعقل مؤثرة في الظروف والتاريخ. الجبرية الماركسية كالجبرية الدينية تلغي دور العقل وموضوع الحرية.

في تاريخ الفكر آراء متفائلة ترى العالم كلّه خيراً، وأخرى متشائمة تراه عكس ذلك. وهناك آراء تقول بوجود الخير والشر سوية وإنهما في صراع. إنني أرى أن الشر موجود إلا أنه لا يعود إلى عامل جوهري في الوجود، أي أنه لا ينتج عن قوة قائمة أو إرادة قائمة بذاتها، بل ينتج عن خروج الغريزة عن حدودها؛ فالغريزة بحدّ ذاتها لا تمثل الشر، بل إنها إحدى الصور التي تتمثل بها إرادة الخير، إلا أنها عمياء يمكن أن تشتط وتخرج عن الحدود وتتحول من خدمة الخير إلى خدمة الشر. لذلك فما موجود في الحقيقة هو إرادة الخير المتمثلة في الضمير وفي الغريزة، عندما تكون ضمن الحدود.

أخلص من ذلك إلى أنه لا يوجد شر في حد ذاته بل يوجد خير في حدّ ذاته؛ الشر قابل للمعالجة والسيطرة عليه بفعل قوة الضمير المتحد مع العقل. وعلى ذلك، فإن وجهة النظر التي أعرضها هي، بهذا المعنى، وجهة نظر متفائلة.

مركز دراسات الوحدة العربية

الأعمال الكاملة
للدكتور سعدون حمّادي

المجلد الثالث

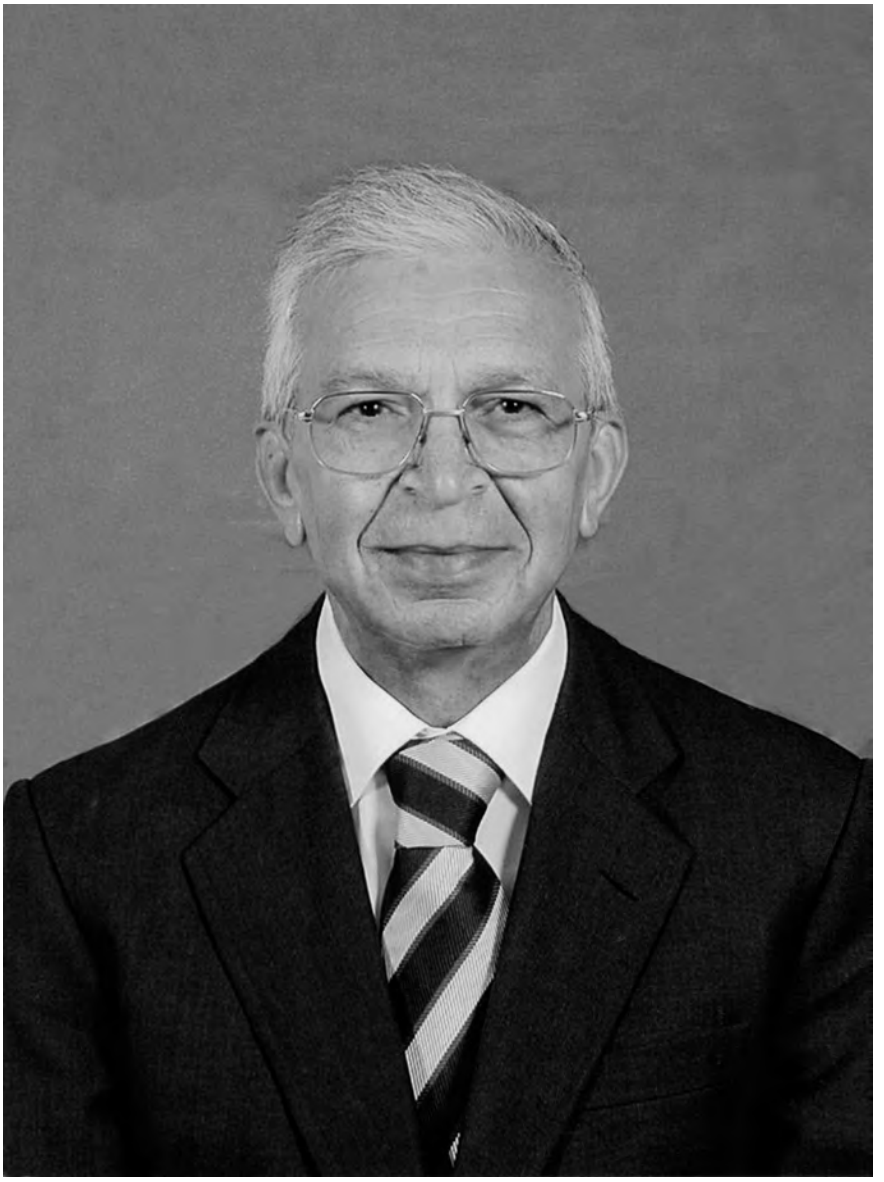

(١٩٣٠ ـ ٢٠٠٧)

الأعمال الكاملة
للدكتور سعدون حمّادي

★ **تتكون الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمّادي من مجموعتين اثنتين:**

- **المجموعة الأولى**: ثلاثة كتب، هي: «آراء حول قضايا الثورة العربية»، «في سبيل الجمهورية والوحدة العربية»، «تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة».

وقد كانت محتويات هذه الكتب الثلاثة، في الأصل، منشورة (أول مرّة) على شكل مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية، اليومية، أو كانت قد صدرت، في قسم منها، على شكل بحوث أو مداخلات (في ندوات)، أو مقابلات، في صحف ومجلات عربية وأجنبية.

ثم، استصوب المؤلِّف (رحمه الله تعالى) جمع ما كان يراه من هذا المنشور، تِباعاً، وما كان مُؤْتَلِفاً ومتطابقاً في هدف المضمون، فجعل من ذلك كتاباً، بِعَيْنه.

وقد أشرنا، في توثيق هذه المقالات والبحوث، إلى كلّ مقالٍ أو بحثٍ، كان قد نُشِر، ابتداءً، ثمّ أُعِيد نشره، ثانيةً، في كتاب. وقد اعتمدنا في الإحالة علامة النجمة (★) التي تشير إلى تاريخ نشر المقال، ومكان صدوره، أول مرة، ونحدد، برقم الكتاب، موقع نشره ثانية، في أيٍّ من الكتب الثلاثة.

- **المجموعة الثانية**: أحد عشر كتاباً؛ هي: «نحن والشيوعية في الأزمة الحاضرة»، «نحو إصلاح زراعي اشتراكي»، «الإصلاح الزراعي في البلدان العربية: دراسة مقارنة»، «الاستقلالية في السياسة الخارجية: نحو توضيح أدق لمعنى الاستقلال في سياسة العراق الخارجية»، «الوحدة ومبدأ النضال ـ الوطن العربي وأفريقيا»، «مذكرات وآراء في شؤون النفط»، «ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران»، «شيء عن الموضوعية»، «عن القومية والوحدة العربية: سألني سائل فأجبت»، «العقل والضمير ـ نظرات في الإنسان والتطور»، «مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟».

وكان قد صدر كلّ كتاب منها، منفرداً، وحدَه، متضمناً موضوعاً محدداً. ولم يكن، أيٌّ من هذه الكتب نتاج جمع مقالات منشورة، سابقاً.

- أمّا ترتيب قائمة الكتب الأربعة عشر، الواردة في المجموعتين، أعلاه، فيعتمد في تسلسله وترقيمه، تاريخ صدور الكتاب، أول مرة، في طبعته الأولى.
- وقد انتهجنا في ترتيب الأعمال، كلّها، في الفصول الثمانية، وفي المجلدات الثلاثة:

ـ دَرْجَ البحوث والمقالات، التي أعيد نشرها في الكتب الثلاثة، والتي ذكرناها في المجموعة الأولى.

ـ ثم، دَرْجَ كلّ كتاب من كتب المجموعة الثانية (١١ كتاباً) في موقعه المناسب، من حيث الهدف والمضمون، من الفصول.

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
حمادي، سعدون
الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمادي / سعدون حمادي.
٣ مج.
ISBN 978-9953-82-184-9 (vol. 3)
ISBN 978-9953-82-185-6 (Set)
١. حمادي، سعدون. ٢. الأعمال المجمّعة. ٣. القومية العربية.
٤. الوحدة العربية. أ. العنوان.
320.54

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/ مارس ٢٠٠٨

المحتويـــــات(*)

قائمـة الجـداول ٩

مقدمـة المجلد الثالث ١١

الفصل السادس
الاشتراكية والديمقراطية

● **البحـوث والمقـالات**

١ ـ ألف باء الديمقراطية الشعبية ١٧

٢ ـ من معالم الديمقراطية الشعبية ٢٩

٣ ـ بعض الأسس النظرية للنظام الاشتراكي ٣٨

٤ ـ ملاحظات حول دور الطبقة العاملة
في مرحلة التحويل الاشتراكي ٤٨

٥ ـ نظرية الملكية في الإسلام ٥٨

٦ ـ نظرات في الإصلاح الزراعي في سوريا والعراق ٧٠

(*) اعتمدنا ترقيمين: الترقيم **الأول** في وسط ذيل الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في المجلد الواحد. والترقيم **الثاني** في يسار ذيل الصفحة (بدءاً من المجلد الثاني)، وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في الأعمال الكاملة.

٧ ـ المغزى الحضاري للإصلاح الزراعي ٨٧
٨ ـ نحن والتجربة السوفياتية ٨٩
٩ ـ الاشتراكية والتقدم ١٠١
١٠ ـ الاشتراكية والقومية ١٠٥

● **الكتـــب**

الكتاب الأول: نحن والشيوعية ١٠٩
الكتاب الثاني: نحو إصلاح زراعي اشتراكي ١٦٥

الفصل السابع
النفط والتنمية وشؤون اقتصادية

● **البحـوث والمقـالات**

١ ـ النفط والتآمر ٢١٩
٢ ـ النفط: القوة غير المستعملة ٢٤٠
٣ ـ النفط في الوضع الدولي الراهن ٢٤٣
٤ ـ الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط العربي ١٩٨٦ ـ ٢٠٠١ ..... ٢٦٠
٥ ـ الاقتصاد والسياسة: آراء في العلاقات الاقتصادية العربية ٢٩٠
٦ ـ التنمية والأنماط الاجتماعية ٣٠٧
٧ ـ قراءة في البروتوكولين المتعلقين بالشؤون الاقتصادية والملحقين باتفاق غزة ـ أريحا ٣٢٠
٨ ـ النفط كسلاح سياسي ٣٢٧
٩ ـ أضواء على قمة الأوبك القادمة في فنزويلا:
ـ الظروف المؤدية للدعوة إلى القمة ٣٣٦
ـ مقترحات لنجاح القمة ٣٤٠

١٠ ـ بناء السد العالي ٣٤٧

● الكتـــب

الكتاب الأول: مذكرات وآراء في شؤون النفط ٣٤٩

الكتاب الثاني: الإصلاح الزراعي في البلدان العربية: دراسة مقارنة ٤٦١

الفصل الثامن
في السياسة الخارجية

● البحوث والمقالات

١ ـ الشرعية الدولية: شيء من المناقشة ٥٠٣

٢ ـ الشرعية الدولية: ملاحظات ومناقشة ٥١٥

٣ ـ الحقيقة والتضليل: قضية الشرعية والقانون الدولي ٥٢٣

٤ ـ حركة عدم الانحياز: ما هي إمكانيات تقويتها؟ ٥٣٢

٥ ـ نحو مراجعة لموضوع الاستعمار ٥٤٥

٦ ـ حوار مع الدكتور سعدون حمّادي عن الصراعات داخل إيران ٥٥٩

● الكتـــب

الكتاب الأول: ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران ٥٦٧

الكتاب الثاني: الاستقلالية في السياسة الخارجية:
نحو توضيح أدق لمعنى الاستقلال في سياسة العراق الخارجية ٦٤٧

قائمة الكتب المنشورة للمؤلّف ٦٦١

المراجع ٦٦٣

فهرس ٦٧٣

قائمـــــة الجـــداول

الرقم	الجدول	الصفحة
(١)	تطور سعر البرميل الواحد المصدر من نفط خام، الإشارة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠١	٢٦٢
(٢)	الرقم القياسي المركب لسعر صرف الدولار الأمريكي والتضخم خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠١	٢٦٤
(٣)	تدهور القوة الشرائية للسعر الاسمي للبرميل الواحد من النفط الخام المصدر خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠١	٢٦٥
(٤)	صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية للأقطار العربية خلال السنوات ١٩٨٦ ـ ٢٠٠١ (مليون برميل يومياً)	٢٦٨
(٥)	خسارة الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة تدهور القدرة الشرائية لأسعار النفط خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠١ بالاستناد إلى أسعار ١٩٧٤ (مليون دولار)	٢٦٩
(٦)	نسبة الضرائب التي تفرضها الأقطار المستهلكة من السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك عن البرميل الواحد من النفط	٢٧٦
(٧)	تزايد نسب اعتماد الأقطار المتقدمة (OECD) على النفط المستورد خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠	٢٧٨

(٨) الناتج المحلي الإجمالي (بآلاف الدولارات)، وعدد السكان (بالآلاف)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ للأقطار العربية ٢٩٧

(٩) توزيع ملكية الأرض في مصر قبيل الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ ..... ٤٧٦

(١٠) توزيع ملكية الأرض في سوريا بحسب عام ١٩٥٢ ..... ٤٧٧

(١١) العلاقة بين حجم الملكيات وعددها قبل الإصلاح الزراعي ٤٧٧

(١٢) سوء توزيع الأرض في الجزائر ٤٧٨

(١٣) توزيع الملكيات بحسب عدد الملاك والمساحة ٤٧٩

مقدمـــة المجلـد الثالث

يشتمل هذا **المجلد (الثالث)**، وهو خاتمة الأعمال الكاملة للدكتور سعدون حمّادي، على خمسٍ وعشرين مقالةً، إضافة إلى ستة كتب، وهي في مجملها تجمع بين الفكر الاقتصاديّ ـ السياسي، واستخلاص التجربة في المشاركة السياسية الفعلية.

أمّا ما يجمع بين محتوى هذه المقالات والكتب فأمران: **الأول**، أنها تصدر عن مؤلِّف ملتزم قضايا أمته العربية، من المحيط إلى الخليج، و**الثاني**، أنها تصدر عن مؤلِّف انتهجَ في كل ما كتب الخُلُقية والعقلانية في عرض المسائل ومناقشتها وبيان جدواها، جنباً إلى جنب مع شخصية الرجل القومي الثائر، المؤمن بالإصلاح، والتقدم، والداعية، بلا كلل، إلى اعتماد الديمقراطية أسلوباً في الحياة والحُكْم.

في هذا المجلد مقالتان عن **الديمقراطية**، تؤشران إلى أسلوب المؤلِّف في التواصل والتفاعل مع الناس، فالتعريف وبسط القضية، والتحليل والنقد، واستخلاص النتيجة، هي أشبه ما يكون بالحوار الذي ينعقد بين الرجل المسؤول والناس من حوله، فالديمقراطية تعني ببساطة ذلك الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يسمح لمجموع الشعب أن يحكم نفسه بواسطة مؤسسات تمثل إرادته، ويستطيع بواسطتها أن يعبّر عن رغبته في خدمة المصلحة العامة.

وفي أسلوب أقرب إلى النقاش والحوار الحيّ يطرح عدداً من الأسئلة التي تكفل تجزيء المسألة الديمقراطية؛ من ذلك مثلاً: كيف تستطيع الطبقات والفئات الثورية أن تمارس الديمقراطية؟ وما هي الأشكال التي تتخذها تلك الممارسة؟ وكيف نضمن أن الطبقات والفئات الثورية عندما تستلم الحكم لا تحوّله إلى دكتاتورية جديدة؟ وكيف يستطيع الحكم الثوري أن يحافظ على الديمقراطية؟ ويشفع ذلك بأجوبة تستبطن عمق الأهداف القومية، وتكشف عن مفهوم المؤلِّف

للديمقراطية الشعبية، خياراً في الممارسة، وهذه لا تكون صحيحة إلا بوجوب أن تكون تلك الممارسة داخل الحزب الثوري، وإلا بوجوب إطلاق حرية الجماهير الكادحة والفئات الوطنية المخلصة لتعمل وتتفاعل مع الثورة.

وفي كتاباته عن **الاشتراكية** يؤسِّس للنظام الاشتراكي بتحديد عامِلَي الإنتاج فيه؛ العامل البشري (أو العمل) والعامل الطبيعي، وكيف يتحوّل هذا الأخير إلى شيء اعتباطي إذا كان بمعزل عن الإنسان.

ومن ثم فرأس المال ليس عاملاً من عوامل الإنتاج، كما هو في النظريات الاقتصادية الرأسمالية، وبالتالي لا يكون، التنظيم في ظل الاشتراكية عاملاً من عوامل الإنتاج بل يكون نوعاً من أنواع العمل الذي يتجلّى بالإرادة والتجديد والتخطيط. بمعنى آخر، العمل بأنواعه هو عامل الإنتاج الرئيس والإيجابي. أما الأرض أو موارد الطبيعة فهي ليست إلا عاملاً سلبياً؛ أي أنه قابل للتكييف كمّاً ونوعاً تبعاً لجهود الإنسان وتقدمه العلمي وزيادة نشاطه.

أما ما يميّز النظام الاشتراكي، برأي المؤلِّف، فهو حصول المجتمع على جميع أنواع الريع والوفورات (التي تسبّبها عوامل اجتماعية) بدلاً من أن يستحوذ عليها بعض الأفراد بدون أن يكونوا قد ساهموا في إنتاجها، لذلك فإن ريع عوامل الإنتاج ملك للمجتمع الذي يستطيع أن يستعمله لزيادة كمية رأس المال المعدّ للتنمية الاقتصادية، كما يستطيع هذا المجتمع الاشتراكي، عن طريق التخطيط، أن يستعمل كل الفائض الاقتصادي الممكن الحصول عليه، كاستثمار البترول ضمن سيادة الدولة، ويستخدمه في تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي.

والمؤلِّف، في ضوء تجربة الحكم والاشتراكية، وتطبيق الإصلاح الزراعي في العراق وسوريا، يقوّم ما جاء متعثراً، ويقيّم بنقد ذاتي بنّاء مراحل العمل والتنفيذ، محدداً نقاط النجاح، وكاشفاً عن نقاط الإخفاق؛ إذ لفت إلى ضرورة حصول التطور الاجتماعي، بدءاً بمعالجة حالة البداوة وعدم الاستقرار، وأن يعاد النظر بتوزيع السكان وتنفيذ المشاريع التي تكفل تنظيم ذلك، بما يزيد الامتزاج ويساعد على تفكيك الروابط المتخلّفة كالعشائرية، وقيام التنظيم في صفوف الفلاحين في التعاونيات والاتحادات المهنية، وبما يكفل انتقال هؤلاء إلى ممارسة العمل السياسي الجماعي.

وإننا، لا نغالي إذا قلنا، إن تبني ما كتبه المؤلِّف عن الاشتراكية والتنمية والإصلاح الزراعي، واعتماد ما استخلصه جرّاء انخراطه في العمل الثوري والمشاركة في الحُكم، وتحمل المسؤوليات، وتسنّمه مناصب رسمية عِدّة، حساسة ـ

يشكّل خارطة طريق لإعادة بناء المجتمع العربي، وتوظيف الموارد البشرية والطبيعية في صالح مشروع التنمية والتقدم.

تتضمن المقالات، في هذه الأعمال الكاملة، التي تقارب العمل الوثائقي، وقائع ومشاهدات مرحلة بالغة الخطورة، من تاريخ الأمة العربية عموماً، والعراق تحديداً، حيث التحول الجذري في الأهداف والمفاهيم والممارسات بلغ أشدّه، وحيث أعيد النظر، كلياً، في كثير من المصطلحات، ولا سيما مصطلح السيادة، والاستقلالية في السياسة الخارجية، وغدت الأسئلة، في هذا الصدد، تحتاج إلى أجوبة جريئة وصريحة؛ فما هو الاستقلال؟ وهل توجد دولة واحدة مستقلة استقلالاً حقيقياً؟ وكيف تكون الدولة مستقلة؟ وما هي حالات الاعتداء على الاستقلال الوطني؟.. وسوى ذلك من الأسئلة التي أعاد المؤلِّف بواعثها المحقّة إلى ما التبس أمره بفعل تدخل القوى العظمى بشؤون الدول الصغيرة، وهيمنة دول الإنتاج على العالم الثالث، المستهلك، وانحياز قرارات الأمم المتحدة إلى القوي بوجه الضعيف. وهذا ما برّر الكتابة مجدداً عن الاستعمار، الذي نشأ، كما يرى المؤلّف، بفعل النظام الدولي الجديد، الناشئ عن أَثَرة الغرب لمصالحه الاقتصادية الذاتية، الذي عرف كيف يتطور تقانياً، ويتقدم اقتصادياً، لكنه لم يعرف كيف يتطور أخلاقياً.

ومن البديهي أن نختم بالقول، إن كثيراً مما جاء في هذا المجلد (**الثالث**) وكثيراً ممّا جاء في **المجلدين/ الأول والثاني**، لا يجوز أن يكون أمر الحكم عليه، أو تصنيفه، أو انتقاده، إلا من خلال الزمان والظروف والبواعث والمؤثرات المرافقة لمناخ ما كتب المؤلِّف، في تلك المرحلة من تاريخ الأمة العربية عموماً، والعراق تحديداً. وهذا الأمر ينسحب بجلاء على كُتُبٍ بعينها، كانت قد كُتبت ونُشرت جرّاء وقائع محددة، ومناخات سياسية معينة، كما هو الحال، على سبيل المثال، لا الحصر، في كتاب: **نحن والشيوعية** و**ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران**.

وبعد، فهذه هي الأعمال الكاملة، التي تعكس واقع مرحلة سياسية من تاريخ العراق الحديث، من خلال رؤية وكتابة الدكتور سعدون حمّادي «شاهد العصر» على كل ما كان يجري في سنوات التحول الجذري، أو سنوات الحرب والسلم.

الفصل السادس

الاشتراكية والديمقراطية

١ ــ ألف باء الديمقراطية الشعبية(*)

ـ ١ ـ

لأجل أن نفهم هذا التعبير الجديد في علم السياسة لا بدّ من توضيح بعض الأفكار الرئيسة كمقدمة للموضوع. هناك تعريفات كثيرة للديمقراطية ولا يفيدنا كثيراً أن نتناولها جميعها لأن الجزء الأعظم من ذلك ينصرف إلى مقارنات نظرية في الغالب، كما إنّه يؤدي إلى التعقيد، والتعقيد في غالب الأحيان يكون على حساب الحقيقة، فلو جمعنا التعريفات المختلفة وحاولنا دمجها في تعريف موحّد يضم الأفكار الرئيسة فيها لأصبح بإمكاننا أن نقول إن الديمقراطية تعني ببساطة ذلك الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يسمح لمجموع الشعب أن يحكم نفسه بواسطة مؤسسات تمثل إرادته ويستطيع بواسطتها أن يعبر عن رغبته في خدمة المصلحة العامة.

في هذا التعريف بعض الأفكار التي يجب شرحها ومن خلال ذلك نستطيع أن نتقدم في توضيح معنى الديمقراطية الشعبية. هناك فكرة «الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي»، وفكرة «المؤسسات» وفكرة «المصلحة العامة».

هناك أولاً فكرة «الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي». إن الديمقراطية تستلزم أن يكون هذا الوضع من النوع الذي يسمح لمجموع الشعب أن يحكم نفسه.. إلخ، كما جاء في التعريف. والمقصود بذلك هو ألا تكون هناك عراقيل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية تمنع الشعب أو جزءاً منه أن يحكم نفسه، أي أن يمارس الديمقراطية، فمثلاً قد يكون الوضع السياسي لا

(*) نشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية** (آب/أغسطس ١٩٦٥)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

يسمح بذلك كما هو الحال عندما تكون البلاد محكومة من قبل الأجنبي ولا تملك سيادتها الوطنية، أو عندما يكون النظام السياسي السائد في البلاد نظاماً لا يعترف بالديمقراطية وحكم الشعب كما هو الحال في الملكية المطلقة حيث يكون الملك حاكماً مطلقاً ومالكاً لجميع السلطات في البلاد.

وقد يكون الوضع الاقتصادي نفسه لا يساعد على تمتع جميع المواطنين بممارسة الديمقراطية وتلك هي الحالة الشائعة في أقطار كثيرة في العالم. إن توزيع ملكية الأرض أو العقارات أو رأس المال وتوزيع الدخل بين الفقراء والمتوسطين والأغنياء يؤثر بصورة مباشرة على توزيع القوة في المجتمع، فكلما كان الفرد يملك أكثر وكلما كان دخله أكبر زادت قوته في المجتمع، وزادت مقدرته على التأثير على الناس خاصة على الذين يملكون أقل منه أو يحتاجونه لكسب معيشتهم. وتلك حقيقة واضحة معروفة ومتفق عليها بين جميع المفكرين والمهتمين بشؤون علم السياسة، ولنضرب على ذلك مثلاً من بلادنا. إن أصحاب الأراضي الزراعية الذين يؤجرونها للفلاحين الفقراء والذين يحصلون على دخول سنوية كبيرة بالنسبة إلى ما يحصل عليه الفلاحون، إن هؤلاء الناس من الطبيعي أن يكونوا أكثر قوة ونفوذاً في المجتمع من فلاحيهم الذين يعتمدون عليهم في كسب معيشتهم، لذلك ففي مثل هذه الحالة لا ننتظر أن يكون جميع الأفراد قادرين على حكم أنفسهم وممارسة الديمقراطية، إذ في مثل هذه الحالة يكون أصحاب الأراضي وحدهم القادرين على التعبير عن آرائهم وحكم أنفسهم. أما الفلاحون فيكونون مسيّرين من قبل أصحاب الأراضي ولا يستطيعون أن يقفوا في وجههم أو أن يخالفوهم في الرأي كأن ينتخبوا (مثلاً) عبر الأشخاص الذين يرشحونهم في الانتخابات النيابية. إذاً في مثل هذه الحالة هناك في الوضع الاقتصادي شيء يعوق الديمقراطية. ومن المعروف أن في مجتمعنا الحاضر عقبات كثيرة من جميع هذه الأنواع. هذا هو السبب العلمي الذي يجعل تطبيق الديمقراطية بشكلها الغربي القائم على الانتخابات النيابية المعروفة غير ممكن. وهذا هو السبب الذي يجعل هذا النظام يفشل في التطبيق في بلادنا. إن الطبقات القوية في المجتمع بسبب تفوقها في الملكية وفي مستوى الدخل، وفي الثقافة وفي المركز العائلي أو القبلي، التي تستطيع أن تسيطر في النهاية في ظل الحكم النيابي. لذلك نراها تتحمس لهذا النظام وتدعو له وتهاجم كلّ من لا يؤمن به وتتهمه بالدكتاتورية. والسبب في كلّ ذلك واضح معروف هو أنّها عن طريق هذا النظام تستطيع أن تسيطر وأن تحكم البلاد باسم الأكثرية وباسم المصلحة العامة.

إن منطق الذين يدعون للحكم البرلماني في وضعنا الحاضر غريب حقاً فهم

يقولون للناس إنكم متساوون جميعاً وإنكم أحرار في التصويت والترشيح، وإن الباب مفتوح أمام كلّ واحد منكم ليصل إلى الحكم في حين أن حقيقة الواقع ليست كذلك، فأفراد المجتمع في وضعه الحاضر ليسوا متساوين في القوة لأنهم ليسوا متساوين في الملكية وفي الدخل وفي التعليم وفي المركز الاجتماعي. إن دعاة الديمقراطية البرلمانية كالذين يوقفون الناس على خطّ السباق ويعينون لهم هدفاً ويقولون لهم إن الفائز هو الذي يصل الهدف قبل غيره، في حين أن المتسابقين يختلفون في مقدرتهم على الوصول فبعضهم يركب سيارة وبعضهم يركب دراجة وبعضهم يستعمل قدميه وبعضهم كسيح لا يستطيع حتّى أن يركض.

تلك هي نقطة الخلاف الجوهرية بين دعاة الديمقراطية الغربية (الديمقراطية البرجوازية) وبين دعاة الديمقراطية الثورية (الديمقراطية الشعبية). إننا في وضعنا الحاضر نعيش في مجتمع متخلف من جميع الوجوه، الأمر الذي يحتاج إلى ثورة جذرية لتغييره بواقع صحيح متقدم. والثورة تعني أن يكون التغيير متجهاً نحو أسس المجتمع، نحو القواعد التي يقوم عليها بدلاً من أن يتناول الأمور السطحية. والفرق بين المعالجة الثورية والمعالجة غير الثورية كالفرق بين معالجة جذور الشجرة وبين معالجة أغصانها، فتشذيب الأغصان لا يغير من وضع الشجرة شيئاً لأن الأغصان سرعان ما تنمو من جديد وترجع إلى شكلها السابق.

ـ ٢ ـ

ولكن الثورة لا تقوم مرة واحدة وبصورة فجائية، بل هي تبدأ كالبذرة التي تنمو بالتدريج وتتوسع دائرتها شيئاً فشيئاً، لذلك لا نجد أي حالة لثورة في التاريخ قام بها الشعب كلّه بكافة طبقاته وفئاته مرة واحدة. إن الثورة تبدأ أفكاراً عند بعض أفراد المجتمع، عند أولئك الذين يتحسسون الحاجة إلى الثورة قبل غيرهم من جهة، والذين لديهم الاستعداد من جميع الوجوه لتحمل مصاعب العمل من أجل الثورة وتحمل التضحيات اللازمة لها من جهة أخرى. وهذه الفئة الثورية هي التي نسميها الطليعة، فهي تقود الشعب وتتقدم صفوفه وتكون رأس الحربة بالنسبة إليه. وبالعمل المستمر والإصرار والتبشير والثبات والنضال من أجل مبادئ الثورة، تتوسع الدائرة ويزداد العدد وهكذا. ولكن بِكُلّ الأحوال لا يمكن أن تصل الثورة إلى وضع يدخل فيها جميع أفراد الشعب، فالثورة صراع بين طبقات وفئات من مصلحتها قيام الثورة الجديدة وهي عادة الطبقات الفقيرة التي لا تملك شيئاً والتي استيقظ ضميرها الإنساني والوطني، وبين الطبقات والفئات التي لها مصلحة ببقاء الواقع على ما هو عليه، وهي عادة الطبقات الغنية التي

تملك الكثير والتي تحجرت ضمائرها وبقيت أفكارها جامدة متعلّقة بالقديم. لذلك فليس من المنتظر أن توافق كلّ طبقات الشعب وكل فئاته على الثورة بل لا بدّ أن تعارضها بعض تلك الطبقات وتقف ضدها.

إن الفئة الثورية تبدأ كأقلية وقد تبقى أقلية لفترة طويلة من الزمن، لأن الطبقات القوية المسيطرة على الحكم والتي في يدها جميع وسائل القمع والإغراء وجميع وسائل النشر والإعلام والتربية، تستطيع أن تعبئ الرأي العام وتوجهه ضدّ أفكار الثورة لفترة من الزمن.

إذاً فالحكم الديمقراطي الصحيح في مثل هذه الظروف هو الحكم الذي يمثل الفئة الثورية والذي يتجه إلى تحقيق أفكار الثورة. إن أفكار الثورة هي أفكار التقدّم وهي أفكار جديدة وهي تمثل بصدق مطامح الشعب ورغباته وتعكس مصالحه الحقيقية. لذلك مقياس ديمقراطية الحكم هو مدى تمثيله لهذه الأفكار. وممارسة الديمقراطية في هذه المرحلة تعني عملياً أن تستطيع الفئات والطبقات الثورية في المجتمع أن تعبر عن رأيها وأن تحقق مبادئها وأهدافها عن طريق السلطة السياسية في البلاد. إن الطبقات والفئات المعادية للثورة لا تمثل المصلحة العامة بل تمثل مصالحها الشخصية الضيقة، وهي لا تمثل ما يصبو إليه المجتمع في المستقبل بل تريد أن تبقيه في وضعه الراهن وأن تمنع عنه التقدّم لأنها تستطيع أن تستغله وأن تحكمه ببقاء الوضع الراهن على ما هو عليه. إن ممارسة الديمقراطية الصحيحة تعني إتاحة الفرصة للفئات والطبقات التقدّمية أن تصل إلى الحكم لتحقق مبادئها. أما النظام الذي تكون نتيجته وصول الطبقات المعادية للثورة إلى الحكم فهو نظام غير ديمقراطي. إن هدف الإنسان في كلّ عصر وزمان هو التقدّم وتحسين أوضاعه وكل نظام يقف في وجه ذلك إنما هو نظام لا يعكس رغبة الإنسان الحقيقية ولا يمثل إرادته الصادقة، لذلك فهو غير ديمقراطي مهما كانت الأشكال التي يتخذها. إذاً، الديمقراطية هي ديمقراطية الطبقات والفئات الثورية التي تمثل الشعب، لا ديمقراطية أعداء الثورة الذين لا يمثلون غير مصالحهم الأنانية الضيقة.

ـ ٣ ـ

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كيف تستطيع الطبقات والفئات الثورية أن تمارس الديمقراطية؟ ما هي الأشكال التي تتخذها تلك الممارسة؟ أي ما هي المؤسسات التي من خلالها تستطيع هذه الفئات ممارسة الديمقراطية الشعبية؟

إن الثورة لكي تنجح لا يمكن أن تقتصر على الأفكار، أي على صياغة مبادئها، بل لا بدّ لها بالإضافة إلى ذلك من تنظيم. والتنظيم ضرورة عملية تقتضيها ظروف المعركة مع الطبقات المعادية للثورة. إن الطبقات المعادية للثورة منظمة وتملك قوى وإمكانيات أكثر بمرات عديدة مما تملكه الطبقات الثورية؛ لذلك لا بدّ من مواجهة هذا النقص وعدم التكافؤ بالتنظيم. إن الأفراد الذين يعملون من أجل الثورة لا يمكن أن يحققوا شيئاً إذا واجهوا الواقع كأفراد، بل لا بدّ أن يواجهوه كجماعة منظمة حسب قواعد وأصول صارمة ودقيقة ليستطيعوا تحقيق درجة عالية من الانضباط ووحدة الرأي والاستعداد للتضحية والإحاطة بالواقع ومعرفة العدو وجميع ملابسات المعركة. ولا يمكن توفير كلّ ذلك إلا بالتنظيم، ذلك هو واقع جميع الثورات التي حدثت في التاريخ.

يأخذ التنظيم أشكالاً متعددة حسب عوامل عديدة منها درجة الوعي الثوري عند الأفراد الداخلين في التنظيم وحسب نوعية النشاط الذي تمارسه المنظمة ومدى اتساعه وحسب أغراض التنظيم ونوعية المنتمين إليه وهكذا، فهناك تنظيم سياسي، وهناك تنظيم نقابي، وهناك تنظيم اقتصادي وهناك تنظيم اجتماعي.. إلخ من أنواع التنظيمات التي نعرفها في عصرنا الحديث. إن أرقى أنواع التنظيم الذي تستعمله الفئات الثورية هو التنظيم السياسي بشكل حزب، فالحزب الثوري هو التنظيم الذي تجتمع فيه العناصر الثورية حسب مبادئ محددة وحسب خطّة محددة للعمل وحسب هدف محدد هو قلب الواقع الفاسد وتغييره عن طريق استلام السلطة السياسية في البلاد. لذلك فالتنظيم الحزبي الثوري لا يقوم إلا حسب نظام للعلاقات الداخلية بين الأعضاء تتحدد به واجبات ومسؤوليات كلّ عضو، ولا يقوم إلا حسب عقيدة واضحة هي نظرية الثورة التي يتضح من خلالها تحليل الثورة للواقع وكيفية تغييره، وللمستقبل وكيفية الوصول إليه، وشكل المجتمع أثناء مراحل الانتقال. إن الحزب الثوري يمثل أعلى درجات الوعي السياسي وأرقى مراتب التنظيم الذي توصل إليه الشعب، ويمثل بصورة كاملة الوسيلة المثلى التي تستطيع بواسطتها الفئة الثورية أن تحقق أهدافها؛ لذلك لا بدّ للثورة من حزب ثوري.

ولكن الحزب الثوري ليس الشكل التنظيمي الوحيد الذي يمكن أن يناضل بواسطته الشعب من أجل الثورة، إذ هنالك أشكال أخرى وإن كانت أقل مرتبة وكفاءة في تحقيق أهداف الثورة. هناك نقابات العمال ومنظمات الفلاحين واتحادات الطلبة والنساء والجمعيات التعاونية والنقابات المهنية للمعلمين والمحامين وغيرهم، وهناك مختلف أنواع الجمعيات الثقافية والاجتماعية ومنظمات الشباب،

في كلّ هذه الأشكال يستطيع أفراد الشعب أن يعملوا ويناضلوا من أجل قضية الثورة ولو بصورة غير مباشرة أحياناً؛ ففي هذه المنظمات يستطيع المواطنون أن يعملوا على تحقيق بعض المكاسب الثورية وأن ينشروا أفكار الثورة وأن يعمقوا الصراع بين الطبقات المؤيدة للثورة وبين الطبقات المعادية لها، وأن يهيئوا الجو النفسي والفكري للمعركة الكبيرة وأن يتدربوا على أعمال ثورية أكبر وأن يكتشفوا العناصر المستعدة للنضال الثوري. إن كلّ ذلك يخدم قضية الثورة بلا شكّ ولو بصورة غير مباشرة. إن هذه الأشكال التنظيمية التي ندعوها بالمنظمات الشعبية، تدعم عمل الحزب الثوري وتصب جهودها معه في نفس النهر الذي تجري فيه الثورة. وهكذا تتجمع عناصر الشعب التي تريد تغيير المجتمع في هذه الأشكال المتعددة من التنظيم وتشكل جبهة ثورية واحدة. إن الفئات التي تنتظم في الحزب الثوري هي الأكثر وعياً والأكثر استعداداً للنضال والتضحية والتي تريد أن تجابه معسكر الرجعية بصورة مباشرة صريحة وأن تعلن عن أهدافها السياسية بشكل صريح مباشر. أما الفئات الأقل في وعيها واستعداداتها من ذلك فتنتظم في المنظمات الشعبية المذكورة وتخدم قضية الثورة بصورة أخرى. ولا يعني ذلك بالطبع أنّه لا يمكن أن يوجد في المجتمع أفراد ثوريون خارج هذه المنظمات، إذ إنَّ ذلك ممكن الحصول في بعض الأحيان، كما إنَّ ذلك لا يعني أيضاً أن جميع الأفراد الموجودين في المنظمات في وقت معين هم ثوريون بِكُلّ معنى الكلمة بدون نقائص. إن مثل هذه الحالات يمكن أن توجد ولكنها حالات شاذة لا يمكن أن تكون قاعدة للقياس.

إذاً فالحكم الديمقراطي الشعبي يعني أن تتسلم الطبقات الثورية المنظمة في حزب ثوري أو أحزاب ثورية ومنظمات شعبية مناضلة دفة الحكم، وأن تعيد تنظيم السلطة السياسية في البلاد وأن تستخدمها لتحقيق الثورة في مجالات البناء في مختلف النواحي. وطبيعي أن يكون وصول تلك الطبقات إلى الحكم عن طريق الثورة لا عن طريق الانتخابات النيابية.

والطبقات الثورية عندما تصل إلى الحكم تعيد تنظيمه فتحطم المؤسسات والأشكال القديمة وتقيم مؤسسات وأشكالاً جديدة لممارسة الحكم تستطيع بواسطتها الثورة من أن تستمر في تحقيق مبادئها من جهة، ومن أن تمنع رجوع الطبقات المعادية للثورة من جهة أخرى. إذاً فالحكم في ظلّ الديمقراطية الشعبية ليس حكماً مفتوحاً للجميع، بل هو حكم مفتوح للطبقات المؤيدة للثورة وغير مفتوح للطبقات الميؤوس من صداقتها للثورة والمعادية للثورة بصورة أكيدة. والحكم في ظلّ الديمقراطية الشعبية ليس حكماً محايداً إزاء جميع الأفكار السياسية

بل هو حكم مع أفكار معينة هي أفكار الثورة، وضد أفكار معينة هي أفكار الواقع المعادي للثورة. إذاً لا بدّ لحكم الثورة من أن يحافظ على الثورة ومن أن يدافع عن أهدافها التي هي أهداف الشعب الحقيقية، وذلك عن طريق حجب ممارسة الديمقراطية لفترة معينة عن الطبقات والفئات المعادية بصورة أكيدة للثورة. وبذلك تبقى ممارسة الديمقراطية في نطاق معسكر الثورة نفسه. ذلك هو الأساس الرئيس لنظام الديمقراطية الشعبية وهو أيضاً الأساس الذي تثار حوله المناقشات ويوجه إليه النقد من قبل معارضي الديمقراطية الشعبية.

ـ ٤ ـ

وخلاصة كلّ ذلك النقاش والانتقادات هي هذا السؤال: كيف نضمن أن الطبقات والفئات الثورية عندما تستلم الحكم لا تحوله إلى دكتاتورية جديدة؟ كيف يستطيع الحكم الثوري أن يحافظ على ديمقراطيته؟ الجواب عن ذلك هو أن الديمقراطية الشعبية لأجل أن تكون صحيحة تتطلب توافر شرطين أساسيين هما:

أولاً: أن تكون المنظمات التي تتسلم الحكم ذات أنظمة ديمقراطية في داخلها، أي أن تكون علاقاتها الداخلية ديمقراطية. ويجب أن يتوافر ذلك في الحزب الثوري بخاصة. إن الديمقراطية في داخل الحزب الثوري قضية مهمة لأن عدم توفراها يؤدي إلى قيام دكتاتورية في داخل الحزب وبالتالي إلى قيام دكتاتورية في الحكم.

والحزب الثوري لا يكون ديمقراطياً إلا إذا توافرت فيه شروط معينة أهمها أن تكون هناك حرية في الانتماء والانسحاب من الحزب، أن يكون الأعضاء أحراراً في إبداء آرائهم ومناقشة آراء غيرهم، وأن يكون هناك نوع من الديمقراطية في اختيار القيادات، وأن تكون هناك اجتماعات ومؤتمرات نظامية للبحث ووضع الخطط وتقييم أعمال القيادات. إن كلّ هذه العوامل الديمقراطية من شأنها أن تمنع التسلط والإرهاب والانفراد بالرأي، وتخلق في داخل الحزب عوامل ذاتية تعدل الميول الدكتاتورية وتمنعها. يجب أن يكون في الحزب مؤسسات حرة حية يستطيع الأعضاء من خلالها التعبير عن مواقفهم وممارسة حقوقهم الأساسية. يجب أن تسود العلاقات الديمقراطية جميع المنظمات الشعبية الأخرى كحرية الانتخاب والترشيح والاستقلال وحرية الانتساب والانسحاب وحرية النقد والمشاركة في رسم الخطط والسياسة العامة ومحاسبة القادة على أعمالهم.

عندما تسود مثل هذه العلاقات الديمقراطية في صفوف الطبقات والفئات الثورية المنظمة، يكون الحكم في مأمن من النزعات الدكتاتورية وميول التسلط والحكم الفردي.

ثانياً: هذا من ناحية الفئات الثورية نفسها، أما من ناحية علاقة هذه الفئات ببقية الشعب، فهناك شرط آخر يجب أن يتوافر لتكون الديمقراطية الشعبية صحيحة، ألا وهو إطلاق حرية الجماهير الكادحة والفئات الوطنية المخلصة لتعمل وتتفاعل مع الثورة. ولكن ماذا يعني ذلك عملياً؟

إنّه يعني أن يفسح الحكم الثوري المجال لجميع الطبقات ذات الإمكانيات الثورية العالية التي ينتظر منها بشيء من التوعية والتوجيه أن تتحول إلى صف الثورة. هناك طبقات بطبيعتها أميل لأفكار الثورة من طبقات أخرى. وهناك فئات أكثر استعداداً من فئات أخرى لقبول أفكار الثورة والنضال في سبيلها. إن هذه الفئات والطبقات التي لم تدخل معسكر الثورة بعد والتي تملك الإمكانية لدخوله في المستقبل، على الحكم الثوري أن يفتح لها مجال النشاط السياسي ومجال المساهمة في المسؤولية وأن يدخلها في صميم العمل العام. مطلوب من حكم الديمقراطية الشعبية أن يثق بالجماهير الكادحة الفقيرة وبالفئات الوطنية الشريفة من المثقفين والكسبة والعسكريين وأن يطلق حرياتها الديمقراطية بأوسع المعاني، وأن يتفاعل معها وأن يسمع آراءها ويناقشها ويقبل نقدها. عليه أن يفتح أمامها أبواب التعليم والثقافة وأن يشركها في اللجان الحكومية وفي أعمال التخطيط وأن يدعوها دوماً إلى المساهمة في الأعمال الوطنية والإنشائية. إن كلّ ذلك من شأنه أن يوسع دائرة الثورة ويوثق صلتها بجماهير الشعب ويمدها بأفواج جديدة من الثوريين.

وهكذا يزداد عدد الفئة الثورية وترسخ أقدامها حتّى تصبح ممثلة لأكثرية الشعب. هذا هو الطريق الذي تسلكه الديمقراطية الشعبية لتحقيق حكم الشعب، مبتدئة بحكم الأقلية الثورية ومتدرجة عن طريق فسح المجال أمام الفئات ذات الإمكانية الثورية والتفاعل معها حتّى يصبح الحكم ممثلاً لأكثرية الشعب. ويحصل ذلك عندما يزداد الوعي السياسي، وتتضح أمام الجماهير أهداف الثورة وتنجح خططها وتأخذ البلاد في السير في طريق التقدّم الصاعد، وعندما تتهدم نهائياً جميع قواعد الواقع الفاسد وتتلاشى مؤسساته وتموت أفكاره. الخلاصة هي أن الحكم في ظل الديمقراطية الشعبية إذا ما أراد أن يبقى ديمقراطياً عليه أن يفسح المجال أمام الجماهير الكادحة والفئات التقدّمية التي تحمل إمكانيات الثورة حتّى ولو لم تكن منظمة في الحزب أو في المنظمات الشعبية المارة الذكر. إن الحكم

الثوري في الوقت الذي يغلق فيه الأبواب بوجه الطبقات والفئات المعادية للثورة بصورة أكيدة، عليه أن يفتحها واسعة أمام الجماهير الشعبية وأن يقودها لتمارس العمل الديمقراطي ولتتحمل مسؤولية المشاركة في الحكم وأن يهيئ كلّ الوسائل المادية والمعنوية التي تساعد تلك الجماهير على تطوير وعيها السياسي وتقريبها من الثورة وتدريبها على ممارسة الديمقراطية. والمثال على ذلك هو إقامة نظام للحكم المحلي يتيح المجال أمام الجماهير الشعبية لدخول المجالس المحلية.

ـ ٥ ـ

اتضح لنا مما فات أن الحكم في ظل الديمقراطية الشعبية هو حكم الشعب ممثلاً بطليعته المنظمة في الحزب أو الأحزاب الثورية والمنظمات الشعبية ومتفاعلاً مع الجماهير الثورية الأخرى، في حين أن الحكم في ظل الديمقراطية الغربية هو نظرياً حكم جميع الشعب ولكنه واقعياً حكم الجزء القوي من الشعب لا كلّ الشعب. وفي ظلّ الديمقراطية الشعبية يكون الحكم بواسطة الشعب لأنه يجري بواسطة حزب شعبي ومنظمات شعبية متحالفة معه وجماهير ثورية أخرى مشتركة معه، في حين أن الحكم في ظل الديمقراطية الغربية هو نظرياً حكم بواسطة الشعب أي المجلس النيابي المنتخب ولكنه واقعياً يكون بواسطة فئة السياسيين المحترفين وأحزاب الفئات الغنية القوية في المجتمع. إن مؤتمرات الحزب الثوري ومؤتمرات المنظمات الشعبية والمجلس الوطني للشعب ومجالس الحكم المحلي ومؤسسات الحكم الشعبي، أكثر جدية وإخلاصاً لقضية الشعب وتمثيلاً لإرادته من المجالس النيابية التي عرفتها بلادنا. بقي علينا أن نوضح كيف يكون الحكم في ظلّ الديمقراطية الشعبية حكماً من أجل الشعب؟

إن الحكم في ظلّ الديمقراطية الشعبية يسير وفق نظرية ثورية تكوّنت من خلال النضال الثوري والمعاناة الحقيقية للواقع. إن النظرية الثورية التي يسير الحزب بهداها ويسترشد بها في كفاحه التي يجتمع على أساسها الثوريون في الحزب، هذه النظرية التي هي خلاصة تجارب الشعب وخلاصة مطالبه وحاجاته ومطامحه في المستقبل، هي التي تشكل الدليل الذي يسير الحكم بموجبه، لذلك فالحكم الثوري عندما يتخذ قراراته الرئيسة في تغيير تركيب المجتمع وقلب مؤسساته، لا يستوحي ذلك إلا من نظريته التي هي مرآة لوجدان الشعب. إن الحكم الثوري الذي يناضل مثلاً مع الفلاحين المحرومين من الأرض المستغلين من قبل الإقطاع والتجار عندما يصل إلى الحكم ويقوم بالإصلاح الزراعي لا يستمد شرعية ذلك من التصويت بل من الثورة التي هي إرادة الشعب الحقيقية وإرادة

الشعب هي مصدر كلّ شرعية. إذاً ليس عدد الأصوات هو الذي يقرر ما هو في صالح البلاد وما هو ليس في صالحها. إن مقياس المصلحة العامة في ظلّ الديمقراطية الغربية هو عدد الأصوات، فَكُلّ قانون ينال أكثرية أصوات المجلس النيابي شرعي ومنسجم مع المصلحة العامة والعكس بالعكس. إن هذا المقياس في ظلّ أوضاعنا الحاضرة التي سبق أن تعرضنا لشرحها لا يصحّ دائماً، فأكثرية الأصوات في المجلس النيابي لا تمثل في كلّ الأحوال المصلحة العامة وهناك أمثلة واقعية على ذلك.

إن المجلس النيابي أثناء فترة الانفصال في سوريا قد أدخل تعديلات على قانون الإصلاح الزراعي عطلت مفعوله عملياً، ونحن نعرف تماماً أن تلك الأكثرية التي صوتت على تلك القوانين لا تمثل أبداً المصلحة العامة بل المصلحة الضيقة لفئة الإقطاع في هذا البلاد، لذلك في ظلّ حكم الديمقراطية الشعبية لا يوجد معنى للقول إن إجراءات الحكومة لا تمثل المصلحة العامة لأنها لم تأخذ رأي الناس فيها أو أنّها غير شرعية لأنها صادرة عن أقلية من السكان. إن جميع هذه الأسئلة فارغة من المعنى وخاطئة إن لم تكن غير نزيهة.

إن الحكم الثوري عندما يقرر تصنيع البلاد وإجراء إصلاح زراعي وتأميم الفروع المهمة في الإنتاج والتجارة، وتطهير الجيش والجهاز الإداري من العناصر الفاسدة الرجعية، والوقوف بحزم ضدّ الاستعمار ودعم حركة الوحدة العربية بصورة جدية، إن الحكم الثوري الذي يتخذ مثل هذه القرارات الحاسمة يكون منسجماً تمام الانسجام مع المصلحة العامة لأنه بِكُلّ ذلك إنما يعبر عن إرادة الشعب التي تجلت في كفاحه المستمر وانتفاضاته المتعددة والتي عبر عنها بشتى وسائل التعبير النضالي. ولذلك فالحركة الثورية التي تقود ذلك النضال عندما تتسلم الحكم، ليست بحاجة إلى مصدر آخر للشرعية غير هذا المصدر. إن ذلك هو المقياس الوحيد الصحيح في مرحلة الثورة للمصلحة العامة. وبذلك يكون حكم الثورة هو حكم من أجل الشعب.

إن الديمقراطية الشعبية بالشكل الذي أوضحناه هي نظام الحكم الذي تتوافر في ظله شروط التعريف الشائع للديمقراطية ألا وهو حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب. أما حكم الديمقراطية الغربية فتتوافر فيه هذه الشروط الظاهرة فقط. أما في الحقيقة فهو حكم الطبقات الغنية المستغلة وبواسطتها ومن أجل مصالحها. وذلك حكم غير ديمقراطي.

بقي علينا أن نتعرض لبعض الخصائص الديمقراطية في نظام الديمقراطية الشعبية التي تنفرد بها بالمقارنة بالديمقراطية الغربية. هناك بعض الأمور التي لا تعيرها الديمقراطية الغربية (كما طبقت في بلادنا) اهتماماً، في حين أنّها تتعلق بصميم علاقة المواطن بالدولة. إن الديمقراطية الشعبية تعيد الاعتبار إلى الطبقات الفقيرة المسحوقة من الشعب وذلك بإعادة تنظيم الدولة وقوانينها بالشكل الذي يرفع من المكانة الاجتماعية للأفراد الفقراء الذين اعتادت الدولة في الماضي على اعتبارهم شيئاً ثانوياً في سلم الأهمية في المجتمع.

إن جميع صيغ الحكم الماضية ذات صفة مشتركة هي أنّها تحترم الفئة القوية في المجتمع، أي الأغنياء والوجهاء وأصحاب النفوذ السياسي والمركز العائلي والثقافة العالية. أما الفقراء من فلاحين أميين وباعة متجولين وكناسين وخدم وجميع أصحاب حرف الفقراء الأخرى، فهم طبقة منخفضة لا يحترمها الموظفون ولا تقيم الدولة لهم وزناً رئيساً في تصرفاتها وقوانينها. إن هذه الفئات الفقيرة الضعيفة لا تستطيع أن تحصل على حصتها من خدمات الدولة ولا تستفيد من جهاز الموظفين أو القضاء أو الأمن بنفس الدرجة التي تستفيد منها الطبقات الغنية. إن نظام الديمقراطية الشعبية الذي يقوم بأعقاب ثورة اشتراكية قوامها العمال والفلاحون والفقراء من الطبيعي أن يكون منفتحاً على هذه الفئات وأن يعمل على زيادة احترامها وفتح أبواب الحكومة أمامها وإيصال حقوقها المهضومة من خدمات الدولة وبالتالي إشعارها بالكرامة واحترام النفس والمساواة مع الغير. ولا شكّ أن مثل هذا العمل من شأنه تقوية الروح الديمقراطية بإشاعة احترام الإنسان والمساواة بين المواطنين.

وهناك أمر آخر تمتاز به الديمقراطية الشعبية ألا وهو إشراكها لجماهير الشعب بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن هذا النظام وهو يسعى إلى تحقيق تنمية سريعة بطريقة اشتراكية لا يستطيع أن يستغني عن جهود الجماهير وعملها الجماعي ونشاطها، بل لا بدّ له من تعبئة تلك الجهود وصبها في هذا الاتجاه.

إن نظام الحكم في ظل الديمقراطية الشعبية يعتبر قضية التنمية مسألة شعبية وليست مسألة فنية بحتة تصمم في الدوائر العليا بين خبراء الاقتصاد والهندسة. إن التنمية وإن كانت تعتمد على العلم بأوسع معانيه، إلا أن أعمال التخطيط لا بدّ أن تكون ديمقراطية بمعنى أن تشترك فيها جماهير الشعب على الصعيد الجغرافي

وعلى الصعيد القطاعي. لذلك فمنظمات العمال والفلاحين ومنظمات المثقفين والمهنيين والنساء، كلها تشترك في أعمال التخطيط كما تشترك المجالس الشعبية في المناطق فيها، معبرة عن حاجات الشعب في كلّ منطقة ومطامحه للمستقبل. وتتضح السمة الديمقراطية بدرجة أكبر من أعمال التنفيذ، فجماهير الشعب المنظمة وغير المنظمة لا بدّ أن تشترك بمشاريع التعمير والتنمية بشتى أنواعها كبناء المدارس وشق الطرق والقضاء على الأمية وأعمال التشجير والخدمات الصحية وحملات التوعية والإرشاد ودرء أخطار العوارض الطبيعية وغيرها من الأعمال الجماعية التي تعبأ لها جهود الجماهير. إن مشاركة الشعب في كلّ ذلك ليست إلا عاملاً ديمقراطياً يساعد إلى حد بعيد في خلق روح المشاركة في بناء البلاد وغرس الشعور بالمسؤولية العامة والمصير المشترك من جهة، ويساعد على تفاعل الحكومة مع الشعب والاتصال به والتعرف على مشاكله وآرائه ومطالبه من جهة أخرى.

إن الحكم لا يكون ديمقراطياً عندما يشترك الشعب في قضاياه السياسية فحسب، بل وأيضاً عندما يشركه في بناء وضعه الاقتصادي والاجتماعي. إن الديمقراطية ليست أشكالاً دستورية فحسب، بل إن المؤسسات والأشكال لأجل أن ترسخ وتستمر لا بدّ من تنمية روح ديمقراطية عند الشعب، وليس أكثر ما يغذي تلك الروح من غرس الشعور بالمشاركة في بناء البلاد. إن دور التربية في تقوية الروح الديمقراطية معروف وإشراك الشعب في تخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية مجال واسع للتربية الديمقراطية.

٢ ــ من معالم الديمُقراطية الشعبية(*)

في البداية لا بدّ من مقارنة هذا النظام ببعض النظم المعروفة الأخرى لأن من خلال هذه المقارنة يمكن توضيح معالم وأسس الديمقراطية الشعبية.

إن النظام البديل الأوّل الذي يكثر عنه الحديث هو نظام الديمقراطية البرجوازية، وسنتناول هنا النقاط التي تتعلق بالبحث فحسب، أي إننا لن نتعرض على تفاصيل الديمقراطية البرجوازية لأن ذلك خارج الصدد.

النقطة **الأولى** التي تستدعي الانتباه، هي أنّه حسب الديمقراطية البرجوازية لا تعتبر الأفكار السياسية انعكاساً للأوضاع الاقتصادية، فالديمقراطيون البرجوازيون يقولون بصراحة بعدم وجود علاقة بين التركيب الاقتصادي للمجتمع وبين آراء الناس السياسية.

أما النقطة **الثانية** التي تجدر الإشارة إليها فهي أن الحكم الديمقراطي البرجوازي يعرف الحكم الديمقراطي بأنه الحكم الذي يعتمد على إرادة الناس كما هم عليه في الوقت الحاضر وفي ظل النظام الاقتصادي السائد ألا وهو النظام الرأسمالي. وبحسب هذه النظرية، تكون الحكومة التي تمثل الشعب هي الحكومة التي تحصل على أغلبية الأصوات، فعدد الأصوات هو مقياس شرعية وشعبية أي حكومة، وبالتالي هي الحكومة التي يجب أن تحكم. والديمقراطية البرجوازية طبعاً تأخذ الناس كما هم عليه في الوقت الحاضر وبظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، فما يقوله الناس كما هم عليه في الوقت الحاضر هو مقياس شرعية أو شعبية أي حكومة، وعندما يقال لهم مثلاً إن الناس في ظل النظام الرأسمالي ليسوا أحراراً

(*) نشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية** (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

بإعطاء أصواتهم وتكوين آرائهم، يكون الجواب عن ذلك بأن كون الإنسان ينتمي إلى طبقة معينة لا يعني بالضرورة أنّه ليس حراً في إبداء رأيه، ومعنى ذلك أنّه ليست هناك علاقة بين الأفكار السياسية للناس وبين أوضاعهم الاقتصادية. إن العامل على الرغم من أنّه لا يملك وسائل الإنتاج، إلا أنّه حرّ في أن يصوت لمن يشاء. والرأسماليون ليست لهم سلطة على العمال. هذا هو المنطق الذي يرد به أصحاب فكرة الديمقراطية البرجوازية على هذا الاعتراض.

والنقطة **الثالثة** التي يجب التنبيه إليها في هذه المقارنة، هي أن الديمقراطية البرجوازية تعتمد على وجود مؤسسات هي: البرلمان المنتخب من قبل الشعب والصحافة الحرة، وتعدد الأحزاب الذي يعني وجود الحزب الحاكم، والحزب أو الأحزاب المعارضة، وتفترض كذلك بأن هذا النظام صالح في كلّ العالم المتقدم والمتخلف. هذه هي بصورة عامة أهم النقاط التي نريد أن نجلب الانتباه إليها في بحث الديمقراطية البرجوازية.

في الديمقراطية الشيوعية أفكار لا بدّ من عرضها باختصار في هذه المقارنة، فالديمقراطية الشيوعية تقول بعكس الديمقراطية البرجوازية إن الأفكار السياسية هي انعكاس للأوضاع الاقتصادية. إن التركيب الاقتصادي هو الأصل والوضع السياسي في البلاد هو الفرع. آراء الناس السياسية تنبع من أوضاعهم الاقتصادية. ومن ذلك تستنتج الديمقراطية الشيوعية أنّ الديمقراطية الصحيحة لا يمكن أن تتحقق في ظلّ النظام الرأسمالي، لأن هناك طبقات مستغِلّة وهناك طبقات مستغَلّة، طبقات مستغِلّة تستطيع أن تسيطر وتوجه الفكر وآراء الناس وبالتالي تجعل النظام خاضعاً لمصلحتها. لذلك يجب أن يتحقق المجتمع الخالي من الطبقات ومن الاستغلال لأجل أن تتحقق الديمقراطية الصحيحة، وقبل ذلك لا يمكن أن تتحقق ديمقراطية. وحتّى يأتي ذلك الوقت الذي تزول فيه جميع الطبقات ويزول فيه الاستغلال، لا بدّ أن يقوم الحكم أو النظام السياسي على أساس دكتاتورية الطبقة العاملة لأن الطبقة العاملة هي طبقة المستقبل وهي الطبقة التي يسير لمصلحتها التاريخ ولذلك لها الحق في أن تقيم دكتاتورية في الحكم.

النقطة **الرابعة** التي تتسلسل من ذلك هي: بما أن الحزب الشيوعي هو الذي يمثل الطبقة العاملة لذلك فهو الذي يجب أن يحكم باسمها، أي أن النظام السياسي هو نظام حكم الحزب الشيوعي وهو نظام الحزب الواحد.

ذلك عرض ملخص لأهم نقاط المقارنة بين الديمقراطية البرجوازية وبين الديمقراطية الشيوعية نقدمه كمدخل للموضوع.

١ ـ في ما يتعلق بعلاقة الوضع الاقتصادي بالوضع السياسي، تعتبر الديمقراطية الشعبية أن العامل الاقتصادي عامل أساس وإن لم يكن الوحيد، فهو من جهة ليس مفصولاً عن الوضع السياسي كما تقول الديمقراطية البرجوازية. وهو من جهة أخرى ليس العامل الوحيد الذي يكوّن أفكار الناس، إنّه عامل رئيس وأساسي إلى جانب عوامل قومية وروحية لها أهمية في تحديد أفكار الناس.

٢ ـ بحسب الديمقراطية الشعبية، لا بدّ من إحداث تحويل اشتراكي يزول به الاستغلال وتوضع عوامل الإنتاج في يد المجتمع كشرط أساسي لتحقيق الديمقراطية. يعني ذلك أنّها تعتبر العامل الاقتصادي عاملاً أساسياً؛ لذلك فبقاء النظام الرأسمالي شيء متناقض مع تحقيق الديمقراطية أي أنّه لا يمكن تحقيق ديمقراطية صحيحة مع بقاء النظام الرأسمالي أو النظم الاستغلالية الأخرى كالنظام الإقطاعي في البلاد. ولأجل أن تتحقق ديمقراطية صحيحة لا بدّ من حصول تحويل اشتراكي يؤدي إلى إلغاء الاستغلال ووضع عوامل الإنتاج في يد المجتمع.

٣ ـ اعتماداً على هذه الفرضيات، يجب عزل الطبقات المستغِلة عن الحكم حتّى يزول الاستغلال ويتم البناء الاشتراكي.

٤ ـ الديمقراطية الشعبية تعتبر أن الصراع في المجتمع العربي واقعياً هو صراع بين الطبقات الشعبية الكادحة وذات المصلحة الحقيقية بالثورة، وهم العمال والفلاحون والمثقفون والعسكريون الثوريون، وبين الطبقات الرجعية المعادية للثورة وهي الإقطاع والبرجوازية والرجعية بشتى أصنافها. وهذا تعريف للصراع الطبقي يختلف في التعريف الماركسي، فالماركسية تقول إن الصراع الموجود في المجتمع، هو صراع ما بين الطبقة العاملة وبين الطبقة البرجوازية أو الطبقة التي تملك عوامل الإنتاج، وكل التناقضات الأخرى الموجودة في المجتمع هي تناقضات ثانوية، فالطبقة الرئيسة في المجتمع هي الطبقة العاملة فقط، وهي التي يجب أن يعتمد عليها في تحقيق الثورة. أما الطبقات الأخرى كالفلاحين، فهي طبقات متحالفة مع الطبقة العاملة وثانوية في الصراع، بينما حسب رأي الديمقراطية الشعبية أن هذا التعريف للصراع في المجتمع تعريف مجرد واقعي. الصراع الحقيقي في المجتمع العربي الآن هو صراع ما بين معسكرين، معسكر تقدّمي ثوري يتكون من كلّ الطبقات المستغَلة ومن جميع المضطهدين في المجتمع العربي والذين لهم مصلحة ورغبة في قيام الثورة، وبين معسكر يضم كلّ الطبقات المستغِلة، الطبقات الرجعية، المعادية لقيام الثورة.

٥ ـ إن الحكم حسب الديمقراطية الشعبية، يجب أن يوضع في يد الطبقات الشعبية كما عرفناها، أي في يد الفئات التي لها مصلحة في قيام الثورة والتي تشمل أكثر من طبقة العمال، فالحكم يجب أن يوضع في يد الطبقات الشعبية وأن تعزل هذه الطبقات الرجعية المعادية للثورة، وقضية التفريق بين من هو مع الثورة ومن هو ضدّ الثورة حسب الديمقراطية الشعبية ليست قضية أصوات، إنما هناك تحديد علمي وموضوعي لمن هم العمال ومن هم الفلاحون ومن هم الثوريون من جهة ومن هم أعداء الثورة من جهة أخرى.

٦ ـ النقطة السادسة تتعلق برأي الديمقراطية الشعبية بالحزب. ماذا يمثل الحزب في هذه المعركة التي تدور ما بين الثوريين وما بين أعداء الثورة؟. الحزب هو حزب الطبقات الشعبية الكادحة، يعني حزب كلّ الفئات ذات المصلحة بالثورة، فهو ليس حزب جميع الناس (الرجعيين والتقدّميين) من جهة، وهو ليس حزب الطبقة العاملة فقط من جهة أخرى بل هو حزب الطبقات الشعبية الكادحة جميعها. وهو عدو الطبقات الرجعية كلها كما سبق تعريف ذلك. الحزب هو طليعة الطبقات الكادحة، ويعني ذلك أنّه الفئة الأكثر تطوراً ووعياً وتنظيماً. إن الحزب هو تنظيم متقدم ومتطور بالنسبة إلى الجماهير الشعبية وتنظيماتها الأخرى، لذلك فالحكم في الديمقراطية الشعبية يجب أن يقوم على أساس الحزب القائد للجماهير الشعبية.

٧ ـ ويمكن أن تقوم الديمقراطية الشعبية على أساس حكم جبهوي قوامه جبهة لحركات ثورية متعددة متفقة على مبادئ أساسية. إن الديمقراطية الشعبية في أوضاعنا الحاضرة لا يمكن أن تقوم على أساس حكم الحزب الواحد، فقد دلت التجربة على فشل هذه المحاولة.

٨ ـ يجب أن يؤكّد حكم الحزب أو حكم الجبهة على دور المنظمات الشعبية، أي النقابات والجمعيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينظمها في اتحادات ويعطيها دوراً أكبر من الدور الذي تأخذه في ظلّ أوضاع ما قبل الثورة. وبمعنى آخر إن الحكم في ظلّ الديمقراطية الشعبية يجب أن يقوم على أساس الحزب وجماهير الشعب المنظمة التي يقودها الحزب. وهنا لا بدّ أن نوضح بأن الديمقراطية الشعبية تؤكد تأكيداً رئيساً على دور المنظمات الشعبية. ويعطي الحزب المنظمات الشعبية دوراً غير الدور المعروف؛ فالمنظمات الشعبية في ظل أوضاع ما قبل الثورة، هي مجرد منظمات نقابية وثقافية همها تقديم خدمات إلى أعضائها فقط والدفاع عن حقوقهم، أما في ظل الديمقراطية الشعبية فإن المنظمات الشعبية،

بالإضافة إلى هذه المهمة، لها الحق في أن تساهم في الحكم بمعنى أن يكون لها دور سياسي بالإضافة إلى دورها المهني ودورها الاقتصادي. ويمكننا تلخيص أهم المجالات التي تمثل فيها مساهمة المنظمات في الحكم بما يلي:

أولاً، يجب أن تساهم نقابات العمال مثلاً مساهمة جدية، مع الحكم والحزب في سنّ التشريعات ذات الأثر المباشر على أوضاع الطبقة العاملة.

ثانياً، أن تشترك هذه المنظمات في التخطيط، فعملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ليست عملية مركزية توضع في يدّ الفنيين أو الاقتصاديين أو الموظفين في الدولة فقط، وإنما يجب أن تشرك بها المنظمات الشعبية كلّ حسب اختصاصه.

ثالثاً، المساهمة الفعالة في تنفيذ برامج الإعمار الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الحملات الشعبية المنظمة التي تستهدف تنفيذ جزء من الخطّة الاقتصادية والاجتماعية؛ فالنقابات ومنظمات الطلبة ومنظمات النساء والمنظمات الشعبية الأخرى يجب أن تشترك بصورة فعالة في القيام بأعمال اقتصادية وعمرانية في البلاد. وهذه الطريقة وهذا الإشراك معروف في البلدان الاشتراكية كيوغوسلافيا حيث يجند الشباب والنقابات ومنظمات النساء، في بناء المدارس وشق الطرق والتشجير ومكافحة الأمية.. إلخ.

رابعاً، إعطاء هذه المنظمات حقّ تنفيذ السياسة العامة، فالجهاز الإداري في ظلّ الاشتراكية يكون مشكلة رئيسيّة، فالبيروقراطية وتضخم الجهاز الإداري ونمو الفساد فيه هي مشكلة الاشتراكية دائماً. لذلك يجب إعطاء المنظمات الشعبية حقّ نقد الجهاز الإداري ونقد طريقة تنفيذ السياسة العامة في البلاد.

بقي الآن أن نحدد بصورة عامة هيكل الحكم في ظلّ الديمقراطية الشعبية، وما هي الأجهزة التي من خلالها نستطيع ممارسة ديمقراطية شعبية؟

يمكننا أن نتصور هذه الأجهزة كما يلي:

١ ـ أن تكون هناك مؤتمرات دورية للحزب أو لجبهة الأحزاب الثورية لوضع السياسة العامة للبلاد، وأن تقدّم لها تقارير فنية عن مختلف شؤون البلاد الاقتصادية والاجتماعية بقصد أن تكون هذه المؤتمرات البرلمان الأوّل الذي يرسم السياسة العامة للحكومة.

٢ ـ أن تكون في الدولة سلطة تنفيذية مكونة من وزارة فنية ورئاسة دولة.

٣ ـ أن يكون في البلاد مجالس شعبية في المناطق يتمثل فيها الحزب أو جبهة الأحزاب الثورية والمنظمات الشعبية وممثلون منتخبون مباشرة من قبل الجمهور. وإن تجدد مهمات وصلاحيات هذه المجالس الشعبية بدستور.

٤ ـ أن يتكون حكم محلي يعطي صلاحيات واسعة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المحلي ومراقبة جهاز الدولة، وأن يكون الموظفون الإداريون كالمحافظ ورؤساء البلديات والموظفون المسؤولون عن التعليم والصحة جميعاً مسؤولين أمام المجلس الشعبي الذي يجب أن تعطى له صلاحيات محاسبتهم على جميع أعمالهم وأن تحصر مهمات هذا الحكم المحلي في الشؤون المحلية فقط.

٥ ـ أن تكون هناك مؤتمرات دورية للمنظمات الشعبية تناقش فيها الأوضاع العامة وأوضاع القطاعات التي تمثلها.

٦ ـ المؤسسة الأخرى التي يمكن أن نتصورها في ظلّ الديمقراطية الشعبية هي أن يقوم مجلس وطني يتمثل فيه الحزب أو الأحزاب المشتركة في الحكم والمنظمات الشعبية وأعضاء ينتخبهم الجمهور وتحدد صلاحياته بدستور.

٧ ـ أن تنظم الصحافة على الأسس التالية:

أن تكون هناك صحافة محلية تشرف عليها المجالس الشعبية وتعالج الشؤون المحلية فقط، وأن تكون هناك صحافة متخصصة للمنظمات الشعبية تعالج شؤون المنظمات العامة، وأن تكون هناك صحافة وطنية عامة تعطي صلاحية نقد السياسة العامة دون رسمها.

هذه باختصار المؤسسات التي إن وجدت يمكن أن تشكّل إطاراً لنظام ديمقراطي شعبي.

الشيء الآخر الذي نتصدى الآن لمناقشته يتعلق بخصائص الديمقراطية الشعبية، أي الأفكار الرئيسة التي تقوم عليها، ويمكن تلخيصها بما يلي:

١ ـ يجب أن تراعي الديمقراطية الشعبية مبدأ احترام الحرية الفردية وأن تحدد بالضبط ما هي محتويات احترام الحرية الفردية. يجب مثلاً أن يكون في البلاد قضاء مستقل نزيه، وأن يكون هناك احترام للبيوت وللأمور الخاصة للأفراد والحياة الشخصية العائلية، وأن تكون هناك حرية البحث العلمي في الجامعات، وأن يكون هناك اعتماد الحقيقة في وسائل الإعلام وتربية الشعب تربية أخلاقية سليمة، أي أن تتجنب الحكومة أسلوب الكذب على الشعب في وسائل الإعلام وأسلوب تربية الشعب تربية غير أخلاقية، كأن تمتنع السلطة عن

أن تفهم الشعب بسلوكها بأن غاية النجاح تبرر كلّ وسيلة كما هو معروف عن النظم الدكتاتورية.

٢ ـ الأمر الثاني المبدئي في الديمقراطية الشعبية، هو أن الديمقراطية الشعبية لا تتجنب استعمال العنف ضدّ أعداء الشعب، فاستعمال العنف جائز وضروري لأن الديمقراطية الشعبية لا تقع فريسة الأوهام بأن بناء الاشتراكية وبناء مجتمع جديد قضية سهلة يمكن أن تتم دون استعمال العنف. الديمقراطية الشعبية ترفض هذا المبدأ وترفض الفرضية بأن تحقيق الاشتراكية وتحقيق الديمقراطية الشعبية أمر يجب أن يتم كلية بالطرق السلمية دون استعمال أي عنف وبرضاء جميع الناس وعن طريق الوعظ. ولكن في الوقت الذي ترفض هذه الفكرة الخيالية في أسلوب تحقيق الاشتراكية، يجب اقتصار العنف على الحدّ الأدنى الضروري. ومن الطبيعي أن تكون قضية تحديد ما هو ضروري وما هو غير ضروري عملية صعبة، ولا يوجد هناك قانون للتفريق ما بين العنف الضروري والعنف غير الضروري، ولكن بصورة علمية يمكن ذكر بعض المقاييس العمومية؛ فالديمقراطية الشعبية مثلاً تعاقب بعنف جميع الذين يقفون ضدّ تحقيق برامجها، ومعنى ذلك أنّها تحدد من هم أعداء الثورة ومن هم أصدقاؤها عن طريق طرح برامج للتطبيق ومراقبة ردود الفعل لدى الجمهور، فمن يصدر عنه ردّ فعل معادٍ تعتبره عدواً ومن يصدر عنه ردّ فعل صديق أو ردّ فعل غير معادٍ لا يعتبر عدواً. هذه الطريقة تختلف عن الطريقة النظرية المسبقة التي تعتبر مثلاً أن كلّ عامل صديق وكل صاحب معمل عدو بالضرورة. هذه الطريقة نظرية، وتلك طريقة تجريبية.

كذلك تستعمل الديمقراطية الشعبية الإقناع والتوعية والتثقيف كأسلوب لتخفيف المعارضة للبرامج الثورية، أي أن تبذل الدولة جهداً صادقاً في سبيل التوعية والإقناع، إقناع الجمهور بسلامة مبادئ الثورة وبرامجها. إن هذا الإقناع وهذه التوعية يساعدان على تقليل عدد المعارضين، فقبل أن تلجأ الثورة إلى عقاب المعارضين تحاول أن تقوم بجهد للإقناع والتوعية، وبعد ذلك تستطيع الثورة أن تستعمل أسلوب العنف.

٣ ـ قلنا سابقاً إن البيروقراطية هي المشكلة الأساسية التي تواجه البناء الاشتراكي، لذلك يجب أن توضع خطّة لمحاربة البيروقراطية من دون هوادة وذلك عن طريق إطلاق حرية الصحافة بأنواعها والمجالس الشعبية والمجلس الوطني ومؤتمرات المنظمات الشعبية بنقد الجهاز الإداري، وتجنب حماية الجهاز الإداري بحجة أن نقد هذا الجهاز هو نقد للدولة وبالتالي إنقاص لهيبة الحكم.

إن النظم الدكتاتورية تحاول دائماً أن تحمي جهازها الإداري؛ فالإدارة مهما تصرفت بالجمهور هي دائماً محمية من نقد الصحافة ونقد المؤسسات الشعبية الأخرى. هذا المبدأ مبدأ خاطئ. وتتضح مشكلة البيروقراطية أكثر في المؤسسات الاقتصادية.

في الدولة الاشتراكية تكون الصناعة والإنتاج بصورة عامة بيد المجتمع والذين يديرون هذه المؤسسات الاقتصادية هم موظفون في الدولة، وهنا يتفشى الروتين وتبرز مشكلة البيروقراطية بأوضح مما تبرز في الجهاز الإداري الاعتيادي، لذلك لا بدّ من رقابة خاصة على هذه الأجهزة.

٤ ـ المبدأ الرابع في تحديد خصائص الديمقراطية الشعبية، هو أن الديمقراطية الشعبية السياسية ملازمة للتحويل الاشتراكي وليست لاحقة له؛ في الأدبيات السياسية العربية كثيراً ما يتردد القول إنه لا ديمقراطية سياسية من دون ديمقراطية اجتماعية، وإن الديمقراطية الاجتماعية هي مدخل للديمقراطية السياسية. هذا الكلام صحيح كمبدأ ولكنه لا يجيب عن السؤال المهم. السؤال هو ما هي العلاقة الزمنية ما بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الشعبية؟ هل نحقق في البداية ديمقراطية اجتماعية من دون ديمقراطية سياسية وبعد أن تكتمل الديمقراطية الاجتماعية نحقق ديمقراطية سياسية؟ هل نقوم ببناء الاشتراكية أولاً وبعد أن يتم ذلك نعطي الشعب الحرية ونؤسس ديمقراطية سياسية؟ في النظام الدكتاتوري ميل لتخليد نفسه، فالحكم لا يصبح ديمقراطياً بمجرد تغيير القوانين والأنظمة، بل لا بدّ للشعب من أن يمرّ بتدريب على الديمقراطية. والتدريب على الديمقراطية لا يتم إلا إذا وجدت مؤسسات ديمقراطية، يتدرب بها الشعب. أي أن تكون هناك منظمات شعبية حرة سليمة تقوم بانتخابات حرة في داخلها وأن تعقد هذه المنظمات الشعبية مؤتمرات دورية، وأن تكون حرية المناقشة فيها مفتوحة وأن تكون لها صحافة حرة، لذلك يجب أن يكون في البلاد حزب أو أحزاب ديمقراطية. كما يجب أن تكون في البلاد مجالس محلية صحيحة وليست مجالس شكلية. هذه أمثلة على المؤسسات الديمقراطية التي يتدرب فيها الشعب وهذه المؤسسات يجب أن تقوم منذ الآن وهي ليست قضية يجب أن تؤجل إلى ما بعد تحقيق الاشتراكية.

٥ ـ الشيء الخامس أو المبدأ الخامس الذي تصرّ عليه الديمقراطية الشعبية هو مبدأ توجيه مناهج التعليم ووسائل الإعلام بكافة أنواعها بما يرسخ أهداف الثورة وأفكارها التعاونية والجماعية والاشتراكية وبما يكافح ويقاوم الأفكار

الرجعية وأفكار الديمقراطية البرجوازية والنزعة الفردية. ومعنى ذلك أن الديمقراطية الشعبية ترفض فكرة حرية التعليم وحرية الفكر وحرية الصحافة بمعناها البرجوازي القديم، وتأخذ بمبدأ توجيه برامج التعليم ووسائل الإعلام لقصد معين وأن لا تكون سائبة تقول ما تريد. إن وسائل الإعلام ووسائل التربية ومناهج التعليم يجب أن تكون موجهة تؤيد وتغرس أفكاراً معينة وتكافح وتقتلع أفكاراً معينة. الأفكار التي يجب على مناهج التعليم ووسائل الإعلام أن ترسخها هي الأفكار الاشتراكية والأفكار التقدّمية وأفكار التعاون والروح الجماعية وأهداف الثورة، أما الأفكار التي يجب أن تقاومها فهي الأفكار الرجعية والأفكار الفردية والأفكار الأنانية التي تمجد الفردية بالمعنى البرجوازي والتي تمجد الأفكار الأنانية.

وخلاصة كلّ ذلك أنّه في مجتمع الديمقراطية الشعبية تكون التربية والتعليم والإعلام والثقافة العامة ذات قصد وليست سائبة بدون قصد، فلا توجد هناك فكرة الفن للفن أو الثقافة لأجل الثقافة وغير ذلك من الأفكار السامة التي تنشرها الرجعية ومؤسسات الديمقراطية البرجوازية.

٣ ــ بعض الأسس النظريَّة للنظَام الاشتِراكي(*)

ـ ١ ـ

من الممكن تعريف النظام الاقتصادي الاشتراكي بصورة بسيطة بأنه النظام الذي تحل فيه الملكية العامة لوسائل الإنتاج مكان الملكية الخاصة لتلك الوسائل، وبأنه النظام الذي يجري فيه توزيع الدخل بين أفراد المجتمع على أساس العمل (اليدوي أو العقلي) الذي يقدمه كلّ منهم بدلاً من أي اعتبار آخر كالملكية أو الوراثة أو الاحتكار أو مجرد الصدفة.

هناك أسئلة رئيسيّة يمكن بالإجابة عنها تحديد معالم النظام الاقتصادي الاشتراكي. وهذه الأسئلة هي كيف تكون ملكية عوامل الإنتاج، وكيف تكون عملية الإنتاج وما هي عوامله وكيف يوزع الإنتاج بين الأطراف ذات العلاقة به؟ ثمّ هناك أسئلة عن كيفية حدوث التنمية الاقتصادية وكيفية تراكم رأسمال المال وعن ثمن تلك العملية بالنسبة إلى المجتمع ومدى شرعتها. سنحاول في ما يلي الإجابة عن هذه الأسئلة بصورة موجزة ومبسطة.

ـ ٢ ـ

يقوم النظام الاشتراكي على تعريف معيّن لعوامل الإنتاج ولطبيعة العملية الإنتاجية يختلف عن النظام الرأسمالي وما يدرس في الكتب المدرسية الآن؛ ففي النظام الاشتراكي يقوم الإنتاج على عاملين رئيسين هما: العامل البشري والعامل الطبيعي. والمقصود بالعامل البشري هو العمل، أي ما يقوم به الإنسان من جهود

(*) نشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية** (نيسان/أبريل ١٩٦٥)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

في إنتاج السلع والخدمات. ومحتوى العمل هو الجهد المبذول في الإنتاج بِكُلّ ما تعني هذه الكلمة من تعب وكدح وتفكير، وما يصحب ذلك من قلق وتوتر عصبي وانفعال عاطفي. والعمل يمكن أن يكون على أنواع مثل العمل اليدوي والعمل الفني والعمل الإداري والعمل التخطيطي. وجميع هذه الأنواع من النشاط البشري ليست إلا أشكالاً لشيء واحد هو الجهد الذي يصبه الإنسان في سبيل إنتاج السلع والخدمات. فالأصل هو جهد الإنسان الذي يمكن أن يتحول إلى حدّ ما من شكل إلى آخر تبعاً للحاجة أو للتكيف؛ فالعامل اليدوي يمكن أن يتحول إلى عامل فني بالتدريب العملي أو العلمي، كما إنَّ العمل الفني يمكن أن يتحول إلى عمل إداري وتخطيطي بالمزيد من التعليم أو التدريب أو الممارسة، وقياس كمية العمل يمكن أن يتم بواسطة وحدة عمل مجردة تقاس بالنسبة إليها جميع أصناف العمل المختلفة نوعياً.

والعامل الثاني في الإنتاج هو الطبيعة بِكُلّ ما فيها من أرض ومواد خام وقوى محركة وثروة طبيعية؛ فعملية الإنتاج ليست إلا تحويل ثروة الطبيعة من شكل إلى آخر، من شكل غير صالح لإشباع حاجات الإنسان إلى شكل صالح لإشباع تلك الحاجات. وتدخل ثروة الطبيعة الإنتاج بأشكال مختلفة، فهي قد تدخل بشكل مادة خام تتحول إلى سلعة صالحة للاستهلاك المباشر كصناعة الورق من خشب الغابات، أو قد تدخل بشكل مواد مساعدة في إنتاج سلع صالحة للاستهلاك المباشر كالأرض الزراعية المستعملة في إنتاج القمح مثلاً، أو قد تدخل في هذين النوعين من الإنتاج كالبترول الذي يمكن أن يتحول إلى سلع للاستهلاك المباشر في التدفئة أو للاستعمال في إنتاج سلع أخرى كما في الصناعة.

ويمكننا أن نلاحظ عن الطبيعة كعامل من عوامل الإنتاج أنّها عنصر سلبي، بمعنى أنّها توجد بأوضاع مختلفة من حيث ملاءمتها أو عدم ملاءمتها لعملية الإنتاج. إن توزيع المواد الخام في العالم لا يتخذ قاعدة معينة إذا نظرنا إلى ذلك بمعزل عن الإنسان. كذلك الوضعية التي توجد فيها المواد الخام لا تتبع قاعدة معينة من حيث صعوبة أو سهولة استخراجها أو درجة نقاوتها أو مدى صلاحها للإنتاج، فالبترول مثلاً موزع في العالم من حيث كميته ونوعيته وعمقه بصورة غير منتظمة، فهو في بعض مناطق العالم موجود بكميات كبيرة وبنوعية جيدة، في حين أنّه بمناطق أخرى على العكس. وهكذا بالنسبة إلى المواد الخام الأخرى كالأرض الزراعية الخصبة والمواد الأخرى. وبعبارة أخرى أن عامل الطبيعة وحده وبمعزل عن الإنسان شيء اعتباطي لا يتبع قاعدة أو نظاماً في كميته ونوعيته وتوزيعه.

ولكن يلاحظ أنّه بمجرد أن ندخل العامل البشري (أي العمل) في الحساب، نجد أن عامل الموارد الطبيعية يصبح غير محدود الكمية وخاضعاً لقواعد معينة في توزيعه ومدى استفادة الإنسان منه في الإنتاج؛ فكلما زاد جهد الإنسان اليدوي أو العقلي أصبح من الممكن زيادة كمية المواد الخام الصالحة للاستعمال في الإنتاج. أي إن درجة استفادة الإنسان من الطبيعة أصبحت تتوقف إلى حدّ بعيد على مدى قدرة الإنسان على تحويلها وإخضاعها لإرادته عن طريق العمل الجسمي أو الاختراعات العلمية أو الفنون التنظيمية والفنية الجديدة. لذلك نجد أن زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى المعيشة في العالم لا يعتمد رئيسياً على كمية المواد الخام المتوافرة بشكلها الطبيعي، بقدر ما يعتمد على مدى نشوء الإنسان وتقدّمه في العلوم والتنظيم. وهكذا نجد أن عامل الطبيعة يمكن أن يتحول من عامل جامد إلى عامل متغير تبعاً لمدى تدخل الإنسان بعمله اليدوي أو العقلي في ذلك. من ذلك يتبين أن العامل الرئيس في الإنتاج هو العمل فهو العامل الإيجابي المؤثر أما عامل الطبيعة فهو عامل سلبي يتأثر ويتغير بالعامل الرئيسي.

قلنا إن الإنتاج يتم عندما يتحد عامل العمل (بِكُلّ أنواعه) بعامل الطبيعة بكافة استعمالاتها (مواد خام ـ قوة محركة . . إلخ) وبذلك تنتج السلع والخدمات. والسلع والخدمات هذه يمكن أن تكون على أنواع، فهناك سلع استهلاكية تنتج لغرض الاستهلاك المباشر، وهناك سلع إنتاجية لغرض أن تستعمل في إنتاج سلع أخرى إنتاجية أو استهلاكية كالآلات بمختلف أنواعها. وبعبارة أخرى إن ما يسمّى برأس المال الثابت (كالآلات والمباني. . إلخ) ليس إلا سلعاً تنتج عن طريق اتحاد عنصر العمل بعنصر الطبيعة ومن هذه الناحية لا تختلف عن السلع الاستهلاكية الأخرى.

من ذلك يتضح أن رأس المال ليس عاملاً من عوامل الإنتاج كما تقول النظريات الاقتصادية الرأسمالية، فإذا عرّفنا رأس المال بأنه السلع التي تستعمل في إنتاج سلع أخرى (رأس المال الثابت) أو عرّفناه بأنه مجموع الأموال المستثمرة (رأس المال الثابت ورأس المال السائل)، يبقى جوهر الموضوع واحداً وهو أن السلع والخدمات التي تستعمل لإنتاج سلع وخدمات أخرى سواء أكانت آلات أم مواد خام أم قوة محركة ليست إلا نوعاً من أنواع السلع وتنتج بنفسه الطريقة. إنّها سلع مساعدة في الإنتاج والأصل في تكوينها هو العمل البشري المنصب على الطبيعة.

كذلك لا بدّ أن نلاحظ أن التنظيم في ظل الاشتراكية ليس عاملاً من

عوامل الإنتاج كما تقول النظريات الرأسمالية، بل نوع من أنواع العمل، فالتنظيم يحتوي على العناصر التالية: الإدارة والتجديد والتخطيط. إن الإدارة كما هو واضح نوع من أنواع العمل وليست عاملاً منفصلاً عنه، والإدارة في النظام الاشتراكي يشترك فيها العمال أنفسهم. والمديرون لا يقومون في الحقيقة إلا بنوع من أنواع العمل الجسمي أو العقلي. أما التقدّم العلمي والتجديد في أساليب الإنتاج وطرقه فهو أيضاً نوع من أنواع العمل تقوم به مؤسسات البحث العلمي التابعة للدولة. كذلك التخطيط مهمة اجتماعية يقوم بها المجتمع ممثلاً بهيئات التخطيط على مختلف المستويات. وبعبارة أخرى في النظام الاشتراكي يتولى المجتمع نفسه مسؤوليات التقدّم العلمي في الإنتاج ومهمة التخطيط لاستخدام الموارد والقوى العاملة وتنظيم الحياة الاقتصادية عموماً. إذاً هناك ـ في ظل الاشتراكية ـ العمل بمختلف أنواعه وهو العامل الرئيس في الإنتاج، وهناك الموارد الطبيعية الخاضعة للتكيف والتطوير بواسطة العمل، وهناك المجتمع الذي يتولى مسؤولية التخطيط والتقدّم العلمي والفني وتنظيم الإنتاج وفق المصلحة العليا والطويلة الأمد للمجموع. إن اتحاد هذه العناصر الثلاثة هو الذي يجعل عملية الإنتاج ممكنة وهو الذي يجعلها تسير في اتجاه المصلحة العامة من حيث الإنتاج والتوزيع. هذا في ما يخص عملية الإنتاج.

ـ ٣ ـ

لعل أهم ما يميز النظام الاشتراكي عن النظام الرأسمالي هو حصول المجتمع على جميع أنواع الريع والوفورات بدلاً من أن يستحوذ عليها بعض الأفراد بدون أن يكونوا قد ساهموا في إنتاجها. وفي ما يلي عرض موجز لأهم أنواع الريع.

هناك أولاً ريع الأرض؛ فالأرض الزراعية بوضعها الطبيعي ذات قوة معينة على الإنتاج هي خصوبتها الطبيعية الأمر الذي يجعلها قادرة على أن تنتج كمية من السلع تزيد على مجموع التكاليف بكافة أنواعها بما فيه تعويض رأس المال المستثمر. إن هذا الفائض ليس إلا ريعاً أو دخلاً لا يعود إنتاجه إلى أحد؛ في النظام الرأسمالي يذهب هذا الريع إلى ملاك الأراضي لا لشيء إلا لأنهم يملكونها. كما إنَّ استعمالات الأرض تزداد وتخلق لها استعمالات جديدة بسبب التقدّم الاجتماعي والاقتصادي كتوسيع العمران أو شقّ الطرق أو قنوات الريّ، وغيرها من أنواع الزيادة في رأس المال الاجتماعي. عندما يحصل ذلك تتحول بعض الأراضي التي لم تكن صالحة لأي استعمال إلى أرض صالحة لبعض الاستعمالات كالبناء أو الزراعة أو الصناعة، والفائض الذي يحصل في قيمتها (قيمتها

الاستعمالية) يجنيه الملاك لا بسبب جهودهم، بل لمجرد أنهم يملكون تلك الأراضي التي تدخل في نطاق هذه التحسينات الاجتماعية. إن هذا الفائض الذي تخلقه جهود المجتمع يجنيه المجتمع ككل عندما تكون ملكية عوامل الإنتاج في يد المجتمع بدلاً من الأفراد[1].

وهناك أيضاً ريع من نوع آخر ينتج عن الاختراعات العلمية والتجديدات في طرق الإنتاج، إذ بواسطتها يمكن أن تحصل زيادة صافية في الإنتاج فيتكون فائض على جميع أنواع النفقات والتكاليف التي تتطلبها الطريقة الجديدة أو الآلة الجديدة. إن هذا النوع من الفائض يجنيه في النظام الرأسمالي الأفراد الذين يحتكرون الطرق العلمية الجديدة والاختراعات الفنية، أما في المجتمع الاشتراكي فيحصل عليها المجتمع ككل.

وهناك أنواع أخرى من الفائض أو الريع تنتج عن التغييرات الاقتصادية أو العوامل الطبيعية التي لا دخل للفرد المنتج فيها؛ فتغييرات المناخ أو العوامل الطبيعية الأخرى، قد تسبب زيادة في الإنتاج الزراعي ليس للمزارع فضل فيها، كما إنَّ تغييرات الأسواق الخارجية كازدياد الطلب على سلعة ما أو انخفاض أسعار المستوردات المستعملة كمواد خام في الصناعة المحلية، كلها ظروف تؤدي إلى خلق فائض جديد هو الفرق بين المردود وبين مجموع الكلفة. إن هذا النوع من الفائض يستحوذ عليه الرأسماليون والتجار في النظام الرأسمالي في حين أنّه دخل لم يقدموا أي جهد لإنتاجه، لذلك يوضع في يد المجتمع في ظلّ النظام الاشتراكي.

إن مجرد الملكية لا العمل والجهد هو الذي يؤدي إلى استحواذ الأفراد على هذه الأنواع من الريع، فالرأسماليون يحصلون على هذه الأنواع من الفائض لا بسبب عملهم بل بسبب ملكيتهم لعوامل الإنتاج. ونظام الملكية كما هو معروف مؤسسة اجتماعية تدخل فيها عوامل الوراثة والصدفة والاستغلال والاحتكار. أما في النظام الاشتراكي، فملكية وسائل الإنتاج في يد المجتمع ككل؛ لذلك فهو صاحب الحق الطبيعي في الحصول على هذه الوفورات واستخدامها من جديد لخير المجموع. وبعبارة أخرى أن توزيع الثروة في النظام الرأسمالي لا يتبع الإنتاج والعمل بل يتبع نظام الملكية وتركيبته، في حين أن التوزيع في النظام الاشتراكي يتبع الإنتاج أي العمل بكافة أنواعه.

---

(١) لعل أهم من أوضح قضية الاستغلال الناشئ عن ارتفاع ريع الأرض بسبب التقدم الاجتماعي هو الاقتصادي التقدمي هنري جورج (أمريكا) في كتابه المعروف **التقدم والفقر**.

من كلّ ذلك نستنتج بأن توزيع الدخل في ظلّ الاشتراكية يختلف تماماً عما هو عليه في ظلّ الرأسمالية؛ في النظام الرأسمالي (أو كما جرت العادة على شرحه في الكتب المدرسية) هناك أربعة عوامل للإنتاج: الأرض وتؤخذ حصتها بشكل ريع يحصل عليه ملاك الأرض، والعمل ويأخذ الأجور ورأس المال ويأخذ الفائدة، وهناك الباقي ويأخذه الصناعيون بشكل ربح. وتختلف النظريات حول تبرير الربح، فهناك نظرية تقول إنه مقابل التنظيم بما ينطوي عليه من تحمل للأخطار. وهناك من يقول إنه مقابل الاختراعات والتجديدات التي يدخلها المنظم والتي يحتكرها بصورة رسمية أو فعلية لمدّة من الزمن والنظرية الكلاسيكية للاقتصاد الرأسمالي تعتبر أن الربح الصافي لا يمكن أن يوجد في ظل المنافسة الكاملة وأنه إن وجد فلا بدّ أن يكون سببه نوعاً أو درجة من الاحتكار أو مجرد الصدف.

أما في النظام الاشتراكي فجميع الثروة الطبيعية ملك للمجتمع ورأس المال ملك للمجتمع وليس للأفراد، لذلك فالمجتمع بكامله هو الذي يحصل على الفائض الاقتصادي. والعمل هو عامل الإنتاج الأوّل والرئيس؛ لذلك فهو صاحب الحق الطبيعي بالتمتع بالإنتاج، وهو العامل الذي يجب أن يرجع إليه كلّ ما يتبقى بعد طرح تكاليف الإنتاج من مواد خام واستهلاك رأس المال الثابت وقوة محركة. وغير ذلك من النفقات التي تدخل في إنتاج السلع والخدمات. إذاً العمل بأنواعه هو عامل الإنتاج الرئيس والإيجابي، أما الأرض أو موارد الطبيعة فهي ليست إلا عاملاً سلبياً بمعنى أنّه قابل للتكييف كماً ونوعاً تبعاً لجهود الإنسان وتقدّمه العلمي وزيادة نشاطه. وبما أن الموارد بوضعها الطبيعي ليست من إنتاج أحد بل هبة من الطبيعة، لذلك فريعها يجب أن يعود إلى المجتمع. ورأس المال كذلك ليس عاملاً من عوامل الإنتاج فهو من إنتاج العمل المنصب على موارد الطبيعة تماماً كما هو الحال في السلع الاستهلاكية. لذلك فيجب ألا تكون له حصة بالإنتاج تزيد عن مقدار ما يستهلك منه في إنتاج السلعة، أي أن تحسب تكاليفه تماماً كما تحسب تكاليف المواد الخام الداخلة في إنتاج السلعة الاستهلاكية. إنّه نوع من المواد الخام يختلف عنها بأنه أكثر تصنيعاً أو تطويراً. والتنظيم الذي تحسبه النظريات الاقتصادية الرأسمالية عاملاً من عوامل الإنتاج ليس في حقيقته إلا مجموعة نشاطات إدارية وفنية وتخطيطية وهي بذاتها أشكال من العمل يقوم به الفنيون والمديرون والدولة في ظلّ النظام الاشتراكي.

لذلك فعند حساب الفائض في النظام الاشتراكي ـ في المرحلة الأولى على

الأقل ـ تطرح تكاليف الإنتاج التي تشمل ثمن المواد الخام واستهلاك رأس المال الثابت وفائدة رأس المال المقترض من الدولة ومصاريف القوة المحركة وجميع النفقات الأخرى، وما يتبقى هو عائد العمل بمختلف أنواعه المذكورة. وتوزيع هذا الفائض يكون بين العمال (ومن ضمنهم الفنيون والإداريون) والمجتمع الممثل بالدولة.

ـ ٤ ـ

إن طريقة توزيع الدخل في النظام الرأسمالي هي نقطة البداية في نظرية تكوين رأس المال والتنمية الاقتصادية؛ فالتقدّم الاقتصادي والعمراني يؤدي إلى ارتفاع ثمن الأرض (أو بصورة أوسع ثمن الموارد الطبيعية المحدودة الكمية)، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة ريع الأرض الذي تحصل عليه طبقة الملاك فترتفع الإيجارات بصورة عامة. والتقدّم العلمي والاختراعات الجديدة التي تدخل تحسينات في طرق الإنتاج ووسائله، تهيئ للذين يملكون تلك الاختراعات أو الذين يستطيعون شراءها وتمويلها من الرأسماليين فرصة لجني أرباح جديدة ناتجة عن الزيادة الصافية في الإنتاج التي تسببها تلك التجديدات خاصة عندما يتمكن الرأسماليون والصناعيون من احتكارها ومنع انتشارها. الاختراعات الجديدة يمكن أن تستعمل في زيادة مكننة الصناعة وزيادة تركيز رأس المال الثابت، وبالتالي إنقاص عدد العمال المستخدمين في الإنتاج. واتّساع حجم الوحدات الإنتاجية يمكّن الصناعيين من جني وفورات الإنتاج الكبير من جهة، وزيادة السيطرة على السوق وتحديد المنافسة وإحلال الاتفاقيات والتجمعات أو الاندماجات مكانها من جهة أخرى، الأمر الذي يدخل في السوق عنصر الاحتكار وما ينتج عنه من تحديد الأسعار وتجميد مستوى أجور العمال ومستوى أسعار المواد الخام. كما إنَّ الصناعة الرأسمالية قد تلجأ إلى أساليب قانونية أخرى لزيادة أرباحها كالحصول على الامتيازات الاحتكارية من الدولة أو الحماية الجمركية (خاصة في البلدان الناشئة باسم حماية الصناعة الوطنية). كلّ ذلك يجعلها في مركز تستطيع فيه أن ترفع الأسعار للمستهلك وبالتالي أن تزيد من كمية الأرباح التي تحصل عليها.

وهكذا من هذه المصادر المتعددة، تستطيع الطبقة التي تملك عوامل الإنتاج (كالأرض ورأس المال) أن تستولي على الجزء الأعظم من الفائض الاقتصادي، فيزداد دخلها بالنسبة إلى دخل الطبقات الأخرى التي لا تملك عوامل الإنتاج (كالعمال وسائر الكادحين). ومن هذا الأساس من التفاوت الكبير في توزيع

الثروة الذي يخلقه النظام الرأسمالي بصورة طبيعية، تنطلق النظريات الرأسمالية في تصورها لعملية تراكم رأس المال وإحداث النمو الاقتصادي، فهي تقول إن زيادة التفاوت في توزيع الدخل ضروري لتكوين رأس المال وإحداث النمو الاقتصادي لا بل هو أساس ذلك. إن زيادة دخل الفرد تؤدي إلى زيادة مصروفاته الاستهلاكية، ولكن بعد أن تبلغ الزيادة في الدخل مرحلة معينة تكون الزيادة الجديدة في الدخل مصحوبة بزيادة في الاستهلاك، ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل.

وهكذا يبدأ الاستهلاك بالتناقص نسبياً كلّما استمر الدخل بالارتفاع. ويعني ذلك أن الادخار يبدأ بالارتفاع نسبياً كلّما ازداد الدخل، لذلك فالطبقة الغنية تدخر نسبياً أكثر من الطبقة الفقيرة وبذلك يكون التفاوت في الدخل سبباً لزيادة الادخار وبالتالي زيادة رأسمال المعد للاستثمار الذي هو نقطة البداية في التنمية الاقتصادية. تلك هي خلاصة حجة النظريات الرأسمالية في تكوين رأس المال. ويعني ذلك عملياً أن النظرية الرأسمالية تجيز أن تستحوذ فئة قليلة من الذين يملكون عوامل الإنتاج على جميع أنواع الريع والوفورات التي ذكرناها من دون حقّ، وتجيز لهم أن يستغلوا طبقات العمال والمستهلكين في سبيل أن يزداد ادخارها وبالتالي رأس المال المعد للاستثمار في التنمية الاقتصادية. هذا إذا سلمنا بصحة الادعاء أن ارتفاع دخل الطبقة الرأسمالية يؤدي بالضرورة إلى زيادة مستمرة في رأس المال الموظف في الإنتاج.

إن النظرية الاشتراكية في كيفية تكوين رأس المال والتنمية الاقتصادية تختلف تماماً عن هذه النظرية؛ فالنظرية الاشتراكية تقوم على اعتبار جميع أنواع الريع والوفورات الطارئة أو ذات الطابع الاجتماعي (أي التي تسببها عوامل اجتماعية) هي ملك للمجتمع لا لأفراد لأنها ليست نتيجة لعملهم. إن ملكية عوامل الإنتاج كلها تعود إلى المجتمع الذي يمنح حقّ استعمالها فقط للأفراد وهم الطبقات العاملة المنتجة بمختلف أنواعهم وبمختلف القطاعات. لذلك فريع عوامل الإنتاج ملك للمجتمع الذي يستطيع أن يستعمله لزيادة كمية رأس المال المعد للتنمية الاقتصادية. كما إنَّ النظرية الاشتراكية، تعتمد على التخطيط الاجتماعي والاقتصادي الشامل وعلى مختلف المستويات الذي بواسطته يستطيع المجتمع منع التبذير في الموارد سواء في مجال الاستثمار وتركيب النظام الاقتصادي، أو في مجال الإنتاج ومزج عوامله، أو في مجال الاستهلاك بصورة عامة. وبعبارة أخرى يستطيع المجتمع الاشتراكي عن طريق التخطيط أن يستعمل كلّ الفائض الاقتصادي

الممكن الحصول عليه من وضع اقتصادي معين، واستخدامه في تكوين رأس المال والنمو الاقتصادي. وهنا لا بدّ من توضيح مفهوم الفائض الاقتصادي المذكور.

يفرق بول ألكسندر باران (Paul Alexander Baran) بين الفائض الاقتصادي الموجود والفائض الاقتصادي الممكن. الفائض الاقتصادي الحقيقي هو الفرق بين مجموع الإنتاج الراهن للمجتمع، وبين مجموع الاستهلاك الراهن لذلك المجتمع. ويعني ذلك أن الفائض الاقتصادي الموجود يعادل الادخار الراهن للمجتمع الذي يأخذ شكل موجودات مختلفة تضاف إلى ثروة المجتمع خلال فترة معينة من الزمن. أما الفائض الاقتصادي الممكن فهو الفرق بين مجموع السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها في ظل ظروف طبيعية وفنية معينة، بواسطة استخدام الموارد المنتجة وبين مجموع الاستهلاك الضروري. إن الفرق بين الفائض الموجود وبين الفائض الممكن تسببه عوامل تبذيرية عديدة. هناك **أولاً** عامل الاستهلاك الزائد التبذيري وخاصة ما تصرفه الطبقات الغنية على مظاهر البذخ والترف في الطعام والشراب والسكن والسفر واللهو ومجالات الصرف الأخرى. ومجموع الاستهلاك التبذيري هذا يساوي الفرق بين الاستهلاك الموجود وبين الاستهلاك الضروري. وكلما زادت كمية الاستهلاك التبذيري قلت كمية الفائض الاقتصادي المتوافر لتكوين رأس المال. وهناك أيضاً الخسارة التي تلحق بالمجتمع بسبب وجود موارد إنتاجية عاطلة عن الاستخدام خاصة اليد العاملة.

إن حداً أدنى من البطالة ظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالي لا يمكن إزالتها أبداً؛ فالإنتاج الرأسمالي يقوم على الفوضى واللاتخطيط، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث دورات الكساد والأزمات وبالتالي البطالة. والعامل **الثاني** هو تركز الثروة والفروق الكبيرة في توزيع الدخل تؤدي إلى ضعف القوة الشرائية عند طبقات كبيرة من الشعب الأمر الذي يؤديان إلى انخفاض الطلب الفعال وبالتالي يؤدي إلى البطالة. وبمقدار هذا التبذير الناتج عن البطالة، يقل الفائض الاقتصادي ويزداد الفرق بين الفائض الممكن وبين الفائض الموجود. والعامل التبذيري **الثالث**، ينشأ عن الخسارة في الإنتاج التي تنشأ عن وجود عمال يعملون في نشاطات غير منتجة كالإعلان التجاري وجزء كبير من الوسطاء وبعض الأعمال القانونية. والعامل التبذيري **الرابع**، هو التبذير الذي يسببه التنظيم اللاعقلي للجهاز الإنتاجي كالصناعات الصغيرة بحجم غير اقتصادي والاستثمارات التي تسببها المغامرة والمضاربة والتي يثبت عدم نجاحها بعد فترة وجيزة، وجميع الاستثمارات الموجهة لإنتاج سلع الترفيه والاستهلاك التبذيري. . إلخ؛ في جميع هذه الحالات تحصل

خسارة للمجتمع بسبب تبذير في كمية الإنتاج، الأمر الذي يوسع الفارق بين الفائض الموجود، وبين الفائض الممكن أن يتوافر لدى المجتمع.

إن النظرية الاشتراكية في تكوين رأس المال وإحداث النمو الاقتصادي تقوم على أساس أن يضع المجتمع يده على جميع أنواع الريع بواسطة ملكية المجتمع لعوامل الإنتاج وعلى أساس توفير جميع الفائض الاقتصادي الممكن وتحويله، لتكوين رأس المال المعد للتنمية بواسطة التخطيط العقلي للاستثمار والإنتاج والاستهلاك، هذا هو الفرق بين النظرية الرأسمالية وبين النظرية الاشتراكية في قضية تكوين رأس المال. النظرية الرأسمالية تقول إن تكوين رأس المال يكون بواسطة زيادة التفاوت في توزيع الثروة واستحواذ الأقلية على الريع والوفورات، وبالتالي تجيز استغلال الطبقات الفقيرة وحصول الرأسماليين على أرباح لم يبذلوا جهداً في إنتاجها؛ أما النظرية الاشتراكية فتقوم على أساس تحويل الريع والوفورات التي لا يعود إنتاجها إلى أحد إلى المجتمع وعلى أساس الاستفادة القصوى من الفائض الاقتصادي الممكن وتوفير كلّ الفرق بين الفائض الممكن والفائض الموجود، وبذلك يصبح من الممكن إحداث تنمية اقتصادية أكيدة من دون استغلال للطبقات المنتجة الكادحة. أما التنمية على الطريقة الرأسمالية فهي غير أكيدة من جهة، وعلى حساب استغلال الطبقات العاملة من جهة أخرى.

كما إنَّ هذه الملاحظات تلقي ضوءاً على الأسئلة الرئيسة المطروحة في موضوع التنمية الاقتصادية. إن التنمية على الطريقة الرأسمالية أبطأ من التنمية على الطريقة الاشتراكية لأنها لا تضمن الاستخدام التام للفائض الاقتصادي في تكوين رأس المال. وهي ذات ثمن اجتماعي مرتفع لأنها تقر بوجود حدّ أدنى من البطالة، وتقبل باستغلال الطبقات الفقيرة وسحقها لحساب الفئة الغنية التي تقوم بعملية تجميع رأس المال. إن عملية التنمية الاقتصادية لا بدّ أن يكون لها ثمن. وهذا الثمن في ظلّ الاشتراكية هو منع استملاك كلّ الفائض الاقتصادي من قبل الطبقات العاملة في مرحلة التحول لصالح تكوين رأس المال، أي أن ارتفاع مستوى المعيشة يكون أقل نسبياً من ارتفاع الإنتاج. إن التنمية الاشتراكية لا تتطلب غير منع الاستهلاك التبذيري ومنع الاستعمال اللاعقلي للموارد، في حين أن الطريقة الرأسمالية تطلب من المجتمع أن يتقبل البؤس والاستغلال كثمن للتنمية الاقتصادية.

٤ ــ ملاحظات حول دور الطبقة العاملة في مرحلة التحويل الاشتراكي(*)

ـ ١ ـ

إن علاقة الطبقة العاملة بالاشتراكية قوية، وأصبحت تقريباً معروفة، فبالنسبة إلى الاشتراكية الشيوعية، تحتل الطبقة العاملة المكان الأوّل والرئيس قبل الثورة وبعدها، فهي قبل الثورة الطبقة التي تقود النضال ضدّ النظام الرأسمالي، ومنها ينبثق الحزب السياسي الذي يتولى مهمة تحقيق الثورة. وبعد قيام الثورة تكون الطبقة التي تقود الدولة ـ من خلال الحزب ـ في جميع مراحل البناء الاشتراكي. أما في الاشتراكية العربية فيشكل العمال طبقة رئيسة مع طبقة الفلاحين ومع بقية الفئات الكادحة والثورية في عملية النضال من أجل الثورة، وفي عملية بناء المجتمع الجديد بعد قيامها.

صحيح أن الطبقة العاملة من حيث عددها أقل من الطبقات الثورية الأخرى كطبقة الفلاحين، وصحيح أنّها تعمل في قطاع اقتصادي لا يكوّن إلا جزءاً صغيراً من الاقتصاد الوطني في وضعه الحاضر إذا ما قورن بقطاع الزراعة، إلا أن لهذه الطبقة أهمية خاصة في قضية الثورة الاشتراكية قبل وبعد تسلم السلطة السياسية، وذلك لأنها طبقة متقدمة على طبقة الفلاحين من حيث الوعي السياسي، وتحسس مشاكل البلاد، ومن حيث الاستعداد الثوري.

إن تمركز هذه الطبقة في المصانع والمدن، ومستواها الاقتصادي والثقافي

(*) نشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية** (أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

المرتفع نسبياً، واحتكاكها بالحركات السياسية الثورية، واتصالها بالعالم الخارجي، كلها أمور تساعد على جعل هذه الطبقة متقدمة على طبقة الفلاحين من حيث الدور الذي تضطلع به في الحركة الثورية.

لكن أهمية الطبقة العاملة لا تقتصر على الحاضر، بل إن تلك الأهمية ستزداد في المستقبل، نظراً إلى أن الهدف الرئيس للتحويل الاشتراكي، هو إحداث تنمية اقتصادية، يتحول فيها الاقتصاد الوطني من الزراعة إلى الصناعة. أي إن القطاع الصناعي سيكون هو القطاع الرئيس في المستقبل، الأمر الذي يزيد من أهمية الطبقة العاملة ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن من الطبيعي أن تزداد أهمية كلّ طبقة، بازدياد أهمية القطاع الذي تعمل فيه بالنسبة إلى القطاعات الأخرى.

الأهمية الكبيرة للطبقة العاملة هذه تعني أن تأثيرها العلمي على قضية الثورة كبير. ولكن ذلك لا يعني أن تأثيرها حسن بالضرورة وفي كلّ الأحوال. إن دور الطبقة العاملة كبير وتأثير ذلك يكون إيجابياً عندما تحسن الطبقة العاملة تأدية ذلك الدور. أما إذا لم تحسن الطبقة العاملة تأدية دورها، فإن التأثير السلبي يكون أيضاً كبيراً على قضية الثورة. وتلك قضية لا بدّ من فهمها بصورة صحيحة. وربما كان فهمها المدخل الطبيعي لحلّ كثير من العقد والمشاكل التي تعترض الثورة الاشتراكية. إن الطبقة العاملة بإمكانها أن تدفع عجلة الثورة إلى الأمام بصورة قوية، كما إنَّ بإمكانها أن تشدها إلى الوراء بصورة قوية أيضاً. كل ذلك يعتمد على مدى وعي هذه الطبقة الرئيسة لدورها الصحيح في الثورة الاشتراكية.

ولأجل أن نعرف كيف يستطيع العمال تأدية دورهم بصورة صحيحة في التحويل الاشتراكي، لا بدّ قبل ذلك من تحديد موجز للأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتعلق بذلك الدور. إن القضية الرئيسة التي تواجه البلاد والحكم الثوري في مرحلة التحويل الاشتراكي، هي تحقيق تنمية اقتصادية سريعة على أساس اشتراكي، ولا يتحقق ذلك إلا بتوفير شرطين هما:

أولاً، أن تكون هناك زيادة مستمرة في الإنتاج الوطني.

ثانياً، أن يكون مجموع ما يستهلكه الشعب أقل من الزيادة في الإنتاج، بحيث يكون هناك وفر في الإنتاج يستطيع المجتمع إعادة تثميره في عملية التنمية. هذه هي بصورة مبسطة الطريقة التي تتم بها عملية التنمية الاقتصادية، ومن دونها لا يمكن أن يتقدم الاقتصاد الوطني. والعمال كطبقة كادحة رئيسة

وصاحبة المصلحة الأولى في بناء المجتمع الاشتراكي، تتحمل مسؤولية كبيرة في ذلك؛ فالاشتراكية تهدف إلى تحقيق تقدّم اقتصادي سريع يقضي على الفقر والجهل والمرض وكافة أنواع استغلال الإنسان للإنسان، ويسوده الرفاه والتقدّم الثقافي والاجتماعي.

إن قضية العمال هي قضية تحقيق هذا النوع من مجتمع الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وزوال الاستغلال. لذلك على الطبقة العاملة أن تتحمل المسؤولية التي تترتب على ذلك. إن دور الطبقة العاملة كما قلنا رئيسي، فهي إما أن تحسن تأديته فتدفع عجلة التنمية إلى الأمام وترسخ قواعد المجتمع الاشتراكي، وتضمن المستقبل، وإما لا تحسن تأديته فتتأخر التنمية وتبرز المشاكل بوجه النظام الاشتراكي وبالتالي تزداد فرص انقضاض الطبقات المعادية للاشتراكية عليه. وبصورة موجزة أن حسن تأدية ذلك الدور يعني عملياً زيادة الاشتراكية إلى أقصى الحدود وتخفيض الاستهلاك إلى أقصى الحدود، هذه هي المبادئ الرئيسة في عملية التنمية، وبمقدار ما ينجح النظام في تطبيقها تزداد إمكانيات النجاح والعكس بالعكس.

ـ ٢ ـ

السؤال الذي يطرح نفسه مباشرة هو: ما هي الحالات التي يمكن أن تسيء الطبقة العاملة فيها تأدية دورها؟ هناك حالات عديدة يمكننا تلخيصها ومناقشتها كما يلي:

تقف الطبقة العاملة موقفاً غير سليم وبالتالي مسيء لأهداف مرحلة التحويل الاشتراكي المارة الذكر عندما تفشل في التفريق بين النضال النقابي والنضال الاشتراكي. إن النضال النقابي معروف تاريخياً، وخلاصته أن يتكتل العمال في نقابات مهنية هدفها مكاسب اقتصادية للعمال المنظمين في النقابات، وانتزاع تلك المكاسب من الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج. إنّه عبارة عن نضال هدفه تكتيل العمال في جبهة موحّدة ضدّ الجبهة الموحّدة للرأسمالية وتعديل كفتها. والنضال النقابي في مراميه الأخيرة يهدف إلى مجرد تحسين وضع الطبقة العاملة في ظلّ النظام الرأسمالي الموجود. أما النضال الاشتراكي فذو هدف أوسع ومختلف. إنّه نضال الطبقة العاملة كطبقة اجتماعية، لتغيير النظام القائم واستبداله بنظام اشتراكي؛ وهو نضال في سبيل مصلحة كلّ الشعب وليس لمصلحة طبقة معينة؛ وهو نضال وطني وسياسي إلى جانب كونه نضالاً مهنياً. لذلك فالنضال النقابي لا يتطلب بالضرورة وجود حزب سياسي للطبقة العاملة، أما النضال الاشتراكي

فيتطلب ذلك بصورة أساسية لأن النضال الاشتراكي بحكم كونه يهدف إلى تغيير النظام وإلى إعادة تنظيم المجتمع على أسس جديدة، لا بدّ له من نظرية يسترشد بها ولا بدّ له من حزب سياسي ثوري لتطبيق النظرية والعمل بهداها.

وقد يتبادر إلى الذهن بأن الفرق بين النضال النقابي والنضال الاشتراكي، ينطبق على الفرق بين نضال العمال قبل الثورة وبين نضالهم بعد الثورة، وذلك خطأ. إن نضال الطبقة العاملة قبل الثورة بإمكانه أن يكون نقابياً كما بإمكانه أن يكون اشتراكياً. والفرق بين الاثنين يعني طبعاً أن النضال النقابي يهدف إلى تحقيق مكاسب معاشية ومهنية للعمال، في حين أن النضال الاشتراكي لا يقتصر على ذلك، بل ينصب على القضية السياسية وهي تغيير النظام. إن النضال النقابي والنضال الاشتراكي قبل الثورة، يهتمان بتحقيق المكاسب الاقتصادية للطبقة العاملة، ولكن الفرق بينهما هو أن النضال الاشتراكي يربط تحقيق هذه المكاسب بالهدف السياسي، في حين أن النضال النقابي يقصدها لذاتها ولا يربطها بأي هدف آخر. ماذا يعني ذلك عملياً؟ إنّه يعني أن نضال العمال عندما يكون نقابياً بحتاً يكون اهتمامه الأساسي تحصيل مكاسب اقتصادية بغض النظر عن أي شيء آخر، فهو يضغط ويناور ويقبل الحلول الوسط ويستعمل شتى الوسائل لتحقيق ذلك، ولا يهمه أبداً تجريح النظام الرأسمالي إلا ما أتى عرضاً ومن دون تصميم.

أما النضال الاشتراكي فهو يصمم الحملات التي يشنها من أجل تجريح النظام الرأسمالي نفسه وإبراز تناقضاته وتعرية الاستغلال الذي ينطوي عليه وتهيئة الجو للمعركة السياسية. إنّه يقوم بذلك من خلال الشعارات المهنية والمعاشية التي يرفعها، فالإضرابات من أجل زيادة الأجور لا تكون مقصودة لزيادة الأجور فحسب، بل تهدف أيضاً إلى فضح النظام الرأسمالي وإضعافه، وفضح سيطرته على الدولة واستغلالها لمصلحته. والفرق في الأساليب والشعارات وقيادة المعركة، واضح بين حالة يكون فيها هدف العمال تحقيق الزيادة في الأجور لذاتها فحسب، وبين حالة يكون هدفهم فيها أوسع من ذلك. والفرق الرئيس المرتبط بذلك هو أن الطبقة العاملة التي تناضل اشتراكياً تحاول أن تشترك في النضال السياسي، إما بتأسيس حزب سياسي أو بدخول حزب سياسي موجود ودعمه. وبعكس ذلك عندما تناضل الطبقة العاملة نقابياً فقط، نجدها في الغالب تبتعد عن العمل السياسي والأحزاب. كلّ ذلك يفسر الفروق الواضحة بين سلوك الحركة النقابية في الولايات المتحدة مثلاً، وبين الحركة النقابية في أفريقيا أو

البلدان العربية أو كوبا. وبتعبير مبسط نستطيع أن نقول إن النضال النقابي يهدف «إلى أكل العنب لا لقتل الناطور»، أما النضال الاشتراكي فيهدف «إلى أكل العنب وإضعاف الناطور» تمهيداً لقتله.

ـ ٣ ـ

ذلك هو الفرق بين النضال النقابي والنضال الاشتراكي قبل قيام الثورة، فما هو الفرق بينهما بعد قيام الثورة؟ إن عقلية النضال النقابي بعد قيام الثورة هي نفسها قبل قيام الثورة، فهي دائماً تتجه نحو اعتبار المهمة الأولى للنضال العمالي مجرد تحصيل مكاسب اقتصادية للعمال، مع فارق واحد هو أنّها تزداد في مطالبها هذه بعد قيام الثورة. إن النضال النقابي ينظر إلى الثورة كفرصة سانحة للحصول على المزيد من المكاسب الاقتصادية للعمال، فبينما تكون الحركة النقابية قبل الثورة تواجه قوى البرجوازية ونفوذ مالكي وسائل الإنتاج وسلطة الدولة المنحازة إلى جانب تلك الطبقات، الأمر الذي يجعل عملية تحقيق المكاسب العمالية أصعب، ما يضطرها إلى الاعتدال في مطالبها للمحافظة على كيانها وشرعية وجودها، نجدها بعد قيام الثورة، وزوال جميع تلك العقبات تندفع لتحقيق مكاسب أكثر، معتبرة أن قيام الثورة فرصة سانحة ووضع ممتاز عليها أن تستفيد منه إلى أقصى الحدود، لتحقيق أكبر مكاسب اقتصادية للطبقة العاملة. ذلك هو موقف النضال النقابي بعد قيام الثورة الاشتراكية. أمّا النضال الاشتراكي فذو موقف مختلف عن ذلك تماماً، فهو بعد قيام الثورة، يتخذ موقفاً معاكساً لموقفه قبل قيام الثورة في ما يتعلق بقضية المكاسب العمالية، وفي الوقت الذي كان يتعمد شنّ المعارك لتحقيق مكاسب عمالية قبل الثورة، بقصد تمتين وحدة الطبقة العاملة وترسيخ التنظيم النقابي وتعميق الصراع الطبقي وتهديم النظام القائم (بالإضافة إلى الأهمية الذاتية للمكاسب الاقتصادية)، يتصرف بعد قيام الثورة بصورة مختلفة تماماً.

إن النظام القديم قد زال، ولم يعد للنضال العمالي هدف سلبي (استبدال نظام بنظام)، بل يصبح هدفه إيجابياً هو بناء وترسيخ النظام الاشتراكي الجديد، وتقويم الانحراف وتلافي الأخطاء؛ فبدلاً من المكاسب العمالية يصبح هدف الحركة العمالية تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة، وبدلاً من محاربة النظام القائم يصبح هدف النضال العمالي دعم السلطة الثورية في جهودها لتصفية آثار النظام القديم والطبقات المرتبطة به. بعبارة أخرى تتحول الطبقة العاملة في كفاحها اليومي نحو هدف زيادة الإنتاج وحماية النظام الجديد. وبناءً على ذلك تكيف جميع

خططها ومواقفها العملية في مختلف الميادين. هذا هو الفرق بين النضال الاشتراكي قبل قيام الثورة وبين النضال الاشتراكي بعد قيام الثورة.

إن أفكار النضال النقابي، تعرض الطبقة العاملة إلى خطر الوقوع بخطأ كبير، يؤدي بها إلى اتخاذ مواقف غير منسجمة مع أهداف مرحلة التحويل الاشتراكي. وخلاصة القول هي أن الطبقة العاملة إذا ما انجرفت بأفكار النضال النقابي واعتبرت هدفها الرئيس تحصيل مكاسب اقتصادية للعمال، بغض النظر عن اعتبارات التنمية، تكون بذلك سائرة بخط غير منسجم مع مقتضيات التحويل الاشتراكي. مطلوب من الطبقة العاملة صاحبة المصلحة الرئيسة في بناء الاشتراكية، أن تناضل اشتراكياً لا نقابياً في هذه المرحلة.

إن قضية التفريق بين النضال النقابي والنضال الاشتراكي وبخاصة في مرحلة التحويل الاشتراكي، هي المنطلق الفكري الذي تنبثق عنه كافة الأفكار الأخرى المتعلّقة بقضية دور الطبقة العاملة في هذه المرحلة، وعدم التفريق بين هذين المفهومين هو المنزلق الرئيس الذي يواجه الطبقة العاملة، ومنه تتفرع كلّ الأخطاء الأخرى. مطلوب من الطبقة العاملة أيضاً، أن تتنبه مثلاً إلى الفرق بين مصلحتها في الأمد القصير، ومصلحتها في الأمد البعيد. صحيح أن النظام الاشتراكي، لا يمكن أن يتعارض مع مصلحة العمال كطبقة اجتماعية، بل يهدف أولاً وأخيراً إلى مصلحتها الحقيقية، ولكن ذلك لا يعني أن بناء الاشتراكية لا يتناقض مع المصالح الاقتصادية القصيرة الأمد لطبقة العمال. إن بناء الاشتراكية يتضمن مصلحة العمال، بمعنى بناء نظام جديد تسوده الرفاهية الاقتصادية والعدالة، وتزول فيه جميع أنواع الاستغلال والاضطهاد، ولكن ذلك لا يمكن أن يتم بمجرد قيام الثورة، بل لا بدّ من المرور بمرحلة بناء وتنمية اقتصادية سريعة. إن التنمية الاقتصادية السريعة، كما عرفناها سابقاً تتطلب زيادة الإنتاج وتقليل الاستهلاك في مرحلة الانتقال، الأمر الذي لا ينسجم مع تحقيق مكاسب اقتصادية سريعة للطبقة العاملة بمعزل عن ضرورات التنمية.

والطبقة العاملة أيضاً معرّضة ـ بتأثير أفكار النضال النقابي ـ لخطأ عدم التفريق بين المصلحة الخاصة، والمصلحة العامة على مختلف المستويات؛ بين مصلحة العامل الشخصية ومصلحة النقابة الواحدة؛ ومصلحة الحركة النقابية ككل؛ وأخيراً بين مصلحة الحركة النقابية ومصلحة الاقتصاد الوطني في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية.

ـ ٤ ـ

وبعد مناقشة مواضع الخطأ التي قد يتعرض لها كفاح الطبقة العاملة في مرحلة التحويل الاشتراكي، لا بدّ من التعرض إلى بعض القضايا العملية التي تواجهها الطبقة العاملة وهي تناضل لتأدية دورها الصحيح. هناك أولاً مسألة التوفيق بين قضيتين مبدئيتين: إن النظام الاشتراكي يعتبر العمل عامل الإنتاج الرئيس، ويعتبر جميع فائض الإنتاج من صنع هذا العامل وبسببه. كما إنَّ الطبقة العاملة تشكل الأساس المادي للاشتراكية وسندها الرئيس، وبالإضافة إلى كل ذلك، فهذه الطبقة الكادحة هي التي تتحمل القسط الأكبر من الظلم الاجتماعي، وتعاني من الفقر والحرمان أكثر من غيرها. لِكُلّ هذه الأسباب لا بدّ من أن يؤدي قيام الثورة الاشتراكية إلى تحسين أوضاعها المادية، لأن ذلك من حقها من جهة، ولتستطيع تأدية دورها في بناء المجتمع الجديد من جهة أخرى. ولكن كيف يتوافق ذلك، مع هدف تحقيق التنمية السريعة كما سبق تعريفها؟ تلك المشكلة عملية لا بدّ من معالجتها في مرحلة التحويل الاشتراكي.

والحلّ العملي **الأول**، كما يبدو، يكمن في ربط تحسين أوضاع الطبقة العاملة بزيادة الإنتاج، أي بجعل العمال ينتجون أكثر من السابق وإعطائهم جزءاً من تلك الزيادة في الإنتاج لتحسين أوضاعهم المعاشية. أي أن تحسين أحوال الطبقة العاملة يجب أن يكون نتيجة لزيادة الإنتاج، لا لمجرد أن الثورة الاشتراكية قد قامت، وبقيامها لا بدّ من أن يزداد دخل الطبقة العاملة وتحصل على مكاسب لم تستطع الحصول عليها سابقاً. إن قيام الثورة في حدّ ذاته، يجب ألا يكون سبباً للحصول على مكاسب اقتصادية، والمكاسب الاقتصادية لا تصبح ضرورية لمجرد أن تحصيلها أصبح سهلاً، ولمجرد أن السلطة الجديدة هي سلطة العمال لا سلطة أصحاب العمل. إن كلّ ذلك لا يشكل أسباباً سليمة لتحقيق مكاسب اقتصادية. إن زيادة الإنتاج كماً ونوعاً، يجب أن تكون السبب الوحيد والحالة الوحيدة التي تبرر تحقيق مكاسب اقتصادية للطبقة العاملة، عندها يمكن حلّ التناقض المذكور.

والقضية العملية **الثانية**، تتعلق بالشكل الذي يجب أن تأخذه المكاسب العمالية في مرحلة التحويل الاشتراكي. قد يظن البعض أن أحسن شكل لتلك المكاسب هو زيادة الدخل النقدي للعمال، كزيادة أجورهم النقدية أو منحهم

المخصصات المادية . . إلخ. وذلك خطأ. إن مرحلة التحويل الاشتراكي التي تتطلب بالدرجة الأولى زيادة الإنتاج، تستلزم أن يأخذ كلّ تحسين في أحوال الطبقة العاملة ذلك الشكل الملائم للتنمية؛ والمنسجم مع أغراضها، وأن يبتعد عن الأشكال المتناقضة مع ضرورات التنمية، فمثلاً عندما يأخذ المكسب العمالي شكل زيادة نقدية قد تكون النتيجة زيادة في استهلاك بعض السلع والخدمات غير الضرورية للتنمية، لا بل المضرة لها مثل الزواج وإنجاب الأطفال، أو المصروفات التي تفرضها التقاليد والعادات القديمة وغيرها من صنوف الاستهلاك التبذيري يحصل عكس ذلك عندما يأخذ المكسب العمالي شكل خدمات طبّية تؤدي إلى تحسين صحة العمال، وبالتالي إلى زيادة إنتاجهم.

إن احتمالات استعمال الزيادة في الدخل النقدي بشكل غير مفيد أو مضر للتنمية الاقتصادية، كبيرة في مجتمعنا، حيث لا تزال الطبقة العاملة تعاني من أوضاع ثقافية واجتماعية متخلفة نسبياً.

والقضية **الثالثة**، التي تستحق التعليق، هي كيفية التوفيق بين الانضباط ومقتضيات الإدارة الحديثة وبين ديمقراطية الإدارة. وقضية التوفيق هذه، تكون صعبة ولا سيما في المراحل الأولى من التطبيق الاشتراكي، وبخاصة عندما تكون الطبقة العاملة في بداية وعيها السياسي. إن الإدارة الديمقراطية تعني قيام مجالس عمالية منتخبة، وممارسة تلك المجالس لصلاحيات معينة في شؤون التخطيط، واتخاذ القرارات والإشراف والمساهمة في جميع شؤون الإدارة بدرجات معينة، ومراقبة الجهاز الإداري في منشآت القطاع العام. وفي مثل ذلك تواجه مرحلة التحويل الاشتراكي في بلاد مثل البلدان العربية صعوبات معاكسة، تتعلق بتطبيق الحدّ الأدنى من الانضباط العمالي اللازم لتحقيق أقصى درجات الكفاءة في الإنتاج، ولتعبئة الطبقة العاملة للمساهمة في مشاريع الإعمار العامة. والواضح أن بين هذين المطلبين شيئاً من التناقض، يحتاج إلى حلّ، يضمن جوهر الانضباط وجوهر الديمقراطية في آنٍ معاً.

إن التفكير بإمكانية وجود حلّ سحري أو قانون رياضي يضمن ذلك بمجرد تطبيقه، تفكير خاطئ وبسيط، إذ إنَّ حلّ هذه المشكلة يتوقف على الأوضاع الاجتماعية، ودرجة الوعي الوطني والسياسي، ودرجة الثقافة والشعور بالمسؤولية وروح العمل الجماعي، وهي كلها أمور معقدة ويحتاج حلها إلى أمد طويل من التقدّم الاجتماعي. ولكن من الممكن إبداء بعض الملاحظات التي تتعلق بتوضيح الطريق إلى الحل الصحيح.

إن قضية إيجاد إطار توفيقي تتلاءم في داخله هذه المتطلبات المتناقضة تقتضي **أولاً**، التسليم بدور العلم في الإدارة الصناعية. ومعنى ذلك أن هناك قرارات يتحكم فيها العلم من هندسة واقتصاد ومحاسبة وإدارة أعمال، ولا يمكن أن تخضع للاجتهاد وتباين الآراء، لذلك فإن مثل هذه القرارات لا بدّ من الخضوع لها من قبل جميع العاملين في القطاع العام، من دون مناقشة وإن هي أخضعت للمناقشة في المجالس العمالية، فيجب أن يكون ذلك بقصد الإيضاح وزيادة الوعي والمشاركة ليس إلا.

و**ثانياً**، لا بدّ من التسليم بشيء آخر أيضاً وهو أن حداً أدنى من الانضباط والطاعة أمر غير متناقض مع ديمقراطية الإدارة إطلاقاً، بل على العكس من كلّ ذلك فهو بتوفيره لعنصر النظام العام يهيئ الجو الملائم للديمقراطية الصحيحة، فيجب الانتباه إلى حقيقة ثابتة هي أنّه ما من قانون في العالم إلا ويتضمن شيئاً من عنصر القسر أو الإكراه. إن القسر أو الإكراه ليس أمراً سيئاً أو مناقضاً للديمقراطية، بل على العكس، لأنه إذا كان موجهاً لكبح الغرائز وضبط الرغبات الشاذة والأنانية ومقاومة الأهواء الشخصية، فإنه يضمن انسجام تصرف الفرد مع المصلحة العامة للجماعة، وبالتالي يكون عامل تقدّم وخير بدلاً من العكس.

إن عنصر القسر أو الإكراه موجود في القوانين والعادات والتقاليد والدين، وفي جميع أنواع المؤسسات المعروفة، لأنه العنصر الذي يضمن انسجام تصرف الفرد مع التصرف العام للمجموع أو ما يعتقده المجموع تصرفاً صحيحاً. والعمل الاقتصادي كأي نشاط بشري آخر، يتطلب حداً معيناً من ذلك الانسجام ومن الانضباط للمحافظة على سلامة الهدف وهو الإنتاج، لذلك يجب أن تقاوم الطبقة العاملة جميع الأفكار البدائية عن ديمقراطية الإدارة، وأن تنظر إليها بمنظار إيجابي وواقعي صحيح.

وثمة ملاحظة **أخيرة** في هذا الصدد، هي أن ديمقراطية الإدارة كنظام جديد وكوضع يتعلق بصميم قضية التقدّم الحضاري والاجتماعي والسياسي للفئات العاملة في القطاع العام، لا بدّ بحكم هذه الاعتبارات أن يكون تطبيقها تدريجياً يتناسب مع مدى ما تحققه هذه الفئات من تقدّم في هذه الميادين، ومع مدى ما تحرزه البلاد بصورة عامة من تقدّم. كما لا مناص من اعتبار التجربة في ميدان الإدارة الديمقراطية خاضعة دوماً للتصحيح والتكييف والنقد. إنّها مسألة أبعد ما تكون عن الصيغ الجامدة والحلول التي لا تتغير.

ـ ٥ ـ

إن قضية جعل الطبقة العاملة تؤدي الدور الصحيح في بناء الاشتراكية، تحتاج إلى العمل والتوجيه ولا تحل تلقائياً؛ فالطبقة العاملة ليست معصومة عن الخطأ لمجرد كونها طبقة عاملة، ولا هي محصنة ضدّ الوقوع بمخططات البرجوازية أبداً. إن مجرد صفة العمل لا تضمن تحقيق ذلك، بل لا بدّ من نظرية تقود نضال الطبقة العاملة في الطريق الصحيح، وهو الطريق الذي يؤدي إلى الاشتراكية. إن الطبقة العاملة معرضة لمزالق كثيرة أخطرها وأهمها الاتجاه النقابي الذي يؤدي حتماً إلى انغلاق الطبقة العاملة على مطالب اقتصادية أنانية وقصيرة الأمد، على حساب قضية الطبقة العاملة الأساسية: قضية النظام الاشتراكي. ووجوب النظرية يعني أنّه لا بدّ من ارتباط الحركة العمالية بحزب ثوري يقود الكفاح السياسي لتحقيق تلك النظرية. ويعني ذلك أنّه لا بدّ أن يكون مجرى الحركة العمالية موجهاً لا سائباً، تمسكه قيادة واعية للدور الحقيقي للطبقة العاملة، متمثلة بقيادة عمالية مرتبطة بشكل من الأشكال بالحزب. ويعني ذلك عملياً أن الذي يوجه الطبقة العاملة يجب ألا يكون مجرد الرغبات الآنية المنبثقة من صفوف الأفراد في الطبقة العاملة، ولا الإحساسات الذاتية والأفكار البدائية، بل النظرية السياسية للحركة العمالية كما تصوغها قيادة النضال العمالي.

ولا بدّ من التأكيد في هذا الصدد على أهمية التوعية السياسية للعمال، ومقاومة جميع الأفكار البرجوازية والميول المتخلفة في صفوف الطبقة العاملة. إن قضية التوعية ذات علاقة وثيقة بتحقيق الوحدة التنظيمية للطبقة العاملة وزيادة جهودها وعملها المثمر من أجل النظام الجديد، وبإمكانها تجنيب القيادة العمالية والحكم الثوري كثيراً من المشاكل الناجمة عن التناقضات التي يخلقها ضعف الوعي والأفكار البرجوازية في صفوف الطبقة العاملة.

٥ ــ نظرية الملكية في الإِسلام(*)

ـ ١ ـ

من خصائص الفكر الضعيف أنّه يعكس التطور الخارجي دونما مقدرة على التمحيص والتقييم واتخاذ موقف معين، بعكس الفكر النشيط ذي الشخصية المستقلة الناضجة والمناعة القوية ضدّ تغلغل النظريات الوافدة فيه. إن المجتمع الضعيف الفكر يرجع صدى المدارس الفكرية التي تنشأ في الخارج دونما مقدرة على إبداع شيء من عنده، ولا تقييم لما يرده من الخارج بشكل صحيح يبرز مواضع القوة والضعف فيه. وليس من قبيل المبالغة القول إن المجتمع العربي الحاضر لا زال ضعيف الفكر يقلد بدل أن يبدع وتمر من خلاله النظريات دون أن يكون له أثر فيها. والأمثلة على هذا الترجيع كثيرة سنتناول واحداً منها في هذا البحث هو نظرية الملكية.

في تراث الفكر العربي نظريتان متضادتان، **الأولى** تقرن الملكية الخاصة بالحرية وتعتبرها جزءاً أساسياً منها ودليلاً عليها بل سوراً لها. و**الثانية** ترى بالملكية الفردية مظهراً للاستغلال ووسيلة لزيادة الاستغلال لجهود الآخرين وبالتالي للسيطرة على شؤونهم وسلب حريتهم.

ترجع النظرية الأولى بجذورها إلى نظرية جون لوك في نشوء المجتمع وأصل الدولة، فجون لوك يرى أن الإنسان ولد في حالة طبيعية ومعه حقوق أساسية هي الحياة والحرية والملكية. ونشوء الدولة ليس إلا نتيجة لتعاقد جرى بين الناس غرضه إيجاد وسيلة جماعية لخدمة وحماية هذه الحقوق بدلاً من أن يدافع عنها كلّ

(*) نشرت هذه المقالة في: **الآداب**، السنة ٦، العدد ١ (١٩٥٨)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

فرد وحده. والفرد بانتقاله من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، أي بدخوله المجتمع، أتى ومعه حقوق طبيعية أصيلة وهي دين الفرد على المجتمع الذي لم يوجد إلا لحمايتها ورعايتها. وكل سلطة تحيد عن ذلك وتخرق العقد باطلة يحقّ للفرد الخروج عليها دفاعاً عن حرياته الأصيلة، وترى هذه النظرية أن أصل الملكية الخاصة هو انصباب جهود الفرد على الطبيعة. فإذا ما اختلط عمل إنسان بجزء من موارد الطبيعة غير المملوكة من الغير نشأ له حقّ التملك بذلك الجزء. إذاً، فأصل الملكية جهد الفرد. أنّها حقّ طبيعي سابق لِكُلّ القوانين التي تسنها الدولة. ولا تستطيع أي سلطة أو حتّى المجتمع بكامله أن يعتدي عليها؛ فحق التملك جزء أساسي من الحرية لا يمكن تحديده أو الانتقاص منه.

أما النظرية التي ترى العكس فهي التي تضع في يد من يملك عوامل الإنتاج المقدرة على استغلال جهود الآخرين وسلب حريتهم، وأن لا سبيل إلى إصلاح المجتمع إلا بإلغائها. هذا الخلاف الفكري في الغرب قد انعكس أثره في المجتمع العربي وسبّب ظهور رأي يحاول أن يوفق بين التراث الإسلامي والنظريات الماركسية، كجزء من محاولة التوفيق الكبرى بين التقدّم الحديث وتقاليد المجتمع، فادعى أن الإسلام لا يبيح الملكية الخاصة ويقرر إلغاءها وإحلال الملكية العامة مكانها. وفي هذا البحث سنأخذ مثالين للمناقشة هما رأي أنور إقبال قريشي[1] عن الرأي **الأوّل** ومحمود أبو السعود[2] عن **الثاني**.

ـ ٢ ـ

من المعروف تاريخياً أن ملكية الأرض الخاصة كانت شائعة في جزيرة العرب قبل ظهور الإسلام، فقد اشتهرت الطائف والمدينة ببساتينهما التي يملكها أثرياء الحجاز. والحضارات السامية عرفت الملكية الخاصة، فاعترف بها العرف السائد آنذاك وحمتها القوانين. ولم يؤد ظهور الإسلام إلى تغيير جذري في قضية الملك الخاص، فهو لم يبتدع هذه المؤسسة لأنها كانت موجودة ولم يلغها كما يدلّ على ذلك التاريخ والشواهد التي سنوردها في هذا البحث في ما بعد. ولم يرد في القرآن أي نصّ صريح يشير إلى تأسيس الملكية الخاصة بالأرض ولا إلى إلغائها.

---

(١) انظر: Anwar Iqbal Qureshi, *Land Systems in the Middle East* (*Mineographed Stydy*) (London: Royal Institute of International Affairs, 1954), chap. 2.

(٢) محمود أبو السعود، «استغلال الأرض والشريعة الإسلامية.» *Islamic Review* (August 1952). (بالإنكليزية).

صحيح أن الإسلام يعتبر الله مالك السموات والأرض وله يعود كلّ شيء فهو الذي خلق الكون وما فيه، وإن كلّ موارد الطبيعة هبة الله لعباده. ولكن الاعتماد على هذه النظرية العامة للكون لاستنتاج أن الإسلام لا يبيح الملكية الخاصة بالأرض لا يخلو من الخطأ.

تقول الآية الكريمة: ﴿**والأرض وضعها للأنام. فيها فاكهة والنخل ذات الأكمام. والحب ذو العصف والريحان. فبأي آلاء ربكما تكذبان**﴾[٣].

يشترك الإسلام مع كلّ الأديان السماوية الأخرى في هذه النظرة الشاملة للكون القائمة على اعتباره من صنع الله الذي يملك كلّ شيء فيه، وهي نظرة فلسفية لا يمكن أن نستنتج منها إلغاء ملكية الأرض الخاصة. وهدف هذه النظرة توضيح ماهية الكون وعلاقته بالله لا تحديد العلاقات الاقتصادية بين الأفراد على الأرض. وما يلاحظ في هذه السورة ككل، والجزء الأخير من الآيات المذكورة، أنّها تهدف عموماً للدلالة على وجود الخالق وعظمته بتعديد نعمه ومآثره وما يدلّ عليه في الكون إلا الحكم بشيوع الأرض، فالسورة متجهة إلى تحديد علاقة الله بالكون أكثر من علاقة إنسان بإنسان آخر[٤].

كذلك الآية التي تقول: ﴿**إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين**﴾[٥] لا يصحّ تفسيرها حرفياً وبشكل معزول عن هذه النظرة الشاملة للكون﴿**لله ما في السموات وما في الأرض**﴾[٦].

ولكن لهذا الموضوع جانباً آخر لا يمكن إغفاله، فالنصوص هذه وإن كانت لا تنفي الملكية الخاصة ولكنها تشف عن نظرة تضع قضية الملكية في إطار فكري عام مختلف عن نظرة الحق الطبيعي التي سبق توضيحها؛ إن الله في نظر الإسلام يمثل الحق المطلق والعدالة التامة وهو القوة التي تسيّر الكون، فإن كان الأمر كذلك فلا يعقل أن يكون جائزاً بعرف الإسلام إطلاق يدّ المالك بالتصرف بأرضه بغض النظر عن مصلحة ورفاه الآخرين. الإسلام ـ في نظريته الشاملة للكون ـ

---

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة الرحمن،» الآيات ١٠ ـ ١٣.

(٤) قد أثارت الآية ﴿**والأرض وضعها للأنام**﴾ نقاشاً طويلاً في أوساط المفكرين في باكستان بين مؤيدي الملكية الخاصة ومؤيدي الملكية العامة. وللاطلاع على تفاصيل المناقشة يمكن الرجوع إلى: أبو الأعلى المودودي، **مسألة ملكية الأرض في الإسلام** (دمشق: مكتبة الشباب المسلم، ١٩٥٧).

(٥) **القرآن الكريم**، «سورة الأعراف،» الآية ١٢٨.

(٦) المصدر نفسه، «سورة البقرة،» الآية ٢٨٤.

قد ربط قضية الملكية نظرياً ومن طرف خفي بقانون أخلاقي أعلى؛ فنظرته الشاملة للكون أخلاقية بأساسها أي أنّها تقول بوجود قوة حقّ وخير وراء العالم، وهذه النظرة وإن كانت لا تنفي حقّ التملك ولا تنظم تفاصيله، تضع ـ بشكل نظري على الأقل ـ حدوداً عامة للتصرف.

وآية كريمة أخرى تنصّ: ﴿**كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقّه يوم حصاده**﴾[٧].

الإشارة هنا إلى ثمار الأرض والزكاة الواجبة عليها. نحن نعرف أن الزكاة ضريبة تجبى على الأرض المملوكة ملكاً خاصاً، وأنها تجبى للإنفاق على الفقراء، وأنها أحد أركان الإسلام الخمسة. وتكون هذه الضريبة نسبة ثابتة من ثروة المكلف التي تشمل إنتاج الأرض والذهب والفضة والبضائع والحيوانات مع إعفاء حدّ أدنى؛ فمن جهة توضح هذه الضريبة اعتراف الإسلام بالملكية الخاصة، ومن جهة أخرى تؤسس مبدأ الحق العام بهذه الملكية، فهي تتضمن اعتبار أن لفقراء المجتمع حقاً في ثروة الآخرين يجبى منهم ليزكيهم، فالثروة لا تعتبر خالصة إلا إذا دفع مالكها حقّ فقراء المجتمع.

تأسيس حقّ التملك في الشريعة الإسلامية

يتأسس حقّ الملكية الخاصة في الأرض في أربع حالات: الشراء والإرث والمنحة من الدولة وإحياء أرض موات.

ليس في تفصيل الحالتين الأوليين ما يتعلق مباشرة بموضوع بحثنا هذا، فقد عرفت الشرائع الأخرى هاتين الطريقتين قبل الإسلام، ومارستها شعوب كثيرة. أما الطريقتان الثالثة والرابعة فمنشأهما إسلامي لذلك فأحكامهما تعكس روح الإسلام واتجاهه العام، وتوضح خصائص نظرته إلى الملكية أكثر من الطريقتين الأوليين. والآن لنتناول بحث هاتين الطريقتين بشيء من التفصيل.

الإقطاع

حدث في صدر الإسلام أن منحت الدولة أراضيَ زراعية لبعض الأفراد ممن قدموا خدمات جليلة للدعوة، وسميت عملية المنح هذه بالإقطاع؛ فالرسول (ﷺ) نفسه منح بلال الحبشي قطعة من الأرض تقديراً لخدماته. ويذكر بعض المؤرخين أن

(٧) المصدر نفسه، «سورة الأنعام،» الآية ١٤١.

عادة المنح هذه قد نشأت في عهد الخلفاء الراشدين، وأن الأرض الممنوحة أصبحت ملكاً خاصاً لمن قدمت له المنحة. ولكننا نلاحظ أن الإقطاع هذا قد تطور وتغير بمرور الزمن مع توسع الدولة وتشعب حاجاتها وتطورها من بسيطة إلى معقدة؛ ففي البداية كانت الدولة محدودة الحاجات وبسيطة التركيب، ولكنها بالفتح والتوسع أصبحت بحاجة إلى موارد مالية وإدارة وتنظيم أكثر تعقيداً مما سبق. ويلاحظ من التطور التاريخي للإقطاع أنّه قد تحول تدريجياً من ملك خاص إلى نوع من الملكية الخاصة المحددة؛ فالخلفاء العباسيون أخذوا يترددون في منح الأراضي ملكاً خاصاً للأفراد والعائلات ويفكرون بضرورة تغيير ما جرى عليه الحكام السابقون. وقد ناقش الفقيه أبو يوسف في كتابه المعروف **الخراج**، قضية الإقطاع بالتفصيل، وخلص إلى تقرير أن الإقطاع منح الشخص الممنوح ملكية خاصة في الأرض الممنوحة في بداية نشوئه، ولكنه تحول تدريجياً إلى نوع من الملكية المحددة في ما بعد. والخلفاء العباسيون أنفسهم بدأوا يعتبرون أن هذه الطريقة تؤسس في الأرض نوعاً من الملكية يحتفظ للدولة بدرجة من الرقابة على الأرض. ووراء هذا التحول تكمن عوامل سياسية لا يستهان بها، فالخلفاء العباسيون واجهوا مشكلة توسع نفوذ بعض العوائل السياسي نتيجة لنفوذهم المالي وحيازتهم أراضي واسعة، ونكبة البرامكة على يدّ الرشيد شاهد على ردّ فعل السلطة لتفاقم هذا الخطر.

والخلاصة هي أن مؤسسة الإقطاع وإن كانت تعكس اعتراف الإسلام بالملكية الخاصة، إلا أنّها بتطورها على النحو المذكور تعكس أيضاً استعداد الإسلام لتحديدها إذا ما اقتضت المصلحة العامة ذلك؛ فزيادة حاجات الدولة المالية وتوسع النفوذ السياسي والاقتصادي لبعض الأفراد والعوائل والخوف من نشوء نظام اقتصادي إقطاعي ينافس الدولة، جنح بالحكم العباسي لتعديل الإقطاع بتحويله من ملك خاص إلى ملكية محددة تبقى بموجبها الدولة المالك الحقيقي وإن كانت حيازتها واستغلالها في يدّ الأفراد.

هذا التطور في موقف الإسلام من الإقطاع يثير اعتراف السيد قريشي الذي يعتبره بدعة وخروجاً على تعاليم الإسلام الأساسية التي تبيح الملكية الفردية التامة. ويتضح خطأ هذا الرأي في أنّه يعتبر التغيير الذي حدث في الإقطاع تدبيراً شخصياً قام به بعض الخلفاء ولا يعبر عن رأي الإسلام في الموضوع. وبذلك يكون تفسيره شخصياً لا اجتماعياً لأنه يغفل أن التدبير المذكور كان تلبية لحاجات جديدة نشأت عن توسع الدولة، وجواباً لمشاكل سياسية نجمت عن تجمّع إقطاعات واسعة بيد قلة من الأفراد والعوائل.

إحياء الأرض الخالية

يعرف أبو يوسف الأرض الخالية بأنها تلك التي لا أثر فيها للزراعة أو البناء، وغير المعدة لاستعمال المنطقة المجاورة والتي ليست مرعى مشاعاً ولا أرض مقبرة، وغير المستعملة للحصول على الأخشاب أو علف المواشي، والتي ليست بحيازة أو ملكية أي شخص. وتقسّم هذه الأرض إلى أرض موات وأرض خالصة. الأرض الموات هي الأرض الخالية المهملة بسبب موت المالك من دون وريث أو التي لم تكن مملوكة لأحد قط ولم تستغل لانعدام الماء. أما الأرض الخالصة فهي الأرض الخالية التي أسندت ملكيتها إلى الدولة.

يتفق المؤرخون والفقهاء على أن الرسول (ﷺ) قد أسس قاعدة إسناد ملكية الأرض الخالية لمن يستغلها، فقد روى الحسن بن سمرة عن الرسول (ﷺ) قائلاً: «من أحاط حائطاً على أرض فهي له»[٨] وعن عروة قال: «أن رسول الله (ﷺ) قضى أن الأرض أرض الله، والعباد عباد الله، ومن أحيا مواتاً فهو أحق بها. جاءنا بهذا عن النبي الذين جاءوا بالصلوات عنه»[٩]. وعن سعيد بن زيد قال: قال رسول الله (ﷺ) «من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حقّ»[١٠].

الملاحظ على هذه النصوص هي أنّها تتضمن شرطين لاكتساب ملكية الأرض الخالية: تسويرها واستغلالها. وفي رواية أخرى عن طاووس قال: قال رسول الله (ﷺ): «عادي الأرض لله وللرسول ثمّ لكم من بعد، فمن أحيى أرضاً ميتة فهي له، وليس لمحتجر حقّ بعد ثلاث سنين»[١١].

وعن سالم بن عبد الله، أن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قال على المنبر: «من أحيى أرضاً ميتة فهي له وليس لمحتجر حقّ بعد ثلاث سنين، وذلك أن رجالاً كانوا يحتجرون من الأرض ما لا يعملون»[١٢] بإسناد هذه الأحاديث وإجماع الفقهاء، تقرر الشريعة الإسلامية بشكل غير مختلف عليه أن الذي يشغل أرضاً خالية يفقد حقّه فيها إذا لم يستغلها خلال السنين الثلاث الأولى. ويضيف أبو

---

(٨) أبو عبيد القاسم بن سلام، **الأموال**، باب فتوح الأرضين صلحاً (رقم ١٥٠)، ص ٥٩.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه، رقم ٧٠٢، ص ٢٨٦؛ أبو داود، **باب في إحياء الموات**، ج ٤، رقم ٢٩٤٩، ص ٢٦٥، وأبو يوسف يعقوب بن ابراهيم الأنصاري، كتاب **الخراج**، باب في موات الأرض في الصلح عنوة وغيرهما، ص ٧٧.

(١١) الأنصاري، المصدر نفسه، باب في موات الأرض في الصلح عنوة وغيرهما، ص ٧٧.

(١٢) المصدر نفسه.

حنيفة شرطاً آخر هو موافقة السلطة الحاكمة. ويفرق مالك بين الأرض القريبة من المناطق المأهولة بالسكان كالمدن، والأرض البعيدة عنها، ويضع شرط موافقة السلطة على الصنف الأوّل دون الثاني. ومن الواضح أن هذا الرأي مستند على اعتبار أن شرط موافقة السلطة على تملك الأرض القريبة من المدن ضروري لضمان حقوق قاطني الأرض المجاورة. وما يعرف عن أبي حنيفة أنّه يعتمد على مضمون النصوص وروحها دون ما تمسك شديد بالحرف والنصّ. وقد اعتبره كثير من فقهاء المسلمين والباحثين الأجانب صائباً في رأيه هذا.

كانت الأمور بسيطة في عهد الرسول (ﷺ)، الأراضي الخالية موفورة وعدد المسلمين قليل وسياسة الباب المفتوح في إشغال هذه الأراضي لم يكن من المتوقع أن تخلق مشاكل جدية، ولكن بمرور الزمن زادت رقعة الأراضي المملوكة من قبل الدولة وزاد عدد المسلمين، فظهرت الحاجة إلى تنظيم تمليك هذه الأراضي للأفراد بواسطة الدولة، وأصبحت موافقة السلطة ضرورة تقتضيها المصلحة العامة. وبذلك فرض على تمليك الأرض الخالية تحديد جديد غايته حماية الصالح العام.

نظم استغلال الأرض في الإسلام

وفي نظم استغلال الأرض أيضاً تبرز هذه النظرة إلى الملكية الخاصة: إباحتها ضمن حدود المصلحة العامة. وشيء من التفصيل ضروري لتوضيح ذلك.

عندما فتح العرب المسلمون العراق وسوريا وفلسطين ومصر، نشأت ضرورة للبت في مصير الأراضي المفتوحة، فالذين أسلموا من سكان هذه البلدان حفظت لهم ملكية أرضهم على أن يدفعوا العشر، أما الذين بقوا على دينهم فتحدد علاقاتهم بالأرض بمعاهدة بينهم وبين المسلمين وهذا في حالة السلم، أما إذا اختار السكان الحرب وخسروها فتصبح أرضهم غنيمة تحت تصرف الإمام. وفي عهد الرسول (ﷺ) كانت هذه الأراضي توزع بين الفاتحين كغنائم حرب ويفرز خمسها للدولة. وقد أدخل الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) إجراءً جديداً قضى بموجبه ترك حقّ إشغال الأرض لأصحابها على أن يدفعوا ضريبة أرض دعيت الخراج. وكان هذا التدبير الجديد المصدر التاريخي لما يدعى اليوم بالأرض الأميرية. وبذلك نشأ نظام جديد في ملكية الأرض.

ترتكز فكرة الأرض الخراجية على الفصل بين ملكية التربة كمادة أسندت إلى الدولة، وملكية الاستعمال التي تركت بيد الأفراد. وقد توسعت رقعة الأرض

الخراجية فشملت مساحات عظيمة من أرض العراق وبقية الأقطار المفتوحة في عهد الخليفة الثاني. وقد روي أنّه كتب لقائد الجيش في العراق سعد بن أبي وقاص عن كيفية التصرف بالغنائم «وبترك الأرضين والأنهار لعمالها ليكون ذلك في أعطيات المسلمين، فإنا لو قسمناها بين من حضر، لم يكن لمن بعدهم شيء»[١٣]. كذلك يروى أن عمر (رضي الله عنه) قال لعقبة بن فرقد حين اشترى أرضاً على شاطئ الفرات: «ممن اشتريتها»؟ قال: «من أربابها»، فلما اجتمع المهاجرون والأنصار عند عمر (رضي الله عنه) قال: «هؤلاء أهلها فهل اشتريت منهم شيئاً؟» قال: «لا» قال: «فأرددها على من اشتريتها منه وخذ مالك»[١٤] وقد اعتبرت الأرض التي وزعت على المحاربين وتلك التي قبل أصحابها الإسلام على أنّها ملك خاص للعشر وسميت بالأرض العشرية، بينما خضعت ملكية الأرض الخراجية لتحديدات معينة، فالأرض الخراجية يمكن أن تباع وتثقل برهن وتورث ولكنها لا يمكن أن تمنح بحسب رغبة صاحبها، وإذا ما توفي من دون أن يترك وريثاً رجعت للدولة.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى رأي ألفريد بونيه (Alfred Bonne) بالأرض الخراجية حيث يقول ما ترجمته: «تستند فكرة الأرض الأميرية على اعتبار أن الدولة قد منحت هذه الأرض بقصد استغلالها وإعمارها. والذي تمنح له هذه الأرض ملزم بزراعتها وبذلك يصبح قادراً على تأدية حصة للحكومة كضريبة. وبجانب هذه الحقوق الإدارية هناك شرط موافقة السلطة التي من دونها لا يكون نقل الملكية شرعياً»[١٥].

وهناك نظام الوقف في الإسلام يهمنا شرحه لتعلقه بموضوع البحث. يمكننا تعريف الأراضي الموقوفة بأنها تلك التي نقلت ملكيتها من دون رجوع إلى غرض ديني أو خيري، والأرض الموقوفة هذه لا يمكن بيعها أو التنازل عنها أو رهنها. ويرجع المؤرخون الأصول الأولى لهذا النظام إلى الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) الذي فرز قسماً من أراضي الدولة كوقف لمنفعة المجتمع الإسلامي. ونظام الوقف هذا يوضح استعداد الإسلام لتحديد الملكية الخاصة في سبيل خدمة المصلحة العامة. ويعتقد طلاب الإمام أبي حنيفة أن الوقف يعني «إخضاع ملكية شيء معين للملكية الإلهية يتوقف بموجبها حقّ المالك وتنتقل ملكية الشيء لله ويرجى

---

(١٣) ابن سلام، المصدر نفسه، باب فتوح الأرضين صلحاً (رقم ١٥٠)، ص ٥٩.

(١٤) المصدر نفسه، رقم ١٩٦، ص ٧٧.

(١٥) Alfred Bonne, *State and Economics in the Middle East: A Society in Transition* (London: Kegan Paul, 1955) p. 116.

الانتفاع به لعباده»[١٦]. ويتضمن تفسير ألفريد بونيه الفكرة ذاتها، فيرى أن مؤسسة الوقف توضح أن نظرية الملكية في الإسلام تستند على مبدأ أن الأرض ملك الله الذي منح حقّ استعمالها للبشر[١٧].

المزارعة في الشريعة الإسلامية

يختلف الكتّاب على موقف الشريعة الإسلامية من مسألة المزارعة؛ فمحمود أبو سعود يرى أن الإسلام قد منع تأجير الأرض منعاً باتاً. بينما يرى قريشي العكس تماماً. وقد أورد أبو السعود شواهد وروايات لإسناد موقفه؛ أهمها الرواية المسندة لرافع بن خديج التي استشهد بها خصمه قريشي كذلك. روى رافع بن خديج «كنا نحاقل الأرض على عهد رسول الله (ﷺ) فنكريها بالثلث والربع والطعام المسمّى، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومتي فقال: «نهى رسول الله (ﷺ) عن أمر كان لنا نافعاً، وطواعية الله ورسوله (ﷺ) أنفع لنا، نهانا أن نحاقل بالأرض فنكريها على الثلث والربع والطعام المسمّى وأمر ربّ الأرض أن يزرعها أو يدعها وكره كراءها وما سوى ذلك»[١٨] وهناك سبع روايات أخرى عن رافع بن خديج تؤكد المضمون نفسه. وقد ردّ قريشي على ذلك بتفصيل الظروف التي وردت بها الروايات والاستعانة بروايات أخرى توضح مضمون النصّ المذكور؛ فقد أورد أن حنظلة بن قيس قد حقق في الأمر مع رافع بن خديج ووصل إلى التوضيح التالي: الحقيقة هي أنّه زمن الرسول (ﷺ) اعتاد الناس تأجير أراضيهم بشروط غير عادلة كاشتراط رجوع حاصل الأرض القريبة على السواقي أو حاصل البقع الممتازة الأخرى لصاحب الأرض. ونظراً إلى انتشار العادة عمد الرسول (ﷺ) لمنع تأجير الأرض بمثل هذه الشروط القاسية إذ إنَّ حصة المالك في المنتوج لم تكن محددة بوضوح تام.

ويرى قريشي أن التفاصيل المتعلّقة بهذه الروايات توضح أن المزارعة لم تكن موضوع المنع بل المزارعة بالشروط القاسية التي كانت شائعة آنذاك. ورغم أن قريشي قد استعمل هذا المنطق، لإسناد رأيه القائل إن الإسلام يبيح الملكية الخاصة بشكل مطلق إلا أن المعلومات التي يستعين بها تثبت شيئاً مختلفاً، تثبت أن الملكية الفردية في الإسلام محددة بمقتضيات الصالح العام. من الواضح من النصّ المذكور

---

(١٦) Qureshi, *Land Systems in the Middle East*, p. 15.

(١٧) Bonne, Ibid., p. 119.

(١٨) أبو الحسين مسلم بن الحجاج مسلم، **صحيح مسلم**، باب كراء الأرض بالطعام، ج ٥، ص ٢٣.

أن الرسول (ﷺ) قد حدد شروط تأجير الأرض للفلاحين وأخضع العلاقة بين المالك والمستأجر للعدالة أي لمبدأ أخلاقي أعلى. ولذلك حدد الحق المطلق لصاحب الأرض في التصرف بأرضه.

ورأي الفقهاء المسلمين يؤيد هذا الرأي، فثلاث مدارس متفقة على اعتبار أن أي مزارعة تمنح مالك الأرض امتيازات خاصة باطلة. تشترط الشريعة الإسلامية لتكون المزارعة صحيحة أن يقتسم الطرفان المحصول بعد حصاده. إذا اشترطت مزارعة ما إعطاء أحد الطرفين حصة ثابتة فهي باطلة. كذلك يبطل أي تعاقد يشترط إعطاء الطرف الذي يزود البذور حصة تساوي ما قدمه أولاً ثمّ اقتسام ما تبقى بين الطرفين، إذ قد لا يبقى شيء من المحصول بعد فرز هذه الحصة المعينة لصاحب البذور. إذا اشترط تعاقد ما إعطاء أحد الطرفين إنتاج جزء معين من الأرض وما تبقى للطرف الثاني فهو باطل إذ قد يكون مجموع المنتوج مساوياً لإنتاج ذلك الجزء فقط.

والمبدأ الذي تبنى عليه هذه الأحكام،هو أن المزارعة شراكة يجب أن يتساوى الطرفان بها في تحمل مخاطر الإنتاج، فَكُلّ شرط يعطي أحد الطرفين ضماناً أكثر من الطرف الآخر ينقض شرط المساواة ويحيل التعاقد باطلاً. وهذا هو المبدأ نفسه الذي يحرم الإسلام بموجبه الربا، فالتسليف بفائدة تعاقد يعطي المسلف ضماناً برجوع ماله والفائدة بغض النظر عن المخاطر التي سيتعرض لها المستلف الملزم بإرجاع ما اقترضه مع الفائدة حتّى ولو لم يربح شيئاً من المشروع الذي استلف المال لأجله. ومن ذلك يتضح أن الإسلام لا يعتبر مجرد ملكية الأرض كافية لتبرير الحصول على دخل منها، إذ يجب أن يشترك المالك بتحمل مخاطر الإنتاج كذلك، أي أن يقدم شيئاً بشرياً. وهو يعتبر استقطاع حصة معينة مضمونة من قبل مالك الأرض بمثابة ربا يشبه ذلك الذي يحصل عليه الممول.

ـ ٣ ـ

صحيح أنّه ليس في التراث الإسلامي ما يشير بوضوح إلى تأسيس الملكية الجماعية في الأرض، ولكن بجانب ذلك يدلّ التحليل المار على أن الملكية الخاصة كانت دائماً خاضعة لقوانين أخلاقية واعتبارات المصلحة العامة. وإذا ما اصطدمت مصلحة الفرد الخاصة بالمصلحة العامة للمجموع أعطيت الغلبة للثانية على الأولى. لذلك فنظرية الحق الطبيعي التي تعتبر التملك الفردي دين الفرد على المجتمع وحقاً أتى به من الحالة الطبيعية الدينية الصرف لذلك المجتمع لا مجال لها في

الإسلام. وهذا التأكيد على أهمية المجتمع نابع من نظرة أوسع تتضمن المهمة التاريخية التي أتى الإسلام لتحقيقها، فبجانب المهمة الدينية الصرف هناك مهمة الإصلاح الاجتماعي الشامل، فقد حاول الإسلام تحقيق وحدة وتقدّم المجتمع العربي. ولإنجاز ذلك على الفلسفة الجديدة أن تحارب ذلك النوع من الفردية الشائعة في مجتمع الجاهلية. ولأول وهلة قد يبدو هذا الرأي متناقضاً مع ما عرف عن الإسلام من تأكيد على حرية الفرد. ولكن هذا التناقض ظاهري لا حقيقي. وفي رأيي الخاص أن من معجزات الإسلام أنّه استطاع تحقيق الوحدة القومية وحرية الفرد بالوقت نفسه دونما تضارب. كان الفرد في المجتمع الوثني القبلي حراً بمعنى أن سلوكه غير محدد باعتبارات وقيود ثقيلة. كان سلوك الفرد مقيداً بقيم نابعة من حياة بسيطة، لذلك كانت تلك القيود غير ثقيلة. ولكن سبب هذه الحرية هو خلو الحياة من مهمة تاريخية كبيرة، خلوها من أعباء تحقيق رسالة تتعدى الحدود وعدم ارتباطها بمسؤولية تجاه شؤون العالم.

لذلك فإن الفرد الذي كان يشعر بالحرية كان في موضع تفاهة أيضاً، في موضع لا يشعره بأهميته كإنسان مسؤول عن أكثر من نفسه وقبيلته. الشعور بالحرية كان يرافقه شعور بعدم الأهمية. ولكن بمجيء الإسلام كرسالة للعالم انتشل الفرد من هوة التفاهة وعدم الأهمية والعيش على الهامش من دون معنى، ووضع على أكتافه مسؤولية تحقيق رسالة للبشر وأصبح مقياس السلوك هو المشاركة بتحقيق هذه الرسالة. وبذلك أصبح سلوك الفرد خاضعاً لقيم أعلى منه. قيم نابعة من تلك الرسالة وأوسع من عالمه القديم. هذا الشعور بالأهمية والمعنى والمسؤولية لتحقيق رسالة حقّ للبشر هو النوع من الفردية الذي أحله الإسلام محل فردية الجاهلية، وهو النوع الذي يلائم التماسك القومي والتعاون الاجتماعي. وبذلك أكد الإسلام على الوحدة والتعاون والمسؤولية الاجتماعية، وحارب القبلية والأنانية واللامسؤولية. من هذه النظرة العامة يتفرع تأكيد الإسلام على المجتمع في تنظيم الملكية الخاصة. والخلاصة الأخيرة هي أن الإسلام لم يلغ الملكية الفردية ـ وحسب نظرته الشاملة ـ لا يمكن أن يلغيها، ولكنه ينظر إلى الملكية الخاصة على أنّها حقّ اجتماعي لا طبيعي.

ـ ٤ ـ

تواجه البلدان العربية اليوم ـ بضمن المشاكل المتعددة ـ مشكلة الأرض التي يتوقف على حلها حلّ أزمة من المشاكل السياسية والاقتصادية، فالأرض الزراعية لا زالت المصدر الرئيس لعيش الأكثرية. ولكن نظام استغلالها ليس من النوع

الذي يساعد التطور الاقتصادي والسياسي ولا التقدّم الاجتماعي بصورة عامة، فهناك قضية إصلاح نظم الأراضي القائمة على أساس الملكيات الكبيرة الواسعة المؤجرة لفلاحين يستغلونها بطرق بدائية لقاء حصة في المنتوج تتراوح بين النصف والثلاثة أرباع للمالك وما يتبقى للفلاح. وقد واجهت مصر هذه المشكلة بمشروع جزئي يهدف إلى تحقيق ملكية صغيرة منتجة ومتطورة، أما في بقية أجزاء البلدان العربية فقد بقيت المشكلة قائمة: صراع بين مالكي الأرض والفلاحين يدور حول قضية التقدّم الاجتماعي برمتها، ونتيجة لذلك تطرح الآن قضية الملكية بوجهها العلمي والنظري في أوساط السياسة والفكر. ووجهها النظري يستهدف التعرف على حقيقة موقف تراث المجتمع. وبكلمات أخرى إن الحركة الإصلاحية تفتش عما يبررها في تراث المجتمع ونجاحها في ذلك لا شكّ مفيد. الإصلاح الذي له جذور في المجتمع أسهل وتقبله أسرع.

هناك مسألة توزيع الأراضي على الفلاحين وفرض ضرائب على الأرض والإرث وإعادة توزيع الثروة وتأميم المصالح الكبرى ومصادرة الثروة الطبيعية، لا بل كلّ قضية تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. وكل ذلك مرتبط تمام الارتباط بنوعية حقّ المالك بالأرض. والخلاصة هي أن نظرة الإسلام للملك على أنّه حقّ اجتماعي، تساعد الإصلاح الاجتماعي وتسهله بعكس الحال في ما لو كانت غير ذلك.

٦ ــ نظرات في الإِصلاح الزراعي في سوريا والعراق(*)

ـ ١ ـ

إن الاستنتاجات التي تتضمنها هذه المقالة لا يقصد منها التعميم النظري، أي أنّها لا تصلح لاستخلاص مبادئ نظرية ثابتة، بل هي مجرد ملاحظات مستخلصة من التجربة التي مرّ بها العراق وسوريا في مجال الإصلاح الزراعي. أما أثر هذه الملاحظات، فهو أنّها تلقي أضواء جديدة على هذه القضية الشائكة. إن بعض الأفكار المسلم بها في الإصلاح الزراعي ولا سيما عند الاقتصاديين الزراعيين الغربيين، أصبح من الممكن إعادتها للمناقشة من جديد بسبب هذه الاستنتاجات، وتلك هي أهميتها العلمية إن كان لها شيء من ذلك.

لعل من أهم عوامل القلق الاجتماعي في بلدان المناطق المتخلفة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، الوضع المتردي الذي تعيش فيه الجماهير الفلاحية التي تشكل الأكثرية في جميع هذه المناطق. وعلى وجه التحديد أن محرك الاضطراب لا يعدو أن يكون حرمان الأكثرية من وسيلة العيش الوحيدة في الريف ألا وهي الأرض؛ ففي الريف ترتبط قضية استمرار الحياة بقضية الأرض بِكُلّ ما تنطوي عليه من قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية. إن الأرض هي مصدر المعيشة ومن يسيطر عليها يسيطر على مصدر المعيشة وبالتالي على الجماهير الفقيرة التي ينحصر همها في مثل هذه الظروف الصعبة في مجرد استمرار الحياة والمحافظة على الجسد.

(*) نشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية** (أيار/ مايو ١٩٦٦)، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٤).

والفلاحون في هذه المناطق كانوا عبر القرون المتتالية يعيشون بواسطة العمل في الأرض الزراعية التي لا يسيطرون عليها ولا يملكونها لقاء حصة أو أجر هو في النهاية ما يسدّ الكفاف أو حتّى أقل من ذلك أحياناً. وما تاريخ التطور السياسي والاجتماعي في هذه المناطق إلا قصة الجذب والدفع بأساليب متباينة بين من يسيطر على الأرض الزراعية، وبين الفلاحين الذين يعملون فيها ولا يملكونها للسيطرة على هذا المورد. ومن خلال التاريخ الطويل من ذلك الصراع نشأ حبّ الفلاحين للأرض الذي هو في أساسه ليس غير الحب الطبيعي للحياة والبقاء. إن الفلاح الفقير الذي لا يقرأ الحرف يعرف على وجه التأكيد أن من يضع يده على الأرض يستطيع أن يعيش وأن يبقى لأنها الشيء الوحيد الذي يستطيع في الظروف القاسية التي تعيشها تلك المناطق أن ينتج ضروريات الحياة. إن هذه المعرفة ليست فطرية ولا غريزية ولا نظرية، بل هي الحكمة القاسية المستخرجة من صميم تجربة الأجيال والقرون ولا شيء آخر أقرب منها إلى الحقيقة. إنّها الحقيقة التي لا يرقي إليها الشك.

ـ ٢ ـ

ولكن علاقة هذه القضية بالإصلاح الزراعي قد أصبح لها اليوم أهمية لا بدّ من الوقوف عندها، وتتضح علاقة حبّ الفلاح للأرض بالإصلاح الزراعي في أن هذه الحركة قد اعتمدت في الأساس على قضية توزيع الأرض المستولى عليها وإحلال نظام الملكية الصغيرة مكان الإقطاع. لقد طبع الإصلاح الزراعي بهذا الطابع في الغالبية العظمى من بلدان العالم الثالث التي حدث فيها ذلك الإصلاح حتّى أصبح الإصلاح الزراعي يعني توزيع الأرض على الفلاحين. والمسألة المهمة التي نقصد التعرض إليها في المناقشة الآن هي هل أن توزيع الأرض هو الوسيلة المثلى لتحقيق الإصلاح في جميع الظروف؟ هل صحيح أن الفلاح متمسك دائماً بالأرض ولا يريد غير الحصول على قطعة أرض يتملكها؟ هل أن فرضية تعلق الفلاح بالأرض لها ما يدعمها من الأدلة الواقعية في جميع الأحوال؟ هذه مجرد أسئلة تشكيك لا بدّ من طرحها لا بسبب رغبة أيديولوجية مسبقة برفض نظام الملكية الصغيرة، بل بسبب معلومات ترشحت من الواقع بعد تطبيق الإصلاح الزراعي في بعض البلدان العربية كالعراق مثلاً لا تؤيد تلك الفرضية.

مثلاً عندما يكون النظام الزراعي الموجود قبل الإصلاح الزراعي قائماً على تركيز الإدارة الزراعية بيد الإقطاعي، أي عندما يقوم صاحب الأرض بجميع أو بغالبية مسؤوليات الإنتاج، ويكون الفلاح قريباً من العامل الزراعي الذي لا يقوم

بغير العمل اليدوي ولا يمارس أي أعمال تنظيمية أو إدارية ولا يتحمل أي مسؤولية، وعندما يكون النظام الزراعي السائد لأجيال متعاقبة كما ذكرنا، نلاحظ أن توزيع الأرض على الفلاحين لا يلاقي تلك الاستجابة وذلك الاهتمام الذي نتوقعه، ولا نجد أن الفلاح متلهف للحصول على الأرض كما تقضي الفرضية موضوع البحث. إن الفلاح في مثل هذه الظروف يشعر أن تحوله إلى مالك صغير لا يعني غير تحمل مسؤوليات لم يتعود عليها وأعباء لا يرغب فيها. في مثل هذه الظروف التي يكون فيها المنتفع بالإصلاح الزراعي أقرب إلى العامل الزراعي منه إلى الفلاح لا يقوم دليل على التعلق بالأرض بل نجد العكس أحياناً.

وتتضح هذه الحالة أكثر عندما يقترن وضع المنتفع بظروف اجتماعية متأخرة وقبلية، فحيثما يكون المنتفعون في وضع ثقافي واجتماعي متأخر تتحكم فيهم العادات والتقاليد القديمة ويسود بينهم الجهل والأمية ويحكمهم النظام القبلي، أو عندما يكونون في حالة بداوة متنقلة، في مثل هذه الحالات نلاحظ أن الفلاح لا يتحمس كثيراً للحصول على الأرض وبالتالي لا يجتهد لزراعتها وإعمارها أو حتّى الاحتفاظ بها، فهو أما أن يعيد تسليمها إلى الإقطاعي أو إلى رئيس القبيلة بمقابل زهيد، أو يؤجرها إلى فلاحين آخرين، أو يتركها ويعمل في المدينة أو حتّى يتنازل عنها في دوائر الإصلاح الزراعي بصورة رسمية. وهناك أدلة واقعية على هذه النتائج في العراق.

إن توزيع الأرض على الفلاحين يعني تحويل الفلاح إلى منظم يدير مشروعاً اقتصادياً بِكُلّ ما يحتاجه ذلك من عناية وصبر واستثمارات ومجازفة وانتظار وتضحية في الحاضر في سبيل المستقبل. إن المنتفع الذي تعوّد قبل الإصلاح الزراعي أن يكون معتمداً بصورة كلية على صاحب الأرض، والذي تعوّد أن يعيش من عمله اليدوي، يجد نفسه في حالة نفسية غير مطمئنة عندما توزع عليه الأرض ويوكل إليه بالتالي أمر استثمارها وتكوين مشروع اقتصادي.

وتزداد هذه الحالة حدّة عندما تكون الزراعة معرضة لأخطار وتقلبات تزيد من قلق المنتفع وعدم اطمئنانه، وعندما يقابل ذلك من جهة أخرى توافر العمل في المدن المجاورة أو الكبيرة؛ في مثل هذه الحالات نجد أن منتفعي الإصلاح الزراعي أنفسهم لا يتمسكون بالأرض التي ملّكت لهم، فيتركونها أو يؤجرونها للغير ويذهبون إلى العمل في المدن. إن الفلاح في مثل هذه الظروف يميل لتفضيل الدخل المضمون المباشر الخالي من المسؤولية على الدخل الأكبر، ولكن غير المضمون والبعيد المدى والذي يتطلب تحمل المسؤولية.

إن فلاحي المناطق المتخلفة الذين يعيشون في مثل الظروف التي ذكرناها يميلون بفعل ظروفهم الاجتماعية وتركيبهم النفسي الراهن، إلى عدم الاستفادة من الفرصة الجديدة للتحول إلى أصحاب مشاريع إنتاجية والاستمرار كعمال أو ما هو قريب من ذلك. إن هذه العوامل الاجتماعية التي تلعب دورها في المجتمعات الريفية المتخلفة، غالباً ما تغيب عن بال الباحثين في الإصلاح الزراعي، فتسقط من الحساب في تقييم مسألة توزيع الأرض، فلقد ثبت بالتجربة العملية أن توزيع الأرض ليس الحلّ الأمثل لمشكلة الفلاحين الفقراء الذين يعيشون في نظام الإقطاع وفي ظل أوضاع اجتماعية كالتي ذكرناها.

إن تعلق مثل هؤلاء الريفيين بالأرض أقل مما تقرره الفرضية وأضعف مما يوحيه التعميم النظري عن هذه القضية. أما المغزى العملي لذلك فواضح وهو أن الإصلاح الزراعي في مثل هذه الحالة يجب أن ينصب على المادة البشرية أكثر من الأرض، أي أن يتجه نحو إحداث تغيير اجتماعي ونفسي في الفلاحين أنفسهم لتوفير الوضع المناسب لنجاح نظام الملكية الصغيرة. وبذلك تكون حدود الثورة الزراعية أوسع من قضية إعادة تنظيم نمط ملكية الأرض، فتدخل فيها مسائل أخرى كالتربية والتوطين وإعادة توزيع السكان. في مثل هذه الحالة يحتاج الإصلاح الزراعي إلى جهود واسعة تتناول تغيير الوضع الاجتماعي في الريف، وذلك بالقضاء على الأمية وإعادة تنظيم التعليم الزراعي لتنمية المعرفة بفنون الزراعة الحديثة والخبرة العملية في العمل الزراعي وجميع متطلباته الآلية. كما تتطلب عملية التغيير الاجتماعي القضاء على عزلة الريف وذلك بإنشاء شبكة للمواصلات تسهل الاتصال مع العالم الخارجي، وبكهربة الريف لإدخال وسائل الحضارة الحديثة إليه وتسهيل تصنيعه.

إن حالة البداوة وعدم الاستقرار لا بدّ أن تعالج بصورة جذرية لإنهائها، وأن يعاد النظر بتوزيع السكان وتنفيذ مشاريع لتنظيم ذلك التوزيع بما يزيد الامتزاج ويساعد على تفكيك الروابط المتخلفة كالعشائرية والعائلية، وقيام التنظيم في صفوف الفلاحين في التعاونيات والاتحادات المهنية. ودخول الحياة السياسية وأساليب العمل الجماعي والمواجهة الجماعية للمشاكل، من شأنه تغيير العلاقات والمركز الأدبي للفلاح وتنمية عادات وأفكار جديدة. إن تغييرات جذرية كهذه تشكل العمود الفقري للتطور الاجتماعي الذي يجب أن يتضمنه الإصلاح الزراعي لكي ينجح ويحقق أهدافه. وهذا هو معنى القول إن الإصلاح الزراعي في مثل هذه الظروف يجب أن يتضمن ثورة اجتماعية إلى جانب الثورة الاقتصادية

والحقوقية. في كثير من المناطق المتخلفة التي قام فيها إصلاح زراعي (بدرجات متفاوتة بالطبع) قد أدى إهمال هذه القضية إلى فشل المحاولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وفي هذه النقطة بالذات تدور كلّ الاتهامات المحافظة التي قرنت الإصلاح الزراعي بتدهور الزراعة وانخفاض الإنتاج.

لكن ذلك ليس كلّ ما يمكن أن يقال عن هذه القضية. إن إهمال هذا الجانب قد لا يكون أحياناً بسبب الجهل بل بسبب التحيز الأيديولوجي. إن النظرة الغربية للإصلاح الزراعي تميل عادة إلى التقليل من أهمية هذا الجانب وحصر الموضوع في توزيع الأرض على الفلاحين، أي تكوين نظام الملكية الصغيرة. أما سبب ذلك فلا يعود إلى أن معالجة الوضع الاجتماعي في الريف شيء غير مرغوب به بحدّ ذاته، بل لأن التصدي لمعالجة هذه القضية يثير بصورة طبيعية موضوع الثورة. إن التفكير الغربي يخشى الثورة ويحاول إلى أقصى الحدود أن يستبعدها كحل لمشكلة المناطق المتخلفة. إن أي محاولة لإجراء تغيير اجتماعي عميق في الريف تصطدم بصورة تلقائية بالتخلف الاجتماعي وبصعوبات تجعله شبه مستحيل إذا ما سلك طريق التطور البطيء وبذلك يبرز الحلّ الثوري كبديل عملي ناجع للمشكلة. ليس هناك ما يبرر الثورة أحسن من وضع الريف المتخلف الذي تتكسر عليه جميع محاولات الإصلاح البطيء.

إن الشعوب المستيقظة حديثاً التي تعرف البون الشاسع الذي يفصلها عن العالم المتقدم، والتي تتسع آمالها وأحلامها في مستقبل أفضل لا تستطيع أن تقبل الأسلوب التدريجي البطيء لحلّ مشاكلها الصعبة كمشكلة تخلف الريف، لذلك لا مناص لها من اختيار الثورة للمحافظة على وجودها ولضمان مستقبلها. لذلك كان من المنتظر أن يحاول التفكير الغربي إهمال هذا الجانب وقصر قضية الإصلاح الزراعي على إصلاح نمط الملكية الزراعية، فهو يعرف أن الإصلاح الحقوقي هذا أسهل بكثير من إحداث ثورة في الأوضاع الاجتماعية. إن أخذ الأرض من الملاك الكبار وتوزيعها على الفلاحين يفتح الباب بالضرورة للثورة؛ ففي كثير من البلدان استطاعت حكومات إصلاحية قوية أن تقوم بذلك من دون أن تلج هذا الباب، فالإصلاح الزراعي في الهند مثلاً لم يقد البلاد إلى الثورة أو الاشتراكية؛ فقط عندما يتصدى المجتمع لمعالجة الوضع الاجتماعي في الريف بالطرق التطورية البطيئة ويفشل في ذلك، تبرز الثورة الاشتراكية كحل مقبول وصحيح للمشكلة، لأن بعض المجتمعات يمكن أن يكتشف الطريق الثوري لا في بداية الطريق بل أثناء معالجة قضاياها. إن الاختيار قد لا يكون مسبقاً بل لاحقاً تمليه الظروف

وتبرره الحاجة والواقع؛ فالإخلاص لقضية الشعب لا بدّ أن يقود المجتمع نحو الحلّ الناجع (وهو في هذه الحالة الثورة) حتّى ولو لم تكن تلك القيادة ثورية في البداية. إن الغرب يعرف ذلك، لذلك فهو يحاول إسدال الستار على هذا الجانب الخطر بالنسبة إليه. ولعل ذلك من أهم نواقص برامج الإصلاح الزراعي التي تأثرت بالتفكير الغربي وهي بالذات التي طبقت في البلدان العربية.

ـ ٣ ـ

ومن قضايا الإصلاح الزراعي المثارة الآن قضية مهمة تتعلق بنظام الإنتاج. إن التفكير الغربي في هذه الناحية معروف فهو يؤيد الملكية الصغيرة العائلية، أي أن يكون للعائلة الفلاحية قطعة من الأرض بحجم اقتصادي تملكها وتقوم العائلة باستخدام مواردها المالية وقواها العاملة في استثمار تلك الأرض بشكل مشروع إنتاجي خاص وصغير. والمبررات المقدمة لهذا النظام كثيرة منها إيجابية تتعلق بالنظام نفسه، ومنها سلبية تتعلق بنواقص الأنظمة البديلة، ويهمنا في هذا الصدد التعرض لمسألة سلبية هي ضعف نمط الإنتاج الزراعي الجماعي. إن الحجة التقليدية الواسعة الانتشار التي تبرز لدعم شكل الاستثمار الفردي ولدحض الاستثمار الجماعي، تتعلق بمسألة الحافز الذاتي للعمل. إن الفلاح ـ كما تقول الحجة ـ لا يعمل بجد ونشاط ولا يسعى إلى تطوير الأرض إلا إذا كانت ملكه. إن نظام الملكية الصغيرة العائلية لا بدّ أن يتفوق على ما سواه بسبب توافر الحافز الشخصي هذا. إن مسألة أهمية الحافز الشخصي في الاقتصاد أوسع من ذلك بالطبع وهي قضية رئيسة ولا نقصد أبداً مناقشتها في هذا الصدد. كما لا يقصد من التعرض لها في هذا المجال المحدد التقليل من أهمية هذا العامل أو نفي وجوده. إن الحافز الشخصي موجود في الإنسان ومهم للنمو الاقتصادي، ولكننا لا نقصد كلّ ذلك.

النقطة **الأولى** التي تسترعي الانتباه ولا بدّ من إثارتها في هذا الصدد، في هذا الوضع الخاص الذي يعطى للزراعة عند بحث قضية نظام الإنتاج. وبعبارة أخرى أن أصحاب هذه الحجة الذين يرفعونها في وجه كلّ محاولة لإيجاد نظم إنتاج أخرى غير نظام الملكية العائلية الخاصة، يتكلمون وكأنهم يعتبرون الزراعة قطاعاً خاصاً له أوضاع خاصة غير موجودة في القطاعات الاقتصادية الأخرى. لماذا نقبل مثلاً بنظام الإنتاج الكبير في الصناعة والتجارة وحتّى في الخدمات لا بل نفضله ونعتبر ذلك غير ممكن في الزراعة؟ لماذا لا نناقش مسألة نظام المصانع الحديثة القائم على الآلة واليد العاملة المأجورة والإدارة المأجورة ونستبعد ذلك في

الزراعة ونعتبره النظام الأمثل في الصناعة؟ لماذا لا نعتبر نظام الإنتاج الحرفي العائلي النظام الأمثل في الصناعة؟ أليست الزراعة قابلة لطرق الإنتاج الكبير من وحدات كبيرة وآلات ويد عاملة مأجورة وتقسيم عمل وغيرها مما أصبح معروفاً عن الإنتاج الصناعي الحديث؟ إن تفوق نمط الإنتاج الكبير أمر مسلم به بسبب الوفورات المعروفة التي يمتاز بها عن الإنتاج الصغير النطاق.

أما النقطة **الثانية** التي تسترعي الانتباه ـ وهي مشتقة من الأولى ـ فهي أن فكرة الصناعة الحكومية المملوكة من قبل الدولة قد أصبحت مقبولة في الصناعة (إلى حد ما طبعاً)، ولكنها غير مقبولة بعد في الزراعة. لقد أصبح مقبولاً أن تقوم الدولة مثلاً بتأسيس مصانع لا بل أصبح ذلك من واجباتها الرئيسة في الدول النامية التي انتشرت فيها وزارات الصناعة، ولكن الأمر ليس كذلك في الزراعة، فليس من المقبول أن تقوم الدولة بتأسيس مراكز كبيرة للإنتاج الزراعي ـ كمزارع الدولة ـ . إن فكرة مزارع الدولة فكرة غير مقبولة بعد وتعتبر فكرة متطرفة وغير عملية ولا يمكن أن تنجح، إلى غير ذلك من الحجج التي أصبحت معروفة في بلادنا. لماذا يستطيع العامل في المصنع الحكومي أن يعمل حسب نظام معين ولقاء أجور معينة، ولا يستطيع الفلاح أن يقوم بالأمر نفسه في مزرعة حكومية؟ ما هو الشيء الخاص في الزراعة غير الموجود في الصناعة؟ الجواب عن ذلك غير معروف بعد، وهو في الغالب غير علمي بل صادر عن تحيز ايديولوجي ضدّ الأفكار الاشتراكية.

عندما نقول إن فكرة المصانع الحكومية أصبحت مقبولة، لا نعني أن مؤيدي النظام الاقتصادي الحر يقبلونها من حيث المبدأ أو أنهم لا يعترضون عليها، أو أنهم لا يفضلون عليها الصناعة الفردية الخاصة أو أي شيء من ذلك، بل نقصد أنّها لا تثير الاعتراض والضجة والتشكيك نفسه الذي تثيره قضية تأسيس مزرعة دولة. ففي جميع بلدان العالم الثالث تقريباً لا يعتبر أمراً مستغرباً أن تقوم الدولة مثلاً ببناء مصنع للنسيج وإدارته مباشرة لحسابها، في حين أن الأمر يختلف تماماً إذا ما أقدمت الدولة على استثمار بعض المناطق الزراعية مباشرة بشكل مزارع دولة؛ والأرجح أن السبب ـ كما ذكرنا ـ لا يعود إلى شيء خاص بالزراعة، بل لأن مؤيدي النظام الحر يخشون انتشار هذا الأسلوب في الإنتاج وما يجره ذلك من ترعرع الأفكار الاشتراكية. إنهم قد قبلوا إقامة الدولة للمصانع تحت ضغط الواقع وبعد أن ثبت بمرور الوقت أن الدولة هي الجهة الوحيدة القادرة على قيادة حركة التصنيع والتطور الاقتصادي، حيث أصبح التصنيع الحكومي مطلباً شعبياً لم يستطع أحد أن يقف في وجهه حتّى أصبح بمرور الوقت مقبولاً. ولكن أصحاب

النظام الحر لا يريدون أن يتسع ذلك للقطاع الزراعي. إن التفكير الغربي يخاف انتشار هذا النظام في القطاع الزراعي في المناطق النامية من العالم لسبب أيديولوجي هو رغبته في مقاومة الأفكار الاشتراكية.

ويجب التنبيه هنا إلى أننا لا نقصد من هذه المناقشة اقتراح نظام مزارع الدولة كنظام وحيد لتنظيم الزراعة. ولا نقصد أن هذا النظام خالٍ من العيوب فتلك مسألة أخرى تماماً. ولكننا نقصد أن نقول إن هذا النظام قد يكون في بعض الحالات والظروف هو الوحيد الممكن وبالتالي هو الأفضل وأن نبدد الأوهام التي تحيط بهذه القضية. إن نظام الملكية العائلية ليس النظام الوحيد الصالح في كلّ الحالات.

هناك من يقول إن للزراعة صفة خاصة تحول دون استخدام نظام الإنتاج الكبير، وهو خضوعها لعوامل طبيعية لا يمكن التحكم بها، فنظام الإنتاج الكبير يقوم على مبدأ تقسيم العمل الذي يتطلب أن تكون عمليات الإنتاج المتعددة تجري في وقت واحد. إن عمليات إنتاج من مرحلة المادة الأولية إلى مرحلة السلعة النهائية تجري في وقت واحد، فَكُلّ واحدة منها تتجزأ إلى أعمال صغيرة، الأمر الذي يجعل عدد الأعمال الصغيرة هذه كبيراً وبالتالي يصبح من الممكن مزاولتها على نطاق واسع باستخدام الآلات الحديثة. هذا هو معنى الإنتاج الكبير. أما في الزراعة فعمليات الإنتاج لا يمكن أن تجري بالوقت نفسه بل تباعاً، واحدة تلو الأخرى كالحراثة والبذر والحصاد.. إلخ. إن هذه الأعمال تخضع لعوامل عضوية ولعوامل مناخية طبيعية لا يمكن التحكم بها، لذلك فكمية العمل التي يمكن أن تنجز في أي وقت من الأوقات تصبح محدودة، لذلك لا يمكن استخدام طرق الإنتاج الكبير (كتقسيم العمل والتخصص.. إلخ). إن لهذه الحجة بعض الأهمية ولكن من الخطأ المبالغة في ذلك. إن وسائل الإنتاج الحديثة (كالآلات) يمكن أن تستخدم في الإنتاج الزراعي الحديث الواسع النطاق بالدرجة نفسها التي يمكن أن تستخدم في الصناعة. كما إنَّ التخصص ممكن في الزراعة الواسعة كما هي الحال في الصناعة.

إن عوامل الإنتاج كالأرض واليد العاملة والمباني.. إلخ، أصبح من الممكن أن تعمل بتشغيل كامل في الزراعة بفضل التقدّم في استخدام الدورات الزراعية والإنتاج المتكامل (الزراعي والحيواني) والتصنيع الريفي وغيرها من أساليب الإنتاج الحديث. لذلك لا يمكن المبالغة بمسألة قصور الزراعة في جني وفورات الإنتاج الكبير بسبب العوامل الطبيعية.

ـ ٤ ـ

القضية الأخرى التي تطرح نفسها تلقائياً عند بحث الثورة الزراعية، هي الدرجة المقبولة من الإجبار مقابل الحرية في التصرف التي يجب أن يتمتع بها الفلاح. إن هذه المسألة ليست جديدة بالطبع ولا تقتصر على الزراعة بل هي موضوع الجدل الكبير حول الاشتراكية كنظام بديل للرأسمالية. إن العالم الثالث السائر في طريق الإصلاح الزراعي ـ بأشكال متعددة طبعاً ـ قد اختط سياسات عملية أوحتها الظروف وفرضها واقع الزراعة. ومن أهم هذه السياسات العملية ذات المغزى الكبير جعل التعاون إجبارياً في الريف الخاضع للإصلاح الزراعي. إن العضوية الإجبارية أمر مناقض بصورة صريحة لمبادئ التعاون المعروفة. ولكن هذه الفكرة العملية قد أصبحت شائعة اليوم، فقد نصت عليها جميع قوانين الإصلاح الزراعي التي صدرت في البلدان العربية: جمهورية مصر العربية وسوريا والعراق.

إن المنطق الكامن وراء ذلك بسيط وواضح، هو أن توزيع الأرض على الفلاحين الفقراء لا يمكن أن ينجح إلا إذا توافرت مصادر جديدة للقروض بدلاً من المرابين، وإذا توفرت الضروريات الأخرى للزراعة التي كان يقوم المالك بتوفيرها. وقد وجد أن الجمعية التعاونية هي الحلّ الأمثل لذلك. ولكن الجمعية التعاونية تحتاج إلى درجة معينة من الوعي والتضحية والإمكانية المادية غير متوافرة عند الفلاحين في الوقت الحاضر. وإزاء هذا الوضع كان الخيار هو بين الانتظار حتّى يتوافر كلّ ذلك بشكل طبيعي تدريجي، الأمر الذي يتطلب وقتاً طويلاً، وبين تعديل مبادئ التعاون نفسها بما ينسجم مع الظروف الموجودة، فكان اختيار الحلّ الثاني. وهكذا قامت التعاونيات مصاحبة للإصلاح الزراعي، تعاونيات يكون الفلاح مجبراً على دخولها إذا أراد أن يستفيد من الإصلاح الزراعي من جهة، ويستفيد من مساعدات الدولة القانونية والمادية والإدارية من جهة أخرى. أي إنّها تعاونيات ليست اختيارية وليست معتمدة كلياً على جهود وموارد أعضائها.

إن هذا النوع من التعاونيات الإجبارية المدعومة من الحكومة هو في الحقيقة تنظيم جديد مستوحى من الظروف وليس من النظريات. وقد أصبح مألوفاً اليوم لدى الاقتصاديين الزراعيين الغربيين لا يعارضه أحد ولا يرى فيه ما هو غير مقبول، بل على العكس إن كل الاهتمام منصب في الوقت الحاضر على كيفية

إنجاحه. إن مسألة تعيين الحدود بين الإجبار وبين الحرية في تحقيق الثورة الزراعية كما يبدو تقررها الظروف الواقعية أكثر من النظريات المسبقة؛ فكلما كان المجتمع الزراعي متخلفاً وكلما كان الفلاح جاهلاً وخاضعاً لتأثير التقاليد والأنانية، كانت الحاجة إلى التدخل من قبل الدولة أكبر والعكس بالعكس. إن قضية تنظيم الزراعة على أسس جديدة تضمن تحقيق الثورة الفنية وتضمن محو الاستغلال ورفع مستوى المعيشة والثقافة، تحتاج إلى درجة كبيرة من الجهد العام، أي من التدخل من قبل السلطة التي تمثل المصلحة العامة ومطامح المستقبل. لذلك لا يمكن بحث هذه القضية على أسس نظرية مجردة كقضية الحرية مقابل العبودية، ولا على أسس أيديولوجية مسبقة كالزراعة الفردية مقابل الزراعة الجماعية.

لكن ذلك لا يعني بالطبع أننا لا نستطيع إعطاء حكم أو تكوين رأي حول حدود السياسة الملائمة لأوضاعنا على وجه التحديد، بل يعني أن ذلك الحكم أو تلك السياسة المحددة التي نقترحها تقوم على أساس واقعي لا نظري أو أيديولوجي. إن دور الأيديولوجية في هذه القضية واضح، وهو أننا نسعى لتحقيق ثورة زراعية يتحقق بها ارتفاع سريع في مستوى معيشة الجماهير وإزالة تامة للاستغلال. ولكن اختيار السياسة التي تحقق ذلك لا يتم على أساس أيديولوجي بل على أساس واقعي يستوعب الظروف الموجودة. إن مسألة الحرية لا يمكن أن تبحث بصورة مبسطة ونظرية، أي على أساس أن الفلاح كأي إنسان آخر حرّ ويجب أن يكون كذلك في عمله الزراعي؛ فمسألة الحرية في العمل الزراعي لا يمكن أن تبحث بمعزل عن أمور أخلاقية رئيسة كالانسجام مع الصالح العام وضمان المستقبل وخدمة مطامح التقدّم وتحقيق العدالة وغير ذلك من الأمور التي يبدو أننا في العالم الثالث لا نستطيع أن نحققها أو نقترب منها إذا ما تركنا الفلاح حراً في عمله الزراعي يعمل ويتصرف كما يريد.

إننا مثلاً لا بدّ من أن نجبره على دخول الجمعية التعاونية وعلى تطبيق الدورة الزراعية التي يقررها العلم الحديث، ولا بُدَّ أن نفرض عليه المكافحة الحديثة للآفات الزراعية ولا بدّ أن ننظم استخدام المياه والمراعي والغابات، ولا بدّ أن نمنعه من زراعة بعض المحاصيل أو تربية بعض الدواجن أو غرس بعض الأشجار ولا بدّ أن نمنعه من تجزئة الأرض أو تحويلها لأغراض غير زراعية أو بيعها. حقاً أن الدولة الحديثة هي دولة التنظيم.

إن سلوك الفرد ونشاطه لا بدّ أن يتكيف بحيث يصبح منسجماً مع المصلحة العامة وأهداف المجتمع. وما نشوء المؤسسات بكافة أنواعها في الأصل إلا لتحقيق

هذه الضرورة، ضرورة جعل السلوك الفردي منسجماً مع السلوك العام. إن الإنسان خاضع للمؤسسات منذ أقدم العصور ولا يعتبر ذلك الخضوع انتقاصاً من حريته، بل على العكس يمثل نشوء المؤسسات تقدّماً راسخاً في تعزيز الحرية الصحيحة للبشر. إن الثورة الزراعية في بلادنا تحتاج بصورة أساسية إلى تنظيم عام تقوم به الدولة والمؤسسات الجماعية كالحزب والتعاونيات والجمعيات الفلاحية، وأن يتركز هذا الجهد على تصفية ركائز المجتمع القديم والزراعة التقليدية بشكل ثوري سريع، وضمن هذا الإطار لا بدّ أن يخضع الفلاح الفرد إلى كثير من الإجبار ولا بدّ أن يتنازل عن كثير من رغباته وآرائه الشخصية.

ـ ٥ ـ

إذا كان الإصلاح الزراعي يعني إبدال النظام القديم بنظام جديد، فإنه لا بدّ أن يواجه عقبات صعبة تتناسب بصورة طردية مع مدى خضوع الفلاح لإدارة المالك ومدى تخلف أوضاعه المعاشية والثقافية، فحيثما يكون المالك هو المدير الذي يتخذ القرارات ويهيئ متطلبات الزراعة المادية ويهيمن على شؤون العمل الزراعي، تكون عملية الإصلاح صعبة؛ فالأوضاع السائدة في ظل الملكية الإقطاعية الكبيرة تشكل بمجموعها نظاماً متماسكاً؛ فهناك إدارة مركزة في يدّ المالك وهناك مصادر للتمويل وتهيئة البذار والآلات، وهناك اليد العاملة التي تعمل حسب قواعد محددة وتخضع لانضباط متين، وهناك أجهزة الدولة كدوائر الزراعة والريّ والمصارف التي تمد المالك بالوسائل والخدمات التي تتعدى طاقته والتي يستطيع أن يتعامل معها بسهولة نسبية. وبمرور الوقت تكونت لدى الفلاح أوضاع نفسية وعادات منسجمة مع النظام توفر له الدعم الذاتي الداخلي، فإذا ما تصدى الإصلاح الزراعي لقضية هدم هذا النظام كلياً، فإنه بذلك يكون قد خلق مهمة صعبة عليه أن ينجزها ألا وهي نظام جديد يمكن بواسطته أن تستمر عملية الإنتاج وعملية الحصول على الدخل كحد أدنى. والشيء الرئيس في النظام الجديد هو إعادة تكوين الفلاح؛ فالفلاح حسب الإصلاح الزراعي مطلوب منه أن يكون مسؤولاً عن وحدة إنتاجية، أي أن يكون منظماً كما يذهب التعبير الاقتصادي. ويتطلب النظام الجديد تغيير علاقات أجهزة الدولة لتتعامل مع الفلاح بدلاً من المالك بِكُلّ ما يتضمنه ذلك من مشاكل وصعوبات ونواقص.

إن الملكية خلال مراحل بناء النظام الجديد عليها أن تقوم على ما ذكر من

مقومات، فيدعم أحدهما الآخر بصورة متقابلة. لذلك نجد التنظيم الحكومي في البلدان الاشتراكية مقروناً بجهود واسعة في مجالات التربية والتثقيف ومجالات العمل الشعبي.

ـ ٦ ـ

لعل أهم مسألة أيديولوجية تواجه الإصلاح الزراعي في سوريا والعراق هي التجاذب بين الاتجاهين الاشتراكي والغربي. إن قوانين الإصلاح الزراعي في البلدان العربية (مصر وسوريا والعراق) مبنية على الأسس نفسها وتهدف إلى الغرض نفسه، ألا وهو تأسيس نظام الملكية العائلية الصغيرة مكان النظام القديم، وتلك هي فكرة الغرب، ولا شكّ إنّها حلّ الاقتصاديين الزراعيين والسياسيين في الغرب لمشكلة الأرض في المناطق المتخلفة، تلك المشكلة التي أصبحت تحرّك الانفجارات السياسية. والحلّ الغربي هذا يهدف بالدرجة الأولى إلى منع الأخذ بالحلّ الاشتراكي ـ وهو الزراعة الجماعية ـ والحركات اليسارية في البلدان العربية تعرف ذلك وهي بدورها أخذت تشكك بجدوى الحلّ الغربي لأسباب منها عقائدية ومنها واقعية ناتجة عن فشل برامج توزيع الأرض على الفلاحين في بعض الحالات. والحوار الذي يدور الآن ـ وبخاصة في سوريا ـ هو حول قضية اختيار شكل النظام الجديد. وهنا يكمن خطأ لا بدّ من الاحتياط له نظراً لخطورته.

إن أي محاولة لحلّ مشكلة الزراعة في بلاد كبلادنا على أساس مذهبي جامد لا بدّ أن تكون حلاً خاطئاً، فلا نظام المزارع الجماعية ولا نظام الملكية العائلية الصغيرة يصلح أن يطبق بصورة عمومية على الزراعة في بلادنا. إن الحلول المذهبية القائمة على تطبيق نظام معين برمته تنطوي جميعها على خطأ، وذلك أمر معروف في العلوم الاجتماعية. إن المذاهب والنظريات لا يمكن أن تكون غير دليل على العمل وغير أدوات للتحليل وللاستدلال على الاتجاه العام، لا أن تطبق بصورة حرفية على الواقع، ويصح ذلك بصورة خاصة على مسألة الزراعة. إن الزراعة في بلادنا متباينة كثيراً، متباينة من حيث العوامل المادية ومن حيث العوامل البشرية. وهذا التباين المادي والبشري يجعل تعميم أي نظام أمراً ينطوي على الخطأ، لأنه إن نجح في وضع معين فإنه لا بدّ أن يفشل في وضع آخر؛ فالزراعة في بلادنا تتباين بأوضاعها المادية من حيث نوعية الريّ ومن حيث نوعية المحاصيل ومن حيث التعرض للظروف الطبيعية ومن حيث صفات الأرض وهكذا. وكل هذا التباين يجعل من العسير تطبيق شكل واحد من أشكال الاستثمار.

كما إنَّ التباين البشري الحالي له المفعول نفسه في مسألة شكل الاستثمار، فالتباين في كثافة السكان وفي حالة الحقوق في الأرض وفي درجة التحضر (حالة البداوة والقبلية) وفي درجة الوعي الزراعي والنشاط في العمل والتعلق بالأرض والرغبة في زيادة الإنتاج والوعي السياسي والتقدّم الاجتماعي. التباين في هذه الأمور البشرية يجعل من غير الممكن تعميم شكل واحد لاستثمار الأرض. إن قضية خطيرة كقضية الثورة الزراعية لا يمكن أن تعالج بمعزل عن الواقع، لأن مثل هذه الحلول يكون انعكاسها السلبي كبيراً. إن الملكية العائلية الصغيرة لا يمكن أن تكوّن نظاماً جديداً إلا إذا توافر البناء النفسي والفكري عند الفلاح لدعم النظام الجديد من الداخل، أي أن تكون عادات وتقاليد وتفكير ونشاط وسلوك الفلاح المنتفع بالإصلاح الزراعي كلها منسجمة مع متطلبات النظام الجديد، إذ من دون ذلك لا يمكن أن ينجح التعاون والإرشاد أو طرق التعامل الجديدة مع دوائر الزراعة.

إن تغييراً عميقاً في شخصية الإنسان الفلاح أمر لا غنى عنه لنجاح النظام الجديد، لأن ذلك هو الدعامة الداخلية الذاتية. وهنا تكمن صعوبة الإصلاح الزراعي، تلك الصعوبة الواقعية الصارخة التي لا يعرفها أحد أكثر من المشرفين التعاونيين ومسؤولي الإصلاح الزراعي في المناطق وموظفي دوائر الزراعة والإرشاد. هؤلاء الذين يحتكون بالفلاحين يومياً يعرفون الفرق الكبير بين ما يريده الإصلاح الزراعي وبين الأوضاع الحالية للفلاح ورغباته وسلوكه وتفكيره، بين المسؤوليات الجديدة المترتبة عليه وبين مقدرته الحقيقية وطاقاته الواقعية.

إن هذه الصعوبة نفسها هي التي تشكل نقطة البداية في التفكير الثوري في الإصلاح الزراعي. إنّها تشكل المبرر العلمي لزيادة دور الدولة وتوسيع نشاطها ومبادرتها في بناء النظام الجديد. إن صعوبات الواقع من جهة، واتّساع الأهداف والمطامح من جهة أخرى، هي التي تقود إلى التفكير الثوري، إذ يتضح بجلاء للعاملين في الإصلاح الزراعي أن تكوين النظام الجديد لا يمكن أن يترك لعملية النمو الطبيعي لشخصية الفرد والفلاح، تلك العملية التي إذا ما تركت إلى التطور البطيء قد تؤخر أجيالاً عديدة. لذا لا بدّ من اختصار الزمن بمزيد من التنظيم ومزيد من التدخل ومزيد من التربية والتثقيف. ومن هنا خرجت فكرة التعاون الإجباري المدعوم من الدولة التي سبق ذكرها. ومن هنا أيضاً خرجت أفكار تأسيس مزارع الدولة في بعض المناطق الزراعية وبرامج العمل الشعبي والجمعيات

الفلاحية وقوانين حماية الإنتاج الزراعي، والأهم من كلّ ذلك إخضاع الزراعة للتخطيط. إن جميع هذه المبادرات تهدف في الأساس إلى المساعدة في بناء النظام الجديد بشكل أسرع من التطور الطبيعي.

إن الإدارة الفوقية والمبادرة من قبل السلطة قد أثبتت قدرتها على تغيير المجتمع بصورة لا يرقى إليها الشك. وليس أدل على ذلك من تجربة الاتحاد السوفياتي، حيث ثبت أن عملية خلق المجتمع الصناعي لا يشترط أن تتم بمبادرات الأفراد والجهد الشخصي، بل يمكن أن تتم أيضاً عن طريق العمل من فوق، عن طريق الإدارة الحكومية. لقد ثبت أن ذلك ليس ممكناً فحسب، ولكنه أخذ وقتاً أقصر وحقق نسبة من النمو أعلى.

من كلّ ذلك نريد أن نخلص إلى القول إن عملية بناء النظام الجديد في الزراعة بعد تحطيم الإقطاع يمكن أن تتم عن طريق العمل الفوقي، أي بمبادرة من السلطة وبصورة أسرع وأضمن مما لو تركت إلى تطور الطبيعي للأفراد. إن تطور الفرد نفسه يمكن أن يبدأ بمبادرة السلطة نفسها. صحيح أن التغيير الاجتماعي يتطلب في النهاية تغيراً في شخصية الإنسان ينسجم مع ذلك التطور ويدعمه ويوفر له الاستمرار الذاتي، ولكن نقطة البداية في ذلك يمكن أن تكون السلطة. إن الجهد العام يتضافر مع التطور الذاتي في شخصية الفرد الأثر. كما يجب الانتباه إلى أن المجتمع الزراعي الذي انصب فيه تخلف القرون وتحمل النكبات والكوارث ولاقى قسوة في الأوضاع لم يعرفها غيره، إن هذا المجتمع الذي تفاعلت فيه جميع هذه العوامل، قد تكونت له وضعية نفسية وعادات سلوكية ونمط من التفكير والعمل، أعطت قضية تطوره صفة التعقيد، فلا بدّ من الانتباه إلى ذلك وعدم التورط بمزالق الحلول السهلة الرياضية. لا يوجد هناك جواب بسيط سحري لمشكلة الزراعة، بل لا بدّ من اختيار الحلول المتعددة المتناسبة مع الأوضاع. ورب قائل يقول هل يعني ذلك أننا لا نعرف ماذا نريد أن نعمل في القطاع الزراعي وبالتالي هل يعني ذلك عدم جدوى البحث النظري؟ والجواب عن ذلك سلبي، فنحن نعرف أننا نريد أن نرفع مستوى الفلاحين المعاشي والثقافي وذلك هدف مباشر يجب أن نبدأ بتحقيقه منذ الآن.

إن جميع الحلول التي نختارها يجب أن تكون مشدودة إلى هدف واحد هو زيادة الدخل الصافي للفلاح. إن هذه الجماهير المسحوقة منذ قرون التي تشكّل

الغالبية الساحقة من شعبنا، لا بدّ أن تدخل معركة التقدّم والنهضة القومية. وهي لا يمكن أن تفعل ذلك إذا لم يطرأ تحسن ملموس في حالتها المعاشية. إذاً مسألة تحسين وضع الفلاحين ليست مسألة عدالة طبقية بل هي مسألة النهضة القومية أيضاً، لأن النهضة القومية لا يمكن أن تصبح ممكنة إذا لم تدخل هذه الأكثرية تاريخ بلادها من جديد. ومن هنا حصل هذا التأكيد من قبل مفكري العالم الثالث ـ أمثال فانون ـ على أهمية الفلاحين. قد يكون الفلاحون في وضعهم الحاضر أقل ثورية من العمال، ولكن ليس ذلك هو الموضوع. الموضوع هو أنهم أكثرية الشعب الساحقة التي تنتج الجزء الأعظم من دخله القومي. تلك هي المسألة، لذلك كان من المتعذر مادياً لأية ثورة في مثل هذه الأوضاع أن تنجح إذا لم تتجه نحو تحرير هذه الأكثرية برفع مستوى معيشتها. إن رفع مستوى معيشتها ـ انطلاقاً من وضعها البائس الحالي ـ هو المفتاح إلى الدخول في مرحلة الوعي الاجتماعي والسياسي.

وخلاصة القول في ذلك هي أن المسألة الزراعية ليست في الوقت الحاضر مسألة بناء هذا النظام أو ذاك، وليست مسألة أي النظامين أصح وأقرب إلى الاشتراكية، بل هي ببساطة مسألة زيادة الدخل الصافي للفلاح وتحسين مستوى معيشته لتتحقق تلك الخطوة الحاسمة، خطوة الانتقال من وضع الانسحاق تحت وطأة ما دون الكفاف حيث الوعي السياسي والاجتماعي مستحيل مادياً، إلى مرحلة متقدمة على ذلك يصبح فيها الوعي ممكناً.

إن هدف تحقيق ارتفاع في مستوى معيشة الفلاحين ممكن بصورة خاصة في منطقة العراق وسوريا لأسباب واضحة هي توافر الموارد الزراعية بالنسبة إلى عدد السكان في الريف. وبناءً على كلّ ما تقدّم يبدو أن الطريق المنطقي لذلك هو أن تتباين أشكال الاستثمار الزراعي بتباين الظروف، بحيث نحصل على هذه النتيجة في جميع الحالات. لنضرب على هذه القضية أمثلة عملية. إن نظام الملكية العائلية الذي تقوم عليه قوانين الإصلاح الزراعي في سوريا والعراق ينصّ على توزيع الأرض على الفلاحين. إن الفلاحين الصغار الذين استثمروا أراضي كانت محلولة غير مزروعة فأزالوا عنها الأحجار وحفروا فيها الآبار الإرتوازية وغرسوها بالأشجار المثمرة حتّى تكونت الملكيات الصغيرة المنتجة في محافظة السويداء مثلاً في اللاذقية (سوريا)، إن هؤلاء الفلاحين إذا ما وزعت عليهم تلك الأرض أو فرزت لهم وسجلت بأسمائهم، فأنهم سيزيدون من إعمارها وبالتالي سيرتفع إنتاجهم. إن حالة الفلاحين الذين قاموا بتطوير الأرض التي وزعت عليهم في

محافظة حمص وزاد إنتاجهم وارتفع دخلهم، إن هؤلاء جميعاً لا يمكن أن نعتبر الزراعة الجماعية الحلّ المباشر الصحيح لمشكلتهم. إن ما يحتاجه هؤلاء هو نشر الجمعيات التعاونية وزيادة القروض وزيادة جهود دوائر الزراعة في تحسين طرق الإنتاج وتقديم المزيد من الأغراس والبذور والأسمدة والدواجن والطيور، وزيادة مشاريع الإنماء من قبل الدولة كالريّ والتدريب المهني والتصنيع الزراعي والطرق والمدارس وهكذا. بمثل هذه الإجراءات يمكن زيادة الإنتاج وتحسين أحوال الفلاحين.

لنأخذ حالة أخرى، ففي منطقة الجزيرة غرب الفرات حيث تقطن قبائل شمّر، قام الإصلاح الزراعي في العراق بالاستيلاء على أراضٍ كان يستثمرها الإقطاعيون من رؤساء هذه القبيلة. إن توزيع الأرض في هذه الحالة على أفراد هذه القبائل لا يمكن أن ينجح، فالمنتفعون ليسوا فلاحين بالمعنى الصحيح بل ما زالوا رحلاً أو نصف رحل وهم في وضع اجتماعي متخلف جداً ودرجة تعلقهم بالأرض واستعدادهم لإعمارها والعمل فيها ضعيفة. إن توزيع الأرض في مثل هذه الحالة يؤدي حتماً إلى تسليمها من قبل المنتفع إلى الإقطاعي من جديد، لقاء بعض الإيجار وهو ما حصل بالفعل. إن نظام الملكية العائلية الصغيرة في مثل هذه الحالة مقدر له الفشل من البداية. في مثل هذه الحالة لا بدّ من تكوين مزارع دولة تدار بواسطة إدارة حكومية، فمشاريع كهذه إذا ما عولجت فيها مشكلة الروتين ومشكلة الحوافز الذاتية فإنها يمكن أن تؤدي إلى زراعة مناطق شاسعة غير مزروعة الآن وإلى زيادة الإنتاج الزراعي وإلى رفع مستوى المشتغلين فيها من العمال.

ومثال آخر هو أن البساتين المشجرة الكبيرة التي كانت تدار من قبل الملاك بصورة مركزية وتستثمر بواسطة الآلات والطرق الحديثة وبواسطة عمال زراعيين، إن مثل هذه الوحدات الإنتاجية الحديثة لا يعقل أن توزع على الفلاحين بعد الاستيلاء عليها، إذ إن التوزيع سيؤدي إلى تفكيكها كوحدة إنتاجية متكاملة ويضعف بالتالي إنتاجها ويزيد التكاليف من جهة، بالإضافة إلى عدم وجود فلاحين مستقرين فيها يمكن أن توزع عليهم من جهة أخرى. في مثل هذه الحالات لا بدّ من إبقائها على ما هي عليه وتكوين إدارات حكومية فنية لاستثمارها.

مثال آخر على أشكال الاستثمار المتباينة هو المناطق الجديدة التي تصبح صالحة للزراعة بتنفيذ مشاريع ريّ فيها. إنّها الأراضي غير المستثمرة التي يصبح

من الممكن استثمارها لزراعة المحاصيل الحقلية والتي تكون الدولة هي المالك لِكُلّ ما فيها من أرض ومشاريع ريّ؛ في مثل هذه الحالة من الممكن تكوين مشاريع استثمار واسعة متكاملة تقوم على أساس توطين مزارعين جدد واستثمار الأرض حسب خطّة مفصلة من قبل الدولة وذلك بتوزيع الأرض عليهم ولكن بشكل يمكن فيه ممارسة الزراعة التعاونية الكبيرة كإتباع أسلوب الدورة الزراعية على نطاق المشروع مع إبقاء الفلاح يعمل في أرضه ويصرف إنتاجه. إن هذا النوع من الزراعة التعاونية في الملكيات العائلية الصغيرة من الممكن تطبيقه في مثل هذه الظروف عندما تقوم الدولة بإحداث مشاريع إحياء أراضٍ والصرف عليها من جميع الوجوه، وتوفير جميع وسائل الزراعة ومتطلبات توطينِ الفلاحين، كمشروع الغاب في سوريا.

من كلّ ذلك نريد أن نخلص إلى القول إن اختيار شكل الاستثمار في هذه المرحلة وإلى وقت طويل قادم، يجب أن يكون مرناً حسب تنوع الظروف والأحوال الزراعية، وبما يؤمن زيادة الإنتاج ورفع مستوى الفلاحين الاقتصادي والاجتماعي وإلغاء الاستغلال والوسطاء. هذا هو الهدف الذي يجب أن تكيف على أساسه خطط الاستثمار الزراعي من دون أي جمود عقائدي.

٧ ــ المغزى الحضاري للإصلاح الزراعي(*)

جاءت خطوة حكومة الثورة بتشريع قانون الإصلاح الزراعي بمثابة ثورة في أوضاعنا الداخلية؛ فالبناء الاقتصادي والاجتماعي يقوم إلى حد بعيد على الزراعة التي يسيطر عليها الإقطاع. إن سوء توزيع الأرض وبالتالي سوء توزيع الدخل بين المشتغلين في الزراعة، وانخفاض مستوى المعيشة للأكثرية الساحقة من الفلاحين، وانتشار الأمية والأمراض والجهل والخرافات والتخلف الاجتماعي، هي الصفات العامة لسكان الأرياف عندنا.

وإلى جانب الناحية الاقتصادية، فالفلاح في منزلة اجتماعية منخفضة، فهو لا يملك الحرية التي يجب أن يتمتع بها الإنسان بشكل طبيعي، فكرامته منقوصة وحقوقه مسلوبة وحرياته تكاد تكون معدومة. أما المنزلة السياسية، فلا تزيد على ذلك، فالفلاح لا يدخل ضمن الرأي العام السياسي لعزلته عن السياسة العامة للبلاد. والإقطاع هو المسيطر اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

إن قانون الإصلاح الزراعي يمثل ثورة كبرى لأنه إجراء حاسم وتغيير أساسي في وضع الفلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ فقانون الإصلاح الزراعي يهدف إلى إعادة توزيع الأرض وبالتالي إلى إعادة توزيع الدخل ليرتفع مستوى المعيشة، ويهدف إلى تحرير الفلاح من الاتكال والاعتماد على صاحب الأرض، ويوفر له حرية واستقلالاً هما عماد مركزه الاجتماعي، وهو بالتالي يعطيه الحق والفرصة ليساهم في الحياة السياسية وإدارة شؤون البلاد.

ولأجل أن تنجح هذه الثورة الجبارة، هناك حاجة ماسة إلى إرساء المشروع

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (٩).

على قواعد العلم الحديث، إذ إن التطبيق يحتاج إلى دراسة الأوضاع من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين، من أجل الاهتداء إلى الإجراءات التي تؤدي إلى نجاح المشروع. إن اعتماد العمل ضروري، لأن قضية الإصلاح الزراعي معقدة ودقيقة وتحتاج إلى الكثير من الدرس والتفهم للمشاكل الواقعية.

كذلك يحتاج الإصلاح الزراعي إلى جهاز إداري تتوافر فيه صفات الإصلاح الحقيقي والخبرة الفنية والاطلاع على أحوال الزراعة وشؤون الفلاحين وتجارب الإصلاح الزراعي في البلدان الأخرى. إن تحرير هذه الأكثرية من الفلاحين، ذو مغزى يتعدى مسألة رفع مستوى المعيشة بالرغم من أن ذلك أمر أساسي. إن تحرير هذه الأكثرية يجعل منهم مواطنين بالمعنى الصحيح فهو يرجعهم إلى الحياة المدنية الحديثة ويحفزهم للاشتراك ببناء المجتمع، في حين أن الإقطاع عزلهم وجمّد إمكانياتهم للعمل والإنتاج والإبداع. إن تفتيت الإقطاع بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هو بناء للدولة على أساس حضاري جديد، في حين أن الإقطاع قد شطر المجتمع إلى جزء مدني وآخر معزول يعيش حياة مختلفة تماماً.

إن الإصلاح الزراعي خطوة جبارة لأنه إجراء جذري لإرجاع الأكثرية إلى المجتمع المدني لتتمتع بالحرية والاستقلال وبفرض العيش المرفه وكرامة الإنسان[1].

(١) الجمهورية، ٢٨/ ١٠/ ١٩٥٨.

٨ ــ نحن والتجربة السوفياتيَّة(*)

ـ ١ ـ

بديهي أن تكون تجربة الاتحاد السوفياتي مهمة بالنسبة إلى البلدان النامية الطامحة إلى بناء مجتمع اشتراكي، فهي أكبر ثورة اشتراكية أتيح لها أن تطبق في التاريخ حتّى الآن. إن البلدان الجديدة التي تحاول أن تتلمس طريقها القومي الخاص لبناء اشتراكية تلائم أوضاعها، لا تستطيع أن تهمل تراث الاتحاد السوفياتي في مجالي التفكير والتطبيق الاشتراكي بالدرجة نفسها التي ترفض بها التقليد الأعمى المصطنع.

ولعل من أهم الدراسات العلمية التي صدرت في الإنكليزية عن تقييم هذه التجربة كتاب **مشكلة القوة في السياسة السوفياتية** لـ بارينغتون موور (Barrengton Moore)[١]. إن محور هذه الدراسة هو تحديد دور العقيدة «الماركسية اللينينية» في بناء واقع الاتحاد السوفياتي خلال تاريخه بقصد إلقاء ضوء على قضية الغاية والوسيلة في التطور الاجتماعي، أي بحث أثر العقيدة الماركسية اللينينية في التطور الاجتماعي، كيف غيرت مجرى ذلك التطور وكيف تغيرت بتأثيره.

صدر هذا الكتاب لأول مرة في ١٩٥٠م وطبع للمرة الرابعة في ١٩٥٩م. وما يجلب الانتباه سعة وتنوع المصادر التي استعملها الكاتب، فالجزء الأعظم منها

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (٤).

(١) يعمل الدكتور بارينغتون موور كباحث في مركز الدراسات السوفياتية في جامعة هارفرد في الولايات المتحدة وكمحاضر في علم الاجتماع في الجامعة نفسها، وقد قام بهذه الدراسة للمعهد المذكور وأصدر في هذا الموضوع عدداً كبيراً من الدراسات العلمية وله مقالات وأبحاث معروفة في علوم الاجتماع والسياسة وتطور الحضارات.

روسية ـ والكاتب يجيد اللغة الروسية ـ وأهمها كتابات ماركس وإنغلز ولينين وتروتسكي ونيكولاي بوخارين (Nicolai Bokharin) وميلوكوف وستالين، وقرارات ومحاضر مؤتمرات الحزب الشيوعي السوفياتي، وبلاغات وقوانين الحكومة السوفياتية ومطبوعاتها الرسمية والقرارات والمحاضر الرسمية، لمجالس السوفيات ونقابات العمال ومطبوعات الشيوعية الدولية وجريدة **برافدا**. ويقع متن الكتاب (٤٢٥ صفحة) في ثلاثة أجزاء، يضم **الأوّل** منها مقدمة شرح فيها حدود البحث والفرضيات التي يقوم عليها، وثلاثة فصول تدور حول الفكر الشيوعي قبل قيام الثورة. وفي الجزء **الثاني** يتابع المؤلّف تطور الفكر الماركسي ـ اللينيني منذ قيام الثورة حتّى عهد ستالين ويشرح التعديلات التي طرأت عليه نتيجة للتطبيقات العملية. أما الجزء **الثالث** فيدور حول تحليل العهد الستاليني.

وموضوع هذه المقالة هو تحليل الأفكار الواردة في هذه الدراسة للوصول إلى استنتاجات مفيدة ذات علاقة بقضية الثورة الاشتراكية في البلدان العربية.

ـ ٢ ـ

نبدأ **أولاً**، بتطور النظرية الماركسية ـ اللينينية نتيجة لوضعها موضع التطبيق في الاتحاد السوفياتي.

إن هذه النظرية تمثل ـ ولا شكّ ـ حركة تقدّمية أساسها النزوع إلى تغيير المجتمع البشري إلى الأحسن، وهي بهذا المعنى تهدف إلى تحقيق مثل عليا أراد بها واضعوها تحسين وضع الإنسان بالقضاء على الظلم والشقاء وتحقيق السعادة العامة. ويصح ذلك على وضع النظرية قبل الثورة عندما كانت أفكار تحقيق العدالة التامة في توزيع الدخل والسلطة هي السائدة.

وبقيام الثورة واستلام مسؤولية الحكم، بدأت قضية الوسيلة تفرض نفسها حتّى أصبحت أهم عملياً من قضية الغاية، فأفكار الوسيلة كانت تحمل بذور النظام والتسلط. وبدأت الضرورة لهذا النوع من الوسيلة تزداد بازدياد المصاعب التي واجهت الثورة الناتجة عن التخلف التاريخي للمجتمع الروسي، وفي الخارج الناتجة عن النشاط المعادي من قبل العالم الرأسمالي.

وذلك ما يفسر ظهور الحكم الدكتاتوري والتنازل عن المساواة التامة في توزيع الدخل. وبالرغم من أن الكاتب لا يفصل بوضوح بين أثر العامل العقائدي النابع من النظرية ذاتها، وبين عامل الظروف الداخلية والخارجية، إلا أنّه يشير إليها في مواضع متفرقة. وبعبارة أخرى لا يجيب الكاتب عن السؤال لماذا لم

تستطع الثورة تحقيق غاياتها بأسلوب ديمقراطي (أو أقل دكتاتورية وبالتالي أقل كلفة) من الأسلوب الذي اتبعته؟ فهو قد أورد العاملين ولكنه لم يحدد أهمية كلّ منهما بالنسبة إلى الآخر.

ومهما يكن، فإنه يمكننا القول بشكل أولي إن عامل الظروف المحيطة وبخاصة الظروف الداخلية هو العامل الرئيس. صحيح أن النظرية الماركسية ـ اللينينية بإصرارها على أنّها جاءت بالحقيقة كاملة وقطعيتها ورفضها لاحتمالات الخطأ في بعض جوانبها ولاحتمالات الصواب في بعض الجوانب الأخرى، وبعبارة أخرى بنزعتها المتعصبة المتخذة شكل القوانين الرياضية قد ضيقت مجال التسامح والمرونة، وبالتالي مهدت الطريق للحكم الدكتاتوري، فالديمقراطية تستند فكرياً على النظرة التجريبية التي تضع في الحساب دوماً احتمال الخطأ في أي عقيدة أو نظرية. ولكن بالرغم من وجود بذور الدكتاتورية في النظرية الماركسية ـ اللينينية قبل الثورة، إلا أن العامل الاجتماعي، أي التخلف التاريخي العميق في المجتمع الروسي، هو الذي أدى بالتدريج تحت ضغط الأزمات والمشاكل العملية إلى استخدام وسائل القسر في تحقيق الأهداف. ومغزى ذلك واضح بالنسبة إلينا نحن العرب في دور النهضة الذي نمر به الآن، فنحن كذلك مواجهون بتناقض من مثل هذا النوع. إننا نريد تحقيق مثل سامية هي وحدة بلادنا وحريتها وبناء الاشتراكية، ولكننا نواجه واقعاً فاسداً ووضعاً اجتماعياً متخلفاً يعرقل جهودنا وعملنا.

إن الصفة المشتركة بين المجتمع العربي الحاضر وبين مجتمع روسيا القيصرية هي التخلف التاريخي العميق الذي يطبع تقريباً كلّ المجتمعات الزراعية الإقطاعية القديمة. ومهما بحثنا عن الأسباب الحقيقية لفشل مجتمعنا في تحقيق النهضة السياسية والاجتماعية التي بدأ يتطلع إليها منذ أكثر من نصف قرن، فإننا نجدها جميعاً ترجع إلى عامل أساسي هو التخلف بِكُلّ ما في هذه الكلمة من معنى؛ فالمؤسسات والنظم الاقتصادية والسياسية التي استعارتها بلادنا من الغرب كالديمقراطية البرجوازية ونظام الاقتصاد الحر، لم تنجح حتّى في تحقيق التقدّم الذي حققته هذه المؤسسات نفسها في المجتمعات الغربية. أي إنه حتّى الجوانب الإيجابية في النظام الرأسمالي قد حجبت عنا عندما حاولنا نقل تلك المؤسسات وتطبيقها على واقعنا المتخلف.

وقد دلّت تلك المؤسسات في التطبيق عندنا على تحجر وعدم مرونة أدت إلى تقوية جوانبها السلبية وإلى حجب جوانبها الإيجابية بالوقت نفسه ما جعلها شراً مطلقاً من دون حسنات؛ فالديمقراطية البرجوازية قد جلبت إلى بلادنا ليس

الدكتاتورية المقنعة للطبقات المستثمرة من إقطاع ورأسمال فحسب، بل دكتاتورية سياسية تدلّ عليها الانتخابات المزورة والصحافة المأجورة والتلاعب بالقوانين؛ فالنظام البرلماني الغربي لم ينقلب كوسيلة لتكريس استغلال الإقطاع والرأسمالية التجارية لجماهير الشعب فحسب، بل تزويراً سياسياً أيضاً منع الشعب عملياً من تغيير الفئات الحاكمة التي لم تستطع المحافظة على الاستقلال نفسه والدفاع عن الوجود كما حدث في فلسطين وغيرها. ونظام الاقتصاد الحر الذي استعرناه من الغرب كان شراً كلّه فهو لم يؤد إلى تركيز استغلال الشعب فحسب، بل إلى الفشل التام تقريباً في تحقيق التنمية الاقتصادية.

إن هذه المؤسسات لم تكن مرنة فعالة تتشرب الإصلاحات الضرورية لتطور بلادنا سياسياً واجتماعياً بل أرادت عملياً إيقاف التطور. وعندما اصطدمت بالوعي القومي الذي أخذ ينتشر وينتظم، لم تتورع عن استعمال العنف مع الشعب متخطية القوانين التي صنعتها هي.

إن بذور الثورة العربية تكمن في هذا الاصطدام بين المؤسسات المتحجرة الفاشلة المصرة على مواضعها، وبين الشعب المندفع نحو تغيير الواقع لما هو أحسن. من كلّ ذلك نستنتج أن الثورة العربية اليوم مضطرة لأن تستخدم أساليب لتحقيق أهدافها غير الأساليب التي حقق الغرب بها نهضته لسبب بسيط هو اختلاف الظروف. إن الواقع المتخلف الذي يعيش فيه مجتمعنا هو عامل موضوعي موجود لم توجده الحركة الاشتراكية وليست لها حيلة في تجاوزه ولا تستطيع أن تتخطاه. إنّه وضع حتمي يفرض عليها الأسلوب الذي يجب أن تتبعه لتحقيق أهدافها؛ فعندما تقول الحركة القومية الاشتراكية إنها تتبع لتحقيق أهدافها أسلوباً واقعياً مستمداً من ظروفها، وعندما يقول الاشتراكيون العرب بالطريق العربي إلى الاشتراكية، فإن المقصود بِكُلّ ذلك هو أنهم يختارون الأسلوب الملائم في ضوء هذا الواقع لا بعيداً عنه. إن الإصلاحيين المعارضين للاشتراكية والثورة يقولون أيضاً بالواقعية ولكنهم يعنون في الحقيقة الخضوع للواقع أكثر من أي شيء آخر.

إن الحركة الاشتراكية لا تستطيع أن تكون خيالية فتأمل أنّها تستطيع تحقيق الاشتراكية عن طريق الديمقراطية البرجوازية، أو تستطيع تحقيقها من دون أن تواجه بعض الصعوبات الاقتصادية، أو تستطيع تحقيقها من دون أن يقف ضدها أحد ومن دون أن تستثير عليها الطبقات التي تضرب الاشتراكية مصالحها. إلى غير ذلك من الحجج التي يرددها الإصلاحيون والاشتراكيون الخياليون. إن الثورة

الشيوعية لم تكن تقصد قبل قيامها أن تتخذ كلّ الإجراءات الوقائية التي اتخذتها بعد أن قامت، بل لقد أجبرت عليها تحت ضغط الواقع المحيط بها. حتّى في كوبا لم تكن الثورة تقصد أن تسير ببرنامج التأميم بالسرعة نفسها التي سارت بها، بل قد أجبرها على ذلك الإقطاعيون والبرجوازية نفسها عندما تصدت للثورة ورفضت التعاون معها وشهرت في وجهها السلاح.

إن الذين يتصورون أن الاشتراكية أو أي هدف ثوري آخر كالوحدة يمكن أن تتحقق من دون أي شيء من القسر، خياليون جداً وبعيدون عن الواقع، فلا يوجد في العالم أي نظام لا يتضمن حداً معيناً من القسر والإرغام مهما كان القانون ديمقراطياً، فالطاعة لأي قانون تتضمن قسراً بالنسبة إلا الذين يرغبون أو يجدون مصلحة لهم بمخالفته وخضوع الأقلية للأكثرية في النظام الديمقراطي البرجوازي يتضمن قسراً للأقلية وهكذا. إن مسؤولية استعمال الأسلوب الثوري لا تتحملها الحركة الاشتراكية بل الطبقات الرجعية الحاكمة التي رفضت، عن تحجر، السماح بالتطور الهادئ أن يأخذ مجراه وبذلك أجبرت الحركة الاشتراكية على الثورة. إن حداً أدنى من العنف لا مفر منه إطلاقاً في عملية تحقيق الثورة. ومشكلة الحركة الاشتراكية في الواقع ليست في أن تقرر هل تستعمل العنف أو لا تستعمله، بل في تحديد كمية العنف وتوقيته. وتلك عملية مهارة لا تتوافر إلا في الفكر العلمي الثوري (كما توافرت عند لينين). يخطئ الخياليون والبرجوازيون في دعواهم لتحقيق الاشتراكية عن طريق إرضاء الجميع.

ـ ٣ ـ

والنقطة المهمة **الثانية**، تتعلق بالتطور الذي مرّ به مجتمع الاتحاد السوفياتي نتيجة لمحاولة تطبيق تلك النظرية، فيستنتج المؤلّف أنّها لم تتخذ شكل الصعود المنتظم بل شكل الدورات المتراوحة بين الحكم الدكتاتوري والرجوع نحو الديمقراطية.

في مجتمع متخلف عاش في ظل مؤسسات فاسدة لقرون عديدة، تحتاج النظرية الشيوعية في تطبيقها إلى سلطة مركزية قوية تصدر الأوامر من فوق، ولكن ذلك يؤدي إلى ضعف الحماسة وروح المبادرة في المستويات الدنيا من الحزب والإدارة الحكومية وفي الأوساط الشعبية بصورة عامة، وتكون نتيجته نمو روح التذمر والفساد والقلق والانقسامات والصراع الشخصي وثقل وطأة الحكم. عندها تتحرك بالتدريج روح العدالة والحرية من جديد ويزداد أثر العوامل المثالية في العقيدة فيندفع القادة لتصحيح الوضع بالرجوع إلى الديمقراطية في الحزب

ومنظمات السوفيات والنقابات. ولكن ارتخاء قبضة الحكم سرعان ما يبذر الخوف في نفوس القادة من فقدان السلطة المركزية وترعرع العناصر المعارضة، فتحصل ردّة نحو الدكتاتورية. وهكذا يبقى الحكم يتراوح بين قطبين متناقضين، وفي أثناء ذلك يحصل الكثير من التدمير الاجتماعي والبؤس البشري.

وما هو جدير بالاهتمام، التعليل الذي يقدمه بارينغتون للسبب الذي يحفظ النظام من الانهيار، فهو يقول إن العوامل التي حفظت النظام من الانهيار هي أن الأفكار والأساليب الديمقراطية التي تضمنتها النظرية الماركسية ـ اللينينية في الحكم أصبحت تلعب دوراً مزدوجاً. فالديمقراطية المركزية والنقد الذاتي وحملات مقاومة البيروقراطية والانتخاب، كلها قد أصبحت تستعمل كوسيلة للتنفيس عن السخط الشعبي وكشف العناصر والتجمعات المعارضة، فالنقد قد حول من نقد السياسة إلى نقد أسلوب تطبيقها، والانتخابات قد حولت إلى وسيلة لتصحيح الأخطاء في تنفيذ السياسة ومناسبات لتعبئة الرأي العام والدعاية للحكم وإظهار شعبيته وتدعيم الولاء له، وحملات مقاومة البيروقراطية أصبحت وسيلة لتوجيه التذمر الشعبي نحو المستويات الدنيا من الإدارة ليبقى الحزب والقادة في منأى عنها. ولا يفوتنا أن ننوه أن قادة الاتحاد السوفياتي كانوا في الغالب متجهين إلى تكوين نظام للحكم دكتاتوري في المستويات العليا، وديمقراطي على الصعيد المحلي حيث الأمور تفصيلية ولا تمس القضايا الرئيسة في السياسة العامة.

ويشرح الكاتب بتفصيل وبالأدلة التاريخية الأدوار التي مرّ بها الحكم البلشفي من شيوعية الحرب إلى السياسة الاقتصادية الجديدة إلى التصنيع والنظام الجماعي في الزراعة.

وما يجعل لهذا الكتاب أهمية خاصة، أنّه صدر قبل المؤتمر العشرين الذي أحدث انفراجاً في الوضع عندما نقض الستالينية والإرهاب الذي رافقها، فقد اعترف قادة الحزب الشيوعي في هذا المؤتمر بإمكانية تعدد الطرق للوصول إلى الاشتراكية والتعايش السلمي بين النظامين الشيوعي والرأسمالي. كلّ ذلك جاء بتأثير فشل الاتحاد السوفياتي والشيوعية الدولية في تحقيق الثورة العالمية والامتداد إلى البلدان الصناعية الكبرى. إن المؤتمر العشرين يشكل حلقة من سلسلة التموجات المتناقضة التي مرّ بها تطور الحكم السوفياتي الذي يشرحه المؤلّف. لقد وصل العهد الستاليني ولا سيما في أواخره، إلى درجة كبيرة من تركز السلطة والدكتاتورية والتصلب في السياسة الخارجية، وانتهى بانفراج في الوضع الداخلي والخارجي بشكل نقد وتصحيح للوضع في ذلك المؤتمر الحاسم.

ومن مظاهر العهد الجديد أن القادة الذين اختلفوا مع خروتشوف والذين عزلوا من القيادة في دفعات متتابعة مثل مالنكوف ومولوتوف وبلغانين وزيكوف وآخرين، لم يعدموا أو يرسلوا إلى سيبيريا كما جرت العادة في عهد ستالين.

كذلك يمكن استعمال الفكرة الرئيسة في هذه الدراسة لتفسير الموقف الصلب الذي تقفه الصين الشيوعية الآن سواء في الداخل من حيث شدّة قبضة الحكم، أو في السياسة الخارجية في رفض إمكانية التعايش السلمي؛ فالذي يبدو هو أن هذا الخلاف العقائدي بين الاتحاد السوفياتي والصين يرجع أساساً إلى أن العقيدة الماركسية ـ اللينينية قد تطورت في الاتحاد السوفياتي نتيجة لوضعها في التجربة، في حين أنّها لا تزال في بداية تطبيقها في الصين. إن الوضع الحالي في الصين يشبه إلى حد كبير وضع شيوعية الحرب الذي أعقب ثورة ١٩١٧م والذي اتسم بالثورية والتصلب العقائدي.

إن الحركة الثورية العربية معرضة إلى حد بعيد إلى العوامل نفسها التي تعرضت لها الحركة الشيوعية في الاتحاد السوفياتي؛ فالحركة الثورية لا تستطيع أن تتبع في تنظيمها الداخلي أسلوباً ديمقراطياً تاماً، فهي محاطة بعدو مادي من جهة، وبواقع فاسد يهددها بأخلاقه وتفكيره من جهة أخرى. ويلاحظ أن وطأة هذه العوامل وأثرها لا تخف بل تزداد بعد استلام السلطة. ويبدو أنّه ليس أمام الحركة الثورية العربية أي بديل لنظام الديمقراطية المركزية (أو الديمقراطية الشعبية)، الذي بواسطته يمكن مزج الديمقراطية بالدكتاتورية لتجنب مساوئ الديمقراطية السائبة ومساوئ الدكتاتورية المطلقة بالوقت نفسه. ولكن مزج هذه الأفكار المتناقضة ليس عملية سهلة بل يتولد عنها مصاعب في التطبيق وتعرض للمخاطر كما يدلّ تاريخ الحركة الشيوعية. من ذلك يتضح أن ظاهرة الانقسامات في الحركة الثورية ليست أمراً غريباً بل شيء طبيعي في نظام الديمقراطية المركزية. إن اختلاف الرأي في الديمقراطية السائبة يؤدي إلى التردد وشلل العمل، والأهم من كلّ ذلك التعرض إلى خطر ضياع الثورة. وفي الدكتاتورية المطلقة يؤدي إلى الإرهاب والتصفية الجسدية للمعارضة، أما في الديمقراطية المركزية فيؤدي إلى الانقسام وحملات التطهير.

والمهم في كلّ ذلك هو أن نؤكد على وجوب التمسك بالديمقراطية الثورية القائمة على مؤسسات المؤتمرات والنقد الذاتي وتنظيم أكبر عدد ممكن من الشعب في منظمات شعبية مهنية ونقابية وثقافية، وقبول ظاهرة الانقسامات عند الضرورة، وإفهام الرأي العام أنّها لا تدلّ على الضعف بل على العكس من ذلك.

كما علينا أن نفهم أن تغيير السياسة العامة ليس أمراً غير طبيعي، فالحركة الاشتراكية في درس دائم للأوضاع التي تحيطها، تتبع اليوم سياسة معينة ولكنها تعود لتغييرها عندما تستنفد تلك السياسة أغراضها، أو عندما تواجه بظروف جديدة تستدعي التغيير، أو عندما تكتشف أنّها كانت قد أخطأت في الماضي. إن الطريق العلمي للثورة هو طريق التقدير السليم للأوضاع واختيار أحسن الطرق لتحقيق الهدف. إن الثورة الشيوعية لم يضرها قط أن تغير سياستها من شيوعية الحرب إلى السياسة الاقتصادية الجديدة إلى الدكتاتورية الستالينية إلى سياسة الانفراج بعد المؤتمر العشرين التي قادها خروتشوف. لم يكن ذلك التغيير دليلاً على الارتباك والضعف بل كان دليلاً على القوة والمقدرة على قيادة الثورة من وضع إلى وضع بسياسات مختلفة ولكنها تهدف جميعها إلى الهدف نفسه وهو تقوية الثورة.

إن المرونة في السياسة قضية تستحق تعليقاً أوسع في ضوء تجربة الاتحاد السوفياتي. كانت **أول** قضية واجهتها قيادة الثورة الشيوعية تتعلق بالسياسة الخارجية الواجب اتباعها إزاء جيران الاتحاد السوفياتي من الدول الرأسمالية التي كانت تخوض الحرب عندما قامت الثورة. وتمثلت هذه المشكلة بشكل خاص في قضية الصلح مع ألمانيا في آذار/مارس ١٩١٨، بتوقيع معاهدة بريست ـ ليتوفيسك (Brest-Litovsk). لقد تقدّم لينين بفكرة عقد الصلح مع ألمانيا بالشروط التي تريدها، في حين أن جماعة دعت نفسها «الجناح الشيوعي اليساري» بقيادة أحد مفكري الحزب البارزين نيكولاي بوخارين، تمسكت بشعار الحرب الثورية، فطالبوا بهجوم ثوري ودعائي لتحطيم الإمبراطورية الألمانية من الداخل وبالتالي إشعال الثورة في غرب أوروبا واستند بوخارين في دعوته هذه إلى آراء لينين قبل الثورة. أما لينين فأصر على ضرورة عقد المعاهدة بعد أن تبين له أن الثورة بحاجة إلى تركيز أوضاعها الداخلية أولاً، وبأن إمكانيات الثورة في غرب أوروبا ضعيفة. ولم يعتبر هذه الخطوة تراجعاً عن الخط الثوري قط بل على العكس.

والحالة **الثانية** التي تلقي ضوءاً على قضية المرونة في السياسة الشيوعية هي الانتقال من شيوعية الحرب إلى «السياسة الاقتصادية الجديدة»؛ ففي ٢٨ حزيران/يونيو ١٩١٨ صدر مرسوم التأميم العام وتأسست إدارة مركزية حاولت إلغاء السوق الرأسمالية وتأسيس نظام مقايضة حكومية مكانه، ونظمت المعامل على أسس شبه عسكرية وطبقت الشيوعية في الإنتاج والاستهلاك على أساس «من كلّ بحسب مقدرته ولكل بحسب حاجته»، وألغيت الملكية الخاصة لا في عوامل الإنتاج فحسب، بل في الاستهلاك أيضاً. وقد دام هذا النظام الصارم لمدّة سنتين

كانت الغاية منه تعبئة كافة موارد البلاد لمواجهة الحرب الأهلية والتدخل الأجنبي وترصين الحكم البلشفي. وقد نجحت تلك السياسة في كلّ ذلك. ولكن بانفراج الوضع، اتجه تفكير قيادة الثورة نحو مواجهة الوضع الاقتصادي المتردي في البلاد، فأدخل لينين إجراءات عرفت بالسياسة الاقتصادية الجديدة في آذار/ مارس ١٩٢١م، والتي اعتبرت من قبل الكثيرين خروجاً عن المبادئ الشيوعية. والإجراء الرئيس في هذه السياسة هو منح الفلاحين حقّ بيع ما يتبقى من محاصيلهم في السوق الحرة بعد تسليم الكمية المحددة المفروضة إلى الحكومة. وفي الصناعة تراجعت الحكومة للسيطرة فقط على الصناعات الرئيسة الكبرى كالبنوك والمواصلات وبعض الصناعات الكبرى الأخرى تاركة المجال للمشروع الخاص أن يأخذ الباقي واستعاض عن السيطرة المباشرة من قبل الدولة على هذه المشاريع بوضع المندوبين السياسيين فيها (الكوميساريين) لمراقبتها وتأمين سيطرة الحزب على سياستها. كما إنّه أبدل سياسة الأجور فجعلها على أساس كمية العمل الذي يقوم به العامل لتوفير الحوافز الذاتية لزيادة الإنتاج. وقد دفع ذلك أحد أعضاء المعارضة العمالية في الحزب إلى أن يدعو هذه السياسة «الاستغلال الجديد للطبقة العاملة». وقد ثبت نجاح هذه السياسة في إيقاف التدهور الاقتصادي وإحداث إنعاش في الإنتاج عموماً.

إن السياسة الاقتصادية الجديدة كانت مجرد إجراءات مؤقتة قامت بها الثورة لضرورات عملية اقتضتها ظروف البلاد آنذاك واستمرت مدّة من الزمن، فلما استنفدت أغراضها ألغيت لتحل محلّها سياسة جديدة في عهد ستالين، سياسة التصنيع السريع وتنظيم الزراعة على أسس اشتراكية.

والمثل **الثالث** حدث عندما طبق نظام المزارع الجماعية في الزراعة في عهد ستالين. لاحظت قيادة الثورة أن تطبيق هذا النظام في بدايته قد اصطدم بعقبات عديدة أهمها جهل الفلاحين وتخلفهم وبدائية الأساليب الزراعية وترسبات الأفكار البرجوازية الموجودة عندهم وحداثة النظام الاشتراكي. وكان من نتيجة ذلك حصول هبوط في الإنتاج الزراعي كثرة السرقات التي يقوم بها الفلاحون وميلهم إلى ذبح مواشيهم وهبوط الإنتاج الحيواني. وقد عالجت قيادة الثورة الوضع بإدخال فكرة إعطاء الفلاح قطعة صغيرة من الأرض حول بيته يستطيع استغلالها بصورة فردية والتمتع بالدخل الذي يحصل عليه منها ودعيت بـ «حديقة المطبخ» أي المزرعة الصغيرة المعدة لإنتاج المحاصيل التي يستهلكها الفلاح نفسه. وقد ساعد هذا الإجراء كثيراً على تحسين الإنتاج الحيواني وزيادة العمل في الأرض.

هذه أمثلة ثلاثة على تغييرات قامت بها قيادة الثورة الشيوعية لحلّ المشاكل العملية الناجمة عن تطبيق التحويل الاشتراكي، ويلاحظ عليها جميعها أنّها كانت إجراءات عملية هدفها تثبيت النظام الاشتراكي، وذلك بالمناورة على الظروف الصعبة الآنية. ومحاولة التغلب عليها بأساليب الالتفاف حولها. وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه الإجراءات قد هاجمها كثير من اليساريين المهووسين المصابين بمرض «اليسارية الطفولي» على حدّ تعبير لينين. ولكن هذه الإجراءات لم تكن إلا حلولاً آنية في ضمن إطار النظام الاشتراكي وليست من خارجه ولم يكن هدفها التراجع نحو النظام القديم والتخلي عن الثورة الاشتراكية كما قد يخيل إلى البعض، أو كما يريد اليساريون الطفوليون أن يسموها، بل كانت مجرد مناورات وقتية تتيح للنظام الجديد الفرصة لتقوية أوضاعه وترسيخ جذوره حتّى إذا تمّ له ذلك تجاوزها وتابع سيره في طريق الاشتراكية. صحيح أن تلك الإجراءات إذا ما نظرنا إليها بذاتها بمعزل عن الإطار العام للأوضاع وللسياسة التي جاءت لتخدمها، نجدها ذات طابع متناقض مع أفكار الثورة الاشتراكية كعقد صلح مع دولة رأسمالية معادية وتشجيع الحوافز الفردية في الإنتاج وإرجاع نمط الاستقلال الزراعي الفردي. ولكن هذه الإجراءات لم تؤدِ قط إلى التخلي عن الثورة الاشتراكية فهي لم تكن انتقالاً من نظام إلى نظام معاكس له، بل كانت إجراءات جزئية مصممة لتثبيت النظام الاشتراكي؛ فهي تحرّكات ضمن النظام نفسه. وهذا هو الفرق بين المرونة وبين الانحراف. والثوريون العرب اليوم بأشد الحاجة إلى معرفة ذلك، أن يعرفوا كيف يكونون مرنين في تطبيق التحويل الاشتراكي ولكن دون أن ينحرفوا عن الاشتراكية ودون أن يقعوا في شباك البرجوازية من جديد.

ـ ٤ ـ

والنقطة **الرابعة** هي أن التجربة السوفياتية قد أفادت العلوم الاجتماعية ببعض الاستنتاجات التي توصلت إليها خاصة في الناحية الاقتصادية. إن تجربة تطبيق الماركسية في الاتحاد السوفياتي تدلّ على خطأ ما تدعيه الرأسمالية من استحالة تحقيق التنمية الاقتصادية والتصنيع إلا عن طريق الملكية الخاصة وحرية التجارة، فالملكية الخاصة ليست شرطاً ضرورياً لقيام المجتمع الصناعي. وإذا ما أضفنا إلى ذلك خلاصة التجارب الفاشلة في البلدان المتخلفة في محاولة تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة عن طريق المؤسسات الرأسمالية، وجدنا أننا نستطيع الوصول إلى استنتاج أقوى من ذلك في هذا الخصوص. إن التصنيع السريع في

بلاد متخلفة كالوطن العربي مثلاً، يحتاج بالضرورة إلى التوجيه والتخطيط من قبل السلطة المركزية.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية قضية مطروحة الآن في الوطن العربي كهدف، ومطروحة كبرنامج للتحقيق في الأجزاء التي قام بها حكم ثوري اشتراكي. تقول البرجوازية عندنا كما تقول في كلّ أجزاء العالم، إن حرية التجارة والملكية الفردية نظام يتفوق على الاشتراكية في تحقيق هدف التنمية الاقتصادية بدليل الزيادة الهائلة في الإنتاج والتقدّم في تحسين طرق وفنون الإنتاج التي حصلت في الغرب. وتقول إن استلام الدولة لمهمة التصنيع وتنظيم الحياة الاقتصادية والتخطيط، طريقة تنطوي على ضعف الكفاءة وتبذير الأموال وهدر الموارد الاقتصادية.. إلخ. والذي يلفت النظر ويجعل لهذا الحوار أهمية خاصة هو أن هذا الرأي لا تقول به البرجوازية وحدها بل يتبناه كثير من المثقفين.

إن تجربة الاتحاد السوفياتي وكل الدول الاشتراكية قد دلت بما لا يقبل الشك أن الاشتراكية قد استطاعت أن تحقق ما فشلت به النظم الرأسمالية، وهو تحقيق تنمية اقتصادية سريعة في مجتمع متخلف من دون استغلال داخلي وتبعية للاستعمار العالمي. صحيح أن التنمية التي تمت كان لها ثمن إبقاء مستوى المعيشة ـ خاصة مستوى الفلاحين ـ منخفضاً بالنسبة إلى المستوى الموجود في الغرب ـ أو بتعبير أصح عدم السماح له أن يرتفع بنسبة زيادة الإنتاج نفسها. ولكن أليس الثمن أمراً محتماً دفعته كلّ الأمم التي مرت بعملية التنمية الاقتصادية اشتراكية كانت أم رأسمالية؟ ألم تمر الولايات المتحدة وغرب أوروبا واليابان بالمراحل نفسها؟ ألم تشهد هذه البلدان ضغطاً فظيعاً على الطبقات العاملة والفلاحية إبان قيام الثورة الصناعية في سبيل أن يتمكن الرأسماليون من تجميع رأسمال وإعادة استثماره مستفيدين من فرص انخفاض الأجور وعدم وجود قوانين عمل تحمي حقوق العمال والحماية من المنافسة الأجنبية والتوسع الاستعماري والامتيازات الاحتكارية؟ إن الضغط الذي تتحدث عنه البرجوازية في ظلّ الاشتراكية ليس إلا ثمناً للتقدّم لا بدّ من أن ندفعه وهو أقل بكثير من استغلال الجماهير الكادحة الذي تمارسه هي، والفقر المدقع الذي يغطي الأكثرية من شعبنا والتخلف الذي لم نستطيع التغلب عليه عن طريق نظام حرية التجارة والملكية الفردية.

إن الخسارة التي تنتج عن ضعف الكفاءة الإنتاجية وارتفاع كلفة الإنتاج وتبذير الموارد العامة التي تدعي البرجوازية أنّها ستحدث في ظلّ الاشتراكية، قد

كذبتها تجربة الاتحاد السوفياتي التي استطاعت أن تنقل المجتمع الروسي القيصري إلى أن يكون ثاني دولة صناعية في العالم في أقل من خمسين سنة.

ومهما يكن، فإن هذه الخسائر أقل بكثير من الخسائر التي ينطوي عليها النظام الحر كالاستهلاك الكمالي من قبل الطبقات الغنية وتهريب رؤوس الأموال والاستثمار في المجالات المربحة ولكن غير الأساسية للتنمية ومصاريف الإعلان ورواتب المديرين الضخمة.. إلخ. إن الاشتراكية بالنسبة إلى المجتمع العربي ليست قضية العدالة ومنع الاستغلال فحسب، بل هي قضية التنمية الاقتصادية أيضاً. وتؤيد هذا الرأي تجربة كبرى لا يمكن أن نتجاهلها.

كذلك نلاحظ أن هذه الدراسة تلقي ضوءاً مفيداً على إمكانية زيادة العدالة الاجتماعية في العلاقات الاقتصادية وتقليل الظلم والاستغلال بواسطة التوجيه والإشراف الحكومي. لقد اضطر الحكم البلشفي للتنازل عن فكرة العدالة التامة في توزيع الدخل أو لتأجيلها لأمد غير محدود إلا أنّه تحول مع ذلك إلى تحقيق عدالة مبنية على أساس الكفاءة الشخصية. صحيح أن تعريف الكفاءة الشخصية لا يخلو من الاعتبارات السياسية ـ أي الولاء للحكم ـ إلا أنّه برغم كلّ ذلك لا يمكن نكران أن الاتحاد السوفياتي قد نجح في تحقيق عدالة في توزيع الدخل على أساس الكفاءة أكثر مما هو موجود في المجتمعات الرأسمالية. ويتضح من ذلك أن العدالة الاجتماعية ليست نتيجة طبيعية تحققها اليد الخفية كما يقول الاقتصاد التقليدي، بل تستطيع الدولة أن تؤثر فيها.

٩ ــ الاشتراكية والتقدّم(*)

تحتل قضية العدل الاجتماعي الصدارة في مشاكل العالم اليوم، فالتقدم الاقتصادي الذي نضجت ثماره قد أصبح بحاجة إلى تنظيم اجتماعي يسيطر على توزيع الثروة بين المواطنين بالشكل الذي يضمن رفاه الفرد وكرامته من جهة، وقوة المجتمع وتماسكه من جهة أخرى؛ ففي الدول المتقدمة اقتصادياً تدور القضية الاجتماعية حول مسألة التوزيع في الدرجة الأولى، بينما في المجتمعات التي ما زالت متخلفة تشمل القضية الإنتاج والتوزيع معاً، وبلادنا من الصنف الأخير؛ فمواردنا ليست مستغلة على الوجه الصحيح والإنتاج منخفض ورأس المال قليل ومستوى الدخل الفردي منخفض. وبجانب ذلك هناك فوضى في التوزيع تتمثل بتركز الثروة وعوامل الإنتاج في الأقلية وقلتها خصوصاً في القطاع الزراعي.

والمهم في موضوع التقدم الاقتصادي هو أن النهضة القومية الحاضرة تتطلب تقدماً سريعاً من جهة، وشاملاً من جهة أخرى؛ فنضالنا للتحرر والوحدة يستلزم أن يكون اقتصادنا قوياً يضمن استقلالنا ويمكننا من الوقوف بوجه المزاحمة الأجنبية والحرب الاقتصادية المتوقعة من الدول المستعمرة.

ونهضتنا الحالية تتطلب قوة عسكرية تضمن الاستقلال وتحميه وتستطيع صد أي عدوان خارجي أو تآمر داخلي، والقوة العسكرية بدورها تحتاج إلى تقدم اقتصادي.

وإلى جانب ذلك، هناك حاجة ماسة للسرعة في التقدم لأجل التقدم نفسه،

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٩٥٨/٨/٣١، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

فنحن نعيش في عالم تسوده المنافسة التجارية والتزاحم الفني في الاختراعات وإيجاد الطرق الجديدة في الإنتاج، ما يجعل لعامل السرعة أهمية كبرى في قضية التقدم، إذ بيننا وبين الدول المتقدمة مراحل عديدة شاسعة ونحن لا نستطيع أن نثبت في ميدان التقدم إلا إذا أزلنا هذا الفارق الكبير، وبما أن الدول المتقدمة سائرة في التقدم دوماً، لذلك نحن بحاجة إلى تقدم سريع يقوي مركزنا ويلحقنا بركب التقدم.

والنهضة الاقتصادية يجب أن تكون شاملة بمعنى أنها لا تقتصر على زيادة الإنتاج فحسب، بل تشمل أيضاً قضية التوزيع.

إن الغرب قد تركزت نهضته الاقتصادية في البداية على زيادة الإنتاج بتوزيع الصناعة واستغلال كافة الموارد دون الالتفات لمسألة التوزيع، لذا ساءت أحوال العمال في بداية الانقلاب الصناعي وتحكم الصناعيون بالأسواق والأسعار وتكونت الاحتكارات التجارية واستغل المستهلك.

وبعد نضوج الإعمار والنمو الاقتصادي تحولت الأنظار إلى معالجة مشاكل التقدم الاقتصادي الرأسمالي وحل معضلاته الاجتماعية والإنسانية. ونحن اليوم نملك هذه التجربة فليس من الضروري أن نمر بالأدوار نفسها والنمط ذاته من التطور، بل نستطيع إحداث نهضة اقتصادية متوازنة تحقق زيادة الإنتاج وتضمن توزيعه بالعدل وبالشكل الذي يحفظ كرامة الإنسان ويبعث في المواطن الحيوية والنشاط والإبداع.

يبدو من تجربة العالم المتقدم ومما يشير إليه البحث النظري، أن هذه الشروط تحتاج إلى اشتراكية تنظم الاقتصاد القومي وتصدر من الإرادة العامة وتنفذها الدولة عن طريق جهاز الحكم.

وفي ما يلي توضيح لبعض الأسس العملية التي يجب أن تقوم عليها هذه الاشتراكية.

أولاً، أن تعتبر الثروة ملكاً لمجموع الأمة وهي توزعها بين الأفراد والجماعات كوظيفة اجتماعية تهدف إلى خدمة الصالح العام وتستطيع سحبها من أي شخص أو جماعة أو مؤسسة عندما يقتضي الصالح العام ذلك، فالملك حق اجتماعي لا طبيعي. المجتمع هو الذي خلق حق الملكية وهو الذي يمنحه للأفراد والجماعات لذلك فهو يستطيع تغييره إذا رأى بذلك ضرورة للرفاه العام.

والواضح في هذا المبدأ هو أن «الملكية» موجودة وباقية ولكنها اجتماعية تتحكم بها الإرادة العامة لا الإرادة الخاصة. ومن الواضح أيضاً أن الملكية يمكن أن يمارسها الأفراد والجماعات في المجتمع بتفويض من الأمة، وأن الأمة التي تملك لا يشترط أن تمارس هذا الحق وتدير الأموال والثروات مباشرة كما هي الحال في المعامل الحكومية الصرفة مثلاً. وأهمية هذا المبدأ هو أنه يزيل المحاذير من الملكية الخاصة المطلقة التي تؤدي في كثير من الأحوال إلى تضارب الصالح الخاص مع الصالح العام.

إن الأمة حسب هذا المبدأ تستطيع إعادة النظر بتوزيع الثروة وتغيير نمط التملك بسهولة ولا تقف في طريقها صعوبات قانونية وشرعية كما هو الحال في الدول الرأسمالية.

ومن الناحية الأخرى، يجب الانتباه إلى أن هذا المبدأ لا يلغي الملك الخاص من حيث الممارسة بل ينظمه ويشرف عليه، ولا يبيح الاعتداء على حرية المواطن وحقوقه وأمواله، فتنظيم الملك لا يجرى إلا بالطرق القانونية وبعد التأكد من وجود مصلحة عامة تبرر ذلك. إن حقوق الفرد مصونة في حدود الصالح العام، وغير معرضة للاعتباط والإرهاب والتصرف الكيفي.

ومن ميزات هذا المبدأ هو اعترافه بالدوافع الذاتية في الفرد والاستفادة منها في التقدم والازدهار الحضاري، فالتملك يستثير في الإنسان نشاطاً عظيماً ويدفعه إلى العمل والجد والإبداع والحرص وروح المسؤولية. لذلك فالأمة تفوض حق التصرف والاستعمال للأفراد والجماعات حسب ما تقتضيه المصلحة العامة لغرض الاستفادة من هذه الدوافع الذاتية وتوجهها. والاعتراف بأهمية الدافع الذاتي يعطى هذا المبدأ صفة واقعية عملية تجعله صالحاً لتنسيق المجتمع وتجنب الفتور واللامبالاة في المجتمعات التي حاولت إلغاء الملك الخاص كلياً.

والاعتراف بالدافع الذاتي ومحاولة الاستفادة منه يربط الفرد بالمجتمع ربطاً حياً في علاقة منتجة متبادلة النفع، وهو يوفر للوطن شيئاً من الضمان والاطمئنان النفسي ويشعره بلذة التحقيق والإبداع واستقلال الشخصية وقوتها.

والخلاصة هي أن مبدأ الملكية القومية يحقق مزايا النظريتين المتطرفتين بجمعه فوائد الملكية العامة وفوائد الملكية الخاصة ويتجنب مضارهما معاً، فهو يوفر العدل في توزيع الثروة وعوامل الإنتاج، ويتجنب التضارب بين الصالح العام وكل ما

يصحب ذلك من تبذير وهدر للطاقات والجهود، ويحقق للفرد ضماناً اجتماعياً ضد الحاجة ويمكّن الدولة من القيام بنهضة اقتصادية سريعة متوازنة من جهة، ويوفر الاستفادة من الدوافع الذاتية في الفرد ويحمي شخصيته من الذوبان. وهو يتجنب عيوب الاقتصاد الرأسمالي الحر خصوصاً في قضية العدل الاجتماعي من جهة، ومضار الملكية العامة المطلقة التي تقتل حرية الفرد وتؤدي إلى الكثير من التبذير والبيروقراطية.

انه يناسب أوضاع أمة متحفزة لبناء مجتمع قومي حر متطور يريد تحقيق الحرية والعدل للأفراد، والقوة والرخاء للأمة.

١٠ ــ الاشتراكية والقومية(*)

من الأخطاء الفكرية الشائعة هي القول إن القومية الاشتراكية تنطوي على جمع بين نظريتين مختلفتين والذي يعنى بالتالي أن القومية لا تنطوي في مضمونها على النظرة الاشتراكية. ومصدر ذلك هو الفكر الغربي الذي انعكس في مجتمعنا الضعيف.

ففي الغرب قامت الاشتراكية كتيار مستقل منفصل عن الحركة القومية، لذلك قد يتصور البعض أن الاشتراكية والقومية مذهبان مختلفان، وإن جمعا سوية فعن طريق الائتلاف والتوفيق المصطنع.

إن هذا الرأي يعكس التقليد الهزيل للفكر الغربي وأصوله وتياراته، فما هو مختلف في الغرب يتصور البعض أنه مختلف عندنا كذلك.

إن القومية العربية حركة أصيلة في حياة العرب نبعت من وسطهم ومن بيئتهم وصدرت عن إرادتهم التي تحركت ضد التأخر والتجزئة والاستعمار. لذلك فهي لا يشترط أن تكون على النمط الغربي بل خاصة بالمجتمع العربي ذاته.

إن القومية العربية بطبيعتها اشتراكية، واشتراكيتها خاصة بها ولا يشترط أن تكون مشابهة لأي نوع من الاشتراكية في العالم. وهذا هو في الواقع المعنى الصحيح للقومية، كون كل أمة متميزة بشخصيتها وفكرها وإمكانياتها عن غيرها من الأمم، لذلك فكل أمة تعمل بما تسمح به عبقريتها وإمكانياتها وظروفها على تطوير النظام الأمثل الذي يناسبها ويلائم أصولها ويتجاوب مع مطالبها الحيوية. وهذا هو الوضع المثالي للعالم: مجموعة أمم مستقلة تتصرف بشؤونها بحرية وتبني

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١/٩/١٩٥٨، ثم أعيد نشرها في الكتاب رقم (٩).

لنفسها النظام الذي تختاره دونما فرض أو استعمار، تتعاون في ما بينها كل بحسب إمكانياتها وبحدود مصلحتها لخير المجموع.

إذاً إن الصفة الأساسية للاشتراكية عندنا هي أنها نابعة من صميم النظرة القومية ومتفرعة عنها.

القومية العربية حركة تمثل إرادة الأمة العربية المتصلة بإرادة الحق والخير في التاريخ، وهي لذلك تتوجه إلى الإنسان لترفع قيمته وتعزز مركزه ولترجع إليه الاحترام والضمانة التي يستحقها. وهي بأساسها أخلاقية مرتبطة بمثل أعلى هو احترام قيمة الإنسان. لذلك إن القومية العربية لا يمكن إلا أن تكون بشكل طبيعي ضد كل ما يعرّض كرامة الإنسان للانتقاص، فالفقر والجهل والمرض تشكل بمجموعها قيوداً تحدد حرية الإنسان وتعرض كرامته للخطر وتحوله إلى كائن لا يهتم بغير المتطلبات الفيزياوية لإدامة حياته وجسمه فحسب. إن الفقر بحد ذاته اعتداء على كرامة الإنسان لأنه يفرض عليه قيداً ثقيلاً من الحاجة والعوز. واستغلال الإنسان للإنسان في شتى الميادين الاقتصادية مناقض لطبيعة المجتمع القومي والاشتراكية التي نريدها تلغي ذلك وتتخذ كل الإجراءات العملية لمنعه.

والنظرة القومية للحضارة توجب التنظيم الاشتراكي للاقتصاد، فالتطور الحضاري يعني تفجير إمكانيات الفرد وتهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة والمنشطة للإبداع والإنتاج والتحسين؛ فالحضارة هي إنتاج مجموع الشعب كل في مجاله واختصاصه لذلك فالعدل الاجتماعي والرفاه الاقتصادي وتحقيق مستوى أدنى لائق من المعيشة للجميع وتساوي الفرص والضمان الاجتماعي، كلها ضرورية لتوفير الظروف الملائمة التي يستطيع الفرد فيها أن يبدع وينتج ويزيد حضارة أمته وثقافته وفنها وعمرانها. إن التنظيم الاشتراكي الذي يقضي على الفقر والجهل والمرض ويزيل قيود الحاجة ويحرر الفرد من الضرورات المادية، من صلب النظرة القومية لأنه شرط لازم للتطور الحضاري.

هناك أيضاً القوة السياسية والعسكرية للأمة التي تحتاج إلى تنظيم اشتراكي للمجتمع، فأمتنا تحتاج إلى تعبئة مواردها وتنظيم إمكانياتها الاقتصادية بحيث تصبح في وضع قوي بين الأمم الأخرى من الناحيتين السياسية والعسكرية؛ فالإشراف والتنهيج وإخضاع المرافق الاقتصادية لخطة الدولة العامة، أمور ضرورية لإيصال البلاد إلى وضع اقتصادي مستقل قوي يستطيع أن يساوم بقوة

ويقف أمام الضغط الاستعماري والحرب الاقتصادية والمقاطعة والحصار. وتحتاج بلادنا أيضاً إلى تمتين وتوسيع قوتنا العسكرية للمحافظة على استقلالنا وتحرير أجزاء وطننا المحتلة، الأمر الذي يتطلب تدخل الدولة وإشرافها المباشر وإدارتها لأجزاء مهمة من مرافقنا الاقتصادية وربطها بمتطلبات الدفاع بشكل وثيق جاهز للتعبئة في كل الأوقات.

ومن الواضح بالتجربة أن الاقتصاد الرأسمالي لا يستطيع توفير هذه المهمات وغالباً ما يتناقض معها في أحرج الأوقات.

هذه بعض الجوانب العملية التي توضح الارتباط الوثيق بين القومية العربية والتنظيم الاشتراكي. وفي ضوء ذلك سنحاول الآن توضيح بعض الخصائص العامة لهذه الاشتراكية.

أولاً، الاشتراكية القومية مقصودة بذاتها وليست جزءاً من فلسفة عامة للكون، وليست جانباً من نظرية أكبر. أي إن الاشتراكية القومية لا تخدم غير قضية الشعب العربي في التحرر والوحدة والتقدم. وصفتها القومية هذه تجعلها حرة متطورة.

ثانياً، الاشتراكية القومية أخلاقية تؤمن بالروح وتعمل على تقوية الإنسان وجعله في وضع يستطيع به أن يسيطر على الظروف والمادة وقيود الفقر والحاجة. إنها تسعى إلى تقوية الأخلاق العامة ومنع الرذيلة والتفسخ والإلحاد والتطرف والتمرد على الأعراف الإنسانية.

ثالثاً، إنها إنسانية تؤكد على الإنسان وتعمل على رفع قيمته وحفظ كرامته وتجعل منه كائناً مستقلاً منتجاً يشعر بمكانته في المجتمع؛ فالإنسانية لا تتسق وتتفتح إلا بتفتح إنسانية الفرد والتغلب على الجانب الحيواني فيه. إن الإنسان ليس مجرد وحدة اقتصادية تتحدد قيمتها بمقدار ما تنتج.

رابعاً، إنها متطورة مرنة لا تتقيد بقواعد أزلية مطلقة بل تتسع لكل التدابير العملية والتنظيمات الجديدة التي تكفل المحافظة على مبادئها. لذلك فهي منفتحة على خبرة التنظيمات الاقتصادية في العالم. إنها غير متعصبة وغير مقتصرة على أشكال جامدة.

خامساً، إنها حرة متسامحة في نظرتها إلى أبناء الشعب، فالمواطنون متساوون في الحقوق والفرص الاقتصادية وخدمات الدولة بغض النظر عن أي اعتبار آخر،

فهي ليست لطبقة دون أخرى ولا لفئة دون أخرى. والمساواة هذه نابعة من النظرة القومية ذاتها القائمة على اعتبار الأمة هي الأصل لا الطبقة ولا الطائفة ولا أي جماعة أخرى.

وهذا ما ينقذ الاشتراكية من التعصب والتحيز، وبالتالي يمنع الانشقاق الاجتماعي. الاشتراكية القومية تتوجه إلى مجموع الشعب وتعمل على رفع مستواه وتقويته في الدفاع عن نفسه، وتحقق له الوحدة الداخلية والتماسك الاجتماعي.

الاشتراكية القومية هي الطريق الاقتصادي الأمثل لتحقيق أهداف القومية العربية في الوحدة والتحرر والتقدم، لذلك لا غرو أن اتجهت ثورتنا بشكل طبيعي إلى إحداث إصلاح جذري في أحوال الشعب الاقتصادية وعزمت على القضاء على الفقر والجهل والمرض والضعف العسكري والسياسي، واتجاهها هذا دليل على أصالتها واتصالها العميق بمتطلبات الشعب وتفهمها لمطالبه الحيوية.

● الكتـــب

الكتاب الأول: نحـن والشيوعيـــة في الأزمة الحاضرة(*)

المحتـــوى

مقدمـة ١١١

أولاً : دخول الشيوعية إلى المجتمع العربي ١١٣

ثانياً : أثر الشيوعية في المجتمع العربي ١١٧

ثالثاً : الأثر السلبي للحركة الشيوعية ١٢٧

رابعاً : عوامل المناعة ضد الشيوعية ١٣٢

خامساً : الأزمة الحاضرة مع الشيوعية ١٣٤

سادساً : دور الشيوعية العالمية في الأزمة ١٤٠

سابعاً : موقف الغرب من الأزمة؛ نظرية الالتقاء ١٤٧

(*) صدر عن دار الطليعة في بيروت عام ١٩٥٩.

ثامناً : ثورتنا والثورة الشيوعية ١٥٣

ملاحظات ختامية ١٥٧

الملحق الرقم (١): عن موقف الحزب الشيوعي الفرنسي
من قضية الجزائر ١٥٩

الملحق الرقم (٢): عن موقف الشيوعية من قضية فلسطين ١٦٢

مقدمـة

الغرض الرئيس من هذا البحث هو تحليل الأزمة التي خلقتها الشيوعية أخيراً في هذه المرحلة من مراحل تطور الأمة العربية.

إن الانحراف الخطير الذي حدث في العراق عن خطّ التطور القومي واتجاهه العام، له أسباب ونتائج منها داخلية ـ أي قومية ـ ومنها خارجية تتعلق بالوضع الدولي.

ولهذه الأزمة ـ بأسبابها ونتائجها ـ مدلولات سياسية وفكرية يمكن أن تستنتج عن طريق المنطق والاستقراء معاً. ويهمنا توضيحها لأنها تكشف الأخطار التي تواجه نهضتنا من جهة، وتبرز الأسس التي تقوم عليها هذه النهضة والفوارق التي تميزها عن الثورة الشيوعية من جهة أخرى.

وسنتناول بحث الأزمة التي أوجدتها الشيوعية من حيث علاقتها بالنهضة العربية التي تشهدها بلادنا الآن؛ فلا نتناول الشيوعية في نطاقها الدولي السياسي ولا من جانبها النظري الصرف إلا للحد الذي يقتضيه بحث علاقتها الحاضرة بالنهضة العربية، وبمقدار ما ينتج عن هذه العلاقة من مدلولات سياسية وفكرية تخص الشيوعية العالمية والاتحاد السوفياتي والنظرية الماركسية.

إن الأمة العربية تمر اليوم بمرحلة ثورة في تاريخها، تتناول إحداث تغيير أساسي في حياتها وأوضاعها الداخلية وعلاقتها بالعالم والحضارة الإنسانية، ونوعية الأوضاع والعلاقات الدولية الراهنة ـ من حيث كونها جامدة وقائمة على أسس غير سليمة وذات بناء فاسد ـ تتطلب أن يقوم صراع حاد بين الثورة الجديدة بروحها وقيمها وأفكارها من جهة، وبين الواقع الموجود بمؤسساته وروحه وقيمه من جهة ثانية. وخلال هذا الصراع والاصطدام تقوم العقبات وتتولد المشاكل والصعوبات في وجه الثورة. وتاريخ الثورة العربية الحديثة كان دوماً تاريخ مواجهة الأزمات المتتالية والتغلب عليها تباعاً؛ فأزمات الاستعمار

الغربي والخطر الصهيوني ومشاكل التخلف الاجتماعي في الداخل قد تتابعت على الأمة العربية، ولا يزال قسم منها قائماً حتّى الوقت الحاضر. وبعد أن قطعت النهضة مراحل في طريق تطورها ونضجها ووصلت إلى مرحلتها الحاضرة بالذات، تقوم الشيوعية بخلق أزمة جديدة تتمثل بمعارضتها العنيفة للوحدة العربية وللفكرة القومية. هذا هو جوهر الموضوع الذي نتصدى إلى بحثه ومناقشته في هذه الدراسة. إنّه بحث يتناول مشكلة تواجه القومية العربية اليوم، ألا وهي مشكلة الخطر الشيوعي الذي يهدد هذه النهضة. لذلك إن البحث في جوهره لا بد وأن يتناول القومية العربية لأنه يتعلق بجانب من جوانبها، ويدور حول إحدى المشاكل التي تعترض تقدّمها وتطورها.

ولاختيار مدخل البحث أسباب قد يكون من المفيد التنويه بها في هذه المقدمة. إن النظرية القومية التي تؤكد التباين الأصيل بين ظروف وأوضاع وخصائص الأمم، تتطلب أن تبدأ العلوم الاجتماعية بالأمة في بحثها عن قوانين التطور البشري.

الأمة العربية ذات تجربة خاصة بها، ووضع اجتماعي وسياسي وفكري يشهد الآن تطوراً سيعطي نتائج وأفكار جديدة لا يمكن كشفها ومعرفتها إلا إذا ابتدأنا بواقعها الخاص وأوضاعها القومية. وعلى وجه الخصوص نحن لا نستطيع بحث طبيعة وحدود الأزمة التي خلقتها الشيوعية في بلادنا عن طريق دراسة الماركسية بشكلها النظري العام، أو دراسة الحركة الشيوعية الدولية من حيث علاقتها العامة الشاملة بالعالم؛ ففي نظرية الماركسية جوانب لا تتعلق بشكل رئيسي بالقضية التي نحن في صددها؛ وفي الشيوعية الدولية ملابسات ومواقف لا ترتبط إلى درجة مهمة بالمشكلة التي نواجهها الآن. وبحث هذه الجوانب والمواقف الزائدة عن حاجتنا مضر لأنه يشوش البحث ويخلق الالتباس ويضيع الفائدة المرجوة.

هناك أيضاً ضرورة دقة البحث وسلامته من مزالق الدرس المجرد العام الذي يتناول أوضاع أمم عديدة متباينة بأوضاعها وظروفها. إن توخي الدقة والعمق في بحث خطر الشيوعية يتطلب أن نتناول الموضوع من خلال المشكلة الخاصة بنا، لأننا نعيش في وسطها ونعانيها، الأمر الذي يجعلنا أقدر على فهمها ورؤية معالمها بوضوح، مما لو ابتدأنا بتجارب أمم أخرى وحاولنا إعطاء حكم عام شامل عليها.

سنبدأ إذاً ببحث مشكلة الخطر الشيوعي على نهضتنا القومية كما يتمثل الآن بالوضع المنحرف في العراق السائر في طريق التبعية والخضوع للشيوعية الدولية، ومعاداة القومية العربية والتجسيد العملي لها وهو الوحدة العربية.

لكن ذلك لا يعني أن النتائج التي نريد التوصل إليها محدودة، فنحن لا نقتصر على الأحكام الخاصة بأوضاعنا القومية لأن النهضة العربية مرتبطة جذرياً بأوضاع العالم وقضية التقدّم البشري كلها، ولأن الثورة العربية الحاضرة ذات نطاق عالمي من حيث المبادئ التي تعمل من أجلها.

إن القيم التي تتكون الآن في هذه الثورة لتكوّن أسس المجتمع العربي الجديد، لا تقتصر فائدتها على المجتمع العربي ولا تنحصر أهميتها في حدوده، بل تتجاوز ذلك إلى شعوب آسيا وأفريقيا التي تمر بالتطور نفسه الذي مرت به أمتنا، ولشعوب العالم الأخرى. إن الموقف العدائي الذي تقفه الشيوعية اليوم من القومية العربية يعكس خصائص عامة للشيوعية في وضعها الحاضر في العالم وموقفاً عالمياً من قضية الشعوب الناهضة، ويلقي ضوءاً على حقيقة ادعاءاتها ذات النطاق العالمي الموجهة إلى إنقاذ الإنسان من الاستغلال والاستعباد.

أولاً: دخول الشيوعية إلى المجتمع العربي

قبل أن نناقش المشكلة بوضعها الحاضر، من المفيد أن نرجع قليلاً إلى تاريخ دخول الحركة الشيوعية إلى المجتمع العربي، إذ لا شكّ أن المشكلة الحاضرة ذات علاقة بماضي الشيوعية في بلادنا، ولكننا في الوقت الذي نتناول الماضي بالبحث لا نتوخى كلّ التفاصيل، بل ما يتعلق بالبحث بصورة مباشرة وحسب.

١ ـ العامل الاجتماعي

نحن نعرف أن الشيوعية من حيث نشأتها جاءت في الأصل كجواب على الأوضاع المتردية في المجتمع الصناعي الأوروبي، ولكنها كنظرية لم تقتصر على قطر أو منطقة، بل توجهت إلى كلّ العالم معلنة حلاً عاماً شاملاً لمشاكله. وادعت أن الحلّ الذي تقدّمه هو قدر محتم ستصل إليه كلّ المجتمعات بالضرورة، لأنه النتيجة الحتمية لطبيعة التطور المسيّر بقوة قانون اجتماعي ثابت. واستطاعت الشيوعية بقوتها الفكرية والسياسية والتنظيمية، أن تدخل المجتمعات الغربية وتؤثر فيها بسبب العلل الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت عن النظام الرأسمالي هناك.

من الطبيعي والمنتظر أن تجد الشيوعية لها موضعاً في المناطق المتخلفة من العالم، وهي التي ادعت أنّها حلّ عام للمشكلة الاجتماعية شاملاً كلّ العالم. وكان المجتمع العربي من جملة المجتمعات المتخلفة التي دخلتها الشيوعية منذ أن حرك الوعي والانفتاح على العالم الركود الاجتماعي القديم الذي استمر قروناً عديدة.

إن المجتمع العربي الخارج من الحكم العثماني كان ضعيفاً متخلفاً يسود الفقر الغالبية العظمى من سكانه، والفروق الاقتصادية فيه كبيرة وحادة بين فئاته وطبقاته، ومستوى الثقافة منخفض يكاد لا يشمل غير أقلية صغيرة، والفكر ضعيف مجدب راكد، والعصبية الدينية والطائفية والقبلية والإقليمية والمحلية سائدة وواضحة، والفرد مقيد والمؤسسات الاجتماعية ضعيفة وعاجزة عن تنظيم المجتمع وتحقيق الاستقرار والتقدّم. وقومياً توزع المجتمع العربي وقطعت أوصاله إلى دويلات عديدة. وبدأ التطور يدور حول وضع التجزئة وينسج حولها المصالح والارتباطات ويكوّن لها عقلية وتفكيراً يناسبها وينسجم معها. باختصار كان المجتمع العربي في مستوى حضاري متخلف جداً يعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية كبرى. هذه الحقيقة الموضوعية عن المجتمع العربي قد ساعدت على دخول الشيوعية وانتشارها.

وهنا يتضح فرق مهم بين الشيوعية في الغرب وبين دخولها إلى بلادنا؛ فبينما جاءت الشيوعية في الغرب نتيجة إلى مساوئ التقدّم الاقتصادي الرأسمالي، وكرد فعل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نشأت عن الانقلاب الصناعي ونشوء المدن والتحول من الإقطاعية الزراعية إلى الرأسمالية والتصنيع، نجد أن الشيوعية في بلادنا دخلت بسبب التأخر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فمجتمعنا كان لا يزال إقطاعياً زراعياً متخلفاً لم يشهد تغييراً جذرياً في أوضاعه بعد.

لذلك إن ارتباط الشيوعية بمشاكل المجتمع الغربي الرأسمالي به شيء من الأصالة والتجاوب، بينما هي دخلت المجتمع العربي بسبب التأخر والركود الحضاري، مدعية أنّها تملك الحل لمشكلته في حين أن دوافع ظهورها في الغرب مختلفة تمام الاختلاف. إن مشكلة التخلف في المجتمع العربي تختلف عن المتناقضات والارتباكات والمساوئ التي خلقها التقدّم الصناعي في الغرب، الأمر الذي يكشف الاصطناع والزيف في ادعاء الشيوعية وتقدّمها كحل لمشكلتنا؛ إن

الشيوعية مهما ادعت من شمول وإطلاق، تبقى في حقيقتها وجذورها مرتبطة بمشكلة المجتمع الصناعي الرأسمالي المتطور، ويظهر زيفها عندما تحاول الاتّساع لتشمل مشكلة التخلف الحضاري ذاته في البلدان العربية أو في بلدان آسيا وأفريقيا.

٢ ـ العامل الفكري

إن ضعف الفكر بذاته عامل مساعد على دخول الشيوعية؛ فالفكر العربي كان ضعيفاً جامداً ليس به من الحيوية والقدرة على فحص مشكلة المجتمع وتحليله لعواملها الأولية واستخلاص نتائجها ووضع الحلّ الصحيح الملائم لها بضوء ظروف الأمة وحاجاتها. وكان من أثر الخروج من سيطرة الحكم العثماني والانفتاح على العالم وإحياء شيء من التراث القومي، أن سرى بعض التحسس بفساد الأوضاع وضرورة تغييرها، ولكن هذا الوعي كان بدائياً غير متطور وغامضاً لم تتضح معالمه بعد. كان مجرد إحساس داخلي غير مقترن بفكر نشيط يوضحه ويسير به إلى نتائجه المنطقية.

لم يكن بمقدور الفكر في هذه المرحلة أن يوضح ويفصل هذا الإحساس ويحقق الإصلاح الاجتماعي والسياسي الذي يصبو إليه، فجاءت الشيوعية تقدّم حلاً لجميع هذه المشاكل مستندة إلى فكر قوي منظم يفسر ويعالج مشكلة المجتمع بنظرية مطورة. وكان من الطبيعي أن ينجذب الإحساس الاجتماعي العام المتبرم من الأوضاع السائدة نحو هذا الحلّ. وهكذا دخلت الشيوعية بسبب هذا الوضع الشاذ وهو ضعف الفكر وعجزه عن مواجهة التحسس الاجتماعي وتلبية متطلباته.

ويتضح من ذلك أن الشيوعية لم تدخل مجتمعنا عن طريق الفكر العربي، بل إنها استغلت ضعفه وحاولت أن تملأ الفراغ وتصطاد التحسس الاجتماعي بإيهامه أنّها الحلّ الذي يناسبه ويتوق إليه. وبمعنى آخر لم تدخل الشيوعية بلادنا نتيجة لعمل الفكر ونشاطه، فالفكر لم يقدمها كحل لمشكلة المجتمع عن طريق التحليل، ولم يرتضها ويزكها بعد أن مرت خلاله بالبحث والدراسة، لأنه لم يكن قادراً على ذلك بعد. لقد دخلت الشيوعية عن غير الطريق الاعتيادي، فهي لم تمر من خلال الفكر، بل انتقلت نسخاً وتقليداً بِكُلّ متناقضاتها ومشاكلها الغربية. في حين أنها في الغرب كانت ثمرة من ثمار الفكر ونتيجة نشاطه الذاتي، فمرت في المراحل الاعتيادية لعملية الخلق الفكري.

ولهذا الفرق أهمية في موضوعنا، فهو يفسر إلى حد ما الاصطناع الذي يطبع الشيوعية في بلادنا.

٣ ـ العامل السياسي

ناقشنا في ما مر العامل الاجتماعي والعامل الفكري في دخول الشيوعية إلى بلادنا، وبجانب ذلك هناك عامل سياسي بحت مساعد على ذلك وهو وضع التجزئة ذاته.

إن التجزئة القومية عامل ضعف بحدّ ذاته أمام الشيوعية التي هي فكرة عالمية مناقضة للقومية، ففي الوضع المجزأ الضعيف لا يشعر الفرد بالارتباط القومي الذي يخلقه الشعور بالمواطنية والانتماء إلى دولة كبرى تضم الأمة بمجموعها وتجسد فكرة المجتمع القومي. صحيح أن هناك الشعور القومي ولكن هذا الشعور لم تدعمه دولة قومية، بل بقي مجرد نزوع نحو تلك الدولة. والفكرة العالمية التي جاءت بها الشيوعية لا يمكن أن يقف في وجهها غير الفكرة القومية والرابطة القومية. أما المواطنية في جزء من الأمة مثل العراق أو سوريا أو مصر، فلم تستطع أن تخلق ذلك الشعور القومي الذي بمقدوره صدّ عالمية الشيوعية، فعندما لا يقوم كيان الدولة على أساس القومية كما هو الحال في وضع التجزئة، يسهل الطريق أمام الشيوعية لتنفذ إلى المجتمع الذي فقد إحدى قواه الدفاعية المهمة، ولم يبق أمامها من عقبات غير أن تثبت أنّها صحيحة ومجدية في النواحي الأخرى مثل الناحية الاقتصادية.

صحيح أن الفكرة القومية كانت موجودة، ولكنها لم تدخل مدعومة بدولة واحدة قوية تجسدها وتحميها وتدافع عنها بِكُلّ إمكانيات الأمة المادية والروحية. بل كانت رأياً عاماً واتجاهاً فكرياً وإلى حدّ ما حركة. والأكثر من ذلك هو أنّها كحركة لم تكن مطورة بل أولية وساذجة؛ فالفكرة القومية في بداية نشوئها كانت في حدود الشعور العام والإحساس الذي لم يوضحه الفكر بعد؛ فأسسها الفكرية لم تكن قد اتضحت ومضمونها الاجتماعي والاقتصادي كان ضعيفاً إن لم يكن مفقوداً. كلّ ذلك جعل الفكرة في موضع ضعيف أمام النظرية الشيوعية الشاملة المفصلة الجوانب المحتوية عن كلّ الأجوبة والحلول.

٤ ـ عامل الاستعمار الغربي

ساعد على دخول الشيوعية إلى بلادنا عامل خارجي هو الاستعمار الغربي؛ فعندما دخل الاستعمار الغربي واتّصلت بلادنا بعلومه وفكره، تسربت مختلف

التيارات الفكرية التي كانت في بلاده ومنها الشيوعية. ويصح ذلك بشكل خاص على فرنسا التي تتبع سياسة صبغ البلدان التي تستعمرها بثقافتها والتي تكون الشيوعية جزءاً منها، فدخول الفرنسيين إلى سوريا ولبنان والمغرب، تبعه غزو ثقافي وتكوين صلات فكرية عن طريق الترجمة والنشر والتعليم، تسرب بواسطتها الفكر الشيوعي إلى بلادنا. وسياسة الهجرة الاستعمارية التي سارت عليها فرنسا خصوصاً في شمال أفريقيا، أدت إلى دخول الفكرة الشيوعية إلى هذه المناطق. والحكومات اليسارية الميالة للشيوعية أو التي اشترك فيها الشيوعيون، ساعدت على نشر الشيوعية فدعمتها وحمتها في بلادنا.

ومجمل القول، لقد استغل الاستعمار وجود الشيوعية كمعدل للفكرة القومية التي قويت وتعاظمت في السنوات الأخيرة، وكمفتت لقواها ومصرف يمتص طاقتها. لم يتورع الاستعمار عن استخدام الشيوعية والاستفادة منها ما دامت موجودة وقائمة وإلى الحدّ الذي لا تشكل فيه خطراً مباشراً على نفوذه؛ ففي أوقات الأزمات وعندما تكون الشيوعية محدودة النفوذ وليست خطراً جدياً، استفاد الاستعمار منها فشجعها بصورة غير مباشرة، حتّى أنّه دعمها بشكل مباشر أحياناً.

هذه هي جملة الظروف التي ساعدت على دخول الشيوعية إلى مجتمعنا. ومن مجموعها يتضح أن دخول الشيوعية كان مصطنعاً، فهي لم تسلك الطريق الطبيعي ولم تكن نتيجة للتطور ولا ملبية لحاجات المجتمع.

ثانياً: أثر الشيوعية في المجتمع العربي

السؤال المطروح للمناقشة الآن يدور حول مدى أثر هذه الفكرة في مجتمعنا ودرجة تأثيرها في أوضاعنا العامة؟ ما هي درجة نجاحها في التوغل والانتشار والتأثير في الوسط الذي دخلته بعد أن مضى على دخولها وقت ليس بالقصير؟

لقد حدث في المجتمع العربي تطور اجتماعي وتغيير في الأوضاع السياسية والاقتصادية، فما نصيب الحركة الشيوعية في ذلك؟

يمكننا بحث موضوع أثر الشيوعية من جانبين: جانب الانتشار في أوساط الشعب؛ وجانب المساهمة في التطور الاجتماعي العام.

١ ـ أثرها في الشعب

من ناحية الانتشار لم تستطع الشيوعية بالرغم من ضعف المجتمع العربي

وكونها مدعومة بدولة كبرى ومزودة بنظرية مطورة، أن تؤثر بشكل جدي في الشعب، بل بقيت في نطاق دائرة ضيقة لا تشمل إلا أقلية صغيرة غير مؤثرة.

والمقياس الذي نستعمله في هذا الحكم ليس عددياً، إذ لم تصل أي حركة أخرى لضم الأكثرية العددية من الشعب في صفوفها بشكل حزبي منظم، بل المقصود هو أن الشيوعية كحركة لم تستطع أن تجتذب جزءاً من الشعب يستطيع أن يكون مؤثراً في الوضع العام. أي أن الأقلية التي انضمت إليها لم تستطع أن تؤثر في مجموع الشعب. ويلاحظ على الأقلية الشيوعية بمرور الوقت أن دائرتها ليست باتّساع مستمر، فهي بصورة عامة قد توقفت عند حدّ أو أن نسبة توسعها أخذت بالتناقص.

ونوعية المجالات التي انتشرت فيها الشيوعية وخصائص الفئات التي انجذبت إليها، تدلّ على ضعف أثرها؛ فهي قد انحصرت في بعض أوساط المثقفين ولم تستطع الوصول إلى جماهير الشعب من عمال وفلاحين وغيرهم[1]. وحتّى المثقفون لم يقبلوا كلّهم على الشيوعية لإيمانهم بصحة نظريتها وقبولهم التام لحلولها وتفسيراتها، بل أتى معظمهم لأجل المعرفة الحرة وبتأثير التحرر الفكري الذي أخذ يدب في المجتمع العربي، وبدافع البحث عن حلّ جدي لمشكلة المجتمع، فقبلها بعضهم مفضلاً السهولة على الإبداع المجهد، ووجد بها نظرية كاملة جاهزة في وقت لم توجد به نظرية عربية تنافسها، وتحت ضغط الرغبة الملحة للإصلاح السريع؛ وفريق آخر اصطادته الشيوعية اصطياداً، فهو عندما اقترب منها واطلع عليها التفتّ عليه وعملت على ربط مصيره بها، فجمدت تفكيره وقولبته بقالبها ودمجته بتيارها بشكل صعب عليه الخروج منه في ما بعد.

ولهذه الملاحظة أهمية بالنسبة إلى الشيوعية بالذات، فبينما المفروض فيها أن تكون حركة العمال، لم تستطع في البلدان العربية كلها أن تكون حركة عمالية أصيلة ذات تأثير مهم في أوضاع العمال والبلاد؛ فالحركات العمالية ذات المستوى العالي من التنظيم والأثر الفعال، ليست كلها شيوعية أو أن الشيوعية ضعيفة الأثر فيها مثل الحركة العمالية في مراكش وتونس والجمهورية العربية المتحدة.

---

(١) لقد اتضح الفشل في جذب العمال والفلاحين إلى الحزب الشيوعي في التقرير الذي ألقاه خالد بكداش أمام القيادة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان والمنعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٥١: «لأجل النضال بنجاح في سبيل السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية يجب الاتجاه بجزم نحو العمال والفلاحين».

أما الحركة العمالية الشيوعية، ففي جملتها جاءت كاذبة وفاشلة، فارغة المحتوى، ويغلب عليها هدف الدعاية السياسية. وكان فشل الشيوعية في اجتذاب الفلاحين الذين يكوّنون الأكثرية في مجتمعنا أكثر من فشلها مع العمال، حتّى أنها لا تستطيع أن تدعي أن لها أي أثر يذكر في هذه الكتلة الشعبية الضخمة. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على مدى بعد الحركة الشيوعية عن جمهور الشعب وضعف تجاوبها مع أحاسيسه وحاجاته.

لذلك كان عملها السياسي يجري في معزل عن الجماهير الشعبية، الأمر الذي أضعف فيه التجاوب مع مطاليب الشعب والارتباط بأحاسيسه، وجعله يعتمد على النظرية المجردة.

إن اقتصارها على المثقفين المقرون بضعف أو انعدام التفاعل مع الشعب ـ ذلك التفاعل الذي تتكون وتتضح فيه المطالب والأهداف ـ قد أدى بها إلى أن تعتمد على النظرية المجردة في عملها السياسي. وهذا ما طبع الحركة الشيوعية في بلادنا بالجمود الناجم عن الإيغال في استعمال النظرية الماركسية، والذي أدى بدوره إلى كل المتناقضات والارتباكات التي وقعت بها الأحزاب الشيوعية عندنا، وتقليدها الأعمى الحرفي للحركات الشيوعية في البلدان الأخرى والانقياد التام لسياسة الاتحاد السوفياتي.

ولعل أحسن ما يرمز إلى هذا الجمود في النظرية والتفسير البدائي لها، ما يردده الشيوعيون اليوم من أن الحكم في الجمهورية العربية المتحدة مسيّر من قبل بنك مصر والكلام عن علاقة حركة الوحدة العربية بالبرجوازية المصرية.. إلخ.

هناك ملاحظة مهمة أخرى، هي أن الشيوعية قد وجدت مجالاً أوسع في وسط الأقليات الدينية والعنصرية منها في وسط الأكثرية العربية. وعلى وجه التخصيص انتشرت بين العناصر الشعوبية المعادية للعرب من تلك الأقليات أكثر من غيرها، والعلاقة الوطيدة بين الحزب الشيوعي العراقي والجالية اليهودية قبل الهجرة إلى إسرائيل مثال بارز على ذلك. صحيح أن الشيوعية استطاعت أن تجد لها بعض المؤيّدين من العرب، ولكنها بصورة عامة لاقت قبولاً أكثر عند الأقليات الحاقدة على العرب أو الخائفة المرتابة. إن الجرد الإحصائي للتوزيع السياسي في البلدان العربية، يبرز بوضوح وجود علاقة بين انتشار الشيوعية وبين الأقليات الدينية والعنصرية في مستوى القيادة ومستوى القاعدة، والعلاقة الإحصائية هذه ليست خالية من العلاقة السببية. إن الأقليات العنصرية الشعوبية

الحاقدة على العرب والتي أخافها الاستعمار ودعايته المسمومة عن القومية العربية، قد وجدت الشيوعية فيها تربة خصبة للانتشار بفكرتها اللاقومية العالمية. والشيوعية قد استغلت هذه الشعوبية وهذا الخوف من القومية العربية عند الأقليات، فجعلت من نفسها ملجأً وملاذاً تعبر به عن حقدها تحت شعار اللاقومية. والأقليات الدينية التي بثّ الاستعمار بينها سموم التفرقة الطائفية، وأوغر صدرها وغرس في نفسها الخوف من الأكثرية، قد انجذبت أيضاً إلى الفكرة الشيوعية.

ولهذه الظاهرة أهمية في بحث مدى نجاح الشيوعية، إذ إنّها تكشف أن هذه الفكرة لم تستطع أن تنجح إلا في أوساط جماعات غير مندمجة بحياة الشعب وغير متمازجة مع أكثريته.

إن مصلحة الشعب وأهدافه ومطالبه، تتبلور في الجمهور الكبير الذي يكوّن الأكثرية والمتمازج والمندمج بعضه ببعض والمتفاعل باستمرار. والأقليات غير المندمجة في هذا الوسط وغير الداخلة في الكتلة الجماهيرية الكبرى، تتبلور بينها اتجاهات متعارضة مع الصالح العام ومتناقضة مع مطالب الشعب بسبب بعدها عن مركز التفاعل الشعبي؛ فانتشار الشيوعية في هذه الأوساط غير المندمجة مع جمهور الشعب يدلّ على أنّها مصطنعة وغير مقبولة بشكل أساسي من قبل الأكثرية.

إن هذه الظاهرة عن الحركة الشيوعية حقيقة اجتماعية لا يمكن تجاوزها في البحث العلمي، فهي ليست مجرد علاقة إحصائية بل تقف وراءها علاقة سببية ذات مدلول مهم.

والقصد من تثبيتها هو توضيح مدى تجاوب الحركة الشيوعية مع الشعب ودرجة تمثيلها لمطالبه وحاجاته الحقيقية في ضوء الواقع والحقيقة.

ولكن ذلك لا يتضمن إعطاء حكم عن الأقليات في هذه الناحية. إن الحكم الذي توصلنا إليه عن علاقة الشيوعية بالأقليات عام غير شامل، فليس كلّ الأقليات داخلة في تيار الحركة الشيوعية وليس الغرض من ذلك وضع مسؤولية مباشرة محددة عليها، لأن بعض العوامل التي ساعدت على خلق هذه الظاهرة غير إرادية بل مفروضة، مثل وضع التأخر الاجتماعي والاقتصادي والجهل الذي يشمل الأقلية والأكثرية على السواء، والدعاية الاستعمارية المسمومة، والتكتيك الشيوعي الانتهازي ذاته الذي استغل الخوف والقلق وعمق الفروق.

يجب ألا يفهم كذلك أن المقصود بالاندماج مع الشعب والانسجام مع الأكثرية، القضاء على الصفات القومية والحقوق الدينية للأقليات. ليس المقصود بالاندماج والانسجام دمج دين الأقلية بدين الأكثرية، ولا التعريب اللغوي والاجتماعي للأقليات العنصرية، ولا أي شيء من هذا القبيل. الاندماج والانسجام المطلوب في المرحلة الحاضرة هو أن تعمل الأقلية والأكثرية وكل مواطن في خطّ المصلحة العليا لمجموع الشعب، والتي هي تحرير البلدان العربية كلها من الاستعمار وتوحيد أجزائها بدولة واحدة، وتحقيق التقدّم الاقتصادي والاجتماعي والعدالة الاجتماعية بين المواطنين جميعاً، والحياد الإيجابي في الصراع الدولي والتعاون مع جميع الدول بما يخدم السلام والرفاهية في العالم.

إن هذه الأهداف الاجتماعية والقومية هي الصالح العام، والعمل لخدمتها هو في مصلحة الجميع، الأكثرية والأقلية على السواء. الانسجام والاندماج يعني أن تعمل الأقليات مع أكثرية الشعب إلى تحقيق هذه الأهداف وتناضل ضدّ من يقف في وجهها ويتآمر عليها. هذا المضمون الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للقومية العربية إنما هو تعبير عن إنسانيتها وأسسها الأخلاقية التي تجعلها أبعد ما تكون عن التعصب والاعتداء.

٢ ـ أثرها في التطور الاجتماعي

ناقشنا تأثير الشيوعية من حيث الانتشار في صفوف الشعب، والآن نتحول إلى لمناقشة أثرها في التطور الاجتماعي الذي تحقق في بلادنا حتّى الوقت الحاضر. ما هي حقيقة حصة الحركة الشيوعية من تحقيق التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلادنا؟ لقد حقق الشعب العربي خصوصاً في السنوات الأخيرة خطوات عديدة ومهمة في مضمار التقدّم، فما هو مدى أثر الشيوعية كحركة إصلاحية في ذلك؟

إن التاريخ السياسي الحديث للبلاد العربية يدلّ بشكل واضح على أن الحركة الشيوعية لم تكن قوة مؤثرة فعّالة في الأحداث والتغييرات التي حدثت، فحركة التحرر العربي في أواخر العهد العثماني التي تمثلت في الكفاح من أجل الحكم الدستوري، ومقاومة مؤامرة التتريك، ومن ثمّ الاستقلال التام عن الدولة العثمانية، لم يكن للشيوعية فيها أي دور على الإطلاق. ثمّ جاء الكفاح ضدّ الاستعمار الغربي في سوريا ولبنان والعراق ومصر من أجل الاستقلال والسيادة والذي تمثل في ثورة عام ١٩٢٠ وثورة عام ١٩٤١، وما تبعهما من انتفاضات في

العراق والثورة السورية، وحركة المقاومة المستمرة للفرنسيين، والنضال الوطني في مصر الذي تمثل بثورة عرابي والنضال الذي قاده سعد زغلول، فكانت حصة الحركة الشيوعية إما ضعيفة جداً تصل إلى حدّ الرمزية أو معدومة بالمرة. بل على العكس وقفت الحركة الشيوعية في بعض الفترات ضدّ النضال الوطني وفي صف الاستعمار كما حدث في العراق وسوريا أثناء الحرب الأخيرة.

وخاضت الأمة العربية ولا تزال حتى اليوم كفاحاً مريراً في سبيل كيانها ووجودها ضدّ الغزو الصهيوني الموجه إلى قلب البلدان العربية، فكان موقف الحركة الشيوعية في ذلك أنّها لم تكتف بعدم المساهمة، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك فطعنت هذا النضال القومي ووقفت ضده.

وانتظم في أقطار المغرب العربي كفاح شعبي واسع في وجه الاستعمار الفرنسي، حتّى حققت ليبيا وتونس ومراكش استقلالها من دون أن يكون للشيوعية فيه دور مؤثر أو رئيس، وليس أدل على بقاء الشيوعية على هامش التطور العربي من قيام أعظم ثورة في تاريخ العرب كما حدث في الجزائر بمعزل عن الشيوعية ومن دون أن يكون لها دور يذكر[٢]. وبعد أن حققت أقطار المشرق العربي، العراق وسوريا ولبنان ومصر والأردن، استقلالها الرسمي، دخلت دوراً جديداً من الكفاح ضدّ النفوذ الاستعماري غير المباشر وضد طغيان الفئة الحاكمة الوطنية وفساد الحكم والاستغلال والظلم الاجتماعي. وهنا أيضاً كان أثر الشيوعية ضعيفاً وغير حاسم، فالكفاح ضدّ معاهدة بورتسماوث (Portsmouth Agreement) وانتفاضة عام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٦، ومقاومة عهد نوري السعيد الأسود في العراق، لم يزد أثر الشيوعية فيه على المساهمة الثانوية. ووصلت في أواخر هذا العهد إلى درجة من الضعف اكتفت فيها بتسجيل المواقف كما حدث إزاء الانتخابات المزيفة التي أجراها نوري السعيد قبيل ثورة ١٤ تموز/يوليو. وثورة ١٤ تموز/يوليو ذاتها لم يكن للشيوعيين أي دور مهم في تخطيطها وتنفيذها.

وفي سوريا خاض الشعب نضالاً طويلاً لتثبيت الديمقراطية وحماية الاستقلال وتحقيق الإصلاح والتقدّم، ولم يكن الشيوعيون فيه بمركز القيادة

(٢) إن موقف الشيوعيين من قضية الجزائر كان دائماً يتسم بالإهمال وعدم الاكتراث أو بالتأييد الرسمي العابر بقصد التضليل. وموقفهم في الجزائر نفسها كان تابعاً لموقف الحزب الشيوعي الفرنسي الذي وقف ضدّ هذه الثورة الوطنية الجبارة. انظر الملحق رقم (١) الذي يوضح ذلك بشيء من التفصيل.

والتوجيه. وكان موقفهم من دكتاتورية الشيشكلي سلبياً، فلم يشتركوا في مؤتمر حمص الذي وضع الخطّة لتحطيم ذلك العهد الخائن الأسود.

وفي مصر قامت ثورة جبارة في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢، حطمت النظام الملكي وأعلنت الجمهورية وحوّلت تاريخ الأمة العربية، ولم يكن للشيوعية فيها أي أثر يذكر. وشعبنا في الجنوب العربي يخوض الآن المعارك الدامية ضدّ الاستعمار البريطاني في عمان وعدن ومناطق الجنوب الأخرى، وليس للشيوعية فيها حصة ولا تتحمل أي عبء.

وحقق العرب أضخم تقدّم في حياتهم الحديثة بتحقيق الوحدة بين سوريا ومصر وقيام الجمهورية العربية المتحدة، وكان دور الشيوعية فيه سلبي وعدائي.

وبصورة عامة كان دور الحركة الشيوعية في النضال السياسي والكفاح القومي ضدّ الاستعمار والصهيونية والحكم الوطني الفاسد إن لم نقل معدوماً فهو ضعيف وغير رئيس، فبقيت الشيوعية على هامش الأحداث مقتصرة على مجرد التشويش على الأوضاع الفاسدة من دون أن تساهم بشكل فعّال في تغييرها. وعلى وجه التخصيص لم يزد دور الحركة الشيوعية على الاشتراك مع الحركة القومية الشعبية في النضال ضدّ الأحلاف، والمساهمة الثانوية الجانبية بالنضال التي كانت في كثير من الحالات رمزية لا أكثر.

وفي مجال الإصلاح الاجتماعي ماذا كان دور الحركة الشيوعية؟ ماذا قدمت الحركة الشيوعية طيلة عشرات السنين من تاريخها في بلادنا إلى قضية العمال والفلاحين وفقراء الشعب؟ وبإيجاز ما هو دور الحركة الشيوعية في الإصلاح الاجتماعي؟

ولأجل أن نعرف ذلك لا غنى لنا عن معرفة موقف الشيوعية من الإصلاح. للشيوعية رأي في قضية التطور الاقتصادي وهو جزء من نظريتها العامة عن تطور المجتمع البشري.

ونظرية الشيوعية في النمو الاقتصادي تقوم على أساس الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالية، فينمو رأس المال ويتراكم وتقوم الصناعة الضخمة وتتكون المدن والطبقة العاملة. وفي مرحلة الرأسمالية يتكون رأس المال ويتراكم وتقوم الصناعة ويرتفع الإنتاج، ولكن بجانب ذلك يزداد الفقر والشقاء بين الطبقة العاملة وتنمو المتناقضات والصراع الطبقي حتّى تتغلب الطبقة العاملة وينتقل المجتمع إلى الاشتراكية الشيوعية.

إذاً، التطور الاقتصادي يمرّ بمراحل مرسومة ومعروفة، وتسيّره قوة حتمية ويتحقق بواسطة الصراع الطبقي. التطور الاقتصادي بحسب النظرية الشيوعية غير حرّ بل مسيّر ومحتم عليه أن يمرّ بهذه المراحل ومقترن بالصراع الطبقي والتضارب الاجتماعي والثورة. أما ثماره وخيراته فلا تتحقق بالشكل الصحيح وعلى الوجه التام إلا إذا تحققت النظرية الشيوعية بِكُلّ جوانبها لا في الجانب الاقتصادي وحده. هذه هي الصفات الرئيسّة الثلاث لنظرية التطور الاقتصادي في الشيوعية.

لذلك نرى أن الحركة الشيوعية في كلّ العالم تنظر إلى قضية الإصلاح الاجتماعي كوسيلة للانتصار والنجاح السياسي لا كغاية، فهي تنظر إلى الحركة العمالية كأداة لنشر الشيوعية وكسلاح لمحاربة الخصوم لا كتنظيم اجتماعي لتحسين أحوال الطبقة العاملة.

الحركة العمالية في نظر الشيوعية أداة سياسية لا وسيلة إصلاح اقتصادي واجتماعي. ونظرتها إلى الفلاح تقوم على الأساس الانتهازي نفسه، فطبقة الفلاحين أداة تستخدم للكسب السياسي وانتصار الحركة الشيوعية، فهي تعِد الفلاحين الرازحين تحت نير الإقطاع بالأرض وتجتذبهم وتستخدمهم، حتّى إذا انتصرت تنازلت عن وعودها وأممت الأرض وبادرت إلى فرض التعاونيات الجماعية وإلغاء الملكيات الصغيرة. وغرضها من ذلك تحويل الفلاحين إلى عمال يندمجون تدريجياً بالطبقة العاملة الصناعية التي هي أكثر استعداداً لتقبل الشيوعية من الفلاح المستقل الذي يملك أرضه. ولهذا السبب نرى الحركات الشيوعية في المناطق المتخلفة الزراعية تستبشر بتوسع الإقطاع على حساب الملكية الصغيرة، وتحول الفلاحين إلى عمال زراعيين وتردي أوضاعهم المعاشية والاجتماعية وازدياد التوتر والتضارب الاجتماعي.

وفي الاتحاد السوفياتي نفسه لم يؤسس نظام التعاونيات الجماعية المعروفة بالكولخوز (kolkhoz) لأنه ثبت بالبحث العلمي تفوقه على كلّ الطرق الأخرى لتنظيم الزراعة من حيث رفع مستوى الإنتاج وتحقيق الحرية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين. بل إن الكولخوز لم يكن أساس المصلحة المباشرة لجمهور الفلاحين اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، أو لأنهم اختاروه لأنفسهم أو رضوا عنه، بل فرض فرضاً لاعتبارات أيديولوجية وسياسية مباشرة هي ضمان سيطرة الحزب الشيوعي على القطاع الزراعي.

وبصورة عامة يتلخص موقف الشيوعيين من قضية الإصلاح الاجتماعي في

أنهم يستخدمونها لأغراض سياسية هي تقوية الحركة الشيوعية وتوسعها. وتصل هذه النظرة الانتهازية إلى حد الاستبشار بتردي الأوضاع وازدياد المشاكل والفقر والبؤس بين جماهير الشعب.

والشيوعية في بلادنا كجزء من الشيوعية العالمية لم تخرج عن هذا الموقف، بل كان اهتمامها بشؤون الطبقات الفقيرة يتوقف دائماً عند حدود الكسب السياسي، ودورها في تحقيق الخطوات التقدّمية في إصلاح أحوال العمال والفلاحين دور ضعيف جداً، فهي لم تقدّم إلى الطبقة العامة حتى الوقت الحاضر أي نصر مهم يتعلق بأحوالها الاقتصادية والاجتماعية. أما دورها في الإصلاح الريفي فكان شبه معدوم.

وتقوم اليوم في الجمهورية العربية المتحدة نهضة اقتصادية واجتماعية على أسس اشتراكية، فهي تعتمد على الإرادة الحرة للأمة المتمثلة في الدولة لا على قانون حتمي يسيّر التطور، فالتطور الاقتصادي حرّ لا مسير وهو رهن إرادة الأمة، بإمكانها أن تقرر سرعته ومراحله واتجاهه العام، لذلك فالاشتراكية الآن تبنى في وسط زراعي إقطاعي مخلوط بصناعة تجارية ناشئة دونما حاجة إلى المرور بمرحلة الرأسمالية كما تقرر النظرية الشيوعية. إن حركة التصنيع مثلاً تسير جنباً إلى جنب مع ارتفاع أجور العمال وتحسين شروط عملهم وأحوالهم المعاشية.

ويلاحظ على هذه النهضة أيضاً أنّها لا تقوم على الصراع الطبقي والتضارب الاجتماعي فحسب، بل على التعاون والتضامن بين جميع الطبقات والفئات في المجتمع ومع الحكومة في سبيل بناء اقتصاد البلاد ورفع طاقته الإنتاجية والقضاء على الاستغلال وتحقيق العدالة ورفع مستوى معيشة الجميع. إن التطور الاقتصادي في هذه التجربة مدفوع بقوة التضامن والتعاون لا الصراع والثورة، فبعد أن وضع المجتمع على أسس سليمة أصبح تطوره يسير بشكل حلزوني متصل تدفعه قوة التعاون والألفة والتقارب والإيجابية في الشعب وقوة تضامنه مع حكومته، لا بشكل ثورات وحروب أهلية وصراع بين طبقة وأخرى وبين الشعب وحكومته.

وواضح أيضاً أن المبدأ الذي تقوم عليه هذه النهضة هو الرفاه العام والسعادة البشرية. والمقصود بذلك هو رفع مستوى المواطن معاشياً وثقافياً وصحياً واجتماعياً ونفسياً، وزيادة سعادته إلى أقصى حدّ ممكن. إن الهدف هو تحقيق

الرفاه والسعادة لا لطبقة من دون أخرى ولا لفئة معينة، بل لمجموع الشعب بمختلف طبقاته وفئاته، فهي للإنسان وللشعب بشكل مباشر، والإعمار الاقتصادي مقصود لفوائده الاقتصادية المباشرة للناس لا كوسيلة لغاية أخرى خارجة عن مصلحة الشعب.

إن النهضة الاشتراكية الجارية في الجمهورية العربية المتحدة الآن تتمخض عن نموذج يعوض عن الشيوعية ويثبت خطأ الأسس التي تقوم عليها نظريتها في التطور الاقتصادي، لذلك نجد أن الحركة الشيوعية تقف ضدها وتهاجمها وتعمل كلّ ما باستطاعتها لعرقلتها ومنع نجاحها. إن الخوف من انفضاح خطأ نظريتهم هو الذي يدفع الشيوعيين إلى مهاجمة الإصلاح الزراعي والخطوات الإصلاحية التقدّمية والتصنيع.

٣ ـ أثرها في التطور الفكري

بقي أن نبحث أثر الحركة الشيوعية في الفكر، وماذا قدمت هذه الحركة للفكر العربي؟

إن الذي يفحص الأدب الشيوعي في بلادنا، يجد أنّه يعكس وضع الحركة الشيوعية وخصائصها. يجد الباحث في الأدب الشيوعي ظاهرة ضعف ارتباطه بواقع الشعب وظروف البلاد كتعبير عن ضعف ارتباط الحركة الشيوعية في عملها السياسي بقضية الأمة العربية. قلنا إنّها لم تستطع أن تؤثر في الجماهير وتصل إلى أوساط الشعب، بل بقيت محصورة في أوساط ضيقة ومعزولة عن مركز التفاعل الشعبي، وكنتيجة منطقية لذلك لم تنتج في مجال الفكر شيئاً مهماً يتعلق بحياة الشعب العربي وظروف البلدان العربية وأوضاعها القومية؛ فالواقع العربي المعقد المليء بالمشاكل والذي يعاني مختلف الأمراض والأزمات، لم تقدّم الشيوعية أي جهد جدي لدراسته وتحليله وكشف مواضع الضعف فيه بمستوى أدق من العموميات. ليس في كتابات الحركة الشيوعية ما يفسر أو يساعد على تفسير تركيب المجتمع العربي وفهم طريقة تطوره.

ويلاحظ على الأدب الشيوعي بجانب خلوه من البحث الواقعي التفصيلي، أنّه كان ولا يزال متخلفاً في فهم التطور العام للمجتمع العربي، ولم يستطع أن يكتشف شكل المستقبل ويتنبأ باتجاه سير المجتمع. لم يكن الفكر الشيوعي سبّاقاً في رؤية التطور الاجتماعي القادم من خلال الحاضر. وبمعنى آخر لم يكن الفكر

الشيوعي مواكباً لتطور المجتمع العربي في اتجاه الحياد الإيجابي والوحدة القومية والنظرة الاشتراكية في الإصلاح الزراعي ـ الاجتماعي، والمفهوم الثوري للحرية المرتبطة بتحرر الأمة من الاستعمار والرجعية الداخلية. كان الفكر الشيوعي دوماً في معزل عن هذا التطور، في حين أنّه لو كان نشيطاً أصيلاً متفاعلاً مع الواقع لاكتشف هذا الاتجاه قبل أن يتحقق. وضعف الفكر الشيوعي في بلادنا وسطحيته، أديا إلى عجزه حتّى في أن يضيف إلى النظرية الشيوعية شيئاً مهماً. لقد بقي الفكر الشيوعي عندنا مقلداً ببدائية وسطحية ما تنتجه الشيوعية الدولية في الخارج. وليس أدل على التقليد البدائي والسطحية من المحاولات المتناثرة التي جرت هنا وهناك لتفسير التاريخ العربي ـ خصوصاً الحديث منه ـ بحسب منطق المادية الجدلية ـ فجاءت بعيدة عن الواقع ومغرقة في التجريد والتبسيط.

وفي ما عدا ذلك، اقتصر إنتاجها على الترجمة والنقل من تراث الاتحاد السوفياتي والدول الشيوعية الأخرى. والذي ترجم لم يكن كلّه من الإنتاج العلمي الرصين، بل احتوى على قسم كبير من كتابات الدعاية غير العلمية.

أما أسباب هذا الجدب الفكري فهو بُعد الحركة الشيوعية عن حياة الشعب من جهة، وتعصبها الأعمى للماركسية الذي جعلها تأخذ النظرية بشكل حرفي مجرد وتهمل أوضاع البلاد التي تعمل فيها من جهة أخرى. لذلك نرى أن الشيوعية عندنا قد اعتمدت كلياً على النظرية الجاهزة والفكر المستورد من الخارج، من دون أن تكلف نفسها عناء الإبداع الجديد والإضافة إلى هذه النظرية، ومن دون أن تعير الواقع العربي أي اهتمام.

كذلك لنوعية الدوافع التي تقف وراء الحركة الشيوعية بعض الأثر في نوعية إنتاجها الفكري؛ فالميول الانتهازية والدوافع الشعوبية المعادية للعرب، قد اختلطت بالحركة الشيوعية ودخلت في صميم تركيبها، ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الدوافع المشبوهة البعيدة عن التجرد والإخلاص الصحيح لقضية الشعب إلى سطحية الإنتاج الفكري وانصرافه إلى أمور جانبية مصطنعة ليست من صميم القضية الأساسية.

ثالثاً: الأثر السلبي للحركة الشيوعية

ناقشنا أثر الحركة الشيوعية من الناحية الإيجابية، ولكن هناك جانباً سلبياً جديراً بالتوضيح ليكون البحث شاملاً. لم يقتصر أثر الحركة الشيوعية على ضعف إنتاجها الإيجابي فحسب، بل كانت لها أيضاً آثار سلبية أضرت بقضية الشعب.

١ ـ تفتيت الحركة الثورية ضدّ الاستعمار

إن أهم أثر سلبي هو تفتيت الحركة الثورية ضدّ الاستعمار؛ فالشيوعية منذ أن دخلت البلدان العربية ظهر اتجاهها الشعوبي المعادي للأمة العربية وللوحدة، وتبعيتها المطلقة لسياسة الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي وضعها على طرفي نقيض من الحركة القومية؛ ففي سوريا قام الصراع حوالى عام ١٩٣٦، وفي العراق حدث الشيء نفسه بعد انقلاب بكر صدقي في السنة نفسها. واستمر منذ ذلك الوقت فضح الشيوعية على يدّ الحركة القومية؛ ففي عام ١٩٤٤ هاجم حزب البعث العربي النظرية الماركسية والحزب الشيوعي والسياسة الشيوعية[٣]. وفي عام ١٩٤٥، أصدر الحزب بياناً سياسياً إلى الشعب عنوانه «الحزب الشيوعي دعامة الشعوبية وداعية الأجنبي»، لذلك لم يكن ممكناً أن تلتقي الحركة القومية بالشيوعية بشكل صحيح ضدّ الاستعمار الغربي، لأن الشيوعية كانت لها اتجاهات أخرى مناقضة للأهداف الكبرى للحركة القومية؛ فالحركة القومية تعادي الاستعمار الغربي بدافع الاستقلال التام للأمة العربية لا لخدمة المعسكر الشرقي في صراعه ضدّ الغرب، وتقف في وجه الغرب لأنه القوة التي تقف ضدّ وحدة الأمة العربية، فهو الذي جزأها وهو الذي ثبّت التجزئة وحماها، في حين تقف الشيوعية موقف التشكيك والمعارضة للوحدة العربية. من كلّ ذلك يتبين أن الانسجام بين الاتجاهين في محاربة الاستعمار الغربي ظاهري لا حقيقي، وفيه من الأسس المتناقضة ما يجعله غير مثمر.

وقد ساهمت الحركة الشيوعية في تفتيت الحركة الثورية عن طريق اقتطاع جزء من المواطنين وقولبتهم في الفكرة الشيوعية وتحويل نشاطهم واهتمامهم إلى خدمة أهداف لا تمت بشكل مباشر إلى قضية التحرر من الاستعمار الغربي، فبدلاً من أن يندمج هؤلاء المواطنون في الحركة الثورية الاستقلالية ضدّ الإنكليز والفرنسيين، حولتهم الشيوعية إل نشاط عالمي غير مجد بشكل مباشر، مثل محاربة النازية وانتصار الحلفاء في الحرب، وقضية فرانكو، ومؤازرة كوريا الشمالية ضدّ كوريا الجنوبية، والصين الشيوعية ضدّ الوطنية، وفييتنام الشمالية ضدّ فييتنام الجنوبية وغير ذلك مما يرتبط بسياسة المعسكر الشرقي. هذا النشاط لخدمة الاتحاد السوفياتي والشيوعية الدولية كان على حساب قضية التحرر العربي والبناء الداخلي، فهو قد امتص قسماً من الحيوية والطاقة الثورية التي كان يجب

(٣) ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، **القومية العربية وموقفها من الشيوعية**.

أن تستعمل في خدمة قضية الشعب، والاستعمار الغربي بدوره قد فهم هذا التناقض، فاستفاد من الشيوعية واستغلها لتفتيت الحركة الثورية العربية ولشق الرأي العام وتحويل قسم منه عن المشكلة الأساسية. وهو في بعض الحالات قد شجع واحتضن الشيوعية ودعمها مادياً ومعنوياً كما حدث فعلاً في العراق وسوريا أثناء الحرب الأخيرة لضرب الحركة القومية الاستقلالية تحت ستار مكافحة النازية[٤]. وموقف الشيوعيين إلى جانب الاستعمار وضد الحركة الاستقلالية لم يقتصر على البلدان العربية، بل حدث أيضاً في بلدان أخرى مثل الهند أثناء الحرب، ما أدى إلى نقمة الشعب عليهم وفقدان احترامهم من قبل القوى الوطنية المناضلة.

وجاءت معركة فلسطين ضدّ الصهيونية، فازدادت شقة الخلاف بين الحركة الثورية العربية والشيوعية بسبب الموقف الخائن الذي وقفه الشيوعيون عندما طعنوا حق الأمة العربية في فلسطين، وأيدوا قيام إسرائيل، وانكشفت علاقات مريبة مشبوهة بينهم وبين الصهيونية ولا سيّما في العراق، حيث وصل التشابك بين الحزب الشيوعي وبين اليهود الصهاينة أشده[٥].

عندها اتضح للحركة الثورية العربية وللرأي العام العربي أن سياسة الشيوعيين لا تقوم على أساس استقلال البلدان العربية فحسب، بل على خدمة سياسة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي في الدرجة الأولى، وأن معارضتهم للاستعمار مرهونة بهذه السياسة وتتقلب معها. وهم حتّى عندما ينسجمون مع الحركة الثورية العربية في كفاحها من أجل التحرر من الاستعمار الغربي وينضمون إلى القوى الوطنية، كما حدث بعد الحرب، وعندما بدأت الحرب الباردة بين المعسكرين، بقي التعاون معهم صعباً ومحفوفاً بالأخطار بسبب إصرارهم على الكسب السياسي الخاص بهم على حساب الحركات التي يعملون معها. إن انتهازيتهم وعدم احترامهم للالتزامات وسعيهم الدائم إلى الدعاية

---

(٤) وقد حدث ذلك فعلاً في العراق بعد إخماد ثورة عام ١٩٤١، حيث تأسست جمعية «إخوان الحرية» بمبادرة وإشراف السفارة البريطانية. إن مؤسس هذه الجمعية هو الجنرال رونتيني الذي أخذ على عاتقه تصفية العناصر القومية في الجيش العراقي. وقد أنيطت إدارة الجمعية بفاضل الجمالي وأخذت تجتمع في دار السفارة وفي نادي العلوية، وضمت في عضويتها كبار الشيوعيين إلى جانب السياسيين السائرين بركاب الاستعمار، فكان بين أعضائها عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف وسليم طه التكريتي وعبد المهدي المنتفكي. وقد عملت الجمعية متعاونة مع مكاتب الإرشاد الإنكليزية على توثيق التعاون بين العناصر الشيوعية والحكم المؤيد للغرب، ولضرب الفكرة القومية والحركة الاستقلالية في البلاد.

(٥) انظر الملحق رقم (٢).

والكسب، جعل العمل المشترك معهم غير مثمر وقليل النجاح[٦]. والحالة الوحيدة التي كان التعاون فيها ممكناً، هي عندما يكونون ضعفاء إلى درجة لا يستطيعون معها استغلال الفئات الأخرى والسيطرة عليها وتسييرها كما كان الحال في الجبهة الوطنية في العراق قبل ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

كلّ ذلك أدى إلى شق الصفوف وتفتيت القوى الثورية وإضعاف جبهة المقاومة ضدّ الاستعمار الغربي. ومن ذلك نستدل على أن الحركة الشيوعية قد أحدثت أثراً سلبياً في قضية الكفاح من أجل الاستقلال والتحرر من الاستعمار، وأنتجت مفعولاً معاكساً أضر بقضية الشعب.

٢ ـ تفكيك وحدة المجتمع

ثمة ناحية أخرى تركت الشيوعية فيها أثراً سلبياً هي الوحدة الاجتماعية للشعب؛ ففي الوقت الذي يعاني مجتمعنا أمراضاً تقطّع أوصاله وتشق صفوفه مثل الإقليمية والعنصرية والطائفية، تأتي الشيوعية بأسلوبها الانتهازي لتحرّك هذه العلل الاجتماعية وتغذيها في سبيل الكسب السياسي لفكرتها.

ونتج هذا الأثر السلبي من التكتيك الانتهازي الذي اتبعه الشيوعيون، والقائم على تخويف الأقليات الدينية والعنصرية من القومية العربية بتهمة الاعتدائية. وعن هذا الطريق أدى الشيوعيون دوراً كبيراً في تحريك العصبيات الدينية والعنصرية، وإنعاش التحسس عند الأقليات وزرع الخوف في نفوسها من القومية العربية. إن هذا التكتيك كان ذو حدين، حدّ يحارب القومية العربية، وحدّ يفكك المجتمع ويمزق أوصاله. وقضية الأكراد المثال الكامل الذي تجلى فيه المفعول السلبي الضار لهذا التكتيك الانتهازي.

منذ عام ١٩٤٥، وحتّى قبل هذا التاريخ، قام الشيوعيون بدور الوسيط المخرب بين العرب والأكراد في العراق. تتهم دعاياتهم الموجهة إلى الأكراد القومية

---

(٦) لقد اتضحت سياسة استغلال الأطراف المشتركة في كلّ عمل مشترك مع الشيوعيين صراحة في تقرير خالد بكداش أمام القيادة المركزية للحزب. ونورد في ما يلي مقتطفات منه يقول: «وينبغي الانتباه الشديد والعمل المستمر في سبيل فضح الجماعات والأحزاب التي تزعم أنّها اشتراكية مثل الحزب العربي الاشتراكي والبعث العربي في سوريا». ثمّ يقول: «ومن المفهوم أن إمكان القيام بأعمال مشتركة ضدّ الاستعمار ومشاريعه الاحتلالية والحربية مع قواعد هذه الأحزاب، أو مع الجماهير السائرة معها، أو حتّى مع بعض الأوساط القيادية فيها، لا ينفي أبداً ضرورة العمل الدائب لفضح اتجاهات هذه الأحزاب ودعايتها فكرياً وسياسياً». انظر تقرير خالد بكداش الذي ألقي أمام القيادة المركزية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان في اجتماعها الواسع المنعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٥١، ص ١٤ ـ ١٥.

العربية بالنزعة العدائية وتبث في نفوسهم الخوف والحذر منها، فتصورها لهم حركة معادية ترمي إلى القضاء على صفاتهم القومية ولغتهم وأدبهم وعاداتهم وهضم حقوقهم المدنية في المجتمع العربي الذي تعمل القومية العربية على تحقيقه، وتوحي لهم أن الوحدة العربية ليست إلا مشروعاً سياسياً يرمي إلى القضاء على الأقليات وإغراقها في بحر واسع تضيع فيه حقوقهم.

ورافق هذا الخط التخريبي العدائي تودد ومخاطبة عاطفية للأكراد تنبه فيهم الشعور بالاستقلال وتعمق اختلافهم عن المجتمع العربي، وتدفعهم إلى التكتل والانعزال والانطواء عن طريق تبني مطالب معينة مثل استعمال اللغة الكردية في التعليم والإدارة الذاتية. وبالمقابل قام الشيوعيون بإظهار قضية الأكراد مقرونة بالانفصال وبمعارضة الوحدة العربية. لقد عمل الشيوعيون على إظهار مشكلة الأكراد بصورة أكثر حدة مما هي في الحقيقة ووضعوها في مصاف المشكلات الرئيسة التي تكاد أن تنفجر، فقدموا قضية الأكراد في كلّ مجال ووضعوها بشكل مقابل للقومية العربية، وأبرزوها كلّما طرحت قضية الوحدة وكأنها العقبة الأولى والمشكلة الأساسية في توحيد العراق مع أي قطر عربي آخر. كلّ ذلك قد حقن الرأي العام القومي بشيء من الخوف والقلق من الأكراد، الأمر الذي خلق بعض التسمم في الجو والتوتر والريبة بين الجانبين. إن الشيوعيين قد ساعدوا عن تصميم على تخويف الرأي العام العربي من الأكراد فصوروا قضيتهم على أنّها عقبة في طريق الوحدة العربية، ومشكلة حادة وعدو جديد يضاف إلى أعداء الوحدة التقليديين. هكذا أضاف الشيوعيون إلى القضية توتراً مصطنعاً وخلقوا جواً غير ودي بين الجانبين. في حين أن الأكراد كأقلية قومية لا يشكّلون عقبة في طريق الوحدة العربية وهم ليسوا في الواقع أعداء لها وليس من مصلحتهم أن يكونوا كذلك. ووجود أقليات في الدول الموحّدة ليس بالأمر الجديد في العالم ولا في تاريخ الأمم التي توحدت. أما الاتجاه الاستقلالي بين الأكراد فعقبته الرئيسة في الحقيقة ليست القومية العربية، فأكثرية الأكراد الساحقة ليست في البلدان العربية بل في تركيا وإيران، وموقف العرب وعلاقتهم التاريخية بالأكراد لم تكن إلا ودية متسامحة إنسانية بالنسبة إلى موقف الدول الأخرى ذات العلاقة بالقضية مثل تركيا وإيران.

إن الدور الذي أداه الشيوعيون في هذه القضية لم يعد إلا بالضرر على قضية الشعب العربي من جهة، وعلى قضية الأكراد من جهة أخرى، ولم يستفد منه غير الشيوعيين.. فائدة انتهازية مصلحية.

وقضية الشعب العربي في الوحدة ليس من المصلحة اصطناع العقبات في طريقها، وقضية الأكراد أنفسهم لا يخدمها بشيء بل يضرها أن توضع في الطرف المعادي للوحدة العربية، وقضية التحرر من الاستعمار بالذات، ليس من مصلحتها قيام عداء بين العرب والأكراد وشق صفوف الشعب في هذه المرحلة التي تتطلب التضامن والتعاون.

هكذا أنتجت السياسة الانتهازية التي اتبعها الشيوعيون مع الأقليات العنصرية والدينية أثراً اجتماعياً سيئاً وبالتالي ضرراً على القضية السياسية. إنّها عملت على تفكيك عرى المجتمع بتحريك التحسس بالفوارق الدينية والعنصرية، وتقطيع النسيج الاجتماعي للشعب، وتفتيت كتلة الجمهور الواحدة إلى كتل متعددة متنافرة. لقد اختلقت الدعاية الشيوعية لِكُلّ أقلية قضية وخاطبتها باسمها وحدثتها عن مصالحها الضيقة الخاصة، مرفقة ذلك بالدعوة إلى التعاون والتضامن بين جميع القوميات العربية والكردية والتركية والآشورية والفارسيّة، لستر التفريق والتفتيت الذي تؤدي إليه هذه الطريقة في مخاطبة الشعب.

رابعاً: عوامل المناعة ضدّ الشيوعية

تبين من المناقشة السابقة أن الشيوعية العالمية قد ارتدت عن المجتمع العربي بعد أن اصطدمت به وحاولت السيطرة عليه، وأن الأثر الذي أحدثته من ناحية الانتشار كان محدوداً، ومن ناحية التطور العام للبلاد كان ضعيفاً وسلبياً أحياناً. إن الفشل الذي لاقته هذه الفكرة كان بالرغم من وجود عوامل مساعدة لانتشارها والتي تعرضنا إليها في المناقشة. إذاً فكما أنَّ مجتمعنا به من عوامل الضعف ما يساعد على انتشار الشيوعية، كذلك فيه من عوامل القوة والمناعة ما جعله يصدّ تيارها ويقف في وجهها. وعوامل القوة هذه يمكن أن تصنف إلى ثلاثة: ما يعود إلى خصائص المجتمع العربي الذاتية؛ ما يعود إلى صفات الحركة الشيوعية في بلادنا؛ ومنها ما يعود إلى الطور القومي الذي كان جارياً في المجتمع في هذا الوقت. وسنناقش هذه العوامل الثلاثة بالتتابع.

١ ـ كان ظهور الشيوعية كفكرة، بشكل ما، تصحيحاً لروح الغيبية التي سادت المجتمع الأوروبي في القرون الوسطى عندما كانت الكنيسة هي المؤسسة المسيطرة في المجتمع. إن المجتمع الذي سيطرت عليه الكنيسة اتصف بالنزعة اللاعلمية البعيدة من المحسوسات الواقعية، الموغلة في البعد عن المادة، فجاءت الشيوعية كرد فعل معاكس يكفر بالروح ويتخذ المادة أساساً لِكُلّ شيء. وبالرغم

من أنّها جاءت لتصحيح الانحراف في فهم الكون والإيغال في الروح، إلا أنّها لم تستطع أن تتوازن، بل ذهبت إلى النقيض المتطرف وأوغلت في نزعتها المادية وأنكرت الروح نهائياً. وكان شأنها في ذلك شأن كلّ النظريات التي تتخذ شكل الدين الجديد، فالعامل المذهبي يدفع إلى الانحراف وعدم التوازن والتطرف في التفسير.

لذلك فمن المنتظر ألا تجد الشيوعية في المجتمع العربي مجالاً واسعاً للانتشار، لأنه وريث حضارة متوازنة نوعاً ما، فهو من جهة غير موغل في الغيبية والشرود الروحي والبعد عن المحسوس والمادة لتأتي الشيوعية لتصحح انحرافه وتعدل ميلانه، فحضارته لا تنكر المادة، بل تعطيها وزناً ومكاناً لائقاً وهي واقعية إلى حد كبير، وهو من جهة أخرى لا يستطيع أن يقبل نكران الشيوعية للروح، فالروح كانت عاملاً مهماً في تطوره وتاريخه ولا سيّما في شكل الأديان التي نشأت فيه وخرجت إلى العالم. وهكذا استطاع المجتمع العربي أن يصدّ تيار الشيوعية لأنه لا يحتاج إلى نظرتها المادية الواقعية من جهة، ولا يقرّ تطرفها وإنكارها للروح من جهة أخرى.

٣ ـ تطور المجتمع العربي ذاته كان عامل مناعة ضدّ انتشار الشيوعية، ففي فترة نصف القرن الأخير التي شهدت دخول الفكرة الشيوعية إلى المجتمع العربي، لم يكن هذا المجتمع راكداً جامداً لا يتحرك، بل شهد تطوراً قومياً ونمواً في الشخصية تمثّل في نضج الفكرة القومية. إن سبب انتشار الشيوعية كفكرة في البلدان العربية هو الفراغ الفكري الذي تصدت الشيوعية لملئه؛ فكثير من المثقفين العرب قبلوا الشيوعية لأنها تقدّم حلاً كاملاً مفصلاً لمشكلة المجتمع، في وقت لم يستطع الفكر فيه من تقديم أي حل آخر. وقد أدى نضج الفكرة القومية إلى الحد من هذا التغلغل لسببين: فهو من جهة لم يهمل قضية النظام بل حاول تطوير اتجاه عام في كيفية حلّ المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فأعطى بذلك مضموناً ملموساً للفكرة القومية التي تحولت من عاطفة وشعور عام غامض إلى حركة واضحة الأهداف والاتجاه نوعاً ما. وبذلك بدأت الفكرة القومية تملأ الفراغ بالتدريج وتسدّ المجال أمام الفكرة الشيوعية في الانتشار، ومن جهة أخرى، كان نضج الفكرة القومية مقروناً بنمو الشعور بالرسالة. وتلك صفة أساسية في القومية العربية في أنّها تجربة إنسانية تجري في نطاق الأمة العربية ومجتمعها، لها خاصية الرسالة التي تتعدى حدود الشعب العربي، فهي ليست خاصة ومحدودة بل عامة ومطلقة. إن شعور الأمة العربية برسالتها القومية الخاصة بها يقوي مناعتها ضدّ الشيوعية التي تنفي الرسالة العربية وتؤدي بنظرتها العالمية

اللاقومية إلى تضييع استقلال الأمة العربية وطمس شخصيتها. إن شعور العرب أنهم قادرون على حلّ مشاكلهم بأنفسهم وبقواهم وجهودهم الخاصة، وشعورهم أن ذلك ذو فائدة لا لأنفسهم فقط بل للعالم، يجعلهم يرفضون نظرية كالشيوعية التي لا تقر لهم بذلك، فمهما قيل عن أهمية التقدّم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، تبقى الحقيقة الراسخة هي أن العرب عندما يريدون ذلك لا يريدونه عن أي طريق بل عن طريقهم الخاص، طريق التجربة الذاتية، الحلّ من الداخل عن طريق الشعب العربي ونضاله ضدّ واقعه الفاسد.

٣ ـ إزاء هذه الخصائص الواقعية، لم تكن شيوعية البلدان العربية من النوع الذي يستطيع التكيف والتلاؤم مع حقائق المجتمع وصفاته الأصلية، بل على العكس، فقد جاءت منفردة جامدة لا تبعث على الثقة. أي أن صفات الشيوعية في البلدان العربية بخاصة قد ساعدت أيضاً على فشلها في الانتشار والنجاح، فهي بدلاً من أن تتجه إلى الأكثرية وتندمج في حياة الشعب وتتفاعل معه، قصدت الأقليات واستغلت الحقد الشعوبي العنصري والديني والخوف الوهمي من القومية العربية، وخرجت بذلك على الشعب مشبوهة ومطعونة بإخلاصها، فلفظتها الأكثرية وعافها جمهور الشعب الأكبر الذي يمثل مصلحة البلاد الحقيقية.

وبدلاً من أن تكون الشيوعية مرنة متكيفة مع واقع الأمة العربية فتعترف بالخصائص القومية والشخصية المستقلة للشعب العربي وشعوره بالرسالة، جاءته متحجرة موغلة في التمسك الحرفي بالماركسية والتعصب الممقوت للاتحاد السوفياتي، الذي وضعها موضع العميل وسبّب لها التناقض المستمر والمغالطة والابتعاد عن الروح العلمية.

خامساً: الأزمة الحاضرة مع الشيوعية

يقوم اليوم صراع حاد بين القومية العربية والشيوعية، يتجسد في الوضع الانفصالي المعادي للقومية العربية الراهن في العراق الآن. وبعكس ما قد يتبادر إلى الذهن، فالموقف هذا ليس جديداً في التاريخ السياسي العربي الحديث. إن الصراع الفكري بين القومية العربية والشيوعية قد بدأ منذ أن دخلت الشيوعية المجتمع العربي؛ ففي سوريا قام الخلاف منذ عام ١٩٣٦، عندما اتضحت الميول الشعوبية للحزب الشيوعي وتبعيته العمياء للاتحاد السوفياتي. أما حدة الصراع فكانت متوقفة على مدى توازن القوى بين الفكرتين والمرحلة التطورية التي تمر بها كلّ منهما.

١ ـ المرحلة الأولى

لم تكن الشيوعية في مرحلة دخولها الأولى تتعدى محيط الفكر، ولم تكن ذات قوى شعبية بعد. لذلك لم تكن خطراً جسيماً على الكيان العربي، والمعطيات المادية لمعركة عنيفة لم تكن قد توافرت بعد، وانتشارها كان يعود بالدرجة الأولى إلى بدائية الفكرة القومية والفراغ الفكري الموجود. كانت حدة الصراع على الصعيد الفكري تزداد كلّما تطورت الفكرة القومية ونمت واقتربت من التعادل مع الفكرة الشيوعية.

٢ ـ فترة الحرب الأخيرة

وخلال فترة الحرب الثانية ازدادت عوامل التضارب والصراع، فالشيوعية قد حالفت الاستعمار ووقفت إلى جانبه ضدّ الحركة الوطنية الرامية إلى تحقيق الاستقلال والتحرر من الاستعمار الغربي خصوصاً من بريطانيا وفرنسا، الأمر الذي وضع الشيوعية وجهاً لوجه مع القومية العربية في المعركة. ومن ناحية أخرى كسبت الشيوعية بعض الدعم والتقوية من دول الاستعمار الغربي والاتحاد السوفياتي، الأمر الذي زاد حدة الصراع مع القومية العربية التي تعتمد على قواها الذاتية فحسب، من دون سند خارجي؛ فتقوية الحركة الشيوعية قد أدى إلى زيادة التحسس بالخطر من قبل الحركة القومية. وبمجرد أن انتهت الحرب برز الصراع على أشده ولكنه الآن صراع على الصعيد الفكري والشعبي معاً.

وفي العراق تجلى هذا الصراع خلال السنوات الخمس التي أعقبت الحرب الأخيرة وزاده حدة موقف الشيوعيين المعروف من قضية فلسطين، هذا الموقف الذي أثار الشعور القومي ضدهم بشكل عنيف. وفي هذه الفترة حققت الفكرة القومية تقدّماً لا في مجال الفكر فحسب، بل أصبحت حركة شعبية قوية أيضاً.

٣ ـ بين عام١٩٥٠، وقيام الوحدة

شهدت الفترة التي أعقبت عام ١٩٥٠، حتّى قيام الوحدة بين سوريا ومصر، تغيراً آخر في العلاقة؛ ففي هذه الفترة التي اشتدت بها الحرب الباردة عاد الشيوعيون إلى معارضة الاستعمار في البلدان العربية، ووقفوا في صف الحركة الوطنية من أجل التحرر من سيطرته وتحقيق الاستقلال. وبذلك حدث شيء من التقارب في محاربة الاستعمار بين الجانبين وزالت بعض أسباب الصراع.

وفي هذه الفترة حدث شيء آخر هو التقدّم الهائل الذي أحرزته القومية

العربية؛ فحركة البعث العربي الاشتراكي كحزب وكتيار فكري، أصبحت في مركز التوجيه في سوريا واقتربت تدريجياً من السيطرة على الوضع. وفي مصر قامت ثورة هدمت النظام الملكي وألغت الإقطاع ووقفت وجهاً لوجه تصارع الاستعمار. وفي غمرة هذا النضال ومن خلال هذه التجربة التحررية، اكتشفت مصيرها وحقيقتها والتقت بالحركة القومية التقدّمية. وازدادت قوة الحركة القومية بمعركة القنال وسلسلة المعارك الداخلية والخارجية التي خاضتها في مصر وسوريا وباقي أجزاء الوطن العربي ضدّ الرجعية والاستعمار.

إن الانتصارات التي حققتها القومية العربية قد أزالت عنها اللبس وأبرزت صدقها وجديتها وقدرتها على تغيير الأوضاع الراهنة وتحقيق تقدّم جدي في قضية الشعب، فرسخت قواعدها وامتدت جذورها وأصبحت القوة المركزية في حركة التطور.

كلّ ذلك قد أجبر الشيوعية على الالتحاق بالحركة القومية والانسجام معها وتأييد شعاراتها، فهي كحركة سياسية لم يعد لها ما يميزها وأصبحت بين أن تنعزل عن الشعب وتنزاح على هامش المجتمع، وبين أن تنضم إلى الحركة القومية وتتلاءم معها، ففضلت الاتجاه الأخير. لقد نادى الشيوعيون بالجبهة الوطنية وقبلوا إلى حد بعيد قيادة الحركة القومية للنضال التحرري، وأيدوا عبد الناصر في معركة التأميم، وعملوا كلّ ما من شأنه أن يقربهم من الحركة القومية التقدّمية.

والحركة القومية من جانبها أصبحت منيعة قوية بالانتصارات التي حققتها، فالتف حولها الشعب وأحرزت تقدّماً كبيراً في الفكر والتنظيم والقوى المادية، فنمت الثقة بالنفس والشعور بالقوة والمناعة. وبدأت لا تنظر إلى الشيوعية على أنّها الخطر المباشر الذي يهدد قضية الشعب العربي، ولم تعد تخشاها لا في الفكر ولا في القوة السياسية. وبذلك كان من الممكن قبول الشيوعيين في الجبهات الوطنية من بدون أي ضرر من جانبهم أو خطر استغلالهم للأطراف الأخرى. إن ضعف الشيوعيين قد جعل من اليسير ضبطهم والاستفادة منهم في محاربة الاستعمار وتجنب خطرهم وأذاهم في الوقت نفسه.

وإلى جانب ذلك، الحركة القومية في هذه المرحلة قد اتضحت معالمها التقدّمية وتكوّن مضمونها الاجتماعي، وابتدأت تطرح على الشعب قضية التحرر الداخلي من الفقر والظلم والاستغلال، وبرز اتجاهها السلمي في العلاقات الدولية، ووجهها المتحرر الذي يؤازر كلّ حركات التحرر في كلّ مكان ويقاوم الاستعمار ويعمل للمحبة والتعاون في العالم.

لقد كانت الحركة القومية حريصة على إبراز خطها التقدّمي الشعبي المتحرر، وتوضيح الفرق بينها وبين القومية اليمينية، وعدم فسح المجال للاستعمار والرجعية لتستغل الصراع مع الشيوعية، ولتجنب كلّ التباس أو غموض في هذا المجال. أي أن نضج القومية العربية ونموها قد أظهر حقيقتها التقدّمية الشعبية الأمر الذي خفف شيئاً من حدة التوتر بينهما وبين الشيوعية.

كلّ هذه العوامل مجتمعة، جعلت حدة الصراع مع الشيوعية تخف شيئاً ما ويحدث شيء من التهادن في تلك الفترة.

٤ ـ بعد قيام الوحدة

كان ذلك حتّى قيام الوحدة بين سوريا ومصر، وعند هذا التاريخ تغير الوضع وابتدأت مرحلة جديدة من الصراع بشكل لم يسبق له مثيل من حيث الحدة والعنف الذي رافقه. وهكذا برزت الأزمة الحاضرة.

من ذلك يتضح لنا أن هذه الأزمة ليست جديدة أبداً. إن الجديد هو حدتها وعنفها فحسب والذي لم يسبق له مثيل في تاريخنا الحديث. أما أسبابها ودوافعها فترجع إلى لذلك التناقض الأساسي القديم بين الشيوعية بعقيدتها وسلوكها العملي، وبين القومية العربية بوضعها الحاضر كفكرة وكحركة. إن الانتصارات الكبرى التي حققتها القومية العربية والتقدّم الكبير الذي أحرزته في السنوات الأخيرة، أثار في الحركة الشيوعية الخوف والحذر من هذه الفكرة التي استطاعت أن تصل إلى مستوى الند وتتجاوز ذلك إلى حد أصبحت معه الشيوعية مهددة بالفشل في كلّ البلدان العربية؛ وكانت الوحدة بين سوريا ومصر هي الحدث الفاصل في هذه الأزمة.

لذلك عارض الشيوعيون الوحدة وتآمروا عليها قبل أن تقوم، وهاجموها وعملوا على تهديمها بعد أن قامت. وعندما قامت الثورة في العراق وظهرت إمكانيات الانحراف وبذور الانعزالية الإقليمية عند عبد الكريم قاسم، تحولت الشيوعية نحو هذه الفرصة السانحة الجديدة فصبت كلّ جهودها على تحويل الثورة عن اتجاهها القومي، وتحويل العراق إلى قاعدة يتجمع فيها الشيوعيون من كلّ البلدان العربية للعمل ضدّ الوحدة العربية بعزل عن العراق من جهة، والهجوم على الخطوة الأولى التي تحققت بقيام الجمهورية العربية المتحدة من جهة أخرى.

والجدير بالملاحظة أيضاً هو أن في موقف الشيوعية هذا عوامل انتهازية واعتبارات عملية تخص الحركة الشيوعية في بلادنا.

كان من نتائج نضج فكرة القومية العربية، أنّها تحولت من شعور سلبي معادٍ للاستعمار إلى فكرة إيجابية ذات مضمون اجتماعي. وبقيام الوحدة وجدت أول فرصة لتطبيق هذه الفكرة الإيجابية. أي أن الشعب العربي قد أصبح أمامه الآن نموذج متطور للمجتمع القومي الاشتراكي وتحققت له نواة المجتمع الكبير الذي تدعو له الحركة القومية. وفي ذلك خطر مباشر على الشيوعية التي لم تستطع أن تدخل دور التحقيق والتي ليس لديها نموذج ملموس في المنطقة تقدّمه إلى الشعب كدليل على صحة مبادئها وأهدافها.

إن انتشار الشيوعية في المناطق المختلفة لا بل حتّى قيامها في روسيا نفسها، كان في الأساس بسبب الفشل في حلّ المشكلة الاجتماعية، وبإيجاد بديل معقول للشيوعية التي جاءت في هذا الوسط السلبي المملوء باليأس والفوضى، ففرضت نفسها بالقوة تارة، وبالمناورات والمساعدة من الخارج تارة أخرى. إن قيام الجمهورية العربية المتحدة يعني أن العرب قد بدأوا ينجحون في حلّ مشكلتهم بأنفسهم من دون الالتجاء إلى الشيوعية، وأن الفكرة القومية قادرة على أن تكون بديلاً ممتازاً عنها ومتفوقة عليها. إنّه يعني أن القومية العربية قد أصبحت غير ما تفهمه الشيوعية منها، فهي قد تجاوزت موضوع التحرر الوطني ومقاومة الاستعمار الغربي، وأصبح محتواها أغنى من مجرد روابط اللغة والتراث الأدبي. لم تعد القومية العربية ظاهرة يمكن أن تحتويها النظرية الشيوعية وتفسرها بشكل لا يتعارض معها، بل فكرة أخرى سائرة نحو نظرية منافسة. إنّها لم تعد مرحلة في التطور نحو الشيوعية بل بديلاً عنها.

إن نفوذ الشيوعية في سوريا وتسللها إلى المراكز الحساسة في السلطة ومراكز القوة، قد خلق فرصة معقولة للاستيلاء على الحكم فجاءت الوحدة وأزالت تلك الإمكانية.

٥ ـ ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨

وفي العراق حيث عمل الشيوعيون على بناء حزب لهم منذ زمن طويل، وحيث وجدت إمكانية انحراف عند بعض قادة الثورة عن الاتجاه القومي بفعل خليط من العوامل الشخصية وغير الشخصية، اندفع الشيوعيون بتأثير التجربة في سوريا كفرصة مهمة ـ وربما أخيرة ـ لتحقيق شيء من النجاح العملي في المنطقة التي عملوا بها منذ عشرات السنين ووضعوا بها الكثير من الجهود. وهكذا تغلب عامل الانتهازية ودافع النجاح السريع، وأجاز الشيوعيون لأنفسهم أن يقفوا ضدّ

الوحدة التي هي مطلب شعبي كبير وهدف تحرري ناضل العرب من أجله طويلاً وقدموا من أجله تضحيات كبرى مادية وبشرية. والذي تتبع تطور الموقف في العراق بعد الثورة، يلاحظ أن درجة مقاومة الشيوعيين للوحدة كانت تتناسب طردياً مع توسع إمكانية الانحراف عند السلطة؛ ففي البداية عندما كان الاتجاه الانعزالي اللاقومي لعبد الكريم قاسم لم يتضح منه الكثير بعد، اكتفى الشيوعيون بمعارضة الوحدة عن طريق شعار الاتحاد الفدرالي، وأبقوا تأييدهم الرسمي للجمهورية العربية المتحدة ولقيادة الرئيس جمال عبد الناصر قائماً. وبازدياد تكشف ميول السلطة الحاكمة وإمكانية العمل المشترك معها، تدرجوا في مقاومتهم للوحدة وعدائهم للجمهورية العربية المتحدة.

ووراء الموقف المعادي للوحدة أمر آخر خاص بالشيوعية عندنا، وهو ميولها الشعوبية المعادية للقومية العربية. إن فحص التركيب الداخلي للحركة الشيوعية في القيادة والقاعدة يوضح بجلاء تجمّع الأقليات العنصرية والدينية الحاقدة على العرب والتي لم تستطع الاندماج في جمهور الشعب والمجتمع. وكان لعواطف هذه العناصر أثر مهم في تحديد موقف الشيوعية كحركة من قضية الوحدة العربية.

٦ ـ ثورة الموصل

دخل في الأزمة الحاضرة عامل جديد هو في الواقع من نتائجها. إن الإرهاب الذي سلط على الحركة القومية في العراق والطريقة الدموية التي قوبلت بها المعارضة خصوصاً بعد ثورة الموصل، قد كونت قناعة ملموسة عند جماهير الشعب العربي والفئة الواعية فيه والحركة القومية، أن الشيوعية ليست تلك الحركة الإنسانية التي تقيم للإنسان وزناً وليس بها من صفات الديمقراطية التي تدعيها الشيء الكثير. إن المعالم الدكتاتورية للحكم الشيوعي قد وجد الآن ما يدلّ عليها وأصبح الشعب لا يقاوم الشيوعية لأنها ضدّ وحدته وقوميته فحسب، بل للقسوة والبدائية والإرهاب والاستبداد الذي تنطوي عليه أيضاً. إن الذي حدث ويحدث الآن في العراق ليس كلّه ضرورياً للمحافظة على سلامة الوضع أبداً، بل فيه الكثير مما يدل على مجرد الحقد وروح التشفي والدكتاتورية المستبدة. إن صفة العنف والإرهاب وحكم النار والحديد التي يسمع شعبنا بأنها ملازمة للحكم الشيوعي، يراها أمامه الآن في العراق. وبذلك ازدادت حدة الصراع وتعقدت الأزمة بفعل هذا العامل المشتق منها.

سادساً: دور الشيوعية العالمية في الأزمة

في كتاب عن **مشكلة القوة في السياسة السوفياتية ودور الفكر في التطور الاجتماعي** لـ بارينغتون موور (Barrington Moore)[٧] حاول المؤلّف وضع نظرية عن الطريقة التي تعمل بها سياسة الاتحاد السوفياتي مستنداً على استقراء تاريخي منذ قيام الثورة. يبدأ موور مناقشته بقضية الغاية والوسيلة في السياسة السوفياتية. قامت ثورة عام ١٩١٧، لتحقيق غاية مشتقة من مثل عليا هي تحرير المجتمع من القيصرية المستبدة والتخلف والظلم وتحقيق مجتمع متقدم تزول فيه الطبقات ويتحقق فيه الرفاه والعدالة. إن روح الثورة هي تحرير الشعب وتحقيق الحرية في العالم، ولكن لأجل أن تتحقق هذه الأهداف السامية والمثل العليا، لا بدّ من وسائل. والحكم الجديد المنبثق عن الثورة يواجه أوضاعاً واقعية حوله وعليه أن يطور وسائل التغلب على تلك الأوضاع وتحقيق الغاية.

إن الأوضاع الرجعية المتأخرة والأخطار المحيطة بالثورة، تدفع إلى استعمال وسيلة غير منسجمة مع الغاية، هي الدكتاتورية والتطرف والعنف. وبمرور الوقت تمد هذه الوسائل جذوراً وتتوسع دائرتها وتغذي نفسها وتجر إلى استعمال المزيد منها، حتّى تطوق المجتمع كلّه فيثقل كاهلها وتتكاثر وتزداد أضرارها إلى حد تطغى به على الغاية وتصبح هي ذاتها المحور الذي يدور حوله الوضع العام. وهكذا تسير الدولة في طريق يبعد بها عن الأهداف الأساسية للثورة. عندها ينمو التحسس بالخطر وبثقل عبء الوسيلة وتكثر الأخطار وتؤخذ روح الثورة الأصيلة بالانبعاث ثانية والتأثير على الوضع العام، فتحدث رجعة إصلاحية نحو الغاية السامية، وانتفاضة في وجه الوسيلة التي تحجرت وازداد ثقلها، وينتج انفراج وتنفس وتعدل الوسائل والأساليب بما ينسجم مع سمو الغاية. ولكن ذلك يؤدي بالتدريج وبشكل حلزوني إلى ارتخاء وعثرات ومشاكل بسبب الفارق الكبير بين الهدف السامي والواقع الفاسد القاسي، عندها ينمو الشعور بالقلق والخوف على الثورة، وضرورة القوة والعنف والشدة في الوسائل، وتحدث الردة ثانية نحو الوسائل القاسية غير المنسجمة مع الغاية. وهكذا تتموج السياسة بين مدّ وجزر وشدة وارتخاء بسبب التناقض بين الغاية والوسيلة.

إن هدف موور هو توضيح دور السعي إلى القوة في النظام السوفياتي. إن أثر

---

(٧) Barrington Moore, *Soviet Politics: The Dilemma of Power; the Role of Ideas in Social Change*, Russian Research Center Studies; no. 2, 4th ed. (Cambridge; MA, Harvard University Press, 1959).

الفرد أو الأفراد أقوى من أثر المؤسسات في التطور ورسم السياسة؛ فالابتعاد عن الغاية ممكن في مثل هذا النظام.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن موور قد كتب كتابه هذا قبل المؤتمر العشرين الذي أعلن فيه نقضاً حاداً للعهد الستاليني القاسي الذي اعتبر منافياً لروح الثورة وخطها الصحيح.

١ ـ موقف الاتحاد السوفياتي من القضية العربية

ولكن ما علاقة كلّ ذلك بموضوعنا نحن؟ هل يستطيع هذا الرأي أن يلقي بعض الضوء على تطور السياسة السوفياتية تجاه القضية العربية؟ هل يمكننا الاستفادة من هذه النظرية في تفسير التغير الذي طرأ على موقف الشيوعية العالمية من قضيتنا القومية وعلى الأخص قضية الوحدة العربية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه الآن.

تقوم سياسة الشيوعية العالمية نحو المناطق غير الشيوعية في العالم على أساس الامتداد والسيطرة والربط العنيف للمناطق التي تستولي عليها بالاتحاد السوفياتي. وكانت هذه السياسة التوسعية المتسمة بالتعصب المذهبي للماركسية من جملة ما اتسمت به الستالينية على وجه التخصيص.

ولكن بالرغم من أن الشيوعية قد استطاعت أن تنفد إلى المجتمع العربي، إلا أنّها لم تنجح في تحقيق أي سيطرة أساسية ولم تستطع أن تستولي على أي قطر عربي، بل بقيت منحسرة التيار وعلى هامش التطور كما أوضحنا في ما فات من البحث.

وأتى المؤتمر العشرون، فأحدث ذلك الانفراج من قسوة الستالينية بعد أن فشلت في غزو العالم خصوصاً المجتمعات الغربية المتقدمة، كما فشلت في غزو المناطق المتخلفة أو التوسع إلى أبعد من حدّ معين؛ ففي البلدان العربية لم تستطع أن تسيطر على شيء، وفي الشرق الأقصى لم تستطع التوسع بعد تجربة حرب كوريا التي أوضحت للاتحاد السوفياتي العزم الجدي عند الغرب لدخول الحرب بوجه أي توسع أبعد من حدود كوريا الشمالية والصين. وهكذا أصبح الموقف متجمداً بالنسبة إلى الشيوعية الدولية في هذه المناطق. وأدت هذه الأوضاع الموضوعية، أي الفشل في غزو المجتمعات الغربية وتوقف الامتداد في المناطق المتخلفة، إلى إقرار فكرة التعايش السلمي، والذي يعني في حقيقته تعايشاً سلمياً بين الاتحاد السوفياتي وبين الدول الغربية الكبرى في الصراع الدولي، فبدلاً من

استعمال القوة، على الدول الكبرى أن تستعمل المنافسة في المبادئ والتسابق السلمي في الاقتصاد والثقافة في نشر أفكارها ومبادئها في العالم: أي في المناطق المتخلفة. وبتعبير آخر يعني التعايش السلمي استعمال المنافسة السلمية بدلاً من القوة في السيطرة على المناطق المتخلفة.

وأقر المؤتمر العشرون فكرة إمكانية الطرق المتعددة للاشتراكية التي هي في جوهرها إقرار بأهمية الواقع والظروف في بناء الاشتراكية؛ فالدول ذات النظم الاشتراكية والمتباينة في ظروفها، تستطيع أن تستعمل طرقاً متباينة للوصول إلى الاشتراكية الشيوعية. وواضح أن هذه الفكرة تقر أهمية الواقع القومي في بناء تطور الأمة، ذلك الإقرار الذي يمكن أن يشتق منه، ولو بصعوبة، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الأخرى وحق تقرير المصير. وعلى هذا الأساس أعيدت العلاقات الحسنة مع يوغوسلافيا وأقر اتجاهها.

وانعكس هذا الاتجاه الجديد في سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه البلدان العربية بشكل تحول من الامتداد والسيطرة عن طريق الأحزاب الشيوعية، إلى دعم السياسة الحيادية التي نادت بها البلدان العربية المتحررة وإلى تأييدها ضدّ الاستعمار الغربي من أجل الاستقلال. وهدف هذه السياسة الجديدة هو إزاحة النفوذ الغربي من المنطقة، ومنع قيام الأحلاف العسكرية وإقامة القواعد التي هي موجهة بالطبع ضدّ الاتحاد السوفياتي. وقد اتضحت هذه السياسة في بيان وزارة الخارجية السوفياتية المعروف والصادر في عام ١٩٥٦ عن الوضع في الشرق الأوسط.

يقول البيان: «إن الاتحاد السوفياتي يهتم بالوضع في الشرق الأدنى لأنه يهتم بتوطيد السلام الشامل ومواصلة تخفيف حدة التوتر الدولي». ويعزو تفاقم الوضع الدولي فيها إلى «إقامة توسيع تكتلات عسكرية تخدم أغراض الاستعمار، وهي موجهة ضدّ أمن البلاد المحبة للسلام». ثمّ يقول «إن تحقق الاستقلال الوطني وتوطد السيادة الوطنية لمختلف البلدان التي كانت حتّى الآونة الأخيرة في وضع أقاليم مستعمرة أو تحت الانتداب، قد كان بعد الحرب العالمية الثانية مكتسباً عظيماً للشعوب في العمل على صيانة السلام والأمن في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط».

والشقّ الثاني في السياسة الجديدة هو تقديم المعونة الاقتصادية والعسكرية والفنية للبلدان المتخلفة من دون شروط واضحة ملزمة لكسب عطف الرأي العام

وتأييده للاتحاد السوفياتي. ومن هذه السياسة انطلق الاتحاد السوفياتي في تأييد الحركة القومية في كفاحها ضدّ الاستعمار والاحتكار الأجنبي، وساند قيادة الرئيس جمال عبد الناصر وقدم المساعدات المعروفة حتّى أنه لم يعترض على الوحدة، بل جاءت خطب خروتشوف أثناء زيارة الرئيس عبد الناصر للاتحاد السوفياتي مليئة بالتأييد للوحدة العربية تحت زعامة عبد الناصر، وبالإطراء الواسع للجمهورية العربية المتحدة. إن القومية العربية التي امتدحها خروتشوف قد قاومت الأحلاف وثبتت أسس الحياد في السياسة الخارجية وأنهت تلك القطيعة والحذر إزاء ما يصدر عن الاتحاد السوفياتي.

٢ ـ الردة نحو الستالينية

لكن اتجاه اللين الجديد نحو التعايش السلمي والطرق المتعددة نحو الاشتراكية، قد نقض لأول مرة في المجر، عندما سرت في الدول الشيوعية في شرق أوروبا روح استقلالية وتحسس قومي أخاف الاتحاد السوفياتي، فلجأ ثانية إلى الحديد والنار إبقاء لسيطرته على تلك المناطق.

والقومية العربية التي ساندها الاتحاد السوفياتي وقدم لها بعض المعونات، تطورت ونمت فوق حدود التحرر الوطني من الاستعمار الغربي. لقد أصبحت القومية العربية بقيام الوحدة فكرة مطورة ترمي إلى بناء المجتمع العربي على أسس جديدة أهمها الاستقلال عن الفكرة الشيوعية والفكرة الغربية.

لقد بدأت فكرة المجتمع القومي الاشتراكي تمد جذوراً في الوطن العربي، وهيئت لها فرصة التحقق بشكل عملي في الجمهورية العربية المتحدة، واستقطبت الرأي العام والفكر وخلقت ثقة عند الجماهير بنجاحها وإمكانية تحققها كبديل عن الأفكار الأجنبية. إن ذلك قد أخاف الشيوعية الدولية التي أخذت تعتبر فكرة المجتمع القومي الاشتراكي عدواً رئيساً لها يفوق الفكرة الرأسمالية التي شاخت وتراكمت فيها الأخطاء والمشاكل.

والأكثر من ذلك أن القومية العربية قد أصبحت ذات أثر عالمي خصوصاً في آسيا وأفريقيا؛ ففي المناطق المتخلفة التي لا زالت حديثة التكوين والتي لم يأخذ المجتمع فيها شكلاً نهائياً بعد، أصبحت فكرة المجتمع القومي الاشتراكي تنافس الشيوعية والرأسمالية.

إن الصراع الدولي القائم في المناطق المتخلفة التي استقلت حديثاً، هو صراع لفرض النظم عليها. إن تجربة القومية العربية ـ وتجارب أمم أخرى مثل

الهند وإندونيسيا ـ قد أخذت تلقى قبولاً في هذه المناطق التي تشترك معها بكثير من الظروف المتشابهة. وهكذا بدأ خطر القومية العربية بنظر الشيوعية الدولية يزداد ويكبر، فأخذت الشيوعية الدولية تنظر إلى القومية العربية لا كما تريدها هي: مجرد نزعة وطنية للتحرر من الاستعمار، بل كمنافس عقائدي. وظهر إلى جانب الفائدة التي يجنيها الاتحاد السوفياتي من سياسة مساندة القومية العربية، «إزاحة النفوذ الغربي ومنع الأحلاف والقواعد العسكرية»، خطر فكري في آسيا وأفريقيا.

وجاءت تجربة الوحدة بنتائج أكثر مما هو بصالح السياسة السوفياتية، فهي لم تقتصر على زيادة قوة المقاومة ضدّ الاستعمار الغربي وتثبيت سياسة الحياد الإيجابي وإنهاء أمل الرجعية وعملاء الاستعمار في سوريا بالاستيلاء على الحكم عن طريق التآمر، بل أدت أيضاً إلى انتهاء أمل الشيوعية المحلية بالاستيلاء أو السيطرة غير المباشرة على الوضع، وضياع قاعدة مهمة للانتشار والعمل السياسي لها. وبتعبير آخر أدّت الوحدة ـ بجملة ما أدت إليه ـ إلى تضييق مجال العمل أمام الحركة الشيوعية المحلية.

ثمّ قامت الثورة في العراق وخلق ذلك الفراغ الكبير بتحطيم مؤسسات النظام القديم، فظهرت فرصة سانحة للسيطرة على الوضع. إن الفراغ الذي خلقته الثورة والحالة اللانظامية التي نتجت عنها، وضعت الشيوعية العالمية أمام إغراء كبير للقفز واصطياد الفرصة. وساعد على ذلك ميول عبد الكريم قاسم المنسجمة مع أهداف الحركة الشيوعية سواء كانت في الناحية السلبية، ألا وهي استبعاد الوحدة وضرب الحركة القومية، أم الإيجابية المتمثلة بقولبة البلاد بمؤسساتها وأجهزتها ومنظماتها بالقالب الشيوعي وتسخير إمكانيات الدولة لخدمة ذلك.

أمام هذه الأوضاع اندفعت الشيوعية العالمية من جديد نحو سياسة السيطرة والامتداد والتسلل إلى البلدان العربية، وإذا بالستالينية العنيفة القاسية الفظّة، تطل ثانية ويرجع الاتحاد السوفياتي إلى الوراء، فيتخلى عن سياسة عدم التدخل والتعاون المنزه عن الأغراض، إلى موقف التدخل ومحاولة الاستيلاء على الوضع في العراق، فيقدم للحزب الشيوعي دعماً مادياً ومعنوياً هائلاً، ويدفع الدول الشيوعية الأخرى إلى تحويط العراق وتطويقه بالوفود ووسائل التغلغل والمساعدات، وبشن حملة عدائية على القومية العربية والوحدة والجمهورية العربية المتحدة بشكل رسمي، ويقول السيد خروتشوف في حفل توقيع المساعدة الفنية والمالية مع حكومة العراق في ١٦ آذار/مارس الماضي ما نصه:

«لكي تقوى انتصارات الشعوب المتحررة يجب توحيد جهودها، ولكن هذا لا يعني أن البلدان التي تخلصت من الاستعمار لا بدّ لها أن تنضم في اتحاد من الاتحادات الدولية ووراء قائد واحد، وأن توحيد الدول في دولة موحّدة هو مسألة معقدة». وبذلك أفصح رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي عن موقفه من القومية العربية التي لا يريدها أن تتعدى التضامن ضدّ الاستعمار الغربي، وهي السياسة التي قامت عليها مساندة الاتحاد السوفياتي للقومية العربية منذ البداية كما أوضحنا من قبل. إنّه لا يريد للقومية العربية أن تنمو أكثر من ذلك، فتؤدي إلى قيام الوحدة بين الأقطار العربية. إن الاتحاد السوفياتي لا يريد أكثر من طرد النفوذ الغربي من المنطقة وإحباط الأحلاف ومنع إنشاء القواعد العسكرية. ثمّ يقول في الخطاب نفسه: «إن الاتحاد السوفياتي لا يتدخل في مثل هذه الشؤون، ولكنه لا يسعه تجاهل ما يحدث في هذه المنطقة التي لا تبعد كثيراً عن حدوده».

ماذا حدث في البلدان العربية في الآونة الأخيرة ليشكل خطراً على الاتحاد السوفياتي غير قيام الوحدة بين سوريا ومصر وظهور إمكانية توحيد العراق بقيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨؟ إن الوحدة العربية هي القضية الأساسية التي تطرح في المنطقة الآن، وغريب حقاً أن يعتبر الاتحاد السوفياتي هذا التطور خطراً عليه.

ويمضي السيد خروتشوف قائلاً: «يقولون إن القومية العربية فوق مصالح الدول العربية المتفرقة، ولا شكّ أن مصالح أكثرية العرب واحدة في مكافحة الاستعمار، ولكن بعد أن يتحرر البلد من الاستعمار لا يجوز تجاهل المصالح لأن مصالح كلّ فئة من العرب لا يمكن أن تتوافق مع مصالح الفئة الأخرى منهم». وواضح من هذا النصّ أن الشيوعية الدولية غير مهتمة بأكثر من قضية إزالة النفوذ الغربي من المنطقة لمصلحتها هي؛ فالمصالح المشتركة بين البلدان العربية مقصورة بنظر السيد خروتشوف على هذه القضية فحسب. وأكثر من ذلك لا يتردد السيد خروتشوف عن تأييد التجزئة في البلدان العربية التي يعرف من أقامها ونوعية القوى التي تتبناها، وتحريك المصالح الضيقة والشقاق الداخلي عندما يقول بتضارب مصالح الأقطار العربية. إن هذه اللغة هي في الحقيقة لغة الاستعمار؛ فالغرب كان ولا يزال يؤكّد في دعايته على تضارب المصالح العربية وتحريض قطر على قطر وتخويف فئة من فئة. إن هذا الموقف من القومية العربية والوحدة لا يمكن أن يوصف إلا بالعداء والمقاومة وهو منطق التجزئة تماماً. إن الذي يقارن ذلك بخطب زعماء الاتحاد السوفياتي قبل ثورة

١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وبخاصة أثناء زيارة الرئيس جمال عبد الناصر، يرى الفرق الجوهري بوضوح ويستدل على تغيير في الموقف. إنّه يمثل رجعة إلى الستالينية بِكُلّ ما فيها من مذهبية عقائدية ضيقة، وتدخل في شؤون الدول الأخرى وإصرار على السيطرة ومد النفوذ الشيوعي في العالم، وانتهازية في السياسة الخارجية وسعي وراء الكسب السياسي.

وتتمثل الستالينية أيضاً في الطريقة التي أخمدت بها ثورة الموصل والنهج الدكتاتوري المستبد إزاء الخصوم العقائديين داخل العراق الذي سكتت عنه وباركته السياسة السوفياتية. إن هذا النهج الجديد للشيوعية العالمية لا يمكن أن يوصف بأنه منسجم مع روح المؤتمر العشرين، بل هو إحدى الرجعات التي اتسم بها تاريخ الشيوعية العالمية نحو الوسائل غير المنسجمة مع الأهداف السامية.

إن هدف الشيوعية العالمية في المنطقة لم يعد مقتصراً على الاستفادة من تقليص النفوذ الغربي وإحباط الأحلاف العسكرية وكسب عطف الرأي العام بواسطة المساعدات غير المشروطة، بل أصبح الآن متجهاً إلى محاولة السيطرة المباشرة على قطر مهم في البلدان العربية على أمل استعماله كقاعدة للانطلاق والنشاط في الأقطار الأخرى. إن هدف الشيوعية العالمية الآن هو استغلال الفرصة السانحة في العراق عن طريق القوة والتآمر والتسلل.

لقد اندفعت الشيوعية ثانية وراء الكسب السياسي، ونقضت مبدأ التعايش السلمي وعدم التدخل والتعاون الحر المنزه عن الأغراض. وموقفها هذا قد عقّد الأزمة الحاضرة وزاد حدة الصراع بدخول مصلحة الاتحاد السوفياتي المباشرة في موضوع الخلافات الداخلية بين القومية العربية والشيوعية المحلية.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن الاتحاد السوفياتي قد أقدم على هذه السياسة المصلحية العدائية وهو مطمئن من تحقق أهداف السياسة السابقة التي اتبعها إزاء البلدان العربية؛ فقد أنهار حلف بغداد نهائياً وزال خطر الأحلاف، وثبتت أسس سياسة الحياد، وأصبح من العسير التراجع عنها لسياسة الارتباط بالغرب. وبذلك حقق الاتحاد السوفياتي من جهة مكاسب لا يمكن للقومية العربية أن تتراجع عنها، وأصبح مطمئناً إلى حد كبير إلى عدم إمكانية الرجوع عن سياسة الحياد حتّى ولو وقف موقفاً معادياً منا وعارض أكبر وأعز أهدافنا. إن هذه النظرة الانتهازية إلى تطور السياسة الخارجية العربية، كانت إحدى العوامل التي شجعت الشيوعية العالمية على اتخاذ هذا الموقف.

سابعاً: موقف الغرب من الأزمة؛ نظرية الالتقاء

إن الأزمة القائمة الآن بين القومية العربية والشيوعية ذات آثار محلية على المنطقة، وبعض الآثار العالمية المتعلّقة بالحرب الباردة بين الشرق والغرب. وقد وضحنا دور الشيوعية العالمية فيها. وبغرض إحاطة البحث من جميع النواحي، لا بدّ من التعرض إلى موقف الغرب أيضاً؛ فالغرب ذو علاقة تاريخية بالمنطقة وصاحب مصالح حاضرة فيها، لذلك لا بدّ وأن يكون له موقف من هذا الوضع المتأزم والصراع الحاد الذي يمس صميم مصالحه ويرتبط بالصراع العالمي بينه وبين المعسكر الشرقي.

إن فحوى علاقة الغرب بالأزمة الحاضرة، هو الالتقاء بين مصلحته ومصلحة الشيوعية في محاربة القومية العربية. إن الشرق والغرب قد التقيا على قضية مهمة في الشرق الأوسط هي تفتيت الثورة العربية وصد تيارها ومنعها من تحقيق الوحدة التامة. إن الغرب راضٍ عن الموقف في العراق لأنه يحقق له الغرض نفسه الذي يريده هو من دون تدخلٍ مباشر منه ومن دون إثارة ضجة في العالم.

إن نظرية الالتقاء هذه تحتاج إلى مناقشة أوسع ليتبين مدى صحتها. الخطوة الأولى في مناقشة هذا الرأي هي توضيح موقف الغرب من القومية العربية.

١ ـ موقف الغرب من القومية العربية

لم يتضح موقف الغرب العدائي من القومية العربية إلا بعد أن تطورت هي إلى فكرة ذات مضمون اجتماعي وأصبحت حركة مؤثرة في تطور المنطقة وتجسمت في دولة قوية.

إن حركة تطوير الاقتصاد الوطني وتصنيعه وحمايته التي خلقها الوعي القومي، قد أقلقت الدول الغربية الاستعمارية التي طالما نظرت إلى البلدان العربية وعملت على بقائها منطقة زراعية متخلفة تصدر المواد الخام وتستورد السلع الصناعية. وجاء تأميم قناة السويس بِكُلّ جوانبه السياسية والعسكرية والاقتصادية، إنذاراً للاستعمار الاقتصادي الغربي في كلّ المنطقة ومثالاً ناجحاً لأول مرة ـ بعد أن فشل التأميم في إيران ـ للتصميم القومي على الاستقلال الاقتصادي والتخلص من سيطرة الرأسمال المستعمر المستغل.

وتخوض فرنسا حرباً استعمارية في الجزائر ضدّ أكبر ثورة وطنية في الشرق الأوسط، وهي على علم تام بمصالحها الاقتصادية والسياسية المهددة بهذه الثورة لا

في الجزائر ولا في المغرب العربي فحسب، بل في أفريقيا كلها. وتلتفت فرنسا وإذا بالنضال العربي تتقارب أجزاؤه لتلتحم بقوة ثورية واحدة في كلّ المنطقة ضدّ الاستعمار، وتشاهد تحرّك البلدان العربية لمساندة الثورة خصوصاً بعد أن قامت ثورة عميقة في مصر وفي سوريا. ومعروف أن مصالح فرنسا الاستعمارية في الجزائر وفي المغرب العربي مرتبطة بمصالح بريطانيا والولايات المتحدة عن طريق المصالح الاستعمارية في الشرق العربي من جهة، وعن طريق الأحلاف والارتباطات بين دول المعسكر الغربي ضدّ الكتلة الشرقية من جهة أخرى.

وكان من نتائج التطور القومي ونمو القومية العربية، ظهور سياسة الحياد الإيجابي كبديل للسياسة التقليدية القائمة على التبعية للغرب. وبسبب الظروف الموجودة كان من الطبيعي أن تأخذ سياسة الحياد اتجاهاً معادياً للغرب المستعمر المستغل في المنطقة، فكان رفض الأحلاف الاستعمارية وإحباطها وإنهاء احتكار التعامل في التسلح والتجارة مع الغرب والانفتاح على الكتلة الشرقية ومناصرة الشعوب المستعمرة في كفاحها ضدّ الاستعمار.

والصهيونية التي انتهزت تفكك الكيان العربي وضعف القومية العربية وأقامت إسرائيل، من المنتظر أن تنظر بقلق إلى تطور القومية العربية وقوتها. إن التقدّم والانتصارات التي حققتها هذه القوة الجديدة في البلدان العربية هو مصدر الخطر الحقيقي لإسرائيل المرتبطة بالغرب الذي أقامها وساعدها، والذي يشترك معها الآن بمصالح حيوية في البلدان العربية. إن تهديد القومية العربية لإسرائيل هو تهديد للقوة المعدلة التي أقامها الغرب في المنطقة لحماية مصالحه.

وعلى رأس كلّ ذلك جاءت الوحدة بين سوريا ومصر، وقامت الجمهورية العربية المتحدة كنواة للوحدة الشاملة. إن مجرد قيام هذه الدولة قد أعلن بدء تغير جذري في الوضع السياسي والاجتماعي في البلدان العربية نحو تأسيس دولة قوية تملأ الفراغ وتطرد النفوذ الاستعماري منه، وتكون نموذجاً واقعياً أمام الشعوب المستعمرة في آسيا وأفريقيا يحفزها ويدعمها في حركاتها التحررية.

كلّ هذه نقاط اصطدام بالاستعمار في المنطقة نتجت عن تطور القومية العربية في السنوات الأخيرة.

والغرب الذي يرسم سياسته على أسس علمية وواقعية، قد وجد أن الخطر الحقيقي المباشر عليه هو الثورة العربية القائمة الآن أمام عينيه في المنطقة. لذلك فقد عبأ كلّ قواه لمحاربتها مستعملاً كلّ الوسائل والأساليب. ومهما قيل من

تباين الدول الغربية في أهدافها المباشرة وطريقة تصنيفها لتلك الأهداف كتأكيد الولايات المتحدة على قضية الحرب الباردة والصراع مع المعسكر الشرقي، واهتمام بريطانيا بالمصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى، وتفضيل فرنسا لقضية احتفاظها بمستعمرات امتداد لسكانها واقتصادها وثقافتها، يبقى صحيحاً أن الدول الغربية كلها متفقة في الصميم على عداء القومية العربية بسبب علاقاتها المجتمعة بالبلدان العربية وعلاقتها في ما بينها. صحيح أنه من الممكن أن تكون هناك اختلافات تفصيلية على بعض الأمور، إلا أن الاتفاق لا بُدَّ حاصل في الأمور الأساسية. إن الأهداف المتباينة المذكورة للدول الغربية متشابكة ومترابطة في التأثير بعضها على بعض.

إن القلق والخوف من القومية العربية لم يعد محصوراً في الدوائر السياسية، بل وصل إلى محيط الفكر والصحافة وإلى الشعب نفسه، والذي ينعكس بشكل واضح في ما يكتب ويذاع في تلك الدول عن البلدان العربية. إن البلدان العربية اليوم في نظر الغرب من المناطق التي يمكن أن تسبب قيام حرب عالمية، وهو لم يتورع حتّى عن استعمال القوة في سبيل التخلص من هذا العدو الخطر.

هذا هو موقف الغرب من القومية العربية، وهو موقف علمي يفهم أسباب الضربات التي وجهت إلى مصالحه، ويستطيع أن يعرف ماذا سينتج في المستقبل عن هذه الحركة القومية الشعبية الجارفة. وهو موقف واقعي يعرف العدو الموجود المباشر لمصالحه تاركاً العدو المحتمل الوهمي إلى حين آخر.

إن الشيوعية هي العدو الأوّل والأكبر للمستعمر الغربي في العالم اليوم، ولكنها في البلدان العربية ليست كذلك لأنها لم تكن القوة الكبرى المحركة للتطور. إن الضربات الكبرى التي تلقاها الاستعمار لم تكن على يد الشيوعية بل على يد القومية العربية: في سوريا ومصر والجزائر وعمان وغيرها من الأقطار.

٢ ـ الغرب وثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨

الآن يقوم في العراق وضع يسيطر عليه الشيوعيون يتصف بالانفصالية ومعاداة الوحدة، وبالشعوبية والحقد على القومية العربية، وتحدوه رغبة شديدة إلى الزعامة وخلق جبهة مناوئة للجمهورية العربية المتحدة ولقيادة الرئيس جمال عبد الناصر.

إن الحكم القائم في العراق اليوم هو أحسن وسيلة إلى ضرب القومية من

الداخل ومن دون تدخل من قبل الاستعمار، لذلك فمن الطبيعي أن يقوم تلاؤم والتقاء بين المصلحتين: مصلحة الشيوعية المحلية، ومصلحة الاستعمار.

قلنا إن الاستعمار الغربي يعتبر القومية العربية الحديثة الخطر الأوّل على مصالحه، لذلك فإن الوضع القائم في العراق الآن هو أحسن وسيلة إلى محاربة هذا الخطر من دون ثمن ولا تدخل مباشر من قبله. ولكن هذا الاستنتاج لا يمكن أن يكون صحيحاً إلا بفرضيتين سابقتين هما:

أ ـ إن سيطرة الشيوعيين على الوضع في العراق ليست غير محدودة وسوف لن تصل إلى حدّ إلحاق البلاد بالمعسكر الشرقي.

ب ـ إن الغرب غير عابئ بمصالحه الضخمة التي فقدها في العراق بقيام الثورة.

والآن ننتقل إلى مناقشة هاتين الفرضيتين، فبخصوص **الفرضية الأولى**، يبدو أن الغرب يعتقد بذلك. أي أنه مطمئن إلى أن الوضع في العراق سوف لن يستمرّ في الانحدار نحو الشيوعية إلى حدّ الوقوع النهائي تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي.

والصحافة الغربية تذكر أسباباً عديدة لذلك يمكن تلخيصها بما يلي:

أ ـ عدم وجود حدود مشتركة مع الاتحاد السوفياتي، فجميع الدول التي يسيطر عليها الشيوعيون تشترك معه بحدود يستطيع الجيش الأحمر دخولها في أي وقت.

ب ـ المصدر المالي الأكبر لحكومة العراق هو البترول، والاتحاد السوفياتي لا يحتاج البترول ولا يستطيع شراءه، فيبقى الغرب هو السوق الوحيدة لهذا المورد.

ج ـ عدم استعداد الاتحاد السوفياتي ـ إذا ما تأزمت الحالة ـ إلى المغامرة بحرب عالمية من أجل العراق كما هو الحال في أوروبا الشرقية.

هذه هي التعليلات التي تقدّمها صحافة الغرب لعدم خطورة الموقف في العراق من حيث الوقوع تحت السيطرة الشيوعية، ومهما يكن من أمر خطأ هذه التعليلات أو صحتها، فيكفي أن الغرب مقتنع بها لتجعله يسكت عن الوضع وبالتالي يلتقي مع الشيوعيين.

أما **الفرضية الثانية**، فهي أيضاً صحيحة، فالغرب واقعي في سياسته ويعرف ما هو ممكن وما هو غير ممكن. إن الوضع القديم في العراق وكل ما فيه من

امتيازات للاستعمار الغربي قد هدم للأرض ولم يعد من المعقول أن يستعاد، لذلك لا فائدة من محاولة الوقوف ضد التاريخ لاسترجاعه. إن ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، عميقة ومعبرة عن إرادة الشعب التي اختمرت منذ عشرات السنين وحظيت بتأييد مطلق من الشعب يوم وقوعها، وليس من السهل أبداً الوقوف في وجهها. كذلك لاحظ الغرب أن هذه الثورة مؤيدة من قبل العرب جميعهم وتقف وراءها دولة كبرى في الشرق الأوسط هي الجمهورية العربية المتحدة. كلّ ذلك جعل الغرب ينظر إلى الموقف بشكل واقعي مرن، فبدلاً من أن يعاكس الثورة، ويقف ضدها حاول استغلالها واستثمارها لمصلحته في ضرب القومية العربية. إن الغرب قد شهد عملياً ردّ الفعل للتهديد الذي قام به خلال الأيام القليلة الأولى بعد الثورة وكيف التف الشعب في العراق والشعب العربي في كلّ مكان حول العهد الجديد واستعد إلى خوض المعركة. إن سياسة الغرب الآن تجاه الوضع في العراق لا تقوم على استرجاع العهد الماضي، فذلك أمر مستحيل وغير ممكن، بل تقوم على استغلال الوضع الجديد لصالحه.

هكذا يظهر لنا أن الفرضيتين المذكورتين صحيحتان، ومن ذلك نستطيع أن نستنتج منطقياً أن الالتقاء بين مصلحة الاستعمار الغربي ومصلحة الشيوعية صحيح وواقع.

ليس البحث المنطقي وحده يثبت صحة هذه النظرية بل الواقع أيضاً، فالاستقراء التاريخي للحوادث منذ قيام الثورة يثبت هذا التوافق.

عندما قامت الثورة تحرّك الاستعمار ليجس النبض، فأنزل قواته في الأردن ولبنان، وتحرّكت قطع الأسطول البريطاني في خليج البصرة، وعُززت القوات في قبرص، وجُمدت أرصدة العراق في مصارف بريطانيا، وشحن الجو بالتهديد بالتدخل واستعمال القوة، وبدا للمراقب وكأن الغرب مقبل على اعتداء مسلح. وإزاء ذلك اشتد هياج الرأي العام في العراق والتف الشعب حول الثورة وأبدى كل الاستعداد للدفاع عنها بكلّ ما لديه. وتحرّك الرأي العام العربي وأعلنت الجمهورية العربية المتحدة تضامنها التام مع العراق واستعدادها للدفاع عنه ضدّ أي اعتداء. وطار عبد السلام عارف إلى دمشق وعقد مع الرئيس جمال عبد الناصر ميثاق التضامن المعروف، واشتد الحماس القومي والاندفاع نحو التضامن العربي والوحدة بوجه الاستعمار. لقد لاحظ الغرب أن الضغط على الوضع الجديد في العراق سيدفعه حتماً إلى المزيد من التضامن مع البلدان العربية خصوصاً مع الجمهورية العربية المتحدة، وسيشق بالتالي الطريق إلى الوحدة.

وفجأة خف الضغط وانفك الحصار، فانسحبت القوات من الأردن ولبنان والخليج، وأفرج عن الأرصدة المجمدة، واعترفت دول حلف بغداد بالوضع الجديد في العراق، وتوالت مقابلات السفراء الغربيين خصوصاً السفير البريطاني مع عبد الكريم قاسم، وأعلنت بريطانيا عن عزمها على تنفيذ كلّ التزاماتها السابقة نحو العراق بشأن الخبراء الفنيين الذين بدأوا يرجعون إلى العمل في العراق، وبشأن المساعدات العسكرية التي ابتدأت تصل ميناء البصرة. وانطلقت تصريحات عديدة من السفراء والمسؤولين في الدول الغربية عن ضرورة تمتين العلاقات مع العراق وعن عدم تأثرها بقيام الثورة، وتوقفت الصحافة والإذاعة عن نعت الثورة بالبربرية وتسمية قوادها بالسفاحين. ثمّ قام راونتري (Rowntree) بزيارة العراق وباحث المسؤولين فيه. ثمّ جاءت موافقة بريطانيا على تزويد عبد الكريم قاسم بالسلاح الثقيل وبكميات كبيرة وأعلنت أن ذلك قد تمّ بموافقة دول حلف بغداد.

والذي يقرأ الصحف الغربية الآن ويستمع إلى إذاعاتها ويقارن بين ما يكتب ويقال عن الوضع في العراق الآن، وبين ما كان يكتب ويقال عن الوضع في سوريا قبل الوحدة، يرى الفرق الكبير بين هذا السكوت وعدم الاكتراث وبين ذلك الهجوم المركز الواسع النطاق. ليس في صحافة الغرب الآن واحد من مائة من تلك الحملة الكبيرة على سوريا، مع أن سيطرة الشيوعيين في العراق الآن لا تقارن بما كان لهم من نفوذ في سوريا في ذلك الوقت. على العكس فإن أكثر التعليقات التي صدرت في الصحف الغربية حتى الآن لا تخلو من اطمئنان صريح وتقليل من خطورة السيطرة الشيوعية.

لقد كتبت جريدة **نيويورك هيرالد تريبيون** تعليقاً[٨] لـ والتر ليبمان (Walter Lebmann) المعلق السياسي المعروف، عكس به الشعور العام في الأوساط السياسية الغربية، وعبّر عن نظرة الغرب اللازمة، نورده هنا كنموذج ممتاز لما تكتبه صحافة الغرب الآن عن الوضع في العراق. يقول المعلق معبراً عن اطمئنانه «ومهما كانت الأحوال سيئة في العراق، فالشيء الوحيد ـ وقبل كلّ شيء ـ الذي يجب ألا نقدم عليه هو ألا نخرج العراق من الحساب ونعامله كبلد خاضع للشيوعية من نفس طراز كوريا الشمالية وفييتنام الشمالية. وحتّى لو سيطر الشيوعيون على الحكومة ـ الشيء الذي لم يتم بعد ـ علينا ألا نعتبر الموقف منتهياً وغير قابل للتصحيح».

---

(٨) *New York.Herald Tribune*, 10/5/1959.

ويستمرّ فيعلل هذا الرأي ويقول:

«لقد علمتنا مصر أن بين القومية العربية والشيوعية السوفياتية كثيراً من الغزل لا بل علاقة متينة وإن لم تصل حدّ الزواج النهائي بعد».

أليس في ذلك تعبير صريح عن نظرة الغرب العملية، فهو لا يعادي حركة ما إلا بمقدار ما هي خطر على مصالحه؟

إلى أن يقول:

«وبضوء ما حدث في مصر، وبضوء ما حدث لعلاقة عبد الناصر بالاتحاد السوفياتي، وبضوء ما حدث لحلم عبد الناصر الإمبراطوري بجعل القاهرة محوراً لِكُلّ العالم العربي، لقد حان الوقت للتقليل كثيراً من صحة النظرة المتشائمة القلقة للشرق الأوسط».

شيء واحد بقي أن نوضحه هو أن نظرية الالتقاء هذه لا تحتاج أن تكون طويلة الأمد لأجل أن تصحّ، أي إنّها لا تشترط أن يكون التوافق بين مصلحة الغرب ومصلحة الشيوعية أبدياً، وليس المقصود بها ذلك أبداً. المهم هو أن الالتقاء حاصل الآن وأنه يؤدي مفعوله بضرب القومية العربية وطعن فكرة الوحدة.

نحن نعرف أن مصلحة الطرفين ليست واحدة في الأمد الطويل وعلى نطاق العالم. والغرب لا يهمه من الموقف الآن غير هذا الالتقاء المؤقت، فهو يعمل على أساس أن تقوم الشيوعية في العراق الآن بضرب القومية العربية والوحدة، والهجوم على الجمهورية العربية المتحدة وقيادة عبد الناصر، ولو رافق ذلك زيادة قوتهم وسيطرتهم على الوضع.

أما ما سيحدث في الأمد الطويل فيعالج في حينه، وهو مقتنع بمقدرته على ذلك بسبب العوامل التي ذكرناها سابقاً. إن مثل هذا الالتقاء بين طرفين متعاكسين ممكن في مجال السياسة العملية المصلحية. والتقاء الشرق والغرب علينا الآن، ليس الأوّل في التاريخ، فهناك سوابق عديدة إلى اتفاقات الدول القوية وإن كانت متخاصمة، على الشعوب الضعيفة.

ثامناً: ثورتنا والثورة الشيوعية

الآن وبعد أن بحثنا الأزمة الحاضرة من جميع جوانبها، لا بأس في وضع الشيوعية إلى جانب فكرتنا للمقارنة التقييمية واستنتاج بعض الفوارق. إن هذه الأزمة تعني بالنسبة إلينا نحن العرب شيئاً كثيراً، وفي ضوئها نستطيع أن نقارن

بين الثورة الشيوعية وبين ثورتنا في بعض النواحي بالرغم من الاختلاف الكبير بين الثورتين في الأصل. أي أننا نقارن هنا الشيوعية بوضعها الحاضر وبضوء الهجوم الذي تشنه علينا، لا الشيوعية كما وضعها ماركس.

لقد جاءت الشيوعية في الغرب بفعل مساوئ النظام الرأسمالي خصوصاً في بدايته، عندما كانت الطبقة العاملة غير منظمة وأثر الحكومة في الحياة الاقتصادية ضعيف، ومثلت في حينها التحسس الاجتماعي لتلك المساوئ والمشاكل الاجتماعية. أي أنها كانت الثورة التقدّمية في وجه الظلم الاجتماعي الذي نتج من الرأسمالية. ولكن الملاحظ تاريخياً أن الشيوعية لم تستطع الاستيلاء على المجتمعات الغربية المتقدمة، فقد استطاعت تلك المجتمعات بما لديها من مؤسسات فكرية وسياسية واجتماعية قوية، ووعي سياسي وتقدّم اقتصادي، أن تتغلب على تلك المشاكل مستفيدة من خطر الشيوعية كحافز ومنبه، فطورت أوضاعها وعدّلت نظامها بالتدريج وهي مستمرة بذلك. وبتعبير آخر اقتصر أثر الشيوعية في المجتمعات المتقدمة الغربية على تلطيف النظام الرأسمالي وتعديله.

إن الشيوعية في الأصل اتجاه تقدّمي لا غير، وهذا هو الجزء الأصيل الصحيح فيها. أما النظرية الكاملة والنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ادعت أنّه طريق العالم الوحيد، فقد ثبت فشلها فيه. إن انتشار الشيوعية في دول أوروبا الشرقية لا يمكن أن يعتبر دليلاً على صحة نظامها ونظريتها لأنه تمّ بالقوة لا بالاختيار.

إن القومية حركة شعبية وذات مضمون تقدّمي ونزعة تحررية واضحة. وهذا هو القاسم المشترك بينها وبين الشيوعية من حيث الجوهر. إن القومية العربية تلتقي مع الفكرة الشيوعية في النزعة التحررية والاتجاه التقدّمي فحسب. أما النظام والنظرية الشيوعية فهو الذي نرفضه، لذلك فإن الشيوعية اليوم لا تحاربنا من أجل تقدّميتها لأننا تقدّميون أيضاً، بل من أجل نظامها الذي أثبتت التجربة التاريخية فشله واحتواءه على كثير من التناقضات والفجوات؛ تحاربنا من أجل نظريتها التي توضح أنّها ليست الحقيقة المطلقة الأخيرة عن العالم. إذا كان للشيوعية أن تهاجم حركة رجعية بتقدّميتها، فلا يجوز لها أن تهاجم حركة تقدّمية في سبيل نظام فاشل ونظرية خاطئة. إننا لا نختلف مع الشيوعية على نزعتها التقدّمية بل على نظامها المحدد. إن النظرية الشيوعية ككل النظريات التي تنزع إلى الكمال المنطقي وإلى الإحاطة والتحديد، قد أخذت قضية الظلم الاجتماعي

الموجود وصاغت منها نظرية واسعة مفصلة للتطور، وحولت النزعة التقدّمية إلى حل كامل لتلك القضية، وادعت أن هذه النظرية هي كلّ الحقيقة في الكون، وهذا هو الخطأ الأكبر.

إن القومية العربية المتحررة قد بدأت تبني مجتمعاً قومياً اشتراكياً، وبذلك أخذت تثبت أن الشيوعية ليست الحلّ الوحيد للعالم خصوصاً في المناطق المتخلفة التي لا تزال في دور التكوين. إن نجاح القومية العربية قد أثبت فكرة تعدد النظم بحسب الأوضاع القومية وظروفها الاجتماعية، وأنه لا حتمية في التاريخ لنظام معين واحد. إن هذا النجاح هو بمثابة فضح لخطأ الشيوعية في آسيا وأفريقيا. وهذا ما يفسر هجومها علينا ومحاولتها طمس نهضتنا.

إن الشيوعية التي تحاربنا اليوم لا تحارب في سبيل الحق بل في سبيل البقاء من دون حق، وفي سبيل السيطرة من دون استحقاق. إن تجربتنا الخاصة قد بدأت بالنجاح بجهودنا نحن وبفضل إيماننا وصبرنا واعتمادنا على أنفسنا، لا بفضل أي قوة أو عون خارجي، بل على العكس فقد حاربنا الغرب ولا يزال، ونجاحنا هذا ليس كذباً ولا خداعاً ولا هو مصطنع مغشوش، فلا يحقّ للشيوعية أن تقف ضدّنا لا لشيء إلا لأن هذه التجربة قد أثبتت ضمنياً خطأ حتمية ووحدانية نظامها هي. ليس في العالم شيء حتمي غير الاتجاه نحو التقدّم والسعادة والعدل والحرية، أما النظم فهي من صنع الشعوب والأمم ومرهونة بأوضاعها القومية، وتصوغ ظروفها الشعوب اليوم وتغيرها غداً لتتلاءم مع حاجاتها وأوضاعها الجديدة. وهذا هو أساس فكرتنا: فكرة المجتمع القومي الاشتراكي.

إن مقاومة الشيوعية المحلية للوحدة يكمن وراءها هذا الخوف من قيام المجتمع القومي الاشتراكي واقتراب الفكرة القومية من النجاح الكامل بسبب ما للعراق من أهمية في المحيط العربي، وهو خوف من فضيحة الفشل لا في البلدان العربية فحسب، بل في المناطق المتخلفة كلها.

إن الشيوعية التي اتصف تاريخها بالتموج بين الغاية والوسيلة، بين المبدأ والانتهاز، تمر الآن بمرحلة هبوط بالثورية وتغلّب اعتبارات النجاح على المبدأ بوقوفها ضد الثورة العربية التي هي تحررية تقدّمية. إن الوحدة العربية ثورة تحررية تهدف إلى تخلص الشعب العربي من الضعف والتخلف وكل مآسي التجزئة، وتحقق له القدرة على البقاء واستمرار الحياة والتقدّم الاجتماعي والتحرر الصحيح من الاستعمار، فتأتي الشيوعية وتقف ضدها وتحاربها في سبيل مصلحتها الأنانية في الكسب والسيطرة والنجاح.

ثم تأتي الشيوعية الدولية فتتضامن مع الشيوعية المحلية وتمدها بالعون والمساعدة في حربها الظالمة ضد قوميتنا ووحدتنا، في حين أننا أمة مجزأة ضعيفة تكافح من أجل حريتها واستقلالها وكرامتها.

إن قوميتنا لم تكن يوماً ولن تكون أبداً اعتدائية متعصبة، وطموحنا إلى الوحدة ليس بقصد التوسع أو الاعتداء على أحد، ليأتي الاتحاد السوفياتي وهو الدولة القوية الكبيرة ويعادينا ويقاومنا ويحاربنا.

إن الشيوعية في بلادنا تحارب من أجل المطامع ونحن نحارب من أجل المبدأ، مبدأ القومية العربية الذي هو تحرر وخير وحق للعرب ولكل العالم. لقد أثبتت الشيوعية في معركتها الحاضرة أن ثوريتها في هبوط وتقدّميتها في نقصان. لقد انخفض تيار الشيوعية الثوري في كلّ العالم، وبدأت اعتبارات النجاح والكسب السياسي تتغلب على ثوريتها، وازدادت أهمية التكتيك في عملها إلى حد تغلب فيه على المبدأ. وقد تمثل هذا الانحدار في الستالينية ثمّ في قضية المجر من قبل، ويتمثل اليوم بموقفها من القومية العربية. إن السياسة الانتهازية التي اتبعها الشيوعيون في العراق والإرهاب الذي يسلطونه على الشعب والطريقة التي أخمدت بها ثورة الموصل والحرب العنيفة التي تشنها على القومية العربية والوحدة، قد كشفت للعرب ولكل العالم التزييف الذي انتاب الثورة الشيوعية التي هي في أصلها ثورة تقدّمية.

إن هذه الأزمة قد أوضحت للعرب أن الشيوعية ليست تلك الحركة التقدّمية الثورية التي تستطيع أن تحقق النهضة، فثورتها وتقدّميتها في هبوط مستمر. إن الشيوعية العالمية لا تزال تحتفظ بشيء من الروح التقدّمية إذا ما أخذت ككل في العالم وقورنت بالإقطاعية أو الرأسمالية، ولكنها في نطاقها المحلي على الأقل ليست كذلك إذا ما قورنت بالقومية العربية. إن ثورة الشيوعية المحلية هي دون ثورية القومية العربية الآن. وغداً ستصبح الشيوعية العالمية كلها، إذا ما استمرت في سياستها الانتهازية، دون القومية العربية عندما تنمو هذه وتتطور وتتسع إنجازاتها.

إن التقدّمي العربي لا يستطيع بعد الآن أن يرجو من الشيوعية خيراً. لقد فقدت سمعتها بهذا الموقف المصلحي الانتهازي المتنكر لكلّ مبادئ الحق والعدالة.

ملاحظات ختامية

إن الأزمة الحاضرة تجربة غنية يمكننا أن نستخلص منها بعض الملاحظات المفيدة لتطوير ثورتنا وتقويتها.

إن هجوم الشيوعية على العراق والتطورات التي مرت عليه منذ انحراف الثورة، قد أوضح أهمية بعض الأمور وصحة بعض المبادئ بشكل عملي.

١ ـ لقد دللت التجربة في العراق على أهمية عامل التنظيم في النجاح. إن الشيوعية كنظرية ليس بها ما هو محتم غير الاتجاه التقدّمي العام فحسب، وما تبقى من عوامل نجاحها في المناطق المتخلفة فيعود إلى التنظيم. إن الفراغ الذي خلقته ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، بهدم النظام القديم، قد ساعد الشيوعيين على أن يسيطروا بفعل عامل التنظيم (بمعناه الشامل الواسع) لا لأن اتجاههم هو اتجاه التاريخ. إن القومية العربية كحركة تحتاج إلى زيادة التأكيد على هذا العامل في عملها ونشاطها.

٢ ـ أثبتت هذه التجربة كذلك صحة مبدأ الاعتماد على العمل الشعبي في تحقيق أهداف الثورة. إن إشراك الشعب في النهضة هو الضمانة الأساسية والوحيدة لسلامتها وهو مصدر طاقة نضالية عظيمة وإمكانيات للبناء جبارة. إن النهضة لا يمكن أن يصنعها ويحميها غير الشعب بِكُلّ فئاته وأفراده. لقد تأكد الآن أكثر من ذي قبل أن الإيمان بالشعب ليس من قبيل التفاؤل الذي لا أساس له، بل هو حقيقة علمية راسخة، وأنه يجب ألا يكون بالاسم فقط بل بالجوهر أيضاً. إن النهضة العربية لا يمكن أن تقهر إذا ما آمنت بالشعب، ولا يمكن أن تزيف وتنحرف إذا ما اعتمدت عليه.

٣ ـ إن المضمون الاجتماعي للقومية العربية يحتاج الآن لأن يؤكّد عليه أكثر من أي وقت مضى. إن التغيير الجذري لأوضاع الشعب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية، هو الذي يضع الصخرة الصلبة تحت المجتمع الجديد، ويعطيه قوة التجدد والمناعة ضدّ المؤثرات الخارجية المضرة. إننا اليوم أمام خطر يريد قتل حريتنا وتفتيت قوميتنا والقضاء على استقلالنا مقابل التقدّم الاجتماعي الذي يعدنا به؛ فعلى القومية العربية أن تقدّم ذلك إلى الشعب بأوسع وأسرع ما يمكن، لتستطيع بحق أن تدافع عن الحرية والاستقلال والوحدة.

٤ ـ وأخيراً، إن القومية العربية اليوم مطلوب منها أن تحافظ على توازنها وألا تنفعل وتذعر، فلا تتنازل عن بعض ثوريتها في سبيل النجاح السريع والتغلب على الشيوعية بكلّ وسيلة. إن سرّ نجاح القومية العربية يكمن في مبدئيتها وصفائها، في أنها حركة حقّ وخير منزهة عن المصالح الضيقة والمطامح الشخصية. وهذا ما يجمع الشعب العربي كلّه حولها ويلجم أعداءها ويغلق عليهم أبواب الدس والانتهاز والطعن. يجب أن تبقى فكرة الوحدة ثورية تقدّمية طاهرة نقية من كلّ الشوائب، لتنتزع الإيمان بها من كلّ الشعب العربي، وليظهر الفرق بينها وبين انتهازية الشيوعية. وبتعبير آخر علينا أن نحافظ على ثورتنا من التزييف ونحميها من الانتهازية ومرض التكتيك ونجنبها ما حدث للشيوعية من تزييف وانزلاق في الانتهازية.

وفي الوقت نفسه الذي نخوض معركة الدفاع عن النفس ضدّ خطر الشيوعية، علينا أن نكون حذرين جداً من ألاعيب الاستعمار ومطامع الرجعية والميول اليمينية، فنستمر قدماً وبكُلّ جرأة في اقتلاع جذور الرجعية وتصفية كلّ آثار الاستعمار وتوسيع الحرية للمواطنين وتطوير الديمقراطية الصحيحة. علينا أن لا ننفعل وأن لا نذعر، فنحن قادرون على قهر الشيوعية في بلادنا عن طريق بناء مجتمع قومي تقدّمي تسوده الاشتراكية والحرية.

إن أساس نجاح قوميتنا هو أنّها شعبية تقدّمية، وأنها حق وخير. إن نزعة الحق والخير هي الاتجاه الحتمي الوحيد في التاريخ.

الملحق الرقم (١)
عن موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من قضية الجزائر

إن موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من قضية الجزائر مثال ممتاز على السياسة الانتهازية المناقضة للمبدأ التي بدأت تسير عليها الشيوعية العالمية؛ فالحزب الشيوعي الفرنسي لم يتورع عن أخذ موقف سلبي متفرج إزاء هذه الثورة الوطنية التحررية الكبرى، لا بل ذهب إلى أبعد من ذلك، فعارضها نظرياً وعملياً في سبيل مكاسب سياسية. لقد نشرت مجلة **المجاهد** الصادرة باللغة الفرنسية وهي لسان جبهة التحرير الوطني الجزائرية، بحثاً فصلت فيه مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي إزاء الثورة نشرته جريدة **البعث** بالعربية[٩]، نلخص منه الأجزاء المهمة للاستشهاد.

أعلن راديو باريس في فاتح تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٥٤، أن بعض محاولات القتل قد وقعت في الجزائر حيث ابتدأ الكفاح المسلح. وأصدر الحزب الشيوعي نشرة في الثامن من الشهر نفسه استنكر فيها قيام الثورة مع شيء من التمويه فقال: «إن الحزب الشيوعي الوفي لتعاليم لينين التي لا تقر اللجوء إلى أعمال فردية، يمكن أن تكون مجالاً لاستغلال المستعمرين، إذا لم تكن مهيأة من قبلهم، يؤكد للشعب الجزائري تضامن الطبقة العاملة الفرنسية معه في كفاحه الجماهيري ضدّ القمع»؛ في هذا النصّ استنكار للثورة واتهامها بالصلة مع المستعمرين. وظل الشيوعيون يتجاهلون الثورة ويحاولون طمسها عن طريق التعليمات للدفاع عن مطالب العمال الجزائريين المادية كالتعويض العائلي.. إلخ.

«في ١٢ آذار/ مارس ١٩٥٦، صوّت الحزب الشيوعي الفرنسي ـ الذي لا يريد على حدّ زعمه أن يضحي بالكل في سبيل الجزء ـ على السلطات العسكرية المطلقة التي طلبتها حكومة غي موليه، مع العلم أن اتجاه الحزب الاشتراكي الاستعماري قد ظهر واضحاً كلّ الوضوح في حرب الهند الصينية ولدى موظفيه في الجزائر مثل نجلان وبيشار».

«وفي الثاني من آذار/ مارس ١٩٥٦، نشر المكتب السياسي للحزب الشيوعي تصريحاً اتخذه قاعدة لعمل الحزب: «إننا نؤيد وجوب بقاء ودوام روابط سياسية

---

(٩) **البعث**، ٣٠/ ٥/ ١٩٥٨.

واقتصادية وثقافية خاصة بين الجزائر وفرنسا. يجب قطعاً تبديل السياسة إزاء الجزائر، ويجب أن نعزم على إحلال السلم فيها. ولا سبيل إلى ذلك إلا بمفاوضة الذين نحاربهم لكي نوقف بأسرع ما يمكن إطلاق النار بشروط تقر بمناقشة حرة، ونمنع القمع ونطلق سراح المعتقلين. إن هذا من شأنه أن يفتح مفاوضات منصفة بين الحكومة الفرنسية وبين ممثلي مختلف الحركات الوطنية وعامة طبقات المجتمع الجزائري من دون تمييز في الأصل». وقد حلل البحث هذا النصّ بما يلي:

١ ـ أن تعبير «روابط دائمة» يؤكّد الوحدة مع فرنسا وينكر حقّ الاستقلال.

٢ ـ إيقاف إطلاق النار من دون الإقرار بالقضية السياسية (الاستقلال).

٣ ـ الإنكار الضمني لوجود مفاوضين جزائريين مشروعين وعدم التعرض البتة إلى جبهة التحرير، ثمّ التفريق بين المحاربين الذين يجب إقرار وقف إطلاق النار معهم، وبين ممثلي مختلف التيارات الوطنية التي حرص البلاغ على تسميتها.

وفي الناحية النظرية تميز موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من القضية الاستعمارية في القول إن مصلحة الشعوب المضطهدة هي في اتحادها بالدولة التي تحكمها. والحجة في ذلك أن الوحدة بين فرنسا وشمال أفريقيا كانت ضرورية قبل الحرب العالمية الأخيرة، بسبب مطامع فرانكو وإيطاليا، وهي الآن ضرورية بسبب المطامع الأمريكية. لقد لخصّ السيد كازانوفا سياسة الحزب الشيوعي في خطاب له أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٥٧، فقال: «إن حزبنا يأخذ بعين الاعتبار أموراً إضافية هي: وجود روابط فعلية بين فرنسا والجزائر، ووجود شعب جزائري من أصول فرنسية وأوروبية على أرض الجزائر منذ أجيال عديدة، وإن مصالحه لا تتفق بشيء مع الاستعمار، وأخيراً حاجة الشعوب الناهضة حديثاً للعون لتلافي التأخير الذي ألحقه بها النظام الاستعماري، واستناداً إلى ذلك يرى الحزب الشيوعي الفرنسي وإتيان فاجون (Etienne Fajon)(*) في ٣/ ٧/ ١٩٥٦ قيام علاقات دائمة بين فرنسا والجزائر في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية ضمن اتحاد فرنسي حقيقي».

وفضل فيكس عام ١٩٥٦، الأسس المذهبية لموقف الحزب الشيوعي الفرنسي من قضايا شمال أفريقيا فقال: «إن بعض القادة الوطنيين يدعون إلى توحيد البلاد الأفريقية الثلاثة في وحدة مغربية وإسلامية مرتبطة بالبلدان العربية أو الإسلامية

(*) وهو قائد في الحزب الشيوعي الفرنسي (المحرر).

من مراكش إلى باكستان. وهذه فكرة قديمة للجامعة العربية أخذ بها مجدداً قادة القاهرة وكراتشي البرجوازيون. وقد بين منذ زمن بعيد لينين وستالين طبيعة الحالة التي تجعل الجزائريين والتونسيين والمراكشيين يشعرون بعواطف أخوية إزاء بعضهم. وأنه من الطبيعي أيضاً أن يشعروا بمودة شديدة نحو شعوب الشرقين الأدنى والأوسط، إلا أن هذا لا يبرر قيام وحدة سياسية تعارضها عناصر تاريخية وجغرافية واقتصادية كثيرة، ومن الممكن أن توجد طريق أخرى لهذه الشعوب بل أفضل منها، هي طريق الاتحاد الفرنسي».

أما نظرية الاتحاد الفرنسي بالنسبة إلى الجزائر، فقد دعمت بالنظرية القائلة إن الجزائر أمة في طور النشوء. وهذه النظرية تنكر بالدرجة الأولى وجود شعب جزائري قائم بذاته.

وقال الحزب الشيوعي بنظرية الدمج مع فرنسا التي ينادي بها الغلاة من الاستعماريين واليمينيين العسكريين الآن. يقول موريس توريس: «يجب دمج كافة الناس الذين يودون أن يعيشوا أحراراً، كلّ فرنسيي فرنسا والفرنسيين المجنسين والإسرائيليين، وأنتم أيها المسلمون، العرب والبربر وكلّ الأبناء الذين وحدهم الدم، أو على الأقل قلب الثورة الفرنسية العظيمة».

ويخلص البحث بتفسير هذا التناقض بين المبدأ والسياسة العملية فيقول: إن الحزب الشيوعي لم يتردد في أن يكون سنداً للأوساط السياسية الاستعمارية عندما يتفقون معه على وجوب قيام تجمّع برلماني تحقيقاً لأغراض سياسية خارجية. وقد تحققت لمصلحة الاستعماريين الأمور التالية:

١ ـ الجبهة الشعبية، لأنه كان يجب،أن لا يغضب الاشتراكيون الراديكاليون المعادون لألمانيا.

٢ ـ الائتلاف بين الشيوعيين والاشتراكيين والديغوليين بين عامي ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧. وجرت خلال هذه الفترة حوادث ستيف في الجزائر، وحوادث مدغشقر وهايفويج في الهند الصينية.

٣ ـ الائتلاف ضدّ الوحدة الأوروبية في التصويت لنجلان (بطل حوادث ستيف) في انتخابات رئاسة الجمهورية.

٤ ـ محاولة التجمّع حول غي موليه عام ١٩٥٦، بالتصويت على السلطات الاستثنائية لقمع الثورة الجزائرية.

الملحق الرقم (٢)
عن موقف الشيوعية من قضية فلسطين

لقد كان موقف الشيوعيين من قضية فلسطين تابعاً لموقف الاتحاد السوفياتي؛ فعندما أيد الاتحاد السوفياتي التقسيم ضدّ إرادة الشعب العربي، اندفع الشيوعيون من دون تحفظ فنادوا بالتقسيم واعترفوا بوجود حقّ لليهود فيها وبضرورة تأسيس دولتين: عربية ويهودية. وعارضوا أيضاً كلّ مجهود حربي للدفاع عن عروبة فلسطين، واتهموا كلّ من يطالب بذلك بشتى التهم والافتراءات. ودعا الشيوعيون إلى الصداقة بين العرب واليهود والعيش بسلام وهدوء، وقالوا إن الصراع هو ليس بيننا وبين اليهود، بل بيننا نحن العرب واليهود، وبين الاستعمار والطبقة الحاكمة، مؤكّدين الفرق بين الصهيونية واليهودية؛ فالصراع هو بين الطبقة العاملة من العرب واليهود من جهة، والبرجوازية العربية والصهيونية المستغلة من جهة ثانية.

وفي العراق أصدر الحزب الشيوعي عدة بيانات إبان الحرب سنة ١٩٤٨، يؤيد فيها التقسيم ويطالب بالكف عن التدخل العسكري والصلح مع إسرائيل. وقد خرجت إحدى تظاهرات الحزب تهتف بحياة الصداقة العربية اليهودية وبنضال «إخواننا اليهود» يتقدمها عربي ويهودي متلازمان يداً بيد تمثيلاً للصداقة. ونورد في ما يلي بعض النصوص من بيانات الحزب والمنظمات التابعة له.

في ٢٢ تشرين الأوّل/أكتوبر، أصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً بمناسبة اعتداءات إسرائيل على الحدود وتوتر الجو يقول فيه مخاطباً الشعب: «لا بدّ إنكم قد اطلعتم وتبينت لكم ولجميع الشعوب العربية، على ما قام به الاستعماريون الإنكليز والأمريكان من مؤامرة دنيئة في إثارة الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ من أجل تقسيم مناطق النفوذ بينهما على حساب أشلاء ودماء الضحايا الكادحين العرب واليهود». ثمّ يقول البيان: «إن شعبنا وجميع شعوبنا العربية، وشعب إسرائيل الشقيق، يناضلون ضدّ هذه المؤامرة الدنيئة وضد هذه الحرب المجرمة..».

وبالمناسبة نفسها أصدرت منظمات الحزب الشيوعي بيانات بالمعنى ذاته تدعو إلى الاعتراف بإسرائيل، وتطعن المقاومة العربية وتفسر القضية الفلسطينية بالشكل

الذي يبرئ اليهود من كلّ تبعة؛ ففي ٢٢/ ١٠/ ١٩٥٣، أصدر اتحاد الطلبة والشبيبة الديمقراطية بياناً مشتركاً جاء فيه: «أيها الشبان والشابات لقد أدركتم بتجاربكم الخاصة هذه المؤامرات وأدركتم أن مصالح الشعوب العربية والشعب الإسرائيلي غير متعارضين، وأن كليهما يريد السلام والاستقلال الوطني والقضاء على الاستعمار الأنكلو- أمريكي ومؤامراته الدنيئة ضدّ الشعوب، ويريدون العيش بسلام وصداقة وتعاون. . ».

وفي سوريا مهد الحزب الشيوعي إلى قيام إسرائيل وتخدير الرأي العام العربي، فكان يحاول دوماً تحويل وجه المعركة وصرف نظر الرأي العام إلى أمور أخرى بقصد التضليل وخلط المشاكل. فجريدة **صوت الشعب** تكتب مقالة مطولة[١٠] عن قضية فلسطين تقول فيها: «ليس ما يشغل بال الشعبين العربي واليهودي في فلسطين مسألة من منهما سيسيطر على الثاني، بل الذي يشغل بالهما هو كيف الوصول إلى رفع لواء السلام والهدوء والإخاء والعمل المنتج على ربوع ذلك القطر التعيس؟». ومن هذا النصّ يبدو الحزب الشيوعي وكأنه غريب عن الأزمة وبعيد عن المشكلة التي لا تعنيه، فهو لا يعرف من هو المعتدي ولا أسباب الصراع، وهو بالتالي لا يريد غير السلام والهدوء بين العرب واليهود. وعندما وافق الاتحاد السوفياتي على التقسيم، اندفع الحزب الشيوعي في سوريا بتأييد ذلك والدعوة إليه، فقال إن قضية فلسطين هي «قضية جلاء واستقلال وحرية»، لا قضية عرب ويهود وتقسيم وما إلى ذلك في الوقت الذي احتدمت به المعركة وقرر الإنكليز الجلاء وبرز وجه الصراع بين القومية العربية والصهيونية المعتدية. ومنذ ذلك الوقت والحزب الشيوعي في سوريا ولبنان يسدل الستار على قضية فلسطين فيتجاهلها في بياناته وتقاريره الداخلية. وحتّى اعتداءات إسرائيل على الحدود كان الحزب الشيوعي يحاول تبرئة إسرائيل منها وتضييع المسؤولية وتضليل الرأي العام؛ ففي عام ١٩٥١، كتبت **صوت الشعب** افتتاحية تعرضت فيها إلى حوادث الحدود[١١]، وقالت فيها إن الكيان الإسرائيلي والمجتمع الإسرائيلي ليس مسؤولاً، إنما المسؤولية تقع على عاتق حكام دمشق وتل أبيب والاستعمار من ورائهما.

وفي نشرة داخلية موجهة إلى أعضاء اللجنة المركزية في اللجان المنطقية

---

(١٠) **صوت الشعب**، ١٧/ ٧/ ١٩٣٧.

(١١) **صوت الشعب**، ـ/ ـ/ ١٩٥١.

صادرة عن الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان بين عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٥، جاء تحت عنوان: «القضايا العربية وقضية فلسطين» ما نصه: «وفي القضية الفلسطينية تبين للجنة المركزية أن الحوادث والتطورات أكدت وبرهنت صحة موقف الاتحاد السوفياتي من قضية التقسيم، وبالتالي، صحة الموقف الذي اتخذه الحزب بتأييد قيام دولتين مستقلتين، عربية ويهودية في فلسطين والنضال ضدّ الحرب الفلسطينية». إلى أن تقول النشرة محددة الموقف النظري من القضية: «ومن المهمات الرئيسة الموضوعة أمام الحزب، كما قررت اللجنة المركزية، إيضاح مسألة فلسطين من الوجهة المبدئية أيضاً، فإذا كان اليهود في العالم لا يؤلّفون قومية، فإن اليهود الذين تركزوا في فلسطين أخذوا يؤلّفون أمة في طريق التكوين، فلهم مثل جميع الأمم والقوميات، حقّ تقرير مصيرهم، بصرف النظر عن الظروف التي رافقت مجيئهم إلى فلسطين، وكذلك بصرف النظر عن الاتجاهات الرجعية الممالئة للاستعمار الأمريكي التي تتميز بها البرجوازية اليهودية الصهيونية».

وفي فلسطين انقسم الشيوعيون (عصبة التحرر الوطني) على أنفسهم، فقسم عارض التقسيم ووقف مع القومية العربية، وقسم آخر سار مع بقية الشيوعيين فوافق على التقسيم وأيد قيام إسرائيل. وكان هذا القسم يدعي أن إسرائيل دولة تضم قوى تقدّمية ديمقراطية ستكون نواة الإشعاع في الشرق الأوسط، وأن على العرب أن يستبشروا بقيامها ويتعاونوا معها. وهؤلاء هم الذين شكلوا في ما بعد الحزب الشيوعي الأردني. ولم تتورع هذه الجماعة عن المطالبة بضم قطاع غزة إلى إسرائيل، وجلاء الجيش المصري عنها.

الكتاب الثاني: نحو إصلاح زراعي اشتراكي(*)

المحتــوى

تقديم ١٦٧

تمهيد ١٦٩

أولاً : من الإقطاع إلى الإصلاح الزراعي ١٧٣

ثانياً : النظام البديل ١٨٣

ثالثاً : مزايا النظام البديل ١٩٦

رابعاً : ملاحظات ختامية ٢١٠

(*) صدر عن دار الطليعة في بيروت عام ١٩٦٤ ضمن سلسلة دراسات تقدمية؛ ١.

تقديـــــم

أما وأن قضية الاشتراكية في الوطن العربي بدأت تدخل الآن مرحلة التحقيق، ولو جزئياً، أصبح من الضروري جداً توضيحها كنظام تطبيقي؛ الأمر الذي لا مفر منه إذا أردنا تحقيق حدّ معقول من وحدة التفكير في هذا الموضوع الجديد. وما هذا البحث إلا جهد لتوضيح جزء من نظام الاشتراكية العربية ألا وهو الزراعة الاشتراكية.

ومن الضروري أن نوضح للقارئ أن أخذ الوضع في العراق ليس إلا على سبيل المثال، إذ حاولنا من خلاله توضيح التنظيم المقترح كفكرة عامة، ولا يعني إطلاقاً أن البرنامج المقترح غير صالح للتطبيق في الأقطار العربية الأخرى. من الطبيعي أن يتطلب نظام المزارع الحكومية التعاونية المقترح بعض التعديلات الجزئية إذا ما أريد تطبيقه في أقطار عربية أخرى ذات ظروف مختلفة عن ظروف العراق، ولكن ذلك اختلاف تطبيقي لا يمس جوهر الفكرة، فالنظام قد يتباين تطبيقه في منطقة عنه في منطقة أخرى في القطر نفسه؛ ولعل من أهم ما يمكن أن يتباين به النظام المقترح من قطر إلى آخر هو قضية سرعة التطبيق؛ فأوضاع بعض الأقطار العربية قد تتطلب أن يكون التطبيق تدريجياً لا دفعة واحدة، بقصد اكتساب الخبرة أو بقصد تهيئة المتطلبات الإدارية والفنية، أو أي اعتبار آخر تتطلبه الظروف. على كلّ حال لا بدّ من دراسة وضع كلّ قطر لمعرفة ذلك الفرق على وجه الدقة.

لقد اطلعت على أصناف عديدة من نظم الزراعة الاشتراكية أثناء الدراسة، ولكنني لم أصل إلى قرار جازم حول هذه الفكرة آنذاك، وبقيت أرجح نظام

الملكية الفردية الصغيرة المدعومة بالجمعيات التعاونية، إلى أن تسلمت مسؤولية وزارة الإصلاح الزراعي بعد ثورة ١٤ رمضان في العراق، وأتيحت لي لأول مرة فرصة دراسة واقع الزراعة والإطلاع على حقيقة سير الإصلاح الزراعي.

وأستطيع أن أقول عن تأكد بأنّني من خلال هذه التجربة العملية قد فقدت الأمل بنظام الملكية الفردية الصغيرة وبإمكان نجاح العمليات التعاونية من النوع التقليدي، وهو الحلّ الذي يتمسك به كثير من رواد الإصلاح المتحررين. وتكونت لدي قناعة بضرورة تحمل المجتمع ممثلاً بالسلطة العامة، مسؤولية تنظيم الإنتاج الزراعي. وقناعتي هذه لا تعتمد على أساس خلو الزراعة الاشتراكية من المشاكل، بل على أساس أنّها مهما كانت مشاكلها فهي أقل من مساوئ نظام الملكية الفردية الصغيرة.

تمهيـــد

● المبادئ العامة للزراعة الاشتراكية

موضوع هذه المقالة هو وضع برنامج للإصلاح الزراعي على أساس اشتراكي. ونحن وإن كنا لا نستطيع بحث موضوع الاشتراكية بالتفصيل في هذا المجال، إلا أنّ بإمكاننا أن نحدد أهم الأفكار الأساسية التي تكوّن في مجموعها الأساس الاشتراكي المقصود للإصلاح الزراعي. وفي ما يلي عرض موجز لأهم هذه الأفكار.

١ ـ ضرورة القضاء على مشكلة فقر الجماهير الفلاحية قضاءً تاماً لأسباب إنسانية بحتة مقصودة بذاتها هي إنقاذ الجماهير الفلاحية من مساوئ الفقر المعروفة، وآثاره السيئة على جميع نواحي حياتهم. كذلك يجب اعتبار أن تحقيق حدّ أدنى لائق من مستوى المعيشة واجب اجتماعي لا شخصي يقع على عاتق الدولة لا على عاتق الفرد، وبالتالي اعتبار تحقيقه مقياساً من مقاييس اشتراكية النظام من جهة، ومدى تمثيل الحكومة لمصلحة الشعب من جهة أخرى.

٢ ـ القضاء الحقيقي التام على كلّ أشكال استغلال الإنسان للإنسان في الزراعة، فلا يكون هناك شخص يملك الأرض وشخص آخر يستأجرها لقاء حصة من المحصول يدفعها إلى المالك الذي يحصل عليها لا لشيء إلا لأنه يملك تلك الأرض. ولا يكون هناك شخص يملك الأرض ويزرعها بواسطة عمال ينجزون له كلّ الأعمال الزراعية لقاء أجور يومية، يحصل بعد تسديد جميع المصروفات على دخل صافٍ (ريع الأرض)، مقابل لا شيء سوى أنّه

يملك تلك الأرض. ومن ناحية أخرى يجب أن تزول كلّ أصناف الاستغلال التي تنتج عن تقديم السلف للفلاحين من قبل المرابين الإقطاعيين وتجار المحاصيل، كما يزول الاستغلال من قبل الوسطاء وتجار الجملة وأصحاب وسائط النقل وتجار المواد الزراعية كالبذور والأسمدة وأصحاب الآلات الزراعية. باختصار يجب أن تزول جميع أنواع استغلال الفلاحين الناتجة عن بيع أو شراء أو إيجار عوامل الإنتاج.

٣ ـ اعتبار إحداث ثورة في طرق الإنتاج ووسائله هدفاً أساسياً يجب تحقيقه لزيادة الإنتاج الزراعي بشكل سريع. أي اعتبار أن زيادة الإنتاجية عن طريق استخدام نتائج العلم هدف اشتراكي لا يقل أهمية عن تحقيق العدالة في توزيع الدخل، فالثورة الزراعية يجب أن تكتسح كلّ الأساليب القديمة والوسائل البدائية في الإنتاج لمصلحة زيادة الدخل الزراعي في الريف، وبالتالي لمصلحة حركة التصنيع العامة للبلاد عن طريق إيجاد مصدر لتكوين رأس المال من جهة، ولتوسيع سوق المنتوجات الصناعية من جهة أخرى.

٤ ـ الإيمان بتعدد الطرق للاشتراكية كأساس لخصوصية الاشتراكية بالنسبة إلى بلادنا، ونفي كونها ذات شكل واحد عام يطبق في كلّ البلدان. إن اختيار شكل التنظيم الاشتراكي يجب أن يكون بحسب ما يلائم خصوصيات المجتمع الذي يطبق فيه، لتحرر الاشتراكية من الجموع، ولتكون مرنة متلائمة مع الظروف الواقعية للريف في بلادنا. لذلك علينا ونحن نحاول إيجاد شكل ملائم للزراعة الاشتراكية في بلادنا أن نجري مسحاً اجتماعية واقتصادياً للأوضاع السائدة في الريف من جهة، والظروف العامة التي تحيط البلاد وشعبها من جهة أخرى.

٥ ـ اعتبار تنظيم الفلاحين بحدّ ذاته أمراً مهماً، بسبب ما للعمل الجماعي من ميزات على العمل الفردي، فالفلاحون كقطاع من الشعب يجب أن ينتظموا في مؤسسة تنمي فيهم الميول الجماعية والأفكار التعاونية، وتقتلع من نفوسهم بمرور الوقت روح الأنانية والعمل الفردي، وتستطيع تعبئة جهودهم في أعمال جماعية لزيادة الإنتاج وتعمير الريف وزيادة رأس المال الاجتماعي. كما يصبح من الممكن بواسطة هذا التنظيم إشراك الفلاحين في الحكم وتدريبهم على الديمقراطية الشعبية وتحمل مسؤولية الخدمة العامة وتأدية الواجبات الاجتماعية.

٦ ـ اعتماد التخطيط كطريقة لتنظيم الإنتاج الزراعي وتسويقه من جهة، ولجعل القطاع الزراعي منسجماً مع خطّة التنمية الاقتصادية العامة من جهة أخرى، وللقضاء على فوضى الإنتاج وتضارب المصلحة العامة مع المصلحة الخاصة، وتجنب التبذير في الموارد الذي يصاحب عادة النشاط الفردي الحر؛ فالإنتاج الزراعي بدلاً من أنْ يكون حراً يخضع لعامل الربح أو للعادات الزراعية المتوارثة، يكون خاضعاً لخطّة عامة منسجمة مع خطّة التنمية الاقتصادية، تكفل توجيه الإنتاج لرفع مستوى معيشة الفلاحين وتوفير الغذاء لسكان المدن بأسعار مستقرة معقولة، وتزويد الصناعات الزراعية الناشئة بالمواد الأولية، وتزويد الصناعة عموماً باليد العاملة وزيادة مصادر تكوين رأس المال، وتقوية وضع الميزان التجاري. وباختصار يجب اعتماد التخطيط وسيلة لتنظيم القطاع الزراعي لرفع مستوى الفلاحين ولجعله منسجماً مع السياسة الاقتصادية العامة بدلاً من أن يكون متعارضاً معها.

٧ ـ إبدال الملكية الفردية بالملكية الاجتماعية، وذلك باعتبار وسائل الإنتاج الأساسية ـ وبخاصة الأرض ـ ملكاً للمجتمع لا ملكاً للأفراد. والمجتمع الذي يملك رقبة هذه الأشياء كمادة هو الذي ينظم استعمالها بين الأفراد والجماعات وفق المصلحة الاشتراكية العامة، فالملكية ليست حقاً طبيعياً بل وظيفة اجتماعية بحتة يستطيع المجتمع في أي وقت يشاء إعادة تنظيمها. وبذلك يزول من القطاع الزراعي أكبر عامل للاستغلال ـ هو الملكية الفردية ـ ويحتفظ المجتمع بريع الأرض بدلاً من أن يستحوذ عليه الملاك.

● الإصلاح الزراعي والإنتاج الزراعي

نصّ قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في الشهر العاشر من سنة ١٩٥٨، على ضرورة الانتهاء من عمليات الاستيلاء والتوزيع خلال خمس سنوات. وقد مرّ حتّى الآن أكثر من خمس سنوات ولم يتحقق إلا جزء يسير من ذلك، فالأرض القابلة للتوزيع فوراً قد بلغت ١٤,٩٤٥,٤٩٨ دونماً، في حين أن ما وزع فعلاً حتّى الآن قد بلغ ١,٨٠٠,٤٦١ دونماً أي ١٢,١ في المئة. وإذا ما أضفنا إلى ذلك الأرض التي يمكن أن تكون صالحة للتوزيع إذا ما أجري تحسين في نظام ريّها وإصلاح تربتها، أصبح مجموع الأرض التي يجب أن توزع ٢٩,٠٧٠,٦١٢ دونماً وبذلك تهبط نسبة ما وزع فعلاً إلى ٦,٢ في المئة وهي

نسبة منخفضة جداً. حتّى أعمال الاستيلاء التي هي بسيطة نسبياً، لم تتجاوز الخمسين في المئة من الأراضي الخاضعة للاستيلاء. ومن ذلك يتضح أن نسبة التقدّم في عمليات الإصلاح الزراعي كانت أقل بكثير مما يجب أن تكون عليه، الأمر الذي اضطر وزارة الإصلاح الزراعي إلى تجديد مدّة تنفيذ القانون خمس سنوات أخرى.

من المعروف الآن في أوساط الشعب وفي وسط المثقفين أن الإصلاح الزراعي يواجه مشاكل معقدة، وأنه قد خلق أوضاعاً سيئة في القطاع الزراعي. ويذهب الكثيرون ـ ولاسيما أصحاب الأراضي المتضررين من القانون ـ إلى أن عملية الإصلاح الزراعي قد أدت إلى تردي الإنتاج الزراعي وانخفاض كمية السلع الزراعية المعروضة في الأسواق وبالتالي إلى ارتفاع أسعارها.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإنتاج الزراعي لم ينخفض بشكل مستمر خلال السنوات التي أعقبت صدور القانون. صحيح أن الإنتاج الزراعي قد هبط في السنة التي أعقبت صدور القانون إلا أنّه استعاد بعد ذلك مستواه القديم[1]. وكل ما يمكن أن يقال هو إن نسبة الزيادة في الإنتاج الزراعي لم تكن تساوي نسبة الزيادة في الطلب على المنتوجات الزراعية منذ أن ابتدأ الطلب يزداد بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي على مشاريع الإعمار من قبل مجلس الإعمار. لقد أدت الزيادة العالية في مصروفات مجلس الأعمار إلى زيادة الطلب على المنتوجات الزراعية عموماً، في حين بقي الإنتاج المحلي دون الكمية التي تكفي لإشباع الطلب المتزايد، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستمر في الأسعار.

وبعبارة أخرى كلّ ما يمكن أن يقال في هذا الصدد هو إن الإنتاج الزراعي لم يستجب لزيادة الطلب بل بقي متخلفاً خلال السنوات الأخيرة. هناك تخلف في القطاع الزراعي بالنسبة إلى نمو القطاعات الأخرى.

---

(١) كان مجموع الإنتاج الزراعي مطروحاً منه الاندثار للحبوب والخضروات والفواكه والتمور والمواشي بالأسعار الثابتة (١٩٥٦) كالآتي: العام (١٩٥٨) ٨٦٥٣٠، و(١٩٥٩) ٦٣٨٠٠، و(١٩٦٠) ٧٣٦٤٠، و(١٩٦١) ٩٤٢٣٠ بآلاف الدنانير. انظر: خير الدين حسيب، **تقدير الدخل القومي في العراق (١٩٥٣ ـ ١٩٦١)** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤)، ص ٧٦ ـ ٧٧.

أولاً: من الإقطاع إلى الإصلاح الزراعي

١ ـ الإقطاع كنظام

يقوم الإصلاح الزراعي على فكرة أساسية هي تغيير نظام الإقطاع، ولكن الإقطاع مهما كان من حيث الظلم والاستغلال والتأخر الذي ينطوي عليه، فهو نظام على كلّ حال تتحدد فيه العلاقات الزراعية وطريقة الإنتاج. لذلك يجب أنْ يهيئ الإصلاح الزراعي نظاماً جديداً يعيد تنظيم الإنتاج وتتوافر فيه متطلبات العملية الإنتاجية وتتحدد حقوق وواجبات الأطراف التي تدخل فيه، ففي النظام الإقطاعي يقوم المالك بإيجار الأرض لمجموعات من الفلاحين يوزعونها في ما بينهم، فيقدم الفلاح العمل والبذور والأدوات اليدوية ويقتسم الحاصل مع صاحب الأرض بنسبة تتراوح بين الثلث والخمس للفلاح والباقي للمالك. وتقوم الحكومة بتزويد الماء بواسطة قنوات الري لقاء مقابل بسيط، ويقوم المالك أو المرابي أو تاجر المدينة بتزويد الفلاحين برأس مال التشغيل بشكل قروض موسمية عينية في الغالب بفوائد فاحشة، ويقوم المصرف الزراعي بتزويد الملاك بالقروض الطويلة والمتوسطة الأجل لشراء المكائن وتمويل أي استثمار آخر(٢).

وقد عمل قانون حقوق وواجبات الزراع لسنة ١٩٣٣، على إبقاء الفلاحين في الأرض ومنعهم من ترك الملاك، إذ نصّ على وجوب تسديد الفلاح لجميع الديون التي بذمته لصاحب الأرض. وهو شرط مستحيل التنفيذ في الواقع، الأمر الذي أجبر الفلاحين على البقاء في مكانهم بفعل الديون المدورة من سنة إلى أخرى. وبذا سلب الفلاح من حقّ مغادرة الأرض كوسيلة للضغط على الملاك. ووضع هذا النظام واجبات إضافية أخرى على الفلاحين تتطلبها استمرارية الإنتاج. كتطهير القنوات الفرعية وترميم القناطر والسداد.. إلخ، فيحشّد الفلاحون بشكل جماعات للقيام بهذه الأعمال الإجبارية المجانية (الحشر). ويقوم ملاك الأرض أو وكلاؤهم (السراكيل) بالإشراف على أعمال الزراعة واتخاذ جميع القرارات المتعلّقة بالإنتاج؛ ومنحهم العرف المحلي وحتّى القانون، صلاحيات واسعة لضبط الفلاحين وتسيير شؤون الزراعة. فكانوا يستعملون حتّى الضغط المباشر وقوة القانون التي كانت في الغالب بجانبهم لإجبار الفلاح على تنفيذ

(٢) أهم الاستثمارات التي يقوم بها الملاك هو نصب مكائن ضخّ المياه في المناطق التي يتعذر فيها الري سيحاً. وتقوم الحكومة بهذه المهمة في الأرض التي هي تحت الإدارة المؤقتة.

أوامر صاحب الأرض وإنجاز المهمات الزراعية الملقاة على عاتقه. وهكذا كان الإقطاع نظاماً للإنتاج ولتوزيع الدخل والواجبات والحقوق بين الأطراف المعنية، فهل يهيئ الإصلاح الزراعي بوضعه الحالي نظاماً بديلاً لنظام الإقطاع يتضمن الحلول لجميع هذه القضايا؟

الجواب على ذلك: كلا.

٢ ـ أوجه الضعف في الإصلاح الزراعي الحالي

هناك **أولاً**، أمور مهمة جداً لنجاح الإصلاح الزراعي لم يجر أي تغيير مناسب فيها، ففيما يخص التسليف بقيت الأوضاع على ما كانت عليه في السابق في الوقت الذي تغيرت فيه وضعية الفلاح من وضع المستأجر إلى وضع المالك المستقل الصغير، فمصادر التسليف بقيت كما كانت عليه في السابق، وهي المرابون والتجار والإقطاعيون؛ ولم تتكون مؤسسات جديدة يستطيع المالك الصغير أن يلجأ إليها للحصول على القروض التي يحتاجها لتمويل العمليات الزراعية كشراء البذور وأدوات الإنتاج والأسمدة.. إلخ. وبما أنّه قد انفصل عن المالك الآن وأصبح مستقلاً، فقد سُدت في وجهه المصادر القديمة للقروض ولم تهيأ له مصادر جديدة. ويصح ذلك أيضاً على الفلاحين الذين يستأجرون الأرض من الإدارة المؤقتة للإصلاح الزراعي. أما المصرف الزراعي فهو حتّى الوقت الحاضر غير قادر بحسب قوانينه المتبعة تقديم السلف، لا للمنتفعين من الإصلاح الزراعي ولا لمستأجري الأراضي التي تحت الإدارة المؤقتة. لسبب بسيط هو أنهم لا يستطيعون توفير ضمان مادي للسلف، فحتى الفلاحون الذين وزعت عليهم الأرض يستطيعون استعمال هذه الأرض كضمان لأنهم لا يملكونها رسمياً إلا بعد تسديد جميع الأقساط المترتبة عليهم كثمن لها.

أما الاستثمار فقد بقي على ما كان عليه سابقاً، فالفلاح المنتفع والفلاح المستأجر للأرض من الإدارة المؤقتة لم تتهيأ لهم مؤسسات جديدة تستطيع تزويدهم بالأموال اللازمة للاستثمار في زيادة رأس المال الثابت كالمباني وتحسين التربة وغرس الأشجار المثمرة واستعمال الطرق الحديثة في الإنتاج وإدخال محاصيل جديدة.. إلخ. أي أن برنامج توزيع الأرض لم يقترن ببرنامج لزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي.

كذلك بقيت قضية تحسين وسائل الإنتاج وطرقه على ما كانت عليه سابقاً؛ إذ إنَّ برنامج الإصلاح الزراعي ترافقه خطّة مناسبة لتجديد وسائل الإنتاج

وإدخال الزراعة العصرية لأجل تحقيق زيادة حقيقية في الدخل، بل بقي الإرشاد الزراعي على ما عرف عنه من تعثر وفشل؛ فالمنتفع من الإصلاح الزراعي لم يجد وسيلة جديدة تساعده على إدخال الطرق الحديثة للزراعة. لذلك فمن المنتظر أن يبقى الإنتاج الزراعي على ما كان عليه سابقاً على أقل تقدير، وأن يفشل بالتالي الإصلاح الزراعي في إدخال ثورة فنية في الريف. والثورة الفنية هي مفتاح تحقيق الأهداف الاقتصادية للإصلاح الزراعي ألا وهي زيادة دخل الفلاح ودعم التنمية الاقتصادية.

أما وقد أصبح من المسلم به أن الإصلاح الزراعي الذي يهدف إلى خلق نظام الملكيات الخاصة الصغيرة لا بدّ لكي ينجح أن يرافقه قيام الجمعيات التعاونية لمساعدة المالك الصغير في تنظيم الإنتاج والتسليف والتسويق والتصنيع الزراعي وشراء المواد الأولية والبضائع الاستهلاكية وإدخال الآلات والطرق الفنية الجديدة.. إلخ، لذلك كان من المنتظر أن يشهد القطاع الزراعي قيام حركة تعاونية واسعة بمبادرة من الحكومة حال صدور قانون الإصلاح الزراعي. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. صحيح أن قانون الإصلاح الزراعي تضمن نصاً يلزم الفلاح المنتفع بالانضمام إلى الجمعية التعاونية، إلا أن هذا النصّ لم يطبق فعلياً ولم تتخذ أي إجراءات خاصة لنشر الحركة التعاونية في الريف، وبقي الوضع على ما كان عليه قبل صدور القانون. وكل ما جرى في حقل التعاون ليس إلا استمراراً للجهود البسيطة المتعثرة التي بدأت قبل صدور القانون وبقي الإصلاح الزراعي من دون برنامج تعاوني خاص به؛ فعدد الجمعيات التعاونية الآن بعد مرور أكثر من خمس سنوات على صدور قانون الإصلاح الزراعي لم يزد على ٥٧ جمعية علماً بأنها لم تؤسس كلها بعد صدور القانون. والمعروف أن غالبية هذه الجمعيات شكلية غير فعالة، وليس بينها أي جمعية تمارس نشاطاً تعاونياً في مجال الإنتاج.

وحتّى مديرية التعاون لم تلحق بوزارة الإصلاح الزراعي إلا مؤخراً، فقد كانت تابعة لوزارة الزراعة.

في جميع هذه المجالات لم يحدث أي تغيير بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي بل بقيت الأمور على ما كانت عليه في السابق.

وثانياً، هناك صعوبات تواجه الإصلاح الزراعي تعود إلى نوعية النظام الذي ينطوي عليه وهو الملكية الفردية الصغيرة. لقد نصّ القانون على تحديد حدّ أعلى للملكية الزراعية وهو ١٠٠٠ دونم من الأراضي المروية و٢٠٠٠ دونم من

الأراضي الديمية والاستيلاء على ما يزيد على ذلك لتوزيعه على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً على شكل وحدات تتراوح بين ٣٠ ـ ٦٠ دونماً من الأراضي المروية و٦٠ ـ ١٢٠ دونماً من الأراضي الديمية بثمن يسدد بأقساط[٣]. إن لنظام الملكية الفردية الصغيرة مشاكل معينة تنبع من طبيعته، وبخاصة عندما يطبق في أوضاع اجتماعية متخلفة كما هو الحال عندنا. ويمكن إجمال هذه الصعوبات بما يلي:

أ ـ بتطبيق الإصلاح الزراعي تنتقل القرارات المتعلّقة بالإنتاج من يدّ مالك الأرض إلى يد الفلاح الذي أصبح يتحمل جميع هذه المسؤوليات، فبينما كان الإقطاعي يقرر نوعية المحاصيل التي يجب أن تزرع وكميتها، أصبح ذلك في يد الفلاح الذي لم يكن في السابق يقرر من ذلك شيئاً.

وبما أن الفلاح في الوضع الحاضر أقل معرفة من المالك بأوضاع السوق وحالة الطلب على المحاصيل الزراعية، لذلك فمن المنتظر أن يكون لانتقال قرارات الإنتاج إلى يد الفلاح أثر سيئ على الزراعة، فمهما يقال عن تأخر عقلية الملاك تبقى هذه الفئة نسبياً أكثر اتصالاً بأوضاع السوق وأكثر استعداداً لتكييف الإنتاج كمية ونوعاً بحسب تغييرات الطلب من الفلاحين المغرقين في الجهل والتأخر الاجتماعي. أي أن الفلاح نسبياً أقل اهتماماً بزيادة الإنتاج وتحسين وسائل وطرق الزراعة من الملاك، وبخاصة الملاك الذي يسكن المدن ويزاول التجارة أو الصناعة. صحيح أن زوال سلطة الإقطاعي قد حقق نوعاً من الحرية الشخصية للفلاح إلا أننا لو نظرنا إلى الموضوع من الناحية الزراعية البحتة نجد أن زوال هذه السلطة وعدم إحلال سلطة جديدة مكانها (كسلطة الدولة) قد خلق نوعاً من التحلل من مستلزمات العمل الزراعي المنتج المستمر. إن كمية العمل التي كان على الفلاح أن يقوم بها في عمليات الحرث والبذر والحصاد والعناية بالري وما شابه ذلك، كانت تفرض عليه فرضاً من قبل مالك الأرض. وبزوال تلك السلطة ولكون الفلاح متأخراً خاملاً، حصل إهمال في تنفيذ تلك الواجبات

(٣) يقضي قانون الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٨ بأن يدفع الفلاح المستفيد من الإصلاح الزراعي مجموع ثمن الأرض وملحقاتها زائد ١٥ في المئة من مجموع ذلك مقابل نفقات الإدارة في عشرين قسطاً سنوياً. وقد أدخل تعديل بعد ثورة ١٤ رمضان خفضت بموجبه نفقات الإدارة إلى ١٠ في المئة. أما ثمن الأرض وملحقاتها فقد أعفي الفلاح كلياً من نصفه (٥٠ في المئة) وقسط النصف الآخر على أربعين عاماً على أن يعطى نصف هذه الأقساط (أي ٢٥ في المئة من ثمن الأرض وملحقاتها) إلى الجمعيات التعاونية وأن يعفى الفلاح المتفوق في الإنتاج من النصف الآخر من الأقساط (أي ربع ثمن الأرض الأخير).

الزراعية. لذلك لم ينجح الإصلاح الزراعي في جعل الفلاح المنتفع يعمل أكثر لينتج أكثر بالرغم من توافر الأرض اللازمة لذلك. بل بقي هؤلاء الفلاحون يستغلون جزءاً من الأرض التي توزع عليهم. وبكلمة أخرى لم يهيئ الإصلاح الزراعي سلطة بديلة لسلطة الإقطاع لضبط وإدارة العمل الزراعي.

ب ـ صعوبة الائتمان الزراعي وبخاصة الموجه منه، أي صعوبة تقديم السلف للفلاحين والإشراف على إنفاقها من قبلهم لضمان استخدامها في الأوجه المنتجة التي يتطلبها تطوير الزراعة وتقدّمها. كلّ ذلك لأن مؤسسات التسليف الزراعي يجب أن تتعامل مع عدد كبير جداً من الفلاحين الصغار المنتشرين في طول البلاد وعرضها. هناك أولاً مشكلة استرداد السلف الزراعية من الفلاحين الذي ثبت بالتجربة أنّهم غالباً ما يتخلفون عن تسديد ديونهم وبخاصة وأن الأرض التي حصلوا عليها من الإصلاح الزراعي لا يملكونها بشكل نهائي إلا بعد فترة طويلة، أي بعد تسديد كافة الأقساط المترتبة عليهم ما يجعلها لا تصلح لأن تكون ضمانة مادية للتسليف. كما إنَّ تقديم القروض وجبايتها مهمة صعبة وذات تكاليف عالية، فالذي يبدو أن الفلاح المنتفع من الإصلاح الزراعي لا يجبره على تسديد ديونه حتّى فقدان الوحدة الاستثمارية ما دام قد حصل عليها بثمن شبه مجاني، كما هو الواقع الآن، وما دامت إنتاجية الأرض منخفضة ومردودها قليلاً. أما الإشراف على القروض لجعلها تستعمل للأغراض نفسها التي أخذت من أجلها، فأمر أصعب من ذلك بكثير لصعوبة إيجاد جهاز إداري واسع وكفوء يستطيع الإشراف على كلّ فلاح وملاحقته ومنعه من استعمال تلك القروض لأغراض استهلاكية شخصية أو أي أغراض أخرى لا تتعلق بالزراعة. وقد دلّت تجربة المصرف الزراعي أن التسليف الفردي للفلاحين عملية فاشلة إذ كانت نسبة تسديد تلك القروض منخفضة جداً. ويستعمل المصرف الآن طريقة تسليف الفلاحين بضمانة الهيئة العليا للإصلاح الزراعي وهي طريقة محدودة النطاق جداً، إذ إنَّ هذه الحالات تكاد تكون معدودة وهي غير مضمونة النتائج.

وقد يقال إن مشكلة الائتمان الزراعي للفلاحين الصغار يمكن أن تحل عن طريق جمعيات التسليف التعاونية ولكن هذه الجمعيات تواجه الصعوبة نفسها في استرداد الأموال التي تقرضها للأعضاء إلا إذ كانت تسيطر على تسويق المحصول، أي إذا قامت بعمليات التسويق. والمعروف أن الجمعيات التعاونية التسويقية من أصعب الجمعيات ولا سيما في بلد متخلف تنقصه طرق التسويق الحديثة كتصنيف المحصولات.

ج ـ وفي نظام الملكية الفردية الصغيرة يصبح تسيير نظام الري أصعب نسبياً لسبب بسيط هو أن مديرية الري العامة عليها في ظل هذا النظام أن توصل المياه لِكُلّ قطعة استثمارية صغيرة، لذلك لا بدّ لها من حفر قنوات فرعية جديدة وإقامة نواظم وقناطر إضافية. أما مشكلة توزيع المياه فتصبح أكثر صعوبة وتعقيداً، فهي الآن مصدر لجزء كبير من المشاكل والمنازعات في الريف؛ فإذا أردنا مثلاً أن نضمن انتظام توزيع المياه من القناة الرئيسة بعدالة بين الفلاحين الذي يحتاجون تلك المياه، لا بدّ من نصب أنابيب بالسعة المطلوبة وبنائها بالإسمنت ليصعب إزالتها والتلاعب فيها، أي أننا عملياً نحتاج إلى صب ضفتي القناة كلياً بالإسمنت، وتلك عملية غالية التكاليف جداً وتحتاج إلى جهود أكبر بكثير مما هو متوافر لدى مديرية الري في الوقت الحاضر. باختصار، إن مهمة توزيع المياه على هذا العدد الكبير من الفلاحين الصغار في أوضاع يسود فيها الجهل بأصول الزراعة وحاجتها الحقيقية للمياه، ويعم فيها تضارب المصالح بين الفلاحين الموجودين على مقدمة القناة والذين على مؤخرتها، بين القريب من الماء والبعيد عنها.. إلخ. إن مهمة الري وفي مثل هذه الأوضاع أصعب وأكثر كلفة مما هي عليه في ظلّ غير هذا النظام.

د ـ هناك إجراء واحد جديد اتخذ بعد صدور قانون الإصلاح الزراعي لتطوير الزراعة هو تأسيس الوحدات الميكانيكية التي هي محطات لتأجير الآلات الزراعية للفلاحين. ويوجد الآن أربع عشرة وحدة ميكانيكية رئيسة، واحدة في كلّ لواء. كما إنَّ هناك وحدات فرعية في بعض الألوية. تقوم هذه الوحدات بتزويد الفلاحين والمزارعين بالآلات والسواق والعمال الفنيين بأجرة على أن يقوم المستأجر بمهمة النقل ذهاباً وإياباً. والجدير بالذكر في هذا المجال هو أن هذه الوحدات الميكانيكية قد أسست على نمط محطات تأجير الآلات الزراعية نفسها في الاتحاد السوفياتي التي قامت هناك لخدمة المزارع الجماعية والمزارع الحكومية الكبيرة في حين أنّها تقوم عندنا بتزويد الفلاحين الصغار بالآلات. إن هذه المحطات في وضعها الحاضر لا يمكن أن تعد ناجحة في عملها قط لأسباب عديدة، فكلفة تشغيلها عالية بالنسبة إلى كلفة تشغيل الآلات الزراعية نفسها عند المؤجرين الخصوصيين. إن عدد العمال والموظفين أكبر من الحاجة الفعلية وكمية الآلات الموجودة أكبر من الطاقة المستخدمة فعلياً. وهناك صعوبات إدارية وفنية في عمليات الصيانة والتصليح بسبب تعقيد الروتين. إن إيصال هذه الآلات لِكُلّ فلاح على انفراد مهمة صعبة وذات كلفة عالية. ويصح الشيء نفسه على كثير من الخدمات الأخرى.

وهناك نوع **ثالث** من نقاط الضعف في برنامج الإصلاح الزراعي كما هو عليه الآن. ويتعلق هذا الجانب بالصعوبات التي اعترضت تنفيذ البرنامج نفسه وجعلته أبطأ بكثير مما كان يجب أن يكون عليه كما أوضحنا ذلك من قبل. ويمكن إجمال هذه الصعوبات بما يلي:

(١) صعوبات فنية بحتة أهمها يتعلق بالري والمساحة

كان الملاّك الكبار قبل الإصلاح الزراعي يستغلون جزءاً من أراضيهم بحسب كمية المياه المتوافرة. وكان الفلاحون في كلّ منطقة يستأجرون الأرض التي تتوافر لزراعتها المياه، أما الأرض التي لا تتوافر فيها المياه فكانت تترك بوراً. وعندما استولى الإصلاح الزراعي على أرض المقاطعة كلها المروية وغير المروية وبدأ يحاول توزيعها على الفلاحين الذي كانوا يزرعونها في السابق بمساحات تتراوح بين ٣٠ ـ ٦٠ دونماً، ظهرت مشكلة الري، إذ إنَّ الأرض التي يصلها الماء في الوقت الحاضر إذ ما أريد توزيعها على جميع الفلاحين الذي يسكنون تلك المنطقة وبالمساحة التي نصّ عليها القانون فإنها لا تكفي، فإما أن يحرم بعض الفلاحين من التوزيع وإما أن يصار إلى توسيع قنوات الري بحيث يمكن إرواء مساحة أكبر من المساحة المروية في الوقت الحاضر. وبذلك ظهرت عملية التوزيع مربوطة بإعادة تنظيم الري لإنجاز مشاريع جديدة وتوسيع المشاريع الموجودة. ويحتاج ذلك وقتاً وموارد مالية وإمكانيات فنية وإدارية ليست متوافرة في الوقت الحاضر لدى مديرية الري العامة. وهذا هو أحد العوامل المهمة التي تفسر الفرق الكبير بين المساحات التي تمّ الاستيلاء عليها وبين المساحات التي تمّ توزيعها فعلاً حتّى الآن.

هناك أيضاً قضية المسح الفني للأرض الذي تتطلبه عملية التوزيع، فالأرض الخاضعة للإصلاح الزراعي منذ بداية الاستيلاء عليها حتّى توزيعها نهائياً، تحتاج إلى أعمال مسح، وعمليات المسح هذه تحتاج إلى وقت وإلى إمكانيات فنية من مهندسين ومسّاحين ماهرين ومعدات حديثة. لذلك نجد أن مديرية المساحة العامة مرهقة بالعمل وعاجزة عن تنفيذ جميع متطلبات الإصلاح الزراعي بالسرعة اللازمة.

(٢) الصعوبات القانونية

ولعل أهم عملية تنفيذية تواجه الإصلاح الزراعي ناشئة عن التعقيدات القانونية التي ينطوي عليها، فالإصلاح الزراعي قد واجه منذ البداية وضعاً قانونياً

شائكاً من حيث الحقوق والادعاءات المتضاربة والأشكال المتعددة لنظم استغلال الأرض. وتعقيد مشاكل الأرض في العراق قضية معروفة منذ عشرات السنين تراكمت وتعقدت بمرور الزمن. وبدلاً من أن يتجاوز الإصلاح الزراعي تلك المشاكل والتعقيدات ويلغيها بشكل تام، اعترف بها واتخذها نقطة بداية، الأمر الذي جعل تطبيق الإصلاح الزراعي يعتمد بصورة رئيسة على حلّ تلك المشاكل وتصفية تلك التعقيدات، فقانون عام ١٩٥٨ اعتبر المالك هو الذي يحمل سنداً رسمياً وتجاوز كلّ ما عدا ذلك من أصحاب الادعاءات بالأرض.

وفي لواء الناصرية هناك المالك الذي يحمل سنداً ولكن هناك المتصرف الفعلي بالأرض وهو (السركال) الذي استغل الأرض بواسطة الفلاحين مدّة طويلة ولم يبت بملكيتها بعد لعدم انتهاء أعمال التسوية فيها. إن هؤلاء الوكلاء (السراكيل) يعتقدون أنهم قد اكتسبوا حقاً بتلك الأرض بفعل استغلالها لمدّة طويلة، وأنها كان من الممكن أن تسجل بأسمائهم لو أن أعمال التسوية قد تمت في مناطقهم قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي. وعلى درجة أقل من السراكيل هناك الحصاص والنكاش وصاحب الطليعة. وكل هؤلاء يدعون حقوقاً بقطع من الأرض (صغيرة في الغالب) بفعل أنّهم منحوا حقّ استغلالها من قبل السراكيل أو الملاّك بطريق أو بأخرى. كلّ هؤلاء المدعين الذين تجاوزهم قانون عام ١٩٥٨، قد مارسوا ضغطاً على الحكومة حتّى استطاعوا في النهاية دفعها إلى تشريع القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦١، الذي اعترف بموجبه بحقوق السراكيل، إذ منحهم حقّ تملّك الأرض التي تحت تصرفهم بحدود ٣٠٠ دونم على ألا يتجاوز مساحة المروي منها ١٥٠ دونماً. وبذلك دخلت مشاكل السراكيل في قضية الإصلاح الزراعي.

وفي لواء العمارة قام الملتزمون الأوليون، وهم الذين اعتادوا استئجار الأراضي الأميرية لمدّة طويلة، والملتزمون الثانويون، وهم الذين يستأجرون الأرض من الملتزمين الأوليين، وقام أصحاب المحرمات، وهم رجال الدين الذين منحهم أصحاب الأراضي الكبار حقّ استغلال قطع صغيرة من الأرض، قام كلّ هؤلاء بممارسة ضغط على الحكومة للاعتراف بادعاءاتهم؛ وبالفعل نجحوا بذلك وشرع لهم قانون تعديل قانون التسوية رقم ٦١ لسنة ١٩٦١ الذي منح بموجبه الملتزم الأولي حقّ تملك الأرض التي تحت تصرفه على ألا تتجاوز ٣٠٠ دونم وألا تزيد مساحة المروي منها على ١٥٠ دونماً، ومنح الملتزم الثانوي حقّ تملك الأرض

التي تحت تصرفه على ألا تتجاوز ٢٠٠ دونم وألا يزيد المروي منها على ١٠٠ دونم. وبذلك دخلت كلّ هذه التعقيدات في تشريع الإصلاح الزراعي. ويعني كلّ ذلك أن الإصلاح الزراعي في لواءي العمارة والناصرية لا يمكن أن يتم إلا بعد تحديد حقوق جميع هؤلاء والبت في جميع هذه الادعاءات قانونياً، وإنجاز ما يتطلبه ذلك من مسح وطبع وتكبير خرائط وضبط حدود.. إلخ.

هناك أيضاً أصناف من الأرض الزراعية لم يحدد القانون حلولاً لأوضاعها مثل أراضي الوقف الواسعة التي لم يتطرق إليها القانون قط. كما إنَّ هناك أراضي عليها ادعاءات من قبل أشخاص غير عراقيين يدعون حقوقاً قديمة منحت لهم من قبل الإدارة البريطانية، مثل ادعاء شيوخ الكويت بمغارسات واسعة في لواء البصرة وادعاءات شيوخ المحمّرة (في إيران) بأراضٍ في المناطق الجنوبية المجاورة.

ولا يمكن أن ننسى في هذا الصدد أن أعمال التسوية التي لا بدّ أن تكون تامة قبل البدء بالاستيلاء والتوزيع في أي منطقة هي بذاتها عملية معقدة وبطيئة، فأعمال التسوية التي بدأت منذ عام ١٩٣٢، لم تنته حتّى الوقت الحاضر؛ وهناك جزء لا بأس به من أراضي العراق لم تتم تسويته بعد. وأعمال التسوية هذه تتطلب معاملات روتينية وقانونية وأعمال مسح معقدة تستغرق وقتاً طويلاً.

(٣) لا بدّ من الإشارة أخيراً إلى قضية الجهاز الإداري والروتين المعمول به.

سار تنظيم جهاز الإصلاح الزراعي منذ البداية على الأسس السائدة نفسها في جهاز الدولة عدا بعض الاستثناءات الخاصة في بعض الصلاحيات المالية. وفي ما عدا ذلك أخضع تنظيم الإدارة لقانون الخدمة المدنية، واتبعت أصول المعاملات الورقية نفسها الموجودة في دوائر الحكومة الأخرى. والذي يعنينا في هذا المجال هو أن التعقيدات القانونية واعتماد الإصلاح على فكرة الملكيات الفردية الصغيرة قد انعكس في تعقيد الروتين وكثرة المعاملات الورقية والقانونية التي يتطلبها حسم وتصفية تلك التعقيدات وإنجاز معاملات المنتفعين فرداً فرداً، الأمر الذي أخر إنجاز الإصلاح الزراعي بهذا الشكل، فمثلاً بلغت الأرض التي تمّ الاستيلاء عليها من تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٥٨، إلى كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٦٣، ٦,٣٣٢,٤٣٣ دونماً، في حين بلغت الأرض التي تمّ التصديق عليها أي التي انتهت معاملاتها القانونية ١١٦,٤٢٧ دونماً أي ١,٧٨ في المئة فحسب[٤].

(٤) سجلات وزارة الإصلاح الزراعي ـ بغداد.

ويعكس ذلك صعوبة إدارية تقف في طريق تطبيق القانون.

ـ الآثار السلبية

ومن مناقشة هذه الصعوبات نستطيع استخلاص أهم الآثار السلبية الناتجة عن ذلك. هناك من ناحية، قضية الموقف من النظام الإقطاعي، فتشريع الإصلاح الزراعي كما هو عليه الآن كبرنامج لإعادة النظر بتوزيع الأرض، وإن كان يمنع قيام الإقطاع على نطاق واسع، إلا أنّه لا يمنعه إذا كان على نطاق ضيق. إن السماح بألف دونم في الأرض المروية وبألفين في الأرض المطرية كحد أعلى، والاعتراف بادعاءات السراكيل والملتزمين الأوليين والثانويين وعدم شمول القانون لأراضي الوقف، يعني السماح بوجود علاقات إقطاعية تقوم على وجود مالك وفلاح، إذ من خلال هذه الثغرات يستطيع النظام الإقطاعي الضيق النطاق أن ينفذ ويعيش. وبعبارة أخرى، إن برنامج الإصلاح الزراعي المطبق حالياً لا يحارب الإقطاع من حيث المبدأ بل يحارب الإقطاع الكبير فقط.

ومن ناحية أخرى تؤدي هذه الصعوبات إلى خلق وضع غير مستقر في القطاع الزراعي، فقياساً على سرعة العمل في الفترة التي مضت يبدو أن إنجاز الإصلاح الزراعي بحسب الطريقة المتبعة حالياً سيحتاج إلى وقت طويل جداً؛ ففي الوقت الحاضر هناك ٧,٠٣٩,٨٦٤ دونماً تحت الإدارة المؤقتة، أي إنّها في مرحلة انتقالية، فلا هي بيد الملاك كما كانت في السابق ولا هي موزعة على الفلاحين. ومن الطبيعي أن يشعر الفلاح الذي يستأجر هذه الأرض من موسم إلى آخر بعدم الاستقرار، لأنه غير متأكد من أن هذه الأرض ستبقى عنده في الموسم القادم إذ ربما تؤجر أو توزع على فلاحين آخرين. وليس أدل على ذلك من الوضع السيئ الذي وصلت إليه البساتين التي تمّ الاستيلاء عليها. إن هذه الثروة الزراعية المهمة قد تعرضت لإهمال كبير من جراء بقائها تحت الإدارة المؤقتة كما يتضح ذلك بالتفصيل في التقرير الرسمي عن بساتين المنطقة الوسطى. وحالة عدم الاستقرار هذه لا تقتصر على الأرض التي هي تحت الإدارة المؤقتة فحسب، بل تشمل جميع الأراضي الخاضعة للاستيلاء والتي لم يتم الاستيلاء عليها بعد لأنها غير ثابتة الوضع بل في وضع موقت تنتظر الاستيلاء والتوزيع. وحالة عدم الاستقرار هذه هي التي تفسر إلى حدٍ بعيد جمود الإنتاج الزراعي وعدم تحقيق زيادة تناسب الزيادة في الطلب على المنتجات الزراعية. وهذا التأخر في إنجاز عمليات الاستيلاء والتوزيع ليس إلا نتيجة لنوعية البرنامج المطبق عندنا، كما سبق وأوضحنا.

ولا يقل عن كلّ ذلك إهمال الجانب البشري، فالبرنامج المطبق الآن يدور حول قضية توزيع الأرض في حين أن تغيير ثقافة الفلاح ونظرته إلى الإنتاج وإلى الحياة وتغيير طرق الإنتاج التي يستعملها أمر أساسي ومن دونها لا تتحقق الثورة الاجتماعية في الريف.

باختصار، تنبثق جميع مساوئ برنامج الإصلاح الزراعي المطبق حالياً من خطأ أساسي هو النظرة القانونية التي اعتمد عليها البرنامج منذ البداية، والتي جعلت منه قضية حقوقية تدور حول تغيير نمط الملكية الفردية بإلغاء الملكيات التي تفوق الحدّ الأعلى وتسوية الادعاءات المختلفة بدلاً من أن تكون عملية تغيير اقتصادي واجتماعي يلغى بها النظام الإقطاعي من الأساس ويعاد تنظيم الإنتاج على أسس جديدة.

ثانياً: النظام البديل

١ ـ تأميم الأرض الزراعية

انطلاقاً من الملاحظات السابقة عن وضعية الإصلاح الزراعي كما هو عليه في الوقت الحاضر والصعوبات التي تعترض تطبيقه والآثار السلبية الناتجة عن كلّ ذلك، نتحول الآن إلى توضيح الأسس العامة لبرنامج جديد يمكن أن يكون بديلاً أفضل لما هو موجود حالياً.

ونقطة البداية في تطبيق البرنامج الجديد هي تأميم الأرض الزراعية وجميع وسائل الإنتاج الملحقة بها كالمباني والآلات.. إلخ، لتحويل الملكية الفردية في الأرض إلى ملكية عامة يضع المجتمع يده عليها وينظم طريقة استعمالها بما يتلاءم مع المصلحة العامة، ويحتفظ دائماً بحق إعادة النظر في نظام استعمالها كلّما دعت إلى ذلك الحاجة الاجتماعية ومصلحة الاقتصاد الوطني. وبذلك يمكن تجاوز كلّ التعقيدات القانونية وإلغاء جميع أشكال الملكية الخاصة والادعاءات المتضاربة بالأرض وتصفية النظام الإقطاعي بكافة أشكاله ودرجاته، وتنعدم كلّ الإمكانيات لنموه من جديد أو لبقائه على نطاق ضيق.

ولا يمكن أن يُستثنى من التأميم إلا البساتين الصغيرة المملوكة التي تتحد فيها الملكية والعمل الزراعي، أي التي يديرها ويعمل فيها شخصياً ملاكها دون استعمال الآخرين. إن إبقاء المغارسات العائلية الصغيرة بيد الأفراد ليس إلا إجراءً عملياً للمحافظة على هذه الثروة الوطنية التي تتطلب عناية شخصية.

قد يبدو أن تأميم الأرض إجراء ثوري يقلب أوضاعاً راسخة الجذور. ولكن ذلك ليس صحيحاً قط؛ فالأرض الزراعية في العراق في غالبيتها العظمى أميرية، ملك الدولة منذ احتلال العراق أيام الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، وبقيت كذلك حتّى سنة ١٩٣٢، عندما شرّع قانون تسوية حقوق الأراضي حيث بدأت عملية منح حقوق اللزمة والتفويض بالطابو للأشخاص الذين وضعوا أيديهم على أراضٍ أميرية واستعملوها لفترة من الزمن. وبدلاً من أن تمنح ملكية الأرض للذين استعملوها بشكل مباشر وهم الفلاحون، منحت للمتنفذين ورؤساء العشائر الذين استعملوها بطريق غير مباشر ـ بواسطة الآخرين ـ بتقديم أدلة على ذلك صحيحة أحياناً وغير صحيحة أحياناً أخرى[٥].

وعلى كلّ حال فحقوق التفويض بالطابو والمنح باللزمة ليست ملكاً صرفاً بل هي حقوق استعمال دائمية للأرض التي تبقى رقبتها بيد الدولة، أي إن ملكيتها كمادة تبقى للمجتمع. أما الأراضي الأميرية في العمارة المؤجرة لآجال طويلة للملتزمين الأوليين فلا تحمل حقّ هذه الحقوق، بل هي ملك المجتمع من جميع الوجوه. إن الأرض المملوكة ملكاً صرفاً في العراق تشكل نسبة ضئيلة جداً من مجموع الأراضي الخاضعة للإصلاح الزراعي، فحتى آخر أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، بلغ مجموع الأرض المستولى عليها ٤,١٤٨,٥٢٤ دونماً في حين كان مجموع الأرض المملوكة ملكاً صرفاً من كلّ ذلك ١٦٥٥١ دونماً فقط أي ٤ في المئة[٦]. لذلك إن تأميم الأرض الزراعية ليس تأميماً بالمعنى المعروف للتأميم، أي إنّه لا يتضمن استيلاء المجتمع على أملاك تعود إلى الأفراد بل هو مجرد إرجاع أملاك عامة تصرف بها الأفراد لفترة من الوقت ـ ليست طويلة ـ لسلطة المجتمع.

ثمة شيء لا بدّ أن يقال عن موضوع التعويضات. بما أن عملية التأميم هذه ليست في حقيقتها إلا استرجاع المجتمع لممتلكات تعود له في الأصل، لذلك لا يمكن أن يكون موضوع التعويضات وارداً؛ لأن التعويض لا يكون إلا عندما تكون الممتلكات المؤممة تعود إلى الأفراد. إن تأميم الأرض الزراعية في العراق لا يستوجب تعويض الإقطاعيين الخاضعين للإصلاح الزراعي. أما الأرض المملوكة ملكاً صرفاً فيمكن أن تعوّض شريطة أن يكون تقدير ثمن الأرض واقعياً لا يتضخم بتأثير نفوذ الإقطاعيين على الموظفين ولجان التقدير، وأن يسدد بشكل

(٥) تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، «التنمية الاقتصادية في العراق،» ص ١٣ (بالإنكليزية).

(٦) سجلات وزارة الإصلاح الزراعي ـ بغداد.

أسهم في الشركات الحكومية تدر حداً أدنى مضموناً من الأرباح السنوية، أو بشكل سندات غير قابلة للتداول لا تطفأ إلا بعد مدّة طويلة (أربعين سنة مثلاً) يصدرها المصرف الزراعي بفائدة مناسبة(٧).

وقد يقال إن هؤلاء الإقطاعيين قد قاموا بتحسينات في الأرض كالبناء وشق الترع وتطهيرها، الأمر الذي يتطلب، تحقيقاً للعدالة، تعويضهم عنها. والجواب عن ذلك هو أن هؤلاء الإقطاعيين قد تصرفوا بأرض تعود إلى المجتمع لمدّة طويلة من الزمن يستغلونها إما من دون مقابل أو بإيجار رمزي. كما إنهم قد استفادوا كثيراً من المشاريع التي قامت بها الحكومة بأموال المجتمع، كمشاريع الري والبزل والطرق، ما أدى إلى ارتفاع ثمن الأرض وإنتاجيتها. وفي الغالب لم يدفع الإقطاعيون إلا رسوماً مخفضة جداً لقاء الاستفادة من هذه الخدمات. وباختصار إن ما أعطاه هؤلاء الإقطاعيون كان أقل بكثير مما أخذوه من المجتمع.

وقد يثار اعتراض على فكرة تأميم الأرض الزراعية، هو أن التأميم يؤدي إلى حرمان فئة أصحاب الأرض من مصدر عيشهم وتحويلهم إلى فئة فقيرة عاطلة عن العمل؟ ولكن ذلك لا يصحّ إلا إذا كان أصحاب الأرض غير قادرين على التحول إلى أعمال أخرى، ولا يمتلكون أي مدخرات يستعينون بها على دخول مجالات جديدة غير الزراعة. صحيح أن هناك بعض الملاكين الصغار والسراكيل والملتزمين الثانويين سيجدون أنفسهم في وضع حرج إذا ما خرجت الأرض من أيديهم، ولكن ذلك لا يصح على غيرهم من الملاكين الكبار، وبخاصة الذين يسكنون المدن ويزاولون أعمالاً أخرى كالتجارة. ومهما كان فبعض الملاك لا يستطيعون أن يجدوا مصادر جديدة للعيش ونحن لا نستطيع أن نعرف نسبتهم ولو بالتقريب. وحتّى هؤلاء يمكننا أن نجد لهم حلاً عملياً يضمن لهم مورداً للعيش ويعود بالنفع على المجتمع بالوقت نفسه. والحلّ العملي يمكن أن يكون كالآتي. هناك أراض كثيرة لم يسبق أن استغلت وأصبحت صالحة للزراعة بسبب مشاريع الري الجديدة وليس فيها فلاحون يمكن أن يمنح حقّ استغلالها من

(٧) لقد جرى تعديل لقانون الإصلاح الزراعي في ناحية التعويضات بعد ثورة ١٤ رمضان، يقضي باقتصار التعويض فقط على الأرض المملوكة ملكاً صرفاً، في حين كان التعويض في السابق يشمل جميع الأراضي. ويقضي التعديل أيضاً بإيداع نصف التعويضات في المصرف الزراعي (لتطوير الزراعة) لمدّة عشرين سنة بفائدة منخفضة وتقسيط النصف الآخر على أربعين سنة. أما في ما يتعلق بالآلات الزراعية التي يستولى عليها، فأصبح تعويضها بحسب التعديل المذكور يدفع بأقساط سنوية لمدّة عشرين سنة وبفائدة منخفضة بعد أن كانت واجبة الدفع نقداً في السابق.

دون إيجار لهؤلاء الملاّك شريطة أن تستغل بطرق حديثة وبواسطة عمال يوميين، وشرط أن يخضع الإنتاج فيها للتخطيط الزراعي العام. إن المالك الذي تعطى له هذه الأرض عليه أن يقوم بتحويلها إلى مزرعة حديثة، مستعيناً بقرض من المصرف الزراعي وأن يسلمها للدولة بعد مدّة من الزمن (١٥ أو ٢٠ سنة مثلاً) لقاء تعويض بسندات ذات فائدة مناسبة أو بأسهم ذات حدّ أدنى مضمون من الربح في الشركات الحكومية. وبذلك يتسنى إيجاد مورد عيش لهؤلاء المواطنين والاستفادة من جهودهم من جهة، وزيادة مساحة الأرض المزروعة من جهة أخرى عن طريق خلق قطاع زراعي خاص بصورة مؤقتة ينتقل بعد فترة إلى القطاع العام.

وبتأميم الأرض الزراعية يتم إلغاء جميع الحقوق والادعاءات السابقة، وتصفى كلّ أصناف النظام الإقطاعي وتزول كلّ التعقيدات القانونية من طريق الإصلاح الزراعي، فعملية تسوية حقوق الأراضي تصبح لا لزوم لها. وبذلك لا يرتكز الإصلاح الزراعي على أساس قانوني ينبثق من الحقوق والادعاءات المتشابكة بل على أساس واقعي هو استغلال الأرض بصورة مباشرة من دون استعمال جهد الآخرين.

٢ ـ المزارع الحكومية التعاونية

الخطوة التالية بعد تأميم الأرض ووسائل الإنتاج الملحقة بها، هي إنشاء المزارع الحكومية التعاونية؛ فالأرض الزراعية الموجودة في كلّ منطقة في وضعها الحالي تقسم إلى مزارع كبيرة يسمح حجمها باستعمال وسائل وطرق الإنتاج الكبير المعروفة. ولا يعني ذلك ـ بالطبع ـ أن يكون حجم المزرعة متساوياً في كلّ المناطق، بل لا بدّ أن يتباين بحسب تباين عوامل عديدة هي كمية الأرض المتوافرة وخصوبتها في كلّ منطقة بالنسبة إلى عدد الفلاحين المؤهلين والراغبين في العمل في هذه المزارع، وبحسب نوعية المحاصيل. على سبيل المثال يمكن تصنيف استعمالات الأرض إلى: الحبوب، القطن، التبغ، الفواكه، الخضروات، الرز، والمراعي. ويجري تحديد هذه المزارع بوسائل مسح مبسطة ثمّ يفتح باب قبول الطلبات للعمل في هذه المزارع من قبل فلاحيّ المنطقة بحسب شروط معينة. وينظم عدد الفلاحين لِكُلّ مزرعة بحيث يتحقق على وجه التقريب أفضل استخدام ممكن للطاقة الإنتاجية للمزرعة. وبعد إتمام عملية اختيار الفلاحين، ينظم معهم عقد لمدّة محددة (خمس سنوات مثلاً) قابل إلى التجديد تلقائياً توضح

فيه بالتفصيل جميع الحقوق والواجبات المترتبة على الانتماء للمزرعة.

أما الإدارة وتسيير العمل الزراعي، فيوضع في يد لجنة فنية يتناسب عددها مع حجم المزرعة وسعة العمل الذي تمارسه. ويجب تكوين الجهاز الإداري لهذه المزارع من خريجي المدارس الزراعية وكلية الزراعة من أبناء الفلاحين الذين يرغبون في العيش والعمل في الريف. كما يجب أن يفتح لهؤلاء الطلبة معهد للتدريب على الزراعة التعاونية يتلقون فيه معلومات عن مبادئ التعاون ومشاكله العملية وعن إدارة الأعمال والاقتصاد الزراعي والاجتماع الريفي، كما يجري تدريبهم على الأمور العملية التي يحتاجونها في عملهم كحفظ الدفاتر واستعمال وتصليح الآلات الزراعية وصيانة قنوات الري وما شابه ذلك[٨]. وبعد أن يكملوا التدريب، يجري توظيفهم للعمل في اللجان الفنية ويوزعون على المزارع بعد أن تهيأ لهم المستلزمات الأساسية للسكن والعمل كأن يجري في كلّ مزرعة وفي المرحلة الأولى بناء عدد من دور السكن البسيطة ومخزن كبير للغلال ومركز للإدارة.

وتكون اللجنة الفنية هي المسيّر الحقيقي للإنتاج والتسويق، وهي التي تتخذ جميع القرارات المتعلّقة بشؤون المشروع وتديره على أساس تجاري ضمن الخطّة الزراعية العامة. ويكون أعضاء اللجنة الفنية موظفين في الدولة يتسلمون رواتب شهرية ويتسلمون حصة معينة (نسبة مئوية) من صافي دخل المشروع، ويتمتعون بجميع حقوق الموظف التقاعدية. أما الفلاحون فعليهم أن يسكنوا في المزرعة وأن يعملوا فيها بحسب تعليمات اللجنة الفنية وتحت إدارتها المباشرة. وينتخبون من بينهم لجنة تسمى بـ «لجنة الفلاحين» تساعد اللجنة الفنية في ضبط العمل وتنظيمه وتكون حلقة الوصل بينها وبين الفلاحين وتعمل على حلّ مشاكلهم الشخصية ومشاكلهم مع الإدارة، والقيام بِكُلّ ما من شأنه تسهيل تنفيذ تعليمات الإدارة. وتكون للفلاحين أجور يومية نقدية عن كلّ يوم عمل كامل بالإضافة إلى حصة سنوية (نسبة مئوية) من صافي دخل المشروع تتناسب مع عدد أيام العمل الكاملة المنجزة من قبل كلّ فلاح. كما تحدد تعويضات إضافية بسيطة لأعضاء لجنة الفلاحين لقاء خدماتهم وكمشجع لهم لأداء واجباتهم على الوجه الأكمل. وتصنف الأعمال الزراعية ويحدد لِكُلّ منها متوسط

(٨) لقد تمّ تأسيس معهد للتدريب التعاوني مؤخراً بعد قيام ثورة ١٤ رمضان، وأوشكت الآن أول دورة تدريبية فيه على الانتهاء. والمعهد المذكور إذا ما طور قابل لتأدية هذه المهمة.

الوقت الذي يتطلبه، وتحدد كمية العمل التي يجب أن تنجز في كلّ يوم عمل كامل، ثمّ يوضع حدّ أدنى من أيام العمل الكاملة التي يجب أن يقوم بها كلّ فلاح خلال السنة. ويجري توزيع الفلاحين إلى فرق عمل، وتقسم الأعمال بينهم بحسب جداول عمل يومية. وتنظم جميع العلاقات ويسير العمل في المزرعة بحسب نظام داخلي موحّد توضح به جميع الحقوق والواجبات. وبذلك يكون الإنتاج تعاونياً يشترك فيه جميع المنتسبين في المزرعة، وينظم بحسب طرق الإنتاج الحديثة المعروفة في الصناعة الواسعة النطاق.

ويبقى للفلاح حقّ تربية الدواجن والمواشي بشكل فردي خاص، ولكنها ترعى في مرعى عام يعود إلى كل المزرعة. ولكن ذلك لا يعني أنّه لا يمكن إنشاء مزارع حكومية تعاونية لتربية الدواجن والمواشي، بل جلّ ما يعني ذلك، هو أن الفلاح يستطيع أن يحتفظ بحيواناته التي يأتي بها إلى المزرعة وما يقوم بتربيته في أوقات فراغه كعمل جانبي. ولإنجاح المزرعة يجب تحقيق درجة عالية من الانضباط بين الفلاحين بواسطة نظام للعقوبات يتضمن عقوبة الفصل من عضوية المزرعة والحرمان من جميع الحقوق فيها. ويجب أن توضع صلاحية العقوبات في يدّ اللجنة الفنية وباستشارة لجنة الفلاحين، وأن تكون القرارات نهائية، عدا قرار الفصل من المزرعة الذي يجب أن يكون خاضعاً للاعتراض مرة واحدة لدى هيئة استئناف عليا تؤلف خصيصاً لهذه الغاية. كما يجب أن يخضع أعضاء اللجان الفنية لنظام انضباطي خاص تضعه وتطبقه الإدارة العامة للمزارع الحكومية التعاونية.

وأهم صفة يجب توافرها في عضو اللجنة الفنية ـ بالإضافة إلى الرغبة والمقدرة على العمل الزراعي والاستعداد للعيش في الريف ـ هي الإيمان والحماسة للنظام التعاوني وللزراعة الاشتراكية. أما الوسط الذي ينتخب منه المديرون فهو خريجو المدارس الزراعية ـ بضمنها كلية الزراعة ـ من أبناء الفلاحين كمرحلة أولى. وبالتدريج يجب أن يُفسح المجال للفلاحين المبرزين من ذوي الكفاءة من أعضاء لجان الفلاحين وغيرهم لدخول اللجان الفنية حسب قواعد محددة للاختيار، حتّى يأتي الوقت الذي يتم فيه اختيار كلّ اللجان الفنية من وسط الفلاحين العاملين في المزارع. وبذلك تصل المزرعة مرحلة الحكم الذاتي. كما يجب أن يكون للجنة الفنية مسؤول هو مدير المزرعة، يجري تعيينه من قبل الإدارة المركزية في البداية، وبعد فترة من الزمن يمكن أن يجري انتخابه من قبل أعضاء اللجنة أنفسهم. وفي ما يخص الضمان للمستقبل فيجب أن تكون علاقة الفلاح

في البداية محددة بعقد لمدّة من الزمن قابل للتجديد تلقائياً إذا حقق الفلاح خلال مدّة عمله مستوى معيناً من حسن السلوك والانسجام والإنتاجية. ويمكن أن يمنح الفلاح بعد فترة من العمل في المزرعة (عشر سنوات مثلاً) عضوية دائمة لتوفير الضمان للمستقبل إلى أن يحال بعد سنّ معينة على التقاعد براتب يكفل له مستوى لائقاً من المعيشة.

كما يجب أن يتمتع جميع الفلاحين بضمان اجتماعي كامل يكفلهم ضدّ جميع الطوارئ كالمرض وحوادث العمل والكوارث وما شابه ذلك. إن حقّ استعمال الأرض يجب ألا يكون بمقابل؛ فالأرض ملك المجتمع، واستغلالها من قبل الفلاحين يجب أن يكون مجاناً، فلا يستقطع من دخولهم أي إيجار. ولأجل المحافظة على مستوى عال من الكفاءة ولمنع الآثار السيئة لتضخيم الروتين، يجب أن يخضع أعضاء اللجان الفنية كموظفين لقانون خاص تكون الترقية فيه على أساس الكفاءة لا على أساس سني الخدمة، ويكون المديرون بموجبه مسؤولين كأفراد وبالتضامن عن نجاح المزرعة وعن تحقيق حدّ أدنى من الإنتاج يُزاد بالتدريج.

وتتولى الإدارة العامة مهمة التخطيط العام ومتابعة تنفيذ الخطّة الزراعية، بينما تتولى اللجان الفنية مسؤولية إدارة المزرعة بشكل كامل وتتمتع بصلاحيات مالية واسعة، كما تتحمل المسؤولية تامة. أي أن العلاقة الإدارية بين الهيئة العليا وبين اللجان الفنية، يجب أن تقوم على أساس الثقة بدلاً من الشك، واللامركزية في الصلاحيات بدلاً من المركزية، وعلى تقدير التفوق ومعاقبة التقصير، وعلى التفتيش وحسن الاختيار والتدريب المستمر.

ويتكون الدخل الصافي من مجموع موارد المزرعة مطروحاً منه نفقات التشغيل كأجور عمل الفلاحين ورواتب أعضاء اللجنة الفنية وكلفة المواد الأولية والوقود. . إلخ. وبعد تخصيص نسبة من الأرباح للخدمات لمنتسبي المزرعة ونسبة لصندوق عام ينفق على الخدمات العامة لجميع المزارع، وبعد تخصيص احتياطي للتثمير في المستقبل ولإطفاء ديون المصرف الزراعي، يوزع الباقي بحسب نسب مئوية محددة على الفلاحين وعلى أعضاء اللجنة الفنية. وللوصول إلى قرارات ثابتة حول تحديد مستوى الأجور والرواتب ونسب توزيع الأرباح، لا بدّ من الاستعانة بطريقة التجربة والخطأ وبالبحث النظري، لا بدّ أن يكون ذلك في ضوء الخطّة العامة للقطاع الزراعي الاشتراكي.

أما تمويل المزارع الحكومية التعاونية فيكون عن طريق المصرف الزراعي الذي

يجب أن يتحول نشاطه لمد المزارع الجديدة برأس المال، وبخاصة رأس مال التشغيل، كما يجب زيادة رأسماله إذا لم تكفِ موارده الحالية لسد الحاجيات المطلوبة عن طريق عقد قروض من المصرف المركزي أو من مصادر تمويلية أخرى كالخزينة العامة.

وتعمل كلّ مزرعة بحسب خطّة لتوسيع عملها ولزيادة كمية رأس المال المستثمر فيها بواسطة القروض من المصرف الزراعي والاحتياطات المتراكمة من الأرباح السنوية، فتستطيع المزرعة بالتدريج إنجاز مشاريع بناء مساكن للفلاحين وزيادة المباني والمرافق العامة.

ولا ينتظر أن تكون هناك صعوبة في الحصول على الآلات الزراعية بل على العكس، إذ يمكن إعادة تنظيم الوحدات الميكانيكية الحالية من جديد على أساس الكفاءة واستغلال طاقتها القصوى بحيث تتلاءم وحاجة المزارع الجديدة. ومحطات التأجير هذه تلائم حاجيات المزارع التجارية الكبرى أكثر من أي شيء آخر، إذ تغني المزارع عن شراء الآلات والقيام بما تحتاجه من أعمال صيانة وتشغيل.

ولا بدّ للمزارع الحكومية التعاونية من أن تدعّم ببرنامج لتأمين حاجياتها الأساسية من المواد الأولية اللازمة للزراعة، كالبذور والأسمدة والوقود وفسائل الأشجار والأدوات واللوازم الزراعية الأخرى، بشكل تعاوني مركزي يقوم على تأسيس مخازن تجهيزية كبرى لمد المزارع بهذه المواد بأسعار الكلفة وبالنوعية المطلوبة بحسب الخطّة الزراعية العامة. ويؤسس في كلّ مزرعة مخزن أو مخازن استهلاكية تعاونية لتزويد الفلاحين والمديرين بالسلع الاستهلاكية بحسب طرق إدارة التعاونيات الاستهلاكية المعروفة بإشراف إدارة المزرعة. ويمكن تأسيس إدارة تعاونية تضم عدداً من الجمعيات الاستهلاكية المحلية تؤسس مخازن مركزية كبرى، وتمارس عمليات الاستيراد والشراء بالجملة من المنتجين بصورة مباشرة. وبذا ينتظم شراء المواد الاستهلاكية وشراء المواد الزراعية الإنتاجية بتعاونيات تشرف عليها الإدارة العامة للمزارع الحكومية التعاونية لإلغاء الوسيط والقضاء على الاستغلال والتلاعب بالأسعار.

كذلك يجب تكوين جهاز تعاوني يتولى تجميع المحاصيل من المزارع وبيعها إما في السوق المحلية أو في الأسواق الكبيرة، أو بيعها للحكومة لسد حاجياتها أو تصديرها إلى الخارج. إن الحكومة التي تدير القطاع الزراعي وتشرف عليه تحتاج إلى شراء كميات من بعض المحاصيل لاستعمالات متعددة كتهيئة البذور للزراعة أو تزويد المصانع الحكومية بالمواد الأولية أو سدّ حاجة مؤسسات

التموين الأخرى كمصلحة المبايعات.. إلخ. وتستطيع الإدارة التعاونية للتسويق تأسيس مراكز للتجميع والتصنيف ومخازن وصوامع حبوب ومراكز تسويق لباعة المفرد، وأن تقوم بتصدير بعض المنتجات إلى الخارج، وأن تمارس كلّ أعمال التسويق الأخرى متعاونة مع ما لدى الحكومة الآن من أجهزة كمصالح تنظيم تجارة الحبوب والتمور والمنتجات الحيوانية التي يمكن أن تدمج فيها بالتدريج لتكوين جهاز تسويق حكومي تعاوني يتولى مهمة تسويق منتجات القطاع الاشتراكي في الزراعة.

الخلاصة هي أن الزراعة الحكومية التعاونية لا بدّ أن تدعّم بحركة تعاونية في مجالي الشراء والبيع لأجل حمايتها من الاستغلال ولتوفير أرباح الوسطاء وتجار الجملة والمصدرين والمستوردين، ولأجل تطوير تصنيف المنتجات الزراعية وتحسين نوعيتها.

ومن المهم أيضاً وضع برنامج لتشجيع الصناعات الريفية الصغيرة في هذه المزارع يكون منسجماً مع خطّة التصنيع العامة بقصد زيادة دخل الفلاحين عن طريق استغلال أوقات فراغهم وتنمية مواهبهم وزيادة مهاراتهم. ومن هذه الصناعات الريفية حياكة الأغطية والسجاد وعمل الأثاث المنزلي البسيط والحدّادة والنجارة وأعمال التغليف والتعبئة وصناعة مستلزماتها والبناء وتصليح الآلات ووسائط النقل وصنع الفخار وأواني الطبخ.. إلخ. ويكون ذلك عن طريق تأسيس ورشات صغيرة تناسب عمل النساء والعمل الليلي، من مالية المزرعة وتُدفع أجوراً مخفضة.

وأخيراً لا بدّ من التأكيد على ضرورة خلق حياة اجتماعية في المزرعة يجد فيها الأعضاء وأفراد أسرهم مجالاً للمتعة والتسلية والتآلف وتوثيق العلاقات الأخوية، بفتح نادٍ لأعضاء المزرعة أو نوادٍ محلية تمارس نشاطات اجتماعية ورياضية، وتقوم بأعمال ترويح مناسبة كاستعمال الراديو والتلفزيون والسينما المتنقلة وإحياء الحفلات والمهرجانات وإقامة المعارض الزراعية.. إلخ. ويجب عدم الإقلال من أهمية الجانب الاجتماعي هذا لريفنا، إذ إن له أثر أكيد في إحلال الاستقرار والراحة النفسية وشحذ الهمم للعمل وزيادة الإنتاج وتقليل الخصومات والمشاكل والجرائم، وبالتالي تسهيل العمل التعاوني وتوطيد التنظيم الاشتراكي في الزراعة.

بقيت قضية وضع وزارة الإصلاح الزراعي. قلنا إن المزارع الحكومية التعاونية تشكل بمجموعها القطاع الاشتراكي في الزراعة، وقلنا إن هذا القطاع

يجب أن تشرف عليه هيئة عليا مشتركة من وزارة الإصلاح الزراعي ووزارة الزراعة. إن عملية تأسيس هذه المزارع التي تتضمن تقسيم الأرض وتحديد حدود المزارع، واختيار وقبول الفلاحين وتهيئة الدفعة الأولى من المديرين وتهيئة المنشآت الأساسية كدور سكن أعضاء اللجان الفنية والمخزن ومقر الإدارة، وتوفير مواد الزراعة للسنة الأولى، وشق الطرقات الموصلة للمزارع، وتهيئة وسائط النقل الضرورية، وإعداد التشريعات والأنظمة التي يتطلبها التنظيم الجديد، وإعداد المصرف الزراعي للمهمات الجديدة وغيرها من الأعمال التأسيسية الأخرى، إن عملية التأسيس التي تتطلب كلّ هذه الأعمال تحتاج إلى وقت يجب ألا يتجاوز السنة تبقى خلالها وزارة الإصلاح الزراعي قائمة. وبعد اجتياز مرحلة التأسيس يجب أن تتحول مهمة وزارة الإصلاح الزراعي إلى إدارة وتطوير القطاع الزراعي العام. وعندها يمكن إجراء تنسيق عام فيها وتكييفها للمهمة الجديدة وحتّى تغيير اسمها وتحويلها إلى مؤسسة القطاع الزراعي العام مثلاً. أما وزارة الزراعة فيجب أن تبقى مستمرة في نشاطها، ومتعاونة أوثق التعاون مع هذه المؤسسة. وتكون مهمة مؤسسة القطاع الزراعي العام وضع الخطّة الزراعية كجزء من خطّة التنمية الاقتصادية العامة التي يضعها جهاز التخطيط المركزي للدولة وملاحقة تنفيذها، والإشراف الإداري العام على أعمال المزارع الإنتاجية والتسويقية وإدارة المؤسسات التعاونية المرتبطة بها. كما تتولى هذه المؤسسة توجيه الإنتاج الزراعي في القطاع الخاص الذي قلنا إنّه سيكون مقتصراً على البساتين العائلية وعلى المزارع الحديثة التي ينشئها الملاك السابقون أثناء الفترة الانتقالية حتّى يتم دمجها في القطاع العام.

٣ ـ الإجراءات الضرورية لدعم النظام المقترح

شرحنا حتّى الآن كيفية تنظيم الإنتاج الزراعي على أساس المزارع الحكومية التعاونية، وأوضحنا أن نظام الإنتاج الذي نقترحه يجب أن يدعّم بتنظيم تعاوني في ناحية الشراء، أي شراء المواد الزراعية والبضائع الاستهلاكية، وفي ناحية البيع، أي بيع المنتجات الزراعية للجمهور وللحكومة. ولكن هذا النظام بحاجة إلى إجراءات مساعدة لنجاحه يمكن إجمالها بقضيتين.

الأولى، فنية تتعلق بإنقاذ الأرض الزراعية من خطر تراكم الأملاح و**الثانية**، قضية اجتماعية تتعلق بتحسين الوضع البشري للفلاح.

إن أخطر ما يهدد الزراعة في العراق من الناحية الفنية هو تراكم الأملاح في الأراضي المروية حيث تنخفض إنتاجية الأرض كثيراً حتّى تصبح غير قابلة للزراعة في النهاية. هناك مجال إلى زيادة الإنتاج الزراعي زيادة محسوسة بمجرد

تهيئة المشاريع اللازمة للبزل. ولخطورة هذه القضية لا يمكن معالجتها كأي قضية أخرى، لذلك لا بدّ من اتباع أسلوب غير الأسلوب الروتيني المتبع في إنجاز المشاريع العامة الأخرى. إن الإنفاق على التنمية الاقتصادية كان ولا يزال يجري على أساس خاطئ، إذ لم تعط الأولوية للمشاريع التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج مباشرة، بل على العكس، لا تزال النظرة الهندسية الدعائية التي سادت مجلس الإعمار هي المسيطرة حتى الآن، تلك النظرة التي وجهت الجزء الأعظم من موارد البلاد لإنشاء السدود والخزانات والطرق والجسور والبنايات العامة، على حساب الإنفاق على التصنيع ومشاريع زيادة الإنتاج الزراعي بصورة مباشرة. وقد ساعد هذا الاتجاه ضعف أجهزة التنفيذ في مجالات الإنتاج كالتصنيع بالنسبة إلى أجهزة التنفيذ في مجالات البناء. وكان من الخطأ الجسيم استثمار موارد مالية كبيرة في مشاريع ري لإحياء أراضٍ جديدة والإنفاق على مشاريع إعمار الأراضي الأميرية الصرفة، في الوقت الذي بقيت فيه الأرض المزروعة من دون مشاريع بزل.

إن استثمار الأموال في زيادة إنتاجية الأرض المزروعة أجدى من استثمارها في إحياء أراضٍ جديدة. لذلك لا بدّ من وضع حدّ لهذه السياسة الاستثمارية الخاطئة المتبعة الآن بفعل استمرارية الماضي، وإرسائها على أساس جديد هو تحقيق زيادة مباشرة مستمرة في إنتاجية الأرض المزروعة، وفلا بدّ من وضع برنامج ثوري شامل لإنشاء شبكة بزل تغطي كلّ الأرض الزراعية المروية وإعطاء ذلك الأولوية على كلّ شيء آخر. وفي مجال التنفيذ يجب تغيير الأسلوب الروتيني التقليدي في تنفيذ المشاريع العامة واتباع أسلوب ثوري يقوم على إعطاء صلاحيات تامة للدوائر ذات العلاقة، لاستدعاء شركات عديدة معروفة والتعاقد معها مباشرة وتوزيع العمل بينها من دون التقيد بالأصول الروتينية البطيئة.

كذلك يجب بشكل سريع بناء جهاز تنفيذي يتولى تنفيذ مشاريع البزل المدروسة والموجودة لدى مديرية الري العامة، والاستفادة من جميع المؤسسات العامة، ومن ضمنها الجيش، لتنفيذ المشاريع الصغيرة المدروسة والأعمال التكميلية التي تحتاجها. باختصار يجب شنّ حملة عامة لإنهاء مشاريع البزل تشترك فيها جميع أجهزة الدولة ذات الاختصاص، ويستخدم فيها الجيش وجماهير الفلاحين، لإنجاز ما يمكن إنجازه من أعمال تنفيذية غير فنية. إن كلّ ما يصرف من المال والجهود في هذا المجال ضروري جداً ولا يمكن أن يفضل عليه أي مجال آخر.

ومن الناحية الاجتماعية، لا بدّ من إجراء تغيير في وضع الفلاح الفكري

عن طريق برنامج واسع للتوعية والتعليم لتحقيق أهداف محددة؛ فقبل كلّ شيء يجب محو الأمية بين الفلاحين خلال فترة محددة من الوقت. ويجب أن يستهدف برنامج التوعية والتعليم اقتلاع أفكار وغرس أفكار جديدة في مكانها، وتغيير عقلية وسلوك، بعقلية وسلوك جديدين.

ويمكن تلخيص أهم أهداف البرنامج بما يلي: ترسيخ الفكرة التعاونية على حساب الفكرة الفردية؛ إحلال التفكير العلمي محل الخرافات والأوهام؛ تقوية الرابطة المدنية ومكافحة العصبيات العائلية والقبلية والطائفية والعنصرية؛ غرس حبّ واحترام العمل بدلاً من حبّ الوجاهة والكسل؛ تقوية الروح الديمقراطية على حساب التمايز والتسلط. إن برنامجاً للنوعية والتعليم على هذه الأسس لا بدّ أن يؤدي إلى تغيير جذري في تفكير وسلوك الفرد الفلاح، ويهيئ بالتالي التربة الصالحة لنمو ورسوخ الزراعة الاشتراكية بالشكل الذي أوضحناه، وبالدرجة التي نستطيع بها تحقيق تقدّم في تغيير عقلية وسلوك الفلاح الفرد، بتلك الدرجة نفسها يصبح من الممكن تحويل مسؤوليات الإنتاج والإدارة إلى يد الفلاحين، ويمكن بالتالي تقليص دور الموظفين والوصول إلى مرحلة الحكم الذاتي.

وثمة ملاحظة مهمة تتعلق بالتعليم في الريف لا بدّ من تثبيتها في هذا الصدد. إن البرنامج المطبق حالياً في الأرياف لا يختلف عن المناهج التي تدرس في المدن وذلك خطأ فادح. إن التعليم في القطاع الزراعي يجب أن يكون خاصاً يؤكّد فيه على الجانب العملي أكثر من الجانب النظري، ويستهدف رفع مستوى المهارة في العمل الزراعي وتزويد الطلبة بمعلومات عملية تهيئهم لممارسة الزراعة الحديثة. وقد تلقى هذه النظرة معارضة من البعض، بحجة أن جعل التعليم الريفي خاصاً، يختلف عن التعليم في المدن، يؤدي إلى عرقلة تقدّم أبناء الفلاحين في السلم الاجتماعي (وبخاصة في مجال التوظيف)، وذلك بحجب فرص التعليم العالي عنهم. إن هذه النظرة العثمانية للتعليم يجب ألا تسود؛ فالتعليم ليس وسيلة للتوظيف في الحكومة، بل هو تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية وإنسانية أوسع بكثير من ذلك. وعلى التعليم الريفي أن يتجه بشكل أساسي لتكوين فلاحين ممتازين جدد، ولتخريج قيادات وملاكات (كوادر) للزراعة الاشتراكية بالدرجة الأولى. أما المبرزون من الطلبة فيمكن أن يستوعبهم التعليم الجامعي، وأن يتوجهوا إلى العمل في المجالات الأخرى. ليس هدف التعليم تخريج موظفين ينتقلون إلى المدن بل تخريج فلاحين جيدين.

والنقطة الأخيرة في بحث هذا الموضوع هي التأكيد على أن خطّة التوعية

والتعليم يجب أن تكون واسعة وعميقة ومستمرة، تسخّر لها كلّ وسائل الإعلام والإيضاح وسبل التثقيف الشعبي المعروفة بطريقة ثورية لا روتينية، فمثلاً يجب إلا تستعمل الطريقة الروتينية السائدة الآن في بناء المدارس، بل يجب رسم برنامج لبناء مدارس بسيطة ينفذ بطرق خدمة النفس والتعبئة الشعبية.

٤ ـ الاعتراضات المنتظرة

من المنتظر أن تثار بعض الاعتراضات على نظام المزارع الحكومية التعاونية، فمثلاً قد يقال إن تطبيق النظام المقترح يحتاج إلى رأس مال قد لا يكون في استطاعة السلطة توفيره، فهناك حدّ أدنى من المال اللازم لتهيئة كلّ مزرعة للعمل يتطلبها الصرف على البناء وتهيئة وسائل المواصلات ودفع الرواتب للجان الفنية والأجور للفلاحين وشراء المواد الزراعية اللازمة.. إلخ. ولكن يجب عدم المبالغة في خطورة الصعوبة المالية، فرأسمال المصرف الزراعي يمكن أن يزاد، كما إنّه يستطاع الحصول على قروض من المصرف الوطني الذي أعرب عن استعداده لذلك، شريطة أن يكون لدى المقترض خطّة لصرف المبالغ المطلوبة.

كما إننا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن الحكومة في الوقت الحاضر تصرف حوالى مليونين ونصف مليون دينار سنوياً على وزارة الإصلاح الزراعي التي يمكن أن تتحول إلى ميزانية الإدارة المركزية للمزارع الحكومية التعاونية بعد انتهاء الأعمال الروتينية في الإصلاح الزراعي من استيلاء وتوزيع.. إلخ. كذلك سيحصل توفير في المصروفات العامة على المساحة والتسوية والإرشاد والتعاون الزراعي بشكله الموجود حالياً. ومن ناحية أخرى من المنتظر أن تأخذ القضية المالية بحل نفسها بعد مرور السنة أو السنوات القليلة الأولى، حيث يصبح من الممكن اقتطاع جزء من صافي الأرباح لإطفاء الديون وزيادة رأس المال المستثمر.

والعقبة الثانية التي يتوقعها البعض هي كيفية تكوين جهاز إداري كفوء ولاسيما في وضعنا الحاضر المطبوع بانخفاض كفاءة الموظفين وتعقيد الروتين الحكومي. صحيح أن تكوين لجان فنية وإدارة مركزية مهمة صعبة، ولكنها ليست ممتنعة؛ فإذا كان اختيار أعضاء اللجان الفنية من بين الشباب الحائز على تعليم زراعي جيد والمتمتع بالحيوية والاستعداد للعمل والسكن في الريف، وإذا ما تمّ تطبيق شرط كونهم من المؤمنين بالاشتراكية المتحمسين لتطبيقها في بلادنا، وإذا ما حصلوا على تدريب عملي ونظري كافٍ في الزراعة التعاونية في مركز تدريب خاص من جهة، وإذا ما تأسس نظام للتقدّم على أساس الكفاءة،

والعقاب على أساس التقصير، ودعّم كلّ ذلك بجهاز تفتيش نزيه وكفوء، ووضعت للإدارة نظم مالية وإدارية خاصة تقوم على الثقة وتوزيع المسؤولية واللامركزية من جهة أخرى، فإن مشكلة الجهاز الإداري يجب أن تكون ممكنة الحلّ ولو بالتدريج.

إن خطر البيروقراطية وارد في التنظيم الاشتراكي، ولكن ذلك لا يعني أنّه إذا ما وعيت المشكلة على حقيقتها وتوافر التصميم لمقاومتها أنّها مستعصية الحلّ. أما أخذ الوضعية الحالية للجهاز الإداري كدليل على حتمية فشل القطاع العام والإدارة الحكومية، فأمر في منتهى الخطأ والتحيّز الفكري. إن وضعية الجهاز الإداري الموجودة الآن ليست طبيعية وليست مستعصية الحلّ إذا توافرت الخطّة والتصميم لمعالجتها. إن إصلاح الجهاز الإداري لا يختلف عن جملة قضايا التقدّم في بلادنا، وليس فيها أي شيء خاص.

وفي مناقشة هذه القضية علينا ألا ننسى أن النظام البديل للمزارع الحكومية التعاونية لا يمكن أن ينجح من دون خدمات عامة تقدّمها الحكومة في مجالات التسليف والإرشاد والتعاون والتسويق والمكننة.. إلخ. التي لا يمكن تقديمها من دون أجهزة إدارية لا تقل في اتساعها وتعقيدها أن لم تزد عن الجهاز الذي يتطلبه النظام الذي نقترحه؛ فإن كان نظام المزارع الحكومية التعاونية يواجه مشكلة إدارية، فالنظام البديل لا يمتاز عنه في ذلك، لأنه يواجه المشكلة نفسها إن لم تكن أكبر.

ثالثاً: مزايا النظام البديل

تلك هي الخطوط الرئيسة للنظام الجديد المقترح كبديل لنظام الملكية الفردية الصغيرة الذي ينطوي عليه البرنامج الحالي للإصلاح الزراعي. ونتحول الآن إلى شرح حسنات النظام المقترح من جميع الوجوه الاقتصادية والاجتماعية والفنية والإدارية.

١ ـ إذا اعتبرنا إحداث ثورة فنية في طرق ووسائل الإنتاج الزراعي هدفاً مهماً، نرى بسهولة أن نظام المزارع الحكومية التعاونية يتفوق على نظام الفردية الصغيرة (أو أي نظام آخر). إن وضع قرارات الإنتاج وشؤون إدارة المزرعة بيد لجنة فنية من ذوي الاطلاع على الزراعة الحديثة، وإخضاع الإنتاج لتخطيط شامل ودمج هذه المزارع بالقطاع العام، كلها إجراءات تسهل إحداث الثورة الفنية

المطلوبة، بعكس نظام الملكية الفردية الذي تبقى فيه مهمة إدخال طرق ووسائل الإنتاج الحديثة على عاتق الفلاح. وبما أن الفلاح في وضعه الحاضر محافظ خامل، يخضع للخرافة وبعيد عن التفكير العلمي ومقيد بالتقاليد وأمي لا يعرف القراءة والكتابة، لذلك فمن الواقعي جداً ألا ننتظر منه الكثير في هذه المجال. ولا يقتصر الأمر على صفات الفلاح الشخصية، بل هناك عقبة مادية تقف في طريق إدخال نتائج العلم الحديث في الزراعة، فالقسم الأكبر من التحسينات الجديدة للإنتاج تتطلب استثمار موارد مالية لا تتوافر عند فلاحنا الفقير الذي لا يرتفع دخله فوق الكفاف كثيراً. كما إنَّ استثمار الأموال في استعمال تلك المحسنات ينطوي على مخاطر ويتطلب استعداداً للمجازفة لأن هذه الطرق والفنون الجديدة لم تجرب بعد. وتجربة الشيء الجديد تنطوي عادة على شيء من المجازفة، فحتى لو اقتنع المالك الصغير بتفوق الطرق الحديثة وبضرورة إدخالها في زراعته، فهو لا يستطيع ذلك لأنه لا يملك المال اللازم للإنفاق عليها، وقد يكون لديه قليل من المال ولكنه قد يخاف المجازفة وتحمل مخاطر تغييرات غير متأكد من نتائجها.

وفي الحقيقة لا نكون مغالين إذا قلنا إن قضية الإصلاح الزراعي هي في الدرجة الأولى قضية القضاء على الفقر بين جمهور الفلاحين؛ والقضاء على الفقر لا يتم إلا بالثورة الفنية في أساليب وطرق الزراعة، لأن ذلك هو الوسيلة المضمونة لتحقيق زيادة مستمرة وحقيقية في الدخل. صحيح أن أخذ الأرض من الإقطاعي وإعطاءها للفلاح يؤدي إلى زيادة دخل الأخير لأنه بذلك يتخلص من دفع حصته من المحصول للمالك، إلا أن ذلك وحده لا يكفي إذا بقيت طرق وأساليب الإنتاج القديمة على ما هي عليه. وبعبارة أخرى لا يعتمد حلّ مشكلة الفقر على معالجة قضية توزيع الأرض، بل ـ بالإضافة إلى ذلك وبشكل رئيسي ـ على زيادة الإنتاجية. وقد ثبت بالتجربة العملية أن الإرشاد الزراعي على النمط الموجود عندنا وسيلة لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الثورة الزراعية بالعمق وبالسرعة المطلوبة. إن الإرشاد الزراعي القائم على التثقيف البطيء للفلاح وإقناعه اختيارياً بضرورة تغيير طرق الإنتاج المتبعة وإبدالها بالطرق الحديثة بالوسائل والأساليب المعروفة مثل النشرات والمزارع النموذجية ومحطات توزيع البذور المحسّنة.. إلخ.

إن الإرشاد الزراعي من هذا النمط قد ثبت أنّه بطيء المفعول إن لم يكن فاشلاً تماماً؛ لأنه يخاطب فلاحاً أمياً محافظاً تسيطر عليه الخرافات، وفقيراً راكد التفكير. ولأجل أن ينجح الإرشاد الزراعي لا بدّ أولاً من تغيير عقلية الفلاح

بشكل جذري، وتلك قضية تحتاج إلى أجيال من الزمن. ونحن كبلد متخلف نسعى إلى تحقيق تقدّم عميق وسريع في أوضاعنا الاقتصادية لا نستطيع أن نعتمد على هذا الأسلوب البطيء لتحقيق الثورة الزراعية. لذلك لا بدّ من مرحلة انتقالية تؤخذ فيها سلطة اتخاذ القرارات الزراعية من يدّ الفلاح لتوضع في يدّ فنيين حتّى يرتفع مستوى الفلاحين وتزداد معرفتهم بطرق الزراعة، وحتّى يكتسبوا عادات جديدة وتتكون عندهم عقلية تقدّمية علمية، وعندما يتم كلّ ذلك ويصبح الوسط الفلاحي قادراً ومؤهلاً لتخريج مديرين أكفاء يحتلون مكان المديرين الموظفين، عندها يمكن إرجاع تلك الصلاحيات للفلاحين أنفسهم. هذا هو الطريق العلمي لتحقيق الثورة الفنية في الزراعة، الطريق الذي يأخذ واقع الفلاح بعين الاعتبار في تحديد طريقة تغيير هذا الواقع.

٢ ـ في النظام الإقطاعي يمارس المالك سلطة على فلاحيه يستعملها لدفعهم إلى إنجاز المهمات التي يتطلبها الإنتاج، فَكُلّ نظام مهما كانت نوعيته لا بدّ أن يتضمن درجة معينة من القسر (أو الضبط)، فعنصر القسر موجود في كلّ نظام لضبط تصرفات مجموعة من البشر؛ في الواقع، إن النظام ـ أي نظام ـ كمؤسسة يهدف إلى تكييف السلوك الفردي ليكون منسجماً مع السلوك العام كما هو مصطلح عليه أو كما يعتقد أنّه يجب أن يكون. وفي ذلك نوع من القسر. لذلك لا مفر من القسر في كلّ نظام. والإصلاح الزراعي القائم على الملكية الفردية الصغيرة يزيل عنصر القسر الذي كان يمارسه النظام الإقطاعي من دون أن يقدم نوعاً بديلاً من القسر أو (الضبط) الذي يتطلبه تنظيم جهود الفلاحين ويدفعهم إلى إنجاز المهمات التي يتطلبها نجاح العملية الإنتاجية، ويكيّف سلوكهم الفردي ليصبح منسجماً مع مقتضيات مصلحة المجموع، أي مصلحة الإنتاج. إن قضية ضبط الفلاحين ودفعهم إلى العمل والإنتاج تبرز كمشكلة مهمة الآن في المناطق التي زال فيها النظام الإقطاعي وحلت محلّه الملكية الفردية الصغيرة. إن الفلاح المتأخر الجاهل الذي عاش منذ أجيال ضمن إطار من الضبط والتسيير والقسر من فوق، قد أصبح ـ بتطبيق الإصلاح الزراعي الحالي ـ حراً من جميع الضوابط القديمة، ومستقلاً يتحمل جميع مسؤوليات المالك. وبما أن الفلاح في وضعه الحالي سيبقى لمدّة ما في المستقبل غير مستعد لتحمل مثل هذه المسؤولية، لذلك لا بدّ من إيجاد نظام جديد للضبط يحلّ محل نظام الضبط في الإقطاع. وتنظيم الزراعة على أساس المزارع الحكومية التعاونية أحسن ما يوفر ذلك. أما نظام الملكية الصغيرة فلا يقدم أي بديل، الأمر الذي أدى إلى شيء من ضعف الانضباط وارتباك العملية الإنتاجية؛ وفي ظل هذا النظام، أصبحت هذه المهمة مقصورة

على الضبط الذاتي من جهة، وعلى جهود السلطة المركزية بما تقوم به من تشريعات ـ وعلى مدى تطبيق تلك التشريعات من قبل المحاكم أو الإدارة من جهة أخرى[٩]؛ في حين أن تنظيم الفلاحين في تعاونيات إنتاجية كبيرة، وربطها بالقطاع العام، وإخضاع نشاط الفلاح الفرد لأجهزة إدارية وتخطيطية متكاملة، تبدأ من لجنة الفلاحين، فاللجنة الفنية فالإدارة المركزية للقطاع الزراعي الاشتراكي، فجهاز التخطيط المركزي، إن كلّ ذلك يهيئ نظاماً جديداً. ومن خلال هذه الأجهزة والأنظمة ينتظم نشاط الفلاح الفرد وتتحقق سلطة منظمة توجه ذلك النشاط في خطّ مصلحة المجموع، فيحلّ النظام المنتج محل الفوضى العابثة (في حالة فقدان النظام).

إن فقدان السلطة على الفلاحين الذي أدى إلى التحلل النسبي من واجبات الإنتاج، هو الظاهرة التي رافقت عملية الإصلاح الزراعي والتي تفسر الانطباع الموجود لدى كثير من المواطنين من أن الإصلاح الزراعي قد خلق فوضى في الريف على حساب الإنتاج والمصلحة العامة. ويحاول الإقطاعيون أن يبالغوا في تصوير هذه الظاهرة واستثمارها لضرب فكرة الإصلاح الزراعي في الصميم. علينا أن نفرق بين الطغيان وبين النظام. **الأوّل** شرّ إنساني، و**الثاني** ضرورة تقتضيها المصلحة العامة والحياة المتمدنة. الحرية نقيض العبودية، في حين أن النظام ضروري لتحقيق الحرية، فعلى الإصلاح الزراعي كإجراء تقدّمي أن يهدم استبداد الإقطاع، ولكن عليه أن يهيئ نظاماً بديلاً لنظامه. وهذا بالضبط ما يحققه نظام المزارع الحكومية التعاونية وما يعجز عنه نظام الملكية الفردية في ظلّ أوضاعنا الحاضرة على الأقل.

إن توفير نظام لضبط عمل الفلاحين وتوجيههم وفق برنامج عام ما هو إلا قضية مهمة جداً تخدم مصلحة الفلاح نفسه ومصلحة المزرعة الحكومية التعاونية ومصلحة المجتمع ككل. ونظام الملكية الفردية الصغيرة عندما يطبق في أوضاع اجتماعية متخلفة كأوضاعنا يؤدي في الوقت الحاضر إلى نوع من التحلل من التزامات الإنتاج وواجبات العمل المنتج لضعف دافع الضبط الذاتي وروح المسؤولية إزاء المجتمع. وسيبقى ذلك حتّى يرتفع المستوى الفكري والاجتماعي للفلاح وتتغير نظرته ومفاهيمه.

---

(٩) إن قانون حماية وتطوير الإنتاج الزراعي الذي صدر بعد ثورة ١٤ رمضان مثال جيد على ذلك؛ إذ بموجبه أعطي الموظفون الإداريون في كلّ منطقة صلاحيات قانونية لتطوير الزراعة وحمايتها من الأضرار.

٣ ـ إن أهم ما يجلب انتباه المتجول في الريف العراقي هو التخلف الفظيع في كلّ شيء، فالطرقات غير موجودة، والمدارس والمراكز الصحية قليلة جداً أو معدومة، ومرافق الحياة العصرية الأخرى لا وجود لها. والبيوت بدائية جداً، وماء الشرب النقي والكهرباء غير متوافرين. ولأجل أن يرتفع مستوى الحياة في الريف لا بدّ من زيادة رأس المال المستثمر في المرافق العامة الاستهلاكية والإنتاجية. ولكن تحقيق ذلك يواجه مشكلة عدم توافر الموارد المالية اللازمة، فمثلاً تواجه الزراعة في العراق مشكلة خطيرة هي عدم توافر مشاريع البزل، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط الإنتاجية. وتوفير البزل يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الأرض بمقدار الربع أو الثلث على الأقل. وبحسب تقرير رسمي لمديرية الري العامة، تكلف شبكة البزل الكاملة التي يحتاجها العراق حوالى ٥٠٠ مليون دينار(١٠).

فما هي الطريقة التي نستطيع بواسطتها تخفيض الأعباء المالية لمثل هذه المشاريع غير استثمار طاقات العمل عند الفلاحين، تلك الطاقات التي تذهب هدراً بمجرد تركها عاطلة من دون استعمال. من المعروف أن أهم مصدر لتكوين رأس المال في البلدان المتخلفة هو اليد العاملة التي بتشغيلها واستثمار طاقاتها يستطيع المجتمع أن يزيد إنتاجه القومي. وبما أن نظام المزارع الحكومية التعاونية يؤمن تنظيم الفلاحين بجماعات تخضع لإدارة واحدة، ويحقق ربط هذا التنظيم بالقطاع العام ـ وبالتالي بالسلطة العامة ـ فهو يهيئ فرصة ممتازة لحشد هذه الطاقة البشرية وتوجيهها لزيادة الإنتاج القومي بحسب برنامج يعد خصيصاً لذلك، وبضمن خطّة التنمية الاقتصادية العامة، فيصبح المجتمع قادراً على اعتصار كمية أكبر من الجهود وصبّها في حملات منظمة لزيادة رأس المال الاجتماعي كتعبيد الطرق وترميم الجسور والقناطر والتشجير وبناء المساكن والمدارس والمراكز الصحية والاجتماعية وإصلاح التربة وشق الترع وتطهيرها والمساهمة في مشاريع البزل وتصفية المياه والكهرباء وصيانة المنشآت العامة الأخرى وغيرها من الأعمال التي من شأنها زيادة رأس المال الاجتماعي. إن كميات هائلة من الجهود عند فلاحينا تذهب الآن هدراً بسبب عدم وجود جهاز يؤمن تعبئتها وتوجيهها إلى العمل المنتج، فالبطالة المقنعة ظاهرة تعم أريافنا بالفقر العام وقلة رأس المال الاجتماعي وفقدان أبسط تجهيزات الحياة الاقتصادية الحديثة.

وليس في نظام الملكية الفردية الصغيرة ما يسدّ هذا النقص، بل على

(١٠) تقرير لمديرية الري العامة عن مشاريع البزل في العراق، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣.

العكس، فهو بهدمه نظام الانضباط الإقطاعي وعدم إحلاله نظاماً جديداً في مكانه، قد هيأ المجال لزيادة البطالة المقنعة بدلاً من العمل على إنقاصها أو إزالتها.

وأبسط مثل على ذلك هو أن الإقطاعيين قد جروا على عادة حشد الفلاحين إجبارياً، ومن دون مقابل لتطهير قنوات الري وهو ما يعرف (بالحشر). وبعد رفع سلطة الإقطاع لم يقم الفلاحون المنتفعون من الإصلاح الزراعي بهذه المهمة فأهملت قنوات الري وتراكمت فيها الأطيان، ما كان له أثر سيئ على الزراعة. ولو أرادت الحكومة الآن القيام بحملات تحشد فيها الفلاحين للقيام بمثل هذه الأعمال المفيدة لهم وللمجتمع، لما استطاعت أن تنجح، لفقدان الجهاز الذي تستطيع بواسطته تعبئة الفلاحين وقيادتهم في حملات العمل هذه. في حين أن التنظيم التعاوني للجماهير الفلاحية وربطها بالدولة يساعد جداً على إزالة البطالة المقنعة وزيادة ثروة المجتمع. وبالفعل كان لدى وزارة الإصلاح الزراعي بعد ثورة ١٤ رمضان، مشروع لتعمير الريف بإنشاء قرى عصرية (٣٠٠٠ قرية في المرحلة الأولى) تقوم على أساس حشد الفلاحين للعمل بأجور رمزية أو مجاناً لتنفيذ هذا المشروع الجبار. ومن دون ذلك يصبح المشروع باهظ الكلفة بحيث يتعذر تنفيذه. إن تعمير الريف العراقي عملية مرتفعة التكاليف، ولا تستطيع الحكومة الاضطلاع بها إلا إذا استعملت طريقة العمل الجماعي المجاني وطرق خدمة النفس المعروفة.

٤ ـ ولنظام المزارع الحكومية التعاونية ميزة مهمة هي أنّه يهيئ سبيل الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير؛ فمجموع أنواع الوفر الذي ينتج عن مجرد كون الإنتاج واسعاً عامل مهم في تحول الإنتاج الحديث من شكل المؤسسة الإنتاجية الصغيرة إلى شكل المؤسسة الإنتاجية الكبيرة. وأنواع الوفر في الإنتاج الكبير من إدارية وتسويقية وفنية ومالية التي من شأنها زيادة الإنتاج (أو تخفيض كلفته)، تهيئ مجالاً للمؤسسة لزيادة رأسمالها وتوسيع نشاطها.

والجدير بالاهتمام هو أن هذه الزيادة الصافية في الدخل الحقيقي للمزرعة تمثل في الوقت نفسه زيادة حقيقية في الدخل القومي، لأنها ذاتية غير متأتية عن تحويل الدخل من مؤسسة لأخرى، أي إنّها لا تنتج عن نقصان في الدخل الحقيقي في قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني. ويعلق بعض الاقتصاديين أهمية رئيسة على أنواع الوفر هذه كمصدر لتكوين رأس المال وتحقيق التنمية الاقتصادية. وقضية أنواع الوفر المتعددة في الإنتاج الكبير هي التي تفسر مثلاً تفوق المزارع التجارية الكبيرة على الملكيات الفردية الصغيرة، وهي التي تعلل

اتجاه الزراعة في الولايات المتحدة مؤخراً إلى ما يدعى بـ «الزراعة الصناعية»، أي الزراعة على نمط المصانع الكبرى. للإنتاج الكبير مزايا مؤكّدة تنعكس في تحقيق زيادة صافية في الإنتاج، فإذا كان ذلك أمراً مهماً في بلد غني قطع شوطاً بعيداً في التقدّم الاقتصادي، فتزداد أهميته في بلد متخلف مثل العراق يقف في بداية سلم التطور الاقتصادي ويعاني نقصاً هائلاً في رأس المال.

٥ ـ وفي العراق فائض من الأرض القابلة للزراعة بالنسبة إلى عدد السكان في الريف، فهناك أكثر من (٢٨) مليون دونم من الأراضي القابلة للزراعة، في حين لا يتجاوز عدد سكان الأرياف خمسة ملايين نسمة. أي إن معدل ما يصيب الفرد الواحد عالٍ نسبياً. وتميل هذه النسبة إلى الارتفاع كلّما ازدادت الهجرة من الريف إلى المدينة، فكيف نستطيع والحالة هذه زيادة رقعة الأرض المزروعة كوسيلة الإنتاج؟ إن فكرة الملكية الفردية الصغيرة لا تتضمن حلاً لهذه القضية، فتوزيع الأرض على الفلاحين لا يؤدي بالضرورة إلى زراعة الأراضي البكر التي لا يوجد فيها فلاحون والتي لم يسبق أن استغلت. لذلك لا بدّ من مبادرة المجتمع في هذا المجال.

إن كثافة السكان في الريف ليست عالية حتّى يندفع الذين لا يجدون مجالاً للعيش نحو استصلاح الأراضي الجديدة واستغلالها. وحتّى لو كانت كثافة السكان عالية، فلا يعني ذلك أبداً أن اليد العاملة الزائدة ستندفع نحو الأراضي الجديدة، لأن ضعف حركة انتقال اليد العاملة هي من الصفات الرئيسة التي تطبع الوضع الاجتماعي في البلدان المتخلفة اقتصادياً ومنها العراق. إن الأراضي القابلة للزراعة وغير المزروعة والأراضي التي تصبح صالحة للزراعة بتنفيذ مشاريع للري لا نستطيع استثمارها عن طريق الجهد الفردي؛ فنحن لا نستطيع توزيعها على الفلاحين لأن ليس لدينا فائض منهم، ولا يمكن أن نعطيها للإقطاعيين وتجار المدن لأننا لا نريد رجوع استغلال الإنسان للإنسان. لذلك لا بدّ من أن تأخذ الدولة على عاتقها مهمة تطوير هذه الأراضي لمصلحة الاقتصاد الوطني. وتجربة الاتحاد السوفياتي في إنشاء المزارع الحكومية في الأراضي البكر مفيدة في هذا الصدد.

في مناطق كثيرة من العراق أراضٍ واسعة خالية ممكن أن تستغل في الزراعة. وهناك البدو الرحل الذين يتعاطون الرّعي والتنقل طلباً للكلأ. إن محاولة توطين هؤلاء البدو عن طريق إعطائهم أرضاً زراعية مصيرها الفشل على الأرجح، فهؤلاء البدو لا يقدرون قيمة الملكية الفردية وغير معتادين على الزراعة المستقرة، وهم على درجة كبيرة من التأخر الاجتماعي والخضوع لرؤسائهم والمتنفذين منهم. لذلك

فَكُلّ توزيع للأرض عليهم سوف لا ينتهي إلا بتنازلهم عن الأرض لرؤسائهم أو تركها ليستغلها تجار المدن أو الإقطاعيون المجاورون. وقد دلت تجربة توزيع الأراضي الزراعية على أفراد قبيلة شمّر في لواء الموصل، على فشل ذريع في تحقيق الأغراض التي وزعت الأرض من أجلها. إذ إنَّ هؤلاء البدو الرحل لم يكن من الممكن ضبط هوياتهم إذ لا يوجد لهم إحصاء أو أي تسجيل من أي نوع كان. وكانت نتيجة التوزيع أن سُلّمت الأرض ثانية إلى زعماء شمر الذين كانوا يستغلون هذه الأرض الأميرية قبل الإصلاح الزراعي لقاء حصة بسيطة أو سلموها إلى تجار المدن الذين اعتادوا زراعة هذه الأرض بالتجاوز بواسطة الآلات (ويسمون محلياً بالمصالح). وبقي الإصلاح الزراعي حبراً على ورق، الأمر الذي يعرفه الجميع في وزارة الإصلاح الزراعي وفي أوساط الناس في تلك المناطق.

إن الملكية الفردية الصغيرة لا يمكن أن تنجح كحل لمشكلة توطين البدو واستثمار الأراضي الجديدة البكر. وبعكس ذلك فإن نظام المزارع الحكومية التعاونية بوضعه الإدارة في يد لجنة فنية مرتبطة بجهاز القطاع العام لا في يدّ الفلاحين، وبإبقائه ملكية الأرض في يد الدولة لا في يد الأفراد، يجعل من الممكن فتح الأراضي الجديدة للزراعة وتشغيل البدو الراغبين بالعمل من دون تحميلهم مسؤوليات المالك، وتجنب خطر رجوع الإقطاع من جديد.

صحيح أن أفراد القبائل الرحل سوف لن يتحملوا نظام العمل المستمر، وصحيح أن نسبة الخروج من المزارع ستكون عالية في البداية، ولكن ذلك لا يؤثر على استمرارية الإنتاج، أي استمرار المزرعة كمشروع طالما أن الإدارة ليس في يدّ الفلاحين بل في يدّ الدولة. كما إنَّ أثر ذلك على استقرار اليد العاملة في المزرعة سيكون مؤقتاً إذ إنَّ ارتفاع دخل الفلاح بالنسبة إلى ما يمكن أن يحصل عليه في الرعي أو في العمل خارج المزرعة، سيكون عاملاً مساعداً على الاستقرار. كما إنّه وبمرور الوقت سيتعود هؤلاء الفلاحون على الزراعة المستقرة، وسيتعرضون إلى نمط جديد من الحياة في المزرعة التعاونية، ما يساعد على تغيير أفكارهم وعاداتهم الاجتماعية. أما إذا صرفت الدولة أموالاً لإنشاء مشاريع ري واستصلاح تربة وهيأت الأرض للزراعة ووزعتها على القبائل الرحل أو غيرهم ممن لا يمتهنون الزراعة من سكان المدن، فستكون النتيجة إما تسليم هذه الأرض للإقطاعيين أو تجار المدن أو تركها فارغة وتبذير أموال المجتمع التي أنفقت على إعمارها؛ فكما إنَّ هناك مجالات صناعية كثيرة لم يكن من الممكن استغلالها بواسطة القطاع الخاص والجهد الفردي ما اضطر المجتمع إلى الدخول فيها عن

طريق التصنيع الحكومي، كذلك إعمار الأرض الفائضة البكر لا يمكن أن يتم في أوضاعنا الحاضرة على الأقل عن طريق الأفراد (عدا ما يخصص للملاك القدماء لإنشاء مزارع حديثة كما مرّ ذكره سابقاً) من دون التعرض إلى خطر نشوء إقطاع جديد. لذلك فليس غير الجهد العام ما يستطيع القيام بذلك. وتلك مزية للنظام المقترح على نظام الإصلاح الزراعي المطبق حالياً.

٦ ـ تؤدي الحكومة الآن خدمات عديدة للقطاع الزراعي كخدمات الري والإرشاد ومكافحة الآفات.. إلخ. وتقديم هذه الخدمات في ظلّ نظام الملكية الفردية الصغيرة يقتضي إيصال هذه الخدمات إلى عدد كبير جداً من المزارعين الصغار في طول البلاد وعرضها، الأمر الذي يجعل كلفة تقديم هذه الخدمات عالية.

إن الدوائر المختصة بهذه الخدمات عليها أن تتعامل مع الفلاحين فرداً فرداً، وأن توفق بين مصالحهم المتضاربة وأن تعالج مشاكلهم المنفردة حالة حالة؛ في حين أن تجميع الفلاحين في وحدات إنتاجية كبيرة وربط إدارتها بالقطاع العام، من شأنه تبسيط عملية تقديم هذه الخدمات؛ ففي مجال الري مثلاً بدلاً من أن تتعامل مديرية الري العامة مع الفلاحين مباشرة تتعامل مع اللجنة الفنية. وهناك فرق بالكمية والنوعية بين الحالتين، ففي الحالة الثانية يختصر عدد الذين يجري التعامل معهم إلى حد كبير، كما إنَّ اللجان الفنية أكثر معرفة بكيفية الاستفادة القصوى من مياه الري وكيفية صيانة منشآته، وأكثر شعوراً بالمسؤولية عن المصلحة العامة من الفلاحين. ومن الواضح أيضاً أن تضارب المصالح يزول في المزرعة التعاونية لأن الأرض تزرع للجميع وبذلك تزول جميع مشاكل توزيع المياه بين فلاحي المزرعة التي تبرز في ظلّ نظام الملكية الفردية الصغيرة. إن مهمة مديرية الري العامة ستكون حتماً أبسط ونفقاتها أقل في حالة المزارع الحكومية التعاونية مما تكون عليه في حالة تنظيم الزراعة على أساس الملكية الفردية الصغيرة. حتّى منشآت الري من قنوات ونواظم وقناطر ومراكز مراقبة.. إلخ، تكون أبسط وأقل كلفة مما تتطلبه الحالة في النظام الآخر. إن ضمان المصلحة العامة في مجال الري حتماً يكون أسهل بكثير عندما يكون الطرف المستفيد إدارات فنية مرتبطة بالقطاع العام، مما لو كان الطرف المستفيد فلاحين مستقلين على درجة كبيرة من الجهل والتأخر وضعف الشعور بالمصلحة العامة.

وللسبب نفسه، تأخذ مهمة الإرشاد الزراعي شكلاً آخر أبسط وأقل كلفة مما يتطلبه نظام المنتجين المستقلين الصغار. إن جزءاً كبيراً من أعمال الإرشاد يستطيع

أن يقوم به أعضاء اللجان الفنية أنفسهم، الأمر الذي يختصر عمل جهاز الإرشاد كثيراً. كما إنَّ نشاط اللجان الفنية في تعليم الفلاحين على طرق الإنتاج الحديثة يتميز بالاستمرارية والعلاقة المباشرة، ما يجعله أكثر تأثيراً. ومن البديهي أيضاً أن النظام الذي يضع مسؤوليات الإنتاج وإدارة المزرعة في يد لجنة من خريجي المعاهد الزراعية، يحتاج إلى مجهود في حقل الإرشاد الزراعي أقل مما يتطلبه نظام يعطي الفلاح بوضعه المتخلف المعروف، تلك المسؤوليات.

ويصح الشيء نفسه في مجال مكافحة الآفات الزراعية. إن نجاح مكافحة الآفات والأمراض الزراعية في ظلّ نظام الملكية الفردية الصغيرة يعتمد على عدة أمور منها إقناع الفلاح بضرورة المكافحة ثمّ تعليمه طريقة القيام بها ثمّ توفير المال اللازم لذلك. في حين أن الأمر يختلف في ظلّ نظام المزارع الحكومية التعاونية، حيث المكافحة جماعية تتحملها مالية المزرعة، بعضها تقوم به إدارة المزرعة نفسها وبعضها تتعاون فيه مع جهاز المكافحة في وزارة الزراعة. وباختصار، إن لتجميع الفلاحين بتعاونيات وربط هذه التعاونيات بالقطاع العام، خصائص من شأنها تبسيط الأجهزة اللازمة لتقديم كثير من الخدمات العامة وتخفيض كلفتها المالية وزيادة فرص نجاحها.

٧ ـ ومن وجهة نظر المالية العامة هنالك أيضاً نقطة تفوّق للنظام المقترح. يقوم المجتمع الآن بإنفاق كمية من الموارد المالية لتطوير الزراعة، ولكن ما يحصل عليه المجتمع من موارد مالية من القطاع الزراعي أقل بكثير من المصروفات، لا بسبب أن المصروفات على القطاع الزراعي كبيرة، بل بسبب أن الإيرادات من الضرائب قليلة جداً؛ فالمعروف في أوساط وزارة المالية أن مستوى جباية ضريبة الأرض الزراعية منخفض جداً إذ يبلغ معدل ما يجبى منها سنوياً حوالى ٨٠٠,٠٠٠ دينار، وهو مبلغ لا يكاد يسدّ نفقات الجهاز الإداري الذي يتولى الجباية. كما إنَّ ما يجبى من حصة الإصلاح الزراعي لقاء تأجير الأرض أقل بكثير مما يجب، والرسوم المستحقة على الفلاحين لقاء نصب المضخات تكاد أن تكون مستعصية الجباية وهكذا. كلّ ذلك يعود إلى ضعف الشعور بالمسؤولية العامة لدى الفلاحين ولكونهم موزعين في مناطق واسعة ولعدم وجود جهاز تنظيمي للفلاحين يصعب الاتصال بهم.

إن مشكلة جباية الضرائب والرسوم غير واردة في ظلّ نظام المزارع الحكومية التعاونية، فهي يمكن أن تستقطع مباشرة من حساب المزرعة وتحول إلى حساب الخزينة العامة. وسهولة جباية الضرائب تجعل السياسة المالية أكثر مرونة وملائمة

كأداة لخدمة مصلحة الاقتصاد الوطني، إذ تستطيع الحكومة أن تجري تعديلات في الضرائب على القطاع الزراعي بحسب ما تراه مناسباً ولمختلف الأهداف العامة، وبخاصة لتحويل جزء من الزيادة في الدخل الزراعي لخزانة المجتمع لتستعمل بدورها في تمويل التنمية الاقتصادية العامة، في حين أن الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية العامة تبقى مشلولة أو أقل فعالية في ظلّ نظام الملكية الفردية الصغيرة في أوضاعنا الحاضرة.

٨ ـ طالما أن التخطيط الاقتصادي (ولو بشكل جزئي) قد أُعتمد رسمياً كطريقة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك لا بُدَّ من تقييم نظام استغلال الأرض الزراعية على هذا الأساس، أي مدى انسجامه أو تعارضه مع التخطيط الاقتصادي العام، ففي نظام الإنتاج الفردي وفي ظلّ واقعنا الاجتماعي المتأخر، تواجه قضية التنمية الاقتصادية تناقضات بين الأهداف الاقتصادية المطلوبة وبين اتجاهات الواقع. ويصح ذلك على القطاع الزراعي أكثر من القطاعات الأخرى؛ فالزراعة في كثير من بلدان العالم تميل عادة إلى التخلف عن مسايرة التطور الاقتصادي العام بسبب تأثير الأوضاع الاجتماعية كالعادات والتقاليد وارتباط اليد العاملة بالأرض وميلها إلى الركود وعدم الانتقال وانخفاض مستوى التعليم بين الفلاحين وقلة المعلومات المتوافرة لديهم عن الأسواق والأسعار والأوضاع الاقتصادية عموماً. لذلك وفي الاقتصاد الفردي الحر تبرز مشكلة تكييف القطاع الزراعي لمتطلبات التطور الاقتصادي العام. هذه ظاهرة عامة في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد الحر فكيف الحال في بلد متخلف كالعراق؟ إن واقع الإنتاج الزراعي عندنا غير منسجم مع متطلبات التقدّم الاقتصادي العام.

لذلك فإن دمج الزراعة بالقطاع العام وإخضاعها للتخطيط يحلّ هذه المشكلة ويجعل مهمة التكيف لمتطلبات التنمية الاقتصادية مضمونة، فتزول التناقضات بين القطاع العام والقطاع الخاص. وتلك نقطة تفوّق للنظام المقترح على غيره من النظم الفردية.

هناك أمثلة كثيرة لتوضيح هذا الفرق نورد بعضها على سبيل المثال فقط. أنشأت الحكومة مصنعاً للتعليب في كربلاء، ولكن هذا المصنع مضطر الآن إلى العمل بأقل من طاقته الإنتاجية التامة بسبب قلة الموارد الأولية المتوافرة في الأسواق من فواكه وخضراوات. إن عدم استجابة إنتاج الفواكه والخضراوات في السنوات الأخيرة لزيادة الطلب عليها قد أدى إلى قلة المعروض منها في السوق للاستهلاك المباشر، فارتفعت أسعارها ووجد المصنع نفسه عاجزاً عن الحصول

على كميات من الفواكه والخضراوات تكفي لتشغيله بطاقته الإنتاجية الكاملة وبأسعار مناسبة؛ في حين تتوفر في تلك المنطقة الأرض والخبرة الكافية التي يمكن أن تستغل لزيادة إنتاج الفواكه والخضراوات. ولكن ذلك لا يمكن أن يتم عن طريق الجهد الفردي بل عن طريق إنشاء مزارع حكومية تعاونية. إننا الآن نستورد كلّ ما تستهلكه مصانعنا المحلية من البذور والمحاصيل التي تستعمل لاستخراج الزيوت النباتية مثل (فستق العبيد) في الوقت الذي يمكن إنتاج هذه المحاصيل محلياً عن طريق إقامة مزارع جديدة لإنتاج هذه المحاصيل بدلاً من استيرادها من الخارج.

من الثابت عملياً أنّه يمكن إنتاج قصب السكر في المنطقة الجنوبية من العراق إذ قامت مثل هذه الصناعة في المنطقة المجاورة من إيران. وهناك مشروع الآن لتأسيس مصنع حكومي لهذا الغرض؛ ولكن تأسيس هذا المصنع يتطلب أن يكون هناك من ينتج قصب السكر، فهل يمكن الاعتماد على القطاع الخاص لتحقيق ذلك؟ والجواب في الغالب سلبي، في حين يمكن إقامة مزارع قصب كبرى في أراضي الإصلاح الزراعي في تلك المنطقة. ومصنع سكر البنجر في الموصل يعاني أيضاً من نقص كمية البنجر المحلي ما يجعله يعمل بأقل من طاقته التامة. لقد أخذ إنتاج القطن في الانخفاض في السنوات الأخيرة الأمر الذي جعل وارداتنا من القطن لسد حاجة الصناعة المحلية ترتفع، فلو كان الإنتاج الزراعي خاضعاً لخطّة عامة لأمكن تكييف الإنتاج لسد الحاجة المحلية بدلاً من الاستيراد من الخارج. كلّ هذه الحالات وحالات عديدة أخرى توضح فشل القطاع الخاص في التكيف للظروف الجديدة، في حين أن مثل هذه المشكلة تكون محلولة تلقائياً عندما يكون الإنتاج الزراعي تحت سيطرة القطاع العام، وحيث تقرر سلطات التخطيط كمية ونوعية الإنتاج وتتولى اللجان الفنية تنفيذ ذلك.

٩ ـ وللنظام المقترح ميزة أخرى في مجال السياسة الاقتصادية العامة هي تسهيله إلى حد كبير عملية السيطرة على مستوى أسعار المحاصيل الزراعية. بفعل قوة جذب ازدياد الطلب، فزيادة الطلب الفعال الناتجة عن ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية، يؤدي منطقياً إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية عندما يكون الإنتاج غير مرن نسبياً، أي عندما لا يتأثر كثيراً بزيادة الأسعار. إن الارتفاع المستمر في كلفة المعيشة هو الظاهرة البارزة في وضعنا الاقتصادي الحاضر، جالباً آثاراً سيئة وبخاصة على أصحاب الدخل المحدود كالعمال. وإذا ما أرادت الحكومة السيطرة على مستوى الأسعار لحماية أصحاب

الدخل المحدود ومقاومة الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الوطني التي يمكن أن تتولد من ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، فإنها تصطدم بعقبة كون الإنتاج الزراعي خاضعاً كلياً أو في غالبيته للقطاع العام ولاستطاعت الحكومة أن تثبت الأسعار بواسطة برنامج تشتري بموجبه مصلحة المبايعات الحكومية مثلاً جزءاً من المحاصيل من جهاز التسويق الموحّد للمزارع الحكومية التعاونية بأسعار ثابتة وتبيعه للجمهور بأسعار محددة أيضاً. وبصورة عامة تستطيع السلطة تنفيذ برنامج لتحديد الأسعار طالما أن هناك سيطرة عامة على الإنتاج. إذ من المعروف أن السبب الرئيس لفشل برنامج تحديد أسعار السلع الاستهلاكية في ظلّ الاقتصاد الحر، هو عدم السيطرة على جانب الإنتاج. إن النظام المقترح بإخضاعه الإنتاج الزراعي لسلطة المجتمع وبإنشاء جهاز تسويقي حكومي تعاوني يهيئ للحكومة المجال لتثبيت الأسعار وتجنب التقلبات وأخطار التضخم التي يتعرض لها نظام الإنتاج الفردي.

١٠ ـ يتعرض القطاع الزراعي إلى مخاطر التقلبات في الأسعار والدخل بسبب المخاطر الطبيعية وكوارث الآفات والأمراض، ما يجعل الفلاحين معرضين إلى الأخطار دائماً؛ ففي سني الجفاف مثلاً ينخفض دخلهم كثيراً ويعجزون عن تسديد ديونهم ولا يجدون ما يمكّنهم من شراء المواد اللازمة للزراعة في السنة التالية. وذلك خطر يتعرض له المالك الصغير. أما نظام المزارع الحكومية التعاونية فينطوي على نمط من التأمين ضدّ مثل هذه المخاطر، فقد تنخفض حصة الفلاح من صافي دخل المزرعة، ولكنه يبقى يحصل على أجوره اليومية. وتستطيع إدارة المزرعة أن تتحمل خسائر سني الكوارث بتعويضها من الاحتياطيات التي تدخرها في سني الرخاء. وبذلك تستطيع تحقيق نوع من الاستقرار في الدخل خلال السنين على الرغم من التقلبات المذكورة. إن تثبيت مستوى الدخل الزراعي للفلاحين أمر مهم جداً لتحقيق الاستقرار في الريف واستمرارية الإنتاج والطمأنينة النفسية والهدوء الاجتماعي والازدهار.

١١ ـ وأخيراً هناك جانب اجتماعي لا بدّ من ذكره، فالنظام الذي نقترحه كبديل لنظام الإصلاح الزراعي الحالي، لا يتفوق في النواحي الاقتصادية فحسب، بل في النواحي الاجتماعية أيضاً. إذ إن هناك اعتبارات تهم الإنسان والمجتمع لا يمكن إهمالها. إن النظام الحكومة التعاوني بإلغائه كلّ أصناف استغلال الإنسان للإنسان سواء أكان في الإنتاج أو الشراء أو البيع، يحقق هدفاً تصبو إليه البشرية جمعاء؛ فالاستغلال الذي ينتج تلقائياً من الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والمتراكم

في طيات الاقتصاد الفردي الحر، شرّ يكافح الإنسان الآن للقضاء عليه في طول العالم وعرضه، ومجرد زواله يمثل نصراً لقضية تقدّم الإنسان. وزوال الاستغلال في المجتمع يحلّ مشكلة التضارب الاجتماعي والصراع الطبقي، ويضع أساساً راسخاً لتحقيق السلام الاجتماعي وتمتين اتحاد الشعب في وجه الأخطار الخارجية، ويهيئه لمعركة البناء في الداخل. وبإحلال المساواة في الفرص الاقتصادية محل الامتيازات وبتحرير الفلاحين من الاستبداد، تتحقق الحماية لكرامة الإنسان من أخطار التمايز الاقتصادي والتسلط الاجتماعي.

والنظام المقترح ينمي في الفلاح روح العمل الجماعي ضدّ الأنانية والانطواء على الذات، ويغرس في نفسه الشعور بالمسؤولية العامة والاهتمام بالصالح العام. ونحن في وضعنا المتخلف الحاضر أحوج ما نكون إلى ذلك. إننا بحاجة إلى إحلال التعاون محل التفرقة والأنانية وتقوية الشعور بالمصلحة العامة على حساب الشعور بالمصلحة الخاصة. كما إنَّ العمل التعاوني والخضوع للنظام والارتباط بالسلطة العامة، يضعف العصبيات العشائرية والعائلية والطبقية، ويفسح مجال الوئام والمحبة وروح المواطنية وسيادة القانون بدلاً من سيادة التقاليد والقوة والخرافة.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام يساعد إلى حد بعيد على تحقيق الأمن في الريف الشيء الذي كان ولا يزال ضعيفاً، فتحل الطمأنينة على الأموال والأرواح.

كما إنَّ التنظيم التعاوني المقترح، بتحقيقه المساواة الاقتصادية وإزالته للاستغلال ولنظام الطبقات والتفاوت في المال والقوة والمنزلة الاجتماعية، واتجاهه نحو تحقيق الحكم الذاتي في الإنتاج وتدريبه للفلاحين على الانتخاب والعمل الجماعي، يضع أساساً متيناً للديمقراطية الصحيحة ألا وهي الديمقراطية الاجتماعية، حيث تتحقق الحرية الصحيحة للمواطن، الحرية من قيود الحاجة والمال والتفاوت الاجتماعي والنظام القبلي. وبكُلّ ذلك يكون هذا النظام عاملاً مساعداً لنظام الاشتراكية الديمقراطية، حيث تتحقق سيطرة المجتمع على الإنتاج مع المحافظة على الحرية والكرامة الإنسانية والقيم الروحية.

في كلّ هذه النواحي، يحقق النظام الحكومي التعاوني زيادة في السعادة البشرية. وتلك مزية مؤكّدة في حدّ ذاتها لأن سعادة الإنسان هي المقياس الموضوعي الأعلى لصلاحية أي نظام.

رابعاً: ملاحظات ختاميّة

١ ـ الطريقة الواقعية في تنظيم الزراعة

إن الذي يتتبع جذور فكرة قانون الإصلاح الزراعي الحالي يجد أنّها غريبة الأصل، ففي البلدان المتخلفة من العالم وضع مضطرب بسبب التفاوت في الدخل الزراعي الناتج عن نظم تقضي بأن تمتلك الأقلية وسائل الإنتاج ـ الأرض ـ وتستخدم الأكثرية من الفلاحين المعدمين، إما كفلاحين أو كعمال لقاء حصة بسيطة أو أجر منخفض. إزاء مثل هذا الوضع توصل الفكر الغربي إلى حلّ هو الاستيلاء على الأرض التي تزيد على حدّ أعلى لقاء تعويضات، وتوزيعها على الفلاحين بثمن تسدد منه تلك التعويضات. هذا هو الحلّ الذي توصل إليه رواد الإصلاح في الغرب للمشكلة الزراعية في المناطق المتخلفة التي تقف على أبواب الثورة الاجتماعية. أما الدوافع التي تقع وراء هذا الحلّ فيعزوها البعض إلى أسباب عقائدية فحواها تقوية فكرة الملكية الخاصة التي هي أساس النظام الرأسمالي في وجه فكرة الملكية العامة التي هي أساس الاشتراكية. ويعزوها البعض الآخر إلى مجرد التقليد الفكري. إذ إنَّ نجاح فكرة الملكية الخاصة في تحقيق تقدّم اقتصادي كبير في الغرب، جعل كثيراً من المفكرين يعتقدون بأنها لا بدّ أن تنجح في تحقيق الشيء نفسه في المناطق المتخلفة. لقد اعتقد جيفرسون مثلاً أن الملكية الفردية الصغيرة في الزراعة هي أساس الديمقراطية الأمريكية. وفي رأيي الخاص أن الدوافع خليط من كلّ ذلك.

لقد ورث الحكم الوطني في العراق من العهد العثماني وضعاً معقداً في ملكية الأرض الزراعية يولد الكثير من المنازعات في الريف، الأمر الذي جعل الحكومة تستدعي الخبير البريطاني داوسون لدراسة الوضع وتقديم توصيات لحلّ المشاكل القائمة. وقد أصبح تقرير داوسون أساساً لتشريع قانون تسوية حقوق الأراضي لسنة ١٩٣٢، الذي نصّ على منح حقوق اللزمة والتفويض بالطابو للذين يثبتون تصرفهم السابق بالأرض الأميرية[١١]. ومن خلال عمليات تسوية حقوق الأراضي ظهر النظام الإقطاعي في العراق. إذ إن منح حقوق اللزمة

(١١) نصّ قانون عام ١٩٣٢، على منح حقّ اللزمة للأفراد الذين يثبت أنّهم استغلوا الأرض الأميرية (العائدة للدولة) التي تحت تصرفهم خلال العشرة السنوات السابقة. ومنح التفويض بالطابو لمن يثبت استغلاله للأرض الأميرية خلال الخمس عشرة السنة السابقة. وكلا النوعين يمنحان نوعاً من الملكية بين الملكية الفردية والملكية العامة. وحق اللزمة أقرب إلى الملكية العامة من التفويض بالطابو.

والتفويض بالطابو لم يبق على أساس الاستعمال المباشر للأرض، بل على التصرف أو الاستعمال غير المباشر (بواسطة فلاحين آخرين). إن تقرير داوسون والقانون الذي اعتمد عليه، يقومان على فكرة أساسية هي التحول من النمط البدائي للملكية الجماعية (ملكية العشيرة للديرة) إلى الملكية الفردية، لأن الملكية الفردية كما يذهب القول الغربي؛ تحول التراب إلى ذهب.

وجاءت المحاولة الأولى لتلطيف حدة النظام الإقطاعي بتشريع قانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة سنة ١٩٥١، والذي نصّ على توزيع الأراضي الأميرية التي تصبح صالحة للزراعة بواسطة مشاريع الري الجديدة على الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، وتوزيع نسبة منها على رجال الدين والمتقاعدين. ويقوم هذا القانون أيضاً ـ كما هو واضح ـ على فكرة الملكية الفردية. ثمّ جاء قانون الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٨، مبنياً على الفكرة نفسها للتخلص من الإقطاع الكبير مع المحافظة على الملكية الفردية.

هناك اعتقاد واسع في الغرب كما في بلادنا أن ما يصبو إليه الفلاحون هو الحصول على الأرض، لذلك فإن إعادة النظر بتوزيعها كفيل بحل المشكلة الزراعية. إنني أعتقد بأن هذا الرأي لا يدعمه دليل واقعي. إنّه مجرد خطأ شائع، فمشاريع إعمار واستثمار الأراضي الأميرية التي تأسست بموجب القانون المذكور قد باءت بالفشل؛ ففي مشروع الدجيلة وهو من أهم هذه المشاريع اتضح بحسب التقارير الرسمية أن المنتفعين أخذوا يتركون الأرض أو يؤجرونها لفلاحين آخرين، فمن مجموع ١٤٨٨ مستثمراً لم يبق منهم في الوقت الحاضر غير ٤٢٠[١٢]؛ ومن المرجح جداً أن هؤلاء الذين لا يزالون في المشروع يمارس كثير منهم عمليات تأجير الأرض بعضهم لبعض. ربما يقال إن السبب يعود إلى تراكم الأملاح لعدم وجود مشاريع البزل وذلك صحيح، ولكن لو كان الفلاح متعلقاً بالأرض إلى الحد الذي يصوره الخبراء الغربيون، فلماذا لم يقم ذلك الفلاح بأي جهد لاستصلاحها كما فعل المغامرون الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة واندفعوا نحو المناطق الغربية؟ ولنترك هذا المثل ولنأخذ حالة أخرى هي مشروع المسيّب الكبير الذي يتوافر فيه بشكل كامل الري والبزل، ويستطيع فيه المستثمر أن يحصل على الآلات الزراعية من الوحدة الميكانيكية المحلية وعلى القروض من الجمعيات التعاونية التي يمكن أن تحصل على المال من بنك

(١٢) السجلات الرسمية لوزارة الإصلاح الزراعي ـ بغداد.

التسليف التعاوني. في هذا المشروع النموذجي لم يتوافر الدليل على تعلق الفلاح بملكية الأرض؛ فقد جاء في تقرير رسمي عن وضع المشروع أنّه في إحدى الشعب كان مجموع المستثمرين ٥١٥ عند بدء العمل فيه، ١٠٨[١٣] منهم تركوا الأرض حتّى الآن. وقد أخبرني بعضهم في اجتماع كبير صراحة أنهم يقومون بتأجير وحداتهم الاستثمارية بعضهم لبعض وأنهم لا يستثمرونها بأنفسهم. ومثل آخر نسوقه في هذا المجال هو أن العمال الزراعيين الذين يعملون في مزرعة القطن الحكومية لم يرحبوا قط بفكرة توزيع الأرض عليهم عندما تقرر حلّ المزارع الحكومية وتوزيعها على العمال الذين يعملون فيها.

في الحقيقة إن ما يريده الفلاح هو زيادة دخله أكثر من أي شيء آخر حتّى أكثر من ملكية الأرض. إنّه يبحث عن وسيلة يتخلص فيها من الفقر، يستطيع بواسطتها أن يحصل على دخل أكبر لا مجرد الحصول على ملكية الأرض. لذلك فإن موقف عمال مزرعة القطن لم يكن غير منطقي لأنهم يعرفون أن دخلهم كعمال زراعيين مضمون طول العام وهو جيد نسبياً ويفوق ما يمكن أن يحصل عليه المالك الصغير الذي عليه أن يتحمل مسؤوليات كبيرة.

فإذا كان نظام المزارع الحكومية التعاونية يحقق لهم مستوى من الدخل أعلى من مستوى الدخل من الملكية الفردية الصغيرة، فإنّهم حتماً سيفضلونه على النظام الآخر.

إن قضية الفقر من القضايا الأساسية في الزراعة، وحلها يتوقف على زيادة العمل وتحسين فنون الإنتاج. من المفروض في نظام الملكية الفردية أن يؤدي الحافز الذاتي للربح إلى زيادة العمل، فما مدى واقعية هذا الرأي في أوضاعنا الحاضرة؟ صحيح أن الفلاح يفضل الدخل الكثير على الدخل القليل، ولكن لا يصحّ ذلك إذا كانت الزيادة في الدخل تتطلب زيادة العمل والتعب. من الملاحظ في المناطق المتخلفة أن الفلاح بعد تحقيق المستوى التقليدي للمعيشة يميل إلى زيادة أوقات فراغه والتمتع بالراحة أكثر من زيادة دخله المادي[١٤]. ومن الملاحظ بصورة عامة أن الفلاحين الذين وزعت عليهم أرض وأُتيحت لهم بذلك فرصة لزيادة دخلهم عن طريق زيادة العمل، لم يستفيدوا من هذه الفرصة فأخذوا يستغلون جزءاً من

(١٣) السجلات الرسمية لوزارة الإصلاح الزراعي ـ بغداد.

(١٤) ولبرت مور، «الفلاحون البدائيون في الصناعة،» *Social Research*, vol. 15, no. 1 (March 1948), pp. 44-77. (بالإنكليزية).

الأرض ويتركون الباقي بوراً أو يستعملونها لزراعة نباتات العلف الحيواني بدلاً من استغلالها بصورة كثيفة، مفضلين زيادة الراحة وأوقات الفراغ على زيادة دخلهم المادي بزيادة العمل، بينما نظام المزارع الحكومية التعاونية يقوم بتحديد معدل العمل لليوم الواحد وبتحديد حدّ أدنى لأيام العمل في السنة وبإخضاع الإنتاج لتخطيط عام يفرض زيادة العمل. وبذا يقدم هذا النظام حلاً عملياً لقضية زيادة العمل بعكس النظام الفردي الذي يترك ذلك للدوافع الذاتية.

والحلّ الغربي لقضية تطوير وسائل وطرق الإنتاج الزراعي، هو الإرشاد القائم على فكرة الإقناع الشخصي بوسائل التثقيف الاعتيادية المعروفة. وفي ظلّ الأوضاع الاجتماعية المتخلفة عندنا وبسبب فقر الفلاح الشديد، لا يمكننا أن نقول عن هذه الطريقة إلا أنّها غير عملية وبطيئة المفعول. وذلك ما يجعلنا نعتقد أن البرنامج الحالي للإصلاح الزراعي سوف لن ينجح بتحقيق زيادة جدية في الإنتاج بل ستبقى أساليب الزراعة القديمة على ما هي عليه. لذا لا بدّ من حلّ عملي هو وضع قرارات الإنتاج، والتسويق والإدارة في يد لجنة فنية متخصصة بالزراعة الحديثة، حتّى يرتفع مستوى الفلاحين بحيث يستطيعون تحمل هذه المسؤولية في المستقبل. وهنا أيضاً يتضح أن الحلّ الغربي إنما هو حلّ غير واقعي.

والخلاصة أن الادعاء بأن نظام المزارع الحكومية التعاونية نظام خيالي إنما هو ادعاء غير علمي لأن العكس هو الصحيح. لقد باءت مشاريع إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة بالفشل، وقانون الإصلاح الزراعي لم تتوافر أي أدلة على نجاحه بالرغم من مرور أكثر من خمس سنوات عليه، بل على العكس. لذلك لا مجال إلى التعصب والمكابرة ونكران الحقائق الواقعية، وعلينا ألا نقع فريسة للهجوم الفكري الغربي على الزراعة الاشتراكية. كذلك من الخطأ الفاضح التصور بأن الدعوة إلى التنظيم الاشتراكي في الزراعة صادرة عن أفكار عقائدية مسبقة تتجاهل الواقع وتتخطاه.

٢ ـ عامل الزمن وقضية التنفيذ

هناك نظرة سائدة في جميع أجهزة الدولة تقريباً، ومن ضمنها الإصلاح الزراعي، فحواها: ضرورة التأني والدراسة لتجنب الأخطاء في تنفيذ المشاريع العامة. وقد تسربت إلينا هذه النظرة ـ الجامعية على الأغلب ـ من الخبراء الأجانب ومن الاحتكاك بالغرب بصورة عامة، حيث يسير المجتمع في طريق التقدّم بشكل

طبيعي. وبسبب هذه النظرة التي فيها الكثير من التقليد الجامد لأوضاع الغرب، أصبح تنفيذ المشاريع العامة يأخذ وقتاً طويلاً جداً لا يتناسب مع حاجتنا وظروفنا الحرجة، ولا يتماشى مع رغبتنا الملحة المشروعة بالتقدّم الثوري السريع، لنصبح في وضع متوازن بالنسبة إلى العالم المتقدم. وقد سادت هذه النظرة الخائفة في الإصلاح الزراعي. هناك خوف شديد من الأخطاء التنفيذية ما جعل الإدارة تسير في روتين معقد طويل على أمل تجنب تلك الأخطاء. وبناء على هذه النظرة فمن المنتظر جداً أن يثور الاعتراض على البرنامج المقترح لتأميم الأرض وتوزيعها على مزارع حكومية تعاونية وإنهاء الإصلاح الزراعي خلال سنة فقط.

إن خطأ هذه النظرة يكمن في أنّها تخرج عامل الزمن من الحساب، فهي لا توازن الضرر الناتج عن الأخطاء التنفيذية بالفائدة الناتجة عن اختصار الزمن، في حين أن النظرة الواقعية تحسب للزمن حساباً فَكُلّ يوم يضيع في عملية تنفيذ الإصلاح الزراعي يسبب أضراراً مادية واجتماعية كبيرة.

إن كُلّ تأخر في إنجاز الإصلاح الزراعي يكلف خزينة الدولة أموالاً ويمد في الفترة الانتقالية ـ فترة الإدارة المؤقتة ـ المربكة للوضع الزراعي بِكُلّ ما ينطوي عليه ذلك من خسارة في الدخل القومي وتأخير لعملية تكوين رأس المال والتنمية الاقتصادية وعرقلة للتقدّم الاجتماعي في الريف والاستقرار السياسي في البلاد عموماً. إن تحليلاً دقيقاً لأهمية الوقت يكشف أن الفوائد المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن اختصار الزمن أكبر بكثير مما يبدو للوهلة الأولى. لذلك علينا ألا نتخوف من الأخطاء التنفيذية، بل يجب أن نعتبرها جزءاً من التقدّم الذي لا بدّ أن يكون له ثمن. وكل نظرة إلى التقدّم لا تدخل في الحساب عامل الزمن من جهة، ولا تعترف بحتمية وجود ثمن له من جهة ثانية، ما هي إلا نظرة خيالية بعيدة عن الواقع. من ذلك يتضح أن النظرة الثورية هي النظرة الواقعية بعكس ما يعتقد البعض.

٣ ـ الحلّ الجزئي والحلّ الجذري

من الأخطاء الشائعة عن الإصلاح الزراعي هو أن أسباب تعثر هذا المشروع العام ترجع إلى ضعف الجهاز الإداري من حيث الكفاءة الفنية ونشاط الموظفين وتعقيد الروتين وغيرها من العقبات التنفيذية التفصيلية. والذي يجعل لهذا الخطأ أهمية خاصة هو أنّه خطأ قد يتعرض له المسؤولون عن الإصلاح الزراعي. إن هذا الخطأ الفكري يوهم بأن المشكلة ستحل عن طريق رفع كفاءة الجهاز الإداري

ودعمه بالعناصر الفنية ودفع عجلة العمل اليومي إلى الأمام، وتطهير الموظفين من العناصر السلبية أو المشبوهة. إن كلّ ذلك مفيد ولا شكّ لقضية الإصلاح الزراعي ولكنه موضوع فرعي؛ في الإصلاح الزراعي كما هو عليه الآن أخطاء أساسية هي:

ـ يعتبر المشكلة تكمن في الإقطاع الكبير في حين أنّها ليست كذلك، فالإقطاع بِكُلّ درجاته وأشكاله نظام فاسد لا بدّ من تصفيته.

ـ يعتبر إعطاء الفلاح قطعة أرض كفيل برفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي، في حين أن ما يريده الفلاح هو زيادة دخله لا مجرد تملك الأرض.

ـ يعتبر أن الملكية الفردية ستؤدي إلى تحويل التراب إلى ذهب، في حين أن ذلك غير صحيح في أوضاعنا الحاضرة، لذا لا بدّ من الجهد العام والمبادرة الحكومية.

ـ يتبع لتحقيق أهدافه أسلوباً قانونياً يدخله في دوامة الحقوق والادعاءات، في حين أن النظرة الواقعية القائمة على استعمال الأرض بشكل مباشر هي النظرة المجدية.

وأخيراً يترك برنامج الإصلاح الزراعي، قضية إحداث الثورة الفنية في الزراعة للأساليب التقليدية المنسوخة من الغرب، وهي الإرشاد الزراعي الذي ثبت فشله، في حين أن الواقع يحتم الاعتماد على أسلوب ثوري مختلف يقوم على وضع مقاليد الزراعة في الوقت الحاضر في يدّ الفنيين لا في يدّ الفلاحين حتّى يرتفع مستواهم لتحمل هذه المسؤولية. وباختصار ليست المشكلة في تفاصيل النظام القائم، وحلها لا يكمن في إصلاح جزئياته مع الإبقاء على إطاره الأساسي، بل الخطأ في أسس النظام ذاتها.

٤ ـ التعاونية الحكومية

بقي أن نتناول بالإيضاح الموجز بعض الخصائص النظرية للنظام المقترح مقارنة بخصائص النظم الأخرى، فعندما نقول إن تنظيم الزراعة يجب أن يكون بشكل مزارع حكومية تعاونية، يعني ذلك أن هذا النظام خليط من النشاط الحكومي والنشاط التعاوني، فالمزارع المقترحة حكومية من حيث كون المبادرة في إنشائها تأتي من الحكومة لا من الفلاحين أنفسهم، وكون إدارتها وتمويلها من جميع الوجوه تبقى في يد الدولة لفترة من الزمن، فالحكومة هي التي تتحمل نفقات

الصرف عليها وهي التي تضع لها التخطيط العام، الأمور التي تجعلها جزءاً لا يتجزأ من القطاع الاقتصادي العام في المرحلة الأولى.

وهي تعاونية من حيثُ إنَّ الفلاحين ليسوا عمالاً أجراء بل شركاء أيضاً يتقاضون حصة من الربح الصافي للمزرعة. وهم وإن كانوا يعملون في البداية لمدّة محددة، إلا أنهم يستطيعون بعد ذلك أن يصبحوا دائميين وأن يكتسبوا الضمان في البقاء مدى الحياة. كما إنَّ الإدارة الفعلية تنتقل إليهم بعد انقضاء المرحلة الانتقالية اللازمة لتدريبهم ورفع مستواهم. وبالإضافة إلى التعاون في مجال الإنتاج تمارس هذه المزارع نشاطاً تعاونياً في مجالات الشراء والبيع.

ويقوم النظام المقترح على أسس اشتراكية من حيث جعل ملكية جميع وسائل الإنتاج (عدا ما يتعلق بتربية الدواجن والمواشي على نطاق ضيق) في يد المجتمع بدلاً من الأفراد، ومن حيث جعل الدخل الزراعي يعتمد على العمل والإنتاج بدلاً من ملكية الأرض أو الإرث أو الصدفة أو استغلال الآخرين. أما القصد من إعطاء الفلاح وعضو لجنة الإدارة حصة من المحصول السنوي تتناسب طردياً مع كمية المحصول، فهو لخلق دافع ذاتي للعمل والحرص على زيادة الإنتاج. والإشراف الحكومي يكون قوياً في البداية، إلا أنّه يخف بالتدريج كلّما ارتفع مستوى الفلاحين لتحمل المسؤولية، أي كلّما رسخت أسس النظام.

ومن ذلك يتضح أن النظام المقترح يختلف عن نظام المزارع الحكومية الصرفة في بعض النواحي، ويختلف عن نظام المزارع التعاونية الصرفة في بعض النواحي الأخرى. إنّه خليط من الاثنين (مع الاحتفاظ بأهمية الدافع الذاتي) يناسب أوضاعنا الحاضرة ومستمد من واقعنا. ولعل أهم عامل واقعي يأخذه هذا النظام بعين الاعتبار هو تأخر الفلاح عندنا، ذلك التأخر الاجتماعي الذي ينطوي على رواسب قرون من التخلف. وهذا ما يفسر أخذ هذا النظام بفكرة الإدارة الحكومية ووضع الإنتاج بيد الفنيين في البداية، والتأكيد على أهمية إحداث انقلاب جذري في ثقافة الفلاح وتفكيره وسلوكه. وبعد كلّ هذه الإيضاحات يمكن بسهولة معرفة الاختلافات الرئيسة بين النظام المقترح ونظام المزارع الجماعية في الاتحاد السوفياتي مثلاً، فمن الخطأ الجسيم أن نلجأ إلى التقليد الجامد للنظم الاشتراكية سواء لما هو موجود في بلدان أخرى أو لما هو موجود في الكتب المدرسية.

الفصل السابع

النفط والتنمية وشؤون اقتصادية

١ ــ النفط والتآمر

ـ ١ ـ

في عام ١٩٩٣، قمت بدراسة عن الخسائر التي تكبدتها البلدان العربية بسبب تدهور أسعار النفط، وقمت بتحديثها تباعاً حتّى نهاية عام ١٩٩٨. وقد اعتبرت سنة ١٩٧٤ هي الأساس، لأنها السنة التي أصبحت فيها الأسعار هي أسعار السوق العالمية، بعد أن كانت الأسعار تحددها الشركات الامتيازية (نشرت في عدد من المطبوعات العربية).

إن القوة الشرائية للبرميل في هذه السنة اعتبرتها هي الأساس، وقمت بحساب ما حصل للقوة الشرائية للبرميل خلال السنوات اللاحقة حتّى عام ١٩٩٨. والعوامل المؤثرة في القوة الشرائية للبرميل هي أسعار السلع والخدمات التي تشتريها البلدان العربية بعوائد النفط، ثمّ تقلبات سعر الدولار التي تستلم بها تلك العوائد؛ فعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات التي نشتريها من الخارج، وعندما ينخفض سعر صرف الدولار بالنسبة إلى عملات البلدان التي نشتري منها تلك البضائع، تنخفض القوة الشرائية لبرميل النفط والعكس صحيح؛ فالمئة دولار التي نحصل عليها من بيع عدد من براميل النفط نستطيع أن نشتري بها سلعاً أقل من ألمانيا مثلاً إذا ارتفعت أسعار تلك السلع بسبب التضخم في ألمانيا، ويحصل الشيء نفسه إذا انخفض عدد الماركات الألمانية التي نستطيع الحصول عليها في المئة دولار بسبب انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة إلى المارك الألماني. عندما يحصل ذلك نقول إن القوة الشرائية لذلك العدد من براميل النفط قد انخفضت.. وهكذا.

وقد أخذنا الأرقام المتعلّقة بالتضخم في البلدان الصناعية والأرقام المتعلّقة بأسعار صرف الدولار بالنسبة إلى عملات تلك البلدان الصناعية من إحصائيات

الأوبك وصندوق النقد الدولي وبحسب المعادلات الإحصائية المعروفة، وقمنا بحساب ماذا حصل للقوة الشرائية لبرميل النفط العربي ما بين الأعوام ١٩٧٠ و١٩٩٨، فظهر كما أوضحت الدراسة أنه في عام ١٩٩٨ يجب أن يكون سعر البرميل ٢٣,٤٧ دولاراً للبرميل من أجل أن يحافظ على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤، بسبب التضخم وتقلبات سعر الدولار خلال تلك الفترة. والفرق بين هذا السعر والأسعار السائدة هو الخسارة بالبرميل التي بدأت منذ عام ١٩٨٧، ولا تزال حتّى الآن، ومن أرقام التصدير لِكُلّ بلد عربي قمنا بحساب مجموع الخسارة التي تكبدها كل بلد عربي بسبب ذلك.

ويتضح من الأرقام أن البلدان العربية المصدرة للنفط وهي: السعودية والعراق والإمارات والكويت وليبيا والجزائر ومصر وعمان وقطر وسوريا واليمن وتونس، قد خسرت بسبب الفرق بين السعر الذي تبيع به نفطها والسعر الذي يجب أن يكون للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كان في عام ١٩٧٤ ما مجموعه ١٣٥ مليار دولار في سنة ١٩٩٨ فحسب، أما مجموع ما خسرته منذ عام ١٩٧٨ حتّى نهاية عام ١٩٩٨، فقد بلغ أكثر من ٩٢٩ مليار دولار (تمّ تدوير الكسور للسهولة).

أليس من العدل أن يبيع العرب برميل نفطهم في عام ١٩٩٨ بسعر يستطيعون بحصيلته الحصول على الكمية من السلع والخدمات نفسها التي كانوا يحصلون عليها في عام ١٩٧٤؟ لماذا لا ترتفع أسعار النفط كما ترتفع أسعار السلع والخدمات التي تصدرها الدول الصناعية إلينا وبصورة مستمرة، كما توضح ذلك الإحصائات المنشورة عالمياً وبخاصة ما تنشره وكالات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي؟ الدول الصناعية ترتفع أسعار ما تصدره إلينا، وأما ما نصدره نحن إليهم فأسعاره في انخفاض بحيث تتآكل القوة الشرائية لبرميل النفط بمرور الوقت لمصلحة الدول الصناعية المستوردة وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي تزداد باستمرار نسبة ما تستورده من نفط البلدان العربية من مجموع استهلاكها.

إن المحافظة على القوة الشرائية لبرميل النفط مبدأ عادل ومعروف، فقبل عام ١٩٧٤، كانت نفوط الأقطار العربية تسعّر من قبل الشركات صاحبة الامتياز وكانت الأسعار تسمى بالأسعار المعلنة (من قبل الشركات). وعندما عقدت اتفاقية طهران المعروفة بين الدول المنتجة وشركات النفط صاحبة الامتياز في بداية السبعينيات، تضمنت نصاً على زيادة الأسعار المعلنة سنوياً للتعويض عن انخفاض

القيمة الشرائية للبرميل بسبب التضخم. وعندما حصل التخفيض في سعر الدولار في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، وارتفعت بسبب ذلك أسعار العملات الأخرى بالنسبة إلى الدولار، الأمر الذي أدى إلى انخفاض القيمة الشرائية لبرميل النفط، بادر العراق إلى المطالبة بالتعويض عن تلك الخسارة، ونجح في إقناع الأوبك بمطالبة الشركات بذلك، فعقدت اتفاقية جنيف الأولى في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، حيث تمّ بموجبها زيادة الأسعار بحسب معادلة تمّ الاتفاق عليها. وعندما حصل التخفيض الثاني للدولار في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٣، بادر العراق ثانية إلى المطالبة بتعديل الاتفاقية، ونجح في ذلك حيث تمّ تعديل الاتفاقية في ١ حزيران/يونيو ١٩٧٣.

وهكذا استطاعت الدول المنتجة أن تزيد الأسعار للتعويض عن انخفاض الدولار الذي تستلم به عوائدها لتحافظ على القوة الشرائية للبرميل. وعندما زالت اتفاقيات الامتياز وأصبحت الدول تبيع نفطها بصورة حرة في السوق النفطية ابتداء من عام ١٩٧٤، وظهرت قضية انخفاض القوة الشرائية للبرميل ابتداءً من عام ١٩٨٦ كما أوضحنا. إذاً حتى الشركات الامتيازية قد اضطرت إلى الاعتراف بأنه من العدل أن تحافظ الدول المنتجة على القوة الشرائية لبرميل النفط ودفعت تعويضات عن ذلك عن طريق زيادة الأسعار التي كانت تحددها؛ فما الذي حدث لتصبح الدول المنتجة تبيع نفطها بأسعار أقل من الأسعار التي تحفظ لها القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤؟ فخلال كلّ المدّة ما بين الأعوام ١٩٨٦ و١٩٩٨، كانت الأسعار أقل من ذلك المستوى الأمر الذي أدى إلى خسائر تكبدتها البلدان العربية بلغت ٩٢٩ مليار دولار كما أوضحنا.

ولنلق نظرة على توزيع تلك الخسائر التي لم تكن متساوية بالطبع بسبب التفاوت في الصادرات بين قطر وآخر، فقد بلغت خسائر السعودية ٤١١ مليار دولار؛ وخسائر الكويت ٩٥,٩ مليار دولار؛ وخسرت الجزائر ٤٢,١ مليار دولار، وخسرت اليمن ١٤ مليار دولار؛ وخسرت تونس ٤ مليار دولار (كما أوضحت الدراسة).

هل كانت البلدان العربية في غنى عن ٩٢٩ مليار دولار ولا تحتاجها لأغراض التنمية ليصار إلى تحويلها بشكل تخفيض غير مبرر بأسعار النفط إلى اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة؟ العكس هو الصحيح تماماً؛ ففي بداية التسعينيات بلغت الديون الخارجية للبلدان العربية مجتمعة حوالى ١٥٣ مليار دولار، ومجموع الفوائد على الديون (خدمة الدين) أكثر من ١٦ مليار دولار

سنوياً؛ فالجزائر بلغت ديونها الخارجية آنذاك حوالى ٢٦ مليار دولار وخدمتها السنوية حوالى ٩ مليار دولار، وبلغت ديون تونس حوالى ٩ مليارات دولار وخدمتها السنوية ١,٣ مليارات دولار، وبلغ الدين العام لسوريا حوالى ١٧ مليار دولار وخدمته السنوية ٨١٠ مليون دولار، والديون الخارجية لمصر ٤٠,٤ مليار دولار وخدمته حوالى ٢ مليار دولار، والدين الخارجي لليمن ٦,٥ مليار دولار وخدمته السنوية ١١٠ مليون دولار. كان ذلك في بداية التسعينيات أما الآن فالأرقام أكبر من ذلك.

ما سبب هذه الخسارة التي تكبدتها البلدان العربية المنتجة للنفط؟ السعودية والكويت تعرف السبب كما سيأتي بحثه. ولكن ليس من الأكيد أن كلّ الأقطار العربية الباقية تعرف ذلك، فهل درست حكومة مصر مثلاً أو حكومة سوريا أو حكومة اليمن أو حكومة تونس سبب هذه الخسارة؟ هل يعرف القائمون على شؤون النفط في هذه الحكومات أن برميل النفط المصدر يجلب لهم الآن سلعاً وخدمات أقل مما كان عليه الحال في عام ١٩٧٤، وأن هذه الخسارة مستمرة منذ عام ١٩٨٦ حتّى الآن؟ وأن الأسعار كان يجب أن ترتفع باستمرار للتعويض عن تلك الخسارة، إلا أن ذلك لم يحدث بل الذي حدث هو العكس؟ هل يعرفون أن سعر برميل النفط في عام ١٩٩٨ يجب أن يكون حوالى ٣٢,٥ دولاراً من أجل المحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كان في عام ١٩٧٤، وليس السعر الموجود الذي أصبح الآن أقل من ١٠ دولارات. والسؤال الكبير هو ما سبب هذه الخسارة؟

ـ ٢ ـ

قلنا أعلاه أن البلدان العربية قد خسرت ما بين الأعوام ١٩٨٦ ـ ١٩٩٨ حوالى ٩٢٩ مليار دولار، لأن الأسعار التي باعت بها نفطها كانت أقل من السعر الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤، فما هو السبب؟ لماذا انخفضت الأسعار ومن هو المسؤول؟ عندما شعرت الأوبك بخطورة تدهور الأسعار، قررت في اجتماعها في بريوني (Brioni) في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٨٦، أن تضع سقفاً للإنتاج وتحديد حصة لِكُلّ دولة، حددت سعر ١٨ دولاراً للبرميل كسعر ملزم. ولكن السعودية والكويت كانتا تقودان الدعوة إلى زيادة الإنتاج بشتى الحجج الواهية؛ ففي الوقت الذي كانت به الأسعار قد بدأت بالهبوط وحاولت الأوبك تدارك الموقف، زادت السعودية إنتاجها من ٣,٤ مليون برميل إلى ٧,٤ مليون برميل أي بنسبة ٢١٢ في المئة،

وقامت الكويت بالشيء نفسه. صرح وزير النفط الكويتي علي خليفة الصباح في شباط/فبراير ١٩٨٩، أن نظام الحصص لم يعد ملائماً وينبغي إلغاءه بأسرع ما يمكن. وهكذا بدأت حرب الإنتاج ونسجت الدول المنتجة خارج الأوبك على المنوال نفسه فزادت إنتاجها للمحافظة على مجموع عوائدها من التصدير تعويضاً عن انخفاض الأسعار.

في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، حددت الأوبك سقف الإنتاج بـ ١٨,٥ مليون برميل يومياً، وحددت حصة الكويت بـ١,٠٣ مليون برميل، في حين كان إنتاجها الفعلي ١,٢٥ مليون برميل. واستمر ضغط السعودية والكويت لزيادة سقف الإنتاج، فاضطرت الأوبك إلى زيادة السقف في تموز/يوليو ١٩٨٩، إلى ١٩,٥ مليون برميل وكانت حصة الكويت ١,٠٩ مليون برميل، بينما بلغ إنتاجها الفعلي ١,٨٤ مليون برميل، وعاد الضغط مرة أخرى من السعودية والكويت، ما اضطر الأوبك في تشرين الأول/أكتوبر إلى رفع السقف إلى ٢٠,٥ مليون برميل، وحددت حصة الكويت بـ ١,١٤ مليون برميل في حين بلغ إنتاجها الفعلي ١,٩ مليون برميل، وتكرر الضغط لزيادة الإنتاج، فاضطرت الأوبك إلى زيادته في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، إلى ٢٢,١ مليون برميل وحددت حصة الكويت بـ ١,٥ مليون برميل، إلا أنها رفعت إنتاجها الفعلي إلى ١,٩ مليون برميل واستمرت تزيد إنتاجها متجاهلة قرارات الأوبك حتّى وصلت في تموز/يوليو ١٩٩٠، إلى ٢,٢ مليون برميل.

كانت السعودية والكويت، وبخاصة السعودية، تهدد بأنها ستزيد إنتاجها على كلّ حال إذا لم تستجب الأوبك إلى طلبها ومن أجل تضامن الأوبك كان الآخرون يضطرون للموافقة. كلّ ذلك كان يجري في الوقت الذي كانت به الأسعار في تدهور حتّى بلغ السعر خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠، ٧ دولارات وربما أقل من ذلك. وكان ذلك هو بالضبط الوقت الذي خرج به العراق منتصراً من الحرب مع إيران، وهو الوقت الذي كان فيه العراق في أشد الحاجة إلى عوائده من النفط؛ فأرسل العراق مذكرة إلى الجامعة العربية حول هذا الأمر الخطير، ثمّ جاءت كلمات السيد الرئيس صدام حسين التحذيرية في مؤتمر قمة بغداد في ٢٩/٥/١٩٩٠، عندما قال ما معناه إن الحرب قد لا تكون بالجنود بل قد تكون بالاقتصاد أيضاً. وكانت كلماته واضحة القصد تماماً، فما كان من المقصودين الحاضرين أصحاب تلك الفعلة الشنعاء إلا الصمت وتنكيس الرؤوس.

وإزاء تفاقم الوضع قمت في ٢٥/٦/١٩٩٠، بزيارة السعودية مبعوثاً للسيد

الرئيس صدام حسين، نقلت فيها رسالة خطية إلى الملك فهد، واقترح العراق عقد مؤتمر قمة لرؤساء الدول في الرياض يحضره العراق والسعودية والكويت والإمارات ومعهم وزراء النفط، للتوصل إلى اتفاق مكتوب يوقعه الرؤساء يثبت فيه الإنتاج والأسعار؛ فوافق الملك فهد على المقترح، إلا أنه اقترح أن يقوم هو أولاً بإرسال رسائل إلى رؤساء الكويت والإمارات حول الموضوع وإذا لم تحل القضية تنعقد القمة، فوافقنا على ذلك.

وتحدث الملك فهد في ذلك الاجتماع المغلق بإسهاب ضدّ ما تقوم به الكويت من زيادة غير مبررة في الإنتاج، وأوضح لي من خلال تساؤله عن الدافع إلى ذلك هل هو مالي أم سياسي (إنه يقصد أن الدافع سياسي)؟ وفي اليوم التالي ٢٦/٦/١٩٩٠، زرت الكويت للغرض نفسه واجتمعت بأمير الكويت وحضر الاجتماع وزير الخارجية صباح الأحمد بدلاً من وزير النفط، مع أنهم كانوا يعلمون بموضوع الزيارة. وبعد الشرح بالأرقام الضرر المالي الفادح الذي تلحقه زيادة الإنتاج بالعراق، سردت له تطور إنتاج الكويت خارج حصتها المقررة وتدهور الأسعار، وقلت له إذا كان هدف الكويت من زيادة الإنتاج هو مالي، فالكويت تستطيع تحقيق ذلك عن طريق تخفيض الإنتاج وزيادة الأسعار؛ فالكويت إذا صدرت ١,٥ مليون برميل وباعته بسعر ١٨ دولاراً للبرميل تحصل على عائد سنوي يبلغ ٩٨٥٥ مليون دولار، وهي تحصل على العائدات نفسها إذا صدّرت ٢ مليون برميل وباعته بسعر ١٣,٥ دولار للبرميل. وكررت اقتراح عقد القمة. كان جوابه إنه لا يقصد إلحاق الضرر بالعراق، وإن السبب بعدم تخفيض إنتاجهم كما قررت الأوبك وجود عقود سابقة مع مشترين لا بد من تنفيذها ووافق على عقد القمة. وعند وقوفنا للانصراف قال وزير الخارجية مستدركاً: ولكن لا بدّ من زيادة حصة الكويت بِكُلّ الأحوال؛ فقلت له إن ذلك يعني رفع سقف الإنتاج من جديد وبذلك لا نكون قد عملنا شيئاً. ثمّ غير الملك فهد مقترحه فبدلاً من إرسال رسائل، اقترح عقد اجتماع لوزراء النفط، فوافقنا على ذلك. وقد عقد الاجتماع في جدة في ١٠ ـ ١١ تموز/يوليو ١٩٩٠، واتفقوا على الالتزام بالحصص المقررة من الأوبك وجاء في البيان الذي صدر عن الاجتماع ما نصه:

«اتفق الوزراء على أن الأولوية يجب أن تعطى لتصحيح المسار السعري بما يضمن إعادة سعر سلة نفوط الأوبك إلى ما يزيد على ١٨ دولاراً للبرميل، وذلك من خلال الالتزام الدقيق والفعلي والفوري من قبل جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وإبقاء سقف الإنتاج المقرر في اتفاقية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، حتّى تتصاعد الأسعار إلى مستوياتها المقبولة».

ولكن بعد أن حدث ذلك، صرح وزير النفط الكويتي آنذاك رشيد سالم العميري إلى جريدة **القبس** الكويتية[١]، أنّه يجب زيادة حصة الكويت في الربع الأخير من السنة، وأن الاتفاق صالح لمدّة شهرين فقط. ثمّ انكشفت المكالمة الهاتفية التي قام بها الملك فهد مع الشيخ زايد التي أذيعت في وسائل الإعلام بصوته، والتي يقول فيها بالنصّ[٢]:

«حبيت اني اكول لك وكلت لهشام (المقصود هشام وزير النفط السعودي) كول لِكُلّ إخوانك الوزراء ألا يأخذون اللي كاله الوزير العراقي بشكل أو بآخر. العراق مبلية الآن بينها وبين إسرائيل موقف حساس وكل يوم خايفين من شيء، وكال الوزير العراقي تلفظ بعض الكلمات ما بيها معنى، ولكن المهم أن هذين الشهرين تنتظم فيها وتمشي الأمور، خاصة بعد ما تهدأ الأمور ونمشي بخط دفاع، عندنا شهرين أنا كدول خليجية نلتكي بعضنا البعض ونرتب أمورنا بترتيب. يا طويل العمر هذا اللي خلانا نكول لوزيرنا بدك تشوف زملاءك الخليجيين حتّى لو كال العراق بعض الكلمات الشاذة كأنها لم تكن، المهم إننا نفوت هالشهرين بطريقة منتظمة مفيدة وبناءة، وتوكد أنّه إذا صدر منا بيان بترولي يطلع على طول لأنه متوقعين الخلافات، الله يعطيك حك وإذا تمانع تكدر وزير بترولنا وانتو الأربعة تجتمعوا لحالكم مثل قبل وترتبوا أموركم مع بعضكم».

ومن كلّ ذلك اتضح أن جميع ما سمعته من ملك السعودية وأمير الكويت كان مخادعة، وأن سياسة زيادة الإنتاج كانت متعمدة وأن تخفيض الأسعار كانت أيضاً سياسية متعمدة.

لقد كان المقصود هو تحطيم الاقتصاد العراقي، حيث بدأت الولايات المتحدة تقوم بحملة ضدّ العراق على مختلف الجبهات السياسية والاقتصادية والتقنية والإعلامية والاستخبارية بسبب القوة التي تمّ بناؤها بجهد الشعب وتصميم وعزيمة القيادة. وأخذت الولايات المتحدة تعتبر العراق هو العدو الأول لها في الوطن العربي. والسبب يعود في جوهره إلى سعيها إلى حماية الكيان الصهيوني والإبقاء على تفوقه والحيلولة من دون ظهور قوة جديدة توازن قوة ذلك الكيان.

---

(١) **القبس** (الكويت)، ١٦/ ٧/ ١٩٨٩.

(٢) تمت المكالمة الهاتفية يوم ٩ تموز/ يوليو ١٩٩٠، وهو اليوم الذي سبق اجتماع وزراء النفط في جدة، وأذيعت يوم ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٩٠.

وقد أوكل الشقّ الاقتصادي في خطّة التآمر على العراق، إلى من يستطيع تخفيض أسعار النفط وهم السعودية والكويت في الدرجة الأولى.

أتذكر تماماً أن المسؤولين الكويتيين وعلى أعلى المستويات، والذين كنا نجتمع بهم أثناء الحرب مع إيران ونتحدث عن النفط وأسعاره، كانوا يقولون لنا بوضوح إننا إذا أردنا أن نهزم إيران فعلينا بتخفيض أسعار النفط لتحطيم اقتصادها.

وقد أصبح التآمر النفطي ملحوظاً على صعيد العالم وفي الأوساط النفطية؛ ففي ١٢/ ٩/ ١٩٩٠ تحدث رئيس منظمة الأوبك السابق رينيه أورتيز (René Ortiz) في مؤتمر صحافي في المكسيك إبّان أزمة الكويت فقال:

«إن حكام الكويت هم المسؤولون عن هبوط أسعار النفط العالمية في وقت سابق من العام الحالي، ما أثّر على الاقتصاد العراقي. إن السعودية والكويت والإمارات أغرقوا الأسواق بحوالى ٢/٥ مليون برميل يومياً زيادة على الحد الأعلى لإنتاج الأوبك. إن هذه الأطراف رفضت مراراً الالتزام بحصص الإنتاج. إن هذه السياسة أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي، حيث إنّه كان يحصل على عائدات نفطية أقل بسبب إفراط هذه الأطراف في الإنتاج. إن الاقتصاد العراقي أصيب بأضرار جراء ذلك حتّى أن العراق كان على وشك الإخفاق في دفع أقساط ديونه الأجنبية».

ـ ٣ ـ

السعودية والكويت هما من تسببتا بالخسارة التي تكبدتها البلدان العربية المنتجة للنفط بسبب زيادة الإنتاج الذي أغرق الأسواق وأدى إلى انخفاض الأسعار إلى مستويات أقل من الأسعار التي تحافظ على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤. لنعيد إيضاح الصورة بالأرقام.

انخفض سعر برميل النفط من ٣٦ دولاراً في عام ١٩٨٠ إلى ٢٧,٥ دولاراً في عام ١٩٨٥، ثمّ إلى ٢٠,٨ دولاراً في عام ١٩٩٠ ثمّ إلى ١٢,٤ دولاراً في عام ١٩٩٨، وإلى أقل من ١٠ دولارات بعد ذلك. في حين أن السعودية قد ارتفعت صادراتها من ٣,٤ مليون في عام ١٩٨٧ إلى ٥,٨ مليون برميل في عام ١٩٩٠، وعندما توقف التصدير من العراق بسبب العدوان، قفزت السعودية في صادراتها إلى ٧,٤ مليون برميل لإبقاء السوق مشبعاً وللحيلولة من دون ارتفاع الأسعار بسبب توقف التصدير من العراق. واستمر إنتاجها وصادراتها بالارتفاع. وفي

الوقت نفسه الذي هبطت فيه الأسعار في الربع الأخير من عام ١٩٩٨ إلى حوالى ١٠ دولارات للبرميل، ضغطت السعودية في اجتماع الأوبك في جاكارتا (إندونيسيا) فزادت حصتها ووصل إنتاجها إلى حوالى ٨,٨ مليون برميل، ورفعت سقف إنتاج الأوبك من حوالى ٢٥ مليون برميل إلى ٢٧,٥ مليون. وبذلك تمّ وضع مليونين ونصف مليون برميل جديدة في السوق للإمعان في تخفيض الأسعار. وكان ما جرى في جاكارتا صارخاً في إيضاح سياسة الأغراض وتخفيض الأسعار التي عملت السعودية بإصرار من أجلها.

والسؤال المهم هو لماذا تنفذ السعودية ومعها الكويت هذه السياسة؟

عندما كان جيرالد فورد رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، عقدت اتفاقية سرية بين السعودية وحكومة الولايات المتحدة تتعلق بالنفط، وقد نشرت عنها الأوساط النفطية الأمريكية. وتتحدث الاتفاقية عن مسألتين: **الأولى**، وتتعلق بالأسعار حيث نصت على أن حكومة العربية السعودية تسعى إلى تأمين السوق العالمية وبخاصة سوق الولايات المتحدة بحاجتها من إمدادات النفط بأسعار أطلقت عليها تسمية (معقولة) أو (مناسبة) والتعبير الدبلوماسي هذا يعني ـ كما ظهر في ما بعد ـ أسعاراً متدنية.

والقضية **الثانية**، تتعلق بعائدات النفط التي يجب أن تستثمر في الولايات المتحدة، وبالفعل استثمرت الحكومة السعودية عائداتها في سندات الخزينة الأمريكية غير القابلة إلى التداول، أي أن حكومة السعودية لا تستطيع بيعها في السوق وتحويلها إلى نقد، بل يجب أن تنتظر إلى حين انتهاء مدّة تلك السندات وهي عادة مدد طويلة. وتنشر الأدبيات النفطية أرقاماً عن مقدار هذه الاستثمارات وهي أرقام كبيرة جداً (بعض المصادر تذكر أنها ٥٠٠ مليار دولار). وتتبع حكومة الكويت السياسة نفسها وإن كانت على نطاق أضيق بحكم حجم صادراتها بالنسبة إلى السعودية. والاتفاق هذا ذو طبيعة سياسية فهو جزء من التحالف السياسي بين الحكومتين؛ فلقاء التحالف السياسي الذي توفره حكومة أمريكا، تقوم السعودية بإغراق السوق النفطية بفائض الإنتاج فتنخفض الأسعار وبذلك تستطيع الولايات المتحدة تأمين استيراداتها من النفط بأسعار مخفضة، ويساعد ذلك ميزان مدفوعاتها ويخفض كلفة الإنتاج لصناعتها المعتمدة على النفط المستورد إضافة إلى تمويل جزء من الدين الداخلي الأمريكي عن طريق استثمار العوائد في سندات الخزينة الأمريكية.

كما إنَّ تدني أسعار النفط يؤدي إلى تخفيض إنتاجها المحلي العالي الكلفة

وبذلك تحتفظ باحتياطيها من النفط للمستقبل وتستعيض عنه بنفط مستورد رخيص. إن الحكومة السعودية بدلاً من رفع الأسعار للمستوى العادل الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل عن طريق تحديد الإنتاج، تقوم بالعكس فتزيد الإنتاج وتستنزف ثروة البلاد التي هي ثروة ناضبة كما هو معروف، وتقدّم مساعدة إلى اقتصاد الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى لقاء التحالف السياسي.

إلى جانب ذلك تخدم هذه السياسة النفطية سياسة الولايات المتحدة في الوطن العربي، وفي المقدمة من ذلك التآمر على العراق عن طريق محاولة إضعافه اقتصادياً، الأمر الذي اتضحت معالمه تماماً بعد انتهاء الحرب مع إيران، حيث ساهمت حكومتا السعودية والكويت بشكل نشيط في هذه السياسة الأمريكية التي تتولى السعودية والكويت تنفيذها عن طريق زيادة الإنتاج النفطي وإغراق السوق وتخفيض الأسعار كما سبق إيضاحه. عندما حصل العدوان على العراق في الشهر الأول من عام ١٩٩١، وتوقف تصدير النفط العراقي، قفزت السعودية بحصتها من ٥,٤ مليون برميل بحسب اتفاق الأوبك في ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٠، إلى ٨,٠٣٤ مليون برميل، وبذلك استحوذت على حصة العراق من السوق وبقيت كذلك. وتزيد عليه حتّى الآن حيث وصلت حصتها في اجتماع الأوبك في فيينا في حزيران/ يونيو ١٩٩٨ إلى حوالى ٨,٧ مليون برميل باليوم.

وبذلك نفذت السعودية ما تريده الولايات المتحدة بالحيلولة دون انخفاض المعروض في السوق بسبب توقف التصدير من العراق، ومنعت بالتالي تحسن الأسعار وبالوقت نفسه حققت ارتفاعاً بعائداتها بمقدار ما كان يصدره العراق قبل العدوان، وهي مبالغ كبيرة جداً. وهكذا أصبح الحصار على العراق مصدر دخل إضافي لحكومة السعودية (ومعها الكويت بنسبة حجمها). من ذلك يتضح أن حكومة السعودية ليس لها مصلحة برفع الحصار عن العراق.

ولا يخفى أن سياسة السعودية قد ألحقت أضراراً بالأقطار العربية الأخرى مثل الجزائر وليبيا كما سبق إيضاحه بالأرقام.

ولعل من أهم ما نتج من هذه السياسة هو إسقاط سلاح مهم من أيدي الأمة العربية في مواجهة الصهيونية ومن ورائها الولايات المتحدة؛ فعندما قامت الحرب مع الكيان الصهيوني في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وهبّت الجماهير العربية، حدث لأول مرة استخدام النفط كسلاح في المعركة، فجرى تخفيض الإنتاج في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وحظر تصدير النفط للولايات

المتحدة وهولندا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، واقترح العراق تأميم النفط ولم تحصل الموافقة على اقتراحه. ولكن ذلك الإجراء الذي كان له الصدى العالمي، قد أجهض في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٤، بضغط من السعودية، حيث أسهب وفدها بالتنظير والادعاء أن الولايات المتحدة قد غيرت سياستها إزاء الكيان الصهيوني، الأمر الذي ثبت بطلانه. ومنذ ذلك الوقت ومن خلال سياسة إغراق الأسواق تطبيقاً للاتفاقية بين السعودية والولايات المتحدة، وضعت قضية النفط كسلاح سياسي على الرف، وتحول الوضع من سوق البائع إلى سوق المشتري كما يقال، وأصبحت السمة الغالبة على السوق هي وجود الفائض الذي تسببت به حكومة السعودية ومعها الكويت. وبذلك جردت الأمة العربية من سلاح قوي لدعم قضاياها القومية؛ فالولايات المتحدة تقترب من استيراد حوالى نصف ما تستهلكه من البلدان العربية. والدول الصناعية الأوروبية واليابان لا تنتج النفط والوطن العربي فيه ٧٠ ـ ٧٥ في المئة من احتياطي العالم.

قال رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي أليكسي كوسيغين في الاجتماع الذي عقد في الكرملين في موسكو مع الوفد العراقي برئاسة السيد الرئيس صدام حسين يوم ١١/ ٢/ ١٩٧٢ ما نصه:

«إذا كان العرب متحدين يكونون قوة تهتز لها أوروبا، لأن العرب يمسكون طاقات أوروبا وغير أوروبا وليست إسرائيل إلا قزماً حتّى بمساعدة الولايات المتحدة. الاستعمار يعمل كلّ شيء من أجل ألا يحصل اتحاد الدول العربية».

هذا من الشرق، أما من الغرب فقد قال روبرت هانكس (Robert Hanks) وهو أمريكي، في الندوة التي عقدها مركز الدراسات العربية في لندن عن النفط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ما نصه:

«إذا تعرض الشعب الأمريكي بدرجة كافية إلى صدمة أدرك مدى اعتماده على نفط الشرق الأوسط وتأثير حظره عليه، لكان قد نبذ التعللات الصهيونية المعتادة التي حكمت السياسة الأمريكية في المنطقة، إلا أن الأوبك قامت بعد خمسة شهور برفع الحظر عن تصدير النفط، أي قبل أن يستشعر الأمريكيون بدرجة كافية مدى الضرر الذي ألحقه بهم الحظر في مثل هذه المدّة القصيرة بالشكل الذي كان يمكن أن يؤدي إلى تغيير جذري في وجهات نظرهم بشأن هذه المنطقة. ولو أن الحظر استمر إلى سنة أو أكثر لكان من الممكن أن يدرك الكثير من الأمريكيين أن مصلحة بلادهم لا بدّ أن تقدّم على مصلحة إسرائيل».

ولكن ذلك لم يحدث بسبب سياسة الحكومة السعودية التي جردت الأمة من هذا السلاح المهم وبذلك تركت الشعب الفلسطيني يواجه الصهيونية أعزلاً حتّى وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه مما نشهده الآن.

إن الأمة العربية تملك القوة لدعم قضاياها القومية المشروعة لو توافرت الإرادة؛ فعندما أخذت بعض الدول بنقل سفاراتها إلى القدس، اجتمع السيد الرئيس صدام حسين مع الملك خالد في ٧/٨/١٩٨٠، وصدر البيان المعروف الذي حذر تلك الدول من النتائج التي ستترتب على موقفها في نقل سفاراتها إلى القدس، فتوقفت الدول الأخرى عن ذلك وقامت الدول التي نقلت سفاراتها بإرجاعها. والسبب كان لأن الدول المعنية قد عرفت أن ما ورد في ذلك البيان كان جاداً تقف وراءه إرادة مصممة على تنفيذ ما تقوله.

من كلّ ما مر يمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

أولاً؛ قامت الحكومة السعودية بصفتها أكبر منتج للنفط في العالم، بإجراء تحالف سياسي مع الولايات المتحدة تقوم بموجبه بإغراق الأسواق بالنفط لتخفيض أسعاره إلى الحدود التي ترضاها الولايات المتحدة، محملة البلاد السعودية خسائر مالية جسيمة وملحقة ضرراً مالياً كبيراً بالدول العربية المنتجة الأخرى. وتتعاون حكومة الكويت مع حكومة السعودية لتنفيذ هذه السياسة.

ثانياً؛ الهدف الأساس في الوطن العربي هو الوقوف بوجه العراق وهو القوة العربية الفتية التي تعمل من أجل بناء اقتصادي وعسكري وعلمي يوازن قوة الكيان الصهيوني ويتبع سياسة مستقبلة. وتهدف هذه السياسة إلى إضعاف العراق مالياً عن طريق تخفيض أسعار النفط والاستحواذ على حصته من سوق النفط وإدامة أمد الحصار عليه.

ثالثاً؛ إسقاط النفط كسلاح في المعركة السياسية وإطلاق يدّ الصهيونية في تصفية القضية الفلسطينية، وتحقيق هيمنة الولايات المتحدة والدول الصناعية الاستعمارية على الوطن العربي، حيث تتركز احتياطيات النفط.

تلك هي عناصر التآمر؛ فهناك التآمر على العراق كقاعدة للثورة العربية الحديثة، وهناك المؤامرة العامة على الأمة العربية بإخراج النفط من ساحة المعركة وتجريدها من هذه القوة المؤثرة. والمفارقة من كلّ ذلك هي أن النفط كسلاح قد أخرج من معركة الأمة ضدّ الصهيونية، ولكنه أدخل كسلاح ضدّ الثورة في العراق.

ـ ٤ ـ

آخر ما وصلت إليه السعودية في حزيران/ يونيو في اجتماع الأوبك الأخير في فيينا، هو تحديد حصتها من مجموع إنتاج الأوبك بمقدار ٨,٧ مليون برميل يومياً. إن هذا الرقم يشمل ما استحوذت عليه من حصة العراق بسبب الحصار على تصدير نفطه منذ العدوان الثلاثيني في بداية عام ١٩٩٠؛ فما هو حجم هذا الاستحواذ؟ بحسابات علمية يتضح أن الفرق بين ما أنتجته السعودية فعلاً وبين ما كان يفترض أن تنتجه لو لم يتوقف الإنتاج العراقي مضروباً بسعر النفط الذي تصدره السعودية هو ١٢٣ مليار دولار حصلت عليها السعودية بسبب غياب التصدير العراقي خلال الفترة من الأعوام ١٩٩٠ حتى ١٩٩٨. وذلك سبب آخر إلى سعي حكومة السعودية إلى إطالة أمد الحصار على العراق.

ولنأتي الآن إلى جوهر موضوع حصة السعودية في الإنتاج؛ ففي الوقت الذي بلغت صادرات العراق في عام ١٩٨٩ حوالى ٢,٤ مليون برميل قبيل العدوان، وصلت السعودية إلى تحديد حصتها المذكورة وهي ٨,٧ مليون برميل في النصف الثاني من عام ١٩٩٨، في حين بلغت صادرات العراق في السنة نفسها ١,٧٥٠ مليون برميل بحسب مذكرة التفاهم.

ما هي مبررات هذه الحصة وعلى أي أساس تفرض حكومة السعودية ذلك على الأوبك حيث بلغت حصتها حوالى ربع مجموع ما تنتجه دول الأوبك مجتمعة؟ بالطبع إن ارتفاع حصة السعودية كان دوماً مقروناً (كما أوضحنا) بزيادة سقف الإنتاج، أي وضع كميات إضافية من النفط في السوق. كيف نقارن هذه الحصة بحصة العراق مثلاً، البلد الذي لا يمكن مقارنته بالسعودية من حيث الحاجة للموارد على أساس مختلف المقاييس؟ كيف نقارن سكان السعودية بسكان العراق؟ وكيف نقارن الموارد الطبيعية من أرض زراعية ومصادر مياه التي هي بحاجة إلى تطوير في العراق مع ما يقابلها في السعودية؟ كيف نقارن ما يتعرض له العراق من أخطار الكوارث الطبيعية كالفيضانات والمشاكل البيئية كتملح التربة والحاجة إلى مشاريع الري والبزل في العراق بما يقابلها في السعودية؟ الواضح أن حاجة العراق في جميع هذه النواحي أكبر بكثير من حاجة السعودية.

النظام السعودي نظام رأسمالي بحت، فالدولة لا تعتبر أن من واجباتها الاضطلاع بمهمات التنمية، فالتنمية متروكة لنشاط الأفراد؛ في حين أن نظام العراق يضع على الدولة واجبات أوسع بكثير في هذا المجال. ثمّ ما هي التزامات حكومة السعودية قومياً مقارنة بالتزامات العراق؟ حكومة السعودية لا تعتبر نفسها

ذات التزامات قومية، والبلدان العربية بالنسبة إليها دول مجاورة حالها حال الدول الأجنبية (إذا وضعنا الادعاءات الكلامية جانباً)، في حين أن العراق له التزامات قومية وقد تحملها في كلّ الحالات التي تعرض بها أمن أي قطر عربي (ومن دون استثناء) للخطر؛ فماذا قدمت السعودية مقابل ذلك؟

وفي مجال المساعدات المالية وبحسب ما أورده **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد (عام ١٩٩١)** بلغ ما حصلت عليه الدول العربية المحتاجة من مساعدات خلال المدّة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ ما مجموعه حوالى ٦٤٣١ مليون دولار من الدول العربية النفطية، أي بمعدل سنوي بلغ حوالى ١٢٨٧ مليون دولار، في حين بلغت المساعدات والقروض التي قدمها العراق من ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ ما مجموعه ٤٨١١ مليون دولار للدول العربية المحتاجة، أي بمعدل سنوي يبلغ حوالى ٥٣٥ مليون دولار سنوياً أي حوالى ٤٢ في المئة من المعدل السنوي لما قدمته الدول العربية النفطية مجتمعة بما فيها طبعاً السعودية. كلّ ذلك عدا المساعدات العينية النفطية ومنها ما يقدم إلى الأردن ومساعدات عسكرية إلى العديد من الأقطار العربية التي كانت بحاجة إليها دفاعاً عن أمنها. والعراق يحارب التدخل الأجنبي في شمال البلاد من سنين دفاعاً عن وحدة أرضه وحماية لسيادته، الأمر الذي يدفع من أجله كلفة مالية وبشرية. والعراق قد خاض حرباً لثماني سنوات لإيقاف المد الخميني وإسقاط شعار تصدير الثورة، وقدم نهراً من الدماء دفاعاً عن عروبة الخليج العربي ومنها السعودية، وقد كلف ذلك الكثير من التضحيات البشرية والمادية؛ في حين لم تقم السعودية بأي شيء من هذا القبيل ولا تعتبر ذلك من واجباتها. على أساس هذه المقاييس وكل المقاييس الأخرى ليس هناك ما يبرر أن تكون حصة السعودية ٨,٧ مليون برميل مقارنة بحصة العراق!

إذاً لماذا تصرّ حكومة السعودية على هذا الإنتاج الكبير الذي لا يتناسب مع حاجتها من جميع الوجوه؟ لماذا تنتج السعودية هذه الكمية من النفط وتضع الجزء الأكبر من عوائده في استثمارات في سندات الخزينة الأمريكية، أو في استثمارات أخرى في الولايات المتحدة والدول الاستعمارية الأخرى؟ السؤال المهم هو: لماذا؟

ربّ سائل يسأل كيف تستطيع السعودية فرض هذه الحصة غير المتوازنة الخارجة عن المعقول وعن جميع المقاييس على الآخرين؟ الجواب هو أن السعودية الواقعة تحت نفوذ أمريكا، قد خططت لهذه السياسة منذ مدّة، فقد استثمرت الأموال الطائلة في بناء طاقة إنتاجية وتصديرية أكبر بكثير من حاجتها الفعلية تصل إلى حوالى ١٢ مليون برميل يومياً، وهذه الطاقة الفائضة موضوعة تحت اليد

وهي غير مستعملة، الأمر الذي يلحق بالبلاد خسارة مالية كبيرة بسبب تجميد رأس المال المستثمر فيها.

وتستعمل هذه الطاقة للتهديد، فالحكومة السعودية تعلن دوماً عندما يحتدم النقاش داخل الأوبك بأنها ستقوم بإنتاج الكمية التي تراها ملائمة إذا لم يحصل الاتفاق في داخل الأوبك على ما تريده هي؛ فإذا ما قررت الأوبك تحديد سقف الإنتاج بحدّ أقل مما تريده فإنها على استعداد لإغراق السوق عن طريق استخدام الطاقة الفائضة الجاهزة للاستخدام وسبق لها أن قامت بذلك. والذي يراجع محاضر اجتماعات الأوبك، يجد أن الوفد السعودي كان دوماً يضغط بشتى الوسائل والحجج الواهية لزيادة الإنتاج ويقاوم كلّ مسعى إلى تحديده.

فعلى سبيل المثال تقول السعودية في معرض تبرير ما تقوم به، إنها تملك احتياطياً كبيراً من النفط مقارنة باحتياطيات الدول الأخرى، لذلك يجب أن تكون حصتها متناسبة مع ذلك. فهل تصحّ هذه الحجة؟ هل أن موضوع الاحتياطي يبرر أن تستنزف الحكومة السعودية ثروة البلاد وهي ثروة ناضبة بهذا الشكل، وماذا يمنع أن يستمرّ وجود النفط في السعودية لمدّة أطول من المدّة التي تنضب فيها احتياطيات الآخرين؟ أليس ذلك أضمن لمصلحة الأجيال القادمة من سياسة تقديم الخدمة لأمريكا الآن وإهمال مستقبل البلاد؟ إذا كانت المدّة التي ينضب بها احتياطي السعودية بهذا المستوى من الإنتاج أي ٥٠ سنة مثلاً، فلماذا لا تكون ١٠٠ سنة بإنتاج نصف ما ينتج الآن؟

في بداية الثمانينيّات كان الوفد السعودي يبرر ضغطه لزيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار بحجة أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج في الدول الصناعية وبالتالي إلى التضخم في تلك الدول وهي حجة متهافتة؛ فالنفط لا يشكل أكثر من ٢ ـ ٣ في المئة من كلفة الإنتاج في الدول الصناعية وهي الأرقام التي تنشرها تلك الدول نفسها. ثمّ هل من العدالة أن نتحمل نحن أعباء مقاومة التضخم في تلك الدول، وهل تقدّم تلك الدول مساعدة إلى اقتصادياتنا لمعالجة مشكلات التضخم عندنا؟

ثمّ أخذ الوفد السعودي يقول بضرورة موازنة العرض مع الطلب، فإذا ما ارتفع الطلب على النفط فعلينا نحن المنتجون أن نزيد الإنتاج لتلبية ذلك الارتفاع. ولا يوضح أصحاب هذه الحجة لماذا يجب أن نقوم نحن بذلك على حساب مواردنا وثروتنا الناضبة؟ أليس من العدل أن الدول الصناعية إذا أرادت أن توسع اقتصادها أن تدفع أكثر لا أن تدفع أقل، فهل العرب مسؤولون عن رفاه الدول

الصناعية ليقدموا لها دعماً بتخفيض أسعار النفط؟ الواضح الذي لا جدال فيه هو أن كلّ ذلك ليس إلا ستاراً من الدخان لحجب الحقيقة، ألا وهي الاتفاق السياسي والتفاهم الذي حصل بين المنتج الأكبر والولايات المتحدة في أثناء إدارة الرئيس الأمريكي فورد لتوفير النفط بكميات فائضة في السوق وتخفيض أسعاره، لإخراج النفط كسلاح في المعركة ضدّ الدول الاستعمارية والصهيونية.

من كلّ ذلك يتضح أن كلام حكام السعودية المتباكي أحياناً من انخفاض الأسعار ومقترحاتها بإحداث تخفيضات جزئية تجميلية، ليس إلا من قبيل المخادعة وتضليل الرأي العام؛ فالمسؤولون السعوديون يتكلمون عن هذه الكارثة وكأنها أمر خارج عن إرادتهم، وأن الوضع مفروض عليهم ولا دخل لهم فيه، في حين أنهم عن سبق إصرارهم الذين خلقوه، ضغطوا لزيادة إنتاج الأوبك وزيادة إنتاجهم بطفرات في الأوقات التي كانت فيها أسعار النفط في انخفاض فزادوها انخفاضاً. حدث ذلك في عام ١٩٨٦ عندما رفعوا إنتاجهم إلى أكثر من الضعف أي بنسبة ٢١٢ في المئة كما سبق أن أوضحنا، واستمروا بالسياسة نفسها حتّى جاء العدوان الثلاثيني، فقفزوا للاستحواذ على حصة العراق، ثمّ جاء اجتماع الأوبك في حزيران/يونيو ١٩٩٨، في فيينا، فرفعوا سقف إنتاج الأوبك بأكثر من مليون برميل وزادوا حصتهم إلى ٨,٧ مليون برميل في الوقت الذي كانت فيه الأسعار في تدهور حاد حتّى أوصلوها إلى أقل من ١٠ دولارات للبرميل، أي أرخص من ماء القناني. وينهج حكام الكويت النهج نفسه، فهم بدلاً من إزالة الفائض في السوق الذي ساهموا مع السعودية في إيجاده، أخذوا يتجهون الآن نحو زيادة إمكانيات الإنتاج والتصدير كما فعلت السعودية عن طريق منح امتيازات جديدة للشركات الغربية والإمعان في استنزاف ثروة البلاد، وإصراراً على سياسة خدمة المصالح الاقتصادية الأمريكية والتآمر على العراق وإفقار البلدان العربية.

هكذا تتصرف حكومة السعودية وحكومة الكويت في موضوع النفط. تبني طاقة إنتاجية وتصديرية أكبر من حاجتها، وتزيد الإنتاج والتصدير لتغرق الأسواق بالنفط، فتنخفض الأسعار لتحصل الولايات المتحدة على مستورداتها من النفط بأسعار رخيصة وتكوين خزين احتياطي، ومن أجل تلافي النقص الحاصل في العائدات نتيجة إلى انخفاض الأسعار، يصار إلى الإمعان في زيادة الإنتاج والتصدير مصحوباً باستنزاف للثروة الطبيعية فيصرف ما يصرف والفائض يستثمر في سندات الخزينة الأمريكية التي بلغت كما تذكر الصحافة النفطية حوالى ٥٠٠ مليار قبل سنوات، أما حجمها الآن فلا نعرف عنه شيئاً. هذا في الجانب

الاقتصادي. أما في الجانب السياسي، فيجري منع البلدان العربية من استخدام قوة الضغط التي لديها، فالنفط متوافر لا بل هناك فائض والولايات المتحدة لديها خزين احتياطي كبير. وبذلك لا يعود النفط سلاحاً سياسياً فتتصرف الولايات المتحدة ومعها الصهيونية براحة واطمئنان إزاء القضايا العربية. هذا بالضبط ما جرى تطبيقه منذ حصول الاتفاق النفطي ـ السياسي مع الإدارة الأمريكية أثناء رئاسة فورد.

ـ ٥ ـ

هكذا جُرد العرب من سلاح قوي أثبت فعاليته في مواجهة أعداء العرب وفي مقدمتهم أمريكا والصهيونية، وأُخرج من المعركة وحُول إلى سلاح ضدّ العرب وفي مقدمتهم العراق المجاهد. ولكن ذلك ليس أمراً جديداً على النظام السعودي وليس حالة معزولة، بل إن مجمل السياسة السعودية كانت ولا تزال في هذا الاتجاه، فهذا النظام لم يعمل ضدّ الأمة في مجال النفط على أهميته فحسب، بل كان سلوكه السياسي منسجماً مع ذلك تماماً؛ فالنظام السعودي وإن حاول أن يراوغ أحياناً ويتبع الأساليبَ الملتوية وغير المباشرة في التصرف إزاء القضية الفلسطينية، إلا أنه في الحالات الحاسمة كان مع تصفية هذه القضية لمصلحة الصهيونية؛ فهو لم يعتبر الكيان الصهيوني عدواً عسكرياً خطيراً علي،ه لذلك لم يكيف بناءه العسكري على هذا الأساس، بل على العكس كان يتجه إلى التعاون العسكري والاستخباراتي مع الولايات المتحدة حليف الكيان الصهيوني. والتعاون العسكري الوثيق مع الولايات المتحدة بالطبع لا يمكن أن يتلاءم مع الاستعداد العسكري لمواجهة الكيان الصهيوني، فالسياستان لا تنسجمان ولا الولايات المتحدة يمكن أن تسمح بذلك، فالشاغل السعودي لم يكن الكيان الصهيوني قط، بل التعاون مع الولايات المتحدة ويصح الشيء نفسه عن العمل الاستخباراتي والتطور العلمي. . إلخ.

وعندما قام السادات بزيارة القدس، وتم كسر الجدار العربي بتوقيع كامب ديفيد، دعا العراق إلى عقد قمة عربية لمواجهة الموقف، فهل كان النظام السعودي راغباً بحضور القمة؟ كلا لم يكن في الحقيقة كذلك. سافرت إلى السعودية ـ وكنت وزيراً للخارجية آنذاك ـ لإقناع الأمير فهد الذي كان ولياً للعهد آنذاك وصاحب الكلمة الفعلية، بالحضور. وقد وجهني السيد الرئيس صدام حسين وكان نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك، أن أوضح إلى فهد بأنه إذا لم تحضر السعودية اجتماع القمة في بغداد فإننا سنكون مضطرين إلى

الاتصال بأطراف دولية أخرى ـ الاتحاد السوفياتي ـ للتفاهم معها لمقاومة ما قام به السادات. واجتمعت بالأمير فهد في الطائف يوم ٢١/ ١٠/ ١٩٧٨ بصورة منفردة، ونقلت له الدعوة إلى حضور القمة، وكان مراوغاً متردداً ما اضطرني إلى إلقاء القنبلة، فلما ألقيتها تغير وجهه ولهجته فوافق على الحضور وأخذ بلطيف الكلام معي.

وخلال اجتماع القمة في بغداد من ٢ ـ ٥/ ١١/ ١٩٧٨ قام سعود الفيصل ـ وزير الخارجية ـ بعرض مقترح غامض علي للاتصال بالولايات المتحدة والتفاهم معها؛ في حين أن المؤتمر كان مجتمعاً لاتخاذ موقف قومي حازم ضدّ السادات وأمريكا التي عملت ورعت كامب ديفيد، وبالطبع تمّ وضع مقترحه جانباً. إذاً، السعودية في حقيقة الأمر لم تكن ترغب بقمة بغداد وما صدر عنها من قرارات. وكان من مقررات القمة الاتفاق على تقديم معونة لدول المواجهة ومنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني بمقدار ٣,٥ مليار دولار سنوياً لمدّة عشر سنوات، وكانت حصة السعودية ملياراً وحصة العراق ٥٢٠ مليون دولار. وفي المكالمة الهاتفية التي قام بها الملك فهد مع الشيخ زايد في تموز/ يوليو ١٩٩٠، والتي أذيعت في ٢٤/ ٨/ ١٩٩٠، (سبق ذكرها)، في هذه المكالمة قال الملك فهد إنهم قد جرى جلبهم في مؤتمر قمة بغداد. أي أن مساهمتهم المالية كانت تحت الضغط. وكالعادة دفعت السعودية حصتها لسنة أو سنتين ثم توقفت بعد ذلك. ثم توالت مشاريع التصفية،وكانت السعودية مؤيدة لها واحدة بعد الأخرى من مدريد وأوسلو حتى واي بلانتيشن، وكلما قدم المفاوض الفلسطيني تنازلاً بادرت السعودية إلى تأييد الخطوة التي يقوم بها.

هكذا سارت الأمور، الأمة العربية مجردة من قوة النفط والعراق محاصر، والنظام السعودي يتآمر مع أمريكا وبريطانيا ويقدم كلّ ما لديه من إمكانيات لدعم العدوان الأمريكي والصلف الصهيوني، همه الأول إضعاف الأمة العربية وتفريق صفوفها والإمعان في إطالة أمد الحصار على العراق والتحريض لمواصلة العدوان الأمريكي عليه وتقديم التأييد للمعتدين مالياً وسياسياً وعسكرياً؛ فبقي الشعب الفلسطيني أعزلاً مجرداً من السلاح والدعم السياسي يواجه الآلة العسكرية الصهيونية، وحكام السعودية يتفرجون. المشهد المهين يتوالى، حيث يقوم ياسر عرفات بعملية استجداء أرض آبائه وأجداده لضعف أو لاضطرار أو لكليهما معاً. والقدس يجري ابتلاعها قطعة قطعة جهاراً نهاراً وحكام السعودية ـ حماة الحرمين الشريفين ـ يتفرجون ويمعنون في التعاون مع أمريكا حامية الصهيونية؛ فعدو

حكام السعودية هو العراق وليس الكيان الصهيوني أو أمريكا، وليس بريطانيا ولا أي من أعداء العرب والمسلمين.

لماذا يحرم العرب من استخدام القوة الهائلة التي منحها الله لهم، قوة النفط، لخدمة قضاياهم العادلة وهم قادرون على ذلك لو توافرت الإرادة والإخلاص؟ القوة موجودة وليس في ذلك أي شكّ؛ فالولايات المتحدة لا يتجاوز احتياطها من النفط ٥,٥ في المئة من الاحتياطي العربي، والإنتاج في الولايات المتحدة في انخفاض مستمر، واستهلاكها في ارتفاع، واعتمادها على استيراد النفط العربي يتزايد بمرور الوقت حتّى يقترب من ٥٠ في المئة من مجموع حاجتها السنوية.

أما أوروبا الغربية واليابان فلا تملكان أي نفط. إذاً الغرب المستعمر الذي يدعم الصهيونية يحتاج النفط العربي وأهمية النفط لحياته أمر معروف. ثمّ أهناك ضير في أن تستعمل الأمة العربية (أو أي أمة) قواها الذاتية للدفاع عن مصالحها؟ الولايات المتحدة نفسها تستعمل قواها الاقتصادية والتقنية لحماية مصالحها المشروعة وغير المشروعة؛ فقد قامت منذ عام ١٩٤٠ بالرقابة على صادراتها لاعتبارات سياسية، فمنعت تصدير كثير من السلع للكتلة الشرقية. وشرعت في عام ١٩٤٩ قانون التحكم في الصادرات تحقيقاً لذلك، فصنفت الدول الأجنبية إلى ثماني مجموعات لِكُلّ منها معاملة خاصة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، فرضت حظراً شاملاً على صادراتها في كوبا. ثمّ صدر قانون عام ١٩٦٩، لإدارة الصادرات ليحلّ محل القانون السباق للغرض نفسه. وفي عام ١٩٥١، صدر قانون مساعدات الدفاع المشترك المعروف باسم «قانون باتل»، الذي أوضح أن سياسة الولايات المتحدة تشمل فرض الحظر على تصدير عدد كبير من المواد الاستراتيجية بما فيها النفط إلى «الدول التي تهدد أمن الولايات المتحدة بما في ذلك الاتحاد السوفياتي». وهي تمارس ذلك علينا عندما تقتضي مصالحها ذلك.

هذا ما تقوم به أمريكا؛ أما ما تقوم به السعودية هو العكس تماماً، فهي تساعد الاقتصاد الأمريكي على حساب العرب وتسهل لأمريكا وللصهيونية مهمتهما الاستعمارية في الوطن العربي. الثروة الطبيعية التي منحها الله للعرب والتي تختزن بلادهم الجزء الأكبر منها وبخاصة في السعودية والكويت، مستعملة ليس لمصلحة العرب والمسلمين، بل لغير هذه الأهداف، فمنها ما يذهب إلى سندات الخزينة الأمريكية، ومنها ما يتحول إلى الأرصدة والممتلكات الشخصية،

ومنها ما يفيض فتاته على المقربين؛ فالتفاوت في الدخل بين الأغنياء والفقراء في الوطن العربي صارخ ويشكل ظاهرة يشار إليها بالبنان، وسبق لي أن قمت بحسابات لاستخراج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في السعودية والكويت ومقارنته بمتوسط نصيب الفرد في عدد من الأقطار العربية الفقيرة، فكانت النتائج مذهلة! والعملية الحسابية هي تقسيم مجموع الدخل السنوي (وأهمه النفط) على مجموع عدد السكان لسنة ١٩٩٠ وتبيان ما يلي:

١ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن = ١١,٨ في المئة من متوسط نصيب الفرد في السعودية.

٢ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان = ١٠,٥ في المئة مما هو في السعودية.

٣ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر = ٨,٣ في المئة مما هو عليه في السعودية.

٤ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا = ٨,٢ في المئة مما هو عليه في السعودية.

وبالنسبة إلى الكويت فكانت النتائج وللسنة نفسها كما يلي:

١ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في اليمن = ٩,٩ في المئة مما هو عليه في الكويت.

٢ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان = ٨,٨ في المئة مما هو عليه في الكويت.

٣ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر = ٧ في المئة مما هو عليه في الكويت.

٤ ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا = ٦,٩ في المئة مما هو عليه في الكويت.

في ٢٥/ ١١/ ١٩٨٠، انعقد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان حول القضايا الاقتصادية بمبادرة من العراق، الذي تقدّم بمشروع إلى عقد تنمية عربي تقوم بتمويله الأقطار العربية القادرة ومنها العراق. وكانت المفاوضات غاية في الصعوبة مع السعودية. وأخيراً تمخضت بعد أخذ ورد على تخصيص ٥ مليارات دولار تصرف بمعدل ٥٠٠ مليون دولار سنوياً لأغراض التنمية في الأقطار

العربية الفقيرة. وكان العراق أول المساهمين. ولكن المشروع بعد أن أقر وثبتت الأرقام وأتى وزراء المالية لتنفيذه، التف عليه ممثلو السعودية والكويت، وأحيل إلى صناديق التنمية، الأمر الذي أدى إلى تعطيله كلياً ولم يستفد أي قطر عربي محتاج من دولار واحد من ذلك المشروع؛ فأين هي العروبة وأين هو الإسلام؟ هل يعرف حكام السعودية والكويت آيات الذكر الحكيم المتعلّقة بـ ﴿**والذين يكنزون الذهب والفضة**﴾[٣]؟ أو المتعلّقة بالذين **لا يجاهدون** ﴿**بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله**﴾[٤]؟ أو الذين يتخذون من أعداء الله أولياء لهم؟ أو. . أو؟ أعتقد أنهم يعرفون ذلك ولكنهم لا يعملون به. الثروة النفطية التي هي هبة الله، ليست ملكاً خاصاً لأحد بل هي ملك العرب جميعاً، وللفقراء المسلمين حقّ فيها وهو ما يجب أن يعيه جيداً حكام السعودية والكويت. ماذا عمل حكام السعودية لإنقاذ القدس ثالث الحرمين الشريفين وقدس أقداس العرب والمسلمين؟ الجواب كما توضح الوقائع هو أنهم عملوا عن قصد وسبق إصرار على تمكين الصهيونية منها، واحتلالهم لها وتهويدها، عندما أخرجوا نفط العرب من المعركة وحاصروا العراق وتآمروا عليه. وبعد كلّ ذلك هل بإمكان عملية توسيع المسجد النبوي الشريف أن تستر المؤامرة وتصرف الأنظار عن الجريمة؟ هل ما قام ويقوم به النظام السعودي يخدم الحرمين الشريفين أم يخدم الصهيونية؟

---

(٣) **القرآن الكريم**، «سورة التوبة،» الآية ٣٤.

(٤) المصدر نفسه: «سورة الأنفال،» الآية ٧٢؛ «سورة التوبة،» الآية ٨١، و«سورة الحجرات،» الآية ١٥.

٢ ــ النفط: القوة غير المستعملة

من لا يستطيع مقاومة الشر بقواه الآن عليه أن يستعد لمقاومته غداً، فالشر لا يمكن قبوله. ولكن ما قولك بمن يستطيع أن يقاومه الآن ولا يفعل؟ ذلك أمر مأساوي وغير مقبول. لوحة الأخبار في الأرض المحتلة الآن يمكن أن يقال عنها الكثير من المعاد المكرر، ولكن ما يروع النفس ويجرح الكرامة ويبعث على الأسى، هو المواجهة غير المتكافئة، حيث تنفرد الصهيونية بِكُلّ عدتها وعديدها وكل قواها المادية وخططها الماكرة، مدعومة بلا حدود من قبل القوة المادية الأولى في عالم ما بعد الحرب الباردة، منفردة بشعب أعزل محاصر تقريباً من أبناء جلدته حيث تتقابل الأسلحة الآلية مع الحجارة. ومسلسل القصة لا يزال ماثلاً في ذاكرة الجميع.

يقوم العدو بخطوة (حفر نفق) فيقاوم الشعب الفلسطيني بما لديه ولا يجد مخرجاً ولا ناصراً، فتتراجع الهبة ويحقق العدو ما يريد، ثمّ كان ما كان في القضية الفلسطينية حتّى أتت أوسلو بِكُلّ ما فيها، ويعطي العرب أغلب ما لديهم من أوراق قوة نسبية، حتّى إذا ما جاء دور الجانب الآخر تنقلب الصورة وتتبدل فيحلّ استعماري فظ محل استعماري ناعم، والبعض عندنا يتصور بسذاجة أن ما حدث أمر طبيعي غير مرتب. وتبدأ صفحة السلب المتدرج حتّى للفتات الذي تكرمت به أوسلو، ثمّ برزت قضية القدس المعروفة. أما لماذا يحصل كلّ ذلك فلا أظن أنه يحتاج إلى كثير من التحليل أو إلى غير المعروف من المعلومات، أنه الأمر الطبيعي تماماً عندما يتفاوض طرفان الفارق بين قواهما كبير والتكافؤ معدوم. واحد يستعمل كلّ قواه ويبحث عن المزيد، وواحد يبدد قواه ولا يستعمل ما هو موجود لديه.

ورب سائل يريد أن يعرف ما هو معروف، فيقول ما هي القوة التي يملكها

العرب ولا يستعملونها؟ إن القوة العربية كبيرة ومتعددة الأشكال فيها المادي والمعنوي، فيها الجغرافية والسياسة، فيها الدين وعدد النفوس، فيها الاقتصاد وفيها السلاح، فيها كلّ ذلك لو توافرت الإرادة، هذه الكلمة السحرية التي يعتبرها بعض المنظرين الجدد حديثاً عن الأحلام واللاواقعية، مع أنها ليست كذلك أبداً، فقد كانت دوماً خلال كلّ التاريخ وستبقى ما بقي الإنسان كلمة السر ومفتاح التقدّم.

ومع أن المفهوم لا يحتاج إلى إعادة، وأن خير الكلام ما قل ودل، سنقول بضع كلمات عن واحدة من القوى التي يمتلكها العرب ولا يستعملونها؛ في البلدان العربية أكثر من ٧٠ في المئة من الاحتياطي المعروف من نفط العالم، والولايات المتحدة الأمريكية الحليف الأول للكيان الصهيوني ومصدر الجزء الأعظم من قوته، تعتمد وستصبح قريباً تعتمد على حوالى ٥٠ في المئة من استهلاكها على النفط العربي. وفي غضون وقت ليس ببعيد، سيكون هناك نقص في إمدادات النفط في العالم بحدود ١٠ ملايين برميل يومياً ولا تستطيع غير أربعة أقطار عربية سدّ هذا النقص، وهي بحسب الترتيب: السعودية والعراق والإمارات والكويت.

والقوة النفطية هذه ليست قوة نظرية، بل إنها سبق أن وضعت في التجربة وأثبتت أنها فعالة؛ فكلنا يعرف أنّه في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣، قررت البلدان العربية المنتجة للنفط حظر التصدير إلى الولايات المتحدة وهولندا، وكان لذلك القرار الصدى والأثر. وفي ٦/ ٨/ ١٩٨٠، زار الرئيس صدام حسين العربية السعودية، وصدر بيان صحافي مشترك جاء فيه أن البلدان اتفقا على قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع أي دولة تستجيب إلى قرار الكيان الصهيوني بضم مدينة القدس، وتبقي سفاراتها في المدينة المقدسة. ويتذكر العرب كيف سارعت الدول التي كان لها سفارات في القدس إلى سحب سفاراتها. الأمر لم يكن أكثر من بيان صحافي ولكن كلمة السر كانت موجودة وهي: الإرادة.

أين ذلك مما يحدث الآن؟ الكيان الصهيوني بقيادة عتاة الاستعماريين ماضٍ لا يعبأ بشيء، والشعب الفلسطيني يقاوم بالحجارة، وقياديو منظمة التحرير ليس في أيديهم غير العمل السياسي الذي لا تدعمه قوة، والمعنيون بالتسوية يجتمعون ويسافرون ويتحدثون بالهاتف. حتّى إذا ما حلّ التعب وفشلت الاجتماعات ولقيت طلبات النجدة من راعية الصهيونية ـ أمريكا ـ أذناً صماء وابتسامة خفية، حتّى إذا ما حصل كلّ ذلك، لم يبق غير اللجوء إلى التنازلات، بدعوى

الواقعية والتنظير اللفظي العقلاني. لم لا والعقل في مثل هذا الوضع لا يعرف غير حساب الربح والخسارة، وحساب الربح والخسارة في غياب الإرادة لا يمكن أن يؤدي إلا إلى هذه النتيجة. أمريكا والصهيونية هما وراء نزع سلاح العراق ومحاصرته، فلمصلحة من يحدث ذلك ويتفرج الآخرون؟ لماذا تخرج قوة العراق من المعركة ولمصلحة من؟ هل كان باستطاعة الصهيونية أن تنفرد بالشعب الفلسطيني بالشكل الذي نشاهده الآن لو استعمل العرب كلّ ما لديهم من قوة؟ أليست قوة العراق قوة العرب، وألم تكن دوماً في خدمة المصلحة القومية العربية؟ النفط هذا السلاح المهم أثبت فعاليته، وهذه القوة التي يخشاها العالم الذي يستمد الكيان الصهيوني منها القوة، لماذا نعطله ونسقطه من أيدينا في أحرج الأوقات؟

في الغرب حيث تسود السياسة العقلانية، يجري تقييم للإمكانات المتاحة وجرد للقوى المتوافرة، فكلّ ما يستطيع أن يضيف قوة إلى مركز الدولة في المساومة أو المنافسة من أجل المصالح، يوضع له مكان ويستخدم. بذلك تكون السياسة خطاب له أسنان تستطيع أن تقطع عند الحاجة. وهكذا استخدمت بيع السلاح والمعونات المالية والغذاء والتقنية، أسلحة في لعبة الأمم من أجل مصالحها. أما نحن فلا نستخدم القوة التي في أيدينا، وبذلك نحول السياسة إلى خطاب من دون أسنان، فنتفاوض من موضع الضعف ونتوقع من العدو التنازل دون أن يكون هناك ما يجبره على ذلك؛ فهل هذه هي السياسة الواقعية التي يجري الحديث عنها والعقلانية التي تتواتر الدعوة إليها؟ تلك لعمري هي اللاواقعية بعينها واللاعقلانية بذاتها.

٣ ــ النفط في الوضع الدولي الراهن

ـ ١ ـ

كمدخل إلى الموضوع نورد بعض الإيضاحات الموجزة التالية:

المقصود من محتوى هذه الورقة هو إلقاء الضوء على وضع النفط في البلدان العربية، وعلاقة هذا المورد بالسياسة التي تتبعها الدول الكبرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الوطن العربي في المرحلة الحالية المتسمة بانتهاء الحرب الباردة، وظهور بوادر انفراد الدول الاستعمارية الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بالوضع الدولي. والهدف من إلقاء الضوء هو التحليل وبالتالي التوصل إلى ما نستطيع التوصل إليه من استنتاجات حول العلاقة بين الجانبين سياسياً واقتصادياً. وغني عن القول في هذا الصدد إن العلاقة بين السياسة والنفط هي علاقة ملحوظة ومعترف بها في ضوء الوقائع والمعلومات المعروفة.

إن أفضل مقدمة هي رسم الصورة رقمياً على أساس نستطيع به التوغل في صلب الموضوع تحليلاً واستنتاجاً. بلغ الاحتياطي من النفط الخام في عموم الوطن العربي في عام ١٩٩٠ (٦٣١,٨٥) مليار برميل، إلا أنه من بين ١٣ قطراً عربياً منتجاً للنفط الخام، هناك أربعة أقطار عربية يبلغ احتياطها (٥٥٥,١) مليار برميل أي حوالى (٨٧,٨٥ في المئة) من ذلك الاحتياطي، وهي بحسب الترتيب:

المملكة السعودية	٢٦٠ مليار برميل
العراق	١٠٠ مليار برميل
الإمارات	٩٨,١ مليار برميل
الكويت	٩٧ مليار برميل
المجموع	٥٥٥,١

إن الاحتياطي العربي من النفط الخام يكون أكثر من ٧٠ في المئة من احتياطي العالم من هذه المادة؛ فالولايات المتحدة يبلغ الاحتياطي المؤكّد فيها حوالى (٣٥) مليار برميل فقط.

وقد بلغ إنتاج الوطن العربي في ١٣ قطراً في عام ١٩٩٠ ما يزيد على ١٦,٦ مليون برميل يومياً. وبلغ إنتاج الدول العربية الأربع نفسها من ذلك أكثر من ١٢ مليون برميل يومياً.

وإلى جانب الاستهلاك، تمثل الدول الصناعية المركز الأول في استهلاك الطاقة والاعتماد على النفط، فأوروبا الغربية واليابان تكادان تعتمدان كلياً على النفط المستورد؛ فنسبة النفط المستورد من الإجمالي الكلي للنفط هي كما يلي:

بلجيكا	١٠٠ في المئة
الدانامرك	١٠٠ في المئة
فرنسا	٩٩ في المئة
ألمانيا	٩٥ في المئة
إيطاليا	١٠٠ في المئة
اليابان	١٠٠ في المئة

أما الولايات المتحدة الأمريكية فهي بلد منتج للنفط ومستهلك له، إلا أن الملاحظ هو الانخفاض المستمر في الإنتاج؛ فقد انخفض إنتاجها من ٨,٥ مليون برميل في عام ١٩٨٠، إلى ٧,٤ مليون برميل في عام ١٩٩١. أما الاستهلاك فقد وصل في عام ١٩٨٠ إلى ١٧,١ مليون برميل يومياً، وانخفض بسبب إجراءات التقشف في الطاقة إلى ١٥,٧٤ مليون برميل في عام ١٩٨٤ وبعدها أخذ في الارتفاع حتّى بلغ ١٦,٧ مليون برميل في عام ١٩٩١[١]. ويتوقع أن يصل الاستهلاك إلى ١٨,٠٢ مليون برميل في اليوم في سنة ٢٠٠٠. ومن المهم إلقاء الضوء رقمياً على وضع الاتحاد السوفياتي سابقاً كدولة كبرى في مجال إنتاج النفط الخام وتصديره إكمالاً للصورة؛ ففي سنة ١٩٨١ كان إنتاج

(١) *Energy and oil Statistics* (OPEC, Deutsche Bank Group)(September 1991), and *Annual Energy Outlook* (U.S.Department of Energy)(December 1992).

الاتحاد السوفياتي ١٢,١٨ مليون برميل يومياً وارتفع قليلاً في السنوات القليلة التي تلت ذلك ثمّ أخذ بالانخفاض حتّى وصل في عام ١٩٩٠ إلى ١١,٧ مليون برميل يومياً. أما التصدير فقد بلغ في عام ١٩٨١ (٣,٢٢) مليون برميل ويقدر أن يصل في عام ١٩٩١ إلى ٢,٢ مليون برميل يومياً. وفي الوضع الحالي تسيطر روسيا الاتحادية على الجزء الأعظم من إنتاج النفط الخام إذ تبلغ النسبة ٩١,٥ في المئة من مجموع إنتاج الاتحاد السوفياتي ويصدر من موانئها بالكامل. ولا بدّ من أن يكون من المتوقع أن يعتمد إنتاج النفط وتصديره من الاتحاد السوفياتي السابق، على مدى استقرار الوضع الجديد وقدراته المالية والتقنية على الاستمرار في هذا النشاط.

إذاً الاتحاد السوفياتي وهو أكبر دولة منتجة للنفط في العالم يتجه التصدير فيه إلى الانخفاض فهو لم يتجاوز ٢,٢ مليون برميل في عام ١٩٩١، والمستقبل ليس مشرقاً كما يبدو؛ فقد أخذ هذا البلد في تقليص صادراته منذ عدة سنوات بسبب توسع استهلاكه ونضوب حقوله، ما دفعه إلى اتباع سياسة المحافظة على ذلك المورد داخلياً، وبدأ بالانسحاب من السوق النفطية العالمية. أما الولايات المتحدة المستهلك الأكبر للنفط في العالم، فإنتاجها آخذ بالانخفاض واعتمادها على الاستيراد آخذ في الازدياد ولا سيّما من المنطقة العربية.

يقول مركز «الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن» ما نصه: «إن المفيد والحكمة هي أن نسترجع إلى الأذهان حظر النفط في عام ١٩٧٣، الذي نفذته دول في الشرق الأوسط لم تكن تزود أمريكا باحتياجاتها من النفط إلا بقدر ٨ في المئة فقط، أما اليوم فإن الولايات المتحدة تعتمد على هذه الدول وبمعدل يصل إلى ٣٠ في المئة. إن وجود أكثر من ٧٠ في المئة من احتياطي العالم الحر هو في دول الشرق الأوسط يجعل الولايات المتحدة تعتمد على هذه المنطقة اعتماداً كبيراً. وتشير التقديرات إلى أن اعتماد الولايات المتحدة على النفط العربي المستورد سيزداد في السنوات القادمة حتّى يصل إلى ٥٠ في المئة».

يقول توماس ليبمان المحلل النفطي والسياسي في تحليل هام نشرته جريدة **الواشنطن بوست** في عام ١٩٩٠ ما نصه:

«وهكذا يتضح من الأرقام أن الولايات المتحدة سوف تصبح في غضون السنوات القليلة القادمة المستورد الصافي لأكثر من نصف النفط. إن المضامين السياسية التي تحيط بهذا الوضع غير المريح سوف تجد طريقها في تقرير

(استراتيجية الطاقة القومية) الذي سترفعه وزارة الطاقة إلى البيت الأبيض في الربيع القادم».

ويلاحظ أيضاً أن أهمية إنتاج النفط وتصديره من قبل الدول غير العربية، آخذة في الانخفاض بمرور الوقت، الأمر الذي يجعل البلدان العربية ولا سيّما الأقطار الأربعة السابقة الذكر، في مركز القوة وتحتل مكان الصدارة في الإنتاج والتصدير والتأثير في التجارة الدولية لهذه المادة المهمة؛ فالمعروف أن إنتاج كل من إندونيسيا وفنزويلا ونيجيريا، آخذ في الانخفاض، وتشكل الكميات المصدرة من هذه البلدان نسبة غير مؤثرة في مجمل التصدير العالمي، لذلك يمكن اعتبارها دولاً ناضبة أو آخذة في النضوب، فهي تعتمد على الأسعار أكثر من كمية التصدير في تعظيم مواردها المالية من تصدير النفط الخام.

أما إيران، فهناك ما يدل على أنها في الحالة نفسها تقريباً. من المعروف تاريخياً أن شاه إيران قد تحول من سياسة زيادة الإنتاج حيث كان يمارس ضغوطاً على مجموعة الشركات المنتجة لتحديد معدل سنوي متصاعد للإنتاج، إلى سياسة تأكيد ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة والتفتيش عن مصادر نفطية من خارج إيران، عن طريق التوسع على حساب الدول العربية في منطقة الخليج العربي. إن أهم ما تشير إليه الأرقام هو أن السنوات القادمة التي ينتهي بها هذا العقد من السنين ستشهد وضعاً نفطياً يتسم بالتأزم بالنسبة إلى الدول الصناعية الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يزداد الطلب عل النفط بسبب التوسع الاقتصادي في الوقت الذي تتحدد فيه مصادر الإنتاج والتصدير، وتضيق الدائرة لتشمل عدداً من الدول العربية الأربع المذكورة على وجه الخصوص. إن أهمية الوطن العربي عموماً والدول العربية الأربع، ستزداد بالنسبة إلى سد حاجة الدول الصناعية الغربية وحاجة الولايات المتحدة بوجه خاص؛ فقد أجمعت مصادر المعلومات المهتمة بشؤون الطاقة على ذلك كإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومعهد النفط الأمريكي، ومركز بحوث الطاقة في كامبريدج في بريطانيا، ومركز الشرق ـ الغرب على ذلك. إن المعلومات التي لدى هذه المؤسسات تشير إلى أن الإنتاج الإجمالي عدا الدول الاشتراكية (سابقاً)، يبلغ حوالى ٥٤ مليون برميل يومياً تنتج دول الأوبك منها ٢٢,٣ مليون برميل يومياً، في حين أن الطلب العالمي على النفط يرتفع من ٦٢ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٧ إلى ٧٠,٦ مليون برميل يومياً في عام ١٩٩٥، ثمّ يصل في سنة ٢٠٠٠ إلى ٧٤,٥ مليون برميل يومياً.

يقول تقرير توماس ليبمان المذكور سابقاً والمنشور في الـ **واشنطن بوست** ما نصه: «ويتوقع أن تصل الفجوة بين ما تنتجه الدول النفطية وما تستطيع أن تنتجه كأعلى حدّ لها إلى ١٠ ملايين برميل في اليوم الواحد. وإذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمكسيك وإيران، تنتج أقصى ما لديها من طاقة، فإن كلّ الطاقة الفائضة تكاد تكون في قبضة الدول العربية الواقعة على الخليج». والمقصود بالدول العربية هو الأقطار الأربعة التي سبق ذكرها: السعودية والعراق والإمارات والكويت. وقد تردد ذلك في وسائل الإعلام الغربية ولا سيّما في الولايات المتحدة، وانعكس في مؤتمر مهم للطاقة عقد في كندا في عام ١٩٩٠، وأرسلت الولايات المتحدة مبعوثين نفطيين زاروا الدول العربية في منطقة الخليج العربي.

ـ ٢ ـ

إثر الحرب مع الكيان الصهيوني في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، صدر قرار الدول العربية المنتجة للنفط بتخفيض الإنتاج في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ثمّ قرروا حظر تصدير النفط للولايات المتحدة وهولندا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها. واقترح العراق تأميم المنشآت النفطية ولم تحصل الموافقة على اقتراحه في ذلك الاجتماع. وكان لذلك الإجراء صدى اقتصادي وسياسي كبير، وكان يمثل أول استخدام للنفط كسلاح في المعركة ضدّ الكيان الصهيوني والدول التي تسانده. وبالرغم من أن قرار الحظر لم يدم طويلاً، إذ إنَّه رفع في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٤، إلا أن مغزاه بقي في ذهن ساسة الدول الغربية. إذ إنَّ ذلك القرار كان أول قرار تتخذه بلدان من دول العالم الثالث ينطوي بمعنى من المعاني على صوت رافض، وإن كان الصوت منخفضاً وخجولاً. والمعروف عن تفكير الدول الاستعمارية أنه يعمل بدم بارد وبحسابات عقلية مجردة مبنية على المصلحة الذاتية، وبعيدة عن المبادئ والقانون الدولي والأعراف المقبولة في التعامل بين الدول. وقد تبلور ذلك في الولايات المتحدة بشكل إجراء محدد تجسدت فيه الروح الاستعمارية القديمة القائمة على القوة؛ فقام الكونغرس الأمريكي بتكليف لجنة عليا خاصة لدراسة موضوع احتلال منابع إنتاج النفط في منطقة الخليج العربي بالقوة المسلحة، وإنتاج النفط وتسويقه بواسطتها مباشرة وبحماية قواتها، فقدمت اللجنة تقريرها المعروف باسم «خطّة الغزو الأمريكي لمنابع النفط العربي» في النصف الثاني من عام ١٩٧٥، وأصبح ذلك موضوعاً متداولاً في أوساط السياسيين الأمريكان وعلى

أعلى المستويات؛ ففي ٢١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥، عقد الرئيس الأمريكي آنذاك جيرالد فورد مؤتمراً صحافياً رد فيه على السؤال التالي وجوابه عنه.

السؤال: سيدي الرئيس، لقد قلتم أنت والوزير كيسنجر أنه في حالة تعرض الغرب إلى ضائقة من قبل منتجي النفط، فإنكم قد تضطرون إلى استخدام القوة العسكرية. ويريد الشعب الأمريكي أن يعرف ما إذا كان ذلك يتطلب إعلاناً من الكونغرس بالحرب، أو يمكنك تجاوز هذا الإجراء الدستوري كما فعل بعض أسلافك؟

الجواب: أستطيع أن أؤكد لكم بأنه في أي حالة تتطلب التزاماً من الإدارة العسكرية للولايات المتحدة بالتدخل فإننا سنستعمل الإجراء الدستوري الكامل المطلوب من الرئيس.

وكان هنري كيسنجر وزيراً للخارجية آنذاك، وكان معروفاً بتأييده للتدخل العسكري واحتلال المنطقة. وبالرغم من أن احتلال الولايات المتحدة للمنطقة لم يحدث في حينه، إلا أن ذلك يدلّ على أن المسؤولين الأمريكان كانوا يفكرون جدياً بذلك، كما يدل على أن السياسة الأمريكية لا تتردد في استخدام القوة المسلحة لتحقيق مصالحها الذاتية بغض النظر عن القانون الدولي وخارج ميثاق الأمم المتحدة.

وإذا ما علمنا أن سياسة الدول الغربية في مجال مصالحها الاستعمارية هي سياسة مستمرة متصلة الحلقات، وأنها لم تشهد تغييراً جوهرياً منذ بداية القرن إلا ربما في مجال الأساليب وليس الغايات، أقول إذا ما علمنا ذلك، اتضحت لنا العلاقة بين ذلك الماضي (الذي ليس بعيداً) والحاضر وما حدث فيه من استخدام فعلي للقوة المسلحة تحت ذريعة الشرعية الدولية. وبمناسبة ما سمي بـ «أزمة الكويت لضرب العراق»، ذلك العدوان الذي أصبح من الواضح أن القضية المركزية فيه هي النفط قبل كلّ شيء.

ـ ٣ ـ

وهنا لا بدّ من إلقاء الضوء على بعض خصوصيات هذا الموضوع لتحليل بعض صفاته ذات الدلالة في ما ذهبنا إليه.

يلاحظ أن الوضع النفطي اليوم من حيث الاحتياطي والإنتاج والتصدير في الجانب العربي، ومن حيث الاحتياطي والإنتاج والاستيراد الغربي عموماً

والولايات المتحدة خصوصاً، أقول إن هذا الوضع في جانبيه المتقابلين المذكورين له أهمية خاصة يمكن إيضاحها كما يلي:

يلاحظ وجود تراجع مستمر في الأهمية النفطية لِكُلّ من الجزائر وليبيا وقطر؛ ففي عام ١٩٩٠، بلغ احتياطي الجزائر ٩,٢ مليار برميل وإنتاجها ٧٩٤ ألف برميل يومياً، وصادراتها ٢٨١ ألف برميل يومياً؛ أما ليبيا فيبلغ الاحتياطي فيها ٤٥ مليار برميل، وإنتاجها ١,٣ مليون برميل يومياً، وصادراتها مليون برميل يومياً؛ وفي قطر بلغ الاحتياطي ٤,٥ مليار برميل وبلغ الإنتاج ٣٩٧ ألف برميل يومياً وبلغ التصدير ٣٤٨ ألف برميل يومياً. إنّها أرقام منخفضة والمعلومات المتوافرة خلال مدّة ليست قصيرة ماضية، لا تدلّ على أن ذلك وضع مؤقت، بل هو اتجاه مستمر محكوم بحجم الاحتياطي وطاقة الحقول.

ولما كانت الطاقة المتاحة في الدول غير العربية للإنتاج والتصدير محدودة أيضاً، وقد قاربت الحد الأقصى كما سبق أن ذكرنا، لذلك لم يبق من إمكانية لزيادة الإنتاج إلا في الأقطار العربية الأربعة التي هي وبحسب الأهمية: السعودية والعراق والإمارات والكويت، وجميع هذه الأقطار واقعة على ساحل الخليج العربي. ثلاثة من هذه الأقطار تحكمها أنظمة خاضعة إلى نفوذ الغرب، أما العراق فهو البلد التقدّمي الذي تحكمه ثورة أهم صفاتها هي القومية والتقدّمية والاستقلال في السياسة الخارجية. لذلك فقد شخصت الصحافة النفطية والمحللون ذلك بصورة واضحة؛ ففي مقالة لـ توماس ليبمان الذي ظهر في صحيفة الـ **واشنطن بوست** في بداية عام ١٩٩٠، ورد النصّ الواضح التالي:

«يستدل من تحليل الخبراء لأرقام النفط الحالية، أن ازدياد الطلب على النفط في آسيا والغرب، ونضوب الاحتياطي في معظم الأقطار المنتجة للنفط، سوف يضع أربع دول عربية في موضع التحكم في أسعار النفط وإنتاجه. وهذه الدول العربية هي المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة».

كما نشرت مجلة **الطاقة الدولية** عن إدارة معلومات الطاقة ما يلي: إن المكسيك قد تستطيع أن توسع طاقاتها الإنتاجية بسهولة إلى مستويات أعلى من مستوياتها الحالية بشرط أن يكون سعر النفط الخام من الارتفاع ما يكفي لتبرير حث الإنتاج. أما خبراء النفط الآخرون فيكادون يتفقون على أن ازدياد الطلب على النفط سوف يضع قوى السوق في قبضة الدول العربية المطلة على الخليج.

وفي التقرير المقدم إلى الكونغرس عن خطّة الغزو الأمريكي لمنابع النفط

العربي المذكور سابقاً، ورد في شروط نجاح خطّة الغزو ما يلي:

إن النجاح يعتمد بصورة كبيرة على شرطين ضروريين هما: عطل بسيط في منشآت النفط؛ وعدم التدخل المسلح من قبل الاتحاد السوفياتي[٢]. والمقصود طبعاً بالعطل البسيط هو أن تستطيع الولايات المتحدة احتلال المنشآت النفطية قبل أن تُلحق الدول المنتجة تخريباً كبيراً فيها يعطلها عن الإنتاج.

في العدوان الأخير على العراق، كان الشرط المتعلق بالاتحاد السوفياتي متوافراً، أما مسألة الحيلولة دون هبوط الإنتاج بدرجة تحدث أزمة نفطية عالمية، فقد تولت السعودية والإمارات معالجتها؛ فقد رفعت السعودية إنتاجها بنسبة عالية جداً للتعويض عن نفط العراق والكويت، وكذلك فعلت الإمارات، وكان ذلك هو المساعدة النفطية المركزية التي قدمتها السعودية والإمارات إلى العدوان الأمريكي، ولولا ذلك لحدثت أزمة نفطية عالمية من دون شكّ.

ـ ٤ ـ

هذا هو الوضع النفطي في الظروف الدولية الراهنة.

الدول الصناعية الأوروبية واليابان لا تمتلك مصادر للنفط وتعتمد كلياً تقريباً على النفط المستورد. والولايات المتحدة لا يتجاوز احتياطها من النفط ٣٥ مليار برميل أي حوالى ٥/٥ في المئة من الاحتياطي العربي البالغ حوالى ٦٣٢ مليار برميل. والإنتاج في الولايات المتحدة في انخفاض مستمر واستهلاكها من النفط في ارتفاع مستمر، لذلك فمن المنتظر أن يصل اعتمادها على النفط المستورد في نهاية هذا العقد إلى حوالى ٥٠ في المئة من حاجتها. ولا سبيل إلى سد هذه الحاجة غير الدول العربية الأربع المذكورة والتي يحتل العراق المرتبة الثانية بينها؛ فهل كان الدافع الحقيقي للعدوان على العراق هو حماية القانون الدولي والشرعية الدولية أم النفط؟ في عام ١٩٧٥، قام الكونغرس الأمريكي وهو السلطة التشريعية، بتكليف لجنة عليا لتقديم تقرير عن كيفية احتلال منابع النفط العربية. ويصرح الرئيس الأمريكي بما صرح به عن ذلك الموضوع خارج القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فهل يعقل أن يكون الدافع إلى العدوان وفي ضوء الصورة التي أوضحناها رقمياً، هو القانون الدولي؟ الجواب من دون شكّ سلبي.

---

(٢) انظر الطبعة العربية، ص ٨.

ولكن ماذا يعني الوضع النفطي العربي الآن بالنسبة إلى الأمة العربية؟ إنّه يعني من دون شكّ وجود قوة هائلة في يد العرب تستطيع أن تؤثر بصورة جوهرية في سياسة الدول الغربية ولا سيّما الولايات المتحدة، لو استطاع العرب استعمالها والوقوف مع العراق بدلاً من الوقوف مع أمريكا. إنّها قوة حقيقية مادية غير مستعملة من قبل الأنظمة العربية الثلاثة الأخرى. إن استخدام هذه القوة تحقيقاً للمصالح العربية المشروعة اقتصادياً وسياسياً، أمر ثابت المشروعية، لذلك فإن عدم استخدامها لا يعود أبداً إلى هذا الجانب[٣] بل إلى الإرادة السياسية.

إن المفارقة الصارخة بين القوة المادية المتاحة بيد هذه الأقطار ولا سيّما السعودية، وبين عدم استخدامها والاستسلام إلى رغبات الدول الغربية ولا سيّما الولايات المتحدة، ما ألحق أفدح الأضرار بالمصالح العربية سياسياً واقتصادياً وبخاصة في مجال الصراع العربي ـ الصهيوني، أقول إن هذه المفارقة هي موضع انتباه العالم وتكاد أن تصبح في عداد المعلومات المتداولة المعروفة، فقد نبه إليها أصدقاء العرب في كثير من المناسبات؛ فقد قال رئيس الوزراء السوفياتي كوسيغين أثناء اجتماع الوفد العراقي به برئاسة السيد الرئيس القائد صدام حسين، الذي زار موسكو كنائب لرئيس مجلس قيادة الثورة، قال كوسيغين في الكرملين في صباح يوم الجمعة ١١/ ٢/ ١٩٧٢ ما نصه:

«إذا كان العرب متحدين يكونون قوة تهتز لها أوروبا، لأن العرب يمسكون طاقات أوروبا وغير أوروبا وليست إسرائيل إلا قزماً حتى بمساعدة الولايات المتحدة. الاستعمار يعمل كلّ شيء من أجل ألا يحصل اتحاد الدول العربية». وواضح أن رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي يقصد بالطاقات: النفط.

ويكمن السر في الإرادة السياسية الضعيفة أو المفقودة لاستخدام هذه القوة المتاحة خدمة للمصالح المشروعة للأمة العربية. إن ضعف هذه الإرادة أو فقدانها لمواجهة الدول الاستعمارية وبخاصة الولايات المتحدة، ظاهرة ليست جديدة في الوضع السياسي العربي؛ فالأنظمة العربية عموماً تخضع بدرجات متفاوتة في هذا الوقت أو ذاك إلى حالة الاستسلام للسياسة الاستعمارية وللولايات المتحدة على

(٣) إن الذي يرغب في الاطلاع على المشروعية القانونية لاستخدام هذه القوة، يستطيع مراجعة كتاب: إبراهيم شحاته، **حظر تصدير النفط العربي: دراسة قانونية ـ سياسية**، سلسلة الدراسات؛ ٤٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥)، وبخاصة الفصلين الثالث والرابع.

وجه الخصوص، مصدرها حسابات خاطئة في مجال المصالح والقوة المتقابلة والقدرة الذاتية على المواجهة، فضلاً عن وضع نفسي متردٍ. وكانت حصيلة كلّ ذلك التسليم لا بل التعاون الفعال مع دول الاستعمار.

وفي تشرين الأول/أكتوبر١٩٧٣، عندما وقعت الحرب مع الكيان الصهيوني وتأججت مشاعر الرأي العام، اتخذ وزراء النفط العرب قرار تخفيض الإنتاج وحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، وكان محور الإجراء هو القضية الفلسطينية، ولكننا نجد أن روح الضعف والتردد قد عادت مجدداً عند حكومات السعودية ودول الخليج الأخرى بخاصة، فقد ضغطت في اتجاه إنهاء الحظر حتّى تمّ رفعه في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٤، بتأثير أوهام وتحليلات خاطئة ووضع نفسي منهزم أحاطت دول الخليج به اجتماعات وزراء النفط العرب، فصورت وجود سياسة أمريكية جديدة إزاء الكيان الصهيوني مناصرة لحقوق العرب ما ثبت بطلانه في ما بعد.

وبذلك لم تكد هذه القوة أن تستعمل، حتى تمّ التخلي عنها فألقي السلاح ولم يستعمل حتّى الآن. لنستمع إلى ما قاله روبرت هانكس وهو أمريكي في الندوة التي عقدها مركز الدراسات العربية في لندن عن «النفط والأمن في الخليج العربي» في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠، وما نصه:

«وقد ارتأى بعضهم أنّه إذا تعرض الشعب الأمريكي بدرجة كافية إلى صدمة إدراك مدى اعتماده على نفط الشرق الأوسط وتأثير حظره عليه، لكان قد نبذ التعللات الصهيونية المعتادة التي حكمت السياسة الأمريكية في المنطقة، أي قبلما يستشعر الأمريكيون بدرجة كافية مدى الضرر الذي ألحقه بهم الحظر في مثل هذه المدّة القصيرة بالشكل الذي كان يمكن أن يؤدي إلى تغيير جذري في وجهات نظرهم بشأن هذه المنطقة، ولو أن الحظر استمر لسنة أو أكثر لكان من الممكن أن يدرك الكثير من الأمريكيين أن مصلحة بلادهم لا بدّ من أن تقدّم على مصلحة إسرائيل، ولكان من الممكن الاقتراب من حلّ دائم لمشكلة الشرق الأوسط»[٤].

ومنذ ذلك الوقت ـ وقت حظر تصدير النفط ـ في عام ١٩٧٣، أسقط ذلك السلاح المهم ولم يلتقط من بعد بتأثير دول الخليج العربي النفطية وعلى رأسها

(٤) انظر: **النفط والأمن في الخليج العربي: ملخص لأعمال ندوة دولية**، أوراق عربية؛ ٥. سلسلة الندوات والحلقات الدراسية؛ الندوة الأولى (لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٦.

السعودية، مع أن ذلك الحدث بالرغم من قصر المدّة التي دام فيها لم يكن معدوم الأثر جداً فقد كان تأثيره على الولايات المتحدة وأوروبا واليابان مباشراً وملموساً، وأحدث صدى دولياً هائلاً. لقد أسقط ذلك السلاح ولم نسمع عن أي تبرير منطقي مقبول للتخلي عنه، بل كان هناك الصمت الملازم لسياسة متجاوبة كلياً مع رغبات الدول الغربية في الحصول على هذه المادة المهمة بالكميات المطلوبة وبالأسعار الملائمة لاقتصادها إلى حدّ بعيد.

وهكذا انسجمت السعودية ودول الخليج النفطية مع السياسة الغربية في مجال النفط، وأصبحت أداة تخدم مصالحها بدلاً من أن تخدم المصالح العربية.

والآن وبعد اختفاء الاتحاد السوفياتي، ومعه غياب المنافسة والموازنة في الوضع الدولي، وبعد أن ازدادت حاجة الولايات المتحدة إلى النفط العربي المستورد، وبعد أن أصبحت الدول العربية الأربع هي المصدر الرئيس إلى سد الفجوة البالغة عشرة ملايين برميل بين الطلب العالمي والإنتاج، أقول بعد كلّ التطورات، ازدادت أهمية النفط العربي ومعها ازدادت فعالية ذلك السلاح الذي لم يستعمل منذ التجربة القصيرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

إن السعودية والكويت والإمارات، كانت في بعض الأحيان تحاول تقديم تبرير لعدم استخدام النفط سلاحاً سياسياً لخدمة المصالح العربية، فتقول على سبيل التبرير إن النفط قضية اقتصادية ومالية، ويجب أن نتعامل معها على هذا الأساس ولا نزجها في الصراع السياسي، فهل كان ذلك صحيحاً؟

إن العلاقة بين السياسة والاقتصاد معروفة ومعترف بها وتمارسها جميع الدول عندما تستطيع وعندما تقتضي الحاجة إلى ذلك، وتمارسها الأمم المتحدة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق.

وعلى سبيل المثال قامت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٠، بالرقابة على صادراتها لاعتبارات سياسية، واستمرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وأدى ذلك إلى حظر تصدير عدد كبير من السلع إلى دول الكتلة الشرقية.

وفي عام ١٩٤٩، صدر قانون التحكم في الصادرات الذي نصّ صراحة على أن من سياسة الولايات المتحدة استخدام التحكم في الصادرات «لدعم السياسة الخارجية للولايات المتحدة»[٥].

(٥) The Export Control Act of 1949, Section 2, 19 U. S. CS 2021.

وأصبح لرئيس الولايات المتحدة بحسب هذا القانون، الحق في أن يمنع التصدير من الولايات المتحدة أو أي أقاليم تابعة لها لأية سلع أو مواد، إلا بموجب القواعد والنظم التي يضعها الرئيس. وأوضح القانون أن القواعد والنظم التي يصدرها الرئيس في هذا الشأن يمكن أن تنص على رفض أي طلب بالسماح بتصدير سلع أمريكية «إلى أي دولة أو مجموعة دول تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة إذا ما قرر الرئيس أن هذه الصادرات من شأنها أن تقدّم إسهاماً مهماً للقدرة العسكرية أو الاقتصادية لهذه الدولة أو مجموعة الدول، ما يمكن أن يكون ضاراً بالأمن القومي وبرفاهية الولايات المتحدة».

وبذلك ظهر نظام مفصل للتمييز بين الصادرات للدول المختلفة قسمت فيه الدول الأجنبية إلى ثماني مجموعات لِكُلّ منها معاملة خاصة. وفي ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠، فرضت الولايات المتحدة حظراً شاملاً على الصادرات الأمريكية إلى كوبا؛ وفي عام ١٩٦٩، صدر قانون إدارة الصادرات ليحلّ محل القانون السابق ونصّ على سلطة رئيس الولايات المتحدة في حظر تصدير المواد والسلع طبقاً للقواعد التي يصدرها في هذا الشأن من أجل «المحافظة على الأمن القومي ودعم السياسة الخارجية للولايات المتحدة وتمكينها من تحقيق مسؤولياتها الدولية». وبقيت كثير من النظم التي صدرت طبقاً لقانون عام ١٩٤٩، بما في ذلك تقسيم الدول المستوردة إلى مجموعات والتمييز في المعاملة بينها، نافذة حتّى الوقت الحاضر.

وفي عام ١٩٥١، صدر قانون مساعدات الدفاع المشترك المعروف باسم «قانون باتل» حيث أوضح أن سياسة الولايات المتحدة تشمل فرض الحظر على تصدير عدد كبير من المواد الاستراتيجية، بما فيها النفط «إلى الدول التي تهدد أمن الولايات المتحدة بما في ذلك الاتحاد السوفياتي والدول الخاضعة لسيطرته».

إن مبدأ تكييف سياسة التصدير لخدمة السياسة الخارجية للدول المصدرة أمر معروف ومقر وواسع التطبيق في مجال الصادرات الاعتيادية، ومن باب أولى في مجال الصادرات الاستراتيجية مثل النفط، ولكن السؤال الذي يبقى مطروحاً هل السعودية والأقطار الخليجية الأخرى قد امتنعت حقيقة عن استخدام النفط في المجال السياسي؟ وهل طبقت حقيقة سياسة عدم توجيه السياسة النفطية لخدمة أغراض سياسية؟

وهنا لا بدّ من استرجاع ما حدث قبل ما يسمّى بأزمة الكويت من قبل هذه

الأقطار في مجال النفط، عندما تعمدت زيادة الإنتاج بأكثر مما يتحمله السوق مسببة انخفاضاً في أسعار النفط، ما كان له أبعد الأثر على موارد العراق من العملات الصعبة في المدّة التي أعقبت انتهاء الحرب مع إيران. ومن خلال إيضاح هذه الحقيقة المهمة لا بدّ من أن نُرجع للذاكرة بعض المعلومات عن الموضوع؛ في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ كان سقف الإنتاج في الأوبك ١٨,٥ مليون برميل يومياً، وكانت حصة الكويت ١,٠٣ مليون برميل في حين كان إنتاجها الفعلي ١,٢٥ مليون برميل. وبضغط من السعودية والكويت والإمارات، رفعت الأوبك سقف الإنتاج في تموز/يوليو ١٩٨٩، إلى ١٩,٥ مليون برميل يومياً وكانت حصة الكويت ١,٠٩ مليون برميل في حين كان إنتاجها الفعلي ١,٨٤ مليون برميل. وفي تشرين الأول/أكتوبر وبضغط من الدول نفسها، اضطرت أوبك إلى رفع سقف إنتاجها ثانية إلى ٢٠,٥ مليون برميل وكانت حصة الكويت ١,١٤ مليون برميل في حين بلغ إنتاجها الفعلي ١,٩٠٢ مليون برميل. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، وبسبب الضغط من هذه الدول أيضاً رفعت أوبك السقف إلى ٢٢,٠٨٦ مليون برميل وأصبحت حصة الكويت ١,٥ مليون برميل في اليوم، في حين كان إنتاجها الفعلي ١,٩٣٢ مليون برميل واستمرت في زيادة إنتاجها حتّى وصلت في تموز/يوليو ١٩٩٠ إلى ٢,٢ مليون برميل.

وبسبب كلّ ذلك انخفض سعر النفط إلى ٧ دولارات في حين كان السعر الرسمي للأوبك ١٨ دولاراً. وقد اشتركت في عملية إغراق السوق، الإمارات التي كانت حصتها في عام ١٩٨٨ تبلغ ٩٨٨ ألف برميل، إلا أنها رفضت الحصة وأخذت تنتج كما تريد وأخذت تطالب بحصة الكويت نفسها ١/٥ مليون برميل، وبعدها أخذت تنتج في منتصف عام ١٩٩٠ ٢,١ مليون برميل يومياً.

أما السعودية فكانت تتبع أسلوب المخادعة، فكانت تتكلم عن زيادة الإنتاج، إلا أنها بعد أن تقوم الكويت والإمارات بزيادة إنتاجهما، تعود هي إلى زيادة الإنتاج بحجة أنها لن تسمح للآخرين بالاستيلاء على أسواقها، وأن نظام الحصص لم يعد مجدياً. وإذا ما علمنا أن أي تخفيض بمقدار دولار بسعر النفط كان يكلف العراق خسارة مالية بحوالى مليار دولار، اتضح حجم الخسارة المالية التي لحقت بالعراق.

إن سياسة إغراق السوق التي سببتها هذه الأقطار لم تكن مبررة اقتصادياً؛ فقد أوضحنا لحاكم الكويت في حينه أن الكويت إذا أنتجت ١,٥ برميل وباعته

بسعر الأوبك ١٨ دولاراً، فإنها تحصل على دخل سنوي هو ٩٨٥٥ مليون دولار، وهي تستطيع أن تحصل على الدخل نفسه إذا أنتجت ٢ مليون برميل وباعته بسعر ١٣,٥ دولاراً للبرميل، فإذا كان الهدف هو العائدات فإنها تستطيع تحقيق ذلك عن طريق عدم إغراق السوق والمحافظة على سعر الأوبك.

إن سعر ١٨ دولاراً الذي حددته الأوبك لم يكن عالياً إطلاقاً، بل هو أقل مما يجب أن تحصل عليه الدول المنتجة إذا ما أرادت المحافظة على القوة الشرائية لبرميل النفط، فبرميل النفط من أجل أن يحافظ على قوته الشرائية التي كانت عليه في بداية عام ١٩٨٠، فإن سعره في عام ١٩٩٠ يجب أن يكون ٦٠ دولاراً للبرميل كما تجمع على ذلك الأدبيات النفطية.

ولمعالجة الوضع، اقترح العراق عقد مؤتمر قمة من الدول الأربع لتثبيت سعر النفط وكميات الإنتاج، وحصل الالتفاف على ذلك، بأن اقترح ملك السعودية عقد اجتماع لوزراء النفط بدلاً من ذلك والذي عقد في جدة من ١٠ ـ ١١ تموز/ يوليو ١٩٩٠، والذي أقر سعر الأوبك والالتزام بالحصص. إلا أن وزير النفط الكويتي آنذاك صرّح بعد المؤتمر مباشرة في ١٦ تموز/ يوليو، أن الاتفاق صالح لمدّة شهرين. وقد اتضح في ما بعد، أن ذلك كان هو الاتفاق السري الذي تمّ بين السعودية والكويت والإمارات وقطر، والذي فضحته المكالمة الهاتفية بين الملك فهد ورئيس دولة الإمارات التي نشرها العراق.

إن سياسة إغراق السوق وتخفيض الأسعار التي مارستها هذه الأقطار، قد أصبحت معروفة في الوسط النفطي لمنظمة الأوبك، فقد تحدث رئيس الأوبك السابق رينيه أورتيز (René Ortiz) لوكالة **رويترز** في ١٢/ ٩/ ١٩٩٠ قائلاً:

«إن حكام الكويت هم المسؤولون الرئيسيون عن هبوط أسعار النفط العالمية في وقت سابق من العام الحالي مما أثر على الاقتصاد العراقي». وأضاف «إن الكويت والإمارات والسعودية أغرقت الأسواق العالمية بحوالى ٢,٥ مليون برميل يومياً زيادة عن الحد الأقصى لإنتاج أوبك». وأضاف «أن هذه الأطراف رفضت مراراً الالتزام بحصص الإنتاج».

وقد أصبح معروفاً الآن أن ذلك كان هو المدخل النفطي لأزمة الخليج التي كانت تهدف منذ البداية إلى ضرب قوة العراق من قبل الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة.

وعندما وقعت الحرب، وخرج إنتاج العراق والكويت من السوق، بادرت

السعودية والإمارات إلى زيادة الإنتاج، وتم تعطيل نظام الحصص، وعوضت السعودية النقص الحاصل من عرض النفط في السوق العالمي مقدمة الدعم النفطي المهم للعدوان الأمريكي والسياسة الأمريكية في الأزمة.

إذاً، فالنفط قد استخدم فعلاً في السياسة في التمهيد للأزمة عندما زادت هذه الأقطار إنتاجها خارج حصص منظمة الأوبك، مسببة انخفاضاً بالأسعار لإضعاف الاقتصاد العراقي. وبعد أن حصلت الأزمة رفعت السعودية والإمارات الإنتاج للتعويض عن النفط العراقي والنفط الكويتي خدمة للسياسة الأمريكية.

وبذلك لم يعامل النفط كقضية اقتصادية لا علاقة لها بالسياسة، بل على العكس استخدم النفط سلاحاً سياسياً ولكن بصورة معكوسة، فبدلاً من أن يوضع لخدمة المصالح العربية، وضع لخدمة المصالح الغربية ولا سيّما مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي الوقت الذي تزداد فيه أهمية النفط العربي بالنسبة إلى الدول التي تقف في الطرف الآخر من الصراع مع الأمة العربية، وفي الوقت الذي تزداد أهمية هذا السلاح وترتفع درجة فعاليته لخدمة المصالح القومية المشروعة وبخاصة في الصراع العربي ـ الصهيوني، وفي الوقت الذي يزداد الكيان الصهيوني تعنتاً وإصراراً على احتلال كامل التراب الفلسطيني وأراضٍ عربية أخرى في سوريا ولبنان، وتتوسع مطامعه التوسعية واعتداءاته على البلدان العربية وإرهابه للشعب الفلسطيني، أقول في مثل هذه الظروف بالذات، تنتهج الأقطار العربية الخليجية وهي السعودية والإمارات والكويت سياسة استخدام النفط سلاحاً لمصلحة السياسة الغربية، وليس لمصلحة الأمة العربية. ويوضح ذلك فداحة ما يحصل.

إن الوطن العربي اليوم يملك إمكانية اقتصادية هائلة وذات أثر سياسي واضح، ومن حقّه تماماً أن يستخدم هذه الإمكانية لخدمة مصالحه المشروعة ولا سيّما في مجال أمنه القومي والدفاع عن مستقبله الاقتصادي والسياسي، إلا أن وضعاً غير مؤاتٍ يمنع ذلك الآن، هو الأنظمة الحاكمة في هذه الأقطار التي تتبع سياسة التحالف مع الطرف الثاني في الصراع.

إذا كانت الأقطار العربية في عام ١٩٧٣، قد استطاعت وعن طريق حظر التصدير للولايات المتحدة ولمدّة قصيرة من الزمن أن تؤثر في وضع العرب، فإنها اليوم تستطيع من دون شكّ أن يكون لها أثر حاسم لو أنها حزمت أمرها واستخدمت هذا السلاح كما يجب أن تستخدمه. إن الاستخدام المعكوس لسلاح

النفط في العلاقة مع الولايات المتحدة وكل ما تنطوي عليه مسألة سوء توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء في الوطن العربي، من مظالم وخيبة أمل وتذمر، ستكون البواعث الحقيقية لنمو روح الثورة على هذا الوضع؛ فبدلاً من أن تحل المشاكل الحادة عن طريق التطور السلمي، ستؤدي هذه الأوضاع إلى أن تصل الجماهير بمرور الوقت إلى الاستنتاج بأن الوسيلة الوحيدة الممكنة لتصحيح الوضع هي الثورة، وهو ما حصل في أماكن عديدة من الوطن العربي.

خلاصة واستنتاجات

١ ـ يتسم الوضع الدولي الحالي بحالة من عدم التوازن؛ ففي الماضي كان الاتحاد السوفياتي وكتلة الدول الاشتراكية يشكلان قوة موازنة لقوة الغرب بقيادة الولايات المتحدة، وبعد انهيار الكتلة الشرقية، أصبح الغرب ولا سيّما الولايات المتحدة من دون منافس تقريباً ومن دون قوة موازنة؛ فالكتلة الشرقية كانت تبذل جهوداً للحد من النفوذ الاستعماري الذي كان يمارسه الغرب في العالم عامة، وفي العالم الثالث بخاصة. كما إن تلك الكتلة كانت تؤدي دور المتنفس للدول المنتجة للنفط لمواجهة الاحتكارات النفطية العالمية التي تمتلكها الدول الغربية، وما المعاونة التي قدمها الاتحاد السوفياتي إلى العراق لاستثمار حقل شمال الرميلة، متحدياً الحصار الذي كانت تفرضه شركات النفط الغربية عليه، إلا مثال على ذلك.

إن انهيار الكتلة الشرقية بالشكل الذي حصل فيه لم يقابله الغرب بضبط النفس والتحسب للمستقبل البعيد، بل على العكس، فقد اندفع بانفعال لاستثمار الوضع إلى أقصى الحدود في محاولة بسط نفوذه على العالم والانفراد بشؤون دول العالم الثالث من خلال آلية مجلس الأمن التي أصبح تحريكها من قبل الولايات المتحدة تلقائياً تقريباً. وهكذا كان العدوان على العراق وما يجري ضدّ ليبيا الآن، والدعم المطلق للعدوانية التوسعية من قبل الكيان الصهيوني.

إلا أنه يلاحظ أن الغرب الذي أصبح أكثر قوة إزاء العرب، قد أصبح من الناحية الأخرى أضعف مما كان عليه في السابق من حيث حاجته إلى النفط؛ فالبلدان العربية الآن وستكون خلال ما تبقى من هذا العقد، في وضع نفطي أقوى إزاء الولايات المتحدة. لذلك فإن الإمكانية المادية إلى حسم تاريخي لأهم القضايا التي تهم الأمة العربية موجودة الآن، إلا أن الذي غير موجود هو الإرادة السياسية لاستخدام هذه القوة. وتتحمل السعودية والإمارات والكويت كامل

المسؤولية عن ذلك. وكما يقال «إن السر في الساعد لا في السيف».

٢ ـ إن استخدام هذه القوة المادية المتاحة لمصلحة قضايا التحرر العربي وتحقيق الأماني القومية، يحتاج إلى توافر إرادة سياسية في الأنظمة الثلاثة التي تتحالف مع الغرب، وتستخدم هذه القوة العربية بالضد من مصالح الأمة، ولا يبدو أن توافر تلك الإرادة السياسية ممكن من دون الثورة التي تعبأ لها كلّ الإمكانيات وتستخدم من أجلها كلّ الوسائل لكي تنسجم مع الإرادة السياسية المتوافرة في العراق.

٣ ـ إن «أم المعارك» قد فتحت مرحلة جديدة في حياة الأمة العربية وتفكيراً جديداً في اتجاه وأساليب النضال القومي؛ فقد أوضحت هذه المعركة الفاصلة من هو في صف الشعب ويمثل إرادته، ومن هو ضد ذلك.

إن ظهور قيادة الرئيس صدام حسين يمثل هذا التحول بأجلى صوره، ويمثل البرنامج النضالي والسياسي والقومي الذي طرحه خلاصة لما توصلت إليه الأمة العربية من خلال نضالها وتجاربها منذ بداية النهضة العربية الحديثة. إن ظهور هذه القيادة وهذا البرنامج هو من دون شكّ فرصة تاريخية لا تحدث دائماً، وعلى جميع المناضلين العرب أن يصطفوا وراءها لإحداث تحول ثوري حاسم في الحياة العربية، وعلى وجه الخصوص في الأنظمة النفطية التي تستحوذ على هذه الثروة، وتحويل استخدامها مما هي عليه الآن، إلى استخدامها لمصلحة أهداف الثورة العربية. لقد كانت «أم المعارك» خلاصة لتجربة الثورة العربية وبداية لمرحلة جديدة.

إن العراق بقيادة الرئيس القائد صدام حسين، والبرنامج الذي يطرحه، يتحمل اليوم وللحقبة القادمة مسؤولية القيادة، ويمثل رأس الرمح لإحداث التحول الجذري في وضع النفط ووضعه في يد الأمة ولخدمة أهدافها، بدلاً من العكس. وكما تمّ تحقيق ذلك ضمن القطر من خلال التأميم، فالمرحلة القادمة هي مرحلة إعمام ذلك ليشمل الوطن العربي، وعلى وجه الخصوص الأنظمة المتحالفة مع الولايات المتحدة وهي السعودية والإمارات والكويت.

٤ ــ الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط العربي (١٩٨٦ ــ ٢٠٠١)(*)

مقدمة

النفط هو الثروة العربية المهمة، ومن حقّ العرب أن يحصلوا على سعر عادل لهذا المورد الناضب، وقد اخترنا مقياساً للعدالة هو المحافظة على القوة الشرائية للبرميل المصدر. والقوة الشرائية تعني مقدار السلع والخدمات العينية التي يمكن الحصول عليها مقابل البرميل المصدر. ويعني ذلك أن السعر النقدي يجب أن يكون بالمقدار الذي يستطيع شراء كمية السلع والخدمات نفسيهما التي كان من الممكن الحصول عليهما بالقياس إلى نقطة زمنية محددة هي سنة الأساس، فهل يحصل العرب اليوم على دخل عادل لقطاع تصدير النفط؟

١ ــ ماذا تحاول هذه المقالة الإجابة عنه؟

تحاول هذه المقالة إعطاء تقديرات للخسائر التي تكبدتها الأقطار العربية المصدرة للنفط من جراء تدهور أسعار النفط العربي في السوق النفطية الدولية. وتتمثل هذه الخسائر في حجم الأموال المقيمة بالعملة القابلة للتحويل التي كان بإمكان الأقطار العربية المصدرة للنفط الحصول عليها في ما لو استطاعت المحافظة على القوة الشرائية للبرميل الواحد المصدر من النفط.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **السفير**: ١٢/ ٢/ ١٩٩٣، و١٣/ ٢/ ١٩٩٣؛ **القدس العربي**، ١٢/ ٢/ ١٩٩٣؛ **آفاق عربية**، السنة ١٨ (حزيران/ يونيو ١٩٩٣)، و**دراسات عربية**، العددان ٣ ـ ٤ (كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٩٥)، وقد تضمنت المعلومات والبيانات لغاية نهاية عام ١٩٩٢. ثمّ جرى تحديثها في السنوات التالية لتشمل المعلومات حتى عام ٢٠٠١.

٢ ـ حساب خسائر الأقطار العربية

يوضح الجدول الرقم (١) أسعار النفط من عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠١، وقد أخذنا السعر الرسمي للنفط العربي الخفيف لغاية عام ١٩٨١، وبعدها يكون السعر بحسب سعر البرميل الواحد من سلة نفوط خام الأوبك. إن العوامل التي تؤثر في القوة الشرائية للبرميل المصدر هي: التضخم وتقلبات سعر الدولار بالنسبة إلى العملات الرئيسة الأخرى.

إن البلدان العربية تصدر النفط وتستلم قيمته بالدولار الأمريكي، وعندما ينخفض سعر الدولار بالنسبة إلى العملات الرئيسة الأخرى، فإن الدولة المصدرة تفقد من قيمة البرميل المصدر عندما تستلم عائد البرميل بالدولار وتشتري به سلعاً وخدمات من الدول الصناعية الأخرى التي ارتفعت قيمة عملاتها بالنسبة إلى الدولار. وقد أخذنا العملات الرئيسة التسع التي تضمها سلة عملات الأوبك التي استعملت في اتفاقية جنيف الأولى وهي: الفرنك السويسري، والفرنك البلجيكي، والمارك الألماني، والجنيه الإسترليني، والليرة الإيطالية، والكلدر الهولندي، والكرون السويدي والين الياباني، والفرنك الفرنسي.

الجدول الرقم (٢) يوضح في **العمود الأول**، الأرقام القياسية لتقلبات سعر الدولار إزاء العملات التسع المذكورة موزونة بموجب واردات الأوبك من تلك الدول، واعتبرت سنة ١٩٧٤ هي الأساس (١٠٠). أما **العمود الثاني**، في الجدول، فيمثل الأرقام القياسية للتضخم في هذه الدول وهي الدول التسع المذكورة والولايات المتحدة الأمريكية. أما **العمود الثالث**، فهو الأرقام القياسية لجمع العاملين أي أسعار الصرف والتضخم.

وفي هذا العمود يتضح أثر هذين العاملين على القوة الشرائية للدولار على أساس سنة ١٩٧٤. وقد تمّ حساب الرقم القياسي المركب من حاصل ضرب الرقم القياسي لسنة الأساس وهو:

$$\frac{\text{الرقم القياسي لأسعار صرف الدولار} \times ١٠٠}{\text{الرقم القياسي للتضخم}}$$

وبذلك يكون الرقم القياسي المركب لسنة ١٩٨٧ مثلاً هو:

(١٠٠×١٠١,٥٤)/(٢٤٤,١٨) = ٤١,٥٨.

ومن أجل احتساب مقدار تدهور القوة الشرائية لأسعار النفط الخام على أساس البرميل الواحد، تمّ تقدير الجدول الرقم (٣) باتخاذ سنة الأساس وهي أسعار سنة ١٩٧٤.

إن سنة ١٩٧٤، هي السنة التي تحولت بها أسعار النفط من الأسعار المعلنة التي كانت تحددها الشركات في ظلّ وضع الامتيازات، إلى الأسعار الرسمية التي أخذت الدول تبيع بها نفطها بعد انتهاء الامتيازات. وبعبارة أخرى: في سنة ١٩٧٤ تحولت الأسعار إلى أسعار السوق بدلاً من الأسعار المعلنة. وفي الجدول الرقم (٣) تمّ حساب الأسعار التي يجب أن تكون للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل على أساس أسعار سنة ١٩٧٤، ويوضح الجدول الفرق بين الأسعار الجارية أي الفعلية، والأسعار التي يجب أن تكون عليه للمحافظة على القوة الشرائية.

ويتضح من الأرقام أنّه ابتداءً من عام ١٩٨٦، أخذت الأسعار الجارية للنفط تقل عن الأسعار التي يجب أن تكون عليها للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل قياساً على أساس أسعار عام ١٩٧٤؛ ففي عام ١٩٨٦، كان سعر برميل النفط المصدر ١٣,٧٣ دولاراً للبرميل، في حين أنه كان يجب أن يكون ٢٢,٢٩ دولاراً للمحافظة على قوته الشرائية على أساس أسعار عام ١٩٧٤، أي بخسارة مقدارها ٨,٥٦ دولاراً للبرميل.

الجدول الرقم (١)

تطور سعر البرميل الواحد المصدر من نفط خام، الإشارة

خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠١

السنة	السعر الاسمي (دولار/ برميل)
١٩٧٠	٢,١
١٩٧١	٢,٦
١٩٧٢	٢,٨
١٩٧٣	٣,١
١٩٧٤	١٠,٤
١٩٧٥	١٠,٤
١٩٧٦	١١,٦

يتبـــع

تابـــع

١٩٧٧	١٢,٦
١٩٧٨	١٢,٩
١٩٧٩	٢٩,٢
١٩٨٠	٣٦
١٩٨١	٣٤,٢
١٩٨٢	٣١,٧
١٩٨٣	٣٠,١
١٩٨٤	٢٨,٢
١٩٨٥	٢٧,٥
١٩٨٦	١٣,٠
١٩٨٧	١٧,٧٣
١٩٨٨	١٤,٢٤
١٩٨٩	١٧,٣١
١٩٩٠	٢٢,٢٦
١٩٩١	١٨,٦٢
١٩٩٢	١٨,٤٤
١٩٩٣	١٦,٣٣
١٩٩٤	١٥,٥٣
١٩٩٥	١٦,٨٦
١٩٩٦	٢٠,٢٩
١٩٩٧	١٨,٦٨
١٩٩٨	١٢,٢٨
١٩٩٩	١٧,٤٧
٢٠٠٠	٢٧,٦
٢٠٠١	٢٣,١

المصادر : ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ـ الإدارة الاقتصادية .

ـ تقارير من أوبك (OPEC) وصندوق النقد الدولي (IMH)ئ

ملاحظة : يمثل السعر في هذا الجدول السعر الرسمي للبرميل الواحد من العربي الخفيف لغاية عام ١٩٨١ ، وبعدها يمثل معدل سعر البرميل الواحد من سلة نفوط خام الأوبك للسنة المعنية. أما السعر في سنة ٢٠٠١ فيعكس النصف الأول من السنة.

الجدول الرقم (٢)
الرقم القياسي المركب لسعر صرف الدولار الأمريكي والتضخم
خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠١

سنة الأساس ١٩٧٤ = ١٠٠

السنة	الرقم القياسي لسعر صرف الدولار	الرقم القياسي للتضخم	الرقم القياسي المركب
١٩٧٠	١١٥,١٣	٧٤,٦٣	١٥٤,٢٧
١٩٧١	١١٢,٩١	٧٨,٥٠	١٤٣,٨٣
١٩٧٢	١٠٤,٤٩	٨٢,٠٢	١٢٧,٤٠
١٩٧٣	٩٦,٤٧	٨٨,٣٠	١٠٩,٢٥
١٩٧٤	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٧٥	٩٨,١٠	١١٠,٨٣	٨٨,٥١
١٩٧٦	١٠٥,٣٩	١١٩,٦٤	٨٨,٠٩
١٩٧٧	١٠٣,٤٠	١٢٩,٤٠	٧٩,٩١
١٩٧٨	٩٣,٤١	١٣٨,٤٢	٦٧,٤٨
١٩٧٩	٩٠,٥٣	١٥١,٦٢	٥٩,٧١
١٩٨٠	٩٠,٢٦	١٧٠,٧٦	٥٢,٨٦
١٩٨١	١٠٣,١٠	١٨٨,٢٧	٥٤,٧٦
١٩٨٢	١١٥,٧٣	٢٠١,٩٠	٥٧,٣٢
١٩٨٣	١٢٤,٢٢	٢١١,٧٠	٥٨,٦٨
١٩٨٤	١٣٦,٠٧	٢٢٢,١٦	٦١,٢٥
١٩٨٥	١٤٠,٧٦	٢٣١,٨٠	٦٠,٧٢
١٩٨٦	١١٤,٠٣	٢٣٦,٩٣	٤٨,١٣
١٩٨٧	١٠١,٥٤	٢٤٤,١٨	٤١,٥٨
١٩٨٨	٩٨,٦١	٢٥٢,٦٥	٣٩,٠٣
١٩٨٩	١٠٤,٠٣	٢٦٤,٤٧	٣٩,٣٤
١٩٩٠	٩٥,٦٤	٢٧٨,٥٢	٣٤,٣٤
١٩٩١	٩٦,٤٤	٢٩٠,٩١	٣٣,١٥
١٩٩٢	٩٤,٠٥	٣٠٠,٣٣	٣١,٣٢
١٩٩٣	١٠٣,٨٥	٣٠٨,٨٢	٣٣,٦٣

يتبـــع

تابـــع

١٩٩٤	١٠٢,٧٣	٣١٦,٤١	٣٢,٤٧
١٩٩٥	٩٨,٧١	٣٢٤,٨٥	٣٠,٣٩
١٩٩٦	٩٩,٢٨	٣٣٢,٩١	٢٩,٨٢
١٩٩٧	١٠٦,٣٢	٣٤٠,٠٠	٣١,٢٧
١٩٩٨	١٠٩,٦٥	٣٤٤,٩٢	٣١,٧٩
١٩٩٩	١٠٩,٧٨	٣٥٠,١٧	٣١,٣٥
٢٠٠٠	١٢٠,٣٤	٣٥٩,٠٨	٣٣,٥١
٢٠٠١	١٢٥,٢٠	٣٦٧,٠٨	٣٤,١١

(١) الرقم القياسي لسعر صرف الدولار إزاء سلة العملات الواردة في اتفاقية جنيف الأولى بين الشركات والأوبك مضافاً إليها الدولار الأمريكي وموزونة بحسب واردات دول الأوبك من دول السلة، وهي الفرنك البلجيكي والفرنك السويسري والفرنك الفرنسي والمارك الألماني والجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية والكلدر الهولندي والكرون السويدي والين الياباني.

ـ مصدر أسعار الصرف حتّى نهاية عام ١٩٧٣، صندوق النقد الدولي بموجب نشرته (الإحصاءات المالية الدولية) وللسنوات اللاحقة بنك ويستمينيستر الوطني.

ـ مصدر أوزان واردات الأوبك من دول السلة (اتجاهات التجارة) التي ينشرها صندوق النقد الدولي (المصدر السابق).

(٢) ـ الرقم القياسي للتضخم العالمي هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك لدول السلة المذكورة في (١) أعلاه مضافاً إليها الولايات المتحدة الأمريكية وموزوناً بحسب حجم (الاستهلاك الخاص) لدول السلة كما ينشرها صندوق النقد الدولي (المصدر السابق).

(٣) ـ مصدر الأرقام القياسية الثلاثة المشار إليها في الجدولين هو قسم المعلومات، سكرتاريا منظمة الأوبك ـ فيينا.

الجدول الرقم (٣)
تدهور القوة الشرائية للسعر الاسمي للبرميل الواحد من النفط الخام المصدر
خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠١

«سنة الأساس ١٩٧٤»

السنة	الرقم القياسي المركب سنة الأساس ١٩٧٤	السعر الاسمي	السعر المحسوب للمحافظة على القوة الشرائية لسعر ١٩٧٤	مبلغ الخسارة
١٩٧٠	١٥٤,٢٧	١,٦٧	٦,٩٥٥	٥,٢٨٥
١٩٧١	١٤٣,٨٣	٢,٠٣	٧,٤٦٠	٥,٤٣٠

يتبـــع

تابـــع

١٩٧٢	١٢٧,٤٠	٢,٢٩	٨,٤٢٣	٦,١٣٣
١٩٧٣	١٠٩,٢٥	٣,٠٥	٩,٨٢١	٦,٧٧١
١٩٧٤	١٠٠,٠٠	١٠,٧٣	١٠,٧٣٠	٠,٠٠٠
١٩٧٥	٨٨,٥١	١٠,٧٣	١٢,١٢٢	١,٣٩٢
١٩٧٦	٨٨,٠٩	١١,٥١	١٢,١٨١	٠,٦٧١
١٩٧٧	٧٩,٩١	١٢,٣٩	١٣,٤٢٨	١,٠٣٨
١٩٧٨	٦٧,٤٨	١٢,٧٠	١٥,٩٠٠	٣,٢٠٠
١٩٧٩	٥٩,٧١	١٧,٢٥	١٧,٩٧١	٠,٧٢١
١٩٨٠	٥٢,٨٦	٢٨,٦٤	٢٠,٣٠٠	٨,٣٤٠ _
١٩٨١	٥٤,٧٦	٣٢,٥١	١٩,٥٩٤	١٢,٩١٦ _
١٩٨٢	٥٧,٣٢	٣٢,٣٨	١٨,٧١٩	١٣,٦٦١ _
١٩٨٣	٥٨,٦٨	٢٩,٠٤	١٨,٢٨٦	١٠,٧٥٤ _
١٩٨٤	٦١,٢٥	٢٨,٢٠	١٧,٥١٩	١٠,٦٨١ _
١٩٨٥	٦٠,٧٢	٢٧,٠١	١٧,٦٧٠	٩,٣٤٠ _
١٩٨٦	٤٨,١٣	١٣,٥٣	٢٢,٢٩٥	٨,٧٦٥
١٩٨٧	٤١,٥٨	١٧,٧٣	٢٥,٨٠٣	٨,٠٧٣
١٩٨٨	٣٩,٠٣	١٤,٢٤	٢٧,٤٩١	١٣,٢٥١
١٩٨٩	٣٩,٣٤	١٧,٣١	٢٧,٢٧٨	٩,٩٦٨
١٩٩٠	٣٤,٣٤	٢٢,٢٦	٣١,٢٤٨	٨,٩٨٨
١٩٩١	٣٣,١٥	١٨,٦٢	٣٢,٣٦٧	١٣,٧٤٧
١٩٩٢	٣١,٣٢	١٨,٤٤	٣٤,٢٦٤	١٥,٨٢٤
١٩٩٣	٣٣,٦٣	١٦,٣٣	٣١,٩٠٨	١٥,٥٧٨
١٩٩٤	٣٢,٤٧	١٥,٥٣	٣٣,٠٤٩	١٧,٥١٩
١٩٩٥	٣٠,٣٩	١٦,٨٦	٣٥,٣١٢	١٨,٤٥٢
١٩٩٦	٢٩,٨٢	٢٠,٢٩	٣٥,٩٨٠	١٥,٦٩٠
١٩٩٧	٣١,٢٧	١٨,٦٨	٣٤,٣١٣	١٥,٦٣٣
١٩٩٨	٣١,٧٩	١٢,٢٨	٣٣,٧٥٣	٢١,٤٧٣
١٩٩٩	٣١,٣٥	١٧,٤٧	٣٤,٢٢٦	١٦,٧٥٦

يتبـــع

تابـــع

٢٠٠٠	٣٣,٥١	٢٧,٦٠	٣٢,٠١٧	٤,٤١٧
٢٠٠١	٣٤,١١	٢٤,٩٤	٣١,٤٦٠	٦,٥٢٠

الخسارة هي الفرق بين الأسعار المحسوبة للمحافظة على القدرة الشرائية على أساس أسعار عام ١٩٧٤، باستخدام الرقم القياسي المركب للتضخم وسعر صرف الدولار من جهة، والأسعار الفعلية من جهة أخرى. أما الأرقام السالبة في الجدول الرقم (٤) فإنها تمثل ربحاً وليس خسارة لتفوق الأسعار الفعلية على الأسعار المحسوبة.

وعلى سبيل المثال يمكن حساب أسعار النفط للحفاظ على القوة الشرائية لسعر النفط في عام ١٩٩٠ على أساس أسعار النفط لسنة الأساس ١٩٧٤ كما يلي:

١ ـ سعر النفط لعام ١٩٩٠ (على أساس أسعار ١٩٧٤) هو:

$$\frac{\text{السعر في عام ١٩٧٤} \times \text{الرقم القياسي المركب لعام ١٩٧٤}}{\text{الرقم القياسي المركب لعام ١٩٩٠}}$$

$$(١٠,٧٣ \times ١٠٠)/(٣٤,٣٠) = ٣١,٢٨$$

كذلك يبين لنا الجدول الرقم (٣) أن معدل سعر السلة لعام ١٩٩٨ هو (١٢,٤٣) دولاراً في حين أنه يجب أن يكون (٣٣,٧١) دولاراً للمحافظة على القوة الشرائية لأسعار عام ١٩٧٤، أي بخسارة مقدارها (٢١,٢٨) دولاراً للبرميل.

يوضح الجدول الرقم (٣) مقدار الخسارة على أساس البرميل الواحد المصدر، وإذا أردنا حساب الخسارة الكلية فيجب الرجوع إلى الصادرات، وهي مبينة في الجدول رقم (٤)، وقد تمّ احتساب الصادرات على أساس الإنتاج مطروحاً منه الاستهلاك المحلي ولجميع الدول العربية المصدرة للنفط، ومن أرقام الخسارة بالبرميل وأرقام الصادرات تمّ حساب مقدار الخسارة الكلية لِكُلّ بلد مصدر للنفط وذلك ما يوضحه الجدول الرقم (٥).

الجدول الرقم (٥) يوضح خسارة كلّ قطر عربي مصدر للنفط بسبب بيع النفط بأسعار تقل عن السعر الذي يجب أن يكون للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤ وللسنوات منذ ١٩٨٦ حتّى نهاية عام ٢٠٠١.

ويتضح من هذا الجدول أن الدول العربية مجتمعة خسرت في سنة ١٩٩٨ لوحدها أكثر من (١٤٥,١١٤) مليار دولار، وأن مجموع ما خسرته الدول العربية في الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠١ يبلغ (١,١٨٦,٤٥٤) مليون دولار موزعة كما يلي:

السعودية (٥١٤٩٢٧)، العراق (٧٤٥٠٨)، الإمارات (١٥٣٤٩٩)، الكويت (١٢٤٠٣٤)، ليبيا (٩٣٢٨٣)، الجزائر (٥٣٠٨٩)، مصر (٣٥٣٥٢)، عمان (٥٥٩٢٩)، قطر (٣٦٥٧٥)، سوريا (٢٠٩٧١)، اليمن (١٩٤٦٢) وتونس (٤٨٢٥).

الجدول الرقم (٤)

صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية للأقطار العربية خلال السنوات ١٩٨٦ ـ ٢٠٠١ (مليون برميل يومياً)

القطر	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
السعودية	٣,٩٧٨	٣,٤٣٨	٤,١٧١	٤,٤٠٨	٥,٧٨٠	٧,٣٥٦	٧,٤٠٠	٧,٦٨٠	٧,٢٨٨	٧,٢٨٨	٧,٢٨٨	٧,٥٧٧	٧,٥٠٠	٧,٢٠٠	٧,٦٠٠	٧,٥٠٠
العراق	١,٤٠١	١,٨٢٧	٢,٢٠٥	٢,٤٠٥	١,٦٧٦	.	.	.	.	.	.	٧٥٧	١,٧٥٠	٢,٠٠٠	٢,٤٠٠	٢,٣٥٠
الإمارات	١,١٣٢	١,٣٦٤	١,٤٦٢	١,٨٠٥	٢,٠٦٠	٢,٣٦٥	٢,٢٠٠	٢,١٣٠	٢,٠٤٠	٢,٠٢٩	٢,٠٢٤	٢,٢٧٢	٢,١٠٠	٢,٠٠٠	٢,١٥٠	٢,٢٥٠
الكويت	١,٢٨١	١,١٦٠	١,٣٣٣	١,٥٤٠	١,٠٢٥	١٢٥	٨٣٠	١,٨٥٩	١,٩٠٩	١,٩٠٢	١,٩٢٠	١,٩٨٢	٢,٣٠٠	١,٩٠٠	٢,١٠٠	٢,٠٠٠
ليبيا	١,١٦٩	٩٢١	٩٨٠	١,٠٠٠	١,٢٤٠	١,٣٦٠	١,٣٠٠	١,٢٥٢	١,٢٧١	١,٢١١	١,٢١١	١,٢٢٦	١,٣٠٠	١,٢٠٠	١,٣٠٠	١,٣٠٠
الجزائر	٦٣١	٦٠٥	٦١٩	٦٧٤	٧٣٣	٧٤٥	٧٠٠	٦٨٣	٥٣٢	٥٩٧	٦١٦	٨٣٥	٨٥٠	٧٠٠	٧٨٠	٧٨٠
مصر	٤٧٠	٥٠٣	٤٥٢	٤٥٨	٤٧٥	٤٨٩	٤٨٠	٥٢٨	٤٣٦	٤٤٠	٤٦٥	٤٦١	٤٥٠	٤٣٠	٤٠٠	٣٧٠
عمان	٥٠٠	٥١٥	٥٥٢	٥٧٠	٦١٥	٦٥٦	٦٧٠	٧٥٣	٧٥٠	٧٥٠	٧٦٤	٨٦٥	٨٥٠	٨٣٠	٩٠٠	٩٥٠
قطر	٣٤٣	٢٩٥	٣٤٩	٣٩٥	٤٢٢	٤١٨	٤٠٠	٤٥٧	٣٩٣	٤١٨	٤٤٨	٥٩٠	٦٥٠	٦٥٠	٦٨٠	٧٠٠
سوريا	٤٨	٦٢	٨٨	١٣١	١٨٧	٢٥٩	٢٩٧	٣١٥	٣٨٦	٣٣٨	٣٨٣	٣١٤	٣٠٠	٣٠٠	٣٥٠	٣٥٠
اليمن	٠	٠	١٤٦	١٦٣	١٦٣	١٦٥	١٥١	١٩٦	٢٧٠	٢٧٠	٢٧٠	٣٢٨	٤٠٠	٤٥٠	٤٨٠	٥٠٠
تونس	٤٩	٦٠	٦٠	٦٠	٥٥	٦٢	٦٥	٧١	٧١	٧١	٧١	٧٢	٦٥	٥٠	٤٠	٣٥
المجموع	**١١,٠٠٢**	**١٠,٧٥٠**	**١٢,٤١٧**	**١٣,٦٠٩**	**١٤,٤٣١**	**١٤,٠٠٠**	**١٤,٤٩٣**	**١٥,٩٢٤**	**١٥,٣٤٦**	**١٥,٣١٤**	**١٥,٤٦٠**	**١٧,٢٧٩**	**١٨,٥١٥**	**١٧,٧١٠**	**١٩,١٨٠**	**١٩,٠٨٥**

ملاحظة: أرقام سنة ٢٠٠٠ و٢٠٠١ تخمينية.

الجدول الرقم (٥)
خسارة الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة تدهور القدرة الشرائية لأسعار النفط
خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠١ بالاستناد إلى أسعار ١٩٧٤ (مليون دولار)

القطر	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	المجموع
السعودية	١٢٧٢٧	١٠١٣١	٢٠١٧٤	١٦٠٣٨	١٨٩٦٢	٣٦٩١٠	٤٢٧٤١	٤٣٦٦٨	٤٦٦٠٣	٤٩٠٨٥	٤١٧٣٧	٤٣٢٣٥	٥٨٧٨٢	٤٤٠٣٥	١٢٢٥٣	١٧٨٤٩	٥١٤,٩٢٧
العراق	٤٤٨٢	٥٣٨٤	١٠٦٦٥	٨٧٥٠	٥٤٩٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٣١٩	١٣٧١٦	١٢٢٣٢	٣٨٦٩	٥٥٩٣	٧٤,٥٠٨
الإمارات	٣٦٢٢	٤٠١٩	٧٠٧١	٦٥٦٧	٦٧٥٨	١١٨٦٧	١٢٧٠٧	١٢١١١	١٣٠٤٥	١٣٦٦٥	١١٥٩١	١٢٩٦٤	١٦٤٥٩	١٢٢٣٢	٣٤٦٦	٥٣٥٥	١٥٣,٤٩٩
الكويت	٤٠٩٨	٣٤١٨	٦٤٤٧	٥٦٠٣	٣٣٦٣	٦٢٧	٤٧٩٤	١٠٥٧٠	١٢٢٠٧	١٢٨١٠	١٠٩٩٦	١١٣٠٩	١٨٠٢٧	١١٦٢٠	٣٣٨٦	٤٧٦٠	١٢٤,٠٣٤
ليبيا	٣٧٤٠	٢٧١٤	٤٧٤٠	٣٦٣٨	٤٠٦٨	٦٨٢٤	٧٥٠٨	٧١١٩	٨١٢٧	٨١٥٦	٦٩٣٥	٦٩٩٦	١٠١٨٩	٧٣٣٩	٢٠٩٦	٣٠٩٤	٩٣,٢٨٣
الجزائر	٢٠١٩	١٧٨٣	٢٩٩٤	٢٤٥٢	٢٤٠٥	٣٧٣٨	٤٠٤٣	٣٨٨٤	٣٤٠٢	٤٠٢١	٣٥٢٨	٤٧٦٥	٦٦٦٢	٤٢٨١	١٢٥٨	١٨٥٦	٥٣,٠٩٨
مصر	١٥٠٤	١٤٨٢	٢١٨٦	١٦٦٦	١٥٥٨	٢٤٥٤	٢٧٧٢	٣٠٠٢	٢٧٨٨	٢٩٦٣	٢٦٦٣	٢٦٣٠	٣٥٢٧	٢٦٣٠	٦٤٥	٨٨١	**٣٥,٣٥٢**
عمان	١٦٠٠	١٥١٨	٢٦٧٠	٢٠٧٤	٢٠١٨	٣٢٩٢	٣٨٧٠	٤٢٨٢	٤٧٩٦	٥٠٥١	٤٣٧٥	٤٩٣٦	٦٦٦٢	٥٠٧٦	١٤٥١	٢٢٦١	**٥٥,٩٢٩**
قطر	١٠٩٧	٨٦٩	١٦٨٨	١٤٣٧	١٣٨٤	٢٠٩٧	٢٣١٠	٢٥٩٨	٢٥١٣	٢٨١٥	٢٥٦٦	٣٣٦٧	٥٠٩٤	٣٩٧٥	١٠٩٦	١٦٦٦	**٣٦,٥٧٥**
سوريا	١٥٤	١٨٣	٤٢٦	٤٧٧	٦١٣	١٣٠٠	١٧١٥	١٧٩١	٢٤٦٨	٢٢٧٦	٢١٩٣	١٧٩٢	٢٣٥١	١٨٣٥	٥٦٤	٨٣٣	**٢٠,٩٧١**
اليمن	٠	٠	٧٠٦	٥٩٣	٥٣٥	٨٢٨	٨٧٢	١١١٤	١٧٢٦	١٨١٨	١٥٤٦	١٨٧٢	٣١٣٥	٢٧٥٢	٧٧٤	١١٩٠	**١٩,٤٦٢**
تونس	١٥٧	١٧٧	٢٩٠	٢١٨	١٨٠	٣١١	٣٧٥	٤٠٤	٤٥٤	٤٧٨	٤٠٧	٤١١	٥٠٩	٣٠٦	٦٤	٨٣	**٤,٨٢٥**
المجموع	٣٥,١٩٨	٣١,٦٧٦	٦٠,٠٥٦	٤٩,٥١٤	٤٧,٣٤٣	٧٠,٢٤٧	٨٣,٧٠٨	٩٠,٥٤٣	٩٨,١٢٩	١٠٣,١٣٩	٨٨,٥٣٧	٩٨,٥٩٥	١٤٥,١١٤	١٠٨,٣١٣	٣٠,٩٢٢	٤٥,٤١٨	**١,١٨٦,٤٥٤**

٣ ـ ما معنى هذه الخسائر الهائلة وما هو السبب ومن المسؤول؟

المعروف أن الجزء الأعظم من صادرات البلدان العربية من النفط يذهب إلى الدول الصناعية العشر. والمعروف أيضاً أن الجزء الأعظم من واردات البلدان العربية سلعاً وخدمات هي من هذه الدول نفسها، فإذا كانت الأسعار وهي المورد الأول للعملة الصعبة للبلاد العربية لا تستطيع أن تكون بالمستوى الذي يجعلها قادرة أن تشتري ببرميل النفط سلعاً وخدمات مساوية لما كانت تشتريه في عام ١٩٧٤، على الأقل، فإن ذلك يعني أنه بسبب التضخم في الدول الصناعية العشر وبسبب انخفاض سعر الدولار الذي تبيع به النفط، فإنها تفقد من قيمة عائداتها سنوياً، وأن الفرق يذهب إلى هذه الدول بالذات. أن ذلك يعني تسرب جزء مهم من ثروتها بلغ خلال الفترة المذكورة حوالى (١,١٨٦) ترليون دولار، لمصلحة الدول العشر التي تتعامل معها بتصدير النفط واستيراد السلع والخدمات.

إن عدالة مبدأ المحافظة على القوة الشرائية لصادراتنا أمر لا غبار عليه، إذ لا يجوز أن تكون شروط التبادل التجاري بهذا الشكل الذي يؤدي إلى اقتطاع الدول الصناعية جزءاً من ثروتنا من دون مبرر. إن أسعار السلع التي تصدرها الدول الصناعية لنا بارتفاع مستمر، في حين أن سعر النفط المصدر لا يرتفع بما يكفي للمحافظة على القيمة الحقيقية للبرميل. إن السعر المطلوب للنفط في عام ٢٠٠١ للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤ هو ٣١,٤٦ وهو ليس سعراً مرتفعاً ولا غير معقول، وبمقدور الدول الصناعية الغنية تحمله بسهولة كما إنه سعر عادل.

إن الذي ينتج هذه المادة المهمة الناضبة التي تشكل العمود الفقري لتكوين رأس المال والحصول على العملة الصعبة، له كامل الحق بحماية القوة الشرائية لصادراته.

ويلاحظ أن مبدأ حماية الدول المصدرة للنفط من أضرار تقلبات سعر الدولار مبدأ له سابقة في السوق النفطية؛ فقد سبق لدول الأوبك أن طالبت به وحصلت عليه؛ ففي اتفاقية طهران التي عقدت في بداية السبعينيات بين الدول المنتجة والشركات النفطية، ورد نص على زيادة الأسعار المعلنة سنوياً للتعويض عن التضخم خلال فترة الاتفاقية. واستطاعت دول الأوبك من تنفيذ هذا المبدأ خلال عقد السبعينيات، فعندما خفض سعر الدولار في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، بمقدار ٧,٩٩ في المئة، أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار العملات الأخرى

بالنسبة إلى الدولار بمقدار ٨,٧٥ في المئة، وقامت الأوبك بمبادرة من العراق بمطالبة الشركات الامتيازية بتعويضها عن هذا الضرر؛ فعقدت اتفاقية جنيف الأولى في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، حيث زيدت أسعار النفط المعلنة بحسب معادلة يتم بموجبها تعديل الأسعار كلما حصل تغيير في سعر الدولار. وتم تحديد تسع عملات رئيسة لتطبيق تلك المعادلة، وهي العملات التي تمت الإشارة إليها آنفاً.

وعندما حصل التخفيض الثاني للدولار في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٣، بمقدار ١٠ في المئة، اتضح وجود نقاط ضعف في تلك الاتفاقية، فعاد العراق وطرح موضوع تعديل تلك الاتفاقية، وبعد مفاوضات مع الشركات الامتيازية تمّ تعديل الاتفاقية المذكورة في ١ حزيران/يونيو ١٩٧٣، وفيها ازداد عدد العملات الرئيسة إلى ١١ عملة، وبذلك حصلت الدول المنتجة على التعويض الكافي عن أي خسارة تنتج عن تخفيض سعر الدولار.

إذاً، الصناعة النفطية سبق لها أن أقرت بمبدأ تعويض الخسارة التي تحدث للدول المصدرة بسبب انخفاض سعر الدولار إزاء العملات الرئيسة الأخرى وعملت بموجبه.

وتدلّ هذه الوقائع على أن الدول المصدرة اهتمت كثيراً بمبدأ المحافظة على القوة الشرائية للصادرات النفطية وأقرت بأنها موضوع عادل يستحق المطالبة به والسعي من أجل تحقيقه.

فماذا حدث منذ عام ١٩٨٦، ولماذا تدهورت أسعار النفط بهذا الشكل الذي نتجت عنه هذه الخسارة؟

أ ـ اتجاهان داخل منظمة الأوبك

إثر الأزمة النفطية التي تجلت في ارتفاع الأسعار والتي بلغت ذروتها في بداية الثمانينيات، قامت الدول الصناعية الغربية بجهد واسع لمواجهة الأزمة، فاتخذت إجراءات للحد من الاستهلاك وأنشأت الوكالة الدولية للطاقة ولكنها قامت أيضاً بضغط متعدد الأشكال على دول الأوبك ببذل الجهود مع بعض الدول المنتجة في داخل الأوبك والمعروفة بصداقتها للغرب، والتي لها تأثير معروف في إنتاج وتصدير النفط وهي (السعودية، الكويت، والإمارات) على وجه الخصوص. وبذلك بدأت تظهر اتجاهات عند هذه الأقطار تدعو إلى زيادة الإنتاج وتروج لسياسة التعاون مع المستهلكين الكبار؛ فظهرت نظرية تخفيض الأسعار عن طريق

زيادة الإنتاج لإخراج المنتجين في خارج الأوبك من السوق، تلك النظرية التي ثبت فشلها تماماً، إذ إنَّها لم تؤدِ إلى شيء من ذلك على صعيد الواقع.

لقد ظهر داخل الأوبك اتجاهان، الاتجاه **الأول**، من الداعين إلى انخفاض الأسعار من أصدقاء الغرب، والاتجاه **الثاني**، من المتضررين من انخفاض الأسعار الذين ليس لهم مجال واسع لزيادة الإنتاج ومعهم الأعضاء الذين عرفوا عموماً بسياسة نفطية مستقلة مثل العراق وليبيا والجزائر.

وإزاء التدهور الحاد في أسعار النفط وهبوط العائدات، وكحل للأزمات الداخلية التي أخذت تواجه دول الأوبك، اتخذت الأوبك قرارات لمواجهة الوضع في اجتماعها في بريوني المنعقد في حزيران/يونيو ١٩٨٦، أشارت إلى تحديد سقف للإنتاج وتحديد حصص لِكُلّ عضو ووضع سعر ملزم للجميع هو ١٨ دولاراً للبرميل. ولكن السعودية والكويت والإمارات بسبب تأثير الدول الصناعية (وبخاصة الولايات المتحدة) عليها، وبسبب قدرتها على زيادة الإنتاج والتأثير على الأسعار، بقيت تسعى عملياً ضدّ ذلك التوجه؛ ففي الوقت الذي كانت فيه أسعار النفط تشهد ذلك الهبوط الحاد منذ عام ١٩٨٧، قامت السعودية بزيادة صادراتها من (٣٤٣٨) ألف برميل/يومياً في عام ١٩٨٧ إلى (٧٢٨٨) ألف برميل في اليوم في عام ١٩٩٤، أي بنسبة زيادة ١١٢ في المئة، كما نجد الإمارات تزيد من صادراتها من (١٣٦٤) ألف برميل/يومياً في عام ١٩٨٧ إلى (٢٠٤٠) ألف برميل باليوم عام ١٩٩٤، ونسجت الكويت على المنوال نفسه؛ فقد صرح وزير النفط الكويتي آنذاك علي خليفة الصباح وهو من الأسرة الحاكمة، تصريحاً نقلته في شباط/فبراير ١٩٨٩ نشرة *(Middle East Economic Survey)* ونصه: «أن نظام الحصص لم يعد ملائماً وبالتالي ينبغي إلغاء نظام حصص الإنتاج بأسرع ما يمكن». وقامت هذه الدول الثلاث بالضغط المستمر داخل الأوبك بمختلف الذرائع والوسائل إلى رفع سقف الإنتاج وذهبت إلى الحد الذي كانت وحتّى بعد رفع سقف الإنتاج وإعادة توزيع الحصص، لا تلتزم بالحصص المرتفعة الجديدة التي كانت الأوبك تحددها.

وهكذا تطور الوضع إلى حرب إنتاج من قبل هذه الدول ضدّ بقية المنتجين. ومنذ عام ١٩٨٩ اشتد هذا الاتجاه وأدت الكويت دوراً فيه؛ ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، حددت الأوبك سقف الإنتاج بـ (١٨,٥) مليون برميل يومياً وحددت حصة الكويت بـ (١,٠٣) مليون برميل، في حين كان إنتاجها الفعلي (١,٢٥) مليون برميل. وبضغط متواصل من السعودية والكويت والإمارات،

اضطرت الأوبك حفاظاً على التضامن، إلى رفع السقف في تموز/يوليو ١٩٨٩ إلى (١٩,٥) مليون برميل يومياً، وكانت حصة الكويت (١,٠٩) مليون برميل يومياً، بينما بلغ إنتاجها الفعلي (١,٨٤) مليون برميل في اليوم. وعادت هذه الدول مرة أخرى إلى الضغط، ما اضطر الأوبك في تشرين الأول/أكتوبر إلى رفع السقف إلى (٢٠,٥) مليون برميل في اليوم، وحددت حصة الكويت بـ(١,١٤) مليون برميل في اليوم، في حين بلغ إنتاجها الفعلي (١,٩٠٢) مليون برميل باليوم. ومرة أخرى أيضاً مارست هذه الأطراف نفسها الضغط مجدداً على المنظمة، مما اضطرها إلى زيادة سقف الإنتاج في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ إلى (٢٢,٠٨٦) مليون برميل، وازدادت حصة الكويت إلى (١,٥) مليون برميل في اليوم، إلا أنها قد رفعت إنتاجها الفعلي إلى (١,٩٣٢) مليون برميل باليوم، واستمرت بزيادة إنتاجها متجاهلة قرارات الأوبك شهراً بعد شهر حتّى وصلت في تموز/يوليو ١٩٩٠ وفي الأشهر التي تلت ذلك إلى (٢,٢) مليون برميل باليوم.

وقد قامت الإمارات بالعمل نفسه، ففي عام ١٩٨٨ كانت حصتها في الأوبك (٩٨٨) ألف برميل يومياً، إلا أنّها رفضت هذه الحصة وأخذت تنتج خارج ما حدد لها، ما اضطر الأوبك حفاظاً على وحدة الصف إلى جعلها (١,٠٩٥) مليون برميل يومياً في بداية ١٩٩٠. ولكن الإمارات رفضت حتّى ذلك وطالبت بحصة الكويت نفسها، فوافقت الأوبك على ذلك حفاظاً على التضامن، ومنذ بداية عام ١٩٩٠، رفعت دولة الإمارات إنتاجها إلى (٢,١) مليون برميل يومياً. واتبعت السعودية سياسة مزدوجة فكانت في اجتماعات المنظمة توافق على تحديد الإنتاج وتوزيع الحصص، ولكن بعد أن تقوم الكويت والإمارات بزيادة إنتاجهما الفعلي تعود هي إلى زيادة إنتاجها بحجة أن نظام الحصص لم يعد مجدياً، وأنها إن التزمت به فستفقد أسواقها للآخرين الذين لم يلتزموا بحصصهم. وهكذا تدهور سعر النفط لما دون السعر الذي حددته الأوبك وهو (١٨) دولاراً للبرميل، إذ وصل خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٠ إلى (٧) دولارات وربما إلى أقل من ذلك.

ولنعيد الآن تركيب صورة تطور وضع الأسعار وصادرات السعودية.

انخفض سعر البرميل من ٣٦ دولاراً في عام ١٩٨٠ إلى ٢٧,٥ دولاراً في عام ١٩٨٥ ثمّ إلى ٢٢,٣ دولاراً في عام ١٩٩٠ ثمّ إلى ١٢,٤ دولاراً في عام ١٩٩٨، وإلى أقل من ١٠ دولارات أواخر ذلك العام؛ في حين أن السعودية قد ارتفعت صادراتها من ٣,٤ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٧ إلى ٥,٨ مليون

برميل يومياً في عام ١٩٩٠، وعندما توقف التصدير من العراق بسبب العدوان، قفزت السعودية في صادراتها إلى ٧,٤ مليون برميل يومياً لإبقاء السوق مشبعة وللحيلولة دون ارتفاع الأسعار بسبب توقف التصدير من العراق، واستمر إنتاجها وصادراتها بالارتفاع. وفي أواخر عام ١٩٩٧ بدأت الأسعار بالهبوط واستمرت كذلك طيلة عام ١٩٩٨ حيث وصلت في كانون الأول/ديسمبر إلى ٩,٦٩ دولار للبرميل، بعد أن ضغطت السعودية في اجتماع الأوبك في جاكارتا أواخر عام ١٩٩٧ فزادت حصتها ووصل إنتاجها نحو (٨,٨) مليون برميل يومياً، ورفعت سقف إنتاج الأوبك اليومي من نحو (٢٥) مليون برميل إلى ٢٧,٥ مليون برميل، وبذلك تمّ وضع مليونين ونصف المليون برميل جديدة في السوق للإمعان في تخفيض الأسعار. وكان ما جرى في جاكارتا صارخاً في إيضاح سياسة الإغراق وتخفيض الأسعار التي عملت السعودية بإصرار من أجلها.

ب ـ مواطن الضعف في حجج تخفيض سعر النفط

لنلق نظرة فاحصة الآن على الحجج التي تقدّمها هذه الأطراف وفي مقدمتها السعودية في تبرير تخفيض الأسعار عن طريق الإنتاج. لعل أهم نظرية تمّ تداولها في بداية الثمانينيات هي أن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى إيجاد بدائل للنفط وبذلك تخسر الدول المنتجة ثروتها بسبب استغناء الدول الصناعية عن هذه المادة. وفي البداية لا بدّ من التنويه إلى أن هذه النظرية مهما كانت درجة صحتها إلا أنها تبقى محدودة، فهي تتعلق أصلاً باستخدام النفط كمصدر وليس كمادة أولية للصناعة. إذ من المعروف أن بدائل الطاقة الأخرى كالطاقة النووية.. إلخ، يقتصر استخدامها في مجال الطاقة الأمر الذي يجعل النفط كمادة أولية للصناعة لا بديل له. أن الحديث عن البدائل بقي في الواقع حديثاً نظرياً تخويفياً، إذ إنه يتجاهل الجوانب السلبية في البدائل في موضوع ساخن في عالم اليوم ـ وبخاصة العالم الصناعي ـ وهو موضوع تلوث البيئة. كما يلاحظ إنه على الرغم من حظر تصدير النفط لسبب سياسي في عام ١٩٧٤، وارتفاع الأسعار في بداية الثمانينيات، لم تظهر بداية عملية في مجال تطوير البدائل؛ فبين مجال استثمار الحقول المتروكة وبين الحقول الكبيرة فرق كبير جداً؛ فالطن الواحد من النفط المستخرج من الحقول التي يكون المخزون فيها أقل من مليون طن تكون كلفة استخراجه أكبر بـ ١٠ ـ ٥٠ ضعف من كلفة استخراج طن مماثل من حقل يبلغ مخزونه ١٠ ملايين طن.

ولكن ضعف هذه الحجة لا يتجلى بمثل ما يتجلى في الفذلكة التي تتجاهل الآلية التي يفترض أنها تؤدي إلى التحول إلى البدائل، ألا وهي أسعار النفط بالمقارنة بأسعار البدائل. عندما نقول إن أسعار النفط يجب أن تكون بالمستوى الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل، نعني بذلك أن ترتفع أسعار النفط بما يكفي لإزالة الآثار السلبية للتضخم في الدول الصناعية المستوردة وتقلبات سعر الصرف، ويعني ذلك أن كلفة تطوير البدائل هي أيضاً في ارتفاع مع التضخم وتتأثر بتقلبات سعر الصرف، الأمر الذي يحفظ العلاقة نفسها بين أسعار النفط وأسعار (تكاليف) البدائل.

إن أسعار النفط عندما ترتفع بسبب التضخم في البلدان الصناعية المستوردة، فذلك يعني أن كلفة إنتاج البدائل نفسها ترتفع أيضاً. إن البدائل لا تصبح مربحة إلا عندما تكون هناك فجوة مهمة بين أسعار النفط وكلفة البدائل لصالح الأخيرة.

النظرية الأخرى التي راج تداولها من قبل دعاة إبقاء الأسعار متدنية تقول: إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة كلفة الإنتاج في الدول الصناعية، وبالتالي إلى ارتفاع نسبة التضخم، الأمر الذي ينعكس بزيادة كلفة ما نستورد من تلك الدول. إن ضعف هذه الحجة ليس من الصعب تحديده بشيء من التمعن؛ فنسبة كلفة النفط من مجمل كلفة الإنتاج يجب أن تكون مرتفعة إلى الحد الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم بفعل آلية التضخم الناتج عما يسمّى بقوة الدفع من الكلفة، فهل تشكّل كلفة النفط نسبة عالية من مجموع كلفة الإنتاج في الدول الصناعية؟ ذلك ما لا تتحدث عنه هذه النظرية. إن هذه الكلفة كما توردها مصادر المعلومات لا تتجاوز في أحسن الأحوال ٢ ـ ٣ في المئة. ثمّ هل أدى انهيار أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦ إلى تخفيف حدة التضخم الذي حدث في الدول الصناعية؟ إن الأرقام لا تدلّ على علاقة سببية بين العاملين: أسعار النفط، والتضخم في الدول الصناعية.

إضافة إلى ذلك، فإن الرسوم والضرائب التي تفرضها الدول الصناعية المستهلكة على منتوجات النفط تشكل نسبة كبيرة مما يدفعه المستهلك كسعر نهائي للمنتوج الذي يستهلكه. ويوضح الجدول الرقم (٦) التالي أنّه في عام ١٩٩٩ تراوحت الضرائب المفروضة على استهلاك البرميل الواحد من النفط بين ٣١ في المئة إلى ٧١ في المئة من السعر الذي يدفعه المستهلك في الأقطار المستهلكة الرئيسة.

الجدول الرقم (٦)
نسبة الضرائب التي تفرضها الأقطار المستهلكة من السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك عن البرميل الواحد من النفط

القطر	١٩٩٩	
	سعر البرميل للمستهلك (دولار)	نسبة الضرائب (في المئة)
الولايات المتحدة	٤٣,٩	٣١,٤٤
كندا	٥٧,٣	٣٩,٢٧
اليابان	٩١,٤	٤٠,٨١
فرنسا	١٠٢,٩	٧٠,٨٥
ألمانيا	٨٦,٩	٦٣,٠٦
إيطاليا	٩٨,٩	٦٩,٤٦
المملكة المتحدة	١٤١,٥	٦٧,٩٢
الاتحاد الأوروبي	٩٥,١	٦٨,٢٤
OECD	٧٦,٦	٤٧,٥٢

المصدر: سكرتارية منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك).

مما ورد أعلاه، يتضح أن الضرائب التي تفرضها الدول الصناعية على المنتجات النفطية تشكل نسبة كبيرة مما يدفعه المستهلك، لذا فإن العلاقة بين سعر النفط الخام المصدر والسعر الذي يدفعه المستهلك النهائي للمنتوجات ليست علاقة مباشرة. إذ إنَّ التغييرات التي تطرأ على الضريبة تؤثر بشكل ملحوظ على سعر المستهلك بمعزل عن سعر النفط الخام، كما يجب ألا يغيب عن البال أن الصناعة النفطية العالمية بتركيبها والعوامل المؤثرة فيها ليست صناعة بسيطة ولا تنافسية كما يتصورها البعض، لذلك فليس صحيحاً تطبيق القاعدة الاقتصادية البسيطة على واقع هذه الصناعة والتي تفيد أن «زيادة سعر النفط الخام تؤدي تلقائياً إلى ارتفاع في نسبة التضخم عن طريق زيادة كلفة الإنتاج»؛ ثمّ إن أسعار النفط الخام قد شهدت تقلبات حادة ارتفاعاً وهبوطاً، ولم يلاحظ واقعياً وجود علاقة أكيدة وسببية بين التذبذب في أسعار النفط الخام والخط البياني للتضخم في الدول الصناعية المستوردة.

هناك أيضاً حجة متداولة في الوسط الداعي إلى زيادة الإنتاج وتخفيض

الأسعار فحواها، ضرورة موازنة العرض من النفط مع الطلب عليه، فكلما زاد الطلب علينا أن نزيد الإنتاج للحفاظ على الموازنة. ويعني ذلك أن الدول الصناعية عندما تحقق ارتفاعاً في نسبة النمو الاقتصادي تزداد حاجتها إلى النفط، لذلك لا بدّ من زيادة الإنتاج لإشباع الطلب الجديد، وإلا تكون الدول المنتجة في وضع المعرقل للنمو الاقتصادي الدولي. إن الغريب في هذه الحجة ليس صدورها من أوساط الغرب صاحب المصلحة عبر النصائح وكتابات الخبراء الغربيين، بل نراها أحياناً تصدر عن بعض الخبراء العرب. إن الخبراء العرب يعرفون كما يعرف غيرهم أن تعبير الطلب العالمي لا معنى له، فالنفط شأنه شأن أي سلعة أخرى ليس له طلب محدد واحد بل هناك سعر لِكُلّ طلب (أو طلب لكل سعر)؛ فإذا كان الغرب يريد نفطاً أكثر من أجل نموه الاقتصادي، فعليه أن يدفع سعراً أعلى وليس العكس.

إن أصحاب هذه الدعوة يقولون ببساطة إنّه عندما ترتفع نسبة النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ويزداد طلبها على النفط، فعلى الدول المنتجة أن تزيد الإنتاج لإبقاء السعر على ما هو عليه، أن ينخفض السعر في حين تبقى نسبة التضخم في ارتفاع ويتحمل الآخرون الخسارة الناتجة عن التضخم وتقلبات أسعار الصرف من أجل تسهيل عملية النمو في الدول الصناعية. تلك هي خلاصة ما تنتهي إليه هذه النظرية. إذا كان المطلوب من الدول المنتجة أن تستنزف ثروتها الناضبة وترفع إنتاجها كلّما زاد الطلب في الدول الصناعية، فهل يقومون هم بالشيء نفسه إزاء الدول المنتجة التي تستورد منهم الجزء الأكبر من السلع والتجهيزات الصناعية التي تحتاجها للتنمية؟ إن دعوة موازنة العرض مع الطلب تعني قبول الخلل في شروط التبادل التجاري بين الدول الصناعية والدول النامية الذي هو مدار النقد والاستنكار في أوساط الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية، ذلك الخلل الذي يشهد تسرباً وحيد الاتجاه للثروة من دون مبرر من الدول النامية إلى الدول الغنية بدلاً من أن يكون العكس.

وقد يقال أيضاً إن تحديد الإنتاج هدف صعب التحقيق؛ فالدول العربية المنتجة أعضاء في الأوبك التي تعاني من مشكلة التنسيق والانضباط في داخلها بسبب التنافس وتباين المصالح بين الأعضاء. إن الجانب الشكلي للموضوع يوحي بذلك، فالأوبك تضم منتجين آخرين غير العرب والقرار في المنظمة كان دوماً يؤخذ بالتوافق والحفاظ على الوحدة الداخلية كهدف مرغوب. ولكن إلى جانب ذلك لا يمكن إغفال الحقائق المتعلّقة بالطاقة الإنتاجية لِكُلّ دولة وقدرتها في مجال زيادة الإنتاج. إن استعراض أوضاع الدول الأعضاء من حيث الاحتياطي والطاقة

الإنتاجية والتصديرية، يوضح أن الدول الأعضاء ليست متساوية أو متقاربة في ذلك؛ فهناك عدد لا يستهان به من الدول الأعضاء ليس في مقدورها عملياً زيادة إنتاجها ما جعل قدرتها على التأثير في السوق أقل. إن المعلومات المعروفة الآن عالمياً هي أن الدول التي بإمكانها التأثير في عرض النفط عالمياً هي بحسب الترتيب: السعودية والعراق والإمارات والكويت.

كذلك يلاحظ أن اعتماد الدول الصناعية على النفط المستورد هو في ارتفاع مستمر، ففي عام ١٩٩٠ بلغت النسبة المئوية لاعتماد الدول الصناعية على النفط المستورد ٤٣,٥ في المئة وازدادت هذه النسبة إلى ٥٣,٥ في المئة عام ٢٠٠٠ وكما موضح في الجدول التالي:

الجدول الرقم (٧)
تزايد نسب اعتماد الأقطار المتقدمة (OECD) على النفط المستورد
خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠

المنطقة	١٩٩٠ (في المئة)	٢٠٠٠ (في المئة)
الولايات المتحدة	٤٥,٣	٥٨,٧
أوروبا	٦٩,٦	٥٦,٣
منطقة المحيط الهادي	٥١,٠	٦١,٥
OECD	٤٣,٥	٥٣,٥

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لشركة النفط البريطانية (٢٠٠٠).

ج ـ الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تخفيض أسعار النفط

إذاً ما هو السبب الذي يجعل دولاً منتجة مثل السعودية والكويت والإمارات تزيد الإنتاج وتقبل بأسعار منخفضة كما حدث منذ عام ١٩٨٦، ولا تزال تلك الدول تضغط في داخل الأوبك بما يؤدي إلى استمرار هذه السياسة، متحملة خسائر مالية كبيرة ومحمّلة الأقطار العربية الأخرى خسائر في مواردها كما سبقت الإشارة إليه؟

إن علاقة الاقتصاد بالسياسة أمر معروف وبخاصة في مجال النفط؛ فتحليل محايد للوضع النفطي والسياسة الإنتاجية التي سارت عليها هذه الأقطار، إلى جانب فحص أوضاعها السياسية وعلاقتها بالدول الغربية وبخاصة الولايات

المتحدة، تقودنا إلى الاستنتاج أن السبب وراء ذلك هو سبب سياسي يتمحور حول علاقة خاصة تمتد خارج موضوع العوائد إلى أمور الأمن والحماية للأنظمة. وكان الشاه من قبل يتّبع سياسة مقاربة لذلك تقوم على أساس مقايضة التساهل في جانب النفط مقابل امتيازات في التسليح والتغاضي عن خطوات التوسع الإقليمي في المنطقة.

إن أهمية نفط الخليج للدول الصناعية الغربية أمر تتوافر فيه أدلة كافية؛ ففي بداية عام ١٩٩٠ نشرت جريدة الـ **واشنطن بوست** مقالة لتوماس ليبمان بعنوان «أربع دول عربية يتوقع لها أن تتحكم بأسواق النفط العالمية في عقد التسعينيّات»، جاء فيها: «وفقاً للإحصائيات التي جمعتها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعهد النفط الأمريكي ومركز بحوث الطاقة في كامبريدج ومركز الشرق ـ الغرب، أصبحت صورة الموقف النفطي كالتالي: يبلغ الإنتاج الإجمالي في الدول غير الشيوعية نحو (٥٤) مليون برميل في اليوم بضمنها (٢٢,٣) مليون برميل لمنظمة الأوبك. ويتوقع أن يرتفع طلب العالم الإجمالي من (٦٢) مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٧ إلى (٧٠,٦) مليون برميل في عام ١٩٩٥، ثمّ إلى (٧٤,٥) مليون برميل في عام ٢٠٠٠ بحسب دراسة مركز الشرق ـ الغرب، ويتوقع أن تصل الفجوة بين ما تنتجه الدول النفطية وما تستطيع أن تنتجه كأعلى حدّ لها إلى (١٠) ملايين برميل في اليوم الواحد. وإذا كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمكسيك وإيران، تنتج أقصى ما لديها من طاقة، فإن كلّ الطاقة الزائدة تكاد تكون في قبضة الدول العربية الواقعة على الخليج».

إن دور السياسة النفطية في خلق الأزمة السياسية التي حدثت مؤخراً في المنطقة أمر معروف؛ فقد أدى انهيار الأسعار ووصول سعر النفط أحياناً إلى (٧) دولارات للبرميل، إلى إلحاق ضرر كبير بالدول العربية المنتجة الأخرى وبخاصة العراق حيث وصل الوضع إلى الانفجار. إن الدافع السياسي لتلك السياسة النفطية لا يبرز بوضوح إلا بالرجوع إلى تفاصيل غير معلنة وقفت عليها شخصياً بين الأقطار المنتجة الأربعة وكان العراق الطرف المتضرر فيها؛ ففي مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بغداد في ٢٥/ ٥/ ١٩٩٠، تحدث الرئيس القائد صدام حسين بأقوى العبارات عن الضرر الذي ألحقته زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار من قبل المنتجين الثلاثة السعودية والكويت والإمارات، وسمى ما يحدث بإعلان الحرب، ثمّ قرر العراق إرسال رسائل خطية إلى رؤساء هذه الدول، ففي ٢٥/ ٦/ ١٩٩٠ قمت بزيارة السعودية مبعوثاً للسيد الرئيس صدام حسين ونقلت رسالة خطية

للملك فهد عن الموضوع واقترحنا عقد مؤتمر قمة في الرياض يضم السعودية، العراق، الكويت، والإمارات، يحضره وزراء النفط والخبراء إلى جانب رؤساء الدول للتوصل إلى اتفاق مكتوب يوقعه الرؤساء يثبت فيه الإنتاج والأسعار، وكان جواب الملك فهد هو الموافقة، إلا أنّه اقترح أن يقوم هو أولاً بإرسال رسائل إلى رؤساء الكويت والإمارات حول الموضوع، وإذا لم يتم حلّ المشكلة ينعقد مؤتمر القمة فوافقنا على ذلك. وتجدر الإشارة إلى أن الملك فهد قد تحدث في هذه المقابلة بإسهاب ضدّ ما تقوم به الكويت من زيادة للإنتاج وتخفيض الأسعار، وقال إنه لا يفهم دوافع تلك السياسة، وإن السعودية قد تضررت من ذلك، وتساءل في الحديث أكثر من مرة عن الهدف من وراء ذلك، فهو يلحق ضرراً مالياً بالجميع بما فيهم الكويت؟ وقد فهمت منه أنه يقصد من التساؤل أن الهدف هو هدف سياسي وليس مالياً.

وفي يوم ٢٦/ ٦/ ١٩٩٠، زرت الكويت للهدف نفسه، واجتمعت بجابر الأحمد وشرحت له الضرر الفادح الذي تلحقه زيادة الإنتاج بالعراق، وسردت له تطور إنتاج الكويت خارج حصتها المقررة في الأوبك وتدهور الأسعار وحجم الضرر المالي الذي لحق بالعراق.

وقد ذكرت له إنه إذا كان هدف الكويت من زيادة الإنتاج هو زيادة العوائد فإنها تستطيع تحقيق ذلك عن طريق تخفيض الإنتاج وزيادة الأسعار، وأوضحت له أن الكويت إذا صدرت (١,٥) مليون برميل يومياً وباعته بـ (١٨) دولاراً للبرميل تحصل على عائد سنوي يبلغ (٩٨٥٥) مليون دولار، وهي تحصل على العائد نفسه إذا صدرت (٢) مليون برميل يومياً وباعته بسعر (١٣,٥) دولار للبرميل. إذاً لماذا تصرّ الكويت على زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار؟ وكررت عليه اقتراح عقد مؤتمر القمة.

كان جواب جابر الأحمد أنه لا يقصد إلحاق الضرر بالعراق، وأنه موافق على عقد مؤتمر القمة ومستعد للالتزام بقرارات الأوبك، وأن السبب الذي أدى إلى عدم تخفيض إنتاجهم مؤخراً كما قررت الأوبك، هو وجود عقود سابقة مع مشترين لا بدّ من تنفيذها وبخاصة مع مصافيهم في أوروبا، وقد حضر هذا الاجتماع وزير الخارجية آنذاك صباح الأحمد وليس وزير النفط. وعند قيامنا للانصراف قال وزير الخارجية مستدركاً ولكن لا بدّ من زيادة حصة الكويت، فقلت له أن ذلك معناه رفع سقف الإنتاج ثانية من قبل الأوبك واستمرار تدهور الأسعار وعندها لا نكون قد عملنا شيئاً. وفي ٢٣/ ٦/ ١٩٩٠ قمت بزيارة

الإمارات واجتمعت بزايد بن سلطان آل نهيان للغرض نفسه وكان جوابه هو الموافقة على المقترح ما دامت السعودية والكويت قد وافقتا، وأظهر لي أنه لا يعرف عن موضوع زيادة الإنتاج، فسلمته ورقة الأرقام الخاصة بذلك. وفي يوم مغادرتي أدلى وزير النفط آنذاك مانع سعيد العتيبة بتصريحات قوية اللهجة يصرّ فيها على زيادة حصة الإمارات وزيادة الإنتاج، وألغى دعوته لي إلى الغداء.

ثمّ قام الملك فهد بتطوير مقترحه البديل، فبدلاً عن إرسال رسائل إلى الكويت والإمارات كما قال لي، اقترح عقد اجتماع لوزراء النفط فوافقنا على ذلك. وبالفعل عقد اجتماع وزراء النفط للسعودية والعراق والكويت والإمارات في جدة من ١٠ ـ ١١ تموز/يوليو ١٩٩٠، واتفقوا على الالتزام بالحصص التي قررتها الأوبك وجاء في البيان الذي صدر عن الاجتماع ما يلي:

«اتفق الوزراء على أن الأولوية يجب أن تعطى إلى تصحيح المسار السعري بما يضمن إعادة سعر سلة نفوط الأوبك إلى ما يزيد على (١٨) دولاراً للبرميل، وذلك من خلال الالتزام الدقيق والفعلي والفوري من قبل جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وإبقاء سقف الإنتاج المقرر في اتفاقية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، حتّى يتم تصاعد الأسعار إلى مستوياتها المقبولة».

ولكن بعد أن حدث كل ذلك، صرح وزير النفط الكويتي آنذاك رشيد سالم العميري في ١٦ تموز/يوليو ١٩٨٩، إلى جريدة **القبس**، أنّه يجب زيادة حصة الكويت في الربع الأخير من السنة، وأن الاتفاق صالح لمدّة شهرين فقط. ثمّ أتى انكشاف موضوع المكالمة الهاتفية التي قام بها الملك فهد مع زايد بن سلطان آل نهيان والتي أذيعت بصوته في وسائل الإعلام[1].

وبذلك اتضح أن سياسة زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار التي كانت تقودها الكويت، هي سياسة تتفق عليها مع السعودية والإمارات، وأن اتفاق وزراء النفط في جدة مؤقت لمدّة شهرين، وأنه تمّ إرضاء للعراق ريثما تمر الزوبعة. وهكذا تمّ الالتفاف على اقتراح عقد قمة للدول الأربع.

إن سياسة زيادة الإنتاج داخل الأوبك، والتي أدت إلى انهيار الأسعار وتحمل الدول العربية تلك الخسارة المادية الكبيرة كانت موضع ملاحظة المراقبين في أوساط الصناعة النفطية من غير خبراء الدول الصناعية الغربية؛ ففي ١٢/٩/١٩٩٠ نقلت

(١) تمت المكالمة الهاتفية يوم ٩ تموز/يوليو ١٩٩٠، وهو اليوم الذي سبق اجتماع وزراء النفط في جدة، وأذيعت في وسائل الإعلام العراقية يوم ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٠.

وكالة **رويترز** من مكسيكو سيتي في المكسيك حديثاً لرئيس منظمة الأوبك السابق رينيه أورتيز في مؤتمر صحافي قال فيه ما نصه:

«إن حكام الكويت هم المسؤولون الرئيسيون عن هبوط أسعار النفط العالمية في وقت سابق من العام الحالي ما أثر على الاقتصاد العراقي. إن الكويت والإمارات العربية المتحدة والسعودية أغرقت الأسواق العالمية بحوالى (٢,٥) مليون برميل يومياً زيادة على الحد الأعلى لإنتاج الأوبك، أن هذه الأطراف رفضت مراراً الالتزام بحصص الإنتاج. إن هذه السياسة أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي حيث إنّه كان يحصل على عائدات نفطية أقل بسبب إفراط هذه الأطراف في الإنتاج، إن الاقتصاد العراقي أصيب بأضرار جراء ذلك، حتّى أنّ العراق كان على وشك الإخفاق في دفع أقساط ديونه الأجنبية».

٤ ـ بعض نتائج تخفيض أسعار النفط

إذاً، منذ عام ١٩٨٦ حتى عام ٢٠٠١، أدت سياسة زيادة الإنتاج وخفض الأسعار التي تسببت بها بصورة رئيسة السعودية والكويت والإمارات، إلى خسارة مالية للأقطار العربية بلغت (١١٨٦٤٥٤) مليون دولار، فكم من المشاكل التنموية وأعباء المديونية كان من الممكن أن تحلها هذه الأموال التي ذهبت إلى الدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط العربي؟ وأين كلّ ذلك من الحاجة الملحة للأقطار العربية الفقيرة لرأس المال من أجل التنمية؟

مقابل هذه الصورة تنوء اقتصاديات البلدان العربية تحت وطأة الديون الخارجية التي بلغ مجموعها حوالى (١٥٣,٤) مليار دولار، ومجموع خدمتها السنوية حوالى (١٦,٢) مليار دولار[٢]؛ فالجزائر بلغت ديونها الخارجية حوالى (٢٦,٣) مليار دولار وخدمة الدين السنوية (٨,٨) مليار دولار؛ وبلغ الدين العام لتونس (٨,٥) مليار دولار وخدمته السنوية (١,٣) مليار دولار؛ والدين العام لسوريا (١٦,٥) مليار دولار وخدمته سنوياً (٨١٠) مليون دولار؛ وبلغت الديون الخارجية لمصر (٤٠,٤) مليار دولار وخدمتها السنوية حوالى (٢) مليار دولار؛ كما بلغ الدين الخارجي لليمن (٦,٥) مليار دولار وخدمته السنوية (١١٠) مليون دولار؛ ومؤتمر القمة العربي الذي انعقد في عمان ـ الأردن في ٢٥/ ١١/ ١٩٨٠، قد قرر بعد جهد كبير تخصيص مبلغ خمسة مليارات دولار لمدّة عشر سنوات

(٢) صندوق النقد الدولي. أما التقرير الاقتصادي العربي فيشير إلى أرقام أعلى من ذلك بكثير.

تصرف على تنمية الأقطار العربية المحتاجة بواقع (٥٠٠) مليون دولار سنوياً، ولكن هذا المشروع لم ينفذ بسبب العراقيل التي وضعت في سبيله من قبل الأطراف نفسها وبذلك طوي المشروع. وهكذا تكون هذه الثروة العربية تباع بأسعار مخفضة لدرجة يفقد البرميل منها سنوياً من قيمته الفعلية، وتتآكل العوائد بسبب التضخم وتقلبات سعر صرف العملة التي تحتسب بها العوائد لمصلحة الدول الصناعية الغربية العشر، ولا أحد يقول لماذا بل الصمت هو الجواب.

وهكذا أصبحت الأمة العربية تبيع ثروتها النفطية بأسعار مخفضة لحساب الدول الصناعية الغربية، وتتحمل الخسارة الناجمة عن ذلك. والسبب سياسي يتعلق بالسعودية والكويت والإمارات، وتتحمل الحكومة السعودية المسؤولية الأولى عن ذلك، حيث عقدت اتفاقية مع إدارة الرئيس الأمريكي فورد تتضمن التعهد بتوفير الإمدادات النفطية الكافية بأسعار سميت (معقولة) واستثمار العائدات في سندات الخزينة الأمريكية غير القابلة للتداول، وقد نشرت الصحافة النفطية المعلومات عن ذلك الاتفاق.

ذكرنا سابقاً أنّه في الوقت الذي بدأت فيه أسعار النفط في الهبوط، عقد المؤتمر الوزاري للأوبك في جاكارتا في إندونيسيا من ٢٦/ ١١/ ١٩٩٧ ـ ١/ ١٢/ ١٩٩٧، وتمت زيادة الإنتاج (الذي يعاني من الفائض أصلاً) من حوالى ٢٥ مليون برميل إلى ٢٧,٥ مليون برميل تحت ضغط السعودية بالحجج المكررة المعروفة نفسها[٣]، عندها تفاقمت الأمور وبمبادرة من العراق ارتفع الصوت ضدّ هذا الضرر الفادح الذي يلحق بالدول المنتجة لمصلحة المستهلكين الكبار وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فنشرت جريدة **الجمهورية** مقالة للسيد الرئيس صدام حسين[٤]، وطرحت وزارة النفط في العراق مشروعها على الأوبك في الرسالة التي أرسلها السيد وزير النفط إلى رئيس المؤتمر الوزاري للأوبك والمؤرخة بالتاريخ نفسه ٢٣/ ١/ ١٩٩٩، لخفض الإنتاج وتصحيح الأسعار. وإزاء تنبه الرأي العام لفداحة ما يحصل، والأثر السلبي للخسارة غير المبررة التي لحقت بالدول المنتجة، عقد في فيينا في ٢٣/ ٣/ ١٩٩٩، مؤتمراً وزارياً استثنائياً وتقرر فيه تخفيض سقف الإنتاج إلى ٢٢,٩٧٦ مليون برميل يومياً لمدّة سنة اعتباراً من ١/ ٤/ ١٩٩٩ حتّى ٣١/ ٣/ ٢٠٠٠. عندها بدأت الأرقام الشهرية لمعدل سعر سلة نفوط الأوبك بالارتفاع،

(٣) وقد أدى ذلك إلى الانهيار الكبير في أسعار النفط حيث وصل سعر السلة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، إلى ٩,٦٩ دولاراً للبرميل.

(٤) صدام حسين، «التذبذب في أسعار النفط لمصلحة من؟،» **الجمهورية**، ٢٣/ ١/ ١٩٩٩.

فمن ٩,٦٩ دولاراً للبرميل في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وصلت إلى ١٩,٥٤ دولاراً للبرميل في آب/أغسطس ١٩٩٩ وإلى أكثر من ٢٤ دولاراً للبرميل في أواخر عام ١٩٩٩، ثمّ ارتفع إلى معدل ٢٦,٧١ دولاراً للبرميل في شهر آذار/مارس ٢٠٠٠، وثم إلى ٣١,٤٨ دولاراً كمعدل في شهر أيلول/سبتمبر، وحافظ على ذلك المستوى حتى بداية شهر كانون الأول/ديسمبر لينخفض بعد ذلك بشدة ويستمرّ دون مستوى ٢٥ دولاراً للبرميل؛ فماذا يعني ذلك؟ يعني ببساطة أن سبب انخفاض الأسعار وبالتالي الخسائر المالية الكبيرة التي تكبدتها الدول المنتجة كان سببها الرئيس زيادة الإنتاج غير المبرر.

وبعملية حسابية بسيطة يتضح أن الوضع المالي للدول المنتجة التي قامت بتخفيض إنتاجها هو أفضل الآن مما كان عليه قبل ذلك، أي أن زيادة إنتاجها ووضعه فائضاً في السوق يكبدها خسائر مالية، فهي بتخفيض الإنتاج وارتفاع الأسعار قد حققت منافع مالية واضحة، الأمر الذي يدلل على أن سياسة زيادة الإنتاج لم تكن سياسة رشيدة لمصالحها المالية بالذات؛ فارتفاع الأسعار قد عوض عن تخفيض الإنتاج وزاد عليه خالقاً وفراً مالياً للدول المنتجة كان سيذهب إلى الدول الصناعية الغنية لو بقى الوضع على ما كان عليه. إذاً لماذا كان الإصرار على رفع سقف الإنتاج في اجتماع جاكارتا في ٢٦/١/١٩٩٧ بحوالى ٢,٥ مليون برميل ووضعه في سوق مشبع بالأصل؟ إنّه لم يكن لمصلحة المنتجين على وجه التأكيد ويتعارض مع مصالحهم المشروعة في الحصول على سعر عادل للمادة الرئيسة التي يصدرونها وتعتمد عليها إلى حد بعيد اقتصادياتهم ورفاه شعوبهم. والآن وقد ارتفعت الأسعار إلى حوالى ٢٠ دولاراً، أي إلى حوالى الضعف لما كانت في أواخر عام ١٩٩٨، هل حصلت الآثار السلبية التي طالما قدمت كحجج ضدّ ارتفاع الأسعار أو حتّى بدأت بدايات لتلك الآثار؟ فهل حركت مضاعفة الأسعار ميولاً تضخمية في الدول الصناعية كما كان يقال؟ هل بدأت بوادر انكماش في نمو الاقتصاد الدولي الذي قيل إنّه إذا ما حصل سيلحق بنا أضراراً؟ هل بدأ التفكير بالتحول إلى البدائل كمصدر للطاقة بدلاً من النفط؟ ليس في الوضع الاقتصادي الدولي ما يدلّ على حدوث شيء من ذلك أو بدايات إلى حدوث شيء من ذلك.

إذاً أين هي صدقية الحجج والمبررات التي حفلت بها اجتماعات الأوبك التي حدثت فيها قرارات رفع سقف الإنتاج خلال عقدين من الزمن تقريباً؟ إذا كان تخفيض سقف الإنتاج في الشهر الثالث من عام ١٩٩٩ في فيينا صحيحاً (وقد ثبتت صحته ومنافعه)، فلماذا إذاً كان الإصرار على الزيادة بمليونين ونصف برميل يومياً في اجتماع جاكارتا الذي حصل في أواخر سنة ١٩٩٧؟ هل كان

ضرورياً أو محتماً أن تتكبد الدول المنتجة خسائر مالية جسيمة استفادت منها الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة عن طريق الحصول على نفط رخيص، وأن تكون خزيناً احتياطياً من النفط وتحقق المنافع لموازينها التجارية على حساب الدول المنتجة؟ لقد أثبتت التجربة بما لا يدع مجالاً للشك أن سياسة زيادة الإنتاج التي اتبعت كانت خاطئة ومضرة وغير عادلة.

إن التحسن الجدي الذي طرأ على معدلات سعر النفط في السوق الدولية خلال الأشهر التي أعقبت الاتفاقية التي توصلت إليها منظمة الأوبك في آذار/ مارس ١٩٩٩، قد أدى إلى ارتفاع ملحوظ في عوائد الأقطار النامية المصدرة للنفط وخصوصاً الأقطار العربية منها. وبالرغم من أن معدل السعر الاسمي المتحقق خلال الفترة ١٩٩٥ حتّى نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠١، كان أقل بكثير من المستوى الذي يمكن من المحافظة على القوة الشرائية للبرميل بأسعار عام ١٩٧٤، فإن الإدارة الأمريكية لم يرق لها أن ترى الأقطار النامية وهي تستعيد جزءاً من السعر الحقيقي لسلعتها المصدرة، وقامت بحملة سياسية وإعلامية، وتدخلت في شؤون منظمة الأوبك تدخلاً سافراً بشكل لم يسبق له مثيل. وقام وزير الطاقة الأمريكي بزيارات مكوكية إلى أقطار الأوبك، والتقى بوزراء النفط وخصوصاً أقطار مجلس التعاون الخليجي، واستخدم التهديد والوعيد مستهدفاً مجمل هذه الأقطار ومجبراً إياها على التراجع عن اتفاقية آذار/ مارس ١٩٩٩، وزيادة الإنتاج بكميات كبيرة تؤدي إلى حدوث هبوط كبير في سعر النفط.

وقد استجابت السعودية وبقية أقطار مجلس التعاون الخليجي إلى الضغوط الأمريكية من خلال الاتفاقية التي توصلت إليها تسعة من الأقطار الأعضاء في منظمة الأوبك (السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، ليبيا، الجزائر، إندونيسيا، نيجيريا وفنزويلا) في آذار/ مارس ٢٠٠٠، والتي تضمنت تراجع الأقطار المتفقة عن اتفاقية آذار/ مارس ١٩٩٩، وإلغاء التخفيضات التي أقدمت عليها في حينه، وقامت السعودية بدور كبير في إقناع بقية الأقطار على الرضوخ لإرادة الإدارة الأمريكية بزيادة الإنتاج وتخفيض السعر. وأدت الاتفاقية الجديدة إلى حدوث هبوط كبير في سعر النفط، فقد هبط سعر البرميل الواحد من سلة نفوط خام الأوبك بأكثر من ٨ دولارات حتى منتصف نيسان/ أبريل ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من تحسن مستويات أسعار النفط بعد ذلك التاريخ، إلا أنها انخفضت بصورة كبيرة جداً ومفاجئة في نهاية عام ٢٠٠٠، بحيث وصل سعر النفط إلى ما دون الحد الأدنى للنطاق السعري الذي اتفقت عليه منظمة الأوبك.

وبهدف استعادة الاستقرار إلى سوق النفط العالمية والدفاع عن سعر النفط وإعادة مستواه ضمن النطاق، بادرت منظمة الأوبك إلى تخفيض إنتاجها لمرتين متعاقبتين، بحيث بلغ مجموع التخفيض ٢,٥ مليون برميل يومياً. ولكن التقارير والنشرات المختصة قد تحدثت عن ضعف الالتزام بذلك التخفيض بحيث تجاوز إنتاج الأقطار العشرة الموقعة على تلك الاتفاقيات، بمقدار يزيد على ٠,٨ مليون برميل يومياً، ما يجعل التخفيض الفعلي دون مستوى ١,٧ مليون برميل يومياً.

وبعد انخفاض سعر النفط أواسط عام ٢٠٠١ إلى حوالى ٢٣ دولاراً للبرميل، بادرت منظمة الأوبك إلى اتخاذ قرار الإنتاج للمرة الثالثة بمقدار ١,٠ مليون برميل يومياً اعتباراً من بداية أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ولكن سعر النفط لا يزال دون مستوى ٢٥ دولاراً وهو المعدل الوسط للنطاق السعري.

لقد آن الأوان إلى التحول إلى سياسة عادلة تحمي المصلحة الوطنية المشروعة مقابل مصالح الدول الصناعية الغنية، والسؤال الجوهري هنا يدور حول مضمون السياسة العادلة التي نقول بها؟ والجواب هو المحافظة على القوة الشرائية لهذه المادة الخام التي تصدرها الدول المنتجة وبالاستناد إلى سنة أساس يتفق عليها؛ فبرميل النفط يجب أن يجلب لنا كمية من السلع والخدمات التي نستوردها لا تتناقص تدريجياً بفعل التضخم، أي ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي نستوردها من الدول الصناعية المستوردة.

ختاماً لنستمع إلى نصّ ما قالته صحيفة الـ **واشنطن بوست** عن هذا الموضوع(٥).

«كان استقرار أسعار النفط هو السائد في الجزء الأكبر من هذا العقد، وقد كان من العوامل الجوهرية التي أدت إلى أطول نمو اقتصادي حققته الولايات المتحدة في تاريخها. ولكن الأسعار قد تذبذبت بشدة في السنة المنصرمة حيث تجاوزت أمس ٢٧ دولاراً للبرميل في التعامل في الأسواق المالية مقارنة بسعر أقل من ١١ دولاراً في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، خلال مدّة استمرت ١٢ سنة. وبحسب رأي سنثيا لاتا (Cynthia Latta)، وهي الاقتصادية الأمريكية الرئيسة لشركة ماغرو ـ هيل (McGraw-Hill)، حيث قالت إن أسعار الطاقة المنخفضة قد عملت على حماية الاقتصاد الأمريكي من ضغوطات ارتفاع الأسعار الأخرى، خلال مدّة الازدهار الطويل وبذلك ساعدت على تجنب ميول التضخم».

---

(٥) *Washington Post*, 23/11/1999.

خاتمة

موضوع البحث هو الخسائر المالية التي تكبدتها البلدان العربية المصدرة للنفط وهي: السعودية، العراق، الكويت، الإمارات، قطر، الجزائر، ليبيا، عمان، مصر، سوريا وتونس، بسبب انخفاض أسعار النفط لما دون السعر الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤، وهي السنة التي انتهت فيها اتفاقيات الامتياز وأصبح النفط العربي يباع في السوق التجارية والقوة الشرائية للبرميل هي كمية السلع والخدمات العينية التي يمكن الحصول عليها مقابل برميل النفط.

وتتأثر القوة الشرائية لبرميل النفط بعاملين:

الأول، التضخم في البلدان التي نستورد منها السلع والخدمات؛ و**الثاني**، تقلبات سعر صرف الدولار، لأن النفط يسعر بالدولار وتستلم عوائده بالدولار، فإذا ما انخفض سعر الدولار مقابل العملات التسع الأخرى، وإذا ما ارتفعت الأسعار في تلك البلدان، أدى ذلك إلى انخفاض كمية السلع والخدمات التي نستطيع الحصول عليها من تلك البلدان مقابل برميل النفط. ومن أجل حساب أثر عامل التضخم، أخذنا أرقام ارتفاع الأسعار في الدول الصناعية العشر التي يتركز فيها الجزء الأعظم من تجارة البلدان العربية المصدرة للنفط وهي: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، سويسرا، بلجيكا، إيطاليا، هولندا، السويد واليابان. ومن أجل حساب أثر سعر الصرف أخذنا أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل عملات البلدان التسعة الأخرى المذكورة. والأرقام القياسية للتضخم وسعر الصرف مأخوذة من صندوق النقد الدولي. وبحسب المعادلات المعروفة دمجنا أثر عاملي التضخم وسعر الصرف بأرقام قياسية موحّدة، ثمّ حولنا الأسعار الواقعية للنفط العربي إلى الأسعار التي يجب أن تكون عليها للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤، ومن مقارنة الأسعار الواقعية مع الأسعار التي يجب أن تكون عليها، اتضح أنّه منذ عام ١٩٨٦، كانت هناك خسارة في القوة الشرائية للبرميل، ومن أرقام صادرات كلّ بلد عربي من النفط المأخوذة من منظمة الأوبك، قمنا بحساب الخسارة الكلية للأقطار العربية.

فعلى أساس أسعار عام ١٩٧٤ وخلال الفترة من عام ١٩٨٦ إلى نهاية عام ٢٠٠١، بلغت خسائر البلدان العربية المصدرة للنفط (١١٨٦٤٥٤) مليون دولار. وقد بلغت خسائر السعودية وحدها ٥١٤٩٢٧ مليون دولار، وخسائر العراق ٧٤٥٠٨ مليون دولار، وخسائر الإمارات ١٥٣٤٩٩ مليون دولار، وخسائر

الكويت ١٢٤,٠٣٤ مليون دولار، وخسائر ليبيا ٩٣٢٨٣ مليون دولار، وخسائر الجزائر ٥٣٠٨٩ مليون دولار، وخسائر مصر ٣٥٣٥٢ مليون دولار، وخسائر عمان ٥٥٩٢٩ مليون دولار، وخسائر قطر ٣٦٥٧٥ مليون دولار، وخسائر سوريا ٢٠٩٧١ مليون دولار، وخسائر اليمن ١٩٤٦٢ مليون دولار، وخسائر تونس ٤٨٢٥ مليون دولار.

الخسائر المذكورة كانت بسبب أن الأسعار التي بيع بها النفط المصدر كانت أقل من الأسعار التي يجب أن تكون للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كان في عام ١٩٧٤.

أما سبب ذلك فهو انخفاض الأسعار الناتج عن سياسة إغراق الأسواق التي اتبعتها السعودية والكويت والإمارات وبالأخص السعودية؛ ففي عام ١٩٨٦، انخفضت الأسعار إلى ١٣,٥٣ دولاراً للبرميل حتّى وصل إلى ٧ دولارات أواسط تلك السنة، في حين ارتفعت صادرات السعودية من ٣,٤ مليون برميل باليوم في عام ١٩٨٧ إلى ٥,٨ مليون برميل في عام ١٩٩٠، وعندما توقف التصدير من العراق والكويت، رفعت السعودية صادراتها إلى ٧,٤ مليون برميل للحيلولة من دون ارتفاع الأسعار. واستمر هبوط الأسعار في عام ١٩٩٨ ووصل إلى حوالى ١٠ دولارات بعد أن ضغطت السعودية في اجتماع منظمة الأوبك في جاكارتا (إندونيسيا) أواخر ١٩٩٧ لزيادة سقف الإنتاج للأوبك من ٢٥ مليون برميل إلى ٢٧,٥ مليون برميل، وزادت صادراتها إلى حوالى ٨,٨ مليون برميل، إمعاناً في تخفيض الأسعار. وقد اتبعت الكويت السياسة نفسها بالضغط لزيادة سقف الإنتاج وعدم الالتزام حتّى بالحصة التي كانت تحددها الأوبك لها. وبذلك أصبح في السوق فائض فعملت الدول الصناعية المستوردة وفي مقدمتها الولايات المتحدة على تكوين خزين حصلت عليه بأسعار متدنية.

وكانت السعودية في اجتماعات الأوبك تحاول تبرير هذه السياسة بشتى الحجج التي ثبت تهافتها بمرور الوقت، واتضح أن تلك السياسة المتعمدة لزيادة المعروض من النفط وتخفيض الأسعار، تعود إلى الاتفاق الذي تمّ بين حكومة السعودية وحكومة الولايات المتحدة خلال إدارة الرئيس فورد الذي نشرته الصحافة النفطية في ما بعد، والذي تضمن التعهد بتوفير حاجة السوق بأسعار سميت (معقولة) وعلى استثمار العوائد بسندات الخزينة الأمريكية، وبذلك تحققت للاقتصاد الأمريكي مزايا مالية مهمة وعلى حساب عوائد البلدان العربية المصدرة للنفط وفي مقدمتها السعودية،وتم إخراج النفط كسلاح في المعركة السياسية.

وقد أكدت السعودية، في اجتماع المؤتمر الوزاري لمنظمة الأوبك الذي عقد أواخر آذار/مارس ٢٠٠٠، موافقتها وسياساتها النفطية السابقة التي تتعارض مع مصالح الأقطار النامية المصدرة للنفط وفي مقدمتها الأقطار العربية. حيث استجابت السعودية وبقية أقطار مجلس التعاون الخليجي إلى ضغوط الإدارة الأمريكية ودعوتها إلى زيادة الإنتاج بصورة كبيرة جداً من أجل تخفيض السعر. وهذا هو جوهر الاتفاقية التي توصلت إليها الأقطار التسعة الأعضاء في منظمة الأوبك في فيينا في آذار/مارس ٢٠٠٠، حيث تضمنت تلك الاتفاقية تراجع الأقطار الموقعة عن التخفيضات التي نصت عليها اتفاقية آذار/مارس ١٩٩٩. وقد أدت اتفاقية آذار/مارس ٢٠٠٠، إلى هبوط سعر البرميل الواحد من سلة نفوط خام الأوبك من حوالى ٣٠ دولاراً في بداية آذار/مارس ٢٠٠٠، إلى أقل من ٢٢ دولاراً للبرميل في منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على سعر النفط بعد ذلك، فقد عملت السعودية ومعها الكويت على إحداث انهيار جديد في سعر النفط وحصل ذلك في نهاية عام ٢٠٠٠، حيث هبط سعر البرميل الواحد من سلة نفوط خام الأوبك من ٣١,٢٢ دولاراً في تشرين الثاني/نوفمبر، ليصل إلى ٢٤,١٣ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، واستمر الهبوط في سعر النفط بعد ذلك ولا يزال سعر النفط دون مستوى ٢٥ دولاراً للبرميل بالأسعار الجارية.

وفي الوقت الذي أكدت فيه هذه الدراسة على أن معدل سعر البرميل الواحد من سلة نفوط خام الأوبك يجب أن يصل إلى ٣١,٤٦ دولاراً عام ٢٠٠١، لكي تحافظ الأقطار المصدرة للنفط على القوة الشرائية الحقيقية لبرميل النفط بأسعار عام ١٩٧٤، فإن اتفاقية الأقطار التسعة المشار إليها، قد نصت على الدفاع عن سعر النفط ضمن نطاق ٢٢ ـ ٢٨ دولاراً للبرميل الواحد من سلة نفوط خام الأوبك، وهذا السعر يقل في حده الأدنى بحوالى ٩,٥ دولار عن مستوى السعر الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل الواحد بأسعار عام ١٩٧٤. ويعكس هذا استمرار السياسات الرامية إلى إدامة الخسائر التي تلحق بالأقطار العربية المصدرة للنفط.

٥ ــ الاقتصاد والسياسة:
آراء في العلاقات الاقتصادية العربية(*)

ـ ١ ـ

أثر السياسة في الاقتصاد أمر معروف؛ فالسياسة عمل شمولي يتخلل النشاطات المتخصصة جميعها ومنها الاقتصاد. وعبارة الاقتصاد السياسي ربما وضعت في التداول منذ ظهور كتاب دايفيد ريكاردو (David Ricardo) **مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب** *(The Principles of Political Economy and Taxation)* في عام ١٨١٧. وبأسهل العبارات، عندما تعمل الدولة في مجال الاقتصاد بأي شكل من الأشكال يكون عملها اقتصاداً سياسياً.

وفي المجال العربي كانت الدولة نشيطة في الاقتصاد سلباً أو إيجاباً لذلك كان أثرها واضحاً. وما الدور واسع النطاق الذي مارسته الدولة القطرية في الاقتصاد، إلا حصيلة الاهتمام الملحوظ الذي أبداه التفكير العام بدور الدولة في الشؤون العامة، ذلك الاهتمام الذي وسع دورها ليشمل التنمية والعدالة، إلى جانب المهمة التقليدية القديمة في حفظ الأمن والنظام. ومن البديهي أن تعتمد النتائج الاقتصادية على نوعية السياسة، فعندما تكون السياسة إيجابية يكون الأثر الاقتصادي كذلك والعكس صحيح.

وقد اخترنا أهم المجالات الاقتصادية العربية التي أثّرت فيها السياسة،

(*) نُشرت هذه المقالة في: **دراسات عربية**، السنة ٣٠، العددان ٩ ـ ١٠ (تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩٤)، ص ٣ ـ ١٦.

والهدف من ذلك إعطاء تفسير لما حصل للاقتصاد العربي، يوصل إلى الحقيقة بدلاً من الظاهر قدر الإمكان.

المسألة الأولى تتعلق بالقوة الاقتصادية المهمة في الوطن العربي ألا وهي النفط. والمهم في ذلك هو الإجابة عن السؤال: هل للسياسة أثر في وضع هذه الثروة من حيث كونها قوة اقتصادية يمكن أن تخدم التنمية العربية وإخراج الوطن العربي من دائرة التخلف؟ ولنضع السؤال بشكل آخر: هل يجب فصل النفط كموضوع اقتصادي عن السياسة؟

إنني لا أقصد بحث هذا الموضوع من جميع الوجوه، فتلك مهمة تخرج عن حجم هذه المقالة وهدفها. لذلك لا بدّ من الاقتصار على أمر مهم يتعلق مباشرة بما نحن فيه.

في بحث قمت به مؤخراً عن السعر العادل للنفط العربي، اتضح أن الأقطار العربية منذ سنين تبيع نفطها بسعر أقل من السعر العادل وهو السعر الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل بمرور الوقت متخذاً من عام ١٩٧٤ سنة أساس، وهي السنة التي بدأت البلدان العربية تبيع نفطها في السوق العالمية بعد زوال نظام السعر المعلن الذي كانت تحدده شركات الامتياز. وكبديل اتخذت سنة ١٩٨١ أساساً وهي السنة التي بلغت فيها أسعار النفط أعلى مستوياتها.

السعر العادل هو السعر الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل، إما على أساس أسعار عام ١٩٧٤ أو على أساس أسعار عام ١٩٨١. وباستعمال الأرقام القياسية للتضخم في الدول الصناعية العشر التي تستأثر بالجزء الأعظم من واردات البلدان العربية، وهي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وسويسرا والسويد واليابان والولايات المتحدة، وبمزج تلك الأرقام بالرقم القياسي لتقلبات سعر الدولار إزاء عملات الدول التسع الباقية، حصلنا على رقم قياسي مركب. وباستخدام الرقم القياسي المركب مع الأسعار الحقيقية للنفط بحسب معادلة حسابية، استخرجنا الأسعار اللازمة للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل على الأساسين المذكورين.

وقد اتضح أن السعر الحقيقي للنفط كان أقل من السعر العادل، ومن حاصل ضرب الخسارة بالبرميل بمجموع الصادرات، نحصل على الخسارة الكلية للقطر المصدّر. ومن هذا البحث الذي اعتمدت معلوماته على صندوق النقد الدولي ومنظمة الأوبك، اتضح أن الدول العربية قد خسرت خلال الأعوام ١٩٨٧

و١٩٩٢ ما مجموعه ٣٢٤,٢١٦ مليون دولار، أي أكثر من ٣٢٤ مليار دولار على الأساس **الأول**. أما إذا اعتمدنا الأساس **الثاني** فترتفع الخسارة لتبلغ ٩٩٥,٨١٠ ملايين دولار أي نحو ترليون دولار.

أليس من العدل أن يباع برميل النفط العربي بسعر نستطيع أن تشتري به كمية السلع والخدمات نفسها التي كنا نحصل عليها من بيعه في عام ١٩٧٤ في الأقل؟ إذا كان ذلك عدلاً فالحد الأدنى من الخسارة المالية التي تحملتها البلدان العربية خلال تلك المدّة قد بلغ أكثر من ٣٢٤ مليار دولار. وقد تفاوتت الخسارة من قطر إلى آخر بحسب مقدار الصادرات؛ فتونس قد بلغت حصتها من هذه الخسارة حوالى ١,٥ مليار دولار؛ وبلغت خسارة الجزائر حوالى ١٦,٥ مليار دولار؛ وخسارة اليمن حوالى ٣,٤ مليار دولار؛ وخسارة مصر ١١,٥ مليار دولار؛ كما بلغت خسارة السعودية أكثر من ١٣٧ مليار دولار[١].

ونظراً إلى الانخفاض الجديد في أسعار عام ١٩٩٣، فإنه من المنتظر أن تكون الخسارة أكبر؛ فما معنى ذلك؟ معناه الواضح هو تدني أسعار النفط الواقعية عما يجب أن تكون عليه بمقياس العدالة، والسبب هو ارتفاع معدلات الإنتاج عن المستوى الذي يحفظ الأسعار من التدهور إلى المستويات التي وصلت إليها، وقد بدأ ذلك كما هو معروف بعد الأزمة النفطية في الثمانينيات. ومنذ ذلك الوقت أخذت السعودية والكويت والإمارات، تدعو وتعمل من أجل زيادة الإنتاج في داخل منظمة الأوبك وخارجها؛ ففي المدّة التي شهدت هبوط أسعار النفط منذ عام ١٩٨٧ رفعت السعودية صادراتها من ٣,٤ مليون برميل في عام ١٩٨٧ إلى ٧,٤ مليون برميل في عام ١٩٩٢، أي بزيادة تفوق ٢١٥ في المئة. وزادت الإمارات صادراتها من نحو ١,٤ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٩ إلى ٢,٢ مليون برميل في عام ١٩٩٢. وأدت الكويت دوراً خاصاً في حرب الإنتاج هذه؛ ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، حددت الأوبك سقف الإنتاج بـ ١٨,٥ مليون برميل يومياً وحددت حصة الكويت بنحو مليون برميل، في حين أن إنتاجها الفعلي كان ١,٢٥ مليون برميل. وبضغط من هذه الأطراف الثلاثة، اضطرت الأوبك إلى رفع سقف الإنتاج في تموز/يوليو ١٩٨٩، إلى ١٩,٥ مليون برميل، وكانت حصة الكويت ١,٠٩ مليون برميل بينما بلغ إنتاجها الفعلي ١,٨٤ مليون برميل في اليوم. وعادت

(١) استخدمت الأرقام الواردة في: سعدون حمّادي، «الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط،» **آفاق عربية**، السنة ١٨ (حزيران/يونيو ١٩٩٣).

الأطراف نفسها إلى الضغط مجدداً على الأوبك ما اضطرها إلى رفع سقف الإنتاج إلى ٢٠,٥ مليون برميل في اليوم وتحديد حصة الكويت بـ ١,١٤ مليون برميل في اليوم، في حين بلغ إنتاجها الفعلي أكثر من ١,٩ مليون برميل في اليوم.

ومرة أخرى استمر الضغط، وحفاظاً على تضامن الأوبك اضطرت المنظمة إلى زيادة السقف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، إلى ٢٢,١ مليون برميل وازدادت حصة الكويت إلى ١,٥ مليون برميل، إلا أن إنتاجها الفعلي كان قد وصل إلى أكثر من ١,٩ مليون برميل باليوم، واستمرت في زيادة الإنتاج حتّى وصل في تموز/يوليو ١٩٩٠، إلى ٢,٢ مليون برميل في اليوم.

واتبعت الإمارات السياسة نفسها، فقد كانت حصتها في الأوبك ٩٨٨ ألف برميل في عام ١٩٨٨، إلا أنها تجاهلت ذلك وزادت إنتاجها ما اضطر الأوبك إلى زيادتها إلى نحو مليون برميل في عام ١٩٩٠، ولكنها رفضت ذلك أيضاً ورفعت إنتاجها منذ بداية عام ١٩٩٠ إلى ٢,١ مليون برميل خلافاً لقرارات الأوبك. وهكذا تدهورت أسعار النفط لما دون السعر الذي حددته الأوبك وهو ١٨ دولاراً حتّى وصل في النصف الثاني من عام ١٩٩٠ إلى ٧ دولارات[٢].

إن المحافظة على السعر العادل للنفط أمر ممكن تماماً لو تضامنت السعودية والكويت والإمارات مع بقية المنتجين في الأوبك في سياسة تحديد الإنتاج؛ فحصة الأوبك من الإنتاج العالمي مرتفعة إلى درجة تمكنها من التأثير في الأسعار؛ فهذه الحصة ستفوق نسبة ٤٤ في المئة من إنتاج العالم في عام ١٩٩٥، ويمثل إنتاج السعودية والعراق والكويت والإمارات نحو ٢٥ في المئة من إنتاج العالم في هذه السنة. إذاً، لماذا زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار إلى ما دون الحد الأدنى الذي يحافظ على القوة الشرائية للبرميل التي كانت قبل عشرين سنة؟ كان هناك حديث عند منظري زيادة الإنتاج عن الخوف من ظهور البدائل للنفط بسبب ارتفاع الأسعار. وقد ثبت تهافت ذلك الرأي؛ فالأزمة النفطية التي وصلت بها الأسعار إلى ٣٤ دولاراً للبرميل لم تؤد إلى شيء من ذلك، ناهيك عن المغالطة التحليلية في الحديث عن ارتفاع أسعار النفط بالنسبة إلى البدائل وتجاهل ارتفاع كلفة إنتاج البدائل بسبب التضخم.

إن تفنيد ذلك التنظير متوافر في كتابات الاقتصاد النفطي التي يمكن الرجوع إليها بسهولة. إذاً ما السبب؟ إذا كان السبب مالياً فيمكن تحقيق ذلك عن طريق

(٢) المصدر نفسه.

زيادة الأسعار وليس زيادة الإنتاج التي أدت كما أوضحنا إلى خسارة في العائدات. لقد بحث هذا الموضوع مطولاً خلال اجتماعات الأوبك، وظهر بكثير من الوضوح أنّه لا توجد مبررات مقبولة لسياسة زيادة الإنتاج بهذا الشكل؛ فالمنتجون المدافعون عن هذه السياسة لا مبرر لمطالبتهم المستمرة بزيادة حصصهم لا في عدد السكان ولا في خطط التنمية ولا في الالتزام القومي. إن تشابك السياسة مع الاقتصاد كان واضحاً في سياسة الشاه من قبل، عندما نحت علاقة مع الدول الصناعية الغربية تقوم على مقايضة يقدم فيها الشاه ضغطاً في داخل الأوبك لعرقلة ارتفاع الأسعار، مقابل الحصول على السلاح والتغاضي عن سياسة الهيمنة في المنطقة. إن أثر السياسة في الاقتصاد في الحالة العربية ينم أيضاً عن مقايضة يعطي فيها جانب إمدادات نفطية بأسعار مخفضة مقابل أمن الأنظمة الحاكمة.

إن حاجة الغرب إلى النفط العربي واضحة؛ فأوروبا الغربية واليابان لا تمتلكان مصادر نفطية، والاقتصاد الغربي عموماً يعاني من التضخم وارتفاع البطالة ما سيجعله بحاجة إلى خفض قائمة مدفوعاته ثمناً للنفط المستورد.

أما الولايات المتحدة فقد بلغ حجم استيرادها من النفط العربي ٢٨,٥ في المئة من مجموع استيراداتها النفطية في عام ١٩٨٩، وسيرتفع في نهاية هذا القرن إلى نصف مجموع استيراداتها. إن مجمل الأحداث التي حصلت منذ حرب التحالف الغربي على العراق وما رفاقها وانكشف خلالها من أمور، يدلّ بصورة كافية على أثر عامل السياسة في النفط الذي هو أكبر موضوع في الاقتصاد العربي.

والمرة الوحيدة التي كانت فيها علاقة السياسة بالنفط إيجابية هي ما حدث في الحرب مع الكيان الصهيوني في عام ١٩٧٣؛ فقد تصاعد الشعور القومي آنذاك وقام العراق بمبادرة الاتصال بالسعودية لاستخدام هذه القوة لصالح الأمة العربية؛ فسافرتُ إلى المنشآت النفطية واجتمعتُ بالملك فيصل آنذاك وعرضت عليه مقترح العراق وهو تأميم المنشآت النفطية وسحب الأرصدة العربية من الغرب. وقد تحدث الملك فيصل عن ضرورة دعم الجبهة العربية إلا أنّه لم يعط الموافقة على مقترحاتنا. وبضغط من الرأي العام العربي اجتمعت الدول العربية المنتجة للنفط في الكويت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ لبحث الموقف، وقد كرر العراق مقترحاته بشأن الموضوع، إلا أن المجتمعين قرروا تخفيض الإنتاج، ثمّ تبعوا ذلك بقرار حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها. وقد كان لذلك تأثير اقتصادي وسياسي كبير، إلا أن القرار لم يدم طويلاً، إذ رفع في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٤، بضغط من منتجي الخليج بقيادة السعودية حيث أطنب وزراء

نفط تلك الأقطار في التنظير لرفع الحظر وتقديم الحجج أن الولايات المتحدة قد غيرت سياستها إزاء الصراع العربي ـ الصهيوني، وأن الحكمة تقضي بعدم الاستمرار . . إلخ. وبذلك أجهضت تلك الخطوة، وقد ثبت في ما بعد أن جميع الحجج التي قدمت لرفع الحظر كانت غير صحيحة.

فما معنى هذا الوضع والبلدان العربية منتج رئيس للنفط وحجم إنتاجها مؤثر في حجم العرض العالمي تستطيع من خلاله أن تحافظ على سعر عادل يحفظ القوة الشرائية للبرميل كما كان في عام ١٩٧٤ في الأقل، وهي لا تفعل ذلك بل يقوم منتجون ثلاثة بزيادة الإنتاج وخفض الأسعار، فيتحمل الوطن العربي خسارة حدها الأدنى يفوق ٣٢٤ مليار دولار خلال الأعوام ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢[٣]؟

وتعتبر أرقام الخسائر أهم المشاكل التي تواجهها الأقطار العربية والتي تؤدي العائدات المالية دوراً حاسماً في معالجتها: بلغ حجم الدين العام الخارجي للبلاد العربية حتّى نهاية عام ١٩٨٩ نحو ١٤٢ مليار دولار، وبلغت حصة بعض الأقطار العربية من ذلك الدين ما يلي[٤]:

مصر	٤٩ مليار دولار
الجزائر	٢٦ مليار دولار
السودان	١٣ مليار دولار
تونس	٦,٩ مليار دولار
اليمن	٦ مليارات دولار
موريتانيا	٢ مليار دولار

وبلغت تكاليف خدمة الدين الخارجي (الأقساط والفوائد) للبلاد العربية في عام ١٩٨٩ نحو ٥,٢ مليار دولار[٥].

إن عبء هذا الدين على اقتصادات أقطار عربية مثل مصر واليمن وموريتانيا والسودان كبير، ولا يوجد مبرر لتحمل الاقتصادات العربية عموماً والأكثر فقراً

(٣) وعند تحديث الأرقام لتشمل عام ١٩٩٣، ارتفعت الخسارة خلال المدّة نفسها إلى ٤١٢٤٤٥ مليون دولار على الأساس **الأول**، و١٢٢٤١٢٥ مليون دولار على الأساس **الثاني**.

(٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ١٩٩١**، (القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٩١)، ص ٢٦٢.

(٥) المصدر نفسه.

منها خصوصاً العبء، في الوقت الذي تباع الثورة النفطية العربية بفعل عمل سياسي بأقل من السعر العادل بالحد الأدنى، فتفقد الأمة خسارة مالية بالجسامة التي مرّ ذكرها.

ـ ٢ ـ

المسألة الثانية، في العلاقات الاقتصادية العربية، هي توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء. ولإعطاء صورة واضحة قمنا بحساب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي.

الإجمالي (رقم الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان)، كما وردت المعلومات في التقرير الاقتصادي العربي الموحّد لسنة ١٩٩٠ وهو آخر ما توافر لدينا، فكان الجدول الرقم (٨) الذي جرى ترتيبه تنازلياً من الأعلى إلى الأدنى للأقطار العربية.

وبالرغم من أن الجدول الرقم (٨) يوضح التباين في دخل الفرد، إلا أننا قمنا بعملية حسابية أخرى أكثر إيجازاً وأكثر وضوحاً وذلك بأن أخذنا الأقطار الأربعة الأكثر غنى وهي السعودية والإمارات وقطر والكويت، وأخذنا الأقطار الأربعة الأكثر فقراً وهي اليمن والسودان ومصر وموريتانيا، وقمنا بحساب نسبة متوسط دخل الفرد في كلّ من الأقطار الفقيرة بالنسبة إلى بلد غني مثل الإمارات، ثمّ أعدنا العملية نفسها بالنسبة إلى كل من الأقطار الغنية الثلاثة الأخرى، وبذلك استخرجنا ١٦ نسبة مئوية تمثل لوحة التباين في توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء. وكانت النتائج صارخة فمتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في مصر ٢,٤ في المئة من متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في الإمارات. ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في السودان يكون ٣ في المئة فقط من متوسط نصيب الفرد في الإمارات. ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في موريتانيا يكون ٢,٤ في المئة من نصيب الفرد في الإمارات و٢,٧ في المئة من متوسط نصيب الفرد في قطر. ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي في اليمن يكون ٣,٤ في المئة من نصيب الفرد في الإمارات و٣,٩ في المئة من نصيب الفرد في قطر وهكذا. ويعني ذلك أنّه مقابل كلّ مائة دولار يحصل عليها الفرد في الإمارات مثلاً يحصل الفرد في مصر على ٢,٤ دولار، وفي السودان على ٣ دولارات، وفي موريتانيا على ٢,٤ دولار، وفي اليمن على ٣,٤ دولار، هذا هو شكل توزيع الثروة في الوطن العربي.

الجدول الرقم (٨)
الناتج المحلي الإجمالي (بآلاف الدولارات)، وعدد السكان (بالآلاف)، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ للأقطار العربية

ت	الأقطار العربية	الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ بالأسعار الجارية (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) (بآلاف الدولارات)	عدد السكان في عام ١٩٩٠ (بالآلاف)	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في عام ١٩٩٠ (بآلاف الدولارات)
١	الإمارات	٣٤٣٣٥٠٠٠	١٥٩٢	٢١٥٦٧,٢
٢	قطر	٧٣٤٧٠٠٠	٣٨٩	١٨٨٨٦,٩
٣	الكويت	١٥٣٢٣٠٠٠	٢٠٦٣	٧٤٢٧,٥
٤	البحرين	٣٦٤٤٠٠٠	٤٩٧	٧٣٣٢,٠
٥	عمان	١٠٦٢٢٠٠٠	١٥١٧	٧٠٠٢,٠
٦	ليبيا	٣٠٣٧٥٠٠٠	٤٥٤٦	٦٦٨١,٧
٧	السعودية	٩٣٠٢٨٠٠٠	١٤٨٧٠	٦٢٥٦,١
٨	العراق	٥١١٥٦٠٠٠	١٨٩٢٣	٢٧٠٣,٤
٩	الجزائر	٥٣٧٩٩٠٠٠	٢٥٢٦٠	٢١٢٩,٨
١٠	سوريا	٢٠٢٠١٠٠٠	١٢٥٥٨	١٦٠٨,٦
١١	لبنان	٣٧٩١٠٠٠	٢٦٥٥	١٤٢٨,٢
١٢	تونس	١١١٨١٠٠٠	٨٢٠٨	١٣٦٢,٢
١٣	المغرب	٢٥٣٢٢٠٠٠	٢٥١٢٨	١٠٠٧,٧
١٤	الأردن	٣٨١٠٠٠٠	٤٠٠٠	٩٥٢,٥
١٥	جيبوتي	٣٨٨٠٠٠	٤٢٤	٩١٥,١
١٦	اليمن	٨٦١٨٠٠٠	١١٧٠٠	٧٣٦,٦
١٧	السودان	١٦٤٧٨٠٠٠	٢٥٢٠٠	٦٥٣,٩
١٨	مصر	٢٧٤٧٢٠٠٠	٥٢٨٨٦	٥١٩,٥
١٩	موريتانيا	١٠٢٢٠٠٠	٢٠٠١	٥١٠,٧
٢٠	الصومال	١٠٩٥٠٠٠	٧٥٠٠	١٤٦,٠
١٠	فلسطين	٠	١٦٢٨	-

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ١٩٩١** (القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٩١)، ص ١٦٤ و١٩٦.

الجدول الرقم (٨) يبين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بآلاف الدولارات مرتباً تنازلياً، ومنه يمكننا استخلاص النتائج الآتية لأربعة أقطار عربية غنية هي: الإمارات وقطر والكويت والسعودية؛ وأربعة أقطار عربية فقيرة هي اليمن والسودان ومصر وموريتانيا كما يلي:

١ ـ مقارنة الدول الفقيرة مع السعودية

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في اليمن = ١١,٨ في المئة من متوسط نصيب الفرد في السعودية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في السودان = ١٠,٥ في المئة من متوسط نصيب الفرد في السعودية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في مصر = ٨,٣ في المئة من متوسط نصيب الفرد في السعودية.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في موريتانيا = ٨,٢ في المئة من متوسط نصيب الفرد في السعودية.

٢ ـ مقارنة الدول الفقيرة مع الكويت

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في اليمن = ٩,٩ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الكويت.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في السودان = ٨,٨ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الكويت.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في مصر = ٧ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الكويت.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في موريتانيا = ٦,٩ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الكويت.

٣ ـ مقارنة الدول الفقيرة مع الإمارات

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في اليمن = ٣,٤ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الإمارات.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في السودان = ٣ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الإمارات.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في مصر = ٢,٤ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الإمارات.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في موريتانيا = ٢,٤ في المئة من متوسط نصيب الفرد في الإمارات.

٤ ـ مقارنة الدول الفقيرة مع قطر

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في اليمن = ٣,٩ في المئة من متوسط نصيب الفرد في قطر.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في السودان = ٣,٥٣ في المئة من متوسط نصيب الفرد في قطر.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في مصر = ٢,٨ في المئة من متوسط نصيب الفرد في قطر.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ في موريتانيا = ٢,٧ في المئة من متوسط نصيب الفرد في قطر.

واضح أن هذا التفاوت الكبير لا يرجع أبداً إلى تفاوت في المواهب ولا في كمية العمل الذي يبذل ونوعيته، بل يرجع كلياً تقريباً إلى المصادفة الجغرافية والإفادة السياسية من تلك المصادفة.

ويلاحظ أن المعرفة العامة عن هذا الخلل آخذة بالازدياد، والشعور بالظلم آخذ بالتوسع، الأمر الذي انعكس مراراً في العمل السياسي العربي. ولكن الاستجابة كانت حتّى الآن جزئية لا تعالج جوهر الموضوع. ولنلق نظرة على ما يسمّى بالمساعدة التنموية إلى تقدّمها الأقطار الغنية.

بلغت المساعدات التي حصلت عليها الدول العربية المحتاجة إلى المساعدات العربية من الدول النفطية خلال المدّة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٩ ما مجموعه ٦٤٣٠,٩ مليون دولار، أي بمعدل ١٢٨٦,٩٨ مليون دولار سنوياً؛ في حين بلغت المساعدات والقروض التي قدمها العراق من ١٩٧٣ ـ ١٩٨١ ما مجموعه ٤٨١٠,٨٤ مليون دولار، أي بمعدل سنوي هو ٥٣٤,٥٣٨٥ مليون دولار وبذلك يكون المعدل السنوي لما قدمه العراق وحده إلى الدول العربية المحتاجة ٤١,٥٦ في المئة من

المعدل السنوي لما قدمته الدول العربية النفطية كلها من مساعدات[٦] وما قدمه العراق لا يشمل المساعدات الخاصة والمساعدات العينية النفطية والعسكرية وهي ليست قليلة. وقد انعكس الفارق الكبير في توزيع الثروة والحاجة إلى تمويل التنمية في الأقطار العربية الفقيرة في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي انعقد في عمان من ٢٥ ـ ٢٧/ ١١/ ١٩٨٠؛ فمبادرة من العراق، ناقشت البلدان العربية مشروعاً لعقد تنمية عربي تقوم بتمويله الأقطار العربية القادرة ومنها العراق. وقد كانت مفاوضات صعبة مع الأقطار النفطية الخليجية تمخضت بعد أخذ ورد عن تخصيص خمسة مليارات دولار تصرف بمعدل ٥٠٠ مليون دولار سنوياً على التنمية في الأقطار الفقيرة.

ولكن المشروع لم ينفذ من قبل الأطراف الممولة الخليجية، وانتهى الأمر بإحالته إلى صناديق التنمية الموجودة، الأمر الذي أدى إلى تعطيله كلياً، وبذلك يتأكد من جديد أن الأغنياء في الوطن العربي لا يقصدون التصدي الجدي لقضية سوء توزيع الثروة بل تكريس الواقع الموجود.

يقابل ذلك تفاقم ظاهرة الاستثمارات الخليجية في اقتصاديات الدول الصناعية الغربية: أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. والأرقام التي تتوارد عن حجم الودائع والاستثمارات وبخاصة في سندات الخزانة الأمريكية تصل إلى ٤٥٠ ـ ٥٠٠ مليار دولار، ناهيك عن الثروات الشخصية للأفراد. وقد أصبح معروفاً أن وجود تلك الودائع والاستثمارات ليس بعيداً عن القصد السياسي ونوعية العلاقة بتلك الدول؛ في حين أن مشكلة الفقر في البلدان العربية لم تمس بشكل جدي، والقضايا الإنسانية لم تنل الاهتمام اللازم، ونضال الشعب الفلسطيني ضدّ العدو الصهيوني لم يقدم له الدعم المالي المطلوب. وبعد، ولئن حصل كلّ ذلك فلأن ذلك كان محكوماً بقرارات سياسية تعرف ماذا تعمل وكيف تتصرف بالثروة النفطية التي تسيطر عليها.

كثير هو الحديث عن أسباب عدم الاستقرار في الوقع العربي، ولكن التنظير لا يتجه دائماً إلى جذور الأزمة، لذلك لم تكن جميع الاستنتاجات صحيحة؛ فالأمة التي تملك ثروة طبيعية بالحجم المعروف ويجري توزيعها بالصورة التي تمّ إيضاحها، لا يمكن إلا أن تشعر بأزمة الظلم وعدم الرضا وموقف الرفض، وبذلك تقف الدولة القطرية في القضايا الجوهرية ضدّ مصالح الأمة المشروعة في التنمية

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٣، وتقرير للصندوق العراقي للتنمية في ٢٧/ ٢/ ١٩٩٤.

والعدالة وحماية المصالح القومية المشروعة. وقد كان العراق مع عدالة التوزيع، إلى أن ارتفع صوته عاليا خلال العدوان الأخير الذي وقع عليه.

ـ ٣ ـ

المسألة الثالث، هي مشروع الوحدة الاقتصادية العربية؛ ففي ٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٧، تمّ إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية وتم إنشاء الأجهزة اللازمة للتنفيذ وهي مجلس الوحدة الاقتصادية واللجان الدائمة والأمانة العامة. وقد أوضحت الاتفاقية أن الهدف هو إقامة وحدة اقتصادية كاملة تتضمن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية النقل والمرور واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات، وحرية التملك والايصاء والإرث. وقد دخلت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حيز التنفيذ بصدور قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٣/٨/ ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة، تحقيقاً للتوحيد في المجالات المذكورة. وتتابعت الخطوات بإقرار عدد من الاتفاقات التوحيدية في مختلف المجالات الاختصاصية، وإنشاء المنظمات والاتحادات العربية. ثمّ عقد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في ١٨ ـ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، في عمان، والذي كان أكثر المؤتمرات اهتماماً بالشؤون الاقتصادية العربية، حيث صادق على ميثاق العمل الاقتصادي القومي وعلى استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وعلى الاتفاقية الموحّدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية، وعلى عقد التنمية العربية المشتركة.

ونصّت المادة الأولى من ميثاق العمل الاقتصادي القومي على ما يلي: «تلتزم الدول العربية بتحييد العمل الاقتصادي المشترك عن الخلافات العربية وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية الطارئة، كونه الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربي عن طريق المصالح المتبادلة، ونسج الصلات العضوية والوشائج التي تحقق المنافع المتوازنة. وتتعهد جميع الأقطار العربية بالسعي إلى تحقيق أقصى حدّ من الاستقرار والتطوير للعلاقات الاقتصادية العربية، وبالتالي فإنه لا يجري قطع العلاقات الاقتصادية العربية أو تقليصها إلا بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وعند الضرورات القصوى المرتبطة بالمصالح القومية العليا المشتركة».

ومن نظرة فاحصة إلى الوثائق ومشاهدة عينية إلى الوقائع، يتبين أن الفجوة

بين القرارات التي تضمنتها الاتفاقيات وبين المتحقق كبيرة جداً، حتّى بعد الأخذ بعين الاعتبار بعض الخطوات التنفيذية لأحكام السوق العربية المشتركة التي تضمنتها الدراسة الميدانية التي قامت بها الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنشورة في أيلول/سبتمبر ١٩٨١. لقد كان خرق منطوق المادة المذكورة أعلاه على أوسع نطاق وصولاً إلى الاشتراك بالحصار على العراق وليبيا. ما معنى ما حدث في هذا الميدان؟ الأمر **الأول** الذي يعنيه هو أننا لا بدّ من أن نشير إلى الدافع الذي أدى إلى ظهور تلك الاتفاقيات واتخاذ تلك القرارات الاقتصادية.

ما القوة الدافعة التي أدت إلى ظهور تلك السلسلة من الإجراءات الاقتصادية العربية في اتجاه التوحيد؟ السبب من دون أدنى شكّ هو تنامي الشعور القومي بعد الحرب العالمية الثانية، وتصاعد الدعوة إلى الوحدة العربية، بالرغم من أن ذلك لا ينفي عاملاً إضافياً يأتي في الدرجة الثانية وهو انتباه الرأي العام المثقف إلى أهمية المصالح الاقتصادية المشتركة. ولا أظن من العسير رؤية العلاقة القوية بين التيار السياسي الوحدوي وبين فكرة الوحدة الاقتصادية، لا بل إن فكرة الوحدة الاقتصادية نفسها مشتقة من المشروع السياسي للوحدة.

إن إيراد هذه الملاحظة ليس من قبيل نافلة القول بل الغرض منه التأكيد مجدداً أن الرأي العام العربي بأغلبيته الساحقة كان دوماً ذا شعور وحدوي عبّر عنه بمختلف الوسائل وأصبح تياراً من القوة لا تستطيع الأنظمة العربية تجاهله؛ فكان ما حصل بمثابة استجابة رسمية إلى شعور شعبي ملموس. وخلاصة القول هي إن الوحدة الاقتصادية العربية ومجمل قضية العلاقات الاقتصادية القومية كانت مطلباً شعبياً.

ولكن لماذا لم تتحقق الوحدة الاقتصادية بعد كلّ هذا الوقت الذي مرّ على إقرارها؟ ولماذا لم تنفذ الاتفاقيات والقرارات التي اتخذت؟ هل كان السبب فنياً مثلاً يتعلق بالأجهزة والوسائل وتقنيات إيجاد الحلول وآليات العمل؟ إن مستوى كفاءة الإدارات العربية ليس عالياً والنقص في هذا المجال موجود، ولكن ذلك ليس بالدرجة التي يمكن أن تؤدي إلى هذه الفجوة بين القرارات والتنفيذ. وقطعاً لا يمكن أن يكون المال هو السبب، فالموارد اللازمة لعمل آلية التنفيذ متوافرة فقد كانت الحاجة دون الإمكانية، والسبب سياسي يتعلق بإرادة الأنظمة الحاكمة التي لم تكن في حقيقتها (عموماً وليس إطلاقاً) مؤمنة بالوحدة. وهنا أيضاً ليس من الصعوبة معرفة من يقف مع تنفيذ تلك الاتفاقيات ومن يقف ضدها؛ فمواقف الحكومات العربية معروفة في مجال اتخاذ القرارات وفي مجال تطبيقها. والذي يبدو

أن بعض الأنظمة العربية قد اعتبرت الموافقة على القرار الذي يعرض استجابة للرأي العام وتجنباً للإحراج ومن ثمّ عدم تطبيقه بعد التوقيع، سلوكاً ممكناً حتّى تفاقم واتسعت دائرته وصولاً إلى الوضع الحاضر. ولا بدّ في هذا المجال من الإشارة إلى أن ذلك الإخفاق قد أدى إلى ظهور مشروع ما يسمّى بـ السوق شرق أوسطية؛ فما معنى ظهور هذه الفكرة من الجهة المعادية للأمة؟ إنّه يعني استثمار الإحباط النفسي الذي تسبب عن الفجوة الكبيرة بين القرارات والتطبيق في مجال التوحيد الاقتصادي العربي. والأمر **الثاني**، أكثر عمقاً هو تحطيم الهيكل المؤسسي الذي أنشأته الاتفاقيات والقرارات الاقتصادية العربية؛ فالهيكل الذي أنشئ وإن كان لم ينفذ إلا أنه موجود وقابل لأن تبعث فيه الحياة في أي وقت يطرأ فيه تغيير سياسي في الوضع العربي لصالح اتجاه الوحدة.

إذاً، لا بدّ من إيجاد هيكل بديل مناقض ووضعه موضع التنفيذ، وبذلك يتم القضاء على الهيكل العربي لصالح الهيكل الشرق أوسطي. ومن المعروف بداهة أنه من الناحية الاقتصادية الصرفة لا يوجد أي مبرر إلى تصور أرجحية السوق شرق أوسطية على سوق عربية، فكل الحديث عن مزايا تقسيم العمل والتكامل وسعة السوق.. إلخ، موجودة في سوق عربية مشتركة وبشكل أفضل مما يمكن أن توجد في سوق شرق أوسطية. إذاً، لماذا سوق شرق أوسطية وليست سوقاً عربية؟ السبب من دون شك هو سبب سياسي وليس باقتصادي! أنّه السبب الذي أدى إلى تعطيل القرارات الاقتصادية العربية أولاً، والذي يؤدي الآن إلى العمل على إيجاد بديل عن الهيكل الذي أقيم. إنّها عملية إفراغ الهيكل أولاً، ومن ثمّ إيجاد بديل عنه[٧].

تلك هي القضايا الاقتصادية المهمة التي كان للسياسة أثر سلبي فيها، فكانت سبباً لإلحاق الضرر بدلاً من تحقيق الفائدة للأمة العربية، وتتحمل السعودية والكويت والإمارات المسؤولية الأولى في ذلك.

ـ ٤ ـ

النفط هو أكبر قوة اقتصادية في يد العرب؛ فلماذا أردنا أن نتعامل معه كمسألة اقتصادية بحتة؟ فالقوانين الاقتصادية ومبادئ العدالة تقضي بأننا يجب على

(٧) من أفضل ما كتب عن فكرة السوق شرق أوسطية هي مقالة: جلال أحمد أمين، «مشروع الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٨ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣).

الأقل أن نبيع نفطنا اليوم بسعر نستطيع أن تشتري به البضائع والخدمات نفسها التي كنا نشتريها في عام ١٩٧٤. إذاً، لماذا بعناه بأسعار تقل عن ذلك بحيث كانت خسائرنا حتّى عام ١٩٩٢ أكثر من ٣٢٤ مليار دولار؟ لماذا ترتفع أسعار السلع والخدمات التي نستوردها من الدول الصناعية العشر بفعل عامل التضخم، ولا ترتفع أسعار ما نبيعه لها لحماية مصالحنا المشروعة ونحن قادرون على ذلك؟ الوضع الآن كما تعلمون أسوأ مما كان عليه في عام ١٩٩٢، فمن المسؤول؟ إن الذي يستطيع أن يحمي مصلحة مشروعة ولا يفعل لا بدّ أن يكون هناك سبب لذلك؛ فما السبب غير السياسة الرديئة المبنية على أوهام الأمن والمصلحة الشخصية في الحكم والثروة؟ هناك تقصير بيِّن في تناول هذه المسألة المهمة في الوسط المثقف العربي، فما يكتب عنها قليل ولا نجدها موضوعاً متداولاً في النشاط الثقافي، ولا هي موضع اهتمام حتّى من الأنظمة العربية ذات الإنتاج الصغير، فهي متضررة إلا أنها كما يبدو غير واعية لما يحدث.

إن ما يقوم به المنتجون الكبار: السعودية والكويت والإمارات في موضوع الإنتاج، وما يترتب عليه من ضرر اقتصادي بالأمة العربية بما فيها تلك الأقطار نفسها، أمر جدي وربما كان ذلك من أسباب اهتمام تلك الأنظمة ببناء آلة إعلامية ضخمة تتولى توفير الغطاء لما يحدث؛ فإن استخدام القوة الاقتصادية في مجال الدفاع عن المصالح السياسية المشروعة للأمة، أمر لا غرابة فيه إطلاقاً، لا بل هو السائد في عالم اليوم؛ فعندما تكون أوروبا واليابان بلا موارد نفطية، وعندما تكون الولايات المتحدة معتمدة في ٥٠ في المئة من وارداتها النفطية في نهاية هذا القرن على النفط العربي، وعندما تكون البلدان العربية هي الوحيدة القادرة على تلبية النقص المتوقع في الطلب العالمي على النفط بمقدار عشرة ملايين برميل في اليوم في نهاية هذا القرن، عندما توضع هذه الحقائق على بساط البحث السياسي، تتضح القوة التي تملكها الأمة العربية ولا تستخدمها لخدمة مصالحها المشروعة في مواجهة من يقف منها موقف العداء وعلى رأسهم الصهيونية.

الحقيقة هي أن الاقتصاد لم يكن معزولاً عن موضوع السياسة في مجال النفط، فقد وضع النفط في خدمة السياسة ولكن بطريق معكوس؛ فبدلاً من أن يوضع في خدمة الأمة، وضع في خدمة بعض الأنظمة. التوزيع الراهن للثروة في الوطن العربي توزيع مختل، وهو سبب مهم من أسباب عدم الاستقرار في الفوارق الكبيرة بين دخل الغني ودخل الفقير. لم يكن ذلك مقبولاً في التاريخ ولم يعد مقبولاً في عالم اليوم بين أمة وأخرى، فكيف يكون مقبولاً ضمن أمة واحدة

تجمع بين شعوبها ثقافة واحدة ومصالح واحدة، وتدين الأكثرية العظمى منها بالإسلام، لمجرد أن مصادفات الجغرافيا وجهود دول الاستعمار في اصطناع الكيانات، أدت إلى تمركز الثروة في مكان من دون آخر؟ فالأرقام عن التفاوت بين الغني والفقير في الوطن العربي مفزعة ولن تغطيها معونات الصناديق ومساعدات الظروف السياسية؛ فالجزء الأعظم من الثروة في دول الخليج العربي ما زال يصرف في مجالات لا تتعلق بالمصلحة العامة، فلا الاكتناز والبذخ، ولا تكديس السلاح للمحافظة على أمن الأنظمة، ولا معاونة اقتصاد الغرب أو الدين العام الأمريكي، أهداف عربية يمكن أن تقبلها جماهير الأمة أو تقرها مبادئ الدين الحنيف؛ فبعد أن أصبحت المعاونة المالية لنضال الشعب الفلسطيني بالقطارة، ووضعت قضية التنمية العربية وبخاصة تنمية الأقطار الفقيرة جانباً، وبعد أن استحال الدعم الثنائي إلى موضوع سياسي بالتطبيق الرديء للسياسة.. بعد أن حدث كلّ ذلك لم يعد بالإمكان التغاضي عن موضوع الغنى والفقر.

إن الشعور بخطورة الموضوع هو الذي يفسر أخبار الحديث مؤخراً عن مشروع مجلس التعاون الخليجي عن عقد للتنمية العربية، فما الذي حدث؟ ماذا كان ينقص مشروع عقد التنمية الذي أقره مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان حتى لا ينفذ؟ قياساً على سجل الماضي، يبدو أن المقصود لن يتعدى في أحسن الأحوال معونات ثنائية سياسية بالمعنى الرديء للسياسة. لذلك فالصراع سيبقى وعدم الاستقرار سيستمر. أما ترتيبات التحالف مع الأجنبي فهي إن بدت مجدية في الأمد القصير، إلا أنها نفسها ستكون المحرك إلى مزيد من الصراع وعدم الاستقرار، وبذلك تتفاقم الأزمة التي لا حلّ لها إلا على أساس تغيير في جوهر الموضوع؛ فثروة النفط ليست ملكاً شخصياً ولا قطرياً، بل هي ملك الأمة بكاملها للفقير فيها حق وليست صدقة، والتنمية العربية هي الهدف الذي يجب أن تستخدم الثروة إلى تحقيقه، والمصلحة القومية هي التي يجب أن توضع الثروة في خدمتها، لا مصلحة الأشخاص ولا الدولة القطرية ولا الدول الأجنبية.

بقيت **المسألة الرابعة**، وهي مشروع التوحيد الاقتصادي العربي. الملاحظ أن المشروع قد حركه الشعور القومي واستجابت له ظاهرياً الدولة القطرية بسبب مزيج من الإيمان القومي عند البعض، ومماشاة الرأي العام عند البعض الآخر، وحسابات المصالح الاقتصادية القطرية عند آخرين. وكان التطبيق يقرب من التعطيل الكامل. ولكن ذلك يجب ألا يكون مدعاة للإحباط كما يبدو عند بعض أصحاب القلم الاقتصادي، فالدافع القومي متوافر في أوساط الجماهير. أما

إحجام الدولة القطرية عن التطبيق فهو ليس بالمفاجأة وإن كان من الآثام الكبيرة للتجزئة؛ فالدولة القطرية هي اليوم نقيض الأمة، فقد أخفقت في الأمور الجوهرية (الأمن، التنمية) كما أخفقت في هذا الأمر أيضاً. إلا أن شيئاً يجب ألا نغفله، وهو أن هياكل الوحدة الاقتصادية العربية قد وجدت، والإطار القانوني والمؤسسي قد توافر لذلك؛ فعندما يتهيأ الظرف القومي الملائم وتتوافر الإرادة ويتصاعد الشعور القومي من جديد، سنجد إدارة جاهزة وشرعية متوافرة لتبني عليها العمل التنفيذي للوحدة الاقتصادية العربية، وهو أمر قادم لا محالة.

ملاحظة أخيرة يمكن أن تضاف في هذا المجال، وهي أن روح العصر ستكون عاملاً مساعداً إضافياً. والمقصود بروح العصر هو أن الوحدة الاقتصادية العربية تنطوي على مزايا بيّنة،هي مزايا كلّ تجمع ومنافع كلّ تكامل؛ فالرأي العام المثقف يزداد وعياً بمرور الوقت بالمنافع الصافية التي تتأتى من توحيد الاقتصاد العربي، كما إنه يلاحظ ما يجري في العالم حيث تتجه اقتصادات جهات عديدة نحو التكتل. لذلك فازدياد المعرفة وضغط المصالح في الأقطار العربية، والتجارب في توسيع السوق وحالات التعاون المحدودة السابقة، كلها عوامل فنية مساعدة على تقوية الشعور بالحاجة إلى التكتل وإزالة العوائق أمام المال والإنسان. وبذلك تتضافر المصلحة مع الشعور القومي لاستئناف مسيرة التنفيذ في مجال التوحيد الاقتصادي.

الوحدة العربية هي طريق القوة. والقوة المؤطرة بالمثل العليا والروح الإنسانية هي السبيل إلى حل المعضلات التي تواجهها الأمة العربية الآن، فهي طريق الأمن والتنمية والتقدّم والحرية والاستقلال، وهي الأهداف التي فشلت الدولة القطرية في تحقيقها. ومن كان لديه طريق آخر فليدلنا عليه.

٦ ــ التنمية والأنماط الاجتماعية

ـ ١ ـ

التنمية كأي نشاط إنساني آخر لا تحدث وليس لها وجود إلا عندما تمر من خلال الإنسان، أي عندما يكون الإنسان هو المحور والمحرك.

والتنمية بغض النظر عن المدارس الفكرية، لا تخرج الإنسان من دوره المركزي، فحتى النظرية الماركسية التي تتحدث عن صراع الطبقات وعن التناقض بين القوى المادية، فإنها في نهاية المطاف لا تخرج عن القول إن التطور يحدث من خلال الإنسان؛ فسواء كان الإنسان مخيراً أم مسيّراً فالتطور الاجتماعي ـ ومنه التنمية الاقتصادية ـ يحدث عندما يحدث التطور في الإنسان نفسه. ومن هنا تبدو العلاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والوضع الاجتماعي السائد الذي عبرنا عنه بعبارة الأنماط أو القوالب الاجتماعية. والقوالب هي أنماط السلوك، فالإنسان عندما يواجه بموقف معين مطلوب منه أن يستجيب إلى ذلك الموقف، وشكل الاستجابة هذا هو النمط الاجتماعي. عندما يحدث كذا يتصرف الإنسان في هذا المجتمع بكذا أو في مجتمع آخر ربما بكذا مغاير تبعاً إلى اختلاف تلك الأنماط. وبعبارة أبسط العادات الاجتماعية هي التي تكوّن قوالب التصرف إزاء الموقف.

في المجتمع النامي الساكن هناك قوالب اجتماعية تكونت بمرور الزمن تمثل تلاؤم الإنسان مع ظروفه من أجل البقاء والدفاع عن النفس؛ ففي قرون التخلف والعزلة عن العالم والتعرض إلى الاحتلال الأجنبي والغزو العسكري، انسحب الإنسان بالتدرج من الدائرة الواسعة إلى الدائرة الضيقة، أي إلى نفسه أو عائلته أو طائفته أو عشيرته أو مدينته أو إلى الحي الذي يسكنه في المدينة، وبذلك تكونت

الدوائر الضيقة وتكونت معها عصبيات وعادات وتقاليد وفرت شيئاً من الحماية والحقوق والواجبات مكونة المجتمعات الصغيرة الساكنة المنعزلة. وفي داخل هذه المجتمعات عاش الإنسان وتكيف في تفكيره وعاداته وسلوكه. وبطبيعة الحال وكما إنَّ المجتمع ضيق، فكذلك اقتصاده ضيق محدود وينحصر في الاكتفاء الذاتي وسد الحد الأدنى من حاجيات البقاء من طعام ولباس ومأوى، فكان الاقتصاد العائلي الزراعي ـ الرعوي ـ البدوي ـ الحرفي. وكان ذلك كما هو واضح نقيض للتنمية الحديثة إذ لا توجد الآلة ولا تقسيم العمل ولا التخصص ولا الأسواق للتبادل ولا التكامل مع الآخرين في الداخل أو في الخارج.

وبقيام الدولة الحديثة (الدولة القطرية في الحالة العربية)، ظهرت الحاجة والضرورة إلى توسيع المجتمعات الضيقة الساكنة المعزولة، ودمجها في مجتمع الدولة الجديدة الأوسع، وفي هذه العملية ظهر التناقض بين متطلبات التنمية الحديثة والأنماط الاجتماعية التي تكونت في المجتمعات الضيقة القديمة. المعروف أن التطور العمراني والمادي عموماً، يحدث بوتيرة أسرع من التطور الاجتماعي الذي يتناول العادات والتقاليد، الأمر الذي يخلق التناقض الذي نتحدث عنه. هناك أولاً مسألة الولاء ذي العلاقة الوطيدة بالاستقرار السياسي والاجتماعي الذي من دونه لا تحدث التنمية؛ فالولاء إلى الدوائر الضيقة القديمة قد ينسجم أو لا ينسجم مع الولاء إلى الدولة الجديدة الواسعة النطاق نسبياً. وعندما يتناقض الولاء للعائلة أو القبيلة أو الطائفة أو أي من الولاءات الضيقة، مع الولاء للدولة الحديثة أي للدائرة الأوسع، يتعرض الاستقرار إلى الخطر، وينشأ الصراع الأهلي الذي يتراوح في آثاره السلبية من أبسطها إلى الحرب الأهلية وحتّى تدخل الأجنبي. وفي ظلّ وضع مثل هذا لا تجد الدولة أمامها لا من حيث الموارد ولا من حيث الجهود والوقت والاهتمام ما يجعلها قادرة على وضع برامج التنمية وتنفيذها؛ فالتنمية تصبح مستحيلة مادياً عندما يتفاقم الصراع إلى حد الحرب الأهلية كما يحدث في أفغانستان على سبيل المثال، ناهيك عن تآكل ما هو موجود من مشاريع التنمية ووسائلها.

إذاً، فالمسألة الأولى هي أن يحصل التلاؤم بدلاً من التناقض، والتلاؤم يتطلب واقعياً وفي الأمد الطويل أن تذوب الولاءات الضيقة ولو تدريجياً لحساب الولاء الأوسع للوطن والدولة الحديثة، فتصبح مصلحة الوطن الأوسع والدولة الحديثة فوق جميع المصالح الأخرى.

السؤال هو: كيف يمكن أن يحصل ذلك؟ التنمية في البلدان النامية ومنها الأقطار العربية كانت دائماً مصحوبة بهجرة من الريف إلى المدينة، وقد اعتبرت تلك الهجرة في كثير من الأحيان عاملاً سلبياً حتّى إنَّه في بعض الحالات اتخذت إجراءات للحد منها. وهنا يجب التفريق بين حالتين للهجرة، الحالة الأولى تحصل عندما تركز الدولة مشاريعها التنموية في المدن لأسباب منها اقتصادية مثل الحاجة إلى إنشاء البنية التحتية التي غالباً ما تتركز في المدن، أو لأسباب سياسية لكسب تأييد السكان المدنيين حيث يتركز الوعي السياسي. وإذا كان هذا النوع سلبياً يجب تصحيحه، فإن نوعاً آخر من الهجرة يتسم بالإيجابية وهو أن ارتفاع الإنتاجية في الريف بسبب إدخال وسائل الإنتاج الحديثة، يؤدي إلى انخفاض الحاجة إلى اليد العاملة في الريف لإنتاج الكمية نفسها من السلع الزراعية، فيحصل الفائض الذي لا بدّ أن ينتقل إلى المدن للعمل في الصناعة وهو الاتجاه السائد في جميع حالات التنمية. الهجرة في الحالة **الأولى** تحصل نتيجة إلى إهمال الزراعة، في حين أنها في الحالة **الثانية** تحدث نتيجة إلى تطور الزراعة.

الدولة التي تضطلع بدور قيادي في التنمية في بلدان العالم الثالث، مطلوب منها الموازنة في برامجها، فتولي القطاع الزراعي الأهمية اللازمة لتحسين ظروف الحياة والدخل فيه وبخاصة ما يتعلق بالبنية التحتية مثل الطرق والماء والكهرباء ووسائل الاتصال، لتضييق الفجوة بين الحياة في الريف والحياة في المدينة ليس من حيث التسهيلات فحسب، بل من حيث الدخل المادي أيضاً، وبذلك يتضاءل عامل الدفع للهجرة إلى المدينة. أما في الحالة الثانية، فيجب عدم النظر إلى الهجرة الناتجة عن ارتفاع الإنتاجية بصورة سلبية، بل على العكس يجب الترحيب بها لأسباب اقتصادية وهي توفير اليد العاملة للصناعة، ولأسباب اجتماعية هي الاندماج الوطني؛ فالهجرة من الريف إلى المدينة من شأنها إضعاف مفعول الدوائر الضيقة وتفكيك المجتمعات الساكنة المعزولة وإضعاف الولاء لها لحساب الولاء إلى الدائرة الأوسع.. دائرة الدولة الحديثة.

إن اختلاط وتغيير مكان السكن والانتقال من محيط صغير إلى محيط أوسع يفعل فعله في تغيير نمط الولاءات، وتغيير الروابط الاجتماعية والتحرر من ربقة القيود والقوالب التي تفرضها المجتمعات الصغيرة الساكنة المعزولة، فتحل قيم محل قيم، وتفضيلات محل تفضيلات، وبذلك تبدأ عملية تكوين حالة المواطنة المدنية الملازمة للدولة الحديثة. وعندما يحصل ذلك تزداد حرية الفرد وتتغير اهتماماته ومشاغله وتتوجه جهوده في اتجاه آخر يساعد على التنمية الحديثة بدلاً

من أن يكون معرقلاً لها. لذلك يلاحظ أنه كلّما ازدادت حركة السكان وازداد اختلاطهم وتوسع نطاق الهجرة في داخل البلاد سعياً وراء الأفضل والأحسن من فرص العيش والعمل والاستفادة من الفرص المتاحة، ازدادت حالة الاندماج الوطني وضعفت الفوارق الاجتماعية. التنمية الحديثة لا تقوم إلا بتوفير مجتمع متجانس موحّد يولي اهتمامه الأول للبناء والعمران والتقدّم الاقتصادي والتفاعل مع العصر، بعكس المجتمع المكون من مجتمعات صغيرة ساكنة معزولة تستهلك العادات والتقاليد والمنازعات جلّ طاقتها.

بعبارة أخرى، علينا أن نشجع الهجرة في مثل هذه الحالة ونزود المواطنين بالمعلومات عن فرص العمل المتاحة في أرجاء الوطن، وأن تتساوى أو تتقارب تسهيلات العيش المريح في أرجاء البلاد كافة، ونوفر كلّ ما هو ممكن من تسهيلات لتسريع عملية الاندماج الاجتماعي. يصحّ ذلك في داخل القطر الواحد، ويصح أيضاً في داخل الوطن العربي. لذلك إن الدولة القطرية مطالبة من أجل المصلحة القومية أن تمتنع بصورة تامة عن كلّ ما يعرقل حركة المواطنين العرب من قطر إلى قطر، وأن يوضع حدّ نهائي للسياسة الضارة التي اتبعتها حتّى الآن بعض الأقطار العربية القائمة في التضييق على مواطني قطر عربي آخر بسبب الخلاف السياسي. إن الهجرة وحركة السكان ضرورية لأسباب اقتصادية وأسباب قومية. وما يصحّ عن الهجرة كوسيلة للاندماج الاجتماعي يصحّ على باقي أنواع الصلات مثل الزواج والدراسة وممارسة المهنة والسياحة والمشاريع الاقتصادية المشتركة. إن بناء الروابط الجديدة من خلال حركة السكان، تساعد من دون شكّ وبمرور الوقت على عملية تفكيك المجتمعات القديمة والانتقال إلى المجتمع المدني الحديث.

ويلقي هذا التحليل الضوء على مسألة مهمة في العملية التنموية التي تضطلع بها الدولة؛ في الأقطار العربية وعموم بلدان العالم الثالث، تميل الجهة المخططة لمشاريع التنمية، إلى فكرة تبدو صحيحة في الظاهر إلا أنّها ليست كذلك في الحقيقة، وتتعلق بتحديد مواقع المشاريع التنموية بحسب برنامج يعد مركزياً يقوم على أساس توزيع المشاريع لمساعدة المناطق الأكثر تخلفاً وفقراً، أي الذهاب بالمشاريع إلى حيث توجد البطالة ولو كان ذلك على حساب الاعتبارات الاقتصادية للمشروع. إن توزيع المشاريع على مناطق البلاد يجب أن يتبع إلى حدّ بعيد الاعتبارات الاقتصادية، فيوضع المشروع في المكان الذي تتوافر فيه أفضل العوامل التي تجعله اقتصادياً إلى أقصى الحدود مقارنة بالأماكن البديلة؛ في الحالة **الأولى**،

تذهب المشاريع إلى السكان فتساعد على بقائهم في أماكنهم أي في مجتمعاتهم الضيقة القديمة؛ أما في الحالة **الثانية**، فتساعد على أن يذهب السكان إلى أماكن العمل الجديدة بدلاً من البقاء في أماكنهم.

في الحالة **الأولى** تكون المشاريع عاملاً مثبطاً لعملية الاندماج الاجتماعي؛ وفي الحالة **الثانية** تكون مساعداً لها إضافة إلى المزية الاقتصادية، فالمشروع عندما يوضع في مكان غير ملائم تنخفض ربحيته وتضطر الدولة إلى تمويل الخسارة، ما يضطرها في النهاية إلى إنهائه. أما في الحالة الأولى، فيكون المشروع مساعداً على إنشاء مشاريع جديدة عن طريق الوفر المالي الذي ينتج عنه.

ـ ٢ ـ

المسألة الاجتماعية الأخرى ذات العلاقة بالتنمية، تتعلق بسلم الأفضليات. التنمية الاقتصادية القائمة على مبدأ الاقتصاد المختلط المكون من قطاع عام وقطاع مشترك وقطاع خاص يقوم الفرد فيها بدور مهم ويتأثر هذا الدور بنوع سلم الأفضليات عنده؛ فالفرد من أجل أن يكون فاعلاً في التنمية لا بدّ أن يكون سلم أفضلياته منسجماً معها وليس العكس. ويعني الانسجام في أهم ما يعنيه أن يعير المواطن أهمية إلى زيادة دخله المادي، وتمتعه باستهلاك السلع والبضائع الجديدة التي تكوّن ما يدعى بمستوى المعيشة. ويستتبع هذا التفضيل السعي والعمل والنشاط والمبادرة إلى تحقيق ذلك التفضيل؛ فهل أن سلم الأفضليات في مجتمعات العالم الثالث ـ أو المجتمع العربي على وجه التحديد ـ تنسجم مع متطلبات التنمية؟ وبعبارة أخرى هل الفرد في المجتمع العربي يعطي مسألة تحسين مستوى معيشته عن طريق زيادة دخله المادي التفضيل الأول في سلم اهتماماته؟ الجواب في الظاهر يبدو نعم، إلا أنه ليس تماماً كذلك. هو ليس كذلك إذا ما علمنا أن تفضيل الدخل المادي يجب أن يتبعه الاستعداد إلى زيادة العمل والمبادرة والنشاط من أجل تحقيق ذلك. أن الذي يفحص حقيقة سلم الأفضليات عند الفرد الذي يعيش في مجتمع الدوائر الضيقة الساكنة المنعزلة، يتبين له أن الفرد يرغب بمزيد من الدخل، ولكن إلى حدّ يتوقف عنده وبعد هذا الحد يفضل الراحة وعدم العمل والميل إلى السكون.

في دراسة ميدانية قامت بها الإدارة الغربية المحتلة في أفريقيا بعد دخول الاستعمار، وتدرّس في الجامعات، تناولت حالة أفراد القبائل الذين أخذوا يعملون في المصانع التي أنشأتها الإدارات الاستعمارية، ومن رصد إحصائيات

الدوام لأولئك العمال، وجد أن العمال الذين ارتفعت دخولهم نتيجة لعملهم في المصانع الجديدة مقارنة بدخولهم السابقة (وهي دخول عينية في الغالب) أخذوا يعملون لجزء من الأسبوع، ويتغيبون في الجزء الآخر، فالدخل الجديد الذي يحصلون عليه من عمل ثلاثة أيام مثلاً يقارب دخلهم السابق، فعندما وصلوا إلى ذلك أخذوا يفضلون الراحة في ما تبقى من الأسبوع من أن يعملوا ويحصلوا على زيادة في دخلهم المادي.

إن ظاهرة الميل إلى المحافظة على الدخل الذي كان يحصل عليه الفرد أو ما يزيد عليه قليلاً وبعده يبدأ الميل إلى تفضيل الراحة، موجودة وقد تمّ رصدها في العراق من خلال التنمية المتسارعة التي أعقبت قيام الثورة في عام ١٩٦٨؛ فقد لوحظ أن العامل الذي تتاح له فرصة جديدة لمضاعفة دخله إذا ما عمل كلّ الوقت، أخذ يميل إلى المحافظة على مستواه القديم بالعمل بجزء من وقته وقضاء الباقي في الراحة. إذا كان هذا الميل موجوداً إلى حدّ ما فماذا يعني؟ إنه يعني أن الوضع الاجتماعي قد قولب سلم الأفضليات فجعل الزيادة في الدخل المادي أمراً مرغوباً فيه ولكن إلى حدّ معين، وبعد ذلك إلى حد تكون الراحة هي المفضلة، في حين أن تسريع التنمية يتطلب أن يعمل الجميع بأقصى الجهد وأقصى الوقت.

بديهي، أن الفرد يرغب في أن يحصل على مال أكثر ولكن إذا كان ذلك لا يتطلب العمل المجهد والمغامرة وبذل النشاط ودخول المجهول وتحمل المخاطر. من ذلك يتضح أن ليس صحيحاً القول إن الفرد في مجتمعنا يضع زيادة دخله المادي وتحسين مستوى معيشته في سلم أولوياته.

ثمّ لنفحص جانباً اجتماعياً آخر يتعلق باستخدام الزيادة في الدخل التي تتأتى عن التنمية. هل يستخدمها لتحسين مستوى معيشته بما يحسن صحته وثقافته ومهارته الفنية وتمتعه بوسائل الحياة الحديثة التي تساعد على زيادة إنتاجيته، وهل يميل إلى استخدام الزيادة في دخله المالي في مجال توسيع نشاطه الاقتصادي، وإنشاء مشاريع جديدة، أم يميل إلى استخدامها في مجالات مظهرية وتقليدية تفرضها تقاليد وعادات المجتمعات الضيقة الساكنة المنعزلة مثل الإنفاق على الزواج والوفاة والختان والضيافة المبالغ بها ومتطلبات العلاقات القبلية والطائفية.. إلخ؟ أظن أن الجواب عن ذلك واضح.

التنمية تتطلب تغيراً في سلم التفضيلات في اتجاه الدخل المادي وتحسين

مستوى الحياة والاهتمام بالتوسع في العمل الاقتصادي عن طريق إعادة استثمار الزيادة في الدخل على حساب الراحة والبطالة والإنفاق على المظاهر والعادات الاجتماعية.

ولكن هذا التحديد لا يخلو من أمور تستحق المناقشة أيضاً؛ فالتوجه نحو الدخل المادي في مجتمع تحكمه التقاليد والعادات، لا يخلو من محاذير هي اضطراب القيم الأخلاقية وضعف الروابط العائلية وقواعد السلوك الاجتماعي وازدياد الجريمة عن ما هو معروف. إن التحول الاجتماعي من وضع إلى وضع آخر لا بدّ أن يتضمن درجة من فقدان التوازن والاضطراب، ويصح ذلك ليس في الناحية الاجتماعية فحسب، بل في كلّ نواحي الحياة؛ فبعض هذه النتائج السلبية لا يمكن تجنبها، وهو الثمن الذي يجب أن يدفع إذ لا يوجد تقدّم من دون ثمن، وبعضها الآخر يمكن معالجته بشتى الوسائل التشريعية والتثقيفية والتربوية والتنظيمية. وفي كُلّ الأحوال من الضروري أن يتخذ المجتمع على مستوى الدولة وعلى مستوى الأفراد كلّ ما في وسعه للتقليل من الآثار السلبية إلى أقصى الحدود الممكنة. والمسلسلات المصرية الاجتماعية تعكس الجهد الذي يبذل في المجتمع المصري لمقاومة الآثار السلبية لدخول عامل المال.

ورب سائل يسأل ماذا يستطيع المجتمع أن يعمل من أجل تعديل سلم الأفضليات ولجعل الفرد يفضل زيادة الدخل المادي على الراحة عن طريق زيادة العمل والنشاط؟ إنّها مسألة اجتماعية، والتطور الاجتماعي لا يعتمد على التشريع وإصدار القوانين، بل هو تطور بطيء يسير مع التطور العام للمجتمع، ولكن لا بدّ من الإشارة إلى بعض الأمور. الأمر الأول هو أن المواطن يجب أن يتعرف على البضائع والخدمات الجديدة التي يمكن عن طريقها تحسين مستوى معيشته، لذلك فإن الإعلان التجاري ليس من دون فائدة، فهو وإن كان يمكن أن يتضمن جوانب سلبية تبذيرية، إلا أنّه يتضمن أيضاً أثراً إيجابياً هو تكوين حاجات ورغبات جديدة تدفع المواطن إلى زيادة عمله من أجل الحصول على تلك السلع والخدمات؛ في بولندا قال لي أحد المسؤولين في العهد الاشتراكي السابق، إنهم كانوا يتعمدون عرض البضائع الجديدة في الريف من أجل تحفيز الفلاحين إلى زيادة الإنتاج وزيادة دخلهم للحصول عليها.

وفي هذا الصدد يأتي موضوع أوسع هو الانفتاح على العصر والتعرف على العالم بِكُلّ ما يعنيه ذلك من إغناء الثقافة العامة للمواطنين وتوسيع معرفتهم بالعالم

المتقدم، وكيفية حصول ذلك التقدّم والإلمام بالحياة الحديثة في مختلف جوانبها، لتوسيع دنيا المواطن وإثارة اهتمامات جديدة عنده.

ونحن نبحث هذه القضية الاجتماعية، أجد من الضروري إيراد ملاحظة احترازية لا بدّ منها، هي إن القول بذلك يجب ألا يعني تقليد الغرب في موقفه من موضوع سلم الأفضليات؛ فالنزعة المادية في الغرب نزعة تفتقد إلى التوازن الذي أدى بدوره إلى السلبيات المعروفة عن ذلك المجتمع؛ فالموضوع ليس مقارنة ما هو مادي بما هو معنوي ولا مفاضلة بين المال والأخلاق، ولا أي شيء من ذلك، بل إجراء عملية تحديث في المجتمع تخرجه بالتدرج إلى وضع متوازن يحاول بأقصى ما هو ممكن ـ تقبل حدّ أدنى من التضحيات ـ تقويم سلم الأفضليات لينسجم مع متطلبات التنمية ويساعد على تسريعها بدلاً من العكس. كما لا بدّ من التنويه إلى أن عملية ضبط حدود هذا التوازن ليست سهلة، إذ لا يوجد لها قانون رياضي جاهز يمكن اللجوء إليه.

ـ ٣ ـ

القالب الاجتماعي الآخر يتعلق بطريقة التفكير. تتطلب عملية تسريع التنمية أن يجري تحول في طريقة التفكير، من التفكير عن طريق العادة أو القالب المتوارث، إلى التفكير عن طريق الحساب العقلاني والقواعد المنطقية المعروفة في ما يسمّى بالفهم الشائع أو الحصافة.

الطريقة الأولى، تقوم على الانسجام مع الموجود لضمان رضا الآخرين وتحقيق الانسجام مع ما هو سائد. والمعروف أن المجتمع الصغير الساكن المعزول قد كون بمرور الوقت قوالب تتضمن قواعد السلوك وما يجب أن يعمل في كلّ حالة تواجه الإنسان، فهناك القوالب الدينية المتوارثة والقوالب القبلية المتوارثة.. إلخ. تهيىء هذه القوالب الجواب عما يطرح من أسئلة وعما يجب أن يعمل أو لا يعمل. وهكذا تكون عملية التفكير والسلوك سهلة لأنها لا تحتاج إلى أكثر من تناول الجواب الجاهز الموجود واستخدامه. وبذا يتحقق الانسجام والراحة النفسية ولكن على حساب التغيير والتقدّم.

أما **الطريقة الثانية** العقلانية، فتقوم على التحليل والحسابات وقواعد المنطق والفهم الشائع؛ فالأربعة أفضل من الثلاثة والثلاثة أفضل من الاثنين مهما كانت القوالب التقليدية، وبغض النظر عن أي شيء يتعلق بالعادات وما هو متعارف

عليه. وبذلك يكون العقل كأداة تحليل ومقارنة هو المرجع وليس العادات؛ فَكُلّ ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج كماً ونوعاً مفيد (عندما تتساوى الأمور الأخرى) بغض النظر عن أي شيء آخر، وكل ما يؤدي إلى تخلف الإنتاج كمّاً ونوعاً مضر بغض النظر عن أي شيء آخر. زيادة الإنتاج وتراكم الثروة واستثمار الموارد وتعظيم المردود وتقليل الكلفة واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة وتطوير التقنية ورفع مستوى المعيشة وبناء القوة الاقتصادية، أهداف مرغوبة ويجب أن تتحقق، وكل ما يؤدي إليها صحيح يجب اتباعه وكل ما يعرقلها مضر يجب تجنبه. وبعبارة موجزة: أكبر إنتاج بأقل كلفة هو الهدف ومقياس ما يجب وما لا يجب تجنبه.

وتجدر الإشارة إلى أن الطريقة العلمية القائمة على حساب الأرباح والخسائر هذه، يجب أن تسود وتطبع مختلف جوانب الحياة ليس في مجال الدولة فحسب، بل عند كلّ فرد. إذ إنَّ التنمية لا تعتمد على نشاط الدولة وحدها فحسب، بل على نشاط الأفراد بدرجة لا تقل أهمية عن نشاط الدولة إن لم تزد عليها. وهنا يصبح العقل هو المرجع وليس التقاليد، وحساب الأرباح والخسائر هو الميزان وليس الانسجام مع ما هو متعارف عليه، وتصبح الأشياء تقاس بالرقم وليس بالوصف، وبذلك يتبوأ الإحصاء مركزاً مرموقاً في الحياة العامة ورسم السياسة الاقتصادية وتوجيه تصرف الأفراد. وبكلمات أخرى من أجل تسريع عملية التنمية، لا بدّ من تفكيك طريقة تفكير وإحلال طريقة تفكير جديدة، تقوم على الموضوعية والحسابات والمحاكمة العقلانية وقواعد المنطق المشتقة من الفهم العام والحصافة، وليس من قوالب التفكير الجاهزة المتوارثة في المجتمع الصغير الساكن المعزول. إنّها بإيجاز قضية العقل مقابل التقاليد.

هكذا تؤدي طريقة التفكير العلمية القائمة على قاعدة: الأربعة أفضل من الثلاثة إلى قبول التجديد والإقبال على التغيير والاهتمام بالتقدّم، فتنمو روح المغامرة واقتحام غير المعروف، وتفضيل الجديد واحترام العلم والرقم بدلاً من الركود والراحة المتأتية من الانسجام مع الموجود، فيصبح الشيء صحيحاً لأنه يتماشى مع العلم، وليس لأنه متوارث؛ وهو مفيد لأنه يخدم التنمية والتقدّم وليس لأنه مرضيّ عنه من قبل الآخرين وهكذا. إنّها عملية أساسية وإن كانت لا تحدث بصورة حادة فجائية، بل بصورة تدريجية لأنها تتعلق بطريقة تفكير الإنسان.

والسؤال يرد حول ماذا نستطيع أن نعمل من أجل تسريع عملية التحول في طريقة التفكير؟ المعروف أن التطور الاجتماعي لا يحدث بقرارات من الدولة، بل إن قرارات الدولة لا تذهب إلى أبعد من خلق نقطة بداية، لأن العملية تتناول المجتمع وهي عملية بطيئة وغير محسوسة، وكل ما نستطيع عمله هو التأثير في سرعتها وانسجامها واستمراريتها، ولكننا لا نستطيع أن نرصدها كاملة عن طريق اتخاذ القرارات سواء على مستوى الدولة أو مستوى الأفراد.

لكن ذلك لا يعني أننا لا نستطيع أن نعمل شيئاً، بل في الحقيقة أننا نستطيع أن نوجد نقاط بداية لهذه العملية الاجتماعية العميقة كما ذكرنا. وبنظري أن أهم نقطة بداية هي التعليم المدني الحديث، الذي يركز بشكل خاص على تعليم الفلسفة والعلوم الطبيعية والإحصاء؛ فالفلسفة تكشف عملية التفكير نفسها وكيفية حصولها وما يؤثر فيها وكيفية تغييرها والعوامل المؤثرة فيها وكيف يعمل العقل وما هو دوره في تكوين المعرفة. والعلوم الطبيعية تنقل الرسالة المهمة إلى الفرد، رسالة حقائق الكون بما تكشفها القوانين الطبيعية مقابل الأوهام والخرافات المتوارثة عما يحيط الإنسان في الكون، وتعلّم الفرد أن المعرفة الصحيحة تأتي عبر التجربة واستقراء الوقائع واستخدام عناصر الطريقة العلمية مقابل الأحكام التي تتضمنها التقاليد وقوالب التفكير الجاهز. وهي تعلم الإنسان أن الطبيعة مادة خام وقوى تعمل بفعل قوانين بمقدور الإنسان إذا ما اكتشفها أن يستخدمها لخدمة الرفاه والتقدّم بدلاً من أن تكون مصدراً للخوف والأذى والغموض. إن دراسة الإحصاء والاهتمام به يساعد على الدقة في التفكير وإحلال اليقين محل التقدير، وتزويد الإنسان بمقياس موضوعي للاختيار، كما ييسر العملية العقلانية المهمة في التصرف الاقتصادي، أي عملية حساب الأرباح والخسائر. لذلك لا غرابة أن نجد اتساع استخدام الإحصاء حيثما يكون التقدّم والعكس بالعكس. الرقم هو الذي ييسر استخدام القاعدة العقلانية: أن الأربعة أفضل من الثلاثة.

وغني عن القول إن إشاعة النزعة العقلانية في التفكير، مسألة يجب النظر إليها على أنها تخدم التطور في الأمد الطويل وأنها حصيلة لعموم التقدّم الثقافي والتطور في التفكير العام. وإن كانت هناك ـ كما أسلفنا ـ خطوات عملية تساعد على تكوين البداية، إلا أنها مع ذلك تطور أبعد ما يكون عن الصفة الفورية المنتظرة في أمد قصير؛ فالتعليم عموماً مع تأكيد حقول المعرفة التي مرّ ذكرها، من شأنه خلق نقطة بداية وإشاعة مناخ لتكوين التفكير العقلاني، وهو

جو عام يقوي اتجاه التنمية ويضعف الاتجاه المضاد؛ فكلما اتجهت مناهج التعليم ووسائل الإعلام ومختلف قنوات الثقافة اتجاهاً يؤكّد دور العقل ويدحض دور الخرافة والأوهام والمعتقدات الموروثة الخاطئة، كلّما خلق الجو الملائم لحصول التنمية.

ـ ٤ ـ

تلك مناقشة موجزة لأهم الأنماط الثقافية ذات العلاقة الوثيقة بقضية التنمية، وهي جميعها تنطوي على إحداث تغيير في التفكير والعلاقات الاجتماعية، وبالتالي تحويل المجتمع من وضع إلى وضع آخر. وهنا تبرز قضية غالباً ما تشكل عقدة النقاش، ألا وهي النتائج المترتبة على هذا التغيير؛ فالتغيير بحدّ ذاته يتضمن بعض الألم والمعاناة الناتجة عن زوال أنماط موروثة وإحلال أنماط جديدة؛ فعملية التكييف في هذا الموضوع تنطوي على معاناة؛ فتغير المسكن والعمل والثقافة ونمط المعيشة والعلاقات العائلية والاجتماعية، تنطوي على عملية تكيف ودفع ثمن.

إن النظرة إلى هذه المسألة غالباً ما تكون منجذبة إلى قطب متطرف أو إلى قطب مضاد متطرف، ولكنها قليلاً ما توضع موضع الموازنة والاعتدال. المعروف هو أن الجواب المتطرف أسهل من الجواب المتوازن، لأنه يتخذ من مقياس الأبيض أو الأسود أساساً؛ في حين أن الموقف المتوازن يحتاج إلى ملائمة واختيار وجمع عناصر ليس من السهل الجمع بينها. ويتخذ الموقف المتطرف عادة إما باتجاه رفض التغيير وإبقاء القديم على قدمه تجنباً لدفع الثمن ولمجرد التعصب، أو موقف التقليد لأنماط أجنبية (غالباً غربية) والاستغراق فيها وقبولها بِكُلّ عناصرها الإيجابية والسلبية. ولعل أبلغ تعبير عن هذه المقابلة هو الحوار المعروف بعنوان «الأصالة مقابل المعاصرة»، وما يتفرع عن ذلك من تحديد لمعنى الأصالة ولمعنى المعاصرة.

فماذا نستطيع القول في ذلك؟ هناك الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى، هي أن نعرف ونقبل أن الأنماط الاجتماعية التي مرّ الحديث عنها لا بدّ أن تتضمن تغييراً في وضع المجتمع؛ فالتنمية لا يمكن أن تحصل بإبقاء القديم على قدمه؛ هناك تغيير لا بدّ أن يحدث. والتغيير هذا ينطوي على زوال أوضاع وحلول أوضاع جديدة مكانها؛ فالهجرة من الريف إلى المدينة

وازدياد حركة السكان وزيادة الاهتمام بالدخل المادي، في سلم الأفضليات وحلول العقلانية وحسابات الأرباح والخسائر في التصرف، لا بدّ أن ينتج عنها إضعاف نمط من الحياة ونمط من العلاقات كانت توفر شيئاً من الراحة والاطمئنان والضمان للفرد من خلال الحياة الاجتماعية الحميمة والتكافل الأسري والقناعة، وهي حالة من المنتظر أن تزول أو تضعف في الحياة الجديدة. ولكن ذلك لا يعني أنّه من غير الممكن تطوير البدائل لتلك المؤسسات والأوضاع. إن حياة المجتمع في ظلّ التنمية والتصنيع وارتفاع مستوى المعيشة وتوسع المجتمع المدني، يمكن أن يرافقها تطوير في نشاطات اجتماعية وثقافية وقانونية، تساعد على سدّ فراغ المؤسسات القديمة كازدهار النوادي والجمعيات ووسائل الترفيه الحديثة وتنظيمات الضمان الاجتماعي والنقابات ومؤسسات التوفير المالي ومختلف أشكال النشاط الحديث التي تصلح بدائل، توفر الترفيه والحرارة والاطمئنان كبديل لما كانت توفره المؤسسات القديمة. ومن هنا ولهذا السبب نجد أن البحوث في التنمية في بلدان العالم الثالث ولا سيّما في البلدان العربية تؤكد ضرورة اقتران برامج التنمية الاقتصادية (أي المادية) ببرامج تنمية اجتماعية حتّى إنَّ عبارة التنمية المتداولة أصبحت التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعني ذلك الاهتمام بالمسألة الاجتماعية تلافياً لما ينتج عادة من خلل اجتماعي خلال عملية الانتقال من وضع إلى وضع جديد.

الملاحظة الثانية، وتتعلق بدور الدولة والمؤسسات القائدة في المجتمع في ضبط الموازنة وفي رسم البرامج وتوجيه التشريع والتنظيم الاجتماعي على أساس مبدأ تحقيق التنمية مع المحافظة على الشخصية القومية، وأبرز مثال على ذلك ما قامت به اليابان. وهنا لا بدّ من الاعتراف أنّه على الرغم من وجود المبدأ، فإن القانون الرياضي الذي يحدد تطبيق المبدأ غير موجود. المبدأ هو التنمية من موقف قومي يحافظ على الشخصية المستقلة، أما كيف وحدود ذلك مما يضبطه قانون رياضي يحدد بالدقة ما يمكن وما لا يمكن عمله فغير موجود، وبالتالي لا بدّ من صياغته من قبل قيادات المجتمع في المستوى الرسمي والمستوى الشعبي، وهنا تؤدي صفات القيادة ومهارتها وبعد نظرها ودقة موازنتها للأمور المتناقضة، دوراً أساسياً في صياغة المعادلة. وفي هذه العملية قد تستخدم جميع طرق البحث من استقراء واستنتاج وحتّى التجربة والخطأ من أجل تكوين المعرفة الملائمة.

ومن كلّ ذلك تتضح سيادة اتجاه الاعتدال والوسطية والانتقائية، بدلاً من

اتجاه التطرف القائم على الأبيض والأسود والتقليد التام لهذا النمط أو ذاك مما هو موجود في العالم. والمعروف أن اتجاه الاعتدال الذي نحن بصدده ذو وشائج قوية بالتراث العربي الإسلامي. صحيح أن موقف الموازنة هو موقف صعب في جانبيه: صياغة الموقف وتطبيقه، إلا أنه هو الصحيح، فالتعقيد من صفات الحياة الحديثة والتطور الاجتماعي عملية ليست سهلة. السهل هو التحليل على أساس الأبيض والأسود، أما الانتقاء والجمع بين عوامل من عوالم متباينة فهو الأصعب ولكنه هو الأقرب إلى الحقيقة.

وهنا لا بدّ ـ ومن أجل زيادة الإيضاح ـ من التنويه بأن إحلال أوضاع اجتماعية جديدة محل أوضاع قديمة، وبناء نظام جديد محل نظام زائل، لا بدّ أن يمرّ بمرحلة انتقال يتضمن شيئاً من المعاناة ودفع الثمن، وعلينا أن نقبل عليه وأن نقبله، وإن كنا نبذل أقصى الجهود لجعله في حده الأدنى. وأخيراً، لطالما تساءلت في مجال الأمور الجوهرية في الحياة هل هناك شيء من دون مقابل؟ والجواب إلى حدّ ما أعرف: كلا.

٧ ــ قراءة في البروتوكولين المتعلقين بالشؤون الاقتصادية والملحقين باتفاق غزة ــ أريحا

في المسودة النهائية التي تمّ توقيعها في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٣، باسم إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية جزء يتعلق بالشؤون الاقتصادية تمّ تضمينه في الملحقين الثالث والرابع. وجاء الملحق الثالث تحت عنوان «بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية». وأهم ما فيه هو أنه وضع الأمور الاقتصادية التي نصت عليها الفقرات الإثني عشر بيد لجنة مشتركة إسرائيلية ـ فلسطينية، ونصّ على أن هذه اللجنة مستمرة وليست مؤقتة.

ويلاحظ أن هذه الفقرات قد شملت كلّ أو معظم النواحي الاقتصادية المهمة؛ فقد نصت الفقرة **الأولى**، على التعاون في موضوع وضع مشروع لتطوير المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة وقضية اقتسام هذه المياه بين الطرفين أي اقتسام مياه الضفة وغزة وليس المياه التي تتصرف بها إسرائيل. وجاء تعبير جريدة **الرأي** عن هذا الموضوع في محله، إذ قالت إن ذلك يعني تطبيق قاعدة «ما يخصني فهو لي وما يخصك يخضع للاقتسام العادل». علماً أن جميع المصادر التي درست تصرف إسرائيل بالمياه تشير إلى أنها تستولي على ٨٠ في المئة من مياه الشعب الفلسطيني، وأن الفلسطينيين لا يستخدمون أكثر من ٢٠ في المئة من مياههم[١].

تشير المعلومات المنشورة، أن الكيان الصهيوني سيكون لديه نقص في المياه بنسبة ٣٠ في المئة من حاجته بحلول عام ٢٠٠٠.

---

(١) *Washington Times*, 29/7/1990.

إذاً المقصود هو اقتسام الـ ٢٠ في المئة الحالية التي يستخدمها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع.

وينص البند **الثاني**، على التعاون في مجال تطوير الطاقة الكهربائية بما في ذلك شكل التعاون لإنتاج وصيانة وشراء وبيع المواد الكهربائية.

وينص البند **الثالث**، على التعاون في مجال الطاقة أي استغلال النفط والغاز لأغراض صناعية خاصة في قطاع غزة والنقب، وبناء مجمع صناعي بتروكيميائي في غزة، وتمديد أنابيب لنقل النفط والغاز.

وينص البند **الرابع**، على التعاون في مجال التمويل لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل، ويعني ذلك كما هو واضح أن قرار الموافقة على الاستثمارات الأجنبية لن يكون بيد الفلسطينيين وحدهم، بل هو قرار مشترك مع إسرائيل.

وينص البند **الخامس**، على التعاون في مجال النقل والاتصالات بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء ميناء بحري في غزة يأخذ بالاعتبار إنشاء خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة وقطاع غزة، إلى إسرائيل والى بلدان أخرى، والمقصود بالبلدان الأخرى بالطبع دول المنطقة بما فيها تركيا والدول التي يجري الحديث عنها الآن لتكوين ما يسمّى بـ سوق شرق أوسطية.

أما البند **السادس**، فيتعلق بالتجارة للنهوض بها بما يشجع التجارة الداخلية والإقليمية وما بين الإقليمية. ومن غير الواضح ما هو المقصود بالداخلية، وعلى الأرجح أن النصّ يعتبر التجارة بين الضفة والقطاع وبين إسرائيل تجارة داخلية. ويذكر النصّ إنشاء منطقة سوق حرة في غزة وفي إسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق.

وواضح أن هذه الفقرة تعني في نهاية المطاف حرية اندماج تجارة الضفة والقطاع بالتجارة الإسرائيلية وتكوين سوق مشتركة بينهما.

إضافة إلى أنّه سوف لن يكون بمقدور الصناعة الفلسطينية الناشئة منافسة الصناعة الإسرائيلية القوية.

ويتعلق البند **السابع**، بالتعاون في مجال الصناعة حيث ينصّ على برامج للتطوير الصناعي المشترك وإقامة مشاريع مشتركة فلسطينية ـ إسرائيلية، ويذكر النصّ التعاون في صناعات النسيج والمنتوجات الغذائية والأدوية والإلكترونيات والماس والصناعات القائمة على الحاسبات الإلكترونية والعلوم، وهي صناعات

إسرائيلية موجودة الآن والتنسيق لا بدّ أن يعني معالجة قيام ما يماثلها في الضفة والقطاع ضماناً لمصلحة الصناعات الإسرائيلية الموجودة.

وينص البند **الثامن**، على برنامج للتعاون في مجالات العمل والخدمات الاجتماعية الذي يمكن عن طريقه تنظيم مسألة استخدام العمالة الفلسطينية الرخيصة في الاقتصاد الإسرائيلي، وتولي الجانب الفلسطيني حلّ مشاكلها وتحمل كلفة الخدمات الاجتماعية التي تتطلبها، حيث يعمل الآن ما نسبته ٣٩ في المئة من العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي.

ويختص البند **التاسع**، بخطّة لتنمية الموارد البشرية وهو مكمل للبند الثامن، فيذكر إقامة مراكز تأهيل مهني ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة.

ويذكر البند **العاشر**، خطّة مشتركة لحماية البيئة.

وينص البند **الحادي عشر**، على برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام، وواضح أن هذا البند لا يتعلق بالاقتصاد، إلا أنّه ذو دلالة واضحة بجعل موضوع الإعلام والاتصالات شأناً مشتركاً مع إسرائيل.

وتلافياً للسهو ومن أجل التحوط ينصّ البند **الثاني عشر**، على أي برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة، والعبارة يمكن أن تعني كلّ شيء آخر.

يتضح من هذه الفقرات أمران جوهريان: **الأول**، هو الدمج التام تقريباً لاقتصاد الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي. ويعني ذلك استبعاد أي احتمال لكيان مستقل للشعب الفلسطيني بشكل دولة أو حتّى كيان منفصل يمكن أن يلتحم بكيان دولة عربية أخرى. وهنا تكمن المعضلة؛ فاقتصاد الضفة والقطاع مندمج ومتشابك مع الاقتصاد الإسرائيلي، لذا فهو إن أراد الاندماج بالأردن، فيعني ذلك علاقة اقتصادية قوية بين الأردن وإسرائيل، وهو أمر له نتائج سياسية واقتصادية على وضع الأردن عربياً، ومنها وليس أقلها دق إسفين بين الأردن وبين العراق القطر العربي الرافض لمشروع التسوية، والذي سيعارض ما يحدث للأردن جراء مثل هذه العلاقة بإسرائيل عن طريق علاقته بالضفة والقطاع. إن البضائع الإسرائيلية ستجد طريقها إلى الأردن عن طريق الضفة والقطاع، الأمر الذي سينافس الصناعة الأردنية الناشئة وسيحرج الأردن سياسياً.. إلخ. المسلسل الذي سيتمخض عن العلاقة بين الأردن والضفة والقطاع يشكل الوضع الذي تمليه بنود هذا البروتوكول.

الأمر الجوهري **الثاني**، هو أنّه إذا كانت كلّ هذه الأمور التي تضمنتها

فقرات هذا البروتوكول في يد لجنة مشتركة إسرائيلية ـ فلسطينية تتخذ قراراتها بالتوافق، فماذا أبقي إذاً لسلطة الحكم الذاتي المحدود أو أي سلطة يمكن أن تتمخض عنها المفاوضات بعد الفترة الانتقالية وهي خمس سنوات؟

إن مقدمة هذا البروتوكول تنص على أن اللجنة مستمرة وليست مؤقتة، ويعني ذلك بوضوح الكلمات أنّها غير محصورة في الفترة الانتقالية ولا يوجد أي ذكر إلى أنّها من الأمور التي سيتم التفاوض حولها لاحقاً. إذاً، صلاحية هذه اللجنة المشتركة غير محدودة زمنياً.

إن الصلاحيات التي خولت للمجلس في الفترة الانتقالية وهي: التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة، ليس فيها من الشؤون الاقتصادية غير الضرائب المباشرة والسياحة، وكل ما عدا ذلك فهو من صلاحيات اللجنة المشتركة.

أما الملحق **الرقم (٤)**، فهو البروتوكول حول التعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني حول برامج التنمية الإقليمية، ويتكون من ثلاثة أجزاء؛ في **الجزء الأول**، هناك نصّ على النهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما فيها إسرائيل تبادر به الدول السبع الكبار، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأستراليا واليابان.

وتشترك فيه دول ومؤسسات عربية وإقليمية. إذاً هناك تصور أن الدول والمؤسسات العربية ستشارك في تنفيذ برنامج اقتصادي للمنطقة بما فيها إسرائيل، إلى جانب اقتصاد الضفة والقطاع المتشابك مع الاقتصاد الإسرائيلي بحسب ما جاء في البروتوكول **الرقم (٣)**؛ فالدول الصناعية السبع الكبار ستتولى وضع وتنفيذ برنامج تنمية للمنطقة بأموال تساهم فيها الدول والمؤسسات العربية، والمقصود بذلك أولاً دول الخليج النفطية، فبينما كانت مساهمة رأس المال العربي من النفط تأتي بشكل غير مباشر في تمويل التنمية في الكيان الصهيوني عن طريق المصارف التي تودع فيها تلك الأموال في دول الغرب، تصبح العلاقة الآن مباشرة من دون الدورة المصرفية أو إضافة إليها.

وينص **الجزء الثاني**، على تأسيس صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى، وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية. ويلاحظ أن الفقرة (أ) من هذا الجزء قد سمت مجالات التنمية، فنصت على المشاريع الصغرى والمتوسطة، وأغفلت المشاريع الكبرى، لأنها وبحسب ما جاء في البروتوكول رقم (٣)، محصورة بالمشاريع المشتركة بين إسرائيل والضفة والقطاع. كما يلاحظ إن هذا

البروتوكول قد نصّ صراحة على إشراك الأردن في خطّة إسرائيلية ـ فلسطينية ـ أردنية مشتركة، لاستغلال منطقة البحر الميت، إضافة إلى أن الأردن هو من دون شكّ مقصود في تعبير التنمية الإقليمية موضوع هذا البروتوكول. إن الخطّة الإقليمية للتنمية قد تضمنت تسع فقرات، إحداها تطوير منطقة البحر الميت، كما نصت أيضاً على قناة البحر المتوسط ـ البحر الميت وتحلية المياه، وخطّة للتنمية الزراعية وربط شبكات الكهرباء والتعاون الإقليمي لنقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى، واستغلاله صناعياً، وتنمية السياحة والنقل والاتصالات والتعاون الإقليمي في مجالات أخرى.

والسؤال يرد هنا ما هو المقصود بالتنمية الإقليمية ومن هي البلدان المقصودة بذلك؟

الأردن ومصر، يقعان ضمن هذا التصور من دون شك، كذلك سوريا ولبنان ودول الخليج النفطية. أما **الفقرة الثالثة** من هذا البند، فتتحدث عن تشكيل مجموعات العمل متعددة الأطراف، وأن الطرفان، أي الكيان الصهيوني والمنظمة كممثل للشعب الفلسطيني، يعملان على تشجيع قيام هذه المجموعات وينسقان بهدف إنجاحها ويشجعان النشاطات الواقعة ما بين اجتماعات مجموعات العمل.

ويتزامن مع توقيع هذا الاتفاق الحديث عن مشروع السوق الشرق أوسطية، الذي فحواه تكوين مجموعة اقتصادية من إسرائيل والدول العربية المجاورة لها بما في ذلك الأردن ومصر وسوريا ولبنان ودول الخليج، إضافة إلى تركيا وإيران الذي يقوم بينهما تعاون اقتصادي وسوق مشتركة لها علاقة اقتصادية قوية بالولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية.

إن هذا النوع من العلاقة الاقتصادية، من شأنه تثبيت الكيان الصهيوني وفتح المجال أمامه للهيمنة الاقتصادية على موارد وأسواق البلدان العربية، وبخاصة في مجال استثمار المياه والسياحة وفتح الأسواق أمام المنتوجات الإسرائيلية، والاستفادة من فائض رأس المال لدى الدول العربية المنتجة للنفط في الخليج العربي.

وهناك ما يدلّ على أن تركيا تجد في ذلك مصلحة اقتصادية، إذ إنّها تتطلع إلى المنافع نفسها من علاقتها بجيرانها من البلدان العربية، لذلك فمن المنتظر أن ترحب بمثل هذا المشروع، وبذلك يكون اتفاق غزة ـ أريحا قد مهد لهذا المشروع وربط الشعب الفلسطيني به من خلال اتفاق موقع. ولمشروع السوق الشرق

أوسطية نتائج سياسية، إضافة إلى نتائجه الاقتصادية، فهو يعني إخراج جزء من الوطن العربي من العلاقات الاقتصادية العربية وإدخاله في علاقة جديدة متعددة الجنسيات، وبذلك يقضي نهائياً على مشروع السوق العربية المشتركة ومختلف الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدت في إطار الجامعة العربية، ويبعد هدف الوحدة العربية عن طريق تبديل نوعية العلاقة، من علاقة قومية إلى علاقات اقتصادية متشابكة مع الكيان الصهيوني ودول غير عربية.

إن الخطر الاقتصادي والقومي الناتج عن ذلك يجب ألا يغيب عن البال، فمشروع من مثل هذا النوع سوف لن يكون على غرار المشاريع العربية التي تعاني من أثر الخلافات السياسية وضعف الإيمان بها من قبل بعض الموقعين عليها، بل سيتوافر لها درجة أكبر من الفعالية بسبب وجود شريك له مصلحة ومرجع، هو الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية التي لها مصلحة اقتصادية وسياسية بنجاح هذا المشروع. إن الغرب ينظر إلى المنطقة على أساس أنّها منطقة مضطربة يجب أن يسودها الهدوء وحل النزاعات بأية طريقة لتندمج باقتصاديات الغرب، وبذلك يتحقق الاستقرار على أساس الواقع الموجود وهو التجزئة وهيمنة الكيان الصهيونية.

الأمر الشمولي الآخر الذي ينصّ عنه هذا الاتفاق، هو أن الكيان الصهيوني استطاع أن يحول الاتفاق مع منظمة التحرير من اتفاق ثنائي، إلى وسيلة لتحقيق أهداف تتعلق بعموم الوطن العربي؛ فالاتفاق لا يقتصر على إنهاء الصراع سياسياً لصالح الكيان الصهيوني، بل يتعداه إلى رسم صورة العلاقة الاقتصادية المستقبلية مع الوطن العربي. وتدلّ بنود الاتفاق الموضحة في البروتوكولين المذكورين، على هدف الهيمنة على الاقتصاد العربي والاستفادة من إمكانياته المالية كسوق واسعة جديدة للإنتاج الصهيوني؛ فالمشاريع الكبرى ستكون مشتركة، ومجمل الشؤون الاقتصادية موضوع بيد لجنة دائمية مشتركة، كما إن أموراً اقتصادية لم يرد لها ذكر لا في صلاحيات المجلس ولا في البروتوكولين المذكورين، ما يعني أنّها ستبقى بيد الكيان الصهيوني مثل إصدار العملة والضرائب الجمركية. ويعني ذلك عملياً أن الاقتصاد الإسرائيلي بسبب ما يتمتع به من خبرة وإمكانات ودعم غربي، سيكون هو المهيمن في المجالات كافة. وباسم إعادة إعمار الضفة والقطاع، سيتم العمل على جمع معونات وتعبئة رساميل دولية من الدول والمنظمات. وقد حدث ذلك بالفعل عند توقيع الاتفاق، حيث يذكر تقرير للأمم المتحدة الحاجة إلى ١٢ مليار دولار، ويعني ذلك أن الاقتصاد الإسرائيلي سيكون المستفيد الأكبر من هذه

المعونات عن طريق المشاريع المشتركة. مقابل كلّ ذلك وبالوقت نفسه يجري الحديث عن إلغاء المقاطعة العربية، حيث أخذت بعض دول الخليج تنادي بذلك.

ماذا يعني إلغاء المقاطعة؟ أنّه يعني رفع الحظر على استيراد المنتوجات الإسرائيلية، وعن نشاط الشركات الإسرائيلية أو التي يساهم بها الرأسمال الإسرائيلي في مجال العمل والمقاولات في البلدان العربية. إن رفع المقاطعة يعني التعامل الاقتصادي المفتوح مع الكيان الصهيوني الذي يسعى إلى أن يكون قوة صناعية مهمة في المنطقة. والكيان الصهيوني يتطلع إلى الأسواق العربية كمجال لتصريف بضائعه، حيث يتعذر عليه منافسة البضائع الغربية. ويعني ذلك هيمنة اقتصادية على الاقتصاد العربي والاستفادة من موارده المتاحة وبخاصة في مجال فائض رأس المال من تصدير النفط. وإلا لماذا تلغي دول الخليج مثلاً المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني؟ فالاتفاق الذي وقّع كان ثنائياً بين المنظمة وبين إسرائيل، ولم يكن بين إسرائيل ومجموع الدول العربية ممثلة بالجامعة العربية.

إن الدول العربية المذكورة لا تجاور الكيان الصهيوني وليس مطلوب منها أن توقع مع ذلك الكيان أي اتفاق!

القضية المهمة الأخرى التي ينطوي عليها الاتفاق في جانبه الاقتصادي، هو إحداث انقسام سياسي جديد في صفوف الدول العربية؛ فالأقطار العربية التي ستتعاون في نطاق ما يسمّى بخطّة التنمية الإقليمية، وتلك التي ستقوم بإلغاء المقاطعة والتعامل مع الكيان الصهيوني، سيقوم بينها وبين الأقطار العربية التي سترفض ذلك ـ والعراق في مقدمتها ـ تناقض اقتصادي جديد يضاف إلى التناقضات الموجودة. وقد سبق أن ذكرت مثالاً على ذلك هو الأردن. إن هذا الوضع المتناقض عربياً ستكون له آثار سلبية اقتصادية من حيث إنّه يعني إلغاء اتفاقيات التعاون الاقتصادي العربي كالسوق العربية المشتركة، واتفاقية الوحدة الاقتصادية، كما سيتبع ذلك بتناقضٍ سياسي أيضاً.

٨ ــ النفط كسلاح سياسي(*)

ـ ١ ـ

تثير قضية القدس التي هي مدار الحديث السياسي الآن موضوع النفط العربي كسلاح في المعركة مع أمريكا والصهيونية. والأرقام عن ذلك معبرة ومعروفة؛ فالولايات المتحدة لا يتجاوز احتياطها من النفط ٥,٥ في المئة من الاحتياطي العربي البالغ حوالى ٦٣٢ مليار برميل والقابل إلى الزيادة. ونتاج الولايات المتحدة من النفط في انخفاض مستمر واستهلاكها في ارتفاع مستمر، لذلك من المنتظر جداً أن يصل اعتمادها على النفط المستورد من البلدان العربية إلى حوالى ٥٠ في المئة من حاجتها. ويلاحظ على وضع الإنتاج النفطي التراجع المستمر في إنتاج كلّ من الجزائر وليبيا وقطر، ويلاحظ أن الطاقة الإنتاجية والتصديرية المتاحة في الدول غير العربية محدود أيضاً، وقد قاربت الحد الأقصى. كما إنَّ المنتجين من خارج الأوبك ينتجون الآن بالطاقة القصوى. ويدل ذلك على أن زيادة الإنتاج بقيت محصورة في السعودية والعراق والإمارات والكويت. وقد أوضحت الصحافة النفطية ذلك في العديد من المقالات والبحوث، فقد ظهرت مقالة للمحلل توماس ليبمان في الـ **واشنطن بوست** في بداية عام ١٩٩٠ ورد فيها النصّ التالي:

«يستدل من تحليل الخبراء للأرقام الحالية من ازدياد الطلب على النفط في آسيا والغرب ونضوب الاحتياطي في معظم الأقطار المنتجة للنفط، سوف يضع

(*) تعتمد هذه المقالة على المقالة التي نُشرت بالمعنى نفسه بمناسبة معركة القدس: سعدون حمّادي، «النفط والسعودية وأمريكا،» **الثورة**، ١٣/ ٨/ ٢٠٠٠.

أربع دول عربية في موضع التحكم في أسعار النفط وإنتاجه. وهذه الدول العربية هي المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والإمارات العربية المتحدة». وظهرت المعلومات نفسها في مجلة **الطاقة الدولية**، عن إدارة معلومات الطاقة والتقرير المقدم إلى الكونغرس عن خطّة الغزو الأمريكي لمنابع النفط العربي في عام ١٩٧٥، وتقارير «مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية» في واشنطن. عندما حدثت حرب تشرين الأول/أكتوبر١٩٧٣، مع الكيان الصهيوني، وتحت ضغط الرأي العام، قرر وزراء النفط العرب تخفيض الإنتاج وحظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، فكان للقرار صدى سياسي واقتصادي كبير على صعيد العالم، بالرغم من أن القرار لم يستمرّ طويلاً إذ تمّ رفعه في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٤. وثبت من ذلك الحدث أن النفط سلاح فعال في المعركة السياسية ضدّ الصهيونية وحليفتها الولايات المتحدة، التي هالها الحدث، فبدأت تضع الخطط المقابلة.

كانت الصهيونية والولايات المتحدة تقدران أن القدس هي عقدة مشروع ما سمي بـ «الحل السلمي» للقضية الفلسطينية، وتعرفان أن الملك فيصل ملك السعودية آنذاك الذي وافق على قرار حظر تصدير النفط، كان ثابتاً في موضوع القدس لأسباب دينية تتعلق بمعتقداته الشخصية والسياسية، والسعودية كما هو معروف تعتمد إلى حد بعيد على شخص الملك؛ فكانت الحادثة المعروفة باغتيال الملك فيصل بالطريقة الغامضة التي لا يُستبعد علاقتها بالمخابرات الأمريكية والصهيونية لإزالة العقبة في موضوع القدس. ثمّ جاء المرحوم الملك خالد الذي كان مريضاً، إلا أنّه مع ذلك كان يحمل عاطفة دينية نحو القدس؛ فقد بدأت الولايات المتحدة والصهيونية حملة لتكريس احتلال القدس من قبل الكيان الصهيوني، وتثبيت فكرة جعلها عاصمة لذلك الكيان، فقامت هولندا بنقل سفارتها إلى القدس، وأعلنت ١٢ دولة من دول أمريكا اللاتينية تحت تأثير الولايات المتحدة عزمها على نقل سفاراتها إلى القدس. وعندها صدر البيان العراقي ـ السعودي المشترك، إثر اجتماع الرئيس صدام حسين بالمرحوم الملك خالد في ٦/٨/١٩٨٠، حيث أوضح أن البلدان سيعيدان النظر بعلاقاتهما الاقتصادية مع كلّ بلد ينقل سفارته إلى القدس.

وكان لذلك البيان أثراً حاسماً، فهولندا سحبت سفارتها من القدس وألغت الدول الأخرى موضوع نقل سفاراتها الذي أعلنت عنه سابقاً. والمعروف أن الملك خالد كان مريضاً ويقوم الأمير فهد بالإدارة الفعلية للسياسة، فقام بزيارة

إلى الولايات المتحدة أثناء رئاسة جيرالد فورد، وقع خلالها الاتفاقية النفطية المعروفة، حيث تعهدت السعودية باتباع سياسة إغراق السوق بالنفط وتوفيره بأسعار ـ سميت معقولة ـ أي متدنية، واستثمار عائدات النفط المصدر إلى الولايات المتحدة في شراء سندات الخزينة الأمريكية مساهمة في تمويل الدين العام لحكومة الولايات المتحدة. والسندات هذه طويلة الأمد وغير قابلة للبيع في أسواق المال، لذلك لا يمكن استرداد أثمانها إلا بعد انتهاء مدتها.

وقد نشرت الصحافة النفطية خبر هذه الاتفاقية غير المعلنة وبخاصة مجلة **إنترناشيونال كارنسيز** *(International Currencies)* في لندن. ومنذ ذلك الوقت بدأت السعودية سياسة نشيطة لإخراج هذا السلاح من المعركة بإغراق السوق النفطية عن طريق زيادة الإنتاج، باعتبارها أكبر منتج للنفط في العالم، حيث استثمرت الأموال الطائلة في بناء طاقة إنتاجية تصل إلى حوالى ١٢ مليون برميل لا تحتاج في استخدامها الفعلي، إلا لجزء منها، مجمدة الرأسمال الكبير من دون جدوى اقتصادية. وأدى ذلك بالتالي إلى تخفيض الأسعار، فتمكنت الولايات المتحدة من تكوين احتياطي نفطي كبير للطوارئ بكلفة منخفضة، وبذلك تحول الموضوع من الشحة إلى الوفرة، وتراجع الحديث عن استخدام النفط كسلاح في المعركة، وتمت إزالة العقبة الشخصية المعارضة لضم القدس إلى الكيان الصهيوني باغتيال الملك فيصل ووفاة الملك خالد.

في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، كان سقف الإنتاج ١٨,٥ مليون برميل يومياً، وبضغط من السعودية والكويت رفع سقف الإنتاج في تموز/يوليو ١٩٨٩ إلى ١٩,٥ مليون برميل. وبضغط من الأطراف نفسها تمّ في تشرين الأول/أكتوبر رفع السقف إلى ٢٠,٥ مليون برميل.

ومرة أخرى تمّ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، رفع السقف إلى ٢٢,٠٨٦ مليون برميل، وكانت السعودية والكويت حتّى بعد رفع سقف الإنتاج تتجاوزان حصصهما، حتّى بلغ سعر النفط (٧) دولارات، في حين كان السعر المحدد من أوبك ١٨ دولاراً.

ولمعالجة الوضع، اقترح العراق عقد مؤتمر قمة من الدول الأربع: العراق والسعودية والكويت والإمارات، لتثبيت كميات الإنتاج والأسعار، فوافق الملك فهد في البداية على ذلك ثمّ اقترح عقد اجتماع في جدة من ١٠ ـ ١١ تموز/يوليو ١٩٩٠ (الذي أقر سعر الأوبك (١٨) دولاراً والالتزام بالحصص)، إلا أن وزير

النفط الكويتي آنذاك صرح بعد المؤتمر مباشرة في ١٦ تموز/يوليو أن الاتفاق صالح لمدّة شهرين فقط. واتضح في ما بعد أن ذلك كان هو الاتفاق السري الذي روجته السعودية مع الكويت والإمارات وقطر، والذي فضحته المكالمة الهاتفية بين الملك فهد ورئيس دولة الإمارات التي حصلت يوم ٩ تموز/يوليو، وهو اليوم الذي سبق اجتماع وزراء النفط في جدة والتي أذاعتها وسائل الإعلام في العراق يوم ٢٤/٨/١٩٩٠.

ـ ٢ ـ

واستمرت السعودية بالضغط في منظمة الأوبك على زيادة الإنتاج، فإذ وافقت المنظمة تحت الضغط، تمّ رفع سقف الإنتاج، وإذا لقيت معارضة قامت بمفردها بذلك مجبرة الآخرين على زيادة إنتاجهم حفاظاً على أسواقهم. وهكذا ارتفع إنتاج السعودية من حوالى ٣ ملايين برميل في بداية الثمانينيات إلى حوالى ٨ ملايين برميل يومياً، مع أنّها لا تحتاج كلّ تلك العوائد وجميع المعايير المتفق عليها في الأوبك لا تبرر حجم ذلك الإنتاج. وعندما حدث العدوان على العراق في عام ١٩٩١، وتوقف تصدير النفط، قامت السعودية باستغلال الفرصة وعوضت عن كامل إنتاج العراق، فرفعت إنتاجها بصورة حادة تلافياً لحصول أي نقص في الإمدادات في السوق العالمية متعمدة تخفيض أسعار النفط لمصلحة الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى، بالرغم من ارتفاع معدلات التضخم في تلك الدول التي تستورد منها البلدان المنتجة للنفط الجزء الأكبر من حاجياتها، الأمر الذي حمّل الدول المنتجة خسائر مالية كبيرة جراء تآكل القوة الشرائية لبرميل النفط المصدّر؛ فحسب أرقام صندوق النقد الدولي عن معدلات التضخم وتقلبات سعر صرف الدولار وأرقام منظمة الأوبك عن أسعار النفط الخام، ارتفع الرقم القياسي للتضخم وتقلبات صرف الدولار في البلدان الصناعية العشرة في عام ١٩٩٩ أكثر من ثلاث مرات ونصف عما كانت عليه عام ١٩٧٤، في حين أن أسعار برميل النفط الخام ارتفعت من حوالى ١١ دولاراً في عام ١٩٧٤ إلى حوالى ١٧ دولاراً في عام ١٩٩٩.

وإمعاناً في سياسة إخراج موضوع النفط من أي إمكانية لاستخدامه سلاحاً للضغط على أمريكا في موضوع القضية الفلسطينية وبخاصة موضوع القدس، عمدت السعودية إلى المزيد في وضع الفائض من النفط في السوق وتخفيض

الأسعار؛ ففي أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ وصل معدل سلة نفوط الأوبك إلى ١٨,٧ دولاراً للبرميل بعد أن كان حوالى ٣٦ دولاراً في عام ١٩٨٠. واستمرت سياسة الضغط لرفع سقف الإنتاج وزيادة الإنتاج من قبل السعودية، مؤدية إلى انخفاض الأسعار شهراً بعد شهر، والملفت للنظر أنّه في ظلّ هذه الظروف بالذات، أصرت السعودية في اجتماع الأوبك في جكارتا في إندونيسيا في ٢٦/ ١١/ ١٩٩٧، على رفع سقف الإنتاج بمقدار مليونين ونصف مليون برميل، مع أنّه كان معروفاً لدى الجميع أن المعروض في السوق كان يعاني من فائض بحوالى مليوني برميل. وكانت النتيجة كما هو متوقع، هبوط سعر النفط إلى أدناه، فوصل إلى ٩,٦٩ دولار للبرميل. وعندها قامت الضجة، فكانت مقالة السيد الرئيس صدام حسين في جريدة **الجمهورية**[١] وطرحت وزارة النفط في بغداد مقترحاً لتخفيض الإنتاج، وتجاوبت معها أغلبية الدول المنتجة، فلم يكن أمام السعودية غير الرضوخ؛ فعقد اجتماع الأوبك في فيينا في ٢٣/ ٣/ ١٩٩٩ وتقرر فيه خفض سقف الإنتاج وبدأت معه أسعار النفط بالتحسن.

ولكن الظرف كان ظرف المفاوضات الحاسمة بين الجانب الفلسطيني والعدو الصهيوني، واحتلت قضية القدس المكان المركزي في تلك المفاوضات، وعندما حان موعد إعادة النظر بسقف الإنتاج بحسب قرار الأوبك في آذار/ مارس ٢٠٠٠، قام وزير الطاقة الأمريكي ريتشاردسون بجولة في الخليج، فزار السعودية والكويت في ٢٤ ـ ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٠، حاثاً على زيادة الإنتاج. وتواترت التصريحات من المسؤولين الأمريكان بضرورة زيادة الإنتاج، وهكذا كان الإصرار على رفع الإنتاج في آذار/ مارس بأن أعلنت السعودية بصورة منفردة أنها ستقوم بزيادة إنتاجها بمقدار نصف مليون برميل من دون أي مسوغ، فلا هي تحتاج هذه الموارد ولا هو قرار من الأوبك. وأخذ المسؤولون السعوديون يتحدثون عن (موازنة الطلب)، وهي العبارة التي تعني الإبقاء على الفائض في السوق وعلى تدني السعر.

إن استخدام كلّ دولة لمواردها الطبيعية وقدراتها الاقتصادية للدفاع عن مصالحها القومية في وجه الأخطار الخارجية، أمر مشروع في كلّ المواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، والولايات المتحدة تأتي في مقدمة من

(١) صدام حسين، «التذبذب في أسعار النفط لمصلحة من؟،» **الجمهورية**، ٢٣/ ١/ ١٩٩٩.

يستعمل الاقتصاد كسلاح سياسي؛ فمنذ عام ١٩٤٠، قامت بالرقابة على صادراتها لاعتبارات سياسية، واستمرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فجرى حظر تصدير عدد كبير من السلع إلى الدول الاشتراكية. وفي عام ١٩٤٩، صدر قانون التحكم في الصادرات التي نصّ صراحة: على أن سياسة التحكم في الصادرات هو لدعم السياسة الخارجية للولايات المتحدة[٢]؛ وأوضح القانون أن القواعد والنظم التي يصدرها الرئيس في هذا الشأن «يمكن أن تنص على رفض أي طلب بالسماح بتصدير سلع أمريكية» إلى أي دولة أو مجموعة دول تهدد الأمن القومي للولايات المتحدة إذا ما قرر الرئيس أن هذه الصادرات من شأنها أن تقدّم إسهاماً مهماً للقدرة العسكرية أو الاقتصادية لهذه الدولة أو مجموعة الدول، ما يمكن أن يكون ضاراً بالأمن القومي ورفاهية الولايات المتحدة. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، فرضت الولايات المتحدة حظراً شاملاً على صادراتها إلى كوبا. وفي عام ١٩٦٩، صدر قانون إدارة الصادرات، ونصّ على سلطة رئيس الجمهورية في حظر تصدير المواد والسلع طبقاً للقواعد التي يصدرها في هذا الشأن من أجل «المحافظة على الأمن القومي ودعم السياسة الخارجية للولايات المتحدة».

وفي عام ١٩٥١، صدر قانون مساعدات الدفاع المشترك المعروف باسم «قانون باتل»، حيث أوضح إن سياسة الولايات المتحدة تشمل فرض الحظر على تصدير عدد كبير من المواد الاستراتيجية بما فيها النفط إلى الدول التي تهدد أمن الولايات المتحدة.

هذا هو المشهد النفطي في الوقت نفسه الذي شهد مفاوضات كامب ديفيد الأخيرة، وعملية الجذب والدفع في موضوع القدس، حيث ترك الشعب الفلسطيني أعزلاً من كلّ سلاح ووحيداً يواجه ضغوط الصهيونية وأمريكا للاستيلاء على القدس ذات المكانة المعروفة لفلسطين والعرب والمسلمين. والسعودية لا تعمل أي شيء في الاتجاه الإيجابي وتعمل كلّ ما بوسعها في الاتجاه السلبي، ألا وهو إبطال مفعول أقوى سلاح بيد العرب سلاح النفط؛ فمنذ إزالة عقبة الملك فيصل وبعده الملك خالد وحلول السياسة البراغماتية المستسلمة كلياً للسياسة الأمريكية، اتبعت سياسة إخراج هذا السلاح من المعركة بتصميم وإصرار

(٢) The Export Control Act of 1949, section 2.19 U. sect c.2021.

مسبق، وذلك بجعل سوق النفط سوق المشتري إلى درجة لا يمكن معها حتّى التفكير بحظر نفطي كما حصل في عام ١٩٧٣، أو بمجرد التهديد بذلك. والذي يتتبع تصرف النظام السعودي قبل وخلال وبعد كامب ديفيد الأخير، يلاحظ بوضوح الابتعاد عن الموضوع وترك المفاوض الفلسطيني لوحده يلقى مصيره مجرداً من أقوى سلاح ثبتت فعاليته في الماضي وقابل للاستعمال الآن؛ فلم يصدر من النظام السعودي غير تصريح شكلي بدعم موقف الوفد الفلسطيني إثر زيارة الرئيس حسني مبارك إلى السعودية خلال المفاوضات، حتّى وكأن الأمر لا يتعلق بالقدس، ثالث الحرمين الشريفين.

وبذلك تمّ إيجاد الظرف الملائم للصهيونية وأمريكا لتصفية القضية الفلسطينية بحسب شروطهما، فالعراق محاصر والورقة القوية الوحيدة لدى العرب قد أسقطها النظام السعودي عن تصميم وسبق إصرار، الأمر الذي خلق عدم توازن كبير بين الجانبين. وفي زيارة قمت بها مؤخراً إلى إيطاليا سألني سياسي معروف وعضو في مجلس الشيوخ، عن سرّ إطالة أمد الحصار على العراق بشكل ملفت للنظر. إذ قال إنه يعرف أن النفط هو أحد العوامل، وتساءل عما سواه؟ فأجبته: أن الصهيونية وأمريكا تريدان أن تتم تصفية القضية الفلسطينية في وضع لا يتوافر فيه توازن بين العرب وخصومهم، وهذا ما يحدث الآن عن طريق محاصرة العراق.

ـ ٣ ـ

يقول روبرت هانكس وهو أمريكي في الندوة التي عقدها مركز الدراسات العربية في لندن عن النفط والأمن في الخليج العربي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ ما نصه:

«وقد ارتأى بعضهم إذا تعرض الشعب الأمريكي بدرجة كافية إلى صدمة إدراك مدى اعتماده على نفط الشرق أوسط وتأثير حظره عليه، لكان قد نبذ التعللات الصهيونية المعتادة التي حكمت السياسة الأمريكية في المنطقة، إلا أن الأوبك قامت بعد خمسة شهور برفع الحظر على تصدير النفط، أي قبل أن يستشعر الأمريكيون بدرجة كافية مدى الضرر الذي ألحقه الحظر في مثل هذه الفترة القصيرة بالشكل الذي كان يمكن أن يؤدي إلى تغيير جذري في وجهات نظرهم بشأن هذه المنطقة. ولو أن الحظر استمر لسنة أو أكثر، لكان من الممكن أن يدرك الكثير من الأمريكيين أن مصلحة بلادهم لا بدّ أن تقدّم على مصلحة

إسرائيل، ولكان من الممكن الاقتراب من حلّ دائم لمشكلة الشرق الأوسط»[٣].

بقيت كلمة يمكن أن تقال عن الفرصة المتاحة الآن لمجابهة السياسة النفطية التي ألحقت ضرراً اقتصادياً فادحاً بالدول المنتجة وضرراً سياسياً بيناً بالقضية الفلسطينية وبخاصة القدس وهي مؤتمر القمة القادم في فنزويلا؛ فدول الأوبك لم تعقد اجتماعاً سياسياً على مستوى القمة منذ عام ١٩٧٥ عندما اجتمعت في الجزائر. ففي البيان الختامي لقمة الجزائر الصادر في ٦ آذار/مارس عام ١٩٧٥، ورد فيه ما يأتي:

«يلاحظ ملوك ورؤساء الدول أن السعر المنخفض بصورة مصطنعة للنفط في السابق قد ساعد على الاستغلال الجائر لهذا المورد المحدود الناضب، وأن الاستمرار في سياسة كهذه كان سيثبت أنه كارثي من وجهة نظر المحافظة على الموارد واقتصاد العالم». وجاء في البيان أن المجتمعون يعتبرون «أن سعر النفط يجب أن يتقرر عن طريق ربطه ببعض المعايير الموضوعية بما في ذلك أسعار السلع الصناعية ومعدل التضخم وشروط انتقال السلع والتقنية من أجل التنمية في بلدان دول الأوبك». هذا ما ورد في نص البيان الختامي. ويعني ذلك أن سعر النفط يجب أن يتقرر لا بصورة كيفية وبحسب السياسات الخاصة لهذه الدولة أو تلك، بل على أسس موضوعية.

ويذهب البيان في الفقرة (١٠) إذ ينص «وفي ما يتعلق بأسعار النفط فإنهم (الملوك والرؤساء) يشيرون إلى أنه بالرغم من الحجم الظاهري للتصحيح (أي تصحيح الأسعار) فإن المعدل المرتفع للتضخم وانخفاض سعر صرف العملات قد ابتلع الجزء الأعظم من القيمة الحقيقية لتصحيح الأسعار». وهكذا شخصت قمة الجزائر موضع الخلل، إلا أنها لم تتناول الحلول العملية لتلافيها. وهناك الآن فرصة متاحة في القمة القادمة. والقضية المركزية بالطبع هي مستوى الإنتاج والأسعار.

إنني أرى أن الأساس الموضوعي للسعر العادل هو المحافظة على القوة الشرائية لبرميل النفط أي المحافظة على كمية السلع والخدمات التي يستطيع البلد المصدر الحصول عليها من برميل النفط قياساً إلى نقطة زمنية محددة. والنقطة

(٣) **النفط والأمن في الخليج العربي: ملخص لأعمال ندوة دولية**، أوراق عربية؛ ٥٠. سلسلة الندوات والحلقات الدراسية؛ الندوة الأولى (لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٦.

الزمنية هي في نظري (كما سبق أن أوضحته في مقالة سابقة) عام ١٩٧٤، وهي السنة التي دخل فيها النفط العربي لأول مرة السوق العالمية وتكوّن له سعر حر، أما تطبيق هذا المبدأ فعملية ممكنة وما يحتاج إليه الجهاز الفني في الأوبك لتطبيق ذلك هو أسعار صرف سلة عملات الدول الصناعية الكبرى التسع إزاء الدولار الأمريكي، موزونة بحسب واردات دول الأوبك من هذه البلدان وهي متوافرة في منشورات صندوق النقد الدولي الذي ينشر أيضاً الأرقام القياسية للتضخم في تلك البلدان. أما أسعار النفط فمتوافرة لدى منظمة الأوبك وبذلك يستطيع جهاز الأوبك حساب الأسعار التي تحافظ على القوة الشرائية لبرميل النفط قياساً على سنة ١٩٧٤.

بذلك يتمكن الاجتماع الوزاري لدول الأوبك أن يقرر مستوى سقف الإنتاج اللازم لتحقيق السعر الذي يحافظ على القوة الشرائية زيادة أو نقصاناً. وهكذا يمكن تحويل اجتماع وزراء النفط من نقاش كيفي من دون أساس موضوعي إلى نقاش موضوعي في قضية تحديد سقف الإنتاج ولا يعود هناك مجال للسياسات الخاصة لهذه الدولة أو تلك أن تفرض على المنظمة مواقف ذات دوافع سياسية ونتائجها ضارة لدول الأوبك، كما درجت السعودية على القيام به منذ اتفاقها مع إدارة الرئيس فورد على إغراق السوق وتخفيض الأسعار وتجريد الشعب الفلسطيني والعرب والمسلمين من سلاح النفط في المعركة مع الصهيونية.

٩ ــ أضواء على قمة الأوبك القادمة في فنزويلا:

١ ـ الظروف المؤدية للدعوة إلى القمة

كان سعر النفط حوالى ٣٦ دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٠، وبدأ بعده مسلسل الانخفاض، فهبط إلى حوالى ٢٧,٥ دولاراً للبرميل في عام ١٩٨٥، ثمّ إلى ٢٢,٣ دولاراً للبرميل في عام ١٩٩٠ بسبب زيادة الإنتاج ورفع سقف إنتاج دول الأوبك بشكل متتابع حتّى أواخر التسعينيات. حدث ذلك في الماضي وتكبدت الدول العربية المنتجة للنفط خسائر خلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٨٦ و١٩٩٨، كفرق بين ما يجب أن تكون عليه الأسعار للمحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤، وبين الأسعار الفعلية في السوق بلغ مجموعها ٩٢٩ مليار دولار.

وبحسب الدراسة التي قمت بها في عام ١٩٩٢، والتي حدثت تباعاً والمنشورة في عدد من المطبوعات العربية، والتي توضح الأرقام الشهرية التي زودتني بها وزارة النفط في بغداد مشكورة، أنه في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، كان معدل سعر سلة نفوط الأوبك ١٨,١٦ دولاراً للبرميل واستمر هذا المعدل في الهبوط شهراً بعد آخر حتّى نهاية العام، واستمر بالمنوال نفسه خلال عام ١٩٩٨، حتّى وصل أدناه في كانون الأول/ديسمبر إلى ٩,٦٩ دولاراً للبرميل إثر اجتماع المؤتمر الوزاري للأوبك في جاكارتا في إندونيسيا من ٢٦/١١/ ١٩٩٧ ـ ١/١٢/١٩٩٧، حيث تمت زيادة الإنتاج (الذي يعاني من الفائض أصلاً) من حوالى ٢٥ مليون برميل، إلى ٢٧,٥ مليون برميل تحت الضغط والحجج المكررة المعروفة. وعندها تفاقمت الأمور، وبمبادرة من العراق، ارتفع الصوت ضدّ هذا الضرر الفادح الذي يلحق بالدول المنتجة لمصلحة المستهلكين

الكبار بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فنشرت جريدة **الجمهورية** مقالة للسيد الرئيس صدام حسين[1]، وطرحت وزارة النفط في العراق مشروعها على الأوبك في الرسالة التي أرسلها السيد وزير النفط إلى رئيس المؤتمر الوزاري للأوبك والمؤرخة بالتاريخ نفسه ٢٣/ ١/ ١٩٩٩، لخفض الإنتاج وتصحيح الأسعار. وإزاء تنبه الرأي العام لفداحة ما يحصل والأثر السلبي للخسارة غير المبررة التي لحقت بالدول المنتجة، عقد في فيينا في ٢٣/ ٣/ ١٩٩٩ مؤتمراً وزارياً استثنائياً وتقرر فيه تخفيض سقف الإنتاج إلى ٢٢,٩٧٦ مليون برميل يومياً لمدّة سنة اعتباراً من ١/ ٤/ ١٩٩٩ حتّى ٣١/ ٣/ ١٩٩٩.

وهكذا بدأت الأرقام الشهرية لمعدل سعر سلة نفوط الأوبك بالارتفاع؛ فمن ٩,٦٩ دولاراً للبرميل في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، وصلت إلى ١٩,٥٤ دولاراً للبرميل في آب/ أغسطس ١٩٩٩، فماذا يعني ذلك؟ أنّه يعني ببساطة أن سبب انخفاض الأسعار وبالتالي الخسائر المالية الكبيرة التي تكبدتها الدول المنتجة كان سببها الرئيس زيادة الإنتاج غير المبرر.

وبعملية حسابية بسيطة، يتضح أن الوضع المالي للدول المنتجة التي قامت بتخفيض إنتاجها هو أفضل الآن مما كان عليه قبل ذلك، أي أن زيادة إنتاجها ووضعه فائضاً في السوق يكبدها خسائر مالية؛ فهي بتخفيض الإنتاج وارتفاع الأسعار حققت منافع مالية واضحة، الأمر الذي يدلل على أن سياسة زيادة الإنتاج لم تكن سياسة رشيدة لمصالحها المالية بالذات؛ فارتفاع الأسعار قد عوض عن تخفيض الإنتاج، وزاد عليه خالقاً وفراً مالياً للدول المنتجة كان سيذهب إلى الدول الصناعية الغنية، لو بقى الوضع على ما كان عليه.

إذاً لماذا كان الإصرار على رفع سقف الإنتاج في اجتماع جاكارتا في ٢٦/ ١١/ ١٩٩٧ بحوالى ٢,٥ برميل ووضعه في سوق مشبع بالأصل؟ أنّه لم يكن لمصلحة المنتجين على وجه التأكيد، ويتعارض مع مصالحهم المشروعة في الحصول على سعر عادل للمادة الرئيسة التي يصدرونها وتعتمد عليها إلى حد بعيد اقتصادياتهم ورفاه شعوبهم. والآن وقد ارتفعت الأسعار إلى حوالى ٢٠ دولاراً أي إلى حوالى الضعف لما كانت عليه أواخر عام ١٩٩٨، هل حصلت الآثار السلبية التي طالما قدمت كحجج ضدّ ارتفاع الأسعار، أو حتّى بدت البدايات لتلك الآثار؟ فهل حركت مضاعفة الأسعار ميولاً تضخمية في الدول الصناعية

(١) صدام حسين، «التذبذب في أسعار النفط لمصلحة من؟،» **الجمهورية**، ٢٣/ ١/ ١٩٩٩.

كما كان يقال؟ هل بدأت بوادر انكماش في نمو الاقتصاد الدولي الذي قيل إنّه إذا ما حصل سيلحق بنا أضراراً؟ هل بدأ التفكير بالتحول إلى البدائل كمصدر للطاقة بدلاً من النفط؟ ليس في الوضع الاقتصادي الدولي ما يدلّ على حدوث شيء من ذلك أو بدايات لحدوث شيء من ذاك. أين هي إذاً صدقية الحجج والمبررات التي حفلت بها اجتماعات الأوبك التي حدثت فيها قرارات رفع سقف الإنتاج خلال عقدين من الزمن تقريباً؟ إذا كان تخفيض سقف الإنتاج في الشهر الثالث من عام ١٩٩٩ في فيينا صحيحاً (وقد ثبتت صحته ومنافعه)، فلماذا إذاً كان الإصرار على الزيادة بمليونين ونصف برميل يومياً في اجتماع جاكارتا الذي حصل في أواخر عام ١٩٩٧؟ هل كان من الضروري أو المحتم أن تتكبد الدول المنتجة خسائر مالية جسيمة استفادت منها الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة عن طريق الحصول على نفط رخيص، وأن تكون خزيناً احتياطياً من النفط وتحقق منافع لموازينها التجارية على حساب الدول المنتجة؟ لقد أثبتت التجربة بما لا يدع مجالاً للشك أن سياسة زيادة الإنتاج التي اتبعت كانت خاطئة ومضرة وغير عادلة.

إن قرار المؤتمر الاستثنائي في فيينا في الشهر الثالث الفائت، سينتهي مفعوله في الشهر الثالث من العام القادم. والسؤال المهم هو هل سيعود جدال زيادة الإنتاج من جديد؟ وبعبارة أخرى هل تمّ التخلي حقيقة عن سياسة إغراق السوق لمصلحة الدول الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة بدوافع سياسية على حساب الدول المنتجة؟ ألم تكن التجربة كافية للتحول إلى سياسة عادلة تحمي المصلحة الوطنية المشروعة مقابل مصالح الدول الصناعية الغنية؟ والسؤال الجوهري هذا يدور حول مضمون السياسة العادلة التي نقول بها، والجواب هو المحافظة على القوة الشرائية لهذه المادة الخام التي تصدرها الدول المنتجة، وبالاستناد إلى سنة أساس يتفق عليها؛ فبرميل النفط يجب أن يجلب لنا كمية من السلع والخدمات التي نستوردها لا تتناقص تدريجياً بفعل التضخم أي ارتفاع أسعار السلع والخدمات التي نستوردها من الدول الصناعية المستوردة.

ومبدأ المحافظة على القوة الشرائية لصادرات دول العالم الثالث مبدأ عادل، ويشكل محور المؤتمرات الاقتصادية الدولية التي تنعقد في نطاق الأمم المتحدة منذ مدّة طويلة ضمن مشاريع إصلاح النظام الاقتصادي الدولي، وبخاصة منهاج العمل الذي أقرته الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخاصة الخامسة؛ من المعروف أن أسعار السلع والخدمات التي تصدرها الدول الصناعية

في ارتفاع مستمر، وأسعار المواد الخام التي تصدرها الدول النامية في انخفاض مستمر، ومن خلال هذا الخلل في شروط التبادل التجاري، تتسرب الثروة من الفقير إلى الغني من دون وجه حقّ. وكما إنَّ العدالة أصبحت مطلباً عالمياً في التعامل بين الدول، فقد أصبحت كذلك مطلباً لتحقيق العدالة في داخل الدول؛ فمبدأ ربط الأجور بارتفاع كلفة المعيشة أي بالتضخم أصبح معروفاً ومعمولاً به في كثير من الدول، فالنقابات العمالية تناضل من أجل المحافظة على القوة الشرائية لقوة العمل التي تقدّمها فتزداد الأجور مع ارتفاع الأسعار حتّى لا تنخفض القوة الشرائية للأجور. ثمّ إن مبدأ المحافظة على القوة الشرائية للبرميل ليس جديداً في عمل الأوبك، فقد تأسس هذا المبدأ في نصوص اتفاقية طهران في بداية السبعينيات، والذي تكرس في اتفاقية جنيف الأولى في عام ١٩٧٢، واتفاقية جنيف الثانية في عام ١٩٧٣ كما سيأتي ذكره.

إن عملية زيادة سقف إنتاج الأوبك بحالاتها المتكررة، لم تكن مبنية على أسس، وإن كانت تقدّم لها الحجج والمبررات أثناء المناقشة، بل كانت دوافعها في الأغلب خاصة تتعلق برغبات بعض الدول المنتجة وغير البعيدة عن الغرض السياسي، وأكبر دليل على ذلك ما حدث في اجتماع جاكارتا السابق الذكر؛ فهل يصحّ أن تستمر هذه الحالة؟ هل يجوز الاستمرار في اتخاذ قرارات زيادة الإنتاج وتخفيض الأسعار وتحميل الدول المنتجة خسائر مالية فادحة، ووضع هذه المادة الحيوية الناضبة في سوق المشتري (كما يقال) بأسعار رخيصة، فيؤدي ذلك إلى سرعة نضوبها وإلى الهدر في استخدامها على نطاق العالم؟ الموضوع المهم في نظري في القمة القادمة في فنزويلا، هو التحول في التعامل مع موضوع الإنتاج والأسعار من وضع يتسم بعدم وجود أساس موضوعي، إلى العمل على أساس موضوعي يحقق العدالة ويقلل الاختلافات ويحقق الاستقرار؛ فارتفاع الأسعار إذا ما ارتبط بمقياس موضوعي لا يعود عملية كيفية، بل عملية مرتبطة بمعدل التضخم الذي تصدره لنا الدول الصناعية الغنية بشكل ارتفاع مستمر بأسعار صادراتها من السلع والخدمات. والتضخم في مجموعة هذه الدول مسألة قابلة إلى القياس والمعلومات الرقمية عنها متوافرة.

وبالحسابات التي قمت بها في دراسة «الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط»، اتضح أنّه من أجل المحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤، فسعر البرميل في عام ١٩٩٨ يجب أن يكون ٣٣,٧١ دولاراً للبرميل

الذي هو سعر عادل ومعقول بالوقت نفسه، ويعني ذلك أنّه لا يزال هناك مجال ارتفاع للأسعار مع المحافظة على مقياس العدالة المذكور؛ فالسعر الذي يقوم على هذا الأساس الواضح ليس من السهل معارضته من قبل الدول الصناعية المستوردة، كما إنَّ ربط أسعار النفط بالتضخم يشكل حافزاً إضافياً لتلك الدول للحد من هذه الظاهرة السلبية التي تسعى إلى السيطرة عليها. وقد تحدث السيد الرئيس صدام حسين في مجلس الوزراء المنعقد في بغداد في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩، مؤكّداً خطورة الأثر السلبي للتضخم، حيث أدى إلى تآكل القوة الشرائية لبرميل النفط، الأمر الذي ألحق ضرراً اقتصادياً بالغاً بشعوب الدول المنتجة للنفط. وقد تضمن ذلك في بيان المجلس عن هذه القضية.

٢ ـ مقترحات لنجاح القمة

إزاء الأوضاع التي مرّ ذكرها في المقالة السابقة، ظهرت دعوة فنزويلا إلى عقد مؤتمر قمة لدول الأوبك في أوائل العام القادم، وهي دعوة حظيت بتأييد العراق؛ فدول الأوبك لم تجتمع على مستوى سياسي عالٍ منذ عام ١٩٧٥، عندما عقد مؤتمر القمة في الجزائر، إذ بقيت شؤون النفط تعالج على المستوى الوزاري حيث كانت تتم عمليات الضغط لزيادة الإنتاج من دون أساس موضوعي ومن دون اعتبار للمصالح الوطنية المشروعة لشعوب الدول المنتجة. إذ كانت تقدّم مختلف أنواع الحجج التي لم تثبت صحة أي منها خلال الوقت؛ فارتفاع الأسعار إلى ٣٦ دولاراً في عام ١٩٨٠، لم يحرك أي من الميول السلبية التي كانت تقدّم كمبررات لرفع سقف الإنتاج بصورة متتابعة وإغراق السوق. وبذلك بقيت هذه القضية الاقتصادية المهمة بعيدة إلى حد ما عن الاهتمام السياسي في مستوى قمة الدولة. وحتّى دعوة السيد الرئيس صدام حسين إلى اجتماع قمة يضم: العراق والسعودية والكويت والإمارات، بإرسال رسائل إلى رؤساء هذه الدول في الشهر السادس من عام ١٩٩٠، عندما تفاقم الوضع بانخفاض الأسعار، قد تمّ إجهاضه بالطريقة التي أوضحتها في مقالات سابقة، واستعيض عن القمة باجتماع لوزراء نفط هذه الدول في تموز/ يوليو ١٩٩٠، الذي قرر ولم ينفذ قراراته. إن دعوة القمة القادمة من قبل فنزويلا أصبحت ضرورية لإعادة هذا الملف (كما يقال) ليوضع مرة أخرى أمام رؤساء الدول.

وقبل الدخول في موضوع محتوى القمة القادمة في فنزويلا، من المفيد إبداء ملاحظات على بيان القمة السابق في الجزائر في ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥.

يتحدث البيان المذكور عن أمور عديدة تتعلق بالوضع الاقتصادي الدولي، ولكنه أفرد جزءاً مهماً لموضوع الأسعار الذي كان أيضاً الموضوع المركزي آنذاك. يقول البيان[٢] ما يلي:

«يلاحظ ملوك ورؤساء الدول، أن السعر المنخفض بصورة مصطنعة للنفط في السابق، قد ساعد على الاستغلال الجائر لهذا الوارد المحدود الناضب، وأن الاستمرار في سياسة مثل هذه كان سيثبت أنّه كارثي من وجهة نظر الحفاظ على الموارد واقتصاد العالم».

وأنّهم يعتبرون أن مصلحة أعضاء الأوبك ومصلحة بقية العالم تتطلب أن يأخذ تحديد سعر النفط (باعتباره العنصر الرئيس في الدخل القومي للدول الأعضاء) في الاعتبار ما يلي:

«ـ معايير الحفاظ على الثروة النفطية بما في ذلك النضوب والشحة في المستقبل.

ـ قيمة النفط في غير استعمالاته كمصدرٍ للطاقة.

ـ ظروف التوافر والاستخدام والكلفة لمصادر الطاقة البديلة».

إضافة إلى ذلك «أن سعر النفط يجب أن يتقرر عن طريق ربطه ببعض المعايير الموضوعية بما في ذلك أسعار السلع الصناعية، ومعدل التضخم، وشروط انتقال السلع والتقنية من أجل التنمية في بلدان دول الأوبك»؛ فماذا يعني هذا النصّ؟ أنّه يعني أن تحديد أسعار النفط يجب أن يتقرر بناء على المصلحة المشروعة العادلة لدول الأوبك وللعالم؛ فالنفط ثروة ناضبة يجب المحافظة عليها وانخفاض أسعارها يؤدي ـ وقد أدى بالفعل ـ إلى الهدر في استخدامها من قبل الدول الصناعية وهي المستورد الرئيس للنفط. وأن الأسعار يجب أن يجري تحديدها لا بصورة كيفية بل على أسس موضوعية، وهي معدلات التضخم ومستوى أسعار السلع الصناعية ومدى تعاون الدول الصناعية في عملية تنمية دول الأوبك عن طريق تسهيل انتقال التكنولوجيا. ثمّ نصّ البيان في الفقرة (١٠) على ما يلي:

«وفي ما يتعلق بأسعار النفط فإنّهم (أي الملوك والرؤساء) يشيرون إلى أنه

(٢) ترجمة من النص الإنكليزي، الفقرة رقم (٧).

بالرغم من الحجم الظاهري للتصحيح (أي تصحيح الأسعار) فإن المعدل المرتفع للتضخم وانخفاض سعر صرف العملات، قد ابتلع الجزء الأعظم من القيمة الحقيقية لتصحيح الأسعار، وأن السعر الجاري حالياً (للنفط) هو أقل بكثير مما يمكن أن ينتج من تطوير مصادر بديلة للطاقة». ويعني هذا النصّ أن قمة الجزائر قد سلطت الضوء على الأثر السلبي للتضخم، وتغيير سعر صرف العملات على القوة الشرائية لبرميل النفط، وأن السعر السائد آنذاك كان يقل بوضوح عن أسعار المصادر البديلة.

وفي مجال إجراءات العمل لمعالجة الموقف، نجد بيان قمة الجزائر يؤكّد في الفقرة الأولى على ما يلي:

«يجب على الدول الصناعية أن تدعم الإجراءات المتخذة من قبل الدول النامية الموجهة من أجل استقرار أسعار صادراتها من المواد الخام والمواد الأساسية الأخرى على مستويات عادلة ومجزية». ويخلص بيان قمة الجزائر في آخر الفقرة (١٢) فيقول:

«لقد قرر ملوك ورؤساء الدول تشجيع إنشاء آلية للتشاور والتنسيق من أجل تعاون تام بين أقطارهم في إطار من التضامن من أجل تحقيق هدف إصلاح حقيقي في النظام النقدي والمالي الدولي». الملاحظ أن هذا النصّ على الرغم من عموميته واقتضابه، فإنه مع ذلك لم يتحقق منه لا الكثير ولا القليل.

إذاً، إن قمة الجزائر بالرغم من أنها حددت جوهر الموضوع بشكل صائب وشخّصت الأسس التي يجب أن يقوم عليها تسعير النفط، إلا أنها لم تؤدِ إلى دخول ميدان العمل لتحقيق ذلك؛ فالمبادئ لم يتم الالتزام بها والآلية لم تتحقق، وبذلك اقتصر أثر تلك القمة على الجانب النظري والمعنوي. ألا يجدر إذاً بالقمة القادمة أن تكون متقدمة على قمة الجزائر بعد مرور مدّة ربع قرن حدث خلالها ما حدث؟

كمساهمة من أجل نجاح القمة القادمة في فنزويلا يمكن إبداء الملاحظات التالية:

أولاً، القضية الجوهرية بالنسبة إلى الأوبك، كانت وستبقى قضية أسعار النفط، فالمنظمة قامت منذ البداية على هذا الأساس عند صدور البيان الأول في بغداد في أيلول/سبتمبر ١٩٦٠، والاجتماع التأسيسي في بغداد في ١٩٦٠/٩/١٤

١٩٦١. وبقيت مسألة تحديد أسعار النفط بصورة عادلة ومجزية للدول المنتجة هي الهدف المركزي خلال عمر المنظمة. وما لا شكّ فيه، أنّ الموضوع المركزي ـ وهو كذلك في الظرف الحالي ـ هو الذي استدعى الدعوة إلى القمة الجديدة. لذلك من المهم إيلاء هذا الموضوع الاهتمام الأول. صحيح هناك أمور اقتصادية أخرى تهم الدول المنتجة وتهم بقية دول العالم، إلا أنها لا ترقى إلى أهمية موضوع الأسعار؛ فالواجب ليس بمنزلة المستحب كما يقال. بالطبع سيكون من المنتظر أن تتمخض القمة القادمة عن مقررات يتضمنها بيان وذلك أمر مفهوم ومتعارف عليه ولا يضير أن تشغل تلك القضايا مكاناً في المقررات والبيان. ولكن مهما كان أمر ذلك فموضوع الأسعار يجب أن ينال الاهتمام الأول ليس في ما يتعلق بصياغة المقررات والبيان فحسب، بل فيما يتعلق بتركيز الإرادة والمعالجة الفعلية.

وقضية الأسعار لا يمكن تركيزها والنجاح في معالجتها إلا عن طريق الاتفاق على أساس موضوعي غير قابل للاجتهاد وتشتت الآراء، وقد ورد في بيان الجزائر شيء من ذلك كما سبقت الإشارة إليه.

إنني أرى أن الأساس الموضوعي للسعر العادل هو المحافظة على القوة الشرائية لبرميل النفط. والمحافظة على القوة الشرائية تعني أخذ عاملَيْ التضخم وتقلبات أسعار الصرف، كأساس لتحديد السعر العادل؛ فسعر برميل النفط في السوق يجب أن يكون ذلك السعر الذي يحافظ على كمية السلع والخدمات التي يستطيع البلد المصدر أن يحصل عليها خلال الزمن.

ثانياً، للدخول في مزيد من الإيضاح لهذا المبدأ، لا بدّ **أولاً** من تحديد نقطة البداية أي سنة الأساس. وفي نظري أن سنة ١٩٧٤ هي أفضل ما يمكن أن يحقق العدالة، فقبل هذه السنة كانت أسعار النفط تحدد من قبل شركات الامتياز بصورة حسابية كيفية خارج عوامل السوق، إذ لم يدخل نفط الأوبك إلى الأسواق العالمية قبل هذا التاريخ؛ في عام ١٩٧٤، دخل النفط الأسواق وتكون له سعر كبقية السلع، إذاً من العدالة والمعقولية أن تكون هذه السنة هي سنة الأساس، فبرميل النفط الذي بيع عام ١٩٧٤، كان يجلب إلى الدولة المنتجة كمية من السلع والخدمات، وهذه الكمية يجب ألا تنخفض بمرور الوقت، بل يجب أن يكون السعر الفعلي في السوق كافياً للحصول على تلك الكمية نفسها من أجل أن يكون عادلاً.

المسألة **الثانية**، في إيضاح هذا المبدأ، هي أنه مبدأ قابل إلى التطبيق حسابياً، وقد سبق لدول الأوبك أن تعاملت مع هذا الموضوع؛ فعندما عقدت اتفاقية طهران بين الدول المنتجة وشركات الامتياز في بداية السبعينيات، تضمنت نصاً يقضي بزيادة الأسعار المعلنة سنوياً للتعويض عن انخفاض القيمة الشرائية للبرميل، وعندما حصل التخفيض في سعر الدولار في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، وارتفعت بسبب ذلك أسعار العملات الأخرى قياساً بالدولار، طالبت الأوبك (بمبادرة من العراق) بالتعويض عن الخسارة التي نجمت عن ذلك، ووافقت الشركات، فعقدت اتفاقية جنيف الأولى في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، وتمت زيادة الأسعار. وعندما حصل التخفيض الثاني للدولار في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٣، وبمبادرة أخرى من العراق، نجحت الأوبك في تعديل الاتفاقية في ١ حزيران/يونيو ١٩٧٣. وقد تمّ حساب الزيادات المطلوبة في الأسعار من قبل الجهاز الفني في الأوبك آنذاك. ومن أجل تطبيق هذا المبدأ الآن تستطيع الأوبك الاستفادة من تلك التجربة.

أما المعلومات المطلوبة فهي سلة العملات الواردة في اتفاقية جنيف الأولى وهي: الفرنك البلجيكي والفرنك السويسري والفرنك الفرنسي والمارك الألماني والجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية والكلدر الهولندي والكرون السويدي والين الياباني، إضافة إلى الدولار الأمريكي؛ فالرقم القياسي لسعر صرف الدولار إزاء هذه السلة موزونة بحسب واردات الأوبك من دول هذه العملات، متوافرة في ما ينشره صندوق النقد الدولي ـ اتجاهات التجارة، وينشر صندوق النقد الدولي أيضاً الرقم القياسي للتضخم وهو الرقم القياسي لأسعار المستهلك لدول السلة المذكورة زائداً الولايات المتحدة وموزوناً بحسب حجم الاستهلاك الخاص لتلك الدول. أما أسعار النفط الجارية فمتوافرة في سكرتارية الأوبك. وهكذا يكون بإمكان الجهاز الفني في الأوبك حساب معدلات الأسعار التي تحافظ على القوة الشرائية للبرميل قياساً على سنة الأساس ١٩٧٤.

إذاً، ما نحتاج إليه هو أولاً تثبيت المبدأ بوضوح، وصياغة آلية غير معقدة لإجراء حسابات تطبيقية من قبل الجهاز الفني، ووضع الأرقام النهائية أمام المؤتمر الوزاري في كلّ اجتماع دوري.

ثالثاً، يقوم المؤتمر الدوري لوزراء النفط بتكييف سقف الإنتاج. بحيث يتم المحافظة على السعر المطلوب، وهو السعر الذي يحافظ على القوة الشرائية لبرميل

النفط؛ فبدلاً من تغيير سقف الإنتاج بصورة كيفية كما يجري إلى حد بعيد الآن ومن دون أساس موضوعي وبحسب أهواء بعض الدول، يقوم المؤتمر الوزاري باستخدام الأساس الموضوعي الذي سيضيّق مجال الاختلاف بين الدول الأعضاء ويحلّ الاستقرار في دول الأوبك ودول العالم الأخرى؛ فبدلاً من النصّ العام عن الآلية لتحقيق الأهداف الذي ورد في إعلان قمة الجزائر الذي سبقت الإشارة إليه، يمكن وضع نصّ واضح فيه شيء من التفاصيل، ولكن الأهم من كلّ ذلك هو التأكيد على تنفيذه حتّى لا يحدث ما حدث بالنسبة إلى إعلان قمة الجزائر. إن إنشاء آلية لحساب السعر العادل الذي يحفظ القوة الشرائية للبرميل كما كانت في عام ١٩٧٤، يتطلب أولاً توافر الإرادة عند الجميع لتنفيذ تلك الآلية، وعندما يتوافر ذلك لن يكون صعباً صياغة النصوص في القرارات والإعلان النهائي.

رابعاً، في ضوء تجربة المدّة التي تفصل بين قمة الجزائر والقمة القادمة وما رافقهما من تناقضات في المواقف وآثار سلبية تأثر بها الجميع وفي مقدمتها شعوب الدول المنتجة بسبب تدهور الأسعار، يرد إلى الذهن أنه قد يكون مفيداً أن تكون للقمة اجتماعات دورية بدلاً من الانقطاع الطويل؛ فأهمية مورد النفط للدول المنتجة لا تحتاج إلى تأكيد، الأمر الذي يتطلب أن يكون موضوعه أمام أصحاب القرار في قمة الدولة بصورة دورية منتظمة، توخياً للمتابعة ولجعل عمل المؤتمرات الوزارية تحت المراجعة والملاحظة من قبل رؤساء الدول المنتجة. ومن باب التفكير بصوت عالٍ ربما يكون من المفيد جعل القمة دورية كلّ ثلاث أو أربع سنوات. وهنا أيضاً إذا ما أقر المبدأ، فمن المفيد أن يكون النصّ واضحاً ومحدداً في ما يتعلق بمستوى الحضور ومدته.. إلخ، على غرار ما اقترحه العراق في القمة العربية في عمان (في ٢٥ ـ ٢٧/ ١١/ ١٩٨٠)، والذي حصلت الموافقة عليه، إلا أنه لم يطبق.

خامساً، بناء على هذه المعطيات، يبدو من الوضوح بمكان، أن سقف الإنتاج الذي تحدد في الاجتماع الوزاري الطارئ في فيينا البالغ ٢٢,٩٧٦ مليون طن، والذي تنتهي المدّة المحددة له في ١/ ٤/ ١٩٩٩، يجب أن تستمر حتّى ترتفع الأسعار إلى المستوى الذي يحقق مقياس المحافظة على القوة الشرائية للبرميل كما كان في عام ١٩٧٤؛ فهو سعر قابل للحساب كما ذكرنا. ويعني ذلك أن بحث موضوع سقف الإنتاج يجب أن يؤجل إلى وقت بلوغ الأسعار ذلك المستوى الذي تقرره عملية حساب الأرقام وليس قبل ذلك مهما كانت الأعذار. أقول ذلك

لأنني أتوقع أن يعود الضغط لزيادة السقف من قبل البعض بالحجج السابقة نفسها، أو بحجج جديدة حتّى بعد قرار المنظمة الأخير في فيينا بالاستمرار بالسقف الحالي. إن نجاح القمة القادمة من أجل أن يكون ملموساً لا بدّ أن يتجسد بالإعراب الفعلي عن إرادة للسيطرة على هذه المسألة الحيوية لشعوب الدول المنتجة. أما إذا ترك الموضوع من دون معالجة حاسمة في القمة، فستعود الأوضاع السابقة نفسها، فتنخفض أسعار النفط عما هي عليه الآن ويحلّ الإحباط والشعور بالعجز. لا يجوز وليس من العدالة أن تتآكل القوة الشرائية لبرميل نفط الشعوب المنتجة لمصلحة الدول الصناعية الغنية، ولا يجوز أن يقتصر أثر القمة على الجانب المعنوي المؤقت. لا بدّ من نتيجة إيجابية ملموسة.

خاتمة

إنه مما لا شكّ فيه أن مؤتمر القمة القادم يتوخى النجاح، والنجاح يتطلب أن يحقق ما هو أكثر من الأثر المعنوي، فإذا كانت قمة الجزائر ناجحة، فبالإمكان أن تحقق القمة القادمة خطوة أكبر في طريق النجاح. وتتمثل هذه الخطوة بالرجوع إلى الهدف الأساس الذي قامت من أجله الأوبك ـ أسعار النفط، بالمحافظة على القوة الشرائية للبرميل وحمايتها من التآكل. ويتطلب ذلك بعد توافر الإرادة، خلق الآلية اللازمة وهو أمر ممكن لجعل قرار الأسعار والإنتاج قائماً على أساس موضوعي. عندها يعتمد سقف الإنتاج صعوداً أو هبوطاً على هذا الأساس الموضوعي وليس على أي شيء آخر، وتتحقق العدالة والاستقرار وترجع الأوبك إلى قوتها وفعاليتها المطلوبة.

١٠ ــ بنـاء السد العالي(*)

كان نبأ الاتفاقية العربية السوفياتية من أهم الأحداث العربية والعالمية بعد ثورة العراق. وذلك لما لهذه الاتفاقية من مدلولات بعيدة في الوطن العربي والعالم.

فقد ناضلت مصر الثورة مدة طويلة لبناء السد العالي، وقد وقفت الدول الاستعمارية مجتمعة تحاول تجويع مصر وإفقارها، وسحب العون البريطاني ـ الأمريكي لتمويل السد العالي لم يغب عن الأذهان، وكان القصد منه أن تحارب مصر اقتصادياً بعد أن فشلت محاولات التهديد السياسية والعسكرية. ولكن إصرار شعب مصر العربي، ومن ثم شعب الجمهورية العربية المتحدة، استطاع أن يحبط تلك المؤامرات الاستعمارية الدنيئة التي تحاول تجويع هذا الشعب الحر المتطلع إلى حياة حرة كريمة.

وبواسطة علاقات الصداقة الشريفة بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي، استطاعت الجمهورية العربية المتحدة أن تحصل على قرض مالي يمكنها من بناء قسم مهم من هذا السد. وهذا القرض يعد ضربة قوية لسياسة التآمر الاستعمارية ضد حياة الشعوب وأملها في السعادة والتقدم.

كما إن لبناء السد العالي نتائج بعيدة بالنسبة إلى الجمهورية العربية المتحدة والأقطار العربية الأخرى. إن الجمهورية العربية المتحدة التي تعد أكبر قطر عربي لها من الإمكانيات الاقتصادية والبشرية الهائلة ما يمكن أن يجعلها أعظم دولة في الشرق الأوسط. وقد كان التخطيط الاقتصادي في هذا البلد ولا يزال يهدف إلى

(*) نُشرت هذه المقالة في الكتاب رقم (٩).

تصنيع البلاد وتقوية اقتصاداتها بصورة مستمرة، وقد حققت بذلك انتصارات ضخمة في ميدان الصناعة والزراعة، واستطاعت أن تقف في وجه الحصار الاقتصادي المجرم الذي فرضته الدول الاستعمارية عليها، كما استطاعت أن تسير إلى الأمام متخطية العقبات كلها. إن بناء السد العالي، وزيادة القوة البشرية بصورة مستمرة، سيجعلان الجمهورية العربية المتحدة تقفز في ظرف سنين معدودة قفزات ثورية هائلة في ميادين الصناعة والزراعة، كما إن بناء هذا السد سيزيد من إمكانيات التطور في هذه الجمهورية، وسيضاعف إمكانياتها الدفاعية ضد العدوان. وبذلك تستطيع الجمهورية العربية المتحدة الاستغناء عن سياسة الاعتماد على تصدير نوع واحد من المنتجات كالنفط أو القطن مثلاً، والذي يعني اعتماد البلاد كلياً على نوع واحد من المنتجات الذي يجعلها مرتبطة ارتباطاً شديداً بالاحتكارات الرأسمالية لهذه المنتجات.

إن هذه الخطوة ستدفع الجمهورية العربية المتحدة إلى مستقبل زاهر متطور سعيد[1].

(١) الجمهورية، ٤/ ١١/ ١٩٥٨.

● الكتـــب

الكتاب الأول: مذكـــرات وآراء في شؤون النفط(*)

المحتـــوى

الإهداء ٣٥١
مقدمة ٣٥٣
أولاً : المفاوضات مع مؤسسة بترول يونيون ٣٥٥
ثانياً : التعاون مع شركة النفط الجزائرية (السوناتراك) ٣٥٦
ثالثاً : محاولات الشركات للالتفاف على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ..... ٣٥٧
رابعاً : بعض صعوبات الاستثمار المباشر ٣٥٩
خامساً : العلاقة بالاتحاد السوفياتي ٣٦١
سادساً : النفط والمقايضة والتنمية ٣٦٤
سابعاً : تخفيض الأسعار قبل قيام الأوبك وخسائر العراق المالية ٣٦٩
ثامناً : بداية التفكير بإجراءات ضد الشركات الامتيازية العاملة في العراق ٣٦٩
تاسعاً : المفاوضات الأولى مع شركات النفط حول نفط الشمال ٣٧١
عاشراً : تقنين الإنتاج في الأوبك ٣٨٣
حادي عشر : تسويق حصة الحكومة العينية من النفط الخام ٣٨٥

(*) صدر عن دار الطليعة في بيروت عام ١٩٨٠.

ثاني عشر : الدفاع عن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ..... ٣٩١
ثالث عشر : مشروع تصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا ٣٩١
رابع عشر : تحمل المسؤولية في إنجاز المشاريع ٣٩٣
خامس عشر : قانون صيانة الثروة النفطية ٣٩٥
سادس عشر : زيارة الصين ٤٠٢
سابع عشر : المفاوضات مع الشركات حول مجمل الأمور المختلف عليها، والطريق إلى التأميم ٤٠٣
ثامن عشر : المشاركة في رأسمال الشركات الامتيازية ٤٠٨
تاسع عشر : التأميم، ذلك القرار التاريخي ٤١٥
عشرون : العلاقات مع الهند ٤٣٤
حادي وعشرون : مشروع كبريت المشراق، ومطاليب العراق حول العقد ٤٣٦
ثاني وعشرون : إعادة النظر باتفاقية طهران ٤٣٧
ثالث وعشرون : قبول أعضاء جدد في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ... ٤٤٠
رابع وعشرون : الاستثمار عن طريق عقود الخدمة ٤٤١
خامس وعشرون : الميناء العميق ٤٤٢
سادس وعشرون : حصر تسعير النفط من قبل الحكومات المنتجة ٤٤٤
سابع وعشرون : التعاون العربي ـ الأفريقي ٤٤٥
ثامن وعشرون : رئيس وزراء لبنان يطلب تجديد اتفاق النفط بين العراق ولبنان ٤٤٦
تاسع وعشرون : رسالة السيد الرئيس إلى الرئيس الأمريكي السابق نيكسون، وانعقاد الدورة الخاصة للأمم المتحدة ٤٤٦
ثلاثون : انطباعات عن مؤتمر منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، الاستثنائي يوم ٢/ ٦/ ١٩٧٤ ..... ٤٥٠
حادي وثلاثون : مثال على دور السياسة في شؤون النفط ٤٥٢
ثاني وثلاثون : مؤتمر الأوبك الاستثنائي في فيينا من ١٢ ـ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ ..... ٤٥٣
ثالث وثلاثون : النفط في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ..... ٤٥٧
رابع وثلاثون : تصنيع الأسمدة الفوسفاتية ٤٥٨

إهـــداء

إلى والدي الذي تحمّل في حياته الكثير من الآلام

سعدون

مقدمة

الواضح من عنوان هذه الصفحات، أن مادتها خليط من الحوادث والمعلومات الموضوعية ومن الآراء التي هي في النهاية آراء خاصة. إن كمية الحوادث والمعلومات التي مرت علي في أثناء فترة عملي كمسؤول في شؤون النفط كبيرة بالطبع، ومن الطبيعي ألا تكون كلها ذات أهمية، لذلك كان لا بد من الاختيار؛ والاختيار هذا بحدّ ذاته عامل شخصي آخر، أي أن عملية الاختيار قد تمت بحسب اجتهادي بما هو مهم وبما هو غير ذلك. أما الآراء التي تتضمنها هذه الصفحات فهي في الغالب ليست جديدة بل تكونت لدي كصدى للحوادث والمعلومات المتعلّقة بها. وأود بهذا المجال أن أنوه بأنني قد حرصت على تدوين الحوادث بأقصى درجة ممكنة من الدقة، إذ إنّني لم أعتمد على الذاكرة قط، بل على مراجعها الأصلية. وقصدت بضبط الحوادث من حيث الزمان والمكان والتطرق إلى التفاصيل أن يكون ذلك ذا فائدة بحدّ ذاته لتسجيل الوقائع واسترجاع الحوادث لمن يهمه ذلك لأغراض البحث والمراجعة.

أما الملاحظة التي تتعلق بالآراء، فهي أنّني أود التفريق بين مسألة التقييم لتلك الآراء أي كلّ ما يتعلق بخطأ أو صواب الاجتهادات، وبين مسألة تكوين الآراء حول المسائل التي تستثيرها الوقائع. إنني أعتقد أن مجرد تكوين رأي حول الحادثة هو بحدّ ذاته شيء مهم ناهيك عن المقدرة على الوصول إلى الحقيقة في الرأي. إنّني لا أستطيع أن أدّعي شيئاً في مجال النفوذ إلى الحقيقة، فذلك من الأمور التي لا يمكن الجزم بها، كما إنَّ الكلام عنها هو من شأن الآخرين. ولكن من جهة أخرى أستطيع أن أقول إنّني من الذين يكوّنون آراء عن المسائل التي تستثيرها الوقائع.

* * *

هناك سؤال مهم لا بدّ أن يرد إلى ذهن من يقرأ هذه الصفحات، هو: هل أن ما ورد فيها من معلومات أو آراء هو كل ما أعرفه في هذا المجال؟

وبكلمات أخرى، هل أن ما قيل هنا هو كل ما يجب أن يقال؟ الجواب عن ذلك: كلا. إن ما قيل في هذه الصفحات هو كل ما أستطيع أن أقوله، فبعض الأشخاص ـ الذين يتعلق بهم الأمر ـ لا يزالون أحياء ومعظمهم إن لم يكونوا كلّهم هم الآن في مواضع مسؤولياتهم التي كانوا يحتلونها، ومن ناحية أخرى أنا لا أزال في مكان المسؤولية في حكومة الثورة في العراق. صحيح أن مقدار ما اضطررت إلى حجبه ليس كبيراً ولكنه مع ذلك موجود ومهم. إن أموراً قد اضطررت إلى عدم ذكرها أو عدم ذكر الأشخاص المتعلقين بها، مراعاة لاعتبارات المسؤولية التي ذكرتها.

* * *

ورب سائل يقول: وما هي القيمة الحقيقية لهذه المذكرات؟ هناك بالطبع الجواب التقليدي عن فوائد المذكرات التي هي على درجة معقولة من أهمية الموضوع، والموضوع على كلّ حال مهم. ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك. إنني كنت أسمع عن تضليل الرأي العام، ولكنني لم أكن أعرف حقيقة الفرق بين ما يجري في الواقع وبين ما يشاع أو يقال أو يكتب عنه حتى في وسائط الإعلام المعروفة مثل الصحف الكبرى. إن التحليل المجرد والوقائع الناقصة أو حتّى الرغبة في الكتابة وإيجاد الخبر أُمور تؤدي في حالات كثيرة إلى تباين كبير بين الحقيقة وبين ما يكتب عنها. لقد كنت، أستغرب بالفعل حينما أقرأ خبراً أو تحليلاً في إحدى الصحف الكبرى عن وقائع اجتماع ما كنت حاضراً فيه وملماً بتفاصيله فأجده بعيداً جداً عن الحقيقة. وكنت أقول لنفسي إذاً ما هو نصيب الأخبار الأخرى التي لم أشهدها من الصحة؟

ومن هنا أعتقد أن المذكرات التي تنقل الوقائع الصغيرة والكلمات التي تقال في الجلسات الخاصة والرسمية ذات فائدة وهي أنها تحقق شيئاً من الاقتراب من الحقيقة. والصفحات التي أضعها في هذا الكتاب تتضمن شيئاً من ذلك.

* * *

كان أمامي عدة طرق لعرض الموضوع كطريقة التسلسل الزمني وطريقة التصنيف بحسب المواضيع. هناك العمل اليومي، وهناك المؤتمرات، وهناك المفاوضات المهمة. ومهما يكن وعلى الرغم من أن المادة هي نفسها، إلا أنه من الضروري إيجاد أنسب الطرق لعرضها، وأظن أن الطريقة التي اتبعتها لا تقوم على أساس طريقة واحدة بل هي تركيب من أكثر من طريقة كمزج الزمن بالموضوع

مثلاً. وعلى كلّ حال فإنني بعد تفكير اهتديت إلى الطريقة التي يجدها القارئ في هذا الكتاب، وهي إلى حد معرفتي أحسن ما يناسب هذه المذكرات من جميع الوجوه وذلك بالطبع مجرد اجتهاد.

أولاً: المفاوضات مع مؤسسة بترول يونيون (Petrol Union)

توليت مسؤولية رئيس شركة النفط الوطنية ورئيس مجلس إدارتها في ١٥/ ١١/ ١٩٦٨م[١]، وفي ذهني فكرة معينة عن هذا العمل الذي لم أكن أتوقعه. وتقوم تلك الفكرة على أساس الأهمية الكبيرة لهذه المؤسسة وتوقع الانتقادات من قبل البعض؛ فالعمل في هذه المؤسسة ليس من السهل أن يحصل عليه إجماع بل العكس هو الصحيح، والعمل في مجال النفط معرض للاتهامات السياسية والمسلكية، في وقت كانت البلاد تعيش حالة الانقسام والصراع، لذلك لم أتوقع أن تكون المهمة سهلة أو مريحة. ولكنني أعربت للقيادة في القصر الجمهوري عندما استدعيت من دمشق، عن استعدادي إلى أي مسؤولية تختارها.

ذهبت إلى مقر الشركة، وبدأت بالتعرف على ما فيها من جهة زيادة معلوماتي في جوانب من العلوم الطبيعية المتعلّقة بصناعة النفط، ومن جهة أخرى كانت الشركة صغيرة الجهاز جداً إذ بلغ عدد المهندسين فيها آنذاك ١٧ وعدد الجيولوجيين والجيوفيزيائيين ١٧ أيضاً؛ الأمر الذي جعلها لا تمارس أي عمل فعلي على الطبيعة في الصناعة النفطية، لذلك لم يكن لها غير مقرها في بغداد والمنشآت التي آلت إلى الدولة بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١م، من الشركات الأجنبية العاملة في العراق والتي لم يحصل عليها أي تغيير. كانت هناك اتفاقية إيراب (IRAB) الموقعة في ٣/ ٢/ ١٩٦٨م، ودراسات عن كيفية استثمار حقل الرميلة الشمالي والجدل حول ذلك.

كانت أُولى تجاربي في المفاوضات تلك التي حصلت مع مؤسسة نفطية يوغوسلافية اسمها بترول يونيون. وقد سبق لهذه المؤسسة أن اتّصلت بشركة النفط الوطنية من أجل عقد خدمة على غرار اتفاقية إيراب. وقد وجدت من المفيد استدعاء هذه المؤسسة للمفاوضات. كنا بالطبع آنذاك نريد توسيع صناعتنا النفطية إلى أقصى الحدود خارج حدود القطاع الذي تسيطر عليه الشركات الأجنبية العاملة

(١) عُينت رئيساً لشركة النفط الوطنية في ١٥/ ١١/ ١٩٦٨، ووزيراً للنفط من ١/ ١/ ١٩٧٠ إلى ١١/ ١١/ ١٩٧٤.

في البلاد، كما كانت البلاد بحاجة ماسّة إلى موارد جديدة لتمويل عملية التنمية والنهوض بالأعباء المالية الجديدة للدولة. وكانت مفاوضات صعبة استمرت من ٢٥/ ١/ ١٩٦٩م إلى ٥/ ٢/ ١٩٦٩م، وكان هدفنا هو تحقيق تحسين في شروط اتفاقية إيراب وبخاصة في المسائل المالية. وبعد مفاوضات طويلة استطعنا ذلك، فقد وافق الجانب اليوغوسلافي على إدخال تعديلات جيدة على شروط اتفاقية إيراب. وقد أعرب لي الخبير الجيولوجي الذي كان في الوفد اليوغوسلافي ـ وعلى ما أتذكر كان أستاذاً في الجامعة ـ في حوار خاص معه، عن ثقته بوجود النفط في القطعة موضوع المفاوضات وتقع في المنطقة الجنوبية، الأمر الذي يدلّ على أن الوفد اليوغوسلافي المفاوض كان يفاوض على أرض ذات احتمالات عالية. كانت القروض موضوع البحث بسيطة إذ بلغت عشرة ملايين دولار للتحري.

ولكنني فوجئت في الجولة التالية من المفاوضات بتراجع الوفد اليوغوسلافي بطريقة غير مباشرة، إذ أخذ يثير العقبات ويتملص مما وافق عليه في السابق، وشيئاً فشيئاً تأكدت من رغبتهم في عدم توقيع الاتفاق وبذلك فشلت المفاوضات وانتهى الموضوع.

المهم في هذه القضية، هو أنني وفي أثناء اشتداد أزمة الطاقة، قد ذكَّرت السفير اليوغوسلافي الذي زارني مودِّعاً، أن يوغوسلافيا قد فقدت فرصة جيدة للحصول على مصدر للنفط من العراق بتراجع مؤسسة بترول يونيون عن الاتفاق الذي كان سيضمن ليوغوسلافيا ولتلك المؤسسة منافع اقتصادية ومالية كبيرة لو أنه وقِّع في حينه، فشروطه آنذاك لا يمكن أن تقارن بالشروط السائدة الآن بعد ارتفاع أسعار النفط للمستويات الجديدة. أتذكّر أن السفير قال لي إن ذلك صحيح جداً وأن ما حصل كان نتيجة استقلال تلك الشركات عن التخطيط العام للدولة، إذ المعروف أن المؤسسات الاقتصادية في يوغوسلافيا قد أعطيت حداً جيداً من حرية التصرف والاستقلال. كنا نحن راغبين في تلك الاتفاقية ولكن تراجع الشركة اليوغوسلافية وإن كنا لم نستحسنه في حينه، أصبح في ما بعد لمصلحتنا.

ثانياً: التعاون مع شركة النفط الجزائرية (السوناتراك)

في ٦/ ٥/ ١٩٦٩م قمت بزيارة إلى الجزائر، وتم خلال هذه الزيارة الاتفاق مع الشركة الجزائرية على تدريب بعض موظفي الشركة لديهم، وقد اشترطت السوناتراك أن يتم ترشيح الأشخاص من قبلهم. وبالفعل حضر وفد من الجزائر إلى بغداد وتم اختيار ٥٨ موظفاً فنياً من مهندسين وفيزيائيين وجيولوجيين، وتم

إيفادهم لمدّة سنة كحد أدنى، لقد كانت هذه تجربة التعاون الوحيدة التي نجحت بيننا وبين السوناتراك.

طبعاً كان من الواضح لدينا أن السوناتراك كانت مندفعة إلى تحقيق هذه الخطوة بسبب حاجتها للفنيين، ولم يكن الواقع مجرد تقديم مساعدة لشركة النفط الوطنية العراقية. كان هؤلاء الأشخاص يزاولون عملاً اعتيادياً في الشركة المذكورة وليسوا طلاباً في معهد تدريبي. ومهما يكن فقد كان ذلك لمصلحتنا نحن أيضاً، أي كان هناك اتفاق في المصلحة.

كانت السوناتراك آنذاك تُبنى على طريقة بناء الشركات النفطية الكبرى، فكانت تتوسع بشكل سريع وتقتني الآلات والمعدات بنطاق واسع، ولها ميزانية ضخمة. كنت ألاحظ أن في نشاطاتها شيئاً من المحاكاة للشركات الكبرى وشيئاً من البذخ، ولم تكن أعمالها ومصاريفها منسجمة مع الحاجات الحقيقية. لقد صرفت مبالغ كبيرة إلا أنها في النهاية لم تحقق مردودات تتناسب مع تلك المصروفات، كما علمت أن توسعها الإداري في المكاتب قد لوحظ في الجزائر نفسها وجرى تقليصه في ما بعد. إنني مسرور إننا لم نقع بمثل هذه الأخطاء بل كنا نمدّ أرجلنا على قدر غطائنا، كما يقال، ونعمل بوحي حاجاتنا الفعلية.

ثالثاً: محاولات الشركات للالتفاف على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١

كنت أسمع كثيراً أن الشركات الامتيازية تحاول الالتفاف على القانون رقم ٨٠، وأنها كادت أن تحقق ذلك في عام ١٩٦٥م، عندما توصلت إلى مسودة اتفاق ينصّ على استثمار الأراضي التي استرجعتها الحكومة بموجب ذلك القانون بصيغة مشاركة ٣٥ في المئة للحكومة و٦٥ في المئة للشركات. ولكن السماع شيء والوقوف على الأمر شخصياً شيء آخر، وهو ما حدث فعلاً؛ ففي يوم ٣١/ ١٢/ ١٩٦٩م عقد اجتماع في مكتب السيد وزير الخارجية في المجلس الوطني مع وفد يمثل الشركات الامتيازية، وترأس الجانب العراقي الفريق صالح مهدي عماش، وحضرته أنا بصفتي رئيساً لشركة النفط الوطنية. وكان غرض الاجتماع محاولة الوصول إلى حل للمشاكل المعلقة بين الحكومة والشركات. كان الجانب العراقي يطالب برفع معدلات الإنتاج لمستوى المعدلات السائدة في المنطقة. إذ إنَّ الشركات قد تعمدت منذ تشريع القانون رقم ٨٠ إبقاء تلك المعدلات منخفضة كوسيلة ضغط على الحكومة: كان معدل زيادة الإنتاج في العراق بين ١٩٦١ ـ

١٩٧٠/ ١٩٧١م حوالى ٤,٧ في المئة، في حين أنه بلغ حوالى ١١ ـ ١٢ في المئة في الدول المجاورة، كما طالب الجانب العراقي بتسديد المبالغ التي للحكومة بذمة الشركات المتأتية عن عدد كبير من المطاليب منها تنفيق الريع.

أوضح وفد الشركات ـ والذي أتذكر أنه كان مؤلّفاً من عضوين أَحدهما هو ساتكلف عن شركة النفط البريطانية ـ أن رفع معدلات الإنتاج وتسديد الحسابات يتوقف على حلّ المشاكل المتعلّقة بين الجانبين أو الرجوع إلى مسببات تلك المشاكل. ولما تدرّجنا معهم لتوضيح أفكارهم أكثر أوضحوا أنهم يريدون أولاً شراء كلّ إنتاج شركة النفط الوطنية (وبخاصة من حقل شمال الرميلة) بعد طرح الكميات التي التزمنا ببيعها. وعندما استوضحنا الأمر أكثر تبين أنهم يريدون شراء تلك الكميات من فم البئر وأن يدفعوا سعراً للبرميل يساوي ما يدفعوه عن البرميل في المنطقة المشمولة باتفاقيات الامتياز، أي في شركة نفط البصرة المجاورة، وأن يكون الدفع للحكومة وليس لشركة النفط الوطنية. فقد قال ممثلهم بالنصّ بعد الترجمة: «إن تفكيرنا لتحقيق هذه الآمال في الزيادة في الجنوب ينصب على إيجاد نوع من الصيغة للاتفاق مع شركة النفط الوطنية للحصول على كميات من نفط الرميلة بشكل من الأشكال تكون المشجع لنا للاتفاق على التأسيسات التي نرى ضرورة إنشائها لنضمن زيادة الإنتاج».

ثمّ استطرد بشرح أفكاره فقال: «الشركات تريد شراء نفط عند فوهة البئر وهذا ما يحدث في إيران، لأن لذلك منافع من ناحية نسبة الضرائب التي تدفعها الشركات. وهناك شيء آخر هو أنها تتوقع أن تدفع مبالغ من المال تعادل ما يدفع إلى الحكومات المنتجة للنفط ولا يكون بشكل دفع مبالغ إلى شركة النفط، بل تدفع إلى الحكومة لكي تعفى في بلدها إنكلترا من الضرائب».

وواضح أن ذلك يعني بالضبط إرجاع الوضع إلى ما قبل صدور القانون رقم ٨٠. ولكن ذلك لم يكن كلّ شيء، فقد طرح وفد الشركات مسألة الأراضي التي شملها القانون رقم ٨٠، فتحدث عن ضرورة عمل اتفاق مع الحكومة يتم بموجبه تنازل الشركات عن بعض مناطق الامتياز على غرار ما تمَّ مع الكويت وأبو ظبي بدلاً من سحب المناطق بموجب القانون رقم ٨٠؛ فقال ممثل الشركات: «إن الشركات مستعدة إلى تقديم تنازلات عن الامتياز القديم الذي ضمن لها مناطق واسعة، وإن الشركات مستعدة إلى التنازل أكثر مما حدث في البلدان المجاورة من حيث النسبة، إلا أن هناك أمل في حصول الشركات على مناطق أخرى غير التي لديها الآن».

إذاً، الشركات تريد استرجاع بعض المناطق التي استرجعها القانون رقم ٨٠، وأن تتنازل عن البعض الآخر للحكومة، وأن تشتري كلّ إنتاج الأراضي التي تبقى بيد شركة النفط الوطنية [عدا الملتزم ببيعه] بشروط الامتياز نفسها تماماً. لقد سمعت ذلك من ممثلي الشركات في ذلك الاجتماع، فتأكدت عندها من أن الشركات كانت لا تزال تفكّر بإفراغ القانون رقم ٨٠ من محتواه تماماً. لقد رفضنا مطالبهم بالطبع.

وقد بقي هذا الهدف في أذهانهم دوماً حتّى بعد التأميم، فقد كانوا يطمعون بشراء الجزء الأعظم من الإنتاج الوطني بسعر منخفض، فقد تضمنت عروضهم لحسم المشاكل مع الحكومة بعد تأميم شركة نفط العراق مطاليب من هذا النوع، فقد طلبوا شراء كميات كبير مع إنتاج حقل شمال الرميلة ولمدّة طويلة وبأسعار مخفضة خاصة، كما هو موضح في مكان آخر من هذه المذكرات.

هذه هي خلفية النصّ الذي تعمدنا وضعه في متن البيان الذي أُصدرته وزارة النفط والمعادن بمناسبة مرور عشر سنوات على تشريع القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١م، إذ كان القصد منه وضع حدّ نهائي للمحاولات المتكررة من جانب الشركات للالتفاف على ذلك القانون.

رابعاً: بعض صعوبات الاستثمار المباشر

كان مشروع الاستثمار المباشر لحقل شمالي الرميلة يتكون رئيسياً من مدّ خطوط الأنابيب إلى المصب على الخليج العربي وشبكة التجميع ومحطات عزل الغاز، وهو المشروع الذي تمّ التعاقد عليه مع الاتحاد السوفياتي في تموز/يوليو ١٩٦٩م، ولكن جزءاً مهماً أيضاً من المشروع لم يجلب كثيراً من الاهتمام هو حفر أربعة آبار كمرحلة أولى من مجموع عشرة آبار لازمة لإنتاج خمسة ملايين طن من النفط الخام، وهي المرحلة الأولى من إنتاج حقل شمالي الرميلة. وقد حاولنا في البداية أن ننجز حفر هذه الآبار الأربعة عن طريق التعاون مع شركة النفط الوطنية الجزائرية السوناتراك؛ فعندما استلمت مسؤولية شركة النفط الوطنية وجدت دعوة من (السوناتراك) لزيارة الجزائر كانت قد وجهت من قبل، وقد جرى تجديدها، فسافرت إلى الجزائر وكانت تلك أول رحلة عمل أقوم بها. وقبل أن نسافر كنا قد فهمنا أو أُفهمنا بوجود إمكانية لتأسيس شركة مشتركة مع (السوناتراك) لإنجاز العمل مستخدمين حفارة تجلب من الجزائر، وكان لدى السوناتراك آنذاك، كما سمعت حوالى ٤٥ حفّارة. ولكننا فوجئنا بأن السوناتراك لم تكن مستعدة لذلك،

فقد عرضت تأسيس شركة مشتركة تقدّم لها السوناتراك الخبرة الفنية فقط وليس رأس المال، وقد حاولنا عبثاً إقناع من فاوضنا بالحصول على الحفارة لإنجاز العمل بالرغم من كلّ الحديث عن الاستثمار المباشر والتحرر من حصار الشركات.

وقد علمت في ما بعد أن سفيراً للحكومة الجزائرية قد كتب تقريراً لوزارة الخارجية الجزائرية عن تلك المفاوضات، يعترف فيه أن فشل المفاوضات كان راجعاً إلى موقف الجانب الجزائري. لقد كان ذلك مؤلماً لي إذ إنّني لم أكن أتوقعه من الجزائر.

وبعد فشل تلك المفاوضات استطعنا توقيع اتفاق مع مؤسسة (كيموكو مبلكس) الهنغارية، حيث وقّعت معها عقد مقاولة في بودابست في ١٦/ ١٢/ ١٩٦٩م، وكان ذلك بداية تعرُّفي على رجلين قريبين للقلب هما السيد بيشه والسيد كوزداك، يقومان بإدارة هذه المؤسسة النفطية، وقد توثقت علاقتي بهما حيث شعرت بإخلاصهما ومعاملتهما المستقيمة.

وقد تدفّق النفط من طبقة المشرف في أول بئر نفطي في حقل شمالي الرميلة في ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠م. وثلاثة آبار أخرى قررت الشركة أن تقوم بحفرها بمعداتها الخاصة التي اشترتها من مؤسسة (ماشينو إكسبورت) السوفياتية، أما الآبار الثلاثة الباقية فهي معدة للإنتاج، وبذلك حُلَّت مشكلة تجهيز عشرة آبار لتغطية المرحلة الأولى من إنتاج هذا الحقل.

ولم تقتصر صعوبات الاستثمار المباشر لهذا الحقل على حفر الآبار، بل كانت هناك مسألة شراء الأنابيب، فالاتفاق مع الاتحاد السوفياتي كان ينصّ على تجهيز الأنابيب من قبل طرف ثالث لحساب شركة النفط الوطنية العراقية؛ فالاتحاد السوفياتي كان يعاني من نقص بالأنابيب. وأتذكّر أنه عندما عقدت اللجنة العراقية ـ السوفياتية المشتركة اجتماعها الدوري في بغداد بعد توقيع الاتفاق في تموز/ يوليو ١٩٦٩م، وكنت أرأس الجانب العراقي، حاولت إقناع رئيس الجانب السوفياتي (كولوف) بأن يلتزم الجانب السوفياتي بتجهيز الأنابيب على حسابنا من جهة ثالثة فلم أستطع، فقد عملت كلّ ما يمكن للحصول على مثل هذا الالتزام كتابياً، إلا أن السيد كولوف قد رفض ذلك لأنه لم يكن مخولاً بهذا الأمر، وأفهمني بصريح القول إنه في وضع الصديق الذي يريد أن يساعد إلا أنه لا يستطيع ذلك.

ولم تكن عملية شراء الأنابيب بالعملة الصعبة سهلة، بل على العكس كانت صعبة جداً، ليس بسبب قلة الأنابيب في العالم فحسب، بل وبسبب حصار الشركات الكبرى التي لم تكن قد اعترفت بعد بحق الحكومة باستثمار حقل شمال

الرميلة بصورة مباشرة. وقد وصل الأمر إلى حدّ أن باخرة يابانية كانت تحمل أنابيب تغليف الآبار لحساب شركة النفط الوطنية العراقية، قد دخلت الخليج العربي وقاربت أن تصل ميناء البصرة، قد استدارت ورجعت من دون أن تفرغ حمولتها وكنا بحاجة ماسّة لتلك الأنابيب، وقد استطعنا أن نحصل عليها من شركة إيراب التي تعمل في العراق لحل الأزمة.

* * *

وبعد معاناة من مشاكل حصار الشركات الكبرى على أعمال شركة النفط الوطنية والضغط على البائعين لمنعهم من بيع الأنابيب بالعملة الصعبة لبناء الخط الذي تمّ الاتفاق على إنشائه مع الاتحاد السوفياتي، تمّ التعاقد مع شركة فرنسية لشراء ٢٠ ألف طن من الأنابيب بكلفة تبلغ حوالى ٤ ملايين دينار، وقد وصلت الشحنة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، والباقي في الأشهر القليلة التي تلت ذلك.

لقد بدأت شركة النفط الوطنية العمل في أول بئر نفطي بمعداتها الخاصة وجهازها الفني الوطني في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وكانت الشركة قد استوردت هذه المعدات من مؤسسة (ماشينو إكسبورت) السوفياتية بموجب الاتفاق الذي عُقد معها في حزيران/يونيو ١٩٦٩م.

وهكذا أخذت أعمال ومنشآت وآليات شركة النفط الوطنية تنتشر في طول البلاد وعرضها. إنه بساط من العمل الحقلي قد امتد، ومن خلال ذلك النشاط ظهر بما لا يقبل الشك أن العمال والفنيين الوطنيين ليسوا أقل من غيرهم قدرة، لا بل هم أحسن وأفضل من غيرهم، فهم يعملون من أجل الذات والوطن، وليس من أجل الذات فحسب.

قلت: إننا عندما استلمنا شركة النفط الوطنية كان بها ١٧ مهندساً و١٧ جيولوجياً وجيوفيزيائياً، وفي نهاية نيسان/أبريل ١٩٧٤، بلغ عدد الفنيين في الشركة ٥٦٤، وعدد الإداريين ٦٣٦، أي أن مجموع العاملين بلغ ١٢٠٠ عامل.

خامساً: العلاقة بالاتحاد السوفياتي

كانت علاقاتنا بالاتحاد السوفياتي لا تزال تحت تأثير حوادث عام ١٩٦٣م، ومع ذلك فقد بادرنا في شركة النفط الوطنية بتكوين علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفياتي، وكان أول اتفاق فتح الباب للتعاون الواسع النطاق الذي حصل في ما

بعد، هو الاتفاق الذي وقّعناه مع مؤسسة (ماشينو إكسبورت) في ٢١/ ٦/ ١٩٦٩م،الذي يتضمن الاتفاق على تعاون فني في تجهيز الآلات والمعدات اللازمة للصناعة النفطية وتشغيلها ونصبها، وقوام ذلك عشر حفّارات وخمس فرق جيوفيزيائية وجيولوجية، ووسائط النقل وتجميع النفط وخزنه والضخ وعزل الغاز والصيانة، بما في ذلك إعارة الخبراء للتدريب على أن تكون أثمان كلّ ذلك تنافسية وبعقود، ويتم دفع الأثمان بحسب الاتفاقية التجارية المعقودة بين البلدين، ويتم تسديد ٧٥ في المئة من ذلك خلال خمس سنوات وبفائدة ٣ في المئة. وبالرغم من أن الاتفاق كان تجارياً بالدرجة الأولى، إلا أنه كان أول اتفاق وقّعناه مع مؤسسة سوفياتية.

وقد وقّعنا الاتفاق في احتفال في بناية المجلس الوطني، وألقى السفير السوفياتي آنذاك كلمة جيدة وكان سفيراً جيداً ذا نظر بعيد، أبعد من ظروف ذلك الوقت وآثار الماضي، إذ كان يعمل بإخلاص من أجل تطوير العلاقة بين العراق وبين بلاده.

وأتذكّر على سبيل المقارنة بين علاقاتنا بالاتحاد السوفياتي آنذاك وعلاقاتنا الآن، أنني قلت للملحق التجاري السوفياتي في مكتبي مرة، إن الاتفاق المذكور ذو مغزى سياسي بالنسبة إلى علاقتنا، فانتفض وقال إن الاتفاق عمل تجاري وليس له أي جانب سياسي. هذا ليؤكّد موقف بلاده الذي لا يزال متأثراً بالماضي. كانت تلك هي البداية التي تطورت.

وعلى أثر القرار الذي اتخذناه لاستثمار حقل شمال الرميلة استثماراً مباشراً، ووسط حصار معلن من قبل الشركات النفطية العاملة في العراق التي كانت لا تزال واستمرت بعد ذلك لمدّة طويلة تعتبر حقل شمال الرميلة خاضعاً لاتفاقية الامتياز، وبالتالي فمن غير الشرعي للحكومة استثماره وطنياً، وسط كلّ ذلك سافر وفد على مستوى عالٍ برئاسة نائب رئيس الجمهورية إلى موسكو، للتفاوض على استثماره مباشرة من قبل الشركة بمساعدة مالية وفنية سوفياتية، وبعد مفاوضات صعبة تمّ توقيع الاتفاق المعروف في ٤/ ٧/ ١٩٦٩م. وكانت أهم بنود الاتفاق التي طالت حولها المفاوضات، هي الأسعار ومدّة التنفيذ وإلى حد ما مبلغ القرض. ولكننا في النهاية استّطعنا الوصول إلى اتفاق، وهكذا بدأ الاستثمار الوطني للنفط في العراق.

وقد تضمَّن الاتفاق المذكور استثمار حقل شمال الرميلة لينتج (٥) ملايين طن من النفط قابلة للزيادة إلى (١٨) مليون طن، وذلك ببناء خطّ الأنابيب اللازم

إلى ميناء الفاو شريطة أن يقوم الجانب العراقي بتسديد النفقات المحلية وثمن الأنابيب والهندسة المدنية. وينص الاتفاق على إنجاز العمل للمباشرة بالتشغيل خلال الربع الأول من عام ١٩٧٢م، ويتم ذلك بعقود توقَّع بين الطرفين. وتمول أثمان العقود من قرض بمبلغ ٦٠ مليون روبل منح للعراق بفائدة قدرها ٢,٥ في المئة سنوياً، يسدد خلال سبع سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣م، ويتم ذلك بالنفط الخام المسعر بالأسعار المتحققة في سوق النفط العالمي. لقد كان الجدل في المفاوضات يدور حول مدّة تنفيذ الأعمال بالدرجة الأولى، وحول تثبيت الالتزامات السوفياتية، بما في ذلك مسؤولياتها من حيث التنفيذ والمواصفات الفنية.

كانت تلك هي أول مرة أزور فيها الاتحاد السوفياتي وأتعرّف على المسؤولين السوفيات، فقد أُتيحت لي فرصة التعرُّف إلى رجال الصناعة النفطية وعدد مهم منهم يأتي من جمهورية أذربيجان المعروفة بصناعة النفط. وقد زرنا تلك الجمهورية الإسلامية ذات الحقول النفطية القديمة. كنا نعير مدّة التنفيذ أهمية خاصة في هذه المفاوضات، لأننا كنا نريد الاستعجال بالحصول على مورد مالي جديد.

ومهما يكن، فقد كنت أعتقد أن المدّة التي اتفقنا عليها طويلة، ولم يُجدِ الضغط السياسي الذي قمنا به على أعلى المستويات في المفاوضات إلا قليلاً. وبقيت أعتقد أن المدّة كانت طويلة حتّى الانتهاء من تنفيذ المشروع، فخط الأنابيب لم يتجاوز طوله ١٣٨ كيلومتراً. وأتذكر أننا احتفلنا بافتتاح المشروع وأتى الوفد السوفياتي برئاسة رئيس الوزراء ألكسي كوسيغين لافتتاحه، ومساء ذلك اليوم كان الجميع بحالة فرح، وقد عانقني السيد ساروكن (أحد الفنيين السوفيات) الذي عمل بصورة مهمة في تنفيذ المشروع، وكان على ما أظن ثملاً، وقال لي بفرح عظيم إن هذا المشروع العظيم قد أُنجز بفترة قصيرة جداً، وأعتقد أنه كان يقصد ما يقول ولكنني قلت في نفسي إن لِكُلّ بلد طريقته في العمل ومقاييسه للسرعة؛ فلو إن السيد ساروكن لم يكن قد اعتاد على طريقة في العمل ومقاييس معينة لما قال ذلك، في حين أنني كنت ولا أزال متأكداً أن مدّة الإنجاز لم تكن سريعة بالقياس إلى مشاريع مماثلة أنجزت في المنطقة.

إن المؤسسات السوفياتية عموماً بطيئة في إنجاز الأعمال التي تتعاقد عليها. وقد قال لي مرة وزير الطاقة الجزائري إنهم عادة يتعاقدون مع السوفيات على إنجاز المشاريع التي هم ليسوا في عجلة من أمر تنفيذها.

وبعد اتفاق تموز/ يوليو ١٩٦٩، في موسكو، بدأت أعمال استثمار الرميلة

بتوقيع سلسلة من العقود؛ ففي ٣٠/ ٨/ ١٩٧٠م وقّعت شركة النفط الوطنية العراقية عقداً مع (تكنو إكسبورت) السوفياتية للقيام بأعمال المرحلة الأولى وبكلفة ١٢ مليون دينار تشمل إلى جانب الآبار العشرة المعدَّة للإنتاج، إنشاء محطة عزل الغاز بسعة خمسة ملايين طن سنوياً، وإنشاء خطّ أنابيب قطره (٢٨) عقدة، وطوله ١٣٨ كم وسعته ١٨ مليون طن سنوياً لنقل النفط من حقل الرميلة إلى الفاو. وجهزت الأنابيب شركة (بونت أمازون) الفرنسية، إضافة إلى إنشاء مستودع خزن وضخ في الفاو لتصدير النفط.

ومن المهم أن أُنوِّه في هذا الصدد وفي مجال العلاقة مع الاتحاد السوفياتي، إلى أن مؤسسات الاتحاد السوفياتي تعمل كمؤسسات تجارية من حيثُ إنَّها تحاول الحصول على أعلى ربح ممكن وبأفضل شروط ممكنة. إن الأسعار لم تكن أقل من غيرها، بل على العكس كانت على العموم أعلى من أسعار الأعمال المماثلة. أما مُدد التنفيذ فهي قطعاً أطول من مدد تنفيذ الأعمال المماثلة لها من قبل شركات أجنبية أخرى.

وحتّى هذا المشروع الذي يعد نسبياً مشروعاً صغيراً، لم تنجزه المؤسسات السوفياتية خالياً من النواقص، ولم ينجز في موعده المقرر في ١/ ٤/ ١٩٧٢، ما اضطر تلك المؤسسات إلى الاعتراف بذلك وتعويضنا بمبلغ نقدي عن تلك النواقص.

إلا أنه لا بدّ من التنويه، إلى أن الأهم من كلّ ذلك هو أن الاتحاد السوفياتي قد تقدّم لمساعدتنا في ذلك الوقت الحرج إذ لم يكن لدينا عرض لتنفيذ المشروع إلا من شركة إسبانية غير معروفة وغير موثوقة من قبلنا. لقد استطعنا بتلك المساعدة أن نخترق حصار الشركات الكبرى ونثبِّت أركان الاستثمار الوطني للثروة النفطية.

سادساً: النفط والمقايضة والتنمية

إن السياسة النفطية مرتبطة من دون شكّ بالسياسات الاقتصادية الأخرى أو أنها يجب أن تكون كذلك؛ ففي بداية الاستثمار الوطني المستقل لحقل شمالي الرميلة ودخول شركة النفط الوطنية لسوق النفط كبائع مستقل، كان لا بدّ من تطوير سياسة تجارية تخدم السياسة النفطية المستقلة، وكان العراق آنذاك لا يزال محاصراً من قبل شركات الامتياز العاملة في العراق بسبب النزاع حول القانون رقم ٨٠، فلما تمّ التعاقد على استثمار حقل شمالي الرميلة ومد الأنبوب الناقل للنفط إلى الخليج العربي، وجدت شركة النفط الوطنية نفسها في وضع البائع

الجديد الذي عليه أن يعمل منذ البداية لتسويق النفط الذي سينتج عندما يتم بناء المنشآت الجديدة. كما إنَّ سوق النفط العالمي آنذاك لم يكن قوياً، لذلك كان لا بدّ من تطوير سياسة تساعد على تسويق النفط ونجاح الاستثمار المباشر، وكانت الفكرة هي ربط تسويق النفط بالسياسة التجارية أي المقايضة. وقد تمّ تنسيق جيد مع وزارة التجارة حول ذلك، وبدأت في ١٩٦٩ـ ١٩٧٠م حملة واسعة لتثبيت سياسة المقايضة؛ فبدلاً من أن يدفع العراق عملة صعبة لقاء ما يستورده من البلدان الأخرى التي تستورد النفط منا، عمل العراق على أن يسدد ثمن مستورداته كلياً أو جزئياً بالنفط الخام. وقد أُجريت سلسلة من المقابلات مع سفراء عدد كبير من الدول لشرح هذه السياسة.

طبعاً لهذه السياسة جوانب إيجابية من حيث إنها مكّنت شركة النفط الوطنية من دخول السوق العالمي بالرغم من حصار الشركات الكبرى، إلا أنها لم تخلُ من بعض المشاكل، وأهم تلك المشاكل هي الاتفاق على أسعار النفط وأسعار البضائع المستوردة؛ فالمقايضة علاقة تجارية خاصة خارج السوق الاعتيادية، الأمر الذي يجعل مسألة تحديد الأسعار أصعب مما لو كان التعامل يجري في السوق الاعتيادية. كما إن بعض الدول كانت تشتري النفط لتقوم ببيعه إلى جهات أخرى. ومهما يكن فإن سياسة المقايضة كأي سياسة أخرى كانت مفيدة في ظرف معين وتخدم غرضاً معيناً.

ولكن عندما بدأت سوق النفط بالتحسن وظهرت بدايات أزمة الطاقة وانتهت مشاكل العراق مع الشركات الكبرى تبدّل الوضع؛ فسياسة المقايضة لم تعد ضرورية لا بل إن جوانبها السلبية أصبحت تفوق جوانبها الإيجابية، لذلك كان لا بدّ من التخلي عنها. لقد ازدادت عوائد النفط بشكل كبير، ودخل العراق مرحلة التنمية الواسعة النطاق، واضطلع بتنفيذ خطط تنموية طموحة، فظهرت الحاجة إلى اختصار الزمن والسرعة في التنفيذ وبخاصة في بلد مثل العراق عانى الكثير من المشاكل الداخلية التي عوقت التنمية فيه لمدّة طويلة وبذا ظهرت أهمية الوقت.

لقد اتضحت بجلاء حاجة الدول الصناعية للطاقة وأصبح اقتصادها مهدداً وقوى مركز البلدان المنتجة. كلّ هذه الظروف الجديدة ساعدت على ظهور أفكار جديدة في مجال السياسة النفطية، فظهرت سياسة ربط تصدير النفط بالمساهمة بعملية التنمية الاقتصادية، وبدلاً من شعار التجارة في خدمة النفط، أصبح الشعار الآن النفط في خدمة التنمية. وأخذنا بتطبيق فكرة اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني، وهي نمط خاص من الاتفاقيات يتضمّن تعاوناً واسع النطاق

يشمل تجهيز النفط وتقديم القروض والتزام المشتري بتنفيذ عدد من المشاريع، والتعاون في تقديم الخبرة الفنية. والمشاريع قد تكون نفطية وغير نفطية.

وقد ازداد عدد هذا النوع من الاتفاقيات وبخاصة مع الاتحاد السوفياتي، حيث عقدنا معه عدداً من هذه الاتفاقيات. ومن أهم الاتفاقيات التي عُقدت كانت مع فرنسا واليابان. حتّى إنَّ شركات النفط الامتيازية العاملة في العراق بعد أن صفيت المشاكل معها، قد تقدّمت بعرض يشمل تنفيذ عدد من المشاريع الزراعية في العراق وتقديم الخبرة الفنية كجزء من صفقة كبيرة تتضمّن عقود خدمة لاستثمار قطع من الأراضي على غرار العقد الذي تمّ مع شركة إيراب الفرنسية.

إن المفاوضات مع الشركات حول هذا الموضوع قد قطعت بعض المراحل وانتهت بأن رفضنا في النهاية الدخول في مثل هذه الصفقات.

وقد شهدت منظمة الدول المصدرة للنفط حواراً غنياً حول فكرة ربط النفط بالتنمية؛ ففي المؤتمر الذي انعقد في آذار/مارس ١٩٧٣، نوقشت هذه المسألة وقد تكلّمت بشيء من التفصيل شارحاً هذه السياسة موضحاً أنها يمكن أن تنفذ في مجالات ثلاثة؛ فحيثما يكون البلد المنتج لا تزال عنده شركات امتيازية يستطيع البلد المنتج أن يعقد اتفاقاً مع الشركات المنتجة يمتد إلى كل فترة الامتياز يلزم الشركات المنتجة بتنفيذ عدد من المشاريع النفطية وغير النفطية في داخل البلاد وخارجها.

وبالنسبة إلى المشاريع التي تنتج من أجل التصدير، يمكن أن يتضمن الاتفاق تأمين الأسواق الخارجية لفائض الإنتاج. وفي حالة الاتفاق الجديد بين بلد منتج للنفط مع شركات لاستثمار أراضٍ جديدة، يمكن أن يتضمن الاتفاق تنفيذ عدد من مشاريع التنمية إلى جانب الاستثمار النفطي.

وفي الحالة الثالثة، عندما يتولى البلد المنتج استثمار نفطه مباشرة وتسويقه في السوق العالمي يمكن أن تتبع سياسة عقود البيع الطويلة الأجل التي تتضمّن التزام المشترين بتنفيذ عدد من المشاريع.

وقد أُعدّت صياغة تلك الملاحظات بشكل مقالة نشرتها مجلة **ميس** *(Middle East Economic Survey (MEES))* بالإنكليزية[٢]. والذي يقرأ نصّ القرار ٣٤ ـ ١٥٥ المعنون: «بيان للسياسة (النفطية)» الذي صدر عن الاجتماع الذي

(٢) *Middle East Economic Survey (MEES)* (18 May 1973).

عقدته الأوبيك في فيينا في حزيران/ يونيو ١٩٧٣، يتضح له أن القرار يعالج مسألة التنمية من خلال العلاقة بين الدول المنتجة والدول الصناعية المستهلكة للنفط الخام؛ فبعد مقدمة إيضاحية جيدة وحيثيات منطقية عن أهمية النفط الخام في اقتصاد البلدان المنتجة يخلص القرار إلى أن يعلن: إن استثمار النفط من الأقطار الأعضاء والاتجار فيه يجب أن يكونا بشكلٍ أو بآخر مرتبطين بعملية النمو الاقتصادي المعقول والسريع.

ولكنني وقد شهدت تطبيق هذه السياسة عملياً، وجدتها هي الأخرى ليست خالية من الجوانب السلبية، فالدول التي تعقد معها اتفاقيات طويلة الأمد تأخذ بالتصرف على أساس احتكار تنفيذ المشاريع التي تتضمنها الاتفاقية، وكانت تعترض وتتذمّر عندما تقوم الحكومة العراقية بعرض تلك المشاريع للمنافسة الدولية. إن المشاريع التي تضمنتها مثل هذه الاتفاقيات كانت في الغالب كبيرة وعلى درجة عالية من التعقيد الفني، الأمور التي تجعل مسألة تنفيذها عن طريق التفاوض الثنائي مع جهة واحدة أمراً ينطوي على كثير من المخاطر ومن أهمها عدم القدرة على تحديد السعر.

لقد سلكت الحكومة طريقاً سليماً مفاده وضع تلك المشاريع في المنافسة الدولية التامة أو المحدودة، واختيار أفضل الشروط، فإذا كان عرض الدولة التي لنا معها اتفاقية تتضمن أفضل الشروط أخذنا به. ولكن حتّى مثل هذه الطريقة فإنها لا تخلو من عيوب. إن مجرد ذكر المشروع في اتفاقية مع بلد من البلدان يجعل عملية استدراج عروض تنافسية من السوق الدولي أصعب، لأن الشركات الأخرى تأخذ بالاعتقاد بأن عملية استدراج العروض ليست حقيقية، بل هي وسيلة لمعرفة الأسعار من أجل التفاوض مع الدولة المتفق معها، وبأن العطاء في النهاية سيرسو على تلك الدولة، لذلك لا طائل من وراء تقديم عرض، وتقديم العرض كما هو معروف عملية ذات كلفة بالنسبة إلى الشركة وتأخذ شيئاً من الوقت. لذلك فإنني أخذت مؤخراً أميل إلى فصل عملية التسويق عن عملية تنفيذ المشاريع؛ فالنفط يباع حراً بالعملة الصعبة والمشاريع تنفذ بالمنافسة.

بقي أمر مهم واحد، أعتقد أنه يجب أن يدخل في حساب السياسة النفطية، هو مسألة نقل العلوم التطبيقية من البلدان الصناعية المتقدمة إلى البلدان المنتجة للنفط عن طريق اتفاقيات تعاون فني وثقافي طويلة الأمد. ويمكن أن تأخذ هذه الاتفاقيات عملياً شكل تعاون بين الجامعات ومعاهد البحوث وإنشاء مراكز للتدريب وبرامج واسعة للدراسة والتدريب الفني. إن البلد المنتج للنفط يجب أن

يستفيد من البلدان الصناعية المستوردة للنفط في هذا المجال لقاء ضمان تزويدها بالطاقة. إن مسألة تضييق الفجوة في المجال الفني بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، بدأت تكتسب أهمية خاصة وربما كانت من أهم الحقول التي يجب أن يقوم فيها تعاون مثمر.

إن اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني، تمثل في الواقع شكلاً متطوراً من العلاقات الاقتصادية بين الدول، فهي تنظم تعاوناً اقتصادياً وفنياً على أرضية سياسية ملائمة، أي أن يكون بين البلدين المتعاقدين علاقات صداقة في الجانب السياسي. كما إنها علاقات اقتصادية متنوعة ومتشابكة تمتزج فيها أمور التنمية وتنفيذ المشاريع، بتبادل الخبرة الفنية ويكون كلّ ذلك مصحوباً بارتفاع حجم التبادل التجاري وتقديم القروض. وضمن هذه الأُسس العامة عقدت بين العراق وعدد من البلدان اتفاقيات مهمة منها الاتفاقية الأولى مع الاتحاد السوفياتي في تموز/ يوليو ١٩٦٩. كما عقدت اتفاقيات مع عدد من الدول الاشتراكية الأخرى؛ ففي نهاية شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، تمّ في صوفيا التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني مع بلغاريا، تضمنت إعطاء قرض للعراق مقداره خمسة ملايين باوند إسترليني بفائدة ٢,٥ في المئة سنوياً، ويستعمل القرض لتغطية كلفة المشاريع التي تنفذها بلغاريا في العراق. وتسدد قيمة القرض بدفعات من النفط الخام العراقي المنتج من قبل شركة النفط الوطنية اعتباراً من ١٩٧٢/ ١٩٧٣، بكميات تتراوح بين نصف مليون طن إلى مليون طن سنوياً وتحدد أسعارها باتفاق الجانبين.

وفي ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧١، وقّعت اتفاقية بين العراق ورومانيا للتعاون الاقتصادي والفني التي حصل العراق بموجبها على قرض بمقدار ٣٥ مليون دولار بفائدة ٢,٥ في المئة يسدّد مقايضة بالنفط الخام العراقي. وتقوم المؤسسات الرومانية بموجب الاتفاقية بتنفيذ عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي، وبعمليات الحفر وتزويد الأجهزة والمعدات الخاصة بإقامة المنشآت اللازمة لإنتاج النفط والغاز ونقلهما إلى موانئ الشحن. ومعروف أن لرومانيا خبرة جيدة في الصناعة النفطية وأنها تنتج معدات جيدة معروفة كأبراج الحفر.

وخطا العراق خطوات أخرى مماثلة مع بلدان أخرى، ففي ١٨/ ٦/ ١٩٧٢م وقّع العراق مع فرنسا اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني كانت أساساً لتعاون مثمر اتسع نطاقه في ما بعد لمصلحة البلدين، وشكّل أرضية لعلاقات سياسية متطورة. وحصل الشيء نفسه مع اليابان إلا أن الاتفاق مع اليابان كان مؤثراً في تطوير العلاقات الاقتصادية أكثر من العلاقات السياسية.

سابعاً: تخفيض الأسعار قبل قيام الأوبك وخسائر العراق المالية

إن إعلان قيام منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك) في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠، الذي تمّ في بغداد، كان في الأساس لمجابهة قضية انفراد الشركات الامتيازية في تحديد أسعار النفط بمعزل عن رأي حكومات البلدان التي تعمل فيها. وقد حدث أن قامت تلك الشركات ـ كما هو معروف ـ بتخفيض الأسعار المعلنة من طرف واحد مرة في شباط/ فبراير ١٩٥٩، ومرة أخرى في آب/ أغسطس ١٩٦٠. وتوضح الأرقام التالية مقدار الخسائر المالية التي نتجت عن تخفيض الأسعار المعلنة؛ ففي سنة ١٩٥٩م كانت الأسعار المعلنة لنفط البحر الأبيض المتوسط ٢٤٩ سنتاً للبرميل خفضت إلى ٢٣١ سنتاً وخفضت في عام ١٩٦٠ إلى ٢٢١ سنتاً، وارتفعت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، إلى ٢٤١ سنتاً، أي أن أسعار عام ١٩٥٩ كانت أعلى بمقدار ٨ سنتات مما وصلت إليه بعد الزيادة في عام ١٩٧٠، الأمر الذي أدّى إلى خسارة مالية للعراق بلغت منذ عام ١٩٥٩ إلى عام ١٩٦٩ ما مجموعه ١٦٢ مليون دينار.

أما الأسعار المعلنة للنفط المصدَّر عن طريق الخليج العربي، فقد كانت في عام ١٩٥٩، ٢٠٠ سنتاً للبرميل خفِّضت إلى ١٨٢ سنتاً وخفضت مرة أخرى في عام ١٩٦٠ إلى ١٧٢ سنتاً، ما شكّل خسارة للعراق بلغت حتّى عام ١٩٦٩، ٦٠ مليون دينار، أي أن مجموع الخسارة في عوائد العراق لو بقيت أسعار عام ١٩٥٩ من دون تخفيض ٢٢٢ مليون دينار.

تلك هي صورة الوضع المالي بين الحكومة والشركات الامتيازية من ناحية الأسعار فحسب، عندما بدأت معركة التفاوض بين الأوبك والشركات الامتيازية في كاراكاس وبدأت فعلياً في طهران في كانون الثاني/ يناير ١٩٧١.

ثامناً: بداية التفكير بإجراءات ضدّ الشركات الامتيازية العاملة في العراق

عندما بدأت العلاقة بين الحكومة والشركات تتأزّم بسبب مطالبة الحكومة بحل المشاكل المعلقة وإنهاء الحصار على النفط العراقي، وما قامت به الشركات من تخفيض للإنتاج كوسيلة ضغط وتعثّر المفاوضات، بدأت وزارة النفط بالقيام بدراسات عديدة حول مختلف الإجراءات التي من الممكن اتخاذها لمواجهة الشركات؛ فدرست طبيعة اتفاقية عام ١٩٥٢، قانونياً وعملت دراسة عن الجوانب القانونية للتأميم الجزئي والمساهمة الجبرية في الشركات بمقدار ٢٠ في المئة.

وعلى أثر قرار استثمار حقل شمال الرميلة وطنياً والاتفاق مع الاتحاد السوفياتي لإقامة المنشآت ومد خطّ الأنابيب إلى الخليج العربي، برزت الحاجة إلى توفير الماء النقي لأعمال شركة النفط الوطنية، وكان عند شركة نفط البصرة طاقة فائضة بالماء فطلبنا استخدام تلك الطاقة الفائضة، فرفضت الشركات في البداية إلا أنها رضخت أمام الإصرار من قبل شركة النفط الوطنية. وقد أثار هذا الحادث ككل موضوع استخدام الطاقة الفائضة لدى الشركات في أنابيب نقل النفط وفي منشآت التصدير وكل شيء، وقد أوضحت ذلك رسمياً لممثل شركات النفط عندما زارني يوم ٢٣/ ٨/ ١٩٧٠. ولذلك تقدّمت وزارة النفط والمعادن باقتراح تشريع قانون يتيح للحكومة استعمال الطاقة الفائضة في منشآت شركات النفط العاملة في العراق وبحسب ما تقتضيه المصلحة العامة باعتبار أن ذلك يقع ضمن ممارسة السيادة، فضلاً عن أن الحكومة تساهم في تمويل تلك الطاقة الفائضة بنسبة مساهمتها في الأرباح الصافية، وقد اقترحت الوزارة في ٢٦/ ١٠/ ١٩٧١ مسودة قانون لاستعمال الطاقة الفائضة.

وبعد إكمال ملف القضايا المعلقة مع الشركات وضع في نهايته بند يتعلق بالإجراءات التي من الممكن اتخاذها في حالة فشل المفاوضات. وقد تضمنت تلك الإجراءات المقترحة إضافة إلى تشريع قانون استخدام الطاقة الفائضة ما يلي:

أولاً، تشريع قانون تحديد تصدير النفط الخام من الحقول الشمالية عن طريق البحر الأبيض المتوسط بالطاقة القصوى لخط الأنابيب، وقد وضعت الصيغة في ٩/ ٨/ ١٩٧١.

ثانياً، تخفيض مدّة الامتيازات بقانون، بحيث تنتهي كلها في نهاية عام ١٩٨٠.

ثالثاً، حصر أعمال الشركات بالقبب التي تنتج منها فعلياً الآن وتأميم الطبقات والقبب الثابت وجود النفط فيها وغير مستثمرة، أي إصدار قانون مشابه لقانون رقم ٨٠ لتحديد مناطق الاستثمار عمودياً بدلاً من أفقياً.

رابعاً، تشريع قانون يلزم الشركات التقيُّد بمبدأ المشروع المستمر، أي تسليم الحقول والمنشآت والإدارة بشكل مشروع منتج قابل للاستمرار والتشغيل من قبل الحكومة بعد استلامه. يضاف إلى ذلك تقديم اقتراح شفهي لتأميم حصة (كولبنكيان) وهو أضعف المساهمين في الشركات الامتيازية كوسيلة تهديد للآخرين.

تاسعاً: المفاوضات الأولى مع شركات النفط حول نفط الشمال

على أثر الاتفاق الذي تمّ بين شركات النفط والحكومة الإيرانية لزيادة الضريبة من ٥٠ في المئة إلى ٥٥ في المئة، زار العراق المدير العام لمجموعة الشركات العامة في العراق جفري ستوكويل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، وقد حاول ممثل هذه الشركات استغلال فرصة وجود مطاليب معلّقة للحكومة العراقية على الشركات، فعرض على وزارة النفط تطبيق الاتفاقية نفسها مع العراق مقابل أن يتنازل العراق عن مطاليبه السابقة وهو ما تسميه عادة الشركات بـ «شرط إعطاء خلاصية» عن المشاكل الماضية. وقد رفضت الحكومة هذا العرض على الرغم من الوضع المالي غير الجيد آنذاك. وكان من الحكمة في حينه ألّا تتعجل الحكومة فتقبل عرض الشركات بل فضلت انتظار اجتماع منظمة الأوبك في كاراكاس ـ فنزويلا للعمل من خلال المنظمة. وفعلاً تمّ ذلك الاجتماع المهم واتخذ فيه القرار الشهير رقم ١٢٠، الذي حدد خمسة مطاليب للدول الأعضاء وهي تثبيت نسبة الضريبة على الأرباح بـ ٥٥ في المئة، وإزالة التفاوت بين أسعار النفوط المصدرة من الدول الأعضاء على أساس فرق الكثافة والموقع الجغرافي وإجراء زيادة عامة في أسعار النفط واتباع نظام جديد لاحتساب فروق الكثافة وإلغاء جميع عمولات الأوبك وضمنها عمولة التسويق. وقد تمّ التفاوض جماعياً من قبل دول الخليج العربي وشركات النفط وعقدت اتفاقية طهران. وعلى أثرها رجع ستوكويل إلى بغداد وتم عقد الاتفاقية لتنفيذ اتفاقية طهران، فحصلت الحكومة العراقية على تلك المطاليب من دون أن تتنازل عن شيء من مطاليبها السابقة.

وفي هذه المناسبة حاول ستوكويل أن يعقد اتفاقاً ثنائياً حول زيادة نسبة الضريبة على النفط المصدَّر عن طريق البحر الأبيض المتوسط، إلا أن الحكومة رفضت ذلك وفضَّلت الانتظار حتى انتهاء المفاوضات التي كانت تجري في طرابلس ـ ليبيا حول جميع النفوط المصدرة عن طريق المتوسط.

١ ـ مشاريع النقل والتسويق

كانت شركة النفط الوطنية تعيش في جو خاص هو جو الحصار المفروض على النفط المنتج وطنياً من الحقول التي شملها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١؛ فاستثمار حقل شمالي الرميلة كان مهمة صعبة وقد تمّ ذلك مع السوفيات في اتفاق تموز/ يوليو ١٩٦٩، ثمّ كان هناك موضوع النقل والتسويق.

اتجهت أفكارنا إلى إنشاء أنبوب ينقل نفط الحقول الجنوبية بما فيها شمالي

الرميلة إلى البحر الأبيض المتوسط، وبالفعل تمّ التعاقد مع شركة سنام بروغيتي (Snamprogetti) الإيطالية لإجراء المسوحات الأولية وفتحت المفاوضات مع الحكومة السورية للاتفاق على المرور. وإذا ما وصل النفط إلى المتوسط فهناك أوروبا التي تكوِّن السوق الكبير ولكن للشركات الامتيازية نفوذاً واسعاً في أوروبا، لذلك اتجه تفكيرنا إلى الدول الاشتراكية.

كانت في ذلك الوقت أخبار متداولة عن مشروع أنبوب الأدرياتيك بين يوغسلافيا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وربما بولندا لاستلام النفط من ميناء على بحر الأدرياتيك في يوغسلافيا، ونقله إلى هذه البلدان بواسطة خطّ أنابيب مشترك.

أرسلنا وفداً فنياً لهذه البلدان قام بمباحثات مع مؤسساتها النفطية المعنية بهذا الموضوع في حزيران/ يونيو ١٩٧٠، وبالفعل قام الوفد بالاتصال بمؤسسة كيموبول التشيكية وجنرال أيمكس الهنغارية، وأينا اليوغسلافية. كانت المعلومات عن هذا الخط هي أنه يبتدئ من ميناء باكار في يوغسلافيا لمسافة ١٧٨ كيلومتراً وبطاقة نقل هي ١٧ مليون طن في السنة، ويمتد من سيساك إلى مدينة يوتوفا على الحدود الهنغارية اليوغوسلافية بمسافة ١٠٧ كيلومترات وبطاقة نقل هي ٧ ملايين طن سنوياً، ويستمرّ بالطاقة نفسها إلى مدينة جيرنتك ولمسافة ١٥٢ كيلومتراً ومنها إلى براتسلافا في تشيكوسلوفاكيا لمسافة ٥٤ كيلومتراً، وبطاقة نقل هي ٥ ملايين طن سنوياً. وترتبط بهذا الخط فروع داخلية لإيصال النفط الخام لِكُلّ من هذه البلدان.

وقدرت كلفة الخط داخل يوغوسلافيا بحوالى ٧٠ مليون دولار أما كلفته ضمن الأراضي الهنغارية فقد قدرت بحوالى ١٠ ملايين دولار. وقدرت حاجة هذه البلدان للضخ في الأنبوب كما يلي: يوغوسلافيا ١٠ ملايين طن سنوياً، وهنغارياً مليونا طن، وتشيكوسلوفاكيا ٥ ملايين طن سنوياً. أما موعد إنجازه بمرحلتين فهو عام ١٩٨٠م.

لقد عرض الوفد العراقي رغبته في المساهمة في ملكية الخط وتأسيس شركة مشتركة من قبل الأطراف المعنية كافة. كما أبدى الجانب العراقي استعداده للمساهمة بتقديم قرض يتراوح بين ٢٠ ـ ٢٥ في المئة من الكلفة في يوغوسلافيا، على أن يكون القرض بشكل نفط خام مقابل إعطاء شركة النفط الوطنية حقّ استخدام ٥٠ في المئة من طاقة الخط لتصدير النفط الخام إلى هذه الأقطار بشكل عقد طويل الأمد يساوي مدّة اندثار الخط. وقد اعترضت المؤسسات المذكورة على مبدأ ملكية العراق لجزء من الخط واعترضوا أيضاً على حجز نسبة ٥٠ في المئة من طاقة الخط.

وقد اضطررت للسفر إلى يوغوسلافيا وهنغاريا لبحث هذا الموضوع مع المؤسسات المعنية؛ ففي يوغوسلافيا ذهبت إلى زغرب وأجريت مباحثات مع رئيس شركة (أينا) وكان عسكرياً متقاعداً ورجلاً لطيف المحضر ومفتوح الحديث ولم نخرج بنتيجة. وفي بودابست عقدت اجتماعاً مع المعنيين وشرحت لهم مطولاً مشكلة تسويق النفط المنتج وطنياً وحصار الشركات الامتيازية واستعملت كلّ ما لدي من حجج اقتصادية وسياسية فلم أجد أذناً صاغية فلا المشاركة كانت مقبولة ولا حجز نسبة من طاقة الأنبوب لتسويق النفط العراقي في بلدانهم كانت مثار اهتمامهم.

كنا نريد أن نبيع لهم النفط ونقدم لهم التسهيلات بشكل قروض بنفط خام ولكنهم لم يكونوا بحاجة لذلك. لم تكن لهم مصلحة ملحّة فلم يساعدنا أحد، ورجعت من دون نتيجة. طبعاً دار الزمن دورته وتحول السوق من سوق المشتري إلى سوق البائع، وشهدت بنفسي فترة الحمى للحصول على النفط، وتدافعت الوفود إلى بغداد من كلّ فج عميقٍ، ولم نعد بحاجة إلى حجز نسبة من طاقة خطّ الأدرياتيك وطوينا الموضوع نهائياً. المهم هو أننا كنا نحاول ونتشبث.

٢ ـ اجتماع منظمة الأوبك في كاراكاس ـ فنزويلا

كان هذا الاجتماع الأول من نوعه (٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠)، حيث شهد اتخاذ القرار المعروف بضرورة زيادة أسعار النفط. كانت الجلسة الافتتاحية في نادي القوات المسلحة، وقد ألقى خطاب الافتتاح فيها رئيس الجمهورية آنذاك رفائيل كاليرا. وقد حدث في جلسة الافتتاح أن دعت الحكومة الفنزويلية أعضاء البعثات السياسية إلى حضور الجلسة، ومن ضمنهم السفير الإسرائيلي، وقد أصر الوزراء العرب على مقاطعة الجلسة إلا إذا تمّ خروج السفير الإسرائيلي. وبعد أخذ ورد وتأخير إلى أكثر من ساعة، خرج السفير الإسرائيلي من القاعة وتم افتتاح الاجتماع.

كان الاجتماع بداية لحمى الأزمة النفطية بعد أن استطاعت الحكومة الليبية رفع أسعار نفطها المصدَّر بمقدار ٢٠ سنتاً للبرميل، ما اضطر الشركات إلى عرض الزيادة نفسها على الأقطار المنتجة الأخرى المصدرة على المتوسط ومنها العراق.

إن اجتماع كاراكاس كان مكرّساً لمفاوضة الشركات للحصول على زيادة في أسعار نفط الخليج العربي بما في ذلك إيران. كان الجو مشحوناً بالتفاؤل ولكنه ذلك التفاؤل الذي لا يزال في بدايته وأعضاء المنظمة بين واثق وغير واثق بعد

ذلك الركود الطويل في سوق النفط، وسيطرة الشركات المنتجة. وقد وضعت صيغة القرار المعروف بقرار ١٢٠ الذي يدعو إلى ضرورة زيادة الأسعار وتأليف لجنة مفاوضات من ثلاثة أقطار لإجراء المفاوضات، ومنها العراق. كانت الـ ٢٠ سنتاً التي أضيفت على سعر نفط المتوسط هي الحد الأدنى وقاعدة الانطلاق.

في جلسة غير رسمية للوفود، جرى حديث عن ضرورة اتخاذ إجراءات جماعية، بما في ذلك التشريع في حالة فشل المفاوضات. وفي الجلسة الرسمية كنت حريصاً على إعادة ذلك الحديث ووضعه في سجل الوقائع، فتحدثت عن ذلك مؤكّداً على ضرورة العمل الجماعي، وفي قرارة نفسي كنت أعرف تماماً أن العراق من دون عمل جماعي لا يستطيع لوحده إجبار الشركات على رفع الأسعار. وقد أخذ الحديث عن العمل الجماعي بالاتساع حتّى أحرز رأياً عاماً ملزماً تقريباً.

وبالرغم من أن الاجتماع كان مكرّساً بالدرجة الأولى لرفع أسعار النفوط المصدرة من أقطار الخليج العربي، إلا أن الدول الأخرى الأعضاء في الأوبك كانت مهتمة أيضاً بما يدور لأنها كانت تعلم أن أي زيادة في أسعار تلك النفوط ستؤدي حتماً إلى زيادة في أسعار نفوطها، بما في ذلك إندونيسيا البعيدة التي احتفظت دائماً بوضع خاص ودور محدود في اجتماعات المنظمة. هناك درجة لا بأس بها من العقلانية سادت اجتماعات المنظمة، العقلانية المشدودة إلى حسابات المصالح والتغاضي عن الأمور الثانوية والخاصة، ما أعطى الاجتماعات نفحة من الجدية والشعور بالأهمية.

٣ ـ كيف بدأت العلاقة مع البرازيل؟

بعد انتهاء أعمال مؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط [أوبك] في كاراكاس، عاصمة فنزويلا الذي انعقد في السابع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، سافرت على رأس وفد رسمي إلى البرازيل بدعوة من وزير الخارجية، كجزء من سياستنا العامة القائمة على تمتين العلاقات مع جميع الدول الراغبة بذلك. وقد انتهت المفاوضات في برازيليا بتوقيع اتفاق عام لتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وقعته وزارة الخارجية البرازيلية من جانبهم، وكانت تلك مهمتنا الرئيسة. وكان ذلك العمل بمثابة أول زيارة يقوم بها وفد عراقي رسمي إلى البرازيل، ما كان له صدى جيد في أوساط الجالية العربية بحسب ما عكسته الصحافة. وبانتهاء أعمالنا رجعنا إلى ريو دي جانيرو (Rio de Janeiro)، وهناك دعانا رئيس شركة بترو براس السيد غيزل الذي أصبح في ما بعد رئيساً للجمهورية، إلى غداء في متحف الفن الحديث، فلبّينا الدعوة. وأثناء ذلك جرى

حديث عابر عن مزايا التعاون بين شركات النفط الوطنية في البلدين، وكنت آنذاك رئيساً لشركة النفط الوطنية، إضافة إلى كوني وزيراً للنفط. وبشكل عابر اقترحت أن تتعاون شركة النفط الوطنية العراقية وشركة بترو براس (Petro Brass)، فوافق رئيس بترو براس واتفقنا على تثبيت ذلك بشكل رسائل متبادلة حيث حرر لنا رئيس بترو براس بشكل عاجل رسالة بهذا المعنى سلِّمت إلينا في اليوم التالي.

وكان ذلك بداية لتعاون فعال أدّى إلى توقيع عقد خدمة مع شركة بترو براس للتنقيب في العراق على غرار اتفاقية إيراب. وفعلاً قامت تلك الشركة بأعمال التنقيب وحصلت على اكتشاف نفطي جيد، وهكذا توطدت العلاقة بين الشركتين، في حين أن الاتفاقية التي ذهب وفدنا من أجلها والتي وقّعت في العاصمة بقيت حبراً على ورق تقريباً.

إنني مسرور لبدء تلك العلاقة النفطية التي ربما كان لها أثر جيد على توطيد علاقاتنا السياسية، وقد صوتت في ما بعد البرازيل في الأمم المتحدة لصالح قرار اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، كما إنَّ رئيس بترو براس قد أصبح في ما بعد رئيساً لجمهورية البرازيل. أقول إنني مسرور لبدء تلك العلاقة بالرغم من الأخطاء المراسيمية التي ارتكبها الجانب البرازيلي إزاءنا في تلك الزيارة، والتي اعترف بها أمامي سفير البرازيل في إحدى مقابلاتي اللاحقة له. وكان ذلك بالنسبة إلي مثلاً جيداً عن أن الخدمة العامة تحتم أحياناً أن يتحمل المسؤول عبئاً على اعتباراته الشخصية.

٤ ـ مفاوضات طهران

كان مؤتمر الأوبك الذي عقد في كاراكاس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، هو نقطة البداية حيث اتّخذ فيه القرار المشهور رقم ١٢٠ الذي حدد مطاليب الدول المصدرة للنفط في المفاوضات المقبلة مع الشركات، وانتخب لجنة من ثلاثة أقطار هم العراق والعربية السعودية وإيران، لتفاوض شركات النفط حول أسعار نفوط الخليج العربي. وبدأت اللجنة أعمالها في طهران.

كانت تلك أكبر وأهم مفاوضات حضرتها حتّى ذلك الوقت، وقد تعلمت منها شيئاً مهماً في أسلوب التفاوض، وتعرفت من خلالها على شخصيات كبيرة تعمل في شركات النفط. وقد حشدت الشركات أكبر عدد من خبرائها وأرسلت شخصياتها الكبيرة إلى تلك المفاوضات، وأعطيت قيادة المفاوضات من جانب الشركات إلى شركة النفط البريطانية باعتبار بريطانيا أكثر خبرة في شؤون

دول الخليج العربي من غيرها، ومثّل شركة النفط البريطانية اللورد ستراث ألموند (Lord Strath Almond).

ابتدأ وفد الشركات أولاً بالحصول على المعلومات وطلب منا شرح بنود القرار ١٢٠ محاولاً معرفة مختلف جوانب مطاليبنا، ومن خلال ذلك كان يحاول التعرف ـ قدر الإمكان ـ على نوايانا وسافر بعدها إلى لندن. ثمّ رجعت الشركات بوفد مفاوض وكان الجو مشحوناً آنذاك؛ فالدول المصدرة للنفط كانت تشهد أول تجربة تضامن وعمل جماعي بوجه الشركات. وقد فوجئت في البداية أن وفد الشركات لم يتحدث في موضوع الأسعار ولا الشؤون المالية التي هي بالنسبة إلينا جوهر الموضوع، بل حول الحديث إلى جانب آخر هو ما سمّاه جانب «الضمانات».

كان رئيس وفد الشركات يقول إن موضوع الأسعار من السهل الاتفاق عليه، وهو ليس بالأمر المهم، بل يمكن حسمه بساعات أو بنصف يوم على الأكثر، ولكننا مهتمون بالضمانات. كان وفد الشركات يريد **ضماناً** أنه في حالة التوصل إلى اتفاق مع الدول المنتجة حول الخليج العربي، وأنه في حالة توصل الشركات مع الدول الأخرى مثل ليبيا والجزائر إلى اتفاق أفضل، فإن دول الخليج العربي لن تطالب الشركات ثانية بالحصول على الامتيازات التي حصلت عليها ليبيا والجزائر. وكان جوابنا هو أننا نتفاوض لعقد اتفاقية تخص نفوط الخليج العربي، ولا يهمنا ما تتوصل إليه الشركات مع ليبيا والجزائر. وكان موقفنا هذا لمصلحة ليبيا والجزائر إذ لم تكن هذه الدول قد تفاوضت مع الشركات بعد، أي أننا تركنا أيديها حرة للتوصل إلى اتفاق أفضل.

والضمان **الثاني**، هو أن الشركات طالبت بحصر الموضوع في بنود القرار ١٢٠، وألا تطالب دول الخليج العربي بما يمكن أن تحصل عليه أي دولة أخرى خارج حدود هذا القرار، وقد تمت موافقتنا على ذلك أيضاً.

و**ثالث** طلبات الشركات من العراق والسعودية باعتبارهما مصدِّرتين لنفوط على المتوسط، ألا ترجعا ثانية إلى رفع أسعار نفوطهما المصدَّرة عن طريق الخليج بسبب أي مزية تحصل عليها نفوط المتوسط. وقد وافقنا أيضاً، إلا أن ممثلي الشركات طلبوا أيضاً أن ما نتوصل إليه بشأن نفوط الخليج يطبق على نفوط المتوسط عندما يحين موعد المفاوضات على أسعار تلك النفوط، وقد رفضنا ذلك قطعياً.

كانت الشركات تريد أن تربط أسعار المتوسط بأسعار الخليج، وبالتالي تضع الأساس للزيادات على نفوط المتوسط. كان ذلك مضراً بليبيا والجزائر وبالعراق

الذي كان معظم نفطه يصدر عن طريق المتوسط لو وافقنا، ولكننا لم نوافق واضطرت الشركات إلى الرضوخ لموقفنا.

وبعد الحديث عن الأسعار وما طرحناه نحن وما طرحوه هم من أرقام، تركوا الموضوع من دون حسم، وانتقلوا إلى نقطة أخرى هي أنهم طلبوا أن تكون الأسعار التي يجري الاتفاق عليها ثابتة لمدة خمس سنوات أي أن تكون مدّة الاتفاقية ملزمة لمدّة خمس سنوات. وهكذا اتضح أن الشركات كانت تهدف من هذا الأسلوب في المفاوضات أن تسد جميع الثغرات التي تهمها أولاً، قبل أن تحسم قضية الأسعار، وهي القضية التي تهمنا نحن. وبعد أن تحسم الأمور الأخرى تأتي إلى موضوع الأسعار بعد أن نكون قد فقدنا أوراقنا الضاغطة. وتبين أيضاً أن الشركات كانت تريد التوصل إلى ترتيب شامل لكل الصناعة النفطية ولمدّة خمس سنوات، أي أنها كانت قد بدأت تستشعر أزمة الطاقة المقبلة. وذلك ما يفسر لنا رضوخها في النهاية لمطاليب الأوبك وحرصها على التوصل إلى اتفاق.

طبعاً كانت تلك هي تجربة الصراع الأولى مع الأوبك، وكان لا بدّ من اختبار حقيقة تضامن الأوبك، لذلك نرى الشركات ـ بعد أن قطعنا شوطاً مهماً في المفاوضات ووصلنا إلى الموضوع المهم، ألا وهو الأسعار ـ ترفض عرضنا وتصرّ على موقفها وتترك المفاوضات تنقطع. ولكنها مع ذلك وبعد انقطاع المفاوضات عادت وتحدثت عن إمكانية استئنافها إذا ما ساد جو خالٍ من التهديد والتوتر. لقد انقطعت المفاوضات وانعقد مؤتمر استثنائي للأوبك لمعالجة الموقف في ٣ ـ ٤ شباط/فبراير ١٩٧١.

وفي هذا المؤتمر الاستثنائي المتحفز، تجلت لأول مرة (أمامي على الأقل) روعة العمل الجماعي المدعوم بالتصميم، فقد صاغ المؤتمر مشروع قرار في اليوم الرابع من شباط/فبراير ١٩٧١، ينصّ على أن تقوم كلّ من الدول المنتجة في منطقة الخليج العربي في يوم ١٥ شباط/فبراير الجاري، بتشريع قانون أو اتخاذ خطوات قانونية لإجبار الشركات على تنفيذ بنود قرار رقم ١٢٠ الذي تطالب المنظمة بتنفيذه. وفي حالة رفض أي شركة الانصياع إلى التشريع الذي تتخذه الدولة خلال مدّة سبعة أيام من صدور التشريع، تقوم جميع الدول المنتجة في منطقة الخليج العربي باتخاذ الإجراءات الملائمة بحق تلك الشركات، بما في ذلك الحظر الكامل لتصدير النفط الخام والمنتجات النفطية. ومن أجل الوضوح وتجنب احتمالات الاختلاف، فقد بحثت مسألة الحد الأدنى لزيادة الأسعار التي يجب الحصول عليها والتي من دونها تلجأ الحكومات إلى التشريع، فقد اتفق في اجتماع

مغلق لرؤساء الوفود على تلك الزيادة ودُوِّن ذلك بوضوح بوثيقة خطية وقّعها رؤساء الوفود، وأُعطي كلّ رئيس وفد نسخة يحتفظ بها عنده حفاظاً على سريتها.

لقد كان واضحاً أن الدول المنتجة كانت جادة في المجابهة، وأظن أن الشركات قد فهمت ذلك وفضلت التفاهم وتلبية المطاليب. إنني في داخل نفسي كنت أتمنى أن ترضخ الشركات لمطاليبنا وتحل المشكلة بدلاً من اللجوء إلى التشريع وإيقاف الضخ، لأنني كنت أعرف صعوبة إيقاف الضخ بالنسبة إلى العراق في ذلك الوقت الحرج مالياً؛ فالعراق لم يكن لديه متسع مالي يساعده على احتمال انقطاع عوائد النفط. كنت أشعر بثقل المسؤولية. كانت تقارير وزير المالية عن الوضع النقدي للخزينة مقلقة حقاً؛ ففي ١٩٦٩/٣/٣١، بلغ مجموع الديون ١٨٤,٤ مليون دينار، وبلغ الموجود النقدي ٣,٩ مليون دينار، أي إن صافي الديون الجارية قد بلغ ١٨٠,٥ مليون دينار.

وبعد الانتهاء من صياغة مشروع القرار الذي أخذ الرقم ١٣١، تحدّث بيريز لا سالفيا (Pérez La Salvia)، وزير نفط فنزويلا الذي حضر الاجتماع متأخراً، مطولاً، مورداً الحجج المختلفة لضرورة عدم الإشارة إلى حظر تصدير النفط فقال: كيف نستطيع أن نحكم أن الشركة الفلانية العاملة في البلد الفلاني لم تستجب إلى مطاليب الأوبك؟ فذلك غير ممكن لأن مثل هذا الحكم هو من صلاحية الدولة ذات العلاقة ويقع ضمن سيادتها. وقال أيضاً: لماذا نصرح باستعمال هذا السلاح ونكشف أوراقنا للشركات؟ لماذا لا نبقي ذلك لأنفسنا لنرى كيف تتطور الأمور وبعد ذلك نتخذ الإجراء المناسب؟

وعندما قيل له إن فنزويلا إذا لم تكن راغبة أن تلتزم بحظر التصدير فبإمكانها ألا توقع على القرار، أجاب إن فنزويلا إذا لم توقع على القرار فإن ذلك يظهر الأوبك وكأنها غير متضامنة. أنّه كان يقصد بالطبع ألا تظهر فنزويلا ضعيفة الموقف أمام شعبها والرأي العام وتخسر شرف المساهمة بتلك المعركة مع الشركات المستغلة، أي أنه كان يريد أن توقع فنزويلا على القرار، ولكنه يريد أن تحذف منه الإشارة إلى حظر تصدير النفط.

كان وزير النفط الفنزويلي يريد أن يقتصر مشروع القرار على التشريع فحسب، وفنزويلا في هذا المجال لا تكون قد عملت شيئاً جديداً فهي في الأساس تحد أسعار النفط بالتشريع، أما ذكر حظر تصدير النفط فهو ما يعارضه. لقد اضطررت إلى الكلام المسهب وبلهجة فيها شيء من الحدة وقلت ما معناه: إن الزميل وزير نفط فنزويلا لا يريد أن يكون خارج القرار، ولكنه يريد أن يأتي

الجميع إليه فيحذف الإشارة لحظر تصدير النفط، أي أنه يريد قراراً ضعيفاً من دون أسنان قاطعة. وقد أشرت بتلك الكلمة إلى أن الشركات قد لا تعبأ للتشريع إذا لم يكن تنفيذ التشريع مدعوماً بعقوبة تتعلق بالإمدادات النفطية.

إنني لم أقل هذا الكلام لأنني كنت أتنبأ بأزمة الطاقة أبداً، ولكن ذلك هو المنطقي كما رأيته في حينه، وقد اتضح في ما بعد أن مسألة الحصول على النفط هي أهم ما يشغل بال الشركات. كانت الكلمة طويلة وحادة النبرات ومفندة بالحجج، ساعدت كثيراً على تبديد الجو الذي خلقه وفد فنزويلا، وسهلت بالتالي مرور مشروع القرار حيث أجاب وزير النفط الفنزويلي متراجعاً وموضحاً أنه حصل سوء فهم لما قاله.

لقد عادت الشركات فاتصلت وعادت المفاوضات، ووقعت اتفاقية طهران المعروفة.

٥ ـ جانب آخر من مفاوضات طهران

كان موقف العراق في مفاوضات طهران موقفاً خاصاً، فبيّن العراق وشركات النفط مشاكل معلقة أهمها عدم اعتراف الشركات بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، والمشاكل المعلقة الأخرى والديون المترتبة للحكومة على الشركات. كما إنَّ العراق لم يكن بوضع مالي قوي إطلاقاً. إن مجموع هذه العوامل جعلت الموقف التفاوضي للعراق ضعيفاً بمفرده شأنه شأن باقي البلدان المنتجة، إلا أنه كان بوضع خاص من هذه الناحية. لذلك كان جلياً أن السبيل الأمثل للعراق هو سبيل العمل الجماعي من خلال منظمة الدول المصدِّرة للنفط (الأوبك). وقد كانت المنظمة موفقة إلى حد بعيد في إدارة مفاوضات اتفاقية طهران من حيث روح التضامن العالية، والمقدرة على الاتفاق على أهداف مشتركة، وعزل الخلافات الثنائية والمسائل الخاصة بكل قطر. وحتّى في مسائل الشكل كانت موفقة من حيث اختيار الممثلين للتفاوض حول نفط الخليج العربي، حيث انتخب العراق والسعودية وإيران كما اختيرت طهران مكاناً للمفاوضات، وقد أبدينا نحن من جانبنا مرونة جيدة في المسائل الشكلية، فذهبنا إلى طهران واشتركنا بصورة فعّالة بالمفاوضات على الرغم من الجو المشحون بالخلافات بيننا وبين إيران في ذلك الوقت. ومع ذلك فقد كان للعراق مشكلة خاصة لا يستطيع بحثها ولا يستطيع إغفالها، وهي مشكلة مطالب الحكومة على الشركات المعلقة من دون حل، والمتراكمة منذ مدّة طويلة، وهي مطالب مهمة؛ فهناك ديون مالية للحكومة على الشركات المتعلّقة بتطبيق قاعدة تنفيق الريع؛ فالعراق لم يوقع تلك الاتفاقية التي توصلت إليها دول الأوبك مع

الشركات ووقعتها جميع الدول في عام ١٩٦٤. وهناك مبلغ غبن مقداره ستة سنتات في السعر المعلن للنفط المصدَّر عن طريق الفاو، ومن ثمّ من ميناء خور العمية منذ تخفيض السعر المعلن في عام ١٩٥٦. كذلك هناك حقوق العراق الناشئة عن الاختلاف على كيفية حساب كلفة الإنتاج وقائمة طويلة من المطاليب الأخرى.

كان المأزق هو أن الشركات تصرّ على أن تضع في صلب اتفاقية طهران نصاً بمثابة خلاصية تامة عن جميع المطاليب بين الطرفين المتفاوضين. وكان واضحاً أن الدول المعنية، سواء المشتركة في المفاوضات أم الأخرى، لا مانع لديها من قبول هذا النصّ، فهي ليست لديها أي مشاكل معلقة وبذلك كان العراق وحيداً في هذه القضية. والمأزق هو أننا لا نستطيع أن نطلب بحث هذه الأمور، لأنها تخص العراق وحده، كما إنها أمور ليست قابلة للحل السريع في تلك الظروف. ومن ناحية أخرى لا نستطيع نحن وحدنا أن نرفض هذا النصّ؛ فالمفاوضات كانت جماعية. وكان واضحاً لديّ أن الآخرين كانوا مستعدين لقبول النصّ الذي تطلبه الشركات، ولم يكن هناك من هو مستعد لأن يتخلى عن مزايا الاتفاقية والزيادات التي أتت بها على الأسعار من أجل مشكلة خاصة لقطر واحد.

وفي إحدى الجلسات الأخيرة، وبعد أن تمّ الاتفاق على كلّ شيء إلا هذا الموضوع، اضطررت أن أقول في اجتماع المفاوضات، إن للعراق أموراً خاصة لا يستطيع التخلي عنها، وهو بالتالي غير مستعد لقبول النصّ المتعلق بالخلاصية الوارد في مشروع الاتفاقية الذي تقدّمت به الشركات، ولكنني وأنا أقول ذلك لم أكن أشعر بموقف القوي لأنني أعرف أن الآخرين مستعدون لقبوله، كما بدرت بدايات الكلام عن أن الاتفاقية معروضة لمن يريد توقيعها والذي لا يريد توقيعها يستطيع أن يتخلف، ما كان يعني بالنسبة إلي أن الاتفاقية يمكن أن تتم من دون العراق. ولكن ماذا سيحصل لو رفضنا توقيع الاتفاقية؟ النتيجة واضحة، هي أننا سنفقد قوة التفاوض الجماعي، ونحن لوحدنا لسنا في وضع القوي آنذاك، والبلاد تحتاج إلى العوائد الجديدة. كنت قلقاً جداً. لقد حدث أن ارتكب أحد أعضاء الوفد المفاوض من جانب الشركات زلة لسان، وهو لاكرين ممثل شركة تكساكو (Texaco)، استفدت منها إلى أقصى الحدود؛ فعندما انفض الاجتماع من دون حلّ لهذه المسألة، وهممنا بالخروج، قال لاكرين من دون وعي بما يقول، إن الشركات لا تستطيع أن توقع الاتفاقية إذا لم تكن جماعية من الجانبين، فقدح ذهني لهذه الكلمة العابرة وفهمت أنها تعني أن الشركات لا تستطيع أن توقع الاتفاق إذا لم يوقع العراق، في حين أنني لم أكن أعرف ذلك من قبل، أي أن

العراق لوحده يستطيع تعطيل كلّ العملية. إذاً لأفرض موقفي على الجميع. وهكذا كان فحملت حقيبتي اليدوية وخرجت إلى فندق الهيلتون ولم أكن مخطئاً بذلك؛ فما هو إلا وقت قصير حتى أتاني ممثل عن الشركات يستطلع موقفنا، فأوضحت له بإصرار أن العراق لا بدّ أن يحصل على وثيقة جانبية يثبت فيها جميع مطالبيه الثنائية المعلقة ويحتفظ بحقوقه كاملة فيها.

وهكذا كان؛ فقد وافقت الشركات على إدراج جميع تلك المطالب في رسالة جانبية حررت في الليل. وبقيت مسألة غبن الستة سنتات في السعر المعلن لنفط البصرة، فقد عرضت الشركات تعويضاً عن ذلك بشكل مبلغ مقطوع مفضلة ذلك، لأن إزالة الغبن برفع السعر المعلن لنفط البصرة سيؤدي إلى مطالبة رفع أسعار النفوط الأخرى المصدَّرة من الخليج العربي، وحتّى هذا الحل رفضناه ونجحنا في رفع سعر نفط البصرة بمقدار ستة سنتات.

وتجدر الإشارة إلى أن شركات النفط قد دفعت إلى الحكومة ١٤١ مليون باوندا إسترلينياً في ما بعد تعويضاً عن هذه المطالب عندما حلّت جميع هذه القضايا في الاتفاق الذي أعقب تأميم شركة النفط العراقية في الأول من شهر آذار/ مارس ١٩٧٣.

إذاً، إن ممثلي الشركات ليسوا ـ كما يشاع عنهم ـ لا يرتكبون الأخطاء ولا يصدر عنهم إلا ما هو مدروس ومحسوب، فزلة لسان ذلك المليونير الشاب ممثل شركة تكساكوقد أفادتني إلى أقصى الحدود. حقاً لقد كانت مفاوضات مرهقة وصعبة بالنسبة إلينا.

٦ ـ موقف العراق في مفاوضات طهران

في شباط/ فبراير ١٩٧١، ومباشرة بعد توقيع اتفاقية طهران، عقدت جمعية الاقتصاديين العراقيين ندوة تحدثت فيها عن تلك المفاوضات؛ وقلت في تلك الندوة إن العراق أصرّ على أن لا تسري أي اتفاقية يوقّعها المفاوضون تخص النفط المصدّر من الخليج العربي على النفط المصدّر من البحر الأبيض المتوسط. وكان هذا الموقف هو السبب المباشر في قطع المفاوضات من قبل الشركات ضمن محاولاتها إلى شق وحدة صف دول الخليج العربي المنتجة، وليس بينها غير العراق والمملكة السعودية من له نفط مصدَّر عن طريق المتوسط. وكان لموقف دول الخليج العربي المنتجة المتفهم لموقف العراق من هذا الموضوع، الأثر الفعّال في تفويت الفرصة على محاولات الشركات شقّ وحدة الصف. وقد أبلغت هذه الدول ممثلي الشركات

خلال المفاوضات بالنصّ: إن مهمة لعبة شقّ الصف لن تنطلي علينا وإننا نقف إلى جانب العراق والسعودية في هذا الشأن.

كان موقف العراق في هذه المفاوضات يتبع نهجاً صلباً وواقعياً بالوقت نفسه؛ فالوفد العراقي كان يصرّ على موقف صلب، ولكن إلى الحد الذي يحفظ الانسجام ووحدة الصف بين الدول المتفاوضة لما لذلك من أهمية كبيرة. كانت المفاوضات صعبة، ومهمة المحافظة على وحدة الصف ليست سهلة؛ فالمعروف أن مصلحة الدول في تلك المفاوضات لم تكن متساوية، فهناك من له مصلحة كبيرة وهناك من له مصلحة صغيرة نسبياً، كما إن بعض دول الخليج كان لها نفط مصدر عن طريق الخليج وعن طريق المتوسط، بينما لم يكن لمعظم هذه الدول سوى النفط المصدَّر عن طريق الخليج. وكان في ذهن الوفد العراقي ضرورة دعم موقف ليبيا والجزائر تنفيذاً لاتفاق التعاون والدعم الموقّع بين العراق وليبيا والجزائر. وقد تجسّد هذا الدعم بإعلان الالتزام بعدم مطالبة الشركات في المستقبل بالحصول على أكثر مما سيسفر عنه الاتفاق في مفاوضات طهران، إذا ما أسفرت مفاوضات الشركات مع ليبيا والجزائر عن اتفاقية تتضمن شروطاً أحسن.

٧ ـ لقد حقّقت اتفاقية طهران أكثر من أهداف قرارات كاراكاس

إن مؤتمر كاراكاس الذي عقدته منظمة الأوبك، قد اتّخذ قراراً تاريخياً شهيراً هو القرار ١٢٠ ـ ٢١، الذي حدد الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، والتي التزمت اللجنة الثلاثية من العراق والسعودية وإيران بتحقيقها نيابة عن دول الخليج العربي. ويتكون القرار من خمسة بنود هي: رفع معدل الضريبة من ٥٠ في المئة إلى ٥٥ في المئة على الدخل الصافي للشركات؛ إزالة الاختلافات الموجودة بين الأسعار المعلنة لنفوط الخليج؛ تحقيق زيادة متساوية في الأسعار المعلنة؛ تبنّي نظام جديد أفضل في تحديد فروقات الكثافة على أساس ١,٥ سنت لكل ٠,١ درجة لِكُلّ برميل للنفط الخام من درجة ٤٠ وأقل، وعلى أساس ٠,٢ سنت لِكُلّ ٠,١ درجة للخام ذي الكثافة أعلى من ٤٠ درجة، وأخيراً إلغاء السماحات التي منحت للشركات اعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١.

وقد حققت اتفاقية طهران زيادة في الضريبة إلى ٥٥ في المئة، وزيادة عامة في الأسعار المعلنة مقدارها ٣٥ سنتاً للبرميل، كما إنها حققت زيادات تلقائية للسنوات القادمة بإضافة سِنْتَين في السعر المعلن سنوياً حتّى عام ١٩٧٥. وتحققت الزيادات المطلوبة عن فروقات الكثافة، وأُلغيت جميع السماحات التي كانت تمنح للشركات في السابق لقاء تنفيق الريع الذي وافقت عليه الأوبك في السابق.

إضافة إلى تحقيق الأهداف الواردة في فقرات القرار ١٢٠ ـ ٢١، فقد تحققت الأمور التالية: نصّت الاتفاقية على زيادة سنوية بمقدار ٢,٥ في المئة من السعر المعلن للتعويض عن التضخم خلال فترة نفاذ الاتفاقية، وبذلك تحقق مبدأ مهم لأول مرة في العلاقات بين البلدان المنتجة والشركات الامتيازية هو الاعتراف بضرورة حماية عائدات الدول المنتجة من آثار التضخم في الدول الصناعية، أي أن أسعار النفط يجب أن ترتفع مع ارتفاع الأسعار في الدول الصناعية. وقد تضمنت الاتفاقية زيادة أخرى بمقدار ٥ سنتات على البرميل كتعويض عن الارتفاع المتوقع في أسعار المنتجات النفطية في الأسواق العالمية، وهنا أيضاً ثبت لأول مرة مبدأ جديد وهو حقّ الدول المنتجة للنفط في المشاركة بالأرباح الناتجة عن العمليات المتممة التي تحصل في مرحلة ما بعد إنتاج النفط الخام. وكان تثبيت هذه المبادئ أمراً مهماً لمفاوضات لاحقة تتعلق بالمحافظة على القوة الشرائية لدخول البلدان المنتجة.

أتذكّر أن وزير مالية إيران جمشيد أموزكار قال في لقاء خاص في شقة أحد رؤساء الوفود أثناء مفاوضات طهران، إنه سيكون سعيداً لو حصلنا على زيادة ٢٠ سنتاً، وكان واضحاً أنه كان قانعاً بأقل مما حصلنا عليه في النهاية.

عاشراً: تقنين الإنتاج في الأوبك

من المعروف أن هدف الأوبك الأساسي في السيطرة على الأسعار أصبح بمرور الوقت بحاجة إلى منهج لتقنين الإنتاج من أجل أن يكون ممكناً وفعّالاً. وأكثر الدول المنتجة اهتماماً بهذا الموضوع كانت فنزويلا التي طرحت هذا المشروع في الأوبك، وبقي ينتقل من مؤتمر إلى آخر على جدول الأعمال لمدّة طويلة تقارب العشر سنوات.

من المفهوم بالطبع أن فنزويلا كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى المحافظة على أسعار نفوطها في مستويات عالية عن طريق تقنين الكميات المعروضة في الأسواق العالمية من نفوط الدول الأخرى، إذ إن احتياطي فنزويلا قليل وكذلك فإن كمية ما يمكن أن تنتجه بصورة اقتصادية متماشية مع القواعد السليمة في الصناعة النفطية، لا يمكن أن تكون مرتفعة، لذلك فسبيلها الصحيح لزيادة عائداتها هو ارتفاع الأسعار لا ارتفاع كمية الإنتاج. يقابل موقف فنزويلا هذا أن السعودية كانت المعارض الرئيس لموضوع التقنين، ودوافعها في ذلك مزيج من عوامل اقتصادية ناتجة عن احتياطياتها الكبيرة وعوامل سياسية ناتجة عن علاقاتها بالدول

الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة المستهلك والمستورد الكبير للنفط الخام.

والذي جلب انتباهي في هذا الخصوص هو طول نفس فنزويلا في هذه القضية ومحاولاتها المستمرة لإعادة طرح الموضوع، وبذلها الجهود عبثاً لمحاولة الحصول على قرار من الأوبك. كان موقف العراق دوماً مع هذه الفكرة، إلا أننا كنا نرى استحالة نجاح المشروع بسبب موقف السعودية. ولكن بمجيء أزمة الطاقة أصبح الموضوع محلولاً تلقائياً إذ ارتفعت الأسعار دونما حاجة إلى تقنين الإنتاج، ولكن عادت مسألة التقنين إلى الظهور مجدداً بعد الانفراج النسبي الذي حدث في سوق النفط، حيث بقي الإنتاج السعودي هو مشكلة الأوبك وبخاصة بعد ظهور السعرين في الأوبك في اجتماع الكويت المعروف، ورفض السعودية رفع الأسعار بأكثر من ٥ في المئة، في حين أن الدول الإحدى عشر الأخرى قررت رفعها بنسبة ١٠ في المئة.

كان المؤتمر العشرون الذي عقد في الجزائر من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٧٠، قد ناقش موضوع تقنين الإنتاج بصورة موسعة؛ فقدمت اللجنة الاقتصادية تقريراً وافياً عن الموضوع وعقد رؤساء الوفود اجتماعاً مغلقاً ونوقش الموضوع بتفصيل، إلا أن ذلك لم يؤد إلى الخروج بنتيجة إيجابية.

وفي كاراكاس، عاصمة فنزويلا، اتخذت المنظمة قراراً في اجتماعها المنعقد في ٩ ـ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، بوضع برنامج لتحديد إنتاج النفط الخام، وقد ألفت لجنة فنية لوضع الأسس لتلك البرمجة. وفي الاجتماع غير الاعتيادي للمنظمة المنعقد في فيينا في ١٠ تموز/يوليو ١٩٧١، نوقش تقرير اللجنة الذي اتضح فيه أنه لم يكن من الممكن الاتفاق على أسس تحديد الإنتاج بين أعضاء اللجنة. ومنذ ذلك الوقت وأنا أتعمّد بحث هذا الموضوع في اجتماعات المنظمة دون التوصل إلى نتيجة. وقد اتضح من المناقشة أن هناك معارضة للسير في التنفيذ الفعلي لبرنامج لتحديد الإنتاج بصورة واضحة أحياناً وبصورة مبطنة أحياناً أخرى. وقد أوضحت رأي العراق بتأييد اقتراح رسم منهج لتحديد الإنتاج بالرغم من أن العراق لم يكن من الدول ذات الإنتاج الكبير، الأمر الذي يجعله يتحمّل قسطاً من تخفيض الإنتاج في حالة تطبيق البرنامج؛ فالإنتاج في العراق كان منخفضاً أصلاً بسبب ما كانت تقوم به الشركات بعد تشريع القانون رقم ٨٠، إلا أنني كنت أنظر بعين الأهمية إلى موضوع الأسعار التي خفضتها الشركات لمرتين من جانب واحد، وهو العامل المباشر الذي دفع العراق للعمل على تأسيس منظمة الأوبك في الأصل. كان منظارنا إلى القضية المطروحة مبدئياً أكثر من أي شيء آخر.

حادي عشر: تسويق حصة الحكومة العينية من النفط الخام

كان أول عمل مضاد لمصالح الشركات العاملة في العراق هو استعمال الحكومة لأول مرة حقها بالحصة العينية البالغة ١٢,٥ في المئة من مجموع إنتاج شركات النفط العاملة في العراق بحسب نصوص اتفاقية الامتياز؛ فقد أعلنت وزارة النفط والمعادن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، عن عرض ٦ ملايين طن من النفط الخام من حصتها العينية في موانئ البحر الأبيض المتوسط للبيع اعتباراً من عام ١٩٧١، وألفت لجنة لدراسة عملية التسويق.

كان ذلك بالطبع أول محاولة لدخول سوق النفط من قبل شركة النفط الوطنية كمسوقة لنفط تملكه الدولة. وقد جرت العادة على أن تقبض الحكومة ثمناً لحصتها العينية من دون أن تتصرف بها مباشرة. وقد سلّمت شركة النفط الوطنية أول شحنة من الحصة العينية في النصف الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، في ميناء طرابلس بلبنان مجزء من أول صفقة بيع نفط مباشر إلى جهة أجنبية بلغت ٧٠ ألف طن، وقد سوقت شركة النفط الوطنية هذه الكمية لحساب وزارة النفط والمعادن مقايضة بكميات من الأدوية لحساب المؤسسة العامة للأدوية. كنا نريد تحريك الوضع الراكد مع الشركات الامتيازية، وكنا نريد البدء بدخول مجالات العمل التي بقيت محتكرة من قبل الشركات الكبرى من أجل اكتساب الخبرة. لقد اعتبرت الشركات هذه الخطوة إشارة عدائية، إلا أنها لم تستطع أن تفعل شيئاً فقد كنا نطبق نصوصاً واضحة في اتفاقية الامتياز تعطينا ذلك الحق.

١ ـ مركز التدريب النفطي

كثير هو الحديث عن ضرورة التنسيق بين أجهزة الدولة، وما ذلك إلا لأهمية ذلك بالفعل؛ فالفرق شاسع بين حالة يتم فيها هذا التنسيق وبين حالة لا يتم فيها ذلك.

في سنة ١٩٧٠، أسست وزارة الصناعة مركزاً للتدريب المهني للكهرباء لتخريج الملاكات المختصة في الكهرباء والميكانيك، وقد تمّ تجهيز المركز فعلاً بالأدوات والأجهزة والمعدات اللازمة لذلك. إلا أن المركز لم يكن لديه العدد الكافي من الطلبة، فبقي معطلاً بلا تشغيل. وانتبه لذلك أحد الذين يديرون شركة النفط الوطنية وهو شخص على مستوى عالٍ من الكفاءة والإخلاص، فاقترح طلب إلحاقه بالشركة لتحويله إلى مركز تدريب نفطي.

وفي ٤/١٠/١٩٧٠، قرر مجلس التخطيط إلحاقه بشركة النفط الوطنية وتم

استخدام المعدات الموجودة وجلب معدات إضافية، وبذلك تحول المشروع دونما خسارة إلى مركز للتدريب النفطي في مختلف شؤون الكهرباء والميكانيك والعمليات النفطية، وتم تنظيم المركز من جميع الوجوه، وتحول إلى مؤسسة جيدة سرعان ما تطورت وأصبحت عالية الفعالية؛ ففي تموز/يوليو ١٩٧٢، تمّ تخريج ٦٥ متدرباً، وفي تموز/يوليو ١٩٧٣، تخرّج ١٩٠ متدرباً إضافة إلى الدورات السريعة وقد صممت التوسعات لتخريج ٧٥٠ متدرباً.

وبذلك أضيف للبلاد معهد تدريبي جيد يساهم في عملية تطوير الكفاءة في مجال الصناعة النفطية. إن نشوء هذه المؤسسة يدلّ على اتساع أعمال شركة النفط الوطنية وتحولها الجذري إلى مؤسسة ذات أعمال واسعة ترقى إلى مستوى الشركات الوطنية الجدية.

٢ ـ النشرات النفطية

كنت جديداً على عالم النفط، فكان عليّ أن أقرأ في مواضيع لم أكن مطلعاً عليها كما يجب، لا في دراستي الماضية ولا في خبرتي العملية، فقد اضطررت أن أقرأ في علم طبقات الأرض والكيمياء، وأن أعرف شيئاً عن عمليات الاستكشاف والحفر. وقد استفدت من مطالعة المجلات النفطية التي كانت تشحذ الذهن وتوحي بالأفكار والمقترحات.

أتذكّر مرة أنّني قرأت في النشرة النفطية الصفراء المسماة **بلاتس أويلغرام** *(Platts Oilgram)* خبراً عن قيام معهد البترول الفرنسي بإقامة مختبرات لصناعة النفط في مكان ما من العالم، وأثناء شرب الشاي خطر لي أن ذلك ممكن في العراق أيضاً، وهكذا كان؛ فاتّصلنا بمعهد البترول الفرنسي وقمنا بدراسة للموقع وما نحتاجه وتفاوضنا معهم وعقدنا اتفاقاً في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩، ونفذ العمل كما اتفق عليه.

لقد لاحظت من مطالعة النشرات الدورية النفطية أن أخبار النفط في البلدان المنتجة تنشر في العالم عن طريق النشرات التي تصدرها شركات النفط الوطنية، فبحثت الأمر مع الإدارة، وقررنا إصدار نشرة خاصة بأخبار النفط؛ فصدرت بشكل بسيط يلخص الأخبار فقط، وقد صدر العدد الأول بالعربية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، بشكل نشرة أسبوعية، وأثبتت التجربة في ما بعد أن إصدارها كان مفيداً جداً، كما ثبت أن إصدارها بشكل بسيط كان أيضاً صحيحاً إذ لم تنقطع النشرة عن الصدور لسبب فني أو تحريري إذ كانت متمشية مع الإمكانيات المتوافرة.

إن الأفكار والمقترحات الجديدة لا تأتي وحدها، بل إن الذهن البشري يحتاج أحياناً إلى التحريك، والتحريك يحتاج إلى الاحتكاك بالأفكار الأخرى، أما عن طريق النقاش أو عن طريق المطالعة.

٣ ـ خطّة شركة النفط الوطنية

وضعت شركة النفط الوطنية أول خطّة لمشاريعها للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨١، وتهدف الخطّة إلى خلق قطاع نفطي وطني يرتفع فيه الإنتاج بمعدل ١٠ في المئة سنوياً، بحيث يستطيع العراق في نهاية الخطّة أن يعوض ما فاته سابقاً من تخفيض في الإنتاج، ويصل بالتالي إلى مستوى النمو السائد في دول المنطقة.

وبحسب هذه الخطّة، يجب أن يتحول التمويل الحكومي للاستثمارات إلى تمويل ذاتي خلال عام ١٩٧٥، وقد خصص لتمويل هذه الخطّة ٤٩٨ مليون دينار. وتشمل المشاريع مختلف الأعمال النفطية في مجالات التنقيب والدراسات والحفر والإنتاج والنقل والتصدير والتسويق. وأهم تلك المشاريع هي امتلاك أجهزة الحفر ومد خطوط الأنابيب إلى الخليج العربي، وإنشاء ميناء عميق للتصدير وتكوين أسطول للناقلات، كما إنه شمل استثمار النفط والغاز معاً.

كانت الخطّة في نظري مدروسة ومعقولة الأسس وطموحة بالرغم من أن الضيق المالي في البلاد لم يكن عاملاً مشجعاً. كانت أول خطّة توضع لهذه المؤسسة المهمة وأول عمل تخطيطي وتنفيذي أشرف عليه. كانت لي ثقة بالفنيين العاملين في المؤسسة، والذين أشرفوا على وضع تلك الخطّة. لقد كنت مسروراً وراضياً وقد أخذت الخطّة طريقها في مجلس الإدارة ونالت المصادقات الرسمية التي تحتاجها في الشركة ومن الدولة واعتمدت نهائياً ودخلت حيز التنفيذ.

وكانت تلك الخطّة تتضمن مشروعاً لمدّ أنبوب لنقل النفط من العراق إلى البحر الأبيض المتوسط، وقد قطع المشروع مرحلة متقدمة، فقد تمّ التعاقد مع شركة «سنام بروغيتي» الإيطالية للقيام بدراسة أولية، وباشرت الشركة عملها وأنهت المسوحات الأولية في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، على أن تنجز المسوحات التفصيلية والدراسات الاستشارية خلال ١٤ شهراً من تاريخ بدء العمل. ويبلغ طول الخط حوالى ١٢٥٠ كيلومتراً، ٨٥٠ منها داخل العراق و٤٠٠ كيلومتراً داخل سورية. ويتصل بالخط الرئيس خطان فرعيان يربط **الأول** حقل جمبور في شمال العراق ويبلغ طوله ٤٠٠ كيلومتراً، ويربط **الثاني** حقل بزركان في جنوب العراق ويبلغ طوله ٢٥٠ كيلومتراً.

وأتذكّر أن فكرة هذا المشروع قد توصلت إليها نتيجة لنقاش دار بيني وبين أحد المختصين بشؤون النفط. كان نفطنا الوطني موجوداً آنذاك في الجنوب في الرميلة، وكان طموحنا هو الوصول إلى الأسواق الكبرى وهي أوروبا. لذلك فمن الطبيعي أن نفكر بخط أنابيب منافس لخط أنابيب الشركات الامتيازية يوصل نفطنا الوطني إلى البحر الأبيض المتوسط.

وقد خطونا خطوة عملية في مفاتحة الحكومة السورية للتفاهم على اتفاق لمرور هذا الخط. وقد ذهبت إلى دمشق وقابلت عدداً من المسؤولين، ولكنني وجدت صعوبة في التفاهم مع الفنيين في ذلك القطر الشقيق، إذ سرعان ما برزت ميول الشطارة المعروفة عنهم، فلم نستطع التوصل إلى اتفاق. كان المنظار مختلفاً، إذ كنت أريد تقوية الروابط الاقتصادية وكان الآخرون يريدون أخذ أقصى ما يمكن أخذه من عصير الثمرة. لقد تركنا المشروع في النهاية وأثبتت الحوادث أن تركه كان حكيماً.

٤ ـ ملاحظات في الإدارة

وجدت في وزارة النفط وضعاً غريباً؛ فلكل مصلحة نفطية مجلس إدارة وذلك منطقي، ولكن فوق كلّ ذلك هناك مجلس إدارة للمصالح النفطية كلها اسمه المتداول «مجلس إدارة النفط» وهو مكوّن من ممثلين عن المصالح النفطية وموظف من المصرف المركزي وممثل من وزارة الدفاع ووكيل وزارة النفط. ومجلس الإدارة هذا يبت بجميع القضايا المتعلّقة بشؤون الوزارة ويعمل تماماً كأي مجلس إدارة لشركة. الوزير يرأس المجلس إلا أنه لا يستطيع أن يبت بشيء من دون أن يناقشه هذا المجلس ويتخذ فيه قراراً بالموافقة. وتنظيم كهذا لا أعرف مصدره الأول إلا أنه شاذ وغريب؛ فشؤون وزارة النفط قانونياً هي بيد عدد من موظفي الوزارة وموظفين من وزارات أخرى؛ فالوزير مسؤول إلا أنه لا يملك صلاحية الإدارة. وأغلب الظن أنه ترتيب أوجده واحد من الاقتراحات غير المدروسة التي وصلت مرحلة التشريع في الفترة التي سبقت ذلك والتي اتسمت بالاضطراب.

وقد سارعت فوراً إلى اقتراح تشريع على مجلس قيادة الثورة لتعديل قانون المصالح النفطية؛ فشرع القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧١، الذي تمّ بموجبه إلغاء هذا المجلس وإناطة صلاحياته إلى كلّ من وزير النفط والمعادن ومجالس إدارات المصالح النفطية كلّ في ما يتعلق بها. وعوضاً عن ذلك فقد تمّ إنشاء مجلس استشاري لشؤون النفط.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، أعلن عن تأسيس مجلس استشاري لوزارة النفط والمعادن لدراسة جميع الأمور الفنية والإدارية والاقتصادية المتعلّقة بشؤون النفط. ويتكون المجلس من وكلاء الوزارة ورؤساء الشركات التابعة للوزارة ونواب رئيس شركة النفط الوطنية. ومهمة المجلس استشارية ويعقد اجتماعاته برئاسة الوزير.

عندما استلمت مسؤولية شركة النفط الوطنية كان في الشركة ١٧ مهندساً و١٧ جيولوجياً وجيوفيزيائياً، وكان عليّ إزاء ذلك أن أبدأ بتكوين جهاز إداري جديد ليستطيع الاضطلاع بالمسؤوليات الجسام الجديدة وبخاصة بعد إقرار خطّة الشركة ودخولها حيز التنفيذ. كانت عملية بناء الإدارة في البداية سهلة من حيث توافر عدد كبير من الفنيين في البلاد، فكنا إذا أعلنا عن رغبتنا بتوظيف عدد من المهندسين تقدّم إلى تلك الوظائف عدد يساوي أضعاف العدد المطلوب وهكذا. كانت صعوبتنا هي في حسن الاختيار وطريقته. لقد منحت الموظفين الرئيسيين في إدارة الشركة ثقة كبيرة وفسحت لهم المجال لإظهار كفاءاتهم، واستمعت إلى آرائهم وحرصت على اتباع الأساليب العلمية في الاختيار قدر الإمكان. ومن حسن الحظ أن أغلب الذين كانوا يساعدونني في الإدارة كانوا من ذوي الاختصاص والخبرة العملية في الشركات. كان الإخلاص متوفراً وكانت المعرفة متوافرة والجو خالٍ من الشكوك والوساوس، لذلك سارت عملية التوظيف وزيادة عدد الفنيين بدرجة جيدة من النجاح والانتظام. إنني أتبع طريقة معينة في العمل الإداري، تقوم على أساس اختيار المعاونين الرئيسيين ممن يجمعون الإخلاص والكفاءة وبعد ذلك أضع فيهم الثقة وأمنحهم الصلاحيات. وقد قبلت دخول عدد من الفنيين والمستشارين من اتجاهات سياسية أخرى، ممن يتوافر فيهم الإخلاص والوطنية والكفاءة، وقد كانت التجربة ناجحة.

إنني بطبعي لا أميل إلى الشك بالناس، الأمر الذي يسبب لي في بعض الأحيان صعوبات وربما أخطاء في التقييم، ولكن ذلك لا يخلو أيضاً من الإيجابية؛ فالشك بالناس والإمعان فيه له آثار سلبية على العمل. إنني أعتقد أن الناس يجب ألا يؤخذوا بالشبهات ولا بالشائعات، بل بالتجربة العملية، وأن الشك يجب أن يكون له أساس ملموس من أجل أن يكون أساساً لقرار.

وبعد مرحلة من العمل المتقدم، شعرنا بحاجة إلى كفاءات خاصة مدربة ذات خبرة عالية في مجال الصناعة النفطية، فخطر على البال ذلك العدد الكبير من الفنيين العراقيين العاملين في شركات النفط الامتيازية في العراق، فاتخذ القرار في

الشركة باللجوء إلى هذا المجال، وقد تمّ اختيار حوالى ٢٥ شخصاً من هؤلاء وتم استدعاؤهم والتحاقهم بالشركة. إن هذا العمل لم يكن سهلاً إذا ما أخذنا جو الشكوك السائد في البلاد. ولم يكن من السهل الإقدام على هذه الخطوة وتنفيذها الذي كان مصحوباً ببعض الضجة، إلا أننا لم نعر ذلك أي اهتمام وكل ما عملناه هو أننا أحسنّا الاختيار. وأعتقد أن التجربة كانت ناجحة، فقد تدعَّم جهاز الشركة بعناصر مدربة جيدة استطاعت أن تضيف شيئاً جديداً إلى جهودنا، وهكذا يدلل العمل على أن العراقي المخلص إذا ما مُنح الثقة وشعر بالاطمئنان، فإنه قادر على خدمة وطنه بالشكل الجيد.

إن مجرد كون أولئك الأشخاص يعملون في شركات أجنبية، لا يعني بالضرورة انفصالهم عن الوطن أو أن مشاعرهم نحوه قد تغيّرت. لعل من المبادئ الأساسية التي توصلت إلى معرفتها عملياً، هو أن الإنسان يعمل تحت تأثير شعوره الداخلي، فكيفما يشعر داخلياً ينعكس ذلك على عمله من حيث النزاهة والإخلاص والحرص والنشاط، لذلك يجب أن يكون مرتاحاً في أعماق نفسه. والمقصود بالراحة ليس تطمين الرغبات الخاصة، وإنما الشعور بتوافر العدالة وعدم الغبن والتساوي بالفرص واحترام الكرامة الإنسانية. والمسألة المعنوية هذه، بالإمكان أن تضعفها حادثة واحدة في حين أن بناءها يتطلب الاستمرارية وسيادة النظام والحق لمدّة طويلة من الزمن. الروح المعنوية من السهل أن تحطم وليس من السهل أن تبنى.

والمبدأ المهم الآخر الذي تكونت لدي قناعة في صحته، مشتق من المبدأ السابق ومتعلق به في الحقيقة، وهو مبدأ العقاب والثواب بالعدل. في الإنسان ميول كامنة للخير وفيه ميول كامنة للشر، لذلك لا بدّ من توافر نظام ينمي ميول الخير ويكبح ميول الشر، لذلك لا بدّ من وجود نظام دقيق للمكافأة المادية والمعنوية وللعقوبة المادية والمعنوية، يطبق بأقصى درجات العدالة وبصورة متصلة ومستمرة. عندما يتوافر ذلك يتكون الخضوع التام للنظام، وتتكيف تصرفات الأفراد بما يتلاءم مع المصلحة العامة ويحلّ الاطمئنان والراحة النفسية. لا التشجيع وحده كافٍ ولا العقوبة وحدها مجدية، لسبب بسيط هو كون الإنسان الاعتيادي ليس بشيطان وليس بملاك. لذلك فَكُلّ نظام إداري مبني على فهم أحادي للطبيعة البشرية هو بنظري فاشل. أظن ذلك هو حكمة الأجيال، حيث نجد أن نظام العقاب والثواب يطبق في أغلب بلدان العالم، وفي معظم مراحل التاريخ تقريباً.

ثاني عشر: الدفاع عن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١م

ربما كان إصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، من أهم الإنجازات التي قامت بها حكومة ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، ولقد صدر هذا القانون في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١، فأعاد للعراق ٩٩,٥ في المئة من الأراضي المشمولة بامتيازات شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق، وترك للشركات المذكورة ١٩٣٧ كيلومتراً مربعاً تمثل الحقول والآبار المنتجة فعلاً من أَصل ٤٥٣ ألف كيلومتر مربع هي مجموع مساحة العراق.

وبمناسبة مرور عشر سنوات على هذا الحدث، أصدرت وزارة النفط والمعادن بياناً بهذه المناسبة أكدت فيه تمسك السياسة العامة بالقانون المذكور نصاً وروحاً. وقد ورد في نهاية البيان مقطع كما يلي بالنصّ: «إن وزارة النفط والمعادن، إذ تحيي هذه المناسبة وتعيد إلى الأذهان أهمية ومغزى هذا الحدث التاريخي، تعلن بوضوح تمسكها المطلق بالقانون رقم (٨٠) شكلاً ومضموناً، وإن سياستها النفطية تقوم على أساس المحافظة على هذا القانون، ورفض أي حل أو تسوية من شأنها المس به أو الالتفاف عليه، وترفض أي ترتيبات تتضمن تنازلاً عن أهداف القانون أو أي شيء يؤدي إلى إفراغه من محتواه». وكنا نقصد من هذا النصّ الرفض الرسمي لمحاولات عديدة وبأشكال مختلفة للالتفاف على القانون المذكور. كانت هناك محاولة سمعنا عنها للاستفادة من الثغرة الموجودة في القانون المذكور المتمثلة في المادة رقم(٣) التي تنص: «لحكومة الجمهورية العراقية إذا ارتأت، تخصيص أراضٍ أخرى لتكون احتياطاً للشركات على أن لا تزيد عن مساحة المنطقة المحدودة لِكُلّ شركة». وكما هو واضح فالمادة رقم ٣ يمكن أن تستخدم لإرجاع أراضٍ مشمولة بالقانون رقم ٨٠ لسيطرة الشركات.

فقد سمعنا أن الشركات ربما تفكّر بمفاتحتنا باسترجاع بعض الأراضي من خلال هذه المادة، ما دفع وزارة النفط والمعادن إلى تشريع قانون لم يلتفت إليه كثيراً ولم يحدث ضجة بالرغم من أهميته البالغة وهو القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٠، الذي ألغيت بموجبه المادة المذكورة. وبذلك أغلق الباب نهائياً لأي تفكير في إمكانية الاستفادة من الثغرة المذكورة.

ثالث عشر: مشروع تصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا

كانت الحكومة التركية قد عرضت على العراق في عام ١٩٦٦، مشروع تصدير الغاز الطبيعي من جنوب العراق إلى تركيا، وقد وافق العراق على ذلك

ووقع بين الطرفين اتفاق في عام ١٩٦٧، يتضمن بعض المبادئ العامة، حيث تعهد العراق بتجهيز تركيا بكمية من الغاز الطبيعي مقدارها ٣٠٠ مليون قدم مكعب باليوم تصل إلى ٦٠٠ مليون قدم مكعب ولمدّة عشرين سنة، ويسعى الجانب التركي إلى تمويل المشروع ككل، وتسدد حصة العراق من عوائد الغاز خلال فترة لا تقل عن ١٢ سنة. ويبدو أن ذلك هو ما أغرى حكومة العراق بقبول هذه الفكرة. واتفق الجانبان على الاتفاق مع استشاري لدراسة المشروع، وفعلاً وقع في آذار/مارس ١٩٦٨، عقد مع شركة بكتل الفرنسية لهذا الغرض، وقد أكملت الدراسة في نهاية ١٩٦٨، حيث حددت كلفة المشروع بـ ٣٧٥ مليون دولار تصل إلى ٤٤١ مليون دولار وبفترة إطفاء هي ١٤ عاماً. وقد قامت بين المؤسسات النفطية العراقية (مصلحة التخطيط والإنشاءات النفطية سابقاً) والجانب التركي، مفاوضات فنية ومالية. وقد عرض الجانب التركي سعراً للغاز على الحدود هو ١٨,٧ سنتاً لِكُلّ ألف قدم مكعب، بينما طلب الجانب العراقي ٣٨,٧ سنتاً، لأن هذا السعر هو الذي يجعل من المشروع مشروعاً اقتصادياً بالنسبة إلى العراق آنذاك، ولم يتفق الطرفان على ذلك.

وبسبب ارتفاع كلفة المشروع وعدم حصول الاتفاق على الأسعار، اقترح الجانب العراقي استبدال المشروع الكبير بمشروع أصغر حجماً يقتصر على تصدير الغاز الطبيعي من الحقول الشمالية فقط؛ وفعلاً تمّ الاتفاق بين الطرفين على ذلك في كانون الثاني/يناير ١٩٧١، وقام كلّ من العراق وتركيا بإجراء دراسات حول المشروع الجديد اقتصادياً وفنياً، وهنا أيضاً أتت وجهات نظر الجانبين مختلفة وبخاصة حول الأمور الاقتصادية للمشروع الذي حدد حجمه بتصدير ٢٠٠ مليون قدم مكعب يومياً لمدّة ٢٠ سنة. وبحسب الدراسة الاقتصادية للمشروع من قبل العراق، فالمشروع يكلف ٢٥٨٢ مليون دولار في العراق وتركيا، ويحصل العراق من المشروع على عوائد صافية هي ٩٦ مليون دولار سنوياً خلال مدّة ٢٠ سنة بينما تكون العوائد الصافية للجانب التركي هي ٢٠٧١ مليون دولار خلال المدّة نفسها.

وأتذكر أن تقريراً للشركة العامة للاستثمارات والتخطيط للمشاريع النفطية قد شكك بسلامة الدخول في مثل هذا المشروع على الأسس التي كان الجانب التركي يطالب بها. كما أذكر أن أحد المدراء العامين في وزارة النفط وكان فنياً من ذوي الإطلاع على شؤون استخدام الطاقة في العراق، تحدث معي عن عدم جدوى هذا المشروع.إذ قال ـ على ما أذكر ـ إن الغاز الطبيعي في شمال العراق سوف لن يكون كافياً في المستقبل لسد الحاجة المحلية للمصانع وللأغراض المنزلية

ولتشغيل العمليات النفطية، وتحدثنا عن الأرقام المتعلّقة بذلك. كذلك جلب انتباهي أنه بالفعل ليس من المعقول أن نبدأ باستثمار حقول الغاز الطبيعي، إذ إنّني أعرف أن في العراق قبباً غازية بحتة غير مستثمرة كذلك. فكلّ حديث عن استثمار الغاز يجب أن يقتصر على استثمار الغاز المصاحب للنفط الذي يخرج مع إنتاج النفط ولا سبيل للاحتفاظ به.

بالطبع كان البعض يتحدث بإعجاب عن مشاريع إيران لتصدير الغاز الطبيعي من جنوب إيران إلى الاتحاد السوفياتي، ولكنني لم أشعر بالحماس لتقليد ذلك. لقد طوينا الحديث عن مشروع التصدير لتركيا نهائياً بعد ذلك، وأظن أن ذلك كان غاية في الحكمة؛ فقد تطورت أسعار الطاقة إلى الوضع الذي نعرفه الآن بما لا يتناسب إطلاقاً مع الأسعار التي كان يراد أن نتفق عليها في ذلك الوقت ولمدّة عشرين سنة. كما إنَّ استثمار الحقول الغازية في جنوب العراق ليس من الحكمة إطلاقاً في ظلّ ظروف الطاقة التي تبلورت الآن،وحتّى الغاز المصاحب للنفط قد ظهرت في ما بعد استعمالات مهمة له في العراق، وأهمها صناعة الأسمدة من الفوسفات والكبريت. وتدلّ هذه التجربة على أن مؤسساتنا الفنية ليست بالقصور الذي نتصوره، فقد كانت آراء فنيينا صائبة إلى حد بعيد في هذه القضية. إن النتيجة الفاشلة التي انتهى إليها هذا المشروع كانت لمصلحة العراق من دون شكّ.

رابع عشر: تحمل المسؤولية في إنجاز المشاريع

١ ـ قضية معمل المنتجات الغازية في التاجي

في ٧/ ٥/ ١٩٦٦، تعاقدت الحكومة مع شركة فرنسية لتنفيذ مشروع أنابيب الغاز الطبيعي والغازات السائلة من كركوك إلى بغداد ومعمل التاجي لتعبئة الغاز في الأسطوانات للاستهلاك المحلي، على أن تنجز أعمال خطوط الأنابيب خلال ١٢ شهراً، ومعمل التاجي خلال ١٦ شهراً. وبالرغم من أن هذه الأعمال قد تأخر إنجازها إلى ٢٧/ ٣/ ١٩٦٨، إلا أنه لم يكن من الممكن تشغيل معمل التاجي وخطوط الأنابيب بسبب عدم تشغيل معمل استخلاص الكبريت في كركوك الذي يزود معمل التاجي بالغاز الطبيعي. إن معمل استخلاص الكبريت في كركوك لم يشغّل لأسباب فنية ولخلاف مع الشركة المنفذة. لم يقدم المسؤولون عن معمل استخلاص الكبريت في كركوك على حسم الموضوع وتشغيل المعمل خوفاً من المسؤولية، فترك من دون تشغيل، الأمر الذي أدى إلى عدم المقدرة على تشغيل

خطوط الأنابيب ومعمل التاجي الذي نفذته شركة أخرى لعدم وجود الغاز الطبيعي اللازم للتشغيل فتوقف المشروع الآخر.

وهنا تحرّكت إرادة الحسم وتحمل المسؤولية لدى حكومة الثورة، فحسم مشروع استخلاص الكبريت في كركوك باتفاق جريء للتغلب على المشاكل الفنية.

وأتى دور معمل التاجي. كانت الشركة المنفذة لمعمل التاجي قد تركت موقع العمل في ١٩٦٩/٦/٢٨، معتبرة أن التزاماتها التعاقدية قد انتهت وأنها أكملت فترة الضمان البالغة سنة واحدة، وتسلمت مصلحة مصافي النفط الحكومية حسابات الشركة مصادقاً عليها من قبل الشركة الاستشارية، وكان كلّ ذلك مطابقاً لنصوص العقد. ولكن لا بد من تشغيل هذا المعمل المعطل، فما العمل؟ أرسلنا إلى الشركة المنفذة وأجرينا معها اتفاقاً جديداً لتحديد عملها والتعاون مع مصلحة المصافي ريثما يتم التشغيل الكامل لقاء مبلغ معقول تعويضاً عن الخدمات والأعمال الإضافية التي تقوم بها الشركة المنفذة.

وبمزيج من تحمل المسؤولية وزج الطاقات الوطنية في العمل والتعاون بين المؤسسات، تمّ تشغيل المعمل جزئياً بواسطة نقل منتوج الغاز السائل من مصفى الدورة بواسطة استخدام أنبوب البنزين الواصل بين مصفى الدورة ومعمل التاجي، والاستفادة منه في تشغيل وحدة التعبئة الميكانيكية وتزويد السوق المحلي بالأسطوانات المعبئة، وقد تمّ كلّ ذلك خلال ثلاثة أشهر تقريباً، إذ ابتدأ العمل في منتصف حزيران/يونيو ١٩٧٠، وبذلك تلافينا استيراد الغاز السائل من الخارج.

وبعد ذلك تمّ التشغيل الكامل بعد اشتغال معمل استخلاص الكبريت في كركوك، وبعد إجراء بعض الإصلاحات على خطوط الأنابيب، وبوشر في التشغيل الكلي في أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، وبلغت كمية الغاز المجهزة للسوق المحلي ٥٦٢٨٠ طناً خلال سنة ١٩٧٣، وبعد ذلك انتقلنا من سدّ الحاجة المحلية إلى التصدير إلى كلّ من سوريا والأردن في عام ١٩٧٤. وهكذا تمّ تشغيل شبكة من المنشآت النفطية الضرورية في كركوك والتاجي ومصفى الدورة لسد الحاجة المحلية وللتصدير، بعد أن كانت متوقفة كلها وتقوم البلاد بسد حاجتها المحلية عن طريق الاستيراد. لقد احتفلنا في معمل التاجي بتشغيل المعمل وأصبح الوضع طبيعياً. إن عدم تحمل المسؤولية يعني أن البلاد تتكبد خسائر مالية كبيرة، لأن أحداً لا يريد أن يتحمل المسؤولية ويحسم الأمور ويدفع بعض المال في سبيل مردود أكبر.

٢ ـ توزيع الغاز السائل

كان الغاز السائل المعبأ بالأسطوانات لغرض الاستهلاك المنزلي يوزع بسيارات مصلحة توزيع المنتوجات النفطية، وكانت تواجه هذه الطريقة بعض المصاعب، لذلك لجأنا إلى التوزيع بواسطة الوكلاء الأهليين إضافة إلى الطريقة المتبعة. وكنت قد شاهدت هذه الطريقة مطبقة في سوريا بنجاح، فالوكيل هو صاحب دكان وهاتف وعربة تسحبها دراجة بخارية. وهو يستلم الغاز من المؤسسة الحكومية بسعر محدد ويبيع القنينة بسعر يزيد على ذلك بمقدار ليرة واحدة هي ربحه. كانت خدمة توزيع الغاز ـ كما شاهدتها مطبقة عملياً ـ تسير بكفاءة ونجاح وخالية من الاستغلال والتلاعب. وهكذا يكون ذلك مثلاً على الاستفادة من خبرة الآخرين، وهو المقصود تماماً بالحديث الشائع عن ضرورة تبادل الخبرة والاستفادة من التجربة العملية.

كما أتذكر أنني علمت باستغراب أن مصلحة توزيع المنتوجات النفطية كانت تطلب من المواطن الذي يرغب بالحصول على قنينة غاز أن يبرز وثيقة تثبت اقتناءه للطباخ، وهو أمر غريب بالنسبة لي، فهو تعقيد روتيني لا مبرر له، فألغيت هذا الإجراء.

إن حادثة سوء تصرف أو بضع حوادث تصل إلى سمع المسؤول بشكل روائي يصور له على أنها تُمثل ظاهرة طاغية، فيسرع المسؤول إلى فرض قيود وتعقيدات روتينية لمنع تلك الحالات، ويتحمل المواطن بالتالي أعباء تلك التعقيدات، وتكون الخسارة في النهاية أكبر من الربح.

خامس عشر: قانون صيانة الثروة النفطية

من القوانين المهمة التي صدرت بمبادرة من وزارة النفط وعلى وجه التحديد بمبادرة من الجهاز الفني في شركة النفط الوطنية العراقية، هو قانون صيانة الثروة النفطية والمواد الهايدروكاربونية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٠، والذي نشر في **الجريدة الرسمية** في اليوم الثاني من كانون الثاني/ يناير ١٩٧١.

وكان الهدف الرئيس من هذا القانون هو إخضاع أعمال الشركات الامتيازية لسيطرة الدولة من الناحية الفنية؛ فبغياب مثل هذا القانون، كانت الشركات تسيّر أعمالها في الاستكشاف والإنتاج والنقل بحسب مقياس واحد هو تحقيق أكبر ربح مالي ممكن، في حين أن تحقيق هذا الهدف قد لا يتماشى بالضرورة مع المصلحة العامة. لذلك فقد شرّع ذلك القانون لجعل الشركات تتصرف في أعمالها بحسب

القواعد السليمة في الصناعة النفطية وبحسب متطلبات المصلحة العامة. صحيح أن القانون جاء عاماً يشمل فعاليات جميع الشركات العاملة في الصناعة النفطية بما فيها شركة النفط الوطنية، إلا أن المقصود الحقيقي من ورائه كانت الشركات الامتيازية. لقد ألزم القانون المؤسسة التي تعمل في صناعة النفط، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الأضرار والمخاطر على الأفراد والثروات العامة كما تمنع تلوث البيئة وتجبرها على اتباع الأساليب الكفوءة والطرق السليمة المتعارف عليها في الصناعة النفطية عالمياً، ومنح القانون وزارة النفط والمعادن صلاحيات واسعة للإشراف والمراقبة والتوجيه على جميع تلك الأعمال، كما نصّ على عقوبات بحق المخالفين. وطبيعي أن تطبيق هذا القانون لا يصبح ممكناً إلا بتوافر جهاز فني حكومي من الكفاءة لدرجة تمكنه من تحقيق هذه المهمة. وكان لنمو الثقة بجهاز شركة النفط الوطنية ووزارة النفط، أثر مهم في تشريع هذا القانون الذي دلل على نمو الوعي النفطي، وهو من دون شكّ من الآثار الإيجابية لعملية بناء الجهاز النفطي الوطني الذي بدأ بعد قيام النظام الثوري في البلاد.

إن المعرفة شيء مهم. لقد كان الفنيون في الشركة على اتصال بالعالم وبالصناعة النفطية، وهم عندما لمسوا الثقة بعملهم والتشجيع لم يبخلوا بالمبادرات والآراء المفيدة. كان العراق بلداً منتجاً للنفط منذ ثلاثة أو أربعة عقود من السنين، ولكن من دون قانون كهذا. عندما يغيب الإخلاص يتعطل العمل، ولكن عندما تغيب المعرفة يتعطل العمل أيضاً.

١ ـ تحديد الأسعار على المتوسط ومشكلة سعر الحدود

بدأت وزارة النفط عملية السجال مع الشركات حول كيفية تحديد الأسعار؛ فكانت مسألة تحديد حصة الحكومة على أساس سعر الحدود على الحدود السورية ـ العراقية، بدلاً من السعر السائد على ساحل المتوسط. وبين الاثنين فرق مهم يؤثر على عوائد الحكومة. وسعر الحدود سعر اصطلاحي حددته الشركات من دون أساس موضوعي. وفي نيسان/أبريل ١٩٧١، حررت الوزارة رسالة إلى شركتي نفط العراق ونفط الموصل، تخبرهما أن الحكومة قررت الدخول معهما بمفاوضات على أساس إجراء التعديلات المقتضاة على اتفاقية ٣ شباط/فبراير ١٩٥٢، ومذكرة الأعمال المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٥٥، بما يضمن إلغاء الأسعار على حدود العراق، واحتساب السعر السائد للنفط الخام العراقي في موانئ تصديره على المتوسط، وإدخال التكاليف الفعلية لنقل النفط عبر أقطار المرور في حسابات التكاليف الحقيقة. ونصت الرسالة على وجوب التوصل إلى اتفاق بين الطرفين على

إلغاء سعر الحدود وفق الأساس المتقدم ذكره خلال مدّة ١٥ يوماً من تاريخ الرسالة، وإلا فإن الحكومة ستضطر إلى اتخاذ إجراء من جانب واحد تضمن بموجبه تحقيق إلغاء سعر الحدود. وقد أُعدت مسودة تشريع يخول وزير النفط تسعير النفط الخام المصدر من المتوسط وتعديل تلك الأسعار لغرض تحديد الربح الناتج عن عمليات الشركتين في العراق.

كانت تلك من الإجراءات الكيفية التي كانت تمارسها الشركات الامتيازية وتجني منها أرباحاً إضافية على حساب البلد المنتج. وقد كانت تلك الإجراءات المخالفة للقواعد المنطقية السائدة في الحسابات النفطية مطبقة بسبب الجو السياسي المؤاتي للشركات في ظلّ الأنظمة المتحالفة مع الدول الاستعمارية من جهة، وانخفاض القدرة الفنية لمعرفة خفايا هذه الصناعة المعقدة من جهة أخرى. إن حجة الشركات في هذه القضية ضعيفة، والغبن الذي كان يلحق بالعراق واضحاً، لذلك فقد تعمدنا إثارة هذا الموضوع على الشركات الامتيازية. إن الموضوع قد حلّ في ما بعد بصورة جذرية عندما تولت الدول المنتجة نفسها تحديد أسعار نفوطها على أثر قرار الكويت المعروف من قبل الدول المنتجة المطلة على الخليج العربي، إذ صدر قرار وزارة النفط والمعادن بتحديد سعر نفط كركوك المصدر من موانئ شرقي البحر الأبيض المتوسط كثافة ٣٦ درجة اعتباراً من ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣، بمبلغ ٧,٢١٣ دولاراً للبرميل.

٢ ـ ملاحظات مثيرة عن مفاوضات طرابلس حول تحديد أسعار النفط

في آذار/ مارس ١٩٧١، اجتمع وزراء النفط للدول المنتجة للنفوط المصدَّرة عن طريق البحر الأبيض المتوسط لتحديد أسعار هذه النفوط بعد أن تمّ توقيع اتفاقية طهران وتحددت أسعار النفوط المصدَّرة عن طريق الخليج العربي. وقد تمّ الاتفاق بين الوزراء على أسس مشتركة، فقد عرضنا على ممثلي الشركات وكان يرأس وفدهم جورج بيرسي ممثل شركة نيوجرسي (أكسون حالياً) مشروع اتفاقية يزداد بها السعر المعلن لنفوط المتوسط كلها بمقدار ٣٥ سنتاً للبرميل كزيادة عامة، و١٠ سنتات كجزء من أجور الشحن، يصبح ثابتاً زائداً العلاوات المتغيرة الأخرى كعلاوة غلق قناة السويس وعلاوة أجور الشحن. ووافقنا على أن تكون مدّة الاتفاقية خمس سنوات. وكان الوزير الليبي موافقاً على هذه الأسس المشتركة، إلا أن مسؤولاً ليبياً كبيراً لم يوافق على ذلك في ما بعد.

كانت المسألة الرئيسة في هذا الاجتماع، هي الاتفاق على ضرورة إيقاف الضخ من قبل الدول المنتجة بصورة جماعية في حالة رفض الشركات لمطالبنا

والفشل في الوصول إلى اتفاق. كان وضع العراق المالي غير جيد ولكننا كنا موافقين على الالتزام بالعمل الجماعي. كانت الجزائر آنذاك قد قامت بخطوة تأميمية، فكان ثُلثا الإنتاج الجزائري بيد شركة النفط الوطنية الجزائرية. وأثناء المناقشات اتضح بشكل جلي أن رئيس الوفد الجزائري غير موافق على إيقاف ضخّ النفط الذي كان بيد شركة النفط الوطنية الجزائرية، بل يريد أن يقتصر إيقاف الضخ على الجزء المتبقي بيد الشركات الامتيازية. كان هذا الموقف مفاجئاً لي ولم أتوقعه، فإيقاف الضخ لن يكون فعالاً إلا إذا كان جماعياً. ولم يحلّ هذا الخلاف إلا عندما تعهدت الحكومة الليبية في اجتماع خاص ليلاً بدعم الجزائر مالياً في حالة تضررها من إيقاف الضخ، أي توفير ضمان مالي لها. قال أحد المحللين لهذا الموقف إن إيقاف الضخ إذا ما طبقته الدول المنتجة الأخرى واقتصر على النفط المنتج من قبل الامتيازات، فإن ذلك يعني أن شحة في سوق النفط ستظهر وبذلك تخلق الفرصة للنفط الذي لم يشمله إيقاف الضخ ليدخل تلك الأسواق بأسعار أعلى من الأسعار السابقة.

ومن الأمور الأخرى الجديرة بالتنويه عن هذه المفاوضات، أننا عندما كنا نبحث إصدار بيان عن اتفاقنا حول إيقاف الضخ إذا لم توافق الشركات على مطالبينا، كان حاضراً أحد المسؤولين الكبار في ليبيا كرئيس للوفد الليبي، ولم يكن موافقاً على إصدار البيان، إلا أنه وافق في الأخير بعد أن قال إنه يجب أن يكون واضحاً أن ليبيا سوف لن تقوم بإيقاف الضخ بل ستنفذ مخططها الخاص بها إزاء الشركات. إن هذه الملاحظات كانت مثيرة إلى درجة دفعتني إلى تسجيلها في منتصف ليلة ١٥/ ٣/ ١٩٧١ تلافياً للنسيان. إن أزمة لم تحدث مع الشركات وبذلك لم تنشأ الحاجة لتنفيذ ذلك البيان.

٣ ـ اتفاقية تحديد أسعار النفط المصدَّر عن طريق المتوسط

بعد توقيع اتفاقية طهران في ١٤/ ٢/ ١٩٧١، اجتمع وزراء نفط العراق وليبيا والجزائر والسعودية في طرابلس للاتفاق على أسس مشتركة لزيادة أسعار نفوط المتوسط، واتفقوا على أن تقوم ليبيا بمفردها بالمفاوضة مع ممثلي الشركات لتحديد أسعار النفط الليبي أولاً. وكنت حاضراً هذا الاجتماع. وقد تمخضت المفاوضات الليبية عن الاتفاقية التي وقعت في ٢ نيسان/أبريل ١٩٧١، محققة مزايا جديدة إضافة إلى مزايا اتفاقية طهران بمقدار ٧ سنتات للبرميل من حيث الأسعار. كما إنها تضمنت علاوة خاصة لانخفاض المحتوى الكبريتي لنفط ليبيا بمقدار ١٠ سنتات تزداد سنوياً بمقدار سِنْتَين حتّى عام ١٩٧٥، وبذلك تصل

العلاوة إلى ٢٠ سنتاً. كما أضيفت ٢٥ سنتاً بسبب ميزة الشحن وهي علاوة تزول عند فتح قناة السويس وانخفاض أجور الشحن إلى مستواها في الظروف الاعتيادية. وقد تمت مفاوضة الشركات العاملة في العراق ووقعت اتفاقية في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٧١، تضمنت كلّ هذه الميزات عدا علاوة انخفاض الكبريت التي جرى عليها نقاش طويل مع ممثلي الشركات. وبذلك أصبح سعر نفط العراق المصدَّر عن طريق المتوسط بكثافة ٣٦ درجة هو ٣٢١,١ سنتاً للبرميل اعتباراً من ٢٠ آذار/ مارس ١٩٧١، مقارنة بالسعر السابق البالغ ٢٤١ سنتاً للبرميل أي بزيادة مقدارها ٨٠ سنتاً للبرميل بما في ذلك علاوة مؤقتة بمقدار ١٢ سنتاً تزول بفتح قناة السويس، و١٢ سنتاً أخرى تزول بانخفاض أجور الشحن. وقد شمل هذا التسعير جميع النفوط وتحقق مطلب العراق القديم حول إلغاء الغبن اللاحق بتسعير النفط المزيج من حقلي جمبور وباي حسن، والذي كانت الشركات تعلن له سعراً يقل بعشرة سنتات عن نفط كركوك. وبالطبع طبقت جميع مزايا اتفاقية طهران على نفوط الشمال.

ووقعت كذلك اتفاقية خاصة بالكلف الحقيقية لعمليات النفط بالعراق حلت بها المشاكل التي سبق للحكومة العراقية أن أثارتها مع الشركات في فترات متعاقبة ومنذ سنة ١٩٥٥، ووفقاً لمطلب الحكومة بتعديل اتفاقية عام١٩٥٢، باتباع التكاليف الحقيقية بدلاً من التكاليف الثابتة الواردة في الاتفاقية المذكورة. وهنا كنا نغوص بتفاصيل ومواضيع متباينة، وكان عليَّ أن أحيط بِكُلّ شيء وأن أفهم كلّ موضوع، فَكُلّ شيء يعني المال بالنسبة إلى العراق ولا يمكن ترك أي شيء مهما كان صغيراً. والجدير بالتنويه هو أن جميع هذه القضايا مهما صغر حجمها كانت موثقة بمطلب رسمي مثبت كتابياً من قبل وزارة النفط على الشركات. وبموجب الاتفاقية الجديدة، تمّ استبعاد المصاريف التي سبق للحكومة أن اعترضت على إدخالها في حسابات الكلفة، وهي الإيجار المطلق، ونفقات البعثات، وفوائد القروض والتبرعات، واتباع الطريقة التي اقترحتها الحكومة لإطفاء نفقات الحفر ابتداءً من سنة ١٩٥٥، وإعادة النظر في توزيع مصاريف مكتب لندن، ووضع أسس جديدة لجميع هذه الفقرات بالنسبة إلى المستقبل. وبإعادة احتساب الكلف بحسب الطريقة الجديدة، تحقق للحكومة على الشركات مبلغ ٢٠,٢ مليون باوند إسترليني محسوماً منه كلفة النفط الخام المجهز للمصافي الحكومية البالغة ٦,٣ مليون باوند.

وهنا أيضاً كنا حريصين على تثبيت تحفظات الحكومة بشأن المشاكل التي لم تشملها التسوية الواردة في الاتفاقية حيث ثبِّت ذلك خطياً في رسائل متبادلة.

قلت إننا حصلنا على جميع المزايا التي حصلت عليها ليبيا عدا علاوة انخفاض الكبريت البالغة ٢٠ سنتاً. لقد كان النقاش حول هذه المسألة طويلاً. كان مفاوض الشركات مدير عام الشركات العاملة في العراق جفري ستوكويل. كنت أشعر بقوة حججي، فمزية فرق الكبريت بين النفط العراقي والنفط الليبي لا تستحق هذا الفرق في السعر؛ فتسعير النفط كان دوماً يجري ومن قبل الشركات نفسها على أساس درجات الكثافة بالمقياس الأمريكي وليس على أساس تباين النوعية أي تفاوت المحتوى الكبريتي. كما إنَّ نفط العراق هو الآخر فيه مزايا نوعية لا توجد في النفط الليبي، كانخفاض نسبة الشمع فيه وصلاحيته لإنتاج الزيوت. وحتّى لو أدخلنا فرق المحتوى الكبريتي، فالفرق لا يستحق مبلغ ٢٠ سنتاً. كنا نورد كلّ هذه الحجج لممثل الشركات واعتقد أنه كان يحس بضعف حجته وقوة حجتنا فنبراته لم تكن قاطعة، إلا أنه لم يتنازل.

حقاً إن الدفاع عن الباطل صعب. إنّه لم يتنازل لأنه كان يعرف أنه إذا وافق على إضافة ٢٠ سنتاً للنفط العراقي، فإن ليبيا سترجع إليهم وتأخذ علاوة جديدة لقاء ذلك؛ فموقف ليبيا النفطي آنذاك كان قوياً بسبب موقعها الجغرافي وارتباط عدد مهم من المصافي الأوروبية بنوعية النفط الليبي الخفيف. وقد حاولت أن أعرف حقيقة ما يستطيع أن يقدمه ممثل الشركات، فأخذت موقفاً صلباً وأعلمته أننا لا نستطيع توقيع الاتفاقية. عندها، أعلن أنه متأسف ولا يستطيع أن يستمرّ في المفاوضات وأنه سيرجع إلى لندن من دون اتفاقية. إنني لم أكن أقصد أن نخرج من دون اتفاقية، فالاتفاقية تعني بالنسبة إلينا مبلغاً مهماً من الدخل الذي كنا بأشد الحاجة إليه، بل كنت أقصد أن نحصل على أقصى ما يمكن الحصول عليه، وعندما أتى ممثل الشركات ليبحث معي أموراً أخرى غير قضية الاتفاقية، استطعت إرجاع المفاوضات، ووقعنا الاتفاقية بعد أن تأكدت أن ليس في موقفهم أي مرونة نستطيع أن نستفيد منها.

٤ ـ ملاحظات أخرى على اتفاقية البحر الأبيض المتوسط

أهم ما تضمنته الاتفاقية مع الشركات الامتيازية بخصوص النفط المصدَّر عن طريق البحر الأبيض المتوسط هي ما يلي: زيادة الأسعار المعلنة بمقدار ٤٢ سنتاً للبرميل؛ زيادة سِنْتَين في سعر البرميل بسبب تغيير طريقة احتساب فروق الكثافة؛ زيادة ١٠ سنتات على أسعار نفط جمبور ـ باي حسن، لتصحيح أسعاره تنفيذاً إلى مطلب الحكومة بهذا الخصوص؛ زيادة مؤقتة بمقدار ١٢ سنتاً في السعر المعلن للبرميل سنوياً بسبب إغلاق قناة السويس، وزيادة مؤقتة أخرى بمقدار ١٢

سنتاً عن سعر البرميل بسبب ارتفاع أسعار الشحن؛ الزيادات التي وردت في اتفاقية طهران بمقدار ٢,٥ سنت و٥ سنتات سنوياً؛ إلغاء جميع السماحات؛ زيادة الضريبة إلى ٥٥ في المئة؛ وأخيراً زيادة الإنتاج من حقول البصرة إلى ٢٢ مليون طن سنوياً خلال خمس سنوات إضافة إلى التزام الشركات السابق لإنتاج ٢٨ مليون طن. وقد تضمنت الاتفاقية مزايا أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن مركز الدول المنتجة بدأ يزداد قوة منذ أن بدأت السلسلة باتفاقية طهران؛ فموقف العراق عندما عقدت هذه الاتفاقية كان أقوى مما هو عليه في السابق، لذلك فقد تشددت الحكومة في مطاليبها بما يتناسب والوضع الجديد. وكانت هذه المفاوضات ذات طابع مختلف، فأسسها معروفة إلى حد بعيد سلفاً بعد توقيع اتفاقية طهران. وكانت عملية التفاوض تجري بشكل إنفرادي بيني وبين ممثل الشركات ستوكويل. وكانت أهم عقدة في هذه المفاوضات هو أن الشركات كانت قد وافقت على زيادة أسعار النفط الليبي بمقدار ٢٠ سنتاً زيادة على الزيادات الأخرى، وكانت تصرّ على تسعير نفطنا المصدَّر على المتوسط بعد أخذ فروقات الكثافة والموقع الجغرافي في الحساب على أساس إبقاء فرق ٢٠ سنتاً لصالح النفط الليبي.

وقد تضمنت الاتفاقية موضوعين آخرين لا بأس من التعرض إليهما. هناك مسأَلة سلف مالية تدفعها الشركات مقدماً تستقطع من العوائد القادمة، وقد تضمن الاتفاق أن تدفع الشركات مبلغ عشرة ملايين باوند إسترليني في ١/ ٧/ ١٩٧١، تستقطع بعد أربع سنوات، كما تضمن تأجيل دفع مبلغ عشرين مليون باوند إسترليني استلمتها الحكومة سابقاً لمدّة أربع سنوات بدلاً من دفعها في الموعد المحدد في ١/ ٧/ ١٩٧١؛ وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مشاعر الرأي العام كانت لا تزال تميل إلى التخوف من أخذ سلف من شركات النفط، فقد سألني أحد المستمعين في الندوة التي أقامتها «جمعية الاقتصاديين العراقيين» لشرح الاتفاقية عن مبررات أخذ هذه السلف، وقد كان الجواب عن ذلك سهلاً، فللحكومة حتّى ذلك التاريخ مبالغ في ذمة الشركات، كالمبالغ المتأتية عن تنفيق الريع والقضايا المعلقة. لذلك فأننا كنا ننظر إلى هذه القضية نظرة الثقة، ومثل هذه السلف هي في الواقع ليست إلا استرداداً للمبالغ التي للحكومة بذمة الشركات، وقد كان في أذهاننا هدف يتعدى المسألة المالية وهو ألا نجعل الشركات في موقف القوي في أي مفاوضات قادمة عن طريق استرداد أكبر قدر ممكن من ديوننا على تلك الشركات.

كما تضمنت الاتفاقية بداية إلى حل المشاكل المتعلّقة بالقضايا الثنائية غير مسأَلة الأسعار؛ فقد دفعت الشركات مبلغ ١٥,٣ مليون باوند إسترليني عن فرق حسابات

الإنتاج، ومبلغ ٤,٩ مليون باوند إسترليني عن فروقات أسعار نفط جمبور ـ باي حسن، وهكذا بدأت مرحلة تصحيح ميزان القوى بين الحكومة وبين الشركات، فبعد أن كانت الشركات في موضع القوي حيث رفضت حلّ المشاكل الثنائية التي بقيت معلقة لمدّة طويلة، بدأت الآن مرحلة معاكسة، فبدأت الشركات توافق على البدء بحل تلك المشاكل ودفع جزء مهم من المبالغ التي بذمتها للحكومة.

كنا عندما نختلف مع الشركات في حساب مقدار الديون المترتبة للحكومة على الشركات، نحاول أن نسترد منهم مقداراً معيناً لا يختلف عليه الجانبان كدفعة على الحساب إلى حين تسوية الخلافات بقصد تقليص المبلغ المتبقي لنا بذمتهم إلى أقصى الحدود الممكنة؛ فمن ناحية نحن كنا بحاجة إلى تلك الأموال والفوائد التي تأتي منها، ومن ناحية أخرى كنا نقصد إضعاف قوة الضغط الموجودة لدى الشركات بسبب بقاء ديون كبيرة لنا بذمتهم. كان المفاوض العراقي في السابق يخشى أن يمس هذا الموضوع، فيستسهل إبقاء تلك الديون متراكمة لدى الشركات التي كان يسرها ذلك الحال، فتبقي الأموال لديها تستثمرها في أعمالها وتجني منها العوائد.

سادس عشر: زيارة الصين

في حزيران/يونيو ١٩٧١، قمت بزيارة إلى الصين لبحث العلاقات الاقتصادية والنفطية بين البلدين. وقد قمنا بمفاوضات ناجحة وقعنا خلالها اتفاقاً حصل العراق بموجبه على قرض مقداره ١٤ مليون دينار وبفائدة رمزية يُسدد بآجال طويلة لتمويل مشاريع تنفذها الصين في العراق. كانت المفاوضات سهلة من حيث أنها خلت من أسلوب المساومة المتعارف عليه؛ فالمفاوض الصيني لم يغير موقفه منذ البداية حتّى النهاية، وقد عرض علينا كلّ ما يستطيع أن يقدمه في المفاوضات الأولى. كان استقبالهم لنا في المطار غير اعتيادي، كما استقبلنا رئيس الوزراء السيد شو إن لاي، وجرى معه حديث لا أزال أتذكر بعض ما جاء فيه. قال لنا: أنتم العرب لولا الخوف لاستطعتم تحرير كامل فلسطين والتغلب على إسرائيل. وكان يقصد بذلك بالطبع الخوف من الموت. أي إنّكم معشر العرب لا تزال روح الإعداد والاستعداد للموت عندكم دون ما يجب أن تكون عليه. خرجت بانطباعات جيدة عن الصين على الرغم من قصر المدّة؛ فالتعبئة العامة وروح العمل والانضباط أمور لاحظناها. إن ما رواه لنا موظفو سفارتنا من معلومات وقصص عن روح النزاهة والعفة والالتفاف حول الدولة، يثير الدهشة حقاً. وعندما غادرنا الصين عن طريق هونغ كونغ، حاولت أن أتحدث مع عدد

من الصينيين هناك لأستشف حقيقة مشاعرهم إزاء الصين، فلم أجد أحداً يذكر لي شيئاً سلبياً. وعلى كلّ حال فذلك لا يعدو الانطباعات المحدودة التي تكونت لدي بفعل ضيق الوقت وقلة مشاهداتي. لقد زرت سور الصين لأول مرة.

كان القرض الصيني بشروط سهلة تقارب الهبة، وقد قال الرئيس شو إن لاي نفسه إنهم يعتبرون مثل هذه القروض بمثابة هبات وإنهم لا يدخلونها في حساباتهم.

سابع عشر: المفاوضات مع الشركات حول مجمل الأمور المختلف عليها، والطريق إلى التأميم

بعد تطبيق اتفاقيتي طهران وطرابلس على النفط المصدَّر من الجنوب والنفط المصدَّر من الشمال من حيث الأسعار ونمو قوة الأوبك، بدأت الاتصالات بين الحكومة وشركات النفط لحل المشاكل المعلقة؛ فقد عقد اجتماع يوم الأحد ٢/ ٥/ ١٩٧١، في مكتب السيد نائب رئيس الجمهورية الفريق الأول الركن صالح مهدي عماش، حضره جفري ستوكويل وممثل الشركات في العراق وممثل لشركة أسو، وكنت حاضراً هذا الاجتماع وقد عرض ستوكويل المفاوضات التي جرت في وزارة النفط حول تصحيح سعر نفط المتوسط. لقد قبلت الحكومة في حينه أن تستلم عائداتها عن نفط المتوسط بسعر يقل عشرين سنتاً، عشرة في السعر الحالي وعشرة تضاف بالتدريج عن سعر النفط الليبي، ولكن تحت الاحتجاج [أي من دون اعتراف] واستمرت تطالب بالفرق. أي أننا بدلاً من أن نرفض الزيادة الجديدة بالأسعار فقد قبلناها ولكن من دون التسليم بصحة السعر الذي تحسب عليه تلك العائدات، وقدمنا للشركات خمسة مطاليب لتعويضنا عن ذلك الفرق، رفضتها الشركات عدا مطلب واحد هو تصحيح سعر نفط جمبور ـ باي حسن. وكان ممثل الشركات يؤكّد في حديثه أنه ليس من مصلحة العراق أن يرتفع سعر النفط المصدَّر عن طريق المتوسط، لأنه بانخفاض أجور الشحن ودخول الشاحنات العملاقة، سيصبح النفط المصدَّر عن طريق الخليج أكثر اقتصادية فيزداد عليه الطلب وينخفض الطلب على نفط المتوسط ويخسر العراق في النهاية.

وقد قال ستوكويل في هذا الاجتماع «في الوقت الذي لم نستطع التوصل فيه إلى اتفاق مع وزارة النفط، فإن هناك ما يدعو إلى القلق بسبب ما يرد في التصريحات والصحف المحلية من دعوة إلى اتخاذ الإجراءات نفسها التي جرت في الجزائر من ناحية التشريع المنفرد؛ فالتشريع المنفرد لا يحلّ المشكلة. إن الجزائر قد

لجأت إلى التشريع المنفرد وكانت النتيجة أن انخفض الإنتاج، وكان العراق قد لجأ في السابق إلى التشريع وأثبتت له الحوادث أن التشريع لم يؤد إلى نتيجة».

وقد تطور النقاش بين الحكومة وممثلي الشركات حول مجمل الأمور المختلف عليها السابقة والجديدة المتعلّقة بفرق السعر بين النفط العراقي المصدَّر من المتوسط، وبين النفط الليبي، وقد أراد الجانب العراقي وضع الأمور في نصابها وتوضيح موقفه، فسلَّم ممثلي الشركات مقترحات مكتوبة من ثماني نقاط لحل الخلافات بين الجانبين. وفي ما يلي نصّ تلك المقترحات.

١ ـ زيادة الإنتاج في البصرة إلى ٣٦ مليون طن هذا العام.

٢ ـ استثمارات جديدة لرفع طاقة الميناء العميق إلى ما فوق ٣٦ مليون طن.

٣ ـ دفع تعويض غبن سابق للنفط العراقي على المتوسط، شبيه بالتعويض الذي دفع إلى ليبيا عن سعر النفط في عام ١٩٦٥.

٤ ـ دفع المتراكم من دين العراق السابق على الشركات، نتيجة فرق سعر البصرة ـ رأس تنورة الذي اعترفت به الشركات في طهران.

٥ ـ دفع مبلغ قطعي مقداره ٤٠ مليون دينار لتسديد بعض طلبات العراق المتراكمة.

٦ ـ دفع سِنْتَين عن كلّ برميل على المتوسط عن الغبن الذي سبق أن ألحق بنفط جمبور ـ باي حسن.

٧ ـ التزام الشركات برسالة تؤكد موافقة الشركات على تعديل سعر الحدود لصالح العراق خلال مدّة ٣ أشهر.

٨ ـ تبادل رسائل حول احتفاظ العراق بحقه في فرق السعر المسمّى من قبل الشركات بعلاوة الكبريت.

وقد أجاب ممثل الشركات ـ ستوكويل ـ إن الشركات لا تستطيع أن تدفع بأثر رجعي، ولا تستطيع أن تزيد سعر النفط العراقي على المتوسط.

وقد حدد رئيس الجانب العراقي مهلة زمنية محددة لإجابة الشركات، وتكلّم كلاماً قوياً وقال إننا إذا لم نتوصل إلى اتفاق، فإن الحكومة ستلجأ للتشريع وقال كلاماً أقوى من ذلك. وعلق ممثل الشركات قائلاً إن مطاليب الحكومة برأيه بعيدة عن أن تكون مقبولة من الشركات، وقال إن الجو غير الودي بين الطرفين سيؤثر على المناخ الملائم للتوسع وزيادة الإنتاج.

واستمر الوضع من دون أي تحسن؛ فالشركات لم تزد الإنتاج ولم يبدُ أن الاجتماع وتقديم المذكرة والمطاليب قد أفاد شيئاً. كنت خلال هذه الفترة أقرأ هنا وهناك في النشرات النفطية عن حقّ التشريع. والأمر الذي جلب انتباهي هو استذكار المعلومات الأساسية في دروس علم السياسة التي تلقيتها في الجامعة بخصوص تعريف السيادة على أنها المقدرة المطلقة للدولة على اتخاذ أي قرار متجسداً ذلك بالتشريع؛ فالتشريع هو ممارسة للسيادة، والسيادة هي أحد أركان الدولة.

وحوالى منتصف شهر آب/أغسطس ١٩٧١، استدعيت ممثل الشركات (ملن) إلى وزارة النفط وطلبت منه أن تعطي الشركات ضماناً حول تصدير نفط الحقول الشمالية على أساس الطاقة القصوى البالغة ٥٥ مليون طن في السنة، وأبلغته أن الشركات إذا ما عجزت عن ذلك فسوف تدفع إلى الحكومة عوائد وكأن التصدير قد تمّ بتلك الطاقة القصوى، وأن في نية الحكومة أن تلجأ إلى التشريع إذا لم تعط الشركات مثل هذا الضمان. وقد سافر ملن إلى لندن لبحث الموضوع مع الشركات، فوجد المدير العام ستوكويل في إجازة، الأمر الذي يدلل على أن الشركات لم تكن عابئة بما كان يصدر عن الحكومة من حديث عن اللجوء إلى التشريع. وقد رجع ممثل الشركات بجواب سلبي سلمه إلى وزارة النفط. كان بين الحكومة وبين الشركات موعد للمفاوضة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، وهكذا بدأ الجو يتوتر مع الشركات ويزداد تفكيرنا بضرورة عمل شيء إزاء عدم مبالاتهم ومواقفهم السلبية.

وفي يوم السبت ١٨/ ٩/ ١٩٧١، أي قبل أن يحلّ تشرين الأول/أكتوبر، أتى ستوكويل إلى بغداد، وعقد اجتماع في مكتب نائب رئيس الجمهورية وكنت حاضراً. وكان الاجتماع عبارة عن مبارزة كلامية حول مسألة تخفيض الإنتاج من حقول الشمال، وجميع حجج ممثل الشركات كانت تدور على أن سعر النفط المصدَّر عن طريق المتوسط أصبح عالياً بعد زيادة الأسعار، الأمر الذي جعله غير تنافسي بالنسبة إلى النفط المصدَّر من الخليج العربي، وأن المشترين يفضلون النفط المصدَّر عن طريق الخليج. هناك وفرة في النفط وانخفاض في أجور الشحن والمشترون لا يأخذون إلا النفط الأقل كلفة، لذلك فإن الشركات لا تستطيع زيادة الإنتاج من الحقول الشمالية. وقد توتر الجو بذلك الأخذ والرد الذي حصل قبيل الموعد المحدد للمفاوضات الشاملة، وقد ألغى الجانب العراقي ذلك الموعد بسبب موقف ممثلي الشركات المتعنت السلبي حيث رفضت المقترحات الخطية التي قدمت لهم سابقاً.

وفي ١٧/ ١٠/ ١٩٧١م أرسلت وزارة النفط مذكرة إلى لجنة المتابعة لشؤون وتنفيذ الاتفاقيات، وهي الهيئة الحكومية العليا المسؤولة عن شؤون النفط، وتم في المذكرة إيضاح أنه بعد أن تحددت أسعار النفط من الحقول الجنوبية والشمالية بموجب اتفاقيتي طهران وبغداد، وبعد أن تحددت أسس احتساب الكلف بموجب اتفاقية الكلف الحقيقية، وبعد أن تمّ الاتفاق على معدلات متزايدة للإنتاج من البصرة، أصبح الإنتاج من الحقول الشمالية هو وسيلة الضغط الوحيدة التي يمكن أن تمارسها الشركات ضدّ الحكومة. وقد شرحت المذكرة تطور العلاقة بين الحكومة والشركات حتّى نشوب النزاع حول مسألة انخفاض الإنتاج من الحقول الشمالية. وقد اقترحت المذكرة الأسس التالية لتحديد موقف الحكومة من الشركات:

أولاً، اتباع سياسة الشدة مع الشركات لإرغامها على الخضوع الكلي لسيادة الدولة.

ثانياً، أن لا تكون هناك مفاوضات مع الشركات إلا على أساس الاتفاق الواضح المسبق بتسليم الشركات الكامل بالقانون رقم ٨٠ شكلاً ومضموناً، وعدم استعداد الحكومة للقيام بأي تنازل في ما يتعلق بالقانون، وبخلافه فإن من الأفضل عدم الدخول في مفاوضات إطلاقاً.

ثالثاً، الطلب إلى الشركات الالتزام بحدود معينة للإنتاج من الحقول الشمالية مقابل كامل السعة الحالية مع تحسينها أو قيامها بدفع العوائد إلى الحكومة على هذا الأساس، أو تحديد ما تحتاجه من نفط وترك باقي السعة للحكومة لتقوم بتصدير نفط من حقول الشركة تسلمه الأخيرة إلى الحكومة بالكلفة، وفي حالة عدم انصياع الشركات إلى هذه الحلول تقوم الحكومة باختيار أحدها وتنفذه بتشريع.

وبالفعل اتخذت لجنة المتابعة يوم الخميس ٢١/ ١٠/ ١٩٧١، قراراً بتأجيل المفاوضات إلى أجل غير مسمّى، إلا إذ تعهدت الشركات مسبقاً بالتسليم الكامل بالقانون رقم ٨٠، وعدم التقدّم بأية اقتراحات تمس هذا القانون شكلاً أو مضموناً. وقد قمت بإبلاغ ذلك إلى ممثل الشركات، كما أوضحت له أن السبب الآخر لتأجيل المفاوضات هو رفض الشركات زيادة الإنتاج من الحقول الشمالية.

وفي ٣٠/ ١٠/ ١٩٧١، أبلغ الممثل العام للشركات وزارة النفط عن طريق مدير شؤون النفط العام، أن الشركات درست الموضوع واتخذت الموقف التالي:

١ ـ إن المساهمين يرغبون في إجراء المباحثات مع الحكومة بأقرب وقت ممكن لحل مختلف القضايا الموقوفة بين الطرفين.

٢ ـ تتعهد الشركات بأن لا تقدّم أي طلب إلى الحكومة يتضمن قيام الأخيرة بإصدار تشريع يلغي أو يعدل القانون رقم ٨٠ صراحة أو ضمناً.

٣ ـ أن يُعطى الحق للمساهمين بإثارة أي موضوع لحسم القضايا الموقوفة، وضمن ذلك الآثار التي تركها القانون رقم ٨٠ على الشركات في العراق، وأن منع الشركات من بحث هذا الموضوع يفقد المباحثات مغزاها.

والبند (٣) هو بيت القصيد، إذ كانت الشركات تحاول أن تحصل من الحكومة على عقود طويلة الأمد لشراء كلّ أو معظم النفط المنتج من الحقول التي شملها القانون رقم ٨٠ بأسعار مخفضة، وكانت تبرر ذلك بأنه تعويض عن الآثار التي تركها القانون رقم ٨٠ على الشركات.

وفي ٢٧/ ١١/ ١٩٧١م أجابت وزارة النفط الشركات بمذكرة أوضحت فيها موقف الحكومة كما يلي:

١ ـ ترحب الحكومة العراقية بالتزام الشركات مقدماً بأنها لن تتقدم بأي طلب إلى الحكومة يتضمن قيام الأخيرة بإصدار تشريع يلغي أو يعدل القانون رقم ٨٠ صراحة أو ضمناً.

٢ ـ ترى الحكومة العراقية أن المسألة المهمة لا تتعلق بإلغاء القانون أو تعديله، فذلك حقّ محتكر بصورة مطلقة للدولة صاحبة السيادة، ولا يمكن لأية حكومة أن تقبل أي طلب يتعلق بإلغاء أو تعديل تشريعاتها، وهو أمر نعتبره بديهياً ولا نظنه غير واضح الأسباب بالنسبة إلى الشركات. إن ما كانت تقصده الحكومة من الأساس لا يتعلق بالمسألة التشريعية، بل يتعلق بحماية مضمون القانون رقم ٨٠، هذا هو المهم. أما بحث مسألة أثر القانون على الشركات، فإن الحكومة لا ترى أي مانع من بحثه شريطة ألا يؤدي ذلك البحث بما يتمخض عنه من اقتراحات وترتيبات إلى إضعاف ذلك المضمون. أي أن الحكومة لا يمكن أن تقبل بأي حال من الأحوال وتحت أي ظرف كان، أي ترتيب لحسم القضايا المعلقة من شأنه افراغ القانون من محتواه. وبعبارة أخرى فإن ما تقصده الحكومة من بحث الآثار التي تركها القانون على الشركات، إنما هو محاولة منها إلى حل الأزمة القائمة بينها وبين الشركات من دون أن يؤدي مثل هذا الحل إلى إلحاق أي غبن أو ضرر اقتصادي بالعراق وبأي شكل كان.

وأخيراً تمّ تحديد موعد جديد للمفاوضات هو كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢، وكان الجو متوتراً والأمل في نجاح تلك المفاوضات ليس كبيراً. وتحسباً

لاحتمالات فشل المفاوضات، تقدّمت وزارة النفط إلى لجنة المتابعة باقتراح عدد من الإجراءات في حالة فشل المفاوضات، وقد قدمت تلك المذكرة في الشهر الأخير من عام ١٩٧١، وتضمنت تلك المقترحات ما يلي:

١ ـ تشريع قانون يتيح للحكومة استعمال الطاقة الفائضة في منشآت الشركات العاملة في العراق بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة، على اعتبار أن ذلك يقع ضمن سيادة الدولة، وأن الحكومة تساهم بتمويل تلك الطاقة الفائضة، وقد جعل التشريع مفهوم الطاقة الفائضة واسعاً ليشمل مختلف الأعمال النفطية والخدمات.

٢ ـ تشريع قانون تصدير النفط من الحقول الشمالية بالطاقة القصوى.

٣ ـ تخفيض مدّة الامتيازات بقانون بحيث تنتهي كلها في نهاية سنة ١٩٨٠.

٤ ـ حصر أعمال الشركات بالطبقات والقبب التي تنتج منها فعلياً الآن وتأميم الطبقات والقبب الثابت وجود النفط فيها وغير مستثمرة.

ويعني ذلك إصدار تشريع مشابه للقانون رقم ٨٠ لتحديد مناطق الاستثمار عمودياً بدلاً من أفقياً.

٥ ـ إن إجراءات تحديد مدّة نهاية الامتيازات واسترجاع القبب والطبقات غير المستثمرة، يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية تمنع الشركات من إساءة استعمال الحقول والمنشآت أو تخريبها خلال المدّة المتبقية من الامتياز (عام ١٩٨٠)، وذلك بتشريع قانون يلزم الشركات التقيد بمبدأ المشروع المستمر، أي تسليم الحقول والمنشآت والإدارة بشكل مشروع منتج قابل للاستمرار والتشغيل من قبل الحكومة.

وقد أرفقت مع هذه المذكرة مسودات مشاريع القوانين المقترحة. إن مقترح رقم ٤ جاء مستنداً إلى تقرير فني عن الطبقات الحاوية على النفط ضمن امتياز الشركات العاملة، قام به أحد الجيولوجيين الجيدين وقدم في ١٠/ ١١/ ١٩٧١، وهو تقرير جيد.

ثامن عشر: المشاركة في رأسمال الشركات الامتيازية

تاريخياً كان العراق أول من قام بالمشاركة في رأسمال الشركات الامتيازية، حيث كان ذلك في ذهن المفاوض العراقي منذ البداية؛ فقد تضمنت نصوص الامتياز حقّ الحكومة بالأفضلية في شراء أسهم الشركات إذا ما طرحت للاكتتاب بنسبة ٢٠ في المئة، وعندما لم يتم تنفيذ هذا النصّ بعدم طرح أي أسهم للبيع في السوق، طالب العراق الشركات بتنفيذ روح هذا النصّ.

كانت العربية السعودية هي التي أثارت هذا الموضوع في الأوبك. وقد ألفت لجنة من خمسة بلدان منها العراق للتفاوض، ولكن عملياً ترك الموضوع للسيد أحمد زكي اليماني، فقام بمفاوضة الشركات في نيويورك. وعقد اجتماع الأوبك في بيروت ١١ ـ ١٢ آذار/مارس ١٩٧٢، وكان مكرساً لموضوع المشاركة. وقد أعطى السيد أحمد زكي اليماني وزير البترول السعودي تقريراً للمجتمعين عن سير مباحثاته مع الشركات لتحقيق مطلب المشاركة. وتبلور بالاجتماع ومن خلال المناقشة مشروع قرار ينصّ على اتخاذ إجراءات مناسبة بما في ذلك العقوبات بحق أي شركة تقاوم ما تقوم به حكومة إحدى الدول المعنية من أجل حماية مصالحها الحيوية. كانت الشركات قد أقرت الموافقة على المشاركة بنسبة ٢٠ في المئة من حيث المبدأ، وأبلغت ذلك إلى السيد اليماني، إلا أنها طلبت فتح المفاوضات حول الشروط والقضايا الأخرى المتعلّقة بذلك: حدث ذلك قبل اجتماع الأوبك وقد تقدّم السيد اليماني بمقترح لإصدار قرار ينذر الشركات بأن المنظمة تنوي القيام بعمل ما في حالة فشل المفاوضات. والقرار هو بمثابة دعم لمفاوض الأوبك [السيد اليمانيّ] في الجولة الجديدة للمفاوضات. وجرت مناقشة طويلة لمقترح إنشاء هيئة مالية تتولى مسؤولية تقديم المساعدة المالية لأي قطر يتضرر بسبب مواجهته للشركات، وتشعبت المناقشة حول هل تكون هذه الهيئة جزءاً من المنظمة أم مفصولة عنها؟ ومهما يكن فقد كان موقفنا من الموضوع واضحاً وهو تأييد المقترح، فالعراق يجب أن يكون في طليعة من يؤيد ذلك إذ كانت مشاكله مع الشركات لا تزال من دون حلّ، كما إنه القطر الذي عانى الكثير من الأضرار بسبب سياسة الشركات إزاءه.

وقد أيدنا فكرة أن يتخذ هذا القرار وأن ينشر مع القرار الأول ويكون جزءاً منه.

وفي الاجتماع المغلق لرؤساء الوفود يوم ١١ آذار/مارس ١٩٧٢، حاول وفدنا أن يثبت مبدأ المفاوضات الجماعية من جانب الشركات ومن جانب الأوبك. كان الرسالة التي استلمها السيد اليماني لا توضح إن كان العرض هو من الشركات إلى جميع بلدان الأوبك حول الخليج العربي. لذلك كنا حريصين أن نوضح في الاجتماع المغلق أن تكون مفاوضات السيد اليماني القادمة مفاوضات جماعية وليست ثنائية بين أرامكو والعربية السعودية. كنا نخشى أن تقدّم أرامكو عرضاً إلى السعودية ولا تقدّم العرض نفسه إلى العراق. كنا قد فاتحنا الشركات في العراق حول الموضوع، فأجابونا بأننا يجب أن ننتظر المفاوضات الجارية في جدة. لقد طلبت أن تتقدم الشركات العاملة بعرض لِكُلّ بلد وبعد ذلك يبدأ السيد

اليماني مفاوضاته عن الجميع. إنني وأنا أتحدث بذلك كانت مسألة تنفيق الريع ماثلة بذهني، فالشركات قد وافقت على تنفيق الريع للجميع مبدئياً، إلا أنها أدخلت عليه شروطاً تعني إجبار العراق على حلّ مشاكله المعلقة مع الشركات. وعندما رفض العراق ذلك حُجب عنه تنفيق الريع من بين جميع الدول الأخرى. وقد وافق السيد اليمانيّ الذي كان يرأس الاجتماع على اقتراحنا بألا تبدأ أي مفاوضات حقيقية قبل أن تستلم كلّ دولة رسالة من الشركات حول قبول مبدأ المشاركة، وفي حالة أن العراق لم يستلم مثل هذه الرسالة عندها يدعو الرئيس المؤتمر إلى اجتماع استثنائي. كان الهدف الأساسي هو ضمان حقّ العراق.

وعقد الاجتماع الاعتيادي للمنظمة في ٢٦ ـ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٢، وفي هذا الاجتماع حدثت المناقشة المفصلة للاتفاقية عن المشاركة التي قال عنها السيد أحمد زكي اليماني إنه توصل إليها شخصياً مع شركات النفط مؤخراً في نيويورك. وكانت وزارة النفط قد درست هذه الاتفاقية بتفصيل وأجرت تحليلاً اقتصادياً لها. وهي اتفاقية معقدة وطويلة وقد تبادر إلى ذهني أثناء مناقشتها أنه ليس كلّ من كان يتحدث عنها كان حقاً يفهمها تماماً. كان ذلك في شهر رمضان، وكان موجوداً في الرياض ممثلون مهمون للشركات أمثال برسي من ستاندرد أويل أوف نيوجرسي. وقد دعانا السيد اليماني إلى حفلة إفطار في برج خزان الماء لمدينة الرياض.

وقد شرح السيد اليماني بإيجاز الاتفاقية، وكان رئيساً للمؤتمر. وكان أول المنتقدين للاتفاقية السيد عزّ الدين المبروك وزير نفط ليبيا. إيران لم تكن معنية جداً بالاتفاقية فقد مثلها الدكتور فروزان وهو موظف بوزارة المالية بدلاً من الوزير. وقد تحدثت منتقداً الاتفاقية التي تمّ التوصل إليها ومعتمداً على التحليل الذي أجريناه قبل الذهاب إلى المؤتمر. وقد انصب الانتقاد الرئيسي على مشكلة التعويضات؛ ففي حين أن المنظمة في قرار سابق لها قد حددت القيمة الدفترية الصافية كطريقة للتعويض، جاءت الاتفاقية بفكرة القيمة الدفترية المتراكمة حتى الوقت الحاضر، والفرق بين الاثنتين هو أن هذه الفكرة الجديدة تقضي بإضافة جميع ما صرفته الشركات على الكلفة، أي أنها تضيف المصاريف المتراكمة إلى القيمة الدفترية، أي أنها في الحقيقة ليست القيمة الدفترية الصافية بل الكلفة المتراكمة والفرق بين ذلك والقيمة الدفترية الصافية فرق لصالح الشركات. وقد أوضحت أن الطريقة التي أتت بها الاتفاقية لا أساس اقتصادي أو قانوني لها، فهي مجرد عملية حسابية كيفية ذات نتائج مالية ترضي الشركات من حيث

التعويض الذي تستوفيه عن المشاركة بحصة من رأس المال وليست أي شيء آخر؛ فهي لا يمكن تبريرها على أي أساس. وقد أوضحت أيضاً أن قبول هذه الطريقة سيشكل القاعدة للتعويض في كلّ حالة قادمة وبخاصة أن بين العراق وشركات النفط نزاع قديم حول مسألة تعويض الاحتياطيات التي شملها القانون رقم ٨٠؛ لذلك فإن العراق لا يمكن أن يوافق على هذه الطريقة في التعويض. وقد اتضح من مجرى النقاش أن الاتفاقية موضوع البحث لم تكن تعني غير السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية.

وكان السيد اليماني يميل في النقاش إلى أن يوضح أن ذلك هو ما توصل إليه بالمفاوضة مع الشركات، وأن العراق وليبيا لهما مشاكلهما الخاصة وأوضاعهما الخاصة، لذلك فهي معروضة على من يقبلها من دول الخليج العربي عدا إيران.

كانت إيران خارج هذا الاهتمام بحجة أنها تملك كلّ رأسمال الشركات، وأنها دفعت تعويضاً لقاء ذلك، وأن قانون التأميم الذي صدر في وقت مسبق لا يزال ساري المفعول، وليست الشركات إلا جهة تتولى إدارة المنشآت والعمليات النفطية ليس إلا؛ في حين أن الحقيقة هي أن إيران كانت تريد أن يتولى الموضوع عنها الآخرون حتّى إذا ما حصلوا على شيء فإنها ستستفيد منه على كلّ حال.

لم نكن ضدّ مبدأ المشاركة، بل كان العراق قد طالب بذلك من قبل تنفيذاً لنصّ موجود في اتفاقية الامتياز لم تنفذه الشركات.

وقد أبلغت شركات النفط العاملة في العراق الحكومة العراقية موافقتها على رغبة العراق في المشاركة بنسبة ٢٠ في المئة في مصالح الشركات الثلاث في العراق. جاء ذلك بكتاب خطي تلقته وزارة النفط والمعادن بناءً على طلب حكومة الجمهورية العراقية الوارد في كتاب وزارة النفط والمعادن المؤرخ في ١٦/ ٣/ ١٩٧٢، والموجه إلى الشركات المذكورة تنفيذاً لمقررات منظمة الأقطار المصدَّرة للنفط أوبك. كان الموضوع المهم هو طريقة التعويض. لقد كانت قضية المشاركة في ذلك الوقت ذات بريق وهي أهم مبادرة سعودية على ما أعلم. وتقع ضمن ما يسمّى بالحلول (المعتدلة) للمشاكل بين الحكومات المنتجة والشركات.

وقد خف بريق هذه الفكرة حتّى تلاشت نهائياً، فقد غطى عليها التأميم الذي أتى به نظام الثورة في العراق. لقد فشل مشروع المشاركة في النهاية.

١ ـ تخفيض الإنتاج من حقول الشمال من قبل الشركات الامتيازية

كان سلاح الشركات في ممارسة الضغط على الحكومة هو تخفيض الإنتاج وبالتالي تخفيض العائدات؛ ففي أشهر تموز/ يوليو وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر ١٩٧١، خفضت الشركات الإنتاج من حقول الشمال إلى حوالى ثلثي الطاقة المتوافرة. وعندما بدأت المفاوضات لحل المشاكل المعلقة في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير من عام ١٩٧٢، رفع الإنتاج من الشمال إلى كامل الطاقة. وقد انتهت المفاوضات من دون نتيجة في ٩ شباط/ فبراير ١٩٧٢. وفي ٧ آذار/ مارس ١٩٧٢، بدأت شركة النفط الوطنية بتصدير نفط حقل شمال الرميلة. وفي أشهر آذار/ مارس ونيسان/ أبريل وأيار/ مايو، عاد الإنتاج من الشمال إلى الهبوط لحوالى ٥٠ في المئة من الطاقة. فالإنتاج من الجنوب كان محدداً باتفاقية. والأسعار من الجنوب كانت تحكمها اتفاقية طهران. وفي الشمال كانت الأسعار تحكمها اتفاقية البحر الأبيض المتوسط، لذا لم يبق غير الإنتاج من الشمال كثغرة تستطيع الشركات من خلالها ممارسة ضغط على الحكومة. ومن الطبيعي أن يكون لتخفيض الإنتاج أثر مالي على عائدات الحكومة التي كانت تعتمد في مدخولاتها من العملة الصعبة على النفط لحوالى ٩٣ في المئة.

كانت وزارة النفط قد قدرت إنتاج النفط سنة ١٩٧٢، بمقدار ٥٧ مليون طن على أساس معدلات التصدير خلال ٦٦ يوماً الأولى من السنة. ولكن معدل التصدير انخفض ابتداءً من آذار/ مارس واستمر في الهبوط في نيسان/ أبريل وأيار/ مايو. وقد حسبت كميات الانخفاض وأثرها على عائدات الحكومة بحسب عدة فرضيات؛ فعلى أساس أن معدل الإنتاج في ١٩٧٢، يجب أن يكون ٥٧ مليون طن ولو فرضنا أن معدلات التصدير لبقية أشهر السنة منذ آذار/ مارس قد استمرت وفقاً لمعدل ما صُدِّر في شهر آذار/ مارس، فإن عوائد الحكومة تنخفض بمقدار ٧١,٩ مليون باوند إسترليني.

وإذا ما اعتبر معدل التصدير لبقية أشهر السنة منذ نيسان/ أبريل استمر وفقاً لمعدل ما صدر في نيسان/ أبريل، فإن مقدار الانخفاض يكون ١١٢,٩ مليون باوند ويرتفع الانخفاض إلى ١٢٢,٦ مليون باوند إذا ما أخذ معدل التصدير على أساس الستة أيام الأولى من شهر أيار/ مايو. وتوضح هذه الأرقام جسامة الضرر المالي الذي لحق بعائدات الحكومة (بالنسبة إلى مجموع عوائدها في ذلك الوقت) نتيجة إلى تخفيض الإنتاج الذي قامت به الشركات كوسيلة ضغط على الحكومة لتصل إلى اتفاق مع الشركات حول مصير القانون رقم ٨٠ والمشاكل المعلقة.

وبدأت الشركات بتقديم العروض من جانبها لحل تلك المشاكل في ظروف الضغط هذه؛ ففي ٥/ ٢/ ١٩٧٢م، طلبت الشركات في عرض لها شراء ٨ بلايين برميل خلال مدّة لا تقل عن عشرين سنة من نفط البصرة أو أي نوعية يتفق عليها بسعر ١,٦٢ سنتاً للبرميل، ووافقت على تنفيق الريع من دون شرطي الشركة الأكثر حظوة والتحكيم الإجباري[٣]، وإحداث زيادات في إنتاج الشمال والجنوب بحيث يزداد إلى حوالى ٤٥ مليون طن سنوياً من الجنوب و٣٠ مليون طن سنوياً من الشمال.

وتجدر الإشارة إلى أن السعر المعروض ١,٦٢ سنتاً للبرميل يقل بمقدار ٩ سنتات عن صافي ما كانت تستلمه الحكومة من الشركات آنذاك عن البرميل المنتج من حقول الجنوب. كما طالبت الشركات بتعويض عن الآثار الاقتصادية للقانون رقم ٨٠ يبلغ ١٢,٥ في المئة من إنتاج شركة النفط الوطنية مجاناً، كما عرضت الدخول بمشاركة بنسبة ٥٠ في المئة مع شركة النفط الوطنية في شركة جديدة مشتركة للاستكشاف عن النفط في مناطق جديدة، ودفع مبلغ مقطوع مقداره ١٠ ملايين باوند إسترليني لقاء تنازل الحكومة عن جميع الطلبات المعلقة. وبالطبع رفضت الحكومة هذا العرض جملةً وتفصيلاً.

وفي ١/ ٥/ ١٩٧٢م تقدّمت الشركات إلى حل المشاكل المعلقة مع الحكومة بعرض غير موقع ولا مؤرخ يحتوي على:

١ ـ بذل أقصى جهودها للإنتاج بمعدل سنوي مقداره ٨٧,٥ مليون طن من تاريخ توقيع الاتفاق إلى نهاية ١٩٧٣، والإنتاج بمعدل سنوي مقداره ١٠٠ مليون طن في ١٩٧٤، وتوسيع الطاقة الإنتاجية إلى ١٥٠ مليون طن في ١٩٧٤.

٢ ـ شراء كمية من النفط من شركة النفط العراقية مقدارها ٤ بلايين برميل محملة من موانئ الخليج العربي خلال مدّة ٢٠ سنة بسعر ١,٦٥ دولاراً للبرميل.

٣ ـ وللتعويض عن الاحتياطيات التي استرجعتها الحكومة بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، تستلم الشركات في موانئ التصدير مجاناً ومن ون أي ضرائب ٧ في المئة من جميع النفط الذي تنتجه شركة النفط الوطنية غير ما تبيعه للشركات بموجب الفقرة (٢) أعلاه.

---

(٣) اشترطت الشركات الامتيازية هذين الشرطين في اتفاقية تنفيق الريع، وقد رفضهما العراق ووافقت عليهما الدول المنتجة الأخرى. لذلك فقد حصلت تلك الدول على تنفيق الريع وبقي العراق.

وأوضحت الشركات أنها مستعدة لتنفيق الريع ودفع مبلغ ٣٠ مليون باوند إسترليني عن مختلف الطلبات المعلقة. وكان مصير هذا العرض كمصير سابقه: الرفض التام.

ومن المهم أن أذكر في هذا الصدد، أنه خلال عملية التفاوض، تقدّمت الشركات بعرض لحل مشكلة الإنتاج من الشمال، وهو أن تقوم الشركات بزيادة الإنتاج من الشمال من ٣٠ إلى ٥٠ مليون طن سنوياً شريطة أن تقبل الحكومة منح الشركات تخفيضاً بمقدار ٣٥ سنتاً على البرميل لكمية الزيادة البالغة ٢٠ مليون طن. وقد رفضنا هذا الاقتراح فوراً ومن دون تفكير. وقد قصدت أن أذكر ذلك في اجتماع الأوبك في بيروت في المؤتمر الاستثنائي الثامن والعشرين المنعقد في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٢، موضحاً أن العراق لا يمكن أن يوافق على تخفيض أسعار نفطه على المتوسط كطريقة لحل مشاكله الخاصة. إذ إنَّ عرض الشركات هذا يؤدي إلى زيادة صافية في العائدات بمقدار ٢٠ مليون دولار التي كانت في ذلك الوقت تشكل نسبة مهمة من مجموع عائداته البالغة حوالى ٣٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧١.

العراق من مؤسسي منظمة الدولة المصدِّرة للنفط ولا يمكن أن يتنكر لهذا الموقع الذي يحتله حتّى في الظروف الصعبة.

لقد كان تخفيض الإنتاج من حقول الشمال من قبل الشركات، هو بداية المعركة الحقيقية، فالشركات سلكت بذلك سبيل الضغط للوصول إلى حل للمشاكل المعلقة لصالحها. لذلك ابتدأ هجومنا عليها من هذه الزاوية، فقد كانت مبرراتها ضعيفة ونواياها غير السليمة واضحة.

وكبديل لعروض الشركات تقدّمت وزارة النفط بثلاثة حلول وضعت أمام الشركات لحل مشكلة الإنتاج في الشمال.

الأول، هو أن تنتج الشركات ٥٧ مليون طن وهو كامل الطاقة وتأخذ ٣٠ مليون طن وتأخذ الحكومة الباقي وهو ٢٧ مليون طن لتتصرف به كما تشاء وتصديره بعد دفع حصتها من كلفة الإنتاج والنقل.

و**الثاني**، أن تقوم الحكومة باستخدام الطاقة الفائضة كما تشاء مع دفع حصتها من كلفة التشغيل.

والحل **الثالث**، إذا لم يحصل الاتفاق على أي من هذين الحلين، هو أن تترك الشركات امتياز الشمال كلياً وتحصر نشاطها في الجنوب طالما أنها كانت دوماً تقول إن سبب تخفيض الإنتاج من الشمال هو أن الإنتاج والتصدير من الجنوب

أقل كلفة من الشمال. طبعاً الشركات لم توافق على أي من هذه الحلول.

لقد رفضت الشركات عرض الحكومة المقابل لعرضها، فتوقفت المفاوضات وأعقب ذلك أن قامت الشركات بتخفيض الإنتاج من الحقول الشمالية ابتداءً من شهر آذار/ مارس، واستمر التخفيض في شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو، حتّى وصل معدل التصدير إلى ما يقارب نصف طاقة التصدير، وبذلك ألحقت ضرراً مالياً بليغاً بالبلاد. ولمواجهة هذا الموقف أصدر مجلس قيادة الثورة إنذاراً في ١٤/ ٥/ ١٩٧٢، أعطى الشركات مهلة أسبوعين للاستجابة لطلبات الحكومة في زيادة الإنتاج، ووضع منهج إنتاجي طويل الأمد، وتقديم عرض إيجابي حول مطالب العراق التي قدمت أثناء المفاوضات. لقد انتظرت الشركات إلى آخر يوم في مهلة الأسبوعين وتقدّمت بعرض قالت إنه عرضها النهائي وخفضت فيه كميات النفط التي طلبت شرائها بأسعار خاصة إلى النصف مع زيادة طفيفة في أسعار شرائها، وخفضت التعويضات التي تطالب بها عن القانون رقم ٨٠ إلى ٧ في المئة من النفط المتبقي لدى شركة النفط الوطنية. كما عرضت زيادة إنتاج البصرة إلى ١,٥ مليون برميل يومياً في عام ١٩٧٥، وإلى ٢ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٠. أما بالنسبة إلى مطاليب العراق الأخرى، فقد عرضت المبلغ المقطوع البالغ ٣٠ مليون باوند إسترليني مع تنفيق الريع. ولم تقبل الحكومة بالطبع هذا العرض.

تاسع عشر: التأميم، ذلك القرار التاريخي

في الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٢، صدر هذا القرار التاريخي. كانت العلاقة بين الحكومة والشركات الامتيازية قد بدأت تتأزم، عندما أقدمت الشركات على ممارسة الضغط المالي على الحكومة عن طريق تخفيض الإنتاج من الحقول الشمالية، إذ كان ذلك هو المنفذ الوحيد لها والثغرة الوحيدة التي بقيت سائبة من دون أن تحكمها اتفاقية. وقد أوضحت في مكان آخر من هذه المذكرات مدى الأضرار المالية التي ألحقتها الشركات بسبب تخفيض الإنتاج. إذاً، الشركات الامتيازية تريد تحقيق أهدافها عن طريق الضغط. كانت للحكومة على الشركات مطاليب كثيرة وقضايا معلقة حجبت عن الخزينة العامة مبالغ كبيرة بقيت عند الشركات مثل تنفيق الريع والقضايا الأخرى. ومن ناحية أخرى كنا قد بدأنا بالاستثمار الوطني المباشر للحقول التي شملها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، والشركات الامتيازية المهيمنة في سوق النفط تضرب حصاراً علينا في هذا السوق بشن حملة الضغط.

عقدنا جولات تفاوضية في المجلس الوطني ولكن من دون جدوى،

فموقفهم كان متعنتاً ويتكلم اللغة القديمة. أفهمناهم بِكُلّ الوسائل أننا جادون في ما نقول إلا أنهم لم يشاؤا الاستماع، وبالنهاية قدمنا لهم الإنذار المعروف في ١٤/ ٥/ ١٩٧٢، وجاء جوابهم سلبياً. عندها جاء القرار التاريخي.

وهنا لا بدّ من التنويه أن وزارة النفط لم تكن قد فكرت بعد بالتأميم رغم كلّ ذلك، واعتقد الآن أنه كان خطأً مهماً ألا نفكر بذلك. كان القرار من القيادة التي أعارت هذه القضية الاهتمام اللازم وكما يجب أن يكون الاهتمام. وهنا امتزجت العزيمة السياسية بالمعرفة الجيدة بتفاصيل موضوع النفط والنزاع مع الشركات، وخرج القرار معبراً عن إرادة واعية ومصممة بالوقت نفسه. لذلك نجد أن القرار كان مقروناً بخطّة عمل. كان هذا القرار من القيادة السياسية ويقوده السيد الرئيس الذي كان آنذاك نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة.

لقد شحن هذا القرار التاريخي جماهير الشعب، وشحن وزارة النفط أيضاً، فأمدها بروح معنوية جديدة وباندفاع جديد. وقد اجتمعت لجنة عليا ووضعت منهجاً من ٣٤ بنداً حددت بموجبها الواجبات والجهات التي تضطلع بها، وبدأ العمل بإشراف دقيق من القيادة السياسية.

وقد سُئلت أكثر من مرة عن سرّ تعنت الشركات، وكان جوابي الذي لا أزال أعتقد به، هو أن الشركات ربما كانت غير متأكدة من أننا سنقدم على ذلك لكثرة ما اعتادت أن تسمعه في ماضي تعاملها مع الحكومات المتعاقبة من تهديد لا ينفذ في النهاية.

ربما كانت الشركات تحلل الموقف بشكل جامد، فنحن في وضع مالي غير جيد، لذا فليس من المعقول أن نقدم هذه الخطوة.

لم تكن الشركات تتصور أن حكومة الثورة ستعبئ الشعب وستتبع سياسة تقشف لمواجهة الوضع المالي.

أتاني المدير العام لشركة نفط العراق مضطرباً بعد صدور القرار، يلح علي أن يذهب إلى كركوك للاطمئنان على موظفيه، وقد رفضنا ذلك وأكدنا له أنهم بخير ولا خوف عليهم. وفعلاً كانت المعاملة التي عومل بها الموظفون الأجانب لائقة. أظنهم لأول مرة وجدوا أنفسهم أمام حكومة جادة وذات عزيمة.

هكذا كانت وقائع التاريخ. كان العراق أول بلد دخلته الشركات الامتيازية وأول بلد تخرج منه، وكانت آبار النفط في كركوك أول مكان في البلدان العربية تدفق منه النفط، وكانت أول الآبار التي أُممت من قبل حكومة الثورة.

كانت الشركات تدعي دائماً أنها لا تتدخل في الشؤون الداخلية، ولم يكن أحد يصدق ذلك بالطبع. لقد كان في سجلاتها التي وجدت في مقرها ومذكرات مديرها في كركوك الشيء الكثير مما يناقض ذلك تماماً.

١ ـ النقل ومشاكله

كنا نريد بناء صناعة نفطية وطنية من الاستكشاف إلى إيصال النفط إلى المستهلك. إذ كنا نعرف سيطرة الشركات الكبرى على الأسواق وعلى شركات النقل، فهي تستطيع إلحاق الضرر بنا في كلّ خطوة من خطوات إنتاج وتسويق النفط. كلّ ذلك جعلنا نفكر بالناقلات.

كانت البداية هي تأسيس شركة للناقلات متفرعة عن شركة النفط الوطنية، ثمّ شراء سبع ناقلات من إسبانيا. كان الوضع خاصاً عندما أقدمنا على ذلك من حيث العلاقات الجيدة بين العراق و(البلدان العربية عموماً)، وبين إسبانيا في عهد فرانكو. فقد تمّ توقيع عقد بناء سبع ناقلات حمولة ٣٥ ألف طن بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٧٠م في مدريد بسعر ٨,٤ مليون دولار للواحدة. ويدفع ٢٠ في المئة من الثمن نقداً والباقي يقسط إلى ثمانية أقساط نصف سنوية خلال أربعة أعوام بفائدة ٦ في المئة. وقد ساهمت الحكومة الإسبانية بتقديم جزء من القرض لتمويل ثمن ثلاثة من تلك الناقلات والباقي مولته المصارف الإسبانية. وقد حضرت بنفسي حفل إنزال الناقلة الأولى (الرميلة) في ميناء قادس، وكسرنا عليها القنينة المملوءة بالماء وليس بالشمبانيا.

وقد كان للجنرال فرانكو دور مهم في التوصل إلى الاتفاق مع الشركات الإسبانية في الاتفاق على شراء الناقلات، وذلك عن طريق الضمان الذي وفرته الحكومة الإسبانية لشراء الناقلات مقايضة بالنفط الخام. وقد عقدت هذه الصفقة في جو من العلاقات السياسية الجيدة بين إسبانيا وبين العراق وعموم البلدان العربية، التي تقف وراءه الصداقة التقليدية بين العرب وإسبانيا. ولا أتذكر أن الحكومة الإسبانية أو أي مسؤول فيها قد تحدث عن تلك الصداقة بأسلوب تجاري، أي المطالبة بثمن اقتصادي لتلك الصداقة كما اعتدنا أن نسمع في ما بعد. أتذكر أننا قمنا بزيارة إسبانيا بعد وفاة فرانكو وسمعنا خطاباً لرئيس الوزراء في حفل العشاء مليئاً بالمطاليب التجارية ثمناً للصداقة. إنني أقدر الصداقة النزيهة، كما إنّني لا أخرج من الحساب أنها لا بدّ أن تتضمن علاقات مادية أيضاً، ولكنني لا أحب أن تباع الصداقة بثمن تجاري. وبعد إتمام الصفقة مع إسبانيا على أيام الجنرال فرانكو، قامت أول ناقلة بإيصال أول شحنة من النفط الخام هدية مجانية إلى إسبانيا.

ولكن ظهرت بعد الشراء مشكلة إيجاد الطواقم اللازمة لتشغيل تلك الناقلات. لم نكن نطمئن إلى استخدام رعايا أي بلد في التشغيل بل لا بدّ من اختيار رعايا بلد صديق للعراق؛ فوقع الاختيار على استخدام طواقم من الاتحاد السوفياتي بموجب عقد استخدام. وبعد ذلك توسعت خبرتنا وتوسعنا في أسطول الناقلات، وتمّ التعاقد مع شركة سويدية لشراء أربع ناقلات بحمولة ١٥٤ ألف طن، ومع الشركة اليابانية أي. إج. أي لناقلة واحدة بحمولة ١٤٤ ألف طن، ومع الشركة اليابانية سومي تومو لشراء أربع ناقلات تتراوح حمولتها بين ١١٦ ـ ١٢٨ ألف طن. وقد تمّ عقد هذه الصفقات بروح عالية من المسؤولية واستعداد للحسم وتوفير للوقت دلل فيها خبراؤنا على قدرة جيدة على التفاوض والمقارنة بين العروض والمساعدة في اتخاذ القرار.

٢ ـ السجال القانوني بين شركة النفط الوطنية وشركة النفط البريطانية

سيراً على العادة المتبعة عند الشركات الكبرى، أرسلت شركة النفط البريطانية رسالة إلى شركة النفط الوطنية (وعلى الأغلب إلى جميع شركات النفط الأخرى)، تعلمها بقيام الحكومة الليبية بتأميم حقل سرير، وبتثبيت ادعاء الشركة البريطانية بنفط ذلك الحقل محاولة أن توضح بصورة غير مباشرة استمرار موقفها من القانون رقم ٨٠ وعموم قضية التأميم. وقد قامت شركة النفط الوطنية في نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، بإرسال جواب تفنيدي لتلك الرسالة توضح حقّ الحكومة الليبية التام بالتأميم من جميع الوجوه، وانطباقه على قواعد القانون الدولي، وتماشيه مع حقوق السيادة ومع قرار الأمم المتحدة المتخذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، الذي أكد حقّ الدول النامية في الحد من الحقوق الاقتصادية الخاصة بالجهات الأجنبية. وأشارت إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المتخذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٦٢، والذي ينصّ على «أن للدولة الحق المطلق في السيادة على أراضيها ومواردها الطبيعية للوصول إلى أهدافها الوطنية وتقدّمها ورفاهيتها». وكانت تلك الرسالة وثيقة جيدة لدعم موقف ليبيا مباشرة وموقف العراق ضمناً.

٣ ـ تغيير سعر الدولار وتعويض الدول المنتجة للنفط

كان العراق أول دولة من الدول المنتجة للنفط بادرت إلى الاهتمام بقضية تغييرات سعر صرف الدولار الأمريكي، وأثرها على الدخل الحقيقي للدول المنتجة للنفط الناتج عن مبيعاتها من النفط الخام الذي يسعّر بالدولار الأمريكي؛ فقد

أرسلت وزارة النفط والمعادن مذكرة رسمية إلى سكرتارية منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك) حول هذا الموضوع، وكان أثرها مباشراً حيث عقد المؤتمر الوزاري الاستثنائي الخامس والعشرين في بيروت خلال شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، وتقرر في ذلك الاجتماع دعوة دول المنظمة إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع الشركات المنتجة للنفط العاملة في أراضيها للوصول إلى اتفاق يضمن حقوق دول المنظمة ويحمي دخلها الحقيقي من تأثير تغيير قيمة الدولار. وكانت الأزمة آنذاك قد نشأت نتيجة إلى إعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٧١، بفك ارتباط الدولار بالذهب. وقد كان دور العراق رئيسياً في هذا المؤتمر. وفي ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١، بدأت في فيينا اجتماعات لجنة خبراء تضم ممثلين عن الدول المصدِّرة للنفط في منطقة الخليج العربي وعن شركات النفط الأجنبية العاملة في تلك الدول، لبحث قضية انخفاض سعر الدولار وكيفية احتساب الخسارة التي تتكبدها تلك الدول في عوائدها من النفط بسبب ذلك. وبالرغم من أن الاجتماعات كانت تضم ممثلين عن أقطار الخليج العربي فحسب، إلا أنها في الواقع كانت تجري باسم جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وقد رفعت اللجنة بعد اجتماعات عدة تقريراً إلى المؤتمر الوزاري السادس والعشرين الذي عقد في أبو ظبي في بداية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، والذي قرر دخول اللجنة الوزارية المؤلّفة من العراق وإيران والسعودية في مفاوضات مباشرة مع الشركات الامتيازية.

٤ ـ اتفاقيات جنيف لحماية عائدات النفط من هبوط قيمة الدولار

عندما خفض سعر الدولار في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، بمقدار ٧,٩٩ في المئة، أدى ذلك بصورة آلية إلى ارتفاع أسعار العملات الأخرى بالقياس إلى الدولار بمقدار ٨,٥٧ في المئة، ما أدى بالتالي إلى عقد مفاوضات بين دول الأوبك وشركات النفط العالمية لتعديل الأسعار المعلنة بما يؤمن المحافظة على الدخل الحقيقي للبلدان المصدِّرة للنفط. وقد انتهت تلك المفاوضات بعقد اتفاقية جنيف الأولى في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢، والتي تمت بموجبها زيادة الأسعار المعلنة للنفط بمقدار ٨,٤٩ في المئة. وقد تضمنت هذه الاتفاقية معادلة يتم بموجبها تعديل الأسعار المعلنة كلّما حصل تغيير في سعر الدولار.

ولكن كانت هناك عيوب مهمة في تلك المعادلة، أدت إلى أن التخفيض الذي يحصل في قيمة الدولار لا ينعكس في زيادة في الأسعار المعلنة للنفط لتعويض كامل الخسارة الناتجة عن ذلك التخفيض، بل كان التعويض بمقدار ٧٧

في المئة فقط. كما كانت المعادلة تتضمن فاصلاً زمنياً بين حدوث التغيير في سعر الدولار، وبين تعديل الأسعار المعلنة، الأمر الذي يشكل خسارة للدول المنتجة. كما إنَّ تعديل الأسعار المعلنة لم يكن يشمل الزيادات التي تضمنتها اتفاقية طهران وهي ٢,٥ في المئة و٥ سنتات. وقد اتضحت هذه النقائص في الاتفاقية عندما وقع التخفيض الثاني في سعر الدولار في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٣، بمقدار ١٠ في المئة، والذي أدى إلى ارتفاع أسعار العملات الأخرى بالنسبة إلى الدولار بمقدار ١١,١١ في المئة ما أدى بدوره إلى تطبيق المعادلة وإلى ارتفاع في الأسعار المعلنة بمقدار ٥,٨ في المئة فقط خلال الربع الأول من سنة ١٩٧٣.

وعندما اتضح هذا النقص في الاتفاقية، بادر العراق في الاجتماع الاستثنائي للأوبك المنعقد في ١٦ آذار/مارس ١٩٧٣، والذي كان مخصصاً لبحث مسألة أزمة الطاقة، إلى طرح هذا الموضوع مطالباً باتخاذ إجراءات لتلافي الأضرار التي لحقت بالدول المنتجة، وتعديل الاتفاقية بحيث تضمن التعويض عن كامل الخسارة الناتجة عن انخفاض سعر الدولار. وقد أدى ذلك الطرح إلى تأليف لجنة وزارية من العراق وليبيا والكويت، للمفاوضة مع شركات النفط. وكان واضحاً أن دولاً أخرى لم تكن راغبة في الاشتراك في هذه اللجنة تجنباً لتحمل المسؤولية، ولأنها كانت متهيبة من إعادة طرح هذا الموضوع مجدداً، لذلك آثرت أن يقوم (المتطرفون) بذلك. وقد عقدت مفاوضات في كلّ من القاهرة وفيينا وطرابلس (الغرب) لهذا الغرض، ثم استؤنفت في مقر المنظمة من ٢٨ أيار/مايو ـ ١ حزيران/يونيو، وقد حضرها ممثلون عن الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة. وهكذا تمّ إجراء تعديل في الاتفاقية وقع في ١ حزيران/يونيو ١٩٧٣، محققاً كامل ما كانت تطالب به اللجنة.

وقد جاء التعديل بالشكل الذي يضمن الحصول على التعويض الكامل عن أي خسارة تنتج عن تخفيض سعر الدولار بدلاً من ٧٧ في المئة منه، فقد وسعت قاعدة العملات التي يقاس بها انخفاض الدولار من ٩ إلى ١١ عملة، كما تمّ تقصير الفاصل الزمني بين حصول الانخفاض وبين تعديل الأسعار. وتمّ شمول كلّ عناصر السعر المعلن بالزيادة من دون استثناء.

حقاً إن إثارة موضوع آثار تقلب العملات على دخل الحكومات المنتجة كان منذ البداية موضوع العراق، فقد كان سباقاً إلى إثارة هذه المسألة منذ البداية، فجاءت اتفاقية جنيف الأولى ثمّ جاء تعديلها في ما بعد. وأثناء هذه المفاوضات المعقدة، تجلت قدرة الفنيين العراقيين ومساهمتهم المهمة في العمل الاقتصادي

الفني لتهيئة التقارير ومناقشة ممثلي الشركات وتقديم المقترحات. إنّه شيء يدعو إلى السرور حقاً.

لقد كانت هذه المفاوضات ذات نكهة خاصة بالنسبة إلينا، فنحن أصحاب المبادرة ولدينا الوضوح الفني في حيثيات القضية. وحدث أن وقع نقاش بيني وبين وزير النفط الإيراني جمشيد أموزكار وهو مهندس يكثر من استعمال الأرقام، وصاحب قدرة في التبرير، وقد حاول أن يجعل تبريراته تطغى علينا. وكانت المرة الأولى بالنسبة إلي أن أكتشف أن حججه التي تبدو في بعض الأحيان قوية لا تلبث أن تتهافت بمجرد الإصرار ومتابعة الموضوع. وقد ربحت الجولة معه وبالأرقام نفسها التي كان يستعملها. ومهما يكن كانت إقامة مسرة في فندق البريزيدنت، وكانت النتيجة مسرة أيضاً، ورجعنا نحمل معنا النجاح. كان شعور بعض رؤساء الوفود مختلطاً، فهم من ناحية لا يميلون إلى إتعاب شركات النفط ويكتفون بنصف الغنيمة ويميلون ذاتياً إلى الراحة وتجنب المشاكل مع الشركات، إلا أنهم كانوا يخافون البقاء على هذا الموقف حتى النهاية من ناحية أخرى؛ فعندما تثار قضية عادلة ضدّ الشركات مثل هذه القضية، وتلوح بالتدريج إمكانية الحصول على مكسب جديد من الشركات، يبدأ موقفهم بالتغير رغبة في أن يتحقق في بلدانهم وعلى أيديهم مكسب جديد، أو خوفاً من أن يتحقق من دونهم، ويتضح بذلك تقصيرهم.

٥ ـ انضمام العراق إلى منظمة الأقطار العربية المصدّرة للنفط

في الغالب كان الهدف من تأسيس هذه المنظمة تحقيق تقارب سياسي أو جبهة نفطية سياسية بين بعض الأنظمة العربية المتقاربة في سياستها النفطية. كان ذلك عندما أسست ليبيا (كان ذلك قبل الثورة التي أطاحت بالملكية) والعربية السعودية والكويت هذه المنظمة. إلا أنّني أجد في الاتجاه الذي تحاول المنظمة الآن أن تسير عليه ألا وهو الاهتمام بالمشاريع النفطية المشتركة اتجاهاً صحيحاً. إنني بالطبع أفضل لو كانت المنظمة قادرة على توحيد السياسة النفطية للدول العربية، إلا أن ذلك لا يبدو ممكناً في ظلّ الأوضاع الراهنة. ومهما يكن فقد شهدت بنفسي مشاريع قررتها هذه المنظمة ودخلت حيز التنفيذ؛ فقد زرت بنفسي الحوض الجاف في البحرين والعمل لا يزال قائماً فيه، كما إنَّ ناقلات للنفط قد اشتريت فعلاً من قبل شركة الناقلات التي أسستها المنظمة. إن عملاً ملموساً قد ظهر، الأمر الذي يجعلني أؤيد الاتجاه نحو المشاريع المشتركة. لقد كان من الصواب جداً أن يدخل العراق إلى المنظمة بعد أن تغير النظام في ليبيا.

كان لليبيا الدور المهم في إنهاء المعارضة في دخول العراق إلى منظمة الدول العربية المصدِّرة للنفط؛ فقد أصرت في المؤتمر الذي عقدته المنظمة في الكويت يوم ٥ حزيران/ يونيو ١٩٧١، على انضمام العراق، وطالب وزير النفط الليبي عزّ الدين المبروك بضرورة الموافقة على ذلك قبل البحث في البنود الأخرى لجدول الأعمال.

وبعد دخول العراق والجزائر وبعدهما سوريا، حصل نوع من التوازن، واتجهت المنظمة بشكل إيجابي رئيسي نحو تنفيذ المشاريع النفطية المشتركة، وحققت تقدّماً لا بأس به في هذا المجال. وقد حضر العراق لأول مرة اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الدول العربية المصدِّرة للنفط في الكويت يوم ٦/ ٥/ ١٩٧٢، وكان ذلك هو الاجتماع الذي وقِّع فيه على مشروع إنشاء الشركة العربية لنقل النفط الذي تبلغ تكاليفه حوالى ٥٠٠ مليون دولار.

وكان أول مشروع مشترك يساهم به العراق هو مشروع الناقلات، وأتى موضوع دفع حصة كلّ دولة في رأس المال، وكان وضع العراق المالي لا يساعد على دفع حصته فوراً، فطلبنا تأجيل الدفع. وقد أخذ ذلك الموضوع وقتاً في الأخذ والرد للحصول على ضمان الدول الأخرى لدفع حصة العراق وحسم الموضوع في النهاية بالموافقة على طلب العراق.

وعندما حدث تأميم شركة نفط العراق لم تعدم المنظمة شيئاً من الموقف الإيجابي؛ فقد اتخذت في ١٠/ ٦/ ١٩٧٢ توصية بعقد اجتماع لوزراء المال في الدول الأعضاء في بغداد، لتقرير حجم وأوجه الدعم المالي الضروري المتوجب تقديمه إلى الدول العربية المتضررة نتيجة قرار التأميم. كما اتخذت بالاجتماع نفسه قراراً ـ بعد شرح الموقف من قبل الوفد العراقي ـ بتأليف لجنة من وزراء النفط في ليبيا والعربية السعودية والكويت، لمتابعة تنفيذ قرار الدول المصدِّرة للنفط (أوبك)، وكذلك لمتابعة إنجاح خطوة التأميم والدعوة إلى عقد اجتماعات طارئة للمنظمة لاتخاذ إجراءات أخرى تؤدي إلى إنجاح التأميم. من الواضح أن مثل هذا القرار لا يعدو التأييد المعنوي ولكنه على كلّ حال أفضل من لا شيء. ومهما يكن فالموقف لم يكن سلبياً. طبعاً كان لدى الأغلبية إن لم يكن عند الجميع انطباع عن ضرورة تجديد إدارة هذه المنظمة، الأمر الذي تمّ فعلاً في ما بعد، وتحصين العمل فيها ضدّ تسرب الأمراض الإدارية الشائعة في بعض الأقطار العربية؛ وبغض النظر عن كلّ شيء فإنني أؤيد تدعيم هذه المنظمة باعتبارها إحدى وسائل العمل العربي المشترك، وألا يكون العراق بعيداً عن أي عمل تقوم به.

٦ ـ النزاع مع شركة نفط العراق في الأوبك

دعا العراق منظمة الدول المصدَّرة للنفط (الأوبك) إلى اجتماع خاص لبحث قضية النزاع مع شركة نفط العراق إثر صدور قانون التأميم في الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٢. انعقد المؤتمر في بيروت في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٢، وكنت أول المتحدثين. عرضت علاقات العراق بشركة نفط العراق منذ صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، الذي قامت الشركات العاملة في العراق على أثره باتباع سياسة إلحاق الضرر بالعراق اقتصادياً عن طريق تخفيض الإنتاج؛ فقبل عام ١٩٦١، كان معدل الزيادة في الإنتاج حوالى ١١,١ في المئة، وخلال المدّة بين ١٩٦١ ـ ١٩٧٠/ ١٩٧١، كان معدل الزيادة ٤,٧ في المئة، الأمر الذي ألحق خسارة مالية بالدولة بلغ حوالى ٥٥٠ مليون دينار عراقي، ورفضت الشركات بالرغم من ذلك تلبية جميع مطاليب الحكومة على الشركات وحرمانها من جميع ما كانت تتمتع به البلدان المنتجة الأخرى. كما قامت الشركات بممارسة الضغط على جميع الشركات العالمية التي كانت تنوي التعامل مع العراق؛ فإحدى الشركات اليابانية التي باعت العراق كمية من الأنابيب نقداً قد أمرت الباخرة التي تشحن الأنابيب بالرجوع بعد أن وصلت ميناء البصرة.

وقد أعد الوفد العراقي مشروع قرار تقدّم به إلى الرئاسة وقد تلاه الرئيس في الاجتماع ويتكون الاقتراح من مقدمة وثلاث نقاط: **الأولى**، تأييد حق العراق القانوني بالتأميم كعمل من أعمال السيادة. و**الثانية**، [وهي المهمة] أن تتعهد الدول الأعضاء ألا تسمح للشركات العاملة في أراضيها بزيادة الإنتاج للتعويض عن النفط الذي كانت تنتجه شركة نفط العراق، أو الدخول في الأسواق التي كان يذهب إليها ذلك النفط. و**الثالثة**، تأليف لجنة من رؤساء وفود ليبيا والعربية السعودية وفنزويلا، يساعدها السكرتير العام لمتابعة تنفيذ الفقرة الثانية من القرار وتزويد المؤتمر بالمعلومات اللازمة عن ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن مندوب قطر الدكتور كامل، كان أول متحدث عربي دعم موقف العراق، وبعدها تحدث وزير النفط في ليبيا السيد عز الدين المبروك مهنئاً العراق ومؤيداً خطوته الجريئة، وكان حديثه واضحاً ووافياً في دعم موقف العراق ومشروع القرار المعروض. ويقال الشيء نفسه عن موقف السيد عبد الرحمن العتيقي رئيس وفد الكويت. وتحدث الأمير سعود الفيصل الذي كان يشغل آنذاك منصب وكيل وزارة النفط، فأيد موقف العراق باسم الوفد السعودي.

وتحدث السيد بلعيد عبد السلام رئيس وفد الجزائر مؤيداً موقف العراق

بوضوح. كان رئيس وفد فنزويلا بيريز لاسيلفا قد تحدث بإسهاب مؤيداً القرار وبخاصة الفقرة الثانية التي تنص على عدم زيادة الإنتاج لتعويض النفط المؤمم إذ جاء ذلك منسجماً مع ما تسعى إليه فنزويلا دائماً وهو برمجة الإنتاج. وقد اقترح إدخال نصّ يحدد زيادة الإنتاج بـ ٢ في المئة، محاولاً أن يجعل من الموضوع مناسبة لتحقيق شيء في مجال البرمجة. كما إنه أورد بعض التحفظات المبطنة على مشروع القرار كذلك فعل ممثل إيران الدكتور فروزان. وبعد إجراء تعديلات ليست جوهرية، فاز مشروع القرار بالإجماع. وانتهى اجتماع الصباح وكانت تلك هي أول مرة يعرض العراق فيها النزاع مع الشركات على منظمة الأوبك. وبذلك انتهى بحث الجانب الرسمي العلني.

وفي المساء عاد المؤتمر إلى الانعقاد، وفيه بحثت قضية أخرى تتعلق بما يدور في الكواليس وهي وساطة الأوبك بين الحكومة والشركات. وقد دعي رئيس المؤتمر السكرتير العام الدكتور نديم الباججي بصورة فجائية للحديث عن الوساطة؛ فقال الدكتور الباججي إنه قبل وصوله إلى بيروت بيومين، اتّصل به المدير العام لشركة نفط العراق ستوكويل وطلب منه التوسط بين الشركات والحكومة العراقية لحل المشكلة، وإن الشركات لا ترغب بالمجابهة، وإنه ـ أي الدكتور الباججي ـ قد أجابه بأنه لا يستطيع أن يفعل ذلك إلا بموافقة الأوبك والحكومة العراقية. وبعده تحدث رئيس المؤتمر ذاكراً أنه هو الآخر قد جرى معه الحديث نفسه، ولكن من قبل ممثلي إحدى الشركات التي تملك شركة نفط العراق.

وقال إنّه يعتقد أنه إذا وافقت شركة نفط العراق على عدم فرض أي حصار على العراق، فإن الوساطة ستكون شيئاً جيداً لأنها ستمنح العراق فرصة لتسويق نفطه وتعطي للأوبك بالوقت نفسه قوة وسمعة. واقترح تأليف لجنة مصغرة لهذا العمل. كان موقف العراق هو أن الحكومة ليس لديها اعتراض على أي اتصال بالشركات شريطة ألا يؤثر ذلك بأي شكل على قانون التأميم الذي صدر، إذ يجب المحافظة على القانون شكلاً ومضموناً؛ فشركات النفط قد لا تحاول التعرض إلى التشريع مباشرة، بل قد تفعل بطريقة غير مباشرة ـ كما فعلت في السابق ـ وهو أمر لا يمكن قبوله بأي شكل من الأشكال. وقد تتابع الحديث عن الوساطة، فقدمت عدد من المقترحات حول كيفية وشروط الوساطة، ومنها اقتراحات بتأليف لجان لهذا الغرض. وبعدها تحدث السكرتير العام وقرأ نصاً عن الوساطة مشروطاً بعدم المساس بالتشريعات التي أصدرها العراق، وعدم فرض أي حظر على تصدير النفط المؤمم من قبل الشركات وقد نال الاقتراح الموافقة. وقد لاحظت أن السكرتير العام قد حرص بعد ذلك على التوضيح أنه يرغب أن يقوم بالوساطة منفرداً.

إن النزاع مع شركات النفط قد حلّ في النهاية عن طريق المفاوضات المباشرة من دون أي وساطة، إلا أنني لاحظت أن الدكتور الباججي قد زار بغداد مرتين حاول خلالها أن يقوم بشيء من الوساطة إلا أنه لم ينجح. كما لاحظت في ما بعد أنه وبصفته سكرتيراً عاماً، يحاول استعجال الأمور في المفاوضات اللاحقة التي حصلت بين الأوبك وشركات النفط، والإسراع في الوصول إلى اتفاقيات.

٧ ـ العلاقات النفطية مع سوريا

القضية الأولى، بعد تأميم أعمال شركة نفط العراق، كانت قيام الحكومة السورية بتأميم خط الأنابيب الذي ينقل النفط العراقي إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط، وبذلك أصبحت مسألة عوائد المرور تبحث بين الحكومتين العراقية والسورية بعد أن كانت بين الحكومة العراقية وشركة التابلاين. وكانت الحكومة السورية منذ مدّة قصيرة قد حصلت على زيادة في عائدات المرور من الشركة المذكورة فأصبحت ٢٥ سنتاً للبرميل الواحد. وعلى أثر التأميم في العراق، طالبت الحكومة السورية برفع عوائد المرور إلى ٥٠ سنتاً للبرميل على خلاف ما كان يتوقعه العراق؛ فالعراق كان بوضع مالي غير جيد والنفط العراقي لا يزال محاصراً من قبل الشركات الكبرى. وقد عرضت الحكومة العراقية على سوريا ٣٠ سنتاً للبرميل في البداية ترتفع إلى ٣٢,٥٨ سنتاً في عام ١٩٧٥، مع امتيازات أخرى لم تكن تتمتع بها سوريا قبل التأميم وبخاصة في ما يتعلق بتزويدها بالنفط للاستهلاك المحلي، إلا أن هذا العرض قد رفض وادعى المفاوض السوري أن طريقة احتساب العوائد مع شركة نفط العراق كانت تتم على أساس مناصفة الأرباح، وبما أن سوريا أصبحت مالكة للخط لذلك يجب حصولها على كامل الأرباح أي مضاعفة العوائد من ٢٥ سنتاً إلى ٥٠ سنتاً للبرميل؛ وكنت في قرارة نفسي أود التعرف إلى الحقيقة، فقد قرأت المذكرات المتبادلة وحاولت أن أكون موضوعياً إلى أقصى ما أستطيع، وأود أن أقول إنني وصلت إلى قناعة أن ادعاء المفاوض السوري لم يكن صحيحاً لا اقتصادياً ولا قانونياً؛ فسوريا كانت تتعامل على أساس العوائد المقطوعة على البرميل وليس على أساس مناصفة الأرباح. وأذكر أنّني سافرت إلى سوريا وقابلت أحد المسؤولين الكبار وكانت لهجته حادة، ولا أظنه كان في الحقيقة مطلعاً على تفاصيل الموضوع، وانتهى الخلاف كما هو معروف بعقد اتفاق رفعت بموجبه العوائد إلى ٤١ سنتاً للبرميل الواحد بطريقة المساومة.

القضية الثانية، التي تمخض عنها التأميم في مجال العلاقات النفطية مع سوريا، تتعلق بتوسيع المنشآت التصديرية التي تنقل نفط كركوك إلى البحر الأبيض

المتوسط بشكل مشروع مشترك. وكانت الدوافع إلى هذا المشروع مزيجاً من العوامل القومية والعوامل الاقتصادية ولاسيما أنه أول عمل اقتصادي مشترك مع سوريا. وقد أخذت وزارة النفط المبادرة وبحثت الأمر داخلياً وقررت مفاتحة الحكومة السورية. ويقوم المشروع على أساس توسيع تلك المنشآت لزيادة التصدير إلى ١,٤ مليون برميل يومياً أي حوالى ٤٠ في المئة، وقد ذهبت أيضاً إلى دمشق وقابلت كبار المسؤولين وعرضت عليهم أن يقدم العراق قرضاً إلى سوريا لتمويل التوسعات في الجزء الواقع في الأراضي السورية، يسدد على أقساط من الزيادة التي ستحصل عليها سوريا من عائدات المرور نتيجة إلى ارتفاع طاقة التصدير. وهنا ولأول مرة كانت مهمتي ميسرة، فقد نال المشروع الموافقة ووقع الاتفاق مع الحكومة السورية الذي تضمن أن يقوم العراق بالتعاقد عن العراق وعن سوريا مع شركة أنتروبوز (Entrepose) الفرنسية لإنجاز الأعمال اللازمة ودفع ما يترتب على سوريا من تكاليف تخص الجزء الواقع في أراضيها. وقد بلغت قيمة القرض إلى سوريا ٦,٩ مليون دينار عراقي بموجب الاتفاقية المعقودة مع سوريا في ٣٠/٨/ ١٩٧٣، وقد أنجز المشروع.

٨ ـ فرنسا والتأميم

لم تعترض الحكومة الفرنسية على قرار تأميم شركة نفط العراق باعتبار ذلك منسجماً مع المبادئ الدولية ومبدأ سيادة الدولة. وقد أعربت عن ذلك في مذكرة سلمت إلى وزارة الخارجية من قبل السفير الفرنسي في ٧/ ٦/ ١٩٧٢. كما أعربت الحكومة الفرنسية عن اهتمامها بالعرض الذي قدمه بيان مجلس قيادة الثورة مساء يوم ١/ ٦/ ١٩٧٢، والذي أعلنت فيه الحكومة العراقية عن استعدادها إلى الدخول في مباحثات بهدف الوصول إلى صيغة ملائمة تضمن مصالح فرنسا النفطية واستمرارها. وذكرت وكالة الأنباء الفرنسية أن الحكومة الفرنسية سبق أن حذرت شركة نفط العراق من سياستها تجاه العراق، وأبلغت الشركة أن تخفيض إنتاجها سوف يؤدي إلى نتائج سيئة. وقالت الوكالة إن المعلقين الفرنسيين يرون أن من غير المستبعد نظراً إلى العلاقات الطيبة التي تربط العراق وفرنسا، أن يتم التوصل إلى تسوية مرضية.

وكانت هذه الخطوة بداية الطريق إلى تعاون عراقي ـ فرنسي في مجالات أوسع من مجال النفط، إذ وضعت الأساس لعلاقات طويلة الأمد في مجالات التعاون الاقتصادي والفني. وقد انعكس ذلك في نصّ الاتفاقية التي وقعت بعد صدور قرار التأميم مع فرنسا في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٢؛ ففي حين نصت

المادة الأولى على تزويد فرنسا بحصتها السابقة من النفط التي كانت تحصل عليها من شركة نفط العراق، تضمنت **المادة الثانية** تعهد فرنسا بمساعدة العراق من الناحية التقنية والتنموية لتطوير وتوسيع وإنجاز مشاريع جديدة في مناطق نفطية صناعية أو في مناطق أخرى، بشروط ملائمة تحدد بالاتفاق بين الطرفين. وقد دلل هذا الموقف على بعد نظر من قبل العراق ومن قبل فرنسا. لقد أجرينا مفاوضات حول تحديد أسعار النفط الذي تمّ التعاقد على بيعه إلى فرنسا بما يعادل تقريباً حصتها المؤممة. كان الجانب الفرنسي مرناً وقد ساد المفاوضات جو الإرتياح، ما سهل الوصول إلى اتفاق. والذي يرى تطور العلاقات الثنائية بين العراق وفرنسا في المجال الاقتصادي وبعدها في المجال السياسي، يستطيع تقييم حصافة موقف العراق. وربما كان ذلك هو أول باب فتح في طريق العلاقات بيننا وبين دول أوروبا الغربية، الذي تبلور في ما بعد بشكل سياسة واضحة قوامها تأييد وحدة أوروبا الغربية واستقلالها في الشؤون الدولية، وما يقابل ذلك من تأييد وحدة الدول العربية وعدم انحيازها، وقيام تعاون اقتصادي شامل ثنائي وجماعي بين المجموعتين. وقد تحدثت عن ذلك بتفصيل أثناء زيارتي إلى بلجيكا وألمانيا الغربية في شباط/فبراير ١٩٨٠، ووجدت تجاوباً جيداً مع هذه الأفكار.

٩ ـ زيارة السيد الرئيس إلى موسكو

في أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، قام السيد الرئيس أحمد حسن البكر بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي، وجرت خلال هذه الزيارة مفاوضات لبيع النفط العراقي إلى الاتحاد السوفياتي، ووقعت اتفاقية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، لتنظيم تزويد النفط العراقي من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٨٠، وكانت عقدة المفاوضات هي أننا كنا نريد أن نبيع أكبر كمية ممكنة، وكانوا هم يريدون تقليل الكميات؛ فالمادة الأولى نصت على أن جميع أقيام مشتريات العراق من الاتحاد السوفياتي من آلات وتجهيزات وخبرة فنية تسدد بالنفط الخام العراقي كلية. ولإطفاء هذه الأرصدة يقوم الاتحاد السوفياتي بشراء كميات من النفط ترتفع من ٤,١ مليون طن في عام ١٩٧٢ حتى ١٣,٣ مليون طن في عام ١٩٧٥، وكميات تتراوح بين ١١,٨ في عام ١٩٧٦م و١٠,٢ مليون طن في عام ١٩٨٠، وكان المفاوض السوفياتي يصرّ على وضع عبارة في نهاية هذه الأرقام تنص «أو بكميات أخرى نسبة إلى مقدار المدفوعات المذكورة في المادة الأولى». وكان مفهوماً أنه يريد ألا يلتزم الاتحاد السوفياتي بشراء الكميات المذكورة عندما تكون قيمة المدفوعات المذكورة في المادة الأولى أقل من هذه الكميات، وكنا نحن نطالب بحذف هذه العبارة الاستدراكية

ولكنه أصر على ذلك، ووقعت الاتفاقية كما أراد الجانب السوفياتي وتطورت الأمور في ما بعد بالشكل الذي لم يكن يتوقعه المفاوض السوفياتي، فحصلت أزمة النفط وأصبح مجرد قبول بيع النفط في حد ذاته امتيازاً يمنحه المنتج للبائع، وإذا بالمؤسسات السوفياتية تلح على زيادة الكميات التي تريد شراءها، أما نحن فقد استفدنا من النصّ الذي وضعوه هم وبعنا لهم الكميات التي تسدد قيمة الأرصدة المتكونة للاتحاد السوفياتي على العراق، وكانت قيمتها بالنفط الخام أقل من الكميات المذكورة في الاتفاقية. إن هذه الصدفة الجيدة للعراق تدلّ على أن أجهزة الدولة في الاتحاد السوفياتي لم تكن قادرة على التنبؤ بالأزمة النفطية ﴿**وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم**﴾[٤].

١٠ ـ الاتجاه نحو زيادة طاقة التصفية من أجل التصدير

لقد تمّ التعبير عن سياسة التوسع في طاقة التصفية بشكل خطة نشرت بشكل إعلان في الصحافة مثل المقالة الذي نشرتها جريدة **التآخي** وجريدة **الثورة**[٥].

ما لا شك فيه أن الشعور بأهمية تصنيع النفط الخام أخذ طريقه إلى تفكير الإدارة النفطية في وزارة النفط وشركة النفط الوطنية وأهم العوامل التي حركت هذا الشعور هو أرباح التصنيع الكبيرة بالنسبة إلى أرباح النفط الخام، والمشاكل التي نشأت مع الشركات الكبرى حول موضوع تسعير النفط الخام. لذلك تبلورت فكرة مضاعفة طاقة مصفى نفط البصرة الذي نفذته المؤسسات التشيكية. وفي الحقيقة قمت بمفاتحة سفارة هذا البلد باستدعاء السفير للقيام بالعمل قبل أن ينتهي إنجاز المصفى، ولكنهم اعتذروا في حينه عن القيام بالعمل ما أثار استغرابي حقاً. كذلك ظهرت فكرة إنشاء مصفى جديد بطاقة عشرة ملايين طن في البصرة لأغراض التصدير. وقد خطر لي أيضاً أن نبحث مع حكومة اليمن الديمقراطية في إمكانية الاستفادة من المصفى الموجود في عدن الذي تديره الشركات النفطية الكبرى. وقد فاتحت رسمياً وزير خارجية اليمن الجنوبية بالموضوع عارضاً استعداد العراق لاستئجار الطاقة الموجودة في المصفى لتصفية النفط العراقي لقاء أجور يتفق عليها، وتحمل مسؤولية تشغيله وإدارته وتزويد السوق المحلية بالمنتجات النفطية وعمل مثل هذا يتطلب بالطبع تأميم المصفى المذكور. وقد كان الجواب عن العرض غير متوقع، فقد طلب منا الوزير اليمني تزويد اليمن الجنوبية بالنفط الخام

---

(٤) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢١٦.

(٥) **التآخي**، ٢٥/ ٩/ ١٩٧٣، و**الثورة**، ٢٥/ ٩/ ١٩٧٣.

بأسعار خاصة وبشروط دفع خاصة، وتحمل مسؤولية التشغيل والتسويق لتقوم حكومة اليمن الجنوبية بدورها ولحسابها بتصفية النفط وبيع منتوجاته في الخارج. وبذلك أغلق الموضوع وبقي المصفى بيد الشركات إلى أن عرضت هي في ما بعد على حكومة اليمن الجنوبية استلامه، لأن تشغيله أصبح غير اقتصادي. وعندها أتت حكومة اليمن الجنوبية تعرض من جديد التعاون لتلافي المشاكل المحتملة في حالة توقف المصفى عن العمل. بالطبع لقد رفضنا طلبهم بعد أن تغيرت الظروف.

وفي هذا المجال لا بدّ من التنويه إلى النجاح الذي حققته المبادرة لشراء وحدات تصفية متنقلة؛ فقد انتهى في الشهر الثالث من عام ١٩٧٣، نصب الوحدة الثانية لمصفى كركوك في المنطقة الصناعية للشركة العراقية للعمليات النفطية.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية اليومية لهذه الوحدة ١٨٠٠ برميل يومياً من النفتا، و١٨٥٠ برميل يومياً من النفط الأبيض، و١٣٥٠ برميل يومياً من زيت الغاز، و٤٦٥٠ برميل يومياً من النفط الأسود. وكانت الوحدة الأولى قد افتتحت في شهر شباط/فبراير ١٩٧٣. وقد بلغت كلفة الوحدتين مليون وربع مليون دينار. لقد تمّ نصب هذه الوحدات بسرعة قياسية وبأسعار منخفضة، ونجحت في عملها وهي قابلة للنقل إلى مكان آخر في أي وقت. وأتذكر أنه حدثت في حينه مناقشة في مجلس التخطيط حول صواب هذا القرار واقتصادية المشروع. كان ذلك قبل وقوع حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وعندما وقعت الحرب برزت أهمية هذه الوحدات. وقد اتّصلت بنا الحكومة السورية بعد انتهاء الحرب وتدمير مصفاة حمص مستفسرة عن كيفية شراء هذه الوحدات وراغبة في الحصول على مثلها.

كذلك لا بدّ من التنويه بالعمل الجيد الذي حصل في مجال بناء مصافٍ لبعض الدول العربية بمساعدة مالية وفنية من العراق، حيث تم الاتفاق على بناء مصفى في السودان وآخر في الصومال. وقد سررت في ما بعد أن أزور موقع العمل في مصفى الصومال عندما زرت ذلك القطر مع الوفد برئاسة السيد نائب رئيس الجمهورية في عام ١٩٧٧م، حيث رأيت في ذلك المكان النائي المنقطع العمال والمهندسين العراقيين يرتدون القبعات لتقيهم حرارة الشمس، وهم يعملون في بناء المصفى لذلك القطر الذي هو بأشد الحاجة إليه.

لقد طرحنا على حكومة اليمن الشمالية اقتراحاً لإنشاء مصفى بتمويل عراقي وقد رحبت حكومة اليمن بذلك. وبالفعل ذهب وفد فني من أجهزة النفط في شباط/فبراير ١٩٧٢، وأجرى مباحثات مع وزير الاقتصاد اليمني السيد عبد الله الأصنج حول الموضوع، ثمّ قابل الدكتور حسن مكي الذي رحب بالوفد وأعرب

له نيابة عن الرئيس الأرياني والحكومة عن ترحيب اليمن بالمبادرة العراقية. وبعدها انتقل الوفد إلى مهمة اختيار الموقع ودرس عدداً من المواقع وأجرى تقييماً لها ورجع إلى العراق وقدم لي تقريراً إيجابياً يقترح فيه الإسراع بإبرام اتفاق يحدد التزامات الجانبين العراقي واليمني، وإرسال وفد فني لإجراء فحوصات للتربة والمياه الجوفية لاختيار الوقع الملائم.

وكان كلّ شيء عندنا مهيئاً لذلك، ولكننا لم نستلم أي جواب من الحكومة اليمنية حول الاستعداد إلى إبرام الاتفاق أو دعوة الوفد الفني، بل بدأنا نلمس مماطلة واعتذارات وتبريرات للتأجيل إلى أن أسدل الستار على المشروع ولم يكن لدينا تفسير عن سبب ذلك. ومرت الأعوام وحصلت مناسبة أن التقينا بوفد يمني على مستوى عالٍ في بغداد وعلمنا من أحد المسؤولين فيه أن قطراً عربياً عندما علم بوجود مشروع المصفى، عرض على الحكومة اليمنية أن يقوم هو بإنشاء مصفى بديلاً عن المشروع العراقي، فوافقت الحكومة، إلا أن العرض البديل لم يتحقق وبذلك ضاعت على اليمن فرصة المشروع العراقي الذي كان جدياً. وهكذا تكون المنافسة غير المشروعة بين الدول العربية سبباً في ضياع المصلحة العامة، وإلا لكان الآن في اليمن مصفاة للنفط وهي بحاجة ماسة لها اقتصادياً وأمنياً، واليمن لا تملك مثل هذه المصفاة حتى الآن.

وفي شباط/فبراير ١٩٨٠، عادت حكومة اليمن الشمالية فأبدت اهتماماً بتنفيذ هذه المشروع واتّصلت بنا مجدداً حوله، وأنني بالرغم مما حصل، لا أزال أؤيد تنفيذ المشروع لمصلحة هذا القطر العربي الشقيق.

١١ ـ المفاوضات مع شركات النفط بعد التأميم

كان المفروض أن يوقع الاتفاق النهائي مع شركات النفط بعد التأميم يوم ٢٨ شباط/فبراير، إلا أن طول المفاوضات أخره إلى يوم ١ آذار/مارس ١٩٧٣، حيث وقع بعد منتصف الليل. كانت المفاوضات صعبة تولاها عن الشركات رئيس قسم الشرق الأوسط في شركة النفط الفرنسية دوروك دانيير، وكنت أتولاها عن الجانب العراقي وفي مرحلة متقدمة طلبت إشراك آخرين معي في المفاوضات، وقد تمّ ذلك ما أدخل راحة نفسية عظيمة إلي. كان جانب الشركات يحضره إلى جانب دانيير ممثل عن شركة شل الهولندية السيد دي لوفته، وأحياناً حضرها ممثل عن الشركات الأمريكية. وكانت بالنسبة لي أصعب مفاوضات وأكبر تجربة فقد تعلمت من مجرياتها شيئاً كثيراً عن فن المفاوضات.

تقدّمت الشركات بأربعة عروض متتابعة لحل المشاكل المعلقة وإجراء تسوية نهائية؛ **أولها**، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، طلبت بموجبه ٣٤ مليون طن من النفط الخام مجاناً كتعويض عن تأميم شركة نفط العراق، وتدفع الشركات مبلغ ١٢٠ مليون باوند إسترليني تعويضاً عن ديون الحكومة، كما طلبت الشركات شراء ١٠ ملايين طن سنوياً لمدّة ثلاث سنوات ونصف بالأسعار التجارية وبعد ذلك لها حقّ الخيار بثلاثة عقود مدّة الواحد منها ٣ سنوات بكمية ٢٠ مليون طن سنوياً من نفط الشمال، وتطبيق اتفاقية المشاركة التي توصلت إليها دول الخليج العربي على شركة نفط البصرة أي ٢٥ في المئة بتعويض مالي قدره ٦٤ مليون دولار. وشراء كمية ٢٢٥ مليون طن من نفط شمال الرميلة خلال مدّة ١٠ سنوات بسعر ١٩٢ سنتاً للبرميل ناقصاً سنت ونصف سنت للبرميل ومدّة تأخير بالدفع ١٢٠ يوماً. وتقوم الشركات بتوسيع منشآت شركة نفط البصرة لتستوعب نقل وتصدير نفط شركة النفط الوطنية لقاء عمولة نقل تبلغ ١١ سنتاً للبرميل المباع للشركات و٦ سنتات للنفط الإضافي الذي تصدره الوطنية والتنازل عن شركة نفط عين زالة لقاء تعويض يتفق عليه. وقد رفضت الحكومة ذلك العرض جملةً وتفصيلاً.

وفي العرض **الثاني**، خفضت كمية النفط التي تطالب بها الشركات مجاناً من ٣٤ مليون طن إلى ٣٠ مليون طن وبقيت الشروط الأخرى تقريباً كما هي، وبعدها سافر وفد الشركات إلى لندن للتشاور. وفي العرض **الثالث**، خفضت كمية النفط المجاني إلى ٢٧ مليون طن ثمّ إلى ٢٤,٣ مليون طن، وزيدت المبالغ التي تدفع إلى العراق من ١٢٠ إلى ١٢٥ مليون باوند، وخفضت المبيعات على المتوسط إلى ٢٠ مليون طن سنوياً وطالبوا أن تدفع التعويضات عن مطالبهم في نفط الجنوب بالنفط الخام. ورفع سعر نفط الجنوب من ١٩٠ إلى ١٩٢ سنتاً للبرميل وخفضت تعريفة النقل إلى ١٠ سنتات وأربعة سنتات ونصف السنت. وقد رفضنا هذا العرض أيضاً؛ وفي العرض **الرابع**، خفضت كمية النفط المجاني إلى ٢٢,٥ مليون طن وحددت مشتريات النفط عن طريق المتوسط بثلاثين مليون طن لنهاية عام ١٩٧٦، وبأسعار تجارية وبعد عام ١٩٧٦، تمنح الشركة حقّ توقيع ثلاث عقود مدّة العقد سنتين ونصف السنة بمعدل ١٨ مليون طن سنوياً. ورفع سعر نفط الجنوب إلى ١٩٥ سنتاً للبرميل ناقصاً سِنْتَين مع ٩٠ يوم تأخير دفع، وخفضت تعريفة المرور إلى ١٠ سنتات و٤,٥ سنتاً، إذا قررت الوطنية بناء ميناء عميق خاص بها؛ فهي تستطيع أن تستعمل الطاقة الفائضة لدى الشركات حتّى إكمال الميناء، ولكن عليها أن تدفع مليوني طن مجاناً و١٠ سنتات للبرميل، أما

بعد إكمال الميناء فتدفع ٥ سنتات للبرميل. وأخيراً التنازل عن امتياز عين زالة من دون تعويض.

هكذا تدرجت عروض الشركات وكانت المفاوضات تتركز حول قضيتين أساسيتين: **الأولى**، كميات النفط الخام المجاني الذي كانت تطالب بها الشركات كتعويض إجمالي؛ و**الثانية**، كميات النفط التي تريد الشركات التعاقد عليها وهي كميات كبيرة كما هو واضح. كانت طريقتنا بالمفاوضة هي التركيز على تخفيض كمية التعويض بالنفط الخام إلى أقصى الحدود وعدم معارضة بيع كميات من النفط بالأسعار التجارية، المسألة التي كنا نعرف أنها تهمهم جداً وهي ضمان إمداداتهم للسنوات القادمة. لقد كانوا قد بدأوا يشعرون بالأزمة النفطية. ولكننا عدنا إلى رفض بيع أي كميات من النفط لهم آنذاك بعد أن نجحنا بتخفيض كمية التعويض إلى الكمية التي تمّ الاتفاق عليها في النهاية، وهي ١٥ مليون طن. لقد تجنبنا خسارة كبيرة برفضنا التعاقد معهم مقدماً على أي كميات من النفط؛ فأسعار النفط قد ارتفعت إلى مستويات أعلى بكثير مما كان سائداً آنذاك.

لقد كسب العراق مركزاً سياسياً واقتصادياً قوياً جداً عندما كان يملك حرية التصرف بنفطه وبيعه كما يشاء إبان الأزمة النفطية، بعكس الحال لو كنا قد ارتبطنا مع الشركات بعقود كبيرة الكميات سلفاً. أتذكر أن فكرة رفض الارتباط بعقود بيع تجارية خطرت لي وأنا أقود سيارتي في الطريق إلى البيت، إذ كان موضوع المفاوضات في ذهني طوال الوقت. وبعد أخذ موافقة القيادة أسرعت إلى وزارة النفط واستدعيت دانيير وأخبرته برفضنا القاطع بيع النفط، كان ذلك بمثابة الصاعقة عليه وصعد الدم إلى وجهه، وأبقينا تصميمنا وخضع له في النهاية.

وفي الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والعشرين من صباح يوم الخميس الأول من آذار/ مارس ١٩٧٣، أعلن السيد رئيس الجمهورية نبأ الاتفاق النهائي مع الشركات لتسوية جميع الأمور المعلقة، وقد جاء في الاتفاق النصّ على الاعتراف بالقوانين النفطية التي أصدرتها الحكومة العراقية وبخاصة القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢، كما نصت على أمور أساسية هي:

أولاً، تدفع الشركات مبلغ ١٤١ مليون باوند إسترليني للحكومة العراقية تسديداً للمطاليب العراقية المتراكمة، وقد أُضيف المليون الأخير في آخر لحظة.

ثانياً، يدفع العراق كمية ١٥ مليون طن من النفط الخام من موانئ البحر المتوسط تسديداً لكافة التعويضات التي طالبت بها الشركات وهو إسقاط لكافة ادعاءاتها في نفط الشمال والجنوب.

ثالثاً، تتنازل الشركات عن امتيازها في شركة نفط الموصل من دون أي تعويض.

رابعاً، وافقت الشركات على تنفيذ برنامج معجل لزيادة الإنتاج من قبل شركة نفط البصرة للوصول إلى ٨٠ مليون طن في عام ١٩٧٦.

خامساً، وافقت الشركات على بيع خطّ الأنبوب المار عبر الأراضي اللبنانية إلى الحكومة العراقية بعد موافقة الحكومة اللبنانية، وأن يكون ثمن هذا الخط من ضمن كمية الـ (١٥) مليون طن التي تعهد العراق بإعطائها للشركات. وبذلك صفيت العلاقات مع الشركات نهائياً ولأول مرة منذ حوالى خمسة عشر عاماً.

إن موضوع المشاركة الذي كان مطروحاً علينا لم نجد من المصلحة أن نزجه في هذا الاتفاق، فأبقينا الباب مفتوحاً فلم نقبل ولم نرفض، إلا أننا حذفنا أي ذكر له في هذه الاتفاقية. ومن الأمور المهمة هو أننا كنا نفكر بمسألة خطوط الأنابيب في لبنان وكنا نخشى أن بقاءها بيد الشركات سيجعل الشركات قادرة على منع تصدير نفطنا عن طريق طرابلس، لذلك طلبنا أن يكون التعويض المعطى للشركات شاملاً لقيمة الأنابيب في لبنان، وقد ثبّت في رسالة خطية وقعت من الطرفين أن قيمة تلك الأنابيب هي ٢٠٠ ألف طن من النفط الخام، فإذا استطعنا إقناع الحكومة اللبنانية بأن نمتلك تلك الخطوط كان بها وإلا فإن قيمة تلك الخطوط ستحذف من مبلغ التعويض الكلي. وكان همنا الأساسي هو إخراج الخط من أيدي الشركات، ولم يكن يهمنا إطلاقاً أن نمتلكها نحن أو تمتلكها الحكومة اللبنانية. وقد ذهبت بعد توقيع الاتفاقية إلى لبنان وقابلت الرئيس سليمان فرنجية، الذي أكد لي أنهم خلال مدّة وجيزة جداً إما أن يؤمموا ذلك الخط، أو أن يشتروه من الشركات أو أن يستأجروه ويقوموا بتشغيله، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحصل. وكنا نلح باستمرار على الحكومة اللبنانية على تشغيل الخط دون جدوى. من القيم السائدة في لبنان هو أن التصدي لشركات النفط ضرب من عدم الحكمة السياسية، ومن الأمور التي لا يقترب منها التفكير السائد.

كان دانيير صبوراً وعلى علاقة حسنة بالعراق ومفاوضاً جيداً. قلت عنه بعد انتهاء المفاوضات:

عجيب مثل هذا الإخلاص والتفاني في سبيل شركة يصدر من هذا الرجل. تُرى كيف يكون إذاً إخلاصه من أجل الوطن؟ كان في بعض الأحيان يتعب نفسه بسرد الحجج محاولاً إقناعي ببعض الأفكار وكنت في داخلي أدرك بأنها باطلة ولكني كنت أنتظر حتّى ينتهي من حديثه لأعلن له رفضي لها. إن

تلك المفاوضات الطويلة الصعبة والمعقدة والمثقلة بالمسؤولية كانت من أهم ما استفدت منه في أسلوب المفاوضات. وأتذكر أنني في أكثر من مرة قد استفدت من كلامه الذي جلب انتباهي من دون قصد منه إلى بعض النقاط المهمة لمصلحتنا. وكان ذلك مصداقاً للقول إن الكلام الكثير لا بدّ أن يجلب معه بعض الأخطاء وزلات اللسان.

ذكرت أعلاه أن الشركات قد دفعت إلى العراق بموجب اتفاقية ١ آذار/ مارس، مبلغ ١٤١ مليون باوند إسترليني تسديداً للمطاليب التي لنا عليها.

كانت هناك دراسة داخلية للحجم المالي لمطاليب العراق المتراكمة بذمة شركات النفط العاملة في العراق، وقد تبين من تلك الدراسة أن المطاليب المالية المعترف بها من قبل الشركات والتي تعتبر معقولة في حالة المفاوضات تبلغ حوالى ٩٤,٩ مليون دينار أي ١١٢,٣ مليون باوند إسترليني، أما الحد الأعلى لتلك المطاليب فهو حوالى ٩٩,١ مليون دينار.

أما إذا أضيفت قيمة المطاليب الفنية وغيرها من المطاليب المختلف عليها، فيبلغ مجموع المطاليب المعقولة حوالى ١٠٦,٤ مليون دينار أي ١٢٦,٧ مليون باوند إسترليني، ومن ذلك يتضح إن مقولة ما ضاع حقّ وراءه مطالب العريقة في تراثنا، صحيحة.

عشرون: العلاقات مع الهند

لعل أوسع علاقة اقتصادية نفطية كونها العراق مع بلد من العالم الثالث كانت مع الهند، ومنها بدأت العلاقات السياسية بالنمو؛ فقد بدأت مفاوضات على خطوط عدّة أهمها في مجال النفط؛ ففي شهر نيسان/ أبريل ١٩٧٣، سافرت إلى الهند وتم هناك التوقيع على خمس اتفاقيات: **الأولى** منها تخص تأليف لجنة عراقية هندية مشتركة للتعاون العلمي والفني؛ و**الثانية** تتعلق بالتعاون الاقتصادي والفني لتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية وتبادل المنتجات بما في ذلك النفط الخام. وتتضمن **الثالثة** تقديم قرض من العراق إلى الهند بمقدار ٥٠ مليون دولار لتغطية جزء من كلفة إنشاء مصفى في الهند يسدّ بشكل نفط خام يصدر بموجب عقود طويلة الأجل للهند. أما **الرابعة** فتتعلق بالتعاقد مع المؤسسات النفطية الهندية للقيام بأعمال التنقيب والإنتاج للنفط الخام في العراق. و**الخامسة** تتعلق بالتعاون في مجال تصميم المشاريع النفطية في العراق.

وقد شكلت هذه الاتفاقيات قاعدة عريضة للتعاون العراقي ـ الهندي، وفتحت

الباب واسعاً للتعاون في مجالات عديدة أخرى، وتوثقت من جراء ذلك العلاقات السياسية حيث أعقبتها زيارات سياسية على مستوى قمة الدولة بين البلدين.

ومن خلال العلاقة مع الهند، توصل العراق إلى اتخاذ قرار مهم في مجال العلاقات الخارجية الاقتصادية؛ فقد عرضت الهند أن يكون العراق شريكاً في إنشاء مصفى في شمال الهند عن طريق المساهمة بجزء من رأس المال. وكانت على ما أظن أول مناسبة يوضع فيها هذا الموضوع أمام الدولة لاتخاذ القرار. وقد نوقش الموضوع وتقرر أن يرفض العراق الدخول في مشاركات، لأنه لا يريد أن يتحول بالتدريج إلى مالك رأس مال في بلد من البلدان النامية، الأمر الذي سيجبره على التصرف على شاكلة الشركات الرأسمالية المستغلة. إن الدخول بمشاركة معناه الحصول على الربح، والحصول على الربح يعني أن يتعامل العراق مع العمال ومع المستهلكين في البلد المضيف بما يؤدي إلى زيادة الربح إلى أقصى الحدود، الأمر الذي لا بدّ أن يؤدي إلى ممارسة الاستغلال. والعراق البلد الصغير الذي ناضل ضدّ الاستغلال والاستعمار الجديد، لا يمكن أن يتحول ـ لمجرد أنه أصبح يملك إمكانيات مالية ـ إلى أن يؤدي الدور نفسه. وقد كان هذا القرار حكيماً وبعيد النظر وأصبح أساساً للسلوك في العلاقات الاقتصادية الخارجية في ما بعد ولا يزال مطبقاً حتى الوقت الحاضر.

على الرغم من وجود وزير للنفط في الهند، إلا أن الشخص الذي كان يتولى هذه الأمور بصورة فعلية هو وزير التخطيط دي بي دهار الذي قال عنه وزير النفط الهندي آنذاك إنه وزير من نوع خاص. وقد أدار المفاوضات معنا ثمّ زار العراق بعد ذلك من ٢٨ أيلول/سبتمبر حتى ١ تشرين الأول/أكتوبر، واجتمعت به وكان يريد الحصول على تحويل جزء من سعر النفط المباع للهند إلى قرض طويل الأجل، وفي النهاية وافقت حكومتنا على ذلك. وهكذا تعمقت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين. لقد ذهب بعد ذلك دهار سفيراً إلى بلاده في موسكو، وبعدها توفي بمرض القلب على ما سمعت.

وفي ٢٥/٨/١٩٧٣، تمّ التوقيع على عقد الخدمة مع الهند لاستثمار منطقة محددة من الأراضي في العراق على غرار عقد الخدمة مع شركة إيراب الفرنسية. وقد وقع العقد أثناء زيارة السيد باروا (رئيس حزب المؤتمر الهندي في ما بعد) وزير البترول والكيمياويات إلى بغداد.

وأود التنويه إلى أنه بالرغم من توسع العلاقات الاقتصادية بيننا وبين الهند التي كانت في مجملها لمساعدة الهند، وبالرغم من توثق العلاقات السياسية بين

البلدين، إلا أن جميع النصوص المتعلّقة بالتعاون الفني التي تمّ التوقيع عليها وبخاصة في مجال الصناعة النفطية لم تنفذ، فقد كنا نرغب في الحصول على عدد من الفنيين في هذه الصناعة للعمل في مؤسساتنا النفطية وبخاصة في مجال التصميم والدراسات، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحصل، وكانت المؤسسات الهندية ترغب في الحصول على عقود لعمل دراسات عندنا وليس إعارة عدد من الفنيين للعمل في مؤسساتنا.

حادي وعشرون: مشروع كبريت المشراق، ومطاليب العراق حول العقد

بلغت كلفة المشروع الإجمالية ١٦ مليون دينار واستغرق إنشاؤه ٤٨ شهراً. وقد بلغت طاقة المرحلة الأولى (وهي مرحلة المعمل الرائد) ربع مليون طن سنوياً افتتحت في ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢، وقد تمّ تشغيل المرحلة الثانية (وهي المرحلة الصناعية) في ٢٢/ ٨/ ١٩٧٣، وبذلك بلغت طاقة المشروع مليون طن سنوياً.

تراكمت للعراق مطاليب مالية وفنية على الشركة البولندية المنفذة لهذا المشروع، وكان ذلك أحد المواضيع التي أثارها العراق أثناء زيارة السيد رئيس الجمهورية إلى بولندا في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٧٣. وبعد الاتفاق بين السيد الرئيس والسكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي البولوني السيد كيرك، على مبلغ التعويض للجانب العراقي عن المطاليب المالية بمقدار ٤,٤ مليون دولار، تقرر عقد اجتماع بين الجانبين لصياغة الوثيقة المتعلّقة بذلك. وكنت رئيساً للجانب العراقي كوزير للنفط والمعادن، وقد تقدّم الجانب البولوني بمسودة رسالة تقول إن المبلغ المذكور يعتبر تعويضاً للجانب العراقي عن مطاليبه المالية والفنية، في حين أن المفاوضات التي تمت كانت حول المطاليب المالية فقط وكان الاجتماع في آخر ليلة من زيارة الوفد. وعندما لم نستطع الاتفاق تركنا وفدينا الفنيين يتفاوضان طوال الليل، وأتاني رئيس الجانب العراقي إلى غرفتي حوالى الثالثة صباحاً، وأخبرني أنهم لم يستطيعوا التوصل إلى نتيجة، فقررت ترك الموضوع من دون أي تنازل. وكان الضغط شديداً علينا لقبول النصّ البولوني لأننا مسافرون صباحاً الساعة التاسعة. وفي الصباح ذهبت إلى السيد الرئيس وأخبرته بالموضوع واقترحت عليه أن يبحثه مع رئيس الدولة البولوني عندما يأتي في الثامنة والنصف لاصطحابه إلى المطار، وقد تمّ ذلك وبدأت جلسة مفاوضات استمرت حتى العاشرة والنصف من دون نتيجة تذكر؛ فقررنا أن يسافر الوفد ويبقى جانب منه لإكمال المفاوضات،

وخرجنا إلى المطار متأخرين عن الموعد المحدد. ولم تغادر طائرتنا إلا في الحادية عشرة والنصف أو الثانية عشرة، الأمر الذي سبب تأخيراً في وصولنا إلى بغداد وكان ذلك بعد غروب الشمس. إن تأخير وصول طائرة الرئيس من الرابعة إلى حوالى الثامنة، كان أمراً مهماً بالنسبة إلى توقيت المؤامرة السوداء المعروفة بمؤامرة مدير الأمن العام آنذاك ناظم كزار، ما ساهم في فشلها.

ثاني وعشرون: إعادة النظر باتفاقية طهران

كانت اتفاقية طهران خطوة إلى الأمام عند توقيعها، إلا أن الأسعار استمرت في الارتفاع الحاد،الأمر الذي جعل تلك الاتفاقية متخلفة من حيث شروطها، فشركات النفط بدأت تجني أرباحاً طائلة من بيع النفط الخام والمنتجات النفطية. وهنا أخذ العراق المبادرة وطلب من سكرتارية الأوبك بحث موضوع إعادة النظر باتفاقية طهران، ووضع ذلك على جدول أعمال المؤتمر المقرر عقده في حزيران/ يونيو ١٩٧٣، وسط جو من التهيب والخوف من مجرد الحديث عن إعادة النظر في اتفاقية عقدت مع الشركات قبل مدّة ليست طويلة. صادف أن سافر السيد الرئيس إلى بلغاريا وبولندا بالوقت نفسه الذي عقد فيه المؤتمر. وحرصاً على أن أحضر اجتماع الأوبك اضطررت إلى السفر إلى فيينا، بمجرد وصولنا إلى مطار وارسو، حيث حضرت الاجتماع الأول للمنظمة.

وكان الموضوع الذي طلبنا بحثه مدرجاً تحت بندّ رقم ١٣ من جدول الأعمال، فطلبنا تقديم بحث الموضوع وعقد اجتماع مغلق لرؤساء الوفود، وبالفعل قد تمّ ذلك وبجهد كبير استطعنا في الاجتماع المغلق اتخاذ قرار بتأليف لجنة عمل من الخبراء لتحليل ومراجعة اتفاقية طهران والاتفاقيات الأخرى المماثلة (اتفاقية طرابلس واتفاقية نيجيريا) بقصد تقرير إمكانية تعديلها وتقديم نتائج عملها إلى مؤتمر غير اعتيادي للمنظمة يعقد في مدّة لا تتجاوز النصف الثاني من أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣. وقد أَصررت على تسجيل القرار بوثيقة وقعها الوزراء ووضعت نسختي في جيبي وسافرت لالتحق بالسيد رئيس الجمهورية في وارسو، وقد استغرق ذلك مني أقل من يوم واحد. كانت مواد جدول الأعمال الأخرى ليست مهمة، فاستطعت أن أستغني عن حضور الاجتماعات التي نوقشت بها. كان جو الاجتماع حذراً ومشككاً بإمكانية تعديل اتفاقية طهران، حيث يسرد البعض الحجج القانونية وكلام التعقل والثقة وما إلى ذلك مما يصدر عادة عن الوضع النفسي الضعيف أمام هيبة الشركات وجبروتها.

كان القرار الذي اتّخذ في الجلسة المغلقة يقضي بدراسة الموضوع من قبل لجنة من الفنيين وتقديم التقرير إلى مؤتمر استثنائي. وبالفعل عقد المؤتمر في فيينا من ١٥ ـ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، وقدمت اللجنة ـ التي كان يرأسها أحد الفنيين العراقيين ـ تقريرها.

لقد أوضح التقرير أن سوق النفط في سبعة بلدان أوروبية هي: المملكة المتحدة وهولندا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا والسويد، قد شهد ارتفاعاً في الأسعار المتحققة للنفط الخام بين كانون الثاني/يناير ١٩٧١ (وهو الوقت الذي عقدت به اتفاقية طهران) وآب/أغسطس ١٩٧٣، بمعدل ٢,٢٠ دولاراً للبرميل الواحد.

أما معدل الزيادة في أسعار المنتوجات النفطية خلال هذه المدّة فكان حوالى ٢,٤٤ دولاراً للبرميل؛ فإذا أخذنا بمبدأ أن معدل أرباح الشركات الذي كانت تحصل عليه وقت تطبيق اتفاقية طهران يجب أن يبقى على ما هو عليه، وأن هذه الزيادة الجديدة بالأسعار هي من حقّ الحكومات المنتجة، فإن السعر المعلن للنفط العربي الخفيف (وهو نفط الإشارة) يجب أن يرتفع بمقدار يتراوح بين ٥,٨٠ ـ ٦,٢٠ دولاراً للبرميل، في حين أن اتفاقية طهران قد نصت على زيادة مقطوعة سنوية بالأسعار مقدارها ٥ سنتات للبرميل؛ فالفرق بين الزيادة التي تحصل عليها الحكومات والزيادة الحقيقية في الأسعار كان هائلاً إلى درجة لا يمكن السكوت عنها. كما أوضح التقرير أن اتفاقية طهران قد نصت على زيادة في الأسعار المعلنة بمقدار ٢,٥ في المئة سنوياً للتعويض عن التضخم؛ في حين أن التضخم الحقيقي في الدول الصناعية كان أكبر من ذلك بكثير فقد كان ارتفاع الأسعار يتراوح بين ٨ في المئة ـ ٩ في المئة سنوياً.

وبعد هذا العرض للقضية المدعوم بالأرقام، بدأت المناقشة من قبل الذي يطلق عليهم عادة اسم المعتدلين؛ فرئيس الوفد الإيراني تحدث مناقشاً الأرقام وتحدث عن ضرورة عدم استعداء المستهلكين حفاظاً على سمعة المنظمة في الدول الصناعية. لقد تحدثت في هذا الاجتماع بصورة مطولة؛ فالمقترح لتعديل اتفاقية طهران عراقي وقد استعملت معلوماتي في الاقتصاد بهذه المناسبة. الشيء الجيد هو أن دراسة الاقتصاد في البلدان الرأسمالية نفسها لا تخلو من توضيح الأسس الاستغلالية لذلك النظام لمن يريد أن يرى ذلك؛ فحسب مبادئ الاقتصاد الرأسمالي، عوامل الإنتاج هي أربعة: العمل وحصته الأجور والرواتب؛ ورأس المال وحصته الفائدة والتأمين على المجازفة؛ والأرض وحصتها الريع؛ والتنظيم وحصته الربح. عندما عقدت اتفاقية

طهران كان دخل البرميل يوزع على هذه العوامل الأربعة بطريقة ما بين الحكومة المنتجة وبين الشركات بحسب ما يقدمه كلّ جانب من عوامل الإنتاج. والآن وبسبب أزمة الطاقة، فقد ارتفعت الأسعار مجدداً ونتج عن ذلك ربح صافٍ جديد لا علاقة له بأي من عوامل الإنتاج، وهو ما يسمّى في الاقتصاد الرأسمالي بالربح الصافي أو الربح الذي لم يجنيه أحد. هذا الربح أليس هو من حقّ البلد المنتج وهو مالك المورد والأرض التي أنتجت النفط؟ لماذا تستحوذ عليه الشركات وهي طرف لا يملك المورد ولا الأرض، بل يقدم خدمات يتقاضى لقاءها تعويضاً عن تلك الخدمات؟ رأس مالها يأخذ فائدة والعمل والإدارة يأخذا أجوراً ورواتب، إضافة إلى ذلك تأخذ الشركات ربحاً معيناً حددته اتفاقية طهران. الربح الجديد الصافي هو ريع المورد والأرض، لذلك فهو من حقّ البلد المنتج، والشركات تقدّم خدمات وليست هي مالكة الثروة. بهذه الطريقة الواضحة المعتمدة على مبادئ الاقتصاد الرأسمالي قدمنا حجتنا: إن الدول المنتجة يجب أن تحصل على كامل الربح الجديد وذلك بزيادة الأسعار المعلنة وتعديل اتفاقية طهران على هذا الأساس. وبعد هذا الشرح عاد رئيس وفد إيران إلى الحديث فأيد موقفنا.

لقد اضطررت للكلام عدة مرات لشرح هذه النظرية بالتفصيل، وهي بالضبط ما هو موجود في كتب الاقتصاد الرأسمالي، وبذلك خلق جو من الضغط باتجاه ضرورة تعديل اتفاقية طهران، وأصبح الموضوع بالنسبة إلى المعتدلين هو هل يجب أن تطبق هذه النظرية فتأخذ الحكومات المنتجة كامل الزيادة في الأرباح الجديدة التي تحصل عليها الشركات، أم أنها يجب أن توزع بطريقة ما بين الحكومات والشركات؟ (المعتدلون) طبعاً يميلون إلى حل وسط وهو الطريقة الغالبة في عمل الأوبك. إننا بالطبع وإن كنا نعتقد بصحة حجتنا، إلا أننا عملياً لا نتوقع قبول موقفنا كاملاً. كنا نطرح الحد الأقصى لنصل إلى حلّ وسط مع الآخرين، وهكذا كان. وبعد مناقشات وجذب ودفع، وافق المؤتمر على مبدأ دعوة الشركات إلى التفاوض من أجل تعديل اتفاقية طهران، وتأليف لجنة وزارية للتفاوض، وكان العراق بالطبع عضواً فيها. وأعطيت الدول المفاوضة الحق في دعوة المنظمة لعقد مؤتمر طارئ إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك.

وقد عبر المؤتمر عن تلك المناقشات في نصوص القرارات التي اتخذها؛ فقد نصّ القرار ٣٥ ـ ١٦٠ على أن المؤتمر «إذ يلاحظ ن المستوى الحالي للأسعار المعلنة كما حددتها تلك الاتفاقيات لم يعد يتفق مع الظروف السائدة والاتجاهات المذكورة مما يتطلب زيادته. وإذ يلاحظ أن الزيادات السنوية المنصوص عليها في الاتفاقيات الآنفة الذكر لم تعد هي الأخرى تسير جنباً إلى جنب مع اتجاهات التضخم العالمي

الحالية والمتوقعة في المستقبل، وكذلك مع أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، يقرر أن تقوم الأقطار الأعضاء المعنية بإجراء مفاوضات بصورة فردية أو جماعية، بغية تعديل اتفاقيات طهران وطرابلس ولاغوس في ضوء الظروف السائدة والاتجاهات المتوقعة في المستقبل لأسواق النفط الخام والمنتجات النفطية وكذلك التضخم العالمي. ولهذا الغرض تشكل لجنة وزارية من رؤساء وفود أقطار الخليج الأعضاء للتفاوض بصورة جماعية حول تعديل اتفاقية طهران مع ممثلي شركات النفط بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ في فيينا.

ثالث وعشرون: قبول أعضاء جدد في منظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك)

كانت فنزويلا تحاول إدخال أعضاء جدد إلى المنظمة من المنتجين الصغار في أمريكا اللاتينية؛ ففي اجتماع المنظمة الذي انعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، حضر لأول مرة وزير النفط من الإكوادور وكان عسكرياً وببدلته العسكرية، حيث قبلت إكوادور عضواً مشاركاً في المنظمة.

وكانت عضوية الإكوادور وبوليفيا قد أثارها وفد فنزويلا ضاغطاً من أجل قبولهما كأعضاء. كما إنَّ عضوية ترينيداد وتوبيغو قد أثيرت أيضاً وبإلحاح من المصدر نفسه. كان سعي فنزويلا من أجل إدخال أعضاء جدد من صغار المنتجين من أمريكا اللاتينية مناهضاً للسعودية، والغرض الخفي من ذلك هو إيجاد مؤيّدين لفنزويلا داخل المنظمة وبخاصة أن فنزويلا كانت تسعى منذ مدّة من أجل تحقيق نوع من برمجة الإنتاج من دون أن تنجح في ذلك.

لقد رأيت من الضروري التصدي لهذا الاتجاه.؛ فعضوية المنظمة يجب أن تكون شيئاً جدياً فعليها تترتب مسؤولية كبيرة في تلك الأوقات الحاسمة. لاحظت أن أغلب الوفود كانت لا تعبأ بهذا الموضوع وتعالجه بمنظار المجاملة السياسية وكسب ود الدول المتقدمة لطلب العضوية. إن هذه الدول لم تكن شروط العضوية متوافرة فيها تماماً وبخاصة بوليفيا وترينيداد وتوبيغو. لم تكن عملية التصدي والإعلان بالمعارضة أمراً سهلاً، ولكنني كنت مضطراً إلى ذلك الأمر الذي جعل رئيس وفد فنزويلا يحتد، وكانت الحصيلة أن وافقت على قبول إكوادور كعضو مشارك وتم رفض الطلبات الأخرى. لقد قامت ترينيداد وتوبيغو بعمل سياسي للضغط من أجل قبولهما، حتّى إن وفداً من هذه البلاد قد زار العراق لهذا الغرض، إلا أنني بقيت مصراً على الموقف نفسه، ولا أزال غير نادم عليه.

رابع وعشرون: الاستثمار عن طريق عقود الخدمة

كانت سياسة الاستثمار النفطي تقوم على أساس استثمار الحقول المكتشفة بصورة مباشرة، وقد افتتحت هذه السياسة باتخاذ قرار من قبل شركة النفط الوطنية العراقية في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٦٩، باستثمار حقل شمالي الرميلة استثماراً مباشراً. ولكن إلى جانب ذلك قررت الشركة الاستمرار في سياسة عقود الخدمة في الأراضي الأخرى خارج الحقول الخمسة المكتشفة. ومن هنا كان الاستمرار بتنفيذ اتفاق إيراب بالضبط كما أعلنت عن ذلك حكومة الثورة بعد استلام السلطة في ١٧ و٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨.

وبعد إجراء دراسات عن الاحتمالات النفطية في جنوب العراق، أعلنت شركة النفط الوطنية عن طريق الصحافة العالمية مساحة ٢٨ ألف كيلومتر مربع في الصحراء الجنوبية الغربية للمنافسة بين الشركات النفطية لاستثمارها عن طريق عقود الخدمة، وحددت يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠، كآخر موعد لتقديم طلبات الدخول في المنافسة، كما حددت ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧١، كموعد لفتح العطاءات واختيار ثلاثة عروض يتم استقدام أصحابها إلى بغداد لمفاوضتهم واختيار أفضل العروض. وقد قسمت المناطق المعروضة إلى أربع قطع يحقّ للشركات الراغبة بتقديم عروضها استثمار قطعة واحدة أو أكثر.

وعدنا مرة ثانية إلى هذا الموضوع، فقد أعلنت شركة النفط الوطنية في سنة ١٩٧٣، عن خمس قطع من الأراضي في جنوب العراق وقطعة واحدة في الشمال للمنافسة الدولية، لعروض خدمة على غرار الاتفاق الذي تمّ مع شركة إيراب الفرنسية. وحددت آخر مهلة لتقديم العروض في ٣١/٣/١٩٧٤. وقدِّم لذلك ٢٣ عرضاً من قبل شركات من مختلف الجنسيات. إلا أن كلّ هذا الباب في مجال الاستثمار النفطي قد أغلق في ما بعد ولم يحصل اتفاق إلا مع شركة هندية وبتروبراس البرازيلية.

وبعد توقيع الاتفاق في الأول من آذار/مارس ١٩٧٣ مع الشركات الامتيازية وتصفية الأمور المعلقة، تقدّمت الشركات بعرض لاستثمار قطع من الأراضي التي أعلنت عنها شركة النفط الوطنية العراقية بشكل عقود خدمة. وقد قدمت الشركات مذكرة بتاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ لشرح المشروع الذي أطلقت عليه اسم المشروع العراقي ـ الأوروبي. وقوام المشروع كان الشركات الأوروبية الأربع وهي: شركة النفط الفرنسية، وشركة إيني الإيطالية، وشركة شل البريطانية، وشركة فيبا الألمانية الغربية. وخلاصة المشروع هو أن

هذه الشركات تقدّمت بطلب الحصول على عقد خدمة للاستكشاف والاستثمار لأراض مساحتها ٣٥ ألف كيلومتر مربع تختار من مساحة ٥٧٠٠ كيلومتر مربع التي تقع ضمن قطعتين أعلنت عنهما شركة النفط الوطنية العراقية. وبحسب شروط العقد تقوم الشركات بصرف مبلغ ٦٠ مليون دولار على أعمال الاستكشاف خلال خمس سنوات تسترجع على أقساط بفائدة تجارية من شركة النفط الوطنية. وتقوم شركة النفط الوطنية بأعمال التطوير وتكون مالكة للنفط المنتج بتمويل من الشركات، وتسترجع النفقات على أقساط وبفائدة تجارية أيضاً. وعندما يبدأ الإنتاج تعطى الشركات حق شراء ٩٠ في المئة من النفط المنتج بالسعر السائد في السوق.

والجزء الثاني من المذكرة، يتضمن استعداد الشركات لتقديم المعونة الفنية لتنفيذ مشاريع التنمية الزراعية وتطوير القدرة الفنية في العراق. وقد شرح ممثلو الشركات ـ وكانت شركة النفط الفرنسية هي التي تتولى عملية الاتصال وقيادة المفاوضات ـ بإسهاب، مؤكّدين على جانب التعاون الفني لتطوير الموارد الزراعية. وكان هذا المشروع تجسيداً للآراء التي تطورت على أثر أزمة الطاقة التي تدعو إلى أن يقترن إنتاج النفط الخام بالتنمية الاقتصادية للبلد المنتج. وبعد شيء من النقاش وتوضيح الأفكار، تبين أن مجموعة الشركات الأوروبية تقصد أن تكون وسيطاً لجلب الخبراء في الشؤون الزراعية والشركات المنفذة لتلك المشاريع، ويتحمل العراق كامل الكلفة عن ذلك الأمر الذي أوضح لنا أن العملية قد لا تكون مفيدة في النهاية، فأسعار هذه الخدمات قد تصبح عالية بسبب انعدام المنافسة ووجود الوسطاء. كما إننا فكرنا بجدوى عقود الخدمة ورأينا في النهاية ضرورة رفض المشروع برمته وبالفعل تمّ ذلك وطوي الأمر وانتهى. وهنا أيضاً أعتقد أن قرارنا كان صحيحاً بضوء ما تطورت إليه أوضاع النفط في العالم.

خامس وعشرون: الميناء العميق

في بداية عام ١٩٧٠، بدأت الدائرة الهندسية في شركة النفط الوطنية العراقية بإعداد الدراسات الفنية اللازمة لبناء ميناء عميق لتصدير النفط في منطقة الخليج العربي يستطيع أن يستقبل ناقلات النفط الكبيرة ليحلّ محل ميناء الفاو، وهو ميناء صغير لا يستطيع استقبال ناقلات تزيد حمولتها عن ٣٥ ألف طن. وكانت خطّة شركة النفط الوطنية آنذاك أن تبدأ بالإنتاج في الربع الأول من عام ١٩٧٢.

وفي ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٧١، وقع العقد للدراسات الاستشارية للميناء العميق في الخليج العربي مع شركة إيراب في بغداد، وينص على إنجاز الدراسات الاستشارية خلال مدّة ثمانية أشهر. وقد دلت الدراسات الأولية أن الميناء العميق سيستطيع استقبال الناقلات العملاقة وأنه قابل للإنجاز خلال مدّة ثلاث سنوات.

كانت شركات فرنسية قد تقدّمت بعرض لتنفيذ الميناء العميق الذي أعلنا عن عزمنا على إنشائه في الخليج العربي، وكان عرض الشركات الفرنسية يقوم على طريقة غير مألوفة وهي طريقة الميناء العائم بدلاً من الميناء الثابت، وكان من الصعب علينا مقارنة هذا العرض بالعروض الأخرى لاختلاف طريقته، وكانت السفارة الفرنسية تسعى من أجل قبول العرض الفرنسي. وحفاظاً منا على العلاقات الجيدة وبخاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني التي وقعها السيد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك عندما زار باريس، فقد قمت باستدعاء القائم بالأعمال الفرنسي في بغداد وأوضحت له أن أمام الحكومة الفرنسية حلّين: فإما أن تضمن هي سلامة الطريقة التي تقدَّمت بها الشركات الفرنسية، وإما أن تغيّر الشركات الفرنسية عرضها من الطريقة العائمة إلى الطريقة الثابتة ليتسنى لنا مقارنة العروض. وكان العرض الفرنسي إضافة إلى ذلك مرتفع الأسعار.

ولكن لم يحصل شيء من الجانب الفرنسي، ما اضطرنا إلى السير في طريق اختيار أفضل العروض المتاحة.

وفي مساء ٥/ ١٠/ ١٩٧٣، تمّ التوقيع على عقد الجزء البري من مشروع الميناء العميق بين شركة النفط الوطنية العراقية وشركة مانزمن (Mansmann) الألمانية بكلفة كلية تبلغ حوالى ٥٥ مليون دينار. وتشمل الأعمال المتعاقد عليها محطة الضخ وملاحقها في الرميلة وخط أنبوب النفط الخام وآخر للغاز بين الرميلة والفاو، ومحطة التحميل وملاحقها في الفاو بطاقة ٨٠ مليون طن قابلة للتوسع إلى ١٠٠ مليون طن، في حين أن الجزء البحري قد جرى التعاقد عليه مع شركة براون أند روت (Brown and Root) الكندية في ٢١/ ٩/ ١٩٧٣ بكلفة تقدر بحوالى ٣٦ مليون دينار عراقي. وهكذا دخلنا في تنفيذ المشاريع الكبيرة الرئيسة لبناء صناعة نفطية حديثة. كانت ثقتنا بالنفس كبيرة ودعم القيادة وثقتها عاملاً مهماً في هذا الإقدام على حسم أمور كبيرة كهذه، وبالفعل تمّ كلّ ذلك ونفذت هذه الأعمال بصورة جيدة.

سادس وعشرون: حصر تسعير النفط من قبل الحكومات المنتجة

في ١٦/ ١٠/ ١٩٧٣، قررت دول الخليج العربي المنتجة للنفط، وهي العراق والعربية السعودية وإيران وقطر في اجتماعها في الكويت أن تتولى لوحدها تسعير النفوط التي تنتجها تنفيذاً لقرار الأوبك رقم ١٦٠ المتخذ في المؤتمر الاستثنائي ٣٥ للمنظمة المنعقدة في فيينا في حزيران/ يونيو ١٩٧٣. وبذلك حدد السعر المعلن لنفط البصرة كثافة ٣٥ درجة بزيادة قدرها ٧٠ في المئة، وكانت أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية في ارتفاع مستمر في أسواق العالم، الأمر الذي مكن الشركات من تحقيق أرباح فاحشة؛ فالأسعار المحددة بموجب اتفاقية طهران المعقودة في ١٥/ ٢/ ١٩٧١، أصبحت متخلفة جداً عن وضع السوق. إن قرار تولي الحكومات بمفردها تسعير نفطها يعتبر تحولاً رئيساً في طريق سيطرة الدول على ثرواتها الطبيعية، وبذلك ألغي ركن أساسي من أركان نظام الامتيازات القديم، إذ تطورت العلاقة بين الحكومات وبين الشركات في مجال التسعير من انفراد الشركات بتسعير النفط كما كان الحال قبل تأسيس الأوبك، إلى الاشتراك بين الحكومات والشركات، فإلى انفراد الحكومات بالتسعير.

وقد قام العراق بدور فعال في إنجاز هذا التطور، فقد كان يعمل بتأثير ما قام به في الماضي في مجال التشريع لفرض سيادة الدولة على الشركات عندما شرع القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. وكان في اجتماعات الأوبك يؤكّد دوماً على هذا المبدأ ويجلب الانتباه إلى أن الشركات لا تشترك بالسيادة بل هي خاضعة لسيادة الدولة. لقد بادر العراق بأن طلب من منظمة الأوبك إعادة النظر باتفاقية طهران وتعديل بنودها في ضوء تطور أوضاع السوق في المؤتمر الرابع والثلاثين في حزيران/ يونيو ١٩٧٣.

كنت دائماً أشعر عندما تناقش أمور تتعلق باتخاذ خطوات حاسمة إزاء شركات النفط، أن ممثلي عدد كبير من الدول المنتجة في وضع نفسي مرهب، فهم لا يصدقون أنه بالإمكان التصدي لشركات النفط وإن كان بعضهم يرغب في ذلك. كما لمست وجود شعور عند البعض الآخر بالقناعة الناتجة عن العجز والاستسلام النفسي الداخلي، فهم يعرفون أنه بالإمكان الحصول على أكثر مما يحصلون عليه إلا أن ذلك يتطلب جهداً وعملاً واهتماماً هم غير مستعدين له نفسياً. أما البعض الآخر ممن هم في عداد التقدّميين، فكانوا يعبرون عن التقدّم والثورة بالكلام الخشن والصوت المرتفع من دون أن يبذلوا الجهد المطلوب لفحص الأمور من حيث الجوهر، لذلك لم تكن لديهم مبادرات ولا أفكار جديدة. والحق يحتاج إلى المعرفة لكي ينتصر.

سابع وعشرون: التعاون العربي ـ الأفريقي

على أثر اشتداد أزمة الطاقة، ازدادت الحاجة إلى التعاون العربي ـ الأفريقي؛ ففي مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر، تقرر إنشاء مصرف عربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، ولكن ذلك القرار لم ينفذ فوراً. وبدعوة من الأمين العام للجامعة العربية، اجتمع في القاهرة وزراء النفط العرب ولجنة الدول السبع المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية، لبحث وسائل تقوية التعاون العربي ـ الأفريقي؛ وقد عقدت الاجتماعات خلال يومي ٢٢ و٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، في مقر الجامعة العربية في القاهرة، وكان اجتماعاً جيداً ومثمراً ومن دون مفاجآت، واتخذ عدداً من القرارات تتعلق بتزويد الدول الأفريقية بحاجتها من النفط الخام، كما قرر الإسراع بقيام المصرف العربي للتنمية الاقتصادية الذي أقره مؤتمر القمة العربي وزيادة رأسماله، ولكن إلى أن يتم ذلك تقرر إنشاء صندوق معونة برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار يلحق بالمؤسسة ويقدم القروض للدول الأفريقية بفائدة رمزية ولمدد معقولة، وأن تقوم منظمة الوحدة الأفريقية بتحديد مبالغ القروض المقدمة للدول المحتاجة بالتشاور مع جامعة الدول العربية. كما تقرر إحكام الرقابة لمنع وصول النفط العربي إلى الدول العنصرية وهي: جنوبي أفريقيا وروديسيا والبرتغال [كان ذلك قبل التطورات التي حدثت في البرتغال]. ولقد أدى وزير خارجية السودان آنذاك دوراً مهماً في التفاوض بين المجموعة العربية والمجموعة الأفريقية للوصول إلى اتفاق.

كنت في قرارة نفسي راضياً عن ذلك الاتفاق، إلا إنّني لم أكن أتوقع أن تنفذ تلك القرارات وبخاصة القرار بإنشاء الصندوق الخاص، بالسرعة التي تمّ فيها، إذ بالفعل تمّ جمع الجزء الأعظم من المبلغ وأُنشئ الصندوق وبدأت اتفاقيات منح القروض تتوالى. وقد تطورت شؤون التعاون العربي ـ الأفريقي في ما بعد في مجالات عديدة مثل تقديم المعونة الفنية وقيام المصارف التجارية والمشاريع المشتركة ومصارف القروض التنموية، إلى أن عقد مؤتمر القمة العربي ـ الأفريقي في القاهرة وخرج بقرارات متعددة من قبل عدد من الدول العربية المنتجة للنفط لتقديم قروض ومعونات مالية مهمة للدول الأفريقية. وأذكر أنّني تحدثت أكثر من مرة عن هذا الموضوع مع بعض زملائي من وزراء الخارجية، وقلت لهم إن التعاون بين البلدان العربية وأفريقيا من حيث الحجم النسبي وسرعة التنفيذ ربما يفوق التعاون بين البلدان العربية نفسها. هل يكون العرب أكثر كرماً إزاء الغير مما هم إزاء بعضهم البعض؟

ثامن وعشرون: رئيس وزراء لبنان يطلب تجديد اتفاق النفط بين العراق ولبنان

كنت في زيارة مرور إلى لبنان في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، فطلب السيد تقي الدين الصلح رئيس الوزراء مقابلتي، فعزمت على أن أحقق الزيارة في مكتبه حفاظاً على القواعد المراسيمية، ولكنني فوجئت حين علمت أن السيد الصلح يريد أن يزورني في الفندق الذي أقيم فيه، وفعلاً حصل ذلك في ٢٦/ ١/ ١٩٧٤، إذ أتى ومعه أصدقاء قدماء لي ومستشار الحكومة للشؤون النفطية وهو من أساتذتي القدامى في الجامعة الأميركية في بيروت، يصحبهم صاحب مجموعة صحفية كبيرة في بيروت. كان الموضوع هو النفط بالطبع؛ فلم أستغرب طلب رئيس الوزراء تجديد الاتفاق بين العراق ولبنان الذي يتم بموجبه بيع النفط العراقي إلى لبنان بسعر مخفض جداً بالشروط نفسها عندما ينتهي مفعوله في عام ١٩٧٥. وكانت الظروف آنذاك تشهد صعوداً حاداً بأسعار النفط، ولكنني عجبت حقاً من المطلب الذي تقدّم به أستاذي القديم وهو زيادة الكمية التي ينصّ الاتفاق على بيعها إلى لبنان بالسعر المخفض، بحيث يستطيع لبنان أن يسدّ كامل حاجته من النفط العراقي، لأن النفط الذي تؤمنه التابلاين لا يباع إلى لبنان بسعر مخفض؛ فالحكومة السعودية تعتبر أنها لا تستطيع التدخل لخفض أسعار النفط لأن الكميات التي تضخ إلى لبنان تبيعها السعودية إلى التابلاين التي تبيعه بدورها إلى لبنان. وفي اليوم التالي نشرت جريدة **النهار** والصحف الأخرى، تفاصيل ما دار في ذلك الاجتماع الذي تمّ في قاعة استقبال فندق الهوليداي إن في بيروت. تكلّمت معهم بلغة: سندرس الأمور، وفي قرارة نفسي لم أكن مقتنعاً بما سمعت، مستغرباً كيف يستسهل البعض الأمور ويأخذها بتلك البساطة.

تاسع وعشرون: رسالة السيد الرئيس إلى الرئيس الأمريكي السابق نيكسون، وانعقاد الدورة الخاصة للأمم المتحدة

كان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، قد بعث برسالة إلى السيد رئيس الجمهورية العراقية آنذاك أحمد حسن البكر، يدعوه فيها إلى عقد اجتماع في واشنطن يوم ١١ شباط/ فبراير ١٩٧٤، وهو اجتماع للبلدان المنتجة للنفط والدول المستهلكة الكبرى له. وقد أجاب السيد رئيس الجمهورية برسالة مهمة أوضح فيها المبادئ الأساسية لسياسة العراق في مجال النفط. وقد ورد في نهاية الرسالة المقطع التالي: «وختاماً فإننا نرى أن خير إطار لبحث هذه المسألة والمسائل الحيوية

الأخرى التي ذكرناها في هذه الرسالة هو هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة؛ فهذه الهيئة هي من الناحية الشرعية الجهة الوحيدة المسؤولة في العالم عن تنظيم الحياة الدولية بكافة ميادينها وحقولها». وقد نشرت هذه الرسالة في الصحافة المحلية العراقية بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، وكانت تلك هي أول دعوة لبحث موضوع الطاقة وشؤون التنمية في الأمم المتحدة. كان ذلك بالطبع قبل انعقاد الدورة الخاصة للأمم المتحدة التي دعت إليها الجزائر حول هذا الموضوع والتي انعقدت في نيسان/ أبريل ١٩٧٤.

استمرت الدورة الخاصة من ٩/ ٤ ـ ٢/ ٥/ ١٩٧٤، وكنت رئيساً للوفد العراقي وألقيت خطاب العراق وكان ذلك يحدث لأول مرة بالنسبة إلي. وكان خطابنا قد أعد في بغداد، ويرتكز على المبادئ الأساسية لسياسة العراق التي تضمنتها رسالة السيد رئيس الجمهورية إلى الرئيس الأمريكي نيكسون، والتي تضمنت من جملة ما تضمنته الدعوة إلى بحث مواضيع التنمية والمواد الأولية والطاقة في الأمم المتحدة.

لقد تحدثت جميع الدول تقريباً وبإسهاب، فخطاب الرئيس بومدين في افتتاح الدورة دام لساعات. كان الموضوع الرئيس بالنسبة إلى الدول النامية هو الحصول على المساعدة في عملية التنمية، وبالنسبة إلى الدول الصناعية هو الطاقة، وبالنسبة إلى الدول المنتجة للنفط هو مسؤولية الدول الصناعية إزاء الدول النامية. والعمود الفقري لِكُلّ المناقشات هو شعار النظام الاقتصادي الدولي الجديد. كانت تلك تجربتي الأولى في مجال النشاط السياسي والاقتصادي في الأمم المتحدة.

إنني بطبيعتي لا أحب الكلام الكثير وقد اعتدنا في مجال العمل في النفط على الحديث الموجز المليء. وكنت أتساءل في نفسي ترى هل أن كلّ هذا الكلام ضروري؟ بالطبع ليس كلّ ذلك الكلام ضرورياً، فما هو غير مفيد وما هو مكرر يشكل من دون شكّ نسبة عالية مما قيل في تلك الدورة، علماً أنني لم أشهد كلّ ما قيل في اللجان الفرعية، بل شهدت ما قيل في الجمعية العامة فحسب، ولكنني أعود فأقول إن هذه الزيادة الكبيرة في الكلام قد تكون ضرورية في الأمد الطويل؛ فالأمور الكبيرة في مجال التطور الاجتماعي لا تكون مقبولة في البداية وقد تبدو مستحيلة، إلا أن كثرة الحديث عنها والتكرار والاستمرار من شأنه أن يخلق على المدى البعيد رأياً عاماً مؤيداً لها، وعندها تبدأ تلك الشعارات تدخل حيز التنفيذ التدريجي وتعطي نتائجها؛ فشعار كبير كإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد لا يمكن أن يتحقق الآن ولا دفعة واحدة، لذلك لا بدّ من مناقشته

باستفاضة وتكرار، والاستمرار فيه إلى أن يحفر في الأذهان مكاناً ويخلق رأياً عاماً مؤيداً يساعد في الأمد البعيد على تطوير الأوضاع الاقتصادية في العالم. ترى هل لهذا التفسير أساس من الصحة أم أنه نتيجة عرضية؟ لا أدري. ولكن الأكيد هو أن العمل السياسي يتضمن كمية هائلة من الكلام وبالتالي ينطوي على نسبة كبيرة من الطاقة المهدورة.

وبعد انتهاء الدورة وفي طريق الرجوع إلى الوطن دونت الملاحظات التالية:

١ ـ قال لي سفير سريلانكا في حفلة السفارة الصينية مساء يوم الجمعة ١٢/ ٤/ ١٩٧٤، إن الشركات تبيع لهم النفط بأسعار أقل من الأسعار التي تطلبونها أنتم؛ فقلت له إن ذلك هو بالضبط ما يجب على الشركات أن تقوم به وإنها إن لم تفعل ذلك فإننا يجب أن نضغط عليها لتفعل ذلك. إنه واجب تلك الشركات المستغلة التي تربح المبالغ الطائلة أن تزودكم بالنفط بأسعار مخفضة، فقال السفير إن بلاده تفضل أن تتعامل معنا نحن، فقلت له إن الأمر لا يهم، فالمهم هو أن تحصلوا أنتم على حاجياتكم من النفط بأسعار مخفضة. فقال كلا إنهم يفضلون أن يستوردوا نفطنا وأن يدفعوا لنا بدلاً من الشركات، فأجبته بالمعنى السابق نفسه، عندها قال أحد أعضاء الوفد العراقي بصورة مازحة: إننا ندرك يا سعادة السفير العلاقة العاطفية بينكم وبين نفطنا. وانتهى الحديث بالضحك. إنني أشعر أن جوابي كان هو الصحيح لمثل هذا الكلام الذي لم يكن صحيحاً على كلّ حال. إن سريلانكا كانت من الدول التي تشترك مع النيبال وغويانا في حملة تشويش في لجنة العمل التي تصوغ البيان، وكانت هذه الدول تحاول الحصول على ثمن لقاء تأييدها لنا في الأمم المتحدة.

٢ ـ عقد وزراء النفط العرب اجتماعاً لهم صباح الجمعة ١٢/ ٤/ ١٩٧٤، للتداول في مسألة عقد اجتماع لمنظمة الدول العربية المنتجة للنفط لتنسيق السياسة، وقد أقر الاجتماع جدول أعمال مؤتمر استثنائي للمنظمة في ٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٤، لتنسيق الموقف إزاء دعوة مؤتمر واشنطن إلى اجتماع بين المنتجين والمستهلكين، ومن أجل مناقشة مسألة مساعدة الدول العربية المتضررة من ارتفاع أسعار النفط.

وبعد الاجتماع تحدث معي وزير خارجية دولة الإمارات العربية حول موقف العراق من تشويش الدول الأربع المذكورة والموقف إزاءها، فقلت له بصورة قاطعة إن العراق متأكد من أنه لا يوجد لأي بلد علينا أي دين وإننا سوف لن ندفع إلى أحدٍ أي شيء لنتجنب الابتزاز وإننا حتّى إذا كنا نريد أن نساعد أحداً

فسوف لن نقوم بذلك الآن وبهذه الناسبة. كان الوزير قلقاً، كذلك كانت الكويت عندما عقد اجتماع للدول العربية المشتركة في الدورة الاستثنائية. إن مسألة ابتزاز الدول المنتجة وتوجيه الحملة على الدول العربية،كان واضحاً من قبل الدول الأربع المذكورة في لجنة الصياغة.

٣ ـ كان خطاب الولايات المتحدة يوم ١٥/ ٤/ صباحاً قد ألقاه كيسنجر، وقد احتوى على ست نقاط موجهة في أغلبها إلى الدول المصدَّرة للنفط. حاول الخطاب خلق التناقض بين الدول المصدَّرة للنفط والدول النامية، ووضع مسؤولية مساعدة الدول النامية على الدول النفطية بالدرجة الأولى، ولمح إلى ضرورة تنظيم أسعار النفط في العالم، وطالب الدول النامية بأن لا تتكتل كما فعلت الدول النفطية؛ فالولايات المتحدة ترى ضرورة معالجة الموضوع عن طريق اجتماع خاص (مؤتمر واشنطن) يتركز حول موضوع النفط. قال لي السكرتير العام للأمم المتحدة عندما قابلته يوم الأربعاء ١٧/ ٤/ ١٩٧٤، إن الولايات المتحدة لم تكن مرتاحة إلى انعقاد الدورة الخاصة للأمم المتحدة لبحث هذه المواضيع. أكدت للسكرتير العام ضرورة تحمل الدول الصناعية الغنية لمسؤولية مساعدة الدول النامية. وقد أوضح هو أن هناك اقتراحاً من دول السوق المشتركة لتكوين صندوق من ثلاثة بلايين دولار تقدّم دول السوق ٥٠٠ مليون منها، فأوضحت له مرة ثانية أن المسؤولية الكبرى تقع على الدول الغنية وليس على الدول النفطية.

٤ ـ كنت أشعر منذ البداية أن اقتراح إيران بتأسيس صندوق تقدّم هي له ١,٥ بليون دولار غير جدي ومقصود للدعاية؛ وقد حاول وزير المالية الإيراني جمشيد أموزكار توسيع الدعاية له في الأمم المتحدة. كان الإيرانيون مهتمين بالدعاية بالدرجة الأولى. وقد استغربت كيف تستطيع دولة أن تذهب إلى هذا المدى في اقتراح مشروع والالتزام به أدبياً والحديث عنه إلى مثل هذا الحد من دون أن تكون تقصد من ذلك تنفيذه؟ كان ذلك موضوع استغرابي.

٥ ـ كان خطاب السعودية ضعيفاً ومرتبكاً، وقد وردت به إشارة إلى أن السعودية كانت ولا تزال ترى ضرورة تخفيض أسعار النفط، وأظنها كانت تقصد استرضاء الدول الغربية وكانت الإشارة سيئة وفي غير محلها؛ في حين كان خطاب الكويت جيداً وقوياً يدافع عن وجهة نظر المنتجين، ويوضح مساهمة الكويت في تقديم المعونات للتنمية في العالم العربي وخارجه من دون ضعف.

٦ ـ لاقى خطاب العراق استحساناً واسعاً وتأييداً، لأنه خطاب الدفاع الجيد عن الدول المنتجة للنفط بقوة وشمول، وقد تضمن أرقاماً ومعلومات أكثر من أي

خطاب آخر. لقد عقدت مؤتمراً صحافياً يوم الخميس ١٨/ ٤، وكان ناجحاً وجيداً حضره عدد كبير من الصحافيين.

٧ ـ قال مندوب الصين في خطابه في الجمعية العامة إن الاتحاد السوفياتي يشتري النفط من الدول النامية ويبيعه بأسعار أعلى محققاً بذلك أرباحاً كبيرة. وهو كلام صحيح ولم يرد الاتحاد السوفياتي على ذلك. كان خطاب الصين مركزاً على مهاجمة الدول الكبرى وبخاصة العملاقين أمريكا والاتحاد السوفياتي.

ثلاثون: انطباعات عن مؤتمر منظمة الدول العربية المصدّرة للنفط، الاستثنائي يوم ٢/ ٦/ ١٩٧٤

١ ـ تقرر عقد هذا الاجتماع أثناء الاجتماع الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك أثناء الدورة غير الاعتيادية لمناقشة الأوضاع الاقتصادية في العالم. وقد عقد آنذاك اجتماع للدول العربية المصدَّرة للنفط واجتماع للوفود العربية للأمم المتحدة. كان الموضوع هو تقديم مساعدة للدول العربية غير المصدَّرة للنفط المحتاجة إلى المساعدة، وقد نشطت اليمن الجنوبية بذلك. كما إن الوزير السعودي قد اقترح بحث موضوع الدعوة إلى الحوار التي وجهها مؤتمر واشنطن بين الدول المنتجة وبين المستهلكين، وقد رحّبنا بالاجتماع.

٢ ـ كان موقفنا واضحاً هو تأييد تقديم المساعدة ورفض الحوار، وقد تبنى المؤتمر اقتراحاتنا بمجملها بتقديم مساعدة ٨٠ مليون دولار كقرض على مدى عشرين سنة. عشر سنوات منها مدّة إمهال والدفع بأقساط سنوية متساوية لعشر سنوات وبفائدة ١,٢ في المئة عدلتها الكويت فأصبحت من دون فائدة. وقد عارضنا أن يكون لبنان مشمولاً بالمساعدة. وقد أوكل إلى صندوق التنمية العربية إدارة المبلغ على أن ينظر بإمكانية استمرار المساعدة في السنوات القادمة في ضوء الظروف والحاجات.

٣ ـ كان موقف الجزائر كما يبدو يحاول إعفاء الجزائر من المساهمة على أساس أنها محتاجة وليس لديها فائض. كما عارض بصورة خفية تقديم مساعدة إلى المغرب.

٤ ـ حاولت سوريا أن تكون مشمولة بالمساعدة، فتحدث مندوبها السيد جبر الكفري عن تضرر بعض الدول العربية من ارتفاع أسعار المواد الخام والمستوردات، وأن المساعدة يجب أن تكون على هذا الأساس وليس على أساس إنتاج وتصدير النفط، ولكن هذا الرأي لم يقبل وبالنهاية تراجع المندوب السوري

عن موقفه، بينما كان موقف مندوب مصر وزير البترول أحمد هلال غير ذلك، فقال إن المساعدة يجب أن تقدّم إلى الدول العربية غير المنتجة للبترول وقد أيّدناه في ذلك. تحدث مندوب الكويت عن ارتفاع أسعار الفوسفات المغربية محاولاً كما بدا لي عدم شمول المغرب بالمساعدة. موقف الكويت في قضايا المساعدات دائماً يميل إلى التقتير. وانتهى اجتماع الصباح بقرار واضح حول هذا الموضوع.

٥ ـ وقد بحث موضوع الدعوة إلى الحوار مع المستهلكين، وقد شرح الأمين العام المذكرة التي تقدّمت بها الأمانة العامة، وكانت تتضمن مواضيع كبيرة وعديدة وغير واقعية في معظمها: التنسيق في تصنيع النفط والتصفية والبتروكيمياويات والتسويق والبدائل وتحديد الإنتاج وأمور كثيرة.

وقد شرحنا أغراض مؤتمر واشنطن: التركيز على النفط، المفاوضات الجماعية عن الأسعار، سعر غير تجاري للنفط، وتأليب الدول الفقيرة غير المنتجة للنفط على الدول المنتجة. وطلبنا رفض الحوار مع واشنطن أو مع الدول الأوروبية، كما طلبنا بحث قضية تنظيم الإنتاج في الدورات القادمة للمنظمة.

كان موقف رئيس وفد السعودية هو في الحقيقة موقف رفض الحوار، وتحدث عن تطورات سياسية وعن تطورات في الموقف النفطي من قبل الولايات المتحدة في الأشهر القادمة أو ربما في الأيام القادمة.

كان موقف الكويت ساذجاً يدعو إلى قبول الحوار، ولكن يطلب معرفة مواضيع الحوار فإذا كانت حول الأسعار فيمكن الرفض، وإن الحوار يجب أن يكون بحسب ما نريد نحن وأيده مندوب البحرين. بعض الدول العربية مثل الكويت لديها موقف ذهني مسبق متخوف من الغرب وموقف الكويت في الغالب موقف توفيقي. موقف الجزائر لم يكن حاسماً كما يجب مع أنهم هم الذين دعوا إلى مؤتمر الأمم المتحدة. قال بلعيد عبد السلام إنهم يرفضون الحوار على الأسعار ولكنهم وافقوا على الحوار مع الدول الأوروبية، وإن الحوار الشامل مع أوروبا يجب أن يحال إلى وزراء الخارجية. وفي النهاية لم نستطع الوصول إلى قرار، وانتهى الاجتماع وتأجل البحث إلى الاجتماع القادم المقرر عقده في ٧ تموز/يوليو ١٩٧٤ في القاهرة.

٦ ـ لقد كان هناك إجماع على أَهمية تحديد الإنتاج عدا السعودية التي قال مندوبها إن المملكة السعودية تعمل بوحي من مصلحة الأمة العربية، وإن المستقبل سيثبت أن ما فعلته هو كذلك، ورفض بشدة بحث موضوع الأسعار

وتحديد الإنتاج في [الأوبك] وقال إن مكان ذلك هو منظمة الأوبك. لم أكن متأكداً من أنه عارض بحث موضوع الإنتاج بالشدة نفسها التي عارض بها بحث موضوع الأسعار.

٧ ـ عقدت اجتماعاً ثنائياً مع أحمد هلال وزير البترول المصري، وأعلمته أننا موافقون على استئجار الطاقة الفائضة بالمصافي المصرية على أساس الإيجار المقطوع على البرميل جواباً عن رسالته التي يقترح بها التعاون مع العراق، وعقد اتفاقية نفطية شاملة تتضمن شراء مليون طن نفط سنوياً لخمس سنوات نقداً من دون مقايضة، وطلب أيضاً شراء المتبقي من الاتفاق السابق وهو ١٥٠ ألف طن، وطلب الفصل بين استيراد البضائع المصرية وتصدير النفط العراقي إلى مصر بسبب المشاكل الناتجة عن المقايضة. كنت أحبذ توثيق العلاقات النفطية وعقد مثل هذه الاتفاقية من منطلق قومي. اتفقنا على إرسال وفد فني لدراسة وضع المصافي المصرية.

٨ ـ اتّصل بي وزير خارجية اليمن الجنوبية محمد سالم مطيع، وكان غرضه هو الاطمئنان على المساعدة للدول العربية غير المنتجة، فشرحت له موقف العراق.

كان وفد اليمن الجنوبية برئاسة سالم ربيع علي رئيس الدولة قد زار بغداد في الشهر الخامس ١٩٧٤، ومعه وزير الخارجية الذي بحث معي موضوع العلاقات النفطية وطلب تزويدهم بالنفط بقروض مؤجلة.. إلخ. لم توافق الحكومة على بيعهم نفط خام ولا منتجات، واقتصرت الموافقة على استئجار جزء من طاقة مصفى عدن بالإيجار المقطوع.

حادي وثلاثون: مثال على دور السياسة في شؤون النفط

طلب القائم بأعمال سفارة ألمانيا الاتحادية مقابلة عاجلة موضحاً أنها تتعلق باجتماع الأوبك في ١٥/٦/١٩٧٤، في كيتو إكوادور، وأنه يتحدث باسم المجموعة الأوروبية، فحددت له الموعد باليوم نفسه الساعة الثانية عشرة، وقد سلمني بالاجتماع مذكرة عن ذلك توضح رغبة الدول الأوروبية بعدم فرض ضرائب جديدة على أرباح شركات النفط. وكانت شركة إكسون (Exon) أيضاً قد أرسلت إليّ تقريراً عن أرباحها سلمني إياه ممثلها بشكل عاجل في القاهرة أثناء انعقاد مؤتمر وزارة النفط العرب الطارئ يوم ٢/٦/١٩٧٤، لبحث مسألة الحوار مع الدول المستهلكة، ومساعدة البلدان العربية غير المصدَّرة للنفط. والجميع يحاول

أن يثبت أن الشركات لا تجني أرباحاً فاحشة تبرر فرض ضرائب جديدة عليها. إن تقرير اللجنة الاقتصادية الذي انعقد في فيينا قبيل اجتماع الأوبك الاعتيادي يوم ١٥/ ٦/ ١٩٧٤، قد تضمن اقتراح إجراءات لوضع ضريبة جديدة على أرباح الشركات أو زيادة حصة الحكومة من الأرباح لامتصاص هامش الربح الكبير الذي تحصل عليه.

وطلب السفير الفرنسي مقابلتي لأمر عاجل يتعلق باجتماع الأوبك في كيتو إكوادور، فحاولت تأجيل زيارته ولكنه أصرّ على مقابلتي باليوم نفسه، أي يوم ١٥/ ٦/ ١٩٧٤ الواحدة ظهراً، وهو يوم بدء اجتماع الأوبك في كيتو وقد سلّمني مذكرة من الحكومة الفرنسية فحواها طلب تأجيل البت بموضوع تغيير النظام الضريبي على الشركات الذي يبحثه مؤتمر الأوبك. أعلمني السفير أن الحوار الأوروبي ـ العربي قد تقرر بعد تردد الإنكليز الذين أصبحوا لا يعارضونه الآن، والأمريكان يعارضون ذلك، وأن مذكرة قد سلمت اليوم من قبل القائم بأعمال ألمانيا الغربية بهذا الخصوص بأن المؤتمر سيعقد في الخريف أو قبل نهاية العام.

أعلمني أن هذا الحوار قد اقترحته فرنسا وتحمست له الجزائر ومصر قد رحبت به جداً، وأنه سيشمل أموراً عديدة من ضمنها النفط. قال إنه يتوقع أيضاً أن يلغى الحظر على بعض الدول الأوروبية في اجتماع الأوبك القادم في ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧٤، لتستطيع كلّ الدول الأوروبية أن تحضر الحوار المنتظر. يلاحظ أن المذكرة الفرنسية تتضمن الإشارة إلى أن فروقات أسعار النفط يجب أن تعالج بالاتفاق بين جميع الأطراف المعنية، أي بالمفاوضة وليس عن طريق السوق. وهكذا تريد الدول الغربية وضع أسعار النفط تحت الإشراف الدولي بالتدريج. وهكذا يتضح بجلاء كيف تكون السياسة في خدمة المصالح الاقتصادية.

ثاني وثلاثون: مؤتمر الأوبك الاستثنائي في فيينا من ١٢ ـ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤

انعقد هذا المؤتمر بعد أن هيّأت اللجنة الاقتصادية تقريراً مهماً عن وضع السوق والنفط. وخلاصة التقرير هي أن شركات النفط يكلفها برميل النفط من الامتياز ٧,٢٣ دولاراً للبرميل على ٤٠ في المئة من الإنتاج، ويكلفها ١٠,٨٣ دولاراً على نفط المشاركة ٦٠ في المئة من الإنتاج ٩٣ في المئة من المعلن = ١٠,٨٣، وبذلك يكون معدل الكلفة على الشركالت ٩,٣٩ دولاراً للبرميل؛ في

حين أن السعر الذي تطلبه شركات النفط الوطنية هو ١٠,٨٣ دولار أي ٩٣ في المئة من السعر المعلن، والفرق هو ١,٤٤ دولاراً للبرميل لصالح شركات الامتياز، الأمر الذي يجعلها قادرة على البيع لأطراف ثالثة بأقل مما تبيع به شركات النفط الوطنية، وبالتالي تفقد الشركات الوطنية أسواقها وهو ما حصل فعلاً، فقد انخفضت مبيعات شركة النفط الوطنية العراقية مؤخراً واضطرّت إلى تخفيض سعرها على المتوسط.

فإذا ما أعطيت الشركات ربحاً مقداره ٥٠ سنتاً للبرميل، فإن ذلك يعني أن الكلفة على الشركات يجب أن ترتفع من ٩,٣٩ إلى ١٠,٣٣ دولاراً للبرميل، وهذا يتطلب ضريبة إضافية مقدارها ٢,٣٧ دولاراً للبرميل بشكل مقطوع أو زيادة الضريبة الحالية من ٥٥ في المئة إلى ٧٩ في المئة.

هناك أيضاً زيادة في الإنتاج إذ وصل إنتاج الأوبك خلال الربع الثالث من عام ١٩٧٣ إلى ٣٢,٦ مليون برميل يومياً، وانخفض بإجراءات تلقائية من قبل بعض الدول الأعضاء إلى ٣١,٢ مليون برميل في اليوم في تموز/يوليو ١٩٧٤، وقد قدر الفائض بالإنتاج خلال الربع الأخير من ١٩٧٤ بحوالى ١,٥ ـ ٣ مليون برميل باليوم على أساس إنتاج تموز/يوليو ١٩٧٤. وعلى أساس فائض ١,٥ مليون برميل يومياً يجب تخفيض إنتاج الأوبك ٣١,٢ إلى ٢٩,٦ م/ب/ي. كان إنتاج العراق لشهر تموز/يوليو ١٩٧٤م، هو ١,٨٧٣ مليون برميل يومياً وهو إنتاج منخفض.

في هذا المؤتمر تقدّمت الجزائر باقتراح زيادة صافي دخل الحكومة من البرميل على كلّ النفط بمقدار ١٤ في المئة، باعتباره يمثل زيادة التضخم في العالم. وهو تقدير اللجنة الاقتصادية نفسه وقد عارضت إيران ذلك، واقترحت زيادة الريع من ١٤,٥ في المئة إلى ٢٠ في المئة فقط. وقد هاجمنا الاقتراح الإيراني لأنه لا يفي بالغرض ولا يؤدي إلى زيادة الكلفة الضريبية على الشركات بأكثر من ١٥ ـ ١٦ سنتاً على البرميل، وهي زيادة رمزية، بعدها تقدّمت الجزائر باقتراح زيادة الريع إلى ٢٠ في المئة وزيادة الضريبة من ٥٥ في المئة إلى ٨٥ في المئة، وقد عارضه المندوب الإيراني وبعد الضغط ومهاجمة الاقتراح الإيراني حصل الاتفاق الوسطي على زيادة ٣٥ في المئة على الكلفة الضريبية معبراً عنها بالنسبة إلى النفط العربي الخفيف بزيادة الريع من ١٤,٥ في المئة إلى ١٦,٦٧ في المئة باعتباره الريع المطبق في فنزويلا، ويعني ذلك زيادة صافية على صافي دخل الحكومة على البرميل من كلّ النفط بمقدار ٣٣ سنتاً للعربي الخفيف (النفط السعودي المستعمل كمقياس).

كلّ ذلك للربع الأخير من عام ١٩٧٤، أي ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، على أن تطبق زيادة تساوي معدل التضخم ابتداءً من السنة الجديدة ١٩٧٥، وقد رفضت السعودية أن توقع على القرار وبقيت على موقفها مطالبة بتخفيض الأسعار المعلنة.

اقترحت الجزائر جانبياً وفي المؤتمر، إجراء تخفيض بالسعر المعلن تقابله زيادة في الضريبة والريع بمعدلات أكبر بحيث تكون الحصيلة الصافية زيادة في صافي دخل الحكومة من البرميل وقد رفضنا هذا الاقتراح بشدة.

سألت وزير النفط الجزائري عن السبب، فقال: إن ذلك هو شرط السعودية للاشتراك بالقرار، وكان وزير النفط الجزائري قد زار السعودية وإيران قبيل انعقاد المؤتمر بأيام. . وسألت وزير الجزائر عن سبب موقفهم فقال: إنه نفسي بالنسبة إلى السعودية، وحاول إقناعي عدة مرات بذلك ولم أوافق. وبعد الوصول إلى القرار، طرح مندوب الجزائر الفكرة نفسها ثانية، فقال إنّه بالإمكان إجراء تخفيض ١٠ سنتات بالسعر المعلن وإضافة زيادة بالضريبة مقدارها ١,٥ في المئة جديدة للتعويض عن ذلك، فعارضت الفكرة بشدة. وقام وزير النفط السعودي بشرح موقفه وقال إنهم يريدون إجراء تخفيض بالسعر المعلن وهو تخفيض غير كبير. وأوضح أن على المؤتمر ألا يستغرب إذا ما قامت السعودية بإجراء انفرادي لوحدها، أي تخفيض الأسعار. كما إنه هدد بعد الاجتماع وبصورة انفرادية بأن السعودية ستزيد الإنتاج وتخفض الأسعار. إن الاقتراح الجزائري قد أيده مندوب الكويت وعارضه مندوبو أبو ظبي ونيجيريا وليبيا وسكت الآخرون. إيران لا يهمها الموضوع إذ ليس لديها سعر معلن.

المندوب الإيراني أموزكار يتكلم دائماً عن ضرورة كون قرارات الأوبك منطقية وذات أساس ويمكن تدبيرها. وبما أن معدل نسبة التضخم هي ١٢ في المئة لذلك فهو غير مستعد لزيادة دخل البرميل أكثر من ٣ في المئة لربع السنة. . إلخ. وقد تحدثت عن مسألة الأساس المنطقي، فأوضحت أن شركات الامتياز لا تزال تأخذ النفط بسعر ٩,٣٩ دولاراً للبرميل وهو أقل من سعر السوق الذي هو ١٠,٨٣ دولاراً للبرميل، فما هو المنطق في ذلك؟ أهو لأن هذه الشركات تملك امتيازاً وقع في وقت من الأوقات، أو لأنها استثمرت بضعة ملايين استرجعتها مرات عديدة؟ وأن هذا الفرق غير مبرر وغير عادل وغير منطقي، لذلك فإن زيادة دخل البرميل لامتصاص كلّ هذا الفرق هو المبرر المنطقي. المندوب الإيراني قال لي في حفلة عشاء وزير خارجية النمسا لرؤساء الوفود مساء يوم ١٢ أيلول/

سبتمبر ١٩٧٤، إن سبب ذلك هو أن الشركات لم تعوض عن ٤٠ في المئة الباقية من النفط وإنها قد عوضت عندما أمم العراق نفطه وقد عوضت عن المشاركة. وفي الاجتماع حرصت على ذكر أن إيران تقول إنها قد أممت كلّ نفطها وإنها دفعت كامل التعويضات عن ذلك، لذلك «فهي لا تريد أن تدخل المشاركة»، ومع ذلك فهي لا تزال «تسمح للشركات بأخذ النفط بكلفة ٩,٣٩ دولاراً للبرميل» فلماذا؟ ولم يجب مندوب إيران عن ذلك.

لقد بحث موضوع زيادة الإنتاج عدة مرات بإلحاح منا ولم تتحمس له إيران ولا السعودية وهما من كبار المنتجين.

مندوب الكويت أعلن أنهم مستعدون لتخفيض جديد لم يحدده، ومندوب ليبيا أعلن أنهم سيخفضون ٢٠٠ ألف برميل جديد، وأعلن مندوب نيجيريا بأنهم سيخفضون ١٠٠ ألف برميل، كذلك مندوب فنزويلا، وتكلّم مندوب أبو ظبي وقال: إنهم خفضوا ٤٠٠ ألف برميل. وأعلن مندوب قطر أنهم غير مستعدين لأي تخفيض. كان مندوب الكويت هو الذي اقترح أن يكون التخفيض اختيارياً، فرجعت بالكلام وسألت إن كان ما قاله الأعضاء سينفذ أو أنه مجرد وعد، فلم ألق جواباً قاطعاً.

الموضوع الذي يشغل بالي هو معرفة لماذا تريد السعودية تخفيض الأسعار المعلنة؟ والجزائر لماذا تقول إنها مستعدة لتلافي التخفيض بزيادة الضريبة؟ فهل السعودية تريد تخفيض شكلي أم حقيقي ولماذا؟ السعودية تنتظر نتيجة المفاوضات مع أرامكو والجزائر كانت تلح على إرضاء السعودية ولو شكلياً لأن موافقتها على القرار مساعد على تضييق الفجوة بين أسعار الشركات وأسعار النفط الحر. ولكن ذلك غير صحيح؛ فالسعودية تحتفظ بحقها في الرجوع إلى أرامكو للاستفادة من الزيادات في الريع والضريبة التي قررتها أوبك عندما تصل إلى اتفاق، وإنها ستطبق القرارات إذا لم تتوصل إلى اتفاق، فأرامكو لا بدّ أن تضيف هذه الزيادات على أسعار مبيعاتها لطرف ثالث، أي أن أثرها على تضييق الفجوة بين نفط الشركات والنفط الحر حاصلة مهما كان موقف السعودية. أغلب الظن أن السعودية تريد تخفيض السعر المعلن من قبل أوبك لتستطيع عقد الصفقة مع أرامكو التي تطالب بتنازلات مالية؛ فربما تكون السعودية عندما تأخذ كلّ الإنتاج تريد أن تبيع النفط «أو جزء منه» لأرامكو بسعر ٩٣ في المئة من السعر المعلن المخفض وبذلك يسهل عمل الصفقة مع أرامكو ويصبح هذا هو السعر المحقق الجديد في العالم، وهو سعر أقل من السعر الحالي.

كان المندوب الإيراني قد عرض في اجتماع الأمم المتحدة الاستثنائي لبحث وسائل مساعدة الدول النامية مشروعاً كاذباً لجمع مبلغ ٢ بليون دولار من عشر دول نفطية وعشر دول صناعية، وأن إيران مستعدة إلى إعطاء ١٥٠ مليون دولار. وإن هذا الصندوق يجب أن يدار من قبل مجلس أمناء يختار على أساس الكفاءة الشخصية وليس على أساس سياسي من الحكومات. والمقصود كان دوماً الدعاية وليس التنفيذ. وفي هذا الاجتماع عندما عرض مشروع صندوق الأوبك بشكله الأخير، عارضته إيران بشدة بحجة أن مجلس الأمناء هو ممثل الحكومات. وقد حضر اجتماع الأوبك هذا السيد بريش مندوباً للأمم المتحدة لمواصلة بحث مسألة مساعدات الدول النفطية للصندوق الذي تقرر تأسيسه من قبل الأمم المتحدة في اجتماعها في الشهر الرابع من عام ١٩٧٤، وقد انتهز الوزير الإيراني هذه المناسبة وتحدث عن المشروع الإيراني الذي لم يتحقق لأن الآخرين ـ كما قال ـ لم يوافقوا عليه، وأنه ذهب إلى نيويورك وفي جيبه صك بمبلغ ١٥٠ ألف مليون دولار.. إلخ. وما كان من بريش إلا أن قال له بنكتة لاذعة كانت أروع جواب عن الكذب والخداع الإيراني: أرجو ألا يكون الصك قد ضاع منك الآن، فضحك الجميع. الواضح طبعاً هو أن الكلام الإيراني ليس إلا من قبيل الدعاية وإلا لماذا لا تقدّم إيران المبلغ إلى صندوق الأمم المتحدة الذي تقرر تأسيسه في نيويورك إذا كانت جادة في الأمر؟!

ثالث وثلاثون: النفط في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣

كان أول ما قمنا به في مجال النفط عندما قامت حرب تشرين، هو أن طلب مني السيد رئيس الجمهورية آنذاك أن أسافر إلى المملكة العربية السعودية لبحث الموقف، وبالفعل سافرت بطائرة خاصة، وكان الوقت رمضان، فوصلت الرياض عصراً وقابلت المرحوم الملك فيصل بعد الإفطار وعرضت عليه رأي العراق، وهو تأميم المصالح النفطية الأمريكية، وسحب الأرصدة المالية من الولايات المتحدة، وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية معها. كان الملك مؤيداً لضرورة دعم الجبهة العربية بالسلاح والمال والجيوش وكل ما تحتاجه المعركة من لوازم عسكرية ومالية وسياسية، وأخبرني عن تحرّك القوات السعودية التي هي في الطريق إلى ميدان المعركة، إلا أنني لم أحصل عن جواب على ما عرضت ورجعت من دون نتيجة. إلا أن الموقف السعودي قد تبلور في ما بعد باقتراح تخفيض الإنتاج الذي قدمه وزير النفط السعودي في اجتماع الكويت.

فمبادرة من منظمة الدول العربية المصدّرة للنفط ومن قبلها الكويت، انعقد

مؤتمر وزراء النفط العرب الاستثنائي في مدينة الكويت صباح يوم ١٧/ ١٠/ ١٩٧٣. كان موقف العراق يتلخص بثلاث نقاط، **الأولى**، تصفية المصالح الأمريكية النفطية في البلدان العربية وذلك بتأميم جميع الشركات النفطية الأمريكية العاملة في الوطن العربي ومصالحها في الشركات الأخرى؛ و**الثانية**، سحب الأرصدة المالية العربية من الولايات المتحدة؛ و**الثالثة** قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية لِكُلّ الأقطار العربية المنتجة للنفط مع الولايات المتحدة الأمريكية. أما موقف العربية السعودية، فكان اقتراح تخفيض مجموع الإنتاج العربي للنفط بغض النظر عن كونه سيصدر إلى الولايات المتحدة أو إلى غيرها من الدول من الآن وحتّى انسحاب قوات العدوان من الأراضي العربية المحتلة. وكان موقف الوفد العراقي هو أنه من الضروري أن يتضمن أي قرار يصدر عن المؤتمر حداً أدنى من العقاب للولايات المتحدة بالذات، عن طريق فرض الحظر على تصدير النفط إليها، وأن الوفد العراقي غير مستعد لحضور الاجتماع الختامي والتوقيع على القرارات إذا جاء القرار خالياً من ذلك الحد الأدنى. وبالفعل لم يحضر وفدنا الاجتماع الختامي حيث لم يحصل الإجماع على حظر تصدير النفط للولايات المتحدة. وقد حاول رئيس المؤتمر لتلك الدورة وكان رئيس الوفد الجزائري، إقناعي بحضور الاجتماع الختامي قبل انعقاده، فلم أوافق، كما إنه ذكر لي شخصياً في القاعة قبل انعقاد الجلسة الأولى للمؤتمر أن المقترح السعودي القاضي بتخفيض الإنتاج الإجمالي تدريجياً سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط مما سيعود بالفائدة المالية على الدول المنتجة.

وقد صدر عن المؤتمر بيان صحافي حددت فيه أهداف برنامج تخفيض الإنتاج الذي أعلنته الدول الموقعة على البيان، فذكر «أن التخفيض سيستمر حتّى يتم جلاء القوات الإسرائيلية جلاءً كاملاً عن جميع الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني».

رابع وثلاثون: تصنيع الأسمدة الفوسفاتية

إن مشروع استثمار الفوسفات وتصنيع الأسمدة الثلاثية الفوسفاتية داخل في اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفياتي، وقد وقعت شركة المعادن الوطنية العقد الرقم ١٠٠٢٥، لإنجاز تقرير الجدوى الاقتصادية والتقرير الفني للمشروع في ٢٣/ ٤/ ١٩٧٢، وأنجز التقرير في أواخر عام ١٩٧٣، بتأخير سنة وثلاثة أشهر. ولم تقم أي مفاوضات على عقد التنفيذ إلا حوالى منتصف ١٩٧٤.

وقد جاء التقرير السوفياتي واضحاً، بأن المشروع يجب أن ينفذ على ثلاث مراحل، **الأولى** لإنتاج ٣٠٠ ألف طن من الأسمدة الثلاثية المركبة، و**الثانية** ٦٠٠ ألف طن، و**الثالثة** ٩٠٠ ألف طن. واستنتج التقرير أن المشروع غير اقتصادي. وبسبب طول المدد التي طلبها السوفيات لتنفيذ المشروع وأسباب أخرى، تقرر أن ينفذ المشروع عن طريق دعوة عدد من الشركات العالمية لتنفيذه. وبعد أن تمّ ذلك أخذ السوفيات بالإلحاح بضرورة سفر وفد فني من شركة المعادن العراقية إلى موسكو للتفاوض حول المشروع، ولم يجب طلبهم، وبعد إلحاح متكرر خيرناهم بأن المشروع سينفذ عن طريق دعوة شركات عالمية وليس عن طريق التفاوض المباشر معهم. وقد زارني المستشار الاقتصادي السوفياتي، ومعه المستشار الاقتصادي السابق خسيالوف، ومدير إحدى المؤسسات السوفياتية التي تتفاوض على مشروع مصفى الموصل يوم ١٩٧٤/٦/٢٥، وقد أخبرني المستشار السابق الذي أصبح يعمل في لجنة الدولة التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفياتي للتعاون الاقتصادي، أنهم مستعدون لتنفيذ المرحلة الثانية للمشروع فوراً وأنهم مستعدون لتلبية مطاليب الجانب العراقي، وأن الجانب السوفياتي قد ارتكب بعض الأخطاء في تقرير الجدوى الاقتصادية.. إلخ. ثم قال إنهم قد استغربوا من تبديل طريقة تنفيذ المشروع، في حين أن الاتفاقية معهم تنص على ضرورة التشاور في مثل هذه الأمور، فأجبته بأن تنفيذ المشاريع عائد إلى الجانب العراقي وهو أمر اختياري بحت، وأن العراق قد شرح لهم الصعوبات وهي الوقت والأمور الفنية.. إلخ، وأن قرار الحكومة هذا نهائي.

كانت مسألة طاقة المشروع قد نوقشت وقد أثار المجلس الزراعي ذلك وطلب توسيع حجم المعمل، وقد سألت لجنة المتابعة مختلف الأجهزة المعنية، فكلها أيدت أن تكون الطاقة ٣٠٠ ألف طن، إلا وزارة النفط فأَيدت ٦٠٠ ألف طن، وقد تقرر أن يكون الحجم ٦٠٠ ألف طن وأعلمت الشركات التي جرى الاتصال بها لتنفيذ المشروع بذلك.

بعد رجوعي من الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول التنمية، خطرت لي مسألة أهمية صناعة الأسمدة في الـ ٢٠ سنة القادمة، فقد أكدت التقارير التي ألقيت بالمؤتمر وما ورد في خطاب السكرتير العام للأمم المتحدة وأغلب الوفود، أن صناعة الأسمدة ستكون نقطة اختناق في السنوات القادمة، وأن أزمة الطاقة ستؤدي إلى هبوط في إنتاج الأسمدة وانخفاض في إنتاج الغذاء. وقد خطر لي أن أجهزة الدولة عندنا معتادة على بناء أحكامها بخصوص حجوم المشاريع على

أساس الاستهلاك الداخلي وليس على أساس التصدير، وتشير التقارير التي قرأتها عن الموضوع إلى أن ذلك صحيح عند تقريرهم هذا المشروع. وقد اجتمعت بلجنة فنية تعرف عن هذه القضية وتبين أن التقديرات هي: في سنة ١٩٨٠ إذا فرضنا زراعة ٦ ملايين دونم واستعملنا ١٥ كغ للدونم (وهي تقديرات محافظة)، فإن الحاجة ستكون ٢٠٠ ألف طن من الأسمدة. أما إذا كانت المساحة المزروعة ١٥ مليون دونم، فإن الكمية هي ٥٠٠ ألف، أما إذا زادت الكمية للدونم الواحد فتكون الكميات أكبر.

أما التصدير العالمي فمقدر أن يكون في عام ١٩٨٠ ٣٧٠ مليون طن خامس أوكسيد الفسفور، وفي عام ١٩٨٥ يبلغ ٤٤ مليون طن وتبلغ حصة العراق من ذلك ٠,٨١ في المئة في عام ١٩٨٠ و١,١٤ في المئة في عام ١٩٨٥م، وتلك حصة صغيرة جداً، في حين أن العراق هو ثالث بلد في العالم من حيث توافر المواد الخام الأساسية لصناعة هذه الأسمدة وهي: الكبريت والفوسفات والغاز بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وقد استنتجت من ذلك أن التقديرات التي بنيت عليها سعة ٦٠٠ ألف طن، هي تقديرات محافظة جداً بالنسبة إلى الاستهلاك الداخلي، ولا تأخذ في الاعتبار إمكانيات التصدير إلى الخارج. وقد طلبت تأليف لجنة لإعادة دراسة الموضوع، فاجتمعت اللجنة في ٣٠/٦/١٩٧٤، وتم إقرار توسيع الطاقة إلى مليون طن قابلة للتوسع إلى مليوني طن من الأسمدة.

الكتاب الثاني: الإصـــلاح الزراعـــي
في البلدان العربية: دراسة مقارنة(*)

المحتـــوى

مقدمة ٤٦٣

أولاً : وسائل الإنتاج والملكية العامة ٤٦٤

ثانياً : الملكية الصغيرة الموجهة ٤٧٠

ثالثاً : إعادة توزيع الثروة والدخل ٤٧٦

رابعاً : تكوين رأس المال والاستثمار ٤٨٨

خامساً : الإصلاح الزراعي والتنمية ٤٩٣

سادساً : الإصلاح الزراعي وبقايا النظام القديم ٤٩٥

ملحق : معلومات أساسية عن برامج الإصلاح الزراعي في البلدان العربية ٤٩٩

(*) صدر عن معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دمشق عام ١٩٦٧.

مقدمــة

لقد اتسعت حركة الإصلاح الزراعي في العالم كحل لمشكلة الفقر والتفاوت في توزيع الملكية والدخل بين العاملين في الزراعة، وقد شهدت البلدان العربية تطبيق برامج من هذا النوع في مصر وسوريا والعراق والجزائر، والبرامج المذكورة بعضها قد مضى عليه وقت كاف للتقييم وأخرى لا تزال جديدة نسبياً. علاوة على ذلك تختلف هذه البرامج في أمور التطبيق وإن تشابهت من حيث المبادئ والإجراءات المنبثقة عنها. إن أوجه الشبه والاختلاف وتقييم درجة النجاح وكيفية مواجهة مشاكل التطبيق وسد النواقص التي تبيّنت أثناء التطبيق، ومقارنة أثر هذه البرامج في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، مواضيع جديرة بالدراسة والمقارنة ليس من الناحية النظرية فحسب، بل لأغراض التطبيق العملي أيضاً. لذلك كان من المفيد تثقيف العاملين في تطبيق هذه البرامج بمعلومات وتحليلات عن الإصلاح الزراعي في البلدان العربية لتنمية المعلومات والخبرة المتراكمة في هذا المجال، كما لا تخفى أهمية هذا التثقيف بالنسبة إلى الجمهور بخاصة جمهور الفلاحين وكافة الذين لهم صلة معاشية ومهنية بقطاع الزراعة؛ فالإصلاح الزراعي كغيره من المشاريع العامة قد تكونت حوله كثير من الأفكار الخاطئة الشائعة التي ساعد ضعف التثقيف على انتشارها وبقائها.

هناك بعض الأمور المهمة التي تلفت النظر بالنسبة إلى الاقتصاد بين الزراعيين والمهتمين بقضية الإصلاح الزراعي يمكن أن يعتبر البحث فيها من قبيل التجديد في النظرة لطبيعة هذه البرامج وربما كان العامل المشترك في هذه الأمور هو تأكيد الجانب الاقتصادي. هناك ميل (أو انحياز في النظرة) لاعتبار مسألة الإصلاح الزراعي قانونية محصورة في قضية إعادة النظر بتوزيع الملكية. وأسباب ذلك ليس من الصعب فهمها، فقضية إعادة توزيع الأرض هي الإجراء الرئيس في عملية الإصلاح الزراعي. إن الخطأ في هذه النظرة لا يكمن في ذلك بالطبع ولكن في عدم التأكيد على الآثار الاقتصادية التي يحركها تغيير تركيب ملكية الأرض في الريف تلك الآثار التي هي الأمر المهم الذي تدور حوله قضية

الإصلاح الزراعي. هل يمكن بواسطة برامج الإصلاح الزراعي زيادة الإنتاج أو إعادة تنظيمه؟ هل يمكن زيادة الدخل الفردي الحقيقي للفلاحين؟ هل يمكن توسيع السوق الداخلي للصناعة؟ هل يمكن زيادة معدل تكوين رأس المال؟ هل يمكن زيادة إنتاجية العامل الزراعي؟ تلك هي المسألة الاقتصادية في الإصلاح الزراعي، أما لماذا تعار قضية الإصلاح الزراعي أهمية اقتصادية، فالجواب واضح، هو أن اقتصاد هذه البلدان ـ والبلدان العربية عموماً ـ لا يزال يعتمد رئيسياً على قطاع الزراعة من جهة، وأن برامج الإصلاح الزراعي تغطي جزء مهماً من قطاع الزراعة من جهة أخرى.

إن برامج الإصلاح الزراعي موضوع البحث تستهدف خلق تنظيم جديد في قطاع الزراعة، وتستهدف العملية الإنتاجية كما تستهدف العلاقات الاجتماعية. والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي الجديد هذا يذهب إلى أوسع من مسألة إعادة النظر بتوزيع الملكية وإن كان ذلك هو نقطة البدء في التنظيم الجديد. إن برامج الإصلاح الزراعي الحالية تتضمن بصورة واضحة هدفاً يقوم على أساس إحداث ثورة في أساليب الزراعة وفنونها، تدل عليها الجهود المبذولة في مجال الزراعة، وتتضمن أيضاً خلق مجتمع متضامن متقارب في الثروة والدخل يكون العمل فيه عامل الإنتاج الرئيس. ويتمثل ذلك في محاولة تكوين الجمعية التعاونية في القرية.

وينصب التأكيد الرئيس في هذه المقالة على هذه الجوانب بصورة موجزة، أما الطريقة المقارنة في البحث فالهدف منها عملي بالدرجة الأولى، ألا وهي تزويد المهتمين بالموضوع بخاصة من ذوي الاهتمام العملي بمعلومات عن آثار هذه البرامج في الأقطار الأربعة بقدر ما تسمح بذلك المعلومات المتوافرة، فقد أخذت الدراسة شكل التتبع وعرض النتائج ومقارنتها.

أولاً: وسائل الإنتاج والملكية العامة

إن أهم ما في هذا الموضوع هو مسألة ملكية الأرض التي هي عامل الإنتاج الرئيس في الزراعة بصورة عامة. يلاحظ أن برامج الإصلاح الزراعي التي قامت في الوطن العربي كالجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق، لم تأخذ بالملكية العامة للأرض، بل تركزت حول توزيع الأرض على الفلاحين وتأسيس نظام ملكيات زراعية عائلية صغيرة، أي أن هدف هذه البرامج كان إعادة توزيع الأرض لتحقيق نوع من العدالة وليس إلغاء الملكية الخاصة للأرض.

وإذا ما حاولنا تفسير هذا الاتجاه، نجد أن وراءه عوامل متعددة؛ فنظام الملكية الكبيرة الإقطاعية الذي كان سائداً في مصر وسوراي والعراق قبل الإصلاح الزراعي، قد أدى إلى خلق أوضاع اقتصادية واجتماعية سيئة بالنسبة إلى الفلاحين الذين كانوا يعملون بالأرض لقاء حصة بالمحصول أو لقاء أجر يومي، فالأرض في مثل تلك الظروف المعاشية القاسية هي مصدر المعيشة وهي مصدر الضمان الاقتصادي للمستقبل. إن هذه الحقائق البسيطة القاسية التي اتضحت بمرور الزمن ورسخت في أذهان الفلاحين الفقراء خلال القرون، خلقت ارتباطاً وثيقاً بين الإصلاح وبين توزيع الأرض حتى جعلت الواحد مساوياً للآخر تقريباً. إن جميع الحركات السياسية ودعوات التقدميين ورواد الإصلاح في تاريخ العرب الحديث، بضمنهم الأحزاب الاشتراكية لم يذهبوا إلى أبعد من توزيع الأرض على الفلاحين الفقراء. وثمة ملاحظة حول هذا الموضوع هي أن القوى التي تولت إدخال برامج الإصلاح الزراعي لم تكن نفسها تعتقد بوجود أي فارق بين الإصلاح الزراعي وبين توزيع الأرض، وحتى تلك النظم التي أعلنت عن اتباع سياسة اشتراكية لم تفعل ذلك إلا مؤخراً، أي بعد تشريع الإصلاح الزراعي، أو انها كانت تعتبر توزيع الأرض من صميم السياسة الاشتراكية في الزراعة في الأصل. إن شيئاً من الحوار ومراجعة الأفكار في هذه القضية لم يحدث إلا مؤخراً حيث بدأنا نسمع عن أفكار المزارع الجماعية وإمكانيات تطبيقها.

كل ذلك عدا تجربة التسيير الذاتي في الجزائر؛ فبعد الاستقلال مباشرة انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية ـ اشتراكية تمثلت في صدور قوانين التسيير الذاتي قبل حوالى أربع سنوات؛ فالمزارع الكبيرة ذات التركيز الرأسمالي العالي والتخصص في الإنتاج التي كان يملكها المستعمرون الفرنسيون أصبحت خالية بعد تركهم للبلاد. ومزارع رأسمالية حديثة كهذه ليس من المفيد اقتصادياً توزيعها إلى قطع صغيرة وذلك أمر بديهي.

وكانت تلك الفرصة مناسبة لإدخال نظام زراعة التسيير الذاتي فيها كجزء من خطة الدولة العامة آنذاك وقد تم ذلك بالفعل، حيث شكلت لجان التسيير من قبل العمال الزراعيين وبموجب المرسوم الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، تم تأميم أراضي المستعمرين، وبذلك أدخلت مساحة من الأرض تبلغ حوالى ثلاثة ملايين هكتار في نظام التسيير الذاتي. ولكن الإصلاح الزراعي في الجزائر لم يتطور في الاتجاه نفسه، بل حدث به تغيير جوهري مؤخراً، فالدراسة التي نشرتها مجلة **الطليعة** القاهرية قد أعدت في الجزائر لتكون أساساً لقانون جديد للإصلاح الزراعي هو الآن قيد التشريع يدل على وجود تفكير جديد في مسألة الإصلاح

الزراعي؛ فالمشروع الجديد قد أدخل نظام الملكية الصغيرة إلى جانب التسيير الذاتي، فالأراضي التي لا تزال بيد الدولة أو بيد الملاك الجزائريين الكبار ينص المشروع الجديد على تقسيمها إلى ملكيات عائلية صغيرة توزع على الفلاحين الفقراء الذين ليس لهم ارض. ويتضمن المشروع الجديد تقريباً أسس برامج الإصلاح الزراعي نفسها التي طبقت في المشرق العربي من حيث شروط التوزيع وواجبات المنتفع وتأسيس الجمعيات التعاونية. . إلخ، ولا يختلف عن تلك البرامج إلا بنقطتين هما عدم إعطاء ارض للمالك القديم إلا إذا تولى زراعتها بنفسه وإعطاء البلديات دوراً كبيراً في شؤون التنفيذ[1]. إن مشروع القانون لا يوضح بالطبع أسباب هذا التحويل وعدم الاستمرار بسياسة التسيير الذاتي كما انه لا يلغيها ولكن المعروف هو أن التسيير الذاتي قد جابهته مصاعب عملية كبيرة الأمر الذي حرك التفكير بضرورة ـ إعادة النظر فيه.

ذكرنا سابقاً أن نوعاً من مراجعة التفكير قد حصلت في قضية الإصلاح الزراعي في المشرق العربي، الأمر الذي تدل عليه بعض الخطوات والتدابير الجديدة؛ ففي الجمهورية العربية المتحدة مثلاً قامت محاولة لتأسيس مزارع دولة في مصر العليا حيث استولى الإصلاح الزراعي على مزارع تجارية كبيرة مجهزة بوسائل حديثة؛ فهذه المزارع التجارية الحديثة لم تُقدِم سلطات الإصلاح الزراعي على توزيعها لملكيات صغيرة، بل استبقت ملكيتها للدولة وقامت بتأجيرها لعدد كبير من الفلاحين مع منحهم حقوقاً دائمة في البقاء، وحدّاً أدنى من الدخل كحصة من المحصول ووضع الإنتاج تحت إدارة فنية وتطبيق دورة زراعية حديثة. كما إن تجربة مديرية التحرير تشير إلى الاتجاه نفسه؛ ففي هذه المديرية حيث يجري اختيار المنتفعين بحسب أسس علمية ويخضعون إلى توعية وتدريب على الزراعة التعاونية الحديثة، تقوم الدولة بتمليك الفلاح المنتفع بيتاً ولكنها لا تملكه الأرض التي تبقى جهة تزرع بالآلة وبصورة تعاونية تحت إشراف مجلس تتمثل به الدولة والفنيون والمنتفعون. إن هذه التجربة الجديدة في الأراضي المستحصلة والتي تستهدف خلق مجتمع جديد تذوب فيه صفات المجتمع القديم وتعمه المساواة والعمل الجماعي، جديرة بالاهتمام ولا توجد أدلة تثبت أنها غير ناجحة عدا ما ظهر فيها مؤخراً من تبذير في المصروفات.

وفي العراق ظهرت بوادر إلى تأسيس مزارع دولة بعد الثورة في عام

---

(١) «الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي في الجزائر، وثائق جديدة للثورة الجزائرية،» **الطليعة** (القاهرة)، العدد ١ (١٩٦٧).

١٩٥٨، فتأسست خمس مزارع دولة موزعة في مناطق مختلفة من البلاد قصد من تأسيسها ـ كما يبدو ـ أن تكون تجربة لهذا النمط من التنظيم الزراعي، ولكن هذه المزارع الحكومية التي كانت تدار مباشرة من قبل سلطات الإصلاح الزراعي بواسطة عمال دائمين قد أصبحت تكلف ميزانية الدولة مبالغ كبيرة إذ بلغت الاعتمادات العامة لهذه المزارع حوالى ٢٨٧ ألف دينار في ميزانية عام ١٩٦٧[٢]؛ فالمزارع المذكورة كانت واسعة الإدارة وذات ملاك دائم من العمال الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كلفة العمل والإدارة إلى حد بعيد كما إن مستوى الإنتاج كان متدنياً جداً ما جعلها غير قادرة على الاستقلال المالي وعاجزة عن الاستمرار من دون مساعدة حكومية ضخمة كما ذكرنا.

أما في سوريا فتجربة مزارع الدولة حديثة جداً فعندما تم الاستيلاء على بساتين الغوطة في دمشق في عام ١٩٦٦، كان بين الأراضي المستولى عليها سبع مزارع حديثة مشجرة بالفواكه ذات مساحات كبيرة نسبياً. وقد قامت وزارة الإصلاح الزراعي بتكوين إدارات فنية لهذه المزارع وتكوين نظام[٣] لإدارتها يقوم على أساس إشراك العمال والفنيين بالأرباح والإدارة وإعطائها استقلالاً مالياً وإدارياً مع بقاء ارتباطها بوزارة الإصلاح الزراعي. وقد طبق النظام نفسه على محطات الأبقار الست، وبذلك تكونت ثلاث عشرة مزرعة دولة. إن مساحة المزارع الثماني في غوطة دمشق تبلغ ٣٦٦١ دونماً ويعمل بها ٦٦ عاملاً وموظفاً. إن تقييم هذه التجربة غير ممكن الآن بسبب قصر المدة التي مضت على تأسيسها، ولكن تجدر الإشارة إلى أن حساباتها السنوية الأخيرة تدل على أن مستوى المردود فيها كان منخفضاً الأمر الذي استدعى تأليف لجنة لدراسة أوضاع هذه المزارع من حيث عدد العمال والموظفين فيها وخلاصة التقرير الذي وضعته اللجنة هو وجود فائض باليد العاملة يبلغ حوالى ١٠ في المئة في الوقت الحاضر[٤].

إن لهذه المبادرات دوافع عديدة تختلط فيها العوامل العقائدية بالاعتبارات الاقتصادية، والذي يهمنا أكثر في هذا المجال هو الإشارة إلى أن مبادرات مزارع الدولة قد أوجبتها أحوال خاصة؛ ففي الجمهورية العربية المتحدة، كان من غير الممكن توزيع المزارع الرأسمالية الحديثة ذات الإدارة الفنية والاستثمارات الثابتة

(٢) الميزانية العامة لسنة ١٩٦٧.

(٣) نظام مزارع مؤسسة الإصلاح الزراعي بحسب القرار رقم ٦٥٥/ت، وزارة الإصلاح الزراعي ـ دمشق.

(٤) تقرير داخلي عن مزارع الدولة في وزارة الإصلاح الزراعي ـ دمشق.

في الآلات والمنشآت في ريف مزدحم بالسكان حيث تصبح المساحة التي تصيب العائلة صغيرة جداً من دون الحد الاقتصادي. إن مزارع الأشجار المثمرة الكبيرة التي استولى عليها الإصلاح الزراعي في غوطة في دمشق لا يمكن توزيعها من دون تعريضها لخطر انخفاض الإنتاج وتفكيك استثماراتها الثابتة(٥).

لكن هذا الاعتبار الاقتصادي نفسه لا يخلو من الآثار العقائدية، فالزراعة الاشتراكية تضع تأكيداً كبيراً على أهمية الإنتاج الكبير وضرورة الحصول على منافعه الاقتصادية المعروفة (وفورات الإنتاج الكبير) كوسيلة للتنمية الزراعية.

ولكن مسألة مزارع الدولة تحتاج إلى بعض الملاحظات التحليلية. إن مزارع الدولة ـ كما يبدو ـ نظام يفرض نفسه في بعض الظروف الزراعية كما هو الحال في المزارع التجارية المارة الذكر حيث يصبح من الضروري المحافظة على وفورات الإنتاج الكبير بإبقاء تلك الوحدات الإنتاجية الكبيرة محتفظة بوضعها. ولكن مجال تطبيق هذا الشكل من أشكال الاستثمار الزراعي لا يقتصر على ذلك. هناك حالتان يمكن فيهما ـ برأيي ـ تطبيق هذا النظام. هناك **أولاً** الحالة التي تكون فيها الأرض الزراعية متوافرة ولكن من دون وجود فلاحين يستطيعون استثمارها؛ ففي العراق أراضٍ زراعية واسعة غير مستثمرة حالياً ولا يوجد فيها سكان مستقرون ويصح ذلك بصورة خاصة على الأراضي غير المسكونة التي أصبحت صالحة للزراعة بسبب مشاريع الري الجديدة. إن هذه الأراضي المستوية في الغالب الصالحة جداً لاستخدام الآلات الحديثة يمكن أن تستثمر بواسطة إدارات فنية تؤسسها السلطات الزراعية.

إن الاعتماد على الآلة في الزراعة الواسعة كزراعة الحبوب بصورة خاصة وحيث يمكن تقليل استخدام اليد العاملة إلى أقصى الحدود، يمكن أن يؤدي إلى توسيع رقعة الأرض المزروعة وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي. الغريب في هذه القضية هو أن مسألة دخول الدولة مجال الإصلاح الزراعي ليست مقبولة بالدرجة نفسها التي تقبل فيها فكرة دخول الدولة مجال الإنتاج الصناعي. صحيح أن الزراعة عملية تختلف عن الصناعة وأنها عملية أكثر تعقيداً ولكن ذلك لا يفسر التشكيك والتردد الذي تواجه به قضية مزارع الدولة. صحيح أن بعض المحاصيل ـ تحتاج إلى عناية بشرية خاصة، إلا أن محاصيل أخرى يمكن أن تقوم

(٥) لم يحدث الشيء نفسه في العراق، فالبساتين المستولى عليها اتبع في البداية أسلوب تأجيرها للأفراد ولما ساءت أوضاعها اتبع أسلوب توزيعها وبيعها وصدر لتنظيم ذلك القانون رقم (١٠٤) لسنة ١٩٦٤.

الآلة بجزء كبير من العمل الذي تتطلبه. إن ما يصعب تفسيره، هو قبول فكرة قيام الدولة بإنشاء صناعات جديدة تضمها للقطاع العام وإهمال تأسيس مزارع الدولة في أراضٍ زراعية غير مستثمرة. إن بلداً مثل العراق لا ينقصه رأس المال اللازم لهذا النوع من الاستثمار وتكثر فيه الأراضي الزراعية الخالية التي ترويها مشاريع الري الجديدة، يستطيع أن يحقق زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي عن طريق تأسيس مزارع دولة حديثة متخصصة، ففي مثل هذه الحالة التي يكون فيها البديل بقاء أراضٍ زراعية جيدة من دون استثمار تصبح مزارع الدولة مسألة إنتاجية بحتة مجردة عن المعنى العقائدي أي أنها مسألة زيادة الإنتاج أكثر من كونها مسألة تفضيل نظام على نظام.

إن العقبة الحقيقية الوحيدة التي تواجه ذلك هي الميل إلى تضخم النفقات بسبب تعقيد الروتين وخلق فائض في اليد العاملة المستخدمة. إن هذه العقبة لا يمكن أن تكون مستعصية الحل بل يمكن معالجتها بالتقويم المستمر كما حدث لمزارع الدولة في سوريا، حيث لم تمض سنة على قيامها حينما بدأت سلطات الإصلاح الزراعي بدراسة أوضاعها وكشف مواضع الضعف فيها حيث بدأت بخطوات التصحيح وبخاصة في مجال استخدام اليد العاملة.

أما الحالة **الثانية** التي تصلح لتطبيق هذا النظام، فهي حينما يكون مستوى الفلاحين المنتفعين بالإصلاح الزراعي متدنياً زراعياً واجتماعياً وثقافياً؛ فكثير من مناطق العراق المشمولة بالإصلاح الزراعي تتسم بانخفاض مستوى الفلاحين وتدني وعيهم الزراعي، فهم في حالة ليست مستقرة بعد وزراعتهم غير ثابتة وأوضاعهم الاجتماعية شبه بدوية، وحيثما يكون نظام استغلال للأرض يضع كل هذه المهمات بيد المالك إلى درجة يكون فيها الفلاح قريباً من أوضاع العامل الزراعي، في مثل هذه الأوضاع لوحظ أن تعلق الفلاحين بالأرض ومدى تقديرهم إلى أهمية الحصول عليها ضعيف نسبياً. في ظل أوضاع كهذه لوحظ أن برامج الإصلاح الزراعي القائمة على توزيع الأرض على المنتفعين بشكل مزارع عائلية فردية قد اصطدمت بمصاعب جمة أدت في بعض الحالات إلى الفشل التام كما حصل بالفعل لتوزيع الأراضي على أفراد قبيلة شمَّر في العراق، حيث بقي المنتفعون على أحوالهم السابقة ما جعل برنامج التوزيع شكلياً إلى حد بعيد.

كما إن مشاكل الإصلاح الزراعي المعقدة في محافظة دير الزور مثل آخر على أثر الأوضاع الاجتماعية، والعامل البشري على درجة نجاح برامج التوزيع. إن حالات التنازل عن الأرض من قبل المنتفعين في سوريا والعراق، وظاهرة

ترك الأرض والانتقال إلى المدن، وظاهرة استخدام فلاحين آخرين في استثمارها الواسعة الانتشار في العراق إن هي إلا دليل على ضعف التعلق بالأرض من قبل أولئك الفلاحين، وعدم تقديرهم مسألة ملكيتها الخاصة وذلك أمر منتظر عندما يكون المنتفع حديث العهد بالزراعة المستقرة ووثيق الارتباط بالحياة البدوية والعشائرية.

ويعتقد البعض أن هذه الظروف المتخلفة تستوجب التخلي عن برامج الإصلاح الزراعي، إلا أنني من الذين يعتقدون عكس ذلك. إن توزيع الأرض على المنتفعين تحت هذه الظروف يصطدم بعقبة جدية هو ضعف اهتمام المنتفع بالأرض التي توزع عليه وعدم استطاعته تحمل نظام الزراعة المستقرة الحديثة وتحمل مسؤوليتها، لذلك سرعان ما يتفكك النظام ويفشل برنامج التوزيع. في مثل هذه الحالة لا بد أن تتحمل الدولة مسؤولية أكبر في الزراعة وتأخذ على عاتقها سد الفراغ وذلك عن طريق استلام مهمة الإدارة ولو بصورة مؤقتة ريثما تفعل برامج التعليم والتوعية والتطوير الاجتماعي فعلها في تغيير المادة البشرية لتصبح قادرة وراغبة في العمل المستقل، فالثابت في المناطق المتخلفة هو أن على الدولة أن تؤدي دوراً في مسألة التنمية والتقدم يتناسب عكسياً مع مدى ما يؤدي الأفراد، فحيثما يعجز الفرد عن تأدية أي دور في هذه العملية لا بد أن تدخل الدولة. ويفسر هذا المبدأ نشوء النشاطات الحكومية في المجال الاقتصادي كإنجاز البناء الهيكلي والصحة والتعليم والتصنيع والإصلاح الزراعي لذا يجب عدم النظر إلى مسألة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية على أساس عقائدي نظري، بل على أساس عملي هو هل يستطيع الأفراد الآن أن يقوموا بها بصورة معقولة ومنسجمة مع المصلحة العامة؟ إن قاعدة أن تقوم الدولة بكل ما يعجز أن يقوم به الفرد، قاعدة عملية تستند إلى اعتبارات التقدم الواقعي وليست مسألة نظام اقتصادي أو سياسي معين.

ثانياً: الملكية الصغيرة الموجهة

إن برامج الإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق، قد أخذت بفكرة الملكية العائلية الموجهة. ويبدو أن الأخذ بهذه الفكرة يتضمن رغبة في جمع بعض مزايا الملكية العامة مع بعض مزايا الملكية الخاصة، فهي محاولة لتجنب تعقيدات المزارع الجماعية ولتلبية المطلب الفلاحي الأكبر للحصول على الأرض من جهة، ولإبقاء سيطرة المجتمع لضمان المصلحة العامة ولمنع نشوء العلاقات الإقطاعية من جهة أخرى؛ فقد نصت تلك البرامج على توزيع الأرض

على الفلاحين المنتفعين، ولكنها قد أجلت منحهم الملكية بتلك الأرض لمدة طويلة من الزمن فهي في الجمهورية العربية المتحدة ٣٠ سنة وفي سوريا ٤٠ سنة. وخلال هذه المدة لا يجوز للمنتفع بيع الأرض أو التنازل عنها أو تحويل صفتها الزراعية أو رهنها. وينص قانون الإصلاح الزراعي في العراق على منع التصرف بها إلا لمن تنطبق عليه شروط التوزيع وبعد مرور ٤٠ عاماً. وقد نصت القوانين هذه على جعل الملكية مشروطة بتطبيق الخطة الزراعية التي تقرها الدولة وبالانضمام إلى الجمعية التعاونية، وبحسن استثمار الأرض وبذل أقصى الجهود في تحسين مردودها.

وتضمنت هذه القوانين أيضاً فرض عقوبة نزع الملكية من المنتفع في حالة إخلاله بهذه الشروط. كما تضمنت إجراءات لمنع تفتيت القطع الموزعة. من ذلك يتضح بأن فكرة الملكية التي تضمنتها هذه البرامج ليست في الحقيقة ملكية خاصة صرفة بل ملكية مشروطة ومثقلة بحقوق اجتماعية، فالملكية ليست إلا مجموعة حقوق في التصرف، كالاستعمال والبيع والهبة والرهن والتنازل وتغيير المعالم.. إلخ، ومدى قرب الملكية من الملكية العامة أو من الملكية الخاصة يعتمد على كيفية توزيع هذه الحقوق بين الفرد المالك وبين المجتمع؛ فالملكية تقترب من الملكية الخاصة بمقدار ما تزداد حقوق الفرد المالك، وتقترب من الملكية العامة بمقدار ما تنزع منه تلك الحقوق وتوضع بيد المجتمع. من كل ذلك يتضح بجلاء أن برامج الإصلاح الزراعي في البلدان العربية لم تقصد أبداً تكوين ملكية خاصة صرفة في الأرض الموزعة. وفكرة الملكية الموجهة من قبل المجتمع هذه ليست غريبة في التراث العربي فهي تغوص بعيداً في تاريخ نظم الأرض في البلدان العربية؛ فالفكرة الإسلامية[٦] الأولى لملكية الأرض تقوم لا على أساس الحق المطلق بالتصرف، بل على أساس حسن استثمار الأرض والمقدرة على ذلك، أي أن الملكية مشروطة بمقدرة المالك على استثمارها بنفسه، وبحسن ذلك الاستثمار. كما إن أراضي السواد في العراق قد اعتبرت بعد الفتح أيام الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ملكاً للجميع ومنح أصحابها حق الاستغلال الدائمي لها لقاء ضريبة الخراج.

إن فكرة فصل ملكية الاستعمال عن ملكية مادة الأرض التي أتى بها

(٦) لقد شرح المؤلف هذه الفكرة بصورة أوفى في مقالته: «نظرية الملكية في الاسلام،» **الآداب** (١٩٥٨).

الإسلام، تمثل جنوحاً نحو الملكية العامة، كما إن فكرة الملكية المشروطة متضمنة في بعض أشكال التصرف بالأرض في العراق مثال التفويض بالطابو والمنح باللزمة.

إن دراسة برامج الإصلاح الزراعي من حيث الدوافع الاقتصادية والاجتماعية التي تقف وراءها توضح بكثير من التأكد، أنها تعتمد على أساس مبدئي هو فكرة المشروع العام، أي كونها مشاريع تهدف إلى مصلحة المجتمع ككل، وليست مسألة عدالة فردية.

ويلاحظ أن تطبيقات الإصلاح الزراعي في البلدان العربية تنطوي كلها على إجراءات تهدف إلى الحصول على بعض مزايا الزراعة الكبيرة الموجهة كوفورات الإنتاج الكبير وذلك بالإصرار على إخضاع الإصلاح الزراعي في قطاع الإصلاح للتخطيط ويتمثل ذلك أساسياً بتطبيق دورة زراعية علمية، وقد اعتبرت الجمعيات التعاونية هي أساس هذا التطبيق، فالتعاونيات إجبارية على جميع المنتفعين وهي موجهة من قبل سلطات الإصلاح الزراعي بواسطة المشرفين التعاونيين الذين تعينهم تلك السلطات. صحيح أن مركزية الإشراف هذا كانت على أشدها في بداية أعمال الإصلاح الزراعي، وأنها أخذت تخف تدريجياً كما حدث في مصر وفي سوريا، إلا أنها تبقى بالرغم من ذلك تحت الإشراف العام وخاضعة لتخطيط الدولة. وتتولى الدولة تكوين كوادر من هؤلاء المشرفين بإنشاء معاهد للتدريب التعاوني كالمعهد الذي أسس في العراق في عام ١٩٦٣، والمعهد المزمع إنشاؤه في سوريا للغرض نفسه.

إن حسابات هذه التعاونيات ونشاطها خاضع للتفتيش العام ويشكل المشرفون عليها الأداة المنفذة لخطة الدولة والموجهة للأعمال اليومية ولمجالس الإدارة، أي أن التعاونيات التي أنشأها الإصلاح الزراعي تكون في الحقيقة جهازاً شعبياً حكومياً لتنفيذ خطة الدولة وفكرته جديدة. وتتولى التعاونيات الموجهة هذه القيام بأعمال عديدة تشكل في الحقيقة العمود الفقري للأعمال الزراعية؛ ففي الجمهورية العربية المتحدة تقوم هذه التعاونيات بتطبيق دورة زراعية قائمة على أساس الإنتاج الكبير نسبياً؛ فالوحدات الاستشارية تتراوح بين ٢٠٠٠ و٥٠٠٠ أو حتى ١٠٠٠٠ فدان مقسمة إلى قطع كبيرة وكل قطعة مقسمة إلى ثلاثة حقول كبيرة أو أكثر، يزرع في كل منها محصول واحد وتوزع حصة الفلاح المنتفع من الأرض على هذه الحقول، أي أنه يأخذ قطعة في كل حقل، أي أن حصته تكون موزعة إلى ثلاثة أقسام؛ ففي كل موسم زراعي يكون كل حقل مزروعاً بمحصول واحد

وتكون ارض كل منتفع مزروعة بثلاثة محاصيل مختلفة. ونظام كهذا يسمح باستعمال الآلة بصورة تعاونية، كما إن بعض الأعمال الأخرى تجري بصورة تعاونية كقطاف القطن.

ويتجه التفكير الآن، إلى تطبيق نظام إنتاج تعاوني مشابه في منطقة سهل الغاب في سوريا[٧].

وتتضح الصفة الجماعية في نشاطات أخرى للجمعيات التعاونية؛ فالتعاونيات تقوم بشراء الآلات واستخدامها بصورة تعاونية، ففي سوريا صدر تشريع[٨] أجاز وزارة الإصلاح الزراعي تمليك التعاونيات وسائل الإنتاج كالآلات والمنشآت الثابتة التي استولت عليها الوزارة بأسعار مخفضة وبتقسيط طويل الأجل لتمليك ٣٢٧ محركاً إلى ٦٥ تعاونية، وقد تم حتى نهاية النصف الأول لسنة ١٩٦٥، تمليك ١٠٢ محرك إلى ١٧ جمعية[٩] وفي العراق يوجد قانون مشابه لذلك[١٠].

خطت الجمعيات التعاونية في سوريا خطوة أخرى في مجال العمل الجماعي وذلك بإدخال التسويق التعاوني الإجباري للقطن والقمح في موسم ١٩٦٤، وفي سنة ١٩٦٥، توسع لمحصولات أخرى هي الشعير والعدس وفستق العبيد والكمون والجلبان والحمص، وبلغت قيمة المحاصيل المسوقة تعاونياً ٤,٧ مليون ليرة سورية قامت به ١٧٤ جمعية تعاونية[١١].

وتقوم التعاونيات بتسويق محصول القطن في الجمهورية العربية المتحدة أيضاً. والتعاونيات الموجهة هذه تمارس نشاطات تعاونية في مجال توزيع البذور والأسمدة ومواد المكافحة، وتستقطع ثمن هذه المواد من قيمة المحاصيل المسوقة تعاونياً في نهاية الموسم.

في كل هذه الحالات يتضح الجانب الجماعي في برامج الإصلاح الزراعي. والمهم في هذا المجال هو الإشارة إلى أن التنظيم التعاوني المذكور يعتمد على خليط

---

(٧) «خطة لاستثمار الغاب، تقرير داخلي،» ([دمشق]: وزارة الإصلاح الزراعي، ١٩٦٣). انظر أيضاً تقرير رنداوه عن حجم المزرعة المناسب في الغاب: «مشروع تطوير الغاب» (دمشق، ١٩٦٥) (بالإنكليزية).

(٨) المرسوم التشريعي رقم (١٢٣) بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٦٤.

(٩) سجلات وزارة الإصلاح الزراعي ـ دمشق.

(١٠) القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٢.

(١١) سجلات مديرية التعاون ـ وزارة الإصلاح الزراعي ـ دمشق.

من الأفكار الجماعية والأفكار التعاونية البحتة، فالدافع لظهوره هو الرغبة في تجنب نمط الإنتاج الصغير المنتظر بسبب توزيع الأرض، أي منع عملية التوزيع من أن تؤدي إلى التراجع نحو نمط الإنتاج الصغير وجعل التوزيع يقتصر على الملكية فقط من دون الإنتاج. لقد تركزت الاعتراضات على الإصلاح الزراعي حول أمور أهمها الادعاء بأنه يؤدي إلى هبوط الإنتاج بسبب فقدان وفورات الإنتاج الكبير التي كانت ممكنة في ظل الملكية الإقطاعية الكبيرة وهو إدعاء ضعيف الأساس؛ فالإنتاج في ظل النظام الإقطاعي السابق للإصلاح الزراعي، لم يكن كبيراً في كثير من الأحوال، فهو نظام للإنتاج الصغير في إطار ملكية كبيرة، لأن المالك الكبير لم يكن في كثير من الحالات يستثمر الأرض كوحدة استثمارية واحدة، بل كانت توزع بين الفلاحين لقاء حصة من المحصول، والفلاح المستأجر كان يستثمر القطعة المؤجرة له بوسائل بدائية؛ فالوحدة الاستثمارية هي الوحدة المؤجرة للفلاح وليست مجموع ما يملكه المالك. لذلك لا يمكن القول إن توزيع الأرض قد أدى إلى تفتيت وحدات استثمارية كبيرة؛ وفي الجمهورية العربية المتحدة حدث ارتفاع نحو الإنتاج الكبير بسبب الإصلاح الزراعي نتيجة إلى تطبيق الدورة الزراعية المشار إليها سابقاً. وفي المزارع التي احتفظت الدولة بملكيتها واكتفت بتأجيرها للفلاحين، أدخلت الآلة الحديثة ونظام للدورة الزراعية على أساس الإنتاج الكبير(١٢).

إن جميع المنشآت والاستثمارات الثابتة التي قام بها الملاك الكبار ذات النطاق الواسع كمشاريع الري في سوريا، لم يحصل بها أي تفتيت، فقد قامت سلطات الإصلاح الزراعي باستلامها وإدارتها على أساس خدمة المساحات الكبيرة التي صممت من أجلها في الأساس. ومهما يكن الاختلاف في درجة التطبيق، فإن برامج الإصلاح الزراعي كلها أتت مصممة على أساس الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير بواسطة شكل من أشكال الزراعة التعاونية.

ثمة ملاحظة يجدر ذكرها في هذا الصدد، هي أن التفكير السائد في سوريا يميل إلى اعتبار تطوير التعاونيات الموجهة في قطاع الإصلاح الزراعي بالتدريج نحو نوع من الزراعة التعاونية، أي اعتبار شكل التعاون الذي أدخل بعد الإصلاح نقطة بداية في طريق طويل من التطورات نحو المزيد من العمل الجماعي. وترتكز هذه السياسة على نظرة عملية لكيفية تطوير الزراعة، قوامها الاعتماد على درجة

(١٢) دورين ورنر، **الإصلاح الزراعي والتنمية في الشرق الأوسط**، ص ١٤٤ (بالانكليزية).

التطور الاجتماعي والوعي التعاوني بين المنتفعين الموجودة للانطلاق نحو خطوة جديدة إلى الأمام حتى إذا ما ترسخت الخطوة الجديدة وأدت مفعولها في زيادة تطور الوعي، استعمل الوضع المتطور الجديد مرتكزاً لخطوة جديدة وهكذا. أي أن تطوير الزراعة التعاونية لا بد أن يأخذ في الاعتبار مدى تطور العامل البشري. إن هذا التفسير للسياسة الزراعية في سوريا ـ إن صح ـ فإنه يشير إلى أهمية الجانب الجماعي من جهة، وإلى الرغبة في تجنب مزالق التفكير النظري من جهة أخرى.

وقبل الانتهاء من بحث هذه المسألة، من المفيد أن ننوه إلى أن تجربة التعاون الموجه قد حققت درجة جيدة من النجاح في الجمهورية العربية المتحدة؛ ففي الجمهورية العربية المتحدة ارتفع وسطي مردود القطن للفدان بنسبة ٤٥ في المئة في أراضي التعاونيات الموجهة ما بين الفترة السابقة للإصلاح، وسنة ١٩٥٩، بينما ازداد وسطا المردود لعموم القطر المصري بنسبة ١٥ في المئة خلال الفترة نفسها. كما إن مستوى الأرباح المرتفع في هذه التعاونيات يدل على مدى نجاحها أيضاً، حيث بلغت هذه الأرباح في بعض المناطق كمنطقة المنوفية مستوى يتراوح بين (٥) آلاف و(٨) آلف جنيه للجمعية في سنة ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، والمهم هو أن الجزء الأكبر من هذه الأرباح، أخذ يذهب للأغراض الاستثمارية بفعل السيطرة الحكومية على توزيع الأرباح[١٣].

وفي سوريا مثلاً بلغت الموجودات النقدية العائدة إلى ٢٨٩ جمعية تعاونية في نهاية ١٩٦٥ حوالى مليوني ليرة سورية، وبلغ مجموع إيراداتها حوالى ٣٣٨ ألف ليرة سورية[١٤]، ويظهر الفرق بين تعاونيات الإصلاح الزراعي والتعاونيات الزراعية التقليدية[١٥] في سوريا في مدى نجاح كل من النوعين في تسديد القروض للمصرف الزراعي. فقد ارتفع مجموع قروض المصرف الزراعي لتعاونيات الإصلاح الزراعي من ١,٧ مليون ليرة سورية في موسم ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ إلى حوالى ٣,٥ مليون ليرة سورية في موسم ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦، وسجلت هذه الجمعيات تسديداً كاملاً لديونها بلغ ١٠٠ في المئة في حين بلغ متوسط نسبة الديون غير المسدودة من قبل التعاونيات الزراعية التقليدية ٢٢,٢ في المئة من

(١٣) من أجل الاطلاع على مناقشة كافية في هذا الموضوع يمكن مراجعة كتاب دورين ورنر. انظر: المصدر نفسه، الفصل ١.

(١٤) سجلات مديرية التعاون ـ وزارة الإصلاح الزراعي ـ دمشق.

(١٥) يبلغ عدد هذه التعاونيات ٢٦٦ تعاونية في آخر عام ١٩٦٥ وهي تعاونيات اختيارية تابعة لوزارة الزراعة ويعود تاريخ نشوئها إلى بداية الخمسينيات.

أصل الديون المستحقة خلال الفترة بين ١٩٦١ و١٩٦٥[١٦]. إن التفكير بتوسيع نطاق تجربة التعاون الموجه قد أصبح جدياً في سوريا كجزء من السياسة العامة التي بدأت تتضح مؤخراً لتوحيد نشاط الدولة في قطاع الزراعة، تلك السياسة التي نصت عليها وثائق الدولة الرسمية وانعكست في توحيد وزارتي الزراعة والإصلاح الزراعي الذي هو الآن في طور التنفيذ.

ثالثاً: إعادة توزيع الثروة والدخل

لعل أوضح أساس قامت عليه برامج الإصلاح الزراعي هو إعادة النظر بتوزيع ملكية الأرض، وقد جاء هذا التفكير جواباً على التوزيع غير العادل لملكية الأرض الزراعية الذي طبع القطاع الزراعي في الأقطار التي قامت بالإصلاح الزراعي. إن عدم توازن توزيع ملكية الأرض في البلدان العربية وعموم المناطق المتخلفة، أمر واضح لا يحتمل المناقشة؛ ففي القطر المصري يوضح الجدول الرقم (٩) شكل هذا التوزيع في سنة ١٩٥٢ قبيل الإصلاح الزراعي.

الجدول الرقم (٩)
توزيع ملكية الأرض في مصر قبيل الإصلاح الزراعي عام ١٩٥٢

الحجم	النسبة المئوية للملاك	النسبة المئوية للمساحة	متوسط المساحة بالفدان
فدان وأقل	٧٢,٠	١٣,٠	٠,٤
أكثر من ١ وأقل من ٥	٢٢,٢	٢٢,٥	٢,١
٥ ـ ١٠	٢,٨	٨,٨	٦,٦
١٠ ـ ٢٠	١,٨	١٠,٧	١٣,٦
٢٠ ـ ٣٠	٠,٥	٥,٠	٢٣,٦
٣٠ ـ ٥٠	٠,٣	٥,٧	٣٧,٤
٥٠ ـ ١٠٠	٠,٢	٧,٢	٦٧,٣
١٠٠ ـ ٢٠٠	٠,١	٧,٣	١٣٧,٢
أكثر من ٢٠٠	٠,١	١٩,٨	٥٥٠,٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	

المصدر: **الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٥٣**، ص ٣٣.
ملاحظة: الهكتار= ١٠ دونم. والدونم = ٠,٦٢ أكر. والفدان = ١,٠٣٨ أكر.

(١٦) سجلات المصرف الزراعي التعاوني ـ دمشق.

وفي سوريا يوضح الجدول الرقم (١٠) الاتجاه نفسه في تركيز ملكية الأرض بيد الأقلية، وهي أرقام مستقاة من سجلات الأراضي الزراعية حتى عام ١٩٥٢.

الجدول الرقم (١٠)

توزيع ملكية الأرض في سوريا بحسب عام ١٩٥٢

حجم الملكيات	مجموع المساحة (في المئة)
الملكيات التي تقل عن هكتار واحد	١
بين ٢ ـ ٥ هكتارات	٥
بين ٥ ـ ١٠ هكتارات	٧
	١٣
بين ١٠ ـ ٢٥ هكتار	١٧
بين ٢٥ ـ ٥٠ هكتار	١١
بين ٥٠ ـ ١٠٠ هكتار	١٠
	٣٨
بين ١٠٠ ـ ٥٠٠ هكتار	٢٤
بين ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ هكتار	٩
أكثر من ١٠٠٠ هكتار	١٦
	٤٩

المصدر: عباس عبد الهادي، **الأرض والإصلاح الزراعي في سورية** ([د.م.: د.ن.]، ١٩٦٢)، ص ٣٨.

وتدل الأرقام على سوء التوزيع الشديد في العراق والجدول الرقم (١١) التالي يوضح العلاقة بين حجم الملكيات وعددها قبل الإصلاح الزراعي.

الجدول الرقم (١١)

العلاقة بين حجم الملكيات وعددها قبل الإصلاح الزراعي

حجم الملكيات	عدد الملكيات
أقل من ٤ دونمات	٢٤٢٧٠
٤ ـ ٢٠	٢٥٨٤٩
٢٠ ـ ١٠٠	٤١٩٠٥
١٠٠ ـ ٦٠٠	٢٧٥٥٥

يتبـــع

تابـــع

٦٠٠ ـ ١٠٠٠	١٨٤٧
١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠	١٧٠٢
٢٠٠٠ ـ ٥٠٠٠	١٢٢١
٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠	٤٢٤
١٠٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠	١٦٨
أكثر من ٢٠٠٠٠	١٠٤
المجموع	**١٢٥٠٤٥**

المصدر: **الإحصاء الزراعي والحيواني للعراق، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣**، ج ١، الجدول رقم (٢).

ومن الخطأ بالطبع اعتبار سوء توزيع الأرض الزراعية المظهر الوحيد لسوء توزيع الثروة في القطاع الزراعي، إذ هناك قطاع كبير من الفلاحين الذين لا يملكون أي ارض وهناك العمال الزراعيون ويبلغ عددهم في القطر المصري مثلاً أكثر من مليون ونصف مليون عائلة.

وقد تمثل سوء توزيع الأرض في الجزائر في ناحيتين هما التوزيع بين الجزائريين والأجانب من جهة، وبين الجزائريين من جهة أخرى. ويوضح الجدول الرقم (١٢) سوء التوزيع الأول.

الجدول الرقم (١٢)
سوء توزيع الأرض في الجزائر

عدد المشتغلين			المساحة (بآلاف الهكتارات)		
نوعية المستثمرات	جزائريون	أجانب	المجموع	جزائريون	أجانب	المجموع
أقل من هكتار	١٠٥٩٥٤	٢٣٩٣	١٠٨٣٤٧	٣٧,٢	٠,٨	٣٢
من ١ ـ ١٠هـ	٢٣٩٥٢٩	٥٠٣٩	٣٣٧٥٦٨	١٣٤١,٢	٢١,٨	١٣٦٣
من ١٠ ـ ٥٠هـ	١٦٧١٧٠	٥٥٨٥	١٧٢٧٥٥	٣١٨٥,٨	١٣٥,٣	٣٣٢١,١
من ٥٠ ـ ١٠٠هـ	١٢٥٨٠	٢٦٣٥	١٩٢١٥	١٠٩٦,١	١٨٦,٩	١٢٨٣
أكثر من ١٠٠	٨٤٩٩	٦٣٨٥	١٤٨٨٤	١٦٨٨,٨	٢٣٨١,٩	٤٠٧٠,٧
المجموع	**٦٣٠٧٣٢**	**٢٢٠٣٧**	**٦٥٢٧٦٩**	**٧٩٤٣,١**	**٢٧٢٦,٧**	**١٠٠٧٥,٨**

المصدر: «الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي في الجزائر، وثائق جديدة للثورة الجزائرية،» **الطليعة**، العدد ١ (١٩٦٧)، ص ٣٥.

ويبلغ مجموع الأراضي المملوكة ملكاً خاصاً حوالى ٧,٣ مليون هكتار ويوضح الجدول الرقم (١٣) توزيع هذه الملكيات بحسب عدد الملاك والمساحة.

الجدول الرقم (١٣)

توزيع الملكيات بحسب عدد الملاك والمساحة

نوعية المستثمرات	العدد	المساحة بآلاف الهكتارات
هكتار واحد	١٠٦٠٠٠	٣٧٠٠٠
١ ـ ١٠ هـ	٣٤٠٠٠٠	١٣٤٠٠٠٠
١٠ ـ ٥٠ هـ	١٦٧٠٠٠	٣١٨٦٠٠٠
٥٠ ـ ١٠٠ هـ	١٦٥٠٠	١١٠٠٠٠٠
١٠٠ هـ	٨٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠
المجموع	**٦٣٨٠٠٠**	**٧٣٦٣٠٠٠**

المصدر: المصدر نفسه، ص ٣٥.

وإزاء هذا التوزيع المختل لملكية الأرض الزراعية، جاءت قوانين الإصلاح الزراعي متضمنة كهدف أساس إجراء تعديل جذري في التوزيع لمصلحة زيادة العدالة ويتجلى ذلك في سقوف الملكية بالنسبة إلى الملاك الخاضعين للقانون من جهة، وفي حجم الأرض الموزعة على الفلاحين المنتفعين من جهة؛ ففي الجمهورية العربية المتحدة نص قانون الإصلاح الزراعي الصادر في عام ١٩٥٢، على إمكانية أن يحتفظ المالك بمساحة ٢٠٠ فدان، ونص على توزيع الأرض على المنتفعين بمساحات تتراوح بين ٢ ـ ٥ فدانات. ولكن التجربة، قد أثبتت أن هذا السقف يعتبر عالياً بالنسبة إلى أوضاع مصر السكانية وضيق رقعة الأرض الزراعية ما استدعى إجراء تعديل في ذلك. وفي تموز/يوليو ١٩٦١، خفض الحد الأعلى إلى ١٠٠ فدان.

ونص قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر في سوريا سنة ١٩٥٨، على تحديد سقوف للملكية تتراوح بين ٨٠ هكتاراً في الأراضي المروية و٣٠٠ هكتار في الأراضي المطرية. ثم رفع هذا الحد بموجب المرسوم التشريعي رقم/٢/ إلى ٤٥٠ هكتاراً في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور. ثم عدل القانون بعد آذار/مارس ١٩٦٣، حيث صنفت الأراضي إلى ٢٥ صنفاً، وجعلت السقوف تتراوح بين ١٥ هكتاراً و٣٠٠ هكتار تبعاً إلى صنف الأرض. كما نص القانون أيضاً على توزيع الأرض على المنتفعين بحدود تتراوح بين ٨ هكتارات في

الأراضي المروية والمشجرة، وبين ٣٠ هكتاراً في الأراضي البعلية.

وحدد قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، في العراق سقوف الملكية بـ١٠٠٠ دونم في الأراضي المسقية، و٢٠٠٠ دونم في الأراضي المطرية، وأوجب توزيع الأرض على الفلاحين بمساحات لا تقل عن ٣٠ دونماً، ولا تزيد عن ٦٠ دونماً من الأراضي المسقية، ولا تقل عن ٦٠ دونماً ولا تزيد عن ١٢٠ دونماً في الأراضي المطرية[١٧].

أما بالنسبة إلى الجزائر فقد ورد في الدراسة التي تعتبر أساساً للقانون الذي هو في طور التشريع الآن، أن الحد الأعلى للملكية يجب أن يحدد على أساس الدخل السنوي الأقصى الذي تطمح إليه عن حق العائلة الفلاحة. وقد حدد هذا الدخل بمبلغ ٢٤٠٠٠ دينار في السنة[١٨]، وقد تم اختيار هذا الرقم على اعتبار أنه مساوٍ للدخل السنوي للصنف الأول من موظفي الدولة وبذلك قصد تحقيق عدالة في الدخل بين الأرياف والمدن.

لقد قطعت برامج الإصلاح الزراعي شوطاً مهماً في مرحلة التنفيذ، فالإصلاح الزراعي الأول الذي صدر في عام ١٩٥٢ في مصر تم انجازه. كما إن الإصلاح الزراعي في سوريا قد أشرف على الانتهاء من حيث أعمال الاستيلاء. إذ قد تم الاستيلاء حتى آخر عام ١٩٦٦ على أكثر من ٩٨ في المئة من مجموع الأرض الخاضعة للاستيلاء كما قد تم توزيع٣٧,٦ في المئة من الأرض المعدة للتوزيع.

إن تطبيق هذه البرامج في نهايتها سيؤدي من دون شك إلى إحداث تعديل مهم في توزيع ملكية الأرض لصالح العدالة والمساواة. وإصلاح كهذا في توزيع الملكية له آثار جدية على أمور عديدة هي في صميم مسألة العدالة الاجتماعية في الريف، نذكر من أهمها إعادة توزيع الدخل وربطه بالعمل بدلاً من الأرض ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لجماهير الفلاحين وتقليص الفوارق الطبقية والتقدم في مضمار إلغاء الاستغلال والاحتكار والسيطرة، وتحقيق درجة أعلى من الاستقلال الاقتصادي وضمان المستقبل للفلاحين.

لنأخذ مثلاً مسألة إعادة توزيع الدخل. إن هذه القضية مرتبطة تمام الارتباط بإعادة توزيع ملكية الأرض، فالأرض الزراعية ذات مردود مجمل يمكن إنتاجه بكلفة معينة وهناك دوماً فائض صافٍ هو الفرق بين مجمل المردود ومجموع نفقات

(١٧) **مجموعة قوانين الإصلاح الزراعي** (بغداد: وزارة الإصلاح الزراعي، ١٩٦٥).

(١٨) «الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي في الجزائر، وثائق جديدة للثورة الجزائرية،» ص ٣٩.

الإنتاج ـ المادية والعينية ـ بما فيها فائدة رأس المال المستثمر والفرق هذا هو الريع الصافي الذي يرجع ـ بحسب تحليل ريكاردو ـ إلى عامل طبيعي لا دخل للمالك فيه والعامل الطبيعية هذا هو الخصوبة الطبيعية الدائمة للأرض التي لا تزول. إن هذا الريع الصافي يؤخذ في ظل نظام إيجار الأرض المالك لا لأنه يستحقه بإنتاجه، بل هو هبة الطبيعة إن صح التعبير.

وثمة عامل آخر يؤدي دوراً في تحديد حصة المالك على حساب حصة الفلاح هو قوة المساومة، فالمالك بيده المصدر الأساسي لمعيشة الفلاحين، لذا فهو في وضع قوي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، يجعل قوته في المساومة في كيفية توزيع الحاصل، أي تحديد إيجار الأرض أقوى من الفلاح؛ فالجهل والفقر وعدم المقدرة على الانتظار والروابط القبلية وازدياد السكان الزراعيين بالنسبة إلى رقعة الأرض الزراعية، كلها أمور تضعف مركز الفلاح الأمر الذي يمكن المالك من زيادة الإيجار على الفلاح. ويتضح هذا العامل بصورة خاصة في مصر حيث الطلب على الأرض في ازدياد مستمر بسبب ازدياد السكان[١٩]. وتدل الأرقام على وجود علاقة مباشرة بين إيجار الأرض وبالتالي دخل الفرد الزراعي، وبين كثافة السكان؛ ففي المناطق التي ترتفع فيها كثافة السكان بالنسبة إلى المناطق الأخرى، يكون دخل الفرد الزراعي أقل مما هو عليه في المناطق ذات الكثافة المنخفضة نسبياً[٢٠]؛ فعندما تكون الأرض الزراعية محدودة ويكون الطلب عليها في ارتفاع بسبب تزايد السكان، فإن إيجار الأرض للفلاحين النقدي أو بالحصة العينية يأخذ بالارتفاع بحيث لا يبقى للفلاح إلا الحد الأدنى للكفاف، وبذلك تبلغ حصة الفلاح الحد الذي يحفظه من الموت. إن مجرد ملكية الأرض هو الذي يؤدي إلى تجمع ريع الأرض بيد فئة من المجتمع من دون أن يكون لها الحق في ذلك.

لذلك فإن إعادة توزيع ملكية الأرض تعني إعادة توزيع ريع الأرض بدلاً من حصره في يد فئة قليلة. إن الفلاح المنتفع بالإصلاح الزراعي يستطيع أن يحصل على ريع الأرض التي وزعت عليه بعد أن كان يذهب إلى المالك. لم يعد المنتفع مجبراً على دفع جزء من محصوله لمالك الأرض لقاء إيجارها له، أي السماح له باستعمالها. إن هذا الجزء من الدخل سيبقى بيد الفلاح المنتفع بسبب الإصلاح الزراعي، وهو عامل مهم في إعادة توزيع الدخل ورفع مستوى دخل الفلاحين المنتفعين. إن إيجار الأرض في العراق مثلاً يتفاوت من منطقة إلى أخرى وبحسب أشكال العلاقات الزراعية،

---

(١٩) انظر: ورنر، **الإصلاح الزراعي والتنمية في الشرق الأوسط**، الفصل ٢.

(٢٠) **النشرة الاقتصادية** (المصرف المركزي)، العدد ٢ (١٩٥٥).

ولكن المعروف أن ايجار الأرض لا يقل عن نصف المحصول بل يزيد عن ذلك؛ ففي الأرض المروية تبلغ حصة المالك ثلاثة أخماس وترتفع إلى ثلثين إذا تحمل المالك البذور، وفي الأراضي المروية بالضخ تبلغ حصة المالك خمسة أسباع. وقد وصل معدل الإيجار النقدي للفدان في مصر قبل الإصلاح الزراعي ٣٠ جنيهاً ويعادل ذلك حوالى نصف قيمة مجمل الإنتاج وحوالى ثلاثة أرباع قيمة صافي الإنتاج للفدان[٢١]. وفي سوريا يتقاضى الفلاح لقاء عمله حصة من المحصول هي حوالى الربع ويسمى (مرابعا) ويتقاضى المالك الباقي لقاء الأرض ولوازم الزراعة التي يقدمها.

وأثر برامج الإصلاح الزراعي في هذا الخصوص واضح، فهي قد أشركت الفلاحين بريع الأرض من جهة، وأزالت عامل الاحتكار من جهة أخرى إذ لم يعد الفلاح المنتفع بحاجة إلى ارض المالك. لذلك فهو لم يعد يدفع إيجاراً احتكارياً له. ويعني ذلك أيضاً إزالة ذلك النوع من الاستغلال الناتج عن القوة الاحتكارية التي يتمتع بها مالك الأرض بسبب تفوقه في قوة المساومة على الفلاح.

ولا يقتصر إعادة توزيع الدخل لصالح الفلاح على العلاقة بينه وبين المالك، بل يتعداه إلى العلاقة مع فئات أخرى من المجتمع كالممولين والتجار وبائعي عوامل الإنتاج الأخرى. المعروف في البلدان العربية هو أن الفلاح عموماً يقترض من المرابين لسد حاجاته الإنتاجية والاستهلاكية بفوائد عالية جداً تبلغ ٥٠ في المئة وحتى ١٠٠ في المئة بحسب درجة الحاجة للقروض؛ فالفلاح يدفع جزءاً من دخله لهذه ألفئة بشكل فوائد. إن تطبيق برامج الإصلاح الزراعي وما رافقها من قيام الحركة التعاونية وتوفير مصدر لتمويل أعضاء هذه التعاونيات، قد بدأ مرحلة الاستغناء عن المرابين. فالتعاونيات الموجهة قد أعطيت صلاحية الاقتراض من المصارف التجارية وبخاصة من المصارف الزراعية أو من المصارف التعاونية التي أنشئت لهذا الغرض بفوائد منخفضة وبذلك أتيح للفلاح المنتفع الاحتفاظ بجزء مهم مما كان يدفعه للمرابين. وقد اتسع هذا النشاط بصورة خاصة في سوريا والجمهورية العربية المتحدة.

ففي سوريا مثلاً، صدر مرسوم تشريعي أجاز وزارة الإصلاح الزراعي كفالة الجمعيات التعاونية وأعضائها أمام المصرف الزراعي التعاوني، وبذلك أصبح بمقدور منتفعي الإصلاح الزراعي الحصول على القروض على الرغم من عدم توافر الضمان المصرفي التقليدي. كما إن البدء بأعمال التسويق التعاوني الإجباري قد ساعد أيضاً على الاستغناء عن الممولين والتجار.

(٢١) ورنر، المصدر نفسه، ص ٢٩.

فالاقتراض النقدي من الممولين لقاء الاتفاق على بيع المحصول عند الموسم بأسعار مخفضة، أصبح غير ممكن عندما تقوم الجمعية التعاونية نفسها ببيع المحصول لحساب العضو بالسعر الموجود في وقته من دون الاعتراف بأية ارتباطات سابقة يقوم بها العضو مع التجار. كما إن قيام التعاونيات بتزويد الاعضاء بالسلف العينية كالبذور والأسمدة، قد ساعد على الاستغناء عن الشراء من التجار بأسعار أعلى من سعر السوق، وبالتالي دفع فائدة مخفية بشكل زيادة في السعر. ويصح الشيء نفسه عن الآلات الزراعية التي تشتريها التعاونيات وتنظم استعمالها بين أعضائها بأجور الكلفة أو بزيادة بسيطة عليها والاستغناء بالتالي عن الآلات التي يؤجرها تجار المدن. ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك ما يعطيه الفلاح لصاحب المضخة لقاء سقاية مزروعاته إذ يتراوح بين ١٦ في المئة و٢٠ في المئة من المحصول. لقد قام الإصلاح الزراعي بالاستيلاء على المضخات التي تسقي الأراضي المستولى عليها وأجرى تخفيضاً فورياً بمقدار ١٠ في المئة بأجور السقاية ثم خفض ذلك في ما بعد لسعر الكلفة كما قام بتنظيم أجور السقاية في المناطق الأخرى تحت طائلة الاستيلاء على المضخات في حالة سوء التصرف. في جميع الحالات المذكورة ادخل الإصلاح الزراعي إجراءات أصبح بموجبها ممكناً للفلاح أن يحتفظ بجزء من دخله الذي كان يذهب في السابق للممولين والتجار وأصحاب الآلات والمضخات.

ولا تقتصر مصادر الزيادة في دخل الفلاح على الاحتفاظ بما كان يذهب للمالك وما كان يذهب للممولين والتجار وأصحاب الآلات بل إن الدولة نفسها أصبحت إحدى هذه المصادر. فالفلاح المنتفع يستطيع بحسب برامج الإصلاح الزراعي الحصول على الأرض بسعر منخفض؛ ففي الجمهورية العربية المتحدة جعل قانون الإصلاح الزراعي التعويض عن الأرض المستولى عليها على أساس عشرة أمثال قيمة ايجارها، والتي تقدر بسبعة أمثال ضريبة الأرض أي إن قيمة الأرض هي (٧٠) مثل ضريبة الأرض. وبما أن ضريبة الأرض كانت منخفضة جداً، فقد أتى تقييم الأرض منخفضاً أيضاً؛ فالثمن المقدر بهذه الطريقة كان يتراوح بين ١٤٠ جنيهاً و٢٨٠ جنيهاً للفدان، في حين أن أسعار الأرض قبل الإصلاح الزراعي كانت تتراوح بين ٤٠٠ جنيه و٦٠٠ جنيه للفدان الواحد. وقد حددت قيمة الأرض للمنتفع على أساس قيمة التعويض المذكور للمالك مضافاً لها ٣ في المئة فائدة و١٥ في المئة مصاريف إدارية. وفي عام ١٩٦١ صدر مرسوم جمهوري بإعفاء الفلاحين في إقليمي الجمهورية من نصف ثمن الأرض ومن الفائدة على الأقساط. وفي سوريا صدر تعديل جذري لقانون الإصلاح الزراعي بعد ثورة آذار/ مارس ١٩٦٣، أعفي بموجبه الفلاحون من ثلاثة أرباع ثمن الأرض وحتى الريع الأخير

يدفع لصندوق الجمعية التعاونية لتستعمله في مشاريع التطور للقرية.

وفي العراق صدر القانون رقم ٦٥ تاريخ ١/٦/١٩٦٣[٢٢] الذي أعفي بموجبه الفلاح المنتفع من نصف ثمن الأرض وخفضت مصاريف الإدارة من ٢٠ في المئة إلى ١٥ في المئة، وخفضت فائدة الأقساط من ٣ في المئة إلى ٢ في المئة وارتفعت مدة التسديد من ٢٠ عاماً إلى ٤٠ عاماً. كما أجاز القانون إعفاء الفلاح من ربع ثمن الأرض إذا ما حقق زيادة في الإنتاج أو تحسيناً في الأرض.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مسألة أثر برامج الإصلاح الزراعي على توزيع الدخل بالنسبة إلى الفلاحين لا تنحصر في المنتفعين الذين يحصلون على الأرض، بل يمتد إلى الفلاحين الآخرين العاملين في أراضي الملاك دون الحد الأعلى وإلى العمال الزراعيين، فالعلاقات الزراعية خارج نطاق الأرض الموزعة قد نظمها القانون مدخلاً فيها خطوات مهمة لصالح الفلاحين والعمال الزراعيين فقد تضمن قانون الإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية المتحدة في المادة رقم ٣٣ نصاً صريحاً حدد إيجار الأرض بسبعة أمثال ضريبة الأرض، وهو إيجار مخفض بسبب انخفاض الضريبة كما ذكرنا، وأما في حالة المشاركة فقد نص القانون على تحديد حصة المالك بما لا يزيد على نصف المحصول بعد طرح جميع المصاريف ويتضمن ذلك تخفيضاً في حصة المالك التي كانت قبل الإصلاح الزراعي تعادل نصف مجمل المحصول. وبحسب الأرقام الرسمية الواردة في الأجوبة عن أسئلة الأمم المتحدة بخصوص الإصلاح الزراعي، بلغ عدد المستفيدين من هذا التخفيض في الإيجار[٢٣] مليون فلاح وبلغت كمية الزيادة في دخلهم ٥٠ في المئة ناتجة عن ارتفاع في معدل الدخل الصافي للفدان من ١٩ جنيهاً إلى ٢٩ جنيهاً. كما تضمن القانون نصاً أجاز للعمال الزراعيين تأليف نقابات لهم كما حدد تشريع لاحق الحد الأدنى لأجورهم ١٨ قرشاً لليوم الواحد للرجل، و١٠ قروش لليوم الواحد للمرأة. وتضمن قانون الإصلاح الزراعي في العراق في المادة رقم ٤١ نصاً حددت بموجبه حصص عوامل الإنتاج في أراضي الري سيحاً فجعلت حصة الأرض ١٠ في المئة وحصة عمل الفلاح والبذور ٥٠ في المئة والماء ١٠ في المئة والحراثة ٧,٥ في المئة والحصاد ١٢,٥ في المئة والإدارة ١٠ في المئة من المحصول[٢٤].

---

(٢٢) **مجموعة قوانين الإصلاح الزراعي.**

(٢٣) المرسوم التشريعي رقم (٢١٨) بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٦٣.

(٢٤) **مجموعة قوانين الإصلاح الزراعي.**

أما في سوريا، فقد شرع لذلك قانون خاص هو قانون العلاقات الزراعية الذي صدر في عام ١٩٥٨ والذي خفضت بموجبه حصة المالك وأعطي الفلاح ضمانات البقاء. ولقد أجري على هذا القانون تعديل أساسي بعد ثورة آذار/ مارس، حيث ذهب التعديل شوطاً بعيداً في حماية حقوق الفلاح وزيادة حصته في المحصول وتحقيق ضمان البقاء له وحل المنازعات مع الملاك ويعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي صدرت لصالح الفلاحين في سوريا حتى الوقت الحاضر(٢٥).

ولقوانين العلاقات الزراعية التي رافقت برامج الإصلاح الزراعي جانب آخر غير مسألة تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفلاحين الذين لا يملكون أرضاً وللعمال الزراعيين، هو أنها تعمل كعامل مساعد على نجاح برامج الإصلاح الزراعي. إن تقوية مركز الفلاح المشارك والعامل الزراعي وزيادة حصتهم وأجورهم وتصعيب الاستغناء عنهم ومنحهم ضمانات البقاء وزيادة حقوق تعويضاتهم في حالة الاستغناء كلها أمور تساعد على منع المنتفع الجديد بالإصلاح الزراعي من تأجير أرضه للغير أو استثمارها بواسطة عمال زراعيين إذ أصبح المالك الصغير الجديد بوضع يجبره على استثمار أرضه بنفسه، وبذلك اكتسب النظام الجديد مناعة ذاتية ضد تسرب نظام المالك والفلاح إلى قطاع الإصلاح الزراعي من جديد. ولا يخفى أن ذلك يصح بالدرجة نفسها على الملكيات الصغيرة خارج قطاع الإصلاح الزراعي.

قد يقال إن لهذا الوضع سيئة هي زيادة البطالة في الريف، وذلك بتصعيب استخدام عمال زراعيين أو فلاحين مشاركين كانوا في السابق يجدون عملاً. إن ذلك صحيح ولكنه في بلد تقل فيه اليد العامة عموماً وإن كانت تزداد في بعض المناطق وتقل في مناطق أخرى كما هو الحال في سوريا يمكن أن يساعد على إعادة توزيع السكان الزراعيين بصورة أكثر ملاءمة للتنمية الزراعية وذلك بإجبار اليد العاملة في المناطق المزدحمة على الهجرة إلى المناطق الزراعية الجديدة كمنطقة الفرات في الجزيرة. إن مجرد توافر بعض العمل في المناطق المزدحمة لا يؤدي إلى غير خلق بطالة مقنَّعة وعرقلة الهجرة إلى المناطق الزراعية الجديدة.

أما في مصر حيث ترتفع كثافة السكان، بالنسبة إلى الأرض الزراعية في جميع المناطق رغم التفاوت بينها، فإن هذا العامل يمكن أن يؤدي ولا شك إلى زيادة صافية في البطالة في الريف، ولكن حتى في هذه الحالة فالبطالة في الريف يمكن أن تكون

(٢٥) المرسوم التشريعي رقم (٢١٨) بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٦٣.

عاملاً إيجابياً عندما تكون قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى في نمو يجعلها بحاجة إلى يد عاملة جديدة يمكن أن تفد إليها من القطاع الزراعي. إن عملية التصنيع تحتاج دوماً إلى تحرير اليد العاملة الفائضة في الريف لاستخدامها في الصناعة.

يتضح مما سبق أن زيادة مهمة في دخل الفلاح قد حصلت نتيجة للإصلاح الزراعي، ولكن ما هي الاستعمالات التي يمكن أن تكون الزيادة في الدخل قد ذهبت إليها؟ المعلومات الإحصائية التامة غير متوافرة، لذلك لا بد من الاعتماد على الأدلة غير المباشرة المعتمدة على الملاحظة. إن أكبر احتمال لاستعمال الزيادة في الدخل هي الاستهلاك الفردي. إن ذلك منتظر بالطبع فجماهير الفلاحين التي كانت تعيش في مستوى الكفاف أو ما هو قريب من ذلك لا بد أن تستخدم أول زيادة في الدخل لغرض زيادة الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة. إن مرونة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية يكون في مستويات الدخل المنخفضة أشد مما هو عليه في مستويات الدخل المرتفعة نسبياً. إن ارتفاع الدخل يؤدي إلى ارتفاع طردي في الإنفاق الاستهلاكي، ولكن بعد حد معين من الدخل تبدأ نسبة الإنفاق الاستهلاكي بالانخفاض. ولكن في مستويات الدخل المنخفضة تكون نسبة الزيادة في الاستهلاك عالية وفي مستوى الكفاف تكون الزيادة في الاستهلاك مساوية للزيادة في الدخل. وبعكس ذلك يكون الاستعداد للادخار فهو منخفض جداً أو حتى يكون معدوماً في مستوى الكفاف، إذ إن كل زيادة في الدخل تذهب للاستهلاك.

لذلك فإن إعادة توزيع الدخل لصالح الفلاحين الفقراء لا شك أنه سيؤدي إلى ارتفاع في الانفاق الاستهلاكي. والاستنتاج التحليلي هذا هناك أدلة واقعية عليه يلمسها من يتجول في قرى الإصلاح الزراعي. وقد شاهدت ذلك شخصياً أثناء الجولة التي قمت بها في ربيع ١٩٦٦ في الريف السوري حيث زرت ٦٢ قرية من قرى الإصلاح الزراعي في جميع محافظات القطر. لقد وجدت مثلاً ظاهرة بناء البيوت الجديدة من قبل المنتفعين وهي بيوت مبنية بالاسمنت وذات شبابيك وأبواب ومرافق صحية، في حين أن البيوت القديمة التي لا تزال موجودة مبنية من القش والطين، ويتضح ذلك بجلاء في محافظة اللاذقية مثلاً كقرية الأشرفية. ويلاحظ الزائر أيضاً أن الفلاحين يلبسون الأحذية ويدخنون، ويجد أن في بيوتهم أدوات طبخ من الألمنيوم وملاعق وأدوات زجاجية، ويجد أن لدى غالبيتهم غرفاً للضيافة مفروشة بالسجاد والأفرشة المريحة، ويجد عند بعضهم الكراسي وهم يشربون الشاي والقهوة. كما يلاحظ الزائر أن واسطة السفر للمدن قد تحولت للسيارات والدراجات، والفلاحون يذهبون إلى المدينة أكثر من السابق ويراجعون الأطباء. ويوجد في هذه القرى مدارس، وأنهم حريصون جداً على إرسال أبنائهم

لها. ولكن من أهم ما يدل على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية هو نشوء الدكاكين الجديدة في القرى. ويلاحظ الزائر أن في هذه الدكاكين القمصان وأدوات الحلاقة والصابون والسكاكر.

وبالرغم مما هو معروف عن فلاحي بلادنا من أنهم يخافون الأسئلة عن دخلهم وأنهم يميلون عموماً إلى إخفاء الحقيقة وادعاء الفقر، إلا أنهم لم ينكروا في جميع القرى التي قمت بزيارتها أن دخلهم قد ارتفع بعد الإصلاح الزراعي. وقد ذكر المشرفون التعاونيون في غالبية هذه القرى انتشار ظاهرة تعدد الزوجات بعد الإصلاح الزراعي وظهور الميول إلى تقليد نمط الاستهلاك عند المالك السابق الأمر الذي ينطوي على شيء من الاستهلاك التبذيري الذي تمليه التقاليد والعادات السائدة في المجتمع الريفي.

وعلى الأرجح أن نمط الاستهلاك هذا الذي ظهر بين منتفعي الإصلاح الزراعي في سوريا هو نفسه ما ينتظر أن يحدث في الأقطار العربية الأخرى بسبب تماثل الظروف من حيث انخفاض مستوى المعيشة وأثر العادات على نمط الاستهلاك.

يمكننا القول إن إعادة توزيع الثروة في الأرض وإعادة توزيع الدخل لصالح الفلاحين، وتحقيق زيادة في دخلهم قد رافقه أيضاً (بالوقت نفسه) تحقيق تقدم كبير في مجال إلغاء استغلال الفلاحين من قبل مالكي وسائل الإنتاج وعلى رأسهم الملاك. ولكن الملاك ليسوا هم الفئة الوحيدة التي تستغل الفلاحين، فالاستغلال في القطاع الزراعي ذو أوجه عديدة؛ فهناك التجار الذين يبيعون للفلاحين البذور والأسمدة ويشترون منهم المحاصيل ويمارس هؤلاء الاستغلال بشكل تقديم سلف قبل موعد الحصاد مقابل التعاقد على شراء المحصول بأسعار اقل من سعر السوق وفرق السعر هو الفائدة ويسمى هذا التعامل في العراق (بالبيع على الأخضر) وهو موجود في سوريا أيضاً. إن حاجة الفلاح إلى القروض الاستهلاكية أو لشراء المواد الزراعية وضعف مركزه في المساومة يجبره على قبول بيع محصوله بأسعار منخفضة عن سعر السوق. ويمارس الشيء نفسه تجار البذور والأسمدة الذين يبيعونها للفلاحين بأسعار أعلى من أسعار السوق مقابل تأجيل دفع ثمنها إلى نهاية الموسم. وفي سوريا علاقة أخرى يمارسها الممولون خاصة في المناطق التي تسود فيها الزراعة الآلية حيث يؤدي رأس المال الدور الرئيس في الزراعة كما هو الحال في مناطق الجزيرة. في هذه المناطق يقوم الممولون بتقديم كل مستلزمات الزراعة وبخاصة الآلات والمضخات ويتعاقدون مع الفلاحين الذين يملكون قطعاً صغيرة من الأرض لا يستطيعون استثمارها بأنفسهم، وتكون الإدارة بيد الممول

كلياً، أما الفلاح فيقدم الأرض والعمل لقاء حصة تتراوح بين ٣٥ في المئة و٤٥ في المئة ويقوم أصحاب مضخات المياه باستغلال الفلاحين حيث الحاجة للمياه أساسية فيأخذون أجوراً نقدية عالية أو حصة من المحصول كما سبق أن ذكرنا. وقد يكون الاستغلال بشكل فائدة واضحة على القروض التي يقدمها المرابون والفائدة في الريف العربي عموماً مرتفعة جداً تصل أحياناً إلى ١٠٠ في المئة. في جميع هذه الحالات يخضع الفلاح لاستغلال من قبل مالكي عوامل الإنتاج يتحول بسببه جزء كبير من دخله إلى قطاعات أخرى.

إن برامج الإصلاح الزراعي قد تضمنت جميعها إجراءات لمعالجة هذه الأوضاع، محاولة تشذيب العلاقات الاستغلالية التي يمارسها مالكو عوامل الإنتاج الأخرى وذلك بالإحلال محل أولئك الملاك. قد لا يكون هذا الإحلال تاماً كما يجب في الوقت الحاضر ولكن ذلك لا يعود لأسباب إدارية وليس لنقص في تركيب تلك البرامج، ومهما تكن الدرجة التي بلغها إلغاء الاستغلال، فإن الوضع سائر الآن نحو إلغائها في المستقبل. ولمسألة إنهاء استغلال الفلاحين من قبل مالكي عوامل الإنتاج جانب يتعلق بمسألة تكوين رأس المال والاستثمارات الزراعية كما سنرى في ما بعد إلى جانب قضية زيادة دخل الفلاح وتحسين مستوى معيشته.

رابعاً: تكوين رأس المال والاستثمار

من مشاكل المناطق المتخلفة الرئيسة مشكلة تكوين رأس المال لتمويل التنمية، فالتنمية الزراعية بحاجة لزيادة مستمرة في رأس المال المستثمر. إن الحلقة المفرغة من قلة رأس المال، انخفاض الإنتاجية، انخفاض الدخل وانخفاض التوفير وبالتالي قلة رأس المال المعد للاستثمار في التنمية معروفة من حيث التحليل الذي تقوم عليه[٢٦] ومن حيث إنها الطابع المميز للبلدان المتخلفة. إن مسألة زيادة تكوين رأس المال المعد للاستثمار تعتبر احد المؤشرات الرئيسة لتقدم عملية التنمية الاقتصادية.

وفي البلدان المتخلفة تبدأ عملية التنمية عادة بالقطاع الزراعي وذلك بسبب واقعي واضح هو أن هذه البلدان لا بد أن تبدأ بما هو متوافر لديها والزراعة هي القطاع الرئيس وهي القطاع المتوافر في مرحلة البداية. في الحقيقة إن جميع حالات

(٢٦) انظر: نركسي، **مشاكل تكوين رأس المال في المناطق المتخلفة** (بالانكليزية).

التنمية المعروفة في التاريخ قد بدأت بتنمية القطاع الزراعي كمصدر لتكوين رأس المال اللازم لتمويل الصناعة وللحصول على القطع الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات كما حصل تاريخياً في الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفياتي واليابان. وبضوء هذه المقدمة هل الإصلاح الزراعي عامل مساعد أم عامل معرقل لعملية تكوين رأس المال؟

هناك رأي نابع من الاقتصاد الكلاسيكي يقول إنه عامل معرقل باعتبار أن إعادة توزيع الدخل بما تنطوي عليه من تخفيض دخل الملاك وزيادة دخل الفلاحين تؤدي إلى انخفاض مستوى التوفير عند الملاك، الأمر الذي يعني انخفاض كمية رأس المال المعد للاستثمار في التنمية الزراعية في حين أن ما يؤخذ من الملاك ويعطى للفلاحين يستعمل غالباً في الاستهلاك. إذاً هناك دخل لو بقي مع الملاك لذهب للتوفير الذي هو مصدر تكوين رأس المال، يذهب بسبب الإصلاح الزراعي للفلاحين فيستعمل في الاستهلاك.

إننا لسنا بصدد مناقشة مبررات الإصلاح الزراعي بل مناقشة آثاره فحسب، فالإصلاح الزراعي نظام جديد للعلاقات الزراعية ومبرراته اقتصادية واجتماعية وسياسية معروفة. ونحن ننطلق من أساس تفضيل هذا النظام، لذلك فسوف لن ندخل في مناقشة المبررات، لكن ذلك لا يمنع من ابداء ملاحظات موجزة عن مسألة تكوين رأس المال التي نحن في صددها الآن. إن طبقة اصحاب الملكيات الكبيرة في البلدان العربية لم تقم بدور جدي في التنمية الزراعية وإلا لما بقيت الزراعة قطاعاً متخلفاً بالنسبة إلى القطاعات الأخرى وفي البلدان العربية تتحمل الدولة العبء الأعظم من الاستثمارات الزراعية وبخاصة في تكوين رأس المال الاجتماعي؛ فمثلاً طبقة الملاك في العراق لم تعرف باهتمامها بزيادة الإنتاج فهي لم تستثمر إلا في شراء الأرض بل حصلت عليها في الغالب من دون شراء بواسطة نفوذها السياسي والاجتماعي، وقضية نشوء الملكية الكبيرة في العراق معروفة ولسنا في صددها الآن. كما إن هذه الطبقة لم تكن تتصف بالمبادرة والنشاط الاقتصادي والاهتمام بزيادة الإنتاج فقد كانت تحصل على دخل مرتفع مضمون دون أن تبذل جهوداً كبيرة.

وفي مصر لم تكن طبقة الملاك الغائبين بأحسن حالاً من ذلك. صحيح أن الممولين في سوريا قد ساعدوا على توسيع رقعة الأرض المزروعة بإدخال الآلة الحديثة ولكن هذا الدور الإيجابي يقابله أيضاً أن هذا النمط من زراعة المغامرة والربح السريع من شأنه أن ينهك التربة ويضعف خصوبتها، فالممول لا ينتظر منه

أن يهتم بتطبيق دورة زراعية تحافظ على خصوبة الأرض على الأمد البعيد، كما إن هذا النوع من الاستثمار الزراعي لا يشجع إلا المحاصيل السنوية كالقطن على حساب الزراعات الأخرى كالأشجار المثمرة وتربية الحيوان. كل ذلك علاوة على أن جزءاً كبيراً من عوائد الزراعة التي حصل عليها الملاك والممولون قد صرفت في الاستهلاك التبذيري ولأغراض البذخ.

إن باستطاعة برامج الإصلاح الزراعي أن تكون عاملاً إيجابياً في تكوين رأس المال من خلال مسألة التعويض للملاك المشمولين بالبرامج. هناك من يقول بضرورة التعويض الكامل للملاك فالتعويض يمكن أن يكون عاملاً مساعداً على التنمية لأن الملاك المعوض عليهم سيستعملون هذه التعويضات للاستثمار في القطاعات الأخرى كالصناعة مثلاً. لذلك يقول أصحاب هذا الرأي بضرورة جعل سندات التعويض للملاك قابلة للتداول. إن هذا الرأي يفترض من الأساس أن هذه الطبقة ستبقى في البلاد بعد الاستيلاء على أراضيها وأنها ستكون مطمئنة إلى حد أنها تستثمر الأموال التي تحصل عليها من التعويضات في مجالات اقتصادية أخرى، وأنها عندما تستثمر ستختار المجالات الضرورية للتنمية كالصناعة. إن جميع هذه الافتراضات ضرورية ليكون الاستنتاج صحيحاً ولكن الحقائق لا تدل على واقعية هذه الافتراضات.

إن تاريخ تكوين حقوق الملكية في الأرض يدل على أن جزءاً كبيراً من الأراضي لم تصبح ملكاً خاصاً عن طريق الشراء كما هو الحال في أغلب أراضي العراق وأراضي أملاك الدولة في سوريا وأراضي العائلة المالكة السابقة في مصر. كما إن ملاك الأرض قد استفادوا من التقدم الزراعي والاقتصادي الذي أدى إلى ارتفاع ثمن أراضيهم من دون أن يكون لهم دور بذلك. كما إن إنتاجية أراضيهم وبالتالي ثمنها قد ارتفع بصورة كبيرة بسبب مشاريع الري ومشاريع التنمية الزراعية التي قامت بها الدولة بأموال المجتمع. إن هذا الارتفاع التاريخي بثمن الأرض يمثل فائضاً اجتماعياً يعود إلى المجتمع وليس للملاك، الأمر الذي يجعل تعويضهم على أساس الثمن الحالي ينطوي على استغلال واضح للمجتمع.

إن رأس المال المطلوب دفعه كتعويضات للملاك يمكن أن توجهه الدولة لأغراض التنمية وبخاصة التنمية الزراعية، وذلك أضمن من تسليمه للملاك على أمل أن يستثمروه في المجالات الاقتصادية المنتجة. إن الدولة التي أصبحت تتحمل عبء التنمية والتي تسلك طريق التخطيط لتحقيق ذلك، تستطيع أن توجه رأس المال هذا لأغراض إنمائية بنفسها. لذلك فإن ما انطوت عليه قوانين الإصلاح الزراعي في البلدان العربية من ميول لتخفيض قيمة التعويضات للملاك يمكن أن

تعتبر عاملاً مساعداً لعملية التنمية بمقدار ما يؤدي ذلك إلى زيادة الفائض المتاح لدى الدولة لأغراض التنمية. وقد جاءت تلك القوانين عموماً ميالة إلى تخفيض تلك التعويضات؛ فالقانون الذي صدر في مصر سنة ١٩٥٢ قد حدد التعويضات على أساس ضريبة الأرض التي كان يدفعها الملاك في السابق وهي ضريبة منخفضة جداً وبذلك جاء التقييم منخفضاً (٧٠ لضريبة الدخل) أي أقل من نصف القيمة السوقية لتلك الأرض. ويضاف إلى تعويضات الأرض التعويض عن قيمة المنشآت الثابتة والمضخات والأشجار، ويدفع المجموع بسندات غير قابلة للتداول على مدى ثلاثين عاماً. وبذلك استطاعت الدولة أن تتجنب دفع مبالغ كبيرة أصبح من الممكن الاحتفاظ بها وتدويرها لأغراض التنمية. كما نص القانون على مصادرة أراضي العائلة المالكة البالغة/ ١٧٨/ ألف فدان من دون أي تعويض.

وفي سوريا نص القانون على تقدير قيمة الأرض بما يساوي عشرة أمثال إيجارها السنوي، ويدفع التعويض بشكل سندات على الدولة غير قابلة للتداول بفائدة ١,٥ في المئة وتدفع خلال ٤٠ سنة ولكن المعروف واقعياً الآن هو أن الدولة لا تدفع تعويضات للمالكين. وقد نص قانون الإصلاح الزراعي في العراق رقم/ ٣٠/ لسنة ١٩٥٨ على تعويض عن قيمة الأرض (بدل مثل) مطافاً إلى ذلك قيمة المنشآت الثابتة والأشجار القائمة وقيمة المضخات والآلات الزراعية المستولى عليها ويدفع مجموع التعويض بسندات على الحكومة بفائدة ٣ في المئة تطفأ خلال مدة لا تتجاوز عشرين عاماً[٢٧].

وقد صدر قانون رقم/ ٤٥/ لسنة ١٩٥٩ يجيز الاستيلاء على المضخات ولكن قانون/ ١٢٢/ لسنة ١٩٦٠ أجاز دفع قيمتها المقدرة نقداً. وقد حدثت تعديلات جذرية في ما يختص بالتعويض، فقد حصر حق التعويض بالأراضي المملوكة ملكاً صرفاً[٢٨] فقط بعد أن كان التعويض يشمل جميع الأراضي بما فيها المفوضة بالطابو والممنوحة باللزمة[٢٩] وبذلك أخرج من التعويض الجزء الأعظم من الأراضي الخاضعة للاستيلاء.

---

(٢٧) القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٨، المادتان السادسة والثامنة.

(٢٨) القانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٣، المادة الأولى.

(٢٩) المفوضة بالطابو نوع من حق الملكية منح للذين ثبت تصرفهم بأراض أميرية لمدة من الزمن، أما الممنوحة باللزمة فهو حق ملكية خاصة أقل درجة من المفوضة بالطابو، وقد منح للذين يثبت تصرفهم بأراض أميرية لمدة من الزمن أقل من المدة المطلوبة في حالة المفوضة بالطابو وكلاهما نوع من ملكية الاستعمال بين الملكية العامة والملكية الخاصة الصرفة.

إن جميع الأراضي التي هي في الأصل أميرية استولى عليها الأفراد وقد أصبحت خارج حق التعويض بغض النظر عن الحقوق التي منحتها القوانين السابقة وتوضح الأرقام التالية[٣٠] توزيع الأراضي في العراق بحسب الأصناف التي تمت تسوية الحقوق فيها لغاية ٣٠/ ٦/ ١٩٥٨.

أميرية صرفة	٥١,٣٠٦,٩٩٣ دونماً
ممنوحة باللزمة	١٢,٢٩٨,٨٨١دونماً
مفوضة بالطابو	١٢,٨٩٤,١٣٠دونماً
المملوكة	٢٤٢,٥١٤دونماً
الموقوفة	٨٦٤,٤٦٢ دونماً
المتروكة	٥,٩٧٥,٨٨٨دونماً

ويتضح من ذلك صغر نسبة الأراضي المملوكة بالنسبة إلى الأراضي الأميرية الصرفة، وبالنسبة إلى مجموع الأصناف الثلاثة الأولى. إن نسبة الأراضي المملوكة في الحقيقة أقل من ذلك لأن هذه الأرقام لا تشمل الأراضي في لوائي العمارة والناصرية التي هي في غالبيتها العظمى أميرية صرفة، كما لا تشمل الأراضي في قضائي بشدر ورانية. ويقدر مجموع هذه الأراضي التي لم تتم تسوية حقوقها بعد بحوالى/ ٤/ ملايين دونم[٣١].

كما إن التعويض الممنوح للأراضي المملوكة قد طرأ عليه تعديل جذري فكل تعويض يتراوح بين ألف دينار وعشرة آلاف دينار يستثمر نصفه في المصرف الزراعي لقاء سندات على المصرف غير قابلة للتداول بفائدة سنوية ٢ في المئة وتدفع بعد مرور عشرين عاماً. أما النصف الآخر فيؤدى بسندات على الحكومة بفائدة ١ في المئة تطفأ خلال عشرين عاماً. أما إذا زاد مبلغ التعويض على عشرة آلاف دينار فيستثمر نصفه في المصرف الزراعي بالطريقة نفسها السابقة، ويؤدى النصف الآخر بسندات على الحكومة بفائدة ١ في المئة تطفأ خلال أربعين عاماً[٣٢].

ويبدو بوضوح أن هذا التعديل قد تضمن فكرة تحويل جزء من التعويضات إلى أغراض التنمية الزراعية وذلك باستثمارها في المصرف الزراعي. أما دفع قيمة

(٣٠) يوسف المعمار، «دراسات في الإصلاح الزراعي تشريعاً وتطبيقاً،» (بحث غير منشور)، ص ٩.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) القانون رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٣، المادة الثانية، والقانون رقم (١٤٣) لسنة ١٩٦٣، المادة الثانية.

المضخات المستولى عليها والتي تشكل جزءاً مهماً من التعويضات بصورة نقدية، فقد عدله القانون رقم/ ١٣٨/ لسنة ١٩٦٣، حيث وضع حداً أعلى هو ألف دينار لما يمكن أن يدفع نقداً أما الباقي فيدفع بأقساط سنوية متساوية مقدار القسط الواحد ألف دينار بفائدة سنوية ١ في المئة وإذا كان المتبقي يزيد على٤٠ ألف دينار فيدفع بأقساط سنوية متساوية بنسبة ١/ ٤٠ من المبلغ(٣٣).

خامساً: الإصلاح الزراعي والتنمية

للإصلاح الزراعي جانب آخر يتعلق بمسألة التنمية. إن فكرة الإصلاح الزراعي ليست مسألة اجتماعية فقط، بل اقتصادية أيضاً تتعلق بصميم مسألة التنمية، فالإصلاح الزراعي نقطة البدء في التنمية السريعة. إن حركة التصنيع السريعة التي تستهدفها التنمية كأساس تصطدم دوماً بعائق جدي هو ضيق مجال التصريف الداخلي؛ فالبلدان المتخلفة المعتمدة أساسياً على الزراعة تجد نفسها دوماً في حلقة مفرغة فالأغلبية الساحقة من السكان يعتمدون على الزراعة وبما أن تنظيم علاقات الإنتاج في هذا القطاع يقوم على أسس إقطاعية تنحصر فيها ملكية الأرض بعدد قليل من الملاك الكبار ومن خلال أنظمة التمويل والتسويق وجميع العلاقات الزراعية الأخرى، تبقى الجماهير الفلاحية وهي الأغلبية العظمى تعيش في فقر شديد، الأمر الذي يجعلها عملياً خارج نطاق الاقتصاد الوطني بسبب ضعف قوتها الشرائية، الأمر الذي يجعل قيام صناعة وطنية أمراً صعباً بسبب ضيق إمكانيات تصريف السلع الجديدة. إن الإصلاح الزراعي كعملية تغيير لتلك العلاقات وكعملية تحقيق ارتفاع سريع ومهم في دخل هذه الجماهير من شأنه أن يدخلها في نطاق الاقتصاد لوطني فيجعلها مستهلكة للسلع التي تنتجها الصناعة وبذلك يتسع السوق الداخلي.

إذاً بمقدار ما تؤدي برامج الإصلاح الزراعي في البلدان العربية إلى زيادة في دخل الفلاحين المنتفعين بالأرض والمشاركين والعمال الزراعيين، بذلك المقدار تتوافر الأسس لقيام الصناعة، فهل حدث شيء من ذلك في البلدان العربية؟ من الأكيد أن دخل الفلاحين قد تحسن بسبب الإصلاح الزراعي، والأدلة على ذلك متوافرة، فالشيء الأول الذي حدث للفلاحين المنتفعين هو أنهم لم يعودوا يدفعون إيجاراً للمالك، فهم يحتفظون بجزء المحصول الذي كانوا يدفعونه لقاء إيجار الأرض في السابق. إن بدلات إيجار الأرض التي يدفعونها

(٣٣) القانون رقم (١٣٨) لسنة ١٩٦٣، المادة الأولى.

للدولة في الفترة الواقعة بين الاستيلاء وبين التوزيع أقل بكثير من الإيجار الذي يدفعونه للمالك، فبدلات الإيجار تلك كانت في الغالب رمزية. فمثلاً بلغ الإيجار الذي تجبيه وزارة الإصلاح الزراعي في سوريا من المنتفعين/ ٢/ ليرة سورية في الأراضي المطرية وبين (١٠ ـ ١٢) ليرة سورية في الأراضي المسقية في محافظات دمشق ودرعا والسويداء، وتبلغ هذه الإيجارات حوالى ربع الإيجارات التي يجبيها الملاك[٣٤]. ويصح الشيء نفسه في العراق بالنسبة إلى الأراضي تحت الإدارة الموقتة المؤجرة للفلاحين.

إن الإجراءات المتعددة التي اتخذت كتخفيض أقساط التمليك التي يدفعها الفلاحون المنتفعون من التوزيع وتوفير القروض الزراعية بفوائد منخفضة بالنسبة إلى الفوائد التي يأخذها الممولون، وتخفيض رسوم السقاية والري وتوفير الأسمدة والبذور بأسعار مخفضة وثابتة، ومنح امتيازات للجمعيات التعاونية بأسعار المواد التي تشتريها من الدولة كالمحروقات في سوريا وإدخال التسويق التعاوني وإلغاء التجار الوسطاء وتقديم مساعدات في أمور السكن، كلها تدابير قد أدت إلى ارتفاع الدخل النقدي والحقيقي للفلاحين المنتفعين، كما إن الإجراءات التي اتخذت قد رفعت الدخل النقدي للفلاحين والمشاركين الذين يعملون خارج الإصلاح الزراعي وذلك بزيادة حصتهم في المحصول، كما أدت إلى حد ما إلى حصول تحسينات في أجور العمال الزراعيين. إن هذه الزيادة في دخل الفلاحين المنتفعين قد أدت إلى زيادة القوة الشرائية المتوافرة لديهم، الأمر الذي لا بد وأن يؤدي منطقياً إلى زيادة طلبهم على السلع والخدمات التي تنتجها القطاعات الأخرى. وقد انعكست هذه الزيادة في الطلب الفعال في أمور واقعية عديدة هي مظاهر التحسن في مستوى المعيشة ونمط الاستهلاك الذي سبق أن تعرضنا له.

ومن التطورات المنتظرة في مثل هذه الظروف هو زيادة نسبة ما يستهلك ذاتياً من قبل الفلاحين من المحاصيل التي ينتجونها. إن الفلاح الذي لم يعد مجبراً على تسليم جزء من محصوله للمالك، أصبح الآن في وضع يمكنه من زيادة استهلاكه من المحاصيل التي ينتجها مثل الحبوب مثلاً فمنتجو الحبوب يبيعون الآن ما يفيض عن استهلاكهم الذي أصبح الآن أكبر مما كان في السابق، وربما يساهم ذلك في تفسير ظاهرة ازدياد الطلب على المواد الغذائية في العراق، وبالتالي ارتفاع أسعارها في السنوات الأخيرة. ورب قائل يقول إن ازدياد استهلاك الفلاحين

(٣٤) سجلات مديرية المالية بوزارة الإصلاح الزراعي ـ دمشق.

المتأتي عن ازدياد دخلهم يفيد التنمية من ناحية زيادة الطلب الفعال الكلي، ولكنه يضرها من ناحية تقليص الفائض المتاح لتكوين رأس المال الذي هو أساس زيادة الإنتاجية. إن ذلك صحيح من هذه الناحية، ولكن زيادة الاستهلاك في بلد يعاني فيه الفلاحون من نقص التغذية يمكن أن يساعد على تحسين الإنتاجية من ناحية الأثر الإيجابي على الصحة العامة. إن تحسين الصحة في مثل هذه الأحوال لا يمكن النظر إليه من زاوية اجتماعية فحسب، بل إن له جانب اقتصادي أيضاً هو تحسين إنتاجية العمل عن طريقة تحسين الصحة العامة. إن انخفاض مستوى التغذية في البلدان العربية عن الحد الأدنى الضروري للمحافظة على الصحة أمر معروف من الأرقام التي تنشرها الأمم المتحدة عن ذلك. إذاً بمقدار ما يؤدي ارتفاع الدخل إلى ارتفاع في مستوى الاستهلاك، وبمقدار ما يؤدي ذلك بدوره إلى تحسن في الصحة العامة للفلاحين، تكون زيادة الاستهلاك عاملاً إيجابياً بالنسبة إلى التنمية. يبقى هناك جزء من الاستهلاك يمكن أن نطلق عليه اسم تبذيري مدفوع بقوة العادات الاجتماعية السائدة والرغبة بتقليد نمط الاستهلاك عند الملاك. ومعالجة هذه المسألة تثير للبحث كل موضوع الضرائب الزراعية من جهة، ومسألة تطوير ثقافة المجتمع الريفي من جهة أخرى.

سادساً: الإصلاح الزراعي وبقايا النظام القديم

بقي أن نتناول جانباً من هذه البرامج يمكن أن نطلق عليه عبارة التناقض مع فكرة الإصلاح ويتعلق بمسألة إبقاء شيء من نظام الإقطاع متمثلاً بالحد الأعلى الذي أجيز للملاك أن يحتفظوا به وبالاستثناءات من الاستيلاء. إن هذا الإجراء يعني إبقاء علاقة المالك والفلاح المستأجر القديمة على حالها في الأراضي التي بقيت في حيازة المالك الخاضع للإصلاح الزراعي. ومن الواضح أن ذلك يشكل في الحقيقة تناقضاً مع مبادئ الإصلاح الزراعي القائمة على أساس جعل الدخل معتمداً على العمل بدلاً من الأرض وإنهاء دور الأرض كعامل للإنتاج يجني من يملكه دخلاً صافياً لمجرد ملكيته. إن توزيع الأرض على الفلاح المنتفع باستثمارها بنفسه من دون استخدام الآخرين، يعني إلغاء دور الأرض في الحصول على الدخل وإلغاء احتكار ريعها من قبل الملاك وإلغاء استثمار الذين لا يملكون الأرض من قبل الذين يملكونها. أما إبقاء حد أعلى للمالك وعدم اشتراط أن يقوم باستثمارها بنفسه والسماح ببقاء علاقات المالك والفلاح القديمة في هذا القطاع، إن هو إلا اعتراف بالنظام القديم في هذا القطاع. ولا يمكن القول إن ذلك مسألة نظرية فقط، فهي علاوة على كونها تناقض مبدئي ذات آثار عملية أيضاً تتمثل

بإبقاء جزء من الفلاحين يرزح تحت النظام القديم. ويشتد الأثر العملي هذا تبعاً إلى الحد الأعلى المسموح به، فكلما زاد هذا الحد زادت معه حدة التناقض وزادت معه الآثار السلبية أيضاً والعكس بالعكس؛ ففي الجمهورية العربية المتحدة كان الحد الأعلى المسموح به عند صدور قانون الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ كبيراً نسبياً هو/ ٢٠٠/ فدان ويصل إلى/ ٣٠٠/ في الحد الأقصى.

إن/ ٣٠٠/ فدان من الأرض في مصر تجني دخلاً صافياً يتراوح بين ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ جنيه في السّنة على الأقل[٣٥]، في حين أن ما يوزع على الفلاحين يتراوح بين (٢ ـ ٥) فدانات. لذلك صدرت مجموعة تشريعات للتخفيف من حدة هذا الوضع؛ ففي عام ١٩٥٧ صدر القانون رقم/ ١٥٢٩/ الذي أخضعت بموجبه أراضي الوقف الخاص للاستيلاء بعد أن كانت مستثناة منه. كما صدر بالسنة نفسها القانون رقم ٨٤ الذي أوجب على الشركات التي تقوم بإحياء أراضٍ جديدة (التي استثنيت من قانون الإصلاح لمدة ٢٥ سنة) أن تبيع ٢٥ في المئة من الأراضي التي تقوم بإحيائها إلى وزارة الإصلاح الزراعي، أما الباقي فعليها أن تبيعه للأفراد بقطع لا تزيد عن ٢٠٠ فدان. كما جرى أيضاً في عام ١٩٥٩ تحويل أراضي الدولة إلى وزارة الإصلاح الزراعي لتوزيعها على الفلاحين. وقد أدت هذه الإجراءات في عام ١٩٦٠ إلى ارتفاع كمية الأرض المستولى عليها بمقدار ١١٤٤٥٥ فداناً والى ارتفاع كمية الأرض المزروعة بمقدار ٨٤٧٩٤ فداناً. وأخيراً صدر تعديل في عام ١٩٦١ خفض بموجبه الحد الأعلى من ٢٠٠ فدان إلى ١٠٠ فدان.

وفي سوريا نص قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٨ على حق المالك بالاحتفاظ بحد أعلى يتراوح بين ٨٠ هكتاراً و٤٥٠ هكتاراً وعلى حق التنازل للأولاد والأزواج بنسبة ٥٠ في المئة من المساحة المحتفظ بها، أما الأرض الموزعة عل المنتفعين فتتراوح مساحتها بين ٨ هكتارات و٣٠ هكتاراً، ولكن التعديل الجذري الذي صدر بالقانون رقم ٨٨ تاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٦٣ قد خفض السقوف فجعلها تتراوح بين ١٥ هكتاراً و٣٠٠ هكتار، كما خفض ما يجوز التنازل عنه للأزواج والأولاد من ٥٠ في المئة إلى ٨ في المئة. وقد بلغ مجموع الأرض الجديدة المستولى عليها حتى منتصف عام ١٩٦٦ حوالى ٤٨٧٧ هكتاراً[٣٦].

ونص قانون الإصلاح الزراعي في العراق رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ على سقوف

---

(٣٥) ورنر، **الإصلاح الزراعي والتنمية في الشرق الأوسط**، ص ١٤.

(٣٦) سجلات مديرية التوزيع بوزارة الإصلاح الزراعي ـ دمشق.

عليا هي ١٠٠٠ دونم من الأراضي المسقية و٢٠٠٠ دونم من الأراضي المطرية، وجعل مساحة الأرض الموزعة على المنتفعين تتراوح بين ٣٠ ـ ٦٠ دونماً من الأراضي المسقية وبين ٦٠ ـ ١٢٠ دونماً من الأراضي المطرية، ولكن مسألة بقاء النظام القديم في العراق لا تقتصر على الأراضي التي أجاز القانون للملاك أن يحتفظوا بها (ولم يجر أي تعديل فيها حتى الآن) بل تتعدى ذلك؛ ففي العراق هناك فئة السراكيل وهم وكلاء الملاك يقومون بإدارة الزراعة الذين أصبحوا بمرور الزمن طبقة من الإقطاعيين الصغار، وهناك رجال الدين الذين منحهم الملاك حق استغلال قطع من الأرض ليستغلوها بصورة دائمة كما هناك أصحاب المضخات، والذين يستأجرون الأراضي الأميرية بصورة دائمة من الدولة، وهناك أشخاص من أقارب ومحاسيب الملاك الذين منحهم الملاك حق استغلال دائم لقطع صغيرة. إن جميع هؤلاء لا يقومون باستغلال الأرض أنفسهم بل يشكلون طبقة إقطاعية تقف بين الملاك الكبار وبين الفلاحين. إن جميع هؤلاء لا يملكون أرضاً، بل منحوا حقوق الاستغلال من قبل الملاك، أو أنهم استولوا على أراضي الدولة واستمروا باستغلالها.

إن قانون الإصلاح الزراعي الصادر في عام ١٩٥٨ لم يعترف بحدٍّ أعلى إلا للمالك الرسمي الذي يملك وثائق رسمية. وقد قامت هذه الطبقة بممارسة ضغط سياسي واسع للحصول على اعتراف بحقوق تمليك لتحصل على الحد الأعلى الأمر الذي أدى إلى تشريع قانون رقم ١٧ في سنة ١٩٦٢، الذي يعتبر أول تراجع عن قانون الإصلاح الزراعي، إذ إنه اعترف لهذه الطبقة بحقوق ملكية وبالتالي أجاز تمليكها أراضي بحدود ٣٠٠ دونم على ألا يتجاوز المروي منها ١٥٠ دونماً للسراكيل وأصحاب المضخات ونصف هذه المساحة لرجال الدين، وبين ٣٠ ـ ٦٠ دونماً للمغارس أو الحصاص أو النقاش أو أصحاب الطليعة. وبذلك توسعت دائرة الإقطاع وأصبح بإمكان جميع هؤلاء الوسطاء أن يتملكوا أرضاً زراعية خارج حدود وشروط التوزيع في الإصلاح الزراعي. ولم يقتصر الأمر على ذلك، ففي عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٩٩ الذي زيدت بموجبه مساحة ما يمكن تمليكه لهؤلاء فجعلت ٣٠٠ دونم من الأرض المروية سيحاً بعد أن كانت ١٥٠ يضاف إلى ذلك ضعف هذه المساحة من الأراضي المطرية بعد أن كانت ١٥٠ دونماً فقد بالنسبة إلى السراكيل، وقد زيدت المساحات بالنسبة إلى جميع الآخرين.

كما إن طريقة إثبات صفة السركال أصبحت بموجب القانون الجديد أسهل، فبعد أن كان قانون ١٧ يشترط أن يكون السركال مسجلاً بصورة رسمية لدى

دوائر الحكومة، أصبح بموجب قانون ١٩٩ يجوز الاعتماد على الأدلة غير المباشرة في إثبات هذه الصفة[٣٧] لذا من المنتظر أن يشكل الإقطاع الصغير قطاعاً مهماً إلى جانب قطاع الملكيات الصغيرة الموزعة بحسب قانون الإصلاح الزراعي. والذي يبدو أن برنامج الجزائر هو الوحيد الذي يتجه نحو إلغاء العلاقات الإقطاعية بصورة تامة وتحقيق مبدأ الأرض لمن يعمل بها بنفسه، فالخطوة الأولى في الإصلاح الزراعي قد تمت بإصدار مرسوم في أول تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٣، تم بموجبه تأميم جميع الأراضي التابعة للمعمرين الأجانب وإدخالها في نظام التسيير الذاتي وقد بلغ مجموع الأراضي الشاغرة وأراضي المعمرين حوالى ثلاثة ملايين هكتار[٣٨]، ويتضح من الدراسة التي تمت في الجزائر حول قانون الإصلاح الزراعي الجديد المزمع إصداره، أن النية متجهة إلى توزيع حوالى ٧,٤ مليون هكتار على الفلاحين بشكل ملكيات صغيرة من دون ترك أي حد أعلى للملاك، ويوضح النص التالي المجتزأ من هذه الدراسة هذه الفكرة: تطبيق مبدأ الأرض لمن يفلحها.

إن إجراءات التحديد ضرورية ولكنها مع ذلك غير كافية، فهي تقتضي التطبيق الآني للمبدأ الاشتراكي الكبير الذي ينص على أن لا تترك الأرض لمن لا يزرعها بنفسه. من الواجب إذاً أن تسترجع الأراضي التابعة لملاك غير مستغلين ليس القسم الفائض عن الحدود المذكورة آنفاً فحسب لكن في مجموعها. ونقصد «بالمستغل» لكي تطبق هذه القاعدة صاحب الملك المقيم في أرضه والذي يستغلها بنفسه، أي بمفرده أو باستعانة أعضاء عائلته أو في حالة استثنائية، بمساعدة اليد العاملة إذا كانت هذه لا تشتمل على أي عامل يشتغل بصفة دائمة في المؤسسة، ولكن على عمال مؤقتين فقط. وعلى كل حال فإن هذه القاعدة تتضمن استثنائيين إلا وهماً:

الأول يتعلق بالملكيات الصغيرة التي لا يرجى من استرجاعها في إطار الإصلاح الزراعي أي فائدة، **والثاني** في صالح بعض الأصناف من الناس مثل الأشخاص العاجزين جسمياً عن استغلال الأرض بأنفسهم ومعوقي الحرب والأرامل وغير الراشدين[٣٩].

---

(٣٧) القانون رقم (١٩٩) لسنة ١٩٦٤، المادة الأولى، الفقرة/ل/.

(٣٨) «الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي في الجزائر، وثائق جديدة للثورة الجزائرية،» ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٣٩.

ملحق

معلومات أساسية عن برامج الإصلاح الزراعي في البلدان العربية

١ ـ الجمهورية العربية المتحدة؛ يبلغ مجموع الأرض الزراعية حوالى ٦ ملايين فدان، فحتى خريف عام ١٩٦٤ بلغ مجموع الأرض المستولى عليها ٩٤٤٤٥٧ فداناً ويبلغ مجموع الأرض الموزعة حتى التاريخ نفسه ٥٣٣٠٥٤ فداناً، وبلغ مجموع العوائل الفلاحية المستفيدة حوالى ٢١٠٦٤٨ عائلة. وبحسب قانون عام ١٩٥٢ يبلغ مجموع الأراضي الخاضعة للاستيلاء ٦٥٦٧٣٦ فداناً، يملكها ١٧٨٩ مالكاً. ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية المؤسسة في قطاع الإصلاح الزراعي نهاية عام ١٩٦١، ٤٥٤٣.

٢ ـ سوريا؛ يبلغ مجموع الأرض المستثمرة حوالى ٥,٣ مليون هكتار، وتبلغ مساحة الأرض الخاضعة للاستيلاء بموجب قانون ١٩٥٨ وتعديله في ١٩٦٣ حوالى ١,٥ مليون هكتار، وتشكل هذه المساحة حوالى ٢٨ في المئة من مجموع الأراضي القابلة للزراعة. وحتى ١٩٦٦/٨/٣٠، بلغ مجموع الأراضي التي تم الاستيلاء عليها حوالى ١,٢ مليون هكتار وبلغت مساحة الأرض الموزعة حتى ١٩٦٦/١١/٦ حوالى ٤٧٠ ألف هكتار، وبلغ عدد العائلات الفلاحية المنتفعة حتى التاريخ نفسه ٢٣١٨٦ عائلة عدد أفرادها ١٣٣٨٥٢ نسمة، ويبلغ عدد القرى الموزعة ٦٦٨ قرية. وتقدر مساحة أراضي أملاك الدولة المعدة للتوزيع حوالى ١,٥ مليون هكتار، وبذلك يكون مجموع الأراضي المعدة للتوزيع من المستولى عليها ومن أملاك الدولة ٣ مليون هكتار، أي حوالى ٧٥ في المئة من مجموع الأراضي المستثمرة وحتى نهاية عام ١٩٦٦ بلغ عدد الجمعيات التعاونية في قطاع الإصلاح الزراعي ٣٢٩ جمعية عدد أعضائها ١٧٣٩٧ عضواً تغطي ٤٣٤ قرية.

٣ ـ العراق؛ يبلغ مجموع الأرض القابلة للزراعة الآن أكثر من ٢٨ مليون دونم، ويبلغ مجموع الأرض القابلة للتوزيع من ذلك ١٤٩٤٥٤٩٨ دونماً، وإذا أضفنا إلى ذلك الأرض التي يمكن أن تكون صالحة للتوزيع إذا ما أجري تحسين في نظام ريّها واستصلاح تربتها، يصبح مجموع الأرض التي يجب أن توزع ٢٩٠٧٠٦١٢ دونماً، وحتى نهاية عام ١٩٦٥ بلغ مجموع الأراضي المعلن خضوعها للاستيلاء ١١,٤٦٩,٢٧٨ دونماً، وبلغ مجموع الأراضي المستولى عليها

أولياً ٧,٧٩٥,١٥٤ دونماً والمستولى عليها نهائياً ٥,٢٨٣,٥٧٢ دونماً وبلغ عدد الأشخاص المستولى على أراضيهم ٢٠٩١ ملاكاً. وحتى التاريخ نفسه بلغ مجموع الأراضي الموزعة ٢٢٨٠١٦٢ دونماً، وزعت على ٤٦٢٩٣ عائلة.

كما بلغ مجموع الأراضي الأميرية والمستولى عليها المؤجرة للفلاحين ٧,٤١٣,٦٥٨ دونماً، وعدد الفلاحين المستأجرين ٢٥٤٨٢٩، وبلغ عدد الجمعيات التعاونية ٢٩٧ جمعية عدد أعضائها ٣٦٢١٣.

الفصل الثامن

فـي السياســة الخارجيــة

١ ــ الشرعية الدولية: شيء من المناقشة

ـ ١ ـ

الشرعية الدولية تعبير حديث التداول، وهو ترجمة للتعبير الإنكليزي (International Legitimacy). وقد ساعد الإعلام الغربي على تداوله، فنجده مستعملاً بكثرة في أحاديث وزراء خارجية كثير من دول العالم الثالث المعجبين بدول الغرب، المأخوذين بالمتداول من تعابيره ولغته الدارجة في الوسط السياسي والثقافي، فما هو محتوى هذا التعبير، وما هو معناه العلمي، وما مدى فائدته؟ وما درجة علاقته بالواقع الدولي الراهن؟

وفي ما يلي بعض الملاحظات توضيحاً لهذا الموضوع:

في الكتب الأساسية لما يسمّى تجاوزاً بعلم السياسة، تعرّف السيادة على أنها القدرة المطلقة للدولة على السيطرة والتصرف بشؤونها الداخلية والخارجية. ومن أهم وسائل ممارسة السيادة هو صناعة القانون. والقانون بعد إصداره يصبح ملزماً بقوة الدولة التي هي وحدها المحتكر الوحيد لاستخدام قوة الإجبار لتطبيقه. وبذلك يصبح القانون التعبير العملي عن السيادة. لذلك إن القانون لا يكون قانوناً بالمعنى الصحيح ولا يكتسب صفة القانون إلا إذا كان معبِّراً عن السيادة، أي عن القوة غير المحدودة للدولة على التصرف في شؤونها، وبالتالي عن قوة الإجبار المحتكرة من قبلها لتطبيق القانون وضمان الالتزام به من قبل جميع من يشملهم موضوع القانون. ومن ذلك يتضح أن القانون واجب التطبيق بحكم قوة الإجبار التي تملكها الدولة عند ممارستها للسيادة.

القانون لا يوجد إلا حيثما توجد السيادة، إذ لا يمكن تطبيقه إلا بوجود السيادة؛ فالدولة هي الجهة الوحيدة التي تستطيع إصدار القوانين. إن تعبير الدولة

في هذا المجال مختلف بالطبع عن تعبير الحكومة، إذ إنَّ الفرق بينهما يجب ألا يغيب عن ذهن القارئ الكريم؛ فالحكومة هي جهاز الحكم في الدولة، أما الدولة فمقوماتها هي الأرض والشعب والحكومة والسيادة. كما يجبّ ألا يضطرب ذهن القارئ الكريم بفعل المناقشات التي تدور عادة حول محدودية السيادة في عالم اليوم، حيث تعيش أمم كثيرة في ضمن شبكة من العلاقات الثنائية والجماعية التي من شأنها أن تحد من السيادة المطلقة.

إن مثل هذا الاعتبار وإن كان معترفاً بوجوده، إلا أنه يجب ألا يكون وسيلة إلى الاستنتاج أن السيادة بتعريفها الذي ذكرناه لم تعد موجودة وعلينا تعريفها بشكل مختلف جوهرياً عن ذلك؛ فالسيادة الواقعية وإن كانت غير متطابقة مع السيادة النظرية فهي مقاربة لها، شأنها شأن كثيراً من التعاريف النظرية الأخرى التي بينها وبين الواقع بعض التباين إلا أنها تبقى في جوهرها صحيحة.

ناهيك عن مخاطر التأكيد المفرط على التباين الذي يقصد منه أحياناً، أو أنه يؤدي عملياً في النهاية إلى تزويد قوى العدوان والاستعمار بسلاح نظري للانتقاص من سيادة المستضعفين في العالم. وفي ضوء هذا التعريف للقانون هل نستطيع الحديث علمياً عن وجود قانون دولي؟ الجواب هو: كلا؛ فالقانون الدولي لا يكون قانوناً إلا إذا وجدت سيادة دولية، والسيادة الدولية لا توجد إلا إذا تلاشت سيادة الدول وأصبح العالم دولة واحدة بالمعنى العلمي لتعبير الدولة. إن الموجود في عالم اليوم هو عرف دولي، والعرف الدولي مصدره العادات المكتوبة وغير المكتوبة. والعادات المكتوبة هي الاتفاقيات التي تعقد بين الدول ثنائياً وجماعياً وكل ذلك يبقى في حدود الالتزام المعنوي والأدبي. إذ توجد قوة الإجبار الموجود لدى الدولة لتطبيقه، لذلك يبقى تطبيق الاتفاقيات التي تعقدها الدول ثنائياً أو جماعياً اختياري في نهاية المطاف. وهذا هو واقع الحال في عالم اليوم ولا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك ولو أردنا إحصاء عدد الاتفاقيات المعقودة ثنائياً أو جماعياً من قبل الدول في نطاق الأمم المتحدة وخارجها، والقرارات المتخذة في نطاق الأمم المتحدة غير المطبقة لكان العدد غير قليل.

ومهما تباينت الآراء حول مفهوم القانون، ومهما قيل من إن التعريف الذي أوردناه إنما هو تعريف خاص، ويبقى القول صحيحاً إن القانون الدولي مفهوم حديث لم يكتمل التكوين بعد، وإنه أقرب إلى العرف منه إلى القانون المطبق ضمن الدولة الواحدة. وبذلك يكون تعبير القانون الدولي تعبيراً اصطلاحياً تداولياً وليس تعبيراً دقيقاً.

ـ ٢ ـ

المسألة الثانية التي تستحق الإشارة إليها، هي أن القانون لا بدّ أن يكون له أساس يكتسب بواسطة الشرعية، وبذلك يكون قانوناً شرعياً. ويعني ذلك أن القول بممارسة السيادة من قبل الدولة كسلطة مطلقة لا يعني إن إصدار القوانين هو مسألة كيفية، وإن القانون يكتسب الشرعية لمجرد أنه صادر من قبل الدولة. إن حقّ السيادة لا يعني إهمال الشرعية في إصدار القوانين.

إن تصرف الدولة في ممارستها للسيادة بما في ذلك إصدار القوانين لا بدّ أن يكون له أساس شرعي. والشرعية تتطلب توافر شرطين هما: الشكل والجوهر، إن **الشكل** يتعلق عادة بجهة التشريع وكيفية التشريع.. إلخ. أما **الجوهر** فيتعلق بمثل المجتمع وأخلاقياته وأهدافه العليا؛ فالقانون لا يكون شرعياً إلا إذا توافرت فيه الشروط الشكلية وكان مرتبطاً بشكل من الأشكال بالجوهر، ألا وهو المُثُل العليا للمجتمع. لذلك كان ما يعرف بدستورية القوانين، أي انسجامها مع أحكام الدستور والدستور هو القانون الأساسي الذي يعبّر المجتمع من خلاله عن مثله العليا وأهدافه الكبيرة.

إذاً، القانون من أجل أن يكون مستوفياً شروط الشكل لا بد له كذلك من توافر شرط الجوهر. كلّ ذلك يتعلق بالقانون الدولي الذي هو دون القانون قوة وإلزاماً، كما أوضحنا من قبل.

القانون الدولي إن جاز التعبير من أجل أن تكون له صفة الشرعية لا بدّ له أيضاً من شَرْطَي الشكل والجوهر. والشكل يتعلق بالجهة التي يصدر منها وكيفية الصدور وموافقة الدولة على المعاهدة أو المعاهدات المنظمة لذلك وانضمامها لها دستورياً ودرجة الإجماع الدولي على تلك المعاهدة أو المعاهدات.. إلخ من الشؤون المتعلّقة بالشكل.

إضافة إلى ذلك، القانون الدولي لا بدّ أن يكون مستوفياً شرط الجوهر أيضاً، وهو الأساس المثالي التعلق بالمثل العليا للبشرية، أو بحقوقها غير المتنازع عليها، أو بالأسس الأخلاقية المعترف بها، أو بِكُلّ أو بعض ذلك. إذاً لا يمكن الحديث عن الصفة الشرعية للقانون الدولي لمجرد توافر الشكل، بل لا بدّ أيضاً من توافر الجوهر حتّى وإن كانت الآراء متباينة حول ماهية ذلك الجوهر. إذ لا يمكن تصور قانون دولي لا يحقق بشكل من الأشكال مصلحة غير مختلف عليها للدول، أو أنه يتناقض بشكل واضح مع مثل أعلى للبشرية، أو يخالف قاعدة أخلاقية تحظى بإجماع أو شبه إجماع البشرية.

ـ ٣ ـ

في ضوء كلّ ذلك وتأسسياً عليه يأتي السؤال ما هو المقصود بالشرعية الدولية؟

إنّه من الصعب جداً تحديد المقصود على وجه الدقة. هل المقصود وجود قانون دولي مشابه للقانون الذي ينظم الحياة في داخل الدولة؟ هل المقصود أن القانون الدولي الموجود حالياً له أساس شرعي يجعله واجب الطاعة من قبل جميع الدول بغض النظر عن كلّ اعتبار آخر؟ هل المقصود أن الوضع الدولي الحالي ـ الوضع الراهن ـ يجب المحافظة عليه وعدم تغييره؟

ما هو مصدر الشرعية في الوضع الدولي الراهن؟ من حيث الشكل، هناك مسألة الاعتراف من قبل الدول وتبادل التمثيل الدبلوماسي بالأمم المتحدة إلى آخره من أمور الشكل التي يستدل منها على توافر الشرعية وهو في الغالب المقصود أو الدليل على الشرعية الدولية.

إذا كان ذلك هو المقصود بالشرعية الدولية، لنناقش الموضوع من ناحيتي الشكل والجوهر.

ولنأخذ موضوع الجوهر أولاً. هل يمكن أن يكون القرار الدولي الذي تنسب إليه صفة الشرعية مجرداً عن الجوهر، والمقصود بالجوهر هنا الأساس الأخلاقي عموماً بغض النظر عن تباين الاجتهادات في حدود ومعنى الأساس الأخلاقي، فمهما كانت الاجتهادات متباينة، ومهما اختلفت الآراء في التعريف المجرد للأساس الأخلاقي يبقى هناك موضوع عام هو خدمة مصلحة معترف بها لمجموع البشرية، أو مثل أعلى عليه إجماع بشري، أو هدف سامي ناضلت البشرية من أجله. وإلا ما هو الهدف من إصدار القرار الدولي ولماذا يصدر إن لم يكن يتوخى تحقيق هدف سام وخدمة مثل أعلى؟ إنني أعرف وجود رأي يجرد مسألة التشريع من الأساس الأخلاقي ليجعل إصدار القانون مقصوراً على العملية التنظيمية المجردة الخالصة لشأن من الشؤون بغض النظر من الأساس الأخلاقي. إلا أن ذلك مجرد اجتهاد قابل هو الآخر للمناقشة. إنني أرى أن عملية التشريع من الأساس لم تنشأ إلا لتلبية هدف إنساني وخدمة غرض وجده أصحاب الشأن ضرورياً للارتقاء من وضع إلى وضع أفضل منه. وبذلك يكون الأساس الأخلاقي متوافراً؛ فعملية التشريع ليست عملية ميكانيكية مجردة لأهداف لها. قد يقال هناك قوانين تصدر لتنظيم حالة هي في الأساس مرفوضة أخلاقياً من المجتمع. إن مثل

هذه القوانين بحدّ ذاتها لا تخلو من الجوهر لأنها تهدف أيضاً إلى تحقيق وضع أفضل من الوضع الموجود.

لنورد أمثلة أيضاً حية عن الموضوع. بعد الحرب العالمية الثانية وبسبب ظروف الحرب، قامت دولة ألمانيا الديمقراطية. وقد حصلت هذه الدولة على اعتراف الدول الأخرى وتبادلت معها التمثيل الدبلوماسي وقبلت عضواً في الأمم المتحدة، وقامت بينها وبين عموم دول العالم علاقات ثنائية واسعة. وعلى أساس الشرعية الدولية التي يجرى الحديث عنها الآن اكتسب وضع تلك الدولة الشرعية.

فهل كان ذلك حقيقة؟ هل كانت ألمانيا الديمقراطية دولة شرعية حقاً؟ ألم تكن تلك الدولة من صنع القوة السوفياتية ومن نتائج اقتسام أوروبا بين الحلفاء والاتحاد السوفياتي كدول منتصرة في الحرب؟ هل كان نشوء تلك الدولة يمثل إرادة الألمان كجهة معينة مباشرة بالموضوع؟ ولعل كان قيامها يخدم هدفاً أخلاقياً أو مثلاً أعلى؟ الجواب بالطبع كلا، لم يكن الأمر كذلك أبداً، إذ بمجرد أن زالت القوة التي أنشأت ذلك الكيان وهي الاتحاد السوفياتي، زالت تلك الدولة ورجع الوضع الطبيعي إلى ألمانيا كأمة موحّدة، هل كان هناك من يشكّ في أن ألمانيا الديمقراطية هي في الحقيقة جزء من ألمانيا الواحدة؟ كلناً يعرف الظروف التي نشأت بها تايوان كدولة، وكيف انفصلت جزيرة فرموزا عن الصين وكيف أصبحت دولة. وتحظى هذه الدولة الآن باعتراف عدد كبير من دول العالم وتتبادل التمثيل الدبلوماسي معها وتقيم معها علاقات ثنائية واسعة، فهل يمكن نعت وضع تايوان أنه وضع شرعي تتوافر فيه شروط الشرعية الدولية التي يجري الحديث عنها الآن؟ لنسأل الصين الدولة الأم التي يتجاوز عدد نفوسها المليار هل أنها تعتبر تايوان ضمن الشرعية الدولية؟ الجواب سلبي بالطبع. في جنوب أفريقيا نظام الفصل العنصري حيث تقوم الأقلية بحكم الأكثرية بالقوة المادية، ويحظى هذا النظام بالاعتراف من عدد هائل من دول العالم، ويتبادل أيضاً التمثيل الدبلوماسي معها ويقيم معها علاقات ثنائية واسعة، فهل يمكن أن يقال إن هذا النظام تتوافر فيه شروط الشرعية الدولية؟ والجواب من دون أدنى شكّ سلبي.

إن الكيان الصهيوني قد قام وحصل إنشاء دولة إسرائيل على قرار من مجلس الأمن وقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويحظى هذا الكيان الآن باعتراف واسع من قبل دول العالم ويتبادل معها التمثيل الدبلوماسي وهي عضو في الأمم المتحدة، فهل يعقل أن يكون هذا الكيان قد اكتسب صفة الشرعية الدولية؟ إذا لم

تكن هذه الحالة تزويراً واضحاً للشرعية الدولية فكيف يكون التزوير؟ لنرجع بعض الشيء إلى الوثائق. ناقش مجلس الأمن طلب إسرائيل للانضمام إلى الأمم المتحدة، وأرسل تقريراً بالموافقة على طلب العضوية للجمعية العامية. وقد ناقشت الجمعية العامة ذلك وأصدرت قراراً بالموافقة في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩، جاء فيه: «تلاحظ الجمعية العامة أنه في قناعة مجلس الأمن أن إسرائيل دولة محبة للسلام وأنها قادرة وراغبة في تنفيذ التزاماتها المترتبة عليها في الميثاق».

ونلاحظ أيضاً الإعلان الصادر عن دولة إسرائيل أنها «من دون تحفظ تقبل الالتزامات التي يرتبها عليها ميثاق الأمم المتحدة، وأنها ستنفذها في اليوم الذي تصبح فيه عضواً في الأمم المتحدة. وتستذكر قراراتها المتخذة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، و١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وتأخذ علماً بالإعلانات والتوضيحات التي قام بها ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة السياسية الخاصة بتنفيذ القرارات المذكورة».

تقرر الجمعية العامة:

«إن إسرائيل دولة محبة للسلام وتقبل الالتزامات التي يرتبها الميثاق وقادرة وراغبة بتنفيذ تلك الالتزامات وتقرر قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة».

تلك هي الترجمة الكاملة تقريباً لنصّ قرار الجمعية العامة. وواضح من النصّ أن قرار القبول مبني على أساس قبول إسرائيل بالالتزامات التي يرتبها الميثاق، وقبولها من دون تحفظ تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلّقة بالتقسيم.

ومنذ عام ١٩٤٧ وحتّى عام ١٩٩١، بلغ عدد القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن بخصوص القضية الفلسطينية ١٩٠ قراراً، وعدد القرارات الصادرة من الجمعية العامة بهذا الخصوص ٥٨٦ قراراً. وإسرائيل لم تنفذ لا هذه القرارات ولا القرارات التي ينصّ عليها قرار قبولها عضواً في الأمم المتحدة. وسجلّ هذا الكيان في ما يتعلق بحب السلام وتنفيذ التزامات الميثاق معروفة. فهل يمكن أن تُعد إسرائيل ضمن الشرعية الدولية التي يتحدث عنها البعض الآن؟

إن اتفاقية جنيف في شأن معاملة أسرى الحرب لعام ١٩٤٩ توجب بوضوح لا لبس فيه ضرورة إعادة أسرى الحرب إلى أوطانهم حال انتهاء الأعمال العسكرية. وإيران المعترف بها من قبل دول العالم والذي يتبادل معها التمثيل الدبلوماسي والعضو في الأمم المتحدة، لم تنفذ ذلك إطلاقاً بإبقاء أسرى الحرب من العراق لديها حتى الوقت الحاضر.

المادة رقم ١١٨ من القسم الثاني من اتفاقية جنيف تنص على ما يلي حرفياً:

«يفرج عن أسرى الحرب ويعادون إلى أوطانهم من دون إبطاء بعد انتهاء الأعمال العدائية الفعلية. في حالة عدم وجود أحكام تقضي بما تقدّم في أي اتفاقية معقودة بين أطراف النزاع بشأن وضع نهاية للأعمال العدائية، أو إذا لم تكن هناك اتفاقية من هذا النوع، تضع كلّ دولة من الدول الحاجز بنفسها وتنفذ من دون إبطاء خطّة لإعادة الأسرى إلى وطنهم تتمشى مع المبدأ الوارد في الفقرة السابقة».

هناك آلاف الأسرى العراقيين الآن تحتجزهم إيران من دون أي مسوغ قانوني لمدّة تزيد على عشر سنوات، ولمدّة تزيد على أربع سنوات بعد انتهاء الأعمال العسكرية. فهل يمكن اعتبار النظام الإيراني ضمن الشرعية الدولية التي يجرى الحديث عنها في هذه الأوقات؟

ـ ٤ ـ

وأنا أناقش موضوع ما يسمّى بالشرعية الدولية، لا بدّ أن أحمن ما هو المقصود. وفي الغالب المقصود بذلك ما تقضي به قرارات مجلس الأمن. وقد ذكرت أن قضية واضحة ذات أبعاد إنسانية كبيرة كالقضية الفلسطينية التي تتعلق بمصير بلاد وحياة شعب كامل، قد صدر في صددها العدد الذي ذكرته من القرارات، إلا أنها لم تنفذ من قبل الجهة ذات العلاقة وهي الكيان الصهيوني. ومع ذلك فإن ذلك الكيان لم يعتبر خارجاً على الشرعية الدولية لا سابقاً ولا الآن، والقضية لا تزال حية موجودة. إنني واحد من رأي عام واسع النطاق في العالم رسمي وشعبي، يرى بوضوح لا لبس فيه هذه الانتقائية في اختيار ما يقع وما لا يقع ضمن الشرعية الدولية. ويرى بوضوح لا لبس فيه تعدد المكاييل والمقاييس، ناهيك عن الرأي العام الصامت الرسمي والشعبي، الأمر الذي يرى وجود خلل جوهري في قضية الشرعية الدولية التي يتحدث عنها البعض. ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد.

ولنأخذ القضية الكبيرة التي سببت ظهور هذا الحديث الجديد عن الشرعية الدولية، ألا وهي قرارات مجلس الأمن الأخيرة المتعلّقة بما يسمّى بأزمة الخليج. عندما نقول إن مجلس الأمن عندما يتخذ قراراً يصبح ذلك القرار شرعياً واجب التطبيق من قبل الجميع، ألا يفترض بمن يقول بذلك أن القرار يجب أن يكون صحيحاً من حيث الشكل والجوهر؟ أليس من المعقولية والعدالة أن تتوافر في

ذلك القرار المتطلبات المطلوبة لِكُلّ قرار صحيح وفي مقدمتها حرية إعطاء الرأي سلباً أو إيجاباً أو امتناعاً؟ أظن أن ذلك أمر لا يمكن الاختلاف عليه؛ فالتصويت الصحيح يجب أن يكون حراً تماماً في جوهره وإلا كان الرأي الذي يعرب عنه مزوراً، فهل كانت عملية التصويت التي نتجت عنها قرارات مجلس الأمن صحيحة من حيث الجوهر؟ هل كان التصويت حراً خالياً من عوامل الضغط سواء عن طريق الإجبار أم التخويف أم الإغراء؟ الجواب: كلا؛ فأعضاء مجلس الأمن وبخاصة الأعضاء أصحاب العضوية الدائمة معروفة ظروفهم والعوامل التي أدت بهم إلى المواقف التي وقفوها استجابة إلى رغبة الولايات المتحدة. إن مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة نفسها قد استعملت كأداة لخدمة أغراض سياسة الولايات المتحدة. وهو أمر يتحدث به من يجرؤ على ذلك ويكتمه من لا يجرؤ، إلا أنه في جميع الأحوال شعور واسع النطاق.

ولنستمع إلى أقوال كاتب سياسي معروف هو ستيفن لويس (Steven Lewis) وردت في مقابلة أجرتها معه مجلة **السياسة الدولية** في صيف ١٩٩١. يقول فيها:

«لقد استعملت الولايات المتحدة جميع الأوراق التي استطاعت أن تلعبها مع مجلس الأمن. لنأخذ الاتحاد السوفياتي، في النهاية تخلى الاتحاد السوفياتي عن أساليب العمل الأخرى لمعالجة الوضع كالاستمرار في الحصار مثلاً، لأنهم كانوا بحاجة ماسة إلى مساعدة الولايات المتحدة في حلّ مشاكلهم الداخلية. إنهم كانوا يحتاجون المساعدة الاقتصادية ويحتاجون الإغاثة العاجلة. وكانوا يحتاجون دعم الولايات المتحدة لتقوية موقفهم إزاء لتوانيا وأستونيا ولاتفيا والجمهوريات الأخرى.

لم يكن باستطاعتهم إغضاب الولايات المتحدة خوفاً من أن تؤذيهم أو تقطع المساعدة الاقتصادية. وكانت الولايات المتحدة تعرف أن لديها ورقة قوية لتلعبها مع الصين نظراً إلى أن الصين كانت تسعى إلى العودة لدخول المجتمع الدولي بعد أهوال مذبحة ميدان تيانيا قبل عامين. المملكة المتحدة التي دفعت أساساً من قبل مارغريت تاتشر لم تكن بحاجة إلى تشجيع؛ فالخليج بالنسبة إليها كان يمثل فوكلاند محتملة أخرى. وفرنسا كان يمكن الاعتماد عليها بسبب الضغط الكافي من حلف شمال الأطلسي الذي جعلها تتعاون في النهاية كما حصل فعلاً. ولم تكن كندا تمثل أدنى مشكلة، فكندا كان معروفاً أنها ستقوم بإخلاص بدور التابع المطيع للولايات المتحدة ناهيك عن ثمن التجارة الحرة معها.

وقد عبأت الولايات المتحدة قوى أخرى تحتاجها بذلك الوقت؛ فمصر

بواسطة الوعود بإلغاء الديون؛ والحبشة بواسطة وعود التوسط بين الحكومة والمجموعات المتمردة؛ وماليزيا بواسطة إشارات المساعدة الاقتصادية. لقد كانت الولايات المتحدة تعلم جيداً أن لها يداً طولى غير اعتيادية، وأنها تستطيع بذلك أن تسوق مجلس الأمن ليقف في الصف مطيعاً، وقد قامت بذلك فعلاً. ثمّ قامت بسوق دول التحالف لتقف مطيعة في الصف معها وبخاصة العرب منهم.

إن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لأن ترى مجلس الأمن أكثر من ذراع للسياسة الخارجية للولايات المتحدة».

إن هذا الكلام المعروف الآن في العالم يوضح أمراً مهماً في مناقشة مسألة الشرعية. هل يكفي لتوفير الشرعية في قرارات مجلس الأمن أن يكون القرار قد اتّخذ بحسب ما تنص عليه قواعد التصويت سواء من حيث النقض والأكثرية العددية؟ وبكلمات أخرى هل يكفي توافر شرط الشكل القانوني المجرد ليكون القرار صحيحاً وليكتسب بالتالي صفة الشرعية؟ ألا يشترط أن يكون التصويت حراً حقيقة، أي أن يكون أعضاء مجلس الأمن في مأمن من الضغط والتخويف والرشى، ليستطيعوا الإدلاء بأصواتهم في مثل هذه القضايا الخطيرة؟ هل كان صوت الاتحاد السوفياتي في مجلس الأمن صحيحاً حقاً عندما تستخدم الولايات المتحدة قواها عليه في ذلك الوقت ليقف في الصف، وعندما تمنحه العربية السعودية بواسطة مبعوثها سعود الفيصل وزير الخارجية، أربعة مليارات دولار مساعدة في تلك الأيام الحاسمة بالذات؟ هل يجوز استخدام التخويف والتهديد والرشى في جمع الأصوات، ومع ذلك تكون نتيجة التصويت صحيحة، تنشأ شرعية دولية لها مثل النتائج التي ترتبت على تلك القرارات التي أصدرها مجلس الأمن؟ هذه أسئلة مهمة لا يمكن إغفالها في مناقشة صحة أو زيف الشرعية التي تنسب إلى تلك القرارات.

إننا نعرف أن الليبرالية الغربية السائدة وبخاصة في دول الاستعمار، تهتم بالشكل فقط، فذلك هو الذي يلائم مصالحها الخاصة السياسية والاقتصادية. المهم عندها هو الشكل المجرد، أي نتيجة التصويت، أما كيف يتم ذلك وما هي العوامل التي أدت إلى تلك النتيجة، فهو بنظرها غير مهم.

في مجال النظرية الاقتصادية، تقول الرأسمالية إن المستهلك هو السيد وصاحب القرار النهائي، واختياراته في ما يريد من السلع والخدمات هي التي تقرر ماذا ينتج وبأي كمية، وبذلك تتحقق الكفاءة والرفاهية والمصلحة العامة. ومن أجل ذلك يجب أن يكون المستهلك على معرفة كاملة بالأسعار والإنتاج وما يجرى

في السوق، أي أن تتوافر لديه المعلومات الصحيحة من أجل أن يتخذ القرارات. ولكن ما هو واقع الحال؟ لقد تطورت الدعاية التجارية والإعلان التجاري مستخدمة مختلف وسائل التأثير النفسي واللاعقلي لا لإعلام المستهلك بل للتأثير فيه، إلى درجة فقد المستهلك تقريباً أي قدرة على معرفة الحقيقة، وأصبح طلبه على السلع والخدمات معتمداً لا على قراراته هو، بل على ما يريده الإعلان التجاري. وبذلك فقد قدرته على إعطاء القرار، وفقدت نظرية سيادة المستهلك أهميتها.

في المجال السياسي، الليبرالية الغربية تهتم بالشكل الرسمي الخارجي وهو التصويت. أما ما هي العوامل الخارجية التي جعلت هذه الدولة تصوت في هذا الاتجاه أو ذاك فهو غير مهم في نظرها. لذلك فإن الرشوة والضغط والتهديد والمعلومات الكاذبة والإعلام المضلل، وسائل يجوز استخدامها للتوصل إلى النتيجة وهذا هو الذي حصل بالفعل في قرارات مجلس الأمن.

وما قضية الحاضنات التي انكشف أمر زيفها إلا مثال على ذلك. إن الولايات المتحدة مارست هذا النوع من السياسة في حياتها الداخلية حتّى أصبح سلوكاً معترفاً به، ألا وهو كتل الضغط ونشاطها في أروقة الكونغرس والبيت الأبيض حيث يمارس كلّ شيء تقريباً من حيث الواقع للتوصل إلى نتيجة معينة في إدارة الشؤون العامة. إن هذه الطريقة في العمل السياسي نابعة أصلاً من التفكير الذي أشاعته البراغماتية، وهي المدرسة الفلسفية التي نشأت وانتشرت في الولايات المتحدة، والتي خلاصتها عدم وجود مقياس موضوعي فوق الجميع للتمييز بين الخطأ والصواب، أي عدم وجود مُثُل عليا، بل المهم هو النتيجة، أي النجاح؛ فما ينجح في النهاية هو الصحيح، وليس مدى قربه أو بعده عن مُثُل أخلاقية محددة.

قد يقول المدافعون عن هذه النظرة في الشرعية التي نشأت عن قرارات مجلس الأمن، إنه من الصعب علينا أن نفرق بين حالة توافر الحرية لأعضاء المجلس، وحالة عدم توافرها، فنحن إذا أخذنا بمبدأ ضرورة توافر الجوهر بهذا المعنى، يصبح من العسير علينا عملياً أن نفرق بين حالة وحالة، ويصعب علينا بالتالي التوصل إلى قرار صحيح. لذلك ومن أجل السهولة العملية لا بدّ أن نعتمد على نتيجة التصويت، أي الشكل المجرد كمقياس ونعتبره صحيحاً.

إن مثل هذا الكلام للذي يتذرع بالصعوبة العملية، يغفل أمراً مهماً جداً، هو أن مثل هذه القرارات التي تترتب عليها نتائج خطيرة لا يمكن أن يكون اعتبار السهولة العملية هو العامل الحاسم. ثمّ من الذي قال إنه من المستحيل

التفريق بين حالة وحالة؟ لماذا يستحيل على الدول الكبرى أن تسلك سلوكاً نزيهاً ملتزماً بحرية التصرف واحترام إرادة الآخرين وعدم تجاوز إرادتهم الحرة؟ لماذا كان من الممكن من خلال التجربة والنضال أن تصل بلدان كثيرة في العالم إلى التزام الحياد وحرية الانتخاب عندما تمارس عملية الانتخابات الداخلية، ولا تستطيع الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن وبخاصة الدولة الأقوى أن تلتزم بمبدأ الحرية واحترام إرادة الآخرين؟ إن الولايات المتحدة قد استطاعت في هذه الحالة أن ترتب وتعبىء الأمور في مجلس الأمن لصالحها، وأن تسيّر المنظمة الدولية بحسب ما أرادت، ولكن ما قامت به لم يكن غير معروف من قبل الآخرين في داخل المجلس وعلى مستوى العالم، كما إنَّ ذلك لا يعني أن مجلس الأمن قد أدى واجبه على الوجه الأفضل، ولا يعني أن غضب الرأي العام في العالم وعدم رضاه غير موجود. إن الحقيقة يمكن أن يجرى التجاوز عنها موقتاً، ولكنها لا يمكن أن تلغى.

إن جعل توافر الشرعية قائم على توافر الشكل المجرد فحسب، وإهمال الجوهر. إلى مثل هذا الحد يعني الوقوع في طريق الكارثة، أي الرجوع إلى عهد الهيمنة والاستعمار القديم وسياسة القوة، وليس ذلك من الشرعية في شيء. إذ لا بدّ من توافر الجوهر بشكل أو بآخر من أجل أن تكون لقرارات مجلس الأمن مثل هذه الصفة.

ـ ٥ ـ

بقيت ملاحظة أخيرة لا بدّ منها وهي التفريق بين الشرعية كهدف والشرعية كواقع. إن وجود شرعية دولية، بمعنى وجود نظام يحتوي على مبادئ وقواعد وقوانين لتحقيق العدالة وإنصاف المظلوم وإحقاق الحق كما هو متضمن في ميثاق الأمم المتحدة، ميكانيكية حقيقية وليس شكلية لتطبيق تلك المبادئ والقواعد والقوانين بالعدل والإنصاف والحياد والنزاهة، هدف سام. وما لا شكّ فيه أننا نحن العرب من أشد الراغبين والمؤيّدين لذلك لو كان موجوداً. إننا لا يمكن إلا أن نكون مع ذلك لأسباب جوهرية، أولها إننا أمة مع الحق والعدالة منذ الأزل. إذ لم يكن في تراثنا ولا في حاضرنا أي ميل استغلالي أو عدواني إزاء الآخرين. أما السبب العملي فهو أننا في حاضرنا أمة معتدى عليها تعاني الظلم والعدوان الواقع عليها من قبل الآخرين، لذلك فنحن مع شرعية دولية بالمعنى الذي أشرنا إليه تماماً.

ولكن الموضوع الذي يتحدث عنه البعض ممن أشرنا إليهم في بداية هذه المقالة، لا يتعلق بالهدف والطموح، بل يجرى الحديث عنه وكأنه موجود الآن وذلك هو الخطأ الفادح. الشرعية الدولية الصحيحة غير موجودة الآن والأدلة على عدم وجودها كثيرة لا يرقى إليها شك. إنني لا أعرف كيف حصل هذا الخطأ. هناك وضع دولي جديد نعم، ولكن ليس هناك نظام دولي جديد. إن الوضع الدولي الجديد قد نتج من انهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة بشؤون العالم، وذلك تغيير ليس لمصلحة نشوء نظام لشرعية دولية صحيحة بل على العكس تماماً. إنه وضع يسير بالضد من ذلك، فإذا كانت الأمم المتحدة في السابق ضعيفة مشلولة تقريباً بسبب التوازن الموجود في مجلس الأمن، وبسبب الصراع بين المعسكرين، إلا أنها قد أصبحت الآن ـ إذا ما حكمنا على الأمور من خلال ما جرى بشأن أزمة الخليج ـ أداة طيعة بيد الولايات المتحدة. إن العالم الثالث والأمم الضعيفة كانت تنعم بشيء من الأمان من شرّ الدول الاستعمارية بسبب الحرب الباردة والتوازن الدولي، أما الآن فهي معرضة ومكشوفة تماماً لأطماع ورغبات ومصالح الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة.

إن الحديث عن الشرعية الدولية أصبح وسيلة إلى رجوع الاستعمار القديم وسياسة الهيمنة. والحديث عن حقوق الإنسان أصبح أداة للتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

هناك حالة واحدة يصحّ فيها أن يكون الوضع الدولي الجديد متسماً بالشرعية الدولية، وهي إذا كانت الولايات المتحدة رسول المحبة والسلام والعدل والإنصاف والحرية الذي يحكم بالعدل ويعطي بالقسطاس ويأمر بالمعروف وينهي عن المنكر. عندها يكون انفرادها بشؤون العالم مبعث خير وبركة. ولكن قبل أن يصل المرء إلى هذا الاستنتاج يحتاج إما إلى أن يطلق ضميره أو يفقد عقله.

٢ ــ الشرعية الدولية: ملاحظات ومناقشة

هناك بعض العبارات التي أصبحت مألوفة التداول في أدبياتنا وأحاديثنا السياسية، والكثير منا أصبح يتناولها من قبيل المسلمات التي لا تحتاج إلى مراجعة نقدية. غير أن المؤكّد هو أن ليس كلّ ما هو ذائع يعتبر دائماً صحيحاً ويقينياً، فالكثير من المقولات التي تجري على الألسن مجرى المألوف بحاجة إلى مماحكة عقلية للتأكد من ثبوتيتها.

لعل من بين أوضح الأمثلة على ذلك هي عبارة «الشرعية الدولية» التي أخذت تغزو الفكر السياسي بشكل غير مسبوق، على الرغم من أنه ليس هنالك ثمة تحديد علمي متفق عليه حول مدلول هذا اللفظ الذي تغلب عليه الاعتبارات القيمية والسياسية أكثر من التحديدات الموضوعية.

هذا البحث، محاولة أولية لإيضاح معنى الشرعية والشرعية الدولية، والمآخذ التي تردّ عليها، ومن ثمّ اقتراحاتنا في موضوع الأمم المتحدة التي أصبحت قرينة «الشرعية الدولية».

١ ــ في معنى الشرعية

بشكل مبسط ودونما إسراف في التعريفات المفاهيمية، يمكن القول إن مفهوم الشرعية ينصرف إلى معنى الموافقة الكلية التي تبديها جماعة ما إزاء موضوع معين، وضمنياً، فإن «الدولة الشرعية» تعني الهيئة التي تعبّر عن الإرادة الحرة لمجموع الشعب الذي تتكون منه الدولة. وبهذه الكيفية تستطيع عند ذلك أن تتبين كم هو عسير حالياً قياس الإرادة الجماعية، كأن يجتمع الشعب بأجمعه في مكان ما ويؤخذ رأيه عن طريقة الديمقراطية اليونانية التي عاشتها أثينا، أو الاجتماعات التي كانت تعقد تحت الشجرة في بعض المسالك الأفريقية.

ولتجاوز مثل هذه التعقيدات العلمية، أستعيض عن الإرادة العامة بالحكومة المنتخبة أو «الطليعة الثورية» بغية الوصول إلى قياس تقريبي للشرعية والإرادة العامة من خلال الوقوف على رأي الشعب عن طريق ممثليه. إذاً الحكومة بسلطتها التشريعية والتنفيذية تستطيع أن تعبر بشكل تقريبي وليس مطلق عن الإرادة العامة للشعب، فما دام التعبير الكامل يتم فقط عن طريق أخذ رأي الجمهور بشكل مباشر، فإن الوسيلة المعاصرة، أي «الحكومة المنتخبة أو الطليعة»، هي تمثيل للإرادة العامة وليست المطلقة للمجتمع.

وفقاً لهذا التصور، فإنه كلّما كانت الانتخابات تجري بالطريقة المباشرة وعلى درجة واحدة، فإن قراراتها تكون أقرب إلى تمثيل غالبية الجمهور، في حين أن الانتخابات غير المباشرة التي تجري بطريقة الدرجتين، هي أبعد إلى حدّ ما عن التعبير الصحيح للإرادة العامة، وهكذا فإنه كلّما تعددت الإجراءات وتعقدت الوسائل التي تباعد بين التعبير المباشر للشعب وممثليه، كلّما أصبحت الشرعية أكثر ابتعاداً عن مضمونها الحقيقي.

هنالك ثمة تساؤل جوهري هو: ما المرجع الأساس الذي يمكن من خلاله قياس مدى شرعية تصرف أولئك الذين يعبرون عن الإرادة العامة؟

لقد تمّ تقنين مدى شرعية قرارات الممثلين لمصالح الجمهور من خلال فكرة الدستور الذي يُعدّ أعلى وثيقة قانونية في الدولة؛ فالسلطات التشريعية والتنفيذية عندما تتخذ قرارات تعبر بها عن الإرادة العامة، يجب أن تكون قراراتها هذه دستورية، أي أن تنسجم ومواد الدستور، ولكننا لو أعدنا النظر في الدستور ذاته وهو من صنع الجهة نفسها القابضة على السلطة، لبدت لنا مقدار المفارقة في موضوع الشرعية على الصعيد الوطني.

٢ ـ في الشرعية الدولية

لو انتقلنا إلى مفهوم الشرعية الدولية، وهو ذو صلة بما سبق، يعني في الأصل، التعبير عن موافقة الشعوب حول القرارات التي تهم المجتمع الدولي، وبما أن الوقوف تفصيلياً على هذه الموافقة يعد ضرباً من المستحيل بالبداهة، فقد استعيض عنها بموافقة الدول التي تعبر بشكل ما عن رأي أغلبية سكانها، ولكي يصبح ذلك ممكناً جرى إنشاء المنظمات الدولية بدءاً بعصبة الأمم ثمّ الأمم المتحدة التي يفترض إنها تؤدي وظائفها وفق أطر وقواعد قانونية ثابتة، إذ بدلاً من الدستور الذي يعتبر الوثيقة المرجعيّة لسلوك الدول وطنياً، فإن ميثاق الأمم

المتحدة وقواعد القانون الدولي والمعاهدات والعرف والمبادئ العامة للعدل والإنصاف، هي التي تُعدّ المرجع الأساسي في اتخاذ القرارات الدولية.

إذاً، إن الأمم المتحدة لكي تكون معبرة عن الإرادة العامة، وبالتالي أن تمثل قراراتها الشرعية الدولية، يفترض أن يتوافر فيها أمران:

أولهما، أن تكون بنيتها التنظيمية أقرب ما تكون للتعبير عن هذه الإرادة والتي تمثلها على نحو معين الدول؛ و**ثانيهما**، أن تكون إجراءات المنظمة والقرارات الصادرة عن هيئاتها منسجمة مع الوثيقة المرجعيّة لها، أي قواعد القانون الدولي.

فهل حقاً أن الأمم المتحدة تتوافر فيها مثل هذه المؤهلات التنظيمية والإجرائية بشكل يجعلها تعبر فعلاً عن الشرعية الدولية؟ تساؤل بحاجة إلى إجابة.

٣ ـ الأمم المتحدة والشرعية الدولية

هيكلياً، تتألف الأمم المتحدة من ثلاث مؤسسات مهمة، **الأولى**، هي الجمعية العامة التي تمثل فيها جميع الدول الأعضاء، بما يضمن المساواة القانونية بينها، وقرارات الجمعية كما يشير إلى ذلك الميثاق، هي في الغالب توصيات غير ملزمة. قد تكون هنالك ثمة استثناءات معينة، إلا أنها تبقى استثناء لا يمكن القياس عليه، إنما عموماً فإن الجمعية العامة ذات سلطة معنوية ولتوصياتها قوة أدبية لا أكثر.

والمؤسسة **الثانية**، هي مجلس الأمن الذي يمدّ السلطة التنفيذية في الأمم المتحدة. ولمجلس الأمن سلطات تقديرية واسعة في إصدار القرارات، بعض منها يأخذ شكل توصيات، والأخرى قرارات إلزامية جاء عليها الفصل السابع من الميثاق في استخدام وسائل القمع والمنع، ويبيح استخدام القوة القهرية لتنفيذ قراراته. أما المؤسسة **الثالثة**، فهي محكمة العدل الدولية، ومهمتها في الغالب إفتائية، أما سلطاتها القضائية فتمارس فقط في حال ارتضاء الأطراف المنازعة عرض الموضوع عليها، وتعهدها بالتزام قراراتها.

إذاً، مجلس الأمن هو سلطة الإجبار المنوط بها اتخاذ التدابير القسرية لمواجهة ما يكيفه قانوناً من حالات إخلال السلم والأمن الدوليين، ولكن الإشكالية التي تبدو هنا ماثلة للعيان، هو أن أعضاء مجلس الأمن ليسوا سوى ١٥ عضواً، وهذا بلا شكّ عدد صغير بالقياس إلى إجمالي العدد الحالي لأعضاء الأمم المتحدة البالغ ١٨٥، وحينما حدد الميثاق هذا العدد لم تكن عضوية الأمم المتحدة بهذه السعة،

ومع ذلك فإن هنالك دائرة أصغر ضمن المجلس وهي الدول الخمس الكبار التي تتمتع لوحدها بحق النقض، والمعروف أن هذه الدول كانت تمثل الدول القوية التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية، بل وحتّى في ضمن الدول الخمس توجد عملياً دولة أو أكثر هي الأقوى من بينها وتشكل أقطاباً رئيسة لدور معظم التفاعلات السياسية حولها.

وما لا شكّ فيه، أن القرارات التي تصدر عن مجلس الأمن هي إلى حدّ بعيد قرارات سياسية تعكس المواقف والمصالح الذاتية لهذه الدول، وليس بالضرورة أن تكون قانونية، أي متطابقة مع قواعد المرجعيّة الدولية، فهي تتأثر بالعلاقات البينية القائمة بين الخمس الكبار وعلى وجه الدقة للدول الأقوى بينها.

وهنا يتضح مقدار الخلل الهيكلي في مجلس الأمن، وابتداءً فإن عدد الـ (١٥) لا يتلاءم مع الـ (١٨٥) عضواً، فما بالك بوجود خمسة يتمتعون بما يمتع به الآخرون من العضوية الدائمة وحق النقض، وهؤلاء الخمسة قراراتهم بالدرجة الأولى قرارات سياسية، وحتّى بين هؤلاء هناك دائرة أصغر هي الدول الأقوى التي تملك لوحدها عملياً إمكانية تحديد طبيعة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وتكييفها وفقاً لمصالحها الذاتية ليس إلا.

ولو عدنا إلى موضوع الشرعية الدولية، لاتضح كم هو حجم المفارقة في قرارات مجلس الأمن، كما لو أن هنالك انتخابات وطنية ولكنها تجري على ست درجات وليس درجة واحدة أو اثنتين، فهناك شعوب العالم ثمّ حكوماتها التي تعتبر ممثلة إلى حدّ ما عنها، وهذه الدول أعضاء في الأمم المتحدة، ولكن من بينها ١٥ دولة فقط هي الأعضاء في مجلس الأمن الذي له سلطة الإجبار، وبداخلهم خمس دول أقوى من سواها تتمتع بحق النقض، وضمن هؤلاء هنالك من هي الأقوى من الآخرين التي تستطيع أن تملي على الدول والشعوب قراراتها السياسية، ثمّ تسمى هذه القرارات جزافاً بأنها تمثل الإرادة العامة للشعوب. وهي بموجب الفصل السابع من الميثاق، بإمكانها أن تفرض عقوبات واسعة على دولة لتسمي هذه بالتالي «الشرعية الدولية» والتي يقصد بها حصراً القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وهكذا فإنه حينما اعتبرنا الانتخابات الوطنية على درجتين تمثل ابتعاداً عن تمثيل الإرادة العامة، لكم أن تتصوروا كم درجة باعدت بين شعوب العالم والقرارات التي يطلق عليها اسم «الشرعية الدولية».

ولتوصيف الحالة بشكل عملي، نأخذ حالة العراق مثلاً لذلك، لتظهر كم هي الشرعية الدولية بعيدة فعلاً عن محتواها الحقيقي؛ فمجلس الأمن بالوصف

الذي ذكرناه سابقاً أصدر قراراً ضد العراق، ومن أجل تنفيذه تمّ تشكيل جهاز هو اللجنة الخاصة، ثمّ قامت اللجنة الخاصة باختيار أحد موظفيها سكوت ريتر (Scott Ritter) رئيساً لأحد فرق التفتيش لإجراء مهام محددة، وعندما يأتي هذا الموظف ويطلب من العراق أمراً يقع خارج نطاق واجباته ولأغراض أصبحت معروفة، فإن حكومة العراق ترفض ذلك دفاعاً عن السيادة والاستقلال الوطني، عندها يسمّى هذا الإجراء السيادي والقانوني بأنه مخالف لـ «الشرعية الدولية»، وهو في الحقيقة مخالف لطلبات غير قانونية لموظف اختاره رئيس الهيئة الذي اختارته الدول الخمس من ضمن الـ (١٥) في مجلس الأمن، والذي اختير عملياً من قبل الدولة الأقوى من بينها «الولايات المتحدة»، وعلى الصعيد التجزيئي يأتي التعبير عن الشرعية الدولية بعد أكثر من ست مراحل ثمّ تسمى «شرعية دولية».

إضافة إلى الخلل الهيكلي، فإن هنالك خللاً وظيفياً يتمثل بضعف الصلة بين الشرعية الدولية ومرجعيتها، وهي هنا القانون الدولي، فالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن لا يجري تدقيقها لمعرفة مدى ملاءمتها مع قواعد القانون الدولي، وحتّى إذا ما تبين أن قراراته مخالفة لها فإنه لا يتم التراجع عنها أو تعديلها، كما لو حصل الأمر في المؤسسات الوطنية عندما يقوم مجلس نيابي ما بإصدار قانون مثلاً ولكنه لا يرجع إلى القواعد الدستورية في سنّه، وكذلك مجلس الأمن عندما يصدر قراراً لا يعود فيه إلى قواعد القانون الدولي، فإن ذلك ينجم عنه إضعاف الصلة المرجعيّة ما يجعل الشرعية موضوع شكّ وتساؤل. ومن بين هذه الشكوك يمكن الإشارة إلى التالي:

أولاً، ظهور مصطلح «الكيل بمكيالين» أو «ازدواجية المعايير»، وهو تعبير شاع بين الشعوب التي تعرضت للحيف، وأصبحت صفة لصيقة بقرارات مجلس الأمن. وتعني الشرعية الدولية التمييزية، أي أنها لا تطبق بالطريقة نفسها على الحالات المماثلة، حيث يجري التأكيد عليها في قضية ما إزاء دولة معينة، في حين أنها تهمل ويغض الطرف عنها في موقف مماثل، ولعل المثال الأكثر وضوحاً هو قرارات مجلس الأمن الصادرة بحق العراق وليبيا، في حين أن عدداً واسعاً من القرارات التي صدرت بصدد القضية الفلسطينية وتربوا على ٧٦ قراراً، لم تنفذ البتة، ولم توجه الأمم المتحدة عنايتها لمتابعة القرارات المتوالية الصادرة عنها.

ثانياً، إن هذه الانتقادات لم تعد قاصرة على الدول الكبرى والمتوسطة التي وجّهت سهام النقد إلى الوضع الحالي، وبالطبع ليست كلّ هذه الآراء التي تتحدث عن النقض والخلل ترمي بالضرورة إلى جعل الشرعية الدولية أقرب إلى الشرعية

الحقة، وإنما البعض منها تريد أن تكون لها حقوق متساوية وتشعر أنها أجدر من سواها بأن تتمتع بالعضوية الدائمة لمجلس الأمن، وبغض النظر عن غاية اعتراضها، فإنها تقدّم أسباباً مقنعة للطعن في الوضع الحالي للأمم المتحدة.

ثالثاً، وما يدعو للاستغراب حقاً، أنه حتّى دعوات محاولة إصلاح هيكلية مجلس الأمن، إنما يقتصر على توسيع المجلس من خلال ضمّ الدول القوية كما هو الحال بالنسبة إلى اليابان وألمانيا، وبمعنى آخر هي القوى الكبرى الصناعية والمالية، وكأن مجلس الأمن يجب أن يمثل القوى الكبرى حصراً، فمن المسلمات المتداولة الآن التي تحتاج إلى مراجعة، هي أن السلم الدولي لا يمكن حفظه إلا إذا كانت الدول القوية هي المسيطرة على مفاصل السلطة في الأمم المتحدة.

من الأدلة على المفارقات التي تتعلق بالشرعية الدولية بشكلها الإجرائي، هي هذه الانتقادات والمطالب الواسعة من أرجاء العالم أكانت من الدول أم الشعوب، لرفع الحصار عن العراق. ما يؤكّد على نحو واضح يقينها بعدم مشروعية الإجراءات التعسفية ضدّ العراق، وأنها أصبحت بلا مبرر بعدما نفذ العراق كامل التزاماته. ومن مظاهر ذلك إصدار البرلمانيين العرب في اجتماعهم الطارئ في الأردن بياناً يدعون فيه حكوماتهم إلى إنهاء الحصار وعدم الالتزام بالقرارات الانتقائية لمجلس الأمن وكذلك بالنسبة إلى ليبيا، فما قام به بعض الرؤساء الأفارقة بخرق الحظر الجوي المفروض عليها ينطوي على اعتراف الرؤساء الأفارقة بخرق الحظر الجوي، وينطوي على اعتراف بتعسف الإجراءات الصادرة ضدّ ليبيا وعدم شرعيتها، وبالرغم من هذه المطالب الشعبية الواسعة، فإن مجلس الأمن لم يراجع قراراته، ما يشكل طعناً في معنى وجدوى الشرعية الدولية باعتبارها تمثيلاً للإرادة العامة.

لقد أصبح ثابتاً أن الحصار على العراق بشموليته وبالمدّة التي مضت عليه وبالإجراءات التي صاحبته، قد خلق حالة إبادة للشعب باعتراف منظمة اليونيسيف عن موت حوالى سبعة آلاف طفل دون الخامسة شهرياً، واعتراف منظمات دولية عديدة، ومع ذلك فمجلس الأمن لم يلتفت إلى أن الإبادة حالة يمنعها ميثاق الأمم المتحدة.

٤ ـ الشرعية الدولية واتجاهات الإصلاح

انصبت الآراء التي تناولت موضوع إصلاح الأمم المتحدة إلى التركيز على الجانب الهيكلي بالذات في توسيع نطاق العضوية لمجلس الأمن، ولكن من الواضح أن هنالك تبايناً بين دول العالم الثالث التي تشكل العدد الغالب من أعضاء الأمم

المتحدة، وبين الدول الكبرى التي تقتصر اقتراحاتها على الدعوة إلى شمولها بالعضوية الدائمة بسبب معايير القوة المادية البحتة، وهناك اقتراحات تتعلق بحق النقض ذاته سواء كان بإلغائه، أم حصر الحالات الموضوعية التي يحقّ فيها استخدامه، بما يفضي إلى تقليص السلطات التقديرية الواسعة لمجلس الأمن. كما توجد مقترحات عامة تتناول إصلاح محكمة العدل الدولية بتوسيع صلاحياتها لإيجاد وثاقة للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بمرجعها القانوني، أي الميثاق وقواعد القانون الدولي.

وبالقطع، فإن لكل من هذه المقترحات وجاهته ومعقوليته، ومع ذلك فإن هنالك في رأيي بضعة مقترحات أخرى قد تكون أكثر عملية. وقبل إيراد أي منها، ينبغي التأكيد مجدداً أن هذه المقترحات حتّى وإن جرى الأخذ بها فإنها لا تمثل الشرعية الدولية الحقة، لأن هذه ليس من سبيل إلى تجديدها إلا إذا مثّلت إلى أقصى قدر ممكن إرادة شعوب العالم مجتمعة، وبما أن ذلك يعتبر مطلباً عسيراً في الوقت الحالي، ومع ذلك فإن هذه المقترحات الأولية لا تخلو من فائدة على الطريق الصحيح.

أولاً، في ما يخص الجمعية العامة، والتي تعتبر نظرياً الهيئة التي تمثل إرادة دول العالم على أوسع نطاق لأنها تعبّر عن واحدة من مظاهر المساواة القانونية وعلى قاعدة «صوت واحد لِكُلّ دولة»، فإن من الممكن منحها وبأغلبية الثلثين حقّ نقض قرارات مجلس الأمن؛ فأي دولة تشعر بأن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن فيها حيف وتعسف، يكون بمستطاعها عرض الموضوع على الجمعية العامة للبت فيه، وهي تستطيع نقض القرار إذا ما توافرت له أغلبية الثلثين، وبذلك يمكن إيجاد قدر معقول من التوازن بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ثانياً، أن يكون لأي دولة تشعر بالضرر من قرارات مجلس الأمن، الحق في عرض نظامها على محكمة العدل الدولية للنظر في مدى مشروعية القرار بتقدير مدى انسجامه مع قواعد القانون الدولي. وفي ذلك مشابهة لما هو عليه الحال في النظم النيابية، حيث يكون بالإمكان الطعن بالقرارات التي تصدرها السلطة التشريعية أمام المحكمة الدستورية لتبت في مدى دستورية التشريع الجديد، ولا يعمل به إلا إذا تمّ التثبت على وجه اليقين من دستوريته، فلم لا يصار إلى محاكاة هذه الآلية في الأمم المتحدة؟ فلكي تكون القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ممثلة للشرعية الدولية ينبغي أن تكون قبل كلّ شيء منسجمة وقواعد القانون الدولي، ويمكن لمحكمة العدل الدولي أن تقوم هنا بوظيفة المحكمة الدستورية.

إن من يطّلع على نصوص قرارات مجلس الأمن التي صدرت بحق العراق قبل وبعد العدوان الثلاثي، وعلى الطريقة التي صدرت فيها في داخل مجلس

الأمن، وعلى كيفية تنفيذها بعد صدورها، يتبين له أن الغرض السياسي كان واضحاً؛ فنصوص الميثاق تؤكد ضرورة إعطاء الفرصة إلى العمل السياسي لحل الأزمة، موضوع التناول أولاً قبل اتخاذ إجراءات قسرية. إلا أن الأمر لم يحصل، وفي مجال التنفيذ أصبح واضحاً. إلا أن الجهاز التنفيذي «اللجنة الخاصة» كان له غرض سياسي مسبق ومشرب بانحياز واضح.

ولكن حتّى هذا القدر من الشرعية الناقضة والمنسوبة بالمآخذ الجدية لم تجر مراعاتها والتقيّد بها من قبل الدولة المتنفذة صاحبة الغرض السياسي المسبق؛ فنصوص القرار المتعلق بنزع السلاح تطبق بتطرف على العراق وتُهْمَل على الكيان الصهيوني، والنصّ المتعلق باحترام سيادة العراق ووحدته الوطنية واستقلاله الوارد في القرار رقم ٦٨٧، وكل ما تبعه من قرارات، لم تحترمه الولايات المتحدة وبريطانيا في فرض مناطق حظر الطيران. ثمّ كانت سلسلة الاعتداءات العسكرية وآخرها في ليلة ١٦/ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر الماضي (١٩٩٩)، والتشريع الأمريكي المتعلق بتغيير النظام في العراق.

قد يكون هناك من يتساءل ما الدافع الحقيقي لهذا الإهمال للشرعية الدولية الموجودة بِكُلّ ما فيها من عيوب؟

إنني من الذين يميلون إلى الاعتقاد أن الأمر مقصود، الدولة المتنفذة قد نادت بنظام عالمي جديد بعد زوال الحرب الباردة. وإذا ما وضعنا الأغطية والمظاهر جانباً، فإن المقصود بذلك هو هيمنة سياسة هذه الدولة على العالم، أي أن تحلّ قراراتها السياسية عملياً محل الشرعية الدولية، وما الخروقات الصارخة المتتابعة للقانون الدولي، إلا عملاً مقصوداً من أجل ترويض الرأي العام الدولي وخلق الاعتياد على قبول هذا الأمر الواقع. والمعنى المؤلم للبشرية من كلّ ذلك، هو أنه في ظل حضارة مادية تعتمد القوة بدلاً من المثل الأخلاقية يغيب فيها التوازن، لا يمكن أن تكون هناك شرعية دولية؛ فالوضع الحالي ليس فيه شرعية دولية حتّى مقاربة ناهيك عن الحقيقة.

إن هذا الخلل الكبير ما كان بالإمكان توجيه الأنظار إليه وكشفه على هذا النطاق، إلا من خلال المقاومة الباسلة التي أبداها العراق طول السنوات الثمان المنصرمة، ما جعل موضوع الشرعية الدولية محل شكوك وتساؤلات جدية من شعوب العالم التي بدأت تستشعر هذا الخلل.

٣ ــ الحقيقة والتضليل:
قضية الشرعية والقانون الدولي

عنوان هذا الموضوع ذو شقين وإن كانا مترابطين ومتحدين من حيث الجوهر. ولنأخذ الشقّ **الأول** المتعلق بالشرعية. يجري الحديث عن الشرعية في مجال الحديث عن حكومة الكويت حيث قال البعض إنها حكومة شرعية. والسؤال هو ما مصدر شرعيتها؟ من أين أتتها الشرعية؟ الشرعية تعبير معروف في تاريخ الفكر السياسي وقد كانت مصادرها كما يلي وبحسب تسلسلها التاريخي حتّى وقتنا الحاضر.

في العصور الوسطى كان التنظير السياسي يعتبر الحق الإلهي هو مصدر الشرعية، فملوك أوروبا كانوا يحكمون باسم الحق الإلهي، أي التفويض من الله، فالملك هو ظلّ الله على الأرض وسلطته مستمدة من الله بواسطة الكنيسة، واعتمدت مختلف نظريات تلك القرون بجميع أشكالها على هذا المبدأ، لذلك فكلّ ملك، تتوّجه الكنيسة، حاكم شرعي واجب الطاعة. إن تفاصيل هذه النظرية معروفة ومشروحة في الكتب المدرسية عن تاريخ تلك الفترة من الزمن، فهل لحكومة الكويت أي ادعاء من هذا النوع؟ والجواب طبعاً بالنفي، فلا هي مفوضة من الله ولا هي قد ادعت ذلك.

أما في الشق **الثاني**، فقد أتت الثورة الدستورية في بريطانيا عام ١٦٨٨؛ والثورة الفرنسية عام ١٧٨٩؛ ثمّ الثورة الاستقلالية في الولايات المتحدة وقد استندت جميعها بشكل أو بآخر إلى نظرية العقد الاجتماعي الذي خلاصته أن الإنسان يولد ومعه حقوق طبيعية هي: حقّ الحياة وحق الحرية وحق الملكية، وكان يعيش من دون دولة، فلما وجد أن هذه الحقوق معرضة للاعتداء أنشأ الدولة بواسطة عقد اجتماعي لحماية هذه الحقوق الأساسية، في الوقت الذي يعتدي فيه الحاكم على هذه الحقوق يحقّ للناس أن يثوروا لحماية تلك الحقوق

وتصحيح الأوضاع. لذلك فإن الثورة عمل شرعي وهي مصدر الشرعية، لأن الحكومة الجديدة التي يقيمها الناس عندما يثورون لحماية حقوقهم الأساسية هي حكومة شرعية. وبذلك أصبحت الثورة مصدراً للشرعية. وهنا أيضاً يرد السؤال: هل جاءت حكومة الكويت نتيجة ثورة قام بها الشعب؟ والجواب بالطبع: كلا.

والمصدر **الثالث**، الذي تطور كأساس للشرعية، هو إرادة الشعب المعبّر عنها عن طريق الانتخاب، وهو المبدأ السائد اليوم في أكثرية بلدان العالم كمصدرٍ للشرعية؛ فهل أتت حكومة جابر الأحمد عن هذا الطريق الشرعي لتكون شرعية ولتستحق هذه الصفة التي يحلو للبعض أن يتحدث عنها من دون تمحيص؟ والجواب عن ذلك: كلا بالطبع. بل على العكس فقد تضمن التاريخ الحديث لحكام الكويت شواهد ملموسة على وقوفهم بصراحة ضدّ الشرعية المستمدة من الانتخابات؛ فقد حلوا المجالس النيابية المنتخبة عندما وجدوها لا تتماشى مع رغباتهم في الحكم، وآخرها حلّ المجلس النيابي الأخير. هذه هي مصادر الشرعية التي نعرفها في التاريخ، فهل هناك مصدر آخر للشرعية غير هذه المصادر؟ إذا كان عند أحد من حكام الكويت أو من المؤيّدين لهم شيء من ذلك فليرشدونا إليه.

كلّ ذلك يتعلق بالشكل النظري لنظام الحكم، ولكن ماذا نجد إذا تمعنا في الأمور من حيث الجوهر؟ هل يختلف اثنان على أن الكويت كدولة هي بالأساس من صنع الإنكليز الذين استولوا على المنطقة في أواخر عهد الدولة العثمانية، وهو العهد الضعيف الذي كانت تسمى به بـ «الرجل المريض»، والذي كانت أبرز سماته هو تسابق الدول الغربية الاستعمارية على اقتسام ممتلكاته، حيث أسس الإنكليز نفوذهم على ذلك الساحل واستطاعوا بالتدريج وضعه تحت الحماية البريطانية.

إن الجمهور العربي يعرف هذه الحقيقة الجوهرية ويعرفها كلّ الناس وبخاصة المهتمون بالتاريخ السياسي والمسيّسون في العالم، ولكن مع ذلك تبقى بعض الوقائع المهمة غير معروفة. ومن أهمها:

أولاً؛ إن المدينة المعروفة باسم الكويت لم تكن موجودة قبل (عام ١٧٥٠)، وإن المنطقة بكاملها كانت جزءاً طبيعياً من العراق ضمن الدولة العثمانية التي نظمت العراق إلى ثلاث ولايات هي الموصل وبغداد والبصرة. والكويت كانت جزءاً من ولاية البصرة. وفي نيسان/ أبريل١٨٧٠، أصدر الوالي العثماني فرماناً

يقضي بإعلان الكويت قضاءً تابعاً إلى البصرة، ويحمل شيخها عبد الله بن صباح لقب قائمقام وله راتب يصرف له من خزانة البصرة.

ثانياً؛ قام مبارك بقتل أخيه محمد صباح قائمقام الكويت (الموالي للعثمانيين) (١٨٩٢ ـ ١٨٩٦) وشقيقه جراح وأصبح كقائمقام في مكانه بتشجيع من الإنكليز الذين طلب حمايتهم. وكتب العقيد «ميد»، المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، مذكرة سرية يطلب من حكومته إعلان الحماية على الكويت، وجاء في المذكرة ما نصه:

«تمتلك الكويت ميناءً ممتازاً وإذا ما أصبحت تحت حمايتنا فسيكون من أهم المراكز في الخليج؛ ففضلاً عن احتمال جعلها في المستقبل نهاية لخط سكة حديد من الإسكندرونة وبور سعيد، فستكون في وضع يساعدنا على حماية هذا الخط، وكما إنَّ تجارتها مع البصرة ناجحة ومع نَجْد وسوريا أيضاً. . وبذلك القول إن الحماية البريطانية في الكويت تعني تركيز مصالحنا السياسية في ميناء الخليج وفي سواحلها».

ثالثاً؛ وقعت بريطانيا مع الشيخ مبارك في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٨٩٩، اتفاقية سرية وحصل مقابل عقد الاتفاقية على ما قدره (٥٠٠٠) جنيه إسترليني يدفع مرة واحدة، وعلى معونة سنوية بـ (٢٠٠) جنيه، وأن تدفع (١٥,٠٠٠) روبية بعد سريان الاتفاقية. إلا أن الكويت على الرغم من الحماية البريطانية الفعلية، بقيت تابعة إلى السيادة العثمانية كما نصت على ذلك اتفاقية الخليج الموقعة بين بريطانيا والدولة العثمانية في عام١٩١٣ حيث نصت:

«تشكل أراضي الكويت كما هي محددة في المادتين الخامسة والسابعة من هذه المعاهدة، قضاء ذا حكم ذاتي تابعاً إلى الامبراطورية العثمانية».

رابعاً؛ قبل يومين من نزول القوات البريطانية في الفاو بتاريخ ١٣/ ١١/ ١٩١٤ لغزو العراق، وجّه المعتمد البريطاني السياسي في الخليج سي، إش، نوكس رسالة إلى مبارك جاء فيها ما نصه:

«أمرتني الحكومة البريطانية بأن أنقل إلى سيادتكم شكرها على إخلاصكم وما بذلتموه من مساعدة، وأن أطلب إليكم أن تهاجموا أم قصر وسفوان وبوبيان وتحتلوها، وأن تسعوا بعد ذلك بمعاونة الشيخ خزعل خان والأمير عبد العزيز بن سعود والشيوخ المخلصين الآخرين، إلى تحرير البصرة من الحكم العثماني مقابل وعد أن تعترف بريطانيا بمشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية».

خامساً؛ بانتهاء الحرب العالمية الأولى بخسارة الدولة العثمانية، وافقت تركيا الحديثة في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣، على تنازلها عن كلّ ما لها من حقوق وسيادة في المناطق العربية، وبذلك خضعت الكويت للاحتلال العسكري البريطاني المباشر، واستغل الإنكليز هذا الوضع الجديد، فقامت بخطوة فصل الكويت نهائياً عن العراق بصورة انفرادية غير شرعية، وقد أخبر المندوب السامي في العراق شيخ الكويت في رسالة بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٢٣، أن إقليمة ـ الكويت ـ قد فصل عن بقية أقسام ولاية البصرة، وأن حدوده قد عينت. وبذلك خرقت بريطانيا بنود الانتداب التي نصت بشكل صريح على تحريم التنازل عن أي إقليم وضع تحت الانتداب.

تلك هي قصة إنشاء الكويت من قبل الإنكليز بالوثائق في ما يتعلق بموضوع الشرعية. أما موضوع القانون الدولي فالتضليل فيه لا يقل عن ذلك. إننا كأمة عربية لها مصلحة واضحة أن يكون هناك قانون دولي حقيقي يحفظ العدالة ويحمي الحقوق المشروعة للجميع ويمنع الاعتداء ويصون استقلالها.

وكان العراق من الموقعين الأوائل على ميثاق الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في سان فرانسيسكو؛ فنحن أمة مسالمة متمسكة بالحق والمبادئ وليست لها أي دوافع غير مشروعة إزاء الآخرين. ولكن القانون الدولي أو أي قانون من أجل أن يحترم، لا بدّ له من أساس جوهري هو العدالة التي هي أساس الثقة والصدقية والاطمئنان عند من يطبق عليهم القانون؛ فالقضاة الذين يشرفون على تطبيق القانون يجب أن يكونوا عادلين موثوقين معصوبي العيون، كما يرمز إلى ذلك شعار العدالة، لا ينظرون يميناً أو شمالاً، ولا يتأثرون بمن يقف أمامهم في المحكمة، وبالتالي لا يفرقون بين غني وفقير، وبين قوي وضعيف وبين رجل وامرأة، وبين أبيض وأسود، وبين دين ودين. الجميع عندهم سواسية كأسنان المشط.

أما إذا كان القضاة على النقيض من ذلك مرة ومرتين وثلاث ومائة وطوال سنة وإلى أكثر من ٤٠ سنة وبشكل واضح قاطع ساطع كالشمس وعلني ومفضوح ومن دون لبس ومعروف للقاصي والداني، ويشهد به الجميع ويتحدث به كلّ لسان، وعندما يصبح ذلك هو القاعدة وهو الغالب والسائد، وعندما تضعف وتموت الثقة بعدالة ذلك القانون والقضاة الذين يشرفون على تنفيذه، وتقترب من التلاشي أهمية وهيبة تلك المحكمة، وينصرف عنها الناس ليحلوا مشاكلهم في خارجها كلّ بطريقته، ويتحول عملها بالتدريج إلى مجرد كلام وإلقاء خطب، أقول

عندما يحصل كلّ ذلك للمحكمة وقانونها فماذا ينتظر من الناس؟ هل ينتظر منهم أن يخضعوا لها ويؤخذون عملها على محمل الجد؟ هل ينتظر منهم أن يثقوا بأحكامها ويمتثلوا إلى أوامرها وقد أصبحت بالوضع الذي وصفناه؟ إن العقل والحكمة تقول: كلا، والعدالة والمبادئ تقول: كلا، لا بل على العكس إن مثل هذا الوضع يستحق الثورة عليه وفضحه وتعريته للباطل والزيف والنفاق والإجحاف والتعدي الذي ينطوي عليه. إنه بالضبط الوضع الذي يعطي الإنسان حقّ الثورة على الظلم والباطل والتعسف والإجحاف والرذيلة؛ فهل وصل القانون الدولي إلى مثل هذا الوضع على يدّ الدول الكبرى التي تتحكم بقرارات مجلس الأمن؟ نعم وألف نعم وربما كانت الكلمات التي ذكرتها غير كافية لوصف وضع التردي الذي وصل إليه. وإليكم الوقائع وربما بعضها:

١ ـ في تموز/يوليو ١٩٧٤، قامت حكومة تركيا بغزو جزيرة قبرص، الدولة المستقلة العضو في الأمم المتحدة، واحتلت جزءاً كبيراً من أراضيها وأعلنت في ذلك الجزء قيام دولة منفصلة مستقلة عن دولة قبرص، وأنشأت لتلك الدولة مؤسسات الدولة وأقامت مظاهرها وسعت إلى الحصول على الاعتراف بها، ولا يزال الوضع على ما هو عليه حتى الآن؛ فالقوات التركية موجودة والدولة الانفصالية الجديدة رسمياً موجودة ورئيسها موجود ومؤسساتها موجودة؛ فماذا عمل القانون الدولي لذلك؟ وماذا عمل مجلس الأمن لمواجهة هذا الاعتداء الصارخ الواضح كالشمس على دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة هي جمهورية قبرص؟ الجواب: لا شيء. والسبب هو أن تركيا حليفة للولايات المتحدة وما قامت به تركيا آنذاك لا يمس مصلحة جوهرية للدول الاستعمارية.

٢ ـ في عام ١٩٦٢، قامت القوات المسلحة الأمريكية باعتداء مسلح رسمي على كوبا عرف باسم معركة «خليج الخنازير» يعرفه القاصي والداني، وخاضت معركة نظامية مع القوات المسلحة الكوبية انتهت بالفشل. وعادت القوات الأمريكية أدراجها؛ فهل من القانون الدولي بشيء أن تقوم دولة بالاعتداء المسلح بقواتها النظامية على دولة أخرى مستقلة عضو في الأمم المتحدة؟ الجواب الواضح: كلا. ولكن ماذا عمل القانون الدولي ومجلس الأمن؟ الجواب: لا شيء. أما لماذا؟ فالجواب: لأن الأمر يتعلق بالولايات المتحدة الدولة العظمى صاحبة حقّ النقض في الأمم المتحدة؟

٣ ـ هناك مسلسل التدخل العسكري والمالي والاستخباراتي المستمر في شؤون

دول أمريكا اللاتينية، وعلى وجه الخصوص دول أمريكا الوسطى من قبل الولايات المتحدة، مع هذا الحاكم ضدّ ذاك، ومع هذا النظام ضدّ ذاك، لم تسلم منه تقريباً أي دولة من هذه الدول. وهو بسبب التكرار والعلنية أصبح مألوفاً يسمعه الناس في أرجاء العالم من دون اكتراث؛ فقد تم ترويض الرأي العام العالمي عليه، وما فضيحة الكونترا إلا مثالاً واحداً عليه. والمعروف طبعاً أن سجلات محكمة العدل الدولية تحتوي على قرار صريح بإدانة تدخل الولايات المتحدة في شؤون نيكاراغوا الداخلية الذي جاء بناءً على شكوى رفعتها حكومة نيكاراغوا؛ فهل إن القانون الدولي يسمح بتدخل دولة بهذا الشكل وبهذا التواتر وبهذه العلنية بشؤون دول مستقلة أخرى عضو في الأمم المتحدة؟ الجواب: كلا. ولكن ماذا عمل القانون الدولي ومجلس الأمن؟ والجواب: لا شيء، والسبب هو أن الأمر يتعلق بالدولة العظمى.. الولايات المتحدة الأمريكية.

٤ ـ ثمّ جاءت الحالات العلنية الرسمية القاطعة في وضوحها؛ فقد أرسلت الولايات المتحدة قواتها المسلحة بقرار رسمي معلن وفي وضح النهار لغزو غرينادا في سنة١٩٦٢، فدخلتها واحتلتها وغيّرت حكومتها الموجودة آنذاك على مرأى ومسمع من العالم ومن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولم يحرك أحد ساكناً؛ فماذا عمل القانون الدولي لذلك؟ الجواب: لا شيء. والسبب هو أن الأمر يتعلق بالدولة الكبرى.. الولايات المتحدة.

٥ ـ وأخيراً أتت حالة باناما، حيث أرسلت الولايات المتحدة في عام١٩٩٠، قواتها المسلحة الرسمية فاحتلت باناما واعتقلت رئيسها وأتت به موقوفاً إلى فلوريدا، وقامت بمذابح ذهب ضحيتها عدد كبير من المدنيين اكتشفت مقابرهم الجماعية مؤخراً ونشرت وسائل الإعلام المعلومات عنها. ماذا عمل القانون الدولي؟ الجواب لا شيء.

٦ ـ قامت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بإنشاء أجهزة استخبارية لم يعرف التاريخ بمثل حجمها وإيغالها في الجريمة. وتشعب نشاطاتها بحيث لم يبق بلد واحد في العالم سالماً من تدخلات تلك الأجهزة في مختلف شؤونه الداخلية، ولم يسلم بلد واحد في العالم من نشاطاتها في التجسس والتخريب والتدخل. حتّى وصل الأمر فظاعة إلى الحد الذي جعل الجنرال ديغول يقول بعد إحدى انتخابات الرئاسة التي خاضها، كلمات نقد صريحة حول تدخل تلك الأجهزة في شؤون الانتخابات الفرنسية نفسها، وقد سمّى العصر بعصر المخابرات المركزية الأمريكية؛ فهل يجيز القانون الدولي مثل هذا التدخل في شؤون

الدول الأخرى؟ الجواب: كلا، وإن كان هذا الوضع قد أصبح مألوفاً فليس لأنه صحيح ومنسجم مع القانون الدولي، بل لأن الناس قد رُوضوا عليه وأصبح أمراً واقعاً لا مفرّ منه كأحد مظاهر سطوة وجبروت الدولة العظمى. . الولايات المتحدة. إنّه هاجس كلّ دولة ذات سياسة مستقلة تريد الدفاع عن حريتها وسلامة أسرارها واستقامة حياتها الداخلية، وهو مصدر استنزاف كبير لموارد جميع الدول التي تسعى إلى مقاومة هذا التدخل الخفي الخبيث في شؤونها الداخلية وحماية أمنها من تدخل هذه الدولة الطاغية في شؤون العالم.

٧ ـ كلّ ذلك يتعلق بشؤون الآخرين وهي تهمنا، كبشر. ولكن ما يتعلق بنا نحن العرب فهو أمر أدهى ولا يقاربه شيء مما ذكرناه؛ فاغتصاب فلسطين وتشريد شعبها وإخضاعه للإرهاب والتعذيب وشتى صنوف البطش والتوسع في أراضي البلدان العربية، واحتلال مقدسات المسلمين الذي حدث ولا يزال يحدث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (وحتّى قبل ذلك) جريمة لم يعرف التاريخ لها مثيلاً منذ أن وجد الإنسان على وجه الأرض. إنّها جريمة استعمارية استيطانية تقوم على العدوان والإبادة والوحشية واحتقار القانون الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن، وكل قوانين الأرض والسماء، وإذا ما وضعت النازية إلى جانبها للمقارنة تكون النازية لا شيء. وهل يحتاج من يكتب أو يقرأ أن نسرد له الأدلة والبراهين على ما حصل ويحصل في المنطقة العربية على يدّ الصهيونية وكيانها، ليقتنع أن القانون الدولي ومجلس الأمن والأمم المتحدة لم تعمل أي شيء في سبيل العدالة وإحقاق الحق وحماية الشعب الفلسطيني والأمة العربية المعتدى عليها؟ لا أعتقد ذلك.

وتكفي الأرقام للدلالة؛ فقد صدر عن مجلس الأمن ما مجموعه حتى الآن (١٧٤) قراراً عن القضية الفلسطينية لم ينفذ منها أي شيء؛ كما صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أكثر من (٤٠٠) قرار عن القضية نفسها ولم ينفذ منها أي شيء، عدا القرارات التي صدرت عن المنظمات المتخصصة للأمم المتحدة حول القضية نفسها ولم ينفذ منها أي شيء.

أين إذاً هو القانون الدولي الذي يريدون منا أن نحترمه ونؤمن بوجوده ونخضع لقراراته؟ إنّه الازدواج بعينه. إذ يبدو أن هناك أكثر من قانون دولي واحد للتطبيق، وهناك أكثر من مقياس للخطأ والصواب، وهناك أكثر من ميزان للحق والظلم. كيف يجوز لأحد أن يطلب منا نحن العرب الذي وقع علينا كلّ ذلك الظلم ولا يزال، وأصابنا كلّ ذلك الأذى ولا يزال، وعانينا التجاهل والتعسف

والاستبداد كلّ الذي عانيناه ولا نزال، كيف يمكن أن يطلب منا منصف أن تكون لدينا ثقة بالقانون الدولي الذي يتحدثون عنه، وأن تكون عندنا صدقية لمجلس الأمن كما يطلبون؟ وأن نصدق أن الذي تقوم به الولايات المتحدة الآن إنما هو عمل خالص نزيه مقصود لوجه الله والعدالة والشرعية؟ إن عقل الطفل الذي لا يحسن الكلام لا يمكن أن يصدق ذلك. إن الكلام لا يكون كلام حقّ إلا إذا كان ينطوي على الحق فعلاً، وليس لمجرد إن الذي تقوله هي الولايات المتحدة ويردده آخرون رهبة أو رغبة. إن الأسود لا يمكن أن يكون أبيض لمجرد الادعاء بأنه أبيض مهما كثر عدد المدعين. وكل من له بصيرة يعرف كيف كثر عدد الذين يطالبوننا بالقانون الدولي ويؤيدون الولايات المتحدة؛ فما قامت به هذه الدولة الطاغية من أساليب التهديد والإغراء لجمع هذا العدد وصل إلى درجة العلنية ويعرفه القاصي والداني؛ فوالله لا يمكن أن نقول إلا الحق ولن نرضى إلا بالعدل ﴿**ولو كرِه الكافرون**﴾ مهما كان عددهم وقوتهم. إن الكلام عن القانون الدولي في هذه القضية كلمة باطل في باطل إلى يوم الدين، ولا تكون كلمة الحق إلا إذا صححت كلّ حالات الظلم والاعتداء على القانون الدولي التي حدثت في الماضي على أيدي القائلين به اليوم، وذلك منتهى الإنصاف. إن الدول الاستعمارية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، هي آخر من يحق لها الكلام على القانون الدولي والعدالة والشرعية!

لقد قيل إن الظلم مرتعه وخيم، إذ يلاحظ أن القوة الغاشمة والجبروت يؤديان بمن يمارسهما إلى وضع يتأثر به العقل والسلوك والمزاج، ويخلقا للعقل قوالب جديدة من التفكير، ومقاييس جديدة في تقييم الأمور، ويتكون له مناخ نفسي خاص يتنفس فيه الإنسان الواقع في هذه الحالة. ومن أبرز سمات هذا الوضع هو غياب طرق التفكير السوية ومقاييس تقييم الأمور المألوفة في الحياة الطبيعية؛ فكما إنَّ لحياة التواضع والفضيلة والإنسانية والمحبة والسلام مناخها وطرق تفكيرها ومقاييسها للخطأ والصواب، كذلك فإن للقوة الغاشمة والغطرسة والظلم والعدوان مناخها وطرق تفكيرها ومقاييسها؛ ففي **الحالة الأولى**، يسيطر الضمير وينشط العقل وتتحرك نوازع الخير؛ وفي **الحالة الثانية**، تنشط الغرائز ويضعف العقل، وهي الحالة التي تنشأ فيها ظواهر ما يسمّى بـ «داء العظمة وجنون القوة». الحالة التي أوصلت بعض الأشخاص في التاريخ إلى ادعاء الألوهية، وأوصلت بعض الدول إلى أن تقوم بما قامت به من أعمال بدافع أحلام السيطرة على العالم.

إن هذه الدولة وهي الولايات المتحدة الأمريكية فيها الآن مظاهر هذه الحالة؛ فكيف يجرؤ الحكام فيها بالحديث عن القانون الدولي، ويطالبون الآخر باحترامه، لو لم يكونوا قد وصلوا إلى مثل الوضع النفسي والفكري الذي ذكرناه والذي خلقه وضع القوة الغاشمة والجبروت وشعور العظمة والانفراد بشؤون العالم؟ إن كلامهم على القانون الدولي الآن بعد أن تجاهلوه خلال كلّ الحالات السابقة وخلال كلّ الزمن السابق، ليس له تفسير غير شعور الجبروت ومرض العظمة الذي كان موجوداً وازداد قوة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ترى هل غاب العقل في العالم، وهل مات الإحساس والضمير في البشرية ليصدق الناس ما تقول به الولايات المتحدة؟ إن كلامها عن القانون الدولي فيه احتقار لعقل الإنسان البسيط أينما يكون.

إن موقف العراق من هذه الدعوة هو عين العدالة وهو في صميم مصلحة العالم. إنّه أول حالة جريئة للتمرد على الوضع الشاذ الذي خلقته الدول الكبرى والذي روضت العالم عليه وأوصلته إلى وضع اللامبالاة. إنّها أول حالة جادة تفضح هذا الزيف وتجلب الانتباه إلى هذا الخلل في الوضع الدولي، إنه أول صوت يرتفع بالحق ومن أجل القانون الدولي لا ضده كما يدعون.

٤ ــ حركة عدم الانحياز:
ما هي إمكانيات تقويتها؟(*)

ـ ١ ـ

في مثل هذا الوقت الذي يتسم بحدث مهم بالنسبة إلى العالم ـ ولا سيما العالم الثالث ـ ألا وهو زوال الحرب الباردة وانفراد الغرب بقيادة الولايات المتحدة بالشؤون الدولية، لا بدّ من التفكير بما يمكن أن يكون عليه الهجوم المعاكس دفاعاً عن النفس. المهم في هذا الأمر ـ وربما في كلّ أمر آخر ـ هو الاعتماد على القوة الذاتية، فكيفما نكون نحن تكون أوضاعنا، تلك حكمة قديمة وستبقى مدى الزمن صحيحة؛ فالإنسان (بعد الله) هو محور الكون وسيد الزمان من دون شكّ، وكل ما عدا ذلك من ظروف مادية ومحيط طبيعي عامل محايد في النهاية يمكن أن يكون له أثر إيجابي أو سلبي بحسب إرادة الإنسان وفعله وما يقوم به. وإرادة الإنسان وفعله وما يقوم به إنما هي صفات تعود في النهاية إلى ما يكون عليه داخلياً، بمعنى ما يدور في نفسه وما يظهر عليه من صفات بناءً على ونتيجة إلى ما يدور في داخل نفسه.

أقول هذه الكلمات التمهيدية للعبور إلى موضوع معين في جملة ما يمكن أن يحويه الهجوم المعاكس ـ على حدّ التعبير العسكري ـ ألا وهو التصرف الدولي في السياسة الخارجية. وهنا يأتي موضوع النظر والتحليل في حركة عدم الانحياز. هل تستطيع هذه الحركة بعد إعادة النظر وبعث الحيوية وزيادة الفعالية وتطوير التنظيم أن تسهم أكثر في هذا الجهد؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذه المقالة.

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الجمهورية**، ١٤/ ١٠/ ١٩٩٢.

في البداية لا بدّ من شيء من مراجعة التاريخ. كانت بداية عدم الانحياز في مؤتمر باندونغ الذي انعقد في باندونغ (Bandung) في إندونوسيا من ١٨ حتى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥٥، الذي لم يكن مؤتمراً لعدم الانحياز بل للبلدان الآسيوية والأفريقية حضرته وفود ٢٩ دولة. وفي هذا المؤتمر أقرّت جملة من المبادئ التي تُعدّ الأساس الأول لمبادئ حركة عدم الانحياز التي أقرت في ما بعد تأسيسها في عام ١٩٦١.

كان المؤتمر التأسيسي للحركة في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وعقد في بلغراد عاصمة يوغسلافيا. وقد أعد لهذا المؤتمر اجتماع تأسيسي لوزراء الخارجية عقد في القاهرة من ٥ ـ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٦١، وقد جُهت الدعوة إلى حضور اجتماع القاهرة من قبل رؤساء ثلاث دول، هم الرؤساء عبد الناصر وتيتو وسوكارنو. وتم في المؤتمر التحضيري إقرار خمسة مبادئ لعدم الانحياز والتي أصبحت شروطاً للعضوية فيها، هي:

١ ـ اتباع سياسة مستقلة تقوم على عدم الانحياز.

٢ ـ تأييد حركات التحرر الوطني في العالم.

٣ ـ عدم الانتماء إلى أي حلف عسكري متعدد الأطراف أنشئ من أجل الصراع بين القوى الكبرى.

٤ ـ عدم الانضمام إلى أي اتفاقية أو تحالف عسكري ثنائي مع أي قوة عظمى، وعدم الانتماء إلى أي حلف دفاعي إقليمي إذا كانت الاتفاقية أو الحلف قد عقدت في مجال الصراع بين القوى العظمى.

٥ ـ عدم إقامة أي قواعد عسكرية أجنبية على أراضي الدولة.

وقد حضر مؤتمر بلغراد وفود ٢٥ دولة.

وبمرور الوقت وتتابع مؤتمرات القمة استطاعت الحركة في مؤتمر قمة هافانا المنعقد في عام ١٩٧٩، وضع وثيقة كاملة تضم مبادئها ما يلي:

١ ـ الحفاظ على الاستقلال الوطني والسيادة والوحدة الإقليمية وأمن البلدان غير المنحازة.

٢ ـ اختفاء أشكال التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول الأخرى كافة.

٣ ـ الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها.

٤ ـ تقوية حركة عدم الانحياز كعامل مستقل عن الكتل وإشاعة مبادئها في العالم.

٥ ـ تصفية الاستعمار والاستعمار الجديد والفصل العنصري والتمييز العنصري بما في ذلك الصهيونية وكل أشكال التوسع والاحتلال والسيطرة الأجنبية أو الاستعمارية.

٦ ـ حماية السلم والأمن الدوليين.

٧ ـ توسيع النطاق الدولي للوفاق.

٨ ـ تعزيز وحدة الدول غير المنحازة وتضامنها وتعزيز التعاون في ما بينها.

٩ ـ البحث عن وسائل إنهاء سباق التسلح. ولا سيما التسلح النووي، وتحقيق نزع السلاح العام والشامل تحت سيطرة دولية.

١٠ ـ إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد من أجل تسريع تنمية البلدان النامية والقضاء على التفاوت القائم مع الدول المتقدمة.

١١ ـ اختفاء الفقر والجوع والأمراض والجهل من الدول النامية.

١٢ ـ المشاركة المتساوية في حلّ المشاكل الدولية الكبرى وبناء نظام ديمقراطي للعلاقات الدولية قائم على مبدأ المساواة بين الدول.

١٣ ـ احترام وحماية حقوق الإنسان وكذلك حرياته الأساسية.

١٤ ـ مساندة منظمة الأمم المتحدة وتقوية دورها وفاعليتها.

١٥ ـ حلّ الأحلاف والتكتلات العسكرية للقوى الكبرى.

١٦ ـ سحب القوات الأجنبية وإلغاء القواعد العسكرية الأجنبية.

١٧ ـ تعزيز التعاون بين البلدان غير المنحازة والدول النامية الأخرى من أجل تحقيق الاكتفاء الجماعي.

١٨ ـ إقامة نظام جديد للإعلام ولوسائل الاتصال.

١٩ ـ حماية التراث الثقافي للبلدان غير المنحازة وإثراؤه، وتوسيع التعاون في ما بينها في هذا المجال.

ومن تدقيق البنود الـ (١٩)، يتضح أن بعضها فقد مفعوله بعد زوال الحرب الباردة كالفقرة رقم (٧)، والفقرة رقم (٩)، والفقرة رقم (١٥)، إلا أنه يلاحظ

أن الفقرات الأخرى لا تزال مهمة وضرورية ولم تتأثر أهميتها بانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين؛ فجميع قضايا مقاومة الاستعمار وتصفية آثاره، ودعم حركات التحرر في العالم والتعاون بين دول عدم الانحياز، وتقوية منظمة الأمم المتحدة، والتعاون الاقتصادي الدولي وبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة، لا تزال موضع اهتمام ونضال بلدان الحركة وعموم بلدان العالم الثالث.

هذا من حيث النصوص. ولننظر إلى الموضوع من حيث الواقع وحقيقة هواجس الدول التي أنشأت الحركة في مجال السياسة الدولية. كان هناك هاجس الأمن والمحافظة على الاستقلال بوجه مطامع كلّ من المعسكرين المتناحرين آنذاك؛ فيوغسلافيا التي اتبعت سياسة مستقلة عن المعسكر الشرقي كانت تخشى التدخل السوفياتي في شؤونها؛ وإندونيسيا كانت تواجه التواجد العسكري الأمريكي في منطقة المحيط الهادي من جهة، وخطر الحركة الشيوعية القريبة منها في الصين من جهة أخرى (التي تجلّت في ما بعد بمحاولة الانقلاب العسكري ضدّ سوكارنو)؛ والرئيس عبد الناصر وعموم البلدان العربية كانت في مواجهة مستمرة مع الغرب الاستعماري وفي مقدمته الكيان الصهيوني.

ولكن حتّى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة هل زالت هواجس الأمن والتدخل وقضايا التحرر الأخرى بالنسبة إلى بلدان الحركة؟ الجواب: كلا؛ فخطر التدخل الغربي والعدوانية الصهيونية بقيت (لا بل ازدادت حدّة) وكل موضوع الاستعمار الجديد المتمثل في الاستغلال الاقتصادي والعلاقات التجارية غير المتوازنة لا تزال على ما كانت عليه، وموضوع إقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة لم يشهد أي تطور إيجابي. إن يوغسلافيا تعاني الآن التدخل الغربي في شؤونها الداخلية، ومصر يزداد فيها النفوذ الأمريكي. والوجود العسكري الأمريكي في جميع الأرجاء التي كان فيها في العالم بقيت على ما كانت عليه.

إن جميع هذه الظواهر توفّر الدليل الملموس على ضرورة استمرار حركة عدم الانحياز لا بل تقويتها وزيادة فعاليتها في الوضع الدولي الجديد، بدلاً من العكس الذي أعربت عنه بعض الآراء المستوحاة من السياسة الغربية التي تدعو إلى إضعاف الحركة.

وقد شعرت أوساط واسعة في الحركة بأهمية التطور الدولي الذي نتج من انهيار المعسكر الشرقي وانفراد الولايات المتحدة وأثره في الحركة، فتألفت لجنة للنظر في هذا الموضوع التي عقدت اجتماعها الأول في نيقوسيا في كانون الثاني/

يناير ١٩٨٩. وفي اجتماع وزراء الخارجية في أكرا عاصمة غانا، خوّلت اللجنة مواصلة عملها، فعقدت اجتماعها بدعوة من وزير خارجية قبرص في لارناكا للمدّة من ٣ ـ ٤/ ٢/ ١٩٩٢، وطلب منها تقديم تقريرها النهائي إلى مؤتمر القمة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ في إندونيسيا.

وقد جرت مناقشة واسعة لوضع الحركة في الظرف الدولي الجديد في اجتماع لارناكا، وكانت خلاصة هذه الاجتماعات إجماع الوفود على استمرار صلاحية مبادئ وأهداف الحركة في الوضع الدولي الجديد، وأن على دول الحركة التمسك بحقوقها في مقاومة الهيمنة والتدخل في شؤونها وحماية استقلالها وسيادتها الوطنية، لا بل ذهب المجتمعون إلى أبعد من ذلك، فقد اتفقت غالبية الوفود على ضرورة زيادة فعالية الحركة في خلق نظام دولي جديد تسود فيه العدالة والمساواة بين الدول. هذا ما توصلت إليه الحركة نتيجة إلى مناقشاتها حول مستقبل الحركة في ظلّ الوضع الدولي الجديد، على الرغم من أن الغرب يرغب لو يستطيع التقليل من أهميتها وإضعافها ومن ثمّ تذويبها بشتى الوسائل، وقد تجلى ذلك في ملاحظات ومقترحات ممثلي بعض الأنظمة الموالية للغرب مثل النظام المصري الذي أورد مقترحات للتخلي عن الدور السياسي للحركة والتحول إلى النشاط الاقتصادي.

ـ ٢ ـ

ما هي إمكانيات زيادة فعالية الحركة بعد أن تأسس مبدأ استمرارها؟ هناك بعض الإمكانيات

أولاً؛ اتبعت الحركة في السابق سياسة في قبول الأعضاء اتسمت بمرونة أكثر من المسموح في قياس المعايير التي وضعت لذلك. لقد سمحت الحركة بدخول أعضاء جدد لا تنطبق عليهم من حيث الجوهر شروط الانتماء إلى حركة عدم الانحياز، متبعة معياراً قانونياً مجرداً يكتفي بالشكل من دون النظر إلى الحقيقة، فالدولة التي لا تنتمي رسمياً إلى هذا المعسكر أو ذاك، أو غير الداخلة رسمياً في حلف عسكري تابع لأي من المعسكرين المتصارعين، جرى قبولها في الحركة من دون النظر إلى حقيقة سياسة تلك الدولة وتصرفها الواقعي في الحياة الدولية وعلاقاتها الخارجية، وهكذا استطاع عدد من الدول المنتمية حقيقة إلى عقيدة هذا المعسكر أو المعسكر الآخر من دخول الحركة لمجرد توافر الشرط الرسمي المتعلق بالأحلاف العسكرية. وكان أصحاب هذا الاجتهاد يقولون إن

الدولة المستقلة حديثاً من الأفضل أن تنضم إلى الحركة قبل أن يستوعبها هذا المعسكر أو ذاك، ومن الأفضل ربطها بالحركة حتّى لو كانت واقعياً تميل إلى أحد المعسكرين. وبذلك دخلت الحرب الباردة إلى داخل الحركة، وأخذت مواقف هذه الدول بإزاء القضايا المطروحة للنقاش واتخاذ القرار في داخل الحركة تميل إلى التأثر ومن ثمّ التبعية لمواقف هذا المعسكر أو ذلك بحسب انتماءات تلك الدول الفكرية والسياسية. وقد أدى ذلك إلى ضعف الحركة وعدم قدرتها على اتخاذ مواقف موضوعية معبرة عن مبادئها إزاء الأحداث الدولية، فأضعف ذلك المعنويات وخفت الحماسة التي شهدتها في بداية تأسيسها، وبدا يدب عند الغالبية شعور بعدم الجدوى وضعف التأثير والقدرة على اتخاذ القرارات، ناهيك عن إرادة تنفيذ القرارات التي ضعفت نتيجة ذلك.

إن زيادة العدد نفسه كان له أثر سلبي إضافي؛ فقد تشعبت الآراء وكثرت موضوعات النقاش وازدادت قضايا الاهتمام الثنائي ذات الصفة الخاصة، الأمر الذي كان له أثر سلبي في عملية النقاش والحوار واتخاذ القرار وتنفيذه. وأدى ذلك إلى مزيد من هبوط الروح المعنوية وتدني الشعور بالجدية والأهمية.

إن حجج سياسة الباب شبه المفتوح في قبول الأعضاء الجدد قد ثبت خطأها واتضحت آثارها السلبية المتراكمة بمرور الوقت، حيث اقتربت الحركة تدريجياً من وضع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن هذه السياسة في موضوع العضوية كانت موضع نقاش وتقويم في مناسبات عدة، وقد حاول العراق ودول أخرى إيضاح خطأ النظرة التي قامت عليها من دون جدوى. لقد طالب العراق مراراً بالرجوع إلى جوهر مبادئ الحركة والالتزام بشروط العضوية فيها والخروج من الصيغة القانونية الشكلية المجردة، إلى حقيقة تلك المبادئ وواقع سياسة الدولة طالبة الانتماء. إن هذه السياسة التي ثبت ضررها، آن الأوان للتخلي عنها بصورة حاسمة. وبما أنه ليس من الواقعية في شيء إخراج أعضاء لا تنطبق عليهم الشروط الحقيقية من الحركة بعد أن قبلوا فيها، فليس أقل من أن يتم التخلي عن تلك السياسة مستقبلاً في ما يتعلق بطلبات العضوية الجديدة. أقول ذلك في مقابل ملاحظات ترددت أخيراً تطالب بتحويل المنظمة إلى منظمة دول العالم الثالث مثلاً.

إن مسألة الرجوع إلى مبادئ الحركة في الحقيقة والجوهر والتخلي عن الشكل المجرد، يجب أن تتجسد ليس في موضوع العضوية الجديدة فحسب، بل يجب أن تظهر روحاً جديدة تطبع الحركة في جميع تصرفاتها وقراراتها ومناقشاتها. إنّها

مسألة مهمة أرى أن يتولى الأعضاء المهتمون الجادون مهمة إعمامها ونشرها وجعلها هي الغالبة مقابل الميول التراجعية المستوحاة من السياسة الغربية الهادفة إلى إضعاف الحركة وتهميش دورها. وهنا يؤدي الإعلام والتعبئة دوراً مهماً في إنجاز هذا العمل. الحركة بحاجة الآن إلى تنشيط وبث الحماسة ورفع الروح المعنوية وبناء الثقة مجدداً.

ثانياً؛ إن عناصر القوة في الحركة ـ وأي حركة تقريباً ـ اثنان هما المبادئ والتنظيم. إن دور التنظيم كعامل قوة وفعالية في أي حركة مستمرة من أجل تنفيذ مبادئها مسألة لا تحتاج إلى مزيد من التأكيد أو الإيضاح فهي ـ على ما أظن ـ معروفة إذ ما من حركة ذات مبادئ استغنت عن عنصر التنظيم من أجل أن تنجح. إذ إلى جانب قوة المبادئ يشكل التنظيم مصدر قوة إضافية مهمة للبقاء والاستمرار والنجاح. لذلك كان هناك التنظيم بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى في الحركات التي يقيمها الإنسان في مختلف نواحي الحياة.

لقد لوحظ على حركة عدم الانحياز خلال المدّة التي انقضت من حياتها قلة الاهتمام بعامل التنظيم، ويبدو أن ذلك كان من أحد أسباب ضعفها وبخاصة بعد أن ازداد عدد الأعضاء وتعقدت المشاكل الدولية وتشعبت مواضيع النقاش والقرارات. إن خللاً تنظيمياً بدأ يظهر على الحركة منذ سنوات جالباً انتباه البعض من الأعضاء، وكان العراق ضمن من اهتم بهذا الموضوع وتحدث فيه مع رؤساء بعض الدول الأعضاء وقدم مقترحات محدودة لذلك. وقد طرح الموضوع رسمياً في اجتماع وزراء الخارجية في ليما في سنة ١٩٧٥، ومن خلال طرح الموضوع ثنائياً مع بعض الدول ذات الاهتمام في الحركة، لوحظ أن ذلك الرأي لم يلق التأييد، وقد تكوّن شعور خفي هو أن السبب الحقيقي إلى عدم التأييد يعود إلى رغبة تلك الدول في أن تكون حرة التصرف ومطلقة اليد في التعامل اليومي في علاقاتها الدولية، معتقدة أن تقوية الحركة تنظيمياً عن طريق إنشاء سكرتارية مركزية دائمة أو جهاز إداري (على سبيل المثال) يحد من حرية التصرف تلك. وكانت تلك الدول تقصد في الحقيقة أن تستفيد من حالة الصراع والتنافس الدولي بين المعسكرين لتحقيق منافع خاصة في مختلف المجالات. لذلك فهي كانت تريد أن تبقى الحركة مجالاً للنقاش الحر السائب وإبداء الآراء دونما التوصل إلى قرارات محددة واضحة وإلزام الأعضاء على التقيد بها. إن إنشاء سكرتارية دائمة وإدارة مركزية لتقوية التنظيم ومتابعة تنفيذ القرارات، من شأنه أن يحد من تلك الحرية. ذلك كان تفسيرنا للموقف وإن لم يفصح عنه أحد صراحة.

إن الحرب الباردة قد انتهت الآن وتوقفت (إلى حد ما وبشكل ما) معها إمكانية الحصول على ذلك النوع من المنافع الثنائية في الوقت الحاضر. فهل نستطيع أن نعد ذلك تحاوراً إيجابياً لصالح مزيد من قوة التنظيم في الحركة؟ الجواب نعم منطقياً، إلا أن الواقع ربما يكون غير ذلك، إذ يبدو أن الميول الرافضة لفكرة زيادة قوة التنظيم لا تزال موجودة لأسباب اجتهادية أو مصلحية خفية. ومهما يكن فإنني لا أزال أعتقد أن درجة من زيادة التنظيم ضرورية لتقوية الحركة. إن التخوف من نمو البيروقراطية وسلبيات الإدارة أمر مشروع وارد، إذ إنَّه ليس من المستحيل تلافيه إذا ما أحسن دراسة هذا الأمر وتم اختيار الشكل والتوقيت والدرجة للإجراءات التنظيمية المقترحة. إن الوضع الحالي للتنظيم في الحركة غير ملائم. وكان عاملاً من عوامل الضعف من دون شكّ. وهنا نستطيع أن نحقق تقدّماً في مجال تقوية الحركة.

ثالثاً؛ في مجال العضوية الحالية للحركة هل هناك جوانب إيجابية لصالح تقوية الحركة؟ صحيح أنه حصلت هناك سلبيات؛ فدور مصر قد تحول على يد سياسة أنور السادات ومن خلفه في القيادة من سياسة عدم الانحياز التي سار عليها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى سياسة التبعية إلى الولايات المتحدة؛ ويوغسلافيا العضو المهم في الحركة تعاني صعوبات داخلية. إلا أن هذه الدولة بفعل التأثير الغربي قد أدركت الآن وعن طريق التجربة العملية القاسية أن استقلالها ووحدتها الوطنية مهددة بسبب التدخل الغربي في شؤونها الداخلية، لذلك فهي تدرك الآن أكثر من أي وقت مضى أهمية سياسة عدم الانحياز وضرورتها حماية أمن واستقلال الدول الصغيرة؛ ودولة كبرى مهمة مثل الهند كانت ذات علاقة وطيدة بالاتحاد السوفياتي كوسيلة لموازنة التأثير الأمريكي، والعلاقة المتوترة مع الصين بسبب مشاكل الحدود. إن قوة الموازنة هذه قد تلاشت الآن. لذلك إن الهند الآن ربما تكون أكثر استعداداً وأكثر حاجة ـ من أجل أمنها الوطني وحماية مصالحها ـ أن تلتفت أكثر للحركة كقوة معدلة للضغط الأمريكي الذي بدأت بعض تباشيره تظهر من خلال قضية انتشار الأسلحة النووية وتعاونها في ذلك مع روسيا. كما يلاحظ أن الهند بدأت ببذل جهود لتقوية علاقاتها بالصين استجابة إلى التطورات التي حدثت في الموازنة الدولية.

وخلاصة ذلك يمكن أن تكون لصالح زيادة الاهتمام ومن ثمّ الفعالية لدولة مثل الهند كعضو في حركة عدم الانحياز بظل الوضع الدولي الجديد. إذ من المنتظر أن تكون قيادة الهند في الوقت الحاضر تدرك خطر الانفراد الأمريكي وتأثيره السلبي في أمنها ومصالحها الحيوية من خلال قنوات عديدة ولا سيما قناة المشاكل

الدينية والحدودية المتعلّقة بكشمير؛ فهل ستكون الهند أكثر نشاطاً لتقوية الحركة في المرحلة الجديدة؟ ذلك محتمل وهو إذا ما حصل فيمكن أن يُعدّ عاملاً إيجابياً. ثمّ هناك عدد من الدول من بقايا المعسكر الاشتراكي أعضاء في الحركة قد ضعف موقفها الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وازدادت صعوباتها الداخلية. ومن المنتظر أن يزداد الضغط الأمريكي عليها، لا بل إن ذلك قد بدأ فعلاً، فهناك كوبا التي اتضح هجوم الولايات المتحدة عليها من خلال خطاب جورج بوش [الأب] في الجمعية العامة للأمم المتحدة في افتتاح دورة عام ١٩٩١؛ وهناك كوريا الشمالية وفييتنام وكمبوديا ولاوس، وكلها دول أصبحت في وضع حرج الآن.

لذلك فقد تضطرها أوضاعها الجديدة إلى أن يتحول نشاطها في داخل الحركة من نشاط مشتق من الحرب الباردة إلى نشاط ملتصق بمبادئ الحركة المتعلّقة بحماية الاستقلال الوطني ومقاومة التدخل في الشؤون الداخلية وباقي مبادئ الحركة التي لا تزال صالحة في الظروف الحالية كما أسلفنا الإشارة إليه. وبعبارة أخرى أن هذه الدول مهما كانت خيارها العقائدي والسياسي في الظرف الدولي الجديد فقد تجد مبادئ الحركة ملاذاً وحماية لها من الضغوط الأمريكية الجديدة بعد زوال الدعم الذي كانت تتلقاه من المعسكر الشرقي، الأمر الذي يجعلها تزداد قرباً من الحركة وتزداد فعالية واهتماماً بتقويتها.

وفي المجال العربي، كشف الموقف الأمريكي من خلال عدوانه على العراق وما أعقب ذلك من حصار وضغوط تستهدف التدخل في وضعه الداخلي، أن الولايات المتحدة تقصد استثمار الوضع الدولي الجديد لصالح فرض الهيمنة على الوطن العربي ووضع اليد على الثروة النفطية ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة، وبخاصة في نهاية هذا العقد حيث ستكون الأقطار المسلّطة على الخليج وهي السعودية والعراق والإمارات والكويت، الوحيدة القادرة على توفير النقص الذي سيحصل في المعروض من النفط بالنسبة إلى الطلب عليه، وحيث ستكون الولايات المتحدة مضطرة إلى استيراد نصف حاجتها من هذه المادة من هذه المنطقة. إن أقطاراً عربية عديدة تدرك أبعاد السياسة الاستعمارية الاستحواذية للولايات المتحدة ولو بدرجات متباينة من الإفصاح عن ذلك. لذلك فمن المنتظر أن يزداد اهتمامها بحركة عدم الانحياز كوسيلة للدفاع عن مصالح الأمة العربية الحيوية.

إن أقطاراً عربية مثل السودان وليبيا والأردن والجزائر وتونس وموريتانيا واليمن، معرضة بهذا الشكل أو ذاك وبهذه الدرجة أو تلك إلى الضغوط الأمريكية، وتدرك خطر ما قامت به وتقوم به الولايات المتحدة في المنطقة، الأمر

الذي سيجعلها بدرجة أو بأخرى أكثر اهتماماً بهذه الحركة كخط دفاع ضدّ الانفراد الأمريكي والسياسة الاستعمارية التي تتبعها في المنطقة العربية.

إن جميع هذه الأقطار تقريباً تعاني بشكل أو بآخر مشاكل ليست بعيدة عن التحريك الأمريكي؛ فالسودان لديها مشكلة العناصر الانفصالية في الجنوب التي ثبتت علاقتها بالغرب وبعض الأنظمة العربية الموالية له؛ وموريتانيا تتعرض إلى ضغوط السنغال؛ واليمن يمارس عليها النظام السعودي ضغوطاً وتدخلاً معروفاً بقصد إضعافها والنيل من وحدتها؛ والأردن معرضة دوماً إلى الخطر الصهيوني الذي يتخذ شتى الأشكال؛ والجزائر تعاني مشكلة داخلية بانت أخيراً علائم صلتها بالخارج؛ وليبيا تتعرض الآن إلى حملة عدائية أمريكية واضحة. ولا يخفى أن الانفراج النسبي في الوطن العربي الذي حصل أخيراً في اتجاه شيء من الديمقراطية متمثلاً بحرية الصحافة، الأمر الذي جعل أنظمة عربية عديدة تستجيب نسبياً وإلى حد ما إلى مطامح الشعب وتحترم آراءه. وقد تمثل ذلك في ظهور التأييد الشعبي الواسع النطاق لموقف العراق أثناء العدوان وبعده. لذلك من المنتظر أن تكون لاتجاهات الرأي العام قدرة أكبر للإعراب عن نفسه والضغط في اتجاه تأييد مبادئ حركة عدم الانحياز وزيادة الاهتمام بها.

إن جميع هذه العناصر إيجابية كما يبدو لصالح تقوية الحركة في المرحلة المقبلة، وهي من دون شكّ إذا ما بذلت الجهود الحثيثة المنظمة إلى تطويرها من قبل عدد قائد مبادر من الأعضاء المسموعي الكلمة القادرين في مجال العمل الدبلوماسي على تأدية هذه المهمة، أقول إذا ما حدث ذلك فإنه سيكون من الممكن خلق جهد إيجابي جديد لصالح تنشيط الحركة وبعث الحيوية فيها.

والمتمعن في عضوية الحركة يجد أن هناك مجموعة من الدول أغلبها في أفريقيا ليست في جذور أنظمتها تبعية للغرب، بل على العكس كانت أنظمة بعضها ذات طابع ماركسي وإن لم يكن واضح المعالم. هناك أنغولا وموزامبيق ومدغشقر ما يصحّ عليها ذلك. ثمّ هناك تنزانيا وناسيبيا الدولة الجديدة، وهناك بيرو وغويانا في أمريكا اللاتينية. إن جميع هذه الدول لم تحكمها أنظمة موالية للولايات المتحدة وهي الآن بسبب أوضاعها الحالية وماضيها يمكن أن تكون أكثر استعداداً إلى خط تقوية الحركة وربما تكون أكثر ميلاً إلى عدم الانحياز كوسيلة للدفاع عن النفس بوجه الانفراد الأمريكي. إن تطوير مواقفها في هذا الاتجاه يحتاج بالطبع إلى جهد وبعض الوقت. بعبارة أخرى إمكانية يجب عدم إخراجها من الحساب.

ـ ٣ ـ

تلك ملاحظات حول الإمكانية الإيجابية في العضوية الحالية للحركة؛ فهل إن ذلك هو كلّ ما يمكن التفكير به؟ ومن قبيل ما يسمّى بالتفكير بصوت عالٍ، تردّ إلى التفكير مسألة تحتاج إلى دراسة وتقليب رأي لتعرف جميع جوانبها السلبية والإيجابية، وتعرف مدى إمكانية تحقيقها إذا ما تبين أن جوانبها الإيجابية تفوق جوانبها السلبية. وفي ما يأتي بعض الملاحظات حول هذه الفكرة.

كانت الصين قطباً ثانياً في المعسكر الاشتراكي، وقد تلاشى القطب الأول والأكبر والأهم وزالت معه المنظومة التي تدور في فلكه. وشهدت الصين تطورات ليست في اتجاه بقائها على الخط السياسي والعقائدي القديم نفسه؛ فهي في المجال الاقتصادي قد شهدت توجهاً صوب نوع معين ودرجة محددة من الانفتاح، متمثلة بفكرة الاقتصاد المختلط. وهي سائرة بهذا الاتجاه الذي أصبح سياسة رسمية للدولة أعربت عنها قرارات الخطّة الاقتصادية الجديدة التي قدمها إلى مؤتمر نواب الشعب أخيراً رجل الصين القوي بنغ. وفي الجانب السياسي حصل ما حصل للحركة الديمقراطية التي اختارت قيادة الدولة مقاومتها بالقوة متجنبة بذلك ـ كما يبدو ـ ما كان يمكن أن يحصل في الصين لاحقاً على غرار ما حصل للاتحاد السوفياتي. وبذلك بقيت الصين في هذا المجال على السياسة القديمة نفسها. ولكن لننظر إلى الأمور من زوايا أخرى. لقد تلاشت سياسة التعسكر القديمة بِكُلّ ما تنطوي عليه من سياسة للولايات المتحدة من جهة، والاتحاد السوفياتي من جهة أخرى. ولم تعد الصين ـ كما يبدو ـ صاحبة رسالة نشر الماركسية في خارج الصين. الذي يبدو أن اهتمام الصين الأول الآن هو التنمية الاقتصادية، والمحافظة على نظامها وسيادتها ووحدتها بوجه رياح التفكيك التي هبت على الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.

كما إنَّ الصين تدرك جيداً اندفاع الولايات المتحدة الجديد للهيمنة على العالم، ورغبتها في توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي على بلاد بهذه الرقعة الجغرافية وهذا التعداد السكاني مثل الصين؛ فهل ستكون هذه الاعتبارات دافعاً مشجعاً للصين لزيادة اهتمامها بحركة عدم الانحياز التي تمثل إلى حد بعيد طموحات الجزء المتحرر نسبياً من بلدان العالم الثالث، والصين جزء منه من دون شكّ؟ والصين الطموحة إلى التنمية والتصنيع من ثمّ إلى إيجاد الأسواق لصادراتها وإلى جني منافع التبادل التجاري مع الآخرين، ألا تجد في بلدان حركة عدم الانحياز فرصة فضلى لتقوية علاقاتها الاقتصادية؟ إن أوروبا الغربية سائرة في طريق التوحيد والتكتل،

والولايات المتحدة تحتاج إلى أن توسع أسواقها الخارجية تخفيفاً لأزمتها الاقتصادية بوجه منافسة اليابان وأوروبا. بإزاء كلّ ذلك أين ستجد الصين مجالها الاقتصادي؟ أليست لبلدان حركة عدم الانحياز إمكانية مفيدة للصين في هذا المجال؟ ثمّ ألا تحتاج الصين إلى كتلة دولية بهذا العدد من الأصوات في الأمم المتحدة وبقية المحافل الدولية، تستند إليها للحصول على الدعم السياسي والمعنوي إذا ما تعرضت إلى ضغوط أمريكية للتدخل في شؤونها الداخلية؟ إن الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة لا بدّ أن يفكر عاجلاً أم آجلاً بموضوع بقاء هذه الدولة الكبرى العضو الدائم في مجلس الأمن على الخط الماركسي بعد زوال الاتحاد السوفياتي. إن الولايات المتحدة التي تريد تصفية الماركسية كلها من العالم، كيف ستقبل بقاء هذه الكتلة البشرية المهمة على العقيدة نفسها المراد إزالتها، وإن كانت في وضع سباتي غير مهاجم في الوقت الحاضر؟ لا بدّ للولايات المتحدة أن تفكّر في مرحلة مقبلة وبعد أن تتم تصفية الكتلة السوفياتي، تماماً بالتوجه نحو تصفية الجزء المتبقي من المعسكر الاشتراكي. إن تقليب الأمر عقلياً يوصل لهذا الاستنتاج؛ فالولايات المتحدة لا بدّ من أن تفكّر في ذلك، وكذلك الصين لا بدّ من أن تفكّر بهذا الاحتمال؛ فمهما كانت مقتضيات الظروف الحالية، فإن المستقبل لا ينبئ منطقياً بغير تطور اصطدام الولايات المتحدة بدرجة أو بأخرى بالصين.

إن مسعى الولايات المتحدة إلى تغيير نظام الصين من الداخل في الأقل سيبقى ماثلاً ومنتظراً؛ فإذا كان هذا التحليل صحيحاً، فالسؤال المهم الذي يرد بناء عليه هو: هل ستجد الصين بحركة عدم الانحياز قوة مساعدة للدفاع عن النفس؟ أم أنها ستجد أن ذلك مدعاة إلى استفزاز الولايات المتحدة التي تحرص الصين على عدم استفزازها في الوقت الحاضر؟ هل ستحاول الصين تأمين مصالحها الاقتصادية عن طريق نسج علاقات ثنائية مباشرة عبر صفقات وتفاهم منفرد مع الكتل الاقتصادية الغربية مثل أمريكا وأوروبا واليابان؟ هل ستقتنع الصين بوجود فائدة ملموسة يمكن أن تجنيها سياسياً واقتصادياً من انضمامها إلى حركة عدم الانحياز، أم أن تقويمها سيكون سلبياً لأهمية هذه الحركة بعد ركودها الطويل؟ تلك اعتبارات متناقضة، وكلها احتمالات يصعب معرفة ما سيكون راجحاً منها، كما يصعب معرفة موقف الصين الحقيقي من كلّ منها، وهي المعروفة بقلة التصريح والسبات النسبي في الحياة الدولية العلنية. وبعبارة أخرى إنّني أرى بانضمام الصين لحركة عدم الانحياز إمكانية تحتاج إلى دراسة من جميع الوجوه للتوصل إلى تقويم حقيقي لصافي فوائده لصالح تقوية الحركة. وإذا ما تبين ذلك بقناعة جيدة تأتي مرحلة الحوار مع الصين لإقناعها بذلك.

إن انضمام الصين إلى حركة عدم الانحياز يمكن أن تكون له نتائج إيجابية لا تخفى. ومنها وليس أقلها أن الصين عضو دائم في مجلس الأمن وتملك حقّ النقض، فإذا ما سارت الأمور على ما هو متصور ومنتظر، وإذا ما كان كلّ شيء كما يراد له أن يكون، فإن انضمام الصين إلى حركة عدم الانحياز يمكن أن يكون بداية جيدة لإعادة التوازن الذي فقد بزوال الاتحاد السوفياتي. إن أخطر ما ينطوي عليه الوضع الدولي الجديد هو ما تتعرض له بلدان العالم الثالث من أخطار انفراد هذه الدولة الاستعمارية العاتية ـ أمريكا ـ بشؤون العالم، حيث أصبحت بلدان العالم الثالث الضعيفة الفقيرة من دون غطاء دولي.

ربما يقال إن عقد مثل هذا الأمل الكبير على الصين ـ أن تكون قوة التوازن الجديدة في مجلس الأمن ـ ومجمل الحياة الدولية هو من قبيل التفاؤل المفرط بسبب السمات التي تتسم بها السياسة الصينية الآن، وهي سمات الانكفاء والتلاؤم والتركيز على الشأن الداخلي وتجنب المواجهة في السياسة الدولية. إن ذلك صحيح في الوقت الحاضر ولكن السؤال سيبقى موجوداً هل ستبقى الأوضاع على ما هي عليه الآن بخصوص العلاقات الأمريكية ـ الصينية؟ هل ستقبل الولايات المتحدة في وضعها المهيمن الجديد بوجود الصين بنظامها الحالي، أم سيزداد نشاطها في مجال الزعزعة الداخلية والتدخل؟ هل ستكون العلاقات الأمريكية ـ الصينية في الناحية الاقتصادية والتجارية سلسة سلمية متعاونة، أم ستشهد توترات وضغوط متجهة صوب إخضاع الصين للشروط والمطالب الأمريكية كما تدلّ الأحداث الأخيرة؟ إذاً المستقبل قابل لهذه الاحتمالات، لذلك فإن التفكير في علاقة الصين بحركة عدم الانحياز في إطار المستقبل أمر وارد ومعقول التفكير فيه، إنّه من قبيل الحكمة والتحسب واستقراء المستقبل أن تفكّر الحركة والصين معاً في مسألة هذه العلاقة.

لقد قُبلت الصين في مؤتمر القمة العاشر المنعقد في جاكارتا كعضو مراقب، وقد حضر المؤتمر وزير خارجيتها، وقد أعرب عدد من الوفود (ومنها العراق) من خلال الكلمات التي ألقيت واللقاءات التي تمت عن الرغبة والترحيب بدخول الصين عضواً كاملاً في الحركة.

٥ ــ نحو مراجعة لموضوع الاستعمار(*)

ـ ١ ـ

هل في موضوع الاستعمار ما هو جديد؟ إن السؤال ما كان ليكون وارداً لولا الظروف التي نشأت بعد انتهاء الحرب الباردة، والكلام المتداول عن الوضع الدولي الجديد الذي يسميه البعض محاكاة للآخرين بالنظام الدولي الجديد.

الحديث عن الوضع الدولي الجديد حديث سياسي كما يبدو، والسياسة حقل من حقول المعرفة ينتمي إلى ما يسمّى بالفكر السياسي الذي يدرس في الجامعات تحت عنوان علم السياسة (تجاوزاً إلى حد ما على مفهوم العلم)، ولكني أرى أن الذي يريد أن يفهم ما يجري وما جرى في موضوع العلاقة بين الدول الغربية المعروفة بدول الاستعمار وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبين دول العالم الثالث التي كانت ولا تزال الدنيا التي وقع عليها الاستعمار، أقول إن فهم العلاقة بين الجانبين لا نجده تماماً في مجال الفكر السياسي بل في مجال الفكر الاقتصادي. الذي يريد فهم قضية الاستعمار عليه أن يستعين بالفكر الاقتصادي الغربي أكثر من فكره السياسي؛ فالاقتصاد ليس أحد عوامل التأثير بل هو العامل الأول في تحديد تصرف الغرب في مجال الاستعمار. إن غرضي من هذه الملاحظة هو أن أقول إن المرجع في فهم قضية الاستعمار ليس هو الفكر السياسي في الغرب ـ ومحوره الحالي ما يسمّى بالديمقراطية البرلمانية ـ بل هو الفكر الاقتصادي ومحوره الرأسمالية.

إن هذا القول يجب ألا يؤخذ كما هو وبتجريد مطلق، إذ للرأسمالية جذور

(*) نُشرت هذه المقالة في: **الرأي**، ٩/ ١٠/ ١٩٩٢.

فكرية؛ فالرأسمالية كنظرية اقتصادية تطورت صياغتها عبر كتابات الاقتصاديين في الغرب من آدم سميث إلى جون ستيورات مل ثمّ ريكاردو، حتّى تمّ إعادة صياغة النظرية بالمزج المعروف بين موضوع العرض وموضوع الطلب الذي تمّ على يدّ جورج مارشال (**مبادئ الاقتصاد** ١٨٩٠).

إن النظرية الرأسمالية الحديثة قد مرت بتطورات وإعادة صياغة وتعرضت إلى إضافات، إلا أنها بقيت في جوهرها الأساسي على ما كانت عليه حتّى بعد التعديلات التي دخلت عليها. وهي إذا ما أخذت من حيث جوهرها والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها، قد نفذت من مصادر فكرية لا يجوز إغفالها. تقوم النظرية الرأسمالية على فكرة سعي الفرد إلى تحقيق مصلحته الشخصية في نشاطه الاقتصادي، متوخياً تحقيق أكبر ربح ممكن. وهو في هذا النشاط لا بدّ أن يكون عاقلاً يحسب حساب الربح الخسارة فيعمل على زيادة أرباحه إلى أقصى ما هو ممكن وتقليل خسارته إلى أقصى ما هو ممكن، أي أن يكون اعتباره الأول في اتخاذ القرارات الاقتصادية حساباته العقلية المجردة. إنّه سعي الفرد إلى تحقيق مصلحته الشخصية، إذا مارسه جميع الأفراد فإن المصلحة العامة تتحقق في النهاية بسبب وجود يد خفية (على حدّ تعبير آدم سميث) تنظم ذلك النشاط وتنسقه وتجعله في النهاية منسجماً مع مصلحة المجتمع.

لقد ساهمت تيارات فكرية عديدة في تكوين هذا الموقف في المجال الاقتصادي؛ فالنزعة العقلانية يمكن إرجاعها إلى مجمل النزعة العقلانية التي بدأها تفكير ديكارت ومن أتى بعده من المفكرين الذين أكدوا العقلانية، كما إنَّ التأكيد على الفرد ونشاطه يرجع إلى أفكار جون لوك ومجمل نظريات العقد الاجتماعي بشقيها الإنكليزي والفرنسي، التي قالت إن الأصل هو الإنسان الذي ولد ومعه حقوق طبيعية لم يمنحها له أحد بل وجدت معه وهي حقّ الحياة وحق الحرية وحق الملكية، والتي أصبحت في ما بعد أساساً لما يسمّى بـ «الديمقراطية البرلمانية». كما إنَّ حركة الإصلاح الديني التي بدأها مارتن لوثر، قد ساهمت في نقل التأكيد من مؤسسة الكنيسة إلى الفرد عندما قالت بالصلة المباشرة بين الإنسان والخالق من دون وساطة الكنيسة الكاثوليكية وصكوك الغفران التي نشأت فيها.

ومهما يكن من أمر تلك الجذور والروافد، فقد استقرت فكرة الرأسمالية على المبدأ العقلاني الفردي القائم على الملكية الخاصة والنشاط الفردي والحرية الاقتصادية وحرية التجارة، ما يجعل كلّ فرد يسعى إلى تحقيق مصلحته وزيادة

أرباحه إلى أقصى ما يستطيع، ومن حصيلة هذا النشاط يحصل التوازن الاقتصادي وينمو الاقتصاد ويتحقق الرفاه للمجتمع ويتم الانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة بأقل ما يمكن من تدخل الدولة والقانون.

إن المسألة المهمة في هذه النظرية، هي أنها عالمية النظرة، أي أنها أرادت وعملت على تعميمها على نطاق العالم، فقالت بحرية التجارة الدولية وخرجت الدول الصناعية إلى البلدان الأقل تقدّماً للتعامل معها اقتصادياً، وبذلك كان الاستعمار عن طريق الاستعمار الاستيطاني والحكم المباشر سعياً وراء المصالح الاقتصادية. وهكذا أصبحت الرأسمالية ـ بغض النظر عن صيغها المتباينة ومواقفها في الفرعيات من الأمور ـ هي الفكرة الأساسية التي طبعت المجتمع الرأسمالي، فسيطرت على الحياة فيه وجرى تعميم أفكارها الأساسية على مختلف نواحي الحياة، وبمرور الوقت أصبحت المصلحة الاقتصادية الخاصة للفرد هي الغالبة في المجتمع، وأصبحت المصلحة الاقتصادية الخاصة للدولة الرأسمالية هي الغالبة في علاقة تلك الدولة بالبلدان المستعمرة في العالم الثالث وما يسمى بما وراء البحار. المصلحة الاقتصادية الخاصة المحسوبة هي أساس كلّ شيء وهي القيمة العليا في المجتمع وفي العلاقات الدولية. وفي ظل سيادة هذا التفكير قامت دنيا الاستعمار المعروفة.

ـ ٢ ـ

الذي يفحص المجتمع الغربي في الوقت الحاضر ويقيّم سلوكه السياسي ومواقفه في علاقاته الدولية ومجمل تصرفه في شتى الميادين، يخلص إلى استنتاج واحد هو أن المصلحة الاقتصادية الذاتية للفرد هي أساس كلّ شيء وهي التي ترقد في جذور جميع المواقف والتصرفات والآراء التي تصدر عن المجتمع الغربي وبشكل خاص مجتمع دول الاستعمار المعروفة. ويجري ذلك بحساب عقلاني مجرد كما تجري العمليات الحسابية على الآلة الحاسبة؛ فالأربعة أكثر من العلامة لذلك فهي مفضلة عليها مهما كانت الظروف والملابسات. ومن هذه المسلمة صدرت المقولة المعروفة عن السياسة الغربية: لا توجد صداقات دائمة ولا عداوات دائمة، بل هناك مصالح دائمة.

وعندما أقول ذلك لا أعني إن الاعتبارات الأخرى لا وجود لها إطلاقاً، فهي قد تكون موجودة بدرجة أو بأخرى وبشكل أو بآخر، إلا أنها ليست العوامل الحاسمة، بل إن العامل الحاسم في النهاية هو المصلحة الاقتصادية

الخاصة المحسوبة. في الغرب المتقدم في شتى النواحي حديث كثير ونشاط واسع في مختلف نواحي الحياة، وهناك كلام كثير عن المُثُل والأخلاق والمبادئ، ولكن كلّ ذلك يبقى في حدود ولا يذهب إلى أبعد من حدّ معين يتوقف عندها، ولا يبقى في آخر المطاف غير عامل المصلحة الاقتصادية الخاصة. والغرب المتمرس بالحياة يعرف كيف يعمل وكيف يتحدث وكيف يوازن وكيف يحدد الأولويات وكيف يعطي لِكُلّ شيء وزنه كما يراه ويقيّمه؛ فأساليبه ليست بدائية بل متطورة ووسائله فيها الكثير من الحذق والمهارة ما جعل تطبيقه لهذا الموقف براقاً مزيناً لا يصدم المشاهد بل يموه عليه ويتحبب إليه.

إن مسألة التناقض بين المصلحة الأنانية والمبادئ الأخلاقية لا تبدو للمشاهد العابر واضحة صارخة ولا يستطيع الناظر إليها بسرعة أن يتبينها تماماً، إلا أنها مع ذلك لا تخفى على الباحث العارف والفاحص المتمعن. وكثير من أفراد الغرب من أصحاب الفكر الحر والميول الخيّرة يرى ذلك، وبعضهم رفع صوته عالياً ضدها وبعضهم الآخر يراها ويقر بوجودها إلا أنه لا يجد وسيلة ناجعة لمعالجتها، فهي بالنسبة إليه أمر واقع يصعب تغييره فقبلها كواقع وتعايش معها.

ـ ٣ ـ

ولكن لنذهب بهذه المناقشة شوطاً أبعد فنتناول الأفكار الأخرى، إن المسيحية دين يقوم على مبادئ خلقية معروفة وتأكيدها الروح الإنسانية والمحبة والمساواة والسلام بين البشر أمر معروف لا يحتاج إلى مزيد من الإيضاح، وقد ساد الفكر المسيحي مرحلة مهمة في تاريخ الغرب، وطبع الحياة الثقافية والسياسية في القرون الوسطى، ولا تزال المسيحية هي الدين السائد في الغرب. إلا أنه يلاحظ أيضاً أن المسيحية قد وفدت إلى الغرب من خارجه، وبالرغم من جذورها الفكرية في تاريخه إلا أنها لم تستطع أن توازن التفكير الذي غرسته الرأسمالية ولا أن تتغلب عليه، بالرغم من الجهود التي بذلتها الكنيسة بمختلف اتجاهاتها سواء الكاثوليكية أم البروتستانتية الإصلاحية. وقد كانت نتيجة ذلك الاحتكاك والتناقض، أن الكنيسة نفسها قد تلاءمت إلى حد ما مع الفكرة الرأسمالية، مكتفية ببعض النجاح الجزئي في تحقيق مبادئها، فقد حفزت عملاً خيرياً غير قليل، وخففت من غلواء النزعة الفردية المصلحية إلى لحد ما، وبقيت تذكّر بكل الوسائل بالروح الإنسانية والمحبة والسلام، إلا أنها في النهاية لم تستطع منع ظاهرة الاستعمار، ولم تستطع مقاومة الظلم الاجتماعي

والاستغلال والتمييز العنصري. لقد كانت النزعة الرأسمالية قوية متمكنة من النفوس إلى درجة لم تستطع مبادئ الكنيسة أن تتغلب عليها. وبمرور الوقت تأثرت الكنيسة نفسها بالنزعة العملية وأقرت ضمنياً بأنها يجب أن تعمل ضمن حدود الواقع، وبخاصة بعد أن تأسس مبدأ فصل الدولة عن الكنيسة وعلمانية الدولة، فابتعدت الكنيسة شيئاً ما عن السياسة واتجهت إلى العمل الاجتماعي والخيري والتبشيري.

ـ ٤ ـ

هناك تيار فكري آخر بعيد الجذور في الحياة الغربية هو تيار الديمقراطية الذي إذا ما راجعنا جذوره الفكرية نجدها أخلاقية تؤكد قيمة الإنسان والمساواة والعدالة والحرية. إن التيارات الفكرية الديمقراطية بدأت من الثورة المجيدة في إنكلترا عام ١٦٨٨، وتطورت بشكل نظرية كاملة الملامح في كتابات جون لوك وآرائه في العقد الاجتماعي الذي أكد أن الإنسان يولد وتولد معه حقوق طبيعية هي: حقّ الحياة وحق الحرية وحقّ الملكية، وهي حقوق لم يخلقها المجتمع ولم يوجدها القانون، بل هي سابقة على ظهور المجتمع وفوق كلّ قانون يضعه الإنسان. ومن أجل حماية هذه الحقوق أوجد الإنسان الدولة، لذلك يحقّ له تغيير الحكومة عندما تتعرض هذه الحقوق الطبيعية إلى الخطر، وبذلك جعل الثورة حقاً شرعياً للإنسان. ثمّ أتت الثورة الفرنسية وأكدت بتفكيرها أفكار العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية وقامت الجمهورية مكان الملكية المطلقة. وفي أمريكا تأسست الدولة الجديدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الاستقلال، على أساس مبادئ الحقوق الطبيعية نفسها التي شرحها وقدمها توم بين في كتابه الموسوم **الحصافة**.

إذاً، الديمقراطية البرلمانية في جذورها الفكرية تقوم في أساسها على مبادئ أخلاقية، هي تقدير قيمة الإنسان والتأكيد على الحرية والعدالة والمساواة، واعتبار موافقته هي أساس الشرعية للدولة مقابل الحق الإلهي الذي ادّعته الملكية المطلقة في القرون الوسطى.

والسؤال المهم هو هل استطاعت المبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها الديمقراطية البرلمانية والتي سادت المجتمع الغربي ونقلته من الملكية المطلقة إلى الديمقراطية البرلمانية، أن تؤثر فيه إلى حدّ السيطرة على النزعة الرأسمالية، نزعة المصلحة الاقتصادية الخاصة المحسوبة؟ الجواب أيضاً: كلا. إذ لم تستطع الأفكار

المستنيرة. . أفكار الحرية والعدالة واحترام الإنسان، وجميع التيارات التحررية التي ظهرت في الغرب وغيّرت النظم السياسية السائدة فيه، أن تحقق ذلك، بل تعرضت هي الأخرى إلى عملية التلاؤم والخضوع الضمني للفكرة الرأسمالية. وهنا أيضاً كانت عملية التكيّف متطورة وليست فجة وعميقة، كما إنها ليست ظاهرة صارخة للعيان. فقد حصلت بشكل معقد لا يسهل فهمه إلا للمتمعن الدارس بعناية، والذي ينظر إلى الأمور بعمق وأناة. نعم لقد استطاعت الرأسمالية أن تحوي المسيحية وأن تحوي الديمقراطية وأن تخضعهما، لتبقى هي الاتجاه السائد المتحكم في الأمور والمواقف والتصرف في نهاية كلّ أمر مهم.

ـ ٥ ـ

ورب سائل يسأل ما هي الأدلة على ذلك؟ أقول جواباً عن هذا السؤال، إن هناك دليلاً داخلياً، وإن هناك دليلاً خارجياً؛ فعلى **الصعيد الداخلي** عملت الرأسمالية على تكييف النظام السياسي الديمقراطي وإخضاعه لها، ونجحت إلى حد ما في ذلك، فنشأت الأجهزة الانتخابية التي يسيّرها نفوذ المال، وقامت بين الأحزاب السياسية الرئيسة وبين الوسط المالي من مصارف وشركات، صلات قوية معروفة، كما قام رأسمال ببناء شبكات إعلامية واسعة مرئية ومسموعة ومقروءة يسيطر عليها الرأسمال إلى حد بعيد. وامتد نفوذ المال إلى الإدارة الحكومية، وتكوّن نسيج معقد من العلاقات غير المرئية المحبوكة بذكاء وبراعة بين الطبقة الرأسمالية الغنية وبين مختلف أجنحة النظام السياسي، بحيث أصبح النظام السياسي يخدم إلى حد بعيد مصالح تلك الطبقة.

إن العلاقة بين رأسمال ـ من شركات ومصارف ـ وبين النظام السياسي أمر لم يعد خافياً ولا تنقصه الأدلة. كما إنه معترف به ويعتبر من الحقائق الراهنة المسلم بها في البلدان الغربية. بالطبع أن ذلك لا يعني أن النظام الديمقراطي البرلماني لا يعمل، بل إنه في الواقع يعمل وفيه هامش لا بأس به من حرية الاختيار والحياد القانوني في الانتخابات وسيادة القانون وحرية الرأي وتداول السلطة. كما إن هناك درجة ملموسة من احترام حقوق المواطن والحرية الشخصية. إذ إنَّ عملية الهيمنة والنفوذ والتأثير التي يمارسها رأس المال والطبقة الرأسمالية لا تتم بطريقة فجة بدائية صارخة، بل بأساليب ذكية معقدة بارعة غير مباشرة تتوخى جوهر الأمور ونتائجها أكثر من المظاهر والشكل.

أما الدليل **الخارجي**، فهو أوضح وأقوى من الدليل الداخلي؛ فالدول الغربية

الرأسمالية التي تطور نظامها السياسي من الملكية المطلقة إلى الديمقراطية البرلمانية، هي نفسها التي أقامت دنيا الاستعمار بشتى أشكاله، فسيطرت على بلدان واسعة في العالم بمختلف الوسائل غير المشروعة، وأهمها استخدام القوة المسلحة، وبذلك قامت تلك الحقبة المظلمة من التاريخ التي أخضعت خلالها شعوب كثيرة إلى أبشع صنوف الظلم والاضطهاد والعنف والاستغلال والاعتداء؛ فالاستعمار بحدّ ذاته يعني بصورة واضحة لا لبس فيها الاعتداء على المبادئ الإنسانية والخروج عن المُثُل العليا التي يفترض أن تقوم عليها الديمقراطية، ألا وهي احترام الإنسان وحقوقه الطبيعية من حياة وحرية ومساواة وعدالة.

لقد اتبعت الدول الرأسمالية الغربية سياستين مزدوجتين، فهي في الداخل قبلت إلى حد ما النظام الديمقراطي وإن كانت قد كيّفته كما أسلفنا، إلا أنها في الخارج قد وضعت كلّ ذلك خلف ظهرها وخرجت إلى العالم عاتية ظالمة مستعمرة، تستخدم القوة والعنف وتمارس الاستغلال واضطهاد الآخرين.

صحيح أن عهد الاستعمار قد بدأ في مرحلة الملكية المطلقة وقبل قيام الديمقراطية البرلمانية، إلا أن مرحلة الاستعمار قد امتدت وتواصلت بعد قيام الديمقراطية البرلمانية كما هو معروف تاريخياً.

ثمّ يلاحظ، أن الدول الغربية التي ترفع شعار الديمقراطية البرلمانية في سلوكها السياسي إزاء بلدان العالم الثالث التي استقلت، كانت دوماً تضع مصالحها الذاتية فوق المبادئ، فنجدها تؤيد وتعارض الأنظمة القائمة في بلدان العالم الثالث لا على أساس أخلاقي مبدئي يتعلق بالديمقراطية، بل على أساس مصالح نفوذها؛ فهي كثيراً ما سعت إلى قيام أنظمة دكتاتورية موالية لها وعملت ضدّ أنظمة ديمقراطية مستقلة لا تخضع لنفوذها؛ فقد قامت الولايات المتحدة بنشاط واسع لعشرات السنين في مجال الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية؛ وساندت نظاماً عسكرياً في تشيلي ضدّ نظام منتخب من الشعب؛ كما شنت أمريكا حرباً كالعدوان الثلاثيني على العراق دعماً لأنظمة تعود إلى القرون الوسطى؛ ومارست فرنسا وريثة الثورة الفرنسية أبشع حرب ضدّ شعب الجزائر أثناء الثورة؛ واشتركت عسكرياً مع بريطانيا والكيان الصهيوني بعدوان على مصر؛ واشتركت مع أمريكا لإعادة نظام المشيخة في الكويت؛ ولها سجل تاريخي أسود في الاستعمار في أفريقيا والهند الصينية.

أما بريطانيا التي بدأت بها ثورة الديمقراطية البرلمانية منذ صدور الماغناكارتا (Magna Carta) في عام ١٦٨٨، فهي تمارس الاضطهاد والاستغلال والعدوان في

بقاع الأرض كافة. ولا تزال شعوب عديدة تعاني آثار ذلك الاستعمار حتّى الآن في فلسطين وشبه القارة الهندية وفي منطقتنا العربية وبخاصة في الخليج العربي.

كلّ ذلك قامت به البلدان نفسها التي تطبق الديمقراطية البرلمانية وترفع شعاراتها عالياً في عالم اليوم.

ـ ٦ ـ

بعد الحرب العالمية الثانية، حصل تطور في الوضع الدولي، حيث خرج العالم بمعسكرين: معسكر الرأسمالية ومعسكر جديد هو معسكر الدول الاشتراكية. وبدأت الحرب الباردة، وبذلك ظهرت الفكرة البديلة للرأسمالية ومعها قوة اقتصادية وعسكرية وسياسية وإعلامية. وبدأت الشيوعية تحقق انتصارات هنا وهناك في العالم، وتحقق بعض التقدّم في داخل بعض البلدان الرأسمالية مثل فرنسا وإيطاليا، وبدأ العالم يستمع إلى رأيين بدلاً من رأي واحد، ويقابل في الميدان قوتين متناحرتين بدلاً من قوة واحدة، وبذلك ظهر خطر الشيوعية على المعسكر الرأسمالي ودنيا الاستعمار القديم.

إن أفكار المعسكر الشيوعي كانت نقيض أفكار المعسكر الرأسمالي؛ فهي تنادي باستقلال الشعوب وتصفية الاستعمار وإلغاء الاستغلال بتحقيق العدالة وإنصاف الفقراء.. إلخ. وإزاء ذلك اضطرت الرأسمالية إلى تطوير موقفها فأعادت صياغة بعض قوالب تعاملها مع شعوبها ومع العالم.

في الداخل بدأت بإدخال بعض الإصلاحات الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة، وأخذت تهتم أكثر من السابق بمسألة الكساد وتقلبات الدورة الاقتصادية التي أشاع الاهتمام بها فكرياً الاقتصادي الإنكليزي كينز في الثلاثينيات، وأبدت مرونة أكثر في مجال الرفاه الاجتماعي للطبقات الفقيرة في الصحة والتعليم ومستوى الأجور والسكن.. إلخ. وظهرت في البلدان الأوروبية أحزاب ما يسمّى بالديمقراطية الاجتماعية ومنها حزب العمال البريطاني.

ونظراً إلى أن خطر الشيوعية كان أكبر في بلدان العالم الثالث لأسباب معروفة، فقد عملت الرأسمالية على تطوير موقفها بصورة أكبر في تعاملها مع تلك البلدان. وهنا حدث التطور الكبير الذي انسحبت بموجبه الدول الاستعمارية من غالبية المستعمرات بعد حسابات دقيقة للأرباح والخسائر، حيث وجدت أن

انسحابها يوفّر كلفة الإدارة الاستعمارية، ويفسح المجال إلى قيام أنظمة وسطية معتدلة ذات صلات ثقافية بالغرب، بدلاً من مجيء من يسمونهم بالمتطرفين والشيوعيين لو استمرت المعركة ضدّ الوجود الاستعماري في تلك البلدان. كما عملت الدول الاستعمارية مقدماً على ضمان مصالحها الاقتصادية التي استحوذت عليها خلال فترة الاستعمار عن طريق المعاهدات الثنائية والامتيازات. وهكذا انسحبت من كثير من بلدان العالم الثالث، وقامت أنظمة وطنية إلى حد ما مرتبطة عن قناعة أو عن اضطرار بالدول الاستعمارية نفسها، والهدف من ذلك بالطبع كان قطع الطريق على قيام ثورات عنيفة يمكن أن تتطور إلى ثورات اجتماعية ينفذ من خلالها التفكير الماركسي كما حصل في بعض الدول الأفريقية.

وفي التصرف الدولي في الأمم المتحدة وخارجها، بدأت الدول الغربية الاستعمارية بانتهاج سياسة فيها شيء من المرونة إزاء قضايا التمرد وحقوق الشعوب المضطهدة، وبالقدر الذي يسمح لها بمنافسة المعسكر الاشتراكي ويمنع توجه الشعوب المضطهدة إليه.

نعم لقد كان كلّ ذلك بدوافع عملية وليس مبدئية وهي مقتضيات الحرب الباردة والتنافس مع المعسكر الاشتراكي لكسب ود الشعوب.

هذا من الناحية السياسية، أما من الناحية الاقتصادية، فقد بقي الموقف القديم نفسه القائم على المصلحة والذاتية وتحقيق أقصى الأرباح الممكنة، على ما هو عليه، لأنه جوهر التفكير الرأسمالي. لقد بقي الغرب يضع هذه المسألة في مقدمة أهدافه وإن كان قد تطور في الأساليب وليس في الجوهر.

ولعل أهم قضية يتضح بها استمرار موقف الاستغلال الاقتصادي نفسه الذي مارسه الغرب هي قضية التجارة الدولية. لقد كانت الدول الاستعمارية تستغل المستعمرات وتمتص ثرواتها بصورة مباشرة في أثناء فترة الإدارة الاستعمارية. أما بعد انسحاب تلك الإدارة وقيام دولة الاستقلال الوطني، فقد قام نمط من التبادل التجاري غير المتكافئ بين الدول الغربية والبلدان المستقلة حديثاً؛ فشروط التبادل التجاري مختلة لصالح الدول الصناعية. إذ من المعروف تاريخياً أن أسعار السلع الصناعية في صعود مستمر، بينما أسعار السلع الزراعية والمواد الخام في هبوط مستمر على الرغم من الذبذبات الموقتة في خطى الأسعار. ومن خلال هذا الخلل المعروف عالمياً، تمتص الدول الصناعية زيادة الإنتاج التي تصلح في الدول النامية نتيجة إلى جهودها في التنمية.

لقد عملت الدول النامية كثيراً من خلال مؤتمرات الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة على معالجة هذا الخلل والمطالبة بما سمي بـ «نظام اقتصادي دولي جيد أكثر عدالة»، إلا أن جميع تلك الجهود ذهبت هباءً وبقيت عملية الاستغلال مستمرة تتحول من خلالها الثروة ـ من دون مبرر ـ من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية.

إذاً، عندما يكون الأمر يتعلق بالجوهر ـ الربح الاقتصادي ـ يبقى الوضع على هو عليه ولا يتغير غير الشكل؛ وعندما يتعلق الأمر بالجانب السياسي فالغرب الاستعماري مستعد إلى بعض المرونة بالتحول من العلاقة الاستعمارية المباشرة إلى العلاقة الجديدة مع دول مستقلة قانونياً إلا أنها ذات علاقات اقتصادية قوية بالدولة المستعمرة. كلّ ذلك من أجل هدف عملي أبعد ألا وهو قطع الطريق على الشيوعية ومنافسة معسكرها على النفوذ في العالم الثالث.

من كلّ ذلك يتضح أن موقف المرونة الذي أبداه الغرب خلال فترة الحرب الباردة لم يكن موقفاً أخلاقياً نابعاً من مبادئ الديمقراطية، بل عملياً نابعاً من حسابات المصالح السياسية في عملية التنافس الدولي وخطط مقاومة الشيوعية.

ولا يفوتني في هذا المجال أن أشير إلى أمر يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية نفسها. إذ لوحظ في سياسة هذه الدولة، أنّها خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها كانت تأخذ موقفاً متسماً بالأفكار التحررية في سوريا ولبنان وإزاء أقطار المغرب العربي؛ فقد أيدت إلى حد ما استقلال هذه الأقطار التي كانت تحت الاستعمار الفرنسي. وقد اتضح في ما بعد أن ذلك الموقف كان من ضمن مجمل مخطط هذه الدولة، لبسط نفوذها في المنطقة العربية؛ فهي قد خرجت إلى دنيا الاستعمار متأخرة، وكانت تطمح إلى إحلال نفوذها مكان النفوذ الفرنسي، وهو ما تمّ فعلاً وإلى حد ما في ما بعد. كما إنها نافست بريطانيا في مجال نفط الخليج، وتمخض عن ذلك اتفاقية الخط الأحمر مع بريطانيا المعروفة، ودخلت بموجبها شريكاً في الامتيازات النفطية في المنطقة.

إن الغرب الرأسمالي الاستعماري لم يتطور جوهرياً بعد الحرب العالمية الثانية؛ فالفكرة الأساسية ـ فكرة الرأسمالية ـ بقيت هي المسيطرة عليه ومحور تفكيره وتصرفه، أما الذي حصل بخاصة في مجال تصفية الاستعمار القديم، فقد كانت دوافعه عمالية مصلحية وليس خلقية مبدئية. إنه من قبيل تكييف الأساليب للأوضاع الجديدة التي أوجدتها الحرب الباردة ومنافسة الشيوعية ليس إلا، لقد كانت فكرة حسابات الأرباح والخسائر لتحقيق أكبر مصلحة اقتصادية ممكنة هي

السائدة في تفكيره ومواقفه وسلوكه داخل بلدانه وخارجها، مع مرونات وصيغ وخطوات تكتيكية وأساليب جديدة لمواجهة الظروف العملية والحفاظ على الجوهر نفسه تحت كلّ الظروف. نعم لقد بقي الاستعمار على ما كان عليه إزاءنا نحن بلدان العالم الثالث قبل وبعد الحرب الباردة، وبقيت الدول الاستعمارية كما كانت من حيث موقفها منا.

ـ ٧ ـ

الآن وبعد أن انتهت الحرب الباردة وزال إلى حد بعيد خطر الشيوعية، ماذا نتوقع من دول الغرب الاستعمارية؟ إنني أتوقع النتيجة المنطقية للتحليل الذي قدمناه، ألا وهو أن الغرب المستعمر بدلاً من أن يتطور في اتجاه ديمقراطي أخلاقي يؤيد العدالة والحق والحرية، سيتحرر من الاعتبارات العملية التي فرضتها ظروف الحرب الباردة، ويرجع كما كان في الأساس استعمارياً عاتياً ظالماً يستبيح ما يستطيع استباحته في العالم، وتعود علاقاته الدولية لتبنى لا على أساس المبادئ، بل على أساس القوة المادية ـ عسكرياً واقتصادياً ـ نعم هذه هي حقيقة الرأسمالية المستحوذة على الغرب المسيِّرة له منذ قرون ومنذ نشأتها حتّى اليوم.

لا بل إنني أتوقع أن يكون الغرب المستعمر الآن أشد إيغالاً في نزعته الاستعمارية، وأكثر قسوة وتعنتاً وإصراراً على الموقف الاستعماري القديم الذي عرف به خلال فترة الاستعمار الأولى ـ فترة دبلوماسية السفن الحربية كما كانت تدعى ـ وإن التلطيف والتهذيب النسبي الذي اقتضته الاعتبارات العملية خلال فترة الحرب الباردة، سيزول وسترجع الأساليب الفجة المباشرة القديمة. نعم ستزداد شراسة الاستعمار وستقوم الدول الاستعمارية بالعودة من جديد إلى الأساليب القديمة وتشديد القبضة على بلدان العالم الثالث. إن القسوة والحدة والفجاجة والأساليب المباشرة المجردة من الاعتبارات الإنسانية، ستعود مجدداً بعد أن زال تقريباً خطر الشيوعية واختل التوازن وحصل الانفراد في شؤون العالم.

ولهذا الرأي الذي أتقدّم به سببان:

السبب الأول؛ هو أن الدول الاستعمارية التي كانت قد طورت أساليب تعاملها مع بلدان العالم الثالث بسبب الاعتبارات العملية المصلحية خلال فترة

الحرب الباردة، تخشى من خلال حساباتها الطويلة الأمد وهي البارعة في ذلك، أن تكون تلك السياسة المرنة نسبياً بداية إلى تطورات تعرض مصالحها الأصلية للخطر؛ فساسة الدول الاستعمارية بعيدو النظر ويهتمون بالمستقبل ويعرفون أن المستقبل هو امتداد للحاضر، لذلك فهم عندما ينتهجون سياسة عملية فيها شيء من المرونة ويتخذون مواقف وسطية في تعاملهم مع حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث، يخشون أن يتطور ذلك إلى ضعف تدريجي في نفوذهم في تلك المناطق وخروجها في النهاية من دائرة تأثيرهم. وبعبارات اعتيادية دارجة، إنهم يخشون زيادة التجرؤ عليهم وتحدي سلطتهم في مناطق مستعمراتهم القديمة إذا ما استمرت سياسة المرونة لمدّة طويلة. لذلك فهم سيجدون في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فرصة إلى تصحيح ذلك وتلافي الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها مصالحهم. إنهم يعرفون أن مجرد مرور الوقت يعني التطور، والتطور يعني التحرر من النفوذ الاستعماري. إذاً لا بدّ من إيقاف تلك العملية التطورية التي بدأت خلال الحرب الباردة وضبط مسارها في اتجاه مصالحهم، بدلاً من تركها تتطور بفعل عامل الزمن وتذهب بعيداً وتتحول إلى تغيير نوعي في العلاقة.

أما **السبب الثاني**؛ فهو التقدّم الكبير الذي حققته دول الاستعمار في مجال التقنية ولا سيما في مجال التسليح ومجال الإعلام؛ ففي مجال التسليح أصبحت الدول الاستعمارية الآن تملك من الأسلحة المتطورة والوسائل الإلكترونية في الرصد والتصويب والتدمير، ما لم تكن تملكه من قبل. الأمر الذي ضاعف قدراتها العسكرية ووسائلها القمعية والقدرة على شنّ الحروب من بعيد وبأقل الخسائر البشرية. إن توافر هذه القدرة التقنية التدميرية في يد مستعمر تقوم علاقاته مع الآخر على أساس القوة والاستغلال، لا بدّ أن يخلق إغراءً جديداً لاستخدامها وتجربة مدى فاعليتها للإمعان بالعنف والقسوة.

المعروف في الحياة اليومية أن المعتدي المسلح بالرشاش مثلاً يكون أكثر عدوانية من المعتدي المسلح بالمسدس، بسبب الفارق الكبير في القدرة على تدمير الخصم والتغلب عليه. ويصح الشيء نفسه على العلاقة بين الدول المستعمرة والدول التي يقع عليها الاستعمار. إن جزءاً من الغطرسة والعناد ونزعة العنف والقسوة، تنتج عن ذلك الشعور الوحشي الذي تخلقه القوة الغاشمة والشعور بالتفوق الهائل في السلاح والرغبة في تجنب الخسائر وتلافي أخطار المواجهة المباشرة.

ثم هناك التطور الكبير الذي حصل في وسائل الإعلام في الدول الاستعمارية التي ضاعفت مراراً قدرتها على التأثير في الرأي العام والغزو من الداخل، والتأثير في الناس لإضعاف نفوسهم وتثبيط عزائمهم وتضليل آرائهم وزعزعة مواقفهم، الأمر الذي يسهّل كثيراً عملية السيطرة عليهم.

إن الآلة الإعلامية والاستخبارية الغربية اليوم شيء لم يسبق له مثيل من قبل من حيث تطورها التقني وتراكم الخبرة وسعة الإنفاق. إن الغرب الاستعماري أصبح الآن بمقدوره مخاطبة شعوب العالم الثالث والوصول إليها بوسائل واسعة الانتشار مرئية ومسموعة ومقروءة، والتأثير فيها لصالح مواقفه وسياساته. كما إنَّ أجهزة مخابراته يكاد لا يسلم من نشاطها بلد من البلدان. لقد أطلق الرئيس ديغول في وقت ما على هذا العصر أنه عصر «المخابرات المركزية الأمريكية».

إذاً، الاستعمار في هذه المرحلة يتمتع بظروف مؤاتية لا تقتصر على زوال خطر الشيوعية، بل هو الآن يمتلك قوة تقنية هائلة وظفها في مجالات عسكرية وإعلامية واستخبارية، تجعل قدرته المادية في عملية الرجوع إلى الاستعمار العاتي القديم أسهل، لا بل إنها تغريه وتدفعه لما هو أشد وأعتى وأكثر قسوة مما كان عليه في بداية عصر الاستعمار، صحيح أن الغرب عقلاني، إلا أن تلك العقلانية لا تذهب إلى أبعد من حسابات الأرباح والخسائر تحقيقاً للمصلحة الأنانية. أما جوهر موقفه من الآخرين فكان ولا يزال موقفاً لا أخلاقياً يقوم على المصلحة الأنانية بغض النظر عن أي شيء آخر. إن نزعة الشر في الغرب ليست غائبة ولا مُسيطراً عليها، بل على العكس فإنها الفعالة وهي التي تحرّك التفكير وتطبع التصرف، وهي العامل الذي يغذي جذور السياسة وبخاصة في العلاقات الدولية.

إننا الآن ـ ولم تمضِ مدّة طويلة بعد على انتهاء الحرب الباردة ـ نجد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة جورج بوش ودول الاستعمار القديم: بريطانيا وفرنسا، تتكشف عن حقد وعنف لم يعرف له مثيل من قبل في موقفهم من العراق، لمجرد أنه أصبح قوة وطنية مهمة في المنطقة ولأنه تحدى نفوذهم.

إن التدمير الذي قامت به هذه الدول، والحصار الذي فرضته، يتعدى كثيراً مسألة الدخول إلى الكويت؛ فهدفه الواضح الجلي هو تدمير العراق وتمزيق وحدته الوطنية.

إن القسوة والعنف والاستهتار بالقانون والقواعد الأخلاقية والاعتبارات

الإنسانية، التي تكشفت من خلال ذلك العدوان، تدلّ على نزعة وحشية وموقف إجرامي يفوق ما عرف عن هذه الدول في تاريخ تعاملها مع البلدان التي استعمرتها في بداية مرحلة الاستعمار. وليس صحيحاً ما يتصوره البعض أن هذه الدول أقدر من غيرها على ضبط غرائزها والتحكم بنزعات الشر التي في داخلها. إن تصريحات جورج بوش [الأب] وتقرير الكونغرس المتعلق بقضية الانفراد بشؤون العالم، تدلّ على العكس تماماً. إن الطابع الشخصي والشحنة الغريزية المتمثلة في الكلمات الشائنة التي يستخدمها جورج بوش، تمثل ما يعتمل في داخله مما لم يستطع السيطرة عليه.

أليس واضحاً في الحياة الدولية الحالية أن تغييراً إلى الأسوأ قد حصل في موضوع المبدأ المهم المسطّر في ميثاق الأمم المتحدة والعديد من وثائقها بخصوص عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين؟ إن الحديث عن تغيير الأنظمة والأشخاص في هذا البلد أو ذاك، والحد من السيادة، أصبح متداولاً بشكل لم نعرفه من قبل. إن قضية حقوق الإنسان أصبحت موضوعاً نصفه حقيقة ونصفه الآخر ذريعة للتدخل والتأثير في شؤون الغير الداخلية.

ختاماً لهذه الملاحظات، أود أن أقول إن الحديث عن النظام الدولي الجديد الذي بدأه جورج بوش في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة عام ١٩٩١، إنما هو كلام إعلامي مضلل. نعم هناك وضع دولي جديد وليس نظاماً دولياً جديداً، وهو وضع إلى الأسوأ وليس إلى الأحسن بالنسبة إلينا نحن بلدان العالم الثالث الذين عانينا الاستعمار؛ فمنذ قيام الرأسمالية في الغرب، بقيت الفكرة المسيطرة على ما كانت عليه. . فكرة المصلحة الاقتصادية الذاتية. وإن كان هناك ما يمكن أن يقال عن الوضع الدولي الجديد من ناحيتنا نحن الأمة العربية، فهو أن الغرب يعرف المصلحة الأنانية أولاً، فقد تطور تقنياً وتقدّم اقتصادياً، إلا أنه لم يتطور خلقياً.

٦ ــ حوار مع الدكتور سعدون حمّادي
عن الصراعات داخل إيران(*)

أَولى مركز دراسات الخليج العربي اهتماماً خاصاً بمحور الحرب العراقية ـ الإيرانية، متتبعاً ضمن اهتماماته الجذور التاريخية لهذا النزاع، والسياسة التوسعية لإيران ضمن الحقب الزمنية المختلفة، فكان هذا اللقاء مع شخصية سياسية بارزة في العمل السياسي العربي هو الدكتور سعدون حمّادي، عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، رئيس المجلس الوطني، مسلطاً فيه الضوء على انعكاسات هذه الحرب على البنية الداخلية لإيران، في ضوء الخسائر الجسيمة التي منيت بها القوات الإيرانية المعتدية في معارك اليوم العظيم والحصاد الأكبر، مشيراً إلى الصراعات الداخلية والانقسامات في النظام الإيراني، مركزاً في حديثه على رفض هذا النظام لمشاريع السلام التي تقدم بها العراق على لسان قائده الرفيق المناضل صدام حسين «حفظه الله»، ومواقف البرلمانات العربية والعالمية من موقف النظام الإيراني الرافض لدعوات السلام.

ضمن هذه المحاور كلها أجرت مجلة **الخليج العربي** بجامعة البصرة لقاءً مع السيد رئيس المجلس الوطني، شاكرة في بداية اللقاء باسم جامعة البصرة ومركز دراسات الخليج العربي فيها للسيد رئيس المجلس الوطني تفضله بإجراء هذا اللقاء . .

(*) نشر هذا الحوار في مجلة **الخليج العربي**، العدد ٢ (١٩٨٧). وقد أجرى الحوار الدكتور قحطان سليمان الناصري .

■ **في ضوء نتائج المعارك الأخيرة نتوجه لسيادتكم بالسؤال عن الانعكاسات السياسية التي أفرزتها معارك اليوم العظيم والحصاد الأكبر على الوضع الدولي بالنسبة إلى كل من العراق وإيران؟**

حمّادي: ما يتعلق بالجواب عن هذا السؤال، إن النظام الإيراني كان يقوم بحملة تعبئة إعلامية واسعة تحدد أن العام الإيراني الذي ينتهي في ٢١ آذار/مارس الماضي، هو عام الحسم، وكذلك قام النظام الإيراني بحملة إعلامية واسعة للتعبئة وتهيئة قوات كبيرة، وتحقيق نصر عسكري.

إن الرأي العام الدولي، على الرغم من أنه كان يعرف الهزائم العسكرية الإيرانية، والفشل الإيراني السابق الكبير، إلا أنه كان ينتظر نتائج هذه المعركة، بسبب اتساع الحملة الإعلامية الإيرانية، وكبر الادعاءات بعدد القوات التي حشدها الإيرانيون، يعني ذلك أنه يريد أن يعرف النتائج، لأن الرأي العام كان يعرف أن هذه المعارك ـ سلباً وإيجاباً ـ تترتب عليها نتائج كبيرة، لذلك اكتسبت هذه الحملة التي قام بها النظام الإيراني أهمية خاصة، يعني أنها انعكست بالقلق الدولي وبالاهتمام بنتائج ما سيحدث. لذلك فإن الاندحار الذي تحقق للقوات الإيرانية في اليوم العظيم، وفي الحصاد الأكبر، والخسارة العسكرية الكبيرة التي تحققت بالفشل، قد أضاف دليلاً جديداً على أن النظام الإيراني لا يستطيع تحقيق أي نصر عسكري في القتال، فالمكسب الأرضي البسيط لا يمكن مقارنته من حيث الأهمية بالخسائر التي تكبدها النظام الإيراني في معركة الحصاد الأكبر.

إن هذا المكسب الأرضي لم تكن له أهمية جغرافية ولا سياسية ولا عسكرية. كما ثبت في ما بعد.

إن نتائج معارك اليوم العظيم والحصاد الأكبر، فضلاً عن أهميتها العسكرية، قد قضت على الجزء الأكبر أو العمود الفقري للقوات الإيرانية، وإن انعكاسها السياسي رسّخ بشكل نهائي القناعة الدولية بأن إيران لن تستطيع أن تحقق أي نصر عسكري على العراق.

■ **سيادة الدكتور: لقد كانت الخسائر التي قدمها الإيرانيون في معارك اليوم العظيم والحصاد الأكبر جسيمة جداً، فهل كانت هذه الخسائر موازية للهدفين السياسي والعسكري اللذين كان النظام الإيراني يروم تحقيقهما؟**

حمّادي: إن الخسائر الإيرانية التي تكبدها النظام الإيراني في معارك السنة

الأخيرة ـ على وجه التحديد من الفاو إلى معارك الحصاد الأكبر ـ دللت على أن الخسائر العسكرية التي تكبدها النظام الإيراني واسعة النطاق، تفوق بكثير المكاسب البسيطة التي تحققت على الأرض، يعني أنه ليس كل تقدم أو إنجاز على الأرض هو مكسب بحد ذاته، لأن هناك أرضاً تختلف عن أرض، وهناك مكان يختلف عن مكان، هناك شيء له أهمية استراتيجية، وهناك شيء ليس له تلك الأهمية، هناك مكسب أرضي له أهمية عسكرية، وهناك مكسب أرضي ليست له تلك الأهمية. في حين أن القوات المتحاربة هي محور الصراع، وأن القوة العسكرية في الصراع العسكري جانب أساس يقرر نتيجة الحرب والسلام. فإذا كان النظام الإيراني قد فقد العمود الفقري لقواته العسكرية وانقصم ظهره في هذه المعارك، فإن الانجاز البسيط الذي تحقق على الأرض في الفاو أو في الحصاد الأكبر لا يوازي بأي حال من الأحوال الخسارة العسكرية الهائلة التي تكبدها، لأن نتائج هذه الخسارة العسكرية أدت إلى أن كل عمل عسكري لاحق أصبح عبارة عن عملية قتل نفس وانتحار واستنزاف.

إن النظام الإيراني الآن يحارب بدافع المظهرية، وبدافع الشكل أكثر مما يقاتل وراء تحقيق الهدف الأساس للحرب، لأن تحقيق هذا الهدف أصبح أمراً غير ممكن إطلاقاً.

لو كان غير هذا النظام في مكان النظام الإيراني الحالي، لتصرف بصورة عقلية واقعية وأنهى الحرب فوراً، لأن الحرب أصبحت بالنسبة إليه، عبارة عن عملية غير عقلية، عملية قتل للنفس، وإيذاء لها أكثر من أي شيء أخر.

■ **يرد في أذهاننا تساؤل في ظل الخسائر البشرية الكبيرة التي قدمها الإيرانيون خلال المعارك الأخيرة، وانعكاس هذه الخسائر على بنية النظام الداخلية، فما هي توقعاتكم حول إقدام الجيش على تسلم السلطة في إيران؟**

حمّادي: إن تسلم الجيش للحكم في إيران هو احتمال ضمن احتمالات عديدة، لكنني لا أعتقد انه الاحتمال الأول، أو الاحتمال الوحيد، فإيران مرشحة للعديد من الأوضاع، منها: تسلم الجيش للحكم، والحرب الأهلية، وانهيار النظام.

إن الحرب الأهلية في إيران ممكن أن تأخذ أشكالاً عدة، حرب أهلية عسكرية بين الجيش والحرس، وحرب أهلية بين رجال الدين وبقية قطاعات

الشعب، وحرب بين رجال الدين أنفسهم. فإيران مرشحة للعديد من الاحتمالات، تحت خط التقدم، وهذا يعني احتمالي التدهور والانقسام الداخلي.

إن موضوع تسلم الجيش للحكم هو أحد هذه الاحتمالات وليس الاحتمال الوحيد.

■ **لو سمحتم لنا سيادة الدكتور بأن نقاطع حديثكم، مستفسرين عن دور الجيش الذي يحتاج إليه خميني في الوقت الحاضر، حيث إن كثيراً من الكتّاب والصحف العالمية يرى أن الجيش مسرور بالدور الذي أوكله إليه خميني، فهو بحاجة إلى الجيش للمحافظة على الوحدة الوطنية، أما حرس خميني فهو مخصص للقتال، فالجيش راضٍ بهذا الدور، وقادة الجيش يرون المدفعية العراقية تلتهم كل هذه الحشود البشرية، منتظرين الوقت الذي سينتهي فيه دور الحرس، فيقفز الجيش لتسلم السلطة.**

فما هو رأيكم بهذا الصدد؟

حمّادي: ربما كان الجيش يفكر بهذا الشيء، لكن تبقى احتمالات عدة أخرى في إيران.

إن الانقسامات داخل النظام الإيراني خطها البياني صاعد، فهي انقسامات حول أكثر من موضوع، وأنا أعتقد بأن مجرد مرور الوقت ـ بحد ذاته ـ هو الذي سيؤدي إلى الانقسامات. لماذا؟ لأن النظام الإيراني يدّعي أنه نظام يقوم على الإسلام أو على مبادئ الإسلام، هذا الموضوع لم تتح له الفرصة للتطبيق العملي بعد، بسبب الحرب إلى حدٍ بعيد، لكن بمرور الوقت، سيصبح النظام أمام امتحان، إما أن يطبق هذه الشعارات أو لا يطبقها، فإن طبقها فسوق تخلق مجالات الانقسام الداخلي التي لا حد لها. وأنا أتذكر أنه أيام رئيس الوزراء السابق (رجائي)، قدم مشروع قانون عقوبات إلى مجلس الشورى الإيراني، يتضمن أنه إذا كان شخص قد جرح شخصاً آخر في رأسه فالمجروح يضرب الجارح ويحدث في رأسه شقاً بالطول نفسه، وبالعمق نفسه، وبالأثر نفسه، وبالنزف نفسه الذي قام به الجارح، على أساس تطبيق القصاص. مشروع هذا القانون لبشاعته ولبعده عن العصر، فقد تسربت الأخبار عنه إلى صحافة العالم، فاضطر النظام أمام احتمال الفضيحة الكبرى إلى سحب المشروع.

إن مرور الوقت سيضع أمام النظام المشاكل التي يجب عليه أن يحلها بنظرته

الإسلامية الخاصة. ماذا سيعمل بالنظام المصرفي؟ كيف يعامل غير المسلمين في إيران؟ ما هي علاقاته الدولية بالدول غير المسلمة؟ ما هي علاقة الدولة في إيران بالدول المسلمة؟ ما هو الموقف إزاء المرأة والحجاب وتعليمها.. إلخ؟ ما هو الموقف من جميع صنوف الفنون؟

جميع هذه الأمور العصرية عليه أن يقدم لها حلولاً ـ كما يدعي ـ على أساس الشريعة الإسلامية، وعندها إما أن يضع إيران في موقف عالمي ـ مثير للهزء والسخرية ويمضي في تحطيم البلد وإرجاعه إلى الوراء، أو أن يضطر إلى أن يكون عصرياً، وبالتالي يتخلى عنه، وبالتالي يسقط هذا الادعاء الكبير.

إن مجموعة النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي طبقت وسادت مجتمعاً قبل أربعة عشر قرناً، ليس من المعقول أن تطبق كلها في هذا العصر، لأن هذا غير ممكن من حيث المنطق التاريخي، كما إن المسلمين الأوائل أصلاً لم يكونوا قد آمنوا بهذا الشيء أو اعتقدوا به، فالدولة الإسلامية والمسلمون وحكام المسلمين والخلفاء أنفسهم لم يأخذوا بمثل هذه النظرة، بل طوروا المجتمع الإسلامي ولم يكن هناك أحد في زمن الرسول (ﷺ) ولا في زمن الخلفاء، ولا في ما بعد يعتقد بأن مجموعة النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، يجب أن تطبق أزلياً، والأدلة على ذلك كثيرة، خذ مثلاً نظام الضرائب، فقد كان في صدر الإسلام متمثلاً بنظام الزكاة، فهذه الضريبة هي الوحيدة التي نص عليها. إذاً كيف أوجد المسلمون في ما بعد، وبأي تبرير، أخماس المعادن وأعشار السفن أو ضريبة الخراج؟ إن كل هذه الضرائب ليست عليها نصوص في الإسلام أو في القرآن الكريم... إذاً كيف حللوها؟ الزمن، والتطور هو الذي أوجدها.

في وقت الرسول (ﷺ) لم تكن هناك أخماس معادن أو أعشار سفن، ولم يكن العراق والهلال الخصيب قد فتحا لتفرض ضريبة الخراج. إذاً الأنظمة هي التي بنت عصرها. فالمعتقدات والمبادئ الخلقية والمُثُل العليا هي الثابتة فقط، أما القول إن تطبيق الشريعة يعني أن ما كان موجوداً قبل أربعة عشر قرناً في المجتمع، يجب أن يطبق الآن فهو يعني بكل بساطة واختصار أنه لا تطور في المجتمع، وهو يعني أيضاً أن المجتمع لا يتطور، ولو كانت هناك نصوص في القرآن أو في الحديث النبوي، فإن وجودها لا يعني أنها صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان.

أين هي النصوص التي تقول يجب أن تطبق نصوص الإسلام كلها في ما بعد؟ لا توجد. هناك نصوص وردت لتنظيم الحياة في ذلك الوقت، ولم يكن المقصود منها أنها أزلية. كيف يمكن أن يكون نظام ضريبي أزلياً؟ فالضرائب يزول بعضها، ويستحدث بعضها، ويعدل بعضها، وبمرور الوقت تموت وتلغى ضرائب، وتستحدث ضرائب.. إلخ، لأن المجتمع يتطور. فهذا الكلام تعصبي، كلام غير عقلي، هؤلاء رجال الدين يسعون إلى السلطة، منذ الدولة الأموية إلى الآن وهم يسعون للوصول إلى السلطة، فوصلوا إلى السلطة في إيران، أرادوا أن يدّعوا بأنهم أصحاب رسالة، هذه هي بضاعتهم، هذا هو ما لديهم، لذلك فإن النظام الإيراني مرشح لاختلافات داخلية كبيرة وانقسامات داخلية. إن مرور الوقت يظهر هذه المشاكل التي يجب عليها أن تحل النظام الإيراني، ويتستر الآن بالحرب لتأجيل بحث هذه الأمور.

ناقش النظام الإيراني مسألة الإصلاح الزراعي بأخذ أراضٍ فوق حد أعلى من الملاك الكبار وتوزيعها على الملاك الصغار، ناقشوها فاختلفوا عليها، قسم يقول هذه متماشية مع الشريعة، وقسم آخر يقول إنها غير متماشية مع الشريعة.. إلخ.

فإذا كنت تسأل عن الاختلافات داخل النظام الإيراني، فهو مرشح لاختلافات لا حصر لها، بسبب هذا الموقف التعصبي، والفكرة التعصبية التي هي فكرة إقامة مجتمع ديني.

إن أوروبا عانت الأمرين، مع أن مجال الاختلاف حول نصوص الدين المسيحي قليل، لأن المسيحية لا يوجد فيها ادعاء بنصوص تطبق في كل العهود. مع ذلك فأوروبا قد خاضت الحروب وقدمت التضحيات وعانت ما عانت من إصرار رجال الدين على أن يكون الدين ديناً ودولة. فلذلك نؤكد مرة أخرى ـ إذا كنت تسأل عن الاختلافات ـ أن النظام الإيراني مرشح لاختلافات لا حصر لها.

■ **من الواضح، ونتيجة لهذه المعارك، أن هناك انقسامات ومهاترات بين أعضاء ما يسمى بالقيادة الإيرانية، فهل تعتقدون أن من شأن ذلك بلورة مواقف جديدة أو سياسات تؤثر في مجرى الحرب؟**

حمّادي: أعتقد أن تكوين مواقف جديدة أو سياسات تؤثر في مجرى الحرب

بسبب الانقسامات تكمن في عملية تكوين هذه الآراء، وأنا أعتقد أن في داخل النظام الإيراني آراء عديدة ودوائر عديدة من الآراء المتبلورة الجديدة، التي بين آونة وأخرى تظهر عنها أخبار، لكن النظام القمعي هو الذي يغطي هذه الاختلافات والمواقف. فهناك مجموعة منتظري ومجموعة رفسنجاني وبداخل مجموعة رفسنجاني هناك مجموعة أخرى، لأن مثل هذه السياسة التعصبية، والنظرة التعصبية للتطور، والطريقة القمعية الدموية بمعاملة الشعب، وهذا التحكم الكيفي التعسفي بدماء الناس وأحوال المجتمع، والإصرار على الحرب التي لا نتيجة منها بالنسبة لإيران، لا بد أن تتبلور في مواقف متباينة في داخل النظام نفسه، وذلك ما حدث ويحدث في كل التاريخ.

فالقمع والإرهاب يستر المواقف المتباينة داخل النظام الإيراني لفترة ما، لكن في أي لحظة تفتر أو تنفك القبضة الحديدية، لا بد أن تنبثق وتخرج إلى السطح، لذلك فإن النظام الإيراني نظام فيه توازن قلق للغاية، فأي ميلان في هذا التوازن سيؤدي إلى انقسامات كبيرة في الداخل الإيراني.

■ **أخيراً.. نستفسر من سيادتكم عن صدى رفض النظام الإيراني للحلول السلمية وإصراره على الحرب والعدوان، وتهجّمه على البرلمانات العربية والدولية التي دعيتم إليها وشاركتم في جلساتها؟**

حمّادي: في ما يتعلق بأثر رفض الحلول السلمية في الرأي العام الدولي، أعتقد أن هناك إجماعاً عالمياً ـ تقريباً ـ على عدوانية هذا النظام وتوسعيته وإصراره على التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار المجاورة، وعلى رجعيته وأفكاره القديمة.

كما أعتقد أن القطاعات أو العناصر التي لم تصل إلى هذه القناعة ـ بعد ـ دولياً هي من نوعين:

النوع الأول: بعض الحكومات التي تنظر إلى هذا الموضوع نظرة نفعية. نظرة أرباح أو خسائر.

والنوع الآخر: أفراد من هنا وهناك، وهم كذلك متعصبون وينظرون إلى النظام الإيراني كمثل أعلى، وهؤلاء أقلية، كان عددهم قبل الآن أكبر، وهم الآن في تناقص..

فعدا بعض الحكومات التي تنظر إلى الصراع نظرة نفعية، وما عدا بعض

العناصر والفئات المتعصبة، فإن هناك إجماعاً دولياً على إدانة النظام الإيراني.

إن هذا الإجماع الدولي، يُعبّر عنه في شتى المجالات والوسائل، ولعل أهمها: المؤتمرات الدولية والأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي..

ماذا يعني أن اتحاداً برلمانياً دولياً يضم كل برلمانات العالم، يقدم مشروع قرار للسلام في اجتماعه، فيحصل على إجماع الآراء، عدا النظام الإيراني والكيان الصهيوني؟ وكيف نفسر أن ممثلي النظام الإيراني يقدمون مقترحاً، فلا يحصل إلا على صوتين؟ ماذا يعني ذلك؟

يعني أنه يعاني عزلة دولية واسعة النطاق، فهذا الإجماع الدولي أو شبه الإجماع الدولي، ليس هو من دون أثر، إنه من الخطأ أن يُعدّ مجرد رأي عام معنوي، بل إن له أكثر من معنى، صحيح أن أثره لا يمسك باليد، لكنه ينعكس في كثير من الأمور.

فهناك فرق بين بلدٍ الرأي العام الدولي ودّيٌ إزاءه، وبلد الرأي العام الدولي غير ودّي إزاءه، إن ذلك لا بد أن ينعكس في مختلف شؤون التعاون مع هذا البلد.

● الكتـــب

الكتاب الأول: ملاحظات حول قضية الحرب مـــع إيـــران(*)

المحتـــوى

مقدمـــة ٥٦٩
أولاً : في القومية والتقدمية ٥٦٩
ثانياً : القديم الجديد في الأطماع الإيرانية ٥٧٥
ثالثاً : خير الشرّين ٥٨٣
رابعاً : الإسلام المفترى عليه ٥٩٠
خامساً : الحكمة والحكمة المزيفة ٥٩٧
سادساً : فلسطين بين الحق والباطل ٦٠٤
سابعاً : العروبة وسياسة الحد الأدنى ٦١١
ثامناً : النظام الإيراني وعدم الانحياز ٦١٨
تاسعاً : قراءة جديدة في كتاب « الأمير» ٦٢٥
عاشراً : تفكير الخميني، القول والعمل ٦٣٢
خاتمـــة ٦٣٩

(*) صدر هذا الكتاب عن داري الحرية والرشيد في بغداد عام ١٩٨٢.

مقدمـة

هذه مجموعة مقالات كتبت بوحي الحرب مع إيران، وقد تناولت هذا الموضوع من نواح شتى مما له علاقة مهمة بالموضوع. وقد كان لموقف بعض الأنظمة العربية المتردد أو المساعد أو المتحالف مع النظام الإيراني موقع خاص فيها، نظراً إلى أهمية ذلك من وجهة النظر القومية.

وقد حاولت أن أتناول بحث هذه القضايا بروح موضوعية إلى أقصى ما أستطيع، وأن أدعم الحكم الذي أصل إليه بالمعلومات. إنّني بالطبع طرف في هذا الصراع، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم القدرة على الموضوعية، كما إن الأحكام التي تضمنتها هذه المقالات إن جاء بعضها بشكل قاطع فذلك لا يعني أيضاً أنها تجافي الموضوعية. ومهما يكن فإن الحقيقة في النهاية لا بدّ أن تظهر وجمهور القراء لديهم القدرة على التمييز.

لقد نشرت هذه المقالات في جريدة **الثورة** الصادرة في بغداد، وفي مجلة **الوطن العربي** الصادرة في باريس، بقصد إيصال محتواها إلى أوسع عدد ممكن من القراء العرب الذين يهمني جداً أن يحاطوا علماً بها، فالرأي العام العربي هو المقصود الأول.

ويأتي نشرها بالشكل الحالي أيضاً لغرض إيصالها لمن لم تتح له الفرصة من قبل. وأملي أن تساهم هذه المقالات في زيادة الوعي والاطلاع على الحقيقة في هذه القضية القومية المهمة، قضية الحرب مع إيران وما يتصل بها.

أولاً: في القومية والتقدّمية

مضت عقود من السنين على حقبة الجدل السياسي وظهور العبارات الطنانة والكلمات الكبيرة بعد الحرب العالمية الثانية عندما كان الطلبة يتناقشون ما هي القومية وما هي التقدّمية، ومن هو القومي ومن هو التقدّمي.. إلخ.

وكنا نظن بعد التطور الذي حصل، أن المعنى الجوهري لهذه العبارات قد تحدد، وأن هذه المفاهيم قد تركزت في الأذهان، وبذلك انتفت الحاجة إلى التعاريف، ولكن هل حصل ذلك فعلاً؟ هناك ما يدل على أن ذلك لم يحصل، فلا الكلمات محددة المعاني ولا المعاني مركزة في الأذهان، فهل القومية العربية تعني شيئاً غير ما نعرف بالمعنى البسيط للقومية؟ وهل التقدّمية تعني غير ما نعرف بالمعنى البسيط الاعتيادي لها؟ في إيران نظام قد أفصح عن نفسه وشرح مفاهيمه وإن لم يكن ذلك بطريقة منظمة ومفصلة، فقد قال وتصرف بما يكفي لتوضيح نظرته من جميع الجوانب المهمة تقريباً؛ فالثورة في إيران بحسب مفهوم هذا النظام، سببها ديني وليس اجتماعي، أي أن النظام الملكي قد أمعن في معاداة الدين والخروج عن تعاليمه، لذلك قامت الثورة لتصحيح ذلك.

صحيح أن هذا النظام يتحدث عن العوامل الاجتماعية (الاقتصادية والسياسية والثقافية. . إلخ) إلا أنه في الحقيقة لا يعطيها المركز المهم ولا يساويها بالعوامل الدينية. وخلاصة تفكيره هو إقامة مجتمع سلفي مبني على أساس الشكل وليس الجوهر، فهو لا يعترف بتغيير الشكل بمرور الزمان واختلاف الظروف والمكان؛ فالجوهر والشكل ثابتان عنده لا يتغيران، فهل يمكن لنظام هذه نظرته إلى الماضي وهذه آراؤه في أسباب الثورة وما يجب أن تقوم به أن يكون تقدّمياً؟ كيف يمكن لنظام لا يعترف بتغيير الزمان والمكان ويريد بناء مجتمع في القرن العشرين على صورة مجتمع قبل ١٤ قرناً أن يكون تقدّمياً؟ وما هو معنى التقدّمية إذاً إذا كانت النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تتغير بمرور القرون؟ نسوق هذا الكلام للذين يدّعون التقدّمية في الوطن العربي ويختارون الوقوف إلى جانب هذا النظام حتى ولو لم يكن في حالة حرب مع قطر تقدّمي هو العراق؛ فما هي الحجة وما هو التبرير لمثل هؤلاء العرب؟ إذا كان العمل السلبي وهو الإحاطة بنظام الشاه الفاسد هو المبرر، فالحجة غير كافية وبخاصة بعد مرور ثلاثة سنوات على ذلك؛ فهل في المنطق البسيط يمكن القول إن كلّ نظام يقوم ضدّ نظام فاسد هو صالح؟ هل النظام الذي يطيح بنظام رجعي بالضرورة يكون تقدّمياً؟ المنطق البسيط لا يؤيد ذلك ووقائع التاريخ لا تؤيده أيضاً، فقد يتهدم نظام رجعي على نظام أكثر رجعية منه، فموسوليني قام بانقلاب على يد نظام ملكي كان يستعمر ليبيا وازدادت على يده حدة البطش الاستعماري والإمعان في الرجعية، والأمثلة على ذلك كثيرة في التاريخ. ثمّ ألم تمضِ مدّة كافية ليفصح النظام الجديد عن نظرته إلى كيفية بناء المجتمع الجديد؟ لقد مرت ثلاث سنوات صدرت خلالها من هذا النظام أقوال وأفعال ليست من التقدّمية بشيء إطلاقاً. ألم

يضطهد الخميني الأقليات الدينية غير المسلمة؟ ألم يعطل نظام التعليم ليعيد تنظيمه بحسب آرائه السلفية الموغلة في الرجعية؟ ألم يضطهد بشراسة الأقليات القومية في داخل إيران، ثمّ ألم يقِم حكم شريعة الغاب في التعامل مع من يعارضه في الحكم؟ أما ما صرّح به من أقوال إذا ما فحص المتناثر منها هنا وهناك فلأنّها تعكس توجهاً رجعياً على وجه التأكيد؛ فهل كان بعض مدعي التقدّمية في الوطن العربي على صواب في تعاطفهم مع هذا النظام؟ والجواب عن ذلك يدلّ في الحقيقة على مصيبة كبيرة تعانيها الأخلاق السياسية على الساحة العربية.

ولنتناول الجانب الثاني للموضوع، وهو موقف هذا النظام من القومية العربية. لقد كانت نظرة نظام الخميني من البداية نظرة لا تتعلق بواقع إيران الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بل تصورات خيالية ترتبط وثيقاً بتفكيره وثقافته وجذور هواجسه الشخصية، فهو رجل دين محب للسيطرة، طموح إلى القوة والمركز السياسي، ويحمل رواسب الحقد الفارسي القديم. لذلك فقد وجه الثورة الإيرانية لما هو أوسع من إيران، أي التوجه نحو الخارج. وهنا لا بدّ من أخذ الاعتبارات العملية في الحساب؛ فأين هو الخارج غير البلدان العربية المجاورة، فلا الاتحاد السوفياتي ولا باكستان ولا تركيا تصلح لخطوة التوسع المباشرة لأسباب تختلف من حالة لأخرى. إن الأرض المنخفضة التي يمكن أن ينساب إليها الماء بنظره هي البلدان العربية المجاورة، أي العراق والبلدان العربية المطلة على الخليج العربي. وتلك هي مواضع منطقة النفوذ في النظرة الفارسيّة التوسعية منذ القدم، فكان ما كان من الضغط لزعزعة نظامه من الداخل حتى قامت الحرب، وكان ما كان في ما يتعلق بالبلدان العربية المطلة على الخليج العربي ما أصبح معروفاً بالقول سابقاً وبالعمل مؤخراً عندما انكشفت للعين المجردة المؤامرة على البحرين.

إذاً، النظام الإيراني الجديد نظام متعارض مع البلدان العربية، فهو نظام النظرة التوسعية أساسية فيه، تماماً كما كان الحال بنظام الشاه مع فارق الغطاء واللهجة، فنظام الخميني غطاؤه ديني ولهجته هوجاء متسرعة.

وهو في عدائه للأمة العربية لم يجسّد نواياه بالأفعال الملموسة فحسب، بل عبّر عن ذلك بالأقوال والتصريحات عندما كان في عنفوان هياجه وصخبه بعد الانتصار على نظام الشاه مباشرة وعندما هالته مقاومة العراق القومية. وبذلك أتت تصريحاته المعروفة عن البحرين والجزر العربية الثلاث وعن تهديداته للأقطار العربية الخليجية، وقد يتصور البعض أن ذلك قد أتى بحدود سياسة ولا يشكل موقفاً مبدئياً، ولكن ذلك غير صحيح إطلاقاً. فالموقف السياسي نفسه مصدره

موقف مذهبي هو صلب عقيدة هذا النظام الذي هيمن عليه هذا الشخص المعروف بعنصريته وما صدر عنه من مواقف فكرية خاصة. فقد قال الخميني في كلمة بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٨٠، نقلتها إذاعة طهران بالفارسيّة موجهة إلى أعضاء التعبئة العامة لجميع المدن الإيرانية وهي اللجان الموكل إليها تثقيف الجماهير، قال الخميني بالحرف الواحد: «إن على كافة الشعوب المسلمة أن تعرف معنى هذا الكلام: «نحن عرب»(*) أي إننا لا نريد الإسلام، فالشخص الذي يتفوّه بالعرب فإن العرب أرادوا في وقت ما الوقوف أمام الإسلام. إن هؤلاء يريدون أن نحيي عهد بني أمية».

فأي عداء للقومية العربية أوضح من هذا، وأي تحريض على العروبة ومحاولة خلق التناقض بينها وبين الإسلام أوضح من ذلك؟ وقد أفصح عن هذا الموقف محمد علي رجائي في ما بعد والمعروف بقلة ذكائه أمام مجلس الأمن بعبارات لا تقبل أي تأويل عندما قال عن القومية العربية، إنها حركة صهيونية، فقد قال بالنصّ في خطابه أمام مجلس الأمن في ١٧/ ١٠/ ١٩٨٠[١]. «إن الدول العظمى تريد أن تفرض إسرائيل أخرى في الشرق الأوسط. إن الجرائم التي اقترفتها الولايات المتحدة بحق شعوب فلسطين وجنوب لبنان كان يجب أن تكون كافية، إلا أنهم اليوم يحاولون خلق إسرائيل جديدة تحت راية القومية العربية». إذاً بحسب رأي رجائي فالقومية العربية هي صهيونية جديدة تحاول الولايات المتحدة خلقها في منطقة الشرق الأوسط.

السؤال الآن هو كيف يبرر من يدعون القومية العربية لأنفسهم التعاطف مع هذا النظام وهذا الشخص بالذات وهو على هذا الموقف المعادي الواضح للقومية العربية؟ إننا لا نعرف الجواب ولا أظنهم يعرفونه أيضاً، إذ إننا لم نسمع طيلة كلّ الوقت الذي مضى أن أحداً من هؤلاء أعطى مبرراً لموقفه. فلم نسمع أحداً يقول إن نظام الخميني هو في حقيقته أو في ما سيؤدي إليه نظام تقدّمي، ولم نقرأ بأن أحداً من هؤلاء من أصحاب شعارات القومية العربية قد قال إن هذا النظام صديق للقومية العربية أو على الأقل متلائم معها.. إن الذي نسمعه ونقرأ عنه هو أفعال التأييد والمساندة ولم نسمع عن أسباب ذلك تقدّمياً أو قومياً.

إن مؤيدي نظام الخميني في البلدان العربية مطالبون بتوضيح موقفهم! إذ لا

(*) هذا في معرض ردّه على خطاب للرئيس صدام حسين، ورد في سياقه: «نحن عرب».

(١) من النصّ الإنكليزي الذي نشرته الأمم المتحدة.

خيار لهم، فإما أن يوضحوا الأسباب أو أن يتخلوا عن هذا الموقف. . والسبب في هذا التحديد المحصور بين الخيارين يجب ألا يكون صعب الفهم، فقضية التقدّمية والموقف من القومية العربية ليس مسألة ثانوية يمكن التغاضي عنها وبخاصة أن الذين نوجه إليهم الكلام هم من القائلين بالقومية والتقدّمية سواء أكانوا نظماً أم أشخاصاً. الموضوع الذي نحن في صدده موضوع فكري، وبالتالي هو موضوع مبدئي وليس من قبيل السياسة اليومية، كما إنه موضوع مبدئي رئيس، أي أنه ليس قضية فكرية هامشية يصحّ أن تندرج في عداد تفاصيل الترف الفكري؛ فإذا كانت القضية مبدئية وليست سياسية، وإذا كانت رئيسة وليست جزئية، فموقف هؤلاء حرج وعليهم الدفاع عن أنفسهم، وإلا فإن المواطن العربي مجبر على التفسير الذي تقود إليه المعطيات التي بين أيدينا.

المعطيات التي بين أيدينا، هي أن هذا النظام يصدر عن قاعدة فكرية رجعية وموغلة في الرجعية، فهو ليس نظاماً محافظاً إذا عرفنا صفة المحافظة على أنها تكريس ما هو موجود ومنع تغييره، بل هو نظام سلفي يريد الرجوع عن الحاضر، ليس حاضر إيران، بل حاضر تطور البشرية جمعاء، وهو أمر معروف لا يحتاج إلى دليل والنظام لا يخفيه بل على العكس يفتخر به. والمعطيات تقول أيضاً إنه نظام معادٍ ليس لنظام حكم هذا البلد العربي أو ذاك، بل معادٍ للقومية العربية والوحدة العربية وله أطماع أفصح عنها مراراً بالقول والعمل في أجزاء من الوطن العربي.

إن نظام خميني قد رفع شعار معاداة نظام الشاه والتخلص من جميع ما عمله الشاه إلا في هذا المجال، مجال التوسع الأرضي على حساب البلدان العربية المجاورة في الحدود البرية للعراق وفي شط العرب وفي الجزر العربية الثلاث وفي موضوع البحرين، وإلا ما معنى إصراره على رفض مبادرة العراق السلمية واستعداده الذي أعرب عنه مراراً إلى الانسحاب من أراضي إيران إذا ما اعترفت إيران بحدوده الدولية براً وسيادته على شط العرب؟ وما معنى إصراره على الاحتفاظ باحتلاله للجزر العربية الثلاث وتآمره على البحرين؟ ما معنى استعداده للاستمرار بالحرب وتعريض بلاده لويلات الحرب لو لم يكن أمر التوسع الإقليمي مهماً في موقفه المذهبي وخططه السياسية المنبثقة من ذلك الموقف؟ هذه هي المعطيات التي بين يدينا عن الصفات الرئيسة لهذا النظام. بقي علينا أن نعرف لماذا يؤيده بعض القائلين بالقومية والتقدّمية، هل إنهم يرون ما لا نرى أم أن الوقائع ليست هي الوقائع أم ماذا؟ إنني لا أعتقد أنهم يرون ما لا نرى، ولا أن الوقائع

ليست هي الوقائع، بل علينا أن نفتش عن السبب أو أسباب أخرى. علينا أن نفتش عن السبب الذي هو في نظري أساس الكارثة الخلقية التي يتعرض لها العمل السياسي في الوطن العربي، تلك الكارثة التي تحتاج إلى تحليل من حيث النتائج المدمرة التي تنتج عنها في ما يتعلق بالعمل القومي الذي فرضت عليه الظروف الراهنة أن يتصدى إلى أمور جوهرية تتعلق بالوجود العربي والمحافظة على الأرض العربية، وأن يجابه تحديات خطيرة بكامل معنى الخطورة. علينا أن نفتش عن السبب لا في مجال الفكر والتحليل، بل في مجال المصالح، والمصالح الأنانية بالذات. في هذه القضية التناقض بين المصلحة الذاتية والأخلاق واضح وحاسم، فإما المبادئ وإما المصالح الذاتية الأنانية بالنسبة إلى هؤلاء، لذلك فقد اختاروا مع الأسف المصالح غير عابئين بما يحصل للأمة وما يحصل لأخلاق العمل السياسي بسبب ذلك من أضرار بليغة.

إن صفات التقدّمية والقومية ليست وراثية، وهي ليست أموراً لاصقة بهذا الإنسان أو ذاك، لمجرد إنه يقول بذلك، فلا كلّ من يقول أنا تقدّمي هو تقدّمي حقاً ولا كلّ من يقول أنا قومي هو قومي حقاً. كما إنَّ تقدمي الأمس لا يشترط بالضرورة أن يكون تقدّمي اليوم، ولا قومي الأمس هو بالضرورة قومي اليوم. . والتقدّمية لا تأتي من مجرد القرب من هذه الدولة الكبرى أو تلك، كما إنَّ العروبة لا تأتي من مجرد المظاهر؛ فلا الادعاء ولا الماضي ولا أي شيء لا يتعلق بصميم الحقيقة القائمة الآن يستطيع أن يجعل مثل هذه الصفات متحققة وموجودة.

كلّ شيء قائم بذاته ويقيم بحسب نوع حيثياته، فلا نسب ولا وراثة ولا مظاهر في مثل هذه الأمور الجوهرية. أنت تقدّمي إذا تصرفت بصورة تقدّمية من قضية الوطن العربي **أولاً** والشعوب المضطهدة **ثانياً**، وأنت قومي إذا تصرفت كذلك. بالنسبة إلى قضية الأمة العربية في الدفاع عن وجودها أرضاً وشعباً وعن وحدتها القومية. أقول إن لا وراثة ولا نسب ولا مظاهر تحدد من هو قومي ومن هو تقدّمي، بل يصحّ المنطق نفسه على تحديد من هو رجعي ومن هو غير قومي، فالمنطق يصحّ في الحالين. التقدّمية والقومية ليست احتكاراً يملكها البعض بغض النظر عما يفعل، وليست غائبة عند البعض بغض النظر عما يفعل. العمل والموقف الصادق هو الذي في النهاية يحدد من هو التقدّمي ومن هو غير ذلك، ومن هو القومي ومن هو غير ذلك، ولا شيء آخر.

إن هذه الطريقة في التقييم هي من صميم النظرة العلمية التي ترفض التعصب والمواقف المسبقة والمزايدة والمتاجرة بالعمل السياسي، وترفض الانقياد

للهواجس المرضية ودوافع المصالح الأنانية، وترفض الخضوع للعوامل غير الموضوعية في إصدار الأحكام في مثل هذه الأمور المهمة والخطيرة في هذه المرحلة.

المجتمع العربي ككل المجتمعات النامية يكتنفه صراع ويشهد بالتالي حالة الانقسام بين التقدّمية والقومية، وبين ما هو نقيض ذلك، فذلك أمر طبيعي ومعروف، وذلك ليس هو القضية الشائكة لبداهتها، ولكن القضية الشائكة هي على أي أساس يقوم هذا الانقسام، أي كيف نعين حدود هذا الانقسام؟ هل نحدده على أسس غير علمية تقوم على الوراثة أو الماضي أو المظاهر، أم على أساس الواقع الحي، واقع ما يصدر من الأنظمة والأشخاص من مواقف من قضايا التقدّم والقومية؟ الجواب في نظري يجب أن يكون واضحاً. . ربما كان الحديث في هذه الأمور هو حديث في الأمور المفهومة والتي تجاوزها الوقت منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكنه مهم في مثل هذا الوقت بالذات الذي أخذت الأمور فيه تختلط من جديد ومهما يكن فحديث البديهيات لا يصحّ مرة بل يصحّ مراراً وكلما دعت الحاجة.

ثانياً: القديم الجديد في الأطماع الإيرانية

لإيران أطماع قديمة في البلدان العربية المجاورة لها، إلا أن هذه الأطماع قد تجددت بمجيء النظام الجديد في إيران وإعطائها بعداً جديداً وأسلوباً جديداً. فما هو مسلسل الأطماع الفارسيّة القديم؟ لا بدّ من إلقاء نظرة سريعة عليه.

حتى عام ١٨٤٧، كانت الحدود بين إيران والعراق غير الحدود الحالية، فقد كانت جزيرة عبادان التي تسمى جزيرة خضر وكل المحمرة وشط العرب ضمن الحدود العراقية، إلى أن أتت سنة ١٨٤٧، حيث عقدت معاهدة أرضروم الأولى، فضمت إيران بموجبها جزيرة عبادان والمحمرة وأراضي تقع على الضفة الشرقية لشط العرب. وفي عام ١٩١٣، حصلت إيران بموجب بروتوكول القسطنطينية ومحاضر عام ١٩١٤، على سبع جزر في شطّ العرب، وعلى مرسى أمام مدينة المحمرة. لنصف شطّ العرب ولمسافة أربعة أميال. وفي عام ١٩٣٧، حصلت إيران على نصف شطّ العرب في مكان آخر مقابل عبادان ولمسافة أربعة أميال أيضاً.

وفي عام ١٩٧٥، أخذت إيران نصف شطّ العرب بأكمله، وبذلك قضمت هذا النهر الوطني قطعة قطعة. ومن ذلك ابتدأت في محاولات التدخل في شؤون الري في العراق وفي شؤون الملاحة في هذا النهر الذي يشكل المنفذ البحري

الرئيس للعراق حيث كانت هناك بدايات رمزية لهذا التدخل في أواخر أيام الشاه. هذا إضافة إلى احتلال الجزر العربية الثلاث في عام ١٩٧١، في الخليج العربي. هذا هو المسلسل القديم الذي ورثه النظام الجديد وحرص على المحافظة عليه وتحديده ببعد جديد وأسلوب جديد.

هناك عنصران أساسيان في السياسة الخارجية للنظام الجديد، **الأول**، المحافظة الكاملة على المكاسب الإقليمية التي حققها العهد القديم على حساب جيرانه من البلدان العربية، و**الثاني**، ما يسمّى بتصدير الثورة. وهذان العنصران ممتزجان ويكمل بعضهما البعض الآخر في سياسة خارجية واضحة المعالم قوامها الأساسي هو التوسع والنظرة إلى خارج الحدود. إن هذا النظام لم يصدر منه عمل واحد أو كلمة واحدة ضدّ ما قام به العهد القديم في مجال التوسع الإقليمي، بل حافظ عليه تماماً، ودافع عنه واعتبره تحصيل حاصل وأمراً مفروغاً منه بالرغم من كلّ الكلام والضجيج عن التقدّمية والتحرر وفساد نظام الشاه.. إلخ؛ فما قام به الشاه شيطاني مكروه إلا في هذه الناحية.

ويلاحظ أن هذا التمسك بالتركة الاستعمارية للنظام القديم لا تقتصر على هذا النظام بل تشاركه فيها الفئات السياسية الأخرى والشخصيات المثقفة التي شاركت في الحكم ابتداء من موقف مصدق من البحرين. لذلك فليس من الصحيح الحديث عن السياسة الاستعمارية التي كان يتبعها الشاه على أنها موقف خاص بالشاه، بل هي حصيلة موقف عام قوامه التعصب والحقد الفارسي على العرب المعروف الجذور في التاريخ البعيد.

في مسألة الأراضي التي استحوذ عليها النظام القديم سواء على حدود العراق أم على حدود البلدان العربية الخليجية، موقف النظام الإيراني الجديد واضح لا لبس فيه. وكلنا يتذكر التصريحات المتعددة من رجالات العهد الجديد بخصوص البحرين التي عبّرت عن هذا الموقف الاستعماري التوسعي. ويلاحظ أيضاً أن هذا الموقف لا يقتصر على الخميني بل هو موقف عام تقريباً يشترك فيه كلّ الوسط الكهنوتي الحاكم في إيران الآن؛ فقد قال صادق روحاني في مؤتمر عقده في مدينة قم ونقلته جريدة **الرأي العام** الكويتية «إن البحرين ستظل جزءاً لا يتجزأ من إيران»[٢]، ونقلت وكالة الأنباء الألمانيّة الغربية عن صحيفة **أيانديجان** نقلته **الرأي العام** الكويتية، أن وزير العمل الإيراني داريوش فروهر قال في تصريح له «إن

(٢) **الرأي العام** (الكويت)، ١٦/ ٦/ ١٩٧٩.

جزيرة البحرين وليست الجزر الثلاث فقط تنتمي إلى إيران»[٣]. وقال واصفاً تقرير الأمم المتحدة الذي يؤكّد أن سكان البحرين يرفضون الاتحاد مع إيران إنه «استفتاء مزور». صدرت مثل هذه التصريحات في العهد الجديد ولم ينفها أحد من مسؤولي النظام. في حين أنه كان من المنتظر جداً بعد كلّ ذلك الكلام عن المبادئ، أن يقوم النظام الجديد بتصفية تلك التركة ورفض هذا الجانب من سياسة الشاه، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. أليس من الطبيعي جداً أن ننتظر من النظام الجديد التخلي عن ما أخذ بالقوة ومن دون وجه حق من أراضي البلدان العربية؟ فهذه الثورة في البرتغال التي لم يكن لها مثل ادعاءات الثورة الإيرانية ولا الكلام والضجيج نفسه قد دخلت فوراً في مجال تصفية التركة الاستعمارية فانسحبت من مستعمراتها في أفريقيا. ليس فقط ذلك لم يحصل بالنسبة إلى نظام إيران، ولكن النظام الجديد أدخل على تلك التركة بعداً جديداً وطريقة إضافية كما قلنا، ويتمثل ذلك في ما يطلق عليه اسم تصدير الثورة، فما هو تصدير الثورة هذا؟

بمناسبة عيد الفطر وجّه الخميني تهنئة إلى المسلمين دعاهم إلى قلب جميع الأنظمة العربية القائمة، عدا النظام الإيراني، لأنها ضدّ الإسلام، ونقلت ذلك مجلة **الحوادث** في بيروت[٤]. وجاء في كلمة للخميني ألقاها عنه ابنه في الإذاعة يوم ٢١/ ٣/ ١٩٨٠ ما نصه «يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتصدير ثورتنا إلى الأجزاء الأخرى من العالم، ونترك فكرة إبقاء الثورة ضمن حدودنا». نقلت جريدة **السياسة** الكويتية عن صحيفة **صراط مستقيم**، وهي من صحف حزب الجمهورية الإسلامية السرية، أن الخميني قال في حديث له مع رجال الدين من أعضاء الحزب المذكور ما نصه «إن إيران مهيأة اليوم إلى قيادة الثورة في العالم كلّه، وإن هذا المبدأ يحتاج إلى تضحيات وصبر وإيمان، وإن مهمة علماء الدين هي إعادة رسالة الإسلام، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بالتحريض على الثورة في أرض الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام وأفريقيا ودول العالم الأخرى»[٥]. وخاطبهم قائلاً بالحديث نفسه: «إن مهمتكم عظيمة إذا كانت تسير بهذا الاتجاه. اتجاه إعادة مجد إيران من خلال إقامة امبراطورية إسلامية تكون إيران قاعدة انطلاقها. إن هذا هو قدر إيران اليوم في إشعال نار الثورة ودعوة المسلمين إلى الجهاد ضدّ حكامهم».

ولنتمعن قليلاً في قضية تصدير الثورة. ما هي المناطق التي تحتل الأولوية

---

(٣) المصدر نفسه، ١٩/ ٦/ ١٩٧٩.

(٤) **الحوادث** (بيروت) (٢٩ آب/ أغسطس ١٩٨٠).

(٥) **السياسة** (الكويت)، ٩/ ٤/ ١٩٨١.

في تصدير الثورة؟ الواضح من الأحداث هو أن العراق والمملكة السعودية والدول العربية الخليجية، لها الأولوية بالرغم من التوجه الإيراني نحو جميع الدول الإسلامية.

ونستدل على ذلك من الأحداث؛ ففي العراق عمل النظام الجديد على تنظيم الجالية الإيرانية وأرسل المتسللين، وبدأ هذا التنظيم تحت اسم حزب الدعوة بالنشاط الإرهابي المسلح بكل ما تعنيه الكلمة، من إلقاء المتفجرات على التجمعات الشعبية، إلى محاولة اغتيال بعض المسؤولين، إلى تنظيم الدعاية السياسية التحريضية. وقد بدأ تهريب السلاح والمتفجرات عبر الحدود، فكانت الحوادث الدموية المعروفة في العراق، وكان حادث إلقاء المتفجرات على تجمع للطلبة في الجامعة المستنصرية يوم ١/ ٤/ ١٩٨٠، أحد تلك الحوادث المعروفة. ثمّ أتى شنّ الحرب بعد أن فشلت كلّ تلك الأساليب؛ وفي المملكة السعودية أخذ النظام الجديد بتحريض السكان في المنطقة الشرقية على أساس طائفي للتظاهر والقيام بأعمال العنف، واستُغلت مناسبة الحج في كل عام لتنظيم أعمال التحريض والعنف والدعاية السياسية؛ وفي البحرين كان العمل التخريبي على أشده حتّى تمّ كشف المؤامرة الانقلابية الأخيرة التي كانت ترمي إلى القيام بعمل مسلح بكل معنى الكلمة؛ ولم تكن قطر والكويت استثناءً من ذلك، بل شملهما أيضاً مخطط العنف والعمل المسلح.

من كلّ ذلك يتضح أن التصرف العملي للنظام الجديد كان يشير إلى استخدام القوة المسلحة، ولم يتسم بسمات الإقناع والحوار السلمي. والجدير بالذكر هو أن استخدام العنف في تصدير الثورة، ليس إلا نتيجة منطقية لهذا النظام الذي هو نفسه أتى عن طريق العنف. وليس المقصود هنا بالطبع تقييم طريقة العنف بالنسبة إلى إيران، فإيران كان يحكمها نظام فاسد يستخدم العنف فإن اختار الشعب الإيراني طريق العنف لإزالته فذلك أمر طبيعي. المقصود في هذا المجال هو أن نوضح أن مفهوم تصدير الثورة إلى الدول الأخرى لا بدّ أن يتم بطريق العنف أيضاً؛ فالخميني ومن معه استخدموا العنف للإطاحة بنظام الشاه بطريقة معينة ذات ملامح وربما بعض الخصائص، من حيث تنظيم الدعاية والتعبئة الجماهيرية، وأرادوا أن يطبقوا الأمر نفسه تماماً في مسعاهم إلى تصدير الثورة إلى البلدان الأخرى. وفي الحقيقة أن الذي يحلل التفكير السياسي للخميني ومن معه، يصل إلى الاستنتاج أنه لا يعتبر الثورة في إيران إلا ثورة دينية أساسها خروج نظام الشاه عن الدين، وليس ثورة اجتماعية بمعنى أنها حصيلة التطور الاجتماعي

والاقتصادي والسياسي للشعب الإيراني. أما وإن الثورة دينية والدين أوسع من إيران، لذلك فإن الثورة يجب أن تتسع لتشمل البلدان الإسلامية الأخرى عن طريق التصدير بالطريقة نفسها التي اتبعت في إيران.

الجانب الآخر يتعلق بالمحتوى. ما هو الذي يجب تصديره؟ المقصود ليس أمراً سلبياً مقصوراً على إزالة الحكام وتبديل الأنظمة، بل إزالة الحكام وإحلال أشخاص معينين مكانهم، هم رجال الدين من الجاليات الإيرانية أو من الموالين لهم. وتبديل الأنظمة يعني إحلال النظام الموجود نفسه في إيران. يلاحظ مثلاً أن المقترح الإيراني لحل قضية أفغانستان قد تضمن بوضوح وضع السلطة في يد مجلس من رجال الدين؛ وفي معرض قضية البحرين صرح صادق روحاني لوكالة الصحافة الفرنسية ونقلته جريدة **العرب** في لندن، قائلاً «إن شعب البحرين يريد إقامة جمهورية إسلامية على النموذج الإيراني، وإن البحرانيين سيشهرون السلاح إذا أصر النظام على الاستمرار في سياسته الراهنة»[٦]. ويبدو أن النظام الإيراني لديه فكرة واضحة عن الجهاز الذي يريد إقامته لتصدير هذه الثورة، والجهاز هذا مرتبط بإيران، مكوناً شبكة من رجال الدين في البلدان الإسلامية ترتبط بالمقر: إيران، أي بالخميني. لذلك فقد أخذ الخميني بتعيين مسؤولين للشؤون الدينية في بعض البلدان الأخرى، فمحمد باقر الصدر هو ممثل الخميني في العراق، وعندما أراد ترك العراق أبرق له الخميني بضرورة البقاء فبقي. وحسين منتظري أعلن في تصريح نشرته جريدة **العرب** في لندن عن دهشته لما أسماه بالقمع الذي يتعرض له الشيعة في الكويت وقيام السلطات الكويتية بالحد من تحرّكات الممثل الخاص للخميني[٧]. وقال بالتصريح نفسه «إن السلطات البحرينية تسيء معاملة الممثل الخاص للخميني في البحرين»، والخميني نفسه يطلب في ١٩٧٩/٩/٩، من أحد رجال الدين وهو حاج سيد رضا برقص، أن يتوجه إلى قطر «لدراسة الوضع بالمنطقة عن كثب والإقامة هناك لحل مشاكل المواطنين الدينية».

إذاً الموضوع هو ربط هذه البلدان بتنظيم ديني مرتبط بإيران يتم عن طريقه تصدير الثورة، أي قلب أنظمة الحكم والاستيلاء على السلطة السياسية بالقوة. ولكن ما هو نوع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يكوّن محتوى تلك الثورة المراد تصديرها؟ النظام الإيراني الحالي بالرغم من مرور ثلاث سنوات

---

(٦) **العرب** (لندن)، ١٧/٩/١٩٧٩.

(٧) المصدر نفسه، ١٧/٨/١٩٧٩.

عليه لم يستطع حتى الآن تحديد محتواه، عدا مبدأ سلطة رجال الدين والحديث العام عن الدولة الإسلامية. إذاً الثورة التي ستصدّر لا يمكن أن تتجاوز في نظامها السياسي ما استطاع النظام الإيراني نفسه تحقيقه، وهو قليل وقليل جداً. والمقصود واقعياً بتصدير الثورة هو في الحقيقة خلق أنظمة تابعة للنظام الإيراني وموالية له. والنتيجة المنطقية لذلك هي السيطرة السياسية على البلاد التي تصدر إليها الثورة، وبذلك تكون الثورة المصدّرة وسيلة إلى التوسع والهيمنة على بلدان أخرى. هذا هو البعد الجديد للسياسة الإيرانية القديمة بعد أن كانت سياسة التوسع الإيراني وبسط الهيمنة في السابق قائمة على طريقة الخطوات المتدرجة في استغلال الظروف واتباع أساليب المناورة المبطنة والتحالف مع القوة الاستعمارية، للحصول على إطلاق اليد وتبادل المنافع وبناء القوة العسكرية واستخدام السياسة النفطية، كأدوات إلى تحقيق المكاسب الإقليمية خطوة خطوة، وعلى فترات وبحسب ما تسمح به الظروف. أصبح للسياسة القديمة الآن بعد جديد هو استخدام شبكة رجال الدين، وأساليب العنف والدعاية السياسية التي استخدمت بنجاح لإسقاط نظام الشاه، واستثمار المشاعر الدينية وتحريك النعرات الطائفية لزعزعة أنظمة البلدان التي يراد تصدير الثورة إليها.

وبعبارات أخرى، بينما كانت الأساليب السياسية (بالمعنى الواسع للسياسة) هي المعول عليها في العهد القديم، أضاف إليها العهد الجديد الأساليب الثورية على طريقته المعروفة. وبينما كان العهد القديم يهدف إلى تحقيق قضمات في الأرض من الدول المجاورة، اتجه العهد الجديد نحو قلب الأنظمة والاستيلاء على السلطة السياسية على غرار ما حصل في إيران. هذه هي ملامح البعد الجديد للسياسة الإيرانية في عهد الخميني.

المعروف هو أن لنظام الخميني الآن جهازاً للتنظيم والعمل السري المسلح غير معلن عنه لتنفيذ مهمة تصدير الثورة، إلا أن النظام لم يكتف بذلك بل اختار العلانية في العمل عندما أسس جهازاً في وزارة الخارجية الإيرانية وبالتالي أقساماً في السفارات الإيرانية في البلدان الأخرى يختص بشؤون تصدير الثورة، وبهذا الاسم بالذات.

أما الهدف من حيث الجوهر فهو واحد في الحالتين، ألا وهو الهيمنة والسيطرة في خارج الحدود، وفي حالة كهذه يصبح التوسع الإقليمي نتيجة طبيعية، إذ ليس من المستبعد أبداً أن يكون حكام إيران الجدد يفكرون بدولة تشمل إضافة إلى إيران العراق والسعودية والدول العربية الأخرى على الخليج

العربي، كخطوة أولى في برنامج تصدير الثورة. دولة كهذه تتركز فيها القوة الروحية للإسلام والقوة المادية للنفط.

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن شعار تصدير الثورة لم يكن مقصوراً على المنطقة العربية المجاورة لإيران كما توضح في كلام الخميني، بل يشمل مجموع العالم الإسلامي. والدليل على أن هذا التوجه موجود، قام النظام الجديد بأعمال تدخّل وزعزعة في عدد من البلدان الإسلامية الأخرى حيث تواترت الأنباء عن اتصالاته بالتجمعات الدينية والطائفية في كلّ من باكستان، وطفت على السطح أخبار نشاطاته في إندونيسيا وماليزيا، وأعمال قام بها في تركيا والهند، كما قام بالاتصال بمسلمي يوغسلافيا وفي أماكن عديدة أخرى. وهدف النظام هو أن يكوّن في هذه البلدان قوى ضغط من الداخل يتصل بها ويخاطبها ويحركها من وراء الحدود ومن خلف ظهر حكوماتها الوطنية. إن تكوين دولة كالتي ذكرنا من إيران والعراق والسعودية ودول الخليج العربي، يعني بالطبع تكوين قوة تستطيع بما لها من قوة مادية ومعنوية السيطرة على العالم الإسلامي، والمساعدة بالتالي على قلب أنظمته واحداً بعد الآخر وإحلال أنظمة تابعة أو موالية للمركز، أي إيران.

إن ما قام به النظام الجديد في إيران يشير إلى هذا الاتجاه ويدل عليه.

هذا ما يريد النظام الإيراني الجديد تحقيقه في ما يتعلق بالبلدان العربية وبقية الدول الإسلامية، معبراً عن توجهه هذا بشعار تصدير الثورة فما هي النتائج؟ البلدان العربية لا يمكن أن تشهد عملية التوسع الإيراني هذه على حساب الأراضي العربية، لذلك أخذت تقاوم، والعراق بدأ هذه المقاومة التي لا بدّ أن تتسع لتشمل باقي أجزاء الوطن العربي عاجلاً أم آجلاً. إن هذا الحلم الفارسي القديم الذي أخذ بعداً جديداً اليوم، لن يجد الأرض ممهدة أمامه، فالمنطقة المجاورة ليست أرضاً خالية بلا شعب وبلا قيادة تدرك الخطر وتقف في وجهه بجدارة، والحرب العراقية ـ الإيرانية هي البداية، والنتيجة لا يمكن أن تكون مغايرة لما آلت إليه جميع أحلام التوسع بشتى أشكالها وبمختلف حقبات التاريخ؛ فالحق المدعوم بالقوة لا يمكن إلا أن ينتصر على الباطل وإن كان مدعوماً ببعض القوة. هذا هو معتقدنا نحن أبناء الأرض التي ظهرت فيها جميع الأديان السماوية.

في ما يتعلق بالمحتوى، الثورة الإيرانية لم تحقق شيئاً ملموساً حتى الآن، وإن كان لتصديرها أي نتائج عملية فلن تكون إلا سلبية. إن إشاعة هذا النوع من التعصب الديني سوف لن يطلق المعاني الإيجابية في الدين الإسلامي، وفي خضم التعصب لا يمكن أن يظهر الجوهر، جوهر الإسلام التقدّمي المعني بإصلاح حياة

الإنسان وبناء أخلاقه وتقوية قوامه الروحي؛ في خضم التعصب لن يتاح لغير الانقسام والتناحر على أسس دينية وطائفية بالظهور؛ فالنتيجة العملية هي الانقسام الوطني بين صفوف الشعب الواحد على أساس ديني، والنظام الإيراني في دعايته السياسية لا يخجل من ذلك بل يدعو إليه صراحة. ولا يقتصر الأمر على ذلك بل إن جو التعصب والتفتيش عن العصبية اللازمة للولاء السياسي لا بد وأن يؤدي إلى إحياء التعصب الطائفي الذي اتسمت به القرون الوسطى المظلمة. عملياً هذا ما يمكن أن يرشح عن عملية تصدير الثورة إلى الخارج.

بقي أن نقول شيئاً عن الطريقة، فالنظام القائم في إيران لم يضف بعداً جديداً للأطماع الإيرانية القديمة فحسب، بل له طريقة لم تكن متبعة تماماً في العهد السابق هي طريقة الغضب والهيجان العصبي والقسوة واستخدام العنف المتناهي. إن هذا الطابع الذي يطبع العمل في فرض السلطة في الداخل وفي عملية إخضاع الآخرين في الخارج، هي صفة يختص بها هذا النظام؛ فإعدام الأطفال والنساء أو الاعتداء على القبور ورمي حامض الكبريتيك على الوجه واستخدام السموم والقتل العلني في الشوارع، كلها أمور تصنف في عداد القسوة التي تعافها عادة النفس البشرية المتحضرة المستيقظة الروح، فهي من نتاج إطلاق الغرائز البشرية وتوتر الأعصاب وضمور الحس الإنساني لصالح الجانب الحيواني في الإنسان.

إن هذه الصفة هي إضافة هذا النظام للتركة القديمة. إن النتائج البشرية والروحية لهذه الوسائل لا يصعب معرفتها بالنسبة إلى شعب إيران وإلى الشعوب الأخرى التي تمارس ضدها، وإن كان يهمنا منها أمر في هذا الصدد، فهو مسألة لا بد أن تهمنا بصورة خاصة نحن العرب، ألا وهي أثرها في الإسلام ومركز المسلمين في العالم. إن هذه الممارسات الوحشية التي ترتكب تحت شعار الإسلام لا يمكن إلا أن تكون لها نتائج سلبية على سمعة هذا الدين العظيم ومكانته في العالم. إننا العرب بخاصة، المسلمون بصورة عامة، عانينا كثيراً من التعصب الديني والمذهبي، ومن محاولات تشويه سمعة الإسلام في العالم، وبذلنا جهوداً لإعطاء الصورة الحقيقية عن الإسلام، نواجه اليوم بوضع مادي يصعب تبديده هو أن هذا النظام يمارس مثل هذه الأساليب باسم الإسلام وتحت شعار تصدير الثورة الإسلامية. إن الأثر السلبي لذلك ليس بالأمر الهين وإن لم يكن ملموساً وظاهراً في الأمد القصير.

والخلاصة هي أن الثورة الإيرانية مهما كان أثرها الإيجابي أو السلبي بالنسبة

إلى إيران، فهو أمر يختص به الشعب الإيراني وهو صاحب الحكم الأخير ويتحمل المسؤولية ويجني الثمار سلباً أو إيجاباً. إنها قد أزالت نظاماً فاسداً عاتياً وهي إلى هذا الحد ثورة، أما نتائجها العملية في ما يتعدى ذلك على الشعب الإيراني فأمر يخص تلك الشعوب. أما في ما يتعلق بنا نحن العرب، فإن النظام القديم كان يسير في اتجاه التوسع على حساب أرضنا والهيمنة على منطقتنا، وهذا ما حافظ عليه النظام الجديد تماماً وأضاف إليه بعداً جديداً بطريقة جديدة أيضاً، والبعد الجديد الذي يجسده شعار «تصدير الثورة»، يهدف في حقيقته إلى احتلال أقطار عربية برمتها كمرحلة أولى هي العراق والسعودية ودول الخليج العربي الأخرى، وضمها إلى إيران عملياً. كلّ ذلك عن طريق العنف والعمل المسلح، وبأسلوب فيه الكثير من القسوة والوحشية.

ومن هنا تتضح قضية غاية في الأهمية هي أن التعصب الفارسي يحاول التعبير عن نفسه من خلال الإسلام الذي يتحمل في النهاية ما تتضمنه هذه العملية من تخريب وإساءة، ويحصل هذا للمرة الثانية في التاريخ، فبعد سقوط الامبراطورية الفارسيّة على أيدي العرب المسلمين في القادسية ونهاوند، عملت العصبية الفارسيّة على تحقيق مطامعها لا من خارج الإسلام أي بمجابهته، بل من داخله وباسمه، فحصل ما حصل أيام الدولة العباسية كما هو معروف. واليوم تحاول المطامع الفارسيّة أن تحقق مطامعها مستخدمة الإسلام كوسيلة لا كغاية. إنها المطامع القديمة الجديدة، وعلينا كعرب وكمسلمين أن نجابهها دفاعاً عن بلادنا وديننا.

ثالثاً: خير الشرّين

الحرب حالة غير حسنة بالقياس المطلق، والسلم أفضل من الحرب على هذا الأساس. ولكن لا يصح ذلك إلا عندما يكون البديل من الحرب هو السلم الحقيقي. أما عندما يكون البديل غير السلم الحقيقي يصبح مقياس ذلك نسبياً، وعلى الإنسان أن يتصور ذلك البديل كاملاً غير منقوص فلا يبالغ فيه ولا يستهين به أو ينقص من حجمه، فماذا كان يمكن أن يكون البديل للحرب العراقية ـ الإيرانية؟ صحيح أن الحرب قد أدت إلى تضحيات مادية وبشرية ومعنوية، وصحيح أنها امتدت إلى أجل أطول مما يتمناه الراغبون في السلم الحقيقي، ولكن ما هو المقياس إلى كِل ذلك، هل هو المطلق أم النسبي؟ لو كان البديل هو حصول العراق على حقوقه المشروعة في الأرض وفي شط العرب، وحصول العرب على حقوقهم المشروعة في الجزر العربية الثلاث، وقيام حالة من الود والتعاون بين

إيران وجيرانها العرب، وعدم التدخل في شؤون بعضهم البعض واحترام كل جهة لاختيارات الجهة الأخرى في مجال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعاونهم من أجل المصلحة الشرعية المشتركة، نقول لو كان هذا هو البديل فهو من دون شك أفضل من الحرب. ولكن هل كان هذا هو الذي سيحصل لو لم تقم الحرب؟ الجواب يكمن في نوعية الأعمال والأقوال التي صدرت من النظام الإيراني منذ مجيئه إلى السلطة، وكيف ينظر هذا النظام إلى علاقاته مع البلدان العربية المجاورة ومنها العراق؟

النظام الإيراني الذي بقي منذ مجيئه إلى السطة وحتّى هذا التاريخ يتمسك تمسكاً تاماً بجميع ما حققه الشاه من توسع إقليمي على حساب البلدان العربية المجاورة؛ فالأراضي العراقية التي كانت القوات الإيرانية تحتلها والتي كان عليها أن تخليها بقيت محتلة، وشط العرب تتمسك باحتلال نصفه،حتى إنها وضعت له تسمية فارسيّة جديدة، والجزر العربية الثلاث التي احتلها الشاه بالقوة بقيت تحت الاحتلال الإيراني وبإصرار، والبحرين نفسها بنظر النظام الجديد، لإيران مطلب فيها كما جاء بالتصريحات المتعددة التي صدرت عن أشخاص مهمين بذلك النظام.

منذ البداية كان النظام الإيراني الجديد يتطلع إلى خارج حدوده؛ فبدأت الحملة الإعلامية على العراق والدول العربية الخليجية من دون مبرر، وبدا التصرف الإيراني إزاء هذه البلدان على أساس أن أنظمة هذه البلدان غير إسلامية ويجب إزالتها كما أزيل نظام الشاه؛ فالدول العربية في الخليج العربي غير مستقلة على حد تعبير إحدى التصريحات الإيرانية، ونظام العراق كافر ملحد، وعلى المسلمين واجب مقاومته. وهكذا.

ولكن كل هذه مظاهر لحالة وتجسيد عملي لموقف، فما هو هذا الموقف الذي سيطر على النظام الجديد؟ الموقف هو الحالة العدوانية والتوسعية التي كانت السمة الرئيسّة له. لقد أدت أفكار الأطماع الفارسيّة القديمة ونظرتها الخاصة إلى هذه المنطقة على أنها منطقة نفوذ دوراً، كما أدت الحالة النفسية التي خلقها الانتصار على نظام الشاه دوراً في خلق هذا المركب من موقف العدوان إزاء الجيران العرب، وموقف التوسع والهيمنة على المنطقة.

وكأمثلة عملية على هذا الموقف الذهني للنظام هو أنه عندما كان يمارس اعتداء على حدود العراق ويقوم العراق بالرد على الاعتداء، تصيبه حالة هيجان وغضب شديد، فكيف يجروء العراق بالرد على عمل صادر من النظام الجديد؟!

فكان يتصرف وكأن ليس للعراق الحق وعليه ألا يتجرأ ويرد على العدوان بالمثل. لقد كان يرى بمجرد الرد عدواناً يجب أن يعاقب عليه بشدة، وهكذا تماماً مثل العقلية الفاشية ومثل التصرف الصهيوني إزاء البلدان العربية. ومن هنا فقد صعد النظام الإيراني من حملاته العدوانية على الحدود، إذ كان يقابل الرد العراقي لا على أساس أنه دفاع مشروع، بل على أساس إنه ذنب لا يغتفر ويجب أن يعاقب باعتداء أشد. لذلك وبهذه الطريقة المتصاعدة قاد النظام الإيراني الوضع المتدهور نحو الحرب، وبدأ باستخدام قواته، وأصدر أربعة بلاغات عسكرية يومي ١٨ و١٩ من شهر أيلول/ سبتمبر، أي قبل ٢٢ أيلول/ سبتمبر، وكانت تلك البيانات تعكس هذه الروح العدوانية، إذ تبجح بأعماله العسكرية ضد الأراضي والمنشآت النفطية العراقية.

ماذا كان سيحصل لو لم يدافع العراق عن نفسه، لو فضل إبقاء حالة السلم وتحمل الأذى والعدوان من الجانب الإيراني؟ النتيجة كانت ستكون إمعان النظام الإيراني في عدوانه وتصعيده لحالة الاعتداءات، ولأمعن هذا النظام في محاولاته زعزعة الأمن الداخلي للعراق بجميع الوسائل، ولكانت النتيجة هي إشعال حرب مزدوجة في الداخل وعلى الحدود، ولكان العراق حصيلة ذلك في موقف الضعف والدفاع.

ماذا كان سيحصل في منطقة الخليج العربي لو لم يتصد العراق للعدوان؟ النتيجة أظنها غير صعبة التنبؤ. لقد قام النظام الجديد في إيران منذ البداية الأولى لمجيئه بعملية تنظيم جديد للجالية الفارسيّة في بلدان هذه المنطقة، وقد قام صادق خلخالي بجولة لهذا الغرض بدأها بدبي، تماماً كما كان الشاه يستعمل الجالية الإيرانية التي عمل بكل الوسائل على تكوينها في هذه البلدان كقوة ضغط داخلي. وحصيلة ذلك ستكون زعزعة هذه الأنظمة من الداخل وضربها الواحدة تلو الأخرى. ومنطقي أن يكون للسعودية وضع وأهمية خاصة بالنسبة إلى النظام الإيراني، إذ إنه ينظر إلى الأماكن المقدسة وإلى مناسبة الحج كوسائل للدعاية السياسية.

النظام الإيراني لا يعتبر أن ما حصل في إيران هو ثورة لإصلاح أوضاع إيران، بل نقطة بداية إلى ثورة إسلامية (بمفهومه الخاص لذلك)، لذلك فإن السعودية تحتل مكاناً خاصاً في هذا التصور لما لها من أهمية عند المسلمين. وبالرغم من كل الادعاءات عن الاهتمام بالمسائل الدينية، فالنظام الإيراني قد ورث من عهد الشاه اهتماماً مادياً أيضاً هو منابع النفط. ولا بدّ هنا من الرجوع

إلى التاريخ القريب. كان الشاه في البداية يضغط على الشركات النفطية العاملة في إيران لزيادة الإنتاج في كلّ عام حتى إنَه تبجح مرة بأنه أجبر الشركات على نسبة زيادة ١٦ في المئة لإحدى تلك السنين. . ولكننا نلاحظ بعد فترة من الوقت أنه لم يعد يطالب بزيادة الإنتاج، بل بزيادة الأسعار، وأخذ يتحدث عن ضرورة المحافظة على هذه المادة وعدم التوسع في استهلاكها، وأنها يجب أن تستخدم لإنتاج المشتقات الغالية بدلاً من تبديدها كمصدر للطاقة الرخيصة. وقد صحب هذا التحول في اهتمامات الشاه صدور نتف من المعلومات في العالم عن هبوط في احتياطات الحقول الإيرانية، كما إن إيران لم تعد تنشر أرقاماً عن تلك الاحتياطيات.

وكان الشاه في السنوات الأخيرة يفكر قطعاً في مصادر نفطية جديدة للمستقبل، وأخذ بيني قوة عسكرية هائلة وبخاصة في الخليج العربي، وأقدم على احتلال الجزر العربية الثلاث، إذ في إحداها وهي أبو موسى احتياطي ثابت للنفط. إذاً منطقة الخليج العربي هي المجال الحيوي للتوسع الإيراني المحتاج مستقبلاً إلى مصادر نفطية جديدة. ترى هل يعقل أن النظام الجديد لم يفكر بذلك عندما استمر في سياسة الشاه التي اختطها للهيمنة على منطقة الخليج العربي؟ التحليل المنطقي والوقائع تشير إلى أنه كان يفكر بذلك؛ فالنظام الجديد يحتاج إلى مصادر مالية جديدة ولا سيما أنه مقبل على مغامرات خارجية باسم الإسلام تمتد من إندونيسيا إلى يوغوسلافيا، وهو بحاجة إلى المال الوفير داخلياً لتثبيت وجوده.

كانت إيران ستدبر المؤامرات على البلدان العربية الخليجية بقصد قلب أنظمتها وإحلال أنظمة موالية لها أو حتى ضمها إلى إيران، كما هي الحالة في البحرين. لقد اكتشفت المؤامرة على البحرين واتضح أنها مخطط واسع لاستخدام العنف للاستيلاء على السلطة، وإحلال حكومة من الموالين لإيران، قوامها الأشخاص الذين أخرجوا من البلاد بسبب ارتباطهم بإيران ونشاطهم المعادي للبلاد.

إن حكومة من هذا النوع كانت ستستجيب حتماً لمطالب إيران بضم البحرين دون أن ينقصها المبرر السياسي أو المذهبي، إذ إن الانضمام إلى جنة الثورة الإسلامية هو غاية المبتغى عند المتعصبين العاملين لصالح النظام الإيراني. وإلا لماذا تتآمر إيران على البحرين، وما هو السبب والدافع إن لم يكن التوسع بالأرض وبسط النفوذ في المنطقة؟ وبعد قضية البحرين طفت على السطح أخبار التآمر على

قطر. إن قراءة التصريحات الإيرانية منذ عهد الشاه حتى اليوم عن هذه المنطقة، توضح بجلاء حقيقة النوايا الإيرانية والنظرة الإيرانية؛ فهذه المنطقة ليست دولاً مستقلة بل عليها أن تكون دوماً موالية لإيران بغض النظر عما تفعله إيران تجاهها. وكان سيحصل الشيء نفسه في الإمارات، وبخاصة في دبي وفي الكويت التي لم تتورع إيران عن تهديدها بالتصريحات وبعدها بالغارات الجوية.

إذاً حصيلة كل ذلك هو أن العلاقة بين إيران والبلدان العربية المجاورة كانت ستلتهب وتتأزم وبصورة أعنف وعلى نطاق أوسع لو لم يتصد العراق للعدوان.

ربما هناك من العرب من يقول أو يفكر مع نفسه إنه كان من الأفضل لو لم تقم الحرب. إننا نقول بذلك أيضاً، ولكن ذلك لا يصحّ إلا إذا صحبت فرضية مسبقة وهي أن يكون البديل هو السلام الحقيقي، فهل كان السلام الحقيقي سيتحقق لو سكت العراق وتحمل العدوان ولو سكتت البلدان العربية الأخرى على العدوان والتدخل في أوضاعها الداخلية؟ هل كان سيتحقق شيء من هذا حقاً؟ من يستطيع أن يجيب عن السؤال بنعم عليه أن يثبت ذلك. إن الموجود في إيران الآن هو الأفكار الإيرانية القديمة عن هذه المنطقة، والموقف الإيراني القديم منها، أي موقف التوسع ونظرة منطقة النفوذ والهيمنة والمجال الحيوي. نعم هي نفسها تماماً بدليل واضح لا يقبل الشك هو تمسك هذا النظام بالأراضي العراقية التي احتلها الشاه عنوة، وبنصف شط العرب الذي أخذه بظروف القوة والحرب، وبالجزر العربية الثلاث التي احتلها بقوته البحرية مخالفاً كل الأعراف الدولية. وفي أول مناسبة انفجرت مطالبته بالبحرين واتضحت رؤيته بشأنها، وقد عبر في إحدى التصريحات أحد أقطابه بما معناه، إن الشاه قد ارتكب معصية بتنازله عن البحرين.

تجدر الإشارة إلى عامل إضافي جديد يدفع في الاتجاه نفسه. كان الشاه يتبع لتحقيق مطامعه وسائل المراوغة ويستخدم المرونة إلى حد ما، ويراعي الاعتبارات الدولية أحياناً، ويحسب لخطواته حساب الربح والخسارة في حدود معينة؛ في حين أن نظام الخميني نظام جامح فج الأساليب مملوء بالغرور الذي تكون نتيجة لنجاحه في إسقاط نظام الشاه، ومتعصب في آرائه ومواقفه. إن هذه الصفة الجديدة من شأنها أن تزيد من حدة التوتر بينه وبين البلدان العربية، وبكلمات أخرى أنه يعمل على تحقيق الأهداف نفسها بطريقة أكثر شراسة، كيف إذاً كان من الممكن أن يحل السلام الحقيقي بينه وبيننا وهذه هي أهدافه وأساليبه؟

إن الذين يفكرون بأنه ربما كان من الممكن أن يحل السلام مع هذا النظام، لا يبنون موقفهم على الوقائع ولا على التحليل المنطقي، بل على الرغبات، أي مجرد الرغبة في السلام، هذا في أحسن الأحوال، وإلا فأنهم يتكلمون عن جهل وهروب من الحقيقة وحتى عن تخاذل وخنوع.

إن البلدان العربية اليوم لديها مشكلة هي الحرب بين العراق وإيران، ومهما حاول البعض جعلها مشكلة خاصة بالعراق، فهي مشكلة عربية؛ فالعراق بلد عربي وله وزن معروف في الوضع العربي وله إمكانيات اقتصادية وسياسية وعسكرية معروفة لا يمكن تجاهلها. مقابل ذلك للعرب مشاكل أخرى وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية ومقاومة الصهيونية، لذلك فهي لا تستطيع الاستغناء عن إمكانيات العراق. الحرب العراقية ـ الإيرانية كلما طال أمدها ازداد تأثيرها في جماهير الأمة العربية في جميع أقطارها ولو بدرجات متفاوتة، فالحرب وتضحيات العراق ليست أموراً يمكن عزل تأثيرها عن الشعب العربي خارج العراق مهما كان البعد أو كانت رغبة الحاكم. وهذا التأثير هو قطعاً باتجاه المشاركة في المعركة بجانب العراق. وما ظاهرة المتطوعين من الشباب العربي من معظم الأقطار العربية وحتى من الطلبة في أوروبا، إلا دليل على ذلك. إن حرباً تطول ويسفح بها الدم العربي، لا يمكن أن يبقى العرب الآخرون بمعزل عنها فتلك من طبيعة الأشياء.

لقد كان العراق دوماً مقاتلاً في الساحة القومية وما قام به في جميع مجالات العمل القومي معروف لجماهير الشعب، وحقيقة توجهه القومي واضحة لا يرقى إليها الشك عند الجماهير العربية، فكيف يمكن أن يبقى أثر هذه الحرب معزولاً ومحصوراً في نطاق العراق؟ إنه أمر غير ممكن. إذاً البلدان العربية داخلة بهذه الحرب شاءت أم أبت وبهذه الدرجة أو تلك. وإن هي لم تُبحث حتى الآن بصورة جدية في الاجتماعات العربية، فإنها ستبحث غداً، فالقضية موجودة.

ولكن ماذا كان يمكن أن يكون عليه الوضع لو لم تقم هذه الحرب؟ إنني متأكد بأن المشكلة مع إيران كانت ستكون موجودة أيضاً ولكن بشكل أوسع وأقوى حدّة، ولو لم تقم هذه الحرب لكان للبلدان العربية المجاورة للخليج العربي سلسلة من المشاكل. كانت إيران من دون شك ستعتدي على المملكة السعودية، وكانت ستعتدي على البحرين، وعلى الإمارات، وعلى عمان، وعلى قطر، وعلى الكويت، إضافة إلى اعتداءاتها على العراق. إن إيران التي لا تحادد لبنان، قد أضافت إلى المشكلة اللبنانية تعقيداً جديداً ورمت حطباً جديداً على النار، بتأجيج

روح الطائفية وتكوين تنظيم مرتبط بها ومده بالسلاح والمال ودفعه إلى الاعتداء على أطراف الحركة الوطنية، حتى أصبح المسؤولون الإيرانيون يعتبرون لبنان من مناطق الأراضي المنخفضة التي لهم فيها نفوذ ومواضع أقدام. ولكانت حصيلة ذلك عدداً من القضايا أمام الجامعة العربية، وعدداً من الدورات الخاصة لمجلس وزراء الخارجية ومؤتمر القمة. بالنسبة إلى العراق لو لم يقم للدفاع عن نفسه، لكان عليه أن يقبل بقيام حرب حدود تدمر بنتيجتها مختلف المناطق السكانية والمنشآت الموجودة في تلك المنطقة، وكان عليه أن يقبل بالتالي احتمال دخول القوات الإيرانية إلى داخل حدوده بأي ذريعة كانت، وأن يتحمل عملاً تخريبياً واسع النطاق من الجالية الإيرانية في العراق ومن المتسللين عبر الحدود.

كل ذلك كان سيحصل لا محالة لسبب واضح بسيط هو أن النظام يتبنى بالكامل سياسة الشاه إزاء البلدان العربية المجاورة لإيران والمطلة على الخليج العربي. إذ لم يصدر عنه حرف واحد ينتقد تلك السياسة، وهو فوق ذلك مليء بالغرور وشهوه القوة وحب التوسع، وتداعب خياله أحلام التوسع مهما كانت الشعارات التي يرفعها بما يتعلق بالإسلام ونشره في العالم. هذا هو المعنى الحقيقي للقول إن العراق يقاتل عن كل العرب، فهو يتحمل وضعاً سيئاً تلافياً لوضع أسوأ منه بكثير.

إنني أعتقد أن حدود الوضع الأسوأ لم تكن لتقتصر على البلدان العربية المجاورة، بل تتعداها إلى البلدان العربية الأخرى ولبنان مثل مادي على ذلك. ثمّ إن هذا النظام كان سيمد ذراعه حتى خارج البلدان العربية إلى البلاد الإسلامية وإلى أي بلد فيه أقلية إسلامية. لو لم يقاتل العراق لكبح جماح هذا النظام المتعطش للسيطرة والنفوذ، لحصل للبلاد الإسلامية ما يحصل للبلاد العربية المجاورة ولو بدرجات متباينة من حالة إلى أخرى وبحسب الظروف. . البلدان الأخرى غير العربية كانت ستعاني هذا الهجوم على استقلال الشعوب وأمنها واختياراتها. إنني أقول ذلك ولا أعتمد على الاستنتاج المنطقي فحسب، بل على الدلائل الواقعية أيضاً، فالنظام الإيراني في بدايته الأولى حاول التدخل في شؤون بلدان غير عربية مثل إندونيسيا وباكستان وأفغانستان وتركيا وماليزيا وحتى يوغوسلافيا، لذلك فإن تضحية العراق في هذه الحرب لا تنحصر بالدفاع عن البلدان العربية، بل هي في الحقيقة دفاع عن باقي البلدان الإسلامية وحماية استقلالها.

العراق يحارب اليوم من أجل ترسيخ مبدأ لا يعترف به النظام الإيراني ألا وهو مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأن شكل نظام الحكم

في كل دولة هو الاختيار الحر لشعب تلك الدولة. هذا المبدأ الأساسي في حركة عدم الانحياز لا يتحدث عنه النظام الإيراني الكثير الكلام والتصريحات.

إذاً علينا ألا نستسلم إلى التصورات غير الواقعية، بل علينا مجابهة الواقع كما هو مهما كانت مرارته، ألا وهو أننا أمام نظام توسعي شرس يريد بسط الهيمنة على الآخرين بالقوة. إننا إن لم نقاتل هذا النظام فالنتيجة ستكون أسوأ مما لو قاتلناه.

النتيجة للبلدان العربية كانت ستكون القتال نفسه والتضحيات نفسها، ولكن من موضع الضعف والخنوع وعلى حساب الاستقلال وحرمة الأرض العربية. إن القوة المادية الغاشمة المقرونة بأفكار التوسع ومناطق النفوذ كانت دوماً مشكلة الشعوب المدافعة عن حريتها واستقلالها. إن أصحاب أفكار التوسع ومناطق النفوذ المقرونة بالقوة المادية الغاشمة كانوا دوماً لا يتعلمون إلا بالطريقة الصعبة، أي عندما تقوم المقاومة في وجوههم وترد كيدهم إلى نحورهم. إن ضرب أمثلة لهم من التاريخ قليل النفع مع الأسف، والوعظ عن أهمية السلام وضرورة احترام إرادة الآخرين قليل التأثير لسوء الحظ، هكذا يعلمنا التاريخ، وكان على أصحاب أفكار الطغيان أن يتعلموا في النهاية ولكن بعد حصول التدمير وليس قبله.

وما علينا نحن الذين نجابه هذه الحالة المتكررة في التاريخ، إلا أن نكون عقلاء وألا نستسلم إلى الأوهام، فنتصرف على أساس الواقع الموجود وليس على أساس ما نرغب في أن يكون عليه.

قال الإمام علي(رضي الله عنه) «ليس العاقل من يعرف الخير من الشر، بل العاقل من يعرف خير الشرين».

رابعاً: الإسلام المفترى عليه

إن قضية الحديث عن الإسلام ماذا يقول وماذا لا يقول، ومن هو المسلم ومن هو الكافر حديث قديم؟ ولكن حالة إيران اليوم حالة خاصة في هذا الباب، فهناك حديث طويل وصوت مرتفع عن هذا الموضوع لنا فيه بعض الملاحظات.

الإسلام دين وهو خاتم الأديان السماوية، وقول الحقيقة فيه من القيم العليا، ويحتل الصدق أعلى مراتب في سلم الفضائل. والمسلم الصادق لا يكذب وهو من سلِم الناس من يده ولسانه. إن توخّي الحقيقة وتجنب الكذب والافتراء من الأمور التي أعارها الإسلام أهمية كبيرة؛ فهل يكون المسلم مسلماً إذا كان

يكذب على أوسع نطاق؟ إنني أريد جلب الانتباه ليس إلى إيران فحسب، بل إلى الفئة الحاكمة فيه الآن. إن الذي يتتبع ويفحص ما يصدر عن هذا النظام من أقوال لا يصعب عليه إطلاقاً أن يرى بوضوح أن الفئة الحاكمة لا تتورع عن الكذب في أي موضوع تعالجه. وظاهرة الكذب في النظام الإيراني الحالي تجلب الانتباه حقاً، ونظراً إلى أنها صادرة عن رجل دين وعن نظام يدّعي الإسلام بصوت عالٍ، فالذي يفحص أقوال هذا النظام يهوله الأمر ويستغرب هذه الجرأة والاستمرارية والنطاق الواسع في ممارسة الكذب في كلّ شيء، حتى ليخيل إلى الإنسان أن الكذب بنظر هذه الفئة من الناس ليس ممنوعاً ولا هو ممارسة مذمومة كما نتصورها نحن، أو يتصورها أي إنسان على درجة معقولة من النزاهة والأمانة.

إن موضوع ممارسة الكذب على يد النظام الإيراني الحالي ظاهرة تستحق الاهتمام بالدراسة كظاهرة اجتماعية وفكرية، إذ لا بد من وجود علة تجعل هؤلاء الناس يُقبلون على ممارسة الكذب بهذا الشكل من الجرأة والدم البارد وسعة النطاق؛ فهل الكذب صفة لا تتناقض مع مبادئ الدين الإسلامي؟ وكيف حصل أن استطاع من يمارس هذه الظاهرة التوفيق بين الادعاءات الدينية وبين واقع التصرف؟

لكن لا بدّ من ضرب الأمثلة على ظاهرة الكذب هذه. في إعطاء المعلومات عن أخبار الحرب، هناك كذب واسع النطاق إلى درجة لم يعد من الصعب معرفته، فالسامع الاعتيادي لا يخفى عليه تعمّد الكذب والمبالغة وتزوير الحقيقة في المعلومات العسكرية التي تذاع في إيران عن الحرب. ويستطيع الإنسان بسهولة أن يكتشف ذلك، وما عليه إلا أن يجمع أرقام خسائر العراق كما ترد في الإعلام الإيراني بالأشخاص والمعدات والطائرات، ليتضح له بجلاء أن تلك الأرقام عن الجنود والأسلحة والطائرات لا تملكها إلا الدول الكبيرة، ولو جمع الإنسان المسافات التي تقدّمت بها القوات الإيرانية في الجبهات، وقارنها بمساحة الأرض المحتلة لاتضح له الكذب الصارخ فيها. ويصح الشيء نفسه عن الأرقام التي يذكرها النظام عن خسائره في الأشخاص والأسلحة والطائرات، إذ يتضح للقارئ الكذب الفادح في تقليلها. لقد بلغ الاستعداد إلى الكذب درجة عالية جداً إلى حد تكاد لا تصدق في معرفة ما يحتل وما لا يحتل؛ وفي الحديث عن المعنويات وتصوير الوضع الدولي وفي التعامل مع المعارضة الداخلية، فهو الآخر خاضع للطريقة نفسها في الكذب والتزوير ومجافاة الحقيقة والمبالغة زيادة أو نقصاناً.

في الحياة الدولية الحالية هناك بعض المعايير للتصرف السليم؛ فمثلاً هناك قاعدة غير مكتوبة هي أن الدولة التي تحترم نفسها لا يمكن أن تكذب بصورة كاملة في ما تصرح به للعالم، كأن تجعل من الأبيض أسود أو بالعكس. هناك شيء من المبالغة قد يغض النظر عنه، كما إنَّ الامتناع عن ذكر جزء من الحقيقة هو الآخر قد يعتبر من العادات التي يمكن غض النظر عنها، أما الكذب الكامل بقول شيء لم يحدث أو نفي شيء حدث أو تحويل الواحد إلى ألف أو تحويل الألف إلى واحد على غرار ما يمارسه النظام الإيراني بهذه السعة وسبق الإصرار؟ فهو أمر غير مألوف ويستدعي الدراسة كظاهرة. والواضح أن عملية الكذب هذه لا تقتصر على الصف الثاني في النظام الإيراني، بل تبدأ بصورة رئيسة من رأس النظام، فقد قال الخميني مرة في أثناء قمة الاضطراب الداخلي والمقاومة المسلحة من قبل المعارضة، إن إيران أكثر دول العالم استقراراً. وقال مرة عندما سئل عن ضرب خزانات النفط الكويتية بواسطة الطيران الإيراني، إن ذلك كذب. وقال في رسالته إلى الملك خالد بن عبد العزيز بمناسبة أحداث موسم الحج (ما معناه) إن سبب الشغب لم يكن ما قام به الحجاج الإيرانيون، بل تدخل السلطات السعودية. وتنسحب هذه الصفة إلى أدنى درجات هرم السلطة في إيران. السؤال المهم كيف ينسجم ذلك مع ادعاءات النظام بالإسلام؟ إنّه قطعاً غير منسجم فما هو تفسير ذلك؟

إن التفسير العلمي لهذه الظاهرة غير موجود، وأنا لا أعرفه، إلا أن هناك بعض الملاحظات التي بالإمكان إيرادها كمساهمة في التفسير.

أولى الملاحظات، أن المجتمع المتخلف يحاول في بعض الأحيان تطوير نوع من التوافق بين أمور متناقضة، تكون متناقضة بنظره في البداية، إلا أنه بمرور وقت على التلاؤم الذي يقوم به تصبح ممارستها جنباً إلى جنب معتادة ومقبولة ويفقد التناقض أثره تدريجياً في الضمير، فنراه يقبل عليه ويتقبله من دون تململ أو رفض كما كان عليه الحال في السابق؛ فالمجتمع الريفي المتخلف مثلاً نجده يمارس طقوس الدين من جهة، إلا أنه لا يستنكر السرقة الليلية من جهة أخرى، ونرى الشخص المتدين في بعض الأحيان لا يتورع عن أعمال ينهى عنها الدين كالقتل على سبيل المثال. إن عملية التلاؤم بين المتناقضات قد تتم في ظروف التخلف وتصبح بمرور الوقت سهلة الممارسة، بمعنى أن من يمارسها يقبل عليها بسهولة وبنوع من سبق الإصرار وعدم التهيب.

الملاحظة **الثانية**، هي أن الفئة الحاكمة في إيران فئة طالما طمحت إلى استلام

السلطة وقد كانت دوماً على خصام مع النظام القديم لأسباب لا ترجع كلها إلى فساد النظام، بل إن لعنصر الرغبة في الحكم دوراً معيناً. إن هذه الفئة التي طالما شعرت بقوتها المعنوية وقوتها المالية، كانت تطمح لأن يكون لها قوة سياسية أيضاً. وقد كانت هذه هي الفرصة الأولى التي تتاح لها للوصول إلى الحكم بمثل ذلك الجو المفعم بالعاطفة الذي صاحب سقوط نظام الشاه. إذاً، وصول الخميني إلى الحكم هو مسألة يجب ألا نقلل من أثرها فيه وفي أتباعه من حيث تلبية تلك الرغبة القديمة في الحكم والتمسك به.

بعد استلام الحكم بدأت التعقيدات والمشاكل تجابه النظام، فكان هناك المشاكل الداخلية مثل الانقسامات وتحرّك الأقليات القومية من أجل حقوقها، وكانت هناك الحرب مع العراق، كل ذلك قد وضع النظام الجديد أمام امتحان صعب وخطير، فكان عليه أن يختار بين الصدق الذي يضر، والكذب الذي ينفع (بالمقياس العملي اليومي لذلك)، وقد كان خياره هو تفضيل الكذب الذي ينفع على الصدق الذي يضر.

إن الفئة المتعطشة للسلطة طويلاً والتي وصلت إليها بعد طول انتظار، والتي استلتها بلهفة وفي جو مشحون بالعاطفة، لم تصمد أمام الاختبار، فلما قارنت بين قول الصدق والتعلق بالحقيقة المرة، وبين قول الكذب الذي يريح ويدعم النظام (على حد تصوره) اختارت الكذب.

الملاحظة **الثالثة**، مرتبطة بالملاحظة الثانية، إلا أنها تحتاج إلى معالجة منفصلة. النظام الإيراني يعير أهمية كبيرة للدعاية السياسية، فقد جعل الخميني قضية الدعاية واحدة من ثلاث أمور أساسية يعانيها النظام في خطابه بمناسبة الذكرى الثالثة لقيام النظام.

لقد مارس النظام هذا النوع من الدعاية في عملية إسقاط نظام الشاه ونجح فيها، لذلك فإن الميل الطبيعي هو أن يستمر باستخدامها بعد وصوله إلى السلطة. إن المبدأ الذي تقوم عليه هذه الدعاية هو الكذب الواسع النطاق والاختلاق وتشويه الحقيقة، وربما كان بذلك متأثراً بنوع الدعاية التي كان الحكم النازي يستعملها. ومفلسفو هذا النوع من الدعاية التي تقوم على الكذب، يعتقدون برمي أكبر كمية من الطين فبعضها لا بد أن يعلق بالجدار. إنهم يقولون إن الإنسان عندما يرى دخاناً كثيراً لا بد أن يعتقد بوجود نار (القول المعروف لا دخان من دون نار) وغيرها من التحليلات والحجج التي يوردها أصحاب هذا المبدأ في الدعاية.

وبالعودة إلى قضية ادعاء الإسلام واستخدام الكذب على أوسع نطاق، فنقول إن ممارسة النظام الإيراني لذلك لا يبدو متردداً، الأمر الذي إن دل على شيء فإنما يدل على تخدير الضمير وصدأ النفس حيث لا يرى التناقض الفاضح بين مبادئ الإسلام وبين الكذب في كلّ شيء تقريباً.

هناك جانب من الموضوع لا يقل أهمية عن ذلك لا بل هو متعلق به ويصدر عن المصدر نفسه، ألا وهو إطلاق العنان إلى الغرائز في أن تأخذ كلّ مداها باسم الثورة؛ فالإنسان كما هو معروف فيه غرائز بدائية وفيه جانب متقدم هو العقل والضمير..

والغرائز التي تقوم بوظائف مهمة لاستمرار الحياة لا بدّ من حفظها ضمن نطاق محدد عن طريق سيطرة العقل والضمير، لذلك كان في الإنسان الرغبات الغريزية، وكان فيه الضمير الذي يحفظ الغرائز في حدود مهمتها في إشباع الحاجات الجسمية واستمرار الحياة. والدين الإسلامي قد أكد السيطرة على الغرائز بصورة واضحة، لذلك كان على المسلم أن يكبح جماح غرائزه ويمنعها من الانطلاق من دون قيود. وقد اعتبر الإسلام حياة الإنسان والمحافظة عليها من القيم العليا، فجعل القتل أكبر الجرائم، وأمر بالعدل، واحترام قيمة الإنسان وحقوقه.

في إيران اليوم يقوم النظام بعملية إطلاق لغرائز الإنسان أصبحت معروفة على نطاق عالمي، فالقتل الواسع النطاق المصحوب بالقسوة تمارسه فئات مجندة لهذا الغرض، يتم اليوم باسم الثورة والعنف الثوري. والقتل الواسع النطاق هذا يتم بطريقة مكشوفة وبعيدة عن أبسط مبادئ العدالة، فهو يتم في الشوارع أحياناً وأمام مرأى من الجمهور، وبطريقة مصحوبة بكثير من القسوة. كما إنه اتسع إلى حد أصبح يحتمل الكثير من الخطأ والظلم، وأثر العوامل الشخصية والدوافع الذاتية النابعة من علاقات الناس بعضهم ببعض.

إن مثل هذا الوضع البدائي الذي تحكمه الغرائز الحيوانية الذي كان مصحوباً بالإرهاب والظلم، أدى إلى عدم التقيد بالقوانين المعروفة والشرائع المتبعة والأعراف التي يحترمها البشر؛ فقتل النساء والأطفال وإعدام أسرى الحرب عن سبق تصميم وإصرار، والتمثيل بالموتى والاعتداء على القبور، أصبح من ممارسات هذا النظام، والمعروف عنه في الوقت نفسه ازدياد ادعاءاته بالإسلام وبالمبادئ الإسلامية السامية! إن القدرة على جمع الصيف والشتاء تحت سقف واحد من الأمور التي تجلب الانتباه. لقد جعل الإسلام القتل أولى الكبائر، وأكد الرحمة

والشفقة واحترام الميت وكبح غرائز الإنسان، في حين أن ما يقوم به النظام الإيراني الآن هو عكس ذلك تماماً.

وهنا أيضاً لا بدّ من التفتيش عن الأسباب لهذا التناقض الواضح.

السبب الرئيس في نظري هو النزعة العملية إلى البقاء في الحكم، أما الادعاء المثالي فقد تمّ التخلي عنه بمجرد أن واجه الحكم الجديد أول تهديد من المعارضة في الداخل؛ فعندما تكون المناداة بالإسلام والحديث عن مبادئه مجرد مادة إعلامية لا تكلف شيئاً، نلاحظ أن النظام يكثر من ذلك، ولكنه سرعان ما يضع كل ذلك جانباً في التصرف العملي عندما يحتاج إلى أساليب ومواقف أخرى تتناقض مع تلك المبادئ.

في هذه الناحية هناك مسألة تختلف عن الحالة الأولى التي تعرضنا إليها والمتعلّقة بالكذب. في مسألة الإرهاب الدموي، النظام الإيراني لا يكتفي بأن يضع مبادئ الإسلام جانباً، بل إنه يرتكب ما هو أكبر من ذلك، وهو محاولة تزييف مبادئ الإسلام، وذلك بالادعاء بأن ذلك هو من صميم الإسلام. لذلك نراه يسمي اليوم الذي يتم فيه إعدام أعداد كبيرة من المعارضة، بأنه «يوم الله»، ونراه لا يفتأ يردد الحديث عن إرادة الله ومبادئ الإسلام في معرض ممارسته لتلك الأعمال، حتّى إنه لم يتورع وفي مرات عديدة أن يعقد مقارنة بين أعماله وظهور الإسلام. إن مثل هذا الادعاء يعني ارتكاب خطيئتين **الأولى**، هي الابتعاد عن مبادئ الإسلام، و**الثانية**، هي إعطاء تلك المبادئ معانيَ ومضامين أخرى لا تنسجم معها وتلك عملية تزييف واضحة.

إن إمعان النظر في ظاهرة الإرهاب الدموي والطرق الملتوية في ممارسته والقسوة التي تصاحبه، يظهر الملامح الفارسية القديمة التي ليست من الإسلام بشيء؛ في هذه الظاهرة ملامح الحركات السرية التي نشأت في العصر العباسي من قبل الفرس أو بدفع منهم، والتي أدخلت على الإسلام أفكاراً وأعمالاً غريبة عنه تماماً. إن تلك الحركات المندسة على الإسلام والتي كان هدفها النهائي تهديم الدولة وتشويه الإسلام بنشاط يتم من داخله، بينها وبين ممارسات النظام الإيراني شبه كبير. صحيح أن التاريخ لا يمكن أن يعيد نفسه بتكرار الحوادث كما حصلت في الماضي، فذلك أمر فيه استحالة طبيعية، إلا أن الدوافع والأهداف متشابهة، فالدافع هو الوصول إلى السلطة والمحافظة عليها، والدافع الذي بدأ يتحرك من جديد هو تسخير الإسلام لتلك الأغراض وتفسيره بحسب المقتضيات، لا كما هو على حقيقته. بهذا المعنى هناك تكرار لأمر حصل أيام

الدولة العباسية لا من حيث الشكل والحوادث والتفاصيل فحسب، بل من حيث الجوهر.

الأمر **الثالث**، المهم في بحث هذا التناقض مع الإسلام، هو العداء الصميمي للأمة العربية؛ فالعرب هم الأمة التي حملت الإسلام إلى العالم، وامتزج تاريخه بتاريخه، وتضم في بلادها الجزء الأعظم من تراث الإسلام والقرآن، قد أتى بلغتها، فكيف يمكن الجمع بين ادعاء الحرص على الإسلام وبين معاداة الأمة العربية؟ ألم تكن الأمة العربية في كل عهودها حامية للإسلام مدافعة عنه وعن القيم الروحية وعن الحق والعدالة في العالم؟ أليست الأمة العربية هي التي خاضت صراعاً طويلاً ضدّ الصليبيين حماية لبلادها ودينها، وهي تخوض اليوم صراعاً دامياً ضدّ الصهيونية دفاعاً عن أرضها ودينها؟ ثم ألم تقف الأمة العربية والدين الإسلامي مع كل قضية عادلة في العالم؟ كيف يمكن أن يكون الإنسان متديناً مسلماً بحق، وهو يناصب الأمة العربية العداء ويطعنها في الظهر، في الوقت الذي تخوض هذا الصراع ضد الصهيونية وكيانها في فلسطين؟

هناك بالطبع كلام كثير يقال في إيران اليوم عن الإسلام وعن نصرة الإسلام،ولكن ما قيمة كل ذلك إذا كانت إيران مصرة على مطامعها في أرض بلدان عربية مسلمة، ومصرة على تطبيق السياسة العنصرية الفارسيّة القديمة نفسها في علاقتها مع العرب، تلك السياسة القائمة على التوسع والعدوان واعتبار البلدان العربية المجاورة منطقة نفوذ؟ إن النظام الجديد في إيران يقول صراحة إنه يهدف إلى إسقاط الأنظمة الموجودة في البلدان العربية، وإحلال أنظمة يسميها إسلامية، ويقصد بالطبع أن تكون موالية له، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ضمها إلى إيران. إن هذه السياسة التوسعية الواضحة تستهدف بلاداً إسلامية وتستهدف شعباً إسلامياً هم العرب، فكيف يمكن التوفيق بين ذلك والادعاء بنصرة الإسلام؟ من هو الذي يقرر إسلامية نظام إيران وعدم إسلامية أنظمة البلدان العربية المراد إسقاطها وإحلال أنظمة إسلامية مكانها على حد تعبيره؟ الذي يقرر ذلك بمنطق النظام الإيراني هو إرادته هو وليس مدى التعلق بمبادئ الإسلام الجوهرية.

ثم هناك أنظمة عربية أخرى يصادقها النظام ولا يدعو الآن إلى إسقاطها وهي لا تختلف بشيء من ناحية الدين عن الأنظمة التي ينادي بإسقاطها فلماذا؟ السبب واضح طبعاً هو أن تلك الأنظمة صديقة أو حليفة له.

إذاً، المقياس سياسي وليس ديني والأمر برمته يتعلق باللعبة السياسية وليس بمبادئ الدين الحنيف. وهل هناك أوضح من هذا التسخير الشائن لمبادئ الدين

وسمعة الإسلام لأغراض اللعبة السياسية والأغراض السياسية؟ إن الأمر واضح في اعتقادي.

إن قصة استغلال الدين من أجل غرض سياسي قديمة، فطالما لجأ الحكام في فترات عديدة من التاريخ وبخاصة في عهود التخلف، إلى الادعاء بأنهم يمثلون إرادة الله على الأرض، وأنهم إنما أتوا لنصرة الإسلام ونشر مبادئه. وكان بين جميع تلك المحاولات عامل مشترك واحد هو الاهتمام بالشكل والطقوس أكثر من الجوهر. إن الإسلام كدين سماوي له جوهر معروف هو المبادئ السامية العليا المعروفة، والمسلم الصحيح هو الذي يتمسك بالجوهر وبالشكل معاً وليس بالشكل فقط. إن ممارسة الكذب على النحو الذي أوضحناه، وممارسة الإرهاب الدموي وإطلاق الغرائز البدائية ومعاداة الأمة العربية والطمع باحتلال بلادها أمر (من بين أمور أخرى كثيرة) تتناقض مع جوهر الإسلام.

ومهما يكن فإن هذا الدين الذي عرف حالات عديدة من الحملات المعادية ومحاولات التخريب من الداخل، أقوى دعائم من كلّ ذلك ولا يضره هذا الافتراء الذي نشهده في إيران اليوم، والنتيجة ستكون حتماً بزوال الافتراء وبقاء الحقيقة. إنها ليست المرة الأولى التي يفترى فيها على الإسلام.

خامساً: الحكمة والحكمة المزيفة

الحكمة ببساطة في قضية الصراع العربي ـ الإيراني، هي أن ندرك الموقف الصحيح الذي علينا أن نأخذه بحيث يكون منسجماً مع مصالحنا الحيوية ويخدم السلام في الأمد الطويل. ومن الطبيعي أن يكون الموضوع قضية رأي قابل إلى المناقشة إلا أننا لا نملك غير ذلك، لا بل علينا أن نكوّن رأياً في أمر خطير كهذا لسبب بسيط هو أن غياب الرأي له نتائج وخيمة لا نستطيع أو لا يصح أن نتحملها. صحيح ليس في أمور السياسية ـ وهي من العلوم الاجتماعية ـ مقياس مطلق ولا توجد قوانين فاصلة واضحة الحدود كما هو الحال في العلوم الطبيعية، إلا أن ذلك لا يمنع من تكوين الرأي واتخاذ الموقف، أي أن صعوبة التحليل والوصول إلى نتائج رياضية لا تشكل مبرراً للبقاء من دون رأي أو موقف.

نحن الآن في صراع مع إيران فماذا يجب أن يكون عليه الرأي بالنسبة إلينا كعرب، وما هو الموقف الذي يجب أن نتخذه لنحفظ مصالحنا الحيوية ونصوص السلام في الأمد الطويل؟ قبل أن نبدأ التحليل تقضي الطريقة العلمية ـ إن صحّ التعبير ـ استعراض الحوادث وسرد المعلومات وتشخيص الأسباب لنستطيع على

ضوء ذلك استخلاص النتائج (أقصد أن المجال لا يتسع الآن وأغلب المعلومات معروفة، إلا أنني لا بد من أن أشير إلى بعض الأمور المهمة في هذا المجال).

منذ عقود كثيرة من السنين وإيران تحاول أن تتوسع شرقاً في حدودها مع العراق ومع البلدان العربية الخليجية. فقد توسعت على حساب الأراضي العراقية منذ عام ١٨٤٩، وبخطوات متتابعة بعد ذلك في عام ١٩١٣، وعام ١٩٣٧، وعام ١٩٧٥، وتوسعت على حساب البلدان العربية الخليجية في عام ١٩٧١، باحتلال الجزر العربية الثلاث، وتخاصمت أيام الشاه مع المملكة السعودية على رسم حدود الجرف القاري وحلته في النهاية لمصلحتها بواسطة الأسطول. ومن الحقائق المهمة في هذا المجال هو تكوين جاليات إيرانية في البلدان العربية المجاورة، جاليات مدعومة ومعبأة ومنظمة لتشكيل قوة ضغط داخلية. والأمر الثالث هو المطالبة بالبحرين. وعلى الصعيد العسكري قام الشاه ببناء قوة عسكرية كبيرة، وأخذ يمارس سياسة الهيمنة ودور الشرطي في المنطقة الذي تجسد عملياً بإرسال قواته إلى عمان. هذه بإيجاز المعلومات الأساسية عن الوضع الذي تشكل بمجموعها اتجاهاً مستمراً لفترة طويلة من الزمن تزيد على القرن وتهدف إلى السيطرة على المنطقة العربية.

ثم تغير النظام في إيران على يد ثورة دموية، وأتى نظام جديد له ادعاءات تحررية وإسلامية عالية الصوت، ولكن بالرغم من كل ذلك بقيت السياسة القديمة على ما كانت عليه، لا بل ازدادت شراسة وفجاجة، فجاء شن الحرب على العراق والعمل المتواصل إلى قلب أنظمة المنطقة، كما انكشف بوضوح في المؤامرة الأخيرة على البحرين. هذا هو مجمل الموقف حتى الآن في ما يتعلق بالجانب الإيراني، فما هو الموقف الحكيم الذي يجب علينا أن نقفه منه؟

هناك خطأ شائع يقرن الحكمة بموقف معين هو التريث والمهادنة والمماشاة، فيقال إن هذا الموقف حكيم، بمعنى إنه ضد السرعة والحسم والقوة، في حين أن الحكمة لا تتعلق بموقف محدد مسبقاً، إذ لكل حالة موقف حكيم، وإذا اختلفت الحالة اختلف بالضرورة موقف الحكمة الذي يجب اتخاذه. قد يكون موقف الحكمة في حالة من الحالات هو موقف التريث والمهادنة والمماشاة، وقد يكون في حالة أخرى هو موقف القوة والحسم والسرعة. الحكمة تعني اتخاذ الموقف الصحيح ـ أو الأقرب إلى الصحة ـ بحسب معطيات الحالة ونوعها والظروف المحيطة بها، فما هو موقف الحكمة من النظام الإيراني بحسب المعطيات والظروف الموجودة؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ من مناقشة عدد من الإجابات، منها موقف

النظام الإيراني منا على حقيقته وليس على ما نتصوره عنه أو ما نرغب في أن يكون عليه. إذ لا التصور المنافي للحقيقة ولا مجرد الرغبة يصلحان أن يكونا أساساً إلى تحديد حقيقة الموقف الإيراني. الموقف الإيراني على حقيقته هو ما ذكرناه سابقاً. إنه موقف العداء ورغبة السيطرة والتوسع الأرضي إلى أقصى ما هو ممكن على حساب أراضي البلدان العربية المجاورة له، فهو يعتبرها منطقة نفوذ ومجال حيوي لأطماعه. هذا هو الموقف الإيراني على حقيقته، وإن كان لدى أحد شك بذلك فنحن نريد أن نعرف الأدلة التي يبني عليها صاحب الشك موقفه؛ ففي عهد الشاه هناك حقائق لا يمكن نكرانها؛ فقد توسعت إيران على حساب العراق في عام ١٨٤٧، وتوسعت مرة أخرى في ١٩١٣ ـ ١٩١٤، وتوسعت مرة ثالثة في عام ١٩٣٧، وتوسعت مرة أخرى في عام ١٩٧٥، وفي عام ١٩٧١، احتلت الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي فهل في هذه الوقائع شك بأنها قد وقعت؟ وحقيقة نظرة الشاه إلى المنطقة العربية المجاورة لإيران، هل يشك أحد في أنها كانت مبنية على أساس الهيمنة وبسط النفوذ؟ لمن كان الشاه يكوّن تلك الترسانة العسكرية الهائلة، ولماذا اهتم ذلك الاهتمام ببناء أسطوله في الخليج العربي؟ ولماذا بنى العدد الأعظم من مطاراته بالقرب من الحدود العراقية وليس بالقرب من الحدود التركية أو السوفياتية؟ أما تصريحات الشاه عن المنطقة فمعروفة للجميع.

وزال نظام الشاه وحل محلّه نظام الخميني صاحب الصوت المرتفع في الادعاء بالتحرر والإسلام، فماذا كانت النتيجة؟ هل تخلى النظام الجديد عن سياسة الشاه تلك؟ الوقائع المادية تدل على أن تلك السياسة بقيت على ما كانت عليه من دون تبدل، بل على العكس حاول النظام الجديد التمسك بالأراضي العراقية التي اعترف شاه إيران بأنها عراقية ووافق على إرجاعها، وشط العرب وُضع له اسم فارسي لأول مرة، والجزر العربية الثلاث بنظره إيرانية إلى الأبد، والبحرين مطالب بها ويحوك النظام مؤامرة مسلحة للسيطرة عليها، والجالية الإيرانية قد أعيد تنظيمها وتوسع استخدامها للأغراض القديمة نفسها تحت شعارات جديدة. وبينما كانت أهداف الشاه للسيطرة على المنطقة مغطاة بشيء من الدبلوماسية ومتسمة بالتدرج والمراوغة، كشف النظام الجديد أطماعه علناً وأصبح قلب أنظمة العراق والسعودية ودول الخليج العربي الأخرى هدفاً صريحاً لا تغطيه الدبلوماسية، وقام النظام بأعمال مادية إلى تحقيق ذلك سبق إيضاحها في مقالات سابقة. وتصريحات النظام الجديد المعربة عن هذه السياسة قد أصبحت أيضاً معروفة. ربّ قائل يقول إن سبب هذه التصريحات هو عدم خبرة النظام الجديد وحداثة عهده، وإن الأشخاص الذين صدرت عنهم هذه التصريحات كانوا

منفعلين بالأحداث وتنقصهم الخبرة السياسية، وإن النظام بعد أن قطع مرحلة لم يعد يصدر منه ما صدر عنه في السابق. والجواب عن ذلك، هو أن ذلك يدلّ على صحة ما ذهبنا إليه وليس العكس، فالتصريحات المذكورة قد أتت معبرة عن حقيقة نواياه وموقفه قبل أن يتعلم الدبلوماسية والمراوغة، فكون التصريحات قد أتت سريعة ومنفعلة هو بالضبط ما يجعلها أقرب إلى الحقيقة وليس سكوته الحالي؛ فالمعروف أن التصريحات التي تصدر عن مرتكب الجريمة حال وقوعها وعندما يكون بحالة انفعال هي المعول عليها في كشف الحقيقة، وليس بعد أن يهدأ ويراجع عقله وينظم أفكاره. إن سكوته أو كلامه اللاحق هو حصيلة التفكير والتنظيم، لذلك فهو لا يمثل الحقيقة. الخلاصة هي أن النظام الإيراني في عهده القديم وعهده الجديد نظام معادٍ للأمة العربية، وصاحب مطامع إقليمية في البلدان العربية المجاورة له على وجه التحديد.

إذاً، سياسة إيران العدائية للعرب وبخاصة إزاء منطقة الخليج العربي، ثابتة ومستمرة وكانت موجودة من قبل واستمرت وتعززت بمجيء النظام الجديد بالرغم من كل ادعاءات التحرر والإسلام. لقد أثبتت الحوادث أن تغير النظام لم يغير تلك السياسة، وهي بالنسبة إلى إيران بمثابة سياسة قومية طويلة الأمد، لذلك نلاحظ اشتراك جميع الفئات بتأييدها تقريباً، فالشاه كان يقودها ومصدق نفسه قد شارك فيها بموقفه المعروف من قضية البحرين، وأيد الموقف نفسه من بعده أقطاب الجبهة الوطنية على لسان كريم سنجابي الذي تمسك باحتلال الجزر العربية الثلاث والبحرين. وفئة رجال الدين بزعامة الخميني قد نهجت النهج نفسه، والمعارضة بجميع فصائلها لجماعة الخميني تؤيدها أيضاً بذلك، بدليل ما أعربت عنه عندما كانت في مراكز الحكم والحزب الشيوعي الإيراني، لم يصدر عنه حرف واحد ضدها أيضاً.

هناك سؤال قد يطرح في هذا المجال هل يمكن إقناع النظام الحالي في إيران بتغيير هذه السياسة؟ الجواب في نظري: كلا. نحن لا نستطيع ذلك فتعلقه بهذه السياسة قوي وجذري، وكلنا يتذكر ردود فعله عندما طالبناه بذلك بعد مجيئه إلى السلطة، إذ كانت ردود فعله عنيفة ومتهمة. وعندما حاولنا أن نوقف هذه السياسة عملياً عمد إلى إثارة الحرب علينا في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وازداد عنفاً في التعامل مع المنطقة وتآمر على البحرين، وصدرت منه أعمال عنف وتصريحات عدائية إزاء كل المنطقة، إلى حد اتهام القومية العربية بالصهيونية، وهو قول لم يجرؤ عليه أحد من قبل في بلدان العالم الثالث.

السؤال الذي يتبع ذلك كيف نستطيع التعامل مع هذا النظام، هل يكون بالتغاضي والانتظار والمهادنة؟ هل نستطيع إيقافه بأخذ موقف المجاملة والسكوت عما يقوم به؟ لو كانت هذه السياسة مجدية لأتت ثمارها في الفترة السابقة. ماذا كان موقف الدول العربية عموماً ودول منطقة الخليج العربي خصوصاً من سياسة الشاه العدوانية، ألم تكن هي سياسة التغاضي والانتظار والمهادنة؟ هل كان موقف تلافي الاصطدام مفيد للبلدان العربية مع إيران في السابق؟ ثمّ ما هو مدى نجاحها الآن والنظام الجديد يعتقد بتعصب أن هذه البلدان تحكمها أنظمة كافرة خارجة على الدين يجب محاربتها وإسقاطها؟ إنني أعتقد أن النظام الجديد في إيران في الحقيقة يعادي البلدان العربية بصورة أكثر شراسة من حيث الأسلوب من النظام السابق، وهو إن كان يتودد إلى بعض الأقطار العربية، فإنه يفعل ذلك ليستفيد من الخلافات العربية وليضرب بعض العرب ببعضهم الآخر، وبالفعل فقد دخل بالخلافات العربية واستفاد منها تماماً كما صرح لي بذلك وزير خارجية إيران السابق إبراهيم يزدي، عندما قال لي إنهم يعرفون الخلافات العربية ويعرفون كيف يقيمون التحالفات. لقد اتبعت البلدان العربية سياسة الانتظار والمهادنة وتحاشي الاصطدام ولم تنجح إطلاقاً، وكانت نتيجتها إمعان إيران بالموقف نفسه، وتفسير الموقف العربي على أنه دليل الضعف. لو كان بإمكان سياسة الصوت ـ المنخفض أن تنجح لنجحت من قبل مع الشاه ولنجحت مع الخميني، ولكن ذلك لم يحصل وكان الخط البياني لسياسة العدوان الإيراني صاعداً بدلاً من العكس.

الجانب الآخر للموضوع يتعلق بالقدرة على مقاومة هذه السياسة. قد يقول البعض إننا لسنا قادرين على المقاومة لذلك فالأفضل هو التكيّف لها. ولكن هل هذا صحيح؟ هل العرب غير قادرين على مقاومة السياسة العدوانية الإيرانية؟ إنني لا أعتقد ذلك إطلاقاً. إن كان في موقفنا في السابق ـ أيام الشاه ـ أي ضعف فقد كان سببه كامناً فينا وهو عدم اتفاقنا على سياسة موحّدة. لقد نادى العراق مراراً وفي جميع المناسبات بتنسيق السياسة العربية لدول الخليج العربي إزاء الشاه من دون جدوى، وتقدّم بمقترحات عملية كتكوين قوة بحرية خليجية موحّدة. وقد أثبت العراق من خلال الحرب أنه قادر لوحده على إيقاف إيران في ساحة القتال، فقد تم النزال ومر العراق بالامتحان ونجح فيه؛ فالقوة الإيرانية ليست خارقة وليست فوق إمكانياتنا. لقد ثبت بما لا يقبل النقاش أن الإنسان العربي عندما تتاح له القيادة الصحيحة وتهيأ له الظروف الملائمة، يستطيع أن يقاتل بصورة مختلفة عن المألوف ويستطيع الشعب المعبأ وراء قيادة كفوءة مخلصة أن يعطي جهوداً لا حدود لها تقريباً.

إذاً، هذه هي المعطيات وهذه هي الظروف فما هو موقف الحكمة؟ إذا كانت إيران تتبع سياسة عدوانية تجاهنا، وإذا كانت هذه السياسة مستمرة وتغيير النظام لم يغير تلك السياسة، وإذا كانت سياسة المهادنة التي اتبعناها في السابق لم تنجح، وإذا كان بإمكاننا عملياً أن نوقفها الآن، فما هي الحكمة في عدم وقوفنا في وجهها؟ منذ قيام الحرب العراقية ـ الإيرانية وبعض العرب يتردد في اتخاذ موقف حاسم منها معللاً موقفه ضمناً أو صراحة أن الحكمة تقتضي ذلك. وبالرغم من أن تتابع الأحداث قد أضاف أدلة جديدة على إمعان إيران بسياسة العدوان، فقد استمر ذلك البعض بتلك السياسة. إن مثل هذا الموقف يجب أن يقيم لا على أساس الحكمة بل على أساس آخر؛ فالحكمة كما قلنا ليست هي دائماً موقف المهادنة والسكوت والتغاضي، بل هي اتخاذ الموقف الأفضل بحسب ما تقتضيه المعطيات، فهل في المعطيات ما يبرر هذا الموقف من قبل بعض العرب؟ إنني أعتقد أن لهذا الموقف المتردد أسباباً، منها ما يعود إلى خطأ في فهم معنى الحكمة، ومنها ما يعود إلى غير ذلك.

الحكمة في نظري هي ما تقرره المعطيات، والمعطيات التي ذكرناها كلها تشير إلى ضرورة الوقوف بوجه السياسة الإيرانية والوقوف بصورة حاسمة والآن؛ فالظرف مهيأ إلى حل هذه المشكلة بيننا وبين إيران بصورة حاسمة ونهائية. لقد قامت الحرب وسال الدم وقدمت التضحيات واتضحت أبعاد النزاع بما لا يقبل الشك والغموض، لذلك إن وقت الحل هو الآن، الحل الذي يضع إيران في مكانها الطبيعي وهو داخل حدودها وينهي إلى الأبد ـ أو إلى وقت طويل على الأقل ـ سياسة التطلع إلى خارج الحدود، ويضع حداً لميول التوسع، ويلغي فكرة منطقة النفوذ والأراضي المنخفضة، فالخليج العربي يعيش عليه جانبان وليس جانب واحد، والقوة لا تصلح أساساً للحصول على مكاسب في الأرض، وما أخذ بالقوة يرجع إلى أصحابه الشرعيين، والملاحة في الخليج العربي حرة، وطرق المواصلات مصانة، ونظام كل بلد محترم واستقلال كل بلد مقدس وثروة كل بلد هي ملك البلد وحده والتدخل في الشؤون الداخلية ممنوع، والله جل جلاله لم يفوض أحداً بعد النبي(ﷺ) الكريم على شؤون المسلمين. والكفر والإيمان ليست أموراً يقررها الهوى.

إن الحكمة تقضي بأن يقف العرب كل العرب اليوم في وجه هذه السياسة، والحكمة كل الحكمة تقضي بذلك، فلا الانتظار مفيد ولا المهادنة نافعة ولا الصوت المنخفض مُجدٍ.

يتصرف بعض العرب إزاء إيران بصورة تدعو إلى الدهشة ليس عند بقية العرب بل عند غيرهم أيضاً، إذ على الرغم من كل ما قامت به إيران وما صرحت عنه، وبالرغم من كلّ الحقائق الماثلة أمامهم فهم لا يزالون يؤثرون تجنب المعركة والمعركة قائمة على قدم وساق والنوايا مصرح بها تماماً. قد يقول البعض إن سياسة الرد على العدوان ستؤدي إلى مزيد من التشدد من قبل إيران. ولكن هذا المزيد من التشدد والتعنت من قبل إيران قد حصل بالفعل بسبب السكوت ذاته، إذ إنّ التفكير الإيراني العدواني لا يفسر السكوت إلا على أساس الضعف، لذلك فهو ممعن في الإساءة والعداوة لا محالة، فأين هي الحكمة في سياسة تقديم الخد الأيسر؟ ليست هناك حكمة بذلك إطلاقاً وما قد يصح في العلاقات الشخصية أحياناً في تقديم الخد الأيسر، لا يصح أبداً في هذه الحالة المختلفة أساساً، فهي علاقة بين دول وهي علاقة تخص إيران ذات الماضي الطويل في سياسة العدوان.

فما هي الحكمة في السكوت على اعتداءاتها على الكويت وتآمرها على البحرين وانكشاف أعمال التخريب ضد قطر؟

الحكمة ليست في السكوت بل في الكلام، وليست في التغاضي بل في المقاومة، وهي ليست التأجيل إلى غد، بل بالحسم في هذا اليوم. الحكمة كل الحكمة في حلّ المشكلة وليس في تأجيلها بعدما تأجلت إلى أكثر من قرن، وبعد كل هذه السلسلة من الاعتداءات والتجاوزات.

إذاً هناك حكمة وهناك تزييف في الحكمة، والتزييف هو في التحليل الناقص للمعطيات والظروف، وفي الفهم الخاطئ لمعنى الحكمة.

إننا نأمل بأن يكون سبب هذا التزييف هو الخطأ في التحليل والخطأ في الفهم وليس أي شيء آخر؛ فالخطأ في التحليل والفهم قابل للمعالجة، وما هذا النداء إلا مساهمة متواضعة في ذلك؛ في مثل هذا الوقت الحرج علينا إمعان النظر والتفريق بين الأمور وتوخي الحقيقة، فالضعف يجلب مزيداً من الضعف، إن مجابهة الخطر ينطوي على شيء من التضحية ولكن ذلك في سبيل ما هو أكبر، إن محاولة تجنب التضحية الجزئية لن يساعد على إنقاذ ما هو أكبر، بل هو العكس كما يدل على ذلك التاريخ. علينا أن نفرق بين الحكمة وبين ما هو ليس بحكمة، فمجابهة إيران اليوم هي الحكمة، وعدمها هي الحكمة المزيفة بعينها.

سادساً: فلسطين بين الحق والباطل

القضية الفلسطينية هي القضية القومية الكبرى، وعندما تصبح قضية ما قضية قومية فإنها تصبح مقياساً للمواقف والتصرف السياسي. إن ما يهمنا في هذا المجال هو أن القضية الفلسطينية قضية طويلة الأمد، بمعنى أن حلها بصورة جذرية يحتاج إلى وقت طويل، إذ حتى الحل الذي تمخضت عنه مقررات قمة بغداد والذي استحال إلى حل تُجمع عليه البلدان العربية، هو الحل المقبول والملائم الآن إلا أنه لن يزيل تماماً أسباب الصراع،الأمر الذي يجعل للقضية بعداً زمنياً ممتداً ما امتد الصراع بين القومية العربية والصهيونية.

إذاً القضية الفلسطينية قضية الأمد الطويل.

يظهر بين الحين والآخر أو كلّما طرأت مشكلة عربية في هذا القطر العربي أو ذاك، آراء تقول بضرورة تقديم القضية الأساسية ـ قضية فلسطين ـ على كل ما سواها من القضايا الأخرى، وبالتالي يجب معالجة القضية التي تظهر في غير هذا المجال على أساس تأجيلها أو تجميدها. إن هذه الآراء والمنطق الذي يقف من ورائها صحيحة في حالة وغير صحيحة في حالة أخرى، فلا هي مخطئة دائماً ولا هي صحيحة دائماً، بل يجب تقييم كلّ حالة على حدة وعلى أساس حيثياتها من دون أحكام مسبقة وآراء مبتوت بها سلفاً.

إن سبب ظهور مثل هذه الآراء يعود في أحسن الأحوال إلى العجز عن تناول الأمور حالة بحالة وتحليلها، فذلك عمل أصعب من استخدام المعادلات الجاهزة والمواقف المسبقة. وفي بعض الحالات لا يكون السبب كذلك، فدوافعه لا تعود إلى عجز في التحليل بقدر ما تعود إلى سوء النية.

ولنتناول هذا الموضوع بالمنطق البسيط والرجوع إلى الأوليات. إن فحوى القضية الفلسطينية هو اغتصاب الصهيونية لجزء من الأرض العربية، لذلك وقف العرب في وجهها وقاوموها. بعبارة أخرى، إن السبب الرئيس في الصراع هو قضية الأرض، فالعرب لم يقاوموا الصهيونية لسبب غير ذلك، إذ ليس بين العرب واليهود أمر آخر يعود إلى الدين أو المذهب أو الجنس أو أي شيء آخر. وبالمنطق البسيط نستطيع أن نقول إن الأرض العربية من الخليج إلى المحيط هي أرض العرب تسكنها الأمة العربية، وعلى ذلك فهي واحدة من حيث تمسك الأمة بها ودفاعها عنها، أي أنها متساوية القيمة من هذه الناحية. قد تكون الأرض العربية غير متساوية القيمة اقتصادياً، أو من حيث أهمية الموقع، أو من حيث أي

اعتبار آخر، إلا أنها في ما يتعلق بقضية قدسيتها كوطن، وضرورة المحافظة عليها ومقاومة كلّ من يحاول اغتصابها، فهي متساوية لا فرق بين بقعة وأخرى. هذا كلام المنطق البسيط وهو كما أراه صحيح وسليم وكونه بسيطاً أو بديهياً لا ينقص من قيمته ولا يبرر لنا استبعاده.

لهذا المنطق البسيط استنتاجات نستطيع أن نستخلصها، هي أنه لا يصح إطلاقاً عقد مقارنة تفضيلية بين أرض عربية وأرض عربية أخرى على أساس الأولويات عندما يكون الأمر يتعلق بالدفاع عنها ضد خطر محدق وعدو يقصد الاستيلاء عليها. علينا نحن العرب أن ندافع عن الأرض العربية كلها وأينما كانت وكائناً من يكون القطر صاحب العلاقة، وكائناً من يكون المعتدي، هذا هو المنطق البسيط السليم إذا كانت نظرتنا قومية فعلاً وعربية في الحقيقة. إذاً بأي منطق يستطيع أن يبرر موقفه من يقول إن الحرب العراقية ـ الإيرانية كان يجب أن تؤجل بسكوت العراق؟ أليس موضوع الصراع هو الأرض؟

ألم تحتل إيران الشاه أراضيَ عراقية في أكثر من ثلاثة مواضع على الحدود البرية في سيف سعد وزين القوس ومواضع أخرى؟ ألم تغتصب إيران الشاه نصف شط العرب بالقوة ومن دون أي وجهة حق؟ أليست هذه أراضٍ عربية؟ ثم أليست هذه الأراضي ذات أهمية للعراق وبالتالي للأمة العربية؟ إن احتلال أراضٍ عراقية في سيف سعد وزين القوس وميمك ذو أهمية عسكرية، فهي مواضع مشرفة تستطيع منها إيران أن تضرب المدن العراقية الحدودية، وهو ما قامت به فعلاً يوم ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، وشط العرب أليس هو المنفذ الرئيس للعراق إلى البحر وعن طريقه يستورد العراق أغلب ما يحتاجه وهو صلة وصله بالعالم الخارجي؟ في هذا النهر يلتقي دجلة والفرات أساس حياة العراق، وأي نفوذ لإيران فيه يعني خلق نفوذ لها على كمية ومستوى المياه في هذا النهر، وإذا ما أصبح القرار المتعلق بكمية ومستوى المياه في شط العرب قراراً مشتركاً مع إيران، فإن ذلك يعني حتماً امتداد نفوذ إيران إلى كل ما يتعلق بالري في العراق، إذ إن المعروف أن مشاريع الري على دجلة والفرات هي التي يتحدد بموجبها كمية ومستوى المياه في شط العرب. أليست شط العرب أرضاً عربية واجب العراق وكل العرب الدفاع عنها عندما تتعرض إلى الاحتلال؟ ولنبحث هذا الموضوع بشيء من الاستفاضة والتمحيص.

قلنا إن القضية الفلسطينية قضية صراع ذات أمد طويل، فماذا عساه أن يكون الموقف القومي الصحيح خلال هذا الأمد الطويل؟ إنني لا أستطيع أن

أتصور إلا عنصرين أساسيين في تكوين أي سياسة قومية صحيحة هما: التعبئة والاستعداد إلى كسب المعركة في فلسطين على الأمد الطويل، ومقاومة كلّ محاولة إلى احتلال أرض أخرى تحصل في أثناء ذلك. ولنحلل كل من هذين العنصرين على حدة. الاستعداد إلى معركة الأمد الطويل تعني تعبئة وتهيئة جميع الإمكانيات العسكرية والاقتصادية والسياسية من أجل كسب المعركة مع الصهيونية في نهاية الشوط؛ في ظل الأوضاع الراهنة هناك فجوة في القوة بالمعنى الواسع للقوة بين الجانب العربي والجانب الصهيوني، ولا بد من العمل المتواصل لملء هذه الفجوة لتكون المعركة متكافئة؛ فهل إن الحرب العراقية ـ الإيرانية قد زادت أم أنقصت من إمكانيات العراق في هذا المجال؟ ولنتحدث عن الناحية العسكرية على وجه التحديد؛ في المجال العسكري كان قيام الحرب مع إيران مناسبة إلى زيادة قوة العراق العسكرية، فقواته اليوم أكبر عدداً وأفضل تسليحاً، فقد أدت الحرب إلى تعبئة الاحتياطي على مراحل، وأحالت الجيش الشعبي إلى قوة عسكرية جيدة هي اليوم أكبر عدداً وأفضل تسليحاً مما كانت عليه في السابق.

إن فتح باب التطوع لجماهير الشعب قد فتح مجالاً واسعاً لزيادة عدد المقاتلين، فزج في المعركة سيلاً جديداً من المقاتلين لم يكن لتتاح لهم فرصة التدريب والقتال لولا قيام الحرب. أما من ناحية المعدات فالتسليح والتجهيز هو أفضل مما كان عليه قطعاً. إذاً، القوات المسلحة من الجيش النظامي والجيش الشعبي والمتطوعين هي الآن أكبر وأكثر إمكانيات مما كانت عليه قبل الحرب. إذاً، فإمكانيات العراق العسكرية لم تستنزف بحرب استنزاف كما قد يتصور البعض، أو ما قد يقود إليه التحليل المجرد عن الواقع.

هذا من حيث الكم، أما من حيث النوع، فالأمر واضح أيضاً، القوات المسلحة أكثر تدريباً وأوسع خبرة قتالية الآن مما كانت عليه، فالقتال خير مدرسة للتعليم واختبار السلاح واكتشاف الثغرات وسد النواقص. إن خبرتنا من جميع النواحي العسكرية القتالية والإدارية والتخطيطية والقيادية هي الآن أفضل من السابق من دون شكّ. ويصح الشيء نفسه على الجيش الشعبي والمتطوعين، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن ظاهرة المتطوعين العرب في حد ذاتها تمثل إضافة جديدة للإمكانيات العسكرية العربية، إذ إنها ظهرت بمناسبة الحرب.

ولكن هناك شيء لا يقل عن ذلك أهمية بل يفوقه، هو الروح الجديدة التي دبت في شعبنا وكونتها هذه الحرب الوطنية العادلة. إن قواتنا المسلحة بجميع أنواعها، وجماهير شعبنا تعيش الآن حالة مختلفة عما كانت عليه قبل الحرب،

والحالة المعنوية هذه تتسم بتفجير الاستعداد إلى التضحية وقبول المشقة. والاستهانة بالموت في سبيل الوطن والواجب والكرامة، ذلك التفجير الذي يجلو النفوس من الصدأ ويشحذ الفكر ويقوي الروح، وأمر كهذا هو أساس التقدّم ونقطة البداية للنهضة الحقيقية. . لقد تعلم الشعب الكثير من الحرب، فقد عرف أن ـ الإنسان عندما تكون روحه المعنوية قوية فلا حدود لما يستطيع أن ـ يعمله أو يتحمله، وأن بإمكانه أن يحقق ما يبدو له صعباً أو مستحيلاً عندما تكون روحه في وضع آخر. لقد اتضحت بالحرب متانة اقتصادنا وقدراتنا على تعبئة الموارد الداخلية والخارجية وعلى إدارة علاقاتنا العربية والدولية وعلى مجابهة الطابور الخامس وعلى تعبئة الجماهير والتعامل من الشعب وإدارة الدولة. إن الفرق شاسع وكبير بين وضع ما قبل الحرب ووضعنا الآن، فالإنسان عندما يواجه قضية الصراع والبقاء هو غيره عندما لا تكون تلك المواجهة موجودة، وذلك هو أساس الفرق الكبير بين حالة الركود وحالة النهضة.

لقد أتيحت لشعبنا فرصة ممتازة لاختبار مختلف نواحي حياته، فيعرف مواضع قوتها ومواضع ضعفها، وأن يخضع إلى تجربة ما لديه من وسائل وإمكانيات، وأن يتعرف على مدى قوة المؤسسات التي تصرف نشاطاته المختلفة. إنه فرق كبير بين أن يكون الإنسان في حالة ركود وبين أن يكون في حالة صراع من أجل المبادئ والقضايا العادلة. لذلك فإن الفرد في الحالة الجديدة هو أضعاف مضاعفة مما كان عليه، وهو مختلف ليس كماً فحسب، بل نوعاً عن الفرد في الحالة الأخرى.

ولنسأل السؤال المباشر، لماذا استطاعت الصهيونية وكيانها في فلسطين بعد احتلال عام ١٩٤٨، أن تمضي في مسلسل التوسع والاعتداء والإهانة للأمة العربية طيلة هذا الوقت؟ مهما تعددت الأسباب وخضنا في التفاصيل، فإننا في النهاية نجد عاملاً أساسياً يقف وراء كلّ الأسباب، هو أن الإنسان العربي يعيش حالة الركود. صحيح أن الصهيونية احتلت أرضنا وارتكبت المذابح وقامت بالاعتداءات المتكررة علينا، ولكننا لم نتحول بسبب ذلك من حالة الركود إلى حالة الصراع، لم يحصل للفرد العربي شيء جديد مهم في ما يتعلق بروحه الداخلية. وفي كلّ مرة تقوم وتبدأ الحرب مع الكيان الصهيوني تبدأ عملية التحويل تفعل مفعولها ولكنها تكاد لا تبدأ حتّى تتوقف بتوقف الحرب، وانكشاف حالات عدم الكفاءة والأخطاء الفاحشة وحتّى التواطؤ. في الحرب العراقية ـ الإيرانية أخذت عملية التحويل مداها الواسع باستمرار الحرب وأظهرت للشعب كفاءة القيادة ووقوفها في الصف الأمامي للمعركة، وإخلاصها العميق للشعب وارتباطه بقضية

الأمة، ما دعم الروح المعنوية وفجر ينابيع العمل والبطولة والتضحية في القوات المسلحة وفي عموم الجماهير.

إذاً هل إمكانيات العراق من جميع الوجوه وبخاصة القتالية منها، أكبر أم أقل مما كانت عليه قبل الحرب؟

أظن أن الجواب عن ذلك واضح، فهي أكبر من جميع الوجوه. أكبر بالكم والكيف. أما وإن الأمر كذلك، فهل ساعدت الحرب العراقية ـ الإيرانية على زيادة تعبئة الجهود والإمكانيات العربية في مواجهة الصهيونية أم أضعفتها؟ العراق قطر عربي مهم وكل زيادة في إمكانياته القتالية بمختلف أوجهها هي من دون شكّ زيادة في الإمكانيات العربية. إذاً وبما أن المعركة مع الصهيونية معركة طويلة الأمد، فالحرب مع إيران بتوسيع إمكانيات العراق القتالية كما أوضحنا قد وسعت استعداد الأمة العربية لمعارك المستقبل وليس العكس قطعاً.

ولنتحول الآن إلى العنصر الثاني من عناصر السياسة السليمة التي مر ذكرها، وهو الحفاظ على الأرض العربية عندما تتعرض إلى محاولة احتلال من قبل أجنبي الآن. إن هذا العنصر أساسي أيضاً وتستدعيه المصلحة القومية ذاتها. كيف نتصور سياسة قومية سليمة تقوم على أساس التفريط بأرض عربية تتعرض الآن إلى الاحتلال من قبل عدو آخر غير الصهيونية، ونحن قادرون على منع ذلك بدعوى أن القضية الرئيسة هي مجابهة الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين؟

إيران الشاه احتلت أراضيَ عراقية، واغتصبت نصف شط العرب فكيف يطلب من العراق أن يتغاضى عن ذلك وهو قادر على الدفاع عن أراضيه بحجة تحرير فلسطين؟ هل تكون سياسة قومية سليمة أن نعتبر أرضاً عربية أهم من أرض عربية أخرى وبخاصة أن تحرير الواحدة غير متناقض (بل على العكس كما أوضحنا) مع الاستعداد إلى تحرير الأخرى؟

ولوضع الأمر في نصابه الصحيح، نقول إن قراءة التاريخ الحديث للعلاقات العراقية ـ الإيرانية منذ ما يزيد على القرن، منذ عام ١٨٤٧، على وجه التحديد، توضح وجود خط بياني صاعد من التوسع الإيراني على حساب أراضي العراق[٨]. حصل ذلك في الأعوام ١٨٤٧، و١٩١٣، و١٩٣٧، و١٩٧٥، إضافة إلى احتلال الجزر العربية الثلاث في عام ١٩٧١.

---

(٨) لقد أوضح ذلك مطبوع وزارة الخارجية العراقية: **التوسع الإقليمي الإيراني موضحاً بالخرائط** ([بغداد]: وزارة الخارجية العراقية، ١٩٨١).

إن إيران في مختلف عهودها وصولاً إلى عهد الخميني، كانت تعتبر العراق والبلدان العربية الخليجية منطقة نفوذ وأراض منخفضة صالحة للاحتلال وبسط النفوذ والهيمنة، وكانت دوماً في حالة نزاع مع البلدان العربية بسبب ذلك، ناهيك عن الخلفية التاريخية التي تعود إلى تحطيم الدولة الفارسيّة على يد الإسلام. إيران كانت دوماً هي الصداع المزمن للأمة العربية في الساحة الشرقية، وكانت العدو المستمر. إن موقع العراق الجغرافي وعلاقته بالقضية الفلسطينية يتطلب ألا يكون على حدوده الشرقية عدو لم يحسم الأمر معه.

إن التوجه الصحيح لمقاومة الكيان الصيهوني يتطلب منا أن نحل هذه المشكلة حلاً جذرياً. إن إبقاء المشكلة معلقة ليس بصالح القضية الفلسطينية إطلاقاً، فالعراق لا يستطيع أن يتجه غرباً نحو فلسطين إذا لم تكن حدوده الشرقية آمنة وعلاقاته مع جاره الشرقي تقوم على أسس ثابتة سليمة. إن السلام لن يحل مع إيران، إلا إذا وصلت إيران إلى القناعة أن العراق والبلدان العربية الخليجية، ليست أراضيَ منخفضة من السهولة أن يسيل الماء فيها، وهي ليست منطقة نفوذ ومجال حيوي لأحد. إننا فعلاً بحاجة ماسة إلى أن تقتنع إيران أنها لا تستطيع عن طريق القوة أن تدفع حدودها معنا شرقاً ولا يحصل شيء لها. إن البلدان العربية المجاورة هي بلاد مستقلة وعلى إيران احترام سيادتها وعدم المس بأمنها وكرامتها. إن وضعاً كهذا من الضروري أن يقوم، ليكون أساساً راسخاً لسلام نستطيع في ظله أن نتحول كلياً إلى مقاومة الصهيونية وكيانها في فلسطين. أما إذا بقيت إيران مصدر قلق وتهديد مستمر، وإذا ما استمرت إيران بالسياسة القديمة نفسها في نظرتها إلى هذه المنطقة، فإننا مضطرون إلى أن ندخِل ذلك في الحساب، وبالتالي تكييف خططنا وبرامجنا على هذا الأساس.

إن الحرب قد أشعلتها إيران ظناً منها أن الفرصة سانحة الآن إلى الامتداد شرقاً تحت شعار تصدير الثورة، فالحقد القديم والمطامع القديمة قد أخذت الآن بعداً جديداً بعد النجاح في إزالة نظام الشاه. إن غرور النجاح والمطامع القديمة وحقد القرون، قد امتزج في مركب دفع النظام الجديد لإشعال الحرب مع العراق. أما وإن الحرب قد قامت فلتكن مناسبة لحل المشكلة القديمة الجديدة من الجذور بدلاً من تركها من دون حل، الأمر الذي يبقى يشدنا عن التعبئة والعمل إلى حل المشكلة مع الصهيونية.

القول إن توقيت هذه الحرب ليس ملائماً من حيث القضية الفلسطينية، هو قول ساذج في أحسن الأحوال، فالحرب لم يكن من الممكن تجنبها إلا في سكوت

العراق على ما يقوم به النظام الجديد في إيران، وهو يعني قطعاً التغاضي عن مخطط إسقاط الأنظمة العربية في المنطقة الشرقية لإيران وهي العراق والسعودية ودول الخليج العربي الأخرى كمرحلة أولى، ذلك المخطط الذي بدأ في الضغط على العراق. أما نتائج ذلك السكوت فليس من الصعب معرفتها، فهي تعني في النهاية الاحتلال من قبل إيران، فهل هذا ما يساعد على التفرغ إلى القضية الفلسطينية؟

هناك جانب آخر للموضع لا بد من التعرض له ويتعلق بحقيقة موقف النظام الإيراني من القضية الفلسطينية. النظام الإيراني قد قدم للثورة الفلسطينية التأييد المعنوي عن طريق التصريحات، ولكن ما قيمة كلّ ذلك في الحقيقة؟ ولاستجلاء ذلك نبدي الملاحظات التالية:

أولاً، إن النظام الإيراني مهما بلغ من تأييده للقضية الفلسطينية (حتى لو فرضنا صدقه) لا يمكن أن يكون أكثر أهمية من العراق، هذا القطر العربي صاحب الإمكانيات العسكرية والاقتصادية والسياسية المعروفة، فهل في معاداة العراق ما يفيد القضية الفلسطينية بشيء؟

ثانياً، النظام الإيراني لم يقدم غير التأييد الكلامي وهو في وضع لا يكلفه ذلك التأييد شيئاً، بل على العكس فهو في المرحلة الحاضرة يجلب له منافع أكثر مما يحمّله من أعباء. إن صدق الموقف من القضية الفلسطينية، لا يمتحن إلا عندما يكون النظام في وضع عليه أن يختار بين مصلحة القضية الفلسطينية ومصلحته الخاصة كنظام، ويفضل مصلحة القضية الفلسطينية كما يقول الإمام علي (رضي الله عنه) «علامة الإيمان أن تؤثر الصدق حيث يضرك على الكذب حيث ينفعك»، فهل النظام الإيراني قد مرّ بهذا الامتحان ونجح فيه؟ الجواب عن ذلك سلبي، فهو في أول مناسبة اقتضت مصلحته الذاتية أن يتعاون مع الكيان الصهيوني فعل ذلك في مجال التسليح، الأمر الذي أصبح معروفاً وعليه أكثر من دليل، ما اضطر المسؤولين الإيرانيين أنفسهم إلى الاعتراف به. هذه الحالة امتحان كان فيها النظام بحاجة إلى سلاح وقطع غيار لم يجدها إلا عند الكيان الصهيوني، فلم يتورع أن يتصرف بصورة ذرائعية واضعاً المبادئ وراء ظهره، فقبل بالتعاون التسليحي مع الكيان الصهيوني في هذا المجال. كيف سيكون الحال في المستقبل عندما تتعقد الأمور ويجابه هذا النظام بخيارات أكثر حدة، هل سيفضل فلسطين أم يختار مصلحته الذاتية المباشرة؟ إن الذي يفشل في الامتحان البسيط لا ينجح منطقياً في الامتحان المعقد.

إذاً في موضوع علاقة القضية الفلسطينية بالحرب مع إيران هناك حق وهناك باطل. الحق هو أن القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى والصهيونية هي العدو الرئيس للأمة العربية، الأمر الذي يتطلب تعبئة جميع الجهود لخوض معركة طويلة الأمد. والباطل هو أن لا نعمل أي شيء الآن حيث لا توجد معركة أو لم تبدأ بعد ونشاهد أجزاء أخرى من الوطن العربي تتساقط تحت الاحتلال بدعوى أن لنا قضية رئيسة في فلسطين.

والباطل هذا كما قلنا مصدره إما السذاجة والسطحية التي لا تستطيع أن ترى آثار الحرب في قدرات العراق العسكرية ومعنويات شعبه، وإما سوء القصد. إننا نعرف أصحاب سوء القصد على وجه التأكيد، لنعمل جميعاً على إبقاء هذه القضية القومية في نطاق الحق وبعيدة عن الباطل.

سابعاً: العروبة وسياسة الحد الأدنى

للحسن طريق وللسيئ طريق يؤدي إليه، وللأمور مقدمات ومداخل تفضي إليها، وبهذا المعنى كان للهاوية طريق؛ في السياسة العربية اليوم ظاهرة تستدعي الانتباه وتستحق الاهتمام الزائد لخطورتها، تلك هي أن بداية الطريق نحو الهاوية وجد بين العرب من بدء يشقها.

العرب اليوم وإن كانوا أمة واحدة، إلا أن لهم دولاً متعددة، والدول هذه تعيش بعلاقة ما مع بعضها البعض وبعلاقة ما مع ما يحيطها من العالم. ولا بدّ لكل ذلك من قواعد عمل وسلوك يلتزم بها الجميع من أجل سلامة الجميع. أمور الحياة ليست متساوية في الأهمية، فهناك المهم والأقل أهمية والأهم وغيرها من درجات الأهمية، صحيح أن الحدود الفاصلة بين تلك الدرجات ليست دائماً حادة وواضحة إلا أنها على درجة لا بأس بها من ذلك، أو قل إن الإنسان مجبر على وضع تلك الحدود حتى وإن لم توجد لنفسها بحيث يستطيع إيجاد المعايير التي يستعملها للتفريق بين حالة وحالة. والتفريق أمر ضروري، فإحدى تلك الحالات هي خطر الهلاك، لذلك لا بد من وجود المقياس الذي يفرز تلك الحالة عن ما سواها لاتقاء حصول تلك الحالة وبالتالي البقاء حياً على وجه الأرض. إذاً لا بد من المقاييس سواء أكانت موجودة أم موضوعة.

الأمة العربية بحاجة إلى مقاييس توضح الفرق بين ما يمكن احتماله وما لا يمكن، بين الضرر المحتمل والضرر الذي يؤدي إلى الهلاك. أقول إن الأمة العربية الآن بحاجة إلى مقاييس وقواعد للعبة لتستطيع البقاء في الملعب. العلاقات العربية

والعلاقات الدولية تنطوي على أخطار متفاوتة الأهمية، فبعضها قاتل وبعضها ليس كذلك. نستطيع العيش بهذا الواقع من دون التعرض إلى الخطر القاتل؟ ذلك سؤال يكتسب أهميته الآن وفي هذه الظروف ولسبب وجيه؛ في مؤتمر قمة بغداد اجتمعت البلدان العربية لبحث قضية الموقف الذي خلفته اتفاقات كامب ديفيد وما انطوى عليه عمل السادات إزاء القضية القومية، وكانت وجهات النظر متباينة في كيفية معالجة القضية الفلسطينية في إطار الوضع الراهن، فإن أصر كلّ طرف على موقفه الخاص ظهرت الفجوات في المواقف واستحال بالتالي الاتفاق، وعدم الاتفاق، وعدم الاتفاق كان من بين الأمور التي تعرض الأمة إلى خطر ربما يكون قاتلاً، فلا التأجيل ولا المعالجة على هذا الأساس كان ممكناً من دون التعرض لذلك الخطر. ولهذا أوجدت قاعدة سياسية استطاعت أن تجد الحل، حلّ إيجاد اتفاق على أمور وترك الاختلاف على أمور أخرى على ما هو عليه، وتلك هي قاعد الحد الأدنى التي عرفت بها مقررات قمة بغداد.. وكان استخدامها ناجحاً إلى حد مقبول.

إننا الآن أمة تعيش في واقع التجزئة وتجابه وضعاً معيناً في علاقاتها بعضها ببعضها البعض، وعلاقاتها بالعالم تحتاج أيضاً إلى حلّ وإلا تعرضت إلى خطر مهلك. والقاعدة التي تحتاجها هي قاعدة الحد الأدنى وإن اختلف المضمون، أي أن تتفق على حد أدنى من السلوك يجنبها التعرض إلى الهلاك مع إبقاء ما عدا ذلك من الاختلافات على ما هو عليه.

وقاعدة السلوك هذه هي تضامن العرب في وجه الأجنبي، أو على الأقل عدم تعاون العربي مع الأجنبي عندما يكون الأجنبي في نزاع مع عربي آخر. هذه هي القاعدة الرئيسة التي يمكن أن تحفز المجموع العربي من أن يوضع على طريق الهاوية.

طبعاً هناك معايير عديدة متقاربة المعنى، فهناك التضامن، وهناك العمل العربي المشترك، وهناك الحد الأدنى من التضام، ولكننا نود التركيز على قاعدة الحد الأدنى في ما يتعلق بالنزاع مع الأجنبي كما أوضحنا وهي حالة محددة المعنى. ولكن هذه الحالة المحددة نفسها بحاجة إلى تحديد أكثر، فالاتفاق على الحد الأدنى في حالة نزاع العربي مع الأجنبي قد يحتاج إلى تحديد أكثر كما في الحالة التي يكون فيها ذلك النزاع يتعلق بالأمور القومية، أي التي تمس سلامة الأرض العربية وسلامة الشعب العربي، في هذه الحالة المحددة يكون التطبيق أكثر تحديداً، فالنزاع مع الأجنبي قد تختلف أسبابه وقد يكون على أمور أساسية، وقد يكون على أمور

ليست كذلك. وفي كل الأحوال، المقصود هو الحديث عن حالة النزاع بين عربي وأجنبي على أمور تخص سلامة الأرض أو سلامة الشعب العربي، في هذه الحالة لا بد من وجود حد أدنى من التصرف متفق عليه يطبقه الجميع بصورة تامة؛ فعندما يكون هناك نزاع بين قطر عربي ودولة أجنبية حول مسألة تتعلق بعروبة الأرض أو عروبة الشعب، يجب أن تلتزم جميع البلدان العربية بحد أدنى هو أن تقف مع العربي ولا تقف مع الأجنبي على الأقل مهما كانت الحال والظروف.

الوضع الطبيعي الذي يفرضه الرابط القومي هو أن يقف العربي مع أخيه العربي ضد الأجنبي، فذلك أمر طبيعي تحتمه الرابطة القومية ويفرضه الانتماء إلى أمة واحدة. والقاعدة التي نتكلم عنها أي قاعدة الحد الأدنى، تقضي بالتزام هو أقل من ذلك، فالمطلوب هو أن لا يقف العربي مع الأجنبي على الأقل، فإذا فرضنا أن قطراً عربياً لا يريد الالتزام بمقتضيات الرابطة القومية للوقوف بجانب القطر العربي الذي يكون طرفاً في النزاع مع الأجنبي، فعليه على الأقل أن لا يقف مع الأجنبي، أي أن يقف على الحياد.

إن الرابطة القومية ليست وحدها التي تفرض أن يقف العربي مع العربي، بل الاتفاقات والمواثيق أيضاً، وهي ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربي المشترك وكثير من الاتفاقات الثنائية المتشابكة التي أبرمت في ظروف مختلفة. إن تطبيق قاعدة الحد الأدنى هذه هي الوسيلة التي تحفظ للعلاقات العربية سلامتها وتمنعها من الانهيار إلى دون المستوى الذي تتطلبه سلامة الجميع.

إننا أمة واحدة سواء رغبنا في ذلك أم لم يرغب البعض، إذ لا بد إننا مقبلون على يوم تتحقق فيه وحدتنا القومية، ومن أجل أن نصل إلى تلك الوحدة لا بدّ من أن نكون في طريقها وليس في طريق آخر، والشرط الأساسي لتحقيق ذلك ـ أي أن نكون على طريق الوحدة ـ هو أن يتحقق بيننا نوع من الثقة وحسن النية والتعاون وأمور كهذه تتطلب وجود قناعة لدى الجميع بأن كل منا سوف لن يطعن أخاه من الخلف وسوف لن يقف مع أجنبي ضده. وذلك هو الحد الأدنى المطلوب لتكون هناك مثل هذه الثقة وحسن النية والتعاون. وبمعنى آخر يجب أن يقتنع الجميع بأنه مهما كانت الظروف والأحوال، فالعربي لن يقف مع الأجنبي ضد أخيه العربي بسبب الرابطة القومية التي تربطنا جميعاً. والعربي عندما يتمسك بهذا الحد الأدنى فأنه يقوم بذلك حرصاً منه على السير في طريق الوحدة، والوحدة كما هو معروف تتطلب الثقة وحسن النية والتعاون المسبق. عندما يتكوّن مثل هذا اليقين عند الجميع، تكون البداية في السير بطريق الوحدة قد تحققت. أما

إذا حصل العكس، أي إذا أخلّ عربي ما بذلك، فذلك يعني أنه غير حريص على سلامة الآخرين، ويعني ذلك أنه غير حريص على الثقة وحسن النية والتعاون. وعدم الحرص على أمور كهذه يعني عدم الحرص على السير بطريق الوحدة.

هناك جانب مهم يتعلق بهذه القضية، هو أن بناء الثقة يتكون عادة بشكل حلزوني يغذي بعضه البعض، كما إن تهديم الثقة يحدث بشكل حلزوني أيضاً، فإذا ما تحلل قطر عربي في قاعدة الحد الأدنى هذه ووقف إلى جانب الأجنبي في حالة نزاعه مع قطر عربي أخر، فإن هذا العمل سيضعف الثقة عند القطر العربي الداخل في النزاع وعند الآخرين بسلامة نية ذلك القطر. فقد يقتصر رد الفعل في البداية على النقد ولفت النظر، إلا أن الوضع إذا ما استمر فسيؤدي إلى زعزعة الثقة بنوايا ذلك القطر الخارج عن القاعدة، ويتصاعد رد الفعل إلى أكثر من النقد ولفت النظر، إلى الهجوم والتجريح وهذا بدوره قد يؤدي إلى مزيد من الإمعان في الوقوف مع الأجنبي، والذي يؤدي بدوره إلى رد فعل أقوى من السابق، وهكذا يتصاعد الموقف وتكون عملية تحطيم الثقة حلزونية يغذي بعضها بعضها الآخر.

وبذلك يضعف الصف العربي ويتسمم الجو وتظهر بوادر النزعات العربية والانقسامات. وعلى العكس من ذلك فإن وقوف العربي إلى جانب شقيقه العربي عندما يكون في حالة نزاع مع الأجنبي، يؤدي إلى بناء الثقة ومد جسور التواصل فيكون ردّ الفعل هو الود والتعاون، ما يؤدي بدوره إلى مزيد من التساند. وبالطريقة نفسها تتصاعد عملية تكوين الثقة وحسن النية والتعاون. وغني من القول إننا في وضعنا الحالي المتسم بالسلبية والمفعم بالنزاعات تكون عملية تهديم الثقة أسرع وأسهل من عملية بنائها. والعكس عندما يكون الجو إيجابياً مليئاً بالتفاؤل وحسن النية وعندما تكون جذور الثقة راسخة قوية، في مثل ذلك الجو يكون التصاعد في مزيد من الثقة أكثر سهولة من إضعافها فالحادث الإيجابي يفرز من الإيجابية أكثر مما يفرز الحادث السلبي من السلبية.

ويثار هذا المجال سؤال قد يرد إلى أذهان البعض يتعلق بموضوع النزاع. قد يقول البعض هل تفرض قاعدة الحد الأدنى هذه أن يقف العربي مع العربي بغض النظر عمن هو بجانب الحق؟ هل يجب نصرة العربي من قبل العربي الآخر في كل الحالات وبغض النظر عما إذا كان على حق أم على باطل؟ بالطبع بالإمكان بحث هذا الموضوع بصورة نظرية مجردة، وبالإمكان بحثه بصورة حية ملتصقة بالواقع، والإجابة ستختلف من حالة إلى أخرى. الحق قديم وواجب علينا أن ننصره وقل

الحق ولو على نفسك. كلّ ذلك صحيح في المجال الفردي وفي المنطق المجرد، فالعربي عندما يختصم مع أجنبي ويكون العربي على باطل علينا أن نقول لذلك العربي إنه على باطل وعلينا أن نكون إلى جانب الحق. ذلك صحيح ولكن علينا أن نعرف كيف ومتى نقول له ذلك. صحيح أنه من الصعب معرفة من هو على حقّ ومن هو على باطل في كلّ الأحوال؟ الجواب في نظري كلا؛ فموضوع سلامة الأرض العربية وسلامة الشعب العربي أمور ليست اجتهادية ولا يصعب تمييز ما فيها من الباطل. إن حدود الوطن العربي معروفة وليست موضع جدال، كما إن سلامة الشعب العربي من الإبادة أمر لا يحتمل الأخذ والرد واختلاف الآراء. ولنقل لا يحتمل الاختلاف إلى حد بعيد. فنحن إذاً لسنا من دون مقاييس ولسنا من دون وسيلة لمعرفة الحق من الباطل. .

عندما يتنازع عربي مع أجنبي على موضوع يخص سلامة الأرض العربية أو سلامة الشعب العربي، فالأمر على درجة كبيرة من الحسم والوضوح، بذلك يكون تطبيق القاعدة سهلاً وواجباً، أي أن يقف العربي مع أخيه العربي أو على الأقل أن لا يقف مع الأجنبي.

ثمّ هناك فروق في حالات النزاع والحرب حالة خاصة من تلك الحالات. إن موقف العربي من أخيه العربي عندما يتخذ النزاع شكل الحرب أمر مختلف عما سواه من الحالات لأن الحرب مسألة خاصة. وخصوصية الحرب هي أنها عندما تبدأ يجب أن تكسب إذ مهما كانت الحالة فخسارة الحرب أسوأ من أي شيء يمكن تصوره. إذاً تطبيق قاعدة الحد الأدنى يصبح أكثر إلحاحاً عندما يتخذ النزاع مع الأجنبي شكل الحرب.

في الحرب لا مناص من وقوف العربي مع العربي ضد الأجنبي، لأن كسب الحرب هو الأساس وخسارتها من قبل العربي يؤدي إلى نتائج سلبية على الأمة العربية لا يفوقها أي شيء آخر.

حتى الآن كنا نناقش الأمور نظرياً، بمعنى أننا لم نطبق ما ناقشناه على حالة محددة في الوضع العربي. . هناك الآن حالة محددة هي قيام الحرب بين العراق وإيران، فما هو واجب العرب وكيف تطبق قاعد الحد الأدنى؟ إن قاعدة الحد الأدنى تقضي بأن يقف العرب كلّ العرب مع العراق، أو على الأقل ألا يقف عربي مع أجنبي، فلماذا؟

العراق بلد عربي وقد كان يوماً في مقدمة الذين تحملوا مسؤولياتهم القومية، والعراق كان دوماً يصرف سياسته العربية والدولية على أساس أنه جزء لا يتجزأ

من الأمة العربية وأرضه جزء لا يتجزأ من الوطن العربي. كان العراق كذلك بالقول وبالعمل وعندما سنحت فرص ضد العدو كان العراق دائماً داخل تلك الحروب مع العربي ضدّ الأجنبي في كل شيء. وأستطيع أن أقول على وجه الجزم إن العراق لم يتخلف عن تأدية الواجب ولا مرة واحدة، ولم يقصر في مسؤولية قومية قط وفي أحلك الظروف وأصعب الحالات.

وهو عندما فعل كل ذلك لم يكن ينطلق من مصلحة قطرية قط، ففي كل الحالات التي كانت المصلحة القطرية متناقضة مع المصلحة القومية فضّل العراق المصلحة القومية، أي أنه آثر الصدق الذي يضر، على الكذب الذي ينفع.

ثم هذا النزاع الذي يقوم بين العراق وإيران، أهو على قضية ثانوية أم على قضية تتعلق بالأرض، أرض العراق التي هي جزء من الوطن العربي؟ وقضية النزاع على الأرض هل الحق فيها غير معروف من الباطل؟ هل هي غامضة ليس بمقدور الإنسان الاعتيادي أن يعرف أين يكمن الحق فيها؟ هل هناك شك في أن الأرض في الحدود البرية في زين القوس وسيف سعد وميمك هي أرض عراقية، وهل هناك شكّ (أي شكّ) في أن شط العرب هو نهر عراقي بالكامل؟ هل هناك أي ش في أن إيران قد احتلت الجزر العربية الثلاث بالقوة وأن النظام الجديد يتمسك بذلك؟

هل هناك أي شك في أن النظام الجديد قد تدخل في شؤوننا الداخلية بإرسال المخربين وتجنيد جاليته وعملائه لزعزعة أمننا وسلامة بلادنا؟ إذا كان هناك أي شك في هذه الأمور، فنريد أن نعرف إننا على يقين أين يكمن الحق وأين هو الباطل؟ ونرى بقناعة تامة أن العرب كلّ العرب يجب أن يقفوا مع العراق في هذا النزاع وفي حده الأدنى ألا يقف أحد مع إيران.

قد ينكر الذين لا يطبقون قاعدة الحد الأدنى بوقوفهم مع العدو الإيراني ذلك، ويتنصلون من المساعدات المادية والمعنوية التي يقدمونها له ونحن بدورنا نقول عن ذلك ما يلي: إننا لا نلقي التهم جزافاً وقدرتنا على كشف الحقيقة لا بأس بها وأمور من هذا النوع ليس من السهل إخفاءها لمدّة طويلة، وما نقوله لا يعتمد على مجرد الشكوك، بل على ما هو أكثر من ذلك. وقد حصل أن حامت شكوك حول تعاون جهات عربية أخرى مع العدو فتحرينا الموضوع وبحثناه معهم، لقد حاولنا في البداية ألا نصدق، ولكن التراكم بالمعلومات والتواتر بالأدلة قد قطع الشك باليقين وأصبحنا متأكدين من صحة ما نقول.

ثمّ إذا كان ما نقوله مجرد تهمة لا أساس لها فلماذا لا ينفيها هؤلاء المتعاونون علناً؟ لماذا لا يقولون أمام الرأي العام العربي إنهم لا يساعدون النظام الإيراني، وإنهم لا يمكن أن يقفوا مع أجنبي ضد عربي؟ إنهم لم يقولوا ذلك ولن يقولوه لأن ما يقومون به هو عن سبق إصرار وتصميم ولا يريدون إغضاب الجهة التي يتعاونون معها. إنهم يعرفون في قرارة نفوسهم أنّهم بالفعل يقومون بذلك. هذه هي الحالة في الوضع العربي الآن. يقوم نزاع بين قطر عربي وجهة أجنبية على أمر يتعلق بالأرض العربية والحق فيه واضح، فيختار بعض العرب الوقوف بجانب الأجنبي ضاربين بعرض الحائط قواعد التضامن العربي وما تفرضه الرابطة القومية وتقتضيه أبسط ما يتحدث عنه من قومية ووحدة عربية ومصير واحد وتضامن عربي.. إلخ.

هذا هو الوضع الحالي للتصرف العربي فماذا يمكن أن تكون النتائج؟ ماذا ستفرز هذه الحالة من أمور سلبية على الوضع العربي؟ هناك جانبان لقضية النتائج مباشرة وغير مباشرة قصيرة الأمد وطويلة الأمد. النتائج المباشرة هي إضعاف الحق العربي، فبدلاً من أن تصب كل الجهود العربية في مكان واحد وتتحد كل القوى العربية مع العراق لإحقاق الحق وحل المشاكل التي أدت إلى قيام الحرب، وهي حصول العراق على كامل حقوقه في أرضه ومياهه واسترجاع الجزر العربية الثلاث وإنهاء حالة التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية من قبل إيران، وإنهاء سياسة الهيمنة الإيرانية على المنطقة العربية، بدلاً من كل ذلك تصب بعض الجهود العربية مع إيران، وهي نقصان في القوة العربية وزيادة في قوة العدو، وبهذا المعنى وضمن هذه الحدود تؤخر الحسم النهائي الصحيح للنزاع على حساب تضحيات بشرية ومادية من قبل العراق كان من الممكن تجنبها. وبذلك يلحق الضرر بالعرب.

لكن الأمر لا يقتصر على هذا الجانب المباشر القصير الأمد، فهناك أمر أكثر أهمية وإن كان أثره غير مباشر وطويل الأمد. إن شعب العراق كان دوماً في مقدمة الصفوف في الدفاع عن الأمة العربية، وكانت سياسته العربية والدولية تدور حول القضية القومية، فهل في هذا الموقف الذي يقفه بعض العرب ما يقوي هذه السياسة؟ الجواب: كلا. إن وضعاً كهذا يعني عملياً أن السياسة القومية التي يتبعها العراق لا تقابل بسياسة قومية من قبل جميع العرب، فبعض العرب يقابل هذه السياسة بسياسة قطرية أو سياسة ذاتية بتعبير أدق، أي أنه يؤثر الكذب الذي ينفع على الصدق الذي يضر. إن وضعاً تكون به السياسة القومية التي هي بمثابة الصدق الذي يضر (ذاتياً) بما تنطوي عليه من تضحيات وتحمل

ونكران ذات، قابلتها عند بعض الأقطار سياسة قطرية ذاتية هي بمثابة الكذب الذي ينفع (ذاتياً) بما يجلب من منافع.. إن وضعاً كهذا لا يساعد على نمو الروح القومية، بل على العكس ينمي الروح القطرية والانكفاء على الذات وتحسس المصالح الخاصة المباشرة. ومثل هذا الوضع كمثل وفدين من قطرين عربيين يتفاوضان على مشروع مشترك أحدهما يعالج الموضوع بروح قومية تستهدف المصلحة العامة، والآخر يقابل ذلك بالعكس فيحاول أن بتشاطر ويسعى إلى الحصول على مكاسب قطرية وخاصة على حساب الجانب الآخر. في مثل هذا الوضع لا بد أن تتولد عند المفاوض القومي المرارة وخيبة الأمل، ولا بد أن يستثير ذلك في النهاية عنده روح المقاومة ومنع الاستغفال فتقوى عنده الروح القطرية ويبدأ بمعاملة الجهة الأخرى بالروح نفسها التي قوبل بها، ما يؤدي بدوره إلى تقوية الروح القطرية عند الجانب الآخر، وهكذا بشكل حلزوني يغذي بعضه البعض، فتقوى الروح القطرية على حساب الروح القومية.

إن خطر ما يقدم عليه بعض العرب يتعلق بصميم الاتجاه القومي وهو أمر يفوق الأمور الأخرى فداحة. إنهم عندما يتخذون مثل هذه المواقف لا يضعفون العرب في المعركة المحددة الحالية فحسب، بل يضعفون القضية القومية برمتها. بعبارة أخرى إنهم لا يضعفون العرب فحسب، بل يضعفون العروبة أيضاً.

هذا هو معنى القول إن التصرف العربي لكي يتجنب طريق الهاوية يحتاج إلى أن يُضبط بقواعد محددة لا يخرج عنها أحد، تضمن عدم السير في الخطر الذي يتعلق بالأمور الجوهرية. إن قاعدة الحد الأدنى قد كسرت من قبل بعض العرب في تصرفهم إزاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، وهي بادرة خطيرة لأنها تملك قابلية التوسع الذاتي، بحيث تتطور وبشكل حلزوني يغذي بعضه البعض وتكون حصيلتها إلحاق الضرر بالقومية العربية نفسها.

ثامناً: النظام الإيراني وعدم الانحياز

للنظام الإيراني الجديد ادّعاءات عالية الصوت في مجال التحرر ومقارعة الاستعمار وعموم المبادئ العليا في العلاقات الدولية، وسنقتصر في هذا على مناقشة موقفه من المبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز.

من المبادئ الرئيسة لحركة عدم الانحياز هو عدم استخدام القوة في حل المنازعات الدولية، أي التي تنشأ بين دولة ودولة أخرى، فما هو مدى إيمان النظام الجديد بهذا المبدأ ومدى تطبيقه له في واقع تصرفاته اليومية؟

بين العراق وإيران اختلافات، فهل توسل النظام الجديد إلى حل تلك الخلافات بالطرق السلمية؟ الجواب عن ذلك يوضحه التاريخ الحديث جداً وهو تاريخ العلاقات بعد مجيء النظام الجديد إلى الحكم. لقد استعمل النظام الجديد أسلوب القوة في تعامله مع العراق، وقد بدأ ذلك بأعمال الإرهاب التي قام بها بواسطة المتسللين الإيرانيين والإيرانيين المقيمين في العراق، إذ من المعروف أن حزب الدعوة وهو حزب عميل لإيران، قد عقد مؤتمراً في قم وكوّن قيادة جديدة من إيرانيين في إيران وإيرانيين مقيمين في العراق، واتخذ قراراً بالعمل لقلب نظام الحكم في العراق بواسطة القوة كما ورد في اعترافات أحد أقطابه وهو عبد الأمير المنصوري التي أدلى بها أمام الجمهور العراقي على الشاشة الصغيرة في يوم ٢٤/ ٤/ ١٩٨٠، وتوالت أحداث العنف المسلح والاعتداءات على المدن العراقية، وتصاعد الوضع إلى الحشد العسكري على الحدود، ثم وصل الذروة يوم ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، عندما قصفت المدن العراقية الحدودية بالمدفعية الثقيلة. وعندما بدأ العراق بالرد على الاعتداءات، استخدمت إيران قواتها النظامية المسلحة، وأصدرت أربعة بيانات عسكرية رسمية يوم ١٨ و١٩ أيلول/ سبتمبر، أوضحت في الثالث والرابع منها استخدام القوة الجوية، وذكرت فيها أنها أشعلت النار في حقول النفط العراقية. كان ذلك قبل يوم ٢٢ أيلول/ سبتمبر يوم استخدام القوات المسلحة العراقية رسمياً ودخول الأراضي الإيرانية وبدء صدور البيانات العسكرية العراقية.

إيران إذاً لم تلجأ إلى وسائل سلمية لحل النزاع مع العراق حول الحدود البرية وشط العرب، فلم توسط أحداً ولم تعرض المفاوضات ولم تقدّم شكوى إلى الأمم المتحدة أو المؤتمر الإسلامي، هذا لو كانت حقاً تؤمن باستخدام الوسائل السلمية لحل النزاع.

في هذا المجال لا بد من التوضيح ومن أجل الأمانة أن بعض المسؤولين في إيران آنذاك كانوا يميلون إلى الحل السلمي ومنهم رئيس الوزراء مهدي بزركان، وربما وزير الخارجية إبراهيم يزدي؛ فقد عرض السيد رئيس الجمهورية على هامش مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في هافانا في اجتماعه مع إبراهيم يزدي استعداد العراق للاجتماع بالقادة الإيرانيين لحل المشاكل بالتفاوض، ووعد إبراهيم بأنه سيعرض الأمر على طهران، ولكن شيئاً من هذا لم يحدث؛ وعدت وكررت عليه العرض نفسه خلال اجتماعي به في أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، الذي تلى ذلك ولم يحدث أي تجاوب. وقد قام سفير إيران آنذاك محمود دعائي بمبادرة عرض فيها علينا عقد اجتماع على مستوى عالٍ لحل النزاع سليماً، فوافقنا في الحال وذهب دعائي إلى طهران لإقناع المسؤولين هناك وعقد

اجتماع لمجلس الثورة الإيراني في قم وقد حضره دعائي، وكنا نراقب ذلك بواسطة الإعلام. ورجع دعائي إلى بغداد من دون نتيجة بعد أن تأكدنا أن موضوع العلاقة مع العراق قد بحث بذلك الاجتماع من تصريحات دعائي نفسه إلى الإعلام الإيراني. والاستنتاج الذي لا مناص منه هو أن الخميني وفئة رجال الدين التي معه، كانت لا ترغب بحل النزاع سلمياً، ومن والمعروف أن وزارة مهدي بزركان قد استقالت بعد ذلك.

وكما قلنا في مقالات سابقة، جّدد المسؤولون الإيرانيون الجدد مطالبتهم بالبحرين واعتبروا الاستفتاء الذي قامت به الأمم المتحدة عملاً مزوراً وباطلاً، إذاً النظام الإيراني يعتبر نفسه في حالة نزاع مع البحرين فكيف عالج ذلك؟

المعروف أنه عالجه بالتآمر المسلح لقلب نظام الحكم هناك، واستلام السلطة كما اتضح من المؤامرة التي انكشفت مؤخراً. كما قام النظام الإيراني باستخدام قوته الجوية بالاعتداء على الكويت وقصف منشآتها النفطية فعلى ماذا يدل ذلك؟ إنّه الاستخدام المستمر للقوة كطريق لحل النزاعات التي تحدث مع الدول الأخرى، في حين كان عليه أن يستخدم الطرق السلمية لحل أي نزاع مفترض بينه وبين جيرانه كما تقضي بذلك مبادئ حركة عدم الانحياز، إلا أنه لم يفعل ذلك ولا يوجد دليل على أنه سيفعل ذلك مستقبلاً، بل على العكس فهو متمسك تمسكاً تعصبياً بهذه الأساليب ولا يخفي ذلك بل يصرح به علناً.

من المبادئ الأساسية في حركة عدم الانحياز، هو تعايش الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة؛ فحتى لو فرضنا أن نظام إيران الجديد هو المثالي، وأنه قمة ما وصل إليه البشر في مجال التقدّم الاجتماعي، فالمفروض بهذا النظام أن لا يحاول فرض نفسه على الآخرين بالقوة، بل عليه أن يترك أمر تغيير الأنظمة إلى الشعوب، فهي التي تختار بحريتها ما ترتضيه من الأنظمة؛ فهل يطبق النظام الإيراني هذا المبدأ في سلوكه سواء بالقول أم بالعمل؟ الجواب عن ذلك سلبي أيضاً، فالنظام الجديد مصرّ على فكرة تصدير الثورة الإيرانية إلى البلدان الأخرى؛ فقد تآمر على العراق وسعى إلى قلب نظام الحكم فيه، وكذلك فعل مع الدول العربية الأخرى في منطقة الخليج العربي. ويلاحظ أنه في تصريحاته وأعماله يتجه إلى مسألة محددة هي قلب النظام نفسه؛ ففي يوم ١٩٨٠/٩/٢٧، صرح محمد بهشتي قائلاً: «على الشعب العراقي أن يسقط النظام غير الإسلامي»، إذاً المقصود هو قيام نظام إسلامي في مكان النظام الموجود في العراق على غرار النظام في إيران طبعاً! ومحمد بهشتي كان رئيساً للحزب الجمهوري الإسلامي؛

وفي ٢٧/ ٤/ ١٩٨٠، قال صادق قطب زادة، وزير خارجية إيران آنذاك، ما نصه: إن إيران ستقف دائماً مع الشعب العراقي في نضاله حتى إسقاط نظام البعث؛ وفي ٢٣/ ٤/ ١٩٨٠، وجه الخميني نداء إلى القوات المسلحة العراقية للثورة ضد نظام الحكم في العراق كما حدث في إيران، وكذلك فعل في ١٨/ ٤/ ١٩٨٠، وفي ٢٣/ ٤/ ١٩٨٠ وفي مناسبات عديدة أخرى.

المعروف أن النظام الإيراني قد رفع شعار تصدير الثورة الإيرانية إلى البلدان الأخرى واستخدم وسائل العنف في ذلك، وسعى إلى تغيير أنظمة البلدان الأخرى بالقوة، لإحلال النظام الموجود في إيران مكانها، والخميني نفسه قد قال في كلمة ألقاها ابنه عنه يوم ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٠، من الإذاعة: «يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتصدير ثورتنا إلى الأجزاء الأخرى من العالم ونترك فكرة إبقاء الثورة ضمن حدودنا». ويلاحظ أنه عندما لقي هذا الاتجاه مقاومة من البلدان الأخرى، أخذ النظام يحاول المراوغة وذلك بإعطاء تصدير الثورة صبغة فكرية، فصدرت منه بعض التصريحات بهذا الخصوص ولكن ذلك أتى بعد انكشاف النوايا واتضاح القصد وقيامه بأعمال محددة تدل على استخدام العنف. وقام مؤخراً بخطوة عملية هي تأسيس دائرة خاصة في الخارجية الإيرانية تختص بتصدير الثورة، ويعني ذلك أن جهاز الخارجية سيصبح جهازاً يمارس أعمال المخابرات وتهريب الأسلحة وتقديم الأموال للقيام بأعمال العنف في البلدان الأخرى، وإجراء اتصالات غير شرعية للتحريض على قلب أنظمة الحكم في البلدان الإسلامية الأخرى.

وحركة عدم الانحياز تؤكد دوماً مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية من قبل أي دولة في شؤون الدولة الأخرى، فهل يؤمن النظام الإيراني بذلك؟ إن نظام الخميني يريد أن يجعل من الثورة التي قامت في إيران نقطة بداية لثورة مشابهة تحدث في كل البلدان الإسلامية بتحريض وبمساعدة من نظامه، وأن تكون تلك الثورات موالية له وأن تصبح تلك البلدان بالتالي تابعة له في جميع شؤونها. وفي الحقيقة يؤمن نظم إيران الجديد بضرورة السيطرة على العراق والمملكة السعودية وباقي الدول العربية في الخليج العربي، وضمها إلى إيران بدولة واحدة تكون بزعامة رجال الدين في إيران والموالين لهم في هذه الأقطار، لذلك فهو لا يخفي نواياه هذه بل عمل لها وصرح بها في أكثر من مناسبة. فقد نقلت صحيفة **السياسة** الكويتية، أن الخميني قال في حديث له مع رجال الدين من أعضاء الحزب الجمهور الإسلامي نشرته جريدة الحزب السرية **صراط مستقيم** جاء فيه بالنصّ:

«إن إيران مهيأة اليوم لقيادة الثورة في العالم كلّه، وإن هذا المبدأ يحتاج إلى تضحيات وصبر وإيمان، وإن مهمة علماء الدين هي إعادة رسالة الإسلام، وهذا الأمر لا يتحقق إلا بالتحريض على الثورة في أرض الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام وأفريقيا ودول العالم الأخرى. إن مهمتكم عظيمة إذا كانت تسير بهذا الاتجاه، اتجاه إعادة مجد إيران من خلال إقامة امبراطورية إسلامية تكون إيران قاعدة انطلاقها. إن هذا هو قدر إيران اليوم في إشعال نار الثورة ودعوة المسلمين إلى الجهاد ضدّ حكامهم»[٩]. وهذا هو حسين منتظري أحد كبار رجال الدين من أتباع النظام والمرشح لخلافة الخميني يقول بالنصّ يوم ١٣/ ٤/ ١٩٨٠:

«مثلما قاد الخميني الثورة في إيران وانتصر على الشاه، فإننا ننتظر ليقودنا إلى الانتصار في العراق لأن الخميني هو زعيم المسلمين جميعاً ولا يوجد بيننا مصطلح يسمى مصطلح الجغرافيا وتقسيماتها».

كان هذا هو التوجيه فماذا كان العمل؟ في يوم ١/ ٤/ ١٩٨٠، وقعت حادثة الجامعة المستنصرية عندما ألقى أحد أتباع النظام الإيراني القنبلة على التجمع الطلابي، فقتل عدد وجرح عدد آخر، وفي يوم ٥/ ٤/ ١٩٨٠، ألقيت المتفجرات على موكب تشييع الضحايا فقتل وجرح عدد جديد. وفي يوم ١٢/ ٤/ ١٩٨٠، قالت إذاعة طهران باللغة العربية بكل تبجح ما نصه: «إن عملية المستنصرية كما هو معلوم ليست أكبر عمليات أبطالنا الثورية التي شهدتها ساحة الجهاد في عراقنا الصامد أخيراً، فالعملية الجديدة في النجف الأشرف التي قادها الشهيد صالح هادي وقتل وجرح خلالها العشرات من المجرمين، وعملية الشهيد البطل الحاج أبي منتظر التي نفذها في البياع في بغداد وقتل خلالها سبعة مجرمين بينهم نقيب أمن وجرح ١٨ من عملاء السلطة، وغيرها وربما أكبر من ناحية عدد القتلى والجرحى من عملية المستنصرية». هذا ما أذاعته إذاعة طهران حيث كشفت صراحة أن هذه الأعمال كان النظام الإيراني وراءها، فهل هذا في شيء من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؟ ثمّ تتابعت أخبار التدخل في شؤون الدول الإسلامية وسرعان ما انكشفت في إندونيسيا وتركيا وماليزيا وتونس وأفغانستان وباكستان والهند، والاتصال التحريضي بمسلمي يوغوسلافيا والفيليبين وغيرها، الأمر الذي لقي الاستنكار الشامل والمقاومة، ما أدى إلى توتر العلاقات الثنائية بين إيران وهذه الدول.

---

(٩) **السياسة**، ٩/ ٤/ ١٩٨١.

وما يلاحظ على الإعلام الإيراني أنه لا يذكر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وعندما تمت صياغة مشروع النصّ الذي تضمنه البيان الختامي لمؤتمر وزراء خارجية ودول عدم الانحياز الأخير في دلهي في العام الماضي، لم تكن الإشارة إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية من وضع الوفد الإيراني ولم يعر هذه القضية أهمية بل ركز على المبدأ الذي يناسبه في ما يتعلق بالحرب مع العراق.

وليس أقل أهمية هو مبدأ احترام سيادة كلّ دولة على أراضيها، فهل يؤمن النظام الإيراني بهذا المبدأ وكيف يكون ذلك والنصّ الذي أوردناه أعلاه لكلام الخميني ولرجال الدين يوضح بما لا يدع مجالاً للشك بأنه يدعو ويحرض على إنهاء سيادة الدول الأخرى على أراضيها وإلحاقها عن طريق القوة بدولة جديدة بزعامة إيران وبزعامته هو ورجال الدين؟ إن التحريض على الثورة المسلحة في البلدان الأخرى والدعوة إلى بسط نظام غير أنظمتها لا يعني احتراماً لسيادتها إطلاقاً، كما هو واضح أن نظام إيران الجديد بتمسكه بالأراضي العراقية على الحدود وبنصف شط العرب من غير وجه حق، يدلل على عدم احترام سيادة العراق وكذلك تمسكه بالجزر الثلاث. ويعني ذلك أنّه يؤمن بالقوة كأساس للاستيلاء على أراضي الغير، منتقصاً بذلك سيادة الدول الأخرى صاحبة تلك الأراضي. إن مطالبة قادة النظام الجديد بالبحرين وانكشاف المؤامرة المسلحة على هذا البلد المستقل، إنما هو دليل آخر على عدم التقيد بهذا المبدأ الرئيس من مبادئ حركة عدم الانحياز.

إذاً هناك أدلة بالقول على أعلى المستويات وبالعمل المادي، على أن نظام إيران الجديد لا يؤمن بمبادئ عدم الانحياز الأساسية، وهي مبادئ عدم استخدام القوة في حلّ المنازعات التي تنشأ بينه وبين الدول الأخرى، وتعايش نظامه مع الأنظمة الموجودة في الدول الأخرى وعدم التدخل في شؤون الآخرين واحترام سيادتهم على أراضيهم.

صحيح أن إيران لا تنتمي الآن إلى حلف عسكري لأي من المعسكرين العملاقين، إلا أن ذلك لوحده لا يكفي لتكون إيران دولة غير منحازة، فعدم الانتماء هو عامل سلبي يجب أن يتوافر، ولكن العامل السلبي لوحدة لا يكفي إذا لم تتوافر العوامل الإيجابية، وهي الإيمان بالمبادئ المذكورة وتجسيدها عملياً في السلوك اليومي في العلاقات الدولية مع الآخرين. إن الشروط الصحيحة للانتماء الفعلي لحركة عدم الانحياز هي توافر الشروط السلبية والشروط الإيجابية لتكون

الدولة غير منحازة عن حق. وبالمنطق نفسه لا تكفي صفة الانتماء إلى دول العالم الثالث لتكوين المؤهل الحقيقي للانتماء إلى حركة عدم الانحياز، فكون إيران من دول العالم الثالث لا يعني الكثير إذا لم تتوافر الشروط وهي المبادئ السابقة الذكر. إذ من المعروف أن في العالم الثالث دولاً منحازة بكل معنى الكلمة، ولا تتوافر فيها شروط الانتماء إلى هذه الحركة، وليس أدل على ذلك من كون أن عدداً لا بأس به من دول العالم الثالث ليست أعضاء في الحركة لعدم انطباق الشروط عليها.

ويلاحظ أن إيران نفسها لا تتحدث عن عدم الانحياز في إعلامها وهي دولة كثيرة الكلام ومولعة بالإعلام، فعبارة عدم الانحياز لم ترد إطلاقاً في أحاديث الخميني وبياناته، وكذلك الحال بالنسبة إلى رجال الدين من اتباعه، وبدلاً من ذلك، نجد أن الإعلام الإيراني والمسؤولين في قمة السلطة يتحدثون عن شيء آخر هو عبارة لا شرقية ولا غربية، فما هو المقصود بذلك بعد أن أصبحت عبارة الانحياز تعبيراً دولياً راسخاً ومحدد المعنى وثابتاً في قاموس السياسة الدولية الحالية؟ قد يكون المقصود إنشاء حركة جديدة غير حركة عدم الانحياز، وإلا فلماذا هذا التعمد بترديد هذه العبارة الجديدة؟ ثمّ ما هو مضمون لا شرقية ولا غربية وما هي المبادئ التي تنطوي عليها؟

حتى الوقت الحاضر، رفع النظام الإيراني شعارين في العلاقات الدولية هما «تصدير الثورة» و«لا شرقية ولا غربية»، ولم يتحدث النظام عن مبادئ عدم الانحياز التي ذكرناها أعلاه، ونلاحظ أنها لا ترد في إعلامه ولا يجري التأكيد عليها. وفي المقابل يبدو أن هناك علاقة بين المبدأين الإيرانيين المذكورين، ومن ربطهما نستنتج أن النظام الإيراني يقصد أنه يعمل من أجل تكوين معسكر جديد قوامه النظام الإيراني والنظم التي يستولي عليها، أو التي يستطيع أن يجعلها تابعة له عن طريق تصدير الثورة، وأن هذه الكتلة الجديدة القائمة على مبدأ الدين هي لا شرقية ولا غربية. وأقوال هذا النظام التي ذكرناها تدل على ذلك، فهو لا يقصد أن تكون إيران غير منحازة بين باقي دول الحركة، بل يقصد تأسيس شيء جديد كما يبدو.

إن مسألة عضوية إيران في حركة عدم الانحياز، هي موضوع شك من حيث الجوهر، والنظام الجديد لم يدلل على تمسكه بمبادئ الحركة وهو لا يمارسها في الواقع بل يمارس العكس. وليس أدل على ذلك موقفه من مبادرات العراق السلمية، فالعراق ملتزم بأن ليس له في إيران مطالب إقليمية، وهو لا يطالب

بغير أراضيه بحسب ما هو موضح في الاتفاقيات الدولية المعقودة بين البلدين والمعترف بها من الجانبين، وهي أراضٍ معروفة ومحددة، وكان نظام الشاه قد اعترف أنها عراقية وكان في طريقه إلىً تسليمها قبل أن يسقط. والعراق عندما يريد تحقيق سيادته على شط العرب، فذلك أمر ينطبق على مبدأ السيادة، فشط العرب نهر وطني عراقي منذ أن عرف التاريخ، والكل يعرف بمن فيهم إيران أن الشاه قد استخدم القوة المسلحة لفرض اتفاقية عام ١٩٧٥، وأن العراق لم يكن لديه أي خيار آخر. ومعروف أن النظام الجديد نفسه لم يكن يعترف باتفاقية عام ١٩٧٥، ولم يلتزم بنصوصها، بل تبرأ منها. إذاً ما معنى رفضه حلّ النزاع سلمياً عن طريق التفاوض، غير أنه مصر على استحواذه على أراض عراقية لا تعود إليه؟ مثل هذا الموقف لا ينسجم مع مبادئ حركة عدم الانحياز كما هو واضح.

إن عضوية إيران في هذه الحركة غير مستكملة الشروط إذا أخذنا الجوهر بعين الاعتبار، أما إذا اقتصرنا على الشكل فإيران موجودة في الحركة شأنها شأن دول أخرى موجودة فيها، ولكنها ليست غير منحازة حقيقة. والآن يقوم هذا النظام بأول نشاط له في داخل الحركة وهو نشاط سلبي يتعلق بمكان وزمان انعقاد مؤتمر القمة القادم، الذي أُقِرَّ بالإجماع في مؤتمر القمة في هافانا وفي مؤتمر وزراء الخارجية في الهند. والعالم برمته يعرف أن العراق يتبع سياسة مستقلة غير منحازة حقيقة وينادي بذلك ويتصرف كذلك، وهو يضطلع ببرنامج للتعاون بين دول عدم الانحياز نفسها تقوية إلى استقلالها، ويضع في هذا البرنامج نسبة من دخله القومي يفوق ما تقدّمه أكبر الدول الصناعية وأكثرها ثروة، فما معنى هذا النشاط السلبي غير إضعاف الحركة، وإضافة عامل انقسام جديد وخلق البلبلة في صفوفها؟ إنه فاتحة النشاط الإيراني، وإذا أخذنا الأقوال والأعمال التي صدرت عنه حتى الآن، فإننا لا نتوقع أن يكون الأخير، بل الذي يبدو إن النظام الجديد ينوي اتباع سياسة سلبية في داخل الحركة تضعفها بدلاً من أن تقويها، ولذلك نلفت انتباه كلّ من هو حريص على قوة هذه الحركة إلى زيادة فعاليتها في الحياة الدولية.

تاسعاً: قراءة جديدة في كتاب «الأمير»

كنت قد قرأت كتاب **الأمير** *(The Prince)* لنيكولو ماكيافيللي (Niccolo Machiavelli) في الجامعة، ولا زلت أذكر المناقشة التي دارت حوله في صف الدراسة ولكنني رأيت أن أرجع إليه في قراءة ثانية الآن.

وكتاب **الأمير** معروف بأنه يدور حول ما يجب أن يعمله الحاكم ليبقى في الحكم من وجهة نظر الكاتب، وترجع كتابته إلى أكثر من أربعة قرون مضت. وسبب رجوعي إلى الكتاب الآن هو أنه بالرغم من مرور القرن، وبالرغم من الظروف الخاصة والغرض الخاص الذي كتب من أجله، إلا أنه لا يعدم أموراً لا تزال تنطبق إلى حد ما على وضعنا في بعض الأقطار العربية الآن.

ولعل أهم محور يدور حوله تفكير الكاتب من القرون الوسطى هو الفصل بين السياسة والأخلاق، محاولاً ربما من دون قصد منه أن يجعل من السياسة صناعة ذات قوانين محددة يتقنها الحاكم الذي يريد البقاء، ويستعملها من أجل أن يبقى، وهي في نظر الكاتب كفيلة بتحقيق غرضه لأنها مستمدة من الطبيعة البشرية (بحسب تعريف الكاتب للطبيعة البشرية).

إن مجموعة تلك القوانين تكون حرفة أو صناعة على الحاكم الذي سمّاه «الأمير»، أن يتقنها ليحقق النجاح، وأن كل ذلك يجري خارج دنيا المبادئ والأخلاق؛ فالمبادئ والأخلاق قد تنسجم أحياناً مع مقتضيات البقاء في الحكم ولكنها قد تتناقض معها أحياناً أخرى، وعلى الحاكم أن يتبع قوانين الصناعة بغض النظر عن مقتضيات الأخلاق والمبادئ. هذه هي أهم قضية فكرية في نظرية ماكيافيللي في كتاب **الأمير**.

مر أحد الأقطار العربية بفترة مضطربة تغيرت فيها الحكومات بسرعة، وضعفت قدرة البقاء في الحكم، ومن خلال هذه الظروف المضطربة ظهرت نزعة التصميم على البقاء في الحكم مهما كان الثمن وبشتى الوسائل، علماً أن الفترة التي ظهر فيها كتاب **الأمير** في إيطاليا كانت مضطربة أيضاً، حيث تنازع السلطة الأمراء إثر ضعف مؤسسات القرون الوسطى القديمة.

ونزعة الوصول إلى الحكم والبقاء فيه في هذا القطر العربي، قد ظهرت من الوسط الذي تكمن فيه القوة العسكرية، وباستخدام ما توصل إليه الحكام السابقون من أساليب جديدة استطاع «الأمير» ضمن مجموعة من الأصدقاء والأعوان أن يصعد إلى الأعلى في سلم السلطة. وعندما اتضح أن استمرار الصعود في السلطة يقتضي كسر القواعد المعروفة في العمل والتنكر إلى المبادئ المتعارف عليها والتي استمرت تحكم النشاط العام لعقود من السنين، أعطيت الأولوية إلى قضية السلطة بدلاً من قضية المبادئ، وتحقق النجاح المادي الأول. وثم استمرت عملية الصعود وانقضى شوط من لعبة السلطة وظهرت مناسبة جديدة للتناقض بين السياسة العملية والأخلاق، وهنا أيضاً أُعطيت الأفضلية إلى

مقتضيات السياسة، فوضعت على الرف اعتبارات العمل المشترك ورفقة الأمس، واستخدمت أساليب التآمر وجمع الأصدقاء وتفتيت الأعداء إلى آخر حلقات السلسلة في اللعبة السياسية المعروفة، تلك الحلقات المتكونة من شتى ضروب الغدر وكسر الكلمة وإخفاء الحقيقة والترغيب والتخويف والمناورة مما هو معروف عن عالم اللعبة: لعبة الاحتراف السياسي. وبذلك يصعد الحاكم إلى قمة السلطة وينفرد بها.

ثم يلتفت ذلك الحاكم، فيجد أن الظروف الموجودة تتقضي وجود متطلبات للبقاء في الحكم لمجرد الوصول إليه ومن أجل ذلك لا بد من إيجاد عصبية ما تجمع الأنصار وتخلق حول الحكم كتلة تدافع عنه باستمرار والعصور هو عصر النشاط الجماعي. ولكن العصبيات على أنواع، بعضها صحي وبعضها مرضي، بعضها مشروع والآخر غير مشروع، بعضها يفيد البلاد والبعض الآخر يضرها، وبعبارة موجزة، بعضها منسجم مع المبادئ وبعضها متعارض معها فما العمل؟

وهنا أيضاً ولتكون حلقات السلسلة منسجمة الواحدة مع الأخرى منذ البداية، لا بد من الاختيار ولكن الهدف الرئيس محدد منذ البداية وهو الأول ولا يعلوه أي هدف آخر، ألا وهو الحكم والاستمرار فيه، فيختار العصبية التي تنسجم مع هذا الهدف، فالعصبيات الأخرى غير موجودة وإيجادها قد يقتضي التضحية بهدف الحكم أو الاستمرار فيه، لذلك لا يعقل أن يلجأ هذا الحاكم إليها. وبذلك كانت العصبية التي اختارها تجلب له القوة المادية وتساعد على الاستمرار في الحكم، وإن كانت عصبية شريرة تفتت صفوف الشعب وتطعن المبادئ بالصميم وبخاصة مبدأ القومية العربية ووحدة الشعب العربي.

وهنا وبعد اختيار هذه العصبية الشريرة، لا بدّ من استخدام تفاصيل اللعبة في إخفاء الحقيقة وادعاء ما هو غير موجود وتسمية الأشياء بغير أسمائها والمناورة على الجميع. وفي داخل العصبية تمّ اختيار عصبية أضيق ببعدها وهكذا وصولاً إلى العائلة.

إن عملية البقاء في الحكم تعني ضمناً محاربة المناوئين في الداخل والمناوئين في الخارج؛ في مثل هذا الوقت وبعد أن قطعت مسيرة الوصول إلى الحكم والاستمرار فيه، واستخدم الأساليب المنافية للمبادئ والأخلاق شوطاً بعيداً، ظهر من يستنكر ذلك في الداخل لذلك لا بد من محاربتهم بشتى الوسائل.

يهمنا في هذا الباب أن نتناول مثالين على محاربة المناوئين بأساليب متناقضة مع المبادئ. **الأول** هو التعاون مع الحركة المعادية للقومية العربية التي تهدف إلى اقتطاع جزء من الوطن والاستقلال فيه، وهي الحركة الانفصالية في شمال العراق التي انكشف بما لا يدع مجالاً للشك من خلال الحوادث والتطورات، تعاونها الكامل مع العدو الصهيوني ومع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن قوانين اللعبة السياسية التي تدور خارج إطار المبادئ والأخلاق ترى: هذه حركة انفصالية في شمال العراق معادية للنظام الموجود، التعاون معها يساعد على إضعاف ذلك النظام المناوئ في العراق، ولكنه يقوي الحركة المعادية للقومية العربية ويقوي حركة انفصالية تريد اقتطاع جزء من الوطن العربي؛ فما هو الاختيار، هل هو المبادئ أم المصلحة السياسية؟ كان الاختيار هو المصلحة السياسية، إذ لا أهمية للمبادئ في نظر الحاكم، طالما كانت المسألة تتعلق بإضعاف المناوئ والبقاء في الحكم. ليس مهماً أن يكون ذلك خطراً على سلامة الأرض العربية، وليس مهماً أن تكون هذه الحركة قد عرفت بتعاونها مع العدو ومع الولايات المتحدة، بل المهم هو الحصول على مزيد من القوة الآن من أجل البقاء في الحكم وكل شيء آخر ثانوي بالنسبة إلى ذلك.

ثمّ تطورت الظروف وظهر حدث جديد على الساحة العربية، فقد سقط نظام الشاه في إيران وحل محلّه نظام جديد أهم ما يتصف به هو المحافظة على جوهر سياسة الشاه إزاء جيرانه العرب وعلى رأسهم العراق، لا بل إن التعبير عن تلك السياسة أخذ شكلاً أكثر فجاجة وحدّة، فطفى على السطح منذ البداية الموقف العدائي للعراق وللدول العربية المطلة على الخليج العربي. وللنظام الإيراني الجديد ادّعاءات عالية الصوت بالإسلام. ومعروف أن وضع العداء هذا من قبل النظام الجديد في إيران يتعلق بالأرض براً وفي شطّ العرب وبالجزر العربية الثلاث وبعروبة البحرين وعموم مسألة الهيمنة على الخليج العربي. ثمّ تطور إلى حالة حرب ضروس كما هو معروف. وإزاء هذا التطور الجديد، وُضع الحاكم في ذلك القطر العربي مرة أخرى أمام حالة الاختيار بين المصلحة وبين المبادئ ولكن بصورة صارخة وحادة الآن فماذا عساه يختار؟كالعادة وكما تقتضي البداية التي بدأ بها اختار المصلحة، وضرب المبادئ بعرض الحائط.

إذاً ليتعاون «الأمير» مع النظام الإيراني الجديد ضد الأقطار العربية الأخرى، وليقيم معه تحالفاً يتبادل من خلاله المنافع والدعم والمعلومات، فهو بحاجة إلى صديق يعادي العدو والنظام الإيراني تنطبق عليه هذه الصفات. والنظام الإيراني

نفسه بالوضع ذاته فهو بحاجة إلى صديق يعادي العدو. إذاً لتتكامل المصلحة ولتتبادل المصالح وليضع هذا الحاكم العربي يده بيد هذا الأجنبي العدو في سبيل قضية الحكم والاستمرار فيه.

والأمر في البداية كان تعاوناً وتحالفاً سياسياً، ولكن بعد نشوب الحرب كان لا بد من أن يتطور بحسب المنطق الذي يكمن فيه وبحسب المبررات التي قام من أجلها، لذلك فقد تطور التعاون بين الحليفين بتطور علاقة إيران بالعدو المشترك وهو العراق ونظراً إلى أن العلاقة تطورت إلى حرب، نجد التحالف يتطور من التعاون السياسي إلى التعاون العسكري في كل شيء وبحسب ما تسمح به الإمكانيات، ضمن المصلحة الذاتية للحاكم في إدامة حكمه، فهناك التدريب والاستشارة وإرسال الأسلحة الممكن إرسالها وتسهيل الحصول على الأسلحة من الآخرين بالتوسط، وتوفير تسهيلات المرور للسلاح، وهناك تقديم التسهيلات للطيران الإيراني لضرب ما بَعُدَ من مطارات العراق، وهناك تبادل لمعلومات الأمن والمساعدة في التخطيط على مستوى القيادة.. إلخ.

ومن الجوانب المهمة في هذا العمل الخارج على المبادئ، هو التحريض على استمرار الحرب وتزويد الحليف بمعلومات كاذبة عن الوضع في العراق وإيهامه بقرب حصول التغيير فيه، ومساعدته على تكوين تقييم مزور عن حقيقة الأوضاع الداخلية.

ثمّ تتشابك الحلقات وتوصل بعضها ببعض، فالحركة الانفصالية في شمال العراق تتحالف هي الأخرى وعلى الأساس نفسه وبالمنطق نفسه مع النظام الإيراني، وتتحول الصداقة من ثنائية إلى ثلاثية بين الحاكم العربي والحركة الانفصالية والنظام الإيراني، فتتوسع شرايين المساعدة لهذه الحركة لتمكينها من النشاط وراء خطوط القتال، ولطعن العراق من الخلف ووضع الإمكانيات التسليحية والمالية والسياسية تحت تصرفها. وهكذا تعمل الجبهات الثلاث للغرض نفسه عند الجميع، ألا وهو إضعاف العراق ككلّ لهدف خاص به، وهدف الحاكم العربي معروف كما سبق أن أوضحنا.

المعروف أن اللعبة السياسية هذه لا يمكن أن تمارس نصفياً، بخاصة عندما يكون الحاكم العربي قد اتّخذ قراره منذ البداية وانتهى منه، ألا وهو فصل العمل السياسي عن المبادئ والأخلاق. لذلك لا بد من ممارستها على أوسع ما تقتضيه من مجال؛ فهو يفتش عن نقاط القوة في العراق مما يستطيع هو أن يصل إليه،

فيحاول إضعافها؛ ففي الإعلام وفي النشاط العربي يحاول أن يضعف العراق وعندما تقوم الدول العربية الخليجية بحدّ أدنى من التعاون العربي، يذهب إليها طالباً قطع وشائج هذا التعاون وتحويل فوائده إليه بدلاً من العراق. وعندما ينكشف تآمر النظام الإيراني على البحرين وأقطار عربية أخرى، الأمر الذي أوضح صحة رأي العراق عندما صرّح أن الحرب هي ضدّ العرب وليست ضد العراق فقط، يذهب هذا الحاكم مدافعاً عن حليفه ومحاولاً تبرير ما حدث وعرقلة التضامن العربي في وجه العدو الإيراني.

إن تناقض هذا الموقف مع العروبة ومبادئ القومية العربية، واضح كما إن خطورته على سلامة الأرض العربية واضحة أيضاً. والذي يقرأ **الأمير**، يجد أن هذا الكاتب بفصله الأمور السياسية عن الأخلاق والمبادئ، كان يعرف ذلك،إلا أنه كان يقصد أن قضية المحافظة على الحكم عندما تقتضي هذا الأمر فعلى الأمير ألا يتردد في ذلك. وعلى وجه التخصيص أوضح ماكيافيللي في الفصل **السابع عشر**، أن القوة يجب أن تكون منفصلة عن الحب واستعمال القوة للبقاء في الحكم يجب أن يكون رائد الأمير. وفي الفصل **الثامن عشر**، يوضح ماكيافيللي أن الأمير يجب أن يكون ثعلباً لتجنب المكائد وأسداً لمحاربة الذئاب، وأن يكون الأمير مستعداً إلى عدم الثقة بالآخرين وأن عدم المحافظة على المواعيد والخديعة من الصفات الضرورية للأمير. يجب أن يكون الأمير مستعداً للعمل ضدّ مبادئ الإيمان وضد الرحمة وضد الإنسانية وضد الدين وضد الصدق وضد المحافظة على الوعود، من أجل المحافظة على مركزه، وعليه أن يدعو إلى هذه المبادئ ويظهر إلى شعبه أنه مع الإيمان ومع الصدق ومع الإنسانية ومع الدين، ولكنه يجب أن يكون مستعداً للعمل بعكس ذلك. هذه أمثلة على نظرية «الغاية تبرر الوسيلة» التي وضعها هذا الكاتب في هذا الكتاب المشهور.

إننا نعرف أيضاً أن ماكيافيللي قد طور هذه النظرية على أساس فهم خاص للطبيعة البشرية ولسبب قيام الدولة. أن قراءة الفصول من ١٥ ـ ١٩، توضح أنه يعتبر الطبيعة البشرية قائمة على أساس الأنانية المطلقة، فالأفراد قد أقاموا الدول من أجل المحافظة على نفوسهم، والأمير يحكم من أجل القوة، وبذلك يكون الدافع واحداً عند الجهتين هو الأنانية. وبما أن الأنانية هي أساس الطبيعة البشرية، لذلك على الأمير أن يعرف القواعد التي تتصرف على هذا الأساس.

طبعاً هذه وجهة نظر خاصة يقول بها البعض ويناقضها البعض الآخر، فالطبيعة البشرية فيها عامل ذاتي هو المحافظة على النفس، ولكن إلى جانب ذلك

هناك عامل روحي، هو الضمير والفكر، وهناك صراع دائم بين هذين العاملين، والقضية المهمة هي كيفية جعل العامل الروحي يتغلب على العالم الأناني، تلك هي مهمة الأخلاق والتربية وعمل الدولة.

إن عملية المحافظة على الحكم بكل الوسائل المقبولة وغير المقبولة، الأخلاقية وغير الأخلاقية، لا يمكن أن تجري من دون أن تستشير الجانب الآخر في الطبيعة البشرية وهو جانب المبادئ، لذلك فإن الحاكم الذي تستهويه اللعبة السياسية فيوغل في استخدامها، وتغريه النجاحات الأولى التي يحققها، لا يمكن أن يستمر معه الحال إلى الأبد وهذا ما لم يأخذه ماكيافيللي ومريدوه في الحساب. إن طريقة التآمر والباطنية ولعبة التكتيك المستمرة في الوصول إلى الحكم، لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. إن اختيار عصبية تهدم الوحدة الوطنية، والتعاون مع من يعمل على انفصال جزء من العراق، وأخيراً وضع اليد بيد العدو الإيراني في حالة الحرب الضروس، أمور إن استخدمت وحققت منافع مباشرة في مجال المحافظة على الحكم، فإنها بتوجيهها طعنة إلى صميم القومية العربية ومبادئ العروبة، لا يمكن إلا إن تستثير النفوس الخيّرة في الشعب، وتحفّز الوجدان العربي، وتجلو الصدأ من الفكر والمبادئ. إن نجاحات الأمد القصير لا يمكن أن تستمر، والإنجاز المادي المباشر في مجال تدعيم الحكم من شأنه أن يخلق قوة معاكسة لذلك تماماً. وهي على الأمد البعيد أساليب خاسرة كما كان حال الأمثال العديدة على ذلك التاريخ؛ فالنفس البشرية ليست شر كلها، والإنسان ليس حيواناً تقوده الشهوات ونزعات الذات، وإلا لما قامت الحضارات وظهرت الأديان.

قد لا يكون هذا الحاكم العربي قد قرأ كتاب **الأمير**، بل استنبطه بالسليقة أحياناً وبالتجربة العملية أحياناً أخرى. وعلى الأغلب فقد نظر هذا الحاكم إلى الوضع الذي يحيطه فوجده مضطرباً، وراجع دوافعه فوجدها كلها تدور حول قضية واحدة هي الحكم، فبدأ باستخدام ما هو بسيط وأولي، فلاقى نجاحاً شجعه على المزيد من الإمعان في هذا السلوك، إلى درجة وصل إلى الاعتقاد أنه قد أدرك الحقيقة النهائية عن السياسة والعمل السياسي.

وبما أن دوافعه كلها مشدودة إلى رغبة الحكم، فقد وظّف قواه لاستنباط الجديد في عالم اللعبة السياسية. ومن أجل أن يستمر فقد استقطب الآخرين ممن يشاطرونه الأفكار والرغبات وإن تباينوا معه في القدرة ودرجة الطموح. وهكذا

انتقل من الأولي إلى الخطير، حتى وصل إلى ما وصل إليه حيث لم يعد هناك ممنوع ولا أرض محرّمة ولا مبدأ لا يمكن التضحية به.

ومعروف أن الإنسان قد يبدأ طريق الشر بحادثة تقوده إلى أخرى، حتى يصبح هو الطريق الوحيد السالك بالنسبة إليه.

إن العروبة في محنة، وخطورة ما حصل هو أنه يتناول المحرّمات الكبرى ويطعن المبادئ الرئيسة.. مبادئ العروبة والوحدة العربية، أي مبدأ كوننا أمة واحدة.

أما ماكيافيللي، فلم يكتب **الأمير** لهذا الحاكم العربي، ولكن هذا الحاكم العربي قد طبق ما جاء بهذا الكتاب إلى أبعد الحدود، وسيّان إن اطلع عليه أم لا، فالضرر الفادح حاصل.

في النهاية لا يصحّ إلا الصحيح. هكذا نؤمن.

عاشراً: تفكير الخميني، القول والعمل

قرأت كتاب الخميني حول **ولاية الفقيه**، أو، **الحكومة الإسلامية**[١٠]، وخلاصة هذا الكتاب هي الدعوة إلى أن يتولى الحكم في البلاد الإسلامية الفقهاء، أي رجال الدين، فذلك هو أساس الحكومة الإسلامية، فالفقهاء لا تنحصر مهمتهم في شؤون الدين، بل تشمل أيضاً شؤون الدنيا، فالفقيه يحكم في شؤون الناس ويصرّف شؤون الدولة من جميع الوجوه. إنني لا أريد أن أدخل في موضوع مدى عملية هذه الآراء بكل ما تعنيه الطريقة العلمية في الكتابة، فذلك أمر لا أقصده في هذا المجال، ويكفي للتدليل على مدى الالتزام بالطريقة العملية، هو أن العبارة الأولى التي وردت في المقدمة هي التالية: «ولاية الفقيه فكرة علمية واضحة قد لا تحتاج إلى برهان، بمعنى أن من عرف الإسلام، أحكاماً وعقائد، يرى بداهتها، ولكن وضع المجتمع الإسلامي ووضع مجامعنا العملية على وجه الخصوص، يضع هذا الموضوع بعيداً عن الأذهان حتّى لقد عاد اليوم بحاجة إلى برهان». إن موضوعاً معقداً كهذا عن الدولة ونظام الحكم، وكيف ينظم الحكم ومن هو الذي يحكم يحل بمثل هذه البساطة، والحل البسيط هذا حقيقة علمية وبديهية على حد قوله، أقول إن ذلك ليس هو الهدف، بل

(١٠) انظر كتاب روح الله الموسوي الخميني، **ولاية الفقيه، أو، الحكومة الإسلامية**. وهو مجموعة محاضراته التي ألقاها على طلبة العلوم الدينية في النجف حوالى ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠.

التعرف على الأفكار الأساسية التي تضمنها هذا الكتاب الذي يلخص آراء الخميني في الشؤون السياسية للحكم والدولة والعلاقات الدولية.

يلاحظ أولاً أن الخميني يتحدث في هذا الكتاب عن ضرورة الوحدة الإسلامية. والوحدة الإسلامية في نظره ليست أمراً مقصوراً على التعاون بين دول إسلامية مستقلة، ولا التضامن في وجه الأخطار، كما إنه ليس المفهوم المنبثق عن الروابط الروحية الأخوية التي تربط المسلمين، بل هو تعريف يتعلق بالتنظيم السياسي نفسه، وفحوى ذلك التنظيم هو قيام دولة إسلامية واحدة تتنازل فيها الدول الإسلامية عن قومياتها واستقلالها.

ويلاحظ أن الخميني يرى بالدولة العثمانية مثالاً على تلك الوحدة التي يدعو إليها، ولا يتورع عن ذكر ذلك بالاسم فهو يقول بالنصّ (ص ٣٤) «ومن جهة أخرى فقد جزأ الاستعمار وطننا وحوّل المسلمين إلى شعوب، وعند ظهور الدولة العثمانية كدولة موحّدة سعى المستعمرون إلى تفتيتها. لقد تحالف الروس والإنكليز وحلفاؤهم وحاربوا العثمانيين ثمّ تقاسموا الغنائم كما تعلمون». يستفاد من هذا النصّ أن الذي جزّأ الوطن الإسلامي إلى تركيا وإيران والوطن العربي هو الاستعمار، وأن الذي كوّن الشعوب من فرس وعرب وأتراك هو الاستعمار، أي أن اختلافات القومية والأوطان هو من صنع الاستعمار. وبعبارة أخرى أن القومية ذاتها هي من صنع الاستعمار. لذلك فلا غرابة إن قال الخميني بعد أكثر من عشر سنين عندما وصل إلى السلطة، إن القومية العربية هي من صنع الصهيونية، الأمر الذي أوضحناه في مقالة سابقة. ويلاحظ أن الخميني يردد أقوال المستعمر العثماني نفسها الذي استعمر الوطن العربي لأكثر من أربعة قرون أغرقه خلالها في بحر من الجهل والتخلف، بأن الثورة العربية قد جاءت ضدّ الإسلام الذي كانت الدولة العثمانية تمثله.

ثمّ يستطرد الخميني في (ص ٣٥) فيقول بالنصّ «ونحن لا نملك الوسيلة إلى توحيد الأمة الإسلامية وتحرير أراضيها من يد المستعمرين وإسقاط الحكومات العميلة لهم إلا أن نسعى إلى إقامة حكومتنا الإسلامية وهذه بدورها سوف تتكلل أعمالها بالنجاح يوم تتمكن من تحطيم رؤوس الخيانة وتدمر الأوثان والأصنام والطواغيت التي تنشر الظلم والفساد في الأرض». إذاً الدول العربية وتركيا وجميع الدول الإسلامية الأخرى، دول غير مستقلة فهي بين ما هو تحت سيطرة الاستعمار وبين ما تحكمه حكومات عميلة ولذلك يجب إسقاط جميع هذه الأنظمة، وضم جميع هذه الدول في دولة واحدة تحكمها الحكومة الإسلامية.

ويقول أيضاً في الصفحة نفسها «تشكيل الحكومة إذن يرمي إلى الاحتفاظ بوحدة المسلمين بعد تحقيقها». وواضح من النصوص ومن جميع ما ورد في الكتاب، أن تحقيق الوحدة الإسلامية وتشكيل الحكومة الإسلامية لا يتم إلا عن طريق القوة وبأسلوب العنف، الأمر الذي ينسجم تماماً مع شعار تصدير الثورة الذي رفع بعد استلام السلطة، والذي تجسد بأعمال العنف وشن الحرب والمؤامرات على البلدان العربية المجاورة وبخاصة العراق والبلدان الإسلامية الأخرى.

بعد حوالى عشر سنوات وصل الخميني إلى السلطة وقامت الجمهورية الإسلامية في إيران، فما هو الاستنتاج المنطقي الذي يمكن أن يستنتج عن علاقة الدولة الجديدة بالدول الإسلامية الأخرى؟ من الواضح أن إيران تعتبر نقطة البداية وقاعدة الانطلاق نحو تحقيق الوحدة الإسلامية والحكومة الإسلامية، فحكومة الخميني الآن مقتصرة على إيران، لذا فمن الطبيعي أن يكون واجب الدولة الجديدة العمل الحثيث إلى توسيع رقعة هذه الدولة القاعدة وذلك بالامتداد إلى الدول الإسلامية الأخرى، وهو ما عبّر عنه شعار تصدير الثورة وما دللت عليه جميع تحرّكات النظام الجديد إزاء العالم الإسلامي وعلى وجه الخصوص إزاء جيرانه العرب. إذا كان واجب الفقيه وهو فرد، تحطيم نظام الحكم في أي دولة إسلامية، وتكوين الحكومة الإسلامية كما يتضح ذلك في جميع مراحل الكتاب، فمن المنطقي أن يكون واجب الدولة الإسلامية الجديدة أن تضطلع بمهمة العمل لامتداد الثورة إلى البلدان الإسلامية الأخرى وهو بالضبط ما يسعى إليه النظام الجديد في إيران.

إذاً، التصرف الإيراني الحالي إزاء العراق والبلدان العربية والبلدان الإسلامية الأخرى، لم يكن نتيجة إلى عوامل آنية موقتة، ولا مبعثه عامل الغرور وجو الهياج العصبي وعدم الخبرة كما يحاول البعض أن يفسره، بل سببه هذه الخلفية الفكرية التي نادى بها الخميني قبل أكثر من عشر سنوات، وما تصرفاته الحالية إلا الدليل على تنفيذ تلك الأفكار.

يلاحظ أن التفكير الذي يخترق جميع حلقات هذا الكتاب هو قضية الحكم، فالحكم يجب أن يكون للفقيه والشروط التي يجب توافرها في هذا الحكم هي العلم بالقانون والعدالة وليس أي شيء آخر. والفقيه يستمد سلطته ليس من أي جهة دنيوية كالشعب بل من الله؛ في (ص ٤٩) بالنصّ «وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يلي النبي (ﷺ) منهم ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا». وتقترب هذه الفكرة كثيراً من فكرة

المستبد العادل. والذي يقرأ هذا الكتاب الآن ويرى ماذا حدث في إيران وكيف وصل هذا الشخص إلى الحكم والمركز الذي احتله بالنسبة إلى سلطات الدولة وتصرفه في شؤون البلاد اليومية، لا يمكنه إلا أن يستنتج أن المقصود بذلك الفقيه هو شخص الخميني الذي يجب أن تكون إرادته وسلطاته فوق سلطة الشعب مهما كان نوعها؛ فهو يقول في (ص ٥١) عن عدد الفقهاء «ينبغي للفقهاء أن يعملوا فرادى أو مجتمعين من أجل إقامة حكومة شرعية تعمل على إقامة الحدود وحفظ الثغور وإقرار النظام. وإذا كانت الأهلية لذلك منحصرة في فرد، كان ذلك عليه واجباً عينياً وإلا فالواجب كفائي». من التجربة العملية لا بد أن يكون الاستنتاج هو أن الأهلية قد أصبحت منحصرة في فرد واحد هو شخصه، لذلك فعليه هو بالذات هذا الواجب. المعروف أن الخميني ليس هو المرجع الأول في المذهب الشيعي، ولكن بما أنه استطاع تكوين الحكومة الإسلامية فلا بد أنه يعتبر نفسه ذلك الفقيه الذي تتوافر فيه هذه الشروط، لأن الخميني لا يعتبر واجبات الفقيه محصورة بأمور الدين، بل يجب أن يكون مرجعاً في جميع شؤون الدين والدنيا.

إن قضية الحكم ـ كما قلنا ـ هي القضية الرئيسة في تفكيره، كما يدل على ذلك عنوان الكتاب، ففكره يتجه نحو شخصه، فالفقيه الذي تتوافر فيه هذه الشروط هو بنفسه؛ ففي صفحة (٣٩) يقول ما يلي: «فإذا أردنا تخليد أحكام الشرع عملياً ومنع الظلم والاعتداء على حقوق الضعفاء من الخلق ومنع الفساد في الأرض، ومن أجل تطبيق أحكام الشرع بشكل عادل، ومحاربة البدع والضلالات التي تقررها المجالس النيابية ـ البرلمانية المزيفة، ومنع نفوذ وتدخل الأعداء في شؤون المسلمين، من أجل ذلك كله لا بدّ من تشكيل الحكومة، لأن ذلك كلّه مما تنهض بأعبائه الحكومة بقيادة حاكم أمين صالح لا جور عنده ولا انحراف ولا فساد». في هذا النصّ أشار إلى أن المجالس النيابية مزيفة وهو نصّ عام يشمل جميع المجالس النيابية ولا يقتصر على مجلس محدد فيه تزييف، الأمر الذي يدلّ على حقيقة تفكير هذا الشخص في ما يتعلق بشكل نظام الحكم وموقفه من المؤسسات الديمقراطية. وفي النص أيضاً إشارة إلى أن الحكومة الإسلامية تقوم بقيادة حاكم أمين صالح. . إلخ. والإشارة هنا إلى فرد وليس إلى أفراد. ومن الأمور الأساسية في هذا الكتاب هي بحث مسألة علاقة رجال الدين بالسياسة. والخميني له فهم خاص لتلك العلاقة، فهو يرى أن رجال الدين يجب ألا يقتصر نشاطهم على شؤون الدين، ويجب أن يقتصر على المساهمة في النشاط السياسي العام الذي تخوضه جميع فئات الشعب من أجل الصالح العام للبلاد، بل دور

رجال الدين هو الحكم بالذات وهذا هو معنى ولاية الفقيه، فالحكومة غير موجودة إذا لم تكن بقيادة الفقيه.

لذلك نجده يتحدث عن ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية حتى وكأن البلدان الإسلامية ليس فيها حكومات، لا بل إنه يعتبر الحكومة غير موجودة في الفترة التي تلت الصدر الأول للإسلام، وعلى وجه التحديد أن الإسلام قد فقد الحكومة الإسلامية منذ قيادة الدولة الأموية وبعدها الدولة العباسية (ص ٧١). وكان الخميني يعتبر الحكومة الإسلامية غير موجودة منذ وقت إلقائه تلك المحاضرات، أما الآن فمن دون شك أنه يرى أن الحكومة الإسلامية قد فقدت منذ صدر الإسلام حتى قيام الجمهورية الإسلامية. وإذا كان حكم الفقيه واجب الطاعة على جميع المسلمين كما ورد في النصوص المذكورة أعلاه، فإن من المنطقي أن يكون لهذا الفقيه في إيران ـ وهو الخميني ـ ولاية على جميع المسلمين وليس على مسلمي إيران فحسب. ومن المنطقي أن نستنتج أيضاً أن الجمهورية الإسلامية ليست كأي دولة إسلامية أخرى، بل هي قاعدة الثورة الإسلامية وهي بالتالي ذات وضع خاص وهو وضع القيادة، وما يصدر عنها واجب الطاعة من قبل الدول الإسلامية الأخرى.

وما يدل على الاهتمام الأساسي بقضية الحكم هو أن العنوان جاء ينص على **الحكومة الإسلامية**، وليس الدولة الإسلامية، فالدولة شيء أعم والحكومة هي إحدى عناصر الدولة، فالاهتمام منصب على الحكومة، أي على الحكم وليس على تكوين كيان للمسلمين، فالفقيه هو رأس الحكومة الإسلامية أو هو الحكومة الإسلامية الذي يتخذ القرارات الأساسية، ويجمع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بيده، كما يدل على ذلك ما ورد في الجزء المعنون «الفقهاء أمناء الرسل في قيادة الجيوش وإدارة المجتمع والدفاع عن الأمة والقضاء بين الناس»، (ص ٦٩) ومقارنة هذه الأقوال بالواقع الذي أصبح فيه الخميني بعد استلام السلطة، تدلل على عمق هذا التفكير بشخصه على أنه هو الفقيه المقصود، فقد أعطي الخميني بحسب نصوص الدستور سلطات استثنائية فوق المؤسسات الدستورية وفوق الإرادة العامة التي يمثلها الانتخاب، كما إنه أصبح يلقب بالإمام، وتحول اسمه إلى آية الله روح الله الموسوي الخميني. وهو لم يعترض على ذلك ما يدل على رضائه عن ذلك.

لنتأمل النصّ التالي: «حجة الله تعني أن الإمام مرجع للناس في جميع الأمور والله قد عيَّنه وأناط به كلّ تصرف وتدبير من شأنه أن ينفع الناس

ويسعدهم، وكذلك الفقهاء فهم مراجع الأمة وقادتها، فحجة الله هو الذي عيّنه الله للقيام بأمور المسلمين فتكون أفعاله وأقواله حجة على المسلمين، يجب إنفاذها ولا يسمح بالتخلف عنها في إقامة الحدود وجباية الخمس والزكاة والخراج والغنائم وإنفاقها» (ص ٧٨)؛ في الوقت الذي قال الخميني فيه هذا القول، لم يكن يلقب بالإمام بل في الغالب كان يعتبر نفسه الفقيه، ولكنه الآن وبعد الوصول إلى السلطة أصبح يلقب بالإمام وهو لا يعترض على ذلك، الأمر الذي يدلّ أنه راضٍ بهذا المنزلة. والإمام كما يقول هو مرجع الناس في جميع الأمور، والمقصود بالناس جميع المسلمين بالطبع أينما يكونوا وليس في إيران فحسب.

يلاحظ أيضاً أن الخميني يريد تكوين دولة غير الدولة الموجودة حالياً، فهو لا يريد المحافظة على ما هو موجود الآن، بل الرجوع إلى الصدر الأول للإسلام، وأن تكون الدولة بالبساطة وبالتركيب الذي كانت عليه الدولة في عهد الرسول(ﷺ) والفترة الإسلامية الأولى. وهو يتحدث في مواضع عدة عن جمع السلطات في مكان واحد وهو الفقيه كما كان الحال في عهد الرسول(ﷺ)، وقد سفّه في عدة أماكن مسألة تعدد سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وكما سبق أن أوضحنا، السلطة مجموعة في مكان واحد هو الفقيه وصفات الفقيه هي العالِم بالقوانين الإسلامية والعدالة، والفقيه يحكم بإرادة الله ولا يتقيد بغير أحكام الشريعة وليس عليه أي سلطة أخرى، كما أوضحنا في النصوص التي أوردناها سابقاً.

ويقول الخميني إن وظيفة الفنيين هي أن نستفيد منهم في شؤون ثانوية، أما الأمور الأساسية التشريعية والتنفيذية والقضائية فيجب أن تكون في يد الفقيه. إنه يقول: في ص ١٣٣ ـ ١٣٤ «علينا أن نستفيد من ذوي الاختصاص العلمي والفني في ما يتعلق بالأعمال الإدارية والإحصائية والتنظيمية، وأما ما يتعلق بالإدارة العليا للدولة وبشؤون بسط العدالة وتوفير الأمن وإقرار الروابط الاجتماعية العادلة والقضاء والحكم بين الناس بالعدل، فذلك ما يختص به الفقيه». بعبارة أخرى إنه يرى الاستفادة من الفنيين في المستويات الدنيا من الدولة، أما المستويات العليا فيجب أن تكون في يد واحدة ويجب أن تكون بسيطة على غرار ما كان أيام الرسول(ﷺ).

وكنتيجة منطقية لذلك، فهو يدعو إلى تكوين حكومة بسيطة من حيث أدواتها ونظمها وطرق عملها إلى الحد الذي يكون على غرار ما كان موجوداً في

عهد الرسول (ﷺ)؛ ففي مواضع عديدة يورد أن القضاء في عهد الرسول (ﷺ) كان يدار من دكة في الجامع. إليكم النصّ التالي: «ففي الإسلام ـ أيام حكمه ـ كان يجري القضاء وتقام الحدود والتعزيزات ويفصل في النزاعات ببساطة تامة. كان القاضي يكتفي ليقوم بكل ذلك ببضعة أشخاص يضاف إلى ذلك قلم وقليل من الحبر والورق، ومن وراء ذلك كان يوجه الناس إلى العمل من أجل حياة شريفة فاضلة. أما الآن فالله يعلم عدد دوائر العدل ودواوينها وموظفيها وكلها عقيمة لا تقدّم للناس نفعاً سوى ما تسببه لهم من أتعاب ومصاعب، وتضييع للأوقات والأموال وبالتالي تضييع للقضايا والحقوق». (ص ٤٤ ـ ٤٥).

هذه هي خلاصة الأفكار التي تحدث بها هذا الإنسان قبل عشر سنوات، وهو يعمل على تطبيقها الآن بعد وصوله إلى السلطة. وخلاصتها النهائية تكوين دولة بقيادته هو شخصياً لأنه هو الإمام وهو الفقيه الذي يجب أن تجتمع في يده جميع السلطات، وأن يكون نظامه وسلطاته هذه فوق كل مؤسسة دنيوية وفوق إرادة الشعب، لأن الإمام والفقيه في نظره يستمد سلطته من الله، والحكومة هذه هي ليست ما نعرفه في القرن العشرين سواء أكانت في البلدان المتقدمة أم في البلدان المتخلفة، بل تشبه ما كان موجوداً في صدر الإسلام. وبالطبع بالإمكان لمحلل الأوضاع التي تمر بها إيران الآن أن يستنتج الكثير ولعل أهم ما يسترعي الانتباه أن النظام الذي يتربع عليه الآن في إيران، إنما هو نظام يجب ألا يأخذ في الحساب آراء الشعب الإيراني إذا كانت غير متفقة مع آرائه هو في كيفية تسيير الحكم، للسبب البسيط هو أن هذه الآراء من الله.

كما إنَّ المتربع على هذا النظام لا يهمه ما يشعر به الناس الآن وما يحصل لهم من بؤس وشقاء، لسبب بسيط أيضاً هو أن ذلك غير مهم ما دام هو ينفذ إرادة الله في الأرض، فتكوين الحكومة الإسلامية أهم من أي شيء آخر بما في ذلك سعادة الشعب الإيراني.

ويستطيع المحلل أن يرى بوضوح أي نوع من التفكير الرجعي هذا الذي يدعو إلى القول بثبوت الأشكال وعدم تغييرها بعد مرور ١٤٠٠ سنة، والاعتقاد أن تقليد الأشكال بحدّ ذاته كفيل بإرجاع الجوهر. إن هذه الصفات في هذا التفكير كفيلة بجعله ظاهرة عابرة كغيرها من الظواهر التي طفت على السطح وزالت، لأنها تقف على طرفي نقيض من اتجاه التقدم الذي أحرزته البشرية بالكفاح الشاق الطويل خلال القرون.

خاتمـــة

ـ ١ ـ

الأطماع الإيرانية في البلدان العربية المجاورة قديمة، ففي عام ١٨٤٧، وعام ١٩١٣، وعام ١٩٣٧، وعام ١٩٧٥، حققت إيران بالتتابع توسعاً في رقعتها الجغرافية على حساب العراق وكان آخرها نصف شط العرب. وكانت في جميع هذه الحالات تستخدم مزيجاً من القوة والخداع لتحقيق تلك الأطماع. كما إنها في عام ١٩٧١، احتلت الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي. ومن تحليل الوضع النفطي لإيران نجد أن عامل الحصول على مصادر نفطية جديدة موجود في كل ذلك.

وخلال كلّ تلك الفترة كانت إيران دائماً تنظر إلى المنطقة العربية المجاورة على أساس أنها منطقة نفوذ، الأمر الذي جعل العلاقة بينها وبين البلدان العربية المجاورة علاقة غير ودية ومشوبة بالحذر.

ومجيء النظام الجديد في إيران، لم يغير من هذه السياسة من حيث الجوهر وكل ما تغير هو الشكل، إذ أصبحت إيران تعمل من أجل السيطرة على هذه المنطقة باسم الدين وتحت شعار تصدير الثورة الإسلامية. وقد عمل النظام الجديد على إسقاط الأنظمة الموجودة في البلدان العربية المجاورة، وتكوين دولة بقيادة إيران قوامها العراق والسعودية ودول الخليج العربي الأخرى، ونظام الدولة هذا هو النظام الإيراني الحالي نفسه، أي أن تكون محكومة من قبل رجال الدين. وكان ذلك هو سبب الاصطدام الذي بدأ مع العراق، ما دفع إيران إلى شنّ الحرب في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠. وقد جاءت الأحداث اللاحقة مبرهنة على ذلك بانكشاف المؤامرة على البحرين ودول الخليج العربي الأخرى.

ـ ٢ ـ

وقد أدرك العراق هذه النيّة عند النظام الجديد في إيران وتصدى إلى مقاومتها فوقعت الحرب. صحيح أن الحرب أمر سلبي بما تجلبه من مصائب وخسائر، إلا أن البديل عن ذلك لم يكن أفضل، بل على العكس كان سيكون أكثر سوءاً؛ فالنهج الذي اتبعه النظام الإيراني كان سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة وتعريض البلدان العربية من العراق والسعودية ودول الخليج العربي الأخرى، إلى فقدان استقلالها وتهديد أمنها وتعرضها إلى حرب أهلية، الأمر الذي يشكل بديلاً أكثر سوءاً من الحرب الحالية؛ فالعراق كان مضطراً إلى اختيار أهون الشرّين إجابة عن التحدي الإيراني، ونية العدوان التي بدأت تظهر منذ مجيء النظام الجديد للحكم في إيران. لذلك فليس من المفيد مقارنة الوضع الحالي بالوضع البديل. من الواضح أن فقدان البلدان العربية لاستقلالها وزعزعة أمنها وإخضاعها للهيمنة الإيرانية وفرض نظام معين عليها بالقوة، يشكل بديلاً أسوأ من الحرب الحالية.

ـ ٣ ـ

يقوم في إيران اليوم نظام ذو ادعاءات كبيرة بالإسلام، فما هو مدى صحتها عندما نفحص سلوكه اليومي ونقيّم ذلك بضوء جوهر الإسلام؟ يلاحظ أن هذا النظام يمارس إعلاماً يقوم أساساً على الكذب على أوسع نطاق وفي كل شيء تقريباً ومن دون تردد، في حين أن التعلق بالحقيقة من مبادئ الإسلام الأساسية، فقول الحق صفة من صفات المسلم الحقيقي. ويلاحظ أن نزعة الكذب في الإعلام الإيراني ترجع إلى التمسك بطريقة طالما عرفت عن النازية وبعض مدارس الدعاية الأخرى التي تقوم على فكرة الكذب الكثير من أجل تصديق القليل.

كما إن النظام الإيراني الموجود حالياً يستخدم الغرائز البدائية في الإنسان ويعمل على إطلاقها إلى أقصى الحدود الممكنة، واستغلال العواطف كوسيلة لتعبئة الناس وسوقهم نحو أهداف النظام. لذلك نجده يمارس القتل على أوسع نطاق، ويمارس أساليب بدائية في القتل والتمثيل والتعذيب لم تُعرف إلا في الفترات الحالكة من التاريخ. والملاحظ أن النظام ممثلاً بأشخاصه، يمارس كل ذلك جنباً إلى جنب مع الصوت المرتفع بالإسلام، حتى وكأن هذه الظواهر مقبولة في الإسلام! إن هذا الجمع بين المتناقضات أمر يثير الانتباه لا كقضية

سياسية فحسب، بل كظاهرة اجتماعية تستحق التحليل والدارسة.

إن ممارسة الكذب على النطاق الواسع وممارسة الإرهاب الدموي والقتل والقسوة وإطلاق الغرائز واستخدامها كوسيلة للسيطرة على الإنسان، من الأمور التي تحتاج إلى تفسير، والذي يدرس التاريخ القديم وبخاصة ما يتعلق منه بدور الفرس في الإسلام وموقفهم منه، يتبين له أنها ليست غريبة عن التاريخ القديم وبذلك يكون الفرس قد تعاملوا مع الإسلام من خلال خصوصيتهم ونظرتهم إلى الأمور وليس على حقيقته وكما هو.

ـ ٤ ـ

ولمزيد من الفهم للنظام الإيراني الجديد وتصرفاته، لا بد من الرجوع إلى أفكار الشخص الذي يهيمن عليه وهو الخميني؛ فكتاب **الحكومة الإسلامية** أو **ولاية الفقيه** الذي صدر حوالى عام ١٩٦٩، يوضح جوانب مهمة من ذلك التفكير؛ ففي هذا الكتاب يشرح الخميني فكرة ضرورة تشكيل حكومة إسلامية لأنه لا يعترف بوجود حكومة إسلامية منذ الصدر الأول للإسلام، والحكومة الإسلامية لا تتكون إلا إذا استلم الفقيه السلطة وهو رجل الدين الذي تتوافر فيه شروط العلم بالشريعة الإسلامية والعدل. ويلاحظ أنه في جميع ملاحظاته يشير إلى أن المقصود بذلك هو شخصه، وإذا كان ذلك قد ورد تلميحاً قبل وصوله إلى السلطة بعشر سنوات، فهو قطعاً المقصود بعد الوصول إلى السلطة، حيث أصبح هو الشخص الذي كان يتحدث عنه في ذلك الكتاب.

ويتضح من هذا الكتاب أنه يقصد تكوين دولة واحدة ذات حكومة إسلامية، وأن هذه الدولة تضم كلّ الدول الإسلامية الحالية. لذلك فمن الطبيعي أن يعتبر إيران الآن قاعدة تلك الدولة ونقطة بدايتها، ومن هنا يتضح مفهوم تصدير الثورة إلى البلدان الإسلامية الأخرى. ويتضح من هذا الكتاب أنه يقصد تصدير الثورة عن طريق العنف والقوة وليس الإقناع. إن تصرفات النظام الإيراني الحالي لها جذورها في تفكير هذا الشخص ومن الرجوع إليها يسهل علينا فهمها.

ـ ٥ ـ

يلاحظ أن ردّ فعل الأمة العربية على هذا الوضع قد أصابته تعقيدات؛ فقد أثير موضوع القضية الفلسطينية في هذا الصدد، إذ وجد من يقول بضرورة تقديم الصراع مع الصهيونية على الصراع مع إيران. إن هذه القضية عندما يجري تحليل

عناصرها الأولية، نجد أنها تعاني جملة أخطاء؛ فالصراع مع إيران أساسي كالصراع مع الصهيونية، لأنه يتعلق بأرض عربية تريد إيران اغتصابها، ويتعلق بسياسة إيرانية تهدف إلى إسقاط الأنظمة العربية المجاورة وضم تلك البلدان إلى الجمهورية الإسلامية. وواضح أن الصراع عندما يكون موضوعه الأرض فليس من الممكن الحديث على أفضلية قضية على قضية أخرى.

والقضية الفلسطينية قضية صراع طويل الأمد، وخلال هذا الوقت لا يصح أن يقبل العرب بضياع أرض عربية جديدة في وقت يستطيعون حمايتها وتأجيل ذلك لما بعد حل القضية الفلسطينية.

ويتضح موضع الخطأ في هذا الرأي عندما نفحص قوة العراق العسكرية الآن بقوته قبل الحرب، حيث نجد إنه أقوى مما كان سابقاً ومن جميع الوجوه: المادية والمعنوية، الأمر الذي يجعل استعداده للدفاع عن القضية الفلسطينية أفضل من السابق؛ فالعراق والأمة العربية لن يحققا تقدّماً في القضية الفلسطينية إذا تهاونا في ضياع أرضٍ عربية جديدة وذلك أمر واضح.

ـ ٦ ـ

السؤال المهم هو هل جابه العرب الموقف مع إيران كما يجب أن يجابهوه؟ إنه سؤال مهم إلى كل العرب، ومهم بشكل خاص للعرب المعنيين مباشرة بالسياسة الإيرانية العدوانية؛ في بعض الأحيان يجري الحديث عن الحكمة في العمل السياسي على أساس مفهوم محدد للحكمة مسبق في الذهن، وهو المهادنة وتجنب الاصطدام والتريث في اتخاذ المواقف، وهو مفهوم خاطئ، فالحكمة ليس لها مفهوم واحد مسبق، إذ الأمر يعتمد على نوعية الموقف، فما هو حكمة في حالة ما لا يكون حكمة في حالة أخرى. الوضع مع إيران واضح خلاصته وجود سياسة هيمنة وتوسع قديمة لم يتنازل عنها النظام الجديد في إيران، بل على العكس شرع في تطبيقها بأسلوب أكثر فجاجة وإن كان تحت شعار آخر. هذا الموقف يتعلق بسلامة الأرض العربية لذلك لا مجال للمهادنة والتأجيل، ثم إننا الآن قادرون على مقاومته، فلماذا المهادنة والتريث؟ الحكمة تقضي أن نحل هذه المشكلة مع إيران مرة واحدة لئلا تعود بعد فترة. الحكمة هي إنهاء هذه السياسة العدوانية لتحل محلّها سياسة احترام متبادل وعدم تدخل.

الموقف العربي لم يكن حازماً عندما تردد وعندما كان صوته منخفضاً في مقاومة العدوان، وقد اتضح في ما بعد خطأ ذلك الموقف عندما انكشفت المؤامرة

على البحرين واتضحت نوايا النظام الإيراني إزاء الدول العربية الخليجية الأخرى. الحكمة هي أن يقف العرب صفاً واحداً ضد العدوان ومن أجل سلام حقيقي وليس هدنة موقتة.

ـ ٧ ـ

البعض الآخر من العرب لم يقتصر موقفه على التردد وانخفاض الصوت، بل كانت له آمال في النظام الإيراني الجديد منها ما يتعلق بالقومية ومنها ما يتعلق بالتقدّمية. وقد انكشف بالأقوال والأعمال خطأ تلك الآمال؛ فالنظام الإيراني قد أفصح عن نفسه بصورة لا تقبل الشك، حيث اتسم بعدائه للقومية العربية، وهناك أقوال واضحة في هذا المجال، وهناك الموقف العملي الأساسي وهو مقاومة القومية العربية والسعي إلى تكوين دولة إسلامية بقيادة إيران يفقد العرب فيها كل استقلالهم ويرجعون إلى ما يشبه العهد العثماني.

ولم يكن الحال في مجال التقدّمية أفضل، فقد كانت الأعمال والأقوال تدلل على أنه نظام رجعي الأفكار والتصرف. ويلاحظ أن النظام الإيراني لا يمكن اعتباره محافظاً بل رجعياً لأنه يهدف إلى الرجوع إلى الوراء.

فهو يعتبر الأشكال ثابتة لا تتغير بمرور القرون ولا تختلف من مكان إلى آخر. إن القول بثبوت الأشكال يلغي مجموع التطور البشري ويحبسه في قوالب ثابتة وأشكال لا تتغير بمرور الزمن.

لذلك، فالقوميون والتقدّميون في البلدان العربية مطالبون بموقف موضوعي من هذا الأمر يتجاوز الاعتبارات الذاتية والمصالح. عليهم أن يبرروا مواقفهم من النظام الإيراني ويشرحوا للرأي العام العربي أسباب ذلك الموقف؟

ـ ٨ ـ

يعيش العرب اليوم في وضع شاذ هو وضع التجزئة، ومن أجل أن تستقيم علاقاتهم بعضهم ببعض، وأن تستقيم علاقاتهم بالغير لا بد من سياسة قومية. وفحوى هذه السياسة هي قاعدة الحد الأدنى المتفق عليه، فكما استطاعت البلدان العربية مقاومة وضع كامب ديفيد بالاتفاق على حدّ أدنى يلتزم به الجميع، كذلك لا بدّ من هذه القاعدة إزاء العدوان الأجنبي. أي لا بدّ من الاتفاق على حدّ أدنى في هذا المجال.

والحد الأدنى في مجال مقاومة الأخطار الأجنبية هو أن يقف كل العرب مع العربي الذي يتعرض إلى عدوان أجنبي وبخاصة عندما يكون العدوان متعلقاً بقضية سلامة الأرض العربية، أو على الأقل ألا يقفوا مع الأجنبي.

ومن المغالطة الحديث عن موضوع الخطأ والصواب والحق والباطل في هذا الصدد، فالدفاع عن سلامة الأرض العربية حق واضح، ووقوف جميع العرب صفاً واحداً للدفاع عنها يجب أن يكون كاملاً بغض النظر عن علاقات العرب بعضهم ببعض، ورضى أي منهم عن الآخر أو الموافقة على نظامه الاجتماعي والسياسي. عندما يصل النزاع مع الأجنبي إلى حد الحرب يكون الموضوع أكثر حدة ويتطلب أن يقف جميع العرب مع العربي المعتدى عليه دفاعاً عن أرضه التي يجب أن تعتبر أرض جميع العرب؛ فالحرب عندما تبدأ يجب أن تكسب بغض النظر عن أي شيء آخر. إن عدم وجود قاعدة الحد الأدنى هذه أو عدم التزام الجميع بها، يعني تعريض الأمة إلى مخاطر ويعني بداية السير في طريق الهاوية.

ـ ٩ ـ

في الوضع العربي الآن حالة خاصة جداً، هي حالة التعاون الصريح مع العدو الفارسي ضد العراق وتحليل هذه الحالة يجعلها ظاهرة تجلب الانتباه. إن حالة هذا النظام هي أنه سار في مسلسل متصل متشابه الحلقات، ومنذ بدايته يقوم على أساس فصل السياسة عن المبادئ والأخلاق حتى وكأنه يطبق عملياً ما ورد في كتاب **الأمير** لماكيافيللي. إن مسألة فصل السياسة عن الأخلاق ليست قضية فكرية بل تتعلق أيضاً بصميم الأمن العربي؛ فقد أقدم هذا النظام على التعاون مع الحركة الانفصالية في شمال العراق دونما وازع قومي، ويقدم الآن على التعاون العملي مع النظام الإيراني في حربه مع العراق والأمة العربية، مع علمه بحقيقة ما يريده النظام الإيراني وبحقيقة الأسباب التي أدت إلى قيام الحرب.

إن المحرك الأساس لهذا النظام هو الحكم والبقاء فيه إلى أطول فترة ممكنة والدفاع عنه، ومن أجل ذلك فهو مستعد لأن يعمل أي شيء مهما كان متناقضاً مع المبادئ ومع الأخلاق. إن هذا الإيغال في ممارسة اللعبة السياسية بكل ما تنطوي عليه من تكتيك ومناورة وخداع، وما تؤدي إليه من إباحة للمحرّمات، يضع السياسة العربية أمام امتحان. وتكمن خطورته في أنه يفتح المجال أمام هذا

التصرف ويشجع على المزيد منه على حساب المبادئ وبخاصة مبدأ القومية العربية والوحدة العربية.

ـ ١٠ ـ

لا تقتصر السياسة الخارجية الإيرانية على علاقتها العدوانية بالبلدان العربية، بل لها وجه دولي آخر يستحق الاهتمام ألا وهو الموقف من حركة عدم الانحياز.

يلاحظ أن النظام الجديد في إيران يرفع شعار «تصدير الثورة» وشعار «لا شرقية ولا غربية» مقابل حركة عدم الانحياز ومبادئها الأساسية المعروفة. وبذلك يقف هذا النظام في موضع متناقض مع الحركة، فمن المبادئ الجوهرية للحركة هو حلّ المنازعات بالطرق السلمية، في حين اتبع النظام الإيراني طريق العنف والحرب في تعامله مع العراق والبلدان العربية الأخرى. ومن مبادئ الحركة التعايش السلمي بين الأنظمة المختلفة وهو أمر لا يقره النظام الجديد لا قولاً ولا فعلاً، فتصريحاته وكتاب الخميني المشار إليه، كلها تشير إلى عكس ذلك. والمبدأ الثالث هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وهو المبدأ الذي لم يلتزم به النظام ولا يتحدث عنه.

وهناك مبدأ احترام السيادة للدول الأخرى وهو الآخر لا يلتزم به.

من كلّ ذلك نستنتج أن النظام الإيراني الجديد لا ينسجم مع مبادئ حركة عدم الانحياز ولا يتقيد بمقرراتها وغير متحمس لها أصلاً، الأمر الذي يجعل عضويته فيها أمراً مضراً. إلا أنه حالة من الحالات الأخرى حيث يوجد أعضاء في الحركة هم في الواقع لا يؤمنون بمبادئها ولا ينفذون قراراتها.

ـ ١١ ـ

لم يستطع النظام الإيراني الجديد مع الأسف أن يدرك ضرورة التخلي عن السياسة القديمة إزاء البلدان العربية المجاورة، بل تبناها بجوهرها. وكان انتصاره على نظام الشاه بدلاً من أن يكون محفزاً إلى موقف تقدّمي إنساني، كان عاملاً في الغرور وتشجيع الميول الغرائزية للسيطرة على الآخرين. والنظام الإيراني لم يستطع أن يدرك أن الثورة تحدث بسبب ظروف محددة تخص مجتمعاً معيناً في زمن معين، وليس بسبب مبادئ عامة مفصولة عن ظروف الزمان والمكان، فما يصحّ في مكان وزمان ما لا يصحّ في كل زمان وكل مكان آخر. إن هذه الأخطاء الفادحة

التي وقع بها تفسر إلى حد بعيد متاعبه الداخلية مع جيرانه، ولا بدّ من دفع الثمن لكل خطأ يرتكب في مثل هذه الأمور.

والذي يبدو أن هذا النظام لن يتعلم إلا عن الطريق الصعب، طريق التجربة والخطأ، إذ لم تجدِ معه النصائح ولا تجارب التاريخ. وطريق التجربة والخطأ في مجال الأمور الاجتماعية فادح الثمن، فمادة التجربة والخطأ هي المجتمع الإيراني ومجتمع الجيران. وذلك قصور فاضح عند من قاد إلى هذا الوضع. إن الذي يقود الوضع في إيران هو فكر تعصبي رجعي لم يستطع أن يدرك الأبعاد الإنسانية للإسلام وجوهره الحقيقي، ولم يستطع أن يدرك أن الإسلام ليس نقيض العروبة، بل على العكس أن معاداة العرب لن تخدم الإسلام بل تضره.

بالمقابل، البلدان العربية ليس أمامها إلا مجابهة الواقع وواقع الحرب قد خلقه الطرف الآخر وليس أمامها بعد ذلك إلا الدفاع عن أرضها وكرامتها. صحيح أن العراق الذي تحمل أعباء هذه الحرب يدافع عن أرضه وثورته وكرامة شعبه، ولكنه يدافع أيضاً وبالوقت نفسه عن الأرض العربية وحرية العرب واستقلالهم وكرامتهم، لذلك لا مناص من الصف الواحد ضد العدو.

وأكثر من ذلك فإن العراق والبلدان العربية في هذه الحرب تدافع عن الجوهر الحقيقي للإسلام، وعن المبادئ الأساسية لعدم الانحياز وعن حرية الإنسان والشعوب عموماً، لذلك فهم جديرون بوقوف جميع المخلصين من غير العرب مع الحق ضد الباطل.

الكتاب الثاني: الاستقلالية في السياسة الخارجية: نحوَ تَوضيح أدق لِمَعنى الاستقلال في سياسة العراق الخارجية(*)

الاستقلال هو الوجه الخارجي للسيادة، والسيادة تعرف على أنها سيطرة الدولة التامة على شؤونها الداخلية وشؤونها الخارجية، أي قدرتها على اتخاذ أي قرار يتعلق بتلك الشؤون. ويعني ذلك حرية الدولة في التصرف بشؤونها الداخلية والخارجية. إذا كان هذا هو التعريف لمعنى السيادة، فالاستقلال هو السيادة في الشؤون الخارجية، أي أنه السيادة في الجزء المتعلق بالشؤون الخارجية، وبكلمات أخرى هو أن تكون الدولة حرة في تصريف شؤونها الخارجية، أي أن تكون إرادتها حرة.

وما دمنا في مجال التعريف فقد يقال إن الاستقلال بهذا المعنى يتطلب أن تكون الدولة المستقلة قوية جداً على مستوى عالمي. وبذلك لا يكون هناك من هو مستقل غير الدولتين الكبيرتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، إن هذا التعريف وبهذا المعنى يمكن أن يذهب إلى أكثر من ذلك؛ فالولايات المتحدة على العموم يمكن أن تعتبر أقوى من الاتحاد السوفياتي، لذلك فهي الدولة الوحيدة المستقلة في العالم. كما إنَّ التعريف إذا ما دفعناه أكثر يمكن أن يؤدي إلى القول إن الولايات المتحدة نفسها وإن كانت لا توجد دولة أخرى تحدّ من إرادتها في التصرف في الشؤون الخارجية، إلا أنها تصطدم بعوامل طبيعية تحد من إرادتها في التصرف كالمناخ والجغرافيا وكمية توزيع الموارد.. إلخ. وبذلك نصل إلى الاستنتاج أنه لا توجد دولة واحدة مستقلة استقلالاً حقيقياً بالمعنى

(*) صدر عن وزارة الثقافة والإعلام في بغداد عام ١٩٧٩، ثم أعيد نشره في الكتاب رقم (٤).

الذي ذكرناه، أي أن تملك كامل الإرادة الحرة في أن تعمل ما تشاء في علاقاتها الدولية ما دامت الإرادة السياسية في النهاية محدودة إما بعامل بشري ـ وجود دولة أقوى ـ أو بعامل طبيعي أو بالاثنين معاً. إن مثل هذا التحليل نظري وقليل الفائدة عملياً.

المقصود بالاستقلال في مجالنا الآن، هو ذلك المفهوم ضمن الواقع الموجود «واقع وجود الدول الأخرى وواقع وجود العوامل الطبيعية»، فضمن هذه الحدود كيف نعرّف الاستقلال؟ التعريف يبقى كما هو، أي أن تكون إرادة الدولة حرة في تصريف شؤونها الخارجية، ولكن مفهوم هذا التعريف مفهوم واقعي ومقصود لنتائج عملية وليس بمجرد البحث النظري. المفهوم يجب أن يبقى واقعياً، أي إننا معنيون بالاستقلال على أساس وجود الدول الأخرى بشكل دائم ووجود العوامل الطبيعية بشكل دائم. كما إنَّ المفهوم يجب أن يكون مقصوداً لهدف عملي، أي من أجل التمييز فعلياً بين الاستقلال الحقيقي والاستقلال الناقص، إن صحّ التعبير، أي أن نعرف كيف تكون الدولة مستقلة؟ متى تكون مستقلة ومتى لا تكون. ما هي حالات الاعتداء على الاستقلال الوطني؟ الهدف من كلّ ذلك كما هو واضح هدف عملي يفيد في تقييم الوضع الدولي كما هو الآن. والمقصود في النهاية وعلى وجه التحديد هو توضيح مفهومنا نحن في العراق لمعنى الاستقلال الحقيقي وإلقاء الضوء على أبعاد سياستنا الخارجية، لماذا نفعل هذا الشيء ولا نفعل ذلك؟

هناك من يأخذ بالتعريف النظري المطلق، وهو توافر الحرية المطلقة في التصرف في السياسة الخارجية، وبما أن ذلك غير موجود عملياً بسبب العوامل المحددة التي ذكرناها، لذلك فهو يصل إلى الاستنتاج أن الاستقلال مسألة نسبية؛ فلا توجد دولة مستقلة ودولة غير مستقلة، كلّ الدول غير مستقلة بمعنى من المعاني، وكلها تعتمد الواحدة منها على الأخرى وهكذا. إن مثل هذا الاستنتاج المستند في الظاهر إلى تحليل نظري هو في الحقيقة ينطوي على مغالطة، فهو من ناحية إيغال زائد في البحث النظري المجرد البعيد عن الواقع، ومن ناحية أخرى يحاول الاستعاضة عن التحليل العميق للواقع بالمقاييس الرياضية السهلة، فبدلاً من تحمل صعوبة إيجاد المقاييس يحاول إلغاءها، أما نتائجه العملية فواضح ضررها وحتّى الغرض المسبق منها. إننا عملياً وفي عالمنا الحالي لا نستطيع أن نجعل من الاستقلال مسألة نسبية لأن ذلك سيخدم في النهاية مصلحة الاستعمار وأعوانه في العالم. صحيح أن الاستعمار بمعناه الاستيطاني القديم قد انحسر ولم يبق منه إلا حالات قليلة، إلا أن الاستعمار الجديد القائم على الحد من استقلال الدول

والتأثير في سياستها الخارجية والتدخل في شؤونها موجود الآن وعلى نطاق واسع وله من يبرره ويستفيد منه. لذلك فالحديث عن نسبية الاستقلال مضر عملياً ويخلط الأمور بدلاً من أن يوضحها. إننا الآن بحاجة إلى رصد ظاهرة الاستعمار القديم والجديد وتوضيحها خدمة لقضية استقلال الشعوب. إن مسألة النسبية في المُثُل العليا كانت دائماً وسيلة يستخدمها الاستعماريون والحكام المطلقون لتبرير الاستقلال والدكتاتورية؛ فالرجل الأوروبي المستعمر طالما تحدث بلغة النسبية في هذه الأمور مع من يستعمرهم لإقناعهم بقبول الواقع. الاستقلال كما هو الحال بالنسبة إلى الحرية والعدالة وبقية المُثُل العليا، ليس مسألة نسبية قابلة للاجتهاد وغير قابلة للتحديد.

كلمة أخيرة لا بدّ من ذكرها وإن كانت مفهومة، هي أن الاستقلال الذي نتحدث عنه لا بدّ أن يكون مقروناً بالدولة، أي أن المقصود هو استقلال الدولة، فلا استقلال من دون وجود الدولة. وبكلمات أخرى نحن هنا لا نتحدث عن استقلال الشعب الذي لا دولة له، ولا نتحدث عن الاستقلال الإداري أو الداخلي، بل نتحدث عن استقلال الدولة.

كلّ ذلك في مجال التعريف، ولنخطُ الآن خطوة أخرى في مجال المناقشة. يتسم عالمنا الحاضر بحالة لا توازن أو اختلال في التوازن ولهذه الحالة أسباب ومظاهر عديدة. هناك أحلاف عسكرية أهمها الأطلسي ووارسو ومعروفة الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والفنية التي يضمها كلّ منهما. وبين كلّ من هذين المعسكرين وبقية دول العالم تفاوت كبير. هناك أيضاً تفاوت كبير بين بقية الدول في عدد السكان، وفي المساحة الجغرافية، وفي توزيع الموارد، وفي مدى التقدّم العلمي والاقتصادي، وفي القوة العسكرية. لقد ظهر مؤخراً عدد من الدول التي انضمت إلى الأمم المتحدة صغيرة جداً بعدد سكانها ومساحتها ومواردها وإمكانياتها، إلى لدرجة أصبح البعض يتساءل عن توافر الحد الأدنى الضروري لقيام الدولة الحديثة.

إن المعلومات عن صغر بعض الدول الجديدة صارخة حقاً. إن مقتضيات الإدارة الاستعمارية وتنافسها وتقسيمها العالم إلى مناطق نفوذ، ومتطلبات إدارة تلك المستعمرات والاعتبارات الاستراتيجية وحتّى الصدف المحضة، قد أدت إلى ظهور كيانات دولية غاية في التفاوت بعضها يصل إلى حدّ دولة المدينة أو حتّى إلى أقل من ذلك. إن قدسية مبدأ حقّ تقرير المصير نفسها قد ساهمت في بعض الحالات في ظهور الكيانات الصغيرة، أما التفاوت الاقتصادي في عالمنا الحاضر

فحاد وكبير جداً تعكسه الإحصائيات والمعلومات التي تنشرها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في مختلف المجالات، وما مسألة الغذاء إلا أحد جوانبها. ثمّ هناك التفاوت في القوة العسكرية التقليدية والنووية، فهناك من يصنع السلاح وهناك من لا يصنعه، ومن بين الذين لا يصنعونه، هناك من يستطيع أن يشتريه أو يحصل عليه وهناك من لا يستطيع أن يشتريه أو أن يحصل عليه. وانسياب السلاح من الدول التي تصنعه إلى الدول التي لا تصنعه، ليس مسألة تجارية بل مسألة سياسية كما هو معروف. ويصح القول نفسه على السلاح النووي. وحصيلة كلّ ذلك هي أن العالم الحاضر يتسم بظاهرة عدم التوازن وعدم التوازن هو نقيض الاستقلال.

إن عدم التوازن الذي كان موجوداً في عالم القرن أو القرنين الماضيين قد انعكس بشكل فاضح في ظهور الاستعمار الاستيطاني المكشوف. أما اليوم وبعد أن انحسر ذلك الشكل من الاستعمار فتنعكس حالة عدم التوازن في شكل استعمار جديد هو الحد غير المنظور (أو المنظور أحياناً) من استعمار الدول والتدخل في الشؤون الداخلية من قبل الدول الكبرى واستمرار وضع الاستغلال الاقتصادي من خلال العلاقات غير المتكافئة، إن اختلال شروط التبادل التجاري بين الدول الصناعية والدول المنتجة للمواد الأولية وما يؤديه ذلك من انسياب للثروة من الدول النامية إلى الدول الصناعية، وضع معروف في عالمنا الحاضر، ذلك الوضع الذي سيؤدي استمراره إلى ضياع جهود الدول النامية في مجال التنمية وبقائها معتمدة على الدول الصناعية، الأمر الذي أثار الرأي العام العالمي، وتعكسه مناقشات منظمة الانكتاد (ANECTAD) العالمية ومؤتمرات الأمم المتحدة. إن ظهور ظاهرة الهيمنة ومناطق النفوذ هو الآخر من نتائج هذا الوضع، تلك هي السمة الرئيسة للوضع الدولي الراهن، وهي قطعاً ليست لصالح قضية الاستقلال.

إن معالجة حالة اللاتوازن الموجودة الآن يمكن أن تتم باتجاهات متعددة؛ فمن الناحية النظرية، إما أن تتفتت الكتل الكبيرة وتتحول إلى دول صغيرة متقاربة الحجم والإمكانيات وكبيرة العدد بحيث لا يستطيع أحد منها وحده التأثير في الوضع الدولي، أو تتكتل الدول الصغيرة لتكوين كتل أكبر تستطيع أن تقترب من حجم وإمكانيات الكتل الكبرى الموجودة الآن، وكلا الحالتين افتراض نظري. أما الحل العملي فيكمن في نمو اتجاهات متعددة وفي مختلف المجالات، وحيثما أمكن لتقليل الفجوات بين الدول وتقليل حدة اللاتوازن الموجودة. وفي هذا المجال العملي نشير إلى الأمور التالية:

إننا نؤيد حلّ الحلفين الكبيرين في العالم سوية (الأطلسي ووارسو)، وحل جميع الأحلاف الأخرى في العالم. كما إننا نؤيد اتجاهات التقارب وحتّى التوحيد الجارية الآن في أوروبا الغربية وبين مجموعة دول آسيا، ونؤيد منظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمر الإسلامي وأي مجهود للتقارب بين دول أمريكا اللاتينية. وفي المجال الاقتصادي نؤيد منظمة الدول المصدرة للنفط، وندعو الدول الأخرى المنتجة للمواد الأولية إلى التكتل وتأسيس منظمات نوعية على غرار الأوبك، كما أيدنا المفاوضات الجماعية بين الدول النامية والدول الصناعية الغربية المعروفة بمفاوضات الشمال والجنوب. كما نؤيد إيقاف سباق التسلح وتحريم الأسلحة النووية وإزالتها من الوجود وإتلاف جميع أنواع الأسلحة الفتاكة الجديدة. كلّ ذلك وما يشابهه يصدر من إيماننا بضرورة التقليل من حالة اختلال التوازن الموجودة في العالم الآن. وطريقتنا في معالجة مشاكل اختلال التوازن ليست نظرية بحتة، فتركز القوة نسعى إلى إزالته حيثما يوجد، إن أمكن ذلك، وإن لم يمكن فيجب تحييده عن طريق تكوين قوة مساوية له تبطل مفعوله في اختلال التوازن.

ونتحول الآن إلى مناقشة مفهوم الاستقلال من حيث المضمون. والمقصود بالمضمون هو التجسيد العملي. هناك، في نظري ثلاثة مجالات يتضح فيها ذلك المضمون هي المجالات العقائدية والسياسية والتقنية.

أولاً، الموقف العقائدي المستقل. والمقصود بذلك هو أننا لا نتبع نموذجاً عقائدياً موجوداً في العالم الحاضر نقلده بحذافيره في بلادنا، والتعبير الصحافي عن ذلك هو أننا لا نستورد النظرية. وذلك هو معنى الاستقلال الفكري. إن المسألة العقائدية هي أولى المسائل وأهمها بالنسبة إلينا؛ فنحن نقوم الآن ببناء مجتمع جديد وقد تهيأت الإمكانيات الأساسية لذلك وهي الإرادة الأساسية التي هيأتها الثورة والإمكانيات المادية. إننا نقوم بذلك بشكل مستقل عقائدياً عما هو موجود في العالم، فلا الاشتراكية بنظرنا واحدة في العالم ولا التنمية ذات شكل واحد ولا التقدّم الاجتماعي نهائي المفهوم، ولا أي من أنماط التقدّم التي عرفها العالم نهائي غير قابل للتغير. إننا نؤمن بضرورة الاستقلال في التوصل إلى مفاهيم جديدة خاصة بنا في ما يتعلق بجميع هذه الأمور؛ فالإرادة السياسية والفكر المتفتح وإرادة الاستقلال وتراث الأمة ومتطلبات الواقع الحي، هي العوامل الأساسية التي نعتمد عليها في تكوين المجتمع الجديد بشكل مستقل عما هو موجود في العالم.

أما أساليب العمل وأدوات التفكير فمن الممكن أن تستعمل كلها، فالتحليل

المنطقي والاستنتاج ودراسة التاريخ والمعلومات الدقيقة عن الواقع والتجربة والخطأ، كلها أساليب قابلة للاستعمال بتراكيب تختلف من حالة إلى حالة ومن مرحلة إلى مرحلة بحسب مقتضى الحال، وبإرادة حرة من القوانين الرياضية المستبقة. إن علاقتنا بنظريات العالم هي علاقة اطلاع واستفادة وليست علاقة تقليد أو تبنٍ. إن الاستقلال في هذا المجال هو أحسن ما تتمثل به إرادة الأمة وحرية المجتمع الحقيقي. ورب سائل يسأل، ولماذا هذا الإصرار على الاستقلال العقائدي؟ أليس من الأسهل اختيار نموذج معين وتبني فلسفة معينة معروفة؟ أليس ذلك أضمن في النتائج وأقل كلفة وأكثر راحة نفسية؟ الجواب عن ذلك هو أن اختيار الاستقلال ليس قضية اعتزاز أجوف بالنفس ولا هو مسألة إصرار لا أساس له، إننا نقول بالاستقلال العقائدي لأننا لا نرى إمكانية وجود نظرية واحدة مطلقة تصلح لِكُلّ وقت ولكل مجتمع؛ فالقومية حقيقة وليست ظاهرة موقتة والأدلة في جميع المجالات تقريباً تتراكم أمامنا يوماً بعد يوم على بطلان القول بعالمية أي نظرية. الموجود الحقيقي هو ما تصنعه كلّ أمة لنفسها من نظام وتطوره بمرور الوقت، ولا توجد هناك نظرية واحدة كاملة ونهائية يكتشفها البعض ويتبناها الآخرون.

ثانياً، إن تصرفنا في السياسة الدولية لا يمكن أن يتم إلا من خلال علاقاتنا الثنائية: دولة مقابل دولة، والمعنى العملي لذلك هو أننا نرفض الأحلاف كإطار للعمل في السياسة الدولية. إننا نتعامل مباشرة ومن دون وسيط وبأنفسنا ومن دون إطار خارجي. ولنبدأ بموضوع الأحلاف من بدايته الأساسية. إننا لا نقبل بالدخول في الأحلاف مع الدول الكبرى لأسباب عديدة؛ فالدخول في حلف من هذا النوع يعني ضرورة تكييف سياستنا الخارجية بما ينسجم مع أهداف المجموعة المتحالفة، وذلك يعني أول ما يعني أننا بدخولنا الحلف قبلنا أن نكيّف سياستنا الخارجية لمصلحة دول أخرى؛ فالحلف لا يكون منسجماً وفعالاً إلا إذا أصبح كتلة دولية واحدة، وتكوين الكتلة الدولية الواحدة يعني العمل الجماعي وتكوين سياسة جماعية، وذلك لا يمكن أن يحصل إلا إذا قبل كلّ عضو في الكتلة أن يكيّف سياسته الخارجية إلى درجة ما، حتى تصبح منسجمة مع السياسة الجماعية. والسياسة الجماعية كما هو معروف لا يمكن أن تتطابق مع السياسات الخارجية لِكُلّ دولة عضو في الحلف بشكل انفرادي وذلك من بديهيات ما يقتضيه العمل الجماعي.

العمل الجماعي في السياسة الخارجية لكي ينجح ويصبح فعالاً يتطلب أن يتنازل كلّ عضو فيه عن شيء من حريته واستقلاله في التصرف، وإلا لما أمكن

تكوين سياسة موحّدة للحلف. هذا في ما يتعلق بطبيعة العمل ضمن الكتل الدولية. إن الكتل الدولية الكبرى وهي الآن كتلتان في صراع نابع من صميم العقائد التي تسود عندهما ومن صميم مصالحهما الذاتية كدول؛ فلا تلك العقائد مطابقة لعقيدتنا ولا تلك المصالح مطابقة لمصالحنا. يضاف إلى ذلك أن الصراع على هذا المستوى العالمي وبالتعقيد الذي هو عليه وبالحدة والإمكانيات الداخلة فيه بحدّ ذاته وبمرور الوقت، تتكون له استراتيجيات ومناورات تقتضيها طبيعة الصراع نفسه. يصحّ ذلك في حالات الهجوم والتراجع، وتحقيق المكاسب وقبول التنازلات على السواء. إن مقتضيات الصراع من جميع الوجوه تتطلب أن يقبل من يدخل فيه ما تأتي به تلك المقتضيات وما تتطلبه من تضحيات، وكل ذلك لا بدّ أن ينعكس في مجال الحد من حرية الإرادة في التصرف بالسياسة الخارجية.

أمر عملي آخر لا بدّ من ذكره، هو أن الدخول في أحد المعسكرين في حدّ ذاته ليس إلا تصعيداً إضافياً في حدة الصراع الدولي. وازدياد حدة الصراع يعني عملياً زيادة في استعداد الدول الكبرى إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغرى وتهديد استقلالها، وأول من يتعرض لذلك هو الدول الصغرى التي قبلت الدخول في ذلك الصراع.

الأمر **الثالث** الذي لا بدّ من التعرض له كمحتوى من محتويات الاستقلال، هو الطريقة الانتقائية في اختيار التقنية ونتائج العلوم والفنون والثقافات في العالم. إننا مجتمع على أبواب التنمية، والتنمية تتعلق بشكل رئيس بمسألة حسن اختيار التقنية. إننا لا نعتقد بصواب القول بضرورة البدء من نقطة الصفر في مجال التقنية والارتفاع من ذلك بجهودنا الذاتية لنصل إلى ما وصل إليه العالم الحديث، كما إننا في الوقت نفسه لا نؤمن بالتبعية لأحد في هذا المجال نأخذ ما عنده من دون غيره؛ فالحضارة تنتجها الأمم ولكنها في النهاية هي ملك العالم، والأمم الحرة تتبادل ما تنتجه من اختراعات وإنجازات. والأمم تختلف أيضاً في مدى تقدّمها التقني وتختلف أيضاً باتجاهاتها في التقنية بحسب ظروفها وبحسب حاجاتها وإلى حد ما بحسب أوضاعها الاجتماعية. ويجب ألا نستغرب إطلاقاً القول إن التقنية تتأثر بأذواق وثقافات الأمم وقيمها.

وإزاء كلّ هذا التباين نقف نحن موقفاً مستقلاً. والتعبير عن الاستقلال هو موقف حرية الاختيار. إننا نرى ضرورة حصولنا على أرقى درجات التقنية لنستطيع اللحاق بالتقدّم العلمي ولنستطيع اختصار الزمن وحرق المراحل، ولئلا يحصل لاقتصادنا ما حصل لاقتصاد بعض الدول التي قبلت التقنية المتخلفة، فما أن

قطعت شوطاً في مضمار التنمية حتّى وجدت نفسها في وضع متخلف يجبرها على ضرورة تحديث صناعتها بِكُلّ ما يقتضيه ذلك من تجميع للمصانع وتبديل للآلات، وفي بعض الأحيان إلى ترك مصانع كاملة.

إننا في مسألة اختيار التقنية للمشاريع التي ننشئها نتوخى المتقدم منها، أينما كان، ومن أي مصدر، وبغض النظر عن العلاقات الدولية إلا في بعض الحالات القليلة وفي الأمور التي لا تتعلق مباشرة بالمفاضلة بين تقنية مقدمة وأخرى متخلفة. إننا نقرأ في بعض الأحيان أقوالاً وتعليقات تتحدث عن نمو علاقاتنا الاقتصادية مع هذه الدولة أو تلك كأساس للتنبؤ عن تحولات في سياستنا الخارجية. إننا لا نعير هذه التعليقات اهتماماً، فاختيار التقنية من بلد ما لا يعكس صداقة أو عداء لذلك البلد، بل يعكس اهتمامنا الجدي بتنمية اقتصادنا على أساس سليم ويعكس رغبتنا في تنويع علاقاتنا الاقتصادية، وأخذ أحسن الموجود في العالم.

ويصح الشيء نفسه على علاقاتنا في مجال التطور العلمي والفني والثقافي في العالم. في كلّ ذلك نحن اختياريون، ننتقي الأحسن بحسب مقاييسنا، ونختار ما يلائم أغراضنا من دون أي تبعية إلى ثقافة ما، أو تعصب إلى مدرسة فكرية أو فنية. نأخذ ما يلائم أفكارنا ومصالحنا من أي مصدر كان، ونرفض ما لا يتلاءم مع أفكارنا ومصالحنا من أي مصدر كان.

كلّ ذلك في ما يتعلق بنا، فماذا نريد من الآخرين؟ إننا لا نقول للآخرين إن عليهم أن يعملوا ما نعمل نحن، فذلك من شؤونهم. هناك شيء واحد نريده فعلاً من الآخرين هو عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية. والمقصود بالقوة هو القوة العسكرية النظامية للدولة، كما إنَّ المقصود بذلك لا ينسحب على حالات الدفاع الواضح عن النفس؛ فالقوة يجب أن تستخدم في الدفاع عن الاستقلال وليس للتأثير في الآخرين. ويعني ذلك أن القوة يجب ألا تستخدم في فض المنازعات التي تحصل حول المصالح، ولا في المنازعات التي تحصل حول العقائد.

إن تغيير النظام في بلد ما بواسطة القوة من قبل بلد آخر غير جائز سواء كان التغيير إلى الأسوأ أم إلى الأحسن؛ فالثورة الاجتماعية وتغيير الأنظمة أمور يجب ألا تتم إلا بواسطة شعب البلد المعني وليس عن طريق القوة المسلحة لبلد آخر. إن الثورة الاجتماعية نفسها لا يمكن أن تكون أصيلة مثمرة وناجحة في الأمد الطويل إذا لم تصدر من شعب البلد المعني وتكون قادرة على شقّ طريقها وفرض نفسها. وتلك مسألة مهمة في مجال حماية الاستقلال الوطني للدول.

نقول ذلك ليس من أجل استكمال بحث الموضوع نظرياً، بل نشير من خلاله إلى ازدياد حالات التدخل العسكري المباشر من قبل بعض الدول، مستخدمة قواتها العسكرية النظامية، في شؤون بلدان أخرى، بعد أن ساد الانطباع في نصف القرن الأخير أن مثل هذا النهج قد انتهى زمانه بانتهاء الاستعمار القديم. لقد حدث في أكثر من حالة في وقتنا الحاضر أن حركت دولة قواتها النظامية لتدخل بلداً آخر لغرض ما. إن هذه الحالات تثير القلق فعلاً وتسترعي الانتباه والعناية من جميع الذين يعيرون مسألة الاستقلال الوطني للدول أهمية خاصة. إننا ضدّ هذه الحالات بغض النظر عن الأسباب وعن المبررات، وبغض النظر عن علاقاتنا الثنائية بالطرف المعتدي وبالطرف المعتدى عليه، وسنقف ضدّ كلّ حالة تحصل في المستقبل مهما كانت.

ولن يكون البحث كاملاً إذا لم نتعرض كذلك إلى الجوانب السلبية؛ ففي الوقت الذي نناقش فيه ماذا يعني الاستقلال في السياسة الخارجية وما هي محتوياته، علينا كذلك أن نناقش ما يعنيه كلّ ذلك لإزالة أوجه الالتباس التي كثيراً ما نتعرض لها في مثل هذه المناقشات، وفي ذلك زيادة في الإيضاح والتحديد. هناك أمور عديدة في هذا المجال يمكننا إيراد المهم منها.

أولاً، قلنا إن محتويات الاستقلال في السياسة الخارجية هي إننا نرفض الدخول في الأحلاف والكتل الدولية الموجودة، فهل يعني الاستقلال ذلك المفهوم الميكانيكي الحسابي، أي الوقوف في منتصف المسافة بين المعسكرين المتنازعين في العالم؟

الجواب عن ذلك كلا، فالسياسة الخارجية المستقلة تعني بالضرورة حرية الحركة، فنحن لا نقف في منتصف الطريق بل نقيم أشكالاً مختلفة من العلاقات مع دول المعسكرين تتباين بحسب اعتبارات عديدة تتعلق بالمبادئ والمصالح الحيوية؛ فعلاقاتنا، مبدئياً، تقوم على أساس دولة لدولة وليس دولة لمعسكر. إننا نقيم علاقات مع كلّ من المعسكرين ومع كلّ دولة في كلّ من المعسكرين. علاقاتنا بِكُلّ من المعسكرين متباينة وليست متماثلة، كما إنَّ علاقاتنا بِكُلّ دولة من دول هذا المعسكر أو ذاك هي الأخرى متباينة وليست متماثلة. الصفتان الأساسيتان لعلاقاتنا هي التباين والحركة. ورب سائل يسأل ما لنا وللتحديد العام؟ ذلك صحيح، إلا أننا نهتم بالتحديد الخاص. ما هو موقفكم الآن من كلّ من المعسكرين في ظل الظروف الحالية؟ وذلك سؤال وجيه في ظل الظروف الحالية. إننا نقيم علاقات تعاون وصداقة وثيقة مع الدول الاشتراكية، ونقيم

علاقات طبيعية مع دول المعسكر الرأسمالي، ولكن علاقاتنا مع دول المعسكر الاشتراكي ليست متماثلة، كما إنَّ علاقاتنا مع دول المعسكر الرأسمالي ليست متماثلة. إن علاقاتنا مع دولة اشتراكية يمكن أن تكون أقوى من دولة اشتراكية أخرى، كما إنَّ علاقاتنا مع دولة رأسمالية يمكن أن تكون جيدة ومع دولة رأسمالية أخرى يمكن أن تكون مقطوعة، إننا قد نختلف مع هذا الموقف أو ذاك للمجموعة الاشتراكية أو لدولة اشتراكية، وعلاقاتنا مع دولة اشتراكية يمكن أن تفتر أو حتّى تسوء في وقت من الأوقات، أما في الأمد الطويل وضمن منظور شامل، فمن دون شكّ في أن المسافة التي تفصل بين أهدافنا وأفكارنا ومصالحنا، وبين أهداف وأفكار ومصالح الدول الاشتراكية هي أضيق من تلك التي تفصلنا عن المعسكر الرأسمالي.

ثانياً، هل تعني السياسة المستقلة أننا نقف موقفاً سلبياً في العلاقات الدولية؟ الجواب عن ذلك: كلا؛ فنحن نهتم بما يحدث في العالم ونتفاعل معه فنشارك في الحياة الدولية إلى أقصى ما تسمح به طاقاتنا، ونحاول أن نقيم أوسع العلاقات الثنائية مع الدول، إننا نرى بهذه القضية معنى معكوساً، فالسلبية لا تخدم الاستقلال بل على العكس تجعله معرضاً للأخطار أكثر من التفاعل والإيجابية، إننا نرى أن ما يصون الاستقلال ويقويه، هو إقامة أوثق العلاقات الثنائية مع أكبر عدد من الدول، والمشاركة بأوسع نطاق ممكن في المؤسسات الدولية، لذلك فنحن نشترك في منظمة الأمم المتحدة ومجموعة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي، ونحاول أن نتواجد في أوسع نطاق من الفعاليات الدولية تسمح به إمكانياتنا، وينبع ذلك من رؤية واضحة، إن حماية الاستقلال تتطلب علاقات دولية جيدة وصداقات واسعة واتصالاً بالرأي العام الدولي؛ فالرأي العام الدولي في نظرنا مهم لحماية الاستقلال، والمعرفة بالآخرين أفضل من عدمها لهذا الغرض، والمؤسسات الدولية في الأمد البعيد لا تعدم الأثر في الحد من المطامح غير المشروعة والتدخل في شؤون الدول الأخرى وتأسيس مبدأ احترام استقلال الآخرين.

ثالثاً، هل يعني مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ومبدأ الثورة من الداخل، الوقوف موقف اللامبالاة من حركات التحرر التي تكافح من أجل الاستقلال الوطني في العالم؟

الجواب عن ذلك سلبي أيضاً، هناك شعوب لا تزال ترزح تحت الاستعمار المباشر وعلينا مساعدتها. إن جميع حركات التحرر الوطني في العالم تستحق

الدعم والتأييد والمساندة ليس المعنوية فحسب، بل المادية أيضاً، ولا نرى أن ذلك يتناقض إطلاقاً مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، إننا ندعم حركة التحرر الأفريقية ضدّ الأنظمة العنصرية، وندعم حركات التحرر الوطني الأخرى في العالم، ولهذا الموضوع جانب مبدئي هو احترام استقلال الشعوب؛ فالاستقلال بالنسبة إلينا مسألة مبدئية، كما إنَّ للموضوع جانباً عملياً أيضاً، إن دعم حركات التحرر الوطني في العالم يعني في الأمد البعيد حماية لاستقلالنا.

رابعاً، والاستقلال في ممارسة العلاقات الدولية لا يعني انعدام العمل الدولي المنظم كالمعاهدات أو عدم وجود التزامات دولية أو عدم احترام العرف الدولي، إن عقد الاتفاقيات والمعاهدات واحترام الالتزامات لا يعني الحد من الاستقلال ما دام عقد تلك المعاهدات يتم بإرادة حرة، إن انتظام الحياة الدولية من خلال الاتفاقيات والمعاهدات واحترام الالتزامات والعرف الدولي، أمور من شأنها إشاعة الاستقرار في الحياة الدولية وانتظام العلاقات، وهي أمور إيجابية لصالح الاستقلال الوطني وليست ضده.

إن جميع هذه العناصر الإيجابية والعناصر السلبية، أي ما يعنيه الاستقلال من مضامين وما لا يعنيه الاستقلال من مواقف، تعطي قضية الاستقلال صورة أوضح، وقد يرد السؤال الآن عن علاقة ذلك بعدم الانحياز، إن حركة عدم الانحياز هي الإطار التنظيمي الذي نحاول من خلاله الدفاع عن الاستقلال بهذا المفهوم.

إن المبادئ والمفاهيم التي ذكرناها هي من وجهة نظرنا المفهوم الصحيح لعدم الانحياز. وعدم الانحياز في الحقيقة هو حركة الدول المستقلة ضمن الظروف الدولية الراهنة من أجل حماية استقلالها وإشاعة هذا المفهوم للاستقلال في العالم، ومن هنا كان اهتمامنا بهذه الحركة. إن حركة عدم الانحياز ليست حلفاً ولا كتلة دولية، بل إنّها تنظيم للدول المؤمنة بالسياسة الخارجية المستقلة من أجل الدفاع عن هذه المفاهيم في العالم. ولم يكن من دافع إلى ظهور هذه الحركة لولا الميول التي أخذت تتضح في الحياة الدولية الحالية نحو الحد من استقلال الدول عن طريق الاندماج في الكتل الدولية، وسعي الكتل الكبيرة إلى التأثير بشتى الطرق وبمختلف المجالات في سياسات الدول الصغيرة الأخرى، إنّني لا أقول إن هذا المفهوم لعدم الانحياز هو مفهوم جميع الدول المنتمية إلى هذه الحركة، ولا يعني قولي إن جميع تلك الدول مؤمنة بالاستقلال بهذا

المفهوم، أو إن جميعها يمارسه في الحقيقة. إلا أنّني أستطيع أن أقول إن هذه المفاهيم قريبة جداً من المفاهيم التي قامت عليها هذه الحركة من الأساس، وإنها المفاهيم العامة ذات التأثير الواسع في داخل الحركة، ومهما يكن، فحركة عدم الانحياز بحاجة إلى تقوية من الداخل ومعالجة جدية للمشاكل التي نتجت من توسع العدد وما يتبعه من تباين وجهات النظر والاتجاهات، وسيكون العراق نشيطاً ومهتماً بِكُلّ ذلك وإلى أقصى ما يستطيع.

هناك جانب مهم من البحث لم نتطرق له إلى حد الآن، ومن دونه لا تكتمل الصورة؛ فهل المقصود بالاستقلال استقلال العراق بمعزل عن كلّ اعتبار آخر؟ والجواب عن ذلك أننا عندما نتحدث عن استقلال العراق لا نقصد أن يكون ذلك بمعزل عن استقلال الوطن العربي، فالعراق جزء من الوطن العربي، وشعب العراق جزء من الأمة العربية، وتلك مسلمات أساسية في عقيدة الدولة في العراق. والدولة في العراق تعتقد بالتزام قومي إزاء الوطن العربي يتجسد في الدفاع عن استقلاله إزاء الأخطار الخارجية من جهة، والعمل الفعال من أجل تحقيق الوحدة من جهة أخرى، وذلك يعطي مفهوم الاستقلال الذي تحدثنا عنه بعداً آخر.

هناك ثلاثة أمور أساسية لجعل الاستقلال بالنسبة إلى الوطن العربي استقلالاً حقيقياً.

الأمر الأول؛ هو أن تكون الأقطار العربية كياناً مقارباً للكيانات المؤثرة في العالم بدءاً من تحقيق تضامن فعلي وانتهاءً بالوحدة، ومن هنا فإننا نربط مسألة استقلال أي قطر عربي بمسألة الوحدة. إن الأقطار العربية كلّ بمفرده لا يكون كياناً مقارباً للكيانات المؤثرة في الوضع الدولي من أجل موازنة أثرها فيه، أي حماية استقلاله. وتلك حقيقة موضوعية في نظرنا من السهل على الدول القطرية في الوطن العربي أن تعيش وتبقى، ولكن ليس من السهل أن تكون مستقلة استقلالاً حقيقياً. إننا لا ندعو إلى الوحدة العربية لسبب سياسي يتعلق بمسألة اختلال التوازن في العالم فحسب، بل لأسباب عقائدية أخرى. ولكن هذه المسألة ليست قليلة الأهمية أيضاً، فهناك حقائق عن وضع الدول العربية لا بدّ من أن تجلب اهتمام المعنيين بمسألة استقلال الدولة والشروط اللازمة في تحقيق ذلك. إن الأرقام التي تقارن بين توزيع الاحتياطيات النفطية في دول الخليج العربي ومقارنتها بما تملكه تلك الدول من الأراضي الزراعية ذات مدلول كبير، فالدول الأكثر غنى في الاحتياطيات النفطية وهي ناضبة لا محالة، هي أكثر الدول فقراً

في الأراضي الزراعية، وإن تعرض استقلال دول الخليج العربي للأخطار الخارجية أمر معروف أيضاً، وعدم التوازن في توزيع الموارد المعدنية والعلاقة بطرق المواصلات للعالم الخارجي وبخاصة البحرية هي الأخرى مهمة. وعلى العموم إن درجة حاجة كلّ قطر إلى ما عند القطر الآخر ومدى التكامل في شتى ميادين الحياة العامة عالية أيضاً، والأهم من كلّ ذلك هو خطر الصهيونية العالمية وانكشاف منهجها الاستعماري الاستيطاني بصورة جلية بعد أن كان كامناً يستدل عليه بالتحليل. وهدف هذه الحركة الاستعمارية هو العرب ككل: أرضاً وموارد وديناً وحضارة وحتّى وجوداً جسدياً إن هي استطاعت ذلك، لِكُلّ هذه الأسباب تكون الوحدة العربية هي المجال الوحيد الذي يمكن أن يتجسد فيه الاستقلال الحقيقي بالنسبة إلى الأمة العربية.

الأمر الثاني؛ هي أن يقطع الوطن العربي شوطاً جيداً في مجال التنمية الاقتصادية، والمقصود بالتنمية ليس ذلك المفهوم المقصور على الانتعاش الاقتصادي، ولا مجرد تحسين الوضع الراهن، بل إحداث تغيير جذري في مختلف فروع الاقتصاد، والاتجاه إلى التصنيع الثقيل، أي تصنيع السلع الإنتاجية نفسها باستثمار جميع الموارد المالية والمعدنية ومصادر الطاقة وتعبئة القوى البشرية والعلمية لذلك، أن تغييراً حاسماً يجب أن يحدث في تركيب الاقتصاد العربي تذوب فيه أوضاع الاعتماد على الدول الأخرى وتقترب البلاد من حالة الاستقلال الاقتصادي.

إن ذلك لا يعني بالطبع تحقيق حالة مطلقة من الاكتفاء الذاتي، ولكنه يعني حتماً أن نقطع شوطاً كبيراً في طريق التخلص من التبعية إلى العالم الخارجي في استيراد السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والتقنية الحديثة.

الأمر الثالث؛ الذي لا يقل أهمية عما سبق هو تصنيع السلاح لبناء القوة الدفاعية الذاتية وإلى أقصى ما نستطيع. إن حماية الاستقلال في الوقت الحاضر وحتى وقت طويل قادم، يعتمد على وجود قوة ذاتية للدفاع عن النفس، ولا يتحقق ذلك في وضع أصبحت به تجارة السلاح قضية سياسية وأداة لخدمة أهداف الدول المصنعة للسلاح. أما المدى الذي تذهب إليه فهو أقصى مدى نستطيعه. علينا أن نعمل من أجل ذلك وأن تعمل من أجله كلّ الشعوب التواقة إلى حماية استقلالها الوطني، وتلك مسألة يمكن أن تبدأ بها الأقطار العربية منفردة، ولكن بالطبع سيكون مجالها أوسع إذا ما كانت في نطاق تضامن أو وحدة عربية.

بقيت مسألة رئيسة لا بدّ من الإشارة إليها، وهي أن استقلال العراق واستقلال كلّ قطر عربي وحده واستقلال الوطن العربي، سيبقى مهدداً بوجود الصهيونية العالمية والكيان الذي أنشأته بالقوة في فلسطين. إن عقيدة الصهيونية العالمية كانت دوماً واضحة بالنسبة إلينا نحن العرب، أما برنامجها العملي لتنفيذ تلك العقيدة فلم يكن واضحاً لِكُلّ العرب ولجزء كبير من العالم، أما الآن فقد اكتمل الوضوح؛ فالصهيونية ليس لديها حد في ما تريد أن تحتله من أرض، وليس لديها حدود في ما تريد تدميره في الوطن العربي. إنّها حركة قوة، لذلك لا يمكن أن نقف بغير القوة شأنها شأن النازية في أوروبا والأنظمة العنصرية في أفريقيا؛ فكما إنّ استقلال الدول الأوروبية بقي مهدداً ومعرضاً للذوبان قطعة قطعة بمرور الوقت حتّى تمّ القضاء على النازية، وكما إنَّ الأنظمة العنصرية الحالية في روديسيا وجنوب أفريقيا تعتمد كلياً على القوة المادية في فرض وجودها واستمراره، كذلك الوضع بالنسبة إلى الصهيونية العالمية. إن البلدان العربية لا يمكن أن تحمي استقلالها مع بقاء الصهيونية التي هي فرع من فروع الاستعمار القديم وربما كانت من أسوأ أنواعه.

تلك هي ملاحظات قصدت من إيرادها إلقاء مزيد من الضوء على مفهوم الاستقلال في السياسة الخارجية، ولا أقصد بالطبع أن هذا المفهوم يرقى إلى مرتبة المسلمات العلمية، بل هو في النهاية مسألة تصدر من وجهة نظر، والبحث في الأمور الاجتماعية كما هو معروف يتناول الاتجاهات ولا يمكن أن يدعي اكتشاف قوانين دقيقة كالقوانين التي نعرفها في العلوم الطبيعية.

قائمة الكتب المنشورة للمؤلِّف
(مُرَتَّبة وَفْقاً لتاريخ صدور الطبعة الأولى، منها)(*)

١ ـ **نحن والشيوعية في الأزمة الحاضرة**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٥٩. (٨٨ ص).

٢ ـ **نحو إصلاح زراعي اشتراكي**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤. (٩٠ ص). (دراسات تقدمية؛ ١)

٣ ـ **الإصلاح الزراعي في البلاد العربية. دراسة مقارنة.** دمشق: معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٧. (٣٧ ص). (البحوث؛ ٢)

٤ ـ **آراء حول قضايا الثورة العربية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨. (٣٤٠ ص). (دراسات قومية وفكرية. قضايا الوطن العربي)

٥ ـ **الاستقلالية في السياسة الخارجية: نحو توضيح أدق لمعنى الاستقلال في سياسة العراق الخارجية**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الإعلام الداخلي العامة، ١٩٧٩. (٣٢ ص). (السلسلة الإعلامية؛ ١٠)

(*) تتكوّن هذه القائمة، في الأصل، من مجموعتين اثنتين:

أمّا **المجموعة الأولى**، فهي ذوات الأرقام: ٤ ـ ٩ ـ ١٠

وقد كانت محتوياتها، في الأصل، منشورة بشكل مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية، أو مقالات، أو مقابلات، في صحف ومجلات عربية وأجنبية، ثم استصوب المؤلِّف (رحمه الله تعالى) جمع ما كان يراه منها مُؤْتَلِفاً مع مقالات متشابهة في المضمون، فيجعل من ذلك كتاباً، بِعَيْنه.

وقد أشرنا بنجمة (★) في توثيق المقالات، إلى كلّ مقال، كان قد نشر، ثم أُعِيد إدراجه في كتاب، معتمدين في الإحالة رقم الكتاب، كما جاء في هذه القائمة.

وأمّا **المجموعة الثانية**، فهي ذوات الأرقام: ١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٧ ـ ٨ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٣ ـ ١٤. وكان قد صدر كلّ كتاب، منها، منفرداً، وحدَه، بموضوع محدد، ولم يكن نتاج جمع مقالات، منشورة سابقاً.

٦ ـ **الوحدة ومبدأ النضال: «الوطن العربي وأفريقيا»**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الإعلام الداخلي، ١٩٧٩. (٣١ ص). (السلسلة الإعلامية؛ ٨٢)

٧ ـ **مذكرات وآراء في شؤون النفط**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠. (١٦٨ ص)

٨ ـ **ملاحظات حول قضية الحرب مع إيران**. بغداد: درا الحرية للطباعة؛ دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢. (١٧٤ ص).

٩ ـ **في سبيل الجمهورية والوحدة العربية: مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية عن تأسيسها بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية العامة؛ دار الحرية للطباعة، ١٩٨٦. (٢٧٩ ص).

١٠ ـ **تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (٢٧٠ ص).

١١ ـ **شيء عن الموضوعية**. بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧. (٢٨ ص).

١٢ ـ **عن القومية والوحدة العربية: سألني سائل فأجبت**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. (٣٦٨ ص). (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٣)

١٣ ـ **العقل والضمير: نظرات في الإنسان والتطور**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧. (٩٦ ص). (المفكر العربي)

١٤ ـ **مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. (١٧١ ص).

المراجـــــع

١ ـ العربية

كتب

ابن سلام، أبو عبيد القاسم. **الأموال**.

أبو داود. **باب في إحياء الموات**.

أتكينسون، وليم فالكر. **قوة الفكر في الحياة العملية**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٨.

الإحصاء الزراعي والحيواني للعراق، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣.

الإمام، محمد محمود. **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

الأمانة العامة، الشؤون الاقتصادية، إدارة المنظمات والاتحادات العربية. **دليل مختصر**. القاهرة: [الأمانة العامة]، ٢٠٠٥.

الأنصاري، أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم. **كتاب الخراج**.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

البزاز، عبد الرحمن. **هذه قوميتنا**. القاهرة: دار القلم، ١٩٤٦.

بيريز، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد**.

التميمي، عبد المالك خلف. **المياه العربية: التحدي والاستجابة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

التوسع الإقليمي الإيراني موضحاً بالخرائط. [بغداد]: وزارة الخارجية العراقية، ١٩٨١.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). **دليل المشروعات العربية المشتركة**. الكويت: أوابك، ١٩٨٤.

ـــــ [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩١**. القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٩١.

ـــــ . **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٤**. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٤.

جلال، فرهنك. **التنمية الصناعية العربية وسياسات الدول الصناعية حتى العام ٢٠٠٠**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

حسيب، خير الدين. **تقدير الدخل القومي في العراق (١٩٥٣ ـ ١٩٦١)**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.

الحكيم، حسن. **الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتدابي الفرنسي، ١٩١٥ ـ ١٩٤٦**. بيروت: دار صادر، ١٩٧٤.

حمادي، سعدون. **آراء حول قضايا الثورة العربية**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨.

ـــــ . ـــــ . ط ٣. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥.

ـــــ . **تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

ـــــ . **شيء عن الموضوعية**. بغداد: مطبعة المجمع العلمي، ١٩٨٧.

ـــــ . **العقل والضمير: نظرات في الإنسان والتطور**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٧.

ـــــ . **في سبيل الجمهورية والوحدة العربية: مقالات افتتاحية في جريدة الجمهورية عند تأسيسها بعد ثورة تموز ١٩٥٨**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة، [١٩٨٦].

ـــــ . **القومية العربية والتحديات المعاصرة**. [بغداد]: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، ١٩٨٥. (سلسلة كتب الدراسات؛ ٣٨١)

ـــــ . **محاولة في تفسير عملية التقدم**. بغداد: مطبعة المجمع العلمي، ١٩٨٢.

ـــــ . **مذكرات وآراء في شؤون النفط**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٠.

ـــــ . **مشروع الوحدة العربية: ما العمل؟**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

ـــــ . **الوحدة ومبدأ النضال: الوطن العربي وأفريقيا**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الإعلام الداخلي العامة، ١٩٧٩. (السلسلة الإعلامية؛ ٨٢)

الخميني، روح الله الموسوي. **ولاية الفقيه، أو، الحكومة الإسلامية**.

رزق، يونان لبيب. **موقف بريطانيا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥: دراسة وثائقية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٣)

الرياشي، سليمان [وآخرون]. **التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والآفاق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٢)

شحاته، إبراهيم. **حظر تصدير النفط العربي: دراسة قانونية ـ سياسية**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥. (سلسلة الدراسات؛ ٤٢)

شرابي، هشام. **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٥.

شقير، محمد لبيب. **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. ٢ ج.

صايغ، أنيس. **ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٦٧. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ ١٢)

عباس، عبد الهادي. **الأرض والإصلاح الزراعي في سورية**. [د.م.: د.ن.]، ١٩٦٢.

عفلق، ميشيل. **في سبيل البعث**. [د.م.: د.ن.]، ١٩٨٥. ٥ ج.

ج ١: **الكتابات السياسية الكاملة**.

ج ٢: **معركة المصير الواحد**.

ج ٣: **البعث والتراث**.

ج ٤: **البعث والقطر السوري**.

ج ٥: **البعث والعراق**.

ـــــ . **معركة المصير الواحد**. بيروت: دار الآداب، ١٩٥٨.

ـــــ وصلاح الدين البيطار. **القومية العربية وموقفها من الشيوعية**.

عمارة، محمد. **التيار القومي الإسلامي**. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧.

العمر، جابر. **حول القومية العربية**. دمشق: مكتبة العلوم والآداب للطباعة والنشر، ١٩٤٧.

قراءات في الفكر القومي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦. ٥ ج. (سلسلة التراث القومي)

الكتاب الأول: **القومية العربية: فكرتها ومقوماتها**.

الكتاب الثاني: **الوحدة العربية**.

الكتاب الثالث: **القومية العربية والإسلام والتاريخ والإنسانية**.

الكتاب الرابع: **القومية العربية والثقافة**.

الكتاب الخامس: **القومية العربية وفلسطين والأمن القومي وقضايا التحرر**.

الكتاب الإحصائي السنوي، ١٩٥٣.

كنيدي، بول. **نشوء وسقوط القوى العظمى**. ترجمة مالك البديري. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.

مجموعة قوانين الإصلاح الزراعي. بغداد: وزارة الإصلاح الزراعي، ١٩٦٥.

محافظة، علي. **ألمانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٩٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٤)

ـــــ. **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١)

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج. **صحيح مسلم**.

المودودي، أبو الأعلى. **مسألة ملكية الأرض في الإسلام**. دمشق: مكتبة الشباب المسلم، ١٩٥٧.

ناصيف، جورج. **الوحدة العربية وإسرائيل** بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٥. (الدراسات السياسية)

نافعة، حسن. **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

نركسي. **مشاكل تكوين رأس المال في المناطق المتخلفة**. (بالإنكليزية).

هلال، علي الدين. **أمريكا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨٢**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٢)

ورنر، دورين. **الإصلاح الزراعي والتنمية في الشرق الأوسط**. (بالإنكليزية).

دوريـــات

الآداب: السنة ٣، العدد ١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٥؛ السنة ٥، العدد ٣، ١٩٥٧؛ السنة ٦، العدد ١، ١٩٥٨، والسنة ٦، العددان ٩ ـ ١٠، ١٩٥٨.

آفاق عربية (بغداد): السنة ٣، العدد ٨، نيسان/ أبريل ١٩٧٨؛ السنة ٩، العدد ٨، نيسان/ أبريل ١٩٨٤؛ السنة ١١، العدد ٤، نيسان/ أبريل ١٩٨٦؛ السنة ١٨، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٩٣، والسنة ١٩، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤.

أبو السعود، محمود. «استغلال الأرض والشريعة الإسلامية.» (بالإنكليزية)، *Islamic Review*: August, 1952.

أمين، جلال أحمد. «مشروع الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

البعث (دمشق): ٢٣/ ٤/ ١٩٤٧، و٣٠/ ٥/ ١٩٥٨.

التآخي: ٢٥/ ٩/ ١٩٧٣.

الثورة (بغداد): ٢٨/ ٢/ ١٩٩١، و٣٠/ ٦/ ١٩٩٧.

«الثورة الزراعية والإصلاح الزراعي في الجزائر، وثائق جديدة للثورة الجزائرية.» **الطليعة** (القاهرة): العدد ١، ١٩٦٧.

الجمهورية (بغداد): ١٧/ ٧/ ١٩٥٨؛ ١٨/ ٧/ ١٩٥٨؛ ٢٠/ ٧/ ١٩٥٨؛ ٢٢/ ٧/ ١٩٥٨؛ ٢٤/ ٧/ ١٩٥٨؛ ٢٥/ ٧/ ١٩٥٨؛ ٢٨/ ٧/ ١٩٥٨؛ ٣٠/ ٧/ ١٩٥٨؛ ١/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٣/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٥/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٦/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٧/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٨/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١٠/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١١/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١٢/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١٣/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١٤/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١٥/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١٨/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١٩/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٠/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢١/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٢/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٤/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٥/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٦/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٧/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٨/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٢٩/ ٨/ ١٩٥٨؛ ٣١/ ٨/ ١٩٥٨؛ ١/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٣/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٤/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٥/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٧/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٨/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٩/ ٩/ ١٩٥٨؛ ١١/ ٩/ ١٩٥٨؛ ١٥/ ٩/ ١٩٥٨؛ ١٦/

٩/ ١٩٥٨؛ ١٧/ ٩/ ١٩٥٨؛ ١٨/ ٩/ ١٩٥٨؛ ١٩/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٢١/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٢٣/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٢٤/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٢٥/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٢٦/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٢٩/ ٩/ ١٩٥٨؛ ٣/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٥/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٦/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٧/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٨/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٩/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ١٠/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ١٢/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ١٤/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ١٦/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ١٩/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٢٠/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٢١/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٢٢/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٢٣/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٢٤/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٢٦/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٢٨/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٣٠/ ١٠/ ١٩٥٨؛ ٤/ ١١/ ١٩٥٨؛ ٥/ ١١/ ١٩٥٨؛ ٥/ ٤/ ١٩٩٢؛ ١٩/ ٤/ ١٩٩٢؛ ١٤/ ١٠/ ١٩٩٢؛ ٧/ ٧/ ١٩٩٧، و٢٣/ ١/ ١٩٩٩.

الحافظ، ياسين. «الطريق الاشتراكي إلى الوحدة.» **الثقافة العربية**: السنة ١٤، العدد ٦، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١.

حسين، صدام. «التذبذب في أسعار النفط لمصلحة من؟.» **الجمهورية**: ٢٣/ ١/ ١٩٩٩.

حمّادي، سعدون. «الاستعمار الغربي في البلاد العربية.» **الجمهورية**: ١٥/ ٩/ ١٩٥٨؛ ١٦/ ٩/ ١٩٥٨؛ ١٧/ ٩/ ١٩٥٨؛ ١٨/ ٩/ ١٩٥٨، و١٩/ ٩/ ١٩٥٨.

ـــــ. «الإنسان والتقدم.» **الآداب**: ١٩٥٨.

ـــــ. «البراكماتية: الفكر في خدمة الاستعمار.» **الجمهورية**: ٥/ ٤/ ١٩٩٢.

ـــــ. «الخسائر الناجمة عن تدهور أسعار النفط العربي، ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤.» **آفاق عربية**: السنة ١٨، العدد ٦، حزيران/ يونيو ١٩٩٣.

ـــــ. ـــــ. **السفير** (بيروت): ١٣/ ٢/ ١٩٩٣، و١٤/ ٢/ ١٩٩٣.

ـــــ. «القومية العربية: مشكلةً وحلاً وأسلوباً.» **الآداب**: السنة ٣، العدد ١، ١٩٥٥.

ـــــ. «المرحلة الانتقالية ضرورية لتحقيق الانقلاب.» **الجمهورية**: ٢٥/ ٧/ ١٩٥٨.

ـــــ. «مقولة تجديد الفكر القومي.» **الرأي** (عمان): ـ/ ٣/ ١٩٩٥.

ـــــ. ـــــ. **القدس العربي** (لندن): ـ/ ٣/ ١٩٩٥.

ـــــ. «مواضيع مقترحة للحوار القومي الإسلامي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٨٣، أيار/ مايو ١٩٩٤.

ـــــ. «نظرية الملكية في الإسلام.» **الآداب**: ١٩٥٨.

ـــــ . «النفط والسعودية وأمريكا.» **الثورة**: ١٣/ ٨/ ٢٠٠٠.

ـــــ . «النكبة وقضية الوحدة العربية.» **دراسات عربية**: السنة ٣، العدد ١٠، آب/ أغسطس ١٩٦٧.

ـــــ . «الوحدة العربية والأخطاء الشائعة.» **دراسات عربية**: السنة ٤، العدد ٥، آذار/ مارس ١٩٦٨.

ـــــ . «الوحدة والثورة والعوامل الذاتية.» **دراسات عربية**: السنة ٤، العدد ٤، شباط/ فبراير ١٩٦٨.

ـــــ . «اليوم والغد: إمكانيات القوة والتوحيد في الوطن العربي.» **القدس العربي**: ١٥/ ٥/ ١٩٩٤، و١٦/ ٥/ ١٩٩٤.

الحوادث (بيروت): ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٨٠، و٢١ آب/ أغسطس ١٩٨٧.

«الحياد الإيجابي والتعايش السلمي.» **البعث**: ١٩/ ١٠/ ١٩٥٦.

الحياة: ١٣/ ٢/ ٢٠٠٤.

الخليج العربي: العدد ٢، ١٩٨٧.

دراسات عربية: تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤؛ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥؛ نيسان/ أبريل ١٩٦٥؛ آب/ أغسطس ١٩٦٥؛ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥؛ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥؛ شباط/ فبراير ١٩٦٦؛ أيار/ مايو ١٩٦٦؛ السنة ٤، العدد ٤، شباط/ فبراير ١٩٦٨؛ السنة ٤، العدد ٥، آذار/ مارس ١٩٦٨؛ السنة ٤، العدد ٨، حزيران/ يونيو ١٩٦٨؛ السنة ٤، العدد ١٠، ١٩٦٨؛ السنة ٨، العدد ٧، أيار/ مايو ١٩٧٢؛ السنة ١٠، العدد ١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣؛ السنة ١٠، العدد ٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤؛ السنة ١٠، العدد ٤، شباط/ فبراير ١٩٧٤؛ السنة ١٠، العدد ٥، آذار/ مارس ١٩٧٤؛ السنة ١٠، العدد ٦، نيسان/ أبريل ١٩٧٤؛ السنة ١٠، العدد ٨، حزيران/ يونيو ١٩٧٤؛ والسنة ١٤، العدد ٤، شباط/ فبراير ١٩٧٨؛ السنة ٣٠، العددان ٩ ـ ١٠، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس ١٩٩٤، والعددان ٣ ـ ٤، كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٩٥.

الدوري، عبد العزيز. «معنى القومية العربية.» **الآداب**: السنة ١، العدد ٣، آذار/ مارس ١٩٥٣.

الرأي: ٩/ ١٠/ ١٩٩٢.

الرأي العام (الكويت): ١٦/ ٦/ ١٩٧٩، و١٩/ ٦/ ١٩٧٩.

السفير: ١٢/ ٢/ ١٩٩٣؛ ١٣/ ٢/ ١٩٩٣، و١٤/ ٢/ ١٩٩٣.

السياسة (الكويت): ٩/ ٤/ ١٩٨١.

«سياسة الحياد.» **البعث**: ٢١/ ١/ ١٩٤٨.

صوت الشعب: ١٧/ ٧/ ١٩٣٧، و ـ/ ـ/ ١٩٥١.

العرب (لندن): ١٧/ ٨/ ١٩٧٩، و١٧/ ٩/ ١٩٧٩.

العرب اليوم (عمان): ٣٠/ ٦/ ١٩٩٧، و٧/ ٧/ ١٩٩٧.

القبس (الكويت): ١٦/ ٧/ ١٩٨٩.

القدس العربي: ١٢/ ٢/ ١٩٩٣؛ ١٥/ ٥/ ١٩٩٤؛ ١٦/ ٥/ ١٩٩٤، و٣/ ٧/ ١٩٩٧.

المستقبل العربي: السنة ٢، العدد ١٠، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩؛ السنة ٦، العدد ٥٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤؛ السنة ٤، العدد ٣٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١؛ السنة ١٧، العدد ١٨٣، أيار/ مايو ١٩٩٤؛ السنة ١٩، العدد ٢١٣، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، والسنة ٢١، العدد ٢٣٤، آب/ أغسطس ١٩٩٨.

المنتدى (عمان): السنة ٧، العدد ٨٣، آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢.

مور، ولبرت. «الفلاحون البدائيون في الصناعة.» (بالإنكليزية)، *Social Research*: vol. 15, no. 1, March 1948.

«الميثاق القومي.» **عالم الغد** (بغداد): ١٦/ ٧/ ١٩٤٦.

النشرة الاقتصادية (المصرف المركزي): العدد ٢، ١٩٥٥.

النصولي، محيي الدين. «يتفقون علينا ونحن لا نتفق.» **بيروت**: ٦/ ٥/ ١٩٥٦.

«النظام الدولي.» **الإيكونوميست** (لندن): ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٤.

ندوات، مؤتمرات

حصيلة العقلانية والتنوير في الفكر العربي المعاصر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ٢٠٠٥.

القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨١.

المواصلات في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع نقابة المهندسين العراقيين ونقابة المعلمين في الجمهورية العراقية. ط ٢. بيروت: المركز، ١٩٨٥.

نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ٢٠٠١.

ندوة المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة (قطر)، ٢٢ ـ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧.

النفط والأمن في الخليج العربي. لندن: مركز الدراسات العربية، ١٩٨٠. (سلسلة الندوات والحلقات الدراسية؛ الندوة الأولى. أوراق عربية؛ ٥)

الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة: أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. تحرير محمد محمود الإمام. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

وثائــق

بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير. «التنمية الاقتصادية في العراق.» (بالإنكليزية).

«خطة لاستثمار الغاب، تقرير داخلي.» [دمشق]، وزارة الإصلاح الزراعي، ١٩٦٣.

«ذكرى الرسول العربي.» جامعة دمشق، ٥ نيسان/ أبريل ١٩٤٣.

«مشروع تطوير الغاب.» دمشق، ١٩٦٥. (بالإنكليزية).

المعمار، يوسف. «دراسات في الإصلاح الزراعي تشريعاً وتطبيقاً.» بحث غير منشور.

٢ ـ الأجنبية

Books

Aruri, Naseer, Fouad Moughrabi and Joe Stork. *Reagan and the Middle East*. Belmont, MA: Association of Arab-American University Graduates, 1983. (AAUG Monograph Series; no. 17)

Bonne, Alfred. *State and Economics in the Middle East: A Society in Transition*. London: Kegan Paul, 1955.

Al-Faruqi, Ismail R. *On Arabism*. Amsterdam: Djambatan, [1962-].

James, William. *The Principles of Psychology*. New York: Holt and Company, 1890. 2 vols.

Moore, Barrington. *Soviet Politics: The Dilemma of Power; the Role of Ideas in Social Change*. 4th ed. Cambridge: Harvard University Press, 1959. (Russian Research Center Studies; no. 2)

Qureshi, Anwar Iqbal. *Land Systems in the Middle East (Mimeographed Study)*. London: Royal Institute of International Affairs, 1954.

Russell, Bertrand. *Unpopular Essays*. London: G. Allen and Unwin, [1950].

Thomas, Aquinas (Saint). *Commentary on Aristotle's Politics*.

_____. *Summa Theologica*. English translation. [s. l.: s. n.], 1911.

Wells, Harry. *Pragmatism, Philosophy of Imperialism*. Freeport, NY: Books for Libraries Press, [1971]. (Essay Index Reprint Series)

Periodicals

Annual Energy Outlook (U.S. Department of Energy): December 1992.

Energy and Oil Statistics (OPEC, Deutsche Bank Group): September 1991.

Middle East Economic Survey (MEES):18 May 1973.

New York Herald Tribune: 10/5/1959.

Washington Times: 29/7/1990.

فهـــرس(*)

ـ أ ـ

آيزنهاور، دوايت: ٢٤٨، ٢٥٠-٢٥١، ٢٥٣-٢٥٤، ٢٥٦، ٥٩٠، ٩٨١، ١٠٤٠، ١٢٠٨، ١٢١٧-١٢٢٠، ١٥٦١

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: ١٣١٧، ١٣٢٩

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد: ٢٢٣

أبو تمام، حبيب بن أوس بن الحارث الطائي: ٩٩، ١٤٦٥

أبو جعفر المنصور: ١٥٣٩

أبو حنيفة النعمان: ١٧٦٠-١٧٦١

أبو السعود، محمود: ١٧٥٥، ١٧٦٢

أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم: ١٧٥٨-١٧٥٩

الاتحاد الأوروبي: ٨٩، ٤٩٨، ٥٠٢، ٥١٤، ٥٣٨، ٥٤٢، ٥٤٥، ٥٥٦، ٦٣١، ٨٤٣، ٨٥١-٨٥٣، ٨٦١، ٩٠٧، ٩٢٦، ٩٤٧، ١٩٧٢

اتحاد رجال الأعمال العرب: ٩٣٧، ٩٥١

الاتحاد العربي للأسمدة: ٩٤٨

الاتحاد العربي للحديد والصلب: ٩٤٨

اتحاد الغرف العربية: ٩٣٧

اتحاد المحامين العرب: ٦٠٤، ٩٣٥

اتحاد المدفوعات الأوروبي: ٩٠٩

اتحاد المصارف العربية: ٩٣٧

اتحاد المغرب العربي: ٥٤٢، ٧٧٧، ٨٤٧، ٨٦٤، ٩٣٥

الاتحاد المغربي للشغل: ٦٢١، ٧٨٠

(*) الأرقام الواردة في هذا الفهرس هي الأرقام ذوات التسلسل التصاعدي المدونة في يسار الصفحة في المجلدات الثلاثة.

الاتحاد الهاشمي: ٧٧٧
الاتحاد الوطني للقوات الشعبية (المغرب): ٦٢١، ٧٨٠
اتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية (١٩٩٣: واشنطن): ٨٢١، ١٩٣٢، ١٩٣٦، ٢٠١٦
اتفاق التجارة الحرة بين العراق والأردن: ٤٩٩
اتفاق التجارة الحرة بين العراق وسوريا: ٤٩٩
اتفاق التجارة الحرة بين العراق ومصر: ٤٩٩
اتفاق السوق العربية المشتركة (١٩٦٤): ٤٩٩
اتفاق ماستريخت (١٩٩٢): ٦٣١
اتفاق واي بلانتيشن (١٩٩٨): ١٩٣٢
اتفاقية إيراب (١٩٦٨): ٢٠٥١-٢٠٥٢، ٢٠٧١
اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية: ٩٠٨
اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية (١٩٥٣): ٨٦٢
اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق ورومانيا (١٩٧١): ٢٠٦٤، ٢١٠١
اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وفرنسا (١٩٧٢): ٢٠٦٤
اتفاقية جنيف (١: ١٩٧٢): ١٩١٧، ١٩٦٧، ٢٠٤٠، ٢١١٥
اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب (٤: ١٩٤٩): ٢٢٠٤
اتفاقية الخط الأحمر لاقتسام النفوذ النفطي بين الإنكليز والأمريكان: ١٥٠٥، ٢٢٥٠
اتفاقية سايكس-بيكو (١٩١٦): ٨٢، ١٠٣، ٣١٣، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٣٥-٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٤٩، ٥٢٥، ٥٤٠، ٦٩٤، ٧٠٣، ٧٣١، ٨٤٨، ١٢١١، ١٢١٦، ١٢٢٣، ١٢٢٥، ١٣١٣، ١٤٧٠، ١٥٠٥
اتفاقية طرابلس (١٩٧١): ٢٠٩٩، ٢١٣٣
اتفاقية طهران (١٩٧١): ١٩١٦، ١٩٦٦، ٢٠٣٥، ٢٠٤٠، ٢٠٤٦، ٢٠٦٧، ٢٠٧٥-٢٠٧٨، ٢٠٩٣-٢٠٩٥، ٢٠٩٧، ٢٠٩٩، ٢١٠٨، ٢١١٦، ٢١٣٣-٢١٣٦، ٢١٤٠
اتفاقية محكمة العدل العربية: ٩٤٦
اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: ٥٠٠
الاتفاقية الموحّدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية: ١٩٩٧
اتفاقية نيجيريا (١٩٧١): ٢١٣٣
اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية: ١٦٣، ١٩٩٧، ٢٠٢٢

أتكينسون، وليم فالكر: ١٥٧٧-١٥٧٨
احتلال الجزر العربية الثلاث (١٩٧١): ٢٢٧٢، ٢٢٨٢، ٢٢٩٤-٢٢٩٦، ٢٣٠٤، ٢٣١٢، ٢٣٣٥
احتلال العراق (٢٠٠٣): ٥٤٠، ٥٤٢، ٨٢٧، ٨٢٩، ١٢٦١، ١٨٨٠
إدارة معلومات الطاقة الأمريكية: ١٩٤٢
أرسطو: ١٣٢٣، ١٣٩١، ١٥٣٢
الإرشاد الزراعي: ١٨٧١، ١٨٩١، ١٨٩٣، ١٩٠٠-١٩٠١، ١٩١١
الأرض الخراجية: ١٧٦٠-١٧٦١
الأرض العشرية: ١٧٦١
الإرهاب: ١١٥٧-١١٥٨، ٢٢٩١، ٢٣١٥
الإرهاب الفكري: ٨٢٠، ١٣٦٦
الأرياني، عبد الكريم: ٢١٢٦
الاستبداد: ٢٩٥، ٢٩٩
الاستعمار الغربي: ٧٣-٧٥، ٨٣-٨٤، ١١٩، ٢٤٦، ٢٤٨-٢٤٩، ٣٢٣، ٣٣٨، ٣٦١، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٧٨، ٥١٩، ٥٢٥، ٥٧٤، ٥٨٥، ٦٠٨، ٦٧٤، ٩٨١، ١٠٠٨، ١٠٢٥، ١٠٣٨، ١٢٠٧-١٢٠٨، ١٢١٠، ١٢١٨-١٢٢١، ١٢٢٣، ١٢٢٥، ١٢٣٠، ١٢٣٦، ١٢٣٨، ١٢٩٢-١٢٩٤، ١٢٩٦، ١٢٩٨، ١٣٠٠-١٣٠١، ١٣٧٧، ١٨٠٨، ١٨١٢، ١٨١٧، ١٨٢٤-١٨٢٦، ١٨٣١، ١٨٣٤، ١٨٣٨-١٨٤١، ١٨٤٦-١٨٤٧
الاستعمار الفرنسي: ٧٠٧، ١٢٠٤-١٢٠٥، ١٣٧٦، ١٨١٨، ٢٢٥٠
الاستغلال الاقتصادي: ٨٦، ٦٧٩، ٨٩٨، ١٤٩٥، ٢٢٣١، ٢٢٤٩، ٢٣٤٦
الاستقرار السياسي: ٤٧٨-٤٨٠، ٧١٠، ١٤٢٣، ١٩١٠، ٢٠٠٤
الاستقلال الاقتصادي: ١٨٤٣، ٢١٧٦، ٢٣٥٥
الاستقلال الثقافي: ٢٨٩
استقلال الفكر: ١٣٣٥، ٢٣٤٧
الاستهلاك التبذيري: ١٧٤٢-١٧٤٣، ١٧٥١، ٢١٨٣، ٢١٨٦
الأسرى العراقيون في إيران: ٢٢٠٥
أسعار النفط: ١٩، ١٥٧-١٥٨، ٥٢٦، ١٣٦٩-١٣٧٠، ١٩١٥-١٩١٧، ١٩٢٢-١٩٢٣، ١٩٢٦-١٩٢٧، ١٩٣٠، ١٩٤٥، ١٩٥١-١٩٥٢، ١٩٥٦-١٩٥٨، ١٩٦٣، ١٩٦٥-١٩٧٢، ١٩٧٤-١٩٧٥، ١٩٧٨-١٩٧٩، ١٩٨١-١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٨٧-١٩٨٩، ٢٠٢٤-٢٠٢٧، ٢٠٣٠-٢٠٣٢، ٢٠٣٥-٢٠٤٠، ٢٠٤٢، ٢٠٥٢، ٢٠٦١، ٢٠٦٥، ٢٠٦٧، ٢٠٦٩، ٢٠٧٤، ٢٠٧٩،

٢٠٩٣-٢٠٩٤، ٢٠٩٧، ٢٠٩٩-
٢١٠٢، ٢١٢٣، ٢١٢٨،
٢١٣١، ٢١٣٦، ٢١٤٠،
٢١٤٢، ٢١٤٤-٢١٤٥، ٢١٤٩،
٢١٥٢، ٢١٥٤

أسعار النفط العربي: ١٩٥٦، ٢٠٦٩

أسعار النفط الليبي: ٢٠٩٤، ٢٠٩٧

الإســـلام: ١٠، ١٦، ٤١-٤٢، ٥٤،
٥٦-٥٧، ٧٥، ٨٠، ٨٢-٨٣،
٩٩-١٠٠، ١٠٥، ١١٢، ١٢١،
١٢٣-١٢٨، ١٤٤، ١٥١،
١٧٢، ١٨٩، ١٩١، ١٩٣-
١٩٥، ١٩٨-١٩٩، ٢٠٢،
٢١٦-٢٢١، ٢٢٣-٢٢٥، ٢٦٢-
٢٦٤، ٢٦٧-٢٦٩، ٢٧١،
٢٧٧-٢٨٢، ٢٨٤-٢٨٦، ٢٨٨،
٢٩٢-٢٩٣، ٢٩٥-٢٩٩، ٣٠٦،
٣١٧، ٣٢٢، ٣٦٨، ٣٨٤،
٥٠٤، ٥٠٦، ٥٠٨، ٥٣٤-
٥٣٥، ٦١٣، ٦٢٥، ٦٤٦،
٦٧٣، ٦٨٩-٦٩١، ٧٥١-٧٥٢،
٧٦٩، ٨٠٢، ٨١٢، ٨١٤،
٨٢٢، ٨٥٧، ٨٧٢، ٩٣١-
٩٣٢، ١١٠٨، ١٢٥٣-١٢٥٧،
١٢٦٩، ١٣٠٠، ١٣٠٣،
١٣١٣، ١٣٢٦-١٣٢٧، ١٣٣١،
١٣٤٢، ١٣٤٩، ١٣٥٣،
١٣٩٢-١٣٩٦، ١٤١٩، ١٤٢٨،
١٤٥٧-١٤٥٨، ١٤٦٦-١٤٦٧،
١٤٧٣، ١٤٨٠، ١٤٩٦،
١٥٠٠، ١٥١٥-١٥١٦، ١٥١٨-
١٥١٩، ١٥٢٣-١٥٢٨، ١٥٣٨-
١٥٣٩، ١٥٧٢، ١٦٥٢،
١٦٧١، ١٦٨٤-١٦٨٥، ١٧٥٤-
١٧٥٨، ١٧٦٠-١٧٦٥، ١٩٣٥،
٢٠٠١، ٢١٦٨، ٢٢٥٨-٢٢٦٠،
٢٢٦٣، ٢٢٦٨، ٢٢٧٣،
٢٢٧٧-٢٢٧٩، ٢٢٨٢، ٢٢٨٥-
٢٢٨٨، ٢٢٩٠-٢٢٩٣، ٢٢٩٥-
٢٢٩٦، ٢٣٠٥، ٢٣١٨،
٢٣٢٤، ٢٣٢٨-٢٣٢٩، ٢٣٣٢،
٢٣٣٤، ٢٣٣٦-٢٣٣٧، ٢٣٤٢

الإسلام السياسي: ٢٩٩

الإسلامية: ١٤

الاشتراكية: ١٣، ١٧-١٨، ٥٢، ٥٤،
٦٠، ٨٣، ٢٠٤، ٢٨٠، ٣٦١،
٣٦٩-٣٧٠، ٣٧٤، ٣٩٨-٣٩٩،
٤٠١-٤٠٣، ٤٠٩، ٤٢١،
٤٥١-٤٥٣، ٤٧١، ٥٣٣،
٥٤٧، ٥٦٩-٥٧٠، ٦٨٧،
٧٢٠، ٨٣٢-٨٣٣، ٨٦٩،
٨٩٢-٨٩٥، ٩٣١، ١٠٩٥،
١١٠٨، ١١٣١، ١١٣٤-١١٣٥،
١١٤٨-١١٥٠، ١١٩٧-١١٩٨،
١٢٦٥، ١٢٦٧-١٢٦٨، ١٢٧٢،
١٢٧٨، ١٢٨٢-١٢٨٣، ١٢٨٨-
١٢٩٠، ١٣٥٩-١٣٦٠، ١٤٥٢،
١٧٠٨، ١٧١١، ١٧٢٩،
١٧٣١-١٧٣٢، ١٧٣٦-١٧٣٧،
١٧٣٩، ١٧٤١، ١٧٤٣-١٧٤٤،

١٧٤٦، ١٧٤٩-١٧٥٠، ١٧٥٣،
١٧٧٠، ١٧٧٤، ١٧٨٠،
١٧٨٧-١٧٩٠، ١٧٩٤-١٧٩٨،
١٨٠١-١٨٠٤، ١٨٢١، ١٨٣٨-
١٨٣٩، ١٨٥٤، ١٨٦٣،
١٨٦٥-١٨٦٦، ١٨٩١، ١٩٠٦،
٢٣٤٧

الاشتراكية الدكتاتورية: ٤٠

الاشتراكية العربية: ٢٠٤، ٢٨٠،
٢٩٧، ١٧٤٤، ١٨٦٣

الاشتراكية العلمية: ٣٩٩، ٤٠٢-
٤٠٣، ١١١٣، ١٢٧٣، ١٢٨٣

الأصالة والمعاصرة: ٩٩، ١١١-١١٢،
١١٤، ٩٧٢، ١٤٦٥، ١٤٧٩،
١٤٨١

الإصلاح الاجتماعي: ١١٦، ٩١٦،
٩٩٧، ١٠٠٠، ١٠٢١، ١٠٥٣،
١٠٧٤، ١٠٨٨-١٠٨٩، ١٠٩٣،
١٢٢١، ١٢٣٦، ١٢٣٩،
١٣٧٤، ١٣٨١، ١٤٣٩،
١٤٤٦، ١٤٤٩، ١٧٦٤-١٧٦٥،
١٨١١، ١٨١٩-١٨٢٠

الإصلاح الاقتصادي: ١٠٧٤،
١٢٣٩، ١٣٧٤، ١٨٢٠

إصلاح الجهاز الإداري: ١٠٣٠،
١١٩٦، ١٤٢٥، ١٨٩٢

الإصلاح الديني: ٢٩٥، ٢٩٨، ٧٥٧،
٨٢٣، ١١١٤، ١٤٢٨، ٢٢٤٢

الإصلاح الريفي: ١٨٢١

الإصلاح الزراعي: ٥٨، ٤٢٤،
١٠٠٠، ١٠٧٠، ١٠٨٠-١٠٨١،
١٠٨٨، ١١٣٠، ١١٣٢،
١١٣٥-١١٣٦، ١١٥٢، ١١٦٧،
١١٩٠-١١٩١، ١١٩٤، ١٢٠٢،
١٢٥٦، ١٤٣٢-١٤٣٣، ١٧٠٨،
١٧٢١-١٧٢٢، ١٧٦٦-١٧٧١،
١٧٧٤، ١٧٧٦-١٧٧٨، ١٧٨٠-
١٧٨١، ١٧٨٣-١٧٨٤، ١٨٢٢-
١٨٢٣، ١٨٦١، ١٨٦٤-١٨٦٥،
١٨٦٧-١٨٨٠، ١٨٨٢، ١٨٨٧-
١٨٨٨، ١٨٩١-١٨٩٥، ١٨٩٧،
١٨٩٩-١٩٠١، ١٩٠٣-١٩٠٤،
١٩٠٦-١٩٠٧، ١٩٠٩-١٩١١،
٢١٥٧، ٢١٥٩-٢١٨٧، ٢١٨٩-
٢١٩٥، ٢٢٦٠

الإصلاح الزراعي في سوريا: ١٧٦٦،
١٧٧٧، ١٧٨٠، ٢١٧٦،
٢١٨٣، ٢١٩٠

الإصلاح السياسي في الأردن: ١٤٣٣

إصلاح المؤسسات: ١٤٢٥

إصلاح النظام المصرفي: ١١٦٧

إصلاح نظم التربية: ١٣٩١

الأصنج، عبد الله: ٢١٢٥

إعادة توزيع الثروة: ٢٣، ٥١، ٨٢،
٢٠٥، ٥٣٢، ٦٢٠، ٦٤٣،
٧٢١، ٧٤٣، ١١٤٥، ١٤٢٤،
١٤٥٢، ١٧٣٨، ١٧٤١،
١٧٤٣، ١٧٦٥، ١٧٩٧،
١٧٩٩، ١٩٥٤، ١٩٩٢،
١٩٩٦، ٢١٥٧، ٢١٧٢،
٢١٧٤، ٢١٨٣

إعادة توزيع الدخل: ٨٢، ٢٠٥، ٨٣٩، ١١٣١، ١١٤٥، ١٤٤٧، ١٧١٤، ١٧٣٤، ١٧٣٩-١٧٤٢، ١٧٨٣، ١٧٨٦، ١٧٩٦، ١٨٦٦، ١٨٧٠، ٢١٥٧، ٢١٧٢، ٢١٧٦-٢١٧٨، ٢١٨٠، ٢١٨٢-٢١٨٣، ٢١٨٥

الإعلام الأمريكي: ١٥٨٩

الإعلام الإيراني: ١٢٥٧، ٢٢٨٧، ٢٣١٦، ٢٣١٩-٢٣٢٠، ٢٣٣٦

الإعلام الغربي: ١٩، ٧٩، ٢٩٣، ٦٤٢، ٧٢٢، ٧٢٥، ٧٢٧، ٧٦٦-٧٦٧، ٨٠١، ١٩٤٣، ٢١٩٩

الإعلام المرئي: ٧٩٧، ٨٣٢، ٨٤٣، ٩٣٩، ١٢٥٢

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: ١٢٩٣

إعلان قيام دولة «إسرائيل» (١٩٤٨): ٦٠٠

الأفغاني، جمال الدين: ١٨٨

أفلاطون: ٦٤٢، ٧٥٧، ١١١٤، ١٣٣٥، ١٥٣٢، ١٥٧٢

الاقتصاد الإسرائيلي: ٢٠١٨-٢٠١٩، ٢٠٢١

الاقتصاد الأمريكي: ١٩٣٣، ١٩٨٢، ١٩٨٤

الاقتصاد العراقي: ٩٦، ٧١٦، ١٩٢١-١٩٢٢، ١٩٥٢-١٩٥٣، ١٩٧٨

الاقتصاد العربي: ٥٨٣، ٧٠٤، ٧٢٩، ٩١١، ١٠٥٢، ١٩٨٧، ١٩٩٠، ٢٠٠٢، ٢٠٢١-٢٠٢٢، ٢٣٥٥

الاقتصاد القومي: ٧٨٦، ١٧٩٨

اقتصاد النفط: ٣٠، ١٩٨٩

الإقطاعية: ٤٨، ٤٠١، ٤٥٢، ٧٦٤، ١٧٧٦، ١٧٨٧، ١٨١٠، ١٨٥٢، ٢١٦١، ٢١٦٦، ٢١٧٠، ٢١٩٤

الأقليات الدينية: ٥٤، ٥١٣، ١٨١٥-١٨١٦، ١٨٢٦، ١٨٢٨، ١٨٣٥، ٢٢٦٧

الأقليات الطائفية: ٣٣٩

الأقليات العرقية: ٣٣٩

الأقليات العنصرية: ١٨٢٨، ١٨٣٥

الأقليات في العراق: ٣٦٣

الأقليات القومية: ٥٤

الإقليمية: ٩٧٢، ١١٠٩، ١٣٧٤، ١٣٨٧، ١٨٢٦

إلغاء الحواجز الجمركية: ٤٠١، ٤٦٧

ألموند، ستراث (اللورد): ٢٠٧٢

الإمام، محمّد محمود: ٩٤٦

الإمبراطورية العثمانية: ٢٦٢، ٣٣٦، ٢٢٢١

الإمبريالية: ٣٩٢، ١٥٨٠

امرؤ القيس: ٢٧٧

الأمم المتحدة: ٢٠، ٢٨، ٨٠، ٨٣-٨٤، ١٢١، ١٥٥، ١٨٥، ٢٠٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٥-٢٥٦، ٣١٨-٣١٩، ٣٢١،

٣٣١، ٣٤٤، ٣٤٦-٣٤٧،
٣٥٦، ٤٧٠، ٤٧٧، ٥٣١،
٥٤١، ٦٥٦، ٦٦٨، ٧٢٢،
٧٤٤، ٧٧٩، ٨٢٠، ٨٥٤،
٨٧١، ٩٠٥، ١٠٢٢، ١٠٧١،
١٠٧٣، ١٢٩٣، ١٣١٣،
١٣٥٤، ١٣٨٦، ١٣٩٤،
١٥٠٥-١٥٠٩، ١٥٨٦، ١٥٩٠،
١٥٩٧، ١٧٠٩، ١٩١٦،
١٩٤٤، ١٩٤٦، ١٩٤٩،
١٩٧٣، ٢٠٢١، ٢٠٢٧،
٢٠٣٤، ٢٠٤٦، ٢٠٧١،
٢١١٤، ٢١٤٢-٢١٤٧، ٢١٥٣،
٢١٥٥، ٢١٨٠، ٢١٩١،
٢٢٠٠، ٢٢٠٢-٢٢٠٤، ٢٢٠٦،
٢٢٠٩-٢٢١٧، ٢٢٢٢-٢٢٢٥،
٢٢٣٠-٢٢٣١، ٢٢٣٣، ٢٢٣٦،
٢٢٣٩، ٢٢٤٩-٢٢٥٠، ٢٢٥٤،
٢٢٦٢، ٢٢٧٣، ٢٣١٥-٢٣١٦،
٢٣٤٥-٢٣٤٦، ٢٣٥٢

ـ الجمعية العامة: ٨٣، ٢٥٣،
٣٣١، ٣٤٤، ١٣١٣، ١٥٠٧-
١٥٠٨، ٢٠٣٤، ٢١١٤،
٢٢٠٣-٢٢٠٤، ٢٢١٧، ٢٢٢٥،
٢٢٣٣، ٢٢٣٦، ٢٢٥٤، ٢٣١٥

ـ مجلس الأمن الدولي: ٢٠، ٥٣٠،
١٣٩٤، ١٥٠٦-١٥٠٩، ١٥٩٠،
١٩٥٤، ٢١٥٣، ٢٢٠٣-٢٢١٠،
٢٢١٣-٢٢١٨، ٢٢٢٣-٢٢٢٦،
٢٢٣٩-٢٢٤٠، ٢٢٦٢، ٢٢٦٨

ـ ـ القرار رقم (٦٨٧): ٢٢١٨

ـ الميثاق: ٢٠، ٧٧٩، ١٠٢٢،
١٢٩٣، ١٥٠٦، ١٥٠٨-١٥٠٩،
١٩٤٤، ١٩٤٦، ٢٠٢٧،
٢٢٠٤، ٢٢٠٩، ٢٢١٣،
٢٢١٦، ٢٢٢٢، ٢٢٥٤

ـ ـ الفصل السابع: ١٩٤٩،
٢٢١٣-٢٢١٤

الأممية: ١٣٨٥، ١٣٨٧، ١٤٥٢

الأمن الاجتماعي: ٨٧٢

الأمن العربي: ٨٨، ١٣٢-١٣٥،
٥٢١، ٦٢٠، ٦٩٨-٦٩٩،
٧٠٤، ٧٢٣، ٢٣٤٠

الأمن الغذائي: ٧٢٧، ٨٦٣

الأمن القومي: ٧٨، ١٨٦، ٣٠٤،
٥٤١، ٦١٩، ٦٤٦، ٦٧٥،
٦٩٩، ٩٥٦، ١٢٥٠، ١٢٦٣،
١٩٥٠، ٢٠٢٨

الأمن القومي العربي: ٥٤١، ٦١٩،
٦٤٦، ٦٩٩، ١٢٥٠

أموزكار، جمشيد: ٢٠٧٩، ٢١١٧،
٢١٤٥، ٢١٥١

الأمية: ١٢٨، ٥٤١، ١٢٥٢،
١٣٤٢، ١٣٩١، ١٧٨٣

الإنتاج الزراعي: ٥٩٣، ٧٠٥، ٧٢٧،
٧٨٣، ١٠٨٠، ١١٧٣، ١٧٣٨،
١٧٧١-١٧٧٣، ١٧٧٩، ١٧٨١،
١٧٩٣، ١٨٦٤، ١٨٦٦-١٨٦٨،
١٨٧١، ١٨٧٨، ١٨٨٨-١٨٨٩،
١٨٩٢، ١٩٠٢-١٩٠٤، ١٩٠٩،
٢١٦٤-٢١٦٥

إنتاج النفط الخام: ٧٠٢، ١٩٤٠-١٩٤١، ٢٠٧٩-٢٠٨٠، ٢١٣٨
انتشار الجريمة: ١٥٨٩
الانتفاضة الفلسطينية: ٢٦٧
الانتماء القومي: ٦٥٩، ٦٧٢، ٨٥٩، ٩٢٠، ١٢٦١، ١٢٦٣، ١٣٩٠، ١٤٨٤، ١٤٩٠
الانتهازية: ٢٣٤، ٢٤٩، ٥٩٩، ٨٣٨، ١٠١٧، ١٠٤٩، ١١٤٣، ١١٥٤، ١١٦٢، ١١٦٨، ١١٧٢-١١٨٨، ١١٩١، ١١٩٣، ١١٩٦، ١٨٢١، ١٨٢٣، ١٨٢٨، ١٨٣٤، ١٨٤٢، ١٨٥٢، ١٨٥٤-١٨٥٥
الاندماج الاقتصادي: ٤٣٤، ٤٩٩، ٥٤٤، ٩٣٧، ٩٤١، ٩٤٦
إنغلز، فريدريك: ١٧٨٦
الانفصال السوري ـ المصري (١٩٦١): ٧٦، ٤٢٣-٤٢٤، ٤٢٨-٤٣٠، ٤٣٢-٤٣٤، ٤٤١-٤٤٢، ٦٣٥، ١٢٧٥
الانقسام الديني: ٥٤٢
الانقسام الطائفي: ٥٤٢
الانقسام العرقي: ٥٤٢
انهيار الاتحاد السوفياتي: ١٤٥، ٢٦٦، ٣٣٩، ٣٤٥، ٧٠١، ٨٣٢، ٩٣٣، ١٥٦٣، ٢٢١٠، ٢٢٢٧، ٢٢٣١، ٢٢٣٦، ٢٢٣٩-٢٢٤٠
أورتيز، رينيه: ١٩٢٢، ١٩٥٢، ١٩٧٨
إيبان، أبا: ٨٤٦

- ب -

الباججي، نديم: ٢١٢٠
باران، بول: ١٧٤٢
باروا (رئيس حزب المؤتمر الهندي): ٢١٣١
البراغماتية: ١٥٣، ٢١٨، ٢٩٠، ٧٥٩، ٩٧٢، ١٣٥١، ١٥٨٠، ١٥٨٢-١٥٨٦، ٢٠٢٨، ٢٢٠٨
برامج الإصلاح الزراعي: ١٧٧١، ٢١٦٠-٢١٦٢، ٢١٦٥-٢١٧٠، ٢١٧٢، ٢١٧٦، ٢١٧٨-٢١٨١، ٢١٨٤، ٢١٨٦، ٢١٨٩، ٢١٩٥
البرجوازية: ١١٧، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٢٤، ١١٥٩-١١٦٠، ١١٧٢-١١٧٤، ١٧١٥، ١٧٢٧، ١٧٥٣، ١٧٨٩، ١٧٩٤-١٧٩٥، ١٨١٥، ١٨٥٨
البرجوازية الصغيرة: ٣٩٩، ٤٠١-٤٠٢
برلسكوني، سيلفيو: ١٣٣٨
بروتوكول الإسكندرية (١٩٤٤): ٤٩٧
البروليتاريا: ٣٩٨، ٤٠٠-٤٠٢
بريان، أرستيد: ٨٥٠
بزركان، مهدي: ٢٣١٥-٢٣١٦
البطالة: ٦٠، ١٠١، ١٠٧، ٥٤١، ٧٨١-٧٨٣، ٨٣٩-٨٤٠، ٨٥٥، ٩٠٦، ١٠٧٧، ١٢٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٣، ١٤٧٥، ١٥٠٤،

١٧٤٢-١٧٤٣، ١٨٩٦-١٨٩٧، ١٩٩٠، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢١٨١، ٢٢٤٨
البطالة في الريف: ٢١٨١
البطالة المقنعة: ١٨٩٦-١٨٩٧
البكر، أحمد حسن: ٢١٢٣، ٢١٤٢
بلال الحبشي: ١٧٥٧
بلقزيز، عبد الإله: ٣٦
بن غوريون، ديفيد: ١٢٠٨
بناء السد العالي: ٢٠٤٣-٢٠٤٤
بنشام، جيريمي: ١٠٤، ١٤١١، ١٤٧١
بنك التنمية للشرق الأوسط: ٢٠١٩
بهشتي، محمد: ٢٣١٦
بوخارين، نيكولاي: ١٧٨٦، ١٧٩٢
بوش (الأب)، جورج: ٨٣-٨٤، ٣١٣، ٣٤٢، ٣٤٤، ١٣١٣، ١٥٠٧، ٢٢٣٦، ٢٢٥٣-٢٢٥٤
بولغانين، نيكولاي ألكسندروفيتش: ١٧٩١
بومدين، هواري: ٦٢١، ٧٨٠، ٢١٤٣
بونيه، ألفريد: ١٧٦١-١٧٦٢
بيرس، تشارلز س.: ١٥٣، ٢٩١، ١٥٣٦، ١٥٨٢
بيرسي، جورج: ٢٠٩٣
بيرك، جاك: ١١٣٨
البيروقراطية: ٣٥، ٩١٣، ٩٧٩، ١١٧٠، ١٧٢٩، ١٧٣١-١٧٣٢، ١٧٩٠، ١٨٠٠، ١٨٩٢، ٢٢٣٥
بيريس، شمعون: ٨٤٦-٨٤٧
البيض، علي سالم: ٧١٩
بيكر، جيمس: ٩٥
بين، توم: ٢٠٧، ٣٠٠، ٣٠٩، ٥٠٣، ٧٥٧، ١١١٥، ١٥٣٤، ٢٢٤٥
بيو، غابريل (المفوض السامي الفرنسي في بيروت): ٨٥٠

ـ ت ـ

التأميم: ٤٢٤
تأميم الأرض الزراعية: ١٨٧٩-١٨٨٢
تأميم شركة قناة السويس (١٩٥٦): ٤٧٧، ١٢٣٠، ١٢٤٣، ١٤٣٢، ١٨٤٣
تأميم شركة النفط العراقية: ٢٠٧٧
تأميم النفط: ١٣٦٨، ١٩٢٥
التبعية السياسية: ١٢٩٦
التبعية للغرب: ٨٠١، ١٣٨٣، ١٨٤٤
التجديد الثقافي: ٥٣٧، ٥٣٩
التجزئة السياسية: ٢٧٩، ٣٤١، ١٠٤٥، ١٢١١
التخلف: ١٠٤، ١٠٦، ١٥١، ٢٤٨، ٢٩٥، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٣٨، ٣٦٥، ٤٩٣، ٨٦٥، ٨٨٨، ١١٠٧، ١١٣٣، ١٢٣٦، ١٤١٢-١٤١٤، ١٤٣٠، ١٤٥٦، ١٤٦٠، ١٤٧١، ١٤٧٣، ١٨١٠-١٨١١

التخلف الاجتماعي: ٧١، ١٥١، ٣٢٦، ٣٦٥، ٥٤٤، ٦٣٤، ٨١٤، ٨٦٥، ٨٦٩، ١١٠٨-١١٠٩، ١١٣٦، ١٧٧٠، ١٧٨٣، ١٨٠٨
التخلف الاقتصادي: ١٩، ٧١، ١٥١، ٥٤٤، ٨٦٩، ١٠٤٥
التخلف الثقافي: ٨٦٥
التخلف الحضاري: ١٠٥٦
تداول السلطة: ٢٢٤٦
التدريب الفني: ١٣٢١-١٣٢٢، ١٤٣٣، ٢٠٦٣
التراث العربي الإسلامي: ١٢١، ١٣٤٢، ٢٠١٥
تروتسكي، ليون: ١٧٨٦
التسلح النووي: ١٦٢٢، ٢٢٣٠
تشرشل، ونستون: ٨٥٠
تصدير النفط: ٢٦٦، ٣١٧، ٤٨٩، ٥٢٧، ٥٨٢، ٧٠١، ٧١٥، ٧٧٦، ٨٣٨، ١٣٦٨، ١٩٢٤-١٩٢٥، ١٩٤٢-١٩٤٣، ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٦-١٩٦٧، ١٩٧٠، ١٩٩٠، ٢٠٢٢، ٢٠٢٤، ٢٠٢٦، ٢٠٢٩، ٢٠٦٠-٢٠٦١، ٢٠٦٦، ٢٠٦٨، ٢٠٧٣-٢٠٧٥، ٢١٠٤، ٢١٢٠، ٢١٣٨، ٢١٤٦، ٢١٤٨، ٢١٥٤
التضخم العالمي: ٥٨٣، ١٩٦١، ٢١٣٥-٢١٣٦
التطرف الدينيّ: ٨٤٤
التعاون العراقي ـ الهندي: ٢١٣٠
التعاون العربي ـ الأفريقي: ٢٠٤٦، ٢١٤١
تعدد الثقافات العربية: ٢٩٢
التعددية السياسية: ١٩٦
التعريب: ٦٥، ٩٠، ٢٦٣، ٥١٩، ٥٤٣، ٧٠٦-٧٠٧، ٧٩٥، ٩٠٢، ١٨١٧
التعصب الديني: ٨١٨، ٢٢٧٧-٢٢٧٨
التعصب الطائفي: ٢٢٧٨
التعصب القومي: ٦٩، ٧١
التعليم الجامعي: ٢٩١، ١٣٢١، ١٤٨٨، ١٨٩٠
التعليم الريفي: ١٨٩٠
التعليم المدني الحديث: ٢٠١٢
التعليم المهني: ١٣٢١، ١٣٧٨، ١٤٨٨
تعمير الريف العراقي: ١٨٩٧
التفاوت الاجتماعي: ٩٨٠، ١٩٠٥
التفاوت في الدخل الزراعي: ١٩٠٦
التقدم الاجتماعي: ١٧-١٨، ٥٨، ٦٥، ٦٧، ٧٦، ١٠٧، ١٢٠، ١٢٤-١٢٦، ١٢٨، ١٤٣-١٤٤، ٢٢٧، ٢٢٩-٢٣٠، ٢٣٤-٢٣٦، ٢٤١، ٣١٠، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٨٥-٣٨٦، ٣٩٤-٣٩٧، ٤٠٩، ٤١١، ٤١٥، ٤١٧، ٤١٩-٤٢٠، ٤٢٥-٤٢٧، ٤٣٢، ٤٤٣،

٤٥٣، ٤٨٣-٤٨٤، ٤٩٣،
٥٤١، ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٤٩،
٥٦٦، ٥٨٦، ٥٨٩، ٦١٣،
٦٢٥، ٦٣٠، ٦٣٢، ٦٥١،
٦٨٢، ٧٢٠، ٧٧٢، ٧٨٣،
٨٣١، ٨٤٣، ٨٤٥، ٨٧٨-
٨٧٩، ٩٥٦، ٩٩٢، ٩٩٨،
١٠٠٣-١٠٠٤، ١٠٠٦، ١٠١٢،
١٠١٦-١٠١٧، ١٠٢٠، ١٠٢٦،
١٠٤١-١٠٤٢، ١٠٤٨، ١٠٥٦،
١٠٦٢، ١٠٦٨، ١٠٨٩-١٠٩٠،
١٠٩٣-١٠٩٤، ١١١٣، ١١٢٠،
١١٣٤، ١١٤٥، ١١٦٦،
١١٧١، ١١٧٨، ١١٩٢،
١٢٠٠، ١٢١٤، ١٢٢٤-١٢٢٥،
١٢٣٧-١٢٣٩، ١٢٧٣، ١٢٨٢،
١٣٠١، ١٣٠٣، ١٣٠٥،
١٣٣٥، ١٣٣٩، ١٣٨٤،
١٣٩٥، ١٣٩٩-١٤٠١، ١٤٠٨،
١٤١٠-١٤١٣، ١٤١٨، ١٤٢٤-
١٤٢٥، ١٤٢٨، ١٤٥٣،
١٤٧٤، ١٤٨٣، ١٥٠٠،
١٥٨٢، ١٥٩١، ١٦٤٨-١٦٥٠،
١٦٦٥-١٦٦٦، ١٧٠٨، ١٧٣٧،
١٧٤٦، ١٧٥١، ١٧٦٥،
١٧٦٩، ١٧٧٨، ١٧٨٥،
١٨١٣، ١٨١٧، ١٨٢٢،
١٨٣٠، ١٨٣٦، ١٨٥١،
١٨٥٣، ١٩١٠، ٢٠٠٣-٢٠٠٤،
٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٥،
٢١٤٣، ٢١٧١، ٢٢٧٤،
٢٣١٦، ٢٣٤٧

التقدم الاقتصادي: ١٧-١٨، ٥٨،
٦٥، ٦٧، ١٠٦، ١١٣، ١٣٦،
١٣٩-١٤٠، ٢٤١، ٣٧٤،
٣٩٤، ٣٩٧، ٤٢٤، ٥٣٩،
٥٤٩، ٥٦٦، ٥٩٧، ٦٣٠،
٦٣٢، ٦٥١، ٦٨٨، ٦٩٦-
٦٩٧، ٧٠٧، ٧١٠، ٧٨٢،
٨٤٣، ٨٤٥، ٨٦٩، ٨٧٧-
٨٧٨، ٩٠٧، ٩٥٦، ٩٩٢،
١١٣٤، ١١٤٩، ١٢٠٠،
١٢٣٧-١٢٣٩، ١٢٥٠-١٢٥١،
١٢٨١، ١٢٩٥، ١٣٩٩،
١٤١٢، ١٤٣٧، ١٤٧٤،
١٤٨١، ١٤٨٣، ١٥٠٠،
١٥٣٥، ١٥٩١، ١٧٣٧،
١٧٤٠، ١٧٦٥، ١٧٧٢،
١٧٩٧-١٧٩٨، ١٨١٠، ١٨١٧،
١٨١٩-١٨٢٢، ١٨٣٠، ١٨٩٨،
١٩٠٢، ٢٠٠٦، ٢١٨٦

التقدم الأمني: ١٥٠١

التقدم التقني: ٦٢، ٨٧، ١٠٤،
١٣٧-١٤٢، ٣٠٥، ٦٩٦-٦٩٨،
٧١٣، ٧٢٩، ٧٤٣، ٨٧٣،
٨٧٧، ٨٨٠، ١٠٩٣، ١٣٠٢،
١٣٣٧، ١٣٦٤، ١٤٧١، ١٦٢٢

التقدم الثقافي: ٥٨، ٦٥، ٤١٧،
٤٢٠، ٦٣٢، ٦٥١، ٩٩٢-
٩٩٣، ١٠٢٦، ١٣٢٢، ١٣٢٨،
١٥٠١، ١٧٤٦، ٢٠١٢

التقدم الزراعي: ٢١٨٦

التقدم السياسي: ١٧٦٥، ١٨٣٠

التقدم الصحي: ١٠٩٣، ١٥٥٧
التقدم العلمي: ٥٠، ٩٠-٩١، ١٠٤، ١٠٨، ٤١٨، ٤٧٣، ٦٢٥، ٧٤٣، ٧٨٨، ٨٧٣، ٨٧٧، ٨٨٠، ١٠٩١، ١٠٩٣-١٠٩٤، ١١٥٢، ١٣٢٠، ١٤٧١-١٤٧٢، ١٤٧٦، ١٦٦١، ١٧٣٧، ١٧٤٠، ٢٣٤٥، ٢٣٤٩
التقدم العمراني: ١٧٤٠
التقدم الفكري: ١٠٩٣
تقرير داوسون: ١٩٠٦-١٩٠٧
تقسيم العمل: ٦٥٨، ٨٦٨، ٨٧٧، ١١١٦، ١٣١٩، ١٤١١، ١٥٣٢، ١٦٧٤، ١٧٧٣، ١٩٩٩، ٢٠٠٤
التكامل الاقتصادي: ١٤٠، ٤٢٩، ٤٦٧، ٥٤٤-٥٤٥، ٦٢٤، ٧١٠، ٧١٥، ٨٦٢، ٨٧٧، ٨٨٤، ٩٠٨-٩٠٩، ٩٤٠، ١٣٨٨
التكامل الاقتصادي العربي: ١٤٠، ٤٢٩
تلوث البيئة: ١٩٧٠، ٢٠٩٢
التمييز العنصري: ٦٧٩، ٧٤٤-٧٤٥، ١٥٩٢، ٢٢٣٠، ٢٢٤٥
تنظيم الري: ١٨٧٥
تنظيم الزراعة: ١٧٧٣، ١٧٧٥، ١٧٩٣، ١٨٢٠، ١٨٩٤، ١٩٠٠، ١٩٠٦، ١٩١١
التنمية الاجتماعية: ٦٦، ١١٣، ٣٠٥، ٤٧١، ٥٤١، ٦٥٢، ٦٩٦، ٧٢٨، ٨٣١، ١٤٨٠، ١٧٢٣، ٢٠١٤
التنمية الاقتصادية: ٥٩، ٦٢، ٦٦، ٧٨، ٩٠، ١٠١-١٠٢، ١٠٤، ١٠٦-١٠٧، ١١٣، ١٣٦-١٣٧، ١٣٩-١٤٠، ٢٠٥، ٣٠٥، ٣٤٧، ٣٦٣، ٤٠٩، ٤١٧، ٤٢٩، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٧٩، ٥٣٣، ٥٤١، ٥٦٣، ٥٦٦، ٦٢٤-٦٢٥، ٦٥٢، ٦٦٠، ٦٨٣، ٦٩٥-٦٩٧، ٧٠٩، ٧١١، ٧٢٨، ٧٤٣، ٧٥٨، ٧٨٨، ٨٧٦، ٩١٢، ١١١٦، ١١٣٤، ١١٤٧-١١٤٨، ١١٥١، ١١٩٧، ١٢٣٥، ١٢٥٠، ١٢٩٦، ١٣٠٢، ١٣٩١، ١٤٦٩-١٤٧٤، ١٤٨٠، ١٥٦٩، ١٦٩١، ١٧٠٨، ١٧٢٣، ١٧٣٤، ١٧٤٠-١٧٤١، ١٧٤٣، ١٧٤٥، ١٧٤٨-١٧٤٩، ١٧٥١، ١٧٨٨، ١٧٩٤-١٧٩٦، ١٨٦٧، ١٨٧١، ١٨٨٨-١٨٨٩، ١٨٩٦-١٨٩٧، ١٩٠٢، ١٩١٠، ٢٠٠٣، ٢٠٠٧، ٢٠١٤، ٢٠٦١، ٢١٣٨، ٢١٤١، ٢١٨٤، ٢٢٣٨، ٢٣٥٥
التنمية الاقتصادية المتوازنة: ٧٤٣
التنمية الإقليمية: ٢٠١٩-٢٠٢٠، ٢٠٢٢
التنمية الثقافية: ٦٥٢، ٩٩٥

التنمية الذاتية: ٤٧٤، ٦٥٨
التنمية الزراعية: ٧٨٣، ٢٠٢٠، ٢١٣٨، ٢١٦٤، ٢١٨١، ٢١٨٤-٢١٨٦، ٢١٨٨
تنمية السياحة والنقل والاتصالات: ٢٠٢٠
التنمية القومية: ٧٢٨، ٧٩٤
التنوع الديني: ٥٤٩
التنوع العرقي: ٥٤٩
التنوع المذهبي: ٥٤٩
التوجيه التربوي القومي: ١٣٨٩
توريس، موريس: ١٨٥٧
توزيع الأرض: ١٧٦٧-١٧٧٠، ١٧٧٤، ١٧٧٧، ١٧٨٠-١٧٨٣، ١٨٧٠، ١٨٧٨-١٨٧٩، ١٨٩٣، ١٨٩٨، ١٩٠٨، ٢١٥٩-٢١٦١، ٢١٦٥-٢١٦٦، ٢١٧٠، ٢١٧٤-٢١٧٧، ٢١٩١
توزيع السلطات: ٩١٨
توما الأكويني (القديس): ٧٥٧، ١٠٩٦، ١١١٤، ١٥٣٢-١٥٣٣
التيار الإسلامي: ٩، ١٨٧، ٢٢١، ٥٥٣، ٩٣١-٩٣٢، ١٣١٣
التيار الإقليمي: ١٢٦٨
التيار الديني السلفي: ١٢٦٨
التيار القومي: ٩، ٧٦، ٢١٣، ٢١٩-٢٢١، ٢٤٧، ٢٥٤، ٣٤٠، ٥٩٠-٥٩١، ٦٤٥، ٩٣١، ١٠٢٠، ١٠٢٥، ١٠٥٨، ١٢١٤، ١٢٢٠، ١٢٢٣
تيتو، جوزف برويز: ٢٢٢٩

ـ ث ـ

الثقافات المعادية: ١٦٢-١٦٣، ٢١٥، ٣٠٩، ٣١٣-٣١٤، ٣٤٦-٣٤٨، ١٣١٢، ١٣١٥، ١٣١٧، ١٣٢٨، ١٣٣١، ١٣٤١، ١٣٦٧، ١٣٩٠، ١٤٩٨
ثقافة الآخر: ١٣٢٨، ١٣٤١، ١٣٩٠
ثقافة الإحباط: ٨٣٧
ثقافة الاستعمار: ٨١١-٨١٢، ١٣٥١، ١٤٩٦، ١٦١٢
ثقافة الاستقلال: ١٣٣٧
الثقافة الإسلامية: ١٠٨، ٢٧٩، ٢٩٧-٢٩٨، ١٤٧٦
الثقافة الأفريقية: ١٢٩٣
ثقافة الثورة: ١٥، ٩٧٢، ١١٠٤، ١٣٠٩
الثقافة الجامعية: ٢٧٥
الثقافة الذاتية: ٨٩٨، ١٣٢٦
ثقافة الشرق: ١٣٨٣، ١٣٨٦
الثقافة الشعبية: ٢٧٥، ٤٢١، ٤٧٤، ١٣٢٤، ١٣٤٤-١٣٤٥
الثقافة الصينية: ١٣٩٢
الثقافة العربية: ٦٥، ١٦٩، ١٨٨، ٢٦٨، ٢٧٤-٢٧٦، ٢٧٨-٢٨١، ٢٨٣-٢٨٤، ٢٨٦-٢٨٧، ٢٨٩-٢٩٠، ٢٩٢-٢٩٤، ٢٩٧، ٨٣٣، ١٢١٢، ١٢٧٨، ١٣٢٥-١٣٢٦، ١٣٣٠، ١٣٣٥،

١٣٤٢-١٣٤٤، ١٣٦٧، ١٣٧٦، ١٣٨١-١٣٨٢
الثقافة العربية ـ الإسلامية: ١١٢-١١٣، ٩٧٣، ١٣٢٠، ١٤٨٠-١٤٨١
الثقافة الغربية: ٧٩، ١٠٩، ١١٣، ١٦١، ٢٠٨، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٨٢-٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٢-٢٩٤، ٣٣٥-٣٣٦، ٣٤٣، ٣٤٩، ٨٠١، ١١٦٨، ١٢٩٤، ١٣٢٦، ١٣٨٣، ١٣٨٦، ١٤٧٦، ١٤٨٠
الثقافة الفارسية: ١٣٩٢
الثقافة الفرنسية: ٨٥١، ١٢١٢، ١٣٧٦
الثقافة القومية: ٢٨، ١١٢، ٢٣١، ٥١٠، ٥١٦، ٦١٠-٦١١، ٨٥٩، ١٣٣٠، ١٣٨٣، ١٣٨٦-١٣٨٧، ١٤٧٩
الثقافة الماركسية: ١٢١
الثقافة الهندية: ١٣٩٢
الثقافة اليونانية: ١٣٢٠، ١٣٩٢
ثورة ١٦٨٨ (بريطانيا): ٢٠٨، ٣٠٩، ٥٠٣، ٦٤٢، ٧٥٧، ١١١٥، ١٥٣٣، ٢٢٤٥
ثورة ١٩٢٠ (العراق): ١٨١٧
ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ (العراق): ١٢-١٣، ٢٤، ١٤٣، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٥٦، ٥٠٧، ٥١٧، ٥٩٠-٥٩١، ٥٩٦-٥٩٩، ٧٦٨، ٩٧١، ٩٨٢، ١٠٠٨، ١٠٣٢-١٠٣٣، ١٠٣٧، ١٠٤٠، ١٠٤٤-١٠٤٦، ١٠٥٤، ١٠٥٩، ١٠٧٠، ١٠٨٤، ١٢٠٤، ١٢٠٨-١٢٠٩، ١٢١٣، ١٢١٦، ١٢٢٠، ١٢٢٢-١٢٢٣، ١٢٢٥-١٢٢٦، ١٢٣١، ١٢٤٤، ١٣٥٢-١٣٦٠، ١٣٦٩، ١٥٧٦، ١٦١٠، ١٨١٨، ١٨٢٦، ١٨٣٣-١٨٣٤، ١٨٤٠-١٨٤٢، ١٨٤٥، ١٨٤٧، ١٨٥٣، ١٩٢٦، ٢٠٥٠، ٢٠٨٧، ٢١٠٧
ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ (مصر): ٢٤٠، ٥١٧، ٦٤١، ١٠٣٧، ١٢١٥، ١٢٤٣، ١٥٧٦
ثورة ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ (سوريا): ٥٥٨، ٥٦٧، ٢١٧٩
ثورة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ (العراق): ١٣، ٣٩٩، ٥٥٨، ٥٦٧، ١٨٦٤، ١٨٩٧
ثورة ١٩٦٨ (العراق): ١٥٢٠
ثورة أحمد عرابي (١٨٨٢): ٣٠٩، ١٨١٨
الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩): ١٢٥-١٢٦، ١٢٥٩، ٢٢٦٦-٢٢٦٧، ٢٢٧٣-٢٢٧٤، ٢٢٧٧-٢٢٧٨، ٢٣١٦-٢٣١٨
الثورة الأمريكية: ٢٠٨، ٣٠٩، ٥٠٣، ٦٤٢، ٧٥٧، ١١١٥، ١٥٣٤
الثورة البلشفية (١٩١٧): ١٦٨، ٥٦٨، ١٦٥٠، ١٧٨٩، ١٧٩١-

١٧٩٢، ١٧٩٤، ١٨٠٦-١٨٠٧، ١٨٣٦، ١٨٤٩-١٨٥٠، ١٨٥٢
الثورة الجزائرية: ٢٤٠-٢٤٢، ٢٤٤، ٤٠٣، ٦٤١، ١٠٣٧، ١٠٦٤، ١١٥٧، ١٢٠٤-١٢٠٥، ١٢١٥، ١٥٧٦، ١٨٥٧، ٢١٧٤
ثورة رشيد عالي الكيلاني (١٩٤١): ٥٩٠، ١٠١٣، ١٠٣٧، ١٣٧٦، ١٨١٧
الثورة العربية الكبرى (١٩١٦): ٦٤، ٣١٢، ٣٣٦، ٨٤٨، ١٢٩٦
الثورة الفرنسية (١٧٨٩): ١٦٨، ٢٠٨، ٣٠٩، ٥٠٣، ٦٤٢، ٧٥٧، ١١١٥، ١١٨١، ١٤١٩، ١٤٢٨، ١٥٣٤، ١٦٠٩، ١٨٥٧، ٢٢١٩، ٢٢٤٥، ٢٢٤٧
ثورة الموصل (١٩٥٩): ١٨٣٥، ١٨٤٢، ١٨٥٢

- ج -

جابر الأحمد الصباح: ١٩٧٦، ٢٢٢٠
جامعة الدول العربية: ٦٤، ٢٤٣-٢٤٤، ٢٤٦، ٢٧١، ٣٠٦، ٣١٥، ٣٤٠، ٣٥١-٣٥٢، ٣٥٤-٣٥٦، ٣٥٨، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤٤٩، ٤٥٥-٤٥٦، ٤٨٥، ٤٩٥-٥٠٣، ٥٠٦، ٥١٥، ٥٤٢، ٥٥٠، ٥٦٢، ٦٠٧-٦٠٨، ٦٤٤، ٧٧٦-٧٧٧، ٨١٥، ٨٣٩-٨٤٠، ٨٦٠-٨٦١، ٨٩٢، ٩٠١، ٩١٩، ٩٢٦، ٩٢٨، ٩٣٥-٩٣٦، ٩٣٨، ٩٤٠-٩٤١، ٩٤٤، ٩٤٦-٩٤٨، ٩٥١-٩٥٢، ١٢١٨، ١٢٦١-١٢٦٣، ١٢٩٧، ١٣٠٦، ١٦١٣، ١٨٥٧، ١٩١٩، ١٩٩٣، ٢٠٢١-٢٠٢٢، ٢١٤١، ٢٢٨٥، ٢٣٠٩
ـ مجلس الوحدة الاقتصادية: ٤٩٩-٥٠٠، ٨٦٢-٨٦٣، ٩٤٦-٩٤٨، ١٩٩٧-١٩٩٨
ـ الميثاق: ٣٥٥، ٣٥٩، ٤٩٦-٤٩٧، ٥٠١-٥٠٢، ١٢٦١-١٢٦٢، ١٦١٣، ٢٣٠٩
جبهة التحرير الوطني الجزائرية: ٦٢١، ١٨٥٥
الجبهة الوطنية (العراق): ٥٥٨، ٥٧٠، ١٨٢٦، ١٨٣٢، ٢٢٩٦
الجماعة الاقتصادية الأوروبية: ٩٠٩
الجماعة الإندية: ٩٠٩
الجماعة الأوروبية: ٣٤٢، ٦٣١، ٩٠٨
الجمعيات التعاونية: ١١١، ١١٩٤، ١٤٧٩، ١٧١٧، ١٧٨١، ١٨٦٤، ١٨٧١، ١٨٧٣، ١٩٠٧، ٢١٦٢، ٢١٦٨-٢١٦٩، ٢١٧٨، ٢١٩٠، ٢١٩٥-٢١٩٦
جمعية العروة الوثقى: ٧٤٢
الجمهورية العربية المتحدة: ١٣، ٢٤، ٧٨، ٨٣، ٩٠، ١٤٣، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨-٢٤٠، ٢٤٣-٢٤٤، ٢٤٦-٢٥١، ٢٥٣-٢٥٧، ٣٦١، ٣٦٣، ٣٦٩، ٤٠١، ٤٢٤،

٤٢٦-٤٢٨، ٤٣٣، ٥١٧،
٥٥٩، ٥٧٠-٥٧١، ٥٩٠-٥٩٥،
٦٠٢، ٦٠٧، ٦٠٩، ٦١١،
٦٣٥، ٦٥١، ٦٧٤، ٧١٥،
٧٧٧، ٨٤٧، ٩٧١، ٩٨١-
٩٨٢، ٩٩٤، ٩٩٩، ١٠٠٢-
١٠٠٤، ١٠١٢، ١٠١٤،
١٠١٦، ١٠٢٠، ١٠٢٦،
١٠٣٢، ١٠٣٦-١٠٣٧، ١٠٤٠،
١٠٤٦، ١٠٥٢، ١٠٥٨-١٠٥٩،
١٠٦٤، ١٠٧١، ١٢٠١،
١٢٠٩، ١٢١٦-١٢٢٢، ١٢٢٥-
١٢٢٦، ١٢٢٩، ١٢٣٦،
١٢٣٨، ١٢٤٣-١٢٤٤، ١٢٥٠،
١٢٧٦، ١٣٧٦-١٣٨٠، ١٨١٤-
١٨١٥، ١٨١٩، ١٨٢١-١٨٢٢،
١٨٣٣-١٨٣٥، ١٨٣٩-١٨٤٠،
١٨٤٤-١٨٤٥، ١٨٤٧، ١٨٤٩،
٢٠٤٣-٢٠٤٤، ٢١٦٠، ٢١٦٢-
٢١٦٣، ٢١٦٦-٢١٧١، ٢١٧٥،
٢١٧٨-٢١٨٠، ٢١٩٢، ٢١٩٥

الجواهري، محمد مهدي: ١٧٥، ١٨٢

جيش التحرير الوطني الجزائري: ٦٢١، ١٢٠٤

جيمس، وليم: ٩٧، ١٥٣، ٢٩٠-٢٩١، ١٥٣٦، ١٥٤٢-١٥٤٣، ١٥٨٠، ١٥٨٤

- ح -

الحتمية التاريخية: ٩٤، ٣٧٠، ٤٢٥، ١٢٨٣، ١٤٥٠

الحداثة: ٩٩، ١٠١، ١٠٣، ١٠٨، ١١١، ١١٤، ٣١٧، ٨١١، ١٣٠٩، ١٤٦٨، ١٤٧٠، ١٤٧٥، ١٤٧٩، ١٤٨٢

الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥): ٥٢٢، ٨٤٤

الحرب الباردة: ١٤٦، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٣، ٢٥٦، ٢٧١، ٣٤٠، ٣٤٧، ٥٣١، ٥٨٢، ٧٧٨-٧٧٩، ٩٨١، ١٠٣٩، ١٢١٠، ١٣١٤، ١٣٢٥، ١٣٣٩، ١٣٥٤، ١٣٩٤-١٣٩٥، ١٤٩٦، ١٥١٥، ١٥٤٥، ١٨٢٥، ١٨٣١، ١٨٤٣، ١٨٤٥، ١٩٣٦، ١٩٣٩، ٢٢١٠، ٢٢١٨، ٢٢٢٨، ٢٢٣٠-٢٢٣١، ٢٢٣٣، ٢٢٣٥-٢٢٣٦، ٢٢٤١، ٢٢٤٨-٢٢٥٣

حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩١): ٨٥، ٩٥، ١٤٦، ١٦٣، ٢٦٧، ٣١١، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٦، ٥٣١، ١٢٥٨، ١٣٥٢، ١٣٥٧، ١٥٦٧، ١٦١٣، ١٩٢٤، ١٩٢٧، ١٩٣٠، ١٩٤٦، ١٩٥٤، ١٩٩٠، ٢٠٢٦، ٢٢٤٧

حرب السويس (١٩٥٦): ١٤٥، ٢٤٩، ٣٦١، ٧٠٤، ١٢١٨، ١٢٣٠، ١٢٤٣، ١٣٥٧، ١٨٣٢، ١٩٢٧، ١٩٣٠، ٢٢١٧، ٢٢٤٧

الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨): ١٧، ١٣٣، ٥١٧،

٧١٦، ٧٦٦، ١٢٥١، ١٣٥٧،
١٤٨٦، ١٥١٨، ١٥٢١،
١٥٧٦، ١٧٠٩، ١٩١٩،
١٩٢٢، ١٩٢٤، ١٩٢٨،
١٩٥١، ٢٢٥٥، ٢٢٦٣،
٢٢٦٥، ٢٢٧٧، ٢٢٧٩،
٢٢٨٤، ٢٢٩٧-٢٢٩٨، ٢٣٠١-
٢٣٠٤، ٢٣٠٧، ٢٣١١،
٢٣١٤، ٢٣٣٥، ٢٣٤٠

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٤٨): ٥٦، ٥٨٩، ٨٠٥، ١٢١٤، ١٨٥٨

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧): ٧٦، ١٦٩، ٥١٧، ٥٥٧، ٥٥٩-٥٦٢، ٥٦٧، ٥٧١، ٦٠٠، ١١٩٩، ١٣٨٣، ٢١٥٤

الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣): ٩١، ٤٣٦، ١٣٠٠، ١٣٥٩، ١٥٤٣، ١٥٨١، ١٩٢٤، ١٩٤٣، ١٩٩٠، ٢٠٢٤، ٢٠٤٦، ٢١٢٥، ٢١٥٣

الحركات الإسلامية السلفية: ١٢٣

حركات الإصلاح الديني: ٢٩٥، ٢٩٨، ٢٢٤٢

حركة الاتحاد والترقي: ١٤٦، ٢٨٥، ٢٩٥

الحركة الاشتراكية الدولية: ٢٩٧

الحركة الانفصالية في جنوب السودان: ٧٠٣

الحركة الانفصالية الكردية في شمال العراق: ٣٩٤، ٦٩٨، ٧٠٣، ٢٣٢٤-٢٣٢٥، ٢٣٤٠

حركة التتريك: ٧١، ٨١، ٨٤، ١٤٦، ١٨٨، ٢٦٢، ٢٨٥، ٢٩٥، ٥٣٦، ٥٧٩، ١٣٧٦، ١٨١٧

حركة التحرر العربي: ٦١٣، ١٠١٢، ١٢٤٣، ١٨١٧

حركة التصنيع: ٢٣٧، ١٥٧٣، ١٧٧٢، ١٨٢١، ١٨٦٦، ٢١٨٩

الحركة الشيوعية العربية: ١١٠٧، ١٣١٣

الحركة الصهيونية: ٧٤، ٨٠، ٣٣٧، ٤٤٧، ٥٢٧، ٦٤٧، ٦٥٠، ٧٠٢، ٨١٧-٨١٩، ١٢١٢

حركة عدم الانحياز: ٨٢، ٢٧٢، ٥٣١، ١٢٦٦، ٢٢٢٨-٢٢٣٢، ٢٢٣٤-٢٢٤٠، ٢٢٨٦، ٢٣١٤، ٢٣١٦-٢٣١٧، ٢٣١٩-٢٣٢١، ٢٣٤١، ٢٣٥٣-٢٣٥٤

ـ مؤتمر القمة (١٩٩٢: إندونيسيا): ٢٧٢

الحركة القومية العربية: ٦٥، ٨٩-٩٠، ١٠٠-١٠١، ١٢١-١٢٢، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٠-١٦١، ١٦٤، ١٦٩، ١٨٩-١٩٠، ١٩٢، ٢٥١، ٢٦٧-٢٦٨، ٢٨٠-٢٨١، ٢٩٤، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣١٩، ٣٣٦، ٥٣٣، ٥٥٣، ٧٣٨، ١٠١٢-١٠١٣،

١٠٣٩، ١٠٤٥، ١٠٤٩،
١٠٦١، ١٢٢٢، ١٢٢٥،
١٢٨٨، ١٢٩٢، ١٢٩٨،
١٣٠٤، ١٣٦٠، ١٤٦٧-١٤٦٨،
١٥٤٥، ١٦١٣
حركة القوميين العرب: ١٩٠
حركة الماو ماو: ١٢٩٣
الحركة الوطنية الفلسطينية: ٢٦٥
الحروب الطائفية: ٥٢٢
الحريات الاجتماعية: ١٤٢٢
الحريات المدنية: ٥٣، ١١٩٣، ١٢٠٠، ١٤٢٢
حرية الاختيار: ٩٤، ١٣٨٤، ١٦٦٦، ٢٢٤٦، ٢٣٤٩
حرية الإقامة: ٧٠٧
الحرية الاقتصادية: ١٩٥، ١٦٩١، ٢٢٤٢
حرية انتقال السكان: ٦٥٩
حرية انتقال اليد العاملة: ٧٠٧، ٧٨٣، ٨٦٨
حرية البحث العلمي: ١٠٩، ١٤٧٦، ١٧٣٠
حرية التجارة: ٤٥، ٣٤٧، ٧٥٨، ٩١١، ١١١٦، ١٧٩٤-١٧٩٥، ٢٢٤٢-٢٢٤٣
حرية التعبير: ٥٢٨، ٦٣٩، ١٣٣٨، ١٣٧٠
حرية التعليم: ١٧٣٣
حرية التملك: ١٩٩٧
حرية الرأي: ١٩٥-١٩٦، ٢٠٩، ٦٤٣، ٩٣٠، ١٣٣٧-١٣٣٨، ١٣٤١، ١٦٦٧، ٢٢٤٦
حرية السفر: ٦٣٩، ٦٥٩
حرية الصحافة: ١٢٠١، ١٧٣١، ١٧٣٣، ٢٢٣٧
حرية العبادة: ٥٤
حرية العمل: ٤١، ٦٣٩، ٦٥٩، ٧٠٧، ٧١١، ٧٥٨، ١١١٦، ١٤٣٢
حرية العمل السياسي: ٢٠٩، ١٢٠١
الحرية الفردية: ٤٨، ١٩٧، ٤٤٤، ٦٤٦، ٦٥٩، ٦٨٢، ١١٧٩، ١٢٨٢-١٢٨٣، ١٤٥١، ١٧٣٠، ١٧٦٤، ١٨٠٠، ١٨٧٢، ٢٠٠٥، ٢٢٤٦
حرية الفكر: ٥٣، ٧٨، ١٣٣٧، ١٣٨٥، ١٤٧٦، ١٧٣٣
حرية الكتابة والنشر: ١٣٦٦
حرية المرأة: ٨٧٢، ١٤٤٧
حرية النشاط الاقتصادي والمنافسة الحرة: ١٥٣٥
حزب البعث العربي: ١٨٢٤
حزب البعث العربي الاشتراكي: ١٨٩، ٢٦٢، ٢٦٥، ٨٩٢، ١٢٤٦-١٢٤٧، ١٢٥٤، ١٢٦٤، ١٢٦٧، ١٢٧٠-١٢٧٢، ١٢٧٩، ١٢٨١، ١٢٨٥-١٢٨٩، ١٣٤٨، ١٣٥٦-١٣٥٧، ١٨٣٢، ٢٢٥٥

الحزب الجمهوري الإسلامي (إيران): ٢٣١٦-٢٣١٧
حزب الدعوة: ٢٢٧٤، ٢٣١٥
الحزب الشيوعي الأردني: ١٨٦٠
الحزب الشيوعي الإيراني: ٢٢٩٦
الحزب الشيوعي السوري ـ اللبناني: ١٨٥٩-١٨٦٠
الحزب الشيوعي السوفياتي: ١٧٨٦
الحزب الشيوعي العراقي: ١٣، ١٨١٥، ١٨٥٨
الحزب الشيوعي الفرنسي: ١٨٠٦، ١٨٥٥-١٨٥٦
حزب العمال البريطاني: ٢٢٤٨
حزب عوامي (باكستان): ٦٣٣
الحزب القومي السوري الاجتماعي: ١٠٥٨
حزب الكتائب اللبنانية: ١٢٣٩
الحسن بن سمرة: ١٧٥٩
الحسين بن طلال (ملك الأردن): ٥٢٩
الحسين بن علي (شريف مكة): ٨٢، ٣٣٧، ٥١٩، ٨٣٤
حسين، صدام: ٩٣، ٢٢٠، ٥٢٩، ١٢٤٦، ١٢٥٦، ١٢٦٣-١٢٦٥، ١٣٥٨، ١٣٦٢-١٣٦٦، ١٣٦٩، ١٥١٣، ١٥٢١، ١٩١٩-١٩٢٠، ١٩٢٥-١٩٢٦، ١٩٣١، ١٩٣٧، ١٩٤٧، ١٩٥٥، ١٩٧٥، ١٩٧٩، ٢٠٢٤، ٢٠٢٧، ٢٠٣٣، ٢٠٣٦، ٢٢٥٥
حسين، كمال الدين: ١٣٧٩-١٣٨٠
الحصار الدولي على العراق (١٩٩٠-٢٠٠٣): ٢٠، ٢١٥، ١٣٥٢، ١٣٥٥، ١٥٠٨، ١٩٢٤، ١٩٢٧، ١٩٣٢، ١٩٩٨، ٢٠٢٩، ٢٢١٦
الحصري، ساطع: ٧٣، ١٩٠، ١٣٨٧
الحضارة الإسلامية: ١٢٤
الحضارة العربية: ٤١-٤٢، ٥٣، ٦٥، ٧٩٧، ٨٠١، ١٢٨٣، ١٤٢٨، ١٦٧٤
الحضارة العربية-الإسلامية: ٨٠، ١٢٨، ٢١٨، ٢٢١، ٢٩٦، ٨٠١، ٩٠٢، ١٣٩٢، ١٥٧٢
الحضارة الغربية: ١٠١، ١٠٣-١٠٤، ١١١، ١١٣-١١٤، ٢٢٣، ٢٢٥، ٢٣٥، ٦١١، ٩٧٣، ١٣٧٣، ١٣٧٧، ١٤٢٨، ١٤٦٨، ١٤٧١، ١٤٧٩-١٤٨١
حظر تصدير النفط العربي (١٩٧٣): ٥٢٦-٥٢٧، ٧٠١، ١٣٦٨، ١٩٢٤، ١٩٤٣، ١٩٤٨، ١٩٧٠، ١٩٩٠، ٢٠٢٤، ٢٠٧٤-٢٠٧٥، ٢١٥٤
حق الحرية: ٦٤٢، ١٥٠٠-١٥٠١، ١٥٠٣، ١٥٣٣، ١٥٣٦، ١٥٥١، ١٥٨٣، ١٥٩٤، ٢٢١٩، ٢٢٤٢، ٢٢٤٥
حق الحياة: ٣٠٦، ٦٤٢، ١٥٠٠-١٥٠١، ١٥٠٣، ١٥٣٣،

١٥٣٦، ١٥٥٠، ١٥٥٢، ١٥٥٤، ١٥٨٣، ١٥٩٤، ٢٢١٩، ٢٢٤٢، ٢٢٤٥
حق الملكية: ٦٤٢، ١٥٣٣، ١٥٣٦، ١٥٨٣، ١٧٥٥، ١٧٥٧، ١٧٩٨، ٢٢١٩، ٢٢٤٢، ٢٢٤٥
حقوق الإنسان: ٣٤٣، ٣٤٧، ٥٢٩-٥٣٠، ٥٥٠، ٧٦٢، ٧٧٩، ٨٣٧، ٨٥٤، ٨٨٠، ٨٩٢، ١٢٩٣، ١٣٥٤، ١٣٧٠، ١٥٠٩، ١٥٩٠، ٢٢١٠، ٢٢٣٠، ٢٢٥٤
حقوق المرأة: ٨١٤
حقوق المواطن: ١٠٧٢، ٢٢٤٦
حكم الحزب الواحد: ١٩٦، ٥٦٧-٥٧٢، ١١٩١-١١٩٢، ١١٩٩-١٢٠٠، ١٧٢٨
حلف بغداد (١٩٥٥): ٢٤٣-٢٤٤، ٣٤٠-٣٤٢، ٣٤٤، ٥٠٧، ٥٩٦، ٧٦٨، ٩٨١، ١٠٠٢، ١٠٤٠، ١٠٥٨، ١٢١٧-١٢١٨، ١٢٢٠، ١٥٦١-١٥٦٢، ١٨٤٢، ١٨٤٨
حلف شمال الأطلسي (الناتو): ١٢٦٨، ١٥٦٦، ٢٢٠٦، ٢٣٤٥، ٢٣٤٧
حلف وارسو: ١٥٦٦، ٢٣٤٥، ٢٣٤٧
حماية الإنتاج الزراعي: ١٧٧٩
الحماية الجمركية: ٥٦٥، ١٧٤٠
حنظلة بن قيس: ١٧٦٢
الحوار العربي ـ الأوروبي: ٢١٤٩
الحوار القومي ـ الإسلامي: ١٨٧، ٢٠٣، ٢٢١، ٢٦٤، ٥١٤
الحياد الايجابي: ٨٢، ٨٤، ١٠٠٨-١٠٠٩، ١٠١١، ١٠٦٥، ١٠٨٦-١٠٨٧، ١٢١٤، ١٤٣١، ١٨١٧، ١٨٢٣، ١٨٤٠، ١٨٤٤

- خ -

خالد بن عبد العزيز آل سعود (ملك السعودية): ١٩٢٦، ٢٠٢٤-٢٠٢٥، ٢٠٢٨، ٢٢٨٨
خالد بن الوليد: ١٦٠٤
الخدمات الاجتماعية: ٧٢٨، ٨٥٧، ٩٥٢، ١٢٦٨، ٢٠١٨
خدمات الري: ١٩٠٠
خروتشوف، نيكيتا: ١٠٨٧، ١٧٩١-١٧٩٢، ١٨٣٩-١٨٤١
خزعل خان (الشيخ): ٢٢٢١
خسيالوف (المستشار الاقتصادي الروسي): ٢١٥٥
خلخالي، صادق: ٢٢٨١
الخلفاء الراشدون: ٢٢٣، ١٢٦٩، ١٥٢٨، ١٧٥٨
الخلفاء العباسيون: ١٧٥٨
الخميني (آية الله): ٩١، ١٣١، ٢٦٦-٢٦٧، ١٢٥٦-١٢٥٩، ١٥٢٥، ١٥٢٨، ١٩٢٨، ٢٢٦٣، ٢٢٦٧-٢٢٦٨، ٢٢٧٢-٢٢٧٧،

٢٢٨٣، ٢٢٨٨-٢٢٨٩، ٢٢٩٥-٢٢٩٧، ٢٣٠٥، ٢٣١٦-٢٣٢٠، ٢٣٢٨-٢٣٣٣، ٢٣٣٧، ٢٣٤١
الخوري، رشيد سليم (الشاعر القروي): ١٧٧

- د -

داروين، تشارلز: ٣٦٢، ٤١٧، ١٢٨٩، ١٥٧١، ١٦١٧، ١٦٦٠
دانيير، دوروك: ٢١٢٦، ٢١٢٨
داوسون (الخبير البريطاني): ١٩٠٦
الدخل الزراعي في الريف: ١٨٦٦
الدعاية الصهيونية: ٨٢٠
دعائي، محمود: ٢٣١٥-٢٣١٦
الدعوة الإسلامية السياسية: ١٠٠، ١٤٦٧
الدكتاتورية: ٤٠، ٣٨٣-٣٨٤، ٣٨٨، ٤٥٢، ٥٧٤، ١١١٢، ١١٣٣-١١٣٤، ١١٤٦، ١١٥٢، ١١٦٣-١١٦٥، ١١٩٣، ١٤٢٧، ١٧١٤، ١٧١٩-١٧٢٠، ١٧٣١-١٧٣٢، ١٧٨٧-١٧٨٨، ١٧٩٠-١٧٩٢، ١٨٣٥-١٨٣٦، ٢٣٤٥
دهار، دي بي: ٢١٣١
الدولة القطرية: ١٢، ١٨، ٣٤، ٥٧، ٦٠، ٦٢، ٦٨، ٧٣-٧٤، ٧٨، ٨٠، ٨٢-٨٤، ٨٦، ٩١-٩٣، ٩٧-٩٨، ١٠٠، ١٠٥-١٠٧، ١١٤، ١٢٩-١٣٠، ١٤٢، ١٥١، ١٥٥-١٥٦، ١٥٨-١٦١، ١٦٣-١٦٤، ١٨٥، ٢٠٦-٢١٣، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٧٢-٢٧٣، ٣٠٣-٣١٠، ٣١٣، ٣١٥، ٣١٧-٣٢٣، ٣٢٥-٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٧-٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٦، ٤٥٧، ٤٥٩-٤٦٢، ٤٦٤-٤٦٦، ٤٨٢، ٤٩٧-٤٩٨، ٥٠٠-٥٠١، ٥٠٣-٥٠٧، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٦، ٥١٩-٥٢٢، ٥٢٤-٥٢٨، ٥٣١-٥٣٢، ٥٣٧، ٥٣٩-٥٤٣، ٥٤٥، ٥٤٩-٥٥٢، ٥٥٥-٥٥٦، ٦١٩-٦٢٠، ٦٢٦، ٦٤٠، ٦٤٨، ٦٥١، ٦٥٣-٦٥٥، ٦٥٩، ٦٦٧، ٦٦٩-٦٧٢، ٦٧٥، ٦٨٤، ٦٩٣-٦٩٥، ٧٠٤، ٧٤٩-٧٥٠، ٧٦٥، ٧٦٨، ٧٩٨، ٨٢٥، ٨٣٠، ٨٣٥، ٨٣٧-٨٣٨، ٨٤٠-٨٤٥، ٨٤٨، ٨٥٨، ٨٦٤، ٨٧٤، ٨٧٩-٨٨١، ٩٣٤-٩٣٥، ٩٤٥، ٩٥٣، ٩٥٥-٩٥٧، ١٢٧٠، ١٣١٤، ١٣٤٠، ١٣٤٩-١٣٥٠، ١٣٥٩، ١٣٦٢، ١٣٦٦، ١٣٨٣، ١٤٦٧، ١٤٧٢-١٤٧٤، ١٤٨١-١٤٨٢، ١٤٩٧، ١٥٤٠-١٥٤٢، ١٥٧٥، ١٦١٣، ١٩٨٦، ١٩٩٦، ٢٠٠١-٢٠٠٢، ٢٠٠٤، ٢٠٠٦
الدولة القومية: ٣٥، ٤٠، ٥٧، ٦٠، ٦٣، ٦٩، ١٠٦-١٠٧، ١١١، ١١٣، ١٥٠-١٥١، ١٥٩، ١٦٤، ١٨٨، ١٩٠، ٢٩٨،

٣٠٢-٣٠٣، ٣٠٦، ٣٠٩، ٣١١، ٣٣٨، ٥١٣، ٦٢٦، ٦٥٢، ٦٦١، ٦٧٠-٦٧٢، ٨٢٥، ٨٥٨، ٨٦٥، ٨٦٧-٨٦٩، ٩١٣، ٩١٦، ١٤٣٣، ١٤٧٣، ١٤٧٥، ١٤٧٩، ١٤٨١، ١٥٧٢

دي لوفته (ممثل شركة شل الهولندية): ٢١٢٦

ديغول، شارل: ٤٧٥، ١٢٩٨، ١٣٣٨، ٢٢٢٤، ٢٢٥٣

ديكارت، رينيه: ١٠٤، ٧٥٧، ١١١٤، ١٣٤٩، ١٤٧١، ٢٢٤٢

الديمقراطية: ١٠، ١٢، ١٧-١٨، ٢٤، ٣٠، ٤٣، ٤٥، ٦٠، ١٩٥-١٩٦، ٢٠٩-٢١١، ٢٦٧، ٢٨٠، ٣٠٩، ٣٤٧، ٣٨٨، ٤٥٢-٤٥٣، ٥١٣، ٥٢٩-٥٣٠، ٥٣٣-٥٣٤، ٥٥٤-٥٥٥، ٥٨١، ٦٣٧-٦٣٩، ٦٤٦، ٦٧٥، ٦٨٧، ٧٧٩، ٨٣٧، ٨٤٤، ٨٦٩، ٨٩١-٨٩٢، ٨٩٤-٨٩٦، ٩٧١، ٩٩١-٩٩٢، ٩٩٤-٩٩٥، ١٠٩٢، ١٠٩٩، ١١٢٢، ١١٣٢، ١١٥٠، ١١٦٣-١١٦٤، ١١٨٣، ١٢٦٩، ١٣١٢-١٣١٤، ١٣٥٤، ١٣٥٩، ١٣٨٨، ١٥٣٨، ١٥٩٠، ١٧٠٧، ١٧١١، ١٧١٣-١٧١٤، ١٧١٦، ١٧١٩-١٧٢٢، ١٧٢٤، ١٧٢٦-١٧٢٧، ١٧٣٢، ١٧٥١-١٧٥٢، ١٧٨٧، ١٧٨٩، ١٧٩١، ١٨١٨، ١٨٣٥، ١٨٥٤، ١٩٠٥، ٢٢١١، ٢٢٣٧، ٢٢٤٥-٢٢٤٧، ٢٢٥٠

الديمقراطية الاجتماعية: ١٣٣٧، ١٧٣٢، ١٩٠٥، ٢٢٤٨

الديمقراطية الاقتصادية: ١٨

الديمقراطية الأمريكية: ١٩٠٦

الديمقراطية البرجوازية: ١١٦٣، ١١٦٦، ١٧١٥، ١٧٢٥-١٧٢٧، ١٧٣٣، ١٧٨٧-١٧٨٨

الديمقراطية البرلمانية: ١٧، ٧٥٧، ٨٩٧، ٩٩١-٩٩٣، ٩٩٦، ١١١٤، ١١٨٧، ١٧١٥، ٢٢٤١-٢٢٤٢، ٢٢٤٥، ٢٢٤٧-٢٢٤٨

الديمقراطية الثورية: ٩٩٢، ٩٩٤، ١٧١٥، ١٧٩١

الديمقراطية الرأسمالية: ٤٠

الديمقراطية السياسية: ١٩٥-١٩٦، ٢٠٩، ٣٠٩، ٥٣٣، ٦٤٣، ١٢٦٩، ١٣٣٧، ١٧٣٢

الديمقراطية الشعبية: ١١٦٤، ١١٧٠، ١٢٩٠، ١٧٠٨، ١٧١٣، ١٧١٥-١٧١٦، ١٧١٨-١٧٢٣، ١٧٢٥، ١٧٢٧-١٧٣٣، ١٧٩١، ١٨٦٦

الديمقراطية الشيوعية: ١٧٢٦

الديمقراطية الغربية: ٨٣٢، ١٧١٥، ١٧٢١-١٧٢٣

الديمقراطية الليبرالية: ١٨، ٨٣٢-٨٣٣، ٨٨٧، ٨٩٢-٨٩٤، ٨٩٦-٨٩٧
الديمقراطية المركزية: ١٠٩٩، ١١٦٣، ١٧٩٠-١٧٩١
الديمقراطية النيابية: ٢٩٢، ١٥٣٣-١٥٣٤، ١٥٣٧
الديمقراطية اليونانية: ٢٢١١
الدين العام لسوريا: ١٩١٨، ١٩٧٨
الدينية: ٢٠٥
الديون الخارجية: ٧٠٥، ١٣٦٩، ١٩١٧-١٩١٨، ١٩٧٨
الديون الخارجية العربية: ١٣٦٩
الديون الخارجية لتونس: ١٩١٨
الديون الخارجية للجزائر: ١٩١٨، ١٩٧٨
الديون الخارجية لليمن: ١٩١٨، ١٩٧٨
الديون الخارجية لمصر: ١٩١٨، ١٩٧٨
ديوي، جون: ٩٧، ١٥٣، ٢٩٠-٢٩١، ٧٥٩، ١١١٨، ١٣٢١، ١٤٨٨، ١٥٤٢، ١٥٨٠، ١٥٨٣-١٥٨٤

- ذ -

الذرائعية: ١١، ١٦، ٩٧، ١٤٦، ١٥٢-١٥٨، ١٨٥-١٨٦، ٢١٨، ٢٦٥، ٢٩٠-٢٩٤، ٣٢٠، ٧٥٩، ١٣٢١، ١٣٥١، ١٤٦٦، ١٥٣٥-١٥٣٧، ١٥٤٢-١٥٤٣، ١٥٤٥، ١٥٨٠، ١٦٥٧، ١٦٦٥، ١٦٩٢-١٦٩٣

- ر -

رابطة الانتماء القومي: ١٢٦١
رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية: ٩٠٨
رابطة تكامل أمريكا اللاتينية: ٩٠٨
رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان): ٩٠٨
رابطة دول الكاريبي: ٩٠٩
الرابطة القومية: ٥٦، ١٠٥-١٠٧، ١٢٣، ١٤٧، ١٧٠-١٧١، ١٧٨، ١٨٣، ٢٢١، ٤٤٢، ٦٥٩-٦٦٠، ٧٤٧، ٨٦٩، ٩٧٢، ١٠٢١، ١٠٣٨، ١٢٨٢، ١٣٧٤، ١٤٧٢-١٤٧٤، ١٦١٤، ١٨١٢، ٢٣٠٩، ٢٣١٣
الرابطة الوطنية: ٧٤٧
راسل، برتراند: ٧٦٠، ١١١٨، ١٣٥٥
الرأسمالية: ٤٠، ٤٥، ٥٠، ١١٣، ٢٨٢-٢٨٣، ٢٩٢، ٣٢٢، ٣٤٧، ٤٠١، ٤٠٩، ٤٢١، ٤٥١-٤٥٢، ٥٣٠، ٦٤٠، ٦٨٧، ٧٢٠، ٧٥٤، ٧٥٩، ٨٢٠، ٨٧٨، ١١١٧، ١١٢١، ١١٣١، ١١٤٩، ١١٦٧، ١٢٩٤، ١٣٣٩، ١٣٤٣، ١٣٨٥، ١٣٩٤-١٣٩٥، ١٤٥٢،

١٤٨٠، ١٥٠٤-١٥٠٥، ١٥١٩،
١٥٣٥-١٥٣٧، ١٥٨١-١٥٨٢،
١٧٠٨، ١٧٣٦-١٧٣٧، ١٧٣٩-
١٧٤١، ١٧٤٣، ١٧٤٦،
١٧٧٤، ١٧٨٨، ١٧٩٢،
١٧٩٤-١٧٩٦، ١٧٩٩، ١٨١٠،
١٨١٩، ١٨٢١، ١٨٣٩،
١٨٥٠، ١٨٥٢، ٢٠٤٤،
٢١٣١، ٢١٣٤، ٢١٦٣،
٢٢٠٧، ٢٢٤١-٢٢٤٨، ٢٢٥٠-
٢٢٥١، ٢٢٥٤

رافع بن خديج: ١٧٦٢

راونتري: ١٨٤٨

الرأي العام العربي: ٦٥، ١٦٣، ٢٥٥،
٣٧٢، ٤٨٨، ٤٩٣، ٥١٩،
٥٢١، ٥٣٦، ٥٧٩، ٦٠٠-
٦٠١، ٦٥١، ٧٦٦-٧٦٧،
٩٤٧، ١٣٧١، ١٤٩٥، ١٦١٤،
١٨٢٥، ١٨٢٧، ١٨٤٧،
١٨٥٩، ١٩٩٠، ١٩٩٨،
٢٢٦٥، ٢٣١٣، ٢٣٣٩

رجائي، محمد علي: ١٢٥٥، ٢٢٥٨

الرجعية: ١٣، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٦،
٢٣٨، ٢٤٦-٢٤٨، ٢٥٠،
٢٥٥-٢٥٦، ٣٩٢، ٤٤٨،
٤٥٣، ٥٦٠، ٥٨٩-٥٩٠،
٥٩٢، ٦١١، ٦١٧، ٦٢٠،
٦٧٤، ٦٨٨، ٧٤٤-٧٤٦،
٩٧٧-٩٧٩، ٩٨٢، ٩٨٥،
٩٨٧، ٩٨٩، ٩٩١-٩٩٢،
٩٩٩، ١٠٠١-١٠٠٢، ١٠٠٤،
١٠٠٦، ١٠٠٩، ١٠١٢-١٠١٣،
١٠١٦، ١٠٢٠، ١٠٢٤-١٠٢٥،
١٠٣٢-١٠٣٣، ١٠٣٧، ١٠٤٩،
١٠٧٠، ١٠٧٩، ١٠٨٣،
١٠٨٩، ١١٣٧، ١١٦٢،
١١٦٧، ١١٦٩، ١١٨٣-١١٨٤،
١١٨٧، ١٢١٥، ١٢١٨،
١٢٢٠، ١٢٢٦-١٢٢٧، ١٢٣٢-
١٢٣٣، ١٢٣٨-١٢٣٩، ١٢٤٢-
١٢٤٣، ١٢٨٧، ١٣٧٦-١٣٧٧،
١٣٧٩-١٣٨٠، ١٧٢٧، ١٧٣٣،
١٨٢٣، ١٨٣٢-١٨٣٣، ١٨٤٠،
١٨٥٤، ٢٢٦٦-٢٢٦٧، ٢٢٦٩

الرحمن، مجيب: ٦٣٣

الرخاء الاقتصادي: ٧٢٣، ٩٩٣

رزق، يونان لبيب: ٨٤٩

الرصافي، معروف: ٢٣، ١٧١،
١٧٤، ١٧٦، ١٤٦٤

الرفاهية: ٢٠٥، ٣٠٦، ٣١٧، ٥٥٠،
٦٤٥، ٦٧٤، ٦٧٧، ٧٢٣-
٧٢٤، ٧٣٢، ٧٤٠، ٧٥٣،
٧٥٥، ٧٦٤، ٧٨٢-٧٨٤،
٧٩٣-٧٩٥، ٨٠٧، ٨١٠،
١٠٧٢، ١٠٧٧، ١٠٨٠،
١٦٤٧، ١٦٩١، ١٧٤٦،
١٧٤٩، ١٨١٧، ٢٢٠٧

الرفاهية الاجتماعية: ٢٦، ٥٥٠،
٦١٣، ٨٧٣، ٨٩٦، ٩٠٧،
١٠٦٦، ١٤٥٢، ١٨٢٠، ٢٢٤٨

الرفاهية الاقتصادية: ٥٠، ٥٥٠،

٧٨٤، ٨٩٢، ٩١٨، ١٠١٧، ١٥٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٩، ١٨٠٢، ١٨٢٠
رفسنجاني، هاشمي: ٢٢٦١
الرقي الحضاري: ١٥١
روحاني، محمد صادق: ٢٢٧٢، ٢٢٧٥
روسو، جان جاك: ٢٠٧، ٣٠٠، ٣٠٩، ٥٠٣، ٨٨٧، ١٥٣٣-١٥٣٤
ريتر، سكوت: ٢٢١٥
ريتشاردسون (وزير الطاقة الأمريكي): ٢٠٢٧
ريغان، رونالد: ٨٤٧
ريكاردو، ديفيد: ١٥٢، ٧٥٨، ١١١٦، ١٥٣٥، ١٩٨٦، ٢١٧٧، ٢٢٤٢

- ز -

زايد بن سلطان آل نهيان: ١٩٢١، ١٩٣٢، ١٩٧٧
الزراعة التعاونية: ١٧٨٢، ١٨٨٣، ١٨٩١، ٢١٦٢، ٢١٧٠-٢١٧١
زغلول، سعد: ١٨١٨
زيكوف: ١٧٩١

- س -

ساتكلف (ممثل شركة النفط البريطانية): ٢٠٥٤
السادات، أنور: ٩١، ١٢٥١، ١٩٣١-١٩٣٢، ٢٢٣٥، ٢٣٠٨
ساروكين: ٢٠٥٩
سالم بن عبد الله: ١٧٥٩
السامرائي، ماجد: ١٣٣٢
ستالين، جوزف: ١٥٧٣، ١٧٨٦، ١٧٩١، ١٧٩٣، ١٨٥٧
ستوكويل، جيفري: ٢٠٦٧، ٢٠٩٦-٢٠٩٧، ٢٠٩٩-٢١٠١، ٢١٢٠
ستيورات مل، جون: ٢٢٤٢
سعد بن أبي وقاص: ١٧٦١
سعود الفيصل: ١٩٣٢، ٢١١٩، ٢٢٠٧
سعيد بن زيد: ١٧٥٩
السعيد، نوري: ٣٤٠، ٨٥١، ١٣٨٠، ١٦١٣-١٦١٤، ١٨١٨
سقراط: ١٥٣٢
سلفستريني، أكيلي (الكاردينال): ٩٣، ١٥٢١
سميث، آدم: ١٥٢، ٥٣٠، ٨٧٧، ١١١٦، ١٣١٩، ١٤١١، ١٤١٥، ١٥٣٥، ١٥٨١، ٢٢٤٢
سنجابي، كريم: ٢٢٩٦
سوء توزيع الثروة: ٥٣٢، ١٤٥٢، ١٩٥٤، ١٩٩٦، ٢١٧٤
السوق الأوروبية المشتركة: ٨٧، ١٣٨-١٣٩، ٣٩٨، ٤٧٥، ٦٢٧، ١٢٥٠، ١٢٧٠
السوق الشرق أوسطية: ١٩٩٩
سوق النفط العالمي: ١٩٨٢، ٢٠٥٩، ٢٠٦١

سوكارنو، أحمد: ٩٩٢، ٢٢٢٩، ٢٢٣١
سيادة القانون: ١٩٥-١٩٦، ٧٤٣، ٨٦٤، ٨٩٣، ٨٩٥، ٩١٥، ٩١٨، ١٣١٣، ١٥٠٩، ١٩٠٥، ٢٢٤٦
السياسة الخارجية الإيرانية: ٢٣٤١
السياسة النفطية المستقلة: ٢٠٦٠
سيف الدولة الحمداني: ١٧٦

ـ ش ـ

شرابي، هشام: ٨٣٧
الشرعية الدولية: ٢٠، ٨٠، ٥٣٠، ٧٠٢، ٧٢٢، ٨٥٤، ١٣٧٠، ١٥٠٦-١٥٠٩، ١٩٤٤، ١٩٤٦، ٢١٩٩، ٢٢٠٢-٢٢٠٥، ٢٢١٠-٢٢١٨
الشرق أوسطية: ٨٣، ١١٤، ٣٤٢، ١٣٤٠، ١٣٥١-١٣٥٢، ١٤٨٢، ١٦١٤، ٢٠٢٠-٢٠٢١
الشركات العابرة للقارات: ٨٧٧
الشركات المتعددة الجنسية: ٨٧
شركة أرامكو: ٢١٠٥، ٢١٥٢
شركة أسو: ٢٠٩٩
شركة إكسون: ٢٠٩٣، ٢١٤٨
شركة أنتروبوز: ٢١٢٢
شركة إيراب الفرنسية: ٢٠٥٧، ٢١٣١، ٢١٣٧، ٢١٣٩
شركة أينا اليوغسلافية: ٢٠٦٨-٢٠٦٩
شركة إيني الإيطالية: ٢١٣٧
شركة بترو براس: ٢٠٧٠-٢٠٧١
شركة براون أند رووت: ٢١٣٩
شركة برسي: ٢١٠٦
شركة بكتل الفرنسية: ٢٠٨٨
شركة بونت أمازون الفرنسية: ٢٠٦٠
شركة تكساكو: ٢٠٧٦-٢٠٧٧
شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي: ٢١٠٦
شركة «سنام بروغيتي» الإيطالية: ٢٠٦٨، ٢٠٨٣
شركة شل البريطانية: ٢١٣٧
شركة شل الهولندية: ٢١٢٦
شركة فيبا الألمانية الغربية: ٢١٣٧
شركة ماغرو ـ هل: ١٩٨٢
شركة مانزمن: ٢١٣٩
شركة النفط البريطانية: ١٩٧٤، ٢٠٥٤، ٢٠٧١-٢٠٧٢، ٢١١٤
شركة نفط العراق: ٢٠٥٥، ٢٠٩٢، ٢١١٢، ٢١١٨-٢١٢٣، ٢١٢٧
شركة النفط الفرنسية: ٢١٢٦، ٢١٣٧-٢١٣٨
شركة نفط الموصل: ٢٠٩٢
شركة النفط الوطنية الجزائرية (السوناتراك): ٢٠٤٥، ٢٠٥٢-٢٠٥٣، ٢٠٥٥-٢٠٥٦، ٢٠٩٤
شركة النفط الوطنية العراقية: ٢٠٥٣، ٢٠٥٦-٢٠٥٧، ٢٠٦٠، ٢٠٧١، ٢٠٩١، ٢١٣٧-٢١٣٩، ٢١٥٠

الشريعة الإسلامية: ٢٢٣، ١٥٢٥-١٥٢٧، ١٧٥٧، ١٧٥٩، ١٧٦٢-١٧٦٣، ٢٢٥٩، ٢٣٣٧
شعار تصدير الثورة: ٢٦٧، ٢٧٢، ٥١٥، ١٢٥٥، ١٢٥٧، ١٢٥٩، ١٥٢٨، ١٩٢٨، ٢٢٧٢-٢٢٧٩، ٢٣٠٥، ٢٣١٦-٢٣١٧، ٢٣٢٠، ٢٣٣٠، ٢٣٣٥، ٢٣٣٧، ٢٣٤١
الشعوبية: ٤٢، ٧٥، ١٢٣، ١٢٥٣، ١٣٨٢، ١٣٨٥، ١٨١٥-١٨١٦، ١٨٢٣-١٨٢٤، ١٨٣٠، ١٨٣٥، ١٨٤٥
الشفافية: ٨٦٦
شقير، محمّد لبيب: ٨٣٧، ٨٦٢
شمعون، كميل: ١٢١٩، ١٢٣٨
شو إن لاي: ٩٧، ٢٠٩٨-٢٠٩٩
شوبنهاور، أرثر: ٧٥٨، ١١١٥
شوقي، أحمد: ١٧١-١٧٢
شومبيتر، جوزف: ٧٦٠، ١٤١١-١٤١٢، ١٤٣٧
الشيشكلي، أديب: ١٨١٩
الشيوعية: ٤٥، ٦٦، ٨٤، ١١٨-١١٩، ١٢١-١٢٢، ١٤٥، ١٤٩، ١٦٨، ٢٠٤-٢٠٥، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٥-٢٥٧، ٢٩٧، ٣٤٠، ٤٥٢، ٥١٤، ٥٢٦، ٥٣١، ٥٦٨، ٧٠١، ٨٨٧، ٨٩٦، ٩٣٢، ١١٠٣، ١١٠٧، ١٢٦٨-١٢٦٩، ١٢٨٧، ١٢٩٨، ١٣١٣، ١٤٣٢، ١٥١٥، ١٥٦٢، ١٦٥٠، ١٦٩٣، ١٧٠٩، ١٧٢٦، ١٧٤٤، ١٧٨٦، ١٧٨٩-١٧٩٤، ١٨٠٥-١٨٢٦، ١٨٢٨-١٨٤٣، ١٨٤٥-١٨٥٥، ١٨٥٨، ١٩٧٥، ٢٢٣١، ٢٢٤٨، ٢٢٥٠-٢٢٥١، ٢٢٥٣

- ص -

صباح الأحمد الصباح: ١٩٢٠، ١٩٧٦
الصحافة الغربية: ١٨٤٦
صدقي، بكر: ١٨٢٤
الصراع الاجتماعي: ١٢، ١١٨٧، ١٤٠٩، ١٤٤٦-١٤٤٨
الصراع الديني: ٢٦٤
الصراع الطبقي: ٣٩٩، ٧٥٩، ٨٩٣، ١١١٧، ١٢٨٧، ١٢٨٩، ١٤١١، ١٧١٨، ١٧٢٧، ١٧٤٨، ١٨١٩-١٨٢١، ١٩٠٥، ٢٠٠٣
الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ٣٣٩، ١٢٩٨-١٢٩٩، ١٣٠١، ١٥١٥، ١٩٤٧، ١٩٥٣، ١٩٩١
الصراع العربي ـ الإيراني: ٢٢٩٣
صلاح الدين الأيوبي: ٦٧٨، ١٣٦٢
الصلح، تقي الدين: ٢١٤٢
صلح الحديبية: ٧٥١
الصناعة الإسرائيلية: ٢٠١٧
الصناعة العسكرية: ٦٩٥، ٦٩٨
الصناعة المدنية: ٦٩٥، ٦٩٨

الصناعة النفطية العالمية: ١٩٧٢
صندوق تنمية الشرق الأوسط: ٢٠١٩
صندوق التنمية العربية: ٢١٤٦
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: ٩٣٧
صندوق النقد الدولي: ١٩١٦، ١٩٥٩، ١٩٦١، ١٩٨٣، ١٩٨٧، ٢٠٢٦، ٢٠٣١، ٢٠٤٠
صندوق النقد العربي: ٩٣٧
الصهيونية: ١٢، ١٥، ٣٣، ٥٦، ٦٢-٦٤، ٦٦، ٧٤، ٨٠، ٨٣-٨٤، ٨٦، ٨٨، ٩٥، ٩٧-٩٨، ١٠٤، ١١٨، ١٣٢-١٣٣، ١٤٥-١٤٦، ١٤٨، ١٥٦، ١٦١-١٦٢، ١٨٥-١٨٦، ٢٠٠-٢٠١، ٢٠٦، ٢٦٤-٢٦٥، ٢٧١، ٢٩٠، ٢٩٣، ٣١٣، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٤٤-٣٤٦، ٤٠٠، ٤٠٢-٤٠٣، ٤١٤، ٤١٧، ٤٤٣-٤٤٤، ٤٤٧-٤٤٨، ٤٧٧، ٤٨٠، ٥١٢، ٥١٤-٥١٥، ٥١٩، ٥٢٧، ٥٣٢، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤١-٥٤٢، ٥٦٧، ٦٠١، ٦١٣، ٦٤٧-٦٥٢، ٦٦٧، ٦٧٤، ٦٧٨، ٦٨٤-٦٨٥، ٦٨٨-٦٩١، ٦٩٨-٧٠٠، ٧٠٢-٧٠٤، ٧١٣، ٧١٥، ٧٢٣، ٧٣١، ٧٥٣، ٧٧٦، ٧٧٨، ٧٨١، ٧٩١، ٧٩٣-٧٩٥، ٨٠٠، ٨٠٦، ٨١٠-٨١٢، ٨١٧-٨٢٠، ٨٤٦-٨٤٧، ٨٥٤، ٨٥٨، ٨٧٠، ٩٧٢، ١٠٦٦، ١١٣٦-١١٣٧، ١٢١١-١٢١٢، ١٢٢٥، ١٢٥١، ١٢٥٦، ١٢٥٨، ١٢٧٧، ١٢٩٢، ١٢٩٨-١٢٩٩، ١٣٠١، ١٣٤٠، ١٣٥٢-١٣٥٤، ١٣٥٧، ١٣٦٢-١٣٦٤، ١٣٦٩-١٣٧٠، ١٣٧٧، ١٤٢٨، ١٤٧١، ١٤٩٥-١٤٩٧، ١٥٠٧-١٥٠٨، ١٥١٤، ١٥١٦، ١٥١٩، ١٥٢١-١٥٢٢، ١٥٤٦، ١٥٦٦، ١٥٧٦، ١٥٨١-١٥٨٢، ١٥٨٦، ١٥٩٠، ١٥٩٨، ١٦١٢، ١٦١٤، ١٨١٩، ١٨٢٥، ١٨٤٤، ١٨٥٨-١٨٦٠، ١٩٢٤-١٩٢٦، ١٩٣٠-١٩٣٣، ١٩٣٥-١٩٣٨، ١٩٤٨، ٢٠٠٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٣-٢٠٢٤، ٢٠٢٨-٢٠٢٩، ٢٠٣١، ٢٠٧١، ٢٢٢٥، ٢٢٣٠-٢٢٣١، ٢٢٨٤، ٢٢٩٢، ٢٢٩٦، ٢٣٠٠، ٢٣٠٢-٢٣٠٥، ٢٣٠٧، ٢٣٢٩، ٢٣٣٧-٢٣٣٨، ٢٣٥٥-٢٣٥٦

- ض -

ضريبة الخراج: ١٧٦٠
الضمان الاجتماعي: ٥٨، ١٤٤٦-١٤٤٧، ١٨٠٢، ٢٠١٤، ٢٢٤٨

ـ ط ـ

الطائفية: ٥٦-٥٧، ٦٠، ٦٦، ٨٠، ١٠٦، ٢٦٤، ٣٣٩، ٥٢٢، ٧١٢، ٧٣٥، ٩٧٢، ١٠٣٨، ١١٠١، ١١٠٨-١١٠٩، ١١٩٤، ١٢٣٩، ١٣٧٣-١٣٧٤، ١٤٧٤، ١٨١٠، ١٨١٦، ١٨٢٦، ١٨٩٠، ٢٠٠٨، ٢٢٧٦-٢٢٧٧، ٢٢٨٥

الطبقة العاملة: ١٩٦، ٣٨٥، ٧٥٩، ٧٨١، ٨٨٧، ١٠٧٧، ١١١٧، ١١٢١، ١١٢٥، ١٢٦٩، ١٣٢٠، ١٤٣٦، ١٧٢٦-١٧٢٩، ١٧٤٤-١٧٥٣، ١٧٩٣، ١٨١٩-١٨٢٠، ١٨٥٠، ١٨٥٥، ١٨٥٨

الطبقة الوسطى: ٤٠١، ٤٩٨-٤٩٩، ٥٠٣، ٥٤٥، ٨٨٤، ٩١١، ٩٣٧، ١١٧٤-١١٧٥، ١٥٩٢

الطبقية: ٩٧٢، ١٣٧٤

ـ ظ ـ

ظاهرة الانقلابات العسكرية: ٤٣٣

الظلم الاجتماعي: ١٠٠٨، ١٠٤٥، ١١٣١، ١١٤٥، ١٧٥٠، ١٨١٨، ١٨٥٠، ٢٢٤٤

ـ ع ـ

عارف، عبد السلام: ٢٥٥، ١٠٢١، ١٠٣٥، ١٢٢٠، ١٨٤٧

العالمية: ٨٩، ١٢٠، ١٤٥

عبد الله الأول بن الحسين (ملك الأردن): ٨٥١

عبد الله بن صباح: ٢٢٢١

عبد الله الصغير (الأمير): ٣٢٤

عبد السلام، بلعيد: ٢١١٩، ٢١٤٧

عبد العزيز بن سعود: ٢٢٢١

عبد الناصر، جمال: ٢٦، ١٦١، ١٩٨، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٦٢-٢٦٣، ٢٧١، ٣١٢، ٣٤٠-٣٤١، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥٩٨، ٦٤٠، ٦٦٢، ٧٠٤، ٨٩٢، ٩٢٣، ٩٩٤، ١٠٢١، ١٠٧٠، ١٢١٥، ١٢١٩-١٢٢٠، ١٢٣٠، ١٣٦١-١٣٦٢، ١٣٦٦، ١٣٨٠، ١٣٨٩، ١٥٤٨، ١٨٣٢، ١٨٣٥، ١٨٣٩، ١٨٤٢، ١٨٤٥، ١٨٤٧، ١٨٤٩، ٢٢٢٩، ٢٢٣١، ٢٢٣٥

عبده، محمد: ١٢٤، ١٨٨، ٢٩٥

العتيبة، مانع سعيد: ١٩٧٧

العتيقي، عبد الرحمن: ٢١١٩

العدالة الاجتماعية: ١٠، ١٤، ١٨، ٢٦، ٥٨-٥٩، ٦٧، ١١٣، ١٢١، ١٩٥، ٢٠٤-٢٠٥، ٢٢٤، ٢٦٧، ٢٨٠، ٤٥٣، ٥٣٣، ٥٥٠، ٥٩٧-٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٥-٦٤٦، ٨١٢، ٨٣٣، ٨٩١-٨٩٣، ٨٩٥-٨٩٧، ٩٩٥، ١٠٦٧، ١٠٧٠، ١٠٨٠، ١٢٠٢، ١٣١٣، ١٤٤٣،

١٤٨١، ١٦٩١، ١٧٤٦، ١٧٩٦-١٧٩٧، ١٨٠٠، ١٨٠٢، ١٨١٧، ٢١٧٦
العدالة الاقتصادية: ١٠٧٠
العدالة الثورية: ١١٦٠
العدالة المدنية: ٩١٧
عدم الانحياز: ٨٢-٨٤، ٢٧٢، ٣٥٤-٣٥٥، ٥٣١، ١٢٦٦، ٢٢٢٨-٢٢٣٢، ٢٢٣٤-٢٢٤٠، ٢٢٦٣، ٢٢٨٦، ٢٣١٤-٢٣١٧، ٢٣١٩-٢٣٢١، ٢٣٤١-٢٣٤٢، ٢٣٥٢-٢٣٥٤
عرفات، ياسر: ٥٢٩، ١٣٧٠، ١٩٣٢
العرقية: ٦٩
العروبة: ٥٦-٥٧، ٧٥، ٨٢، ١٢٣-١٢٤، ١٤٤، ١٧٦، ١٨٩، ١٩٨، ٢١٦-٢١٨، ٢٢٠، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٨٠-٢٨١، ٢٩٨-٢٩٩، ٣٢٢، ٦٤٦، ٦٨٩-٦٩٠، ٩٣١، ٩٨٧، ١٠٥٨، ١٢٠٦، ١٢٤٣، ١٢٥٣-١٢٥٤، ١٢٧٧، ١٣٢٧، ١٥٢٣-١٥٢٤، ١٩٣٥، ٢٢٦٣، ٢٢٦٨، ٢٢٧٠، ٢٣٠٧، ٢٣١٤، ٢٣٢٦-٢٣٢٨، ٢٣٤٢
العشائرية: ١١٠٩
عصبة الأمم: ٥٣١، ١٣٢٥، ٢٢١٢
عصبة التحرر الوطني (فلسطين): ١٨٦٠
العصبية القبلية: ٨٦٥، ٨٦٧
عفلق، ميشيل: ١٨٩، ٢١٦، ٢١٩-٢٢١، ٢٦٩، ٥١١، ١٢٧١، ١٣٤٨
عقبة بن فرقد: ١٧٦١
العقد الاجتماعي: ١٥٠، ٢٠٧-٢٠٨، ٣٠٠، ٣٠٩، ٥٠٣-٥٠٤، ٦٤٢، ٦٧١، ٧٥٧، ٨٨٧، ١١١٤-١١١٥، ١٤٠٢، ١٤٢٧، ١٥٣٣-١٥٣٤، ١٥٣٦-١٥٣٧، ١٥٤٠، ١٥٩٤-١٥٩٥، ١٦٦٦، ٢٢١٩، ٢٢٤٢، ٢٢٤٥
العقلانية: ١٩، ٢٦، ٩٧-٩٨، ١٠٤، ١٠٨-١١٠، ١١٢-١١٣، ١٥٧، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٧١-٢٧٢، ٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٣-٣٢٤، ٣٣٦، ٣٤٩، ٤٩٤، ٥٣٠، ٦٣١، ٨٦٥، ٨٧٣، ٩١٠، ٩٤٢، ١٣٤٢-١٣٤٣، ١٤٧١، ١٤٧٥، ١٤٧٧-١٤٧٩، ١٤٨١، ١٥٤٤-١٥٤٥، ١٥٦٢-١٥٦٣، ١٧٠٧، ١٩٣٨، ٢٠١٠-٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠٧٠، ٢٢٤٢، ٢٢٥٣
العلاقات الاقتصادية العربية: ٩٣٥، ٩٣٧، ٩٤٠، ١٩٨٦، ١٩٩٢، ١٩٩٧، ٢٠٢١
العلاقات الأمريكية ـ الصينية: ٢٢٤٠
العلاقات السياسية العربية: ٤٩٠، ٤٩٤
العلاقات العراقية ـ الإيرانية: ٢٣٠٤

العلمانية: ١٨٨، ٢٩٨، ٧٦٠، ٨٩٢-٨٩٤، ١١١٨
علي بن أبي طالب: ٧١٣، ٢٢٨٦، ٢٣٠٦
علي، سالم ربيع: ٢١٤٨
عماش، صالح مهدي: ٢٠٥٣، ٢٠٩٩
العمالة الفلسطينية: ٢٠١٨
عمر بن الخطاب: ٢٢٣، ١٦٦٦، ١٧٥٩-١٧٦١، ١٨٨٠، ٢١٦٧
العمل العربي المشترك: ٦٤، ٧٦، ٩١، ٣٥١-٣٥٨، ٤٨٥، ٤٨٨-٤٨٩، ٤٩١-٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠١-٥٠٣، ٥٤٢-٥٤٣، ٦٢٧، ٦٤٤، ٨٦٣-٨٦٤، ٩٢٦، ٩٣٧، ٩٤٦-٩٤٧، ١٢٧٧، ١٩٩٧، ٢١١٨، ٢٣٠٨
العميري، رشيد سالم: ١٩٢١، ١٩٧٧
العنصرية: ١٨٢٦
العنف الثوري: ١١٤٩، ١١٥٣، ١١٥٧-١١٥٨، ٢٢٩٠
العولمة: ١٤٨، ٥٥٦، ٨٧٧، ١٣٥١، ١٣٩٤-١٣٩٦، ١٥٦٢

- غ -

غاندي (المهاتما): ١٦٠٩
الغزو الأمريكي لغرينادا (١٩٨٣): ١٥٠٧، ٢٢٢٤
الغزو الثقافي: ٢٢٤
غليون، برهان: ١٢
غورو (الجنرال): ٨٤٩-٨٥٠

- ف -

فاجون، إتيان: ١٨٥٦
فاروق (ملك مصر): ١٢١٨
الفائض الاقتصادي: ١٧٠٨، ١٧٣٩-١٧٤٣
فرانكو، فرنسيسكو: ٢١١٣
فرح، الياس: ١٢٧٢
الفرعونية: ١٠٥٨
فرنجية، سليمان (رئيس الجمهورية اللبنانية): ٢١٢٩
الفرنكفونية: ٨٥٤، ٩٠٨
فروبل (الألماني): ١٥٨٣
فروزان: ٢١٠٦، ٢١٢٠
فروهر، داريوش: ٢٢٧٢
فرويد، سيغموند: ٢٩١
الفساد: ٢٩٥، ٢٩٩، ٦١٤، ٨٢٢، ٩٧٩، ٩٩٧، ١٠٢٨، ١٠٣٠، ١٠٤٤، ١٠٥٣، ١٠٥٦، ١٠٨٨، ١٢٠٧، ١٢٣٦، ١٢٨٢
الفساد الاجتماعي: ٤٦، ٩٧٨، ١٤٢٥
الفساد الإداري: ٤٩٢، ٨٤٤، ١١٩٦
فساد الحكم: ٨٤٤، ١٠٣٣، ١٨١٨
فساد المؤسسات: ١٤٢٥
فساد النظم: ٤٦
الفصل العنصري: ٥٣٢، ٢٢٠٣، ٢٢٣٠
الفقر: ٢٧٦، ٥٣٨، ٧٢٨، ٧٨٢،

١٠٧٤، ١١٦٢، ١٤٥٢، ١٥٠٤، ١٨٠٤، ١٨٩٣، ١٩٠٨
الفكر الاقتصادي الغربي: ٢٢٤١
الفكر الديني المسيحي: ١٥٣٧
الفكر السياسي العربي: ٧٥، ٣٢٧، ٣٢٩، ٤٢٥، ٤٣٤، ٥٧٧، ٥٨٠، ١٣٨٣
الفكر الشيوعي: ٨٩٦، ١٧٨٦، ١٨١٣، ١٨٢٢-١٨٢٣
الفكر الغربي: ٦٣، ٧٩، ١٦٩، ٢٩٠، ٣٤٥، ٥٣٠، ١٣٠١، ١٣٨٥، ١٥٣٧، ١٨٠١، ١٩٠٦
الفكر القومي: ٩، ١١، ٢٩، ٦٣، ٧١-٧٨، ٨١-٨٧، ٩٣، ٩٥، ١٨٦، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٨-٢٣٠، ٢٨٥، ٣١٣-٣١٤، ٥١٠، ٦٢٠، ٧٥٨، ٧٨١، ٨٢٥، ٨٣١، ٨٣٤-٨٣٦، ٨٥٩، ٩٥٥، ١١١٥، ١٢٢٩، ١٢٤٩-١٢٥٢، ١٢٧٤، ١٣٠٩، ١٣١٢، ١٣١٤-١٣١٥، ١٣٤٣، ١٣٤٦-١٣٤٩، ١٣٥١، ١٣٥٦-١٣٥٨، ١٣٧٠، ١٥٢٣-١٥٢٤، ١٥٢٧، ١٥٢٩، ١٥٤٥
الفكر الماركسي- اللينيني: ١٧٨٦
الفكر اليوناني: ١١١٤، ١٥٣٧
فهد بن عبد العزيز آل سعود (ملك السعودية): ١٣٦٣، ١٩٢٠-١٩٢١، ١٩٣١-١٩٣٢، ١٩٥٢، ١٩٧٦-١٩٧٧، ٢٠٢٤-٢٠٢٦
فورد، جيرالد: ١٣٦٩، ١٩٢٣، ١٩٣٠-١٩٣١، ١٩٤٤، ١٩٧٩، ١٩٨٤، ٢٠٢٥، ٢٠٣١
فوكوياما، فرنسيس: ٨٥
فيسك، روبرت: ١٥٨٢
فيصل الأول بن الحسين (ملك العراق): ٨٤٩
فيصل بن عبد العزيز آل سعود: ٢٠٢٤، ٢١٥٣

- ق -

قاسم، عبد الكريم: ٢٦٧، ١٠٣٥، ١١٢٥، ١٦١٣-١٦١٤، ١٨٣٣، ١٨٣٥، ١٨٤٠، ١٨٤٨
قانون الإصلاح الزراعي السوري (١٩٥٨): ٢١٧٥، ٢١٩٢
قانون الإصلاح الزراعي العراقي (١٩٥٨): ٢١٦٧، ٢١٧٦، ٢١٨٠، ٢١٨٧، ٢١٩٢
قانون الإصلاح الزراعي المصري (١٩٥٢): ٢١٧٦
قانون باتل: ١٩٣٣، ١٩٥٠، ٢٠٢٨
القانون الدولي: ٨٠، ٤٧٠، ٥٣٠، ٧٢٢، ٨٤١، ٨٥٤، ١٥٠٧-١٥٠٩، ١٦١٠، ١٩٤٣-١٩٤٤، ١٩٤٦، ٢١١٤، ٢٢٠٠-٢٢٠٢، ٢٢١٣، ٢٢١٥، ٢٢١٧-٢٢١٩، ٢٢٢٢-٢٢٢٧
القانون الطبيعي: ٤٠-٤١، ٥٠، ٣٠٩، ١٤١١، ١٤٢٧، ١٥٣٣، ١٥٨٣

القبلية: ٩٧٢، ١٣٧٤، ١٨١٠
قريشي، أنور إقبال: ١٧٥٥، ١٧٥٨، ١٧٦٢
قس بن ساعدة الإيادي: ٢٧٨
قضية إحياء التراث: ١٣٨٦
قضية الأكراد: ١٨٢٦-١٨٢٨
القضية الفلسطينية: ١٢، ٧٤-٧٥، ٩٢، ٩٧، ١١٨، ١٣٢، ٢٠١، ٥٢٧، ٦٢٠، ٧١٥، ٨١٤-٨١٥، ٨١٧، ١٢١١، ١٢٥٨، ١٢٩٨، ١٣٥٨، ١٣٦٣، ١٣٦٩-١٣٧٠، ١٣٧٧، ١٤٢٩، ١٥٠٨، ١٥٢١، ١٥٢٤، ١٦١٣، ١٨٠٦، ١٨٣١، ١٨٥٨-١٨٦٠، ١٩٢٦، ١٩٣١، ١٩٣٦، ١٩٤٨، ٢٠٢٤، ٢٠٢٦، ٢٠٢٩-٢٠٣٠، ٢٢٠٤-٢٢٠٥، ٢٢١٥، ٢٢٢٥، ٢٣٠٠-٢٣٠١، ٢٣٠٥-٢٣٠٨، ٢٣٣٧-٢٣٣٨
قضية القدس: ١٩٣٦، ٢٠٢٣، ٢٠٢٧
القطاع الخاص: ٤٨٩، ٤٩٨-٤٩٩، ٥٤٤، ٥٤٦، ٧٣٦، ٧٨٧-٧٨٨، ١١٢٨، ١٣٦٦، ١٨٨٨، ١٨٩٩، ١٩٠٢-١٩٠٣
القطاع الزراعي: ٧١٥، ٧٨٣، ١٠٥١، ١١٥٢، ١٧٧٣، ١٧٧٩، ١٧٩٧، ١٨٢٠، ١٨٦٧-١٨٦٨، ١٨٧٠-١٨٧١، ١٨٧٨، ١٨٨٥-١٨٨٦، ١٨٨٨، ١٨٩٠، ١٨٩٥، ١٩٠٠-١٩٠٢، ١٩٠٤، ٢٠٠٥، ٢١٧٢، ٢١٧٤، ٢١٨٢-٢١٨٥
القطاع العام: ١١٢٧، ١٧٥١-١٧٥٢، ١٨٨٢، ١٨٨٨، ١٨٩٢، ١٨٩٥-١٨٩٦، ١٨٩٩-١٩٠٤، ٢١٦٥
قطب زادة، صادق: ٢٣١٧
القطرية: ١٤، ٦٦، ٢٠٥
قوانين الإصلاح الزراعي: ١٧٧٤، ١٧٧٧، ١٧٨٠، ٢١٧٥، ٢١٨٦
القومية: ١٤، ٣٢، ٣٤، ٣٩، ٥٤، ٦٠، ٦٩، ٧٤-٧٥، ٧٩، ١١٧، ١٤٥، ١٥١، ١٦٧، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٣، ٢٠٣، ٢٣٣-٢٣٥، ٢٣٩-٢٤٠، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٨٠-٢٨١، ٢٩٧، ٣٠٤، ٦١٤، ٦٣١، ٦٤٤-٦٤٥، ٦٥٢، ٦٧٣-٦٧٤، ٦٧٩، ٦٨٩، ٦٩٢، ٧٤٠-٧٤١، ٧٤٦، ٧٤٨، ٨١٢، ٩٩٦، ١٠٣٨، ١٠٥٩، ١٢٢٤، ١٢٤٤-١٢٤٥، ١٣٤٨، ١٤٢٠، ١٤٢٢، ١٤٩٠، ١٥١٦، ١٦٨٩، ١٨٠١-١٨٠٢، ١٨٣٤، ١٨٣٩، ١٨٤١، ١٨٥٠-١٨٥١، ١٨٥٣-١٨٥٤، ٢٣٢٩
القومية الأوروبية: ٧١، ١٢٨، ٢١٦، ٢٨١

القومية التركية: ٧١
القومية التقدمية: ١٤، ٨٢، ١٢٨، ١٤٤، ٢٠٤، ٢٦٢، ٣٣٦، ٨٩٦، ١٢٤٧، ١٢٥١
القومية العربية: ٩-١٠، ١٢، ٣٢، ٣٧، ٣٩، ٥٠-٥٩، ٦١، ٦٣-٦٧، ٦٩-٧٦، ٧٨-٨٠، ٨٥، ٨٧، ٩٠، ٩٣، ٩٧، ٩٩، ١١٤-١١٥، ١١٨-١١٩، ١٢١-١٢٨، ١٣٢، ١٤٠-١٤١، ١٤٣-١٤٤، ١٤٦، ١٤٨-١٤٩، ١٥١، ١٥٥-١٥٦، ١٦٠-١٦٤، ١٦٦-١٦٧، ١٦٩-١٧٠، ١٧٣-١٧٤، ١٧٩-١٨١، ١٨٤، ١٨٨-١٩٠، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠٤-٢٠٥، ٢١٠، ٢١٣-٢١٤، ٢١٦-٢١٧، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٨-٢٣١، ٢٣٣-٢٣٦، ٢٣٩-٢٤٠، ٢٤٢-٢٥٣، ٢٥٥-٢٥٧، ٢٦٢-٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧٩-٢٨١، ٢٨٤-٢٨٦، ٢٩٣، ٢٩٦-٢٩٧، ٢٩٩-٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٦-٣٠٨، ٣١١، ٣١٣، ٣٢٢، ٣٣٧-٣٣٨، ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٤٥-٣٤٨، ٣٥٣، ٤١٩، ٤٢١-٤٢٢، ٤٤٢، ٥١٤، ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٦١، ٥٨١، ٥٨٩، ٥٩١، ٥٩٦، ٥٩٨، ٦٠٨، ٦١١، ٦١٣-٦١٤، ٦١٩، ٦٢١، ٦٤٤-٦٤٦، ٦٥٢، ٦٧٤، ٦٧٩، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٤٥-٧٤٦، ٧٥٤، ٧٦٣، ٨٠١، ٨٠٤، ٨١٠، ٨١٢، ٩٣١، ٩٥٨، ٩٧١، ٩٧٣، ٩٨١-٩٨٢، ٩٨٧، ٩٩٤-٩٩٦، ١٠٠٤، ١٠٠٦-١٠٠٧، ١٠٠٩، ١٠١١-١٠١٣، ١٠٢١، ١٠٢٣، ١٠٢٥-١٠٢٦، ١٠٣٧-١٠٤٠، ١٠٥٨-١٠٥٩، ١٠٦٤، ١٠٦٦، ١١٢١، ١٢٠٨، ١٢١٢-١٢١٩، ١٢٢١، ١٢٢٣-١٢٢٤، ١٢٢٦، ١٢٢٨، ١٢٣٠، ١٢٣٨-١٢٣٩، ١٢٤٤-١٢٤٥، ١٢٥٠-١٢٥١، ١٢٧١، ١٢٧٨، ١٢٨١-١٢٨٣، ١٢٨٥-١٢٨٦، ١٢٨٨، ١٢٩٩، ١٣٢٧، ١٣٤٠-١٣٤١، ١٣٤٨، ١٣٥٩، ١٣٧٦-١٣٧٨، ١٣٨٠، ١٣٨٢-١٣٨٣، ١٣٨٧-١٣٨٨، ١٣٩٤، ١٤٢٠، ١٤٢٢، ١٤٢٦-١٤٢٧، ١٤٦٦، ١٤٨١، ١٤٩٦، ١٤٩٨، ١٥١٦، ١٥٢٠، ١٥٤٥، ١٥٦١، ١٥٧٤، ١٦١٤، ١٨٠١-١٨٠٤، ١٨٠٨-١٨٠٩، ١٨١٦-١٨١٧، ١٨٢٦-١٨٢٧، ١٨٢٩-١٨٣٥، ١٨٣٩-١٨٤٧، ١٨٤٩-١٨٥٤، ١٨٥٩-١٨٦٠، ٢٢٦٦-٢٢٦٩، ٢٢٩٦، ٢٣٠٠، ٢٣١٤، ٢٣٢٣-٢٣٢٤، ٢٣٢٦-٢٣٢٧، ٢٣٢٩، ٢٣٣٩، ٢٣٤١

ـ ك ـ

كابوت لودج، هنري: ٢٥٤-٢٥٥
كارتر، جيمي: ١٣٦٩

كاليرا، رفائيل: ٢٠٦٩
كرامي، رشيد: ١٢٣٩
الكفاح المسلح: ٨٤، ١٢٩٣، ١٢٩٥، ١٢٩٧، ١٢٩٩-١٣٠٠، ١٨٥٥
الكفري، جبر: ٢١٤٦
كمال، مصطفى (أتاتورك): ١٠٢، ١٤٧٠
الكواكبي، عبد الرحمن: ١٨٨، ٢٩٥
كوبرنيكوس: ٧٦٢
كوسيغين، ألكسي: ٦٥٠، ١٩٢٥، ١٩٤٧، ٢٠٥٩
كومينز، جون: ٧٥٩، ١١١٨
كيسنجر، هنري: ٧٠٣، ١٥٤٣، ١٥٨١، ١٥٨٥، ١٩٤٤، ٢١٤٥
كينز، جون ماينرد: ٧٥٩، ١١١٧، ١٤١٦، ١٥٣٥، ١٥٨١، ٢٢٤٨

- ل -

لا سالفيا، بيريز: ٢٠٧٤، ٢١٢٠
لاتا، سنثيا: ١٩٨٢
اللاجئون الفلسطينيون: ١٧٤، ٧٢٢
اللاقومية: ١١٠٨، ١٣٧٤، ١٦١٣، ١٨١٦، ١٨٣٠
لاكرين (ممثل شركة تكساكو): ٢٠٧٦
اللامركزية: ٦٤، ٨١، ٢١٨، ٣٠٧، ٣٢٥، ٥١٣، ٦٧٥، ٦٨٧، ٩١٣، ٩١٥، ١٨٨٥، ١٨٩٢
اللاموضوعية: ١٤٦٢، ١٦١٩-١٦٢٠، ١٦٢٤-١٦٣٣
اللجنة العراقية-السوفياتية المشتركة: ٢٠٥٦
اللغة العربية: ٧٤، ١٧٦، ١٨١، ١٨٩، ٢٨٦، ٢٨٨، ٥١٩، ٧٩٦، ٩٠٢، ١٣٢٦، ١٣٣٠، ١٣٨١، ١٣٨٧، ١٣٩٠، ١٤٩٢، ٢٣١٨
اللغة الكردية: ١٨٢٧
لوثر، مارتن: ٧٥٧، ٢٢٤٢
لوك، جون: ٢٠٧، ٣٠٠، ٣٠٩، ٥٠٣، ٧٥٧، ٨٨٧، ١١١٤-١١١٥، ١٤٢٧، ١٥٣٣-١٥٣٤، ١٧٥٤، ٢٢٤٢، ٢٢٤٥
لويس الرابع عشر: ٧٦٥
لويس، ستيفن: ٢٢٠٦
الليبرالية: ١٤، ١٢٦٨
الليبرالية العربية: ١٣١٣
الليبرالية الغربية: ١٨، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٠٧-٢٢٠٨
ليبمان، توماس: ٥٢٦، ١٩٤١، ١٩٤٣، ١٩٤٥، ١٩٧٥، ٢٠٢٣
ليبمان، والتر: ١٨٤٨
ليست، فريدريك: ٧٥٨، ١١١٦
لينين، فلاديمير إيليتش: ١٠٩٩، ١١٦٣، ١١٦٨، ١١٩٥، ١٧٨٦، ١٧٨٩، ١٧٩٢-١٧٩٤، ١٨٥٥، ١٨٥٧

- م -

المادية الديالكتيكية: ١١١٧

مارشال، ألفريد: ١٥٢
مارشال، جورج: ٢٢٤٢
ماركس، كارل: ٧٥٤، ٨٢٠، ١٠٩٦، ١٢٤٩، ١٢٧٣، ١٤٣٦-١٤٣٧، ١٤٦٦، ١٧٨٦، ١٨٥٠
الماركسية: ١٤، ٢٦، ٥٠، ٥٦، ٦٠، ٦٣، ٦٦، ٦٨، ٧٨، ٨٣، ١١٥-١٢٣، ١٢٨، ١٣١، ١٤٨-١٥٠، ٢٠٥، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٤، ٣٠٢، ٣٢٢، ٣٤٧، ٣٩١، ٣٩٦، ٣٩٩، ٦٤٤، ٦٥٦-٦٥٧، ٦٦٨، ٦٨٨-٦٨٩، ٧٤٠، ٧٤٤، ٧٥٩، ١١٠٤، ١١١٣، ١١١٦-١١١٧، ١٢٤٧، ١٢٧٣، ١٢٨٧، ١٢٨٩، ١٣٢٥، ١٣٣٩-١٣٤٠، ١٣٤٣، ١٤٥٠، ١٤٩٠، ١٥٢٧، ١٦٩٣-١٦٩٤، ١٧٢٧، ١٧٩٤، ١٨٠٧-١٨٠٨، ١٨١٥، ١٨٢٣-١٨٢٤، ١٨٣٠، ١٨٣٧، ٢٠٠٣، ٢٢٣٨-٢٢٣٩
الماركسية العربية: ١١٨، ٣٩٩-٤٠٠، ٦٤٥
الماركسية ـ اللينينية: ١٧٨٥-١٧٨٧، ١٧٩٠-١٧٩١
الماغنا كارتا (Magna Carta): ١٥٣٣، ٢٢٤٧
ماكيافيللي، نيقولو: ١٥٢، ٢٦٥-٢٦٦، ٧٦٤، ٨٥٠، ٨٩٧، ١٠٦٠، ١١٨٤، ١٣٤٤، ١٥٠٩، ١٥٣٤، ١٥٣٧، ١٥٤٢-١٥٤٣، ٢٣٢١-٢٣٢٢، ٢٣٢٦-٢٣٢٨، ٢٣٤٠
مالك، شارل: ١٢٣٨
مالنكوف، جورجي مكسيميليانوفيتش
مبادرة حوض الكاريبي: ٩٠٩
مبارك، حسني: ٢٠٢٩
مبارك الصباح: ٢٢٢١
مبدأ آيزنهاور: ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٣-٢٥٤، ٢٥٦، ٥٩٠، ٩٨١، ١٢١٧-١٢٢٠، ١٥٦١
مبدأ الاستشهاد: ١٦٠٤
مبدأ التعددية: ١٩٦، ٢٢٣، ٩١٤
مبدأ الحرية الاقتصادية: ١٩٥
مبدأ حقّ تقرير المصير: ٩١٧، ٢٣٤٥
مبدأ العدالة: ١٩٥، ١٦٢٧
مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية: ١٨٣٨، ٢٣١٧-٢٣١٩، ٢٣٥٣
مبدأ فصل الدين عن الدولة: ٥٤
مبدأ المساواة في المواطنة: ٧٤٧، ٩١٨
مبدأ الملكية القومية: ١٧٩٩
مبدأ اليد الخفية: ١٥٢، ٥٣٠، ٩١٧، ١٤١١، ١٥٠٤، ١٥٣٥، ١٧٩٦
المبروك، عز الدين: ٢١٠٦، ٢١١٨-٢١١٩
المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي: ١٧٦، ١٨٢، ٤٣٦، ١٣٦٤

مجانية التعليم: ١٤٤٧
المجتمع المدني: ١٠٧، ١١١، ١١٣، ٢٩٩، ٥٤٣، ٥٥٢، ٨٥٧، ٨٨٤، ٩٢٨-٩٢٩، ٩٤٩، ٩٥١، ٩٥٩، ١٣١٢-١٣١٣، ١٤٧٥، ١٤٧٩، ١٤٨١، ١٤٨٩، ١٧٨٤، ٢٠٠٦، ٢٠١٤
المجلس الآسيوي للتنمية الصناعية: ٩٠٨
مجلس التعاون الاقتصادي الباسفيكي: ٩٠٨
مجلس التعاون العربي: ٥٠٢، ٥١٧، ٥٤٢، ٨٤٧
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ١٣٥، ٢٧١، ٣٥٣، ٣٥٥، ٨٤٤، ١٩٨١، ١٩٨٥، ٢٠٠١
المجلس القومي للثقافة العربية: ١٣٣٠، ١٣٦٧
مجلس المعونة المتبادلة (الكوميكون): ١٣٩، ٩٠٩
المجمع العلمي العراقي: ٢٥، ١٣٣٠
المجموعة الأوروبية: ٩٠٧، ٢٠٢٠-٢٠٢١، ٢١٤٨
محكمة العدل الدولية: ٢٠، ١٥٠٧، ٢٢١٣، ٢٢١٧، ٢٢٢٤
محكمة العدل العربية: ٨٦٢، ٩٤٦
محمد علي الكبير (والي مصر): ٢٩٦، ٣١٢، ٥٤٠
محمد الصباح: ٢٢٢١
محو الأمية: ٧٤٢، ١٣٩٠، ١٤٤٧، ١٧٢٩، ١٨٩٠
المختار، عمر: ١٧١
مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي: ٧٥٨
المرأة العربية: ٨١٤
مراسلات الحسين-مكماهون: ٨٢، ٣٣٧
مركز بحوث ابن خلدون: ١٣١٧
مركز بحوث الطاقة (كمبردج): ٥٢٦، ٧٠١، ١٩٤٢، ١٩٧٥
مركز التدريب النفطي: ٢٠٨١
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (واشنطن): ٥٢٦، ١٩٤١
مركز دراسات الخليج العربي: ٢٢٥٥
مركز الدراسات العربية (لندن): ١٩٢٥، ١٩٤٨، ٢٠٢٩
مركز دراسات الوحدة العربية: ١١، ٢٤، ٢٦، ٢٨، ٧٢، ١٢٤، ٨٢٩، ٨٧٨، ٩٥٩، ١٣٣٠، ١٥٢٣
مركز الشرق-الغرب: ٥٢٦-٥٢٧، ٧٠١، ١٩٤٢، ١٩٧٥
المركزية: ٣٥، ٢١١، ٢١٨، ٣٢٥، ٤٠٥، ٨٨٠، ٩١٣، ٩٧٢، ١٠٢٨، ١٠٣٠، ١٠٩٩، ١١٦٥، ١٢٢٨-١٢٢٩، ١٤٧٤، ١٨٨٥
مسألة التكفير: ١٩٨
مسألة الحتمية: ٣٦٩، ٣٩٦

المسيحية: ١١٢، ٢٨١-٢٨٢، ٥٣٠، ١١١٤، ١٣٩٤، ١٤٨٠، ١٥٢٨، ١٦٠٩، ٢٢٤٤، ٢٢٤٦، ٢٢٦٠
مشروع الاتحاد الثلاثي (بين الجمهورية العربية المتحدة وليبيا وسوريا): ٥٧٠
مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: ٨٧٨
المشروع الحضاري العربي: ١٠، ١٥، ٢٩٥-٢٩٧، ٣٠٠
مشروع السوق العربية المشتركة: ١٣٩، ١٦٣، ٤٤٩، ٤٥٥، ٤٩٨-٥٠٢، ٥٤٣، ٥٥٣، ١٣٥٣، ١٣٦٦، ١٩٩٧-١٩٩٨، ٢٠٢١-٢٠٢٢
مشروع الشرق الأوسط الكبير: ٣٤٢، ٣٤٤-٣٤٥، ٨٢٩، ٨٤٧
مشروع مؤتمر الأقليات: ١٣١٧
مشروع النهضة القومية: ٩٠، ١٥٤٨
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية: ٢١٤١
مطيع، محمّد سالم: ٢١٤٨
معاهدة أرضروم (١: ١٨٢١): ٢٢٧١
معاهدة بريست-ليتوفيسك (١٩١٨): ١٧٩٢
معاهدة بورتسماوث (١٩٠٥): ١٨١٨
معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية (١٩٥٠): ٥٤٣، ٨٥٢، ٨٦٢، ٩٤٧، ١٢٦١، ٢٣٠٩
معاهدة روما (١٩٧٥): ٩٠٩
معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (١٩٧٩): ٨٦، ٩١، ٦٣٥، ٧٥٠، ١٢٥١، ١٣٦٣، ١٩٣١-١٩٣٢، ٢٣٠٨، ٢٣٣٩
معاهدة لوزان (١٩٢٣): ٢٢٢٢
معركة بدر: ٢٦٨، ٧٥١
معركة خليج الخنازير (١٩٦١): ١٥٠٧، ٢٢٢٣
معركة ذي قار: ٢٦٢
معهد البترول الفرنسي: ٢٠٨٢
معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري): ٨٤٢
معهد النفط الأمريكي: ٥٢٦، ٧٠١، ١٩٤٢، ١٩٧٥
مفاوضات كامب ديفيد (٢٠٠٠): ٢٠٢٨-٢٠٢٩
مفهوم الإنسانية: ٦٩
مفهوم العالمية: ٦٩
المقاطعة الاقتصادية للكيان الصهيوني: ٢٠٢٢
المقاومة الفلسطينية: ٥١٧، ٦٤٤، ٧٠٤، ١٥٧٦
مكماهون، هنري: ٨٢، ٣٣٧، ٥٢٥
مكي، حسن: ٢١٢٥
ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي (طرابلس- ليبيا): ٢٦٩، ٥١١

الملكية الاجتماعية: ١٨٦٧
ملكية الأرض: ٩٩٧، ١٠٠٠، ١٤٣٣، ١٧١٤، ١٧٥٥-١٧٥٦، ١٧٥٩-١٧٦١، ١٧٦٣، ١٧٦٩، ١٨٨٠، ١٨٩٩، ١٩٠٦، ١٩٠٨، ١٩١٢، ٢١٥٩-٢١٦٠، ٢١٦٧، ٢١٧٢-٢١٧٣، ٢١٧٥-٢١٧٧، ٢١٨٩
الملكية الخاصة: ٤١، ٤٥، ٥٨، ١٩٥، ٧٥٨، ١١١٦، ١٦٩١، ١٧٣٤، ١٧٥٤-١٧٥٨، ١٧٦٠-١٧٦٤، ١٧٩٢، ١٧٩٤، ١٧٩٩، ١٨٧٩، ١٩٠٦، ٢١٦٠، ٢١٦٦-٢١٦٧، ٢٢٤٢
الملكية الزراعية: ١٠٠٠، ١٧٧٠، ١٨٧١، ١٩٠٦، ٢١٧٢، ٢١٧٥
الملكية العامة: ١٧٥٥، ١٧٩٩-١٨٠٠، ١٩٠٦، ٢١٥٧، ٢١٦٠، ٢١٦٦-٢١٦٨
الملكية الفردية: ١٥٣٥، ١٧٥٤، ١٧٥٨، ١٧٦٢، ١٧٦٤، ١٧٩٥، ١٨٦٤، ١٨٦٧، ١٨٧١-١٨٧٢، ١٨٧٤، ١٨٧٩، ١٨٩٢-١٨٩٦، ١٨٩٨-١٩٠٢، ١٩٠٤، ١٩٠٦-١٩٠٨، ١٩١١
ملكية وسائل الإنتاج: ١١٣١، ١٧٣٤، ١٧٣٨، ١٧٤٣
مناطق التجارة الحرة: ٨٧
المنافسة: ٧٥٨، ١١١٦
منتظري، حسين: ٢٢٦١، ٢٢٧٥، ٢٣١٨
منطقة التجارة الحرة الكاريبية: ٩٠٩
منطقة التجارة العربية الكبرى: ٥٠٠، ٨٦٣
منطقتا حظر الطيران الجوي في شمال العراق وجنوبه: ٢٢١٨
منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوابك): ٧٢٢، ٩٣٧، ٩٤٨، ١٩٥٩، ٢٠٤٦، ٢١١٧-٢١١٨، ٢١٤٦، ٢١٥٣
المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي: ٩٠٩
منظمة التحرير الفلسطينية: ٩٢، ٧٧٧، ١٩٣٢، ١٩٣٧، ٢٠٢١
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): ٥٢٦، ٧٠١، ١٩٤٢، ١٩٧٥
منظمة التعاون الإقليمي بين إيران وتركيا وباكستان: ٩٠٨
منظمة التكامل الإقليمي بين دول أمريكا الوسطى: ٩٠٩
منظمة الدول الأمريكية: ٩٠٨
منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك): ١٩، ١٥٨، ٥٢٦-٥٢٧، ٧٠١، ١٣٣٨، ١٣٦٨-١٣٦٩، ١٩١٦-١٩٢٠، ١٩٢٢-١٩٢٥، ١٩٢٧، ١٩٢٩-١٩٣٠، ١٩٤٢، ١٩٥١-١٩٥٣، ١٩٥٧، ١٩٥٩، ١٩٦١، ١٩٦٦-١٩٧٠، ١٩٧٢-١٩٨٥، ١٩٨٧-١٩٩٠، ٢٠٢٣، ٢٠٢٥-٢٠٢٧، ٢٠٢٩-٢٠٤٢،

٢٠٤٥-٢٠٤٦، ٢٠٦٢، ٢٠٦٥، ٢٠٦٧، ٢٠٦٩-٢٠٧١، ٢٠٧٣-٢٠٧٥، ٢٠٧٨-٢٠٨٠، ٢٠٩٩، ٢١٠٥، ٢١٠٧، ٢١١٠، ٢١١٥-٢١١٦، ٢١١٨-٢١٢١، ٢١٣٣، ٢١٣٥، ٢١٤٠، ٢١٤٨-٢١٥١، ٢١٥٣، ٢٣٤٧
ـ اجتماع الأوبك (١٩٧٢: بيروت): ٢١٠٥، ٢١١٠
ـ اجتماع بريوني (١٩٨٦): ١٩٦٨
ـ اجتماع جاكارتا (إندونيسيا) (١٩٩٧): ١٩٧٩-١٩٨٠، ١٩٨٤، ٢٠٢٧، ٢٠٣٢-٢٠٣٥
ـ اجتماع فيينا (١٩٧٣): ٢٠٦٣
ـ اجتماع فيينا (١٩٩٩): ٢٠٢٧
ـ مؤتمر الأوبك (١٩٧٠: كاراكاس): ٢٠٧١
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو): ٤٩٧، ١٣١٨
منظمة العمل العربية: ٤٩٧، ٨٤٠
منظمة المؤتمر الإسلامي: ٣٥٤، ٧٧٧
منظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي (بغداد): ٥١١
منظمة الوحدة الأفريقية: ٣٥٤، ١٢٧٠، ١٢٩٢، ١٣٠٦، ٢١٤١، ٢٣٤٧
المهدي، الصادق: ٩١، ١٣٥٨، ١٥٢١
مهري، عبد الحميد: ٦٢١
المواجهة الثقافية: ١٣١٥
المواطنة: ١٤، ٤٧، ١٠٥، ٢٨٥، ٧٤٧-٧٤٨، ٧٨٤، ٨٠٨، ٨٦٨، ٩١٨، ١٢٥٥، ١٢٨٢، ١٣٢٠، ١٤٤٥، ١٤٧٢، ١٤٨٨-١٤٨٩، ١٦٩٠، ١٨١٢، ١٩٠٥، ٢٠٠٥
مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي (٢٠٠٠: جاكارتا): ٢٠
مؤتمر الأحزاب العربية (عمان): ٥١١
المؤتمر الإسلامي (١٩٣١: القدس): ٨٤٩
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد): ٢٣٤٦
مؤتمر بغداد (بغداد): ٥١١
مؤتمر دول عدم الانحياز (١٩٥٥: باندونغ): ١٠٢٢، ١٠٨٦، ٢٢٢٩
ـ (١٩٧٩: هافانا): ٢٢٢٩
المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩٠: مدريد): ١٩٣٢
مؤتمر الشراكة الأورو-متوسطية (١٩٩٥: برشلونة): ٨٥٢
مؤتمر قمة الثماني (٢٠٠٤: سي آيلاند): ٨٤٨
مؤتمر القمة العربية (١٩٤٦: أنشاص): ٨٦١
ـ (١٩٥٦: بيروت): ٨٦١
ـ (١: ١٩٦٤: القاهرة): ٨٦١
ـ (٦: ١٩٧٣: الجزائر): ٨٦١، ٢١٤١

ـ (٧: ١٩٧٤: الرباط): ٩٢
ـ (٩: ١٩٧٨: بغداد): ٨٦١
ـ (١٠: ١٩٧٩: تونس): ٨٦١، ٢٢٤٠
ـ (١١: ١٩٨٠: عمان): ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٩٣، ٨٦٣، ١٥٢١، ١٩٣٤، ١٩٧٨، ١٩٩٦-١٩٩٧، ٢٠٠١
ـ (١٩٨٧: عمان): ٨٦١
ـ (١٩٩٠: بغداد): ٥٢٩، ١٩١٩، ١٩٧٥
ـ (١٩٩٦: القاهرة): ٨٦٣
ـ (١٧: ٢٠٠٥: الجزائر): ٨٦٢
المؤتمر القومي العربي: ٢٦٩، ٩٦٠
مؤتمر القوى الشعبية العربية: ٢٦٩، ٥١١
ـ الاجتماع الاستثنائي (١٩٩٢: بغداد): ١٤٩٨
مؤسسات التسليف الزراعي: ١٨٧٣
مؤسسة بترول يونيون: ٢٠٤٥، ٢٠٥١-٢٠٥٢
مؤسسة جنرال أيمكس الهنغارية: ٢٠٦٨
مؤسسة الدراسات الفلسطينية: ٦٠٣
مؤسسة الـ سي. إن. إن (C.N.N): ١٣٣٨-١٣٣٩
مؤسسة شومان: ١٣٣٠
مؤسسة كيموبول التشيكية: ٢٠٦٨
مؤسسة كيموكو مبلكس الهنغارية: ٢٠٥٦
مؤسسة ماشينو إكسبورت السوفياتية: ٢٠٥٦-٢٠٥٨
موسوليني، بنيتو: ٢٢٦٦
الموضوعية: ١٣٣٥، ١٦١٥، ١٦١٧، ١٦٢٦
مولوتوف، فياتسلاف ميخائيلوفيتش: ١٧٩١
المولود، العربي: ٦٢١
موليه، غي: ١٨٥٥، ١٨٥٧
موور، بارينغتون: ١٧٨٥، ١٨٣٦
ميثاق ١٧ نيسان/ أبريل الوحدوي (١٩٦٣): ٤٠٤، ٤٢١، ٥٥٧-٥٥٩، ٥٧١، ١١٩٣، ١٢٠٠
ميثاق الدفاع العربي المشترك: ١٢٦١
ميثاق العمل الاقتصادي القومي: ١٩٩٧
ميثاق الوحدة الثقافية العربية: ٦٠٩
الميجي (إمبراطور اليابان): ١١٤، ٨٦٠، ١٤٨١، ١٥٧٣
ميد (المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي): ٢٢٢١
ميشيل، وسلي: ٧٦٠
ميلوكوف: ١٧٨٦

ـ ن ـ

النازية: ٨٠، ٨٣، ٣٤٥، ٨٨٧، ١٥٩٨، ١٨٢٤-١٨٢٥، ٢٢٢٥، ٢٣٣٦، ٢٣٥٦
النخب المثقفة العربية: ٨٣٧، ٨٩٦

ندوة «القومية العربية والإسلام» (١٩٨٠: بيروت): ١٢٤
ندوة «المشروع الحضاري العربي» (٢٠٠١: فاس): ١٥
ندوة «النفط والأمن في الخليج العربي» (١٩٨٠: لندن): ١٩٤٨، ٢٠٢٩
النصولي، محيي الدين: ١٤٢٩-١٤٣٠
النظام الاقتصادي الاشتراكي: ١٧٣٤
النظام الإقطاعي: ١٧٢٧، ١٧٦٩، ١٨٦٩-١٨٧٠، ١٨٧٨-١٨٧٩، ١٨٨٢، ١٨٩٤، ١٩٠٦-١٩٠٧، ٢١٧٠، ٢١٩١
النظام البرلماني: ٣٠٩، ٩٩١، ١٧٨٨
نظام الخلافة: ٢٨٦، ١٣٩٢
نظام السوق الحرة: ١٥٠٤
النظام الطبيعي: ٢٠٧، ١١١٤
النظام العالمي الجديد: ٨٣، ٨٥، ١٤٥، ١٤٨، ٣٣١، ٣٤٣-٣٤٤، ٧٠٢، ٧٧٩، ١٣١٣، ١٥٠٩، ١٥١٩، ١٧٠٩، ٢٢١٠، ٢٢٣٢، ٢٢٤١، ٢٢٥٤
نظام الملكية العائلية: ١٧٧١، ١٧٧٣، ١٧٧٧، ١٧٨٠-١٧٨١
نظرية الأواني المستطرقة: ١٤٧، ٤٨٥، ٤٩٨، ٦٨٠، ٧٢٨، ٧٨٢، ٨٨٠
النعمان بن المنذر: ٢٦٢
النفط العراقي: ١٩٢٤، ١٩٥٣، ٢٠٦٥، ٢٠٦٩، ٢٠٧٧، ٢٠٩٦، ٢١٠٠، ٢١٠٩، ٢١٢١، ٢١٢٣-٢١٢٤، ٢١٤٢، ٢١٤٨، ٢٣١٥
النفط العربي: ٢٦٦، ٥٨٤، ١٩١٦، ١٩٣٣، ١٩٣٧، ١٩٤١، ١٩٤٣، ١٩٤٦، ١٩٤٩، ١٩٥٣، ١٩٥٦-١٩٥٧، ١٩٧٨، ١٩٨٣، ١٩٨٧-١٩٨٨، ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠٢٣-٢٠٢٤، ٢٠٣١، ٢١٣٤، ٢١٤١، ٢١٥٠
النفط الليبي: ٢٠٩٤، ٢٠٩٦-٢٠٩٧، ٢٠٩٩-٢١٠٠، ٢١٠٦، ٢١١٨
النقص الغذائي: ٤٧٩
النمو الاقتصادي: ١٣٧، ٥٤١، ٥٤٤، ٩٩٥، ١٣٧٨، ١٤٠١، ١٤٠٥، ١٤١١-١٤١٢، ١٤٣٣، ١٧٠٨، ١٧٤١-١٧٤٣، ١٧٧١، ١٧٩٨، ١٨١٩، ١٩٧٣، ١٩٨٢، ٢٠٦٣
النمو الفكري: ١٤٢٨
نمو الوعي الاجتماعي: ٥٢٠
نمو الوعي القومي: ٢٤٧، ٢٦٣، ١٣٨١-١٣٨٢
النهضة العربية الإسلامية: ٢٢٣-٢٢٤، ٢٨٣، ٣٠٨، ٣٤٩، ٨٣٨، ٨٦٧، ٨٨٧، ١٣٢٦-١٣٢٨، ١٣٣٠-١٣٣١، ١٣٤١، ١٣٩٢-١٣٩٣، ١٣٩٥، ١٤٥٧-١٤٥٨، ١٥٢٠، ١٥٣٩، ١٥٦٩
النهضة العربية الحديثة: ٥٧، ٥٩،

٦٣، ٧١-٧٣، ٧٩، ١٠١،
١١٥، ١٢٣-١٢٤، ١٣٠،
١٧٠، ١٨٩، ٢١٦-٢١٨،
٢٧٩، ٢٨٣، ٢٩٤-٢٩٥،
٣٠١، ٣٠٧، ٣١٤، ٣٣١،
٤٤٦، ٤٥١، ٤٩٦، ٥٣٣،
٦٧٣، ٧٩٠، ١١٢٧، ١٣٢٦-
١٣٢٧، ١٣٣٩، ١٣٥١،
١٣٦٣، ١٣٨١، ١٤٦٨،
١٥٤٤، ١٥٧٥، ١٩٥٥
نوكس، سي. إش.: ٢٢٢١
نيكسون، ريتشارد: ٧٠٣، ٢٠٤٦،
٢١٤٢-٢١٤٣
نيوتن، إسحق: ٣٦٢، ٤١٧، ٥٢٣،
١٢٨٩، ١٥٧١، ١٦١٧

- هـ -

هادي، صالح: ٢٣١٨
هامفريز، فرنسيس (سير): ٨٤٩
هانكس، روبرت: ١٩٢٥، ١٩٤٨،
٢٠٢٩
هجرة الكفاءات: ٨٤٠
هلال، أحمد: ٢١٤٧-٢١٤٨
همنغواي، إرنست: ١٧٨
هوبز، توماس: ١٥٢، ٧٥٧، ١١١٥،
١٤٠٤، ١٤٢٧
هوفا، جيمي: ١٥٨٥
هولمز: ١٥٣، ٢٩١، ١٥٣٦، ١٥٤٢
الهوية العربية: ٢٩٥، ٦٥٢
هيغل، فريدريش: ١٤٩-١٥٠،
٢٢٢، ٣٠٦، ٧٥٨، ١٠٩٦،
١١١٥، ١٢٤٩، ١٤٣٧،
١٤٦٦، ١٥٧٢، ١٦٩٣
الهيئة العليا للعناية باللغة العربية:
١٣٣٠

- و -

الواقعية في السياسة: ١٤٣١
الوجودية: ٦٤٤، ٧٦٠، ١١١٨
الوحدة الاجتماعية: ٤٩٨
الوحدة الإسلامية: ١٠، ١٩٠-١٩٢،
١٩٤، ٢٠٥، ٢٢١، ٢٧٠،
٢٨٥، ٣٢٢، ٥٥٣، ٦٥٦-
٦٥٧، ٦٦٨، ٧٧٧، ٩٣١-
٩٣٢، ١٣١٣، ٢٣٢٩-٢٣٣٠
الوحدة الأفريقية: ٣٥٤، ١٢٧٠،
١٢٩٢، ١٢٩٤، ١٣٠٦،
٢١٤١، ٢٣٤٧
الوحدة الاقتصادية: ٦٢، ١٣٧،
١٤٠، ١٦٣، ٣٩٧، ٤٢٩،
٤٣٧، ٤٤٩، ٤٥٥، ٤٦٧،
٤٩٨-٥٠٠، ٥٤٥، ٥٨١،
٥٩٢-٥٩٥، ٦٩٦، ٨٣٧،
٨٦٢-٨٦٣، ٩٢٦، ٩٣٥،
٩٤٠، ٩٤٦، ٩٤٨، ١٠٦٧،
١٣٠٢، ١٣٥٣، ١٣٧٩،
١٤٣٢، ١٩٩٧-١٩٩٨، ٢٠٠٢،
٢٠٢٢
الوحدة الألمانية: ٤١٩، ٥٠٨، ٦٦٢،
٧٥٨، ٨٦٠

الوحدة الأوروبية: ١٨٥٧
الوحدة الإيطالية: ٤١٩، ٥٠٨، ٦٦٢
الوحدة الثقافية: ٢٧٩، ٢٨٧، ٤٥٥، ٤٩٨، ٥٩٢، ٦٠٩، ١٠٧١، ١٣٧٨-١٣٨٠
الوحدة السياسية: ٦٠، ٦٩، ١٩٠، ٣٠٣، ٤٠٧-٤٠٨، ٤٢٩، ٤٤١-٤٤٢، ٤٨٠، ٥٠١، ٥٥١، ٥٦٢، ٥٨١، ٦١١، ٦٣١، ٦٥٢، ٦٥٨، ٨٥٧، ٩٠٧، ٩٣٥، ١٢٨٢
الوحدة العربية: ٩-١٢، ١٥، ٢٤-٢٨، ٣٠، ٣٢، ٣٥-٣٦، ٥٢، ٥٥، ٥٧-٥٩، ٦١، ٦٤، ٦٧، ٧٠، ٧٢، ٧٥-٧٦، ٧٩-٨٠، ٨٣-٨٥، ٨٨، ٩٠، ٩٥، ١١٤، ١١٨، ١٢٣-١٢٤، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٢-١٤٣، ١٤٦، ١٥١-١٥٢، ١٥٤-١٥٥، ١٦٠، ١٦٩-١٧٠، ١٧٣، ١٧٦-١٧٧، ١٧٩-١٨٠، ١٨٥-١٨٦، ١٩٠-١٩٢، ١٩٤، ٢٠٢-٢٠٣، ٢٠٥-٢١٠، ٢١٤، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣١-٢٣٢، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٤-٢٦٥، ٢٦٧-٢٧٣، ٢٨٥، ٢٩٥، ٣٠١-٣٠٣، ٣١٠-٣١١، ٣١٣-٣١٤، ٣١٦، ٣٢٢-٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣١-٣٤٢، ٣٤٤-٣٥٠، ٣٥٣، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٨-٣٧٠، ٣٩٣، ٣٩٧، ٣٩٩-٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٨، ٤١٣، ٤١٥-٤١٦، ٤٢٠-٤٢٢، ٤٢٤، ٤٣٦، ٤٤٦، ٤٥٦، ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٨١-٤٨٢، ٤٨٦-٤٨٧، ٤٩١، ٤٩٣-٤٩٦، ٥٠٥-٥٠٦، ٥٠٨-٥٠٩، ٥١٢-٥١٥، ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٤، ٥٢٨-٥٢٩، ٥٣٣-٥٣٥، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٤٩-٥٥١، ٥٥٣-٥٥٤، ٥٥٦-٥٥٧، ٥٦١، ٥٧٤، ٥٧٦-٥٨١، ٥٨٤-٥٨٨، ٦٠٠، ٦١٠-٦١١، ٦١٩-٦٢٠، ٦٢٢-٦٢٤، ٦٣١-٦٣٣، ٦٣٨-٦٣٩، ٦٤١، ٦٤٤، ٦٤٦، ٦٥٠-٦٥٢، ٦٥٦-٦٥٧، ٦٥٩-٦٦٠، ٦٦٢، ٦٧٠، ٦٧٤، ٦٧٧-٦٧٩، ٦٨٥، ٦٨٨-٦٩١، ٦٩٤، ٦٩٩-٧٠٠، ٧٠٢-٧٠٤، ٧٠٩-٧١١، ٧١٥، ٧١٧، ٧١٩، ٧٢٩، ٧٣٤، ٧٣٨-٧٤٠، ٧٤٢، ٧٤٦-٧٤٧، ٧٤٩، ٧٥٥، ٧٦١، ٧٦٣، ٧٦٥، ٧٦٧-٧٧٢، ٧٧٤-٧٧٨، ٧٨٩، ٧٩١، ٧٩٤-٧٩٧، ٧٩٩، ٨٠٦، ٨١٠، ٨١٢، ٨١٤-٨١٥، ٨٢٥، ٨٢٧-٨٢٩، ٨٤٦-٨٤٧، ٨٤٩-٨٥٠، ٨٥٢، ٨٥٤، ٨٧٧-٨٧٨، ٨٨٣، ٩٠٦، ٩١١، ٩١٩، ٩٢٣، ٩٢٩، ٩٣١-٩٣٤، ٩٣٧،

٩٤٥-٩٤٧، ٩٥٧، ٩٥٩،
٩٧١، ٩٨٢، ٩٩٤، ٩٩٩،
١٠٠١-١٠٠٤، ١٠٠٩-١٠١٠،
١٠١٢، ١٠١٤، ١٠١٦-١٠١٧،
١٠٤٠، ١٠٥٢، ١١٩٣،
١٢٢٣، ١٢٢٩، ١٢٣٦-١٢٣٩،
١٢٥٠-١٢٥١، ١٢٦٨، ١٢٧٠-
١٢٧١، ١٢٧٦، ١٢٧٨،
١٢٨٢، ١٢٩٠، ١٢٩٢،
١٢٩٦، ١٢٩٨-١٢٩٩، ١٣٠٦،
١٣١١، ١٣١٤-١٣١٦، ١٣٣٠،
١٣٤٠، ١٣٤٧، ١٣٤٩-١٣٥٠،
١٣٥٢، ١٣٦٢-١٣٦٣، ١٣٦٦،
١٣٧٤، ١٣٧٧، ١٣٨١-١٣٩١،
١٤٢٣، ١٤٣١-١٤٣٣، ١٤٨١،
١٤٩٦-١٤٩٨، ١٥٠٥، ١٥٢٣،
١٥٢٩، ١٥٧٤، ١٦١٠،
١٦١٢-١٦١٣، ١٦٨٦، ١٧٢٢،
١٨٠٨-١٨٠٩، ١٨١٥، ١٨٢٤،
١٨٢٧-١٨٢٨، ١٨٣٣، ١٨٣٥،
١٨٣٧، ١٨٣٩، ١٨٤١،
١٨٥١، ١٩٩٨، ٢٠٠٢،
٢٠٢١، ٢٢٦٩، ٢٣٢٨،
٢٣٤١، ٢٣٥٤-٢٣٥٥

الوحدة العسكرية: ٤٢٩، ٥٦٢-
٥٦٣، ٦٠٣، ١٣٧٩

الوحدة المصرية-السورية (١٩٥٨-
١٩٦١): ٢٦، ٥٧، ٦١، ٧٦،
١٣١، ١٦٩، ٣١٩، ٣٤٠،
٣٩٣، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٨٢،
٤٩٦، ٥٤٠، ٥٤٢، ٨٣٤،
٨٥٩، ١٠٠١، ١٠٤٠، ١٢١٦،
١٢٢٧، ١٢٣١، ١٢٥١،
١٣٤٧، ١٣٨٣، ١٨١٩،
١٨٣١، ١٨٣٣، ١٨٤١، ١٨٤٤
الوحدة اليمنية: ٩٠، ٣١٣، ٧٧٧،
٨٤٧، ١٥٢١
الوطنية: ١٧، ٥٥٨، ٦٤١، ٨٩٧،
١٣٣٦، ١٥٩٣، ١٥٩٥،
١٨٥٦، ١٨٧٩
وعد بلفور (١٩١٧): ٨٢، ١٠٣،
٣١٣، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٩،
٣٤٦، ٣٤٩، ٧٠٤، ١٤٧٠،
١٥٠٥
الوعي السياسي: ٢٦٧، ٣٩٣، ٦٣٢،
٦٧٦، ١٤٨٨، ١٧١٧، ١٧٢٠،
١٧٤٤، ١٧٧٨، ١٧٨٠، ٢٠٠٥
الوعي القومي: ١٤٦، ١٦٥، ١٦٧-
١٦٨، ١٧٠، ١٧٥، ١٧٧،
١٨٠، ١٩٠، ٢٣٩، ٢٤٤-
٢٤٧، ٢٥٥، ٢٦٣، ٣٠٩،
٣٩٤، ٣٩٩، ٤٢٠، ٥٣٦،
٥٧٨-٥٧٩، ٦٧٤، ٧٠٠،
٧٦٨، ٧٨٩-٧٩٠، ٧٩٢،
٧٩٤، ٧٩٦، ٧٩٨، ٨٠٨،
٨١١، ٨١٣، ٨٤٨، ٩٢٥،
١٢١٣-١٢١٤، ١٢١٦-١٢٢٠،
١٢٢٩، ١٢٣٨، ١٣٦١،
١٣٦٦، ١٣٨١-١٣٨٢، ١٣٨٨،
١٣٩١، ١٤٨٧-١٤٩٠، ١٦٨٤،
١٧٨٨، ١٨٤٣
الوعي الوحدوي: ٣٩٥، ١٣٨٨-

١٣٨٩
الوكالة الدولية للطاقة: ١٩٦٧
وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA): ٤٧٥
الولاء القطري: ١٠٦، ٦٦١، ١٤٧٣
الولاء المذهبي الطائفي: ٦٦١
ولاية الفقيه: ٢٣٢٨، ٢٣٣٢، ٢٣٣٧
وليامز، م.: ١٥٧٨
ويلز، هاري: ١٥٨٠

- ي -

اليازجي، إبراهيم: ١٧٥، ٤١٦
اليد العاملة: ٦٢، ١٠٧، ٤٠٠، ٤٦٦، ٤٩٩-٥٠٠، ٥٦٤، ٥٨٢، ٦٢٤، ٦٤٠، ٦٥٨، ٧٠٧-٧٠٨، ٧١٠، ٧١٤، ٧١٦، ٧٢٠، ٧٢٨، ٧٣٤، ٧٨٢-٧٨٥، ٨٦٨، ١١١٧، ١٤٧٤، ١٧٤٢، ١٧٧١، ١٧٧٣، ١٧٧٦، ١٨٦٧، ١٨٩٦، ١٨٩٨-١٨٩٩، ١٩٠٢، ٢٠٠٥، ٢١٦٣-٢١٦٥، ٢١٨١-٢١٨٢، ٢١٩٤
يزدي، إبراهيم: ٢٢٩٧، ٢٣١٥
اليسار الطفولي: ١١٦٨-١١٦٩
اليقظة القومية: ٢٤٠، ٢٤٨، ٤٢٠، ١٢٨١، ١٣٨٥
اليماني، أحمد زكي: ٢١٠٥-٢١٠٧
اليهود السوفيات: ٦٩٨
اليهودية: ١٨٥٨
اليوسف، روز: ١٢٢١